سلسلة شروح النحو والصرف للشيخ سليمان العيوني

شرح ألفية ابن مالك

رحمه الله تعالى

في النحو والتصريف

دروس ألقاها فضيلة الشيخ

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني

الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بالرياض

الجزء الأول

المفتي اللغوي

سليمان بن عبد العزيز

بن عبد الله العيوني

شرح ألفية ابن مالك في النحو والتصريف

المفتي اللغوي

سلسلة شروح النحو والصرف للشيخ سليمان العيوني

شرح ألفية ابن مالك

رحمه الله تعالى

في النحو والتصريف

دروس ألقاها فضيلة الشيخ

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني

الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بالرياض

الجزء الأول

المفتي اللغوي

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

تم الصف والإخراج بإشراف

دار ابن سلام للبحث العلمي

٠٠٢٠١٠٩٨٥٤٦٦٨٢

جمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة دار ابن سلام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثم أما بعد:

إن الاهتمام باللغة العربية وتعلُّمَها وتعليمَها ونشرها من أولى الخطوات في نهضة الأمة الإسلامية؛ ذلك لأن اللغة العربية هي مفتاح العلوم الإسلامية كلها، بها نفهم القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة، والسيرة العطرة وكتب الفقه والتفسير، والتاريخ الإسلامي وكل تراث الأمة وحضارتها.

ويعد المحافظة على اللغة العربية وتعلمها من الدين، وهي خصيصة عظيمة لهذه الأمة:

قال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تعلَّموا العربيةَ؛ فإنَّها من دينِكم»، وقال شيخُ الإسلام ابن تيمية: «فإنَّ نفسَ اللغة العربية من الدِّين، ومعرفتها فرضٌ واجب؛ فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهم إلا بفهمِ اللغة العربية، وما لا يتمُّ الواجب إلا به فهو واجب».

ويقول السيوطي: «ولا شكَّ أنَّ علم اللغة من الدين؛ لأنه من فروضِ الكفايات، وبه تُعرفُ معاني ألفاظ القرآن والسنة».

وقال ابنُ فارس في «الصاحبي في فقهِ اللغة وسنن العرب في كلامها»: فلذلك "قلنا: إنّ علم اللغة كالواجب عَلَى أهل العلم، لئلا يحيدوا فِي تأليفهم، أَوْ فُتياهم

عن سَنن الاستواء، وكذلك الحاجة إِلَى علم العربية فإن الإعراب هو الفارق بَيْنَ المعاني؛ ألا ترى أن القائل إذا قال: «ما أحسن زيد» لَمْ يفرّق بَيْنَ التعجب والاستفهام والذمّ إِلاَّ بالإعراب؛ وكذلك إِذَا قال: «ضرب أخوك أخانا»، وَمَا أَشْبَه ذَلِكَ من الكلام المشْتَبَه".

وتعدُ اللغة العربية مصدرَ عزٍّ للأمة:

فلا بد من النظرِ إلى اللغة العربية على أنها لغةُ القرآن الكريم والسنة المطهرة، ولغةُ التشريع الإسلامي؛ بحيث يكون الاعتزازُ بها اعتزازًا بالإسلام، وتراثه الحضاري العظيم، فهي عنصرٌ أساسي من مقوماتِ الأمة الإسلامية والشخصية الإسلامية، والنظر إليها على أنها وعاء للمعرفةِ والثقافة بكلِّ جوانبها، ولا تكون مجردَ مادةٍ مستقلة بذاتها للدراسة؛ لأنَّ الأمَّةَ التي تهمل لغتَها أمةٌ تحتقر نفسَها، وتفرضُ على نفسِها التبعية الثقافية.

يقول مصطفى صادق الرافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا هذا: "ما ذُلَّت لغةُ شعبٍ إلاَّ ذُلَّ، ولا انحطَّت إلا كان أمرُه في ذَهابٍ وإدبارٍ، ومن هذا يفرضُ الأجنبيُّ المستعمر لغتَه فرضًا على الأمَّةِ المستعمَرة، ويركبهم بها، ويُشعرهم عظمتَه فيها، ويستلحِقُهم من ناحيتِها، فيحكم عليهم أحكامًا ثلاثةً في عملٍ واحدٍ؛ أمَّا الأول: فحَبْس لغتهم في لغته سجنًا مؤبَّدًا، وأمَّا الثاني: فالحكمُ على ماضيهم بالقتلِ محوًا ونسيانًا، وأمَّا الثالث: فتقييد مستقبلهم في الأغلالِ التي يصنعها، فأمرُهم من بعدها لأمره تَبَعٌ".

وعلى هذا؛ ينبغي لمن يعرفُ العربيةَ ألا يتكلَّم بغيرِها، وكره الشافعي ذلك، وينبغي لمن دخل الإسلامَ من الأعاجمِ أن يتعلَّمَ العربية.

لذلك يجب على المسلم أن يعرفَ أهميةَ هذه اللغة ومكانتها، وأنه لا غنى

لنا عنها، كما يجبُ أن يعتزَّ بها لا بغيرها من اللغات كما هو الحاصل عند بعضِ النَّاسِ مع الأسف، وعلينا أن نعلمَ أنَّ اللغةَ بحرٌ لا تكفي السباحة فيه، بل أن نغوصَ في مكنونِه، ونستخرج منه المعاني الجميلة والبديعة التي تصنعه وتلبسه لباسًا جذابًا.

وإن من نعم الله على الأمة الإسلامية أن حفظ لها هذا الدين برجاله المخلصين، وعلمائه العاملين الذين كانوا أعلامًا يهتدى بهم، وأئمةً يقتدى بهم، لهذا كان على الأمة أن تعرف حقهم وتقوم بما يجب لهم، وذلك بالدعاء لهم، ونشر علمهم بين شباب الأمة حتى يستفيدَ منه العام والخاص، وإن علم النحو من أشرف علوم العربية على الاطلاق فقد **قال ابن الأنباري**: "إن الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبةً على أنه شرطٌ في رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يتعلم النحو فيعرف به المعاني التي لا سبيل لمعرفتها بغيره فرتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به".

ولقد اهتم العلماء بالمتون النحوية تأليفًا وشرحًا وتدريسًا، ولعل من أفضلها وأكثرة شهرة، ألفية ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الألفية التى ما زالت تحظى باهتمام العلماء وطلبة العلم حتى الآن: «**ألفية ابن مالك في النحو والصرف**» للإمام العلامة ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ، وقد تناولها كثير من العلماء بالشرح والدرس والتفسير، منهم فضيلة الشيخ الدكتور/ سليمان بن عبد العزيز العيوني فقد قام بشرحها لطلبة العلم، وكانت عبارة عن دروس صوتية وتم تفريغها(١).

---

(١) **هذا رابط المادة الصوتية المفرغة، قام بإعدادها مكتب ابن سلام للبحث العلمي والتفريغ الصوتي** (شرح ألفية ابن مالك في جامع الراجحي بمدينة الرياض):
KuSQMNsgRSuQpYN٩٠jw٧au٩Ak٢٠p٧https://www.youtube.com/playlist?list=PLctC

ولقد كان لمكتب دار ابن سلام للبحث العلمي وتحقيق التراث، عظيم الشرف في تفريغ هذه الشروح، وعمل عليها بالتدقيق والمراجعة اللغوية، فقد قمنا بتصحيح الأخطاء النحوية والإملائية التي وقعت من مفرغ الصوت، كما قمنا بالتفقير والترقيم للكتاب، وضبط الكلمات التي يشتبه على القارئ نطقها، وضبط متن الألفية على أصح الطبعات المطبوعة، كما قمنا بتنسيقها،فالحمد لله وحده.

هذا وقد تميز شرح **الشيخ الدكتور / سليمان بن عبد العزيز العيوني،** بالأسلوب السهل الواضح، فهو يمتاز عن سابقيه بمواكبته لغة العصر ومصطلحات العلم، ومناسبته للمبتدئين من طلبة العلم وغيرهم، فقد جاء الشرح واضح العبارة سهل الألفاظ بعيد عن التعقيد والتكلف.

وكان لحسن أدب الشيخ مع طلابه وعفة لسانه، أثره الواضح في إقبال طلبة العلم على الدرس، واستيعابه للشرح وأنا أدعو طلاب العلم ومريدي العربية، وكل صاحب غيرة على هويته العربية أن يحرص على اقتناء هذا الكتاب الطيب.

تنبيه مهم:

الشيخ حفظه الله تعالى لم يراجع هذه المواد ولكنه لا يمنع من الاستفادة منها بشرط عدم المتاجرة بها.

وننبه أن الأصل هو الرجوع للدروس الصوتية أما هذه التفريغات فإنها من باب المساعدة لطلاب العلم.

وقد ضعنا هذه العلامة (@) بيان أن المفرغ للمادة الصوتيه لم يتميز له الصواب من كلام الشيخ حفظه الله، فنرجو الرجوع للشرح الصوتي.

نسأل الله تعالى أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم موجبة لرضوانه العظيم .

إن شاء الله تعالى سيتم رفعها لكم وننتظر تعليقاتكم وملاحظاتكم عليها لكي نستدركها في الإخراج الثاني لها بإذن الله تعالى[١].

وأسأل اللهَ العظيم أن ينفع به وأن يجزل لصاحبه المثوبة والأجر وأن يرزقنا الاخلاص، كما أسأله سبحانه أن ينفع به مؤلفه وكل من يقرأه، وكل من ساهم في إخراج هذا العمل للنور، وانفعنا اللهم به وإخواننا المسلمين، واجعله عملًا خالصًا لوجهك الكريم وتقبله منا وبارك لنا فيه، وأنت يا رب أعلم وأعلى، والحمد لك أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه

دار ابن سلام

للبحث العلمي وتحقيق التراث

٠٠٢٠١٠٩٨٥٤٦٦٨٢

جمهورية مصر العربية

(١) aboammarsalam@gmail.com

ترجمة ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ

اسمه، ونسبه.

هو: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، العلامة الأوحد، جمال الدين، أبو عبد الله الطائي، الجياني، الشافعي[١].

مولده رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ولد بجيان سنة ستمائة أو سنة إحدى وستمائة.

طلبه للعلم وذكر مشايخه الذين أخذ عنهم العلم.

أخذ القراءات والنحو عن ثابت بن خيار فيما ذكر جماعة وذلك ببلده جيان، ثم قدم دمشق فأخذ عن أبي الحسن علي بن محمد السخاوي، وسمع منه، ومن أبي الفضل مكرم بن محمد بن أبي الصقر، وأبي صادق بن الصباح، ومحمد بن أبي الفضل المرسي، ثم توجه إلى حلب فنزل بها وبحماة ، وأخذ عنه بهذين البلدين ثم قدم دمشق مستوطنا ونزل بالعادلية الكبرى وولي مشيختها الكبرى التي من شرطها القراءات والعربية ، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأربى على المتقدمين، وابن يعيش الحلبي ذكر ابن إياز في أوائل شرح التصريف أنه أخذ عنه[٢].

---

(١) تاريخ الإسلام (١٥/ ٢٥٠).

(٢) ينظر: تاريخ الإسلام (١٥/ ٢٥٠)، وغاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ١٨٠)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (١/ ١٣٠).

تلاميذه:

روى عنه ولده الإمام بدر الدين محمد، والإمام شمس الدين ابن جعوان، والإمام شمس الدين ابن أبي الفتح، وعلاء الدين ابن العطار، وزين الدين أبو بكر المزي، وشيخنا أبو الحسين اليونيني، وأبو عبد الله الصيرفي، وقاضي القضاة ابن جماعة ،والنووي، وطائفة سواهم.

ثناء العلماء عنه:

وقال النووي :"شيخنا أبو عبد الله بن مالك إمام العربية في زماننا بلا مدافعة"(١)

وقال ابن جماعة: "كان إماما في علم النحو خبيرا باللغة متضلعا منها، مقدما في علم القراءات المشهورة، وغير المشهورة، مبرزا في علم التصريف، متثبتا في نقله، صادق اللهجة، لا يجترئ أن يقول فيما لا يعرفه شيئًا، حسن السمت، مهيبا، طاهر اللسان، يعتني بالفقراء من طلبته، عزيز الدمعة، كان يكثر البكاء عند قراءة القرآن العظيم والحديث النبوي، ويقوم بالقرآن ليلا، ويديم صيام الاثنين والخميس، وكان شريف النفس، منقطعا عن الناس"(٢).

قال الذهبي: كان إماما في القراءات وعللها؛ صنف فيها قصيدة دالية مرموزة في مقدار " الشاطبية "، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والإطلاع على وحشيها، وأما النحو والتصريف فكان فيه بحرا لا يجارى وحبرا لا يبارى، وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه ويتعجبون من أين يأتي بها، وكان نظم الشعر سهلا عليه،

---

(١) المجموع شرح المهذب (٤/ ٧٩).

(٢) مشيخة ابن جماعة ط الغرب (٢/ ٤٩١).

رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك، هذا مع ما هو عليه من الدين المتين وصدق اللهجة وكثرة النوافل، وحسن السمت، ورقة القلب وكمال العقل والوقار والتؤدة[١].

وقال ابن الجَزَرِي:"إمام زمانه في العربية".

مصنفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

من أشهر كتبه

١- الألفية في النحو.

٢- أجوبة على مسائل سألها النووي في ألفاظ من الحديث.

٣- شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح .

٤- إكمال الأعلام بتثليث الكلام .

٥- الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة .

٦- إيجاز التعريف في علم التصريف .

٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.

٨- شرح تسهيل الفوائد .

٩- شرح الكافية الشافية .

١٠- من ذخائر ابن مالك في اللغة مسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق.

---

(١) تاريخ الإسلام (١٥/ ٢٥٠).

١١- ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل.

١٢- الضرب في معرفة لسان العرب.

١٣- سبك المنظوم وفك المختوم.

١٤- لامية الأفعال.

١٥- عدة الحافظ وعمدة اللافظ.

١٦- إيجاز التعريف.

١٧- شواهد التوضيح.

١٨- إكمال الأعلام بمثلث الكلام.

١٩- تحفة المودود في المقصور والممدود.

٢٠- العروض.

٢١- الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد.

وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ بدمشق ليلة الأربعاء ثالث عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة وصلي عليه بالجامع الأموي، ودفن بسفح قاسيون[(١)].

(١) غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ١٨١).

ترجمة موجزة لفضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور سليمان بن عبد العزيز العيوني

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه ومن والاه. **أما بعد:**

فهذه ترجمة موجزة لفضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور/ سليمان بن عبد العزيز العيوني الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض.

وفضيلته- حفظه الله- له جهودٌ مباركةٌ طيبةٌ نافعةٌ في التدريس، والتأليف والتحقيق.

فمن مؤلفاته- حفظه الله-:

١- متن النحو الصغير وفتحه وشرحه.

٢- متن الصرف الصغير وفتحه وشرحه.

٣- متن الموطأ في الإعراب وفتحه وشرحه.

ومن تحقيقاته:

١-تحقيق ألفية ابن مالك في النحو والتصريف.

٢-تحقيق جزءٍ من كتاب إرشاد الطلاب إلى لفظ اللباب لأحمد الغنيمي.

٣-تحقيق منظومة الزمزمي في علوم القرآن.

وله من الشروح الصوتية والمرئية:

١- شرح الآجرومية

٢- شرح النحو الصغير

٣- شرح لامية الشبراوي

٤- شرح الصرف الصغير

٥- شرح قواعد الإعراب

٦-شرح الموطأ في الإعراب

٧-شرح ملحة الإعراب

٨-شرح المقدمة الأزهرية

٩-شرح قطر الندى

١٠- إعراب سورة الإنسان

١١- محاضرة الإعراب أركانه ومصطلحاته وبعض ضوابطه

١٢-فتح الألفية (تعليق مختصر على الألفية)

١٣-شرح مستويات اللغة العربية بأكاديمية زاد

١٤-الشرح الموسع لألفية ابن مالك.

١٥-محاضرة ألفية ابن مالك منهجها وشروحها.

وهذه الشروحات وغيرها الكثير نفع الله بعلمه، موجودة على قناة الشيخ الرسمية[١].

وقد درس فضيلته- حفظه الله- على مشايخ وعلماء أجلاء، فعلى رأسهم:

١-سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٢-الشيخ العلامة الفقيه محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٣-الشيخ العلامة عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٤-الشيخ صالح بن فوزان – حفظه الله تعالى-.

ومن مشايخه في اللغة العربية:

١-الدكتور النحوي/ محمد المفدى - حفظه الله تعالى-.

٢-الدكتور/ ناصر الطريف - حفظه الله تعالى-.

٣-وكذلك سيادة الأستاذ الدكتور/ حسن الحفظي- حفظه الله تعالى-.

٤-وكذلك الأستاذ الدكتور/ عبد الله سالم الدوسري- حفظه الله تعالى-.

(١) قناة المفتي اللغوي
https://www.youtube.com/channel/UC_LMVcg-m-8tNwIcWy3cTgw

الكلام على الألفية

يعد ابن مالك النحوي أحد أبرز أعلام النحاة، فقد لاقت مؤلفاته عناية خاصة منذ أيامه، فتلقّاها المتعلمون والمعلمون على السواء، وذاع بعضها ذيوعـًا واسعـًا استمر إلى هذه الأيام. وكان للنظم نصيب وافر من مؤلفاته، فبرز من منظوماته أرجوزته الكبرى التي نظم فيها قواعد النحو والصرف وسماها (الكافية الشافية) وبلغت عدة أبياتها نحو ثلاثة آلاف، ثم اختصرها في أرجوزته الصغرى التي عرفت بـ (الخلاصة) لأنها تلخيص للكافية الشافية، واشتهرت أيضـًا بـ (الألفية) لأن عدة أبياتها قرابة الألف.

ولم تلق منظومة نحوية مالقيتهُ ألفية ابن مالك من حرصٍ على حفظها ودَرْسها وشرحها عبر العصور، فحجبت الأنظار عن الأصل الذي لُخصتْ منه (الكافية الشافية) وعن قصائد ابن مالك وأراجيزه الأخرى التي لخص فيها كثيراً من مسائل اللغة والنحو والقراءات. بل يمكن القول: إنها حجبت الأنظار عن المنظومات النحوية الأخرى كألفيتي ابن معط (ت ٦٢٨هـ) والسيوطي (ت ٩١١هـ) وغير ذلك [(١)].

وقد سبق ابنُ معط ،ابنَ مالك في عمل ألفيته النحوية ، ثم جاء ابن مالك فنظم ألفيته هذه، وفيها يقول: فائقة ألفية ابن معط.

(١) بتصرف للدكتور محمود عبد الكريم نجيب.

وتمتاز ألفية ابن مالك عن ألفية ابن معط بأنها من بحر واحد هو كامل الرجز، وتلك من السريع والرجز، وأنها أكثر أحكاماً منها.

وألفية جلال السيوطي زاد فيها على هذه كثيراً، وقال في أولها: فائقة ألفية ابن مالك، لكن السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: فائقة ألفية ابن مالك لكونها واضحة المسالك وليست أوضح من ألفية ابن مالك، فهي لا تكاد يفهم منها شيء.

وللأجهوري المالكي ألفية زاد فيها على السيوطي وقال: فائقة ألفية السيوطي.

والذي نستطيع أن نقوله: إن ألفية ابن مالك هي التي كتب لها البقاء وعم الانتفاع بها، فهي مراد لكل مريد للعربية، وهي التي تناولها كثير من العلماء بالشرح والتبسيط والتوضيح (١).

شراح الألفية.

حازت ألفية ابن مالك عناية الكثيرين من أئمة النحو، فتناولوها بالشرح والتفسير، ومن شراحها المؤلف وابنه بدر الدين محمد وبرهان الدين إبراهيم الأبناسي الهاشمي، وبهاء الدين بن عقيل، والشيخ عبد الله الأودكاوي وبدر الدين الحسن المصري المعروف بـ ابن أم قاسم، ونور الدين أبو الحسن الأشموني، والمختار بن بونه، وزين الدين عبد الرحمن المعروف بـ العيني، وأبو زيد عبد الرحمن المكودي، وأبو محمد القاسم الرعيني الأندلسي، وشمس الدين أبو عبد الله الهواري الأندلسي وغيرهم.

وأكثر شروحها ذيوعاً وانتشاراً شرح ابن عقيل وشرح الأشموني (٢).

---

(١) شرح ألفية ابن مالك للعثيمين (١/ ١٣).
(٢) شرح ألفية ابن مالك للعثيمين (١/ ١٣).

ألفية ابن مالك

منهجها وشروحها

فضيلة الشيخ

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني

الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بالرياض

ألفية ابن مالك منهجها وشروحها (١)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد، فإننا نرحب بفضيلة الشيخ الدكتور: سليمان بن عبد العزيز العيوني أستاذ النحو والصرف وفقه اللغة والعروب بكلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في محاضرة يمتعنا بها هذه الليلة بعنوان [ألفية ابن مالك منهجها وأبرز شروحها].

وابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحد أئمة النحو الكبار، وله منعطف خطير في تاريخ العربية، وهذه المحاضرة إنما هي افتتاح للدورة المكثفة في حفظ وإسماع المتون العلمية المقامة في جامع الأميرة نورة بنت عبد الله في حي النخيل بمدينة الرياض.

في مطلع المحاضرة وبادئ ذي بدء نرحب بفضيلة الشيخ الكريم الدكتور/ سليمان، ونسأل الله أن يلهمه التوفيق والسداد وأن يثيبه على شخوصه إلينا ولنا ولكم بالخير والهدى وتقبل الله.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد؛

حياكم الله وبيَّاكم، وبارك الله فيكم في هذه الليلة المباركة ليلة الاثنين السادس

---

(١) تنبيه: هذه المحاضرة ليست ضمن شروح الألفية.

والعشرين من جمادى الآخرة من سنة تسع وعشرين وأربعمائة وألف، في هذه الليلة إن شاء الله سنتكلم على ألفية ابن مالك، ألفية ابن مالك منهجها وشروحها في هذا الجامع المبارك جامع الأميرة نورة بنت عبد الله بن عبد العزيز آل سعود في حي النخيل في مدينة الرياض، نسأل الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ في أول هذه الكلمة أن يطرح فيها التوفيق والنفع للجميع.

في البداية، يا إخوان، أسرد لكم عناصر هذه المحاضرة، نتكلم إن شاء الله - تعالى - على:

- **تاريخ النحو إلى ابن مالك.**
- **لمحة عن ابن مالك.**
- **لمحة عن كتب ابن مالك.**

- ثم ندخل إلى ألفية ابن مالك: اسمها، عدد أبياتها، أين ألفها ابن مالك، ومتى ولمن وكيف ألفها وما علاقتها بـ [الكافية الشافية]، وماذا بقي من [الباقية الشافية] فيها، ومنهجها، وترتيب النحو فيها.

- ثم نتكلم على شروحها، نبين أول من شرحها ونتكلم على شروحها القديمة وشروحها الحديثة وشروحها المسموعة.

هذه هي العناصر بسرعة ولأن الوقت لا يكفي قد أَسْتعجل في بعض هذه العناصر مستميحًا منكم العذر.

[ألفية] ابن مالك أمر ضخمٌ في النحو، وقد يصعب على مثلي أن أختصر الكلام عليها في هذا الوقت اليسير، ولكن نأخذ من الكلام على [ألفية] ابن مالك ما تمس إليه الحاجة وما ينتفع به الطالب الذي يريد أن يتعرف عليها أو يحفظها.

تاريخ النحو إلى ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

تعلمون جميعًا أن اللغة ما زالت سليقة عند العرب حتى اختلطت العرب بالأعاجم بعد انتشار الإسلام وخروج العرب من جزيرة العرب لنشر الإسلام، هذا الاختلاط بين العرب والأعاجم أدخل اللحن، أي الخطأ في كلام العرب مما دفع العلماء إلى محاولة استنباط القواعد التي تضبط هذا الكلام العربي.

ومعنى قولنا (السليقة)، (السليقة) أمرٌ غير شعوري يتشَرَّبه الإنسان شيئًا فشيئًا من مجتمعه، فهو أمر له علاقة كبيرة بالمجتمع، فالإنسان الطفل إذا كان كل مجتمع يتكلم بلغة أبوه وأمه وإخوانه، والمجتمع القريب والبعيد لا يسمع إلا هذه اللغة، فمن الطبيعي أنه لا يتكلم إلا بهذه اللغة وهكذا كانت العرب في الجاهلية، وصدر الإسلام لا يسمعون إلا الفصحى فلا يتكلمون إلا الفصحى وليس بهم حاجة إلى أن يتعلموا قواعدها وقوانينها.

وأول من اهتم باستنباط قواعد هذه اللغة الشريفة من كلام العرب هو التابعي الجليل أبو الأسود الدؤلي من كبار أصحاب عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وكان في البصرة هو وتلاميذه، وما زال هو وتلاميذه يستنبطون ما تيسر من هذه القواعد إلى أن أوصلوها إلى طبقة شيوخ سيبويه، وكل هؤلاء كانوا في البصرة؛ لأن البصرة أقرب مدن الحاضرة إلى جزيرة العرب.

فلما وصل هذا العلم إلى طبقة شيوخ سيبويه، وهم أئمة النحو العظام الكبار، كأبي عمرو بن العلاء البصري القارئ السبع المتوفَى سنة: (١٥٤هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفَي سنة:(١٧٠هـ)، وكيوسف بن حبيب البصري وكأبي زيد الأنصاري، وكالأخفش الأكبر، وغيرهم، هذه الطبقة طبقة شيوخ سيبويه يُعزى إليها أعظم الفضل في استنباط قواعد اللغة التي ندرسها الآن.

يكفي أنْ تعلم أنَّ بعضهم بقي في جزيرة العرب أربعين سنة يحفظ عن العرب ويكتب ويسجل، ويستنبط القواعد مما حفظ وكتب، ثم يعود بعد ذلك إلى البصرة لِيُلقِي ما عنده من رواية ومن استنباط إلى تلاميذه، أربعين سنة يترك البصرة وكانت تُعد حينذاك من أفضل المدن رفاهية، ويخرج إلى جزيرة العرب حيث الحر وقلة الأمن من أجل المحافظة على هذه اللغة؛ لأنهم كانوا يقومون بهذه الأمور وهم يعلمون أنها أمور يرجون ثوابها من الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، ما خدموها لسواد عيونها، وإنما خدموها لأنها الوسيلة الوحيدة للمحافظة على الوحيين الشريفين القرآن والسنة، فالقرآن والسنة بلغة العرب ولا يُفهمان إلا بأن تُفهم لغة العرب على أصولها الصحيحة.

فلهذا لا نتعجب عندنا نسمع هذه المجهودات العظيمة التي بذلها هؤلاء وغيرهم، ثم وصلنا بعد ذلك إلى سيبويه، سيبويه كان في البصرة، وسيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه علامة فارقة في النحو؛ لأنه هو إمام أئمة أهل اللغة قاطبة دون مدافعة، هذا فتى فارسي كان في أول حياته يطلب الحديث على إمام أهل السنة والجماعة في وقته حماد بن سلمة، فأخطأ في قراءة حديث، فقال له شيخه حماد: (لحَنتَ يا سيبويه) (لحَنتَ) يعني أخطأت، واللحن في ذلك الوقت كان يُعد من المصائب العظيمة، مع أنه فتى صغير، يعني ربما عمره في ذلك الوقت لا يتجاوز ثنتي عشرة سنة أو ثلاث عشرة سنة، وفارسي ليس عربيًا، وفي مجال التعلم، ومع ذلك عندما قال له شيخه (لحنتَ) كبُر ذلك في صدره وقال لشيخه: (لا جرم، لأطلبن علمًا لا تُلحِنُني فيه)، وسأل عن أنحى أهل زمانه، فدُلَّ على الخليل، فلزمه أكثر من عشر سنوات حتى أنفد ما عنده.

هذا سيبويه الفتى الفارسي مات يوم مات سنة ١٨٠ هجري وعمره على الصحيح ثلاثة وثلاثون سنة، وقد عمل أعمالاً عظيمة لهذه اللغة الشريفة، نكتفي ببيان عملين عظيمين، أعظم أعمال هذا الفتى الفارسي:

الأمر الأول: أنه جمع ما تفرق بين شيوخه العظام، شيوخه العظام الذين ذكرناهم قبل قليل كل واحد منهم كان عنده مجموعة من الطلاب إلى خمسمائة إلى ستمائة طالب، هؤلاء يأخذون عنه النحو، وهؤلاء اللغة، وهؤلاء القراءات، وهؤلاء الروايات، أما هو فقد عكس المسألة، فقد أخذ كل ما عند الخليل من اللغة والنحو ثم انتقل إلى الثاني والثالث والرابع حتى جمع ما تفرق عندهم؛ لأن أبا زيد الأنصاري روى أمورًا في اللغة ما رواها الآخرون، وأبو عمرو روى أيضًا أمورًا ما رواها الآخرون، فتفرقت اللغة بينهم، وهذا العالم استنبط ما لم يستنبطه العالم الثاني، والثاني استنبط ما لم يستنبطه الثالث، فتفرقت اللغة والنحو بين هؤلاء الجبال، فسيبويه جمع ما تفرق عند هؤلاء من أمور اللغة والنحو، فهذا أمر عظيم لا تبلغه طاقة البشر إلا بتوفيق الرحمن الرحيم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

الأمر الثاني: الذي عمله سيبويه أنه نقل اللغة والنحو من مجال المشافهة إلى مجال الكتابة فألف أول كتاب في اللغة هو [النحو العربي] وهو كتاب سيبويه وهو قد وصلنا ولله الحمد، وهو مطبوع أكثر من طبعة، كتاب سيبويه، وإن كان مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ قبل أن ينقحه وأن ينظر فيه ويجعل له مقدمة وخاتمة وقبل أن يسميه، فاتفق العلماء بعده على تسميته بـ [الكتاب]، فإذا قيل [الكتاب] فيريدون لذلك كتاب سيبويه، وهو أعظم كتاب أُلِّف في اللغة والنحو إلى اليوم وهو كتاب واضح وسهل جدًا، ولا يفوقه أي كتاب نحوي آخر في كثرة الشواهد والأمثلة.

يمثل على المسألة أمثلة كثرة حتى يمَّل القارئ من كثرة أمثلته وشواهده، ففيه من الأبيات الشعرية أكثر من ألف وخمسمائة بيت، فقط الشواهد الشعرية، فما

بالك بالقراءات والأمثلة، الأمثلة بالآلاف ذكرها، لكن صعوبته تأتي من اختلاف اصطلاحاته، المصطلحات تطورت بعده وتغيرت، فربما القارئ غير المختص إذا قرأ فيه لا يفهم بعض المصطلحات التي يذكرها سيبويه يريد بها غير المصطلح الذي نستعمله الآن.

هذا سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بعد ذلك اجتهد النحويون وحاولوا أن ييسروا النحو ليكون تعليميًا، ليتعلمه العرب وغير العرب، ولهم في ذلك جهود عظيمة جدًا وكبيرة، نتوقف عند أهم الكتب التي ألفوها لهذه المحاولة، فمن أهم الكتب بعد كتاب سيبويه لتيسير النحو وتقريبه إلى الطلاب وإعادة تنظيمه وترتيبه، يأتينا كتاب [الجُمل في النحو] لأبي القاسم الزجاجي في منتصف القرن الرابع، وهو كتاب واضح وسهل، وهو كتاب تعليمي، وعندما ألفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ سيطر على الدرس النحوي في زمانه وفي المشرق والمغرب، وله شروح كثيرة جدًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ثم يأتي في آخر القرن الرابع أبو عليّ الفارسي في كتابه [الإيضاح]، وهو كتاب علمي رصين إلا أنه انتشر في المشرق الإسلامي، وبعده بقليل يأتي تلميذه الوفي أبو الفتح عثمان بن جنِّي، وجني بتخفيف الياء ولا تثقل؛ لأنها مترجمة من كلمة فارسية وهي (كنِّي)، وألَّف كتاب [اللمع في العربية] في آخر القرن الرابع الهجري، وهو كتاب ماتع وعبارته أسهل وأوضح من شيخه أبي عليّ الفارسي، فاستطاع أن يسحب البساط من تحت كتاب شيخه ويسيطر على الدرس النحوي في المشرق العربي، أما المغرب العربي فبقوا يدرسون كتاب [الجُمل] للزجاجي.

ثم ننتقل بعد ذلك إلى القرن السادس لنجد أبا القاسم الزمخشري الإمام المفسر الكبير المعتزلي، ولكنه في العربية إمام كبير ليؤلف كتاب [المُفصل] في علم العربية، ويسميه بعض النحويين بكتاب سيبويه الصغير؛ لأنَّ عبارته تكاد تكون عبارة سيبويه إلا أنها مختصرة اختصارًا غير مخل، وله من الشروح عدد

كبير.

ثم يأتينا بعد ذلك في القرن السابع قرن العلم والعلماء، القرن السابع يأتينا في منتصفه ابن الحاجب الإمام الأصولي الكفيف ليؤلف لنا كتابًا في النحو سماه [الكافية في النحو]، ثم يؤلف كتابًا آخر في التصريف يسميه [الشافية في التصريف] فيكون من أوائل من فصلوا بين النحو والتصريف فصلاً واضحًا منهجيًا، وإن كان في محاولات سابقة لكن ليست بهذه الصورة المنهجية كهذه [الشافية]، وكتاب [الكافية] و[الشافية] انتشر انتشارًا عظيمًا وبخاصة عند غير العرب.

وفي هذا القرن نفسه القرن السابع قرن العلم والعلماء يأتينا إمامنا ابن مالك قاضي القضاة، ابن مالك هذا رجل أندلسي اسمه محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، وقيل محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الأندلسي، وُلد ونشأ في مدينته جيَّان في الأندلس– أعادها الله إلى المسلمين، وفي قرابة العشرين من عمره عندما تسلط الصليبيون على الأندلس وصاروا ينتزعونها بلدة بعد بلدة هاجر مع كثير من العلماء الذين هاجروا من الأندلس إلى المشرق العربي، هاجر وهو فتى في قرابة العشرين، مرَّ بمصر وحجَّ ثم أتى إلى الشام بلاد العلم في ذلك الزمان، فدار بين مدنها فذهب إلى حلب وبقي فيها وقتًا طويلاً ودرَّس في مدرستها السلطانية، ونجَم وعُرف وألَّف منظومته الطويلة في النحو [الكافية الشافية في النحو]، ثم بعد ذلك دار في الشام، ذهب إلى دمشق ثم ذهب إلى حماة، ثم استقر بعد ذلك في دمشق عالمًا ملء سمع الدنيا وبصرها، هذا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

مكانته:

ليس هناك طالب يجهل مكانته، لكن سنبين أمورًا في مكانته قد يجهلها بعض الطلاب، إمامه النووي من تلاميذ ابن مالك، الإمام النووي المشهور يقول عن شيخه ابن مالك يقول: (شيخنا وهو إمام أهل اللغة والأدب في هذه الأعصار بلا

مدافعة)، ويقول الصفدي: (سبق أئمته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ في الغاية وأربع على المتقدمين)، وانظر إلى هذه القصة يذكرها شهاب الدين محمود من كبار تلاميذ ابن مالك، يقول: (كنا في مجلس من المجالس فأتت مناسبة، فذكر ابن مالك ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهري).

أبو منصور الأزهري صاحب [تهذيب اللغة] في سبعة عشر مجلدًا، كتاب في اللغة، و[المحكم] لابن سيده طُبع أخيرًا في أحد عشر مجلدًا، هذا في مناسبة يقول فذكر الأمور التي انفرد فيها صاحب [المحكم] ابن سيده ولم يذكرها الأزهري في [التهذيب]، يقول تلميذه محمود: (وهذا أمر معجز)؛ لأنه احتاج إلى اتقان ما في الكتابين، وابن مالك جبل في اللغة كما أنه جبل في النحو، وله كتب كثيرة في اللغة كما سيأتي بيان شيء من ذلك.

قال الصفدي أيضًا: (كان إمامًا في القراءات وعللها، وصنَّف فيها قصيدة دالية مرموزة في قدر الشاطبية)، له قصيدة مشهورة سيأتي ذكرها بعد قليل في القراءات، وعده ابن الجزري من القراء، ترجم له في طبقات القراء، وتولى ابن مالك المشيخة الكبرى في العادلية، من أشهر المدارس والجامعات في ذلك الزمان في دمشق، وهي أكبر مدرسة في دمشق، وكان من شرطها ألا يتولاها إلا من كان إمامًا في القراءات والعربية.

قال ابن حجر إن اليونيني من كبار رواة صحيح البخاري، إنَّ اليونيني قرأ [صحيح البخاري] على ابن مالك تصحيحًا، وسمع منه ابن مالك رواية (٠٠:١٩:٣٥) عليه قواعد مشهورة، قال اليونيني عن ابن مالك قال: (إنه شيخ الإسلام)، وقال ابن مالك عن نفسه إنه أعلم الناس بالعربية والحديث، أما في النحو والصرف فهو البحر الذي لا يُشق ضده، ولما سئل تاج الدين الفزاري: أكان ابن مالك مثلك في النحو؟ قال: والله ما أنصفته، كان في النحو مثل الشافعي في

الفقه، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ٦٧٢ هجريًا في دمشق، هذا ابن مالك.

أما كتبه:

فتنوعت علومه وثقافاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فكان إمامًا في النحو والصرف وفي الإعراب والقراءات، وله في كل ذلك كتبٌ كثيرة، وعُرف عنه القدرة الفائقة على النظم حتى لو شاء أن يجعل كلامه نظمًا لفعل، وله في ذلك منظومات كثيرة، له: [الكافية الشافية في النحو] ذكرناها قبل قليل في ١٧٥٠ بيتًا، وهي أصل الألفية كما سنذكر بعد قليل، وله منظومتان في اللغة سماها [الإعلام بمثلث الكلام] في ٢٧٠٤ أبيات، وله [الألفية] المشهورة، وله [المالكية] في القراءات، ألف بيت في القراءات على نسق ألفية الشاطبي، و[المالكية] في القراءات لابن مالك ستطبع إن شاء الله قريبًا.

أما كتبه النحوية:

فإنَّ أشهرها [الألفية] ألفية ابن مالك، هذه أشهرها، لكن أعظمها [تسهيل الفوائد] يسمى [التفسير]، [تسهيل الفوائد] أعظم كتاب ألفه ابن مالك، لو لم يؤلف ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلا [التسهيل] لكفى بأن يُعد من كبار أئمة النحو.

طريقته في التأليف:

طريقته في تأليف الكتب وبخاصة كتب النحو، ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أغلب حياته كان مدرسًا يدرِّس، درَّس في حلب في المدرسة السلطانية، ودرَّس في دمشق في المدرسة العادلية، كان مدرسًا، كان يؤلف متنًا صغيرًا، ثم بعد ذلك يشرحه للطلاب، ويكتب هذا المتن، ويكتب الشرح، ثم يجب في المتن والشرح عيوبًا وتقصيرًا، كيف يتلافى هذا العيب والتقصير؟ يجعل المتن الأول كما هو ويؤلف كتابًا جديدًا يتلافى فيها العيوب السابقة، ففعل ذلك عدة مرات، فلهذا ألَّف كتبًا كثيرة، يؤلف متنًا ثم يشرحه، ثم يؤلف متنًا آخر ويشرحه وهكذا، فلهذا أكثر كتبه

متون وهو يشرحها رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

أما [الألفية] فكانت من أواخر ما ألَّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولم يشرحها، ولعلنا نذكر ذلك فيما يأتي إن شاء الله –تعالى.

ألفية ابن مالك:

ما اسمها؟ ما اسم ألفية ابن مالك يا إخوان؟ أنا ربما أستعجب لأن الكلام كثير في الألفية، ألفية ابن مالك ما اسمها؟ ألفية ابن مالك اسمها [الخلاصة في النحو]، لقول ابن مالك في آخرها؟

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ ... نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ
أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَهْ ... كَمَا اقْتَضَى غِنىً بِلَا خَصَاصَهْ

فسماها الخلاصة، لكنها اشتُهرت بعد ذلك باسم [ألفية ابن مالك]، وصرح باسمها صاحب المنظومة في كتب ابن مالك، عالم نظم كتب ابن مالك قال:

فقد ضم شمل النحو من بعد شته ... وبين أقوال النحاة وفصَّل
ب ألفية تسمى الخلاصة قد حوت ... خلاصة علم النحو والصرف مكملا

ومن اللطائف أن ناظمًا أخذ من اسمها ما يزجر به عائبها، فقال:

يا عائبًا ألفية ابن مالكِ ... وغائبًا عن حفظها وفهمها
أما تراها قد حوت فضائلاً ... كثيرةً فَلاَ تَجُرْ فِي حكْمِهَا
وَازْجُرْ لِمَنْ جَادَلَ مَنْ يَحْفَظُهَا ... برابِع وَ خَامِسٍ مِنِ اسْمِهَا

يعني تقول له صه للخلاصة، وصرح باسمها ابنُ ابنِ مالك، ولد ابن مالك بدر الدين سيأتي ذكره، فقال: (ما زال والدي يخضب حتى نظم الخلاصة)، واشتُهرت بعد ذلك باسم ألفية ابن مالك أو الألفية في النحو؛ لأنها ألف بيت من مزدوج الرجز، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله:

٣.وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

وليس بمستبعد أن تكون [الخلاصة] عرفت بالألفية أو بألفية ابن مالك في حياته رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإن هذا الاسم كان معروفًا قبل ابن مالك، وفي حياة ابن مالك وبعد ابن مالك، أي تسمية المنظومات التي في ألف بيت بألفية فلان، فقبله نظم ابن معطٍ ألفيةً في النحو، وسماها لكنها عُرفت بألفية ابن معط، وكثيرون قبله وبعده، فالعراقي في الحديث ألَّف ألفية وسماها، لكنها عُرفت بـ[ألفية العراقي] والآثاري ألَّف ألفية في النحو ثم عُرفت بـ[ألفية الآثاري] وهكذا.

كم عدد أبيات الألفية؟

ألفٌ وبيتان، قال في آخر الألف:

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَهْ كَمَا اقْتَضَى غِنىً بِلَا خَصَاصَهْ

هذا هو الألف، ثم أكمل ببيتين حمل حمد الله فيهما وأثنى عليه وصلى على نبيه ﷺ، وصفها ابن مالك بأنها ألفية كما سبق بقوله: (وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ)، ما اعتد بالبيتين على عادة العرب الذين لا يعتدون (٠٠:٢٦:٣٥)؛ لأنهم يعطون الشيء ما قاربه.

أين ألفها ابن مالك؟ ومتى؟ ولمن؟

نقول باختصار ألفها ابن مالك في مدينة حماة، قرابة سنة ٦٦٠ هجري، لمن؟ لشرف الدين هبة الله البارزي تلميذه المتوفَى سنة ٧٨٨ هجري، ولذلك قصة طويلة جدًا اختصرها بالآتي فأقول: ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما كان في حلب أول ما جاء إلى الشام استقر في حلب وبقيَّ أكثر من عشر سنوات في حلب، وعُرِف في حلب، مما ألَّف في حلب منظومته الطويلة في النحو [الكافية] أو [الشافية] في

النحو، وهذه الكافية والشافية في النحو، ما عندي الأصل صورتها، [الكافية الشافية في علم العربية] في النحو، قلنا في أكثر من ٢٧٠٠ بيت.

بعد ذلك انتقل ابن مالك إلى دمشق، بقي مدة قصيرة في دمشق ثم حدثت فتنة التتار المعروفة، وطلب هولاكو من أمير دمشق أن يخضع له وأن يرسل إليه ما يثبت ولاءه فرفض، اسمه عندي لكن قد أحتاج إلى...، نعم وهو الملك الناصر، فرفض الملك الناصر أن يقبل ذلك فعزم هولاكو على غزو مملكة الملك الناصر، ومما تحت مملكة الناصر حلب ودمشق، وابن مالك في أحدهما وأُرجح أنه كان حينئذٍ في دمشق، فهرب الناس من وجه هولاكو كل مهرب، ومنهم الملك الناصر، وممن هرب ابن مالك، وهرب إلى حماة، لماذا إلى حماة؟ لأنها لم تكن تحت سلطة الملك الناصر، بل إن أهل حماة سلموا لهولاكو وقبلوا منه ما أراد وعين عليهم حاكمًا من عنده، فأصبحت آمنة، فذهب ابن مالك إليها وبقي فيها قرابة سنتين.

هناك في حماة في قاضي قضاتها وهو أبو شرف الدين هبة الدين البارزي، أبوه وكان زميلًا لابن مالك، فعندما أتى ابن مالك إلى حماة قال هذا ابني شرف الدين هبة الله اجعله غلامًا عندك يستفيد منك، فبقي عنده سنتين، قال هبة الله البارزي: (ألَّف ابن مالك الألفية لي)، يعني ربما ابن مالك ألفها إكرامًا له ولأبيه لحسن استضافتهم إياه في حماة، لكن هذا هو السبب الظاهري، أما السبب الحقيقي في تأليف ابن مالك لـ[الألفية] أنه منذ ألَّف [الكافية الشافية] وهي أصل ألفية ابن مالك، وهو ما زال يعدل فيها ويغير، وهناك نسخة مخطوطة للكافية الشافية عليها تغييرات ابن مالك، يغير يبدل في الأبيات، وربما اختصر عدة أبيات، في أبيات قليلة، وتغييرات تشابه الألفية، ثم إن [الكافية الشافية] ما عُرفت وانتشرت بين طلبة اللغة ولا غيرهم، وربما كان ذلك لطولها فأراد ابن مالك أن يتلافى هذه

العيوب وهذا التقصير في [الكافية الشافية] سواء العيوب العلمية أو الطول.

فبدل أن يصلح فيها ويغير، فاتخذ طريقته المعروفة فألَّف من جديد منظومة جديدة تلافى العيوب والتقصير السابق العلمية والطول، فألَّف [الخلاصة] التي صرَّح في آخرها كما قلنا خلاصة الكافية (أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَهْ) يعني خلاصة [الكافية]، إذن فـ[ألفية] ابن مالك اختصار [الكافية الشافية].

هذا ما يتعلق بكيف ألفها ولمن ألفها، الأصل [الكافية الشافية] وهي أصل [ألفية] ابن مالك، ماذا بقي منها في [ألفية] ابن مالك؟ غيرها تغييرًا تامًا أم أبقى منها أشياء؟ أبقى كل الأبواب التي في [الكافية الشافية] إلا بابين أهملهما، الأبيات أبقى كثيرًا من أبيات [الكافية الشافية] بلفظها في [الألفية]، فأبقى ٢٢٣ بيتًا بلفظها في [الألفية]، وأبقى ١٠٦ أبيات بأغلب لفظها، وأبقى ٢٨ شطرًا من [الكافية الشافية] بلفظها، كل ذلك أبقاه من [الكافية الشافية] بلفظه أو قريبًا من لفظه في [الكافية الشافية]، ما سوى ذلك فقد اختصره بمعناه في [الألفية].

منهجها وترتيب النحو فيها:

وهذا من أهم ما نتكلم عليه منهج [ألفية] ابن مالك وترتيب النحو فيها، منذ أن ألَّف ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ [الألفية] والنحويون معجبون بها، لأنهم أعجبوا بترتيب النحو فيها، ابن مالك أبدع ترتيبًا جديدًا لم يُسبق إليه للنحو فيها، ابن مالك كما قلنا قبل قليل كان مدرسًا، والمدرس الذي يعاني التدريس ويعرف مشكلات التدريس يستطيع أن يعالجها أكثر من الذي لا يعانيه ولا يمارسها، فأبدع هذه الطريقة التي تقوم على نظرية تربوية معروفة الآن، وهي الانطلاق من الجزء إلى الكل، أو من الصغير إلى الكبير.

ابن مالك أتى إلى النحو فقدَّم أصول النحو على فروع النحو، أصول النحو

قدمها في البداية وأخَّر فروع النحو، أصول النحو ماذا نسميها؟ نسميها الأحكام الإفرادية، أما فروع النحو فنسميها الأحكام التركيبية، فقدم الأحكام الإفرادية على الأحكام الترتيبية، الأحكام الإفرادية أحكام تركيبية، ما معنى أحكام إفرادية وتركيبية؟

الأحكام الإفرادية هي التي تستحقها الكلمة بصفتها مفردة دون النظر إلى جملتها إلى ما قبلها أو بعدها، هذا حكم إفرادي للكلمة، فإذا أخذنا مثلاً كلمة مسجد، (مسجد) اسم أم فعل أم حرف؟ أنت تقول لا أدري حتى تجعلها في جملة تعرف أنها اسم، هذا حكم إفرادي اكتسبته الكلمة بصفتها مفردة دون أن تتركب في جملة، (مسجد) معرب أم مبني؟ أما تدري حتى تكون في جملة، نعرف (مسجدٌ – مسجدًا – مسجدٍ) هذه كلمة معربة فالحكم إفرادي، (مسجد) نكرة أم معرفة؟ نعرف أنها نكرة، كل ذلك من الأحكام الإفرادية التي تكتسبها الكلمة بصفتها المفردة قبل أن تتركب في جملة، فقدم كل تلك الأحكام الإفرادية في البداية.

هذا قلنا (@١٠:٣٥:٠٠) أو قلنا الصغير، الأصول الأحكام الإفرادية جعلها في أول النحو، ورتبها على ثلاثة أبواب:

- **الباب الأول**: باب الكلمة والكلام.
- **الباب الثاني**: باب المعرب والمبني.
- **الباب الثالث**: باب النكرة والمعرفة.

هذه الأبواب الثلاثة ماذا جمع فيها ابن مالك؟ جمع فيها ابن مالك أصول النحو أي جمع فيها الأحكام الإفرادية، ثم ذكر في الأخير الأحكام التركيبية أو نقول فروع النحو، ما المراد بالأحكام التركيبية؟ هي الأحكام التي لا تكتسبها الكلمة إلا بعد أن تدخل في جملة، الكلمة إذا أدخلتها في جملة تكتسب أحكامًا

جديدة لم تكن لها من قبل، لم تكتسبها إلا بعد أن دخلت في جملة، تركبت في جملة نسميها أحكام تركيبية، فجعلها ابن مالك في آخر النحو، ورتبها على ثلاثة أبواب، لماذا؟ لأن الكلمة إذا دخلت في جملة، فإن الجملة في اللغة العربية لا تكون إلا جملة اسمية أو جملة فعلية، أخذ الجملة الاسمية وجمع وحصر أحكامها النحوية، هذا هو الباب الأول من أبواب الأحكام التركيبية (الأحكام النحوية للجملة الاسمية).

ثم ذهب إلى الجملة الفعلية وحصر الأحكام النحوية للجملة الفعلية، الأحكام النحوية هذا الباب الثاني من أبواب الأحكام التركيبية، الأحكام النحوية للجملة الفعلية، بقي الباب الثالث في الأحكام التركيبية وهي الأحكام المشتركة بين الجملتين، هناك أحكام لا تختص بالاسمية ولا بالفعلية، تأتي هنا وتأتي هنا، وجعلها في آخر النحو الأحكام المشتركة بين الجملتين.

إذن فالأحكام التركيبية رتبها على كم باب؟ على ثلاثة أبواب:

- **الباب الأول**: باب الأحكام النحوية للجملة الاسمية، وأحكام الجملة الاسمية حكمان:

  - الابتداء والخبر.
  - والنواسخ، نواسخ الابتداء.

هذا باب المبتدأ والخبر جعل له باب سماه باب الابتداء ثم ذكر النواسخ التي تدخل على الجملة الاسمية: (كان – إن – ظن) هذه أحكام الجملة الاسمية، انتهينا من أحكام الجملة الاسمية.

- **ثم الباب الثاني**: الأحكام التركيبية، الأحكام النحوية للجملة الفعلية، جمعه وحصر ابن مالك بالترتيب في ألفيته، ما فيها الأحكام النحوية والفعلية، ذكر:

- الفاعل.
- نائب الفاعل.
- الاشتغال والتنازع للمفاعيل الخمسة، المفعول به وله ومعه والمطلق.
- ثم في الأخير ذكر الأحكام المشتركة بين الجملتين تأتي هنا وتأتي هنا، ذكرها في الأخير.
- وذكر بقية المنصوبات (الحال والتمييز والاستثناء).
- والمجرورات (المجرور بحرف الجر والمجرور بالإضافة).
- والتوابع (النعت والعطف والتوكيد والبدل).
- ثم ذكر بعض الأساليب العربية كالتعجب وأسلوب المدح والذم.

هكذا رتب ابن مالك النحو في ألفيته.

نعود نلقي نظرة أقرب على (ألفية ابن مالك) في مثل بعض أبياتها لنلطف هذه المحاضرة بأبيات ابن مالك، ولتعلموا ما قد قيل من أن منظومة (ألفية ابن مالك) هي أسهل المنظومات العلمية، هي أسهلها نظمًا، ومن عرف المنظومات العلمية الأخرى عرف فضل ألفية ابن مالك من حيث السهولة.

ابن مالك في البداية، قلنا ألف وبيتين، ذكر في البداية سبعة أبيات، هذه المقدمة، ثم بيتين في الأخير خاتمة، وما بينهما النحو، في المقدمة يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١. قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ ... أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ
٢. مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى ... وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا
٣. وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ ... مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ
٤. تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ ... وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ

٥. وَتَقْتَضِي رِضَا بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِي
٦. وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاً مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيْلاَ
٧. وَاللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ

هذه المقدمة، ثم يذكر باب الكلام والكلمة، هذا الباب الأول في الأحكام الإفرادية باب الكلام والكلمة يبتدئه بقوله:

٨. كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيْدٌ كَاسْتَقِمْ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ
٩. وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمْ وَكَلْمَةٌ بِهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمْ
١٠. بِالْجَرِّ وَالْتَنْوِيْنِ وَالْنِّدَا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيْزٌ حَصَلْ

كأنه كلام، منظومة سهلة جدًا ولا تخلو من بعض الأبيات التي فيها إلتواء، لكن أغلبها سهل، هذا الباب الأول من أبواب الأحكام الإفرادية، الباب الثاني من أبواب الأحكام الإفرادية (باب المعرب والمبني)، يقول في أوله:

١٥. وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوْفِ مُدْنِي
١٦. كَالْشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا
١٧. وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلا

إلى آخر ما قال، والباب الثالث من أبواب الأحكام الإفرادية (باب النكرة والمعرفة) يقول:

٥٢. نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَاً أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا
٥٣. وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي وَهِنْدَ وَابْنِي وَالْغُلاَمَ وَالَّذِي

وفي ذلك ينتهي كلامه على الأحكام الإفرادية ليتكلم بعد ذلك على الأحكام التركيبية في ثلاثة أبواب:

الباب الأول: الأحكام النحوية للجملة الاسمية يقول في أوله، في باب الابتداء:

١١٣. مُبْتَـدَأ زَيْـدٌ وَعَـاذِرٌ خَبَـرْ   إِنْ قُلْـتَ زَيْـدٌ عَـاذِرٌ مَـنِ اعْتَـذَرْ
١١٤. وَأَوَّلٌ مُبْتَـدَأ وَالثَّـانِي   فَاعِـلٌ اغْنَـى فِـي أَسَـارٍ ذَانِ

إلى آخر ما قال، والباب الثاني من الأحكام التركيبية باب الأحكام النحوية للجملة الفعلية، في أولها باب الفاعل، يقول في باب الفاعل:

٢٢٥. الْفَاعِلُ الَّـذِي كَمَرْفُوعَيْ أَتَـى   زَيْـدٌ مُنِيْـرًا وَجْهُـهُ نِعْـمَ الْفَتَـى
٢٢٦. وَبَعْـدَ فِعْـل فَاعِـلٌ فَـإِنْ ظَهَـرْ   فَهْـوَ وَإِلاَّ فَضَـمِيرٌ اسْـتَتَرْ

ثم بعد ذلك الباب الثالث من أبواب الأحكام التركيبية وهو الأحكام المشتركة بين جملتين اسمية وفعلية، بدأه ببقية المنصوبات في الحال، قال في الحال:

٣٣٢. الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ   مُفْهِـمُ فِـي حَـالِ كَفَـرْداً أَذْهَـبْ
٣٣٣. وَكَوْنُـهُ مُنْـتَقِلاً مُشْـتَقَّا   يَغْلِـبُ لكِـنْ لَـيْسَ مُسْـتَحِقَّا

ثم يختم ألفيته بقوله:

٩٩٩. وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيْتُ قَدْ كَمَلْ   نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ
١٠٠٠. أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلاَصَهْ   مَـا اقْتَضَـى غِنًـى بِـلاَ خَصَاصَـهْ
١٠٠١. فَأَحْمَـدُ اللهَ مُصَـلِّيًا عَلَـى   مُحَمَّـدٍ خَيْـرِ نَبِـيٍّ أُرْسِـلاَ
١٠٠٢. وَآلِـهِ الْغُـرِّ الْكِـرَامِ الْبَـرَرَهْ   وَصَـحْبِهِ الْمُنْتَخَبِـيْنَ الْخِيَـرَهْ

رحمه الله رحمة واسعة وجزاه خيرًا على ما قدم للعلم والعلماء، هذا ما يتعلق بـ[ألفية] ابن مالك، يبقى الكلام على شروحها، لـ[ألفية] ابن مالك شروح كثيرة، يصعب إحصاؤها، إن لم نقل يتعذر إحصاؤها، لكن من أول من شرحها؟ هل شرحها ابن مالك كعادته في شرح أغلب كتبه؟ وللأسف ما شرحها ابن مالك، ربما لأنها من أواخر ما ألف، أو ربما لم يظن أنها ستشتهر هذا الاشتهار، وتكون أشهر

كتبه، أو لأنه (قلنا هذه الأصل، أصل الكافية الشافية)، [الكافية الشافية] لابن مالك، ابن مالك شرحها والشرح موجود ومطبوع ومحقق، فبعضهم قال اكتفى بشرح الأصل عن شرح المختصر، يعني كلام مضبوط.

الخلاصة أنه ما شرحها رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قيل له كما ذكر الذهبي في [تاريخ الإسلام]، قيل له لو شرحت (ألفيتك)؟ قال: ابن المنجَّى شرحها، هذا من تلاميذه، قال ابن المنجِّى شرحها لك، وهو زين الدين بن المنجى، اسمه أبو البركات المُنجى بن عثمان بن أسعد بن المنجى السنوخي المتوفى سنة ٦٩٥ هجري من تلاميذ ابن مالك، هو أول من شرحها، إلا أن شرحه لم يصل إلينا.

لكن ما أول إلينا لـ [ألفية] ابن مالك؟ ابن الناظم، من ابن الناظم؟ من الناظم؟ أول من شرحها ولد ابن مالك، ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ له ثلاثة أولاد، سمى الأول محمدًا، والثاني محمدًا، والثالث محمدًا، وفرق بينهم بالألقاب، فهذا بدر الدين، وهذا شمس الدين، هذا تقي الدين، وتكرار الأسماء هذا معروف في عائلة ابن مالك، كما قلنا قبل قليل، اسم أبيه عبد الله بن عبد الله بن عبد الله، وهذا معروف في بعض العوائل قديمًا وحديثًا.

المهم أن ابن هذا بدر الدين عالم كبير في النحو، وهو معروف بالبلاغة، هو عالم كبير بالبلاغة، وله كتاب معروف في البلاغة اسمه [المصباح]، ولكنه أيضًا عالم كبير في النحو، وهو أول من شرح [ألفية] ابن مالك شرحًا وصلنا، إنه [الدرة المضيئة]، وهو أول شرح، وكل من شرح [ألفية] ابن مالك بعده استفاد من شرحه، في شرح فيه عيوب المقدمات؛ لأنه أول شرح، بعض العبارات فيها التواء، بعض الأمور يعني يلُف يلُف لكن في الأخير ما يتحل منه ما يريد أن يقول، وإن كان من الشروح الجيدة لكنه ما يصح إلا للمتخصصين، هذا شرح ابن الناظم، وقد خطأ والده في بعض المواضع رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قبل أن نبدأ ونطرد أيضًا في ذكر هذه الشروح، نقول من أفضل من حاول إحصاء شروح [ألفية] ابن مالك هو محقق كتاب [إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المراد وزوائد أبي إسحاق]، هذا الكتاب لأبي غازي المكناسي حققه الأستاذ حسين عبد المنعم بركات، هو أفضل من حاول أن يحصي شروح [ألفية] ابن مالك، وقد ذكر مائتين وثلاثة وستين، ذكر خمسة وعشرين شرحًا مطبوعًا وأربعة وخمسين شرحًا مخطوطًا، وأربعة وخمسين شرحًا مفقودًا، وأربعة وسبعين حاشية وستة وخمسين كتابًا يتعلق بـ[الألفية]، وقد طبع ذلك سنة ١٤٢٠ هجري، ثم طُبع بعده عدة شروح لـ[ألفية] ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

من أهم شروح [ألفية] ابن مالك شُرحت بالعربية، وهذا أكثر شروحها، وشُرحت بغير العربية بالفارسية وبالتركية وبلغات أخرى، وشُرحت بالنثر وهذا هو الأكثر، وشُرحت بالنظم تصور شرح [ألفية] ابن مالك الشرح بالنظم وسنذكر مثالاً لذلك، وشُرحت شروحًا متوسطة ومتوسعة وموجزة وشروحها كثيرة جدًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ثم من أول شرح هو شرح بدر الدين ولد ابن مالك، ويُعرف في النحو باسم ابن الناظم؛ لأن الناظم في النحو هو ابن مالك، وأفضل طبعات هذا الشرح التي طُبعت باعتناء محمد بن سليم اللبابيدي، طبعة قديمة لكن هذه أفضل الطبعات، ثم طُبعت بعد ذلك بتحقيق عبد الحميد السيد طبعة لا تخلو من أخطاء.

الشرح الثاني: شرح أبي حيان الأندلسي صاحب [البحر المحيط] المعروف المتوفى سنة ٧٤٥ هجري، أدرك ابن مالك لكن ما تتلمذ عليه، تتلمذ على تلاميذه، له شرح لـ[ألفية] ابن مالك سماه [منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك] إلا أنه لم يتمه، وفيه مقالات شديدة لابن مالك ولابنه بدر الدين.

الشرح الثالث: [توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك] لابن أم قاسم المرادي المتوفى سنة ٧٤٩ هجري في القرن الثامن، وهذا من كبار تلاميذ أبي

حيان، وهذا شرح من الشروح الجيدة لـ [ألفية] ابن مالك، شرح كامل وأكثر فيه من الشواهد وعبارته واضحة، إلا أنه أكثر فيه من ذكر الخلافات النحوية، وطُبع بتحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان.

الشرح الرابع، نحن نذكرها طبعًا بالترتيب التاريخي، الشرح الرابع: [أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك] وهذا الشرح معروف؛ لأنه مقرر في كثير من دوائر الدرس النحوي، وهو لابن هشام الأنصاري المصري المتوفى سنة ٧٦١ هجري، وهو شرح مختصر، بل مختر جدًا، بل يكاد يكون نثرًا لـ [ألفية] يعني حول [الألفية] من نظم إلى نثر، وهو مختصر جدًا، أغفل فيه ذكر أغلب الخلافات النحوية، ويتميز بوضوح العرض ودقة التقسيم وكثرة الشواهد وإعراض عن كثير من الخلافات، هذا من أهم ميزاته أنه عبارته واضحة لا غموض فيها صريحة تقع على المراد مباشرة، وتقسيماته دقيقة بحيث تستطيع أن تعرف المسألة بدقة، المسألة تنقسم إلى هذه الأقسام، وهذه الأقسام لا تكون إلا بهذه الشروط، وفي شواهد كثيرة جدًا، وأغفل كثيرًا من الخلافات النحوية، ولهذا اختاره كثير من المعاهد والجامعات لتدريس النحو وهو جدير بذلك؛ لأنه كتاب تعليمي علمي، وهذا [أوضح المسالك]، هذا كل [أوضح المسالك] متن صغير جدًا شرح صغير [أوضح المسالك] فهو شرح صغير جدًا مختصر.

أفضل طبعاته طبعتان: الطبعة الأولى التي شرحها وحققها الشيخ الجليل محمد محيي الدين عبد الحميد، هذا الشيخ خدم كتب ابن هشام خدمة كبيرة، فـ [أوضح المسالك] حققه وشرحه ثلاث مرات شرحًا وجيزًا وشرحًا متوسطًا وشرحًا كبيرًا، والمشهور الآن هو الشرح الكبير لمحمد محيي الدين عبد الحميد، سماه [عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك]، ومطبوعة الآن في أربع مجلدات وهو المشهور، وهو أفضل طبعة لـ [أوضح المسالك]؛ لأنه اعتنى بإعراب جميع

الشواهد الشعرية إعرابًا كاملاً، وهذا يفيد الطالب الذي يريد أن يتمرن على الإعراب، البيت عندك معرب إعرابًا كاملاً، خذ البيت أعربه ثم انظر في إعراب محمد محيي الدين عبد الحميد، هذا أكثر ميزة عنده رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والطبعة الثانية هي الطبعة التي بشرح وتحيقيق الشيخ محمد عبد العزيز النجار، وسماها [عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك] في أربعة أجزاء.

[أوضح المسالك] بعد أن ذكرنا فيه هذه الميزات حتى اختارته كثير من الجامعات والمعاهد التعليمية فيه عيوب، فمن عيوبه شدة اختصاره لبعض المواضع حتى أحوجه ذلك إلى الشرح، فصار النحويون يتعاملون معه على أنه متن يحتاج إلى شرح، فلهذا شرحه أكثر من نحوي وأفضل شروح [أوضح المسالك] هو [التصريح بمضمون التوضيح] لخالد الأزهري المتوفي سنة ٩٠٥ هجري، شرح [أوضح المسالك]، هذا الكتاب جيد بل ممتاز لمن أراد أن يقرأ وأن يفهم [أوضح المسالك]، ومفيد للذين يدرسون [أوضح المسالك] في الجامعات أو في غيرها، لابد أن يكون مع الطالب [التصريح] لكي يستطيع أن يفتح [أوضح المسالك].

[التصريح] له طبعات، أفضل طبعاته طبعة محققة بتحقيق الدكتور عبد الفتاح بُحَيْري في خمسة أجزاء تحقيقًا علميًا جيدًا، وطُبع طبعة قديمة في مجلدين، طبعة متعبة، لكنه تتميز بوجود حاشية مهمة على [أوضح المسالك]، حاشية مهمة على [التصريح] وهي حاشية الشيخ ياسين الحمصي.

ومن عيوب [أوضح المسالك] أنه لم يذكر أبيات الألفية، هو شرح لـ [ألفية] ابن مالك، [أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك]، ويشرح على ترتيب [ألفية] ابن مالك، لكنه لم يذكر الأبيات، فلابد أن تكون معك [الألفية] المتن وتمشي مع شرحها، ولو ذكر الأبيات لكان ذلك أفضل بكثير، لكن في عهدهم كان الطالب ما

يصل إلى [أوضح المسالك] إلا وقد حفظ [الألفية].

الشرح الخامس: شرح ابن عقيل، بهاء الدين المصري المتوفى سنة ٧٦٩ هجري، وهو شرح معروف ومشهور لـ[ألفية] ابن مالك، وهو شرح سهل العبارة واضح مناسب لمتوسطي الثقافة النحوية، قريب من أذهان المبتدئين، وهو يشرح الألفية بعبارة موجزة كافية بحيث يقف المتعلمون على شرح [الألفية]، إذن هو شرح لـ[ألفية] ابن مالك حقًا، وليس شرحًا للنحو، مهمته أن يشرح [ألفية] ابن مالك لا أن يشرح النحو، فلهذا من أراد أن يفهم [ألفية] ابن مالك، هذا شرح مناسب له إذا كان من غير المتخصصين أو كان من المبتدئين [شرح ابن عقيل] – رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذا الشرح يُنصح به غير المتخصصين لسهولة عبارته ووضوحها وإعراضه عن خلافات النحويين واكتفائه بشرح [الألفية]، وعدم توسعه مع كثرة الشواهد والأمثلة.

وعليه حاشية مهمة مشهورة وهي حاشية الإمام الخضري المتوفى سنة ١٢٨٧ هجري، ولكن لا يُنصح المبتدئون بالرجوع إلى هذه الحاشية، لكن يمكن أن يرجعوا إليها إذا أتقنوا شرح ابن عقيل، ثم أرادوا أن يقرأوا الشرح مرة ثانية أو مرة ثالثة، ربما يستفيدون من هذه الحاشية.

وله طبعات، أفضلها طبعتان: الطبعة الأولى بشرح وتحقيق الشيخ محمد عبد العزيز النجار رَحِمَهُ ٱللَّهُ وسماها: [التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل] وهذه افضل الطبعتين؛ لأنها تتميز بوجود تمرينات جيدة بل ممتازة في نهاية كل باب، والطبعة الثانية بشرح وتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وسماها [منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل].

الشرح التالي كم رقمه؟ السادس، الشرح السادس: [المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية] لأبي إسحاق الشاطبي الإمام الأصولي المشهور صاحب

[الموافقات] وصاحب [الاعتصام] المتوفي سنة ٧٩٠ هجري، وهذا الشرح هو آخر ما طُبع من الشروح المهمة لـ[ألفية] ابن مالك، طُبع في السنة الماضية، وهو أكبر شروح [ألفية] ابن مالك فيما أعلم، وقد طُبع في عشر مجلدات، بتحقيق لفيف من أساتذة جامعة أم القرى، وهنا نشكر جامعة أم القرى على طباعتها لهذا الشرح الكبير.

هذا الشرح يتميز بأنه أكبر شرح لـ[ألفية] ابن مالك، فيه من التحقيقات الدقيقة والمسائل النادرة ومناقشة مسائل لم تتعرض لها أكثر كتب النحو، وليس هذا غريبًا على أبي إسحاق الشاطبي الذي استطاع أن يناقش مسائل نحوية كثيرة بنفس الأصوليين، فأتى لنا بنتائج مبهرة وجيدة، وخاصة بعدما طُبع الكتاب تعرفنا على كثير من كنوزه، وإن كان النحويون يعودون إليه عندما كان مخطوطًا لمعرفتهم أهميته.

الشرح السابع: شرح المكودي، المكودي عبد الرحمن بن علي الفاسي المتوفى سنة ٨٠٧ هجري، له شرحان، شرح كبير وصغير، والمطبوع المشهور الآن بتحقيق الدكتورة فاطمة الراجحي هو [الشرح الصغير] أما [الكبير] فما طُبع ولا يُعرف الآن له مخطوطات، وهو شرح متوسط سهل العبارة، اعتنى كثيرًا بإعراب متن [الألفية] إلا أنه لم يشتهر كغيره، عليه حاشية مهمة جدًا لابن حمدون بن الحاج، وهي مطبوعة.

الشرح الثامن وهو الأخير من الشروح المهمة التي سنكتفي بها وهي أهل السنة شروح [ألفية] ابن مالك: شرح الأشموني المتوفى سنة ٩٠٠ هجري، وهو علي بن محمد، واسم شرحه: [منهج السالك إلى ألفية ابن مالك].

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قلنا الشرح الثامن من شروح [ألفية] ابن مالك المهمة شرح الأشموني، واسمه [منهج السالك إلى ألفية ابن مالك]، هذا الاسم يذكركم بشرح آخر، شرح من؟ هو شرح أبي حيان بهذا الاسم أيضًا [منهج السالك]، هذا الكتاب متوسط، ومرتب جدًا، رتبه على شكل أبواب وفصول ونقاط وتنبيهات وعبارته واضحة جدًا، ويأتي في الوضوح والمناسبة للمبتدئين وغير المتخصصين بعد [شرح ابن عقيل]، وربما كان أنسب لمن يريد دقة التركيب من [شرح ابن عقيل]، وأكثره مأخوذ من شرح المرادي الذي سبق أن ذكرناه قبل قليل باللفظ، إلا أن له ميزة التنظيم والترتيب، وشرح الأشموني عليه حاشية مهمة وكبيرة وتعد من كتب النحو المهمة وهي حاشية الصبان، محمد بن علي المتوفى سنة ١٢٠٦ هجري وهي مطبوعة معه، وراء ذلك تأتي شروح كثيرة لا ترقى إلى أهمية الشروح المذكورة آنفًا.

نذكر شيئًا منها، فمن هذه الشروح شرح برهان الدين ابن القيم، وهو ولد ابن القيم الجوزية المشهور، ومنها شرح الهواري الأندلسي، ومنها شرح ابن الجزري، ومنها شرح السيوطي سماه [البهجة المرضية]، ومنها شرح ابن طولون، وهذه كلها شروح مطبوعة.

ومن الشروح المنظومة شرح محمد بن محمد بن محمد الغزيّ،

سماه [البهجة الوفية بحجة الخلاصة في الألفية]، ويقع في عشرة آلاف بيت، شرح الألفية، يعني كل بيت شرحه في كم بيت؟ في عشرة أبيات، يأتي بالشواهد وبالأمثلة وبالخلافات وبالأقوال كلها بالنظم، وهي مخطوطة، ولها عدة نسخ، يأتي بكلام ابن مالك في ضمن كلامه ويشرحه بنسق جميل، فمن ذلك أن ابن مالك مما ذكر في [ألفيته] قوله: **(وكل حرف مستحق للبناء)** من كلام مالك، يقول كل حرف مستحق للبناء؛ لأن يأتي الناظم يكتب هذا الكلام ويستمر في شرحه، يقول:

وكــل حــرف مســتحق للبنــاء ... لــو قــال مبنــي لكــان أحســنَ

فلـيس كــل مســتحق أمــر ... يكــون موصــوفًا بــذاك الأمــرِ

وهكذا، أما شروحها الحديثة فلا أعرف لها شروحًا كثيرة (@٤٥:٠٦:٠١) المعاصرة، لا أقصد في القرن الماضي والذي قبله، أقصد المعاصرة لنا الآن أو الذين توفوا قريبًا، فمنها مما أعرف: [القواعد الأساسية للغة العربية] للشيخ أحمد الهاشمي من علماء الأزهر، وهو شرح ميسر ومناسب لغير المتخصصين والمبتدئين، ومنها شرح الشيخ عبد الله بن صالح الفوزان شرح مطبوع الآن المعروف، ومنها [شرح ميسر على ألفية ابن مالك] للدكتور عبد العزيز الحربي، دكتور في جامعة أم القرى في مكة، وهو شرح مختصر جدًا.

أما شروحها المسموعة فبعد أن منَّ الله عَزَّوَجَلَّ على الناس بتسجيل الأصوات، سجَّل كثيرٌ من الشارحين شروحهم، وهذه نعمة عظيمة؛ لأن بعض الناس يفهم من الشرح المسموع أكثر من الشرح المكتوب، فمن الشروح المسموعة لـ [ألفية ابن مالك شرح شيخنا ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ، وله شرحان معروفان، ومنها شرح الدكتور محمد الفاضل دكتور في كلية اللغة العربية في جامعة الإمام، وقد قد شرح وهو شرحٌ لـ [أوضح المسالك] إلا أنه لم يتمه، وهناك قراءة لـ [أوضح المسالك] قرأها الشيخ الدكتور توفيق سبُع، ومنها شرحٌ لمحدثكم وقد بدأنا به منذ الفصل

الماضي في جامع الراجحي في حي جزيرة الرياض والنية معقودة على استمراره في الفصول القادمة إن شاء الله –تعالى.

في الأخير مما يحسن ذكره بالمناسبة أن [للألفية] تسجيلات صوتية أيضًا، لمن أراد أن يحفظ ينبغي أن يضبط اللفظ قبل أن يحفظ على متقن، أو على الأقل على هذه التسجيلات إذا تأكد من صحة قراءتها، منها تسجيل بصوت أخينا الدكتور محمد السبيعي، وتسجيل بصوت الأخ عبد الله الحوَّاس وهو من أفضل من قرأ [الألفية] ممن استمعت إليهم، وتسجيل بصوت حيدر الجوادي وهذا أظنه عراقيًا، ومنها تسجيل بصوت الشيخ هزَيِّل، وله قراءتان الأولى فيها أخطاء كثيرة، والثانية أقل أخطاء، ومنها تسجيل عن مؤسسة أشجع وهو من أفضل التسجيلات لـ [ألفية] لقلة الأخطاء فيه، وهناك تسجيل سيصدر حديثًا بصوت الأخ سليمان الشهري، علمًا أن للأخ سليمان الشهري تسجيلاً الآن موجود لـ [ألفية] ابن مالك في الأسواق ولكنه مليء بالأخطاء جدًا وللأسف الشديد، ولكنه استدرك ذلك وسجَّل الآن تسجيلاً آخر قرأه عليّ وأرجو أن يكون خاليًا من الأخطاء.

أخيرًا أشير إلى محاضرة قد يكون لها مساس بهذه المحاضرة وهي محاضرة عن طريقة طلب علوم اللغة ستكون بعد غدٍ إن شاء الله –تعالى، والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أحسن الله إليكم وأثابكم على هذا التقسيم البديع وعلى هذا الشرح المستوعِب ولدينا جمهرة من الأسئلة، كثير منها متعلق بالموضوع، وطائفة أخرى لا تعلُق لها ولكن نرجئها.

سؤال: يقول السائل: فضيلة الشيخ يقول الشيخ محمد عبد الخالق عظيمة، كتبها بالظاء وهي الضاد: إن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان ذا وجهين في كتابه في [شواهد الجامع الصحيح للبخاري] وكتبه الأخرى)، فما معنى هذا؟

الشيخ: الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة أقل من أن أتكلم عليه، فهو شيخ مشايخي، إلا أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يُستغرب منه هذا الكلام، فقد عُرف بشدة النقد، فقد قال عن عالم كبير لا أحب أن أذكره من علماء السلف، قال إنه سارق، يعني أنه ينقل دون أن يذكر من أين نقل، فربما تخونه العبارة التي يريد أن يوصل المعنى من خلالها.

هو يريد أن يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما أفهم وفهمت من كلامه أن ابن مالك في كتبه النحوية يكاد يكون نحويًا، ثم عندما ذهب في كتابه [شواهد التصحيح والتوضيح] وقد ألفه على صحيح البخاري، انتقى الأحاديث المشكلة التي تكلم النحويون على إعرابها، وحاول أن يخرجها ويتكلف لها كل تكلف، وكثير من كلامه في هذا الكتاب واضح التكلُّف، لكنه أراد أن ينتصر لهذه التوجيهات بطريقة لم ترضِ كثيرًا من النحويين، فترك طريقته التي عُرفت عنه في كتبه النحوية، ربما أراد ذلك، نحن لا نوافق هذه الطريقة ولا هذه الطريقة وإنما أبين كلام شيخنا محمد عبد الخالق عضيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

سؤال: يقول السائل: فضيلة الشيخ إذا اختلف ترجيح ابن مالك في [الألفية] عن كتبه الأخرى، فما هو قوله الصواب؟ قوله الأخير هو قوله الصواب، نعم، ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ككثير من النحويين له عدة كتب، والنحويون من أكثر الناس حرية في (@٠١:١٢:٤٠) إذا بدا له صحة الأمر غيَّر رأيه يعني من دون إشكال كبير، إذا تبين له أن الأدلة تدل على هذا القول غيَّر قوله، كابن هشام في كتبه تجد أن الأقوال تختلف وابن مالك وغيرهم.

فمما يبين لنا قول ابن مالك الذي اختاره هو أن نعرف آخر كتبه، أو الكتاب الذي أراد أن يبين فيه آرائه العلمية؛ لأن بعض الكتب يؤلفها العلماء لا لتبيين آرائهم العلمية، وإنما يؤلفونها لغيرهم، يعني تسجيل للنحو، فلهذا ما يمكن أن

نقول رأي الآجرومي في مسألة كذا وكذا لأنه قال في [الآجرومية] كذا، لا، [الآجرومية] ليست كتابًا علميًا، هي كتاب تعليمي، وكذلك ابن هشام ربما يكتب في كتبه التعليمية آراءً تخالف آراءه التي ذكرها في كتبه العلمية كـ [مغني اللبيب]؛ لأن العالم قد يتساهل في الكتب التعليمية في المسائل التي لا تتعلق بالأصول، يريد فقط أن يوصل المعلومة إلى الطالب بأقرب طريقة، وإن كان هذا يخالف الرأي الذي يراه، وهذا معروف عن كثير من العلماء.

لكن من كتب ابن مالك التي تؤخذ آراؤه منها [شرح التسهيل] قلنا التسهيل هو كتابه العظيم، هو الكتاب العلمي لابن مالك الذي حرَّر فيه النحو على ما يراه الصواب، ثم شرحه إلا أنه يكمله؛ لأنه توفي قبل ذلك، فآراؤه في [شرح التسهيل] فيه آراؤه النهائية، أما في [الألفية] فلا تكاد تخالف كثيرًا آراؤه النهائية، لكن لو وقع تخالف بين [ألفية] و[شرح التسهيل] فإن [شرح التسهيل] هو المقدم لمعرفة رأي ابن مالك الأخير.

سؤال: أثابكم الله، هل يُعد ابن مالك من البصريين المتحررين الذين يجنحون إلى المذهب الكوفي؟

الشيخ: المذهب البصري والمذهب الكوفي انتهيا في نهاية القرن الثالث، فخاتمة البصريين المبرِّد أبو العباس، وخاتمة الكوفيين ثعلب أبو العباس، وقد اجتمعا في بغداد؛ لأن بغداد صارت قاعدة الحكم وعاصمة الخلافة، فاجتمع فيها المبرِّد خاتمة البصريين وثعلب خاتمة الكوفيين، وفي بغداد أخذ الطلاب عنهما، فلا تجد بعد ذلك من يقال إنه بصري أو كوفي، لكن قد تجد من العلماء من يميل إلى البصريين يعني من يميل إلى أصولهم وإن كان يخالفهم في بعض الفرعيات، أو يميل إلى الكوفيين أي إلى أصولهم وإن كان قد يخالفهم في بعض الفرعيات.

ثم إن النحو بعد ذلك توسعت الكتب فيه والآراء، فانتقل من بغداد إلى مصر

ثم انتقل إلى الأندلس، وفي الأندلس حدثت الانطلاقة الكبرى للنحو سمي بالتحرُّر، يعني أصبح العالم بعد ذلك مجتهدًا يرجح ما تدل عليه الأدلة، فابن مالك من هؤلاء العلماء المجتهدين الذين لا يقال إنه بصري ولا كوفي، إنما هو مجتهد يتبين له الرأي ويأخذ به، ولهذا من الأمور التي ذكرنا في مكانته وكان يأتي بالشواهد لا يدري (@٠١:١٦:٢٠) من يأتي بها من سعة حفظه، وكان يحفظ دواوين العرب، ولهذا الشواهد التي زادها ابن مالك في النحو أكثر من جميع الشواهد التي زادها كل من قبله، ولهذا في دراسات علمية رسائل علمية الآن دراسة لشواهد ابن مالك التي زادها على النحويين، زادها من كلام العرب من دواوين العرب، واحتج بها على ما خالف فيه النحويين.

فابن مالك لا يقال إنه بصري ولا كوفي، إلا أن النحويين عمومًا يميلون إلى أصول البصريين، لا لأنهم بصريون، ولكن لأن الأصول النحوية أصلاً هي بصرية، قلنا أبو الأسود أول من اهتم بالنحو ثم استمر النحو في البصرة ولم ينشأ في الكوفة إلا بعد مائة سنة، نشأ النحو في الكوفة، بعد أن استقرت الأصول في البصرة خرج الكوفيون يناقشون بعض الأصول البصرية، ما يأتون بنحو جديد كامل، هذا نحو وهذا نحو، لا هم خرجوا ليناقشوا بعض الأصول النحوية، فأغلب الأصول النحوية هي أصول بصرية متفق عليها عند الجميع، فالذي يقول بها يقول بها؛ لأنه نحوي لا لأنه بصري والله أعلم.

سؤال: يقول، أثابكم الله: سبب عناية ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالحديث هل لأنه من أهل الحديث، أم انتصاره ذاك لعاطفة عنده؟

الشيخ: ما فهمت السؤال تمامًا، ولكن العلماء يختلفون فبعضهم يكون له عناية بالحديث، وبعضهم له عناية بالقراءات، وبعضهم...، لماذا ابن تيمية اهتم بهذا الجانب وما اهتم بهذا الجانب، لماذا البخاري اهتم بهذا الجانب، يعني أمور

يقسمها الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بين الناس.

لكن ابن مالك لأنه كان مدرسًا، عندما نقول تولى المشيخة الكبرى في العادلية، العادلية مثل الجامعة، والمشيخة الكبرى مثل المدير، هو كان المدير في هذه الجامعة، وهو كان أكبر المدرسين وتحته المدرسون الآخرون، فلأنه مدرس في هذه الجامعة كان ينبغي له أن يكون محيطًا بأهم العلوم الشرعية التي تدرَّس في هذه الجامعة في هذه المدرسة، فلهذا كان محيطًا بل عالمًا بل إمامًا في أمور اللغة وفي القراءات وكان ملمًا بالحديث إلمامًا كبيرًا، وإن كان يقول إنه أعلم الناس بالحديث بالعربية، لكن مكانته في الحديث لا تصل أبدًا إلى مكانته في اللغة والنحو والقراءات.

سؤال: بارك الله فيكم، لم تذكروا الصرف الذي في آخر [الألفية] وقيمته، فهل يُغني هذا عن غيره؟

الشيخ: نعم ابن مالك [ألفيته] وضعها للنحو والتصريف، ولذلك سماها [الخلاصة في النحو]؛ لأن النحو يشمل النحو والتصريف، وآخر [الألفية] هي للتصريف، وضع بابًا للتصريف ثم وضع بعد ذلك أبواب التصريف، وأنا ما تكلمت عليها اكتفاء بالنحو؛ لأن الطالب الذي سيفهم النحو يدرس النحو في [ألفية] ابن مالك، هذا قرابة ثمانين بالمائة، فلن يعجزه الأمر بإذن الله أن ينهي الصرف الذي فيها، لكن هو ينهي النحو إن شاء الله الذي فيها، فلن يعجزه الصرف.

سؤال: أحسن الله إليكم، يقول بالنسبة لمن يدرس في الجامعة، ماذا يعتمد من الشروح المساندة؟

الشيخ: إن كان يعني الجامعات التي تُدرِّس النحو من خلال [أوضح

المسالك] يعني كلية اللغة العربية في جامعة الإمام أو كلية الشريعة وأصول الدين، فقلنا ينبغي له أن يتأبط [التصريح]، [التصريح] شرح [أوضح المسالك]، فهو يفك جميع عبارات [أوضح المسالك] ويبينها، بل كما يقول أحد أساتذتنا يقول [التصريح] هو الكتاب السري عند مدرسي النحو، الذي يشرح [أوضح المسالك] من أين سيأتي بالشرح؟ سيأتي به من الكتب، وأعظم كتاب لـ [أوضح المسالك] هو [التصريح]، فإذا أحطَّ بـ [أوضح المسالك] وأحطَّ بـ [التصريح] فمعنى ذلك أنك أحطت بأغلب النحو، فـ [التصريحي و[أوضح المسالك] كلاهما يخدمان [ألفية] ابن مالك، أما إذا كنت تسأل عن جامعات أخرى تدرس غير [أوضح المسالك] فيحتاج الأمر إلى كلام آخر.

سؤال: أحسن الله إليكم، يقول أريد من فضيلتكم ترشيح كتاب لنا في إعراب القرآن.

الشيخ: إعراب القرآن الكريم، أما الكتب القديمة في إعراب القرآن الكريم، فلا يوجد كتاب قديم أعرب القرآن الكريم كله فيما أعلم، وإنما كانوا يعربون المشكِل من القرآن، يعني العبارات والكلمات التي تحتاج إلى إعراب، أما الكلمات الواضح فإنهم ما يعربونها، وأفضل كتاب متقدم في إعراب المشكل من القرآن الكريم، يكاد يكون أعرب كثيرًا من القرآن الكريم هو كتاب [الدرة المصون] للسميم الحلبي، من تلاميذ أبي حيان، حاول أن يجمع كل ما قيل في إعراب القرآن الكريم، وجمعه في هذا الكتاب وطُبع الآن في عدة مجلدات [الدرة المصون في علوم الكتاب المكنون]، وأغلبه مأخوذ من كتاب شيخه [البحر المحيط] إلا أن [البحر المحيط] على اسمه (بحر محيط) فيه تفسير وفيه لغات وفيه قراءات وفيه... ستضيع في هذا البحر قبل أن تصل للإعراب الذي تريد، أما [الدرة المصون] فهذا خاص فقط بالإعراب.

أما كتب إعراب القرآن الكريم الحديثة فنعم، فيها كتب كثيرة أعربت كل القرآن الكريم المشكل والواضح، فمن أفضلها فيما يبدو لي كتاب [الجدول في إعراب القرآن الكريم وصرفه وبيانه] لمحمود صابي في عدة مجلدات يعرب كل كلمة إعرابًا واضحًا كاملاً، ويبين ما فيها من إعراب ومن صرف ومن بيان، وكتاب آخر وهو كتاب محيي الدين درويش أيضًا [إعراب القرآن الكريم] لكن يبدو لي والله اعلم أن الكتاب الأول أوضح من الكتاب الثاني.

سؤال: هذا سؤال نختم به ويكون دعاء للجميع، يقول: أحبكم في الله يا فضيلة الشيخ، وما معنى قولهم (لا فُضَّ فوك)، ونحن نقول للجميع لا فضت أفواهكم؟

الشيخ: (لا فُضَّ فوك) هذه عبارة تقولها العرب للدعاء للشخص، ومعناه اللغوي الدقيق أن الفض هو الشق أما فوك فهو الفم، أي يدعو للإنسان بألا تسقط أناس هذه عبارة تقولها العرب للدعاء للشخص، ومعناه اللغوي الدقيق أن الفض هو الشق أما فوك فهو الفم، أي يدعو للإنسان بألا تسقط أسنانه وتبقى سليمة لكي كلامه واضحًا وبيانه واضحًا، أي أنه عبارة عن أنه يوافقك فيما قلت، ويقول إن ما قلته هو الصواب الحق.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

مقدمة الشرح

الدرس الأول

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم جمعيًا في هذه الليلة المباركة، ليلة الاثنين في هذا الجامع المبارك جامع الراجحي بحي الجزيرة في الثامن عشر من شهر صفر من سنة ١٤٢٩ من هجرة المصطفى ﷺ.

في هذه الليلة المباركة وهذا المكان المبارك، نعقد بإذن الله -تعالى- الدرس الأول من دروس شرح [ألفية] ابن مالك في النحو رَحِمَهُ ٱللَّهُ مستعينين بالله متوكلين عليه.

أحب أن أذكر في البداية أن النية معقودة على أن نشرح هذه [الألفية] في سنتين، فإن تم ذلك فالحمد لله -تعالى، وإن جد جديد فلكل حادث حديث، ونسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في أول هذا الدرس بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يرزقنا فيه التوفيق والإفادة والفهم، إنه على كل شيء قدير، فبيده الأمر وإليه الأمر وهو على كل شيء قدير.

[ألفية] ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أشهر من أن تُعرَّف، ولكن جرت العادة في بدايات الدروس على ذكر تعريف سريع للكتاب المشروح، ولصاحب هذا الكتاب المشروح، فمن حق الكتاب وصاحبه أن نعرِّف بهما، ولو كان تعريفًا سريعًا، ففي ذلك فائدة كبيرة إن شاء الله تعالى.

أما الناظم لهذه [الألفية] فهو ابن مالك، وكان يكفي أن أقول ابن مالك؛ لأنه

معروف، ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي الديَّاني الدمشقي، فالطائي نسبةً؛ لأنه من قبيلة طيء، الأندلسي الجيَّاني؛ لأنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أهل الأندلس المفقود أعاده الله إلى الإسلام، الجيَّاني وُلد في هذه البلدة في الأندلس ونشأ فيها حتى بلغ قرابة العشرين ثم ارتحل بعد ذلك إلى المشرق كما سيأتي في الكلام على رحلاته، الدمشقي لأنه استقر في آخر حياته في مدينة العلم في ذلك الزمان دمشق، وبها وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ٦٧٢ هجري، يعني في قرابة منتصف القرن السابع والقرن السابع كما تعرفون كان قرن العلم والعلماء، وقال بعض مترجميه إن عبد الله في نسبه ثلاث مرات، أي محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله، وهذا ليس مستبعدًا على عائلة ابن مالك؛ لأنه كان من المعروف عنهم كثرة ترديد الأسماء في الآباء والأجداد والأولاد، فابن مالك نفسه رَحِمَهُ ٱللَّهُ رُزق بثلاثة أولاد ذكور ماذا سماهم؟ سمى كل واحد منهم محمدًا، ثم فرق بينهم بالألقاب، فأكبرهم بدر الدين وهو العالم النحوي البلاغي المشهور بدر الدين، ويُعرف بابن الناظم، وآخر شمس الدين، والثالث نسيت لقبه الآن.

فتكرار الأسماء موجود في هذه العائلة، فإذا قال قائل ابن مالك في نسبه هل هو جده القريب، يعني هل هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، أم أنه جدٌ بعيد تنتسب إليه هذه العائلة كما تنتسب كثير من العوائل قديمًا وحديثًا إلى جدٍ مشهور من أجدادها، فيقال محمد بن مانع، ومانع قد يكون جده البعيد الثالث أو السابع أو أبعد من ذلك، فكل ذلك محتمل، وإن كان هذا يؤثر في الإعراب، فإذا كان هذا هو الجد القريب فنجُر (ابن)؛ لأنه صفة لعبد الله، وعبد الله حينئذٍ مجرور، محمد بنِ، نقول هو محمد بنُ عبد الله بنِ عبد الله بنِ مالك، وإذا كان هو جده البعيد فابن مالك حينئذٍ من صفة محمد، وهو صاحبنا، يعني محمد بنُ مالك، فيكون حينئذٍ من صفة محمد.

نشأ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الأندلس وهي بلاد علم وحضارة، وكانت نشأته رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما قلنا في أوائل القرن السابع؛ لأنه وُلد على الصحيح سنة ٦٠٠ هجري، وتعرفون أن هذا الوقت في الأندلس كان وقت اضطراب، وتسلط الصليبيون وصاروا يأخذون الأندلس بلدة بعد بلدة، والمسلمون كانوا وللأسف مشتغلون بمقاتلة بعضهم حتى هاجر كثير من العلماء من الأندلس إلى المغرب القريب أو إلى المشرق الإسلامي، حتى استفحل أمر الصليبيين في الأندلس، وكان ممن هاجر ابن مالك في قرابة سنة ٦٢٠ هجري، يعني عمره قرابة العشرين سنة.

ومرَّ على بعض البلاد الإسلامية كمصر والحجاز فحجَّ، ثم قصد الشام بلد العلم في ذلك الوقت واستقر في حلب طويلاً وفيها ألَّف منظومته الطويلة في النحو المسماة [الكافية الشافية] في النحو والتصريح، وسيأتي أن هذه المنظومة الطويلة هي أصل [الألفية] التي اختصر منها [الألفية]، وبعد ذلك سكن حماة، وفي حماة ألَّف [الألفية] أو اختصرها من [الكافية الشافية]، ثم بعد ذلك في آخر حياته استقر في دمشق إمامًا ملء سمع الدنيا وتسابق الطلبة إليه وكثروا وصار إمام المدرسة العادلية في دمشق، والمدرسة العادلية في دمشق كانت من أشهر المدارس، يعني بما يشبه الجامعات الآن، كانت المدرسة العادلية في دمشق عبارة عن قسمين: القسم الأول عن القراءات والعربية، والقسم الثاني في العلوم الشرعية، وكان ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إمام القسم الثاني وهو قسم القراءات والعربية بعد الإمام المشهور ابن شامة.

واستقر فيها وألَّف فيها أعظم كتبه وهو كتاب [التسهيل]، واسمه [تسهيل الفوائد] لابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو أعظم كتبه، وإن كانت [الألفية] هي أشهر كتبه حتى توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيها كما قلنا سنة ٦٧٢ هجري.

أما مكانته، فابن مالك إمام كبير في النحو وفي اللغة، هو إمام كبير في اللغة كان

حافظًا لكلام العرب شعرًا ونثرًا حتى كان العلماء يتعجبون من الشواهد التي يأتي بها، لا يعرفون من أين يأتي بها، فلهذا أدخل في النحو شواهد كثيرة ما كان النحويون من قبله يعرفونها أو يذكرونها في كتبهم؛ لأنه كان حافظًا لأشعار العرب وفاهمًا لها، ولهذا كان يستطيع أن يأتي بمواضع الاستشهاد منها، وهناك رسالة علمية كاملة في شواهد ابن مالك، الشواهد التي أضافها ابن مالك لشواهد النحو بكثرتها وتميزها.

وابن مالك من العلماء الذين تميزوا بأمور كثيرة منها أنه كان مدرسًا، كثير من العلماء علماء كبار، لكن ابن مالك تميز بالتدريس، بقي وقتًا طويلاً مدرسًا، فعندما كان في حلب أيضًا كان مدرسًا في المدرسة السلطانية، وعندما كان في دمشق قلنا هو كان إمام المدرسة العادلية يعني مثل المدير الآن، كان متفرغًا للتدريس والطلاب عنده أشكال وأنواع مبتدئون ومتوسطون وكبار ومنتهون، فلهذا ألَّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتبًا كثيرة.

وكان طريقته في التأليف طريقة جميلة، كان يؤلف متنًا صغيرًا، ويشرحه للطلاب، وفي نهاية الشرح يشرحه مرة أو مرتين أو ما تيسر، ثم بعد الشرح يرى أن في هذا المتن نواقص وبعض العيوب، فما كان يلجأ إلى تغيير هذا المتن وإصلاحه ونحو ذلك، وإنما كان يؤلف متنًا جديدًا يتلافى فيه العيوب السابقة، وأحيانًا كان بعد يؤلف المتن يكتب عليه شرحًا، بهذه الطريقة ألَّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عدة متون نحوية وشرحها، وكثير منها موجود، فله [عمدة الحافظ وعدة اللافظ] في النحو متن وشرحه وهو موجود اضن وله كما قلنا من قبل المنظومة [الكافية الشافية] وشرحها، وله التسهيل [تسهيل الفوائد] وشرحه، وكتبٌ على هذا المنوال.

ومما تميز به ابن مالك أيضًا أنه رتب النحو ترتيبًا يخالف ترتيب من قبله، وهذا الترتيب صار ترتيبًا معتمدًا في أغلب الدارسين النحو في العالم الإسلامي إلى

اليوم؛ لأن هذه الطريقة كانت تعتمد على ما يسمونه الآن بالنظريات التربوية للتعليم، رتب النحو بحيث يبدأ الطالب المتعلم بالتدريج بالانتقال من الجزء إلى الكل ومن الصغير إلى الكبير، فلهذا أحسن جمع مقدمات النحو في أوله، أتى بمقدمات النحو في أول النحو يدرسها الطالب؛ لأنه سيحتاج إليها في كل النحو وفي كتب كثيرة قبل ابن مالك كانت هذه المقدمات التي يحتاج إليها الطالب في كل النحو مبعثرة إلى آخر الكتاب، فكانت كتب ابن مالك وبخاصة [الألفية] تسيطر على الدرس النحوي بعده رَحِمَهُ ٱللَّهُ فلهذا كما تعرفون قُرِّرت في أغلب المعاهد والجامعات في العالم الإسلامي إلى اليوم، وإن كان بعض المعاهد، معاهد التعليم الآن صارت تدرِّس كتبًا حديثة في النحو.

ومن ميزاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه سُهِّل عليه النظم، حتى قيل: (لو شاء أن يجعل كلامه نظمًا لفعل)، وله رَحِمَهُ ٱللَّهُ منظوماتٌ كثيرة وفيها نفس طويل، وعلى كثرتها تُعد من أجود وأفضل المنظومات العلمية على كثرتها حتى قال دارسو المنظومات العلمية والتعليمية إن [الألفية] ابن مالك التي تصل للألف هي أفضل المنظومات العلمية من حيث اللفظ، أما من حيث المعاني فكل علم له معانيه، لكن من حيث جودة النظم وعدم ارتكاب الضرورات والإغماض والإتيان بالمعنى من بعيد ونحو ذلك، [الألفية] ابن مالك تعد من أفضل المنظومات من هذه الناحية.

وحُقَّ لها أن تُعد كذلك، والناس أكيَس من أن يمدحوا رجلاً ما لم يروا عنده آثار إحسان، فانتشارها وحفظها وبقاؤها إلى اليوم دليلٌ على جودتها، مع أن المنظومات المنافسة كثيرة لها، وقد ذكر أشهرها ابن مالك في مقدمة [الألفية] كما سيأتي عندما قال: (**فائقةً ألفيةَ ابن معطي**)، وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله – تعالى – في حينه.

ومن منظوماته أيضًا: [الكافية الشافية] في النحو، وهي منظومة طويلة ألَّفها في

أول حياته العلمية كما قلنا في حلب في أكثر من خمسين وسبعمائة وألفي بيت، وهي موجودة ومشروحة شرحها ابن مالك، وسيأتي الكلام على علاقتها بـ [الألفية] عند الكلام على تعريف [الألفية]، وله منظومات كثيرة في اللغة، له [الإعلام في مثلث الكلام] منظومة طويلة في قرابة ثلاثة آلاف بيت عن اللغة المثلثة يعني الكلمة واحدة لكن مرة تأتي الضم ومرة بالفتح ومرة بالكسر واختلاف المعاني بناء على ذلك وشرحها، وله منظومة في القراءات كانت تُعد كمنظومة الشاطبي في القراءات، إلا أن البقاء كُتب لمنظومة الشاطبي واشتُهرت، ولم تُشتهر بعد ذلك منظومة ابن مالك، مع أنه في وقته كانت مشهورة وتُحفظ من الطلاب، وسماها [المالكية في القراءات] في قرابة ألف بيت، وستطبع إن شاء الله محققةً قريبًا.

هذه إلمامةٌ سريعة للتعريف بإمامنا وشيخنا وشيخ النحويين ابن مالك، ويكفي أن يقال أن ابن مالك هو أشهر النحويين بعد سيبويه، لا يتفوق عليه في الشهرة والتقدم إلا إمام النحويين أبو بشر عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه.

أما [الألفية] نفسها فنلقي عليها بعض الضوء، وربما كان التعريف بها أولى من التعريف بابن مالك، [الألفية]، ما اسم [الألفية]؟ [الألفية] اسمها الذي أطلقه ابن مالك عليها (الخلاصة)، والنحويون يقولون (الخلاصة في النحو)، (في النحو) صفة للخلاصة، وقد ذكر ذلك ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخر [الألفية]، فقال:

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ ... نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَهْ ... كَمَا اقْتَضَى غِنىً بِلَا خَصَاصَهْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا النظم الذي نظمته هو خلاصة [الكافية] يعني منظومته الطويلة [الكافية الشافية]، وسماها [الخلاصة].

أما شهرتها، والشيء الواحد قد يسمى بعدة أسماء وتسمى أعلامًا، قد يكون

اسمك (محمد) هذا علمٌ عليك، و(أبو خالد) هذا علم عليك، و(زين العابدين) وهذا علم عليك، وهكذا، قد يكون للشيء الواحد أكثر من علم، فـ(محمد) هذا الاسم الذي أطلقه أبوك عليك (محمد)، لكن (أبو خالد) ربما لم يطلقه عليك أبوك، الناس أو أنت، فالأعلام قد تأتي بأكثر من طريقة، فاسمها العلم المشهور الذي أُطلق عليها بعد ذلك واشتُهر هو [ألفية] ابن مالك، ويسمى هذا علم بالغلبة، هذا هو العلم الذي غلب عليها [ألفية] ابن مالك، ويقال [ألفية ابن مالك في النحو]، وبعضهم يقول [في النحو والصرف]، وهذه يعني زيادات غير معروفة في الاسم القديم، هي [ألفية] ابن مالك، و(@٠٠:٢٢:٠٠) في النحو]، أو [في النحو والتصريف].

۞ كم عدد أبيات [ألفية] ابن مالك؟

[الألفية] كم ستكون؟ قرابة ألف، عدد [ألفية] ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ألف وبيتان، بيتان وألف بيت، لكن تسمى ألفية يعني من عادة العرب قديمًا وحديثًا أنهم لا يعتدون ب(@٠٤:٢٢:٠٠)، وتتم [الألفية] في البيت الذي قلناه قبل قليل:

أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةْ ... كَمَا اقْتَضَى غِنىً بِلَا خَصَاصَةْ

ثم ذكر بيتين في الخاتمة حمد الله عَزَّوَجَلَّ فيهما وصلى على نبيه ﷺ، وكثير من العلماء الذين ألفوا ألفيات وسميت ألفيات هي لا تكاد تكون ألفًا، إما أن تزيد وإما أن تنقص، كـ[ألفية] العراقي في الحديث وهي مشهورة، وهي كذلك -سبحان الله- ألف وبيتان، وهكذا.

۞ أين ألف ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ [ألفيته]؟

هذا سؤال أوجهه إليكم؛ لأني ذكرته قبل قليل في ترجمته، ألفها أو اختصرها في حماة، وحماة من مدن الشام المشهورة، ألَّفها لتلميذه شرف الدين هبة الله البارزي المتوفى سنة ٧٨٨ هجري، أبوه كان القاضي في حماة، هو القاضي المشهور، عندما

جاء ابن مالك إلى حماة في قصة طويلة تتعلق بحرب التتار فطلب القاضي من ابن مالك أن يدرِّس ابنه أو أن يدرُس ابنه عليه، فدرس عليه واختصر له [الكافية الشافية] في هذه المنظومة القصيرة، متى ألَّفها؟ يذكر الدارسون أنه ألفها قرابة سنة ٦٦٠ هجري، يعني قبل أن يتوفى بكم؟ نعم، باثنتي عشرة سنة، وهذه المعلومة ستفيدنا بعد قليل.

ما علاقتها بمنظومته الطويلة في النحو [الكافية الشافية]؟

هذه بنتها، [ألفية] ابن مالك مختصر من [الكافية الشافية]، و[الكافية الشافية] لها عدة مخطوطات، ووُجد في هذه المخطوطات، هي مخطوطات قديمة ترقى إلى عصر ابن مالك نفسه وبخط تلاميذه، وُجد عليها أن ابن مالك نفسه قد غيَّر في [الكافية الشافية]، فكان يضرب على بعض الأبيات ويغيرها، وأحيانًا يزيد بعض الأبيات، وأحيانًا بعض الأبيات الطويلة يختصرها في أبيات أقصر أو أبيات قصيرة إلى حد الإغماض فينظمها مرة أخرى بأبيات أوضح، وهكذا.

وهذا ليس غريبًا على ابن مالك؛ لأن عرفنا طريقته في تأليف الكتب، فكأن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجد أن إصلاح [الكافية الشافية] صعبًا، وأن [الكافية الشافية] صارت صعبة على طلبة العلم لطولها، فوجد أن من الأفضل أن يختصر منها منظومة يتلافى فيها هذين العيبين، يختصر منظومة يصلح فيها كل العيوب التي كان يراها في [الكافية الشافية] وتكون مختصرة قصيرة يمكن لمجمل الطلاب أن يحفظوها، فاختصرها في قرابة ألف بيت، وألف بيت وخاصة في ذلك الزمان كان أما السهل على طلاب العلم أن يحفظوها.

وقد أبقى ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ كثيرًا من الأبيات من [الكافية الشافية] بلفظها في [الألفية]، أبقى أكثر من مائة بيت بلفظها في [الألفية]، وأبقى أشطرًا كثيرة بلفظها في [الألفية]، وأبقى أبياتًا كثيرة بتغيير يسير، وهذا يؤكد ما يقوله الدارسون من أن

[الألفية] هي مختصر للـ[الكافية الشافية].

بعد ذلك ماذا عن شرح [ألفية] ابن مالك، فيتبادر إلى الذهن بعد أن عرفنا طريقة ابن مالك في تعريف الكتب، أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ شرحها كما شرح كثيرًا من كتبه السابقة، إلا أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يفعل، طيب.

۞ هل بقي بعد تأليفه إياها وقتٌ طويل يتمكن فيه ابن مالك من شرحها؟

كم بقي من سنة بين التأليف والوفاة؟ قلنا من قبل ثنتا عشر سنة، يمكن أن يؤلف شروحًا فيها، لكن ما شرحها رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعللون ذلك بأمور منها أنه بعد أن ألفها في حماة عاد بعد سنة أو سنتين إلى دمشق ملء الدنيا عالمًا كبيرًا، وأُعطي المدرسة العادلية فانشغل بأمور كثيرة علمية وإدارية بالمدرسة، كما أنه انشغل بتأليف كتب أخرى عظيمة، ومن ذلك أعظم كتبه [التسهيل] الذي لو لم يؤلف ابن مالك سواه لعُد من أعظم النحويين، ثم بعد ذلك شرع في شرح [التسهيل] إلا أنه توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قبل أن يتم الشرح، مع أنه شرح كثيرًا منه.

۞ فمن أول من شرح [ألفية] ابن مالك؟

قيل لابن مالك لماذا لا تشرح منظومتك [الألفية]؟ فقال: (كفاني ذلك ابن المنجَّى فقد شرحها) يعني تلميذه من تلاميذه، ابن المنجى من تلاميذه فهو أول من شرح [ألفية] ابن مالك، وكان ذلك في حياة ابن مالك، إلا أن هذا الشرح لم يصل إلينا، فما أول شرح وصلنا لـ[ألفية] ابن مالك؟ هو شرح ابن الناظم ولد ابن مالك بدر الدين، أكبر أولاد ابن مالك وهو عالم كبير في النحو وفي البلاغة، وهو محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، وشرحه موجود ويُعد من أفضل وأعظم شروح [الألفية]، وكل من شرح [الألفية] بعد ذلك هو عالة على ابن الناظم.

بعد ذلك كثرت شروح [الألفية] وتنوعت حتى صارت بالمئات وصار من الصعب إحصاؤها، فمنها الشرح بالعربية بغير العربية، ومنها الشرح المنثور والمنظوم، والشرح الموجز والمتوسط والكبير والقصير، فمن أهم الشروح لـ [ألفية] ابن مالك بعد ذلك شرح ابن هشام الأنصاري المصري الحنبلي المتوفى في القرن الثامن، واسم شرحه: [أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك]، وهذا الشرح وإن كان صغيرًا إلا أنه أضبط الشروح في دقة العبارة وضبط المسائل، فلهذا اعتمدته كثير من الجامعات، ومن شروحها شرح الإمام الشاطبي أبي إسحاق الإمام الأصولي المشهور صاحب [الموافقات]، واسم شرحه: [المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية] وهو أكبر شروح [ألفية] ابن مالك وأوسعها، وقد طُبع قريبًا قبل أقل من سنة في عدة أجزاء.

ومن الشروح شرح ابن عقيل المصري المتوفى أيضًا في القرن الثامن، وهو من أوضح شروح [ألفية] ابن مالك، ويُعد من الشروح المتوسطة وعليه حاشية نفسية جدًا للخضري، تسمى [حاشية الخضري على شرح ابن عقيل]، ومن شروحه المشهورة [شرح الأشموني] المتوفى في القرن العاشر، وعليه حاشية مهمة وهي [حاشية الصبان على شرح الأشموني] وتعد من الكتب الكبيرة في النحو، وهناك شروح كثيرة لـ[ألفية] ابن مالك كشرح المرادي [توضيح المقاصد والمسالك]، وشرح الهواري، وشرح برهان الدين ابن القيم وهو من أولاد الإمام ابن القيم المشهور، وكل هذه الشروح مطبوعة.

ومن الشروح لمحمد بن محمد بن محمد بن محمد الغزِّي، شرحها في عشرة آلاف بيت، وهو من الشروح المنظومة شرْحٌ كله بالنظم، شرح كل التي في عشرة أبيات، وهي منظومة جميلة وسهلة جدًا، إلا أنها لم تطبع.

طالب:...

الشيخ: نسيت الآن، نسيت اسمها.

طالب:....

الشيخ: خمسة محمد بن محمد بن محمد بن محمد الغزي.

ولـ[الألفية] شروح كثيرة في هذا الزمن، فما زالت تحظى بمكانتها، أما الشروح الحديثة: [القواعد الأساسية] لأحمد الهاشمي وهو من شيوخ الأزهر المتأخرين، و[الشرح الميسر] للدكتور الفاضل عبد العزيز العربي وهو في مجلد واحد، ولها شروح مسموعة ولا أعرف لها شرحًا مسموعًا كاملاً، ومن هذه الشروح المسموعة شرح شيخنا ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد شرح أوائلها، وشرح آخر لأستاذنا الدكتور محمد الفاضل، فقد شرح شرحًا من شروحها وهو [أوضح المسالك]، ويمكن للطالب أن يستفيد من هذه الشروح.

أما هذا الدرس فسيكون بإذن الله -تعالى- شرحًا لـ[الألفية] نفسها غير مرتبط بشرح من هذه الشروح، غايته معرفة النحو الذي في [ألفية] ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وبعد ذلك، يا إخوان، لا يخفى عليكم أهمية النحو وما أتيتم إلى هذا الدرس إلا لأنكم تعرفون أهمية النحو، إلا أنني أريد أن أُذكر بشيء من أهميته لتبقى الحماسة قائدكم إلى تعلم هذا العلم الشريف، وأنبه في أول هذا الكلام إلى كتاب جيد وهو بحر العلم بعنوان [الأحاديث والآثار الواردة في فضل اللغة العربية وذم اللحن رواية ودراية] للدكتور أحمد بن عبد الله الباكلي وهو دكتور في كلية أصول الدين في جامعة الإمام، ذكر جملة من الأحاديث والآثار الواردة في هذا الموضوع، وخرجها تخريجًا حديثيًا، وسنقتصر على شيء مما صحَّ ونترك غيرها مما لم يصح.

فمما صحَّ في ذلك عن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ أنه كتب: (أن تعلموا الفرائض والسنة

واللحن كما تعلمون القرآن) حدَّث به يزيد بن هارون، وقيل له ما اللحن؟ قال: (النحو).

وقال أبو العالية: كان ابن عباس يعلمنا اللحن، اللحن له معانٍ في اللغة، من معانيه الخطأ ومعرفة تجنبه وإنما يكون تجنب اللحن في الكلام بمعرفة اللغة، ومن أهم علوم اللغة النحو.

وقد جاء عن الإمام أيوب السختياني وهو من كبار أئمة أهل السنة والجماعة أنه كان إذا لحن في كلامه قال: (استغفر الله).

وصحَّ عن ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا أنه كان يضرب ولده على اللحن، وجاء نحوه عن علي بن أبي طالب وابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ أجمعين، وهذا الأمر كان معروفًا عن السلف أنهم كانوا يؤدبون أولادهم ويعلمونهم اللغة والنحو ولا يرضون أن يلحنوا في كلامهم منذ الصغر، وفي ذلك يقول ابن تيمية رَحِمَهُٱللَّهُ في [الفتاوى]: (وكان السلف يؤدبون أولادهم على اللحن، فنحن مأمورون أمر إيجاب أو أمر استحباب أن نحفظ القانون العربي ونصلح الألسنة المائلة عنه فيحفظوا لنا طريقة فهم الكتاب والسنة والاقتداء بالعرب في خطابها، فلو تُرك الناس على لحنهم كان نقصًا وعيبًا).

ثم كلام العلماء في أهمية تعلم اللغة والنحو لعلوم الشريعة فكثير جدًا، وقال الإمام الزهري: (ما أحدث الناس مروءة أعجب إليّ من تعلم الفصاحة).

وللإمام ابن تيمية رَحِمَهُٱللَّهُ كلام طويل في أهمية اللغة العربية في كتابه العظيم [اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم] إذ عدَّ اللغة العربية من الصفات التي ينبغي أن يتحلى بها أهل الصراط المستقيم، فلهذا قال رَحِمَهُٱللَّهُ مما قال في هذا الكتاب وهذا نصه، قال: (فإن نفس اللغة العربية من الدين، وتعلمها

فرضٌ واجب، فإن الكتاب والسنة جاء بالعربية ولا يُفهمان إلا بها، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب) انتهى كلامه.

فنفس اللغة العربية من الدين، فلهذا ما نتعجب عندما نعرف ماذا فعل العلماء في خدمتها، فنجد من العلماء الخليل وأبي عمرو البصري وأبي زياد الأنصاري من تركوا البصرة وبلاد الحضارة والرفاهية في ذلك الوقت وذهبوا إلى داخل جزيرة العرب حيث الحر والرمال وقلة الأمن، يبقى أحدهم أربعين سنة يدرس، يتنقل بين هذه القبائل لكي يحفظ كلام العرب ويكتبه، وذلك في أول محاولات استنباط القواعد وجمع النحو؛ لأنه كانوا يفعلون ذلك بدافع إيماني لطلب الثواب من الله عَزَّوَجَلَّ في حفظ هذه اللغة التي بها يُفهم القرآن والسنة، وإلا لو لم يكن عندهم هذا الدافع القوي لما بقي أحدهم أربعين سنة.

ومما قاله ابن تيمية لكن في [الفتاوى]، قال: (اللغة العربية شعار الإسلام وأهله)، أي الشعار الذي يُعرف به المسلمون هو اللغة العربية، لهذا يجب على المسلمين أجمعين عربًا وغير عرب أن يهتموا باللغة العربية لا لسواد عينيها ولكن لأنها لغة الكتاب والسنة أي لغة دينهم، ولا يمكن أن يُفهم هذا الدين على مراد الله عَزَّوَجَلَّ ومراد نبيه ﷺ إلا بها، وكثير من الأخطاء في العقيدة الشريعة والبدع كانت لأسباب، من هذه الأسباب الخطأ في اللغة بحيث يفهم العالم من النص فهمًا يخالف فهم العرب.

فبعض الذين وقعوا في البدع ما نشك في دينهم، أئمة كبار ومعروفين بالزهد ومعروفين بالورع، ولكن وقعوا في هذه البدع والأخطاء، فلهذا عندما ناقش أحد المعتزلة وهو بشر المريسي الإمام أبا عمروٍ البصري اللغوي النحوي الكبير وهو القارئ السبع المشهور في مسألة عقدية، قال له أبو عمرو البصري: (إنما أوتيت من فهمك العجمي)، الأدلة التي يذكرها صحيحة للقرآن وثابتة عن النبي ﷺ

ليست المشكلة في الأدلة، المشكلة في الفهم أنك فهمتها على غير مراد العرب.

ومن الأمثلة على ذلك المسألة المشهور في خلق القرآن التي ابتلي فيها إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذ كانت المعتزلة تقول القرآن مخلوق، وأهل السنة والجماعة يقولون القرآن كلام الله منزَّل غير مخلوق، المعتزلة منهم علماء كبار وكانوا يحتجون بآيات وأدلة، فحجتهم الكبرى في ذلك الباب إن الله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّٰرُ﴾ [الرعد:١٦]، صح، والقرآن شيء أم ليس شيئًا؟ شيء، النتيجة القرآن مخلوق، هذه يسمونها مقدمات كبرى وصغرى ونتيجة.

فالجواب على هؤلاء يكون من طريق اللغة؛ لأن الآية ماذا تقول فالآية غير ثابتة أو غير صحيحة؟ هذه آية في القرآن ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّٰرُ﴾ [الرعد:١٦]، نعم والقرآن شيء فالقرآن مخلوق، والجواب على ذلك أن يقال إن الآية ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّٰرُ﴾ [الرعد:١٦] لا تدل على أن كل شيء مخلوق، لا تفهم العرب من هذه الآية أن كل شيء مخلوق، وإنما تفهم العرب من هذه الآية فهمًا مرتبطًا بكلمة (خالق)، الله خالق إذن يُلفت لـ (خالق)، فمعنى الآية في لغة العرب كل شيء مخلوق فخالقه الله، وليس أحد غير الله، أي شيء مخلوق هو (@٢٥:٤٦:٠٠) متأكد أنه مخلوق، فإن كان مخلوقًا فاعلم أن خالقه الله.

فإن لم يكن الشيء مخلوقًا فلا يدخل في الآية أصلًا، فالله عَزَّوَجَلَّ شيء كما قال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ﴾ [الأنعام:١٩]، ومع ذلك لا يدخل في الآية، لماذا؟ لأن الآية لا تدل على ذلك، لأنه غير مخلوق فلهذا ما دخلت في الآية.

ويدل على ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في ريح عاد: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف:٢٥]، فهل دمرت السموات والأرض؟ بل هل دمرت مساكنهم بيوتهم، فلهذا تقول بقية الآية: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف:٢٥]، إذن ما معنى ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف:٢٥]؟ العربي يفهم ويرتبط بـ ﴿تُدَمِّرُ﴾، يعني تدمر كل شيء أُمرت بتدميره، الذي ما أُمرت بتدميره...، الأقوام الآخرون ما أُمرت بتدميرهم فلم تدمرهم، وعندما ترسل ابنك إلى سوق الخضرة وتقول اذهب اشتر لنا، يقول ماذا أشتري؟ اشتر كل شيء، ماذا يفهم هذا الابن الصغير؟ يفهم هل يشتري سيارة ولا يشتري عمارة؟ يشتري كل شيء مما يباع في سوق الخضرة، فهكذا تفهم العرب، فيجب أن يُفهم القرآن والسنة بطريقة العرب.

وكذلك للإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلام جيد عن اللغة في كتابه العظيم [الرسالة]، ويمكن أن تعودوا إلى هذه الكتب اختصارًا للوقت.

قبل أن تبدأ بالشرح، أريد أن أتكلم على أمرٍ هو في نفسي منذ زمن، وسئلت عنه كثيرًا كنت أجيب عنه إجابات مختصرة، فلعلنا في أول الدرس نذكر إجابة عن هذا السؤال لكيلا أُسأل عنه مرة أخرى من ناحية، وأهم من ذلك لعل من يحتاج إلى الجواب عن هذا السؤال يستفيد، فكثير من الطلاب يسأل عن الطريقة المثلى لتعلُّم النحو وتحصيله، وهذا سؤال مشروع، وأنا أجيب عن ذلك بحسب خبرتي في التدريس وتعاملي مع كثير من الطلاب.

ويفيدنا في ذلك أن نعرف، يا إخوان، وأنا كلامي لعموم الطلاب لأكثر الطلاب، قد يوجد من الطلاب من يخرج عن هذا الكلام، أكثرنا قد درس النحو من قبل عدة مرات في الابتدائي في المتوسط في الثانوي، وربما أيضًا في الجامعة وتخرج، وأيضًا لم يفهم، فليست المشكلة في المعلومات، في معلومات وقد تكون

هذه المعلومات كثيرة؛ لأن النحو هو النحو إلا أنه يزيد ويتوسعون فيه كلما تقدم الأنسان في الطلب، إذن أين المشكلة؟

۞ أظن أن المشكلة في أمرين:

الأمر الأول: عدم ترتيب هذه المعلومات، هو يأخذ هذه المعلومات متتابعة كثيرة لكن لا يحسن ترتيبها، فلهذا لا يستفيد منها، فإذا أراد أن يستعيد شيئًا من هذه المعلومات لا يستطع أن يستعيده؛ لأنه مبعثر في ذهنه، أين يبحث عنه في هذا الكم الكبير من المعلومات، مثل كيس كبير مليء، أنت تعرف أنَّ شيئًا في هذا الكيس، لكن كيف تستخرجه من هذا الكيس، يحتاج إلى وقت طويل، وكثير منا يتعب ويقول لا أعرف، أما المعلومة عنده لكن المشكلة أنه لم يستفد منها؛ لأنه لم يضعها ويرتبها في مكانها الصحيح.

والسبب الثاني: وجود ثغرات علمية في بنائنا النحوي، نعم، نحن لم نحصل كل المعلومات وربما تفوتنا معلومات مهمة، هذا صحيح، لكن تبقى ثغرات كسدٍ كبير وموجود ولكن فيه ثغرات كثيرة تنفذ الماء فيخرج الماء، فلو سألتُ كثيرًا منكم ما المشكلة عندك في النحو تقول ما أعرف، ما المشكلة عندك؟ هذه المشكلة ما يعرفها، هو يعرف أنه ما يعرف النحو ولا يستطيع أن يعرف، كيف ما تعرف النحو وما تعرب وأنت درست سنوات في الابتدائي والمتوسط وفي الجامعة أيضًا، كيف؟ ما المشكلة؟ ما يستطيع أن يحدد المشكلة؛ لأن عنده ثغرات كثيرة ما يستطيع أن يتتبعها.

ليس عنده طريقة علمية لتتبع هذه الثغرات لكي يقف عليها ثغرة ثغرة، فإذا عرفها عرف أنها ثغرة سدها، ثم ينتقل عند ثغرة أخرى ثم يسدها، مع الوقت يجد أنه قد سد ثغرات كثيرة وأنه يعرف أن هذه الثغرات موجودة عنده فيسدها في المستقبل، ها الطريقة يسير بطريقة مريحة، ويعرف أنه إن شاء الله بعد شهر، فصل،

سنة يكون قد قطع هذا الشوط وقد حصَّل هذا الأمر واستفاد.

وبناء على ذلك أرى أن هذه الطريقة التي سأذكرها طريقة مفيدة لتحصيل العلم، أقول، يا إخوان، هذه الطريقة أرجو أن تكون مفيدة، وقد وصيت بها كثيرًا من الطلبة فأخذوا بها ثم زعموا أنهم قد استفادوا، وهذه الطريقة تبدأ بأن يأخذ الطالب متنًا من المتون الصغيرة في النحو، وأشهر هذه المتون [الآجرومية] فيقرأها عدة مرات حتى يستظهرها على الأقل، فإن حفظها فطيب وإلا فإن الاستظهار فطيب، يقرأها ما يتيسر، وهي قصيرة يمكن أن يقرأها في اليوم مرتين أو ثلاثة، فيقرأها خمسًا أو سبعًا أو عشرًا.

الخطوة الثانية أن يقرأ عليها شرحًا، وأفضل من ذلك وهو الذي أوصي به أن يسمع عليها شرحًا سماعًا، وأفضل هذه الشروح فيما أعلم شرح شيخنا ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ على [الآجرومية] فإن لشروحه بركة وفيها وضوح، وهو شرحٌ ليس طويلاً في ستة عشر شريطًا، لكن يسمعها بهذه الطريقة، يسمعها متتابعةً في قرابة أسبوع سماعًا سريعًا ولو في السيارة وأنت ذاهب وآتي؛ لأن الغرض من هذا السماع أن تسمع الشرح كله.

ثم بعد ذلك تعود إلى هذا الشرح إما مباشرة بعد انتهاء الأسبوع، أو بعد أن تنقطع أن (@٠٠:٥٤:٤٥) عدة أيام خمسة أيام أسبوع، ثم تستمع إليه مرة أخرى استماعًا سريعًا ولو بالطريقة السابقة، أيضًا الغرض من هذا الاستماع أن تستمع إلى الشرح كله مرة أخرى متتابعًا وفي وقت قصير لا يتجاوز أسبوع أو قرابة أسبوع، ثم بعد ذلك تستمع إلى هذا الشرح أو تقرأه؛ لأنه مطبوع استماعًا بتأنٍ وتمهل وتفهم وتعليق مع الشيخ وإذا ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ شيئًا من الأمثلة للإعراب تعرب قبل أن يعرب الشيخ، وتحل معه هذه التمرينات، وهذا الاستماع قد يبقى معك أسبوعين أو ثلاثة أسابيع، فإذا انتهيت أرجو أن تكون قد استفدت فائدةً

كبيرة.

هذه الطريقة، يا إخوان، فيها فوائد تربوية وتراعي شيئًا من خصائص الإنسان وعقله، فبعض الطلاب يريد أن يأخذ العلم لكن لا يطرق البيت من بابه، فلهذا يكون تحصيله ضعيفًا، فالعقل البشري مهما كان له حدود وخاصة في هذا الزمن الذي كثرت فيه المشكلات والملهيات، فالإنسان عنده في هذا اليوم مواعيد وأذكار ومسؤوليات، فيحتاج أن يراعي عقله وأن يأخذه بالتدرج، فيستمع إلى هذا الشرح في المرة الأولى سماعًا لكي يمر عليه العلم كله وترابط العلم من أهم الأمور في طلب العلم.

فلهذا ما زال العلماء يوصون الطالب في أول طلبه للعلم أن يقرأ متنًا، ليس من المهم أن يفهم كل ما فيه، تجد بعض الطلاب يقرأ على الشيخ...، جاء إلى الشيخ فقط اقرأ اقرأ، ربما يعلق بعض التعليقات الخفيفة؛ لأن المراد بهذه القراءة أن تقرأ كل المتن، يمر عليك كل العلم، مروره عليك يفيدك فوائد كثيرة جدًا من حيث ترابط المعلومات ومعرفة كيف ترتب العلم وآخر العلم يكشف كثيرًا من أوله وهكذا نفس العقل يكتشف هذه الأمور ولو توقف عندها، مهما كان ولو سمعته استماعًا سريعًا ستفهم شيئًا ما ولو عشرة بالمائة أو عشرين بالمائة، هذا كثير وجيد وبركة.

ثم تعود وتستمع إلى هذا الشرح مرة أخرى أيضًا؛ لتعويد عقلك هذا الأمر لأن العقل أيضًا يحتاج أن يُعوَد هذا العلم، سمعته مرة ثم تسمعه المرة الثانية، تجد أنه في المرة الثانية تفهم أشياء ما فهمتها في المرة الأولى، هذا ليس شيئًا غريبًا، هذا أمر طبعي في الإنسان أنه لا يستطيع أن يفهم في المرة الأولى مثل ما يفهم في المرة الثانية، مع أن الكلام نفسه، لكن هذه طبيعة الإنسان والناس يتفاوتون في قوة الفهم والإدراك، يتفاوتون، لكن يبقى أن الإنسان مهما كان يفهم من القراءة الثانية ما لا

يفهمه من القراءة الأولى.

فإذا انتهيت من هذا الاستماع الثاني تكون قد فهمت نقول عشرة بالمائة أو عشرين بالمائة، أضفها إلى النسبة السابقة، ثم بالاستماع الثالث ستستمع على تمهل وتأن وقد تهيأ عقلك، واستطاع أن يرتبط هذا العلم بعضه من بعض، وأن يستفيد من آخره لأوله، وصار مهيأً للوقوف عند بعض المشكلات التي كانت تمر عليك من قبل، فتكون متهيئًا إلى المشكلة التي ستأتي في هذا الشريط، الآن سيتكل الشيخ عن المسألة هذه سأنتبه لها، ليس كالإنسان خالي الذهن الذي تمر عليه المعلومات، ما يعرف المهم وغير المهم، الذي يفهمه والذي ما فهمه، لا، فيكون العقل أصلًا متهيئًا للفهم.

فتجد أنك في القراءة الثالث أو الاستماع الثالث بإذن الله قد فهمت أشياء كثيرة تستغرب، تقول كيف ما فهمتها في المرة الأولى، أو ربما تقول ما سمعت الشيخ قال ذلك في المرة الأولى، هذا العقل البشري ما يستطيع أن يفهم بهذه الكمية في المرة الأولى، ففي نهاية هذا الاستماع أو القراءة تجد أنك فهمت نقول ثلاثين بالمائة أو أربعين بالمائة، فستكون النتيجة بإذن الله -تعالى- أنك فهمت من [الآجرومية] وشرحها خمسين بالمائة أو ستين بالمائة، وهذا شيء جيد طيب.

فإن وجدت أنك لم تفهم الفهم المطلوب، فيمكن أن تعود وتستمع لشرح الشيخ مرة أخرى بهذه الطريقة، لكني أحذرك من أن تنتقل إلى كتاب نحوي آخر وأنت لم تفهم النحو، ابق على [الآجرومية] وشرحها لابن عثيمين ولا تنتقل عنها أبدًا حتى تفهم النحو؛ لأن النحو واحد وفهمه يؤخذ من أي كتاب، فأنت بدأت من هذا الكتاب، ابق عليه حتى تفهم النحو، فإذا انتهيت من مرحلة الفهم يمكن أن تنتقل بعد ذلك إلى كتاب نحوي آخر، وإذا لم تفهم ما يجب فهمه في النحو فلا تنتقل عن هذا الكتاب.

وهذا يقال في كل العلوم، عندما تبدأ في علم من العلوم فاتخذ لك كتابًا من الكتب المهمة المشهورة واستشر العلماء فيه واقرأه مرة أو مرتين وثلاثًا واقرأ عليه شرحًا، نفس الشرح لا تتجاوز هذا الشرح إلى الشروح الأخرى، واقرأ هذا الشرح مرتين أو ثلاثًا حتى تتقن هذا العلم وتفهمه، فإن لم تطعني في ذلك وانتقلت إلى كتاب نحوي آخر كما يفعل كثير من طلبة العلم مثلاً، تجده اليوم في [الآجرومية] وغدًا في كتاب آخر، وغدًا في كتاب ثالث، وكذلك في العلوم الأخرى، فإنك من الكتاب الأول تفهم عشرين بالمائة، ثم تنتقل إلى كتاب نحوي آخر أو إلى شرح آخر لـ[الآجرومية] فتفهم عشرين بالمائة هي نفسها العشرون الأولى، وكتاب ثالث أو شرح ثالث لـ[الآجرومية] تفهم عشرين بالمائة هي نفسها العشرين الأولى، فستبقى طول حياتك في هذه العشرين؛ لأنك أنت الذي جنيت على نفسك في عدم سلوكك الطريق الصحيح لطلب العلم.

فأرجو يا إخوان أن تستفيدوا من هذه الطريقة، وهذا كلامي عن الذي يجد في نفسه ضعفًا، أما الذي انتهى من مرحلة الفهم فهذا لا يتوجه إليه كلامنا، وبهذه المناسبة أذكِّر بأن شرحنا الآن لـ[الألفية] لمن انتهى من [الأجرومية] و[الأزهرية]، فأنا سأراعي ذلك، أما الطالب الذي ما انتهى من [الآجرومية] و[الأزهرية] يعني يُعد من المبتدئين، فقد يكون شرحنا لـ[الألفية] غير مناسب له، فإما أن يبحث عن شرح مناسب له، أو أن يحاول أن يتدارك نفسه بأن يتخذ هذه الطريقة في خلال شهر أو شهرين ويستمع لشرح للـ[الألفية] بحيث يستطيع أن يستفيد من شرحنا.

والكتب النحوية كغيرها من كتب أهل العلم أربعة أقسام:

- فكتب للمبتدئين.
- وكتب للمتوسطين.
- وكتب للكبار.
- وكتب للمنتهين.

فمن كتب المبتدئين [الآجرومية] وهو أشهرها، وكذلك متن [قطر الندى] لابن هشام.

ومن كتب المتوسطين: [شذور الذهب] لابن هشام، و[الجُمل] للزجاجي، وشرح [قطر الندى] لابن هشام و[الأزهرية] للشيخ خالد الأزهري.

ومن كتب الكبار: [الألفية] لابن مالك، وشروحها المختصرة كـ[أوضح المسالك] وشرح ابن عقيل، ومن كتب الكبار في النحو [الكافية] لابن الحاجب، و[المفصل] لأبي القاسم الزمخشري، ومن كتب المنتهين في النحو وهي الكتب الكبيرة المبسوطة الشروح الكبيرة كـ[التذييل والتكميل] لأبي حيان الأندلسي المفسر المشهور، وهو شرح لكتاب [التسهيل] لابن مالك، ومنها شرح [المفصل] لابن يعيش، ومنها [مغني اللبيب] لابن هشام.

فلابد أن تعرف الكتاب المناسب قبل أن تقبل على قراءته وهذا يقال في جميع العلوم.

بالنسبة إلى حفظ الألفية وتسمعيها، من أراد أن يحفظ [الألفية] فإني أفضل له أن يحفظها بعد الشرح، بعد أن نشرح [الألفية] يحفظها، فإن هذا أفضل في تثبيت المعلومات وأسهل في الحفظ، وأنا سأبقى بعد صلاة العشاء في يوم الدرس نفسه

لمن أراد أن يسمِّع [الألفية] أسمِّع له؛ لأنني أظن أن العدد قليل، ولهذا سأسمع لهم، وإن كان العدد كبيرًا فحينئذٍ لكل حادث حديث.

بعد هذه المقدمات التي أحببتُ أن ألقيها بين يدي شرحنا لهذا الكتاب العظيم، أرى أنه من غير المناسب بـ[الألفية] ولم يبقَ عندي شيئًا أقوله، فيمكن أن نؤخر الكلام على [الألفية] في الدرس القادم وأستمع إلى بعض الأسئلة إن كانت عندكم أسئلة.

طالب:....

الشيخ: لا بأس، ولكن ستطيل عليك الوقت، وهذا فيه أن تسمع الشرح كله متتابع في أقصر وقت، أنا غايتي التتابع.

طالب:....

الشيخ: قد نختلف من درس إلى درس، لكن ربما بعد درس أو درسين أو ثلاثة تتضح هذه الأبيات.

طالب:....

الشيخ: نعم، أنا لي تحقيق على [الألفية] سيصدر قريبًا إن شاء الله، لكن يعني وقفت أمامه بعض العوائق فتأخر.

طالب:....

الشيخ: [الألفية] نعم نبهتني أحسنت، هناك قراءات للـ[الألفية]، من أفضلها قراءة الأخ الحواس في شريطين، وهي لا بأس بها، لا أعرب اسمه الحواس شريط واحد، نعم، الحواس، وفي هناك قراءة أخرى أيضًا وهي أفضل من إصدار مؤسسة (@٠١:٠٨:٠٥) بإشراف الشيخ الشنقيطي، أنا بعيد العهد بها الآن، لكنها هي من

أفضل أو أفضل قراءات [الألفية]؛ لأن أغلب قراءات [الألفية] حتى هاتين القراءتين المذكورتين لا تخلوان من أخطاء لكنها أفضل القراءات.

طالب:...

الشيخ: لا بأس، هذه معاني لغوية، ليست معاني اصطلاحية؛ لأن [الكافية الشافية] في النحو، أما سورة الفاتحة فالكافية الشافية فيها الرقية ومسائل أخرى، لا إشكال في ذلك، وبن القيم سمى منظومته [الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية]، وبالمناسبة ابن مالك قبل ابن القيم، واختلف الدارسون هل تتلمذ ابن تيمية على ابن مالك أم لا؛ لأنهما كانا في نفس المدينة، وابن تيمية عاصر ابن مالك في آخر حياته، يعني أدركه لو شاء تتلمذ عليه، لكن لا يُعرف بأنه تتلمذ عليه.

طالب:...

الشيخ: نعم، جيد بالنسبة للإعراب نحن سنعرب شيئًا من الكلمات المشكلة من أجل تدريبكم على الإعراب، وهذا أيضًا مما يفيد الطالب أن يكثر من قراءة كتب الإعراب، أن يكثر من القراءة في الكتب التي أعربت آيات أو أعربت أشعارًا أو أعربت أحاديث أو أمثال أو نحو ذلك، ومن ذلك إعرابات الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد شيخ الأزهر لأغلب ما حققه في تحقيقه لـ[أوضح المسالك] وتحقيقه لشرح ابن عقيل وكثير من الكتب و[قطر الندى]، فيمكن أن تقرأ إعرابه، هذا يفيدك كثيرًا.

وإعرابات للدكتور أحمد الخوام، وإعرابات للدكتور أحمد الراجحي، هذه كلها إعرابات جيدة، وهذه القراءة في كتب الإعراب من أهم ما تكشف لك الثغرات التي ذكرتها قبل قليل، كيف أكتشف الثغرات التي عندي؟ نقول اقرأ في كتب الإعراب، مثلاً قرأت في هذا الإعراب أنه قال مثلاً جملة ما فهمت مثلاً ما

معناها (لا محل له من الإعراب)، ما معنى هذه الجملة، أو قال حال وأنت تظن أنها تمييز، أو نحو ذلك من الكلمات، ضع خطًا على هذه الكلمة واسأل؛ لأن هذه ثغرة عندك.

فإذا أتاك الجواب وفهمته فقد سددت ثغرة، بإذن الله ما تنتهي من قراءة كتاب من كتب الإعراب إلا وقد سددت ثغرات كثيرة بهذه الطريقة، ووجدت أن الأمر أسهل بكثير مما كنت تظن.

طالب:...

الشيخ: إذا أردت أن تحضِّر، قلنا يمكن أن تحضِّر من الأشرطة المسموعة أو تحضِّر من شرح ابن عقيل، شرح طيب لا بأس جيد.

طالب:...

الشيخ: يكفينا الشرح، شرح ابن عقيل، إن شئت أن تتوسع أنت فتعود إلى حاشية الخضري فتستفيد، لكن إذا كنت غير مؤهل للاستفادة من حاشية الخضري فلا تقرأ فيها؛ لأنك لن تزيدك إلا تشويشًا، فكل طالب يعرف نفسه.

طالب:...

الشيخ: فيها كثير، فيها الشروح كثيرة، لكن الشاطبي تميَّز بهذا الطول، أنا لا أعرف شرحًا في طول شرح الشاطبي، لكن هناك شروح كثيرة تعتمد على الأسئلة، فإن قال (قلنا) أو نحو ذلك فيه الهواري كذلك استعمل... مطبوع، شرح أبي حيان على [الألفية] أيضًا مطبوع بهذه الطريقة.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الكلام على الألفية

الدرس الثاني

وفي بداية الدرس، نسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ونتوجه إليه بالدعاء الخاشع أن يحفظ إخواننا المسلمين في كل مكان، وأن ينصرهم على أعدائهم وأعدائه في فلسطين والعراق وغيرهما، وخاصة أهلنا المحاصرين في غزة، يا حي يا قيوم، يا حي يا قيوم، يا حي يا قيوم احفظ إخواننا من بين أيدهم ومن خلفهم وعنه إيمانهم وعن شمائلهم ومن فوقهم ونعوذ بعظمتك أن يغتالوا من تحتهم.

اللهم احفظ عليهم دينهم ودنياهم، اللهم احفظ عليهم قاداتهم المسلمين المؤمنين، اللهم ارحم موتاهم واشفِ مرضاهم وفك أسراهم، اللهم استر على أيتامهم وعلى أراملهم إنك على كل شيء قدير.

كنا قد تكلمنا من قبل عن مقدمة تتعلق بـ[ألفية] بن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وفي هذه الليلة نشرع بإذن الله في الكلام على [الألفية]، ونلقي بين يدي هذا الدرس أسئلة سريعة على ما كنا شرحناه من قبل.

نسأل الأخ الكريم ما اسم شيخنا ابن مالك؟

طالب: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن مالك.

الشيخ: نعم، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، وقيل عبد الله ثلاث مرات، هو مشرقي أم مغربي؟

طالب: هو أندلسي.

الشيخ: أندلسي يعني مغربي، ثم انتقل في قرابة العشرين من عمره واستقر فيها إلى أن مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ، متى مات؟

طالب:....

الشيخ: سنة ٦٧٢ هجري، ما أعظم كتاب لابن مالك؟ [التسهيل] [تسهيل الفوائد في النحو]، وما أشهر كتاب لابن مالك؟

طالب:...

الشيخ: [الألفية]، أحسنت، [الألفية].

كعادة الناظمين بدأ شيخنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ [ألفيته] بمقدمة، يذكر فيها كالمعتاد اسم الناظم ويحمد الله ويصلي على نبيه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ثم يذكر غرضه من المنظومة، وقد يمدح منظومته بما هي أهلٌ له، وهكذا فعل شيخنا ابن مالك في أول [ألفيته] إذ قدَّم بمقدمة تقع في سبعة أبيات، قال فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنا سأقرأها ثم أطلب من طالب أن يقرأها وبعد شرحها سنقرأها مرة أو مرتين.

بداية الشرح

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول [ألفيته] بعد البسملة:

١. قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِك — أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ
٢. مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطفَى — وآلِهِ المُسْتكْمِلِينَ الشَّرَفَا
٣. وَأَسْتعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ — مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ
٤. تُقَرِّبُ الأَقْصى بِلَفْظٍ مُوجَزِ — وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ
٥. وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيرِ سُخْطِ — فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِي
٦. وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ — مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلا
٧. واللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ — لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ

بدأ المنظومة بذكر اسمه، وهذه عادة انتشرت في المنظومات العلمية، ثم حمد الله وصلى على نبيه ﷺ وعلى آله، فإن قال قائل لما لم يذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التصلية الصحابة الكرام والتابعين، إذ صلى على النبي وصحبه فقط؟

الجواب عن ذلك أن يقال إن الآل لها إطلاقان بحسب استعمالها، فإن أُفردت فالمراد بها أتباع الرجل على مذهبه أو دينه أو باطله، فعلى ذلك إذا قلت: صلى الله على محمد وعلى آله، فالمراد بالآل هنا أتباع النبي ﷺ على دينه، فيدخل في ذلك كل المؤمنين من أهله وأقاربه والمؤمنين الذين في عصره والمؤمنين بعد ذلك إلى يوم القيامة.

وإذا ذُكر مع الآل غيرهم كأن تقول (صلى الله على محمد وعلى آله وعلى أصحابه وأتباعه) ونحو ذلك، فالمراد بالآل حينئذٍ أهل بيته وأقرباؤه الأدنون، أهل بيته أزواجه، أولاده، وأقرباؤه الأدنون من أبناء عمومته كعلي بن أبي طالب وعمه العباس ونحو ذلك.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَأَسْتعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ**) طلب الإعانة من الله؛ لأنه يعلم أنه إذا لم يعنه الله على ما يريد فإنه لن يبلغ مراده، والاستعانة أمرٌ عظيم في حياة المسلم، بل إن المسلم إنما يجرُد في هذه الحياة قاطعًا الطريق إلى الله عَزَّوَجَلَّ متنقلاً بين منزلة إلى منزلة من منازل العبادة والاستعانة، فإن فقد شيئًا من منازل العبادة أو منازل الاستعانة انقطع في الطريق ولم يصل إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولشيخ الإسلام ابن قيم الجوزية كتاب عظيم في هذا المعنى سماه [مدارج السالكين في بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين].

ولو أن شيخنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: (واللهَ أستعين) لكان ذلك أفضل، اقتداء بقوله -تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]؛ لأن تقديم المفعول في نحو ذلك يدل على الحصر، وتأخير المفعول كما في البيت (**وَأَسْتعِينُ اللهَ**) معناه في ظاهر اللغة أن الله مستعانٌ به وليس فيه الدلالة على حصر الاستعانة بالله، تقول (أستعين محمدًا) وربما تستعين به وبغيره، ولعل النظم اضطره إلى ذلك، وإلا ابن مالك لا تفوت عليه مثل هذه المعاني.

ثم قال: (**وَتَقْتَضِي رِضـًا بِغَيرِ سُخْطِ**) كثير من الناظمين والمؤلفين تراهم في أول كتبهم يطلبون من القارئ أن ينظر في كتبهم بعين الرضا؛ لأنك إذا نظرت بعين السخط فلن تستفيد من الكتاب ولو كان كتابًا عظيمًا مليئًا بالعلم والفوائد، ولكن إذا نظرت إليه بعين الرضا، وأنت تبتغي من الاطلاع عليه الاستفادة، فإنك بإذن الله تستفيد، وإذا كنت تقرأ الكتاب وغرضك النقد وتتبع زلات هذا العالم فلَّما تستفيد من هذا الكتاب.

وعـين الرضـا عـن كـل عيـب كليلـةٌ كما أن عين السـخط تبـدي المسـاويَ

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِي**) في هذا الشطر يمدح ابن

مالك [ألفيته] بما هي أهلٌ له، وإنما خصَّ في الذكر [ألفية] ابن معطي؛ لأنها كانت مشهورة في وقته، والإمام ابن معطي هو زين الدين أبو الحسين يحيى بن معطٍ بن عبد النور الزوازي المغربي، توفي قبل ابن مالك بقرابة أربعين سنة، يعني في القرن نفسه، وقد قرأ ابن مالك [ألفية] ابن معطي، وكانت هي المنتشرة حينذاك في دراسة النحو، وسماها ابن معطٍ [الدرة الألفية]، وهي مشهورة باسم [ألفية] ابن معطي، ولها شروح كثيرة.

ولا عجب في أن يمدح ابن مالك [ألفيته] وهو يعتقد ذلك، والإنصاف أن يقال إن [ألفية] ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أجمع وأوعب، و[ألفية] ابن معط أسلت وأعذب، فـ [ألفية] ابن معطٍ أعذب وسهلة؛ لأن الرجل فيه مسحة أدبية، ولكن [ألفية] ابن مالك تميزت على [ألفية] ابن معط بأنها أجمع لمسائل النحو وأوعب لأبوابه.

لكن انظروا إلى أخلاق العلماء، فبعد أن ذكر أن [ألفيته] تفوق [ألفية] ابن معطي، هو قال ذلك اعتقادًا لا افتخارًا، استدرك خوفًا من أن يُفهم من ذلك شيءٌ لا يريده، فقال:

٦. وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلا

فمن أخلاق العلماء والصالحين ذِكْر بعضهم بعضًا بما هو فيهم من الأخلاق الطيبة، وذكر سابقتهم وبخاصة إذا كانوا أهل سابقة، وابن معطي أهل سابقة في هذا الباب، فذكره بالخير، وأمَّله التفضيل بكونه سبق إلى هذا الباب وعبَّد هذا الطريق ويستحق منا الثناء والتفضيل لهذا الجانب، وهكذا ينبغي أن يكون طالب العلم أن يمدح إخوانه وأقرانه لما هو فيهم.

أما مع علمائه ومشايخه ومن لهم سابقة، فهؤلاء من حقهم علينا أن نذكر سابقتهم وأن نثني عليهم وأن نمدحهم، وإن كانت لهم أخطاء تُغمر في حسناتهم، فلنستفد من ابن مالك هذا الخلق العظيم.

ومع ذلك فإن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يسلم من مثل ما فعله بابن معطٍ، إذ جاء بعده الإمام السيوطي توفي في أواخر القرن العاشر، فنظم [ألفية] في النحو مشهورة، وقال في أولها (فائقة ألفية ابن معط)، وذكر أسباب التفوق، إلا أن النحويين لا يقرون له بذلك، فلهذا لم تشتهر كما اشتهرت [ألفية] ابن مالك، ثم جاء بعد ذلك متأخر ونظم [ألفية] في النحو وقال في أولها: (فائقة ألفية السيوطي)، لكن يبقى المكان العالي لـ[ألفية] ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الأسئلة تكون في الآخر يا إخوان، أنا أحب أن تكون في الآخر.

ثم قال:

٧.واللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ لِي وَلَهُ في دَرَجَاتِ الآخِرَهْ

أيضًا ما زال ملحًا في أن لا يُفهم منه ما لا يريد، أنه ينتقص من ابن معطي أو يفتخر عليه، فلهذا دعا له ولنفسه بالهبات العظيمة من الله والدرجات العليا في الجنة، وكان الأفضل من ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يعمم الدعاء لهما وللمسلمين، فإن التعميم في الدعاء من أسباب الإجابة، وهذه عادة الرسل، فإبراهيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يقول: ﴿ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ ﴾ [إبراهيم:٤١]، نوح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ يقول: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [نوح:٢٨]، والله عَزَّوَجَلَّ أمر نبينا محمدًا ﷺ بذلك فقال: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ [محمد:١٩].

فلهذا أصلح بعض الناظمين هذا البيت ببت آخر قال فيه:

فالله يقضي بجميع الرحمة لي وله ولجميع الأمة

والذي يظهر، والله أعلم، أن ابن مالك لا تفوت عليه هذه المعاني، ولكنه كان يريد وهو يقول هذا البيت دفع الإلباس الذي ذكرناه وهو أن يُظن أنه إنما قال:

(فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِي) يريد أن الافتخار عليه والتنقص منه، فلهذا خصَّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ ببيتين في [ألفية] يثني عليه فيهما ويدعو له.

فإن قال قائل في قول مالك: (بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ) إشكال، فـ (هِبَاتٍ) جمع هبة، و(وَافِرَهْ) مفرد، فكيف وصف الجمع بالمفرد؟ أن يقول كما الظاهر أن يقال (بهبات وافرات)، أو (بهبة وافرة).

والجواب على ذلك نعم...

طالب:...

الشيخ: يصح أن تكون الصفة مفردة والموصوف جمعًا، النعت نقول النعت يدفع المنعوت، النعت الحقيقي يتبع المنعوت في كل شيء التعريف والتنكير والتثنية والجمع والإفراد والإعراب، تقول: (جاء المحمدون المجتهدون)، (@٢٥:١٨:٠٠) (جاء المحمدون المجتهد)، (جاءت المعلمات المخلصات)، ما تقول (جاءت المعلمات المخلصة)، إذن فالجواب ليس مستقيمًا.

طالب:...

الشيخ: لا، أنا أريد القاعد قبل أن نأتي بالشواهد، كلام ابن مالك مستقيم، فمالك إمام النحويين، نريد أن نفهم كلامه.

طالب:...

الشيخ: مؤنث مجازي، طيب جواب أخير آخر جواب؟

طالب:...

الشيخ: طيب.

طالب:...

الشيخ: طيب لا بأس أحسنت، الجمع إن كان لغير عاقل فيجوز في وصفه الجمع والإفراد، وكذلك في فعله، الجمع إن كان لغير عاقل ثبت في وصفه وفي فعله الإفراد والجمع سواء كان غير العاقل مجموعًا جمعًا مؤنثًا سالمًا كـ (سيارات – طائرات – قطارات) أو كان مجموعًا جمع تكسير كـ (جبال – بيوت – أغصان) فلك حينئذٍ فيه الإفراد والجمع، تقول (جبال شاهقة – جبال شاهقات) و(سيارة جديدة – سيارات جديدات)، وتقول (السيارات انطلقت) هذا في الفعل، و(السيارات انطلقن) وهكذا.

بعد ذلك نريد أن نقرأ الأبيات مرة أخرى، حافظ اقرأ المقدمة تفضل.

(طالب يقرأ المقدمة)

الشيخ: أحسنت، وأحسنت إذ ذكرت في أولها البسملة؛ لأن البسملة في أول [الألفية] من [الألفية]، هل هناك طالب آخر يحفظ الأبيات؟

(طالب يقرأ المقدمة)

الشيخ: أحسنتم، نشير إلى بعض الروايات في الأبيات، قال: (**مُصَلِّيًا عَلَى الرسول الْمُصْطفَى**)، (**الرسول**) هذا الذي يوجد في المخطوطات القديمة لـ [الألفية]، ويوجد في بعض المخطوطات الحديثة لـ [الألفية] مكان (**الرسول**) (**النبي**).

ثم قال: (**وآلِهِ المُسْتكْمِلِينَ الشَّرَفَا**) هذه الرواية الثابتة في [الألفية]، وذكر بعض الشراح أنه جاء في بعض نسخ [الألفية] مكان (**الشَّرَفَا**) (**الشُّرَفَا**)، فتكون الكلمة حينئذٍ مقصورة بالمد، والأصل الشرفاء.

إعراب الأبيات:

نقف عند بعض الكلمات المهمة فقط بعد أن نعرب البيت الأول (**قَالَ مُحَمَّدٌ**

هُوَ ابْنُ مَالِك) نعرب إعراب سريع:

(مُحَمَّدٌ) إعرابه؟ فاعل.

(هُوَ) ضمير هذا نوعه، الاسم إذا أردت أن تعربه تبين موقعه في الجملة.

طالب:....

الشيخ: مبتدأ، هذه جملة جديدة (قَالَ مُحَمَّدٌ) ماذا قال؟ قال: (أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ)، وما بينهما جملة معترضة، جملة إذن جملة اسمية، (هُوَ ابْنُ مَالِك) (هُوَ) مبتدأ، وأين الخبر؟ هو من؟

(ابْنُ) خبر مرفوع.

(مَالِك) مضافٌ إليه.

(أَحْمَدُ) فعل مضارع، أين فاعله؟

طالب: هو.

الشيخ: هو أو أنا؟

طالب:....

الشيخ: (قَالَ مُحَمَّدٌ أَحْمَدُ) أحمد أنا أو أحمد هو؟ أحمد أنا يعود إلى ابن مالك، إلى محمد.

(رَبِّي) مفعول به، والياء مضاف إليه.

(اللهَ) الرب هو مفعول به، الحمد وقع على الرب، (أحمد ربي الله).

طالب:....

الشيخ: نعم؟ هو تابع لكن ليس صفة، الصفة يكون بالمشتق، والله ليس

مشتق، هذا علم، هذا اسم الله عَزَّوَجَلَّ علم.

طالب:...

الشيخ: حال لابد أن تكون نكرة، والله أعرف المعارف بإجماع النحويين.

طالب: بدل.

الشيخ: بدل أو عطف بيان؛ لأنه يقع موقع الأول (أَحْمَدُ رَبِّي) أحمد الله، بدل أو عطف بيان.

(خَيْرَ مَالِكِ) من يعرف؟

طالب: حال.

الشيخ: حال وليس نعتًا؛ لأن (خَيْرَ مَالِكِ) نكرة، و(اللهَ) أو (رَبِّي) كلاهما معرفة، والصفة المُنكَّرة بعد الموصوف المعرَّف تكون حالاً (خَيْرَ) حال، و(مَالِكِ) مضاف إليه.

(مُصَلِّيًا) حال أحسنت.

(وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيرِ سُخْطِ فَائِقَةً)؟

طالب:...

الشيخ: حال (لكونها فائقة).

(وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ) ما إعراب (تَفْضِيلاَ)؟

طالب:...

الشيخ: الخبر مرفوع، وهذا منصوب.

طالب:...

الشيخ: نعم، نبهه أجل.

طالب:....

الشيخ: مفعول به أحسنت، أين ناصبه؟

طالب:....

الشيخ: (حَائِزٌ) اسم فاعل يعمل عمل فعله، (وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ) أي يحوز تفضيلاً، أحسنت.

انتهينا من الكلام على المقدمة، نبدأ بالكلام على الباب الأول، ونجمع الأسئلة بين الأذان والإقامة.

بعد أن انتهى رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الكلام على المقدمة، شرع في ذكر أبواب [الألفية] أبواب النحو، فالباب الأول كما سيأتي هو باب الكلام وما يتألف منه، والباب الثاني (باب المعرب والمبني)، ذكر شيخنا ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أكثر من مناسبة مثالاً جميلاً للنحو يذكره عن مشايخه، فيقول ذكروا أن النحو كبيت من قصب بابه من حديد، وهذا مثالٌ جيد، النحو كبيت من قصب بابه من حديد، القصب تعرفون القصب، قصب السكر بعدما ييبس ويجف يكون قويًا أو ضعيفًا؟ يكون ضعيفًا، بيت من قصب ضعيف يعني يمكن أن تقتحمه بسهولة، لكن المشكلة أن بابه من حديد.

يريدون بذلك أن النحو سهل وصعوبته في أوله، صعوبته فيما بين البابين الأولين منه باب الكلام وباب المعرب والمبني فيهما أصول النحو والقواعد العامة التي تحكم لك مسائل النحو وفروعه، فأنت إذا أتقنت هذين البابين سهُل عليك بعد ذلك النحو وصرت مؤهلاً أن تفهم ما يُشرح لك، وإذا لم تفهم هذين البابين وتتقنهما صار النحو بعد ذلك صعبًا؛ لأنك محتاج أتم الاحتياج ومفتقرٌ كل

الافتقار في كل أبواب النحو إلى نهاية النحو إلى هذين البابين، لا تنفك محتاجًا إليهما في كل مسائل النحو.

فإذا ما أتقنت هذين البابين معنى ذلك أنك تجد صعوبة في كل أبواب النحو بعد ذلك؛ لأن الأحكام القادمة بعد ذلك ستُفصل بناء على أنك فهمت هذين البابين، فلابد من الاهتمام بهذين البابين، يا إخوان، وإتقان أصول النحو وقواعده ليسهل بعد ذلك عليكم فروعه وجزئياته وهي كثيرة، ولكن ضبطها يكون في ضبط الأصول والقواعد العامة، وعكسه علم الفرائض يقول هو بيت من حديد بابه من قصب، فأول الفرائض سهل جدًا باب الفرائض، ثم بعد ذلك في آخره تأتي أبواب فيها صعوبة.

هذا مثال ذكرته لتعلموا أن أهم النحو أوله، فتهتموا بهذين البابين ولا يكفي فيهما المعرفة بل حتى الفهم، لابد من اتقان هذين البابين لكي تفهم بعد ذلك باقي أبواب النحو الكثيرة.

الباب الأول: (باب الكلام وما يتألف منه) نظمه ابن مالك في سبعة أبيات أيضًا، يقول فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٨. كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كاسْتَقِمْ ... وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ

٩. واحِدُهُ كَلِمَةٌ والقَوْلُ عَمْ ... وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلامٌ قَدْ يُؤَمْ

١٠. بالجَرِّ وَالْتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ ... وَمُسْنَدٍ لِلاِسْمِ تَمْييزٌ حَصَلْ

١١. بتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي ... وَنُونِ أقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

١٢. سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ ... فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ

١٣. وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ ... بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إنْ أمْرٌ فُهِمْ

١٤. وَالأَمْرُ إنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ ... فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ

في هذه الأبيات ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعريف الكلام والكلم والكلمة والقول، وذكر

أنواع الكلم الثلاثة (الاسم والفعل والحرف) وذكر العلامات المميِّزة التي تميز الأسماء وتميز الأفعال وتميز الحروف.

إذن في البداية ذكر تعريف أربعة مصطلحات نحوية: (الكلام – الكلم – الكلمة – القول) وتعريفاتها سهلة وواضحة جدًا؛ لأن استعمالها كثير.

يقول في تعريف الكلام، يقول (كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ) (كَلامُنَا) يعني ترى النحويين تعريف الكلام عند النحويين لا عند اللغويين ولا عند المتكلمين ولا عند الأصوليين، كل علماء عندهم تعريفات اصطلاحية تختص بهم، نريد تعريف النحو عند النحويين، يقول كلامنا معشر النحويين (لَفْظٌ مُفِيدٌ) هو اللفظ المفيد، هو ما اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة فلا يسمى الكلام كلامًا عند النحويين إلا إذا كان لفظًا وكان مفيدًا.

ما معنى اللفظ؟ (لفظت الحجر)، (لفظت النواة) رميت يعني، اللفظ هي الحروف المرمية من الفم، الخارجة من الفم، الحروف التي تخرج من الفم كأن الفم يلقيها إلى الخارج، هذا هو اللفظ.

الـ (مُفِيدٌ) المفيد أي له معنى تام كامل يحسن السكوت عليه؛ لأن المعنى قد يكون معنى كاملاً فيسمى مفيدًا، وقد يكون معنى ناقصًا فلا يسمى مفيدًا، فإذا قلت محمد هذا لفظ؛ لأنه حروف من الفم، له معنى أو ليس له معنى، ألا تفهم شيئًا من (محمد) تفهم أنه حيوان؟ فهمت أنه إنسان، إذن له معنى وفهمت أنه ليس أنثى، ذكر، هذا معنى، إذن له معنى أو ليس له معنى؟ له معنى، يدل على معنى ناقص؛ لأنك ستقول (محمد) ما باله؟ إذن فـ (محمد) كلمة لها معنى، ولكن معناها ناقص إذا قلت (محمدٌ يصلي) هنا تم المعنى حتى إنك تستطيع أن تسكن، إذن فـ (محمدٌ يصلي) هذا كلام؛ لأنه لفظ من الفم ومفيد أي ذو معنى تام، فالكلام لابد أن يكون لفظًا وأن يكون مفيدًا، ما معنى مفيدًا؟ أي له معنىً تام كامل.

أما الكلمة فهي اللفظ المفرد الدال على معنى، (اللفظ) اللفظ عرفنا المراد باللفظ، (المفرد) أي لفظ واحد، (الدال على معنى) يعني لها معنى ناقص؛ لنخرج الألفاظ التي ليس لها معانٍ عند العرب، هناك ألفاظ ليس لها معانٍ عند العرب، يعني لم تستعملها العرب مثل (ديْد) هذا لفظ لكن ما استعملته العرب فلا يسمى كلمة.

ابن مالك يقول: (وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ واحِدُهُ كَلِمَةٌ) فالمفرد كلمة، وجمع الكلمة (كلِم)، **إذًا ما الكلمة؟** هو جمع (الكلمة)، فالكلم بمعنى الكلمات، معنى الكلم الكلمات إلا أن الكلمات تسمى في اصطلاح النحو جمعًا مؤنثًا سالمًا، والكلم يسمى عندهم اسم جنس؛ لأن ما يدل على الجمع عند العرب ثلاثة أنواع:

- **الأول**: الجمع وهو الجمع الاصطلاحي الذي يسميه النحويون الجمع سواء كان جمعًا سالمًا، جمع مذكر سالمًا، جمع مؤنث سالمًا أو جمع تكسير، هذا الذي يسميه النحويون جمعًا، هذا الجمع الاصطلاحي، فالأول الجمع.

- **والثاني**: اسم الجنس وهو ما يُفرق بينه وبين مفرده بالتاء المربوطة أو بالياء المشددة، بالتاء المربوطة كـ (تمر – تمرة)، (بقر – بقرة)، (كلم – كلمة)، أو بالياء المشددة مثل (عرب – عربي)، (روم – رومي)، (عجم – عجمي)، فتمر تدل على جمع لكن لا يسمى عند النحويين جمعًا، وإنما يسمى اسم جمع (@٠٠:٣٩:٢٠) تسمى اسم جنس.

- **والنوع الثالث**: اسم الجمع وهو ما ليس له مفردٌ من لفظه مثل (قوم – شعب – رهط – أمة) هذه كلمات تدل على جمع، لكن ليس لها مفرد من لفظها فلا تسمى في اصطلاح النحويين جمعًا، وإنما تسمى اسم جمع

وعلى ذلك فـ (الكلم) جمع أم اسم جنس أم اسم جمع؟ اسم جنس مفرده (كلمة)، أما (**الكلمات**) جمع مؤنث سالم، ما مفرده (كلمة)، و(الكلم) بمعنى

الكلمات، (الكلم) على ذلك متى يسمى اللفظ (كلمًا)؟

إذا كان الكلم جمع كلمة وأقل الجمع عند الجمهور كم؟ ثلاثة، إذن فـ (الكلم) لا يكون إلا من ثلاث كلمات فأكثر، متى ما اجتمعت ثلاث كلمات فأكثر سمي اللفظ كلمًا.

بقي **القول**، القول يعم كل ما تبقى؛ لأنه اللفظ الدال على معنى، هو اللفظ مهما كان له معنى، معنى تام أو معنى النقص، هو اللفظ الذي له معنى، فالكلام يدخل في القول؟ يدخل؛ لأنه لفظ ومفيد، والكلم يدخل في القول؛ لأنه لفظ وله معنى، والكلمة تدخل في القول؛ لأنها لفظ ولها معنى.

فلهذا قال ابن مالك: (والقَوْلُ عَمْ)، ما معنى (والقَوْلُ عَمْ)؟ أي يعمها ويعم غيرها كالمركبات الإضافية كـ (عبد الله قوي) لأنه لفظ حروف من الفم، وله معنى وإن كان معنى ناقصًا، عبد الله ما باله؟ عبد الله إنه إنسان ذكر (عبد الله)، ولا يسمى كلامًا (عبد الله)؛ لأنه ليس مفيدًا، ولا يسمى كَلِمًا؛ لأنه أقل من ثلاث كلمات، ولا يسمى كلمة؛ لأنه ليس مفردًا، ولكنه يسمى قولاً؛ لأنه لفظ له معنى، فهذا معنى قول ابن مالك: (والقَوْلُ عَمْ).

ثم قال ابن مالك شطرٌ ليته لم يقله وهو قوله: (وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمْ)، قال الإمام السيوطي هذا الشطر من أمراض [الألفية] التي لا دواء لها، وبيان ذلك أن الكلمة قد تطلق ويُراد بها كلام كثير، كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون:١٠٠] يريد بذلك قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ۚ كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون:٩٩-١٠٠]، فسمى كل هذا الكلام (كلمة).

وكقوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ﴾ [الكهف:٥] يعني قولهم

﴿ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة:١١٦]، ويقولون: (ألقى الخطيب كلمته) أي خطبته، و(ألقى إلا لشاعر كلمته) أي قصيدته.

فقول ابن مالك صحيح، ولكنه معنى لغوي، وليس اصطلاحًا نحويًا، وهو إنما عقد هذه [الألفية] في علم النحو لا في علم اللغة، ومما يُعاب على العلماء أن يخلطوا بين العلوم، وكان أقل ما يجب على ابن مالك هنا إذا أراد أن يذكر هذه المعلومة أن ينص على أن هذا المعنى معنى لغوي؛ لكيلا يظن الدارس أن النحوي قد يسمي الكلام كلمة، هذا لا يصح عند النحوي، النحوي لا يسمي الكلام كلمة، الكلام كلام والكلمة كلمة عند النحوي.

أما إطلاق الكلمة على الكلام فهذا عند أهل اللغة، فلهذا أصلح بعضهم هذا البيت وتدارك هذا العيب فقال:

٩. واحده كلمة وقد يؤم بها كلام لغةً والقوم عم

يمكن أن تستدركوا مع أنفسكم بعد ذلك فإن الوقت يضيق علينا، يقول:

واحده كلمة وقد يؤم بها كلام لغةً والقوم عم

طيب، هذا ما يتعلق بتعريف الكلام والكلمة والكلم والقول، ومما ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات أنواع الكلم الثلاثة فقال: (وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ) في هذا الشطر تقديم وتأخير، وأصل التركيب (الكلم اسم وفعل ثم حرف)، فقدَّم الخبر (اسم) وأخَّر المبتدأ (الكلم)، وتقديم الخبر جائز إذا لم يكن هناك لبس أو مانع.

ثم ذكر العلامات المميِّزة التي تميِّز بين الأسماء والأفعال والحروف، وهذه القضية أعني التمييز بين الأسماء والأفعال والحروف هي الضرورة الأولى في النحو، وهي من أهم المهمات في هذا العلم، من الأمور التي يجب إتقانها وعدم

الضعف فيها لمن أراد أن يدرس النحو؛ لأنها معلومة ستدخل في كل المسائل والأحكام والأبواب النحوية.

ولا يصح للطالب أن يحكم أي حكم نحوي أو يعرب أي إعراب لكلمة لا يعرف نوعها، كيف تعرب الكلمة وأنت لا تعرف نوعها اسم أم فعل أم حرف، كيف تحكم على هذه الكلمة أي حكم نحوي وأنت لا تعرف هل الكلمة اسم أم فعل أم حرف؟

الاسم له أحكامه وإعرابه، والفعل كذلك، والحرف كذلك، وكثير من الدارسين يفرق بين كثير من الكلمات، فكلنا يعرف أن (محمدًا) اسم، وأن (جاء – يجيء – جئ) فعل، وأن (قد – الباء) حروف، ولكن وراء ذلك كلمات قد تغمض على بعض الدارسين وأذكر أمثلة لها، تأملوا فيها ولا تجيبوا:

لو قلنا مثلاً (المسلمون لا يسجدون إلا لله)؛

(المسلمون) اسم. (لا) حرف.

(يسجدون) أما (يسجد) ففعل مضارع، وأما الواو في (يسجدون) اسم أم فعل أم حرف؟ أريد الإجابة على حسب السؤال، اسم أم فعل أم حرف؟ لا أريد الجواب، أريد أن تتأملوا فقط؛ لتعرفوا بعد ذلك هل جوابكم صحيح أم لا، قد يقول قائل اسم وقد يقول قائل حرف، والصواب أنه اسم، من أي أنواع الأسماء؟ ضمير، والضمائر كلها أسماء.

(إلا) حرف.

(لله) ليست حرفًا ولا اسمًا، هذه كلمة الأولى اللام حرف، والثاني (الله) لفظ الجلالة اسم.

لو قلنا مثلاً (جالس – راكب) اسم أم فعل؟ اسم، لو قلنا (جلوس – ركب) اسم أم فعل؟ اسم، لو قلنا (صه) بمعنى اسكت اسم أم فعل؟ اسم، قد يقول دارس

كيف نميِّز بين هذه الأنواع وبخاصة الكلمات التي ترمز على بعض الدارسين؟

فنقول يمكن أن تميز بين هذه الأنواع، والتمييز بينها من أوجب الواجبات كما قلنا، يمكن أن تميز بينها بأكثر من طريقة:

- بطريقة التعريف ولم نذكرها؛ لأن شيخنا ابن مالك لم يذكرها.

- بطريقة ذكر الأنواع، أنواع الاسم كذا، أنواع الفعل كذا، أنواع الحرف كذا، هذه طريقة جيدة على الأقل لو تعرف أهم أنواع الاسم وأهم أنواع الفعل وأهم أنواع الحرف، ولم يذكرها ابن مالك ويشير إليها، وإنما فرَّق ابن مالك في الأسماء والأفعال والحروف بالعلامات المميِّزة، ونقول العلامات المميِّزة تفريقًا بينها وبين علامات الإعراب، علامات الإعراب: الضمة والفتحة والكسرة والسكون، هذه علامات الإعراب لا علاقة لنا بها الآن.

أما العلامات المميِّزة، فهي علامات تطبقها عليها، فإذا انطبقت عليها فهي اسم أو فعل أو حرف، وإن لم تنطبق عليها فليست كذلك.

فما العلامات المميزة التي ذكرها ابن مالك للاسم؟

قال ابن مالك:

١٠. بِـالجَرِّ وَالْتَّنْـوِينِ وَالنِّـدَا وَأَلْ ... وَمُسْـنَدٍ لِلِاسْـمِ تَمْيِيـزٌ حَصَـلْ

يقول حصل تمييز للاسم (الأخوين) الفعل والحرف بماذا بالجر والتنوين والنداء و(ال) والإسناد، إذن كم ذكر من علامة؟ ذكر خمس علامات مميزة، متى ما انطبقت هذه العلامات أو بعضها ولو واحدة منها على الكلمة فهي (الاسم)، وإذا لم تنطبق هذه العلامات كلها على كلمة فليست اسمًا.

العلامة الأولى الجر، ويُراد بالجر أن الكلمة التي يمكن أن تضع قبلها حرف جر، وتضع على آخرها كسرة فهي الاسم؛ لأن الاسم هو الذي يمكن أن تضع قبله

حرف جر وتجعل على آخره كسرة، فتقول (سلمت على محمدٍ)، (محمد) اسم وضعت قبله حرف جر وعلى آخره كسرة، وتقول: (سلمت على جالس)، (على راكض) أسماء، وتقول: (أُعجبت بجلوسٍ)، (بضربٍ) أسماء، فهذا المراد بالجر، أما الفعل، فلا تقول (ذهبت إلى يضرب) أو (نظرت إلى اشرب)، وكذلك الحرف.

العلامة الثانية: التنوين، والتنوين معروف ضمتان وفتحتان وكسرتان تلحقان آخر الاسم، وهو من خصائص الأسماء، فكل كلمة تقبل التنوين فهي اسمٌ، فتقول (جالسٌ – راكبٌ – جلوسٌ – ركبٌ – محمدٌ – بابٌ – مسجدٌ – مصلٍ – قاضٍ) هذه كلها أسماء بدلالة قبول التنوين.

العلامة الثالثة: النداء، النداء لا يقع أصلًا إلا على اسم؛ لأنك تريد المسمى، تريد المسمى تريد صاحب الاسم، تقول (يا محمد)، تريد صاحب هذا الاسم، أما الفعل ما في فعل، ما في (يا يجلس) تريد أن تنادي الجلوس أنت، فمهما ناديت كلمةً فهي اسمٌ (يا محمد – يا نوح – يا مريم – يا إبراهيم) أسماء، (يا جبالُ) ولو كان جامدًا لأن وقع عليه النداء إذن اسم، (يا حسرةً)، (حسرة) اسم لوقوع النداء عليها.

(**بِالجَرِّ وَالْتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ**) **العلامة الرابعة قبول (ال) المعرفة**، (ال) المعرفة معروفة التي تنقل الاسم من التنكير إلى التعريف تقول (الجالس – الراكب) أسماء، تقول (الجلوس – الضرب) أسماء، (الكتاب – المسجد – المصلي – الله) كلها أسماء بدلالة قبولها (ال).

العلامة الخامسة قال: (**وَمُسْنَدٍ**) يعني الإسناد إليه، فإذا كانت العلامات الأربع السابقة علامات لفظية تظهر في....

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قلنا العلامة الخامسة للاسم الإسناد إليه وهذه علامة معنوية، والعلامات الأربع السابقة علامات لفظية، والمراد بالإسناد إليه وقوع الكلمة فاعلاً أو مبتدأً، فإن أي كلمة يمكن أن تجعلها فاعلاً أو مبتدأ فهي حينئذٍ مسندٌ إليه ولا تكون إلا اسمًا، والسر في ذلك نذكره بسرعة، سر من الأسرار يعني نقولها بسرعة لمن يريدها ولا نقف عندها كثيرًا.

لأن اللغات كل اللغات إنما تقوم على نظرية الإسناد التي يتم بها الفهم، وذلك أن تسند شيئًا إلى شيء فتتم بذلك الفائدة، كأن تسند الاجتهاد إلى محمد، هذا المعنى الذي تريد أن توصله للمستمع المخاطب، تريد أن تسند الاجتهاد إلى محمد، فيمكن أن تقوم بهذه العملية عملية الإسناد في اللغة العربية بطريقين: من طريق الجملة الفعلية فتقول: (اجتهد محمد) وبطريق الجملة الاسمية فتقول (محمد مجتهد).

والمعنى فيهما واحد من حيث الإجمال، وإن كان المعنى التفصيلي يختلف، وهو إسناد الاجتهاد إلى محمد، فالمسند في هاتين الجملتين (اجتهد محمدٌ) و(محمدٌ مجتهد) المسند الذي أسندته الاجتهاد، والشيء الذي أسندت إليه الاجتهاد إلى محمد، فالمسند إليه في الجملتين (محمد)، ولكنه في الجملة الاسمية (محمد مجتهد) هو المبتدأ، وفي الجملة الفعلية (اجتهد محمد) هو الفاعل.

والمسند إليه لا يكون إلا اسمًا في اللغة العربية، أما المسند فقد يكون فعلاً كما في (اجتهد محمد)، وقد يكون اسمًا كما في (محمدٌ مجتهد) فلهذا اختصرنا الطريق من أوله وقلنا المراد بالإسناد كون الكلمة فاعلاً أو مبتدأ.

نعم، فتقول (جاء الراكب) أو (جاء راكبٌ)، (جاء) فعل أسندت المجيء إلى من؟ إذن (الراكب) اسم؛ لأن المسند إليه لا يكون في العربية إلا اسمًا، (جاء أخي)، (شرح الأستاذُ)، (صلى الإمامُ) كلها أسماء؛ لأنها وقعت فاعلاً والفاعل لا يكون في اللغة العربية إلا اسمًا لأنه مسند إليه.

فهذه العلامات التي تميز الاسم عن غيره، وكما رأيتم فبعض الأسماء تقبل كل هذه العلامات، وبعض الأسماء تقبل أكثر من علامة، وبعض الأسماء لا تقبل إلا علامة واحدة، فـ (راكب) يقبل الجر (نظرتُ إلى راكبٍ) والتنوين (راكبٌ)، و(ال) (الراكب)، والنداء (يا راكب)، والإسناد (جاء راكبٌ).

طيب، و(هذا) اسم إشارة لا يقبل الجر؛ لأن الكسرة لا تضع على آخره ولا (ال) فلا تقل (الهذا) ولا يقبل التنوين لا تقول (هذاٌ) لكن يقبل النداء (يا هذا) ويقبل الإسناد (جاء هذا)، إذن فهو اسمٌ.

والضمائر لا تقبل إلا الإسناد، فتقول (اجتهدتُ) أسندت الاجتهاد إلى من؟ إلى نفسك إلى المتكلم، أين المتكلم في هذه الجملة؟ (اجتهدتُ) ماذا يعود إليه في هذه الجملة؟ التاء تاء المتكلم تعود إلى المتكلم، أين المتكلم في هذه الجملة؟ (اجتهدتُ)، ماذا يعود إليه هذه الجملة؟ التاء، تاء المتكلم تعود إلى المتكلم، إذن أسندت الاجتهاد إلى التاء الدالة على المتكلم، فالتاء في (اجتهدتُ) مسندٌ إليه، اسم أم فعل أم حرف؟ اسم، ولا يدل على اسميتها إلا الإسناد.

ثم ذكر علامات الأفعال فقال:

١١. بتَـا فَعَلْـتَ وَأَتَـتْ وَيَـا افْعَلِـي وَنُـــونِ أَقْـــبِلَنَّ فِعْـــلٌ يَنْجَلِـــي

في هذا البيت أيضًا تقديم وتأخير، يقول ابن مالك الفعل ينجلي وينكشف ويتميز عن أخويه الاسم والحرف بماذا؟ (بتَا فَعَلْتَ) وبتا (أَتَتْ) وبياء (افْعَلِي) وبنون (أَقْبِلَنَّ)، العلامة الأولى تاء (فَعَلْتَ)، (بتَا فَعَلْتَ) ما التاء التي في قوله (فَعَلْتَ)؟ هي تاء الفاعل الضمير الدال على الفاعل، فإن كان الفاعل مخاطبًا فهي مفتوحة (فعلتَ – ذهبتَ – نجحتَ)، وإن كانت مخاطبةً فهي مكسورة (فعلتِ – ذهبتِ – نجحتِ)، وإن كان متكلمًا فهي مضمومة (فعلتُ – ذهبتُ – نجحتُ) وهي تاءٌ واحدة تاء الفاعل.

تاء الفاعل لا يقبلها إلا الفعل، لا يقبلها اسمٌ ولا حرفٌ، فأي كلمة (@١٠:٠٨:٠١) تاء الفاعل، تجد دائمًا يقول (تقبل – تقبل) لا نقول فيها، ما يشترط أن تكون العلامة موجودة في الكلمة، وإنما يُشترط أن تقبل هذه العلامة لو أُدخلت عليها، فـ (سافرَ محمدٌ إلى مكة)، (سافر) ما فيها التاء، لكن هل تقبل التاء؟ لا تقول (سافرتُ) إذن فـ (سافر) فعل.

وتاء المتكلم علامة مميِّزة للفعل الماضي، فلا تدخل على الفعل المضارع ولا على الفعل الأمر ولا على الاسم ولا على الحرف، فهي مميِّزة للفعل الماضي، وسيذكر ذلك ابن مالك بعد قليل.

العلامة الثانية للفعل تاء (أَتَتْ)، التاء التي في قوله (أَتَتْ) يعني جاءت، والتاء التي في (أَتَتْ) تاء ساكنة، وتسمى تاء التأنيث الساكنة، تاء التأنث لأنها تدل على أن الفاعل مؤنث، (الساكنة) في تاء تأنيث متحركة؟ في تاء تأنيث متحركة وهي خاصة بالأسماء، مثل (قائمةٌ – جالسةٌ – ذاهبةٌ – آتيةٌ) لا، نريد تاء التأنيث الساكنة، لا

يقبلها إلا الأفعال، لا تدخل على اسم، ما تقول (بابت) ما تأتي ولا حرف، وإنما خاصة بالدخول على الأفعال على الفعل الماضي أيضًا، فهي علامة مميِّزة للفعل الماضي أيضًا، فـ (سافرَ – سافرت)، و(ذهبَ – ذهبت)، (تعالى الله جَلَّ وَعَلَا)، (تعالى) فعل ماضي، نقول (اسماؤه تعالت – صفاته تعالت) إذن قبل تاء التأنيث الساكنة.

العلامة الثالثة (يَا افْعَلِي) الياء التي في قوله (افْعَلِي)، (اذهبي)، (اجتهدي) وتسمى في النحو ياء المخاطبة، الياء التي تدل على الفاعل مخاطبة يعني مؤلفة مخاطبة، وهذه الياء يقبلها الفعل، لا يقبلها اسمٌ ولا حرف، فمهما قبلت كلمةٌ هذه الياء فهي فعلٌ، لكن فعل ماضي أم مضارع أم أمر؟ يقبلها الفعل المضارع وفعل الأمر دون الماضي، فتقول في الأمر (اذهبي – اجتهدي – انتبهي)، وتقول في المضارع (أنت تذهبين وتجتهدين وتنتبهين)، هذه الياء التي قبل النون هي ياء المخاطبة.

العلامة الرابعة: نون التوكيد، النون التي في قوله (أقبلَنَّ – اجتهدنَّ – انتبهنَّ) وهي نون التوكيد ولا يقبلها إلا الفعل دون الاسم والحرف، لكن ما الفعل الذي يقبلها؟ الأمر وقد يقبلها المضارع، (اذهبنَّ – أقبلنَّ – انتبهنَّ) هذه أفعال أمر، والمضارع (هل تذهبنَّ – هل تسافرنَّ – هل تجتهدنَّ) أفعال مضارعة.

إذن فقد ذكر أن الفعل ينجلي وينكشف ويتميز بكم علامة؟ بأربع علامات، وبعد أن ميَّز الاسم بخمس علامات، ثم ميَّز الفعل بأربع علامات بقي الحرف الأخ الأصغر، فكيف يتميز عن أخويه الكبيرين الاسم والفعل؟ قال ابن مالك: (سِوَاهُمَا الْحَرْفُ) يعني أن الحرف بعد ذلك صار أمره واضحًا، فإذا تبينت الاسمية والفعلية تبينت بعد ذلك الحرفية، هذه الكلمة هل قبلت شيئًا من علامات الاسم؟ نعم، اسم، ما قبلت من علامات الاسم ننتقل للفعل هل قبل شيئًا من

علامات الفعل؟ نعم، فعل، ما قبل شيئًا من علامات الفعل ومن قبل ما قبل شيئًا من علامات الاسم، ماذا تكون؟ حرف.

فلهذا اكتفى ابن مالك بالعدم، قال: (سِوَاهُمَا الْحَرْفُ) يعني لم يذكر علامة وجودية وإنما ذكر علامة العدمية، يقول علامة الحرف عدم قبولها أي الكلمة عدم قبولها علامات الاسم وعلامات الفعل، وأبو القاسم الحريري في منظومته السهلة [مُلحة الإعراب] في قرابة ثلاثمائة بيت أو أقل بقليل، وهي منظومة جميلةٌ جدًا وسهلة؛ لأنه أديب ولكنها لا تحوي النحو، يقول:

والحرف ما ليس له علامة فقف على قولي تكن علّامة

قال ابن مالك: (سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ) هذه أمثلة من أمثلة الحرف (هل) حرف استفهام، و(في) حرف جر، و(لم) حرف جزم، الآن ميَّز الأسماء وميَّز الأفعال وميَّز الحروف، لكنه ما رضي حتى قال:

١٢. .... فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ
١٣. وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

أراد أن ينزل إلى مسألةٍ أعمق وهي التمييز بين أنواع الفعل؛ لأن الفعل في قسمته المشهورة فعلٌ ماضٍ وفعلٌ مضارعٌ وفعلٌ أمرٌ، ولابد من التمييز بينها وإن كان التمييز بينها واضحًا، فقال الفعل المضارع علامته المميِّزة قبول (لم)، فالكلمة التي تقبل (لم) فعل مضارع، والكلمة التي لا تقبل (لم) ليست فعلاً مضارعًا، مثال ذلك (يشم) من (شممت الرائحة أشمها) (يشم – لم يشم)، (يذهب – لم يذهب)، (أذهب – لم أذهب)، (نذهب – لم نذهب)، (تذهب – لم تذهب) كلها أفعالٌ مضارعة لقبولها (لم)، أما (ذهبَ) ما تقول (لم ذهبَ)، (اذهب – لم اذهب) ما تأتي، فهذا الفعل المضارع.

أما الفعل الماضي فعلامته المميزة يقول فيها ابن مالك: (وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا

مِزْ) أي ميِّزه بالتاء، أيُّ تاءٍ؟ يقول بالتاء التي ذكرتها لك قبل قليل في قوله (بتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ)، يريد تاء فعلت وتاء أتت، فتاء فعلت تاء الفاعل، وتاء (أَتَتْ) تاء التأنيث وكلاهما علامتان مميزتان للفعل الماضي، وكل كلمة تقبل تاء التأنيث أو تاء الفاعل فهي فعل ماضٍ، وكل كلمة لا تقبل تاء الفاعل ولا تاء التأنيث فليست فعلاً ماضيًا.

بقي فعل الأمر، قال: (وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الأمْرِ إِنْ أمْرٌ فُهِمْ) فعل الأمر علامته المميزة قبول نون التوكيد والدلالة على الطلب، يقول (وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الأمْرِ إِنْ أمْرٌ فُهِمْ) فهنا علامة مركبة من أمرين: قبول التوكيد والدلالة على الأمر يعني على الطلب، فإذا قلت (اذهب) هل يقبل التوكيد فتقول (اذهبن) نعم؟ طيب (اذهب) هل يدل على الطلب؟ نعم، تطلب منه أن يفعل الذهاب، إذن فـ(اذهب) فعل أمر، كذلك (انتبه – اجتهد) فالافتعال (تعالنَّ) وفي الطلب، فكلها أفعال أمر.

لكن لو قلنا (صه) هذه فيها طلب، لكنها لا تقبل التوكيد فليست فعل أمر، فلهذا قال (وَالأَمْرُ إنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ فِيهِ) يعني إذا كانت الكلمة التي تدل على الأمر ما تقبل النون (وَالأَمْرُ إنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ فِيهِ) ماذا يكون؟ فـ(هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ)، (صَهْ) اسم فعل بمعنى اسكت، و(وَحَيَّهَلْ) اسم فعل بمعنى أقبل كلاهما يدلان على أمر (اسكت – أقبل) لكنهما لا يقبلان النون فهما اسمان.

لعل (@٠١:١٨:٣٠) علينا الآن، وإن كان بقيت بقايا في الشرح فيمكن أن نبقي الوقت الباقي للأسئلة نأخذ سؤال أو سؤالين ونرجع باقي الشرح إلى الدرس القادم إن شاء الله تعالى، نعم يا إخوان في سؤال؟

سؤال:...

الشيخ: نعم، لابد أن يتقدم الكلمة حرف جار وأن (@٠١:١٩:٠٠) الكسرة،

فإن تقدم حرف جر فقط ولم تقبل الكسرة فليست دليلاً، وإن ظهرت الكسرة ولم يتقدم حرف جر فليست دليلاً؛ لأن الحرف قد يتقدمه حرف جر (عجبت من أن ذهبت) فيأتي حرف جر لكن ما تأتي الكسرة، وقد تأتي الكسرة فقط كأن تقول (اخرجِ الآن) كسرة لكن بدون حرف جر، فلابد من اجتماع الأمرين.

سؤال:...

الشيخ: نعم، الإضافة هذا باب نحوي، أن تجعل الاثنين يدلان على شيء واحد، هذه الإضافة، أما الإسناد أمر معنوي فلهذا يدرس في البلاغة أن تسند معنىً إلى مسمىً، فبينهما فرق.

سؤال:...

الشيخ: الذي تشاء، إذا فهمت المثال قل ما تشاء؛ لأنه وقع خلاف بين الشراح والصواب أنه مثال.

الأخ يسأل يقول هل الإنسان ينتهي من [الألفية] في هذه الدورة؟ قلنا لا في أول الشرح.

يقول: هل حفظ [الآجرومية] يغني عن حفظ [الألفية] للمبتدئ؟ للمبتدئ نعم، أما للمتوسط فلا، وللكبير لاءان ما تكفي.

وفي أسئلة طبعًا ما تدخل في بابنا ولهذا لا نقف عندها.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثالث

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد؛

فحياكم الله وبياكم في هذه الليلة الثالثة من ليال الشهر الثالث شهر ربيع الأول من سنة ١٤٢٩ من هجرة المصطفى ﷺ، في هذا الجامع المبارك جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بعون الله وتوفيقه الدرس الثالث من دروس شرح [ألفية] ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

كنا يا إخوان توقفنا في الدرس الماضي عند الكلام على آخر باب الكلام وما يتعلق به، فهذا أول أبواب [الألفية]، وشرحنا أكثر ما فيه بعد أن قرأنا الأبيات وهي سبعة أبيات، وبقي في هذه الأبيات بقية مسائل ومعلومات نحب أن نلفت النظر إليها في هذا الدرس وقبل أن نبدأ بدرسنا الجديد.

فابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات التي قرأناها ميَّز بين الأسماء والأفعال والحروف بالعلامات المميِّزة وشرحنا ذلك، وكنا قد قلنا إن التمييز بين الأسماء والأفعال والحروف يكون بثلاثة طرق:

- بالتعريف.

- وبالعلامات المميِّزة.

وبمعرفة أنواع كل قسم، أما التعريف ما تعرض له ابن مالك ولن نتعرض له، وأما العلامات المميِّزة فهي التي ذكرها ابن مالك للتمييز بين الأسماء والأفعال والحروف وشرحنا ذلك، بقي أن نقول إن من المفيد للطالب لكي يميز بين الأسماء والأفعال والحروف أن يعرف أنواع كل قسم، أو على الأقل أن يعرف أشهر أنواع الأسماء وأشهر أنواع الحروف وأشهر أنواع الأفعال، فهذا يضبط له التمييز بين الأسماء والأفعال والحروف، فمتى ما رأيت هذا القسم من الكلمات تعرف أنه من الأسماء، دون طول تفكير أو تطبيق للعلامات المميزة التي درسناها وهكذا.

فنبدأ بالأسماء، الأسماء باتت أنها الأكثر في الكلام العربي، أكثر من الأفعال والحروف ولها أقسام وأنواع كثيرة، نتذكر معًا يا إخوان شيئًا من أنواع الأسماء، ذكرونا يا إخوان، نعم.

طالب:...

الشيخ: لا، هذا إعراب موقع لا، هذا إعراب موقع تأويل نوع من أنواع الأسماء.

طالب: الضمائر.

الشيخ: الضمائر، كل الضمائر أسماء، أسماء الاستفهام وعرفنا أن الاستفهام له أدوات كلها أسماء إلا (هل – الهمزة) حرفان.

طالب: العلم

الشيخ: العلم، الأعلام أسماء، الأسماء الخاصة بالناس أو الأماكن أو الحيوانات ونحو ذلك.

طالب:...

الشيخ: أسماء الإشارة كلها أسماء.

طالب: الأسماء الموصولة.

الشيخ: الأسماء الموصولة (الذي) وإخوانه كلها أسماء.

طالب:...

الشيخ: المعرف بـ (ال) نعم كلها أسماء.

طالب:...

الشيخ: الأسماء الخمسة، أحسنت (أبوك – أخوك – حموك – فوك – وذو مال)، من الأسماء...

طالب:...

الشيخ: الأسماء المشتقة، والأسماء المشتقة أنواع متعددة نذكر شيئًا من الأنواع: (اسم الفاعل) الاسم الذي يطلق على الفاعل من فعله، الذي يجلس ماذا تسمه من الجلوس (جالس) هذا يطلق عليه اسم فاعل يعني اسم مطلق على فاعل الجلوس (جالس) وعلى فاعل الشرب (شارب) وعلى فاعل الصلاة (مصلٍ)، (مصلٍ) اسم فاعل هذا من أنواع الأسماء اسم الفاعل.

وأيضًا من أنواع الأسماء (اسم المفعول) الاسم الذي يطلق على من وقع عليه الفعل الذي وقع عليه الشرب يسمى (مشروب) الذي يقع عليه الضرب يسمى (مضروب)، والذي يقع عليه الإكرام (مكرَم) وهكذا.

ومن أنواع الأسماء الظروف، وهو ما دلَّ على زمان أو مكان فهو اسم؛ لأنه ظرف إما ظرف مكان مثل (مسجد – بيت – يمين – يسار – فوق – تحت) أو دل على زمان مثل (مدة – وقت – عال – دقيقة) ونحو هذه.

بقيت أسماء الأعداد سواء كانت أعدادًا مفردة من (١-١٠) أو مركبة من (١١- ١٩) أو متعاطفة من (٢١ – ٩٩) أو ألفاظ العقود (٢٠ – ٣٠ – ٤٠) إلى (٩٠)، أو ألفاظ المئات والألوف والملايين ونحو ذلك.

وصيغ المبالغة وهي صيغ معينة كـ (فعَّال – مفعال – فعول – فعيل – فَعِل) كـ (ضرَّاب – شرَّاب).

واسم التفضيل الذي على وزن (أفعل) مثل (أكبر – أصغر – أحسن)، كل هذه أسماء، ومن الأسماء اسم المرة والهيئة على وزن (فَعْلة) أو (فِعْلة) مثل (جَلسة – جِلسة)، والأسماء أنواع كثيرة.

ننتقل بعد ذلك إلى الحروف، حروف المعاني والحروف أيضًا لها أنواع، وإن كانت أنواع الحروف أقل من أنواع الأسماء، ذكرونا يا إخوان ببعض أنواع الحروف حروف المعاني

طالب:...

الشيخ: حروف الجر وهي عشرون حرفًا، حروف القسم (الواو – الكاف – الباء) نحو (بالله – تالله – والله).

طالب:...

الشيخ: حروف النداء (الهمزة – ياء – أيا – هيا – أي).

طالب:...

الشيخ: حروف العطف (الواو – الفاء – أو – ثم).

طالب:...

الشيخ: حرفا الاستفهام (هل – الهمزة).

طالب:...

الشيخ: الحروف الناسخة (إن) وأخواتها (إن – أن – لكنَّ – كأنَّ – ليت – لعل) كلها حروف، حرف الاستثناء وهو (إلا).

طالب:...

الشيخ: حروف نصب المضارع (أن – لن – كي – (@٠٠:٠٨:٢٠)، وحروف جزم المضارع (لم – لمَّا – لام الأمر – لا الناهية)، نعم أيضًا بقي من الحروف حروف العطف ذكرناها، ومن الحروف...

طالب:...

الشيخ: حرف التحقيق (@٠٠:٠٨:٣٥) وحروف التأكيد مثل لام الابتداء في قولك (لمحمدٌ قائم)، ومن الحروف التسويف (سوف – السين)، ومن الحروف...

طالب:...

الشيخ: نعم، التعليل وهو من معاني حرف الجر في المعنى.

طالب:...

الشيخ: الاستقبال يعني هذه المعاني داخل معاني، نعم، ومن الحروف حروف التأنيث مثل التاء في (ذهبت – جلست)، ومن الحروف النون التوكيد في (اذهبن – اجلسن) هذا فعل اتصلت به نون التوكيد، نون التوكيد حرف.

أما الأفعال فقسمتها المشهورة المعروفة التي ذكرها ابن مالك فهي انقسام الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر وشرحنا ذلك.

ومن المسائل التي نقف عندها في أبيات ابن مالك السابقة قوله (سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفي وَلَمْ)، فمثَّل للحروف بثلاثة أمثلة وهو قلما يفعل ذلك أقصد التمثيل بثلاثة أمثلة، هو في العادة يمثِّل بمثال وقد يمثِّل بمثالين أو بأكثر، لكن إذا مثَّل بأكثر من مثال فمعنى ذلك أنه يقصد إلى أمر، لكيلا يصرح بهذا الأمر فيطول عليه النظم، يشير إليه إشارة بتعدد الأمثلة، يعني كل مثال يشير إلى شيء كما فعل ذلك في الحروف (سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفي وَلَمْ) يعني يريد أن يقول إن الحروف ثلاثة أنواع:

- النوع الأول: الحروف غير المختصة، لا تختص بالدخول على الأسماء ولا على الأفعال، بل تدخل على الأسماء وعلى الأفعال، مثال ذلك حرفا الاستفهام كـ (هل – الهمزة)، فتدخل (هل) على الاسم فتقول (هل أبوك حاضر؟)، وتُدخل (هل) على الفعل تقول (هل حضر أبوك؟)، نقول (هل) حرف لكنه حرفٌ غير مختص.

- النوع الثاني من الحروف: الحروف المختصة بالأسماء أي التي لا تدخل إلا على اسم كحروف الجر وهما الحرف (كَهَلْ وَفي)، (في) حرف جر، تقول (صلى محمدٌ في المسجد)، لكن ما يمكن أن تدخل (في) وحروف الجر على فعل.

- والنوع الثالث من الحروف: الحروف المختصة بالدخول على الأفعال كحروف الجزم وحروف النصب، ومثَّل ابن مالك لها بـ (لم) من حروف الجزم (محمدٌ لم يعق والديه)، ما يمكن أن تدخل على اسم.

عرفنا أن الحروف ثلاثة أقسام:

- غير مختصة.
- مختصة بالدخول على الأفعال.
- مختصة بالدخول على الأسماء.

فينبني على ذلك فوائد، نشير إلى فائدة واحدة فقط اختصارًا للوقت، من الفوائد التي تنبني على هذا التقسيم أن المستقرئ لهذه الحروف يرى أن الحروف غير المختصة لا تعمل، لا تعمل أي لا تنصب ما بعدها أو ترفعه أو تجره أو تجزمه، نعم، (هل أبوك حاضر؟) طيب احذف (هل) الجملة قبل (هل) (أبوك حاضر)، (أبوك) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الخمسة، و(حاضرٌ) خبره مرفوع، أدخل (هل)، (هل أبوك حاضرٌ؟) ما الإعراب؟ كالإعراب السابق؛ لأن (هل) لا عمل لها، لا تؤثر في العمل لا تؤثر في الإعراب.

(هل) حرف استفهام.

(أبوك) مبتدأ.

(حاضرٌ) خبر.

(@٠٠:١٣:٥٥) طرف في الإعراب، ما فائدتها؟ فائدتها في المعنى، أدخلت معنى الاستفهام، لكن هل لها أثر في اللفظ في الإعراب؟ لا، أما الحروف المختصة سواء كانت مختصة بالدخول على الأفعال أو بالدخول على الأسماء نجد أنها تعمل، القياس فيها أنها تعمل، فتجد حروف الجر تعمل الجر في الأسماء، وحروف نصب المضارع تنصب المضارع، وحروف جزم المضارع تجزم المضارع.

(إن وأخواتها) مختصة أم غير مختصة؟ مختصة بالدخول على الأسماء؛ لأنها من نواسخ الابتداء، والابتداء (@٠٠:١٤:٥٥) إذن ما تدخل إلا على اسم، إذن تعمل أو لا تعمل؟ تعمل عند العرب تنصب المبتدأ اسمًا لها وترفع الخبر خبرًا لها.

لام الابتداء في قولك: (لمحمدٌ قائم)، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ﴾ [الحج:٤٠]، أصل الجملة لغويًا (إن الله قويٌ) ثم أدخلت لام الابتداء ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ﴾، (إن الله ليحكم بين الناس)، في الجملة الأولى دخلت اللام على اسم، وفي الجملة الثانية دخلت اللام على فعل، مختصة أم غير مختصة؟ غير مختصة لا تعمل وهكذا، فإن وجدت خلافًا بين النحويين على حرف من الحروف وقال بعضهم يعمل وقال الآخرون لا يعمل، فالحكم في ذلك أن نعود إلى هذه القاعدة.

وقد تأتي أحرفٌ تخالف العرب فيها القياس؛ لأن العرب هم أهل اللغة، فمن ذلك (ما) الحجازية النافية كقولك (ما محمدٌ بخيل)؛(ما) نافية، (محمدٌ بخيل) هذه جملة اسمية نُدخل عليها (ما)، العرب اسمع الحجازيون يعملونها على (كان) (ما محمدٌ بخيلاً)، والتميميون يعني بقية العرب يهملونها يجعلونها حرفًا غير عامل، يقولون (ما محمدٌ بخيل)، القياس مع الحجازيين أم مع التميميين في (ما)؟

نَنظر إليها مختصة أم غير مختصة؟ غير مختصة تدخل على الاسم (ما محمدٌ كريمٌ)، وقد تدخل على الفعل (محمدٌ ما يهمل)، إذن فالقياس مع التميميين.

أيضًا في الأبيات نجد أن ابن مالك قال: (فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ)، مثَّل للفعل المضارع بالفعل (يَشَمْ)، لماذا مثَّل ابن مالك بالمضارع لـ (يَشَمْ)؟ ما وجد من الأفعال إلا (يَشَمْ)؟ الجواب على ذلك هو أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لغوي كبير

يُعد من كبار اللغويين مع أنه من كبار النحويين وله في اللغة كتبٌ ومنظومات مشهورة منثورة فأراد أن ينبه إلى الأفصح في هذا الفعل، والأفصح في هذا الفعل أن تقول في ماضيه (شمِمت) وفي مضارعه (أشَمُ)، في الماضي بالكسر وفي المضارع بالفتح (شمِمتُ الرائحة – أشَم الرائحة)، وهناك لغة أخرى ضعيفة وهي (شمَمت – أشُمُّ)، فأراد ابن مالك أن ينبه إلى ذلك.

أخيرًا نريد أن نأخذ تمرينات سريعة على التمييز بين الأسماء والأفعال والحروف، ميزوا لي الاسم والفعل والحرف مكتفين بذكر علامة مميِّزة واحدة، فلنبدأ؛

(سيبويه) اسم أم فعل أم حرف؟ اذكر علامة مميزة واحدة تدل على أنه اسم

طالب:...

الشيخ: دخول حرف الجر، أدخل حرف الجر.

طالب:...

الشيخ: قلنا حرف الجر أن تدخل حرف الجر وتظهر الكسر كسرة الإعراب على (سيبويه)، الكسرة التي على (سيبويه) ليست كسرة إعراب، هذه كسرة بناء، ابحث عن غيرها.

طالب:...

الشيخ: الإسناد، اجعله فاعلاً في نحو (جاء سيبويه) أو النداء (يا سيبويه).

طالب:...

الشيخ: طيب، هذا اسم فعل حرف؟

طالب:...

الشيخ: اسم، بالأنواع نقول أسماء إشارة وأسماء (@٠٠:٢٠:٠٠) لكن بالعلامة.

طالب: (إن هذا لأمر عجيب)، ثم أدخل عليه مثلاً (إنَّ).

الشيخ: أدخل عليه حرف مختص بالأسماء، طيب لكن العلامة بعيدة ما ذكرها ابن مالك، يعني (@٠٠:٢٠:١٥) علامات الجر والتنوين والإسناد.

طالب: يعني من نفس [الألفية]؟

الشيخ: نعم، العلامات المميِّزة التي شرحناها.

طالب: (على هذا الرجل أن يقوم بالأمر)

الشيخ: (على) حرف جر، (هذا) هل ظهرت الكسرة؟

طالب:...

الشيخ: إذن ما تكفي علامة، الجر لما تدخل حرف جر فتبدو الكسرة.

طالب: (يا هذا)

الشيخ: (يا هذا) نعم، أحسنت، (برك) فعلٌ ماذا؟

طالب: ماضي

الشيخ: ماضي، (يبرك) (@٠٠:٢٠:٥٥)، (ليس)

طالب: حرف.

الشيخ: يعني ما يقبل شيء من علامات الاسم ولا الفعل؟

طالب: لا، فعل...

الشيخ: أخوات كان، ليس هذا من العلامات المميِّزة، (كان وأخواتها) نعم

ليست أسماء، نحن نريد الإعلام بالعلامات.

طالب:...

الشيخ: تقبل تاء التأنيث، (هندٌ ليست متبرجة)، إذن ماذا يكون؟

طالب: فعل.

الشيخ: فعل ماضٍ، نعم (ليس) فعلٌ ماضٍ لقبوله تاء التأنيث، في نحو (هندٌ ليست متبرجة)، (نعم وبئس) في أسلوب المدح والذم؟ (نعم الرجل زيد)؟

طالب:...

الشيخ: اسم، ماذا يقبل من علامات الاسم؟

طالب:...

الشيخ: الإسناد، اجعله فاعلاً، هات فعل ثم تقول (نعم) فاعل

طالب: خبر.

الشيخ: نعم؟

طالب: (هذا نعم الرجل)

الشيخ: ما يصلح علامة في الأسماء فتنتقل للأفعال.

طالب: (نعمت)

الشيخ: تقبل تاء التأنيث، إذن ماذا يكون؟

طالب: يكون فعلاً ماضيًا

الشيخ: فعلان ماضيان لقبولهما تاء التأنيث (من اغتسل يوم الجمعة فبها ونعمت)، وتقول (هندٌ نعمت المرأة)، قلنا الأسئلة في آخر الدرس وإلا سيطول

الوقت علينا، طيب (ساعٍ) اسم بدلالة؟

طالب:....

الشيخ: (@١٥:٢٣:٠٠) أو التنوين الموجود فيها (ساعٍ)، طيب (مسعى)؟

طالب:....

الشيخ: (مسعى) اسم بدلالة (مسعىً – المسعى) (ال)، (سعيٌ)؟

طالب:....

الشيخ: فعل ماضٍ أم مضارع أم أمر؟ اسم (السعي) اسم، لو قلنا (سعى) لقبوله قد، هذه علامة جرها ابن آجروم، ما ذكرها ابن مالك، ابن مالك ذكر تاء التأنيث (سعت) موجودة (سعت)، طيب (عسى) فعل ماضٍ، مضارع، أمر؟

طالب:....

الشيخ: ماضٍ يقبل تاء التأنيث، إي يقبل (محمدٌ عسى أن يكرمنا)، (هندٌ عست أن تكرمنا)، طيب (على) حرف جر، ويأتي شيئًا آخر؟ (محمدٌ علا فوق الجبل) أو (علا إلى المسجد) ماذا يكون؟ يكون فعلاً ماضيًا، (محمدٌ علا – هند علت) فلا يكون حرف جر.

واو الجماعة؟ نعود هنا؟

طالب:....

الشيخ: اسم؛ لأنها ضمير، ماشي، تاء التأنيث؟ في (ذهبت – جلست)؟

طالب:....

الشيخ: هو أجاب عنك يقول حرف، نعم حرف، نون التوكيد في (اذهبنَّ)؟

طالب:...

الشيخ: (اذهب) هذا فعل، لكن نون التوكيد فقط؟

طالب:...

الشيخ: حرف، طيب لو قلنا (أكرمت زيدًا)؟ ارفع صوتك، حللها إلى كلمات، (أكرم) فعل ماضٍ، الكلمة التالية (التاء) في (أكرمتُ) اسم فعل حرف؟

طالب:...

الشيخ: ضمير، إذن هو اسم أم فعل أم حرف؟ اسم، (زيدًا) اسم، طيب لو قلنا (أكرمتُك) حللها إلى كلمات.

طالب: (أكرم) فعل ماضٍ.

الشيخ: (أكرم) فعل ماضٍ.

طالب:...

الشيخ: والتاء ضمير فهو اسم.

طالب:...

الشيخ: والكاف ضمير فهو اسم، أحسنت، لعلنا نكتفي بذلك في الباب الأول باب الكلام وما يتألف منه.

لننتقل بعد ذلك إلى الباب الثاني من أبواب [ألفية] ابن مالك وهو باب المعرب والمبني، باب المعرب والمبني في [ألفية] ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أطول الأبواب، ففيه ٣٧ بيتًا، وفيه ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أربع مسائل؛

- **المسألة الأولى:** حصر المعربات والمبنيات.

- **والمسألة الثانية:** حركات البناء.

- **والمسألة الثالثة:** أنواع الإعراب.

- **والمسألة الرابعة:** علامات الإعراب.

إذن فذكر ابن مالك في هذا الباب أربع مسائل: الأولى: (حصر المعربات والمبنيات)، والثانية (حركات البناء)، والثالثة: (أنواع الإعراب)، والرابعة: (علامات الإعراب).

إذا انتهينا من ذلك إن شاء الله سنضيف مسألتين:

- المسألة الأولى هي المسألة الخامسة في هذا الباب: (مصطلحات المعربات والمبنيات).

- والمسألة الثانية وهي السادسة في هذا الباب: (طريقة الإعراب وأركانه).

إذن سنضيف مسألتين: الأولى (مصطلحات المعربات والمبنيات)، والثانية: (طريقة الإعراب ومصطلحاته)، وقبل أن نبدأ في هذا الباب، لابد أن ننبه وأن نُذكِّر بأهمية هذا الباب، فباب المعرب والمبني يا إخوان هو أهم الأبواب النحوية؛ لأنه القاعدة العامة التي تبنى عليها كل أبواب النحو القادمة، فهو مفتاحها وإمامها.

فأنت يا طالب النحو محتاج لهذا الباب، باب المعرب والمبني في كل الأبواب النحوية القادمة دون استثناء؛ لأنك مطالبٌ بتطبيق ما في هذا الباب لكل أبواب النحو دون استثناء، فإذا وصلنا إلى الأبواب القادمة وهي كثيرة كالمبتدأ والخبر، وكان وأخواتها، وإن وأخواتها وظن وأخواتها، والفاعل ونائب الفاعل، والمفاعيل الخمسة والحال والتمييز إلخ، كل هذه الأشياء قد تأتي معربةً وقد تأتي مبنية.

فإن كانت معربة فلابد أن تعاملها معاملة المعرب، وإن كانت مبنية فلابد أن تعاملها معاملة المبني، وإنما تعرف ذلك في هذا الباب، أما في باب المبتدأ لن يقال

لك ذلك، لن يقال لك إن المبتدأ يأتي معربًا أو مبنيًا، بل يقال المبتدأ هذا تعريفه وأنواعه وأحكامه من حيث التقديم والتأخير والذكر والحذف وينتهي الباب، لكن كيف يُعرب إذا كان معربًا، وكيف يُعرب إذا كان مبنيًا، والمصطلحات المستعملة مع المعرب منه والمبني كل ذلك يُذكر في هذا الباب الشريف، باب المعرب والمبني.

فما معنى المعرب والمبني؟

هذه ظاهرة يراها كل من يتأمل في الكلام العربي، وقد تبينها النحويون منذ نظروا في كلام العرب، فوجدوا أن الكلمات في اللغة العربية نوعان: كلمات معربة وكلمات مبنية، ما معنى معربة ومبنية؟

دعونا نعرف أولاً معنى المعرب والمبني في اللغة، قبل أن نعرف معنى المبني والمعرب في النحو، في اللغة يعني عند الجاهليين، ما معنى المعرب والمبني عند الجاهليين، إذا قلت (أيها العربي) أعربت عما في نفسك، بمعنى أنك أفصحت وبينت ووضحت، بينت ما في نفسي ووضحته فصار معربًا، يعني صار بينًا واضحًا، إذن ما معنى المعرب؟ الواضح البيِّن.

وضده المبني، يعني الغامض الخفي، نعم، فالكلمات في اللغة العربية نوعان:

- بعضها واضح بيِّن
- وبعضها غامض خفي.

ما الواضح فيها وما الخفي؟ الإعراب الذي يكشف المعنى، فبعض الكلمات إعرابها واضح بيِّن، تعرف إعرابها من لفظها، وبعضها إعرابها غامض خفي؛ لأنَّ لفظها لا يبين إعرابها، فإذا قلت مثلاً (مسجدٌ – مسجدًا – مسجدٍ)، ما الحكم الإعرابي لـ (مسجدٌ) الرفع أم النصب أم الجر؟ كلنا سنقول الرفع، واضح؛ لأن

عليه ضمة، والحكم الإعرابي لـ (مسجدًا) النصب، والحكم الإعرابي لـ (مسجدٍ) الجر، واضح.

(محمدٌ – محمدًا – محمدٍ)، (صالحٌ – صالحًا – صالحٍ)، (بابٌ – بابًا – بابٍ)، (ضربٌ – ضربًا – ضربٍ)، (راكضٌ – راكضًا – راكضٍ) كلمات تدل ألفاظها على إعرابها، تكون عندما يستمع إلى هذه الكلمات يعرف إعرابها بسرعة أم لا؟ يعرف.

العربي عندما يسمع هذه الكلمة، مباشرة يعرف إعرابها من لفظها، أما كلمة (هذا) مثلاً، (هذا) هذه كلمة ملازمة للسكون في اللغة العربية، آخرها دائمًا ألف كألف الساكنة، في كل مكان في اللغة العربية هكذا (هذا)، مع أنها اسم، قد تأتي فاعلاً والفاعل حكمه الرفع، مثل (سجد هذا لله).

وقد تأتي مفعولاً به، والمفعول به حكمه النصب، مثل (أكرمتُ هذا)، (أكرم) فعل، والتاء العائدة إليها فاعل، وهذا هو المُكرم المفعول به، وقد تأتي مسبوقة بحرف جر، والاسم المسبوق بحرف جر حكمه الجر، تقول (سلمت على هذا)، فإذا قلتُ لكم (هذا – هذا – هذا) هل تعرف إعرابها من لفظها؟ لا؛ لأن إعرابها في جميع إعراباتها بلفظ واحد.

إذن هذا إعرابها واضح أم خفي؟ خفي غامض، لا يعرف إعرابها إلا من لفظها، لابد أن تضبط الجملة والمعنى لتعرف بعد ذلك إعرابها، إذا قلت لك (هذا) ما تعرف هو فاعل أو مفعول به رفع أو نصب أو جر حتى أقول لك مثلاً (كتب هذا بسرعة)، (هذا) أرجع له أشكر لكم عنه، (ركض هذا بسرعة)، (ركض) فعل، و(هذا) فاعل، إذن ما حكم إعرابها أم النصب أم الجر؟

الرفع، عرفت أن إعرابه الرفع من لفظه أو من الجملة ومعرفة المعنى، وهذا

(@٤٥:٣٦:٠٠) يعني تنظر في الجملة، والمعنى الذي تعرفه الإعراب.

أما (محمدٌ) فحكمه الإعرابي الرفع، ولا تقولون نضعها في جملة؛ لأنها من شدة إعرابها لفظها يكشف الإعراب من غير جملة، حكمها الرفع، من أي المرفوعات؟ قد تكون مبتدأً أو خبرًا أو فاعلاً أو نائب فاعل، لكن عرفنا حكم الرفع.

وإذا قلنا ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]؛

(**الْحَمْدُ**) كلنا نقول إن حكمها الإعرابي الرفع، لفظ الجلالة.

(**لِلَّهِ**) الجر.

(**رَبِّ**) الجر هكذا.

﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح:٢٩] آية في سورة الفتح؛

(**مُحَمَّدٌ**) حكمه الرفع.

(**رَسُولُ**) حكمه الرفع.

(**اللهِ**) حكمها الجر.

لكن لو أخذنا مثلاً (سيبويه) فنعرف أنه اسمٌ مبني على الكسر، في كل اللغة يكسر ويُنطق هكذا (سيبويه) سواء جاء في محل رفع فاعل، أو جاء مفعولاً به في محل نصب، أو جاء مسبوقًا بحرف جر، لا تنطقه العرب إلا بهذا اللفظ (سيبويه)، فـ (سيبويه) الملازم للكسر هل تعرف إعرابه من لفظه؟ لا، هل لفظه يكشف إعرابه؟ لا، هل (سيبويه) يدل على أن إعرابه الجر؟ لا، إذا عرفت أن (سيبويه) كلمة مبنية، عرفت أن الحركة التي على (سيبويه) حركة بناء أم حركة إعراب؟ بناء، يعني لا علاقة لها بالإعراب.

الدارس للنحو الذي لا يعرف أن (سيبويه) اسمٌ مبني، ثم تقول له (جاء سيبويه) يقوله (سيبويه) حكمه الرفع هكذا، يقول (سيبويه) حكمه الجر، انخدع بالحركة وأن الحركة على (سيبويه) حركة إعراب، نقول لا، (سيبويه) هذا مبني، كيف عرفت أنه مبني؟ يعني أن الحركة لا علاقة لها بالإعراب، فلا تنخدع بها.

إذن لابد للعربي أن يميز بين المعربات وبني المبنيات، لماذا يميز بين المعربات وبين المبنيات؟ لأمورٍ كثيرة منها: إذا عرف أن هذه المعربات يفتح يأخذ إعرابها من لفظها مباشرة، وإذا عرف أن هذه مبنيات، نعم، يحذر من حركاتها فلا تغره، ما يغتر بحركات المبني يظنها تدل على إعراب، فإذا علم أن (سيبويه) اسمٌ مبنيٌ لا يغتر بالحركة على (سيبويه) فيقول الحكم الجر، وإذا علم أن (الذين) اسمٌ موصولٌ مبنيٌ يحذر ويعلم أن الفتحة التي على (الذين) لا يدل على حكم النصب، وإذا علم أن (حيثُ) اسمٌ مبني لا تضره الحركة فيقول إن حكم الكلمة الرفع.

فمن الحق والعدل والمنطق أن يفعل النحويون ما فعلته العرب من التفريق بين المعربات والمبنيات، النحويون يفرقون بين المعربات والمبنيات في الأحكام وفي المصطلحات والإعراب، والعرب تفرق بينهما؟ تفرق العرب بينهما، مثال واحد على تفريق العرب بين المعربات والمبنيات كنحو قولك: (أكرم محمدٌ خالدًا) إن قلت (أكرم محمدٌ خالدًا)، العربي إذا قال (أكرم محمدٌ خالدًا) فإن المكرِم الفاعل هو (محمد) بدلالة الضمة، والمفعول به المُكرَم هو (خالدًا) بدلالة الفتحة، عرفت المكرِم والمكرَم؟ عرفت.

يصح لك أن تقول (أكرمَ خالدًا محمدٌ)، ولا يحدث في الكلام لبس، فالمكرِم هو (محمد) ولو تأخر لوجود الضمة، والمكرَم خالدًا ولو تقدم لوجود الفتحة، يعني أن لفظ (محمد) ولفظ (خالد) يبين إعرابه، فإذا بيَّن إعرابه انكشف المعنى

فعرفت المكرِم من المكرَم، فلك أن تتصرف في الكلام في التقديم والتأخير، كذلك تفعل العرب.

لكن لو قلت (أكرم هذا سيبويه)، زميلنا هذا أكرم رجلاً اسمه (سيبويه)، قلنا (أكرم هذا سيبويه)، أين الفاعل؟ (هذا)، والمكرَم المفعول به؟ (سيبويه)، طيب نحن جالسون الآن ودخل علينا رجل فقال لنا (أكرم سيبويه هذا)، فنفهم أن الفاعل المكرِم (سيبويه)، والمكرَم المفعول به (هذا)، يقول لا، أنا قصدت أن الأول مفعول به ولكني قدمته، وعليه فإن التالي فاعل ولكني أخرته، نقول لا، ما يجوز.

فإذا قال كيف جاز ذلك في العبارة الأولى (أكرم خالدًا محمدٌ)، ولم يجز في عبارتي؟ قلنا الكلمات في الجملة الأولى معربات فإعرابها واضح، ومن ثم كان معناهما واضحًا، أما الكلمات في الجملة الثانية فمبنيات يعني غامضة خفية، إعرابها خفي غامض، إذن فمعناها خفيٌ غامض لا يُعرف إلا من الجملة، فإذا كان لا يُعرف إلا من الجملة فيجب أن تلتزم الأصل، والأصل في الفاعل أن يتقدم، والأصل في المفعول به أن يتأخر، هكذا تفعل العرب، وعلى ذلك ينبغي أن نفرق بين المعربات والمبنيات منذ الآن؛ لأننا فيما بعد سنفرق في الأحكام بين المعربات والمبنيات، فنقول إن كانت الكلمة معربة فهذا حكمها، وإن كانت الكلمة مبنية فهذا حكمها، إن كانت الكلمة معربة فهذا المصطلح المستعمل معها، وإن كانت الكلمة مبنية فهذا المصطلح المستعمل معها.

وهكذا فلابد من الآن أن تفرق بين المعربات والمبنيات تفريقًا واضحًا لا لبس فيه يصل إلى درجة الإتقان؛ لأن التفريق بين المعربات والمبنيات من ضرورات النحو، فهو الضرورة الثانية، أما الضرورة الأولى فقد ذكرناها من قبل وهي التمييز بين أنواع الكلمة الاسم والفعل والحرف، والضرورة الثانية هذه وهي

التمييز بين المعربات والمبنيات، فهاتان ضرورتان.

ما معنى ضرورتان؟ يعني أمران لابد أن يقوم بهما الذهن النحوي قيامًا آليًا قبل أي عملية نحوية، قبل أن تقوم بأي عملية نحوية، قبل أن تصدر أي حكم نحوي، قبل أن تعرب أي كلمة لابد أن يكون عقلك النحوي في هاتين العملتين آليًا دون تفكير، يعني لابد أن تصل إلى هذه الدرجة، الضرورة لابد أن تصل بها إلى هذه الدرجة، أما المعلومات فلك فيها المعرفة أو الفهم، فإذا وقفنا في مرحلة الفهم طيب، فهم وحفظ أفضل.

يعني الضرورات في العلوم لابد أن تصل فيها إلى درجة الإتقان وهي تستطيع أن تفهم بعد ذلك العلم، فإذا أردت أن تعرب الكلمة مضافة وضح لك بطريقة لا شعورية مباشرة يخبرك إيش هو فعل (@٠٠:٤٦:٥٥) معرب أم مبني، ثم بعد ذلك أنت تبدأ بإصدار الحكم النحوي أو بالإعراب، فلابد من كثرة التمرين على التفريق بين الأسماء والأفعال والحروف، وكثرة التمرين على التفريق بين المعربات والمبنيات لحاجتنا الملحة الماسة لهاتين الضرورتين في كل الدروس النحوية.

وبما أن الأمر مهمٌ إلى هذه الدرجة، فإن النحويين ميزوا لنا بين المعربات والمبنيات في أكثر من طريقة، ميزوا لنا بين المعربات والمبنيات بطريق التعريف، وابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [الألفية] لم يتعرض لذلك.

وميزوا بين المعربات والمبنيات بطريق الحصر، حصر المعربات حصرًا وحصر المبنيات حصرًا، وهذه الطريقة المثلى للتمييز بين المعربات والمبنيات، بل لا يمكن للطالب أن يميز بين المعربات والمبنيات إلا بطريق الحصر، طريق التعريف لا يكفي للتمييز بين المعربات والمبنيات، وهذا مذهب ابن مالك وكثير من النحويين.

أما التعريف، فهو تعريف مشهور وواضح أذكره بسرعة دون شرح كثير، فالكلمة المعربة هي الكلمة التي تتغير حركة آخرها لفظًا أو تقديرًا باختلاف إعرابها، الكلمة التي تتغير حركة آخرها لفظًا أو تقديرًا باختلاف إعرابها، إذا تغير إعرابها تتغير حركة آخرها، ففي الرفع تأتي على شكل وفي النصب تأتي على شكل، وفي الجر تأتي على شكل، لكي يدل الشكل الأول على أن الحكم الإعرابي الرفع، ويدل الشكل الثاني على أن الحكم النصب، ويدل الشكل الثالث على أن الحكم الجر كما تقول (اللهُ – اللهَ – اللهِ)، (اللهُ) بالضمة تدل على أن اللفظ حكمه الرفع، (اللهَ) بالفتحة يدل على أن اللفظ حكمه النصب، (اللهِ) بالكسرة يدل على أن اللفظ حكمه الجر، فهو كلمةٌ معربة.

أما الكلمة المبنية فهي التي لا تتغير حركة آخرها لتغير إعرابها، وإنما تلزم حركةً واحدة، فـ(هذه) اسم إشارة، في كل اللغة العربية ملازمٌ للكسر، (وهذا) اسم إشارة ملازم للسكون، (اللذين) اسم موصول ملازم للفتح في كل اللغة العربية سواء كان فاعلاً أو مفعولاً أو مسبوقًا بحرف جر، وهكذا في بقية المبينات.

ولن نطيل أكثر من ذلك في التعريف، وإنما سننتقل للطريقة الثانية في التمييز بين المعربات والمبنيات وهي التمييز بينهما بطريق الحصر، وهو الذي اتخذه ابن مالك في هذه [الألفية]، فنتبعه في ذلك ونشرح كلامه.

تميز ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالحصر بين المعربات في أول هذا الباب، باب المعرب والمبني في سبعة أبيات، لعلنا نتمكن من شرحها أو شرح ما تيسر منها، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول هذا الباب:

١٥. وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي ... لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي
١٦. كالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا ... والمَعْنَوِيِّ في مَتَى وَفِي هُنَا
١٧. وَكَنِيابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بلا ... تَأَثُّرٍ وَكافْتِقَارٍ أُصِّلا

١٨. وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا   مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا
١٩. وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا   وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا
٢٠. مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ   نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ
٢١. وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا   وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

فذكر في هذه الأبيات المعرب والمبني من الأسماء والمعرب والمبني من الأفعال وكذلك من الحروف، فنبدأ في المعرب والمبني من الأسماء كما فعل ابن مالك في الأبيات، المعرب والمبني من الأسماء، قال ابن مالك في أول الأبيات: (وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي) إذن فالاسم من حيث الإعراب والبناء معرب كله أم مبني كله؟ أم بعضه معرب وبعضه مبني؟ الجواب صريح في البيت بعضه معرب وبعضه مبني، أيهما أكثر في الاسم الإعراب أم البناء؟ الإعراب.

إذن فالأصل في الأسماء من حيث الإعراب والبناء الإعراب، والبناء فرعٌ فيه، فماذا تتصوروا أن يحصر لكم النحويون؟ الكثير المعرب أم القليل المبني؟ القليل المبني، طيب، الأسماء المبنية قليلةٌ محصورة، لكن بعد أن عرفنا أن الأصل في الأسماء هو الإعراب، فإذا جاء الاسم معربًا يعني جاء الاسم على أصله، هل يُسأل حينئذٍ عن سبب مجيئه على الأصل؟ لا، الإنسان الذي يأتي يمشي على قدميه ما يُسأل لماذا يمشي على قدمه، هذا الأصل في الإنسان يمشي على قدميه، لكن إذا جاء الاسم على غير أصله، أي جاء على البناء، جاء مبنيًا، حينئذٍ يُسأل عن سبب خروجه عن أصله لماذا خرج الاسم عن أصله عن الإعراب إلى البناء.

والجواب عن هذا السؤال أن يقال سبب البناء، السبب الموجب لبناء الاسم هو مشابهته الحرف، الاسم الذي يشبه الحرف يُبنى، وفي ذلك يقول ابن مالك: (وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي) لماذا مبني؟ مبني (لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي) اللام في قوله (لِشَبَهٍ) هذه لام التعليل، علة البناء سبب البناء في الأسماء هو مشابهة هذا

الاسم للحروف.

فالاسم الذي يشبه الحرف، نعم، الاسم الذي يشبه الحرف يكون قد أشبه قبيله، أشبه قبيلته أم أشبه شيئًا آخر؟ أشبه شيئًا آخر فخرج عن حكم قبيله يعني قبيلته مجموعته وأخذ حكم ما تشبه به، والمرء مع من تشبه به، فالكلمة لها حكم من تشبه بها، هذه قاعدة في النحو.

طيب، كيف يشبه الاسم الحرف؟ يشبه الاسم الحرف على أربعة أوجه، نقول: **أنواع شبه الاسم بالحرف** أربعة ذكرها ابن مالك في بيتين، فقال: (**كالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا**) هذا الشبه الوضعي، (**والمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا**) هذا شبه المعنوي، (**وَكَنِيابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بلا تَأَثُّرٍ**) هذا الشبه النيابي، (**وَكافْتِقَارٍ أُصِّلا**) هذا الشبه الافتقاري، وهذه الأنواع معانيها واضحة.

فنبدأ بالنوع الأول من أنواع شبه الاسم بالحرف وهو **الشبه الوضعي**، والمراد به أن على الاسم على حرف واحد وعلى حرفين، فعلى حرفٍ واحد كتاء الفاعل في (ذهبتُ)، فالفعل (ذهب) والتاء في (ذهبت) هذا اسم ضمير جاء على حرف واحد.

والاسم الذي جاء على حرفين مثل الضمير (نا) المتكلمين، مثل (ذهبنا)، فالفعل (ذهب) و(نا) اسم ضمير جاء على حرفين، وهذا معنى قول ابن مالك (**كالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا**) يريد الاسمين الواردين في قوله (**جِئْتَنَا**)، هذا الفعل (جاء) وقد اتصل به تاء الفاعل، ثم اصلت بعد ذلك (نا) المتكلمين.

ونحو ذلك الضمير (هو) من حرفين، واو الجماعة (ذهبوا) الفعل (ذهب) والضمير واو الجماعة حرف واحد، فهذه أسماء جاءت على حرف أو حرفين فتُبنى.

والسر في ذلك هو أن الأصل في الأسماء والأفعال أن تأتي على ثلاثة أحرف فأكثر، الاسم والفعل أقل ما تكون عليه على ثلاثة أحرف، وقد تكون على أكثر من ذلك على أربعة أو خمسة أو ستة أحرف، فـ(ذهب) ثلاثي، و(بيت) اسم ثلاثي.

أما الحروف فهي التي تأتي على حرفٍ واحد مثل واو العطف (جاء محمد وخالد)، مثل لام الجر (الكتاب لزيد)، وقد تأتي على حرفين مثل (قد – في – عن)، وقد تأتي على ثلاثة أحرف كالأسماء وعلى أكثر أربعة وخمسة.

طيب، فإذا وجدنا أسماء قد خالفت أصل الأسماء وهو المجيء على ثلاثة أحرف فأكثر، وجاءت على حرف أو على حرفين، فحينئذٍ تركت مشابهة بابها، بابها في الأسماء وذهبت تشارك الحروف فأُعطيت حكم الحروف وهو البناء كما سيأتي، فالضمائر مبنية؛ لأن كثيرًا من الضمائر على حرف أو حرفين، ما سبب بنائها؟ علة بنائها؟ شبهها بالحروف شبهًا وضعيًا.

النوع الثاني من أنواع مشابهة الاسم للحرف **الشبه المعنوي**، وهو أن يكون الاسم بمعنى حرف من الحروف، (@٠١:٠١:٥٠) المعنى من الحروف، ومن الأمثلة على ذلك أسماء الاستفهام، مثل (من) في (من أبوك؟) مثل (ما) في (ما اسمك؟).

أسماء الاستفهام ما المعنى الذي تحمله؟ معناها هو الاستفهام، ونجد حرفين من الحروف معناهما أيضًا الاستفهام وهما (هل – الهمزة) حرفان معناهما الاستفهام، فأسماء الاستفهام (من – ما – أين – كيف – متى) إلخ، شابهت هذين الحرفين في المعنى وهو الاستفهام، فأُعطيت حكم هذين الحرفين وهو البناء.

ومثل ذلك أسماء الشرط وهي تشابه أسماء الاستفهام أيضًا في اللفظ، فـ(من) في (من يأتي أُكرم)، مثل (أين) في (أين تسكن أسكن) شرط، فهذه أسماء شرط،

نجد حرفًا من الحروف أيضًا معناه الشرط، وهو (إن)، (إن تجتهد تنجح)، (إن تأتِ أكرمْك)، هذه الأسماء أسماء الشرط شابهت هذا الحرف في معناه وهو الشرط، فأُعطيت حكمه وهو البناء.

إذن من الأسماء المبنية أسماء الاستفهام وأسماء الشرط، ما علة بنائهما؟ العلة شبههما بالحرف شبهًا معنويًا، وفي ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١٦. الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا والمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا

التمثيل بـ (متى) واضح، إن كانت (متى) للاستفهام في نحو (متى تأتي) فهي تشابه حرفي الاستفهام والهمزة، وإن كانت للشرط في نحو (متى تأتِ أكرمك) فهي تشابه حرف الشرط (إن).

ومثَّل بمثال آخر وهو (هنا)، (اجلس هنا) اسم إشارة، وهو إشارة إلى ماذا؟ إلى مكان، اسم إشارة إلى المكان، يريد أن يقول إن أسماء الإشارة إلى المكان وإلى الذوات (هذا - هذه – هذان – هاتان – هؤلاء) وأسماء الإشارة إلى المكان (هنا – هنالك – ثمَّ)، يقول أسماء الإشارة مبنية بسبب مشابهتها للحرف مشابهةً معنوية، يعني أنها تشبه حرفًا من الحروف معناه الإشارة، ما هذا الحرف؟

هل هناك حرف في اللغة العربية معناه الإشارة؟ لا يوجد، يقولون يقول النحويون في ذلك الإشارة معنى من المعاني، ليس (@٠٠:٠٦:٠١)، هل الإشارة داخل معنى؟ معنى، والمعاني في الأصل إنما تعبر عنها العرب بالحروف، هذا الأصل فيها، قد تعبر عنها بأسماء، لكن الأصل فيها أن تعبر عنها بالحروف والاستفهام، عبرَّت عنها بـ (هل – الهمزة) في الشرط، عبرت عنه بـ (إن) كالتنبيه، عبرت عنه بحرف التنبيه (ألا)، تأتي (أما) تنتبه هذه حروف تنبيه، أو (ها) (ها أنتم قائمون)، (ها ذا تعال)، في (ذا تعال) (ها) حرف تنبيه.

التحقيق (قد) وهكذا الأصل في المعاني المجردة أن العرب تعبر عنها بالحروف ومن ذلك الإشارة إلا أن العرب لم تضع للإشارة حرفًا، فقوة السليقة عند العرب طردت الحكم على أسماء الإشارة؛ لأنها ترى في نفسها أن الإشارة معنى يُعبر عنه بالحروف فحملَّت هذه الأسماء على هذا الحرف الذي لم تضعه (@٢٥:٠٧:٠١)، كذا يقول النحويون في أسماء الإشارة.

والنوع الثالث من أنواع مشابهة الاسم للحرف هو **الشبه النيابي**، يقول ابن مالك: (وَكَنِيابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بلا تَأَثُّرٍ)، ومعناه أن الاسم الذي يعمل مثل عمل الحرف يُبنى؛ لأنه شابه الحرف في ذلك، ولذلك سر فعودوا إلى الأصول، هذا يذكرنا بقوله (من حاز الأصول أعظم من الوصول) أو كذا، (من نال الأصول حاز الوصول)، لن يصل إلى حقائق الأمور بإتقان الأصول.

الكلمات في اللغة العربية من حيث الإعمال، يعني عملها فيما بعدها، تعمل فيما بعدها الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم ثلاثة أنواع:

النوع الأول الذي يعمل فيما بعده ويعمل فيه ما قبله، وتلك الأفعال فالفعل يرفع الفاعل بعده، وينصب المفعول به بعده، طيب، إذن يعمل فيما بعده وقد تنصبه حروف النصب وتجزمه حروف الجزم، إذن فالفعل الأصل فيه أنه يعمل فيما بعده ويعمل فيما قبله، يقولون الأصل فيه أن يكون عاملاً ومعمولاً، عاملاً يعمل فيما بعده، ومعمولاً يعمل فيما قبله.

الحروف إذا عملت؛ لأن بعضها كما عرفنا قبل قليل، الحروف غير المختصة لا تعمل، والحروف المختصة تعمل، هذه الحروف العاملة التي تعمل كيف يكون عملها؟ تعمل فيما بعدها، إما أن تعمل فيما بعدها الجر حروف الجر، أو تعمل فيما بعدها نصب المضارع كحروف نصب المضارع، أو الجزم كحروف جزم المضارع، أو تنصب وترفع كـ (إن وأخواتها)، أو ترفع وتنصب كـ (ما) الحجازية،

أي أنها تعمل فيما بعدها، ولا يمكن أن يعمل فيها ما قبلها، الحروف لا يعمل فيها ما قبلها، يعني أن الأصل في الحروف أن تكون عاملة لا معمولةً، طيب.

أما **الأسماء**، فالأصل فيها أن تكون معمولة، أن يعمل فيها ما قبلها، وهي لا تعمل فيما بعدها، نعم، هي معمولة يعني مرفوعة مثلاً أو منصوبة أو مجرورة، هذه مفعولة يعني معمولة وقع عليها الرفع، اسم وقع عليها الرفع ماذا يكون؟ مرفوعًا مثل الفاعل، مثل المبتدأ، اسم وقع عليه النصب يكون منصوبًا مثل المفاعيل الخمسة، اسم وقع عليه الجر يكون مجرورًا مثل المسبوق بحرف جر، يعني عمل فيه ما قبله، إما عمل فيه الرفع أو عمل فيه النصب أو عمل فيه الجر، أما هو فالأصل فيه أنه لا يعمل فيما بعده.

إذن فالأصل في الأفعال أن تكون عاملةً ومعمولةً، والأصل في الحروف أن تكون عاملةً لا معمولةً، والأصل في الأسماء أن تكون معمولةً لا عاملة، إلا أن كلمات خرجت من أصل الأسماء وذهبت تتشبه بالحروف في هذا الأمر وهي أسماء الأفعال مثل (شتان – هيهات – آمين – صه – مه – أف – أح – أخ – إخ) ونحو ذلك، هذه أسماء لأنها قد تقبل التنوين فهي أسماء، إلا أن معناها معنى الفعل فسميت أسماء فعل، هذه الأسماء لا يعمل فيها ما قبلها، لا يمكن أن يعمل فيها ما قبلها، فلهذا لا تنتصب ولا تُرفع ولا تُجر.

وهي تعمل فيما بعدها كفعلها، تعمل مثل عمل فعلها ترفع كقولهم (هيهات العقيقُ) (هيهات) بمعنى بعُد، (بعُد العقيق) فعل وفاعل، (هيهات العقيق) اسم فعل وفاعل، طيب (دراكي) - (@٠١:١٣:٥٠) أسماء أفعال بمعنى أجلس وأنزل، (حذاري) بمعنى احذر، تقول (دراكي زيدًا) بمعنى أدرك زيدًا، (زيدًا) مفعول به، ما الذي نصبه؟ (دراكي) إذن عمل ولا ما عمِل؟ عمِل ولا يُعمل فيه.

أسماء الأفعال بهذه الصفة كونها تعمل فيما بعدها مثل فعلها ولا يعمل فيها ما

قبلها (@٠١:١٤:٢٠) الأصل الأسماء أم الأفعال أم الحروف؟ الحروف، إذن فذهبت تتشبه بالحروف فأُعطيت حكم الحروف وهو البناء ويسمى هذا الشبه النيابي.

النوع الرابع من أنواع مشابهة الاسم للحرف هو الشبه الافتقاري، وفي ذلك يقول ابن مالك: (**وَكافْتِقَارٍ أُصِّلا**)، والمثال على ذلك الأسماء الموصولة (الذي) وإخوانه (الذي – التي – الذين – اللاتي – اللائي) الأسماء الموصولة، يقولون الأسماء الموصولة بُنيت لأنها تشبه الحروف شبهًا افتقاريًا، نفهم هذه العبارة إذا فهمنا السر، والسر يعود إلى أصل من الأصول النحوية.

الأصل في الأسماء والأفعال أنها تدل على معانيها، الأصل أن الاسم فيه معناه والفعل فيه معناه، فإذا قلت (محمد) تفهم إنسان ليس حيوان، ذكر ليس أنثى فيه معناه، وإذا قلت (سجد) بما أنها لها معنى نعرف أنها لو فُعل السجود في الزمن الماضي، في معنى في كلمة (سجد)، فالأصل في الأسماء والحروف أنها تدل على معانيها يعني معانيها فيها.

أما الحروف فالأصل أن معانيها في غيرها، معانيها ما تظهر فيها، لا تبين فيها تبين في غيرها، لو قلت لكم (في)، (في) إيش؟ ما تظهر، (محمدٌ في) (محمد) يعني إنسان ذكر، (في) في ظرفية وأين تقع الظرفية، ما تبين هذه إن كانت ظرفية إلا بما بعدها، (محمدٌ في المسجد) عرفنا الظرفية من (في) أم عرفنا من (المسجد)؟ من (المسجد)، فمعنى (في) وهو الظرفية، هو معناها الظرفية لا شك نقول حرف معانٍ، هذه حروف معانٍ يعني لها معانٍ، فهي لها معانٍ لكن معانيها تنكشف مما بعدها، ولا تنكشف من ألفاظها؟ فهي محتاجة لما بعدها لتبين معانيها احتياجًا متأصلًا، يقول مفتقرة في بيان معناها لما بعدها.

طيب، (الذي) الأسماء الموصولة جاءت في ذلك على أصل الأسماء أن يكون

المعنى فيها؟ أم على أصل الحروف أن معناها لا يبين إلا بما بعدها؟ على أصل الحروف، انظر تقول (جاء الذي)، من (الذي)؟ (الذي) العاقل الذكر ليس الأنثى، لكن من (الذي) ما عرفته، ما قال لك من هو، بخلاف لو قلت (جاء محمد) عرفت الجائي، (سقط الكتاب) عرفت الساقط، لكن (جاء الذي) عرفت الجائي؟ ما عرفته، فمعناه لا يظهر (@٠١:١٨:٢٥) فهذه الكلمة مفتقرة افتقارًا متأصلاً في بيان معناها لما بعدها، ما ندري المعنى حتى يقول (جاء الذي نجح)، فالذي يبين معنى (الذي) ما بعدها.

إذن فالأسماء الموصولة تشبه في ذلك الحروف؛ لأنها افتقرت في بيان معناها لما بعدها افتقارًا متأصلاً، إذن فالأسماء الموصولة مبنية، ما سبب بنائها؟ مشابهتها الحرف تبعًا افتقاريًا، وبذلك ينتهي كلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الأسماء المبنية، فذكر أن الاسم منه أسماء مبنية وأسماء معربة، ثم ذكر سبب بناء الاسم وهو مشابهته الحرف، ثم بين أن هذه المشابهة بين الاسم والحرف أربعة أقسام:

- شبهٌ وضعي.
- وشبهٌ معنوي.
- وشبهٌ نيابي.
- وشبهٌ افتقاري.

ثم قال لك ما سوى الأسماء المبنية من الأسماء فهي أسماء معربة، فلهذا قال في البيت التالي:

وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا   مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا

يقول الاسم المعرب هو الاسم الذي سلِم من مشابهة الحرف، انتبهوا لقوله (سلم)؛ لأن النحويين يقولون إن أشرف الكلمات الأسماء ثم الأفعال وأقلها منزلة

الحروف، فلهم على ذلك أدلة، فأسماء الله أسماء وصفاته أسماء إلى آخره، فكون الاسم لا يتشبه بقبيلته ويذهب يتشبه بالحرف، يعني هذا أمر السلامة منه مطلوبة يقول (سلم).

ثم مثَّل على الأسماء المعربة بمثالين: (أَرْضٍ) و(سُمَا)، لماذا لم يمثِّل بمثال؟ لما ذكرناه من قبل أنه يريد أن يشير إلى أمر اختصره بالمثال فقال لك إن الأسماء المعربة، وقد ذكرنا من قبل أن الاسم المعرب هو الاسم الذي تتغير حركة آخره لاختلاف إعرابه، يقول الأسماء المعربة نوعان:

- النوع الأول: **الذي تتغير حركة آخره تغيرًا لفظيًا** يعني يظهر في اللفظ فيظهر في السماع (محمدٌ – محمدًا – محمدٍ)، حركة آخره ظاهرة في اللفظ؟ نعم، إذن فظاهرة في السماع، ومثال ذلك (أرض)، (أرضٌ – أرضًا – أرضٍ)، تغيرت حركاته تغيرًا لفظيًا يعني ظاهرة في اللفظ.

- والنوع الثاني **ما تتغير حركته تغيرًا تقديريًا**، يعني لا يظهر في اللفظ، لكنه مقدَّر يعني (@٠١:٢١: ٥٠) وذلك في بعض الأسماء منها (سُمَا)، و(سُمَا) لغة من لغات اسم، اسم فيه لغات أوصلوها إلى ثماني عشرة لغة، أشهرها اسم، ومن هذه اللغات (سُمَا) (س – م – ا)، فهذا اسم مختومٌ بألف، والألف في اللغة العربية ملازمة للسكون لا تتحرك بفتح ولا ضم ولا كسر.

طيب، فإذا جاء هذا الاسم مرفوعًا؟ إذن عليه ضمة لكنها مقدَّرة؛ لأن السكون ملازم يغطي الضمة، وإذا كانت الكلمة منصوبة يعني عليها فتحة، ولكن السكون يغطيها، وإذا كانت الكلمة مجرورة فعليها كسرة، ولكن السكون يغطيها بسبب لفظي، وهو أن الألف عند العرب ملازمة للسكون ما يمكن أن يتحرك أبدًا، إذا حركتها انقلبت همزة، والهمزة حرفٌ آخر، ويسمونه الإعراب التقديري.

لذلك ينتهي كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الأسماء المبنية والأسماء المعربة ونترك الكلام على المعرب والمبني من الأفعال، والمعرب والمبني من الحروف إلى درسٍ آخر إن شاء الله.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الرابع

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد؛

فحياكم الله وبياكم في هذه الليلة الاثنين التاسع من ربيع الأول من سنة ١٤٢٩ من هجرة المصطفىﷺ، فيها نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الرابع من دروس شرح [ألفية] ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الجامع المبارك جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض.

كنا يا إخوان.... بسرعة لنلخص ما ذكرناه في الدرس الماضي لنربط به ما سنقوله إن شاء الله -تعالى- في هذا الدرس، في الدرس الماضي قلنا إن هذا الباب (المعرب والمبني) الباب الثاني من أبواب [الألفية]، ذكر (@٠٠:٠١:٢٠) مسائل: المسألة الأولى المبنيات، والمسألة الثالثة الإعراب

طريقة الإعرابات والمبنيات، والمسألة الثانية طريقة الإعراب وأركانه، ثم بدأنا بالكلام على المسألة الأولى: (المعربات والمبنيات، وقلنا إن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فرَّق بين المعربات والمبنيات بطريق الحصر في التعريف، فحصر لنا المعربات... من الحروف... للكلام على حصر المعربات والمبنيات... قرأناها

في الدرس الماضي وهي قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول هذا الباب:

١٥. وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي ... لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

١٦. كالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا ... والمَعْنَوِيِّ في مَتَى وَفِي هُنَا

١٧. وَكَنِيابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلا ... تَأَثُّرٍ وَكافْتِقَارٍ أُصِّلا

١٨. وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا ... مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا

وشرحنا هذه الأبيات، وعرفنا أن الاسم إنما يُبنى إذا أشبه الحرف، والشبه الذي يقتضي بناء الاسم أربعة أنواع:

١. الشبه الوضعي.

٢. والشبه المعنوي.

٣. والشبه النيابي.

٤. والشبه الافتقاري.

كل ذلك قلناه في الدرس الماضي، فبقي في هذا الدرس أن نكمل الكلام على المعربات والمبنيات من الأفعال وكذلك من الحروف.

إذن فدرس الليلة إن شاء الله سيكون عن المعربات والمبنيات من الأفعال والحروف، ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ المعربات والمبنيات من الأفعال والحروف في بيتين وشطر، قال فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١٩. وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا ... وَأعْرَبُوا مُضَارِعًا إنْ عَرِيَا

٢٠. مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ ... نُونِ إنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

٢١. وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا ... .

فذكر في هذه الأبيات الأفعال الفعل الماضي وفعل الأمر والفعل المضارع والحروف، ونفصل القول بإذن الله -تعالى- في المعرب والمبني منها، فنبدأ أولاً

بالفعل الماضي، الفعل الماضي مبني باتفاق، فقد اتفق النحويون على أن الأفعال الماضية كلها مبنية، وسيأتي إن شاء الله في مسألة قادمة الكلام على حركات البناء يعني على ماذا يُبنى الفعل الماضي، وفي ذلك يقول ابن مالك (**وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا**) فحكم على الماضي بأنه مبني.

أما الفعل الثاني فهو فعل الأمر، وفعل الأمر انقسمت فيه كلمة النحويين على قولين، فقال البصريون إنه مبني، وقال الكوفيون إنه معرب، وخلافهم هذا يعود إلى مسألة أكبر اختلفوا فيها وهي الكلام على أنواع الفعل، فيرى البصريون أن الفعل ثلاثة أنواع وهي الفعل الماضي والفعل المضارع والفعل الأمر، وهذا هو المشهور، ويرى الكوفيون أن الأفعال ثلاثة أنواع وهي الفعل الماضي والفعل المضارع والفعل الدائم، ويريدون بالفعل الدائم اسم الفاعل، كـ (ضارب – جالس – مكرِم – مستخرج)، هم يطلقون عليه في الاصطلاح فعلاً دائمًا وهم مقرون بأنه اسم، لكن يسمونه في الاصطلاح الفعل الدائم، فأين ذهب فعل الأمر عندهم؟

يرى الكوفيون أن فعل الأمر هو الفعل المضارع، فيقولون إن أصله الفعل المضارع المسبوق بلام الأمر، فقولك (اذهب) هو (لتذهب)، ثم حُذفت اللام، أي حذفت العرب لام الأمر لكثرة الاستعمال؛ لأن معنى الأمر عندهم كثير، فحذفوا اللام لكثرة الاستعمال، ثم حذفت التاء لمعنى الأمر، انتبه الفعل (لتذهب) اللام مكسورة (لِ) والتاء مفتوحة (تَ) والذال ساكنة (لِتَذْهب).

فاللام حُذفت لكثرة الاستعمال، والتاء حُذفت للتخلص من معنى المضارعة والانتقال إلى معنى الأمر، صار الفعل مبدوءًا بأي حرف؟ بالذال وهي ساكنة ولا يُبدأ بالساكن فجُلبت همزة وصل للتمكن وبدئ بها فصارت الكلمة (اذهب)، فهم يرون أن فعل الأمر مقطع من الفعل المضارع.

والفعل المضارع عند الكوفيون والبصريين جميعًا معرب، فالكوفيون الذين يرون أن الأمر مشتق ومأخوذٌ ومقتطعٌ من المضارع يقولون إن الأمر كالمضارع، بل هو المضارع فيعربونه إعراب المضارع، فإذا قلت (لتذهب إلى المسجد)؛

فاللام لام الأمر جازمة.

و(تذهب) فعل مضارع مجزوم باللام وعلامة جزمه السكون.

قالوا الإعراب نفسه في (اذهب) يقول: (اذهب) فعل مجزوم بلام الأمر المحذوفة، وعلامة جزمه السكون.

وكذا يقولون في كل فعل أمر، أما البصريون فقالوا إن فعل الأمر فعلٌ مستقل، قسمٌ قائم بذاته وهو فعل مبني، وجماهير النحويين قديمًا وحديثًا يرجحون مذهب البصريين وهو الشائع المشهور الآن في التعليم والكتب.

هذا ما يتعلق بفعل الأمر والخلاف فيه، أما ابن مالك شيخنا فإنه اختار في [الألفية] قول البصريين وهو المشهور فقال: (وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا) فحكم على الأمر وعلى الماضي بالبناء.

وهنا نكتة، إن قدَّم ابن مالك في [الألفية] فعل الأمر على الماضي، وأيهما أحق بالتقديم؟ المتفق على بنائه أم المختلف في بنائه؟ المتفق على بنائه، فبعضهم نقد هذا البيت فقال الأفضل كان ينبغي أن يقدم الماضي المتفق على بنائه، فرد آخرون فقالوا قد قدَّم فعل الأمر إيغالاً في الرد على الكوفيين، يعني يقول هذا الأمر وضاح جدًا حتى استحق أن يُقدم في الذكر، من النكت التي تُذكر، والذي يظهر والله أعلم أن النظم هو الذي اضطره إلى ذلك.

بقي الفعل المضارع، الفعل المضارع معرب إلا في حالتين أو نقول في موضعين:

- **الأول**: إذا اتصلت به نون التوكيد.

- **والموضع الثاني**: إذا اتصلت به نون النسوة.

فالموضع الأول من مواضع البناء إذا اتصلت به نون التوكيد، ونون التوكيد إما أن تكون مشدَّدة وتسمى الثقيلة، وإما أن تكون ساكنة وتسمى الخفيفة، فإذا قلت (يذهب) هذا مضارع، أكده بالنون، فالمضارع لا يُؤكد بالنون إلا في مواضع كأن تقول (لِتذهبنَّ يا محمد) أو (لِتذهبنْ يا محمد) بالنون الثقيلة إذا أردت التوكيد القوي، وبالنون الخفيفة إذا أردت التوكيد الخفيف، والمضارع معهما مبنيٌ كما ترون على الفتح.

(لا تعبثنَّ يا محمد – لا تعبثنْ يا محمد)، (لا) في قولنا (لا تعبثن) نافية أم ناهية؟ ناهية، و(لا) الناهية ما عملها؟ جازمة للمضارع، والمضارع هنا (لا تعبثنَّ) آخره مفتوح ليس ساكنًا، لماذا صار مفتوحًا ولم يُسكَّن؟ لأنه صار مبني، والمبني لا يتأثر بالإعراب، لا يتأثر بالعوامل، بل يلزم حركة واحدة أو يلزم حالة واحدة.

والموضع الثاني لبناء المضارع إذا اتصلت به نون النسوة، والمراد بنون النسوة أي نون الضمير الذي يعود على جماعة مؤنثة، كـ (النسوة – الطالبات – السيارات) ونحو ذلك، أي جماعة مؤنثة، تقول (النسوة يذهبنَ) و(الطالبات يجتهدن في دراستهن)، و(السيارات ينطلقن بسرعة) وهكذا، فالأفعال المضارعة هنا مبنية لاتصالها بنون النسوة.

قال -تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَـٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة:٢٢٨]، ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَـٰدَهُنَّ﴾ [البقرة:٢٣٣]، أفعال مضارعة مبنية لاتصالها بنون النسوة.

فالخلاصة أن الماضي مبني باتفاق، والأمر مبني على الراجح، والمضارع معرب إلا في حالتين، هذه الخلاصة.

ثم ننتقل إلى المعرب والمبني من الحروف، والكلام في ذلك قليل، فلهذا ذكره ابن مالك في شطر بيت فقال: (وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا) فالحروف بكل أنواعها مبنية باتفاق، فحروف الجر مبنية، وحرفا الاستفهام مبنيان، وحروف العطف مبنية، وحروف الجواب كـ (نعم – أجل) مبنية، وهكذا كل الحروف مبنية باتفاق.

أما قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا) فمعناه أن الحروف مستحقةٌ لهذا الحكم، ولكن هل حكم ابن مالك على الحروف بالبناء في هذا الشطر؟ ما حكم، فلهذا نقد بعضهم هذا الشطر قالوا هو قال إنها تستحق البناء ولم إنها مبنية، والأمر قد يكون الأصل فيه شيء والواقع اللغوي شيء آخر، فالأسماء الأصل فيها الإعراب، ولكن قد يخرج بعضها إلى البناء بسبب من الأسباب، فأنت قلت الأصل في الأسماء الإعراب فمعنى ذلك أنها جميعًا معربة؟ لا، وقوله (الحروف مستحقة للبناء فمعنى ذلك أنها مبنية؟ لا.

فلهذا قال محمد بن محمد بن محمد الغزني الذي شرح [ألفية] ابن مالك في عشرة آلاف بيت نظمًا أن يأتي بأبيات ابن مالك في أثناء النظم فيشرحها فيقول:

والأصل في المبني أن يُسكنا ... لو قال مبني لكان أحسنا
إذ ليس كل مستحقِ أمرِ ... يكون موصوفًا بذاك الأمر

والبيتان واضحان.

طيب، بذلك ننتهي من حصر المعربات والمعربات اقتداءً بابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولكن نحب أن نلخص الكلام في حصر المعربات والمبنيات فنقول...

طالب:...

الشيخ: ليس لهم أهمية، لكن يعني ننتهي من هذا الشطر ونقول، طيب، الخلاصة في حق المعربات والمنهيات، أما الحروف فكلها مبنية، وأما الأفعال الماضية فمبنية كلها، وأفعال الأمر على الراجح مبنية كلها، والمضارع معربٌ إلا في حالتين، والأسماء معربة إلا ما أشبه الحرف.

طيب الأسماء المبنية التي ذكرها ابن مالك في [الألفية] لشبهها بالحرف ذكر في الشبه الوضعي (**كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا**) مثَّل للشبه الوضعي بماذا؟ بالضمائر، إذن ذكر الضمائر (**اسْمَيْ جِئْتَنَا**) التاء و(نا)، ذكر أن الضمائر من الأسماء المبنية.

وذكر في الشبه المعنوي: (**والمَعْنَوِيِّ في مَتَى وَفِي هُنَا**) (**مَتَى**) أسماء الشرط وأسماء الاستفهام، (**وَفِي هُنَا**) أسماء الإشارة، ذكر أربعة أسماء إلى الآن، طيب، (**وَكَنِيابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بلا تَأَثُّرٍ**) يعني أسماء الأفعال، و(**وَكافْتِقَارٍ أُصِّلا**) يعني الأسماء الموصولة.

إذن ذكر من الأسماء المبنية ستة أسماء: (الضمائر – أسماء الاستفهام – أسماء الشرط – أسماء الإشارة – الأسماء الموصولة – أسماء الأفعال)، يضاف إلى هذه الستة أربعة أسماء لنقول إن الأسماء المبنية عشرة ولابد من معرفتها وإحصائها؛ لأن حصر المعربات والمبنيات هي الضرورة الثانية في النحو، فلابد من إتقانها.

فنقول الأسماء معربة إلا عشرة وهي:

١. **الاسم المبني الأول:** الضمائر كلها، سواء كانت متصلة أم منفصلة.

٢. **الاسم المبني الثاني:** أسماء الإشارة إلا المثنى منها، فأسماء الإشارة المبنية (هذا – هذه) للمفرد والمفردة، و(هؤلاء) للجمع المذكر المؤنث، و(هنا – هنا –

ثمَّ) للإشارة إلى المكان، فهذه أسماء إشارة مبنية إلا المثنى فهو معرب أي (هذان – هاتان) يعربان إعراب المثنى.

٣. **الاسم المبني الثالث**: الأسماء الموصولة إلا المثنى، فالأسماء الموصولة المبنية (الذي – التي) للمذكر والمؤنث، و(الذين) للمذكر، و(اللاتي – اللائي) للمؤنثات، أما المثنى فهو معرب أي اللذان واللتان يعربان إعراب المثنى.

٤. **الاسم المبني الرابع**: أسماء الاستفهام في (وا- أي)، وسبق أن ذكرنا من قبل أن أدوات الاستفهام حروفٌ وأسماء، أما الحروف كـ (هل – الهمزة) وهذا عني بالكرام في الحروف والحروف مبنية، أما أسماء الاستفهام (من) (من أبوك)، (ما) (ما اسمك) – (أين) (أين تسكن) وكيف جئت و(متى) متى تأتي، و(كم) كم أولادك، إلى آخره، فكل أسماء الاستفهام مبنية إلا (أي) فإنها معربة، تقول (أي رجلٍ عندك) رفعته لأنه مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وتقول (أيَّ رجلٍ تكرم) نصبته لأنه مفعول به مقدم، وتقول (بأيِّ رجل مررت)جررته لأنه مسبوق.

٥. **الاسم المبني الخامس**: أسماء الشرط (سوى – أي) وسبق أن ذكرنا أن أدوات الشرط أسماء وحرف، فإن حرف شرط فهو مبني لأنه حرف والحروف كلها مبنية وبقية أدوات الشرط أسماء مثل (من) في (من يجتهد ينجح)، و(ما) في مثل (ما تزرع تحصد)، و(مهما) (مهما تزرع تجز به)، و(أين) (أين تسكن أسكن)، و(متى) (متى تأتِ أكرمك).

وفي تشابه بين أسماء الاستفهام وأسماء الشرط، والذي يفرق بينهما المعنى، فأسماء الشرط كلها مبنية سوى (أي) فإنها معربة، تقول (أيَّ رجلٍ تكرم أكرم) اسم شرط نصبته لأنه مفعول به مقدَّم، وتقول (بأيِ رجلٍ تمر أمر) تَركته لأنه مسبوق بحرف الجر.

٦. **الاسم المبني السادس:** أسماء الأفعال، وأسماء الأفعال كما ذكرنا في أغلبها أسماء سماعية سُمعت من العرب، منها (آمين) بمعنى استجب، و(أف) بمعنى أتضجر و(آه) بمعنى أتألم، و(أح) بمعنى أتوجع و(هيهات) بمعنى بُعد، و(شتان) بمعنى افترق، و(كخ) بمعنى اترك وغيرها كثير، وكلها أسماء مبنية.

٧. **الاسم المبني السابع:** العلم المختوم بـ(ويه)، هذا ما ذكره ابن مالك، العلم المختوم بـ(ويه) كـ(سيبويه – عمرويه – نسفويه – نفسويه – خالويه – راهويه) ويكون في أعلام الذكور كما مثلنا، وفي أعلام الإناث كـ(خمارويه)، وهي تُبنى على الكسر نقول (سيبويهِ) ملازمة للكسر، وكلمة (ويه) هذه لاصقة فارسية دخلت إلى اللغة العربية، ويمكن أن تلصقها بأي اسم، فيُبنى هذا الاسم على الكسر.

فـ(عمرو) اسمٌ معرب تقول (هذا عمروٌ – أكرمتُ عمرًا – سلمتُ على عمروٍ)، فإذا أوصلت به (ويه) صار مبنيًا على الكسر تقول: (جاء عمرويه – أكرمتُ عمرويه – سلمت على عمرويه).

وقولنا إن (ويه) لاصقة هذا من طبيعة اللغة الفارسية؛ لأنها من اللغات الأوربية والهندية، وأكثرها لغات لاصقة، وقد ذكرنا من قبل أن اللغات ثلاثة أقسام عند علماء اللغة المقارن:

١–اللغات الاشتقاقية ككثير من اللغات السامية وعلى رأسها اللغة العربية أي يؤخذ بعضها من بعض بتغيير الصيغة.

٢–والنوع الثاني اللغات الإلصاقية وهي أن تبقى الكلمة على وضعها ويُلصق بها لاصقة لتغيير المعنى، فالماضي له لاصقة والمصدر له لاصقة والجمع له لاصقة واسم الفاعل له لاصقة وهكذا، أما الكلمة فتبقى على ما هي عليه، كاللغة

الإنجليزية والفارسية وكثير من اللغات الأوربية والهندية.

٣-والنوع الثالث من اللغات، اللغات الجامدة وهي التي لا توجد علاقة بين كلماتها كاللغات الصينية واليابانية.

٨. **الاسم المبني الثامن:** أسماء الأعداد المركبة سوى اثني عشر أسماء مبنية على فتح الجزئين، نقول أسماء الأعداد المركبة، الأعداد معروفة في كل اللغات، أما في اللغة العربية فللأعداد أسماء مختلفة، فللأعداد أسماء مفردة من واحد إلى تسعة نسميها الأعداد المفردة، والأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر، والأعداد المتعاطفة من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين، خمسة وخمسون، تسعة وتسعون، نسميها أعداد متعاطفة، وألفاظ العقود عشرون، ثلاثون إلى تسعين، وألفاظ المئات والألوف ونحو ذلك.

فهذه أسماء الأعداد في اللغة العربية، نحن نريد فقط الأعداد المركبة، نريد أن نخرج الأعداد المركبة من الأعداد لندخلها في قائمة الأسماء المبنية، أما بقية الأعداد المفردة والمتعاطفة والعقود والمئات فهذه باقية على أصل الأسماء وهو الإعراب، تقول (عندي خمسةٌ من الرجال) و(أكرمتُ خمسةً من الرجال) و(سلمتُ على خمسةٍ)، وتقول (حضر خمسةٌ وخمسون رجلاً)، و(أكرمتُ خمسةً وخمسين رجلاً) و(سملتُ على خمسةٍ وخمسين رجلاً) إلا الأعداد المركبة فإنها مبنية.

ما معنى المركبة؟ المركبة أي عددان حُذف من بينهما حرف العطف حذفًا مضطردًا، انتبه لـ (حذفًا مضطردًا) هذه مهمة، فقولنا (خمسة عشر) ما معناه؟ (عندي خمسة عشر رجلاً) يعني عندي خمسة وعشرة من الرجال، كما تقول (عندي خمسةُ وعشرون) يعني عندي خمسة وعندي عشرون، فالمجموع خمسةٌ وعشرون، تقول عندك خمسةٌ وعشرةٌ من الرجال، كان القياس الذي أهملته

العرب وتركته أن يقال (جاء خمسةٌ وعشرةٌ من الرجال) إلا أن العرب التزمت حذف حرف العطف من أحد عشر إلى تسعة عشر، وحذف حرف العطف حذفًا مضطردًا هذا الذي نسميه التركيب وهو من أسباب البناء.

فلهذا العددين على الفتح (خمسة عشر) بنيناهما للتركيب، ما معنى التركيب؟ حذف حرف العطف من بينهما حذفًا مضطردًا، فإذا قلت (حضر خمسةَ عشرَ رجلاً)، وقلت (حضر خمسةٌ من الرجال)، فـ (حضر) فعل ماض، و(خمسةٌ من الرجال) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

(حضر خمسةَ عشرَ رجلاً)، (حضر) فعل ماض، أين فاعله؟ الفاعل (خمسةَ عشرَ) نقول (خمسةَ عشرَ) فاعلٌ في محل رفع مبني على فتح الجزئين؛ لأن الفرق بين إعراب المعرب والمبني أن المعرب تقول معه (مرفوع)، والمبني تقول معه (في محل رفع) إلا (اثني عشر) فإنه يعرب إعراب المثنى، وسيأتي إعراب المثنى.

٩. **الاسم المبني التاسع**: الظروف المركبة، الظروف جمع مفرده ظرف أم (زرف)؟ ظرف، أما قولهم (زرف) هذه كلمة عامية تأثرًا ببعض اللهجات، ما معنى الظرف في الاصطلاح النحوي؟ الظرف في الاصطلاح النحوي: كل اسمٍ دل على زمان أو مكان فيسمى في النحو ظرفًا.

نقول الظروف المركبة، (المركبة) يعني لابد أن يكونا ظرفين بينهما حرف عطف محذوف حذفًا مضطردًا، فإذا قلت (زرتك صباحًا)، (زارَ) فعل ماضي، والتاء في (زرتُ) العائدة إليّ فاعل؛ لأني أنا الزائر، والكاف في (زرتكَ) العائدة إليك أيها المخاطب مفعول به؛ لأنك المزور، طيب فعل وفاعل ومفعول، (زرتك صباحًا)، ما علاقة الصباح بالزيارة؟ يعني علاقة الصباح بالفعل؟ هل الزيارة وقعت على الصباح أم في الصباح؟ إذن مفعول فيه، والمفعول فيه هو الذي نسميه ظرف زمان إن دلَّ على زمان أو ظرف مكان إن دلَّ على مكان، إذن ما أعراب

(صباحًا)؟ ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، قلنا منصوب لأنه معرب؛ لأنه مفرد.

طيب، (زرتك صباحًا ومساءً)، (صباحًا) ظرف زمان، والواو حرف عطف، و(مساءً) معطوف على (صباحًا) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، هنا ظرفان أليس كذلك؟ ظرفان مركبان أم ظرفان متعاطفان؟ متعاطفان إذن يعربان، هذا أصل الأسماء لابد أن يكونا ظرفين مركبين.

ركِّب تقول (زرتك صباحَ مساءَ) تحذف حرف العطف وتبني الظرفين على الفتح؛ لأن حذف حرف العطف حذفًا مضطردًا هذا هو التركيب وهو من أسباب البناء، يُبنى على فتح الجزئين، تقول (زرتك صباح مساء)، (دعوتهم ليلَ نهارَ)، نعم، طيب، (رزتك صباح مساء) (زرتك) فعل وفاعل ومفعول به، ما إعراب (صباح مساء)؟ هذا ظرف مركب تركيب يجعل الكلمتين ككلمة، (صباح مساء) نقول (صباح مساء) ظرف زمان منصوب أو في محل نصب؟ في محل نصب مبني على فتح الجزين.

فإن قال قائل هكذا قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا﴾ [نوح:٥]، فأعرب ولم يبني، نقول لأن هذين الظرفين متعاطفان وليسا مركبين، فلو أردت أن تركب لجاز، فكنت تقول في اللغة (إني دعوتهم ليلَ نهارَ)، وقال أحمد شوقي يبكي عمر المختار رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وتــدوا رفاتــك في الرمــال لــواء ... يســتنهض الــوادي صــباح مســاءَ

فبنى لأنه ركَّب، فهذه أمثلة على الظروف المركبة الزمانية، طيب، الظروف المركبة المكانية وهي أقل كقول العرب: (أنت جاري بيت بيت) يريدون الجار الملاصق، (أنت جاري بيت بيت)، (بيت بيت) ظرف مكان في محل نصب مبني

على فتح الجزئين.

لو أنك سقطت إلى الأرض لقلت (سقطت أرضًا)، طيب، إذا سقطت ولكنك لم تصل إلى الأرض، يعني (@٠٠:٣٩:٥٠) أو كذا أو سقط فوصلت إلى منتصف المكان بين الواقف والساقط أرضًا ماذا تقول؟ (سقطت بين بين)، هذا من كلام العرب (سقط فلان بين بين) يعني بين الواقف وبين الساقط أرضًا، (بين بين) هذا ظرف مركب، نقول ظرف مكان في محل نصب مبني على فتح الجزئين.

١٠. **الاسم المبني العاشر وهو الأخير:** بعض الظروف المفردة، الظروف عرفنا الظروف وهي كل اسم دل على زمان أو مكان المفردة يعني لفظ واحد، العرب بنت بعض هذه الظروف وهي صاحبة اللغة، واللغة كما تعرفون في أصلها سماعًا واتباعًا، فالعرب بنت هذه الظروف اختارتها وبنتها، والنحويون حاولوا أن يعللوا ذلك والتعليل لا يهمنا كثيرًا، وإن كان يهم النحويون؛ لأن الترجيح بين الخلافات يكون بناء على هذه التعليلات، لكن الذي ينسى يدرس النحو لكي يستقيم لسانه ويعرف مبادئه لا تهمه هذه التعليلات.

فنقول إن العرب بنت بعض هذه الظروف المفردة، طيب، فـ (صباحًا – مساءً – ليلاً –نهارًا – دقيقةٌ – سنةً) هذه معربة ما بنتها، بل الأكثر في الظروف المفردة أنها معربة باقية على أصل الإعراب.

أما الظروف المفردة المبنية فقليلة مثل (حيث – إذا – إذ – الآن) مثل (أمس) في لغة بعض العرب، (حيث) ظرف مكان مبني على الضم، (إذا – إذ) ظرف زمان مبنيان على السكون، (الآن) ظرف زمان مبني على الفتح، (أمسِ) ظرف زمان مبني على الكسر في لغة بعض العرب.

فإذا قلت لك (اجلس) أين أجلس؟ (أجلس حيث يجلس محمد)، وقلت لك

(اجلس أمام محمد)، (اجلس) فعل أمر والفاعل مستتر تقديره أنت، (أمام) اسم، ما علاقة (أمام) بالجلوس؟ كلمة (أمام) بينت مكان الجلوس، إذن ظرف مكان، إلا أن كلمة (أمام) معربة، يمكن أن تقول (جلست أمامَ زيدٍ) و(مررتُ من أمامِه) مرة فتحة ومرة كسرة، المعرب هو الذي يتغير.

أما (حيثُ) تقول (اجلس حيثُ يجلس محمد)، (حيثُ) ما بينت في الجلوس؟ بينت مكانه، إذن ظرف مكان، ماذا نقول في الإعراب؟ نقول (اجلس) فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، و(حيث) ظرف مكان، لكن ما نقول منصوب، نقول في محل نصب مبني على الضم.

وكذلك (إذا – إذ) ظرفا زمان، فكما تقول في ظروف الزمان (سآتيك) متى؟ (سآتيك صباحًا)، (سآتيك) فعل وفاعل ومفعول، (صباحًا) ظرف زمان، الصباح زمن الإتيان، هي ظرف زمان منصوب وعلامة النصب الفتحة، يمكن أن تقول (سآتيك) متى؟ (سآتيك إذا طلعت الشمس)، (إذا) ماذا بينت في الإتيان؟ بينت زمانه، إذن ما إعراب (إذا)؟ ظرف زمان في محل نصب مبني على السكون.

و(إذ) مثل (إذا) إلا أن (إذا) للزمان المستقبل (سآتيك إذا طلعت الشمس)، و(إذ) للزمان الماضي، تقول (جئتك إذ محمدٌ مشغول)، (جئتك إذ الحجاج أمير)، يعني زمن كون الحجاج أميرًا، وإعرابهما سواء ظرف زمان في محل نصب مبني على السكون.

وكذلك (الآن) ظرف زمان مبني على الفتح، تقول (انتظرتك الآنَ)، أو تقول (انتظرتك من الآنَ)، أو (سأنتظرك من الآنَ إلى الغد)؛ لأن (الآن) ظرف مبني على الفتح.

و(أمسِ) في لغة بعض العرب، ولولا أن ابن مالك ذكر (أمس) في النظم ما

ذكرناها، فبعض العرب يبني (أمس) على الكسر بشروط، ولن نذكر هذه الشروط؛ لأنه مما يطلبه المتخصصون.

إذن فالخلاصة يا إخوان أن الكلمات من حيث الإعراب والبناء نوعان:

- كلمات مبنية كلها، وهذا القسم يشمل الحروف والماضي والأمر.
- والقسم الثاني ما بعضه معرب وبعضه مبني وهذا يشمل الفعل المضارع والأسماء.

كلام صحيح واضح، وهذه القسمة مهمة جدًا وسنحتاج إليها في عدة دروسٍ قادمة؛ لأنها الفاصل في الإعراب، سنحتاج إليها في أنواع الإعراب وفي طريقة الإعراب؛ لأن الإعراب ينقسم هذا التقسيم، القسم الأول المبني كله له إعراب، والقسم الثاني ما بعضه معرب وبعضه مبني له إعراب، فلهذا أرجو ألا تنسوا هذا التقسيم لاحتياجنا إليه في عدة مسائل قادمة إن شاء الله –تعالى.

ومما ينبغي أن يُنبه عليه هنا أن نقول إن كل الكلام السابق إنما هو على المبني الدائم، المبني بناءً أصليًا دائمًا، وهناك ما يسمى بالمبني بناءً طارئًا، هناك بعض الأسماء قد تُبنى بناء طارئًا بسبب من الأسباب، هي معربة، لكن بسبب طارئ تُبنى مثل المنادى المعرف المفرد، نحو (يا محمدُ – يا نوحُ – يا مريمُ)، سنعرف أنها مبنية على الضم، لكن هذا بناء طارئ، نسميه بناءً طارئ.

ومثل المفرد إذا وقع اسم لـ (لا) النافية للجنس، نحو (لا رجل في الدار – لا تفاحةَ على الشجرة)، فنسميه البناء الطارئ، ولا يتكلم النحويون على البناء الطارئ في المعتاد عند الكلام على المعرب والمبني.

أحب أيضًا أن أسأل سؤالاً ربما تعرضنا إليه قبلاً أو لا، لا أدري وهو لماذا سمي الفعل المضارع مضارعًا؟ الأفعال ثلاثة أقسام الماضي والمضارع والأمر،

أما الماضي سمي ماضيًا أخذًا من المضي، والمضي هو الزمان الأصلي للماضي، والأمر سمي أمرًا من معنى الأمر الذي يدل عليه هذا الفعل، فكلمة المضارع مأخوذة من (مضارع) من ماذا مأخوذة من مضارع؟

طالب:...

الشيخ: المضارعة هي المشابهة، ماذا يشبه الفعل المضارع؟

طالب:...

الشيخ: نعم، سمي المضارع مضارعًا أي مشابهًا لمضارعته الاسم في كثير من أحكامه، هو الفعل الذي يشابه الاسم في كثير من أحكامه، وهذا يجعلني أنبهكم إلى قضيةٍ مهمةٍ في النحو وهي أن الشبه له أثرٌ كبيرٌ في الأحكام النحوية، العرب تراعي الشبه في كلامها فتعطي المشابِه حكم المشابَه، كلمة لها أصل، لكن إن خرجت عن أصلها وذهبت تتشبه بأصلٍ آخر، فإن العرب تعطيها حكم المتشبه به، هذا هو القانون في النحو.

فالكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرف نعرف ذلك، والأصل في الحروف البناء وليس فهي إعراب، والأصل في الأفعال الأصل الأكثر والأصل في الأفعال البناء وفيها فرع وهو الإعراب في المضارع، والأصل في الأسماء الإعراب وفيها فرع وهي الأسماء العشرة المبنية.

طيب، فنقول هذا المضارع المعرب بقي على أصل الأفعال وهو البناء أم خرج عنه؟ خرج، لماذا خرج عن أصله؟ الجواب لأنه يشابه الاسم في كثيرٍ من أحكامه فأُعطِيَّ حكم الاسم وهو الإعراب، طيب، الأسماء المبنية خرجت عن أصل الأسماء وهو الإعراب، لماذا؟ الجواب لأنها شابهت الحرف شبهًا وضعيًا أو معنويًا أو افتقاريًا كما درسناه.

طيب، سنعرف أيضًا في المستقبل أن الأسماء التي تشبه الفعل، هناك أسماء ذهبت تتشبه بالفعل، هذه ما حكمها؟ هذه تُمنع من الصرف، الأسماء التي تتشبه بالفعل ما تعاقب بالبناء، البناء حكم قاسٍ، هذا يُحكم به على الأسماء التي ذهبت تتشبه بالحروف يُحكم عليها بالبناء، لكن هذه الأسماء ما ذهبت بعيدًا، ذهبت تتشبه بالأفعال فما عوقبت بالبناء وإنما عوقبت بحرمانها بخاصية من خصائص الأسماء وهو التنوين، تحرم من التنوين إذن ممنوع من الصرف، الصرف يعني التنوين، تُمنع من الصرف وتُمنع من الكسرة، هذا الممنوع من الصرف وسيأتي إن شاء الله، وكل ذلك قائمٌ على نظرية المشابهة.

طيب، بعد ذلك نريد طالبين أو أكثر يقرآن الأبيات التي قرأنها في المعرب والمبني من الأفعال والحروف

(الطالب يقرأ)

نبدأ الآن من هنا، (@٠٠:٥٥:٠٠) عليك الأمر، هذه كلمات بيِّن المعرب والمبني منها، (هذا) مبني، (دَرْس)؟

طالب:...

الشيخ: مبنيٌ لأنه فعلٌ ماضٍ، (دَرْس)؟

طالب:...

الشيخ: مبني، (درْس) اسم أم فعل أم حرف؟

طالب:...

الشيخ: اسم، والأسماء المبنية عشرة، إذا قلت مبني يعني أن (درْس) أحد الأسماء العشرة.

طالب:...

الشيخ: معرب، نقول هل يمكن التفرقة بين المعرب والمبني بالنظر إلى جسم الكلمة هل تتغير أو لا تتغير، هل تقول (درسٌ – درسًا – درسٍ) مرة بالفتحة، مرة بالضمة، مرة بالكسرة أم أن جسمها ما يتغير (سيبويه –سيبويهِ) ما تقول (سيبويهُ – سيبويهَ) ما يأتي، (سيبويهِ) مبني، (هذا – هذا – ها) ما تأتي إلا (هذا) مبني.

وهناك كلمات قد تُشكل حين نذكر القواعد التي ذكرناها في حصر المعربات والمبنيات، إذن (درْسٌ) هذا اسمٌ معرب، نعم يا أخي، لو قلنا (خمسة)؟

طالب:...

الشيخ: معرب (خمسةٌ – خمسةٍ – خمسةً)، طيب، لو قلنا (ليسَ)؟

طالب:...

الشيخ: لأنه؟

طالب:...

الشيخ: نعم، ليس حرف، فهناك (@٠٠:٥٦:٥٥) فعلٌ ماضٍ لقبوله التاء تقول (هندٌ ليست متبرجةً)، هذا فعل ماضٍ مبني لأنه فعلٌ ماضٍ، طيب (هاء التأنيث) في نحو (هندٌ ذهبتْ) التاء في (ذهبت) معرب أم مبني؟

طالب:...

الشيخ: لأنها حرف، نعم، أحسنت، طيب، انتهينا من الكلام على حصر المعربات والمبنيات، وقبل أن ننتقل إلى مسألةٍ جديدة، أنبه إلى جواب السؤال سأله كثير من الطلاب أن الشرح هل يمكن أن يُقرأ ويُحضَّر منه قبل الدرس، فشرَّاح [الألفية] كثير، لكن من أفضلها عندي عند التحضير [شرح ابن عقيل] وهو

شرحٌ واضح ومبارك، وإذا أراد الطالب أن يُحضر من شرحٍ آخر فلا بأس وبخاصة الذين يدرسون [أوضح المسالك] إذا أرادوا أن يحضروا منه فلا بأس.

وأنبه أيضًا إلى أن الطالب الذي يقرأ في هذه الشروح أمورًا لا نشرحها ولا نتكلم عليها إذا أراد أن يسأل عليها فيمكن أن يسأل عنها بعد الدرس وأنا أجيب عما أعلم بإذن الله تعالى.

المسألة التالية التي تكلم عليها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هي حركات المبني أي الأشياء التي يُبنى عليها المبني، فبعد أن ذكر أن الكلمات معرباتٌ ومبنيات، وعرفنا أن المعربات تتغير حركة آخرها والمبنيات تلزم حركةً واحدة، أراد أن يبين الحركات التي تلزمها الكلمات المبنية، الأشياء التي تُبنى عليها الكلمات المبنية سواءٌ كانت حروفًا أم أفعالاً أم أسماءً.

وقد ذكر ابن مالكٍ ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيتٍ وشطر فقال:

٢١. .... وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا
٢٢. وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وذُو كَسْرٍ وَضَمْ كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ وَالسَّاكِنُ كَمْ

فذكر في البداية الأصل القاعدة، القاعدة في البناء أن يكون على السكون، قال (وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا) فلهذا نجد أن أكثر الكلمات المبنية مبنيةً على السكون، ولا شك أن السكون أخَّف من الحركات؛ لأن السكون خلو الحرف من الحركات، فالحرف؛

- إما أن يكون متحركًا.
- وإما أن يكون خاليًا من الحركات.

فإن كان متحركًا فقد يتحرك بالفتح أو بالضم أو بالكسر، يعني أن الحرف حينئذٍ تصاحبه حركة أخرى من اللسان تسمى حركة إما فتحة أو ضمة أو كسرة،

وإما أن يكون الحرف خاليًا من الحركات، وهذا الذي يسمى بالسكون، وعلى ذلك تعرفون أن السكون لا يعده النحويون من الحركات.

طيب، (**وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا**)، ولأنه الأصل دخل على جميع أنواع الكلِم، يدخل على الحروف وعلى الأفعال وعلى الأسماء، فمن الحروف المبنية (نعم – أجل) و(في –على) من أحرف الجر، و(لم –لن) من أحرف النفي، ويدخل على الأسماء مثل (هذا – الذي – متى)، ويدخل على الأفعال مثل (اذهب – يذهبن).

(**وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ**) أي أن المبني قد يُبنى على الفتح، والفتح هو أخف الحركات، فالأخف مطلقًا السكون، وإذا انتقلنا إلى الحركات فأخفُ الحركات الفتح، ولهذا أيضًا وُجد في أنواع الكلِم في الحروف والأفعال والأسماء؛ لأنه خفيف؛

- فمن الحروف المبنية على الفتح (سوف – واو العطف) (محمدٌ وزيد).
- ومن الأفعال المبنية على الفتح (ذهب – جلس – لتذهبنَّ) المضارع المستقبل بنون التوكيد.
- ومن الأسماء المبنية على الفتح (كيف – أين – الذين – خمسة عشر – بين بين) كلها مبنيات مبنية على الفتح.

(**وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وذُو كَسْرٍ وَضَمْ**) فالكسر والضم قد يُبنى عليهما المبني إلا أنهما أثقل الحركات، فأثقل الحركات الضم، وأخف الحركات الفتح ويأتي بينهما الكسر، أما الضم فيأتي في الحروف مثل (منذُ) حرف جر، ويأتي في الأسماء مثل (حيثُ) ظرف، وهل يأتي في الأفعال؟ خلاف سنعرفه بعد قليل.

أما الكسر فيأتي في الحروف مثل (لام الجر) (الكتاب لزيدٍ)، ويأتي في الأسماء كـ(سيبويهِ – هذهِ) ولا يأتي في الأفعال، فإن قال قائل الأمور ما تنضبط بهذه الطريقة

تقول المبني قد يُبنى على الكسر وقد يُبنى على الضم وقد يُبنى على السكون، نريد قاعدة نستطيع أن نعود إليها في معرفة الأشياء التي تُبنى عليها المبنيات، فنقول في هذه القاعدة:

أما الحروف والأسماء والأفعال المضارعة فإنها تُبنى على حركة آخرها، الحروف كلها والأسماء المبنية كلها والمضارع المبني في حالتيه، نعم كل ذلك يُبنى على حركة آخره، فإذا كان آخره ساكنًا فيُبنى على السكون، وإذا كان آخره مفتوحًا فيُبنى على الفتح، وإذا كان آخره مضمومًا فيُبنى على الضم، وإذا كان آخره مكسورًا فيُبنى على الكسر كالأمثلة السابقة التي ذكرناها.

ماذا يبقى من الكلمات؟ قلنا الحروف والأسماء والمضارع، هذه الثلاثة تُبنى على حركة آخرها اتفاقًا، يبقى الماضي والأمر.

نبدأ بالأمر، أما الأمر فسبق أن ذكرنا الخلاف في إعرابه وبنائه، فالكوفيون الذين يقولون إنه معرب يعربونه إعراب الفعل المضارع، إذن ما نبحث له عن حركات بناء، فـ (اذهب) عند الكوفيين مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وإذا قلت (ارمِ بالسهم) من (رمى يرمي) معتل الآخر، تقول (ارم) يكون مجزوم وهذا مجزوم بحذف حرف العلة، وإذا قلت عندهم (اذهبوا) فهو فعل أمرٍ مجزوم وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

أما عند البصريين القائلين ببنائه فإنهم يقولون إنه يُبنى على ما يجزم به مضارعه، فإذا كان مضارعه يُجزم بحذف النون وذلك في الأفعال الخمسة وهي الأفعال المضارعة المتصلة بواو الجماعة كـ (يذهبون) أو ألف الاثنين كـ (يذهبان) أو ياء المخاطبة كـ (تذهبين) اذكر الأمر من هذه الأفعال، الأمر من (يذهبون) (اذهبوا)، ومن (يذهبان) (اذهبا)، ومن (تذهبين) (اذهبي)، ومن (تذهبين) (اذهبي)، (اذهبوا – اذهبا – اذهبي) فعل أمرٍ مبنيٌ على حذف النون.

وإذا كان المضارع مجزومًا بحذف حرف العلة، ويُجزم بحذف حرف العلة إذا كان آخره معتلاً أي آخره حرف علة، وحروف العلة كما ذكرنا (ا – و – ي) معتل بالألف كـ (خشي – يخشى) وبالواو كـ (دعا – يدعو) وبالياء كـ (رمى – يرمي)، هات الأمر منها، أما من يخشى – اِخشْ)، وأما من (يدعو – اُدعْ)، وأما من (يرمي –اِرمْ) أفعال أمر مبنيةٍ على حذف حرف العلة.

طيب، أما الأمر من (ذهب – يذهب – جلس –يجلس – سافر – يسافر)، فالأمر من (يذهب) (اذهب) ومن (سافر) (سافِر)، ومن (يجلس) (اجلِس)، ونقول هذه أفعال أمر مبنية على السكون؛ لأن مضارعها يجزم بالسكون، تقول (لم يذهب – لم يسافر – لم يجلس).

إذن فالخلاصة في فعل الأمر أنه عند الكوفيين معربٌ إعراب المضارع، وعند البصريين مبنيٌ على ما يُجزم به مضارعه.

بقي الفعل الماضي، الفعل الماضي في حركات بنائه مذهبان:

- فقال بعض النحويين وهم قليلون وقولهم هذا غير منسوب، يعني يُذكر في الكتب أنه قيل، قال بعضهم، فقال بعض النحويين إنه يُبنى على حركة آخره، يعني (@٢٠:١٠:٠١) في القاعدة السابقة، فإذا قلت (ذهب – جلس – سافر) فهي أفعال ماضية مبنية على الفتح، وإذا قلت (ذهبوا – سافروا) (ذهبُوا) آخر حرف في الفعل الباء، ماذا عليه (ذَهَبُوا) عليه ضمة، أما واو الجماعة هذا اسم ضمير ساكن.

طالب:....

الشيخ: لا أنا أسأل عن آخر الفعل الباء مضمومة، يكون هذا فعلٌ ماضٍ مبني على الضم (ذهبوا – سافروا – انطلقوا – انتبهوا)، وإذا قلت (ذهبتُ – سافرتُ – ذهبنا – سافرنا)، (الطالبات ذهبن – الطالبات اجتهدن في دروسهن)، نعم،

(ذهبتُ) الباء آخر الفعل ساكنة، يقول هذه أفعال ماضيةٌ مبنيةٌ على السكون، ويقولون في نحو (رمى – سعى – دعا) هذه أفعال ماضيةٌ مبنيةٌ على السكون.

وقال جماهير النحويين قديمًا وحديثًا إن الفعل الماضي مبنيٌ على الفتح دائمًا، ملازمٌ للبناء على الفتح، فإذا قلت (ذهبَ – جلسَ – آمنَ – كفرَ) فهذه أفعال ماضيةٌ مبنيةٌ على الفتح الظاهر.

طيب، وإذا قلت (ذهبوا – آمنوا – انطلقوا)، (ذهبُوا) يقولون فعلٌ ماضٍ مبنيٌ على الفتح المقدر يعني المعنوي، أين هذا المقدر المعنوي؟ يقولون الأصل في الفعل قبل دخول واو الجماعة هو (ذَهَبَ)، طيب، أدخِل واو الجماعة فإن القياس ألا تغير شيئًا، تُدخل الضمير من دون تغيير هذا القياس، أما لو قلت مثلاً (أكرمَ محمدٌ زيدًا)، (أكرَمَكَ – أكرَمَهُ) ما تُغير شيئًا إلا في ضمائر معينة تُغير لها مثل واو الجماعة، فكان القياس الذي تركته وأهملته العرب (ذَهَبَوَ) وهذا ثقيل؛ لأن الواو ساكنة يناسبها الضم قبلها، فلهذا قالت العرب (ذهبوا) يعني جلبوا قبل الواو ضمًا.

طيب، هذا الضم الذي على آخر الفعل في قولنا (ذهبوا) آخر الفعل مضموم بالاتفاق، هذه لغة العرب (ذهبوا) فهو مضموم آخر الفعل، لكن السؤال هل هذا الضم الذي على آخر (ذهبوا) ضم بناء جلبتها العرب لكي تبني الفعل عليه أم أنه حركةٌ مناسبة جلبتها العرب ليسهل عليها النطق، لكي تناسب الواو؟

نعم، عند جماهير النحويين أن هذا الضم ضمُ مناسبة وليس ضم بناء، فلهذا يقول (ذهبوا) فعلٌ ماضٍ مبنيٌ على الفتح المقدر منع من ظهوره حركة المناسبة، وإذا قلنا (ذهبتُ – ذهبنا) قالوا القياس فيه أن تقول (ذهبَ) ثم تُدخل الضمير فلا تغير شيئًا، فتقول (ذَهَبَتُ)، هذا القياس المحذور المتروك لماذا هجرته العرب وتركته؟ قالوا لأن الضمير المتصل يتصل بجسم الكلمة حتى يصير معها كالكلمة الواحدة وأربع متحركات على الكلمة الواحدة ثقيل لا تكاد تجده، لا تجد كلمة

فيها أربعة حروف متتالية متحركة، فإن وجدت ذلك فاعلم أن في هذه الكلمة حذفًا أو أنها كلمتان لكنهما اتصلتا ببعض أو نحو ذلك.

طيب، (ذَهَبَتُ) ماذا فعلت العرب للتخلص من هذه المشكلة؟ أربعٌ متحركة ثقيلة (ذَهَبَتُ)، سكَّنت آخر الفعل للتخلص من الثقل الناشئ من أربع متحركات، إذن فآخر الفعل ساكن لا شك في ذلك، لكن السؤال هل هذا السكون على آخر (ذهبتُ) يكون بناء جلبته العرب لبناء الفعل عليه؟ أم أنه سكون مجلوب للتخلص من الثقل الحاصل من توالي أربع متحركات؟ الثانية هذا الذي عليه الجمهور النحويون، إذن نقول في إعراب (ذَهَبْتُ) الفعل الماضي هنا مبنيٌ على الفتح المقدر منع منه السكون المجلوب للتخلص من اجتماع أربعِ متحركات.

وإذا قلت (سعى – رمى) فهذه أفعالٌ ماضيةٌ مبنيةٌ على الفتح المقدر منع من ظهورها التعذر؛ لأن الألف في العربية ملازمةٌ للسكون.

الدرس الخامس

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد؛

فحياكم الله وبيَّاكم في هذه الليلة الاثنين في هذا الجامع المبارك جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض إذ نعقد الدرس الخامس من دروس شرح [ألفية] ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في السادس عشر من شهر ربيع الأول من سنة ١٤٢٩ من هجرة المصطفى ﷺ بالسنوات القمرية.

ويوافق اليوم الثالث من نوء سعد الأخبية وهو اليوم الثالث من أيام الصيف فلكيًا، انتهى سعد السعود وهو يعد نصفه في البرد ونصفه في الشتاء، والنوء الذي دخل وهو سعد الأخبية، والعامة تسميه بحميم أو الحميمين، معلومات قد تفيدكم.

طيب في هذا الدرس إن شاء الله سنكمل الكلام على باب المعرب والمبني، وقد ذكرنا من قبل أن ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر في هذا الباب أربع مسائل:

المسألة الأولى: حصر المعربات والمبنيات، وانتهينا من ذلك.

والمسألة الثانية: حركات البناء، وانتهينا من ذلك.

والمسألة الثالثة: أنواع الإعراب، وسنتكلم عليها إن شاء الله -تعالى- في هذه الليلة.

والمسألة الرابعة: علامات الإعراب، وسنذكر شيئًا منها إن شاء الله -تعالى- في هذه الليلة.

وذكرنا من قبل أننا سنضيف على ابن مالكٍ مسألتين:

الأولى: مصطلحات المعربات والمبنيات.

والثانية: طريقة الإعراب وأركانه.

إذن في هذه الليلة سيكون الكلام إن شاء -تعالى- على أنواع الإعراب وشيء من علاماته وهي العلامات الأصلية، ابن مالك ذكر أنواع الإعراب وعلامات الإعراب الأصلية في أربعة أبيات من [ألفيته]، يقول في هذه الأبيات:

٢٣. وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرَابَا ... لاِسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابَا
٢٤. والاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا ... قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا
٢٥. فَارْفَعْ بِضَمٍّ وانْصِبَنْ فَتْحًا وَجُرْ ... كَسْرًا كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرّ
٢٦. واجْزِمْ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ ... يَنُوبُ نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ

في هذه الأبيات ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنواع الإعراب وعلامته الأصلية، أنواع الإعراب هي التي تسمى الأحكام الإعرابية، فالإعراب له أربعة أحكامٍ يقول فيه ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات الأحكام الإعرابية أنواع الإعراب أربعة:

- الرفع، وعلامته الأصلية الضمة.

- والنصب، وعلامته الأصلية الفتحة، وهذان الحكمان الرفع والنصب يقعان

في الأسماء ويقعان في الفعل المضارع، وهذا معنى قوله: (**وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابًا لِاسْمٍ وَفِعْلٍ**) أي الرفع والنصب يكونان إعرابًا للأسماء وللأفعال المضارعة.

- والحكم الإعرابي الثالث الجر، وعلامته الأصلية الكسرة ولا يقع إلا في الأسماء دون الفعل المضارع.

- والحكم الإعرابي الرابع: الجزم، وعلامته الأصلية السكون ولا يقع إلا في الفعل المضارع دون الأسماء.

هذا ما ذكره ابن مالك في هذه الأبيات، فعلى ذلك إذا أردنا أن نتكلم عن الأحكام الإعرابية أو سألنا عن الأحكام الإعرابية فإن الأحكام الإعرابية هي الرفع والنصب والجر والجزم، فإذا أردت أن تطلق حكمًا إعرابيًا أو سئلت عن حكمٍ إعرابيٍ فلابد أن تجيب بواحدٍ من هذه الأربعة، فإذا سألنا وقلنا (الحمدُ) في ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]، (الحمدُ) ما حكمها الإعرابي؟ الرفع، طيب المرفوع؟ في فرق بين الرفع والمرفوع؟ في فرق نعم، الأحكام الإعرابية: الرفع والنصب والجر والجزم، فإذا ذكرنا الحكم الإعرابي فتأتي بواحدٍ من هذه الأحكام، وحكم (الحمد) في الآية الرفع.

فكلمة (الحمد) مرفوعةٌ، فالأحكام شيء ومصطلحاتها شيءٌ آخر، فلهذا قلنا إننا سنضيف على المسائل التي ذكرها ابن مالك مسألتين:

- المسألة الأولى مصطلحات المعرب ومصطلحات المبني، ويتبين ذلك بالنظير، فنظير الأحكام الإعرابية هي الأحكام الشرعية الفقهية التكليفية، وهناك تشابهٌ كبير بين أحكام النحو وأحكام الفقه في الأصول، فأحكام الفقه الأحكام الشرعية التكليفية خمسة:

١. الوجوب.

٢. والتحريم.

٣. والندب أو الاستحباب.

٤. والكراهة.

٥. والإباحة.

هذه خمسة أحكام، فإذا سألنا عن الصلاة، الصلاة ما حكمها؟ الجواب حكم الصلاة الوجوب أم حكم الصلاة الواجبة؟ حكم الصلاة الوجوب، كذا يتكلم العرب حكم الصلاة الوجوب، ولا يصح لغةً أن تقول (حكم الصلاة واجبة)، ما يصح لغةً، فحكم الصلاة الوجوب، فالصلاة واجبة، فالحكم الوجوب.

المصطلح الذي يبين هذا الحكم تقول (الصلاة واجبة)، وعلى ذلك إذا قلنا (قام محمدٌ) فـ (قام) فعلٌ ماضٍ، و(محمدٌ) فاعل، ما الحكم الإعرابي للفاعل؟ الرفع، فـ (محمدٌ) في هذه الجملة مرفوع، إذن قولنا الرفع، النصب، الجر، الجزم هذه أحكام، أو كما قال ابن مالك (أنواع الإعراب).

أما قولنا مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم، وقولنا في محل رفع، في محل نصب، في محل جر، في محل جزم، فهذه مصطلحات تبين ماذا؟ تبين الحكم الإعرابي، وسيأتي ذلك إن شاء الله في الكلام على مصطلحات المعرب ومصطلحات المبني.

إذن فالأحكام الإعرابية هي أنواع الإعراب وهي أربعة كما ذكرنا قبل قليل، وهي معروفة للجميع، لكن السؤال المهم عن الأحكام الإعرابية (أنواع الإعراب) هو علام تدخل الأحكام الإعرابية؟ على أي الكلمات تدخل الأحكام الإعرابية؟ هل تدخل الأحكام الإعرابية الرفع والنصب والجر والجزم على كل الكلمات،

على الحروف كلها، على الفعل الماضي والمضارع والأمر، على الأسماء باختلافها كلها؟ أم أنها تدخل على بعض الكلمات دون بعض؟

هذا سؤالٌ مهم؛ لأنه سيحدد طريقة الإعراب منذ الآن، أسأل السؤال مرةً أخرى فأقول: أنواع الأحكام الأعرابية هل تدخل على كل الكلمات العربية أم على بعضها؟

الجواب: إنما تدخل على بعضها دون بعض.

فما الكلمات التي تدخلها الأحكام الإعرابية، والكلمات التي لا تدخلها الأحكام الإعرابية؟

الجواب عن ذلك أما الكلمات التي تدخلها الأحكام الإعرابية فالاسم والمضارع فقط، فالأسماء كلها سواء كانت معربةً أم مبنية، والمضارع كله سواء كان معربًا أم مبنيًا لابد أن يدخله حكمٌ إعرابيٌ إما رفعٌ وإما نصبٌ وإما جرٌ وإما جزم، والكلمات التي لا تدخلها الأحكام الإعرابية هي البواقي وهي الحروف والفعل الماضي وفعل الأمر، هذه الثلاثة لا تدخلها الأحكام الإعرابية بتاتًا لا رفعٌ ولا نصب ولا جرٌ ولا جزم.

فلهذا إذا طُلب منك أن تبين الحكم الإعرابي لحرفٍ ما أي حرف، أو فعل ماضٍ أو فعل أمرٍ، فماذا تقول؟ تقول في الاصطلاح الإعرابي عند المعربين تقول لا محل له من الإعراب، كذا يقول المعربون في إعراب هذه الثلاثة: الحروف والماضي والأمر، أي حرف، حرف جر لا محل له من الإعراب، فعلٌ ماضٍ لا محل له من الإعراب، فعل أمرٍ لا محل له من الإعراب، ما معنى قولهم لا محل له من الإعراب؟ يعني ليس له حكمٌ إعرابي لا رفعٌ ولا نصبٌ ولا جرٌ ولا جزم.

إذن فهذه الثلاثة الحروف كلها والماضي كله والأمر كله لا تدخلها الأحكام

الإعرابية، ونقول عند إعرابها لا محل له من الإعراب، أما الأسماء كلها مبنيةً كانت أم معربة والفعل المضارع كله مبنيًا كان أو معربًا فهذه يجب أن يدخلها حكمٌ إعرابي إما رفعٌ وإما نصبٌ وإما جرٌ وإما جزم، فالكلمات حينئذٍ منقسمةٌ قسمين متضادين:

- ما يجب أن يدخله حكمٌ إعرابي، وهي كل الأسماء وكل الأفعال المضارعة.

- والقسم الثاني: ما لا يدخله حكمٌ إعرابيٌ بتاتًا وهي الحروف والفعل الماضي وفعل الأمر.

فعلى ذلك هل يصح أن تقول عن اسمٍ ما، أي اسم، لا محل له من الإعراب؟

هل يصح أن تقول عن فعلٍ مضارع، أي فعل مضارع، تقول عنه لا محل له من الإعراب؟

لا يصح؛ لأن معنى قولك لا محل له من الإعراب ليس له حكمٌ إعرابي، والأسماء والمضارع لابد لها من حكمٍ إعرابي.

هذا التقسيم ما يدخله الأحكام الإعرابية وما لا تدخله الأحكام الإعرابية، هذا التقسيم يذكرنا بتقسيم سابق، وهو تقسيم الكلمات من حيث الإعراب والبناء، فالكلمات من حيث الإعراب والبناء قسمان:

- **القسم الأول:** ما كله مبنيٌ، كل أفراده مبنية، يشمل الحروف والماضي والأمر، هذه الثلاثة كلها مبنية.

- **والقسم الثاني:** ما بعضه مبني وبعضه معرب، وهذا يشمل الأسماء ويشمل المضارع، فالمضارع بعضه معرب وبعضه مبني، والأسماء بعضها معرب وبعضها مبني.

القسمة الأولى قسمة الأسماء من حيث الإعراب والبناء هي التي أثَّرت في القسمة الثانية قسمة الأسماء من حيث دخول الأحكام الإعرابية عليها، فلهذا يسأل الطالب ويقول لماذا دخلت الأحكام الإعرابية على الأسماء والمضارع ولم تدخل على الحروف والماضي والأمر؟

والجواب عن ذلك، طبعًا الجواب الأول هذه لغة العرب، لكن نريد أن نعرف لماذا أدخلت العرب الإعراب على الأسماء والمضارع دون الحروف والماضي والأمر؟ فالجواب عن ذلك، والله أعلم، أن يقال إن دخول الأحكام الإعرابية على الأسماء والمضارع له فائدة، فالاسم الذي حكمه الرفع ستضع عليه الضمة أو علامة الرفع، والذي حكمه النصب ستضع عليه علامة نصب، والذي حكمه الجر ستضع عليه علامة جر، والذي حكمه الجزم سنضع عليه علامة جزم.

إذن قد يستفيد من الأحكام الإعرابية أم لا؟ نقول قد يستفيد، متى تستفيد الأحكام الأسماء والمضارع من الأحكام الإعرابية؟ متى تتغير أشكالها بتغير الأحكام الإعرابية؟ تتغير إذا كانت معربة، والأسماء المعربة والمضارع المعرب هما اللذان يتأثران بالأحكام الإعرابية، تتغير علامات إعرابها من الرفع إلى النصب إلى الجر إلى الجزم، إذن تستفيد ولا ما تستفيد من الأحكام الإعرابية، إذا رأيت (محمدٌ) تعرف أن الحكم الرفع، و(محمدًا) تعرف أن الحكم النصب، و(محمدٍ) تعرف أن الحكم الجر، و(تذهبُ) تعرف أن الحكم الرفع، و(تذهبَ) تعرف أن الحكم النصب، و(تذهبْ) تعرف أن الحكم الجزم، نعم قد تستفيد.

أما دخول الأحكام الإعرابية على الحروف والماضي والأمر فهو لو حدث لا فائدة منه؛ لأنه لا يُتصور حدوث الفائدة ولا في لفظ من ألفاظ الحروف ولا لفظ من ألفاظ الماضي ولا لفظ من ألفاظ الأمر؛ لأن الحروف كلها مبنية والماضي كله مبني والأمر كله مبني، وأثر الإعراب لا يظهر إلا على الكلمة المعربة، إذن هل

هناك فائدة من دخول الأحكام الإعرابية على الحروف والماضي والأمر؟ أبدًا، ولا في كلمة من كلماتها.

إذن إدخال الأحكام الإعرابية على هذه الثلاث عبث، فلهذا ما دخلت الأحكام الإعرابية عليها، أما دخول الأحكام الإعرابية على الأسماء والمضارع فهو قد يفيد في المعربات، والمبنيات من الأسماء والمضارع تدخلها الأحكام الإعرابية أم لا تدخلها؟ تدخلها الأحكام الإعرابية وإن كانت لا تستفيد، لكن دخلت فردًا للقاعدة؛ لأن الأسماء تدخلها جميعًا والمضارع يدخلها جميعًا.

طيب، ومن الخطأ عند بعض الدارسين أن يظن أن الأحكام الإعرابية الرفع والنصب والجر والجزم إنما تدخل على المعربات دون المبينات، هذا كلامٌ غير صحيح، وهذا لم يقل به أحد أصلًا، وإنما الصواب ما ذكرناه من قبل أن الأحكام الإعرابية تدخل على الأسماء كلها معربة كانت أو مبنية وعلى المضارع كله معربًا كان أو مبنيًا، ونرى ذلك بالأمثلة، فإذا قلنا في الأسماء:

(صلى محمدٌ في المسجدِ) فـ (صلى) فعلٌ ماضٍ، و(محمدٌ) اسم معرب أم مبني؟ معرب، وحكمه الإعرابي الرفع لأنه فاعل (صلى محمدٌ)، طيب هنا (محمدٌ) وقع موقع الفاعل دلَّ على الفاعل، من الذي صلى؟ كيف عرفت أن الذي صلى هذا بالذات دون هذه الذات؟ بقولك (محمد)، عندما قيل (محمد) عرفت الذي صلى، (محمد) (م – ح – م – د) هذه حروف كلمة، هذه كلمة دلَّت على من؟ دلت على الفاعل، إذن كلمة (محمد) وقعت موقع الفاعل وقعت في مكان الفاعل أم لم تقع؟ وقعت، والفاعل في العربية حكمه الرفع، إذن كلمة (محمد) هنا دخلها حكم إعرابي أم لا، دخلها الرفع حكم الفاعل.

طيب، فإذا قلنا (صلى هؤلاء في المسجد)، (صلى) فعلٌ ماضٍ، من الذي صلى؟ (هؤلاءِ) المشار إليهم، كيف عرف أنهم الذين صلوا؟ بقولك (هؤلاء)، إذن

(هؤلاء) أين وقعت في الجملة، وقعت بحيث تدل على الفاعل، والفاعل حكمه في العربية الرفع، إذن الرفع دخل على كلمة (هؤلاء) ولا ما دخل؟ دخل، و(هؤلاء) اسم معرب أم مبني؟ مبني، إذن فالرفع دخل على الاسم المعرب (محمد) وعلى الاسم المبني (هؤلاء)، صح.

لكن ما الفرق بين دخوله على (محمد) الاسم المعرب وعلى (هؤلاء) الاسم المبني؟ من حيث الدخول دخل، وقع على هذه الكلمة ووقع على هذه الكلمة، لكن الفرق هو ما ذكرناه من قبل من الفرق بين المعربات والمبنيات، (محمد) وقع عليه الإعراب فأثَّر في لفظه أم لم يؤثر؟ أثَّر في لفظه؛ لأنه معرب، والمعرب كلمات يتلاعب فيها الإعراب يؤثر فيها الإعراب، تتغير بالإعراب.

أما (سيبويه) فوقع عليها الحكم الإعرابي أم ما وقع؟ وقع، ولكن لفظه تأثر أم ما تأثر؟ ما تأثر؛ لأنه كالبناء القوي الذي لا يتأثر بهذه الأشياء لذلك يسمى مبني تشبيهًا بالبناء الذي لا يتأثر بمثل هذه الأمور، إذن فـ (محمد) و(هؤلاء) كلاهما وقعا في موقعٍ دخله الإعراب، والفرق أن المعرب يتأثر بالإعراب، يتغير بالإعراب والمبني لا يتغير بالإعراب.

طيب، قلنا إن هذه الأحكام الإعرابية تدخل على الأسماء والمضارع دون البواقي من حيث (@٠٠:٢٣:٣٠)، أما من حيث التفصيل فهو ما ذكره ابن مالكٍ في الأبيات السابقة وشرحناه، فالاسم إنما يدخله من الأحكام الإعرابية الرفع والنصب والجر، والمضارع إنما يدخله من الأحكام الإعرابية الرفع والنصب والجزم، ومثَّل لذلك ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرّ).

(كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرّ) هذا العبد إذا علم أن الله عَزَّوَجَلَّ ذكره فإن هذا يسره، وقد جاء في الحديث أن الله عَزَّوَجَلَّ يذكر العبد إذا ذكره في مجلس، طيب، إعراب هذه الجملة (كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرّ):

(ذِكْرُ) اسم وقع في ابتداء الجملة فهو مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، فالحكم الإعرابي الذي دخل على هذا الاسم الرفع، وعلامة رفعه الضمة.

(اللهِ) لفظ الجلالة مضافٌ إليه مجرورٌ وعلامة جره الكسرة، والحكم الإعرابي الداخل على هذا الاسم الجر، وعلامته الكسرة، لفظ الجلالة (كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ) (اللهِ) مضافٌ إليه مجرور في اللفظ وفي المعنى فاعل، فهي عندما نصل إن شاء الله إلى إعمال المصدر سنعرف أن المصدر يجوز أن يضاف إلى فاعله، فالله هو فاعل الذكر، يعني أن يذكر اللهُ العبدَ يسُّر ذلك العبد، لكن الفاعل هنا جُرَّ بالإضافة وهذا من خصائص المصدر؛ لأن (ذِكْرُ) مصدر (ذكر – يذكر – ذكرًا)، طيب. فلفظ الجلالة مجرور لفظًا ولكنه مرفوعٌ محلاً؛ لأنه فاعل في المعنى.

(ذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ) العبد ذاكر أم مذكور؟ مذكور، إذن فاعل أم مفعول؟ مفعولٌ به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، فالحكم الداخل على هذه الكلمة وعلى هذا الاسم النصب، وعلامته الفتحة، (عَبْدَهُ) والهاء في عبده ضمير متصل، اتصل باسم والقاعدة تقول كل ضمير اتصل باسم فهو مضافٌ إليه في محل جر، إذن ما إعراب الضمير هنا؟ مضافٌ إليه في محل جر.

(يَسُرّ) هذا فعلٌ مضارعٌ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، قلنا المرفوع لأنه لم يسبق لا بناصب ولا بجازم، وعلامة رفعه الضمة.

إذن هذا الفعل المضارع دخلته من الأحكام الرفع، والعلامة فيه الضمة، مثَّل للاسم المرفوع والاسم المجرور والاسم المنصوب، إذن مثَّل للأسماء في كل أحوالها، ومثَّل للمضارع المرفوع، ماذا بقي؟ بقي المضارع المنصوب والمضارع المجزوم.

أما المضارع المنصوب، فقد مثَّل له قبل قليل بقوله:

٢٣. وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا   لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابَا

(لَنْ أَهَابَا) لن أخاف، (لَنْ) حرف نصب، ما حكمه الإعرابي؟

طالب:....

الشيخ: إذن الحرف نفسه لا محل له من الإعراب مبنيٌ على السكون، و(أَهَابَا) فعلٌ مضارع منصوبٌ بـ (لَنْ) وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل ضميرٌ مستتر تقديره (أنا)، إذن فالفعل المضارع هنا دخله من الأحكام النصب، وعلامة النصب الفتحة، بقي عليه فقط التمثيل للمضارع المجزوم وهذا ما مثَّل له، مثال ذلك أن تقول (لن أهملْ – لن أخف سوى الله) ونحو ذلك.

هنا يبين شيء ذكرنا له أمثلةً سابقة وستأتي عليه أمثلةٌ لاحقة وهي عبارة يذكرها العلماء كثيرًا عن اللغة العربية يقولون: (اللغة العربية لغةٌ حكيمة وعادلة)، قولهم (حكيمة) أي محكمة البناء وهذا واضح، وقولهم (عادلة) أي تعدل بين كلماتها في الأحكام، فنرى هنا أنها أعطت الاسم ثلاثة أحكام، وأعطت المضارع أيضًا ثلاثة أحكام، فحرمت الاسم من الجزم وأعطته الجر، وحرمت المضارع من الجر وأعطته الجزم.

فالسؤال هنا: لماذا لم يدخل الجزم على الأسماء ولماذا لم يدخل الجر على المضارع؟ الاسم اختَص بالجر، والمضارع اختَص بالجزم، لماذا لم يدخل الجزم على الاسم ولماذا لم يدخل الجر على المضارع؟

الجواب عن هذا أن يقال، لأن الجواب عن هذا أخذوه من قبل، إذ أصلوا أصلًا فقالوا إن الاسم إنما يدل على مسماه، (محمد) يدل على ماذا؟ يدل على مسماه، يعني على الجهة المسماة في (محمد)، في معنى آخر في (محمد)؟ إذا قلنا

(محمد) ماذا تفهم من (محمد)؟ هناك ذات مسماة بـ (محمد)، هذا معنى الاسم، الاسم إنما يدل على مسماه فقط.

أما الفعل يدل على ماذا؟ الفعل يدل على شيئين: يدل على الحدث وعلى زمانه، فإذا قلت (ذهب) يدل على حدث الذهاب، الذهاب أي الفعل يعني، الحدث يعني الفعل الذي حدث، يدل على الذهاب وعلى زمان الذهاب وهو المضي، وإذا قلت (اذهب) يدل على الحدث وزمانه، الحدث وهو الذهاب وزمانه وهو الاستقبال، (اذهب) في المستقبل.

قالوا والذي يدل على شيء أخف من الذي يدل على شيئين، الذي يدل على شيئين أثقل، إذن أيهما أخف الاسم أو الفعل؟ قالوا الاسم خفيف والفعل ثقيل، والعرب تحاول أن تثقِّل الاسم فلهذا ثقلته بجعل علامات إعرابه كلها علامات، كلها حركات الرفع الضمة وهي حركة، والنصب الفتحة وهي حركة، والجر الكسرة وهي حركة، وجعلت للاسم تنوين (محمدٌ)، إذا قلت (محمدٌ) ماذا بعد الدال؟ (محمدُ) ضمة، وبعد الضمة التنوين، حاولت أن تثقله، خفيف فحاولت أن تثقله قليلاً، فثقلته بالحركة والتنوين.

طيب، والفعل؟ الفعل ثقيل، فلهذا عادة العرب أن تخففه، فلهذا منعته من التنوين، الفعل ما يُنون، طيب، وأيضًا جعلت له الجزم والجزم ما علامته؟ السكون، ما المراد بالسكون؟ السكون حركة أم خلو الحرف من الحركة؟ خلو الحرف من الحركة فصار هذا تخفيفًا للفعل (يذهبْ – يذهبُ – يذهبَ) ضمة حركة وفتحة حركة وفي الجزم (يذهبْ) فخف.

فقالوا هذا هو السبب الذي جعلت العرب تُدخل الجزم على المضارع وتمنعه من الاسم، وتدخل الجر على الاسم وتمنعه من المضارع، أدخلت الجر على الاسم لكي يثقل، ولم تدخله على المضارع لكي لا يثقل، وأدخلت الجزم على

المضارع لكي يخف ولم تدخله على الاسم لكي لا يخف.

طيب، ابن مالك قال في أبياته: (وَالْرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرَابًا لاِسْمٍ وَفِعْلٍ)، ماذا يريد بالـ (فِعْلٍ) هنا؟ يريد الفعل المضارع فقط؛ لأنه الذي يُتصور فيه دخول الأحكام الإعرابية عليه، وكذلك يقال في البيت التالي عندما قال:

٢٤.والاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

يعني الفعل المضارع اسمه حدث لأن هذه من الضرورات التي يعرفها.

.... ودراسته للنحو، هو بيَّن هذه الأحكام الإعرابية نوع الإعراب وبيَّن علاماتها الأصلية، طيب، نقول علامات الإعراب متى تسمى الحركة علامةً ومتى لا تسمى علامةً؟ الحرمة (أُ – إِ – أَ) متى تسمى علامةً ومتى لا تسمى علامةً؟

طالب:....

الشيخ: طيب لا بأس نعم، ومتى تدل على حكم ومتى تتغير؟

طالب:....

الشيخ: إلى الآن لم نصل، نعم، إذا كانت على آخر كلمةٍ معربة، نعم، تسمى الحركة علامةً، لا تسمى الحركةُ علامةً إلا إذا كانت على آخر كلمةٍ معربة؛ لأنها إذا كانت على آخر كلمةٍ معربةٍ فإنها ستدل على الحكم الإعرابي، تتغير بتغير الإعراب لكي تدل على الحكم الإعرابي الداخل، وإذا كانت الحركةُ على كلمةٍ مبنية فإنها لا تسمى علامة مع أنهما في اللفظ سواء، فالحركة التي على (المسجدُ) كالحركةِ التي على (حيثُ) من حيث اللفظ، إلا أنها في (المسجدُ) تقول علامة، وفي (حيثُ) تقول حركة فقط؛ لأنها في (حيثُ) مجرد حركة لسان، أما في (المسجدُ) فإنها دخلت على (المسجدُ) لكي تدل على أن الحكم الإعرابي لـ (المسجد) الرفع، ولو كان الحكم النصب لكان يقال (المسجدَ)، ولو كان الحكم

في (المسجد) الجر لكان يقال (المسجدِ)، إذن فالعلامة التي على (المسجد) تُعلم بحكمه الإعرابي أم لا تُعلم بالحكم الإعرابي؟ تُعلم، من العلم أخذوا اسم العلامة، يقول علامة من العلم؛ لأن هذه الحركة تُعلم بالحكم الإعرابي.

أما الحركة التي على (حيثُ) فإنها لا تُعلم عن الحكم الإعرابي، ما الحكم الإعرابي لـ(حيثُ) في قولنا (اجلس حيثُ يجلس محمد)؟ (اجلس) هذا فعل، أين أجلس؟ (حيثُ يجلس محمد)، (حيثُ) بيِّنت مكان الجلوس يعني ظرف مكان، والحكم الإعرابي لظرف المكان النصب، وهل حركة (حيثُ) تبين هذا الحكم؟ ما تبينه، ليس بينها وبين الحكم الإعرابي علاقة، هي مجرد حركة لسانية.

وإذا قلنا (جاءَ سيبويهِ)، (سيبويهِ) فاعل والحكم الإعرابي للفاعل؟ الرفع، هل حركة (سيبويهِ) تبين هذا الحكم؟ ما تبينه، هل حركة (سيبويه) تبين حكمه في (أكرمتُ سيبويهِ) مفعول به وحكمها النصب؟ لا، (فسلمتُ على سيبويهِ) هل الحركة هنا تبين الحكم؟ أيضًا لا تبين الحكم؛ لأن الحركة لا علاقة لها بالإعراب، فالحركة لا تسمى علامة إلا إذا كانت على آخر كلمةٍ معربة.

ولو سألنا أين توجد العلامة الإعرابية؟ فالجواب: توجد على آخر الكلمة المعربة، لا توجد على أولها ولا وسطها ولا توجد على كلمة مبنية بتاتًا، إنما توجد على آخر الكلمة المعربة، طيب، لم سُميت علامة؟ مأخوذة من العلم؛ لأنها تُعلم بالحكم الإعرابي.

طيب، ابن مالك تكلم على علامات الإعراب الأصلية وذكرناها: علامة الرفع الأصلية الضمة والنصب الفتحة والجر الكسرة والجزم السكون، ثم سنتكلم فيما بعد على علامات الإعراب الفرعية، كلامه وكلام النحويين وكلامنا الآن على علامات الإعراب، نحن الآن سنتكلم على علامات الإعراب الأصلية أو الفرعية، إذا كنا نتكلم على علامات الإعراب فمعنى ذلك أننا نتكلم على الكلمات المعربة

أم المبنية أم عليهما؟ العلامات الإعرابية أين توجد؟ توجد في الكلمات المعربة، إذن عندما نتكلم على الإعراب فمعنى ذلك أننا إنما نتكلم على الكلمات المعربة.

فكل ما نذكره من أمثلة بعد ذلك هو لكلماتٍ معربة، والأبواب القادمة أبواب العلامات الفرعية كلها من الكلمات المعربة؛ لأن العلامات الإعرابية جميعًا علامة أصلية أو علامة فرعية إنما توجد في الكلمات المعربة، طيب، قال ابن مالك:

٢٥- فَارْفَعْ بِضَمٍّ وانْصِبَنْ فَتْحًا وَجُرّ   كَسْـــراً كَـــذِكْرُ اللهِ عَبْـــدَهُ يَسُـــرّ
٢٦- واجْزِمْ بِتَسْكِينٍ ....

بيَّن هنا علامات الإعراب ماذا؟ الأصلية، فعلامة الرفع الأصلية هي الضمةُ، وعلامة النصب الأصلية الفتحةُ، وعلامة الجر الأصلية الكسرةُ، وعلامة الجزم الأصلية السكون، فإن قال قائل: ابن مالك ما عبَّر عنها بهذه الألفاظ، وإنما عبَّر عن علامة الرفع بالضم، وعن علامة النصب بالفتح، وعن علامة الجر بالكسر وعن علامة الجزم بالتسكين، نقول هذا من التجوُّز والتساهل؛ لأن النظم قد يضيق في مثل هذه الأمور، ويقال إن كثيرًا من النحويين قديمًا وحديثًا يتساهلون في هذه الأمور، وإن كان من المتعارف عليه كما سنذكر في مصطلحات المعربات والمبنيات، من المتعارف عليه أن علامات الإعراب إنما تسمى بالضمة والفتحة والكسرة والسكون، الضمةُ بالتاء المربوطة، والفتحةُ والكسرةُ والسكون.

إذا لم تكن الحركةُ علامةً إعرابية فإنها تسمى ضمًا وفتحًا وكسرًا وسكونًا، السكون هذا لفظ مشترك، فحركات المبني ماذا نسميها؟ نسميها الضم، كـ (حيثُ – منذُ)، ونسميها فتح كـ (ذهبَ – كيفَ)، ونسميها كسر كـ (هؤلاءِ – سيبويهِ)، وقد ذكرنا ذلك في حركات البناء.

وانظر إلى قوله: (واجْزِمْ بِتَسْكِينٍ) لم يقل أحد المتقدمين أو المتأخرين إن

علامة الجزم التسكين، التسكين فعلك أنت، ليست العلامة، فعلك أنت التسكين إنما العلامة السكون، ولكن الناظم قد يدعو أحيانًا إلى شيءٍ من التجوُّز.

أيهما أكثر في العلامات الإعرابية أم العلامات الفرعية؟ لا شك أنها العلامات الأصلية ولهذا سُميت بالعلامات الأصلية؛ لأن الأصل في الباب غالبًا هو الأكثر فيه، سمي أكثر لأنه هو الأكثر والغالب فيه، وما يخالفه صار هو الفرع الخارج عن هذا الأصل، فلهذا عندما بيَّن ابن مالك هذه العلامات الأصلية استدرك وقال:

.................وَغَيْــرُ مَــا ذُكِــرْ   يَنُــوبُ نَحْــوُ جَــا أَخُــو بَنِــي نَمِــرْ

فكل العلامات الإعرابية سوى ما ذكره من قبل هي علاماتٌ فرعية أو كما ذكر نيابية يقول (يَنُوبُ)، تسمى العلامات النيابية أو العلامات الفرعية، ومثَل بمثال قبل أن يبدأ بذكر أبواب العلامات الفرعية بابًا بابًا، فقال: (نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ)، نعرب هذا المثال يقول: (نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ)، (نَمِرْ) قبيلة من قبائل العرب نمر بن قاسر، نقول:

(جَاء) فعلٌ ماضٍ لا محل له من الإعراب مبنيٌ على الفتح، قلنا لا محل له من الإعراب لأنه ماضٍ ليس له حكمٌ إعرابي، (جَاء) من الذي جاء؟ (أَخُو بَنِي نَمِرْ).

ما إعراب (أَخُو) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو، إذن فالواو هنا ليست علامةً أصلية، وإنما هي علامةٌ نيابية نابت عن ماذا؟ نابت عن الضمة، في ماذا؟ نابت عن الضمة في الدلالة على حكم إعرابي، أنا أنيبك لكي تقوم بعملي، فالواو هنا نابت عن الضمة في الدلالة على الحكم الإعرابي وهو الرفع، فالواو علامةٌ فرعيةٌ نائبةٌ عن الضمة.

(جَا أَخُو بَنِي)، (أَخُو) فاعل وهو مضاف، و(بَنِي) مضافٌ إليه مجرور وعلامة جره الياء، كون الياء علامةً للجر هذه علامةٌ نيابية نابت عن ماذا؟ نابت عن الكسرة

في الدلالة على الجر، (نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ)، (بَنِي) قلنا مضافٌ إليه مجرور وعلامة جره الياء وهو مضاف.

و(نَمِرْ) مضافٌ إليه مجرور وعلامة جره الكسرة أم الفتحة؟ (نَمِرْ) هذا اسم قبيلة من قبائل العرب، اسم هذه القبيلة (نَمِرْ) وأسماء القبائل أعلام عليها، الاسم اسم (محمد)، وهذه القبيلة اسمها(قريش– تميم) هذه أعلام، طيب أسماء القبائل أعلام مذكرة أم أعلام مؤنثة؟ علم قبيلة علم مؤنث، والعلم المؤنث يُمنع من الصرف، إذن (نَمِرْ) هنا ممنوع من الصرف؛ لأنه علمٌ مؤنث.

وكما سيأتي هو الآن مثَّل(أَخُو) هذا من الأسماء الستة، و(بَنِي) جمع مذكر سالم، و(نَمِرْ) مثَّل به للممنوع من الصرف؛ لأن الممنوع من الصرف كما سيأتي إنما يُجر بالفتحة نيابةً عن الكسرة، إذن (جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ)، (نَمِرْ) مضافٌ إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة للدلالة على الجر.

طيب، العلامات الفرعية هي علاماتٌ قليلة محصورة في سبعة أبواب، هذه الأبواب لا بد أن نعرفها وأن نعرف علامات إعرابها لكي نقول فيما بعد إن الكلمات المعربة سوى هذه الأبواب السبعة علامات إعرابها علاماتٌ أصلية، إذن ما الأبواب السبعة التي تنحصر فيها العلامات الفرعية؟ يذكرها ابن مالك بابًا بابًا، نحن نذكرها الآن إجمالاً.

- **فالباب الأول**: الأسماء الستة.
- **والباب الثاني**: المثنى.
- **والباب الثالث**: جمع المذكر السالم.
- **والباب الرابع**: جمع المؤنث السالم.
- **والباب الخامس**: الاسم الممنوع من الصرف.

- **والباب السادس**: الأفعال الخمسة.

- **والباب السابع**: الفعل المضارع المعتل الآخر.

قبل أن نبدأ بهذه الأبواب بابًا بابًا، ولعلنا في هذه الليلة نأخذ الباب الأول (الأسماء الستة) نريد أن نقف وقفتين مع الأبيات السابقة:

الوقفة الأولى: نعرب بعض الألفاظ التي وردت في الأبيات السابقة، يقول: (**وَالْرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرَابًا**)، (**الْرَّفْعَ**) ما إعرابها؟ (**الْرَّفْعَ**) هذا اسم منصوب من مبحث المنصوبات، (**وَالْرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرَابًا**)، نعم يا أخي، مفعولٌ به أول مقدَّم، إذن ما أصل الكلام قبل التقديم والتأخير؟ (الرفع والنصب إعرابًا للاسم والفعل)، يقول (اجعل) هذا فعل أمر، وفعل الأمر يجوز أن تؤكده بالنون الثقيلة أو الخفيفة، الثقيلة (اجلعنَّ) والخفيفة (اجعلنْ) وهي التي استعملها ابن مالك، (اجعلنْ) فعل أمر مبني لا محل له من الإعراب، الفاعل مستتر تقديره (أنت)، (**وَالْرَّفْعَ**) مفعول به أول، أين المفعول به الثاني؟ اجعله (**إعْرَابًا**) هو المفعول به الثاني.

ثم قال: (**والاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرّ**)، ما إعراب (**الاسْمُ**)؟

طالب: ...

الشيخ: نعم، مبتدأ، أين خبره؟ جملة (**قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرّ**) والفعل؟

٢٤- والاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا ... قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

ما إعراب (**الْفِعْلُ**) نائب فاعل، طيب، ثم قال: (**فَارْفَعْ بِضَمٍّ وانْصِبَنْ فَتْحًا**)، ما إعراب (**فَتْحًا**)؟ (**فَارْفَعْ بِضَمٍّ وانْصِبَنْ فَتْحًا**)؟

طالب: ...

الشيخ: نعم، ارفع صوتك، فاعل لا، هذا ما ينطبق، (انصب) ليس من أخوات (ظن)، أخوات ظن هي التي تنصب مفعولين.

طالب: ...

الشيخ: نعم، مفعولٌ مطلق، والأصل (انصب نصب فتحٍ)، وقد يقال إنه منصوبٌ على نزع الخافض يعني على حذف حرف الجر (انصب بفتحٍ)، ثم قال في الأخير: (**نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ**)، (**وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ يَنُوبُ نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ**)، كلمة (**نَحْوُ**) التي يُراد بها التمثيل وهي ترد كثيرًا في كلام العلماء في النظم والنثر إذا أريد بها التمثيل فيجوز لك فيها إعرابان:

- **الإعراب الأول** وهو الأحسن والظاهر وهو المتبادر أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره (مثاله نحو كذا وكذا)، (مثال) مبتدأ محذوف، و(نحو) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

- **والإعراب الثاني**: النصب، تنصبه على أنه مفعولٌ به لفعلٍ محذوف وتقديره (نحو أعني كذا وكذا) أو (أريد نحو كذا وكذا).

طيب نريد أن نسمع الأبيات الأربعة من بعض الطلاب، نعم، من سيقرأ؟ تفضل

(طالب يقرأ).

هل هناك سؤال يمكن أن نستمع إليه قبل أن تبدأ بباب الأسماء الستة.

طالب: ...

الشيخ: لأنه هو المتبادر من الكلام، تقول (الكلمة ثلاثة أنواع: الاسم نحو محمد)، فالمتبادر (الاسم مثاله نحو كذا وكذا) هذا المتبادر، والثاني جائز لأنه

أيضًا ليس بممنوع.

طالب: ...

الشيخ: تكون مشتركة في المعربات والمبنيات، نعم.

طالب: ...

الشيخ: لا؛ لأن حرف الجر هنا دخل على جملة ما دخل على مفرد، نعم.

طالب: ...

الشيخ: نعم، كلامنا على المفردات، أما الجمل ما تكلمنا عليها، الجمل بعضها له أحكام إعرابية، وبعضها ليس له أحكام إعرابية، نعم تفضل.

طالب: ...

الشيخ: أجبنا عن ذلك قلنا مثلاً لو قلت (قام محمد وقام سيبويه)، أين الدال على الفاعل في الجملة الأولى؟ (محمد)، والدال على الفاعل في الجملة الثانية؟ من الذي قام في الجملة الثانية (قام سيبويه)؟ الذي قام (سيبويه)، إذن كلمة (سيبويه) وكلمة (محمد) كلاهما دلَّ على الفاعل، والفاعل في العربية حكمه الرفع، انظر لو قلت (جاء محمد) ....

(الآذان)

بسم الله الرحمن الرحيم، نكمل الجواب، قلنا لو قلت (قام محمدٌ) ثم صفه بالكرم فتقول (قام محمدٌ الكريمُ)، طيب، ثم (قام سيبويه) صفه بالكرم فتقول (قام سيبويهِ الكريمِ) أم (الكريمُ)؟ لماذا رفعت؟ لأنه تابع لـ (سيبويه) وحكم (سيبويه) الرفع أم الجر، أو ليس له حكم؟ الجواب حكمه الرفع؛ لأنه فاعل و(الكريم) تبع (سيبويه) في الحكم الإعرابي، إلا أن الحكم الإعرابي هنا في المحل دون اللفظ؛

لأنه مبني.

نعم، لعلنا نتوقف هنا الأسئلة يمكن أي سؤال بعد الدرس.

بدأ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك بذكر أبواب العلامات الفرعية وهي كما ذكرنا سبعة، بدأ بذكر الباب الأول وهو باب الأسماء الستة، فذكرها رَحِمَهُ ٱللَّهُ في خمسة أبيات يقول فيها:

٢٧- وَارْفَعْ بَوَاوٍ وانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ ... واجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأسْمَا أَصِفْ

٢٨- مِنْ ذَاكَ ذُو إنْ صُحْبَةً أَبَانَا ... وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

٢٩- أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ ... والنَّقْصُ فِي هذا الأَخِيرِ أَحْسَنُ

٣٠- وَفِي أبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ ... وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

٣١- وَشَرْطُ ذَا الإعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لا ... لِلْيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلاَ

هذه خمسة أبيات ذكر فيها علاماتِ الإعراب للأسماء الستة، وبيَّن ألفاظ الأسماء الستة، وبيَّن لغات العرب في الأسماء الستة، وبيَّن شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف، فذكر أولاً وبيَّن علامات إعرابها، فذكر أن علامة الرفع فيها الواو، وعلامة النصب بالألف، وعلامة الجر الياء، فقال:

٢٧- وَارْفَعْ بَوَاوٍ وانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ ... واجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأسْمَا أَصِفْ

ففي الرفع تجعل فيها الواو، وفي النصب تجعل فيها الألف، وفي الجر تجعل فيها الياء كما سنمثِّل، ثم ذكر بعد ذلك ألفاظها وهي ستة على اسمها الأسماء الستة، فذكرها وبيَّن ألفاظها بقوله:

٢٨- مِنْ ذَاكَ ذُو إنْ صُحْبَةً أَبَانَا ... وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

اسمان (ذُو) و(وَالْفَمُ)

(أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ) هذه ستة أسماء: (ذُو)، (وَالْفَمُ)، وال (أَبٌ)، وال

(أخٌ)، والـ (حَمٌ)، والـ (هَنٌ)، هذه الأسماء الستة خصتها العرب بإعرابٍ معين من بين باقي الأسماء، فإذا كانت مرفوعةً فإنهم يجعلون فيها الواو، وإذا كانت منصوبةً يجعلون فيها الألف، وإذا كانت مجرورةً يجعلون فيها الياء.

طيب، نقول إذا كانت مرفوعة متى تقع الأسماء مرفوعة؟ الاسم عمومًا متى يقع مرفوعًا؟ متى يكون حكمه الرفع؟ كأن يقع مثلاً مبتدأً أو يقع خبرًا أو يقع فاعلاً، أو يقع نائب فاعلٍ، أو يقع اسمًا لكان وأخواتها أو خبرًا لإن وأخواتها، وتابعًا لمرفوع، هذه مواضع رفع الاسم السبعة؛

- فإذا وقع اسمٌ من الأسماء الستة مرفوعًا فإنك تجعل فيه الواو، نقول: (أخوكَ سليمٌ)، (أخوك) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو.

- (أخوك كريمٌ) طيب اجعله فاعلاً فتقول (صلى أخوك في المسجد- أعطى أخوك الفقيرَ ريالاً).

- اجعله منصوبًا كأن تجعله مفعولاً به أو اسمًا لإن أو خبرًا لكان ستقول (رأيتُ أخاك – أكرمتُ أباك).

- طيب، اجعله مجرورًا، متى يكون اسمًا مجرورًا؟ يُسبق بحرف جر أو يقع مضافًا إليه أو تابعًا لمجرور، اجعله مجرورًا كأن يُسبق بحرف جر: (سلمتُ على أخيك – مررت بأبيك – نظرتُ إلى حميه أو حميها).

فمتى رأيتَ اسمًا من الأسماء الستة بالواو عرفت أن حكمه الإعرابي الرفع، ثم تأمل من أي المرفوعات، وإذا رأيت فيه الألف عرفت أن حكمه النصب ثم تأمل من أي المنصوبات، وإذا رأيت فيه الياء فحكمه الجر، وأنت كذلك يجب أن تعمل ذلك إذا جعلت اسمًا من الأسماء الستة مرفوعًا يجب أن تجعل فيه الواو.

﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص:٢٣]، منذ أن تسمع ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾

تعرف أن (أَبُونَا) حكمها الرفع مرفوعة، من أي المرفوعات؟ تأمل تجد أنها مبتدأ، اجعل (إن) قبل هذه الجملة فتقول (إن أبانا شيخٌ كبير).

طيب، يمكن أن نقول علامات الإعراب في الأسماء الستة هي علامات الإعراب الأصلية ولكنها ممدودة، الضمة إذا مددتها تنقلب إلى واو، والفتحة إلى ألف، والكسرة إلى ياء (أبونا – أبانا – أبينا).

طيب، وفي قصة مشهورة يذكرها الأصمعي، الأصمعي الإمام المشهور عبد المالك بن قريط وهو قرين سيبويه إلا أن سيبويه نحوي والأصمعي لغوي، من الذين ذهبوا إلى جزيرة العرب وحفظوا كلام العرب وكتبوه وسجلوه، يقول كنت مرةً في البادية أنقل من الأعراب المتفرقين أكتب وأسجل عنهم وأحفظ، يقول فوصلت إلى أعرابي في خيمة هو وأهله، فأرسل ابنته الصغيرة تستقي الماء، معها قربة كبيرة، وذهبت إلى الغدير القريب تستقي ماءً، فعندما عادت انحلَّ وكاءُ القربة، الحبل الذي على فم القربة انحلَّ، فما استطاعت أن تربطه مرةً أخرى؛ لأنها صغيرة والقربة كبيرة، فقالت: (يا أبتِ أدرك فاها) يعني فم القربة، (غلبني فوها، لا طاقة لي بفيها)، يقول الأصمعي: فجمعتْ اللغة.

طيب، أما (الأب والأخ) فمعروفان، وأما (الحم) فهو قريب الزوجة من جهة الزوجة، يعني الذين يتصلون بالزوجة من جهة الزوج هؤلاء أحماؤها حموها، كأب الزوج وأخ الزوج وعم الزوج وخال الزوج، هؤلاء للزوجة أحماء، وبعض أهل اللغة يقول يمكن أيضًا أن يطلق (الحمو) على الرجل من جهة المرأة، لكن المشهور في اللغة أن الأحماء هم أقرباء الزوج بالنسبة للزوجة، ولذلك النحويون إذا أرادوا أن يمثلوا يقولون: (أبوك – أخوك – حموها)، فيضيفون (الحم) للزوجة.

طيب، و(الهن) كلمة تُكَني بها العرب عما يُستقبح التصريح به؛ لأن العرب أمة

تحاول أن تحسِّن ألفاظها ولا تصرح بالقبائح كألفاظ العورات والسباب والشِتام وقضاء الحاجة ونحو ذلك، ما تصرح بها، تكنِّي بها بكلمات كثيرة منها (الهن)، إذا انكشفت عورتك ماذا يغطي كذا وكذا مما خرج من عورتك هو يغطها لك مثلاً، أو نحو ذلك، فـ(الهن) كلمةٌ يُكنى بها عما يُستقبح التصريح به.

طيب، (ذو) كما قال ابن مالك: (مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا)، (ذو) التي بمعنى صاحب، كأن تقول (ذو مال) صاحب مال، (ذو علم) صاحب علم، ونحو ذلك، و(الفم) معروفة.

إذن فابن مالك إلى الآن بيَّن لنا علامات الإعراب وبيَّن لنا ألفاظ الأسماء الستة، ثم سيبين لنا لغات العرب في الأسماء الستة، العرب أنفسهم، وليس النحويون العرب أنفسهم اختلفوا في إعراب الأسماء الستة، بيَّن ذلك ابن مالكٍ في [الألفية] فقال بعد أن ذكر:

٢٩- أَبٌ أَخٌ حَـمٌ كَـذَاكَ وَهَـنُ ... والـنَّقْصُ فِـي هـذا الأَخِيـرِ أَحْسَـنُ

يقصد (الأَخِيرِ) الكلمة (الهن)، كلمة (الهن) يقول (والنَّقْصُ فِي هذا الأَخِيرِ أَحْسَنُ)، يقول النقص أحسن من إعرابها بالحروف، إعراب الأسماء الستة بالحروف يعني بالواو رفعًا وبالألف نصبًا وبالياء جرًا يسمونها لغةً اسمان، تتم: (أبوكَ – أباكَ – أبيكَ)، هذه لغة الإتمام.

(والنَّقْصُ) لغة النقص تعني أن تحذف هذه الحروف، تحذف الواو وتحذف الألف وتحذف الياء، فلا تقول (جاء أبوك) وإنما تقول (جاء أبك)، ولا تقول (رأيتُ أباك) تقول (رأيتُ أبَكَ)، ولا تقول (مررت بأبيك) تقول (مررتُ بأَبِكَ)، كذا لغة النقص.

طيب، كلمة (الهن) يجوز فيها لغة الإتمام، وهذا الذي ذكره أولاً، علامات

الإعراب يقول أن تكون في الأسماء الستة كلها ومن ذلك (الهن)، إذن في لغة الإتمام أيضًا واردة في كلمة (الهن)، ثم قال والنقص في كلمة (الهن) أحسن؛ لأن كلمة (الهن) كم فيها من لغة عن العرب؟ فيها لغة الإتمام وفيها لغة النقص، وأيهما أحسن يعني أكثر وأشهر وأفصح عن العرب؟ النقص، الأشهر والأحسن عن العرب أن تقول (هذا هَنُكَ)، ويجوز (هذا هنوك)، و(غطِّ هَنَّكَ) ويجوز (غطِّ هَناك) والأول أحسن، و(استر على هَنِكَ) ويجوز (استر على هنيك) والأول أحسن، إذن كلمة (الهن) فيها لغةً الإتمام وهي قليلة، والنقص وهي الأحسن والأكثر، ثم قال: (**وَفِي أبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ**)، ما تاليا (أب)؟ قال قبل قليل: (**أَبٌ أَخٌ حَمٌ**)، وتالييه؟ (الأخ والحمو)، يعني في كلمة (أب– أخ– حم) يندر النقص، (**وَفِي أبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ**) أي هو النقص الذي قال أنه أحسن في (الهن)، النقص في (الهن) أحسن، وفي (الأب– الأخ– الحم) نادر، يعني لغة النقص واردة في (الأب– الأخ– الحم) أو ما وردت؟ هي واردة ولكنها نادرة.

فعلى هذه اللغة النادرة تقول: (جاء أَبُكَ– رأيتُ أبَكَ– سلمتُ على أبِكَ) هذا جائز ولا غير جائز؟ هذا جائز ولكنه نادر، طيب.

٣٠- وَفِـــي أبٍ وَتَالِيَيْـــهِ يَنْـــدُرُ   وَقَصْـــرُهَا مِـــنْ نَقْصِـــهِنَّ أَشْـــهَرُ

(**وَقَصْرُهَا**) هذه لغة يسمونها لغة القصر، لغة القصر إلزام الكلمة الألف، (@٠٠:١٤:٠١) لغة القصر تقصرها على الألف فتقول (أباكَ) بالرفع، و(أباك) في النصب، و(أباك) في الجر، تسمى لغة القصر، فتقول في الرفع: (جاء أباك) وفي النصب: (أكرمتُ أباك)، وفي الجر: (سلمت على أباك)، هذه لغة أيضًا في الألفاظ الثلاثة (الأب– الأخ– الحم)، طيب، ما نسبتها إلى اللغات الأخرى؟ يقول: (**وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ**) يعني أيهما أقوى وأحسن؟ القصر أم النقص؟ القصر (**وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ**) إذن فالقصر أحسن.

بقي الاتمام، الإتمام في هذه الكلمات الثلاث هو الأفضل، وهو لغة جمهور العرب والذي جاء فيه القرآن والسنة، جاء على لغة الإتمام في (الأب– الأخ– الحم)، وعلى ذلك (الأب– الأخ– الحم) فيها ثلاث لغات:

١–فيها الإتمام والإعراب بالحروف، وهذه اللغة الفصحى الأكثر.

٢–وفيها القصر، إلزامها الألف وهي لغة شهيرة.

٣–وفيها النقص وهي لغةٌ نادرة.

من الشواهد على ذلك قول الشاعر:

بأبــه اقتــدى عــديٌّ في الكــرم ومــن يشــابه أبَــهُ فمــا ظلــم

فجاءت كلمة (الأب) في الموضعين على لغة النقص، وقال الشاعر الآخر:

إن أباهــــا وأبــــا أباهــــا قــد بلغــا في المجــد غاياتاهــا

(إن أباها) اسم إن، و(أب) معطوف على المنصوب، (وأبا أباها) (أباها) هذا مضاف إليه، لكن جاءت الجميع بالألف؛ لأن الشاعر لغته القصر يعني قصرها على الألف، فتُعرب إعراب المقصور يعني بالحركات المقدرة.

طيب، الأمر الأخير بعد أن بيَّن علامات الإعراب وبيَّن ألفاظ الأسماء الستة ثم بيَّن اللغات، وقبل أن ننتقل عن اللغات بقي الكلام على (ذو– الفم)، كلمة (ذو)، و(الفم) إذا حُذفت منها الميم، ماذا فيها من اللغات؟ هذه ليس فيهما إلا الإتمام، كلمة (ذو)، و(الفم) إذا حُذفت منها الميم ليس فيهما إلا الإعراب بالحروف، تقول (جاء ذو مال– رأيت ذا مال – مررت بذي مال)، و(هذا فوك– نظِّف فاك– نظرت إلى فيك).

❁ **والخلاصة في لغة العرب، الخلاصة أن:**

- (ذو– الفم) ليس فيهما إلا لغةٌ واحدة وهي لغة الإتمام.
- وكلمة (الهن) فيها لغتان وهما الإتمام وهو الأقل، والإتمام وهو الأشهر والأحسن.
- و(الأب– الأخ– الحم) فيها ثلاث لغات: الإتمام وهو الأحسن، والقصر وهو شهير، والنقص وهو نادر.

طيب، الأمر الأخير ذكر أيضًا شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف، يعني شروط إعرابها بالإتمام، قال:

٣١- وَشَرْطُ ذَا الإعْرَابِ أنْ يُضَفْنَ لا　　　لِلْيَا كَجَا أَخُو أبِيكَ ذَا اعْتِلاَ

❁ **يقول هذه الأسماء الستة لا تعرب هذا الإعراب إلا بأربعة شروط:**

١. **الشرط الأول**: أن تكون مضافةً.
٢. **والشرط الثاني**: أن تكون مضافةً لغير يا المتكلم.
٣. **والشرط الثالث**: أن تكون مفردةً لا مثناةً ولا مجموعةً.
٤. **والشرط الرابع**: أن تكون مكبرةً لا مصغرةً.

الشرط الأول أن تكون مضافةً مثل (جاء أبو محمد) مضافة إلى اسم ظاهر، أو (جاء أبوك) مضافة إلى ضمير، لا بد أن تضاف إلى اسم سواء كان اسمًا ظاهرًا مثل (جاء أبو محمد– جاء أبو الأولاد– جاء أبو الأشبال– جاء أبو الخير) أو تضاف إلى ضمير: (جاء أبوك– جاء أبوها– جاء أبونا).

طيب، فإن لم تكن مضافةً فإنها تعرب بالعلامات الأصلية، لو قلت (أب) من دون إضافة، (هذا أبٌ كريم) حينئذٍ تعرب بالعلامات الأصلية، تقول: (جاء أبٌ–

أكرمت أبًا– نظرت إلى أبٍ).

الشرط الثاني: أن تكون مضافةً لغير ياء المتكلم، فإن أضيفت إلى غير ياء المتكلم فقلت (أبي– أخي– حمي) فإنها تعرب بعلاماتٍ أصلية مقدرة، تعرب بحركاتٍ أصلية مقدرة، وسيأتي الكلام على العلامات المقدرة إن شاء الله في آخر الكلام على باب المعرب والمبني، فتقول (جاء أبي) (جاء) فعلٌ ماضٍ و(أبي) فاعلٌ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، الحركة التي تناسب الياء.

الشرط الثالث: أن تكون مفردة لا مثناةً ولا مجموعةً، فإن كانت مثناةً: (أبوان– أخوان) أو مجموعةً (آباء– إخوة) فإنها لا تعرب بالحروف، لا تعرب بالإتمام، وإنما إن كانت مثناةً تعرب إعراب المثنى، وإن كانت مجموعةً جمع تكسير فإنها تعرب إعراب جمع التكسير، فالمثنى سيأتي أنه يُرفع بالألف ويُنصب ويُجر بالياء، تقول (جاء أبواك– رأيت أبويك– سلمت على أبويك)، إعراب المثنى.

وجمع التكسير تقول: (جاء آباءٌ– آباؤك)، و(رأيت آباءً– آباءك) و(سلمت على آباءٍ– آبائك)، تعرب إعراب جمع التكسير بالحركات الظاهرة الأصلية.

الشرط الرابع أن تكون مكبرة لا مصغرة، فإذا صُغرت فقلت (أُبَيٌّ– أُخَيٌّ– ذُوَيٌّ) فإنها تعرب بالعلامات الأصلية، تقول (جاء أُبَيُّ زيدٍ– جاء أُبَيُّكَ– رأيت أُبَيَّكَ– سلمت على أُبَيِّكَ) التصغير قد يكون للتجميل للتمليح، يعني لأغراض كثيرة، فإذا صُغرت الكلمة فإنها لا تعرب بالحروف وإنما تعرب بالحركات بالعلامات الأصلية.

فإن قال قائل أما الشرط الأول والثاني فأصلهما من البيت واضح (**وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لا لِلْيَا**) هذا واضح، الشرط الثالث أن تكون مفردة لا مثناة ولا

مجموعة، والشرط الرابع أن تكون مكبرةً لا مصغرة، هل ذكرهم ابن مالك؟ نقول ذكرهم ضمنًا؛ لأنه يريد الألفاظ المذكورة، وهو إنما ذكر الألفاظ بالتكبير (أب)، (أخ) بالتكبير، (حم) بالتكبير، نعم، وذكرها بالإفراد، فنقول هذان الشرطان مأخوذان ضمنًا من كلامه، والشرطان الأولان مأخوذان من كلامه تصريحًا.

طيب، بقي الشروط الخاصة، هذه أربع شروط عامة في كل الأسماء الستة، في شرط خاص بـ(ذو)، وشرطٌ خاصٌ بـ(الفم)، وذكرهما ابن مالك؛

- **أما الشرط الخاص بـ(ذو) فذكره من قبل فقال:** (مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا)، (ذو) إذا كانت بمعنى صاحب (ذو مال– ذو علم– ذو فضل– ذو أولاد) يعني صاحب، يريد أن يخرج (ذو) التي بمعنى (الذي) تسمى (ذو) الطائية عند قبيلة من قبائل العرب يستعملون (ذو) بمعنى (الذي)، يقول (جاء ذو قام) يعني الذي قام، يقول لا (ذو) الطائية هذه مبنية على السكون، أما (ذو) التي بمعنى صاحب فهي التي تعرب إعراب الأسماء الستة.

- **أما الشرط الخاص بـ(الفم) فذكره ابن مالك بقوله:** (وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا) بان يعني انفصل وانقطع كلمة (الميم) اقطع الميم من الفم تقول (هذا فوك) الكاف ضمير والواو علامة إعراب، بقيت الفاء، والميم حُذفت (فاك– فيك)، لكن لو ثبتت الميم فقيل (فم) فيعرب بالعلامات الأصلية: (هذا فمٌ– رأيت فمًا– نظرت إلى فمٍ).

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السادس

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد؛

فحياكم الله وبياكم في هذه الليلة، ليلة الاثنين الثالث والعشرين من شهر ربيعٍ الأول من سنة ١٤٢٩ من هجرة المصطفى ﷺ، في هذا المسجد المبارك جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بإذن الله -تعالى- الدرس السادس من دروس شرح [ألفية] ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ولا زال الكلام يا إخوان موصولاً على باب المعرب والمبنى في هذه الـ[ألفية] المباركة، وقد ذكرنا في أول الكلام على هذا الباب باب المعرب والمبني أن ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر في هذا الباب أربع مسائل:

- **المسألة الأولى**: حصر المعربات والمبنيات.
- **والمسألة الثانية**: حركات البناء.
- **والمسألة الثالثة**: أنواع الإعراب.
- **والمسألة الرابعة**: علامات الإعراب.

ووصلنا إلى الكلام على المسألة الرابعة علامات الاعراب، فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في علامات الإعراب أنها تنقسم قسمين:

- **علاماتٍ أصلية.**
- **وعلاماتٍ فرعية.**

فذكر أن العلامات الأصلية للرفع الضمة وللنصب الفتحة وللجر الكسرة وللجزم السكون، ثم ذكر أن العلامات الفرعية توجد في أبوابٍ معينةٍ محصورة، ثم بدأ يسرد أبواب العلامات الفرعية بابًا بابًا، فالباب الأول من أبواب العلامات الفرعية: باب الأسماء الستة، وقد شرحناه في الدرس الماضي.

وفي هذا الدرس -إن شاء الله- سنكمل شيئًا من الأبواب الفرعية، سنشرح إن شاء الله الباب الثاني وهو باب المثنى، والباب الثالث: باب جمع المذكر السالم، والباب التالي: باب جمع المؤنث السالم إن كفى الوقت لذلك.

إذن سيكون أول الكلام في هذا الدرس على المثنى، والمثنى هو الباب الثاني من أبواب العلامات الفرعية، وقد ذكر ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب في [ألفيته] في ثلاثة أبيات فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٣٢.بِالأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى وَكِلَا ... إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلَا
٣٣.كِلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ واثْنَتَانِ ... كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ
٣٤.وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الأَلِفْ ... جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات أن المثنى علامة الرفع فيه الألف، وعلامة النصب الياء، وعلامة الجر الياء، فتقول في الرفع (الطالبانِ مجتهدان)، و(الكتابان مفيدان) و(الخطان متقاطعان)، هذه جمل اسمية مكونة من مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الألف، ومن خبر مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأن المبتدأ والخبر كلاهما مرفوع.

ولو جعل المثنى فاعلاً لكان مرفوعًا أيضًا وعلامة رفعه الألف، فتقول مثلاً (انطلق القطاران بسرعة)، وتقول (نجح المجتهدانِ بامتياز).

أما إذا جعلت المثنى منصوبًا، كأن تجعله ماذا؟ مفعولاً به أو تجعله اسمًا لـ (إن وأخواتها)، أو خبرًا لـ (كان وأخواتها)، فتقول مثلاً: (بنى المحسنُ مسجدين)، فـ (مسجدين) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء، وتقول (قرأت كتابين)، و(أعطيت محمدًا درهمين)، وإن جعلناه اسمًا لـ (إن) نقول (إن المسجدين واسعان)

(إن المسجدين) اسمها منصوب فوضعنا فيه الياء.

و(واسعان) خبرها مرفوع فجلعنا فيه الألف.

وإذا جعلنا المثنى مجرورًا كأن نجعله مسبوقًا بحرف جر أو مضافًا إليه وجعلنا فيه الياء أيضًا، أقول (صليت في مسجدين)، و(نظرت في كتابين)، وتقول (هذا كتابُ عالميْن)

(هذا) مبتدأ.

(كتاب) خبر.

(عالمين) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء.

بعد ذلك يمكن أن نسأل عن تعريف المثنى، ما تعريف المثنى عند النحويين؟ يقولون في تعريف المثنى: كل اسم دلَّ على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون أو ياء ونون وأغنى عن المتعاطفين، في الأمثلة السابقة إذا قلنا (يذهبان أو يكتبان) فهذه الكلمات ليست مثناة؛ لأنها أفعال، والتثنية والجمع كذلك من الأسماء، ولا توصف به الأفعال والأحرف.

ولو قلنا (زوج) أو (شفع): (عندي زوج من الحمام) يعني حمامتان، هل هذا مثنى؟ لا، وإن دلّ على اثنين أو اثنتين، لكنه ليس بزيادة ألف ونون أو ياء ونون، وكذلك (شفع) ونحو ذلك.

طيب، (اثنان) و(اثنتان) هل هما مثنيين؟ ليسا مثنيين؛ لأننا نقول في تعريف مثنى (وأغنى عن المتعاطفين)، الاثنان اسم وسام كما إن (محمدين) محمد ومحمد لا، اسمٌ ليست مفرد اثنين، إذن فاثنان لا تسمى عند النحويين مثنى.

طيب (كلا –كلتا)؟ (جاء الطالبان كلاهما) وتقول (كلاهما مجتهد)، إذا قلنا (كلاهما) هذه الكلمة ألا تدل على اثنين؟ بلى، (كلتاهما مجتهدتان)، (كلتاهما) تدل على اثنتين، نعم، وفيهما الألف والنون (كلا) فيها الالف، والنون تقع في الإضافة كما سيأتي في آخر إلى ذلك.

و(كلتا) فيها الألف وفقدت النون للإضافة؛ لأنهما لفظان ملازمان للإضافة، فلماذا لا نعدهما مثنيين؟ لأنهما لا يغنيان عن المتعاطفين، لأن كلا لا مفرد له، ليس مفرده (كل)، (كل) جمع، (كلا) مثنى، فلا نقول إن (كل) مفرد، نقول (جاء كلا الطالبين) يعني كلٌ وكلٌ؟ لا، فلم تغنِ هذه الكلمة عن متعاطفين، فهذه الكلمات لا تعد عند النحويين مثناةً.

ومع ذلك فإن العرب أصحاب اللغة يعربون هذه الكلمات الأربع (اثنان واثنتان وكلا وكلتا) يعربونها إعراض المثنى، أي بالألف رفعًا وبالياء جرًا ونصبًا، فيقولون (نجح اثنان من الطلاب)، و(أكرمت اثنين من الطلاب)، و(سلمت على اثنين من الطلاب)، وتقول (الطالبان نجحا كلاهما)، و(اكرمت الطالبين كليهما)، و(سلمت على الطالبين كليهما) فمعنى ذلك أن العرب تعرب هذه الكلمات الأربع إعراب المثنى، وهي ليست مثناةَ؛ لأن التعريف الذي ذكرناه لا ينطبق عليها.

وهذا هو المراد بالملحق بالمثنى، الملحق بالمثنى هو ما أعربته العرب إعراب المثنى ولا يصدق عليه تعريف المثنى، والملحق بالمثنى أي الذي أعربته العرب، إعراب المثنى مع أن التعريف لا يصدق عليه خمسة أشياء؛

الأول والثاني: اثنان واثنتان، هاتان الكلمتان يعربان إعراب المثنى مطلقًا، قولنا مطلقًا أي بلا شرط، (بلا شرط) هذا هو معنى قول ابن مالك في [الألفية]، ماذا قال ابن مالك [الألفية] في هذه المسألة؟ قال (كَابْنَيْنِ وَابْنَتَينِ يَجْرِيَانِ)، عندما ذكر (كلا) أو (كلتا)، قال:

٣٢. بِالأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى وَكِلا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلاَ
٣٣. كِلْتَا كَذَاكَ.................. ....

يعني (كلتا) مثل (كلا)

٣٤. كِلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ واثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَينِ يَجْرِيَانِ

يقول (اثنان واثنتان) يجريان كابنين وابنتين، ابنين وابنتين هاتان اللفظتان مثنىً حقيقي، فيقول اثنان واثنتان يجريان عند العرب مثل المثنى الحقيقي مطلقٌ بلا شرط، هذا معنى قوله (اثْنَانِ واثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَينِ يَجْرِيَانِ).

اللفظ الثالث والرابع مما أُلحق بالمثنى: (كلا وكلتا)، (كلا وكلتا) تعربهما العرب إعراب المثنى بالألف رفعًا وبالياء جرًا نصبًا بشرط أن يضافا إلى ضمير، أن تضيفهما إلى ضمير، كأن تقول (كلاهما – كلانا – كلتاهما – كلانا) فحينئذ يعربان إعراب المثنى، تقول (كلانا مجتهد)، (كلانا) مبتدأٌ مرفوع وعلامة رفعه الألف، و(مجتهد) الخبر.

طيب أدخل (كان) فتقول (كان كلانا مجتهدًا)،(كان) فعلٌ ناسخ، (كلانا) اسمها مرفوع وعلامة رفعه الألف، و(مجتهدًا) خبر كان المنصوب، ادخل إن

فتقول (إن كلينا مجتهدٌ)، (كلينا) نصبته بالياء و(مجتهد) رفعته بالضمة، و(كلتا) كـ(كلا) في ذلك، وهذا معنى قول ابن مالك (وَكِلا إِذَا بِمُضَمَرٍ مُضَافًا وُصِلا) أي إذا أضيفت (كلا) للمضمر، وما المراد بـ(المضمر)؟ المضمر هو الضمير؟

طيب وماذا يقابل المضمر؟ الظاهر فالاسم إما ظاهر وإما مضمر، فالمضمر هو الضمير، الضمائر المنفصلة والمتصلة نسميها ضمائر أو مضمرات، وما سواها من الأسماء نسميها أسماء ظاهرة مثل: (محمد - شارع - جالس - جلوس - ضرب - هذا – الذي) نسميها أسماء ظاهرة.

طيب نقول إن (كلا – كلتا) لا يعربان إعراب المثنى إلا إذا أضيفا إلى ضمير، إذا لم يضافا إلى ضمير وهما ملازمان للإضافة، فسيضافان إلى ماذا؟ سيضافان إلى اسمٍ ظاهر، فما حكمهما إذا أضيفا إلى اسم ظاهر كأن تقول (كلا الطالبين – كلتا السيارتين - كلا المسجدين) هل يعربان إعراب المثنى؟ لا، وإنما يعربان بالعلامات الأصلية المقدرة على الألف، فيعرب إعراب المقصور، يعرب إعراب الاسم المقصور؛ لأنه حينئذٍ اسم مختوم بألف، فيكون كالاسم المقصور، فتقول:

(نجحَ كلا الطالبين).

(أكرمتُ كلا الطالبين).

(سلمتُ على كلا الطالبين).

(نجح كلا) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر، (أكرمتُ كلا الطالبين)، (كلا) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها التعذر، (سلمت على كلا الطالبين) (كلا) اسم مجرور بـ(على) وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها التعذر، أما (الطالبين) فهو مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء.

طيب، قلنا إن الملحق بالمثنى خمسة أشياء (اثنان واثنتان وكلا وكلتا)، وهذه الأربعة ذكرها ابن مالك ونص عليها في [الألفية]، الخامس مما ألحق بالمثنى المسمى بالمثنى، يعني العلم المنقول من المثنى، فنحن نعرف أن العلم إما أن يكون منقول وإما التي تكون مرتجلاً، والارتجال في الأعلام قليل، والأكثر في الأعلام أن تكون منقولة، ما معنى أن تكون منقولة؟ يعني أن تكون منقولة من بابٍ آخر من أبواب النحو، كأن تسمي باسم أو باسم مفعول أو بمصدر أو بفعل ماضي أو بفعل مضارع.

نعم كأن تسمي (صالح) سميت ابنك (صالحًا)، (صالحٌ) هذا علم، طبعًا العلم هو الاسم الخاص بمسماه، هذه الأعلام أي اسم يختص بمسماه بحيث ما يشركه شبيهه فيه، هذا علمٌ عليه، عندك مثلاً الإخوان، كل واحد سميته باسم خاص به، هذا أعلام عليهم، وأي شيء يمكن أن يُجعل له علم (المساجد)، إذا قلت (مسجد) هذا نكرة؛ لأن كل مسجد يسمى مسجدًا، لكن أردت أن تسمي هذا المسجد باسم خاص به بحيث يكون علمًا عليه، قد تسميه.

سيارة نكرة في السيارات، لكن لو أردت أن تسمي سيارةً باسمٍ معين يمكن، عندك مثلاً (حصان)، أي حصان يسمى حصانًا، لكن لو كان الحصان طيب جيد غالٍ عليك وتريد أن تسميه، يمكن تسميه باسمٍ خاصٍ به، كما أنك تخص ابنك باسمٍ خاص به، والآن ترون في سباقات الخيول كل حصان له اسم، كل ناقة لها اسم، هذه أعلام عليها، أما إذا قلت (بعيد – جمل – حصان) هذه نكرات.

هذا معنى قولنا (علم)، فالعلم اسم خاص بمسماه بحيث ما يشركه شريكه به، فإذا سميت هذا الحصان بـ(برق) فالحصان الآخر زميله الآخر في حضوره ما يسمى (برقًا) إذ هذا علمه، فهذا علمٌ خاصٌ به.

ويمكن أن ينقل من اسم الفاعل كأن تسمي بـ(صالح) أو باسم المفعول كأن

تسمي بـ (محمود) أو تنقل من المصدر كأن تسمي بـ (بصلاح - فضل) أو تنقل من فعلٍ ماضٍ كأن تسمي بـ (ذهبَ) أو بـ (جاد) أو بـ (شمَّر)، وقد تنقل من الفعل المضارع كأن تسمي (يشكر) أو (تغلب)، هذه كلها أسماء مستعملة عند العرب، وقد تنقل من المثنى، وقد تنقل جمع المذكر السالم كما سيأتي، وقد تنقل إلى العلَمية من جمع المؤنث السالم كما سيأتي.

فإذا لم ترضَ أن تسمي ابنك بـ (محمد) حتى سميته (محمدين)، هذا علم عليه، هذا علم من المثنى سميته بـ (محمدان) أو (محمدين) أو سميته بـ (أحمدين) أو (البحرين)، (البحران) هذا علم على هذه الدولة، هذا يسمى بالمثنى، المسمى بالمثنى كيف تعربه؟

نعم إذا سميت هذا الرجل سميته (محمدين)، هل التعريف تعريف المثنى ينطبق عليه؟ لا ينطبق عليه؛ لأنه لا يغني عن المتعاطفين، ليس هو محمد ومحمد فواحد، أو (البحرين) ليست دولتان بحر وبحر، هي دولة واحدة، وهكذا.

طيب المسمى بالمثنى كيف يُعرب؟ كيف تعربه العرب؟ يجوز لك أن تلحقه بالمثنى فتعربه إعرابه، فتقول (هذه البحران – زرت البحرين – سكنت في البحرين) يجوز لك ذلك، ويجوز فيها إعرابٌ آخر ويسمى الحكاية أن تحكيه حكاية، يعني أن تجعل لفظه ثابتًا على التثنية، وإن تلقي الإعراب على آخره بالعلامات الأصلية.

نعم فتقول مثلاً نحن سمينا هذه الدولة (البحران) أو (البحرين)؟ قد يسمي بالألف أو بالياء، فإذا سميت بالياء مثلاً (البحرين) نبقيها على لفظها مثلاً أو نحكيها، ونلقي الإعراب بالحركات الأصلية على آخرها، ونقول (هذه البحرينُ – زرت البحرينَ- سكنت في البحرينِ) كلاهما جائز.

طيب، إذا قلنا (المحمدان كريمان)، فـ(المحمدان) مبتدأٌ مرفوع وعلامة رفعه الألف، طيب، (المحمدان) ننظر في جسم هذه الكلمة (المحمدان)، (محمدان) أما (محمد)، فهو مأخوذٌ من المفرد، وأما الألف في (محمدان) أو الياء في (محمدين) فهو علامة الإعراب، فما شأن النون في (المحمدان) و(المحمدين)؟ لماذا أضافت العرب النون إلى المثنى؟ نعم.

طالب:...

الشيخ: لا التثنية تكون بالألف والياء، والدليل على ذلك أن النون قد تذهب، ومعنى التثنية يبقى، تقول (كتابا زيدٍ مفيدان).

نعم، هذه النون في المثنى عوضٌ عن التنوين الذي في المفرد، أنت إذا نظرت إلى المفرد، المفرد (محمدٌ)، طيب ثم يأتي بعد ذلك (جاء محمدٌ)، (جاء) فعل و(محمد) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة أو الضمتان؟ الضمة، إذن جاء (محمدُ) علامة الرفع (محمدُ)، الدال وبعد الدال ضمة وهي علامة الرفع، ماذا بعد الضمة؟ نون، هذه النون التي بعد علامة الإعراب بعد الضمة ما هي؟ هي التنوين؛ لأن التنوين نونٌ ساكنة، نون الساكنة تلحق آخر الاسم (محمدٌ) فآخر الكلمة (محمد)، ثم تأتي علامة الإعراب (دُ)، ثم يأتي التنوين.

ثني (محمد) يقول (محمد) كما هي، ثم الألف وهي علامة الإعراب فهي تقابل في المفرد الضمة، إذن الضمة علامة الإعراب في المفرد، والألف علامة الإعراب في المثنى، والنون في (محمدان) تقابل التنوين، والدليل على ذلك أن النون في المثنى تسقط في الإضافة، فتقول بدون إضافة (الكتابان مفيدان)، وبالإضافة تقول (كتابا محمد مفيدان)، فأين ذهبت النون التي في (كتابان) سقطت من أجل الإضافة، كما أن التنوين في المفرد يسقط لأجل الإضافة، فتقول في المفرد بلا إضافة (هذا كتابٌ)، وبالإضافة (هذا كتابُ محمد).

فالمسألة على ذلك تكون واضحة إن شاء الله تعالى، فإن سأل الطالب منتبه وقال المعتاد عند النحويين إنهم يقدمون الرفع ثم يذكرون بعده النصب، وفي الأخير يذكرون الجر، أما ابن مالك في البيت الأخير فإنه قال:

٣٤.وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الأَلِفْ جَـرًّا وَنَصْـبًا بَعْـدَ فَـتْح قَـدْ أُلِـفْ

فقدم الجر على النصب، وليس ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ممن يخفى عليه ذلك، فما قدَّم الجر على النصب إلا لأمر أراده، والسبب في ذلك هو أن الألف هي علامة الرفع، طيب، لما يأتي المثنى علامة النصب أم علامة الجر؟ علامة النصب والجر، هذا صحيح لكن علامةٌ للجر أصالة، وعلامةٌ فهي علامة للنصب حملاً، فهي علامة للجر أصالةً لأن الياء أم (٠٠:٣٠:٥٥)، فصارت الياء في الجر علامةً هي الأصل، أما حمل النصب فحُمل النصب على الجر؛ لأن المثنى أضيق من غيره بخلاف الأسماء الستة فقد جعلت العرب لرفعها الواو ولنصبها الألف ولجرها الياء، فأعطت كل إعرابٍ أم الحركة الأصلية، فجعلت للرفع الواو أم الضمة، وجعلت للنصب الألف أم الفتحة وجعل الياء أم الكسرة، وهذا هو الحق واضح.

طيب، وهذا الذي يعمله النحويون عموما أنهم في باب يسمى يقدمون الجر على النصب لهذه النكتة، وما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ من علامات إعراب مثنى من أنه يُرفع بالألف ويُجر وينصب بالياء هذه هي اللغة المشهورة عند جمهور العرب وعليها جاء القرآن الكريم وكلام النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ وأغلب كلام العرب شعرًا ونثرًا.

وهناك لغة قليلة لبعض العرب في المثنى وهي أنهم ينطقون المثنى بالألف مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًا ما لم يسبب ذلك لبسًا، فيقولون (جاء الرجلان) و(أكرمت الرجلان)، و(سلمت على الرجلان)، هذه لغةٌ قليلة لبعض العرب، وقد خُرِّج عليها قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على قراءةٍ سبعية ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه:٦٣]، فـ

(إن) تنصب اسمها وترفع خبرها، فكان المتبادر أن تأتي الآية بهذا النص ﴿إن هذين لساحران﴾، وهذه قراءةُ سبعيةُ أخرى في الآية، فخرَّج كثيرٌ من العلماء هذه القراءة السبعية ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه:٦٣] على أنها آتيةٌ على هذه اللغة القليلة.

وأيضًا خرَّج بعض النحويين على هذه اللغة القليلة قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**لا وتران في ليلة**» فـ (لا) نافية للجنس تعمل عمل إن، فكان المتبادر في اللغة أن يقال (لا وترين) كما أنك تقول (إن وترين)، فخرَّجوا هذا الحديث على هذه اللغة أيضًا، لكن تبقى هذه اللغة لغةٌ قليلة، والعرب عندما يتكلمون بعد ذلك ينبغي لهم أن يتكلموا بلغة جمهور العرب.

هذا ما يتعلق بالمثنى، يمكن أن نسمع الأبيات من طالب أو طالبين وهي كما قلنا ثلاثة أبيات، من يسمعنا هذه الأبيات؟ تفضل.

(طالب يقرأ)

نعم من يقرأ الشباب يا إخوان؟ عمومًا شباب أو يا الشباب.

(طالب يقرأ)

أحسنت، بارك الله فيك.

ننتقل الآن إلى جمع المذكر السالم وهو الباب الثالث من أبواب العلامات الفرعية بعد أن ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ باب الأسماء الستة ثم باب المثنى، ذكر بعدهما باب جمع المذكر السالم، وقد ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أربعة أبيات فيها:

٣٥. وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وانْصِبِ ... سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ
٣٦. وَشِبْهِ ذَيْنِ وَبِهِ عِشْرُونَا ... وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَالأَهْلُونَا
٣٧. أُولُو وَعَالَمُونَ عِلِّيُّونَا ... وَأَرَضُونَ شَذَّ وَالسِّنُونَا
٣٨. وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ... ذَا الْبَابُ وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

يذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات جمع المذكر السالم وعلامة الرفع فيه الواو، وعلامة الجر والنصب الياء، فإذا جعلت جمع المذكر السالم مرفوعًا كأن تجعله مبتدأً أو خبرًا فإنك تجعل فيه الواو فتقول (المسلمون متعاطفون)، وتقول (المحسنون محبوبون) مبتدأ مرفوع وخبر مرفوع وعلامة رفعه فيهما الواو؛ لأنهما جمع مذكرٍ سالم.

ولو جعلته فاعلاً أو نائب فاعل تجعل فيه الواو أيضًا فتقول (انتصر المسلمون) و(نُصر المسلمون) ولو جعلته منصوبًا أو مجرورًا لجعلت فيه الياء كأن تقول (نصر الله المسلمين) أو تقول (دعوت للمسلمين)، ونلحظ أيضًا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قدَّم الجر على النصب في هذا الباب أيضًا، فقال (**وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وانْصِبِ**) للعلة التي ذكرناها قبل قليل.

ذكروا بعد ذلك تعريف جمع المذكر السالم عند النحويين، ما الذي يسميه النحويون جمع مذكر سالم؟ تعريفه"، كلُ اسمٍ دل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون أو ياء ونون وأغنى عن المتعاطفين.

وجمع المذكر السالم أضيق من المثنى، وأضيق من جمع المؤنث السالم الذي سيأتي، فالمثنى بابه واسع وطريقه واحد، فتُثنى المذكر والمؤنث والعاقل وغير العاقل بطريقة واحدة، وجمع المؤنث بابه أوسع، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

أما جمع المذكر السالم فلا يُجمع إلا شيئان: العلم والصفة إذا كانا لمذكرٍ عاقل، العلم عرفنا الأعلام، والصفة المراد بالصفة الأسماء المشتقة: اسم الفاعل واسم المفعول الصفة المشبهة واسم التفضيل، هذه الصفة التي تحمل معنى الفعل، فـ(صالح) اسم فاعل؛ لأن بمعنى صلح، و(محمود) اسم مفعول؛ لأنه بمعنى حُمد، و(كريم) صفة مشبهة؛ لأنه بمعنى كرُم، و(أقبل) اسم تفضيل؛ لأنه

بمعنى (فضِل)، فالصفات هي التي فيها معاني الأفعال، مشتقة من الفعل، مشقوقة من الفعل، فهي معنى الفعل.

أما إذا كان الاسم غير علم ولا صفة، ليس علمًا ولا صفةً، فإنه لا يُجمع جمع مذكرٍ سالمًا كـ (رجل – غلام – مسجد – شارع – جلوس)، فـ (رجل – غلام) اسمان، ليسا علمين، ليسا أعلامًا على أشخاص معينين، ولا صفة، ليست أسماءً مشتقة، ليست مشقوقة من أفعال، يسمونها أسماء جامدة، فلهذا لا تُجمع جمعًا مذكرًا سالمًا.

وهذا هو معنى قول ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [الألفية]:

٣٥. وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وانْصِبِ ... سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

(عَامِرٍ) هذا علم إنسان اسمه عالم، يقول علم لمذكر مثل (عَامِرٍ)، مثل (صالح)، مثل (محمد)، و(وَمُذْنِبِ) اسم فاعل (مذنب)، و(وَشِبْهِ ذَيْنِ) يعني الذي يشبه عامر أعلامٌ (@١٠:٤٣:٠٠)، (محمد – خالد - صالح – فهد) كل أعلام الذكور، والذي يشب (وَمُذْنِبِ) الصفات، صفات الذكور العقلاء كـ (قائم – جالس – مجتهد – منطلق – مسلم – مشرك) ونحو ذلك.

فعلى ذلك لا نجمع (@٠٥:٤٤:٠٠) على هذا الجمع ولو كان علمًا؛ لأنه ليس للمذكرة، ولا مجتهدة، وإن كانت صفةً؛ لأنها ليست للمذكر، فـ (القائم نجمعه جمعًا مذكرًا سالمًا (قائم)؟ نجمعها إذا كانت صفةً لمذكرٍ عاقل، كأن تقول (الرجال قائمون – الطلاب قائمون)، لكن لو كانت صفةً لغير عاقل كأن تقول (جدارٌ قائم) تقول (جدرٌ قائمون)؟ لا، لا تجمع، لابد أن تكون مذكر عاقل.

ويُلحق بجمع المذكر السالم أربعة أشياء، ومعنى الملحق بجمع المذكر السالم كما أشرنا من قبل هي الأسماء التي أعربتها العرب إعراب جمع المذكر السالم، وإن كان التعريف والشروط لا تسقط عليه، هي كلمات لا يسقط عليها

التعريف، ولا تنطبق عليها الشروط، ومع ذلك أعربتها العرب إعراب جمع المذكر السالم بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا.

والملحق بجمع المذكر السالم أربعة أشياء:

الأول: أسماء الجموع مثل (أولو) ومثل ألفاظ العقود في العدد (عشرين إلى تسعين)، الأول أسماء الجموع (أولوا) بمعنى أصحاب، تقول (هؤلاء أولو علمٍ) أي أصحاب علم، و (هؤلاء أولو فضلٍ) أي أصحاب فضلٍ، وكذلك ألفاظ العقود في العدد من عشرين إلى تسعين، هذه نسميها أسماء جموع.

وشرحنا من قبل أسماء الجموع، وهي الاسم الذي يدل على جمعٍ وليس له مفردٌ من لفظه، فـ (أولو) يدل على الجمع وجُمع بالواو، والنون المحذوفة للإضافة، ولكنه ما أغنى عن المتعاطفين، كأنه ليس له مفرد في الجمع، وكذلك عشرون، ثلاثون، أربعون إلى تسعين، هذه أسماء جموع؛ لأنها تدل على جمع لكن ليس لها مفرد وليس مفردها (عشرون –عِشر)، هل (عِشر) مفرد عشرون؟ لا، (ثلاثون) مفردها (ثلاث)؟ لا، ثلاث وثلاث وثلاث ما تكون ثلاثين.

فهذه أسماء الجموع تدل على جمعٍ وليس لها مفردٌ من لفظها، فتقول (جاءني أولو فضل) بالرفع؛ لأنه فاعل، وتقول (أكرمت أولي فضل) تنصبه بالياء، و(سلمتُ على أولي فضل)، (لأولي الألباب) أي أصحاب الألباب أُعربت بالياء لأنها مجرورة هنا.

الثاني مما أُلحق بجمع المذكر السالم جموع التكسير، وجمع التكسير كما شرحناه من قبل هو الذي تغيرت فيه صورة المفرد، صورة المفرد صار فيها كسر، كسر قليل أو كثير، المهم تغيرت مثل (أرضون – بنون – سنون) ونحو ذلك، (بنون) جمع مفرده ابن، ابن وابن وابن بنون، لو جمعت ابنًا على أبناء فهذا جمع تكسير، وعلاماته علاماتٌ أصلية، أما إذا جمعته بالواو والنون، فإن العرب تقول

(بنون).

(بنون) هو مجموع بالواو والنون، عومل معاملة جمع المذكر السالم، إلا أن العرب عندما جمعته بالواو والنون حذفت الهمزة في (ابن)، ما قالوا (ابنون) بل (بنون) هذا جمع مذكر سالم أم جمع تكسير؟ هذا جمع تكسير لكنه أُعرب إعراب جمع المذكر السالم، هذا هو الملحق، فتقول (عندي بنون)، و(أكرمت بنين لزيدٍ)، و(سلمت على بنينَ لزيدٍ).

وكذلك (سنون) هي سنة بفتح السين، ومع ذلك قالوا (سِنون) بكسر السنين، و(أرضون) هي أرْض بسكون الراء، ثم قالوا (أرَضون)، ثم إن الشروط ما تتوافق فيها، فـ(أرضون) ليست علمًا ولا صفةً، كذلك (ابن) ليست علمًا ولا صفةً، كذلك (سنة) ليست علمًا ولا صفةً، ومع ذلك أعربتها العرب إعراب جمع المذكر السالم.

الأمر الثالث مما أُلحق بجمع المذكر السالم جموع تصحيح لم تستوفِ الشروط، مثل (أهلون – وابلون - عالمون) هذه الكلمات نجد أن مفردها لم يتغير، سالم صحيح، تقول جمع تصحيح يعني سالم، فـ(أهل – أهلون)، (وابل) هو المطر، من أسماء المطر هو الوابل، (وابل – وابلون)، (عالَم – عالمون)، صورة منهم تغيرت؟ ما تغيرت، لو تغيرت جعلناه جمع تكسير، هذا جمع تصحيح سالم، ومع ذلك لم يستوفِ الشروط المذكورة من قبل، فـ(أهل)، كلمة (أهل) ليست علمًا ولا صفةً.

طيب (المطر) هذا اسمٌ وابل، كل مطرٍ كثير ينزل فهو (وابل)، فليس علمًا على مطرٍ معين ولا صفةً له، ولو جعلناه صفةً له فهو غير عاقل، وكذلك (عالمون) مفردها (عالم)، ليس علمًا ولا صفةً، وكلمة (عالم) تشمل كل ما سوى الله من العقلاء وغير العقلاء، ومع ذلك أعربتها العرب إعراب جمع المذكر السالم،

فيقولون (هؤلاء أهلون لزيدٍ – أكرمت أهلين لزيدٍ – سلمتُ على أهلين) و﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح:١١]، وتقول (نزلتْ وابلون كثيرةٌ)، و(عالمون) ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]، ما العالمون؟ (العالمون) ما سوى الله، وأنا واحد من هذا العالم كما قال شيخ الاسلام محمد بن عبد الوهاب.

طيب، الأمر الرابع مما أُلحق بجمع المذكر السالم ما سمي بجمع المذكر السالم، فقد يُنقل إلى العلمية من جمع المذكر السالم كأن تسمي ابنك (زيدون) لا (زيدٍ) واحد بـ(زيدون)، والشاعر الأندلسي المشهور ابن زيدون، معروف ابن زيدون، وكذلك (عابدين ابن عابدين) من علماء الحنفية المشهورين، و(عليون) وهو مكان معين في الجنة اسمه علمه الخاص به (عليون).

فهذه مسميات لجمع المذكر السالم، فالمسمى بجمع المذكر السالم لك أن تعربه بإعراب جمع المذكر السالم فيكون ملحقًا به، فتقول مثلاً (هذا ابن زيدين) و(جاءني زيدون)، و(أكرمت زيدين)، و(سلمت على زيدين)، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ۝١٨ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين:١٨-١٩]، ففي الآية الأولى جره بالياء؛ لأنه مجرورٌ بـ(في)، وفي الثانية رفعه بالواو؛ لأنه مبتدأ مؤخر، (مَا عِلِّيُّونَ) اسم استفهام خبر...

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قلنا إن الملحق بجمع المذكر السالم أربعة أشياء، وقد ذكرناها تباعًا، وقد ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [الألفية] إذ قال:

٣٦.......... وَبِـــهِ عِشْـــرُونَا   وَبَابُـــهُ أُلْحِـــقَ وَالأَهْلُونَـــا
٣٧.أُولُـــو وَعَـــالَمُونَ عِلِّيُّونَـــا   وَأَرَضُـــونَ شَـــذَّ وَالسِّـــنُونَا
٣٨.وَبَابُـــــــــــــهُ..........   ....

فذكر هذه الأربعة جميعًا، وأما قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك (وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا الْبَابُ) قال (وَالسِّنُونَا وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا الْبَابُ)، يريد باب (السنين) بأنه آخر ما ذكر، (وَالسِّنُونَا وَبَابُهُ).

وباب السنين: كل اسمٍ ثلاثيٍّ حذفت اللام منه، فـ (سنة) أصلها (سَنَوٌ)، فحذفت اللام أي حرف الأصل الثالث وهي الواو هنا، وعُوض عنها بالتاء، فقيل (سنٌ)ة، ثم تجمع فيقال (سنون)، وقد تجمع جمعًا أخرى، لكن الذي يهمنا الآن هو أن تُجمع بالواو والنون فيقال (سنون)، أو (شبه) بمعنى جماعة، كذلك حُذف منها الحرف الأصل الثالث وعوض عنها بالتاء المربوطة، ثم يُجمع بالواو والنون فيقال (سنون)، وكذلك (@١٥:٥٩:٠٠)، فهذا هو (سنين).

ويدخل في باب (السنين) أيضًا كلمة (بنون)، يقول هذا الباب كلمة (سنين - بنين)، وما شاكله كـ (عضين) (@٤٠:٥٩:٠٠)، يقول هذا الباب قد يرد مثل كلمة (حين) أي قد يعرب مثل إعراب كلمة (حين)، (حين) في الرفع ترفعها بالضمة، تقول (مضى حينٌ من الدهر)، وفي النصب تنصبها بالفتحة تقول (جئتك حينًا)،

وفي الجر تُجره بالكسرة تقول (سأبقى عندك إلى حينٍ).

فباب (سنين) قد يرد إعرابه كإعراب (حين)، فعلى ذلك تثبت الياء الكلمة فتقول (سنين - بنين) وتلقي الإعراب بالعلامات الأصلية على النون، فتقول (مضت سنينٌ - لقيت عندك سنينًا - (عشنا في سنينٍ صالحات) على هذه اللغة، أما اللغة الأولى إذا أُلحقت بجمع المذكر السالم، فإنها ستكون كجمع المذكر السالم بالواو، تقول (مضت سنون) وبالياء تقول: (بقيت سنينَ) و(عشت في سنين)، هذه اللغة القليلة يقول قد يرد، وقد مع الفعل المضارع للتقليل.

ومن ذلك الحديث المشهور عندما ذهب عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ على قريش وقال «اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنين يوسف»، وفي روايةٍ أخرى: «اللهم اجعلها عليهم سنينَ كسنين يوسف»، هذه على أنها ملحقة بجمع المذكر السالم، هذه لغة مشهورة، والرواية الثانية «اجعلها عليهم سنينًا كسنين يوسف»، هذه على هذه اللغة، لكن هذه اللغة هل هي لغة قليلة ولا لغة جائزة في هذا الباب، باب سنين؟ يقول ابن مالك (قَدْ يَرِدْ)، يعني قليلة أو منفردة؟ قليلة، نعم

٣٨.وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا الْبَابُ وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

بعض النحويين يرى أن باب سنين تجوز فيه هذه اللغة جوازًا صالحًا جيدًا وليس قليلاً.

بقي أن نشير إلى أن النون في جمع المذكر السالم إذا قلت (محمدون) أو (محمدين) فهي تقابل في المفرد التنوين، كما شرحنا ذلك في المثنى، ولذا تسقط في الإضافة كما أن التنوين يسقط من المفرد للإضافة، فعلى ذلك تقول: (المسلمون متحدون) بلا إضافة، فإذا أضفت (المسلمين) إلى (العالم) فتقول (مسلمو العالمِ متحدون) أين ذهبت النون؟ حُذفت للإضافة، وهذا مثال نحوي، أما المعاني فلا يهتم بها النحويون كثيرًا، قد يكونون متحدين، وربما لا يكونون

متحدين.

طيب، بعد أن تكلم ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على باب المثنى، ثم تكلم على باب جمع المذكر السالم، عاد فذكر حركة النون في المثنى وجمع المذكر السالم، فقال:

٣٩.وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ
٤٠.وَنُونُ مَاثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ

يقول إن النون في جمع المذكر السالم مفتوحة (فَافْتَحْ) مفتوحة، ما قال فانصب أو قال منصوبة، قال: (فَافْتَحْ)؛ لأن الناصب أو منصوبة هذه مصطلحات المعربات، يعني أن الحركة هنا فتحة حركة إعراب، والفتح الذي على النون في (مسلمونَ) ليس له علاقة بالإعراب، ليس علامة النصب، فلهذا لا تسميه فتحة، تسميه فتح، وتشتق منه فتقول مفتوح، أو يُفتح، فلهذا قال (فَافْتَحْ)، نعم، تقول (مسلمونَ) ما تقول (مسلمونُ) أو (مسلمونِ)، تقول (مسلمونَ)، هذا واضح.

يقول (فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ) يعني أنه قد جاء كسر النون قليلاً عن بعض العرب، والصحيح في ذلك أن كسر نون جمع المذكر السالم ضرورةٌ شعرية، يعني يجوز في ضرورة الشعر أن تكسر النون، فتقول في الشعر إذا كانت كلمة (المسلمون) مثلاً أو (المسلمين) في آخر البيت، أن تقول (المسلمينِ)، نعم، مثل ذلك قول الشاعر:

أنا في جلا وطلّاع الثنايا متى أضع العمامةَ تعرفوني
أكل للدهرِ حلٌّ وارتحالٌ فلا يبقي عليّ ولا يقيني
وماذا تبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعينِ

فقال (الأربعينِ)، وقال الآخر:

عرفنا جعفرًا وبني أبيه وأنكرنا زعانفَ آخرينِ

مع أنه قال قبل ذلك قال:

عـــرينٌ مـــن عُرَيْنـــةَ لـــيس منـــا　　　برئـــت إلـــى عُرَيْنـــةَ مـــن عـــرينِ

ثم قال:

عرفنـــا جعفـــرًا وبنـــي أبيـــه　　　وأنكرنـــا زعـــانفَ آخـــرينِ

وقال الشاعر الآخر:

كـــلُ امـــرئٍ راجـــعٌ يومًـــا لشـــيمتهِ　　　وإن تخلَّـــقَ أخلاقًـــا إلـــى حـــينِ

إني أبَـــــــيٌّ ذو محافظـــــــة　　　وابـــن أبـــيٍّ أبـــيٍّ مـــن أبيـــين

هذه ضرورة شعرية، أما نون المثنى فقال:

٤٠. وَنُـــونُ مَـــاثُنِّيَ وَالْمُلْحَـــقِ بِـــهْ　　　بِعَكْـــسِ ذَاكَ اسْـــتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِـــهْ

(اسْتَعْمَلُوهُ) يعني العرب، فظاهر البيت أنه يقول إن حركة النون في المثنى مكسورة، وفتحها قليل، والصواب في ذلك أن حركة المثنى مكسورة، تقول (جاءني طالبانِ - أكرمتُ طالبينِ - سلمتُ على طالبينِ)، نعم، حركة المثنى مكسورة، وفتحها لغة، ومعنى أن نقول لغة، فمعنى ذلك أنها ليست خاصةً بضرورة الشعر، بل هي لغةٌ قليلةٌ لبعض العرب، شهد على ذلك قول الشاعر:

علـــى أحـــوذيينَ اســـتقلَّت عشـــيةً　　　فمـــا هـــي إلا لمحـــةً وتغيـــبُ

يقول (على أحوذيينَ استقلَّت)، (أحوذيينَ) هذا مثنى، وقد جاءت النون هنا مفتوحةً، ولم نقل هنا إنها ضرورة شعرية؛ لأنه يمكن أن يقول هنا (أحوذيينَ) وعلى (أحوذيينِ) ولا يتغير شيء، فهذه لغة، طيب، هذا ما يتعلق بالنون في المثنى والجمع المذكر السالم.

لننتقل بعد ذلك إلى جمع المؤنث السالم، لعلنا نجعل وقتًا للأسئلة، كان بودي أن ننتهي من جمع المؤنث السالم، لكن نعطي مجالاً للأسئلة أو نشرح؟

طالب:...

الشيخ: نكمل؟ طيب، أسأل سؤالك؛ لأنه حاول أكثر من مرة أن يسأل، أنا لا أحب الأسئلة أثناء الشرح، لكن أسأل، تفضل.

طالب:...

الشيخ: لماذا بقيت مع (ال)؟ قالوا إن معادة (ال) للتنوين أضعف من معاداته للإضافة، فهذا قد تجامع (ال) الإضافة في بعض مسائل النحو كقولهم: (هذا الضاربُ الرجلِ) فلهذا اغتفرت العرب باجتماع (ال) والنون، ولعلنا إن شاء الله أجيبك بصورةٍ أوسع، هذه تحتاج إلى تفصيل.

طيب، جمع المؤنث السالم هو أيضًا من أبواب العلامات الفرعية، وقد ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيتين، فقال:

٤١. وَمَـا بِتَـا وَأَلِـفٍ قَـدْ جُمِعَـا   يُكْسَـرُ فِـي الْجَـرِّ وَفِي النَّصْـبِ مَعَـا

٤٢. كَذَا أُولاَتُ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ   كَأَذْرِعَـاتٍ فِيـهِ ذَا أَيْضـًا قُبِـلْ

يقول إن جمع المؤنث السالم علامة الرفع فيه الضمة، وعلامة الجر والنصب فيه الكسرة، تقول: (المدرساتُ مخلصاتٌ – السياراتُ منطلقاتٌ) بالرفع، وتقول في النصب: (أكرمتُ المدرساتِ – اشتريتُ سياراتٍ)، وتقول في الجر: (مررتُ بمدرساتٍ – ركبتُ في سياراتٍ)، فإن قلت أما كون الكسرة علامةً للجر والنصب، فقد ذكر ذلك ابن مالك، لكن كيف تقول إن ابن مالك قد ذكر أن علامة الرفع في جمع المذكر السالم الضمة، وهو ما ذكر ذلك في البيت، يقول:

٤١. وَمَـا بِتَـا وَأَلِـفٍ قَـدْ جُمِعَـا   يُكْسَـرُ فِـي الْجَـرِّ وَفِي النَّصْـبِ مَعَـا

ذكر علامة النصب وعلامة الجر، وأما العلامة الرفع، نقول إنه ذكرها عندما قال: (فَارْفَعْ بِضَمٍّ) عندما ذكر علامات الإعراب الأصلية، قال فيها: (فَارْفَعْ بِضَمٍّ)،

فكل ما سيهمله بعد ذلك معناه أن علامته علامةٌ أصلية.

نعم، وجمع المؤنث السالم كما ترون علاماته حركاتٌ، بينما الأسماء الستة وجمع المذكر السالم والمثنى، نعم، علاماتها حروف، فلهذا قدَّم الأبواب الأولى، قدَّم الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم؛ لأن علاماتها حروفٌ، ثم أخَّر جمع المؤنث السالم، وسيأتي بعده الممنوع من الصرف، وكلاهما علاماته حركات.

جمع المؤنث السالم ما تعريفه بعد أن عرفنا علامات إعرابه؟ قال في تعريفه: كل اسمٍ دلَّ على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وتاء وأغنى عن المتعاطفات، تجدون أن تعريف المثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم أنهم متقاربون.

طيب، كالأمثلة السابقة، أما إذا قلنا (أبيات) في جمع (بيت) فليس من هذا الباب؛ لأن التاء في (أبيات) أصليةٌ لا زائدة؛ لأنها موجودة في المفرد (بيت)، ونحن نقول في التعريف (بزيادة ألف وتاء)، و(أموات) ليست من هذا الباب، و(أصوات) ليست من هذا الباب؛ لأن التاء أصلية موجودة في المفرد، (ميت) و(صوت)، و(أوقات)، (وقت) كذلك ليست من هذا الباب.

(قضاةٌ – غزاةٌ) ليست من هذا الباب، التاء فيهما زائدة؛ لأنه (@١٠:١٦:٠١) قاف وضاد وألف، (قضى – يقضي – قضاةٌ)، التاء زائدة، والألف التي في (قضاةٌ) هذه أصلية؛ لأنها هي لام الكلمة، هي الحرف الأصلي الثالث، هي الألف في (قضى) وهي الياء في (يقضي)، انقلبت إلى ألف هنا، إذن (قضاةٌ) ليست من هذا الباب، و(أبياتٌ)، تبقى على الأصل من العلامات الأصلية (أبياتٌ – أبياتًا – أبياتٍ) و(قضاةٌ – قضاةً –قضاةٍ)، أما جمع المؤنث السالم فكالأمثلة السابقة مثل (فاطمات – زينبات – مدرسات – سيارات).

طيب، جمع المؤنث السالم جمع لأنه يدل على أكثر من اثنتين، المؤنث؛ لأن مفرده مؤنث، (مدرسات –مدرسة)، (سيارات – سيارة)، (حمامات) ما مفرده؟ (حمام) مذكر أم مؤنث؟ مذكر، (اصطبلات) ما مفرده؟ (اصطبل) مذكر أم مؤنث؟ مذكر، السالم؛ لأن مفرده سالم، سلم صورة المفردة كلمة ما تغيرت في الأمثلة السابقة، لكن لو جمعنا كلمة (ضربة) لقلنا (ضربات)، (ضرْبة) بسكون الراء، أما الجمع فـ(ضرَبات)، تغيرت (@٠١:١٨:٠٠) أو ما تغيرت؟ تغيرت.

فلهذا يرى كثيرٌ من المحققين من النحويين المتأخرين كابن هشام وابن مالك أنه من الأفضل أن يسمى هذا الباب: باب المجموع بالألف والتاء، ولا يسمى جمع المؤنث السالم، قالوا لأنه قد يُجمع عليه المذكر والمؤنث، وإن كان المؤنث أكثر، وقد تسلم صورة المفرد وهذا الأسلم وقد لا تسلم، ليس كجمع المذكر السالم، جمع المذكر السالم ما يُجمع عليه إلا المذكر و(@٠١:١٨:٤٠)، تسلم، صح هذا جمع المذكر السالم، أما جمع المؤنث السالم ليس دقيقًا.

وبعضهم يقول هذا صار مصطلحًا ولا مشاحة في الاصطلاح، فجمع المؤنث السالم يُراد به كل ما دلَّ على أكثر من اثنين وزاد ألف وتاء، وهذا قد يدخل فيه المذكر والمؤنث والسالم وغير السالم، والخلاف في المصطلحات ليس أمرًا مهمًا.

طيب، وأُلحق بجمع المؤنث السالم، أُلحق أي أنه يعرب إعرابه ولا يصدُق عليه تعريفه، أُلحق به أمران، ألحقت العرب به أمرين:

- الأول: كلمة (أولات) بمعنى صاحبات، (أولات علم) صاحبات علم، تقول في الرفع: (هؤلاء أولاتُ علمٍ) خبر مرفوع وعلامة الرفع الضمة، وفي النصب: (أكرمت أولاتِ علمٍ) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة، وفي الجر: (مررت بأولاتِ علمٍ) مجرور وعلامة جره الكسرة.

- والثاني مما أُلحق بجمع المؤنث السالم: ما سُمي بجمع المؤنث السالم، فانقل إلى العلمية من جمع المؤنث السالم، ومن ذلك (عرفات) سميت بجمع مؤنث سالم، (أذرعات) مدينة في الشام، وكذلك (عطيات – نعمات) أو تسمي ابنتك (فاطمات – صالحات)، يمكن، فإذا سميتها بجمع المؤنث السالم، جاز لك أن تعربه إعراب جمع المؤنث السالم فترفعه بالضمة وتجره وتنصبه بالكسر، ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٍ﴾ [البقرة:١٩٨]، (من) حرف جر، (عرفاتٍ) اسم مجرور بـ (من) وعلامة جره الكسرة.

وتقول (هذه عرفاتٌ) وتقول (إن عرفاتٍ من مشاعر الحج)، (إن) و(عرفاتٍ) اسمها منصوب وعلامة نصبه الكسرة، وفيه لغاتٌ أخرى، ونلحظ أن النصب في هذا الباب أيضًا محمولٌ على الجر، فلهذا قدَّم ابن مالكٍ الجر على النصب، فقال: (يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا).

بقي الكلام على التنوين في هذا الباب، تقول (فاطماتٌ – مدرساتٌ – عرفاتٌ) هذا التنوين مقابلٌ لتنوين المفرد أم هو تنوين المفرد؟ المفرد فيه تنوين، والمثنى ما فيه تنوين، فيه نون، فما نقول النون في المثنى هي التنوين، نقول يقابله عوضٌ عنه، لكن التنوين في جمع المؤنث السالم هل هو نفسه التنوين في المفرد؟ أم هو تنوينٌ آخر أتت به العرب يقابل التنوين في المفرد؟

وهذا يترتب عليه مسائل أخرى، والصحيح أنه تنوين مقابلة، أي هو تنوينٌ آخر أتت به العرب لتقابل التنوين في المفرد، والدليل على ذلك واضح، فأنت إذا قلت (مدرسةٌ) في المفرد، تقول في الجمع (مدرساتٌ) ماشي واضح، لكن إذا قلت (جاءت زينبُ)، (زينبُ) فاعل مرفوع، وهو علم مؤنث، والأعلام المؤنثة غير الثلاثية ممنوعة من الصرف، يعني لا تنوَن، تقول (جاءت فاطمةُ – جاءت زينبُ – جاءت سعادُ)، فإذا جمعتها تقول (زينباتٌ – فاطماتٌ) فلو كان هذا التنوين هو

التنوين الذي في المفرد، لما وُجد، لكن هو تنوين آخر أتت به العرب لتقابل التنوين في المفرد، سواء أن كان موجودًا في المفرد حقيقةً كـ (مدرسةٌ – مدرساتٌ) أو غير موجودة كـ (متوفق)؛ لأن الأصل في الأسماء أن تنوين.

فلهذا لو أخذنا كلمة (عرفات)، (عرفات) اسم علم أم ليس علمًا؟ علم؛ لأنه علم على منطقة معينة، وعلم مؤنث أم مذكر؟ (عرفات) علم مؤنث، طيب علم مؤنث إما أن ينصرف أو ممنوع من الصرف؟ يُمنع من الصرف، عرفات ما فيه تنوين الصرف، فيه تنوين المقابلة، ما في إشكال.

والله أعلم وصلى الله وسلم على محمد.

الدرس السابع

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعلى من اتبعهم بإحسان واقتفى آثارهم بإيمان وسلم تسليمًا مزيدًا.

أما بعد؛

فحياكم الله وبياكم في هذه الليلة، ليلة الاثنين الثلاثين من شهر ربيع الأول، أو الأول من شهر ربيع الآخر لسنة ١٤٢٩ في هذا الجامع المبارك، جامع الراجحي بحي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السابع من دروس شرح [ألفية] ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وإني أنبه في البداية على أنه لا درس في الأسبوع القادم؛ لأنه إجازة، وهذا الدرس إن شاء الله سيكون تكملةً لشرح كلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب المعرب والمبني، ولعلنا ننتهي من شرح كلامه في هذه الليلة إن شاء الله تعالى.

وقد ذكرنا أن ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب المعرب والمبني ذكر أربع مسائل:

الأولى: حصر المعربات والمبنيات.

والثانية: حركات البناء.

والثالثة: أنواع الإعراب.

والرابعة: علامات الإعراب.

وما زلنا نتكلم في المسألة الرابعة وهي علامات الإعراب، فقد بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن علامات الإعراب إما أن تكون أصلية، وإما أن تكون فرعية.

فالعلامات الأصلية هي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر والسكون للجزم، أما العلامات الفرعية فهي علاماتٌ قليلة محصورة في أبواب معينة من أبواب العربية ينبغي تتبعها ومعرفتها ومعرفة علامات إعرابها، وقد ذكرنا هذه الأبواب، أو ذكرنا شيئًا من هذه الأبواب من قبل؛

فالباب الأول من أبواب العلامات الفرعية باب الأسماء الستة.

والباب الثاني: باب المثنى.

والباب الثالث: باب جمع المذكر السالم.

والباب الرابع: باب المجموع بالألف والتاء، باب جمع المؤنث السالم.

والباب الخامس: هو الممنوع من الصرف.

هذا الذي ما ذكرناه إلى الآن، لكن الأبواب الأربعة الأولى شرحناها وانتهينا منها، وفي هذه الليلة إن شاء الله سنشرح البقية أي سنشرح الاسم الممنوع من الصرف وسنشرح الأفعال الخمسة، وسنتكلم أيضًا على الإعراب المقدر؛ لأن ابن مالكٍ تكلم عليه أيضًا في هذا الباب.

ذكر ابن مالكٍ هذه الأبواب الباقية وهي باب الاسم غير المنصرف، وباب الأفعال الخمسة، والمعرب بالعلامات المقدرة.

ذكر ذلك في تسعة أبيات، وهي آخر أبيات في باب المعرب والمبني، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقرأها كلها معًا، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٤٣. وَجُـرَّ بِالْفَتْحَـةِ مَـا لا يَنْصَـرِفْ | مَـالَمْ يُضَـفْ أَوْ يَـكُ بَعْـدَ أَلْ رَدِفْ
٤٤. وَاجْعَـلْ لِنَحْـوِ يَفْعَـلاَنِ النُّونَـا | رَفْعًـا وَتَـدْعِينَ وَتَسْـأَلُونَا
٤٥. وَحَـذْفُهَا لِلْجَـزْمِ وَالنَّصْـبِ سِمَهْ | كَلَـمْ تَكُـونِي لِتَرُومِـي مَظْلِمَـهْ
٤٦. وَسَـمِّ مُعْـتَلاًّ مِـنَ الأَسْـمَاءِ مَـا | كالْمُصْـطَفَى والمُرْتَقِـي مَكَارِمَـا
٤٧. فَـالأَوَّلُ الإِعْـرَابُ فِيـهِ قُـدِّرَا | جَمِيعُـهُ وَهْـوَ الَّـذِي قَـدْ قُصِـرَا
٤٨. وَالثَّـانِ مَنْقُـوصٌ وَنَصْـبُهُ ظَهَـرْ | وَرَفْعُـهُ يُنْـوَى كَـذَا أَيْضًـا يُجَـرّ
٤٩. وَأَيُّ فِعْـلِ آخِـرٌ مِنْـهُ أَلِـفْ | أَوْ وَاوٌ أَوْ يَـاءٌ فَمُعْـتَلاًّ عُـرِفْ
٥٠. فَـالأَلِفَ انْـوِ فِيـهِ غَيْـرَ الجَـزْمْ | وَأَبْـدِ نَصْـبَ مَـا كَيَـدْعُو يَرْمِـي
٥١. وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ وَاحْذِفْ جَازِمـا | ثَلاثَهُـنَّ تَقْـضِ حُكْمًـا لازِمًـا

فذكر في البداية الكلام على الاسم غير المنصرف، وذكر ذلك في بيتٍ واحد، إذن فسنبدأ الليلة إن شاء الله -تعالى- في الكلام على إعراب الاسم غير المنصرف، قال فيه ابن مالك:

٤٣. وَجُـرَّ بِالْفَتْحَـةِ مَـا لا يَنْصَـرِفْ | مَـالَمْ يُضَـفْ أَوْ يَـكُ بَعْـدَ أَلْ رَدِفْ

هذا هو الممنوع من الصرف، ويقال غير المنصرف، ويقال غير الجاري، ويراد بالاسم غير المنصرف هو الاسم الذي ذهب يتشبه بالأفعال، فمُنع من خاصتين من خواص الأسماء عقابًا له على مشابهته للأفعال، فمُنع من التنوين، ومُنع من الجر بالكسرة مثل (أحمد – مساجد)، فـ (أحمد – مساجد) اسمان ممنوعان من الصرف، ولأنهما ممنوعان من الصرف مُنعا من التنوين فلا يُنونان، فتقول (جاء محمدٌ وجاء أحمدُ يا فتى)، (أحمد) في الإعراب بدون تنوين.

وتقول في النصب (أكرمتُ محمدًا)، وفي (أحمد) الممنوع من الصرف تقول (أكرمتُ أحمدَ يا فتى)، (أحمد) تعربه إعرابًا فهو مفعولٌ به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة لكن ما تنونه، (أكرمتُ أحمدَ يا فتى).

وفي الجر لا تجره بالكسرة كالأسماء، وإنما تجره بالفتحة، فتقول (سلمت على أحمدَ يا فتى)، (سلمتُ) فعل وفاعل، (على) حرف جر، (أحمدَ) اسمٌ مجرورٌ بـ (على) وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسمٌ ممنوعٌ من الصرف.

وكذلك (مساجد)، تقول (هذه بيوتٌ كثيرة)، (هذه) مبتدأ، (بيوتٌ) خبرٌ مرفوع، (كثيرةٌ) نعت أو صفة، الصفة والنعت بمعنى واحد، نعت لـ (بيوت)، أما في (مساجد) فتقول (هذه مساجدُ كثيرةٌ)، (هذه) مبدأ، (مساجدُ) خبرٌ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ولكنه لا يصرف لا يُنون، (كثيرةٌ) نعت وهو مصروف، فلهذا نعتٌ مصروف علامة رفعه الضمة، وفي النصب تقول (بنيتُ بيوتًا كثيرةً)، وفي (مساجد) تقول (بنيتُ مساجدَ كثيرةً) إن شاء الله تعالى، (مساجدَ) مفعولٌ به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة ولكنه لا يُنون لأنه غير منصرف.

وفي الجر تقول: (سكنت في بيوتٍ كثيرةً)، و(صليتُ في مساجدَ كثيرةٍ)، (في) حرف جر، و(مساجد) اسمٌ مجرورٌ بـ (في) وعلامة جره الفتحة نيابةً عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف و(كثيرةٍ) نعتٌ لـ (مساجد)، و(مساجد) حكمها الجر فلهذا انجرت صفته.

فهذه علامات إعراب الممنوع من الصرف، وننبه إلى مسألةٍ كنا قد ذكرناها من قبل، هي أن الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرف، وأشرف هذه الأقسام الاسم، فالاسم له خواصٌ كثيرةٌ في العربية لشرفه، إلا أن بعض الأسماء تركت التشبه بالأسماء وذهبت تتشبه بالحرف أو بالفعل، فبعض الأسماء تشبهت بالحرف فحكمها أنها بُنيت كالحرف، وهذه علة بناء الأسماء المبنية، الأسماء العشرة المبنية التي ذكرناها من قبل إنما بُنيت لمشابهتها الحرف، كما قال ابن مالك:

١٥. وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

وبعض الأسماء ذهبت تتشبه بالفعل، فالذي تشبهت بالأفعال، الأفعال أقرب إلى الأسماء من الحروف، الحروف بعيدة؛ لأنها مبنيةٌ كلها، أما الأفعال فإنها تشابه الأسماء في أشياء كثيرة، فلهذا فإن الأسماء التي ذهبت تشبه بالأفعال نعم تركت التشبه بقبيلتها، وذهبت تتشبه بقبيل آخر، لكن ما ابتعدت كثيرًا، فلهذا عوقبت بعقاب أقل من الأسماء التي ذهبت تتشبه بالحروف.

فلهذا فإن العرب تمنع الأسماء التي تتشبه بالأفعال تمنعها من الصرف من التنوين، وتمنعها من الجر بالكسرة، ولكن تُبقي فيها الإعراب، فهي معربة ليست كالأسماء التي ذهبت تتشبه بالأفعال فعوقبت عقوبةً شديدة، فمُنعت من التنوين ومُنعت من الإعراب، نُقلت من الإعراب إلى البناء، وهذه قاعدةٌ معروفة في الشرع واللغة والعرف أن من تشبه بقومٍ فهو منهم، وطبعًا النحويون يعللون فعل العرب.

العرب هم الذين فعلوا هذه الأشياء، هم الذين بنوا بعض الأسماء ومنعوا من الصرف بعض الأسماء والأسماء الأخرى جعلوها متمتعة بدون خصائص الأسماء، فعلل النحويون هذه الأمور بهذه العلل.

إذن فالاسم الممنوع من الصرف، نستطيع أن نقول الاسم الممنوع من الصرف هو الاسم الذي يشبه الفعل، كما عرفنا من قبل الاسم المبني بأنه الاسم الذي يشبه الحرف، والاسم المعرب هو الاسم الذي سلِم من مشابهة الحرف، إذن فالأسماء الممنوعة من الصرف هي الأسماء التي تشبه الأفعال، وهذا الشبه يحدث بوجود علتين من تسع أو بوجود علةٍ تقوم مقام علتين.

حصر النحويون أوجه الشبه بين الاسم والفعل كما حصروا من قبل أوجه الشبه بين الاسم والحرف، أنواع الشبه ذكرناها:

- الشبه اللفظي.
- والشبه المعنوي.
- والشبه النيابي.
- والشبه الافتقاري.

هنا أيضًا مشابهة الاسم للفعل حصروها فوجدوا أنها تعود إلى تسع علل، فلهذا الاسم الذي يوجد فيه علتان من تسع، أو علة تقوم مقام علتين فإنه يمنع من الصرف، وهذه العلل جمعها كثير من النحويون في بعض الأبيات، منهم ابن النحاس من تلاميذ ابن مالك، جمعها في قوله:

اجمع وزِن عادلاً أنث بمعرفةٍ رتب وزد عجمةً فالوصف قد كمُل

جمع العلل التسع في قوله:

اجمع وزِن عادلاً أنث بمعرفةٍ رتب وزد عجمةً فالوصف قد كمُل

(اجمع) هذه العلة الأولى، الجمع الذي يأتي على وزن المفاعل والمفاعيل ممنوع من الصرف، مثل (مساجد – مصانع – قناديل – عصافير).

(اجمع وزِن)، (زِن) نريد به العلم الذي على وزن أو الوصف الذي على وزن (أفعل)، فالوصف إذا كان على وزن (أفعل) يُمنع من الصرف مثل (أكبر – أصغر – أحسن – أحمر – أزرق)، والعلم الذي على وزن الفعل، علم لكن على وزن فعل مثل إنسان اسمه (يزيد) أو إنسان اسمه (يشكر) أو (تغلب) أو إنسان اسمه (أحمد – أسعد – شمَّر) هذه كلها أسماء أعلام، لكنها على وزن الفعل مأخوذة

من أفعال، فلهذا تُمنع من الصرف.

(اجمع وزن عادلاً)، العدل هو الانصراف من صيغةٍ إلى صيغة، نعم، العلم المعدول الذي على وزن (فُعَل) يمنع من الصرف، كـ (عمر – زحل – قُسَم – حجا) كلها أسماء ممنوعةٌ من الصرف؛ لأنها أعلامٌ معدولةٌ على وزن (فُعل)، وكذلك الوصف المعدول الذي على (مفعَل) و(فُعَال)، مثل (مثنى – مَوْحد – ثُلاث – رُباع) هذه أيضًا تُمنع من الصرف.

فلو تأملت في البيت ستركب هذه العلل كما قلنا من قبل، وليس الغرض الآن التوسع في الكلام في الممنوع من الصرف؛ لأنه سيأتي بابٌ كامل عن الممنوع من الصرف في آخر النحو، وإنما المراد الآن بيان علامات إعرابه، كيف يُعرب الممنوع من الصرف، أما التوسع في هذه العلل، ومعرفة الأحكام بالتفصيل فستأتي إن شاء الله في باب الممنوع من الصرف، لكننا قدمنا هذه المقدمة السريعة لكي نعرف الممنوع من الصرف ونعرف أهم أنواعه لكي نستطيع أن نمثل بأمثلةٍ له.

طيب، قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النساء:٨٦]، فقال (**بِأَحْسَنَ مِنْهَا**)، الباء حرف جر، و(**أَحْسَنَ**) اسم، فلماذا لم ينجرَّ بالكسرة؟ (**بِأَحْسَنَ**)؟ لأنه وصف على وزن (أفعل)، فهو ممنوعٌ من الصرف لا يُنون ولا يُجر بالكسرة، بل يمنع من التنوين ويُجر بالفتحة، فتقول (**بِأَحْسَنَ**)، لكن لو لم تكن الكلمة ممنوعةً من الصرف لقال مثلاً (فحيوا بتحيةٍ – بسلامٍ) تجر بالكسرة وتنون، إلا أن الكلمة هنا ممنوعة من الصرف.

إلا أن ابن مالكٍ كالنحويين اشترط شرطًا في إعراب الممنوع من الصرف بهذا الإعراب، فقال:

٤٣. وَجُـرَّ بِالْفَتْحَـةِ مَـا لا يَنْصَـرِفْ مَـا لَمْ يُضَـفْ أَوْ يَـكُ بَعْـدَ أَلْ رَدِفْ

فيُشترط أن يعرب الممنوع من الصرف هذا الإعراب ألا يكون مضافًا، وألا تدخله (ال)، فإن دخلته (ال) فقلت (المساجد)، فقلت (الأحسن) أو أضيف أي وقع مضافًا، لا مضافًا إليه، الذي يأتي الأول في الترتيب الإضافي، فإن وقع مضافًا كأن تقول (صليت في مساجدِ الرياض – مررتُ بأحسنِ الناس)، فإنه حينئذٍ ينجر بالكسرة، فتقول (مررت بأحسنِ الناس)، (مررتُ) فعل وفاعل، والباء حرف جر، و(أحسن) اسمٌ مجرورٌ بالباء، وعلامة جره الكسرة وهو مضاف، والناس مضافٌ إليه.

وتقول (صليتُ في مساجدِ الرياض – في مساجدِ الله) (في) حرف جر، و(مساجدِ) اسمٌ مجرورٌ بـ (في) وعلامة جره الكسرة وهو مضاف، و(الرياضِ) مضافٌ إليه.

وتقول (صليتُ في المساجدِ)، وقال تعالى: ﴿وَأَنتُمْ عَـٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَـٰجِدِ﴾ [البقرة:١٨٧]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَـٰكِمِينَ﴾ [التين:٨]، جرها بالكسرة؛ لأنها هنا مضافًا، و(**الْحَاكِمِينَ**) مضافًا إليه.

لكن هنا سؤالين، بعد أن عرفنا هذه الأحكام، السؤال الأول: لمَ ينجرُّ الممنوع من الصرف بالكسرة في هذين الموضعين؟

العرب قالت كذلك، نعم، هذه العلة الأم، هذا سماع، لكن نحن نسأل عن العلة، نحاول أن نتلمس هذه العلل.

طالب:...

الشيخ: نعم، قوي شبهه بالاسم، قوي شبهه بالاسم بماذا؟

طالب:...

الشيخ: إذا دخلته (ال) أو أُضيف، والإضافة من خصائص الأسماء، نعم، السبب في ذلك أن (ال) من خواص الأسماء، والإضافة من خواص الأسماء، فعندما دخل الممنوع من الصرف شيءٌ من خواص الأسماء قويت فيه الاسمية، قوي فيه جانب الاسمية فعاد بعد ذلك إلى خواص الأسماء، هو عندما ذهب يتشبه بالأفعال عوقب بهذه العقوبات، لكن عندما دخلته هذه الخواص الخاصة بالاسم أرجعته بعد ذلك إلى إعراب الأسماء.

السؤال الثاني: إذا انجرَّ بالكسرة، وإنما ينجرُّ بالكسرة في الموضعين المذكورين، إذا انجرَّ بالكسرة هل يبقى ممنوعًا من الصرف أم يعود مصروفًا؟ يعني (المساجد) ممنوع من الصرف أم مصروف؟

طالب:...

الشيخ: هذا ما فيه تنوين؛ لأن التنوين لا تجامع (ال).

طالب:...

الشيخ: ولا تجامع الإضافة، إذن غير منصرف.

طالب:...

الشيخ: مصروف، طيب، الأخ يقول الممنوع من الصرف هو الذي لا ينون ويُجر بالفتحة، طيب، في هذين الموضعين يمتنع التنوين لوجود (ال) والإضافة، والجر بالكسرة عاد، إذن من حقه أن يكون مصروفًا.

والجواب عن هذا السؤال أن النحويين اختلفوا على ثلاثة أقوال، اختلفوا أكثر منكم، أنتم على قولين، هم اختلفوا على ثلاثة أقوال؛

فقال الجمهور إنه ممنوعٌ من الصرف؛ لأن الممنوع من الصرف ما فيه علتان

من تسع، أو علة تقوم مقامهما وهذه العلل موجود كـ (المساجد) جمع على وزن المفاعل.

وقال بعض المحققين من النحويين كالمبرد والصيرافي وأبي عليّ الفارسي، والزجَّاج، والزجَّاجي، قالوا إنه مصروف لما ذكره الأخ محمد قبل قليل من عودة الجر إليه، أما عدم التنوين فلوجود (ال) والإضافة.

وتوسط فريقٌ ثالث منهم ابن مالك صاحبنا، وابن الخباز، وابن قاسم، فقالوا قولاً وسطًا، فقالوا إذا زالت علةٌ من العلتين المانعتين من الصرف فهو منصرف، وإن لم تزل علةٌ من العلتين فهو ممنوعٌ من الصرف.

فـ (المساجد) ممنوعٌ من الصرف؛ لأن مانعه من الصرف كونه جمعًا على وزن (مفاعل) فالعلة موجودة، و(الأحمر) هذا وصف على وزن (أفعل) يعني وصف وعلى وزن (أفعل) هاتان العلتان، وصف وعلى وزن (أفعل)، إذن هذا (أحمر)، و(الأحمر)، (مررت بالأحمرِ) هل هو وصف؟ وصف، هل هو على وزن (أفعل)؟ على وزن (أفعل)، إذن فهو ممنوع من الصرف عندهم أيضًا.

فإذا قلنا مثلاً (مررت بأحمدِكم)، (أحمدِكم) يقول هذا مصروف؛ لأن مانعه من الصرف في (أحمد) العلمية ووزن الفعل، فإذا قلت (مررت بأحمدِكم) فوزن الفعل (أفعل موجود)، والعلمية زالت؛ لأن العلمية لا تجامع الإضافة، لا يمكن أن تضيف حتى تقدر التنكير لكي يمكن أن تضيف، المضاف لابد أن يكون نكرة، والمضاف إليه يمكن أن يكون نكرة ويمكن أن يكون معرفة.

هؤلاء حاولوا أن يتوسطوا بين القولين السابقيْن.

بقي أن نذكر يا إخوان أن العربية في باب المجموع بالألف والتاء مالت مع الكسرة، فجعلتها علامة الإعراب في النصب والجر، وعندما جاءت إلى باب

الممنوع من الصرف مالت مع الفتحة فجعلتها علامة النصب والجر، فحدث بذلك التعادل؛ لأننا نقول دائمًا اللغة العربية لغةٌ حكيمة وعادلة، حكيمة أي محكمة البناء وهذا واضح، وعادلة أي تعدل بين ألفاظها في أحكامها، ولهذا أمثلةٌ كثيرة منها هذا المثال.

نختم الكلام في الممنوع من الصرف بالنظر إلى بيت ابن مالك، إذ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَالا يَنْصَرِفْ**)، تأمل في قوله: (**جُرَّ**)، (**وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَالا يَنْصَرِفْ**)، (**جُرَّ**) فعلٌ ماضٍ أم فعل أمر؟

طالب:...

الشيخ: نعم،

طالب: قد يكون فعل ماضٍ...

الشيخ: نعم، يحتمل الأمرين، فيحتمل أن يكون فعل أمر (جُرَّ أنت ما لا ينصرف)، ويحتمل أن يكون فعلاً ماضيًا مبنيًا للمجهول، ممنوع من الصرف (جُرَّ) فُعِل به كذا، فالأمران محتمِلان.

هذا ما يتعلق بالممنوع من الصرف، إن كان هناك سؤال أو سؤالان، تفضل.

طالب:...

الشيخ: أعد السؤال.

طالب:...

الشيخ: أحكام نحوية؟

طالب:...

الشيخ: تترتب عليه أحكام نحوية، فإذا قلنا مثلاً (مررت) أو (صليتُ في

المساجدِ) فعلى القول الأول قول الجمهور يقولون المساجد هنا انجرت بالكسرة، أو (@٠٠:٣٠:٥٠) على مادة الكسرة، وعلى القول الثاني يقولون (المساجدِ) منصرف، فعند الفريق الأول ما تقول منصرف، وعند الفريق الثاني تقول منصرف، فهناك هذا خلاف في أحكام نحوية، وأما أحكام لفظية لا، ما في؛ لأن الأحكام اللفظية تعود إلى كلام العرب، وكيف تقول؟ تقول كما قالت العرب، لكن قد تفيد هذه الأمور في الأصول النحوية، يعني في الترجيح في مسائل أخرى.

طالب:...

الشيخ: الأخ يسأل يقول: المصروف هل يجوز أن يُمنع من الصرف؟ الجواب على ذلك لا يجوز إلا في حالاتٍ معينة منها الضرورة الشعرية، فالضرورة الشعرية ربما نصرف الممنوع من الصرف ونمنع المصروف، كلاهما جاءت في الضرورة الشعرية، فمثال الأول أن تصرف الممنوع من الصرف قول الشاعر: (ولقد دخلت الخِدرَ خِدْرَ عُنَيَزَةٍ)، فـ (عنيزة) علم مؤنث ممنوع من الصرف لكن قضت (@٠٠:٣٢:٤٠) الضرورة الشعرية.

ومثال الثاني وهو منع المصروف من الصرف قول الشاعر:

لتجدني بالأميرِ برَّ وبالقناةِ مدْعَةً مكَّرَ إذا عُطيْفُ السُّلمِيُّ فـرَّ

ما قال (غطيفٌ السلمي)، قال (غُطيفُ السلمي)، فهذا الموضع الأول.

الموضع الثاني إذا وُصف بـ (ابنٍ) بينه وبين أبيه، فتحذف التنوين منه، تقول (جاء محمدُ بن عبد الله)، ما تقول (جاء محمدٌ بن عبد الله) لا، تحذف التنوين وجوبًا هنا، فالعلم الموصوف بـ (ابن) تحذف منه التنوين تخفيفًا، أما ما في سوى ذلك لا يُحذف منه التنوين، يعني لا تقول (جاء محمدُ اليوم)، تقول (جاء محمدٌ

اليوم)، نعم، (@٤٥:٣٣:٠٠) نستفيد بذلك.

لننتقل إلى الموضوع الثاني في هذه الليلة وهو باب الأفعال الخمسة، ومما يعرب بالعلامات الفرعية الأفعال الخمسة، قال ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذلك بيتين هما:

٤٤. وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلاَنِ النُّونَا رَفْعاً وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا

٤٥. وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ

الأفعال الخمسة يقول ابن مالك مثل (يفعلان – تدعين – تسألون)، وتعريفها عند النحويين هي كل فعلٍ مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فالمضارع المتصل بألف الاثنين مثل (يذهبان – تذهبان)، والمضارع المتصل بواو الجماعة مثل (يذهبون – تذهبون)، والمضارع المتصل بياء المخاطبة مثل (تذهبين).

فهذه الأفعال علامة الرفع فيها ثبوت النون، ويقال ثبات النون، وعلامة الجزم والنصب فيها حذف النون، فمتى ما رأيت النون في هذه الأفعال فتعلم أنها مرفوعة، ومتى ما رأيت النون محذوفةً من هذه الأفعال فتعلم أنها ليست مرفوعة، إما منصوبة وإما مجزومة، فإذا استمعت إلى قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة:٣]، علمت أن (يُؤْمِنُونَ – يُقِيمُونَ – يُنفِقُونَ) أفعالٌ مرفوعة لوجود علامة الرفع فيها، ما علامة الرفع فيها؟ ثبوت النون، ونعربها جميعًا فنقول فعلٌ مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون نيابةً عن الضمة؛ لأنه فعلٌ من الأفعال الخمسة.

ولكن إذا استمعنا إلى قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة:٢٤]، (لَمْ تَفْعَلُوا – لَنْ تَفْعَلُوا) علمنا أن الفعلين ليسا مرفوعين، إما منصوبٌ إن سُبق

بناصب، وإما مجزومٌ إن سُبق بجازم، فـ (**لَمْ تَفْعَلُوا**) مجزوم؛ لأنه مسبوقٌ بـ (لم) و(لم) من جوازم المضارع، فنقول في إعرابه (**تَفْعَلُوا**) فعلٌ مضارعٌ مجزوم بـ (لم) وعلامة جزمه حذف النون.

و(**وَلَنْ تَفْعَلُوا**) مضارعٌ مجزومٌ؛ لأنه مسبوقٌ بناصب من نواصب المضارع وهو (لن)، ونقول في إعرابه (**تَفْعَلُوا**) فعلٌ مضارع منصوبٌ بـ (لن) وعلامة نصبه حذف النون نيابةً عن الفتحة؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

وكذلك أنتَ أيها المتكلم، يجب أن تراعي ذلك في كلامك، فإذا جاءت الأفعال الخمسة غير مسبوقةٍ بناصب ولا بجازم، فيجب أن تثبت النون فيها، فتقول (المسلمون يتساعدون ويتعاونون فيما بينهم)، و(المسلمون لا يتساعدون على الإثم والعدوان)، أما في النصب وفي الجزم فتحذف النون، فتقول (لا تتساعدوا على الإثم والعدوان)، (لا) هنا ناهية جازمة، وتقول (المسلمون لم يتساعدوا على الإثم والعدوان) وهكذا.

وكنت مرةً في مسجد جالسًا مع بعض جماعة المسجد وفي كبار سن شباب نتناقش في بعض الأمور ومعنا أحد الأخوة الباكستانيين، طالب علم طيب، وفي آخر المسجد أطفال يلعبون، فالتفت إليهم أحد كبار السن وقال لهم (لا تلعبون)، فرد عليه الباكستاني بسرعة فقال قل (لا تلعبوا)؛ لأن (لا) جازمة هنا، يعني استنكرها لأنه تعلمها هكذا في اللغة العربية، ما يمكن للعربي أن يقول (لا تلعبون) إلا إذا فسدت سليقته.

طيب، قد يقول طالب لم سميت الأفعال الخمسةُ خمسةً؟ أما الأسماء الخمسة أو الستة فهي بالفعل خمسة أسماء أو ستة أسماء على خلافٍ في (هن)، أما الأفعال الخمسة فهي كل فعلٍ مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، إن أخذنا بالفعل هو واحد، وإن أخذنا بالضمائر فهي ثلاثة،

فكيف كانت خمسةً؟

الجواب على ذلك أن يقال قولهم كل فعلٍ مضارع، المضارع إذن في الماضي لا يسمى من الأفعال الخمسة ولو اتصل بها من الضمائر كـ (ذهبوا – ذهبا)، والأمر لا يسمى من الأفعال الخمسة ولو اتصلت به عدة ضمائر كأن تقول (اذهبوا – اذهبا – اذهبي) لا يسمى الفعل من الأفعال الخمسة إلا إذا كان مضارعًا، والمضارع يجب أن يبدأ بحرفٍ من حروف المضارعة الأربعة المجموعة في قولك (نأتي)، النون والهمزة والتاء والياء.

إذن فالمضارع يبدأ بحرف من حروف المضارعة الأربعة، هذه أربعة، والضمائر الداخلة على الفعل المضارع كم؟ ثلاثة، إذن فأربعة ضرب ثلاثة كم يكون المجموع؟ اثني عشر صورة، نبحث عنها في الواقع اللغوي، فنبدأ بالمضارع المبدوء بالياء مثل (يفعل – يذهب) نأخذ (يذهب) مضارع مبدوء بالياء؛

هل تتصل به واو الجماعة؟ نعم، فنقول؛ (يذهبون) هذه واحدة.

هل تتصل به ألف الاثنين؟ نعم، نقول (يذهبان)، هذه ثانية.

هل تتصل ياء المخاطبة؟ (أنت تذهبين)؟ هذه سقطت، إذن بقي في اليد اثنان.

نبدأ بالمضارع المبدوء بالتاء مثل (تذهب) هل تتصل به واو الجماعة؟ نعم (تذهبون).

هل تتصل به ألف الاثنين؟ نعم، (تذهبان).

هل تتصل به ياء المخاطبة؟ نعم، (أنت تذهبين)، هذه خمسة.

بقي المضارع المبدوء بالنون مثل (نذهب) لا تتصل به واو الجماعة، فلا نقول (نحن نذهبون)، ولا (نذهبان) ولا تتصل ياء المخاطبة.

المضارع المبدوء بالهمزة مثل (أذهب)، (أنا أذهب) ما تتصل به واو الجماعة (أذهبون) ولا ألف الاثنين ولا المخاطبة.

إذن فبقي معنا خمسة أفعال أم خمس صيغ وأبنية؟ هذه خمس صيغ وخمسة أبنية، يمكن أن تزن عليها ما شئت من الأفعال: (يذهبون – يقرأون – يؤمنون – يسافرون – يجلسون – يذهبون) أفعال كثيرة جدًا، إذن فهي ليست أفعال كقولنا الأسماء الخمسة أو الستة، خمسة أسماء أو ستة أسماء معدودة، وإنما هي خمسة أبنية، خمس صيغ.

فلهذا بعض النحويين المحققين كابن مالك وابن هشام لا يسمونها الأفعال الخمسة، وإنما يسمونها الأبنية الخمسة أو الصيغ الخمسة، ومن سماها من المتأخرين بالأفعال الخمسة فيقول هذا صار مصطلحًا، ولا مشاحة في الاصطلاح، نريد بالأفعال الخمسة كل فعلٍ مضارعٍ اتصلت به واو الجماعة إلى آخره، فهذا سبب تسميتهم الخمسة؛ لأن هذا هو الموجود في الواقع اللغوي.

وننظر في أبيات ابن مالكٍ بعد ذلك إذ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٤٤. وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلاَنِ النُّونَا رَفْعًا وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا

فقال (لِنَحْوِ) إشارةً إلى ما ذكرناه من قبل، لا يقول هذه الألفاظ تجعل هذه العلامات فقط (تسألون – تدعين – تفعلان) لا، وإنما لنحوها يعني لكل ما جاء على صيغتها وبنائها ووزنها.

(وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ)، (سِمَهْ) أي علامة، لكن لما قدَّم الجزم على النصبِ هنا، وعادة النحويين تقديم الرفع فالنصب فالجزم؟ أشرنا إلى نحو ذلك من قبل.

طالب:...

الشيخ: لأن الجزم خاص (@٤٤:٠٠: ٠٠) لا، ليس هذا هو الجواب، نعم، في محاولة هنا؟ شرحنا من قبل فلهذا أحب أن تراجعوا.

طالب:....

الشيخ: لأن النصب في هذا الباب محمولٌ على الجزم، كما قلنا في المثنى وفي جمع المذكر السالم إن كنتم تذكرون، وفي المجموع بالألف والتاء، كيف ذلك؟

أما علامة الرفع فثبوت النون، ما في مشكلة، أما علامة النصب والجزم فحذف النون، بالحذف يشابه علامة النصب الأصلية أم يشابه علامة الجزم الأصلية؟ يشابه علامة الجزم الأصلية وهي السكون، ما السكون؟ السكون انتزاع الحركات من الحرف، خلو الحرف من الحركات، إذن فحذف النون هو علامة الجزم أصالةً في هذا الباب، والنصب محمولٌ عليه، فلهذا جرت عادة النحويين على تقديم الجزم على النصب في هذا الباب، وإن كان حذف النون علامةً للنصب حملاً وللجزم أصالةً.

ثم قال: (كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ) هذا مثال للنصب والجزم، فقوله (لَمْ تَكُونِي)، (تَكُونِي) من الأفعال الخمسة؛ لأنه مضارع اتصلت به ياء المخاطبة، وهو مجزوم؛ لأنه مسبوقٌ بـ (لم) نقول (تَكُونِي) فعلٌ مضارع مجزومٌ بـ (لم) وعلامة جزمه حذف النون، (لِتَرُومِي) اللام هذه لام الجر وتفيد التعليل، وتقدر بعدها (أن) الناصبة للفعل المضارع، فينتصب الفعل المضارع بعدها بـ (أن) مضمرة أي محذوفة، فتقول (لِتَرُومِي) فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ (أن) مضمرة، منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

أما قوله (مَظْلِمَهْ) ففيها لغتان: (مَظْلِمَهْ) وهذا هو السماع بكسر اللام، و(مَظْلَمَهْ) بفتح اللام وهذا هو القياس، والأفضل هنا (مَظْلِمَهْ) من أجل أن يقابل

الوزن في الشطر الأول؛ لأنه قال (سِمَهْ) بكسر السين (سِمَهْ)، (مَظْلِمَهْ)، لكن لو قلت (مَظْلَمَهْ)، هذا جائزٌ في الوزن الشعري.

هذا ما يتعلق بإعراب الأفعال الخمسة، إن كان هناك سؤال يا إخوان استمعنا إليه.

طالب:...

الشيخ: يقول كيف نعرب الفعل الأمر، كيف نعرب فعل الأمر إذا اتصلت به واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة؟ مثل (اذهبوا – اذهبا – اذهبي)؟ الجواب على ذلك أن الجواب سبق في كلامنا على حركات الإعراب، فقلنا إن فعل الأمر أو قلنا إن المبني عمومًا من الأفعال والأسماء والحروف، المبني عمومًا يُبنى على حركة آخره سوى فعل الأمر، فإنه يُبنى على ما يُجزم به مضارعه، فلهذا نقول في (اذهبوا) فعل أمرٍ لا محل له من الإعراب مبنيٌ على حذف النون، وكذلك في (اذهبا) وفي (اذهبي) فعل أمرٍ لا محل له من الإعراب مبنيٌ على حذف النون، وهذا على حسب إعراب البصريين أم الكوفيين؟ على إعراب البصريين الذين يرون أن فعل الأمر فعلٌ مبني.

طالب:...

الشيخ: لا، ليس من الأفعال الخمسة، أما على مذهب الكوفيين الذين يرون أن فعل الأمر فعلٌ معربٌ، فإنهم يعربونه مثل الفعل المضارع، فيقول في (اذهبوا) فعل أمرٍ مجزوم بلام أمرٍ محذوفة، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأن (اذهبوا) عندهم أصلها (لتذهبوا)، شرحنا ذلك من قبل.

طالب:...

الشيخ: أعد السؤال، الأمر الذي في (تساعدوا) هذا أمر (تساعدوا).

طالب:...

الشيخ: لا، دعنا نبدأ من ماضيه، أما الماضي فأن تقول (تساعَد المسلمون فيما بينهم)، (المسلمون تساعدوا فيما بينهم)، فهنا الفعل مبدوء بالتاء، فالتاء موجودة في الماضي، طيب، ثم نأتي للمضارع، المضارع لابد أن يُبدأ بحرف من حروف المضارعة، تأتي بحرف من حروف المضارعة قبل هذا الفعل، فتقول (المسلمون يتساعدون)، أو (أنتم تتساعدون)، ثم إذا أردت أن تأتي بالأمر، والأمر إنما يؤتى به من الماضي، فتحذف حرف المضارعة، فتقول في (يتساعدون) أو (تتساعدون) تحذف حرف المضارعة تقول (تساعدوا)، فالتاء هذا الحرف موجود في الماضي، وتاء المضارعة في المضارع حرف زائد، وهو لابد أن يسقط في الأمر.

طيب، ننتقل الآن إلى الموضوع الثالث في درس هذه الليلة وهو المعرب بعلامات الإعراب المقدرة، وقد ذكر ابن مالكٍ ذلك في ستة أبيات وقرأناها من قبل، ولكننا نحب في البداية أن نعلم ما معنى مقدرة؟ كلمة مقدرة عند النحويين ما معناها؟ يقول علامة رفعه علامةٌ مقدرة، دعونا نمثل بمثال، فالمثال يجلو المسألة ويوضحها.

فإذا قلنا مثلاً (الفتى) هذا اسم مختومٌ بألف، ثم نقول (جاء الفتى – جاء محمد) نقارن بين المثالين، فـ (جاء محمدٌ) جاء فعلٌ ماضٍ، و(محمدٌ) فاعل، والفاعل في العربية حكمه الرفع، فهو مرفوع، وعلامة رفعه هنا أصلية؛ لأنه ليس من أبواب العلامات الفرعية التي درسناها من قبل، وهي الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف والأفعال الخمسة.

إذن فعلامة الرفع في (محمد) علامةٌ أصلية وهي الضمة، ما الذي رفع (محمد)؟ الذي عمل فيه الرفع؟ الذي يرفع الفاعل هو الفعل، الفاعل يقول يا فعل

أين علامة إعرابي، أنت الذي رفعتني أعطتني علامة إعرابي، يقول تفضل هذه الضمة عليك (محمدٌ)، (جاء محمدٌ)، إذن فـ (محمدٌ) مرفوع مرفوع، وأخذ علامة الرفع ولا ما أخذها؟ أخذها، بقي سؤال هذه العلامة التي أخذها ظهرت أم ما ظهرت؟ ظهرت.

طيب، نأتي إلى (جاء الفتى)، (جاء) فعلٌ ماضٍ، و(الفتى) فاعل، والفاعل حكمه في العربية الرفع، فهو مرفوع، وعلامة رفعه أصلية أم فرعية؟ أصلية؛ لأنه ليس من أبواب العلامات الفرعية، ليس من الأسماء الستة ولا المثنى ولا جمع المذكر السالم و(@٢٠:٥٤:٠٠) والممنوع من الصرف والأفعال الخمسة، إذن فعلامة الرفع علامة أصلية وهي الضمة، (يقول الفتى لرافعه للفعل أين ضمتي)، أين علامة رفعي؟ يقول تفضل هذه الضمة يضعها على آخر (الفتى)، ويقول هذا حقه من الإعراب.

حقه من الإعراب أن نضع على آخره ضمة وقد وضعناها، لكن في (الفتى) مشكلة، وهي كونه مختومٌ بالألف، والألف في العربية ملازمةٌ للسكون، مهما وضعنا عليها من حركات، أن تضع عليها حركات، لكن مهما وضعت عليها من حركات ما تظهر؟ لماذا ما تظهر؟ لأن السكون الملازم للألف يغطيها.

تجد عندك مثلاً بحر كبير، أنت تلقي فيه حجارة، لكن الحجارة تغوص فيه، كونها تغوص فيه ثم ما تظهر لك بعد ذلك ليس معنى ذلك أنك ما ألقيت فيه حجارة، ولكنك ألقيت فيه حجارة ولم تظهر لك، بسبب وجود مانع يمنعها من الظهور، يسترها يغطيها، فمعنى قولهم (علامة مقدرة) على ذلك بعد هذا الشرح السريع، فمعنى قولهم علامة إعرابٍ مقدرة يعني أنها موجودة أم غير موجودة؟

أنها موجودة؛ لأنها حق الكلمة من الإعراب، حقه الرفع، الرفع علامته هنا أصلية الضمة، حقي الضمة أخذته، لكن المشكلة ليس في الإعراب، والمشكلة

ليس في علامة الإعراب الضمة، وإنما المشكلة في نفس الكلمة في (الفتى) وهو كونها مختومةً بالألف، والألف ملازمةً للسكون، فهذا السكون هو المسيطر عليها، يغطي كل الحركات التي توضع عليها، فالسكون يغطي الضمة، فالضمة موجودة، ولكن السكون يغطيها.

كقولي الآن مثلاً لكم هذا القلم موجود أم غير موجود في المسجد؟ موجود، فإذا قلت لكم هذا القلم الذي سألتكم عليه قبل قليل موجود ولا غير موجود في المسجد؟ موجود، لكن ما الفرق بين الحالتين؟ أنه في الأولى موجودٌ ظاهر، وفي الثانية موجودٌ مخفيٍ مغطى مستور، النحويون لا يقولون مغطى مستور، يقولون مقدر، ما معنى مقدر؟ يعني مغطى مستور.

هذه علامة الإعراب موجودة ولكنها مغطاة، موجودة، ما الدليل على أنها موجودة؟ الدليل على ذلك أن هذا هو حق الكلمة في الإعراب، أنها مرفوعة وعلامة الرفع علامة أصلية وهي الضمة، إذن فهذا دليل وجودها، أما كونها مغطاةً، فهذا بسببٍ آخر، وهو كون السكون ملازم للألف، والألف لا تقبل التحريك أبدًا، وهذا حتى مشهور عند الأدباء أن الألف لا تقبل التحريك، يقول الشاعر: (لكن نحلتُ لبعده) صرت نحيلاً.

لكـــن نحلـــت لبعـــده فكـــأنني ألـــفٌ ولـــيس بممكـــن تحريكـــه

لا يمكن تحريك الألف أبدًا، ما بممكن أن تضع عليه لا فتحة ولا ضمة ولا كسرة، فإن حركته انقلب إلى همزة، والهمزة حرفٌ آخر غير الألف.

طيب، بعد أن عرفنا معنى التقدير والعلامات المقدرة عند النحويين، نقول إن العلامات المقدرة تكون في الأسماء وتكون في الأفعال، فبدأ ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الكلام على الأسماء التي علاماتها مقدرة، فقال في ذلك ثلاثة أبيات، وهي قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٤٦. وَسَمِّ مُعْتَلاًّ مِنَ الأَسْمَاءِ مَا　　كالْمُصْطَفَى والمُرْتَقِي مَكَارِمَا
٤٧. فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا　　جَمِيعُهُ وَهْوَ الَّذي قَدْ قُصِرَا
٤٨. وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ　　وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أَيْضًا يُجَرّ

فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الاسم المختوم بألفٍ والاسم المختوم بياءٍ مكسورٍ ما قبلها تسمى عند النحويين بالاسم المعتل، أي المعتل الآخر، إلا أن الأول وهو الاسم المختومُ بألفٍ لازمة يسمى مقصورة، والثاني المختوم بياءٍ مكسور ما قبلها يسمى اسمًا منقوصًا.

فالاسم المقصور على ذلك يمكن أن نعرفه فنقول الاسم المقصور هو الاسم المعرب المختوم بألفٍ لازمة مثل (الفتى – الرهى – مصطفى – المستشفى – ملهى – حبلى) ونحو ذلك، فقوله هو الاسم يبين أن المقصور لا يُطلق على الفعل، وعلى الحرف، فـ (سعى) لا يسمى مقصورًا لأنه فعل، و(إلى) لا يسمى مقصورًا لأنه حرف، وقوله الاسم المعرب أي هذا المصطلح المقصور خاصٌ بالأسماء المعربة، لكن الاسم المبني مثل (متى) هذا اسم استفهام، لكنه مبني، فما يسمى مقصورًا المختوم بألفٍ لازمة.

المقصور علامات إعرابه كلها مقدرة بالرفع والنصب والجر، ففي الرفع الضمة المقدرة، وفي النصب الفتحة المقدرة، وفي الجر الكسرة المقدرة، نقول (جاء الفتى – أكرمتُ الفتى – سلمت على الفتى)، كل علاماته مقدرة بالرفع والنصب والجر، لم؟ لماذا صارت حركاته كلها مقدرة؟ الجواب: لأن مانعها من الظهور هو التعذر أي الاستحالة؛ لأن الالف يستحيل تحريكها، فإذا كان تحريكها مستحيلاً فمعنى ذلك أن الضمة مستحيلة، وهي علامة الرفع، والفتحة مستحيلة وهي علامة النصب، والكسرة مستحيلة وهي علامة الجر، فصارت كل علاماتها رفعًا ونصبًا وجرًا مقدرة؛ لأن ظهورها مستحيل.

النحويون ما يقولون مستحيل، يقولون متعذر، فنقول في الإعراب (جاء الفتى)، الفتى فاعلٌ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منعها من الظهور التعذر، و(أكرمت الفتى)، (أكرم) فعل، والتاء فاعل، و(الفتى) مفعولٌ به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها التعذر، و(سلمت على الفتى) (على) حرف جر، و(الفتى) اسمٌ مجرور بـ (على) وعلامة جره الكسرة المقدرة منعها من الظهور التعذر.

فلهذا قال ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**فَالأَوَّلُ الإعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا جَمِيعُهُ**) يعني علامات الإعراب كلها مقدرة فيه، (**وَهْوَ الَّذي قَدْ قُصِرَا**).

أما الثاني وهو الاسم المنقوص، فيمكن أن نعرفه بأن نقول هو الاسم المعرب المختوم بياءٍ مكسورٌ ما قبلها، كـ (القاضي – الهادي – النادي – الداعي – المهتدي – المدَّعي) ونحو ذلك، وقولنا الاسم يخرج الفعل والحرف، فلا تقل عن (يهتدي) منقوص، وقولنا الاسم المعرب، المعرب يخرج المبني فلا تقل عن (الذي) منقوص، المختوم بياءٍ مكسورٌ ما قبلها فلا تقول عن (ظَبْيٍّ) منقوص؛ لأن ما قبل الياء ساكن (ظبْي).

أما (القاضي – الهادي - الداعي – المهتدي – المرتضي) فهي أسماءٌ منقوصة، فكيف يكون إعرابها؟ أما في الرفع فضمةٌ مقدرة، وأما في النصب ففتحة ظاهرة، وأما في الجر فكسرةٌ مقدرة، فتقول في الرفع (جاء القاضي قبل قليل)، (القاضي) بالسكون مع أن (جاء) فعلٌ و(القاضي) فاعلٌ مرفوع وعلامة رفعه علامةٌ أصلية وهي الضمة، فاعلٌ مرفوعٌ وعلامة رفعه الضمة.

وفي الجر تقول (سلمت على القاضي قبل قليل)، (على القاضي) بالسكون، مع أن القاضي مسبوق بـ (على)، و(على) حرف جر، (القاضي) اسمٌ مجرورٌ بـ (على) وعلامة جره الكسرة المقدرة، لم تظهر، أما في النصب فتظهر، فتقول

(أكرمت القاضيَ قبل قليل – رأيتُ القاضيَ قبل قليل).

قال تعالى: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف:٣١]، (دَاعِيَ اللهِ)، (أَجِيبُوا) فعل أمر، وواو الجماعة في (أَجِيبُوا) فاعل، و(دَاعِيَ) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

السؤال: لماذا كانت علامة الرفع والجر مقدرة، وعلامة النصب ظاهرة في هذا الباب في الاسم المنقوص؟ طيب في المقصور الفتحة أيضًا (@٠١:٠٥:٤٠) حركات وما ظهرت.

طالب:....

الشيخ: نعم، الجواب لأن المانع من الظهور هنا الثقل، المانع من الظهور، الذي يمنع علامات الإعراب من الظهور في الاسم المنقوص هو الثقل، فإذا قلت (جاء القاضي) أجِرْ الإعراب والقياس هنا فتقول (القاضي) فاعل، والفاعل مرفوع، وعلامة رفعه أصلية وهي الضمة، فكان ينبغي أن تقول (جاء الجالسُ – الذاهبُ – القاضيُ)، (جاء القاضيُ) هذا القياس، إلا أن هنا ثقلاً بسبب اجتماع الضمة والياء.

الضمة بنت أي الحروف؟ بنت الواو، والواو عدوة الياء، هذان ما يجتمعان؛ لأن اجتماعهما ثقيل، طيب هنا ما اجتمعت الواو والياء، اجتمعت الياء وبنت الواو، أيضًا فيه ثقل، كيف تخلصت العرب من هذا الثقل؟ تخلصت العرب من هذا الثقل بتسكين الياء، فاجتمع على الياء حركتان السكون المجلوب للتخلص من الثقل والضمة حق الإعراب، لكن السكون هو الذي غطى وغلب، فلهذا نقول في الإعراب في (جاء القاضي) فاعلٌ مرفوع وعلامة رفعه الضمة لأنها موجودة لكنها مغطاة ممنوعة من الظهور، ما الذي منعها من الظهور؟ الثقل، نقول فاعلٌ

مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها الثقل.

وكذلك في الجر، تقول (سلمت على القاضي)، (القاضي) اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، ولو أجريت القياس هنا لقلت (سلمتُ على الجالسِ – الزاهدِ – القاضيِ)، بإظهار الكسرة على الياء، إلا أن في هذا ثقلاً بسبب اجتماع الياء وبنتها الكسرة، فتخلصت العرب من هذا الثقل بتسكين الياء، فاجتمع على الياء حركتان: السكون المجلوب للتخلص من الثقل والكسرة حق الإعراب، فغطت السكونُ علامة الإعراب، فلهذا نقول في الإعراب (على القاضي)، (القاضي) اسمٌ مجرورٌ بـ (على) وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها الثقل.

ما الدليل على أن المانع هنا الثقل وليس التعذر؟ التعذر يعني الاستحالة، دليلان؛

- **الدليل الأول**: أننا يمكن أن نتكلف ونخرج هذه الحركة، فنقول (جاء القاضيُ) ونقول (سلمت على القاضيِ)، يمكن، أما في المقصور المانع هناك التعذر أي الاستحالة، ما يمكن مهما تكلفت.

- **والدليل الثاني**: حالة النصب، فنحن في النصب نقول (أكرمتُ القاضيَ) بفتحةٍ ظاهرة، لماذا ظهرت الفتحة؟ ظهرت الفتحة؛ لأنها خفيفة، والمانع الثقل، فإذا كان المانع الثقل فإنه سيمنع كل الحركات أم سيمنع الثقيل من الحركات ويُظهر الخفيف؟ يمنع الثقيل، ما الثقيل من الحركات والخفيف من الحركات؟ الخفيف من الحركات هو الذي لا يحتاج إلى علاجٍ بالفم؛ لأن اللغة صوتية، أما الثقيل من الحركات فهو الذي يحتاج إلى علاجٍ للفم.

أغلق فمك ثم افتح فمك وادفع هواءً من دون أي حركة بالفم، ستقول (أَ أَ)

لكن لو أردت الضمة لابد أن تعالج الشفتين فتقول (أُ)، والكسرة لابد أن تعالج الشفتين فتقول (إِ)، هذه أمور صوتية تُراعى في اللغة، أمور الصرف أغلبها قائمٌ على هذه الأمور الصوتية، فالحركة الثقيلة الضمة والكسرة لأنهما يحتاجان إلى علاج منعهما الثقل من الظهور، والفتحة لأنها خفيفة ظهرت.

وقال سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾ [آل عمران:١٩٣]، (سَمِعْنَا مُنَادِيًا)، (مُنَادِي) هذا منقوص، لكن علامة إعرابه ظهرت هنا؛ لأنها الفتحة والفتحة خفيفة فيظهر.

طيب، والشاعر يقول: (لعمرك ما تدري متى أنت جائيٌ)، هنا في ضرورة شعرية وهي إخراج الحركة على المنقوص، دلالة على أن المانع الثقل، لو كان المانع التعذر ما استطاع، لا الشاعر ولا غير الشاعر أن يظهرها.

ثم إنه بقي على شيخنا ابن مالكٍ رَحِمَهُٱللَّهُ هنا أن يذكر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، فإن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم اسمٌ علامات إعرابه مقدرة، فكأن تقول (أبي – كتابي – صديقي – مسجدي)، فالاسم المضاف إلى ياء المتكلم علامات إعرابه في الرفع والنصب والجر مقدرة.

ففي الرفع ستقول (هذا كتابي)، وفي النصب (قرأتُ كتابي)، وفي الجر (قرأتُ في كتابي)، ففي الرفع نقول (هذا كتابي)، (هذا) مبتدأ، و(كتابي) خبر، انظروا في هذه الكلمة وتأملوها قبل الإضافة كيف كانت؟ كانت (هذا كتابٌ) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، طيب الآن أضف (كتابٌ) إلى (محمد)، يعني اسم ظاهر، فتقول (هذا كتابُ محمدٍ)، (كتابُ) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، أضفها إلى ضمير غير ياء المتكلم أضفها إلى كاف الخطاب فتقول (هذا كتابُك)، (كتاب) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، (كتابُه) مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

أضفه لـ (ياء المتكلم)، ومن خصائص ياء المتكلم في اللغة العربية أنها توجب كسر ما قبلها، ما الذي سيحدث هنا؟ الذي سيحدث أن آخر كلمة (كتاب) وهي الباء، (كتابٌ) عليه الضمة حق الإعراب، فإذا أدخلت ياء المتكلم، ياء المتكلم ستكسر آخر كتاب، معنى ذلك أن آخر (كتاب) الباء اجتمعت عليها حركتان: الضمة حق الإعراب، والكسر المناسب لياء المتكلم، ولا يمكن أن تخرج الحركتان عن الحرف، لكن ماذا فعلت العرب غلَّبت علامة الإعراب الضمة، أم غلَّبت حركة المناسبة؟ غلَّبت حركة المناسبة وغطَّت بها علامة الإعراب.

فعلامة الإعراب موجودة على الباء ولكن حركة المناسبة غطتها، فلهذا نقول في الإعراب (كتابي)، (كتاب) خبرٌ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، ما الذي منعها من الظهور؟ حركة المناسبة، أو نقول اشتغال المحل بحركة المناسبة وهو مضاف و(@٤٥:١٥:٠١) مضافٌ إليه.

وكذلك يقال في النصب (قرأتُ كتابي)، (قرأتُ كتابًا) عليه فتحة، ثم إذا أضفناه لياء المتكلم، ياء المتكلم ستكسر الباء، فاجتمعت حركتان وتغطي حركة المناسبة حركة الإعراب، واضح.

وفي الجر نقول (قرأت في كتابي)، (في كتابٍ) ثم دخلت ياء المتكلم، (في كتابي) الباء هنا عليها كسرة، الباء في (كتابي) ماذا عليها يا إخوان؟ عليها حركة، لكن ما اسم هذه الحركة؟ هل هي كسرةٌ أم كسرٌ؟ هل هي حركة الإعراب فهي كسرةٌ، أم هي حركة المناسبة للياء فهي كسرٌ، تكلمنا من قبل على أن علامات الإعراب تسمى الضمة والفتحة والكسرةُ، وما سوى علامات الإعراب تسمى (ضم – فتح – كسر).

فالجواب أن كتاب عليه حركتان، عليه كسرةٌ حق الإعراب، وعليه كسرٌ المناسب لياء المتكلم، وقد غطى الكسر الكسرة، هذا قول جمهور النحويين هنا

في حالة الجر، وخالفهم ابن مالك، فقال إن الحركة هنا هي الكسرةُ علامة الإعراب، واستغنينا عن حركة المناسبة، وقوله هنا ضعيف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فالخلاصة أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم علاماته مقدرة كلها في الرفع والنصب والجر، وهذا مما فات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [ألفية].

ويظهر أننا لن نستطيع أن نتكلم على الفعل المعرب بعلاماتٍ مقدرة، فنرجئه للدرس القادم إن شاء الله، ونفتح باقي الوقت إن بقي وقت للأسئلة، تفضلوا بإلقائه، تفضل.

سؤال:...

الشيخ: يقول الأخ الاسم المقصور المختوم بالألف، والاسم المنقوص هو المختوم بالياء، وسيأتي في الفعل المعتل هناك الفعل المعتل بالياء كـ (يرمي)، والمعتل بالواو كـ (يدعو)، والمعتل بالألف كـ (يخشى)، فالفعل يعتل بالواو وبالألف وبالياء، والاسم ذكرنا أنه يعتل بالألف وهو المقصور، وبالياء وهو المنقوص، فأين الاسم المعتل بالواو؟

الجواب على ذلك لا يوجد، لا يوجد في العربية اسمٌ معربٌ مختومٌ بواوٍ قبلها ضمة، ابحثوا ولن تجدوا كالنحويين واللغويين السابقين، قد تجدوا اسمًا مبنيًا مثل (هُوَ)، تقف عليه تقول (هُوْ) ماشي، فإن وجدت فهو أعجمي مثل (سمندو) أو مثل (ألو)، هذه كلمات أعجمية، إذا وجدت اسمًا مختومًا بالواو أو مثلاً (سراييفو) اسم مختوم بواو وقبلها ضمة هذا أعجمي.

طالب:...

الشيخ: نعم، هذه (عمرو) مختوم براء، أم الواو فتكتب ولا تنطق.

سؤال:...

الشيخ: هو جرت عادة النحويين على ذلك؛ لأن المطلوب في هذا الباب، باب المعرب والمبني معرفة الإعراب لا التفاصيل، فلهذا الكلام على جمع المذكر السالم سيأتي في بابه، والكلام على المثنى سيأتي في بابه، أن كيف شروط جمع المذكر السالم وكيف تجمع، هذه التفاصيل تأتي في أبوابها، لكن هذا الباب معقود فقط للإعراب كيف تعرب.

سؤال:...

الشيخ: نعم، هذا مما ضاق عنه الوقت، ولعلنا نذكر في الدرس القادم، وهو لِمَ سمي الاسم المقصور مقصورًا، ولِمَ سمي الاسم المنقوص منقوصًا، وحينئذٍ نبين هذه الآية.

سؤال:...

الشيخ: لا، الضرورة الشعرية تكون في القافية وغير القافية، كالبيت السابق (إذا غُطَيْف السلمي فرَّ) (غُطيْف) فيه الضرورة وهو عدم الصرف مع أنه ليس في القافية.

يقول ما نوع التنوين على الاسم المنتهي بألفٍ مقصورة مثل (هدىً) وجزيت خيرًا.

(هدىً) إذا كان ضد الظلام، يعني ليس اسم بنت، فهو حينئذٍ مصروف، يعني ليس ممنوع من الصرف، فعلى ذلك لا تظهر به علامات الإعراب؛ لأن علامات الإعراب فيه مقدرة؛ لأنه اسمٌ مقصور مثل (فتى – عصى – هدى)، طيب، ما تظهر فيه علامة الإعراب لأنه مقصور، لكن التنوين يظهر أو ما يظهر؟ التنوين سنعود فيه هل هو مصروف أو غير مصروف؟ هذه قضية أخرى، والجواب أنه مصروف، إذن يُنون، والتنوين هو نونٌ ساكنة تلحق آخر حركة في الكلمة، فـ (هدى) آخر حركة في

(هدى) فتحة الدال، إذن ألحقها بالنون الساكنة ستقول (هدىً) وإذا وقفت ستقول (هدى)، أما إذا أردت بـ (هدى) اسم بنت، فهو حينئذٍ علم مؤنث، فيُمنع من الصرف، نعم، بقي سؤال.

طالب:...

الشيخ: في أغلب الحواشي.

طالب:...

الشيخ: لأن (القاضي) منقوص، مختومٌ بالياء قبلها كسرة، لكن (عليٌ) فاسم مختومٌ بالياء، لكن ماذا قبل الياء؟ قبل الياء ساكن؛ لأن (علِيٌ-) مختوم بياء مشددة، والياء المشددة عبارة عن حرفين الأول ساكنًا، فـ (عليّ) آخرها ياءان الأول ساكن والثاني متحرك، إذن فمختومٌ بياءٍ قبلها ساكن، فلهذا يعرب بعلامات أصلية ظاهرة مثل (ظبيٌّ – ظبيًّا – ظبيٍّ)، و(عليٌّ – عليًّا - عليٍّ) ليس منقوص ولا مقصور.

نعم يا أخوة، تفضل؛

طالب:...

الشيخ: الأسماء الأعجمية ما تُلحق لا بالمنقوص ولا بالمقصور.

طالب:...

الشيخ: لا، تعرَب، لا تدخل في الإعراب المقدر، وإنما يكون إعرابها ظاهرًا، هنا في التقدير إعرابه مقدر أم غير مقدر؟ إعرابه غير مقدر واحد، ثم ننظر لمسألة ثانية هل هو ممنوع من الصرف أم غير ممنوع من الصرف؟ إن كان علمًا يُمنع من الصرف مثل (إبراهيم)، أما إذا كان غير علم اسم غير علم مثل (لجام) أو مثل

(سمندو) هذه أسماء ليست أعلامًا تُعرب.

طالب:...

الشيخ: أنا لا أعرف ما معنى (سمندو) على كل حال، لكنه اسم أعجمي، فـ (@٣٣:٢٤:٠١) (هذا لجامٌ – اشتريتُ لجامًا – أخذتُ بلجامٍ)، و(هذه سمندونٌ – رأيتُ سمندوًا – مررت بسمندوٍ)، ما في إشكال.

نعم، والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثامن

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، **أما بعد**...

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحيَّاكم الله وبيَّاكم، في الدرس الثامن من دروس شرح [ألفية ابن مالك] ت، في هذا الجامع جامع الراجحي بحي الجزيرة في مدينة الرياض، في ليلة المنتصف من شهر ربيع الآخر من سنة ١٤٢٩.

والكلام يا إخوان ما زال متصلًا على باب المُعرب والمبني، وقد ذكرنا من قبل أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب، قد ذكر أربع مسائل:

- **المسألة الأولى**: حصر المُعربات والمبنيات، وانتهينا منها.
- **والمسألة الثانية**: حركات البناء، وانتهينا منها.
- **والمسألة الثالثة**: أنواع الإعراب، وانتهينا منها.
- **والمسألة الرابعة**: علامات الإعراب.

وهذه المسألة الرابعة، قد تكلمنا على أكثرها، وخلاصتها أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر أن علامات الإعراب: إما أصلية وإما فرعية، ثم إنها إما ظاهرة، وإما مُقدرة.

فالأصلية هي الأكثر، والفرعية محصورة في أبواب ذكرها رَحِمَهُ ٱللَّهُ تباعًا، وهي:

باب الأسماء الستة.

والمثنى.

وجمع المذكر السالم.

وجمع المؤنث السالم.

والاسم الممنوع من الصرف.

والأفعال الخمسة.

وسيذكر -إن شاء الله- كما سنشرح في هذه الليلة، الفعل المضارع المعتل الآخر، وفيه حركة فرعية.

وأما حركات الإعراب الظاهرة والمُقدرة، فإن الأكثر أن تكون علامة الإعراب ظاهرة، أما علامات الإعراب المُقدرة فإنها قليلة.

وذكر ابن مالك الإعراب المُقدر في الأسماء، والإعراب المُقدر في الفعل المضارع.

أما الإعراب المُقدر في الأسماء، فقد شرحناه في الدرس الماضي، وهو يكون في الاسم المقصور، ويكون في الاسم المنقوص.

وانتهينا من ذلك إلا أنه بقيت فيه بقية وهي الإجابة عن سؤال طرحناه في الدرس الماضي، وهو لماذا سُمي المقصور مقصورًا، ولماذا سُمي المنقوص منقوصًا؟

فنجيب عن هذا السؤال، ثم ننتقل بعد ذلك إلى الكلام على الإعراب المُقدر في الفعل المضارع.

فالاسم المقصور كما عرَّفناه من قبل، هو الاسم المُعرب المختوم بألف لازمة.

مثل: الفتى والعصى، والرحى، والمستشفى، والملهى، ونحو ذلك.

وسُمي مقصورًا؛ لأنه مختوم بالألف، والألف هي أضعف الحروف، فكأن الكلمة المتكونة من ثلاثة أحرف آخرها ألف كـ "فتى وعصى" كأنها من حرفين، فإذا أخذنا مثلًا كلمة عصا، فالعين والصاد حرفان صحيحان كاملان واضحان، أما الألف فحرف باهت، بل إن الألف في حقيقته هو فتحة طويلة، كما يقولون، فأنت إذا أشبعت الفتحة، تنتج الألف، فكأن الكلمة من حرفين وحركة طويلة.

إذًا فهو أقصر من بقية الأسماء، فسُمي لذلك الاسم المقصور.

أما الاسم المنقوص، فقد شرحناه من قبل، وعرَّفناه بأنه الاسم المُعرب المختوم بياء مكسور ما قبلها كالقاضي، والراضي، والمُهتدي والمُدعي.

وسمي منقوصًا من النقص؛ لأن حرفًا من حروفه يُنقص منه، يُحذف وهو حرف الياء بشرطين:

أن تكون الكلمة نكرة، وأن تكون في حالة الرفع والجر.

أما في حالة التعريف بالألف أو الإضافة، فإن الياء تثبت، تقول: القاضي، المهتدي، تقول: قاضي هذه البلدة، فتُثبت الياء، أما إذا كانت الكلمة نكرة، كقاضٍ ومُهتدٍ، فإنها في حالة الرفع تُحذف منها الياء، فتقول: "جاءَ قاضٍ هذه الليلة" وإذا وقفت تقول: "جاء قاض" وتحذف الياء.

كذلك في حالة الجر، تقول: سلمتُ على قاضٍ هذه الليلة، وإذا وقفت تقول سلمت على قاض.

قال تعالى:﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ ﴾ [طه:٧٢]، وفي الوصل﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ إِنَّمَا تَقۡضِي هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَآ﴾ [طه:٧٢].

أما في حالة النصب، فإن الياء تثبت؛ لأن حركة الإعراب عليها تثبت، وتظهر؛ لأنها خفيفة كما شرحنا، وهي الفتحة، فتقول: "رأيتُ قاضيًا"، فالياء تثبت وحركة الإعراب الفتحة تظهر.

قال تعالى:﴿إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيًا﴾ [آل عمران:١٩٣] ؛ فلأن الياء تُحذف من الكلمة، في هذين الشرطين سُمي هذا النوع من الأسماء اسمًا منقوصًا.

ونبني على هذا السؤال، سؤالًا آخر: فنقول: قد عرفنا إعراب المنقوص من قبل، فهو يُعرب بحركة مقدرة في الرفع والجر، وبفتحة ظاهرة في النصب، لكن ما إعرابه إذا حُذفت ياؤه؟

بالشرطين المذكورين، فتقول: "جاءَ قاضٍ هذه الليلة" أو "سلمتُ على قاضٍ هذه الليلة".

أما في حالة الرفع، تقول: جاء قاضْ" أو "قاضٍ هذه الليلة" فقاض فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة، هكذا يُقال في الإعراب.

وكذلك في الجر سلمتُ على قاضٍ أو سلمتُ على قاضْ، نقول اسمٌ مجرور بعلى، وعلامة جره الكسرة المُقدرة على الياء المحذوفة.

أما في حالة النصب فالفتحة النصب فالفتحة ظاهرة، تقول: "رأيتُ قاضيًا" مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

لذلك نُكمل الكلام على الإعراب المُقدر في الأسماء للننتقل إلى الإعراب

المُقدر في الفعل المضارع.

طيب، هذه الليلة -إن شاء الله- سنتكلم بإذن الله تعالى على الإعراب المُقدر في الفعل المضارع، وسنتكلم أيضًا بإذن الله على المسألتين اللتين سنُضيفهما على ابن مالك في باب المُعرب والمبني كما ذكرنا من قبل.

- **والمسألة الأولى**: مصطلحات الإعراب.
- **والمسألة الثانية**: طريقة الإعراب.

فهذه الليلة إن شاء الله نشرح فيها بإذن الله هذه المسائل الثلاث.

ونبدأ **بالمسألة الأولى، وهي: الإعراب المُقدر في الفعل المضارع**.

الإعراب يُقدر أيضًا في الفعل المضارع المُعتل الآخر، سواء كان اعتلال آخره بالألف كيخشى، أو بالواو كيدعو، أم بالياء كيُصلي.

والسؤال: لماذا قصرنا الإعراب المُقدر هنا على الفعل المضارع، لماذا لم يذكر الفعل الماضي وفعل الأمر؟

الجواب: نعم، لأنهما مبنيان.

الفعل الماضي مبني، فحركته حركة بناء لا إعراب.

وفعل الأمر على الصحيح، وهو مذهب البصريين، مبني أيضًا، فحركته أيضًا حركة بناء لا إعراب.

إذًا لا مدخل لهما في الإعراب، وقد تكلمنا على حركة البناء فيهما من قبل.

أما الفعل المضارع المعتل الآخر، فقولنا المُعتل أي: الذي آخره حرف علة، وحروف العلة كما نعرفها ثلاثة: الواو، والألف، والياء مجموعة في كلمة واي، فإذا كان المفعل المضارع مختوم بهذه بحرف من هذه الحروف، سُمي معتل

الآخر، وسُمي فعلًا ناقصًا.

فالفعل الناقص على ذلك، نعم هو الفعل المعتل الآخر، نسميه فعلًا ناقصًا، ناقص غير منقوص، المنقوص هذا في الاسم، الاسم المنقوص، أما الناقص هذا من مصطلحات الفعل، الفعل الناقص أي المُعتل الآخر.

وإتمامًا للفائدة فإننا نقول: وإن كان الاعتلال في وسطه، إذا كان حرف العلة في وسط الفعل، كقام وقام، فيُسمى فعلًا أجوف.

وإذا كان حرف العلة في أوله، كوقف، ووعد، فيُسمى فعلًا مثالًا.

طيب، الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو أو بالألف أو بالياء، يكون فيه إعراب مُقدر، وليس كل إعرابه مُقدرًا، ففي حالة الرفع يكون إعرابه بالضمة المُقدرة، نقول: "محمدٌ يخشى ربه سرًا وعلانية" و"محمدٌ يدعُو ربه في الرخاءِ والشدة" ونقول: "محمدٌ يُصلي للهِ عَزَّوَجَلَّ في جماعة المسلمين".

فيخشى ويدعو ويصلي، هنا أفعال مضارعة مرفوعة؛ لأنها لم تُسبق بناصب ولا بجازم، وعلامة رفعها الضمة المُقدرة على الياء في يُصلي، وعلى الواو في يدعو، وعلى الألف، في يخشى.

وعرفنا من قبل معنى المُقدرة أي: الممنوعة من الظهور لوجود ساترٍ يستُرها ويمنعها من الظهور، فما المانع الذي يمنع الحركة هنا من الظهور؟

أما في المُعتل بالألف كيخشى، ويرضى، فالمانع التعذر أي الاستحالة؛ لأن الألف يستحيل تحريكها في العربية، وأما المانع في الياء فيُصلي ويهتدي، والواو كيدعو ويرنو، فالثقل؛ لأن إظهار الضمة على الواو والياء ممكن، ولكنه ثقيل، فخصصت العرب ذلك بإسكانهما.

وأما في حالة النصب، فإن حركة الإعراب تُقدر مع الألف، فتقول: "محمدٌ لن

يخشى أعداءَهُ" و"محمدٌ لن يرضى عن المُنكرِ".

وتظهر الفتحة على الواو والياء، فتقول: "محمدٌ لم يدعوَ إلا ربه" و"محمدٌ لم يُصلي إلا في جماعة المسلمين".

إذًا فعلامة الإعراب مع الألف مُقدرة، ومع الواو والياء ظاهرة هذا كلام العرب.

السؤال: لماذا كانت حركة الإعراب مع الألف مُقدرة، ومع الواو والياء ظاهرة.

هل من جواب؟ طيب، والواو والياء؟ لا بأس، نسمع إجابة أخرى، تفضل.

ارفع صوتك، لا الألف لا تتحرك أبدًا، لا بفتح ولا بضم ولا بكسر، لازمة للسكون، الألف أخيرًا.

أحسنت، نعم الجواب هنا يعتمد على المانع الذي منع الحركة من الظهور، فالمانع الذي منع الحركة من الظهور في الألف هو الاستحالة، التعذر، مستحيل تُحرِّك الألف بأي حركة، لا حركة في اللفظ، ولا ضمة في الرفع مستحيل، فلهذا صارت الحركات مستحيلة الظهور عليها، لا في الرفع ضمة ولا في النصب فتحة.

أما المانع من الظهور في الحركات على الواو والياء فهو: الثقل، والثقل إنما سيمنع الحركات الثقيلة، أما الحركات الخفيفة، فإنه لن يمنعها من الظهور، ونحن نعرف من قبل أن الحركات الثقيلة هي الضمة والكسرة؛ لأنهما يحتاجان إلى مزيد معالجة بالفم أُ وإِ، أما الفتحة فخفيفة؛ لأنها لا تحتاج أي معالجة من الفم؛ لأنها مجرد فتحة الفم مع الهواء.

فلهذا ظهرت الفتحة الخفيفة؛ لأن المانع الثقل على الواو والياء.

طيب، أما في الجزم، فإن جزمهن جميعًا المُعتل بالألف، والمُعتل بالواو، والمُعتل بالياء، جزمهن جميعًا بحذف حرف العلة.

تقول: "محمدٌ لم يخشَ أعداءَهُ، ولم يدعُ إلا ربه ولم يُصلِ إلا في جماعة المسلمين"، فلم في الجميع حرف جزم ونفي، ويخشْ ويدعْ ويُصلْ كلها أفعال مضارعة مجزومة بلم، وعلامة جزمها حذف حرف العلة.

ويجوز أن تقول في الإعراب، إن يخشْ مجزوم وعلامة جزمه حذف الألف، ويدعْ مجزوم وعلامة جزمه حذف الواو، ويُصلْ مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء.

وإن قلت حذف حرف العلة فجائز؛ لأنه عبارة تعم الجميع.

طيب، فإن قال قائل: **لماذا كان جزمهن بحذف حرف العلة؟**

فالجواب على ذلك: أن الجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر، كيذهب، ويسجد، ويركع يكون بماذا؟ يكون بالسكون.

ما معنى السكون؟ السكون يعني حذف الحركة؛ لأن الفعل صحيح الآخر، فإنك حذفت الحركة، فسكنته؛ لأن السكون ليس حركة، السكون خلو الحرف من الحركة.

أما إذا جئنا إلى الفعل المضارع المعتل الآخر، كيخشى ويدعو، ويرمي، جاء الجازم يُطالب بحقه، يريد أن يحذف حركة، طيب ما في حركة، أصلًا الحركة حُذفت طلبًا للتخفيف من الثقل، حذفت تخفيف من الثقل، قال أنا لا أتنازل عن حقي، الحركة غير موجودة أحذف الحرف الذي تحتها؛ لأن الحرف هنا الحروف هنا أمهات الحركات، فالألف في يخشى هو أصل الفتحة، والواو في يدعو أصل الضمة، والياء في يرمي ويُصلي أصل الكسرة.

فعوملت الأمهات معاملة البنات، أو عومل الأصل معاملة الفرع، يعني أن الجازم هنا وهو لم في هذه الأمثلة الجازم يطلب حذفًا يريد أن يحذف، عمله أن يحذف، إما أن يحذف الحركة على الفعل الصحيح الآخر، فإن لم يجدها حذف حرف العلة من الفعل المضارع المعتل الآخر، وكلاهما حذف.

فلهذا يقول بعض النحويين، عندما يذكر علامة الجزم، ما علامة الجزم، يقول علامة الجزم علامة واحدة، وهي: الحذف:

- إما حذف الحركة مع الفعل الصحيح الآخر.
- وإما حذف الحرف، حذف حرف العلة مع الفعل المضارع معتل الآخر.
- وإما حذف النون مع الأفعال الخمسة.

فالعلامة في الجميع الحذف.

قال أعرابي:

فعوضَني عنها غِنايَا ولم تكنْ ... تساويُ عندي غيرَ خمسِ دراهم

الشاهد:

تساويُ عندي غيرَ خمسِ دراهمِ

فماذا فعل؟ أظهر الضمة على الياء للضرورة الشعرية، وهذا دليل على أن إظهارها ممكن لا مستحيل، وأن العرب إنما منعتها من الظهور هنا بسبب الثقل لا بسبب التعذر؟

وهذا البيت له قصة طريفة لعلنا نختصرها، طلبًا للإحماض، فهذا أعرابي مر به عُبيد الله بن العباس، وهذا من أكرم العرب من بني هاشم، خرج من المدينة قاصدًا الشام إلى معاوية رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فأمطرت السماء مطرًا غزيرًا، فرأى خيمة هذا

الأعرابي، فقال لأصحابه دعونا نذهب إليه.

فوفدوا إلى هذا الأعرابي، الذي لم يكن عنده من الدنيا إلا عنز، يأكل منها ويشرب من حليبها، فعندما وفدوا عليه، قال: توسمتُ فيهم الخير، فقلتُ: لزوجي، هات العنز نذبحها ونقضي حق زمامهم، فقالتْ: أخشى أن يموت الأطفال، فإنهم إنما يشربون ويأكلون منها، فقال: قريبتي لا توقظي بنيه، إن يوقظوا ينسحبوا عليه.

وأخذ الشفرة وذبحها، ثم عشاهم وغداهم، وعندما انتهوا قال عبيد الله بن العباس لمن معه، أعطوه ما معكم، فأعطوه مائة دينار، دينار لا درهم دينار ذهب، ثم أكمل مسيره إلى الشام، وانتهت مهمته هناك وعاد، وفي الطريق قال لأصحابه دعونا نمر بهذا الأعرابي ننظر ما حاله؟ فأتاه، فوجده في خير وأنعام، وإبل، ونار ورماد.

وسأله هل تعرفني، فقال: ما أعرفك تفضل، قال: أنا فلان الذي أكرمتني وضيفتني تلك الليلة، قال: نعم عرفتك، وقد قلت فيك أبياتًا، اسمعها مني، قال: تفضل.

فأنشده أبياتًا منها:

تَوَسَّمْتُهُ لَمَّا رَأَيْتُ مَهَابَةً ... عَلَيْهِ وَقُلْتُ: الْمَرْءُ مِنْ آلِ هَاشِمِ
فَقُمْتُ إِلَى عَنْزٍ بَقِيَّةِ أَعْنُزٍ ... فَأَذْبَحُهَا فِعْلَ امْرِئٍ غَيْرِ نَادِمِ
فَعَوَّضَنِي مِنْهَا غِنَايَ وإِنَّمَا ... يُسَاوِي لُحَيْمَ العَنْزِ خَمْسُ دَرَاهِم
أَفَدْتُ بِهَا أَلْفًا مِنَ الشَّاءِ حُلَّبًا ... وعَبْدًا وَأُنْثَى بَعْدَ عَبْدٍ وخَادِمِ
مُبَارَكَةٌ مِنْ هَاشِمِيٍّ مُبَارَكٍ ... خِيَارُ بَنِي حَوَّاءَ مِنْ نَسْلِ آدَمَ
فقلتُ لأهلي وصِبيتِي أحقًا ... أرى أم تِلكَ أحلامُ نائم
فقالوا جميعًا لا، بلْ الحقُّذ ... هذه تخبُّ به الرُّكبَان وسط

فضحك عُبيد الله، وقال لأصحابه، أعطوه ما عندكم، وقال له: قد أعطيتنا يا أعرابي أكثر مما أخذت منا، يعني أنه أخذ منهم مالًا، ولكنه أعطاهم ثناءً باقيًا إلى الآن نذكره في هذا المجلس.

فعندما بلغ معاوية هذا الخبر، قال: لله درُّ عُبيد الله، من أي بيضة خرج، وفي أي عُش درج، وهي لعمرٍ (٢٦:٥٤).

وله قصص كثيرة جدًا في الكرم.

كُتبُ الأدب، كُتب الأدب تذكر هذه القصص، كُتب الكرام، كُتبٌ قد جمعت أخبار الكرام، وأخبار أجواد، هذا عُبيد الله لا أظن، الظاهر أنه من أحفاد العباس، طيب.

هنا سؤال: بعد أن انتهينا من الكلام على الفعل المضارع المعتل الآخر، وعرفنا علامات إعرابه، وأن من علاماته، علامات ظاهرة، ومن علاماته علامة مقدرة، ومن علاماته علامة فرعية.

الفعل المضارع المعتل الآخر، يعتل آخره بالألف، فيخشى وبالواو فيدعو، وبالياء كيصلي، ومن قبل تكلمنا على الاسم المعتل الآخر، والاسم المعتل الآخر إما أن يعتل بالألف فيسمى مقصورًا، وإما أن يُعتل بالياء المكسور قبلها فيسمى منقوصًا.

فوجدنا أن الاسم قد نقص عن الفعل، بماذا؟ في عدم وجود الاسم المعتل الآخر بالواو المضموم ما قبلها.

لعلنا أشرنا إليه في الدرس الماضي، قلنا؛ لأنه لا يوجد، لا يوجد في العربية اسم معرب مختوم بواو قبلها ضمة، قد تجد ذلك في المبنيات، مثل هو، قد تجد ذلك في الأسماء الأعجمية مثل ألو، أو سندو أو نحو ذلك، لكن لا توجد ذلك في

الأسماء العربية المُعربة، فلهذا ما ذكره النحويون.

في الختام نقف عند أبيات ابن مالك، وننظر كيف أنه -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- جمع كل ما قلناه واختصره في ثلاثة أبيات، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر:

٤٩. وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ ... أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلاًّ عُرِفْ
٥٠. فَالأَلِفَ انْوِ فِيْهِ غَيْرَ الْجَزْمْ ... وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي
٥١. والرَّفعَ فيهما انْوِ واحذِفْ جازِمًا ... ثلاثَهُنَّ تَقضِ حُكمًا لازِمَا

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٤٩. وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ ... أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلاًّ عُرِفْ

أخبرنا أن الفعل المضارع المعتل الآخر، يسمى معتل الآخر.

ثم بيَّن علامات إعرابه فقال: أن المعتل بالألف فإن حركات إعرابه منوية في غير الجزم.

فَالأَلِفَ انْوِ فِيْهِ غَيْرَ الْجَزْمِ

إذًا فالجزم علامته منوية، أي مُقدرة أم ظاهرة؟ ظاهرة.

طيب ماذا يبقى بعد الجزم، يبقى الرفع والنصب، الألف الآن من الجدول، ألف وياء وواو، ورفع ونصب وجزم.

الألف الآن ذكر علامة إعرابه، علامة رفعه يقول منوية مقدرة، وعلامة نصبه مقدرة.

طيب، انتهينا من علامتين، قال:

وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي

المختوم بالواو والمختوم بالياء في حالة النصب، تكون علامته علامة ظاهرة، بادية، وأبدي يعني أظهر، إذًا علامة النصب الآن مع الواو والياء، ثم قال:

والرَّفعَ فيهما انْوِ

والرفع فيهما أي في الواو والياء.

والرَّفعَ فيهما انْوِ

إذًا الرفع مع الواو علامته مقدرة، والرفع مع الياء علامته مقدرة، ماذا بقي في الجدول الآن؟ بقي الجزم في الجميع.

فقال:

واحذِفْ جازِمًا ثلاثَهُنَّ

إذًا فجزم الألف وجزم الياء، وجزم الواو يكون بحذف حرف العلة.

فأنهى الكلام على علامات إعرابه في أقل من بيتين، وبقي البقية، فكملها بقوله:

تَقضِ حُكمًا لازِمًا

هذا ليس، ما في حكم نحوي، لكن إكمال للبيت.

تَقضِ حُكمًا لازِمًا

فاستطاع أن يجمع علامات إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر، في أقل من بيتين.

بعد ذلك يا إخوان، ننتقل إلى المسألة الثانية في هذه الليلة وهي: **الكلام على مصطلحات الإعراب**.

الإعراب له مصطلحات مرعية عند أهله، عند النحويين والمُعربين، ينبغي أن نحيط بها علمًا، لكي نستعملها استعمالًا صحيحًا موافقًا لاستعمالهم، وسيكون الكلام بإذن الله تعالى عن نوعين من المصطلحات:

- **فالنوع الأول:** عن مصطلحات أسماء الحركات.
- **والنوع الثاني:** عن مصطلحات الحكم الإعرابي.

أما مصطلحات أسماء الحركات، فإن الحركات ورُدهن السكون، فالمجموع أربعة، هذه الحركات والسكون إما أن يكونا في آخر الكلمة المُعربة، وإما أن يكون في آخر الكلمة المبنية.

وإما أن يكون ماذا بقي؟ وإما أن يكون داخل الكلمة.

يعني ما سوى الحرف الأخير، طيب، فإن كانت الحركة أو السكون على آخر الكلمة المُعربة فإننا نسميها علامة إعرابية، ودرسنا كل ما يتعلق بالعلامات الإعرابية الآن، وإذا كانت الحركة أو السكون على آخر الكلمة المبنية، فإننا نسميها حركة بنائية.

وإذا كانت الحركة أو السكون داخل الكلمة، يعني في الحروف الأولى سوى الحرف الأخير، كالضم على ميم مُحمد، أو الفتح على حاء مُحَمد، وهكذا.

فإننا نسميها حينئذ حركات بنية، حركات بنية.

إذًا فالحركات إما حركات إعراب، وهي الحركة أو السكون على آخر الكلمة المعربة، أو حركات بناء وهي الحركة أو السكون على آخر الكلمة المبنية، أو حركات بنية، وهي الحركات التي على داخل الكلمة أو في داخل الكلمة.

وهناك، ثلاث مجموعات من المصطلحات سنقف عندها، تتعلق بهذه

الحركات.

المجموعة الأولى: مجموعة الرفع، والنصب، والجر، والجزم، هذه أربع مصطلحات، الرفع والنصب والجر والجزم.

هذه المصطلحات تتعلق بالمعربات أم بالمبنيات، أم بالبِنية؟ الجواب: هذه لا تُطلق إلا على المُعربات، آسف لا تتعلق لا تُطلق إلا على المعربات فقط.

فجاءَ محمدٌ، محمد حكمه الرفع، ورأيتُ محمدًا حكمه النصب، وسلمتُ على محمدٍ حكمه الجر، ومحمدٌ يسجدُ لله، يسجدُ حكمه الرفع، ولن يسجد إلا لله حكمه النصب، ولم يسجدْ إلا لله حكمه الجزم، أما البناء والبنية لا يطلق عليها شيء من ذلك، فحيث لا نقول عنها مرفوعة، ولا حكمها الرفع، وكيف ما نقول منصوبة، وهؤلاء ما نقول مجرورة، ومَن أو مِن ما نقول مجزومة.

طيب، والميم الأولى في محمد ما نقول مرفوعة، والحاء في محمد ما نقول منصوبة، هذه المصطلحات الأربع خاصة بآخر المعربات.

المجموعة الثانية من المصطلحات: هي الضم، والفتح، والكسر، والوقف، الضم بلا تاء مربوطة، والفتح بلا تاء مربوطة، والكسر بلا تاء مربوطة، والوقف هذه أربعة مصطلحات تطلق على ماذا؟ على حركات الإعراب أم حركات البناء، أم حركات البنية؟

نعم، هذه تطلق على حركات البناء، هذه تطلق على حركات البناء، على حركات البناء والبنية، تطلق على حركات البناء والبنية مطلقًا.

تطلق على حركات البناء والبنية مطلقًا، فكيفَ مفتوح، وحيثُ مضموم، وهؤلاءِ مكسور، ومَن ومِن موقوف، والميم الأولى في محمد مضموم أو مضمومة، والحاء في محَمد مفتوح أو مفتوحة... وهكذا.

وقد تُطلق على حركات الإعراب بقرينة، لا تطلق على حركات الإعراب إلا بقرينة، فإن لم يوجد قرينة فلا تطلق على حركات الإعراب، والأفضل عدم إطلاقها على حركات الإعراب لكي تستقيم المصطلحات وتتمايز.

ولكن وجد من النحويين من أطلقها على حركات الإعراب لكن بقرينة، ومن هؤلاء ابن مالك، في الألفية.

كقوله مثلًا:

٢٥. فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَانْصِبَنْ فَتْحًا وَجُرْ   كَسْرًا

فقال: **ارْفَعْ بِضَمٍّ**

فَارْفَعْ بِضَمٍّ، ارفع هذا مصطلح إعراب أم بناء، أم بنية؟ هذا مصطلح إعراب، إذًا هو يتكلم الآن على كلمات معربة، فهذه قرينة على أنه يريد الكلمات المعربة.

فلهذا جاز له أن يقول ارفع بضم، ولو قال ارفع بضمة لكان أفضل وأحسن.

وهناك من الشُّراح من أخذ عليه ذلك، قال: لأن الألفية إنما هي للمتوسطين من طلاب العلم، أو للكبار، وليس في المنتهين المتخصصين، فكان ينبغي ألا يأتي بمثل هذه العبارات الملبسة.

إذًا فالضم والفتح والكسر والوقف، تُطلق على حركات البناء والبنية مطلقًا، وقد تُطلق على حركات الإعراب بقرينة.

المجموعة الثالثة من المصطلحات: الضمة والفتحة والكسرة، والسكون.

الضمة والفتحة والكسرة بالتاء المربوطة، والسكون.

فهذه تُطلق على حركات الإعراب، هذه تطلق على حركات الإعراب، وقد تُطلق على حركات البناء والبنية، وقد تطلق على حركات البناء والبنية، لكن

الأصل فيها أنها أسماء حركات الإعراب، فلهذا نقول مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ولا نقول الضم.

ومنصوب وعلامة نصبه الفتحة، ولا نقول الفتح.

ومجرور وعلامة جره الكسرة، ولا نقول الكسر.

وفي المقابل مع المبنيات، نقول: كيف اسم استفهام مبني على الفتح، ولا نقول على الفتحة هنا قال: هؤلاء اسم إشارة مبني على الكسر، ولا نقول على الكسرة، وهكذا.

إلا أنه عند المتأخرين، تركوا مصطلح الوقف، واستبدلوا به مصطلح السكون، فلهذا تجدون أن المتأخرين من النحويين يستعملون السكون مع الجميع؛ لأن السكون عدم الحركة، فجعلوه مصطلحًا موحدًا مع الجميع، وفرقوا في الأسماء بين الحركات.

الخلاصة:

الخلاصة، أن الأصل في حركات الإعراب، أن تسمى ضمة وفتحة وكسرة وسكونًا، وأن الأصل في حركات الإعراب، وأن الأصل في حركات البناء والبنية، أن تسمى ضمًا وفتحًا وكسرًا ووقفًا.

هذا هو الأصل في حركات الإعراب وفي حركات البناء والبنية، وكل هذا على مذهب البصريين، الذين أخذ بمذهبهم جماهير النحويين المتأخرين في هذه المسألة.

ستجدهم يفرقون هذا التفريق بين حركات الإعراب والبناء والبنية، كما ندرس الآن، وكما نجده في الألفية وغيرها.

أما الكوفيون، فإنهم لا يمايزون بين شيء من هذه المصطلحات، فإنهم يطلقون الضمة والضم والفتحة والفتح، والكسرة والكسر، والسكون والوقف، بمعنى واحد على الجميع، ويطلقون الرفع والنصب والجر والجزم على كل ذلك.

فيسمون الميم في محمد يسمونه مضمومًا، ومرفوعًا، وحركته ضمٌّ وضمة، ولا يمايزون بين شيء من ذلك إلا أن مذهبهم لم يأخذ به النحويون المتأخرون؛ لأنه كما يظهر يسبب لبسًا كبيرًا في الإعراب.

هذا **النوع الأول** من المصطلحات، وهو مصطلحات أسماء الحركات.

النوع الثاني: مصطلحات الحكم الإعرابي.

الأحكام الإعرابية كما سبق بيانها هي أنواع الإعراب، وهي أربعة الرفع والنصب والجر والجزم، عرفنا ذلك، وعرفنا أيضًا أنها إنما تدخل على الأسماء والفعل المضارع فقط.

وعرفنا أنها تدخل على الأسماء والفعل المضارع مطلقًا، سواء كانت مبنية أم معربة، فالأسماء المبنية والمعربة والمضارع المبني والمعرب كل ذلك يدخله الأحكام الإعرابية، عرفنا كل ذلك.

وللأحكام الإعرابية مصطلحات مرعية عند الإعراب، فإذا أردت أن تُبين الرفع في الكلمة المعربة كمحمد في "جاءَ محمدٌ" فإنك تقول مرفوع.

وإذا أردت أن تُبين الرفع في الكلمة المبنية مثل هؤلاء في "جاءَ هؤلاء" فإنك ستقول في محل رفع.

فإذا قلنا "جاءَ محمدٌ" جاء فعل ماضٍ، ومحمد فاعل، والفاعل حكمه حكمه الإعرابي الرفع، كيف تُبين هذا الحكم الإعرابي الآن، نحن نعرف جميعًا أن حكم الفاعل الرفع، نعرف ذلك، لكن أنت ما تقول في الإعراب محمدٌ فاعل والفاعل

حكمه الرفع، لا وإنما تستعمل مصطلحًا تُبين به هذا الحكم الإعرابي.

فلهذا تقول محمدٌ فاعل ما باله؟ فاعلٌ مرفوع، لماذا قلنا مرفوع، قلنا مرفوع؛ لأن حكمه الإعرابي هو الرفع، ومحمد من حيث الإعراب والبناء معرب.

إذًا معرب وحكمه الرفع ماذا نقول؟ مرفوع، أما هؤلاء في جاء هؤلاء، فجاء فعل، وهؤلاءِ فاعل، والفاعل حكمه الرفع.

طيب، لكن ما نقول هؤلاء فاعل، والفاعل حكمه الرفع، وإنما نستعمل مصطلحًا يُبين الحكم الإعرابي هنا، فنقول: هؤلاء فاعل في محل رفع، لماذا قلنا في محل رفع؛ لأن هؤلاء حكمه الإعرابي هنا حكمه الإعرابي الرفع؛ لأنه فاعل، وهؤلاء من حيث البناء والإعراب مبني، إذًا حكمه الرفع وهو مبني، ماذا نقول؟ في محل رفع، هذا مصطلح.

ومثله النصب، فمع المُعربات نقول منصوب، ومع المبنيات نقول في محل نصب، فإذا قلنا: "أكرمتُ محمدًا" فنقول في محمدًا مفعول به منصوب، وإذا قلت: "محمدٌ أكرمَكَ" الكاف في أكرمك مفعول به، لكن مفعول به في محل نصب.

وكذلك لو قلت: "أكرمتُ هؤلاءِ" هؤلاء مفعول به في محل نصب، وكذلك في الجر، مع المعربات مجرور ومع المبنيات في محل جر.

فإذا قلت: "سلمتُ على محمدٍ"، وإذا قلت: "سلمتُ عليكَ" فالكاف في عليك ضمير في محل جر، وكذلك مع الجزم، فمع المعربات مجزوم، ومع المبنيات في محل جزم.

فإذا قلت: "لا تُقصِر في حق والديك" فلا حرف نفي وجزم، وتُقصر فعل مضارع مسبوق بجازم إذًا ما حكمه الإعرابي؟ حكمه الإعرابي الجزم، وهو معرب

أم مبني؟ معرب، حكمه الجزم وهو معرب، ماذا نقول؟ مجزوم، فعل مضارع مجزوم.

أما في "لا تُقَصِرَّن في حقِ والديك" تقصرن هذا فعل مضارع اتصلت به نون التوكيد، فهو مبني، طيب لا حرف نهي وجزم، وتُقصر هنا فعل مضارع مسبوق بجازم فحكمه الجزم، ومتصل بنون التوكيد فهو مبني، ماذا نقول؟ فعل مضارع في محل جزم.

ولا يصح الخلط في المصطلحات هنا، فلا تقول مع المبني مرفوع منصوب مجرور مجزوم، ولا تقول مع المعرب في محل نصب، في محل جزم، في محل جر، في محل جزم.

إذًا فمع المُعربات تقول مرفوع منصوب مجرور مجزوم، يعني على صيغة مفعول، ومع المبنيات تقول في محصل رفع، في محل نصب، في محل جر، في محل جزم.

ونحن نقول هذه مصطلحات، والمصطلح كما تعرفون هو اللفظ القليل، المشتمل على معنًى كثير، هذه مهمة الاصطلاح، الاصطلاح هناك معانٍ كثيرة، فنصطلح على لفظ قليل إذا قلناه نفهم منه هذه المعاني الكثيرة لكي لا نكررها في كل مرة، فقولنا مرفوع مصطلح يعني لفظ قليل تحته معنًى كثير، فقولنا مرفوع يعني أن الحكم الإعرابي الرفع، وأن الكلمة من حيث البناء والإعراب معربة، اختصرت كل ذلك.

بدل ما تقول في "جاءَ محمدٌ" محمد فاعل، وحكمه الرفع، وهو معرب، تختصر كل أو هاتين الجملتين بقولك مرفوع.

فأنت إذا قلت مرفوع أو قيل مرفوع، تعرف منه هذين الأمرين، أن الحكم

الإعرابي الرفع، وأن الكلمة من حيث البناء والإعراب معربة.

وكذلك لو قلنا في محل رفع، تفهم منه أن الحكم الإعرابي الرفع، وأن الكلمة من حيث البناء والإعراب مبنية، طيب.

هذا هو الاصطلاح الذي يسير عليه النحويون والمعربون، فإن قال قائل: لما اصطلحوا على هذه المصطلحات، فالجواب على ذلك، أن المُعرب كما سبق شرحه في شرح التعريف تعريف المعرب والمبني، قلنا الكلمات المعربة هي التي يتأثر لفظها بالإعراب، يتلعب بها الإعراب، ففي الرفع تأتي على شكل، وفي النصب تأتي على شكل، وفي الجر تأتي على شكل، وفي الجزم تأتي على شكل آخر.

إنما فرَّقوا هنا فقالوا: مع المعربات مرفوع منصوب مجرور مجزوم، ومع المبنيات في محل رفع في محل نصب في محل جر في محل جزم، لأمر يعود إلى تعريف المُعرب والمبني.

فالمُعربات هي التي تتأثر ألفاظها بالحكم الإعرابي، والمبنيات لا تتأثر ألفاظها بالحكم الإعرابي، فتبقى على لفظ واحد، في الرفع والنصب والجر والجزم، طيب.

فإذا نظرنا نأخذ مثالًا، سواء أخذنا مثلًا محمد، فقلنا: "جاءَ محمدٌ"، جاء فعل ماضٍ يرفع فاعله، ومحمد فاعل، والفاعل حكمه الرفع.

الآن محمد هل وقع موقع الفاعل أم لا، وقع؛ لأنه وقع في محل الرفع، هذه جاء جاء طب جاء ستعمل الآن في الرفع في فاعلها، هذا مكان الفاعل، وعملت فيه الرفع، جاء محمد وحل في هذا المحل، إذًا حل في محل الرفع، أو ما حل؟ هو حل في محل الرفع، وقع في محل الرفع؛ لأنه وقع فاعلًا، والفاعل حكمه الرفع.

طيب، عندما وقعت كلمة محمد فاعلًا، فحلت في هذا المحل، هل استجاب

اللفظ وتأثر، أم لم يتأثر؟ تأثر، إذًا فمحمد قد وقعت في الرفع محلًا ونصبًا، هي وقعت في الرفع محلًا لأنه وقعت في مكان الرفع، ولفظًا؛ لأن لفظها تأثر بالرفع واستجاب له.

إذًا فمحمد مرفوع محلًا، ومرفوع لفظًا، مرفوع يعني مرفوع محلًا ولفظًا، هذا هو المعرب، أما المبني كهؤلاء، نقول: جاءَ هؤلاء، طب جاء فعل، يرفع فاعله، وهؤلاء أين وقعت؟ وقعت في محل الفاعل، ومكان الفاعل هنا ماذا عُمل فيه، عُمل فيه الرفع.

إذًا فكلمة هؤلاء حلت في محل الرفع أو ما حلت؟ حلت يعني وقت، وجدت كانت، نعم وقعت في محل الرفع، نصبها تأثر باللفظ في الرفع واستجاب أم امتنع، لا اللفظ ما استجاب؛ لأنه مبني.

إذًا فهؤلاء في محل رفعٍ هي في الرفع محلًا، لا لفظًا، يعني هي في الرفع محلًا فقط، يعني في محل رفع فقط، يقولون في محل رفع فقط، لكن يحذفون فقط طلبًا للاختصار.

إذًا فمحمد إذًا رُفع محلًا ولفظًا، والمبنيات إذا رفعت فهي مرفوعة محلًا فقط، فلهذا ما (@٠٠:٥٨:٢٢) بين الأمرين مرفوع أخذ الرفع كله، حلَّ محله واستجاب له، وفي محل رفع يعني أنه يحلُ في هذا المحل ولا يستجيب ولا يتأثر به، فبهذا ما يجرنا إلى هذه الأمور.

طيب، لو قلنا مثلًا يا إخوان، "ما جاءَ محمدٌ" ما حرف نفي، وجاء فعل ماضٍ، ومحمد فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

طيب "ما جاءَ أحدٌ" ما إعراب أحدٌ؟ فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

طيب "ما جاءَ من أحدٍ" ما حرف نفي، وجاء فعل ماضٍ، ومن حرف جر زائد،

وأحد، من الذي ما جاء؟ أحد، أنت تقول أحدٍ فاعل؛ لأن من حرف جر زائد، وحرف الجر الزائد لا يُغير الإعراب، يؤثر في اللفظ ولا يؤثر في الإعراب، إذًا ما إعراب أحدٍ؟ فاعل، فاعل مرفوع أم في محل رفع؟ في محل رفع اتفاقًا، المبنيات والمُعربات كلها تقع في محل الرفع.

فإن استجاب اللفظ، فهو مرفوع؛ لأنه معرب وإن لم يستجب فهو في محل فقط؛ لأنه مبني.

طيب أحد هنا هل هو في محل رفع فقط أم مرفوع لفظًا ومحلًا؟ نأخذ لو محاولتين:

نعم، مرفوع لفظًا ومحلًا؛ لأنه معرب، أحسنت نعم، أحدٍ فاعل، ومع المعرب ماذا نقول مع المعرب؟ بين الحكم الإعرابي؟ مرفوع، إذًا فاعل مرفوع.

وإذا قلنا مرفوع، معنى ذلك أنه مرفوع المحل، واللفظ، فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل في حركة حرف الجر الزائد.

لأن أحدٍ الكسرة التي على أحد هذه حركة، لكن هل هي حركة إعراب الفاعل، أم حركة إعراب مِن الزائدة، فلهذا بعضهم يختصر هذا الإعراب ويقول: أحدٌ مرفوعٌ محلًا مجرور لفظًا.

هو مرفوع محلًا، لا شك أنه مرفوع محلًا، مرفوع محلًا هو الأفضل، فلهذا الأدق في الإعراب أن نقول مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع مِن ظهورها اشتغال المحل بالكسرة التي جلبها حرف الجر الزائدة.

ننتقل إلى المسألة الأخيرة في هذه الليلة، وهي طريقة الإعراب:

طريقة الإعراب وأركانه:

الإعراب له أركان مرعية عند أهل الإعراب، ونُقسم الكلمات بناء عليه، إلى ثلاثة أقسام للتسهيل والتوضيح:

القسم الأول: يشمل الحروف والأفعال الماضية، وأفعال الأمر.

فهذه الثلاثة الحروف والأفعال الماضية، وأفعال الأمر إعرابها واحد، وهو إعراب سهل؛ لأنه ثابت لا يتغير، ولعلنا نُذكر ببعض المعلومات المهمة للحروف والماضي والأمر، التي نحتاج إليها في الإعراب، فنقول: عرفنا أن الحروف والأفعال الماضية وأفعال الأمر، كلها كلمات مبنية.

فحركاتها حينئذ حركات بناء، عرفنا ذلك.

طيب، وعرفنا أيضًا أنها أي الثلاثة كلها، أنها لا تدخلها الأحكام الإعرابية، فالأحكام الإعرابية الرفع والنصب والجر والجزم، لا تدخل على شيء من الحروف، ولا على شيء من الأفعال الماضية، ولا على شيء من أفعال الأمر، فلهذا إذا أردت أن تُبين حكمها الإعرابي فإنك تقول: لا محل لها من الإعراب.

فهذه الثلاثة: ليس لها حكم إعرابي، وهذا معنى قولهم لا محل له من الإعراب، إذًا فقولهم لا محل له من الإعراب، معناه ليس له حكم إعرابي، لا رفع ولا نصب ولا جر ولا جزم، كل ذلك عرفناه من قبل.

عندنا إعراب هذه الثلاثة، يكمل إعرابها بثلاثة أركان:

الأول: أن تذكر نوعها.

والثاني: أن تذكر حكمها الإعرابي.

والثالث: أن تذكر حركتها.

فالأول أن تذكر نوعها، فتبدأ إعرابها جميعًا ببيان نوعها، فتقول عن الفعل الماضي فعل ماضٍ، وتقول عن فعل الأمر فعل أمر، وتقول عن الحروف حرف كذا، حرف جر، حرف نصب، حرف تحقيق، حرف تأنيث، حرف تأكيد، بحسب نوعه، إذًا فتبدأ إعرابها ببيان نوعها.

الركن الثاني: أن تذكر حكمها الإعرابي.

وهذه الثلاثة كلها كما قلنا قبل قليل ليس لها حكم إعرابي، فيقال فيها جميعًا عند بيان حكمها الإعرابي، لا محل له من الإعراب، وهذا أيضًا من المصطلحات، لا محل له من الإعراب هذا أيضًا من المصطلحات، بمعنى أن الكلمة ليس لها حكم إعرابي لا رفع ولا نصب ولا جر ولا جزم.

وهذا الذي جعل إعراب هذه الثلاثة سهلًا؛ لأنك غير محتاج إلى أن تعرف هل حكمها الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، ولا تعرف ذلك إلا بمعرفة عوامل الرفع، والنصب والجر والجزم.

هذه ما تُفكر فيها؛ لأنك ستقول معها دائمًا لا محل له من الإعراب.

والركن الثالث: أن تذكر حركتها.

وحركتها جميعًا حركة بناء، وتكلمنا من قبل على حركات البناء، وعرفنا أن الكلمات المبنية إنما تُبنى على حركات آخرها، إلا الأمر فإنه يُبنى على حذف النون، أو حذف حرف العلة، أو السكون.

فعلى ذلك: يكون إعراب هذه الثلاثة إعرابًا ثابتًا محفوظًا لا يتغير، ويمكن أن تُعربها بلا جملة.

فتقول في إعراب ذهب: في أي مكان في الجملة، يعني ما يتأثر إعرابها باختلاف محلها في الجملة، ذهبَ فعل ماضٍ لا محل له من الإعراب مبني على الفتح،

(@٠٤٠:٠٦:١).

وإن شئت قدم هذه الأركان بعضها على بعض، ما في إشكال ممكن أن تقول ذهب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب فعل ماضٍ، أو فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب لا إشكال في ذلك.

وتقول في إعراب: "انتبهوا" فعل أمر نعم لا محل له من الإعراب، مبني على حذف النون، هذا إعراب فعل الأمر في أي مكان.

وإعراب "في" تقول حرف جر لا محل له من الإعراب مبني على السكون.

وهكذا في كل الحروف، لم حرف جزم ونفي لا محل له من الإعراب مبني على السكون.

طيب، "حتى في هندٌ ذهبت" هذا حرف تأنيث؛ لأن لا محل له من الإعراب مبني على السكون، طب النون في إذهبنَ، اذهب فعل أمر، لكن النون حرف تأكيد لا محل لها من الإعراب مبني على الفتح.

طيب، "لا تُهمل" لا حرف نهي وجزم، لا محل له من الإعراب مبني على السكون.

وهكذا في كل حرف وفي كل فعل ماض، وفي كل فعل أمر، إعرابها ثابت ما يتغير، فإذا ضبط إعراب هذه الثلاثة سيبقى لك وراء ذلك إعراب ماذا بقي؟ إعراب الاسم وإعراب الفعل المضارع، وهذا من الذكاء أن الإنسان يُتقن الأمور السهلة الواضحة ليتفرغ بعد ذلك للأمور المشكلة التي تحتاج إلى مزيد فهم وتأمل، وألا يجمع البيض كله في سلة واحدة فيدرس السهل مع الصعب، ويعطيهما الاهتمام نفسه.

ثم إنما سنجد -إن شاء الله- أن في باقي الإعراب إعراب الأسماء والفعل

المضارع، سنجد فيهما أشياء كثيرة منضبطة.

يمكن أن تُضبط ضبطًا يعني أن تضبط بضوابط لفظية سهلة، وعلى ذلك نقول: إن الإعراب ثلاثة أقسام:

- **إعراب سهل.**
- **وإعراب منضبط.**
- **وإعراب مشكل.**

فالإعراب السهل، إعراب الحروف والماضي والأمر، سهل لأنه ثابت يكاد يكون محفوظًا، أما المنضبط والمشكل فهما في إعراب الأسماء والمضارع؛ لأنهما يجب أن تدخلهما الأحكام الإعرابية، إما الرفع وإما النصب وإما الجر وإما الجزم.

وفي إعرابها إعراب الأسماء والمضارع، أشياء كثيرة منضبطة سنذكر بعضها -إن شاء الله-، فإذا ضبطت هذه الأمور المنضبطة وهي كثيرة، يبقى لك وراء ذلك الإعراب المشكل الذي تتفرغ له -إن شاء الله-، وتأخذه وتفهمه مسألة مسألة، حتى تنقاد لك الصعاب -إن شاء الله-.

نفتح باقي الوقت للأسئلة:

الطالب: (@١:١١:٠٦) هل هذا للجواز أو وجوب؟

الشيخ: لا وجوبًا، هذا وجوبًا عند جمهور العرب.

نعم الاسم المنقوص تحذف ياؤه بالشرطين المذكورين، وجوبًا عند جمهور العرب، لكن هناك لغات لبعض العرب، لغات قليلة تُخالف لغة جمهور العرب، فبعضهم يثبت الياء، يقول: جاء قاضي، وهذه لغة قليلة، وبعض العرب يعكس في

المعرف بأل، في جاء القاضي، فيحذف يقول جاء القاضي، هذه لغة قليلة.

ومن ذلك ابن العاص، هي ابن العاصي، لكن هذه لغات قليلة يمكن أن تأتي في حينها بتوسع.

نعم سؤالك، ارفع صوتك.

الطالب: (@٠٠:١٢:١).

الشيخ: يسأل أخوكم عن إعراب الحروف، نحن قلنا إن الحرف الذي هو نوع من أنواع الكلمة، الكلمة اسم وفعل وحرف ومعنى، المراد بالحرف هنا حروف المعاني، الحروف التي لها معنى، كحروف الجر والنصب والجزم والتأكيد، والاستفتاح... إلى آخره.

أما الحروف التي ليس لها معاني، هذه ما تدخل في مهمة النحوي، ولا يُعربها، ولا تُعرب، وهي الحروف الهجائية، الحروف التي تُبنى منها الكلمة، كالميم الأولى في محمد والحاء، هذه حروف دنيا، حروف هجاء، ما تُعرب.

أما حروف المعاني إذا أردت أن تُعربها، فإن حروف المعاني نوعان:

- حروف لها عمل.
- وحروف ليس لها عمل.

القسم الأول: يسمى الحروف العاملة.

والقسم الثاني: يسمى الحروف الهاملة، أو المهملة.

والذي ينبغي عند الإعراب للمتخصصين، والطالبين الكمال، أن يذكروا عمل الحرف ومعناه، عند إعرابه، أن يذكروا عمل الحرف ومعناه، أما المعنى فكلها لها معنى، أما العمل فبعضها لها عمل، وبعضها ليس له عمل.

فإذا أردت أن تُعرب قد، في نحو:﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾ [المؤمنون:١] تقول حرف تحقيق؛ لأنها لها معنى وليس لها عمل، ثم تكمل بقية الإعراب.

وإذا أردت أن تُعرب لم، فهذا حرف له معنى وهو النفي، وله عمل وهو الجزم، فتجمع بينهما تقول حرف نفي وجزم.

وإذا أردتَ أن تُعرب التاء في ذهبتْ، حرف تأنيث، معناه التأنيث وليس له عمل، وإذا أردتَ أن تُعرب لا في لا تلعب، هذا حرف له معنى وهو النهي وله عمل، وهو: الجزم، تقول حرف نهي وجزم.

وإذا أردتَ أن تُعرب إن وأخواتها، فهي حروف لها معاني، فإن وأن يفيدان التأكيد، تسوية الكلام.

ولهما معنى، وهو رفع الاسم ولفظ الخبر، فتجمع بين ذلك وتقول: إن حرف تأكيد ينصب اسمه ويرفع خبره، لا محل له من الإعراب مبني على الفتح.

نعم هذا هو الأصل في الإعراب.

سؤالك يا أخي: شروط حذف الياء من المنقوص؟

أن يكون المنقوص منكرًا، وأن يكون في حالة الرفع والجر، نعم شرطان.

تفضل، لحظة في سؤال آخر يا إخوان؟ تفضل افتح المجال فإن لم نجد سؤالًا عُدنا إليك، تفضل.

(@٣٢:١٥:١).

الشيخ: الأفضل أن نقول مبني على الوقف، أو تقول موقوفة، وهذا المصطلح مستعمل عند المتقدمين بكثرة، وتجدونه في كتب التفسير، وكتب المتقدمين، من شرَّاح الحديث ونحوه، تجدونه مستعمل بكثرة، تقول ما تاء موقوفة، لم حرف

موقوف، هذا مستعمل، لكن لو قلت مبني على السكون هذا مقبول، قلنا هذا الذي انتشر عند المتأخرين.

نعم تفضل.

(@١:١٦:٠٦).

الشيخ: نعم قلنا ذلك في المصطلحات، البصريون يجعلون الوقف بحركات البناء والبنية، والمتأخرون استبدلوا به السكون.

تفضل، نعم وماذا تقول في "جاء الفتى" جاء فعل ماضٍ، والفتى فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، موجودة أم غير موجودة؟ غير موجودة، ما حضرت معنا الدرس الماضي يا أخي؟ حضرته.

الضمة على جاءَ الفتى موجودة أو غير موجودة يا إخوان؟ موجودة راجع الدرس الماضي هذا شرحه يطول، نعم هي موجودة؛ لأنها حق الإعراب لكنها مُنعت من الظهور أي سُتِرَت بالسكون، السكون سترها، أما هي فموجودة.

نعم كالنافذة التي على الغرفة، وعليها ستارة، النافذة موجودة في الغرفة أم غير موجودة؟ هي موجودة لكن الستارة منعتها من الظهور، كونها غير ظاهرة لا يعني ذلك أنها غير موجودة.

هذا اللفظ المجرور من أجل حرف الجر الزائد، أما لفظه فمرفوع بضمة مقدرة؛ لأنه حق الإعراب هذا حقه، إلا أنه مُنع من هذا الحق، أنت الآن مثلًا: قول أنت مثلًا: ما نمثل بالجنسيات نقول مثلًا: أنت متزوج لكن مُنعت من زوجتك.

هل أنت متزوج أم غير متزوج؟ متزوج، ولو مُنعت فاللفظ أحد هنا مُنع من ظهور الضمة، مُنع من أن تقول في أحد كما في ما جاء أحد، ما الذي منعه، منعه اشتغال محل الإعراب لحركة الكسرة المجلوبة لحرف الجر.

طب هذا المانع الذي منعه من أن يكون أحد للرفع هل يمنع وجود هذا الأمر أنه موجود، هو مرفوع، مرفوع لفظه مرفوع، ولكنه مُنع من أن يظهر بهذه الطريقة.

كما قلنا قبل قليل في النافذة التي على الغرفة، كون عليه ستارة الآن، موجودة في الغرفة الغرفة ذات نافذة أم ليست ذات نافذة؟ هي ذات نافذة، ولو كانت النافذة غير ظاهرة؛ لأن عدم الظهور بسبب مانع، لا بسبب عدم الوجود.

لو أن النافذة غير موجودة نعم قلنا الغرفة ليس فيها نافذة، لكنها موجودة، لكنها منعت من هذا الحق، منعت من أن تظهر بسبب مانع، والله أعلم.

(@١:١٩:٥٣).

الشيخ: لعل هذا من الإعراب المشكل، ليس هناك إعراب أشكل من ذلك.

أنا أحب أن تكون الأسئلة في المشروح، أما الأسئلة التي في غير المشروح في خارج الدرس سأجيب على ما أعرف، فإن لم نجد سؤالًا في المشروح أجيب عن سؤالك.

هذا الشرح ألفية ابن مالك، ليس نور على الدرب في اللغة، نعم.

طبعًا في كتب مبسوطة، في كتب في أغلب الكتب النحوية المبسوطة يبسط ذلك، في أول الكلام على باب المعرب والمبني، لكن في الكتب الصغيرة والمتوسطة، لا يكادون يذكرون ذلك، فمن الكتب الكبيرة، كل الشروح سيبويه؛ لأن سيبويه جعل هناك (@١:٢١:٣) لهذه الحركات، سماه: [باب مجاري الحركات].

وهنا تكلموا بتوسع على أسماء الحركات عند سيبويه، وأن الكوفيين يخالفونه، وأن البصريين اتبعوه في ذلك، وعليه جماهير المتأخرين، وكذلك كتب النحو الأخرى المبسوطة مثل (@١:٢١:٢٣) لأبي حيان، مثل: شرح التفسير

لابن مالك ونحو ذلك.

من حيث الاصطلاح، أم من حيث اللغة؟

من حيث اللغة ما في، كلاهما مأخوذان من النقص، نعم كلاهما من النقص، نقص فهو ناقص ومنقوص، إذا نقص هو فهو ناقص، وإذا أنقصه غيره فهو منقوص، من حيث اللغة كلاهما من النقص، أما من حيث الاصطلاح، فلأهل كل فن أن يصطلحوا على معاني خاصة في هذه الألفاظ.

والنحويون اصطلحوا على أن المنقوص، في الأسماء والناقص للأفعال، نعم.

تفضل.

(@١٨:٢٢:١).

الشيخ: هذا عام في الأفعال، نعم هذا عام في الأفعال، سواء كان ماضيًا أم مضارعًا أم أمرًا.

الله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس التاسع

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

السلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فحياكم الله وبياكم في هذه الليلة ليلة الاثنين الثاني والعشرين من شهر ربيعٍ الآخر، من سنة تسعٍ وعشرين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفي ﷺ.

في هذا المكان المبارك في جامع الراجحي في حي الجزيرة بمدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس التاسع من دروس شرح ألفية ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والكلام يا إخوان ما زال متصلًا في شرح باب المعرب والمبني، ونهيه -بإذن الله- في هذه الليلة، وكن توقفنا في الدرس الماضي عند الكلام على طريقة الإعراب.

وقلنا إن للإعراب طريقةً مرعية، وأركانًا لابد أن يستوفيها المعرب لكي يكون إعرابه كاملًا، ويلتزم في إعرابه بالمصطلحات التي اصطلح عليها أهل هذا الفن، وتكلمنا في الدرس الماضي على طريقة إعراب الحروف والأفعال الماضية وأفعال الأمر.

وقلنا إن هذه الثلاثة إعرابها ثابت لا يتغير، ففي الركن الأول تذكر نوعها،

فتقول فعلٌ ماضي، أو فعل أمر، أو حرف جر، ونحو ذلك، وفي الركن الثاني تذكر حكمها الإعرابي، وهذه الثلاثة أعني الحروف والأفعال الماضية وأفعال الأمر هذه الثلاثة ليس لها حكمٌ إعرابيٌ لا رفعٌ ولا نصبٌ ولا جر ولا جزم.

فلهذا نقول في بيان حكمها الإعرابي لا محل لها من الإعراب.

والركن الثالث: أن نذكر حركتها، وهذه الثلاثة جميعًا حركاتها حركات بناء، وتبنى على حركة أواخرها، إلا الفعل الماضي فإنه يُبنى على أربعة أشياء كما سبق تفصيله، وعلى ذلك فإننا نقول في أي كلمة من هذه الكلمات، من الأفعال الماضية أو من أفعال الأمر أو الحروف نقول إعرابه ثابتًا ولا يتغير بتغير موقعه من الجملة.

تستطيع أن تعرب الكلمة سواء كانت في جملة أو لم تكن في جملة، فـ **قام**: في كل مكان هو فعل ماضٍ لا محل له من الإعراب مبني على الفتح.

قم: هو فعل أمر لا محل له من الإعراب مبني على السكون في أي مكان.

ولو أردت أن تعرب حرف الجر (**على**)؛ فهو حرف جر لا محل له من الإعراب مبني على السكون في أي مكان في الجملة، وهكذا.

ونتكلم الليلة -إن شاء الله- على إعراب الفعل المضارع، وعلى إعراب الأسماء، فنقول مستعينين بالله، متوكلين عليه، أما إعراب الأفعال المضارعة فإننا قبل أن نذكر إعرابها نذكر ببعض أحكامها التي درسناها من قبل، وسنحتاج إليها في طريقة الإعراب.

الأفعال المضارعة من حيث الأحكام الإعرابية تدخلها الأحكام الإعرابية أم لا تدخلها؟

الجواب: يجب أن تدخلها الأحكام الإعرابية، إما رفعٌ وإما نصبٌ وإما جزم.

سواء أكانت معربةً أم مبنية، الفعل المضارع معربًا كان أو مبنيًا لابد أن يدخله حكم إعرابي إما رفع وإما نصبٌ وإما جزم، عرفنا ذلك، وعرفنا أيضًا أن حركته إذا كان معربًا فهي حركة إعراب، وإذا كان مبنيًا فحركته حركة بناء.

أما حركة البناء فواضحة لأنه حينئذٍ يبنى على حركة آخره، ويُبنى إذا اتصلت به نون النسوة ويبنى على السكون، أو اتصلت به نون التوكيد فيبنى على الفتح، أما إذا كان معربًا في سوى هاتين الحالتين، فإن علامة إعرابه حينئذٍ تختلف، فإذا كان من الأفعال الخمسة، فإن إعرابه إعراب الأفعال الخمسة يُرفع بثبوت النون، ويُنصب ويُجزم بحذفها.

وأما إذا كان معتل الآخر فإنه يُعرب إعراب الأفعال المعتلة الآخر في الرفع بالضمة المقدرة، وفي الجزم بحذف حرف العلة، وفي النصب بالفتحة المقدرة مع الألف والفتحة الظاهرة مع الواو أو الياء.

وإذا كان صحيح الآخر فإنه يُعرب بالحركات الأصلية الظاهرة بالضمة رفعًا وبالفتحة نصبًا وبالسكون جزمًا.

كل ذلك درسناه من قبل وانتهينا منه وسنحتاج إليه في الإعراب، فنقول: لإعراب الفعل المضارع ثلاثة أركان أيضًا وهي الأركان المذكورة من قبل، فالركن الأول: أن تذكر نوعه إذا أردت أن تبدأ إعراب فعل ماضي تبدأ بذكر ببيان نوعه، فتقول فعل مضارع، إذا أردت أن تبدأ إعرابه فتقول فعل مضارع، فيسجد محمدٌ لله خاشعًا، كيف نعرب يسجد؟

نبدأ إعرابه بأن نقول: فعلٌ مضارع، لو قلنا محمد يسجد لله خاشعًا، فمحمدٌ، نعم محمد يسجد، محمد: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

يسجد: ما نقول خبر، بل تقوول في إعرابه فهل مضارع، لأن الفعل المضارع

إنما تبتدأ إعرابه بقولك فعلٌ مضارعٌ.

والخبر في هذه الجملة، هو الجملة الفعلية يسجد وفاعله المستتر هو، إذًا الركن الأول في إعراب الفعل المضارع أن تذكر نوعه فتقول: فعلٌ مضارع.

الركن الثاني: هو بيان الحكم الإعرابي، وعرفنا أنه لابد أن يدخله إما رفع وإما نصب وإما جزم، ما الحكم الإعرابي الذي دخل على الفعل المضارع هنا؟ الرفع أم النصب أنم الجزم؟ يختلف باختلاف العوامل، لكن كيف تعبر عن هذا الحكم الإعرابي ماذا تقول؟

إن كان معربًا: فتقول مرفوعٌ منصوبٌ مجزوم.

وإن كان مبنيًا: تقول في محل رفع، في محل جر، في محل نصب، في محل جزم.

محمدٌ يسجد لله:

يسجد: فعل مضارع، ما به؟ مرفوع حكمه الرفع وهو معرب.

لا تسجدن لغير الله:

لا: حرف نهي وجزم.

وتسجد، في تسجدن: فعلٌ مضارع، مجزوم أم في محل جزم؟ في محل جزم، لأن حكمه الإعرابي الجزم وهو مبني، فنقول في محل جزم، والنون حرف توكيد.

أما لا تسجد لغير الله:

لا: حرف نهي وجزم.

تسجد: فعلٌ مضارعٌ مجزوم لأن حكمه الجزم وهو معرب وهكذا.

الركن الثالث: أن تذكر حركته، إن كان معربًا في حركة إعرابه وإن كان مبنيًا

فحركة بناء، فتراعي ذلك.

فتقول: محمدٌ يسجد: فعلٌ مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

لا تسجد لغير الله: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون.

لكن: لا تسجدن: تقول فعلٌ مضارع في محل جزم مبنيٌ على الفتح.

إذًا فالأركان ثلاثة، هي الأركان السابقة نفسها:

فالأول أن تذكر نوعه: فتقول فعلٌ مضارع.

والثاني أن تذكر حكمه الإعرابي: فإن كان معربًا قلت مرفوع منصوب مجزوم، وإن كان مبنيًا قلت: في محل رفع في محل نصب في محل جزم.

والركن الثالث أن تذكر الحركة: إن كان معربًا فحركة الإعراب وإن مبنيًا فحركة بناء.

يبقى لنا إعراب الاسم، والأسماء هي أشرف الكلمات، وكلام النحويين فيها كثير، وأغلب النحو، إنما يتكلم على إعراب الأسماء، قالوا: لأن المعاني تتوارد عليه، ومعناه يختلف باختلاف هذه المعاني، وهذا حق، فإن الاسم الواحد يختلف معناه باختلاف موقعه في الجملة.

فإذا أخذنا كلمة محمد مثلًا محمد معناها اللغوي: الدلالة على ذات المذكرة، إنسان ذكر اسمه محمد، هذا المعنى اللغوي، لكن إذا قلنا صلى محمد لله، ثم قلنا بعد ذلك: أكرم خالدٌ محمدًا، فمحمد في المثالين معناهما اللغوي واحد، وهو الدلالة على هذا الشخص المسمى محمدًا، لكن في المثال الأول صلى محمدٌ اكتسب معنى الفاعلية، لأنه دل هنا على من فعل الصلاة، دل على المصلي.

لكن في أكرم خالد محمدًا: اكتسب معنى جديد وهو الدلالة على المفعولية،

يعني الدلالة على المكرم.

نأخذ مثالين متقابلين: لو قلنا مثلًا: كرم الأستاذ محمدًا، ثم قلنا أكرم محمدٌ الأستاذ، محمد من حيث المعنى اللغوي شيءٌ واحد، لكن معنى محمد في الجملة مختلف، ففي المثال الأول: أكرم الأستاذ محمد دل على المكرم، أي دل على معنى المفعولية، على من وقع عليه الفعل، على من وقع عليه الإكرام، وفي المثال الثاني: أكرم محمدٌ الأستاذ دل على الفاعلية أي دل على المُكرِم، فهل معنى المُكرِم مثل معنى المُكرَم؟ هذان معنيان متناقضان.

لكن محمد اكتسب المعنى الأول في أسلوب، واكتسب المعنى الثاني في أسلوب، فأرادت العرب أن تفرق بين هذه المعاني التي تتوارد على الأسماء باختلاف إعرابها، فإذا دل الاسم على من فعل الفعل رفعوه، وإذا دل على من وقع عليه الفعل نصبوه للتفريق بين هذين المعنيين.

والأمثلة كثيرة على ذلك، لو أخذنا قائم، أو راكب، راكب: هذا اسم، راكبٌ، الراكب اسم، فإذا قلنا هرب الراكب، الراكب المعنى اللغوي للراكب الذي يفعل الركب، لكن هنا في قولنا هرب الراكب، اكتسب معنى جديد وهو الدلالة على من فعل الهروب الهارب، نعم هرب الراكب.

ثم قلت: **رأيت الراكب**، اكتسب معنى جديد وهو الدلالة على من وقعت عليه الرؤية على المفعول على المرء.

ثم قلت بعد ذلك: جاء أخي راكبًا، ما معنى راكبًا هنا؟ المعنى اللغوي الذي يركب، لكن معناها هنا في هذه الجملة، جاء محمد راكبًا، دلت على حالة أخي، أو جاء أخي راكبًا دلت على حالة أخي وهيئة أخي وقت المجيء هو راكب كلمة واحدة.

ومعناه اللغوي واحد، لكن تكتسب معاني جديدة باختلاف مواقعها في الجملة، إذًا فالذي يؤثر في إعراب الاسم هو اختلاف موقعه في الجملة، والاسم له مواقع مختلفة في الجملة، فأحيانًا يقع في ابتداء الجملة، فتجعله العرب مبتدأ وترفعه.

وأحيانًا يكمل معنى المبتدأ، فترفعه العرب ويسمى خبرًا وأحيانًا يأتي في الجملة بحيث يدل على من فعل الفعل، وأحيانًا يأتي في الجملة للدلالة على من وقع عليه الفعل، وأحيانًا يأتي في الجملة للدلالة على الهيئة.

وأحيانًا يأتي في الجملة للدلالة على زمن الفعل، جاء محمدٌ صباحًا وأحيانًا يأتي في الجملة للدلالة على مكان الفعل، وأحيانًا يأتي في الجملة للدلالة على سبب وعلة الفعل، جاء محمدٌ احترامًا لك، احترامًا: اسم، لكن ما معناه في هذا الموقع؟ دل على ماذا؟ دل على سبب المجيء، علة المجيء، لماذا جئت، لماذا جاء، السبب: احترام النفس.

إذًا فالاسم يكتسب معاني إضافية باختلاف موقعه في الجملة، وهذه المواقع ميزت بينها العرب للإعراب.

فلهذا كانت أوجهه الإعرابية كثيرة، ولهذا كان إعرابه متميزًا عن إعراب كل ما سبق، فكل ما سبق أي الحروف والأفعال الماضي والأمر والمضارع الحروف والأفعال إذا أردت أن تبدأ إعرابها، فإنك تبدأ إعرابها بذكر ماذا؟ ببيان ماذا؟

ببيان نوعها، لأن نوعها ما يختلف باختلاف موقعها في الجملة، في أول الجملة أو في آخر الجملة هو فعل ماضي، في أول الجملة وفي آخر الجملة هو حرف جر، موقعه في الجملة لا يؤثر على الحرف ولا على الفعل، لكنه يؤثر كما رأينا على الاسم يكسبه معنًا جديدًا، فلهذا إن أردت أن تبدأ إعراب الاسم فإن المعربين لا

يبينون نوعه.

وإنما يبينون ماذا؟ في بداية إعرابه، يبينون موقعه في الجملة، هذا الاسم وقع في أي موقع في الجملة في أي مكان في الجملة لأن موقعه في الجملة التي ستحدده في أول الإعراب هو الذي سيحدد بقية الإعراب.

هل هذا الاسم الذي تريد أن تعربه وقع في ابتداء الجملة؟ أم وقع بحيث يدل على الهيئة، أم وقع بحيث يدل على زمن الفعل، أو علة الفعل، أو على ماذا يدل؟ إذًا فأول ركنٍ من أركان إعراب الاسم أن تبين موقعه في الجملة، يعني تقول ماذا مثلًا؟ تقول مبتدأ أو خبر أو فاعل، أو مفعول به، أو نائب فاعل، أو مفعولٌ مطلق أو مفعول لأجله، أو ظرف زمان أو ظرف مكان، أو حال، أو تمييز، ونحو ذلك من أبواب النحو التي يسمها مواقع الاسم في الجملة، وهي مواقع مختلفة وكثيرة.

الركن الثاني من أركان إعراب الاسم والثالث: كالركن الثاني والثالث فيما سبق، أي أن الركن الثاني بيان الحكم الإعرابي.

فتبين الحكم الإعرابي للاسم، والاسم لابد أن يدخله حكم إعرابي، إما رفع وإما نصب وإما جر، فإن كان هذا الاسم معربًا قلت مرفوع منصوب، مجرور، وإن كان هذا الاسم مبنيًا قلت: في محل رفعن في محل نصب، في محل جر.

فقولنا: الله ربنا:

الله: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

وإذا قلت محمدٌ أخي:

محمدٌ: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

وإذا قلت: هذا أخي، تقول في إعراب هذا: مبتدأ، هذا موضعه في الجملة وضع

في ابتداء الجملة إذًا مبتدأ، ثم تقول: في محل رفع، لأن هذا اسمٌ مبني، إذًا مبتدأ في محل رفع.

والركن الثالث: كالركن الثالث السابق بيان الحركة، فإن كان الاسم معربًا فحركة إعراب وإن كان الاسم مبنيًا فحركة بناء تبين ذلك، فتقول في **هذا أخي**:

هذا: مبتدأ في محل رفع مبني على السكون.

وفي هذه أختي.

هذه: مبتدأ ي محل رفع مبني على الكسر.

وفي قولنا: **هؤلاء مسلمون.**

هؤلاء: مبتدأ في محل رفع مبنيٌ على الكسر.

وإذا قلنا مثلًا: جلست أمام الشيخ:

جلست: جلس فعل ماضٍ لا محل له من الإعراب مبني على السكون، والتاء في جلست العائدة إلي، أنا ما لي علاقة بالجلوس؟ أنا فاعله، إذًا ماذا نعرب تاء، تاء المتكلم نقول: فاعل، لكن ما نقول فاعل مرفوع، نقول فاعل في محل رفع، لأنه ضمير، والضمائر مبنية، نقول فاعل في محل رفع مبنيٌ على حركته على الضم.

جلست أمام الشيخ، **أمام**: اسم، ما موقعه في الجملة، أي ما فائدته عندما وقع في هذا المكان، في هذا الموقع بالذات من الجملة، ماذا بيَّن؟ بيَّن مكان الجلوس، والاسم الذي يبين المكان والزمان نسميه ظرف، هنا ظرف مكان.

إذًا ما إعراب أمام؟ ظرف مكان منصوب، منصوب أو في محل نصب؟ ظرف مكان منصوب، لأنه معرب، ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف والشيخ مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

ولو قلنا مثلًا: جلست أمامك، أمام: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والكاف في أمامك: مضاف إليه لكن مجرور أم في محل جر؟ في محل جر مبني على الفتح.

فإذا قلنا عن هذه الجملة، **جلست حيث جلس محمد،** حيث: اسم، لكن ماذا بيَّن الاسم في هذا الموقع من الجملة؟ بيَّن مكان الجلوس أيضًا؟

إذًا فهو ظرف مكان، إلا أنه من الأسماء المبنية، فنعربه فنقول: حيث ظرف مكان، في محل نصب مبنيٌ على الضم.

ولو قلنا: نجح الطلاب:

نجح: فعل ماضي لا محل لهمن الإعراب مبني على الفتح.

والطلاب: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

وإذا قلنا: نجح ثلاثة عشر طالبًا.

نجح: فعل ماضٍ لا محل له من الإعراب مبني على الفتح.

وثلاثة عشر: ما إعراب ثلاثة عشر؟ فاعل، من الذي نجح؟ نجح ثلاثة عشر، ثلاثة عشر فاعل، لكن فاعل مرفوع أم في محل رفع؟ فاعل في محل رفع مبني على افتح الجزئين، ثلاثةَ عشرَ طالبًا.

طالبًا: تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

وإذا قلنا: نجح ثلاثةٌ وعشرون طالبًا.

نجح: فعل ماضٍ.

وثلاثةٌ: مرفوع لأنه معرب، مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

وعشرون: الواو حرف عطف لا محل له من الإعراب مبني على الفتح، وعشرون معطوف على الفاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

وطالبًا: تمييزٌ منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

۞ ننظر بسرعة إلى بعض الآيات ونعرب بعضها:

يقول سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ [الفلق:١]:

قل: فعل أمرٍ، هذتا فعل أمر أي تبين نوعه وحكمه وحركته، إذًا فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

هذا من الأمثلة التي ذكرناها لا بأس أن تقدم ركنًا على ركن، لو قدمت بعض الأركان على بعض فلا بأس.

قل: فعل أمر لا محل له من الإعراب مبني على السكون، وفاعله مستتر تقديره أنت، قل أنت.

أعوذ: فعل مضارعٌ مرفوع وعلامة رفعة الضمة الظاهرة على آخره، وفاعله الفاعل ضمير مستتر تقديره أنا، أعوذ أنا.

برب الفلق: **الباء** حرف جر لا محل له من الإعراب، **ورب**: اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة.

الفلق: مضافٌ إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

وقال -تعالى-: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ [القصص:٢٠]:

جاء: فعل ماضٍ لا محل له من الإعراب مبني على الفتح.

من: حرف جر لا محل له من الإعراب مبني على السكون.

أقصى: من أقصى، من حرف جر، وأقصى: اسم مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة أم المقدرة؟ المقدرة منعها من الظهور الثقل أم التعذر؟ التعذر التعذر مع الألف.

المدينة: مضافٌ إليه على قاعدة بعض الطلاب، بعض الطلاب الذين يعرفون بعض أحكام النحو، قاعدتهم أن الكلمة التي ما تعرف إعرابها مضاف إليه.

مضافٌ إليه مجرور بالكسرة.

رجلٌ: وجاء من أقصى المدينة رجلٌ: هو الجائي إذًا الفاعل، فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

ويسعى: فعلٌ مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منعها من الظهور التعذر، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، هو يعود إلى رجل.

ما إعراب جملة: (يسعى هو) يسعى الجملة الفعلية من يسعى والفاعل ما إعرابها؟ صفة لرجل، نعت لرجل في محل رفع.

لو كانت بعد معرفة لكانت حالًا لو قلت جاء الرجل يسعى أو جاء محمدٌ يسعى تكون الجملة حالًا، لكن لو وقعت بعد نكرة، جاء رجلٌ يسعى، فتكون حالًا لأن الجملة في حكم النكرة ورجلٌ نكرة اتفقا أو اختلفا؟ اتفقا نعت.

﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۚ﴾ [المائدة:٧٢]:

اعبدوا: فعل أمر لا محل له من الإعراب مبني على حذف النون، لاتصاله بواو الجماعة، وواو الجماعة فاعل في محل رفع مبنيٌ على السكون.

الله: لفظ الجلالة مفعولٌ به لأنه المعبود إذًا مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ربي: اعبدوا الله ربي وربكم، عطف بيان أو بدل كل من كل منصوب لأنه تابع لمنصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

والياء في ربي، وهو مضاف والياء مضاف إليه في محل جر.

﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم بَعۡدَ أَن تُوَلُّواْ مُدۡبِرِينَ ﴾ [الأنبياء:٥٧]:

تالله لأكيدن: التاء حرف جر معناه القسم، لا محل له من الإعراب مبني على الفتح.

ولفظ الجلالة اسم مجرور وعلامة جره الكسرة.

لأكيدن: اللام حرف جواب واقع في جواب القسم، لا محل له من الإعراب مبني على الفتح.

أكيدن: أكيد فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد لكن ما حكمه الإعرابي؟ الرفع، إذًا مرفوع أم في محل رفع؟ المعرب مرفوع، المبني فيمحل رفع، إذًا أكيدن: فعل مضارعٌ في محل رفع مبنيٌ على الفتح.

ونون التوكيد: أكيدن اسم أو فعل أو حرف؟ حرف توكيد لا محل له من الإعراب مبنيٌ على الفتح، والفاعل مستتر تقديره أنا.

وأصنامكم: مفعولٌ به بعد لأكيدن أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين.

بعد: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

بعد أن تولوا مدبرين، **مدبرين**: هذا اسم أو فعل؟ المدبرين هل يقبل أل؟ إذًا اسم، ما إعرابه بعد أن تولوا مدبرين؟ ما الذي وقع عليه؟ مفعول به هو الذي وقع عليه الفعل، تولوا وقع على مدبرين، تولوا أصلًا لازم أي ما يقع، إذًا حال، بعد أن

تولوا حالكم كونكم مدبرين.

لعل هذا يكفي -إن شاء الله تعالى- هذا ما أردنا أن نذكره في طريقة الإعراب لننتقل بعد ذلك إلى بابٍ جديدٍ أبواب النحو، وهو باب النكرة والمعرفة، وقبل أن نبدأ به يمكن أن نستمع إلى بعض الأسئلة، لأننا سنأتي إلى أهم أبواب النحو وهو باب المعرب والمبني.

طالب: (@٠٥:٣٤).

الشيخ: الأخ يسأل، قلنا الأسماء إذا أردت أن تبدأ إعرابها فتبدأ إعرابها ببيان موقعها في الجملة، فتقول في هذا من: **هذا أخي**، هذا: مبتدأ، يقول: ألا يجوز أن أقول اسم إشارة مبتدأ؟

الجواب: الواجب في الإعراب أن تستكمل أركانه الثلاثة التي ذكرناها قبل قليل، ويمكن أن تقدم بعض هذا الأركان على بعض، ويجوز أن تزيد على هذه الأركان ما شئت، من الأحكام الصحيحة، وإياك أن تزيد حكمًا خاطئًا، لك أن تزيد، لك أن تقول في هذا اسم إشارة مبتدأ.

لك أن تقول في: **أعجبني الذي فعلت**.

الذي: اسمٌ موصول مبني على السكون في محل رفع الفاعل، لك أن تقول في ذهبت: التاء ضميرٌ متصل للمتكلم فاعل في محل رفع مبني على الضم يجوز أن تزيد ما شئت.

وبعض المعربين، بل كثير من المعربين يفعلون ذلك، ينصون على نوع الاسم إذا كان مبنيًا، إذا كان مبنيًا ينصون في الإعراب على نوعه، لا من باب الوجوب، ولكن ينصون على نوعه إن كان مبنيًا للتذكير ببنائه، لكي يتذكر الطالب وهو يعرب أنه مبني فيعامله ويعربه إعراب المبنيات، فإذا قلت اسم إشارة إذًا هذا مبني أعربه

إعراب المبنيات، فأقول في محل، ولا تقول مرفوع، سأقول مرفوع على كذا ولا أقول علامة رفعه كذا.

إذا قلت ضمير، إذا قلت اسم موصول، ونحو ذلك يتذكر المعرب أنه اسمق مبني فيعربه ويعامله معاملة المعربات.

يجوز لك أن تزيد ما شئت من الزيادات الصحيحة، تفضل.

طالب: (@٣٦:٣٠).

الشيخ: تقول: بعد أن تولوا مدبرين، مدبرين: حال، صاحب الحال هم المدبرون، من المدبرون؟ الذي فعلوا الإدبار، الذي فعلوا الإدبار، الذين فعلوا الحال، الذين جاءوا الحال تبين هيئتهم، الواو في تولوا، واو الجماعة في تولوا.

طبعًا الكلام عن المتحدث عنهم، والمتحدث عنهم ما أقرب اسم لهم، ربما ذكروا من قبل عدة مرات في الأسماء الصريحة وفي الضمائر لكن الحال تعود إلى أقرب مذكور لهم، وأقرب ذكر لهم الواو في تولوا مدبرين.

يمكن أن تقول: ولى الكفار مدبرين، أو تقول ولوا مدبرين، هو صاحب الحال الواو أو الكفار، لكن في مثال الأول جاء الاسم الصريح، ولوا الكفار مدبرين، وفي الاسم الثاني جاء الضمير، والضمير يقوم مقام الاسم الصريح الظاهر.

طالب: (@٣٧:٣٧).

الشيخ: الضمائر أعرف المعارف، نعم.

إذًا نستعين بالله ونتوكل عليه ونبدأ ببابٍ جديد من أبواب النحو وهو باب النكرة والمعرفة، فبعد أن انتهينا بحمد الله -تعالى- من الباب الأول من أبواب النحو وهو باب الكلمة والكلام، وفيه عرفنا الكلمة، وعرفنا الكلام، وعرفنا

الكلمة، وعرفنا أقسام الكلمة: الاسم والفعل والحرف، ثم بعد ذلك تكلمنا على الباب الثاني من أبواب النحو وهو باب المعرب والمبني، فعرفنا المعرب والمبني، والمعربات، والمبنيات، وأحكام الإعراب وعلى ماذا تدخل، والعلامات الإعرابية وما يتعلق بطريقة الإعراب ننتقل الآن إلى الكلام على الباب الثاني من أبواب النحو، هو باب النكرة والمعرفة.

باب النكرة والمعرفة

جاء في ألفية ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عشرين بيتًا.

يقول في أولها:

٥٢. نَكِــــرَةٌ قَابِـــــلُ أَلْ مُـــــؤَثِّرَا   أَوْ وَاقِــعٌ مَوْقِــعَ مَــا قَــدْ ذُكِــرَا

٥٣. وَغَيْــــرُهُ مَعْرِفَــــةٌ كَهُـــمْ وَذِي   وَهِنْــدَ وَابْنِــي وَالْغُــلاَمِ وَالَّــذِي

أول ما يجب أن نعرفه عن باب النكرة والمعرفة أن التنكير والتعريف وصفان خاصان بالأسماء، فالأفعال لا توصف بأنها نكرة وكذلك الحروف، وكذلك الجمل، وكذلك أشباه الجمل، كل ذلك لا يوصف بتنكيرٍ ولا بتعريف، لأن التنكير والتعريف وصفان خاصان بالأسماء.

فلهذا فإن كل ما نذكره في هذا الباب من أمثلة هي أسماء، فالمعارف هي كلها أسماء، والنكرات هي كلها أسماء، وهذا الباب هو من أقل الأبواب النحوية، لأن أحكامه تكاد تأتي على الصواب في كثيرٍ من كلام العرب حتى الآن، ولكن لابد من ضبط الباب ضبطًا علميًا والتذكير ببعض مسائله المهمة، ثم يجب أن نعرف أن الجملة وشبه الجملة وإن كان لا يوصفان بتنكير ولا بتعريف، إلا أنهما عند العرب في حكم النكرة، نقول في حكم النكرة ولا نقول إنهما نكرة، أي يعاملان معاملة النكرة، ويقعان في الكلام مواقع النكرة، ولكنهما ليسا بنكرة.

فأنت تقول: جاءني رجلٌ كريمٌ، جاءني رجلٌ راكبٌ، جاءني رجلٌ خائفٌ، فـ رجلٌ فاعل، وخائفٌ، راكبٌ: هذا نعت، رجلٌ اسم وهو نكرة، وخائفٌ وهو راكبٌ اسم وهو نكرة، يمكن أن تضع مكان خائف ومكان راكب الفعل، فتقول: جاءني رجل يركب، جاءني رجلٌ يخاف منك، جاءني رجلٌ يسعى.

إذًا فالجملة هنا وقعت موقع النكرة، فتعرب وتعامل معاملة النكرة، وإن كانت لا توصف بأنها نكرة، فلهذا قلنا قبل قليل في قوله –تعالى- رجلٌ يسعى، رجلٌ فاعل، ويسعى: فعل مضارع والفاعل مستتر تقديره هو، والجملة الفعلية من الفعل والفاعل نعت.

لأن الجملة هنا في حكم النكرة، ورجلٌ نكرة، توافق في التنكير إذًا فنعت، مثل ذلك لو قلت في الكلام، جاء رجلٌ ساعٍ، إلا أن ساعٍ اسم ويسعى جملة، قال -تعالى-: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص:٢١]؛ خرج فعل، والفاعل مستتر تقديره هو يعود إلى موسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

ومنها: جار ومجرور.

خائفًا: خرج منها خائفًا، حال.

خرج منها يترقب، يترقب: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، وجملة يترقب تقديره هو حال، ويمكن أن تقول في الكلام: فخرج منها خائفًا مترقبًا أو فخرج منها يخاف اللب يترقب، فيمكن أن تأتي بالحال اسمًا نكرةً أو جملة، ثم ابحث بعد ذلك عن الأسرار البلاغية لهذه الآية العظيمة التي جاءت فيها الحال الأولى اسمًا وجاءت فيها الحال الثانية جملةً لترى في ذلك عجبًا.

الشاهد والخلاصة: أن التنكير والتعريف وصفان خاصان بالأسماء، وأما الجملة وأشباه الجمل فإنها في حكم النكرة ولكن لا توصف بأنها نكرة، ويوجد في

العلوم في النحو وغير النحو من العلوم، ويوجد في عرف الناس وحياة الناس يوجد أشياء أشياء تعطى حكم أشياء أخرى، وإن لم تكن منها.

ولعلنا نمثل بمثالٍ آخر في اللغة، هناك كلمات تعطى تحكم كلمات أخرى وإن لم تكن منها، فمن الأمثلة على ذلك أن أسماء الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ تعامل في اللغة العربية معاملة الذكر، فتقول: نفرُ الله المسلمين، ولا تقول نفرَ.

إذًا فأسماء الله تعامل في اللغة العربية معاملة المذكر، ولكن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لا يوصف بأنه مذكر، لأن صفاته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ توقيفية، فنقول حينئذٍ نقول الله عَزَّوَجَلَّ لا يوصف بأنه مذكر أو مؤنث، لكن في اللغة كيف يعامل؟ في اللغة يعامل معاملة المذكر.

قال ابن مالك في البيتين السابقين:

٥٢. نَكِـــرَةٌ قَابِـــلُ أَلْ مُـــؤَثِّرَا   أَوْ وَاقِـعٌ مَوْقِـعَ مَـا قَـدْ ذُكِـرَا

٥٣. وَغَيْـــرُهُ مَعْرِفَـــةٌ

ابن مالك هنا يضبط لنا الفرق بين الاسم النكرة، والاسم المعرفة، فيقول إن الاسم الذي يقبل أل المعرفة، أي أل التي تنقل الاسم من التنكير إلى التعريف، يقول الاسم الذي يقبل أل المُعرفة نكرة، نكرةً تقابل أل، تقابل أل أي الاسم الذي يقبل أل المُعرفة ماذا يكون؟ يكون اسمًا نكرةً، وغيره معرفةٌ، إذًا فخلاف ذلك معرفة، أي الاسم الذي لا يقبل أل المُعرفة، ماذا يكون؟ يكون معرفة، هذا لا نسميه في العلوم تعريفًا.

وإنما يُسمى ضابطًا، والتعريفات أنواع قد تكون التعريف بالماهية وهذا أعلى الأنواع وهو قليل وصعب والتعريف بالماهية أنواع، وقد يكون التعريف بالضابط، وهذا يُستعمل كثيرًا عند العلماء، لأن غايتهم من التعريق بيان حدود المُعرف، ولا

يهتمون ببيان حقيقة الأمر.

وقد يكون التعريف بصورٍ أخرى، فإذا قلنا مثلًا مسجد نكرة بناءً على هذا الضابط، لأن كلمة مسجد هل تقبل أل أو ما تقبل أل؟ طبعًا هي ما فيها أل، أنا ما أقول فيها أل أو ليس فيها أل وإنما أقول هل تقبل أو لا تقبل، تقبل، فإذًا كلمة مسجد نكرة، وكذلك باب وسقف وأرض وسماء وسيارة، وكذلك جلوس يقبل أل؟ نعم يمكن أن تقول في جملة أخرى الجلوس.

إذًا فجلوس نكرة، وكذلك جالس يقبل أل الجالس، إذًا نكرة وهكذا.

وعكسه المعرفة أي الذي يقبل أل، فأنا اسم، هل يقبل أل؟ هل تقول الأنا؟ إذًا فأنا معرفة أو نكرة بناءً على هذا الضابط؟ معرفة، وهو معرفة.

جاء محمد، هل تقول جاء المحمد؟ لا ما يقبل أل إذًا معرفة، اسم الإشارة هذا أو هؤلاء، تقبل أل؟ لا تقبل إذًا معرفة.

المسجد؟ بهذه الصيغة، هل تقبل أل؟ لا تقبل، لا يمكن أن تقول: أل المسجد، إذًا فقولنا المسجد معرفة أو نكرة؟ معرفة وهو معرف بأل، إذًا فهذا الضابط صحيح.

بعد شرح البيتين نقول: إن التمييز بين النكرة والمعرفة يكون بثلاثة طرق:

- **يكون بطريق التعريف.**
- **ويكون بطريق الضابط.**
- **ويكون بطريق الحصر.**

الطريق الأول التعريف، والثاني الضابط، والثالث: الحصر.

الطريق الأول التعريف: وواضحٌ أن ابن مالك في الألفية أهمل هذا الطريق فلم

يعرف النكرة، ولم يعرف المعرفة.

وتعريفهما سريعًا أما **النكرة**: فكل اسمٍ شائعٍ في أفراد جنسه، هذه هي النكرة الاسم الذي يمكن أن تطلقه على كل فرد من أفراد الجنس هذه نكرة أي شائعة، فقولنا رجل: هذا تشييع في جسم الرجال، كل فرد يسمى رجل، قلم شائع في جنس الأقلام، مسجد: شائعة في جنس المساجد، شارع شائعة في جنس الشوارع وهكذا هذه نكرات.

فلهذا تجد أن النكرة لا تدل على معين، مسجد، ما تدل على مسجدٍ معين، باب: لا يدل على بابٍ معين، أما المعاني اللغوية، هل تدل على مسجدٍ معين؟ لا، إذًا فنكرة، أما المعرفة فكل اسمٍ دل على شيءٍ معين.

المعرفة: كل اسمٍ دل على شيءٍ معين بحيث إذا سمعته تعرف أن المراد به هذا الشيء المعين دون غيره، فلهذا نجد أن الأعلام معارف مع الناس وأسماء الدول وأسماء المدن، هذه المعارف، فإذا قلت محمد عرفت المراد به، وليس كل فرد من أفراد الرجال يسمى محمدًا، وإذا قلت مكة عرفت المكان المراد وليست كل مدينة تسمى مكة، وإذا قلت أحد عرفت المراد وهو هذا الجبل، وليس كل جبل يسمى أحدًا، وهكذا.

وإذا قلت لكم أنا الشيخ الذي سأشرح لكم، فعرفتم المراد بأنا بقولي أنا، الذي أمامكم هو الذي أريده بقولي أنا إذًا فمعروف، كلمة أنا هنا دلت على شيء معين إذًا فمعرفة.

إذًا فالمعرفة: كل اسمٍ دل على شيءٍ معين، هذا ما يتعلق بالتعريف.

أما الطريق الثاني وهو الضابط: وهو ما أشار إليه ابن مالك من قبل، فنقول فيه الضابط لنكرة أن النكرة كل اسمٍ تقبل أل، أو تقع موقع ما يقبل أل.

ونذكر ببيت ابن مالك:

٥٢. نَكِـــــرَةٌ قَابِــــلُ أَلْ مُــــؤَثِّرَا   أَوْ وَاقِــعٌ مَوْقِــعَ مَــا قَــدْ ذُكِــرَا

فرجل نكرة، لأنه يقبل أل، فتقول: الرجل، فرس تقبل أل، تقول الفرس إذًا ففرس نكرة، أو واقعُ موقع ما يقبل أل، وهذا أمثلة قليلة مثل ذو التي من الأسماء الستة، ذو بمعنى صاحب، فتقول: جاء ذو مال، ورأيت ذا علم، وسلمت على ذي فضل، ذو هذه بمعنى صاحب.

أما كلمة ذو نفسها فإنها لا تقب أل، تقول جاء ذو علم، لكن ما تقول: الذو، إذًا فذو نفسها تقبل أو لا تقبل؟ لا تقبل، لكن ما معنى ذو؟ صاحب، صاحب تقبل أو لا تقبل؟ تقبل، ذو نكرة لأنها تقع موقع ما يقبل أل.

صه: اسم فعل، تقول العرب صه، وتقول صهٍ، فإن قالت صه، فتريد بذلك أن تسكت عن شيءٍ معين، حديث يتكلم في غيبة مثلًا أو حديث لا تريده تقول صه، أي اسكت عن هذا الحديث.

لكن لا أمنعك عن الحديث في الأشياء الأخرى، قلنا ومما يقع موقع ما لا يقبل أل قولهم: صهٍ، فإن العرب تقول صه، وتقول صهٍ، فإذا قالت صه فإنما تريد أن تسكت عن شيءٍ معين، فـ صه معرفة، وإذا قالت صه بالتنوين: فإنها تريد أن تسكت عن كل شيء، أي اسكت مطلقًا عن كل شيء، لأن التنوين هنا تنوين تنكير، اسكت عن كل شيء.

فمعنى ذلك أن صه معناها اسكت السكوت المعهود أم اسكت سكوتًا؟ قالوا: صه السكوت المعهود عن هذا الأمر الذي تتكلم فيه، وأما صهٍ بالتنوين فمعناها اسكت سكوتًا.

فصهٍ معناها سكوتًا، سكوتًا هذه هل تقبل أل، كلمة سكوت تقبل؟ تقبل، إذًا

فصهٍ معرفه أو نكرة؟ صهٍ نكرة، لكن صح معناها السكوت تقبل أل؟ ما تقبل إذًا صه معرفة، وصهٍ نكرة، وكذا يقال في كل أسماء الأفعال، فالمنون منها نكرة، وغير المنون منها معرفة.

هذا هو الطريق الثاني للتفريق وهو طريق الضابط، فالنكرة هي الاسم الذي يقبل أل أو يقع موقع ما يقبل أل.

والمعرفة غيره، أي أن المعرفة كل اسمٍ لا يقبل أل ولا يقع موقع ما يقبل أل.

الطريق الثاني للتمييز بين النكرة والمعرفة: قلنا طريق الحفر، فتتبع النحويون المعارف وحصروها في سبعة أسماء، المعارف من الأسماء سبعة، وما سواها نكرات، فالمعارف هي الضمير، والعلم، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والمعرف بأل، والمعرف بالإضافة، والمعرف بالنداء، أي النكرة الموجودة في النداء.

وقد استعمل ابن مالكٍ هذه الطريقة فحصر المعارف فقال:

٥٣. وَغَيْـــرُهُ مَعْرِفَـــةٌ كَهُـــمْ وَذِي   وَهِنْـــدَ وَابْنِـــي وَالْغُـــلامَ وَالَّـــذِي

فقوله: هم يعني الضمير، وقوله: ذي؛ يعني اسم إشارة، ذي هند، وقوله: هند؛ يعني العلم، وقوله: ابني؛ يعني المعرف بالإضافة، وقوله: الغلام؛ يعني المعرف بأل، وقوله: الذي؛ أي الأسماء الموصولة.

وبقيَّ عليه من المعارف واحد لم يذكره وهو المعرف بالنداء، ونريد من المعرف بالنداء النكرة المقصودة في النداء، فإن المنادى إما أن يكون مقصودًا وإنما أن يكون غير مقصود، فالنكرة المقصودة كأن تنادي رجلًا بعينه، فتقول يا رجل اتق الله، واترك ما أنت عليه، تريد رجلًا معينًا تحدثه بذلك، أو تقول: يا طالب انتبه، تعني طالبًا غافلًا معينًا، أو تقول يا حاج تفضل، تعني حاجًا عطشان

معين.

وقد يكون النكرة في النداء غير مقصودة، لا تقصد بها شيء معين، كأن تقول يا غافلًا اذكر الله، تعني كل من يتصل بالغفلة، أو يا حاجًا احفظ حجك، تعني كل حاج، فالنكرة المقصودة إذا كنت تريد بها شيئًا معينًا فهذه معرفة، لأن تعريف المعرفة ينطبق عليها، المعرفة: كل اسمٍ يدل على معين، فأنت تقول: يا طالب انتبه، أو يا طالب دع القلم، تريد معينًا فهو معرفة، والمعرف بالنداء أي النكرة المقصودة في النداء معرفةٌ باتفاق بين النحويين، لا خلاف بينهم في ذلك.

إلا أن بعض النحويين لا يذكرها في المعارف، لا لأنها ليست من المعرف، ولكنه يدخلها في المعرف بأل، أو في المعرف بالحضور أي أسماء الإشارة، لأنه يقول: الأصل في النكرة المقصودة في النداء إذا قلت يا رجل الأصل يا الرجل، إلا أن أل لا تأتي مع النداء، فنحذف أل من أجل النداء يا رجل ولكن هي الرجل.

يا طالب دع القلم، يا الطالب، إلا أن النداء لا يجامع أل، فتحذف أل تقول يا طالب، وإلا فإن ابن مالك نفسه رَحِمَهُ ٱللَّهُ يذكر هذا الأمر ويُصرح به في كتبه الأخرى، ويصرح أنه من المعارف، إلا أنه في شرحه التسهيل ذكرنا كتاب التسهيل من قبل وقلنا أنه أعظم كتبه صرَّح في شرح التسهيل أنه من المعرف بالحضور أي تعريفه تعريف أسماء الإشارة.

نلاحظ أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأمثلة لم يرتب المعارف بحسب قوتها.

٥٣. وَغَيْـــرُهُ مَعْرِفَـــةٌ كَهُـــمْ وَذِي وَهِنْـــدَ وَابْنِـــي وَالْغُـــلاَمَ وَالَّـــذِي

فلا بأس أن نتكلم عن ترتيب المعارف من حيث القوة، أقوى المعارف، أقوى المعارف فإن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما ذكرها في الفصول ذكرها مرتبة، عندما بدأ بذكر هذه المعارف واحدًا واحدًا، ذكرها مرتبة بحسب قوتها، بدأ بالضمير ثم

العلم، ثم أسماء الإشارة، ثم الأسماء الموصولة، ثم المعرف بأل، لكن أقصد في ذكر الأمثلة، والسبب في ذلك واضح وهو أن الشعر مكانٌ ضيق، وقد يلجأ الإنسان إلى ما لا يريد.

فأعرف المعارف في اللغة العربية هي لفظ الجلالة باتفاق كما قال سيبويه في العبارة المشهورة: الله أعرف المعارف، هذه عبارة سيبويه الكتاب، وعنه أخذها النحويون، حتى ذكر السيوطي في كتابه (همع الهوامع) قال إن لفظ الجلالة أعرف المعارف بإجماع.

أما هذه الأقسام من حيث الأقسام، عرفنا الضمير، الضمير هو أعرف من بقية المعارف، وبعد الضمير يأتي العلم، وبعد العلم تأتي أسماء الإشارة، وبعدها الأسماء الموصولة، وبعدها المعرف بأل، ويقولون المعرف بالأداة يعنون المعرف بأل، وبعدها المعرف بالنداء.

الضمير العلم، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة، المعرف بأل، والمعرف بالنداء، بقيَّ واحد: المعرف بالإضافة بحسب ما أضيف إليه، ليس له مرتبة خاصة، ولكن مرتبته بحسب ما أضيف إليه، فالمضاف إلى ضمير أعرف من المضاف إلى علم، والمضاف إلى علم، أعرف من المضاف إلى اسم إشارة وهكذا.

ومن المستحسن أن نذكر كلام شيخنا ابن مالك في كتابه الكافية الشافية، وهي أصل الألفية منظومة طويلة في قرابة ثلاثة آلاف بينت، اختصر منها الألفية.

يقول:

(فمُضمَرٌ أَعرَفُهَا، ثمَّ العَلم   واسمُ إِشارةٍ، ومَوصُولٌ مُتَم

وذُو أَداةٍ، أو مُـنَادَى عُيِّــنَا   وَذُو إِضَـافَـةٍ، بِـهـا تَـبَـيَّنا

هذين البيتين عنه لتسمع قوله: (مُنَادَى عُيِّنَا) فهو لا ينكر ذلك لكنه لم يذكره في

الألفية لأننا قلنا إنه يرجح أنه داخل في تعريف الأسماء أسماء الإشارة.

هل هناك سؤال في النكرة والمعرفة قبل أن نبدأ بالمعارف واحدًا واحدًا.

طالب: (@٦٧:٢٢).

الشيخ: اسمه همع الهوامع، هو في الأصل ألف كتابًا متنًا صغيرًا سماه جمع الجوامع في النحو، ثم شرحه بعد ذلك في شرح سماه همع الهوامع على جمع الجوامع، وهو من أكبر كتب النحو.

طالب: (@٦٧:٥٠).

الشيخ: محمدون، محمدون تريد بها ماذا؟ جمع محمد يعني محمد ومحمد، أما محمدون كلمة محمدون هذه جمع لمحمد، محمد معرفة لأنها من الأعلام فإذا أردت أن تجمع أو تثني العلم، فإنك لا تصل إلى تثنيته ولا إلى جمعه حتى تقدر فيه التنكير.

فتثني أو تجمع، فتقول في محمد ومحمد محمدان، ومحمد ومحمد محمدون، والدليل على ذلك أنك إذا ثنيته أو جمعته تدخله أل، فتقول جاء محمدٌ وجاء المحمدان، وجاء المحمدون، هذا دلالة على أنه أصابه التنكير قبل التثنية والجمع.

طالب: (@٦٩:١٦).

الشيخ: الضمير في قوله: وغيره معرفةٌ يعود إلى قوله:

نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ

يقول النكرة كل اسم قابل أل، يعني كان ينبغي أن تستشكل ما هو قبل ذلك، وهو قول ابن مالك قابلٌ بالتعريف ونكرة بالتالي لأنه أراد نكرةٌ، نقول نكرة اسمٌ

قابل، وحذف الموصوف وإبقاء الصفة هذا شائع.

فأعاد الضمير إلى قابل، إلى اسمٌ قابل، يقول الذي يقبل نكرة، وغيره أي الاسم الذي يقبل، وغيره المعرفة، نعم.

طالب: (@٢٥:٧٠).

الشيخ: الضمائر كما سيأتي ثلاثة أقسام: الضمير المتكلم، والضمير المخاطب، وضمر الغائب، فاعرفها ضمير المتكلم، ثم المخاطب، وأضعفها ضمير الغائب، بل إن جمهور النحويين يجعلون ضمير الغائب بعد العلم.

والسبب في كل ذلك أن قوة التعريف إنما تحصل بقوة تمييز المعرف، قلنا إن المعرفة كل اسمٍ دل على معين، فكل المعارف باختلافها إنما تدل على معين، ولا تدل على شائع، لكنها تختلف من حيث قوة تمييزها لهذا المعرف، فأنت إذا قلت الآن محمد كقولك مكة، كلاهما معرفة.

مكة أقوى من محمد في التعريف، مع أنهما علم، ولهذا في الأعلام أيضًا يقدمون أساء الله عَزَّوَجَلَّ ثم أسماء الجمادات، ثم أسماء الناس ثم أسماء الحيوانات، لأن القاعدة في الجميع أن القوة تعود إلى قوة التمييز، قوة تمييز المعرف.

المتكلم لا شك أن الذي يلقي الكلام معروف للجميع لأن هذا أقوى من المخاطب لأن المخاطب قد يتعدد لأن أنا قد أخاطب الآن –ما شاء الله– عدد كبير منكم، فأقول أكرمتك، طبعًا وأنا أريد معينًا فهو معرفة.

ولكن معرفتكم لما أريد كمعرفتكم لما أريد عندما أقول أنا المتكلم أنا الخطيب، المتكلم أقوى تعريفًا من الخطاب، ثم يأتي القيد أضعفها، هو شجاع، فلابد أن تعرف من الغائب المقصود، لكي تعرف المراد والغائبون أكثر من

المخاطبين.

والمخاطبون أكثر من المتكلمين، فلهذا كان الضمير هو أقوى المعارف لأن الضمير يقوم على التكلم على الخطاب أشياء موجودة حاضرة، أما الأعلام فتقوم على كون العلم يدل على مسماه، محمد لابد أن تعرف أن محمد يُطلق على هذا الشيء، على هذه الذات لتتعرف عندك، لابد أن تعرف أن مكة تطلق على تلك المدينة، أو ما تعرفها.

فلهذا أي إنسان أي عالم أي جاهل صغير كبير بما أنه يفهم عندما نقول له: أنا أخوك أنا محتاج، يعرف المراد بقولي أنا أو لا يعرف؟ يعرف.

لكن عندما أتي إلى إنسان وأقول مكة، ربما ما يعرف مكة، أو أي اسم مدينة أخرى أو أي اسم إنسان آخر، بخلاف الضمير، كل إنسان يعرف عندما أقول أنا يعرف المقصود المتكلم، عندما أقول أنت صديقي يعرف المقصود، فلا شك أن قوة التعريف للضمير أقوى من غيرها.

طالب: (@٧٤:١٣).

الشيخ: سيأتي الكلام على العلم -إن شاء الله- بالتفصيل في بابه فلا نستبق ذلك.

طالب: (@٧٤:٢٨).

الشيخ: لا هذا الترتيب وقع فيه خلاف لكننا ذكرنا ما عليه الجمهور، وهو الذي يكاد يتفق عليه المتأخرون وهو الذي تأكده الأدلة، أي خلافهم القوي في الضمير المخاطب نحن قلنا الضمير ثم العلم، الجمهور على أن ضمير المخاطب بعد العلم.

هذا ضمير التكلم ثم ضمير التخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب ثم البقية.

اسم الإشارة أقوى من الموصول.

طالب: (@٩٠:٥٧).

الشيخ: لا العلم أقوى، العلم أقوى من بقية المعارف سوى الضمير، هذه القضية تعود إلى المعرفات، إلى ما يُكسب المعرفة التعريف، ما الذي يكسب المعرفة التعريف؟ الاسم نكرة أو معرفة ما الأصل النكرة أم المعرفة؟ النكرة.

لماذا كان الأصل في الأسماء التنكير؟ لأن التنكير لا يحتاج إلى خارج، أما التعريف فلا تكتسبه الكلمة إلا بمعرف يكسبها التعريف، فالضمير لا يكتسب التعريف إلا بالتكلم أو الخطاب أو الغيبة، أسماء الإشارة ما تكتب التعريف، إلا بالحضور، هذا كريم، ما تعرفون حتى تعرفون المشار إليه، الأسماء الموصولة لا تكتسب التعريف إلا بالصلة بعدها، صلة ما تكسبها التعريف، فالمعارف لا تكتسب التعريف إلا بمعرف ولهذا صارت الفرع.

هذا المعرف الذي يُكسبها التعريف كلها معرفات تكسب التعريف، أي تحدد شيئًا مرادًا معينًا، لكن قوتها في التعريف تختلف، فالضمائر يأتي تعريفها من التكلم والخطاب والغيبة، وهذه معاني معروفة بين المتكلم والمخاطب.

أي المتكلم والمخاطب يعرفون هذه المعاني، فلهذا كان تعريفها أقوى، ثم يأتي العلم لان تعريف العلم من ذات الكلمة، كما سيأتي في شرح العلم لا من خارج بقية المعارف تعرفها من الخارج، الصلة تعرفها من الموصول، نقول: جاء الذي ما تعرف من الذي جاء، أم تعرفون؟ مع أن الذي معرفة، لكنه ما يكتسب التعريف من الصلة بعده.

جاء الذي نجح، من نجح، إذًا اكتسب أسلوب التعريف من لفظه أومن ذاته أومن خارج؟ من الخارج.

هذا كريم، عرفتم من هذا الكريم؟ ما عرفتم حتى تعرفوا المشر إليه، هذا كريم، إذًا ما تعرفوا المراد باسم الإشارة حتى تعرفوا المشار إليه، فأسماء الإشارة معارف، لكن ما الذي يكسبه التعريف؟ معرفة المشار إليه، إذًا شيء خارجي أم داخلي في الكلمة؟ خارجي، أما العلم لا، العلم نفس الكلمة لفظ الكلمة ذات الكلمة وباشر يبين المراد، يدل على المسمى، فإذا قلت مكة، عرفت أنه يريد تلك المدينة، كيف عرفت أنه يريد تلك المدينة؟ من كلمة مكة أو من شيء خارج عنها؟ من كلمة مكة نفسها.

وما يُعرف معناه من نفسه أقوى مما يُعرف معناه من خارجه، ولهذا كان العلم أقوى من أسماء الإشارة وغيرها.

طالب: (@٧٨:٢٨).

الشيخ: لا يمكن أن يتعرف الاسم أكثر من معرف، فإذا اجتمعت الظاهر أكثر من معرف فإن التعريف يكون بالمعرف الأقوى، نعم، إذا قلنا مثلًا يا محمد، محمد مُعرف بالعلمية أم معرف بالنداء؟ نقول لا هذا معرفة أن يدخله النداء، يعني ازداد تعريفًا، لكنه معرفة قبل النداء معرفة بالعلمية، أما يا طالب، فهذا اكتسب التعريف بالنداء، فلا نقول الاسم اكتسب التعريف من مُعرفين.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس العاشر

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، الصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم، في هذه الليلة المباركة، ليلة الاثنين الثامن والعشرين من شهر ربيعٍ الآخر، من سنة تسع وعشرين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى ﷺ، في هذا الجامع جامع "الراجحي" بحي الجزيرة بمدينة الرياض، نعقد بعون الله وتوفيقه الدرس العاشر من دروس "شرح ألفية ابن مالك" رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

نسأل الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ بأسمائه الحسنى، وصفاته العلا أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه، وأن يجعل أعمالنا كلها خالصة، إنه على كل شيءٍ قدير.

في الدرس الماضي يا إخوان، كنا تكلمنا على باب: [**النكرة والمعرفة**]

وعرفنا النكرة والمعرفة وذكرنا أن التفريق والتمييز بين النكرة والمعرفة يحصل بثلاثة أشياء:

- **يحصل بالتعريف.**
- **ويحصل بالضابط.**
- **ويحصل بالحصر.**

وذكرنا هذه الأمور الثلاثة كلها، والأمر الثالث وهو الحصر، وذلك أن يُقال: إن المعارف سبعةُ أسماء، وما سواها نكرات، فالمعارف السبعة:

١. أولها الضمير.

٢. ثم العلم.

٣. ثم أسماء الإشارة.

٤. ثم الأسماء الموصولة.

٥. ثم المعرف بـ (ألـ).

٦. ثم المعرف بالإضافة.

٧. ثم المعرف بالنداء، أي: النكرة المقصودة في النداء.

فلهذا شرع ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن عرَّف النكرة والمعرفة بذكر المعارف، واحدةً واحدة، فبدأ بالضمير، فأول المعارف الضمير وقد عرفنا من قبل أن هذه المعارف وإن كانت جميع المعارف فهي تختلف في قوة التعريف، فأعرفها من حيث النوع، الضمير، فلهذا بدأ النحويون الكلام على المعارف بالكلام على الضمير.

وفي ذلك يقول إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٥٤. فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ ... كَأَنْتَ وَهْوَ سَمِّ بِالضَّمِيرِ
٥٥. وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لاَ يُبْتَدَا ... وَلاَ يَلِي إِلاَّ اخْتِيَاراً أَبَدَا
٥٦. كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ ابْنِي أَكْرَمَكْ ... وَالْيَاءِ وَالْهَا مِنْ سَلِيْهِ مَا مَلَكْ
٥٧. وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ ... وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ
٥٨. لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍ نا صَلَحْ ... كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ
٥٩. وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّوْنُ لِمَا ... غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا
٦٠. وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ ... كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تُشْكَرُ
٦١. وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُوْ ... وَأَنْتَ وَالْفُرُوْعُ لاَ تَشْتَبِهُ
٦٢. وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلاَ ... إِيَّايَ وَالتَّفْرِيْعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ

هذه تسعة أبيات ذكر فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عددًا من مسائل الضمير.

أولها: الكلام على تعريف الضمير، فما المراد بالضمير في علم النحو؟

يُقال الضمير، ويُقال المضمر، ويُراد بهما شيءٌ واحد، يُراد الضمير، يُقال: الضمير كما قال ابن مالك قبل قابل: (سَمِّ بِالضَّمِيْرِ)، وتُسمى الضمائر أيضًا بالمضمرات، جمع مضمر كما قال ابن مالك في الأبيات السابقة: (وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ)، الضمير والمضمر يُراد بهما كل اسم دلَّ على متكلمٍ، أو مخاطبٍ، أو غائب، هذا هو الضمير.

الضمير: كل اسمٍ دلَّ على متكلم، أو مخاطب، أو غائب، فقولنا: كل اسمٍ فالضمائر أسماء، وانتهينا من ذلك في أول الكلام على النكرة والمعرفة عندما قلنا إن التيسير والتعريف وصفان خاصَّان بالأسماء، فالضمائر كلها أسماء متصلةً كانت أو منفصلة سواء رفع، أو نصب، أو جر، كلها أسماء.

واو الجماعة، وتاء المتكلم، وألف الاثنين، وهاء الغيبة، وكاف الخطاب، وأنا، وأنت، وهو، وهي، وإياي، وإياك، كل الضمائر أسماء.

الأسماء في اللغة العربية إما أن تدل على أن صاحبها هو المتكلم، أو هو المخاطب بهذا الكلام، أو أنه كان غائبًا عندما قيل هذا الكلام، أو لا تدل على شيءٍ من هذه المعاني الثلاثة.

فإذا قلت: "أنا مسلم"، فتعلمون أني المتكلم بهذا الكلام، من قولي: أنا؛ لأن أنا دلت على أن المتكلم بهذه الجملة، إذًا فأنا ضمير؛ لأنها دلت على أن صاحبها يعني مسماها هو المتكلم في هذه الجملة.

وإذا كنت أخاطبك، "فأنت شجاع"، فأنت: ضمير؛ لأنها دلت على أن صاحب هذا الاسم الموجه إليه الكلام مخاطبٌ به، دلت على أنه مخاطب، فهذا ضمير.

وإذا سألتني عن محمد فقلت: "هو كريم، هو مسافر، هو في البيت"، فصاحب الضمير المسمى بـ هو لم يكن موجودًا عندما قلت أنا هذا الكلام، فـ هو ضمير؛ لأنه دلَّ على أن صاحبه غائب في أثناء الكلام بهذه الجملة.

ولكن لو قلت: "محمدٌ شجاع"، كلمة محمد، هو القائل لهذه الجملة، أو مخاطب بهذه الجملة أو كان غائبًا وأنا أقول هذه الجملة، أو كان حاضرًا وأنا أقول هذه الجملة، قولي: "محمد شجاع" لا تدل على أن محمد موجود ولا غائب، ولا متكلم، قد يكون موجودًا وأنا أقول محمدٌ شجاع، وربما يكون غائبًا وأنا أقول محمدٌ شجاع، وربما يكون هو المتكلم بهذه الجملة، يقول عن نفسه محمدٌ شجاع، يمكن هذا يسمى اسلوب (@ ٠٠:٠٨:٣٠)

فكلمة محمد لا تدل على أن صاحبها المسمى بمحمد متكلم، ولا مخاطب،

ولا غائب، لا تدل على هذه المعاني، قد يكون المتكلم أو غير متكلم، مخاطب أو غير مخاطب غائبًا أو حاضرًا، إذًا فمحمد لا نسميه ضميرًا.

بينما الضمائر لا بد أن تدل على معنًا من هذه المعاني الثلاثة، فالضمائر: كل اسم دلَّ على أن صاحبها متكلم، أو مخاطب، أو غائب، والذي لا يدل على شيءٍ من هذه المعاني ليس بضمير، ماذا نسميه؟ نسميه الاسم الظاهر، فالأسماء إما ضمائر، وإما أسماءٌ ظاهرة.

يُقال: الاسم إما ظاهر وإما مضمر، تقسيم من تقسيمات الاسم، الاسم له تقسيمات كثيرة من تقسيمات الاسم تقسيم الاسم إلى ظاهرٍ ومضمر، فالمضمر: ما دلَّ على متكلم أو مخاطب أو غائب والظاهر: ما سواه، كـ "محمد، وباب، وشارع، وكتاب، وقلم، ومكتب، وجالس، وجلوس، والذي، وهذا"، كلها أسماء ظاهرة.

أما الضمائر: فهي أسماءٌ محصورة، محددة، قليلة، فلهذا فإن كثيرًا من النحويين كانوا يكتفون بحصر ألفاظ الضمائر عن التعريف، وبخاصة في غير الكتب المتوسعة، ألفاظها محصورة كما سيأتي، فالضمائر المتصلة تسعة، والضمائر المنفصلة أربعة وفروعهن، فهي محصورة؛ فلهذا يكتفي بعض النحويين بحصر هذه الألفاظ عن التعريف، أما التعريف فذكرناه الآن.

أما ابن مالك فيقول في الألفية في تعريف الضمير يقول:

٥٤. فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أوْ حُضُورِ كَأَنْتَ وَهْوَ سَمِّ ذي الضَّمِيْرِ

(سَمِّ ذي الضَّمِيْرِ)، ما دل على غيبةٍ أو حضور، كأنت وهو، مالك يقول: ما دل على غيبة أو حضور، ونحن عرفنا الضمير قبل قليل بقولنا ما دل على متكلم، أو مخاطب، أو غائب.

غائب هو قال: غيبة، إذًا اتفقنا في كلمة غيبة، وهو قال: أو حضورٍ، أنت قلت: متكلم ومخاطب، المتكلم لا بد أن يكون حاضرًا أثناء التكلم، والمخاطب لا بد أن يكون موجودًا حاضرًا في أثناء الخطاب.

إذًا فقوله أو حضورٍ يشمل المتكلم، ويشمل المخاطب، إلا أن التعريف الذي ذكرته أولًا أدق من تعريف ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأن تعريف ابن مالك عندما قال: أو حضور، قد يدخل فيه اسم الإشارة، فاسم الإشارة يكون تعريفه بالحضور، "هذا شجاع"، من هذا؟ ما نعرفه حتى نعرف المشار إليه، والمشار إليه حاضر.

والضمائر من حيث دلالتها على المعاني الثلاثة المذكورة التكلم، والخطاب، والغيبة، كم تتم؟ ثلاثة، أربعة؟ والضمائر من حيث دلالتها على المعاني الثلاثة التكلم والخطاب والغيبة أربعة أنواع:

النوع الأول: ما يدل على التكلُم، أو يقولون: المتكلِم، هم يقولون: المتكلِم وبعضهم يقول: التكلُم، التكلُم يشمل المتكلِم والمتكلِمة، كل مذكر هنا يعنون به المذكر والمؤنث، ما يدل على المتكلِم، مثل ماذا؟

ضمائر تدل على أن صاحبها متكلِم مثل: "أنا، ونحن"، هذه منفصلة ومتصلة مثل: تاء المتكلم "ذهبت، وجلست" ومثل نا المتكلمين: "ذهبنا، وجلسنا"، فهذه ضمائر متكلم.

والنوع الثاني: ما يدل على المخاطب، أو الخطاب، مثل: "إياكَ" وفروعها من الضمائر المنفصلة "إياك، وإياكِ، وإياكما، وإياكم، وإياكن" ومن الضمائر المتصلة كاف المخاطب: "أحبك، أكرمك"، وتاء المخاطب مثل: "ذهبت، وجلست".

والنوع الثالث: ما يدل على الغيبة، أو الغائب، مثل إياه من الضمائر المنفصلة وفروعها: "إياهُ، وإياها، وإياهما، وإياهم، وإياهن"، ومن الضمائر المتصلة هاء

الغيبة، مثل: "أُحبه، وأُكرمه".

النوع الرابع: ما يدل على الغائب والمخاطب، ما يستعمل مع الغائب ويمكن أن يستعمل مع المخاطب، وهذه ثلاثة ضمائر وهي: ألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون النسوة.

أما ألف الاثنين فتقول في دلالته على المخاطب: "اذهبا مبكرين" يخاطبهم اذهبا مبكرين، "استمعا في انتباه".

واو الجماعة تقول: "اذهبوا وأنصتوا"، ونون النسوة تقول: "اذهبن وأنصتن" المخاطب.

وأما الغيبة تقول: "المحمدان ذهبا مبكرين"، "المحمدون ذهبوا مبكرين" و"الطالبات ذهبن مبكرات".

إذًا فالضمائر من حيث الدلالة على هذه المعاني الثلاثة أربعة أقسام، وفي ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الأبيات السابقة قال:

٥٩. وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونٌ لِمَا   غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا

يذكر في هذا البيت أن الألف: ألف الاثنين والواو: واو الجماعة، والنون: نون النسوة، تأتي للغيبة وللمخاطب، ثم مثَّل فقال: **(كَقَامَا وَاعْلَمَا)**، قاما كأن تقول: "المحمدان قاما وذهبا" واعلما هذا أمر تقول: "اعلما أني لن آتي"، كـ قاما المحمدان، قاما هذا غائب، واعلما أني لن آتي هذا مخاطب.

تقولون: إنما ذكر ابن مالكٍ نوعًا من هذه الأنواع الأربعة، وترك الباقي، الباقي لأن أمره واضح، ومعروف ومشهور، أما الرابع فهو الذي يحتاج إلى تنصيص عليه، ولهذا نص عليه في هذا البيت.

ثم اعلم غفر الله لك أن هذا البيت من الأبيات المنقوضة في الألفية، والنقض

موجه إلى قوله: وغيره، قال:

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّوْنُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ........................

فالمفهوم لغويًا من قوله: (غَابَ وَغَيْرِهِ) أنه للغائب ولغير الغائب فيشمل غير الغائب يشمل المخاطب، والمتكلم، وهو إنما يريد بغيره المخاطب فقط، فلهذا أُصلح هذا البيت على أوجه مختلفة منها قول بعضهم:

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّوْنُ لِمَا غَابَ وَخَاطَبْتَ كَقَامَا وَاعْلَمَا

هذه الضمائر كلها أسماء، فهل هي من الأسماء المعربة أم من الأسماء المبنية، سبق بيان ذلك في المعرب والمبني، وعرفنا أن الضمائر كلها مبنية، وقد قرر ذلك ابن مالك هنا بقوله:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ

يجب البناء في كل الضمائر المتصلة والمنفصلة، وضمائر الرفع والنصب والجر، وتكلم ابن مالك في هذه الأبيات أيضًا على تقسيم الضمير إلى ضميرٍ متصلٍ، وضميرٍ منفصل، وهذا أهم ما في الباب؛ لأنه الذي يفيد في معرفة معاني هذه الضمائر وإعرابها.

فالضمائر تنقسم إلى قسمين:

- ضمائر متصلة.
- ضمائرٍ منفصلة.

فالضمائر المتصلة: هي التي تتصل بما قبلها.

والضمائر المنفصلة: هي التي لا تتصل بما قبلها بل تستقل بنفسها.

فالضمائر المتصلة مثل: تاء الضمير، تاء المتكلم، كـ "ذهبتُ"، واو الجماعة

كـ "ذهبوا"، وألف الاثنين كـ "ذهبا".

والضمائر المنفصلة مثل: "أنا، وأنت، وهو، وإياي، وإياك".

ثم اعلم أن الضمير المتصل ينقسم أيضًا إلى قسمين:

- **ينقسم إلى ضميرٍ بارز.**
- **وإلى ضميرٍ مستتر.**

هنا أحب أن تنتبهوا يا إخوان، الضمير المتصل ينقسم إلى قسمين: إلى ضميرٍ بارز، وإلى ضميرٍ مستتر.

فالضمير البارز: هو ما كان له لفظ وضعت العرب له حروفًا ملفوظة، كجميع الضمائر التي ذكرناها قبل قليل، "أنا" له حروف ملفوظة الهمزة والنون والألف، واو الجماعة له لفظ وهو الواو بارز.

وإلى ضمير مستتر: وهو الذي لم تضع له العرب لفظًا، اسم لكن العرب لم تضع له لفظًا، لم تضع له حروفًا منثورة، مثل الفاعل في قولنا: "محمدٌ قام".

محمد: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

قام: فعلٌ ماضٍ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ولكل فعلٍ فاعل، والفاعل يجب أن يكون بعد الفعل ولا يجوز أن يتقدم عليه، أين فاعل قام؟ ضميرٌ مستترٌ تقديره هو، هذا الضمير المستتر.

وكـــ نائبٍ فاعل، في قولنا: "محمدٌ أُكرِم".

محمدٌ: مبتدأ مرفوع.

أُكرِمَ: فعل ماضٍ مبنيٌ للمجهول، إذًا يطلب فاعلًا أو نائب فاعل؟ نائب فاعل، نائب فاعل كالفاعل في الأحكام، يعني لا بد أن يكون بعد الفعل ولا يجوز أن يُقدم

عليه، أين نائب فاعله؟ ضميرٌ مستتر تقديره هو يعود إلى محمد.

وكـــ اسم كان في قولنا: "محمدٌ كان كريمًا".

محمدٌ: مبتدأ.

كان: فعلٌ ماضٍ ناسخ، يرفع اسمه وينصب خبره.

كريمًا: خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

أين اسم كان؟ ضميرٌ مسترٌ تقديره هو يعود إلى محمد، واسم كان حكمه حكم الفاعل في أنه يجب أن يتأخر ولا يتقدم على الفعل، هذا هو الضمير المستتر.

وسيأتي مزيد كلامًا على هذه الأقسام عندما نعود إلى أبيات الألفية إن شاء الله تعالى، من هذا التقسيم الذي ذكرناه الآن وهو ان الضمير إما متصل، وإما منفصل، والمتصل قسمان: بارز ومستتر، أقول: المستتر حينئذٍ قسمٌ من المتصل، أم قسيمٌ له؟ الجواب: المستتر قسمٌ من المتصل، وهذا هو الصحيح من أقوال النحويين، وعليه كلام ابن مالك في الألفية.

وقال بعض النحويين: بل المستتر قسيمٌ للمتصل والمنفصل، يعني قسمٌ ثالث، فيقولون: الضمائر ثلاثة أقسام: متصل، ومنفصل، ومستتر.

وهذا التقسيم لأنه تقسيمٌ تعليمي، أما من الناحية العلمية، فالذي يظهر أن الضمير المستتر في الحقيقة هو من الضمير المتصل، وليس نوعًا ثالثًا للضمائر، إلا أن الضمير المتصل قد يكون له لفظ، فنسميه بارزًا، وربما لا يكون له لفظ فحينئذٍ لا يظهر ونسميه مستترًا.

وعلى ذلك جرى ابن مالك في هذه الأبيات، نعود بعد ذلك إلى الأبيات، قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٥٥.وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لاَ يُبْتَدَا وَلاَ يَلِي إلاَّ اخْتِيَارًا أَبَدَا

الضمير يكون إما متصل وإما منفصل، ثم بدأ بالكلام على الضمير المتصل، عرف الضمير المتصل بقوله:

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لاَ يُبْتَدَا وَلاَ يَلِي إلاَّ اخْتِيَارًا أَبَدَا

يقول: الضمير المتصل هو الذي لا يُبدأ به، ولا يقع بعد كلمة إلا، لا يُبتدأ به: لا يقع في أول الكلام؛ لأنه لا بد أن يتصل بما قبله فلا بد أن يكون شيءٌ قبله، فلهذا لا يمكن أن يكون في أول الكلام، ولا يقع بعد إلا، بعد كلمة إلا الاستثنائية، لا يجوز أن تقول: "ما جاء إلا تُ"، تقول: "ما جاء إلا أنا"، إلا أنا ماشي أنا ضمير منفصل، ماذا يقابل أنا من الضمائر المتصلة تاء المتكلم لا تقل: "إلا تُ" لا يجوز، "ما أكرمتُ إلا إياك" صحيح، ولا يجوز: "ما أكرمتُ إلاك".

قال ابن مالك:

وَلاَ يَلِي إلاَّ اخْتِيَارًا أَبَدَا

ماذا يعني بقوله اختيارًا؟ أي في النثر، الكلام الذي يختار فيه الإنسان الألفاظ على ما يشاء، بخلاف النظم، النظم قد يقصره النظم على ما يريد، ويسمى حينئذٍ الضرورة الشعرية، لأن الشعر له ضرائر تختص به، لأن الشعر مسار ضيق، فيجوز له يجوز للشاعر ما لا يجوز للناثر، يقول: يجوز للناظم ما لا يجوز للمختار، أي: يجوز في الشعر ما لا يجوز في النثر، فلهذا جاء في الشعر نحو ذلك قول الشاعر:

عـذتُ بـرب العـرشِ مـن فئـةٍ بغـت عليا فما لي عودٌ إلاهُ ناصرُ

إلاهُ ناصر، ولو أتى بهذه الجملة في النثر لكان يجب أن يأتي بالضمير المنفصل فيقول إلا هو، وقال الشاعر الآخر:

وماذا علينا إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاكِ ديارُ

ولو كان في النثر لكان يجب أن يقول إلا إياك، هذه الضمائر المتصلة قلنا: إنها إما أن تكون بارزة، وإما أن تكون مستترة.

أما البارزة: فهي التي لها لفظ وهي تسعة، محصورة في تسعةِ أسماء، وهي:

١. تاء المتكلم، ويُقال عنها: تاء الفاعل، ويُقال عنها: تاء الضمير، وهذا الاصطلاح الثالث هو أدقها.

٢. وألف الاثنين.

٣. وواو الجماعة.

٤. وياء المخاطبة.

٥. ونون النسوة.

٦. وياء المتكلم.

٧. وكاف المخاطب.

٨. وهاء الغائب.

٩. ونا المتكلمين.

هذه تسعةُ أسماء هي الضمائر المتصلة البارزة، سيذكرها ابن مالك في أبياته، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك قال:

٥٦. كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ ابْنِي أكْرَمَكْ وَالْيَاءِ وَالْهَا مِنْ سَلِيْهِ مَا مَلَكْ

قال: كالياء والكاف الذين في قول: "ابني أكرمك"، الياء التي في قوله: "ابني"، هي المتكلم، والكاف التي في قوله: "أكرمك" هذه كاف المخاطب، ذكر ضميرين.

وَالْيَاءِ وَالْهَا مِنْ سَلِيْهِ مَا مَلَكْ

الياء والهاء المذكوران في قوله: "سليه"، الياء في سليه هذه يأمر مؤنثًا أن تسأل مذكرًا، "سليه ما ملك" الياء في سليه ياء المخاطبة، والهاء في سليه هاء الغائب أو الغيبة، هذه الآن أربع ضمائر، ثم قال بعد ذلك:

٥٨. لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ نَا صَلَحْ   كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ

ذكر هنا نا المتكلمين، ثم قال بعد ذلك:

٥٩. وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّوْنُ لِمَا   غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا

الألف: ألف الاثنين، والواو: واو الجماعة، والنون: نون النسوة، فذكر حينئذٍ كم ضمير؟ ذكر ثمانية ضمائر، وأهمل ضميرًا واحدًا وهو تاء الضمير، المسمى بتاء المتكلم أو تاء الفاعل، نعم هذا كثر وحاول بعضهم أن يعتذر لابن مالك وهو أهلٌ للاعتذار فقالوا: اكتفى بذكره في قوله من قبل:

١١. بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي   وَنُوْنِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

قلنا: هذا اعتذار ضعيف، هذا بيت بعيد، ثم بيت في مسألة أخرى، وقد ذكر ضمائر أخرى أيضًا من قبل، المهم أنه ذكر ثمانية ضمائر من الضمائر البارزة وفاته تاء الضمير، ثم ذكر القسم الثاني من الضمير المتصل، المتصل إما بارز وإما مستتر، البارز تسعة ضمائر انتهينا منها، النوع الثاني من المتصل الضمير المستتر، ذكره في قوله:

٦٠. وَمِنْ ضَمِيْرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ   كَافْعَلْ أَوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تُشْكَرُ

(وَمِنْ ضَمِيْرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ): هذا الضمير المستتر، مثل ماذا يا ابن مالك؟ قال: كالضمير المستتر في قول: (كَافْعَلْ أَوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تُشْكَرُ)، افعل: فعل أمر، أين فاعله؟ مستتر تقديره أنت، أوافق: أين فاعله؟ مستتر تقديره أنا، نغتبط: فاعله مستتر نحن، تشكر: مستتر تقديره أنت.

الضمير المستتر قلنا في تعريفه يا إخوان: الضمير الذي لم تضع العرب له لفظًا، العرب ما وضعت له لفظًان هو اسم تفهمه العرب فهمًا، تفهمه فهمًا يقع في نيتها ولم تجعل له لفظًا، فلهذا فإن قولنا: تبعًا للمعربين في نحو: "محمدٌ قام" قام فعلٌ ماضٍ فالفاعل ضميرٌ مستترٌ تقديره هو.

قولنا في الإعراب، وقولهم في الإعراب: تقديره هو، يقول: هذه العبارة تقديره هو هذه العبارة لا حقيقة لها، هذه العبارة لا يريد بها ما تدل عليه دلالة حقيقية، وإنما يذكرونها من باب التقريب، والتسهيل، فيهذا الضمير المستتر هو ضمير مستتر يُفهم فهما يقع في النية لكن ليس له لفظ، لكن نقرب لك الأمر الذي تفهمه.

يعني لو كان ظاهرًا لقيل هو، لكن ليس الضمير المستتر هو هو، لو كان الضمير المستتر هو لفظة هو لكان بارزًا، لصار بارزًا، ولكنه ضميرٌ مستتر، هذا ضمير مستتر يعني لم تضع العرب له لفظًا، يعني ليس العرب وضعت له لفظًا ثم المتكلم حذفه، هذا يسمى حذف، حذف يقع على الموجود، شيء موجود ثم أوقعت عليه الحذف فحذفته، هذا قد يقع في الضمائر.

ضمير موجود ثم تحذفه، (@١١:٣٧:٠٠) مثلًا: كـ "جاء الذي أحبه"، هنا أحبه هاء الغيبة مفعول به، ممكن أن تقول: "جاء الذي أحب"، أين ذهبت الهاء، نقول: ها ضمير مستتر أو محذوف؟ هذا محذوف، لأن له لفظًا وقع عليه الحذف، هذا محذوف، لكن الضمير المستتر ليس له لفظ، العرب ما وضعت له لفظًا، لكنه يُفهم فهمًا، تقع في نية العرب وهو يتكلم.

والضمائر المتصلة كما سيأتي بعد قليل، وكما نص عليه ابن مالك في هذا البيت لا يقع إلا في المرفوعات، قال: (وَمِنْ ضَمِيْرِ الْرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ)، ضمير المستتر لا يقع إلا فاعلًا، أو نائب فاعل، أو اسمًا للفعل الناسخ لكان وأخواتها، ما يُعرب إعرابًا آخر، إما أن يقع فاعلًا كأن تقول: "محمدٌ قام، أو محمدٌ يقوم، أو قُم"

الضمير المستتر في كل ذلك فاعل، وقد يقع نائب فاعل إذا كان الفعل مبنيًا للمجهول مثل "محمدٌ أُكرِمَ، أو محمدٌ يُكرَم"، وقد يقع اسمٌ لفعلٍ ناسخ، يعني لكان وأخواتها، كأن تقول: "محمدٌ كان كريمًا، المسجدُ كان واسعًا، المسكُ أصبح مهمًا" وهكذا.

إذًا فهذا المراد بالضمير المستتر، أما قولنا وقولهم في الإعراب: تقديره كذا، فهذه العبارة لا حقيقة لها، وإنما تُذكر للتقريب والتسهيل.

الضمائر المتصلة بعد أن عرفنا إنها إما مستترة، والمستترة عرفنا أنها مختصةٌ بالرفع، مختصةٌ بماذا؟ مختصةٌ بالرفع، ما مواقع الرفع للاسم؟ الاسم له مواقع معينة سبعة:

١. إذا وقع الاسم مبتدأً (@ ٠٠:٣٩:٣٢)

٢. أو خبرًا.

٣. أو فاعلًا.

٤. أو نائب فاعلٍ.

٥. أو اسمًا لكان وأخواتها.

٦. أو خبرًا لإن وأخواتها.

٧. أو تابعًا لمرفوع.

سبعة، لكن الضمير المستتر لا يقع من هذه السبعة إلا في ثلاثة:

١. إما فاعل.

٢. أو نائب فاعل.

٣. أو اسمًا لفعلٍ ناسخ.

ولا يتصور فيه أن يكون مبتدأً؛ لأنه متصل، والمتصل لا يُبتدأ به، ولا يتصور فيه أن يكون خبرًا، ولا يتصور فيه أن يكون خبرًا لإن ولا تابعًا.

بقيت الضمائر البارزة التسعة، وهي:

١. تاء المتكلم.

٢. ألف الاثنين.

٣. واو الجماعة.

٤. نون النسوة.

٥. ياء المتكلم.

٦. كاف المخاطب.

٧. هاء الغيبة.

٨. نا المتكلمين.

هذه الضمائر المتصلة البارزة يا إخوان ورودها في الكلام كثيرٌ أم قليل؟ كثير، لا تكاد تخلو صفحة من صفحات المصحف أو من أي كتاب عربي، من هذه الضمائر، بل قد تجد في الصفحة الواحدة عدة ضمائر بارزة.

العرب خصوا باب الضمير بخاصية عن بقية أبواب النحو، لا توجد في بقية أبواب النحو، هذه الخاصية هي: أنهم وزعوا الضمائر بحسب الإعراب، جعلوا ضمائر للرفع، وجعلوا ضمائر للنصب، وجعلوا ضمائر للجر، لكي يعرفوا المعنى يعرفوا هذا فاعل؛ فيجعلون له الرفع، أو مفعول به؛ فيجعلون له النصب، وهكذا.

ولهذا باب الضمائر كله على كثرتها في اللغة العربية إعرابها منضبط، الضمائر من الإعراب المنضبط، الذي ينبغي أن يضبطه الدارس، فالضمائر البارزة على كثرة ورودها لا تخرج عن سبعة إيرادات، عن سبعةِ أحوال، أليست هي ضمائر متصلة؟ بلى، إذًا لا بد أن تتصل بكلمة سابقة، الكلمة السابقة إما اسم، وإما فعل، وإما حرفٌ، هناك نوعٌ رابع؟ ما في.

إذا اتصلت هذه الضمائر بحرف جر فماذا يكون إعرابها؟ تكون ضمائر في محل جر، إذا اتصلت بحرف جر فتكون ضمائر في محل جر، كأن تقول: "الكتاب لي، الكتاب لك، الكتاب له، سلمتُ عليك، سلمتُ عليكم" إلى آخره.

وإما أن تتصل باسمٍ، فإذا اتصلت هذه الضمائر البارزة باسمٍ؛ فهي حينئذٍ مضاف إليه في محل جر، القاعدة المشهورة التي قلناها كثيرًا كل ضميرٍ اتصل باسم فهو مضاف إليه، أيضًا إذا اتصل باسم فهو مضافٌ إليه في محل جر، طبعًا نقول: في محل لأن الضمائر مبنيات، فنقول: في محل، مثل: "كتابي، كتابك، كتابه، كتابها، نفوسهم، علمهم، حجابها"، إلى آخره.

وإما أن تتصل بحرفٍ ناسخ، أي: إن وأخواتها، فإذا اتصلت هذه الضمائر بحرفٍ ناسخ بإن وأخواتها "إن، وأن، ولكن، وكأن، وليت، ولعل" فإذا اتصلت هذه الضمائر بإن وأخواتها؛ فهي اسمٌ للحرف الناسخ في محل نصب مثل: "إني، إنك، إنه، إننا، إنهم، إنها" إذا اتصلت باسمٍ فهي مضاف إليه في محل جر، وإذا اتصلت بحرف جر فهي ضميرٌ في محل جر، وإذا اتصلت بحرفٍ ناسخ فهي اسمٌ للحرف الناسخ.

الآن انتهينا من اتصالها بالأسماء، وانتهينا من اتصالها بالحروف، ماذا بقي؟ بقي اتصالها بالأفعال، إذا اتصلت بفعلٍ مبني للمجهول فماذا تكون؟ تكون نائب فاعل، أي ضمير يتصل بفعلٍ مبني للمجهول فهو نائب فاعل مثل: "أُكرِمتُ،

أُعطيتُ، العلماءُ أُكرِموا، العلماءُ يُكرَمونَ، المجداتُ يُكرَمنَ".

بقي إذا اتصلت هذه الضمائر بفعلٍ ناسخٍ، أو بفعلٍ مبني للمعلوم، ما بقي إلا هذه الحالة، يتصل بفعلٍ ناسخ، أو بفعلٍ مبني للمعلوم، الفعل الناسخ ما المراد بالأفعال الناسخة؟

الأفعال الناسخة كان وأخواتها، وأفعال المقاربة كاد وأخواتها، وظل وأخواتها، هذه هي الأفعال الناسخة، وفعلٍ مبني للمجهول هو الفعل الغير المبني للمعلوم، والفعل المبني للمعلوم هو الفعل الغير مبني للمجهول مثل "قام، وجلس، ويقوم، ويجلس"، إلى آخره.

هنا لا بد أن نميز بين ضمائر الرفع، وبين غيرها، هذا الذي قلناه قبل قليل، العرب ميزت هذه الضمائر فجعلت ضمائر خاصةً بالرفع، وهي خمسة، وجعلت ضمائر خاصة أخرى لغير الرفع يعني للنصب والجر، فالضمائر التي خصتها بالرفع لا تستعمل إلا في الرفع فقط، خمسة وهي:

١. تاء الضمير.

٢. وألف الاثنين.

٣. وواو الجماعة.

٤. وياء المخاطبة.

٥. ونون النسوة.

هذه الخمسة نسميها ضمائر الرفع المتصلة، إذا اتصلت بفعل مبني للمعلوم، أو بفعلٍ ناسخ فحينئذٍ لا تكون إلا في محل الرفع.

يعني: إذا اتصلت بفعل مبني للمعلوم تكون فاعلًا أو مفعولًا؟ تكون فاعلًا،

وإذا اتصلت بفعلٍ ناسخ تكون اسمًا للناسخ أم خبرًا للناسخ؟ اسمًا للناسخ، تقول: "الرجالُ ذهبوا، والطلابُ اجتهدوا"، وتقول: "الخطانِ يتقاطعان" ألف الاثنين فاعل، وتقول: "اذهبي" ياء المخاطبة اذهبي فاعل، وتقول: "تحجبنَ"، نون النسوة فاعل.

هذه الضمائر الخمسة لا تقع إلا في محل الرفع، لا تقع في محل النصب، ولا في تقع في محل الجر، لا تقع إلا في محل الرفع، وكم موضع للاسم في الرفع؟ قلنا قبل قليل: سبعة، وهذه الضمائر الخمسة لا تقع في كل السبعة، وإنما تقع فقط في ثلاثةٍ منها، فهي إما فاعل، وإما نائب فاعل، وإما اسمًا للناسخ، فاعل إذا اتصلت بفعلٍ مبني للمعلوم، اسمًا للناسخ إذا اتصلت بفعلٍ ناسخ، نائب فاعل إذا اتصلت بفعلٍ مبني للمجهول، أحكام متطردة في الضمائر.

أما الضمائر التي خصتها العرب بالنصب والجر، لا تستعمل إلا في النصب والجر، لا تستعمل في الرفع، فهي ثلاثة، وهي:

١. ياء المتكلم.

٢. وكاف الخطاب.

٣. وهاء الغيبة.

هذه الثلاثة لا تستعمل في الرفع، لا تستعمل في الرفع يعني لا تقع فاعلًا، ولا مبتدأً، ولا خبرًا، ولا نائب فاعل، ولا اسمًا لكان، إذًا تقع ماذا؟ تقع نصبًا أو جرًا.

وإذا اتصلت بفعلِ ناسخ تكون اسم الناسخ أو خبر الناسخ؟ تكون خبر الناسخ، فإذا قلنا مثلًا: "محمدٌ أَكرَمَكَ"، أو "أَكرَمَكَ محمدٌ" الكاف هنا فاعل أو مفعول؟ لا شك أنها مفعول، ولو قلنا مثلًا: "أكرمتُكَ"، التاء تاء المتكلم رفع أم نصب؟ رفع، إذًا فاعل أم مفعول؟ فاعل، والكاف كاف المخاطب، رفع أو نصب؟

نصب، إذًا فاعل أو مفعول، بهذه الطريقة تميز العرب بين الفاعل والمفعول، فمائر الرفع للفاعل، وضمائر النصب للمفعول؛ لأن الضمائر كلها أسماء مبنية، والأسماء المبنية ليس فيها علامات إعراب، علامات الإعراب هي التي تبين المرفوع من المنصوب، من المجرور.

فاستعاضوا عن علامات الإعراب في الضمائر بأن قسموا الضمائر أقسامًا، جعلوا بعضها للرفع، وجعلوا بعضها للنصب والجر، لو قلنا: "الرجالُ أكرموكَ يا محمد، وما أهانوك"، أكرموكَ الواو هنا واو الجماعة: فاعل، والكاف كاف المخاطب: مفعول، مباشرة من دون تفكير، وأنت لو فكرت فيها وجدت هذا الإعراب صحيحًا، فالواو واو الجماعة تعود إلى الرجال، وهم مُكرِمونَ أم مُكرَمون؟ مُكرِمون فاعلون، والكاف تعود إلى المخاطَب والمخاطب مُكرِم أم مُكرَم؟ مُكرَم مفعول نعم صحيح.

طيب قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في سورة الفجر: ﴿فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ﴾ [الفجر:١٥]، ربي أكرمني على قراءة السبعية، وقراءتنا **"رَبِّي أَكْرَمَنِ"** أريد الأخرى لكي يظهر الضمير ربي أكرمني، هنا ياء المتكلم اتصلت في قوله: **"رَبِّي"** باسمٍ واتصلت في قوله: **"أَكْرَمَنِ"** بفعلٍ، ياء المتكلم ضمير رفع، أم نصب، أم جر؟ ضمير نصب وجر، طيب ربي اتصل هنا باسمٍ ماذا يكون إعراب الضمير؟ مضاف إليه في محل جر؛ لأن الضمير مهما اتصل باسم فهو مضاف إليه في محل جر، أكرمني اتصل بفعل فماذا يكون؟ مفعولًا به.

وقال سبحانه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة:٢٥]، واو الجماعة في **"آمَنُوا؟"** وواو الجماعة في **"وَعَمِلُوا"** ضمير رفع لا يكون إلا فاعلًا، أو نائب فاعل، أو اسمًا لكان هنا فاعل.

قال تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى:٣]، يعني النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ **"مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ"** هنا كاف الخطاب اتصل مرةً بالفعل في **"وَدَّعَكَ"**، واتصل مرةً بالاسم في **"رَبُّكَ"**، فالكاف في ودعك إعرابه مفعول به؛ لأنها ضمن النصب، اتصل بفعل مفعول به، ربك الكاف اتصل باسم فهو مضافٌ إليه في محل جر.

﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ [الكهف:٣٧]، هنا هاء الغائب ثلاث مرات في الآية.

في قوله: **"لَهُ"** متصلًا بحرف جر.

وفي قوله: **"صَاحِبُهُ"** متصلًا باسم.

وفي قوله: **"يُحَاوِرُهُ"** متصلًا بفعل.

أما إعرابه في **"لَهُ"**: فهو ضميرٌ في محل جر؛ لاتصاله بحرف الجر.

وأما إعرابه في **"صَاحِبُهُ"**: فمضافٌ إليه؛ لاتصاله باسم.

وأما في قوله **"يُحَاوِرُهُ"**: فمفعولٌ به؛ لاتصاله بفعل.

قلنا الضمير إعراب الضمير إعرابه منضبط.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ تُرَٰبًا﴾ [النبأ: ٤٠]، هنا ياء المتكلم اتصلت بليت يعني اتصلت باسم، أم بفعل، أم بحرف؟ بحرف، حرف جر أم حرف ناسخ؟ حرف ناسخ من أخوات إن، إذًا ماذا يكون إعرابه؟ اسم ليت في محل نصب.

"كُنْتُ": التاء الضمير، اتصلت بفعلٍ ناسخ كان، إذًا فهي تاء الضمير من ضمائر الرفع، تأخذ اسم كان أو خبر كان؟ اسم كان.

"تُرَابًا": خبر كان.

قال تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب:٣٤]، يعني أزواج النبي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُنَّ، ﴿وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب:٣٤].

"وَاذْكُرْنَ": هذه نون النسوة من ضمائر الرفع، اتصلت بفعل، ما إعرابها؟ فاعل في محل رفع.

"فِي بُيُوتِكُنَّ": كُن كاف الخطاب، كاف الخطاب وبعد كاف الخطاب هناك النون المشددة بيوتكُنَّ، فأين الضمير، الكاف، أم النون، أم مجموع ذلك كله؟ قولان للنحويين:

فبعضهم قال: الضمير هو الكاف فقط، وما بعده حروف مخاطبة تبين المراد، قد يكون حرف تثنية، في "كُما"، كأن تقول: "كتابكما" الضمير الكاف، وما حرف تثنية، أو حرف جمع مذكر "كتابكم"، الضمير الكاف، والميم حرف جمع، أو حرف جمع تأنيث مثل: "كتابُكُنَّ"، ومثل: "بيوتِكُنَّ".

هذا قول المحققين من النحويين، أن الضمير إنما هو الكاف، وعلى قولهم بنينا باب الضمير، فقلنا: إن الضمائر المتصلة تسعة، فقلنا: منها كاف الخطاب فقط، ما قلنا: كاف الخطاب وكُما، وكُم، وكُنَّ، هذه تكون فروع على الكاف، الضمير هو الكاف فقط، وقد تلحق به حروف تبين المخاطب.

وقال بعض النحويين: إن الضمير مجموع ذلك، الضمير هو الكاف أو كُما، أو كُم، أو كُنَّ، كل ذلك هو الضمير، وهذا أقرب ما يكون أن يكون قولًا تعليميًا للتسهيل، أما من حيث التحقيق، فهو القول الأول، طيب.

على ذلك فالضمير في قولنا: "بيوتكُنَّ" الكاف، وقد اتصلت باسم إذًا ما إعراب الضمير؟ مضافٌ إليه في محل جر، قال تعالى: ﴿وَنَصَرۡنَٰهُمۡ فَكَانُواْ هُمُ

ٱلْغَـٰلِبِينَ﴾ [الصافات:١١٦].

"**وَنَصَرْنَاهُمْ**": الفعل نصر، وعندنا هنا ضميران الأول: نا المتكلمين، والثاني: هم، طيب هنا سنقف وقفتين:

الأولى: مع نا المتكلمين، نا المتكلمين ما نقول عنها نون المتكلمين، هناك فرق بين النون، وبين النا، فالنون يُطلق على النون المفردة، النون الواحدة، مثل نون النسوة، "اذكرن، ذهبن"، هذه نون مفرد، نسميها نون وهكذا كل كلمةٍ جاءت على حرف واحد، فإذا أردنا أن نسميها فإننا ننطق باسمها لا بلفظها، فنقول تاءُ الفاعل، تاءٌ يعني حرف واحد، واو واو الجماعة لأنها حرف واحد، وهكذا.

لو أردنا أن نقول مثلًا: حرف الجر في: "الكتابُ لمحمدٍ"، ما هو؟ نقول: لام، لام الجر لام لأنه حرف واحد، فإذا كانت الكلمة أي كلمة على حرفين أو ثلاثة أو أكثر، فحينئذٍ نذكرها بلفظها، لا باسمها، نقول: قد حرف تحقيق، لا نقول: القاف والدال، نقول: "قد، مِن، في، على".

وكذلك الجازم في قولنا لا تلعب، ما هو لا الناهية لا نقول لام هذه لا لام ألف، هذه لا الناهية، وكذلك هنا إذا قلنا نا المتكلمين في: "كتابنا"، الضمير النون والألف حرفان، إذًا نقول: نا المتكلمين، هذه فائدة.

نا المتكلمين، نا هو ضميرٌ متصلٌ بارز، فهل هو من ضمائر الرفع، أم من ضمائر الجر والنصب؟ الجواب: أنه هو الضمير البارز الوحيد الذي يأتي للرفع، وللنصب، وللجر، وفي ذلك يقول ابن مالك:

لِلرَّفْعِ وَالْنَّصْبِ وَجَرَ نا صَلَحْ

يقول: نا المتكلمين يصلح للرفع، يأتي للرفع، وللنصب، وللجر، يأتي للجر فتقول: "الكتاب لنا"، أو "كتابنا"، ويأتي للرفع يكون فاعلًا مثل: "ذهبنا، وآمنا،

وصلينا"، ويكون للنصب مفعولًا به مثل: "محمدٌ أكرمنا، وضربنا" وهكذا.

وعلى ذلك تجد أن نا المتكلمين تتصل بالفعل، فتكون مرةً فاعلًا، ومرةً مفعولٌ به، "فذهبنا": فاعل، "ومحمدٌ أكرمنا": مفعول به، والتفريق بين وقوعها فاعلًا ومفعولًا به سهل؛ لأنها إذا كانت فاعلًا يُسكن ما قبلها، تقول: "ذهبْنَا، أكرمْنَا محمدًا"، نحن فاعلون، وإذا كانت مفعولًا به فُتح ما قبلها، يقال: "محمدٌ أكرمَنَا" بالفتح.

نعود الآن إلى الآية، قال: ﴿وَنَصَرْنَٰهُمْ فَكَانُواْ هُمُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾ [الصافات:١١٦]، نا المتكلمين هنا فاعل أم مفعول؟ هي اتصلت بفعل، فاعل أم مفعول؟ فاعل؛ لأن ما قبلها ساكن، هذا من حيث اللفظ، أما من حيث المعنى نا المتكلمين ضمير يعود إلى من؟ إلى الله عَزَّوَجَلَّ، والله عَزَّوَجَلَّ هو الناصر أم المنصور؟ الناصر الفاعل، فمن حيث المعنى، المعنى مباشر يبين لك إعراب الضمير، إذا أردت أن تضبطه فإن إعرابه يمكن أن يُضبط، **"وَنَصَرْنَاهُمْ"**: أين الضمير الثاني بعد نا المتكلمين؟ هُم، هل هو الهاء أم مجموعهم؟ بينا الخلاف قبل قليل فيه.

فالمحققون يقولون: الضمير هو هاء الغيبة، وبعضهم يقول: مجموع الكلمتين، لكن ما إعراب الضمير هنا، هذا الضمير اتصل بماذا؟ اتصل بفعل، وإن كان اتصاله غير مباشر، لكن اتصل بفعل، فيكون حينئذٍ مفعولًا به؛ لأنه بدل نصب.

"فَكَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ"، الواو واو الجماعة ضمير رفع، اتصلت بفعلٍ ناسخ، فهو اسم كان في محل رفع، ومثل ذلك قوله: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ﴾ [الصافات:١١٧]، نا: فاعل، وهما: مفعولٌ به، وكذلك: ﴿وَهَدَيْنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الصافات:١١٨].

لذلك ينتهي كلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الضمير المتصل، بقسميه البارز والمستتر، لينتقل إلى الكلام على الضمير المنفصل، فقال في ذلك بيتين هما:

٦١. وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُوْ ... وَأَنْتَ وَالْفُرُوْعُ لاَ تَشْتَبِهُ

٦٢. وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلاَ ... إِيَّايَ وَالتَّفْرِيْعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ

الضمائر المنفصلة مثل: "أنا، وأنت، وهو، وإياك، وإياي، وإياه"، وهي نوعان، نوعان بحسب الإعراب؛ لأن العرب أيضًا قسموا الضمائر المنفصلة بحسب الإعراب إلى ضمائر رفعٍ، وضمائر نصبٍ.

القسم الأول: ضمائر الرفع المنفصلة، وهي: "أنا، وأنت، وهو" وفروعهن، كيف نستخرج هذه الفروع؟ وهل الاستخراج صعبٌ أم سهل؟ أما ابن مالك يقول: (وَالْفُرُوْعُ لاَ تَشْتَبِهُ)، ويقول فيما بعد: (وَالتَّفْرِيْعُ لَيْسَ مُشْكِلا)، إن التفريع يكون بحسب المعاني الستة المعروفة، بحسب التذكير والتأنيث اثنان، وبحسب الإفراد والتثنية والجمع اثنان ضرب ثلاثة ستة:

١. مفرد مذكر.

٢. مفرد مؤنث.

٣. مثنى مؤنث.

٤. مثنى مذكر.

٥. جمع مذكر.

٦. جمع مؤنث.

هذه معاني ستة.

فنبدأ بالمتكلم: فالمتكلم المفرد له أنا، والمتكلمة المفردة لها أنا، والمثنى

المذكر "أنت وصاحبك مسلمان" ماذا تقول؟ نحن مسلمان، والمثنى المؤنث نحن، والجمع المذكر نحن، والجمع المؤنث نحن، إذا فأنا ليس لها إلا فرعٌ واحد وهو أنا، والأصل في اللغة العربية أنها تعطي كل معنًا لفظًا خاصًا به، وهذا من أهم خصائص اللغة العربية، أنها تعطي كل معنًا لفظًا خاصًا به، إلا في الضمائر فإنها أهملت بعض هذه المعاني.

والنحويون حاولوا أن يعللوا هذا الأمر، لكن الأصل في أبواب اللغة الأخرى أن كل معنى له لفظ، فالمذكر قائم، والمؤنث قائمةٌ، وقائمان، وقائمتان، وقائمون، وقائماتٌ، كل معنى له لفظ، وإن كان هذا قد يندر في أكثر اللغات العالمية، فأكثر اللغات العالمية لا تكاد تجد فيها تثنية، حتى أن كثيرًا من النحويين المتقدمين يعدون التثنية من خصائص اللغة العربية.

لكن الآن وجدت اللغات عندها التثنية، لكن تبقى التثنية قليلة جدًا في اللغات الأخرى، أما في اللغة العربية فباب أصلي التثنية، المثنى غير الجمع والمفرد، أما أكثر اللغات العالمية ما تجد إلا مفرد وجمع والمثنى داخل في الجمع، بل إن بعض اللغات لا تميز بين المذكر والمؤنث، قد تميز المؤنث في أحوال معينة، لكن الأصل أنها تستعمل الأفعال المحايدة للجميع.

فمن خصائص اللغة العربية أنها تعطي كل معنًا لفظ خاص به، إلا في الضمير هنا فإنها قصرت أحيانًا ففي الضمير التكلم قصرت كثيرًا لم تجعل إلا ضميرين كما رأينا فقط.

والخطاب أنت ما فروعه؟

للمذكر: أنتَ.

والمؤنثة: أنتِ.

والمثنى المذكر: أنتما.

والمثنى المؤنث: أنتما، إذًا أهملت هنا.

وجمع المذكر: أنتم.

وجمع المؤنث: أنتن، خمسة، وواحد مهمل.

والغائب هو تقول: (هو، وهي، وهما، وهما، وهم، وهنَّ)، إذًا خمسة والمهمل واحد، فالتكلُم اثنان، والمخاطب خمسة، والغائب خمسة، فمجموع الضمائر الرفع المنفصلة اثنا عشر تفصيلًا، وأما في الإجمال فثلاثة، "أنا، وأنت، وهو" وفروعهنَّ.

هذه الضمائر ضمائر رفع، يعني لا تُستعمل إلا في مواضع الرفع، مواضع الرفع للاسم كم؟ سبعة، لا تستعمل في النصب، ولا في الجر، نعم في المبتدأ تقول: "أنا مسلم"، ولا يجوز أن تقول: "إياي مسلم"، تضحك عليك العرب لو تقول إياي مسلم، وفي الفاعل تقول: "ما جاء مبكرًا إلا أنا" جاء أنا وإلا هنا استثناء مُلغى؛ لأن المستثنى منه لم يُذكر، فجاء: فعل، وأنا: فاعل، ولا يصح أن تقول: ما جاء مبكرًا إلا إياي.

تقول: "المجتهد أنت" أم تقول "المجتهد إياك"؟ المجتهد أنت ولا يجوز المجتهد إياك، وكان المجتهد إياه أو هو؟ كان المجتهدُ إياه، خبر كان في محل نصب.

والنوع الثاني من الضمائر المنفصلة: ضمائر النصب، ابن مالك يقول:

وَذُو انْتِصَـابٍ فِـي انْفِصَـالٍ جُعِـلاَ ... إِيَّـايَ وَالْتَّفْرِيْـعُ لَـيْسَ مُشْـكِلاَ

التفريع بحسب المعاني الستة السابقة، فللمتكلم "إياي، وإياي، وإيانا، وإيانا، وإيانا، وإيانا" إذًا ما في إلا إياي وإيانا.

وللمخاطب إياك تقول: "إياك، وإياكِ، وإياكما، وإياكم، وإياكن" خمسة.

وللمخاطب (وللغائب) إياه تقول: "إياهُ، وإياهَا، وإياهما، وإياهم، وإياهن "خمسة، مثل ضمائر الرفع، فمجموعها أيضًا اثنا عشر ضميرًا، هذه هي الضمائر لا تستعمل إلا في النصب، ما تستعمل في الرفع، ولا تستعمل في الجر، في النصب تقول: "ما أكرمتُ إلا إياك"، ولا يصح: "ما أكرمتُ إلا أنت"، وتقول: "أمر ألا تعبد إلا إياه" لأنه المعبود، مفعول ولا يصح أن تقول: أمر ألا تعبد إلا هو؛ لأنه مفعول.

وقوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾ [الفاتحة:٥]، إياك نعبد، إياك: اسم، أم فعل، أم حرف؟ اسم؛ لأنه ضمير، اسم وقع في ابتداء الجملة، هل يكون مبتدأً، لا لماذا؟ لأنه لفظ نصب، هذا الضمير نصب، والمبتدأ رفع، إذًا لا بد أن تبحث في المنصوبات، ما إعراب إياك في الآية؟ مفعول به مقدم، وأصل الآية لغويًا والله أعلم نعبدك ونستعينك، نعبدك ثم أُريد تقديم المفعول به الكاف، العائدة هنا الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، فعندما قدم الضمير المتصل اضطر إلى قلبه إلى ضميرٍ منفصل لكي يستقل بنفسه ويقوم فقال: إياك نعبد، والمراد من التقديم هنا الحصر.

فإذا قلنا: ما معنى إياك نعبد؟ لا تقل معناها نعبدك، وإنما معناها ما نعبد إلا إياك، لو سألنا يا إخوان في تشابه بين ضمائر الرفع وضمائر النصب المنفصلة، لكن ما الفرق بين أنت وإياك؟ أنت، أنا أخاطب هذا زميلكم الذي أمامي الآن، إذا قلت: إياك، هو المراد، وإذا قلت: أنت، نعم هو المراد، ما الفرق بين إياك وأنت، هذا رفع، وهذا نصب، يعني: يعني أن الفرق –انتبهوا– أن الفرق بين إياك وأنت كالفرق بين محمدٌ، ومحمدًا.

هي الضمائر يُراد بها أشياء معينة، لكن العرب جعلوا هذه الضمائر بعضها للرفع، وبعضها للنصب، نفس الضمير، لكن جعلوا له صورتين، للرفع صور، وللنصب صورة مع أن المراد شيء واحد، فأنت محمد، أقول: "جاء محمدٌ"، إذا استعملت اسمك الصريح الظاهر جاء محمدٌ، و"أكرمتُ محمدًا"، إذا استعملت الضمائر ضمائرك، أقول: "ما جاء إلا محمدٌ"، و"وما جاء إلا أنت"، في الرفع، وفي النصب، ما أكرمت إلا محمدًا"، وفي الضمير: "ما أكرمت إلا إياك".

إذًا فضمائر النصب المنفصلة، وضمائر الرفع المنفصلة هما في حقيقتهما شيءٌ واحد، يعني كالعملة التي لها وجهان، هي شيء واحد، ولكن صورة للرفع وصورة للنصب، لا بد أن تعرف صورة الرفع تستعملها عند الرفع، وصورة النصب تستعملها عند النصب.

يمكن أن نفتح المجال الباقي إن بقي شيء للأسئلة اتفضل يا أخي:

الطالب:... (@ ١:١٦:٢٤)؟

الشيخ: ضمير... ضمير منفصل، من المسائل التي أهملها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الألفية، وإن كان ذكرهما في أصل الألفية الكافية الشافية، ولكن شرحهم يحتاج إلى وقت.

الطالب:.....؟

الشيخ: من المنفصل لا، ليس من المنفصل، لا أعرف أحدًا قال: إن المستتر من المنفصل، ولكن الخلاف هل هو من المتصل أم قسمٌ ثالث مستقل.

الطالب:....؟

الشيخ: قلنا هذه العبارة لا حقيقة لها، هذه العبارة ليس لها حقيقة، لكن الخلاف هل هو ضمير مستقل قسم يعني الضمائر متصل ومنفصل ومستتر؟ هذا

قول، أم متصل ومنفصل، والمتصل نوعان بارز ومستتر؟ الذين قالوا إنه مستتر قالوا لأنه يأخذ كل أحكام المتصل، كتأثيره في الفعل تذكيرًا وتأنيثًا، ونحو ذلك، وذكروا أيضًا أدلة أخرى، لكن مجموعها يعود إلى أن أحكام المستتر تعود إلى أحكام المتصل والله أعلم.

واللهم صلِّ على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الدرس الحادي عشر

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أن يُقال جُماد بلا ألف التأنيث، ومن الخطأ أن يوصف بالمذكر فيُقال جُماد الأول، أو جُمادى الأول، فنحن الآن في شهر جُمادى الأولى، في هذا المسجد جامع "الراجحي" بحي الجزيرة، في مدينة الرياض، نعقد بإذن الله الدرس "**الحادي عشر**" من دروس "**شرح ألفية بن مالك**" رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

في أوله ندعو الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أن يوفقنا وآباءنا، وأمهاتنا، وولاة أمورنا، وعلماءنا، ودعاتنا إلى ما يحبه ويرضاه، وأن يجعل عملنا في رضاه، إنه على كل شيء قدير.

الكلام يا إخوان، ما زال موصولًا على باب [النكرة والمعرفة]، فقد ذكر ابن مالكٍ أن المعارف أنواع، أولها: الضمير، وتكلمنا في الدرس الماضي على تعريف الضمير، وعلى تقسيم الضمير إلى:

ضميرٍ متصل. ضميرٍ منفصل.

في هذا الدرس إن شاء الله، سنُكمل الكلام على [باب الضمير]، ونأمل من الله عَزَّوَجَلَّ أن ننتهي منه في هذا الدرس، وسنشرح فيه بإذن الله تسعة أبيات هي بقيةُ أبيات هذا الباب [باب الضمير]، وفيها يقول ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٦٣. وَفِي اخْتِيَارٍ لاَ يَجِيء الْمُنْفَصِلْ ... إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيء الْمُتَّصِلْ
٦٤. وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاء سَلْنِيهِ وَمَا ... أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى
٦٥. كَذَاكَ خِلْتَنِيْهِ وَاتِّصَالاَ ... أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالاَ
٦٦. وَقَدِّم الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ ... وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ
٦٧. وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاَ ... وَقَدْ يُبِيْحُ الْغَيْبُ فِيْهِ وَصْلاَ
٦٨. وَقَبْلَ يَا الْنَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ ... نُوْنُ وِقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ
٦٩. وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدَرَا ... وَفِي لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّراً
٧٠. فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَارًا خَفَّفَا ... مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
٧١. وَفِي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ وَفِي ... قَطْنِي وَقَدْنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

في هذه الأبيات السبعة ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسألتين:

المسألة الأولى: تتعلق بأحكام الضمير من حيث: الوصل، والفصل، والتقديم، والتأخير.

والمسألة الثانية: أحكام نون الوقاية.

أما المسألة الأولى: فقد ذكرها في الأبيات الخمسة الأولى، وهي أحكام الضمير من حيث الوصل، والفصل، والتقديم، والتأخير، وهذه المسألة يا إخوان، سهلةٌ صعبة، صعبة؛ لأن بعض أحكامها تتشابه، وسهلة؛ لأنها تقرر ما نعرف.

وأحيانًا قد يصعُب الشيء من سهولته؛ لأن الطالب يظن أننا نشرح شيئًا بعيدًا، وإنما نشرح الشيء الذي يعرفه، ولكن اللغة هي كلامنا، كلام العرب، فلهذا هي في كثيرٍ من أحكامها تقريرٌ لواقعها.

النحو الذي وضعه النحويون واستنبضه من كلام العرب، هو بيان لواقع اللغة، ففي كثيرٍ من هذه الأحكام هي مجرد بيان لواقع اللغة، واللغة ما نتكلمها نعم في

بعضها خطأً، وفي سلائقنا ضعف، لكن ما زال في سلائقنا كثيرٌ من الصواب.

نبدأ بالمسألة الأولى وهي: حكم الضمير من حيث، الوصل، والفصل، والتقديم، والتأخير.

قال ابن مالكٍ في البداية:

٦٣. وَفِي اخْتِيَارٍ لاَ يَجِيء الْمُنْفَصِلْ إِذَا تَــأَتَّى أَنْ يَجِــيء الْمُتَّصِــلْ

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيت القاعدة العامة لاتصال الضمير وانفصاله، يقول بعد أن ذكر من قبل أن الضمير منفصلٌ ومتصل، يقول: إذا أمكن أن تأتي بالضمير متصلًا، وأن تأتي به منفصلًا فالواجب أن تأتي به متصلًا.

مثال ذلك: إذا أردت أن تنسب القيام إليك تقول: "قُمتُ"، وكان يُمكن أن تقول: "قام أنا"، تأتي بالضمير المنفصل، ولكن العرب لا تقول ذلك، لأن القاعدة العامة عندهم أنه إذا تأَتي الضمير المتصل لا يُعدل عنه إلى الضمير المنفصل.

والسبب في ذلك يعود إلى أصل باب الضمير، لماذا وضعت العرب الضمائر؟ للاختصار، إذا قلت: "محمدٌ قام قبل قليل ثم جلس"، أفضل من أن تقول: "قام محمدٌ ثم جلس محمدٌ" بل قام ثم جلس أي: هو، فاختصارًا لذلك الكلام.

أو تقول: "محمدٌ أكرمته" أفضل من أن تقول: "محمدٌ أكرمتُ محمدًا" الهاء في أكرمته تعود إلى محمد، فالهاء هي محمد، فلهذا قلنا عندما شرحنا في البداية: الاسم إما ظاهر وإما مضمر أي: ضمير، فلك أن تستعمل الظاهر، ولك أن تستعمل الضمير، والضمير إنما وضع للاختصار.

فإذا كان الضمير إنما وضع للاختصار، فلا شك أن المتصل أخصر من الضمير المنفصل؛ فلهذا وجب الإتيان به إذا تأَتَّى، وعلى ذلك تقول لزميلك: "نجحتَ"، ولا تقول: "نجح أنت"، وتقول له: "أكرمتُكَ" أتيت بالتاء العائدة إليك،

وبالكاف العائدة إليه، ولا يجوز أن تقول: "أكرمتُ إياك"، وأبعد من ذلك إنه لا يجب أن تقول: "أكرم أنا إياك"؛ لأن العرب لا تأتي بالضمائر المنفصلة إذا تأَتَّى لها أن تأتي بالضمائر المتصلة.

لكنه قال: **"إِذَا تَأَتَّى"**، إذا تأَتَّى الضمير المتصل، طيب وإذا لم يتأَتَّى؟ إذا لم يمكن أن تأتي بالضمير المتصل، ماذا تفعل العرب حينئذٍ؟ تأتي بالضمير المنفصل.

ومن أمثلة ذلك: من أمثلة عدم التأتِّي للضمير المتصل، أن تجعل الضمير في أول الكلام، فتقول: "أنا أكرمتُ زيدًا"، ما يمكن أن تأتي هنا بتاء المتكلم، لا أنا للمتكلم، والتاء في أكرمت للمتكلم، لا تقول: "تُ أكرمتُ" ما يجوز، تقول: "أنا أكرمتُ".

وتقول: "إياك أكرمتُ"، أكرم: فعل، والتاء: تعود إليَّ الفاعل، والكاف: تعود إليه المفعول، "إياك اكرمت"، ما يصلح أن تقول: "كاأكرمت"، تُريد "أكرمتُكَ"، ثم قدم الكاف كاف الخطاب، لو قدمتها بلفظها، قلت: "كاأكرمت"، لكن الضمير المتصل لا يستقل بنفسه، فعندما قُدم واستقل بنفسه، حينئذٍ وجب أن يُقلب إلى ضميرٍ منفصل، هذا من المواضع الذي لا يتأتى فيها المتصل، فيُقال: "إياك أكرمت".

ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ **[الفاتحة:٥]**، وقد ذكرنا من قبل أن أصلها اللغوي والله أعلم "نعبُدُكَ"، ثم قُدمت الكاف، وهي مفعول به، فصارت: "كـ نعبد"، فعندما استقل الضمير المتصل؛ وجب أن يُقلب إلى ضميرٍ منفصل فقيل: "إياك نعبد"، والفائدة من التقديم هنا الدلالة على الحصر، هذه القاعدة العامة.

ثم قال بعد ذلك ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في البيت التالي:**

٦٤.وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاء سَلْنِيْهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى

٦٥. كَــــذَاكَ خِلْتَنِيْـــــهِ وَاتِّصَــــالاَ   أَخْتَـــارُ غَيْـــرِي اخْتَـــارَ الانْفِصَـــالاَ

في هذين البيتين يذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسائل الثلاث المستثناة من القاعدة العامة السابقة، القاعدة العامة السابقة في الاتصال والانفصال، وجوب الاتصال ما أمكن، إلا في هذه المسائل الثلاث، في هذه المسائل الثلاث المستثناة من القاعدة العامة لك أن تصل، ولك أن تفصل، لك أن تأتي بالضمير المتصل، ولك أن تأتي بالضمير المنفصل.

وهذا قوله: (وَصِلْ أَوِ افْصِلْ)، يعني لك أن تصل، ولك أن تفصل، لك أن تأتي بالضمير المتصل، ولك أن تأتي بالضمير المنفصل، ما هذه المسائل الثلاث المستثناة من القاعدة العامة؟

المسألة الأولى: إذا وقع الضمير خبرًا لكان وأخواتها.

تعرفون كان وأخواتها ماذا تعمل في خبرها؟ الرفع أم النصب؟ النصب، إذًا ستأتي في خبرها بضمير نصب أم ضمير رفع؟ بضمير نصب، وضمائر النصب كما عرفنا من قبل هي: ياء المتكلم، وكاف الخطاب، وهاء الغيبة، ونا المتكلمين قد تأتي أيضًا للنصب فقط، وذلك لا يأتي للنصب، تقول: "الصديقُ كنتهُ"، تخاطب رجلًا فقلت ما شاء الله نعم الصديق، "الصديق كُنتهُ"، ويجوز أن تقول: "الصديقُ كُنتَ إياهُ" فقولك: "الصديق كُنتهُ" وصلت الضمير، يعني أتيت به ضميرًا متصلًا، وإذا أتيت بالضمير منفصلًا قلت: "الصديقُ كنت إياهُ"، نعم هذان سائغان.

ولك أن تقول: "الصديقُ زيدٌ كان هو"، يعني زيد كان الصديق نِعم الصديق، (الـــ) في الصديق هنا تُريد (@ ٠٠:١٥:٠٥) يعني الصديق الذي اتصف بصفات الصديق، "زيدٌ الصديقُ كانَهُ"، أتيت بالضمير متصلًا، ويجوز أن تأتي بالضمير منفصلًا فتقول: الصديقُ زيدٌ كان إياه"، يجوز الوجهان.

الموضع الثاني المستثنى: إذا وقع الضمير مفعولًا ثانيًا لظن وأخواتها، باب ظن وأخواتها معروف، ويُراد به الأفعال، أفعال القلب التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

مثال ذلك أن تقول: "الصديقُ ظَننتُكَهُ"، تخاطب رجلًا وتقول: "الصديقُ ظننتُكَهُ"، ظننتُ: التاء تعود إلى المتكلم الفاعل، ظننتُكَ: كاف الخطاب مفعول أول، ظننتُكَهُ: الهاء تعود إلى الصديق المفعول الثاني، وقع الضمير هنا مفعولًا ثانيًا لظن، فلك أن تصل، تأتي به متصلًا، "ظننتُكَهُ".

ولك أن تأتي به منفصلًا فتقول: "الصديقُ ظننتُكَ إياهُ" (@ ٠٠: ٩: ١٧)

وتقول أيضًا: "الصديقُ محمدٌ ظنَّكَهُ"، يعني ظن محمدٌ أنك الصديق الوفي، "الصديقُ محمدٌ ظنَّكَهُ"، طبعًا نحن نقدم بعض الأسماء لكي نستطيع أن نعيد إليها الضمائر، لأن الضمير لا بد أن يعود إلى المتقدم.

"الصديقُ محمدٌ ظنَّكَهُ"، "ظنَّ": هذا من باب ظنَّ، والفاعل تقديره هو إلى محمد، "ظنَّكَ": كاف الخطاب مفعول أول، "ظنَّكَهُ": تعود إلى الصديق المفعول الثاني، إذًا فيجوز في الضمير هنا المفعول الثاني أن تأتي به متصلًا "ظنَّكَهُ"، ويجوز أن تأتي به ضميرًا منفصلًا فتقول: "الصديقُ محمدٌ ظنَّكَ إياهُ".

الموضع الثالث المستثنى: إذا وقع الضمير مفعولًا ثانيًا لأعطى وأخواتها، ما المراد بباب أعطى وأخواتها؟ أي: الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وهي الأفعال التي فيها معنى العطية.

مثل أعطى، تقول: "أعطى محمدٌ الفقيرَ درهمين"، ومثل: كسى، "كسى محمدٌ المحتاج ثوبًا"، ومثل: وهب، ومثل: منح، ومثل: ملَّك، هذه أفعال من باب أعطى تنصب مفعولين، ولكن ليس أصلهما المبتدأ والخبر، فأنت إذا قلت:

"أعطى محمدٌ الفقيرَ درهمًا".

المفعول الأول: الفقير، والثاني: الدرهم، هل تكون منهم جملة اسمية تكون منها المبتدأ والخبر تقول: الفقير درهم؟ لا، إذًا فقد نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

والأفعال التي تنصب مفعولين في اللغة العربية محصورة في هذين البابين؛ لأنها إما أفعال تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهذا باب [ظنَّ وأخواتها]، وإما أفعال تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وهذا باب [أعطى وأخواتها].

فإذا وقع الضمير مفعولًا ثانيًا لأعطى وأخواتها، مثل: "الدرهمُ أعطيتُكَهُ"، "أعطى": هذا الفعل، "أعطيتُ": تاء المتكلم فاعل، "أعطيتُكَ": كاف الخطاب المفعول الأول، "أعطيتُكَهُ": تعود إلى الدرهم المفعول الثاني الهاء المفعول الثاني يجوز فيها الوصل، أن تأتي به ضميرًا متصلًا، "الدرهم أعطيتُكَهُ"، وأن تأتي به ضميرًا منفصلًا فتقول: "الدرهمُ أعطيتَّكَ إياهُ".

وتقول: "الدرهمُ محمدٌ أعطاكَهُ"، "أعطا": الفعل، "أعطاك": المفعول الأول، "أعطاكَهُ": المفعول الثاني، الهاء المفعول الثاني يجوز أن تكون ضميرًا متصلًا، "أعطاكَهُ"، وأن تكون ضميرًا منفصلًا فتقول: "الدرهم محمدٌ أعطاكَ إياهُ".

إذًا فهذه هي المسائل الثلاث المستثناة من القاعدة العامة، في هذه المسائل الثلاث، ما حكم الضمير؟ يجوز أن يكون متصلًا، ويجوز أن يكون منفصلًا، يجوز لكن ما الراجح، الاتصال أم الانفصال؟

أما المسألة الثالثة إذا وقع الضميرُ مفعولًا ثانيًا لأعطى وأخواتها فالأمر سيان،

الوصل والفصل سيان، لك أن تأتي بالضمير متصلًا أو منفصلًا، الأمر سيان.

والمسألة الأولى والثانية إذا وقع الضمير خبرًا لكان وأخواتها، وإذا وقع الضمير مفعولًا ثانيًا لظن وأخواتها، يعني لفعل ناسخ لأن كان وأخواتها، وظن وأخواتها أفعال ناسخة، المسألة الأولى والثانية أيهما أرجح؟ في المسألة خلافٌ بين النحويين.

فقيل: الراجح الفصل، وهذا قول سيبويه.

قال الشاعر:

لـئن كـان إيـاه لقـد حـال بعـدنا عـن العهـد والانسـان قـد يتغيـر

الشاهد: "لئن كان إياه"، كان إياهُ أتى بالضمير المنفصل، ولو أتى بالضمير المتصل لجاز، وكان يقول: لئن كانهُ.

ويقول الشاعر الآخر:

أخـي حسـبتك إيـاه، وقـد ملئـت أرجـاء صـدرك بالأضـغان والإحـن

الشاهد: "أخي حسبتك إياهُ"، فأتى بالضمير منفصلًا، ولو أتى به متصلًا لجاز، وكان يقول: "أخي حسبتُكَهُ".

والقول الثاني: أن الوصل هو الراجح وهذا اختاره كثيرٌ من النحويين كابن مالك، صاحب الألفية، وتابعه على ذلك جماهير المتأخرين.

لوروده في النثر والنظم، فمن وروده في النثر قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ﴾ **[الأنفال:٤٣]**، هذه رأى المنامية، ورأى المنامية تأخذ أحكام باب [ظن وأخواتها]، فالله عَزَّوَجَلَّ قال: **"إِذْ يُرِيكَهُمُ"**، "يُري": هذا الفعل، "يُريكَ": هذا كاف الخطاب المفعول الأول، طبعًا

الفاعل ضمير يعود إلى الله، "يُريكَ": تعود إلى النبي المخاطب مفعول أول، "يُريكَهُم": هُم تعود إلى قريش مفعول ثاني.

إذًا فالضمير هنا وقع مفعولًا ثانيًا متصلًا، ويجوز أن يكون منفصلًا في اللغة فكان يُقال: "وإذ يُريكَ إياهم".

وكذلك في الموضع الثاني: **"وَلَوْ أَرَاكَهُمْ"**، "ولو أرى": الفعل، "أراك": كاف الخطاب مفعول أول، "أراكَهُم": المفعول الثاني، ولو أتى به منفصلًا لجاز، فكان يقول في اللغة: "ولو أراك إياهم".

ومن النثر ما جاء في الحديث، عندما ظن بعض الصحابة أن ابن صياد هو الدجال، فطلب عمر بن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أن يقتله، فقال له النبي ﷺ: «**إن يكنهُ؛ فلن تُسلط عليه، وإلا يكنهُ فلا خير لك في قتله**»، إن يكنهُ فلن تسلط عليه، يعني إن كان الدجال فإن الذي سيقتله المسيح عيسى ابن مريم لا أنت، فلن تُسلط عليه.

إن يكنهُ: الضمير هنا وقع خبرًا لكان، واسم كان ضمير يعود إلى ابن صياد، الضمير هنا وقع خبرًا لكان، فجاز أن يأتي به متصلًا: "يكنهُ"، ويجوز في اللغة أن يؤتى به منفصلًا فيُقال: "إن يكن إياهُ"، وكذلك في الموضع الثاني.

وفي الشعر قال الشاعر:

بلغــت صــنع امــرئ بــر إخالُكَــهُ إذ لـم تـزل لا كتسـاب الحمـد معتـذرا

الشاهد قوله: "إخالُكَهُ"، "إخال": هذه من أخوات ظن، بمعنى تحسب، فوقع الضمير وهو الهاء مفعولًا ثانيًا، "إخال": الفعل، "إخالُكَ": المفعول الأول، "إخالُكَهُ": المفعول الثاني، المفعول الثاني لك أن تأتي به متصلًا كما قال الشاعر، ولك أن تأتي به منفصلًا فتقول: "إخالك إياهُ".

وقال أبو الأسود الدؤلي في نبيذ الذبيب، ونبيذ الذبيب فيه خلاف بين الفقهاء،

فبعضهم يجيزه، وفيه نوع ما يصل لحد السُكر إذا أسكر فمُحرم، إذا لم يُسكر فاختلف فيه الفقهاء فأبو الأسود يقول: إن الذبيب أخو الخمير فيقول:

دَع الخَمْـرَ يَشْـرَبها الغُـوَاةُ فَـإِنَّني ... رَأَيْـتُ أخاهـا مُغْنيـا بِمكانِهـا

يريد بأخيها نبيذ الذبيب

فَـإلاَّ يَكُنْهـا أوْ تكُنْـهُ فإنَّـهُ ... أخُوهـا غَذَتـهُ أمُّـهُ بِلِبَانِهَـا

يقول: دع الخمر إذا كنت مصرًا دع الخمر واشرب النبيذ، والشاهد في قوله: "فإلا يكُنها" فوقع الضمير خبراً لكان، فأتى به متصلًا، ولو أتى به منفصلًا لجاز فكان يقول: "فإلا يكن إياها"، وكذلك في الموضع الثاني، والقول الثاني وهو أن الراجح الوصل، هو المقدم لقوة الأدلة.

نعود بعد ذلك إلى بيتي ابن مالك، ابن مالك قال:

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاء سَلْنِيْهِ

ماذا يريد بـ "سلنيه"؟ يريد بـ "سلنيه" باب [أعطى وأخواتها]، ما الذي يجوز الوصل والفصل فيه؟ إنما يجوز في الهاء في سلنيه لأنه وقع مفعولًا ثانيًا، المفعول الثاني في هذا الباب إذا وقع ضميرًا؛ جاز لك فيه الوصل والفصل.

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاء سَلْنِيْهِ وَمَا أَشْبَهَهُ

يعني سلنيه وأخوات سلنيه

فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى

"فِي كُنْتُهُ"، يريد بـ "كُنْتُهُ" كان وأخواتها، إذا وقع الضمير خبراً لكان وأخواتها، فيجوز فيه الوصل والفصل؛ لأنه قال صل أو افصل، لكن ما الراجح؟ يقول: "فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ" الخلف يعني الخلاف "انْتَمَى" يعني في خلاف بين

النحويين فيه، إذًا فأقر أن في كنته خلاف، يعني أن الوصل والفصل جائزان.

فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى كَذَاكَ خِلْتَنِيْهِ

يريد بـ"خِلْتَنِيْهِ"، باب [ظن وأخواتها] إذا وقع الضمير مفعولًا ثانيًا لظن وأخواتها، فالوصل والفصل جائزان، لكن على السواء، أم على خلاف؟ على خلاف، لأنه قال:

فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى كَذَاكَ خِلْتَنِيْهِ

يعني: "خِلْتَنِيْهِ" مثل " كُنْتُهُ"، "كَذَاكَ خِلْتَنِيْهِ"، ثم ذكر الراجح عنده قال:

وَاتِّصَالاً أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالاَ

يقول: أنا اختار الاتصال، وغيري اختار الانفصال، هنا صرح بالقائل بالاتصال، وهو ابن مالك، ولا نصرح بالقائل بالانفصال، وإنما قال غيري، لِمَ؟ وجه بعضهم ذلك وقالوا: هذه من شدة احترامه لسيبويه، أن يذكره في مقام الاعتراض، أو في مقام المخالفة، فقال: غيري، ولو رجح قوله لقال هذا قول سيبويه، ولا شك أن سيبويه هو إمام أهل الصناعة بلا مدافع رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومع ذلك فإنه قد تُقدم أقواله وقد تكون مرجوحة.

ثم قال ابن مالك بعد ذلك:

٦٦. وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ ... وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

يذكر في هذا البيت حكم الضميرين المنصوبين إذا اجتمعا، واختلفت رتبتهما، مثال ذلك أن تقول: "الدرهمُ أعطَيْتُكَهُ"، هذا البيت والتالي تفريع للمسائل الثلاث المستثناة، لكلاهما تفريع.

يريد بذلك نحو: "الدرهمُ أعطَيْتُكَهُ"، التاء هنا ضمير رفع أم نصب؟ رفع ولا

يتصور اجتماع ضميري رفع؛ لأن الرفع للفاعل والفاعل لا يتعدد، الفعل إنما يكون من فاعل واحد، إما شخص، وإما جماعة، لكن يقع الفعل من فاعل واحد إما فاعل واحد أو فاعل متعد.

أما المفعول به إنه قد يتعدد، فهناك مفعول أول، وهناك مفعول أول وثاني، ومفعول أول وثاني وثالث، الفعل قد يقع على أكثر من واحد.

فلهذا قولنا: حكم الضميرين المنصوبين، منصوبين نعم؛ لأنه لا يتصور اجتماع ضميرين مرفوعين لم ينص على ذلك، حكم الضميرين المنصوبين إذا اجتمعا كما هنا: "أعطَيتُكَهُ"، الكاف ضمير خطاب، وكاف الخطاب نصب، والهاء: هاء الغيبة ضمير نصب؛ لأن من ضمائر النصب: "ياء المتكلم، كاف الخطاب، هاء الغيبة، ونا المتكلمين قد تأتي أيضًا للنصب".

هنا الآن اجتمع ضميرا نصب، "أعطَيتُكَهُ"، ما حكمهما؟ حكمهما من حيث الاتصال والانفصال، وحكمهما من حيث التقديم من الذي يقدم؟ فابن مالك يقول:

٦٦. وَقَـدِّمِ الأَخَـصَّ فِـي اتِّصَـالِ وَقَـدِّمَنْ مَـا شِـئْتَ فِـي انْفِصَـالِ

حكم الضميرين المنصوبين إذا اجتمعا واختلفت رتبتهما، ما المراد بالرتبة؟ أي: التكلم، والخطاب، والغيبة، هذه مراتب الضمير ذكرناها في تعريف الضمير لأن الضمير هو ما دل على متكلم، أو مخاطب، أو غائب، وأعلى مراتبه؟ المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب.

ما حكمهما؟ هذا السؤال الآن، اجتمعا واختلفت رتبتهما، ومنهم مثلا نصب متكلم ومخاطب، أو متكلم وغائب، أو غائب ومخاطب ما حكمهما؟ حكمهما حينئذٍ إن وصلتهما قدمت الأخص، وإن فصلتهما قدمت ما شئت منهما.

يعني لك الاتصال، ولك الانفصال، لكن إن وصلتهما يعني: أتيت بالثاني ضميرًا متصلًا إن وصلتهما؛ فيجب أن تقدم الأخص منهما، وإن فصلتهما أي: أتيت بالثاني ضميرًا منفصلًا؛ فلك أن تقدم أيهما شئت.

فإذا قلت: "الدرهمُ أعطيتُكَهُ"، عندنا الكاف والهاء ضميرا نصب، رتبتهما مختلفة أم متحدة؟ مختلفة، يجوز لك الفصل، ويجوز لك الوصل، كما عرفنا في المسائل المستثناة صل أو افصل، من حيث الجواز، من حيث الحكم العام فيجوز الوصل والفصل، لكن إذا وصلت، إذا أتيت به ضميرًا متصلًا فقلت: "الدرهمُ أعطيتُكَهُ، الثوب كسوتُكَهُ" يجب أن تقدم الأخص.

وهنا أيهما أخص؟ الخطاب أم الغيبة؟ الخطاب، فتقول: "الدرهمُ أعطيتُكَهُ"، ولا يجوز –ولا تضحكوا نحن نقرر واقع لغوي- ولا يجوز أن تقول: "الدرهم أعطيتهُوكَ"، لو قدمت الهاء وأخرت الكاف، قلت: "الدرهم أعطيتهُوكَ"، هذا ما يجوز، المسألة صعبة لأنها (@ ٢٠:٣٩) لكن مقر هذا الأمر، إنه قد يأتي إنسان فيما بعد إما غير عربي، أو عربي فسدت سليقته فيقول ذلك، نحن لا بد أن نعرف كل أحكام اللغة للكمال والتمام.

وتقول: "الدرهمُ أعطيتَنِيهِ" ماذا اجتمع؟ "أعطيتَ": هذا الضمير تاء الخطاب فاعل، "أعطيتني": ياء المتكلم مفعول أول، "أعطيتَنِيهِ": الهاء مفعول ثاني، لك أن تصل أو تفصل، أنت الآن اتصلت "أعطيتَنِيهِ"، يجب أن تقدم الأخص، أيهما أخص المتكلم أو الغائب؟ المتكلم، تقول: "أعطيتَنِيهِ"، ولا يجوز أن تعكس، فإذا عكست تقول: "أعطيتُهولي"، قدمت الهاء وأخرت الياء.

إذًا لك الوصل، ولكن مع وجوب تقديم الأخص، ولك الفصل فتقدم حينئذٍ أيهما شئت على الفصل تقول: "الدرهمُ أعطيتُكَ إياهُ"، الآن أتيت بالضمير الثاني منفصلًا، منفصلًا لك أن تقدم الخطاب الغيبة، أو تقدم الغيبة الخطاب.

فتقول على تقديم الخطاب: "الدرهمُ أعطيتُكَ إياه"، وبالعكس: "الدرهم أعطيتُهُ إياك" ما في إشكال، وتقول: "الدرهمُ أعطيتني إياهُ" ولك أن تقول: "الدرهمُ أعطيتهُ إياي".

إذًا الخلاصة في هذا البيت: أن الضميرين المنصوبين إذا اجتمعا واختلفت رتبتهما يجوز فيهما الوصل والفصل، فإذا وصلت؛ وجب تقديم الأخص، وإذا فصلت؛ جاز لك أن تقدم أيهما شئت.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ

٦٧. وَفِـي اتِّحَـادِ الرُّتْبَـةِ الْـزَمْ فَصْـلاَ ... وَقَـدْ يُبِـيْحُ الْغَيْـبُ فِيْـهِ وَصْـلاَ

يتكلم في هذا البيت على الضميرين المنصوبين إذا اجتمعا واتحدت رتبتهما، على الضميرين المنصوبين إذا اجتمعا، ولكن اتحدت الرتبة، يعني اجتمع ضميرا نصب لمتكلمين، أو ضميرا نصب لمخاطبين، أو ضميرا نصب لغائبين، حكم الضميرين المنصوبين إذا اجتمعا واتحدت رتبتهما.

مثال ذلك، الأمثلة قد تكون محدودة قليلًا هنا كأن تقول لمملوكك، أن يقول حاكم لمحكوم يريد أن يقول له: سأجعل أمرك في يدك، فتقول لمملوكك: "ملكتُكَ إياك"، يعني ملكتُك نفسك، "ملكتك": كاف خطاب، "إياك": ضمير خطاب.

أو أن يجني جاني، فيعتذر إلى الحاكم ويرضى عنه فيقول: "ملكتُكَ إياك"، يعني احكم على نفسك ما تشاء مثلًا، أو كأن تقول عن مثلًا أمتك تقول: تخبر عنها مثلًا تقول: "وهبتها إياها"، يعني وهبت لها نفسها، "وهبتُها إياها".

هذه الأمثلة ما الحكم؟ ما الحكم إذا اجتمع ضميران منصوبان واتحدت رتبتهما كهذه الأمثلة؟ يقول:

وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاَ

يجب الفصل، ما يجوز الوصل، فتقول حينئذٍ: "ملكتُكَ إياكَ"، ولا يصح "ملكتُكَكَ"، "وهبتها إياها"، ولا تقول: "وهبتُهَه".

لو تكلم هذا المملوك أو المحكوم، يريد أن يخبر بالذي حدث له، أن صاحبه ملكه نفسه، ماذا يقول؟ يقول له، يقول لصاحبه: "مَلَّكتَنِي إيَاي"، ولا يجوز الوصل، أنت ماذا تقول له؟ سيده ماذا يقول له؟ يقول: "مَلَّكتُكَ إيَاك"، ولا يجوز الوصل، أخبر عنه إنك ملكته نفسه تقول: "ملكتُهُ إياه" أو في الهبة كما قلنا قبل قليل.

إذًا ما حكم الضميرين المنصوبين إذا اجتمعا واتحدت رتبتهما؟ يجب الفصل إلا في حالة، وهي التي ذكرها ابن مالك في قوله:

وَقَدْ يُبِيْحُ الْغَيْبُ فِيْهِ وَصْلاَ

إذا كان الضميران المنصوبان للغيبة، واختلف لفظهما، يعني واحد مثلًا هاء الغيبة، والثاني هما أو هم، يختلف اللفظ، لأجل ذلك أن تقول: "المحمدان الدرهمُ أعطيتُهُما إياه" يعني أعطيت لهما الدرهم، "المحمدان الدرهمُ أعطيتُهُما إياه"، وصلت أو فصلت؟ فصلت، وهذا الأكثر والأحسن، لكن يجوز الوصل يعني يجوز على قلة، ويجوز الوصل فتقول: "المحمدان الدرهمُ أعطيتُهُمَاهُ".

"المحمدان الدرهمُ أعطيتُهُما إياه"، "المحمدان الدرهمُ أعطيتُهُمَاهُ"، يجوز لك الوصل والفصل،

الطالب:؟؟؟ (@٣٨:٤٨:٠٠)

الشيخ: طبعًا هاء مضمومة، في هاء مضمومة.

نقف أخيرًا في آخر كلام على هذه المسألة، عند الحديث قوله عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ عن الأرقاء: «**إن الله ملككم إياهم**»، هذا الحديث من أي مسألة؟ "ملككم إياهم"، هناك كاف الخطاب، وهناك إياهم، إذا ضميرا نصب كاف الخطاب والهاء ضميرا نصب، إذا اجتمع ضميران واختلفت رتبتهما.

فاصل الأذان (@٣:٤٩:٠٠)

بسم الله الرحمن الرحيم، قلنا الحديث: «**إن الله ملككم إياهم**»، هذا من الضميرين المنصوبين إذا اجتمعا وقد اختلفت رتبتهما؛ لأن الأول: للخطاب، والثاني إياهم: للغيبة، إذًا فيجوز فيه الوصل، ويجوز فيه الفصل.

فالفصل كما جاء في الحديث: «**إن الله ملككم إياهم**»، والوصل أن تقول: "إن الله ملككموهم" والراجح؟ هذا من باب ظن أو أعطى أو كان؟ من باب أعطى إذًا لا راجح، الخلاف في باب ظن، أو في باب كان، انتهينا من المسألة الأولى، والحمد لله رب العالمين.

المسألة الثانية: هي الكلام على أحكام نون الوقاية، وذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أربعة أبيات قال فيها:

٦٨. وَقبْلَ يَا الْنَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ ... نُونُ وِقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ
٦٩. وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدَرَا ... وَفِي لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّراً
٧٠. فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَارًا خَفَّفَا ... مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
٧١. وَفِي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ وَفِي ... قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

نون الوقاية، ما المراد بنون الوقاية؟ هي النون التي في نحو: "محمدٌ أكرمني"، أو "محمدٌ يكرمني"، أو "أكرمني"، هذه النون التي بين الفعل وبين ياء المتكلم، نسميها نون الوقاية، وهي حرف وقاية وتُعرب إعراب الحروف.

تقول: حرف وقاية، لا محل له من الإعراب، مبنيٌ على الكسر، ما الداعي لجلبه؟ لماذا جلبته العرب؟ جلبته العرب حلًا لمشكلة، مشكلة وقعت بين الفعل وبين ياء المتكلم، فمن خصائص ياء المتكلم أنها تكسر ما قبلها، وذكرنا ذلك في الكلام على علامات الإعراب المقدرة.

وهذه الخاصية تنفرد بها عن بقية الأسماء، الأسماء الظاهرة والضمائر حتى الضمائر كل الضمائر ليس لها هذه الخاصية، لو قلت: "أكرمك، أكرمهُ" ما يتغير شيء، إلا مع ياء المتكلم لا بد أن تكسر ما قبلها، فتقول: "هذا كتابٌ، هذا كتابُك، هذا كتابُ محمدٍ، هذا كتابُهُ" بالضم ما يتغير شيء.

حتى تأتي ياء المتكلم فتقول: "هذا كتابِي"، ما تقول: "هذا كتابُي" لأن ياء المتكلم تكسر ما قبلها مع أن كتاب مرفوع وعلامة رفعه الضمة، فهذه خاصية ياء المتكلم، ياء المتكلم تقول: أطالب بحقي أريد أن أكسر الفعل.

الفعل درسنا من قبل أن الفعل لا يدخله الجر، وإنما يدخل الجر الأسماء، وعلامة الجر الأصلية الكسرة، الكسرة في المعربات، ماذا يقابل الكسرة في المبنيات؟ الحركة التي حركة البناء التي تقابل الكسرة؟ الكسر، فإذا قلت: "خرجتُ من البابِ"، فالحركة التي على البابِ هذه حركة إعراب تسمى كسرةٌ، والحركة التي على هؤلاءِ، حركة بناء، فتسمى كسرًا وذكرنا ذلك في الكلام على مصطلحات المعرب والمبني.

الشاهد: أن الكسر وإن كان حركة بناء لا علاقة له بالإعراب إلا أنه يشبه في اللفظ الكسرة، والكسرة هي العلامة الأصلية للجر، فلو أعطينا ياء المتكلم حقها لكسرنا آخر الفعل، والفعل لا يقبل الكسر، لأنه لا يقبل الجر، الفعل رفض أن يتنازل عن حقه، وياء المتكلم رفضت أن تتنازل عن حقها، فماذا فعلت العرب؟ أتت بنون الوقاية بينهما وبقي كلٌ على حقه.

فإذا قلت: "أكرمنِي"، الفعل الماضي بقي مفتوحًا، "أكرَمَ"، وياء المتكلم أخذت حقها فكُسِر ما قبلها ووقعت الكسر على النون "أكرمَنِي".

وفي المضارع تقول: "محمدٌ يُكرِمُ" مرفوع وعلامة رفعه الضمة، أدخل ياء المتكلم "يَكرِمُنِي" الفعل بقي على ما هو عليه، وياء المتكلم أخذت حقها لكن الكسرة وقعت على النون.

وفي الأمر: "أكرِم" فعل أمر مبني على السكون، أدخل ياء المتكلم "أكرِمْنِي"، الفعل بقي على حركته، وياء المتكلم أخذت حقها.

إذًا فهذا هو الموجب الأصلي الأول لجلب نون الوقاية، ومن ذلك يُعرف لماذا سمى العلماء هذه النون نون الوقاية؟ لأنها في الأصلِ تقي الفعل من الكسر، لماذا تقيه؟ لأنه لا يقبل الكسر؛ لأن الكسر يشبه الكسرة، والكسرة علامة الجر، والجر لا يدخل على الأسماء.

فإن قيل: لَمَ ذكر ابن مالكٍ والنحويون قبله وبعده الكلام على نون الوقاية في باب الضمير؟ ما علاقة نون الوقاية بباب الضمير؟

الجواب: لأن موجبها ياء المتكلم، هي لا تُجلب إلا قبل ياء المتكلم، وياء المتكلم ضمير؛ فلهذا ذُكرت في آخر باب الضمير.

ما أحكامها؟ أحكامها التي ذكرها ابن مالك، ابن مالك ذكر لنون الوقاية أحكامًا، خمسة أحكام، أربعةً نص عليها، وواحدًا ظنًا.

الحكم الأول: الوجوب، يجب إثباتها، متى يجب إثباتها؟ في ثلاثة مواضع:

الأول: مع الفعل.

الثاني: مع "ليت"، من الأحرف النواسخ.

والموضع الثالث: مع "مِن وعن" من حروف الجر.

في هذه المواضع الثلاثة يجب إثبات نون الوقاية.

فالموضع الأول: مع الفعل، مع كل فعل سواءً كان ماضيًا، أم مضارعًا، أم أمرًا، تقول: "أَكرَمَنِي، يُكرِمنِي، أكرِمْنِي"، "أعطَانِي، يُعطِينِي، أعْطِنِي"، وهكذا.

حتى مع الفعل الجامد إذا دخلت عليه ياء المتكلم فيجب أيضًا إثبات نون الوقاية، ومن ذلك قول العرب: "عليه رجلًا ليسني" يعني عليه رجلًا غيري، "عليه رجلًا ليسني" ليس من أخوات كان، وكان وأخواتها أفعال، "كان، يكون، كُن، أصبَحَ، يُصبِح، أصبِح" كل أخوات كان،.

كل كان وأخواتها أفعال، إلا أن "ليس" فعل جامد، لم يأتِ إلا على صورة الماضي، فليس فعلٌ ماضٍ، جامد، ناقص، هذا الفعل يمكن أن يدخل على اسمٌ ظاهر، تقول: "ليس محمدٌ ثقيلًا" يمكن أن يدخل على ضمير، تقول: "لستُ بخيلًا، البخيلُ ليسَكَ" ليسَكَ ما في إشكال، الإشكال عندما تدخل ياء المتكلم، فإذا دخلت ياء المتكلم لا تقول: "ليسي" تقول: "ليسني" كما قالت العرب: "عليه رجلًا ليسني".

الموضع الثاني: مع "ليت"، وليت كما تعرفون من أخوات إن، وإن وأخواتها تسمى الأحرف الناسخة، والأحرف الناسخة ستة، وهي: "إن، وأن، لكن، وكأن، ولعل، وليت" وكلها ستأتي في نون الوقاية، أما ليت فإثبات نون الوقاية معها واجب.

طيب واجب متى واجب؟ إذا دخلت على اسم ظاهر "ليت محمدًا مجتهد"؟ لا، على ضميرٍ سوى الياء "ليتك مجتهد، ليته مجتهد"؟ لا، إنما تجب مع ياء المتكلم تقول: "ليتني مجتهد، ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾ [النساء:٧٣]، ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ

تُرَابًا﴾ [النبأ: ٤٠]".

الموضع الثالث: مع "مِن وعن"، من حروف الجر، حروف الجر عشرون حرفًا، منها "مِن وعن"، تقول: "أخذت العلم من زيدٍ، أخذت العلم منكَ، أخذت العلم منهُ" ما في إشكال حتى تأتي ياء المتكلم، فتقول: "أخذت العلم أو خذوا العلم منِّي، وخذوا العلم عنِّي"، منِّي، عنِّي، النون مشددة فيهما، والنون المشددة عبارة عن حرفين، الأول ساكن وهو حرفُ مِن، حرف النون الذي موجود في مِن وفي عن، والنون الثانية هي نون الوقاية إلا أنه كُتب حرفًا واحدًا، وهذا حكم إملائي.

الحكم الثاني لنون الوقاية: أن يكون إثباتها أكثر من حذفها، ونفهم عندما نقول: أن يكون إثباتها أكثر من حذفها أن الإثبات والحذف واردان جائزان إلا أن الإثبات أكثر، وذلك مع ثلاثة أسماء، أسماء عندما نقول أسماء أي أنهم أسماء ليس أفعالًا ولا حروفًا.

الاسم الأول: لَدُن.

الاسم الثاني: قط.

الاسم الثالث: قد.

أما الاسم الأول فهو: لَدُن، ولَدُن ظرف من الظروف، والظروف أسماء، لَدُن وهي تشبه معنى عِند، "جئتُ من لَدُن زيدٍ" يعني من عنده، "من لَدُن حكيمٍ"، المعنى والله أعلم من عند حكيمٍ.

لَدُن لو دخل على اسمٍ ظاهر: "من لَدُن زيدٍ، من لَدُن حكيمٍ، من لَدُنكَ، من لَدُنهُ" حتى تأتي ياء المتكلم، فإذا جاءت ياء المتكلم جاز لك إثبات نون الوقاية وحذفها، فإن أثبت نون الوقاية تترك الكلمة على ما هي عليه، تقول: "لَدُنِّي"،

كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف:٧٦].

ويجوز حذف نون الوقاية؟ يجوز، ولكنه قليل، فإذا حذفت نون الوقاية معنى ذلك أن ياء المتكلم تدخل مباشرة على لَدُن، وياء المتكلم تكسر ما قبلها إذا ستكسر النون في لَدُن، فتقول حينئذٍ: " لَدُنِي"، وهذه قراءة السبعية، في الآية السابقة: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِي عُذْرًا﴾ [الكهف:٧٦].

والاسم الثاني والثالث: قط وقد، وهما اثنان بمعنى حسب، ويأتيان في اللغة غير ذلك، فقد تأتي حرف تحقيق مع الماضي، ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون:١]، وقد تأتي حرف تقليل مع المضارع، "قد يتصدق البخيل"، الحرف لا علاق لنا به الآن، الحرف يأتي حكمه إن شاء الله في الأخير.

وقط: قد تأتي ظرفًا، "لم أشاهده قط"، بمعنى أبدًا هذا ظرف، وإنما الكلام على قد وقط اللذين بمعنى حسب أو بمعنى كافٍ، بمعنى حسب.

تقول: "محمدٌ قطهُ درهمًا" بمعنى: محمدٌ حسبهُ درهمٌ، أو كافيه درهمٌ، وتقول: "قط محمدٍ درهمٌ"، بمعنى: حسبُ محمدٍ درهمٌ، فقط وقد هنا بمعنى حسب، هذه من استعمالاتهم في اللغة العربية.

ومن الشواهد على ذلك: ما يسمى بحديث النار، وفيه أن الله خلق النار ووعدها بملئها، فقال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أنها يؤتى بها يوم القيامة تُجر بسبعين ألف ملك، وهي تزفر على أهلها ثم يُلقى فيها أهلها فوجًا بعد فوج، وهي تقول: هل من مزيد، هل من مزيد –نعوذ بالله منها ومن حال أهلها– حتى يُلقى فيها أهلها، وهي تقول: هل من مزيد، هل من زيد.

قال النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**حتى يضع الجبار عليها قدمه فينزوي بعضها على بعضٍ وتقول: قطني، قطني**» هذا الشاهد، قطني، قطني بمعنى حسبي، حسبي،

كافيني، كافيني، قطني دخلت ياء المتكلم على قط، فجاءت نون الوقاية قطني، هذا الكثير، فيجوز حذف النون فيُقال: "قطي، قطي"، وهذه رواية في الحديث قطني قطني، وقطي قطي.

أما قد بمعنى حسب فالشاهد عليها قول الشاعر:

قدنى من نصر الخبيبين قدى ... ليس الإمام بالشحيح الملحد

شاعر كان يناصر عبد الله بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في حربه على الأمويين، عندما كان منتصرًا، وعندما خذله الناس وانهزم كان هذا الشاعر من الذين خذلوه وتركوه، وقال: يكفيني ما بذلته في الحرب مع نصرته

قدنى من نصر الخبيبين قدى

أي حسبي ويكفيني ما قدمته في نصرهما يعنيه ويعني أخاه مصعبًا، الشاهد أنه قال: قدنِيَ، عندما أدخل ياء المتكلم على قد بمعنى حسب أتى بنون الوقاية فقال:

قدنى من نصر الخبيبين

ويجوز حذف النون فتقول حينئذٍ: قدي، وقالها الشاعر:

قدنى من نصر الخبيبين قدى

الحكم الثالث: أن يكون حذفها أكثر من إثباتها، يعني عكس الثاني، فيكون حذفها عكس الثاني، وهذا مع حرف واحد من الأحرف الناسخة وهو لعل، تقول: "لعل محمدًا مجتهد"، ما في إشكال، "ولعلك مجتهد، ولعله مجتهد"، ما في إشكال حتى تأتي ياء المتكلم، فتقول: "لعلي مجتهد، ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر:٣٦]، ﴿لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [القصص:٣٨] "، ولم ترد في القرآن الكريم بكل قراءاته إلا خاليةً من النون لعلي.

وجاء إثبات النون معها قليلًا في الشعر كقول الشاعر:

أريني جوادًا مات هُزلًا لعلني   أرى ما ترين أو بخيلًا مخلدًا

يقوله لامرأته التي تعاتبه على كثرة الكرم

أريني جوادًا مات هُزلًا لعلني   أرى ما ترين أو بخيلًا مخلدًا

ويقول الآخر:

فقلت أعيراني القَدُوم لعلني   أخط بها قبرًا لأبيض ماجِدِ

القَدوم الفأس الصغيرة، والشاهد قوله لعلني.

الحكم الرابع: جواز الإثبات والحذف على السواء، يجوز أن تثبت نون الوقاية، ويجوز أن تحذفها على السواء ليس أحد الوجهين أفضل ولا أرجح من الآخر، وذلك مع أربعة أحرف من الأحرف الناسخة، وهي: "إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ"، أي الأحرف الناسخة المختومة بالنون المشددة.

فمع الإثبات تقول: "إنَّني كريم، ظننت أنَّني منتبه، لكنَّني مسافر، كأنَّني مريض"، ويجوز الحذف فتقول: "إنِّي كريم، ظننت أنَّي منتبه، لكنَّي مسافر، كأنَّي مريض"، والأصل فيها إثبات نون الوقاية والحذف طاريء، هو جائز ولكنه طاريء.

ما الذي جوز الحذف هنا؟ الذي جوزه اجتماع ثلاث نونات، نون الوقاية نونٌ، ونون إنَّ نونان؛ لأنها نون مشددة، والنون المشددة عبارة عن حرفين، والشواهد على ذلك كثيرة، في القرآن، وفي كلام العرب شعرًا ونثرًا.

الحكم الخامس: وهو الذي أهمله ابن مالك، هو امتناعها، امتناع نون الوقاية، تمتنع نون الوقاية فيما سوى ذلك، فيما سوى ما سبق، فيما سوى حالة الوجوب، والكثرة والقلة، والجواز المتساوي، فيما سوى ذلك تمتنع نون الوقاية.

إذًا فتمتنع مع الحروف، كل الحروف سوى ما ذُكر في الحالات السابقة، ما الحروف التي ذُكرت في الحالات السابقة؟

ذكرنا الحروف الناسخة كلها "إنَّ، أنَّ، لكنَّ، كانَّ، وليت، ولعل" وذكرنا "مِن، وعن" من الحروف الجارة، بقية الحروف الجارة؟ لا يجوز، لا تقول: "الكتابُ للي، بل الكتابُ لي"، ولا تقول: "العزةُ فيني، بل العزةُ فيَّ" ولا تقول: " (@ ٠٠:١٦:٥٥) عليني، بل عليَّ"، وهكذا، وكذلك بقية الحروف.

وكذلك الأسماء سوى ما ذُكر في الحالات السابقة، ما الأسماء التي ذُكرت في الحالات السابقة؟ ذُكرت: "لَدُن، وقد، وقط"، لكن بقية الأسماء كتاب، تقول: "كتابني أم كتابي"؟ "كتابي، مسجدي، ربي" يجب ألا تأتي بنون الوقاية.

قبل أن ننظر في الأبيات نقول إن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أهمل الكلام على أسماء الأفعال، وأسماء الأفعال تجب معها نون الوقاية، إلا أن استعمالها مع ياء المتكلم قليل، ولعل هذا هو السبب الذي جعل ابن مالك يهمل الكلام عليها.

نظر الآن في أبيات ابن مالك، وكيف ذكر هذه الأحكام، ننظر في أبيات ابن مالك قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٦٨. وَقبْلَ يَا الْنَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ   نُوْنُ وِقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ

قال يا النفس يريد بها ياء المتكلم.

وَقَبْلَ يَا الْنَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ

يتكلم في هذا البيت على حكم نون الوقاية مع الفعل، هذا البيت جعله للأفعال، ما حكم نون الوقاية مع الأفعال؟ واجبة، إلا أنه سُمع حذفها في الشعر ضرورةً، فلهذا قال:

وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ

يعني في النظم هو الشعر، يعني سُمع في ليس، وهذا ضرورة شعرية كقول الشاعر:

عـــددت قـــومي كعديـــد الطـــيس إذ ذهـــب القـــوم الكـــرام ليســـي

فقال: ليسي، والقياس ليسني كما قالت العرب عليه رجلًا ليسني، ثم قال ابن مالك

٦٩. وَليْتَنِـــي فَشَـــا وَلَيْتِـــي نَـــدَرَا وَمَـــعَ لَعَـــلَّ اعْكِـــسْ وَكُـــنْ مُخَيَّـــراً

٧٠. فِـي الْبَاقِيَـاتِ وَاضْـطِرَاراً خَفَّفَـا مِنِّــي وَعَنِّــي بَعْـضُ مَـنْ قَـدْ سَـلَفَا

في هذين البيتين ذكر حكم نون الوقاية مع الحروف، هذا التقسيم الذي ذكرناه من قبل، فقال: (وَليْتَنِي فَشَا)، إذًا نون الوقاية مع ليت هي الفاشية في اللغة، (وَلَيْتِي نَدَرَا)، إذًا حرف النون مع ليت نادر، والنادر لا حكم له، ومن ذلك قول الشاعر:

كمنيـــة جـــابرٍ إذ قـــال ليتـــي أصـــادفه وأســـرف جـــلّ مـــالي

فقال: ليتي.

ثم قال:

وَمَعَ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّراً فِي الْبَاقِيَاتِ

هذا واضح

وَاضْطِرَاراً خَفَّفَا مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

مِن وعن حرفا جر نون الوقاية معهما واجبة، إلا أنه سُمع في الشعر حذف نون الوقاية، وهذا قوله: أن بعض من قد سلف يعني: هذا البيت مسموع من قبل أن السلف قد خففا "منِّي وعنِّي" خففهما فتقول: "مني، وعني"، هذه ضرورة شعرية كقول الشاعر:

أيهـــا الســـائل عـــنهم وعنـــي لســـت مـــن قـــيس ولا قـــيس منـــي

هذه ضرورة شعرية لا يُقاس عليها، ثم قال:

٧١.وَفِي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

ذكر في هذا البيت حكم نون الوقاية مع الأسماء، فقال: (لَدُنِّي)، هذا ظرف، أيهما أكثر لَدُنِّي بالإثبات أم لَدُني بالحذف قال:

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ

إذًا لَدُني بالحذف هو القليل، فلَدُنِّي هو الكثير.

وَفِي قَطْنِي وَقَدْنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

إذًا الحذف في قطني وقدني قد يفي، وقد مع المضارع تدل على التقريب، إذًا فالحذف قليل أيضًا، وهذا الذي شرحناه وفصلناه قبل قليل، بذلك ينتهي الكلام بحمد الله تعالى على هذا الباب باب الضمير، ونتكلم في الدرس القادم إن شاء الله على باب [العَلَم].

نستغل باقي الوقت إن بقي وقت في لأسئلة تفضل.

الطالب:؟؟؟

الشيخ: هذا الموضوع لا أحب أن أتكلم فيه الآن لأنه يحتاج إلى تفصيل.

الطالب:؟؟؟

الشيخ: ملككم إياهم.... ملكهم إياهم هذا من حيث اللغة، لكن إذا كان المعنى يمنع فالمعنى هو المقدم، فانظر الآن للذي للمُمَلك الذي أخذ الشيء والمُملك الذي وقع عليه الأمر، ولأن المخاطب هو الذي أخذ، والأرقاء هم الذين أُخِذوا، تقدم الآخذ وتؤخر المأخوذ، ملككم إياهم.

الطالب:؟؟؟

الشيخ: عليه رجلًا ليسني، ليسني لإثبات النون.... عُد إلى المفعول به، نصبه عليه لأن عليه هنا اسم أم فعل؟ بمعنى الزم أو ليلزم رجلًا.

الطالب:؟؟؟

الشيخ: ولكنَّ.

الطالب:؟؟؟

الشيخ: إن لم يكن هناك سؤال آخر نجب عن هذا السؤال، لأنه خارج الدرس، أقام الصلاة.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

الدرس الثاني عشر

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حياكم الله وبياكم في هذه الليلة المباركة، ليلة الاثنين الرابع عشر من شهر جمادى الأولى، في سنة تسعٍ وعشرين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى ﷺ.

في هذا الجامع "جامع الراجحي" بحي "الجزيرة" في مدينة "الرياض"، نعقد بعون الله وتوفيقه الدرس "الثاني عشر" من دروس شرح "ألفية ابن مالك" رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

كنا تكلمنا في الدرس الماضي على [الضمير]، وكان الضمير هو النوع الأول من أنواع المعارف السبعة التي سيذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ تباعًا، أما النوع الأول الضمير فقد انتهينا منه ولله الحمد، وفي هذه الليلة المباركة نتكلم على النوع الثاني من أنواع المعارف وهو [العَلَم].

وموضوع العَلَم موضوع سهل وماتع، والكلام فيه مفيد وقريب، شيخنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد لهذا النوع من أنواع المعارف العَلَم بابًا في ألفيته في عشرة أبيات.

قال فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٧٢.اسْـمٌ يُعَـيِّنُ الْمُسَـمَّى مُطْلَقَـا عَلَمُـــهُ كَجَعْفَـــرٍ وَخِرْنِقَـــا
٧٣.وَقَـــرَنٍ وَعَـــدَنٍ وَلاَحِـــقٍ وَشَـــذْقَم وَهَيْلَـــةٍ وَوَاشِـــقِ
٧٤.وَاسْـمَـًا أَتَـى وَكُنْيَـةً وَلَقَبَـا وَأَخِّـرَنْ ذَا إِنْ سِـوَاهُ صَـحِبَا
٧٥.وَإِنْ يَكُوْنَـا مُفْـرَدَيْنِ فَأَضِـفْ حَتْمَـًا وَإِلاَّ أَتْبِـعِ الـذِي رَدِفْ
٧٦.وَمِنْـهُ مَنْقُـولٌ كَفَضْـلٍ وَأَسَـدْ وَذُو ارْتِجَـالٍ كَسُـعَادَ وَأُدَدْ
٧٧.وَجُمْلَـةٌ وَمَـا بِمَـزْجٍ رُكِّبَـا ذَا إِنْ بِغَيْـرِ وَيْـهِ تَـمَّ أُعْرِبَـا
٧٨.وَشَـاعَ فِـي الأَعْـلاَمِ ذُو الإِضَـافَهْ كَعَبْـدِ شَـمْسٍ وَأَبِـي قُحَافَـهْ
٧٩.وَوَضَـعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَـمْ كَعَلَـمِ الأَشْـخَاصِ لَفْظَـًا وَهْـوَ عَـمْ
٨٠.مِـنْ ذَاكَ أُمُّ عِـرْيَطٍ لِلْعَقْـرَبِ وَهكَـذَا ثُعَالَـةٌ لِلثَّعْلَـبِ
٨١.وَمِثْلُـهُ بَـرَّةُ لِلْمَبَـرَّهْ كَـذَا فَجَـارِ عَلَـمٌ لِلْفَجـرَهْ

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيتين الأولين تعريف العَلَم، وبعض أمثلته فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا عَلَمُهُ

هذا هو التعريف، تعريف العَلَم عند النحويين هو: اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا، وقبل أن نعرف تعريف النحويين، نذكر بسرعة معنى العَلَم في اللغة.

العَلَم في اللغة: مأخوذٌ من العِلم، ويُطلق على ما يُعلَمُ به قبل غيره، أي: يُطلق على الأشياء الواضحة التي تُعلم وتُعرف قبل غيرها، إما لوضوحها، وإما لكبرها، وإما لأهميتها ونحو ذلك، فلهذا يُطلق على الجبل؛ لأنه كبير، ويُرى، ويُعرف قبل غيره، وفي ذلك تقول الخنساء رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قبل إسلامها في رثاء أخيها صخر

وَإِنَّ صَـخرًا لَتَـأْتَمَّ الهُـداةُ بِـهِ كَأَنَّـهُ علَـمٌ في رَأسِـهِ نـارُ

أي: كأنه جبل.

ويُطلق على الرايات، تُسمى أعلامًا؛ لأنها تُرى ولا يُرى الأشخاص الذين في

المعركة لأنها مرتفعة ونحو ذلك، إذًا فالعلم يُطلق على ما يُعرف قبل غيره.

أما في الاصطلاح النحوي، فهو ما ذكره ابن مالك:

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى تعيينًا مُطْلَقَا

أحب قبل أن أشرح تعريف النحويين أن أبين معنى العَلَم، نفهم العَلَم أو نشرحه شرحًا تعليميًا قبل أن ننظر في الكلام العلمي للنحويين.

العَلَم: أن يكون عندك أشياء متشابهة من جنس واحد تريد أن تميز بينها، بحيث تخص كل واحدٍ منها باسمٍ لا يُطلق على مشابهه، إذًا فالقضية عندنا أفراد من جنس واحد، هذه الأفراد تتشابه كيف نميز بينها؟ نميز بينها بما يسميه النحويين العَلَم.

هذه العائلة فيها خمسةُ أبناء، كلهم ابن، كلهم ذكر، كلهم إنسان، وقد يكون جميعهم طلابًا، فإذا قلنا ابن نكرة كل واحد يسمى ابن، كل واحد يسمى ذكر، كل واحد يسمى إنسان، فنسمي الأول محمدًا، ونسمي الثاني صالحًا، ونسمي الثالث خالدًا، ونسمي الرابع عمرًا، ونسمي الخامس بكرًا، هذه أعلامهم التي بها يتمايزون.

لماذا سمينا هذا محمدًا؟ لكي نميزه، نميزه عمن؟ نميزه عن اخوته، لا لكي نميزه عن غير اخوته، أي: لكي نميزه عما يشابهه، لا لكي نميزه عن الجبال، أو نميزه عن الحيوانات التي في البيت، لا نميزه عن مشابهيه، الذين قد يختلط بهم، ومن مشابهه في هذه الحالة؟ يشابهه في هذه الحالة اخوته.

عائلة أخرى أيضًا عندها أبناء آخرون، كيف تميز بينهم؟ تميز بينهم بالأعلام، العائلة الأخرى قد يكون عندها أيضًا محمد، وخالد، وعلي، وصالح، محمد الذي في العائلة الثانية لماذا سُمي محمدًا؟ لكي يُميز عن مشابهيه، من مشابهوه؟ اخوته

في العائلة الثانية، فبهذا تجد أن بعض الأعلام قد يشيع.

الأعلام معارف، ما معنى معرفة؟ المعرفة هي التي تحدد المسمى، يُراد بها مسمًى معين واحد خاص بها، هذه المعرفة، أما النكرة تشيع، لهذا لا يقول إنسان كيف يكون علمًا ومع ذلك قد يشيع، هنا محمد وهنا محمد، محمد ما شاء الله عند المسلمين يكون أكثر الأسماء استعمالًا محمد؟

نقول: كل محمد من هؤلاء علمٌ على صاحبه لكي يميزه عن مشابهيه، ثم قد يشيع بعد ذلك، فلهذا فكل أسماء الناس أعلام، ذكورًا وإناثًا؛ صغارًا وكبارًا، هذه أعلام عليهم لكي يميزوا عن مشابهيهم.

هناك جبل أُحُد، فإذا قيل أُحُد مباشرة عرفنا المقصود أم لم نعرف المقصود؟ عرفنا المقصود ذلك الجبل الذي في المدينة النبوية الذي يحبنا ونحبه، جبل معين، لماذا سُمي هذا الجبل بأُحُد؟ لكي يُعين ويُميز عن مشابهيه، والذي يشابهه الجبال الأخرى، وهكذا.

أما مكة المكرمة، مكة فإن هذه المدينة، هذه البقعة، هذا المكان سُمي بمكة لماذا؟ يعني إذا قلنا مكة هل تعرف المقصود، المراد؟ تعرف المدينة المرادة، إذًا فمكة عَلَم، عَلَمٌ على إنسان؟ لا هو ما وضع ليميزها عن بقية الناس، إنما سُمي مكة لكي يميزه عن بقية المدن، هذا علم مدينة، علمٌ على مدينة، فأسماء المدن كلها أعلام، تتميز عن بقية المدن.

والذي حدث في الناس من شيوع أسمائهم كمحمد، قد يحدث أيضًا في المدن، فالمدن في الدولة الواحدة تتمايز عن بعضها، في دولة أخرى أيضًا قد يكون فيها مكة، تجد بعض أسماء المدن أيضًا تتعدد، تتشابه، مثل اسكندرية في مصر، ومثل اسكندرية في العراق، مدن كثيرة جدًا متعددة، حتى أمريكا فيها الإسكندرية،

نسمع في الأخبار ذلك، فقد تشيع.

قد تشيع الإسكندرية في مصر سميت بذلك لتتميز عن مشابهيها من بقية المدن في هذا الإقليم، والإسكندرية في العراق لتميزها عن بقية المدن المشابهة في العراق وهكذا.

إذا قلنا مثلًا: العراق، هذا علم أم معرف بـ (ألـ)؟ هذا علم، سميت هذه الدولة بالعراق لتميز عن بقية الدول، العراق وسوريا، ولبنان، والسعودية، وقطر، هذه أعلام، أعلامٌ على دول، وآسيا، وأفريقيا، وأوروبا، هذه أعلامٌ على قارات، كي تتمايز بهذه الأسماء، وأيضًا أعلامٌ أخرى.

الطالب:؟؟؟ (@..:١٤:١٢)

الشيخ: مسجد كلمة مسجد عَلَم أم ليست علمًا؟ نكرة، هذا يسمى مسجد، وهذا يسمى مسجد، لكن إفريقيا هذه القارة فقط تسمى إفريقيا.

الطالب:؟؟؟

الشيخ: هذا ليس علمًا مسجد الراجحي، نعم معرفة ولكنه ليس من العَلَم، ولكن من المعرف بالإضافة.

الطالب:؟؟؟

الشيخ: الأرض، وزحل، والزُهرة، والمشترى، هذه أعلامٌ على الكواكب، -دعونا في أرضنا-، السبت، الأحد، هذه أعلام أو معرفات (بألـ)؟ أعلام، المعرف (بألـ) كما سيأتي المعرف (بألـ) نكرة دخلت فيه (ألـ) لتنقله من التنكير إلى التعريف.

معنى ذلك أنك لو نزعت (ألـ) من المعرف (بألـ) سيعود إلى التنكير، أما

العَلَم العَلَم معرف (بألـــ)؟ لا معرف بالعلمية، ومع ذلك لو نزعت منه (ألـــ) لا يذهب عنه التعريف، العراق ما تقول عراق تعرف المقصود، (ألـــ) قد تُزاد هذه زائدة تسمى (ألـــ) زائدة، قد تلزم أو لا تلزم، لكن العراق علم.

وأسماء الأشهر محرم، وصفر، وربيعٌ الأول، هذه كلها أعلام على هذه الأشهر، إذًا فالعلم هو الاسم الذي يميز مسماه عن بقية مشابهيه، بحيث لا يُطلق على مشابهيه، فكلمة شهر ما تفرق عن السنة أو على اليوم، لكن تفرق على بقية الأشهر المشابهة فمحرم شهر، وصفر شهر، ورمضان شهر، كلمة شهر علم؟ لا، هذه شاعت في جنس الأشهر، لكن رمضان خاصٌ بشهر من الأشهر هذا علمٌ على هذا الشهر.

ويوم؟ يوم أيضًا نكرة، لأنه يشيع في كل الأيام، السبت يوم، الأحد يوم، لكن السبت علم للزمان الذي بعد الجمعة وقبل الأحد، هذا علم، قد يتكرر يأتي ثمان مرات هذا محمد يذهب ويأتي يذهب ويأتي وهو محمد، كذلك السبت يذهب ويأتي وهو السبت هذا علمه.

ثم نعود بعد ذلك إلى تعريف النحويين الذي ذكره ابن مالك في ألفيته إذ قال:

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ

العَلَم: هو الاسم الذي يعين مسماه تعيينًا مطلقًا، الاسم والمسمى معناهما معروف، فإذا قلت: محمد، هذا محمد، الميم والحاء والميم المشددة والدال هذا الاسم، والذات التي أمامي في عظامها وجلدها ولحمها هذا مسمى، هذا الاسم، وهذا المسمى، معروف الفرق بين الاسم والمسمى.

يقول:

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَا

اسْمٌ: أي أن العَلَم اسم، ليس فعلًا ولا حرفًا.

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى: يعين مسماه يخرج النكرة، النكرة لا تعين صاحبها، لا تعين مسماها بل تشيع، كلمة رجل عينت الرجل المقصود، المراد؟ لا، كل رجل يُطلق عليه كلمة رجل.

النكرة تعين المسمى تعيينا مطلقًا، ما معنى تعيينا مطلقًا؟ أي: بلا قيد، أي أن تعريفها جاء من ذاتها، لا من خارجها، وهذا الذي يتميز به العَلَم لهذا صار في المرتبة الثانية من المعارف.

التعريف كيف يحدث للعلم؟ إذا قلت لكم: مكة، عرفنا المدينة المرادة، كيف عرفتم الذي أردت؟ من قولي مكة أم من شيء آخر؟ من قولي مكة كلمة مكة هذا اللفظ هو الذي دل على المقصود مباشرة.

وبقية المعارف؟ بقية المعارف تعين مسماها؛ لأنها معارف، لكن تعين مسماها بقيد، لا تعيينا مطلقًا، تعين مسماها بخارجٍ عنها، الذي يكسبها التعريف لا لفظها، لا ذاتها، ولكنه شيءٌ خارجٌ عنها، ما معنى هذا الكلام؟

الاسم الموصول، لو قلت لكم مثلًا: "جاء محمد" عرفتم الجائي؟ عرفنا الجائي هذا محمد بشحمه ولحمه، فإذا قلت: في الموصول "جاء الذي" عرفتم الجائي؟ ما عرفتم الجائي، الذي معرفة أو نكرة؟ معرفة، كيف معرفة وما عرفتم؟ الذي معرفة لكنه لا يكتسب التعريف من لفظه من ذاته، ولكن من خارجه من صلته حتى تقول: "جاء الذي نجح"، الذي معرفة لكنه لا يكتسب التعريف من لفظه لكن من خارجه، بخلاف العلم.

والضمير؟ الضمير معارف، من أقوى المعارف، ومع ذلك لا يكتسب التعريف من لفظه بل من الخارج فإذا قلت: "أنت مجتهد" هذه العبارة أنا أقول

الآن: "أنت مجتهد" هل عرفتم المجتهد الذي قصدته بعبارتي؟ ما عرفتم، أنت معرفة، وما عرفتم، نعم؛ لأن أنت لا تُكسب التعريف بلفظها، وإنما تُكسب التعريف من خارجها، تُكسب التعريف من معرفتك للمخاطب.

إذا عرفت المخاطب بقولي: "أنت مجتهد" عرفت المراد بأنت، فالضمائر معارف، لكن تعريفها يأتي من معرفة المتكلم والمخاطب والغائب من الخارج، وهكذا بقية المعارف كلها يأتي تعريفها من خارجها.

"هذا بطل" من هذا البطل؟ ما تعرفونه، مع أن هذا معرفة، لكن يكتسب التعريف بمعرفة الحضور معرفة المشار إليه، "هذا بطل" فإذا عرفتم المشار إليه صار هذا معرفة.

أما العَلَم يتميز بميزة وهو أن تعريفه من لفظه، ومن ذاته، يقولون يعين المسمى تعيينًا مطلقًا، يعني بلا قيد، يعني بلا حاجة إلى شيءٍ خارج عنه، هذا معنى قولهم: يعين مسماه تعيينا مطلقًا، أي: بلا قيد خارجٍ عنه.

ثم بعد ذلك مثَّل للعلم بمثال أم بأمثلة؟ بأمثلة، والعادة من ابن مالك أنه يمثل بمثال، وهكذا المتون، تكتفي بالتمثيل بمثال، فإذا مثَّل صاحب المتن بأكثر من مثال فاعلم أن له مقصدًا من ذلك.

فابن مالك هنا ما مثّل بمثال، أو مثالين، أو ثلاثة، مثَّل بثمانية، فقال:

كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا وَقَرَنٍ وَعَدَنٍ وَلاَحِقٍ وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقِ

"كَجَعْفَرٍ": هذا علم على ذكر، على إنسانٍ ذكر.

"وَخِرْنِقَا": علم على أنثى، من البشر.

"كَجَعْفَرٍ": معناه في اللغة النهر الصغير، ثم نُقل وجُعل علمًا على الإنسان

دلالة على الكرم.

"وَخِرْنِقَا": الخرنق في اللغة ولد الأرنب ثم نُقل وجُعل علمًا على المرأة يعني من باب التحبب والتجميل، وخرنق اسم أخت طرفة الشاعر المعروف، أخته من أمه خرنق، وهي شاعرة أيضًا وهي القائلة البيتين المشهورين:

لا يبعــدَن قــومي الــذين هــم ســـمُّ العـــداة وآفـــة الجـــزرِ
النـــــازلين بكــــلِّ معتـــركٍ والطيبـــــينَ معاقِـــــدَ الأزرِ

"وَقَرَنٍ": هذا علم على قبيلة، قبيلة قرن، ومن هذه القبيلة التابعي الجليل بل أفضل التابعين أويس القرَني، وهو بفتح الراء، أما قرْن فقبيلةٌ أخرى.

"وَعَدَنٍ": هذه علمٌ على مدينة، مدينة عدن في اليمن مشهورة.

"وَلاَحِقٍ": علم على حيوان، على حصان، وهو حصان معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

"وَشَدْقَمٍ": وفي بعض النسخ عندكم شذقم بالذال، والرواية الصحيحة شدقم بالدال، وشدقم علم على جمل، جمل للنعمان بن المنذر.

"وَهَيْلَةٍ": علم على غنمة كانت لبعض العرب.

"وَوَاشِقِ": علمٌ على كلب كان لبعض العرب.

ما مراد ابن مالك من تعدد الأمثلة؟ يريد أن يقول ابن مالكٍ لنا: العَلَم لا يختص بالعقلاء، فقد يكون للعقلاء كجعفر وخرنق، وقد يكون لغير العقلاء كالحيوانات والمدن ونحو ذلك.

فإن كان للعقلاء فهذا لا عجب منه، فالعقلاء هم أشرف الخلق، ولهذا كان لكل واحدٍ منهم علم، وغير العقلاء؟ غير العقلاء إنما يوضع العلم لما يؤلف منه،

الأشياء التي تؤلف، يعني الأشياء التي يخالطها الإنسان بكثرة، فإنه قد يحتاج إلى أن يضع لها علمًا.

عندك في البيت عدد من النوق مثلًا تريد أن تميز بينها بإعلامها أو عندك ناقة مثلًا كريمة عليك فخصصتها بعلمٍ عليها سميتها باسم علم عليها كالقصواء ناقة النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، هذا علم على هذه الناقة وليس معرفًا (بألـ)، أو دُلْدُل بغلة النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وانظروا إلى سباقات الهجن وسباقات الخيل ستجدوا أن كل حصان وكل بعير له علم، كأعلام الناس، أنت اسمك محمد، هذا الحصان اسمه كذا، وهذا البعير اسمه كذا، علم لأنها أشياء عزيزة على أهلها، فلهذا وضعوا لها أعلامًا.

وكل ما يألفه الإنسان يمكن أن يجعل له علمًا من غير العقلاء، سيارة كلمة سيارة نكرة، لكن سيارة عزيزة عليك مثلًا يمكن أن تجعل لها علمًا أو سيف كـ "ذو الفقار" سيف عليّ بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أو غير ذلك، أي أمر يمكن أن تطلق عليه علمًا إذا جعلت له اسمًا خاصًا به يميزه عن مشابهيه.

فلهذا أراد ابن مالك بهذه الأمثلة المتعددة أن يبين لك أن العلم يُطلق على أشياء كثيرة مما يعقل ومما لا يعقل.

وهنا نتوقف ونسأل عن أسماء الله عَزَّوَجَلَّ الله، الرحمن، الرحيم، العزيز، الجبار، العليم، أسماء الله أعلام أم ليست أعلامًا؟

الجواب على ذلك أن نقول: إن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ليس كخلقه، وأسماؤه ليست كأسماء الناس، أما المشبهة فإنهم جعلوا أسماء الله عَزَّوَجَلَّ كأسماء الناس، المشبهة يشمل من يسمون نفسهم بالمنزهة أو المؤولة أو المعطلة، هؤلاء في الحقيقة مشبهة لأن كل معطل أو مؤول لا يؤول إلا إذا عبر قنطرة التشبيه.

والمثال عندنا في العَلَم، فهم قالوا: أسماء الله كأسماء الناس، أعلامٌ عليه، فلان من الناس ولد له ولد فسماه صالح، هذا الطفل الصغير صالح؟ اسمه صالح، لكن هل صفته الصلاح هذا الآن لا يوصف لا بالصلاح ولا بالفساد بل ربما يكبر فيكون فاسدًا ومع ذلك يسمى صالح، هذا علم مجرد ميزة تميزك عن بقية الآخرين، ولا يشترط أن تتصف بك هذه الصفة.

فأسماء الله قالوا أعلام عليه كما أن هذا الإنسان اسمه صالح ولا يشترط أن يتصف بالصلاح ربما يتصف وربما لا يتصف، صالح مجرد علم عليه يميزه فقط لا يحمل صفة الصلاح كذلك أسماء الله أعلامٌ عليه لا تشمل ولا تحمل ما فيها من صفات، الله اسمه الرحمن لكن لا يتصف بالرحمة، الله اسمه العزيز ولا يتصف بالعزة، الله اسمه البصير ولا يتصف بالبصر ونحو ذلك.

وأما أهل السُنة والجماعة فقالوا: إن أسماء الله كالله، ولا تشبه بالناس وأسمائهم بل أسماء الله عَزَّوَجَلَّ أعلامٌ وأوصافٌ في الوقت نفسه، فهذه الأسماء أسماءٌ أعلام على الله، الله علمٌ على المعبود بحق -جل جلاله- وكذلك بقية الأسماء الرحمن، الرحيم، ولهذا تُعامل في اللغة معاملة الأعلام، وتحمل ما فيها من صفة فالرحمن تدل على أن اسمه وعلمه الرحمن ويتصف بالرحمة، والعزيز كذلك وبقية الأسماء.

فإذا عرفنا ذلك، ثم جئنا إلى إعراب البسملة: بسم الله الرحمن الرحيم فنقول:

الباء: حرف جر.

اسم: اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة.

الله: هذا علم لكن ما إعرابه؟ بسم الله، اسم الله هذه إضافة بسم مجرور بالباء وهو مضاف والله مضاف إليه مجرور علامة جره الكسرة، بسم الله الرحمن.

الرحمن: ما إعراب الرحمن؟ صفة نعت، نعت أول مجرور وعلامة جره الكسرة.

الرحيم: نعت ثاني مجرور وعلامة جره الكسرة.

هذا إعراب أهل السُنة والجماعة، لكن المؤولة الذين قالوا إن أسماء الله أعلامٌ عليه لا أوصاف لا يرتضون هذا الإعراب.

فتجدون في بعض كتب التفسير التي تسير على مذاهبهم تقول الرحمن: بدل، ولا يصح أن يكون صفةً أو نعتًا، الرحمن بدل لماذا بدل؟ البدلية تكون في الجوامد، تكون في الكلمات الجوامد التي لا تحمل صفات كما في العالمين، عندنا كما لو قلت: "جاء محمدٌ أبو صالح" اسمه محمد وكنيته أبو صالح، أبو صالح ليست صفة، هذا اسم جامد للشخص، "محمد أبو صالح"، تقول محمد، أبو صالح صفة ولا اسم ثاني، اسم ثاني له، علم عليه أيضًا، يكون هذا محمد أبو صالح بدل، فلا شك أن المذاهب العقدية تؤثر في الأحكام النحوية والإعرابية.

هذا ما يتعلق بالبيتين الأولين وفيهما تعريف العَلَم، وأمثلة العَلَم، أما في البيت الثالث والرابع، وقال فيهما ابن مالك:

٧٤.وَاسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَا ... وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا
٧٥.وَإِنْ يَكُوْنَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ ... حَتْمًا وَإِلاَّ أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

ذكر فيهما ابن مالك أحد تقسيمات الاسم، فإن للاسم عدة تقسيمات، فيذكر ابن مالك منها ثلاثة تقسيمات. التقسيم الأول المذكور في هذين البيتين تقسيم العَلَم إلى اسمٍ ولقبٍ وكُنيةٍ، فالعَلَم إما اسم، وإما لقب وإما كُنية، الفرق بينها؟

الفرق بينها واضح، الاسم هو أول علمٍ على المسمى، أول علم يُطلق على هذا المسمى نقول هذا اسمه العَلَم، فالطفل إذا ولد فسماه أبوه في يوم ولادته أو في

اليوم الثاني أو الرابع أو الخامس، أو السابع، أو العاشر، أو بعد شهر أول اسم يطلقه على هذا المولود هو اسمه العَلَم.

فالاسم العلم هو أول علمٍ للمسمى، على ذلك إذا أتاني ولد فسميته محمدًا، محمد اسم أم لقب أم كُنية؟ اسمٌ علم، أتاني ولدٌ آخر ما سميته محمدًا، ولا عليًا سميته أبو بكر، عندما ولد سميته أبو بكر، اسمٌ أو لقب أو كنية؟ هذا اسمه العَلَم، لأن الاسم العَلَم هو أول علم يُطلق على المسمى، وهذا يكثر الآن عند بعض الشعوب الإسلامية، فاسأل الإنسان ما اسمك يقول: أبو بكر كذا سماه أبوه، أبو بكر فهذا اسمه العَلَم ولا يكون كنيته.

مدينة أراد أن يسميها أهلها فسموها بأبو ظبي، هذا اسم المدينة اسمها العَلَم أم كنيتها؟ اسمها العَلَم، وكذلك الجبل المعروف بمكة أبو قبيس، اسم جبل أبو قبيس، هذا الاسم، الاسم العَلَم هو أول علمٌ على مسماه.

أما اللقب والكنية فإنهما يحدثان بعد الاسم، اللقب والكنية يحدثان بعد الاسم، فإذا كان هذا العَلَم الحادث بعد الاسم مبدوءً مصدرًا بأبٍ أو أمٍ، أو ما أشبههما فكنية، وإلا فهو لقب، إذا كان هذا العَلَم الحادث بعد الاسم العَلَم مصدرًا بأبٍ أو أمٍ وما أشبههما، مثل ماذا الذي يشبههما؟

مثل: ابن، وابنة، وبنت، وأخ، وأخت، وعم، وعمة، وخال، وخالة، فكل ذلك يسمى كُنية، فأبو بكر، وأبو حفص، كنيتان، وأم كلثوم، وأم المساكين وأم الخير كُنية. وابن عباس، وابن الخطاب، وابن عمر، هذه كُنى، وأخت الأرض، وبنت الأرض، بنت الأرض يُطلق على الحصباء، أو بنت اليم تطلق على السفينة، هذه أعلام.

أو أخو نوره وهو الملك عبد العزيز ابن عبد الرحمن آل سعود رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يُعرف

بهذه الكُنية وكان يفتخر بها رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمةً واسعة، وقدس روحه وأموات المسلمين في جنات النعيم، وجزاه الله عنا وعن هذه البلاد خير الجزاء، فقد وحد الله على يديه هذه البلاد وأمنها بعد الخوف، ونشر على يديه خيرًا عظيمًا في بلاد المسلمين قاطبة وفي هذه البلاد عامة.

نسأل الله أن يغفر له، وأن يوفق ذريته على السير على طريقته، وأن يجعلهم نصر للإسلام والمسلمين وأن ينفع بهم البلاد والعباد وهو بذلك رحيم.

فكل ما بُدء بأمٍ أو أبٍ أو أخٍ أو أختٍ، أو ابنٍ أو بنتٍ أو عمٍ أو نحو ذلك فهو كُنية وإلا فهو لقب، اللقب أيضًا علمٌ ناشيء طاريء، واللقب لا بد أن يدل على مدح أو ذم، فإن دل على مدحٍ فنحو: الفاروق، والصديق، وذو النورين، ونحو: الرشيد، والمأمون، والمعتصم، ونحو: صلاح الدين، وتقي الدين، وعز الدين، ونحو: خادم الحرمين الشريفين، هذا أيضًا لقب.

عندما نقول: لقب نريد اللقب النحوي، واللقب النحوي الذي هو نوع من أنواع العَلَم، والعَلَم هو الذي يعين مسماه تعيينا مطلقًا، أنبه على ذلك لكي تفرقوا بين اللقب النحوي الذي هو من نوع العَلَم وبين اللقب اللغوي، اللقب اللغوي بمعنى الصفة، لا نريد اللقب النحوي الذي هو علم، فخادم الحرمين الشريفين هذا لقب، لقبٌ على هذا الرجل كي يميزه عمن؟ عن مشابهيه لا عن كل الناس، عن مشابهيه يعني عن بقية الرؤساء ونحو ذلك.

لكن قول الشيخ؟ الشيخ هذا علم؟ لا، الشيخ هذا معرف بـ (ألـ) هذا ليس علمًا، لأنه قد يطلق على هذا الشيخ، وهذا الشيخ، الشيخ والتعيين يكون بالحضور، الشيخ الحاضر يعني، الرئيس أو الأمير هذه ليست أعلامًا هذه أوصاف.

الملك هذا معرف بـ (ألـ) أم علم؟ هذا معرف بـ (ألـ) فهذا هو التفريق الصحيح بين الاسم العَلَم، وبين اللقب العَلَم، وبين كُنية العَلَم، وأقول هذا هو التفريق الصحيح لأن بعض النحويين كابن هشام في "أوضح المسالك" وكابن عقيل في شرحه ذكروا تعريفًا آخر، لا تنضبط به هذه الأقسام.

ثم قال ابن مالك:

٧٤.وَاسْـــمًا أَتَـــى وَكُنْيَـــةً وَلَقَبَـــا وَأَخِّـــرَنْ ذَا إِنْ سِـــوَاهُ صَـــحِبَا

في هذا الشطر يبين حكمًا من أحكام العَلَم، وهو حكم أعلام الواحد إذا اجتمعت من حيث الترتيب، الشيء الواحد قد تتعدد أعلامه، وكلما عَظُم وارتفع كثرت أسماؤه وأعلامه، فلهذا كان لله عَزَّوَجَلَّ أعلامٌ كثيرة، وللنبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أسماءٌ كثيرة، ووجدنا للخليفة الأول اسمًا علمًا: عبد الله، وكُنيةً: أبو بكر، ولقبًا: الصديق.

أما عامة الناس اسم بركة محمد وخلاص، أحيانًا كُنية أما الألقاب ما تكون إلا للمتميزين، قل أن تتعدد ألقابك.

إذا تعددت الأعلام لشيءٍ واحد اسمه: عبد الله، ولقبه: الصديق، وكنيته: أبو بكر، أو إنسان اسمه: خالد، وكنيته: أبو صالح، ولقبه: صلاح الدين، إذًا فإن الشيء الواحد قد يكون له أكثر من علم.

الكلام إذا اجتمعت أعلام الشيء الواحد، كأن تقول: "جاء خالدٌ أبو صالح"، هو شخصٌ واحد، اسمه: خالد، وكنيته: أبو صالح، فما حكم هذه الأعلام إذا اجتمعت من حيث الترتيب ما الذي يُقدم وما الذي يؤخر؟ الكنية أم اللقب أم الاسم العَلَم أم لا ترتيب بينها؟ قال ابن مالك:

وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

يعني: بذا آخر مذكور في قوله:

٧٤.وَاسْــمًا أَتَــى وَكُنْيَــةً وَلَقَبَــا وَأَخِّــرَنْ ذَا إِنْ سِــوَاهُ صَــحِبَا

فآخر المذكورات اللقب، يقول: أخر اللقب، إن سواه صحبا، والمراد: أن اللقب مع الاسم يؤخر، فيُقدم الاسم ويؤخر اللقب، فتقول: "أحب عمر الفاروق" ولا تقول: "أحب الفاروق عمر"، وتقول: "أول الخلفاء عبد الله الصديق" ولا تقول: "أول الخلفاء الصديق عبد الله"، وتقول: "من الخلفاء الصالحين هارون الرشيد"، ولا تقول: "الرشيد هارون"، وهكذا، فالترتيب واجب بين اللقب والاسم، فيُقدم الاسم ويؤخر اللقب.

ما سوى الاسم واللقب لا ترتيب بينهما، أي: لو اجتمعت كنية وكنية، أو كنية ولقب، فلا ترتيب بين ذلك، فتقول: "أول الخلفاء أبو بكرٍ الصديق"، أو "أول الخلفاء الصديق أبو بكر"، "وأحب الفاروق أبا حفص"، "وأحب أبا حفصٍ الفاروق"، أو "أحب عمر أبا حفص" أو " أحب أبا حفصٍ عمر"، فلا ترتيب بين أعلام الشيء الواحد إلا بين اسمه ولقبه.

هذا هو الحكم النحوي، ثم ننظر إلى عبارة ابن مالك هل تفي بهذا المعنى أم قصَّرت عنه، يقول:

"وَأَخِّرَنْ ذَا" أي: وأخر اللقب **"إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا"** المعنى الظاهر لهذه العبارة أن اللقب يؤخر إذا صحب ما سوى اللقب، يعني يؤخر اللقب إن صحب الاسم أو الكنية، وهذا مما نُقد في الألفية، وصُحح في مؤخرًا ذا سواها صحبا فيكون الضمير عائدًا إلى الكنية، يقول أخر اللقب إذا صحب سوى الكنية، ما سوى الكنية؟ الاسم.

وجاء في البيت رواية أخرى في بعض المخطوطات المخطوط الألفية بلفظ

(@١٨:٤٨:٠٠) الآخر إذا اسمًا صحبا، ولا نقد على هذه الرواية.

ثم نقول: إن ما ذكره النحويون من تأخير اللقب وتقديم الاسم هذا هو المشهور عند المتأخرين من النحويين، ويستشهدون على ذلك بأبيات وشواهد معروفة، ويقولون: إن تقديم اللقب على الاسم ضرورة شعرية، كقول الشاعر:

أنا ابن مزيقيا عمرو وجدي أبوه منذر ماء السماء

هذا جده اسمه عمرو، وعمرو هذا لقبه مزيقيا، يقول الشاعر: أنا ابن عمرو، عمرو الملقب بمزيقيا، فما قال أنا ابن عمرو مزيقيا، وإنما قال: أنا ابن مزيقيا عمرو، مزيقيا هو عمرو لقبه مزيقيا واسمه عمرو، وهذا جد مشهور في الأوس والخزرج.

ويقول الآخر:

بأن ذا الكلب عمرًا خيرهم نسبا ببطن شريان يعوي حوله الذيب

كأنه قُتل، بأن ذا الكلب عمرًا، اسمه: عمرو، ولقبه: ذو الكلب، وهنا قدم اللقب قال: بأن ذا الكلب عمرًا، وهذه المسألة من المسائل النحوية التي ما زالت تحتاج إلى استقصاء في الشواهد.

فلهذا بعض النحويين المتأخرين يقولون: إذا كان اللقب هو الأشهر، إذا كان اللقب أشهر من الاسم فلك أن تقدمه، وهذا القول له حظٌ من القوة، واستعماله كثير، وأقوى شواهده آيات من القرآن العظيم، ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى﴾ [آل عمران:٤٥] [آل عمران:٤٥]، المسيح عيسى ابن مريم، اسمه عيسى، أما المسيح فلقبه، وقد قُدم اللقب على الاسم في أكثر من آية، في ثلاث آيات، في قوله: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [النساء:١٥٧]، فإذا كان اللقب أشهر فلا إشكال في تقديمه، أما إذا لم يكن أشهر فهو الذي يتجه عليه

كلام النحويين.

ثم قال ابن مالكٍ بعد ذلك:

٧٥.وَإِنْ يَكُوْنَـا مُفْـرَدَيْنِ فَأَضِـفْ حَتْمًـا وَإِلاَّ أَتْبِـعِ الـذي رَدِفْ

ما زال الكلام على أعلام الواحد إذا اجتمعت، إذا اجتمعت أعلام الواحد ما حكمها من حيث الإعراب؟ إذا قلت: "جاء خالدٌ أبو صالح":

جاء: فعلٌ ماضٍ.

خالد: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، لا علاقة لنا بالعَلَم الأول، العلم الأول يخضع للإعراب، سؤالنا عن العَلَم الثاني كيف يُعرب؟ "جاء خالد أبو صالح، أحب عمر الفاروق، الخليفة الأول أبو بكرٍ الصديق" العَلَم الثاني كيف يُعرب؟ يقول ابن مالك:

وَإِنْ يَكُوْنَا: العَلَم الأول، والعَلَم الثاني المجتمعان شيء واحد.

وَإِنْ يَكُوْنَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا

إذا كان العلم الأول مفرد أي ليس مضافًا، مثل محمد، خالد، صالح، فهد، مثل سعيد، والعَلَم الثاني مفرد، كإنسان لقبه "كُرْز" من ألقاب العرب، والكُرْز: الخُرج الصغير يضع فيه الراعي والمسافر متاعه، لقب الإنسان بكُرْز، أو لقبه "بوق"، شخص له صوت قوي فيُلقب ببوق، أو نحو ذلك.

كيف نعرب العَلَم الثاني قول ابن مالك:

وَإِنْ يَكُوْنَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا

أي ماذا تقول في نحو: "سعيد كُرْزْ" اسمه: سعيد، ولقبه: كُرز، أو اسمه: عمرو، ولقبه: بوق، ستقول: "جاء سعيدُ كُرُزٍ".

جاء: فعل ماضٍ.

وسعيد: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف.

وكرز: مضاف إليه.

أو "رأيت عمرو بوقٍ"، أو "سلمت على سعيد كرزٍ".

ونضيف إلى ذلك ونقول: ويُشترط في العلمين أيضًا غير الإفراد أن يكونا خاليين من (ألــ)، هذا شرط ذكره النحويون أيضًا، لا بد أن يكون العلمان مفردين وخاليين من (ألــ)، كالأمثلة السابقة، فإن لم يكونا مفردين يعني مركبين مثل: عبد الله، مثل: صلاح الدين، مثل: زين العابدين، مثل: أبو بكر، هذه أعلام مركبة.

أو كان في العلم (ألـ) مثل: الفاروق، الصديق، الرشيد، الحارث، كان في الأول أو كان في الثاني، إذا قلت: "هارون الرشيد"، الأول هارون: فاعل مفرد وخالٍ من (ألــ)، لكن الثاني مفرد وفيه (ألـــ) إذًا ما تصح الإضافة.

أو "جاء الحارث كُرْز"، اسمه: الحارث، ولقبه: كُرْز، كلاهما مفرد، إلا أن الأول فيه (ألــ)؛ إذًا ما تصح الإضافة هنا.

فإن كانا أو أحدهما غير مفردين، أو فيهما (ألــ)، فما الحكم في العَلَم الثاني؟

٧٥.وَإِنْ يَكُوْنَــا مُفْــرَدَيْنِ فَأَضِــفْ حَتْمًـــا وَإِلاَّ أَتْبِـــعِ الـــذي رَدِفْ

أي: أتبع الثاني للأول اجعل الثاني تابعًا، دخلنا في باب التوابع، اجعل الثاني بدلًا، أو عطف بيان من الأول، فيجب أن تُتبع العَلَم الثاني للعلم الأول فتجعله بدلًا أو عطف بيان.

فتقول: "أحب عمرَ الفاروقَ".

أحب: فعل مضارع والفاعل مستتر تقديره أنا.

وعمر: مفعول به منصوب.

والفاروقَ: بدلٌ، أو عطف بيان منصوب.

وتقول: "رضي الله عن عمرَ الفاروقَ أم الفاروقِ؟ "رضي الله عن عمرَ الفاروقِ".

رضي: فعل ماضي.

الله: فاعل مرفوع.

عن: حرف جر.

عمرَ: اسم مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف.

الفاروق: بدل، أو عطف بيان مجرور.

بعد ذلك ننبه على أمرين:

الأمر الأول: أن ما ذكره ابن مالك في هذه المسألة هو مذهب البصريين أي: من أن العلمين المفردين الخاليين من (ألـ) تجب فيهما الإضافة، هذا مذهب البصريين، أما الكوفيون فإنهم قالوا: إن العلمين المفردين الخاليين من (ألـ) الأفضل فيهما الإضافة؛ لأنه المسموع عن العرب، ويجوز فيهما التبعية، يجوز أن تجعل الثاني منهما تابعًا، بدلًا أو عطف بيان.

فعلى قولهم تقول في نحو: "جاءَ سعيدُ كُرزٍ"، الأفضل "جاء سعيدُ كرزٍ" بالإضافة وتجوز التبعية فتقول: "جاء سعيدٌ كرزٌ" على أنه بدل أو عطف بيان.

التنبيه الثاني: أن التبعية لها طريقان:

الطريق الأول: هو طريق (@٠٠:٥٨:٣٥) وهو أن تجعل الثاني تابعًا للأول في الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًا، وهذا هو الأصل في التبعية، وهو الذي شرحنا وهو

الطريقة التي يجب أن يسير عليها المتكلم وهي الواردة في أغلب المسموع من الكلام العربي، قرآنًا وسُنةً وشعرًا ونثرًا.

إلا أنه يجوز في التابع القطع، يجوز في التابع يعني العَلَم الثاني هنا مثلًا، العَلَم الثاني يجوز لك فيه القطع، وإذا قلنا القطع فهذا مصطلح نحوي يعني به النحويون أن تذهب بالكلمة إلى الرفع، خبرًا لمبتدأ محذوف، أو تذهب بالكلمة إلى النصب، مفعولًا به لفعلٍ محذوف.

فعلى ذلك تقول: "أحبُ عمرَ الفاروقُ"، إذا ذهبت إلى الرفع، "أحب عمرَ الفاروقَ"، إذا ذهبت إلى النصب، وتقول: "رضي الله عن عُثمانَ ذي النورين" هذا الإتباع، وهو الطريق (@١٥:٠٠:١) الذي يجب على المتكلم.

وأما على القطع فيجوز أن تقطع إلى الرفع خبر لمبتدأ محذوف، فتقول: "رضي الله عن عثمانَ ذو النورين" تقصد:" رضي الله عن عثمانَ هو ذو النورين"، يجوز أن تذهب إلى النصب مفعولًا به لفعلٍ محذوف فتقول: "رضي الله عن عثمانَ ذا النورين" أي أعني ذا النورين.

النحويون يقولون لنا هذا جائز، جائز في القياس النحوي، ولكن هذا الجواز ليس مطلقًا، وإنما هو جائز لمن قصده، لمن أراده، أما الذي لم يقصد إلى القطع، وإنما يتكلم كلامًا معتادًا، فحينئذٍ تجب عليه التبعية.

يعني المتكلم عندما يتكلم، إما أن يسرد كلامه سردًا، بحيث يتبع بعضه بعضًا يلحق بعضه بعضًا، "رضي الله عن عثمانَ ذي النورين"، يُخبر بهذا ما في إشكال، إلا أن هناك أسلوبًا وهو أن تقصد أنت القطع، المتكلم يقصد القطع، يقصد أن ينقطع كلامه.

فيقول: "رضي الله عن عثمان" أردت أن تقول: "رضي الله عن عثمان" وتقطع

هنا الكلام، فعندما قلت لكم: "رضي الله عن عثمان" تبادر إليّ أنكم، أو أن بعضكم لم يعرف من المراد بعثمان، فقبل أن يقول لي من هو؟ أنا أصل الكلام بسرعة وأقول: "ذو النورين" هذا مستعمل إلى الآن عند الناس، "رضي الله عن عثمان ذو النورين".

هو نعم ربما يتصل الكلام بعضه بعضًا عندما تكتب في الكتابة ما يتبين شيء، لكن في الكلام "رضي الله عن عثمانَ ذو النورين"، يعني أنت قصدت أن تقطع الكلام، إلا أنك وصلته قبل أن يسأل السائل من هو، فإذا قال من هو تقول: "هو ذو النورين"، فحذفت هو المبتدأ، وأبقيت الخبر فصار مرفوعًا.

أو أن تقول: "رضي الله عن عثمانَ ذا النورين" يعني أعني "ذا النورين"، فالمتكلم إذا قصد إلى القطع بهذه الطريقة يعني قصد أن يقف إلا أنه وصل بهذه النية له أن يقطع، يعني له أن يجعل ما بعده ليس تابعًا لما قبله في الإعراب وإنما يرفع إلى الرفع على نية هو فلان أو إلى النصب على نية أعني فلانًا.

والذي لا يقصد القطع، وإنما يسرد كلامه سردًا؟ نقول: هذا يجب عليه أن يُتبع، فلهذا لو أن إنسانًا يقصد السرد، لم يقصد القطع تكلم أو يكتب كتابة، الكتابة ما يتبين فيها هذه الأشياء، يكتب ويتأمل ويكتب فكتب أو قال: "رضي الله عن عثمانَ ذو النورين"، نقول: أخطأت، هذا خطأ، إلا إذا قصدت القطع، وخاصة إذا كان يتكلم الأمر يتضح هل بالفعل قصد القطع أم إنه قاصد الإتباع لكنه أخطأ، فلا بد أن نفرق بين هذه المقاصد وأنها تؤثر في الكلام.

أما النحويون يقولون: يجوز لك، هذا يجوز، وهذا يجوز، ثم نعود بعد للمقاصد المتكلمين في البلاغة يبين لنا متى يجوز هذا، ومتى يجوز هذا.

هذا ما يتعلق بتقسيم الاسم، تقسيم العَلَم إلى اسمٍ ولقبٍ وكنية وأحكام ذلك،

أما في البيت الخامس وهو قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٧٦.وَمِنْــهُ مَنْقُــولٌ كَفَضْــلٍ وَأَسَــدْ وَذُو ارْتِجَــــال كَسُـــــعَادَ وَأُدَدْ

فيبين في هذا البيت تقسيمًا آخر من تقسيمات الاسم، تقسيمًا آخر من تقسيمات العَلَم، فيقول إن العلم ينقسم قسمين:

إلى علمٍ منقول.

وإلى علمٍ مرتجل.

فالعلم المنقول: هو الذي نقلته من بابٍ من أبواب اللغة، كلمة كانت مستعملة من قبل في اللغة العربية، فأنت أخذتها من بابها ونقلتها إلى باب العلمية أي جعلتها علمًا على شيء، جعلتها علمًا على إنسان أو علمًا على جماد، أو علمًا على غير عاقل، هذا منقول.

فإذا أتاك ولد وسميته أسد، نعم أسد يمكن أن يميز بينه وبين إخوته، كلمة أسد مستعملة أم غير مستعملة في اللغة من قبل؟ مستعملة من قبل، اسم عين أو اسم ذات، هذا يسمى المنقول، نقل من كلمةً مستعملة في اللغة وجعلها علمًا.

أما المرتجل: هو أن ترتجل ارتجالًا، تبتكر ابتكارًا من عندك كلمة اسمًا لم تستعمل من قبل في اللغة فتجعلها علمًا، ولا شك أن الأعلام المرتجلة قليلة جدًا، والارتجال يكون للفصحاء، ومن ذلك: أُدَدْ علمٌ على رجل، وسعاد علمٌ على امرأة، و (@ ١:٦:٥٥) علمٌ على رجل، هذه الكلمات لم تكن مستعملة من قبل.

سعاد في سعيد هذه صفة، سَعُد الرجل فهو سعيدٌ في سعادة مصدر سعُد يَسْعُد سعادةً يعني لو سمى بسعادة هذا مستعمل سعادة هذا ليس مرتجلًا، هذا منقول من المصدر، أو سميت ابنك سعيدًا، كان هذا صفة مشبهة، سَعُد الرجل فهو سعيد، ثم نُقل إلى العلمية هذا منقول.

فالأعلام المرتجلة قليلة، أما الأعلام المنقولة فهي الأكثر في الكلام، تنقل عن أي باب من أبواب اللغة إلى باب العَلَم؟ تنقل عما شئت من اللغة، إن شئت أن تنقل عن الأسماء أو تنقل عن الأفعال، أو تنقل عن الحروف، أو تنقل عن الجمل، أو تنقل عن أشباه الجمل، والنحويون في ذلك توسعوا توسعًا كبيرًا، حتى أنهم أجازوا أن تسمي ببعض الكلمة أو ببعض الجملة، أو ببعض الفعل.

ولو أننا كنا نتقن هذا الفن باب التسمية في العَلَم لأتينا بأسماء عجيبة جدًا وجميلة، تغنينا عن كثيرٍ من الأسماء والأعلام التي صرنا نستوردها من الشرق والغرب.

فلك أن تسمي بما شئت من الأسماء غير الأعلام، لك أن تسمي بما شئت من المصادر، بفضل يفضُل فضلًا، ثم سمينا فضل هذا نقل من المصدر، أو صلُح يصلُح صلاحًا، ثم نسمي صلاح، هذا نقل من المصدر، وقد تنقل عن الجماد عن اسم جامد، (@١٠:٩:١٠) كأن تسمي بأسد أو بنمر، نحو ذلك، أو نعمان، نعمان اسم للدم، أو تنقل عن الأسماء المشتقة وتسمى الأوصاف، وهذا هو الأكثر.

كأن تنقل عن اسم الفاعل، صلُح الرجل فهو صالح، ثم نقلنا صالح من كونها اسم فاعل إلى كونها علمًا، أو حامد، أو تنقل من اسم المفعول كمحمود ومنصور أو تنقل من الصفة المشبهة ككريم وسعيد.

ولك أن تنقل عن الأفعال، لك أن تسمي ابنك بفعل من الأفعال، تسميه يزيد، أو تسميه يشكر، أو تسميه تغلب، وهذه أسماء قبائل معروفة، وكلها مسماه بأفعال، أو شمَّر، شمَّر عن ساعده، ولك أن تسمي بالفعل الماضي، والفعل المضارع، والفعل الأمر، ولك أن تسمي بالحروف، ولك أن تسمي بالجمل، الجمل الفعلية، كـ "تأبط شرًا، شاب قرناها، جاد الحق، ذر حبًا"، أو تسمي بجملة إسمية، فالنقل واسعٌ في اللغة، وكان العرب يتفننون كثيرًا في الأسماء، فلهذا تجد في أسمائهم

أعاجيب، وأسماء ربما لم تطلق على غيرهم.

هذا ما يتعلق بتقسيم الاسم إلى منقولٍ ومرتجل، ويحتاج إلى كلام أوسع في بيان النقل وتصرفات العرب فيه، ثم يذكر ابن مالكرَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت السادس والسابع في قوله:

٧٧.وَجُمْلَــةٌ وَمَــا بِمَــزْجٍ رُكِّبَــا ذَا إِنْ بِغَيْــرِ وَيْــهِ تَــمَّ أُعْرِبَــا

٧٨.وَشَـاعَ فِـي الأَعْـلاَمِ ذُو الإِضَـافَهْ كَعَبْــدِ شَــمْسٍ وَأَبِــي قُحَافَــهْ

يذكر في هذين البيتين تقسيمًا آخر للعَلَم، وهو تقسيم العَلَم إلى مفردٍ ومركب، العَلَم قد يكون مفردًا، أي: كلمةٌ واحدة، وقد يكون مركبًا، أي: أكثر من كلمة، فمحمد، وعلي، وصالح، هذه أعلامٌ مفردة، وهي اسم علم.

والصديق، والفاروق، والمعتصم، والمأمون، هذه أيضًا أسماء أعلامٌ مفردة وهي ألقاب، ثم الكنية، الكنية تأتي مفردة؟ الكنية لا تأتي مفردة يجب أن تكون مركبة تركيبًا إضافيًا.

والنوع الثاني: العَلَم المركب أي: المتألف من أكثر من كلمة، وهو ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المركب الإسنادي، أي المسمى بجملة، جملة إسمية، أو جملة فعلية، مثل: "تأبط شرًا".

تأبط: فعل ماضي.

شرًا: مفعولٌ به، والفاعل مستتر تقديره هو، هذه جملة فعلية، فعل وفاعل ومفعول به، ثم سُمي به رجلٌ معين، وهو الشاعر المعروف، فهذا علم لكنه علم مركب، مركب تركيبًا إسناديًا المراد بالتركيب الإسنادي أي الجملة، لأن الجملة هي التي يقع فيها الإسناد، جملة إسمية أو جملة فعلية.

"ذر حبًا" إنسان كان يذر الحب للطيور كثيرًا فسُمي ذرَّ حبًا، أو "شاب قرناها"، امرأة شابت زوائدها فسُميت شاب قرناها، وفيهم البيت المشهور:

كَــذَبْتُمْ ورَب البَيْــتِ لا تَنْكِحُونَهــا بَنِــي شــابَ قَرْناهــا تَصُــرُّ وتَحْلَــبُ

ما حكم هذا المركب التركيب الإسنادي من حيث الإعراب؟ الجواب: حكمه الحكاية، يُحكى بلفظه، فتقول: "جاء تأبطَ شرًا، ورأيتُ تأبطَ شرًا، وسلمتُ على تأبطَ شرًا" تحكيه حكاية.

النوع الثاني من العَلَم المركب: المركب المزجي، يشمل شيئين:

يشمل العَلَم المختوم بويه: كسيبويه، عمرويه، خلويه، خمارويه، وهذا حكمه البناء على الكسر، وهو معروف ومشهور.

ويشمل ما كان جزؤه الأول مبني على الفتح، وجزؤه الثاني معرب إعراب الممنوع من الصرف، مثل: "بعلبك، وحضرموت، ومعد يكرب" فيكون هذه بعلبكُ، بعل اسم صنم في المدينة، يعني صنم بك هذه"بعلَبكُ"، بعلَ: هذا الجزء الأول بُني على الفتح، "بكُ" وقع عليها الإعراب لكنه إعراب الممنوع من الصرف.

تقول: "هذه بعلبَكُ، وسكنتُ بعلَبَكَ وسكنت في بعلَبَكَ"، فيشمل المركب المزجي هذا يشمل النوعين، وسيأتي التفريق بينه وبين المركب الإضافي بعد قليل.

النوع الثالث: المركب الإضافي، والمركب الإضافي ما أُضيف جزؤه الأول إلى جزئه الثاني، وهذا كثيرٌ في الأعلام كما قال ابن مالك:

وَشَاعَ فِي الأَعْلاَمِ ذُو الإِضَافَهْ

ومنه ما عُبد لله، كـ: "عبد الله، عبد الرحمن، عبد العزيز، عبد الملك"، ومنه "صلاح الدين، وزين العابدين" ومنه كل الكُنى كـ: "أبو بكر، أبو حفص،

أم المساكين" ونحو ذلك.

ما حكمه في الإعراب، حكم المركب الإضافي؟ حكم المركب الإضافي أنه يُعرب فتقول: "جاء عبدُ اللهِ، ورأيتُ عبدَ اللهِ، وسلمتُ على عبدِ اللهِ"، "وجاءَ أبو محمد، ورأيتُ أبا محمد، وسلمت على أبي محمد".

إلا إذا كانت الكنية اسمًا علمًا على صاحبها لا كنية حقيقية، هذا شرحناه في البداية مثل: "أبو ظبي، أبو قبيس" ومثل: "أبو بكر" اسمًا لإنسان لا كنية كما شرحنا من قبل.

الآن "أبو ظبي، أبو قبيس" هذه كنية أم اسم علم؟ اسم علم، فإذا كانت الكنية اسمًا علمًا لا كنيةً حقيقية؛ فيجوز لك أن تعربها إعراب الأسماء الستة، ويجوز لك أن تحكيها حكايةً، تحكيها باللفظ الذي وضعته، فتعربها فتقول: "هذه أبو ظبي، وسكنتُ أبا ظبي، سكنتُ في أبي ظبي".

ويجوز أن تحكيها بلفظها، أنت ماذا سميتها؟ سميتها أبو ظبي، أم أبا ظبي، أم أبي ظبي؟ بحسب التسمية أنت سميتها أبو ظبي لك أن تحكيها حكايةً: "هذه أبو ظبي، سكنت أبو ظبي، وسكنتُ في أبو ظبي".

وكذلك في أبو قبيس، تقول: "هذا جبلُ أبي قبيس" بالإعراب، "وهذا جبلُ أبو قبيس" بالحكاية لأنه اسم الجبل وليس كُنيةً للجبل، أما الكنية الحقيقية مثل: "أبو بكر الخليفة الأول"، هذا لا بد فيه من الإعراب.

ما الفرق لعلنا نختم بهذه النقطة، ما الفرق بين المركب الإضافي والمركب المزجي؟ "بعلبك" هذا مركب مزجي، و"حضرموت" مركب مزجي، أما "عبد الله، وعبد الرحمن" هذا مركب إضافي، المركب الإضافي أمره واضح، أن تضيف الأول إلى الثاني.

المركب المزجي أصله وحقيقته التركيب الإضافي، أصله وحقيقته مركب إضافي، كأن تقول تذكر مدينة من المدن مثلًا: "صنمبكٍ، أو زوجبكٍ"، هو في الحقيقة مركب إضافي، إلا أن العرب خصت بعض هذه المركبات الإضافية بالمزج؛ لكثرة استعمالها لهذه الكلمات خصتها بالمزج، معنى المزج أنها تبني الكلمة الأولى على الفتح، وتُلقي الإعراب على آخر الكلمة إعراب الممنوع من الصرف.

ولذلك يجوز لك في كل مركبٍ مزجي أن تعيده إلى أصله، وأن تعربه إعراب المركب الإضافي، يجوز أن تقول: "هذه بعلُبَكٍ، وسكنتُ بعلبَكٍ، وسكنتُ في بعلِبَكٍ"، تعيدها إلى الأصل المركب الإضافي، ولك أن تعاملها هذه المعاملة الخاصة التي خصتها بها العرب وهي المزج، وهذا هو الأفضل لأنه الأكثر فتعربها كما ذكرنا.

إذًا فالمركب الإضافي هذا هو الأصل والمتطرد في الكلام، أما المركب المزجي هذه كلمات معينة العرب خصتها بهذا الحكم.

باقي الوقت نجعله للأسئلة ويبقى لنا من العَلَم ثلاثة أبيات جعلها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ للعلم الجنسي.

الطالب: (@ ١:٢١:٣٠):

الشيخ: نعم، هناك كتب ورسائل علمية، من الكتب كتاب اسمه "نحو المعنى".

الطالب:؟؟؟

الشيخ: هذا جائز، يعني هو اسم قليل لكنه جائز ولا ينكر عليه ذلك.

الطالب:؟؟؟

الشيخ: لا التاء المربوطة سوريَّةُ، وأفريقيَّةُ، كذا يكون على قواعد التعريب، الكلمات غير عربية لكن إذا عُربت تعرب بهذه الطريقة، تُعرب بالياء المشدد والتاء المربوطة، هذه طريقة التعريب، أما إذا قلت: سوريا، أمريكا، أفريقيا، هذه عربتها لكن أبقيت فيها شيء من العجمة عقبها، والأصل أن تعرب الكلمة تعريبًا كاملًا، تُخضع للأحكام العربية.

الطالب:؟؟؟

الشيخ: ألقاب الذم يقولون مثل: أنف الناقة من الألقاب القليلة ولا نحب أن يكثر منها.

الطالب:؟؟؟

الشيخ: الارتجال يقولون: إنه خاصٌ بالفصحاء.

الدرس الثالث عشر

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ واقتفى آثارهم وسلم تسليمًا مزيدًا إلى يوم الدين، أما بعد.

فحياكم الله وبياكم في هذه الليلة المباركة، ليلة الاثنين الحادي والعشرين من شهر جمادى الأولى، في سنة تسعٍ وعشرين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى ﷺ.

في هذا الجامع "جامع الراجحي" بحي "الجزيرة" في مدينة "الرياض"، نعقد بعون الله وتوفيقه الدرس "الثالث عشر" من دروس شرح "ألفية ابن مالك" رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ونسأل الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ في أول هذا الدرس التوفيق والإخلاص، وأن يغفر لنا، وأن يتغمدنا برحمته، وأن يجعل أعمالنا كلها خالصة لوجهه الكريم، اللهم آمين ولوالدينا ولولاة أمورنا، ولعلمائنا، اللهم آمين.

ننبه في البداية يا إخوان، إلى أن هذا الدرس سيكون أخر درسٍ في هذا الفصل، وسيتوقف الدرس بعد ذلك في الإجازة الصيفية، لنعاوده بإذن الله تعالى في أول الفصل الدراسي القادم بمشيئة الله تعالى.

أما درس هذه الليلة، فإن الكلام فيه موصولٌ بالكلام الذي مضى في الدروس السابقة في باب [النكرة والمعرفة]، فالنكرة والمعرفة الاسم إما نكرة وإما معرفة، والمعرفة كما ذكرنا سبعة أسماء، ابن مالك بعدها واحدًا واحدًا، ذكر الضمير وشرحناه، ثم ذكر المعرفة الثانية وهي العَلَم.

وتكلمنا على أكثر أبيات العَلَم في الدرس الماضي، وبقي في باب العَلَم ثلاثة أبيات ما شرحناها نذكرها ونشرحها إن شاء الله تعالى في هذه الليلة.

وفيها يقول شيخنا وإمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٧٩.وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ   كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهْوَ عَمْ

٨٠.مِنْ ذَاكَ أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ   وَهكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ

٨١.وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّهْ   كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجَرَهْ

في هذه الأبيات الثلاثة يذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يسمى بالعَلَم الجنسي، لأن العَلَم قسمان:

علم شخصي.

وعلم جنسي.

وكل الكلام السابق كان على العَلَم الشخصي، والمراد بالعلم الشخصي: هو العَلَم الذي يُطلق على فردٍ واحد، هذا الفرد قد يكون عاقلًا، أو غير عاقل، كما سبق تفصيله في الدرس الماضي، ولكنه يبقى مفردًا واحدًا، هذا هو العَلَم الشخصي، وتوسعنا في الكلام عليه في الدرس الماضي.

أما العَلَم الجنسي فهو من ناحيةٍ معرفة، ومن ناحيةٍ أخرى نكرة، فهو بين بين، مثاله: نأخذ مثالًا معروفًا عندنا قبل أن ندخل في أمثلة النحويين وكلامهم، إذا قلنا مثلًا: "أبو صابر"، إذا قلت لكم: "جاء أبو صابر"، أو "اشتريت أبا صابر" أو

"تركت في المزرعة أبا صابر"، من أعني بأبي صابر؟ نعم أبي صابر الحمار، كنية الحمار، أبو صابر إطلاق أبو صابر على الحمار يقولون هذا علم على الحمار، أبو صابر علم على الحمار، ويعامل معاملة العَلَم.

يعني إذا أردت أن تصفه، فإنك تصفه بمعرفة، فتقول: "جاء أبو صابر القوي"، ولو أردت أن تأتي منه بحال لصح، والحال لا تأتي إلا للمعرفة، فقلت: "جاء أبو صابرٍ مسرعًا أو خائفًا"، وأيضًا يمتنع من الصرف كغيره من الأعلام، إذا اجتمعت مع العلمية علةٌ أخرى مثل "أسامة"، إطلاقها على الأسد، أسامة علم على الأسد، أسامة علم ومختوم بتاء تأنيث إذًا علم مؤنث فيمنع من الصرف، فتقول: "جاء أسامةُ زائرًا"، أو "جاء أسامةُ غاضبًا"، وهكذا في أخذه أحكام المعرفة، إذًا فلفظه لفظ العَلَم الجنسي لفظ معرفة، يوصف بالمعرفة تأتي منه الحال، يمتنع من الصرف، يأخذ كل أحكام المعرفة.

ومن أمثلته كما قلنا: "أبو صابر" على الحمار، أو "أسامة" على الأسد، أو "أم عريط" على العقرب، أو "ثعالة" على الثعلب، وهاتان من أمثلة ابن مالك.

فلفظه لفظ المعرفة، علم يعامل معاملة العَلَم، أما من حيث المعنى فإذا قلت: "أبو صابر" فإنك لا تعني به حمارًا معينًا، بل كل حمار يسمى أبا صابر، إذًا فأبو صابر، هذا الاسم أبو صابر خاصٌ بحمارٍ معين أم يطلق على كل حمار؟ يطلق على فرد معين من أفراد الحمير أم أنه شائع في جنس الحمير؟ شائع، الذي يشيع في الجنس نكرة أم معرفة؟ نكرة، فالجنس العَلَم الجنس عند العرب لفظه معرفة، ويعاملونه معاملة المعرفة علم ولكنه من حيث المعنى نكرة.

وهم وضعوا هذا العَلَم لفوائد كانوا يقصدونها، فلهذا تجد هذه الأعلام الجنسية لا تستعمل مع العقلاء، العقلاء لكل عاقل علمٌ خاصٌ به، ولكنها تستعمل مع أمورٍ تؤلف، تؤلف ولا يهم الفرد منها وإنما يهم الجنس، نحن نهتم بالجنس

بجنس الأسود، "أتى هذا الأسد، أو جاء هذا الأسد"، لا يهمنا كثيرًا وإنما الذي يهمنا أن نتكلم على هذا الجنس.

فلهذا وضعوا لهذا الجس نكرة، "أسد"، أسد نكرة تقول: "هذا أسدٌ قويٌ، رأيتُ أسدًا قويًا، ومررتُ بأسدٍ قويٍ" نكرة يعامل معاملة النكرة، لفظًا ومعنًا نكرة، ثم وضعوا لكل الجنس اسمًا يمكن أن تتعامل به مع كل الجنس، فلهذا ممكن أن تقول مثلًا: "أسامة أشجع من ثعالة" أسامة هذا العَلَم الجنسي للأسد، وثعالة هذا العَلَم الجنسي للثعلب، فنقول: "أسامةُ أشجع من ثعالة".

ما معنى هذه العبارة؟ المعنى في هذه العبارة يعود إلى الجنس، لا يعود إلى الأفراد، أو كما يقولون يعود إلى الصورة الذهنية التي تتخيلها عندما تسمع أسامة، وهي: مجمل جنس الأسد، الصورة التي تتخيلها عندما قلت: أسامة أنت لا تتخيل كل أفراد الأسود في العالم، وإنما تتخيل جنس الأسد الذي يتمثل في أي فرد من أفراده، ماهية الأسد.

فلهذا يصح أن تقول: "أسامة أشجع من ثعالة"، في أحد يعترض على هذه العبارة؟ على معناها؟ لا أسامة أشجع من ثعالة صح، الأسد أشجع من الثعلب، هذا من حيث الجنس، لكن من حيث الأفراد ما يصح هذا الحكم، فإنك قد تجد أسدًا جبانًا، وقد تجد ثعلبًا قويًا شجاعًا، من حيث الأفراد قد تجد ثعلبًا من الثعالب أقوى من أسدٍ من الأسود؛ لأن هذا الثعلب شجاع وقوي، وهذا الأسد جبان.

والأسود عالم كبير، وأسامة بن منقذ الشاعر والفارس المشهور الذي قاتل الصليبين سنواتٍ طويلة، له كتاب جميل اسمه "الاعتبار"، يذكر حروبه مع الصليبين مما ذكر شيئًا من القصص مع الأسود، ويذكر أن بعض الأسود شجاعة وجريئة، وبعض الأسود قوية ولكن ليست جريئة، هذه لأنها قوية، لكنها ما تتجرأ

على أن تهجم على الآخرين، وبعض الأسود جبانة، حتى رأيت بعض الأسود لا تغادر بيتها، من شدة جبنها.

نعم الأغلب على هذا الجنس القوة والشجاعة، لكن قد يتخلف هذا الحكم عن بعض الأفراد، لهذا إذا أردت أن تعطي الحكم فإنك تعطي على الجنس، لا تعطي على الأفراد، كيف تعطي الحكم على الجنس من هذا العَلَم الجنسي، أن تقول: "أسامة أشجع من ثعالة"، وهذا هو معنى قول ابن مالك:

٧٩. وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهْوَ عَمْ

من حيث اللفظ، من حيث الأحكام اللفظية يعامل معاملة المعرفة، معاملة العلم، ومن حيث المعنى، يقول: وهو عم، يعني هو من حيث المعنى عامٌّ، شائعٌ في الجنس، أما تعريفهم للعلم الجنسي، فهم يقولون:

العلم الجنسي: هو الاسم الموضوع للصورة الذهنية التي يتخيلها العقل ممثلةً في فرد من أفراد هذه الصورة، لا يهمنا كثيرًا معرفة هذا التعريف إذا فهمنا المراد بالعلم الجنسي.

والأعلام الجنسية كثيرة؛ لأن فائدتها واضحة أو معروفة، إذا أردت أن تتعامل مع أجناس المألوفات لا أن تتعامل مع أفراد المألوفات، مع أجناس المألوفات إذا أتت فرس ما تعرف ما اسمه الخاص به، أما كلمة فرس فنكرة، فلهذا يمكن أن تطلق عليه علم يطلق على أي فرد من أفراده أطلقوا عليه "أبو المضاء"، أي فرس فعلمه "أبو المضاء".

ومن الأعلام الجنسية غيرها قلنا أسامة للأسد وثعالة للثعلب، و"أم عريط" للعقرب، و"بنت اليم" للسفينة، و"أبي المضاء" للفرس، و"أبو أيوب" للجمل، و"أبو صابر" للحمار، و"أبو جعدة" للذئب، هذه كلها أعلام تطلق على هذه

الأجناس، وهذه الأمثلة كما رأيتم كلها تعود لذوات، هذه ذوات، ذوات يعني تُدرك بحاسة من الحواس الخمس.

وهناك أعلامٌ جنسية معنوية، تطلق على أمور معنوية، يعني تدرك بالعقل، لا تدرك بحاسةٍ من الحواس، من أمثلة الأعلام المعنوية: "برَّة"، هذا علم جنسي على المبرَّة، على أفعال الخير والبر المبرَّة تقول: "برَّة"، وكذلك "فجار" علم جنسي على الفجرة، ومن ذلك قول الشاعر:

إنّا اقتَسَمنْا خُطّتَيْنَا بَيْنَنَا فحملتُ برةَ واحتملتَ فجارِ

اقتسمنا خطتينا بيننا على ما فينا من صفات، فحملت برة أي: حملت الأعمال البارة الطيبة، واحتملت فجار أي: احتملت الفجور وأعمال الفجرة.

ومن ذلك: "سبحان" هذا علمٌ على التسبيح، و"كيسان" علمٌ على الغدر، و"يسار" علمٌ على الميسرة، قال الشاعر:

إذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم إلى الغدر أسعى من شبابهم المرد

إذا ما دعوا كيسان يعني إذا ما دعوا الغدر، وقال الآخر عندما أراد من امرأته يحج بها وهو ليس عنده مال:

فقلت امكثي حتى يسار لعلنا نحج معا قالت أعاما وقابله

يعني كل شوي تقول لي هذا الكلام.

فقلت امكثي حتى يسار لعلنا نحج معا قالت أعاما وقابله

فهذا ما يتعلق بالعلم الجنسي، خلاصته أن العلم الجنسي تطلق على أمور مألوفة، وضعت العرب أعلامًا لجنسها، لا لأفرادها، هذه الأعلام الجنسية من حيث اللفظ أعلام، ومن حيث المعنى نكرات.

قبل أن ندخل إلى النوع الثالث من أنواع المعارف وهو أسماء الإشارة، نسمع

شيئًا من الأسئلة إن كان في العلم الجنسي أسئلة.

الطالب: (@٠٠:١٨:٠٠)؟

الشيخ: نعم يُستعمل مصدرًا، ويُستعمل علمًا جنسيًا، فإذا قلت مثلًا سبحان الله فهذا مصدر يسبح الله تسبيحًا، فهو مفعول مطلق، وإذا قلت مثلًا سبحان أفضل من كفران ترى سبحان علم على التسبيح.

الطالب:؟؟؟

الشيخ: هذا سؤال جيد، يحتاج إلى تأمل، أنا لن أجب عليه الآن، لأنه يحتاج إلى تأمل لكن أعرضه عليكم، هو يقول الآن بعض الناس يسمي كل رجل اسمه إبراهيم يسميه أبو خليل، أو اسمه يوسف سُمي أبو يعقوب، فهل أبو يعقوب حينئذٍ وأبو خليل حينئذٍ علم جنسي أم علم شخصي؟ نقول: يحتاج إلى تأمل لكي أتأمل فيها.

الطالب:؟؟؟

الشيخ: برَّة هذا علم مؤنث، والدليل على أنه علم قالوا: منعه من الصرف، كما في قول الشاعر الذي تلوناه **"فحملتُ برةَ"**، ولم يقل: **"فحملت برةً"**، لماذا مُنع من الصرف؟ قال: لأنه علم جنسي ومؤنث، فهو علم.

ندخل في النوع الثالث من أنواع المعارف وهو أسماء الإشارة، أسماء الإشارة، وسيكون الكلام على أسماء الإشارة –إن شاء الله– خاتمة الدروس في هذا الفصل الدراسي المبارك

أسماء الإشارة عقد لها ابن مالك هذا الباب في ستة أبيات، قال فيها:

٨٢. بِـــذَا لِمُفْـــرَدٍ مُـــذَكَّرٍ أَشِـــرْ ... بِـذِي وَذِهْ تِـي تَـا عَلَـى الأُنْثَـى اقْتَصِـرْ

٨٣. وَذَانِ تَـــانِ لِلْمُثَنَّـــى الْمُرْتَفِـــعْ ... وَفِـي سِـوَاهُ ذَيْـنِ تَـيْنِ اذْكُـرْ تُطِـعْ

٨٤.وَبِــأُولَى أَشِــرْ لِجمْــع مُطْلَقَــا   وَالْمَــدُّ أَوْلَــى وَلَــدَى الْبُعْــدِ انْطِقَــا
٨٥.بِالْكَـافِ حَرْفًـا دُوْنَ لاَمٍ أَوْ مَعَـهْ   وَالَّــلامُ إِنْ قَــدَّمْتَ هَــا مُمْتَنِعَــهْ
٨٦.وَبِهُنَــا أَوْ ههُنَــا أَشِــرْ إِلَــى   دَانِــي الْمَكَــانِ وَبِــهِ الْكَــافَ صِــلاَ
٨٧.فِــي الْبُعْــدِ أَوْ بِــثَمَّ فُــهْ أَوْ هَنَّـا   أَوْ بِهُنَالِـــكَ انْطِقَـــنْ أَوْ هِنَّـــا

الكلام على أسماء الإشارة قليل، حتى إن مالكٍ ككثير من النحويين لم يعرفوا أسماء الإشارة كما رأيتم في هذه الأبيات، اكتفاءً بحصر ألفاظها، فإن هذا الباب الفاظه محصورة وقد ذكرها ابن مالك في الأبيات السابقة، وإذا أردنا أن نحصر الألفاظ فإنما تحصر الألفاظ بحسب المعاني الستة التي ذكراها في أكثر من مناسبة، كما ذكرناها في الضمائر، وسنذكرها في الأسماء الموصولة، وسنحتاج إليها في أبواب نحوية كثيرة.

والمراد بالمعاني الستة: المذكر والمؤنث، فهذان اثنان، والمفرد والمثنى والجمع هذه ثلاثة، وثلاثة ضرب اثنين ستة، فهناك المفرد المذكر، والمفرد المؤنث، وهناك المثنى المذكر والمثنى المؤنث، وهناك الجمع المذكر والجمع المؤنث.

فالمفرد المذكر له (ذا) تقول: "ذا كتابٌ، ذا زيدٌ"، ذا زيدٌ للعاقل، وذا كتابٌ لغير العاقل، وهذا قول ابن مالك:

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ

أي: أشر بذا للمفرد المذكر، وذكروا للمفرد المذكر أسماء إشارة أخرى لكنها نادرة الاستعمال، المعنى الثاني المفرد المؤنث وله عشرة أسماء إشارة في وجه العدو، وهي: "ذي، تي، ذِه، تِه، ذِهِ هِندٌ، تِهِ هِندٌ، أي بكسرة فقط، ثم ذِهِي هِندٌ وتِهِي هِندٌ أي بكسرة مشبعة حتى تنقلب ياءً، وذا، وتا" عشرة أو تسعة؟ عشرة، هو يقول:

خمسة تبدأ بالذال، وخمسة بالتاء.

فذي وتي تنتهيان بالياء، وذه وته ينتهيان بالهاء الساكنة، وذِه وتِه ينتهيان بالكسر، وذِهِي، وتِهِي ينتهيان بالكسر المشبع، وذا، وتا، فهذه عشرة أسماء.

عللوا لماذا كثرة الإشارة للمؤنث وقلت للمذكر لأسباب كثيرة، منها أن الإشارة إلى المؤنث أكثر، فالمؤنث أكثر من المذكر في اللغة، والمذكر تكون في العقلاء مذكرين، ويقل في غير ٠ العقلاء، والمؤنث يكون في المؤنثات العاقلات، ويكثر في غير العقلاء، والجمع كل الجموع يمكن ان تعامل معاملة المؤنث إلا جمع المذكر السالم.

فباب التأنيث في اللغة واسع، وهناك التأنيث اللفظي، والتأنيث المعنوي، وهناك التأنيث الحقيقي، والتأنيث المجازي.

ومن الأسباب أن العرب لا تحب التصريح في أسماء نسائها، فلهذا أكثرت من الإشارة إلى النساء وتركت التصريح، ومن الأسباب أن الإشارة إلى المؤنث محبوب إلى النفس، فلهذا تفننت العرب في ذلك، وذكروا أسبابًا أخرى والنتيجة أن المؤنث في هذا الباب هو الذي غلب، فهو من الأبواب التي غلب التأنيث فيها التذكير.

المعنى الثالث المثنى المذكر، وله "ذان" تقول: "ذان الكتابان، وذان الزيدان" للعاقل ولغير العاقل، وذان يخضع لإعراب المثنى، ففي الرفع تجعله بالألف، فتقول: "ذان كتابان"، ذان: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الألف، وفي النصب والجر تجعله بالياء فتقول: "اشتريت ذين الكتابين"، ذين: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء، وتقول: "قرأت في ذين الكتابين" ذين: اسم مجرور بـ (في) وعلامة جره الياء.

"وذانِ، وذينِ" كما هو واضح اسمٌ واحد، إلا أنه في الرفع بالألف ذان، وفي النصب والجر ذين.

والمعنى الرابع المؤنث المثنى: وله "تانِ" وهو أيضًا يخضع لإعراب المثنى، بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا، تقول: "تانِ سيارتان، واشتريتُ تين السيارتين، وركبتُ في تين السيارتين"، ولعلك تسأل وتقول لم يجد في المثنى المؤنث إلا "تين" فأين باقي العشرة؟ نقول إن العرب لم تستعمل مع المثنى المؤنث إلا "تين"، "تان" في الرفع و"تين" في النصب والجر، عرفنا ذلك.

"تانِ" هذا المثنى مأخوذة من أي مفرد من مفردات العشرة؟ هم يقولون إنها مأخوذة ولو الأصل العام، قد تكون مأخوذة من "تا"، وقد تكون مأخوذة من "تي"، إذا كانت مأخوذة من "تا"، نقول: "تا هندٌ، وتا سيارةٌ" كما تقول: "ذي هندٌ، وذه هندٌ".

"تا" ثنيها بالألف والنون، أدخلنا عليها الألف والنون، الألف ساكنة، والألف التي في "تا" ساكنة، إذا التقى ساكنان فيحذف الساكن الأول فتصير الكلمة "تان"، وإذا كان الأصل "تي" فـ "تي" أدخل عليها الألف والنون في المثنى، الألف في المثنى ساكنة، والياء في "تي" ساكنة، فيحذف ساكن الأول فتكون الكلمة "تان"، هنا يمكن أن يكون "تان" ويمكن أن يكون "تا".

بقي الجمع المذكر والمؤنث، وقبل الجمع ننظر إلى قول ابن مالك في المثنى المذكر والمؤنث إذا قال:

٨٣. وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ

والبيت واضح، ثم قال ابن مالك:

وَبِأُوْلَى أَشِرْ لَجِمْعٍ مُطْلَقًا وَالْمَدُّ أَوْلَى

إذًا فالجمع المذكر والمؤنث في هذا الباب سواء، المشار إليهما إلى الجمع المذكر أو الجمع المؤنث "بأولى"، مقصورًا أو بأولاءِ ممدودًا، تقول: "أولاء رجالٌ، أولاء طلابٌ"، وتقول: "أولى طلابٌ، وأولى رجالٌ"، فالحجازيون الذين نزل القرآن بلغتهم يمدون فيقولون: "أولاءِ" فلهذا جاءت هذه الكلمة في القرآن الكريم ممدودة على لغتهم.

وبقية العرب كتميم وأسد، وغيرهم يقصرون، فيقولون "أولى" إذا كتبتها ممدودة "أولاءِ" ستكتبها بهمز مكسورة، وإذا كتبتها مقصورة "أولى" فستكتبها بألفٍ نائمة.

لأن ألفاظ هذا الباب محصورة كما رأيتم استغنى ابن مالك وكثيرٌ من النحويين عن تعريفها، قال ابن مالك:

وَبِأُوْلَى أَشِرْ لَجِمْعٍ مُطْلَقَا   وَالْمَدُّ أَوْلَى

لماذا قال: والمد أولى؟ المد يعني "أولاءِ" تقول: "أولاءِ" أولى من "أولى" فجعل لغة "أولاء" الحجازية أولى لأنها لغة القرآن، ثم قال:

وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا بِالْكَافِ حَرْفَا   دُوْنَ لاَمٍ أَوْ مَعَهْ

يتكلم هنا على الإشارة إلى البعيد، فما سبق أسماء الإشارة إلى القريب، فإذا كان المشار إليه بعيدًا، فكيف تكون الإشارة إليه؟ يقول ابن مالك:

وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا بِالْكَافِ حَرْفَا   دُوْنَ لاَمٍ أَوْ مَعَهْ

إذا كان المشار إليه بعيدًا فإنك تزيد على اسم الإشارة كافًا، فتقول: "ذاك زيدٌ، وذاك كتابٌ" أو تزيد الكاف واللام معًا، فتقول: "ذلك زيدٌ، وذلك كتابٌ" وانتبهوا إلى قوله:

وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا بِالْكَافِ حَرْفَـا

الكاف الداخلة على أسماء الإشارة حرف، وليست اسمًا، أي ليست ضميرًا، ليست هي ضمير المخاطب كالخطاب التي نعرفها في "أكرمتك، وأعطيتك، وكتابك" هذا كاف خطاب اسم ضمير، أما الكاف التي في أسماء الإشارة في نحو: "ذلك زيدٌ"، يقول حرف هي حرف خطاب، معناها الخطاب لكنها حرف، حرف خطاب؟ نعم، كما هي في الضمائر المنفصلة "إياكَ، وإياكِ.

فإن الضمير على قول المحققين من النحويين في الضمير المنفصل "إياكَ، وإياكِ" ونحوهما الضمير "إيا" هذا الضمير "إيا"، أما الكاف فهو حرف خطاب تُلحق بالضمير "إيا" حرف يناسب من أطلقت عليه الكلام إن كان مخاطبًا فالكاف "إياك"، إن كان غائبًا "إياه"، إن كان متكلم "إياي".

فالكاف الحرفية مستعملة في أكثر من باب من أبواب النحو كما في باب الضمير وكما في باب أسماء الإشارة، وعلى ذلك لو أردت أن تعربها فإن إعرابها سيكون سهلًا بما أنك عرفت أنها حرف، فتعربها إعراب الحروف، فذلك: تقول الكاف حرف بُعد لا محل له من الإعراب.

لكن السؤال كاف البعد عرفنا أنها حرف، وحصل في ذلك الاتفاق بين النحويين، كيف تتصرف فإننا نجد أحيانًا أنك تقول: "ذلك" وأحيانًا "ذلكم" وأحيانًا "ذلكما" فكيف تتصرف؟ الجواب: إنها تتصرف مثل ما تتصرف الكاف الإسمية، يعني الضمير، ودعونا نسمع القاعدة في الإشارة إلى البعيد، ثم نشرحها.

الإشارة إلى البعيد تقول: إذا كان المشار إليه بعيدًا فتلحق اسم الإشارة كافٌ حرفية، تتصرف تصرف الكاف الإسمية غالبًا، ولك أن تزيد قبلها لامًا.

عرفنا أن هذه الكاف حرف، وأنها تتصرف مثل الكاف الإسمية يعني مثل كاف

الضمير، إذًا فكيف تتصرف إذا كنت تخاطب مذكرًا، تخاطب زيدًا، يعني تخاطب مذكرًا، فستقول: أخبره مثلا أخوك جالس هناك تقول: "ذاك أخي".

وقريب ما لا علاق به، "ذاك أخي، وذلك أخي"، إما بالكاف، أو من دون الكاف، "ذاك أخي، ذلك أخي"، فإن كانت الجالسة أختك، خابر زيدًا وأخبره أن تلك اختك ستقول: "تلك أختي" كما تتصرف الكاف الاسمية لأنك الآن تتكلم مع أو تخاطب مذكرًا، سوى تقول: "أكرمتك" تقول: "ذلك".

لو كنت تخاطب هندًا تخاطب مؤنثًا مفردًا ستقول مع الكاف الإسمية ضمير "أكرمتُكَ أو أكرمتُكِ"؟ أكرمتُكِ، كذلك مع الكاف الحرفية، خاطبها وأخبرها أن ذلك أخوك، ستقول: "ذاكِ اخي، وذلكِ أخي" وإن كانت أختك ستقول: "وتيكِ أختي، وتلكِ أختي".

وإن كنت تخاطب محمدين أو هندين لأنهما يتحدان، تقول: "أكرمتكما يا محمدان، واكرمتكما يا هندان" وستقول في الإشارة: "ذاكما أخي، وذلكما أخي، وتيكما أختي، وتلكما أختي".

وإن كنت تخاطب المحمدين أي جمعًا مذكرًا فستقول مع الكاف الإسمية الضمير: "اكرمتُكم" وتقول في الإشارة: "ذاكم أخي، وذلكم أخي، وتيكم أختي، وتلكم أختي".

وإن كنت تخاطب الهندات أي جمعًا مؤنثًا فستقول مع الكاف الإسمية الضمير: "أكرمتُكُن" وكذلك مع الإشارة ستقول: "ذاكن أخي، وذلكن أخي، وتيكن أختي، وتلكن أختي، قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في آيتين بينهما شبه كبير قال في الأولى: ﴿كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [آل عمران:٤٠]، وقال في الأخرى: ﴿كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ [آل عمران:٤٧]، ففي الأولى قال: كذلكَ؛ لأن

المخاطب كان ذكريا، عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كان مذكرًا، وفي الثانية قال كذلِكِ؛ لأن المخاطب كان مريم عَلَيْهَا ٱلسَّلَامُ.

قلنا إنها تتصرف تصرف الإسمية غالبًا، لأنه جاءت، أو جاء بعض المسموع بمخالفة هذه القاعدة، والمسموع لا يُخطأ، ومما خالف هذه القاعدة قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [المجادلة:١٢]، المخاطب الآن يقول: خيرٌ لكم، فالمخاطب جمع لك، فلو صرنا على القاعدة لكنا نقول: "ذلكم خيرٌ لكم"، ولكن الآية خرجت عن هذه القاعدة والمفسرون حاولوا أن يعللوا ذلك لأمور بلاغية، إلا أنها في الظاهر تخالف هذه القاعدة.

نذكر بقاعدة الإشارة والبُعد: إذا أشرت وكان المشار إليه بعيدًا فإنك تلحق باسم الإشارة كافًا حرفيةً تتصرف تصرف الإسمية غالبًا، ولك أن تزيد قبلها لامًا، بقي أن شرح ولك أن تزيد قبلها لامًا.

هذه اللام تسمى لام البعد، ولك أن تزيدها في اسم الإشارة إلى البعيد، إلا في أربعة مواضع فإنها تمتنع:

١. فتمتنع في المثنى مطلقًا، لام البعد لا تدخل على المثنى مطلقًا.

٢. ولا تدخل في الجمع على لغة من مده، أي لغة الحجازيين.

٣. ولا تدخل عند بني تميم، قبيلة بني تميم لا تستعمل لام البعد أبدًا لا في المفرد، ولا في المثنى، ولا في الجمع.

٤. الموضع الرابع: لا تستعمل فيما سبقته حاء التنبيه، فلام البعد تمتنع في هذه المواضع الأربعة.

وعلى ذلك فعند بني تميم لا تستعمل أبدًا، انتهينا من بني تميم ننظر إلى بقية

العرب، في المفرد الإشارة إلى البعيد يمكن أن تقول: "ذاك" ويمكن أن تقول: "ذلك"، وفي الإشارة إلى المثنى المؤنث البعيد، تقول: "تيكَ"، نستعمل الكاف وحدها ثم الكاف واللام، الكاف وحدها تقول: "تيك، وذيك"، تقول: "ذيك هندٌ، وتيك هندٌ"، وباللام تقول: "تلك هندٌ، تالك هندٌ" هذا هو المسموع عن العرب.

أما في المفرد: ما في إلا اسم واحد أصلًا، لكن في المؤنث لم يستعمل هنا إلا "ذيك، وتيك" مع الكاف، "وتلك، وتالك" مع الكاف واللام".

مع المثنى: مع الكاف وحدها يقول: "ذلك الزيدان، فذلك برهانان" أو "تالك" طيب الكاف واللام، اللام لا تأتي مع المثنى أبدًا.

الجمع: أما على لغة المد عند الحجازيين، فلك أن تدخل الكاف فقط فتقول: "أولئك"، والكاف واللام؟ ما يأتيان في لغة المد، في لغة القصر؟ تقول في الكاف فقط: "أولاك رجالٌ" أولاك، والكاف واللام معًا؟ تقول: "أولالك رجالٌ" والشاعر يقول:

أولالك قومي لم يكونوا أشابة ... وهل يعظ الضليل إلا أولالكا

فأدخل الكاف واللام عليهما، وقال الشاعر:

تعلّم أنّ بعد الغيّ رشدا ... وأنّ لتالك الغبر انقشاعا

فقال: تالك، فأدخل اللام والكاف على اسم الإشارة "تا".

ربما يسأل بعضكم ويقول: نسمع أو درسنا أن للمشار إليه ثلاثة مراتب، قربى، ووسطى، وبعدى، أو القريب، والمتوسط، والبعيد، وكل الكلام السابق كان على أن المشار إليه إما قريبٌ، وإما بعيد، فهل للمشار إليه مرتبتان قريبٌ وبعيد، أم ثلاث مراتب قريبٌ، ومتوسط، وبعيد؟

فالجواب على ذلك بأن نقول: أما الجمهور جمهور النحويين فيرون أن المشار إليه له ثلاثة مراتب، قربى، ووسطى، وبعدى، فالمنادى القريب تستعمل معه اسم الإشارة بلا كافٍ ولا لام، فتقول: "ذا زيدٌ، وذا كتابٌ"، والمشار إليه المتوسط البعد تستعمل معه أسماء الإشارة مع الكاف، تقول: "ذاك زيدٌ، وتيك هندٌ" والمشار إليه البعيد تستعمل معه أسماء الإشارة مع الكاف واللام.

وقال قليلٌ من النحويين ومنهم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن المشار إليه ليس له إلا مرتبتان قربى وبعدى، فالقربى لها أسماء الإشارة بلا كافٍ ولا لام، والبعدى لك أن تستعمل معها اسماء الإشارة بالكاف، ولك أن تستعمل معها أسماء الإشارة بالكاف واللام، وهذا معنى قوله السابق:

وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا بِالْكَافِ حَرْفًا دُوْنَ لاَمٍ أَوْ مَعَهْ

إذًا فالكاف أو الكاف واللام كلاهما عنده للبعيد ولم يثبت المرتبة المتوسطة.

بعد أن ذكرنا هذا الخلاف، نتكلم على "ها" التنبيه، ودخولها على أسماء الإشارة، فإن ابن مالك ذكرها في الأبيات حين قال:

وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا مُمْتَنِعَهْ

ونحن ذكرنا قبل قليل أن اللام تمتنع في أربع مواضع منها إذا سُبق اسم الإشارة بــ"ها"، لكن الآن نخص هذه المسألة بدخول "ها" التنبيه على أسماء الإشارة، فــ"ها" التنبيه حرفٌ يراد به التنبيه، هي هاءٌ وألف، وتدخل على أسماء الإشارة بمعنى التنبيه، فإذا قلت: "ذا زيدٌ" فذا: اسم إشارة مبتدأ، وزيدٌ: خبر، فإذا أدخلت "ها" التنبيه، ستقول: "ها ذا زيدٌ" فقولك: "ها" كأنك تقول: "انتبه ذا زيدٌ"، فـ "ها" هاءٌ وألف، لكن في الكتابة الإملائية تُحذف الألف من أسماء الإشارة حسب الاصطلاح الإملائي.

و"ها" التنبيه حرف، فيعرب إعراب الحروف، فإذا أردت أن تفصل الإعراب فإنك تقول: "ها ذا زيدٌ"، ها: حرف تنبيه لا محل له من الإعراب، ذا: اسم إشارة مبتدأ في محل رفع، والله أعلم.

(@٠٠:٥٤:٣٠) الأذان.

بسم الله الرحمن الرجيم، قلنا إن "ها" التنبيه حرف فلهذا تعربها إعراب الحروف، أما قاعدة إدخالها على أسماء الإشارة فإن "ها" التنبيه يجوز أن تدخل على أسماء الإشارة إلا أنها لا تجامع لام البعد مطلقًا، ولا كاف البعد إلا مع المفرد قليلًا.

يقول في البيت الثالث:

وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا

هو يخاطبك، ويقول انطق، يخاطب واحدًا انطق، انطق أمر الواحد تقول: اجلس، انتبه، انطق، فعل أمر مبني على السكون، أراد أن يحرك السكون لضرورة النظم، فكان على القياس يحركه بالكسر، فيقول: انطِقِ، هذا وارد في الأشعار انطِقِ، فلماذا حركها هنا بالفتح وضع ألفًا بعده؟ فقال: انطقا، وهو يخاطب واحدًا، "وَبِهِ الْكَافَ صِلاَ"، ما قال صلِ، هي صِل ثم يحرك للضرورة يقول صِلِ، وإنما قال: صِلا؟

الطالب: (@٠٠:٥٩:٥٥)

الشيخ: الشعر تجوز فيه الضرورة، ما لم تخالف أحكام النحو، ما يجوز أن تخالف أحكام النحو الشعر حتى في الضرورة ما تخالف.

الطالب:

الشيخ: نعم، هذا هو الصحيح، هنا اتصل بالفعل نون التوكيد الخفيفة، فهي انطلق، ثم وصل بها نون التوكيد الخفيفة صارت انطلقن، نون التوكيد الخفيفة إذا أردت أن تقف عليها فإنها تعامل معاملة التنوين، أي في الوصل تنطق نونًا، وفي الوقف تنطق ألفًا، فتقول: "اذهبن إلى البيت" وإذا وقفت تقول: "اذهبا" وهنا قال: "انطقن"، وعندما وقف قال: "انطقا" و"صل" قال: "صلن"، ثم وقف فقال: "صلا".

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق:١٥]، هو نسفع، ثم اتصلت به نون التوكيد الخفيفة فصار "نسفعن"، فلهذا إذا وصلت تنطق بالنون "لنسفعن بالناصية"، وإذا وقفت تقف بالألف "لنسفعا" مكتوبة في المصحف بالألف وعليها تنوين مع إنه نون توكيد، إلا أنه نون التوكيد الخفيفة تعامل معاملة التنوين.

كذلك: ﴿ليسجنن وليكونن من الصاغرين﴾ [يوسف: ٣٢]، كذلك إذا وصلت بالنون، وإذا وقفت بالألف.

هذا ما تيسر شرحه في أسماء الإشارة، وهو آخر ما أحببنا أنشرحه من ألفية ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمةً واسعة ونفعنا بعلمه في هذا الفصل المبارك، فإن كان هناك من أسئلة نستمع إليها في آخر هذا الدرس، تفضل يا أخي.

الطالب: اسم المصدر يا شيخ، ما هو اسم المصدر؟

الشيخ: إذا بقي وقت نجيب، أما الأسئلة التي في الدرس هي المقدمة.

الطالب: (@١:٢:٣١)؟؟؟

الشيخ: إذا أردت أن تؤكد بنون التوكيد الخفيفة، فإنها تعامل معاملة التنوين، أما إذا نونت بنون التوكيد الثقيلة، "اذهبن إلى البيت" فإذا أردت أن تقف، فإن الوقوف كما تعلم إنما يكون على ثقيل فتقول: "اذهبن"، فلهذا لو قيل لك:

"اذهبن" مؤكد بماذا؟ فعل مكتوب يذهبن بالنون، مكتوب أمامك كذلك، اذهبن هذا نون توكيد ثقيلة، لكن إذا استخدم الخفيفة لقلبه إلى الألف عند الوقف، فقال: اذهبا.

الطالب: ؟؟؟

الشيخ: في النطق نون التوكيد الخفيفة في الوصل نون، لكن في الوقف ألف.

الطالب: ؟؟؟

الشيخ: لا في الثقيلة الأولى ساكنة والثانية مفتوحة، "اذهبنَّ إلى البيت"، وهكذا كل مشدد، الأول ساكن والثاني متحرك.

الطالب: ؟؟؟

الشيخ: تقف عليه بالساكن.

الطالب: ؟؟؟

الشيخ: لا بد ما تستطيع أن تنطق بالمشدد عند الوقف، أي مشدد تقف عليه تقف عليه بالسكون.

الطالب: ؟؟؟

الشيخ: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ﴾ [يوسف:٣٧]، الإشارة هنا إلى مفرد، ذا، واللام للبعد، وكما هذه الكاف الحرفية تصرفت تصرف الكاف الإسمية، لأن المخاطب بهذه الآية مثنى، لكن المشار إليه مفرد، ذلكما، ولو كان مثنًا لثبتت النون، وذانكما كما في قول: ﴿فَذَٰنِكَ بُرۡهَـٰنَانِ﴾ [القصص:٣٢].

الطالب: ؟؟؟

الشيخ: تأتي أيضًا مع المفرد المؤنث، تقول فيها، "تيك، وهاتيك".

الطالب:؟؟؟

الشيخ: هو يقول: أيهما أفضل أن نستعمل "ها" التنبيه، أو لا نستعملها؟ هذه الأمور تعود إلى المعاني التي يقصدها المتكلم، يعني المعاني البلاغية، فإن كان الموجه إليه الكلام منتبهًا، فحينئذٍ نستغني عن التنبيه، هو يستمع إليه، أو سألك مثلًا وينتظر منك الجواب، حينئذٍ لا حاجة لاستعمال أدوات التنبيه، لكن لو كان الكلام موجهًا إلى أناسٍ غافلين أو أناسٍ بعضهم غافلون، وبعضهم منتبهون، أو أنت تتكلم على المهم كأنك تقول: مع أنكم منتبهون إلا أن الأمر يحتاج إلى انتباه أكثر.

بهذه المعاني البلاغية تستعمل معها "ها" التنبيه، واستعمال "ها" التنبيه مع أسماء الإشارة كثيرٌ جدًا في كلام العرب؛ لأن التنبيه مطلب من مطالب المتكلمين.

الطالب:؟؟؟

الشيخ: يسأل عن قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه:٦٣]، وقد قلنا في البداية إن المثنى من أسماء الإشارة يعرب إعراب المثنى، أي بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا، هذه الآية فيها قراءات سبعية، فمن القراءة السبعية فيها: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه:٦٣]، وهي المشكلة، ومن القراءات السبعية: "إن هذين لساحران" وهذه على القياس ما فيها إشكال، ومن القراءة السبعية: "إن هذان لساحران" وهي قراءتنا قراءة حفص عن عاصم وهذه أيضًا ما فيها إشكال، إنما الإشكال على القراءة السبعية: "إن هذان لساحران" وفي تخريج هذه القراءة أكثر من ستة عشر قولًا، وقد ألف فيها شيخ الإسلام بن تيمية رسالةً مستقلة موجودة في الفتاوى، وحققها بعضهم وأخرجها مستقلة بعنوان: "إن هذان لساحران"، فمن

الأقوال القريبة في هذه الآية:

أن إن في الآية بمعنى نعم، نعم هذان لساحران، واستعمال إن بمعنى نعم وارد في اللغة، كقول عبد الله بن الزبير رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لشاعرٍ مدحه فلم يُعطه، فتكلم الشاعر فيه، وقال:

لعن الله ناقةً حملتني إليك.

فقال ابن الزبير رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ:

إن وراكبها.

أي: نعم، وراكبها.

ومن الأقوال في ذلك أن الآية واردة على لغة بعض العرب، وهي لغةٌ فصيحة، وإن كانت قليلة، وذلك أن بعض القبائل العربية تجيز في المثنى أن يلزم الألف ما لم يحدث في الكلام لبس على قاعدتهم أن كل ياء ساكنة، وقبلها فتح يقلبونها ألفًا، هذه قاعدة عند بعض العرب، فلهذا يقولون في السلام عليك، السلام علاك، ذهبت إليك ذهبتُ إلاك، ثم أكرمتُ المحمدين، أكرمتُ المحمدان، أتوا بالمثنى بالألف؟ لا هم أتوا بالمثنى بالياء، أكرمت المحمدين، إلا أنهم قلبوا الياء ألفًا كما قلبوها في كل ياءٍ ساكنة مفتوح ما قبلها.

وقالوا: إن الآية هذه جاءت على لغة هذه القبائل، وهي لغةٌ فصيحة وإن كانت قليلة، وهناك تأويلات أخرى في هذه الآية، وما ذكرته من أقوى ما قيل في تخريج هذه الآية، والله أعلم.

الطالب:؟؟؟

الشيخ: أولى ممدودة أو مقصورة تكتب بواوٍ زائدة بعد الهمزة تكتب ولا تنطق، تفريقًا بينها وبين إلى التي هي من الأسماء الموصولة، وستأتي في الأسماء

الموصولة.

الطالب:؟؟؟

الشيخ: أولئك، أولالك، بهمزة مضمومة ثم واو زائدة تكتب ولا تنطق، ثم لام، ثم ألف، ثم لام، ثم كاف، أولالك.

الطالب:؟؟؟

الشيخ: كل مقصورٍ إذا اتصل بما بعده تكتب ألفه واقفة، مثل فتى، فتى تكتب نائمة، فإذا قلت: "فتاك"، تكتب واقفة، هذه قاعدة إملائية ما تغير اللفظ.

هناك سؤال أو نعود لسؤال الأخ؟ ما في سؤال، مع إني لا أحب الأسئلة التي خارج الدرس، لأنها إذا فتحت لا تغلق.

المصدر هو الذي يأتي على فعله، واسم المصدر هو الذي لا يأتي على فعله، فإذا قلنا: "ضربتُ ضربًا"، هذا مصدر، وإذا قلت: "شربت شربًا" مصدر، وإذا قلت: "غسلت غسلًا" هذا مصدر، وإذا قلت: "اغتسلت اغتسالًا" فهذا مصدر، وإذا قلت: "خرج خروجًا" مصدر، "أخرج إخراجًا" مصدر.

أما إذا لم يأت على فعله بأن زاد في الحروف، يعني صارت حروفه أكثر من حروف الفعل، أو قل، كانت حروفه أقل من حروف الفعل هذا يسمونه اسم مصدر، كأن تقول: "اغتسلت غسلًا" فغسل لاغتسل ليس مصدرًا، وإنما هو اسم مصدر، ومثل ذلك لو قلت مثلًا: "أنبت الله الزرع إنباتًا" هذا مصدر، "أنبت إنباتًا" لكن "أنبت الله الزرع نباتًا" نباتًا قل عن الفعل بالهمزة فهذا اسم مصدر، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الرابع عشر

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأهلًا وسهلًا والحمد لله الذي جمعنا بعد أن توقف الدرس بسبب الإجازة، الليلة يا إخوان هي ليلة الاثنين، الحادي والعشرين من شهر شوال، لسنة تسعٍ وعشرين وأربعمائة وألف.

في هذا الجامع المبارك "جامع الراجحي" بحي "الجزيرة" في مدينة "الرياض"، نعقد بفضل الله وتوفيقه الدرس "الرابع عشر" من دروس شرح "ألفية ابن مالك" في النحو.

كنا قد توقفنا قبل الإجازة على شرح "أسماء الإشارة"، وانتهينا منها، وأسماء الإشارة هي النوع الثالث من أنواع المعارف، لذا فأسماء الإشارة تدخل في موضوع أكبر وهو موضوع المعرفة والنكرة، باب "النكرة والمعرفة" شرحناه وعرفنا النكرة، وعرفنا المعرفة، وكيف نفرق بينهما، ثم ذكرنا بعد ذلك تبعًا لابن مالك أن المعرفة أنواع:

النوع الأول: الضمير، وشرحناه.

النوع الثاني: العلم، وشرحناه.

الوع الثالث: أسماء الإشارة وشرحناها.

النوع الرابع من المعارف: هي "الأسماء الموصولة"، وهي موضوع درس هذه الليلة إن شاء الله تعالى، الأسماء الموصولة.

أولًا: كالعادة نقرأ ما قاله شيخنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الموضوع، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضوع الموصول:

٨٨. مَوْصُولُ الاسْمَاءِ الَّذِي الأُنْثَى ... وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ

٨٩. بَلْ مَا تَلِيْهِ أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ ... وَالنُّوْنُ إِنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ

٩٠. وَالْنّوْنُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا ... أَيْضًا وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

٩١. جَمْعُ الَّذِي الأَلَى الَّذِيْنَ مُطْلَقَا ... وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا

٩٢. بِاللاَّتِ وَاللاَّءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا ... وَالَّلاءِ كَالَّذِيْنَ نَزْرًا وَقَعَا

٩٣. وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ ... وَهكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّىءٍ شُهِرْ

٩٤. وَكَالَّتِي أيضا لَدَيْهِمْ ذَاتُ ... وَمَوْضِعَ اللاَّتِي أَتَى ذَوَاتُ

٩٥. وَمِثْلُ مَاذَا بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ ... أَوْمَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلاَمِ

ثم قال بعد ثلاثة أبيات:

٩٩. أَيٌّ كَمَا وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ ... وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيْرٌ انْحَذَفْ

١٠٠. وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا وَفِي ... ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات الأسماء الموصولة حصرًا، حصر لنا الأسماء الموصولة، ولأنه حصر الأسماء الموصولة استغنى بذلك عن التعريف، فلهذا لا نشغل أنفسنا نحن أيضًا بالتعريف؛ لأن الأسماء الموصولة أسماءٌ محصورة، فنحصرها تبعًا لابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فنقول: الأسماء الموصولة نوعان: نصٌ

ومشترك.

النوع الأول: النص.

والنوع الثاني: المشترك.

فالنوع الأول: وهو النص، هو الذي ينص على معنًى من المعاني الستة، فإن قلت: وما المعاني الستة؟ هذا المصطلح يستعمل كثيرًا في علم النحو والأصول وغيرهما، فالمعاني الستة تنقسم بحسب الإفراد والتذكير وفروعهما.

فالمعنى الأول: المفرد المذكر.

والثاني: المفرد المؤنث.

والثالث: المثنى المذكر.

والرابع: المثنى المؤنث.

الخامس: الجمع المذكر.

السادس: الجمع المؤنث.

هذه هي المعاني الستة التي تدور عليها اللغة العربية.

المعنى الأول: وهو المفرد المذكر ينص على معناه لفظ "الذي"، فالذي اسمٌ موصول، وهو لا يستعمل إلا في هذا المعنى، وهو الدلالة على المفرد المذكر، فإذا قلت: "جاء الذي أحبه" دلت كلمة الذي على أن المقصود مفرد، ليس مثنًى ولا جمعًا، وأنه مذكر ليس مؤنثًا، إذًا "فالذي" دلت على هذا المعنى أم لم تدل عليه؟ دلت على هذا المعنى فقط.

أما الموصول المشترك: فهو الذي يستعمل في كل هذه المعاني الستة بلفظٍ واحد، فيستعمل مع المفرد، والمثنى، والجمع، ومع المذكر والمؤنث بلفظٍ

واحد، ويأتي بيانها.

ومنها "مَن"، إذا كانت بمعنى الذي، فإذا قلت: "جاء مَن أحبه" فالمراد "بمَن" هنا مذكر أم مؤنث؟ مذكر، ومفرد أم مثنى أم جمع؟ مفرد، إذًا "مَن" استعملت للمفرد المذكر في قولنا: "مَن أحبه"، لكن لو قلت: "جاء مَن أحبهما" استعملت في المثنى المذكر بنفس اللفظ مَن. ومع الجمع أيضًا تستعمل باللفظ نفسه فتقول: "جاء مَن أحبهم" وكذلك مع المؤنث تقول: "جاءت مَن تجتهد، وجاءت مَن تجتهدان"، وهكذا.

إذًا فالموصول إما نصٌّ على معنًى من المعاني الستة، لا يستعمل في غيره، وإما مشترك بين هذه المعاني بلفظٍ واحد.

نبدأ بالموصول النصي، الموصول النصي يرجع بحسب هذه المعاني الستة:

فالمفرد المذكر له "الذي".

والمفرد المؤنث له "التي".

والمثنى المذكر له "اللذان".

والمثنى المؤنث له "اللتان".

وجمع المذكر له لفظان الأول "الذين"، والثاني "الأُلى" كلاهما بمعنى واحد، تقول: "الذين آمنوا، أو الأُلى آمنوا" بمعنى واحد.

والمعنى السادس الجمع المؤنث وله أيضًا لفظان وهما "اللاتي، اللائي"، وهما بمعنى واحد، "اللاتي يصلين يرضين الله، أو اللائي يصلين يرضين الله" بمعنى واحد.

أما المشترك، الموصول المشترك فهي ستة ألفاظ نذكرها سردًا وهي: "مَن،

ما، وأل، وأي، وذا، وذو إذا كانت بمعنى الذي" فهذه ستة ألفاظ كما رأيتم اثنان يبدآن بالميم، "مَن، وما"، واثنان يبدآن بالهمزة "أل، وأي"، واثنان يبدآن بالذال "ذو، وذا"، إذا كانت بمعنى الذي.

بعد هذه المقدمة السريعة، والكلام على الأسماء الموصولة النصية والمشتركة، يمكن أن نعود إلى أبيات الألفية وننظر فيها؛ لأن ابن مالك (@٠٠:١١:٢٩) كل ما ذكرناه الآن ويزيد عليه معلوماتٌ تحتاج إلى شرحٍ وتوقف.

نريد من يقرأ أبيات الألفية قبل أن نعلق عليها.

٨٨.مَوْصُولُ الاسْمَاءِ الَّذِي الأُنْثَى	وَالْيَا إذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ
٨٩.بَلْ مَا تَلِيْهِ أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ	وَالنُّوْنُ إنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ
٩٠.وَالْنُّوْنُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا	أَيْضَاً وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا
٩١.جَمْعُ الَّذِي الأُلَى الَّذِيْنَ مُطْلَقَا	وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعَاً نَطَقَا
٩٢.بِاللاَّتِ وَاللاَّءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا	وَالَّلاءِ كَالَّذِيْنَ نَزْرَاً وَقَعَا
٩٣.وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ	وَهكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّىءٍ شُهِرْ
٩٤.وَكَالَّتِي أيضا لَدَيْهِمْ ذَاتُ	وَمَوْضِعَ اللاَّتِي أَتَى ذَوَاتُ
٩٥.وَمِثْلُ مَاذَا بَعْدَ مَا اسْتِفْهَام	أَوْمَنْ إذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلاَمِ

هذا البيت سنشرحه فيما بعد، أحسنت بارك الله فيك.

نظر في أبيات الإمام ابن مالك يقول:

مَوْصُولُ الاسْمَاءِ

قوله: الأسماء هنا احتراز وإخراج الموصولات الحرفية؛ لأن هناك موصولاتٌ اسمية، وهو الذي عُقد له هذا الدرس، وموصولاتٌ حرفية ذكرها ابن

ملك في مواضع أخرى في ألفيته.

الموصولات الحرفية: هو الحرف الذي ينعقد منه ومما بعده مصدر، والحروف المصدرية أشهرها "أنْ، وما، وأنَّ"، تقول مثلًا: "يعجبني أنك مجتهد" فأن وما بعدها تلتبس بمصدر تقديره "يعجبني اجتهادك"، إذًا فأن حرف مصدري، يعني أن حرف ليست اسمًا، أو تقول: "يعجبني ما تفعل".

قد تأتي هنا اسمًا موصولًا "يعجبني الذي تفعل" فتدخل في درسنا، وقد تكون حرفًا مصدريًا فيلتبس ومنها ومما بعدها مصدر فيكون التقدير "يعجبني فعلك"، وكذلك "أن" تقول: "يعجبني أن تجتهد، أو يعجبني اجتهادك"، إذًا فقوله الأسماء احترازٌ وإخراجٌ للموصولات الحرفية، قال:

مَوْصُولُ الاسْمَاءِ الَّذِي الأُنْثَى الَّتِي

بين الموصول النصي للمفرد والمذكر وهو "الذي"، وللمفرد المؤنث وهي "التي" ثم قال:

وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ

بين الموصول النصي للمثنى

وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ

"ثُنِّيَا": يعني الذي والتي إذا أردت أن تثني الذي والتي، يقول: احذف الياء من هنا ولا تثبتها، فستقول في تثنية الذي اللذان في الرفع، واللذين في النصب، وتقول في تثنية التي اللتان في الرفع، واللتين في النصب والجر، وكان القياس في تثنيتهما أن تبقى الياء، فتقول في تثنية الذي اللذيان، وفي تثنية التي اللتيان، هذا القياس.

كما لو ثنيت كلمة قاضي ستقول قاضان أم قاضيان؟ قاضيان، تثبت الياء لماذا تحذفها، إما أن العرب حذفت الياء من هاتين الكلمتين، واللغة العربية في أصلها السماع، وهذا معنى قوله:

وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ

فإن كان القياس إثباتها إلا أن السماع جاء هنا بخلاف القياس، والسمع مقدم على غيره، ثم قال:

بَلْ مَا تَلِيْهِ أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ

ما زال يتكلم على الياء التي في "الذي والتي"، يقول: الياء التي في الذي لا تثبتها في المثنى احذفها حذفناها، ماذا تلي الياء؟ يعني الياء تَلَت أي حرف؟ تَلَت الذال في الذي، وفي التي ماذا تَلَت؟ تَلَت التاء، يقول في المثنى احذف الياء، حذفنا الياء، ثم يقول: بعد الذال من الذي، وبعد التاء من التي حرف الإعراب، يقول: العلامة علامة الإعراب، علامة الإعراب في المثنى الألف في الرفع، والياء في النصب والجر، فلهذا ستقول اللذان رفعًا، واللتان رفعًا، واللذين واللتين نصبًا وجرًا.

يريد ابن مالك في هذا الشطر أن يقول لكم: إن المثنى من الأسماء الموصولة معرب، وباقي الأسماء الموصولة مبنية، ذكرنا في الأسماء المبنية الأسماء الموصولة "الذي، التي" مبنيان، وكذلك "الذين، واللاتي، واللائي، والأُلى" كلها أسماء مبنية، والمثنى من الموصولات "اللذان، واللتان" يقول لنا ابن مالك: لا، هذا فيه علامة إعراب، وعلامة الإعراب لا تكون إلا في المعربات، هذا رأيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المثنى من الأسماء الموصولة.

وعلى ذلك نقول في الإعراب: "جاء اللذان أحبهما" جاء: فعل ماضي،

واللذان: فاعل، إن كان معربًا فنقول: فاعل مرفوع، وإن كان مبنيًا فنقول: فاعل مبني في محل رفع، وهو عند ابن مالك معرب، فنقول: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف.

وكذلك لو قلت: "أكرمتُ اللذين عندك" أكرم: فعل، والتاء فاعل، واللذين: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء، أو "سلمتُ على اللذين عندك"، مجرور وعلامة جره الياء، وهذا القول الذي يرجحه أكثر المتأخرين، أن المثنى من الأسماء الموصولة معرب، وقال بعض النحويين المتقدمين: بل هو مبني، وإن جاء على صورة المعرب، ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَالنُّوْنُ إِنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ

النون التي في المثنى، في اللذان، واللتان، إن تُشدد فلا ملامة، أي: أنها لغة عند بعض العرب، فجمهور العرب يجعل نون المثنى في الأسماء الموصولة مكسورةً، فيقول: "اللذانِ، اللذينِ، اللتانِ، اللتينِ"، وبعض العرب يشددها مكسورةً فيقول: "اللذانِّ، واللذينِّ، واللتانِّ، واللتينِّ" لغة لبعض العرب ووردت في بعض القراءات كالتبعية، وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ﴾ [النساء:١٦]، وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ﴾ [فصلت:٢٩]، وكقوله سبحانه: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَـٰتَيْنِ﴾ [القصص:٢٧]، إلى آخره.

هذه لغة، ابن مالك لأنه عالم في النحو لا في اللغة، فقد أدخل بعض المعلومات اللغوية في النحو، من باب الفائدة، وإلا فإن مثل هذه المعلومات ليست نحوية، هذه لغوية.

وكان عليه بما أنه ذكر هذه اللغة في المثنى من الأسماء الموصولة أن يذكر اللغة الثالثة لأن المثنى من الأسماء الموصولة فيه ثلاث لغات للعرب فجمهورهم

يثبت النون مكسورة، "اللذانِ، اللتانِ" وبعضهم يثبتها مشددةً مكسورة "اللذانِّ"، وبعضهم يحذفها، فيقول: "جاء اللذا أحبهما" ومن باب قول الأخطل:

أَبَنـــي كُلَيْـــبٍ، إنَّ عَمـــي اللـــذا قـــتلا الملـــوكَ، وفككـــا الأغـــلالا

فقال: اللذا وحذف النون، هذه لغة أيضًا لبعض العرب، إذًا فالمثنى من الأسماء الموصولة كم فيه من لغة؟ في ثلاث لغات:

اللغة الأولى: لغة جمهور العرب.

اللغة الثانية: تشديد النون وهاتان واردتان في القراءات السبعية.

اللغة الثالثة: حذف النون، وهذه لم ترد في القراءات السبعية.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْنّوْنُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا أَيْضَـا

النون التي في "ذين، وتين"، ما "ذين وتين"؟ هذه أسماء إشارة، "ذان صديقان"، "تان سيارتان"، هذه اسم إشارة، والكلام الآن في الأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة سبق أن عقد لها بابًا من قبل، إلا أنه عندما ذكر هذه اللغة في المثنى من الأسماء الموصولة أشار إلى أن هذه اللغة أيضًا واردة في المثنى لأسماء الإشارة أيضًا.

فأسماء الإشارة للمفرد "ذا"، والمفردة "تا"، وذكرنا اللغة فيهما، والمثنى للمذكر "ذان"، والمثنى المؤنث "تان" ذان وتان في أسماء الإشارة أيضًا يجوز في نونهما التشديد مع الكسر، فتقول: "ذانِ رجلان، وذانِّ رجلان، وتانِ سيارتان، وتانِّ سيارتان" من لغة العرب، الجمهور جمهور العرب يثبت النون المكسورة، وبعض العرب يثبتها مشددةً مكسورة.

ولكن ليس في أسماء الإشارة الحذف، المثنى من أسماء الإشارة ليس فيهما الحذف، اللغة الثالثة في المثنى من الأسماء الموصولة، والسبب في ذلك واضح، فإن النون من مثنى أسماء الإشارة إذا حذف، احذف النون من ذان، صارت ذا التبس بالمفرد، وتان احذف النون تا التبس بالمفرد واللبس ممنوع في اللغة، أما في الأسماء الموصولة اللذان لو حذفت النون اللذا واضح أنه مثنى.

الخلاصة: أن المثنى من الأسماء الموصولة فيه ثلاث لغات، والمثنى من أسماء الإشارة فيه لغتان، ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

بيّن السبب الذي جعل بعض العرب يشددون النون في المثنى من الأسماء الموصولة، والمثنى من أسماء الإشارة، فيقول: بعض العرب شددوا النون تعويضًا للمحذوف، ما المحذوف؟ المحذوف الياء في الأسماء الموصولة، قلنا: الذي تحذف الياء ثم تثني، والتي تحذف الياء ثم تثني، فبعضهم يشدد النون عوضًا عن الياء المحذوفة.

وكذلك في أسماء الإشارة، اسم الإشارة ذا، تقول: "ذا كتابٌ" ذا ذال وألف، ثن ذا فتضيف علامة التثنية ألف ونون، فألف ذا ساكنة، وألف التثنية ساكنة التقى ساكنان فحذفنا الأول، حذفنا ألف ذا، فبعض العرب شدد النون في ذانِّ تعويضًا عن الألف التي حذفت في المفرد، أو من المفرد.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

جَمْعُ الَّذِي الأُلَى الَّذِيْنَ مُطْلَقَا

"جَمْعُ الَّذِي": ما جمع الذي؟ يقول: الأُلى والذين، قوله: "جَمْعُ الَّذِي" هذا تجوز في العبارة؛ لأن من شروط الجمع جمع المذكر السالم أن يكون مفرده

معربًا، والمفرد هنا في الأسماء الموصولة الذي والتي معرب أم مبني؟ مبني، فالصحيح ما نقول الصحيح نقول: الأدق أن الذين والأُلى اسما جمع للذي، وليس جمعًا حقيقيًا.

الجموع الحقيقية في النحو هي جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير، هذه الجموع الاصطلاحية الحقيقية، ووراء ذلك كلمات تدل على الجمع، لكنها ليست بجموع حقيقية اصطلاحية في النحو، وذكرنا هذه المعلومة في مرة سابقة، كاسم الجمع كلمة تدل على جماعة، ولكن مفردها ليس من معناها، مثل: "الذين"، مثل: "القوم"، مثل: "الشعب"، ونحو ذلك.

وهناك اسم الجنس، مثل: الذي فرق بينه وبين مفرده بالتاء، مثل: "بقر وبقرة"، و"تمر، تمرة" هذه كلها ألفاظ تدل على الجمع، لكن الجمع الاصطلاحي الحقيقي هو جمع المذكر السالم، والمؤنث السالم، وجمع التكسير.

ولكن هذا من التجوز المقبول؛ لأنه أراد بالجمع هنا أن الكلمة تدل على جماعة، لكن لا بد أن نتنبه لهذه المعلومة.

قال:

جَمْعُ الَّذِي الأُلَى الَّذِيْنَ

أي: جمع الذي الأُلى والذين ثم حذف حرف العطف لضرورة الشعر، الأُلى قلنا بمعنى الذين وهي أقل استعمالًا من الذين، لكنها مستعملة، تقول: "جاء الأُلى يطلبون العلم" أي: "جاء الذين يطلبون العلم".

"الَّذِيْنَ مُطْلَقَا"، الذين جمعٌ للذي، مطلقًا: ماذا يريد بقوله: **"مُطْلَقَا"**؟ أي: تلزم هذا اللفظ في الرفع والنصب والجر، فتقول في الرفع: "جاء الذين يطلبون العلم"، وتقول في النصب: "أكرمتُ الذين يطلبون العلم"، "وتقول في الجر:

"سلمتُ على الذين يطلبون العلم"، مطلقًا بهذا اللفظ، أي: أنه يلزم هذا اللفظ، فهو اسم مبني على الفتح.

ثم قال:

وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا

"وَبَعْضُهُمْ": أي بعض العرب نطق هذه الكلمة وهي الذين بالواو في الرفع، فيقول في الرفع: "جاء الذون يطلبون العلم"، وفي النصب والجر، يقول: "الذين" كما قلنا في العرب، ومن ذلك قول شاعرهم:

نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحوا الصَّبَاحا   يَومَ النُّخَيلِ غَارَةً مِلحَاحَا

فقال: نَحْنُ الَّذُونَ، ومن ذلك رواية بعضهم:

نَحْنُ الَّذُونَ بَايَعُوا مُحَمَّدَا   عَلَى الجِهَادِ مَا بَقِينَا أَبَدَا

فهذه لغة من بعض العرب، فبعض العرب ألحقوا الذين بجمع المذكر السالم، ما نقول جمع مذكر سالم، نقول: ملحق بجمع المذكر السالم؛ لأنه فقد شرطًا من الشروط، فإذا كان ملحقًا بجمع المذكر السالم؛ فهو على هذه اللغة معرب، وهذا الذي رجحه ابن مالك ومن تبعه أنه معرب على هذه اللغة.

وبعضهم قال: كما قال في التسوية، قال: بل هي مبني جاء على صورة المعرب، وعلى ذلك إذا أردنا أن نعرب على هذه اللغة، "نحن الذون صبحوا الصباح" سنقول: نحن: مبتدأ في محل رفع، والذون: هذا خبر المبتدأ، مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

وعلى لغة جمهور العرب: "نحن الذون" نقول: نحن: مبتدأ في محل رفع، والذون: خبرٌ في محل رفع مبني على الفتح.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

بِاللاَّتِ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا

يقول: إن كلمة التي قد جمعت على "اللاتِ"، وعلى "اللاءِ"، وبينا أن استعمال الجمع هنا تجوز، فالتي جمعت أيضًا على لفظين وهي: "اللاتِ، واللاءِ"، وهاتان اللفظتان فيهما لغتان:

الأولى: إثبات الياء ساكنةً "اللاتي، اللائي".

وحذف هذه الياء فيكون ما قبلها مكسورًا على أصله.

فتقول على اللغة الأولى: "جاءت اللاتي يطلبن العلم، وجاءت اللائي يطلبن العلم، واللائي يئسن من نسائكم".

وتقول على اللغة الثانية حذف الياء تقول: "جاءت اللاتِ يطلبن العلم، وجاءت اللاءِ يطلبن العلم" هذه لغة، هي ليست من النحو، ولكنها من اللغات.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاللَّاءِ كَالَّذِيْنَ نَزْرَاً وَقَعَا

يقول: إن كلمة "اللاءِ" هذه في الأصل لجمع المؤنث كما شرحنا، لكنها استعملت قليلًا كالذين يعني لجمع المذكر، وهذا نزر قليل فقد خالفت الأصل، الأصل أن الموصولات النصية تستعمل في معنى واحد إلا أن اللاءِ استعملها بعض العرب قليلًا كالذين لجمع المذكر السالم، ومن ذلك قول الشاعر:

وما آباؤنا بأمن منه علينا اللاءِ قد مهدوا الحجور

اللاءِ هذا نعتٌ لآبائنا، المعنى يقول: ما آباؤنا اللاءِ قد مهدوا الحجور بأمن علينا منه، يقول: إن هذا الرجل ذو فضلٍ عظيمٍ جدًا علينا، حتى أنه يعظُم على قدر آبائنا، كما يقول هذا الرجل صدق أو لم يصدق، هذا معنى البيت، يقول: منة آبائنا

ليست بأعظم من منة هؤلاء، وما آباؤنا الذين مهدوا الحجور، يعني مهدوا حجورهم لنا، ووضعونا عليها، وما آباؤنا الذين نهجوا الحجور بأمن علينا منه، ما قال آباؤنا الذين، قال آباؤنا اللاءِ.

بذلك يكون رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر الأسماء الموصولة النصية كلها، وشيئًا من اللغات فيها وأحكامها، ثم بعد ذلك ذكر الأسماء الموصولة المشتركة بين هذه المعاني بلفظ واحد فقال:

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ

يعني أن هذه الألفاظ قد تساوي ما ذُكر، قد تأتي بمعنى الأسماء الموصولة إذا كانت بمعنى الذي.

وَهكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّىء شُهِرْ

كلمة ذو أيضًا قد تأتي اسمًا موصولًا عند قبيلةٍ عربية وهي قبيلة طيء.

٩٤. وَكَالَّتِي أيضا لَدَيْهِمْ ذَاتُ   وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتُ

تلاحظون، أو تلحظون أنه توسع قليلًا في هذه اللغة، ونص على القبيلة، أما اللغة الأخرى ما ذكر، قال: وبعضهم بواو رفع نطقا، مع أن أهلها معروفون، والسبب في ذلك؛ لأنه طائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وَهكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّىء شُهِرْ

٩٤. وَكَالَّتِي أيضا لَدَيْهِمْ ذَاتُ   وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتُ

قبيلة طيِّء قبيلة عربية مشهورة جدًا ومنها علماء وشعراء كثيرون، ابن مالك منهم، والبحتري، وأبي تمام الشاعران المعروفان أيضًا من هذه القبيلة، ثم قال:

وَمِثْلُ مَاذَا

كلمة "ذا" قد تأتي أيضًا اسمًا موصولًا مثل كلمة "ما"، لكن ما تكون اسمًا موصولًا إلا بعد "ما" الاستفهام أو بعد "مَن" الاستفهامية يقول:

٩٥.وَمِثْلُ مَاذَا بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ أَوْمَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

إذًا ذكر "مَن، وما، وأن، وذو، وذا" بقي "أي" أخرها بعد ثلاثة أبيات فقال بعد ثلاث أبيات:

أَيٌّ كَمَا

يقول: أيٌّ قد تأتي اسمًا موصولًا مشتركًا مثل "ما"، ما اسم قد تأتي اسم موصول في المشترك "أيُّ" مثل "ما" قد تأتي اسمًا موصولًا مشتركًا ثم ذكر فئة من أحكامها، والأسماء الموصولة المشتركة كلها سنترك الكلام عليها -إن شاء الله- في الدرس القادم، لكن نشير إلى بعض الأحكام والمعلومات التي قد يناسب ذكرها هنا.

بعد أن شرحنا الأسماء الموصولة النصية، تنص على معنى من المعاني الستة التي ذكرناها من حيث الإفراد والتذكير وفروعهما، لكن ما بالها من حيث استعمالها مع العاقل وغير العاقل؟ تستعمل مع العاقل أم مع غير العاقل؟

الجواب: أن الأسماء الموصولة النصية تستعمل مع العاقل ومع غير العاقل إلا الذين، فهي خاصةٌ بالعاقل، إلا الأُلى فتستعمل كثيرًا للعاقل، وقليلٌ لغير العاقل، أما البواقي فتستعمل للعاقل ولغير العاقل.

فتقول: "جاء محمدٌ الذي يطلب العلم" الذي هنا يراد بها محمد وهو عاقل، وتقول: "ارفع الكتاب الذي أمامك"، أردت بالذي الكتاب وهو غير عاقل، قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ [الزمر:٣٣]، يعني محمدٌ عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ، وقال: ﴿هَـٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء:١٠٣]،

فاستعمله مع غير العاقل.

وكذلك التي، وكذلك اللتان، تستعمل مع العاقل ومع غير العاقل، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ﴾ [المجادلة:١]، هذا مع العاقل، وقال: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَاۚ﴾ [البقرة:١٤٢]، مع غير العاقل، وهكذا.

إلا الذين، قلنا: الذين لا تستعمل إلا مع العاقل، تقول: "جاء الذين يطلبون العلم"، "جاء الطلاب الذين يطلبون العلم"، لكن لا يمكن أن تقول: "هذه الأيام الذين حذرتكم منها"، لا تستعمل مع غير العاقل.

أما الأُلى: فإنها تستعمل مع العاقل كثيرًا، وتستعمل مع غير العاقل قليلًا، تقول: "جاء الطلاب الأُلى يطلبون العلم"، وقد تقول: "هذه الأيام الأُلى حذرتكم منها".

بقي أن نشير في هذه القضية إلى معلومة لطيفة عند ابن هشام، في "أوضح المسالك" رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما ذكر المسألة قال: إن هذه الألفاظ تستعمل للعاقل ولغير العاقل، إلا الذي، عندما تعرض لها قال: الذي تستعمل للعالم ولغير العالم، والتي للعاقل ولغير العاقل، وأكمل.

فلماذا قال مع الذي خاصةً إنها تستعمل مع العالم ولغير العالم، وغيره العاقل وغير العاقل؟ الجواب: لأن الذي تستعمل أيضًا مع الله -جل جلاله-، والله -جل جلاله- لا يوصف بأنه عاقل، لأن صفاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى توقيفية، لكنه وصف نفسه بالعلم، فلهذا استعمل هذه الصفة من أجل هذا الأمر فقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ [الزمر:٧٤]، فاستعمل الذي معه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وعلى كل حال، فالنحويون إذا استعملوا كلمة العاقل فإنهم يريدون غير العاقل، أي شيء غير عاقل يسمونه عاقل، حتى ولو كان لا يوصف بالعقل، أي

شيء غير عاقل فإنه يسمى عاقل، فلهذا الطفل الصغير يعامل في العربية معاملة العاقل، مع أنه لا يوصف بعقل، والمجنون الإنسان المجنون لو جاء مجنون تقول: "جاء المجنون الذي نخاف منه" مع إنه لا يوصف بعقل، لكن هو عومل هكذا، الأمر يدخل في غير العقلاء فهو عاقل.

وكذلك في التذكير والتأنيث، إذا قالوا المذكر ماذا يعنون بالمذكر؟ أي أمر لا يوصف بالتأنيث فهو يدخل عندهم في المذكر، أي أمر لا يوصف بالتأنيث فإنه يدخل عندهم يعامل معاملة المذكر، فلهذا الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ في اللغة العربية يعامل معاملة المذكر، مع إنه لا يوصف سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ بتذكير ولا بتأنيث، عَزَّوَجَلَّ، ومع ذلك يعامل معاملة المذكر، تقول الله عَزَّوَجَلَّ رحمنا، ما تقول: رحمتنا، يعامل معاملة المذكر، فكل شيء لا يوصف بالتأنيث فإنه يدخل عند النحويين في المذكر.

ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعرض لبعض اللغات في المثنى من الأسماء الموصولة، ولكن هناك لغات أيضًا، وذكر أيضًا اللغات في الذين، لكن هناك لغات أيضًا في الذي والتي في المفرد فيها خمس لغات الذي والتي أشهرها إثبات الياء وحذفها، فلك أن تثبت الياء وهذه اللغة المشهورة فتقول: "جاء الذي يطلب العلم، وجاءت التي تطلب العلم".

ويجوز حذف الياء من المفرد فإذا حذفت الياء ماذا تفعل في الذي قبلها، لك أن تُسكن، ولك أن تكسر، فتقول: "جاء الذْ يطلب العلم، وجاءت التْ تطلب العلم" أو تكسر فتقول: "جاء الذِ يطلب العلم، وجاءت التِ تطلب العلم".

ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ استعمل في ألفيته هذه اللغة، الذان وذي النصب والجر الذين، وجمع الذي الذين ففي نطقهما فرق، لكن عند كتابتهما كتابة مثنى الذي في اللفظ الجر الذين، والجمع الذين الكتابة ستكون واحدة، فلهذا فُرق بينهما إملاءً

بأن المثنى يُكتب بلامين على الأصل.

والجمع يُكتب بلامٍ واحدة، لهذا الذين تكتبها بلام واحدة، ألف لام ثم ذال، وتحذف إحدى اللامين، أما المثنى اللذين فتكتبها بألف ولامين ثم ذال وياء ونون فالمثنى أُبقي على أصله؛ لأن هو الأكبر ثم الجمع حذفت منه إحدى اللامين.

هنا أيضًا عندنا الأُلى، هذا جمعٌ للذي الأُلى، وسبق في أسماء الإشارة الأولى أيضًا للجمع، تقول: أولى بالقصر أو أولاءِ بالمد، تقول: "أولاءِ رجالٌ، أو أولى رجالٌ" إشارة، وتدخل عليها ها تقول: "هؤلاء رجالٌ، ها أولى رجال" ها أولى اسم إشارة وأُلى اسم موصول، فيستعملان بلفظٍ واحد.

وفُرِق بينهما إملاءً بأن أولى الإشارية تكتب بواو زائدة تُزاد بعد الهمزة واو ولا تنطق، والموصولية تُكتب بلا واو على أصلها أُلى همزة مضمومة، ثم لام، ثم ألف مقصورة.

نعود إلى البيت الذي ذكرناه:

نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحوا الصَّبَاحا

هذه أبيات لطيفة قالها الشاعر، يمدح قومه ويصفهم بالقوة وأنهم في وقت الشدة والحروب يثبتون مكانتهم ويأخذون حقهم، ومما قاله في ذلك:

نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحوا الصَّبَاحا يَومِ النُّخَيلِ غَارَةً مِلحَاحَا
نحن قَتَلْنا الملِكَ الجَحْجاحا
ولَمْ نَدَعْ لِسارحٍ مَراحا إلاّ دِياراً أو دَماً مُفاحا
نحن بَني خُوَيْلِدٍ صُراحا لا كَذبَ اليومَ ولا مُزاحا

هذه أبيات جيدة ذكر فيها الشاعر وقعة قومه في يوم النُخيل ومدحهم، فقال:

نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحوا الصَّبَاحا

أعرب لنا "الَّذُونَ" يا أخي، "نَحْنُ الَّذُونَ"، الَّذُونَ: خبر نحن، مرفوع وعلامة رفعه الواو.

الطالب: (@٨:٥٢:٠٠)

الشيخ: المعنى العام أن يجيزوا ذلك، المعاني الجائزة تكثر، لكن عندما تتأمل في المعنى الذي قصد إليه الشاعر، وهو أنه يمدح، والمدح إنما يكون بالألفاظ الفخمة والقصد إلى المعاني، فتقول إن الذون خطأ، نحن من أنتم؟ الذون صبحوا الصباح.

هذا من الناحية المعنوية، من الناحية الصناعية الذي (@٢:٥٣:٠٠) إعراب الناحية الصناعية، إذا قلت: نحن مبتدأ وصبحوا الصباح: الخبر، الذين: اسم موصول، ومن أحكام الاسم الموصول كما سيأتي ستعرفون لا بد له من صلة، أين صلته؟ ما قال له صلة، يعني إعرابك لا يجوز صناعةً وإن وضع له معنى.

صبحوا يعني قتلوا في وقت الصباح، الصباح صبحوا الصباح ما إعراب الصباح؟ مفعول مطلق، -ارفع صوتك-، ظرف زمان نعم، أنا بينت المعنى لكي تعرفوا الإعراب، صبحوا بمعنى قتلوا، نحن قتلناهم الصباح، يعني قتلناهم وقت الصباح، والصباح ظرف زمان.

يَوم النُّخَيلِ غَارَةً مِلحَاحَا

يوم: هذا ظرف زمان واضح، **"يَوم النُّخَيلِ غَارَةً مِلحَاحَا"** ما إعراب غارةً؟ نحن الذين قتلناهم صباحًا غارةً ملحاحًا، إن قلت: إنها حال فالمعنى يقبل ذلك لكن لا بد أن تؤول، لأن من شروط الحال أن تكون اسمًا مشتقًا، هذه غارة هذا اسم غير مشتق.

وإعراب آخر؟

الطالب:...

الشيخ: تمييز! تمييز لا يبعُد التمييز.

الطالب:...

الشيخ: أيضًا بعيد، أقرب من ذلك كله مفعول له، نحن فعلنا بهم ذلك من أجل الإغارة عليهم، غارةً ملحاحًا.

نحن قَتَلْنا المِلكَ الجَحْجاحا ولَمْ نَدَعْ لِسارح مِراحا

ما إعراب مِراحًا؟ **"ولَمْ نَدَعْ لِسارحٍ مِراحا"**، مفعول به، لم ندع: ندع فعل مضارع والفاعل مستتر تقديره نحن، لم ندع لم نترك.

ولَمْ نَدَعْ مِراحا إلاّ دِياراً أو دَمًا مُفاحا

إلا ديارًا: هذا اسلوب استثناء، إلا ديارًا، ديارًا: منصوب على الاستثناء.

يقول:

لا كذبَ اليومَ ولا مُزاحا

ما نوع لا هنا؟ هذه لا النافية للجنس، اسمها يكون منصوبًا ويكون مبنيًا، مبنيًا إذا كان مفرد، ومنصوبًا إذا كان مضافًا أو شبيه بالمضاف، واسمها هنا كذب، لا كذب هذا مفرد أو مضاف؟ مفرد، فهو مبني على الفتح، قال: "لا كذبَ"، ما قال: "لا كذبًا" لأنه مفرد فيُبنى على الفتح.

ثم نقرأ قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في سورة الحاقة× (@٨:٥٧:٠٠) "الأحقاف"، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓا۟ أَنصِتُوا۟ۖ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْا۟ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ﴿٢٩﴾ قَالُوا۟ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ

مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٠﴾ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٢٩-٣١].

يا طلاب نأمل أن نكثر من التطبيقات، نحاول في آخر الدرس أن نأتي ببعض التطبيقات، بعض الأبيات الجميلة، بعض الآيات الكريمة، ونطبق عليها تطبيقات سريعة، قد يكون فيها فائدة كبيرة، ولا نكتفي بمعلوماتٍ نظرية مجردة.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الأحقاف:٢٩]، نفرًا ما إعراب نفرًا؟ ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا﴾ [الأحقاف:٢٩]، نفرًا: مفعول به، أين الفعل الذي نصبه؟ الفعل الذي نصبه هو صرف، أين فاعله؟ نا العائدة إلى الله عَزَّوَجَلَّ، صرفنا: فعل وفاعل، والمصروف نفرًا هو المفعول به.

﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الأحقاف:٢٩]، يستمعون القرآن: يستمعون هذا فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، وفاعله؟ واو الجماعة، والقرآن: هو المستمَع يعني فاعل أو مفعول؟ مفعول به، سؤالي ما إعراب هذه الجملة الفعلية يستمعون القرآن؟ ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الأحقاف:٢٩]، هذه جملة ما إعراب هذه الجملة؟

الطالب:...

الشيخ: هذه حالية من؟ الحال من الفعل!، الحال ما يأتي إلا من اسم، صاحب الحال اسم، من الذين يستمعون القرآن؟ الجن ولا نفر من الجن؟ كل الجن يستمعون القرآن؟ أنا سؤالي يستمعون القرآن هذه جملة مرتبطة بالجن أم مرتبطة بنفرًا؟ اختلف الإعراب، من الذين استمعوا القرآن من النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؟ قصة الآيات معروفة عندما صرف نفر من الجن قيل إنهم من جن المسلمين،

وحضروا النبي ﷺ واستمعوه وآمنوا به، يستمع القرآن نفرًا، ما إعرابها حينئذٍ؟

الطالب:...

الشيخ: لا المفعول له لا يكون جملة، اسم المفعول له اسم.

الطالب:...

الشيخ: لنفرًا، نفرًا يستمعون القرآن يعني صفة لماذا جعلتها صفة لم تجعلها حالًا؟

الطالب:...

الشيخ: لأن الجملة بعد النكرة صفة، هنا يجوز أن تكون صفة، ويجوز أن تكون حالًا، حالًا من نفرًا لماذا؟ لأن كلمة نفرًا وصفت بقوله من الجن، نفرًا فاعلين من الجن، من الجن جار ومجرور هذا جار ومجرور، الجار والمجرور كله ما إعرابه؟ صفة لنفرًا.

فالنكرة إذا وصفت تكون معرفة، النكرة إذا وصفت بنكرة نحن نقول الجملة وشبه الجملة في حكم النكرات، نكرة نفرًا وصفت بشبه جملة ففي المعرفة؟ لا، لكن تقترب من المعرفة لأنها (@١:١:٣٠) وبهذا يجوز في الصفة الثانية أن تجعلها صفة ثانية، ويجوز أن تجعلها حالًا.

﴿فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓاْ أَنصِتُواْۖ فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوۡاْ إِلَىٰ قَوۡمِهِم مُّنذِرِينَ﴾ [الأحقاف:٢٩]، ما إعراب منذرين يا أخي؟ ﴿وَلَّوۡاْ إِلَىٰ قَوۡمِهِم مُّنذِرِينَ﴾ [الأحقاف:٢٩]، حال هذا حال، ولو إلى قومهم حالة قومهم منذرين.

ثم قال سبحانه: ﴿قَالُواْ يَٰقَوۡمَنَآ إِنَّا﴾ [الأحقاف:٣٠]، يا قومنا: هذا اسلوب نداء، المنادى؟ المنادى له حالتان: إما أن يُنصب وإما أن يُبنى على ما يُرفع عليه،

فيُبنى على ما يُرفع عليه إذا كان كلمة واحدة وقُصد بها معين، ويُنصب فيما سوى ذلك، قومنا: هذه كلمة قُصد بها معين، أم ليست كذلك؟ ليست كذلك لأنها كلمتين، قومنا: قوم، ونا، مضاف ومضاف إليه، مبني أم منصوب، في محل نصب يا قومَ نَا، تقول في الإعراب: يا: حرف نداء، وقومَ: منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف ونا: مضاف إليه في محل جر.

﴿يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ﴾ [الأحقاف:٣٠]، سمعنا كتابًا، سمع: فعل، نا: فاعل، كتابًا: مفعول به.

﴿سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ﴾ [الأحقاف:٣٠]: هذه جملة فعلية، أُنزل: فعل مبني للمجهول، ونائب الفاعل هو مستتر، ما إعراب الجملة الفعلية أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى؟ جملة فعلية، هذه جملة طبعًا ترتبط بـ "كتابًا"، كتابًا نكرة أم معرفة؟ نكرة، والجمل بعد النكرات صفة، فهذه صفة يعني نعت، هذه صفة قولًا واحدًا.

﴿كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الأحقاف:٣٠]، مصدقًا هذا من صفة؟ الكتاب، لكن هل هو صفة أم حال لـ "كتابًا"، أم يجوز فيها الوجهان؟ يجوز فيها الوجهان، يجوز أن يكون صفةً أخرى، الصفة الأولى: أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى، ومُصَدِّقًا صفة أخرى، وصف الكتاب بالأمرين، ويجوز أن يكون حالًا، حال من نكرة نعم، لأن النكرة هنا وصفت، وإذا وصفت تقترب من المعرفة فيجوز أن يأتي منها الحال.

﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأحقاف:٣٠]، ما إعراب مستقيم؟ "وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ": صفة نعت، كلمة طريق، طريق معروف، ويجوز فيها التذكير والتأنيث في اللغة العربية فتقول: "طريقٌ طويل، وطريقٌ طويلةٌ"، وتقول العرب: "الطريق الأعظم، والطريق العظمى" إلا أن التذكير أعلى،

هو الأفصح وهو لغة القرآن كما رأيتم في هذه الآية ولم يُذكر إلا في هذه الآية ولم يؤنث في آيةٍ أخرى، واستعمال المحدثين و(@١:٥:٣٨) تعريف الطريق خلاف الأفصح، يقول: "قد جاء من طريق أخرى كذا وكذا" "وللحديث طريقٌ أخرى" جائز ما فيه إشكال، لكن التذكير أعلى تقول: "من طريقٍ آخر" و"للحديث طريقٌ آخر".

ثم قال سبحانه: ﴿يَٰقَوۡمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف:٣١]، يَا قَوْمَنَا: أعربناها قبل قليل، أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ: ما إعراب داعي الله؟ الله: مضاف إليه لفظ الجلالة، لكن داعي؟ مفعولٌ به، نعم أجيبوا الذين يجيبون هم المخاطبون، والذي يعود إلى المخاطبون في الآية واو الجماعة أجيبوا، فالواو فاعل، والمُجاب؟ داعي الله فهو مفعول به لأنه مجاب، فداعي: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والله: مضاف إليه.

﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغۡفِرۡ لَكُم﴾ [الأحقاف:٣١]، يغفر: هذا فعل مضارع مجزوم كما ترون مجزوم، بمَ جُزم، ما الذي جزمه؟ جوابٌ لشرطٍ محذوف، التقدير أجيبوا داعي الله وآمنوا به، قدر الشرط إن تجيبوا وتؤمنوا يغفر، هذا قول المحققين من النحويين.

والقول المشهور عند المتأخرين أن نحو هذا الفعل مجزوم بجواب الطلب، إذا جاءت كلمة تدل على طلب فالفعل المضارع ينجزم بعدها، فتقول له: "اجتهد تنجح"، جواب الطلب، ومثل ذلك: " أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ وَآَمِنُوا بِهِ" ما الجواب، ماذا يحصل، ما الجزاء؟ "يَغْفِرْ لَكُمْ".

فسواءً أعربت بهذا، أو أعربت بهذا فالجواب صحيح، إلا أن قول المحققين ما ذكره الأخ في الأول.

الطالب: (@٦:٩:١)؟؟؟

الشيخ: لأن الأصل عندهم ألا يُثبت شيء عنه (@ ١:٩:١٧) الآن أثبت جازمًا جديدًا وليس هناك ما يلزم أن تقول به، لو حملت الكلام على الشرط لاستقامت كل الشواهد التي جاءت عليه، كل الشواهد التي يقول إنها مجزومة على السبب كلها يمكن أن على الشرط، والمعنى فيها معنى الشرط "اجتهد تنجح" المعنى "اجتهد إن تجتهد تنجح" وكون الشرط جازمًا مختلفٌ فيه أو متفقٌ عليه؟ متفقٌ عليه وكون الطلب جازمًا مختلفٌ فيه.

الطالب:؟؟؟

الشيخ: طبعًا بشروط، ما ينجزم إلا بشروط، من الشروط مثلًا ألا تدخل عليه الفاء، لو دخلت عليه الفاء ينتقد، تقول: "اجتهد فتنجحَ" مثلًا.

ثم قال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ وَيُجِرۡكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأحقاف:٣١]، ما إعراب أليم؟ صفة نعت، والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الخامس عشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ليلة الاثنين، الثامن والعشرين من شهر شوال، لسنة تسعٍ وعشرين وأربعمائة وألف.

في هذا الجامع المبارك "جامع الراجحي" بحي "الجزيرة"، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس "الخامس عشر" من دروس شرح "ألفية ابن مالك" رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وما زال الحديث موصولًا يا إخوان على باب "الأسماء الموصولة"، والأسماء الموصولة داخلة في موضوع أكبر منها وهو موضوع المعرفة والنكرة، فالمعارف أنواع درسنا منها:

الضمير، ودرسنا العَلَم، ودرسنا أسماء الإشارة، ونحن الآن ندرس الأسماء الموصولة، في الدرس الماضي بدأنا في الكلام عن الأسماء الموصولة، وقلنا: إن الأسماء الموصولة نوعان: نصية ومشتركة، وشرحنا الأسماء الموصولة النصية.

وفي هذه الليلة إن شاء الله سيكون الكلام على الأسماء الموصولة المشتركة، في البداية أنبه تنبيهًا يتعلق بالبيت الذي ذكرناه في الدرس الماضي وهو قول الشاعر:

ابنـــي كليـــب إن عمـــي اللـــذا ... قـــتلا الملـــوك وفككـــا الأغـــلالا

فهذا البيت للشاعر المشهور الفرزدق، وليس للأخطل كما ذكرت في الدرس الماضي، أما أبياتُ هذا الدرس المتعلقة بالأسماء الموصولة المشتركة فهي قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٩٣. وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ ... وَهكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّىء شُهِرْ
٩٤. وَكَالَّتِي أيضا لَدَيْهِمْ ذَاتُ ... مَوْضِعَ اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتُ
٩٥. وَمِثْلُ مَاذَا بَعْدَ مَا اسْتِفْهَام ... أَوْمَنْ إذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلاَمِ
٩٦. وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعَدَهُ صِلَهْ ... عَلَى ضَمِيْرٍ لاَئِقٍ مُشْتَمِلَهْ
٩٧. وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ ... بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ
٩٨. وَصِفَةٌ صَرِيْحَةٌ صِلَةُ أَلْ ... وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلْ
٩٩. أَيٌّ كَمَا وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ ... وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيْرٌ انْحَذَفْ
١٠٠. وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقَا وَفِي ... ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي

هذه ثمانية أبيات، من يقرأها حفظًا؟ هل هناك من حفظ هذه الأبيات؟ تفضل.

الطالب: (@٠٠:٣:٣٢).

الشيخ: أحسنت، هل هناك حافظ آخر للأبيات؟ تفضل.

الطالب:...

الشيخ: أحسنت، ذكر ابن مالك الأسماء الموصولة المشتركة فبدأ بقوله:

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ

هذه الأسماء الثلاثة "مَنْ، وما، وأل" يقول: تساوي ما ذُكر أي: تساوي الأسماء الموصولة النصية السابقة، الذي وإخوان الذي، فـ"مَنْ" قد تأتي في اللغة بمعنى الذي، فكما تقول: "جاء الذي أحبه"، تقول: "جاء مَنْ أحبه"، فـ"مَنْ" هنا اسمٌ موصولٌ بمعنى الذي، وكما تقول: "جاءت التي تجتهد" تقول: "جاءت مَنْ

تجتهد" بمعنى التي، وهكذا في البواقي.

والأسماء الموصولة المشتركة ستة، وهي: "مَنْ، ومَا"، يبدآن بالميم، و"أل، وأي"، يبدآن بالهمزة، و"ذا، وذو"، يبدآن بالذال، هذه الأسماء الستة كما رأيتم ستة ألفاظ كلها تأتي في اللغة العربية أسماءً موصولةً، وتأتي غير ذلك.

فـ"مَنْ" تأتي اسمًا موصولًا كما مثلنا إذا كانت بمعنى الذي، وتأتي غير ذلك فتأتي اسم استفهام: "مَنْ أبوك"، وتأتي أيضًا تأتي اسم شرط، مثل: "منْ يجتهد ينجح".

و"مَا" تأتي اسمًا موصولًا كأن تقول: "أعجبني ما عملت" أي: "أعجبني الذي عملت"، وتأتي غير ذلك، تأتي اسم استفهام، كأن تقول: "ما اسمك"، وتأتي اسم شرط، كأن تقول: "ما تعمل تُجز به"، وتأتي حرف في، مثل: "ما ذهبتُ"، وتأتي غير ذلك.

(ألــ) تأتي اسمًا موصولًا، وهذا خاصٌ بــ (ألــ) الداخلة على الفاعل، "كالضارِب والمكرِم" واسم المفعول "كالمضروب، والمُكرَم"، والصفة المشبهة على خلاف مثل: "الحسن، والقوي"، وتأتي غير ذلك، تأتي حرف تعريف، وهذا المشهور فيها، إذا جاءت مع غير هذه الثلاثة، مثل: "الرجل، البيت، القلم".

و "أي" تأتي اسمًا موصولًا إذا كانت بمعنى الذي، كقولك: "يعجبني أيهم هو مجتهدٌ"، أي: يعجبني الذي هو مجتهدٌ، وتأتي غير ذلك، تأتي اسم استفهام، "أي كتاب تقرأ؟"، وتأتي اسم شرط: "أي كتاب تقرأ أقرأ" وتأتي غير ذلك.

هذه "مَنْ، وما، وأل، وأي" بقيت "ذو، وذا" أما "ذو" فإنها تأتي اسمًا موصولًا بمعنى الذي عند قبيلة عربية معينة، وهي قبيلة طيء من القبائل الفصيحة التي أُخذت اللغة العربية منها، فإن طيِّء قد تستعمل ذو اسمًا موصولًا بمعنى الذي،

فيقولون: "جاء ذو قامة"، يعني الذي قام بلغتهم، وتأتي غير ذلك.

فالمشهور عند جمهور العرب أنها من الأسماء الخمسة بمعنى صاحب، تقول: "ذو مال" صاحب مال، "ذو علم" صاحب علم، وتعرب إعراب الأسماء الخمسة، وذا تأتي اسمًا موصولًا إذا كانت بمعنى الذي، كأن تقول: "ما ذا عندك" أي ما الذي عندك، ما الذي عندك، وتأتي غير ذلك، تأتي اسم إشارة، هذا المشهور فيها، كأن تقول: "ذا رجلٌ" يدخل عليها الهاء فتقول: "هذا رجلٌ".

إذًا فالأسماء الموصولة المشتركة الستة كلها تأتي أسماءً موصولة إذا كانت بمعنى الذي، وتأتي في اللغة العربية على أوجه أخرى، وهذا من سعة اللغة العربية، وثرائها.

نبدأ بـ"مَنْ" من الأسماء الموصولة "مَنْ" إذا كانت بمعنى الذي، كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد:٤٣]، أي: والذي عنده علم الكتاب، وكقوله تعالى: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق:٣٧]، أي: للذي كان له قلبٌ، وغير ذلك.

والأصل في "مَن" أنها تستعمل للعاقل، وتقول عن الرجل: "جاء مَنْ يطلب العلم"؛ لأنه عاقل، وتقول عن المرأة: "جاءت مَنْ تطلب العلم"؛ لأنها عاقلة، لكن إذا اشتريت سيارةً، فإنك ستقول: "يعجبني ما اشتريت" ولا تقول: "يعجبني مَنْ اشتريت"؛ لأن السيارة غير عاقلة فلا يستعمل مع مَنْ، وإنما يستعمل معها ما كما سيأتي بعد قليل، هذا الأصل في مَنْ أنها للعاقل.

إذا قيل في النحو العاقل، العقلاء، ما المراد بالعقلاء في النحو، وفي اصطلاح العلماء عمومًا؟ العاقل، العقلاء يشمل ثلاثة أشياء، أو أربعة أشياء، يشمل ماذا يا إخوان؟ العقلاء الإنس، والجن، والملائكة، هؤلاء العقلاء الذين خلق الله لهم

عقلًا، بقي رابع؟ بقي الله عَزَّوَجَلَّ يعامل معاملة العاقل، لكن لا يُقال عاقل لأنه لم يصف نفسه عَزَّوَجَلَّ بالعقل، فلهذا يقول ابن هشام في أوضح المسالك هنا يقول: مَنْ للعالم، لكي يشمل الإنس، والجن، والملائكة، والله عَزَّوَجَلَّ.

فالله عَزَّوَجَلَّ في قوله: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد:٤٣]، تقول: "بيني وبينك مَن يعلم الغيب"، يعني الذي يعلم الغيب سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ.

وهل تُستعمل "مَنْ" لغير العاقل؟ الجواب: قد تُستعمل لغير العاقل في ثلاثة مواضع، ومن سعة اللغة العربية وتفننها في الكلام، وإعطاءِ كل معنًى ما يستحقه من اللفظ، فمن المواضع التي تستعمل فيها مَنْ للعاقل، إذا اختلط العاقل بغير العاقل، إذا اختلط العاقل بغير العاقل، تعبر عنهم بمن، أم تعبر عنهم بما؟

الجواب: يجوز أن تعبر عنهم بمن لأن العقلاء أشرف، فتقول: "يسجد لله من في السماوات ومن في الأرض"، ويجوز أن تعبر عنهم بما تغليبًا لغير العاقل لأنهم أكثر فتقول: "لله يسجد ما في السماوات، وما في الأرض"، إذًا فإذا اختلط العاقل وغير العاقل؛ جاز لك أن تُغلب العاقل فتعبر بمن، وجاز أن تُغلب غير العاقل فتعبر بما، وهذا سيأتي في الكلام على ما.

الموضع الثاني: إذا نُزّل غير العاقل منزلة العاقل، هذا من المواضع البلاغية، فتنزل غير العاقل منزلة العاقل، كأن تخاطب غير عاقلٍ، لو خاطبت طيرًا مثلًا من الطيور، يعني تتصور تخاطبه ويرد عليك ويأخذ المخاطبة من خصائص العقلاء، غير العقلاء لا يُخاطبون، فإذا خاطبت الطير مثلًا فإنك ستعبر عنه حينئذٍ بمن أم بما؟ بمن، تنزيلًا له منزلة العاقل؛ لأنك خاطبته، ولهذا تقول: "أيها الطيور هل منكم من يعرف أين فلان؟ هل منكم من يعيرني جناحيه لأطير به؟، هل منكم من؟، قال الشاعر في ذلك:

أَسِرْبَ القَطا هَل مَنْ مُعيرٍ جَناحَهُ لعلّي إلى مَنْ قَد هَوِيتُ أطيرُ.

فقال: أسرب القطا هل من يعير جناحه، يعني هل الذي يعير جناحه موجود معكم؟ وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَدْعُوا لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ [الحج:١٣]، يُقصد بذلك والله أعلم الأصنام، والأوثان التي كانوا يعبدونها من دون الله، وهذه غير عاقلة، ومع ذلك قال: ﴿يَدْعُوا لَمَن﴾ [الحج:١٣]، من يعني يدعو الذي ضره أقرب من نفعه؛ لأنهم عندما عبدوها فمعنى ذلك أنهم نزلوها منزلة العاقل، هذا فيه رد عليهم فيه توبيخ لهم، أنتم تدعونهم تعبدونهم نعم لكن كان ينبغي أن تعبدوا عاقلًا، تعبدون غير عاقل؟!

ولهذا عندما عبر عنهم بالعاقل فيه توبيخ لهؤلاء، كيف تعبدونهم وهم غير عقلاء؟ يعني لو قلت كيف لو أن الكفار أرادوا أن يطعنوا في القرآن قل كيف عبر عن الأصنام بمن وهي غير عاقلة؟ لكنهم يعرفون المعنى أن هذا توبيخ لهم، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأحقاف:٥]، من عبر عن الأصنام بمن تنزيلًا لها منزلة العاقل توبيخًا لهؤلاء الذين جعلوه منزلة العاقل مع أنها غير عاقلة.

الموضع الثالث الذي تستعمل فيه مَنْ لغير العاقل إذا اجتمع غير العاقل مع العاقل في عموم فُصِّل بمِن، تأتي بكلمة عامة مثل دابة، مثل خلق، مثل أي كلمة عامة موجود ثم تفصلها بمِن، فحينئذٍ تعبر بمَن عن الجميع، عقلاء أم غير عقلاء، كأن تقول مثلًا: "خلق الله عَزَّوَجَلَّ مختلفون، منهم من ينفع، ومنهم من لا ينفع، ومنهم من يمشي، ومنهم من لا يمشي، ومنهم من يسمع، ومنهم من لا يسمع"، عبرت عن الجميع بمن، والذي لا يسمع غير العقلاء، لكنك استعملت من مع الجميع لأنه عموم فصلته بمِن.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور:٤٥]، فقدم الكلمة العامة دابة، الدابة كل ما يدب على الأرض أي: يمشي، ثم فصّل هذه الدابة فقال: منهم من يمشي على بطنه، والذي يمشي على بطنه غير عاقل، ومع ذلك قال: منهم من يمشي على بطنه، لأنه عموم فُصِّل بمن.

إذًا الخلاصة يا إخوان: أن مَنْ تكون اسمًا موصولًا إذا كانت بمعنى الذي، وتكون للعاقل أصالةً، وتستعمل لغير العاقل مجازًا.

الاسم الموصول الثاني: "ما"، وإنما تكون اسمًا موصولًا إذا كانت بمعنى الذي، كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾ [النحل:٩٦]، أي: الذي عندكم ينفد، وتقول: "يعجبني ما اشتريت"، أي: الذي اشتريت، وهكذا.

والأصل فيها أنها لغير العاقل، الأصل في "ما" أنها تستعمل مع غير العاقل، غير العاقل جميع الخلق سوى ما ذكرناه قبل قليل، النبات والجماد، ونحو ذلك تعبر عنه بما.

وقد تستعمل ما للعاقل، متى؟ إذا اختلط غير العاقل مع العاقل، يمكن أنتُغلب غير العاقل فتستعمل ما، كما قلنا: "يسجد لله ما في السماوات، وما في الأرض"، وتستعمل ما مع العاقل إذا أردت صفات العاقل، إذا أردت الصفات صفات العاقل.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء:٣]، فانكحوا ما طاب، أي: والله أعلم انكحوا الذي طاب لكم من النساء، والنساء عاقلة أم غير عاقلة؟ عاقلة، لكن المراد بالآية والله أعلم كما قال المفسرون: المراد الصفة، المراد هنا الصفة يعني انكحوا من النساء مثنى، أو

ثلاث، أو رباع، أو واحدة، يريد هنا الصفة، ولم يُرد الذات، فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى، يعني المراد بالآية مثنى، وثلاث، ورباع، وليس المراد انكحوا جنس النساء لأن هذا معروف أن الرجل إنما ينكح المرأة، وفي الآية بين هذا الحكم أن الإنسان إنما ينكح من النساء مثنى، أو ثلاث، أو رباع، أو واحدة.

ويستعمل "ما" أيضًا في المجهول، المجهول الذي لم تعلم هو عاقل أم غير عاقل، تستعمل معه ما أم من؟ تستعمل معه ما لأن غير العاقل أكثر، مجهول كيف مجهول؟ لو رأيت ظلالًا من بعيد، شبح من بعيد ما تعرفه حمار أو إنسان، سيارة أو ناس ما تعرف، فتقول: "انظر إلى من هناك"، أم "انظر إلى ما هناك"؟ ينبغي أن تقول: "انظر إلى ما هناك"؛ لأنه غير عاقل مبهم فتعبر عنه بما تغليبًا للأكثر.

هذا ما يتعلق بما، إذًا فـ "مَنْ" للعاقل أصالةً، وتستعمل مع غير العاقل، و"ما" العكس، بقي من الأسماء الموصولة المشتركة أربعة: "أل، وأي، وذا، وذو" كلها تستعمل مع العاقل وغير العاقل بلا تفصيل، نبدأ بها واحدةً واحدة.

فـ (ألـ) متى تكون اسمًا موصولًا؟ لا تكون اسمًا موصولًا إلا مع ثلاثة أسماء:

مع اسم الفاعل، مثل: "الضارِب، المكرِم، المستخرِج".

ومع اسم المفعول، مثل: "المضروب، المكرَم، المستخرَج".

ومع الصفة المشبهة على خلافٍ فيها، مثل: "الحسن، البطل، القوي، الحلو، الصعب" إلى آخره.

فإذا قلت الضارب: "جاء الضارِبُ" فالمعنى: جاء الذي يضرب، أو جاء الذي ضرب، جاء الذي اسم موصول بمعنى الذي جاء الذي ضرب أو يضرب، لأن اسم الفاعل ضارب اسمٌ مشتق، مشتق أي: مشقوق، مشقوق من ماذا؟ مشقوق من

فعله، فهو مثل فعله في المعنى والعمل.

فإذا قلت: "جاء الضارب"، أي: جاء الذي ضرب، أو الذي يضرب، وإذا قلت: "جاء المضروب" فالمعنى: جاء الذي ضُرِب، وإذا قلت: "جاء الحسن"، المعنى: جاء الذي حَسُنَ، أو يحسُن.

انظر لوقلت مثلًا: "جاء الضارِبُ زيدًا"، ما معنى جاء الضارب زيدًا؟ أي: جاء الذي ضرب زيدًا، الذي أل بمعنى الذي، هذا هو قول الجمهور، وهو الصحيح في أل هنا، أنها اسم، من أي الأسماء؟ اسمٌ موصول، وقال ثلةٌ من النحويين إن أل هنا حرف موصول، وقال بعض النحويين: بل هي حرف تعريف كغيرها، وهذان القولان من الضعف بمكان عالٍ.

والصواب: أن أل هنا اسمٌ موصول لعدة أدلة، من هذه الأدلة التي تدل على أن (أل) هنا اسمٌ، وليست حرفًا، لا حرفًا موصولًا، ولا حرف تعريف:

الدليل الأول: أن الضمير يعود إليها، الضمير يعود إليها، مثال ذلك أن تقول: "هذا المتقِي ربه"، المتقي: هذه (أل) ومتقي: اسم فاعل اتقى، يتقي، فهو متقي، وربه: مفعول به، والهاء في ربه تعود إلى ماذا؟ تعود إلى المتقي، لا تعود إلى متقي وحدها، تعود إلى المتقي، فـ (أل) هنا بمعنى الذي "هذا الذي يتقي ربه"، الضمير هنا يعود إلى (أل) التي بمعنى الذي، والضمير كما تعرفون لا يعود إلا لاسم، لا يعود إلى فعل، ولا إلى حرف باتفاق.

ومن الأدلة على أن (أل) هنا اسمٌ موصولٌ: أنها تجامع الإضافة، وأنتم تعرفون أن من أحكام حرف التعريف أنه لا يجامع الإضافة؛ لأن حرف التعريف معرِف، والإضافة إلى مَعرفةٍ مُعرِفة أيضًا لا فلا يجتمعان، ولكن الإضافة تجامع (أل) الموصولة، كما في قولك: "جاء الضارِبُك، جاء الضارِبِ، جاء المكرِمُكَ"

يجوز أن تقول: "جاء المُكرِمُكَ"، أي: "جاء الذي أكرمك، أو يكرمك"، ومن ذلك قول ابن مالك في ألفيته في موضع آخر:

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا

"وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا": يعني يُحذف الذي ينصبها، فاجتماع (ألـ) مع الإضافة دليل على أن (ألـ) هنا ليست حرف تعريف، بل هي كلمة مستقلة، كلمة مستقلة اسم موصول بمعنى الذي، وهناك أدلة أخرى، نضرب عنها صفحًا.

إذًا فـ (ألـ) تكون اسمًا موصولًا في ثلاثة مواضع، إذا اتصلت باسم فاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وعلى ذلك يا إخوان لو سألنا وقلنا: "الضارِب، المكرِم، القائِم، النائِم، الفائِد، الراكِب" هذه الكلمات يصح أن تكون مثالًا للمعرف بـ (ألـ)؟ لا، هذا من الخطأ أن تجعلها مثالًا للمعرف بـ (ألـ)؛ لأن (ألـ) فيها ليست حرف تعريف، والكلمة أقصد: "راكِب، نائِم، ضارِب، مُكرِم" هذه الكلمة معرفة أم نكرة؟ هذه الكلمة نكرة، لكن (ألـ) معرفة أم نكرة؟ (ألـ) معرفة لأنها اسم موصول، والأسماء الموصولة معارف.

إذًا فالضارب كم كلمة؟ كلمتان، (ألـ): اسمٌ موصولٌ معرفةٌ، وضاربٌ: نكرة.

فلهذا عندما سُئِل طالب، طالب تقدم من الأزهر، والامتحانات قديمًا في الأزهر كانت امتحانات حقيقية خلفت علماء كبار لكل طالب لكي يتخرج بعد ذلك (@٠٠:٢٨:٥٥) شهادة، فسأله أحدهم، أحد الأساتذة العام كلمة أم كلمتان؟ قال: "العام" كم كلمة؟ فالعام: العامُ عمَّ يعُمُ فهو عامٌ العامُ يمكن أن نقول: كلمتان (ألـ) وعامٌ، وأدق من ذلك أن نقول ثلاث كلمات، الكلمة الأولى: (ألـ) اسم موصول بمعنى الذي، عامٌ: هذه كلمة، والكلمة الثالثة؟ الفاعل المستتر، الفاعل المستتر؛ لأن اسم الفاعل يعمل عمل فعله.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾ [الحديد:١٨].

الطالب: (@٠٠:٢٩:٤٠)؟

الشيخ: هو قال كلمتان، لكن يعني ربما أراد الكلمات الظاهرة كلمتان، ماشي.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ (٥) وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٥-٦]، ما معنى الآية والله أعلم، يعني والسقف الذي رُفِع، والبحر الذي سُجِر، فـ (ألـ) مع قوله: "السقف"، ومع قوله: "البحر" هذه حرف تعريف، و (ألـ) التي في قوله: "المرفوع"، و"المسجور" هذه اسم موصول بمعنى الذي.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾ [العاديات:١]، أي: أقسم بالتي تعدو ضبحًا، والله أعلم.

ومن خصائص (ألـ) الموصولة وهو من أدلة كونها اسمًا موصولًا لا حرف تعريف، أنها قد تدخل على الفعل المضارع، فتقول: "يذهب أليذهب، يجلس أليجلس، جاء محمدٌ أليذهب، جاء محمدٌ أليجلس، جاء محمدٌ أليضرب" هذا من خصائص (ألـ) الموصولة؛ لأنها هنا ليست حرف تعريف، فتقول إنها لا تدخل على الفعل، بل هي اسم موصول بمعنى الذي، فكما تقول: "جاء محمدٌ الذي يجتهد"، تقول: "جاء محمدٌ أليجتهد"، ومن ذلك قول الشاعر:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ... وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ

"**مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى**"، أي: ما أنت بالحكم الذي تُرضى وأدخل (ألـ) على الفعل المضارع تُرضى، وهل دخول (ألـ) الموصولة على الفعل المضارع ضرورة شعرية خاصةٌ بالشعر، أم يجوز في النثر؟ قولان:

فالجمهور يقولون: إن هذا من ضرائر الشعر، خاصٌ للشعر، يجوز للشاعر أن

يضيف (ألــ) على الفعل المضارع.

وقال بعض النحويين كابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بعض كتبه: إن هذا جائزٌ في النثر قليلًا، وإدخال (ألــ) على الفعل المضارع كثيرٌ جدًا في لغة العامة اليوم، لو تأملتم ذلك لوجدتم أنهم يدخلون (ألــ) على الفعل المضارع كثيرًا.

هذا ما يتعلق بقول ابن مالك:

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ

فهذه ثلاثة أسماء موصولة، بقي لنا ثلاثة أسماءٍ أخرى، قال فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وذُو عِنْدَ طَيِّء شُهِرْ

من الأسماء الموصولة "ذو"، ولا تكون اسمًا موصولًا إلا عند قبيلةٍ عربيةٍ فصيحةٍ وهي قبيلة طيّءٍ، ولا يُقال طيّ، بل يُقال طيّءٌ، بياء مشددة وبعدها همزة، هذه القبيلة من لغتها التي اختصت بها عن بقية العرب أنها قد تستعمل "ذو" اسمًا موصولًا بمعنى الذي، ومن ذلك قول شاعرهم:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ ... فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

أي: حسبي من الذي عندهم ما كفاني، ومن ذلك قول الشاعر الآخر:

فإنّ الماءَ ماءُ أبي وجدّي ... وبئري ذو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ

يعني: وبئري الذي حفرت والتي طويت، ومن ذلك قول بعضهم يسأل آخر فيقول: "بالفضل ذو فضلكم الله به"، يعني: بالفضل الذي فضلكم الله به، وأقسم رجلٌ طائي فقال: "لا وذو عرشه في السماء"، أي: لا والذي عرشه في السماء، فهي لغة معروفة عند هذه القبيلة، مشهورة فيها.

والمشهور عند هذه القبيلة أن "ذو" اسمٌ موصولٌ مشترك، ما معنى مشترك؟ أي: يستعمل مع كل المعاني بلفظٍ واحد وهو لفظ "ذو"، فيبنونه دائمًا على سكون الواو، فيقولون مع المذكر: "جاء ذو قام"، ومع المؤنث: "جاءت ذو قامت"، ومع المثنى: "جاءا ذو قاما، وجاءت ذو قامتا"، ومع الجمع: "جاء ذو قاموا، وجاء ذو قمنا"، هذا هو المشهور عند هذه القبيلة، وأكثر الشعر، أكثر شعرهم على هذه اللغة.

وبعض هذه القبيلة يستعمل "ذو" اسمًا موصولًا ولكنه يجعله اسمًا موصولًا نصيًا، يعني: يجعل للمفرد المذكر "ذو"، وللمفرد المؤنث: "ذات"، وللمثنى المذكر: "ذوا"، وللمثنى المؤنث: "ذواتا"، وللجمع المذكر: "ذووا"، وللجمع المؤنث: "ذوات".

فيقول: "جاء ذو قام، وجاءت ذات قامت، وجاءا ذوا قاما، وجاءت ذواتا قامتا، وجاءوا ذووا قاموا، وجاءت ذوات قمن"، وهذا هو قول ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٩٤.وَكَالَّتِي أيضا لَدَيْهِمْ ذَاتُ مَوْضِعَ اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتُ

فأغلب اللغة المشهورة عند القبيلة أن "ذو" اسمٌ موصول مشترك، وهذا هو قول ابن مالك:

وَهكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّء شُهِرْ

يعني المشهور عند هذه القبيلة أن "ذو" اسم موصول مشترك.

وَكَالَّتِي أيضا لَدَيْهِمْ ذَاتُ

هذه اللغة الثانية عند هذه القبيلة، لغة قبيلته قبيلة ابن مالك طيّء فلهذا فصل قليلًا في هذه اللغة، إيفاءً لحقها، أو لبعض حقها عليه، فهذا ما يتعلق بـ "ذو" فإذا كانت "ذو" على اللغة المشهورة عند طيّء فإننا سنقول في إعرابها حينئذٍ: "جاء ذو

قام"، جاء: فعل ماضٍ، "ذو": فاعل مبني على السكون في محل رفع، وفي المؤنث: "جاءت ذو قامت"، ذو: فاعل، مبني على السكون في محل رفع، هذه في اللغة المشهورة.

وفي اللغة الأخرى التي نجعلها اسمًا موصولًا نصيًا فتقول: "جاء ذو قام، وجاءت ذات قامت، ورأيتُ ذاتُ قامت، وسلمت على ذاتُ قامت"، يعني أنها تبقي الاسم الموصول مبنيًا، وتبقيه على البناء، لأن الأسماء الموصولة كلها مبنية، إلا أي كما سيأتي، فمن حيث البناء هي مبنية، إلا أن أكثرهم يجعلها اسمًا موصولًا مشتركًا فيلزمه لفظ "ذو" وبعضهم يجعله اسمًا موصولًا نصيًا فيجعل لفظه يختلف باختلاف فاعله.

فهذه أربعة أسماء موصولة مشتركة "مَنْ، وما، وأل، وذو"، والاسم الموصول المشترك الخامس "ذا"، وهذا قول ابن مالك: وَمِثْلُ مَاذَا

يقول: إن كلمة "ذا" قد تأتي اسمًا موصولًا مشتركًا مثل "ما"، فإن "ما" تأتي اسمًا موصولًا بمعنى الذي وتأتي غير ذلك، وكذلك "ذا" قد تأتي اسمًا موصولًا بمعنى الذي، وقد تأتي غير ذلك، وهذا معنى قوله: وَمِثْلُ مَاذَا

يعني "ذا" مثل "ما"، ولكن متى تكون ذا اسمًا موصولًا؟ إن أردت الجواب العام، فنقول إذا كانت بمعنى الذي، هذه القاعدة في كل الأسماء الموصولة المشتركة أنها تكون أسماءً موصولة إذا كانت بمعنى الذي، هذه القاعدة العامة.

وإذا أردت القاعدة الخاصة والشروط، فهم يقولون: تأتي اسمًا موصولًا في ثلاثة شروط:

الشرط الأول: ألا تكون اسم إشارة، اسم إشارة مثل ماذا؟ كأن تقول مثلًا: "ما ذا التواني" ذا هنا بمعنى ما الذي التواني؟ لا، وإنما بمعنى ما هذا التواني؟ فلو

أعدناه للقاعدة العامة ليس بمعنى الذي فليس اسمًا موصولًا، القاعدة الخاصة؛ لأنها بمعنى هذا، ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة:٢٥٥]، ذا هنا ليست بمعنى الذي، ليس معنى الآية من الذي الذي، وإنما المعنى والله أعلم من هذا الذي؟

الشرط الثاني: ألا يُقدر إلغاؤها، فإذا قلت: "ماذا عندك؟ ماذا عملت؟ ماذا تريد؟" ذا هنا يصح أن تجعلها اسمًا موصولًا بمعنى الذي على معنى ما الذي عندك؟ ما الذي تريد؟ ما الذي فعلت؟ ويصح أن تقدرها ملغاةً كأنها غير موجودة، فالمعنى: ما عندك؟ ما عملت؟ ما تريد؟ الإلغاء كما رأيتم، يعني لو تحذفها استقام الكلام.

وعلى ذلك فاسم الاستفهام إذا قدرناها ملغاةً، فاسم الاستفهام في قولك ماذا تريد؟ أين اسم الاستفهام في ماذا تريد إذا قدرت ملغاةً؟ ماذا كلها على بعض ماذا، هذا اسم استفهام لأن ذا أُلغيت وركبت، أُدخلت في اسم الاستفهام إدخالًا، ركبت مع بعض وصار اسم استفهام واحد ماذا تريد؟ ماذا عندك؟ ماذا فعلت؟ وكتابتها الإملائية حينئذٍ أن تكتب بلا فاصل، ما تضع فاصل بين ما وذا، لأنها كلمة واحدة ماذا تريد؟

وإذا لم تُقدِّر فيها الإلغاء بل جعلتها اسمًا موصولًا بمعنى الذي على معنى ما الذي عندك؟ ما الذي تريد؟ ما الذي فعلت؟ فحينئذٍ تكون اسمًا موصولًا، وفي الكتابة الإملائية تجعل فاصلًا بين ما وذا، ما ذا إذًا فذا تكون اسمًا موصولًا إذا كانت بمعنى الذي، وأنتم (@٠٠:٤٢:٢٥).

الذي يهمنا إعرابها، كيف نعرب نحو: ماذا تريد؟ ماذا فعلت؟ تقول: ماذا فعلتَ؟ أما فعلتَ، ففعل: فعل ماضٍ، والتاء في فعلت هذا الفاعل تاء المخاطب

والمخاطب هو الذي فعل، فاعل إذًا فعل فعل ماضٍ، والتاء: فاعل، هذه واضحة، لكن ماذا ما إعرابها؟ إن جعلنا ذا ملغاةً فاسم الاستفهام حينئذٍ هو قولك ماذا: مفعول به مقدم، ماذا كلها اسم استفهام واحد فهو مفعول به مقدم.

مفعول به منصوب أم مفعول به في محل نصب؟ في محل نصب لأن اسماء الاستفهام مبنية، اسم استفهام مقدم، مقدم وجوبًا أم مقدم جوازًا؟ مقدم وجوبًا لأن أسماء الاستفهام لها الصدارة، هذه كلها معلومات تعرفونها من قبل، لكن لا بد أن تجمعوها.

وإذا جعلت ذا اسمًا موصولًا بمعنى الذي على معنى ما الذي فعلت؟ فما هذا اسم استفهام، والذي اسم آخر، كيف يكون الإعراب؟ أجبني إجابةً كاملة ما الذي فعلت؟ الجواب: الذي فعلته خيرٌ، أعرف الذي فعلته خيرٌ، الذي: مبتدأ، وهو اسمٌ موصول، وفعلت: صلة الموصول، والخبر: الذي فعلته خير الخبر، الذي في الجواب خبر، أو مبتدأ؟ في الجواب الذي فعلته خيرٌ، الذي في الجواب مبتدأ، والذي يقابله في السؤال مبتدأ أيضًا مثله، الذي يقابله في السؤال ذا، إذًا ذا هذا مبتدأ مؤخر، وما المسؤول عنها المجهول اللي هو خيرٌ خبرٌ مقدم، ما: خبر مقدم، وذا: مبتدأ مؤخر، فعلته: هذا فعل وفاعل، لكن ما إعرابه؟ صلة الموصول، هي صلة الموصول لأن ذا اسم موصول، لا بد له من صلة، هذه صلة الموصول.

فتقول: أين المفعول به لفعلت، فعلت فعل وفاعل، أين المفعول به؟ هل هو ما؟ ما قلنا خبر، هل هو ذا؟ ذا قلنا مبتدأ، المفعول به ضميرٌ مستتر تقديره فعلته الذي فعلته.

هذا ما يتعلق بذا، الرابط (@٢:٤٦:٠٠) سيأتي الكلام عن الرابط، ما هو الرابط؟

أما قول لبيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول؟

ما نوع ذا هنا، هل تكون اسمًا موصولًا؟ الجواب: نعم؛ لأنه يصح أن تفسر بالذي، ألا تسألان المرء ما الذي يحاول؟ ويصح أن تقدرها ملغاةً على معنى ألا تسألان المرء ما يحاول؟ يصح أو ما يصح؟ هنا يصح عمومًا إلا أن بقية البيت يوجب أن تكون ذا اسمًا موصولًا، ولا نريد أن نطيل فيه.

بقي لنا من الأسماء الموصولة المشتركة اسمٌ واحد الاسم السادس وهو: "أي"، متى تكون "أي" اسمًا موصولًا؟ الجواب: إذا كانت بمعنى الذي، كقولك: "يعجبني أيهم هو مجتهدٌ" أي: يعجبني الذي هو مجتهدٌ، وأي الموصولة يا إخوان، لها أربعة أحوال أساليب، العرب يتفننون في هذه الأساليب، لها أربعة أحوال:

الحالة الأولى: وهي أكملها أن تذكر المضاف إليه، وأن تذكر صدر صلتها، كأن تقول: "يعجبني أيهم هو مجتهدٌ" الاسم الموصول أي وهو مضاف، وهم مضافٌ إليه، أين صلة الموصول؟ صلة الموصول قولك: "هو مجتهدٌ" جملة اسمية مبتدأ وخبر وهي صلة الموصول، فالمضاف إليه مذكور هم، وصدر الصلة يعني أول الصلة مذكور وهو: هو، هذه أول حالة، "يعجبني أيهم هو مجتهدٌ".

الحالة الثانية: كل حالة تنقص قليلًا، الحالة الثانية ألا تذكر المضاف إليه، فستقول: "يعجبني أيٌ هو مجتهدٌ".

الحالة الثالثة: ألا تذكر صدر الصلة، فتقول: "يعجبني أيهم مجتهدٌ".

الحالة الرابعة: ألا تذكر المضاف إليه ولا صدر الصلة، فتقول: "يعجبني أيٌ مجتهدٌ"، كل ذلك جائز.

أما من حيث الحكم الإعرابي فالحالات الثلاثة الأخيرة تكون أيٌ فيها معربةً، رفعًا ونصبًا وجرًا، بحسب إعرابها، فتقول: "يعجبني أيٌ مجتهدٌ، وأكرمتُ أيًا مجتهدٌ، وسلمتُ على أيٍ مجتهدٌ، يعجبني أيٌ هو مجتهدٌ، وأكرمتُ أيًا هو مجتهدٌ، وسلمتُ على أيٍ هو مجتهدٌ".

أما الحالة التي حذف منها صدر الصلة، فالحالة التي حذفت منها صدر الصلة، كقولك: "يعجبني أيهم مجتهد، ينجح أيهم استذكر" ونحو ذلك، أي في هذه الحالة فقط إذا حذف صدر الصلة فيجوز لك فيها حالتان: البناء على الضم، والإعراب والله أعلم.

قلنا يا إخوان، أن أي الموصولية لها أربعة أحوال، فإذا حذف صدر الصلة فقط كأن تقول: "يعجبني أيُهم مجتهدٌ، أو أكرم أيُهم فاضلٌ، أو احذر من أيُهم مخادعٌ، أو يخيفني أيُهم طائشٌ" بمعنى الذي، إلى آخره إذا حذفت صدر الصلة أول الصلة، فلك في أي حينئذٍ وجهان البناء على الضم، وهذا هو الأكثر، وأوجبه بعض النحويين كسيبويه، هذا هو الوجه الأكثر والأحسن، وجعله بعض النحويين الأفصح والمقدم كسيبويه، ويجوز لك فيه الإعراب على قلة.

فالأفصح والأكثر فيه أن تلزمه البناء على الضم، كأمثلتنا السابقة، فتقول: "يعجبني أيُهم مجتهدٌ، وأكرم أيُهم مجتهد" مع أن أيهم مفعول به، لكن مفعول به مبني على الضم في محل نصب، "أمرر بأيُهم مجتهدٌ، واحذر من أيُهم مخادعٌ" بمعنى احذر من الذي هو مخادعٌ، ويجوز لك في أي هنا الإعراب على قلة، فتقول: "يعجبني أيُهم مجتهدٌ، وأكرم أيَهم مجتهدٌ، وسلم على أيِهم مجتهدٌ".

أما في الحالات الأخرى، كأن يذكر المضاف والصدر: "يعجبني أيُهم هو مجتهدٌ"، أو يحذف المضاف ويذكر الصدر مثل: "يعجبني أيٌ هو مجتهدٌ"، أو يحذف المضاف والصدر معًا كأن تقول: "يعجبني أيٌ مجتهدٌ" فليس لك في أي

حينئذٍ إلا الإعراب.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم:٦٩]، المعنى والله أعلم، لننزعن من كل شيعة الذي هو أشدهم على الرحمن عتيًا، لننزعن أيهم، ننزع: فعل، والفاعل مستتر تقديره نحن، والمنزوع المفعول؟ أيهم، إذًا ما يعرب أيهم في الآية ننزعن أيهم؟ مفعول به، ومع ذلك جاء أيهم في الآية أيُّهم لماذا؟ لأنها هنا مبنية على الضم، لأن صدر صلتها محذوف.

ولو قال قائل: "لننزعن من كل شيعة أيَّهُم هو أشد على الرحمن عتيًا" هو أشد فذكر صدر الصلة، لوجب في أيهم حينئذٍ الإعراب، وجاء في قراءة أخرى: "لننزعن من كل شيعة أيَّهم أشد على الرحمن عتيًا فأعرب على هذه اللغة.

ومن ذلك قول الشاعر:

إذا مـــا لقيـــت بنـــي مالـــكٍ فســـلم علـــى أيُّهـــم أفضـــلُ

أي: فسلم على الذي هو أفضل أفضلهم، ومع ذلك قال: "على أيُّهم" لأن أي هنا مبنية لأن صدر الصلة محذوف، وجاء في روايةٍ أخرى، "فسلم على أيِّهم أفضل" على اللغة الأخرى القليلة.

الخلاصة في أيٍّ: أن أيًا تأتي اسمًا موصولًا إذا كانت بمعنى الذي، إلا أنها تبنى على الضم في حالةٍ واحدةٍ إذا حذف صدر صلتها فتبنى على الضم، ويجوز فيها الإعراب قليلًا، وفي حالاتها الأخرى يجب فيها الإعراب، طبعًا هنا مباشرة توقفون وتقولون الذي نعرفه الأسماء الموصولة أن الأسماء الموصولة من المبنيات، إلا أي فإن أيًا تعرب.

فتقول: "يعجبني أيٌّ هو قائم، وأكرمتُ أيًا هو قائمٌ، وسلمتُ على أيٍ هو قائمٌ" فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ومفعول به منصوب وعلامة نصبه

الفتحة، واسمٌ مجرور وعلامة جره الكسرة.

فإن قلت: لمَ خرجت أيٌّ من بابها من البناء إلى الإعراب؟ فالجواب عن ذلك أن يُقال: الأسماء الموصولة أسماءٌ أم أفعالٌ أم حروف؟ أسماء، والأصل في الأسماء من حيث الإعراب والبناء، الإعراب أم البناء؟ الإعراب، إذًا فأيٌّ خرجت من أصلها إلى الإعراب أم عادت إلى أصلها؟ عادت إلى أصلها، وبقية الأسماء الموصولة المبنية هي التي خرجت عن أصلها؛ لأنها أشبهت الحرف شبهًا افتقاريًا، كما شرحنا ذلك من قبل.

أما أي فعادت إلى الأصل، لماذا عادت إلى الأصل هل هي مفتقرة إلى صلة؟ نعم مفتقرة إلى صلة كبقية الأسماء الموصولة، فهي مفتقرة إلى صلة كالحرف، لكن هناك ما قوى جانب الإسمية فيها فأعادها إلى أصل الأسماء الإعراب، وهو الإضافة، فأي هو الاسم الموصول الوحيد الذي يُضاف، أما بقية الأسماء الموصولة لا يجوز أن تضاف، لا يجوز أن تقع مضافًا، إلا أي فإنها تضاف، بل تلزم الإضافة.

إما أن تذكر المضاف إليه لفظًا: "يعجبني أيُّهم"، أو أن تحذفه كأن كان في المعنى المقدر فتقول: "أيٌّ" يعني أيُّهم فلأنها تلزم الإضافة، والإضافة من خصائص الأسماء، لا تقع إلا بين اسمين، فلأن أيًا تميزت بميزة من ميزة الأسماء فإن هذه الميزة قوت فيها جانب الاسمية وأعادتها إلى أصل الأسماء.

طبعًا هكذا يعلل النحويون، أما الأصل أن العرب هكذا يتكلمون، ولكن النحويون يحاولوا أن يعللوا هذه الأشياء.

من الأمثلة التي ذكرناها في الشرح يا إخوان، ذكرنا قول الشاعر:

مَـا أَنْـتَ بِـالحَكَمِ التُرْضَـى حُكُومَتُـهُ ... وَلاَ الأَصِـيلِ وَلاَ ذِي الـرَّأْيِ وَالجَـدَلِ

وهذا البيت لأعرابيٍ دخل مرة على خليفةٍ من الخلفاء، وعنده فحول الشعراء الفرزدق، والخليل، والأخطل، فسأله الخليفة هل تعرف هؤلاء، ما أعرفهم، قال هؤلاء الفرزدق والخليل والأخطل، فهذا من سوء حظه أنه بادر ومدح جريرًا وذم الفرزدق والأخطل، فأوقع نفسه تحت أقدام هؤلاء، فقال:

فحيَا الإلـهُ أبَـا حَـزْرَةَ يعنـي جريـرًا   و أرْغَـــمَ أنفـــك يـــا أخْطـــلُ.
و جـــد الفَـــرَزْدَقِ أتْعِـــسْ بِـــهِ   و دق خياشـــــيمَه الجَنْـــــدَلُ.

هذان بيتان ضعيفان، فمباشرة رد عليه الفرزدق:

يـا أرغــمَ اللهُ أنفــًا أنــتَ حامِلُــه   يـا ذا الخَنـا و مقـال الـزور و الخَطـل .
مـا أنـتَ بـالحكم الترْضَـى حكومتُـه   و لا الأصـــيل و لا بـــذي الـــرأي و

فننظر في البيتين يقول: "**يا أرغمَ اللهُ أنفًا أنتَ حامِلُه**"، يا أرغم الله، أرغم اسم، أم فعل، أم حرف؟ فعل، وقوله يا هذا حرف نداء، وابن مالك قال في أول الألفية إن الأسماء تتميز بعلاماتٍ تميزها عن غيرها وهي:

بِـــالْجَرِّ وَالْتَنْـــوِيْنِ وَالْنِّـــدَا وَأَلْ   وَمُسْـــنَدٍ لِلاسْـــمِ مَيـــزُهُ حَصَـــلْ

إذًا فالنداء من خصائص الأسماء، فكيف أدخله الفرزدق وهومن أفصح الفصحاء على الفعل الماضي؟ نقول: المراد بهذا البيت يا مقولًا له أرغم الله أنفك، وهذا اسلوبٌ معروفٌ عند العرب، تقول: "اقرأ يا بارك الله فيك"، يعني يا مقولًا بارك الله فيك، ومن ذلك قوله على قراءة: "ألا يسجُدُوا" يعني يا مقولًا لهم اسجدوا.

"**يا أرغمَ اللهُ أنفـًا**": الله لفظ الجلالة ما إعرابه؟ أرغم الله أنفًا: لفظ الجلالة فاعل، وأنفًا؟ أرغم الله أنفًا: مفعول به منصوب، هذا واضح، أنت حامله؟ من يعرب أنت حامله؟ أنت: مبتدأ، حامله: خبر، إذًا فهي جملة اسمية، ما إعراب هذه الجملة الاسمية أنت حامله، يا أرغم الله أنفًا أنت حامله، ماذا يريد بأنت حامله،

يعود إلى ماذا؟ أنت، أنفًا أنت حامله، ما علاقة أنت حامله بأنفًا؟ صفة؛ لأن الجمل إذا وقعت بعد النكرات فصفات، وإذا وقعت بعد المعارف فأحوال، وقد وقعت الجملة الاسمية هنا بعد نكرة فهي صفة، يعني أنفًا موصوفًا بأنه أنت حامله.

يا ذا الخَنا و مقال الزور و الخَطلِ .

يا ذا، هذا نداء، نداء حقيقي، يا ذا الخنا لكن ما إعراب المنادى هنا؟ يا ذا الخنا المنادى إما أن يبنى على الضم، وإما أن يُنصب، هنا مبني على الضم أم منصوب؟ منصوب، متى يبنى المنادى على الضم ومتى ينصب؟ إذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف أو نكرة غير مقصودة ينصب، وهنا يا ذا الخنا مضاف، يعني كلمتان يا ذا الخنا فلذا قال: يا ذا ما قال يا "ذو"، يا ذي، قال: يا ذا للصب وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة، ويُبنى إذا كان كلمة واحدة والمراد به معين مثل: "يا محمد، يا نوح".

قبل أن ننظر في الآية وإعرابها هنا أسئلة ننظر فيها، هذا السائل يقول: خلال الدورة الحالية هل يمكن إنهاء الألفية؟

الجواب: لا، لأن الألفية قرر لها سنة وربما تستمر أيضًا أكثر من ذلك بقليل، لكن المأمول والنية –إن شاء الله– أن ننهي الألفية في سنتين، انتهى فصل وهذا الفصل الثاني وبقي فصلان –إن شاء الله–.

يقول: هل حفظ الأجرومية يغني عن حفظ الألفية للمبتدئ في النحو؟

الجواب: نعم، للمبتدي في النحو تكفي الأجرومية، أما إذا أراد أن يتقدم بعد ذلك في النحو فإن لكل طالب ما يناسبه، فالمبتدي له الأجرومية، يمكن يصعد فيكون من المتوسطين له قطر الندى، أو الأزهرية، وله أن يكون مع الكبار فيحفظ الألفية، وله أن يكون من المتخصصين والمنتهين فيقرأ في مغني اللبيب لابن

هشام.

يقول: لماذا لم تمنع أسماءٌ جمع اسم من الصرف؟

الجواب: هذه أسئلة خاصة، يمكن أن يسأل أسئلة خاصة لكي لا يضاع فيها الوقت.

قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّٰهٌ مُّنِيبٌ ۝٧٥ يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَآ إِنَّهُۥ قَدْ جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ﴾ [هود: ٧٥-٧٦].

"إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ": نعرب يا إخوان، لو إعراب خفيف ليس مفصلًا، إن: هذا حرف ينصب المبتدأ، ويرفع الخبر، أين اسمه المنصوب؟ إبراهيم، اسم منصوب وعلامة نصبه الفتح، لماذا لم يقل سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ "إن إبراهيمًا"؟ قال" "إن إبراهيمَ"؟ تقول إن محمدًا أو إن محمدَ قائمٌ؟ لأنه ممنوع من الصرف، ممنوع من التنوين للعلمية، والعجمة، أين خبر إن؟ إن إبراهيمَ لحليمٌ؟ الخبر حليمٌ: خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

اللام في قوله لحليمٌ ما إعرابها؟ اسم، فعل، حرف؟ حرف، حرف ماذا يفيد، ما معناه، ما فائدته؟ التأكيد والتقوية، هذه لام التأكيد، تسمى لام الابتداء، لام الابتداء التي في نحو قولك: "لمحمدٌ قائمٌ، لإبراهيمُ حليمٌ" توضع في أول المبتدأ لكي تقوي المعنى، لام الابتداء.

كيف لام الابتداء وهي جاءت في وسط الكلام؟ هذه زحلقت؛ لأنها اجتمعت مع إن، إن في أول الكلام ولام الابتداء حقها أول الكلام، فاجتمعا وكلاهما يدل على التوكيد ما يجتمع حرفان بمعنى واحد لا بد أن تزحلق أحدهما، إن ما شاء الله كبيرة، واللام صغيرة فزحلقوها بحيث يفصل بينهما فاصل، أي فاصل؟ هنا قد

فصل الاسم، اسم إن بينهما وكفى، إن إبراهيم لحليمٌ.

ما إعراب أواهٌ؟ خبرٌ ثانٍ، منيبٌ: خبرٌ ثالث، الخبر يجوز أن يتعدد؟ يجوز.

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا

نعم، يجوز أن يتعدد، ثم قال سبحانه: **"يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا"**، من يعرب هنا النداء؟ يا إبراهيم: يا حرف نداء لا محل له من الإعراب، كل الحروف لا محل لها من الإعراب، إبراهيمُ: منادى مبنيٌ على الضم، في محل نصب.

هنا لماذا مبني على الضم؟ لأنه مفرد كلمة واحدة إبراهيم والمراد به معين، فلهذا تبني على الضم يا إبراهيمُ، أما لو كان المنادى أكثر من كلمة مثل: يا عبد الله، يا طالب العلم، يا عباد الله، فتنصب، يا عبادَ اللهِ، يا عبدَ اللهِ، أو إذا كان المنادى غير معروف، مثل قولك: "يا غافلًا اذكر الله"، أي انسان غافل لا تريد إنسان معين، أو: "يا مسلمًا اتق الله"، تخاطب أي مسلم فتنصب.

"يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا"، عن: حرف جر، وهذا من يعرب هذا يا إخوان؟ عن حرف جر وهذا اسم إشارة مبني على السكون في محل جر، لماذا ما قلت مجرور؟ لأنه مبني، مبني يقول في محل جر، لو كان معربًا تقول مجرور.

هذا الإعراب الذي ذكرته الآن لهذا أم لذا؟ اسم الإشارة ذا، أما "ها" هاء وألف ها ذا اسم الإشارة ذا أما ها فاسم أم فعل أم حرف؟ حرف تنبيه، لو أردت التفصيل في الإعراب تقول ها: حرف تنبيه، فتعرب إعراب الحروف، لا محل له من الإعراب مبني على السكون، وذا: اسمٌ في محل جر مبني على السكون.

"إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ"، جاء: فعلٌ ماضٍ، وأمر: فاعل، وهو مضاف، وربِّ: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، والكاف في ربك مضافٌ إليه، ربك كم كلمة ربك؟ كلمتان، اسمان، لك اسمان يدلان على شيء ولا على شيئين؟ شيء،

إذًا فربك اسمان، لكن يدلان على شيء ولا شيئان؟ شيء، عجيب الأصل في اللغة العربية أن كل اسم يدل على معنى، فإذا قلت: قلم؛ فالمراد آلة الكتابة، وإذا قلت الاستاذ: فالمراد الذي يشرح، كل اسم له معنى، فإذا قلت: قلم الأستاذ، ما المراد بقلم الأستاذ؟ هذا الشيء فقط، كيف جعلت الاسمين يدلان على شيء؟ بطريق الإضافة، هذا باب الإضافة، باب الإضافة أن تجعل اسمين يدلان على شيء.

إذًا فربك هنا مضاف ومضاف إليه؛ لأنهما اسمان يدلان على شيء واحد، والقاعدة الأخرى التي ذكرناها أكثر من مرة، قلنا: كل ضميرٍ اتصل باسمٍ، فهذا الضمير مضاف إليه، هذه قاعدة ما تنخرم، كل ضميرٍ اتصل باسمٍ، فهذا الضمير مضاف إليه، نطبق هذا هنا ربك: الكاف ضمير اتصل باسم فهو مضاف إليه.

"وَإِنَّهُمْ آَتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ": ما إعراب عذابٌ؟ آتيهم عذابٌ، فاعل لأنه الآتي أو المأتي، الآتي إذًا فاعل، آتي فاعل، فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، **"آَتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ"**، غيرُ: صفة، مرفوع وعلامة رفعه الضمة، غير مردودٍ: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

إن كان من سؤال يا إخوان فنستمع اتفضل.

الطالب: (@٣:١٢:١)؟

الشيخ: الذي يسأل يرفع صوته لكي أسمع ويسمع الباقون، هذا البيت فيه روايتان، الرواية الأولى:

فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

هذه على اللغة المشهورة عند طيِّء، وهناك رواية أخرى فحسبي من ذي عندهم، وهذه على اللغة الأخرى.

الطالب:؟؟؟

الشيخ: هذا ما شرحناه، هذا الشطر مع باقي الأبيات– إن شاء الله– سنكملها في الفترة القادمة، في الدرس القادم ننهي الموصول –إن شاء الله–.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السادس عشر

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، في هذه الليلة المباركة ليلة الاثنين، الخامس من شهر ذي القعدة، لسنة تسعٍ وعشرين وأربعمائة وألف.

في جامع "الراجحي" بحي "الجزيرة"، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس "السادس عشر" من دروس شرح "ألفية ابن مالك" رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

نسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في أول هذا الدرس أن يغفر لنا ولآبائنا، وأمهاتنا، وولاة أمورنا، وعلمائنا، ودعاتنا، وكل من له حقٌّ علينا، اللهم نسألك الإخلاص والتوفيق في كل أقوالنا وأعمالنا، اللهم انفعنا وانفع بنا يا حي يا قيوم.

كنا توقفنا يا إخوان في الدرس الماضي عند الكلام على آخر باب "الأسماء الموصولة"، بعد أن تكلمنا على الأسماء الموصولة النصية والمشتركة، وفصلنا الكلام فيها، بقي أن نذكر الآن ما يتعلق بهذه الأسماء الموصولة نصيةً كانت أو مشتركة، ما يتعلق بها من أحكام.

وفي البدء نأتي بأبيات الألفية في هذا الموضوع، يقول إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٩٦. وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ ... عَلَى ضَمِيرٍ لائِقٍ مُشْتَمِلَهْ
٩٧. وَجُمْلَةٌ أوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ ... بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ
٩٨. وَصِفَةٌ صَرِيْحَةٌ صِلَةُ أَلْ ... وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلْ
٩٩. أَيٌّ كَمَا وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ ... وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ
١٠٠. وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا وَفِي ... ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي
١٠١. إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ ... فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ
١٠٢. إِنْ صَلُحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ ... وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيْرٌ مُنْجَلِي
١٠٣. فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ ... بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ
١٠٤. كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا ... كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى
١٠٥. كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرْ ... كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرْ

في البداية ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أول أمرٍ يتعلق بالأسماء الموصولة، وهو لزوم الصلة لها، فقال:

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ

إذًا سيتكلم عن صلة الموصول، كل الأسماء الموصولة نصيةً كانت أو مشتركة تفتقر إلى صلة، وعندما نقول تفتقر معنى ذلك أنها تحتاج إلى صلتها احتياج افتقار، أي: احتياجًا لازمًا، فتقول: "جاء الذي يطلب العلم"، ولا يصح بحالٍ أن تقول: "جاء الذي" ولا تذكر اسم الموصول، وتقول: "جاءت التي تصلي"، وتقول: "جاء اللذان أحبهما"، وتقول: "جاء الذين يأمرون بالمعروف"، قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ ﴾ [الزمر:٣٣]، الذي: اسم موصول، أين صلته، من الذي؟ الذي جاء بالصدق، جاء بالصدق: هذه جملة فعلية، وهي صلة الموصول.

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّتِيٓ أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا﴾ [الأنبياء:٩١]، التي: اسمٌ موصول، أين صلته؟ أحصنت فرجها.

وقال: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت:٢٩]، الذين ماذا؟ أضلانا، فأضلانا: جملة فعلية، وهي صلة الموصول.

وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾ [فصلت:٣٠]، إن الذين قالوا، الذين: اسم موصول، وصلته: قالوا وما بعدها.

وقال: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ﴾ [النساء:١٥]، اللاتي: اسم موصول، وصلته: يأتين الفاحشة.

وقال: ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ١-٢]، والمعنى والله أعلم من شر الذي خلق، فما: اسم موصول بمعنى الذي، فأين صلته؟ صلته قوله: خلق، خلق مفرد أو جملة؟ جملة فعلية، أما خلق: فهو فعل ماضٍ، ولكل فعلٍ فاعل بعده، وفاعله ضميرٌ مستتر تقديره هو، فالفعل الظاهر، والفاعل الضمير المستتر يكونان جملة فعلية، وهذه الجملة الفعلية هي صلة الموصول.

وقال سبحانه: (@٣٦:٦:٠٠)﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الجمعة:١]، يسبح لله ما: المعنى والله أعلم يسبح لله الذي في السماوات، الذي أو ما: اسم موصول، وصلته قوله: في السماوات، في السماوات صلةٌ للموصول.

ويشترط في صلة الموصول شرطان:

الشرط الأول: أن تكون متأخرة عنها، أي متأخرة عن الأسماء الموصولة.

والشرط الثاني: أن يكون فيها عائد، والمراد بالعائد أن يوجد فيها ضمير يعود إلى الأسماء الموصولة.

وهذان الشرطان لو تأملنا فيهما فنجد أنهما يعودان إلى قضية الافتقار التي ذكرناها قبل قليل، فالأسماء الموصولة تفتقر إلى صلاتها، افتقارًا لازمًا، وشرحنا معنى هذا الافتقار عندما تكلمنا عن المعرب والمبني.

فهذا الافتقار هو الذي جعل الأسماء الموصولة مبنية؛ لأن الأصل في الأسماء أنها تدل على معانيها، دون حاجة إلى ما بعدها فإذا قلت: "محمد" تعرف المراد من محمد، وإذا قلت: "قلم"، تعرف المراد بقلم، وهكذا في كل الأسماء.

لكن الأسماء الموصولة عندما يقول: "الذي" تعرف من المراد بالذي؟ لا تعرف، إنما الذي يكشف لك المراد ويبين لك المراد بالأسماء الموصولة مثل الذي، هو صلة الموصول، "جاء الذي" من الذي جاء؟ ما تعرف، حتى تقول جاء الذي أحبه، فأحبه: صلة للموصول، وهي التي كشفت وبينت معناه.

فلهذا فإن الاسم الموصول مفتقر إليها افتقارًا كاملًا من كل الجهات، يفتقر لها في بيان المعنى، وهذا سبب البناء كما ذكرنا من قبل، ولأنه مفتقر إليها فلا يمكن أن تتقدم عليه، لأن صلة الموصول من الموصول كالجزء من الكلمة، الاسم الموصول وصلته "جاء الذي يطلب العلم" الذي: اسم موصول، ويطلب العلم: الصلة، صلة الموصول من الموصول كالجزء من الكلمة، بسبب شدة هذا الافتقار.

ولشدة هذا الافتقار لا يصح أن تفصل بين الاسم الموصول وصلته، فلهذا لا يتعب الانسان في البحث عن صلة الموصول، فصلة الموصول هي ما تأتي بعد الاسم الموصول ولا يجوز أن يُفصل بينهما.

ولشدة الافتقار إلى الصلة اشترطوا في الصلة أن يكون فيها عائد، أو ضميرٌ يعود منها إلى الاسم الموصول، كالأمثلة السابقة، نتأمل فيها مرةً أخرى، قال

تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ [الزمر:٣٣]، الذي: اسم موصول، والصلة؟ جاء بالصدق، هذه الصلة يجب أن يكون فيها عائد يعود إلى الاسم الموصول.

موضوعنا في هذه الليلة يا إخوان عن العوائد أغلبه عبارة عن بيان لواقع اللغة، لن تجدوا فيه أشياء جديدة عليكم، (@٠٠: ١١:٥) لكن ليس فيها شيء جديد عليكم، هي لغتكم التي تعرفون، لكن نحاول أن نبين هذا الواقع.

﴿الذي جاء بالصدق﴾ [الزمر:٣٣]، العائد من الصلة إلى الموصول؟ فاعل جاء، أين فاعل جاء؟ ضميرٌ مستتر تقديره هو يعود إلى الذي.

﴿وَٱلَّتِىٓ أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا﴾ [الأنبياء:٩١]، أين العائد؟ ضميرٌ مستتر تقديره هي، التي أحصنت هي.

﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت:٢٩]، العائد ألف الاثنين في أضلانا لأنه فاعل، فيعود إلى الذين.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ﴾ [فصلت:٣٠]، العائد واو الجماعة فاعل قال.

﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ﴾ [النساء:١٥]، العائد نون النسوة، يأتين وإعرابها فاعل.

﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق:٢]، العائد الضمير فاعل خلق مستتر تقديره هو، وهكذا.

صلة الموصول لا محل لها من الإعراب اتفاقًا، صلة الموصول لو أردت أن تعرب ستقول: (@٠٠:١٢:٥٠) فعل وفاعل ثم تقول وجملة الصلة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب، ليس لها رفع ولا نصب ولا جر ولا جزم، لا

محل لها من الإعراب.

الآن نسأل هذا السؤال المتبادر، وهو إذا كانت الأسماء الموصولة مفتقرة إلى صلاتها فما الذي يقع صلةً للموصول؟ هل الاسم يقع صلةً للموصول، الفعل يقع صلةً للموصول؟ الحرف يقع صلةً للموصول؟ لا، الجملة الاسمية تقع، الجملة الفعلية تقع، شبه الجملة تقع.

إذًا فإذا قيل ما أنواع صلة الموصول، أو ما الذي يقع صلةً للموصول؟ أنت لو وريت أصلًا في الكلام تجد أنه لا يقع صلةً للموصول إلا أحد شيئين، إما الجملة بنوعيها، الفعلية والاسمية، وإما شبه الجملة.

نبدأ بالجملة، الجملة يجوز أن تقع صلةً للموصول، الأمثلة السابقة كلها وقعت فيها الصلات جملًا فعلية، ﴿الذي جاء بالصدق﴾، ﴿أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ [الأنبياء:٩١]، ﴿أَضَلَّانَا﴾ [فصلت:٢٩]، ﴿قَالُوٓاْ﴾ [البقرة:١١]، ﴿يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ [النساء:١٥]، جملة فعلية، وهذا أكثر ما يكون.

وتقع الجملة الاسمية صلةً للموصول كأن تقول: "جاء الذي" هات جملة اسمية تكون صلةً للموصول تقول: "جاء الذي أنا أحبه"، أنا: مبتدأ، وأحبه: خبر المبتدأ، ثم المبتدأ والخبر كلاهما صلة الموصول.

أو تقول: "جاء الذي أبوهُ كريمٌ"، أبوهُ كريمٌ: مبتدأ وخبر وهما صلة الموصول، وقال سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم مِّنۡ عَذَابِ رَبِّهِم مُّشۡفِقُونَ﴾ [المعارج:٢٧]، معنى الآية والله أعلم: والذين هم مشفقون من عذاب ربهم، هم: مبتدأ، ومشفقون: خبر، والجملة الاسمية هم مشفقون صلة الموصول.

إذًا فالجملة الفعلية والجملة الاسمية كليهما يقعان صلةً للموصول، ولا تقع الجملة صلةً للموصول إلا بشرطين:

الأول: أن تكون خبرية، لا إنشائية.

والثاني: أن تكون معهودة لا مجهولة.

الشرط الأول أن تكون خبرية، لا إنشائية، خبرية يعني فيها خبر، قابل للتصديق والتكذيب، قابل إلى أن تقول صدقت، أو كذبت، بغض النظر عن القائل، هذه تسمى خبرية، الجملة التي يمكن أن تقول لقائلها صدقت أو كذبت بغض النظر عن القائل فهذه خبرية، والجملة التي لا يمكن أن تقول لقائلها صدقت أو كذبت هذه إنشائية.

فإذا قال قائل: "جاء محمد" فخبرية، وإذا قال: "لم يذهب محمد" خبرية، وإذا قال: "محمدٌ ناجح" خبرية، وإذا قال: "العلم نافع" خبرية، وإذا قال: "اذهب" إنشائية، ما يمكن إن قال اذهب تقول صدقت أو كذبت، تقول نعم أو لا، لكن ما تقول صدقت وكذبت، ما في خبر، وإذا قال: " لا تذهب" فإنشائية، وإذا قال: "هل جاء محمد؟" فإنشائية، وهكذا.

يشترط في الجملة الواقعة صلةً للموصول أن تكون خبرية، لا إنشائية، فعلى ذلك تقول: "جاء الذي يطلب العلم" يمكن أن تقول، صدقت يطلب العلم أو كذبت لا يطلب العلم، خبرية أو تقول: "جاء الذي هو مجتهدٌ"، خبرية لكن ما يصح أن تقول: "جاء الذي اضربه" ما يصح، "جاء الذي هل نجح" ما يصح.

وقد تضحكون على هذه الجمل من الذي يقول هذه الجمل، نقول: نحن نبين واقع اللغة، هذا هو واقع اللغة نحن الآن نبين واقع اللغة أن هذا هو الواقع وهو وارد في اللغة؛ إذًا هو الذي يصح ويقال، وهذا غير وراد فيها ولا يصح؛ فلا يقال.

هل قال قائل لمَ اشترطتم هذا الشرط؟ أو لمَ اشترطت العرب هذا الشرط في كلامها؟ لماذا لا توقع العرب في صلة الموصول إلا الجمل الخبرية؟

فالجواب على ذلك بسرعة لن أطيل فيه، الجواب على ذلك أن الأسماء الموصولة في الأصل إنما وجدت في اللغة العربية لتكون وصلةً لوصف المعارف بالجمل، هذا هو الغرض والأساس أو الفائدة الكبرى للأسماء الموصولة في اللغة العربية، وهو أن تتمكن من وصف المعرفة بجملة.

يعني لو قلت في النكرة: "جاء رجلٌ يركض" فجاء: فعلٌ، ورجلٌ: فاعلٌ، يركض جملة فعلية ما إعرابها؟ صفة لرجل؛ لأن الجمل بعد النكرات صفات، وإذا قلت: "جاء محمدٌ يركض" فجملة يركض حال؛ لأن الجمل بعد المعارف أحوال، اجعل جملة يركض صفة لمحمد، "جاء محمدٌ الذي يركض".

فإذا قلت: "جاء محمدٌ الذي يركض" فجاء: فعل، ومحمد: فاعل، والذي ما إعرابها؟ صفة، محمد معرفة والذي معرفة صفة، ويركض: صلة الموصول، وهو الذي بين معناها، هذا هو الغرض الأساسي من الأسماء الموصولة.

وإذا كان هذا هو الأساس، أو الوظيفة الأهم للأسماء الموصولة، فإن الوصف النعت يشترط فيه أن يكون ذا خبر، يشترط في الوصف أن يكون ذا خبر لكي يصح أن يوصف به، فلهذا اشترطوا صلة الموصول أن يكون جملة خبرية، هذه معلومة ليست مهمة فلا نطيل فيها ولا نعيد شرحها للذي لم يفهمها.

ثم يشترط في الجملة الواقعة صلة للموصول شرطان:

الأول أن تكون جملة خبرية، والثاني: أن تكون معهودة لا مجهولة، معهودة يعني معناها واضح ومعروف، معروف للمتكلم والمخاطب، لا مبهمة، غامضة، مجهولة المعنى، كالجمل السابقة "جاء الذي أحبه"، تعرف معنى أحبه أو ما

تعرف؟ نعم، تعرف معنى أحبه، لهذا أكسبت الذي التعريف، وعرفته وبينته لكن لو قلت: "من الذي جاء؟" فأجبتك: "جاء الذي جاء" عرفت الذي ولا ما عرفت الذي؟ ما عرفت الذي؛ لأن جاء هنا جملة مبهمة، لأن هو المسؤول عنه لم نعرف الذي جاء، فصار هنا مبهمًا.

فلا يصح أن تصف جاء الذي جاء، أو ذهب الذي ذهب، وأنت تريد أن تبين المعنى وتخبر به إلا في مقام التعظيم أو التهويل، فيصح أن تكون الصلة مبهمة، كيف التعظيم والتهويل؟ التعظيم مثلًا كأن تريد أن تفخم الأمر وتعظمه.

كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه:٧٨]، فإذا أدخلناها بالمعاني المجردة لو إنسان أراد أن يطعن في القرآن لقال: "الذي غشيهم من اليم هو الذي غشيهم" يعني غشي شيء آخر غشيهم الذي غشيهم، يقول الجملة ما لها معنى، لأنه معروف إن الذي غشيهم هو الذي غشيهم، نقول: ليس هذا هو معنى الآية، إنما معنى الآية فغشيهم من اليم، واليم يعني البحر فغشيهم من اليم شيءٌ عظيم، ماءٌ كثير وهكذا.

فلهذا أبهم هنا لإرادة التعظيم، وهذا جائز في اللغة، وقال تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم:١٠]، معروف أن الذي أوحي هو الوحي، لكن ما الوحي؟ لو كان القرآن لكان في معنى جديد خبر جديد، لكن عندما قال: فأوحى إلى عبده ما أوحى، فيكون المعنى في الآية والله أعلم إرادة التفخيم والتعظيم، يعني فأوحى إلى عبده أمرًا عظيمًا مهمًا، وكذلك أنت لو أردت أن تعظم الأمر، تعظم الأمر مثلًا للتهديد فتقول: "سيأتيك مني ما يأتيك"، هو يعرف إنه سيأتي منك ما يأتي الذي يأتي منك الذي يأتي من زميلك، لكن عندما تقول: "سيأتيك مني ما يأتيك" أنت أبهمت هنا لإرادة التعظيم، يعني سيأتيك مني شيءٌ كثير، أو عظيم، أو مؤلم، أو

شديد.

أو أن تعظم الاحتقار، تعظم احتقاره، فإذا قال لك: من الذي جاء؟ تقول: جاء الذي جاء، كأنك تقول: لا علاقة لك بهذا السؤال لماذا تسأل، فلست أهلًا أن أجيبك، فقولك جاء الذي جاء ليس جوابًا، لكي تقول هذا ليس خبرًا ما يصح، هذا ليس له جوابٌ، هذا تعظيم احتقاره، "جاء الذي جاء"، فإذا أردت هذا المعنى يصح؛ لأن التعظيم خبر.

قلنا: الذي يقع صلة للموصول نوعان: الجملة اسمية كانت أو خبرية، ويشترط لها شرطان وانتهينا من ذلك، ويقع صلةً للموصول أيضًا شبه الجملة، وإذا قيل في النحو شبه الجملة، فإن المراد بهذا المصطلح عمومًا في النحو عمومًا أمرين:

الأول: الجار والمجرور.

والثاني: ظرف الزمان، وظرف المكان.

فالجار والمجرور كقولك: "في الدار"، في الدار هذه كلمة؟ لا، جملة اسمية؟ لا، ليست مبتدأً وخبرًا، جملة فعلية؟ لا، ليست فعلًا وفاعلًا، مفرد ليست مفردًا وليست جملة، شبه جملة، لأنها أكثر من كلمة كلمتان، لكن ليست جملة، فجعلوها شبه جملة، سموها شبه جملة.

أما المراد بشبه الجملة في هذا الباب، باب الأسماء الموصولة، فإنه أخص من ذلك وأعم، أخص من ذلك فيراد به الجار والمجرور التام، وظرف المكان التام، والوصل، فنقول أخص من ذلك لأنَّا أخرجنا ظرف الزمان، ظرف الزمان لا يقع صلةً للموصول أبدًا، وأخرجنا من ذلك ظرف المكان غير التام والجار والمجرور غير التام فهو أخص.

وقلنا: أعم لأنه يشمل أيضًا الوصف، الظرف المكاني شبه الجملة ويقع صلةً للموصول، كأن تقول: "أحب الذي عندك"، الذي عندك، الذي: اسم موصول، عندك: صلة الموصول عندك هذا ظرف مكان، وقد وقع صلةً للموصول، تقول ظرف المكان التام، ما معنى قولهم التام؟

التام يعني المفيد، فإذا قلت: "أحب الذي عندك" فعرفت الذي، فعرف الذي عندك أو ما تعرف؟ تعرف، هذا ما يسمونه التام، كأن تقول: "رأيت العصفور الذي فوق الشجرة" الذي: اسم موصول، فوق الشجرة: ظرف مكان وقع صلةً للموصول.

والثاني من شبه الجملة الجار والمجرور التامان، يعني المفيدان كأن تقول: "أحب الذي في المسجد، حضرت الدرس الذي في المسجد، أخذت الكتاب الذي في الحقيبة"، وهكذا.

أما ظرف الزمان قلنا لا يقع، ظرف الزمان لا يقع صلةً للموصول وهذا معنى قولنا أخص، يعني ظرف الزمان لا يدخل أبدًا، لا يقع صلةً للموصول، ثم قلنا ظرف المكان التام، والجار والمجرور التامان يعني المفيدان، إذا قلت لكم مثلًا: "جاء الذي مكانًا" مكانًا هذا ظرف مكان، صح ظرف مكان لكن هنا هل هو تام أو غير تام؟ نسميه واقف، يعني هل أفاد ووضح الذي أم لم يوضح الذي؟ "جاء الذي مكانًا" هنا لم يوضح فلا يصح أن يقع صلةً للموصول.

بل يجب أن تقول مثلًا: "جاء الذي سكن مكانًا"، فتصير صلة الموصول هنا فعلية لأن الظرف هنا ناقص، ليس تامًا، "جاء الذي بك" ما معنى جاء الذي بك؟ المفروض "جاء الذي مر بك" لكن حذفت مر وقلت بك، هذا جار ومجرور يجعله مباشرة صلة للموصول يصح هذا؟ فلا ما يصح لأنه ناقص، ما معنى ناقص؟ يعني معناه ناقص حتى تقول مر، تقول مر بك، فإذا قلت: "مر الذي مر

بك" صارت صلة الموصول شبه جملة أو جملة؟ صارت جملةً فعلية، هذا معنى قولهم التام.

وظرف المكان، والجار والمجرور إذا وقعا صلةً للموصول فلا بد لهما من متعلق، لأن شبه الجملة لا بد لها من متعلق، تتعلق بماذا؟ والجواب: أنها تتعلق بفعلٍ عام من الكون، يقدر بفعل عام من الكون نحو: استقر، فالمعنى "جاء الذي عندكً، أو جاء الذي استقر عندك، أو صدتُ العصفور الذي فوق الشجرة، صدتُ العصفور الذي استقر فوق الشجرة.

فشبه الجملة لا بد في كل مواضعه في اللغة العربية سواء في هذا الباب باب الأسماء الموصولة أو في الأبواب الأخرى، لا بد لها من متعلق، فإذا عرفنا أن شبه الجملة لا بد لها من متعلق، وهي في الأسماء الموصولة تتعلق بفعل عام من الكون، نحو: استقر، فإن شبه الجملة في صلة الموصول تعود في الحقيقة إلى النوع الأول من أنواع الصلة فهي جملة، لأنها إذا تعلقت بـــ استقر تقول: "جاء الذي عندك" يعني الذي استقر عندك فالصلة في الحقيقة استقر عندك جملة فعلية، لكن هذا الفعل استقر هذا كون عام، والكون العام يجب حذفه؛ لأن ذكره عي (@٠٠:٣٤:٢٤) في الكلام، فيجب أن تحذفه لا يجب أن تقول جاء الذي استقر عندك، تقول: "جاء الذي عندك" لكنه مقدر في المعنى، فإذا نظرت إلى هذا الأمر، إنه يعود إلى النوع الأول الجملة إذًا فلا تقع صلة الموصول إلا جملة.

وإذا نظرت إلى أن فعل الكون العام يحذف وجوبًا حذفًا مطردًا، كأنه غير موجود لأن حذفه واجب ومطرد وكأنه غير موجود فلهذا جعلوه نوعًا ثانيًا، شبه الجملة نوعًا ثانيًا.

والأمر الثالث من شبه الجملة الصفة الصريحة، الصفة أو الوصف يريد بالوصف الأسماء المشتقة العاملة علم أفعالها، والأسماء المشتقة العاملة على

أفعالها أي الأسماء المشقوقة من أفعالها وتعمل عملها، أي يريد بها اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، هذه الثلاثة نسميها الأوصاف ومفرد الأوصاف وصف، وتسمى الأسماء المشتقة العاملة عمل فعلها.

اسم الفاعل مثل: "ضاربٌ" هذا اسم، ضاربٌ من أين اشتق؟ من ضرب يضرب، فإذا كان عندك الفعل ضرب يضرب، هذا الإنسان الذي فعل هذا الفعل الذي ضرب يضرب سمه باسمٍ مشقوقٍ أو مشتق من فعله، ماذا تسميه؟ سميته ضارب، فضارب يكون اسم فاعل، يعني اسمٌ مشتقٌ من الفعل يطلق على فاعله، هذا اسم الفاعل.

واسم المفعول مثل: "مضروبٌ"، اسم مأخوذ من الفعل المبني للمجهول ضُرِبَ يُضرَبُ، هذا الإنسان الذي ضُرِب أو يُضرَب سمه باسمٍ من الفعل الواقع عليه، فتقول هذا مضروب، مضروبٌ اسم مشتق أو مشقوق من الفعل الواقع عليه.

الصفة المشبهة، مثل: "حسن، بطل، شجاع، حلو، سعد، قوي" صفة مشبهة تسمعون بالصفة المشبهة كثيرًا، مشبهة بماذا؟ الصفة المشبهة مشبهة بماذا؟ مشبهةٌ باسم الفاعل، الصفة المشبهة باسم الفاعل؛ لأن معناها هو معنى اسم الفاعل، فضارب الضارب هو الذي ضرب، والمضروب هو الذي ضُرِب، والحسن هو الذي حَسُن، والضارب هو الذي ضرب إذًا فالضارب هو الذي فعل، ضرب، والحسن هو الذي حَسُن يعني فعل الحسن، والقوي هو الذي قوي يعني فعل القوة.

فالصفات المشبهة هي في المعنى مثل اسم الفاعل، ما الفرق بينها وبين اسم الفاعل إذًا؟ الفرق في الوزن فقط، في الوزن وفي المعنى، في الوزن اسم الفاعل يأتي على وزن فاعل، "ضارب، قائم، جالس، نائم" أو يأتي على وزن المضارع بقلب الياء ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر: "سافر مُسافِر، استخرج مُستخرِج، اطمأن

مُطمئِن" يعني أن اسم الفاعل له صيغة مطردة، إما فاعل من الثلاثي أو على وزن المضارع بقلب الياء ميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر من غير الثلاثي.

أما الصفة المشبهة فلا تأتي على وزن مطرد، لها أوزان كثيرة، فتأتي مرة على فَعَل، مثل: "حسن، بطل" مرة فِعال "شجاع" مرة فعيل "قوي" مرة فَعْل: "سعد"، مرة فُعُل: "حلو" وهكذا، لكن معانيها تعود للفاعل.

فالشاهد: أن الوصف هذه الأوصاف اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة هذه تقع صلةً للموصول، إلا أنها لا تقع إلا لاسم الموصول الواحد، وهو (ألــ)، ذكرنا من الأسماء الموصولة (ألــ) وقلنا هناك أن (ألــ) لا تكون اسمًا موصولًا إلا إذا دخلت على وصف، ما المراد بالأوصاف هي اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة.

فإذا قلت: "الضارب، المضروب، الحسن" فـ (ألــ) هنا ليس حرف تعريف وإما هو اسم موصول بمعنى الذي وإخوانه، فإذا قلت: "جاء الضارب" فالمعنى جاء الذي ضرب، أو جاء الذي يضرب، وإذا قلت: "جاء المضروب" يعني جاء الذي ضُرِب، أو جاء الذي يُضرَب، وإذا قلت: "جاء الحسن، أو جاء القوي" يعني جاء الذي حَسُنَ أو يحسُن.

ولهذا تجد أن الأوصاف أو الأسماء المشتقة من أفعالها تجدها تعمل عمل فعلها؛ لأنها هي في معنى أفعالها، ولهذا تقول: "جاء الضارب زيدًا"، كما تقول: "جاء الذي يضرب زيدًا"، وتقول: "جاء المكسور قدمه" كما تقول: "جاء الذي كُسرت قدمه" وتقول: "جاء الحسنُ وجهه"، كما تقول: "جاء الذي حسُنَ وجهه"، فـ (ألــ) هنا اسمٌ موصول بمعنى الذي.

إذًا نقول يا إخوان، الذي تقع اسمًا موصولًا إذا دخلت على وصف،

الأوصاف ممكن أن تكون صلةً للموصول؟ يمكن مع اسم موصول واحد وهو (ألــ)، أما مع غير (ألــ) فلا تقع، يعني لا يصح أن تقول: "جاء الذي قائدٌ، جاء الذي مضروبٌ، جاء الذي حسنٌ" لا يصح؛ لأن الأسماء الموصولة الأخرى غير الذي لا بد أن تكون صلتها إما جملة أو شبه جملة.

و(ألــ) الموصولة التي قلنا إن صلتها تكون وصفًا يصح أن تكون صلتها فعلًا مضارعًا، وهذا قليل وأشرنا إليه من قبل، فيصح أن تقول: "جاء اليضرب زيدًا"، (ألــ) أدخلتها على يضرب، على فعل مضارع؛ لأن يضرب بمعنى ضارب، وضارب بمعنى يضرب، فتقول: "جاء الضارب"، أو تقول: "جاء أليضرب"، كلاهما جائز في الشعر، ومن ذلك قول الشاعر الذي ذكرناه:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ

قال: " **مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى**" يعني الذي تُرضى، وقلنا إن جمهور النحويين يخصون دخول (ألــ) على المضارع بالشعر الضرورة الشعرية، وابن مالك أجازها في النثر قليلًا، وقلنا إن العامة عندنا يكثرون من دخول (ألــ) على الفعل المضارع، كيف يخرج كلامهم على هذا المذهب أقصد مذهب ابن مالك.

الآن ننظر إلى الأبيات التي قرأناها قبل قليل، إن كان فيها زيادة، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٩٦. وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ عَلَى ضَمِيرٍ لاَئِقٍ مُشْتَمِلَهْ

ابن مالك كلامه دقيق جدًا، هذه منظومة مضبوطة ضبطها واختصرها من ثلاثة ألاف بيت، كما شرحنا ذلك في أول درس، وقد أوتي قوةً في النظم وضبط الكلام، قال: "**وَكُلُّهَا**" أراد أن يشير إلى أن الأسماء جميعًا نصية أو مشتركة يشملها هذا الحكم.

"وَكُلُّهَا يَلْزَمُ": أتى بالفعل يلزم ليدل على أن الحكم هنا واجب وليس جائزًا.

"وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعَدَهُ": يريد أن الصلة يجب أن تكون بعد الموصول ولا يجوز أن تتقدم عليه.

٩٦. وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعَدَهُ صِلَهْ عَلَى ضَمِيرٍ لاَئِقٍ مُشْتَمِلَهْ

يقول: لا بد في الصلة من وجود عائد، ويشترط في هذا العائد أن يناسب الموصول، تذكيرًا وتأنيثًا، إفرادًا وتثنيةً، وجمعًا، ثم قال:

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ بِهِ

يقول: صلة الموصول إما جملة، وإما شبه جملة، ثم مثَّل فقال:

كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ

يقول: من عندي الذي ابنه كُفل، مَنْ بمعنى الذي، الذي عندي، من الذي عنده؟ هذا مبتدأ، مَنْ: اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ، عندي: صلة الموصول، من عندك؟ الذي عندي الذي ابنه كُفِل، فقوله: "الذي ابنه كُفِل": خبر، الذي: خبر، وابنه كُفِل: هذه جملة اسمية، ابنه: مبتدأ، وكُفِل: خبر المبتدأ، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر ابنه كُفِل صلة الموصول الذي هو واقع خبراً.

ثم قال:

وَصفَةٌ صَرِيْحَةٌ صِلَةُ أَلْ

ذكرنا أن الصفة يعني الوصف تقع صلةً لاسم الموصول (ألـ)، قال:

وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّْ

قال: إن (ألـ) الموصولة يمكن أن تدخل على معرب الأفعال، وما الفعل الذي يدخله الإعراب؟ المضارع فقط؛ لأن الماضي والأمر مبنيان دائمًا، يريد أن

يقول: وكونها بالمضارع، قال بمعرب الأفعال ثم قال: قل، ما قال ضرورة، قال قل قليل، القليل هو الجائز، في الشعر والنثر إلا أنه قليل.

ثم تحدث بعد ذلك ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على حادث العائد من صلة الموصول، نحن قلنا يا إخوان إنه يشترط في الصلة أن تشتمل على عائد، يعود إلى الاسم الموصول، عائد يعود إلى الاسم الموصول، فإذا قلت: "جاء الذي أحبه" فإن العائد هنا هو الضمير الهاء في أحبه، مذكور أم غير مذكور؟ مذكور، موجود أم غير موجود؟ موجود.

فإذا قلت –انتبهوا-: "جاء الذي سافر"، أين العائد؟ الفاعل المستتر، العائد هنا موجود أم غير موجود؟ موجود، محذوف أم غير محذوف؟ غير محذوف، لا نقول محذوف نقول مستتر، ما معنى مستتر؟ مغطى، يعني إنه موجود لكنه دخل في الفعل، استتر تحت الفعل، استتر نقول مستور، وأنت إذا قلت مستور الشيء مستور القلم مستور فهو موجود ليس محذوفًا، هو موجود، لكن هناك شيئًا منعه من الظهور فقط.

فلهذا لا يقولون عن الفاعل إنه محذوف لأنه عمدة ولا نائب الفاعل، نقول: مستتر؛ لأنه موجود إلا أنه استتر يعني دخل في الفعل، دخل في جسم الفعل.

أما المثال السابق: "جاء الذي أحبه"، فالهاء هنا موجودة وظاهرة، لكن إذا قلت: "جاء الذي أحب" أين العائد؟ العائد محذوف، هي الهاء التي قلناها قبل قليل لكننا حذفناها الآن، حذفناها، فالعائد محذوف، صح؟ صحيح، موجود أم غير موجود؟ موجود، هو موجود ولكنه محذوف، لأن الحذف إنما يصيب الموجود أم المعدوم؟ الموجود.

الفرق بين الحذف والانعدام، الانعدام: لشيء غير موجود أصلًا، هذا من عدم

يعني غير موجود أصلًا، أما الحذف: أصلًا ما قلت الحذف إنه كان موجودًا، كان موجودًا في الجملة إلا أنك حذفته، أنك قلت حذفته: يعني أنه كان موجودًا في الجملة ولكنك حذفته.

إذًا فرق بين الحذف وبين الانعدام، وفرق بين الحذف وبين الوجود، فالضمير في "جاء الذي أحب" محذوف، وموجود ولا غير موجود؟ موجود، فلهذا عندما يقول: يشترط في الصلة أن يكون فيها عائد، هذا شرط، قولنا: "جاء الذي أحب" فيها عائد ولا ما في عائد؟ فيها عائد، فيها عائد محذوف، لكنه موجود، من حيث الوجود موجود، إلا أنه حُذف، فهو موجود، إلا أنه بعد ذلك لسبب من الأسباب حذف، نحن ما نشترط الظهور، نحن نشترط الوجود، فهو موجود.

والكلام الآن على حذف العائد، العائد حذفه أريد أن أصل من هذه المقدمة إلى أن الكلام على حذف العائد لا يعارض ما قلناه من قبل (@٠٠:٥٢:٤٠) كيف تشترطون العائد ثم تقولون الآن إنه يجوز أن يُحذف؟ نقول: حذفه لا يعارض وجوده، بل قولنا: إنه حذف دليل على أنه كان موجودًا، ونحن إنما نشترط الوجود، ولا نشترط الظهور.

فالدليل على أننا لا نشترط الظهور أننا نقر بالعائد في نحو: "جاء الذي سافر"، مع أن العائد هنا غير ظاهر، ولكنه موجود مستتر، اختفى في داخل الفعل، هذه مصطلحات لا بد أن تنتبهوا لها وأنتم تتعاملون مع النحو.

نفتح المجال للأسئلة إن كان في أسئلة نستمع إليها، أو نشرح هذا الدرس الباقي، ما في أسئلة، جاءتني ورقة فظننت أن هناك أسئلة.

نعود إلى الكلام على حذف العائد، بعد أن بينا المراد بالحذف، وأنه لا يعارض الوجود، نقول: إن العائد هو الضمير العائد من صلة الموصول إلى

الموصول، والضمائر كما تعرفون أسماء، والأسماء كما تعرفون لا بد لها من حكمٍ إعرابيٍ، إما رفعٍ، وإما نصبٍ، وإما جر، فلهذا قسموا حذف العائد على محال إعرابه رفعًا، ونصبًا، وجرًا.

فمتى يُحذف فهو في محل رفع، ومتى يُحذف وهو في محل نصب، ومتى يُحذف وهو في محل جر، ونبدأ بالعائد المرفوع، فيقول النحويون هنا، كابن مالك في بعض أبياته، أو شراحه، يقول: العائد المرفوع، والعائد ضمير، والضمائر مبنية، وكلمة مرفوع هذا مصطلح خاص بالمعربات، نقول: هذا من التجوز، بعد أن وضحوا هذه المسألة وشرحوها في باب المعرب والمبني، فقالوا إن العائد المرفوع العائد الذي بني في محل رفع.

العائد المرفوع، كيف العائد المرفوع؟ الضمير، يعني الضمير إذا وقع ماذا مثلًا؟ إذا وقع فاعلًا، أو نائب فاعل، أو اسم كان، أو مبتدأً، أو خبرًا، هذه كلها مواقع للرفع.

متى يحذف العائد المرفوع؟ بثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن يكون مبتدأً.

الشرط الثاني: أن يكون خبره مفردًا.

الشرط الثالث: أن تطول الصلةُ مع غير أيٍ.

مثل: "جاء الذي هو ضاربٌ زيدًا" الذي: اسم موصول، وصلته قولنا: هو ضاربٌ زيدًا، فهو: مبتدأ، وضاربٌ: خبر، وزيدًا: مفعول به، الضمير هو هنا توافرت فيه الشروط، فهو مبتدأ، وخبره قولنا ضاربٌ مفرد، والصلة طالت ضاربٌ زيدًا.

فيصح أن تحذفه فتقول: "جاء الذي ضاربٌ زيدًا"، وأن تذكره "جاء الذي هو

ضاربٌ زيدًا"، ومن ذلك قول العرب: "ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءًا"، الذي: اسم موصول، والصلة: قائلٌ لك سوءًا، فالتقدير: ما أنا بالذي هو قائلٌ لك سوءًا، فهو قائلٌ جملة اسمية، وهو هنا توافرت فيه الشروط، فهو مبتدأ، وخبره مفرد، وقولنا قائلٌ والصلة طالت.

فقولنا: أن يكون مبتدأً يخرج المرفوعات الأخرى، لو وقع العائد فاعلًا، أو نائب فاعل، أو اسمًا لكان، كل ذلك لا يجوز أن يُحذف فيه العائد، كما لو قلت مثلًا: "جاء الذين سافروا"، العائد: واو الجماعة، هل يجوز أن يُحذف؟ لا يجوز، لأنه وإن كان مرفوعًا ليس مبتدأً، وإنما هو فاعل.

وقولنا: أن يكون خبره مفردًا، يخرج الخبر الجملة، والخبر شبه الجملة، الخبر الجملة جملة اسمية وفعلية، والخبر شبه الجملة وعرفنا المراد بشبه الجملة، يعني يخرج نحو قولنا: "جاء الذي هو يضرب"، الذي: الاسم الموصول، وصلة الموصول: هو يضرب، هو: هذا مبتدأ أين خبره؟ يضرب، مفرد أو جملة؟ جملة، هل يصح أن تحذف هو؟ أن تحذف هنا العائد المرفوع؟ لا يصح، لماذا لا يصح؟ احذفه ماذا تقول: "جاء الذي يضرب"، لو قلت لكم: "جاء الذي يضرب" تتصورون مباشرة أن صلة الموصول قولنا يضرب، هل يتصور أحد منكم أن صلة الموصول هو يضرب ثم حذفت هو؟ ما يتصور هذا، هذا لبس، لا ندري لا نعرف هذا لبس، واللبس مدفوع في اللغة.

ويخرج نحو قولنا: "جاء الذي هو في الدار" الذي: الاسم الموصول، هو في الدار: جملة اسمية صلة الموصول، هو: مبتدأ، في الدار: الخبر هنا شبه جملة، هل يصح أن نحذف هو؟ لا يصح، نحذفه ونقول: جاء الذي في الدار، لو قلنا ذلك لفهم مباشرة صلة الموصول في الدار، فلن يعلم أحد أن العائد هو وقد حُذف، واللبس مدفوع، يعبروا عن ذلك في قولهم: إن العائد يمنع حذفه إذا كان الخبر

صالحًا لأن يقع صلةً للموصول، المبتدأ يمنع حذفه إذا كان الخبر صالحًا أن يقع بنفسه صلةً للموصول، فالذي يصح أن يقع صلةً للموصول كما عرفنا، الجملة وشبه الجملة.

الشرط الثالث أن تطول الصلة، أن تطول الصلة مع غير أي، فإذا قلت مثلًا: "جاء الذي هو مجتهدٌ"، العائد مبتدأ: هو، والخبر مفرد: مجتهدٌ، لكن ما يصح أن تقول: "جاء الذي مجتهدٌ" بحذفها؛ لأن الصلة قصيرة، ليست طويلة، لكن لو طالت، لو قلت: "جاء الذي هو مجتهدٌ في دروسه" لصح الحذف، فتقول: "جاء الذي مجتهدٌ في دروسه، وإذا لم تطل لم يصح، طبعًا أخذوه من استقراء النصوص اللغوية في ذلك.

قلنا: أن تطول الصلة مع غير أي، أي قد تقع اسمًا موصولًا، وإذا وقعت اسمًا موصولًا هل يشترط فيها هذا الشرط؟ لا يشترط فيها هذا الشرط، بل يصح أن يحذف صدر صلتها مطلقًا، بلا شرط كما شرحنا ذلك في الدرس الماضي.

قلنا في أي يذكرون لها أربعة استعمالات:

أن يذكر المضاف إليه وصدر الصلة فيقول: "يعجبني أيهم هو مجتهدٌ".

وأن تحذف المضاف إليه، فتقول: "يعجبني أيٌّ هو مجتهدٌ".

وأن تحذف صدر الصلة فقط، فتقول: "يعجبني أيهم مجتهدٌ" فحذفنا الصدر فقط، يعجبني أيهم مجتهدٌ، مع أن الصلة قصيرة، لكن هذا جائز في أي.

وأن تحذف المضاف والصدر معًا، فتقول: "يعجبني أيٌّ مجتهدٌ" قلنا هذه استعمالات كلها جائزة، وإن كان حكمها من حيث الإعراب والبناء يختلف كما شرحنا ذلك من قبل.

فالخلاصة أن العائد المرفوع يجوز حذفه بهذه الشروط الثلاثة، فهمنا الآن

هذه الشروط الثلاثة، نستخرجها من كلام ابن مالك، قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقَا

يتكلم على أيٍ، يقول: أيٌ كما ذكرنا لها أربعة استعمالات، من هذه الاستعمالات أن يحذف صدر الصلة، فتقول: "يعجبني أيُّهُم مجتهدٌ"، وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم:٦٩]، يعني لننزعن أيهم أشد، يعني المعنى والله أعلم لننزعن أيهم هو أشد، هو أشد فحذف هو.

قال:

١٠٠. وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقَا وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي

قدم وأخر حتى (@١٤:٥:١) المعنى، يقول ففي هذا الحذف حذف صدر الصلة، يعني إذا وقع الضمير مبتدأً، المبتدأ هو الذي في الصدر، يقول في هذا الحذف غير أي من الأسماء الموصولة يقتفي أيًا، يعني أي يُحذف صدر صلته مثل أي، فكما تقول: "يعجبني أيُّهُم مجتهدٌ" فتحذف صدر الصلة مع أي، يجوز أن تقول: "يعجبني الذي مجتهدٌ في دروسه"، هذا معنى قوله:

وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي

يريد: وفي ذا الحذف غير أيٍ يقتفي أيًا، ثم قدم أيًا، متى يقتفي غير أيٍ أيًا في هذا الحكم؟

إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ

فمع أي لا يشترط هذا الشرط، وفي أي يشترط هذا الشرط، وإن لم يستطل أي: إذا لم تطل الصلة.

وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ

حذف صدر الصلة حينئذٍ نزر قليل، ما قال قليل، قال: نزر يعني نادر، (@٠٥:٦:١) قراءة بعضهم وهي قراءة شاذة، "تمامًا على الذي أحسنُ" والقراءة القراءة السبعية المشهورة قراءة الجمهور: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ﴾ [الأنعام:١٥٤] الذي أحسنَ: الذي اسم موصول، وأحسنَ: فعلٌ ماضٍ، فاعله مستتر تقديره أحسن هو، وصلة الموصول حينئذٍ جملةٌ فعلية هذا جائز ما فيه إشكال، أما على هذه القراءة " تمامًا على الذي أحسنُ، فاعل مرفوع قالوا المعنى تمامًا على الذي هو أحسنُ: مبتدأ وخبر ثم حذف المبتدأ مع أن الصلة لم تطل، وهذا نادر ومثله أيضًا قول الشاعر:

من يُعنى بالحمد لم ينطق بما سفهٌ ولم يحد عن سبيل المجد والكرم

والشاهد في قوله: "لم ينطق بما سفهٌ" يعني لم ينطق بالذي هو سفهٌ، ثم حذف صدر الصلة مع أن الصلة قصيرة.

ثم قال: **"فَالْحَذْفُ نَزْرٌ"**، فهمنا ذلك قال:

وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ إنْ صَلُحَ الْبَاقِي لِوَصْلِ مُكْمِلِ

أبوا: رفضوا أن يختزل يعني أن يحذف صدر الصلة، متى أبوا هذا الحذف، إن صلح الباقي لوصل مكمل، يعني إذا كان خبر المبتدأ جملةً أو شبه جملة، فإن حذف المبتدأ حينئذٍ ممتنع، لماذا ممتنع؟ لأن الخبر حينئذٍ يلتبس بالصلة واللبس مدفوع.

الفعل صلح فيه لغتان في اللغة العربية، اللغة الأعلى صَلَح بفتح اللام، والثانية: صلُح بضم اللام وهي لغة أقل منها وبعض العلماء يضعفها، إلا أن اللغة الأولى هي اللغة المعروفة والمشهورة، وهي لغة القرآن العظيم، كقوله تعالى: ﴿وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ﴾ [الرعد:٢٣].

الطالب: (@:١٩:٣٥)؟

الشيخ: لا صلَحَت، نحمل الأحاديث على أفصح اللغات، نقول: صَلَحَت، ويجوز صلُحت على هذه اللغة الضعيفة، هذا ما يتعلق بحذف العائد المرفوع، يبقى حذف العائد المنصوب، وحذف العائد المجرور، نؤجله -إن شاء الله- إلى الدرس القادم.

ثم نتأمل في قوله -جل جلاله- في سورة التوبة: ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ [التوبة:٨٢]، فليضحكوا الفعل هنا أمر أم مضارع؟ الفعل مضارع، ما يدل على الأمر، فليضحكوا؟ الفعل لا يدل على الأمر وإنما معنى الأمر جاء من لام الأمر، ولام الأمر ماذا تعمل يا أخي؟ تجزم المضارع، إذًا فالمضارع هنا يضحكوا فعل مضارع مجزوم باللام لام الأمر وعلامة جزمه حذف النون.

لكل فعلٍ فاعل بعده، أين الفاعل؟ واو الجماعة فليضحكوا فاعل في محل رفع، من يعرب قليلًا فليضحكوا قليلًا؟ نائب لمفعول مطلق نعم هذا يصح، يصح أن نقول إن إعرابه مفعول مطلق يسمونه، لكنه نائب عن مصدر محذوف والتقدير والله أعلم فليضحكوا ضحكًا قليلًا، فإذا كان هذا هو المعنى فنقول: "فليضحكوا ضحكًا قليلًا" ضحكوا: مفعول مطلق، وقليلًا صفة نعت، ثم حذفنا المفعول المطلق فحلت الصفة محله وأخذت إعرابه، نعم هذا إعراب جائز فيه، يعرب حينئذٍ مفعول مطلق.

وهناك إعرابٌ آخر يصح، بدل لا، بدل من ماذا؟ ليس قبله موصوف لكي يبدل منه، وليس تمييزًا لأن التمييز إنما يكون (@١:١٢:٢٥)، يصح أن يكون ظرف زمان، على كلام الأخ ولا يصح نائب ظرف زمان والتقدير فليضحكوا وقتًا قليلًا،

وقتًا ظرف زمان منصوب وقليلًا صفة نعت مضاف للزمان ثم حذف ظرف الزمان فحلت الصفة محله، هذان إعرابان جائزان في كل ما جاء في هذا الأسلوب وهو كثير جدًا في كلام العرب وفي القرآن الكريم.

ومثله: "وليبكوا كثيرًا" المعنى والله أعلم وليبكوا بكاءً كثيرًا أو وليبكوا وقتًا كثيرًا فإعراب الجملة الثانية كإعراب الجملة الأولى.

ثم قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [التوبة:٨٢]، من يعرب جزاءً يا إخوان؟ ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً﴾ [التوبة:٨٢]: مفعول له، مفعول لأجله، مفعول من أجله، فليفعلوا هذا الفعل من أجل جزائهم، جزاءً: مفعول من أجله منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

﴿بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام:١٢٩]، بما: هذه ما وما حمالة أوجه، تأتي في اللغة العربية على أوجهٍ كثيرة، ما نوعها هنا؟ ما نوع ما هنا يا أخي؟ موصولة، لأنه بمعنى الذي، فمعنى الآية والله أعلم، جزاءً بالذي كانوا يكسبون، هل هذا يصح؟ فإذا قلنا إنها موصولة فأين الصلة؟ كانوا يكسبون، وأين العائد؟ بالذي كانوا يكسبونه الهاء وقد حذفت، نعم هذا يصح، هذا صحيح ويصح، وهناك وجه آخر؟ لا، لا واو الجماعة ما تعود إلى ما، واو الجماعة تعود إلى الذي، لا بد أن يعود إلى الذي، هذا وجه جائز في الآية ويصح أن تكون ما حرفًا مصدريًا وشرحنا الحروف المصدرية وهي التي يتكون منها ومما بعدها مصدر، فيكون معنى الآية والله أعلم جزاءً بكسبهم، وهذا جائزٌ في كل ما جاء في هذا الأسلوب وهو كثيرٌ جدًا في القرآن الكريم، ﴿بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام:١٥٩]، ﴿بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام:١٠٨]، يعني بما كانوا يعملونه، أو بعملهم، هذا جائز وهذا جائز.

ثم يقول سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ

﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلۡ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [يونس:١٨].

نقف عند قوله: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ﴾ [يونس:١٨]، ما نوعها هنا؟ موصولة بمعنى الذي، ويعبدون من دون الله الذي لا يضرهم ولا ينفعهم، أين صلة الموصول؟ ﴿مَا لَا يَضُرُّهُمۡ﴾ [يونس:١٨]، صلة الموصول ما بعد الاسم الموصول مباشرة، ما بحاجة لتفكير، صلة الموصول لا يضرهم، هذه صلة الموصول أما ولا ينفعهم فهذه معطوفة على صلة الموصول، أين العائد من صلة الموصول إلى الموصول؟ ﴿مَا لَا يَضُرُّهُمۡ﴾ [يونس:١٨]، المعنى والله أعلم يعبدون من دون الله الذي لا يضرهم، يضرهم أين العائد؟ هو الفاعل، لا يضرهم هو أي الفاعل، أما هم فعائدة إلى المتكلم عنهم لا إلى الذي.

ثم قال سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [يونس:١٨]، سبحانه هذه اللفظة كثيرة الورود في الكلام ما إعرابها؟ سبحانه أو سبحان الله، ما إعراب سبحانه؟ مفعولٌ مطلق، غير مضاف هذا باب واسع جدًا في اللغة، هذا مفعولٌ مطلق لفعلٍ محذوف، المعنى والله أعلم يسبحه تسبيحًا، أي: أنزهه تنزيهًا، سبحانه: هذا مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف والهاء مضاف إليه.

﴿سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [يونس:١٨]، ما هنا...

الدرس السابع عشر

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد. فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة المباركة ليلة الاثنين، الثاني عشر من شهر ذي القعدة، لسنة تسعٍ وعشرين وأربعمائة وألف.

في هذا الجامع جامع "الراجحي" بحي "الجزيرة"، في مدينة "الرياض" نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس "السابع عشر" من دروس شرح "ألفية ابن مالك" رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

نسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في بداية هذا الدرس أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه، وأن يجعل أعمالنا كلها خالصةً لوجهه، وأن يغفر لنا ولآبائنا، وأمهاتنا، وأولياء أمرنا، وعلمائنا، ودعاتنا، وكل من له حقٌّ علينا، اللهم آمين.

ما زال الكلام موصولًا يا إخوان على النوع الرابع من أنواع المعارف وهو الأسماء الموصولة، بقي لنا بقية تتعلق بحذف العائد من الصلة، فبعد أن ذكرنا أن الأسماء الموصولة لا بد لها من صلة، وهذه الصلة لا بد أن يكون فيها عائد، وهذا العائد هو ضمير يعود من الصلة إلى الموصول.

قلنا: إن هذا الضمير يشترط فيه الوجود، أن يكون موجودًا في الصلة، وهو إما

أن يكون ظاهرًا في اللفظ، كأن تقول: "جاء الذي أبوه كريم" العائد الهاء في أبوه، وإما أن يكون ليس ظاهر يكون مستترًا، كأن تقول: "جاء الذي يطلب العلم" العائد هو فاعل يطلب وهو ضمير مستتر.

وإما أن يكون العائد محذوفًا، نحو: "جاء الذي أحب" أي: "جاء الذي أحبه"، والضمير في أحبه يجوز أن يحذف فتقول: "جاء الذي أحب" والعائد في كل هذه الصور موجود، إلا أنه في الصورة الأولى ظاهر، وفي الصورة الثانية مستتر، وفي الصورة الثالثة محذوف.

وتكلمنا في الدرس الماضي على أن الحذف لا يعارض الوجود، ولم يقل عنه إنه محذوف إلا لأنه موجود؛ لأن الحذف لا يقع إلا على موجود، وهناك فرق بين المحذوف وبين المعدوم، وقلنا: إن هذا العائد المحذوف إما أن يكون عائدًا مرفوعًا، ضميرًا مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا.

العائد المرفوع تكلمنا على حذفه في الدرس الماضي، والليلة إن شاء الله نتكلم عن حذف العائد المنصوب والعائد المجرور، العائد المنصوب بيَّنَ ابن مالك لنا حذفه بقوله في ألفيته:

وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيْرٌ مُنْجَلِي

١٠٣. فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ   بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن العائد إذا كان منصوبًا وكان ناصبه فعلًا، أو وصفًا، فإن حذفه كثير، فالعائد المتصل المنصوب بفعل كأن تقول: "جاء الذي أحب" فأحب فعلٌ مضارع، وفاعله مستتر تقديره أنا، ومفعوله ضمير محذوف تقديره أحبه، والضمير هنا ضميرٌ منصوب، منصوب لأنه مفعول به، متصل أو منفصل؟ أحبه متصل، ومنصوبه فعل إذًا اجتمع ما قال ابن مالك: "فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ" يكون

متصلًا، "إِنِ انْتَصَبْ" منصوبًا، "بِفِعْلٍ"، متصل ومنصوب بفعل.

إذا كان متصلًا ومنصوبًا بفعل فإن حذفه كثير، وإذا قال فإن حذفه كثير، فذكره كثير أيضًا، فإن العائد المنتصب بفعل حذفه وذكره كثيران حتى اختلفوا في أيهما أكثر في الاستعمال العرب وأفضل، وهما في القرآن العظيم كثيران.

وكان بعض المتقدمين يقول: إن ذكر أكثر القرآن وبعض الباحثين المتأخرين كالشيخ محمد (٦:٥١) عبد الخالق عضيمة في كتابه العظيم دراسات أسلوب القرآن الكريم"، يرى أن الحذف أكثر، لكن يبقى لنا ما قيل فيه حذف قد يؤيد على أوجه أخرى.

على كل حال اتفقوا على أن حذف العائد المنصوب بالفعل كثير وأن ذكره كثير، وهو من حيث (@١٤:٧:٠٠) والفصاحة على سواء، تقول: "جاء الذي أحب" أو "جاء الذي أحبه" هما من حيث الفصاحة وكثرة الاستعمال على السواء.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [النحل:١٩]، ما هنا اسم موصول بمعنى الذي، والمعنى والله أعلم يعلم الذي تسرونه، والذي تعلنونه، ثم حذف العائد في تسرونه؛ لأنه ضميرٌ منصوبٌ متصلٌ بفعل، فحذفه وذكره على السواء من حيث الفصاحة وكثرة الاستعمال.

والأمثلة على ذلك كثيرة جدًا، قال ابن مالك:

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ

سواء كان الناصب لهذا العائد منصوب فعلًا كما سبق التمثيل له، أو كان الناصب وصفًا، وعرفنا أن المراد بالوصف اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة إذا عملت عمل أفعالها.

وحذف العائد المتصل المنتصب بالفعل قليل، وقيل نادر، والأمثلة عليه قليلة نادرة، ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر:

ما الله موليك فضل تحمدن به فما لدى غيره نفعٌ ولا ضرر

ما الله موليك فضلٌ"، ما: اسم موصول بمعنى الذي، أي: الذي الله موليكه فضلٌ، الذي أعطاك الله وأولاكه الله فضلٌ، فما: اسم موصول بمعنى الذي وهو مبتدأ، وخبره قوله فضلٌ، وقوله: الله موليك صلة الموصول، الذي الله موليك فضلٌ.

الذي: هذا اسم موصول مبتدأ، وصلته: الله موليك، نعرب الصلة، الله موليك: الله مبتدأ، موليك: الخبر، أين العائد؟ يوليك، هنا في كاف، يوليك ضمير، لكن الكاف هنا تعود إلى المخاطب أم تعود إلى ما؟ إلى المخاطب، لا الضمير يعود إلى الموصول إلى ما محذوف تقديره ما الله موليكه، يعني الذي الله موليكه فضلٌ.

الضمير هنا ما إعرابه في موليكه؟ موليك: هذا اسم فاعل، من أولى وُلي فهو مُولٍ، أولاك، وأولى هذا فعل ينصب مفعولين، الأول المفعول الأول، والثاني المفعول الثاني، فإذا قلت: "أوليت زيدًا فضلًا" فأوليت: فعل وفاعل، وزيدًا: مفعول أول، وفضلًا: مفعول ثاني، لو أتيت باسم الفاعل كالبيت يوليكه، أين المفعول الأول؟ الكاف، والمفعول الثاني؟ الهاء المحذوفة.

الكاف هنا هي في المعنى المفعول الأول، وفي الإعراب عندنا في البيت؟ مضاف إليه، القاعدة التي ذكرناها أكثر من مرة أن الضمير إذا اتصل باسم فهو مضاف إليه، الكاف مضاف إليه، أما الهاء في موليكه الهاء المحذوفة في موليكه هل تكون مضافًا إليه؟ لا وإنما تبقى مفعولًا به ثانيًا، فقيل هنا إنه منصوب، هذا منصوب أما الكاف غير مجرور، العائد المحذوف يصلح المنصوب فتصبح حينئذٍ العائد فتدخل في العائد المنصوب.

ويقول بعضهم: إن ابن مالك قال في البيت:

وَالْحَذْفُ كَثِيْرٌ مُنْجَلِي

في الحالتين إذا كان منصوبًا بالفعل، أو كان منصوبًا بالوصف، أما أنت فقلت أن الحذف قليل أو نادر، وقال أبو عليّ الفارسي: لا يكاد يُسمع من العرب، وقال ابن السراج: أجازوه على قبح، وقال المبرد: رديءٌ جدًا، وهذا مما أُخذ على الألفية.

مما أُخذ على الألفية أنه قال:

بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ

فجعل حكم الموصوف بالفعل كحكم الموصوف بالوصف، أن الحذف في الحالتين كثيرٌ منجلٍ، وهذا ليس بصحيح، بل الكثير المنجلي هو حذف العائد المتصل الذي يتصل بالفعل فقط، أما المتصل بالوصف فإن حذفه أقل ما يُقال فيه أنه قليل، ورأينا قبل قليل ماذا قال النحويون فيه.

أما قولنا: "جاء الذي إياه أكرمت"، أين العائد في هذا المثال، "جاء الذي إياه أكرمت"؟ إياه، على ضمير، وهو منصوب في محل نصب، ومع ذلك لا يصح حذفه لأنه منفصل ونحن نشترط الاتصال، يقول:

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ

وقولك: "جاء الذي إنه فاضلٌ" لا يصح الحذف؛ لأن العائد في جاء الذي إنه فاضلٌ العائد في إنه منصوب لكنه منصوب بحرفٍ ناسخ لا بفعل ولا بوصف.

أما مثال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذه القضية فقوله:

كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

يعني الذي نرجوه يهب، فحذف العائد الموصوف في نرجوه، لأنه ضميرٌ منصوب أو ضميرٌ متصل منصوبٌ بفعل، فحذفه وذكره على سواء من حيث الفصاحة والكثرة، تقول: " كمن نرجو يهب، أو كمن نرجوه يهب".

هذا ما يتعلق بحذف العائد المنصوب، يبقى لنا الكلام على حذف العائد المجرور، حذف العائد المجرور يقول فيه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١٠٤. كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا ... كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى
١٠٥. كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُوْلَ جَرْ ... كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرْ

بيتان ذكر فيهما حكم العائد المجرور، قال:

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا

يقول: العائد المجرور إما أن يكون مجرورًا بالإضافة، وإما أن يكون مجرورًا بحرفٍ من حروف الجر، أما المجرور بالإضافة فيصح حذفه إن كان المضاف وصفًا، وهذا قوله:

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا

مثال ذلك أن تقول: "ستحاسب بما أنت عامل" ما: موصول بمعنى الذي، أي: "ستحاسب بالذي أنت عامل"، ما: موصول، وصلته: أنت عاملٌ، أنت: مبتدأٌ، وعاملٌ خبرٌ مرفوع، أين العائد من الصلة للموصول؟ أما أنت فضمير، لكنه يعود إلى المخاطب، ما يعود إلى الموصول، أما الذي يعود إلى الموصول فهو ضميرٌ محذوف تقديره "بما أنت عامله".

وهذا الضمير بما أنت عامله منصوب، أو مرفوع، أو مجرور؟ مجرور بالإضافة، والمضاف؟ عامل: اسم فاعل، عامل فاعل يعني وصف، إذًا الضمير هنا مجرور والمضاف وصف يجوز أن يذكر ويجوز أن يحذف، تقول: "ستحاسب

بما أنت عامله، أو ستحاسب بما أنت عامل"، يجوز الوجهان.

وأشهر مثالٍ على هذه المسألة قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه:٧٢]، والمعنى والله أعلم: فاقضِ الذي أنت قاضيه، ما: موصول، وصلته: أنت قاضيه، والعائد من الصلة إلى الموصول: الضمير الذي في قاضيه، هذا الضمير مجرور، والمضاف وصف قاض اسم فاعل يجوز أن تذكره: "فاقض ما أنت قاضيه"، ويجوز أن يحذف كما في الآية: "فاقض ما أنت قاض"، وهو المثال الذي ذكره ابن مالك في الألفية عندما قال:

كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

والأمثلة على ذلك أيضًا واضحة، ويمكن ترتبها كما تشاء، أما قوله في الألفية:

كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

نقول: هات أمر من قضى، ما الأمر من قضى؟ اقضِ، قضى هذا الذي في البيت ما هي؟ هذه فعل ماضٍ قضى يقضي، أم مصدر؟ قضى يقضي قضاءً، قضاءً ثم قصر لأنه يجوز أن تقصر الممدود في الشعر، بعد أمرٍ من قضاء، ثم قصر بعد أمرٍ من قضى.

الوجهان محتملان في قول ابن مالك إلا أن ابن مالك كالجمهور رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب المصدر أن الأصل المصدر، لكن جاء في الألفية في عدة مواضع أنه يشتق من الفعل الماضي، (@٢:٢١:٠٠)، أما لو قلت مثلًا: "جاء الذي أبوه كريمٌ"، العائد هنا من الصلة للموصول؟ الضمير الذي في أبوه، وهو مرفوع، أو منصوب، أو مجرور؟ مجرور بالإضافة، هل يجوز أن تحذفه؟ لا يجوز؛ لأن المضاف ليس وصفًا، هذا اسم جامد "أب" ليس وصفًا، ليس اسم فاعل، ولا اسم مفعول، ولا صفة مشبهة.

الطالب: (@٤٤:٢١:٠٠)؟

الشيخ: أنت تقول لا يصلح هذا في الكلام، قلنا في بداية الدرس الماضي أكثر ما سنقوله في هذا الدرس هو عبارة عن دليل وواقع لغوي، لن نأتي بشيء جديد، أنت تقول: "جاء الذي هو أبو قائم، لا يقبل لكن نحن الآن نبين واقع اللغة، في حالة أحكامها وواقعها.

أما قول ابن مالك:

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا

"قم اسأل قاضيه" قاضيه: الضمير هنا مجرور بالإضافة، ما الذي جره؟ جاره أين جاره؟ على كلام ابن مالك:

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا

يقول خفضًا بالوصف، يريد أن الوصف قابل هو المضاف، هو الذي جر المضاف إليه، وسيأتي في باب الإضافة أن الذي يجر المضاف إليه، المضاف إليه مجرور لكن ما الذي يجره؟ المسألة فيها أقوال، وبعضهم قال المضاف هو الذي يجره، وهذا ظاهر هذا البيت، وبعضهم قال: اللام المقدرة ثلاث أقوال في المسألة فيها تبيان –إن شاء الله– وبعضهم قال إنها الإضافة عامل معنوي، هذا ما يتعلق بحذف العائد المجرور بالإضافة.

أما العائد المجرور بحرف الجر فقال فيه ابن مالك:

١٠٥. كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُوْلَ جَرْ   كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَر

يقول: إذا جُر الاسم الموصول بحرف جر، وكان عائده مجرورًا بنفس الحرف، الاسم الموصول مجرور بحرف جر، والعائد مجرور بنفس الحرف، فيجوز لك أن تذكر العائد وأن تحذفه، مثال ذلك أن تقول: "شربت مما شربتَ

منه"، شربت من الذي شربت منه، الذي: اسم موصول مجرور بمن، والعائد: الهاء في منه، وهي مجرورة بمن أيضًا، فيجوز لك أن تذكر العائد: "شربت من الذي شربت منه"، وأن تحذف العائد فتقول: "شربت من الذي شربت".

هذا قول ابن مالك:

كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُوْلَ جَرْ

يعني جُر بمثل الذي جر الموصول، ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون:٣٣]، ويشربُ من الذي تشربون، هذا المعنى والله أعلم، والمعنى قبل الحذف والله أعلم، ويشرب من الذي تشربون منه، ثم حذف العائد لأن العائد مجرور بمن، والاسم الموصول مجرور بمن أيضًا.

ومثال ذلك أن تقول: "مررتُ بالذي مررتَ به"، أو "احتجتُ إلى الذي احتجتَ إليه" أو "صليتُ في المسجد الذي صليتَ فيه" إن الأسماء الموصولة هنا مجرورة بنفس الحرف الذي جر العائد فلك أن تذكر العائد، وتقول: "صليتُ في المسجد الذي صليت فيه"، وأن تحذف تقول: "صليتُ في المسجد الذي صليت".

ومثال ابن مالك في الألفية:

كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَر

"مُر بالذي مررتُ"، الأصل: "مُر بالذي مررت به"، ثم حذف العائد لأنه مجرور بالباء، والذي مجرور بالباء أيضًا.

والشاعر يقول:

لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت ... أبناء يعصر حين اضطرها القدر.

لا تركنوا إلى هذا الأمر

لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت أبناء يعصر حين اضطرها القدر.

المعنى: لا تركنن إلى الأمر الذي ركن أبناء يعصر إليه، ثم حذف إليه لأن العائد مجرور بـ "إلى" والموصول أيضًا مجرور بـ "إلى"، فإذا قلت: "مررت بالذي ذهبت إليه"، هنا هل يصح حذف العائد؟ أن تقول: "مررت بالذي ذهبت"؟ لا يصح؛ لأن الذي مجرور بالباء، وإليه مجرور بـ "إلى"، وإذا قلت: "شربتُ مما نظرت إليه"، لا يصح الحذف؛ لأن الموصول جر بمن، والعائد جر بـ "إلى".

هذا ما يتعلق بالأسماء الموصولة وبه نختم الكلام على الأسماء الموصولة بحمد الله وتوفيقه، إذا كان هناك سؤال في الأسماء الموصولة قبل أن ننتقل إلى الباب الجديد، فنستمع إلى ذلك –إن شاء الله–.

الطالب: (@٢٥:٢٨:٠٠)؟؟؟

الشيخ: الوصف نقول بفعلٍ الوصف، نحن قلنا الوصف اسم الفاعل، اسم المفعول، والصفة المشبهة إذا عملت عمل فعلها، نعم لا بد أن يكون عاملًا، والوصف حقيقةً إنما يسمى وصفًا إذا كان عاملًا، لكن يُذكر هذا الشرط احترازًا من الوصف ولم يعمل.

الطالب:؟؟؟

الشيخ: لأن الأوصاف وسيأتي الكلام عليها اسم الفاعل، ثم اسم المفعول،.. لا تعمل إلا بشروط فاسم الفاعل، واسم المفعول، ما يعمل إذا كان في المعنى الماضي، ولكن يعمل إذا كان بالمعنى الحاضر أو المستقبل، فتقول مثلًا: "محمدٌ مُكرِمٌ زيدًا" وأعملت مُكرِم اسم الفاعل، مُكرِمٌ زيدًا أعملته ما معنى هذا المثال:

"محمدٌ مُكرِمٌ زيدًا"؟ معناه أنه يكرمه الآن أو سيكرمه في المستقبل، وليس المعنى أنه أكرمه.

وإن كان المعنى أنه أكرمه وانتهى، أكرمه من قبل، فيجب أن تقول: "محمدٌ مُكرِم زيدٍ" بالإضافة، لما تقول: "محمد مُكرِم زيدٍ" هذه إضافة فمعناها أنه أكرمه، أو يكرمه، أو سيكرمه بالإضافة، أما إذا أعملت فإن المعنى يقتصر على الحال أو الاستقبال.

سؤال آخر يا إخوان؟ نستعين بالله ونبدأ بالباب الجديد وهو باب "المعرف بأداة التعريف".

"باب المعرف بأداة التعريف"، باب ناسب ذكره بعد باب "الأسماء الموصولة"؛ لأنه ما زال يسرد المعارف، بعد أن ذكرها من قبل سردًا:

٥٣.وَغَيْـــرُهُ مَعْرِفَـــةٌ كَهُـــمْ وَذِي وَهِنْـــدَ وَابْنـــي وَالْغُـــلاَمِ وَالَّـــذِي

ثم بدأ يذكرها، ذكر:

أولًا: الضمير.

فثانيًا: العلم.

وثالثًا: أسماء الإشارة.

ورابعًا: الأسماء الموصولة.

وخامسًا: المعرف بـ (ألـ).

فهو الآن يذكر المعرف بـ (ألـ) داخل الباب الأكبر، وهو الكلام على المعرفة والنكرة، إذًا فالمعرف بأداة التعريف هو النوع الخامس من أنواع المعارف، المعرف بـ (ألـ) كأن تقول: "الرجل، البيت، الدار، المرأة، القلم"، ونحو ذلك.

يقول في ذلك ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ المعرف بأداة التعريف يقول:

١٠٦. أَلْ حَـرْفُ تَعْرِيـفٍ أَوِ الَّـلامُ فَقَـطْ ... فَـنَمَطٌ عَرَّفْـتَ قُـلْ فِيْـهِ الـنَّمَطْ

١٠٧. وَقَـدْ تُـزَادُ لاَزِمـاً كَـاللَّاتِ ... وَالآنَ وَالَّـذِيْنَ ثُـمَّ الَّـلاتِ

١٠٨. وَلاضْـطِرَارٍ كَبَنَـاتِ الأَوْبَـرِ ... كَـذَا وَطِبْـتَ الْـنَّفْسَ يَـا قَـيْسُ الْسَّـرِي

١٠٩. وَبَعَـضُ الأَعْـلاَمِ عَلَيْـهِ دَخَـلا ... لِلَمْـحِ مَـا قَـدْ كَـانَ عَنْـهُ نُقِـلاَ

١١٠. كَالْفَضْـلِ وَالْحَـارِثِ وَالْنُّعْمَـانِ ... فَـذِكْرُ ذَا وَحَذْفُـهُ سِـيَّانِ

١١١. وَقَـدْ يَصِـيْرُ عَلَمَـاً بِالْغَلَبَـهْ ... مُضَـاف أَوْ مَصْـحُوبُ أَلْ كَالْعَقَبَـهْ

١١٢. وَحَذْفَ أَلْ ذِي إِنَ تُنَادِ أَوْ تُضِـفْ ... أَوْجِـبْ وَفِـي غَيْرِهِمَـا قَـدْ تَنْحَـذِف

سبعة أبيات ذكرها في باب المعرف بأداة التعريف، قال في أول هذه الأبيات:

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيْفٍ أَوِ اللَّامُ فَقَطْ

يشير رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى خلاف المعرِف بــ (ألـ)، إذا قلت: رجلٌ هذه نكرة، وإذا قلت: "الرجل" فهذه معرفة، ما الذي عرف رجل؟ أداة التعريف، ما أداة التعريف؟ فيها خلاف، على أربعة أقوال:

القول الأول: إن المعرِف بأداة التعريف هي (ألــ) برمتها، الهمزة واللام (ألــ)، برمتها، والهمزةُ في (ألــ) أصلية، وهي همزة قطع، ولكنها وصلت لكثرة الاستعمال، وهذا قول خليل ابن أحمد الفراهيدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يقول: إن المعرِف هي (ألــ) برمتها والهمزة في (ألــ) أصلية أو زائدة؟ أصلية عند القطع، وهمزة وصل؟ همزة قطع لكنها وصلت لكثرة الاستعمال، وهذا القول هو الذي ذكره ابن مالك في كتبه.

والقول الثاني في المسألة: إن المعرِف من أداة التعريف هي (ألــ) برمتها لكن الهمزة زائدة، الهمزة هنا همزة وصل، وهي زائدة، وهذا القول يُنسب إلى إمام

النحويين سيبويه أبي بشر عامر بن عثمان بن قنبر، يقول: إن المعرف إلى (ألــ) على بعض رمتها اللام هنا أصلها التسكين، عندما تقول: "القلم" ساكنة، وهل يمكن أن تبدأ بساكن؟ ما يمكن تبدأ بساكن، فلهذا زادوا الهمزة لكي يتمكن العرب من النطق للساكن.

القول الثالث: إن المعرِف اللام فقط، أما الهمزة فلا علاقة لها بالتعريف أساسًا، وإنما جلبت لغرض صوتي وهو التمكن من النطق بالساكن، وهذا قول كثير من المتأخرين، والفرق بين القول الثاني والثالث، أن القول الثاني قول سيبويه، يرى أن المعرِف (ألــ) برمتها، والقول الثاني يرى أن المعرف اللام فقط.

يعني أن (ألــ) على القول الثاني ثنائي الوضع، وضعته العرب ثنائيًا، فـ (ألــ) مثل قد، مثل هل، أما على قول الثالث الذي يرون أن المعرف اللام فقط و(ألــ) زائدة لمجرد النطق بالساكن، حرف التعريف عندهم أحادي الوضع، مثل لام الجر، ومثل باء الجر.

والقول الرابع: إن المعرِف الهمزة فقط واللام زائدة، وهذا قول ضعيف ونسبه بعضهم إلى المبرد، وليس في كتبه، الذي في كتبه هو قول سيبويه.

الذي يهمنا من ذلك ما ذكره ابن مالك وهو: أن المعرِف إما (ألــ) برمتها وإما اللام، ابن مالك الآن في البيت كم ذكر من القول؟ ذكر قولين إجمالًا، وثلاثة أقوال تفصيلًا، إذا قلنا: إن المعرِف (ألــ) برمتها هذا يشمل قولين، قول الخليل الذي يرى أن (ألــ) معرفة والهمزة أصلية، وقول سيبويه الذي يرى أن (ألــ) برمتها معرِفة والهمزة جائزة.

على قول الخليل وسيبويه، على القول الذي يقول إن (ألــ) برمتها معرِفة كيف ننطق بهذا الحرف حرف التعريف؟ نقول حرف التعريف هو (ألــ)، كما تقول:

"قد"، وكما تقول: "هل"، أما على القول الثالث، وهو الذي ذكره كثيرٌ من المتأخرين، والمشهور عند كثيرٍ من المفسرين ومن الفقهاء، وتجدونه كثيرًا في كتب التفسير إذا أتوا إلى كلمة قالوا هذه معرفة باللام، كثير جدًا في كتب التفسير المتقدمة فإن حرف التعريف على قولهم هو اللام؛ لأنه أحادي الوضع فينطق اسمه لام.

وعلى قول هؤلاء القول الثالث يُقال الألف هو اللام، المعرف بالألف واللام، لماذا قلنا على (ألــ) في الرجل إنه معرف بالألف واللام على هذا القول، أما على قول سيبويه والخليل فنقول إن المعرِف (ألــ).

القاعدة التي ذكرناها من قبل وأظن ذكرتها أكثر من مرة قلنا: إن الكلمة إذا كانت على حرفٍ واحدٍ فينطق اسمها، مثل: باء الجر "محمدٌ بالبيت" نقول: الباء حرف جر، أو "الكتابُ لزيدٍ" اللام حرف جر، أو تقول: "يذهبون" أين الزائد في يذهبون؟ ما تقول: "و" الواو؛ لأنه على حرف واحد، وإذا كانت الكلمة على أكثر من حرف، على حرفين ثلاثة أربعة أكثر؛ فإنك تنطق بلفظها، تقول: "هل"، ما تقول الهاء واللام، وتقول: "قد"، ما تقول القاف والدال، وهذا معنى قول ابن مالك:

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيْفٍ أَوِ اللَّامُ فَقَطْ

ثم مثَّل قال:

فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيْهِ النَّمَطْ

هذا واضح، هذا بيتٌ واحد كم باقي من الأبيات، باقي ستة أبيات، ذكرناها قبل قليل، هذه الأبيات الستة الباقية، جعلها كلها في (ألــ) الزائدة فقال:

وَقَدْ تُزَادُ لاَزِمًا

ثم ذكر باقي الأبيات، يريد أن يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن (ألـ) في اللغة العربية أنواع، فالنوع الذي ذكره في البيت الأول هي (ألـ) المعرِفة التي تنقل الاسم من النكرة إلى المعرفة، فرجل نكرة أما الرجل معرفة، ما الذي نقله من التنكير إلى التعريف؟ (ألـ) فـ (ألـ) المعرفة هي التي تنقل الاسم من التنكير إلى التعريف بحيث إذا حذفتها عاد الاسم من التعريف إلى التنكير.

النوع الثاني من أنواع (ألـ): هي (ألـ) الزائدة، وهي التي لا تفيد التعريف، هي التي لا تعرف سيأتي كلامٌ أوسع عليها.

والنوع الثالث من أنواع (ألـ): (ألـ) الموصولة التي بمعنى الذي، وهذه ذكرناها في الأسماء الموصولة المشتركة، إذًا فـ (ألـ) ثلاثة أنواع: (ألـ) الموصولة وما ذكرها هنا لأنه ذكرها في الأسماء الموصولة.

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ

والنوع الثاني: (ألـ) المعرفة، والثالث ال الزائدة وذكرهما في هذا الباب.

إذًا نتكلم عن (ألـ) الزائدة التي ذكرها في ستة أبيات، في هذا الباب، فقال:

وَقَدْ تُزَادُ لاَزِمًا

أولًا: نعرف المراد بـ (ألـ) الزائدة، كيف نعرف أنها زائدة ليست معرفة ولا موصولة؟ الزائدة هي التي لا تُعرِف، وتدخل على علم أو ما لا يقبل التعريف، هي لا تعرف يعني ما تنقل الاسم من التنكير إلى التعريف، لا تعرف، وتدخل إما على علم، وإما على ما لا يقبل التعريف، فأخوك اسمه حسن، ويمكن أن تسميه الحسن، فإذا قلت: "الحسن" فقد أدخلت (ألـ) على علم، هذا اسمه حسن علم حسن، والعلم معرفة أم نكرة؟ معرفة حسن معرفة قبل دخول (ألـ)، فلهذا لم تنقله (ألـ) من التنكير إلى التعريف، فليست معرفة وإنما أدخلت زائدة على علم.

أو تدخل على ما لا يقبل التعريف، كأن تدخل على الحال، الذي يلزم التنكير، أو تدخل على التمييز الذي يلزم التنكير، ويأتي التمثيل على ذلك -إن شاء الله-، بعد أن عرفنا المراد بـ (ألـ) الزائدة نقول: أن (ألـ) الزائدة نوعان: لازمة وغير لازمة.

(ألـ) الزائدة اللازمة: هي التي لا تعرف ولا يجوز حذفها، لا يجوز أن تحذف مع أنها زائدة ومع ذلك لا يجوز أن تحذف، مثل: (ألـ) التي في الذي الموصول، والتي، والذين، وبقية الأسماء الموصولة، ومثل: (ألـ) التي في الآن اسم إشارة إلى الزمان الآن، ومثل: (ألـ) في قولهم: السموأل، والعُزى، واللات، هذه (ألـ) زائدة ولازمة.

لماذا زائدة؟ زائدة في السموأل، وفي اللات، وفي العزى، وفي اليسع، هذه زائدة؛ لأنها لأعلام، هذه أعلام أسماء أعلام على أشخاص وعلى أصنام، فهذه أعلام فدخلت (ألـ) على علم فهو معرفة قبل دخول (ألـ) ثم أدخلت (ألـ) زائدةً، فلهذا قلنا أنها زائدة؛ لأنها دخلت على علم، زائدة، ولازمة؟ لأنها لا يجوز أن تحذف، لم يُسمع عن العرب أنهم حذفوا في مثل ذلك، هذه أعلام.

يقولون هذه أعلام اقترنت (ألـ) بوضعها، ما معنى اقترنت (ألـ) بوضعها؟ يعني أول ما وضعتها العرب وضعتها بـ (ألـ)، ليست كحسن حسن وضعوها بلا (ألـ)، ثم أدخلوا عليها (ألـ) فقالوا: الحسن، حارث سموه حارث ثم أدخلوا (ألـ) الحارث، هذه قارنت الوضع أو دخلت فيما بعد؟ فيما بعد، لكن هذه الأسماء لا، منذ وضعوا علمًا على هذا الصنم سموه العزى، سموه اللات، سموا هذا الرجل السموأل، سموا هذا الرجل اليسع.

أما (ألـ) التي في الذي والتي والذين، وبقية الأسماء الموصولة فهي زائدة لازمة، زائدة لماذا قلنا زائدة؟ لأن الأسماء الموصولة من المعارف لكن معرفة

بماذا؟ معرفة بـ (ألـ)؟ لا، معرفة بصلتها، معرفةٌ بالصلة، فهي معرفة بدون (ألـ) و (ألـ) زائدة، ولا يمكن أن تجمع معرفين على كلمة واحدة، فلهذا قلنا إن (ألـ) زائدة، ولازمة لأنه لا يجوز حذفها.

أما الآن فهذا اسم إشارة للزمان، و(ألـ) فيه لازمة زائدة، زائدة لأن أسماء الإشارة معرفة، ولكن ليست معرفة بـ (ألـ)، إنما معرفة بالقصد، هذا اسم إشارة معرف بماذا هذا؟ معرف بالقصد إليه، وكذلك الآن اسم إشارة معرف كبقية أسماء الإشارة بالقصد، أما (ألـ) فيه فزائدة، ولازمة؛ لأنه لم يُسمع حذفها، هذا النوع الأول من أنواع اللام الزائدة وهو اللازمة.

النوع الثاني من أنواع (ألـ) الزائدة، هي الزائدة العارضة، يعني التي عرضت عرضًا فلهذا يصح أن تثبت، ويصح أن تُحذف، وهو نوعان، أو على الأدق قسمان، أهل الأصول والتخصيص والتعريفات يقولون إذا أردت أن تقسم في البداية فاذكر الأنواع، وتحت الأنواع الأقسام.

قلنا هي قسمان:

القسم الأول: الزائدة العارضة لضرورة الشعر، يعني أن توجدها من أجل إقامة الوزن الشعري فقط، والشعر يجوز فيه ما لا يجوز في النثر لأنه محل ضيق، من ذلك قول الشاعر:

باعـــد أم العمـــرو عـــن أســـيرها حـــراس أبـــواب لـــدى قصـــورها

القصور عندها حراس باعدوا أم العمرو عن أسيرها، قال: أن العمرو، هي أم عمرو أصلها، أم عمرو ولكن لو قال: باعد أم عمرٍو (@٠٠:٥١:٥٢) البيت فاضطر إلى إدخال (ألـ)، (ألـ) هذه زائدة، لازمة أو عارضة؟ عارضة لظروف الشعر.

ومثل ذلك قول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

يتمشون عندما رأى أحد لكيلا يراه ويأتي إليه ويسلم عليه، ويعزمه وفي بعض مشاكل، فصد عنه وهرب فيهجوه بهذا البيت، يقول:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

فقال: طبت النفس يريد طبت نفسًا، نفسًا تمييز فالتميز يجب فيه التنكير، ولكنه أدخل (ألـ) هنا لضرورة الشعر.

ومن ذلك قول الشاعر:

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

هذا الإنسان ما شاء الله في وقت الربيع، نسأل الله أن يطرح البركة فيما أنزل من أمطار تغيث القلوب كما أغاث البلاد يقول: علمتك كيف تجني الكمأ الطيب، علمتك هذا الطيب وهذا الخبيث غير الطيب، ولقد جنيتك يعني جنيت لك أكمؤًا وعساقلًا أكمؤ جمع كمأة وهو الطيب من الكمأ الفقع، وعساقلًا جمع عسقول وهو نوع طيب آخر من الكمأة، ولقد نهيتك عن بنات الأوبر، هذا نوع من الكمأة من الفقع يسميه بنات أوبر جلده مليء بالتراب وليس جيدًا، يسمونه بنات أوبر، المفرد بنت أوبر، جلدها مثل الوبر، وجسم على بنات أوبر هكذا علم عليها بنات أوبر، وهنا قال الشاعر: بنات الأوبر، ولقد نهيتك عن بنات الأوبر، أدخل (ألـ) هنا ضرورة شعرية.

وقول العرب المشهور:

ادخلوا الأول فالأول

هذا جائز في النثر لكنه شاذ؛ لأنه فيه إدخال لـ (ألـ) على الحال، أي ادخلوا

أولًا فأولًا أي ادخلوا مرتبين، أدخل (ألـ) على الحال هنا شذوذًا، و (ألـ) هنا داخلة على الحال زائدة؛ لأن الحال لا تقبل التعريف لأن من شروطها التنكير.

إذًا فهذا النوع الأول من (ألـ) الزائدة العارضة، وهي داخلة في ضرورة الشعر، حكم الضرورة الشذوذ.

النوع الثاني من أنواع (ألـ) الزائدة العارضة للمح الأصل، متى تكون هذه؟ تكون هذه عندما تدخل على الأعلام التي أصلها غير علم، وقد تقدم الكلام في باب العلم، العلم أسماء الناس، أسماء الدول، أسماء المدن، أسماء الوديان هذه أسماء أعلام عليها.

يمكن أن تنقل مما شئت من أبواب اللغة إلى باب العلم، تسمي ابنك بما شئت، تسميه باسم فاعل، مثل: "مالك، فاضل، خالد"، أو تسمي باسم مفعول مثل: "منصور، مشهور، محمود" أو تسمي بصفة مشبهة مثل: "حسن"، أو تسميه بالمصدر مثل: "صلاح"، أو تسميه باسم عين يعني اسم محسوس شيء محسوس، تسميه "أسد" تسميه "ذئب" أو تسميه "نعمان"، ونعمان هذا من أسماء الدم، ونحو ذلك ممكن تنقل مما شئت من اللغة وتجعله علمًا.

فهنا قد يُلمح الأصل المنقول منه، فأنت إذا سميت محمد هذا محمد أو سميته محمود هذا علم عليه والعلم لا يقبل (ألـ) لأنه معرف أصلًا تقول: "جاء محمدٌ" ثم لا يصلح أن تقول: "جاء المحمد"، "جاء محمد، جاء محمود"، ما يصلح أن تقول: "جاء المحمود"، وأنت تريد جاء محمود، هذا ليس علمًا قياسيًا، لكن جاء عن العرب أنهم أدخلوا (ألـ) في بعض الأعلام قالوا بـ (اللام) في أصلها هذا منقول عنه أنهم قالوا حسن، ثم يسمى أيضًا بالحسن، أو سموه حارث، ويسمى أيضًا الحارث، وسموا فضل، ويسمى الفضل، وسموا نعمان ويسمى النعمان.

لو سميت وقلت حارث هذا علم والعلم ما يقبل (ألـ)، لكن إذا قالوا: الحارث، ما نوع (ألـ) هذه؟ هذه زائدة عارضة يجوز أن تحذف وتذكر، لماذا زيدت عرضًا؟ للمح أصلها اسم فاعل، فاسم الفاعل إذا لم يكن علمًا يجوز أن تدخل عليه (ألـ)، تقول: "جاء الفاضل، جاء الخائف" وهكذا، فهذا يسمونه لمح الأصل، و (ألـ) هذه للمح الأصل ليست قياسية بل سماعية.

والله يا إخوان القسم الثاني من أقسام (ألـ) الزائدة العارضة أن تكون زائدة عرضًا للمح الأصل، فقد يكون منقولًا من باب اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو غير ذلك، وهذا الباب أقصد (ألـ) التي للمح الأصل سماعي وليس بابًا قياسيًا، سُمع في أسماء مشهورة مثل: "الحارث، القاسم، الحسن، الحسين، العباس، الضحاك"، وهذه كلها أوصاف، وسُمع بنحو: "الفضل" هذا مصدر، وسُمع بنحو: "النعمان" وهذا اسم عين، لكن لا يصح أن تقيس وتقول: "جاء المحمد" وأنت تقصد محمدًا، أو "جاء المحمود" وأنت تقصد محمودًا، ونحو ذلك.

الخلاصة: أن (ألـ) الزائدة نوعان:

إما لازمة.

وإما عارضة.

والعارضة قسمان: إما لضرورة الشعر. وإما للمح الأصل.

أما ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيقول لنا في ذلك:

١٠٧. وَقَـدْ تُـزَادُ لازِمًـا كَـاللَّاتِ وَالآنَ وَالَّـذِيْنَ ثُـمَّ الَّـلاتِ

١٠٨. وَلاضْـطِرَارٍ كَبَنَـاتِ الأَوْبَـرِ كَذَا وَطِبْتَ الْنَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي

قال:

وَقَدْ تُزَادُ لازِمًا كَاللَّاتِ

يشير إلى (ألـ) الزائدة اللازمة، ثم مثَّل بعدة أمثلة قال:

كَاللَّاتِ وَالآنَ وَالَّذِيْنَ ثُمَّ اللَّاتِ

اللات الأولى يعني: العلم على الصنم اللات، والآن: اسم إشارة، والذين واللات: هذه أسماء موصولة.

وَلاضْطِرَارٍ

يعنى: لام تُزاد لاضطرارٍ، هذه زياد عربية، ثم مثَّل قال:

كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ

يشير إلى البيت الذي ذكرناه، ثم قال:

كَذَا وَطِبْتَ الْنَّفْسَ

يشير إلى البيت الذي ذكرناه، ثم قال:

١٠٩. وَبَعَضُ الأَعْلامَ عَلَيْهِ دَخَلا ... لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلاَ
١١٠. كَالْفَضلِ وَالْحَارِثِ وَالْنُّعْمَانِ ... فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

يشير إلى الزائدة للمح الأصل، بعض الأعلام قال:

وَبَعَضُ الأَعْلاَمِ

لماذا قال وبعض الأعلام؟ للإشارة إلى أن هذا الباب سماعيٌ لا قياسي.

عَلَيْهِ دَخَلا لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلاَ

ثم مثَّل بثلاثة أمثلة:

كَالْفَضلِ وَالْحَارِثِ وَالْنُّعْمَانِ

فالفضل: مثال للعلم المنقول من مصدر، والحارث: مثال للعلم المنقول من

وصف، والنعمان: مثال للعلم المنقول من اسم عين، ثم قال في النهاية:

فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

انتبهوا فذكر ذا يعني (ألـ)

فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

يعني (ألـ) الزائدة العارضة التي في اضطرار الشعر، والتي للمح الأصل يقول: حذفها وإثباتها سيان، ولا يعني اللازم لأنه نص على أنها لازمة، وبعضهم نقض هذا الشطر عندما قال:

فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

قال: والأدق أن يقول: وحذف ذا وتركه سيان، لماذا؟ ولا ما يقول حذفه يقول تركه، الزائدة تذكرها أو تحذفها سيان ما الإشكال في هذه العبارة؟ لأن الأصل عدم الذكر.

الطالب: (@٤٩:٣:١)

الشيخ: يعني جعل الأصل موجود، نعم عندما قال وحذفه فذكر جعل الذكر هو الأصل، فذكره وحذفه، جعل الذكر هو الأصل، مع أن الأصل في (ألـ) التي للمح الأصل أنها غير موجودة لم تذكر، إلا أنها تُزاد سماعًا في بعض الأعلام، هذا مما أشرنا إليه من قبل إلى أن الحادث يدل على الوجود، المعلومة هذه ليست مهمة.

ثم قال بعد ذلك في البيتين الأخيرين:

١١١. وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَهْ مُضَافُ أوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالْعَقَبَهْ

١١٢. وَحَذْفَ أَلْ ذِي إنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ أوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

ما زال يتكلم رَحِمَهُ اللَّهُ على (ألـ) الزائدة، يقول: ومن (ألـ) الزائدة العارضة

(ألـ) الداخلة على الأعلام بالغلبة، هذه من (ألـ) الزائدة، يمكن نجعلها قسمًا ثالثًا للعارضة الزائدة العارضة الداخلة على الأعلام بالغلبة، فما المراد بالأعلام بالغلبة؟ علم لكنه علمٌ بالغلبة.

أما العلم فسبق تعريفه في باب العلم نقول: اسمٌ يعين المسمى مطلقًا علمه، العلم هو الاسم الذي يعين مسماه من بين أشباهه، هذا العلم كما عرفنا من قبل، ثم إنه قد يأتي من المضافات ومن المقترن بـ (ألـ) ما يكون علمًا بالغلبة، يكون علمًا يعني يكون اسمًا خاصًا به.

مثال ذلك لو قلنا مثلًا: البيت إذا أردت بيتًا ما ثم أدخلت عليه (ألـ) فقلت البيت، هذا معرف بـ (ألـ) نقلته من نكرة إلى معرفة، وإذا أردت بالبيت الكعبة، هذا معرف بـ (ألـ) أو علم يعني اسم لهذه البنية، هذا المبنى، هذا علم، البيت للكعبة علمٌ عليها، وليس معرفًا بـ (ألـ) لأنه علمٌ يطلق على هذا المبنى بـ (ألـ) ومن دون (ألـ).

تقول: "هذا البيت ما أعظمه"، وتقول: "بيت الله ما أعظمه، ويا بيت الله ما أعظمك" ولو كان معرفًا بـ (ألـ) بقيت فيه (ألـ) وما تسقط، وتناديه تقول: يا بيت ما أعظمك، فليس معرفًا بـ (ألـ) فتعريفه ثابت، بـ (ألـ) ومن دون (ألـ) حتى لو حذفتها هذا اسم ثابت.

المدينة، لو أردت مدينةً ما أنت تسكن في قريةٍ أو في مدينةٍ؟ مدينة نكرة، فإن قلت: أنت تسكن في القرية أم في المدينة؟ المدينة معرف بـ (ألـ)، لكن لو قلنا: المدينة محبوبة إلى كل القلوب، ماذا نريد بالمدينة هنا؟ المدينة النبوية هذا اسم على تلك المدينة، المدينة اسم لهذه المدينة فهو علمٌ عليها أو معرف بـ (ألـ)؟ علم، يعني فرق بين أن تقول: تسكن في القرية أو في المدينة، تريد مدينة تريد قرية.

لكن عندما قلت: المدينة اسم لهذه المدينة صار اسم عليها، مثل اسم محمد واسم خالد هذه المدينة اسمها المدينة، وهذه المدينة اسمها جدة، وهذه مكة، مكة علم على هذه المدينة، وجدة علم على هذه المدينة، والمدينة على يثرب على مدينة النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ علم على هذه المدينة فهي معرف ولكن معرف بـ (ألـ) أو بالعلمية؟ معرف بالعلمية، و (ألـ) فيها معرفة أم زائدة؟ زائدة عارضة، زائدة عارضة داخلة على العلم المعرف بالغلبة.

فمعنى المعرف بالغلبة معرف بالغلبة أن كلمة المدينة في الأصل تطلق على أشياء كثيرة تطلق على كل مدينة، لكنها بالاستعمال غلبت وصارت علمًا على هذه المدينة دون غيرها، كذلك البيت في الأصل يطلق على أي بيت، وتعرفه وتقول: البيت، لكن الاستعمال جعله غالبًا على هذا المبني في مكة شرفها الله وحرسها وصار علمًا على هذا المبنى.

وكذلك قول الكعبة، الكعبة في اللغة كل شيء مربع يسمى كعبة، لكن لو قلت: الكعبة صار علم الآن على الكعبة دون غيرها من الأبنية المربعة، وهكذا.

ولو قلت لكم من يعرف النابغة؟ تعرفون النابغة من النابغة؟ الذبياني، أنتم الآن تعرفون النابغة الذبياني، إذًا صارت علم عليه، ليست معرف بـ (ألـ)، أما في اللغة فكل من نبغ في شيء فهو نابغة فيه، نابغة في العلوم، نابغة في الرياضيات، نابغة في الفقه، نابغة في الحديث، عرفه بـ (ألـ) النابغة، لكن إذا أردت الذبياني، تقول النابغة تريد الذبياني هذا معرف بـ (ألـ) أو علم عليه؟ علم عليه، لكن علم بأي طريقة؟ بالغلبة، لأن الأصل أن النابغة يطلق على كل نابغة، لكنه بالاستعمال صار خاصًا بهذا الإنسان بالغالب النابغة.

الأعشى كل إنسان لا يرى بالليل يسمى الأعشى، لكنه خُص بالأعشى بإنسان معين شاعر مشهور.

هذه أعلام بالغلبة فيها (ألـ)، وقد يكون العلم بالغلبة مضاف، يعني هو أصلًا مضاف ومضاف إليه، يُطلق على أشياء كثيرة، إلا أن الاستعمال خصه بواحدٍ من مشابهيه، مثل: رجل عنده خمسة أولاد، هذا الرجل اسمه عمر، فالولد الأول ابن عمر، والثاني ابن عمر، والثالث والرابع والخامس، كلهم ابن عمر، وعمر بن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عنده أولادٌ كثيرون، وعندما نقول ابن عمر، ينصرف الذهن مباشرة إلى من؟ إلى عبد الله بن عمر هذا علم بالغلبة كلمة ابن عمر في الأصل شائعة في كل أبناء عمر، إلا أن الاستعمال خصها بعبد الله دون بقية إخوته، فقولك ابن عمر هذا علمٌ بالغلبة.

وكذلك ابن عباس، وكذلك ابن عمرو، ابن الزبير، وابن باز، علم بالغلبة، كل أبناء باز وعائلة باز يُقال لهم ابن باز، لكن لوقلت ابن باز الآن ما ينصرف الذهن إلا لهذا الشخص؛ لأنه صار علم عليه بالغلبة، هذا علم بالغلبة.

أما العلم بالغلبة من المضاف والمضاف إليه كما مثلنا قبل قليل فلا يهمنا الآن في هذا الباب باب المعرف بأداة التعريف بـ (ألـ)، الذي يهمنا النوع الأول، وهو العلم بالغلبة من مصحوب (ألـ)، قلنا مثل: الكعبة، مثل: البيت، مثل: المدينة، مثل أمثال أخرى مثل: النجم، كلمة نجم في الأصل تطلق أي نجم تريد أن تعرفه تقول النجم، لكن إذا قيل في الفلك النجم فيُراد به الثريا، نجم الثريا مثلًا.

عقبة، كل طريق في الجبل صعب يسمى عقبة، تعرفه تقول العقبة، لكن إذا قلنا لكم إن الحاج يرمي العقبة يوم العيد، معنى ذلك أي عقبة يذهب يرميها؟ لا عقبة معينة، وهي عقبة منى معروفة صارت علم بالغلبة على هذه العقبة.

وإذا قلنا الكتاب، كلمة كتاب نكرة، إذا تعرفه تقول الكتاب، لكن إذا قيل في العلم وقرأ فلانٌ الكتاب، فيُراد كتاب سيبويه، يراد كتاب سيبويه، علمٌ عليه، وهكذا هذا علم بالغلبة.

و(ألـ) في هذه الأعلام بالغلبة جائزة، جائزة عارضة، عارضة لأنه يجوز حذفها فبهذا قال في البيت الأخير التالي قال:

١١٢. وَحَذْفَ أَلْ ذِي إِنَ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ   أَوْجِبْ

يجب أن تحذف (ألـ) في النداء والإضافة، في النداء كأن تنادي النابغة، تقول: يا نابغة، أو الأعشى يا أعشى، أو الكعبة يا بيتُ ما أعظمك، أو يا مدينة ما أحبك إلى قلوبنا، وهكذا يجب أن تحذف.

أو عند الإضافة تقول في البيت: بيت الله، وفي المدينة: مدينة الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وفي الأعشى: أعشى حمدان، وفي النابغة: نابغة ذبيان، وهكذا.

وقول ابن مالك:

١١٢. وَحَذْفَ أَلْ ذِي إِنَ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ   أَوْجِبْ

يعني أن الحذف هنا واجب، وفي غير هاتين الحالتين؟ جائز، يجوز أن تحذف

وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

قد تنحذف في شواهد جاءت عن العرب، وبعد ذلك انتهينا الآن من الأبيات، ذكر ابن مالك في باب المعرف بـ (ألـ) سبعة أبيات، انتهينا منها الآن، نقول لابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: رحمك الله، وعظم أجرك أين الكلام على المعرف بـ (ألـ)؟ سبعة أبيات ستة في (ألـ) الزائدة، (ألـ) الزائدة تُعرف؟ ما تُعرف، وبيت واحد فقط في البداية ذكر فيه خلافًا في المُعرِف وما ذكر المعرف بـ (ألـ).

قلنا: الرجل، هذه معرفة، معرفة أو نكرة؟ معرفة، من عُرف بقول الرجل؟ من هذا الرجل؟ معرفة قلنا المعرفة هو أن تحدد واحدًا، والنكرة شائعة في الجنس، من هذا الرجل الذي أريد بقول الرجل أي واحد؟ يعني نكرة؟ كان ينبغي أن يذكر

كيف يكون التعريف بـ (ألـ)، يعني الرجل معرفة لكن كيف يكون تعريفه بـ (ألـ)؟ لأن المعرفة أن تعني واحدًا بعينه، والمعرف بـ (ألـ) لا بد له من تفصيل، قد يكون التعريف ذهنيًا، وقد يكون التعريف جنسيًا، يأتي الكلام بالتفصيل على ذلك في الدرس القادم –إن شاء الله–.

لكن فقط إشارة سريعة، (ألـ) بنفسها لا تعرف حتى يقترن بها ذهن أو جنس، ذهن عندما أقول لك: "الرجل يناديك، أو الرجل توفي"، لا يصح أن أقول لك هذه العبارة إلا إذا كان الرجل معروف بيني وبينك من أقصد بهذا الرجل، لا بد الرجل الذي جاء في ذهني هو الرجل الذي جاء بذهنك لكي يكون معرفة مثلًا.

أو لو قلت لك مثلًا الآن أخاطبك أقول: "ضع القلم"، ماذا تفهم؟ تفهم أني أقصد هذا القلم، كيف عرفت؟ بالحضور لأني أقصد القلم الحاضر، إذًا في معاني تقترن بـ (ألـ) تحدد المراد، لا بد من الكلام عليها يأتي –إن شاء الله– ذلك في الدرس القادم.

أما في بقية الوقت سنتوقف عند سورة الفلق، وفيها يقول ربنا –جل جلاله–: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ ١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ٢ وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ٣ وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِي ٱلۡعُقَدِ ٤ وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ [الفلق: ١-٥].

﴿قُلُوبِهِمۡ﴾: اسم، فعل، حرف؟ فعل، فعل ماذا، مبني أم معرب؟ فعل الأمر معرب أم مبني؟ دائمًا مبني، والبناء هنا على السكون، لكل فعلٍ فاعل بعده أين فاعل قل؟ ضميرٌ مستترٌ تقديره أنت، ولا يصح في الفاعل أن تقولَ محذوف، لأن الحذف إنما (@١:١٩:٢٠) على الفضلات ولا يطلق على العمد، الفاعل عمدة فتقول: مستتر لا تقول محذوف، قل أنت يا محمد عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ والخطاب

لمحمد ويشمل أمته.

﴿أَعُوذُ﴾: فعل، اسم، حرف؟ فعل مضارع، مرفوع، منصوب، مجزوم؟ لماذا قلت مرفوع؟ لماذا لم يكن منصوبًا أو مجزومًا؟ لم يُسبق بناصب، ولا بجازم فيكون مرفوعًا وعلامة رفعه الضمة، أين فاعله؟ لكل فعلٍ فاعل بعده، مستتر تقديره أنا، قل أعوذ أنا.

﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ [الفلق:١]: الباء حرف جر واضح، ورب اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة واضح، الفلق؟ ما إعراب الفلق؟ رب الفلق كم كلمة؟ كلمتان، اسمان، أو فعلان، أو حرفان؟ اسمان، رب الفلق اسمان، لكن يُراد بهما في الواقع شيء أم شيئان؟ رب الفلق شيء أو شيئان؟ شيء، سبحان الله كيف جعلنا اسمين يدلان على شيء؟ بطريق الإضافة، هذه الإضافة في اللغة العربية هي التي تجعل اسمين يدلان على شيء، إذًا الفلق مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق:٢]: من حرف جر، وشر: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، من شر ما خلق: ما هنا ما في اللغة العربية أنواع، ما نوع ما هنا؟ اسم موصول بمعنى الذي، والمعنى والله أعلم من شر الذي خلق، أين صلة ما؟ خلق.

خلق مفرد أم جملة؟ خلق جملة، اسميه أم فعلية؟ فعلية، أما خلق ففعل ماضٍ، وأما فاعله فمستتر تقديره هو، صارت جملة فعل ظاهر وفاعل مستتر والصلة لا بد أن تكون جملة أو شبه جملة، أين العائد من الصلة للموصول؟ من شر ما خلق، الهاء المحذوفة، والتقدير من شر ما خلقه، هذا ضمير متصل موصوف بفعل، حذفه وذكره سواء، من شر ما خلق، جملة خلق هذه جملة فعلية، ما إعرابها؟ هذه صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

﴿ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢ وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ﴾: الواو حرف عطف، لا محل له من الإعراب، من حرف جر، لا محل له من الإعراب، من شر: شر اسم مجرور بمن وعلامة جره الكسرة.

﴿ وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ﴾ [الفلق:٣]: غاسق مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، غاسقٍ إذا وقب: ما إعراب إذا اسم، فعل، حرف؟ اسم، من أي الأسماء؟ ظرف، هذا ظرف زمان......

الدرس الثامن عشر

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد. فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم في ليلة الاثنين، التاسع عشر من شهر ذي القعدة، لسنة تسعٍ وعشرين وأربعمائة وألف.

في هذا الجامع جامع "الراجحي" بحي "الجزيرة"، في مدينة "الرياض" نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس "الثامن عشر" من دروس شرح "ألفية ابن مالك" في النحو.

نسأل الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أن يجعل هذا الدرس مباركًا، وأن يجعله مفهومًا، وأن يغفر لنا ولآبائنا، وأمهاتنا، وولاة أمرنا، وعلمائنا، ودعاتنا، وكل من له حقٌّ علينا، اللهم آمين.

في الدرس الماضي يا إخوان، كنا قد تكلمنا على الاسم المعرف بـ (ألـ)، أو كما قال ابن مالك في ألفيته المعرف بأداة التعريف، ونتذكر أن المعرف بـ (ألـ) **هو النوع الخامس من أنواع المعارف؛ لأن الكلام كان يدور حول المعرفة والنكرة، فالمعارف كما ذكر ابن مالكٍ ستة وهي:**

١. الضمائر.

٢. أسماء الإشارة.

٣. الأسماء الموصولة.

٤. العَلَم.

٥. المعرف بـ (أل).

٦. المعرف بالإضافة.

أما ابن هشام في "أوضح المسالك" فقد نص على المعرفة السابعة، وهي المعرف بالنداء، يعني النكرة المقصودة في نحو: "يا رجل"، وقد ذكرنا حينذاك أن المعرف بالنداء، النكرة المقصودة في النداء، هذه معرفة باتفاق النحويين.

وفي الدرس الماضي قرأنا كل الأبيات التي ذكرها إمامنا ابن مالك في هذا الباب فشرحناها، ورأينا أنها سبعة، ستة منها في (أل) الزائدة وهي ليست مُعرِفة، وبيت واحد وهو الأول فقط كانفي (أل) المُعرِفة، فلهذا قلنا في نهاية الدرس لا بد أن نستكمل هذا النقص بأن نتكلم على (أل) المُعرِفة وهذا أوان الإيفاء بهذا الوعد، نتكلم الآن على (أل) المُعرِفة.

ونقول في ابتداء ذلك: إذا كنا قد اتفقنا على أن المعرف بـ (أل) من المعارف، والمعرفة كما عرفناها من قبل: هي ما دل على شيءٍ معين، فإذا قلت لكم مثلًا: "جاء الرجل" فالرجل معرفة أو نكرة؟ ستقولون: معرفة، من هذا الرجل الذي جاء؟ هل عرفتموه عندما أقول لكم: "جاء الرجل"؟ أي رجل، عرفتموه أو ما عرفتموه؟ إن قلتم: ما عرفناه؛ فليس بمعرفة، وإن قلتم عرفناه؛ أقول لكم من هو؟

وهكذا لو قلت لكم مثلًا: "أريد الكتاب"، الكتاب معرفة، هل عرفتم الكتاب الذي أريده؟ إن قلتم لا؛ لم يكن معرفة، وإن قلتم نعم؛ أسألكم ما الكتاب الذي أريد؟ أنا أذكر هذه المقدمة لكي تسألوا عن كيفية التعريف بـ (أل)، المعرف بـ

(ألـ) معرفة، لكن كيف يكتسب التعريف بـ (ألـ)؟

هذا الموضوع الأهم في هذا الباب باب المعرف بـ (ألـ)، كيف يكتسب المعرف بـ (ألـ) التعريف؟ فنقول: إن (ألـ) المُعرِفة نوعان:

النوع الأول: (ألـ) العهدية.

والنوع الثاني: (ألـ) الجنسية.

فـ (ألـ) العهدية تكتسب التعريف من العهد، المعهود العهد يعني المعهود الشيء المعهود المعروف، الشيء المعهود أي: المعروف.

نبدأ بالنوع الأول: (ألـ) العهدية، تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

العهدية الذكرية.

العهدية الحضورية.

العهدية العلمية.

فالعهدية الذكرية: هي التي سبق ذكر مجهولها في اللفظ، ثم بعد ذلك أعدته مقرونًا بـ (ألـ) كأن تقول: "جاء من قبل قليل رجل، ثم ذهب الرجل" فرجل الأولى نكرة، الرجل الثانية هذه مقرونة بـ (ألـ) لكن معرفة، ما نوع (ألـ) هنا؟ يقولون: ذكرية، يعني أي رجل أريد؟ عرفتم الرجل الذي أريده أم لا؟ نعم، أريد الرجل الذي ذكرته قبل قليل في اللفظ.

فهنا قولي الرجل اكتسب التعريف، كيف اكتسب التعريف؟ اكتسب التعريف من ذكره في اللفظ من قبل، سميها (ألـ) الذكرية، (ألـ) عهدية ذكرية، بهذه الطريقة اكتسبت التعريف.

أقول لك: "يا فلان اذهب اشترِ لنا خروفًا" في السوق اشترى خروفًا معرفة أو

نكرة؟ نكرة، اشترى أي خروف، قلنا: "اذهب إلى المسلخ واذبح الخروف" الأولى نكرة، والخروف الثانية أي خروف أريد؟ الأول الذي اشتريته، فالخروف هنا معرفة، كيف اكتسب التعريف؟ اكتسب التعريف من ذكره من قبل، أي أني أريد الخروف السابق ذكره في اللفظ.

كما في قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥-١٦]، فرعون عصى أي رسول؟ الرسول، يعنى الرسول المرسول من قبل وهو موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

أو كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾ [النور:٣٥]، في زجاجةٍ الزجاجةُ، زجاجة الأولى نكرة، والزجاجة كأنها كوكب دري؟ في أي زجاجة هذه مذكورة من قبل، فالتعريف هنا بالذكر، التعريف صار هنا بالذكر أي الزجاجة المذكورة في اللفظ قبل قليل.

والنوع الثاني من (ألــ) العهدية، قلنا: الحضورية، وهي ما حضر في الحس والمشاهدة عند التكلم، مثال ذلك: عندما أرى هذا الطالب يعبث بقلم بين يديه، فأقول له: "يا طالب ضع القلم" هنا القلم هو عرف القلم الذي أريد؟ لا أقصد هذا القلم، ولا القلم الذي مع زميله، وإنما أقصد القلم الذي بين يديه؛ لأنه هو الحاضر في أثناء التكلم، حاضر.

هذا اكتسب التعريف لأن التعريف بالذكر من قبل، أو اكتسبه من الحضور أنه كان حاضرًا أثناء التكلم؟ اكتسبه بالحضور، هذه (ألــ) العهدية الحضورية، إنه كان حاضر في أثناء الكلام، فتعرفه بــ (ألــ) أي تقصد هذا الشيء دون غيره.

وعندما أقول لك مثلًا إنسان يريد أن يسدد مثلًا سهم أو نحو ذلك، تقول له:

"القرطاس القرطاس" يعني أقصد هذا القرطاس الحاضر الذي يراه وأراه أنا هذا الشيء المعين، هذا تعرف بالحضور، ويمثل بقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣]، فهذه الآية كما هو مشهور نزلت في يوم عرفة، فاليوم هنا (ألــ) في اليوم أي يوم يُراد؟ يُراد اليوم الحاضر، في وقت التنزيل وهو يوم عرفة، فتعرف بالحضور.

النوع الثالث من (ألــ) العهدية يقولون: العهدية العلمية، وتسمى الذهنية، وهي ما حضر في علم المخاطب، وفي ذهنه عند التكلُم، يعني الأمر أنت أيها المتكلم تعرف أنه حاضر في علم وفي ذهن المتكلم وأنت تكلمه، فلهذا منذ أن تذكره تدخل عليه (ألــ)، هو يعرف أنك تقصد هذا الأمر؛ لأنك تعلم أنه حاضر في ذهنه، حاصل موجود في ذهنه وفي علمه.

وهذا أكثر ما تكون عليه (ألــ) المعرفة، أكثر ما تكون عليه (ألــ) المعرفة هي هذه العلمية الذهنية الشيء المعروف بيني وبينك فيدخل عليه (ألــ) فتعرف ذلك، يعني ممكن طلاب جالسين في القاعة ينتظرون الأستاذ، فدخل عليهم طالب فقال جاء الأستاذ، جاء الأستاذُ، الأستاذ كل أستاذ دخل عليهم أستاذ لكن الطلاب عرفوا الأستاذ المقصود، الأستاذ الموجود في علمهم، وفي علم هذا المتكلم، وهو أستاذ هذه المادة الذي ينتظرونه الآن، هنا حصل التعريف بالعلم، إنه موجود بالعلم في ذهن المخاطب.

أو مثلًا: استعرت مني كتابًا، ثم قلت لك: "يا رجل أين الكتاب؟" تعرف أني أقصد الكتاب الذي استعرته، هذه (ألــ)، أو مثلًا زميلك الآن خرجت فقابلك زميلك، فقال: "بدأ الدرس؟" يقصد الدرس الذي في ذهني وذهنك تعرفه لا أقصد مثلًا درس آخر لا، يقصد الدرس الذي أريده أنا، وتعرف أني أقصده.

طالب مثلًا يحضر معنا في الدرس هنا في الدرس معنا ثم يسألك، ما يريد الدرس الآخر مثلًا، أو درس غدًا، لا يريد هذا الدرس، كيف تعرف على هذا الدرس عن الدرس الآخر؟ لأنك تعلم أن المخاطب في ذهنه هذا الأمر، فتعرف بهذه الطريقة.

ويمثلون لذلك بقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ [التوبة:٤٠]، أي: النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وصاحبه أبو بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عندما تنظر إلى الآية إذ هما في الغار أي غار؟ معروف عند المخاطبين أن المقصود بالغار هنا غار ثور، فلهذا صح يقول الغار لأنه معروف الغار.

وبقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ [طه:١٢]، في قصة موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، معروف أي وادي مقصود.

وفي قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قد آتينا موسى الكتاب﴾ [المؤمنون:٤٩]، في القرآن يخاطب المسلمون ولقد آتينا موسى الكتاب يعني القرآن؟ لا بد وإنه يقصد التوراة؛ لأنه معروف عندهم الكتاب المراد هنا وهو التوراة.

وأمثلة كثيرة على ذلك كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح:١٨]، أي شجرة؟ معروف عند المخاطبين أنها شجرة الرضوان، فلهذا قال الشجرة، فتعرفت بالعلم، الشجرة المعلومة عندكم عند المخاطبين.

وعندما أقول لكم مثلًا: يا إخوان، من يحفظ الأبيات؟ أي أبيات أقصد؟ أبيات الألفية في هذا الدرس، معلومة ومعروفة عندكم، فاكتسبت التعريف بالعلم.

لما أقول لكم نحن نشرح الآن الألفية، تعرفون أني أقصد ألفية ابن مالك، لا

ألفية العراقي، ولا ألفية أخرى، المعروفة بالعلم بيني وبينكم، كما قلت لكم إن هذا القسم العهدية العلمية أو تسمى الذهنية هي أكثر ما تستعمل عليه المعرفة.

هذا النوع الأول من (ألـ) المعرفة، وهي (ألـ) العهدية، وهي ثلاث أقسام ذكرية وحضورية وعلمية.

النوع الثاني من أنواع (ألـ) المعرفة هي: (ألـ) الجنسية، وذلك عندما يكون المراد جنسًا، المراد المذكور يكون جنسًا لا فردًا معينًا أو أفرادًا معينين، لا وإنما يكون المذكور ويكون المراد جنسًا، ويقسمون (ألـ) الجنسية قسمين:

الأولى: يُراد بها العموم، وتسمى الاستغراقية.

والثانية: يُراد بها بيان الحقيقة، أو يُقال بيان الماهية.

فالجنسية الاستغراقية التي هي للعموم تدل على العموم، ضابطها أن يصح أن تحل كلمة كل محل كلمة (ألـ)، مثال ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: ٢-٣]، إن الإنسان: الإنسان معرف بـ (ألـ)، قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الإنسان هنا يريد فردًا معينًا؟ لا، يريد أفرادًا معينين؟ لا، هنا المراد جنس، (ألـ) هنا هل يصح أن تضع مكانها كل أم لا يصح؟ نعم، إن كل إنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا، إذًا فـ (ألـ) هنا هذه جنسية استغراقية، يعني تدل على العموم، فلهذه يدرسها أهل الأصول أصول الفقه، لأن عندهم من دلائل العموم، يفيد العموم.

ومن ذلك أيضًا قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٢٨]، أي: وخلق كل إنسانٍ ضعيفًا.

وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]، (ألـ) في

الحمد هنا، الحمد لله، والشكر لله، جنسية استغراقية؛ لأن المعنى كل حمدٍ لله، وكل ثناءٍ لله، هذه ليست عهدية، وإنما هي جنسية استغراقية، والمعنى كل حمد وكل شكر لله.

بخلاف ما لو قلت: "الشكر لك يا محمد، الشكر لك يا زيد" تشكر صاحبك، "الشكر لك يا محمد"، هنا (ألـ) في الشكر لك يا محمد استغراقية؟ لا، هنا لا تكون استغراقية، لأن هنا الاستعمال والمعنى واضح، ماذا تقول؟ عهدية، لكن عهدية ماذا؟ مثلية علمية، يعني الشكر المعروف عندنا معروف عند الناس الذي يُقدم للبشر لك، الشكر المعروف والمعهود الذي يقدم بين البشر لك تستحقه، هذه المعاني هي التي تتحكم في الأحكام النحوية.

والنوع الثاني من (ألـ) الجنسية: قلنا هي التي لبيان الحقيقة، أو يقول لبيان الماهية، وهذه تتضح بالمثال، كقوله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّۚ﴾ [الأنبياء:٣٠]، الماء: معرف بـ (ألـ)، الماء لكن هل يُراد به ماءٌ معين؟ لا جنس، هل جنس يُراد به كل ماء؟ كل ماء يكون منه شيء حي؟ أو في ماء يخرج منه شيء حي، وفي ماء يضيع؟ في هذا وفي هذا، إذًا ليس المعنى وجعلنا من كل ماءٍ كل شيء حي، وإنما الأشياء الحية معنى الآية والله أعلم أن الأشياء الحية جعلها الله من أين؟ جعلها الله من هذا الجنس، جعلها من هذا الجنس، لكن ليس المعنى أن كل الجنس هذا لا بد أن يكون منه أشياء حية، فهذا يكون من بيان الحقيقة بيان الماهية، فقط استعمال الجنس لحقيقته وماهيته، الأشياء الحية جعلها الله من هذا الجنس.

ومن ذلك قولك: "الأسد أشجع من الذئب"، إذا قلت الأسد تريد أسدًا معينًا واحدًا في هذا المثال؟ لا، تريد أسودًا معينين؟ لا، تريد الجنس، إذًا الجنس هذا الجنس جنس الأسود هذا يشبه الجمع، الأسد أشجع من الذئب كقوله: "الأسود

أشجع من الذئاب"، لكن (ألـ) هنا الجنسية هل هي استغراقية دالة على العموم أم لبيان الحقيقة والماهية؟ لبيان الحقيقة والماهية لأنه لا يمكن أن تضع كل مكان (ألـ)، هل المعنى هنا كل أسدٌ أشجع من كل ذئبٍ؟ لا، لأن من هذا الجنس أشجع من هذا الجنس، لكن قد تجد من الذئاب ذئبًا أشجع من أسد من الأسود، الأصل في جنس الأسود الشجاعة، لكن ألا يوجد أسود جبانة؟ قد توجد أسود جبانة، وقلت لكم ما ذكره الأمير أسامة بن منقذ من الأمراء الذين قاتلوا الصليبيين له كتب من أجملها كتاب اسمه "الاعتبار"، يعدونه من المذكرات الشخصية، مثل المذكرات الشخصية خطفوهم وذهبوا فعلوا تركوا ماذا رأوا وذهبنا ورأينا وذكر فيما ذكر بعض مشاهداتهم في الصحراء والأسود، وذكر قال من أعجب ما رأيت وذكر أسد جبان، من جبنه لا يخرج من عرينه، وذكر أشياء عجيبة قد يوجد من هذا الجنس أسود جبانة لكن الأصل في هذا الجنس الشجاعة.

فيصح أن تقول: "الأسد أشجع من الذئب"، ويرد عليك واحد ويقول لا في أسود جبانة، هل يصح هذا الاعتراض؟ لا، ما يصح؛ لأن المراد بقولنا الأسد هنا بيان الحقيقة، لأن هذا الجنس وليس المراد الأفراد كل الأفراد فردًا فردًا.

ومن ذلك أيضًا كأن تقول: "الجبل أعلى من التل" أو تقول: "الدولة أكبر من المدينة" هذه كلها لبيان حقيقة الجنس، لكن لا يصح أن تجعل فيها كلمة كل مكان كلمة (ألـ)، فتقول: كل جبل أعلى من كل تل، وكل دولة أكبر من كل مدينة، لأنه قد تجد تلًا عظيمًا أكبر من جبل صغير، وقد تجد مدينة كبيرة، أكبر من دولة، دولة صغيرة جدًا، تجد مدينة أكبر منها.

فإذا قلنا يا إخوان: "اعمل لتكسب المال"، المال هذا معرف بـ (ألـ)، هل عهدية أم جنسية؟ المال مال معين إذًا ليس بعهدية، وإنما لتكسب من هذا الجنس، لكن جنسية استغراقية لتكسب كل المال اللي في العالم، لتكسب كل مال أم لبيان

حقيقة يعني لتكسب من هذا الجنس؟ هذه لبيان الحقيقة، لتكسب من هذا الجنس.

إذًا فالخلاصة يا إخوان أن التعريف بـ (ألـ) لا يكون إلا بالعهد أو بالجنس، فهو إما عهدية وإما جنسية، فالعهدية كما قلنا ثلاثة أقسام، والجنسية كما قلنا قسمان.

بعد هذا الباب باب المعرف بأداة التعريف، سيأتينا في الألفية باب الابتداء، فإذا قلت: أين المعرف بالإضافة؟ وقد ذكره ابن مالك من المعارف، فأقول: إنما تركها هنا لأن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد بابًا مستقلًا للإضافة، وهناك ذكر أن الإضافة قد تُكسب التعريف.

والمعرف بالنداء؟ ما ذكره ابن مالك، لكن ذكره ابن هشام وهو متفق عليه بين النحويين، ولم يذكره ابن مالك؛ لأن النحويين يعقدون بابًا مستقلًا وهناك في النداء ينصون على أن النكرة المقصودة معرفة.

هذه بعض التمرينات على المعرف بـ (ألـ)، قبل هذه الأمثلة، لماذا سمى ابن مالك الباب باب المعرف بأداة التعريف، ولم يسمه بالمعرف بـ (ألـ)؟

هو لسببين:

الأول: لكي يشمل كل الأقوال التي قيلت في المعرف التي ذكرناها، هل هي (ألـ) والهمزة أصلية، أم والهمزة زائدة، أم اللام فقط، أم الهمزة فقط؟ فقال ذلك لكي يشمل كل هذه الأقوال.

وأيضًا لسببٍ آخر، ليشمل المعرف بـ (أم) الحميرية، حمير من العرب، وقد يعرفون بـ (أم) بدل (ألـ)، ومن ذلك ما جاء من قولهم:

ليس من امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفَرِ

ومن ذلك قولهم أيضًا:

اركب امفرس، وخذ امرمح

ما يتقن لغتهم يعني: اركب الفرس، وخذ الرمح، وبعضهم يخرج قول بعضهم الآن امبارح، على هذه اللغة، امبارح يعني البارح.

تمرينات: ما نوع (ألــ) فيما يأتي؟

قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾ [التوبة:١٩]، عندنا أربعة أسماء فيها (ألــ) أو خمسة، ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ ﴾ [التوبة:١٩]، هنا (ألــ) في الحاج، ما نوع (ألــ)؟ عهدية خطأ، جنسية خطأ، ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ ﴾ [التوبة:١٩]، الحاج (ألــ) في قولنا: الحاج؟ هذه موصولة، هذه ليست مُعرِفة أصلًا، هذه موصولة؛ لأن الحاج اسم فاعل، حج يحج فهو حاج، هذه موصولة، فلا تدخل أصلًا عندنا في المعرف بــ (ألــ).

﴿وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [التوبة:١٩]، (ألــ) في قولنا: المسجد؟ عهدية ماذا ذكرية حضورية علمية؟ علمية، عهدية علمية، المسجد الحرام كذلك علمية.

﴿كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾ [التوبة:١٩]، بالله (ألــ) في الله؟ كان يجب أن ننبه عليه من قبل لكن ما نبهنا عليه، (ألــ) في الله؟ (مناقشة @٠٠:٣١:٣)، يعني ليست مُعرِفة ماذا تكون؟ نحن قلنا الدرس الماضي (ألــ) في اللغة العربية ثلاثة أنواع: المُعرِفة هذه، والموصولة درسناها في باب الأسماء الموصولة، والزائدة هذه زائدة، كلمة زائدة من أنواع الزائدة لو تذكرون الداخلة على الأعلام، إذا دخلت (ألــ) على علم فهي زائدة، وأسماء الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أعلام فـ (ألــ) في جميع أسماء الله عَزَّوَجَلَّ هي زائدة، يعني الله ما تقول تعرفت بــ (ألــ) وإنما تعرفت

بالعلمية، يعني الله لفظ الجلالة الله هذا علم أم معرف بـ (ألـ)؟ هذا علم، مثل قولنا: "البيت" يعني الكعبة، أو "المدينة" نعني مدينة النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، هذا علم المدينة علم وليست معرفة بـ (ألـ)، البيت يعني الكعبة علم، قلنا في الدرس الماضي علم بالغلبة، لكنه علم من أنواع العلم، و (ألـ) في ذلك كله هي (ألـ) زائدة، وكذلك في: الرحمن، الرحيم، الملك، العزيز، أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ فهي زائدة، والدليل على ذلك أنك تقول: يا ملك، يا عزيز، يا رحمن، يا رحيم، فـ (ألـ) زائدة.

﴿كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التوبة:١٩]، (ألـ) في اليوم؟ علمية، هذه علمية.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء:٣٤]، جنسية، هذه استغراقية ولا لبيان الحقيقة؟ استغراقية، إذا قلت استغراقية فيعني ذلك كل الرجال قوامون على كل النساء، أنت قوام على نساء جارك؟ إذاً لبيان الحقيقة، هذه لبيان الحقيقة يعني جنس الرجال قوامون على جنس النساء، وليس المعنى أن كل رجل قوام على كل امرأة، لا وإنما المعنى الرجل قوام على نسائه، لكن القوامة تكون في هذا الجنس على هذا الجنس، هذه لبيان الحقيقة.

وفي الأثر: **"أهلك الناس الدينار والدرهم"**، أما (ألـ) في الناس فهي أهلك جنس الناس، استغراقية أم لبيان الجنس؟ لبيان الجنس، يعني جنس الناس أهلكهم هذا الشيء، ولم يقع الهلاك على كل واحد من الأفراد بعضهم ما وقع عليه الهلاك.

و (ألـ) في الدينار؟ أهلك الناس الدينار والدرهم؟ جنسية، بيان حقيقة ولا استغراق؟ بيان حقيقة، ليس كل درهم أهلك الناس، ولكن من جنس الدراهم دراهم أهلكت الناس.

وقال الشاعر:

سلكتم المجد دربًا والدرب صعبٌ طويل

(ألـ) في المجد؟ عهدية؟! سلكتم المجد، (ألـ) في المجد؟ جنسية، استغراقية ولا لبيان الجنس؟ لبيان الجنس، سلكتم لهذا الجنس للمجد، دربًا والدرب صعبٌ طويل؟ ها يا إخوان، هذا عهدية؟! ذكرية؟ هذه ذكرية نعم.

هذا ما يتعلق بالمعرف بـ (ألـ)، سؤال يا إخوان، ننتقل من الباب إلى باب الابتداء، فإن كان هناك من سؤال نستمع إليه.

الطالب: (@١١:٣٦:٠٠)؟

الشيخ: في النتيجة النهائية ليس لها تأثير في الإعراب، النتيجة النهائية الصناعية ليس لها تأثير في الإعراب؛ لأن الإعراب على كل حالٍ يتجاوزها إلى ما بعدها، فإذا قلت: "خلق الله الناس" أين الفاعل؟ الله، تجاوزها، وإذا قلت مثلًا: "الرجل كريمٌ"، الرجل: مبتدأ، وال يتجاوزها الإعراب، وهنا تجاوز الإعراب (ألـ) في هذا المثال المعرف وفي المثال السابق الزائدة، لأنهما حرفان، والحروف أصلًا لا يقع عليها الإعراب، فتجاوزهما الإعراب كما أنه يتجاوز كل الحروف لا يقع عليها، أما (ألـ) الموصولة كما لو قلت: "استيقظ النائم" النائم هذه (ألـ) دخلت على نائم فاعل اسم فاعل، فهي اسم موصول بمعنى الذي، يعني استيقظ الذي نام، هذا اسم، اسم موصول، ولكن أين الفاعل فاعل استيقظ؟ (ألـ) أو النائم؟ هنا النائم وال هنا تجاوزها الإعراب تشبيهًا لها بـ (ألـ) الحرفية.

الطالب:؟؟؟

الشيخ: هل هو مجدٌ معين؟ ربما أن تقصد مثلًا في مثالٍ آخر مجدًا معينًا.

الطالب: ؟؟

الشيخ: هذا جنس، هذا جنس لشيء معين، المعرفة مثلًا محمد هذا شيء معين معرفة، هذه أشياء معينة، السيارة شيء معين، لكن المجد؟ هذا جنس ليس شيئًا معينًا يمكن أن تعينه وتميزه عن غيره، إلا إذا أردت بالمجد هنا الملك، "سلكت للمجد دربًا"، أنا أقصد الملك، فالمخاطب يعرف أني أقصد الملك، السلطان يعني هذه علمية، لكن إذا أردت الجنس المجد الجنس المجد سلكت لهذا الجنس دربًا، صارت جنسية.

الطالب: ؟؟؟

الشيخ: الذي يظهر أنهما لا يجتمعان، لكن كما قلنا الإنسان يقدم في البداية العلمية لكون هذا هو الأكثر استعمالًا (ألــ) هي (ألــ) العلمية، إلا إن تبين له أنها ذكرية أو حضورية أو جنسية، أما الفرق بين العهدية والجنسية فقلنا: العهدية يراد بها شيء معين، إما شيء معين واحد، أو أشياء معينة، يعني أفرادًا معينين، أو فرد معين هذه عهدية، أما إذا أريد الجنس لا تريد منه أفرادًا معينين هذا جنس، جنسية، وكثرة التمرين والتدريب هي التي تعين على المعرفة السريعة لنوع (ألــ).

الطالب: ؟؟؟

الشيخ: هنا يقول (ألــ) في الرحيم، ما نوع (ألــ) في الرحيم؟ نقول: أنت ماذا تقصد بالرحيم؟ هل هي علم أم صفة؟ علم كأن تكون اسمًا لله عَزَّوَجَلَّ، هذا علم فـ (ألــ) زائدة، يعني الرحيم تعرفت بالعلمية ما تعرفت بـ (ألــ)، أما إذا أردت أنها صفة كأن تقول: "جاء الأب الرحيم"، هل هي صفة ولا علم؟ صارت صفة، ما نوع (ألــ) هنا؟ هذه موصولة؛ لأنها داخلة على صفة مشبهة، رحيم فعيل صفة مشبهة.

الطالب:؟؟؟

الشيخ: "جاء الأب الرحيم" (ألـ) في الأب هنا علمية، هذا في المثال لكن قد مثلًا تكون ذكرية لو سبق له الذكر.

الطالب:؟؟؟

الشيخ: لا يجوز، هنا كأنها استغراقية، لوجود الاستثناء فلهذا قالوا من الأشياء التي تدل على الاستغراقية إتيان الاستثناء منها، مثال ذلك قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾ إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ﴾ [المعارج: ١٩-٢٢]، الإنسان في ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ [المعارج:١٩]؟ هذه جنسية، استغراقية ولا لبيان الجنس؟ هنا في الآية استغراقية، فتقول في ناس مؤمنون لا يجوز تطبق عليهم الصفة نقول في إلا المصلين لكن أنت لو أطلقت الحكم فالإنسان هلوع فقط هذه الجملة الإنسان هلوع، هذه صارت جنسية، لكن هل استغراقية ولا لبيان الجنس؟ لبيان الجنس، لا يصح أن تقول كل إنسان هلوع.

الطالب:؟؟؟

الشيخ: الموصول، ربما ما حضرت معنا في باب الأسماء الموصولة، (ألـ) الموصولة هي الداخلة على اسم فاعل، اسم مفعول، والصفة المشبهة، فتكون موصولة بمعنى الذي.

الطالب:؟؟

الشيخ: أسماء الله عَزَّوَجَلَّ أعلام عليه دالة على ما فيها من صفات، هذا طبعًا منهج أهل السُنة والجماعة، وقال آخرون أسماء الله مجرد أعلام لا تدل على ما فيها من صفات، هذا مذهب آخر، ما معنى قولهم هنا إنها أعلام لا تدل على ما فيه من صفات؟ يعني أنها أسماء جامدة، هكذا وضعت مرتجلة جامدة، وقولهم

مردود لغةً وشرعًا، ليس هذا مجال الرد عليهم.

الطالب:؟؟؟

الشيخ: الله عَزَّوَجَلَّ في باب النداء سيذكر لك النحويون أن العرب التزموا فيها إثبات (ألــ) هذا السماع، السماعي، أما القاعدة أنك إذا أردت أن تنادي ما فيه (ألــ)، في باب النداء (@٣٨:٤٤:٠٠) إما أن تأتي بأي: "يا أيها الرجل، يا أيتها المرأة"، أو تحذف (ألــ)، تقول: "يا رجل، يا مرأةُ"، إلا في ثلاث مواضع أول موضع مع اسم الله عَزَّوَجَلَّ، ما تحذف تقول: "يا الله"، بإثبات (ألــ)، لها حينئذٍ ثلاث أوجه، إن لم تخني الذاكرة:

الوجه الأول أن تقول: "يا الله" تثبت الألف يا والهمزة في الله "يا الله".

الثاني: أن تحذفهما، تحذف الألف والياء والهمزة وتقول: "والله"، ولك أن تثبت الألف في يا، وتحذف الهمزة وتقول يا الله، كل ذلك وارد وجائز، الشاهد: أن (ألــ) هنا ثابتة في لفظ الجلالة سماعًا.

الطالب:؟؟؟

الشيخ: الحمد لله رب العالمين، العالمين كل ما سوى الله عَزَّوَجَلَّ، وهو إما جمع أو اسم جمع لقولنا عالم، فعلى ذلك ماذا تكون (ألــ) هنا؟ هل هي ليست داخلة على اسم فاعل ولا اسم مفعول ولا صفة مشبهة ليست صلة، وليست زائدة، فهي مُعرِفة لكن عهدية أم جنسية؟ الحمد لله رب كل العالمين؟ إذًا جنسية استغراقية؛ لأن الجنسية الاستغراقية هي التي يمكن أن تجعل كل مكان (ألــ)، الحمد لله رب كل العالمين، وأنا واحد من هذا العالم.

سؤال يا إخوان؟ ما في سؤال، بهذا نحمد الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى وهو المحمود في كل وقت وعلى كل حال، أننا انتهينا من الكلام على الأحكام الإفرادية في النحو

العربي، وسنبدأ في الكلام على الأحكام التركيبية ابتداءً بالباب القادم "باب الابتداء"، ولكي أذكر بمعنى كلامي هذا أعيد شيئًا مما قلته من قبل، وهو كيفية الترتيب عند إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ابن مالك رتب النحو ترتيبًا معينًا قائمًا على نظرية تربوية وهي الانطلاق من الجزء إلى الكل، من الصغير إلى الكبير، فجمع في أول النحو ما نسميه بالأحكام الإفرادية، فعندما انتهى منها ذكر الأحكام التركيبية ابتداءً بباب الابتداء، ما المراد بالأحكام الإفرادية، وما المراد بالأحكام التركيبية في النحو؟

أما الأحكام الإفرادية: فهي الأحكام التي تكتسبها الكلمة بصفتها مفردة، ولو لم تكن في جملة.

أما الأحكام التركيبية: هي التي لا تكتسبها الكلمة إلا إذا دخلت في جملة.

وبالمثال يتبين المقال، فإذا قلتُ لكم مثلًا: كلمة "محمد"، محمد فاعل أو مفعول به؟ تقول: ما أدري حتى تجعلها في جملة، هذا حكم تركيبي، "الفاعل ونائب الفاعل، والمفعول به، والأسماء الخمسة، والمبتدأ، والخبر، والحال، والتمييز، والبدل، والنعت" هذه أحكام تركيبية لا تتبين إلا بجملة.

وإذا قلت لكم محمد اسم أم فعل أم حرف؟ اسم، ما تحتاج إلى جملة، هذا حكم إفرادي، وهذا ذكره ابن مالك من قبل، هذا أول مسألة تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف.

وهل محمد معربٌ أم مبنيٌ؟ معربٌ، إذًا فتقسيم الكلمة إلى معرب ومبني هذا حكم إفرادي وقد درسناه من قبل.

وهل محمد معرفة أم نكرة؟ معرفة علم، إذًا فالكلام على التنكير والتعريف هذه أحكام إفرادية، الأحكام الإفرادية عمومًا تنحصر في ثلاثة أبواب:

الباب الأول: باب الكلمة، ما يتعلق بتعريف الكلمة، وانقسامها إلى اسم وفعل وحرف.

والباب الثاني: باب المعرب والمبني، أي: تقسيم الكلمة إلى معرب ومبني.

والباب الثالث: باب النكرة والمعرفة، أي: تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة.

وهذا ما يتعلق بالأحكام الإفرادية التي تستحقها الكلمة بصفتها مفردة، الآن عرفناها وانتهينا منها درسناها، الأحكام التركيبية هذه الكلمات التي درسنا أحكامها الإفرادية إذا ألفت بينها فإنك ستخرج بما يسمونه الكلام.

والكلام هو التأليف بين الكلمات، ألف بين كلمات ستخرج بالكلام، والكلام إما جملة اسمية، وإما جملة فعلية، فإذا ابتدأت كلامك باسمٍ؛ قلنا جملة اسمية، وإذا ابتدأت كلامك بفعل قلنا جملة فعلية، سواء ابتدأت بهما حقيقة أو حكمًا.

فإذا قلت: "محمدٌ جالسٌ على الكرسي" فهذه جملة اسمية؛ لأنها مبدوءة بمحمد، وإذا قلت: "على الكرسي محمدٌ جالسٌ" فهذه أيضًا جملة اسمية؛ لأن على الكرسي جار ومجرور مقدمان من تأخير، الأصل أنهما مؤخران وقُدما.

وإذا قلت: "جلس محمد على الكرسي" فهذه جملة فعلية لأنك ابتدأت بجلس وهو فعل، وإذا قلت: "على الكرسي جلس محمد" فهي جملة فعلية، وإذا قلت: "على الكرسي محمد جلس"، فهي اسمية؛ لأن محمد أول الجملة في الحقيقة، وهو اسم.

إذًا فالجملة في اللغة العربية نوعان، إما اسمية، وإما فعلية، وكون الجمل في العربية نوعين تدل على ثراء اللغة العربية، أم يدل على فقرها؟ تعصبوا للغة العربية، كون الجملة في اللغة العربية نوعين فقط تدل على ثرائها أم على فقرها؟

نقول: الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ما تستطيع أن تحكم بهذا الحكم

حتى تنظر في اللغات الأخرى، اللغات الأخرى فيها أربع خمس جمل، سبع جمل فتقول هذا يدل على فقر اللغة العربية، أما تجد اللغات الأخرى ما فيها إلا جملة تقول: هذا يدل على الثراء، هنا ما في حكم هذا واقع، ما تتعطل.

فنقول: إن هذا يدل على ثراء اللغة العربية؛ لأن أغلب اللغات العالمية ليس فيها إلا نوع واحد من الجمل، وهو ما يقابل في اللغة العربية الجملة الاسمية؛ لأن أغلب اللغات العالمية يندر أن تبدأ فيها بفعل، في اللغة الانجليزية مثلًا، وأغلب اللغات، حتى اللغات غير المعروفة، اللغة الأفريقية، ما أزال أسأل طلابي في الجامعة أي طالب مثلًا أفريقي أو طالب روسي أسأله عن لغته، وهذا مذكور في كتب المقارنة بين اللغات، إنه يندر أن تجد لغة يمكن أن تبدأ فيها بفعل.

يعني في اللغة العربية كيف تعبر عن حبك لمحمد؟ تعبر عن ذلك بجملة اسمية تقول: "أنا أحب محمدًا"، أو بجملة فعلية تقول مباشرة: "أحب محمدًا" ولك تصرفات كثيرة في ذلك، تقول: "محمدًا أحب، ما أحبُّ إلا محمدًا" (@٠٠:٥٤:٢١) جملتان -والله أعلم-.

بسم الله الرحمن الرحيم، نقول يا إخوان، يذكر الذين يقارنون بين اللغات أنه من النادر في اللغات الأخرى (@٠:٥٤:٣٠) في فعل فلا يمكن عندهم أن تقول في اللغة الإنجليزية مثلًا لا يمكن أن تقول أحبك، ولكن يجب أن تقول عندهم أنا أحبك، بل يجب أن تقول عندهم في ترجمته باللغة العربية أنا أكون أحبك، تبدأ باسم أنا ثم تأتي بفعل ثم الفعل المساعد أكون وهو من مشتقاته، ثم تأتي بالفعل الذي تريده أحبك.

وكان عندهم دعوات إلى التخلص من الاسم كالفعل المساعد ولكنهم أقوام يعلمون أن اللغة هي أمر حضاري قبل أن يكون إنسانيًا فلذلك لا تجد عندهم مثل هذه الدعوات أبدًا.

وفي الأسبوع الماضي كان في اجتماع للأزمة العالمية المالية الآن والدعوة للرؤساء الأوربيين ومنهم الرئيس الفرنسي، وكان في بلد تجار فرنسيين ومن الدول الأخرى، فتكلم تاجر من التجار باللغة الإنجليزية في الاجتماع، فقام الرئيس الفرنسي وخرج، وقاطع الاجتماع، غضبًا على هذا الذي تكلم بالإنجليزية، مع أن الفرنسية والإنجليزية أصلهما واحد، اللغة اللاتينية لكنها لهجات عندهم، مثل اللهجات العامية عندنا الآن، ثم إن هذه اللهجات صارت لغات.

وما عندنا أشياء مقدسة، فنحن نحتفي باللغة اللغة العربية لا تتغير بارتباطها بمقدساتنا، ولم نرضى العامية تنقلب إلى لغات، هي انقلبت لهاجتهم إلى لغات ثم صار أنها ترتبط بحضارات، أي ترتبط بوجودهم، أما العرب فللأسف الشديد فهم على النقيض تمامًا، حتى أنه في الأسبوع الماضي أو الذي قبله هيئة الأمم المتحدة يدرسون الآن إلغاء رسمية اللغة العربية.

يعني فئات الأمم المتحدة تدرس اللغات الرسمية التي ستتكلم بها، لك أن تتكلم بأي لغة من اللغات الست ومترجمون معتمدون إلى آخره، والآن يدرسون إلغاء رسميتها، وذكروا مصوغات ذلك.

فالمصوغ الأول: أنه لا يوجد أي دولة عربية تتكلم بالعربية في أي هيئة أو أي اجتماع في اجتماعات ومدارس هيئات الأمم المتحدة، كله إما يتكلم بالإنجليزية أو بالفرنسية، هذه المصوغات أن الدول العربية كانت من قبل زعمت أنها تدعم برنامج التربية للغة العربية للأمم المتحدة، ولم تفي بهذا الأمر.

فانظروا يا إخوان إلى شدة المفارقة، هؤلاء أقوام يعرفون كيف يعتزون وكيف يحافظون على مكونات وجودهم، الوجود لا يمكن أن يقوم أبدًا إلا بأمور معروفة إذا ذهبت الحضارة ذهب قومها ولو كانوا من أقوى الشعوب في الأمور مثل

الصناعة ونحو ذلك.

الحضارة تقوم على الجين، وتقوم على اللغة، وتقوم على الثقافة المشتركة، ونحن الآن تجد الدول العربية تُدرس من الروضة حتى يتخرج الطالب من الجامعة باللغة الإنجليزية حتى (@٥٨:٢٧) أيضًا تدرس باللغة الإنجليزية.

حتى أسمع في إذاعة لندن قبل يومين أو ثلاثة أيام كان الموضوع عن اللغة العربية، اتصالات، يتصل واحد من دولة عربية خليجية يقول: إذا أردت أن أكتب الآن مقالًا ما أستطيع، يقول أجلس وقتًا طويلًا لتذكر الكلمات العربية ما أستطيع أكتب، لأن دراستي كلها منذ الصغر كلها باللغة الإنجليزية، أما العمل فباللغة الإنجليزية.

يعني صار العرب الآن أفضلهم حالًا الذي لا يلقي بالًا للغة العربية، وهناك منهم من يخجل أن يتكلم باللغة العربية، ويندر أن تجد منهم من يتحدث ومن يغار ومن يعلم أن هذه اللغة قبل أن تكون مجرد مكان في حضارة ورابط قوي وسبب من أهم أسباب بقاء الشعوب العربية.

لهذا نأسف كثيرًا يا إخوان من القرار التي أصدرته وزارة التربية والتعليم عندنا بالسماح للمدارس الخاصة بالتعليم باللغة الإنجليزية، ونرجو منهم أن يعيدوا النظر في هذا القرار، فإننا نرى أنه قرارٌ خاطئٌ لا يصب في مصلحة الشعب ولا في مصلحة الوطن ولا في مصلحة الحضارة، فإن الإنسان يستطيع أن يترقى لأقصى درجات العلم بلغته، ولا يوجد شعب يدرس بغير لغته عمدًا إلا العرب فقط.

حتى الشعوب الأخرى الضعيفة الفقيرة لا تدرس إلا بلغتها، أما العرب فللأسف أنهم أكثرهم إلا سوريا تدرس الدراسات العليا باللغة الإنجليزية، وهذا خطأ، وهذا في التعليم العام، وصاروا أيضًا سمحوا بالتدريس، تدرس التاريخ

تدرس جغرافيا، تدرس الرياضيات باللغة الإنجليزية، هذا خطأ كبير جدًا خطأ استراتيجي نأمل منهم أن يعيدوا النظر فيها.

دولة مثل كندا تخيل عدد سكانها قرابة ١٨ مليون يتكلمون لغة خاصة بهم، لا يعرفونها إلا هم، ١٨ مليون فقط، ومع ذلك كل الدراسات إلى أن يتخرج من الجامعة والماجستير والدكتوراه كلها باللغة (@٦١:٩٢)، ومع ذلك ما هم الآن؟ هم الآن في المركز الأول في الجوالات، وفي علوم كثيرة، وأطباء ومهندسين كبار.

العدو الإسرائيلي لغته العبرية كانت ميتة، تعرفون ماذا يعني ميتة؟ كانت لا تستعمل لا يعرفها إلا بعض المتخصصين في الجامعات، ومع ذلك الآن أنقذوها من الموت وأحيوها وكل الدراسات عندهم تدرس باللغة العبرية.

ولا يمكن لأي مسئول كبير أو صغير أن يتحدث بغير اللغة العبرية، فالذي يقول أن العلوم لا يمكن أن تدرس باللغة العربية إما جاهل وإما منهزم، اللغة العربية ليست أضعف حالًا من اللغات الأخرى، بعض اللغات مثل اللغة اليابانية والصينية، تحتاج أن تحفظ ملايين الكلمات لتفهمها، لأن اللغات ليست كلها العربية، اللغات ثلاثة أنواع: لغات اشتقاقية، ولغات إلصاقية، ولغات بدائية ليست إلصاقية وليست اشتقاقية.

أعلى هذه عند علماء اللغات اللغات الاشتقاقية الذي يقوم الأمر فيها على أن تحفظ الكلمات بعضها من بعض، اشتق الكلمات بعضها من بعض.

وأعلاها اللغة العربية، فعلماء اللغات متفقون على أن اللغة العربية أعلى اللغات من هذه الناحية ناحية الثراء، وتستطيع أن تأخذ منها ما تشاء، لكن في لغات أخرى أيضًا اشتقاقية، مثل العبرية فيها اشتقاق، وبعض اللغات الثانية فيها اشتقاق، لكن اللغة العربية فيها هذه ميزة اللغات الاشتقاقية.

النوع الثاني من اللغات الإلصاقية، يعني هي كلمة واحدة فإذا أراد استنفاعًا تلصقها بأشياء معينة، إذا أردت المصدر تلصق بلاصقة معينة أردت الجمع تلصق بلاصقة معينة، ليست الكلمة نفسها تغير صياغتها من فاعل إلى فعل يفعُل، إلى أفعل إلى فاعل إلى مفعول، هذه أغلب اللغات الأوربية والهندية، إلصاقية مثل الإنجليزية إلصاقية.

هي كلمة واحدة إذا أردت الماضي تزيد ed صارت ماضي، تريد الجمع تزيد s واسم الفاعل تزيدr تريد المصدر تزيد ing وهكذا، ومع ذلك أنها ضعيفة لكن صارت اللغة العالمية الأولى.

لأن كما قال الحافظ ابن إبراهيم: (**وَكَم عَزَّ أَقوامٌ بِعِزِّ لُغاتِ**) أقوامهم هم اللذين يعزون اللغات، أمر اللغة أمر جامد لا تستطيع أن تعيد نفسها.

وإن كانت أقوى ما يكون من اللغات، ولهذا يقول في البيت: (**ما اجتمعت لغتان إلا أدخلت إحداهما الضيم على الأخرى**)؛ ما قال أدخلت القوي على الضعيف، يقول: (**ما اجتمعت لغتان إلا أدخلت إحداهما الضيم على الأخرى**)؛ الضيم ولا شك أن التي تدخل على الأخرى هي التي أهلها أقل سيرة.

والنوع الثاني من اللغات: لغات لا إلصاقية ولا اشتقاقية، أي كل معنى له كلمة، فذهب له كلمة، ويذهب كلمتان ليس لهما أي علاقة بكلمة ذهب، أي أذهب كلمة ثالثة أو نفس الخط الشكل أيضًا، الشكل والنطق مختلفان، بخلاف بقية الاشتقاقات، ثم الكلمات الأخرى، فلهذا المعاجم من بين آلاف الكلام ومع ذلك لم تموت، بل إن الصين الآن صارت من أعظم الدول قوةً، لا تخلف عن لغاتها، وكذلك اليابان، ما تخلت عن لغتها مع أنها من اللغات الضعيفة.

لأن الأمر لا يعود إلى اللغة فقط، يعود لأهل اللغة، فإذا كانوا بالفعل

متحمسين، وغيورين ومخلصين فإنهم يستطيعون أن يجعلوا هذه اللغة قادرةً على القيام بكل ما يريدون من الدراسات والبحوث والارتقاء في كل درجات العلوم.

طالب: (@٦٦:٠٨).

الشيخ: الضعف الذي في اللغة العربية له أسباب منه أسباب أنا ذكرتها وهو الدعاية المغرضة التي تقلل من قيمة اللغة العربية وتدعو للعامية، والعامية موجودة ما أحد ينكره لكن أن تجعله مكان اللغة العربية أو أن تأخذ مكان اللغة العربية في أماكنها تدخل في الجامعات، أو تنقل في الخطابات، أو نحو ذلك هذا الذي لا نقره لكن السبب الأكبر للضعف في اللغة العربية فيما يبدو لي، هو: هبوط قدسية اللغة العربية عن العرب.

لما نقول قدسية أي أن العربي يستشعر أن هذه اللغة لا يخدمها ولا يغار عليها لسواد عيونها، وإنما يخدمها ويدرسها ويغار عليها لأنها لغة مقدساته، القرآن والسنة لا يُفهمون إلا باللغة العربية.

فإذا كان العامل كذلك فإنه يتفانى في خدمتها ودراساتها، أما إذا كان يقول: (@١٥:٦٧) اكتب كتاب ما أحد يقول لي شيء، الأخطاء الإملائية والنحوية وكل شيء، أما إذا أخطأت في لغة إنجليزية فترفض ما تصلح، معنى ذلك فإن العربي سيرى اللغة الإنجليزية هي المهمة وهي المطلوبة، ما نقول مقدسة هي محترمة، ويذهب ويدرسها حتى يتعلمها.

أما اللغة العربية ما أحد يُطالب بها، ولهذا هل وجدتم مرة من الشرط في شروط الوظيفة إتقان اللغة العربية تحدثًا وكتابةً، حتى في الأمور التي يُطلب منها ذلك كالكتبة مثلًا أو المتحدثون الرسميون ما يكون ذلك.

هذا هو السبب الأكثر للضعف للغة العربية، قلنا الفائدة، لا يسمونه أصلًا فإذا

كان طالب في الجامعة لا يدري لماذا يدرس اللغة العربية كيف تريدون أن يهتم بهذه اللغة، وأن يستشعر أنه إنما يدرسها عبادة لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فلهذا يحاول أن يتلذذ وأن يتفهمها.

الضعف في اللغة العربية طبعًا له دليل على ضعف المناهج، وضعف الأساتذة، وانشغال الطلبة بأمور أخرى، أشياء أخرى كثيرة، ومن أهم الأسباب التي يجب أن تحل إذا عرفنا السبب الأول، وهو: نزول قدسية اللغة العربية في شعوب كثير من العرب الآن.

أنا لا أريد الآن أن أدخل في الباب الجديد باب الابتداء لأنه ليس بابًا جديدًا معتادًا وإنما كما عرفنا هذا فاصل انتهينا من الأبواب التي فيها الأحكام الإفرادية في النحو ولهذا ننتقل إلى درس جديد في النحو وهو الكلام على الكلام على الأحكام الترتيبية.

وقبل أن نبدأ بها تحتاج أيضًا إلى مقدمة ثم نبدأ بها ولهذا نختم، لكي تكون متحمسًا حتى أبدأ بها، هل هناك أسئلة.

طالب: (@٦٩:٣٨).

الشيخ: هذا من الأسباب وهو كما يقول حلقة مفرغة، فلا يوجد متخصصون في اللغة العربية، المتخصصون قليلون، ثم الطالبون لها قليل أيضًا لو أراد أن يعقد دروسًا، قليل الطالبون لها فالحلقة مفرغة.

لكن لو كان هناك شعور عند العرب بأهمية هذه اللغة ودراستها على الأقل ما لا يستغني عنه الإنسان من معرفة لغته، لكن لا يهتم أصلًا بمراكز اللغة العربية، يدرس التفسير، ويدرس الفقه، ويدرس الحديث، وربما يكون بعد ذلك شيخ ويفتي ولا يستطيع أن يقول جملة صحيحة، كيف ستقوم احضر درسًا أو أقرأ كتابًا

في اللغة أو في النحو؟ طبعًا لا شك أن الشعور الذي كان سائدًا من قبل.

حتى لو قرأت في كل كتب التربية القديمة مثلًا، على طالب العلم أن يبدأ أولًا بدراسة اللغة قبل أن نبدأ في العلوم الأخرى، لأن اللغة هي المفتاح لبقية العلوم، العظيم أن ذهب الشعور بأهمية هذه اللغة، أن ترى كثيرًا من الناس يأتي بكلمات أعجمية، فيكون الهاتف ما يستطيع أن يفهم ما الفرق الهاتف، ما في فرق عندهم، لأن أصلًا الشعور عندهم شعور.

الإنسان يجب أن يكون متحمسًا للغته، يجب أن يكون غيورًا على لغته، مثلما يقول: (@٧١:٠٨) كل واحدٍ لا كيف أنا أجلس في بيتي عندي شعور بأهمية البقاء في البيت، أن تبقى بحضارة أو من غير حضارة؟ كل يريد أن يكون عنده حضارة، هذه الأمور هينة أصلًا.

هناك أمور أعظم منها، فإن تطالب بها هذه أمور أعظم منها غائبة، كالأردنية وأور حضارية أعظم منها، غائبة عن الناس، هذا لا يُستغرب أن يكون هذه المفاهيم في اللغة العربية.

طالب: (@٧٧:٢٢).

الشيخ: لعل في وقت آخر.

طالب: (@٧٢:٤٠).

الشيخ: الأطفال الآن يتجاهلون اللغة العربية أكثر من الكبار، بل إن كثيرًا من الأطفال لا يستطيع أن يتحدث باللغة العربية الفصحى، إلى أن يدرس، والسبب في ذلك هو كثرة سماعه الفصيح، إما من وسائل الإعلام وإما من أفلام الأطفال، إما من المدارس ونحو ذلك، هذا ما يسمى بالسليقة، السليقة أن الإنسان لا يسمع إلا فصيحًا.

فإذا أتيت بإنسان لا تسمعه إلا الفصيح، ماذا سيتكلم؟ سيتكلم بالإنجليزية، أي بالعامية طبعًا لا يتكلم إلا بنحو ما سمع، فسيتكلم بالفصيح، فلو أتيت عند إنسان آخر لا يسمع إلا العامية، فماذا سيتكلم؟ بالعامية.

لو أتيت بإنسان يسمع العامية والفصيح؟ ستجده مخلطًا، فإن كان سماعه للفصيح أكثر سيكون سليقته أقوى، فلهذا لا تكاد السليقة تنعدم عند العرب، العرب الآن عندهم بقاء للسليقة الصحيحة، ما يمكن الإنسان أن يقول: رأيت السيارة جاءت السيارة كبيرة، سيارة كبيرة، في أمور باقية للسليقة.

وقد تبعد جدًا وقد تقوى، فالإنسان كلما أكثر من سماع الفصيح، سماع الكلام بتأمل مجرد سماع ما ننفيه، سماع الخطب، نحن الآن ما عندنا استعداد أن نستمع إلى البرامج الفصيحة والأطفال يستمعون بكثرة، فلذلك يتكلم الطفل، يتكلم كلام فصيح لا قد يخطئ، أسأل بعض الأطفال لماذا تقول تعالى بسرعةٍ؟ لماذا تقول بسرعةً لا يصلح ما يعرف لكن يقول: هي بسرعةٍ، من هذا تبرمج من اللاشعور، اللاشعور السليقة الإنسان يتكلم بهذه الطريقة، فإذا كان بالفعل في برامج قوية في الإعلام موجهة لخدمة هذه اللغة العربية، لا بطريقة غير مباشرة فإن السليقة ستقوى عند الإنسان.

فما بالك تأثيرها على اللغة العربية، فهي كالبرامج بالعامية أو بكلمات مختلطة عربية وأعجمية وعامية وبعضهم ربما حتى الخطب الآن يلقيها بالعامية وبالكلمات الرسمية، فيضعف السليقة عند الإنسان.

مثلًا الآن الأشرطة التي صدرت الآن كالسيل الجرار، لا يأخذ بالعامية والقصائد العامية، من قبل عشر سنوات ولا نعرفها أصلًا ولا نتصور أن مكان إسلامي يبيع شريطًا عاميًا والآن إذا دخلت أكثر ما تجد الأشرطة العامية.

لمن وضعت؟ وضعت لمن لا يعرف اللغة العربية والجهال من الشباب وكذا، من أين نشتريها؟ يشتريها طلاب الجامعة والمتعلمون والمثقفون، فما صارت للجهال من الذين لا يعرفون بالعامية.

الطلاب الذين يدرسون ثم يأتون مرة ثانية ويغتسلون اغتسالًا عاميًا لكي يمسحوا عن سليقتهم كل ما درسوه من اللغة العربية.

فسماعك لهذا العامي يحطم كل ما درسته من اللغة العربية، ليس فقط مجرد سماع لغة الإنسان، التي يفكر بها هي اللغة التي يحلم بها، تحلم بالعامية أن تحم بالعربية؟

العامي لا يفكر كالعربي، قلت لكم من قبل كتاب جيد اسمه: الفكر العامي، يتكلم عن أن العامية ليست لسانًا هي فكر قبل أن تكون لسانًا لا تجد إنسان عامي يفكر كما يفكر إنسان باللغة العربية، ما تجد إنسان إنجليزي يفكر كالفرنسي، كالعربي، اللغة تؤثر في طريقة تفكير الإنسان.

ولذا قلنا من قبل اللغة حضارة قبل أن تكون مجرد لسان، لا تعطي اللغة أكثر من حجمها لكن اللغة أر عظيم ومهم، ولا تقوم قائمة لأي شعب إلا أن يحتفظ بدينه وبلغته وثقافته، هذه الثلاثة المكونة للحضارة.

أما عن شعب عربي يتكلم باللغة بالإنجليزية وخطاباته باللغة الإنجليزية، ومسئولوه باللغة الإنجليزية ودراساته باللغة الإنجليزية تجعله (@٥٦:٧٧).

عمدة لندن قبل سنوات ألقى خطابًا طويلًا عريضًا فصيحًا لكن أخطأ في كلمة، ما نطقها كما ينطقها البريطانيون قامت عليه القائمة خلال أسبوع واحد فقط.

كيف مسئول كبير يُخطئ في كلمة، هذا ما يصل لأنه يفسد، هذا الذي يجب عند العرب، المسئولون لا يتكلمون إلا بالعربية، وإعلامهم لا يتكلمون بالعربية، انظر الإعلام عندنا مثلًا في السعودية أو في الخليج أول ما نشأ يعتمد اعتمادًا كاملًا

على اللغة العربية.

لأسباب كثيرة من أهمها، أنه مضطر إلى ذلك لأن الجنوب له عامية والشمال عامية، والحجاز عامية ونجد عامية.

ما يمكن أن يتخذ عامية فتتخذ اللغة العربية، فخلف بذلك فوائد عظيمة جدًا حتى إنك تجد أن الإنسان الموجود الآن لا يتكلم كأبيه، لا تجدون أحد يتكلم كأبيه إذا كان أبوه كبير في السن شايب، طريقة القوم تغيرت، بل إن كثير من الناس صار يستحي أن يتكلم بلغات عامية بسبب هذا الإعلام، صار عند الناس لغة مشتركة.

الآن خلال سبع أو الخمس سنوات الأخيرة هذه حتى في الإعلام حتى في الأخبار أحيانًا ننطقها بالعامية في القنوات، المجلات للشعر الشعبي افتراءً الذي هو الشعر العامي، اللغة الشعبية فهي اللغة العربية.

هناك مجلات للشعر العامي، أوراق ثقيلة من يقرأها ما في أحد تدخل وتخرج من البقال ما تحركت بأوراق جميلة وثقيلة، تظن أن هذه الأمور غير مدعومة؟ من يدعمها؟ المفكرون، أن أول من دعا بالاهتمام باللغة العربية في الجزيرة هو مستشرق في وقت الملك عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ ودعا لها، ثم تلقفها غيره، حتى صارت تستشرق الآن في الخليج، حتى صارت الدعوة للعامية طاغية على كل وسائل الإعلام إلا من ندر.

لذلك تجد مجلة سيارة أو جريدة سيارة إلا وفيها صفحة أو صفحتين للشعر العامي، ثم صفحة الأسبوع للثقافة العربية، انتشرت الدعوة للغة العامية وهي منتشرة في العراق ثم انتشرت في مصر، وصار حينذاك علماء كبار تصدوا لها وبينوا أضرارها، لكنها بقيت في الخليج.

-والله أعلم- وصل الله وسلم على نبينا محمد.

الدرس التاسع عشر

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد...

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة المباركة ليلة الاثنين السادس والعشرين من شهر ذي القعدة من سنة تسعٍ وعشرين وأربعمائةٍ وألف، في هذا الجامع جامع الراجحي بحي الجزيرة في مدينة الرياض ينعقد بحمد الله وبتوفيقه الدرس التاسع عشر من دروس شرح [ألفية] ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

نسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في أول هذا الدرس أنْ يوفقنا لما يحبه ويرضاه، وأنْ يجعل أعمالنا كلها خالصة لوجهه الكريم، وأنْ يغفر لنا ولآبائنا وأمهاتنا وأولياء أمورنا وعلمائنا ودعاتنا وكل مَن له حقٌّ علينا، وأنبه أيضًا -يا إخوان- إلى أنّ هذا الدرس إنْ شاء الله سيكون الدرس الأخير قبل الحج، ثم نتوقف لإجازة الحج ونعود للدرس مع عودة الدراسة إنْ شاء الله متى تعود الدراسة سنعود، السبت أو الأحد أول أحد من عودة الدراسة سيبدأ الدرس من جديد إنْ شاء الله تعالى.

كنا انتهينا في الدرس الماضي بتوفيق الله عن الكلام على الأحكام الإفرادية في النحو، وذلك بالانتهاء من الكلام على باب النكرة والمعرفة؛ لأنّ الأحكام الإفرادية تقع في ثلاثة أبوابٍ كبرى:

- وهي **الباب الأول**: باب الكلمة.
- **والباب الثاني**: باب المبني والمعرب.
- **والباب الثالث**: باب النكرة والمعرفة.

ونريد بالأحكام الإفرادية في النحو أي الحكم الذي تكتسب به الكلمة بصفتها مفردة، أي بغض النظر عن كونها في جملة، فإذا أخذنا كلمة "مسجد" مثلًا، فمسجد اسم أم فعل أم حرف؟ نعرف أنها اسم، إذًا هذا حكم إفرادي؛ لأنّ هذه الكلمة كلمة "مسجد" اكتسبته وليست في جملة، و"مسجد" معرب أم مبني؟ معرب؛ لأنّ حركة آخره تتغير تقول: "مسجدٌ ومسجدًا ومسجدٍ".

إذًا فالحكم على الكلمة بالإعراب والبناء أيضًا حكمٌ إفرادي، و"مسجد" نكرة أم معرفة؟ نكرة، إذًا فالحكم على الاسم بالتنكير والتعريف أيضًا من الأحكام الإفرادية.

لكن "مسجد" مبتدأ أم خبر أم فاعل أم مفعول به أم تمييز أم بدل؟ تقول: ما أعرف حتى تجعلها في جملة، اجعل هذه الكلمة في جملة يتضح إعرابها، قد تكون مبتدأً لو قلت مثلًا: "المسجد واسع"، قد تكون خبرًا إذا قلت: "هذا المسجد"، قد تكون فاعلًا إذا قلت: "قام المسجد بدوره"، قد تكون نائب فاعل إذا قلت: "بني المسجد"، قد تكون تمييزًا مثل: "في القرية خمسون مسجدًا".

إذًا فكون الكلمة مبتدأً أو خبرًا أو فاعلًا أو مفعولًا أو تمييزًا أو نحو ذلك هذه التي يسميها النحويون بالأحكام التركيبية.

فالمراد بالأحكام التركيبية: هو الحكم الذي لا تكتسبه الكلمة إلا بعد دخولها في جملة.

بعد أنْ انتهى ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الكلام على الأحكام الإفرادية، وفصَّل الكلام فيها ونحن فصَّلنا الكلام فيها وتوسعنا وقعدَّنا وضربنا على ذلك ما تيسر من الأمثلة، وبقينا في الأحكام الإفرادية فصلًا كاملًا ونصف فصل؛ لأنّ الأحكام الإفرادية في النحو هي القواعد العامة وهي الأصول، وهي التي يجب أنْ يضبطها الطالب ولا يخلط فيها ولا يضعف فيها، -كما رأيتم- أحكام قليلة لكن الطالب يحتاج إليها في كل أبواب النحو دون استثناء.

في كل أبواب النحو القادمة المبتدأ والخبر والنواسخ كان وإنّ وظن والفاعل ونائب الفاعل والمفاعيل الخمسة به وله وفيه ومعه والحال والتمييز إلى آخره كل هذه الأبواب دون استثناء سنحتاج فيها إلى ما قلناه في الأحكام الإفرادية أي في الأصول.

فلهذا توسعنا وتوسع النحويون في ذلك، ابتداءً من هذا الدرس أي ابتداءً من (باب الابتداء) سيبدأ الكلام على الأحكام التركيبية، وعرفنا أنّ المراد بالأحكام التركيبية هي الأحكام التي لا تكتسبها الكلمة إلا بعد دخولها في جملة، الكلمات التي درسنا من قبل أحكامها الإفرادية كلمة كلمة "محمد" عرفنا أنه اسم ومعرب ونكرة، "قام" قام عرفنا أنه فعل ماضي وأنه مبني.

لو أخذت هذه الكلمة وهذه الكلمة فأخذت "قام" وأخذت "محمد" وألفت بينهما وقلت: "قام محمد"، حصلت عندك جملة، فالجملة هو تأليف الكلمات بعضها مع بعض، والجمل في اللغة العربية -كما تعرفون- جملتان: إسميةٌ وفعلية، فالإسمية ما بدأت باسمٍ حقيقةً أو حكمًا، والفعلية ما بدأت بفعلٍ حقيقةً أو حكمًا.

قولنا: حقيقةً كأنْ تقول: "المسجد واسع، أو محمدٌ مجتهدٌ"، هذه إسمية حقيقةً، أو تقول: "صلى محمدٌ"، هذه فعلية حقيقةً، أما حكمًا كأنْ تقول: "في المسجد صلى محمدٌ"، هذه إسمية أم فعلية؟ ما في حرفية، هذه فعلية؛ لأنّ قولنا: "في المسجد" جارًا ومجرور مقدمان من تأخير، والأصل "صلى محمدٌ في المسجد"، ثم قدَّمنا الجار والمجرور هذه نسميها هذه جملةٌ فعليةٌ حكمًا.

وكذلك في الإسمية لو قلت: "في المسجد محمدٌ صلى"، يعني محمدٌ صلى في المسجد، فهي أيضًا إسميةٌ حكمًا، فهاتان الجملتان في اللغة العربية، ولعلنا ذكرنا في الدرس الماضي أنّ كون الجمل في اللغة العربية نوعين هذا يدل على الثراء ولا يدل على الفقر؟

نحن قلنا: هذا يدل على الثراء ولا يمكن أنْ نحكم من هذا الحكم إلا إذا كنا نعرف اللغات الأخرى وكم فيها من جملة، [@٠٨:٠٩] اللغة الأخرى فيها خمس أو عشر أو عشرين جملة، نقول: لا هذا دليل على فقر في العربية، لكن إذا عرفنا أنّ الغالبية الساحقة من اللغات الأخرى لا يوجد فيها إلا نوع واحد فقط من أنواع الجمل وهو الجملة الإسمية.

أغلب اللغات العالمية لا يمكن أنْ تبدأ كلامك إلا باسم، تقول: "أنا أحبك"، ولا يمكن أنْ تقول: أحبك، هكذا في أغلب اللغات العالمية، أما في اللغة العربية تستطيع أنْ تأتي بجملة إسمية فتقول: "أنا أحبك"، وتستطيع أنْ تأتي بجملة فعلية مباشرة وتقول: "أحبك"، ولك في الإسمية والفعلية أيضًا صورٌ وتصرفاتٌ كثيرة من حيث التقديم والتأخير ومن حيث التأكيد والزيادات المتنوعة.

إذًا فهذا يدل على ثراء في اللغة العربية.

الجملة الإسمية لها أحكامٌ نحوية، والجملة الفعلية لها أحكامٌ نحوية، وابن

مالك عالمٌ عظيم ظهر من بعده بدقة الترتيب، وهذا الذي جعل كتبه وخاصةً [الألفية] تثبت كل هذا الوقت لحسن ترتيبها وتنظيمها فضلًا عن قوة النظم فيها وقلنا في الملحوظات عليها:

- **أولًا:** قال سنبدأ بالجملة الإسمية، الجملة الإسمية لها أحكامٌ نحوية، إذًا سنحصر كل الأحكام النحوية الخاصة بالجملة الإسمية، ثم نذكرها أولًا في بداية الأحكام التركيبية، فإذا انتهينا من الأحكام النحوية الخاصة بالجملة الإسمية سننتقل إلى الجملة الفعلية ونذكر الأحكام النحوية الخاصة بالجملة الفعلية وكذا فَعل.

بدأ بالأحكام النحوية الخاصة بالجملة الإسمية، ثم الأحكام النحوية الخاصة بالجملة الفعلية، ووجد بعد ذلك أحكامًا نحويةً مشتركة تأتي في الإسمية وتأتي في الفعلية، فذكَر هذه الأحكام النحوية المشتركة بين الجملتين في آخر النحو.

إذًا فالأحكام التركيبية في [ألفية] ابن مالك مقسمة ومرتبة بهذا الترتيب، تبدأ بالأحكام النحوية الخاصة بالجملة الإسمية، ثم الأحكام النحوية الخاصة بالجملة الفعلية، ثم الأحكام النحوية المشتركة بين الجملتين، ونحن سنبدأ إنْ شاء الله بالكلام على الأحكام النحوية الخاصة بالجملة الإسمية.

الجملة الإسمية قلنا مثل: "الله ربنا"، مثل: "محمدٌ كريمٌ"، مثل: "العلم نافعٌ" ونحو ذلك، لكن إنْ سألتني فقلت: الجملة الإسمية كم لها حكم في النحو؟ كم للجملة الإسمية من حكمٍ في النحو؟ ابن مالك الآن سيذكر الأحكام النحوية الخاصة بالجملة الإسمية، كم هذه الأحكام عشرون ثلاثون أربعون؟ وإنْ شئت السؤال بعبارةٍ أخرى قد تكون أوضح أقول: الجملة الإسمية تأتي في اللغة العربية على كم صورة؟

الجواب على ذلك: تأتي على صورتين، الجملة الإسمية لها حكمان نحويان، تأتي في اللغة العربية على صورتين، مهما فتشت ونقبت في الكلام العربي الفصيح من قرآنٍ وحديثٍ وشعرٍ ونثرٍ، ستجد أنّ الجمل الإسمية لا تخرج في كل هذا الكلام عن صورتين:

- إما أنْ تأتي على الصورة الأولى.

- وإما أنْ تأتي على الصورة الثانية.

فما هاتان الصورتان؟

- **الصورة الأولى**: أنْ تأتي الجملة الإسمية مبتدأً وخبرًا، كقولنا: "محمدٌ كريمٌ"، هذه الصورة طبعًا يجوز فيها تصرفات تقدم وتؤخر وتزيد وتنقص، لكن كلها تعود إلى كونها مبتدأً وخبرًا، انتهينا من هذه الصورة، نريد صورةً أخرى.

الطالب: [١٣:١٣-١٣:٢٢@].

الشيخ: إن، طيب وغير إن.

الطالب: [١٣:٢٥-١٣:٢٦@].

الشيخ: كان ليست مؤكدة وليست حرفًا، أنت لم تدقق في العبارة.

الطالب: [١٣:٣٦-١٣:٣٧@].

الشيخ: ما كان أصله المبتدأ أو الخبر، ما الذي ينقل المبتدأ والخبر عن أصلهما؟ تقول: ما كان أصله، يعني هناك شيء نقل المبتدأ والخبر عن أصلهما.

الطالب: [١٣:٥٣-١٣:٥٤@].

الشيخ: الأفعال الناقصة فقط؟

الطالب: [١٣:٥٦].

الشيخ: النواسخ.

إذًا فالجملة الإسمية لها صورتان:

- **الصورة الأولى**: أنْ تأتي في اللغة العربية غير منسوخةٍ، أي غير مسبوقةٍ بناسخ، وحينئذٍ تتكون من جزئين: من مبتدأٍ وخبر ك "محمدٌ كريمٌ"، محمدٌ: مبتدأٌ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، كريمٌ: خبرٌ مرفوعٌ وعلامة رفعه الضمة، "محمدٌ كريمٌ" لم تُسبق هذه الجملة الإسمية بناسخ، فنقول: هذه الجملة جملةٌ إسميةٌ غير منسوخة، ويُقال عنها: الجملة الإسمية الأصلية أو الجملة الإسمية البسيطة، هذا الأصل في الجملة الإسمية أنها تأتي غير منسوخة.

- **والصورة الثانية للجملة الإسمية**: أنْ تأتي الجملة الإسمية منسوخةً، أي مسبوقةً بناسخ، ودعونا على الجملة نفسها لكي يتبين الفرق وهي "محمدٌ كريمٌ"، هي نفس الجملة "محمدٌ كريمٌ" إما أنْ تأتي غير منسوخة أي على صورتها الأصلية البسيطة "محمدٌ كريمٌ"، وإما أنْ تأتي منسوخةً أي مسبوقةً بناسخ، **والنواسخ في النحو ثلاثة أنواع:**

- **النوع الأول**: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر مثل "كان"، تقول: "كان "محمدٌ كريمًا"، رفعت الأول: محمدٌ ونصبت الثاني: كريمًا، فقلت: "كان محمدٌ كريمًا".

- **والناسخ الثاني**: بعكس الأول ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، يعني ينصب الأول ويرفع الثاني، مثل "إنّ"، تقول: "إنّ محمدًا كريمٌ"، محمدًا بالنصب كريمٌ بالرفع.

- **والناسخ الثالث**: ما ينصب المبتدأ والخبر جميعًا، ينصب الأول وينصب

الثاني مثل "ظن"، تقول: "ظننت محمدًا كريمًا"، محمدًا بالنصب وكريمًا بالنصب.

رأيتم أنّ الجملة الإسمية واحدة وهي "محمدٌ كريم"، فإما أنْ تأتي على صورتها الأصلية البسيطة غير منسوخة فتقول: "محمدٌ كريمٌ"، وإما أنْ تأتي منسوخة، فإذا جاءت منسوخةً فلها ثلاث صور تفصيلًا وهي:

- **رفع الأول** ونصب الثاني "كان محمدٌ كريمًا".
- **والصورة الثانية بالعكس**: "إنّ محمدًا كريمٌ".
- **والصورة الثالثة**: بنصبهما "ظننت محمدًا كريمًا".

فعلى ذلك تجدون أنّ الجملة الإسمية قد استوفت الصور العقلية بالرفع والنصب جميعًا، المبتدأ والخبر الجمل الإسمية استوفت كل الصور العقلية الممكنة بالرفع والنصب، الرفع والنصب الصور العقلية أنْ يكونا مرفوعين أو منصوبين أو متخالفين، مرفوعين هذه الصورة الأصلية "محمدٌ كريمٌ"، منصوبين هذه الصورة الأخيرة "ظننت محمدًا كريمًا"، متخالفين إما برفع الأول ونصب الثاني هذا الناسخ الأول "كان محمدٌ كريمًا"، أو بنصب الأول ورفع الثاني هذه إنّ "إنّ محمدًا كريمٌ".

فلهذا تسمعون كثيرًا قولهم: إنّ اللغة العربية لغةٌ حكيمةٌ وعادلة، هذه الجملة يرددها العلماء كثيرًا اللغة العربية لغةٌ حكيمةٌ وعادلة، حكيمة أي محكمة البناء وهذا واضحٌ جدًّا من إحكام بنائها بحيث تعطي كل كلمةٍ حقها، وللعقل في ذلك تدخلٌ كبير، حتى التبس الأمر على بعضهم فظن أنّ العقل الذي تدخل في بناء وإحكام هذه اللغة الشريفة هو من المنطق اليوناني، والعقل موجود عند كل النَّاس العقل والعرب من أذكى الشعوب.

حتى اختلف العلماء قديمًا وحديثًا -كما تعرفون- في اللغة العربية هل هي لغةٌ توقيفيةٌ من الله عَزَّوَجَلَّ؟ يعني الله أنزلها هكذا، أم أنها اصطلاحية النَّاس اصطلحوا عليها، وما كان هذا الاختلاف إلا بسبب شدة هذا الإحكام الذي جعل بعضهم يقول: إنّ هذا الإحكام في اللغة لا تستطيع عليه العقول البشرية، فزعموا على ذلك أنها توقيفية أي أنزلت من الله عَزَّوَجَلَّ هكذا على آدم، ويحتَجون بقوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة:٣١]، والخلاف قديمٌ حديث لا نحتاج إلى أنْ نتكلم عليه الآن.

لكن أقصد أنّ هذا مغزى قولهم: إنّ اللغة العربية لغةٌ حكيمةٌ، عادلة أي: تعطي كل كلمةٍ حقها، فتعدل بين الكلمات وسيأتي لذلك شواهد كثيرة جدّا، ولعلنا نشير إلى شيءٍ من ذلك عندما يرد، وقد سبقت أشياء كثيرة من عدل اللغة العربية لعلنا نشير إلى ما سبق؛ لأنه سبق أنْ شرح من ذلك مثلًا: أنّ جمع المؤنث السالم مثل: "مسلمات وسيارات" يُرفع بالضمة، وينصب بالكسرة، ويجر بالكسرة، فاللغة هنا الآن مالت مع الفتحة ولا مالت مع الكسرة؟ مالت مع الكسرة.

ثم يأتي باب الممنوع من الصرف مثل: "أحمد ومساجد"، فرفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالفتحة، فعادت اللغة العربية بعد ذلك فعدلت الميزان، وهكذا كلما مالت في باب عادت في بابٍ آخر ووزنت الميزان لكي تكون عادلة، ولذلك أمثلة كثيرة هذا من الأمثلة على ذلك.

قلنا -يا إخوان-: الجملة الإسمية إما أصلية بسيطة غير منسوخة "محمدٌ كريمٌ"، وكلا الجزئين مرفوع، أو تكون منسوخة والنواسخ كم قلنا؟ **ثلاثة**:

- **الناسخ الأول**: الذي يرفع المبتدأ وينصب الخبر هذا الناسخ، ماذا يشمل؟

يشمل كان وأخواتها ثلاثة عشر فعلًا، ستأتي في باب كان وأخواتها "كان محمدٌ كريمًا، أصبح محمدٌ كريمًا".

- وأيضًا يشمل ناسخًا آخر، هذه النواسخ التي ترفع الأول وتنصب الثاني تشمل كان وأخواتها وتشمل في نواسخ أخرى أيضًا تعمل هذا العمل نفسه وهي أفعال المقاربة كاد وأخواتها أيضًا ترفع الأول وتنصب الثاني "كاد محمدٌ يرسب".

- وهناك أيضًا ناسخٌ ثالث يعمل هذا العمل أيضًا يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو.

الطالب: [٢٢:٤١].

الشيخ: لا، قلنا ظن وأخواتها تنصب من جزئين.

الطالب: [٢٢:٤٦].

الشيخ: أفعال رجاء هي المقاربة، هي المقاربة تشمل الرجاء والشروع والمقاربة، سميت كلها المقاربة تغليبًا لكن كلها باب واحد تُسمى كاد وأخواتها، وتشمل ما الحجازية وأخواتها، ما الحجازية النافية وأخواتها، مثل: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١].

إذًا فالناسخ الأول الذي يرفع المبتدأ وينصب الخبر يشمل ثلاثة نواسخ ثلاثة أبواب:

- كان وأخواتها.

- وكاد وأخواتها.

- وما وأخواتها.

وهذه ستأتينا تباعًا، هكذا ترتب النحو، سيأتينا الآن باب الابتداء المبتدأ

والخبر، وبعده سيأتي باب كان وأخواتها؛ لأنه الناسخ الأول، وبعده كاد وأخواتها، ثم ما وأخواتها، مرتبة؛ لأنّ هذه الثلاثة تعمل هذا العمل.

والناسخ الثاني الذي ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ماذا يشمل من النواسخ؟ يشمل ناسخين نوعين:

- يشمل إنّ وأخواتها ستة حروف: إنّ وأنّ وكأنّ ولكن وليت ولعل، مثل: "إنّ محمدًا كريمٌ".

- وتشمل ناسخًا آخر يعمل هذا العمل أيضًا ينصب الأول ويرفع الثاني وهو: لا النافية للجنس، لا النافية للجنس ماذا تعمل؟ تعمل عمل إنّ تنصب الأول وترفع الثاني، كقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**لا أحد أغير من الله**»، لا النافية للجنس وهي المشبهة بإنّ العاملة عمل إنّ.

إذًا فهذا الناسخ الذي ينصب الأول ويرفع الثاني يشمل بابين من النواسخ: يشمل إنّ وأخواتها ويشمل لا النافية للجنس، وهما أيضًا متتابعان بعد النواسخ السابقة.

ثم النوع الثالث من النواسخ الذي ينصب المبتدأ وينصب الخبر يشمل بابًا واحدًا من النواسخ وهو باب ظننت وأخواتها، ظننت وعلمت وحسبت وخلت إلى آخره، وهكذا ترتب النحو في هذا الباب، الأحكام النحوية الخاصة بالجملة الإسمية ترتبت بهذه الطريقة، فنأخذ المبتدأ والخبر، وبعده يأتينا كان وأخواتها، ثم كاد وأخواتها، ثم ما وأخواتها، ثم إنّ وأخواتها، ثم لا النافية للجنس، ثم ظننت وأخواتها.

بعد ظننت وأخواتها يأتي باب يسمونه (باب أعلم وأرى)، وهو باب ظننت وأخواتها لكن إذا تعدى إلى مفعولٍ ثالث، وبذلك ينتهي الكلام على الأحكام النحوية الخاصة بالجملة الإسمية.

ليبدأ ابن مالك الكلام على الأحكام النحوية الخاصة بالجملة الفعلية ابتداءً من باب الفاعل.

إذًا ماذا سيأتينا بعد باب ظننت وأخواتها وأعلم وأرى؟ سيأتي باب الفاعل وهو أول الأحكام النحوية للجملة الفعلية، وبعده نائب الفاعل، وبعده المفاعيل الخمسة: المفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه والمفعول المطلق، هذه أحكام الجملة الفعلية النحوية، وإنْ شاء الله إذا وصلنا إلى الجملة الفعلية سننبه إلى ذلك.

بعد هذه المقدمة يمكن أنْ ندخل إلى الكلام على باب الابتداء، مستعينين بالله متوكلين عليه، وإنْ شاء الله ما هي إلا أيامٌ قلائل ودروسٌ قلائل وننتهي من الأحكام النحوية للجملة الإسمية ونقول: نبدأ بباب الفاعل، فالأيام سريعة لكن نسأل الله أنْ يلقي البركة في أوقاتنا.

يقول شيخنا وإمامنا ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في ألفيته في هذا الباب (باب الابتداء) يقول:**

١١٣. مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ ... إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ
١١٤. وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ وَالْثَّانِي ... فَاعِلٌ اغْنَى فِي أَسَارٍ ذَانِ
١١٥. وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ وَقَدْ ... يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٌ أولُو الرَّشَدْ
١١٦. وَالْثَّانِ مُبْتَدَا وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ ... إِنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ
١١٧. وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بالابْتَدِا ... كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأْ

هذه خمسة أبيات نشرح منها في هذا الدرس ما تيسر إنْ شاء الله تعالى.

البيت الأول يقول فيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١١٣. مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ ... إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ

واضح أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يُعرِّف المبتدأ في هذا البيت، وإنَّما ضرب له مثالًا بقوله: (زَيْدٌ عَاذِرٌ)، ف(زَيْدٌ): مبتدأٌ و(عَاذِرٌ): خبر، ولعل الأمر من الوضوح بما كان بحيث لم يحتج رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى التعريف، أما تعريف المبتدأ عند النحويين: فالمبتدأ عند النحويين هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية، هذا هو المبتدأ، المبتدأ في التعريف العلمي النحوي: المبتدأ هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية.

نشرح هذا التعريف هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، الاسم أي أنّ المبتدأ لا يقع فعلًا ولا حرفًا ولا جملةً إسمية ولا جملةً فعلية، المبتدأ لا يقع إلا اسمًا، مجردٌ عن العوامل اللفظية تقول: مجردٌ عن أو مجردٌ من كلاهما جائزٌ في اللغة، مجردٌ من العوامل اللفظية.

قولنا: مجردٌ من العوامل اللفظية يدعونا إلى أنْ نشرح نظرية العامل في النحو؛ لأنّ النحو العربي كله يقوم على هذه النظرية نظرية العامل، فالنحو يقوم على أنّ الكلمات يعمل بعضها في بعض، كيف يعمل بعضها في بعض؟ لو قلنا: "سلمت على محمدٍ"، على: حرف جر، ومحمدٍ: اسمٌ مجرور، ما الذي جره؟ "على"، فجعلنا "على" وهو كلمة يجر "محمد" وهو كلمة، وعلى كلمة لا تفعل شيئًا في الحقيقة، وإنَّما الذي جر المتكلم أنت المتكلم الذي جررت فقلت: "محمدٍ"، ولو شئت لقلت: "على محمدًا أو على محمدٌ".

فالفاعل في الحقيقة الرافع والناصب والجار العامل في الحقيقة هو المتكلم لا شك في ذلك، ما أحد يناقش في هذه المسألة.

فقول النحويين: إنّ الألفاظ يعمل بعضها في بعض هذه نظرية تربوية لتوضيح الأمر وتسهيله، أنت أيها المتكلم أنت أيها العربي تقول: "سلمت على محمدٍ"، لماذا قلت: "على محمدٍ"؟ لماذا ما قلت: "على محمدٌ أو على محمدًا"؟ فتقول: قلت: "على محمدٍ"؛ لأنّ "محمدٍ" مسبوقة بعلى، فعلى جعلتك -أيها المتكلم-

تجر محمدًا، بدل هذه اللفة الطويلة نقول: على هي التي جعلت المتكلم إلى أنْ يجر ما بعدها، نختصر ذلك ونقول: "على" جرت ما بعدها، فهذه نظرية العامل.

والكلمات -كما سبق شرحه- اسمٌ وفعلٌ وحرف، أما الأفعال فمن حيث العمل تعمل أو لا تعمل؟ الأفعال كلها عاملة كل الأفعال عاملة تعمل، وإنْ كانت تختلف من حيث القوة في العمل، فبعضها قوي وبعضها قويٌ جدًّا وبعضها قويٌ جدًّا جدًّا وبعضها ضعيف، فأضعف هذه الأفعال في العمل ما يُسمى بالفعل اللازم الذي يرفع فاعلًا، ثم يعجز عن أنْ ينصب المفعول به، مثل: "قام"، تقول: "قام محمدٌ، ذهب محمدٌ، مات محمدٌ، غرق محمدٌ، خرج محمدٌ، دخل محمدٌ".

الآن رفعت فاعلًا هل تستطيع أنْ تنصب مفعولًا بهذه الأفعال؟ ما يمكن، هذا يُسمى فعل لازم رفع الفاعل ولزمه ولم يتعداه إلى نصب المفعول به، وأقوى من ذلك الفعل الذي يرفع فاعلًا وينصب مفعولًا به، كأنْ تقول: "أكرم محمدٌ أباه، وضرب زيدٌ اللص، وأخذ خالدٌ الكتاب"، هذه أفعال، ماذا عملت؟ عملت عملين: رفعت الفاعل ونصبت المفعول به، فهذه أقوى من الأفعال السابقة اللازمة.

ثم هناك أفعال أقوى ترفع فاعلًا وتنصب مفعولًا به أول وتنصب مفعولًا به ثانيًا وهذا باب ظننت، تقول: "ظننت محمدًا كريمًا"، ظننت ظن فعل والتاء فاعل ومحمدًا: مفعولٌ به أول، وكريمًا: مفعولٌ به ثاني، ثم هناك أفعال أقوى وهي التي تنصب ثلاثة مفاعيل، ترفع فاعلًا وتنصب مفعولًا به أول ومفعولًا به ثاني ومفعولًا به ثالثًا، وهذه أقوى الأفعال وهي أفعال قليلة، وهي المذكورة في باب أعلم وأرى، مثل: "أعلمت محمدًا العلم نافعًا"، أعلمت: فعلًا وفاعل، محمدًا العلم نافعًا: مفعول به أول وثاني وثالث.

الخلاصة: أنّ الأفعال كلها عاملة، والحروف من حيث العمل عاملة أم

معمولة؟ الحروف بعضها عامل وبعضها هامل، لكن لا يقع شيئًا منها معمولًا، لا يعمل فيها غيرها أبدًا، فالحروف العاملة عاملة يعني تعمل فيما بعدها الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، عندما نقول: عامل يعني يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم هذا عامل، أما المعمول فهو الذي يقع عليه الرفع فيكون مرفوعًا، أو يقع عليه النصب فيكون منصوبًا، أو يقع عليه الجر فيكون مجرورًا، أو يقع عليه الجزم فيكون مجزومًا.

فمن الحروف العاملة حروف الجر، أليست تجر تعمل الجر فهي جارة، ومن الحروف العاملة حروف الجزم "لم ولما"، ومن الحروف العاملة حروف النصب نصب المضارع مثل: "أنْ ولن"، ومن الحروف العاملة "إنّ وأخواتها" تنصب المبتدأ وترفع الخبر، هذه من الحروف العاملة.

ومن الحروف الهاملة التي لا تعمل ليس لها عمل لا تؤثر فيما بعدها، لا تعمل فيما بعدها شيئًا مثل: أحرف الاستفهام "هل والهمزة"، تقول: "محمدٌ كريمٌ" مبتدأٌ وخبرٌ، أدخل هل تقول: "هل محمدٌ كريمٌ؟"، هل: حرف استفهام هامل لا يعمل شيئًا، محمدٌ كريمٌ: مبتدأٌ وخبر وهكذا مثل قد مثل لام الابتداء "لمحمدٌ كريمٌ"، هذه كلها حروف هاملة لا تعمل شيئًا.

نصل إلى الأسماء، الأسماء عاملة أم معمولة؟ الأصل في الأسماء أنها معمولة، يعني يقع عليها العمل، فالفعل يرفعها فاعلًا وينصبها مفعولًا، وحروف الجر تجرها، وإنّ وأخواتها ترفعها وتنصبها وهكذا، الأصل في الأسماء أنها معمولة.

فلهذا الأسماء تأتي مرفوعة وتأتي منصوبة وتأتي مجرورة، وهل تكون الأسماء عاملةً تعمل الرفع أو النصب أو الجر؟ نعم، قد تأتي عاملةً في صور معينة قليلة محصورة في قولهم: الأسماء العاملة عمل أفعالها، ونسميها بالأوصاف هذا الوصف، الوصف خلاف الصفة الصفة يعني النعت، النعت هذا مصطلح إعراب

بدل أو نعت؟ تقول: لا نعت يعني صفة.

لكن الوصف الوصف يعني الاسم المشتق العامل عمل فعله، الاسم الذي شققته من فعله ويعمل عمل فعله، ونريد بالأوصاف الأسماء العاملة عمل فعلها ثلاثة أشياء: اسم الفعل واسم المفعول والصفة المشبهة، هذه قد تعمل عمل فعلها فترفع الفاعل وتنصب المفعول به.

الآن تكلمنا على نظرية العامل، وذكرنا ما يعمل من الأسماء والأفعال والحروف، نقول بعد ذلك كله: هذه العوامل التي تعمل فيما بعدها الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم نوعان:

- إما عوامل لفظية يعني تُلفظ لها حروف تخرج في اللفظ.

- أو عوامل معنوية يعني ما لها حروف تُلفظ ولكن تُفهم فهمًا هكذا، يفهمها الإنسان فهمًا.

فأغلب العوامل لفظية كجميع العوامل المذكورة سابقًا، فحروف الجر "سلمت على محمدٍ"، "على" هذا عامل لفظي أو معنوي؟ لفظي هذه حروف تُلفظ، إنّ وأخواتها عوامل لفظية والأفعال كلها عوامل لفظية، ونحن نقول في **تعريف المبتدأ**: المبتدأ هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية، فكل اسمٍ تجده غير مسبوقٍ بعاملٍ لفظيٍ مبتدأ، أي اسم تراه غير مسبوقٍ بعاملٍ لفظيٍ فهو مبتدأ، هذا معنى قولهم: أنّ المبتدأ اسمٌ مجردٌ من العوامل اللفظية.

فإذا قلت: "الله ربنا"، الله: اسم، هل سبق بعامل لفظي هل سبق بعاملٍ يعمل الرفع أو عاملٍ يعمل الجر أو عامل يعمل النصب؟ لا، فالله: مبتدأ هذا واضح، ومثله "محمدٌ كريمٌ"، محمدٌ: مبتدأً هذا واضح، لو قلنا: "في الدار محمدٌ"، في: حرف جر، والدار: هذا في حرف ما لنا علاقة به، نحن نبحث عن الأسماء؛ لأنّ

المبتدأ لا يكون إلا اسمًا، في: حرف، والدار: اسم، مبتدأ أو ليس مبتدأً؟ لا؛ لأنه مسبوق بعامل جر ليس مبتدأً، "في الدار محمد"، محمد: اسم مسبوق بعامل لفظي أم غير مسبوقٍ بعاملٍ لفظي؟ هذا غير مسبوقٍ بعاملٍ لفظيٍ.

فإنْ قلت: "وفي" نقول: في هذه تعمل الجر وقد جرت الدار وانتهى عملها، "في الدار" في: حرف جر، جرت الدار وانتهى عملها، ثم جاءنا محمدٌ فهل هو مسبوق بعامل لفظي أم مجرد؟ مبتدأ، "محمدٌ" هنا مبتدأ، أين خبره؟ "في الدار" مقدم.

لو قلنا: "جاء محمدٌ يده على رأسه"، جاء: فعل ما لنا علاقة به، محمدٌ: اسم، فهل هو مبتدأ؟ لا؛ لأنه مسبوق بفعل بجاء يطلبه فاعلًا، ف"جاء محمدٌ" هذا فعل وفاعل، "جاء محمدٌ يده"، يده: اسم، اسم مسبوق بعامل لفظي أم غير مسبوقٍ بعاملٍ لفظي؟ هنا غير مسبوق بعامل لفظي.

جاء، جاء هذا فعل لازم، فعل لازم يعني يرفع فاعلًا وينتهي عمله، وقد رفع محمدٌ فاعلًا، ما إعراب "يده" في قولنا: "جاء محمدٌ يده على رأسه"؟ محمدٌ: مبتدأ، كيف وقع مبتدأً؟ قلنا: لأنه اسمًا مجردًا عن العوامل لفظية، يده: مبتدأ، والخبر يده ما بالها؟ على رأسه هذا شبهة جملة خبر.

لو قلنا: "محمدٌ يده سخيةٌ"، محمدٌ: اسم سبق أو مجرد عن العوامل اللفظية؟ إذًا مبتدأ هذا مبتدأ، يده اسم أم ليست اسمًا؟ اسم، مسبوق بعامل لفظي أم غير مسبوق بعامل لفظي؟ مسبوقة بمحمد هل هي خبر لمحمد؟ أخبرت عن محمدٍ بأنه يده، لا، إذًا ليس خبرًا، إذًا فهو اسمٌ لم يُسبق بعامل لفظي، ماذا يكون؟ يكون مبتدأً، محمدٌ مبتدأ ويده مبتدأ؟ نقول: نعم، محمدٌ مبتدأٌ أول ويده مبتدأٌ ثانٍ، وكل مبتدأ يحتاج إلى خبر، فأين خبر المبتدأ الثاني يده؟ سخيةٌ، وأين خبر المبتدأ الأول محمدٌ؟ محمدٌ ما باله؟ جملة "يده سخيةٌ".

فلو قلنا: "جاء الذي يده سخيةٌ"، جاء: فعلٌ ماضٍ لازم، والذي: اسم موصول اسم، اسم إذًا ممكن أنْ يقع مبتدأً، هل هو هنا مبتدأ؟ لا؛ لأنه مسبوق بعاملٍ رفعٍ الفعل جاء فعل والذي فاعل، "جاء الذي يده" يده: اسم، مسبوق بعامل لفظي؟ مسبوق بجاء وجاء لازم وقد رفع الذي فاعلًا وانتهى، إذًا ما إعراب "يده" "جاء الذي يده سخيةٌ"؟ مبتدأ، أين خبر المبتدأ "يده"؟ "سخيةٌ"، الذي هذا اسم موصول، والاسم الموصول- كما عرفنا- لا بُدَّ له من صلة أين الصلة في الذي؟ الجملة الإسمية "يده سخيةٌ".

تلاحظون في كل الأمثلة السابقة: أنّ المبتدأ واقعٌ في أول الجملة، هذه من أحكام المبتدأ، أنّ المبتدأ يقع في أول جملته، ما نقول: في أول الكلام، نقول: في أول جملته، فإذا قلت: "محمدٌ كريمٌ"، محمدٌ وقع في أول الجملة، وإذا قلت: "محمدٌ يده سخيةٌ"، محمدٌ في أول الجملة، ويده مبتدأ، هل وقعت في أول الجملة؟ وقعت في أول جملة الخبر، الخبر هنا جملة أولها مبتدأ، وإذا قلت: "جاء الذي يده سخيةٌ"؟ يده: مبتدأ، أيضًا وقعت في أول جملتها وهي جملة الصلة، جملة الصلة المبتدأ يقع في أول الجملة أصالةً، وقد يتأخر فهذا حكمٌ آخر.

نقول: "هذا رجلٌ أبوه عمي"، هذا: اسم مجرد إذًا مبتدأ، "هذا رجلٌ" رجلٌ: هذا خبر أخبرت عن هذا بأنه رجلٌ، إذًا فهذا مبتدأ ورجلٌ خبر "هذا رجلٌ أبوه عمي"، أبوه: اسم، الآن مسبوق في عامل لفظي أم مجرد عن العوامل اللفظية؟ مجرد، ما إعرابه؟ مبتدأ، المبتدأ يحتاج إلى خبر، أين خبر أبوه؟ عمي، و"أبوه عمي" ترى الجملة إسمية الآن مبتدأ وخبر، هذه جملة إسمية مبتدأ وخبر، ما إعراب "أبوه عمي" هذه الجملة الإسمية؟ مبتدأ وخبر ما إعرابها كلها؟ كلها صفة لرجلٌ "هذا رجلٌ أبوه عمي"، للقاعدة التي كررناها أكثر من مرة: أنّ الجملة بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال.

لو قلت: "أخي عالمٌ"، أخي: اسم ومجرد من العوامل اللفظية فهو مبتدأ، أين خبره؟ عالمٌ، وبينهما ياء المتكلم "أخي عالمٌ"، أخ: مبتدأ وياء المتكلم في "أخي" هذا اسم مستقل وهو ضمير؛ لأنه ضمير متصل فاتصل بالكلمة السابقة، فأخ مبتدأ وعالمٌ خبر وياء المتكلم في أخي ما إعرابها؟

أذكركم بالقاعدة التي تقول: كل ضميرٍ اتصل باسمٍ فهو مضافٌ إليه، هذه قاعدة [٤٨:١٧@] كل ضميرٍ اتصل باسمٍ فهذا الضمير مضافٌ إليه، إذًا ما إعراب الياء في أخي؟ مضافٌ إليه.

الطالب: [٤٨:٢٨-٤٨:٢٩@].

الشيخ: والهاء في "أبوه" مضافٌ إليه.

وإذا قلت: "أخو محمدٍ عالمٌ"، فأخو: مبتدأ؛ لأنه اسم مجرد عن العوامل اللفظية، وأخبرت عن الأخ بأنه عالمٌ، فعالمٌ خبر ومحمد "أخو محمدٍ" ما إعراب محمدٍ؟ مضافٌ إليه، وفي قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد:٣٨]، اللام في ﴿لِكُلِّ﴾ [النساء:١١]: حرف جر ما لنا علاقة بها، وكلمة كل: اسم، لكنها ليست مبتدأً؛ لأنها مسبوقة بعامل جر، ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ﴾ [الرعد:٣٨] وأجل اسم مسبوق بعامل لفظي أم مجرد؟ مسبوق بعامل لفظي وهو المضاف، ﴿كل أجل﴾، المضاف والمضاف يجر المضاف إليه وهو عامل لفظي.

إذًا ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ﴾ [الرعد:٣٨] هذا مضاف إليه، ﴿كِتَٰبٌ﴾ وصلنا إلى ﴿كِتَٰبٌ﴾ هذا اسم مجرد من العوامل اللفظية فهو مبتدأ، إلا أنه مبتدأ مؤخر والخبر ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد:٣٨] فكتابٌ لكل أجل فقدَّم وأَخر.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أُوْلَئِكَ الأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ [الرعد:٥]، نعوذ بالله من

حالهم، ﴿أولئك الأغلال في أعناقهم﴾، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾: اسم إشارة اسم، ومجرد عن العوامل اللفظية فهو مبتدأ، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ ما بالهم؟ ﴿أولئك الأغلال﴾، أخبر عن أولئك النَّاس بأنهم الأغلال؟ لا، إذًا فالأغلال ليست خبرًا، ليست خبرًا فهي اسم وحينئذٍ مجرد عن العوامل اللفظية فيكون مبتدأً ف﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾: مبتدأٌ أول و﴿ٱلۡأَغۡلَٰلُ﴾ [الرعد:٥]: مبتدأٌ ثانٍ ولكلٍ منهما خبر، فخبر ﴿ٱلۡأَغۡلَٰلُ﴾ [الرعد:٥] أخبرنا عن الأغلال بأنها ﴿فِيٓ أَعۡنَاقِهِمۡۖ﴾ [الرعد:٥]، فالخبر هنا شبهة جملة، وأخبرنا عن ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ بأنهم ﴿ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَاقِهِمۡۖ﴾ [الرعد:٥] أخبرنا عنهم بجملة إسمية.

لعلنا نكثر من التمثيل؛ لأنّ كثيرًا من الدارسين يعرف المبتدأ بصورته الأصلية الواضحة وهو إذا جاء في أول الجملة، لكن إذا اختل هذا الأصل قد يصعب على بعض الطلاب أنْ يميز المبتدأ، فلهذا نأتي بأمثلةٍ عدة.

قال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿فريقا كذبتم﴾ [البقرة:٨٧]، فريق: اسم، مسبوق بعامل لفظي أم غير مسبوق بعامل لفظي؟ هنا مسبوق بعامل لفظي؛ لأنّ كلمة ﴿فَرِيقًا﴾ هذه مقدمة من تأخير، والأصل في الآية من حيث الترتيب اللغوي والله أعلم كذبتم فريقًا، فكذَّب فعل والتاء فاعل وفريقًا المكذب المفعول به، ثم قدَّم المفعول به؛ لأنّ المفعول به يجوز أنْ تقدم ويجوز أن تؤخر.

وهناك أمرٌ آخر أوضح من ذلك وهو أنّ ﴿فَرِيقًا﴾ منصوب، وسيأتي في أحكام المبتدأ أنّ المبتدأ مرفوع، وقال تعالى: ﴿قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِيۖ﴾ [يوسف:٩٠]، ﴿أَنَا۠ يُوسُفُ﴾ [يوسف:٩٠] مبتدأ وخبر، ﴿وَهَٰذَآ أَخِيۖ﴾ [يوسف:٩٠]: مبتدأٌ وخبر آخر هذا واضحة، ﴿أَنَا۠ يُوسُفُ﴾ [يوسف:٩٠] مبتدأ

وخبر، و﴿أُنَاسٍ﴾ [البقرة:٦٠] اسم، من أي الأسماء؟ ضمير.

وقال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٥]، إياك اسم أم ليس اسمًا؟ اسم، من أي الأسماء؟ ضمير ضمير منفصل، وقد جاء الاسم هنا إياك في أول الجملة، لكن هل هو مجرد عن العوامل اللفظية أم غير مجرد عن العوامل اللفظية؟ غير مجرد؛ لأنه مقدَّم من تأخير وأصل الآية لغويًا والله أعلم نعبدك ونستعينك، نعبدك هذه الكاف ضمير متصل وهي مفعول به، والمفعول به يجوز أنْ يتقدم قدمه كنعبد، لا بُدَّ أنْ تقلب الضمير المتصل إلى ضمير منفصل لكي يستقل بنفسه ويُبتدأ فقال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٥].

وهناك أمر أوضح من ذلك وهو أنّ إياك ضمير نصب، عندما درسنا الضمائر قلنا: في ضمائر رفع، ما تأتي إلا في محل رفع مثل المبتدأ والفاعل، وفي ضمائر نصب ما تأتي إلا مفعول به وأشياء حكمها النصب.

لو قلنا -يا إخوان-: "هل محمدٌ حاضرٌ؟" هل: حرف استفهام ما لنا علاقة بالحروف، محمدٌ: اسم، لكن اسم مجرد عن العوامل اللفظية أم مسبوق بعامل لفظي؟ مسبوق بهل، وهل "هل" حرف عامل أم هامل؟ هامل إذًا ما يغير الحكم، ما إعراب محمدٌ؟ مبتدأ؛ لأنه مجرد عن العوامل اللفظية وحاضرٌ خبره، ومثله "هل طالبٌ في المدرسة؟"، هل: حرف استفهام وهو هامل وطالبٌ: مبتدأ، وفي المدرسة: الخبر، وتقول: "لخالدٌ مسافرٌ"، اللام هنا لام الابتداء وهي دالة على التأكيد من حروف التأكيد حرف ابتداء، وهي من الأحرف الهاملة لا تعمل شيئًا، وخالدٌ: اسم مجرد عن العوامل اللفظية فهو مبتدأ.

هذا ما يتعلَّق بقولنا: مجردٌ عن العوامل اللفظية، وأما قولنا في التعريف: الاسم فعرفنا من قبل أنه يخرج الفعل ويخرج الحرف ويخرج الجملة الإسمية والفعلية،

فكل ذلك لا يقع مبتدأً، وقوله: الاسم يعني كل الأسماء يمكن أنْ تقع مبتدأً، كل الأسماء الضمير، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة، أسماء الفاعل، أسماء المفعول، الصفة المشبهة، المصادر، كل الأسماء يمكن أنْ تقع مبتدأً.

فالضمير مثل: ﴿أَنَا يُوسُفُ﴾ [يوسف:٩٠]، أسماء الإشارة مثل: "هذا محمدٌ" ﴿أولئك الأغلال في أعناقهم﴾ ونحو ذلك، وأيضًا قلنا الأسماء بكل صورها يمكن أنْ تقع مبتدأً، ومن ذلك الاسم الصريح والاسم المؤول، بما أنه اسم يصح أنْ يقع مبتدأً، **ما الفرق بين الاسم الصريح والاسم المؤول**؟ ولعلنا أشرنا إلى معنى الصريح والمؤول من قبل، فالصريح كل ما سبق، والمؤول الاسم المؤول هو الاسم المنسبك من حرفٍ مصدريٍ وصلته، الاسم المؤول هو الاسم الذي يتكون ويتألف من حرف مصدري ومن صلته، من حرفٍ مصدريٍ وصلته.

تقول: ما الحروف المصدرية؟ الحروف المصدرية أشهرها: أشهرها أَنْ بالفتح وسكون النون أَنْ، وأَنّ المفتوحة الهمزة المشددة النون، هذه حروف مصدرية، فالمصدر المؤول أيضًا يجوز أنْ يقع مبتدأً، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة:١٨٤]، ﴿أن تصوموا﴾، ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة:٧]: حرفٌ مصدري، ﴿تَصُومُواْ﴾: فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بأنْ وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة في ﴿تَصُومُواْ﴾ فاعل، هذا إعراب تفصيلي، ف﴿أَنْعَمْتَ﴾: حرفٌ، و﴿تَصُومُواْ﴾: تصوم فعل وواو الجماعة اسم، ﴿أن تصوموا﴾ على بعض كلها ﴿أن تصوموا﴾ هذا اسم، ﴿أن تصوموا﴾ اسم.

كأنْ تقول: "قام" فعلٌ ومحمد اسمٌ، و"قام محمدٌ" جملة فعلية، فقد تتكلم على الأشياء بمفرداتها وقد تتكلم على المجموع ف﴿أن تصوموا﴾ على بعض فهذا اسم، ويأخذ حكم الأسماء في كل شيء ومن ذلك أنْ يقع مبتدأً، فإذا قلت:

﴿أن تصوموا خير لكم﴾، ﴿أن تصوموا﴾ اتفقنا على أنه اسم، وهو في هذه الآية مسبوق بعامل لفظي أم مجرد؟ مجرد إذًا اسم، اسم مبتدأ هذا مبتدأ لكن أين المبتدأ في هذه الآية؟ المبتدأ هو الاسم المؤول ﴿أن تصوموا﴾، ما نقول: المبتدأ صيامكم وهو الذي معناه يتأول إليه، لا المبتدأ في الآية ﴿أن تصوموا﴾ هذا المصدر المؤول هذا الاسم المؤول هو المبتدأ، وأين خبره؟ خبره ﴿خَيْرٌ﴾ [البقرة:٥٤] مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

ومن ذلك أنْ تقول وانتبه للمثال: "أنْ تجتهد أفضل من أنْ تهمل"، أنْ تجتهد هذا اسم مؤول من أنْ وصلته وهو مبتدأ، حكمنا عليه بأنه مبتدأ؛ لأنه مجرد عن العوامل اللفظية، أين الخبر؟ "أنْ تجتهد اجتهادك أفضل" الخبر: أفضل، "من أنْ تهمل" من: حرف جر يجر الحرف أو يجر الفعل أو يجر الاسم؟ يجر الاسم، أين الاسم الذي جرته "من" "من أنْ تهمل"؟ هو "أنْ تهمل"، "أنْ تهمل" اسم؟ نقول: نعم، "أنْ تهمل" اسم، لكن من أي نوع الأسماء؟ اسم مؤول.

أنْ: هذا حرفٌ مصدريٌ ناصب للمضارع، وتهمل: فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بأنْ والفاعل مستتر تقديره أنت، وأنْ تهمل: اسمٌ في محل جر، انظر هنا الاسم المؤول جاء مبتدأً وجاء في محل جر بمن؛ لأنه اسم فيأخذ كل مواقع الاسم، وتقول: "سرني أنْ تتفوق"، سر: فعلٌ ماضٍ والنون حرف وقاية، وياء المتكلم تعود إليَّ أنا المتكلم "سرني" أنا الذي وقع علي السرور فأنا مفعول به، سرني ياء المتكلم مفعول به تعود إلي، ما الذي سرك؟ أين الفاعل؟ الذي سرني أنْ تتفوق، أين الفاعل أين فاعل سرني؟ "أنْ تتفوق"، الفاعل كذلك- كما سيأتي- يُشترط فيه أنْ يكون اسمًا، وقد وقع هنا اسمًا لكنه اسم مؤول.

تقول: هذا المثال ما يصلح في المبتدأ، الاسم المؤول هنا وقع فاعلًا ما وقع

مبتدأً، أقول: نعم، أريد أنْ أنبهك إلى أنّ الاسم المؤول في حكم الاسم الصريح في كل أحواله، يقع مبتدأً، ويقع في محل جر بحرف الجر، ويقع فاعلًا؛ لأنه اسم، وتقول: "الإحسان" ما الإحسان؟ "الإحسان أنْ تعبد الله كأنك تراه"، الإحسان: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والخبر: أنْ تعبد.

الخبر هنا -يا إخوان- الخبر هنا مفرد أم جملة فعلية؟ الخبر مفرد وهو اسم هنا اسم مؤول، كأنك قلت: الإحسان عبادتك، لكنك لم تأتِ بالاسم الصريح وإنَّما أتيت بالاسم المؤول "أنْ تعبد"، وقع خبرًا كما أنّ الاسم يقع خبرًا.

وتقول أيضًا: "أنْ تصدق شيءٌ جميلٌ"، أنْ تصدق: مبتدأ وشيءٌ: خبره، وتقول: "من الأدب أنْ تخفض صوتك"، من: حرف جر، حرف والأدب اسم، هل هو مبتدأ؟ لا؛ لأنه مسبوق بعامل جر هذا جار ومجرور، "أنْ تخفض صوتك" هذا اسم أم ليس اسمًا؟ أنْ تخفض صوتك اسم، فالاسم مسبوق بعامل لفظي أم غير مسبوق بعامل لفظي؟ هنا غير مسبوق، ماذا نعرب "أنْ تخفض صوتك"؟ مبتدأ مؤخر، ومن الأدب خبر مقدم، كأنك قلت: أنْ تخفض صوتك من الأدب، ثم قدَّمت وأخرت.

من ذلك قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلۡأَرۡضُ بِأَمۡرِهِۦۚ﴾ [الروم:٢٥]، ﴿من آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره﴾، ﴿مِّنۡ ءَايَٰتِهِۦٓۚ﴾ [لقمان:٣١]: هذا ﴿مِن﴾: حرف جر و﴿ءَايَٰتِهِۦ﴾ [البقرة:٧٣]: اسم لكنه مسبوق بعامل جر فليس مبتدأً هذا جار ومجرور، ﴿أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلۡأَرۡضُ بِأَمۡرِهِۦۚ﴾ [الروم:٢٥] كل ذلك اسم أم ليس اسمًا؟ اسم، ما إعراب هذا الاسم ﴿أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلۡأَرۡضُ بِأَمۡرِهِۦۚ﴾ [الروم:٢٥]؟ هذا مبتدأ؛ لأنه غير مسبوق بعامل مجرد، فهو مبتدأ وأين خبره؟ ﴿مِّنۡ ءَايَٰتِهِۦٓۚ﴾ [لقمان:٣١]، أنْ تقوم السماء والأرض بأمره من

آياته، ثم قدَّم وأَخر.

وتقول: "من الأدب أنّ الطالب يستأذن"، من الأدب: هذه جارٌ ومجرور، أنّ: هذه أنّ من الحروف المصدرية فهي وصلتها اسم " أنّ الطالب يستأذن"، أنّ: هذه من أخوات إنّ، والطالب: اسم أنّ، ويستأذن: خبر أنّ، وأنّ واسمها وخبرها "أنّ الطالب يستأذن" كل ذلك اسم أم ليس اسمًا؟ اسم مؤول، ما إعراب هذا الاسم المؤول؟ من الأدب أنْ أنّ الطالب يستأذن هذا مبتدأ، إذًا غير مسبوق بأي عامل لفظي، فأنّ الطالب يستأذن مبتدأ مؤخر، ومن الأدب خبرٌ مقدم.

ومن ذلك أنْ تقول: "من التوفيق أنك مسلمٌ"، أنك مسلمٌ: مبتدأ ومن التوفيق: خبر مقدم، ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ [فصلت:٣٩]، ﴿مِّنْ ءَايَٰتِهِۦٓ﴾ [لقمان:٣١]:جارٌ ومجرور، و﴿أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ [فصلت:٣٩]: هذا اسم مؤول إعرابه متبدأ.

إذًا فقولنا في التعريف: المبتدأ اسمٌ مجردٌ عن العوامل اللفظية، نريد بالاسم كل أنواع الاسم ومن ذلك الاسم الصريح والاسم المؤول، إنْ كان هناك من سؤال فنستمع إليه الآن، اتفضل.

الطالب: [٠١:٠٦:٥١-٠١:٠٧:٠٧@].

الشيخ: نعم، تعرب بالتفصيل تقول: أنّ حرفٌ مصدريٌ ناصب للمضارع، وتجتهد فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بأنْ والفاعل مستتر تقديره أنت، وأنْ تجتهد اسمٌ مؤولٌ وهو مبتدأٌ في محل رفع، تعرب تفصيلًا، ثم تعرب إجمالًا.

الطالب: [٠١:٠٧:٣٠-٠١:٠٧:٣٤@].

الشيخ: نعم، هذا تأويله إلا أنك إذا أولته ينقلب إلى صريح.

الطالب: [@٠١:٠٧:٤١].

الشيخ: فيمكن أنْ تقول: "صيامكم خيرٌ لكم" ويمكن أنْ تقول: "أنْ تصوموا خيرٌ لكم" وهذا جائز، لكن طبعًا في فرق من حيث المعنى لكن فرق دقيق، لكن لو سألتك أين المبتدأ في قولك: "صيامكم خيرٌ لكم" صيامكم وهو اسم صريح، لكن أين المبتدأ في قولك: "أنْ تصوموا خيرٌ لكم"؟ المبتدأ "أنْ تصوموا" نفسها ما تأولها، تقول: "أنْ تصوموا" هي المبتدأ وهو اسم مؤول.

الطالب: [@٠١:٠٨:١٦-٠١:٠٨:١٩].

الشيخ: هو هو بمعناه لا يُفقد منه شيء.

الطالب: [@٠١:٠٨:٢٨].

الشيخ: الحرف المصدري، الحرف المصدري هو الذي ينسبك منه ومن صلته اسمٌ صريح، يمكن أنْ تحذفه وأنْ تحذف الصلة التي بعده وتجعل مكانهما اسمًا صريحًا كجميع الأمثلة السابقة، ف﴿أن تصوموا خير لكم﴾ يمكن أنْ تحذف أنْ تصوموا وتقول: "صيامكم"، وتقول: "أنْ تجتهد خيرٌ من أنْ تهمل"، وتقول: "اجتهادك خيرٌ من إهمالك".

الطالب: [@٠١:٠٩:٠٥-٠١:٠٩:٠٨].

الشيخ: في الإعراب التفصيلي أنْ حرف ناقص، وتهمل: فعلٌ مضارعٌ منصوب والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، لكن أنْ تهمل على بعض اسم، نعم، اسم أنْ تهمل على بعض هذا اسمٌ مؤول.

الطالب: [@٠١:٠٩:٢٧-٠١:٠٩:٣٣].

الشيخ: نعم، المضاف إليه يكون معرفةً ويكون نكرةً ما في إشكال، تقول:

"هذا قلم الأستاذ"، أضفت إلى معرفة، ويمكن أنْ تقول: "هذا قلم أستاذٍ" فأضفت إلى نكرة، إلا أنّ الإضافة إلى معرفة تكسب التعريف، والإضافة إلى نكرة لا تكسب التعريف وإنَّما تكسب التخصيص، يعني تضييق دائرة التنكير لكن لا تزيل التنكير، "قلم أستاذ" خرجت عن أنه قلم امرأة أنه قلم طالب لكن يبقى أيضًا في حمى التنكير.

الطالب: [@٠١:١٠:١٠-٠١:١٠:١٢].

الشيخ: نعم الإضافة، الإضافة من العوامل، وسيأتي عندما نتكلم عن باب الإضافة الخلاف في العامل.

الطالب: [@٠١:١٠:٢٤-٠١:١٠:٣١].

الشيخ: نعم، قد يأتي من الأسماء أسماءٌ عاملة غير الأوصاف وهي محصورة في آخر النحو باسم الأسماء العاملة عمل أفعالها وهي المصادر واسم الفعل والأوصاف، الأوصاف ومعها المصادر واسم الفعل، إلا أنّ المصادر واسم الفعل ليست من الأوصاف.

الطالب: [@٠١:١٠:٥٣-٠١:١٠:٥٨].

الشيخ: لا، لا، لا، لكن لم يعمل الرفع ولم يعمل النصب، ثم إنّ المضاف فيه خلاف [@٠١:١١:٠٤] في باب الإضافة سنتكلم في جر المضاف إليه ما الذي يجر المضاف إليه؟ فبعض النحويين يقول: المضاف، فحينئذٍ يكون نفس الاسم هو الذي جر الذي بعده، فيكون من الأسماء العاملة، وهناك قول آخر وهو قول الجمهور أنّ الجر عملية الإضافة [@٠١:١١:٢٣] معنوي، ثم من العوامل المعنوية.

هناك كثير من الإخوة كان سألني في أثناء الأسبوع وقبل الدرس عما ذكرته في

الأسبوع الماضي من رسمية اللغة العربية في هيئة الأمم المتحدة، نحن قلنا: الموضوع مطروح عندهم لإلغاء رسمية اللغة العربية في هيئة الأمم المتحدة، وذكروا من ذلك مصوغات من هذه المصوغات أنّ جميع الوفود العربية لا تتكلم باللغة العربية في جميع مدارس هيئة الأمم المتحدة، ومنها أنّ الدول العربية كانت التزمت بدعم برنامج الترجمة ولم تقم بذلك.

لكني لا أدري ما الذي جد في الموضوع إلى الآن، ما استطعت أنْ أتابعه لكن بعد الزيارة الأخيرة لخادم الحرمين الشريفين وإلقاء بعد الخطابات باللغة العربية في هيئة الأمم المتحدة نرجو أنْ يكون الأمر أكثر إيجابية ولعل الأمر يكون في صالح اللغة العربية، لكن الأمر يحتاج إلى أكثر من ذلك، وهذا مما يُشكر لخادم الحرمين الشريفين فاهتمامه باللغة العربية واضح جدًّا، وقد أصدر أوامر كثيرة جدًّا لو نفذ بعضها لارتقت البلاد باللغة العربية.

وبهذه المناسبة فإني أشيد بالمسؤولين في وزارة الخارجية إلى أنْ يحثوا مندوبيهم في مجالس هيئة الأمم المتحدة والمتكلمين الرسميين باسمهم أنْ يلقوا خطابات باللغة العربية وأن يلقوا المداخلات باللغة العربية فهذا أمرٌ متاح، وجميع الشعوب الذي لغاتها رسمية كالهيئة المتحدة وهي ست رسمية كلهم يتكلمون بلغاتهم إلا العرب وللأسف الشديد [@٠١:١٣:٢٥] والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

محتويات الكتاب

سلسلة شروح النحو والصرف للشيخ سليمان العيوني

شرح ألفية ابن مالك

رحمه الله تعالى

في النحو والتصريف

دروس ألقاها فضيلة الشيخ

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني

الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بالرياض

الجزء الثاني

المفتي اللغوي

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني

شرح ألفية ابن مالك في النحو والتصريف

المفتي اللغوي

سِلْسِلَةُ شُرُوحِ النَّحْوِ والصَّرفِ لِلشَّيْخِ سُلَيْمَانَ العُيُونِي

شَرْحُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ

رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

فِي النَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ

دُرُوسٌ أَلْقَاهَا فَضِيلَةُ الشَّيْخِ

سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللهِ العُيُونِي

الأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ فِي قِسْمِ النَّحْوِ والصَّرْفِ وفِقْهِ اللُّغَةِ بِكُلِّيَّةِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ

جَامِعَةِ الإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سُعُودٍ الإِسْلَامِيَّةِ - بِالرِّيَاضِ

الجُزْءُ الثَّانِي

المفتي اللغوي

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

تم الصف والإخراج بإشراف

دار ابن سلام للبحث العلمي

٠٠٢٠١٠٩٨٥٤٦٦٨٢

جمهورية مصر العربية


بسم الله الرحمن الرحیم

مقدمة الشرح

الدرس العشرون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:-

فحيَّاكم الله وبيَّاكم في العودة المباركة إلى الدرس بعد إجازة الحج، وهذه ليلة الإثنين الرابع والعشرين من شهر ذي الحجة لسنة تسعٍ وعشرين وأربعمائة وألف في جامع الراجحي في مدينة الرياض، نعقد -بحمد الله- [**الدرس العشرين**] من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قبل الحج -يا إخوان- توقَّفنا في الكلام على أول [**باب الابتداء**]،

ولم نشرح من هذا الباب إلَّا بيتًا واحدًا، وهو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١١٣. مُبْتَـدَأٌ زَيْـدٌ وَعَـاذِرٌ خَبَـرْ إِنْ قُلْـتَ زَيْـدٌ عَـاذِرٌ مَـنِ اعْتَـذَرْ

وقلنا: إنَّ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يُعرِّف المبتدأ في هذا البيت اكتفاءً بالمثال، ونحن عرَّفنا المبتدأ إذ ذاك وقلنا في تعريفه: إنَّ المبتدأ هو: (**الاسم العاري عن العوامل اللفظية**)؛ هذا التعريف كافٍ في تعريف المبتدأ، وشرحنا المراد بهذا التعريف، وأخذنا عليه ما تيسَّر من الأمثلة، وشيءٍ من الشواهد.

وأُريد أيضًا أن نقف معكم على بعض الأمثلة، وشيءٍ من الشواهد على

المبتدأ قبل أن (@٠٠:٠٢:٠٧) في أحكام المبتدأ والخبر؛ لأنَّ الطالب إذا لم يفهم المبتدأ ويستطيع استخراجه من الكلام؛ فإنه لا يستفيد فائدةً كبيرة من معرفة أحكام المبتدأ والخبر، وهو لا يستطيع استخراجهما من الكلام، وكثرة الأمثلة في ذلك ومعرفة تصرُّفات الكلام في المبتدأ والخبر تُوقف على المبتدأ والخبر في كلام العرب، ولن نُعِيد الأمثلة والشواهد التي ذكرناها من قبل.

طيب... ومن الأمثلة على المبتدأ والخبر قولنا مثلًا: **هل خالدٌ كريمٌ**؟ نعم أعرِب.

طالب:....... (@٠٠:٠٣:٠٢).

الشيخ: **هل**: اسم أو حرف؟

طالب:....... (@٠٠:٠٣:٠٩)

الشيخ: نعم، أدوات الاستفهام كلها أسماء إلَّا (**هل**- **والهمزة**) فحرفان؛ فـ (**هل**) حرف استفهام، طيب: هذا الحرف حرفٌ عامل أم هامل؟ هامل؛ إذًا لا يؤثِّر فيما بعده.

فيكون (**خالدٌ**) في قولنا: **هل خالدٌ كريمٌ**؟ (@٠٠:٠٣:٢٩)؛ لأنه اسمٌ عارٍ عن العوامل اللفظية، وخبره: **كريمٌ**.

ولو قِيل: (**ما خالدٌ كريم**) هذا نفي. نعم!

طالب:....... (@٠٠:٠٣:٤٧).

الشيخ: اسم أو فعل؟

طالب: **حرف**.

الشيخ: حرف، هذا حرف نفي، حرف نفي سيأتي، وتعلمون من قبل أنَّ (**ما**

النافية) للعرب في إعمالها مذهبان:

فجمهور العرب: لا يُعمِلُها؛ يجعلها حرفًا هاملًا، ويسمِّيها النَّحويُّون **(ما** (@١٣:٠٤:٠٠).

والحجازيُّون من العرب: يُعمِلون **(ما)** عمل **(ليس)**، يعني: مثل **(كان)**؛ فيرفعون بها المبتدأ، وينصبون بها الخبر.

لكن نأخذ الآن بمذهب جمهور العرب الذي لا يُعمِلُون **(ما)** فيجعلونها حرفًا هاملًا لا عمل له، فـ **(ما)** حرف نفي، وهو حرفٌ هامل، طيب.. **ما إعراب (خالدٌ كريمٌ) بعد (ما)؟**

مبتدأٌ وخبر؛ لأنَّ **(خالدٌ)** اسمٌ عارٍ من العوامل اللفظية.

طيب... ولو قلنا: **(لَخالدٌ كريمٌ)**. ما هذه الـ **(ل)** التي في قولنا: **(لخالدٌ كريمٌ)**؟

هذه **(ل)** الابتداء؛ فهي حرف توكيد:

من حيث المعنى: تُفِيد التوكيد.

لكن من حيث العمل: حرفٌ عامل أو هامل؟ هامل.

إذًا لا يؤثِّر فيما بعده؛ فيكون **(خالدٌ كريمٌ)** مبتدأٌ وخبر.

ولو قلنا: **(والله لَخالدٌ كريمٌ)**، نعم!

طالب:....... (@٠٠:٠٥:٣٠).

الشيخ: أعرب!

طالب: **الـ (و)** واو قَسَم

الشيخ: الـ **(و)**: واو قَسَم، اسم أو فعل أو حرف؟

طالب: حرف.

الشيخ: حرف، عامل أو هامل؟

طالب:....... (@٠٠:٠٥:٤٠).

الشيخ: عامل، ماذا يعمل؟

طالب:....... (@٠٠:٠٥:٤٥).

الشيخ: من حروف الجر؛ إذًا لا بد أن يعمل فيما بعده الجر، أين مجروره؟

طالب:....... (@٠٠:٠٥:٤٩).

الشيخ: لفظ الجلالة، لفظ الجلالة مجرور بواو القَسَم وعلامة جرِّه الكسرة. إذًا واو القَسَم هنا عَمِلَ وانتهى عمله.

(والله **لَخالدٌ كريمٌ**): قولنا: (**لَخالدٌ كريمٌ**) مبتدأ وخبر؛ لكن هنا الجملة وقعت ماذا؟

طالب:....... (@٠٠:٠٦:١٦).

الشيخ: وقَعَتْ (@٠٠:٠٦:١٧) للقَسَم.

الـ (ل) في (والله **لَخالدٌ كريمٌ**) ما هي؟

طالب:....... (@٠٠:٠٦:٢٥).

الشيخ: (ل) الابتداء! لا، مَن يعرف؟

طالب:....... (@٠٠:٠٦:٣٣).

الشيخ: لا، (@٠٠:٠٦:٣٥) لا تكون إلَّا بعد (إنَّ).

طالب:....... (@٠٠:٠٦:٣٨).

الشيخ: لا، هذه (ل) القَسَم، هذه الـ (ل) الواقعة في جواب القَسَم، فالقَسَم يُستَقبَل بالـ (ل)، يعني: نقع الـ (ل) في جوابه (**والله، لأذهبنَّ**). هي (**أذهب**)؛ لكن تأتي بالـ (ل) في جواب القَسَم، (**والله، لأذهبنَّ**)؛ فالـ (ل) هذه تسمَّى (ل) القَسَم، أو الـ (ل) الواقعة في جواب القَسَم؛ أمَّا الجواب فهو: (**خالدٌ كريمٌ**)؛ فـ (**خالدٌ كريمٌ**) حينئذٍ هذه مبتدأ وخبر؛ لأنَّ (**خالدٌ**) اسمٌ عارٍ عن العوامل اللفظية.

طيب... لو قلنا يا أبا سهل، لو قلنا: (**إنْ تبخَل فخالدٌ كريمٌ**):

(إنْ)؟

طالب:....... (@٠٠:٠٧:٣١).

الشيخ: حرف شرط، عامل أو هامل؟

طالب:....... (@٠٠:٠٧:٣٥).

الشيخ: عامل، بل من أقوى العوامل، ماذا يعمل؟

طالب:....... (@٠٠:٠٧:٤١).

الشيخ: يجزم فعل الشرط، وجواب الشرط، طيب... (**إنَّ تَبخل**)؟

طالب:....... (@٠٠:٠٧:٤٩).

الشيخ: مجزوم بـ (**إنْ**)، إذًا فـ (**إنْ**) عمِلَت بالجزم، وفاعله مستتر تقديره (**أنتَ**).

والجواب: (**إنْ تبخلْ فـ**) الـ (**فـ**)؟

طالب:....... (@٠٠:٠٨:٠٣).

الشيخ: الـ (**فـ**) ليست (@٠٠:٠٨:٠٦) الـ (**فـ**)، هذه الـ (**فـ**) الواقعة في جواب

الشرط، الجواب يقع بعدها؛ فهي واقعة في جواب الشرط، والجواب قولنا: (**خالدٌ كريمٌ**) هذا الجزاء أو الجواب.

(**خالدٌ كريمٌ**) هنا: هذه جملة اسمية، هل (**إنْ**) الشرطية الجازمة تجزم الاسم أم تجزم فعلَيْه؟ تجزم فعلَيْه.

إذًا ما يُتصوَّر في (**إنْ**) الجازمة أن تجزم (**خالدًا**)؛ لأنَّ الجزم لا يقع إلَّا على الفعل.

إذًا فـ(**خالدٌ**) حينئذٍ مسبوق بعامل أو عارٍ؟

طالب: **مسبوق**...... (@٠٠:٠٨:٥٣).

الشيخ: مسبوق بعامل لا يعمل فيه، إذًا فهو -في الحقيقة- ليس مسبوقًا بعامل يعمل فيه؛ إذًا فهو اسمٌ خالٍ من العوامل اللفظية، فإعراب (**خالدٌ كريمٌ**): مبتدأٌ وخبر.

ثم الجملة الإسمية مبتدأ وخبر هذه (**خالدٌ كريمٌ**) الجملة ما إعرابها؟ جواب الشرط في محل جزم.

طيب... لو قلنا: (**أين خالدٌ ساكنٌ**). (**ساكنٌ**)؟

طالب:....... (@٠٠:٠٩:٤٢).

الشيخ: هذا اسم استفهام، اسم الاستفهام يعمل......

طالب:....... (@٠٠:٠٩:٥١).

الشيخ: لا، كل أدوات الاستفهام أسماء إلَّا (هل، والهمزة) فحرفان، هذا من حيث (@٠٠:١٠:٠٣) والإسمية؛ أنا سؤالي الآن: اسم الاستفهام كـ(**أين**) هل يعمل في ما بعده، يرفع ما بعده، أو ينصب ما بعده، أو يجر ما بعده؟ لا يعمل.

طيب... إذًا ما إعراب (**خالدٌ ساكنٌ**)؟

مبتدأ وخبر؛ لأنَّ (**خالدٌ**) اسم عارٍ عن العوامل اللفظية؛ أمَّا (**خالدٌ**) فمبتدأ، و(**ساكنٌ**) خبر؛ طيب... ما إعراب (**أين**)؟

(**أين**) هذا اسم، إذًا لا بد له من عوامل: إمَّا رفعُ، وإمَّا نصبٌ، وإمَّا جر، ما إعرابه؟

(**أين**) اسم استفهام يُسأَل به عن ماذا؟

طالب:....... (@٠٠:١٠:٤٢).

الشيخ: عن المكان، والمكان ظرف، إذًا ما إعراب (**أين**)؟

طالب:....... (@٠٠:١٠:٤٨).

الشيخ: أحسنتَ، (**أين**) تُعرَب دائمًا إذا وقعت استفهامًا: ظرف مكان، منصوب أم في محل نصب؟

طالب:....... (@٠٠:١٠:٥٩).

الشيخ: في محل نصب؛ لأنه مبنِي، (@٠٠:١١:٠٣) الظرف هنا لماذا تقدَّم؟ لماذا لم يؤخِّره على المبتدأ والخبر؟

لأنَّ هذا مقدَّمٌ وجوبًا؛ لأنه اسم استفهام، وأسماء الاستفهام لها حق الصدارة، طيب... أحسن!

لو قلنا: (**اليومَ خالدٌ مسافرٌ**).

طالب:....... (@٠٠:١١:٣٤).

الشيخ: (**اليوم**) ظرف زمان، ظروف الزمان تعمل فيما بعدها؟ لا تعمل.

إذًا فـ (**خالدٌ**) مبتدأٌ، و(**مسافرٌ**) خبرٌ، و(**اليومَ**) ظرف زمانٍ منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مقدَّم يمكن أن يؤخَّر إلى مكانه الأصلي فتقول: (**خالدٌ مسافرٌ اليومَ**)؟ نعم، هذا مقدَّم جوازًا.

طيب... **أمَّا الشواهد**: فأنا أقول منها شاهدَيْن أو ثلاثًا، ونترك الباقي فيما بعد -إن بقِيَ وقت في آخر الدرس إن شاء الله-.

نقول: «**الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ**» كما قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ**»، أعرب.

طالب:....... (@٠٠:١٢:٢٨).

الشيخ: هذا واضح أنه مبتدأ، وأين خبره؟

طالب:....... (@٠٠:١٢:٣٦).

الشيخ: «**أَخُو**» خبر مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة أو الخمسة، و «**أَخُو**» مضاف، و «**الْمُؤْمِنِ**» مضافٌ إليه مجرور، وعلامة جرِّه الكسرة، أحسنت!

طيب... نسأل، اتفضل يا أخي، قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**نَحْنُ قَوْمٌ لَا نَأْكُلُ حَتَّى نَجُوعَ**» أعرب.

«**نَحْنُ**».......، اسم- فعل- حرف؟

طالب:....... (@٠٠:١٣:١١).

الشيخ: ضمير؛ لكن اسم أو فعل أو حرف؟

طالب:....... (@٠٠:١٣:١٤).

الشيخ: الضمائر كلها أسماء، هذا الاسم سُبِقَ بعامل لفظي أو تجرَّد عن

العوامل اللفظية؟

طالب:....... (@٠٠:١٣:٢٢).

الشيخ: إذًا ما إعرابه؟

طالب:....... (@٠٠:١٣:٢٦).

الشيخ: مبتدأ، مرفوع أم في محل رفع؟

طالب:....... (@٠٠:١٣:٣٢).

الشيخ: ما الفَرْق بين مرفوع، وفي محل رفع؟ مَن يبشِّرنا يا إخوان؟ نعم!

طالب:....... (@٠٠:١٣:٤٢).

الشيخ: يعني للمُعرَب، مع المُعرَب تكون مرفوع، ومع المبني تكون في محل رَفْع.

طيب... «**نَحْنُ**» ضمير مُعرَب أو مبني؟

طالب:....... (@٠٠:١٣:٥٨).

الشيخ: إذًا تقول: مرفوع أو في محل رفع؟

إذا مبتدأ وفي محل رفع مبنيٌّ على الضم «**نَحْنُ**»، والخبر؟

طالب:....... (@٠٠:١٤:٠٨).

الشيخ: «**قَوْمٌ**» خبرٌ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

فـ «**نَحْنُ**» مبتدأ لأنه اسمٌ عارٍ عن العوامل اللفظية.

طيب... «**قَوْمٌ لَا نَأْكُلُ حَتَّى نَجُوعَ**»:

«**لَا**»: حرف نفي هامل.

و «نَأْكُلُ»: فعلٌ مضارعٌ مرفوع، والفاعل مستتر تقديره «نَحْنُ».

و «حَتَّى»: حرف ينتصب المضارع بعده.

و «نَجُوعَ»: فعلٌ مضارعٌ منصوب، والفاعل مستتر تقديره «نَحْنُ»، هذا واضح.

لكن ما إعراب جملة «لَا نَأْكُلُ حَتَّى نَجُوعَ»؟ «**لَا نَأْكُلُ حَتَّى نَجُوعَ**» هذه جملة، جملة إسمية أو فعلية؟

«**لَا نَأْكُلُ حَتَّى نَجُوعَ**»: فعلية، ما إعراب هذه الجملة الفلية؟

طالب:....... (@٠٠:١٤:٥٨).

الشيخ: انتهينا من الخبر، الخبر «**قَوْمٌ**»، «**نَحْنُ**» ماذا؟ «**نَحْنُ قَوْمٌ**»؛ لا تكون خبر.

طالب:....... (@٠٠:١٥:٠٨).

الشيخ: حال؟ صفة أو حال؟ صفة؛ لأنَّ:

الجُمل بعد النكرات: صفة.

وبعد المعارف: أحوال.

طيب... هذه الجُملة «**لَا نَأْكُلُ حَتَّى نَجُوعَ**» جاءت بعد كلمة «**قَوْمٌ**»، و «**قَوْمٌ**» نكرة أو معرفة؟

نكرة؛ إذًا صفة، وَصَفَ الـ «**قَوْمٌ**» هؤلاء بأنهم «**قَوْمٌ**» موصوفون بأنهم لا يأكلون حتى يجوعون.

طيب... **المثال الأخير**: قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَأَنفَقُوا۟ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [**الحديد:٧**]؛ تحتاج إلى التأمُّل هذه الآية ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَأَنفَقُوا۟ لَهُمْ أَجْرٌ

كَبِيرٌ﴾ [الحديد:٧]؛ مَن يعربها؟

الـ ﴿ف﴾: حسب ما قبلها.

﴿الذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير﴾؟

طالب:....... (@٠٠:١٦:١٠).

الشيخ: مبتدأ؛ لأنه اسمٌ عارٍ عن العوامل اللفظية، هو اسم موصول، نعم نعرف أنه اسم موصول؛ لكن (@٠٠:١٤:٠٨) يكون مبتدأ، مبتدأ مرفوع أو في محل رفع؟

في محل رفع، لأنه مبني، الأسماء الموصولة مبنية، مبتدأ في محل رفع مبنيٌّ على الفتح.

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾؟

طالب: فعل وفاعل.

الشيخ: فعل وفاعل، ﴿وَأَنفِقُواْ﴾؟

طالب:....... (@٠٠:١٦:٣٦).

الشيخ: الـ (وَ) حرف عطف.

و ﴿أَنفِقُواْ﴾: فعل وفاعل، والجُملة ﴿وَأَنفِقُواْ﴾: معطوفة على جُملة ﴿ءَامَنُواْ﴾ [البقرة:٩].

طيب... وجملة ﴿ءَامَنُواْ﴾ و ﴿وَأَنفِقُواْ﴾ ما إعرابها؟ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ ﴿وَأَنفِقُواْ﴾؟

طالب:....... (@٠٠:١٦:٥٨).

الشيخ: طيب أين خبر ﴿ٱلَّذِينَ﴾؟ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ ﴿وَأَنفِقُواْ﴾ أخبَرَ عنهم بأنهم ماذا؟ **طالب:**....... (@٠٠:١٧:١٠).

الشيخ: إذًا فالخبر قوله: ﴿لَهُمۡ أَجۡرٞ كَبِيرٞ﴾، إذًا فالخبر قوله: ﴿لَهُمۡ أَجۡرٞ كَبِيرٞ﴾، نأتي للخبر الآن؛ لكن دعونا بـ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ ﴿وَأَنفِقُواْ﴾، ما إعراب ﴿ءَامَنُواْ﴾ ﴿وَأَنفِقُواْ﴾؟

جملة فعلية؛ لكن ما إعرابها؟

طالب:....... (@٠٠:١٧:٢٩).

الشيخ: لا، صلة الموصول، كل موصول لا بد له من صلة، وصلته ما بعده؛ وإنَّما يُفرَّق بين الصلة والموصول.

إذًا ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾. ﴿ءَامَنُواْ﴾: جملة فعلية صلة الموصول.

﴿وَأَنفِقُواْ﴾: جملة معطوفة على الصلة.

إذًا (@٠٠:١٧:٦٧) الخبر، الخبر ﴿لَهُمۡ أَجۡرٞ كَبِيرٞ﴾، الآن ننظر في الخبر:

الخبر مفرد أم جملة؟

طالب:....... (@٠٠:١٨:٠٧).

الشيخ: جملة، اسمية أو فعلية؟

طالب:....... (@٠٠:١٨:٠٩).

الشيخ: اسمية؛ إذًا مبتدأ وخبر، أين المبتدأ والخبر؟ ﴿لَهُمۡ أَجۡرٞ كَبِيرٞ﴾. ﴿لَهُمۡ﴾؟

طالب:....... (@١٥:١٨:٠٠).

الشيخ: شبه جملة جار ومجرور، هذا خبر مقدَّم، و ﴿أَجْرُهُمْ﴾؟ مبتدأ مؤخَّر، ﴿كَبِيرٌ﴾؟

صفة للمبتدأ مرفوع مثله وعلامة رفعه الضمة.

والجملة الاسمية ﴿لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾: خبر المبتدأ، أحسنتَ يا أخي، بارك الله فيكم!.

الآن يمكن أن ننتقل إلى البيت الثاني والثالث من [**باب الابتداء**]، وفيهما يقول ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١١٤. وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِي ... فَاعِلٌ اغْنَى فِي أَسَارٍ ذَانِ
١١٥. وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ وَقَدْ ... يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٌ أولُو الرَّشَدْ

نعِيد؟ قال:

وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِي ... فَاعِلٌ اغْنَى فِي أَسَارٍ ذَانِ
وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ وَقَدْ ... يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٌ أولُو الرَّشَدْ

في هذيْن البيتيْن يتكلَّم ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على نوعيْ المبتدأ، يقول: إنَّ المبتدأ نوعان:

النوع الأول: المبتدأ الذي له خبر: كجميع الأمثلة السابقة، كل كلامنا من قبل على هذا النوع (المبتدأ الذي له خبر؛ فلهذا في كل مثال إذًا نقول: (مبتدأ) نسأل عن خبره، أين خبره؟

والنوع الثاني: المبتدأ الذي ليس له خبر؛ بل له فاعلٌ أو نائب فاعلٍ سَدَّ مسدَّ الخبر.

النوع الثاني: المبتدأ الذي ليس له خبر، طيب ماذا له؟ له فاعلٌ أو نائب فاعلٍ سدَّ مسَدَّ الخبر، نمثِّل عليه قبل أن نستطرد في ذِكْر أحكامه وشَرْحه.

فمثال ذلك أن تقول: (**أقائمٌ محمدٌ؟**):

(**الهمزة**): حرف استفهام، وهو حرفٌ هامل.

(**قائمٌ**): اسم أو فعل؟ هذا اسم فاعل؛ إذًا فهو اسم، اسم مجرد عن العوامل اللفظية فيكون: مبتدأً.

(**أقائمٌ محمدٌ؟**). (**محمدٌ**) هنا، ما إعراب (**محمدٌ**)؟ (**أقائمٌ محمدٌ؟**)، هل يصح أن تقول: إنه خبر، المعنى ما يستقِيم، (**أقائمٌ؟**) أخبرتَ عن قائمٍ بأنه (**محمدٌ**)؟ لو قلت: (**القائم محمد**) يعني: أخبرتَ عن القائم بأنه (**محمدٌ**)، يعني أخبرتَ عن قائمٍ بأنه (**محمدٌ**)؛ لا يستقِيم المعنى؛ ولكن الإعراب الذي يذْكُرونه هنا: أنَّ (**محمدٌ**) فاعل لـ(**قائمٌ**) سدَّ مسَدَّ الخبر.

فإن قلتَ: كيف يكون (**محمدٌ**) هنا فاعلًا؟ وما الذي رَفَعه؟

فالجواب: الذي رَفَعه قولنا: (**قائمٌ**).

فإن قلتَ: (**قائمٌ**) فعِلٌ يرفع الفاعل أم اسمٌ؟

فالجواب: اسم.

والاسم هل يرفع الفاعل؟

الجواب: أنَّ الأصل في الأسماء أنها لا تعمل فيما بعدها؛ إلَّا الأسماء المشتقَّة العاملة عمل فعلها، أسماء معيَّنة تسمَّى الأسماء المشتقَّة العاملة عمل فعلها، ويسمِّيها النحويُّون بـ..... لها اسم معيَّن يسمُّونها (الأوصاف أو الوصف)، ماذا يريدون بـ(الوصف) ويجمعونه على (الأوصاف)؟

يريدون الأسماء المشتقَّة العاملة عمل فعلها، وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبَّهة.

وهنا أُنبِّه على: أنَّ الوَصْف) غير (الصفة):

الصفة: النعت، هذا إعراب.

أمَّا الوَصْف: فهذا نوع من أنواع الأسماء، ويراد به: الأسماء المشتقَّة العاملة عمل أفعالها.

طيب... ماذا يعنون بقولهم: إنَّ الوَصْف اسمٌ مشتقٌّ؟ يقولون: اسم الفاعل اسمٌ مشتقٌّ، واسم المفعول اسمٌ مشتقٌّ، والصفة المشبَّهة اسم مشتقٌّ، **مشتقٌّ أي:** مشقوق، هذه الأسماء: اسم الفاعل مثل: **(قائمٌ)**، مثل: **(ضارب)**.

اسم المفعول مثل: **(مضروب)**، **(مشروب)**.

الصفة المشبَّهة مثل: **(حسن)**، و**(بطل)**، و**(شجاع)**.

أقول: هذه أسماء مشقوقة، مشتقَّة يعني: مشقوقة، مشقوقة من أين؟ مشقوقةٌ من أفعالها.

فـ **(قائمٌ)** هذا اسم؛ لكن من أين أخذته؟ يقول: اشتققته، يعني: أخذته، أخذناه من **(قام- يقوم)**، مَن الـ **(قائمٌ)**؟ هو الذي قَامَ أو الذي يقوم، فـ **(قائمٌ)** اسم مأخوذ من **(قامَ- يقوم)**.

ولأنَّ **(قائمٌ)** مأخوذ مشتقٌّ مشقوق من الفعل **(قام- يقوم)**؛ فهو يعمل مثل هذا الفعل، لو اشتققتَ قطعة من الثوب؛ فهذه القطعة من الثوب، تأتي مثله (@٠٠:٢٤:٥٢) اللون والصفة مثل الثوب.

فهذه الأسماء لأنها شُقَّت شَقًّا من الأفعال؛ تعمل مثل هذه الأفعال، فالثلاث

الأسماء التي لا تُشَقُّ من الأفعال، لا تُؤخَذ من الأفعال، ليس لها أفعال، ويسمُّونها بـ (الأسماء الجامدة) هذه ما تعمل مثل: (**جِدار**)، مثل: (**كرسي**)، مثل: (**قلم**) هذه أسماء جامدة ليس لها أفعال، لم تُشَقُّ من الأفعال؛ فلذا ما تعمل.

طيب... فلهذا (**قائمٌ**) وهو اسم: يعمل مثل (**قام- يقوم**). طيب... ماشي.

و(**حسن**) صفة مشبَّهة: تعمل مثل الفعل (**حَسُنَ- يَحْسُنُ**).

و(**مضروب**) و(**مشروب**): هذا اسم مفعول: (**مضروب**) أُخِذَ من أي فعل؟

انتبهوا! (**مضروب**)، الـ (**مضروب**) مأخوذٌ من (**ضَرَبَ**) ولَّا من (**ضُرِبَ**)؟ الـ (**مضروب**) مأخوذ من (**ضُرِبَ- يُضْرَبُ**)؛ أمَّا الـ (**ضارب**) فمأخوذٌ من (**ضَرَبَ- يضْرِبُ**).

إذًا فالـ (**ضارب**) يعمل مثل: (**ضَرَبَ- يضْرِبُ**) يعني: يرفع فاعلًا.

أمَّا الـ (**مضروب**)، والـ (**مشروب**) فهو يعمل مثل: (**ضُرِبَ- يُضْرَبُ**) يعني: يرفع نائب فاعل.

فإذا عرفنا ذلك نطبِّقه على قولنا: (**أقائمٌ محمدٌ؟**)، المعنى: ما معنى (**أقائمٌ محمدٌ؟**)؟

معناها مثل: (**أَقامَ محمدٌ؟**)؛ لأنَّ (**قائمٌ**) مشقوقٌ من (**قامَ**)، إمَّا أنَّ المعنى الدقيق في فَرْق بين أن تعبِّر بفعل (**أَقامَ محمدٌ؟**) أو تعبِّر باسم (**أقائمٌ محمدٌ؟**)، هذه فُروق دقيقة يتكلَّم عليها البلاغيُّون.

أمَّا من حيث المعنى الإجمالي والإعراب: هما سواء.

دعونا نُعرب الأصل وهو الفعل (**أَقامَ محمدٌ؟**):

(**الهمزة**): حرف استفهام هامل.

و(**قامَ**): فعلٌ ماضٍ.

و(**محمدٌ**): فاعل.

في مشكلة عندما يقول: (**محمدٌ**): فاعل؟ ما في مشكلة.

طيب... (**قامَ**) هذا فعلٌ ماضي، هل يصح أن تقول: إنه فاعل؟

هل يصح أن تقول: إنه مبتدأ؟ (**قامَ**)؟

لا يصح؛ لأنه ليس اسمًا. طيب... انتهينا من الأصل.

نشُقُّ من (**قامَ**): (**قائمٌ**)، ونقول: (**أقائمٌ محمدٌ؟**):

(**الهمزة**): حرف استفهام هامل.

و(**قائمٌ**): يعمل مثل (**قامَ**)؛ إذًا ما إعراب (**محمدٌ**)؟ فاعل رَفَعه (**قائمٌ**)، فاعل مرفوع وعلامة رَفْعه الضمة.

إمَّا أنَّ (**قائمٌ**) اسمٌ فوَقَعَ هنا اسمًا مجردًا عن العوامل اللفظية؛ فيكون مبتدأً؛ لأنَّ هذا الأمر عندما ركَّبناه وطبَّقنا هذه القواعد حَدَثَ هذا الأمر، فـ(**محمدٌ**): قلنا: إنه فاعل، لِمَ؟

لأنَّ (**قائمٌ**) اسمٌ مشتقٌّ يعمل مثل فعل (**قامَ**)، وكلهم فاعل، و(**قائمٌ**) لأنَّه اسم مجرد عن العوامل اللفظية قلنا: إنه مبتدأ؛ فصار (**قائمٌ**) مبتدأً لا خبر له؛ وإنَّما له فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر.

وكذلك لو قلتُ: (**أمشروبٌ العصير؟**):

(**مشروب**): هذا اسم مفعول مشقوق من الفعل (**شُرِبَ**)، كأنَّك قلت: (**أشُرِبَ العصير؟**).

فلو أردت الأصل فالهمزة: حرف استفهام هامل.

و(**شُرِبَ**): فعلٌ ماضٍ، وهو مبني للمجهول.

و(**العصير**):

فاعل؟ لا.

مفعول به؟ لا.

نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، فبحوِّل الفعل (**شُرِبَ**) إلى اسم مفعول، يعني: شُقَّ منه وَصْفًا، ونقول: (**أمشروبٌ العصير؟**):

فـ(**الهمزة**): حرف استفهام هامل.

و(**مشروبٌ**): يعمل مثل (**شُرِبَ**)؛ إذًا فـ (**العصير**) نائب فاعل؛ إلَّا أنَّ (**مشروبٌ**) هنا اسم؛ (@٤٤:٢٩:٠٠) مجردٌ عن العوامل اللفظية فأعربناه مبتدأً، أين خبره؟

ليس له خبر، ماذا له؟ له نائب فاعل سَدَّ مسد الخبر.

إذًا متى يكون المبتدأ من النوع الثاني؟

الجواب: إذا كان وَصْفًا، ماذا (@١:٣٠:٠٠) بالوَصْف؟

إن أردت التعريف نقول: الأسماء المشتقة العاملة عمل فعلها.

إن أردتَ الحصر تقول: الوَصْف: اسم فاعل، واسم المفعول، والصفة المشبَّهة.

وإذا قلنا: اسم الفاعل: فإنَّ صِيغ المبالغة تدخل في اسم الفاعل.

فإذا وَقَعَ المبتدأ وَصْفًا (اسم فاعلٍ، أو اسم مفعولٍ، أو صفةً مشبَّهةً): فإنه

يكون من النوع الثاني، ويرتفع ما بعده: إمَّا بأنه فاعل أو نائب فاعل، ويسدُّ حينئذٍ مسَدَّ الخبر.

إلَّا أنه يُشترط مع ذلك شرطٌ آخر، **الشرط الأول**: أن يكون المبتدأ وصفًا. قررناه.

هناك شرطٌ آخر وهو: أنْ يُسبَق هذا الوَصْف باستفهامٍ أو نفي، يقولون: أن يعتمد هذا الوصف على استفهامٍ أو نفيٍ يعني: أن يُسبَق كأمثلتنا: (**أقائمٌ محمدٌ؟**).

(**هل مشروبٌ العصير؟**).

(**ما مسافرٌ الرجل**).

(**أَحَسَنٌ وجهه؟**)، يعني: أحسُنَ وجهه؟ ثم حوَّل (**حَسُنَ**) إلى الصفة المشبَّهة (حَسن): (**أحَسَنٌ وجهه؟**).

(**أشُجاعٌ خالدٌ**).

وهكذا، فهذا هو النوع الثاني، خلاصته: أنه يكون من النوع الثاني إذا كان: المبتدأ وصفًا معتمدًا على استفهامٍ أو نفي.

إلَّا أنَّ الاعتماد على استفهامٍ أو نفيٍ اشترطه البصريون ولم يشترطه الكوفيُّون والأخفش؛ الكوفيون والأخفش لا يشترطون الاعتماد فيجعلون المبتدأ من النوع الثاني متى ما كان وَصْفًا، سواءً اعتمد أم لم يعتمد، واحتجُّوا ببيت من الشِّعر وهو قول الشاعر:

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تكُ ملغيا ... مقالةَ لِهْبيٍّ إذا الطير مَرَّتِ

بنو لِهْب: من قبائل العرب، وهم معروفون بالفِراسة وتقصِّي الأثر، فيقول: إذا تفرَّس لك رجلٌ من بني لِهْب فلا تُلغِ مقالته؛ بنو لِهْبٍ خبيرون، فلا تُلغِ مقالتهم

لذلك.

طيب... قال: (**خبيرٌ بنو لِهبٍ**):

(**خبيرٌ**): هذا فعِيل، ويجعلون هنا صفة مشبَّهة.

و(**بنو لِهْبٍ**): مرفوع أو منصوب أو مجرور؟ مرفوع، ما الذي رَفَعه؟

يقول: رَفَعه الصفة المشبَّهة (**خبيرٌ**)؛ مع أنَّ (**خبيرٌ**) في البيت لم يعتمد على نفيٍ أو استفهام؛ فعلى ذلك يدلُّ ذلك على أنَّ الوَصْف يجوز أن يقع مبتدأً فيرفع ما بعده وهو لم يعتمد على استفهامٍ أو نفيٍ.

وردَّ البصريُّون والجمهور الاحتجاج بهذا البيت، وقالوا: إنَّ (**بنو لِهْبٍ**) في البيت مبتدأٌ مؤخَّر.

و(**خبيرٌ**) خبرٌ مقدَّم، والتقدير حينئذٍ: (**بنو لِهْبٍ خبيرٌ**).

فإن قلت: (**بنو لِهْبٍ**) جمع، و(**خبيرٌ**) مفرد؛ **فالجواب على ذلك**: أنَّ (**فعيلًا**) يقع خبرًا للجمْع وهو على صيغة المفرد، يعني: أنه يجوز أن يقع خبرًا للجمع وهو على صيغة المفرد، وهذا وارد في اللغة في شواهد كثيرة، ومن ذلك قوله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم:٤]؛ قال: ﴿ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾ ﴿ظَهِيرًا﴾؛ ما قال: (**ظهيرُون**)، ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾ جَمْع، و ﴿ظَهِيرًا﴾ خبر، وسنعود إلى المسألة هذه بعد قليل أيضًا.

أمَّا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فماذا اختار؟ قول البصريين أم قول الكوفيين؟

ابن مالكٍ قال لنا:

وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ وَقَدْ ... يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٌ أولُو الرَّشَدْ

(**وَقَدْ يَجُوزُ**) يعني: مَنَعه أم أجازه بإطلاق؟ أو جوَّزه على قِلَّة؟

جوَّزَه على قِلَّة، هذا منهجه، منهجه: أنه إذا أدلَّة قليلة على المسألة أجازها على قِلَّة، فلم يمنع مُطلَقًا كالبصريين، ولا يُجِيز مُطلقًا كالكوفيين؛ وإنَّما يُجِيز على قِلَّة.

طيب.. قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حاكيًا عن (آزر) أبي إبراهيم: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن﴾ [مريم:٤٦]:

الهمزة: حرف استفهام هامل (أَ).

(**رَاغِبٌ**): هذا وصْف، اسم ولم يُسبَق بعامل لفظي، فماذا يكون إعرابه؟ يكون مبتدأً إلَّا أنه وَصْف؛ فيكون النوع الأول أو الثاني؟ من النوع الثاني، إذًا ما إعراب (**أنتَ راغبٌ**)؟

(**أنتَ**): هذا ضمير رَفْع، ما إعرابه؟ فاعل (**راغبٌ**)، وقد سدَّ هذا الفاعل مسَدَّ الخبر.

وقال الشاعر:

أقـــــاطنٌ قـــــوم ســــــلمى ... أم نــــــــــــووا ظعنـــــــــــا
إن يظعنـــــــــــوا فعجيـــــــــب ... عـــــيش مــــــــن قطنـــــا

قال: (**أقاطنٌ قوم سلمى**) قَطَن في المكان اللي بَقِيَ فيه، (**أقاطنٌ قوم سلمى**) يعني: أَقَطَنَ قوم سلمى:

فالهمزة: حرف استفهام هامل.

و(**قاطنٌ**): اسم فاعل وَصْف، فهو مبتدأ.

و(**قوم سلمى**) خبر أم فاعل؟ فاعل سدَّ مسَدَّ الخبر.

طب... ثم ننتقل إلى البيت الرابع وله صلةٌ بما سَبَقَ شرحه، وفيه يقول

رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١١٦. وَالْثَّانِ مُبْتَدَا وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ إنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ

ما زال يتكلَّم عن المسألة السابقة ويقول:

وَالْثَّانِ مُبْتَدَا وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ إنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ

قال: (**الْثَّانِ**)، وقبل قال: (**وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأ**)؛ لأنَّ الجملة الاسمية مكونة من جزأين: الجزء الأول، والجزء الثاني؛ فهي تعبِّر بالأول والثاني.

قال: (**وَالْثَّانِ مُبْتَدَا وَذَا الْوَصْفُ**) الذي وَقَع في البداية (**خَبَرْ**)، متى؟ (**إنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ**).

بيَّن في هذا البيت رَحِمَهُ ٱللَّهُ حالات الوَصْف المذكور، مع المرفوع بعده، الوَصْف: يرفع ما بعده، نعم؛ لكنه مع هذا المرفوع ثلاث حالات ذَكَرَها أو أشار إليها إشارةً في هذا البيت:

الحالة الأُولى: أن يتَّفقَا في الإفراد: يعني: الجزء الأول يتفق مع الجزء الثاني في الإفراد، يعني: الأول مفرد والثاني مفرد.

نحو: (**هل قائمٌ محمدٌ؟**): فـ (**قائمٌ**) مفرد، و(**محمدٌ**) مفرد، هذه الحالة الأولى: أن يتفقا في الإفراد.

الحالة الثانية: أن يتفقا في سوى الإفراد: يعني: أن يتفقا في التثنية (مثنى- مثنى) أو يتفقا في الجمع (جمع- جمع).

كأن تقول: (**هل قائمان المحمدان**)، أو تقول: (**هل قائمون المحمدون**)، الحالة الثانية: أن يتفقا (الأول والثاني) أن يتفقا في سوى الإفراد، يعني: في التثنية أو في الجمع.

الحالة الثالثة: أن يختلفا: كيف يختلفان؟ بأن يكون الأول مفردًا، والثاني ليس مفردًا، أن يكون الأول مفردًا، والثاني إمَّا مثنى، وإمَّا جمع.

كأن تقول: (**هل قائمٌ المحمدان؟**)، أو تقول: (**هل قائمٌ المحمدون؟**).

هذه ثلاث حالات، ولو تأمَّلتَ في كل حالةٍ لعرفتَ إعرابها؛ لكن ننصُّ عليها كما نصَّ عليها النحويُّون، والبيت السابق نصَّ على أي حالةٍ من هذه الحالات الثلاث؟ الأُولى أم الثانية أو الثالثة؟ يقول:

وَالثَّانِ مُبْتَدَا وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ ... إِنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقاً اسْتَقَرّْ

نصَّ على الحالة الثانية إذا توافقا في سوى الإفراد نحو: (**هل قائمان المحمدان؟**)، (**هل قائمون المحمدون؟**).

طيب... إذا اتفقا في التثنية أو اتفقا في الجمع، ماذا يكون الإعراب؟

يقول ابن مالك: (**وَالْثَّانِ مُبْتَدَا وَذَا الْوَصْفُ**) المتقدم (**خَبَرْ**) إذًا فالوَصْف خبر مقدَّم، والثاني مبتدأٌ مؤخَّر، فإذا قلت: (**هل قائمان المحمدان؟**):

فـ(**هل**): حرف استفهام هامل.

و(**المحمدان**): مبتدأٌ مؤخَّر.

و(**قائمان**): خبرٌ مقدَّم.

والأصل: (**هل المحمدان قائمان؟**) ثم قدَّمتَ وأخَّرتَ، وتقديم الخبر جائز.

وإذا قلتَ: (**هل قائمون المحمدون؟**) فكذلك:

(**هل**): حرف استفهام هامل.

و(**قائمون**): خبرٌ مقدَّم.

و(**المحمدون**): مبتدأٌ مؤخَّر.

السؤال: هل يصح في هذه الحالة أن تكون من النوع الثاني من أنواع المبتدأ؟
يعني: أن يكون الوَصْف مبتدأً والمرفوع بعدها فاعل سدَّ مسدَّ الخبر؟ أم لا يصح؟

نتأمَّل، طيب... إذا قلنا: (**هل قائمان المحمدان؟**):

(**قائمان**): هذا وَصْف مشتقٌّ، مشتقٌّ من أي فعل؟ انتبهوا ودقِّقوا في الكلام، نحن الآن ندرس [**الألفية**] ما ننسى [**الآجرومية**]؛ لأني لن أقبل منكم الإجابات الإجمالية؛ نريد جوابًا دقيقًا.

(**قائمٌ**) هذا مشتق من ماذا؟

طالب:....... (@١٤:٤٤:٠٠).

الشيخ: (**قام**)؛ أمَّا (**قائمان**) فمشتقٌّ من (**قام- يقومان**).

طيب... لو أردنا أن نضع مكان (**قائمان**) الفعل سنضع ماذا؟

(**قام**) أو (**يقومان**)، هل يصح أن تقول: (**هل قاما المحمدان؟**) أو (**هل يقومان المحمدان؟**)، أم أنك تقول: (**هل قام المحمدان؟**) (**هل يقوم المحمدان؟**) واضح؟

أنت إذا أردتَ الآن أن تبتدئ بالكلام: اجعل قبل (**محمد**) الفعل (**قام**) ماذا تقول؟ (**قام محمدٌ**).

و(**المحمدان**) ماذا تقول؟ (**قام المحمدان**)

و(**المحمدون**) ماذا تقول؟ (**قام المحمدُون**)، ما تقول: (**قاموا المحمدون**)؛ فالفعل دائمًا يُفرَد.

طيب... هل يصح أن نجعل (**المحمدان قائمان**) هنا (**قام**) أو (**يقومان**)؟

لا يصح؛ لأنه سيؤدِّي إلى أن تثنِّي الفعل وتجمع الفعل (**هل قائمون**

المحمدون)؟ لو جعلتَ الفعل لقلت: (**هل قاموا المحمدون؟**) وهذا لا يصح.

إذًا فهل يصح أن تجعل الخبر مبتدأً عاملًا عمل الفعل و(**المحمدون**) فاعلٌ مرتفعٌ به؟ لا يصح.

إذًا فليس لك إلَّا النوع الثاني من المبتدأ:

فـ (**المحمدون**): مبتدأٌ مؤخَّر.

و(**قائمون**): خبرٌ مقدَّم.

فلهذا نص ابن مالك على هذه المسألة، وأنه لا يجوز إلَّا أن يكون الثاني مبتدأً، (**وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ**).

أمَّا الحالة الثالثة: إذا اختلفا: فصار الوصف مفردًا، والمرفوع مثنًّى أو جمعًا، مثل: (**هل قائمٌ المحمدان؟**) أو (**هل قائمٌ المحمدون؟**) ما نص ابن مالك على هذه حُكم هذه الحالة؛ لكن نتأمَّل فيها، هل هي من النوع الأول للمبتدأ؟ أو من النوع الثاني؟ (**هل قائمٌ المحمدان؟**)، هل يصح أن تجعل الفعل هنا مكان الوصف؟ نعم إذا فهمنا الحالة الثانية:

فـ (**قائمٌ**): مبتدأ.

و(**المحمدان**): فاعل سدَّ مسدَّ الخبر.

أو (**هل قائمٌ المحمدون؟**):

(**قائمٌ**): مبتدأ.

و(**المحمدون**): فاعل سدَّ مسَدَّ الخبر.

هل يصح أن نجعل هذه الحالة من النوع الأول على التقديم والتأخير؟ فـ (**المحمدون**) مبتدأ، و(**قائمٌ**) خبر مقدَّم، هل يصح؟

لو قلنا ذلك لكان أصل الكلام: (**هل المحمدون قائمٌ؟**) (**هل المحمدان قائمٌ؟**) وهذا لا يصح.

إذًا فالحالة الثالثة لا يصح إلَّا أن تكون من النوع الثاني من نوعي المبتدأ.

بقِيَت الحالة الأُولى وهي: إذا اتفقا في الإفراد، فالوَصْف مفرد وما بعده مفرد، مثل: (**هل قائمٌ محمدُ؟**) هل يصح أن نجعلها من النوع الثاني، فنجعل مكان (**قائمٌ**) الفعل ونقول: (**هل قام محمدٌ؟**)؟

إذًا فيصح أن تكون من النوع الثاني من نوعي المبتدأ.

هل يصح أن تكون من النوع الأول للمبتدأ على التقديم والتأخير؟ يصح؛ لأنه ينفع أن تقول: (**هل محمدون قائمون؟**).

فالخلاصة: أنَّ الحالة الأولى: إذا تطابقا في الإفراد؛ فيصح فيها أن تكون من النوع الأول أو الثاني، هذا جواز نحوي.

إذًا قد يرجِّح أحد الأمرَيْن أمورٌ بلاغية، أنت هل تريد معنى الفعل؟ أم تريد معنى الاسم؟

فإن أردتَ معنى الاسم: فيكون من النوع الأول.

وإن أردت معنى الفعل: فيكون من النوع الثاني.

هذه أمور بلاغية؛ لكن حال الجواز النحوي يجوز لك فيها الوجهان.

والحالة الثانية: إذا تطابقا في سوى الإفراد، يعني: تطابقا في التثنية، وتطابقا في الجمع: فلا تكون إلَّا من النوع الثاني.

أو الأول: فلا تكون إلَّا من النوع الأول على التقديم والتأخير.

وإن اختلفا: فلا تكون إلَّا من النوع الثاني.

طيب... ذكرنا -يا إخوان- قبل قليل أنَّ البصريين والكوفيين اختلفوا في اشتراط الاعتماد؛ فهل لهذا الاختلاف أثر وثمرة؟ أم لا؟

ننظر: أمَّا قولنا مثلًا: **(قائمٌ محمدٌ)** هذا وَصْف اعتمد أم لم يعتمد؟ لم يعتمد، هذا لم يعتمد؛ لكن هل يصح أن نقول: **(قائمٌ محمدٌ)** أم لا يصح؟ هذه الجملة صحيحة أم خاطئة؟

هذه الجملة صحيحة باتفاق عند البصريين وعند الكوفيين؛ إلَّا أنهم يختلفون في التخريج (في الإعراب):

فالبصريون الذين يشترطون الاعتماد: لا يجعلون هذا المثال من الصورة الثانية (من النوع الثاني)؛ بل يجعلونه من النوع الأول من المبتدأ على التقديم والتأخير:

فـ **(محمدٌ)**: مبتدأ مؤخَّر.

و **(قائمٌ)**: خبر مقدَّم، وتقديم الخبر جائز.

والكوفيون الذين لا يشترطون الاعتماد: يجعلون هذه الجملة من النوع الثاني، والمشهور عنهم أنهم لا يجعلونها من النوع الأول؛ لأنَّ المشهور عن الكوفيين أنهم لا يُجِيزون تقديم الخبر إلَّا في أضيق الحالات، فإذا تقدَّم الخبر جعلوه من النوع الثاني للمبتدأ، هذا المشهور عنهم.

طيب... فنحو **(ممنوعٌ التدخين)**:

(ممنوع): مفعول، هذا اسم مفعول من **(مُنِعَ- يُمنَعُ)** فهي من هذا الموضوع، **(ممنوعٌ التدخين)** هذه الجملة صحيحة أم خاطئة؟

هي صحيحة عند الجميع؛ إلَّا أنهم يختلفون في التخريج والإعراب:

فالبصريون والجمهور: يجعلون:

(**التدخين**): مبتدأٌ مؤخَّرٌ.

و(**ممنوعٌ**): خبرٌ مقدَّمٌ.

وعند الكوفيين: يجعلونها من النوع الثاني للمبتدأ؛ لأنهم لا يشترطون الاعتماد:

فـ(**ممنوعٌ**): مبتدأ.

و(**التدخين**): نائب فاعل سدَّ مسد الخبر.

إذًا فالاختلاف في مثل هذه الجملة ثمرته لفظية أم إعرابية تقديرية تخريجية؟ هذه إعرابية ليست لفظية.

لكن مثل: (**مجتهدٌ الطُّلَّابُ**) أو (**قائمٌ المحمدان**) أو (**مجتهدٌ الطالبان**) يعني: إذا اختلفا.

(**قائمٌ المحمدان**) هذه الجملة صحيحة أم خاطئة؟

طالب:....... (@٠٦:٥٣:٠٠).

الشيخ: عند البصريين خاطئة، وعند الكوفيين صحيحة:

عند الكوفيين صحيحة: لأنهم يجعلون:

(**قائمٌ**): مبتدأً.

و(**المحمدان**): فاعل سدَّ مسَدّ الخبر؛ لأنهم لا يشترطون الاعتماد.

وعند البصريين الذين يشترطون الاعتماد: هل يصح حَمْل هذه الجملة على النوع الثاني من المبتدأ؟

لا؛ إذًا لا يصح إلَّا أن تكون من النوع الأول، وإذا كانت من النوع الأول لا تكون إلَّا على التقديم والتأخير؛ فيكون الأصل (**الطالبان قائم**) وهذا خطأ.

إذًا فللخلاف ثمرة في نحو هذه الأمثلة.

وقول ابن مالك لسهل بن مالك:

وَقَدْ يَجُوْزُ نَحْوُ فَائِزٌ أولُو الرَّشَدْ

(**فَائِزٌ أولُو الرَّشَدْ**). (**فَائِزٌ**): هذا وَصْف من (**فاز- يفوز**).

و(**أولُو الرَّشَدْ**) مفرد أو جمع؟ جمع؛ إذًا اختلفا، فهذا المثال يصح أو لا يصح (**فَائِزٌ أولُو الرَّشَدْ**)؟

عند البصريين: لا يصح.

وعند الكوفيين: صحيحٌ مطلقًا.

وعند ابن مالك: قد يصح، قد يجوز، يعني: يجوز قليلًا، يعني: لو استعمله الإنسان قليلًا، لو استعمله الشاعر في أبيات قليلة من شِعره، لو استعمله الناثر في كلام قليل، إنسان ألَّفَ كتابًا من مائتي صفحة، ثلاثة مائة صفحة، واستعمل هذا الأسلوب مرات قليلة، نقول: هذا لم يخرج من الصواب إلى الخطأ، لم يخرج إلى الضعف؛ لأنه استعمله قليلًا.

لكن لو استعمل هذا الأسلوب كثيرًا هذا خطأ عند البصريين، وخطأ عند ابن مالك:

فالبصريون: لا يُجيزونه أبدًا لا قليلًا ولا كثيرًا.

وابن مالك: يُجيزه على قِلَّة.

والكوفيون: يُجيزونه مطلقًا.

والآن يمكن أن ننتقل إلى البيت الخامس، وفيه يقول الإمام/ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١١٧. وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بالابْتِدا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأ

بيَّن في هذا البيت رافع المبتدأ ورافع الخبر، يعني: العامل الذي يرفع المبتدأ والعامل الذي يرفع الخبر، فنحن نقول في الإعراب: مبتدأٌ مرفوع.

ونقول: خبرٌ مرفوع.

مرفوع يعني: أنَّ هناك شيئًا رَفَعه، يقول: **(الكأس مرفوع)** تفهم مباشرة أنَّ هناك رافعًا رَفَعَه.

إذا قلنا: (مبتدأٌ مرفوعٌ وخبر مرفوعٌ)؛ فهناك عاملٌ رَفَعه، ما العامل الذي يرفع المبتدأ والعامل الذي يرفع الخبر؟

في المسألة أقوال نذْكُرها سَرْدًا ولا يهمنا التفصيل فيها: فرافع المبتدأ فيه قولان:

- **القول الأول**: أنَّ رافعه الابتداء.
- **والقول الثاني**: أنَّ رافعه الخبر.

القول الأول: أنَّ رافعه الابتداء: هذا عامل معنوي شرحناه من قبل: **الابتداء عامل معنوي يعني**: وقوع الاسم في ابتداء الجملة يجعل العربي يرفعه، الاسم إذا وَقَعَ في أول الجملة هذا يدعو العربي إلى أن يرفعه، هذا الابتداء، فهو عاملٌ معنوي وليس عاملًا لفظيًّا.

والذين قالوا: إنَّ رافع المبتدأ هو الخبر نفسه: فجعلوا عامل المبتدأ لفظيًّا (وهو الخبر).

فالقول الأول للبصريين وهو: أنَّ العامل الابتداء.

والقول الثاني هو للكوفيين وهو: أنَّ رافع المبتدأ الخبر.

أمَّا الخبر فما رافعه؟ في رَفْعه ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه الابتداء كذلك، الابتداء عند هؤلاء رَفَعَ المبتدأ ورَفَع الخبر معًا.

والقول الثاني: أنه المبتدأ، المبتدأ نفسه رَفَع الخبر.

والقول الثالث: أنه الابتداء والمبتدأ معًا، الابتداء والمبتدأ معًا رَفَعَا الخبر.

وأرجح هذه الأقوال هو ما اختاره ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذ قال:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بالابْتَدِا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأ

هذا هو قول جمهور البصريين، وقول سيبويه، وقول جماهير النحويين قديمًا وحديثًا: **أنَّ المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء؛ فهو مرفوعٌ بعاملٍ معنوي، والخبر مرفوعٌ بالمبتدأ**.

فإن قلت: هل لهذا الخلاف أثر وثمرة؟

فنقول: **أمَّا من حيث اللفظ**: فلا أثر له ولا ثمرة؛ ولكن أثر ذلك في الوصول للنحوية والقياسات:

فالذين قالوا: إنَّ رافع المبتدأ هو الابتداء: فإنهم جعلوا العامل حينئذٍ معنويًّا.

والذين جعلوه الخبر: جعلوا العمل لفظيًّا.

طيب... والتعريف الذي ذَكَرْناه ويذكُرُه أغلب النحويين قديمًا وحديثًا للمبتدأ وهو: (أنَّ المبتدأ: الاسم العاري عن العوامل اللفظية) هذا تعريفنا، وشرحنا على ذلك، هذا التعريف جارٍ على أي الأقوال؟ على أنَّ العامل في المبتدأ: الابتداء؛ لأنَّ المبتدأ هو: العاري عن العوامل اللفظية لأنَّ عامله معنوي.

ولهذا القول أدلة كثيرة لا تهمُّنا الآن؛ لأنَّ الخلاف هذا يهتم به المتخصصون؛ لأنه سيستفِيدون منه بعد ذلك عندما يرجِّحون في مسائل أخرى، فيختلفون في قوة القياس والأصول.

هذا ما يتعلَّق في شرح أبيات هذا الدرس، بعده يمكن أن نعود أو نفتح المجال للأسئلة قبل أن نعود لبقية الأمثلة، وقضية قد أطرحها إن بَقِيَ وقتٌ أيضًا.

سؤال:....... (@٠١:٠١:٠٧).

الشيخ: قالوا..... طبعًا قولهم ضعيف؛ لكن قالوا: لهذا نظائر مثل: (**إنَّ**) التي تنصب الاسم وترفع الخبر، ومثل: (**كان**) التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، يعني: عمِلَت عملَيْن في شيئين؛ فهذا عمِلَ عملَيْن في شيئين، وضُعِّفَ قولهم؛ لأنَّ (**كان**) و(**إنَّ**) عوامل لفظية فهي قوية يمكن أن تعمل عمل وعملَيْن؛ لكن الابتداء عاملًا معنويًّا، ولا يَرقَى الفرع إلى الأصل، الفرع لا بد أن ينحط عن الأصل درجة.

سؤال:....... (@٠١:٠٢:٠٣).

الشيخ: يقول: ذَكَرْنا الوَصْف المشتق وهو: المشقوق من فِعله: (**محمد**) أليس وَصْفًا مشتقًّا؟ لأنَّ (**محمد**) (**مفعَّل**) فهو مشتقٌّ من (**الحَمْد**) من (**حَمِدَ- يَحمَدُ**) فهو (**محمَّد**) فيكون مأخوذ من (**حمَّدَ- يُحمِّدُ**).

الجواب على ذلك: أنَّ (**محمدًا**) هنا في أمثلتنا عَلَم، والعَلَم -كما درسْنا-:

_ إمَّا أن يكون منقولًا.

_ وإمَّا أن يكون مرتجلًا.

ما معنى منقول؟ يعني: أنه أُخِذَ من استعمالٍ سابقٍ في اللغة، كان مستعمل في اللغة في باب آخر ثم أخَذْته وجعلته عَلَمًا، فـ(**محمد**) قبل أن يكون علمًا ماذا كان؟

كان اسم مفعول، (حمَّدْتَه- أُحمِّدُه) فأنا (محمِّد) وهو (محمَّد)، فهو في الأصل اسم مفعول، ولو استعملته على ذلك كان وَصْفًا؛ لأنه اسم مفعول.

لكن بعدما نقلناه من اسم المفعول وجعلناه عَلَمًا اسمًا لهذا الشخص انتقل من الوَصْفية إلى العَلَمية، مرحلة حينئذٍ يُقال: عَلَم، ما يُقال: وَصْف.

سؤال:....... (@٠١:٠٣:٣٨).

الشيخ: لأنَّ هذه الجملة لم يجُزْ عندهم أن تُحمَل على النوع الثاني لعدم وجود الاعتماد؛ فهل نقول إنها خطأ أو تُحمَل على النوع الأول للمبتدأ؟

نقول: لا، قبل أن نقول خطأ ننظر: هل تُحمَل على النوع الأول على التقديم والتأخير؟ أو لا تُحمَل؟ ما تُحمَل، عندهم ما تُحمَل؛ فقالوا: خطأ؛ فلهذا مثَّل ابن مالك في هذا المثال بالذات.

لكن في نحو (**قائمٌ محمدٌ**) معتمد ولَّا غير معتمد؟ غير معتمد؛ لكن هل يمنع البصريون هذه الجملة والوصف غير معتمد؟

نعم، هم يمنعون أن تكون من النوع الثاني لعدم الاعتماد؛ لكن لا يخطِّئونها لأنها تُخرَّج على النوع الأول؛ فلهذا قَصَدَ ابن مالك التمثيل بهذا المثال.

طالب:....... (@٠١:٠٥:٠٠).

الشيخ: (@٠١:٠٥:٠١) لا تجوز.

سؤال:....... (@٠١:٠٥:٠٥).

الشيخ: (**أين خالدٌ ساكنٌ؟**).

سؤال:....... (@٠١:٠٥:١٣).

الشيخ: لا، كل أدوات الاستفهام أسماء إلَّا (الهمزة، وهل).

سؤال:....... (@٠١:٠٥:٢١).

الشيخ: لا، سَبَقَه عامل لا؛ لكن في عامل عَمِلَ فيه وهو ساكن.

سؤال:....... (@٠١:٠٥:٣٥).

الشيخ: لا ليس مبتدأً لأنه ظرف، منصوب على الظرفية إلَّا أنه مبني، لو أتَيْتَ مكانه بظرفٍ مُعرَب مثل: (**اليوم**) كنت تقول: (**اليومَ خالدٌ ساكنٌ**) فتنصب لأنه ظرف، أين العامل في الظرف سواءً (**اليومَ**) أو (**أين**)؟

طالب:....... (@٠١:٠٦:٠٣).

الشيخ: طيب دعونا في (**اليوم**) لأنَّ (**اليوم**) ليس له الصدارة، أخِّر اليوم إلى مكانه الأصلي (**خالدٌ ساكنٌ اليومَ**)، نأتي إلى (**ساكن**): (**ساكن**) اسم عامل ولَّا غير عامل؟ عامل لأنه وَصْف يعمل عمل (**سَكَنَ- يسْكُنُ**).

إذًا فـ (**ساكن**) هي التي عملت في (**اليوم**)، أليس السَّكَن هو الذي وَقَعَ في (**اليوم**)؟ (**خالدٌ ساكنٌ**) في هذا (**اليوم**) إلَّا أنك قدَّمتَ (**اليوم**)؛ (@٠١:٠٦:٣٨) أن يتقدَّم على عاملِه، ما في إشكال إلَّا أنَّ (**اليوم**) تقدَّم على عامله جوازًا، و(**أين**) ظرفٌ تقدَّم على عامله وجوبًا.

سؤال؟ ما في.

طيب... قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾ [يوسف:١]، يللا محمد أعرب! ﴿تِلْكَ﴾؟

طالب:....... (@٠١:٠٧:٠٨).

الشيخ: (@٠١:٠٧:١٥) مبتدأ، هذا الذي يهمُّني، مبتدأٌ في محل رفع، أين خبره؟

طالب:....... (@٠١:٠٧:٢١).

الشيخ: ﴿ءَايَتِهِۦ﴾: خبر، يعني: من النوع الأول، ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾ [يوسف:١].

طيب... ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد:٣٨]، أين المبتدأ وخبره؟

طالب:....... (@٠١:٠٧:٣٩).

الشيخ: (@٠١:٠٧:٤١) ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد:٣٨]:

﴿كِتَٰبٌ﴾: مبتدأٌ مؤخَّر.

والخبر ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ﴾: **اللام**: حرف جر.

و ﴿كُلَّمَآ﴾: اسم مجرور، وهو مضاف.

و ﴿أَجَلَهُنَّ﴾: مضافٌ إليه.

و ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ﴾: خبر مقدَّم.

و ﴿كِتَٰبٌ﴾: مبتدأ مؤخَّر.

﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين:١]:

﴿وَيَلْعَنُهُمُ﴾: مبتدأ، أين خبره؟ أخبرَ عن الـ ﴿وَيَلْعَنُهُمُ﴾ بأنه.....

طالب:....... (@٠١:٠٨:٢٠).

الشيخ: ﴿لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾؛ إذًا فالخبر ﴿لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾، الخبر هنا شبه جملة جار ومجرور ﴿لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾.

﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى ﴾ [البقرة:٢٦٣]، أعرب!

﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾: ﴿قَوْلًا﴾ مبتدأ، والخبر: أخبر عن الـ ﴿قَوْلًا﴾ بأنه..... انتبه أي الخبر! ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى ﴾ [البقرة:٢٦٣]، أخبر عن الـ ﴿قَوْلًا﴾ بأنه ﴿خَيْرٌ﴾؛ فالـ ﴿قَوْلًا﴾ مبتدأ.

و ﴿خَيْرٌ﴾: خبر.

و ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [البقرة:٢٦٣]: صفة.

﴿وَمَغْفِرَةٌ﴾: معطوف على ﴿قَوْلًا﴾.

﴿خَيْرٌ﴾: خبر.

﴿مِّن﴾: حرف جر.

﴿صَدَقَةٍ﴾: اسم مجرور.

﴿يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾ [البقرة:٢٦٣]: ﴿يَتَّبِعُ﴾: فعل مضارع، أين فاعله ومفعوله؟

﴿يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾ أين التابع؟ والمتبوع؟

طالب:........ (@٠١:٠٩:٣٩).

الشيخ: ﴿صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ﴾ يعني: يتبع الـ ﴿صَدَقَةٍ﴾ ﴿أَذًى﴾، الفاعل ﴿أَذًى﴾.

والمفعول: ﴿يَتْبَعُهَآ﴾ الضمير.

طيب... ﴿يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾ جملة فعلية أو اسمية؟

طالب:....... (@٠١:١٠:٠٠).

الشيخ: ما إعراب هذه الجملة الفعلية ﴿يَتۡبَعُهَآ أَذٗىۗ﴾؟

طالب:....... (@٠١:١٠:٠٤).

الشيخ: ﴿مِّن صَدَقَةٖ يَتۡبَعُهَآ أَذٗىۗ﴾ [البقرة:٢٦٣]: صفة؛ لأنها بعد نكرة ﴿صَدَقَةٍ﴾ [البقرة:١٩٦].

﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٞ﴾ [الحج:٧٥].

طالب:....... (@٠١:١٠:٢١).

الشيخ: ﴿ٱللَّهِ﴾ لفظ الجلالة -مع لفظ الجلالة تقول: لفظ الجلالة تأدُّبًا- لفظ الجلالة مبتدأ، والخبر؟

طالب:....... (@٠١:١٠:٣٠).

الشيخ: الخبر جملة ﴿يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا﴾ ما نوع الخبر هنا؟ جملة اسمية أو فعلية؟

طالب:....... (@٠١:١٠:٤١).

الشيخ: فعلية ﴿يَصۡطَفِي﴾ فعل، والفاعل؟

طالب:....... (@٠١:١٠:٤٥).

الشيخ: (هُوَ) يعود إلى ﴿ٱللَّهِ﴾، والمفعول به؟ ﴿يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا﴾؟

طالب:....... (@٠١:١٠:٥٣).

الشيخ: ﴿يصطفي رسلا﴾.

طيب... ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾:

﴿يَدَيۡهَا﴾: مبتدأ، أخبر عن الـ ﴿يَدَيۡهَا﴾ بأنها.... فالخبر ﴿فوقهاۚ﴾.

طيب... لفظ الجلالة ﴿يَدُ ٱللَّهِ﴾؟

طالب: **مضاف إليه**.

الشيخ: مضاف إليه، و ﴿فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾؟

طالب:....... (@٠١:١١:٢٤).

الشيخ: ﴿فَوۡقَهَاۚ﴾ خبر أو ظرف ﴿فَوۡقَهَاۚ﴾؟

طالب:....... (@٠١:١١:٢٨).

الشيخ: ظرف، وهو مضافٌ بعد المضاف إليه، وشبه الجملة الخبر، وسيأتي الكلام بالتفصيل على وقوع شبه الجملة خبراً.

طيب... **(الشمس والقمر آيتان من آيات الله)**.

طالب:....... (@٠١:١١:٤٧).

الشيخ: مرفوع وعلامة رفعه الألف.

(من آيات الله):

(من): حرف جر.

و**(آيات)**: اسم مجرور.

ولفظ الجلالة: مضاف إليه.

(**من آيات الله**) مفرد أم جملة أم شبه جملة؟

شبه جملة، ما إعراب شبه الجملة هنا؟

طالب:....... (@٠١:١٢:١٦).

الشيخ: شبه الجملة تُعرَب مثل الجملة:

إن وقعت بعد نكرة: فـ(صفة).

وإن وقعت بعد معرفة: فـ(حال).

ما إعرابها؟

طالب:....... (@٠١:١٢:٣٣).

الشيخ: (**الشمس والقمر آيتان من آيات الله**).

طالب:....... (@٠١:١٢:٤٢).

الشيخ: صفة؛ لأنها وقعت نكرة، بعد (**آيتان**).

(**آيتان**): موصوفتان بأنهما (**من آيات الله**)، فـ(**من آيات الله**) صفة.

تريد أن تجعل (**من آيات الله**) لـ(**الشمس والقمر**)؟ تصير خبر، لو جعلتها لـ(**الشمس والقمر**) صارت خبرًا؛ لكن المعنى هنا (**الشمس والقمر آيتان**) هاتان الـ(**آيتان**) موصوفتان بأنهما (**من آيات الله**) هذا المعنى الظاهر.

﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَاقِهِمۡۖ﴾ [**الرعد:٥**]، مَن الذي ما أعرب؟ اتفضل!

(@٠١:١٣:٢٩) ما قبلها ﴿أولئك الأغلال في أعناقهم﴾.

طالب:....... (@٠١:١٣:٣٥).

الشيخ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ اسم، فعل، حرف؟

طالب:....... (@٠١:١٣:٣٩).

الشيخ: اسم، ما إعرابه؟

طالب:....... (@٠١:١٣:٤١).

الشيخ: مبتدأ. انتهينا، أين خبره؟ أخبر عن ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ بأنهم.....

طالب:....... (@٠١:١٣:٤٥).

الشيخ: إذًا ﴿ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَاقِهِمۡۖ﴾ خبر، طيب... أعرب الخبر.

طالب:....... (@٠١:١٣:٥١).

الشيخ: مبتدأ، و ﴿فِيٓ أَعۡنَاقِهِمۡۖ﴾ خبر ماذا؟ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ ولَّا ﴿ٱلۡأَغۡلَٰلُ﴾؟

طالب:....... (@٠١:١٤:٠٠).

الشيخ: يعني: خبر ﴿ٱلۡأَغۡلَٰلُ﴾، و ﴿ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَاقِهِمۡۖ﴾ خبر ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾.

طيب... «**الْإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ**» أعرب.

طالب:....... (@٠١:١٤:٢٠).

الشيخ: «**الْإِحْسَانُ**»: مبتدأ، وأين الخبر؟ أخبر عن «**الْإِحْسَانُ**» بأنه «**أَنْ تَعْبُدَ اللهَ**»:

«**أَنْ**»: هذا حرف مصدري ناصب للمضارع.

و «**تَعْبُدَ**»: فعل مضارع منصوب بـ «**أَنْ**»، والفاعل مستتر تقديره «**أنتَ**».

«**أَنْ تَعْبُدَ اللهَ**»: خبر مفرد أم جملة أم شبه جملة؟ وأنت تعرف؛ لكن تأمَّل في

الجواب.

طالب:....... (@٠١:١٤:٤٩).

الشيخ: «**أَنْ تَعْبُدَ اللهَ**»، عبادة الله، يعني: مفرد أو جملة أو شبه جملة؟

مفرد، طيب «**أَنْ تَعْبُدَ اللهَ**» نعم مفرد اسم، هذا اسم صريح أم اسم مؤوَّل؟

هذا اسم مؤوَّل.

طالب:....... (@٠١:١٥:١١).

الشيخ: نعم، «**أَنْ**»: حرف.

«**تَعْبُدَ**»: فعل مضارع، والفاعل هو اسم.

لكن إذا جمعتها على بعض ماذا تكون؟

تكون اسمًا، مثل: (**من آيات الله**):

(**من**): حرف جر.

و(**آيات**): اسم.

ولفظ الجلالة: اسم.

لكن (**من آيات الله**) على بعض: شبه جملة.

(**محمد قائمٌ**):

(**محمدٌ**): اسم.

و(**قائمٌ**): اسم.

لكن (**محمد قائمٌ**) على بعض: جملة، (@٠١:١٥:٤٠) مفردة لها أحكام، فإذا اجتمعت قد يكون لها حُكم آخر.

طالب:....... (@٠١:١٥:٤٦).

الشيخ: نعم، (@٠١:١٥:٤٨) هي التي أوَّلته؛ لكن إذا قلنا: أين الخبر؟

«**أَنْ تَعْبُدَ اللهَ**» أم (**عبادتك الله**)؟

الخبر: «**أَنْ تَعْبُدَ اللهَ**»، هذا هو الخبر، هذا هو الاسم، «**أَنْ تَعْبُدَ اللهَ**» هو الاسم (اسم مؤوَّل)؛ أمَّا (**عبادتك**) فاسم صريح.

سؤال:....... (@٠١:١٤:٢٠).

الشيخ: ما في، لا ليست جملة؛ هذا مفرد، نقول: والاسم المؤوَّل أو المصدر المؤوَّل هو مصدر مؤوَّل، نقول: والمصدر المؤوَّل خبرٌ في محل رفع.

طيب... أخيرًا: ﴿قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِيٓ﴾ [يوسف:٩٠].

﴿أَنَاسِ﴾: مبتدأ، خبره ﴿يُوسُفُ﴾.

﴿وَهَٰذَآ أَخِيٓ﴾:

﴿وَهَٰذَا﴾: اسم إشارة مبتدأ.

و ﴿أَخِيهِ﴾: خبر.

وحرف العطف ﴿و﴾ ﴿أَخِيهِ﴾ ماذا عَطَفَت؟

طالب:....... (@٠١:١٦:٥١).

الشيخ: عطفت جملة ﴿وَهَٰذَآ أَخِيٓ﴾ على جملة ﴿أَنَا۠ يُوسُفُ﴾.

طيب... و ﴿أَنَا۠ يُوسُفُ﴾ هذه جملة اسمية ما إعرابها؟

طالب:....... (@٠١:١٧:٠٣).

الشيخ: لا هذه جملة اسمية ﴿أَنَاْ يُوسُفُ﴾ ما إعراب هذه الجملة؟ ﴿قَالَ أَنَاْ يُوسُفُ﴾.

طالب:....... (@١٧:١٧:٠١).

الشيخ: هذه مقولة القول مفعول به؛ فهي في محل نصب.

هذه الأمثلة أخذت باقي الوقت، ولا...... كنت أريد أن أتكلَّم عن الفرق بين العامية والدعوة إلى العامية، والشعر العامي؛ لكن يظهر أنَّ الوقت ضيق عن ذلك، نرجئه إلى الدرس القادم إن شاء الله.

والله أعلم....

وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

طالب:....... (@٠٨:١٤:٠٠).

الشيخ:

(@٠٨:١٤:٠٠) (أقائمٌ محمدٌ) (محمدٌ) (قائمٌ) (قام- يقوم) (مضروب) (ضارب) (ضَرَبَ- يضرِبُ) (ضُرِبَ- يُضْرَبُ)

(@٣:٢٢:١)

(@٠٨:١٤:٠٠)

طالب:....... (@٠٨:١٤:٠٠).

الشيخ:

سؤال:....... (@٠٧:٠١:٠١).

الشيخ:

الدرس الحادي والعشرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فهذه الليلة الثانية من شهر المحرَّم من سنة ثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى ﷺ في هذا الجامع المبارك جامع الراجحي بحي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد -بحمد الله- [**الدرس الحادي والعشرين**] في شرح [**"ألفية ابن مالك**] رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ونسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لنا ولكم وللجميع التوفيق والإخلاص في كل الأقوال والأعمال، ونسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يغفر لنا، وأن يتقبَّل منَّا، وأن يهدينا، وأن يتولَّى أمورنا ووالِدينا وولاة أمرنا وعلمائنا إنه على كل شيءٍ قدير.

كما نسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بأسمائه الحُسنى وصفاته العُلى أن يحفظ المسلمين في كل مكان، وأن يتولَّى أمرهم، وأن يجبر كسرهم، وأن ينصرهم على أعدائهم وأن يحفظهم إنه على كل شيءٍ قدير.

ونخُصُّ بالدعاء إخواننا المستضعفين في فلسطين في غزة فنسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يثبِّت أقدامهم، وأن ينصرهم على عدوهم، وأن يرحم موتاهم

ويكفي جرحاهم ومرضاهم، وأن يتولَّى أمرهم، ونسأله سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أن يُنزل غضبه ورجسه على أعدائه اليهودي ومَن خلفهم إنه على كل شيءٍ قدير، ولا يُعجزه شيء في الأرض ولا في السماء.

فالله حسبُنا وحسيبهم... الله حسبُنا وحسيبهم.... الله حسبُنا وحسيبهم.

ما زال الكلام يا إخوان موصولًا على باب [**الابتداء**]، وقد شرحنا في هذا الباب خمسة أبيات، ونستكمل الليلة إن شاء الله ما تيسَّر من أبيات هذا الباب، فقال ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

١١٨. وَالْخَبَـرُ الْجُـزْء الْمُـتِمُّ الْفَائِـدَهْ ... كَـاللهُ بَـرُّ وَالأَيَـادِي شَـاهِدَهْ
١١٩. وَمُفْـرَدًا يَـأتِي وَيَـأتِي جُمْلَـهْ ... حَاوِيَـةً مَعْنَـى الَّـذِي سِـيْقَتْ لَـهْ
١٢٠. وَإِنْ تَكُـنْ إِيَّـاهُ مَعْنَـى اكْتَفَـى ... بِهَـا كَنُطْقِـي اللهُ حَسْـبِي وَكَفَـى
١٢١. وَالْمُفْـرَدُ الْجَامِـدُ فَـارِغٌ وَإِنْ ... يُشْـتَقَّ فَهْـوَ ذُو ضَـمِيرٍ مُسْـتَكِنّ
١٢٢. وَأَبْرِزَنْـهُ مُطْلَقَـا حَيْـثُ تَـلاَ ... مَـا لَـيْسَ مَعْنَـاهُ لَـهُ مُحَصَّـلاَ
١٢٣. وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّ ... نَـاوِيْنَ مَعْنَـى كَـائِنٍ أَوِ اسْـتَقَرْ
١٢٤. وَلاَ يَكُـوْنُ اسْـمُ زَمَـانٍ خَبَـرَا ... عَـنْ جُثَّـةٍ وَإِنْ يُفِـدْ فَـأَخْبِرَا

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْخَبَـرُ الْجُـزْء الْمُـتِمُّ الْفَائِـدَهْ ... كَـاللهُ بَـرُّ وَالأَيَـادِي شَـاهِدَهْ

في هذا البيت يذْكُر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعريف الخبر، يقول: الخبر هو (**الْجُزْء الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ**): هو الجزء الذي يتم الفائدة، فائدة ماذا؟ فائدة المبتدأ، فالخبر هو: الجزء الذي يُتمُّ فائدة المبتدأ، فحيث تمَّت فائدة المبتدأ فثَمَّ الخبر، سواءٌ كان الخبر بعد المبتدأ مباشرة كقولنا: (**محمدٌ مجتهدٌ**)، (**الله ربُّنا**)، (**العلمُ نافعٌ**)، وكمثاليْ النَّظْم وهما قوله: (**الله بَرُّ**)، (**وَالأَيَادِي شَاهِدَهْ**):

(الله بَرٌّ): **لفظ الجلالة**: مبتدأ.

وأخبر عن (الله) بأنه (بَرٌّ).

إذًا فـ(الله) لفظ الجلالة لا يتمُّ معناه في الجملة حتى تقول: (بَرٌّ). (الله) ما باله؟ (بَرٌّ).

ثم قال: (وَالأَيَادِي) يريد النِّعَم نِعَم الله عَزَّوَجَلَّ دليلٌ واضحٌ على أنَّ (الله) عَزَّوَجَلَّ (بَرٌّ) بعباده.

(وَالأَيَادِي) ما بال (الأَيَادِي)؟ (شَاهِدَهْ).

إذًا فـ(شَاهِدَهْ) هي الخبر؛ لأنَّ معنى المبتدأ تمَّ بقولك: (شَاهِدَهْ).

أو كان الخبر بعيدًا عن المبتدأ (بينهما فاصل) كقولك: (**محمدٌ اليومَ مسافرٌ**): أخبرتَ عن (**محمد**) بأنه (**مسافر**)؛ أمَّا (**اليوم**) فهو ظرف زمان فصَلْتَ به بين المبتدأ والخبر.

وكقولك: (**الكعبة -شرَّفها الله وحرسها- قبلة المسلمين**): فـ(**الكعبة**) مبتدأ، وأخبرتَ عن (**الكعبة**) بأنها (**قبلة المسلمين**): الخبر (**قبلة المسلمين**)، وما بينهما جملة دعائية معترضة.

إذًا فالخبر هو: الجزء الذي يُتم فائدة المبتدأ، سواءً كان بعده أو كان بعيدًا عنه.

فإن قِيل: كلمة (**الْجُزْء**) هذه عبارة علمية (**الْخَبَرُ الْجُزْء**)، لماذا ما قال: (**الاسم**) مثلًا، لماذا قال: (**الْجُزْء**)؟

طالب:........ (@٠٠:٠٦:٣٧).

الشيخ: لأنَّ الخبر ليس كالمبتدأ؛ المبتدأ يشترط فيه الاسمية، المبتدأ يجب أن يكون اسمًا، لا يكون شيئًا آخر لا يكون فعلًا ولا حرفًا ولا جملةً ولا شبه جملة؛

فلهذا قلنا في تعريف المبتدأ هو: الاسم العاري عن العوامل اللفظية.

لكن الخبر: الخبر لا يُشترط فيه أن يكون اسمًا، قد يكون اسمًا وقد يكون غير ذلك -كما سيأتي- قد يكون اسمًا وقد يكون جملةً فعلية أو اسمية؛ فلهذا قال: (**الْجُزْء**) ليشمل كل ذلك.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمُفْــرَدًا يَــأْتِي وَيَــأْتِي جُمْلَــهْ — حَاوِيَــةً مَعْنَــى الَّــذِي سِــيْقَتْ لَــهْ

ذَكَرَ في هذا البيت نوعَيْ الخبر: (**وَمُفْرَدًا يَأْتِي**) يعني: الخبر يأتي (**مُفْرَدًا**)، (**وَيَأْتِي**) الخبر (**جُمْلَهْ**)، الخبر نوعان:

النوع الأول: الخبر المفرد.

والنوع الثاني: الخبر الجملة.

فالخبر المفرد: كأن تقول: (**محمدٌ مجتهدٌ**)، (**الله ربُّنا**)، (**محمدٌ نبيُّنا**)، (**العلمُ نافعٌ**)، (**الطالب مجتهدٌ في دروسه**):

(**الطالب**): مبتدأ، أين الخبر؟

(**مجتهدٌ**)، مفرد أم جملة؟ مفرد.

وقولنا: (**في دروسه**) جار ومجرور متعلِّقان ب الخبر (**مجتهد**)، فهنا أيضًا الخبر مفرد.

طيب... ولو قلتَ: (**الخطَّان متقاطعان**):

(**الخطَّان**): مبتدأ، والخبر؟

(**متقاطعان**)، مفرد أم غير مفرد؟ مفرد.

وإذا قلت: (**المسلماتُ عفيفاتٌ**) فالخبر (عفيفاتٌ) مفرد أم غير مفرد؟ مفرد.

وإذا قلتَ: (**الكعبة قبلة المسلمين**):

(**الكعبة**): مبتدأ، والخبر؟ (**قبلة المسلمين**):

(**قبلة**): خبر مرفوع، وهو مضاف.

و(**المسلمين**): مضافٌ إليه.

إذًا ما المراد بالمفرد هنا؟

أي: ما ليس جملةً ولا شبه جملة؛ لأنَّ مصطلح (المفرد) له عِدَّة استعمالات في النحو، نبَّهنا على ذلك مرتين من قبل -على ما أظن-، مصطلح (المفرد) يُستعمل في النحو على أكثر من معنى، فأشهَر استعمالاته في النحو: أن يُراد بالمفرد: ما ليس مثنًّى ولا جمعًا، فـ (**محمد**) مفرد، و(**محمدان**) مثنى، و(**محمدون**) جمع.

وله استعمالات أخرى، من استعمالاته: أن يُراد بالمفرد ما ليس جملة ولا شبه جملة كما في باب [**الابتداء**].

وقد يُراد بالمفرد: ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف كما في باب [**النداء**] وباب [**لا النافية للجنس**].

ويبِين ذلك: بمعرفة مرادفه، عندما يُذْكَر المرادف يُعرَف المراد بالمفرد، عندما تقول: (الخبر مفرد وجملة)؛ إذًا فالمراد بالمفرد: ما ليس جملة ولا شبه جملة.

وإذا قلتَ -مثلًا-: (المُنادَى يُبنى إذا كان معرفةً مفردًا، ويُنصَب إذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف، أو نكرة (@٠٠:١٠:٥٩).

إذًا فالمراد بالمفرد: ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، وهكذا.

(**وَيَأتِي**) الخبر (**جُمْلَهْ**) سواءٌ كانت هذه الجملة فعلية أم كانت اسمية:

الجملة الفعلية الواقعة خبرًا: كقولنا: (**الله يرحمنا**)، (**الله يرحم عباده**)، (**العلمُ ينفع أهله**)، وكقولك: (**محمدٌ قام**) أو (**محمدٌ يقوم**).

طيب... فقولنا: (**الله يرحمنا**):

(**الله**): مبتدأ، وأخبرنا عن (**الله**) بأنه (**يرحمنا**).

الخبر: (**يرحمنا**) ما إعراب الخبر (**يرحمنا**)؟

(**يرحم**): فعلٌ مضارع مرفوع، أين فاعله ومفعوله؟

طالب:........ (@٠٠:١٢:٠٧).

الشيخ: أمَّا (**نا**) في (**يرحمنا**) (**نا**) هذه عائدة إلينا أم إلى (**الله**)؟

إلينا، نحن راحمون أم مرحومون؟ مرحومون، يعني: فاعلون أم مفعولون؟ مفعولون.

إذًا فـ(**نا**) مفعول به في محل نصب؛ فأين الفاعل؟ الراحم: ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى (**الله**)؛ لأنَّ الفاعل يجب أن يكون بعد الفعل ولا يكون قبل الفعل.

ثم نقول: والجملة الفعلية من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدأ، وهكذا في البواقي.

وفي قولك: (**محمدٌ قام**):

(**محمدٌ**): مبتدأ.

والخبر: (**قام**)، (**قام**) مفرد أم جملة؟

جملة؛ لأنَّ (**قام**) فعلٌ ماضٍ، أين فاعله؟ فاعله لا بد أن يكون بعده.

ضميرٌ مستتر تقديره (هو) يعود إلى (**محمدٌ**)، ثم جملة من الفعل الظاهر

(قام)، والفاعل مستتر (هو): جملة فعلية خبر المبتدأ في محل رفع.

والجملة الاسمية الواقعة خبراً مثل: **(الله شأنه عظيمٌ)**، **(الله فضله كبيرٌ)**، **(العلم نفعه كبيرٌ)**، **(محمدٌ أبوه كريمٌ)**، فقولنا: **(الله شأنه عظيمٌ)**:

(الله): مبتدأ، وأخبرنا عن الله بأنه **(شأنه)**؟ لا؛ أخبرنا عن **(الله)** في هذه الجملة بأنه **(عظيمٌ)**؟ لا.

أخبرنا عن **(الله)** في هذه الجملة بأنه **(شأنه عظيمٌ)**؛ يبقى الخبر: **(شأنه عظيمٌ)**، ما إعراب الخبر **(شأنه عظيمٌ)**؟

(شأنه): مبتدأ، وهو مضاف و(ه) مضافٌ إليه.

و**(عظيمٌ)**: خبر **(شأنه)**، والجملة الاسمية **(شأنه عظيمٌ)**: خبر المبتدأ في محل رفع.

فإن قلتَ: قول ابن مالكٍ هنا: **(وَمُفْرَدَاً يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَهْ)** أنَّ الخبر (@٠٠:١٤:٣٩)، مفرد وجملة، ومعنى ذلك: أنَّ الخبر لا يأتي شبه جملة.

فنقول: هذا فَهْمٌ صحيح؛ فالخبر إنَّما يكون مفردًا وجملةً ولا يكون شبه جملة.

فإن قلتَ: فما تقول في نحو **(محمدٌ في الدار)**، و**(محمدٌ عندك)**، و**(الرحمة فوق العدل)**، فقول: **(محمدٌ في الدار)** أخبرنا عن **(محمدٍ)** بأنه....

طالب:....... (@٠٠:١٥:٢٨).

الشيخ: أريد خبراً مشهور في الجملة، أخبرنا عن **(محمدٍ)** بأنه....

طالب: **(في الدار)**.

الشيخ: **(في الدار)**، هذا **(في الدار)** جار ومجرور شبه جملة،

و(@١٥:٤١:٠٠) (**محمدٌ عندك**) فأخبرنا عن (**محمدٍ**) بأنه (**عندك**)، و(**عند**) ظرف مكان، وهو مضاف و(**ك**) مضافٌ إليه، وأضاف المكان والزمان شبه جملة؛ لأنَّ (@١٥:٥٤:٠٠) شبه الجملة:

_ الجار والمجرور.

_ وظرف الزمان وظرف المكان.

ألم تقع شبه الجملة في هذه الأمثلة أخبارًا؟

الجواب: إن وَقَعت في الظاهر أخبارًا؛ ولكن في الحقيقة محذوف -وسيأتي كلامًا على وقوع الخبر شبه جملة في البيت الحادي عشر إن شاء الله، سنُرجئ الكلام عليه إلى البيت الحادي عشر، فإن شاء الله سنصل ليس هذا الدرس- إلَّا أنَّ ابن مالكٍ توقَّف عند الخبر المفرد والخبر الجملة فذَكَرَ شيئًا من أحكامهما، ثم تكلَّم على وقوع الخبر شبه جملة؛ فننظر في الأحكام التي ذَكَرَها ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ للخبر الجملة والخبر المفرد.

إذًا فالخبر نوعان:

- إمَّا مفرد.
- وإمَّا جملة.

ثم تكلَّم ابن مالكٍ أولًا: على الخبر المفرد أم الخبر الجملة؟

تكلَّم أولًا على الخبر الجملة، ثم سيتكلَّم على الخبر المفرد فقال:

وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَهْ ... حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيْقَتْ لَهْ
وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى ... بِهَا كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى

هذه أحكام الخبر الجملة، ثم قال: (**وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ**) هذا الخبر المفرد

عاد إليه، ماذا ذَكَرَ من أحكام الخبر الجملة؟

قال: (**يَأتِي**) الخبر (**جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ**)، (**وَإِنْ تَكُنْ**) هذه الجملة (**إِيَّاهُ**) يعني: وإن تكن هذه الجملة هي المبتدأ في المعنى؛ فيُكتفى بها عن الرابط.

معنى هذيْن البيتين: أنَّ الخبر الجملة: إمَّا أن يكون هو المبتدأ في المعنى، أو لا، هذه الجملة الواقعة خبرًا: إمَّا أن تكون هي المبتدأ في المعنى؛ إلَّا أنَّ المبتدأ جاء بلفظ وهي جاءت بلفظ؛ لكنهما في المعنى شيءٌ واحد تمامًا، ليس في المعنى الإجمالي، لا؛ في المعنى الحقيقي هما شيءٌ واحد، كأن تقول: (**قولي: أنا مسلمٌ**) (@٠٠:١٩:٠٥) (**أنا مسلمٌ**)؟؟؟؟ ماذا قُلتَ؟

فأقول لك الآن: (**قولي: أنا مسلمٌ**):

فـ(**قولي**): مبتدأ، والخبر؟ (**أنا مسلمٌ**)، فـ(**أنا مسلمٌ**):

(**أنا**): مبتدأ.

و(**مسلمٌ**): خبر، والجملة الاسمية هذه (**أنا مسلمٌ**) خبر (**قولي**).

(**قولي**) هو (**أنا مسلمٌ**) الخبر هنا هو المبتدأ؛ إلَّا أنَّ المبتدأ جاء بلفظ وهو (**قولي**)، والخبر جاء بلفظ (**أنا مسلمٌ**)؛ وذلك إنَّما يكون إذا كان المبتدأ بمعنى الحديث، يعني: الكلام مثل كلمة (**قولي**)، أو (**كلامي**) أو (**نُطْق**)، كأن تقول: (**قولي: أنا مسلمٌ**)، (**نُطْقي**) ما الأمر الذي نَطَقْتَ به؟ (**نُطقِي: حسبي الله**) أو (**نُطْقِي اللهُ حَسْبِي**) أو (**كلامي: لا إله إلَّا الله**) الذي قلته (**لا إله إلَّا الله**) تقول: (**كلامي: لا إله إلَّا الله**):

فـ(**كلامي**): مبتدأ.

وجملة (**لا إله إلَّا الله**): الخبر، وهي المبتدأ في المعنى؛ فلهذا لا يُشترط وجود رابط بين الخبر والمبتدأ، لا يُشترط أن يوجد في جملة الخبر رابط ضمير يعود إلى المبتدأ، لماذا لا يُشترط وجود رابط يربط بين المبتدأ والخبر؟ لأنَّ المبتدأ هو الخبر؛ فلا يحتاج حينئذٍ إلى رابط.

ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [يونس:١٠]؛ ﴿آخر دعواهم﴾ آخر دعائهم ماذا كان؟ آخر الدعاء هو لفظًا ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾، فـ ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ هذه جملة ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ﴾ مبتدأ، وليس بينهما رابط، ما في ضمير يعود من الخبر للمبتدأ؛ لأنَّ الخبر هو المبتدأ في المعنى.

إذًا:

- **فإذا كانت الجملة الخبرية هي المبتدأ في المعنى**: لم تحتج إلى رابط.
- **وإذا لم تكن الجملة الخبرية هي المبتدأ في المعنى**: فإنها تحتاج إلى رابط.

والرابط هو الذي أراده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (**وَيَأتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيْقَتْ لَهْ**) يعني: (**حَاوِيَةً**) ضميرًا عائدًا إلى المبتدأ لنفس معناه، يعني:

_ إن كان المبتدأ مذكر: فالضمير مذكر.

_ وإن كان المبتدأ مؤنث: فالضمير مؤنث.

_ إن كان مثنى، إن كان جمع: لنفس معناه.

فتقول -مثلًا-: (**الله شأنه عظيمٌ**):

(**الله**): مبتدأ لفظ الجلالة.

و(**شأنه عظيمٌ**): خبر، لا بد من وجود رابط، أين الرابط بين الجملة الخبرية والمبتدأ؟ الضمير في (**شأنه**).

وإذا قلت: (**محمدٌ أبوه كريمٌ**)، و(**هندٌ أبوها كريمٌ**) يعني: يحتوي على ضمير مناسب، لا بد.

وإذا قلتَ: (**محمدٌ قام**) أو (**محمدٌ يقوم**) فأين الرابط بين الجملة الخبرية والمبتدأ؟

هو الضمير المستتر، فالضمير المستتر في (**محمدٍ قام**) يعني: (**هو**)، فالضمير المستتر موجود أم غير موجود؟

موجود؛ لأنَّ المستتر موجود إلَّا أنَّه ممنوع من الظهور، نبَّهنا على ذلك من قبل: إذا قلت: (مستتر) يعني: أنه موجود لكن مغطًّى، كونه ممنوع من الظهور ومُغطًّى لا يعني أنه غير موجود.

قد يكون الرابط ضميرًا (وهذا هو الأكثر) كما مثَّلنا.

وقد يكون الرابط اسم إشارة: يوجد في الخبر اسم إشارة يُشِير إلى المبتدأ كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لباس التقوى ذلك خير﴾ [الأعراف:٢٦]:

﴿لباس التقوى﴾: مبتدأ، ما باله ﴿لباس التقوى﴾؟

أخبر عن ﴿لباس التقوى﴾ بأنه ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ﴾: فـ ﴿ذَلِكَ﴾: اسم إشارة مبتدأ.

و ﴿خَيْرٌ﴾: خبر ﴿ذَلِكَ﴾، وجملة ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ﴾: خبر ﴿لباس التقوى﴾.

وتقول: (**محمدٌ هذا مجتهدٌ**) كالآية السابقة، والربط باسم الإشارة قليل.

ومن الروابط: تكرار المبتدأ بلفظه:

كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة:١،٢]، ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة:١،٢]، وأكثر ما يكون ذلك في أسلوب التعظيم والتفخيم.

﴿ٱلْحَاقَّةُ﴾: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، أين الخبر؟

الخبر: قوله: ﴿مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾، طيب... ما إعراب الخبر وهو قوله: ﴿مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾؟ (**ما اسمك؟**) هذا استفهام، ﴿مَا﴾: هذا اسم استفهام لا بد له من إعراب، و ﴿ٱلْحَاقَّةُ﴾ اسم لا بد له من إعراب، ما إعراب ﴿مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾؟ هذه جملة اسمية؛ لكن أين المبتدأ والخبر؟ ﴿مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾ أجب جواب كامل.

﴿ٱلْحَاقَّةُ﴾ هي: يوم القيامة، أجب لو أردتَ أن تُجِيب، طبعًا السؤال لا يُطلَب به الجواب؛ يُطلَب به التفخيم والتعظيم؛ لكن لو أردتَ أن تُجِيب ما ﴿ٱلْحَاقَّةُ﴾؟ أجب جوابًا كاملًا.

ستقول: ﴿ٱلْحَاقَّةُ﴾ يوم القيامة، أعرب الآن الجواب:

﴿ٱلْحَاقَّةُ﴾: مبتدأ.

و(**يوم القيامة**): الخبر.

﴿ٱلْحَاقَّةُ﴾: مبتدأ في الجواب، ماذا تُقابل في السؤال ما ﴿ٱلْحَاقَّةُ﴾؟ تقابل ﴿مَا﴾ أو ﴿ٱلْحَاقَّةُ﴾؟

﴿ٱلْحَاقَّةُ﴾، فـ ﴿ٱلْحَاقَّةُ﴾ في السؤال ما إعرابها؟ نفس إعراب الجواب: مبتدأ مؤخَّر.

و(**يوم القيامة**) في الجواب: خبر، وهو المسئول عنه، المجهول الذي سُئِلَ

عنه، ماذا يُقابل في السؤال؟ يقابل ﴿مَالِكِ﴾؛ لأنه هو لفظ الاستفهام.

إذًا ما إعراب ﴿مَالِكِ﴾؟ هذا اسم الاستفهام ﴿مَالِكِ﴾؟ هذا خبر مقدَّم وجوبًا؛ لأنَّ أسماء الاستفهام لها الصدارة.

إذًا ﴿مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾ هذه جملة اسمية مكونة من خبرٍ مقدَّم ومبتدأ مؤخَّر، والجملة الاسمية ﴿مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾ ما إعرابها؟ خبر المبتدأ الأول، ما الرابط بينهما؟

تكرار المبتدأ بلفظه.

وقد يُؤتَى بهذا الأسلوب لغير التفخيم، مجرد السؤال: كأنْ تقول: (**خالد! ما خالد؟**) لمَّا أحد (@٠٠:٢٧:٣٥) معنى (**خالد**)؟؟؟ (**خالدٌ! ما خالدٌ؟**) هذا مجرد استفهام، ما في تفخيم (**خالدٌ! ما خالدٌ؟**) الإعراب كالإعراب السابق.

وقد يكون الرابط عمومًا في الخبر يدخل فيه المبتدأ: الخبر في كلمة عامة يدخل المبتدأ في عمومها، وهذا أكثر ما يكون في أسلوب المدح والذم كقولك: (**محمدٌ نِعْم الرجل**):

فـ (**محمدٌ**): مبتدأ، وأخبرتَ عنه بأنه (**نِعْم الرجل**): (**نِعْمَ**): هذا فعلٌ ماضٍ؛ لكنه فعل ماضٍ جامد (@٠٠:٢٨:٣٠) نعم فعلٍ ماضٍ، وأين فاعله؟ فاعله (**الرجل**) جملة فعلية: فعل وفاعل، وهي خبر (**محمدٌ**)، ما الرابط بين المبتدأ (**محمد**) والجملة الخبرية (**نِعْمَ الرجل**)؟

العموم الموجود في (**رجل**) لأنَّ (**زيد**) يدخل في عموم (**الرجل**).

إذًا فالروابط حينئذٍ:

- إمَّا ضميرٌ: وهذا أكثر ما يكون.
- وإمَّا اسم إشارة.
- وإمَّا تكرار اللفظ: وأكثر ما يكون في التفخيم والتعظيم.
- أو عمومٌ يدخل فيه المبتدأ.

طيب... هذا ما عناه ابن مالكٍ بقوله:

وَيَأْتِي جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ

يعني: وإن تكن الجملة الخبرية هي المبتدأ في المعنى (اكْتَفَى بِهَا) يعني: لا تحتاج إلى رابط، مثل: (كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى)، (كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي).

ثم قال ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنّ
وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلَا

ذَكَرَ في هذيْن البيتين شيئًا من أحكام الخبر المفرد، قال: (وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ)، (فَارِغٌ)! (فَارِغٌ) من ماذا؟ يقول: (فَارِغٌ) من تحمُّل الضمير.

(وَإِنْ يُشْتَقَّ) يعني: وإن يكن الخبر المفرد مشتقًّا؛ (فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنّ) يعني: يتحمَّل ضميرًا مستكنًّا فيه.

في هذا البيت ذَكَرَ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ تحمُّل الخبر المفرد للضمير فقال: إنَّ الخبر المفرد -وعرفنا المراد بالمفرد: ما ليس جملة ولا شبه جملة - قال: إنَّ الخبر المفرد:

- إمَّا أن يكون: اسمًا جامدًا.
- وإمَّا أن يكون: اسمًا مشتقًّا.

ثم بيَّن حُكم كل نوع؛ لكن دعونا نتذكَّر ما معنى (جامد) وما معنى (مشتق)؟

ما معنى (مشتق)؟

طالب:....... (@٠٠:٣١:٣٤).

الشيخ: اسم فاعل، واسم المفعول، والصفة المشبَّهة، واسم التفضيل، يعني: يريد الأوصاف العاملة عمل فِعلها، الأسماء المشتقة العاملة عمل فِعلها، الأوصاف العاملة عمل فِعلها، يعني: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبَّهة، واسم التفضيل، هذه أسماء؛ إلَّا أنَّها أسماء تعمل عمل فِعلها: ترفع الفاعل مثل الفِعل.

و(الْجَامِدُ) المراد بـ (الْجَامِدُ): ما سِوى ذلك، يعني: التي لم تؤخَذ من فِعل وتعمل عمل الفِعل، يعني: ما سِوى هذه الأربعة كقولك: (**أسد، شجار، أرض، سماء، حمار، باب، قلم، مفتاحٌ**).

(**مِفتاح**) لها فِعل ولَّا ما لها فِعل؟ لها فِعل (**فَتَحَ**)، يعني: كلمة (**مِفتاح**) اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبَّهة أو اسم تفضيل؟

لا؛ فكلمة (مفتاحٌ) اسم مشتقٌّ من (فَتَحَ)، هو مشتق؛ لكن مشتقّ عامل عمل فِعله أم مشتقٌّ غير عامل عمل فِعله؟

طالب:....... (@٠٠:٣٢:٥٩).

الشيخ: غير عامل، لا (@٠٠:٣٣:٠٠) الأسماء المشتقَّة العاملة عمل فِعلها، وهي الأربعة.

يقول:

فإن كان الخبر جامدًا: فإنه لا يتحمَّل ضميرًا.

وإن كان الخبر المفرد مشتقًّا: فإنه يتحمَّل ضميرًا، يعني: يرفع ضميرًا مستترًا.

فإذا قلتَ: (**محمدٌ قائمٌ**):

فـ(**محمدٌ**): مبتدأٌ.

والخبر: (**قائمٌ**).

و(**قائمٌ**) مشتق أم جامد؟ مشتق؛ إذ (**قائمٌ**) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو اسم فاعل، عامل أم غير عامل عمل فِعله؟ عامل؛ ففِعله (**قامَ**) يرفع فاعلًا.

و(**قائمٌ**) أين فاعله؟ مستتر تقديره (**قائمٌ هو**) (**محمدٌ قائمٌ هو**) إلَّا أنَّ الفاعل (**هو**) استتر فيه.

والدليل على ذلك: أنك يمكن أن تظهره، يعني: تجعله اسمًا ظاهرًا، كأنْ تقول: (**محمدٌ قام أبوه**) ثم (**محمدٌ قائمٌ أبوه**):

فـ(**محمدٌ**): مبتدأٌ.

و(**قائمٌ**): خبرٌ مفرد.

و(**أبوه**)، (**محمدٌ قائمٌ أبوه**) ما إعراب (**أبوه**)؟

(**قائمٌ**): اسم فاعل يعمل عمل فِعله، يعني: ضع فِعله مكانه لتعرف إعراب ما بعده: فاعل، (**أبوه**) فاعل، ما الذي رَفَعَ (**أبوه**)؟ (**قائمٌ**) كيف رفَعَه؟ لماذا رفَعَه؟

لأنه اسم مشتقٌّ يعمل عمل فِعله.

فإذا قلت: (**محمدٌ قائمٌ أبوه**) انتبهوا يا إخوان! هي واضحة؛ لكن أُنبِّه عليها، إذا قلت: (**محمدٌ قائمٌ أبوه**)، (**قائمٌ**) حينئذٍ في هذا المثال (**محمدٌ قائمٌ أبوه**) تحمَّل ضميرًا مستترًا أم رَفَعَ اسمًا ظاهرًا؟

قلنا: لا، رَفَعَ اسمًا ظاهرًا، ما يتحمَّل؛ لكن يتحمَّل ضميرًا في نحو قولك: (**محمدٌ قائمٌ**) أي: (**هو**)، أو (**محمدٌ مضروبٌ**) أين نائب الفاعل؟ مستتر (**مضروبٌ هو**).

أو (**محمدٌ شجاعٌ**)، (**شجاعٌ**): صفة مشبَّهة، أو (**بطلٌ**) أو (**حسنٌ**) يعني: (**هو**)، أو (**محمدٌ أفضل من زيدٍ**) يعني: (**محمدٌ أفضل هو من زيدٍ**): فهذه تتحمَّل الضمائر.

والدليل على ذلك: أنك يمكن أن تُظهر هذا الفاعل وتجعله اسمًا ظاهرًا.

والسبب في ذلك: أنها أسماءٌ مشتقَّةٌ عاملةٌ عمل فِعلها.

فإن كان الخبر المفرد جامدًا: فهو لا يتحمَّل ضميرًا، كقولك: (**محمدٌ أسدٌ**):

(**محمدٌ**): مبتدأٌ.

و(**أسدٌ**): خبر، هل في هذا الخبر ضمير مستتر؟ ما في، لماذا؟

لأنه ليس عاملًا عمل الفعل؛ فلا يطلب فاعلًا.

وكقولك: (**هذا مفتاحٌ**):

(**هذا**): مبتدأ.

و(**مفتاحٌ**): خبر.

وكقولك: (**محمدٌ أخي**):

فـ (**أخي**): خبر وهو جامد؛ فلا يتحمَّل ضميرًا.

فهذا معنى قول ابن مالك: (**وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ**) يعني: لا يتحمَّل ضميرًا.

(**وَإِنْ يُشْتَقَّ**) يعني: وإن يكن اسمًا مشتقًّا؛ (**فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتكِنّ**).

طيب... بعد أن عرفنا أنَّ:

المفرد الجامد: لا يتحمَّل ضميرًا.

والمفرد المشتقُّ: يتحمَّل ضميرًا.

نقول: إنَّ في المسألة خلافًا، ورأي ابن مالك هو أوسط هذه الآراء وأوجهها.

وقال الكوفيون: إنه يتحمَّل ضميرًا مطلقًا.

وقال البصريون: إنه يتحمَّل ضميرًا إذا كان مشتقًّا، هذا باتفاق، أو كان جامدًا بمعنى المشتق، ولقول البصريين: «وجاهةٌ قوية».

طيب... نُعِيد الأقوال بسرعة:

الكوفيون قالوا: يتحمَّل الضمير مطلقًا، جامدًا أو مشتقًّا.

والبصريون قالوا: يتحمَّل إذا كان مشتقًّا، ويتحمَّل إذا كان جامدًا بمعنى المشتق، مثل ماذا؟

قال: إذا قلت: (**هذا جدارٌ**): فـ (**جدارٌ**) هنا جامد ليس بمعنى المشتق؛ فلا يتحمَّل ضميرًا.

لكن إذا قلت: (**محمدٌ أسدٌ**): ماذا تريد أن تقول؟ تقول: (**محمد هو الأسد**) صاحب (@٠٠:٣٨:٥١) والحيوان الأظافر، تقول: (**محمد**) هذا الحيوان؟!

إذًا ماذا تريد أن تقول؟ تُريد أن تقول: (**محمدٌ شجاعٌ**)، (**محمدٌ أسدٌ**) هنا يتحمَّل؛ لأنه بمعنى (**شجاعٌ**).

لكن لو قلت: (**هذا أسدٌ**) تريد (**أسد**)، رأيتَ حيوانًا (**أسدًا**) فقلتَ: (**هذا أسدٌ**) هذا جامد لا يتحمَّل؛ فقول البصريين يُراعي المعنى فيُناسب بلاغة العرب.

وابن مالك قال: إن كان جامدًا: لا يتحمَّل.

وإن كان مشتقًّا: يتحمَّل.

وقول الكوفيين: لا وجاهة له.

وقول البصريين: هو الأقوى والمتَّجه.

وقول ابن مالك: هو القول الوسط.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَأَبْرِزَنْـــهُ مُطْلَقَـــا حَيْـــثُ تَـــلاَ ... مَـــا لَـــيْسَ مَعْنَـــاهُ لَـــهُ مُحَصَّـــلاَ

في هذا البيت لطيفة جميلة من لطائف اللغة العربية، يقول: (**وَأَبْرِزَنْهُ**) يعني: الضمير المتحمَّل في نحو قولك: (**محمدٌ قائمٌ**) أي: (**قائمٌ هو**). (**هو**) هذا ضمير مستتر، يقول: يجب أن يبرُز في موضع واحد وهو:

وَأَبْرِزَنْـــهُ مُطْلَقَـــا حَيْـــثُ تَـــلاَ ... مَـــا لَـــيْسَ مَعْنَـــاهُ لَـــهُ مُحَصَّـــلاَ

الخبر المفرد:

_ إمَّا أن يجري على صاحبه (على مبتدأه).

_ وإمَّا أن يجري على غير مبتدأه (على غير صاحبه).

فإن جرى على صاحبه (على مبتدأه): فالضمير يستتر ولا يبرُز -كما ذَكَرْنا من قبل-.

وإن جرى على غير مَن هو له (على غير صاحبه)، جرى على شيء آخر: فحينئذٍ يجب أن تُبرز هذا الضمير ليتبيَّن المعنى.

كلام غير واضح؛ لكن بالمثال يتَّضح. لو قلنا: (**محمدٌ قائمٌ**):

(**قائمٌ**): خبر، خبر لمَن؟ لـ (**محمد**)؛ إذًا فالخبر جرى على مَن هو له، جرى على (**محمدٍ**). ما في إشكال، خلاص (**محمدٌ قائمٌ**) ما تقول: (**هو**)؛ تقول: (**محمدٌ قائمٌ**).

لو قلت: (**الأستاذ محمدٌ مُكرِمه**):

(**الأستاذ**) ما باله؟ (**محمدٌ مُكرِمه**)، أخبرتَ عن (**الأستاذ**) بأنه (**محمدٌ مُكرِمه**):

(**الأستاذ**): مبتدأ.

والخبر: جملة (**محمدٌ مُكرِمه**)، مَن المُكرِم؟ (**محمدٌ**)، هنا (**مُكرِمه**) الخبر جرى على (**محمدٌ**) أم جرى على (**الأستاذ**)؟ مَن (**المُكرِم**)؟

طالب:....... (@٠٠:٤٢:٢٦).

الشيخ: (**محمدٌ**)؛ إذًا جرى على صاحبه ولَّا جرى على غير صاحبه؟

طالب:....... (@٠٠:٤٢:٣٠).

الشيخ: جرى على صاحبه، أليس (**محمدٌ**) هو المُكرِم؟ خلاص، أخبرتَ عن (**محمدٌ**) بأنه (**المُكرِم**)، و(**محمدٌ**) هو (**المُكرِم**) ولَّا لا؟ إذًا جرى على صاحبه.

طيب... لو قلت: لا لا، (@٠٠:٤٢:٥٠) هذا المعنى؛ أُرِيد أنَّ (**مُكرِمه**) (**الأستاذ**)؛ لأنَّ (**مُكرِمه**) خبر (**الأستاذ**)، (**الأستاذ محمدٌ مُكرِمه**)، (@٠٠:٤٣:٠٣) (**مُكرِمه**) لـ (**الأستاذ**)، هذا يُمكن.

لكن حينئذٍ إذا قلتُ: (**الأستاذ محمدٌ مُكرِمه**): (**مُكرِمه**) هنا: خبر لـ (**محمدٌ**)، والمُكرِم على المعنى الذي تُرِيده أنت حينئذٍ (**محمدٌ**) أو (**الأستاذ**)؟ (**الأستاذ**).

طب هنا (**مُكرِم**) جرت على صاحبها (**المُكرِم**) ولَّا على غير صاحبها؟ على غير صاحبها، ماذا يجب عليك؟ يجب عليك أن تقول: (**الأستاذ محمدٌ مُكرِمُه هو**) فتبرز الضمير؛ فيتبيَّن المعنى.

فإذا قلت: (**الأستاذ محمدٌ مُكرِمه هو**): صار (**المُكرِم**) (**الأستاذ**).

وإذا قلت: (**الأستاذ محمدٌ مُكرِمه**): هذا المعنى المعتاد، يعني: (**محمدٌ**) مُكرِم (**الأستاذ**).

طيب... ولو قلتَ -أوضح-: (**محمدٌ مُكرِم هندٍ**):

(**محمدٌ**): مبتدأ.

و(**مُكرِم**): خبر، خبر ماذا؟ (**محمد**)، وهو (**المُكرِم**) أو لا؟ جرى على مَن هو له أم لا؟ جرى على مَن هو له.

و(**هند**): مضاف إليه.

هنا في الأسلوب هذا ما في إشكال؛ لكن لو قال قائل: (**محمدٌ هندٌ مُكرمتُه**):

(**محمدٌ**): مبتدأ، وأخبرنا عنه بأنه (**هندٌ مُكرِمتُه**)؛ فـ (**مُكرِمتُه**) خبر (**هندٌ**)، والمُكرمة (**هندٌ**) أم لا؟ في المثال حينئذٍ هي (**المُكرِمة**).

إذًا جرى الخبر على مَن هو له: لا تُبرز الضمير، تقول: (**محمدٌ**) ما باله؟ (**هندٌ مُكرِمتُه**).

فإذا قلتَ: (**محمدٌ هند مُكرِمُها**)، طيب... (**مُكرِمُها**) -هذا مذكر طبعًا- (@٣٨:٤٥:٠٠) (**مُكرِمتُها**)، (**مُكرِمُها**) مذكر؛ فالخبر لـ (**هند**) أو لـ (**محمد**)؟

الخبر في المعنى لـ (**هند**) ولّا لـ (**محمد**)؟ الخبر (**المُكرِم**)، مَن (**المُكرِم**)؟ (**محمد**) أو (**هند**)؟

إذا قلت: (**مُكرِمُها**) هذا مذكر (**المُكرِم**)؛ فـ (**محمدٌ**)؛ لكن في الإعراب: كيف تُعرِب؟

تقول: (**محمدٌ هندٌ مُكرِمُها**):

(**محمدٌ**): مبتدأ.

و(**هندٌ مُكرِمُها**): مبتدأ وخبر (**محمدٌ**)، طيب... (**مُكرِمُها**) حينئذٍ جرى على مَن هو له أم جرى على غير مَن هو له؟

طالب: غير مَن هو له.

الشيخ: على غير مَن هو له، ماذا يجب أن تقول؟ يجب أن تقول: (**محمدٌ هندٌ مُكرِمُها هو**).

ولو قال قائل: (**هندٌ محمدٌ مُكرِمُها**) فجرى ولّا ما جرى؟ جرى؛ إذًا ما تُبرز الضمير.

لو قلتَ: (**هندٌ محمدٌ مُكرِمتُه**) جرى ولّا ما جرى؟ ما جرى؛ يجب أن تُبرز الضمير، ماذا تقول في إبرازه؟ (**هندٌ محمدٌ مُكرِمتُه هي**).

إذًا فهذا المراد بقوله:

وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلاَ ... مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلاَ

إذًا فَرْقٌ بين قولك: (**الأستاذ محمدٌ مُكرِمُه**) و(**الأستاذ محمدٌ مُكرِمُه هو**):

فـ (**الأستاذ محمدٌ مُكرِمُه**):

المُكرِم (**محمد**).

والمُكرَم (**الأستاذ**).

وإذا قلت: (**الأستاذ محمدٌ مُكرِمُه هو**):

صار المُكرِم (**الأستاذ**).

والمُكرَم (**محمد**).

وما معنى قول ابن مالكٍ في هذا البيت: (**مُطْلَقَا**) (**وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقَا**) يعني: سواءٌ كان هناك لبس أم لم يكن هناك لبس، يعني: سواءٌ سبَّبَ (@١٠:٤٨:٠٠) الضمير، عدم إبراز هذا الضمير، سواءٌ سبَّب عدم إبراز هذا الضمير سبَّبَ لبسًا أم لم يُسبِّب لبسًا، كيف لبس وعدم لبس؟

لو قلت: (**الأستاذ محمدٌ مُكرِمُه**): مَن (**المُكرِم**)؟ (**محمد**).

أنت قل له: لا، أُرِيد (**الأستاذ**) حَدَثَ لبس بين المتكلِّم والمستمع؟ هنا يحدُث لبس، يجب أن تقول: (**مُكرِمُه هو**) لكي يتبيَّن أنَّ (**المُكرِم**) (**الأستاذ**).

إذًا حَذْفه هنا يُسبِّب لبسًا.

فإذا قلت: (**محمدٌ هندٌ مُكرِمُها**): مَن (**المُكرِم**)؟ (**محمد**) ولَّا (**هند**) ولَّا في لبس؟

طالب:....... (@٠٤:٤٩:٠٠).

الشيخ: إذا قلت: (**مُكرِمُه**) مذكر (**مُكرِمُه**): لا شك أنه (**محمد**) سواءً أبرَزْتَ الضمير أم لم تُبرز الضمير، حَذْف الضمير يُسبِّب لبسًا؟ لا؛ بوجود التذكير والتأنيث يُبيِّن.

فقوله: (**مُطْلَقَا**) يعني: يجب إبراز الضمير سواء مع اللبس أو عدم اللبس، وهذا قول البصريين.

أمَّا الكوفيُّون فقالوا: يجب إبراز الضمير عند اللبس.

أمَّا عند عدم اللبس: فيجوز الإبراز، ويجوز عدم الإبراز، ويستشهدون بقول الشاعر:

قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا، وَقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَان وَقَحْطَانِ

يقول: (**قَوْمِي**) ابتدأ، أين الخبر؟

أخبر عن قومه بأنه (**ذُرَا الْمَجْدِ**) أو بأنه (**ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا**)؟ (**ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا**)، (**ذُرَا الْمَجْدِ**)، عندك (**قَوْمِي**) وعندك (**ذُرَا الْمَجْدِ**).

ثم قال: (**بَانُوهَا**)، (**بَانُوهَا**): خبر، طب يجري (**قَوْمِي**) أم يجري على (**ذُرَا الْمَجْدِ**)؟ مَن الباني (الفاعل)؟

طالب:....... (@٠٠:٥٠:٤١).

الشيخ: القوم، ما في لبس هنا عند الفاعل (**قَوْمِي**)؛ فكان عند البصريين أن يقول: (**قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا**)، (**بَانُوهَا**) جرى على (الذُّرا) أم على (القوم)؟ على (القوم)؛ مع أنَّه خبر (**ذُرَا الْمَجْدِ**)، (**ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا**)، يعني: جرى على غير مَن هو له؛ فكان ينبغي أن يُقال: (**قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا هُمْ**) لكنه حَذَفَ الضمير، قال الكوفيون: «جاز حَذْف الضمير هنا لعدم الإلباس»، وقولهم في هذه المسألة هو المتَّجه، أو قول البصريين في هذه المسألة هو المتَّجه، وهو:

أنه عند اللبس: يجب إبراز الضمير.

وعند عدم اللبس: يجوز الإبراز وعدم الإبراز.

خلُّونا نأخذ سؤال، اتفضل!

سؤال:....... (@٠٠:٥١:٥٢).

الشيخ: (**بَانُوهَا**) (**هَا**) يعود إلى ماذا؟

طالب:....... (@٠٠٥١:٥٩).

الشيخ: إلى (**ذُرَا**) مفعول، والفاعل؟

طالب:....... (@٠٠:٥٢:٠٨).

الشيخ: (@٠٠:٥٢:٠٩) (**بَانُون**)، هذه (**بَانِي**) مفرد، ثم جاء مع جمع مذكر سالم، ما جمع (**بَانِي**)؟ (**بَانُون**)، ثم أضاف إلى (**هَا**) والإضافة تُوجب حَذْف (نون) الجمع؛ فصارت (**بَانُوهَا**).

طيب... (**بَانِي**) هذا اسم فاعل، أين فاعله؟ (**هم**)، (**بَانُوهَا هُم**)، كما لو قلت: (**يبنُونها هم**)؛ إلَّا أن في (**يبنُونها**) واو الجماعة هذا ما فيه إشكال، وفي الاسم الظاهر اسم الفاعل (**بَانُوهَا**) ما يأتي واو الجماعة؛ لأنَّ واو الجماعة إنَّما يتَّصل بالفعل، ما يتَّصل بالاسم.

في سؤال؟

سؤال:....... (@٠٠:٥٣:٠٤).

الشيخ: **الجامد هو**: الذي لم يُؤخَذ من مصدره ويعمل عمله، ويمكن أن نقول -على قول الكوفيين-: هو الذي لم يُؤخَذ من الفعل ويعمل عمله، هذا هو الجامد.

وأمَّا المشتق فهو: الذي أُخِذَ من المصدر، اشتُقَّ من المصدر، أو اشتُقَّ من الفعل، هذا خلاف بين البصريين والكوفيين، والمشتق حينئذٍ نوعان:

مشتقٌّ يعمل عمل فعله: وهي الأربعة المشهورة.

ومشتقٌّ لا يعمل عمل فعله مثل: اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة،

المشتقَّات هذه غير العاملة عمل فِعلها تُلحَق بالجوامد عندما يكون الكلام على العمل، ما الذي يعمل من الأسماء؟ هي المشتقات العاملة عمل فِعلها.

طيب... والجوامد؟ لا تعمل.

والمشتقَّات غير العاملة؟ أيضًا لا تعمل.

إذًا فقول ابن مالك: (وَإِنْ يُشْتَقَّ) يُريد: وإن يُشتَقُّ ويعمل عمل فِعله، يعني: المشتقات العاملة عمل فِعلها، وهذا هو الاصطلاح المشهور عند النحويين، إذا كان مشتق فيجدوا به المشتق العامل عمل فِعله.

سؤال:....... (@٠٠:٥٤:٤٤).

الشيخ: ماذا تُعربها؟

سؤال:....... (@٠٠:٥٤:٥٣).

الشيخ: يقول: ﴿لباس التقوى ذلك خير﴾ [الأعراف:٢٦]؛ ألَا يصح في ذلك في الآية أن يكون بدلًا فتقول: ﴿لباس التقوى﴾: مبتدأ؛ فـ ﴿ذَلِكَ﴾: بدل، و ﴿خَيْرٌ﴾: خبر؛ فالمعنى حينئذٍ: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ﴾؛ لأنَّ البدل (@٠٠:٥٥:٢٠)؟

الجواب: هذا جائز.

سؤال:....... (@٠٠:٥٥:٢٨).

الشيخ: (@٠٠:٥٥:٣١) كل بدل، كل يصح إنه يُعرَب عطف بيان إلَّا في مواضع قليلة.

سؤال:....... (@٠٠:٥٥:٣٩).

الشيخ: يقول: لماذا سُمِّيت شبه الجملة بـ «شبه جملة»؟

الجواب عن ذلك: أنَّ المفرد سُمِّيَ «مفردٌ»: لأنه في الأصل كلمة واحدة.

والجملة سُمِّيَت «جملة»: لأنها مكونة من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل.

ثم جئنا بعد ذلك إلى الجار والمجرور في نحو قولك: (**في البيت**)، (**في البيت**) ليس مفردًا، وليس جملةً؛ فلذلك تقول عنه: «شبه جملة» عنه؛ لأنه يلتحق في الأحكام بالجملة، من حيث الأحكام يلتحق بالجملة:

فإن وَقَعَ بعد نكرة: فهو نعت.

وإن وَقَعَ بعد معرفة: فهو حال.

ونحو ذلك؛ فهو كل شبه جملة؛ لأنه ليس مفردًا ولا جملة، إلَّا أنَّه من حيث الأحكام يلتحق بالجملة.

سؤال:....... (@٠٤:٥٧:٠٠).

الشيخ: يقول: قوله تعالى: ﴿مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾، لماذا لا يقول: إنَّ ﴿مَالِكِ﴾ مبتدأ، و ﴿ٱلۡحَآقَّةُ﴾ خبر؟

فالجواب على ذلك هو: أنَّ المعنى هو الذي يُبيِّن لك المبتدأ من الخبر:

فالأصل في المبتدأ: أنَّه المعروف المعلوم.

والأصل في الخبر: أنَّه المجهول المحكوم به.

فأنت تقول: (**محمدٌ**) أعرف محمد، ما باله؟ الخبر هو المجهول المحكوم به (**محمدٌ**) ما تدري ماذا أقول حتى أقول: (**محمدٌ قائمٌ**) أو (**مسافرٌ**) أو (**نائمٌ**) أو نحو ذلك؛ فلهذا كان الأصل في المبتدأ: التعريف، أن يكون معرفة.

والخبر: يكون معرفة ويكون نكرة، ويكون جملة أو شبه جملة.

فإذا قِيل: ﴿مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾؛ فأسماء الاستفهام نكرات، أسماء الاستفهام كلها نكرات، وكلمة ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾ معرفة، فعلى هذه القاعدة:

فـ ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾: مبتدأ.

وهذه النكرة متقدِّمة خبر كقولك: (**قائمٌ محمدٌ**) يعني: (**محمدٌ قائمٌ**) ثم قدَّمتَ.

ثم إنَّ قولك: ﴿مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾، (**ما اسمك؟**)، (**مَن أخوك؟**) إذا سألتَ الآن: (**مَن أخوك؟**)، إذا قلتَ لي: (**مَن أخوك؟**)؛ فمعنى ذلك: أنك تعلم أنَّ لي أخًا؛ لكن تجهل اسمه، تقول: (**مَن أخوك؟**) يعني: أعرف أنَّ لك أخًا؛ لكن ما اسمه؟ (**مَن أخوك؟**)، فـ (**أخوك**) معروف، الأخوة معروفة، والمجهول السؤال (**مَن؟**)؛ فـ (**مَن؟**) مجهول، والأخوة معروفة، إذ خبر مبتدأ.

(**ما اسمك؟**) يعني: أعرف أنَّ لك اسمًا؛ لكن ما هو؟ (**ما اسمك؟**).

﴿مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾؟ ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾ معروفة لأنها تقدَّمت قبل قليل ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾؛ لكن الخبر المجهول، أخبرني عن ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾ ما هي؟

لذلك بعض النحويين كـ (سيبويه) فقال: إنَّ ﴿مَآ﴾: مبتدأ.

و ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾: **خبر فرضًا؛ لأنَّ بالتساهُل، وإلَّا عند التدقيق والمحققون على أنَّ:**

- **المجهول هو**: الخبر.
- **والمعروف هو**: المبتدأ.

والله أعلم.

ولعلِّي بهذه المناسبة أذكُر فائدة -لعلِّي أشرتُ إليها من قبل- وهي: **إعراب**

أسماء الاستفهام: كيف نُعرب أسماء الاستفهام؟

والقاعدة في ذلك أنَّ: إعراب أسماء الاستفهام يكون بإعراب ما يُقابلها في الجواب، فإذا أتاك سؤال أجب عنه إجابة كاملة فيكون إعراب الجواب هو إعراب السؤال.

فإذا قِيل: (**مَن أخوك؟**) فالجواب: (**أخي محمدٌ**):

فـ (**أخي**): مبتدأ.

و(**محمدٌ**): خبر.

و(**أخي**) في الجواب تُقابل سؤال (**أخوك**)؛ إذًا فـ (**أخوك**) في السؤال: مبتدأ مؤخَّر.

و(**مَن؟**): خبر مقدَّم.

وإذا قلتَ: (**مَن في الدار؟**) فالجواب: (**محمدٌ في الدار**):

فـ (**محمدٌ**): مبتدأ.

و(**في الدار**): خبر، (**في الدار**) خبر، ماذا تُقابل في السؤال؟

(**في الدار**)؛ إذًا (**في الدار**) في السؤال: خبر.

و(**مَن**): مبتدأ.

وإذا قلتَ: (**أين تسكن؟**) ما إعراب (**أين**)؟

فالجواب: (**أسكُنُ أمام محمد**) صارت ظرفًا.

(**أمام**) ظرف؛ إذًا فـ (**أين**) ظرف، ظرف مكان مقدَّم وجوبًا؛ إلَّا أنَّه ظرف مكان -نقول- في محل نصب (@٠١:٠١:٤٦) مبنية.

وإذا قلت: (**متى تُسافر؟**) أقول: (**أُسافر غدًا**).

إذًا ما إعراب (**متى**)؟ ظرف زمان.

وإذا قلتَ: (**كيف تجيء؟**) أقول: (**أجِيء راكضًا**).

فإعراب (**كيف**): حال، وهكذا.

هذه القاعدة في إعراب أسماء الاستفهام.

ثم نعود إلى أبيات ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إذ قال بعد ذلك:

وَأَخْبَرُوَا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّ ... نَاوِيْنَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرْ

في هذا البيت ذَكَرَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقوع الخبر شبه جملة، قال:

وَأَخْبَرُوَا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّ ... نَاوِيْنَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرْ

أخبر (انقطاع الصوت@٠١:٠٢:٤٣) مثل: (**محمدٌ عندك**)، (**أَخْبَرُوَا**) بجار ومجرور مثل: (**محمدٌ في الدار**).

ولا شكَّ أنَّ شبه الجملة وَقَعت خبرًا في أمثلةٍ وشواهد كثيرة، كأنْ تقول: (**محمدٌ فوق السطح**): أخبرنا عن (**محمدٍ**) بأنه (**فوق السطح**).

أو تقول: (**العيد اليوم**): أخبرتَ عن (**العِيد**) بأنه (**اليوم**)، و(**اليوم**) ظرف زمان.

أو (**السفر غدًا**).

وكقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [**الفاتحة:٢**]: أخبر عن ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ بأنه ﴿لِلَّهِ﴾.

كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [**الأنفال:٤٢**]: ﴿الركب﴾ أخبر عن ﴿الركب﴾ أي: الراكبون، فـ ﴿الركب﴾ أخبر عن ﴿الركب﴾ بأنه

﴿أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾، وهكذا.

فوقوع شبه الجملة خبرًا: هذا لا شكَّ فيه؛ لكن السؤال: هل شبه الجملة وقعت خبرًا في الحقيقة أم لا؟

نتأمَّل في قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ [الأنفال:٤٢]:

﴿الركب﴾: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

﴿أَسۡفَلَ﴾: هذا خبر مرفوع أم ظرف مكان منصوب؟

طالب: ظرف مكان منصوب.

الشيخ: يقول: ﴿أَسۡفَلَ﴾ في الآية ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ﴾ صارت خبرًا أم ظرفًا؟

طالب:....... (@٣٥:٠٤:٠١).

الشيخ: صارت ظرف مكان منصوبًا وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ﴿أَسۡفَلَ﴾ ما قال: (**أسفلُ**) فهو ظرف مكان.

ستقول: (**محمدٌ فوقَ السطح**) ولَّا (**فوقُ السطح**)؟ (**محمدٌ فوقَ**) لماذا (**فوقَ**)؟

لأنه ظرف مكان.

وتقول: (**العيد اليوم، والسفر غدًا**): (**غدًا**) هذا خبر مرفوع ولَّا ظرف زمان منصوب؟ ظرف زمانٍ منصوب.

طيب... إذا قلت: (**محمدٌ في الدار**). (**في الدار**): خبر ولَّا جار ومجرور؟

(**في**): حرف جر.

و(**الدار**): جار ومجرور.

فلهذا قالوا: إنَّ شبه الجملة تقع في الظاهر خبرًا.

وفي الحقيقة: متعلِّقةٌ بخبرٍ محذوفٍ يُقدَّر بكونٍ عام، ما المراد بالكون العام؟

الكون العام يعني: مُطلق الوجود؛ لأنَّ الكون نوعان:

كون عام.

وكون خاص.

فالكون العام: مُطلق الوجود، أنك موجود في المسجد، (**أين محمد؟ محمدٌ في المسجد**) ماذا تفهم من قولك: (**محمدٌ في المسجد**)؟ أي: أنه موجود في المسجد (مُطلق الوجود).

لكن (انقطاع الصوت@٠١:٠٦:١٤) في المسجد (**يصلِّي**) أو (**يقرأ القرآن**) أو (**معتكف**) أو (**نائم**)؟ ما تعرف؛ لأنَّ قولك: (**محمدٌ في الدار**) هذا يدل على مطلق الوجود، يُسمَّى «كون عام».

لكن (انقطاع الصوت@٠١:٠٦:٣٤) كونًا خاصًّا: **الكون الخاص هو**: الذي لا (انقطاع الصوت@٠١:٠٦:٣٨) تنطق به، الكون الخاص: أن تُريد أن تقول: (**إنه جالس في المسجد**) تريد (**جالس**)؛ حينئذٍ يجب أن (انقطاع الصوت@٠١:٠٦:٤٨) (**في المسجد**) فأين الخبر (**محمدٌ جالسٌ في المسجد**)؟ (**جالس**) ولَّا (**في المسجد**)؟ (**جالس**) (@٠١:٠٧:٠٠) جار ومجرور متعلِّقان بـ (**جالس**)، متعلِّقان بالخبر.

إلَّا أنَّ (**جالس**) هذا كون عام أو خاص؟

طالب:........ (@٠١:٠٧:٠٨).

الشيخ: كون خاص (**محمدٌ معتكفٌ في المسجد**)، (**محمدٌ يصلِّي في المسجد**) فهذه -يا إخوان- خاصة، ما تُعرَف إلَّا بالنُّطق بها.

فإذا أردت الإخبار عن (**محمدٍ**) بمطلق الوجود، ما تريد أن تُخبر عنه بكون عام؛ أنت تريد أن تُخبر أنه موجود في المسجد، مُطلَق وجود، تريد أن تقول: (**محمد موجود في المسجد**) ولا تبيِّن هيئته الخاصة؛ حينئذٍ ماذا تقول؟

تقول: (**محمدٌ في المسجد**)، وكلمة (**موجود**) (**محمد موجود في المسجد**)، كلمة (**موجود**) هذه يجب أن تُحذَف؛ لأنَّ هي الخبر.

فمعنى قولك: (**محمدٌ في المسجد**) يعني: (**محمد موجود في المسجد**)؛ إذًا كلمة (**موجود**) كون عام ولَّا خاص؟

طالب: عام.

الشيخ: عام؛ يجب أن يُحذَف، الكون العام يجب أن يُحذَف في اللغة العربية، ولا يجوز التصريح به، بل إنَّ التصريح به من العي في الكلام.

بخلاف الكون الخاص؛ فالكون الخاص يجب أن يُصرَّح به إلَّا إن دلَّ عليه دليل فيجوز أن يُحذَف على القاعدة العامة.

إذًا فقولنا: (**محمدٌ في الدار**) يعني: (**محمد موجود في الدار**) أين الخبر؟

طالب:....... (@٠١:٠٨:٣٦).

الشيخ: (**موجود**)؛ أمَّا (**في الدار**): فجار ولَّا مجرور متعلِّقان بالخبر المحذوف المقدَّر بكونٍ عام، نقول: مقدَّرٌ بكونٍ عام، هذه الكلمة تدل على (كون عام) على مطلق الوجود، أو كلمة (كائن) أو كلمة (مستقر) بمعنى: موجود، ليس مستقر ثابت، يعني: مستقر موجود، أي كلمة تدل على (مطلق الوجود).

﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ يعني: ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾ كائنٌ أو مستقرٌّ ﴿لِلَّهِ﴾.

طيب... (**محمدٌ فوق السطح**) يعني: (**محمدٌ موجودٌ** أو **مستقرٌّ** أو **كائنٌ فوق السطح**)، وهكذا في بقية الأمثلة.

فلهذا تجد الظرف بقِيَ على نصبه (**محمدٌ فوقَ**) لأنه ظرف منصوب وعلامة نصبه الفتحة متعلِّق بالخبر المحذوف.

فإن قِيل: أليس هذا ادِّعاءً للغيب؟ ولماذا لا نأخذ بالظاهر ونقول: إنَّ شبه الجملة هي الخبر ونرتاح؟

فنقول: يَمنَع من ذلك أشياء، ويدلُّ على صحة ما قلنا أشياء لن نذْكُرها جميعًا؛ سنَذْكُرُ بعضها، من ذلك:

أن تتأمَّل لترى أنَّ المبتدأ هو الخبر في المعنى: لو تأمَّلتَ لوجدتَ أنَّ المبتدأ هو الخبر في المعنى؛ فلهذا صحَّ الإخبار به، تقول: (**محمدٌ قائم**)، ما تقول: (**محمدٌ قائم**) إلَّا إذا كان (**محمدٌ قائم**) هو (**القائم**)، فـ(**محمد**) هو (**القائم**)، و(**القائم**) هو (**محمد**)؛ وإلَّا ما يصح الإخبار.

تقول: (**محمدٌ يصلِّي**): هذا إخبار بجملة فِعلية، صحَّ الإخبار؛ لأنَّ (**محمد**) هو (**الذي يُصلِّي**)، و(**الذي يُصلِّي**) هو (**محمد**)، وهكذا في كل مبتدأ وخبر؛ إنَّما صحَّ الإخبار لأنَّ المبتدأ هو الخبر، والخبر هو المبتدأ بالمعنى العام.

فإذا كان الأمر كذلك: فننظُر في شبه الجملة، فنقول: (**محمدٌ في المسجد**):

(**محمد**): هذه الذات ذات (**محمد في المسجد**)، (**في المسجد**) يعني: فضاء المسجد، خلاء المسجد، صرفية المسجد، يعني: هذا (٠١:١١:١٦@) صرفية المسجد، هل (**محمد**) هو صرفية المسجد، هواء المسجد وخلاء المسجد؟ هل تُخبر عن (**محمد**) بأنه صرفية المسجد؟ هل يصح هذا في المعنى؟

لا؛ طب (**محمدٌ فوق السطح**)، (**فوق**) الفوقية، الفوقية مكانية، هذا مكان (فوقية)، هل (**محمد**) هو هذا المكان المستقر فوق السطح؟ لا، طبعًا كيف حكمنا بهذا المعنى؟

طبعًا لا شك أنَّ العربي لا يقصد هذه الأمور أبدًا، وإذا قلنا: (**محمد في المسجد**) يعني: موجود في المسجد، (**محمد هو....**) يعني: مستقر، موجود فوق السطح، هذا هو المعنى وعليه الإعراب.

فلهذا قال النحويون: إنَّ الخبر لا يكون إلَّا مفردًا وجملة، فإن كان شبه جملة فهو متعلِّقٌ بكونٍ عام.

ومن الأدلة على صحة ما قلنا: أنَّه جاء شذوذًا التصريح بالكون العام، نحن نقول: الكون العام يجب أن يُحذَف؛ لكن جاءت شذوذًا في بعض الشِّعر التصريح بالكون العام، كقول الشاعر:

لَكَ الْمَجْدُ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهُنْ ... فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنٌ

يقول: فأنت (**كَائِنٌ**) (**لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ**) يعني: أنت كائن موجود عند هذه الـ (**بُحْبُوحَةِ**)، كان ينبغي أن يقول: (**فأنتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ**) لديها، عندها؛ لأنه قال: (**كَائِنٌ**) فصرَّح بالكون العام شذوذًا.

طيب... وعلى ذلك: فإننا نقول في الإعراب في نحو (**السفر غدًا**):

(**السفر**): مبتدأ.

و(**غدًا**): ظرف زمان منصوب متعلِّقٌ بخبرٍ محذوفٍ مقدَّرٍ بكون عام.

ونُسِبَ إلى بعض النحويين كـ (**أبي بكر ابن السرَّاج**) صاحب كتاب [**الأصول في النحو**] من تلاميذ (**المبرِّد**) نُسِبَ إليه أنه يرى أنَّ شبه الجملة هي الخبر، وهذا محمولٌ على أنه تجوُّزٌ وتسمُّحٌ منه، يعني: قال: «إنَّ الخبر يأتي مفردًا وجملةً وشبه

جملة» فهذا محمولٌ على التوسُّع والتسمُّح منه، يعني: يريد أن شبه الجملة تأتي في (@٠١:١٤:٢٠) خبرًا.

وما زال النحويُّون والمعربون قديمًا وحديثًا يتسمَّحون ويتساهلون في ذلك، فيقولون: (**محمدٌ في الدار**):

(**محمدٌ**): مبتدأ.

و(**في الدار**): خبر.

ولا بأس بهذا التسمُّح والتسهُّل إذا كنت تعرف مقصود المُعربين والنحويين بذلك، عندما نقول: (**في الدار**) خبر تُريدون: شبه جملة متعلِّقة بالخبر المحذوف، ولا بأس باستعماله عند مَن يعرف ويعلم هذه الأمور.

أمَّا المتعلِّمون: فلا ينبغي أن يستعملوا هذا التساهُل؛ بل ينبغي أن يلتزموا بالحقيقة فيقولوا: (**في الدار**): جار ومجرور متعلِّقان بالخبر المحذوف المقدَّر بكون عام.

أمَّا استعماله مع الكبار والعارفين لهذه الأمور: فلا بأس.

فإن قلتَ: عرفنا أنَّ شبه الجملة إذا وقعتْ خبرًا فهي متعلِّقةٌ بخبر محذوف مقدَّرٍ بكونٍ عام، هذا الكون العام نقدِّره بنحو (**كائن**) أو (**مستقر**) أو (**حاصل**) أو (**موجود**) فلنقدِّره اسمًا أو نقدِّره فِعلًا؟ نقدِّره اسمًا مثل (**مستقر**) (**محمدٌ مستقرٌّ فوق السطح**)، أو نقدِّره فِعلًا (**محمدٌ استقرَّ فوق السطح**)، أو يجوز الوجهان؟

فالجواب: أنَّ ابن مالكٍ قال:

وَأَخْبَرُوَا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّ ... نَاوِيْنَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرْ

ماذا قال ابن مالك؟ (كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرْ):

(كَائِنٍ): اسم فاعل.

و(اسْتَقَرّْ): فِعل ماضٍ.

يعني: يريد أنه يجوز لك أن تقدِّره اسمًا، ويجوز أن تقدِّره فِعلًا.

فإن قدَّرته اسمًا: (**محمدٌ في الدار**) يعني: (**مستقرٌّ في الدار**) صار ذلك من الخبر المفرد.

وإن قدَّرته فعلًا: يعني (**محمدٌ استقرَّ في الدار**) صار من الخبر الجملة؛ لأنَّ الخبر إمَّا مفرد، وإمَّا جملة.

ونُسِبَ إلى (**الأخفش**) تلميذ (**سيبويه**): أنه يرى أنَّ التقدير ينبغي أن يكون بالاسم، أن تقدِّر (**مستقر**) أو (**موجود**) أو (**كائن**).

ونُسِبَ إلى جمهور البصريين: أنهم يرون أنَّ التقدير يكون بالفعل، يعني: (**استقرَّ**) أو (**وُجِدَ**) ونحو ذلك.

ويرى كثيرٌ من النحويين ومنهم ابن مالك: أنه يجوز لك أن تقدِّر الاسم وأن تُقدِّر الفِعل بحسب المعنى المراد في هذه الجملة.

فهذا ما يتعلَّق بالكلام على وقوع شبه الجملة خبرًا، ليبقى لنا كلام في البيت الأخير وهو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلاَ يَكُــونُ اسْــمُ زَمَــانٍ خَبَــرَا   عَــنْ جُثَّــةٍ وَإِنْ يُفِــدْ فَــأَخْبِرَا

هذا آخر بيت في الكلام على أحكام الخبر، يقول:

وَلاَ يَكُــونُ اسْــمُ زَمَــانٍ خَبَــرَا   عَــنْ جُثَّــةٍ وَإِنْ يُفِــدْ فَــأَخْبِرَا

يتكلَّم في هذا البيت رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الإخبار بالزمان، على الإخبار بأسماء الزمان، أسماء الزمان هل تقع أخبارًا أم لا تقع أخبارًا؟

وتَرَكَ الكلام على الإخبار بظروف المكان، لماذا تَرَكَ الكلام على الإخبار بأسماء المكان؟

لأنَّ أسماء المكان يصح أن تقع خبرًا (خَبَرَا عَنْ جُثَّةٍ)، أو خبرًا عن اسم معنى، (جُثَّةٍ)! ما المراد بالـ (جُثَّةٍ)؟

هذا مصطلح نحوي، يُقال: (اسم جُثَّة) أو (اسم ذات) يعني: اسم محسوس، الأشياء التي تُدرك بإحدى الحواس الخمس يسمُّونه (اسم ذات) أو (جُثَّةٍ).

طيب... والذي لا يُدرَك بإحدى الحواس الخمس وإنَّما يُدرَك بالعقل: فهذا يسمُّونه (اسم معنى).

فأسماء المكان يصح الإخبار بها عن (اسم الجثة) وعن (اسم المعنى).

اسم الجثة: كأن تقول: (**محمدٌ عندك**) فأخبرتَ عن (**محمدٍ**) باسم مكان، أو تقول: (**محمدٌ فوقَ السطح**).

طيب... **والمعنى**: يقول: «اسم المعنى هو: (@٠١:١٩:٥٧) العقل من الحواس، كأن تقول -مثلًا-: (**العِزَّةُ في الإسلام**)، (**العِزَّةُ عند الله**)، (**السعادة في القرآن**)، يُراد بالظرف سواءً كان ظرف حقيقي أو كان مجرور بـ (**في**) (@٠١:٢٠:٢٤) كل ذلك هي أسماء زمان وأسماء مكان.

طيب... **فأسماء المكان**: يُخبَر بها عن الـ (جُثَّةٍ)، وعن المعاني ما في إشكال.

أمَّا أسماء الزمان: أسماء الزمان يُخبَر بها عن المعاني.

طالب:....... (@٠١:٢٠:٤٠).

الشيخ: أسماء الزمان يُخبَر بها عن المعاني ما في إشكال، تقول: (**السفر غدًا، والعيد اليوم**)، و(**السفر**) و(**العيد**) معنويَّان أم حسِّيان؟

معنويان، ما تراهما ولا تلمسهما ولا تشمُّهما، وإن كنت ترى الآثار، (@٠٢:٢١:٠١) والعِزَّة، والسعادة) هذه أشياء معنوية؛ فيُخبَر عنها بالزمان.

لكن الـ (جُثَّةٍ) لا يُخبَر عنها بالزمان، لا تقول: (**محمدٌ اليوم**)، (**الكتاب غدًا**) لا يصح.

إلَّا إن أفاد الإخبار بالزمان عن الـ (جُثَّةٍ)، إن أفاد: فلا بأس، ومن ذلك قولهم: (**الهلال الليلة**): (**الهلال**) جثة لأنَّك تراه، (**الهلال الليلة**) فأخبر عن (**الهلال**) بأنه (**الليلة**)، أين الخبر؟

طالب: (**الليلة**).

الشيخ: (**الليلة**) مفرد أم جملة أو شبه جملة؟

شبه جملة يعني: (**الهلال**) موجود (**الليلة**) عرفنا ذلك.

وكأن تقول: (**الرُّطَبُ شهرَيْ ربيع**)، (**الرُّطَب**) -مثلًا- هذه السنة تقع في (**شهرَيْ ربيع**)، (**الرُّطَبُ شهرَيْ ربيع**):

(**شهرَيْ**): هذا ظرف منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى.

و(**الرُّطَب**): مبتدأ وهو (جُثَّةٍ)يعني: (**الرُّطَبُ موجودةٌ شهرَيْ ربيع**).

إذًا فابن مالك يقول: (**وَلاَ يَكُوْنُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا عَنْ جُثَّةٍ**) إلَّا إذا أفاد (**وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا**).

أمَّا جمهور البصريين: فإنهم لا يُجِيزون الإخبار بالزمان عن الـ (جُثَّةٍ) إلَّا على التأويل؛ لأنَّهم دائمًا يتمسَّكون بالمعاني ويُراعونها في كل شيء، فيقولون: حتى قولهم: (**الهلال الليلة**): (**الليلة**) هي كخبر عن (**الهلال**)؛ وإنَّما المراد: (**طلوع الهلال الليلة**)، فصار (**الليلة**) خبر عن (**الهلال**) ولَّا عن الـ (طُّلوع)؟

الـ (**طُّلوع**)، والـ (**طُّلوع**) معنى ولَّا (**جُثَّةٍ**)؟ معنى، كلام صحيح.

و(**الرُّطَبُ شهرَيْ ربيع**) يعني: (**نُضْج الرُّطَب**)، والـ (**نُضْج**) معنى ولَّا (**جُثَّةٍ**)؟ معنى؛ إذًا فلا خلاف بينهم في صحة الأسلوب؛ وإنَّما الخلاف في التأويل والتقدير:

فابن مالك يقول: إنَّ الزمان هنا خبر عن الجثة مباشرةً لوجود الإفادة.

وجمهور البصريين يقولون: الوجود صحيح؛ لكن الزمان هنا خبر عن مبتدأٍ مؤوَّل مقدَّر، يعني: (**طلوع الهلال الليلة**)، ونحو ذلك.

طالب:....... (@٠١:٢٤:٠٧).

الشيخ: (**الهلال**) عند الجميع: مبتدأ.

و(**الليلة**): ظرف زمان منصوب متعلِّق بالخبر المحذوف، يعني: (**الهلال موجودٌ الليلةَ**).

أمَّا عند ابن مالك: فـ(**الهلال**) هو: المبتدأ من أول الأمر.

وأمَّا عند البصريين: فالتقدير (**طلوع الهلال**): مبتدأ ومضاف إليه، ثم حذَفْنا المضاف، والقاعدة تقول: «**إذا حُذِفَ المضاف**....» ما الذي يقوم مقامه ويحُلُّ محلَّه؟ المضاف إليه، ثم حلَّ المضاف إليه محلَّه فأخَذَ إعرابه فصار مبتدأً.

فعند ابن مالك (انقطاع الصوت@٠١:٢٤:٤٧).

وعند البصريين (انقطاع الصوت@٠١:٢٤:٥٠).

بعد التأويل.

والله أعلم...

الدرس الثاني والعشرون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأهلًا وسهلًا وحيَّاكم الله وبيَّاكم، وفي هذه الليلة ليلة الاثنين السادس عشر من شهر محرَّم من سنة ثلاثين وأربعمائة وألف في هذا الجامع جامع الراجحي بحي الجزيرة في مدينة الرياض، ينعقد -بحمد الله وتوفيقه- [**الدرس الثاني والعشرون**] في دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

نسأل الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أن يوفِّقنا لِمَا يحبُّه ويرضاه، وأن يجعل أعمالنا في رضاه، وأن يغفر لنا ولآبائنا وأمَّهاتنا وعلمائنا وولاة أمرنا؛ إنَّه على كل شيءٍ قدير.

أتأسَّف لعدم حضوري في الدرس الماضي ولم أخبر الإخوان بعدم حضوري إلَّا قبل الدرس بنصف ساعة لأمرٍ طارئ؛ فلهذا لم يتمكَّنوا من إخباركم أيضًا في وقتٍ مبكِّر؛ فلهذا اقترحوا اقتراحًا جيدًا: هذه ورقة بأسمائكم وجوالاتكم لو حدث أمرٌ كهذا الأمر تُرسَل مباشرة إليكم رسائل بالجوال لإخباركم بعدم وجود الدرس؛ لكن الأصل أنَّ الدرس ينعقد في كل أسبوع، ونحن (@٠١:٣١:٠٠) منذ بدأ الدرس لم نتغيَّب إلَّا الدرس الماضي، ولله الحمد على كل حال.

ما زال الكلام -يا إخوة- معقودًا على [**باب الابتداء**] في هذه الألفية المباركة [**ألفية ابن مالك**] رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسمَّاة بـ «**الخلاصة في النحو**»، وقد شرحنا من هذا الباب اثني عشر بيتًا، ونشرح في هذه الليلة ما تيسَّر من أبيات هذه الألفية في هذا الباب [**باب المبتدأ**] ويبدأها ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله:

١٢٥. وَلاَ يَجُوزُ الابْتِدَا بِالْنَّكِرَهْ ... مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

١٢٦. وَهَلْ فَتىً فِيْكُمْ فَمَا خِلٌّ لَنَا ... وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَام عِنْدَنَا

١٢٧. وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْر خَيْرٌ وَعَمَلْ ... بِرَ يَزِيْنُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

١٢٨. والْأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا ... وَجَوَّزُوَا الْتَّقْدِيْمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

١٢٩. فَامْنَعْهُ حِيْنَ يَسْتَوِى الْجُزْءانِ ... عُرْفَاً وَنُكْرَاً عَادِمَيْ بَيَانِ

١٣. كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا ... أَوْ قُصِدَ اسْتِعَمَالُهُ مُنْحَصِرَا

١٣١. أَوْ كَانَ مُسْنَدَاً لِذِي لَامِ ابْتِدَا ... أَوْ لَازِمِ الْصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا

١٣٢. وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرْ ... مُلتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الخَبَرْ

١٣٣. كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ ... مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ

١٣٤. كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرا ... كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا

١٣٥. وَخَبَرَ الْمَحْصُوْرِ قَدِّمْ أَبَدَا ... كَمَا لَنَا إِلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا

❁ **في هذه الأبيات تكلَّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على مسألتين:**

المسألة الأُولى: (**الابْتِدَا بِالْنَّكِرَهْ**).

والمسألة الثانية: تقديم المبتدأ والخبر.

❁ ونبدأ بالمسألة الأولى وهي: (الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ)

أي: هل يقع المبتدأ نكرة؟ أم يجب أن يكون معرفة؟

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَلاَ يَجُوْزُ الابْتِدَا بِالْنَّكِرَهْ) أي: لا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة؛ ولكن يجب أن يكون معرفة، ولماذا كان هذا؟ يعني: لماذا وَجَبَ أن يكون المبتدأ معرفة ولا يجوز أن يكون نكرة؟

لأنَّ المبتدأ محكومٌ عليه بالخبر (مصدرٌ (@٠٠:٠٤:٣٧) بالخبر) أي: محكومٌ عليه بالخبر.

فإذا قلتَ: (**محمد**) ما باله؟ (**محمدٌ قائمٌ**) خبر، أخبرتَ عن (**محمد**) بالقيام، حكمتَ على (**محمد**) بالقيام، والحُكم لا يصح عقلًا إلَّا إذا كان صادرًا على معروف، لا تحكم على مجهول، لو أنَّ محكمة انعقدت، لماذا انعقدت؟

لكي نحكم بالقتل، على مَن؟

على رجل، مَن هذا الرجل؟

غير معروف؛ لا فائدة، لا بد أن يصدر الحكم على معروفٍ؛ فلهذا كان الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة.

ووقوعه نكرة: قال ابن مالك: (وَلاَ يَجُوْزُ الابْتِدَا بِالْنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ) فإن أفادت، أي: فإن أفادت النكرة وهي واقعةٌ مبتدأً؛ فيجوز أن تقع حينئذٍ مبتدأً.

إذًا لا يجوز أن يكون المبتدأ نكرةً إلَّا إذا أفاد، يعني: حصلت فائدة مفهومة منها.

(كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ) إلى آخر الأمثلة، مثَّل للنكرة التي تقع مبتدأً ومع ذلك تُفِيد، ومثَّل لنا بستة أمثلة هي -في الحقيقة- ستة مواضع، ويسمِّيها النحويون «مسوِّغات

الابتداء بالنكرة»: المسوِّغات التي تُسوِّغ وقوع المبتدأ نكرةً:

- **المسوِّغ الأول: أن يكون الخبر شبه جملة:** إذا كان الخبر شبه جملة فيجوز في المبتدأ أن يكون نكرة، طبعًا ويجوز أن يكون معرفة:

ففي المعرفة: تقول: (**محمدٌ في البيت**):

(**محمدٌ**): مبتدأ.

وشبه الجملة (**في البيت**): جار ومجرور خبر.

طيب... قدِّم الخبر وأخِّر المبتدأ ستقول: (**في البيت محمدٌ**) قدَّمتَ الخبر وأخَّرتَ المبتدأ.

طيب... هات نكرة واجعلها مبتدأً. ستقول: (**في البيت رجلٌ**) يجوز؟ يجوز.

(**في البيت مشكلةٌ**).

(**للبيت بابٌ**):

(**للبيت**): شبه جملة جار ومجرور خبر.

(**بابٌ**): مبتدأ. (**للبيت بابٌ**).

(**للحق أنصارٌ**)، (**للإسلام رجالٌ**).

طيب... ثم سيأتي بعد قليل أنَّ الخبر في هذا الموضع يجب تقديمه، يعني: إذا كان المبتدأ نكرة، والخبر شبه جملة؛ فيجب تقديم الخبر، لماذا يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ نكرة؟

لأنَّ تقديم الخبر وهو شبه جملة هو الذي سوَّغ وأجاز وقوع المبتدأ نكرة.

لكن لو قلت: (**رجلٌ في الدار**) فقدَّمتَ النكرة، قدَّمتَ المبتدأ (**رجلٌ في الدار**)

لم يجُزْ حتى تقول: (**في الدار رجلٌ**).

أو تقول: (**فوق الشجرة عصفورٌ**) أين المبتدأ؟ (**عصفورٌ**).

والخبر؟ شبه الجملة (**فوق الشجرة**):

(**فوقَ**): ظرف مكان، وهو مضاف.

و(**الشجرة**): مضاف إليه.

وكما تعرفون أنَّ شبه الجملة يشمل الجار والمجرور، ويشمل ظرف الزمان وظرف المكان.

طيب... ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾ [البقرة:٧]:

الأصل في الترتيب اللغوي: (**غِشَاوَةٌ عَلَى أَبْصَارِهِمْ**)؛ لكن ﴿غِشَٰوَةٞۖ﴾: نكرة وقعت مبتدأً؛ فأُخِّرَت وجوبًا.

والخبر: شبه جملة قُدِّم وجوبًا ليكون مسوِّغ الابتداء بالنكرة، فقال سبحانه: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾:

فـ ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾: شبه جملة خبر مقدَّم.

و ﴿غِشَٰوَةٞۖ﴾: مبتدأٌ مؤخَّر.

وقوله تعالى: ﴿وَلَدَيۡنَا مَزِيدٞ﴾ [ق:٣٥] أي: (**مَزِيدٌ لَدَيْنَا**) ثم قُدِّم الخبر وهو شبه جملة ظرف فقال: ﴿لدينا مزيد﴾. فهذا المسوِّغ الأول.

- **المسوِّغ الثاني: أن تَلِيَ النكرة نفيًا:** أن تأتي النكرة الواقعة مبتدأً، أن تأتي بعد نفي.

مثال ذلك: (ما مهملٌ ناجحٌ):

(ما): حرف نفي هامل.

(مهملٌ): مبتدأ.

(ناجحٌ): خبر.

وقد وَقَعَ المبتدأ **(مهملٌ)** نكرة.

مسوِّغ وقوعه نكرة: هذه النكرة مسبوقةً بنفي.

وتقول: **(ما محمدٌ ناجحٌ)** هنا ما في إشكال؛ المبتدأ معرفة ما في إشكال.

لكن إذا سُبِقَ المبتدأ بالنفي فيكون معرفة، وهذا الأصل، ويكون نكرة، وهذا الذي يدخل الآن في مسألتنا.

- **الموضع الثالث: أن تلِيَ النكرة استفهامًا.**

كأن تقول: **(هل طالبٌ في القاعة؟)**، **(هل رجلٌ عندك؟)**، **(هل مسألةٌ في الكتاب؟)**، **(هل مشكلةٌ عندك؟)**.

(هل طالبٌ في القاعة؟):

(هل): حرف استفهام هامل.

فـ **(طالبٌ)**: مبتدأ؛ لأنَّ المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية.

و**(في القاعة)**: شبه جملة خبر.

طيب... ما الذي سوَّغ وقوع المبتدأ نكرة؟ كونها مسبوقةً باستفهام.

ويمكن أن تقول: **(هل محمدٌ في القاعة؟)** فيكون المبتدأ معرفة، وهذا لا إشكال فيه أصلًا.

إذًا فإذا سُبِقَ المبتدأ باستفهام:

_ جاز أن يكون معرفة للأصل.

_ وجاز أن يكون نكرة.

طيب... ومن ذلك أن تقول: (**أزائرٌ عندك؟**).

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِۚ﴾ [النمل:٦٠]:

﴿إِلَٰهٌ﴾: نكرة وقعت مبتدأً لأنَّها مسبوقة بهمزة الاستفهام.

و ﴿مَّعَ ٱللَّهِ﴾: الخبر.

- **الموضع الرابع: إذا وُصِفَت النكرة**: إذا جاءت النكرة موصوفةً؛ فيصح أن تقع مبتدأً.

مثال ذلك: أن تقول: (**رجلٌ كريمٌ في الدار**): أخبرتَ عن الرجل بأنَّه (**في الدار**):

فـ (**الرجل**): مبتدأ.

والخبر: أخبرتَ عنه بأنَّه (**في الدار**).

و(**كريمٌ**): صفة نعت.

ما الذي سوَّغ وقوع المبتدأ نكرة؟ كونها موصوفةً.

وتقول: (**طالبٌ مجتهد خيرٌ من طالبٍ مهمل**):

(**طالبٌ**): مبتدأ.

أخبرتَ عن هذا الـ (**طالب**) بأنه (**خيرٌ**) من الـ (**طالب**) الكسول.

وسوَّغ وقوعه نكرةً: كونه موصوفًا بقولك: (**مجتهدٌ**).

وتقول: (**مالٌ حلالٌ قليل خيرٌ من كثيرٍ حرام**):

(**مالٌ**): مبتدأ.

و(**حلالٌ**): نعت أول.

و(**قليلٌ**): نعتٌ ثانٍ.

طب أين الخبر؟ أخبرتَ عن هذا الـ (**مال**) بأنه (**خيرٌ**)، الخبر (**خيرٌ**).

ما رأيكم لو قلنا -يا إخوان-: (**مالٌ من الحلال يكفِي**) أو (**رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا**):

(**رَجُلٌ**): مبتدأ.

أخبرنا عن الرجل بأنه (**عِنْدَنَا**)، الخبر (**عِنْدَنَا**).

طيب... (**مِنَ الْكِرَامِ**)، (**رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا**) (**مِنَ الْكِرَامِ**): جار ومجرور شبه جملة، وشبه الجملة حُكمها حكم الجملة، يعني: لا بد أن تبحث عن إعرابها، ما إعراب شبه الجملة؟ صفة.

قلنا: عرفنا من قبل أنَّ الجملة وشبه الجملة:

_ **إذا وقعتا بعد معرفةٍ**: فحال.

_ **وإذا وقعتا بعد نكرة**: فصفة.

إذًا فقولنا: (**مالٌ من الحلال يكفي**) أو (**رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا**) الذي سوَّغ وقوع النكرة مبتدأً: كونها موصوفةً، موصوفة بشبه جملة! نعم موصوفة بشبه جملة ما في إشكال.

طيب... وقال تعالى: ﴿وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٌ مِّن مُّشۡرِكٖ﴾ [البقرة:٢٢١]:

﴿عَبْدِنَا﴾: مبتدأ.

أخبر عن هذا العبد المملوك الرقيق بأنه ماذا؟ ﴿خَيْرٌ﴾ فالخبر: ﴿خَيْرٌ﴾.

والذي سوَّغ وقوع المبتدأ نكرة: كونها موصوفةً بـ ﴿مُّؤْمِنِينَ﴾.

طيب... ما معنى الآية -يا إخوان-؟

﴿عبد مؤمن خير من﴾ ماذا؟ ﴿مُّشْرِكَةٍ﴾، طب التفضيل ما يصح للواضحات! معروف أنَّ (**العبد المؤمن خيرٌ من المشرك**) في حد يشك في ذلك؟ لا.

إذًا معنى الآية غير فصيح على ذلك، كما قال المتنبِّي:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنقصُ قَدْرُهُ إِذا قِيلَ ... إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ الْعَصَا

أليس (**السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ الْعَصَا**)؟

بلى؛ لكن لو قلت: (**السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ الْعَصَا**) صار هذا قَدْح لـ (**السَّيْفِ**) وليس مَدْحًا، إذًا ما في مقارنة بين (**السَّيْفِ**) وبين (**الْعَصَا**) في هذه المسألة لكي تُقارب؛ إذًا ما معنى الآية؟

طالب:....... (@٠٠:١٦:٣٥).

الشيخ: حُر، يعني: ﴿عبد مؤمن﴾ رقيق مملوك ﴿خَيْرٍ مِّن﴾ حُرٍّ ﴿مُّشْرِكَةٍ﴾، معنى هذا الآية؛ وإلَّا لو كان (**خَيْرٌ مِنْ عبدٌ مشرك**) ما كان في هنا معنى فصيح.

طيب.. هذا فقط (@٠٠:١٦:٥٥)، هذا يسمُّونه «(@٠٠:١٦:٣٥) الموصوف»، من كل معلوم في اللغة يجوز أن يُحذَف فقال: ﴿خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ﴾ يعني: ﴿خَيْرٍ مِّن﴾ حُرٍّ ﴿مُّشْرِكَةٍ﴾.

كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في سورة الكهف: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف:٧٩] لماذا أفسَدَ الرجل الصالح السفينة (سفينة المساكين؟

طالب:....... (@٠٠:١٧:٢٠).

الشيخ: لكي لا يأخذها هذا الملك الظالم، (@٠٠:١٧:٢٥) يُفسِّر ويقول: أنا أفسدتُها لأنَّه أمامهم ملكٌ ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾. إذًا سيأخذ سفينتهم، كان يأخذ كل سفينة، لا؛ المراد: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ﴾ صالحة، فحَذَفَ الصفة هنا لأنه مفهوم؛ لأنَّ الفاسدة لا ما يأخُذُها؛ فلهذا أفسد سفينتهم فسادًا لا يضرُّها كثيرًا، (@٠٠:١٧:٤٩) هذا في الهامش في الحاشية، والآن نعود إلى (@٠٠:١٧:٥٣).

- **الموضع الخامس من مواضع مسوِّغات الابتداء بالنكرة: أن تعمل هذه النكرة فيما بعدها:**

مثل: يقول: مثل (**أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ، ونهيٌ عن مُنكَرٍ صدقةٌ**)، وكقولك: (**تشجيعٌ على الخير مطلوبٌ**)، وكقولنا: (**دعاءٌ في السفر أقوى أسلحة المؤمن**)، وابن مالك يقول في الـ[ألفية]: (**رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ**).

طيب... (**أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ**):

المبتدأ: (**أمرٌ**).

أخبر عن هذا الـ (**أمر**) بأنه (**صدقةٌ**).

طب ما الذي سوَّغ الابتداء بالنكرة (**أمرٌ**)؟ يقول: كونها عاملة، أين عمِلَت؟

عمِلَت في قوله: (**بمعروفٍ**)، (**أمرٌ بمعروفٍ**)، كيف عمِلَتْ هنا -يا إخوان-؟

طالب:....... (@٠٠:١٩:١٦).

الشيخ: كونه مصدرًا، هذا الذي (@٠٠:١٩:٢١) من قبل عِدة مواضع، حتى

أنَّا نفكِّر أحيانًا أن يقدِّم الباب المتأخِّر في الـ [**ألفية**] وهي «**الأسماء العاملة عمل أفعالها**» لأهمية وكثرة الإحالة عليه، هناك أسماء تعمل عمل فعلها، وهنا الأسماء جامدة لا تعمل عمل فعلها، مجرد اسم، اسم مجرد عن الفعل ليس فيه رائحة الفعل.

وهنا أسماء هي أسماء لكنها تعمل عمل فعلها لأنَّها فيها رائحة الفعل، فيها معنى الفعل، فإذا قلت: (**رجلٌ- بابٌ- تجارٌ- مالٌ- كرسيٌّ- قلمٌ**) هذه أسماء؛ لكن ما فيها معنى الفعل.

لكن إذا قلت: (**ضربٌ**) هذا مصدر، صح اسم؛ لكن فيه معنى الفعل ولَّا ما فيه معنى الفعل؟ هذا فيه معنى الفعل (ضربٌ).

كل المصادر فيها معنى الفعل (**ضربٌ- شرْبٌ- أكلٌ**).

وكذلك الأسماء المشتقة كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبَّهة، مثل (**طالبٌ- مضروبٌ**) هي أسماء لكن فيها معنى الفعل؛ فلهذا تعمل عمل الفعل، بخلاف الأسماء التي ليس فيها معنى الفعل.

فلهذا إذا قلنا الآن: (**رَغْبَةٌ فِي الْخَيْر خَيْرٌ**) أو (**أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ**) هنا أمرٌ، هل يصح أن تُحل الفعل محلها؟ أن تضع الفعل محلَّها أو لا يصح؟

يصح، يصح أن تقلب هذا المصدر الصريح إلى مصدر مؤوَّل، كيف نقلب المصدر من صريح إلى مؤوَّل؟

المصدر المؤوَّل هو: (@٠٠:٢١:٠٩) المكون من حرف مصدري وفعل، فتقول: (**أن تأمر بالمعروف صدقة**) أليس هذا المعنى؟ نعم.

إذًا فـ(**أمرٌ**) بمعنى (**أن تأمر**)؛ فلهذا يعمل هذا المصدر كما يعمل الفعل؛ فلهذا نقول: المصدر هنا عامل لأنه بمعنى الفعل، عمِلَ في ماذا؟ عمِلَ في قولك:

(بمعروفٍ) (تأمُر بمعروفٍ).

وليس قولنا: (أمرٌ بمعروفٍ صدقة) كقولنا: (رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا):

فـ (مِنَ الْكِرَامِ) هنا صفة؛ لأنَّ (رَجُلٌ) اسم جامد ليس فيه معنى الفعل، كأنك قلت: (رجلٌ كريمٌ عندنا)؛ لكن هنا (أمرٌ بمعروفٍ صدقة) هل يصف هذا الـ (أمر) لأنه من (معروف)؟ أو الـ (أمر) نفسه واقع على الـ (معروف)؟

نفس الـ (أمر) وقَعَ على الـ (معروف)، يعني: فُعِلَ بالـ (معروف)؛ إذًا فالـ (أمر) هنا فَعَلَ عمِلَ في الـ (معروف)، فقولك: (بمعروف) هذا جار ومجرور؛ لكنه متعلِّق بالمصدر؛ لأن المصدر عَمِلَ فيه.

الخلاصة: أنَّ الاسم:

ـ إمَّا جامد.

ـ أو مشتق.

أو نقول: إنَّ الاسم:

ـ إمَّا في معنى الفعل.

ـ أو ليس في معنى الفعل.

فالذي في معنى الفعل: يُراد بذلك: المصادر والأسماء المشتقة، هذه تعمل عمل الفعل، حكمها حُكم الأفعال.

والأسماء التي ليس فيها معنى الفعل: هذه جامدة لا تعمل عمل الفعل.

طالب:....... (@٠٠:٢٣:٠٧).

الشيخ: لا، الأسماء التي فيها معنى الفعل أو العاملة عمل أفعالها تشمل المصدر، وتشمل الأسماء المشتقة؛ لأنَّ المصدر هو أصل الفعل.

طالب:....... (@٠٠:٢٣:٢٦).

الشيخ: نعم، المصدر والأسماء المشتقة.

طيب... (@٠٠:٢٣:٣٤) شرحتها من قبل عدة مرات لا أُعِيد عليها الكلام كثيرًا؛ وإنما أعتمد على ما شرحته من قبل.

- طيب... **الموضع السادس والأخير: إذا كانت النكرة مضافةً إلى نكرةٍ فيجوز أن تقع مبتدأً.**

مثال ذلك: أن تقول: (**طالب علمٍ خير من طالبِ مالٍ**):

أخبرتَ عن هذا الـ (**طالب**) بأنه (**خيرٌ**) فـ (**خيرٌ**) هو الخبر.

طيب... و(**طالب**): هذا مبتدأ نكرة.

ما الذي سوَّغ وقوعه مبتدأً؟ كونه مضافًا إلى نكرة (**طالبُ علمٍ**).

لو قلنا -يا إخوان-: (**طالب العلم خيرٌ من طالب المال**): فالمبتدأ حينئذٍ معرفة أو نكرة؟

طالب: معرفة.

الشيخ: معرفة؛ لأنَّ الإضافة إلى المعرفة تُكسِب التعريف، والإضافة إلى نكرة تُكسِب التعريف؟ لا تُكسِب التعريف؛ وإنَّما تُكسِب التخصيص، **معنى التخصيص يعني**: تضييق دائرة التنكير لا إزالتها وإلغاؤها.

إذا قلت: (**رجل**): هذه نكرة.

وإذا قلت: (**محمد**): معرفة.

طب وإذا قلت: (**طالب**): نكرة.

(طالب علم) يعني: في (**طالب مال- طالب علم- طالب جاه**) يعني: الطُّلَّاب كثيرٌ جدًّا، فإذا قلت: (**طالب علم**) ضاق التنكير ولَّا ما ضاق؟ ضاق؛ لكن هل زال؟ يعني تحدد الشخص المراد؟

لا هذا التخصيص، **التخصيص**: أن تضِيق دائرة التنكير لكن ما تزول.

ومن ذلك قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ**» أخبر عن هذه الـ «**خَمْسُ**» بأَنَّهُنَّ «**كَتَبَهُنَّ اللهُ**»:

فـ «**خَمْسُ**»: مبتدأ.

والخبر: «**كَتَبَهُنَّ اللهُ**»، يعني: الجملة الفعلية «**كَتَبَهُنَّ اللهُ**».

الذي سوَّغ وقوع «**خَمْسُ**» مبتدأً: كونها مُضافةً إلى قوله: «**صَلَوَاتٍ**».

الآن ننظر في أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أنْ ذكَرْنا هذه المواضع، فقال:

وَلاَ يَجُوزُ الابْتِدَا بِالْنَّكِرَهْ ... مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

يعني: (**عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ**). الـ (**نَمِرَهْ**): نوع من الثياب مخطط (**نَمِرَهْ**) ربما ما يُستعمل، المهم أنه... كقولك: (**عند زيدٍ ثوبٌ**)، (**عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ**):

فـ (**نَمِرَهْ**): مبتدأ.

والخبر: (**عِنْدَ زَيْدٍ**). فقدَّم الخبر وأخَّر المبتدأ.

طيب... (**نَمِرَهْ**) نكرة أم معرفة؟ نكرة، سوَّغ وقوعها مبتدأً: كون الخبر شبه جملة مقدَّمة.

ثم قال: (**وَهَلْ فَتَىً فِيْكُمْ**):

(**هَلْ**): حرف استفهام.

(**فَتَىً**): اسم وَقَع في أول الجملة مبتدأ.

(فِيْكُمْ): شبه جملة خبر.

إذًا فالمبتدأ (فَتَىً) نكرة، هذا مثال على «**المبتدأ النكرة الواقع بعد استفهام**».

ثم قال: (فَمَا خِلٌّ لَنَا). (مَا خِلٌّ لَنَا). الـ(خِل): الصديق (**ما صديقٌ لنا**):

(مَا): حرف نفي.

(خِلٌّ): مبتدأ.

(لَنَا): شبه جملة خبر.

هذا مثال على وقوع «**النكرة مبتدأً لكون النفي قبلها**».

ثم قال: (وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا): هذا ذَكَرْناه وشرحناه:

فـ(رَجُلٌ): مبتدأ.

و(مِنَ الْكِرَامِ): صفة، نعت.

و(عِنْدَنَا): خبر.

ثم قال: (وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ): هذا أيضًا شرحناه، (رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ):

(رَغْبَةٌ): مبتدأ.

وأخبر عن هذه الرغبة بأنها (خَيْرٌ).

طيب... قوله: (فِي الْخَيْرِ). (رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ): هذه متعلِّقة بالمصدر؛ لأنَّ المصدر هنا عامل لأنه بمعنى الفعل؛ لأنَّ التقدير (**أن ترغَبَ في الخير خيرٌ**)، إذا كان الاسم يتأوَّل بالفعل؛ فحينئذٍ يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله.

ثم قال: (وَعَمَلْ بِرَ يَزِيْنُ) يريد: (**وعمل بِرٍّ وزِين**) لكن سكَّن من أجل الشطر، (عَمَلْ بِرَ يَزِيْنُ):

يقول: عمل البِر (يَزِيْنُ) صاحبه، (عَمَلُ بِرَ يَزِيْنُ):

(عَمَلْ): مبتدأ.

وأخبر عن هذا الـ(عَمَلْ) بأنه (يَزِيْنُ)، الخبر: جملة (يَزِيْنُ)ز

وسوَّغ وقوعه مبتدأً: كونه مضافًا إلى نكرة وهي (بِرَ).

ثم قال: (وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ) يريد: أنَّ هذه المسوِّغات كثيرةٌ جدًّا، وهو اقتصر على ذِكْر ستة يظن أنَّها أشهَر هذه المسوِّغات، وقد أوصلها ابن هشان في [**المُغْنِي**] إلى عشرة مسوِّغات.

والأشموني في شرح الـ[**ألفية**] إلى خمسة عشر مسوِّغًا.

وابن عقِيل في شرح الـ[**ألفية**] إلى أربعين مسوِّغًا.

وذَكَرَ السيوطي في [**أشباه النظائر**]: أنَّ بعضهم أوصلها إلى أكثر من خمسين مسوِّغًا.

وكل هذه المسوِّغات تعود إلى أمرَيْن: إمَّا إرادة:

_ **التعميم.**

_ **أو التخصيص.**

لو تأمَّلتَ في كل هذه المسوِّغات: إمَّا أن يُراد بالمبتدأ:

_ **إرادة التعميم.**

_ **أو إرادة التخصيص.**

وبعض النحويين يُعِيد كل هذه المسوِّغات على كثرتها إلى شيءٍ واحد وهو: **الإفادة**، فيقول: «إذا وقَعَتْ النكرة مبتدأً، وأفادت فائدةً واضحة؛ جاز»، وهذا الذي

اقتصر عليه إمام النحويين «**سيبويه**»: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، لم يذكُر في المسألة إلَّا الإفادة، إذا أفادت؛ جاز أن تقع.

وكذلك أشار إليه ابن مالك في الـ[**ألفية**] عندما قال: (**وَلاَ يَجُوْزُ الابْتِدَا بِالْنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ**).

إلَّا أنَّ النحويين حاولوا بعد ذلك أن يستقصوا هذه المواضع ويسمُّوها «**مسوِّغات الابتداء بالنكرة**».

طيب... ومن كلام العرب في وقوع المبتدأ نكرة قولهم: (**ضعيفٌ عاد بقرملة**) مِثْلَ (**ضعيفٌ عاد بقرملة**) يعني: ضعيفٌ عاد بضعيف، إنسان ضعيف عاد بإنسان أضعف منه: (**ضعيفٌ**) أخبر عن هذا الـ(**ضعيف**) بأنه (**عاد بقرملة**):

(**ضعيفٌ**): مبتدأ.

ابحث عن أي مسوّغ من المسوِّغات.

وقالوا: (**تمرة خيرٌ من جرادة**) الكلام واضح ومفيد، (**تمرة خيرٌ من جرادة**):

(**تمرةٌ**): مبتدأ.

و(**خيرٌ من جرادة**): خبر.

طالب:....... (@٠٠:٣١:٤٥).

الشيخ: (**تمرةٌ**) طبعًا نكرة، (@٠٠:٣١:٤٨) معرفة، (**تمرةٌ**) ما قال: (**التمرةُ**)، (**تمرةٌ**) أي (**تمرةٌ**)، كل تمر يسمَّى (**تمرةٌ**).

وقال سبحانه: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة:١]، ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين:١]:

﴿وَيۡلٞ﴾: مبتدأ.

وأخبر عن هذا الـ﴿وَيۡلٞ﴾ بأنه ﴿لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ﴾ أو ﴿لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾.

﴿وَيۡلٞ﴾: نكرة وَقَعَ مبتدأً؛ لأنه جملة (@١٩:٣٢:٠٠).

وقالوا: (**شرٌّ أهرَّ ذا ناب**). **أهرَّه** يعني: أنبَحَه، جعله ينبح.

(**ذا ناب**) يعني: الكلب أو..... يعني: ما.... وأكيد هناك حدث شيء جَعَل هذا الكلب ينبح، إذا رأيت -مثلًا- أثر وَقَع تقول: أكيد في شيء سبَّب هذا الأثر (**شرُّ أهرَّ ذا ناب**).

و(**أهرَّ**) قلنا: بمعنى: أنبَحَ، جعله ينبح هذا الهرير.

ومن ذلك قول لحسان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في مَدْح بنو جفلة من بني المُنذِر قبل الإسلام، قال فيهم قصيدة منها بيت قال فيه:

يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنْ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

حتى قال كثيرٌ من النُّقَّاد: إنَّ هذا أمْدَح بيت قِيل في قبيلة.

يقول: هؤلاء بَلغوا من البطولة والشجاعة أنهم لا يخافون من أحد، حتى أنهم يجلسون في مجالسهم ويأتي العدو ويهجم ما يسألون مَن الذي أتى؟ (@٣٤:٣٣:٠٠) يأتيكم نقضي عليه؟؟؟؟ (**لَا يَسْأَلُونَ عَنْ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ**)، حتى انتقلت هذه القوة والبطولة إلى كلابهم، إذا أقبَلَ الأعداء كلابهم ما تهِرّ، ما تنبح، هذا من شدة شجاعتهم، فقوله: (**حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلَابُهُمْ**) يعني: ما تنبح.

طيب... ونقول نحن الآن أيضًا كلام الناس: (**شيءٌ خيرٌ من لا شيءٍ**):

(**شيءٌ**): مبتدأ.

وأخبر عنه بـ (خيرٌ).

وقد وَقَعَ مبتدأً لأنه أفاد؛ إذًا فهي عادت المسألة إلى الإفادة هذا ضابطٌ واضح ومنضبط، ومقرر عند النحويين؛ أمَّا الذين ذَكَروه هذه المسوِّغات فهم لم يذْكُروها للحصر أو استدراكٍ على مَن تقدَّموا؛ وإنَّما حاولوا أن يستقْرِئوا مواضع الإفادة، يقول: مواضع الإفادة مثل هذه المواضع.

لكن كلَّما أفادت النكرة إذا وَقَعت مبتدأً جاز أن تقع مبتدأً.

طيب... هذا ما يتعلَّق بالمسألة الأُولى وهي: **الابتداء بالنكرة**، أي: وقوع المبتدأ نكرةً.

سؤال يا إخوان قبل أن ننتقل إلى المسألة الثانية؟

سؤال:....... (@٠٠:٣٥:٠٥)؟

الشيخ: نعم (هَلْ فَتَىً فِيْكُمْ): لوم (فَتَىً) لأنه مصروف.

سؤال:....... (@٠٠:٣٥:١٤)؟

الشيخ: (هَلْ) هذا حرف استفهام، والحروف ليس لها حُكم إعرابًا لا رفع ولا نصب ولا جر ولا جزم؛ فما تقول: مبتدأ؛ لأنَّ المبتدأ له حُكم إعرابي وهو الرَّفْع.

سؤال:....... (@٠٠:٣٥:٣٩)؟

الشيخ: **(هل- والهمزة)** أدوات الاستفهام أسماء إلَّا **(هل- والهمزة)** حروف.

سؤال:....... (@٠٠:٣٥:٥١)؟

الشيخ: الأسماء التي تعمل عمل فعلها:

_ **المصدر**.

_ وأسماء الأفعال.

_ **والأوصاف**: التي هي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبَّهة.

هذه هي الأسماء التي تعمل عمل فعلها.

سؤال:....... (@١٩:٣٦:٠٠)؟

الشيخ: تعمل عمل فعلها، إذا كان فعله لازم يرفع فاعلًا فقط: فهي أيضًا ترفع فاعلها.

وإذا الفعل يرفع فاعلًا وينصب مفعولًا (يعني: متعدٍّ): فكذلك هذا الاسم يرفع فاعلًا وينصب مفعولًا.

فإذا قلت مثلًا: **(قائم)** هذه من (قَامَ)، و**(قامَ)** متعدٍّ أو لازم؟ لازم، تقول: **(قامَ محمدٌ)**.

طيب... هات اسم الفاعل من (قامَ): **(قَامَ- يقُوم)** فهو **(قائم)**، **(قائم)** قد يعمل مثل **(قام)** فتقول: **(محمدٌ قائمٌ أبوه)** ما إعراب **(أبوه)**؟ فاعل لـ **(قائم)**، كما تقول: **(محمدٌ قام أبوه)**، **(قائم)** مثل **(قام)**.

لكن لو أخذنا **(ضَرَبَ)** متعدٍّ أو لازم؟ متعدٍّ تقول: **(ضَرَبَ محمدٌ اللصَّ)**.

طيب... هات اسم فاعل: **(ضَرَبَ- يضْرِبُ)** فهو **(ضاربٌ)**، **(ضاربٌ)** يعمل مثل **(ضَرَبَ)** يرفع فاعلًا وينصب مفعولًا فتقول: **(محمدٌ ضاربٌ اللصَّ)** كما تقول: **(محمدٌ يضرب اللصَّ)**:

طبعًا **(اللصَّ)** مفعول به منصوب.

والفاعل: مستتر تقديره **(هو)**.

فتُعرِب هذا الاسم العامل عمل فعله أو تُعمِل هذا الاسم العامل عمل فعله

كفعله.

سؤال:....... (@٠٠:٣٧:٥٩)؟

الشيخ: «الأشموني وابن عِقِيل» (@٠٠:٣٨:٠٨).

سؤال:....... (@٠٠:٣٨:٠٩)؟

الشيخ: نعم «الأُشموني» بضم الهمزة، «الأُشموني» نعم.

سؤال:....... (@٠٠:٣٨:١٦)؟

الشيخ: يعني أشرحه لك بعد الدرس، أنا وأنت هذه المسألة، لا، أشرح بعد الدرس هذه المسألة.

طيب... الآن بقِي سؤال -يا إخوان- في هذه المسألة؟

ننتقل للمسألة الثانية، قلنا وهي: تقديم المبتدأ والخبر.

يعني: ترتيب المبتدأ والخبر، قال ابن مالك:

والْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا   وَجَوَّزُوا الْتَّقْدِيْمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

فالجملة الاسمية مكوَّنة من «مبتدأ وخبر» كـ (**محمدٌ قائمٌ**) ثم أخبَر ابن مالك أنَّ الأصل في الخبر من حيث التقديم والتأخير: أن يكون متأخِّرًا.

إذًا فالأصل في المبتدأ: أن يكون متقدِّمًا.

إذًا فالأصل في الترتيب بين المبتدأ والخبر: أن يتقدَّم المبتدأ، وأن يتأخَّر الخبر، قلنا: هذا هو الأصل.

طيب... هذا الأصل ما حُكمه؟ واجب أم جائز؟ يعني: التزام هذا الأصل (تقديم المبتدأ وتأخير الخبر) جائز أم واجب؟

يجب في مواضع.....

مداخلة:....... (@٠٠:٤٠:٠٠)؟

الشيخ: يجب في مواضع، يجب أن تلتزم هذا الترتيب فتقدِّم المبتدأ وتؤخِّر الخبر في مواضع، ذَكَرَ ابن مالك أربعة مواضع.

طب مخالفة هذا الأصل، يعني: تقديم الخبر وتأخير المبتدأ ما حُكمه؟ واجب في أربعة مواضع.

إذًا يجب أن تخالف هذا الأصل فتقدِّم الخبر وتؤخِّر المبتدأ في أربعة مواضع، في سوى هذه المواضع ما حُكم التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر؟ يعني: ما حُكم الترتيب الأصلي؟

جائز، يجوز أن تلتزمه، ويجوز أن لا تلتزمه.

فقولك: (**محمدٌ قائمٌ**): مبتدأ وخبر.

ويجوز أن لا تلتزم فتقول: (**قائمٌ محمدٌ**):

فـ(**قائمٌ**): خبر.

و(**محمدٌ**): مبتدأ.

وتقول: (**أخي في الدار**)، ثم تقدِّم الخبر فتقول: (**في الدار أخي**) ما في إشكال في ذلك، جائز.

طيب.. **فإن قلت**: لماذا كان الأصل أن يتقدَّم المبتدأ وأن يتأخَّر الخبر؟

فالجواب على ذلك: أنَّ الخبر في المعنى هو صفة للمبتدأ، فإذا قلت: (**محمدٌ قائمٌ**) في الإعراب الصناعي في النحو نقول:

(محمدٌ): مبتدأ.

و**(قائمٌ)**: خبر.

لكن في المعنى: جعَلْتَ **(القيام)** من صفات **(محمدٌ)**، وشخص **(محمدٌ)** بـ **(القيام)** بأنَّه **(قائمٌ)**.

إذًا فـ **(القيام)**: الخبر في المعنى من وَصْف المبتدأ.

_ **وحق الموصوف**: أن يتقدَّم.

_ **وحق الصفة**: أن تتأخَّر.

ولهذا قرَّر النحويُّون:

_ **أنَّ الأصل في المبتدأ**: التقديم.

_ **والأصل في الخبر**: التأخير.

وعلى ذلك يدِين أنَّ للمبتدأ مع الخبر من حيث الترتيب ثلاثة أحوال:

الحالة الأُولى: وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، يعني: التزام الأصل.

والحالة الثانية: العكس: وجوب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، يعني: مخالفة الأصل.

والحالة الثالثة: جواز والتأخير.

طيب... نحن الآن تكلَّمنا على جواز التقديم والتأخير: متى يجوز أن تقدِّم وأن تؤخِّر بين المبتدأ والخبر في ما سوى مواضع الوجوب؟ وهذا الذي أراده ابن مالك عندما قال: (**وَجَوَّزُوَا الْتَّقْدِيْمَ إِذْ لَا ضَرَرَا**) يعني: إذا لم يوجد مانع يمنع تقديم الخبر فهو جائز.

وإن وُجِد مانع: فحينئذٍ لا يجوز أن تقدِّم الخبر.

طيب... ثم تكلَّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على مواضع وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، يعني: التزام الأصل فقال:

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءآنِ عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمَيْ بَيَانِ
كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا
أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لاَمِ ابْتِدَا أَوْ لاَزِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا

فذَكَرَ في هذه الأبيات مواضع وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، أي: وجوب التزام الأصل، وذلك في خمسة مواضع:

- **الموضع الأول: إذا خِيف التباس المبتدأ بالخبر:** ومتى يُخاف التباس المبتدأ والخبر؟

إذا كانا معرفتَيْن.

أو كانا نكرتَيْن.

كأن تقول: **(زيدٌ أخوك)**:

المبتدأ معرفة **(زيدٌ)**.

والخبر معرفة **(أخوك)**.

طيب أين المبتدأ وأين الخبر؟ هذا معرفة وهذا معرفة، ليس لأحدهما فضلٌ على الآخر؛ لأنَّ الأكثر أن يكون المبتدأ معرفة (هذا الأصل)، والخبر يكون معرفة ويكون نكرة، فإذا كان المبتدأ معرفة والخبر نكرة مثل **(محمدٌ قائمٌ)**، **(الله عظيمٌ)** هنا واضح أنَّ المعرفة مبتدأ، وأنَّ النكرة خبر: فلك التقديم والتأخير.

لكن إذا استويا في التعريف: مثل **(الله ربنا)**:

(**الله**): مبتدأ، هذا معرَّف بالعَلَمية.

(**ربنا**): خبر، وهو معرَّف بالإضافة.

أو (**محمدٌ أخي**) أو (**أخي محمدٌ**) أين المبتدأ والخبر؟ يجب أن يكون الأول مبتدأً، وأن يكون الثاني خبرًا.

فإذا قلتَ: (**محمدٌ أخي**):

فالمبتدأ: (**محمدٌ**).

ولو قلتَ: (**أخي محمدٌ**) فأين المبتدأ؟ (**أخي**).

ولو قلت: (**محمدٌ أخي**) أنا أريد أنَّ (**أخي**) هو المبتدأ لكنِّي أخَّرته.

نقول: هذا لا يصح، لا يجوز؛ لأنَّ يُلبس المبتدأ بالخبر.

وهل هناك فَرْق بين (**محمدٌ أخي**) و(**أخي محمدٌ**) من حيث المعنى؟

نقول: نعم هناك فَرْق، فمتى تقول: (**محمدٌ أخي**)، ومتى تقول: (**أخي محمدٌ**)؟

نقول: المبتدأ هو المعروف المحكوم عليه، الشيء المعروف بينك وبين المُخاطَب: هذا هو المبتدأ.

والمجهول الذي تأتي به لتُخبر به: هو الخبر.

فإذا كان المخاطب يعرف (@٠٠:٤٧:٢٠) (**محمدٌ**)؛ إذًا فالشيء المعروف بينك وبين المخاطب كونه (**محمدٌ**)؛ لكن المجهول بينك وبين المخاطب علاقته بك، (**أخوك**) ولَّا (**صديقك**) ولَّا ما بينكما علاقة؛ فماذا تقول حينئذٍ؟

تقول: (**محمدٌ**) هذا المعروف (**محمدٌ**)، ثم تأتي بالمجهول (**أخي**).

طيب... إذا كان المعروف بينك وبين المخاطب كون هذا الرجل (**أخوك**)، أتيت إليه في البيت ثم دَخَلَ أخوك في المجلس (**هذا أخي**) يعني: خلاص معروف أنه (**أخوك**)؛ إذًا فالمعروف بينك وبين المخاطب كونه (**أخاك**).

والمجهول: اسمه، ماذا تقول له حينئذٍ؟ تقول: (**أخي محمدٌ**) لأنَّ هذا الأصل، **الأصل في المبتدأ**: أنه المعروف.

كما قلنا قبل قليل: أنَّ الابتداء بالنكرة ما يجوز؛ لأنَّ الأصل في المبتدأ أن يكون معروف، هو المعروف، والخبر هو المجهول الذي يُحكَم به، انظروا في المحكمة لو عُقِدَت المحكمة ما تُعقَد أصلًا المحكمة حتى يأتي المحكوم عليه، ثم الحُكم ما نعرفه إلَّا فيما بعد، (@٠٠:٤٨:٤٥) يحكم عليه بالقتل، بالبراءة، بالسجن.

ـ **فالمعروف هو**: المبتدأ.

ـ **والمجهول هو**: الخبر.

فإذا كان هناك أمر يبيِّن لنا المبتدأ من الخبر: كـ (**محمدٌ كريم**) هذا معرفة وهذا نكرة؛ إذًا واضح المبتدأ من الخبر.

لكن لو استويا في التعريف: كـ (**محمدٌ أخي**)، (**الله ربنا**) هنا لا، لا بد أن تُقدِّم المبتدأ وأن تؤخِّر الخبر.

أو استويا في التنكير: ويمثِّلون لذلك بنحو (**أفضل منك أفضل مني**) تريد أن تقول: الإنسان اللي أفضل منك هو أفضل مني (**أفضل منك أفضل مني**).

أو تقول: (**أفضل مني أفضل منك**) أنت ماذا تريد أن تقول؟ لا بد أن تجعل المبتدأ هو المعروف، وأن تجعل الخبر هو المجهول، فيمكن أن تقول: (**أفضل مني أفضل منك**) أو تقول: (**أفضل منك أفضل مني**) هنا (@٠٠:٤٩:٥٨) ممكن

أن تقوله؛ لكن يجب أن تُقدِّم المبتدأ وهو المعروف بينك وبين المخاطَب، وأن تؤخِّر الخبر وهو المجهول.

طيب... إلَّا أنَّ ابن مالكٌ قال في البيت، قال: (فَامْنَعْهُ) أي: عند تقدِيم الخبر (فَامْنَعْهُ حِيْنَ يَسْتَوِى الْجُزْءآنِ عُرْفًا وَنُكْرَاً) يريد تعريفًا وتنكيرًا.

(عَادِمَيْ بَيَانِ) إذا عدما ما يبيِّن لك المبتدأ من الخبر.

طب وإذا جاء ما يبيِّن المبتدأ من الخبر هل يجوز أن تُقدِّم وتؤخِّر؟ نعم يجوز، ربما المعنى هو الذي يبيِّن لك المبتدأ من الخبر، وإن كانا معرفتَيْن، أو كانا نكرتَيْن.

مثال ذلك: إنسان (وميلك مثلًا) كَتَب شِعر وأُعجِبت به، أو شاعر كذا جيد ومتميِّز، فأردتَ أن تشبِّهه بالمتنبِّي أبي الطيِّب، أبو الطيِّب هو العَلَم طبعًا في الشِّعر العربي، يعني هو الذي ستُشبِّه به؛ فماذا تقول؟

تقول: (**محمدٌ أبو الطيِّب**) يعني: مثل أبو الطيِّب (**محمدٌ أبو الطيِّب**):

(**محمدٌ**): مبتدأ.

والخبر: (**أبو الطيِّب**).

يجوز أن تقول: (**أبو الطيِّب محمدٌ**) طب أين المبتدأ والخبر؟ سواء قلتَ: (**محمدٌ أبو الطيِّب**) أو قلت: (**أبو الطيِّب محمدٌ**):

فالمبتدأ: (**محمدٌ**) لأنَّه المشبَّه.

والخبر: (**أبو الطيِّب**) لأنه المشبَّه به.

ومثل ذلك قولهم: (**أبو حنيفة أبو يوسف**).

أبو حنيفة الإمام النُّعمان المشهور.

وأبو يوسف: من تلاميذه إلَّا أنه بَرَع حتى صار يُشبَّه بأبي حنيفة في العلم.

يريد أن يقول: (**أبو يوسف**) مثل (**أبي حنيفة**).

فإذا قلت: (**أبو يوسف أبو حنيفة**) هذا مبتدأ وخبر.

ولو قِيل: (**أبو يوسف أبو حنيفة**).

أو قلت: (**أبو حنيفة أبو يوسف**).

فالمشبَّه هو المبتدأ وهو: (**أبو يوسف**).

والمشبَّه به هو الخبر وهو: (**أبو حنيفة**).

هذا الموضع الأول.

- **الموضع الثاني: إذا خِيف التباس المبتدأ بالفاعل.**

إذا خِيف الالتباس نفتأ ونهرَع إلى ماذا؟ كلَّما خِيف التباس تمسَّكتْ العرب بالأقل، وهو: تقديم المبتدأ وتأخير الخبر هنا.

كيف يحدث التباس بين المبتدأ والفاعل؟ إذا كان الخبر فِعلًا، إذا وَقَعَ الخبر جملة فِعلية كأن تقول: (**محمدٌ قام**) أو (**محمدٌ يقوم**) أو (**هندٌ قامت**) أو (**هندٌ تقوم**)، (**محمدٌ قام**):

(**محمدٌ**): مبتدأ.

و(**قام**): فعل ماضي.

والفاعل: مستتر تقديره (**هو**)، والجملة الفعلية من (**قام هو**) خبر المبتدأ.

طيب... لو قال قائلٌ آخر: (**قام محمدٌ**): فـ(**قام**) مبتدأ، و(**محمدٌ**) خبر!

لا.

مداخلة:....... (@٠٠:٥٤:١٤).

الشيخ: اسم، (**قام**) فعل، و(**محمدٌ**)؟

مداخلة:....... (@٠٠:٥٤:١٨).

الشيخ: فاعل.

طيب... فإن قال: أنا لا أريد (**قام**) فعل و(**محمدٌ**) فاعل؛ أريد (**محمدٌ**) مبتدأ مؤخَّر (**قام محمدٌ**). (**محمدٌ**) مبتدأ مؤّخَّر، و(**قام**) خبر مُقدَّم، يعني: (**محمدٌ قام**) ثم قدَّمت الخبر فصارت الجملة (**قام محمد**).

طب الآن إذا قلت: (**قام محمدٌ**) المستمع العربي ماذا يفهم؟ يفهم أنَّ (**محمدٌ**) مبتدأ مؤخَّر أو فاعل؟

مداخلة: فاعل.

الشيخ: فاعل، التبس عليه ما فهِمَ هو بمرادك، والالتباس ممنوع في اللغة؛ إذًا ماذا نفعل؟ نهرع للأصول، كيف نهرع للأصول؟

يعني: (**قام محمدٌ**) نقول: فعل وفاعل، الأصل: الجملة فعلية.

وإذا أردت أنه مبتدأ: لا بد أن تعود إلى أصل الجملة الاسمية، تقدِّم المبتدأ وتؤخِّر الخبر فتقول: (**محمدٌ قام**) إذا أردت المبتدأ والخبر.

أمَّا إذا أردت فعل وفاعل: فيجوز أن تقول: (**قام محمدٌ**)؛ لكن تذهب علامة جملة فعلية، وهناك فَرْق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية؛ إنَّما المعاني الإجمالية قد تكون متقاربة (@٠٠:٥٥:٤٦) فروق، فَرْق بين (**محمدٌ قام**) وبين (**قام محمدٌ**):

(**قام محمدٌ**): هذا مجرد إخبار أنه (**قام**).

لكن (**محمدٌ قام**): هذا آكد، إذا أردت أن تؤكِّد (**القيام**) تقول: (**محمدٌ قام**)؛ لأنَّك أسندتَ (**القيام**) إلى (**محمدٌ**) حينئذٍ مرتَيْن:

مرةً بالخبر: عندما جعلتَ (**قام**) خبر (**محمدٌ**).

ومرةً بالفاعل: لأنَّ (**قام**) فيها فاعل تقديره (**هو**) يعود إلى (**محمد**).

إذًا فـ (**قام**) يعود إلى (**محمد**) في الخبرية، ويعود إلى الفاعل في الفاعلية؛ فأسندتَ (**القيام**) إلى (**محمد**) حينئذٍ مرتين.

فإذا أردت مجرد الخبر: تقول: (**قام محمدٌ**)، (**غَفَرَ الله لك**)، (**سافر محمد**) هذا مجرد إخبار، جملة خبرية.

لكن إذا أردت التأكيد أكثر: تقول: (**محمد سافر**) خلاص؛ لأنَّ الأمر ثَبَتَ وتلبَّس به من دون شك (**محمد سافر**) انتهى الأمر.

(**الله يغفر لك**).

إذًا فالجملة الاسمية آكد وأبلغ من الجملة الفعلية، ولكلٍّ منها موضع، هذا موضِع وهذا موضع.

- **الموضع الثالث: إذا كان المبتدأ محصورًا بـ (إلّا) أو (إنَّما).**

إذا كان المبتدأ محصورًا بأداتي حصر (**إلّا**) و(**إنَّما**): فيجب أن يُقدَّم.

فإذا قُدِّم المبتدأ وجوبًا: فإنَّ الخبر سيؤخَّر وجوبًا.

كأن تقول: ﴿ما محمد إلا رسول﴾ [آل عمران:١٤٤]، (**إنَّما محمدٌ رسولٌ**) حصرنا ماذا في ماذا؟

حصرنا (**محمدًا**) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في (**الرسالة**):

المحصور هو: (**محمدٌ**).

والمحصور فيه: (**الرسالة**).

المحصور يجب أن يُقدَّم، والمحصور فيه يجب أن يؤخَّر؛ فتقول: ﴿ما محمد إلا رسول﴾، طب هل يجب أن تقدِّم الخبر هنا؟ تقول: (**ما رسولٌ إلَّا محمد** وأنت تريد أن تحصر (**محمدًا**) في (**الرسالة**)؟

ما يجوز، يُفسد المعنى أصلًا، (**ما رسولٌ إلَّا محمد**) لا، هنا أنت ما تريد هذا المعنى (@٠١:٥٨:٠٠) الآخرون.

إذًا فـ ﴿مَا﴾: حرف نفي.

﴿مُحَمَّدٌ﴾: مبتدأ.

أين الخبر خبر ﴿مُحَمَّدٌ﴾؟ أخبرتَ عن ﴿مُحَمَّدٌ﴾ بأنه ﴿رَسُولٌ﴾.

و ﴿مَا﴾: حرف نفي.

و ﴿إِلَّا﴾: أداة حصر، أو يقولون: أداة استثناء مُلغاة، (@١٧:٥٩:٠٠) مُلغاة؟ يعني: تضرب عليه، وتضرب على ﴿مَا﴾، فهي ضربت عليها وضربت على ﴿مَا﴾؛ صارت الجملة (**محمدٌ رسولٌ**).

هذه الجملة أصلًا (**محمدٌ رسولٌ**) مبتدأ ولَّا خبر؟ ثم حصر في التأكيد فقلت: ﴿ما محمد إلا رسول﴾؛ فالحصر لا يغيِّر الإعراب؛ لأنَّه يؤسِّس المعنى وهو الحصر؛ لكن لا يغيِّر الإعراب.

- **الموضع الرابع: إذا كان المبتدأ لفظًا له الصدارة.**

مداخلة:....... (@١٨:٥٤:٠٠).

الشيخ: تقول: «أداة الدعوة للحصر» حرف، والحروف ليس لها إعراب، تقول: حرف حصر لا محل لها من الإعراب، يعني: السكون.

أو أداة استفهام مُلغاة.

- قلنا: **الموضع الرابع: إذا كان المبتدأ لفظًا له الصدارة.**

هناك ألفاظ لها الصدارة في اللغة العربية، كـ:

_ أدوات الاستفهام.

_ وأدوات الشرط.

_ و(**ما**) النافية.

هذه أدوات لها الحصر.

طيب... فإذا وَقَع المبتدأ اسمًا له الصدارة، كأن يقع المبتدأ اسمًا من أسماء الاستفهام، وعرفنا أنَّ أدوات الاستفهام كلها أسماء إلَّا (**هل - والهمزة**) فحرفان.

مثال ذلك: أن تقول: (**مَن في الدار؟**):

(**مَن**): اسم استفهام مبتدأ.

(**في الدار**): شبه جملة خبر.

ولعلِّي في المحاضرة الماضية أو التي قبلها عن «كيفية إعراب أسماء الاستفهام» كيف نُعرِب أسماء الاستفهام؟

فقُلتُ حينذاك: إنَّ أسماء الاستفهام تُعرَب بإعراب ما يُقابلها في الجواب، فإذا قلتَ: (**مَن في الدار؟**) أجب إجابة كاملة. ستقول: (**محمدٌ في الدار**):

(**في الدار**) في الجواب تُقابل (**في الدار**) في السؤال.

و(**محمدٌ**) (**محمدٌ**)هو المجهول المسئول عنه؛ فهو يُقابل (مَن؟) الاستفهامية.

طيب... أعرِب الجواب (**محمدٌ في الدار**):

(**محمدٌ**): مبتدأ؛ إذًا (مَن؟) مبتدأ.

و(**في الدار**): شبه جملة خبر؛ إذًا (**في الدار**) أيضًا خبر في السؤال.

(**مَن في الدار؟**) هذا اسم استفهام مبتدأ، ما حُكم تقديمه؟ واجب.

والخبر ما تأخيره؟ واجب.

فهذا من مواضع وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، أي: التزام الأصل.

- **الموضع الخامس من مواضع التزام الأصل (أي: تقديم المبتدأ وتأخير الخبر): أن يتَّصل بالمبتدأ (ل) الابتداء.**

كأن تقول: (**لَمحمدٌ كريمٌ**) فالجملة الاسمية (**محمدٌ كريمٌ**) مبتدأ وخبر، ثم أدخلتَ على المبتدأ (ل) الابتداء وهي (ل) مفتوحة تُفِيد التأكيد والمبالغة والتقوية، فقلتَ: (**لَمحمدٌ كريمٌ**):

الـ (ل): حرف ابتداء لا محل له من الإعراب.

(**محمدٌ**): مبتدأ.

و(**كريمٌ**): خبر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ [الحشر:١٣]؛ أي: (**أنتم أشدُّ رهبة**) ثم دخلت (ل) الابتداء ﴿لَأَنتُمْ﴾.

و (ل) الابتداء حرف له الصدارة، يعني: ما يأتي في وسط الكلام، إذا جاء في

الجملة لا بد أن يكون في أول الجملة.

فإذا اتَّصل بالمبتدأ وهو له صدر؛ فيجب حينئذٍ أن يتقدَّم المبتدأ وأن يتأخَّر الخبر.

فإن قال طالبٌ نبيه: (ل) الابتداء نعم لها الصدارة، ولا تكون إلَّا في أول الجملة؛ لكن تأتي في وسط الجملة في موضع: الـ «(ل) **المزحلقة**» إذا كانت مزحلقة، ومتى تكون (ل) الابتداء مزحلقةً؟

مع (إنَّ) فقط، إذا اجتمعت هي و(إنَّ) جملة: فتُقدِّم (إنَّ) وتؤخِّر (ل) الابتداء، تقول: (**إنَّ محمدًا لقائم**) هي (ل) الابتداء، الأصل (**لمحمدٌ قائم**) ثم أدخلت (إنَّ)، و(إنَّ) حرف توكِيد، و(ل) الابتداء حرف توكيد؛ فلم يجتمعا؛ و(إنَّ) ما شاء الله ثلاثة أحرُف قوية، والـ (ل) حرف واحد، فضربه فتُزَحلَق داخل الجملة؛ فسُمِّيَت الـ «(ل) **المزحلقة**» لأنها زُحلِقَت عن مكانها.

طيب... هذا ما يتعلَّق بمواضع وجوب التزام الأصل، أي: تقديم المبتدأ وجوبًا، وتأخير الخبر وجوبًا.

ننظر الآن في أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال ابن مالك: (**وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا**) إذًا سيتكلَّم عن الخبر ولَّا المبتدأ؟

الخبر انتبهوا! إذًا كل الأبيات القادمة سيكون الكلام فيها عن الخبر (**وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيْمَ**) تقديم ماذا؟ الخبر (**إِذْ لَا ضَرَرَا**).

(**فَامْنَعْهُ**) الضمير يعود إلى ماذا؟ إلى تقديم الخبر، كل الكلام على الخبر الآن (**فَامْنَعْهُ**) امنع تقديم الخبر، فإذا منعت تقديم الخبر؛ فحينئذٍ ماذا يجب في المبتدأ؟ التقديم.

(**فَامْنَعْهُ حِيْنَ يَسْتَوِى الْجُزْءآنِ**) يعني في الجزءَيْن المبتدأ والخبر (**عُرْفًا وَنُكْرًا**)

يعني: يستويان في التعريف أو يستويان في التنكير (عَادِمَيْ بَيَانِ).

(كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا) كذا إذا كان الفعل هو الخبر، قلنا «الموضع الثاني: حين يلتبس المبتدأ بالفاعل».

(أَوْ قُصِدَ اسْتِعَمَالُهُ مُنْحَصِرَا). (أَوْ قُصِدَ) أي: نائب الفاعل (هو) يعود إلى ماذا؟ الخبر (أَوْ قُصِدَ) استعمال الخبر (اسْتِعَمَالُهُ)، (أَوْ قُصِدَ) استعمال الخبر (مُنْحَصِرَا) هنا في إشكال كبير جدًّا على ابن مالك.

طيب... يعني: قلنا: الموضع: أن يكون المبتدأ محصورًا (مُنْحَصِرَا) في (إلَّا) أو (إنَّما) كقولك: ﴿ما محمد إلا رسول﴾ [آل عمران:١٤٤]، (ما زيدٌ إلَّا شاعرٌ).

إذا قلت: ﴿ما محمد إلا رسول﴾ حصرتَ المبتدأ في الخبر، أين المحصور؟ وأين المحصور فيه إذا قلت: ﴿ما محمد إلا رسول﴾؟

المحصور: المبتدأ.

والمحصور فيه: الخبر.

طب هو الآن يقول: (أَوْ قُصِدَ اسْتِعَمَالُهُ مُنْحَصِرَا). (أَوْ قُصِدَ) الخبر (مُنْحَصِرَا) محصورًا، ما المحصور في ﴿ما محمد إلا رسول﴾؟ المبتدأ أو الخبر؟

المبتدأ، وهذا من أكبر الإشكالات عند ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ليس في الألفية؛ بل في كُتُبه كلها، حتى في كُتُبه النثرية يستعمل المحصور والمنحصر في معنى المحصور فيه، إذا قال: (المحصور) يعني: المحصور فيه، وهذا إشكال كبير؛ لأنَّ المحصور غير المحصور فيه عند كل النحويين، المحصور شيء والمحصور فيه شيء آخر.

مداخلة:....... (@٠١:٠٧:٥٧).

الشيخ: هذا قد يُقال مصطلح له؛ لكن مخالفة الاصطلاح لا تجوز؛ إلَّا إذا بُنِيَت على عُرْف لغوي أو نكتة -مثلًا علمية أو معنوية أو شيء معيَّن؛ لكن أن تُخالف العُرْف اللغوي، (@٠١:٠٨:١٢) خالِف العُرْف اللغوي، الآن المحصور غير المحصور فيه.

لو قِيل -مثلًا-: إنه لا يُستعمل عند النحويين إلَّا كلمة واحدة «**المحصور**» أو «**المحصور فيه**» فقط، يمكن أن يقول: «**المحصور**» أو يقول: «**المحصور فيه**».

لكن «**المحصور**» و «**المحصور فيه**» كلا المصطلحَيْن مستعمل عند النحويين، «**المحصور**» في معنى، و «**المحصور فيه**» بمعنى آخر، المفروض أنه يلتزم بالمعاني اللغوية لهذه الكلمات، وهي المعاني النحوية.

طيب... فهذه (@٠١:٠٨:٤٧) الملحوظات التي ذُكِرَت على الـ [**ألفية**]؛ وليست خاصة بالـ[**ألفية**]، لو قلنا: خاصة بالـ[**ألفية**] فقط وفي كُتُبه الأخرى ذَكَرَ ما يقوله النحويون، كل هذا ربما اصطلاح خاص بالـ [**ألفية**] من أجل (@٠١:٠٩:٠٢) الشِّعر؛ لكن هذا أمر عنده (@٠١:٠٩:٠٦).

طيب... ثم قال: (أَوْ كَانَ مُسْنَدَاً لِذِي لاَمِ ابْتِدَا) يعني: مبتدأ اتَّصل به (ل) الابتداء.

(أَوْ لاَزِمِ الْصَّدْرِ) يعني كان المبتدأ لفظًا له الصدارة.

ثم تكلَّم بعد رَحِمَهُ ٱللَّهُ على مواضع وجوب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، أي: مواضع وجوب مخالفة الأصل فقال:

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرْ ... مُلتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الخَبَرْ
كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ ... مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ
كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرا ... كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا

وَخَبَـــرَ الْمَحْصُـــورِ قَـــدِّمْ أَبَــدَا   كَمَـــا لَنَـــا إلاَّ اتِّبَـــاعُ أَحْمَـــدَا

ذَكَرَ أربعة مواضع أيضًا لوجوب مخالفة الأصل (تقديم الخبر وتأخير المبتدأ):

- **الموضع الأول: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة.**

مثل: (**في الدار رجلٌ**) و(**عندي مالٌ**) وهذا الموضع ليس غريبًا علينا شرحناه قبل قليل، نعم إذا قلت: (**في الدار رجلٌ**):

(**في الدار**): خبر شبه جملة.

و(**رجل**): مبتدأ ولكنه نكرة، ما الذي سوَّغ وقوع هذه النكرة مبتدأً؟

كون الخبر شبيه جملة مقدَّمة، إذًا ما حُكم تقديم الخبر هنا؟

واجب لأنه مسوِّغ، فلو أخَّرتَ الخبر ذَهَبَ المسوِّغ وبطلت الجملة.

طيب... وهذا هو قول ابن مالك: (**وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرْ**). (**عِنْدِي دِرْهَمٌ**):

(**عِنْدِي**): شبه جملة خبر مقدَّم.

و(**دِرْهَمٌ**) مبتدأ مؤخَّر.

(**وَلِي وَطَرْ**):

(**لِي**) جار ومجرور شبه جملة خبر مقدَّم.

(**وَطَرْ**) مبتدأ مؤخَّر.

فهذا هو الموضع الأول.

والموضع الثاني: أن يكون في المبتدأ ضميرٌ يعود إلى الخبر

أن يكون في المبتدأ ضمير، هذا الضمير يعود إلى ماذا؟ يعود إلى الخبر، كأنْ نقول: (**في الدار صاحبها**) أو ﴿عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد:٢٤]، فإذا قلتَ: (**في الدار صاحبها**):

(**في الدار**): هذا خبر مقدَّم.

و(**صاحبها**): مبتدأ مؤخَّر، وفي المبتدأ (**صاحبها**) ضمير يعود إلى الخبر.

طيب... لماذا وَجَبَ تقديم الخبر؟ لأنَّك لو أخَّرتَ الخبر فقلت: (**صاحبها في الدار**) لَعاد الضمير حينئذٍ على متأخِّر، والضمير في العربية إنَّما يعود على متقدِّم؛ فوَجَبَ أن تقدِّم الخبر لكي يعود الضمير إليه.

ومثل ذلك: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد:٢٤]:

﴿أَمْ﴾: حرف عطف.

﴿عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾: شبه جملة خبر.

﴿أَقْفَالُهَا﴾: مبتدأ.

- **الموضع الثالث: أن يكون الخبر لفظًا له الصدارة.**

أيضًا تكلَّمنا عن الصدارة قبل قليل، كأن تقول: (**مَن أبوك؟**) أو (**أين زيدٌ؟**)، ما إعراب (**مَن أبوك؟**)؟

كإعراب الجواب، أجب إجابة كاملة (**مَن أبوك؟**). (**أبي محمدٌ**):

فـ (**أبي**): مبتدأ.

و(**محمدٌ**): خبر.

(**أبي**) في الجواب المبتدأ ماذا يُقابل في السؤال (**مَن أبوك؟**)؟ (**أبوك**)، (**أبي**) تُقابل (**أبوك**).

إذًا ما إعراب (**أبوك**) في (**مَن أبوك؟**)؟ مبتدأ مؤخَّر.

و(**مَن**): هذه هو المسئول عنه، المجهول الذي عرفته بقول: (**محمدٌ**)؛ فـ (**مَن**) خبر مقدَّم؛ إذًا فالخبر هنا لفظٌ له الصدارة: اسم استفهام فوَجَبَ تقديمه.

وكأن تقول: (**أين زيدٌ؟**) أجب جوابًا كاملًا.

(**زيدٌ في الدار**):

(**زيدٌ**): مبتدأ.

(**في الدار**): خبر.

إذًا فـ (**زيدٌ**): مبتدأ تُقابل (**زيدٌ**) في السؤال (**أين زيدٌ؟**).

و(**أين**) هو المجهول، وبان الجواب بقولك: (**في الدار**).

إذًا الخبر مقدَّم وجوبًا.

- **الموضع الرابع: أن يكون الخبر محصورًا:** أن يكون الخبر هو المحصور بـ (**إلَّا**) أو بـ (**إنَّما**).

كأن تقول: (**ما عزيزٌ إلَّا المؤمن**) أو (**إنَّما في الدار زيدٌ**). (**ما عزيزٌ إلَّا المؤمن**): حصرْتَ ماذا في ماذا؟

(**ما عزيزٌ إلَّا المؤمن**) حصرْتَ (**العِزَّة**) في (**المؤمن**):

أين المحصور؟ (**عزيزٌ**).

المحصور فيه: (**المؤمن**).

المحصور يجب أن يُقدَّم، والمحصور هنا مبتدأ ولّا خبر؟

طالب: خبر.

الشيخ: الخبر؛ إذًا يجب أن يتقدَّم، وَجَب أن يتقدَّم الخبر؛ فوَجَب أن يتأخر المبتدأ.

طيب... ننظر في أبيات الـ[**ألفية**] قال ابن مالك:

وَنَحْــوُ عِنْــدِي دِرْهَــمٌ وَلِــي وَطَـرْ   مُلتـــزَمٌ فِيـــهِ تَقَـــدُّمُ الخَبَـــرْ

هذا شرحناه.

كَـــذَا إِذَا عَـــادَ عَلَيْـــهِ مُضْـــمَرُ   مِمَّـــا بِـــهِ عَنْـــهُ مُبِينـــًا يُخْبَـــرُ

يريد: إذا كان في المبتدأ ضميرٌ يعود إلى الخبر، وهذا البيت من الأبيات الصعبة والتي لم يكن نَظْمُها بطريقة سلسة.

ثم قال: (**كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرا**) يعني: إذا كان الخبر لفظًا له الصدارة، **مثاله مثل**:(**أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرًا**):

(**أَيْنَ**): اسم استفهام خبر.

(**مَنْ**): اسم موصول بمعنى: (**الذي**) (**أين الذي**)، و(**مَنْ**) هو المبتدأ المؤخَّر وجوبًا.

ثم قال:

وَخَبَـــرَ الْمَحْصُـــوْرِ قَـــدِّمْ أَبَـــدَا   كَمَـــا لَنَـــا إلاَّ اتِّبَـــاعُ أَحْمَـــدَا

(**خَبرَ الْمَحْصُوْرِ**) يعني يريد: (**خَبَرَ الْمَحْصُوْرِ**) يعني: خبر المبتدأ المحصور، ما قال: (**والخبر المحصور**)؛ قال: (**وَخَبَرَ الْمَحْصُوْرِ**) يعني: وخبر المبتدأ المحصور، (@٠١:١٦:٥٥) نفسه يرث، (@٠١:١٦:٥٧) الذي ذَكَرْناه في البيت

السابق (@٠١:١٧:٠١) نتكلَّم عليه مرة أخرى.

مداخلة:....... (@٠١:١٧:٠٣).

الشيخ: في الحالة الثانية: الخبر.

مداخلة:....... (@٠١:١٧:١١).

الشيخ: يعني: خبر المبتدأ المحصور.

وإذا قلت: (**ما عزيزٌ إلَّا المؤمن**).

طالب: **الخبر** (مؤمن).

الشيخ: إذا قلت الآن: (**ما عزيزٌ إلَّا المؤمن**) حصرْتَ (**العِزَّة**) في (**المؤمن**).

أين المحصور؟

طالب:....... (@٠١:١٧:٣٠).

الشيخ: (**عِزة**) (**عزيز**): هذا خبر؛ إذًا المحصور: الخبر.

وهو يقول: (**وَخَبَرَ**) المبتدأ (**الْمَحْصُوْرِ**) فجَعَلَ (**الْمَحْصُوْرِ**) المبتدأ.

طب ممكن يجي مصطلح، هو يعرف أنَّ هذا «محصور» وهذا «محصور فيه» ما يجهل هذه الأمور؛ لكن هو عنده أنه يجعل «المحصور» يريد «المحصور فيه»، هو يعرف أن هذا «محصور» و «محصور فيه».

طيب... مما سَبَق، من مواضع وجوب التزام الأصل، ومواضع وجوب مخالفة الأصل والجواز: نعرف أمورًا منها:

أنَّ ألفاظ الصدارة يجب أن تتقدَّم:

فإذا كانت مبتدأً: وَجَب حينئذٍ تقديم المبتدأ وتأخير الخبر.

وإذا كانت ألفاظ الصدارة هي الخبر: فيجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ؛ فلهذا ذَكَرَ المسألة في الموضعَيْن.

طيب... ونعرف أنَّ «المحصور» دائمًا يجب تقديمه، فإذا كان ال«المحصور» هو المبتدأ: فيجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر.

وإذا كان «المحصور» هو الخبر: فيجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ.

بحسب المعنى الذي تريد أنت، ماذا تريد أن تحصر؟ تحصر ماذا في ماذا؟

قد تحصر **(العِزَّة)** في **(المؤمن)**، وقد تحصر **(المؤمن)** في **(العِزَّة)** بحسب المعنى الذي تريد؛ فحينئذٍ يجب أن تُقدِّم «المحصور» فتؤخِّر «المحصور فيه».

أخيرًا نقول: هناك مواضع أخرى لوجوب تقديم المبتدأ، ومواضع أخرى لوجوب تقديم الخبر، وهي مواضع استعمالها قليل؛ فلهذا يُهملها كثيرٌ من النحويين كابن مالك وغيره، وتذكُرُها الكتب المبسوطة، ولا داعي إلى ذِكْرها اكتفاءً بما قاله ابن مالك في الـ[**ألفية**]، فإذا ربطنا هذه المواضع التي ذَكَرَها ابن مالك في الـ[**ألفية**] فهي أغلب المواضع المستعملة في اللغة.

الخلاصة: أنَّ الأصل في المبتدأ والخبر من حيث التقديم والتأخير: تقديم المبتدأ وتأخير الخبر.

_ ثم إنَّه يجب التزام هذا الأصل في أربعة مواضع.

_ ويجب مخالفة هذا الأصل في أربع مواضع.

وفيما سوى هذه المواضع الثمانية يكون التقديم والتأخير بين الخبر والمبتدأ جائزًا. والله أعلم...

سؤال -يا إخوان-؟ مَن كان عنده سؤال فليسأل. اتفضل!

سؤال:....... (@٠١:٢٠:٣١).

الشيخ: نعم، عندهم (عند الكوفيين) يُجِيزون تقديم الفاعل على الفعل، فإذا قلتَ: (**قام محمدٌ**): فهو فعل وفاعل عند الجميع.

فإذا قلت: (**محمدٌ قام**):

- **فهي عند البصريين**: مبتدأ وخبر قولًا واحدًا.
- **وعند الكوفيين**: يجوز الوجهان:

_ يجوز أن تجعلها مبتدأً وخبراً.

_ ويجوز أن تجعلها فاعلًا متقدِّمًا، وفعلًا متأخِّرًا على مذهب ووجه ضعيف، لا شك أن مذهبهم ضعيف.

سؤال:....... (@٠١:٢١:٢٨).

الشيخ: أشياء كثيرة تنقض قولهم، يعني: ربما يسهل الأمر في مثل هذا المثال؛ لكن يدِين (@٠١:٢١:٤٠) في نحو قولك: (**المحمدان قاما**) أو (**المحمدون قاموا**)، إذا قلت: (**المحمدون قاموا**): هذا مبتدأ وخبر.

طيب على جملة فعلية فتقول: (**قام المحمدون**):

(**قام**): فعل.

و(**المحمدون**): فاعل، وهم يقولون: جزء يتقدَّم الفاعل، قدِّم الفاعل فتقول: (**المحمدون قاموا**) وهذا لا يقوله عربي، هم يعتبرون هذا لا يجوز، تقول له: هذا ما يجوز؛ لكن يجوز في (**محمد قام**).

نقول: لا؛ إنَّما غرَّكم في (**محمد قام**) كون الضمير مستتراً؛ لكن عندما بَرَز اتَّضحت المسألة؛ إذاً لا بد أن تطرد الحكم، الأحكام إذا ما اطَّردت دلَّ ذلك على

خللٍ فيها

وَلاَ يَجُــــوْزُ الابْتِـــــدَا بِـــــالْنَّكِرَهْ مَـا لَـمْ تُفِـدْ كَعِنْـدَ زَيْـدٍ نَمِـرَهْ
وَهَـلْ فَتَـىً فِـيْكُمْ فَمَـا خِـلٌّ لَنَـا وَرَجُــلٌ مِــنَ الْكِــرَام عِنْــدَنَا
وَرَغْبَــةٌ فِـي الْخَيْــرِ خَيْـرٌ وَعَمَـلْ بِـرَ يَـزِيْنُ وَلْـيُقَسْ مَـا لَـمْ يُقَـلْ
والأَصْـلُ فِـي الأَخْبَـارِ أَنْ تُـؤَخَّرَا وَجَــوَّزُوَا الْتَّقْــدِيْمَ إِذْ لاَ ضَــرَرَا
فَامْنَعْــهُ حِــيْنَ يَسْـتَوِى الْجُــزْءآنِ عُرْفَــا وَنُكْــراً عَــادِمَيْ بَيَــانِ
كَـذَا إِذَا مَـا الْفِعْـلُ كَـانَ الْخَبَـرَا أَوْ قُصِــدَ اسْــتِعَمَالُهُ مُنْحَصِــرَا
أَوْ كَـانَ مُسْـنَدَاً لِـذِي لاَمِ ابْتِـدَا أَوْ لاَزِمِ الْصَّـدْرِ كَمَـنْ لِـي مُنْجِـدَا
وَنَحْـوُ عِنْـدِي دِرْهَـمٌ وَلِـي وَطَـرْ مُلتَــزَمٌ فِيــهِ تَقَــدُّمُ الخَبَــرْ
كَــذَا إِذَا عَــادَ عَلَيْــهِ مُضْــمَرُ مِمَّــا بِــهِ عَنْــهُ مُبِينــًا يُخْبَــرُ
كَــذَا إِذَا يَسْــتَوْجِبُ التَّصْــدِيرا كَــأَيْنَ مَــنْ عَلِمْتَــهُ نَصِــيرَا
وَخَبَــرَ الْمَحْصُــوْرِ قَــدِّمْ أَبَــدَا كَمَــا لَنَــا إِلاَّ اتِّبَــاعُ أَحْمَــدَا

طالب:....... (@٠٨:١٤:٠٠).

الشيخ:

(@٠٨:١٤:٠٠) (أقائمٌ محمدٌ) (محمدٌ) (قائمٌ) (قام- يقوم) (مضروب) (ضارب) (ضَرَبَ- يضرِبُ) (ضُرِبَ- يُضْرَبُ)

(انقطاع الصوت@٤٣:٠٢:٠١)

(@٣:٢٢:١)

(@٠٨:١٤:٠٠)

طالب:....... (@٠٨:١٤:٠٠).

الشيخ:

سؤال:....... (@٠١:٠١:٠٧).

الشيخ:

(@٠٠:٣٧:٥٩) سؤال:....... (@٠٠:٣٧:٥٩)؟

الشيخ: (محمدٌ قائمٌ) (قائمٌ) (الله) (محمدٌ أخي) (أخوك) (الله ربنا) (قام) (محمدٌ) (قام محمدٌ) مداخلة:....... (@٠٠:٥٤:١٨).

الشيخ: (القيام) (إنَّما) (إلَّا) (ما محمد إلا رسول) (ما رسولٌ إلَّا محمد مُحَمَّدٌ ﴿مُحَمَّدٌ﴾ رَسُولٌ ﴿مَلِكِ﴾ إِلَّا

ﻉ◊ﻉ

الدرس الثالث والعشرون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:-

الكلام على [**باب الابتداء**] وهذا الدرس أُرى أن يكون الدرس الأخير في هذا الفصل إن شاء الله تعالى.

ونعود للدرس إن شاء الله في بداية الفصل القادم، يعني: في أوائل شهر صفر.

مداخلة:....... (@٣٤:٠٠:٠٠).

الشيخ: لا، ربيع الأول، نعم في أوائل شهر ربيع الأول إن شاء الله، ربما يوافق اليوم الرابع من ربيعٍ الأول، يعني: في أول الشهر إن شاء الله أول أسبوع في الدراسة، أول أسبوع من الفصل الثاني إن شاء الله كالعادة.

طيب... توقَّفنا في الكلام على البيت [**الثالث والعشرين**] في باب [**الابتداء**] وفيما بعد إلى نهاية الباب يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١٣٦. وَحَذفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا ... تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا
١٣٧. وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنِفْ ... فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

١٣٨. وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِيْنِ ذَا اسْتَقَرْ
١٣٩. وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُوْمَ مَعْ كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ
١٤٠. وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُوْنُ خَبَرَا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا
١٤١. كَضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيْئًا وَأَتَمّ تَبْيِيني الْحَقَّ مَنُوْطًا بِالْحِكَمْ
١٤٢. وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا

تكلَّم في هذه الأبيات رَحِمَهُ ٱللَّهُ على مسألتين:

- **المسألة الأُولى**: حَذْف المبتدأ والخبر.
- **والمسألة الثانية**: الإخبار بمتعدد.

ونبدأ بالمسألة الأولى وهي: حَذْف المبتدأ والخبر

فالمبتدأ والخبر كغيرهما في اللغة العربية يجوز أن يُحذَفا إذا عُلِمَا؛ فلهذا قال ابن مالك: (وَحَذفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ) يريد في هذا البيت: (وَحَذفُ مَا يُعْلَمُ) من المبتدأ والخبر؛ لأنَّ الكلام عليهما (جَائِزٌ).

_ **فإذا كان المبتدأ معلومًا**: فيجوز أن يُحذَف.

_ **وإذا كان الخبر معلومًا**: يجوز أن يُحذَف.

وهذه القاعدة من أشهَر قواعد النحو واللغة وهي أنَّ: «**كل ما كان معلومًا جاز حذفه**»، وتفريعاتها كثيرة.

وقبل أن نتكلم على هذه القاعدة في باب المبتدأ والخبر نُمثِّل عليها من أبوابٍ أخرى:

فالفاعل إذا كان معلومًا: جاز أن يُحذَف، كأن تقول: (**زيدٌ**) في جواب مَن سألك: (**مَن جاء؟**) تقول: (**زيدٌ**). (**زيدٌ**) هذا فاعل.

آسف نبدأ بحذف الفعل: كأن تقول: (**زيدٌ**) في جواب مَن قال: (**مَن جاء؟**). (**مَن جاء؟**) فتقول: (**زيدٌ**)، يعني: (**جاء زيدٌ**) وحذفتَ الفعل.

وقد تحذف الفعل والفاعل وتُبقِي المفعول به: كأن تقول: (**عمرًو**) في جواب مَن سألك: (**مَن أكرمتَ؟**) تقول: (**عمرًو**) يعني: (**أكرمتُ عمرًو**) فحذفتَ الفعل والفاعل، وأبقيْتَ المفعول به.

أو تقول: (**سورة الفاتحة**) لمَن سألك: (**ما قرأتَ؟**) تقول: (**سورة الفاتحة**) أي: (**قرأتُ سورة الفاتحة**) فحذفتَ الفعل والفاعل.

أو يسألُكَ: (**كيف جئت؟**) فتقول: (**راكبًا**). (**راكبًا**) حال؛ لكن حذفتَ الفعل والفاعل قبلها، أي: (**جئتُ راكبًا**).

وأمثال ذلك كثير: كأن تقول: (**شكرًا**) هذه جملة؛ لأنَّه كلامٌ مفهوم، وكل ما كان الكلام مفهومًا فهو جملة (**شكرًا**) أي: (**أشكرك شكرًا**) فحذفنا هنا الفعل والفاعل والمفعول به (**أشكرك شكرًا**) وأبقيْتَ المفعول المُطلق.

(**مرحبًا**) أي: (**أرحِّبُ بك مرحبًا**) وهكذا.

فكلُّ ما كان مفهومًا جاز في العربية أن يُحذَف.

التمييز: التمييز يجوز أن يُحذَف إذا كان معلومًا، مثال ذلك:....

مداخلة:....... (@٠٠:٠٥:٤٩).

الشيخ: لا تبتعد كثيرًا، (**كم أيام الأسبوع؟**) أو (**كم أيام الشهر؟**) (**ثلاثون**) تريد (**ثلاثون يومًا**).

مداخلة:....... (@٠٠:٠٦:٠٦).

الشيخ: حذفتَ (**يومًا**) لأنه (@٠٠:٠٦:١٠) مما قبله، أو (**الشهور عند الله**

اثنى عشر) أي: (**اثنى عشر شهرًا**) هذه الأمور اتفقت عليها كل الأُمم، أنَّ (**الأشهُر اثنى عشر شهرًا**) وأنَّ (**الأسبوع سبعة أيام**)، وكل الأُمم متفقة على أنَّها (**السبت- والأحد- والاثنين- والثلاثاء..... إلى الخميس**) هذه الأمور اتفقت عليها كل الأُمم، ويقول بعضهم: كأنَّها من الأمور التي ورثت عن آدم؛ لأنَّ كل الأُمم متفقة على هذه الأمور.

يقول بعض من (@٠٠:٠٦:٥٠): وُرثَت عن أبي البشر جميعًا آدم؛ فلهذا اتفقت كل الأُمم، ليس هذا كلامٌ على كل حال.

وبعضهم يعبِّر عن هذه القاعدة فيقول: «كل ما دلَّ عليه دليلٌ جاز حذفه»، وهذا بمعنى القاعدة السابقة، والدليل:

_ قد يكون لفظيًّا.

_ وقد يكون معنويًّا.

قد يكون لفظيًّا: كالأمثلة السابقة، يعني: (**مَن جاء؟ زيدٌ**) أي: (**جاء زيد**) حَذَفَ (**جاء**) لدلالة كلمة (**جاء**) المذكورة في السؤال؛ والدليل جاء (@٠٠:٠٧:٣٠) في السؤال، هذا دليل لفظي.

وقد يكون الدليل معنويًّا: يعني: مفهومًا: كأن ترى إنسانًا مسافرًا فتقول: (**مكة؟**) تعني: (**تريد مكة؟**) أو (**تقصد مكة؟**).

أو ترى إنسان خائفًا هاربًا فتقول له: (**الغرفة**) أي: (**اقصد الغرفة**) أو (**ادخل الغرفة**)، ونحو ذلك.

إذًا كل ما دلَّ عليه دليلٌ -أي دليل- جاز حذفه في اللغة العربية، وهذا من ميزات وخصائص اللغة العربية؛ لأنها لغةٌ تتعامل وتتفاعل مع العقل، ومع المحيط بها تعاملًا كاملًا، فتى ما كان المعنى مفهومًا سواءٌ من سياق اللفظ أو من السياق

المعنوي؛ جاز لك أن تحذف بخلاف كثيرٍ من اللغات فليس لك أن تحذف؛ مع أنَّ الكلمة مفهومة أو مقروءة ومع ذلك لا يجب أن تحذف.

في اللغة الإنجليزية مثلًا: إذا أردت أن تقول مثلًا: (**أنا أحبك**) يحب أن تقول: (**أنا أكون أحبك**) هذه الترجمة اللفظية (**أنا أكون أحبك**) لا (@٠٠:٠٨:٤٣) أن تحذف (**أنا**) فتبدأ مباشرة بالفعل فتقول: (**أحبك**)، بل ما تستطيع أن تقول: (**أنا أحبك**) فتحذف الفعل (@٠٠:٠٨:٥٢) الفعل المساعد؛ مع أنَّ فيها أشياء معروفة مفهومة؛ ومع ذلك لا توجد هذه الخصائص عندهم كما توجد في اللغة العربية، فاللغة العربية لغةٌ عظيمة فيها خصائص كثيرة جدًّا.

طيب... وبعد ذلك نعود إلى موضوعنا وهو «**حذف المبتدأ والخبر**»:

فإذا كانا معروفَيْن: جاز أن يُحذفا أو يحذف أحدهما.

فإذا كان المبتدأ معلومًا: جاز حذفه.

ابن مالك عندنا مثَّل لذلك بقوله: (**تَقُوْلُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا**)، لو سأل سائل: (**مَن عندك؟**) فالجواب: (**زيدٌ عندي**) هنا حذفتَ المبتدأ أو الخبر؟

(**مَن عندك؟**) تقول: (**زيد**) أي: (**زيدٌ عندي**):

فـ(**زيدٌ**): مبتدأ.

و(**عندي**): خبر.

وقد حذفتَ الخبر إذا لامَس السؤال عليه، هذا مثالٌ على حَذْف الخبر.

فإذا سألك السائل: (**كَيْفَ زَيْدٌ**) تقول: (**دَنِفْ**) أي: (**مريض**). (**كَيْفَ زَيْدٌ**) تقول: (**دَنِفْ**) أي: (**زَيْدٌ دَنِفْ**):

فـ(**زَيْدٌ**): مبتدأ.

و(**دَنِفْ**): خبر.

ولكنك حذفتَ المبتدأ لدلالة السؤال عليه، فمثَّل على حذْف الخبر وعلى حذْف المبتدأ.

ومن حذفهما: ممكن أن تحذف المبتدأ والخبر معًا؟ يمكن.

مثال ذلك:......

مداخلة: لو قلت: (@٠٠:١١:٠٠).

الشيخ: حذفتَ الفعل، قال: (**ذهبتُ**) هتمثِّل لها بجملة اسمية، لو قلتُ لك: (**هل محمدٌ قائمٌ**؟) عندما أقول: (**نعم**) تفهم ولَّا لا تفهم؟ تفهم يعني: جملة؛ لأنه لا يُفهَم إلَّا الجُمَل، جملة اسمية أو فعلية؟

هذه جملة اسمية، اكتُفِيَ بالحرف هذا حرف جواب؛ لأنَّ التقدير (**نعم محمدٌ قائمٌ**) فحذفت المبتدأ والخبر (**نعم**) حرف جواب.

إذا قلنا: «الحرف» يعني: تُعربه وتعامله معاملة الحروف، حرف جواب لا محل له من الإعراب مبني على السكون، والمبتدأ والخبر محذوفًا لدلالة السؤال عليهما.

وأكثر موضعٍ يُحذَف فيه المبتدأ: العنوانات: العنوانات ضمَّت في حُكمها يكثر فيها حذف المبتدأ، بل ينذُر أن تذكُر المبتدأ في العنوانات ونحوها.

العنوانات: تجد -مثلًا- وأنت تنظر إلى الشاشة (@٠٠:١٢:١٥) الشاشة ليس فيها إلَّا كلمة (**الأخبار**)؛ فأنت تفهم حينئذٍ المراد، يعني: جُملة، بما أنَّك تفهم فهي جُملة، جملة ماذا؟ اسمية أو فعلية؟ قدِّر هذه (**الأخبار**) (@٠٠:١٢:٣٥) حذفتَ المبتدأ.

أو تجد لوحة صغيرة مكتوب عليها (**المَسْبح**) يعني: (**هذا المسبح**) أو قدِّرها بأي تقدير تُكمل بها الجُملة (**هذا المَسبح**).

قد تقدِّرها (**هنا المسبح**) ماشي مقبول؛ لكن إن قدَّرتها (**هنا المسبح**):

فـ (**هنا**): ظرف شبه جملة، مبتدأ أو خبر؟ يكون خبرًا محذوفًا.

والمبتدأ: المصرَّح به.

(**مسجد الراجحي**) لو أراد صاحب المسجد أن يضع لوحة على المسجد يقول: (**هذا مسجد الراجحي**) يكتب (**مسجد الراجحي**):

(**مسجد**): مضاف.

(**الراجحي**): مضاف إليه.

ليست جملة اسمية ولا فعلية، يعني: لا بد أن تكون جملة مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل.

التقدير: (**هذا مسجد الراجحي**):

فـ (**هذا**): مبتدأ.

و(**مسجد**): خبر وهو مضاف.

و(**الراجحي**): مضافًا إليه.

(**جامعة الإمام**) هذه لوحة (**جامعة الإمام**) يعني: (**هذه جامعة الإمام**).

كذلك في الكُتُب -مثلًا- (**كتاب الصلاة- كتاب الزكاة**). (**كتاب الصلاة**) هذا مضاف ومضاف إليه.

والتقدير: (**هذا كتاب الصلاة**).

أو (**أوضح المسالك**) مثلًا، أو (**ألفية ابن مالك**) هذه متضايفات.

والتقدير: (**هذه ألفية ابن مالك**) عندما ترون العنوان الآن -مثلًا- هذا العنوان المكتوب، المكتوب (**ألفية ابن مالك**):

(**ألفية**): مضاف.

و(**ابن**): مضاف إليه، وهو المضاف.

و(**مالك**): مضاف إليه.

ما في جملة، يعني: (**هذه ألفية ابن مالك**).

لكن المبتدأ يُحذَف كثيرًا في العنوانات، وأنت تقرأ في الكُتُب تجد فجأة (**مسألةٌ**) هذا السطر كامل ما فيه إلَّا (**مسألةٌ**) ثم يأتي بعد ذلك الشرح، يعني: (**هذه مسألةٌ**)، وهكذا.

المبتدأ يُحذَف كثيرًا في العنوانات وما في حُكمها: عنوانات المقالات- عنوانات الكتب- عنوانات المسائل.

و(**شركة فلان**) يعني: (**هذه شركة فلان**).

لوحات المحلات الآن كلها أخبار من مبتدآتٍ محذوفة مقدَّرة.

ومن حَذْف الخبر الجائز: كأن تقول: (**محمدٌ قائمٌ وزيد**) يعني: (**محمدٌ قائمٌ وزيدٌ قائم**).

قال سبحانه: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَاۚ﴾ [الرعد:٣٥] المعنى -والله أعلم-: (**أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا دَائِمٌ**)، وهكذا.

طيب... ثم إنَّ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن تكلَّم على حَذْف المبتدأ والخبر جوازًا، وحَذْف ما يُعلَم جائزٌ ذَكَرَ لنا أربعة مواضع يُحذَف فيها الخبر وجوبًا،

«مواضع حَذْف الخبر وجوبًا» فقال:

وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرْ ... حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرْ
وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُوْمَ مَعْ ... كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ
وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُوْنُ خَبَرَا ... عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا
كَضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيْئًا وَأَتَمّ ... تَبْيِينِي الْحَقَّ مَنُوْطًا بِالْحِكَمْ

▪ **الموضع الأول: يقول: (بَعْدَ لَوْلاَ): أي: إذا وقَعَ المبتدأ (بَعْدَ لَوْلا). (لَوْلا) الامتناعية.**

كأن تقول: **(لولا محمد لزُرتُك)**:

(لولا): حرف امتناعٍ لوجود، امتنعت **(الزيارة)** لوجود **(محمد)** هذه **(لولا)** امتناعية، **(لولا)** امتناعية لا يقع بعدها إلَّا اسم **(لولا محمدٌ لزرتُك)**:

(لولا) هذا حرف، حرف امتناع لوجود لا محل له من الإعراب.

(لولا محمدٌ لزرتُك). **(لزرتك)**: هذا الجواب، جواب **(لولا)** لأنَّ **(لولا)** شرط من أدوات الشرط غير الجازمة، هذا جوابها **(لزرتك)** هذا الجواب.

طيب... **(محمدٌ)** **(لولا محمدٌ لزرتُك)**. **(محمدٌ)**: جملة اسمية هذا مبتدأه المرفوع، وخبره محذوفٌ وجوبًا يُقدَّر بكونٍ عام، وقد شرحنا من قبل في أكثر من مناسبة المراد بـ«**الكون العام والكون الخاص**» ونُذَكِّر بذلك بسرعة:

الكون العام: هو ما يدلُّ على مُطلَق الوجود (موجود- حاصل- مستقر- ثابت) **(أنَّه موجود في المسجد)** مثلًا **(موجود)**؛ لكن على أي هيئة؟ صفته الخاصة التي هو عليها الآن.

هذا «**كون خاص**» **(يصلي- يقرأ- نائم- مضطجع- راقد)** هذه أكوان خاصة.

فإذا أردتَ أنه **(موجود)** فقط: هذا كون عام.

إذا أردتَ صفته الخاصة: هذا كون خاص.

إذًا ما التقدير في (**لولا محمدٌ لزرتُك**) يعني: (**لولا محمدٌ موجود**) أو (**كائنٌ**) أو (**حاصلٌ**) أو (**مستقرٌّ**) أو (**ثابتٌ**) أو (@٠٠:١٨:٣٥) يعني: قدِّر أي كلمة تدل على مُطلق الوجود، على كونٍ عام.

إذًا (**محمدٌ**): مبتدأ.

و(**موجودٌ**): خبر، و(**موجودٌ**) هنا يجب أن يُحذَف، لا يجوز أن يصرَّح به.

ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾ [هود:٩١]:

﴿رَهْطُكَ﴾ المعنى -والله أعلم-: قومك (**لولا قومك لرجمناك**) يعني: (**لولا قومك موجودون لرجمناك**):

﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ:٣١] أي: (**لولا أنتم موجودون لكُنَّا مؤمنين**)، وهكذا.

مداخلة:....... (@١٨:١٩:٠٠).

الشيخ: لا، قلنا: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾ [هود:٩١]:

﴿لَوْلَا﴾: هذه حرف امتناع لوجود.

﴿لَرَجَمْنَاكَ﴾: الجواب، هذا جواب ﴿لَوْلَا﴾، والـ ﴿لَكِن﴾ داخلة على الجواب تسمَّى (**لام**) الجواب، تدخل على الجواب:

على جواب (**لولا**).

وتدخل على جواب (**لو**) (**لو جئتَ لأكرمتُك**).

وتدخل على جواب القَسَم (**والله لأذهبنَّ**).

هذه الـ (ل) تسمَّى (لام) الجواب، تدخل على بعض الجوابات، (@٠٠:٢٠:٠٠) حرف جواب لا محل له من الإعراب.

جواب (لولا)، دائمًا (لولا) فيها معنى الشرط، (لولا محمد). (لولا محمد ماذا؟ تحتاج إلى جواب، جزاء (**لولا محمد لرجمناك**) فهذا الجواب.

(**لولا**) و(**لو**) هذه أدوات شرط غير جازمة، يعني: هذا يبقى (@٠٠:٢٠:٢٨).

فإن قال طالب أو دارس أو منتبه أو لبيب أو ذكي، وكلكم ذلك الرجل: لماذا قال ابن مالك: (**وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ**) (@٠٠:٢٠:٥٠) (**وَبَعْدَ لَوْلاَ حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ غَالِبًا**).

يشير إلى خلافٍ في المسألة؛ فـ (**لَوْلاَ**) يقع الخبر بعدها كونًا عامًّا باتفاق في الأمثلة السابقة (**لولا محمدٌ لزرتُك**) أي: (**لولا محمدٌ موجودٌ لزرتُك**) فما المانع من (**الزيارة**) الآن هنا؟ لماذا امتنعت (**الزيارة**)؟ وجود (**محمدٌ**) الوجود.

ثم إنَّ النحويين اختلفوا في وقوع الخبر كونًا خاصًّا بعد (**لَوْلاَ**) كأن تقول: (**لولا محمدٌ قويٌّ لضربته**)، (**لولا قومك حموك لضربتك**) أو (**لهزمتُك**)، (**لولا الله نَصَرَنا لهُزِمنا**) هنا أتينا بالخبر كونًا خاصًّا (**لولا محمدٌ قويٌّ لضربته**):

(**لولا**): حرف امتناع لوجود.

(**محمدٌ قويٌّ**): مبتدأ وخبر.

(**لضربته**): جواب.

وكذلك في الأمثلة الأخرى التي ذكرناها.

مداخلة:....... (@٠٠٢٢:٢٤).

الشيخ: لا، لا يوجد هذا في القرآن، لو وُجِد في القرآن لَمَا تكلَّم النحويُّون في المسألة، لا يوجد في القرآن، لا يوجد شاهد قاطع للمسألة فلهذا وَقَع الخلاف، ما الآية التي ذَكَرت؟

مداخلة: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا﴾ [القصص:٨٢].

الشيخ: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا﴾ [القصص:٨٢]:

﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ﴾: ﴿لَوْلَا﴾ وَقَع بعدها اسم أو فعل؟ ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ﴾.

﴿أَنْعَمْتَ﴾: مع الفعل.

مداخلة: مصدر مؤوَّل.

الشيخ: هذا مصدر مؤوَّل، مصدر مؤوَّل اسم أو فعل؟ اسم؛ إذًا ﴿لَوْلَا﴾ وَقَع بعدها اسم، هذه ﴿لَوْلَا﴾ امتناعية أيضًا، ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا﴾ [القصص:٨٢] يعني: **(لولا منُّ الله علينا)** ﴿لَخَسَفَ بِنَا﴾ إذًا ما في خبر، يعني: **(لولا منُّ الله موجودٌ لخَسَفَ بنا)** فالخبر هنا: عام محذوف.

مداخلة:....... (@٢٢:٢٣:٠٠).

الشيخ: لا ما في إشكال.

مداخلة:....... (@٢٤:٢٢:٠٠).

الشيخ: لا، لا يوجد شاهد أصلًا فصيح في المسألة؛ فلهذا اختلف النحويون فيها على قولين:

القول الأول للجمهور: أنَّ هذا الأسلوب خطأ ولا يصح، فلا تقُل: **(لولا محمدٌ قويٌّ لضربته)**؛ وإنَّما تقول: **(لولا قوة محمدٍ لضربته)** فتجعل سبب الامتناع

هو المبتدأ (**لولا قوة محمدٍ لضربته**) يعني: (**لولا قوة محمدٍ موجودة**) فجعلت (**قوة محمد**) هي المبتدأ، وجعلت الخبر كونًا عامًّا محذوفًا على القياس المسموع عن العرب والشواهد الفصيحة.

(**لولا الله نَصَرَنا لهُزِمْنا**) هذا خطأ عندهم؛ وإنَّما تقول: (**لولا نَصْر الله لهُزِمنا**) يعني: (**لولا نَصْر الله موجودٌ لهُزِمنا**)، وهكذا.

﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ﴾ [الحج:٤٠]؛ يعني: (**لولا دَفْع الله موجودٌ لهُدِّمت**).

طيب... والقول الآخر لبعض المحققين من النحويين كالشلوبين والرُّوماني وابن الشجر، وتبعهم على ذلك ابن مالك؛ فلهذا قال: (**غَالِبًا**): فجوَّز وقوع الخبر بعد (**لولا**) كونًا خاصًّا، يجوز أن تأتي بالخبر كونًا خاصًّا كالأمثلة السابقة فتقول: (**لولا محمدٌ قويٌّ لضربته**)، (**لولا الله نصَرَنا لهُزمنا**).

فإذا كان الخبر كونًا خاصًّا: هنا نقول: جائز؛ لكن هذا استعمال قليل، والاستعمال الكثير أن يأتي الخبر كونًا عامًّا؛ فلهذا قال: (**غَالِبًا**) يعني: على هذا الاستعمال الغالب الخبر محذوف وجوبًا.

لكن على هذا الاستعمال القليل وهو مجيء الخبر كونًا خاصًّا بعد (**لولا**) ما حُكم الخبر؟ يُحذَف وجوبًا أو لا يجب أن يُحذَف؟

طالب:........ (@٤١:٢٥:٠٠).

الشيخ: لا يجوز أن يُحذَف إلَّا لعُذْر، ليأخذ القاعدة العامة في الحذْف؛ لأنَّك لو قلت: (**لولا محمدٌ لضربته**) فهمت (**لولا محمد موجود**)، تقول: لا؛ أريد (**لولا محمدٌ قوي**)، تقول له: يجب أن تصرِّح بالخبر.

واحتجُّوا بحديث نصّه قول النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «**لَوْلَا**

قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ»:

«لَوْلَا»: حرف امتناع لوجود.

والجواب: «لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ»، ما الذي مَنَع هَدْم الكعبة؟ (القوم) ولَّا (حداثتهم)؟

طالب: (حداثتهم).

الشيخ: إذًا هذا الخبر «لَوْلَا قَوْمكِ حَدِيثُو عَهْدٍ»:

«قَوْمُكِ»: مبتدأ.

«حَدِيثُو عَهْدٍ»: خبر، والخبر هنا كون عام أم كون خاص؟ كون خاص.

وقال المعرِّي أبو العلاء:

يُـذِيبُ الرُّعْـبُ مِنْـهُ كُـلَّ عَضْـبٍ ... فَلَـوْلَا الْغِمْـدُ يُمْسِـكُهُ لَسَـالَا

يقول: (الرُّعب) (@١٧:٢٧:٠٠) يُذِيب كل السيوف، كيف (@٢٠:٢٧:٠٠) هذا السيف؟ يُذِيب السيف، لولا أنَّ السَّيْف في الغِمد يُمسكه لذاب (لَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا) فقال: (لَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا). (الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ):

(الْغِمْدُ): مبتدأ.

(يُمْسِكُهُ): خبر، وقد جاء الخبر هنا كونًا خاصًّا.

قال الجمهور: أمَّا قول المعرِّي: فلحِم (خطأ)؛ لأنَّه ليس ممن نحتجُّ بكلامه (متأخر).

وأمَّا الحديث: فقالوا: إنه مما رُوِيَ بالمعنى؛ لأنَّ الحديث هذا له رواياتٌ كثيرة، والأسانيد واحدة، فيدلُّ على أنَّ الحديث من الأحاديث التي رُوِيَت

بالمعنى، والمحدِّثون يُجِيزون الرواية بالمعنى، ومع ذلك فالرواية المشهورة في هذا الحديث في الصِّحاح «**لَوْلَا حِدْثَانُ قَوْمُكِ بِكُفرٍ لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ**» يعني: (**لَوْلَا حِدْثَانُ قَوْمُكِ موجودٌ**) هذا على الأسلوب الفصيح المعروف.

وفي رواية «**لَوْلَا حَدَاثَةُ قَوْمُكِ بِكُفْرٍ لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ**» هذا جارٍ على القياس.

فيبقى على ذلك: أنَّ قول الجمهور موافق للمسموع في الفصيح، والذين أجازوا هذه المسألة أقوى ما يتمسَّكون به القياس؛ أمَّا السماع فلا يصحُّ لهم في المسألة سماع.

فلهذا لو أراد المتكلِّم أن يتكلَّم فينبغي عليه أن يجري على الفصيح المعروف، ولو سُئِلتَ تقول: لا؛ قل كذا، يعني: اجعل الخبر كونًا عامًّا محذوفًا.

لكن لو تكلَّم متكلِّم أو شاعر أو نحو ذلك فصرَّح بالخبر وجعله كونًا خاصًّا؛ فنقول: هذا على قول مَن أجاز مجيء الخبر كونًا خاصًّا بعد (**لولا**) وهم علماء، يعني: لهم مكانتهم في النحو، ليسوا علماء مغمورين أو ليسوا علماء نَقَلَة؛ بل هم علماء محققون، ابن مالك (@٠٠:٢٩:٤٢) في النحو، وابن الشجري، والشلوبين، هؤلاء كلهم علماء كبار في النحو.

طيب... فهذا الموضع الأول مما يُحذَف فيه الخبر وجوبًا: إذا وَقَعَ المبتدأ بعد (**لولا**).

▪ **الموضع الثاني مما يُحذَف فيه الخبر وجوبًا: قال فيه ابن مالك**: (**وَفِي نَصِّ يَمِينْ ذَا اسْتَقَرْ**).

يريد إذا وَقَعَ المبتدأ لفظًا هو نصٌّ في القَسَم، ما معنى أنَّ هذا اللفظ نصٌّ في القَسَم؟

يعني: لا يُستعمل في اللغة العربية إلَّا في القَسَم، لا يُستعمل في القَسَم ويُستعمل

أيضًا في أبوابٍ أخرى، لا يُستعمل عند العرب إلَّا في القَسَم، هذا معنى قوله: «نصٌّ في القَسَم».

كقولهم: (لعَمْرِي إنَّك كريمٌ)، ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر:٧٢]؛ التقدير (لَعمرِي إنَّك كريم) يعني: (لَعَمرِي): قَسَمي، أو أقول: (لَعَمْرِي): حَلِفي، (لَعمرِي) هذه (اللام) (عَمْرِي): قَسَمي.

(عَمْرِي): هذا (عمر) لغة العُمُر، في لغة من اللغات يُقال: (عَمْر) (عَمْرُه طويلٌ) يعني: (عُمْره طويلٌ)، وعلى ذلك قالوا: (لَعَمْرِي- لَعَمرُكَ- لَعَمرُهُ) فهذا قَسَمٌ بالعُمُر، فقالوا: (لَعمرِي إنَّك كريم) يعني: (لَعَمْرِي): قَسَمِي، يعني: (عَمْرِي قَسَمِي هو الذي أُقسم به) (عَمْرِي قَسَمي):

فـ (عَمْرِي): مبتدأ.

الـ (ل): هي (لام) الابتداء الداخلة على المبتدأ، و(عَمْرِي) مبتدأ.

و(قَسَمي): خبر محذوف وجوبًا؛ لأنَّ المبتدأ نصٌّ في القَسَم.

أمَّا القَسَم بالعمر في نحو (لَعَمْرِي) فالخلاف فيه معروفٌ ومشهور (@٠٠:٣٢:١٢) التوحيد وشروحه: هل يجوز أن يُقسَم بالعمر؟ هذا مما اختُلِفَ فيه لوروده في القرآن وفي بعض الأحاديث، وكلام الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وببعضهم يقول: ليس هو من صريح القَسَم؛ وإنَّما كلمة تجري على اللسان، وليس هذا بموضع تحرير الكلام على ذلك؛ لكن هذا أسلوب مُستعمل عند العرب، في القرآن الكريم، وفي كلام العرب قديمًا وحديثًا.

مداخلة:....... (@٠٠:٣٢:٤٥).

الشيخ: نعم.

ومن ذلك: قولهم: (**ايمن الله لأجتهدنَّ**). (**ايمن الله**) أيضًا من الكلمات التي تدخل في القَسَم، لا تُستعمل عند العرب إلَّا بالقَسَم (**ايمن الله**):

(**ايمن**) هنا ليست جمع (**يمين**)، (**يمين**) و(**يمين**) و(**يمين**): (**ايمن**)؛ هذه (**أيمن**) جمع (**يمين**)، (**يمين**) و(**يمين**) و(**يمين**): (**أيمُن**) بهمزة قطع (**أيمُن**).

لكن هنا (**وايمن الله**) هذه همزة وصل؛ فلهذا يذْكرونها في همزات الوصل، عشرة أسماء سماعية همزاتها همزة وصل، منها: (**ايمن الله**) المستعملة في القَسَم؛ هذه لا نستعملها في القَسَم.

(**ايمن الله لأجتهدنَّ**) أي: (**ايمن الله قَسَمِي**) أو (**حَلفِي**).

أمَّا إذا كان المبتدأ لفظًا مستعملًا في القَسَم ولكنه نصًّا في القَسَم، يعني: يُستعمل في القَسَم ويُستعمل في أبوابٍ أخرى، مثل (**عهد الله لأجتهدنَّ**)، (**ميثاق الله لأنصُرنَّك**) يعني: (**عهد الله قَسَمي**) أو (**عهد الله عليَّ**) أو (**ميثاق الله بيني وبينك**) تُقدِّر أي تقدير، فهذا (@١٣:٣٤:٠٠) قَسَم (**عهد الله لأنصُرنَّك**) قَسَم، (**ميثاق الله لأنصُرنَّك**).

ولكن (**عهد الله**) كلمة (**عهد**) وكلمة (**ميثاق**) تخرج عن القَسَم إلى أبواب أخرى، تقول: (**احفظ عهد الله**)، (**احفظ ميثاق الله**)، (**ميثاق الله عظيمٌ**)، (**عهد الله شريفٌ**) إذًا فليس نصًّا في القَسَم، يعني: لا تُستعمل إلَّا في القَسَم؛ فعلى هذا يكون حَذْف الخبر معها واجبًا أم جائزًا؟ جائزًا:

ليس واجبًا: لأنه ليس نصًّا في القَسَم.

وجائز: لأنَّ الأسلوب أسلوب قَسَم فجاز لك أن تحذف الخبر، وهو مقدَّر بالقَسَم (**عهد الله قَسَمي**).

فمن الأخبار التي يجوز أن تُحذَف لأنها معلوم، ويجوز أن تُذكَر ويُصرَّح بها،

هذا الموضع الثاني.

- **الموضع الثالث مما يُحذَف فيه الخبر وجوبًا: قال فيه ابن مالك:**

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ   كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ

أي: إذا وَقَعَ المبتدأ (بَعْدَ وَاوٍ) هي نصٌّ في المعِية (كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ)، ما معنى (وَاوٍ) هي نصٌّ في المعية؟

نصٌّ في المعية يعني: أنَّ ما قبلها وما بعدها لا يفترقان، دائمًا مقترنان، متلازمان:

_ إمَّا حقيقةً.

_ وإمَّا حُكمًا.

هذا نصٌّ في المعية، يعني: أنَّ الذي قبلها والذي بعدها لا يفترقان، دائمًا متلازمان حقيقةً أو حُكمًا، مثل: (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ)، (**كل رجلٍ وعمله**): عمل الإنسان لا يُفارق الإنسان، هو مقترن به (**كل رجلٍ وعمله**) يعني: قدِّر الخبر (**كل رجلٍ وعمله مقترنان**) أو تقول: (**كل رجل وعمله متصاحبان**) أو (**متلازمان**) تقدِّر الخبر المناسب، فالخبر هنا محذوف وجوبًا، لا يجوز أن تقول: (**كل رجلٍ وعمله مقترنان**) لا يجوز، لماذا لا يجوز؟ لماذا لا يجوز أن تقول: (**كل رجلٍ وعمله مقترنان**) في اللفظ؟

تقول: لا، هذا الأمر التزم العرب حَذْفه، واللغة في الأصل سماع فعلًا وتَرْكًا، فما فعلوه نفعله، وما تَرَكوه:

ـ **إمَّا أن نعلم أنَّه ملتزم تَرْكه**: فهذا يجب أن يُتْرَك.

ـ **أو لا نعلم**: فحينئذٍ نُخضعه للقياس.

لكن إذا علِمنا أنه ملتزم تَرْكه: لا بد أن يُتْرَك؛ لأنَّ اللغة سماع في الأصل فيجب أن يُتْرَك؛ فلهذا قال النحويون: إنَّ الخبر هنا محذوف وجوبًا، في كل هذه المسائل، مع أنك يمكن أن تصرِّح باللفظ به؛ لكن المحذوف وجوبًا لأنَّ العرب لم تصرِّح به، فعُرِف أنهم قَصدوا حَذْفه، فعندما علِمنا أو ترجَّح عندنا أنهم قَصَدوا الحَذْف في هذا الموضع وَجَبَ على العرب أن يتابعوه في ذلك، فلا يصرِّحوا بالخبر.

ومن الأمثلة على ذلك: أمثلة كثيرة، هذا الأسلوب -يعني- في النحو في أساليب كثيرة جدًّا، وبخاصة في ذِكْر المواضع، مواضع تقديم، الخبر، تأخير الخبر، حَذف المبتدأ، حذف الخبر، مواضع النصب، مواضع.... (@٠٠:٣٨:٢٣) في الحقيقة هي أساليب في اللغة العربية، اللغة العربية أساليبها كثيرة، وأمثلتها (@٠٠:٣٨:٣١) لا بد أن تتأمَّلها وتفهما، وتستطيع بعد ذلك أن تستعملها وأن تفهمها.

في أساليب اللغة العربية تقول: **(كل رجلٍ وعمله)، (كل امرءٍ وما صَنَع)، (كل إنسانٍ وما يُحسِن)، (كل صانعٍ وصنعته)، (كل جنديٍّ وسلاحه)، (كل طالبٍ وقلمه)، (كل شركة وشعارها)، (كل رجلٍ وجُهده)، (كل إنسانٍ وشأنه)** هذا أسلوب، أمران لا يفترقان الـ **(واو)** هنا نص المعية؛ فلهذا يجب أن تحذف الخبر، تقول: **(كل شيخٍ وطريقته)** حُذِفَ الخبر.

طيب... **(كل رجلٍ وعمله)** أي: **(مقترنان)**:

فـ (**كل**): مبتدأ، وهو مضاف.

و(**رجلٍ**): مضاف إليه.

الـ (**و**): هذه عاطفة بمعنى (**مع**).

(**عمله**): معطوفٌ على مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

والخبر: محذوفٌ وجوبًا تقديره نحو (**مقترنان**) أو (**متصاحبان**) أو (**متلازمان**) هذا رأي البصريين، وتابعهم على ذلك جماهير العلماء قديمًا وحديثًا.

وقال الكوفيون: ليس هنا خبرٌ محذوف؛ بل الخبر هو قولك: (**وعمله**) في هذا الأسلوب إذا قلت: (**كل رجلٍ وعمله**):

فـ (**كل رجلٍ**): مبتدأ.

(**وعمله**): خبر.

والـ (**و**) هنا بمعنى: (**مع**) يعني: (**كل رجلٍ مع عمله**).

فعلى ذلك: لا يكون هذا الموضع عندهم من مواضع حذف الخبر؛ لأنَّ الخبر مصرَّحٌ به، وقولهم هذا فيه ضَعْفٌ ظاهر؛ فلهذا لم يناقره المتأخِّرون.

طيب لو كان الـ (**و**) دالة على المعية لكن ليست نصًّا في المعية، يعني: من الذي قبلها والذي بعدها قد يفترقان، كأن تقول: (**زيدٌ وعمرٌو كريمان**)، (**جاء زيدٌ وعمرٌو**) يعني: (**جاء مع**) فيها معنى المعية؛ لكن (**زيد وعمرو**): (**مقترنان**) أو (**متلازمان**) أو (**مفترقان**)؛ فلهذا لا يجوز حذف الخبر؛ يجب أن تقول: (**زيدٌ وعمرٌو كريمان**)، (**زيدٌ وعمرٌو قائمان**) فيجب أن تصرِّح بالخبر، ولا تحذفه إلَّا إن كان معلومًا على قاعدة «**الحد الجائز**»؛ لأنَّ الـ (**و**) هنا ليست نصًّا في المعية.

▪ **الموضع الرابع -وهو الأخير- من مواضع حذف الخبر وجوبًا: يقول فيه ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُوْنُ خَبَرَا ... عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا
كَضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيْئًا وَأَتَمّ ... تَبْيِينِي الْحَقَّ مَنُوْطًا بِالْحِكَمْ

يريد: إذا جاء بعد المبتدأ حال لا يصح أن يكون خبرًا، يجيء المبتدأ وبعد المبتدأ حال، هذا الحال -ويصح أن تقول: (هذه الحال) لأنَّ الحال يُذكَّر ويُؤنَّث- هذه الحال لا يصح أن تكون خبرًا للمبتدأ في المعنى.

من الأمثلة على ذلك أن تقول: **(أكلي الفاكهة ناضجةً)**: أنا آكل الفاكهة وهي ناضجة **(أكلِي الفاكهةَ ناضجةً)** مفهوم جملة كاملة **(أكلِي الفاكهةَ ناضجةً)**:

(أكلي): هذا اسم أم فعل؟ اسم مصدر، اسم مجرد عن العوامل اللفظية فيكون مبتدأً؛ لكنه مصدر، والمصدر قد يعمل عمل فِعله إذا كان بمعنى الفعل، طيب هنا **(أكلِي الفاكهة)**:

(الفاكهةَ): مفعول به لـ **(أكلِي)** يعني: **(أنْ آكل الفاكهة)**؛ فـ**(الفاكهة)**ك مفعول به منصوب.

طيب **(أكلِي الفاكهةَ ناضجةً)**. **(ناضجةً)** هل يصح أن يكون خبرًا للأكل **(أكلِي ناضجةً)**؟ ما يصح؛ وإنَّما **(ناضجةً)** حال، حالٌ من ماذا؟ حالٌ من **(الفاكهة)**، **(أكلِي الفاكهةَ حالة كونها ناضجةً)**. إذًا فهنا المبتدأ وَقَعَ بعده حال، والحال هنا لا يصح أن تقع خبرًا؛ طب أين الخبر؟

الخبر محذوفٌ وجوبًا، الحال هنا يقول: سدَّت مَسَدَّ الخبر؛ فلهذا حُذِفَ وجوبًا.

تقدِّر: اختلف العلماء في التقدير هنا (تقدير الخبر)، وإن كان الكلام مفهومًا،

فيمكن أن تقدِّر على أي تقدير مناسب عندك تجده واضحًا، كأن تقول: (**أكلي الفاكهة أكلِيها ناضجة**) أو (**أكلي الفاكهة موجودٌ حالة كونها ناضجةً**)، وبعضهم يقدِّر (**أكلي الفاكهة إذا كانت ناضجة**).

ومن ذلك أن تقول: (شُربي العصير طازجًا) أو (شُربي العصيرَ باردًا):

(**شُربي**): مبتدأ.

و(**العصير**): مفعول به.

و(**باردًا**): حال من (**العصير**): (**حالة كونه باردًا**)، ولا يصح أن يكون خبرًا لـ (**الشُّرب**)؛ (**الشُّرب**) لا يُوصَف بأنه (**بارد**)؛ فأين الخبر؟ الخبر محذوف وجوبًا؛ لأنَّ الحال سدَّت مسَدَّه، أي: (**شُرْبِي العصيرَ شربِيه باردًا**) أو (**موجودٌ حالة كونه باردًا**).

ومن ذلك:......

مداخلة:....... (@٠٠:٤٥:٤٣).

الشيخ: الخبر محذوف وجوبًا، (**شُربي العصيرَ باردًا**):

(**شُربي**): مبتدأ.

(**العصير**): مفعول به.

(**باردًا**): حال.

مداخلة:....... (@٠٠:٤٥:٥٥).

الشيخ: قلنا: بعضهم يُقدِّرهم بأن تقول: (**شُربِي العصير شربِيه باردًا**) (**شُربي- شُربيه**) فأخبرتَ عن (**الشُّرب بالشرب**) (@٠٠:٤٦:٠٦) خبر عن (**اسم باسم**).

مداخلة:....... (@٠٠٤٦:٠٨).

الشيخ: هذا ظرف، لا، شبه الجملة تقع ظرفًا، ألم (@٠٠:٤٦:١٧) أنَّ شبه الجملة قد تقع ظرفًا، يعني: متعلِّقة بالخبر المحذوف؟ خلاص.

مداخلة:....... (@٠٠:٤٦:٢٣).

الشيخ: (**إذا كان باردًا**). (**إذا كان**) هنا (**كان**) يجعلونها سالمة؛ فلهذا ابتعدت عن هذا التقدير، أو تقول: (**شُربي العصير موجودٌ حالة كونه باردًا**).

مداخلة:....... (@٠٠:٤٦:٤٦).

الشيخ: ما في إشكال ألستَ تقول: (**شُربي شُربٌ صحيٌّ**) تُخبر عن (**الشُّرب**) بأنه (**شُربٌ صحيٌّ**).

مداخلة:....... (@٠٠:٤٧:٠٠).

الشيخ: معناه (@٠٠:٤٧:٠٣) موجود مأخوذ من الحال (**شُربي شُربٌ صحيٌّ**) هنا المعنى (@٠٠:٤٧:١٠) الصفة.

وهنا (**شُربي شُربيه باردًا**) (@٠٠:٤٧:١٦) الحال.

مداخلة:....... (@٠٠٤٧:١٨).

الشيخ: هذا يمكن.

مداخلة:....... (@٠٠:٤٧:٢٣).

الشيخ: (**شربيه**) يأخذ فائدته من؟ لا بد أن تأخذ.

ثم إنَّ المبتدأ يأخذ الفائدة من الخبر، لا ما في إشكال في ذلك.

طيب... وابن مالك مثَّل لهذا الموضع بقوله: (**ضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيْئًا**) تقول:

(ضربِي زيدًا مسيئًا):

(ضربي): مبتدأ.

و**(زيدًا)**: مفعول به (**مضروب**).

(مسيئًا): حال من (زيد) يعني: (ضربي زيدًا حالة كون زيدًا أنني لا أضربه مسيئًا).

والتقدير: (صربي زيدًا ضربه مسيئًا) يعني: (ضَرْبه حالة كونه مسيئًا) أو (ضربي زيدًا موجودٌ حالة كونه مسيئًا).

ومن الأمثلة على ذلك أن تقول: (شُربي السويق ملتوتًا) أو (أكثر أكلي الفاكهة ناضجةً) أو (أغلب شُربي العصير باردًا) أو (أَتَمّ تَبْيِيني الْحَقَّ مَنُوْطَـًا بِالْحِكَمْ) يقول: (**تَبْيِيني الْحَقَّ مَنُوْطَـًا بِالْحِكَمْ**). (**تَبْيِيني**) يعني: أن أُبيِّن، هذا مصدر مبتدأ.

و(**الْحَقَّ**): مفعولٌ به.

(**مَنُوْطَـًا بِالْحِكَمْ**) يعني: (**أُبيِّن الحق حالة كون الحق منوطًا بالحِكَم**) يعني: مبيِّنًا بالحِكَم التي من أجلها فعلتُ هذا الأمر.

(**مَنُوْطَـًا**): حال (**تَبْيِيني الْحَقَّ حالة كونه مَنُوْطَـًا بِالْحِكَمْ**).

التقدير: (**تَبْيِيني الْحَقَّ موجودٌ حالة كونه مَنُوْطَـًا بِالْحِكَمْ**).

ومن ذلك: الحديث «**أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ**».

كقولك: (**أكلي الفاكهة وهي ناضجةٌ**)؛ فلهذا إذا قلتُ: (**شُربي العصير لذيذًا**) أو (**ضربي زيدًا شديدًا**) تريد: (**شُربي العصير حالة كونه لذيذًا**) أو (**ضربي زيدًا حالة كون زيدًا شديدًا**) هنا فالحال (**لذيذًا- وشديدًا**) يصح أن يكون خبرًا للمبتدأ (**شربي العصيرَ لذيذٌ**) فترفع وتقول: (**ضربي زيدًا شديدٌ**) فترفع؛ فهنا الحال يصح

أن تقع خبرًا.

فإذا صحَّت الحال أن تقع خبرًا؛ فما حُكم حذْف الخبر؟ واجب أم جائز؟

جائز، ينتقل من الوجوب إلى الجواز، يعني: يجوز أن تحْذف الخبر، وتجعل الحال دالةً عليه وسادةً مَسدَّه فتقول: (**شربي العصير لذيذًا**) حالة كونه (**لذيذًا**)، فـ (**لذيذًا**) الحال دلَّت على (**لذيذٌ**) الخبر المحذوف، و(**ضربي زيدًا شديدًا**).

ولك أن تجعل هذه الحال هي الخبر فتقول: (شربي العصيرَ لذيذٌ) و(ضربي زيدًا شديدٌ) فلَكَ أن:

- **تحذف الخبر لوجود الدليل عليه.**
- **ولَكَ أن تصرِّح بالخبر.**

هذا ما يتعلَّق بحَذْف الخبر وجوبًا وجوزاً.

وبذلك يتبيَّن لك أنَّ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد تكلَّم على:

حذف المبتدأ والخبر جوازًا ومثَّل لهما.

ثم تكلَّم على حذف الخبر وجوبًا في أربعة مواضع، ولم يتكلَّم على حذف المبتدأ وجوبًا.

والمبتدأ قد يُحذَف وجوبًا في بعض المواضع، من الأمثلة على ذلك:

حذفه في أسلوب المدح والذم (**نِعْم- وبِئْسَ**) إذا قلتَ: (**نِعْمَ الرجل زيدٌ**) **فالتقدير**: (**نِعْمَ الرجل هو زيدٌ**):

فـ (**نِعْمَ**): فعل ماضٍ.

و(**الرجل**): فاعلٌ.

و(زيدٌ) في (نِعْمَ الرجل زيدٌ) يعني: (هو زيدٌ)، (هو) تعود لممدوح، يعني: (الممدوح زيدٌ).

أو (بِئْسَ الرجل عمرٌو) أي: (بِئْسَ الرجل هو عمرٌو).

- **ومن مواضع حذف المبتدأ وجوبًا: إذا قطعتَ الصفة عن الموصوف.**

كأن تقول: (**بسم الله الرحمن الرحيم**) هذا يسمَّى «**قطع الصفة عن الموصوف**» لو أتبعْتَ الصفة للموصوف كنتَ تقول: (**بسم الله الرحمن الرحيم**)؛ لكن قد يجوز في اللغة أن تقطع الصفة وأنت تقصد قصدًا، إذا قصدتَ قصدًا لقطع الصفة يجوز؛ لأنَّ هذا أسلوب بلاغي، فتقول: (**بسم الله الرحمن الرحيم**) تريد: (**بسم اللهِ هو الرحمنُ الرحمنُ**) فحَذفتَ المبتدأ، إذا قصدْتَ هذا الأسلوب تحذف المبتدأ وجوبًا.

لكن لو قال -مثلًا-: (**بسم الله الرحمن الرحيم**) خطأً؛ تقول: هذا خطأ؛ لأنه ما قَصَد هذا الأسلوب.

مداخلة:....... (@٠٠:٥٣:٤٣).

الشيخ: هو وَقْف: إمَّا وَقْف (@٠٠:٥٣:٤٧)، أو وَقْف جزئي؛ لكن هو إرادة الوَقْف، هنا تريد الوَقْف، كأن تقول -مثلًا-: (**جاء محمدٌ العالمُ**) أول تقول: (**رأيتُ محمدًا العالم**) أو (**سلَّمتُ على محمدٍ العالم**).

الوقْف هو: توضيحٌ لِمَا يحدث من لبس فيما تقدَّم، تقول: (**مررتُ بمحمد**) كأنك تريد أن تقف تقول: (**مررتُ بمحمد**)؛ لكن تبيَّن لك أنَّ (**محمد**) هذا غير واضح للمستمع أو أنَّ المستمع سيسألك: (**مَن محمد هذا؟**) فأنت قبل أن يسأل تجِيب مباشرة، تقول: (**مررتُ بمحمد العالم**) هذا مستعمل عندنا الآن.

هذا الأسلوب الذي يسمِّيه النحويون بـ «**القطع**» يقولون: هو جوابٌ لسؤالٍ

متوقَّع (**مررتُ بمحمد**) ثم توقَّعتَ أن يسأل (**مَن محمد؟**) فمباشرة أجبتَ قبل أن يسأل تقول: (**مررتُ بمحمد العالم**) تريد (**مررتُ بمحمدٍ هو العالم**) لكن حذَفْتَ (**هو**) لإرادة القطع وجوبًا، فإذا أعربْتَ كل هذا الكلام؛ صار الكلام (**مررتُ بمحمدٍ العالمُ**) يعني: (**مررتُ بمحمد العالم**) هذا هو أسلوب «**القطع**» إذا أردته وقَصَدته يجوز لك أن تقطع.

وإذا لم تُرِدْهُ وإنما أردتَ في الأصل أن تُتْبِعَ الكلام بعضه ببعض (**مررتُ بمحمدٍ العالم**): هنا لا يجب أن تُتبِع وجوبًا، أنْ (@٠٠:٥٥:٣٥) جائزة في «**القطع**»؛ وإنَّما الأصل والواجب هو الإتباع؛ إلَّا إن قَصَدتَ عن قَطع؛ فلا (@٠٠:٥٥:٤٣)، هذه المسألة الأُولى في هذه الأبيات، وهي: الكلام على حَذْف المبتدأ والخبر جوازًا ووجوبًا.

المسألة الثانية قلنا: الكلام على تعدد الخبر

وفي ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا ... عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا

نصَّ في هذا البيت على أنَّ: الخبر يجوز أن يتعدد، فكما تجعل الخبر واحدًا في (**محمدٌ كريمٌ**)، (**زيدٌ شاعرٌ**)، (**الله عظيمٌ**) هذا خبر واحد، يجوز لك أن تجعل الخبر كلمتين (أن تجعله خبرَيْن) أو أكثر (ثلاث- أربع- خمسة- عشرة- مائة) على حسب المعنى الذي تريد، فتقول: (**محمدٌ شاعرٌ كاتبٌ**)، (**الله عظيمٌ رحيمٌ غفورٌ شكورٌ**):

مبتدأٌ واحد: (**الله**)، وما بعده أخبار متعددة: خبرٌ أول مرفوع، خبرٌ ثان، خبر ثالث، خبر رابع.... إلى ما تشاء من الأخبار.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾

[البروج:١٤-١٦]:

﴿هُوَ﴾: هذا المبتدأ.

الخبر هو ماذا؟

هو: ﴿ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ﴾ أي: صاحب العرش ﴿ٱلْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾

أخبر عن المبتدأ ﴿هُوَ﴾ بكم خبر؟ بخمسة أخبار:

- ﴿ٱلْغَفُورُ﴾: خبرٌ أول.
- ﴿ٱلْوَدُودُ﴾: خبرٌ ثانٍ.
- ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ﴾: خبرٌ ثالث لكن مرفوع وعلامة رفعه (الواو) لأنَّ ﴿ذُو﴾ من الأسماء الستة.
- ﴿ٱلْمَجِيدِ﴾: خبرٌ رابع.
- ﴿فَعَّالٌ﴾: خبرٌ خامس.

ومن اللطائف في هذه الآية: أنَّ فيها قراءتَيْن شرعيتَيْن مشهورتَيْن:

القراءة الأولى: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ وهذه كقراءة حفص (قراءتنا).

وقراءةٌ أخرى: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدِ﴾.

فإذا رَفَعْتَ: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾: صارت ﴿ٱلْمَجِيدِ﴾ من أخبار ﴿هُوَ﴾ خبر رابع.

وإذا جررت: ﴿ٱلْمَجِيدِ﴾ صار صفةً لـ ﴿ٱلْعَرْشِ﴾؛ فصارت الأخبار أربعة.

فإن جررت: صارت الأخبار أربعة.

وإن رفعت: صارت الأخبار خمسة.

طبعًا المعنى الدقيق سيختلف؛ لكن من حيث الناحية النحوية: كل ذلك جائز.

طيب... لماذا نصَّ ابن مالكٍ على هذه المسألة في الألفية وجعل لها بيتًا مستقِلًّا؟

ترى صفة تتعدد: (**جاء محمد الكريم الفاضل الشاعر الكاتب**).

والحال: (**جاء محمدٌ خائفًا راكضًا مسرعًا**).

وهنا ما نصَّ على هذه الأمور؛ هنا نصَّ:

في الحال: ما نصَّ على التعدد.

في النعت: ما نص على التعدد.

الجواب: لأنَّ في المسألة خلافًا:

فجمهور النحويين: يُجِيزون التعدد (تعدد الخبر)، ما معنى تعدد الخبر؟ يعني: تجعل هذا خبر أول، وهذا خبر ثانٍ، وهذا خبرٌ ثالث.

وهذا تُعرِب: الخبر الأول، خبرٌ ثانٍ، خبرٌ ثالث.

وبعض النحويين، قليلٌ من النحويين: يمنعون تعدد الخبر، يقول: «لا تُخبر عن المبتدأ إلَّا بخبرٍ واحدٍ».

فإن جاء ما ظاهره التعدد كهذه الأمثلة والشواهد: جعلوه:

إمَّا من باب الصفة، يعني: الثاني صفة للأول.

أو جعلوه خبرًا لمبتدأٍ مقدَّر.

فإذا قلتَ: ﴿هو الغفور الودود﴾:

فـ ﴿هُوَ﴾: مبتدأ.

و ﴿ٱلۡغَفُورُ﴾: خبر المبتدأ.

و ﴿ٱلۡوَدُودُ﴾: صفة نعت لـ ﴿ٱلۡغَفُورُ﴾.

وهذا الإعراب ضعيف جدًّا، هذا القول على هذا التخريج ضعيفٌ جدًّا؛ لأنَّه يُلزم بمعنًى قد لا يريده المتكلِّم، فإنَّ التعدد لا يستلزم أن يكون الثاني صفةً للأول -كما سنذْكُر بعد قليل الفرق بين التعدد وبين العطف-.

مداخلة:....... (@٠٣:٠١:٠١).

الشيخ: أمَّا إذا قَصَد فيجوز أن يكون الثاني صفةً للأول ما في إشكال، قد يكون الثاني صفةً للخبر، كأن تقول: **(محمدٌ شاعرٌ مُجِيدٌ)**: هو **(مُجِيدٌ)** فعل صفة لـ **(محمد)** ولَّا صفة لـ **(شعره)**؟

إذًا صفة لـ **(شاعر)**.

هناك صفة لـ **(شاعر)**؛ لكن **(محمدٌ كاتبٌ شاعرٌ)**: **(شاعرٌ)** صفة لـ **(الكتابة)** ولَّا لـ **(محمد)**؟

لـ **(محمد)** المعنى على خلاف ذلك.

وبعضهم يؤوِّله تأويلًا آخر: يجعل الخبر الثاني خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ مقدَّر، يعني: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ﴾.

هو ﴿ٱلۡوَدُودُ﴾.

هو ﴿ذُو ٱلۡعَرۡشِ﴾.

هو ﴿ٱلۡمَجِيدِ﴾.

كلَّما جاء خبرٌ قدَّر له مبتدأً، وهذا فيه تكلُّف؛ فلهذا انعقد اتفاق جمهور النحويين قديمًا وحديثًا على أنَّ الخبر يجوز أن يتعد.

كما يجوز لك أن تعطف الأخبار فتقول: (**محمد شاعرٌ وكاتبٌ ومفكِّرٌ ونحويٌّ ومحدِّثٌ**) لك أن تعطف، هذا يسمَّى «عَطْف» هنا ما في تعدد، لو قلت: (**محمدٌ شاعرٌ وكاتبٌ**) هذا ليس من باب التعدد؛ هذا من باب الإخبار بواحد:

فـ(**محمدٌ**): مبتدأٌ.

و(**كاتبٌ**): خبرٌ.

قولك: (**وشاعرٌ**): هذا ليس خبرًا ثانيًا؛ وإنَّما هو معطوف على الخبر الأول، هذا من باب العَطْف ليس من باب التعدد.

ما الفَرْق بين التعدد والعَطْف من حيث المعنى؟

هذا يبحثه أهل البلاغة.

من حيث النحو: فنقول: يجوز لك أن تأتي بالأخبار متعددة، ويجوز لك أن تأتي بها متعاطفة، والشواهد والأمثلة على ذلك كثيرة في القرآن الكريم وفي كلام العرب.

أمَّا الفرْق من حيث المعنى: فالذي يظهر -والله أعلم- أنَّك إذا أتيْتَ به متعددًا -وهذا يُقال في الخبر، ويُقال في النعت، ويُقال في الحال- إذا أتيْتَ به متعدِّدًا فأنت تريد أنَّ هذه الأخبار امتزجت كلها في هذا الإنسان، وصارت متساوية أو شبه متساوية.

مداخلة:....... (@٠١:٠٣:٤٣).

الشيخ: لا، حسب المعنى الذي تُريد، إذا قلت: (**محمدٌ شاعرٌ كاتبٌ**) إذا كان

بارعًا في (**الشِّعر**) وبارعًا في (**الكتابة**) هذا معنى (**شاعرٌ كاتبٌ**) أنَّه بارع في الأمرَيْن.

(**محمد مفسِّرٌ محدِّثٌ**) أي: أنه بارعٌ في (**التفسير**) وبارعٌ في (**الحديث**).

لكن العطف: العطف لا يدل على ذلك، ولا يدلُّ على عكسه، العطْف مجرد عطف، يعني: لا يدلُّ على ما ذَكَرْنا قبل قليل: إنها امتزجت في الإنسان وتساوت أو شبيه تساوت.

ولا يجوز على عكس ذلك: فإذا قلت: (**محمدٌ مفسِّرٌ ومحدِّثٌ**) يعني: أنَّه موصوف ومُخبَر عنه بأنه (**مفسِّر**) ومُخبَر عنه أنَّه (**مُحدِّث**) فكونه محدِّثًا وكونه مفسِّرًا، ومستوي في هذيْن العِلمَيْن ما (@٠١:٠٤:٥١)، قولك: (**مفسِّرٌ ومحدثٌّ**) لا يبيِّن أنَّه عالمٌ وبارعٌ في الأمرَيْن، أو أنَّ أحدهما أعلى من الآخر، هو مجرد إخبار، هذا عَطْف.

فأنت إذا أردت أنَّ هذه الأخبار امتزجت فيه وتساوت أو شبه تساوت: (@٠١:٠٥:٠٨) به بالتعدد، تقول: (**محمدٌ كاتبٌ شاعرٌ فارسٌ**) يعني: كل هذه الأمور بَرَعَ فيها.

أمَّا إذا مجرد إخبار سواءً تساوت أو كان بعضها أكثر من بعض، يعني:

ربما يكون (**مفسِّر**): هو في الأصل مفسِّر عالم كبير في التفسير.

(**محدِّث**): له مشاركة -يعني- في علم الحديث.

(**نحويٌّ**): له مشاركة في النحو أيضًا.

هنا ماذا تقول؟ ما تقول؟ (**مفسِّرٌ- نحويٌّ- محدِّثٌ**)؟

لا، ما يصح؛ وإنَّما تقول: (**نحويٌّ ولغويٌّ ومفسِّرٌ**).

سؤال:....... (@٠١:٠٥:٥٠)؟

الشيخ: لا، العطف بـ (و) لا يدل على ترتيب؛ يدلُّ على مجرد العطف، قد يدل على الترتيب أشياء أخرى معنوية أو لفظية؛ لكن العطْف لا، (**جاء محمدٌ وخالدٌ**) ربما (**محمد**) جاء أولًا أو (**خالد**) الذي جاء أولًا؛ فلهذا يمكن أن تقول: (**جاء محمدٌ وخالدٌ قبله**).

مداخلة:....... (@٠١:٠١:٠٣).

الشيخ: لا، قلنا لك: إنَّ العطف بالـ (و) لا يدل على الترتيب؛ الذي يدل على الترتيب الـ (**ف**)؛ أمَّا الـ (**و**) عند النحويين لا تدل على ترتيب، وسيأتي الكلام مفصَّلًا في ذلك في [**باب العَطْف**].

مداخلة:....... (@٠١:٠٦:٤٦).

الشيخ: إذا كان هناك حرف عطف؛ فهذا من باب العطف (**محمدٌ كاتبٌ و....**).

مداخلة:....... (@٠١:٠٦:٥٧).

الشيخ:لا، هذا من حيث المعنى، هذا لا فَرْق بينهما أيضًا من حيث المعنى الذي يريده المتكلِّم.

مداخلة:....... (@٠١:٠٧:٠٥).

الشيخ: والمعنى ليس عليها؟

مداخلة:....... (@٠١:٠٧:١٣).

الشيخ: لا بد، طبعًا الإعراب وليد المعنى، نعم النحوي يقول: «يجوز هذا ويجوز هذا» من حيث الجواز العام؛ لكن لا بد أن يخضع للمعنى.

فإذا قلت: (**محمدٌ شاعرٌ مُجِيدٌ**):

فـ (**محمدٌ**): مبتدأ.

و(**شاعرٌ**): خبر.

(**مُجِيدٌ**) هل هو خبر لـ (**محمد**) ثانٍ أم نعت صفة لـ (**شاعر**)؟

اسأل نفسك! (**مُجِيد**) (**الجودة**) صفة لـ (**الشِّعر**) ولَّا لـ (**محمد**)؟ لـ (**الشِّعر**)؛ إذًا هذا صفة لـ (**الشِّعر**) نعت.

لكن (**محمدٌ شاعرٌ كاتبٌ**):

(**محمدٌ**): مبتدأ.

و(**شاعرٌ**): خبر.

فالـ (**كاتب**) (**الكتابة**) من صفة (**محمد**) ولَّا من صفة (**الشِّعر**)؟

مداخلة:....... (@٠١:٠٨:٠١).

الشيخ: (**محمد**) أنَّ هذا تبع (**محمد**) يعني: خبر ثاني، فَهْم المعنى لا بد أن يُراعَى في هذه الأمور.

وفي الآية ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ [البروج:١٤]؛ أخبَر عن نفسه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بأنه ﴿ٱلْغَفُورُ﴾.

طيب... ﴿ٱلْوَدُودُ﴾، ﴿ٱلْوَدُودُ﴾ هنا صفة لـ (**الغُفران**) أو صفة لـ (**الله**) عَزَّوَجَلَّ؟

المتبادر أيضًا أنَّها صفة لـ (**الله**) عَزَّوَجَلَّ، يعني: أنها تبع (**الله**) عَزَّوَجَلَّ، يعني: خبر ثانٍ، هذا المتبادر من معنى الآية، والله أعلم...

مداخلة:....... (@٠١:٠٨:٣٤).

الشيخ: (@٠١:٠٨:٤٣) تؤول إلى التفسير، (@٠١:٠٨:٤٩).

طيب... كل ما قلناه في «**تعدد الخبر**»، والخلاف الواقع (@٠١:٠٨:٥٦) ضعيفًا لا يشمل ما كان الخبر مكونًا من أكثر من كلمة، هذا الخلاف المذكور إنَّما يكون في الكلمات التي يقع كل واحدٍ منها خبرًا مستقلًّا (**محمد شاعرٌ كاتبٌ**):

(**شاعرٌ**): هذا خبر مستقل بـ(**محمد**).

(**كاتبٌ**): خبرٌ آخر مستقل بـ(**محمد**).

لكن إن كان الخبر مجموع الكلمتين، كقولك: (**الرمان حلوٌ حامضٌ**) أين الخبر (**حلوٌ**) أم (**حامضٌ**)؟

مداخلة:....... (@٠١:٠٩:٤٤).

الشيخ: لا (**حلوٌ**) ولا (**حامضٌ**)؛ وإنَّما مجموع الكلمتين؛ لأنَّ (**الرُّمان**) ليس (**حلوًا**) وليس (**حامضًا**)؛ وإنَّما بين (**الحلاوة**) و(**الحموضة**)، يقولون: (**مُزٌّ**) (**الرُّمان مُزٌّ**). (**مزٌّ**) يعني: بين الحلاوة والحموضة:

(**الرُّمان**): مبتدأ.

و(**حلوٌ حامضٌ**): هذا هو الخبر.

فهذا من الخبر المتعدد باتفاق عند كل النحويين، فإذا كان الخبر مجموع الكلمتَيْن؛ فهذا من الخبر المتعدد باتفاق.

مثال ذلك: أن تقول أيضًا: (**محمدٌ أيمن أيسر**) ما معنى (**أيمن وأيسر**)؟

مداخلة:....... (@٠١:١٠:٢٦).

الشيخ: يعني: يعمل بيديه، لا تريد أن تخبر بأنه (**أيمن**) ولا بأنه (**أيسر**)؛ وإنَّما (**أيمن أيسر**).

كأن تقول مثلًا: (**الكتاب أبيض أسود**) أو (**البيت أبيض أسود**) لا تريد أن تخبر

عنه بأنه (**أبيض**) ولا بأنه (**أسود**)؛ وإنَّما تريد أن يكون اللون بينهما، هنا (**أبيض أسود**): خبر متعدد لا شك.

مداخلة:....... (@٠١:١١:٠٥).

الشيخ: في الإعراب الصناعي سنقول: (**أبيض**): خبرٌ أول.

و(**أسود**): خبرٌ ثانٍ.

والخبر في المعنى: مجموعهما.

مداخلة:....... (@٠١:١١:٢٠).

الشيخ: نعم، خبر أول وخبر ثاني، كل هذا متعدد باتفاق، **تعدد يعني**: خبر أول وخبر ثاني.

لكن في المعنى: الخبر مجموعهما، ليس الأول ولا الثاني.

بهذا نكون قد انتهينا بحمد الله وتوفيقه من الكلام على باب [**المبتدأ**]، في الدرس القادم إن شاء الله سيكون الكلام على باب [**كان وأخواتها**] وهو أول أبواب النواسخ، وهذا إن شاء الله في ليلة (@٠١:١١:٥٣) القادم.

إن كان هناك سؤال -يا إخوان- نستمع إليه، اتفضل!

سؤال:....... (@٠١:١١:٥٩)؟

الشيخ: نعم أحسنت! مثَّل ابن مالك بتعدد الخبر بقوله: (**كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا**):

الـ (**سَرَاةٌ**): جمع (**سري**) أي: شريف جُمِعت على (**سَرَاةٍ**) (**كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَاءُ**):

(**كَهُمْ**): مبتدأ.

و(**سَرَاةٌ**): خبرٌ أول مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

و(**شُعَرَاءُ**): خبرٌ ثاني مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ثم حَذَفَ من ذلك (**الهمزة**) من باب قصر الممدود، وقَصْر الممدود جائز في الشِّعر.

سؤال:....... (@٠١:١٢:٣٦).؟

الشيخ: (**وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُوْنُ خَبَرَا**) قلنا: إذا وَقَعَ بعد المبتدأ حال، هذه الحال لا يصح في المعنى أن تقع خبرًا؛ فالخبر محذوفٌ وجوبًا، كـ (**أكلِي الفاكهةَ ناضجةً- وشُربي العصير باردًا**). (**بارد**) لا يصح أن يكون من صفة (**الشُّرْب**).

و(**ناضجة**) لا يصح أن يكون خبرًا لـ (**أكلي**).

لكن لو صحَّ أن يكون هذا الحال خبرًا للمبتدأ كقولك: (**شُربي العصير لذيذًا**) (**اللذة**) قد تكون لـ (**الشُّرب**)؛ هنا يجب أن تقول: (**شُربي العصير لذيذٌ**):

فـ (**شُرْبي**): مبتدأ.

و(**لذيذٌ**): خبر.

إذًا صرَّحت بالخبر أو حذفته وجوبًا؟ صرَّحتَ به، جائز.

ويمكن أن تحذفه، فإذا حذفته قلتَ: (**شُربي العصير باردًا**) فجعلتَ (**باردًا**) حال سدَّت عن الخبر المحذوف جوازًا ودلَّت عليه.

سؤال:....... (@٠١:١٣:٥٩)؟

الشيخ: لا تكون من حالات الوجوب إلَّا إذا كانت الحال لا يصح أن تكون خبرًا.

سؤال:....... (@٠١:١٤:١٨)؟

الشيخ: لا ما يمكن لو قلت: (**شُربي العصير باردًا**) لا يصح أن تأتي بالخبر، لا تقول: (**شربي العصير موجودٌ حالة كونه باردًا**) لا؛ هنا (**موجود**) يجب أن تُحذَف وجوبًا؛ لأنَّ العرب في هذا الأسلوب التزموا حدَّ الخبر.

سؤال:....... (@٠١:١٤:٤٣)؟

الشيخ: قلنا: هنا يجوز أن تجعله خبرًا، فإذا جعلته خبر رفعته (**شُرْبي العصير لذيذٌ**)، ويجوز أن تحذف الخبر هنا ولَّا ما يجوز؟ يجوز فتجعل (**لذيذًا**) حال، والخبر محذوف دلَّت عليه هذه الحال.

نعم -يا إخوان- للأخت السؤال (@٠١:١٥:٠٩) تكلمنا فيه قبل الصلاة (@٠١:١٥:١٢).

سؤال:....... (@٠١:١٥:١٤)؟

الشيخ: حذف المبتدأ قلنا: يكثر في العنوانات.

سؤال:....... (@٠١:١٥:٣٠)؟

الشيخ: إي نعم، الأفصح أن تجمع (**عنوان**) على (**عنوانات**) هذا هو الأفصح.

سؤال:....... (@٠١:١٥:٤٢)؟

الشيخ: نعم، إن قراءة بالرفع: هذا من قطع الصفة، فإذا قطعنا الصفة فالمبتدأ محذوف وجوبًا، يعني: (**هو** (@٠١:١٦:٠٢).

طيب... هنا أنا وجدتُ هذه الورقة تقويم؛ لكن وجدتُ أنَّ الأرقام كُتِبَت بالأرقام التي نسمِّيها الآن بـ «**الإنجليزية**»، الأرقام التي تُسمَّى الآن بـ «**الأرقام الإنجليزية**» هذه في الأصل هي أرقامٌ عربية؛ لأنَّ العرب كان عندهم نظامان للحروف أو كتابتان للأرقام:

الكتابة المشرقية: وهي الأرقام التي نكتبها الآن معروفة، وهذه الأرقام القديمة معروفة منذ القرن الثالث للهجرة، وهناك مخطوطات منذ القرن الثاني موجودة للخوارزمي وغيره مكتوبة بهذه الأرقام المعروفة «**الشرقية**».

وهناك أيضًا كتابة أخرى لهذه الأرقام تسمَّى **الأرقام المغربية**: عُرفت في المغرب العربي، مثل: (المغرب، وتونس، والجزائر) ثم انتقلت بعد ذلك إلى الأندلس، وكانت تسمَّى بـ «**الأرقام الغُبارية**» أو (@٠١:١٧:١٢) أو «**المغربية**»، وهي أصلًا هذه الأرقام الإنجليزية؛ لأنَّ الأوربيين ما كانوا يعرفون الأرقام بهذه الصورة؛ وإنَّما كانوا يكتبون بأرقام تسمَّى «**الأرقام اللاتينية**» ربما تجدونها في بعض الساعات الآن:

الواحد: خط.

والاثنين: خطين.

والثلاثة: ثلاثة خطوط.

ثم الأربعة: واحد واكس **(1X)**

والخمسة: اكس **(X)**.

والستة: اكس وخط.

فإذا أردت أن تكتب رقم -مثلًا- (١٥٧٦) ستحتاج إلى صفحة (@٠١:١٧:٥٩).

فلهذا منذ أتوا ودرسوا في الأندلس نعلم أنهم كانوا في جاهلية جهلاء حتى أتوا إلى الأندلس واستقبلهم المسلمون في الأندلس ودرسوا في الجامعات الإسلامية في الأندلس، واعتنى بهم المسلمون كما يعتنون ببقية الطلبة، ودرسوا، ومما

أخذوا، أخذوا هذه الأرقام ونشروها عند قومهم؛ فلهذا مباشرة ماتت الأرقام اليونانية لأنَّها كانت سقيمة.

إلَّا أنهم عندما أخذوها عدَّلوا في بعض الأرقام، يعني: على ما أذكُر أن هناك رقمين منها تغيَّرت تمامًا، وثمانية بقِيَت كما هي مع تغييرات خفيفة؛ فلهذا هم الآن يسمُّونها بـ «**الأرقام العربية**» يسمُّون هذه الأرقام هم الآن يسمُّونها «**أرقامًا عربية**» وصَدَقوا في ذلك، وقليلًا ما يصْدُقون.

فلهذا حتى في الحاسب الآلي لو أردت أن تبحث عن (@٠١:١٨:٥٥) الأرقام مكتوب: تريد «**الأرقام العربية**» أو «**الأرقام الهندية**»؟

فإذا اخترتَ «**العربية**»: أتتكَ هذه الأرقام.

وإذا اخترت «**الهندية**»: أتتكَ الشرقية، الأرقام التي نعرفها الآن.

إلَّا أنَّه ينبغي لنا نحن الآن أن نتمسَّك:

أولًا: لأنَّها الأرقام الأعرق في الثقافة الإسلامية، فهي موجودة منذ القرن الثاني، و «**الأرقام الغبارية**» ما عُرِفت إلَّا منذ القرن الثالث أو الرابع(@٠١:١٩:٣٠).

والله أعلم...

وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الرابع والعشرون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد النبي الهادي الأمين وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومَن استنَّ بسُنَّتهم واقتفى آثارهم إلى يوم الدِّين وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

أمَّا بعد:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة ليلة الاثنين الثاني عشر من شهر ربيعٍ الأول من سنة ثلاثين وأربعمائة وألف في هذا الجامع جامع الراجحي بحي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد -بحمد الله وتوفيقه- [**الدرس الرابع والعشرين**] في دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وكنَّا -يا إخوان- قد توقَّفنا من قبل على نهاية الكلام على باب [**الابتداء**]، والليلة إن شاء الله نَشْرع بالكلام على باب [**كَان وَأَخَوَاتُهَا**]، وفي البداية كالمعتاد نقرأ الأبيات التي ننوي شَرْحها.

❁ **يقول ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول هذا الباب**

باب [كَانَ وَأَخَوَاتُهَا]:

١٤٣. تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْمًا وَالْخَبَرْ ... تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ
١٤٤. كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا ... أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا
١٤٥. فَتِىءَ وَانْفَكَّ وَهَذِي الأَرْبَعَهْ ... لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ
١٤٦. وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا ... كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا
١٤٧. وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ ... إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ
١٤٨. وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ ... أَجِزْ وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ
١٤٩. كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ ... فَجِيءْ بِهَا مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ
١٥٠. وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي

سَبَقَ أن ذَكَرْنا -يا إخوان- في أول الكلام على باب [الابتداء]: أنَّ للجملة الاسمية في اللغة العربية صورتين:

الصورة الأولى:....

مَن يذكِّرُنا بصورتي الجملة الاسمية في اللغة العربية؟ اتفضل!

طالب:....... (@٠٠:٠٢:٣٨).

الشيخ: بماذا نسمِّي هذه الصورة؟

طالب:....... (@٠٠:٠٢:٤٠).

الشيخ: هما الصورتان للجملة الاسمية.

طالب:....... (@٠٠:٠٢:٤٧).

الشيخ: لا، ليست (@٠٠:٠٢:٥٠).

طالب:....... (@٠٠:٠٢:٥٢).

الشيخ: لا، هذا مبتدأ، المبتدأ هو: الاسم العاري من العوامل اللفظية.

الصورة الأُولى: أن تأتي الجملة الاسمية غير مسبوقةٍ بناسخ.

والصورة الثانية: أن تأتي الجملة الاسمية مسبوقة بناسخ.

هاتان صورتا الجملة الاسمية، الجملة الاسمية في اللغة العربية:

إمَّا أن تأتي غير مسبوقةٍ بناسخ: وهذا باب [الابتداء] باب [المبتدأ والخبر]، وتسمَّى «**الصورة الأصلية**» أو «**الصورة البسيطة**» مثل: (**محمدٌ كريمٌ**)، (**الله ربنا**)، (**العلم نافعٌ**) هذه الجملة لم تُصدَر بشيءٍ من النواسخ.

والصورة الثانية: أن تأتي الجملة الاسمية مسبوقةً بناسخ: فـ (**محمدٌ كريمٌ**) جملة اسمية، وقد تُسبَق بناسخ مثل (**كان محمدٌ كريمًا**)، هي (**محمدٌ كريمٌ**) ثم دخلت عليه (**كان**) فصار (**كان محمدٌ كريمًا**)؛ فهذه كانت في الأصل جملةً اسمية؛ لكن دخَلَ عليها ناسخ.

وقلنا إذ ذاك ونُذكِّر: إنَّ النواسخ التي تدخل على الجملة الاسمية ثلاثة أنواع:

- **النوع الأول**: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر.
- **والنوع الثاني**: ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر.
- **والنوع الثالث**: ما ينصب المبتدأ وينصب الخبر.

أمَّا النوع الأول من النواسخ وهو: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر: فهذا ماذا يشمل من النواسخ؟ يشمل ثلاثة نواسخ:

_ **يشمل**: **كان وأخواتها**: وهذا الباب معقود لـ (كان وأخواتها).

_ **ويشمل أيضًا**: **كاد وأخواتها**: أفعال المقاربة، وهي تعمل هذا العمل أيضًا،

هي من النواسخ فترفع المبتدأ وتنصب الخبر.

_ **وتشمل أيضًا: ما وأخواتها (ما الحجازية) وأخواتها**: فهي أيضًا ترفع المبتدأ وتنصب الخبر.

وستأتينا هذه المواثق تِباعًا بهذا الترتيب: [كان] ثم [كاد] ثم **[ما الحجازية]**.

والنوع الثاني من النواسخ الداخلة على الجملة الاسمية قلنا: ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، ماذا يشمل من النواسخ؟ يشمل ناسخَيْن:

_ **يشمل**: **إنَّ وأخواتها**: هذا الباب الآتي على التِّباع.

_ **ويشمله**: **(لا) النافية للجنس**: فهي أيضًا تنصب المبتدأ وترفع الخبر.

والنوع الثالث من النواسخ قلنا: ما ينصب المبتدأ وينصب الخبر:

_ وهذا هو باب **[ظنَّ وأخواتها]**.

هذه الأبواب التي تمثِّل صورتي الجملة الاسمية:

غير المنسوخة: المبتدأ والخبر.

والمنسوخة: الناسخ الأول والثاني والثالث.

هذه هي أبواب الأحكام النحوية للجملة الاسمية بهذا الترتيب، فإذا انتهينا من النواسخ نكون قد انتهينا من الكلام على الأحكام النحوية للجملة الاسمية، فيأتي بعد ذلك مباشرة باب **[الفاعل]**، بعد النواسخ سيأتي باب **[الفاعل]**، وباب **[الفاعل]** هو أول الأحكام النحوية للجملة الفعلية؛ لأنَّ النحو كما شرحنا في أول أو ثاني محاضرة مرتَّب، رتَّبه ابن مالك بهذه الطريقة:

يأتي بأحكام الجملة الاسمية.

ثم أحكام الجملة الفعلية.

ثم الأحكام المشتركة بين الجملتين.

وبهذا نعلم لماذا تكلَّم ابن مالكٍ على باب [**كَان وَأَخَوَاتُهَا**] بعد الكلام على باب [**الابتداء**]؛ لأنَّ [**كَان وَأَخَوَاتُهَا**] هي أول النواسخ.

طيب... ومن ذلك نعرف أمورًا كثيرة -من الشرح السابق- منها:

أنَّ هذه النواسخ المذكورة لا تدخل إلَّا على اسم أو فعل أو حرف؟

إلَّا على اسم؛ لأنَّها مختصَّة بالدخول على الجملة الاسمية، والجملة الاسمية تبدأ اسم.

طيب... هذه النواسخ بأنواعها الثلاثة أسماءٌ أم أفعالٌ أم حروف؟

بعضها أفعال وبعضها حروف:

- فـ **كَان وَأَخَوَاتُهَا**: أفعال.
- و**كَادَ وَأَخَوَاتُهَا**: أفعال.
- و**مَا الْحِجَازِيَّة وَأَخَوَاتُهَا**: حروف.
- و**إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا**: حروف.
- و**لام النافية للجنس**: حرف.
- و**ظنَّ وأخواتها**: أفعال.

فبعضها أفعال وبعضها حروف.

أول هذه النواسخ -كما عرفنا-: [**كَان وَأَخَوَاتُهَا**]، لماذا قال ابن مالك والنحويون: [**كَان وَأَخَوَاتُهَا**]، ما قالوا: [**أَصْبَحَ وَأَخَوَاتُهَا**] أو [**لَيْسَ وَأَخَوَاتُهَا**]؟

طالب:....... (@٠٠:٠٨:٥٨).

الشيخ: نعم، لأنَّ [كَان] أُمُّ الباب، أمُّ الباب أي: أنَّها تختصُّ بأحكامٍ لا تأتي في بقية أخواتها، وسيأتي ذِكْرٌ لبعض هذه الأحكام التي تختص بها [كَان] في آخر الكلام على هذا الباب إن شاء الله تعالى.

❁ **طيب... قال إمامي ابن مالك في أول بيت:**

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْمَاً وَالْخَبَرْ تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدَاً عُمَرْ

في هذا البيت ذَكَرَ ابن مالكٍ لنا عمل [**كَان وَأَخَوَاتُهَا**] الذي ذَكرْناه من قبل؛ فـ [**كَان وَأَخَوَاتُهَا**]:

ترفع المبتدأ ويسمَّى «**اسمها**».

وتنصب الخبر ويسمَّى «**خبرها**».

هذا معروف ومفهوم مما سبق.

طيب... نبدأ (**كان محمدٌ كريمًا**) أعرِب:

(**كان**): فعلٌ ماضٍ ناسخ؛ إذًا لا محل له من الإعراب؛ لأنَّ الأفعال الماضية كلها ليس لها محل من الإعراب، مبني على الفتح.

(**محمدٌ**): اسم كان مرفوع -مرفوع أو في محل رفع؟ مرفوع؛ لأنه مُعرَب، لو كان مبنيًّا لقلنا: في محل رفع- اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

(**كريمًا**)؟

طالب: خبر كان منصوب.

الشيخ: أحسنتَ! طيب... (**كان عُمرُ سيدًا**).

طالب:....... (@٠٠:١٠:٣٦).

الشيخ: واسمه؟

يرفع المبتدأ وينصب الخبر، أين اسمه؟

طالب: (عمر).

الشيخ: اضبط الجملة!

طالب: (كانَ عُمرُ سيدًا)

الشيخ: (عمرُ): اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

لماذا قلنا: (**كان عُمرُ**) ولم نقُل (**كان عُمرٌ**)؟

طالب:....... (@٠٠:١١:٠٠).

الشيخ: لأنه ممنوع من الصرف على وزن (**فُعَل**) يقولون: (@٠٠:١١:٠٥).

طيب... (**كان المسلمون يحكمون العالم**) أين اسم (**كان**)؟

طالب:....... (@٠٠:١١:١٣).

الشيخ: مرفوع وعلامة رفعه....

طالب: **الواو لأنه جمع مذكر سالم**.

الشيخ: الواو لأنه جمع مذكر سالم، أين خبر (**كان**)؟ (**كان المسلمون يحكمون العالم**).

الجملة الفعلية (**يحكمون العالم**)؛ إذًا فالخبر في هذا الباب أيضًا يأتي كالخبر في باب [**المبتدأ والخبر**]:

يأتي مفردًا: (**كان محمدٌ كريمًا**).

ويأتي جملة: (**كان المسلمون يحكمون العالم**).

الأخير: (**كان خالدٌ سيارته جديدةٌ**) أين اسم (**كان**)؟

طالب:....... (@٠٠:١١:٥٤).

الشيخ: (**كان خالدٌ سيارته جديدةٌ**) أين اسم (**كان**)؟ (**كان**) مَن؟

طالب:....... (@٠٠:١٢:٠٥).

الشيخ: (**خالد**): اسم كان.

(**كان خالد**) ماذا؟

طالب:....... (@٠٠:١٢:٠٩).

الشيخ: إذًا فالخبر: (**سيارته جديدة**). (**سيارته جديدةٌ**) مفرد أم جملة؟

طالب:....... (@٠٠:١٢:١٨).

الشيخ: جملة اسمية؛ مفرد كلمة (**سيارته جديدةٌ**): هذه جملة اسمية مبتدأ وخبر.

ثم هذه الجملة الاسمية (**سيارته جديدةٌ**) وَقَعت خبرًا لـ (**كان**)، هذه الجملة ما إعرابها؟

خبر (**كان**) في محل نصب.

طيب... الذي أمامه مبارك! (**كان أخي في المسجد**) أين اسم (**كان**)؟

طالب: (**أخي**).

الشيخ: مرفوع وعلامة رفعه.

طالب:....... (@٠٠:١٣:٠١).

الشيخ: الضمة المقدَّرة منع من ظهورها....

طالب:....... (@٠٠:١٣:٠٦).

الشيخ: أحسنت! و(ياء المتكلم) في (أخي)؟

طالب:....... (@٠٠:١٣:١٠).

الشيخ: القاعدة المذكورة: «كل ضميرٍ اتَّصل باسمٍ فهو مضاف إليه»؛ طب أين الخبر؟ (**كان أخي**) ماذا؟

طالب:....... (@٠٠:١٣:٢٤).

الشيخ: (**كان أخي في المسجد**).

طالب:....... (@٠٠:١٣:٢٨).

الشيخ: (**في المسجد**):

(**في**): حرف جر.

و(**المسجد**).....

طالب:....... (@٠٠:١٣:٣٥).

الشيخ: (**في**): حرف جر.

و(**المسجد**): اسم مجرور.

أين الخبر؟

طالب:....... (@٠٠:١٣:٤٢).

الشيخ: لا.

طالب:....... (@٠٠:١٣:٥٠).

الشيخ: تَذْكُر ماذا قلنا في باب [**المبتدأ والخبر**]؟

قلنا: إنَّ الخبر لا يأتي إلَّا مفردًا أو جملة (**وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَهْ**).

طالب:....... (@٠٣:١٤:٠٠).

الشيخ: نعم، إذا (@٠٣:١٤:٠٠) الخبر محذوف مقدَّر بكونٍ عام، يعني: (**كان أخي مستقرًّا**) أو (**موجودًا**) أو (**كائنًا**) (**في المسجد**).

طيب... (**كنتُ مستعجلًا**) أين اسم الناسخ؟

طالب:....... (@٢٦:١٤:٠٠).

الشيخ: (تاء المتكلِّم)!

طيب... مرفوع؟ (@٣٤:١٤:٠٠) أن تقول: (تاء المتكلم).

اسم (**كان**): تاء المتكلم (**كنتُ**) ضمير، اسم (**كان**) نعم.

طالب: في محل (@٤٥:١٤:٠٠).

الشيخ: في محل رفع دليلٍ على الضم.

والخبر: (**مستعجلًا**).

طيب... (**لا تكن مستعجلًا**)؟

طالب:....... (@٥٤:١٤:٠٠).

الشيخ: (**لا**).

طالب:....... (@٥٨:١٤:٠٠).

الشيخ: لا؛ نبدأ بـ (**لا**).

طالب: (**لا**) ناهية.

الشيخ: ناهية، و(**تكن**)؟

طالب: **فعلٌ مضارع مجزوم.**

الشيخ: مجزوم بـ (**لا**) الناهية، أين اسم (**تكن**) والخبر؟

طالب:....... (@٠٠:١٥:٠٩).

الشيخ: والخبر؟

طالب:....... (@٠٠:١٥:١٣).

الشيخ: (**مستعجلًا**). أحسنت!

طيب... الأخ الكريم هناك! (**كونوا متساعدين**) أين الاسم؟

طالب:....... (@٠٠:١٥:٢٣).

الشيخ: مرفوع أو في محل رفع؟

طالب:....... (@٠٠:١٥:٢٥).

الشيخ: والخبر؟

طالب: (**متساعدين**).

الشيخ: (**متساعدين**). منصوب وعلامة نصبه؟

طالب:.**الياء**.

الشيخ: الياء.

طيب... الأخ الكريم! (**القطاران لم يكونا مُسرعَيْن**). (**لم**)؟

طالب: **حرف جزم.**

الشيخ: حرف جزم، (**يكونا**)؟

طالب: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه (@٠٠:١٥:٤٥).

الشيخ: أحسنت! أين اسم **(يكون)**؟

طالب:....... (@٠٠:١٥:٥٠).

الشيخ: **(لم يكونا مسرعَيْن)**؟

طالب:....... (@٠٠:١٥:٥٥).

الشيخ: (ألف الاثنين) اسم يكون، مرفوع أو في محل رفع؟

طالب: في محل رفع.

الشيخ: في محل رفع، و**(مُسرعَيْن)**: خبر منصوب وعلامة نصبه (الياء).

طيب... **(كوني صابرةً)** أين الاسم والخبر؟

طالب: (ياء المخاطبة).

الشيخ: (ياء المخاطبة) اسمٌ في محل....

طالب:....... (@٠٠:١٦:١٩).

الشيخ: والخبر: **(صابرةً)**.

طيب... **(كنَّا أعِزَّةً)** أين الفعل الناسخ؟

طالب: (كان).

الشيخ: **(كان)**، واسمه؟

طالب:....... (@٠٠:١٦:٣٧).

الشيخ: (ناء المتكلمين). الأصل: **(كان)** ثم (نا) مثل **(ذهبنا)**.

(ناء المتكلمين) هذا ضمير متحرك، والضمير المتحرك إذا اتصل بالفعل الماضي ماذا يُنتج في آخر الفعل الماضي؟

التسكين تقول: (**ذهبنا**) هي (**ذَهَبَ**) فإذا دخل ضمير متحرك مثل (**نا**) تقول: (**ذهبنا**).

طيب... (**كان**) أدخل عليه (ناء المتكلمين) ستسكِّن (النون)، و(الألف) قبل (النون)....

طالب:....... (@١٩:١٧:٠٠).

الشيخ: ساكنة؛ فنحذف (الألف) لالتقاء السَّاكنَيْن، فسيكون (**كنْ**) ثم (**نا**)، سيحدث إدغام بين (النُّونَيْن) فتكون (**كنَّا**).

طيب... إذًا فـ(ناء المتكلمين) اسم (**كان**) في محل رفع.

و(**أعِزَّةً**): خبر.

طيب... مثال ابن مالك في البيت (**كَكَانَ سَيِّدَاً عُمَرْ**) هذا مثال ابن مالك، أين اسم (**كان**) والخبر؟

طالب:....... (@٥٢:١٧:٠٠).

الشيخ: مؤخَّر، والخبر؟

طالب: الخبر: (**سَيِّدَاً**).

الشيخ: نعم، في هذا المثال إشارة إلى جواز توسُّط الخبر، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله بعد ذلك.

طيب... قال تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان:٥٤]؛ أين اسم الناسخ والخبر؟

طالب: ﴿رَبَّكُمُ﴾.

الشيخ: والخبر؟

طالب:....... (@٠٠:١٨:١٦).

الشيخ: و(الكاف) في ﴿رَبَّكُمُ﴾؟

طالب: ضمير (@٠٠:١٨:١٩).

الشيخ: أحسنت!

طيب... ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران:١١٠]، أين الاسم والخبر؟

طالب:....... (@٠٠:١٨:٣٤).

الشيخ: ﴿تَمَسَّنَا﴾ هذا اسم ظاهر أو ضمير؟

طالب:....... (@٠٠:١٨:٣٨).

الشيخ: إذًا اسم (**كان**) مرفوع أو في محل رفع؟

طالب: في محل رفع.

الشيخ: في محل رفع.

هل الضمير (التاء) أم (التاء والميم) ﴿تَمَسَّنَا﴾؟ أم في المسألة خلاف بين النحويين؟ شرحناه في باب [**الضمير**].

طالب:....... (@٠٠:١٨:٥٧).

الشيخ: (@٠٠:١٨:٥٧)؟

طالب:....... (@٠٠:١٩:٠١).

الشيخ: (التاء)، نعم، هذا قول البصريين، قالوا: «إنَّ الضمير هو (التاء) فقط، و(النون) حرف جمع».

وقال بعض الكوفيين: «إنَّ الضمير مجموع ﴿تَمَسَّنَا﴾ ».

(@٠٠:١٩:١٧) يترتب عليها إشكالات لفظية:

فالبصريون يقولون: ضمير مبني على الضم (**كنتُ**).

وهؤلاء سيقولون: مبني على السكون.

والمسألة -يعني- سهلة.

طيب... والخبر؟ ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران:١١٠]؟

طالب: ﴿خَيْرَ أُمَّةٍ﴾.

الشيخ: ﴿خَيْرٌ﴾. و ﴿أُمَّةٍ﴾؟

طالب:....... (@٠٠:١٩:٣٦).

الشيخ: فالخبر: ﴿خَيْرٌ﴾ ﴿كُنتُمْ خَيْرَ﴾، و ﴿أُمَّةٍ﴾؟ ما إعرابه؟

طالب:....... (@٠٠:١٩:٤٩).

الشيخ: مضاف إليه، المضاف والمضاف إليه: اسمان (@٠٠:١٩:٥٢) واحدة، الأصل: كل اسم يدل على اسم:

(ساعة): هذه **(ساعة)**.

(الأستاذ) هذا **(الأستاذ)**.

لهذا نقول: **(ساعة الأستاذ)** صار اسمَين؛ لكن يدلَّان على شيء أو شيئين؟

طالب:....... (@٠٠:٢٠:٠٧).

الشيخ: كيف جعلتَ الاسمين يدلَّان على شيء؟ بالإضافة، هذه خاصية الإضافة في اللغة العربية.

طيب... أخيرًا: ﴿كُونُواْ رَبَّـٰنِيِّـۧنَ﴾ [آل عمران:٧٩]؛ أين الاسم والخبر؟

طالب:....... (@٠٠:٢٠:٢٢).

الشيخ: جماعة، مرفوع أو في محل رفع؟

طالب:....... (@٠٠:٢٠:٢٥).

الشيخ: والخبر؟

طالب:....... (@٠٠:٢٠:٢٦).

الشيخ: ﴿رَبَّـٰنِيِّـۧنَ﴾.

ما ذَكرناه قبل قليل وأعربنا عليه، وهو أنَّ [**كَان وَأَخَوَاتُهَا**]: «ترفع المبتدأ اسمًا لها، وتنصب الخبر خبرًا لها» هو قول البصريين، وتابعهم على ذلك جمهور العلماء قديمًا وحديثًا.

وقال بعض الكوفيين: «إنَّ (**كان**) لا تعمل هذا العمل؛ وإنَّما هي مثل بقية الأفعال التامة، مثل (**ذَهبَ- وجلَسَ- وقام- وخرج- ودخَلَ**)».

طيب... إذًا كيف تُعربون؟

قالوا: (**كان محمدٌ كريمًا**):

(**كان**): فعلٌ ماضٍ.

و(**محمدٌ**): فاعل، مثل (**ذَهبَ محمدٌ**).

و(**كريمًا**): حال.

وقال بعض الكوفيين:

(**كان**): هذا فعل ماضٍ.

و(**محمدٌ**) قالوا: هذا مرفوع؛ لكن ليس مرفوعًا بـ (**كان**)؛ ولكنه مرفوعٌ بما كان مرفوعًا به قبل دخول (**كان**)، يعني: مبتدأ.

و(**كريمًا**) قالوا: شبيه بالحال، انتصب بـ (**كان**) لكن ليس خبرًا؛ وإنَّما شبيه بالحال.

وقولهم في هذه المسألة ضعيف، يضعِّفه أمورٌ كثيرة منها:

افتراض وقوع المعرفة خبرًا، تقول: (**كان محمدٌ أخاك**)، (**كان محمدٌ الزاهد**)، وتقول: (**كنتُه الصديق**)، أقول: (**كان محمدٌ أخاك**) أين الخبر؟

(**أخاك**) معرفة أو نكرة؟

معرفة، والحال؟ الحال من صفاتها التنكير حتى افترض الجمهور فيها التنكير، ومَن جوَّز في الحال التعريف قال: «يجوز أن يأتي على قِلَّة»؛ لكن لم يقُل أحدٌ من النحويين: إنَّ الحال يأتي معرفةً بافتراض؛ وإنَّما قالوا: «قد يجوز أن يأتي معرفةً على قِلَّة».

لكن هنا في باب (**كان**) يأتي الخبر معرفةً بافتراض، ما في إشكال، وهذا يدلُّ على أنَّ الخبر هنا ليس حالًا؛ بل هو «**خبر**».

طيب... نقول: **اسم كان وخبر كان**

(**كان محمدٌ كريمًا**):

(**محمدٌ**) هذا (**محمدٌ**) الذي أمامنا هذا (**محمدٌ**)، لو أقول لكم: (**كان محمدٌ**

كريمًا)، طيب **(محمدٌ)** اسم كان أم اسم هذه الذات التي أمامي؟

طالب:....... (@٣٤:٢٣:٠٠).

الشيخ: طيب **(كان محمدٌ كريمًا)**، **(كريمًا)** خبر كان ولَّا خبر **(محمدٌ)**، مَن الكريم: **(كان)** أو **(محمدٌ)**؟

إذًا فقولهم: «اسم **(كان)** وخبر **(كان)**» هذا مجرد اصطلاح خالٍ من المعنى، مجرد اصطلاح؛ وإلَّا فإنَّ **(محمد)** اسمٌ لذاته، للذات المسمَّاة بـ **(محمد)**.

و**(كريم)**: خبر **(محمد)** هو الكريم؛ فليس خبرًا لـ **(كان)**.

طيب... هل هناك سؤال -يا إخوان- قبل أن ننتقل إلى بقية الأبيات؟

ثم قال إمامنا ابن مالك بعد ذلك:

كَكَـانَ ظَـلَّ بَـاتَ أَضْـحَى أَصْـبَحا ... أَمْسَـى وَصَـارَ لَـيْسَ زَالَ بَرِحَـا
فَتِـىءَ وَانْفَـكَّ وَهـذِي الأَرْبَعَـهْ ... لِشِـبْهِ نَفْـي أَوْ لِنَفْـي مُتْبَعَـهْ
وَمِثْـلُ كَـانَ دَامَ مَسْـبُوْقًا بِمَـا ... كَـأَعْطِ مَـا دُمْـتَ مُصِـيْبًا دِرْهَمَـا

في هذه الأبيات الثلاثة ذَكَرَ ابن مالكٍ ألفاظ هذا الباب، وشروط إعمالها هذا العمل، ذَكَر أنَّ ألفاظ هذا الباب كلها أفعال، وأنَّها ثلاثة عشر فعلًا، وعدَّها، وفي العد بيَّن لنا شروط إعمالها العمل السابق (رفع الاسم، ونصب الخبر)، فذَكَرَ لنا:

- (كَانَ).
- و(أَصْبَحَ).
- و(أَضْحَى).
- و(ظَلَّ).
- و(أَمْسَى).

- و(بَاتَ).

هذا على ترتيب اليوم من الصباح إلى المساء والنوم.

- (صَارَ).
- (لَيْسَ).

ثم (زَالَ) وأخواتها.

- (زَالَ).
- (بَرِحَ).
- (انْفَكَّ).
- وأخيرًا (دَامَ).

ثلاثة عشر فعلًا.

أمَّا من حيث شروط العمل: فلم يذْكُر للأفعال الثمانية الأُولى شرطًا؛ ومعنى ذلك أنها تعمل هذا العمل بلا شرط، ترفع المبتدأ وتنصب الخبر مطلقًا بلا شرط، سُبِقت بنفي، لم تُسبَق بنفي، على أي حالة فإنها تعمل هذا العمل:

فـ (كَانَ، أَصْبَحَ، أَضْحَى، ظَلَّ، أَمْسَى، بَاتَ، صَارَ، لَيْسَ) ترفع المبتدأ وتنصب الخبر مطلقًا بلا شرط، كبعض الأمثلة السابقة.

ومن الأمثلة والشواهد عليها أيضًا: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾ [الشعراء:٧١]؛ حكايةً عن الكفَّار: ﴿فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾، نعم يا أخي! ﴿نظل لها عاكفين﴾ أين الفعل الناسخ؟

طالب:....... (@٠٠:٢٦:٥٥).

الشيخ: ﴿نظل﴾: هذا مضارع (ظَلَّ) ﴿نظل﴾، أين الاسم، وأين الخبر؟ ﴿فَنَظَلُّ أَن تَقُولَ﴾ [الشعراء:٧١] مَن الذين يظلُّون؟

طالب:........ (@١٤:٢٧:٠٠).

الشيخ: ضميرٌ مستتر تقديره (**نحن**).

والخبر: يظلُّون ماذا؟ ﴿عَـٰكِفِينَ﴾: خبر منصوب وعلامة نصبه الياء.

و ﴿لَهَا﴾: جار ومجرور.

وقال تعالى: ﴿ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه:٩٧]؛ هذه (ظَلَّ) اتصلت بـ (تاء المتكلم) فيُقال: (**ظَلْتَ**) أو (**ظَلَلْتَ**).

طيب... ﴿ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾؛ نعم، عندك يا أخي! ﴿ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ أين الفعل الناسخ؟

طالب:........ (@٤٦:٢٧:٠٠).

الشيخ: ﴿ظُلُمَـٰتٍ﴾، واسمه؟

طالب:........ (@٥١:٢٧:٠٠).

الشيخ: (التاء) اسم ﴿ظُلُمَـٰتٍ﴾ مرفوع أم في محل رفع؟

طالب: في محل رفع.

الشيخ: والخبر؟

طالب: ﴿عَاكِفًا﴾.

الشيخ: ﴿عَاكِفًا﴾.

قال تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ﴾ [الكهف:٤٢]؛ الفعل الناسخ؟

طالب:....... (@٠٠:٢٨:٠٥).

الشيخ: ﴿أَصْبَحُواْ﴾، اسمه؟

طالب:....... (@٠٠:٢٨:٠٧).

الشيخ: ضمير مستتر تقديره (هو)، والخبر؟ ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ﴾.

طالب: **الجملة الفعلية** (@٠٠:٢٨:١٧).

الشيخ: الجملة الفعلية ﴿يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ﴾.

في الأخير هناك! ﴿فَأَصْبَحُواْ ظَاهِرِينَ﴾؛ الفعل الناسخ؟

طالب:....... (@٠٠:٢٨:٢٦).

الشيخ: الفعل الناسخ: ﴿أَصْبَحُواْ﴾.

واسمه (واو الجماعة): اسم ﴿أَصْبَحُواْ﴾ مرفوع أو في محل رفع؟

طالب:....... (@٠٠:٢٨:٣٤).

الشيخ: والخبر؟

طالب:....... (@٠٠:٢٨:٣٥).

الشيخ: ﴿ظَاهِرِينَ﴾.

وقال تعالى: ﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ﴾ [المائدة:٧٩]:

الفعل الناسخ: ﴿كَانُواْ﴾، واسمه؟

طالب: (واو الجماعة).

الشيخ: والخبر؟

طالب:....... (@٠٠:٢٨:٤٨).

الشيخ: جملة ﴿لَا يَتَنَاهَوْنَ﴾ يعني: جملة فعلية.

وقال تعالى: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾ [الأنعام:١٣٥]:

الفعل الناسخ: ﴿تَكُونُوا﴾، أين الاسم والخبر؟ ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾، الاسم؟

طالب: ﴿عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾.

الشيخ: ﴿عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾:

﴿عَاقِبَةُ﴾: اسم وهو مضاف.

و ﴿الدَّارُ﴾: مضاف إليه.

والخبر؟

طالب:....... (@٠٠:٢٩:١٩).

الشيخ: ﴿لَهُمْ﴾ عندما نقول: ﴿لَهُمْ﴾ يعني: أنه متعلِّق بالخبر المحذوف، يعني: مستقر له؛ إذًا فالخبر هنا المقدَّم، والاسم؟

طالب: مؤخَّر.

الشيخ: مؤخَّر.

وقال تعالى: ﴿أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ﴾ [هود:٧٨]؛ هذه ﴿لَيْسَ﴾، أين اسمها وخبرها؟

أمَّا اسمها: ﴿رَجُلٌ﴾، والخبر؟

طالب: ﴿مِنكُمْ﴾.

الشيخ: ﴿مِنكُمْ﴾، و ﴿رَّشِيدٌ﴾؟

طالب: صفة.

الشيخ: صفة.

قال تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا﴾ [القصص:١٠]؛ اسم ﴿أَصْبَحَ﴾؟

طالب: ﴿فُؤَادُ﴾.

الشيخ: ﴿فُؤَادُ﴾، والخبر؟

طالب: ﴿فَارِغًا﴾.

الشيخ: ﴿فَارِغًا﴾.

نعم هناك! و ﴿مُوسَى﴾؟ ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا﴾ [القصص:١٠]، أو ﴿أُمِّ﴾ نبدأ بـ ﴿أُمِّ﴾؟

﴿فُؤَادُ﴾: اسم ﴿أَصْبَحَ﴾ مرفوع.

و ﴿أُمِّ﴾؟

طالب: مضاف إليه.

الشيخ: مضاف إليه، وهو مضاف، و ﴿مُوسَىٰ﴾؟ مضافٌ إليه، أحسنت! أكمل.

طالب:....... (@٢٠:٣٠:٠٠).

الشيخ: مجرور.....

طالب:....... (@٢٢:٣٠:٠٠).

الشيخ: وهي......

طالب:....... (@٢٥:٣٠:٠٠).

الشيخ: أو الفتحة، (@٢٥:٣٠:٠٠) ممنوع من الصرف، عَلَم أعجمي.

فهذه الأفعال الثمانية تعمل هذا العمل بلا شرط.

طيب... أمَّا (زَالَ) وأخواتها، وهي:

- (زَالَ).
- (بَرِحَ).
- (انْفَكَّ).

فهذه الأفعال تعمل هذا العمل بشرط: «أن يتقدَّمها نفي أو شبه نفي» وهذا قول ابن مالك: (لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ) أن يأتي قبلها نفي أو شبيهٌ بالنفي، وشبيه النفي هو:

_ **النهي**.

_ **والدعاء**.

طيب... **مثال ذلك**: تقول: **(ما زال محمدٌ قويًّا)**:

(ما): حرف نفي لا محل له من الإعراب.

(**زال**): فعل ماضٍ ناسخ.

(**محمدٌ**): اسم زال مرفوع.

و(**قويًّا**): خبر زال منصوب.

وكذلك: (**بَرِحَ**) و(**فَتِىء**) و(**وَانْفَكَّ**).

تقول: (**ما انفكَّ المسجد ممتلأً بالمصلِّين**) و(**ما بَرِحَ الكتاب مفيدًا**).

أمَّا إذا قلنا: (**زال المرض**) فهذه لا تعمل عمل (**كان**)؛ بل هي تامَّة لا تعمل عمل (**كان**) لأنَّها غير مسبوقة بنفي أو شبه نفي.

(**انفكَّ الحبلُ**) لا تعمل، هذه تامة: فعل وفاعل؛ لا بد أن تُسبَق بنفي.

أو نهي كأن تقول: (**لا تزل مجتهدًا**) أو (**لا تزل مهملًا**).

طالب:....... (@٠٠:٣٢:٣٨).

الشيخ: ما معنى (**ما زال**) وأخواتها:

_ **ما زال**.

_ **ما فتِئ**.

_ **ما انفكَّ**.

_ **ما بَرِحَ**.

يعني: بَقِيَ.

إذًا (**لا تزل**) يعني: ابق، إذًا (**لا تزل مجتهدًا**) أو (**لا تزل مهملًا**)؟ (**لا تزل مجتهدًا**) يعني: ابْق.

(**زال**)، قال: (**بَقِيَ**) أو (**زال**)؟

طالب:....... (@٠٦:٣٣:٠٠).

الشيخ: هذا نفي الزوال؛ فنفي الزوال إثبات، هذا قولهم: «نفي النفي إثبات».

إذًا (**ما تزل**) أو (**ما زال**) هو إثبات، يعني: ابق.

طيب... (**لا تزل مجتهدًا**):

(**لا**): ناهية، جازمة.

(**تزل**): فعل مضارعٍ مجزوم، واسمه: مستتر تقديره (**أنت**).

و(**مجتهدًا**): خبره منصوب.

طيب... وتقول: (**لا تنفكَّ داعيًا**) يعني: ابق داعيًا، وهكذا، هذا نهي.

ومن الشواهد على النفي: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود:١١٨]:

﴿لَا﴾: نافية.

﴿يَزَالُونَ﴾: هذا الفعل الناسخ، واسمه: (واو الجماعة).

و ﴿مُخْتَلِفِينَ﴾: الخبر.

وقال تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾ [طه:٩١]:

الفعل الناسخ: ﴿نَّبْرَحَ﴾ وقد سُبِقَ بماذا؟ بنفي، وأين اسمه؟ ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾.

(**نحن**): مستتر، والخبر؟ ﴿عَاكِفِينَ﴾.

وقال تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة:١١٠]؛ الفعل

الناسخ؟

﴿يَزَالُونَ﴾، ومسبوق بماذا؟ بنفي ﴿لَا﴾.

واسمه؟ ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ﴾.

والخبر: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ﴾ ماذا؟ ﴿رِيبَةً﴾.

وقال الشاعر:

صَاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرًا مَوتِي ... فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ

(صَاحِ) أي: (يا صاحب)، ثم (@٠٠:٠٠٣٥٠٠) بحذف (الباء).

(شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرًا مَوتِي): ينهاه عن نسيان الموت.

(لَا تَزَلْ ذَاكِرًا مَوتِي):

(لَا): ناهية.

(تَزَلْ): فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ (لَا)، واسمه؟ (لَا تَزَلْ).

(أنت) مستتر.

والخبر؟ (ذَاكِرًا) وهو مضاف.

و(مَوتِي): مضاف إليه.

أمَّا قول الشاعر:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَمَيْ عَلَى الْبِلَا ... وَلَا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ

الشاعر يدعو لـ (دَارَمَيْ) بالمطر، (الْقَطْرُ): المطر.

(بِجَرْعَائِكِ) يعني: بأرضكِ الواسعة.

(لَا زَالَ) القَطْرُ (مُنْهَلًّا):

فـ(لَا) هنا و(زَالَ): الفعل الناسخ.

و(**الْقَطْرُ**): اسم (**زَالَ**) مرفوع.

و(**مُنْهَلًّا**): الخبر منصوب.

(**لَا**) هنا نافية أو ناهية أو دعائية؟

طالب: دعائية.

الشيخ: دعائية.

طيب.. ما الفَرْق إذًا بين قولنا: (**لا زال محمدٌ مريضًا**) و(**ما زال محمدٌ مريضًا**)؟

طالب:....... (@٤٤:٣٦:٠٠).

الشيخ: نفي النفي؛ إذًا إثبات، يعني: (**بَقِيَ مريضًا**)، (**ما زال محمدٌ مريضًا**) يعني: (**بَقِيَ مريضًا**).

أمَّا (**لا زال محمدٌ مريضًا**) دعاءٌ عليه بـ(**بقاء المرض**).

(**لَا**) إذا دخلت على (**زال**) -على (**زال**) لا على (**يزال**)، على (**زال**) الماضي- فهي دعائية، والدعاء -كما تعرفون- خبر أم إنشاء؟ إنشاء؛ لأنه طلب.

أمَّا النفي: فهو خبر أو إنشاء؟ خبر.

إذًا فإذا دخلت (**ما**) على (**زال**): فهذا خبر، تُخبر تقول: (**ما زال**) يعني: بَقِيَ (**ما زال محمدٌ مريضًا**) يعني: (**بَقِيَ محمدٌ مريضًا**) تُخبر بأنَّ محمد باقٍ على المرض.

لكن إذا قلت: (**لا زال محمدٌ مريضًا**): هذا دعاءٌ عليه بأن يبقى مريضًا.

فنتنبه للفرق بين العبارتين؛ فبعضهم يعبِّر بالعبارة الثانية يريد الإخبار، وقد دعا على صاحبه بالمرض.

فنقول: (**لا زال المطر نازلًا**) إذا قلتُ لكم الآن، دخلت من الباب وقلت: (**لا زال المطر نازلًا**) ماذا تفهمون؟

أنِّي أدعو الله أن يُنزل المطر ويجعله باقيًا؛ لكن ما (@٠٠:٣٨:٣٥) في المطر؛ لأني ما أخبركم في المطر.

لكن لو قلتُ: (**ما زال المطر نازلًا**) أخبركم في مطر نازل؛ لأنه (**ما زال**) هذا إخبار، وهذا دعاء، فَرْق بين الأمريْن.

وأقول: (**لا زِلْتَ عزيزًا**) أدعو لك بالعِزَّة.

أمَّا إذا قلت: (**ما زِلْتَ عزيزًا**) هذا إخبار إنَّك (**عزيز**) وباقٍ على (**العِزَّة**).

طيب... الفعل الأخير من أفعال هذا الباب: (دَامَ)، وبيَّن شرط إعماله هذا العمل بقوله: (**وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوْقَـًا بِمَا**) يعني: (مَا) الظرفية المصدرية، والدليل على أنَّه يريد بـ (مَا) هنا (مَا) المصدرية الظرفية (@٠٠:٣٩:٢٦) عندما قال: (**كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيْبًـا دِرْهَمَـا**)؛ فـ (دَامَ) إذا سُبِقت بـ (مَا) المصدرية الظرفية فإنها تعمل هذا العمل.

وعندما نقول: (مَا) الظرفية يعني: الدالَّة على ظرف الزمان، فتكون بمعنى: (**في**) أو (**وقت**) أو (**زمان**) أو (**مدة**).

وعندما نقول: (مَا) المصدرية يعني: حرف مصدري يتكون منها ومن الفعل، بعدها مصدر.

فإذا قلنا: (**أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيْبًا دِرْهَمًا**) فالمعنى: (**أعْطِ مدة دوامك مُصيبًا درهمًا**). (**مدة**): إذًا فـ (**مَا**) بمعنى: الزمان، بمعنى: (**مدة**).

(**مدة دوامك**) (@٢٤:٤٠:٠٠) من (**مَا**)، و (**دام**) مصدر، (**ما دام**) صارت دوامًا.

إذًا فـ (**مَا**) ظرفية مصدرية.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم:٣١]؛ المعنى -والله أعلم-: (**مدة دوامي حيًّا**). (**مدة**) إذًا فهي ظرفية.

(**دوامي**): إذًا فهي مصدرية.

﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾:

﴿مَالِكِ﴾ نقول: ظرفية مصدرية.

و (**دَامَ**): هذا فعلٌ ماضٍ ناسخ.

و (التاء) في ﴿دُمْتَ﴾: تاء المتكلِّم اسم (**دام**) في محل رفع.

و ﴿حَيَوٰةِ﴾: خبر (**دَامَ**) منصوب.

أمَّا إذا قلت: (**دَام عِزُّك**): فهذه لا تعمل هذا العمل؛ لأنها لم تُسبَق بـ (**ما**) المصدرية الظرفية؛ بل هي فعلٌ تام، (**دامَ عِزُّك**): فعل وفاعل.

طيب... هذا ما يتعلَّق بألفاظ هذا الباب، فهي كلها أفعال وعددها: ثلاثة عشر فعلًا:

_ ثمانيةٌ منها: تعمل بلا شرط.

_ وأربعةٌ منها وهي (**زَالَ**) وأخواتها: تعمل بشرط تقدُّم النفي أو النهي أو

الدعاء.

_ وفعلٌ واحد وهو (دَامَ): يعمل بشرط تقدُّم (ما) المصدرية الظرفية.

هناك سؤال -يا إخوان-؟ نعم!

سؤال:....... (@٠٠:٤١:٥٣).

الشيخ: أنه شبيه بالنفي؟ النهي والدعاء.

سؤال:....... (@٠٠:٤١:٥٩)؟

الشيخ: قد يدخل في بعض الأبواب؛ لكن هنا لا، (@٠٠:٤١:٥٩) سماع لن تأتي هذه الأفعال عاملةً هذا العمل بعد استفهام.

سؤال:....... (@٠٠:٤٢:١٠)؟

الشيخ: قد يُشبه النفي، الاستفهام في أبوابٍ أخرى.

سؤال:....... (@٠٠:٤٢:٢٤).

الشيخ: بين النفي والنهي؟ ما في شبه بين النفي والنهي كي نُفرِّق بينهما؛ لكن الفَرْق بين النفي والدعاء.

سؤال:....... (@٠٠:٤٢:٣٧).

الشيخ: نفي أو دعاء؟ تقصد بالنفي ولَّا النهي؟ النفي والنهي.

النهي: أن تنهى عن العمل، كأن تقول: (**لا تلعب**)، (**لا تُقصِّر**) تنهاه أم تنفي أنه عَمِلَ هذا العمل؟ تنهاه.

النفي: إذا قلت: (**محمدٌ لا يُقصِّر في واجبه**)، (**محمدٌ لا يُسافر دون إذن والديه**) أن تنهاه ولَّا تُخبر بنفي هذا العمل عنه؟

تنفِي هذا العمل عنه، **نفي**: تنفِي هذا العمل عنه (**محمدٌ لا يلعب**): تخبر أنه لا يلعب.

لكن (**لا تلعب**): أمَّا الآن تنهاه.

فهذا الفَرْق واضح بين النهي والنفي.

طيب... ثم قال ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَغَيْـرُ مَـاضٍ مِثْلَـهُ قَـدْ عَمِـلاَ   إِنْ كَـانَ غَيْـرُ الْمَـاضِ مِنْـهُ اسْـتُعْمِلاَ

في هذا البيت ذَكَرَ ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ هذه الأفعال الداخلة في هذا الباب تعمل بجميع صورها، سواءً كانت:

فعلًا ماضيًا: (كان- أصبح).

أم مضارعًا: (يكون- يُصبح).

أم أمرًا: (كُن- أصبِح).

أم مصدرًا.

أم صفةً: **يعني**: اسم فاعل، أو اسم مفعول، هذا بمعنى: (الوصف)، وَصْف **يعني**: اسم فاعل أو اسم مفعول.

فهذه الألفاظ تعمل هذا العمل مُطلقًا، إذا توافَرَت فيها الشروط -الذي يُشترط فيها الشروط-:

ففي الماضي: (**كان محمدٌ كريمًا**)، وأمثلة كثيرة سَبَقَ ذِكْرُها.

وفي المضارع: (**يُصبِح محمدٌ نشيطًا**).

وفي الأمر: (**كُن مُحسنًا**)، و ﴿كُونُواْ رَبَّـٰنِيِّـۧنَ﴾، وفي الأمثلة السابقة أمثلة على الماضي والمضارع والأمر.

والمصدر: كأن تقول.... أو دعونا نبدأ بالماضي لكي ينتبه للمصدر:

في الماضي نقول: (أصبَحَ محمدٌ نشيطًا).

وفي المضارع: (يُصبِح محمدٌ نشيطًا).

وفي الأمر: (أصبِح نشيطًا).

وفي المصدر: (إصباحُك نشيطًا دليلٌ على نومك مبكرًا)، نعرب الجملة -يا إخوان- اتفضل!

طالب: **(إصباح)**: (@١٢:٤٦:٠٠).

الشيخ: **(إصباح)**: مبتدأ؛ لأنه اسم مصدر، والمصادر أسماء، مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

طالب: **وهو المضاف.**

الشيخ: وهو المضاف، و(الكاف)؟

طالب: **مضافٌ إليه.**

الشيخ: مضافٌ إليه في محل جر، وهو اسم الناسخ، الناسخ هنا أُضِيف إلى اسمه، وأين الخبر؟

(نشيطًا): خبر الناسخ منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

طالب: **(دليلٌ)**: **خبر** (@٣٨:٤٦:٠٠).

الشيخ: **(دليلٌ)**: خبر المبتدأ، أليس **(إصباحُك)** مبتدأً؟ أين الخبر؟

طالب: **(دليلٌ).**

الشيخ: **(دليلٌ).**

و(**على**): حرف جرز

و(**نومك**): اسم مجرورٌ بـ(**على**) وعلامة جره الكسرة.

و(**نوم**): اسم مجرور، و(**الكاف**)؟

طالب: مضاف إليه.

الشيخ: مضاف إليه.

و(**مبكرًا**)؟ (**دليلٌ على نومك مبكرًا**)؟

طالب:....... (@٠٣:٤٧:٠٠).

الشيخ: صفة، لماذا؟

طالب:....... (@٠٧:٤٧:٠٠).

الشيخ: ولا.... لا؛ حال ليس ظرفًا، قد يلتبس هنا، ليس ظرفًا؛ هنا حال لأنه اسم مشتق، اسم مشتق يكون حالًا (**نومك مبكرًا**)، طيب حال أين العامل في الحال؟

الناصب للحال، العامل في الحال هو الواقع فيه، ما الواقع في التبكير؟

(النوم)، و(نوم) هنا مصدر، والمصدر -كما عرفنا- قد يعمل عمل الفعل، الأسماء التي تعمل عمل الفعل:

- **اسم الفاعل.**
- **والمفعول.**
- **والصفة المشبَّهة.**
- **والمصدر.**

طيب... أمَّا الوصف (مثل: اسم الفاعل) فكأنْ تقول: (**أنا مُصبِحٌ نشيطًا**):

فـ (**أنا**): مبتدأ.

و(**مُصبِحٌ**): خبر، أين اسمه وخبره؟

أمَّا اسمه: فمستتر تقديره (**مُصبِحٌ أنا**).

و(**نشيطًا**): خبر.

طيب... وتقول: (**كونك مجتهدًا يُفرِحُنِي**) كقولنا: (**إصباحك نشيطًا**).

طيب... هذا معنى قوله: (**وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ**). (**غير الماضي**) يعمل في هذا الباب مثل (**الماضي**) هذا واضح.

أمَّا قوله: (**إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ**) يُشِير بهذا الشطر إلى ماذا؟

إلى أنَّ هذه الأفعال بعضها له تصرُّفات، يعني:

- **ماضي**.
- **ومضارع**.
- **وأمر**.
- **ومصدر**.
- **واسم فاعل**.

وبعضها ليس له تصرُّفات، وهذا الصحيح؛ فهذه الأفعال متصرِّفة (قد تتصرَّف)؛ إلَّا (**ليس- ودَامَ**):

فـ (**ليس**): جامدة على صورة (**المُضي**) اتفاقًا، على صورة الماضي (**ليس**)، ليس لها مضارع (@٠٠:٤٩:٣٩) ولا أمر، ولا مصدر، ولا اسم فاعل..... إلى

آخره.

و(دَام): عند الجمهور، واختلفوا في (دَامَ):

بعضهم أثَبت لها مضارع.

وبعضهم أثبت لها مصدر.

لكن الجمهور على أنَّ (دام) أيضًا جامد.

سؤال:....... (@٠٠:٥٠:٠٠).

الشيخ: لا (دُمْ) هذا الناسخ العامل عمل (**كان**) أم التام؟

«**تام**»؛ لأن ليس مسبوقًا بـ (**ما**) المصدرية الظرفية، هذه (دَامَ) التامة كما سيأتي في الكلام على «**النُّقصان- والتمام**»، هذه متصرِّفة تصرُّف كامل (دَامَ- **يدوم**- **دُمْ**- **دوامًا**- **دائم**)؛ لا نريد العاملة عمل (**كان**).

طيب... ثم قال ابن مالك بعد ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَفِي جَمِيْعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ ... أَجِزْ وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ
كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ ... فَجِيء بِهَا مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ
وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي

۞ في هذه الأبيات يتكلّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ترتيب (كان) مع معموليْها، ما ترتيب (كان) مع معموليها في حيث التقديم والتأخير؟

الأصل -كما نعرف-: أن يأتي الناسخ ثم اسم الناسخ ثم خبر الناسخ، هذا الأصل، طيب هل يجوز مخالفة هذا الأصل أم لا يجوز؟

بيَّن ذلك في هذه الأبيات فقال: (**وَفِي جَمِيْعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ**). (**تَوَسُّطَ الْخَبَرْ**)؛ أولًا: ما المراد بـ (**تَوَسُّطَ الْخَبَرْ**)؟ ما المراد بكون (**الخبر متوسطًا**)؟

يعني: أن يأتي الخبر بين الناسخ واسمه، كأن تقول فيه: (**كان محمدٌ كريمًا**) تقول: (**كان كريمًا محمدٌ**)، ما حُكم (**تَوَسُّطَ الْخَبَرْ**) في هذا الباب؟

طالب: جائز.

الشيخ: جائز.

(**وَفِي جَمِيْعِهَا**) الذي يعمل بشرط، والذي يعمل مُطلقًا، (**وَفِي جَمِيْعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ**).

طيب... **ومن ذلك**: أن تقول: (**كان كريمًا محمدٌ**).

ومن ذلك: قوله سبحانه: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم:٤٧].

وقال تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة:١٧٧].

وقال تعالى: ﴿وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا﴾ [الكهف:٨٢].

وشواهد ذَكَرْناها قبل قليل أيضًا في تقدُّم الخبر.

طيب... ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم:٤٧]:

الفعل الناسخ: ﴿كَانُوا۟﴾ أين اسمه؟

﴿نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، والخبر؟

﴿حَقًّا﴾، وقد توسَّط.

وقال: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة:١٧٧]:

﴿لَّيْسَتِ﴾: الفعل الناسخ.

واسم ﴿لَيۡسَتِ﴾: ﴿أَن تُوَلُّواْ﴾:

﴿أَنۡعَمۡتَ﴾: حرف مصدري.

و ﴿تُوَلُّواْ﴾: فعل

﴿أَنۡعَمۡتَ﴾: حرف (@٠٦:٥٣:٠٠).

لكن (@٠٧:٥٣:٠٠): اسم، ونسمِّيه اسم مؤوَّل؛ فلهذا صحَّ وقوعه اسمًا لـ ﴿لَيۡسَتِ﴾، اسم ﴿لَيۡسَتِ﴾ مثل المبتدأ، والمبتدأ لا يقع إلَّا اسمًا.

والمعنى -والله أعلم-: ليس البر توليتكم.

قلنا: إنَّ ﴿لَيۡسَتِ﴾: الفعل الناسخ.

واسمه: ﴿أَن تُوَلُّواْ﴾، و ﴿أَن تُوَلُّواْ﴾: اسم؛ لكنه اسم مؤوَّل، والاسم المؤوَّل هو: (@٤١:٥٣:٠٠) (@٤١:٥٣:٠٠) المكون من حرف مصدري والفعل بعده.

والخبر: ﴿ٱلۡبَرَّ﴾، ﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ﴾ [البقرة:١٧٧].

وهذه الأخيرة: السبعية، (@٥٢:٥٣:٠٠).

وقرأ باقي السبعة: ﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ﴾؛ فـ ﴿ٱلۡبَرَّ﴾ حينئذٍ يكون اسم ﴿لَيۡسَتِ﴾.

والخبر: ﴿أَن تُوَلُّواْ﴾.

وقال: ﴿وَكَانَ تَحۡتَهُۥ كَنزٞ﴾ [الكهف:٨٢]:

فـ ﴿كَانُوا﴾: الفعل الناسخ.

واسمه: ﴿كَنزْتُمْ﴾.

والخبر: ﴿تَحْتِهَا﴾.

هذا ما يتعلَّق بـ (تَوَسُّطَ الْخَبَرْ) الذي أنبأنا ابن مالك بأنه جائزٌ في جميع هذه الأفعال.

طيب... أمَّا تقدُّم الخبر، ما حُكم تقدُّم الخبر؟ وقبل أن نتكلَّم على حُكم تقدُّم الخبر، ما معنى (تقدُّم الخبر)؟

يعني: تقدُّمه على الناسخ نفسه، أن يتقدَّم على الناسخ نفسه، كأن تقول في **(كان محمدٌ كريمًا)** تقول: **(كريمًا كان محمدٌ)** هذا نسمِّيه «**تقدُّم للخبر**».

أمَّا إذا تقدَّم الخبر على الاسم فقط.....

طالب:....... (@٠٥:٥٥:٠٠).

الشيخ: هذا (تَوَسُّطَ): (كان كريمًا محمد).

ما حُكم تقدُّم الخبر؟

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَكُلُّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ   فَجِيء بِهَا مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي

۞ معنى هذه الأبيات: أنَّ تقدُّم الخبر جائزٌ إلَّا في ثلاثة مواضع، الخبر في هذا الباب يجوز أن يتقدَّم على الناسخ نفسه؛ إلَّا في ثلاثة مواضع:

فمن تقدُّم الخبر أن تقول: (**كريمًا كان محمدٌ**).

طيب... وقال الشاعر:

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم ... فليس سواءً عالمٌ وجهول

الخبر هنا تقدَّم أو توسَّط؟ (**ليس سواءً عالمٌ وجهول**)؟ توسَّط.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ -تأمَّلوا في هذا الشاهد، يستشهد به النحويون هنا في تقدُّم الخبر- قال: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف:١٧٧]؛ تقدير الآية في أصل اللغة -والله أعلم-: (**كانوا يظلمون أنفسهم**):

(**كان**): الفعل الناسخ.

(**واو الجماعة**): اسم الناسخ.

و ﴿يَظْلِمُونَ﴾: الخبر وهو جملة فعلية.

﴿أَنفُسَهُمْ﴾: مفعول به، لماذا؟ ما الذي نَصَبَه؟ ﴿يَظْلِمُونَ﴾.

إذًا فـ ﴿أَنفُسَهُمْ﴾ هذا معمول لـ ﴿يَظْلِمُونَ﴾، يعني: منصوب بـ ﴿يَظْلِمُونَ﴾، معمول لـ ﴿يَظْلِمُونَ﴾، معمولٌ للخبر، معمولٌ لخبر (**كان**)، ثم تقدَّم هذا المعمول على الناسخ فقال سبحانه: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾ تقدَّم الخبر أو معمول الخبر؟

معمول الخبر، والمعمول (@٤٧:٥٧:٠٠) من الشيء، فتقدُّم المعمول يُنبِئ عن جواز تقدُّم العامل نفسه؛ لأنه لا يوجد في القرآن الكريم خبر لهذا الباب متقدِّم؛ فلهذا احتجُّوا بهذه الآية.

وفيه شواهد من الشِّعر على ذلك.

🗐 طيب... قلنا: تقدُّم الخبر في هذه الأفعال جائز إلَّا في ثلاثة مواضع:

- **الموضع الأول: مع (دَامَ).**

(دَامَ) لا يجوز أن يتقدَّم عليها خبرها، قال ابن مالك: (وَكُلٌّ) يعني: كل النحويين يحسدانك اتفاقًا، (دَامَ) -يا إخوان- متى تكون من هذا الباب وتعمل هذا العمل؟ بشرط أن تتقدَّم عليها (مَا) المصدرية الظرفية.

(ما) المصدرية لا تُفصَل عن صلتها بفاصل، يعني: (ما) لا بد أن يأتي بعدها مباشرة الصلة (دَامَ).

و(ما) المصدرية الذي يقع بعدها ماذا نسمِّيه؟ نسمِّيه الصلة، (ما) المصدرية، الحروف المصدرية يأتي بعدها الصلة.

الصلة هل تتقدَّم على الموصول؟

طالب:....... (@١٢:٥٩:٠٠).

الشيخ: لا تتقدَّم، لا هي ولا بعضها؛ فلا يجوز أن يتقدَّم لا الصلة ولا بعض الصلة؛ فلهذا لا يجوز في الخبر أن يتقدَّم على (مَا) هنا، قد يتقدَّم على (دَامَ) فقط يأتي به بين (ما) و(دَامَ) يقول: إنَّ (ما) المصدرية لا تُفصل عن صلتها؛ فلا يقع بين (ما) و(دَامَ) ولا قبل (ما).

إذًا فالخبر مع (دَامَ) لا يتقدَّم كما قال ابن مالك: (وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ)؛ لأنَّ (ما) مصدرية، وما بعدها صلة، والصلة لا تتقدَّم على الموصول لا هي ولا بعضها.

طالب:....... (@١٢:٠٠:٠١).

الشيخ: ولا يأتي الخبر بين (ما) و(دَامَ)؛ لأنَّ الحرف المصدري لا يُفصَل بينه وبين صلته بفاصل، هذا الموضع الأول.

- **الموضع الثاني: قبل (مَا النَّافِيَه).**

قال ابن مالك: (كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ)، لو أتَيْتَ بـ (مَا النَّافِيَهْ) قبل فعل من هذه الأفعال، كأن تقول: (**ما كان محمدٌ بخيلًا**) أو (**ما زال محمدٌ مجتهدًا**):

سواءً واجب ذِكْرُها: كما في (زَالَ) وأخواتها.

أو ليس واجبًا: إذا قلت: (**ما كان محمدٌ بخيلًا**).

إذا جاءت (مَا النَّافِيَهْ) هل يجوز للخبر أن يتقدَّم حينئذٍ؟

لا يجوز؛ لأنَّ (مَا النَّافِيَهْ) لها الصدارة، (مَا النَّافِيَهْ) من الألفاظ التي لها الصدارة في اللغة العربية، مثل:

_ أدوات الاستفهام.

_ وأدوات الشرط لها الصدارة.

فلا يتقدَّم الخبر عليها

فإن قال **طالب:** طيب... الخبر هنا لا يتقدَّم على (مَا النَّافِيَهْ) لأنَّ (مَا النَّافِيَهْ) لها الصدارة، قبِلْنا ذلك هل يمكن أن نأتي بالخبر بين (مَا النَّافِيَهْ) والفعل الناسخ؟ يعني: نأتي بالخبر قبل الفعل الناسخ وبعد (مَا) فنقول في: (**ما كان محمدٌ بخيلًا**) تقول: (**ما بخيلًا كان محمدٌ**) هنا قدَّمناه على (**ما**) أم قدَّمناه على الناسخ فقط؟

طالب:....... (@٠١:٠٢:١٨).

الشيخ: يجوز أو لا يجوز؟

قال ابن مالك: (فَجِيء بِهَا مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ). (فَجِيء بِهَا) الضمير هنا يعود إلى

(مَا النَّافِيَهْ)، (فَجِيء) بـ (مَا النَّافِيَهْ).

(مَتْلُوَّةً) بالخبر، يعني: ما يكون الخبر قبلها؛ يكون الخبر بعدها، بعدها في مكانها الأصلي **(ما كان محمدٌ بخيلًا)** أو بعدها مباشرة المقدَّم على الناسخ، كل ذلك يشمله هذا الشطر؛ فلهذا قالوا (قال الشُّرَّاح): هذا الشطر يريد به ابن مالك أنَّ الخبر يجوز أن يأتي بين **(ما)** والفعل الناسخ، سواءً:

كانت **(ما)** واجبة مثل: **(ما زال محمدٌ مجتهدًا)** فتقول: **(ما مجتهدًا زال محمدٌ)**.

أو لم يكُن ذِكرُها واجبًا مثل: **(ما كان محمدٌ بخيلًا)** فتقول: **(ما بخيلًا كان محمدٌ)**.

- **والموضع الثالث من المواضع التي لا يتقدَّم فيها الخبر في هذا الباب: مع (لَيْسَ).**

والمسألة هنا فيها خلاف، تقدُّم الخبر مع (لَيْسَ) فيها خلاف، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك عندما قال: (وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي) يعني: المسألة فيها خلاف، وأنا أصطفي المَنْع والجواز (وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي) هو يصطفِي ويُرجِّح: «**المَنْع**» وهذا قول جمهور البصريين.

جمهور البصريين يرونَ أنَّ (لَيْسَ) لا يتقدَّم عليها خبرها. لماذا يا بصريون؟

قالوا: «لأنَّ (لَيْسَ) فعلٌ جامد» صح، هذا متَّفق عليه، قالوا: «فعلٌ جامدٌ حتى أشبه في الحرف الجمود» مثل: **(عسى)**، ومثل: **(ما)**، والحرف لا يتقدَّم عليه خبره؛ لأنَّ عمله ضعيف يعمل في الذي بعده؛ لكن ما يستطيع أن يعمل في الذي قبله، وليس في المسألة شواهد، لو كان في المسألة شواهد لانتهت المسألة مع الشواهد.

وأجاز كثيرٌ من النحويين من البصريين والكوفيين تقديم الخبر مع (لَيْسَ) فتقول -على مذهبهم-: **(ليس محمدٌ بخيلًا)** و**(بخيلًا ليس محمدٌ)** ما دليلكم؟

قالوا: «عندنا شاهد» شاهد! قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ آية، قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود:٨]:

﴿لَيْسَتِ﴾: هذا الفعل الناسخ.

واسمه: (هو) يعني: (**العذاب**).

والخبر: ﴿لَيْسَتِ﴾ ماذا؟ ﴿لَيْسَتِ﴾ العذاب ﴿مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، طيب... ﴿مَصْرُوفًا﴾ جاءت قبل ﴿لَيْسَتِ﴾ أم بعد ﴿لَيْسَتِ﴾؟

بعد ﴿لَيْسَتِ﴾، أين شاهدهم؟ أو أين استشهادهم؟ قالوا: ﴿يَوْمَ﴾ متعلِّق بالخبر بـ ﴿مَصْرُوفًا﴾.

والمعنى -والله أعلم-: «ليس العذاب مصروفًا عنهم يوم يأتيهم» ثم قدَّم الظرف، الظرف هنا منصوب، ما الذي نصبه؟ نَصَبه ﴿مَصْرُوفًا﴾، يعني: أنه معمول لـ ﴿مَصْرُوفًا﴾ معمول للخبر، وتقدَّم هذا المعمول على الناسخ، وتقدُّم المعمول يُنبئ عن جواز تقدُّم العامل كما احتجَّ الجميع قبل ذلك بقوله: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف:١٧٧].

فقال جمهور البصريين: أمَّا هناك ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾ هذا دليل مقبول؛ أمَّا هنا فلا لماذا؟ لأنهم يعتمدون على قاعدة مشهورة ومتَّفق عليها وهي: «**أنه يُتوسَّع في الظروف ما لا يُتوسَّع في غيرها**».

«**الظروف**»: تتوسَّعُ فيها العرب توسُّعًا كبيرًا، ويُجِيزون فيها ما لا يُجِيزون في غيرها، هذا متَّفق عليه صحيح، هذا صحيح.

ومع ذلك فأنا أَمِيل إلى الجواز، إلى أنه يجوز، لا احتجاجًا بهذه الآية؛ فهذه

الآية يُرَدُّ على الاستشهاد بها بأنَّ المتقدِّم ظرف «**والظرف يُتوسَّع فيه ما لا يتوسَّع في غيره**»؛ وإنَّما استنادًا على ضعف حُجَّة البصريين، فـ(**لَيْسَ**) مع أنه جامد إلَّا أنه باقٍ على فِعليته، فيأخذ قوته من فعليته، والفعل أقوى العوامل يعمل في الذي أمامه وفي الذي خلفه، وظاهرًا ومحذوفًا.

فعلى ذلك يصح أن تقول: (**ليس محمدٌ بخيلًا**) و(**بخيلًا ليس محمدٌ**).

هذا ما يتعلَّق بشرح أبيات ابن مالك، ليبقى لنا في النهاية سؤال: طيب ابن مالك ونحن تكلَّمنا الآن على الخبر في هذا الباب:

فمن حيث التوسُّط: يجوز أن يتوسَّط.

ومن حيث التقدُّم: التقدير السابق.

والاسم في هذا الباب (اسم [**كَانَ وَأَخَوَاتُهَا**]) ما حُكم تقدُّمه على الناسخ؟ هل يصح أن يتقدَّم على الناسخ تقول: (**كان محمدٌ كريمًا**) هل يصح أن تُقدِّم اسم كان عليها؟ أم لا يصح؟

طالب:........ (@٠١:٠٨:٤٩).

الشيخ: **الجواب**: لا يصح، لماذا لا يصح؟

إذا تقدَّم اسم (**صار**) مبتدأً، إذا قلت: (**محمدٌ كان كريمًا**):

فـ(**محمدٌ**): مبتدأ.

و(**كان**): فعلٌ ماضي.

واسمه: ضميرٌ مستتر تقديره (**هو**).

وبذلك تعرفون -يا إخوان- أنَّ اسم (**كان**) هو اسم (**كان**)؛ لكنه يُشبه الفاعل في أحكامه؛ فلهذا ابن هشام في [**أوضح المسالك**] قال: «(**كان**) إنَّها ترفع المبتدأ

ويسمَّى «**اسمها**»، وهو يشبه الفاعل في حُكم الفاعل (@٠١:٠٩:٤٤) عبارته.

طيب... **فالشاهد**: أنَّ اسم (**كان**) لا يجوز أن يتقدَّم، ويُعرَب اسم (**كان**)؛ لكن إذا تقدَّم يجوز لك في العبارة أن تُقدِّمه وتقول: (**محمدٌ كان كريمًا**) لكنه يصير مبتدأً.

فعلى ذلك: هناك فَرْق بين قولنا: (**كان محمدٌ كريمًا**) و(**محمدٌ كان كريمًا**) من حيث المعنى التفصيلي.

أمَّا من حيث المعنى الإجمالي: فكلا العبارتين يدلَّان على إثبات ا(**الكرم**) لـ (محمد).

لكن من حيث المعنى التفصيلي: أيهما أقوى وأبلغ في الدلالة على نسبة (**الكرم**) إلى (**محمد**) الأُولى أم الثانية؟ (**كان محمدٌ كريمًا**) أم (**محمدٌ كان كريمًا**)؟

(**محمدٌ كان كريمًا**) لماذا؟

طالب:....... (@٠١:١٠:٤٣).

الشيخ: (@٠١:١٠:٤٥) تدلُّ على الثبوت، هذا وجه.

والآخر؟ أنَّك نَسَبْتَ (**الكرم**) إليه مرتين، نسبته إليه الاسم الظاهر (**محمد**)، ونسبتَ إليه الضمير.

أمَّا (**كان محمدٌ كريمًا**) فالجملة فعلية تدلُّ على التجدُّد، يعني: شيء تتجدد لكن ليس صفة ثابتة، ونسبتَ (**الكرم**) إليه مرة واحدة (@٠١:١١:١٧) الظاهر.

طيب... هل هناك من سؤال -يا إخوان-؟ هنا أسئلة أقرأها، وعندنا أيضًا بعض (@٠١:١١:٢٥) حتى نعلِّق عليها إن بَقِيَ وقت، هذه أسئلة.... اتفضل!

سؤال:....... (@٠١:١١:٣٢)؟

الشيخ: سؤالك: هل (**كان**) هنا تدلُّ على الماضي أم لا؟

طالب:....... (@٠١:١١:٤٨).

الشيخ: (**كان**) من خصائصها: أنها تأتي في العربية للدلالة على الاستمرار:

فتأتي للدلالة على الماضي (على أصلها) فتقول: (**كان القمر طالعًا بالأمس**) أو (**كان محمدٌ مسافرًا الجمعة الماضية**).

وتأتي للدلالة على الاستمرار، كأن تقول: (**كان النفط مهمًّا**) يعني: كان ولا يزال، وتقول: (**كان العلم مفيدًا**) كان ولا يزال.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٩٦]، ﴿وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ [الفرقان:٢٠] أي: كان ولا يزال.

وبذلك يُعلَم أنَّ الأفعال في اللغة العربية:

- قد تدلُّ على (**المُضي**) فقط.
- وقد تدلُّ على الحال.
- وقد تدلُّ على الاستقبال.
- وقد تدلُّ على الاستمرار.

قد تدلُّ على الماضي فقط: كأن تقول: (**سافر محمدٌ بالأمس**).

قد تدلُّ على الحال: الزمن الذي نحن فيه الآن كأن أقول لكم: (**أنا أشرح الدرس**) يعني: الآن في هذا الوقت.

وقد تدلُّ على المستقبل: كأن أقول لكم: (**سأشرح باقي الباب في الدرس**

القادم) استقبال.

وقد يدلُّ على الاستمرار: كأن تقول: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٩٦].

سؤال آخر -يا إخوان-؟

سؤال:....... (@٠١:١٣:٣٢)؟

الشيخ: هذا يسأل يقول: «**سِتِّير**» في الحديث «**مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ**» فكيف تُنطَق؟

الجواب: تُنطَق «**سِتِّير**» على وزن (**فِعِّيل**)؛ لأنَّ (**فِعِّيل**) من أوزان المبالغة مثِل: (**صِدِّيق- وعِطِّير**):

(**صِدِّيق**): كثير التصدُّق.

(**عِطِّير**): كثير التعطُّر.

(**سِتِّير**): كثير السِّتر.

فتقول: «**سِتِّير**».

سؤال: طيب... يقول: أريد أن تُسمِّي لنا كتابًا يتكلَّم على «**مادة الكلمة**»، يعني: أصل الكلمة، فمثلًا:

استخرج: من خَرَجَ.

مصلَّى: من صلاة، وهكذا.

جواب: هذا يتكلَّم عليه أهل الصرف في أول باب من أبواب الصرف وهو [**ثبوت الميزان الصرفي**]، تجد في [**الميزان الصرفي**] الكلام على أصل هذه الكلمات، وصيغة تُعِيد إليها الأصل.

طالب:....... (@٠١:١٤:٢٦).

الشيخ: هذا ليس مادة الكلمة.

على كل حال... هذا المعنى الذي أردته موجود في كتاب [**مقاييس اللغة**] لابن فارس، كان ابن فارس يأتي بالحروف كما قلت -مثلًا- في (**الراء- والجيم- والباء**) يقول: (**الراء- والجيم- والباء**) تدلُّ على القوة، هذا الأصل فيها، سواءً قلت -مثلًا-: (**رجب**) أو (**بُرج**) أو (**جبر**) كلها تدلُّ على القوة.

سؤال:....... (@٠١:١٥:٠٦)؟

الشيخ: هذا يسمِّيه بعض العلماء بـ «**اشتقاق الكبار**».

طيب... هنا أيضًا بعض الفوائد التي (@٠١:١٥:٢٢) في الموضوع الذي شرحناه:

ما أصل لفظة (الله)؟ ما أصلها؟

طالب:....... (@٠١:١٥:٣٤).

الشيخ: الأصل في كلمة (الله) كما قرر ذلك أهل اللغة والنحو: (**إلهٌ**). (**إلهٌ**) على وزن (**فِعال**) ثم حُذِفت (**الهمزة**) فصارت الكلمة (**لَه**) ثم أُدخِلت (**ال**) فصارت الكلمة (**الله**) ثم فُخِّمت (**الألف**) للتعظيم فصارت (**الله**).

وتأتي على أصلها (**الله**) إذا كُسِر ما قبلها، كأن تقول: (**لكن الله**). فهذا ما يتعلَّق بأصل هذه اللفظة.

ويقولون: إنَّ (**ال**) في لفظ الجلالة (**الله**) زائدة لازمة، ما يمكن أن تقول فيها: (**له**)؛ (**الله**)، لماذا لزمت؟

يقول: لِزمت في مقابل (**الهمزة**) التي حُذِفت.

طيب... **صور نداء هذا اللفظ**: إذا أردتَ أن تُناجي الله عَزَّوَجَلَّ وأن تدعوه بهذا

اللفظ، قد نعرف فيه أربع صور:

منهم مَن يقول: (يا الله) يعني: بإثبات الألف في **(يا)**، والهمزة في **(الله)**: **(يا الله)**.

والوجه الثاني الوارد عن العرب: (يالله) بحذْف الألفَيْن: **(يالله اغفر لي)**.

والوجه الثالث: إثبات (الألف) الأُولى، وحَذْف الثانية **(يا لله)**: **(يا لله اغفر لي)**.

كل هذه واردة عن العرب، لا هي فصيحة، وأكثرها استعمالًا الأولى **(يا الله)**.

والوجه الرابع، وهو أكثرها استعمالًا: (اللهمَّ). **(اللهمَّ)** هي **(الله)**؛ لكن حذفنا حرف النداء **(يا)** وعوَّضنا عنه (الميم المشددة) في آخره **(اللهمَّ)**.

فإن سَأل تبعًا لذلك: **كيف نُعرِب؟**

أمَّا **(يا الله)** أو **(يالله)** أو **(يا لله)**:

فـ **(يا)**: حرف نداء.

ولفظ الجلالة **(الله)**: مُنادَى مبني على الضم؛ لأنَّ المُنادى إذا كان مفردًا معرفة يُبنَى على الضم **(يالله)** أو **(يا الله)**.

أمَّا **(اللهُمَّ) (اللهُمَّ اغفر لي)**، ما إعراب **(اللهُمَّ)**؟

(@٣٩:١٨:٠١) نداء، هي **(الله)** ثم أضِفْ إليها **(ميم)** **(اللهُمَّ)**:

(اللهُ): مُنادى مبني على الضم.

و**(الميم المشددة)** في الأخير: هذا حرف تعويض مبني على الفتح.

والله أعلم....

وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الخامس والعشرون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد النبي الهادي الأمين وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة المباركة ليلة الاثنين التاسع عشر من شهر ربيعٍ الأول من سنة ثلاثين وأربعمائة وألف في هذا الجامع جامع الراجحي بحي الجزيرة في مدينة الرياض، بتوفيق الله وفضله نعقد [**الدرس الخامس والعشرين**] في دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

نسأل الله عَزَّوَجَلَّ في أوله أن يوفِّقنا وإيَّاكم وإخواننا المسلمين لِمَا يحبه ويرضاه، وأن يجعل أعمالنا وأقوالنا خالصةً لوجهه، وأن يجعل في هذا الدرس التفهيم والترتيل إنه على كل شيءٍ قدير.

كان الدرس الماضي بداية الكلام على باب [**كَان وَأَخَوَاتُهَا**]، وقلنا فيه: «إنَّ الكلام على [**كَان وَأَخَوَاتُهَا**] هو أول الكلام على نواسخ الابتداء»، وأخذنا ما تيسَّر من أبيات الـ[**ألفية**] في باب [**كَان وَأَخَوَاتُهَا**]، وفي هذا الدرس إن شاء الله نُحاول أن نأتي على بقية الأبيات في هذا الباب.

توقَّفنا حينذاك عند الكلام على ترتيب الجملة في هذا الباب من حيث التقديم

والتأخير، فعرفنا أنَّ:

الخبر يجوز أن يتوسَّط في هذا الباب بين الفعل الناسخ والاسم مُطلقًا.

وأمَّا تقدُّمه على الفعل الناسخ ففيه تفصيل ذَكَرْناه حينذاك.

وآخر ما قرأناه هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (كَذَاكَ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي)، ثم يقول بعد ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١٥٠. .... وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

١٥١. وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالنَّقْصُ فِي فَتِىءَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي

١٥٢. وَلاَ يَلِي العَامِلَ مَعْمُولَ الخَبَرْ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّ

١٥٣. وَمُضْمَرَ الْشانِ اسْمًا انْوِ إِنْ وَقَع مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

١٥٤. وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا

١٥٥. وَيَحْذِفُوْنَهَا وَيُبْقُوْنَ الْخَبَر وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيْرًا ذَا اشْتَهَرْ

١٥٦. وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيْضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبْ كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ

١٥٧. وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُوْنٌ وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

هذه بقية الأبيات في هذا الباب، وفيها تكلَّم ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ثلاثة أشياء:

تكلَّم أولًا: على مجيء هذه الأفعال تامةً ناقصة.

ثم تكلَّم على: مجيء معمول الخبر بعد هذه الأفعال.

وأخيرًا تكلَّم على: خصائص (**كان**) الأمور التي تختصُّ بها (**كان**).

- **أمَّا الأمر الأول: فهو الكلام على تمام هذه الأفعال ونُقصانها.**

وفي ذلك يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالْنَّقْصُ   فِي فَتِىءَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذه الأفعال المذكورة في هذا الباب -وقد ذكَرْناها من قبل ثلاثة عشر فعلًا- تأتي أفعالًا ناقصة -كما شُرِحَ من قبل-:

_ **ترفع اسمها**: وكان من قبل مبتدأً.

_ **وتنصب خبرها**: وكان من قبل خبر المبتدأ.

وقد تأتي «**تامة**»، فما معنى مجيئها «**تامة**»؟

يقول ابن مالك: (**وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي**)؛ يقول: هذه الأفعال إن جاء (@٠٩:٠٥:٠٠) قد رفَعَت اسمًا بعدها، واكتفى المعنى بهذا المرفوع ولم يحتج إلى منصوب؛ فهي حينئذٍ تامة، إذا جاءت هذه الأفعال ورَفَعَت اسمًا بعدها ولم تحتج إلى منصوب؛ فتكون أفعالًا تامة، كما مثَّلنا من قبل، وسيأتي بالتفصيل إذا قلت: (**انفكَّ الحبل**):

(**انفكَّ**): فعل.

و(**الحبلُ**): هذا مرفوعه، طيب تمَّ المعنى أو ما زلنا محتاجِين إلى المنصوب؟ تمَّ المعنى (**انفكَّ**): فعل تام، تمَّ معناه بمرفوعه، ولم يحتج إلى المنصوب.

أمَّا إذا وجدتَ هذا الفعل محتاجًا مفتقرًا إلى مرفوعٍ ومنصوب: إذا أَخَذَ مرفوعًا وبَقِيَ معناه ناقصًا حتى ولو أَخَذَ المرفوع يبقى المعنى ناقصًا، ما يتم المعنى حتى يأتي المنصوب، كأن تقول: (**ما انفكَّ محمدٌ**):

(**انفكَّ**) أخَذَت مرفوعًا (**محمدٌ**) ما زال المعنى ناقصًا (**ما انفكَّ محمدٌ**) ماذا؟ ما يتم معناها حتى تقول: (**ما انفكَّ محمدٌ مجتهدًا**).

إذًا فـ (**انفكَّ**) في المثال الثاني تكتفي بمرفوعها أم تحتاج إلى مرفوعٍ

ومنصوب؟ تحتاج إلى مرفوعٍ ومنصوب.

إذًا هذه الأفعال إذا احتاجت (افتقرت) إلى مرفوعٍ ومنصوب؛ تسمَّى حينئذٍ **«أفعالًا ناقصة» ما معنى «ناقصة»؟**

يعني: أنَّ معناها بالمرفوع يبقى ناقصًا، ولا يتم معناها إلَّا بالمرفوع والمنصوب معًا.

ومتى تكون تامةً؟

إذا تمَّ معناها بالمرفوع، ولم تحتج ولم تفتقر إلى المنصوب.

فإن كانت ناقصةً: فهذه هي الأفعال الناسخة المعقود لها هذا الباب، باب **[كَانَ وَأَخَوَاتُهَا]**، والأفعال الناقصة الناسخة التي تدخل على المبتدأ والخبر.

الناقصة: هي التي معناها ينقُص بالمرفوع، ولا يتم إلَّا بالمرفوع والمنصوب معًا، وقد سَبَقَ الكلام عليها وعلى إعرابها حينئذٍ، فعل تام:

ومرفوعها: اسمها مرفوع.

ومنصوبها: خبرها منصوب.

وأمَّا إذا كانت تامة (أي: اكتفَى المعنى بالمرفوع ولم يحتج إلى منصوب): فتكون أفعالًا «**تامة**»، **ما معنى «أفعال تامة»؟**

مثل بقية الأفعال المعروفة، تكون مثل (**ذَهَب- وجاء- وخرج- ودخل- وقام- ونجَحَ**) هذه أفعال «**أفعال تامة**» تسمَّى «**أفعال تامة**»، هذه الأفعال معروفة هذه «**أفعال تامة**»؛ أمَّا **[كَانَ وَأَخَوَاتُهَا]** هذه حالة خاصة في اللغة «**ناقصة**».

طيب... **[كَانَ وَأَخَوَاتُهَا]** عمومًا وأخواتها «**ناقصة**» و «**تامة**»؛ لكن بيَّن هذا التخصيص في هذه المسألة فقال: كلها تأتي «**ناقصة**» و «**تامة**» إلَّا ثلاثة أفعال وهي

(فَتِىءَ) و(لَيْسَ) و(زَالَ) هذه تُلازم النُّقصان دائمًا، لا يُتصوَّر في اللغة أن تأتي «**تامة**».

طيب... نبدأ بـ (**كان**): مجيئُها ناقصة سَبَقَ الكلام عليه بالأمثلة: (**كان محمدٌ مجتهدًا**) ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٩٦].

مجيئُها «**تامة**» مثل ماذا؟ كأن تقول: (**العظيمُ عظيمٌ حيث كان**):

(**العظيم عظيمٌ**): مبتدأ، خبرٌ.

(**حيث كان**):

(**حيث**): ظرف مكان.

(**كان**): هذا فعلٌ ماضٍ، ولكل فعلٍ فاعل، يعني: هنا تام محتاج إلى فاعله، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (**هو**) يعود إلى (**العظيم**)، والمعنى تم في هذا المرفوع المستتر أم لم يتم؟ تم.

وتقول: (**انقضى رمضان وكان العيد**):

(**انقضى رمضان**): فعلٌ وفاعل.

(**وكان العيد**): هل تمَّ المعنى أو ما زال محتاجًا إلى منصوب؟ تمَّ، (**كان العيد**) تقول: فعلٌ وفاعلٌ:

(**كان**)كـ فعلٌ تام.

و(**العيد**): فاعلٌ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ولا نقول حينئذٍ: اسم (**كان**)؛ لأنَّ الفعل هنا تام.

إذًا فإذا كانت (**كان**) تامة: فهي بمعنى: (**حَدَثَ**) أو (**حَصَلَ**) أو (**وُجِدَ**) يكون تدلُّ على مطلق الوجود، بمعنى: (**حَدَثَ**) أو (**حَصَلَ**) أو (**وُجِدَ**)، (**انقضى رمضان**

وكان العيد) يعني: (حَصَلَ العيد) (حَدَثَ- وُجِدَ العيد).

(العظيم عظيمٌ حيث كان) يعني: (حيث وُجِد) (حيث حَدَث) (حيث حَصل).

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة:٢٨٠]؛ تكلَّم على أحكام المُعسِر في الدَّيْن، إذا كان المدِين مُعسرًا لا يستطيع أن يسدِّد الدَّيْن ماذا نفعل؟

يقول: أنظِروا إلى أن تتيسَّر أموره ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾، ﴿كَانُوا﴾ هنا بمعنى: (وُجِدَ) (وإن وُجِدَ ذو عُسرة).

﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ هذا الجواب (جواب الشرط)، قال: ﴿إِنَّ﴾ هذا الشرط.

والجواب: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾.

إذًا كان ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾. ﴿كَانُوا﴾ هذه تامة بمعنى: (وُجِدَ).

فـ ﴿ذُو﴾: فاعل مرفوع وعلامة رفعه (الواو) لأنه من الأسماء الخمسة أو الستة.

طيب... وتقول مثلًا: (انتهت الحرب وكانت الهزيمة) يعني: (وُجِدَت) هذه (كان).

أمَّا (أصبح) فتأتي «تامة» وتأتي «ناقصة»:

فـ «ناقصة» تقول: (أصبحتُ نشيطًا) و(أصبح النِّفط مهمًّا).

وتأتي «تامة»: دالةٌ على معنى الدخول في الصباح كأن تقول: (أصبحتُ) انتهى الكلام:

فـ (أصبح): فعل.

و(**التاء**): فاعل.

ولم تحتج إلى منصوب، فهذه «**تامة**» فعلٌ وفاعل.

طيب... و(**إذا أصبح الناس ذهبوا إلى أعمالهم**):

(**أصبح الناس**): فعلٌ وفاعل.

وقولنا: (**ذهبوا إلى أعمالهم**): هذا جواب الشرط (**إذا**).

طيب... و(**أمسى**) تكون «**ناقصة**» و «**تامة**».

فإذا قلنا: (**أمسى الطفل مريضًا**) فـ «**ناقصة**».

وإذا قلنا: (**أمسَيْتُ**): (**دخَلْتُ في المساء**): هذا فعل «**تام**».

طيب... وفي القرآن العظيم قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ۝١٧ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾ [الروم:١٧، ١٨]:

﴿تُمْسُونَ﴾ و ﴿تُصْبِحُونَ﴾ في الآية السابقة كـ ﴿تُظْهِرُونَ﴾ في الآية الثانية، كلها أفعال «**تامة**» بمعنى: (**تدخلون في هذا الزمن: تدخلون في زمن الصباح، تدخلون في زمن المساء، تدخلون في زمن الظُّهر**):

﴿تُمْسُونَ﴾: فعل.

(**واو الجماعة**): فاعل.

﴿تُصْبِحُونَ﴾: فعل.

(**واو الجماعة**): فاعل.

﴿تُظْهِرُونَ﴾: فعل.

(واو الجماعة): فاعل.

وفي الحديث المشهور في أذكار الصباح والمساء «**أَصْبَحْنَا وَأَصْبَحَ الْمُلْكُ لِلَّهِ، وَأَمْسَيْنَا وَأَمْسَى الْمُلْكُ لِلَّهِ**».

أمَّا «**أَصْبَحْنَا**» الأُولى: فهي «**تامة**» أم «**ناقصة**»؟ «**تامة**» بمعنى: **(دخلنا في زمن الصباح)**.

وأمَّا الثانية «**أَصْبَحَ الْمُلْكُ لِلَّهِ**»: هذه «**ناقصة**» يعني: **(كان المُلْكُ لله)** فهذه «**ناقصة**»:

«**أَصْبَحَ**»: ناقصة.

و «**الْمُلْكُ**»: اسمها.

و «**لِلَّهِ**»: خبر.

أمَّا «**أَصْبَحْنَا**»: ففِعلٌ وفاعل.

وكذلك «**وَأَمْسَيْنَا وَأَمْسَى الْمُلْكُ لِلَّهِ**».

و**(أضحى)** تقول: **(إذا أَضْحيْتَ فتعالَ)** هنا «**تامة**»: فعلٌ وفاعل.

وهكذا في بقية الأفعال، تقول -مثلًا- في **(بَاتَ)**: **(بَاتَ الطفلُ مريضًا)**: «**ناقصة**».

أمَّا إذا قلتَ: **(بَاتَ الطفل)** بمعنى: **(نام)**، **(بات الطفلُ)** يعني: **(نام الطفل)** هذه «**تامة**»: فعل وفاعل.

وقلنا في **(انفكَّ)**: **(انفكَّ الحبل)**: فعلٌ وفاعل.

وقلنا في (بَرِحَ) مثلًا: (بَرِحْتُ مكاني) أو (ما بَرَحْتُ مكاني):

(بَرِحْتُ): هذا فعل وفاعل، (@٠٠:١٥:٣٤).

أو تقول: (لا تبرح):

(تَبرح): فعل.

والفاعل: مستتر تقديره (أنت)، وقد تمَّ الكلام بهذا المرفوع.

و(دام) تقول: (دام عِزُّك) و(دام مجدُنا): فعل وفاعل، ولا تحتاج إلى منصوب.

وفي القرآن العظيم قال: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود:١٠٧]:

﴿دَامُوا﴾: فعل.

و ﴿السموات﴾: هذا المرفوع بها.

﴿وَٱلْأَرْضِ﴾: معطوف على ﴿السموات﴾.

والمنصوب: ما في منصوب، ما نحتاج إلى منصوب، الكلام تام هنا بالمرفوع ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ يعني: (ما وُجِدَتْ السموات):

فـ ﴿دَامُوا﴾: فعلٌ تام.

و ﴿السموات﴾: فاعل.

مداخلة:....... (@٠٠:١٦:٣١).

الشيخ: ما المعنى؟

مداخلة:....... (@٠٠:١٦:٤٢).

الشيخ: الكون إذا كان عامًّا فلا يُقدَّر إلَّا بدليل، الكون العام الأصل: عدم تقديره؛ لأنَّ الكون العام يمكن أن تقدِّره في كل كلامك، فلو ادَّعيْته في كل كلام لَبَطلتْ اللغة.

مداخلة:....... (@٠٠:١٧:١٣).

الشيخ: تقول: (**لا تَبرح**) يعني: (**لا تتجاوز هذا المكان**) ما تحتاج إلا بالكلام هنا؛ بخلاف قولك: (**ما بَرِحْتُ مجتهدًا**)، (**ما بَرِحَ المطر نازلًا**) هناك تُسند النزول إلى المطر.

مداخلة:....... (@٠٠:١٧:٣٦).

الشيخ: حتى (**كان**): إذا أردْتَ أن تدَّعِي هذا الأمر، حتى (**كان**) ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة:٢٨٠] يعني: (**موجودًا**).

مداخلة:....... (@٠٠:١٧:٥٠).

الشيخ: ﴿كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾، (**إذا أصبَح الناس ذهبوا إلى أعمالهم**)، (**إذا أمسَى محمدٌ فزُرْهُ**) يعني: (**محمد**) تمَّ بأشياء وانتقِص عليها (**إذا أمسى محمدٌ فَزُرْه**)، (**إذا أضحى خالدٌ ذَهَب يتمشَّى**) (@٠٠:١٨:٤٦) يمكن أن (@٠٠:١٨:٤٧) تأتي به ظاهرًا أو مُضمرًا.

مداخلة:....... (@٠٠:١٨:٥٢).

الشيخ: نعم.

مداخلة:....... (@٠٠:١٨:٥٣).

الشيخ: الدليل:

_ إمَّا معنوي.

_ وإمَّا لفظي.

إمَّا لفظي: موجود في اللفظ.

وإمَّا معنوي يعني: تدلُّ عليه الحالة والهيئة والمعنى.

مداخلة: يعني: الخبر (@١٢:١٩:٠٠).

الشيخ: هذه معاني عامة، ليست هي المعاني التي يُريدها المتكلِّم، (**كان العيد**) لا؛ لأنَّ العيد بعد رمضان هذا من حيث المعنى العام؛ لكن ما معنى (**انقضى رمضان وكان العيد**)؟

يعني: (**وُجِدَ رمضان**) ولا تريد أن (@٣٦:١٩:٠٠) إلى (**رمضان وكان العيد**) كعلاقة غير المعاني العامة (**انقضى رمضان وكان العيد سعيدًا**)، (**وكان العيد حزينًا**) (@٤٩:١٩:٠٠) هذا ما يُقدَّر؛ بل إنَّ تقديره من العِي في الكلام.

فإذا شيءٌ مرتبطًا بهذا الكون العام؛ وَجَبَ حذف الكون العام، كأن تقول: (**محمدٌ في البيت**) ما تقول: (**محمدٌ موجود في البيت**)؛ فيكون (**في البيت**) في مقام هذا الخبر من حيث المعنى.

فالكون العام هذا ما يُقدَّر إلَّا إذا دلَّ عليه دليل، يعني: استلزمه الأمر؛ وإلَّا فإنَّ كل الكلام مرتبط بالكون العام.

قلنا: إنَّ التمام يكون في كل الأفعال إلَّا في (فَتِيءَ) و(لَيْسَ) و(زَالَ) كما نصَّ على ذلك ابن مالكٍ في بيته.

فإن قلتَ: (لَيْسَ) (فَتِيءَ) ماشي، مقبول، واضح الأمر.

أمَّا (زَالَ) ألسنا نقول: (**زال الهم**)؟ فاكتفى (زَالَ) بالمرفوع (**زال الهمُّ**)!

طالب:........ (@٠٠:٢٠:٥٤).

الشيخ: نعم، (**زالت الشمسُ**) فإنه يكون «**تامًّا**» حينئذٍ؟

طالب:........ (@٠٠:٢١:٠٢).

الشيخ: نعم، الذي نُريده هنا: الفعل الذي يدخل في باب هذا الباب في باب [**كَانَ وَأَخَوَاتُهَا**] -كما ذَكَرْناه من قبل- هو (**زال- يزالُ**) وليس له أمر ولا مصدر؛ لأنَّه ناقص التصرُّف.

أمَّا (**زال- يزول**) فهذا فعلٌ آخر، وليس من أفعال هذا الباب، تقول: (**زال- يزول- زُل- زوالًا**) هذا فعل متصرِّف (@٠٠:٢١:٣٨) بقية الأفعال، من الأصل أصلًا هو «**تام**» من الأصل، (**زالت الشمس**)، و(**زال الهمُّ**)، (**يزول**)، و(**زِل**)، و(**زوال**)، ونحو ذلك.

أمَّا الفعل الناقص الداخل في هذا الباب فهو (**زال- يزال**).

طيب... هذا ما يتعلَّق بالأمر الأول المذكور في هذه الأبيات.

ثم ننتقل إلى الأمر الثاني المذكور في هذه الأبيات وهو:

مجيءُ معمول الخبر بعد هذه الأفعال مباشرة

ونُبيِّن الأمر بالمثال قبل أن نقرأ ونشرح لكي تتَّضح القضية:

إذا قلنا الآن مثلًا -يا إخوان-: (**كان محمدٌ راكبًا**):

(**كان**): هذا الفعل الناقص الناسخ.

و(**محمدٌ**): اسمها مرفوع.

و(**راكبًا**): خبرها منصوب.

طيب... ثم نقول: (**كان محمدٌ راكبًا سيارةً**) ما إعراب (**سيارةً**)؟ مَن واقع على الـ(**سيارة**)؟ (**الركوب**).

إذًا فـ(**سيارةً**): مفعول به منصوب، ما الذي نَصبَه؟

نصبه (**راكبًا**)، كيف نَصَبَ (**راكبًا**) (**سيارة**)، (**راكبًا**) اسم أو فعل؟

اسم، والاسم قد يعمل عمل الفعل إذا كان مشتقًّا منه، هذا (**راكب**) اسم فاعل من (**رَكِبَ**)، إذًا فهو مشتق من اسم فقد يعمل عمله، وقد عمِلَ هنا عمله.

فـ(**سيارة**): مفعول به منصوب، ما الذي نَصَبه؟

الذي نَصَبه (**راكبًا**)، و(**راكبًا**) ما إعرابه؟ خبر (**كان**).

إذًا فـ(**سيارة**) منصوب معمول معمولًا للخبر.

طيب... هل يجب أن تأتي بهذا المعمول (**سيارة**) وتجعلها بعد الفعل الناسخ مباشرة، فتقول: (**كان سيارة محمدٌ راكبًا**)؟

تقولون، يعني: كأنَّ الكلام هنا على ترتيب الجملة أيضًا من حيث التقديم والتأخير، نقول: نعم، وكان ينبغي على ابن مالك أن يقدِّم الكلام على هذه المسألة، يقدِّم هذين البيتين بعد الكلام مباشرة على ترتيب الخبر، نعم، توسُّطه وتقدُّمه كان ينبغي أن يأتي مباشرة، وهذا مما أُخِذَ عليه.

فإذا فهمنا القضية عمومًا؛ نقرأ كلام ابن مالك، قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَلاَ يَلِي العَامِلَ مَعْمُولَ الخَبَرْ ... إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّ
وَمُضْمَرَ الْشانِ اسْمًا انْوِ إِنْ وَقَع ... مُوْهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

يقول: (**وَلاَ يَلِي العَامِلَ**) أين العامل في الجملة المنسوخة بـ[**كَان وَأَخَوَاتُهَا**]؟

[**كَان وَأَخَوَاتُهَا**] هي التي ترفع اسمها وتنصب خبرها.

إذًا يريد بـ (**العَامِلَ**) [**كَان وَأَخَوَاتُهَا**]، يقول: (**وَلاَ يَلِي العَامِلَ مَعْمُولَ الخَبَرْ**) في نحو قولنا: (**كان محمدٌ راكبًا سيارةً**):

العامل الأساس في هذه الجملة: (**كان**).

والخبر: (**راكبًا**).

ومعمول الخبر (منصوب الخبر): (**سيارةً**).

يقول: (**سيارة**) لا يجوز أن تَلِي (**كان**) مباشرة، يعني: ما يجوز عند ابن مالك أن تقول: (**كان سيارة محمدٌ راكبًا**).

(**إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّ**)؛ إذا كان (**مَعْمُولَ الخَبَرْ**) شبه جملة (ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا) كقولنا: (**كان محمدٌ راكبًا على السيارة**) أو (**كان محمدٌ راكبًا فوقَ السيارة**):

(**فوق**): ظرف مكان.

(**في السيارة**): جار ومجرور.

فهما شبه جملة، ومن أحكام شبه الجملة: أنَّ شبه الجملة لا بد أن تتعلَّق بما قبلها، يعني يعمل فيها ما قبلها، تتعلَّق بما قبلها، تتعلَّق بماذا؟

تتعلَّق بالعامل بها، بالواقع عليها، الواقع عليها هو العامل بها.

فإذا قلتَ: (**كان محمدٌ راكبًا على السيارة**) فما الأمر الذي وَقَع على السيارة؟ (**الركوب**).

إذًا (**على السيارة**) متعلَّق بـ (**راكبًا**).

و (**كان محمدٌ راكبًا فوقَ السيارة**)؛ هذا المكان ما الذي وَقَع فيه؟ (**الركوب**)

إذًا فـ (**فوق السيارة**) أيضًا متعلِّق بـ (**راكبًا**).

فـ (**في السيارة**) و(**فوق السيارة**): شبه جملة معمول لـ (**راكب**)، معمول للخبر، فهل يجوز أن يَلِيَا [**كَان وَأَخَوَاتُهَا**]؟

الجواب: نعم، فتقول: (**كان على السيارة محمدٌ راكبًا**)، و(**كان فوق السيارة محمدٌ راكبًا**)؛ لأنَّ ابن مالك يقول: (**إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّ**).

ومثل ذلك: أن تقول: (**كان زيدٌ آكلًا طعامك**):

(**كان زيدٌ آكلًا**): اسم (**كان**) وخبر (**كان**).

(**آكلًا طعامك**). (**طعامك**): وَقَع عليه (**الأكل**)؛ فهو مفعولٌ به، مفعول لـ (**آكلًا**)، هل يجوز أن نُقدِّم (**آكلًا**) بعد (**كان**) فنقول: (**كان طعامك زيدٌ آكلًا**)؟

لا يجوز.

فإن قلت: (**كان زيدٌ آكلًا في المطعم**)؟ يجوز.

أو (**زيدٌ آكلًا عندي**)؟ يجوز.

الذي قرَّره ابن مالكٍ هنا من عدم الجواز هو قول البصريين والجمهور.

وجوَّز الكوفيون تقديم (**مَعْمُولَ الخَبَرْ**) مطلقًا، أي: سواءٌ كان شبه جملة أو كان غير ذلك، فيجوز على مذهبهم أن تقول: (**كان سيارةً محمدٌ راكبًا**) و(**كان طعامك زيدٌ آكلًا**)، وتقول: (**كان على السيارة محمدٌ راكبًا**)، و(**كان فوق السيارة محمدٌ راكبًا**).

ويحتجُّون في بيت للفرزدق وهو قوله:

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بِيُوتِهِمْ ... بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

الهجاء بين «الفرزدق» وبين «جرير» معروف، وجرير ابن مَن؟

«جرير بن عطية»، و «عطية» هذا أبو «جرير» معروف بالبُخل، وهذه من قوة شاعرية «جرير» أنه استطاع أن يُفاخِر هؤلاء الشعراء، فاخَرَ أكثر من (٧٠) شاعرًا وغَلَبهم؛ إلَّا «الفرزدق» و «الأخطل» و «جرير» فإنهم تساووا، لم يغلب أحدٌ منهم الآخر، من قوة شاعريته أن يُفاخِر (٧٠) شاعرًا بهذا الأب، قالوا: كيف أنت والشعر؟

قال: «غلَبْتُ (٧٠) شاعرًا وهذا أبي» كان (@٠٠:٣٠:٥١) ومختفئ، وكان (@٠٠:٣٠:٥٤) يراه وحده وهو يأكل فيأكل معه.

أنَّ الفرزدق يهجو جريرًا ويذمُّه ببُخل أبيه، طبعًا هو عمَّم كل الكلام على (@٠٠:٣١:١٠) جرير؛ فالاستطالة (@٠٠:٣١:١٣) في الهجاء:

(**قَنَافِذُ**): يشبِّههم بالقنافد الضعيفة التي لا تسير بسرعة، وهي حول بيوتهم ما يذهبون من خوفهم ومن بُخلهم.

(**قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ**). (**الهَدَّاج**): الذي يسير ببطء.

(**حَوْلَ بِيُوتِهِمْ**)، وهذا الأمر ليس غريبًا عليهم، (@٠٠:٣١:٣٢) من أسلافهم.

(**بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا**) أصل الكلام: (**بما كان عطية عوَّدهم**):

(**عوَّدَ**): فعل.

والفاعل: (**هو**) يعود إلى «عطية».

و(**هُمْ**) في (**عوَّدَهُم**): مفعول به.

طيب... (**كَانَ عَطِيَّةُ**): اسم كان.

(**عوَّدهم**): الخبر.

و(عوَّدَ) نَصَبَ (هُم). (هُم) المفعول به قدِّمها واجعلها بعد (كان)!

(عوَّدَهُم) ضمير متَّصل، فإذا نزعته من الفعل وقدَّمته سينقلب إلى ضمير منفصل، فقال: (كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَ) هي (عوَّد) لكن مع القافية (عوَّدَا).

إذًا ماذا فعل الفرزدق؟

جَعَل (**مَعْمُولَ الخَبَرْ**) بعد (**كان**)، وهذا الذي مَنعه البصريون، فهي حُجَّة واضحة للكوفيين في المسألة.

مداخلة:....... (@٠٠:٣٢:٥٢)؟

الشيخ: قلنا: (@٠٠:٣٢:٥٣) مفعول به.

البصريون حُجَّتهم في هذه المسألة: أنهم قالوا: القاعدة العامة عندنا في كل الأفعال في اللغة العربية، القاعدة العامة: «**أنه لا يجوز أن تفصل بين العامل والمعمول بأجنبي**» هذه قاعدة عامة عند البصريين في كل شيء، لا يجوز أن تفصل بين العامل ومعموله بأجنبي.

كأن تقول -مثلًا-: (**جاء محمدٌ**):

(**جاء**): فعل.

و(**محمدٌ**): فاعل مرفوع، مرفوعه، يعني: (**جاء**) عَمِلَ في (**محمدٍ**) رَفْع:

فـ(**جاء**): عامل.

و(**محمد**): معمول.

هل يجوز أن تفصل بينهما؟

يجوز أن تفصل بينهما بغير أجنبي، يعني: بكلمة من بقية الجملة نفسها ماشي

ما في إشكال:

(جاء محمدٌ راكبًا)، **(جاء راكبًا محمدٌ)**.

(جاء محمدٌ اليوم)، **(جاء اليوم محمد)**.

لكن هل تفصل بينهما بأجنبي؟ **الأجنبي**: الذي لا يرتبط بالفعل بـ **(جاء)** لا يرتبط، فتقول: **(جاء محمدٌ اليوم)**:

(اليوم): ظرف منصوب، ما الذي نَصَبه؟ **(جاء)**.

(جاء محمدٌ راكبًا):

(راكبًا): حال منصوب، ما الذي نَصَبه؟ **(جاء)**.

إذًا مرتبط بـ **(جاء)** ما في إشكال، تقدَّم أو تؤخِّر كلها أولاد لـ **(جاء)**، كلها معاميل لـ **(جاء)**.

لكن لو قلت: **(جاء محمدٌ راكبًا سيارةً)**:

(سيارةً): مفعول به منصوب، ما الذي نَصَبه؟ **(جاء)** أم **(راكبًا)**؟

(راكبًا)؛ فـ **(راكبًا)** كلمة **(راكبًا)** أجنبية عن **(جاء)** أم ليست أجنبية؟ كلمة **(راكبًا)**؟

ليست أجنبية؛ لأنه حال منصوب، ما الذي نَصَب **(راكبًا)**، **(جاء محمدٌ راكبًا)**؟ **(جاء)**.

لكن **(سيارة)**: هذا معمول؛ لكن معمول لـ **(راكبًا)** أم لـ **(جاء)**؟ لـ **(راكبًا)**.

إذًا فيقول: أجنبي، نقول: هذا أجنبي عن **(جاء)**، والأجنبي لا يدخل حيث يدخل المقرَّب، المقرَّبون المحارم يدخلون، والأجانب ما يدخلون؛ يأتي في

الأخير ما في إشكال، فلا يصح عند البصريين أيضًا في هذه الجملة مع أنَّها خارج باب [**كَان وَأَخَوَاتُهَا**]، ما يصح أن تقول: (**جاء سيارةً محمدٌ راكبًا**)؛ لأنَّك ستفصل بين العامل والمعمول بأجنبي حينئذٍ.

والكوفيون يقولون: «**إنَّ معمول المعمول يُنزَّل منزلة المعمول**».

معمول المعمول (**راكبًا**) هذا معمول (**جاء**)، و(**سيارة**) معمول (**راكبًا**)، يقول: «**معمول المعمول يُنزَّل منزلة المعمول**»؛ فـ «وَلد الولد يُنزَّل منزلة الولد»، هذا عند الكوفيين.

مداخلة:........ (@٠٠:٣٦:٣٠).

الشيخ: لا، قول الفرزدق حُجَّة واضحة للكوفيين؛ أمَّا البصريون ماذا فعلوا بقول الفرزدق؟

حاولوا أن يخرِّجوه، كيف خرَّجوه؟ خرَّجوه بما قال ابن مالكٍ في البيت التالي، قال:

وَمُضْمَرَ الْشَانِ اسْمًا انْوِ إنْ وَقَع ... مُوْهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

فإن جاء عن العرب شيءٌ ظاهره جارٍ على ما منعناه قبل قليل؛ فماذا تفعل؟

تنوي فيه ضمير الشأن، **ضمير الشأن:** ضمير تُقدِّره تقديرًا يُراد به الشأن والمعنى والحديث.

فإذا قلتَ: (**كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا**) يقدِّرون: (**كان الشأن إيَّاهم عطية عوَّدا**) هذا معنى ضمير الشأن: تقدِّر ضميرًا تُريد به الشأن.

(**كان شأننا**) و(**كان الشأن**). (**كان الأمر**) ماذا؟ (**كذا وكذا**).

هذا (@٠٠:٣٧:٤٨).

مداخلة:....... (@٠٠:٣٧:٤٩).

الشيخ: (@٠٠:٣٧:٥٠) له محل من الإعراب، ضمير (**كان الشأن إيَّاهم عطية عوَّدا**).

فعلى تقديرٍ حينئذٍ أين اسم (**كان**)؟

(**الشأن**) المقدَّر، وما بعده، يعني: (**إيَّاهم عطية عوَّدا**) صارت جملة: خبر، طيب نُعرب هذه الجملة الخبرية (**إيَّاهم عطية عوَّدا**) هذه جملة ما إعرابها؟ (**عطيةُ عوَّدهم**):

صارت (**عطيَّة**): مبتدأ.

و(**عوَّد**): خبر.

و(**إيَّاهم**): هذا مفعول به للخبر، والمفعول به يجوز أن يتوسَّط، ويجوز أن يتقدَّم -كما سيأتي-، المفعول به ما فيه إشكال عند الجميع: يجب أن يتوسَّط، ويجب أن يتقدَّم.

وبعد ذلك فالذي يبدو لي -والله أعلم- أنَّ حُجَّة البصريين في هذه المسألة، وإن كانت منساقةً مع القياس العام في اللغة، وهو: «أنه لا يُفصَل بين العامل والمعمول بأجنبي» هذه قاعدة مضطردة في أبوابٍ كثيرة؛ إلَّا أنَّ القاعدة الأخرى تقول: «**إنَّ ما تأتي عليه الشواهد القليلة مما له وجهٌ في القياس؛ فلَكَ أن تبني عليه**».

الخلاف المشهور بين النحويين: هل تقف على القليل أو لا تقف على القليل؟

البصريون: لا يقفون مع القليل؛ وإن كانوا يعرفون ويحتجُّون بأنه قليل وأنه فصيح؛ فهذا البيت صحيح، والفرزدق محتج به، ويعترفون بمجيئه، فهم يقولون:

«هذا من القليل الذي لا يُقاس عليه» هذا قليل لا يُقاس عليه، فإنْ أردتَ أن تُخرِّجه؛ تكلَّف له بما شئتَ، هم يعترفون أنَّ تخريجه الذي ذَكَرْناه قبل قليل وهو «تقدير ضمير الشأن» تقدير مُتكلَّف، يعرفون ذلك، يعترفون بأنَّه تقدير مُتكلَّف؛ لكن يقولون: إن شئتَ قدِّر وإن شئتَ لا تُقدِّر؛ هو قليلٌ لا يُقاس عليه:

فإن شئت: قل: «قليل لا يُقاس عليه» وينتهي الأمر.

وإن شئت: خرِّجْه بما شئت، حتى بالتخريجات المتكلِّفة التي لا يُقاس عليها.

لا تقف على ذلك (على هذا التخريج) لا تقف عليه؛ لكن فقط تخريج هذا البيت الذي خالَفَ القياس عندهم.

مداخلة:....... (@٠٠:٤٠:٤٦).

الشيخ: (@٠٠:٤٠:٤٧) عندهم الكثير، البصريين لا يقِيسون إلَّا على الكثير، فإذا جاء الكثير صارت هي القاعدة، والقاعدة لا تُقابَل عندهم بالقليل، البيت والبيتين والثلاثة لا تخدم القاعدة عنهم؛ وإنَّما يقولون: «شاذ» أو «ضرورة» أو يتكلَّفون في تخريجه، والهدف عندهم: أنَّ هذا قليل لا يُقاس عليه.

فهم لا يطعنون في صحته وفصاحته وفي (@٠٠:٤١:١٧)؛ ولكنهم يقولون: «قليل» والقليل لا يُقاس عليه؛ لأنَّهم عندهم أنَّ اللغة ليس (@٠٠:٤١:٢٤)؛ الدِّين من الله عَزَّوَجَلَّ حلال وحرام، ما في، لو جاءنا دليل واحد صحيح (@٠٠:٤١:٣١) به وانتهى الأمر على التحريم أو التحليل.

لكن في اللغة: اللغة أمر مثالي، أمر مثالي التمرير، الأمور المثالية والأمور الصناعية والأمور الحياتية ليست حدِّية، يا أبيض يا أسود، لا؛ وإنَّما هي تقوم على (@٠٠:٤١:٥٤)، وهذا أمر صحيح عند علماء النفس وعلماء الاجتماع، نعم، هي تقوم على الأمور فترة، ولو وَرَدَ أن نحكم على مجتمعٍ ما -مثلًا- نقول -

مثلًا-: الجنس الفلاني -مثلًا- (@٠٠:٤٢:١٢)؛ وإنَّما الحكم بالغالب هي أكثر.

مثلًا: أهل المدينة الفلانية -مثلًا- (@٠٠:٤٢:٢٤) حُكم معيَّن إمَّا أنهم -مثلًا- (كرماء) أو (هؤلاء -مثلًا- لونهم أبيض -مثلًا-) أو (هؤلاء من القبيلة الفلانية)؛ هذا حُكم عام.

لكن أنت عندما تقول: (الجنس الفلاني طوال) أنت لا ينطبع عندك أنه لا يوجد فيهم (قِصار)، المهم تعرف أنَّ هذا حُكم ليس حُكمًا شرعيًّا حدِّيًّا؛ وإنَّما هو حُكم اجتماعي، والأحكام الاجتماعية كلها تقوم على الكثرة والغَلَبة، فمتى ما كان الأكثر والأغلب في هذه الصفة؛ جاز لك أن تُطلق هذه الصفة على هذه المجموعة كصفة عامة؛ لكن يريد هذه (@٠٠:٤٣:١٥) موجودة ما يُنقَص عليه.

فكذلك اللغة عندهم: اللغة أمر مثالي، يقولون: «لا نقِيس إلَّا على الكثير»، وهذا عندهم من احترام اللغة، من احترام اللغة أنك تقِيس على الكثير فيها، ولا تُهمل هذا الكثير من أجل بيت أو بيتين، أو شاهد أو شاهدين.

والكوفيون: منهجهم في ذلك أنهم يحتجُّون بالقليل، الكوفيون يحتجُّون بالقليل؛ فما يحتجُّون بالكثير؛ وإن كانوا لا يجعلون الجميع في منزلة واحدة من حيث الفصاحة والقوة؛ لكنهم يقِيسون من حيث القياس لك أن تقِيس على هذا الكثير، ولك أن تقِيس على هذا القليل.

ويحتجُّون أيضًا بأنَّ هذا من احترام اللغة، هذا الوارد الكثير نقِيس عليه، وهذا الوارد القليل من احترامنا للمحتجّ به في اللغة نقف عليه.

فهما منهجان معروفان منذ القِدَم بين المدرستين البصرية والمدرسة الكوفية؛ إلَّا أنَّ الذي يأخذ من جماهير النحويين قديمًا وحديثًا هو «المنهج البصري»؛ لأنَّه هو الذي به تستقِيم اللغة وتقوم القواعد، ومع ذلك لا يقول أحد: إنَّ «المنهج

البصري» بكل أقواله التفصيلية هي الراجحة، نعم قد يرجِّحون المنهج، هذا المنهج هو الراجح؛ لكن الأقوال التفصيلية قد تجد في أقوال الكوفيين أو أقوال مَن بعد البصريين والكوفيين ما هو الراجح.

فهناك فَرْق بين ترجيحنا لمنهج على منهج، وترجيحنا في المسائل التفصيلية.

فأقول هنا -بالنسبة لهذه المسألة بالذات-: «لا تكاد تجد مانعًا مُقنعًا من جواز هذه المسألة، وبخاصة في الأساليب الأدبية وعند عدم اللبس» إذا لم تجد لبسًا، وكانت المسائل الأدبية؛ فلا تجد مانعًا مقنعًا من كلام البصريين السابق.

مداخلة:....... (@٠٠:٤٥:٣٤).

الشيخ: والقاعدة الأخرى: أنَّ القليل ليتنا قليل عند البصريين، هم لا يحتجُّون به إذا خالَفَ القياس؛ أمَّا القليل إذا لم يُخالف القياس فيحتجُّون به ويقفون عليه إذا لم يُخالف القياس.

مداخلة:....... (@٠٠:٤٦:٠٩).

الشيخ: من حيث المنهج.

مداخلة:....... (@٠٠:٤٦:١٢).

الشيخ: لكن هي (@٠٠:٤٦:١٤) أرى أنَّ قول الكوفيين أرجح في هذه المسألة، في الأساليب الأدبية وعند عدم اللبس.

أمَّا عند اللبس: فينبغي أن يُترَك من أجل اللبس، لا من أجل أنَّ هذا الأسلوب غير جائز.

طيب... ننتقل بعد ذلك إلى المسألة الثالثة في هذه الأبيات وهي: كلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على:

خصائص (كان)

سَبَق في أول الباب أنَّ (**كان**) هي أُمُّ الباب فقالوا: [**كَان وَأَخَوَاتُهَا**]؛ وإنَّما كانت أُمَّ الباب لأنَّ لها خصائص تختص بها عن أخواتها، فيجوز فيها ما لا يجوز في بقية أخواتها فلهذا جعلوها الأُم، ذَكَرَ ابن مالك هذا في هذه الأبيات بعض خصائص (**كان**)، ذَكَر لنا أربع خصائص من خصائص (**كان**):

- **الخاصية الأُولى**: أنَّها (**قَدْ تُزَادُ**).
- **الخاصية الثانية**: أنها قد تُحذَف مع اسمها، ويبقى خبرها.
- **الخاصية الثالثة**: أنَّها قد تُحذَف وحدها، ويبقى اسمها وخبرها.
- **والخاصية الرابعة**: أنَّ (نونها) يجوز أن تُحذَف.

فالخاصية الأُولى: وهي أنهَّا (**قَدْ تُزَادُ**) يقول فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا ... كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا

فـ (كان) يجوز أن تُزاد بشرطَين:

_ **الشرط الأول**: أن تكون بلفظ الماضي، بلفظ (**كان**) لا بلفظ (**يكون**) أو (**كُنْ**)؛ بلفظ الماضي؛ لأنَّ هذا هو المسموع.

_ **والشرط الثاني**: أن تكون بين متلازمين، وهذا معنى قول ابن مالك: (**وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ**) يعني: ما تُزاد في البداية ولا تُزاد في النهاية؛ وإنَّما تُزاد بين متلازمَيْن.

- **من أمثلة المتلازمَيْن**: المبتدأ والخبر.

فتقول: (**محمدٌ كريمٌ**) ثم تزِيد (**كان**) بينهما فتقول: (**محمدٌ كان كريمٌ**) يجوز لك أن تقول ذلك:

فـ (**محمدٌ**): مبتدأ.

و(**كريمٌ**): خبر المبتدأ.

و(**كان**) لفظٌ زائد، والزائد ليس له محل من الإعراب.

فإن قلتَ: ألَا يجوز في مثل هذا المثال أن أُعمِل (**كان**)؟

فنقول: نعم، يجوز فتقول: (**محمدٌ كان كريمًا**) إذا أردتَ أن تُعمِلها تقول: (**محمدٌ كان كريمًا**) فهذا جائز.

وإذا أردتَ أن تُهملها ونجعلها لفظًا زائدًا لا محل له من الإعراب تقول: (**محمدٌ كان كريمٌ**)ز

- **ومن أمثلة المتلازمَيْن**: الفعل والفاعل.

فتقول: (**ذَهَب محمد**) ثم تقول: (**ذَهَبَ كان محمدٌ**):

فـ (**ذَهَب**): فعلٌ.

و(**محمدٌ**): فاعلٌ.

و(**كان**): لفظٌ زائدٌ لا محل له من الإعراب.

مداخلة:....... (@٠٠:٤٩:٥٧)؟

الشيخ: لا، بينهما (**ذَهَب كان محمد**).

ومن ذلك: قول العرب: (**لو يوجد كان مثلهم**) يعنون: أبناء أُم البنين (**لم يوجَد كان مثلهم**) يعني: لم يُوجَد مثلهم:

فـ (**يُوجَد**): فعلٌ مضارع.

و(**مثلهم**): نائب الفاعل.

ثم زِيدَت (**كان**) بينهما فقال: (**لم يُوجَد كان مثلهم**).

طيب... **ومن أمثلة المتلازمين أيضًا**: الصلة والموصول.

مداخلة:....... (@٠٠:٥٠:٣٦).

الشيخ: ما يُتصوَّر.

- **ومن أمثلة المتلازمَيْن قلنا**: الصلة والموصول، الاسم الموصول وصِلته.

فتقول: (**جاء الذي أكرمتُه**) فالصلة تُلازم الموصول، فلَكَ أن تَزِيد بينهما (**كان**) فتقول: (**جاء الذي كان أكرمتُه**).

ومن أمثلة المتلازمَيْن: الصفة والموصوف.

فتقول: (**جاء رجلٌ كريمٌ**)، ثم تَزِيد (**كان**) فتقول: (**جاء رجلٌ كان كريمٌ**)، ولَكَ هنا أن تُعمِلها فتقول: (**جاء رجلٌ كان كريمًا**).

فإن قلتَ: (**مررتُ برجلٍ كريمٍ**)، فزِدْتَ (**كان**) تقول: (**مررتُ برجلٍ كان كريمٍ**)، فإن أعمَلْتها قلتَ: (**مررتُ برجلٍ كان كريمًا**).

والشاعر يقول:

فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَبَتْ ... لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانَ مَشْكُورِ

أي: (**بسعيٍ مشكورٍ**)، ثم زاد (**كان**) بينهما، ولو أعملها لَزاد فيقول: (**بِسَعْيٍ كَانَ مَشْكُورًا**).

- **ومن أمثلة المتلازمَيْن**: الجار والمجرور.

فتقول: (**جئتُ على سيارةٍ**) أو (**جئتُ على كان سيارةٍ**)، وقال الشاعر:

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى ... عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ

(**عَلَى الْمُسَوَّمَةِ**): الخيل المسَّومة، (**عَلَى الْمُسَوَّمَةِ**) ثم زاد (**كان**) فقال: (**عَلَى

كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ).

إلَّا أنَّ الزيادة بين الجار والمجرور فيه خلاف:

فبعضهم طرد القاعدة فيها فأجازه، (@٠٠:٥٢:٥٤) كان لهم زائد بين المتلازمَيْن.

وبعضهم مَنَعه لقوة الترابط بين الجار والمجرور، كـ (ابن هشام) في [**أوضح المسالك**].

ومن أمثلة المتلازمَيْن: (ما) في أسلوب التعجب والفعل بعدها.

في قولك: (**ما أحكَمَ زيدًا!**) و(**ما أكثَرَ مالك!**) و(**ما أجمل وجهك!**)؛ ما والفعل بعدها في صيغة التعجُّب متلازمان؛ فلَكَ أن تَزِيد (**كان**) بينهما فتقول: (**ما كان أجمل وجهك!**) و(**ما كان أكثر مالك!**) و(**ما كان أحكَمَ زيدًا!**).

ومن **ذلك**: قول ابن مالك: (مَا أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ) ثم زاد (كان) فقال: (مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ).

مداخلة:....... (@٠٠:٥٣:٥١).

الشيخ: نعم، الغرض الدلالة على المُضِي؛ لأنَّ (**كان**) لا تُزاد إلَّا بلفظ المُضي للدلالة على المُضي، كـ (**محمدٌ كريمٌ**) هذا مجرد الإخبار عن (**محمد**) بـ (**الكرم**)، فإذا أردت أن تربط هذا الإخبار بالزمن الماضي؛ لَكَ أن تزيدها لهذا الغرض فتقول: (**محمدٌ كان كريمٌ**) فقط تدل على المُضي، وقال (@٠٠:٥٤:٢٣): هو للتأكيد؛ لأنَّ الغرض من كل زائد هو الدلالة على (المطابقة (@٠٠:٥٤:٢٨) والتأكيد.

فإن قلت: «زيادتها مضطردة قياسية أم قليلة» (@٠٠:٥٤:٤٠) زيادتها جاءت

في اللغة كبعض الشواهد التي سمعناها قبل قليل؛ لكن الزيادة الكثيرة شواهدها كثيرة أم قليلة؟

ابن مالك يقول: (وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ).

طالب:....... (@٠٠:٥٥:٠٠).

الشيخ: (**قد**) مع الفعل المضارع تدل على التقليل، زيادة (**كان**)، وإن كانت واردة في بعض الشواهد؛ فهي قليلة ولا تطَّرد اطِّرادًا مستمرًّا إلَّا في حالةٍ واحدةٍ: في أسلوب التعجُّب، وهذا السر في اقتصار ابن مالك في التمثيل على أسلوب التعجُّب بقوله: (مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ)؛ لأنَّ زيادة (**كان**) فيه مطَّردة.

طيب... هذه هي الخاصية الأولى، وبذلك نعلم أنَّ (**كان**) في اللغة العربية تأتي على ثلاثة أنواع:

تأتي «**ناقصة**».

و «**تامة**».

و «**زائدة**».

والخاصية الثانية لـ (**كان**) هي: حذفها مع اسمها، وإبقاء الخبر: يجوز أن تحذفها وتحذف اسمها، وتُبقِي خبرها فقط، وفي ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَيَحْـــــذِفُوْنَهَا وَيُبْقُـــــوْنَ الْخَبَـــــر ... وَبَعْـــدَ إِنْ وَلَـــوْ كَثِيْـــرَاً ذَا اشْـــتَهَرْ

يقول: وَرَدَ في اللغة حذْف (**كان**) واسمها، وإبقاء الخبر، ويطَّرد ذلك ويكثُر:

_ بعد (إِنْ) الشرطية.

_ وبعد (لَوْ) الشرطية.

فـ (إِنْ) الشرطية كأن تقول: (**تعالَى إن راكبًا أو راجلًا**) (**تعالَى إن راكبًا أو

سائرًا) يعني: (تعالَى إنْ كُنتَ راكبًا أو سائرًا). (كُنتَ) فحذفْتَ (كان)، وحذفتَ اسمها، وأبقَيْتَ الخبر.

وقال الشاعر:

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا   فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلَ

يقول: (قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا) يعني: (إن كان المقُول صدق فحَذَفَ (كان) واسمها، وأبقَى الخبر.

وفي الحديث «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» يعني: (التمس ولو كان المُلتَمَسُ خاتمًا).

وتقول: (ائتني بدابَّةٍ ولو حمارًا) يعني: (ولو كان المأتِيُّ به حمارًا).

وقال الشاعر:

لا يأمَن الدهر ذو بغي ولو ملكًا   جنوده ضاق عنها السهل والجبل

يعني: (لا يأمَن الدَّهرَ ذو بغيٍ ولو كان الباغي ملكًا).

وقالت الشاعرة:

لا تقربنَّ الدهر آل مطرِّفٍ   إن ظالمًا أبدًا وإن مظلومًا

(لا تقربنَّهم أبدًا إنْ ظالمًا) يعني: (لا تقربنَّهم إنْ كنت ظالمًا أو مظلومًا) فحَذَفَ (كان) واسمها، وقلنا: هذا مطَّرد لا يكثُر (بَعْدَ إِنْ وَلَوْ).

ومن أقوال العرب قولهم: «المرء مقتولٌ بما قُتِل، إن كيفًا فكيفٌ».

ويُقال: «المرءُ مجزيٌّ بما عمِل، إن خيرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشرٌّ» يعني: إنسان عمله خيرًا فجزاؤه خيرٌ، وهكذا.

فهذه الخاصية مطَّردة في (كان) (بَعْدَ إِنْ وَلَوْ) الشرطيتَيْن.

وأمَّا الخاصية الثالثة التي ذَكَرَها ابن مالك لـ (كان) فهو: حذْفُها وحدها، وإبقاء اسمها وخبر، وفي ذلك يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْـدَ أَنْ تَعْـوِيْضُ مَـا عَنْهَـا ارْتُكِـبْ ... كَمِثْــلِ أَمَّــا أَنْــتَ بَــرًّا فَــاقْتَرِبْ

فيجوز أن تُحذَف وحدها ويبقَى اسمها وقت (@٠٠:٥٩:٣٤) اسمها وخبرها باطِّرادٍ بعد (بَعْدَ أَنْ) المصدرية.

مثال ذلك: أن تقول: (**سأُكرمك أن كُنتَ مجتهدًا**) والمعنى: (**سأُكرمك لأَنْ كنت مجتهدًا**)؛ فـ (أَن) هذه مصدرية مسبوقة بـ (لام الجر) التعليلية، (**سأُكرِمُك لأَنْ كنتَ مجتهدًا**).

و(أَنْ) و(أَنَّ) يجوز أن تحذف قبلهما حرف الجر بافتراض كما سيأتي في باب [**حروف الجر**]؛ فلهذا لَكَ أن تقول: (**سأُكرمك أَنْ كنت مجتهدًا**) أو (**سأُكرمك لأَنْ كنت مجتهدًا**).

طيب... فإذا قلتَ: (**سأُكرمك لأَنْ كنت مجتهدًا**) هذه (أَنْ) وجاءت بعدها (كان واسمها وخبر) (**أَنْ كنت مجتهدًا**)؛ لَكَ أن تحذِف (**كان**) وحدها، وتعوِّض عنها (مَا)، تضع مكانها (مَا)، يقول: (**وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيْضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبْ**) تحذفها وتجعل مكانها (**مَا**).

طيب... (**سأُكرمك لأَنْ كنت**) احذف (**كان**)، حذفنا (**كان**)، إذا حذفنا (**كان**) سيبقى اسمها كأَنَّ المتكلِّم وحده (**كُنتَ**)، طب هذه ضمير متصلًا بـ (**كان**)، فعندما حُذِفتْ (**كان**)؛ وَجَبَ أن نقلب هذا الضمير المتصل إلى ضميرٍ منفصل لكي يقوم؛ فقلبناه لـ (**أنت**) (@٠١:٠١:٤٣) المتكلِّم (@٠١:٠١:٤٤) (**أنت**).

و(**كان**) عوَّضنا عنها بـ (**مَا**)؛ فصارت الجملة (**سأُكرمك أَنْ ما أنت مجتهد**):

(**أَنْ**): هذه (**نون**) ساكنة.

و(ما):...... والنون الساكنة جاء بعدها (ما) هذا إدغام؛ فيجب هنا الإدغام، حتى في اللغة يجب الإدغام هنا، فتقول: (سأُكرمك أَمَّا أنت مجتهدًا).

ومثل ذلك البيت المشهور قول الشاعر:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ   فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

يقول: يا أبا خُراشة إن قومك كثيرين، كُنت (ذَا نَفَرٍ)؛ فاعلم أنَّ قومي لم يُضعفهم الفقر والجوع (لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ) شبَّه الجوع بـ (الضَّبُعُ).

والشاهد في قوله: (أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ) والأصل: (أَبَا خُرَاشَةَ أَنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ) ستتفضَّل عليّ؟! (أَنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ) ثم حَذَفَ (كان)؛ فانقلب الضمير المتصل إلى ضمير منفصل، (أنت) وعوَّضنا عن (كان) بـ (ما) فصارت (أَمَّا أَنْتَ ذَا): هذا الخبر منصوب وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة.

(نَفَرٍ): مضافٌ إليه.

فهذا مطَّرد وجائز في مثل هذا الأسلوب.

ومن ذلك: مثال ابن مالك: (كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ) الأصل: (اقترب أنْ كنتَ برًّا) يعني: (اقترب لأَنْ كنتَ برًّا) ثم حَذَف (كان) وعوَّض بـ (مَا) فانقلب الضمير المتصل إلى ضمير منفصل؛ فصارت الجملة (اقترب أمَّا أنت برًّا)، (اقترب) لَكَ أن تُقدِّمها ولَك أن تؤخِّرها فتقول: (اقترب أمَّا أنت برًّا) أو (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)، هذه الخاصية الثالثة.

الخاصية الرابعة لـ (كان) -وهي الأخيرة-: جواز حَذْف (نونها)، لَكَ أن تحذِف (نونها)، وفي ذلك يقول ابن مالك:

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ   تُحْذَفُ نُونٌ وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

فـ (نون) (كان) يجوز أن تُحذَف بشروط:

الشرط الأول: أن يكون بلفظِ المضارع، يعني: (**يكون**) أو (**تكون**) أو (**نكون**) أو (**أكون**) كل ذلك أفعالٌ مضارعة؛ لا بلفظ الماضي (**كان**)، أو الأمر (**كُنْ**).

الشرط الثاني: أن يكون مجزومًا بالسكون، أن يكون مجزومًا أي: لا يكون مرفوعًا أو منصوبًا، أن يكون مجزومًا بالسكون، ما تكون علامة الجزم حذْف حرف العِلَّة في (**يكونون**) أو (**يكونان**) أو (**تكونين**) في الأفعال الخمسة، لا؛ لا بد أن تكون علامة الجزم السكون.

طالب:....... (@٠١:٠٥:٥٩).

الشيخ: يعني: الذي ليس من الأفعال الخمسة؛ فلَكَ حينئذٍ جوازًا أن تحذِف النون، وأن تُثبِتَ النون، فلَكَ أن تقول: (**لم يكن محمدٌ بخيلًا**) أو (**لم يكُ محمدٌ بخيلًا**).

ومن ذلك قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم:٢٠]، ولَكَ في اللغة أن تقول: (**ولم أكُن بغيًّا**).

وفي القرآن العظيم قال سبحانه: ﴿وَلَا تَكُن فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النمل:٧٠]، وقال في آيةٍ أخرى: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل:١٢٧]؛ نفس الآية؛ لكن:

في «سورة النحل» قال: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾.

وفي «النمل» قال: ﴿وَلَا تَكُن فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾.

من حيث الجواز النحوي: لَكَ أن تحذفها ولَكَ أن تثبتها.

ومن حيث البلاغة: هناك فَرْق، فإثباتها وحذْفها لها أغراض:

_ ربما ضِيق الوقت.

_ الدلالة على شدة غم الإنسان وهمِّه؛ فيحذف (النون) للدلالة على شدة الغم والهم.

﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم:٢٠]؛ تُدافع عن نفسها في غم وهم.

أو -مثلًا- في وَضْع مستعجل ﴿لَا تَكُونَ﴾: لا تكن مستعجلًا، تقول: (**لا تكن مستعجلًا**) أو (**لا تكون مستعجلًا**)؛ لكن لَكَ أن تحذف إذا أردتَ الدلالة على الاستعجال أكثر.

ثم إنهم اختلفوا في حذف هذه (النون) بالشرطَيْن السابقين إذا تلاها ساكن، إذا جاء بعدها ساكن، إذا جاء بعدها (**أن**)، كأن تقول: (**لم يكن الرجل بخيلًا**):

(**لم يكن الرجل**): فـ(النون) ساكنة للجزم.

(**الرجُل**): هذه الـ(**ال**) تبدأ بساكن.

فـ(سيبويه) والجمهور منعوا حَذْف (النون) حينئذٍ، وأوجبوا أن تقول: (**لم يكن الرجلُ بخيلًا**)، و ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ﴾ [البينة:١].

وأجاز بعض البصريين كـ(يونس بن حبيب) الحذف هنا لورود شواهد ليست قليل، ومن ذلك: قراءة للآية السابقة ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ﴾.

ومن ذلك: قول الشاعر:

لـم يـك الحـق سـوى أن هاجـه ... رسـمُ دارٍ قـد تَعَفَّـى بالسَّـرَر

وكقول الشاعر الآخر عندما رأى المرآة فوَجَدَ وجهه ليس جميلًا، فقال:

فإن لم تك المرآة أبدت وسامة ...فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

هذا ما يتعلَّق بـ «**الخصائص التي تختصُّ بها (كان)**» وبها جَعَل النحويون **(كان)** أُمَّ الباب، إن كان هناك من سؤال؟

وقبل ذلك: هناك كثيرون يطلبون أن نأتي ببعض الفوائد في أول الدرس أو في آخر الدرس، ونحرص على ذلك، فوائد كثيرة وأذكار كثيرة؛ لكن الوقت قد يضايقنا في أوقاتٍ كثيرة، وهو يُضايقنا دائمًا؛ لأننا متأخِّرون في الدرس كما تقول إدارة الجامع؛ لكن نحاول أن نُسدِّد وأن نُقارب، اتفضل!

سؤال:....... (@٠٦:١٠:٠١)؟

الشيخ: هو –يعني– في اللغة عمومًا، نعم!

سؤال:....... (@١٢:١٠:٠١)؟

الشيخ: طبعًا في خلاف، أنا أهملته عمْدًا، ما معنى «النُّقصان»؟

فالمشهور عند المتأخرين في معنى النُّقصان: ما شرحته قبل قليل، وهو: أنَّ هذه الأفعال إذا كانت ناقصة لا تكتفي بمرفوعها؛ بل يبقى معناها ناقصًا حتى يأتي المرفوع والمنصوب.

والتامة هي: التي يتم معناها بالمرفوع.

هذا قول أكثر المتأخرين.

وبعضهم كجمهور البصريين قال: إنَّ المراد بالتمام والنُّقصان من حيث معناها في الأصل:

فإذا كانت تامة كالأفعال التامة: تدلُّ على أمرين: كبقية الأفعال تدلُّ على:

- الحدث.
- والزمان.

تبني هذه الأفعال على الحدث والزمان:

فـ (**ذَهَب**): تدلُّ على الحدث وهو (**الذهاب**)، وعلى الزمان وهو (**المُضي**).

أمَّا هذه الأفعال [**كَان وَأَخَوَاتُهَا**] فتدلُّ على مجرد الزمن من الدلالة على حَدَث، هذا «**النُّقصان**» نُقصانها عند البصريين.

وتقول: (**كان محمدٌ كريمًا**) ما المعنى هنا؟ إثبات (**الكرم**) لـ (**محمد**).

و(**كان**)، إذًا ما فائدة (**كان**)؟ فقط دلالة على (**المُضي**) أنَّ (**الكرم**) لـ (**محمد**) في (**الزمن الماضي**)؛ فهي ليس لها حَدَث؛ وإنَّما فقط معنى، هذا قول جمهور البصريين، نعم!

سؤال: .... (@٠١:١١:٤٥)؟

الشيخ: هذا السؤال خاص (@٠١:١٢:٠٧)؛ إذًا فتسألني إيَّاه بعد الدرس، اتفضل!

سؤال: .... (@٠١:١٢:١٤)؟

الشيخ: (**كان**) الزائدة كغيرها من الزوائد لا محل لها من الإعراب.

سؤال: .... (@٠١:١٢:٢٢)؟

الشيخ: (**كان**) مثلًا عندما تقول: (**محمدٌ كان كريمٌ**) تقول: (**كان**): لفظٌ زائد لا محل له من الإعراب.

هو آتٍ على صورة (**كان**) الماضية، على الصورة؛ لكن من حيث الإعراب ليس له محل من الإعراب، (@٠١:١٢:٤٣) فعلٌ ماضٍ -حقيقةً-، فليس فعلٌ ماضٍ (@٠١:١٢:٤٩) الزائد للدلالة على (**المبالغة**) و (**المُضي**)، نعم!

سؤال:....... (@٠١:١٢:٥٦)؟

الشيخ: قبل الدرس يكون في الأخير حتى ننتهي من الأسئلة، نعم!

سؤال:....... (@٠١:١٣:٠٣)؟

الشيخ: بين الصلة والموصول أن تقول: (**جاء الذي أكرمتُهُ**) ثم (**جاء الذي كان أكرمتُه**).

(**جاء الذي نجا**) (**جاء الذي كان نجا**)، وهكذا. نعم!

سؤال:....... (@٠١:١٣:٢٦)؟

الشيخ: طيب... لا، هذا الموضوع أسهل، تتعلَّق بالدرس، هو (@٠١:١٣:٣٢).

طيب... قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر:٣]، مَن يُعرِب -يا إخوان-؟ ﴿إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾؛ اتفضل مباركي!

طالب: ﴿إِنَّ﴾: حرف ناسخ.

الشيخ: ﴿إِنَّ﴾: حرف ناسخ ينصب اسمه ويرفع خبره أين اسمه؟

طالب:....... (@٠١:١٤:٠٣).

الشيخ: (**الهاء**) العائدة إلى (**الله**) -جلَّ جلاله-، والخبر؟

طالب:....... (@٠١:١٤:٠٨).

الشيخ: هذه جملة، جملة ﴿كَانَ تَوَّابًا﴾، نعم أحسنت.

أمَّا (**الهاء**) فهي: اسم ﴿إِنَّ﴾ منصوب أو في محل نصب؟

طالب:....... (@٠١:١٤:٢٢).

الشيخ: في محل نصب لأنه ضمير، أعرب لي يا الذي بجانبه، أعرب لي جملة الخبر ﴿كَانَ تَوَّابًا﴾ !

طالب:....... (@٠١:١٤:٣١).

الشيخ: هذه الجملة تسمَّى: خبر ﴿إِنَّ﴾؛ لكن أعرِبها بالتفصيل؟

طالب:....... (@٠١:١٤:٤٥).

الشيخ: ﴿كَانُواْ﴾ حرف أم فعل؟

طالب:....... (@٠١:١٤:٤٦).

الشيخ: فعلٌ ماضٍ ناسخ.

طالب:....... (@٠١:١٤:٥٣).

الشيخ: يرفع اسمه وينصب خبره، أين اسمه؟

طالب:....... (@٠١:١٤:٥٨).

الشيخ: ضميرٌ مستتر تقديره (**هو**) يعود إلى (**الله**) -جلَّ جلاله-، والخبر؟

طالب: ﴿تَوَّابًا﴾.

الشيخ: ﴿تَوَّابًا﴾، يمكن أن تقول: في نسبة (**توبة**) إلى الله عَزَّوَجَلَّ: (**الله توابٌ**)، فهذه جملة أصلية مكتوبة، مبتدأ وخبر مرفوعان.

وتُدخل (**إنَّ**) على هذه الجملة فتقول: (**إنَّ الله توَّابٌ**).

وتُدخِل (**كان**) على هذه الجملة فتقول: (**كان الله توَّابًا**).

وتُدخل (**إنَّ، وكان**) فتقول: (**إنَّ الله كان توَّابًا**).

وإن كان المعنى الإجمالي واحد في الجميع؛ إلَّا أنَّ المعاني (@٠١:١٥:٣٩) تختلف لكثرة صرافي اللغة العربية.

وفي الحديث المشهور «**وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا**»، هذه (**كان**) الناقصة، أين اسمها وأين خبرها يا عيسى؟ «**كُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا**».

طالب:....... (@٠١:١٦:٠٤).

الشيخ: اسمها: واو الجماعة؛ فهو: اسم (**كان**) في محل رفع، وخبر «**كُونُوا**» ماذا؟

طالب: «**إِخْوَانًا**».

الشيخ: «**كُونُوا إِخْوَانًا**» أحسنت! الخبر «**إِخْوَانًا**»، «**كُونُوا إِخْوَانًا**».

طيب... و «**عِبَادَ اللهِ**»: هذا مُنادى، «**كُونُوا يَا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا**» أحسنت!

وقال المتنبِّي:

مــن كــانَ مرعــى عزمِــهِ وهمــوم رَوضَ الأمــاني لَــم يَــزَل مَهْــزُولا

الذي همُّه وعزمُه في الأماني، يتمنَّى أنه يكون بطلًا، وعالمًا، و..... هذا يبقى والحياة (@٠١:١٦:٤٣)

من كانَ مرعى عزمِهِ وهموم رَوضَ الأماني لَم يَزَل مَهْزُولا

أين الفعل الناسخ؟ محمد! الفعل الناسخ (**من كانَ مرعى**)؟

طالب:....... (@٠١:١٦:٥٩).

الشيخ: (**كان**) أين اسمها وخبرها؟

طالب: **اسمها**: (**مرعى**).

الشيخ: اسمها (**مرعى**)، والخبر؟ (**من كانَ مرعى عزمِهِ وهموم رَوضَ الأماني**)؟

طالب: (**رَوضَ الأماني**).

الشيخ: (**رَوضَ الأماني**)، هناك فعلٌ ناسخٌ آخر، (**لَم يَزَل مَهْزُولا**).

طالب:........ (@٠١:١٧:١٩).

الشيخ: (**يَزَل**) أين الاسم والخبر؟ اسم (**يَزَل**)؟

طالب:........ (@٠١:١٧:٢٤).

الشيخ: ضميرٌ مستتر تقديره (**هو**)، و(**مَهْزُولا**)؟

طالب:........ (@٠١:١٧:٣٤).

الشيخ: و(**مَهْزُولا**) الخبر، أحسنت!

طيب... لو أردنا أن نُعرِب –يا إخوان– (**الله أكبرُ**):

(**الله**): مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

و(**أكبر**): خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

أمَّا (**الله**) لفظ الجلالة فهو: مرفوع، وكما ترون بضمة واحدة، لماذا امتنع التنوين في (**الله**)؟

طالب:........ (@٠١:١٧:٥٩).

الشيخ: لأنَّ التنوين لا يُجامِع (ال)، هذا المضمون وواضح.

طيب... (اللهُ أكبرُ) ما نقول: (اللهُ أكبرٌ)!

(اللهُ أكبرُ): خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

طالب:....... (@٠١:١٨:١٦).

الشيخ: نعم، مُنِعَ من التنوين؛ لأنه ممنوعًا من الصرف، لماذا؟

للوَصْفية، وصيغة (أفعل) أحسنت!

وأمَّا قول المسلمين: (سبحانَ اللهِ).

طالب:....... (@٠١:١٨:٣١).

الشيخ: فـ(سبحانَ) اسم أم فعل أم حرف؟

طالب:....... (@٠١:١٨:٣٥).

الشيخ: اسم، ما إعراب (سبحان)؟

طالب:....... (@٠١:١٨:٤٥).

الشيخ: هذا مفعول مطلق، والتقدير (أُسبِّحُ اللهَ تسبيحًا وسبحانًا) يُقال: (سبَّحَ- يُسبِّحُ- تَسبيحًا- وسبحانًا) يعني: (التسبيح- والسُّبحان) مصدر لـ(سبَّحَ)؛ فـ(سُبحانَ الله) يعني: (أُسبِّح اللهَ تسبيحًا). (أُسبِّحُ الله) يعني: (أُنزِّهه): أُنزِّهُ الله عن النقائص.

إذًا (سبحانَ): هذا مفعولٌ مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

(سبحان الله)، ولفظ الجلالة: مضافٌ إليه مجرور.

فإذا قلتَ: (سبحانك):

فـ(سبحان): أيضًا مفعولٌ مُطلَق.

و(الكاف) في (**سبحانك**)؟

طالب:....... (@٠١:١٩:٣٤).

الشيخ: مضافٌ إليه؛ لكن في محل كسر.

مداخلة:....... (@٠١:١٩:٤٠).

الشيخ: أيوة، للإضافة؛ لأنَّ التنوين لا يُجامع الإضافة؛ (@٠١:١٩:٤٩) ما تجتمع (@٠١:١٩:٥٠) الإضافة والتنوين.

مداخلة:....... (@٠١:١٩:٥٢).

الشيخ: مصدر، هذا هنا يكون اسم مصدر، نعم يأتي، (**سبحان الله**) هي (@٠١:٢٠:٠٢) (**سبحانًا**).

وأمَّا الراكع فيقول: (**سبحان ربي العظيم**):

فـ(**سبحان**) أيضًا مفعولٌ مُطلق، يعني: (**أُسبِّحُ اللهَ تسبيحًا**) فهو مفعولٌ مُطلَق.

طالب: **مضاف**.

الشيخ: مضاف.

و(**ربي**): مضافٌ إليه، و(**ربي**) كلمتان: (**رب**) و(**ياء المتكلِّم**):

فـ(**رب**): مضاف إليه، وهو مضاف.

(**ياء المتكلم**): مضاف إليه.

و(**العظيم**). (**سبحان ربي العظيم**): صفة نعت، لماذا؟

طالب:....... (@٠١:٢٠:٣٧).

الشيخ: لـ(**رب**) ولَّا (**ياء المتكلِّم**)؟

طالب: لـ (**رب**).

الشيخ: للـ (**رب**) ولَّا (**لك**)؟

طالب: لـ (**رب**) و(ياء).

الشيخ: للـ (رب) -جلَّ جلاله-.

طيب... (ياء المتكلِّم) في (**ربي**) ساكنة أم مفتوحة؟

طالب:....... (@٠١:٢٠:٥٢).

الشيخ: إن كانت ساكنة ستقول: (**سبحان ربِّ العظيم**).

وإن كانت مفتوحة ستقول: (**سبحان ربيَ العظيم**).

والجواب: يصحُّ الوجهان، (ياء المتكلِّم) إذا جاء بعدها ساكن (يعني: كلمة مبدوءة بـ (ال)): لَكَ أن تُسكِّن، ولَكَ أن تَفتح.

ومثل ذلك تمامًا (**سبحان ربيَ الأعلى**).

إلَّا أنَّ الفَرْق بين (**سبحان ربي العظيم**) و(**سبحان ربي الأعلى**) في أنَّ:

(**العظيم**) مجرور بحركة ظاهرة.

و(**الأعلى**): مجرور بحركة مقدَّرة.

والله أعلم...

وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السادس والعشرون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِيْنَ والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وَعَلَى آلِهِ وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة، ليلة الاثنين، السادس والعشرين من شهر ربيع الأول، من سنة ثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة الحبيب المصطفي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

في هذا الجامع جامع الراجحي في حي الجزيرة بمدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السادس والعشرين من دروس شرح ألفية ابن مالك –عليه رحمة الله–.

ونسأل الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه، وأباءنا وأمهاتنا، وولاة أمورنا وعلمائنا، وأن يجعل عملنا في رضاه وأن يتقبل منا إنه جوادٌ كريم.

درسنا في هذه الليلة –إن شاء الله تعالى- سيكون في ناسخ من نواسخ الابتداء وهو

باب ما وأخواتها

أو كما يقول ابن مالك في الألفية: (فَصْلٌ فِي مَا وَلاَ وَلاَتَ وَإِنْ الْـمُشَبَّهَاتِ بِلَيْسَ).

أو يقولون الأحرف المشبهة بليس، وبعضهم يسميها باب (ما وأخواتها)، يقول فيها الإمام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١٥٨. إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُوْنَ إِنْ — مَـعَ بَقَـا الْنَّفْـي وَتَرْتِيْـبِ زُكِـنْ
١٥٩. وَسَبْقَ حَرْفِ جَرَ أوْ ظَرْفٍ كَمَا — بِـي أَنْـتَ مَعْنِيًّـا أَجَـازَ الْعُلَمَـا
١٦٠. وَرَفْـعَ مَعْطُـوْفٍ بِلكِـنْ أَوْ بِبَـلْ — مِنْ بَعْدِ مَنْصُوْبِ بِمَا الْزَمْ حَيْثُ حَل
١٦١. وبَعْدَ مَـا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَا الْخَبَرْ — وَبعَـدْ لا ونَفْـي كَـانَ قَـد يجـر
١٦٢. فِي النَّكِـرَاتِ أعْمِلَـنْ كَلَيْسَ لا — وَقَـدْ تَلِـي لَاتَ وَإِنْ ذَا العَمَـلَا
١٦٣. وَمَا لِلاَتَ فِي سِوَى حِيْنِ عَمَلْ — وَحَذْف ذِي الرَّفْع فَشَا وَالْعَكْسُ قَل

نعم هذه أبيات هذا الباب التي سنشرحها –إن شاء الله– في هذه الليلة، فمن يسمعنا إياها مرة أخرى قبل أن نشرع فيها؟

هذه الأدوات الأربع وهي (ما ولا وإن ولات) هي أربعة أحرف قد تعمل عمل ليس، أي ترفع اسمها وتنصب خبرها، فتقول: ما محمدٌ بخيلًا، (ما) هذه حرف نفي، عامل عمل ليس.

ومحمد: اسمها مرفوعٌ بها.

بخيلًا: خبرها منصوبًا بها.

أي أنها حينئذٍ تعمل مثل كان وأخواتها، هذه الأحرف إذا عملت تكون عاملةً مثل عمل كان وأخواتها، وهذا هو عمل النوع الأول من النواسخ، كما شرحنا في الدرس الماضي، النوع الأول من النواسخ الداخلة على الجملة الاسمية هي ما ترفع المبتدأ اسمًا لها، وتنصب الخبر خبرًا لها، وهذا النوع من النواسخ يشمل

ثلاثة أشياء يشمل كان وأخواتها.

وهذه شرحناها، ويشمل (ما) وأخواتها، ونشرحها الآن -إن شاء الله- ويشمل كاد وأخواتها أفعال المقاربة، فهذه الثلاثة كلها تعمل عملًا واحدًا وهو رفع المبتدأ اسمًا لها، ونصب الخبر خبرًا لها.

فإن قلت، إن كان الأمر كما تقول، وهو أن هذه الأحرف تعمل مثل عمل كان، فلماذا خفها ابن مالك والنحويون في بابٍ مستقل، لماذا لم يدخلها في باب كان، ويجعلونها من أخوات كان، وأخوات كان يذكرون (أصبح وأمسى...) ثم يذكرون هذه الأحرف منها وينتهي الأمر.

لأن هذه أحرف أما كان وأخواتها فأفعال، وهناك فرق آخر وهو أن هذه الأحرف لا تعمل بإطلاق بل تعمل بشروطٍ وبخلاف بين العرب أنفسهم، فبعض العرب يعملوها، وبعض العرب لا يعملها كما سيأتي -إن شاء الله- في الشرح.

فإن قلت: لماذا قال النحويون وابن مالك (ما ولا ولات، وإن المشبهات بليس) لماذا ما شبهوها بكان أو من باب.

الجواب عن ذلك: أيضًا لأن هذه الأحرف تشبه ليس من وجهين من حيث العمل ومن حيث المعنى وهو النفي، أما شبهها بكان، فن وجهٍ واحد وهو العمل فلهذا كانت أشبه بليس، فلهذا قال المشبهات بليس.

لأن العرب الذين يعملوها إنما أعملوها تشبيهًا لها بليس، وحملًا لها على ليس، نبدأ الآن بالنظر في أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، **يقول:**

إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُوْنَ إِنْ ... مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيْبٍ زُكِنْ

تكلم في هذا البيت على إعمال ما، (ما) حرف نفي، معروف ومشهور في اللغة، تقول: ما ذهب زيدٌ وما نجح خالدٌ، وتقول: ما محمدٌ مهمل، فـ(ما) حرف نفي،

إذًا هو حرف والحروف ما القاعدة في إعمالها، أن تعمل أم أن تُهمل، أن تكون عالة أم تكون هاملة ليس لها عمل؟ ما القاعدة في إعمال الحروف.

الحروف القاعدة العامة في الحروف، إذا كانت مختصة بالأسماء أو بالأفعال فإنها تعمل، وإذا كانت غير مختصة فالقياس فيها أنها تُهمل، هذه القاعدة ذكرناها يا إخوان في أول الكلام على الألفية، في أقسام الكلمة لاسمٍ وفعلٍ وحرف، على قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ

وقلنا هناك لماذا مثلوا بثلاثة أمثلة، بهل وفي ولم، لكي يقول لك إن الحروف ثلاثة أنواع، فمنها نوعٌ يدخل على الأسماء وعلى الأفعال، مثل هل الاستفهامية، فتدخل على الفعل تقول: هل نجح محمد؟ هل سافر أبوك، وتدخل على الاسم، تقول: هل محمدٌ مسافر، ونسميه حرفًا غير مختص أي لا يختص بالأسماء أو لا يختص بالأفعال، والقياس فيه في هذا النوع أنه لا يعمل، فلهذا من حروف الاستفهام، هل والهمزة لا تعمل شيئًا، لأنها غير مختصة.

والنوع الثاني: الحروف المختصة بالدخول على الأسماء، حروف لا تدخل إلا على الأسماء لا تدخل على الأفعال، كحروف الجر، ومثَّل لها هناك بـ في، ولهذا وجدنا حروف الجر عاملة، عاملة الجر، والأصل في هذه الحروف التي تختص بالأسماء بأنها تعمل الجر.

والنوع الثالث: الحروف المختصة بالدخول على الأفعال، حروف الجزم: (لم ولما) وحروف النصب: (فلن، كي، وأن) والقياس في هذه الحروف المختصة أن تعمل فحروف الجر عاملة، حروف الجزم عاملة، وحروف النصب عاملة.

أما الحروف الغير مختصة فالأصل فيها أنها لا تعمل، فقد لا تعمل، لأنها لا

تدخل على نوعٍ معين، من الأفعال تدخل على الماضي قد ذهب، وتدخل على المضارع قد لا يذهبن ولذلك لا تعمل.

لام الابتداء: لا تعمل؛ لأنها تدخل على الأسماء مثل إن خالدًا لقائم، وتدخل على الأفعال مثل خالدًا ليقوم، ولهذا لا تعمل، ولو طبقنا هذا القياس وهذا الأصل على ما النافية، فالقياس فيها أن تعمل أم لا تعمل؟ القياس فيها أنها لا تعمل، لأنها غير مختصة، قد تدخل على الأفعال، مثل: ما ذهب محمد، وتدخل على الأسماء مثل: ما محمدٌ ذاهب، وقد أبقاها أكثر العرب على هذا الأصل، ومنهم بنو تميم.

وبقية قبائل العرب والحجازين، أكثر العرب سوى الحجازيين يبقون هذا الحرف على أصله يعني يكون عندهم حرفًا مهملًا، تبقى الجملة بعده على ما كانت عليه قبل دخوله، فإذا قلت محمد ناجح، فهذا مبتدأ وخبر، ثم أدخل (ما؟) عند جمهور العرب ستقول: ما محمدٌ ناجحٌ، (ما): حرف نفي مهمل.

ومحمدٌ ناجحٌ: خبرٌ ومبتدأ مرفوعان.

أما الحجازيون فهم الذين أعملوا ما عمل ليس، فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر، يقولون: ما محمدٌ ناجحًا، وبلغتهم نزل القرآن العظيم، و(ما) الحجازية إنما عملت في القرآن في موضعين، في قوله -تعالى-: ﴿فما هذا بشرا﴾ [يوسف:٣١].

وفي قوله: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡ﴾ [المجادلة:٢]، وقولهم: ﴿فما هذا بشرا﴾ [يوسف:٣١]؛ ما نافية حجازية عاملة، هذا حرف نافي لكنه عامل.

هذا: اسم ما الحجازية في محل رفع.

وبشرًا: خبر ما منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

وقوله: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡ﴾.

ما: نافية عاملة حجازية، وهم يختصرون ويقولون ما حجازية يعني عاملة.

ما هن: هن هذا اسم من أي الأسماء؟ ضمير، والضمائر مبنية، هن: اسم ما الحجازية في محل رفع.

أمهاتهم: أمهات: خبر ما الحجازية منصوب وعلامة نصبه الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، وهو مضاف، وهم: مضافٌ إليه في محل جر.

طالب: (@١٤:٢٨).

الشيخ: حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الأعراب وهو عامل كباقي حروف الجر.

وقال الشاعر: (**أبنائه متكتفون أباهم حنقو الصدور وماهم أولادها**)؛ الشاهد: وما هم أولادَها، قال أولاد بالنصب.

والحجازيون الذين يعملون ما عمل ليس، يعملونها بشروط لا بإطلاق، وهذه الشروط ذكرها ابن مالك في البيت السابق، في قوله:

مَا دُوْنَ إِنْ مَعَ بَقَا الْنَّفْيِ وَتَرْتِيْبِ زُكِنْ

فالشرط الأول: ألا يأتي بعدها إن الزائدة، فتقول: ما إن محمدٌ بخيلًا، ثم أدخل (ما) للنفي، ما محمد بخيلًا، ثم تدخل إن، هنا إن زائدة للتوكيد، حرف زائد للتوكيد، فيجوز أن تقول إذا أردت التوكيد، ما إن محمدٌ بخيلٌ، لكن إذا أدخلت إن بعد ما فإن ما حينئذٍ يبطل عملها عند الحجازيين، وهي عند التميمين مبطلة أصلًا.

يعني إذا دخلت (إن) لا تعمل باتفاق، ومن ذلك قول الشاعر: (**بني غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف**)؛ يقول: ما إن أنتم ذهب، الأصل أنتم

ذهبٌ مبتدأ وخبر، ثم أدخل (ما) للنفي فقال: ما أنتم ذهبًا، ثم زاد إن فقال: ما إن أنتم ذهبٌ.

ويقول الآخر: (**فما إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ ولكن، منايانا ودولة آخرينا**)؛ يقول: طبنا جبنٌ علاجنا ليس الجبن، بل هو القتال، ومنايا الناس، طبنا جبنٌ ثم ينفي يقول: ما طبنا جبنًا ثم زاد إن فأبطل عملها، فقال ما إن طبنا جبنٌ، هذا الشرط الأول وذكره ابن مالك في قوله: (دون إن).

والشرط الثاني: ألا يزول نفيها بإلا، يقولون: ألا يُبطل نفيها بإلا، ألا يُنقض نفيها بإلا، وذلك إذا أوتيَّ بإلا مع خبرها كأن تقول: ما محمدٌ إلا رسولٌ، ما أصل هذه الكلمة يا إخوان، محمدٌ رسولٌ، مبتدأ وخبر.

نمثل بمحمد كريم، محمد كريم مبتدأ وخبر، ثم أدخل النفي، تقول: ما محمدٌ كريمًا، إذا قلت محمدٌ كريمٌ تثبت أم تنفي الكرم لمحمد؟ تثبت، أدخل (ما) ما محمد كريمًا تنفي أم تثبت؟ تنفي انتبه، أدخل مع (ما) إن، ما محمدٌ إلا كريمٌ تثبت أم تنفي؟ تثبت، كيف تثبت مع إن ما للنفي؟

لأن (إن) تنقض ما في (ما) هذا معنى قوله: (لا ينقض نفيها بإلا) لأن ما للنفي، وإلا تنقض هذا النفي وتزيل معنى النفي وتجعل هذا المعنى معنى الحصر، تريد أن تحصر ما محمد إلا كريم، حصرت محمد في الكرم.

وعلى ذلك قوله -تعالى- ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران:١٤٤]؛ الآن هنا ينفي الرسالة عنه أم يثبت الرسالة؟ يثبت الرسالة مع أنها مسبوقة بـ (ما)، لكن (ما) هذا حرف نفي وإلا تنقض هذا النفي وتجعل المعنى ما وإلا الحصر.

ما إعراب ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾؟ محمدٌ: مبتدأ.

ورسولٌ: خبره.

(وما): حرف نفيٍ مهمل.

(وإلا): أداة حصر، أو قصر الذي تشاء.

النحويون يقولون أداة حصر، والبلاغيون يقولون أداة قصر، والمعنى واحد.

ويكون الاستثناء الملغاة، الاستثناء الملغاة هو الحصر هو أسلوب الحصر.

ومن ذلك قوله -تعالى- أيضًا: ﴿قَالُوٓاْ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا﴾ [يس:١٥]، الأصل في اللغة -والله أعلم-: أنتم بشرٌ ثم نفى ما أنتم بشرًا، ثم نقض النفي بإلا، ما أنتم إلا بشرٌ، فأثبت البشرية لهم، وقال: ﴿وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٞ﴾ [الأحقاف:٩]؛ ويقول: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ﴾ [المؤمنون:٢٤]، لو قلت في آية يوسف ما هذا إلا بشرًا ثم قال آخر ما هذا إلا بشرٌ وجب أن يلغي ويبطل (ما).

وبيَّن ابن مالك هذا الشرط في قوله: (**مَعَ بَقَا الْنَّفْي**)، يريد مع بقاء النفي، ثم سهَّل الهمزة، والهمزة يجوز أن تسهل، تقول: (**مَعَ بَقَا الْنَّفْي**) يعني ألا ينقض هذا النفي ويبقى بإلا.

والشرط الثالث: لإعمال ما الحجازية: ألا يتقدم خبرها على اسمها، يعني أن يأتي اسمها أولًا ويأتي خبرها بعد ذلك يعني أن تلزم الجملة الأصل، والأصل في المبتدأ وما كان أصله المبتدأ أن يتقدم والأصل في الخبر أن يتأخر كما قال ابن مالك: والأصل في الأخبار أن تؤخرا.

كقولك: ما محمدٌ بخيلًا، لكن لو قدمت الخبر، فقلت: ما بخيلٌ محمد، لوجب أن تهمل (ما) وما إعراب ما بخيلٌ محمد؟ هذا شرحناه في باب الابتداء، (ما) حرف نفي، و(بخيلٌ محمد) بخيل: خبر مقدم، ومحمد: مبتدأ مؤخر، ويجوز إعراب آخر، أن نجعل بخيل مبتدأ ومحمد: (٢٢:٢٨) مكان الخبر.

وبيَّن ابن مالك هذا الشرط في قوله: (وَتَرْتِيْبٍ زُكِنْ) زُكِن أي التزم به، أن تبقى الجملة على ترتيبها الأصلي، تقديم المبتدأ وتأخير الخبر.

بعد أن ذكرنا أن الحجازيين يعملون عمل ليس بثلاثة شروط، يمكن أن نقول: وهذه الشروط الثلاثة تعود إلى شرطٍ واحد، وهذا الشرط الواحد يعود إلى طبيعة عمل (ما الحجازية).

فعمل ما الحجازية عملٌ قوي أم ضعيف؟ تعمل بالأصالة أم بالتشبيه، تعمل بالتشبيه أي عملها ضعيف، فرع مشبهة بليس، فالأصل ليس، وهي فرع والقاعدة تقول: إن الفرع لابد أن ينحط عن درجة الأصل، فالأصل يعمل، على كل حال تقدم الخبر أو تأخر جيز فيه أو لم (٢٣:٣٨).

أما هذا الفرع الضعيف إنما عمل بالتشبيه فإنه لا يعمل هذا العمل إلا إذا جاءت الأمور على ما يرام، ما في أي مشكلة في الجملة، يعني إذا جاءت الجملة على أصلها الأول الأصيل مبتدأ وخبر، وانتهينا، تعمل حينئذٍ.

لكن لو حذفت الجملة أين المشكلة؟ أي تغيير لهذا الأصل فإن عمله يبطل عملها ضعيف، فأي تغيير في ترتيب الجملة يُبطل عملها، لو قدمت الخبر وأخرت المبتدأ يبطل العمل، لو أتيت بإلا يبطل العمل لو أتيت (إن) الأصل أنها ما تزاد، إذًا فكلها ترجع إلى شرط واحد وهي أن تأتي الجملة بعدها على أصلها دون تغيير، فإن كان هناك تغيير في تقديم أوتأخير أو زيادة، فإن عملها يبطل لأن عملٌ ضعيفٌ، هذا ما يتعلق بإعمال (ما) عمل ليس.

ثم يقول ابن مالك بعد ذلك:

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا ... بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ الْعُلَمَا

بعد أن ذكر وذكرنا تبعًا له قبل ذلك، أن (ما) تعمل إذا جاءت الجملة على

ترتيبها الأصلي من دون تقديمٍ أوتأخير، نص في هذا البيت على أن معمول الخبر إن كان شبه جملة، فيجوز أن يتقدم، ويأتي بعد (ما).

وهذه المسألة ليست غريبة، لأننا شرحناها بالتفصيل في الدرس الماضي، فإذا قلت: (ما محمدٌ راكبًا)، **ما**: نافية، **محمدٌ**: هذا الاسم، **راكبًا**: هذا الخبر.

ما محمدٌ راكبًا، ماذا؟ سيارة، ما محمدٌ راكبًا سيارةً؛ مفعول به، ما الواقع عليها؟ وقع عليها الركوب، أين الركوب؟ الركوب في قولنا راكبًا إذًا ما الذي نصب سيارةً؟ ما الذي نصب المفعول به سيارةً؟ راكبًا لأنه اسم فاعل.

وراكبًا هنا ما إعرابه؟ خبر ما، راكبًا خبر ما، وسيارةً مفعولٌ للخبر، يقول معمولٌ للخبر، لأن الناصب فاعل، والمنصوب مفعول، الناصب عامل والمنصوب معمول، هذا معمول الخبر، معمول الخبر إن كان شبه جملة أي جارًا ومجرورًا أو ظرفًا، فيجوز أن يتقدم ويأتي بعد (ما) كأن تقول: (ما محمدٌ راكبًا على السيارة) فلك أن تقول: (ما على السيارة محمدٌ راكبًا) ويبقى العمل.

أو تقول: (ما محمدٌ راكبًا فوق السيارة) ظرف لك أن تقدمه فتقول: ما فوق السيارة محمد راكبًا، فإن كان معمول الخبر غير ذلك كمفعول به، كـ محمد ركب سيارة، فهل يجوز أن يلي معمول الخبر الناسخ؟ معمول الخبر هل يجوز أن يلي الناسخ؟ نعم.

طالب: (@٢٧:٥٨).

الشيخ: من أين لك هذه المعلومات؟! نعم أحسنت، أنت تريد أن تقول هذا الكلام شرحناه في الدرس الماضي ما الجديد فيه؟ أقول لا جديد فيه، نفس المسألة المذكورة في الدرس الماضي، وهي الكلام على معمول الخبر، هل يأتي بعد الناسخ أم لا؟

كقول ابن مالك: ولا يلي العامل معمول الخبر إلا إذا ظرفًا أتى أو حرف جر، الخلاف والمسألة شرحناها الذي يقال هناك هو الذي يقال هنا.

فيقال إذا كان معمول الخبر شبه جملة يجوز أن يلي الناسخ، وإن لم يكن شبه جملة فلا يجوز، هذا مذهب الجمهور، لكن لك أن تقول لماذا أعاده ابن مالك الآن؟ ونحن هناك قلنا إن الحكم عام، في كل العوامل ليس خاصًا بكان، نعم.

لأنه ذكر في البيت السابق وترتيب ذُكر، نص على أن تبقى الجملة على ترتيبها، فقد يتوهم أن الترتيب يشمل حتى معمول الخبر، فقال لك لا معمول الخبر، فقال لك لا، معمول الخبر يدخل في الحكم السابق، وإن كان شبه جملة يجب أن يتقدم، وإن لم يكن فلا يجوز أن يتقدم، وهذا عند الجمهور.

فإن قلت لماذا قال ابن مالك ي نهاية البيت: (**أجاز العلما**).

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرَ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ الْعُلَمَا

العرب أم العلماء؟ العلماء، ونحن نتبع في اللغة العرب أو العلماء؟ العرب فلماذا قال العلماء؟ لا ما قال الرواة قال العلماء.

كذا قال شراح الألفية، قال شراح الألفية: إن تقديم المعمول هنا وهو شبه جملة لكن لم يرد سماعًا وإنما قاسه النحويون قياسًا فلهذا قال: أجاز العلماء ما قال أجاز العرب.

ومع ذلك ابن مالك، طبعًا هو متأخر، ابن مالك ليس متقدم كسيبويه والمبرد ابن مالك في القرن السابع، ذكر بيتًا عن العرب فيه تقديم المعمول وهو شبه جملة، وهو قول الشاعر: (**بأهبة حزم لذ وإن كنت آمنًا فما كل حين مَنْ تُوالي مُواليا**)؛ يقول ما إن توالي مواليًا كل حين، يقول: ليس من توالي مواليًا كل حين، ليس بمعنى لا، لا بمعنى ليس.

ما من توالي هذا الاسم مواليًا هذا الخبر، كل حين هذا ظرف، ثم قدم الظرف فقال: فما كل حينٍ من توالي مواليًا، على كل حال يبقى السماع في ذلك قليلًا جدًا.

يقول: ما محمد راكبًا على السيارة، ثم ما على السيار محمد راكبًا، أو أن تقول مثلًا: ما محمد جالسًا في البيت، ما في البيت محمدًا جالسًا.

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **ولا زال الكلام موصولًا على ما سبق:**

وَرَفْـــعَ مَعْطُـــوْفٍ بِلكِـــنْ أَوْ بِبَـــلْ **مِنْ بَعْدِ مَنْصُوْبٍ بِمَا الْزَمْ حَيْثُ حَل**

يقولك إذا جاءت ما الحجازية هذه، فإنها ترفع اسمها وتنصب خبرها، لو عطفت على هذا الخبر المنصوب، فقلت مثلًا ما محمدٌ أكلًا وشاربًا، ما محمدٌ قاعدًا ولا جالسًا، تريد أن تعطف، تعطف بالواو تعطف بـــ ثم، تعطف بالفاء، ما محمد مسافرًا فحاجًا، تعطف بحروف العطف، فما حكم المعطوف على خبر ما، ما حكم المعطوف على هذا المنصوب الخبر، فيقول: إذا كان العطف بـــ (بل) أو بـ (لكن) فيجب في المعطوف الرفع، فتقول: ما محمدٌ آكلًا بل شاربٌ ولا يجوز (٣٣:٣٩) وتقول: ما زيدٌ شاعرًا لكن كاتبٌ.

وإذا عطفت ما سوى ذلك من حروف العطف كالواو والفاء، لك أن تعطف بالنصب، ولك أن تعطف بالرفع والنصب هو المختار، فتقول ما محمدٌ كاتبًا وشاعرًا أو تقول: ما محمدٌ كاتبًا وشاعرٌ.

وتقول: ما زيدٌ مسافرًا فحاجًا، وما زيدٌ مسافرًا فحاجٌ، فإن قلت... عرفنا الحكم الآن، إذا كان العطف بـــ (بل) أو بـ (لكن) يجب في المعطوف الرفع، فإن كان العطف في غيرهما جاز في المعطوف الرفع والنصب.

السؤال: لماذا كان الحكم هكذا؟

الجواب: يعود إلى المعنى.

طالب: (@٥٥:٣٤).

الشيخ: ولو نصبنا، ما محمدٌ كاتبًا بل قارئًا ما المشكلة؟ بـ (بل) و بـ (لكن) تعكس، نعم، بـ (بل) وبـ (لكن) تثبت لما بعدهما عكس ما لقبلهما، هذا بل ولكن هذا استعمالها دائمًا، فإذا كان ما قبلهما مثبتًا فإنها تثبت لما بعدهما النفي، وإذا كان ما قبلهما منفيًا فإنهما يثبتان لما بعدهما الإثبات، هذا (بل) و(لكن).

فإذا قلت: ما محمدٌ كاتبًا بل شاعرٌ، فقولك: ما محمدٌ كاتبًا نفي أو إثبات؟ نفي، بل كاتبٌ نفي أو إثبات؟ إثبات، فلو قلت بل كاتبًا لكان المعنى وأنت لا تريده، ما محمدٌ كاتبًا بل ما محمدٌ شاعرًا.

وأنت لا تريد النفي بل تريد عدم النفي الإثبات، فلهذا لا يجوز حينئذٍ أن تعطف باللفظ، والإعراب حينئذٍ (ما محمدٌ كاتبًا بل شاعرٌ) تقول بل عطف الجملة على جملة، إذًا ما بعدها جملة، بل هو شاعرٌ هو شاعرٌ مبتدأ وخبر والجملة معطوفة على الجملة السابقة، وكذلك لو قلت: ما محمدٌ بخيلًا لكن كريمٌ، أي لكن هو كريمٌ.

لكن لو عطفت بالأحرف الأخرى، لم يقع هذا الإشكال، لأن الأحرف الأخرى تُشرِك أي تجعل لما بعدها مثل ما لقبلها، تجعل الحكم واحد.

فتقولك ما محمدٌ كاتبًا وشاعرًا، أي تنفى الاثنين عنهما، لا هو كاتب ولا هو شاعر، ما محمدٌ كاتبًا وشاعرًا، ولك أن تقول: لا محمدًا كاتبًا ولا شاعرًا تأتي بهذا أو هذا.

فإذا نصبت وهو المختار تقول ما محمد كاتبًا وشاعرًا، فيكون العطف حينئذٍ من عطف المفردات، عطفت كاتبًا على شاعرًا، ولك أن ترفع جائز، فتقول: ما محمد كاتبًا وشاعرٌ، أو ما محمدٌ كاتبًا ولا شاعرٌ، فإذا رفعت كان خبرًا للمبتدأ

المحذوف ويكون العطف من عطف جملة على جملة.

طالب: (@٣٨:٣٧).

الشيخ: نعم تقصد مع بل ولكن؟ نعم لأن بل ولكن تنقض ما قبلها، بل ولكن ينقضان ما قبلهما، فإن كان نفيًا نقض وأثبت لما بعدهما الإثبات، وإن كان ما قبلهما مثبتًا نقض هذا الإثبات، وأثبت لما بعدهما النفي.

طالب: (@٣٩:٢٥).

الشيخ: إذا رفعت فهو خبر لمبتدأ محذوف، صارت جملة اسمية مبتدأ وخبر، وهذه الجملة معطوفة على الجملة السابقة، هو كاتبٌ وإذا نصبت كاتبًا وشاعرًا، ما محمدٌ كاتبًا وشاعرًا، عطف مفردات، عطفت شاعرًا على كاتبًا، والعطف قد يكون عطف مفردات، وقد يكون عطف جمل، قلنا إذا عطفت بغير بل ولكن، لك النصب وهو المختار، ولك الرفع.

طالب: (@٤٠:١٠).

الشيخ: ما محمدٌ كاتبًا وهو شاعرٌ يمكن أن تصرح بذلك، تقول ما محمدٌ كاتبًا وهو شاعرٌ، نعم جملة، وهو شاعر، فإن صرحت صار مبتدأ وخبر، لكن إن حذفته هو، ما محمدٌ كاتبًا وشاعرٌ هو إن جعلتها جملة ما هناك وقفة لكن في الكتابة ما تظهر، هناك وقفة، ما محمدٌ كاتبًا، وشاعرٌ أي وهو شاعرٌ.

وإن صار من عطف المفردات فالكلام على الوصف ما محمدٌ كاتبًا وشاعرًا أي ما هو كاتب وما هو شاعر.

إذا رفعت نعم، يكون المعنى على الإثبات، وإذا نصبت يكون المعنى على النفي، ثم يقول بعد ذلك:

وبَعْـدَ مَـا وَلَـيْسَ جَـرَّ الْبَـا الْخَبَـرْ   وَبعَــدْ لا ونَفْــي كَــانَ قَــد يجــر

أي بعد ما وليس جر الباء الخبر، (**ونَفْي كَانَ قَد يجر**) الخبر بالباء، يذكر في هذا البيت أن الباء يجوز أن تدخل على الخبر، الأصل في الخبر ألا تدخل عليه الباء، تقول محمد كريمٌ تقول محمد بكريم، تقول محمدٌ كريم، وتقول كان محمدٌ كريمًا تقول كن محمدٌ بكريم، لكن يجوز أن تدخل الباء على **الخبر في حالتين:**

الحالة الأولى: أن دخولها يكون جائزًا بإطلاق باطراد بقياس، وذلك إذا كان الخبر بعد ما وبعد ليس، فلك أن تدخل الباء على الخبر ولك ألا تدخل الباء على الخبر، فتقول: ليس محمدٌ كريمًا وليس محمد بكريمٍ.

وتقول: ما محمدٌ كريمًا وتقول: ما محمدٌ بكريمٍ، وفي القرآن العظيم: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر:٣٦]؛ ولو قلت في الكلام: أليس الله كافيًا عبده لصح.

وقال: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:٤٦]، ولو قلت في الكلام ما ربك ظلامًا للعبيد صح، وفي القرآن: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ﴾ [الزمر:٣٧]، ولو قلت في الكلام أليس الله عزيزًا صح.

وفي القرآن: ﴿وَمَا هِىَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ [هود:٨٣]؛ ولو قلت في الكلام، وما هي من الظالمين بعيدًا صح.

إذًا فدخول الباء على الخبر بعد ما وبعد ليس جائزٌ باطراد، إن أدخلتها فيكون معناها التوكيد على القياس بأن كل الأحرف الزائدة فائدتها والغاية منها التوكيد، وإن لم تدخلها فإنك لم تُرِد هذا التوكيد.

فإن قال قائل لماذا قال ابن مالك وأنت تبعته أيضًا يقول: الباء تدخل على الخبر بعد ما وليس، ولم تقل إن الباء تدخل على خبر ما وخبر ليس، ما قال؟ وما قلنا؟ إن الباء تدخل على خبر ليس وخبر ما، لو قلنا ذلك لكان صحيحًا لكن قال

ابن مالك وقلت أيضًا: إن الباء تدخل على الخبر إذا كان الخبر واقعًا بعد ما وبعد ليس.

طالب: (@٠٥:٠٠:٤٥).

الشيخ: لأن المراد بــ (ما)العاملة والهاملة، الــ ما الحجازية والتميمية، سواء كانت (ما) عاملة أم هاملة، فإن الباء يجوز أن تدخل في الخبر حينئذٍ حتى على قول التميمين وأكثر العرب الذين يهملون ما فيقولون: ما محمدٌ قائمٌ يجوز عندهم أن يقولوا ما محمدٌ بقائمٍ.

والحالة الثانية لدخول الباء على الخبر أن يكون دخولها قليلًا، متى يكون دخولها قليلًا إذا كان الخبر بعد لا النافية وبعد كان المنفية، بعد كان المنفية كأن تقول: ما كان محمدٌ بخيلًا، هذا الكثير، ويجوز لك على القليل لا تكثر، يجوز لك على القليل أن تقول أحيانًا ما كان محمدٌ ببخيلٍ، قليل ما تكثر منه لو أكثرت منه لكان خطأً لكن لو قلته أحيانًا أو الشاعر مثلًا قاله في قصيدة أو قصيدتين من ديوانه، أو إن كان ألَّفَ كتابًا مثلًا من ثلاثين صفحة، وذكر هذا الاستعمال مرة أو مرتين، لا نقول هذا خطأً، نقول هذا قليل وجائز على قلة.

لكن لو أن شاعرًا استعمل هذا الأسلوب في قصيدته ثلاثة أربع مرات أو كتاب في خمسين صفحة، واستعمل هذا الأسلوب عشرين مرة، هذا خطأ، لأن هذا إنما يجوز على قلة، دخول الباء على الخبر قليلٌ إذا كان الخبر بعد (لا) النافية، أو كان المنفية، هنا.

أما الحالة الأولى فهذه جائزة على الإطلاق، ومن ذلك قول الشاعر: (**وإنْ مُدَّت الأيدِي إلى الزادِ لمْ أكُنْ بأعجَلِهِم إذْ أجشعُ القومُ أعْجَلُ**)؛ يقول إذا جلسنا على الطعام لا تكون أول من يمد يده على الطعام، فإن هذه عادة الجشعين،

الجشع هو العجل الذي يتعجل، وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم، وهذه من صفات الكرماء، ما يكون من أول من يتقدم أو أول من يأكل، وإن كان بعض العامة يقولون في أكل الجمال يقوم أول الرجال، لكن هذا كلام الشاعر.

الشاهد في قوله: لم أكن بأعجلهم، ولو أتى بالكلام على الكثير، لقال: لم أكن أعجلهم، فأدخل الباء على الخبر لأنه مسبوق بكون منفي، وأكن مسبوقة بـ (لم)، وقلنا إذا كان الخبر مسبوق بــ (لا) النافية، كأن تقول لا مهملٌ ناجح، لا مهملٌ ناجحًا، سيأتي الكلام على إعمال (لا) عمل ليس بعد قليل.

لكن سبق هذه المسألة لأنها مرتبطة هنا، ولو أخر البيت في الأخير، لكان أوضح، كأن تقول: لا مهملٌ ناجحًا يعني ليس مهمل ناجحًا، فلا نافية، ومهمل اسمها مرفوع وناجحًا خبرها منصوب لك أن تدخل الباء هنا بقلة فتقول: ما مهملٌ بناجح، هذا شعرٌ قليل، لا مهملٌ بناجحٍ.

ومن ذلك قول الشاعر: **(فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فتيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ)**؛ البيت طبعًا لسواد بن قارب الصحابي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يقول للنبي عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ، **(فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ)**؛ الشاهد قوله: لا ذو شفاعةٍ بمغنٍ ولو أتى به على الكثير لكان يقول: لا ذو شفاعة مغنيًا.

لا: نافية عاملة عمل ليس ذو اسمها مرفوعة وعلامة رفعها الواو.

ومغنيًا: خبرها منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ما إعراب فتيلًا؟ **(فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ سِوَاكَ بِمُغْنٍ فتيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ)**؛ حاولوا، مفعول لكن أي مفعول المفاعيل خمسة، مفعول به؟ لا، هذا مفعول مغنٍ الغناء واقع على الفتيل؟ هذا مفعول به المفعول به هو الذي وقع عليه الفعل، الغناء لم يقع على الفتيل، ليس مفعولًا به.

تمييز؟ تمييز من أين؟ مغنٍ؟ لا.

طالب: (@٤٩:٥١).

الشيخ: هو مفعولٌ مطلق، والأصل: فكن لي شفيعًا يوم لا ذو شفاعةٍ بمغنٍ إغناء فتيلٍ، ثم حذفنا إغناء وأقمنا فتيلًا مقامه، يسمونه هذا النائب نائب المصدر، ينوب عن المصدر، فينتج عن المفعول المطلق أشياء، والغرض والفائدة من المفعول المطلق هنا بيان العدد أو الكمية.

إذًا فالخلاصة أن الباء تدخل باطراد وجواز المطلق على الخبر إذا وقع بعد (ما) وبعد ليس، بل إننا نقول إن دخول الباء بعد (ما) النافية هو الأكثر ورودًا في القرآن العظيم، أما عدم دخوله فلم يقع في القرآن إلا في موضعين كما ذكرنا، ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ﴾ [المؤمنون:٢٤]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡ﴾ [المجادلة:٢]، وما سوى ذلك مع أن (ما) في القرآن حجازية، دخلت الباء على الخبر، كالشواهد التي ذكرنا قبل قليل.

وغيرها كثير، ومع ذلك فدخولها وعدم دخولها جائزٌ باطراد، فإن سأل طالب وقال، إذا قلنا الآن إذا أدخلنا الباء، ليس محمدٌ بشاعرٍ كيف نعرب؟

ليس: هذا فعل ناسخ من أخوات كان يرفع وينصب خبره.

ومحمدٌ: اسم ليس مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

بشاعرٍ: الباء حرف جر زائد، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، **وشاعرٍ:** لكن ما إعرابه؟ فاعل أو مفعول به؟ تعربه فتقول: شاعرٍ: خبر ليس، هو خبر ليس، خبر ليس مرفوع أو منصوب أو مجرور؟ منصوبٌ لكن هنا منصوب لفظًا أم محلًا؟ محلًا، خبر ليس منصوبٌ محلًا، مجرور لفظًا بالباء الزائدة، للقاعدة التي ذكرناها قبل ذلك أن الحروف الزوائد حروف الجر الزوائد، لا تغير

الإعراب، حروف الجر الزوائد لا تغير الإعراب وإنما تغير اللفظ، هذه قاعدة.

يعني لو قلت ما جاءني أحد، أو نجح أحدٌ، ما جاء أحدٌ، ما نافية، وجاء فعل ماضٍ، وأحدٌ: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ثم تقول: ما جاء من أحدٍ، ما إعراب أحدٍ؟ فاعل، لكن هنا مرفوعٌ محلًا مجرور لفظًا بمن الزائدة.

ما يتغير الإعراب، ولو قلنا: هل طالبٌ في المدرسة، هل: حرف استفهام عامل أو هامل؟ هامل لا يؤثر في الإعراب، إذًا طالبٌ في المدرسة، هذه جملة اسمية مبتدأ وخبر، طالبٌ: مبتدأ، وفي المدرسة: خبر، ثم تقول: هل من طالبٍ في المدرسة؟ ما إعراب طالب؟ مبتدأ مرفوع محلًا مجرور لفظًا بمن الزائدة.

وهكذا في بقية الأوجه، فحروف الجر تؤثر في اللفظ ولا تؤثر في الإعراب فلهذا نقول: ليس محمدٌ بشاعرٍ شاعرٍ خبر ليس، منصوب محلًا مجرور لفظًا في الباء الزائدة.

كما مثلنا قبل قليل، هل من طالبٍ في القاعة؟

طالب: (@٥٦:٤٥).

الشيخ: على اسم كان، اسم كان واسم إن: لا تدخل.

طالب: (@٥٧:٠٢).

الشيخ: الحرف الزائد هو ما كانت دخوله كخروجه، والحرف الأصلي هو الذي لا يُحذف إن حذفته بطل المعنى، نكمل هذه المعلومة فنقول، فإن عرفنا أن الخبر المجرور الباء: بشاعرٍ: هذا خبر ليس منصوب محلًا، مجرور لفظًا إذًا له محل وله لفظ، ما حكم المعطوف عليه؟ لو قلت ما محمدٌ بشاعرٍ وكاتب، عطفت كاتب على شاعر، هل تعطف بالنصب على المحل أم تعطف بالجر اللفظ أم يجوز الوجهان؟ يجوز الوجهان.

هنا يجوز لك الوجهان، إذا كان للكلمة محلٌ ولفظ جاز أن تتبع على المحل أو تتبع على اللفظ.

طالب: (@٥٨:٠٩).

الشيخ: نعم هذا إعراب صحيح، نعم.

طالب: (@٥٨:٢٤).

الشيخ: فهمت سؤالك لكن سأجيبك بعد الصلاة لأن الإجابة طويلة.

يقول: فإذا عطفنا على الخبر المجرور بالباء جاز لك أن تعطف على المحل فتنصب ولك أن تعطف على اللفظ.

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فِي النَّكِــرَاتِ أُعْمِلَــنْ كَلَــيْسَ لا ... وَقَــدْ تَلِــي لَاتَ وَإِنْ ذَا العَمَــلَا

وَمَـا لِـلَاتَ فِـي سِـوَى حِـيْنِ عَمَـلْ ... وَحَـذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَل

في هذين البيتين، ذكر الكلام على إعمال لا النافية ولات النافية، وإن النافية، إعمال ليس، إعمالها كـــ ليس، فجمع الكلام على هذه الأحرف الثلاثة في بيتين، وهذه الأحرف الثلاثة كلها نافية، لا يثبت لها هذا العمل ولا تدخل في بابٍ إلا إذا كانت نافية، لا النافية لأنها قد تقع في اللغة غير نافية، قد تقع ناهية، لا تلعب، لا تهمل، هذه ناهية لا تدخل في اللفظ هنا.

وإنما تدخل في الباب إذا كانت نافية، إذا كانت نافية داخلة على الفعل أم داخلة على الاسم، إذا كانت نافيةً داخلةً على الاسم، على جملة اسمية، ولا تأتي إلا نافية بمعنى ليس وإن الهمزة مكسورة، والنون ساكنة إن، إن تأتي في اللغة نافية كأن تقول إن محمدٌ قائمًا، يعني ليس محمدٌ قائمًا، وكأن تقول إن محمدٌ قائمًا، أي ليس محمدٌ قائمًا.

وكأن تقول: إن أنت إلا نذر، أي ما أنت إلا نذير، وهذه التي نريدها الآن، وقد تأتي في اللغة غير نافية، قد تأتي في اللغة شرطية، إن تجتهد تنجح، ما تدخل قد تأتي في اللغة زائدة، كما ذكرنا في الكلام على ما، ما إن محمدٌ قائمٌ، لا تدخل وإنما المراد بـ (لا ولات وإن) هنا إن كن نافيات.

فإذا كن نافيات فما حكم إعمالها عمل ليس؟ الجواب عن ذلك: أنها قد تعمل عمل ليس بشروط (ما)، قد تعمل عمل ليس فتنصب اسمها وترفع خبرها بشروط (ما) بالشروط المذكورة مع ما، يعني أن تكون الجملة على ترتيبها الأصلي من دون تقديم أو تأخير، وألا تزيد إلا في الخبر.

ثم نذكرها تفصيلًا نبدأ بـ (لا).

أما لا النافية فالعرب فيها مختلفون اختلافهم في (ما)، يعني أن الحجازيين، هم الذين يعملونها عمل ليس بالشروط المذكورة، فيقولون: لا مهملٌ ناجحًا، ولا ظالمٌ محبوبًا، ويقولون: لا محمدٌ قائمًا، ولامهمل ناجحًا، يعني ليس.

فهؤلاء الحجازيون الذين يعملون عمل ليس بشروط ما الحجازية، وأما بقية العرب فإنها تهملها على قياسها، فتجعلها حرفًا هاملًا فتبقى الجملة الاسمية بعدها مبتدأ مرفوعًا وخبرًا مرفوعًا فيقولون: لا محمدٌ قائمٌ، لا المهمل ناجحٌ، لا مهملٌ ناجحٌ، فـ لا حرف نفي مهمل، ومحمد قائم مبتدأ وخبر، لا مهملٌ ناجحٌ مهملٌ ناجحٌ مبتدأ وخبر.

إذًا فالكلام على مثل الكلام على ما، والخلاف بينهما في أمرٍ واحد، وهو أن أكثر النحويين يشترطون لإعمالها عند الحجازيين عمل ليس، أن تعمل في النكرات، أن يكون اسمها نكرة وخبرها نكرة، وهذا قول ابن مالك:

فِي النَّكِرَاتِ أَعْمِلَنْ كَلَيْسَ لا

فقال لا تعمل عمل ليس في النكرات، مثل لا مهملٌ ناجحًا، ولا ظالمًا محبوبًا، فإن كان اسمها معرفة، فإنها عندهم تهمل لا تعمل، فتقول: لا محمدٌ قائمٌ، لا المهمل ناجحٌ عند جمهور النحويين، وقال بعض النحويين: بل إعمالها عند الحجازيين يكون في النكرات وهو الأكثر ويكون في المعارف.

فتقول: لا مهملٌ ناجحًا وتقول لا المهمل ناجحًا.

الشواهد على ذلك: قال الشاعر: (**تعز فلا شيء على الأرض باقيًا، ولا وزر مما قضى الله واقيًا**)؛ يقول لا شيءٌ باقيًا، لا شيءٌ باقيًا، لا عمل عمل ليس، شيءٌ اسمها مرفوع، باقيًا خبرها منصوب، ثم قال: (**ولا وزر مما قضى الله واقيًا**)، لا عمل عمل ليس، وزرٌ اسمها مرفوع، واقيًا: خبرها منصوب.

وقال الآخر: (**نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبٌ غَيرَ خَاذِلٍ، فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بِالْكمَاةِ حَصِينًا**)؛ **الشاهد قوله:** (**إِذْ لَا صَاحِبٌ غَيرَ خَاذِلٍ**)؛ نصرتك حين خذلك الصحاب، كل الصحاب خذلوك إلا أنا نصرتك، لا صاحب غير خاذلٍ.

يقول: ليس صاحبٌ غير، قم نأتي إلى بيت النابغة الجعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يقول: (**وحلَّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغيـًا، سواها ولا في حبِّها متراخيًا**)؛ يقول: لا أنا باغيًا.

لا: نافية.

وأنا: اسمها.

وباغيًا: خبرها.

وهنا عملت أم أهملت؟ عملت، قال عملت بالنصب، واسمها أنا معرفة أم نكرة؟ معرفة ضمير، الضمائر أعرف المعارف، وهذا حجة من قال: (إن) لا تعمل

عند الحجازيين في المعارف وفي النكرات.

فإن قلنا إن مهملٌ ناجح، وإن قلنا ناجحٌ المهمل، يعني ليس ناجحًا المهمل، إن ناجحٌ المهمل، أي قدمنا الخبر وأخرنا المبتدأ فتعمل أو لا تعمل؟ لا تعمل لأن العمل لا يكون إلا حيث تكون الجملة على ترتيبها الأصلي، ولو قلت: إن المهمل إلا راتبًا، أو إن المهمل إلا راتبٌ، هنا يجب أن تهمل فتقول: إن المهمل إلا راتبٌ.

وفي القرآن العظيم: إن أنت إلا نذيرٌ أنت نذيرٌ مبتدأ وخبر، وإن حرف نفي مهمل، وإلا: أداة حصر أو قصر.

دخلنا على إن الآن، إن النافية، إن النافية أكثر النحويين على إهمالها، أنها لا تعمل، وأجاز بعض النحويين إعمالها عمل ليس بشروط ما الحجازية، الشروط واحدة، فعند جمهور النحويين يجب أن تقول: إن محمدٌ قائمٌ، أي ليس محمدٌ قائمًا.

تقول: إن محمدٌ قائم، **إن**: نفي مهمل، **ومحمد قائم**: مبتدأ وخبر.

وعند بعض النحويين يجيز لك أن تقول: إن محمدٌ قائمًا فتعملها عمل ليس، ويحتجون بأدلة على إعمالها، مع إقرارهم بأن إعمالها قليل، لكنه جائز.

جمهور النحويين لا يعملونها ويجعلون هذه الشواهد الآتية مما لا يقاس عليه، فمن الشواهد على إعمال إن قراءة سعيد بن المسيب: إن الذين تدعون من دون الله **عبادًا** أمثالكم، وقرأ في الجمهور: إن الذين تدعون من دون الله **عبادٌ** أمثالكم، وهذه ما فيها إشكال، لكن قراءة سعيد: إن الذين تدعون من دون الله **عبادًا** أمثالكم، **إن**: هذه ما النافية، **والذين**: اسمها، **وعبادًا**: خبرا منصوب.

ومن ذلك قول بعض العرب: (إن أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بالعافية) أي ما أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية، يقول: إن أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بالعافية، فإن نافية وقد

اعملها أو أهملها؟ أهملها وهذا قوله، أما نحن فنقول: إن أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بالتقوى.

ومن ذلك قول الشاعر: (**إن هو مستوليًا على أحدٍ إلا على أضعف المجانين**) فأعملها فقال: إن هو مستوليًا.

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر: (**إن المرء ميتًا لانقضاء حياته ولكن بأن يبغى عليه فيخذل**)، يقول: ما المرء يموت من انقضاء حياته ولكن الموت الحقيقي المؤلم أن يُبغى عليه فيُخذل.

طالب: (@٠٣:٧١).

الشيخ: كيف يكون المعنى؟ فسروها فقالوا: إن هؤلاء الذين تعبدونهم، ليسوا عبادًا أمثالكم بل أصنام، فأنتم لكم عقول وهذه أقل منكم، هذه أصنام ليس لها عقول ليست عبادًا أمثالكم، فهكذا خرَّجوا الآية، توقفت عند المعنى، وأنا فوته مع أنه في بالي إدراكًا للوقت.

فإن قيل: إن المهمل إلا راسب، لا تأمل أن نقف بــ إلا، أو قيل إن ناجحٌ المهمل، أي ليس لم تعمل لتقديم الخبر، وقلنا في القرآن: إن أنت إلا نذير، بقيَّ الكلام على لات.

لات: حرف عند الجمهور مكون من لا النافية مع تاء التأنيث وهي بمعنى ليس، وهي تعمل عمل ليس عند الجمهور النحويين، إلا أنهم يشترطون لإعمالها شرطين مذكورين في بيت ابن مالك الأخير وهو قوله:

وَمَـا لِـلاَتَ فِـي سِـوَى حِـيْنِ عَمَـلْ وَحَـذْفُ ذِي الْرَّفْعِ فَشَـا وَالْعَكْسُ قَـل

فالشرط الأول: أن لات التي بمعنى ليس لا تعمل إلا في أسماء الزمان، فيما دل على الزمان، كلمة وقت زمان، ساعة، عام، يوم.

والشرط الثاني: أنه لا يُجمع بين اسمها وخبرها، بل لابد من حذف أحدهما، والأكثر أن يُحذف اسمها المرفوع، يقول:

وَحَذْف ذِي الْرَّفْعِ فَشَا

يعني الاسم المرفوع، ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص:٣]؛ يعني وليس حين مناص -والله أعلم-.

والإعراب:

لات: هذا حرف نفي مبني على السكون عمل عمل ليس.

حين مناص: هذا خبرها منصوب وعلامة نصبه الفتحة، حين واسمها محذوف وجوبًا والتقدير ليس الحين حين مناص، مناص يعني مهرب وفرار، ليس الحين ليس الوقت وقت مهرب وفرار، في ذلك اليوم العظيم، ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾؛ يعني ليت الحين حين مناص.

ومن ذلك قول الشاعر: (**ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغي مرتع مبتغيه وخيم مندم**)؛ الشاهد قوله: (**ولات ساعة مندم**)؛ أي ليس الساعة ساعة مندم، فلات عاملة، وساعة مندم بالنصب خبرها والاسم محذوف وجوبًا.

ويجوز أن يحذف الخبر المنصوب ويبقى الاسم المرفوع وهذا قليل فقراءة: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾؛ أي وليس حين مناص، والخبر هو المحذوف، فتقدره ولات حين مناصٍ حينًا لهم، أي وليس حين مناص حينًا لهم.

لا الحين هنا وقت، يقول هنا ليس الوقت وقت فرار، هنا ما في معنى ظرفية، ليس الوقت وقت فرار، هذا اسم وخبر، هذا ما عليه جمهور النحويين أن لات تعمل عمل ليس على التفصيل السابق، ويرى بعض النحويين أن لات حرفٌ مهمل لا تعمل أبدًا.

فإن جاء بعدها مرفوع مثل: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾؛ جعلوه مبتدأ والخبر محذوف، لات حين مناصٍ لهم، وإن جاء بعدها منصوب، مثل لات حين مناص جعلوه مفعولًا لفعلٍ محذوف تقدره بحسب المعنى.

أي وليس يجدون حين مناص أو ليس يرون حين مناص، فهذا ما يتعلق بإعمال هذه الأحرف الأربعة وهي: (ما، ولات، وإن) إن كان هناك من سؤال يا إخوان نستمع.

طالب: (@٧٦:٣٥).

الشيخ: وبعد ما وليس جرًا بالخبر، يقول الخبر الباء يجوز جوازًا مطلقًا أن يجر خبر ما خبر ليس، فلك أن تقول ليس محمد كريمًا وليس محمدٌ بكريمٍ، وتقول: ما محمدٌ كريمًا، وما محمدٌ بكريمٍ، يجوز لك الوجهان.

طالب: (@٧٧:٠٥).

الشيخ: لماذا قال بعد؟ لكي تشمل ما الحجازية التي تنصب خبرها، وتشمل ما التميمية التي ليس لها خبر، وإنما الخبر بعدها المبتدأ.

سؤال آخر؟

طالب: (@٧٧:٣٣).

الشيخ: دخول الباء في خبر ما الحجازية هو الأكثر في القرآن نعم.

طالب: (@٧٧:٤٨).

الشيخ: حذف الخبر هو قراءة واحدة، ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾؛ وقراءة الجمهور لات حين مناص، الباقي المنصوب يعني الخبر، والاسم محذوف يعني لات الحين حين المناص، ليس الحين حين مناص.

والعكس القراءة الثانية وهي قراءة بعض القراء لات حين مناص أي ليس حين مناص حينًا لهم، ليس هذا الوقت وقت لهم.

من الآيات التي ذكرناها في الشرح: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [فصلت:٤٦]، أريد أن أسأل عن ظلام فعال ما نوع هذه الكلمة في اللغة العربية، ما معناها، ما نوعها وما معناها يعني؟ لا ليست صيغة مبالغة، هنا ليست صيغة مبالغة

طالب: (@٧٩:٠٥).

الشيخ: لماذا رفضت أن تكون صيغة مبالغة؟

طالب: (@٧٩:٢٠).

الشيخ: نعم لو قلنا إن ظلام صيغة مبالغة فالآية تدل على نفي الكثرة، الله عَزَّوَجَلَّ لا يظلم الناس بكثرة، والظلم بقلة مسكوت عنه، لو قلنا إن ظلام صيغة مبالغة، فمعنى ذلك أن الآية تدل على نفي الظلم الكثير، إن الله لا يظلم بكثرة، لكن الظلم بقلة مسكوت عنه لا تنفيه ولا تثبته.

وهذا المعنى ليس هو معنى الآية، وإنما الصواب أن ظلامًا هنا.

طالب: (@٨٠:٠٤).

الشيخ: ليس مصدرًا صناعيًا، للنسب نعم فعال قد يأتي بمعنى النسب، فعال كقولك تمار، محمد تمار يعني صاحب تمر، ولبان، يعني صاحب لبن، وظلام ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [فصلت:٤٦]، المعنى -والله أعلم- ما ربك بذي ظلم، بصاحب ظلم للعباد ويكون المعنى حينئذٍ نفي الظلم بتاتًا الكثير منه والقليل.

طالب: (@٨٠:٤٦).

الشيخ: الظروف ثلاثة أنواع:

كما سيأتي في باب الظرف، هناك الظروف المتصرفة، التي تنصب على الظرفية، وتخرج عن باب الظرفية مثل كلمة يوم، فتأتي ظرفًا كأن تقول سافرت يوم الخميس، هذا ظرف زمان، وتخرج عن الظرفية تصير مبتدأ وتكون خبر، وتكون فاعل وتكون مفعول به، واسم كان وخبر كان، كأن تقول: اليوم جميلٌ، هذا مبتدأ وخبر ثم أضاف متصرف مثل الحين هذا ظرف متصرف.

والنوع الثاني: الظروف التي لا تخرج عن بعض الظرفية، هذه فاقدة التصرف لا تأتي في اللغة العربية إلا ظرفًا متى وجدتها علمت أنها ظرف، هذه قليلة مثل العود ومثل قط.

والنوع الثالث: ظروف ناقصة التصرف: يعني لا تستعمل في العربية إلا ظرفًا منصوبًا على الظرفية أو مسبوقة بحرف جر (من)، مثل قبل، وبعد، وعند، ولدٌ تقول جئت قبلك وبعدك هذا ظرف.

وجئت من قبلك صارت مجرورة، وجلست عندك، وخرجت من عندك، ناقص التصرف استعمالًا فقط، فعند هذه ظرف تصرف، إن كانت ظرفًا على الظرفية وإن أخذها الظرف مبتدأ أو خبر مفردات أخرى.

طالب: (@٨٢:٢٧).

الشيخ: وما ربك بذي ظلم للعباد، ليس ربك صاحب ظلم للعباد أي بظالم، وما ربك بظالمهم، نعم.

بقي سؤال؟ ما في سؤال، البيت الذي مر وهو قوله: (**وإنْ مُدَّت الأيدِي إلى الزادِ لَمْ أكُنْ بأعجَلِهِم إذْ أجشعُ القومُ أعْجَلُ**)؛ للشاعر الجاهلي المشهور ونشرح المعلومة في الدرس القادم -إن شاء الله-.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السابع والعشرون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، **أما بعد...**

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأهلًا وسهلًا ومرحبًا بكم في هذه الليلة المباركة، ليلة الاثنين الثالث من شهر ربيعٍ الآخر من سنة ثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، في هذا الجامع، جامع الراجحي بمدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السابع والعشرين من دروس شرح ألفية ابن مالكٍ في النحو رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

في الدرس الماضي يا إخوان كنا قد انتهينا من الكلام على ما وأخواتها، أو كما قال ابن مالك: (**مَا وَلاَ وَلاَتَ وَإِنْ الْـمُشَبَّهَاتِ بِلَـيْسَ**) والليلة إن شاء الله سنتكلم على باب أفعال المقاربة ويُسميها بعض النحويين بباب كاد وأخواتها، وهذا الباب، باب أفعال المقاربة جاء في هذا الترتيب من النحو؛ لأن أفعال المقاربة من النواسخ، والكلام مازال موصولًا على نواسخ الابتداء، فبعد أن انتهينا من الكلام على باب المبتدأ والخبر، ذكر ابن مالكٍ بعد ذلك النواسخ التي تدخل الجملة الاسمية وسبق أنها ثلاثة أنواع:

النوع الأول منها: النواسخ التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وهذا النوع يشمل

ثلاثة نواسخ: يشمل كان وأخواتها وشرحناها، ويشمل ما وأخواتها وشرحناها، ويشمل أفعال المقاربة وهي التي سنشرحها إن شاء الله في هذه الليلة.

كاد وأخواتها أفعال المقاربة تعمل مثل عمل كان وأخواتها، ترفع المبتدأ اسمًا لها وتنصب الخبر خبرًا لها.

إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر في هذا الباب، باب أفعال المقاربة عشرة أبيات، قال فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١٦٤. كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لكِنْ نَدَرْ ... غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

١٦٥. وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى ... نَزْرٌ وَكَادَ الأَمْرُ فِيْهِ عُكِسَا

١٦٦. وَكَعَسَى حَرَى وَلكِنْ جُعِلاَ ... خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلاَ

١٦٧. وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى ... وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزُرَا

١٦٨. وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَ ... أَوِ تَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الْشُّرُوعِ وَجَبَا

١٦٩. كَأَنْشَأَ الْسَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ ... كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقْ

١٧٠. وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لأَوْشَكَا ... وَكَادَ لاَ غَيْرُ وَزَادُوا مُوْشِكَا

١٧١. بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ ... يَرِدْ غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

١٧٢. وَجَرِّدَنْ عَسَى أَوْ ارْفَعْ مُضْمَرَا ... بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

١٧٣. وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي الْسِّيْنِ مِنْ ... نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

فهذه أبيات أفعال المقاربة، هل من حافظٍ لها أو لبعضها؟ لا حافظ الليلة، اللهم وفقنا لما تحبه وترضاه واجعل عملنا في رضاك، اللهم فهمنا وعلمنا إنك على كل شيءٍ قدير.

قلنا: هذا الباب سماه ابن مالك في الألفية "أفعال المقاربة" ويسميه بعض النحويين كاد وأخواتها، وفي التسميتين إشكال، ولا (@٠٢:٠٥) في الاصطلاح، والمشهور تسميته بأفعال المقاربة، فإن قيل: لِمَ لم يُشتهر تسميته بكاد وأخواتها

كما اشتُهر باب كان بباب كان وأخواتها؟

الجواب على ذلك: أن كان في ذاتها أم الباب؛ فلهذا قيل: باب كان وأخواتها، أما في هذا الباب فإن كاد ليست أم الباب ولا تكون الكلمة أمًا لبابها إلا إذا كانت تتميز بميزات تنفرد بها عن غيرها وليس لكاد هنا ميزات كما أن لكان ميزات كنا قد ذكرناها في آخر الكلام على باب كان وأخواتها، ومع ذلك فبعضهم يسمي هذا الباب باب كاد وأخواتها؛ لكي تكون مثل كان وأخواتها.

أما الإشكال في تسمية هذا الباب بباب أفعال المقاربة فهو أن أفعال هذا الباب في الحقيقة تأتي على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أفعال المقاربة.

القسم الثاني: أفعال الرجاء.

القسم الثالث: أفعال الشروع.

وابن مالك في الألفية ذكر أحد عشر فعلًا مقسمةً على هذه الأقسام الثلاثة، القسم الأول قلنا: أفعال المقاربة، وفي هذا القسم ثلاثة أفعال وهي: كاد وكرب وأوشك، ونقول: أفعال المقاربة يعني الأفعال التي تدل على قرب حدوث خبرها، خبرها كان قريب الوقوع، فإذا قلت: (كاد محمدٌ يهلك) فالخبر لم يقع، الهلاك لم يقع، ولكنه كان قريب الوقوع، كاد تدل على أن خبرها لم يقع، ولكنه كان قريب الوقوع، وتقول: (أكاد أسافر) يعني ما سافرت إلى الآن ولكن سفري قريب، وسيأتي كلام أوسع على ذلك إن شاء الله بعد قليل.

النوع الثاني: أفعال الرجاء، وتشمل ثلاثة أفعالٍ أيضًا وهي: عسى، حرى، اخلولق، وكلها بمعنى واحد، عسى وحرى واخلولق كلها بمعنى واحد، بمعنى عسى.

أفعال الرجاء أي رجاء وقوع الخبر، أفعال يرجو بها العربي أن يقع خبرها، فإذا قلت: (عسى محمدٌ ينجح) معنى ذلك أنك ترجو نجاح محمد، لا يدل هذا المثال على أكثر من ذلك (عسى محمدٌ ينجح) والأفصح أن تقول: (عسى محمدٌ أن ينجح) وكذلك تقول: (حرى محمدٌ أن ينجح) أو: (اخلولق محمدٌ أن ينجح) كلها بمعنى: (عسى محمدٌ أن ينجح) أي ترجو نجاحه ولا تُخبر بأنه نجح.

القسم الثالث: أفعال الشروع، وتشمل بقية الأفعال المذكورة وهي: جعل، طفق، أخذ، علق وأنشأ، هذه الأفعال تدل على الشروع في الخبر، أنه شرع في الخبر، بدأ يعمل الخبر، كأن تقول: (أنشأ السائق يحدو) هذا مثال ابن مالك، السائق أي سائق الإبل، يحدو أي يرفع صوته بالحداة، يعني بدأ يحدو، فأنشأ هذا فعل ماضٍ ناسخ، والسائق: اسم أنشأ، يحدو: فعلٌ مضارع، ما نقول: خبر أنشأ، نقول: فعل مضارع وفاعله مستترٌ بعده تقديره هو يعود إلى السائق، والجملة الفعلية من الفعل والفاعل يحدو خبر أنشأ في محل نصب، وتقول: (شرع العامل يبني) أو تقول: (أخذت أكتب) أو تقول: (طفقت أنظم) ونحو ذلك، فإذا قلت: (أخذت أكتب) أخذ هنا فعل، لكن فعل تام مثل ضرب ودخل وخرج وأكرم؟ أم ناقص؟ هنا فعلٌ ناقص، أما التاء في أخذت، تاء المتكلم: اسم أخذ في محل رفع، وأما أكتب: فعل مضارع وفاعله مستترٌ بعده تقديره أنا، والجملة الفعلية من الفعل والفاعل أكتب أنا، خبر أخذ في محل نصب.

أما أفعال المقاربة الثلاثة وأفعال الرجاء الثلاثة فهي محصورة فيما ذُكر من الأفعال، وأما أفعال الشروع فقد ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ خمسة أفعال، وهي ليست محصورة في هذه الأفعال الخمسة، بل كل فعلٍ يدل على الابتداء يدخل في هذه الأفعال، مثل: بدأ، ابتدأ، شرع، ونحو ذلك، تقول: (بدأت أكتب) (ابتدأت أكتب) ونحو ذلك، هذه كلها أفعال ناسخة؛ لأنها تدل على الشروع.

فإذا قلت: أجد بعض هذه الأفعال تلتبس علي بأفعالٍ أخرى مثل: أخذ، تقول هنا: (أخذت أكتب) من باب أفعال المقاربة، لكن (أخذت كتابًا) هنا تام، فعل وفاعل ومفعول به، مثل: جعل، لو قلت: (جعلت أركض) أو (جعلت أنظر إليك) هنا من أفعال الشروع، لو قلت: (جعلت بيتي جميلًا) هذا فعل وفاعل ومفعول به، كيف تعرف أن هذه الأفعال من الأفعال الناقصة من هذا الباب أم هي أفعال تامة تأخذ فاعلًا ومفعولًا؟ هذا الذي سيأتي في البيت الأول.

لكن قبل ذلك نعود إلى الإشكال في تسمية هذا الباب بأفعال المقاربة وقد بان الإشكال وهو أن هذه الأفعال ليست جميعًا للمقاربة، فقالوا في حل ذلك: إن تسمية هذا الباب بأفعال المقاربة من تسمية الكل بالجزء، وهذا أمرٌ شائع ومعروف في اللغة.

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول بيت من أبيات هذا الباب:

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لكِنْ نَدَرْ   غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

يقول: إن الفعلين كان وكاد مثل كان في العمل

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لكِنْ نَدَرْ   غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَر

بهذه العبارة يتبين لنا لماذا خص النحويون كابن مالكٍ وغيره هذه الأفعال كاد وأخواتها ببابٍ مستقل عن كان وأخواتها، فإذا كانت هذه الأفعال كاد وأخواتها تعمل مثل كان وأخواتها، وهي أفعال مثل كان وأخواتها، تذكرون في ما وأخواتها قلنا: هي تعمل مثل كان وأخواتها، ومع ذلك خُصت بباب؛ لأنها حروف، وكان وأخواتها أفعال.

كاد وأخواتها تعمل مثل كان وهي أفعال، فلماذا خُصت ببابٍ مستقل؟ لأنهم اشترطوا فيها ما لا يُشترط في كان وأخواتها، ما هذا الشرط الذي يُشترط في كاد وأخواتها ولا يُشترط في كان وأخواتها؟ هو ما ذكره ابن مالك في قوله:

لكِــــــــــنْ نَــــــــــدَرْ غَيْـــرُ مُضَـــارِعٍ لِهــــذَيْنِ خَبَـــرْ

فالشرط في كاد وأخواتها أن تعمل هذا العمل، أن يكون خبرها فعلًا مضارعًا، وإن شئت الدقة في العبارة فتقول: أن يكون خبرها جملةً فعليةً فعلها مضارع، كالأمثلة السابقة جميعًا، تقول: (أخذت أنظر إليك) (بدأت أكتب) (طفقت أنظم) فإذا خصصنا الخبر هنا بكونه فعلًا مضارعًا، فمعناه أن الخبر في هذا الباب، باب كاد وأخواتها، لا يكون اسمًا مفردًا، ما تقول: (كاد محمدٌ ناجحًا) كما تقول: (كان محمدٌ ناجحًا)، ولا يأتي فعلًا ماضيًا ما تقول: (كاد محمدٌ نجح) كما يمكن أن تقول في كان: (كان محمدٌ نجح)، ولا يكون الخبر جملةً اسمية، ما تقول: (كاد محمدٌ أبوه كريم) كما تقول: (كان محمدٌ أبوه كريم)؛ لأن كاد وأخواتها يُشترط في خبرها أن يكون فعلًا مضارعًا، فهذا معنى قوله:

لكِــــــــــنْ نَــــــــــدَرْ غَيْـــرُ مُضَـــارِعٍ لِهــــذَيْنِ خَبَـــرْ

وقوله: (نَدَرْ) يريد أن يشير إلى أن هناك بعض الشواهد النادرة عن العرب جاءت مخالفةً لذلك وهي شواهد نادرة لا يُقاس عليها، تُسمع ولا يُقاس عليها، كقول الشاعر:

قــــم قائمًــــا قــــم قائمًــــا إني عســـــــيت صـــــــائمًا

فقال: (عسيت صائمًا) فأتي بالخبر اسمًا.

وكقول العرب: (عسى الغُوير أبؤسًا) عسى من أفعال الرجاء، الغوير تصغير غار، أبؤسًا جمع بأس، يعني يقول: عسى هذا الغار يكون فيه بأس، يكون فيه شر، فقالت (@١٨:٣٦) المهم المثل (عسى الغوير أبؤسًا) فجعل الخبر أبؤسًا، وأبؤس فعل مضارع أم اسم؟ اسم، هذا من النادر الذي لا يُقاس عليه.

نقول: (كاد محمدٌ يسافر) ونقول: (يكاد محمدٌ يسافر).

كاد محمدٌ يسافر:

الشيخ: كاد، فعل، اسم، حرف؟

الطالب: كاد: فعل.

الشيخ: ماضٍ، مضارع، أمر؟ المضارع هو الذي يمكن أن تجعل قبله لن.

الطالب: ماضٍ.

الشيخ: فعلٍ ماضٍ ناسخ يرفع اسمه وينصب خبره، أين اسمه؟

الطالب: محمد، اسم كاد مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

الشيخ: يسافر؟

الطالب: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

الشيخ: ولكل فعل فاعلٌ بعضه، أين فاعل يسافر؟ إن لم يكن ظاهرًا فهو ضمير مستتر، إذن فالفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى محمد، والجملة الفعلية: يسافر هو، ما إعرابها؟ أين خبر كاد؟ كاد محمد ماذا؟ يسافر، إذن أين خبر كاد؟ الجملة الفعلية يسافر، يعني يسافر هو.

ومثل ذلك: يكاد محمدٌ يسافر، إلا أن يكاد: فعل مضارع ناسخ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

محمدٌ: اسم يكاد.

يسافر: جملة فعلية خبر يكاد.

ونقول: (كرب الماء ينتهي) بمعنى: كاد الماء ينتهي، وتقول: (أوشك المطر أن ينزل) بمعنى كاد المطر ينزل.

أحب أن ألفت النظر إلى أمر ربما فهمتموه لكن أنص عليه، إذا قلنا: (كاد محمدٌ يسافر) فالخبر وقع أم لم يقع وهو السفر؟ لم يقع، في هذه الجملة لم يقع (كاد محمدٌ يسافر) فإذا نفيت كاد فقلت: (ما كاد محمدٌ يسافر) أو: (لم يكد محمدٌ يسافر) فالخبر هنا وقع أو لم يقع؟ وقع، مثبت أم منفي الخبر؟ هذا الخبر واقع، مثبت، إذا قلت: (لم أكد أسافر) يعني سافرت أو لا سافرت؟ سافرت، إلا أن عدم سفرك كان قريبًا لسبب من الأسباب (لم أكد أسافر) إذن فـ "كاد" تعكس المعنى، إذا سُبقت بنفي فهي إثبات، وإذا لم تُسبق بنفي فهي نفي، وهذا معنى قولهم: إن كاد إثباتها نفيٌ ونفيها إثبات.

ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ [البقرة:٧١]:

وما: نفي، هو ينفي فعلهم أم يثبته الآن؟ يثبته، إلا أن معنى العبارة والله أعلم لغويًا: إن الفعل منهم وقع، ولكن عدمه كان قريبًا، عدمه أخذناه من النفي، إلا أن عدمه كان قريبًا، هذا هو المشهور المعروف المستعمل بكثرة في اللغة وهو المعروف عند النحويين.

ومع ذلك قد تأتي كاد المنفية للإثبات، وهذا قليل تدل عليه قرائن وسياقات عديدة كقوله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾ [النور:٤٠] لما ذكر الظلمات الثلاث، ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾ الآن يريد أن يثبت الرؤية أو ينفيها؟ المفسرون قالوا: لا يراها، المعنى ﴿لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾ يعني لا يراها من شدة الظلمة، كذا قال المفسرون وهو المنقول عن أكثر الصحابة في التفسير، فهذا منه قليل الذي جاء من ذلك، قالوا: لأن هذا هو المعنى المناسب للآية الدلالة على شدة الظلام.

الطالب: (@٠٠:٢٥)

الشيخ: إذا قلنا: (كاد محمدٌ يسافر) فهو سافر ولا ما سافر؟ ما سافر، حتى

الآن يُستعمل عند الناس (كاد محمدٌ يسافر) يعني ما سافر، ما سافر، عندما تقول: (كدتُ أسافر) اجعلها لنفسك بدل محمد، يعني سافرت ولا ما سافرت؟ ما سافرت، كذلك (كاد محمدٌ يسافر) ما سافر، لكن كان سفره قريبًا متوقعًا، لكن هو للآن ما سافر، كاد إثباتها نفي ونفيها إثبات، عكس بقية الأفعال.

الطالب: (@٢٥:٥٨)

الشيخ: عندما تقول عن نفسك: (لم أكد أسافر) سافرت ولا ما سافرت؟ (@٢٦:١١) إلى مكة، لكن كان في مشاكل والطائرة تأخرت وكذا فتقول لصاحبك: (لم أكد أسافر) يعني سافرت، لكن تخبره أن هناك أشياء جعلت عدم السفر قريبًا.

الطالب: (@٢٦:٣٠)

الشيخ: بعضهم يعيدها إلى ذلك وهو صحيح؛ لأن كاد في حقيقتها نفي؛ لأن كاد معناها المقاربة يعني قربك إلى الشيء وصولًا إليه أو عدم وصول؟ عدم وصول، هذا معنى القرب، أنا قريب من محمد، يعني وصلته ولمسته أم أني لم أصله ولم ألامس؟ المقاربة تنفي الوقوع، فهو نفي النفي.

وبذلك يتبين لنا أننا إذا قلنا: (أخذت كتابًا) فهذه الجملة ليست من الباب؛ لأنه لم يأتِ فعل مضارع بعد أخذت، ولا تكون هذه الأفعال من هذا الباب إلا إذا كان خبرها فعلًا مضارعًا، (أخذت كتابًا) هذا فعل وفاعل ومفعول به، بخلاف (أخذت أكتب) أو (أخذت أبني) أو: (أخذت أنظر) أو: (أخذت أرصد) هذه نعم من هذا الباب؛ لأن المضارع وقع بعدها فصار خبرها، وكذلك تقول: (جعلت محمدًا كريمًا) (جعلت الباب قويًا) هنا ليست من هذا الباب، هنا فعل وفاعل ومفعول به؛ لأن جعل لم يأتِ بعدها فعل مضارع، لكن لو جاء بعدها فعلٌ مضارع صار من

هذا الباب، كأن تقول: (جعلت أركض) (جعلت أنظر) (جعلت أكتب) جعلت بالتاء أو فعل ظاهر (جعل محمدٌ يركض) (جعل محمدٌ يكتب) هذا من هذا الباب.

وقلنا: إن ابن مالك مثَّل في البيت السادس في أفعال الشروع بقوله:

كَأَنْشَأَ الْسَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ ... كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقْ

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الثاني والثالث والرابع والخامس:

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ

وَكَوْنُهُ: يعني الخبر، عندما قال في البيت السابق:

لكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهذَيْنِ خَبَرْ

ثم قال: (**وَكَوْنُهُ**) يعني وكون الخبر.

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى ... نَزْرٌ وَكَادَ الأَمْرُ فِيْهِ عُكِسَا
وَكَعَسَى حَرَى وَلكِنْ جُعِلاَ ... خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلاَ
وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى ... وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزُرَا
وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَ ... أَوِ تَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الْشُّرُوعِ وَجَبَا

في هذه الأبيات تكلم على مسألةٍ واحدة وهي: اقتران الخبر في هذا الباب بـ "أن"، لاحظتم في الأمثلة السابقة أن الخبر يأتي أحيانًا بـ "أن" مثل: (عسى محمدٌ أن ينجح) ويأتي أحيانًا من دون أن مثل: (كاد محمدٌ ينجح)، نعم الخبر يأتي أحيانًا بـ "أن" وأحيانًا من دون "أن" والقاعدة في ذلك والضابط في هذه الأبيات، ننظر في هذه الأبيات، قال:

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ

خبر عسى الأكثر فيه أن يقترن بـ "أن"، وتجرده من أن نزرٌ يعني قليل، إذن فخبر عسى يأتي بـ "أن" ويأتي من دون "أن"، والأكثر فيه الاقتران، والأقل فيه التجرد، أمثلة واضحة.

أما في القرآن العظيم فلم تأتِ عسى أو فلم يأتِ خبر عسى إلا مقترنًا بـ "أن"، ذكرونا ببعض الآيات ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [التوبة:١٠٢]، ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ﴾ [المائدة:٥٢] ﴿قَالَ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾ [القصص:٢٢] ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبۡدِلَهُۥٓ أَزۡوَٰجًا﴾ [التحريم:٥] هذا الخبر، أما إن فهذه شرطية معترضة، ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يَرۡحَمَكُمۡۚ﴾ [الإسراء:٨]، عسى كثيرة في القرآن وكلها جاء فيها الخبر مقرونًا بـ "أن".

ومن ورود خبر عسى بلا أن قول الشاعر:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه ... يكون وراءه فرجٌ قريب

هذا لشاعر تهور فقتل رجلًا في زمن معاوية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ ولهذا الرجل ولدٌ صغير حبسه معاوية حتى بلغ هذا الولد فأعطاه سبع ديات فرفض إلا أن يُقتل، فقال في حبسه شعرًا كثيرًا يستعطف معاوية، فرفض إلا أن يُقتل، قال شعرًا كثيرًا جميلًا جدًا وقويًا من أشهر الشعر العربي، منه هذا البيت:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه ... يكون وراءه فرجٌ قريب

ولكنه قُتل، وقول الآخر:

عسى فرجٌ يأتي به الله ... إنه له كل يوم في خليقته أمر

فالشاهد قوله: (عسى فرجٌ يأتي) ما قال: (أن يأتي)، وفي الأول قال: (عسى الكرب يكون) ما قال: عسى الكرب أن يكون.

❁ **ثم قال ابن مالك:**

وَكَادَ الأَمْرُ فِيْهِ عُكِسَا

الفعل كاد عكس عسى، يعني أن خبرها يأتي بـ "أن" ويأتي من دون "أن" والأكثر أن يقترن أم يتجرد؟ الأكثر أن يتجرد، (كاد محمدٌ ينجح) والأقل أن يقترن (كاد محمدٌ أن ينجح).

أما في القرآن الكريم فلم يأتِ الخبر مع كاد إلا مجردًا من "أن"، ومن ذلك قوله-تعالى-: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ [البقرة:٧١] ما قال: وما كادوا أن يفعلون، ومن ذلك ﴿يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يَذۡهَبُ﴾ [النور:٤٣] ما قال: أن يذهب، ومن ذلك: ﴿إِن كِدتَّ لَتُرۡدِينِ﴾ [الصافات:٥٦] ﴿يَكَادُ عَلِيمٌۢ بِمَا﴾ [النور:٣٥] ما قال: أن يضيء، وكالآية السابقة ﴿لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾ [النور:٤٠] ﴿كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيۡهِ لِبَدٗا﴾ [الجن:١٩] ﴿مِنۡ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيۡنِ أَوۡ تَكُونَا﴾ [التوبة:١١٧] وآيات كثيرة.

ومن ذلك قول الشاعر:

حتى إذا كاد ضوء الصبح يفضحه ... وكاد عنه سواد الليل ينطلق

فقال: (كاد ضوء الصبح يفضحه، وقال: (كاد سواد الليل ينطلق) فأتي بالخبر مجردًا من أن.

ومن القليل وهو اقتران خبر كاد بـ "أن" حديث: «**ما كدتُ أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب**» كذا رُوي في كتب الحديث، وقول الشاعر:

كادت النفس أن تفيض عليه ... إذ غدا حشو ريطة وبرود

وبذلك تعرفون أن من أكثر من الإتيان بخبر كاد مقرونًا بـ "أن" فقد خالف الأفصح، تجد كثير من الكتاب الآن من المتكلمين لا يكادون يأتون بخبر كاد إلا بـ

"أن"، (كدت أن أنجح) (كدت أن أسافر) (كدنا أن نُهزم) والأفصح في ذلك، تتبعوا بعض النحويين كابن الراجح في الشواهد أنه يجوز الأمران، لكن الأكثر والأفصح في الاستعمال التجرد كما جاء في القرآن أن تقول: (كدت أسافر) (كدت أذهب) (كدنا نُهزم) ونحو ذلك.

❁ **ثم قال ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَكَعَسَى حَرَى وَلكِنْ جُعِلاَ   خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلاَ

قال: حرى مثل عسى، يعني في الدلالة على الرجاء، وذكرنا ذلك من قبل.

وَلكِنْ جُعِلاَ   خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلاَ

إذن ما حكم اتصال خبر حرى بـ "أن"؟ الوجوب، ما فيه وجهان كما سبق، حرى لا يأتي خبرها إلا مقترنًا بـ "أن" تقول: (حرى محمدٌ أن ينجح) ولا يجوز: (حرى محمدٌ ينجح) واستعمال حرى قليل، استعمال حرى عمومًا وتُستعمل حينئذٍ بمعنى عسى استعمالها قليل.

❁ **ثم قال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى

اخلولق بمعنى عسى، وما حكم اقتران خبرها بـ "أن"؟ يقول: واجب مثل حرى، ومن ذلك قول العرب: (اخلولقت السماء أن تُمطر) ما معنى: اخلولقت السماء أن تُمطر؟ عست أن تُمطر، يعني يرجو، أرجو أن تُمطر، هنا ما يُخبر، ما يقول: السماء تمطر، ليس معناها كادت تمطر، هذا خبر، الإخبار عن القرب هذا خبر، لكن الرجاء هذا خبر ولا إنشاء؟ هذا إنشاء، فرق بينهما، فمعنى (اخلولق محمدٌ أن ينجح) (اخلولقت السماء أن تُمطر) يعني عسى أن تُمطر، ترجو أن تُمطر، واستعمال اخلولق أيضًا قليل.

❁ ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزُرَا

إذن فخبر أوشك يأتي بـ "أن" ويأتي من دون أن، والأكثر أن يقترن أو يتجرد؟ الأكثر أن يقترن، وتجرده نزر أي قليل، ومن الشواهد على ذلك:

أما الكثير وهو الاقتران فهو كثير جدًا كقول الشاعر:

ولـو سُـئل النـاس التـراب لأوشـكوا إذا قيـل هــاتوا أن يملــوا فيمنعــوا

ومن ذلك قول الشاعر:

إذا الحســـب الرفيـــع تواكلتـــه أنـــاس الســـوء أوشـــك أن يضـــيع

وقول الشاعر:

يعـــيش المـــرء عنـــد بنـــي أبيـــه ويوشــك أن يصــير بحيــث صــاروا

ومن ذلك قول الشاعر:

إذا المرء لـم يغـش الكريهة أوشكت حبــال الهوينــة بــالفتى أن تقطعــا

وأما التجرد، تجرد خبر أوشك من أن فقليل، من الشواهد على ذلك قول الشاعر:

يوشـــك مـــن فـــر مـــن منيتـــه في بعـــض غراتـــه يوافقهـــا

يقول: يوشك هذا يوافقها، يوشك من فر من منيته يوافقها، ما قال: أن يوافقها، قال: يوافقها من دون أن، وهذا قليل.

ومن ذلك الحديث المروي في كتب الأحاديث بهذا اللفظ: «**يوشك الرجل متكئًا على أريكته يأتيه الحديث من أمري**» (@٥٠٠:٤١) يقول: إن ما بيننا وبينكم كتاب الله، أو كما قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، فالشاهد: يوشك الرجل يأتيه، ما قال: يوشك الرجل أن يأتيه، وهذا على القليل.

❁ **ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَ

يعني أن كرب فيها الوجهان: الاقتران والتجرد، والتجرد هو الأكثر مثل كاد كما سبق شرحه، ومن الشواهد على كرب في الأكثر قول الشاعر:

كرب القلب من جواه يذوب ... حين قال الوشاة هند غضوب

فقال: كرب القلب يذوب، يعني كاد القلب يذوب.

وقال الشاعر:

فلا تحرمي نفسًا عليكِ مضيقةً ... وقد كربت في شدة الوجد تطلع

فقال: كربت تطلع، ولم يقل: كربت أن تطلع.

واقتران خبرها بـ "أن" قليل، ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر:

سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما ... وقد كربت أعناقها أن تقطعا

يعني كادت أعناقها تتقطع من الظمأ، وقد كربت أن تقطعا، فأتي به على القليل، ولو أتى به على الكثير وهو عدم الاقتران، التجرد، لكان يقول: وقد كربت أعناقها تقطعُ، سيرفع؛ لأن أن ذهبت، وقد كربت أعناقها تقطعُ، وتقطعُ أصله تتقطع، وإذا جاء في أول الفعل تاءين يجوز أن تحذف إحداهما وأن تثبتها.

فإن قلت: إلام يشير ابن مالك في قوله: في الأصح (وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَ)؟ يريد أن يذكر أن بعض النحويين كسيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ يوجب في خبر كرب التجرد، لم يذكر سيبويه في خبر كاد إلا التجرد، وابن مالك وكثيرٌ من المتأخرين يجيزون التجرد والاقتران، ويقرون بأن التجرد هو الأكثر والأفصح.

❁ **ثم قال ابن مالك:**

أَوِ تَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الْشُّرُوعِ وَجَبَا

إذن فخبر أفعال الشروع يجب أن يتجرد من أن، تقول: (شرعت أكتب) (طفقت أنظم) (بدأت أكتب) ولا يجوز: (أخذت أن أكتب) (بدأت أن أقرأ) والشواهد على أفعال الشروع كثيرة جدًا، من ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف:٢٢] طفقا يخصفان، أين الفعل الناسخ؟ طفق، أين اسمه؟ ألف الاثنين، ضمير، إعرابه: اسم طفق، والخبر؟ خبر طفق: جملة يخصفان.

وقال الشاعر:

فأخذت أسأل والرسوم تجيبني وفي الاعتبار إجابةٌ وسؤال

وفي الحديث: «**فعلقت به الأعراب تسأله**» يعني علقت الأعراب تسأله.

❁ **والخلاصة بعد كل ذلك أن نقول: إن الخبر في هذا الباب له أربعة أحوال:**

الحالة الأولى: وجوب اقترانه بـ "أن".

الثانية: بالعكس، وجوب تجرده من أن.

الثالثة: جوازهما والأكثر التجرد.

الرابعة: جوازهما والأكثر الاقتران.

فقط نفرغ ما سبق في هذه الأقسام.

الحالة الأولى: ما يجب اقترانه بـ "أن" تكون مع فعلين، ما هما؟ حرى واخلولق.

الحالة الثانية: ما يجب تجرده من أن، يكون مع ماذا؟ مع أفعال الشروع.

الحالة الثالثة: ما يجوز فيه الوجهان والأكثر التجرد، يكون مع فعلين: كاد وكرب.

الحالة الرابعة: ما يجوز فيه الوجهان والأكثر الاقتران مع فعلين: عسى وأوشك.

هذه أمور لابد من إتقانها وحفظها.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ**:**

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لأَوْشَكَا ... وَكَادَ لاَ غَيْرُ وَزَادُوا مُوْشِكَا

يتكلم في هذا البيت على حكم تصرف هذه الأفعال، أفعال هذا الباب أو ألفاظ هذا الباب أفعال، أفعال متصرفة أم أفعال جامدة؟ يبين ذلك في هذا البيت، فيقول: إن أفعال هذا الباب أفعالٌ جامدة على صيغة الماضي إلا ما ذُكر في هذا البيت وهو مضارع أوشك، ومضارع كاد، واسم الفاعل من أوشك وهو موشك، هذه التي جاء فيها التصرف، فكاد تأتي على الماضي كاد وعلى المضارع يكاد، وأوشك تأتي على الماضي أوشك، وعلى المضارع يوشك، واسم الفاعل أيضًا موشك، ما سوى ذلك هي أفعال جامدة على صيغة الماضي، يعني ما يأتي منها مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول ولا مصدر، مادامت من هذا الباب يعني ناسخة يعني خبرها فعل مضارع، فإنها لا تأتي إلا على صورة الماضي، تقول: (أخذت أكتب) (أخذ محمدٌ يكتب) لكن ما تقول: (يأخذ محمدٌ يكتب) ما يصح، تقول: (أخذ محمدٌ يكتب) بصيغة الماضي نعم، لكن (يأخذ محمدٌ يكتب) ما يصح، تقول: (يأخذ محمدٌ في الكتابة) فتُخرجها من هذا الباب وتُعيدها إلى الفعل التام، أما في هذا الباب فلم يتصرف إلا كاد جاء منه المضارع فقط، وأوشك جاء منه

المضارع واسم الفاعل، هذا معنى البيت.

ومن الشواهد على ذلك:

أما كاد فسبق شواهد من هذا تنص على المضارع فيها كقوله-تعالى-: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾ [الحج:٧٢] ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ [النور:٤٠] ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ﴾ [النور:٤٣] ونحو ذلك.

أما أوشك فالماضي كقوله:

ولو سُئل الناس التراب لأوشكوا ... إذا قيل هاتوا أن يملوا فيمنعوا

وأما المضارع كقوله:

يوشك من فر من منيته ... في بعض غراته يوافقها

وأما اسم المفعول كقول الشاعر:

فموشكةٌ أرضنا أن تعود ... خلاف الأنيس وحوشًا شبابًا

فقال: موشكةٌ أرضنا أن تعود، موشكةٌ هذا اسم فاعل يعمل مثل أوشك، أين اسمه وخبره؟ أما اسمه (أرضنا) اسم موشك، والخبر؟ موشكةٌ أرضنا ماذا؟ أن تعود، الخبر، وكقول الشاعر:

فإن موشكٌ ألا تراها ... وتعدو دون غاضرة العوادي

فقال: فإنك موشكٌ ألا تراها، موشكٌ اسم فاعل، أين اسمه وخبره؟ موشكٌ، ألا تراها الخبر، والاسم ضمير مستتر تقديره أنت، موشكٌ أنت ألا تراها.

وذكر بعض النحويين واللغويين تصرفاتٍ أخرى في هذا الباب، ولكنها إما أنها لا تثبت أو قليلة؛ فلهذا أعرض ابن مالك وأعرضنا أيضًا عن ذكرها، فإذا قال القائل: في الصباح يشرع العامل يبني، هذا صحيح أم خطأ؟ نقول: ما يصلح؛لأن

أفعال هذا الباب جامدة على صيغة الماضي، تقول: في الصباح يشرع العامل في الصباح، أخرجها من الباب، أو: في الصباح شرع العامل يبني، فتتحول إلى الماضي، لكن إن تحولت إلى مضارع تُخرجها من هذا الباب.

وأيضًا يُعرف مما قلناه: أن قول بعضهم: (بالكاد سافرت) (بالكاد نجحت) أنه خطأ؛ لأن كاد ليس لها مصدر، لا تتصرف، كاد لا تتصرف ليس لها مصدر، بل تقول في هذا المعنى (بالكاد سافرت) تقول: (لم أكد أسافر) أو (كدت ألا أسافر) أو: (سافرت بصعوبة) ونحو ذلك.

ثم قال بعد ذلك ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

بَعْـدَ عَسَـى اخْلَوْلَـقَ أَوْشَـكَ قَـدْ ... يَـرِدْ غِنًـى بِـأَنْ يَفْعَـلَ عَـنْ ثَـانٍ فُقِـدْ
وَجَـرِّدَنْ عَسَـى أَوْ ارْفَـعْ مُضْـمَرَا ... بِهَـا إِذَا اسْـمٌ قَبْلَهَـا قَـدْ ذُكِـرَا

يذكر في هذين البيتين مسألة إما أن تُفهم بسرعة؛ لأنها سهلة، أو أن تغمض؛ لشدة سهولتها، وأرجو أن نكون من النوع الأول أن نفهمها بسرعة.

يذكر في هذين البيتين يا إخوان خاصة لـ "عسى واخلولق وأوشك"، يقول: هذه الأفعال لها خاصية عن بقية الأفعال، ما هذه الخاصية؟ هذه الخاصية أنها تأتي بهذا المعنى تامةً وناقصة، تُستعمل بهذا المعنى بعد الفعل المضارع وتُستعمل تامة وناقصة، ونبدأ بالمسألة من أولها حتى نصل إلى هذه القضية؛ لتروا أن المسألة سهلة.

ألفاظ هذا الباب أفعال، نأخذ كاد وأخواتها، لك أن تقول: (كاد محمدٌ ينجح) كما تقول: (كان محمدٌ ينجح) ولك أن تُقدم الاسم فتقول: (محمدٌ كاد ينجح) كما تقول: (محمدٌ كان يُكرم زيدًا) يعني الاسم يمكن أن يأتي بعد كاد (كاد محمدٌ ينجح) ويمكن أن يأتي قبله تقول: (محمدٌ كاد ينجح)، والفعل هنا كاد أو غير كاد هو فعلٌ ناقص، (كاد محمدٌ ينجح)

كاد: فعل ناقص.

محمدٌ: اسم كاد.

ينجح: خبر كاد.

فإن قدمت الاسم وقلت: (محمدٌ كاد ينجح) فمحمدٌ حينئذٍ مبتدأ، وكاد: فعل ناقص، أما اسمه فمستتر تقديره هو، وأما الخبر: ينجح، مثل بقية الأفعال، وهكذا تأتي كل الأفعال، أفعال هذا الباب أو بقية الأفعال.

أما عسى واخلولق وأوشك فيجوز فيها هذان الاستعمالان فتقول: (عسى محمدٌ أن ينجح) وتقول: (محمدٌ عسى أن ينجح)، أن توسط الاسم (عسى محمدٌ أن ينجح) وأن تقدمه: (محمدٌ عسى أن ينجح) واستعمالٌ ثالث وهو: أن تؤخر الاسم، فتقول: (عسى أن ينجح محمد).

إذن فيها ثلاثة استعمالات، وكذلك اخلولق وأوشك، (اخلولقت السماء أن تُمطر) (السماء اخلولقت أن تُمطر) (اخلولقت أن تُمطر السماء).

نبدأ بالأسلوب الأول في عسى واخلولق وأوشك وهو توسط الاسم، تقول: (عسى محمدٌ أن ينجح) عسى هنا تامة ولا ناقصة؟ ناقصة، ومحمد اسم عسى، وأن ينجح: الخبر.

الأسلوب الثاني: فإن تقدم الاسم (محمدٌ عسى أن ينجح) أو تأخر (عسى أن ينجح محمد) إن تقدم الاسم أو تأخر فيجوز عسى واخلولق وأوشك أن تجعلها أفعالًا ناقصة وأن تجعلها أفعالًا تامة، فإن جعلتها أفعالًا ناقصة تحتاج إلى ماذا؟ تحتاج إلى شيئين، إلى اسمٍ مرفوع وخبرٍ منصوب، وإن جعلتها فعلًا تامًا ستكون مثل: دخل وخرج ونجح وذهب، ستحتاج إلى شيءٍ واحد وهو فاعل.

من حيث الإعراب، الفرق في الإعراب أن عسى الناقصة تحتاج إلى اسم

وخبر، وعسى التامة تحتاج إلى فاعل، من حيث الإعراب

من حيث اللفظ سيختلف، فإن جعلناها ناقصة تحتاج إلى اسم وخبر، ماذا سنقول في الأسلوب الثاني وهو تقدم الاسم (محمدٌ عسى أن ينجح):

محمدٌ: مبتدأ.

عسى: فعل ناقص، واسمه مستتر تقديره هو، قدمناه هو.

الخبر: أن ينجح.

هذا محمد، والمحمدان؟ ستقول: (المحمدان عسيا أن ينجحا) كما تقول: (المحمدان نجحا)

المحمدان: مبتدأ.

عسى: فعل ناقص، واسمه ألف الاثنين.

أن ينجحا: خبر.

(المحمدون عسوا أن ينجحوا).

قلنا يا إخوان: يجوز لك في الأسلوب الثاني والثالث، الأسلوب الثاني إن تقدم الاسم، والأسلوب الثالث إذا تأخر الاسم، يجوز لك وجهان:

أن تجعل عسى واخلولق وأوشك أفعالًا ناقصة، فتحتاج إلى اسم وخبر، أو أفعالًا تامة فتحتاج إلى فاعل، فإن جعلتها أفعالًا ناقصة فإنك تقول فيها ما قلناه قبل الأذان، لابد أن تأتي لها باسم وخبر، الاسم إما ضمير مستتر أو ضمير بارز.

فإن جعلتها فعلًا تامًّا ستحتاج إلى فاعل، فستقول: (محمدٌ عسى أن ينجح):

محمدٌ: مبتدأ.

عسى: فعلٌ تام.

أن: هذه الناصبة مصدرية.

ينجح: فعل مضارع.

أن ينجح: هذا الفاعل، أليست أن ينجح اسم مُؤول؟ والاسم المُؤول اسم يقع فاعلًا، فعسى فعل تام، وأن ينجح الفاعل، والتقدير اللفظي (عسى محمدٌ نجاحه) ويقدرون مضافًا يُصلح المعنى تقول: (عسى محمدٌ ذا نجاح) الشاهد أن عسى اسم تام، وأن ينجح حينئذٍ اسم مُؤول فاعل، إذن عسى لا تحتاج إلى اسم؛ لأن أن ينجح هو الفاعل (عسى محمدٌ أن ينجح) فتقول في المثنى: (المحمدان عسى أن ينجحا) ليست عسيا، كما تقول: (محمدٌ نجح أخواه) نجح ولا نجحا أخواه؟ نجح، تقول: (المحمدان نجح أخوهما) (المحمدان عسى نجاحهما) ما تقول: عسيا؛ لأنه فعل تام مثل: نجح، إذن (المحمدان عسى أن ينجحا) (المحمدون عسى أن ينجحوا) مثل: (المحمدون نجح أخوهم) (هندٌ عسى أن تنجح) ما نقول: عست، عسى نجاحها يعني، (هندٌ عسى أن تنجح) (الهندان عسى أن تنجحا) (الهندات عسى أن ينجحن).

وكذلك في الأسلوب الثالث إذا تأخر الاسم (عسى أن ينجح محمد) لك في عسى أن تجعلها فعلًا تامًا وأن تجعلها فعلًا ناقصًا، فإن جعلتها فعلًا ناقصًا فقلت: (عسى أن ينجح محمدٌ)، فعسى فعلٌ ناقص يحتاج إلى اسم وخبر، أما اسمه محمد، مؤخر، وأما خبر أن ينجح، مقدم.

وعلى ذلك ستقول في المحمدان: (المحمدان عسى أن ينجحا) أليس المحمدان اسم عسى؟ ومؤخر؟ يعني عسى المحمدان أن ينجحا، ثم قدمت، أو وسطت الخبر، فتقدرها هكذا ثم وسط الخبر، ستقول: (عسى أن ينجح

المحمدان) (عسى أن ينجحوا المحمدون) يعني عسى المحمدون أن ينجحوا، ثم وسطت، وتقول: (عست أن تنجح هند) كـ (عست هندٌ أن تنجح) وتقول: (عسى أن تنجحا الهندان) مثل: (عسى الهندان أن تنجحا) وتقول: (عست أن ينجحن الهندات) مثل: (عست الهندات أن ينجحن).

فإن جعلتها تامة حينئذٍ لا تحتاج إلا إلى فاعل، فستقول: (عسى أن ينجح محمدًا):

عسى: فعلٌ تام، مثل: ذهب ونجح.

أن: حرف ناصب مصدري.

ينجح: مضارع منصوب به.

محمد: فاعل ينجح.

وأن ينجح محمد: هذا اسم مُؤول فاعل عسى، فحينئذٍ تقول: (عسى أن ينجح المحمدان)، والمحمدون تقول: (عسى أن ينجح المحمدون) وهند (عسى أن تنجح هند) والهندان (عسى أن تنجح الهندان) والهندات (عسى أن تنجح الهندات).

وجعل عسى في هذين الأسلوبين فعلًا ناقصًا لغة تميم، وجعلها فعلًا تامًا لغة الحجازيين، والقرآن الكريم جاء على لغة الحجازيين في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات:١١] فقال: ﴿قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ﴾:

عسى: فعل تام، أن يكونوا خيرًا منهم: فاعل.

﴿وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾

عسى: فعل تام.

أن يكن خيرًا منهن: فاعل.

ولو أتينا بلفظ الآية على لغة تميم فجعلنا عسى فعلًا ناقصًا يحتاج إلى اسم وخبر لكنا نقول: لا يسخر قومٌ من قومٍ عسوا أن يكونوا خيرًا منهم، ولا نساءٍ من نساءٍ عسين أن يكن خيرًا منهن.

فهذه خاصية عسى واخلولق وأوشك المذكورة في هذين البيتين، نعيدهما، قال ابن مالك:

بَعْـدَ عَسَـى اخْلَوْلَـقَ أَوْشَـكَ قَـدْ يَـرِدْ غِنًـى بِـأَنْ يَفْعَـلَ عَـنْ ثَـانٍ فُقِـدْ

يقول: أن يفعل إذا جاءت بعد عسى واخلولق وأوشك تُغني عن الاسم والخبر، فإذا أغنت عن الاسم والخبر صارت فاعل، فصار فعلًا تامًا، ثم قال:

وَجَـرِّدَنْ عَسَـى أَوْ ارْفَـعْ مُضْـمَرَا بِهَـا إِذَا اسْـمٌ قَبْلَهَـا قَـدْ ذُكِـرَا

إذا جاء الاسم قبل عسى (محمدٌ عسى أن ينجح) لك في عسى أن تُضمر ضميرًا فيكون اسمها فهي ناقصة، (أَوْ ارْفَعْ مُضْمَرَا) ولك أن تجردها من الضمير، ما فيها ضمير، عسى: تام، أن ينجح: الفاعل، فإن قلت: في البيت الأول ذكر الأفعال الثلاثة (بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ) في الثاني قال: (وَجَرِّدَنْ عَسَى) وأنت جعلت كل هذه الأحكام للثلاثة، نقول: أراد بقوله (وَجَرِّدَنْ عَسَى) أي جردن عسى وأختيها المذكورتين من قبل، هذا هو الراجح في المسألة والذي تدل عليه الشواهد.

وبعض شرح الألفية أخذ الأبيات على ظاهرها فجعل عسى واخلولق وأوشك لما ذُكر في البيت الأول وهو أنها تأتي تامة وناقصة، في قولك: (محمدٌ عسى أن ينجح) يعني إذا تقدم، وجعل لعسى أن يتقدم الاسم فتقول: (محمدٌ

عسى أن ينجح) وأن يتأخر (عسى أن ينجح محمد) لكن الصواب أن هذه الأفعال الثلاثة لك فيها كل الأساليب الثلاثة:

أن توسط الاسم فتقول: (عسى محمد أن ينجح).

وأن تقدمه: (محمدٌ عسى أن ينجح).

وأن تؤخره: (عسى أن ينجح محمد).

وبذلك تعلم، أي بتخصيصنا هذه الأساليب الثلاثة بعسى واخلولق وأوشك، تعلم أن الأسلوب الثالث وهو تأخير الاسم لا يأتي إلا مع هذه الأفعال: عسى واخلولق وأوشك، ولا يأتي مع بقية الأفعال، يعني في كاد وأخواتها لك أن توسط الاسم (كاد محمدٌ ينجح) ولك أن تقدمه (محمدٌ كاد ينجح) وهل لك أن تؤخره فتقول: (كاد ينجح محمد)؟ لا، هذا كلام ابن مالك وجمهور النحويين.

وتقول: (أوشك محمدٌ أن ينجح)، (محمدٌ أوشك أن ينجح) وليس لك أن تقول: (أوشك أن ينجح محمد)؛ لأن تأخير الاسم هذا خاص بعسى واخلولق وأوشك.

أما البيت وهو قوله:

بَعْـدَ عَسَـى اخْلَوْلَـقَ أَوْشَـكَ قَـدْ ... يَـرِدْ غِنًـى بِـأَنْ يَفْعَـلَ عَـنْ ثَـانٍ فُقِـدْ

فإن أوشك في البيت فعلٌ ماضٍ، والفعل الماضي مبنيٌ على الفتح، وكان الظاهر أن يقول: بعد عسى اخلولق أوشكَ، ولو قال: أوشكَ، انكسر البيت، بعد عسى اخلولق أوشكَ قد يرد؛ فلهذا لفظ البيت الصحيح أن يُسكِّن أوشكْ، فإذا سكنت أوشك تُدغمها في القاف بعدها؛ لأن الكاف والقاف حرفان متقاربان يصح بينهما الإدغام، فتقول في لفظ البيت: بعد عسى اخلولق أوشك قَّد يرد، وهذا يُسمى عند النحويين وعند القراء بالإدغام الكبير، أما الإدغام الصغير فهو أن يكون

الأول ساكنًا والثاني متحركًا وهذا معروف، مثل: من يعمل، الأول ساكن والثاني متحرك، أو أي حرفين، أي حرفين متماثلين أو متقاربين إن كان الأول ساكن والثاني متحرك تُدغمهما، هذا مقبول.

أما إذا كان الأول متحركًا فإن الإدغام ما يقع إلا على هذه اللغة، تُسمى لغة الإدغام الكبير ولم يأخذ بها من القراء إلا أبو عمرو البصري، فعنده لك أن تقول: (جعل لَكم) ونحو ذلك.

يبقى لنا البيت الأخير وفيه يقول ابن مالك:

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْر أَجِزْ فِي الْسِّيْنِ مِنْ ... نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتِقَا الْفَتْح زُكِنْ

هذا البيت فيه ذكرٌ لحكمٍ خاصٍ بعسى، يختص بحركة السين من عسى، فحركة السين من عسى كما تسمعون الفتح (عسى محمدٌ أن ينجح) لكن يصح فيها الفتح والكسر إذا اتصل بها تاء المتكلم أو نون النسوة، أي ضميرُ رفعٍ متحرك، فلك أن تقول: (عسَيت أن أنجح) أو: (عسِيت أن أنجح)، وتقول: عسَيتم وعسِيتم، وعسَيتما وعسِيتما، وعسَيتن وعسِيتن، لك ذلك، يقول:

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْر أَجِزْ فِي الْسِّيْنِ مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ

وما المقدم؟ الفتح أم الكسر؟ الفتح، وهذا قوله: (وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ) أي قُدم، الفتح هو المقدم في اللغة، وهو المقدم في القراءة، القراءة السبعة كلهم قرأوا بالفتح إلا نافعًا فقد قرأ بالكسر، وأظنها لم ترد في القرآن إلا في موضعين، لكن المعلومة ليست ثابتة، في: ﴿عَسَيْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة:٢٤٦]، ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد:٢٢] ما في عسيت أو عسيتِ أو عسيتم أو عسيتما، وعسيتم ما استحضرها إلا في هذين الموضعين.

هذا ما يتعلق بهذا البيت، وبذلك ينتهي الكلام بحمد الله وفضله على هذا

الباب، باب أفعال المقاربة، إن كان هناك سؤال قبل أن نذكر بعض الفوائد فنستمع إليها.

الطالب: (@٠١:١٤:٤٨)

الشيخ: عسى أن ينجح محمدٌ، نقول: لك في عسى هنا أن تجعلها فعلًا تامًا وأن تجعلها فعلًا ناقصًا، هذا من خصائص عسى، فإن جعلتها فعلًا ناقصًا ستحتاج إلى اسمٍ وخبر، أما اسمها فمحمد مؤخر، وأما خبرها أن ينجح مقدم، ولك أن تجعلها فعلًا تامًا فلا تحتاج إلا إلى فاعل، ففاعلها أن ينجح محمد، أن ينجح محمد هذا اسم أم فعل أم حرف؟ هذا اسم، في التفصيل ستقول:

أن: حرف.

ينجح: فعل مضارع.

محمد: اسم.

لكن (أن ينجح محمد) صارت اسم مُؤول، الاسم المَؤول هو المتكون أو المؤلف أو المنسبك من حرفٍ مصدري وفعل، أن ينجح محمد، ليست جملة، هنا اسم مُؤول؛ لأنه من شروط الفاعل أن يكون اسمًا، وقد وقع اسمًا هنا.

الطالب: (@٠١:١٧:٠٩)

الشيخ: الأسلوب الثاني مستأنس، أما في الأسلوب الأول إذا توسط الاسم (عسى محمدٌ أن ينجح) هذه ناقصة عند الجميع.

الطالب: (@٠١:١٧:٣٠)

الشيخ: نعم أحسنت، عسى عند الحجازيين دائمًا تلزم هذا اللفظ عسى، أما عند تميم فإن تقدمت وجاء بعدها الاسم فستكون بلفظ عسى، وإن جاء قبلها

الاسم فإنه يؤثر فيها مفردًا أو مثنًى أو مذكرًا أو جمعًا.

الطالب: (@٠٠:١٨:٠١)

الشيخ: فطفق مسحًا هنا مصدر يُعرب مفعولًا مطلقًا، والمعنى أعلم فطفق يمسح مسحًا.

هنا أحد الإخوة كتب لي اعتذار أقرأه لفائدة فيه ولن أذكر الاسم، يقول:

السلام عليكم، أعتذر يا شيخ عن حضور الدرس؛ لظرفٍ جاءني.

يقول: أعتذر عن حضور الدرس، هذه الجملة صحيحة أم غير صحيحة؟ هو يعتذر عن حضور الدرس ولا يعتذر عن عدم حضور الدرس؟ هو يعتذر عن عدم الحضور، إذن يجب أن يقول: أعتذر عن عدم حضور الدرس، أما إذا حضرت الدرس فلن تحتاج إلى أن تعتذر.

في الدرس الماضي ذكرنا من الشواهد بيتًا لفظه:

وإن مُدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذا أجشع القوم أعجل

وشرحناه وأعربناه، وهذا البيت من قصيدةٍ مشهورة للشنفرى تُسمى بلامية العرب، وهي من أفضل وأشهر الشعر القديم الجاهلي، وفي العادة تُقرن بالمعلقات السبع مع لامية كعب بن زهير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بانت سعاد، وجرت العادة عند الطلاب أن يحفظوا هذه المعلقات السبع في بداية الطلب مع لامية العرب للشنفرى وبانت سعاد لكعب بن زهير، فهذه أفضل ما قيل في الشعر الجاهلي ويهمنا منها الآن لامية العرب للشنفرى.

والشنفرى الأزدي هذا شاعر قحطاني من الأزد، اسمه عمرو وقيل: حُريث، وهو من صعاليك العرب، صعاليك من الذين تفرغوا لقطع الطريق والإغارة على العرب؛ فلهذا تبرأ منه قومه، أعلنوا أنهم تبرأوا منه وأهدروا دمه؛ فلهذا تركهم

وذهب يعيش وحده في الصحراء وذهب يعيش، قلنا: هذا من أفعال المقاربة، من الشروع، ذهب يعيش وحده في الصحراء وقال هذه القصيدة وسنذكر بعضها بعد قليل، وهو من العدائين الثلاثة الذين لم تلحقهم الخيل، كان إذا ركض ما تستطع الخيل أن تلحقه هو وتأبط شرًا وعمرو بن براق، من العدائين المشهورين.

وهذه القصيدة قلنا: ذكرها بعد ما ترك قومه وأهدروا دمه فقال فيها:

أقيموا بني أمي صدورَ مَطِيكم ... فإني، إلى قوم سِواكم لأميل!
فقد حمت الحاجاتُ والليلُ مقمرٌ ... وشُدت لِطياتٍ مطايا وأرحُلُ
وفي الأرض مَنْأىً للكريم عن الأذى ... وفيها، لمن خاف القِلى مُتعزَّلُ
لَعَمْرُكَ ما بالأرض ضيقٌ على أمرئٍ ... سَرَى راغبًا أو راهبًا، وهو يعقلُ
ولي دونكم أهلونَ سِيْدٌ عَمَلَّسٌ ... وأرقطُ زُهلول وَعَرفاءُ جيأَلُ
هم الأهلُ لا مستودعُ السرِّ ذائعٌ ... لديهم ولا الجاني بما جَرَّ يُخْذَلُ
وكلٌّ أبيٌّ باسلٌ غير أنني ... إذا عرضت أولى الطرائدِ أبسلُ
وإن مُدت الأيدي إلى الزاد لم أكن ... بأعجلهم إذا أجشع القوم أعجل

يقول: أقيموا صدور مطيكم فإني راحلٌ عنكم إلى قومٍ أحسن منكم في الصحراء، فقد حُمت الحاجات، يعني قُدرت، والليل مقمرٌ ترون كل شيء، لا أذهب في الخفاء، وشُدت لطياتٍ، الطية: المكان الذي يُرحل إليه، مطايا المطية الإبل، والأرحل ما يوضع على الإبل، لماذا؟

يقول:

وفي الأرض مَنْأىً للكريم عن الأذى ... وفيها، لمن خاف القِلى مُتعزَّلُ

يقول: كريم، لا أرضى بالإهانة التي سببتموها لي، فذهب إلى الصحراء وعاش مع الحيوانات وحده مع بعض الصعاليك.

لَعَمْرُكَ ما بالأرض ضيقٌ على أمرئٍ ... سَرَى راغبًا أو راهبًا، وهو يعقلُ

ولي دونكم أهلونَ سِيْدٌ عَمَلَّسٌ

اتخذت أهلين عنكم، من هؤلاء؟

ولي دونكم أهلونَ سِيْدٌ عَمَلَّسٌ

السَّيد هو الذئب، يُقال للذئب سيد، وللذئبة سِيدة، عملسٌ قوي.

وأرقطُ زُهلول: الأرقط هو الملس، والزهلول أملس.

وَعَرفاءُ جيألُ: العرفاء هي الضبع وجيأل من أسماء الضبع، هؤلاء أهله الذين اتخذهم بعدما طرده أهله، ويمدحهم يقول:

هم الأهلُ لا مستودعُ السرِّ ذائعٌ ... لديهم ولا الجاني بما جَرَّ يُخْذَلُ
وكلٌّ أبيٌّ باسلٌ غير أنني ... إذا عرضت أولى الطرائدِ أبسلُ

في الحرب يعني المقاتلين سماهم طرائد، أبسل يعني أشجع وأجرأ عليه

ثم قال:

وإن مُدت الأيدي إلى الزاد لم أكن ... بأعجلهم إذا أجشع القوم أعجل

يمدح نفسه بأنه يصبر على الجوع ولا يتعجل الأكل وهذه من الأمور المستحسنة قديمًا وحديثًا كما قلنا من قبل، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه.

الدرس الثامن والعشرون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأهلًا وسهلًا ومرحبًا بكم في هذه الليلة المباركة؛ ليلة الاثنين في عشرٍ مضت من شهر ربيعٍ الآخر لسنة ثلاثين وأربعمائةٍ وألف، في هذا الجامع، جامع الراجحي بحي الجزيرة في مدينة الرياض، ينعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثامن والعشرون من دروس شرح ألفية بن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

نسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يجعله درسًا مباركًا، وأن ينفع به في الدنيا والآخرة، وأن يرزقنا فيه الإخلاص والتوفيق والتفهيم، إنَّه على كل شيءٍ قدير.

وقف بنا الشرح في الدرس الماضي عند الكلام على بابٍ جديد من النواسخ، وهو باب (إنَّ وأخواتها)، فباب (إنَّ وأخواتها) من نواسخ الابتداء، وهي أول النوع الثاني من النواسخ؛ لأنَّ نواسخ الابتداء -كما ذكرنا أكثر من مرة- ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهذا الناسخ يشمل ثلاثة أبواب:

- يشمل (كان وأخواتها).

○ ويشمل (ما الحجازية)، وهي ما يعمل عملها.

○ ويشمل (كاد وأخواتها)، أفعال المقاربة.

والناسخ الثاني: ما يعمل عكس الناسخ الأول، أي: ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهذا النوع من النواسخ يشمل بابين:

- يشمل باب (إنَّ وأخواتها)، وهو الذي نشرحه في هذه الليلة إن شاء الله.
- ويشمل باب (لا النافية للجنس)، فهي أيضًا تعمل عمل (إنَّ)، وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله في المستقبل.

إذًا فالكلام ما زال موصولًا على نواسخ الابتداء، ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر في هذا الباب أبياتًا كثيرة، نقرأ منها ما تيسر ثم نشرحه.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمةً واسعة في أول هذا الباب:

١٧٤. لِإِنَّ أَنَّ لَيْتَ لكِنَّ لَعَلَّ ... كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ

١٧٥. كَإِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي ... كُفءٌ وَلكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ

١٧٦. وَرَاعِ ذَا الْتَّرْتِيبَ إلاَّ فِي الَّذِي ... كَلَيْتَ فِيْهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ البَذِي

١٧٧. وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ ... مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

١٧٨. فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا وَفِي بَدْءِ صِلَهْ ... وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

١٧٩. أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ ... حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ

١٨٠. وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا ... بِاللَّامِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

١٨١. بَعْدَ إذَا فَجَاءةٍ أَوْ قَسَمِ ... لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

١٨٢. مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا وَذَا يَطَّرِدُ ... فِي نَحْوِ خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

١٨٣. وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ ... لاَمُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ

١٨٤. وَلاَ يَلِي ذِي الَّلامَ مَا قَدْ نُفِيَا ... وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا
١٨٥. وَقَدْ يَلِيْهَا مَعَ قَدْ كَإِنَّ ذَا ... لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا
١٨٦. وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُوْلَ الْخَبَرْ ... وَالْفَصْلَ وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

نشرح هذه الأبيات إذا استطعنا إن شاء الله، أو ما تيسر منها في هذه الليلة.

إن كان هناك حافظ فلنستمع إليه قبل أن نبدأ بالقراءة، الأبيات أو بعضها.

طيب، لا حافظ الليلة.

(إنَّ وأخواتها) عدَّها ابن مالك في البداية، فقال: "**لإِنَّ أَنَّ لَيْتَ لكِنَّ لَعَلَّ كَأَنَّ**"، فهذه ستة أحرف، وهي: (إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ)، هذه الأربعة مختومة بنونٍ مُشدَّدة، ثم (لعلَّ، وليت)، فهي ستة أحرف.

السؤال الأول: لماذا عملت هذه الأحرف هذا العمل: نصب الاسم ورفع الخبر؟ يعني: لماذا لم تكن أحرفًا مُهملة، وإنَّما كانت أحرفًا عاملة؟

فالجواب عن ذلك؟ معنا يا إخوان، تفضل.

طالب: (٦:١٣).

الشيخ: لا، هذا سبب إعمالها هذا العمل، لكن لماذا عمِلت أصلًا؟ لماذا لم تكن مهملة؟ لماذا عمِلت؟

لأنَّها حروفٌ مختصةٌ بالأسماء، وسبق ذكر هذه القاعدة في الحروف: أنَّ الحروف المختصة الأصل فيها العمل، الحروف التي تختص بالأسماء أو تختص بالأفعال، يعني: تدخل على الأسماء فقط أو تدخل على الأفعال فقط، الأصل فيها أنَّها تعمل، والحروف غير المختصة، أي: التي تدخل على الأسماء وعلى الأفعال معًا، فهذه الأصل فيها أنَّها مُهملة، ويقولون: هاملة، أي: لا تعمل، وسبق ذكر هذه

القاعدة أكثر من مرة بأمثلتها.

فـ(إنَّ وأخواتها) أحرف، ليست أفعالًا كـ(كان وأخواتها، وكاد وأخواتها)، وإنَّما هي أحرف، وعمِلت لأنَّها أحرفٌ مختصةٌ بالاسم، هذا تعليل واضح جدًّا.

ثم حاولوا أن يتكلفوا تعليلًا آخر، وهو تعليل عملها هذا العمل، وهو نصب الاسم ورفع الخبر، لماذا عملت هذا العمل؟ لماذا لم تعمل مثل (كان) رفع الاسم ونصب الخبر؟ أو لماذا لم تجُر كما عملت أحرف الجر؛ لأنَّ الأصل في الحروف المختصة بالأسماء أنَّها تجر؟

حاولوا أن يُعلِّلوا ذلك فقالوا: لأنَّها أشبهت الأفعال، هذه الأحرف أشبهت الأفعال، بخلاف بقية الأحرف الأخرى فإنَّها لا تُشبه الأفعال، فهذه الأحرف ثلاثية ورباعية وخماسية، بعضها ثلاثي، مثل: (إنَّ، وأنَّ، وليت، ولعل)، فهي ثلاثية، وبعضها رباعي، مثل: (كأنَّ)، وبعضها خماسي مثل: (لكنَّ)، كالأفعال، فالأفعال تأتي ثلاثية ورباعية وخماسية، وأيضًا هي مفتوحة الآخر، مبنيةٌ على الفتح، كالفعل الماضي ملازمٌ للفتح على البناء.

طيب، فإن قيل: لو صحَّ هذا التعليل لكنَّا نُعملها كالأفعال، والأفعال ماذا تعمل؟ ترفع الفاعل وتنصب المفعول به، يعني: كنا نرفع بها الأول وننصب بها الثاني، والواقع أنَّ هذه الأحرف تنصب الأول وترفع الثاني، يعني: بالعكس، علَّلوا ذلك أيضًا، فقالوا: إنَّما عُكس عملها بيانًا لفرعيتها، لكي يكون الفرع أحقَّ من الأصل، فعكسوا العمل لبيان هذه الفرعية، وهذه التعليلات -كما ذكرنا أكثر من مرة- هي تعليلاتٌ وليست بأحكام، يعني: لا تُغير في الأحكام اللغوية شيئًا، وإنَّما هي تعليلات، إن أصابوا بها فبها ونعمت، وإن لم يُصيبوا فإنَّا لا تُغير من الأحكام شيئًا، إلا أنَّها تُفيد الطالب في معرفة هذه الأسرار، أو في معرفة القياس والترجيح بين الأقوال، ونحو ذلك.

طيب، هذه الأحرف (إنَّ وأخواتها) كم حرف؟

ستة أحرف كما ذكرها ابن مالك، أمَّا إمام النحويين سيبويه فقد ذكرها خمسة، قال: "الأحرف الخمسة"، وأسقط منها (أنَّ)، لم يعُدَّها عندما عدَّ هذه الأحرف، والسبب في ذلك هو... يعني: يرى أنَّ (أنَّ) هي (إنَّ)، يرى أنَّ (إنَّ) و(أنَّ) حرفٌ واحد، أحيانًا يأتي بالكسر وأحيانًا يأتي بالفتح، وسيأتي بيانٌ أوسع من ذلك بعد قليل.

ابن مالك في البيت الأول ذكر هذه الأحرف وبيَّن عملها، فقال: **"لـ"** حرف جر، **"لإنَّ أَنَّ لَيْتَ لكِنَّ لَعَلَّ كَأَنَّ"**، ما بالها يا ابن مالك؟

قال: لهذه الأحرف **"عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ"**، كأنَّ العكسية هنا مقصودة، فـ(كان وأخواتها) الناسخ الأول: ترفع الاسم وتنصب الخبر، ثم نأتي إلى الناسخ الثاني (إنَّ وأخواتها) فينعكس معها العمل، أي: نصب الأول ورفع الثاني، والصورة الأصلية البسيطة للجملة الاسمية قبل دخول النواسخ أصلًا كانت مكونةً من مبتدأٍ مرفوع وخبرٍ مرفوع، فعلى ذلك يكون الصور:

الصورة الأولى الأصلية البسيطة: الجزءآن مرفوعان، المبتدأ والخبر مرفوعان.

ثم الصورة الثانية: نفس الجزأين قد سُبقا بـ(كان)، كقولنا مثلًا: (محمدٌ كريمٌ)، مبتدأ وخبر مرفوعان، ثم أدخل (كان): (كان محمدٌ كريمًا)، الصورة الثانية رفع الأول ونصب الثاني.

والصورة الثالثة: جاءت بالعكس، وهي نصب الأول ورفع الثاني، تقول: (إنَّ محمدًا كريمٌ).

وستأتي الصورة الرابعة في باب (ظنَّ وأخواتها)، وهي نصب الجزأين، (ظننت محمدًا كريمًا).

وهذا مما يدل على أنَّ للعقل عملًا كبيرًا في بناء هذه اللغة، اللغة العربية قد عمِل العقل عملًا كبيرًا في بناءها وإحكام هذا البناء؛ ولهذا يقول العلماء كثيرًا عن اللغة العربية: "إنَّ اللغة العربية لغةٌ حكيمة عادلة"، حكيمة أي: محكمة البناء، وعادلة أي: أنَّها تعدلُ بين ألفاظها في الأحكام، كما ذكرنا لذلك أمثلة كثيرة متفرقة من الأبواب السابقة.

فتجد أنَّ الجملة الاسمية الآن قد احتوت على كل الأوجه العقلية المُحتملة للرفع والنصب (١٣:٥٢) السابق، وهذا واضح.

ثم إنَّ ابن مالك مثَّل لهذه الأحرف، فقال:

كَإِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي ... كُفءٌ وَلكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ

الكاف حرف تشبيه أو حرف تمثيل، هنا يقول حرف تمثيل أدق، (كـ) ثم يأتي المثال: "**إنَّ زيدًا عالمٌ**"، (إنَّ) هذا حرف توكيد ينصب المبتدأ ويرفع الخبر لا محل له من الإعراب مبني على الفتح، و(زيدًا): اسم إنَّ منصوب، و(عالمٌ): خبر إنَّ مرفوع.

وليس من الدقة في الإعراب أن تقول في إعراب (إنَّ): (إنَّ) حرف توكيدٍ ونصب، كما يقوله بعض المُعرِّبين: بأنَّ (إنَّ) ليس حرف نصب، وإنَّما هو حرف نصبٍ ورفع، نقول: حرف توكيد ينصب اسمه ويرفع خبره، أمَّا حرف ناصب تقوله في نحو (لن)، تقول: (لن) حرف نفيٍ ونصب، صح، أمَّا (إنَّ) ما يصح أن تقول فيه: حرف نصب وتسكت، إلا على قولٍ يُنسب إلى الكوفيين، وهو قولٌ ضعيفٌ في المسألة: يرون أنَّ هذه الأحرف إنَّما عمِلت في أسمائها فقط، عمِلت في أسمائها النصب فقط، وأمَّا الخبر فلم تعمل فيه شيئًا.

طيب، مرفوع، تقول: مرفوعٌ بما كان قبل (إنَّ)، يعني: مرفوع بالخبرية، بخبرية

المبتدأ، فيُثبتون لــ(إنَّ) عملًا واحدًا فقط وهو نصب الاسم، على قولهم يصح أن تقول: (إنَّ) حرف توكيد ونصب، ولكنَّ التدريس قديمًا وحديثًا قائمٌ على مذهب البصريين والجمهور، وهو أنَّ هذه الأحرف عاملةٌ للنصف في أسمائها وعاملةٌ للرفع في أخبارها.

ثم قال: "**عالمٌ بأنِّي كُفءٌ**"، هذه (أنَّ) (أنِّي كفءٌ)، (أنَّ) حرف توكيد ينصب اسمه ويرفع خبره، أين اسمه؟ أين اسم (أنَّ) في قوله: "أنِّي كفءٌ"؟

ياء المتكلم، الضمير، ياء المتكلم اسم (أنَّ)، اسم (أنَّ) منصوب أم في محل نصب؟

في محل نصب؛ لأنَّك مع المُعرب تقول: منصوب، ومع المبني تقول: في محل نصب.

إذًا فياء المتكلم: اسم (أنَّ) في محل نصب، و(كفءٌ): خبر (أنَّ) مرفوع.

ثم قال: "**ولكنَّ ابنه ذو ضِغْنِ**"، هذا المثال الثالث لـ(لكنَّ)، (ولكنَّ): حرف استدراك ينصب اسمه ويرفع خبره، (ابنه): (ابن) اسم (لكنَّ) منصوب، وأين الخبر؟ الخبر قوله: (ذو)، (ذو): خبر (لكنَّ) مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنَّه من الأسماء الخمسة أو الستة، والهاء في قوله: "ابنه" كيف نُعربها؟

مضاف إليه في القاعدة المعروفة: "كل ضميرٍ اتصل باسمٍ فهو مضافٌ إليه في محل جر"، و(ضغن): أيضًا مضافٌ إليه مجرور.

ونستطرد إلى ذكر معانيها بسرعة، مع أنَّ ابن مالك ما ذكر المعاني، فـ(إنَّ، وأنَّ) للتوكيد، و(كأنَّ) للتشبيه، و(لكنَّ) للاستدراك، و(ليت) للتمني، و(لعلَّ) للتوقع.

فـ(إنَّ، وأنَّ) للتوكيد، وهذا المعني معنى التوكيد معنًى شائعٌ منتشر في اللغة؛

لأنَّه معنًى يطلبه المتكلم في مواضع كثيرة، ما المراد بالتوكيد؟

أحرف التوكيد، الكلمات التي تدل على التوكيد، المراد... مثلًا نقول: إنَّ المعنى هنا التوكيد، الغرض، الفائدة، المراد: التوكيد، يقول: إنَّ الفائدة والغرض التوكيد إذا كان هذا الحرف أو هذه الأداة لا تزيد في المعنى الإجمالي شيئًا، يعني: أنَّ المعنى معروفٌ قبل هذه الأداة، ولم تأت الأداة بمعنًى جديد، مثال ذلك: عندما تقول: (محمدٌ كريمٌ)، ما المعنى الإجمالي لـ(محمدٌ كريمٌ)؟

نسبة الكرم لمحمد، فإذا قلت: (إنَّ محمدًا كريمٌ)، زاد المعنى شيئًا؟ المعنى الإجمالي للجملة نسبة الكرم إلى محمد، (إنَّ) هنا فقط أكَّدت المعنى، يعني: نسبة الكرم إلى محمد بشدة وقوة وتأكيد، هذا نقول: تأكيد، أمَّا الكلمات التي تأتي بمعانٍ جديدة لا تُعرف إلا بلفظها، لا تُعرف حتى تُلفظ هذه الألفاظ، هذه المعاني مؤسسة، معاني جديدة، مثلًا: (محمدٌ كريمٌ)، تقول: (هل محمدٌ كريمٌ؟) هل حرف الاستفهام، ما معنى الحرف هنا (هل)؟ التأكيد؟

لا، هنا دلَّت على الاستفهام، هذا الاستفهام هل كنت تعرفه قبل أن نأتي بكلمة (هل)؟

ما نعرفه حتى تقول: (هل)، إذًا (هل) معناها مؤسس، معنى جديد، لا يُعرف إلا بكلمة (هل)، فهذا المعنى خاص، نقول: معناها الذي أفادته الاستفهام، أمَّا (إنَّ) في (إنَّ محمدًا كريم) ما أفادت معنًى جديدًا، وهكذا يُقال في كل ما يُقال عنه إنَّ غرضه وفائدته التوكيد، هذا يُقال في النعت، يُقال في الحال، يُقال في التمييز، يُقال في أبواب كثيرة جدًّا من اللغة، ولو أردنا أن نُطبِّق بسرعة على التمييز مثلًا، على التمييز، لو قلت لكم مثلًا: (عندي ثلاثون)، ما تعرفون حتى أقول لكم: (قلمًا)، تعرفون عندي ثلاثون قلمًا قبل أن أقول (قلمًا)؟

(قلمًا) هذا تمييز، ما فائدته والغرض منه؟ التأكيد أم التأسيس؟

التأسيس، يأتي بمعنًى جديد، لكن عندما أقول لكم: (أيام الشهر ثلاثون يومًا)، (يومًا) هنا تمييز، لكن فائدته التأكيد أم التأسيس؟

التأكيد؛ لأنَّه معروف (يومًا) من قولك (أيام الشهر)، وهكذا، ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة:٣٦]، تمييز، هذا للتأكيد ولا للتأسيس؟

للتأكيد، ومعنى التأكيد معنًى بلاغي عظيم يُقصد كثيرًا، لكنَّه يكون بلاغةً وفصاحةً عندما يدعو المعنى إليه، ولا يُستعمل في كل حين من دون داعٍ.

طيب، هذه (إنَّ، وأنَّ)، أمَّا (لكنَّ) قلنا: فمعناها الاستدراك، كأن تقول: (محمدٌ شجاعٌ، لكنَّه بخيل)، استدراك، و(كأنَّ) التشبيه، تقول: (كأنَّ محمدًا أسد) و(كأنَّ هندًا قمر)، وأمَّا (ليت) فللتمني، و(لعلَّ) للتوقع.

نبدأ بـ(لعلَّ)، ما معنى كون (لعلَّ) للتوقع؟

التوقع هو توقع الخير أو توقع الشر، توقع الخير كأن تقول: (لعلَّ الله يرحمنا)، (لعلَّ المطر ينزل)، توقع الشر كأن تقول: (استعجل لعلَّ العدو يأتي)، (لعلَّ الاختبار صعبٌ)، ونحو ذلك.

ويُسمُّون توقع الخير ترجيًا، ويُسمون توقع الشر إشفاقًا، وأمَّا (ليت) فللتمني، التمني، تمني الشيء، ما الفرق بين التمني والتوقع؟ ما الفرق بين (ليت) و(لعلَّ)؟

❁ قيل هنا قولان:

القول الأول، وهو المشهور: قالوا: إنَّ التمني يعني (ليت) إنَّما يكون في المستحيل والصعب، في المستحيل كأن تقول: (ليت الشباب يعود)، والأمر الصعب يعني الذي توقعه بعيد جدًّا، كأن يقول الفقير: (ليت لي ألوفًا كثيرةً فأتصدق بها)، و(لعلَّ) يكون للتوقع، يعني الأمر الذي تتوقع أن يحدث، هذا قول مشهور في الفرق بين (ليت) و(لعلَّ)، بين التمني والتوقع.

وقيل قولًا آخر، وهو أنَّ (ليت) يُستعمل في المستحيل وغير المستحيل كما سبق، في المستحيل وغير المستحيل، سواءً كان غير المستحيل صعبًا أم غير صعب، و(لعلَّ) تُستعمل في غير المستحيل فقط، فتقول في (ليت): (ليت الشباب يعود)، هذا مستحيل، وتقول: (لعلَّ لي أموالًا عظيمة فأتصدق بها) وأنت فقير، هذا صعب، وتقول: (لعلَّ محمدًا يأتي)، هذا هو المستعمل في اللغة، أنَّ (ليت) تأتي أكثر استعمالها في المستحيل والصعب، لكنَّها تُستعمل أحيانًا في المطلوب القريب، هذا ما يتعلق بمعانيها.

نأخذ قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾، نعم بسرعة، الحرف الناسخ (لعلَّ)، (لعلَّ) حرف أم فعل أم اسم؟

حرف، إذًا لا محل له من الإعراب كالحروف.

واسم (لعلَّ)؟ الكاف منصوبة ولا في محل نصب؟ في محل نصب لأنَّه ضمير مبني.

والخبر؟ (باخعٌ): خبر (لعلَّ) مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

طيب (نفسك)، إعراب ﴿لَعَلَّكَ ٱلْعِدَّةَ﴾ [الشعراء:٣]، (نفسك): مفعولٌ به

منصوب، ما الذي نصبه؟ (باخعٌ)، (باخعٌ): اسم فاعل يعمل عمل فعله، لعلَّك تبخع نفسك يعني: تُهلكها.

وقال تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرًا﴾ [الطلاق:١]، نعم، محمد: الحرف الناسخ: (لعلَّ).

واسم الحرف الناسخ: لفظ الجلالة (الله)،

والخبر: الجملة الفعلية ﴿يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرًا﴾ [الطلاق:١].

نعم، أحسنت.

بعد أن ذلك ذكر ابن مالكٍ عمل هذه الأحرف، وهو نصب الاسم ورفع الخبر، يُنبِّه على أنَّه جاء ببعض الشواهد، جاءت هذه الأحرف ناصبةً للجزأين، ناصبَّة للاسم وللخبر، ومن ذلك قول الشاعر: (يا ليت أيام الصِبا رواجعا)، قال: (ليت أيام الصبا رواجعا)، وكان على اللغة المشهورة يقول: (ليت أيام الصبا رواجعُ).

وقال الآخر: (ألا يا ليتني حجرًا بوادٍ)، فقال: (ليتني حجرًا) وعلى اللغة المشهورة كان يقول: (ليتني حجرٌ).

وقال الشاعر:

إذا اسْودَّ جُنحُ اللَّيلِ فلْتأتِ ولْتكنْ خُطاكَ خِفافًا إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدا

وعلى اللغة المشهورة يقول: (إنَّ حُراسنا أسدُ).

وجاء في حديثٍ يُروى عند المُحدِّثين بلفظ: «**إنَّ قعرَ جهنمَ سبعين خريفًا**»، قال الإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "في بعض الأصول سبعون"، يُعلِّق على الحديث وهو في مسلم، قال: "في بعض الأصول سبعون بالواو، وهو ظاهر، وفيه حذف أي

مسافةَ قهر جهنم مسيرة سبعين خريفًا"، وفي معظم الأصول والروايات: "سبعين" بالياء، رواه مسلم، وقلت: الذي في صحيح مسلم المطبوع: «**إنَّ قعر جهنم سبعون خريفًا**»، وهذا من الأسباب التي ذكرناها من قبل، الأسباب التي جعلت كثيرًا من النحويين يُحجمون عن الاحتجاج بألفاظ الحديث ما لم يثبُت كونها من لفظ النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؛ لأنَّ المُحدِّثين يُجيزون الرواية بالمعنى، فهذا معروف عندهم، والواقع في كتب الأحاديث يشهد بذلك، وأغلب الأحاديث قد رُويت بألفاظٍ كثيرة، وهم يُقرُّون بأنَّ هذا من تغيير لفظ الحديث من الرواة، والاحتجاج ما يكون إلا بمُحتجٍ به، كثيرٌ من رواة الأحاديث لا يحتج بلغاتهم؛ فلهذا يشترطون في الاحتجاج بالحديث أن يغلب على الظن كونه من لفظ النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، أنَّه إذا كان من كلام النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، فالنبي باتفاق أفصح من نطق بالضاد؛ ولهذا يحتجون بأحاديث العبادات، الأحاديث التي يُتعبد بألفاظها؛ أنَّها لا تُغير، وبالأحاديث القصيرة، وبالأحاديث التي تُذكر من أدلة فصاحته، ومن جوامع الكلم، والأحاديث التي رُويت باللفظ، المتواتر اللفظي.

يعني هم قاعدتهم واحدة: إذا غلب على الظن أنَّ الحديث من لفظ النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ احتَّجوا به.

طيب، ثم يقول بعد ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيْبَ إلاَّ فِي الَّذِي ... كَلَيْتَ فِيْهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ البَذِي

في هذا البيت يبين ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكم ترتيب الجملة في هذا الباب، ترتيب الجملة مع (إنَّ وأخواتها)، ما حكمه؟

يُبين ذلك ابن مالك في قوله: "**وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيْبَ**"، أي: الترتيب المذكور في الأمثلة السابقة:

كَـــإِنَّ زَيْـــدًا عَـــالِمٌ بِـــأَنِّي كُـــفءٌ وَلكِـــنَّ ابْنَـــهُ ذُو ضِـــغْنِ
وَرَاعِ ذَا الْتَّرْتِيْـــبَ إلاَّ فِـــي الَّـــذِي كَلَيْـــتَ فِيْهَـــا أَوْ هُنَـــا غَيْـــرَ البَـــذِي

في نحو هذا المثال: "لَيْتَ فِيْهَا أَوْ ليت هُنَا غَيْرَ البَذِي"، لك أن تُقدِّم الخبر، يريد أن يقول: إنَّ الخبر في هذا الباب يجب تأخيره، يجب أن يلتزم الأصلَ، وهو أن يتأخر وأن يتقدم الاسم، تقول: (إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ)، ولا يجوز أن تقول: (إنَّ عالمٌ زيدًا)، كما كنت تقول في باب (كان) مثلًا، تقول: (كان محمدٌ عالمًا)، و(كان عالمًا محمدٌ)، أمَّا في هذا الباب فلا يجوز تقديم الخبر إلا إذا كان الخبرُ شبه جملة، أي: ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، فالجار والمجرور كأن تقول: (إنَّ زيدًا في البيت)، ثم تُقدِّم الخبر فتقول: (إنَّ في البيت زيدًا)، والظرف كأن تقول: (إنَّ زيدًا عندك)، (عندك): ظرف مكان، ثم تُقدِّم الظرف فتقول: (إنَّ عندك زيدًا)، وهذا مراده بقوله: "إلاَّ فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيْهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ البَذِي"، (ليت فيها غير البذي)، البذي: القبيح، صاحب الكلام القبيح، قال: (ليت فيها غير البذي) يعني: (ليت غير البذي فيها)، ثم قدَّم الخبر لأنَّه جارٌ ومجرور، أو: (ليت هنا غير البذي)، (هنا): ظرف للإشارة للمكان، لكن إعرابه هنا ظرف مكان.

فإن قلت: لماذا لا يجوز تقديم الخبر في هذا الباب وقد جاز في أبوابٍ سابقة؟

فالجواب عن ذلك يُعرف مما ذكرناه قبلًا في سبب إعمال هذه الأحرف.

طالب: (٣٤:٥٤).

الشيخ: نعم، هذا الجواب؛ لأنَّ عملها ضعيف، لأنَّها لا تعمل بالأصالة، وإنَّما تعمل بالتشبيه والحمل على الأفعال، نقول: إنَّما أُعملت حملًا لها على الأفعال التي تُشبهها، والفرع لا يكون كالأصل، بل ينحط عن درجته، الأفعال لك أن تتصرف فيها بالتقديم والتأخير، فتقول: (أكرم محمدٌ زيدًا)، و(أكرم زيدًا محمدٌ)،

أمَّا هذه الأحرف التي عملت بالتشبيه والحمل فهي أضعف، فلهذا لم تعمل هذا العمل.

ومثل ذلك ذكرناه في (ما الحجازية)، (ما) المُشبَّهة بـ(ليس)، أنَّ (ما الحجازية) أيضًا على ترتيبٍ ذُكر، أيضًا يجب أن تراعي هذا الترتيب، تقول: (ما محمدٌ بخيلًا)، ﴿مَا بِـَٔايَـٰتِنَا فَأَخَذَهُمُ﴾ [يوسف:٣١]، ولا تُقدِّم الخبر، لماذا؟

لأنَّ (ما) إنَّما عملت حملًا على (ليس)، فـ(ليس) لك التقديم والتأخير لأنَّها الأصل، و(ما) ليس لك فيها التقديم والتأخير؛ لأنَّ هذه تعليلات، أمَّا الأصل فهو أنَّ العرب لا تُقدِّم الخبر مع هذه الأحرف، علَّلوا بما قلنا قبل قليل، فإن قلت: بيَّنت لماذا لم يجز تقديم الخبر، فلماذا جاز مع شبه الجملة؟ لماذا جاز تقديم الخبر مع شبه الجملة، وعملها ضعيف كما قرَّرتم قبل قليل؟

فالجواب على ذلك: أنَّ العرب يتوسعون في شبه الجملة، في الظروف والجار والمجرور، ما لا يتوسعون في غيرها، وهذا يدخل في أبوابٍ كثيرة، تجد أنَّ شبه الجملة يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها.

ومن الشواهد على ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران:١٣]، في الكلام يمكن أن نقول: (إنَّ عبرةً في ذلك)، ثم نُقدِّم الخبر فنقول: (إنَّ في ذلك عبرةً)، واللام هي لام الابتداء، سيأتي الكلام عليها.

ومن ذلك قوله: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ [المزمل:١٢]، يقول في الكلام: (إنَّ أنكالًا لدينا)، (أنكالًا): اسم (إنَّ) منصوب، و(لدينا): ظرف مكان (لدى)، (لدى) مضافة إلى (نا)، (لدينا)، و(لدى) مثل (عند) فهي ظرف، ثم قدَّمنا الخبر لأنَّه شبه جملة، فنقول: (إنَّ لدينا أنكالًا)، وهذا نص الآية: ﴿إِنَّ وَمَا يَجْحَدُ﴾ [المزمل:١٢]، هذا ما يتعلق بترتيب الجملة.

في سؤال؟

طالب: (٣٨:١٢).

الشيخ: نعم، إذا كان الخبر شبه جملة لك أن تُقدِّمه ولك أن تؤخره.

طالب: (٣٨:٢٣).

الشيخ: نعم، يجوز لك الوجهان، يجوز لك الوجهان نحويًا، لكن أيُّهما أفضل وأبلغ وأفصح؟ هذا يعود إلى المعنى الذي تريد، إذا كنت تُركِز على زيد فقدِّمه، إذا كان الكلام على (زيد)، زيد، زيد، أين زيد؟

تقول: (إنَّ زيدًا في الداخل)، لكن إذا كان الكلام على البيت، (البيت مسموعٌ فيه صوتًا، البيت، من في البيت)؟

فتقول: (إنَّ في البيت زيدًا)، هذه أمور بلاغية، لكن من حيث النحو: الوجهان يجوزان، والأصل أنَّك تُقدِّم ما تهتم به.

طيب، ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَهَمْــزَ إِنَّ افْــتَحْ لِسَــدِّ مَصْــدَرِ مَسَــدَّهَا وَفِــي سِــوَى ذَاكَ اكْسِــرِ

الآن تكلَّم على كسر همزة (إنَّ) وفتحها، وقد سبق في أول الدرس أنَّ سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ عدَّ هذه الأحرف خمسًا؛ لأنَّه يرى أنَّ (إنَّ وأنَّ) حرفٌ واحد، فـ(إنَّ وأنَّ) حرفٌ واحد، يأتي مرةً بالكسر (إنَّ)، ويأتي مرةً بالفتح (أنَّ)، فمتى يأتي بالكسر (إنَّ) ومتى يأتي بالفتح (أنَّ)؟

في هذا البيت بيَّن ابن مالك القاعدة العامة للكسر والفتح، هي قاعدة واحدة، وتطبيقها يُنتج لك مواضع كثيرة، أمَّا القاعدة فواحدة، يقول:

وَهَمْــزَ إِنَّ افْــتَحْ لِسَــدِّ مَصْــدَرِ مَسَــدَّهَا وَفِــي سِــوَى ذَاكَ اكْسِــرِ

فقوله: **"وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ"**، ما قال: وهمز أنَّ افتح، قال: **"وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ"**، دلالة على أنَّ الأصل (إنَّ) ولا (أنَّ)؟

دلالة على أنَّ الأصل (إنَّ)، وهذا هو القول المشهور في المسألة، وقيل: بالعكس، الأصل (أنَّ)، وقيل: إنَّ كلًا منهما أصل.

طيب،

وَهَمْــزَ إِنَّ افْــتَحْ لِسَــدِّ مَصْــدَرِ ... مَسَــدَّهَا وَفِــي سِــوَى ذَاكَ اكْسِــرِ

القاعدة -يا إخوان- في كسر همزة (إنَّ) وفتحها هو أنَّ (إنَّ) إنَّما تدخل على جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، مكونة من اسم وخبر.

طيب، هذه الجملة مكونة من (إنَّ) والاسم والخبر، ثلاثة أجزاء:

- إمَّا أن تؤول بمصدر مفرد، إمَّا أن تستطيع أن تحذف هذه الثلاثة وتضع مكان الجميع المصدر.
- وإمَّا أن يكون المعنى المراد بها الجملة الاسمية، يعني: تحذف (إنَّ) وتبقى الجملة الاسمية كما كانت.

إمَّا أن تريد بـ(إنَّ) وما دخلت عليه، يعني: اسمها وخبرها، أن تريد بها المصدر، يعني: تستطيع أن تحذف الثلاثة وتضع مكانها المصدر، أو أنَّك تريد به معنى الجملة، يعني: الجملة الاسمية ثم تُدخل (إنَّ)، بحيث لو حذفت (إنَّ) عادت الجملة إلى مفرد ولا جملة؟

عادت المفرد إلى جملة، مثال ذلك: لو قلنا: (إنَّ محمدًا كريمٌ)، نعم، ما معنى (إنَّ محمدًا كريم)؟

(إنَّ محمدًا كريم)، هذه بــ(إنَّ)، معناها: (محمد كريم) أم معناها: (كرم

محمد)؟

(محمد كريم) هذه جملة اسمية، مبتدأ وخبر، (كرم محمد) هذا مصدر، مصدر مضاف إلى (محمد)، (كرم محمد) هذا مصدر، وهو مفرد، ليس جملة، يعني: ليس جملة اسمية مبتدأ وخبر، ولا فعلية فعل وفاعل، ماذا تريد بقولك: (إنَّ محمدًا كريم)؟ تريد معنى المفرد (كرم محمد) أم تريد الجملة (محمد كريم)؟

تريد معنى الجملة (محمد كريم) تكسر، نعم، وإذا قلت: (والله إنَّ محمدًا كريم)، تريد (والله كرم محمد) أم (والله محمد كريم)؟

إذًا هذه (إنَّ) تكسر، (إنَّ محمدًا كريم).

طيب، تقول: (عرفت أنَّ محمدًا كريم)، هل المعنى على إسقاط (إنَّ)؟ يعني: (عرفت محمد كريم) أم على تأويل الثلاثة بالمصدر، يعني: (عرفت كرم محمد)؟

(عرفت كرم محمد)، هنا معنى الجملة ولا معنى المفرد؟

المفرد، إذًا تكسر ولا تفتح؟

تفتح، هذه القاعدة، هذه القاعدة في كل كسر همزة (إنَّ) وفتحها.

طيب، وتقول: (علمت بأنَّك خائف)، هل المعنى (علمت بأنك خائف) أو (علمت بخوفك)؟

(بخوفك)، إذًا تفتح ولا تكسر؟

تفتح، طيب، وإذا قلنا مثلًا: (يعجبني أنَّك مجتهد) أو (يعجبني أنَّ محمدًا مجتهد)، معناها: (يعجبني محمدٌ مجتهد) أم (يعجبني اجتهاد محمد)؟

إذًا تفتح ولا تكسر؟

تفتح، فالقاعدة: أنَّها إذا كان المعنى بها معنى الجملة، يعني: يمكن أن تُسقط

(إنَّ) فقط وتبقى الجملة مبتدأ وخبر، هذه تفتح، وإذا كان معناها معنى المفرد المصدر، يعني: تُحل محلها ومحل معموليها الاسم والخبر، محل الجميع، مصدر، فهذه تفتح، وهذه معنى قوله: **"وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا"**، إذا سدَّ المصدر المفرد مسدَّها، ماذا تفعل؟

تفتح، **"وَفِي سِوَى ذَاكَ"**، إذا لم يسُد المصدر مسدها، **"وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ"**، هذه هي القاعدة العامة للفتح والكسر.

إذًا فـ(إنَّ) ومعموليها:

- إمَّا أن تكون بمعنى الجملة، يعني: على معنى إسقاط (إنَّ)، فحينئذٍ تكون مكسورة.
- وإمَّا أن تكون على معنى تأويلها بمصدر مفرد، فتكون مفتوحة.

طيب، فإذا كانت مُؤولةً بمفرد مصدر، فإنَّها تكون مفتوحة، وتكون حينئذٍ في مواضع الإعراب؛ لأنَّها تؤول بمفرد، تؤول بمصدر مفرد، والمصدر من الأسماء أم من الأفعال أم من الحروف؟

من الأسماء، إذًا لا بد له من إعراب، نعم، هذا من... عندما تؤولها بمصدر قد تكون حينئذٍ فاعلًا، أو مفعولًا به، أو مبتدأً، أو خبرًا، أو نحو ذلك.

تكون فاعلًا في نحو: (يُعجبني أنَّ محمدًا مجتهد)، أي: (يُعجبني اجتهاد محمد)، (يُعجبني)، ما الذي يُعجبك؟ اجتهاد محمد، فاعل، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ **[العنكبوت:٥١]**، ﴿أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ﴾، ما الذي يكفيهم؟

إنزالنا، فاعل، ﴿أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا﴾، هذه (أنَّ)، هل المعنى على إسقاط

(أن)، يعني: (أولم يكفهم نحن أنزلنا)، أم المعنى: (أولم يكفهم إنزالنا)، مصدر؟ فلهذا فتح، ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾.

وقد تكون نائب فاعل، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن:١]، ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ﴾، ماذا أُوحي إليك؟ استماع نفرٍ من الجن.

وتكون مفعولًا به كقولك: (عرفت أنَّك فاضل)، المعنى: (عرفت فضلك)، وليس المعنى: (عرفت أنت فاضل)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾ [الأنعام:٨١]، بمعنى -والله أعلم-: (ولا تخافون إشراككم)، وليس المعنى: (ولا تخافون أنتم أشركتم).

وتكون مبتدأً في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ﴾ [فصلت:٣٩]، المعنى -والله أعلم-: (ومن آياته رؤيتك الأرض).

وتكون مجرورةً بحرف جر، كـ(عجبت من أنَّك مهمل)، أي: (عجبت من أنت مهمل)، (عجبت من إهمالك)، تفتح، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ نَارِ جَهَنَّمَ﴾ [المنافقون:٣]، المعنى -والله أعلم-: (ذلك بإيمانهم).

وتأتي خبرًا عن اسم معنى، لننتبه، قد تأتي خبرًا لكن عن اسم معنى، اسم المعنى، ماذا يقابل اسم المعنى؟

اسم الذات أو الجثة، اسم الذات أو الجثة هو الذي يُدرك بإحدى الحواس الخمس؛ يُلمس، أو يُبصر، أو يُسمع، أو يُشم، أو يُذاق، هذا يُسمى اسم ذات أو جثة، والأشياء التي لا تُدرك بالحواس الخمس يُسميها أسماء معاني؛ كالكتاب، والقلم، وزيد، والشارع، هذه أسماء جثث أو ذوات، لكن السعادة والشقاوة والهناء والاعتقاد والإيمان، هذه أمور تُسمى أسماء معاني؛ لأنَّها لا تُدرك

بالحواس الخمس، قد تدرك آثارها، لكن هي لا تُدرك بالحواس الخمس، فنقول: قد تقع خبرًا عن اسم معنى، مثل: (اعتقادي أنَّك فاضل)، التقدير: (اعتقادي أنت فاضل) أم (اعتقادي فضلك)؟

(اعتقادي فضلك)، بخلاف اسم الجثة، اسم الجثة لو قلت: زيدٌ، تقول: (زيدٌ أنَّه فاضل) أو (زيدٌ إنَّه فاضل)؟

زيدٌ، انظر، أوِّلها، تأول بجملة أو بمفرد؟

(زيدٌ إنَّه فاضل) بمعنى: (زيدٌ هو فاضل) أو (زيدٌ فضله)؟ هو فاضل، تأولت بجملة أو بمفرد؟ (زيدٌ هو فاضل)، بجملة، إذًا تكسر ولا تفتح هنا؟

تكسر، تقول: (زيدٌ إنَّه فاضل)، لكن اعتقادي أنَّك فاضل، يعني: (اعتقادي أنت فاضل) أو (اعتقادي فضلك)؟

(فضلك)، هي القاعدة واحدة، تُطبِّقها تصير الكلمة واضحة، وهي كثيرة، وذكروا مواضع أخرى، لكنَّ القاعدة واحدة، طيب.

طالب: (٥١:٣٢).

الشيخ: اعتقادي...

طالب: (٥١: ٤١).

الشيخ: نعم، تقول: (في اعتقادي أنَّ زيدًا فاضل)، تقول: (أنَّ زيدًا) أو (إنَّ زيدًا)؟

(أنَّ)، تقول: (في اعتقادي أنَّ زيدًا فاضلا)، إذًا المعنى: (اعتقادي زيدٌ فاضل) أو (اعتقادي فضل زيد)؟

(اعتقادي فضلُ زيد)، فتفتح هنا أيضًا؛ لأنَّها خبر المعنى.

القاعدة، ثم قال: "وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ"، بيَّن بعض مواضع الكسر، فقال:

فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا وَفِي بَدْءِ صِلَهْ ... وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ
أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ ... حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ
وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا ... بِاللَّامِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

كم ذكر من موضع؟

ذكر ستة مواضع للكسر، وهناك مواضع أخرى أيضًا، أنت إذا طبَّقت القاعدة المذكورة سابقًا ستخرج بمواضع كثيرة، لكن هذه أشهر المواضع، مواضع الكسر.

وذكر من المواضع: الابتداء، إذا وقعت (إنَّ) في الابتداء، في ابتداء الكلام، (إنَّ محمدًا فاضل)، ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ [القدر:١]، ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ [الكوثر:١]؛ لأنَّ المعنى: (إنَّ محمدًا فاضل) أي: (محمدٌ فاضل)، وليس المعنى (فضل محمد)، لو قلت: (فضل محمد)، بقي الكلام ناقصًا، ما باله؟

نعم، ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ [الكوثر:١]، المعنى -والله أعلم-: (إعطاؤك الكوثر) أم المعنى: (نحن أعطيناك الكوثر)؟

(نحن أعطيناك الكوثر)، ثم أدخل (إنَّ)، هذه على معنى الجملة، إذًا تكسر.

والموضع الثاني: في أول جملة الصلة، جملة الصلة إنَّما تأتي بعد الاسم الموصول، والأسماء الموصولة درسناها من قبل؛ الذي وإخوانه، تقول: (جاء الذي أُحبه)، هنا الصلة: (أحبه)، طيب اجعل الصلة جملة أولها (إنَّ)، فتقول: (جاء الذي إنَّه فاضل)، أو (جاء الذي إنِّي أُحبه)، تكسر؛ لأنَّها في أول الجملة، (جاء الذي إنَّه فاضل)، هنا المعنى جملة أم مفرد؟ (جاء الذي فضله) أو (جاء الذي هو فاضل)؟

(هو فاضل)، إذًا تكسر على القاعدة.

الموضع الثالث: في أول جملة القسم، إذا وقعت في أول جملة القسم، إذا أتى قسم، يأتي بعده جواب القسم، وجواب القسم إنَّما يكون جملة، تقول: (والله)، (تالله)، (بالله)، والله عَزَّوَجَلَّ يحلف بما شاء من مخلوقاته: ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾، ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، ﴿وَٱلشَّمۡسِ﴾، هذه الأقسام بعدها جواب قسم، مُقسم عليه، (والله)، (والله) ماذا؟

(والله لأجتهدن)، (والله أذهبن)، والله، هات جواب القسم مبدوءًا بـ(إنَّ)، (والله إنَّك فاضل)، المعنى: (والله أنت فاضل) أو (والله فضلك)؟

(والله أنت فاضل)؛ لأنَّ على معنى الجملة تكسر، ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾ [العصر:١-٢]، فكسر، ﴿حمٓ ١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ [الدخان:١-٣]، المعنى -والله أعلم-: (نحن أنزلناه)، معنى جملة؛ فلهذا كسر.

الموضع الرابع: في أول الجملة المحكية بالقول، يعني: إذا سُبقت بقول، كأن تقول: (قلت: إنَّ محمدًا كريم)، (قلت: إنَّ محمدًا فاضل)، المعنى جملة ولا مفرد؟ (قلت: إنَّ محمدًا فاضل)، المعنى: (قلت: محمدًا فاضل) أو (قلت: فضل محمد)؟

(قلت: محمدًا فاضل)، إذًا تكسر، ﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم:٣٠]، ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مَعَكُمۡ﴾ [المائدة:١٢].

الموضع الخامس: إذا وقعت (إنَّ) في أول جملة الحال، نعم؟

طالب: (٥٦:٣٣).

هذه (أنْ) وليست (إنَّ، أنَّ)، هذه (أنْ) المُفسِّرة، هذه حرفٌ آخر، نعم تقول:

(قلت: أنْ اجلسوا).

قلنا: الموضع الخامس: في أول جملة الحال، نحو: (جاء محمدٌ وإنَّه خائف)، الحال -كما تعرفون- قد يكون مفردًا، وقد يكون جملةً، جملة اسمية أو جملة فعلية، فإذا كان الحال جملةً مبدوءةً بـ(إنَّ)، فإنَّها تكون مكسورة، نحو: (جاء محمدٌ وإنَّه خائف)؛ لأنَّ المعنى (جاء محمدٌ وهو خائف)، وليس المعني: (جاء محمد وخوفه)، فهي على معنى الجملة وليست على معنى المفرد.

وهنا مثَّل ابن مالك لنا بمثال، قال: **"أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ"**، أي: (زرته في هذه الحالة)، والتقدير: (زرته وأنا ذو أمل)، فتأولت بجملة؛ فلهذا يكسر.

الموضع السادس: انتبهوا له لأنَّه مخيف، الموضع السادس: إذا دخلت اللام في الخبر، مهما دخلت اللام في الخبر فإنَّك تكسر (إنَّ)، تقول: (علمت أنَّك فاضل)، أي: (علمت فضلك)، فإذا قلت: (علمت إنَّك لفاضل)، فأدخلت اللام في الخبر، يجب أن تكسر، هذا كلام العرب؛ لأنَّه -كما سيأتي- هذه اللام لا تدخل إلا بعد (إنَّ)، ولا تدخل بعد (أنَّ) ولا بقية أخواتها، لا تدخل إلا بعد (إنَّ)، وهذا قول ابن مالك: **"وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ لاَمُ ابْتِدَاءٍ"**، فلام الابتداء لا تصحب إلا خبر ذات الكسر، يعني: (إنَّ)، فلهذا تقول: (علمت أنَّك فاضل)، فإذا أدخلت اللام قلت: (علمتُ إنَّك لفاضل).

وابن مالك أيضًا مثَّل لنا بمثال، فقال: **"اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى"**، لو لم يُدخل اللام لكان يقول: (اعلم أنَّه ذو تقى)، عندما أدخل اللام قال: **"اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى"**، والله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون:١]، لو لم يأت باللام لكان يُقال في الكلام: (نشهد أنَّك رسول الله)، عندما جاءت اللام كسر،

﴿نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون:١]، لوجود اللام، لو لم تكن اللام موجودة لقلنا في الكلام: (يعلم أنَّك رسوله).

هنا السبب في ذلك يأتي تفصيله في باب (ظنَّ وأخواتها)، في باب (ظنَّ وأخواتها) يأتي موضوع يُسمونه التعليق، تُعلِّق الفعل، يعني: تمنع وصوله إلى ما بعده، تمنع وصوله إلى الجملة التي بعدها، هناك مُعلِّقات، يعني: فواصل، تفصل (ظنَّ وأخواتها) عن الجملة بعدها فلا تؤثر فيها، من هذه الفواصل: لام الابتداء، فـ(ظنَّ، وعلم) كلها من هذا الباب، تقول: (علمت أنَّك فاضل)، ثم إذا أدخلت بينهما استفهام، تقول: (علمتُ ما هؤلاء ينطقون)، ﴿لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء:٦٥]، الاستفهام هنا فصل بينهما فلم تعمل، أو تأتي بنهي، أو تأتي بلا الخبر، تقول: (علمت إنَّك لفاضل)، (علمت) حينئذٍ تكون داخلة على جملة، يعني: (علمتُ أنت فاضلٌ)، يجب أن نُقدِّرها هكذا؛ لأنَّ العرب التزمت الكسر إذا دخلت اللام في الخبر.

فهذه ستة مواضع ذكرها ابن مالك في الألفية، نُعيدها، قال: **"فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا"**، هذا الموضع الأول، **"وَفِي بَدْءِ صِلَهْ"**، هذا الموضع الثاني، **"وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ"**، يعني: إذا وقعت في جواب القسم، ثم قال: **"أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ"**، هذا الموضع الثالث، ثم قال: **"أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ"**، إذا وقعت في أول جملة الحال، هذا الموضع الخامس، ثم قال: **"وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللَّامِ"**، الموضع السادس إذا دخلت اللام على الخبر.

۞ وهناك مواضع أخرى أيضًا للكسر:

منها: إذا جاءت (إنَّ) بعد (حيث) أو بعد (إذ)؛ كأن تقول: (اجلس حيث إنَّ محمدًا جالس)، أو (جئتك إذ إنَّك نائم)، فـ(إنَّ) بعد (حيث) وبعد (إذ) تُكسر،

وتفصيل ذلك يأتي في الكلام على باب الإضافة؛ لأنَّ (حيث) و(إذ) يلزمان الإضافة إلى جملة، فإذا كان يلزمان الإضافة إلى جملة، فلا بد أن يكون الذي بعدهما جملة، فتكسرها بجملة، جملة إذًا تكسر.

ومن هذه المواضع أيضًا: إذا جاءت (إنَّ) في خبر اسم الذات؛ كأن تقول: (زيدٌ إنَّه فاضل)، (كتابي إنَّه مفيد)؛ لأنَّ التقدير هنا على الجملة، (كتابي هو مفيد)، كما سبق شرحه قبل قليل.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾ [الأعراف:١٧٠]؛ لأنَّ المعنى -والله أعلم-: (والذين يُمسِّكون بالكتاب وأقاموا الصلاة نحن لا نضيع أجرهم.

طيب، هذا ما يتعلق بفتح همزة (إنَّ) وكسر همزة (إنَّ).

بعد ذلك يذكر لنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ هناك مواضع يجوز لك فيها أن تكسر (إنَّ) وأن تفتحها، سيذكر لنا أربعة مواضع، فيقول:

بَعْدَ إِذَا فَجَاءةٍ أَوْ قَسَمِ ... لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي
مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا وَذَا يَطَّرِدُ ... فِي نَحْوِ خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

هذه المواضع الأربعة لا تخرج عن القاعدة السابقة التي ذكرناها، وهناك مواضع يجوز لك أن تتأول (إنَّ) بمفرد على وجه، وأن تتأولها على جملة بوجهٍ آخر، فيكون لك في هذا الموضع الفتحُ والكسر، طبَّقوا ذلك فوجدوا أنَّه ينطبق على عدة مواضع، ذكر ابن مالكٍ أربعة مواضع، هذه المذكورة:

الموضع الأول: يقول: بعد (إذا) الفجائية، إذا وقعت (إنَّ) بعد (إذا) الفجائية، فيجوز لك الكسر والفتح، (إذا) الفجائية، (إذا) الدالَّة على المفاجأة، يقول: (خرجت فإذا الشمس طالعة)، هذه فجائية الآن، (خرجت فإذا الأسد).

انظر: (إذا) الآن ماذا جاء بعدها؟

في المثال الأول: (خرجت فإذا الشمس طالعةٌ)، جملة اسمية، مبتدأ وخبر ظاهران، ثم تقول: (خرجت فإذا الأسد)، جاء بعد (إذا) مفرد مبتدأ والخبر محذوف، يعني: (فإذا الأسد موجود).

طيب، فإذا قلت: (خرجتُ فإذا إنَّ الشمسَ طالعة)، (إنَّ)، لك أن تكسر على معنى الجملة، يعني: (خرجت فإذا الشمس طالعة)، صار معنا الجملة، فتكسر، ويمكن أن تفتح: (خرجت فإذا أنَّ الشمس طالعة) على معنى: (خرجت فإذا طلوع الشمس)، يعني: طلوع الشمس موجود.

ومن ذلك قول الشاعر:

وكُنْتُ أُرَى زَيْـدًا كَمَـا قِيـلَ سَـيِّدًا … إِذَا إِنَّـــهُ عَبْـــدُ الْقَفَـــا واللَّهَـــازِمِ

كنت أظنه سيدًا كريمًا، فإذا هو لئيم، قال: (إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا واللَّهَازِمِ)، لك أن تكسر على معنى الجملة، يعني: (إذا هو عبدٌ)، ولك أن تفتح إذا أنَّه على معنى المفرد، يعني: (فإذا عبوديته)، يعني: (فإذا عبوديته موجودة).

والموضع الثاني: يقول فيه ابن مالك: **"أَوْ قَسَمِ"**، إذا وقعت (إنَّ) بعد القسم، هنا نحتاج إلى أن نتأمل، فإذا وقعت (إنَّ) بعد القسم يجوز لك أن تفتح وأن تكسر، قبل قليل في مواضع الكسر، قال:

فَاكْسِـرْ فِـي الابْتِـدَا وَفِـي بَـدْءِ صِـلَهْ … وَحَيْـــثُ إِنَّ لِيَمِـــينٍ مُكْمِلَـــهْ

ما الفرق بين الموضعين؟

الفرق بين الموضعين: أنَّ القسم في الكسر لا يُصرَّح فيه بالفعل، إنَّما يُصرَّح فيه بالمُقسم به؛ (والله)، (تالله)، ﴿وَالْعَصْرِ﴾ [العصر:١]، أمَّا هنا يجوز لك الوجهان إذا أتيت بفعل القسم، إذا صرَّحت بفعل القسم، مثل: (أُقسمُ)، أو

(أحلفُ)، أو (أحلف)، أو (يحلف)، حينئذٍ لك أن تفتح وأن تكسر على المعنيين السابقين، تقول مثلًا: (والله إنَّك بطل)، ليس لك إلا الكسر.

طيب، وإذا قلت: (أُقسم بالله)، فصرَّحت بالفعل، لك أن تكسر، (أُقسم بالله إنَّك بطل)، ولك أن تفتح: (أُقسم بالله أنَّك بطل).

أمَّا الكسر: فعلى معنى الجملة، يعني: (أُقسم بالله أنت بطل)، وأمَّا الفتح: فعلى التأويل بالمفرد وتقدير حرف الجر (على)، يعني: (أُقسم بالله على رجولتك)، ومن ذلك قول الشاعر:

أَوْ تَحْلِفِـــــي بِرَبِّـــــكِ العَلِـــــيِّ   أَنِّـــي أَبُـــو ذَيَّالِـــكَ الصَـــبِيِّ

شاعر أنكر ابنه، فقال ذلك لزوجته: (أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ)، فصرَّح بالفعل،

أَوْ تَحْلِفِـــــي بِرَبِّـــــكِ العَلِـــــيِّ   أَنِّـــي أَبُـــو ذَيَّالِـــكَ الصَـــبِيِّ

رواية: (أنِّي)، ورواية: (إنِّي)، فإذا فتح (أنَّي) فعلى تقدير حرف الجر، يعني: (أو تحلفي على أنِّي أبو ذيَّالك الصَبيِّ)، وإذا كسر، فعلى التأويل بالجملة، يعني: (أو تحلفي بربك العليِّ أنا أبو ذيَّالك الصبيِّ).

الموضع الثالث: إذا وقعت (إنَّ) بعد فاء الجزاء، الموضع الرابع، الأول: بعد (إذا) الفجائية، والثاني: بعد فعل القسم، والثالث: إذا وقعت بعد فاء الجزاء، يعني: فاء الشرط، في أسلوب الشرط، أسلوب الشرط: أداة شرط وفعل شرط وجواب شرط، جواب الشرط إذا كان فعلًا مضارعًا أو ماضيًا لم يحتج إلى فاء، تقول: (إن تأت أُكرمك)، (إن قام محمد قام زيد).

طيب، فإن لم يكن كذلك احتاج إلى فاء، فتقول: (إن تأتِ فأنا أُكرمك)، (إن تأتِ فأنت بطل)، وهكذا.

هذا المراد بفاء الجواب، أو فاء الجزاء، أو فاء الشرط، فإذا وقعت (إنَّ) بعد

فاء الجزاء، فلك أن تفتحها، ولك أن تكسرها.

من ذلك: أن تقول: (من يأتني فإنِّي مُكرمه)، لك أن تكسر على معنى الجملة، يعني: (من يأتني فأنا مُكرمه)، ولك أن تفتح على معنى المفرد، يعني: (من يأتني فإكرامه)، وتُقدِّر الخبر، يعني: (من يأتني فإكرامه موجود).

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [الأنعام:٥٤]، فيها قراءتان سبعيتان: (فإنَّه) و(فأنَّه)، ﴿مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ﴾، الجواب: ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾، لك أن تكسر على معنى الجملة، يعني: ﴿مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ﴾ فـ.. احذف (إنَّ)، (فالله غفورٌ رحيم)، ولك أن تفتح على معنى المفرد، يعني: ﴿مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ﴾ فالغفران، ﴿مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ﴾ فالغفران، يعني: فالغفران إزاءه.

الموضع الرابع، وهو الأخير: إذا وقعت خبرًا لمبتدأٍ هو في المعنى، المبتدأ والخبر شيءٌ واحد في المعنى، وكلاهما قول، والقائل واحد.

كل هذه الشروط لكي نحصر أسلوب معين عند العرب؛ كأن تقول: (قولي: إنِّي أحمد الله)، (قولي: إنِّي أستغفر الله)، (قولي: إنِّي أذكر الله)، إذا قلت: (قولي إنِّي أحمد الله):

(قولي): مبتدأ.

(إنِّي أحمد الله): خبر.

(قولي)، ما قولك؟ هو لفظ (إنِّي أحمد الله)، فالقول هو الخبر، المبتدأ هو

الخبر في المعنى، والمبتدأ قولي: (قول)، والخبر: (إني أحمد الله)، الحمد قول، والقائل واحد، قائل الجملتين واحد، (قولي) والذي يحمد واحد، فلك حينئذٍ في الهمزة الكسر والفتح، تقول: (قولي: إنِّي أحمد الله)، أو (قولي: أنَّي أحمد الله)، فعلى الفتح على التأويل بمفرد، يعني: (قولي: حمد الله)، وعلى الكسر: (قولي: إنِّي أحمد الله)، يعني: (قولي: أنا أحمد الله)، يعني: لك الوجهين؛ ولذلك قول ابن مالك في الألفية: **"فِي نَحْوِ خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ"**، لك أن تفتح على معنى المفرد، يعني: (خير القول الحمد)، ولك أن تكسر على معنى الجملة، يعني: (خير القول أنا أحمد الله).

هل هناك من سؤال يا إخوان بعد أن انتهينا من الكلام على كسر همزة (إنَّ) وفتحها؟ تفضل.

طالب: (١:١٥:١١).

الشيخ: إذا اختلَّ شرطٌ من الشروط السابقة فإنَّك تكسر، فإذا كان المبتدأ قولًا، وإنَّما كان عملًا، (عملي إنِّي أحمد الله)، هنا لا بد الأول قول والثاني قول، ولو قلت: (عملي إنِّي أحمد الله)، صار عمل ليس قول، هنا العرب تكسر، تقول: (عملي إنِّي أحمد الله)، يعني: لا بد القول أو ما في معناه، (قولي خير القول)، (ذكري)، (كلامي)، فإذا كان القائل مختلفًا، (قولي: إنَّ محمدًا يحمد الله)، فقولي أنا، والحمد لمحمد، تكسر، (قولي: إنَّ محمدًا يحمد الله)، فكل هذه الشروط هي لضبط هذا الأسلوب، قولك: (قولي: إنِّي أحمد الله)، فإذا اختلَّ أي شرط من هذه الشروط وجب الكسر.

طيب، يذكرون أنَّ خياطًا خاط قباءً لرجل، الغطاء، لكنَّ هذا القباء لم يُعجب الرجل، فقال فيه بيتين، فقال:

خـــاط لـــي عمـــروٌ قبـــاء ليـــت عينيـــه ســـواء
فســـل النـــاس جميعًـــا أمـــديحًا أم هجـــاء

❁ هذين البيتين مدح أم هجاء؟

يقول: سل الناس جميعًا لا يعرفون؛ لأنَّه قد يكون هجاءً وقد يكون مدحًا، وفي قوله: (ليت عينيه سواءً)، أعمل (ليت) في الاسم بالنصب وفي الخبر بالنصب، جعل (ليت) ناصبةً للاسم؛ فقال: (عينيه)، ما قال: (عيناه)، وجعلها ناصبةً للخبر؛ فقال: (سواء)، ولم يقل: (سواءٌ)، وقلنا: هذه على لغة قليلة.

ومثله: قول شاعرٍ في المأمون، الخليفة لمَّا تزوج بوران بنت الحسن، فأعطى الشعراء وحرم هذا الشاعر، فقال الشاعر:

بـــارك الله للحســـن ولبـــوران في الخـــتن
يـــا إمـــام الهـــدى ظفـــرت ولكـــن ببنـــت مـــن؟

الختن يعني: المأمون، هذان البيتان أيضًا مما لا يُعرف أمدح هو أم هجاء.

يُروى أنَّ أعرابيًا فصيحًا دخل قريةً، فسمع المؤذن يقول: (أشهد أنَّ محمدًا رسولَ الله)، فنصب (محمدًا) ونصب (رسولَ)، يعني: نصب الاسم والخبر، فقال الأعرابي: ويحك، يفعل ماذا؟ يعني يسأل الخبر، أين الخبر؟

(أشهد أنَّ محمدًا)، إذا نصب جعله بدلًا لـ(أشهد أنَّ محمدًا)، كأن يُقال: (أشهد أنَّ محمدًا)، أو قال: (أشهد أنَّ رسولَ الله)، ما قال خبر، فقال: ويحك، يفعل ماذا؟ أين الخبر؟

وهذا يدل على أنَّ نصب الجزأين بـ(إنَّ) وأخواتها لغةٌ قليلة مُستنكرة عند كثيرٍ من العرب.

طيب، هذا الأعرابي ماذا قال للرجل؟ قال: ويحك، ما معنى ويحك، وما

الفرق بين ويحك وويلك؟ هل هما بمعنًى أم مختلفان؟

نعم، تفضل.

ويحك للترحم...

طالب: (١:١٩:٢٢).

نعم، أحسنت، ويحك تُستعمل للترحم عند الرضا، إذا رضيت عن الإنسان تقول: ويحك، يعني: رحمك الله، وأمَّا ويلك فهذه تُستعمل في الشر عند الغضب، إذا غضِبت من إنسان أو من شيء تقول: ويلك، ماذا تفعل؟!

وكثيرٌ من الناس الآن ما يكاد يُفرِّق بين ويحك وويلك، هذا التفريق هو الذي عليه جماهير أهل اللغة؛ ولهذا قال الرجل هنا: ويحك للمؤذن، وكذلك أنت تقول لزميلك ولأخيك ولحبيبك تقول له: (ويحك، ذاكر)، (ويحك، انتبه)، يعني: رحمك الله، لكن إذا كنت تريد أن تدعو عليه بخلاف ذلك وأنت غضبان، فتقول له: ويلك.

وابن مُشرَّف يقول في منظومته:

ألا ترى للعرب تقول عند العجب ... قاتله الله ولا تقول ذاك عن قلا

يريد أن يقول: هناك ألفاظًا تقولها العرب لا تقصد معانيها اللفظية، يعني العرب قد تقول للإنسان الذي تُعجب بفعله وترضى عنه: قاتلك الله، ما أحسن جوابك! وتقول ذلك عن رضًا، لا تريد حقيقة اللفظ، وهذا من الغلط أنَّ الإنسان دائمًا إذا أراد أن يُفسِّر أو يتعامل مع اللغة أن يتعامل معها تعاملًا لفظيًا دون أن يعرف المعاني البعيدة والمجازية.

ومن ذلك قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ**»، المعنى

اللفظي لـ(تربت يداك) يعني: اتسخت يداك بالتراب، وهذا في ظاهره أنَّه دعاءٌ عليه؛ مع أنَّ المراد في الحديث وفي هذا اللفظ عند العرب (تربت يداك) هذا دعاءٌ له، ليس دعاءً عليه، فلا يصح أن نتعامل دائمًا مع الألفاظ بمعانيها الظاهرة، والله أعلم.

وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس التاسع والعشرون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِيْنَ والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وَعَلَى آلِهِ وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة ليلة الاثنين السابع عشر من ربيعٍ الآخر من سنة ثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة الحبيب المصطفي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

نعقد في جامع الراجحي في حي الجزيرة بمدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس التاسع والعشرين من دروس شرح ألفية ابن مالك -عليه رحمة الله-.

وكان الكلام قد توقف هنا في الماضي على باب إن وأخواتها، وقد شرحنا ما تيسر من أبيات هذا الباب، **حتى توقفنا عند قول ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وفي هذا الدرس سنشرح أيضًا ما تيسر من أبيات هذا الدرس، **فيقول** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١٨٣. وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ ... لاَمُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إنِّي لَوَزَرْ

١٨٤. وَلاَ يَلِي ذِي الَّلامَ مَا قَدْ نُفِيَا ... وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

١٨٥. وَقَـدْ يَلِيْهَـا مَـعَ قَـدْ كَـإِنَّ ذَا لَقَـدْ سَـمَا عَلَـى الْعِـدَا مُسْـتَحْوِذَا
١٨٦. وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُوْلَ الْخَبَرْ وَالْفَصْلَ وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ
١٨٧. وَوَصْلُ مَا بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالَهَـا وَقَـدْ يُبَقَّـى الْعَمَـلُ
١٨٨. وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوْفًا عَلَى مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ
١٨٩. وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لكِنَّ وَأَنْ مِنْ دُوْنِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنْ
١٩٠. وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلْزَمُ الَّلاَمُ إِذَا مَا تُهْمَلُ
١٩١. وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَاً
١٩٢. وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلاَ تُلْفِيْهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوصَلاَ

تكلم في هذه الأبيات رَحِمَهُ ٱللَّهُ **على أربع مسائل:**

- **المسألة الأولى**: يقول لام الابتداء بعد إنَّ.
- **والمسألة الثانية**: حكم هذه الأحرف إذا اتصلت بها اللام الزائدة.
- **والمسألة الثالثة**: حكم المعطوف على اسم إن.
- **والمسألة الرابعة**: حكم إن إذا خففت.

فنبدأ مستعينين بالله متوكلين عليه بالمسألة الأولى، وهي دخول لام الابتداء بعد إن.

فقال في هذه المسألة أربعة أبيات نقرأها مرة أخرى:

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ لاَمُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْر**)؛ يعني إن بكسر الهمزة، وهذه إشارة منه إلى أن لام الابتداء لا تدخل إلا بعد إن دون أخواتها، يعني لا تدخل بعد أن، ولا كأن ولا لكن ولا ليت ولا لعل، وهذا الحكم من خصائص إنَّ.

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداءٍ فهذه اللام الداخلة بعد إن هي لام الابتداء المعروفة التي تدخل لتوكيد الكلام، وهي لامٌ مفتوحة، ومن اسمها لام الابتداء نعرف أن الأصل فيها أن تدخل على ابتداء الكلام، فإذا قلت محمدٌ كريمٌ فمحمدٌ مبتدأ وكريمٌ خبر.

ثم أردت أن تؤكد هذه الجملة بلام الابتداء المفتوحة، فإنك تأتي بلامٍ مفتوحةٍ في ابتداء الكلام فتقول: لمحمدٌ كريم، وفي القرآن: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ [الحشر:١٣]؛ الأصل في اللغة أنتم أشد، أنتم مبتدأ، أشد: خبر.

ثم أدخلت اللام فصار النص القرآني لأنتم أشد، فهي لام مفتوحة تدخل في ابتداء الكلام للتوكيد.

فإذا دخلت لام الابتداء بعد إن، بنحو (إن محمدًا كريمٌ) هذه الجملة مكونة من (إن) واسمها وخبرها، ثم ندخل لام التوكيد.

ستحصل هنا مشكلة، وهي أن لام التوكيد فائدتها والغرض منها التوكيد، تقوية الكلام، وإن أيضًا للتوكيد.

القاعدة: أنه لا يجتمع حرفان بمعنى واحد، إذا كان الحرفان بمعنى واحد لا يجتمعان، لأن قد يجتمع حرفان بمعنيين هذا قد يكون، مثل إن الشرطية، مع لم النافية الجازمة، قد يجتمعان نحو: إن لم تذهب سأعاقبك، إن لم، فاجتمعا حرفان لأنهما معنيين.

لكن لا يجتمع حرفان بمعنى واحد، فأرادت العرب أن تفرق بين إن الدالة على التوكيد، وبين لام الابتداء الدالة على التوكيد.

فأدخلوها داخل جملة، أدخلوا لام الابتداء، زحزحوها عن مكانها وهو الابتداء في الأصل وأدخلوها إلى داخل الجملة، ولهذا يسميها كثيرٌ من النحويين،

حينئذٍ باللام المزحلقة، إذا جاءت لام الابتداء بعد إن، ويسمونها اللام المزحلقة لأن الأصل فيها أنها في ابتداء الكلام لكنها زحلقت من ابتداء الكلام إلى داخل الجملة للغرض السابق، للتفريق بينها وبين أن.

إذا عرفنا أن الغرض من زحلقة هذه اللام إلى داخل الجملة هو التفريق بينها وبين إن، إذًا فيكفي في التفريق بينهما أي فاصل، أي فاصل يكفي للتفريق بينهما، بل هذا هو الأصل، الأصل ألا تزحلقها كثيرًا تذهب بها إلى آخر الجملة، لا هو الأصل في مكانها هي في الابتداء، بسبب المشكلة السابقة زحلقناها، إلى أين نزحلقها؟ نزحلقها فقط بحيث انتهت المشكلة بحيث يحدث فاصل بينها وبين إن، لكن ما تزحلقها إلى ما تشاء، لأن الأصل أنها في الابتداء فقربها إلى أقرب مكان في الابتداء.

فإذا قلت إنَّ محمدًا كريمٌ فإنك ستقول إنَّ محمدًا لكريم ففصلت بين الاسم بين إن واللام، يكفي، فلو طالت الجملة أكثر من ذلك، لو قلت إن محمدًا جالسٌ في البيت، ستفصل بين إن ولام الابتداء بأول فاصل وهو الاسم هنا، فستقول إن محمدًا لجالسٌ في البيت.

ولو أن قائلًا قال: إن في البيت محمدًا جالسٌ، يعني أنه قدم المعمول معمول الخبر، ومعمول الخبر يجوز أن يتقدم إذا كان شبه جملة، ماذا سنفعل؟ سنفصل بأول فاصل بين إن ولام الابتداء فقط، فسنقول: إن في البيت لمحمدًا جالسٌ.

فصلنا بين إن واللام بقولنا (إن في البيت) في حرف جر وهو ملازم للمجرور ما يمكن أن تفصل بينهما، (إن في البيت لمحمدًا جالسٌ) لو قال قائل، إن محمدًا في البيت جالسٌ، يعني قدم المعمول معمول الخبر لكن قدمه على الخبر فقط، لكان يقول إذا أدخل لام الابتداء بعد إن، إن محمدًا لفي البيت جالس.

ولو قال قائل إن في البيت فمحمدًا، الأصل أن محمدًا في البيت، ثم قدم الخبر، وقال: إن في البيت محمدًا، ثم أدخل لام الابتداء لكان يقول: إن في البيت لمحمدًا، إذًا فالقاعدة واحدة، وهي أن تفصل بين إن، وبين لام الابتداء بفاصلٍ واحد، فإذا طبقت ذلك، ستجد أن هذه اللام ستدخل على الخبر، وذلك إذا تأخر، إن محمدًا كريم، فتقول: إن محمدًا لكريم.

وقد تدخل على الاسم إذا تأخر، قد تقول إن في الدار محمدًا، تقول إن في الدار لمحمدًا، وقد تدخل على المعمول معمول الخبر، إذا تقدم على الخبر، بنحو إن محمدًا في الدار جالس، فتقول: إن محمدًا لفي الدار جالس، وهنا موضع رابع أيضًا، ذكروه وسيأتي في الشرح، وهو إذا أتيت بضمير الفصل بين اسم إن وخبر إن.

وضمير الفصل هو ضميرٌ على صيغة الرفع يؤتى به بين المتلازمين.

ضميرٌ على صيغة الرفع هو (أنت، نحن) على صيغة الرفع يؤتى به بين المتلازمين، بين المبتدأ والخبر مثلًا، بين اسم إن وخبر إن، بين اسم كان وخبر كان، وهكذا.

تقول محمدٌ هو كريم، هو ضمير فصل، قد كان محمدٌ كريمًا، تقول كان محمدًا هو كريمًا، فإن قلت إن محمدًا هو كريمٌ فأتيت بضمير الفصل إن محمدًا هو كريمٌ ثم أدخلت لام الابتداء، لكنت تقول إن محمدًا لهو كريمٌ لأن الفاصل بين إن ولام الابتداء يكون بأول فاصل بعد إن، فعدد لنا ابن مالك هذه المواضع بالتفصيل فقال:

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرَ لاَمُ ابْتِدَاءٍ

هنا ذكر دخول لام الابتداء على الخبر، ومثل لهذا الموضع بقوله: (إِنِّي لَوَزَرْ)؛ الأصل إني وزرٌ ثم أدخل اللام فقال: إني لوزر، ومن ذلك قوله

سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم:٣٩]، وقوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ﴾ [النمل:٧٤]، ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم:٤]، وقوله: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ﴾ [الحجر:٢٣]، وقوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [إبراهيم:٨]، وقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ﴾ [ص:٥٤]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر:٢]، وقوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل:١٢٤]، وقوله: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾ [الصافات:١٦٥].

وشواهد كثيرة جدًا من القرآن العظيم.

❁ **وذكر ابن مالكٍ في ذلك شروطًا يجملها في ثلاثة شروط.**

الشرط الأول: أن يتأخر الخبر، أن يأتي الخبر متأخرًا عن الاسم، فإن تقدم الخبر فقلت: إن في الدار زيدًا، لم تدخل اللام على الخبر، وإنما تدخل حينئذٍ على الاسم.

الشرط الثاني: أن يكون مثبتًا أن يكون الخبر مثبتًا أي ليس منفيًا كالشواهد السابقة: إن محمدًا كريم تثبت الكرم لمحمد وتقول: إن محمدًا لكريم.

وإن كان الخبر منفيًا لا تدخل لام التوكيد أو لام الابتداء بأن تقول: إن محمدًا لن يقوم، أو إن محمدًا لا يُهمل، فلا تدخل اللام حينئذٍ لأن الخبر منفي ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس:٤٤]، وقوله: ﴿إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا۟ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [الجاثية:١٩]، وهذا قول ابن مالك:

وَلاَ يَلِي ذِي الَّلاَمَ مَا قَدْ نُفِيَا

يقول المنفي لا يلي اللام، المنفي لا يأتي بعد لام الابتداء أي لا تدخل لام الابتداء على المنفي، هذا كلام العرب، وعلل النحويون ذلك بأن قالوا: إن لام

الابتداء للإثبات، والنفي للنفي، فتعارضا فلم يدخل أحدهما على الآخر.

ثم الشرط الثالث: ألا يكون الخبرُ ماضيًا، ألا يكون الخبر فعلًا ماضيًا للأمثلة السابقة، فإن كان فعلًا ماضيًا لم يدخل في الخبر لام الابتداء كقوله -تعالى- إن أهلها كانوا ظالمين، ولا يجوز في الكلام أن يقول: إن أهلها لكانوا ظالمين.

وقوله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ﴾ [البقرة:١٣٢]، وقولك: إن محمدًا نجح، ولا يقال: إن محمدًا لنجح، لأن هذا لم يُسمع ولم يأتي عن العرب، هذا هو الأصل، وعلل النحويون ذلك فقالوا: إن هذه اللام لام الابتداء إنما تدخل في الأصل على الاسم، على المبتدأ على الاسم وتدخل أيضًا على الفعل المضارع لأنه شبيه الاسم فسمي مضارعًا لأنه المضارع المشابه، الفعل المضارع هو الذي يشبه الأسماء في كثير من أحكامه، ولهذا أُعرِب ووقع في مواقع الاسم كثيرًا.

فأخذ كثيرًا من أحكامه ومن ذلك دخول لام الابتداء عليه.

فتقول: إن محمدًا لقائم، وإن محمدًا ليقوم، وفي الآية السابقة أمثلة على دخول اللام على الاسم وعلى المضارع، فدخولها على المضارع كقوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ﴾ [النحل:١٢٤] ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعۡلَمُ﴾ [النمل:٧٤]، أما الفعل الماضي فالفعل الماضي لا يشبه الاسم لا في أحكامه ولا في معناه ولا في لفظه، فلهذا لم تدخل اللام عليه.

فإذا انتهى الدرس يا إخوان سنفتح المجال للأسئلة.

وهذا هو قول ابن مالك:

وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

لا يلي اللام ما قد نفي ولا من الأفعال ما كرضيا، يعني الفعل الماضي الذي

كرضي، فإن كان الفعل الماضي جامدًا أو مسبوقًا بقد، فيجوز أن تدخل لام الابتداء عليه، فيجوز أن تقول: إن محمدًا لقد نجح، وتقول: إن محمدًا نعم الرجل، وإن محمدًا لنعم الرجل، لأنه نعم من الأفعال الجامدة.

وهذا هو الذي قرره ابن مالك في قوله:

وَقَدْ يَلِيْهَا مَعَ قَدْ كَإِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا

قالوا: وقد يليها، أي وقد يلي الفعل الماضي لام الابتداء، وقد يليها مع قد، ثم ذكر مثالًا إن ذا أي إن هذا

لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا

أما دخول لام الابتداء على الماضي المسبوق بقد، فهذا قول الجمهور، وتابعهم ابن مالك كما رأيتم، ومنع ذلك بعض النحويين، وأما دخول اللام على الفعل الجامد كنعم وبئس وعسى، الأفعال الجامدة، فهذا منعه جمهور النحويين، وأجازهم بعضهم كالأخفش وتبعه على ذلك ابن مالك وإن كان لا ينص عليه هنا لكن تبعه في كتبه الأخرى، هذا ما يتعلق بدخول لام الابتداء على الخبر وهذا الموضع الأول.

والموضع الثاني لدخول لام الابتداء بعد إن على الاسم: اسم إن وذلك بشرط أن يتقدم، كأن تقول إن في الدار زيدًا أو تقول إن في الدار لزيدًا، ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ [المزمل:١٢].

يمكن أن تقول في الكلام إن لدينا لأنكالًا ومن ذلك ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات:٢٦]، بالكلام يمكن أن تقول إن في ذلك عبرة بلا لام الابتداء، وقد تدخل لام الابتداء على اسم إن.

كالآية: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات:٢٦].

ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾ [الليل:١٢]، ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَىٰ﴾ [الليل:١٣].

نقول في الكلام إن الهدى علينا، إن الآخرة والأولى لنا، وقد ينفي اسم إن، ولك أن تؤخر في إن، فتقول في الكلام: إن علينا للهدى وإن لنا الآخرة والأولى، فإذا أخرت الاسم اسم إن لك أن تدخل لام الابتداء على اسم إن فتقول كما جاء في القرآن، ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾ [الليل:١٢]، ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَىٰ﴾ [الليل:١٣].

والموضع الثالث في دخول اللام: ضمير الفصل، وعرفنا ضمير الفصل قبل قليل، وإذا جيء به بين اسم إن وخبر إن دخلت اللام عليه، ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران:٦٢].

وقوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [الشعراء:٩].

والموضع الرابع لدخول لام الابتداء: ومعمول الخبر وشرحنا المراد بمعمول الخبر قبل ذلك عدة مرات، فأرجو ألا أحتاج إلى إعادة شرحه، فإذا قلت إن محمدًا جالس في الدار، فمحمد اسم إن وجالس خبر إن، وفي الدار: معمول الخبر.

وإذا أدخلت اللام على هذه الجملة: إن محمدًا جالس في الدار كنت ستقول: إن محمدًا لجالس في الدار، فإذا قدمت المعمول على الخبر، فقلت إن محمدًا في الدار جالس، لكنت تدخل لام الابتداء على المعمول فتقول: إن محمدًا لفي الدار جالس، إذًا متى تدخل لام الابتداء على معمول الخبر؟ أي جواب إذا تقدم المعمول على الخبر.

هذه المواضع الثلاثة الأخيرة، اسم إن وضمير الفصل ومعمول الخبر، جمعها ابن مالك في بيتٍ واحد فقال: (وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ)؛ تسحب لام الابتداء الواسط أي المتوسط، لام الابتداء تصحب المتوسط.

سواء كان هذا المتوسط اسم إن أو كان معمول الخبر، أو كان ضمير الفصل.

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُوْلَ الْخَبَرْ ... وَالْفَصْلَ وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

يقول: وتصحب لام الابتداء الواسط بمعنى المتوسط من معمول الخبر، إذا كان معمول الخبر متوسطًا، متوسط بين ماذا وماذا؟ بين اسم إن والخبر، فإن اللام حينئذٍ تدخل على هذا المعمول، وتصحب لام الابتداء أيضًا أن تصل.

وضمير الفصل إذا جيء به يؤتى به بين اسم إن والخبر، فتدخل اللام على هذا الضمير، وتصحب لام الابتداء أيضًا الاسم، متى تدخل تدخل لام الابتداء الاسم، يقول: إذا حل قبله الخبر، إذا جاء الخبر قبله.

وجدتم يا إخوان أن كل ما قلناه الآن وشرح الأبيات والأمثلة الكثيرة، والكلام طويل، كل ذلك يعود إلى قاعدة واحدة ذكرناها في بداية الكلام، وهي أن الغرض من كل ذلك الفصل بين إن ولام الابتداء، ويكون الفصل بينهم بأول فاصل، إن طبقت هذه القاعدة سنخرج بهذه المواضع.

سؤالك؟

طالب: (@١٨:٢٨).

الشيخ: هذه الآية فيها كلام طويل فعلى قراءة أبي عمرو السبعية، إن هذين لساحران، فهي جارية على القاعدة، إن هذين، هذين: اسم إن منصوب وعلامة نصه الياء، لساحران: اللام داخلة على الخبر ما في إشكال.

وعلى قراءة الباقين فيها كلام وتفصيل كثير، يمكن أن تأتي بعد الدرس وأفصل

لك شيئًا منها، وصلت إلى ستة عشر قولًا.

طالب: (@٢٩:٠٣).

الشيخ: (إن) لا ترفع الاسم، لم يقل أحدٌ ذلك، لكن مما قيل إن هذه الآية آتية على لغة بعض العرب وهي إلزام المثنى الألف، هذا قول، فإما هذين اسم إن منصوب وعلامة نصبه الياء، منع من ظهورها التزام الألف ولساحران: اللام داخلة في الخبر، ما في إشكال أيضًا على هذا القول.

وهناك أقوال أخرى أيضًا في الآية.

طالب: (@٢٩:٥٣).

الشيخ: ضمير الفصل في خلاف بين النحويين، فقال بعضهم إنه حرف، لا محل له من الإعراب حينئذٍ كغيره من الحروف، وقال بعضهم إنه اسم، واختلفوا في إعرابه وقال بعضهم إنه يتبع في إعرابه ما قبله، وقال بعضهم يتبع في إعرابه ما بعده.

فهذا الخلاف في ضمير الفصل، هل من سؤال؟

طالب: (@٣٠:٤٥).

الشيخ: (إن) ما تريد بقولك زائدة؟ هذه إنْ نونها ساكنة بخلاف إنَ الداخلة في بابنا، أم إن الساكنة نعم، قد تأتي زائدة.

طالب: (@٣١:١٨).

الشيخ: الفعل الماضي يفيد التأكيد، الفعل الماضي يدل على وقوع الفعل في الزمن الماضي، قد يفيده لكن بقرائن أخرى، أما الفعل الماضي نفسه، فمعناه ودلالته الدلالة على وقوع الفعل في الزمن الماضي.

طالب: (@٣١:٤٠).

الشيخ: قلنا لأنه لا يشبه الاسم، ولام الابتداء في الأصل تدخل على الاسم.

طالب: (@٣١:٥٥).

الشيخ: قلنا تدل على التأكيد لكن بقرائن أخرى، أما الفعل نفسه وهو فعل له معنى مؤثر أي معنى جديد.

طالب: (@٣٢:٢٣).

الشيخ: هذه العبارة أجازها بعض النحويين قياسًا أجازوها قياسًا لكن على القاعدة المذكورة قبل قليل على أن المسألة كلها على الغرض الفصل بينهما بفاصل، فلا يُفصل بينهما إلا بفاصلٍ واحد، هذا الأصل فيها، ولا يخرج عنها إلا بدليل سماعي، أي دليل سماعي قلنا به وإلا فلا.

الأصل أن تلتزم هذه القاعدة، لأن الأصل في لام الابتداء أنه يأتي في أول الكلام، ما تأتي به في وسط الكلام، ما يؤتى به في وسط الكلام إلا مع إن فقط، مع غير إن لابد أن تأتي في أول الكلام، مع إن أخرناه بسبب هذه المشكلة التي حدثت لا تبتعد به كثيرًا عن أول الكلام ابتعد به عن أول الكلام بحيث تحل المشكلة فقط.

وإن قال قائل غير ذلك لابد له من دليل.

المسألة الثانية: وهي حكم هذه الأحرف إذا اتصلت بها (ما) الزائدة، وفي ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَوَصْلُ مَا بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ ... إعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ

فذكر في هذا البيت حكم هذه الأحرف إذا اتصلت بها (ما) وقبل أن نشرح هذه

المسألة ننبه إلى أن المراد بـ(ما) هنا هي ما الزائدة، الزائد كما ذكرنا أكثر من مرة هو ما كان دخوله وخروجه سواءً أما إذا كانت ما غير ذلك، فإنها لا تؤثر في عمل هذه الأحرف كأن تكون (ما) الموصولة التي بمعنى الذي، أو أن تكون (ما) المصدرية التي ينسبك منها ومن الفعل بعدها مصدر، لكن المراد هنا هي (ما) الزائدة.

فحكم هذه الأحرف إذا اتصل بها (ما) الزائدة أنها على نوعين:

النوع الأول: جميع هذه الأحرف سوى ليت، فإن عملها يبقى، فستكون حينئذٍ حروف هاملة مهملة لا تعمل شيئًا، فتقول: (محمدٌ كريمٌ) محمد مبتدأ وخبر، ثم تدخل إن محمدًا كريم، هذه إن حرف عامل أثرت في محمد النصب وفي كريم الرفع.

ثم تزيد ما الزائدة، فتقول: إنما تبقي ما عمل إن، فتكون الجملة الاسمية محمد كريم حينئذٍ مسبوقة بعامل أم غير مسبوقة بعامل، فتكون غير مسبوقة بعامل فتعود إلى أصلها، مبتدأ مرفوع وخبر مرفوع، فتقول: إنما محمدٌ كريمٌ، إنما إعرابها بالتفصيل، هذه إن حرف توكيد (@٢٩:٣٦ً) عن العمل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ما: هذا حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وقد كف إن عن العمل ويختصرون ذلك بقولهم: إنما كافٌ ومكفوف، ما: حرفٌ كافٌ وإن: حرف مكفوف عن العمل.

إذًا فإنما كافٌ ومكفوف، محمد: مبتدأ مرفوع، كريم: خبرٌ مرفوع، والشواهد على ذلك كثيرة جدًا من ذلك قوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء:١٧١].

وقال: الله إله، برفعهما على أنهما مبتدأ وخبر، وقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء:١٠٨]؛ هذه لغة العرب، فإن قيل لماذا كفت

ما الزائدة هذه الأحرف عن العمل؟

فالجواب عن ذلك: أن (ما) الزائدة إذا دخلت على هذه الأحرف تزيل اختصاصها بالاسم، إن وأخواتها أليست من النواسخ؟ بلى، والنواسخ ككان وإن وظن النواسخ تدخل على ماذا؟ تدخل على الجملة الاسمية، الجملة الاسمية المسبوقة باسم.

فالنواسخ كلها إنما تدخل على أسماء، نعم، فإن وأخواتها إذا دخلت على الجملة الاسمية، إن محمدًا كريمٌ إن دخلت على اسم إن، لا تدخل إلا على الأسماء، وتذكرون في القاعدة التي ذكرناها من قبل، القاعدة في عمل الحروف.

الأصل في الحروف أنها إذا كانت مختصة، أنها تعمل أي مختصة بالفعل ما تدخل إلا على الأفعال، أو ما تدخل إلا على الأسماء، هذه الأصل فيها أنها تعمل، والحروف غير المختصة أي التي تدخل على الأسماء والأفعال معًا الأصل فيها أنها لا تعمل.

فإن مختصة بالأسماء فلهذا عملت، فإذا دخلت عليها ما الزائدة فقلت: إنما يزول اختصاصها بالاسم أي تدخل على الأسماء مثل: إنما، إنما الله إلهٌ وإنما محمدٌ كريمٌ وتدخل على الفعل، تقول: إنما دخل محمد، إنما محمد قائم وإنما قام محمد.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾ [الأحزاب:٣٣]، وقال: ﴿تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى﴾ [الأنفال:٦].

هذه كأن دخلت عليها ما، فزال اختصاصها بالأسماء، كأنما يساقون إلى الموت، وقال -تعالى-: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء:١٠٨].

انظر الأول دخلت على فعل: إنما يوحى، والثانية دخلت على اسم، والحرف إذا زال اختصاصه أي صار دخلًا على الأسماء والأفعال فيعمل أو لا يعمل؟ فلهذا أبطلته العرب، وهذا يبين أن العرب وإن كانت لا تعرف هذه القواعد إلا أنها تستشعرها في نفسها، وتراعيها بالكلام، وهذا يدل على أن هذه القواعد التي استنبطها النحويون، وهذه التعليلات التي يذكرها النحويون، لها جانبٌ كبيرٌ من الصحة.

وإن كانت تعليلات النحويين على ثلاثة أنواع كما هو معروف ومشهور، فنوع مقطوع بصحته، ونوع يرتقي إلى هذا المقطوع ونوعٌ هو من التخيلات والترجيحات العامة.

النوع الثالث هذا يذكر فقط إلى الاستئناف، أما التعليلات والنوع الأول وهو قليل، والنوع الثاني وهو أكثر تعليلات النحويين، فله جانب كبير جدًا من الصحة، هذا النوع الأول، وهي كل الأحرف سوى ليت، إذا دخلتها ما الزائدة، ماذا يحدث لها؟ يزول اختصاصها بالاسم ويبطل عملها.

النوع الثاني: ليت، ليت إذا دخلتها ما الزائدة فلا يزول اختصاصها بالاسم، تقول: ليت محمدًا ناجحٌ، أي ليت معمولة قولًا واحدًا أدخل ما الزائدة؟ تقول: ليتما محمدًا ناجحٌ.

هل يجوز أن تقول: ليتما نجح محمد؟ تدخلها على فعل؟ لا يجوز، ليت إذا دخلتها ما الزائدة لا يزول اختصاصها للاسم، فلهذا لا يزول اختصاصها بالاسم جاز فيها الإعمال وهذا هو الأكثر ويجوز فيها الإهمال وهو جائز.

فيجوز فيها الإعمال وهو الأكثر فتقول: ليتما محمدًا ناجحٌ، ويجوز فيها الإهمال فتقول: ليت ما محمدٌ ناجحٌ هذا كلام العرب، نعم الإعمال جائز وهو

الأكثر، والإهمال جائز، فإن أردت التعليل فالتعليل هنا واضح.

أما أن اختصت بجواز الإعمال وعدم الإعمال من دون بقية أخواتها، فلأن ما الزائدة لا تزيل اختصاصها بالاسم، يعني ليت حينئذٍ حتى مع ما الزائدة مختصة بالاسم أم غير مختصة بالاسم؟ مختصة بالاسم فهي عملت وهو الأكثر، ليتما محمدًا ناجح.

وإهمالها: ليتما محمدٌ ناجحٌ، كيف نعلل ذلك، لماذا جاز إهمالها؟ قالوا حملًا على أخواتها فإن الشيء قد يحمل على شبيهه وإن لم يكن مثله تمامًا، نعم.

وفي ذلك ينشرون بيتًا مشهورًا للنابغة الزبياني: (**قالت: ألا لَيْتَما هذا الحَمامُ لنا، إلى حمامتنا ونصفهُ، فقدِ**)؛ يتكلم عن زرقاء اليمامة التي مشهورة بقوة النظر.

قالت: (**قالت: ألا لَيْتَما**) هذا الشاهد أدخل ما الزائدة على ليت، (**قالت: ألا لَيْتَما هذا الحَمامُ لنا**) كلمة الحمام في روايتين، الحمامَ والحمامُ، على الناصب: (**قالت: ألا لَيْتَما هذا الحَمامَ لنا**)؛ ليتما عاملة، واسم ليت هذا، ليتما هذا، والحمام بدل أو عطف بيان من هذا.

والرواية الثانية: (**قالت: ألا لَيْتَما هذا الحَمامُ لنا**)؛ ليتما مهملة وهذا مبتدأ، والحمام بدل أو عطف بيان من المبتدأ، ولنا هو الخبر.

وقوله في آخر البيت: (**فقدِ**)؛ قد هنا اسم فعل بمعنى يسري، وقد سبق ذكره في الضمائر عندما ذكرنا المضاف إلى المتكلم، ونون الوقاية.

وعلى ذلك كيف نفهم قول ابن مالك في آخر البيت:

وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ

وَوَصْلُ مَا بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ ... إعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ

يريد بقوله: (وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ) ليت، فليت لك أن تعملها ولك أن تهملها، فإن كانت (ما) المتصلة بـ إن وأخواتها ليست زائدة وإنما هي موصولة، أو مصدرية، فإنها لا تؤثر في عملها بل تبقى عاملة كأن تقول: إن ما عندي حسن، ومعناه إن الذي عندي حسن.

إنما عندي حسن، إن وما: اسمها في محل نصب وهو اسم موصول، فعندي: صلة الاسم الموصول، وحسن: خبر إن.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النحل:٩٥]؛ المعنى -والله أعلم-: إن الذي عند الله هو خيرٌ لكم، فإن قلت إني أرى كلمة عبارة (إنما) في المصحف مكتوبة متصلة، إنما متصلة في المصحف، نقول نعم هي في المصحف متصلة وهذا من خصائص الخط العثماني، الخط العثماني، الخط العثماني نسبة إلى عثمان من عفان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

من خصائص الخط العثماني، أما في قواعد الإملاء التي نتبعها في كتابتنا المعتادة، فإن ما إذا كانت زائدة تكتب متصلة بـ(إن) إنما إلهكم الله، إنما محمدٌ قائم، وإن لم تكن زائدة، كأن تكن موصولة، فإن القاعدة الإملائية تفصل بين إن وبين ما، ومن ذلك قوله -تعالى- أيضًا: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْۚ﴾ [آل عمران:١٧٨].

المعنى -والله أعلم- ولا يحسبن الذين كفروا أن الذي نملي لهم خير لأنفسهم، هذا ما يتعلق بالمسألة الثانية.

هل من سؤال يا إخوان؟ المسألة الثالثة:

طالب: (@٠٥:٤٩).

الشيخ: ما الموصولة هي التي بمعنى الذي وإخوانه، بمعنى الذي أو التي أو الذين أو اللاتي، هنا بمعنى الذي، لكن قد تكون في شواهد أخرى بمعنى التي، فأنت تقول: إنما تحبها، إنما تكتبها حسنت، يعني إن التي تكتبها حسنة، أو حسنة، أي إن التي تكتبها حسنةٌ، يعني إن الرواية أو إن الكتابة أو نحو ذلك، قد تكون بمعنى الذي أو التي أو إخوانهما.

تدخل ما الزائدة على عسى؟ هي لا تدخل على عسى ولم نذكر ذلك لأن عسى لم نذكرها من أخوات إن تبعًا لابن مالك، أما ابن هشام فصَّل ذلك لأنه عد عسى من أخوات إن.

ثم قال ابن مالك:

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوْفًا عَلَى ... مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ

يتكلم في هذا البيت على حكم المعطوف على اسم إن، وإذا قلت إن محمدًا في البيت، فمحمد اسم إن وهو منصوبها، فإذا عطفت عليه فقلت إن محمدًا وخالد في البيت فكيف تعطف عليه، قال ابن مالك، لك في هذا المعطوف على اسم إن، لك فيه النصب والرفع، لك فيه النصب وهو الأصل، والأكثر اعتبارًا باللفظ، فتقول: إن محمدًا وخالدًا في البيت، ومحمدًا اسم إن، والواو حرف عطف وخالدًا معطوفًا على اسم إن منصوب.

وفي البيت: الخبر، ولك فيه الرفع، فتقول إن محمدًا في الدار وخالد، إن محمدًا في الدار إن واسمها وخبرها، وخالد قلنا لك فيها النصب كالمثال السابق، فتقول إن محمدًا في الدار وخالدًا، المعطوف على اسم إن، ولك فيه الرفع فتقول إن محمدًا في الدار وخالدٌ، فإذا رفعت كيف يكون إعرابها؟ العطف هنا على اسم إن ليس على الخبر.

قيل إن محمدٌ بالرفع معطوف على محل اسم إن قبل دخول إن، اسم إن قبل دخول إن ماذا كان؟ كان مبتدأ فراعت العرب ذلك، هذا قول.

والقول الثاني: وهو الذي عليه المحققون: أن محمد مبتدأ بخبر محذوف، بل عليه الخبر المذكور، والتقدير إن محمدًا في البيت، وخالدٌ في البيتً أو خالدٌ مثل ذلك.

لكن هل للخلاف ثمرة؟ نعيد الخلاف أولًا إذا قلت إن محمدًا في الدار وخالد لك النصب، وتقول: وخالدًا فيكون معطوف على اسم إن ما في إشكال، وخالدًا هذا معطوف على اسم إن، هذا هو الأكثر، لأن مراعاة النصب هو الأكثر.

فتقول: إن محمدًا في الدار وخالدٌ فلك في الرفع مذهبان، الأول أنه معطوف على محل اسم إن، والثاني أنه مبتدأ لخبر محذوف، لكن ما ثمرة هذا الخلاف؟

طالب: (@٠٥٤:٥٠).

الشيخ: محاولة خرى.

طالب: (@٠٥٥:٠٢).

الشيخ: قلنا إنه مبتدأ لخبر محذوف، فالكلام حينئذٍ من عطف الجمل، أي أن محمد في الدار وخالد في الدار فعطفنا الجملة الثانية على الجملة الأولى، وإن قلنا أنه معطوف على محل اسم إن، فالكلام على أنه من عطف المفردات نعم.

قال الشاعر: (**إن الربيع الجود والخريفا يدا أبي العباس والصيوفا**) يقول يدا أبي العباس كلمتان فيهما كل أنواع الأفعال، ترك الربيع والريف والصيف، إن الربيع الجود والخريف يدا أبي العباس والصيوف.

إن: هذا الحرف الناسخ.

الربيع: اسمها منصوب.

الجود: نعت للربيع.

والخريف: هذا معطوف على اسم إن بالنصب.

إن الربيع الجود والخريف: إنه ماذا؟ يدا أبي العباس، ما إعراب يدا؟ خبر إن مرفوع علامة رفعه الألف وهو مضاف وأبي مضافٌ إليه وهو مضاف والعباس مضاف إليه.

ثم قال والصيوف: هذا عطف عطفه على ماذا؟ عطفه على اسم إن، وهو الربيع.

لكن نلاحظ في البيت أن هناك معطوفين: المعطوف الأول: والخريف جاء قبل الخبر، والمعطوف الثاني: والصيوف: جاء بعد الخبر.

وهنا وقع بين النحويين، هل هذه المسألة جائزة سواء وقع المعطوف قبل الخبر أو بعد الخبر؟ على قولين: والجمهور على أنها لا تجوز إلا إذا وقع المعطوف بعد الخبر، يقولون: يُشترط لجواز الرفع أن يُستكمل الخبر، أو أن تستكمل إن الخبر، أي لابد أن تأتي إن واسمها وخبرها، ثم يأت المعطوف على اسم إن، كأن تقول: إن محمدًا في الدار وخالد، فلك في خالد الرفع والنصب، فإن جاء المعطوف قبل الخبر، فقلتم: إن محمدًا وخالدًا في الدار، فليس لك في المعطوف حينئذٍ إلا النصب، هذا قول الجمهور، وهو الذي ذكره ابن مالك في الألفية، وقال:

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوْفًا عَلَى مَنْصُوبِ إِنَّ

متى يجوز؟

بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ

يعني بعد أن تستكمل إن الخبر، والقول الثاني: إن هذه المسألة جائزة سواء جاء المعطوف بعد إن أم قبلها، فلك أن تقول: إن محمدًا في الدار وزيدٌ ولك أن تقول إن محمدًا وزيدًا وزيدٌ في الدار، أجازوها قبل الخبر وبعد الخبر، واستشهدوا بالشواهد قوية وكثيرة، في هذا المجال.

فمن ذلك قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة:٦٩]؛ هذه إن واسمها الذين ءامنوا، إن الذين ءامنوا والباقي معطوفات على اسم إن، والخبر: إنهم ماذا؟ من آمن بالله.

نجد في المعطوفات ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة:٦٩]؛ هذا المعطوف جاء بالرفع أو بالنصب؟ جاء بالرفع خبر لخبر أو بعد الخبر؟ قبل الخبر وهذا دليل واضح جدًا على هذا القول.

وإن حاول الجمهور الإجابة عن هذا الشاهد وقالوا: إنه مبتدأ لخبر محذوف والصابئون كذلك وكانت جملة متأخرة ثم قدمت ولا داعي لهذا التكلف، وبخاصة أن عمل إن متقرر عند النحويين أنه ضعيف، كما شرحنا في المحاضرة الماضية إن وأخواتها تعمل لكن عملها ضعيف، لأنها لا تعمل بالأصالة، وإنما تعمل بالحمل على الأفعال، فلهذا يُبطل عملها أشياء كثيرة.

فلا يتقدم خبرها على اسمها إلا إذا كان شبه جملة، وإذا دخلته إما الزائدة بطل عملها، ونحو ذلك.

فلا يُستغرب أن يجوز العطف بالرفع على اسم إن قبل الخبر وبعد الخبر.

ومن شواهدهم أيضًا قراءة شاذة لقوله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ

﴿عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب:٥٦]؛ فقرأ بعضهم: إن الله وملائكته يصلون على النبي، فإن ولفظ الجلالة الله اسم إن، والخبر إنهم يصلون، فالخبر يصلون، وقد جاء ملائكتَه وملائكتُه بالرفع والنصب بالقراءتين.

ومن ذلك أبياتٌ لا تعد، جاء فيها المعطوف بالرفع والنصب وقبل الخبر، منها وليست كلها، منها قول الشاعر: (**مَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدينةِ رَحْلُهُ، فإِنِّي وَقيَّارٌ بها لغَرِيبُ**)، وفي رواية: (**فإِنِّي وَقيَّارَ بهَا لغَرِيبُ**) الخبر إني غريبُ، وجاءت قيار بينهما بالرفع والنصب.

ومن ذلك قول الشاعر: (**فمن يك لم ينجب أبوه وأمّه، فإنّ لنا الأمّ النجيبة والأب**)؛ هذا شاهد لمن؟ (**فمن يك لم ينجب أبوه وأمّه، فإنّ لنا الأمّ النجيبة والأب**)، إن أين اسمها؟ إن لنا الأم، الأم، والخبر: لنا، ثم عطف والأب، فجاء المعطوف قبل الخبر أم بعد الخبر؟

بعد الخبر وهذا جائز الاتفاق، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على قراءةٍ شاذة: إن الله بريءٌ من المشركين ورسوله.

إن واسمها لفظ الجلالة الله، والخبر بريءٌ، إن الله بريءٌ من المشركين، ورسوله جاءت معطوف، أي بعد الخبر، رسول فيها قراءتان، سمعية مشهورتان، إن الله بريء من المشركين، ورسولُه ورسولَه.

الشذوذ في إن بالكسر، لأن قراءة القرآن أن، نعم، هذه في آية أخرى، وهي: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ [البقرة:٦٢].

هذه في البقرة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ [البقرة:٦٢]؛ قلنا ما في إشكال وإنما على اللفظ عطفٌ باللفظ.

في المائدة آيتنا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة:٦٩].

هذا الشاهد، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾.

والأخرى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ [البقرة:٦٢].

نتأكد الذي أعرف أن الشاهد جاء فيما تقدم في كلمة الصابئون، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾.

فإذا تقدمت النصارى، فالصابئين بالنصب، والنصارى والصابئين، فتأكد لي، وذكرها في ثلاث مواضع لكن ما تقدم فيها الصابئون إلا بالرفع، فإن تأخرت فهي بالنصب.

❁ **ثم قال ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنْ ... مِنْ دُوْنِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنْ

يقول إن الحكم الذي ذكرناه قبل قليل، وهو جواز رفع المعطوف على اسم إن يجوز أيضًا في المعطوف على اسم أن وفي المعطوف على اسم لكن، دون البواقي أي دون لعل وليت، وكأن، فلا يجوز فيها إلا النصب.

والشواهد على ذلك: من الشواهد على ذلك: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة:٣]؛ هذه أن ثم عُطِف على اسمها ورسوله بالرفع والنصب على القراءتين، وشرحناها قبل قليل.

ومن ذلك أيضًا: قول الشاعر: **(وما قَصَرَتْ بي في التسامي خؤولة ولكنّ عمّي**

الطيب الأصل والخال)؛ يقول عمي هو الطيب الأصل، ولكن عمي الطيب الأصل، ولكن حرف ناسخ، عمي اسمها، الطيب الأصل: الخبر ثم قال: والخال، فعطف بالرفع مع أنه معطوفٌ على اسم لكن.

هذا هو المسموع عن العرب، فإن قلت لماذا جاز هذا الحكم وهو العطف بالرفع، إذا عطفت على اسم إن واسم أن، واسم لكن، ولم يجد ذلك في المعطوف على اسم ليت ولعل وكأن.

فنقول في التعليل لذلك، هل هو سماع عن العرب، قالوا في التعليل لذلك، قالوا: إن وأن، ولكن، لا تغير معنى الجملة، بخلاف ليت ولعل وكأن فهي تغير معنى الجملة، ما معنى هذا الكلام؟ إذا قلت محمدٌ كريمٌ ما معنى محمد كريم، لفي الكرم محمد.

إن محمدًا كريم، تغير المعنى؟ لا، علمت أن محمدًا كريم، ما تغير المعنى، فلو قلت مثلًا محمدٌ فقير لكنه كريم، ما معنى لكنه كريم إثبات الكرم لمحمد، إذًا المعنى وحد في هذه الثلاثة إن وأن ولكن، لكن ليت؟ ليت محمد كريم؟ تثبت الكرم لمحمد أو تتمناه؟ تغير المعنى، لعل محمدًا كريم؟ لا تثبته وإنما ترجوه، كن محمدًا كريم، ما تثبته وإنما تشبهه.

فلهذا جاز هذا الحكم في إن وأن ولكن لأنها لا تغير معنى الجملة، ولم يجوز في ليت ولعل وكأن لأنها تغير معنى الجملة، فإن قال قائل هذا التعليل ألا يقوي قول من قال: إن العطف بالرفع في نحو إن محمدًا في الدار وخالدٌ، إنما هو عطف على المحل، على محل اسم إن لأنه المبتدأ فكأن العرب راعت المبتدأ لأن المعنى ما تغير، محمد كريم، فنقول: نعم، فيه تقوية لهذا القول، وقلنا قبل قليل: إنه قول لقليل من النحويين.

أما جمهور النحويين فهم يرجحون القول الثاني وهو أنه مبتدأ لخبرٍ محذوف.

إن كان في سؤال يا إخوان؟

طالب: (@٧١:٥٥).

الشيخ: أن وإن لا تدخل على الفعل، هذه أن يا أخي بسكون النون، ليست أن، سيأتي الكلام على تخفيف إن وأن في الدرس القادم -إن شاء الله- فإذا خففت يكون لها أحكام أخرى، أما الكلام الآن فعلى إن وأن بالتشديد.

سؤال آخر يا إخوان؟

طالب: (@٧٢:٣٢).

الشيخ: من يجيب عن أخيكم لأنني أجبت عنه، يقول لماذا يزول عمل إن وأخواتها إذا اتصلت بها ما الزائدة إلا ليت؟ لأن يجوز فيها الإعمال والإهمال؟

طالب: (@٧٢:٥١).

الشيخ: لأن ما الزائدة إذا اتصلت بها لا تزيل اختصاصها بالاسم، والمختص بالاسم المختص بها أنه يعمل.

وجاز فيها الإهمال حملًا على أخواتها.

طالب: (@٧٣:١٤).

الشيخ: على محل اسم إن، ما محل اسم إن، هو يقولون معطوفًا على محل اسم إن قبل دخول إن، وكأنهم راعوا في قولك إن محمدًا في الدار وزيدٌ كأنهم راعوا محمدٌ في الدار وزيدٌ وعطفوا على المبتدأ حينئذٍ.

أما الذين قالوا بالرفع، أما الذين قالوا بالقول الثاني وهو أنه مبتدأ لخبر محذوف تقديره إن محمدًا في الدار وخالدٌ في الدار فأبقوا الجملة الأولى على تأثير

إن، إن محمدًا في الدار ثم جعلوا ما بعد الواو جملة ثانية، لا علاقة لها بالجملة الأولى إلا العطف.

قلنا نقويه ليس على التقوية كاملة، لكن تقوية من بعيد، نقويه من طرفٍ خفي، لكن ما نرجحه ترجيحًا كاملًا، لأن القائلين بالقول الثاني لهم أدلة أخرى ما ذكرناها.

مما قلنا في الشرح قول النابغة الزبياني، ويقال الزُبياني والزَبياني، قالت: (**قالت: ألا لَيْتَما هذا الحَمامُ لنا، إلى حمامتنا ونصفهُ، فقدِ**)؛ هذا البيت قاله في قصة مشهورة في زرقاء اليمامة وذُكر عنها أنها كانت تبصر بمسيرة ثلاثة أيام يعني أي الذي يسيره الراكب المعتدل في ثلاثة أيام هي ترى المكان الذي وصل إليه، هكذا يقولون.

فرأت سربًا من الحمام بين جبلين، وكانت هي تكملك حمامة واحدة، فقالت: ليت الحَمامَ لِيَهْ ونصفَهُ قَدِيَهْ إلى حمامتِيَهْ تَمّ الحَمامُ مِيَة، تقول ليت هذا الحمام لي ومعي نصفه مع حمامتي هذه فيتم العدد مائة، ليت الحَمامَ لِيَهْ ونصفَهُ قَدِيَهْ؛ يعني يكفي، تَمّ الحَمامُ مِيَة.

فكم كان عدد الحمام، كان ستٌ وستين حمامة، ونصفه ثلاثٌ وثلاثون، تسعٌ وتسعون، وحمامتها مائة، يقال هذا تكملة للقصة، يقال إن الحمام وقع في شبكة صياد وهو في يده ستٍ وستون حمامة -والله أعلم-.

بعض العلماء أنكر هذه القصة من الأساس، وبعضهم أثبت أصلها وأنكر تفاصيلها، لكن تذكر في الآداب.

لا أدري تأمل مثل ثلاثة أيام بالسيارة، لكن ثلاث أيام بالجمال المحملة والراكب المعتاد ما أدري، هل يتجاوز منطقة ما أدري، تصعد على الجبل وترى أو

على مرقاب وترى من بعيد.

طالب: (@١٨:٧٧).

الشيخ: أنا لا أنكر كلامك، نعم.

ومن الأبيات التي قلناها أيضًا في الشرح، سنشرحه لكن ما وصلنا إليه، لكن نقف عند قول المصلي في دعاء الاستفتاح: وتعالى اسمك، يقوله المصلي في صيغة من صيغ دعاء الاستفتاح وتعالى اسمك.

تعالى: بمعنى عز وعلا، وهذا معناه في اللغة إلا أن العرف خصه بالله عَزَّوَجَلَّ وأسمائه وصفاته فلا يكاد يستعمل الفعل تعالى إلا مع لله، فيقال سُبْحَانَهُوَتَعَالَى

أو مع أسمائه وصفاته، فيقال تعالت أسماء الله أو تعالى اسم الله، أو تعالى اسمك، فلهذا انتقد كثيرون أبا تمام عندما قال في قصيدته المشهورة بفتح عمورية، (**فَتْحُ تَعَالَى أَنْ يُحيطَ بِهِ نَظْمٌ مِن الشعْرِ أَوْ نَثْرٌ مِنَ الخُطَبِ**)؛ فقال تعالى.

وقالوا: لو قال تعلى لقُبِل ذلك، هذه من الأمور التي ينبغي أن يراعيها المتكلم، ومن العبارات المشهورة البسملة، بسم الله الرحمن الرحيم، فكيف يكون إعرابها، من يعرب لنا البسملة.

طالب: (@١٨:٧٩).

الشيخ: الباء حرف جر، واسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة، ولابد أن يتعلق الجار والمجرور، نعم يتعلق بفعل كأن تقدر يبدأ ببسم الله، والأفضل أن تقدر فعلًا مناسبًا في كل عمل، وإذا قلت بسم الله في أول القراءة فتقدر أقرأ بسم الله، وإذا قلت بسم الله عند الذبح فتقدر أذبح بسم الله أو عند الدخول أو الخروج أو نحو ذلك.

ولو قدرت أبدأ فهو فعل عام، بسم الله، ولفظ الجلالة بسم الله: اسم مضاف

والله مضافٌ إليه.

إلى هنا الإعراب واضح، ثم نأتي إلى الرحمن الرحيم، كيف يكون إعرابها هذا الذي سأشرحه.

أما من قال إن الرحمن الرحيم من أسماء الله، وأسماء الله أعلامٌ وصفات، أعلام أي أسماءٌ على الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، وصفات أي تدل على ثبوت هذه الصفة لله، فالرحمن ويتصدر والرحيم كذلك اسمٌ كذلك ويتصف بالرحمة فسيقول: إن الرحمن الرحيم صفتان لله، الله مضاف إليه، والرحمن صفة أولى، والرحيم صفةٌ ثانية، وهذا قول أهل السنة والجماعة الذين قالوا أسماء الله أعلام وصفات.

والقول الثاني: وهو قول من قالوا إن أسماء الله عَزَّوَجَلَّ مجرد أعلام فإنهم يجعلون يعني اسم جامد غير مشتق من الصفة، الرحمن اسم لله لكنه ليس مشتق من الرحمة، هو مجرد اسم فقط، كما أن تسمي ولدك صالح، هل هو صالح؟ ما له علاقة بالفعل، هذا لو سميته صالحًا.

أصلًا ما كان صلح أو ما صلح ما له علاقة بالفعل مجرد اسم، هذه من أسماء الله مجرد اسم عليه، اسم جامد لا علاقة لها بالفعل المشتق منه، مجرد اسم جامد، فنجعلها أسماء جوامد لم يصح عندهم أن تعرب صفاتها، لأن الصفة النعت لابد أن تكون بمشتق، فيعربونها بدلًا أو عطفًا، وهذا قول المعتزلة، ومن قال بقولهم: إن أسماء الله أعلامٌ عليه يثبتون الأسماء وينكرون.

وقد تجدون في أوائل التفسير في بعض الكتب عندما يعربون البسملة بسم الله الرحمن الرحيم، يعرب الرحمن بدلًا يقول بدل ولا يصح أن تكون صفة، فتعرف أن مذهبه إنكار الصفات، ومن قال صفة تعرف أن مذهبه إثبات الصفات.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثلاثون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأهلًا وسهلًا ومرحبًا بكم في هذه الليلة؛ ليلة الاثنين الرابع والعشرين من شهر ربيعٍ الآخر لسنة ثلاثين وأربعمائةٍ وألف، في هذا الجامع، جامع الراجحي بحي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثلاثين من دروش شرح ألفية بن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وفي البداية أحب أن أُنبِّه إلى أنه لن يكون في الأسبوع القادم درس؛ لأنه إجازة، ثم نعود بعد ذلك إلى الدرس في الأسبوع الذي بعده.

وما زال الكلام موصولًا على شرح باب (إنَّ وأخواتها) في الألفية، بعد أنْ انعقد درسان سابقان في شرح هذا الباب، وانتهينا من أغلب أبياته ومباحثه ليبقَ لنا في هذا الباب مسألةٌ واحدة، وهي مسألة تخفيف (إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ).

(إنَّ وأخواتها) كما عرفنا من قبل ستة أحرف، منها أربعة أحرف تنتهي بنونٍ مشددة وهي: (إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ)، وقد جاءت هذه الأحرف مخففة، أي مخففة النون، ساكنة النون في اللغة، فيُقال في (إنَّ): (إنْ)، ويقال في (أنَّ): (أنْ)، ويقال في (كأنَّ): (كأنْ)، ويقال في (لكنَّ): (لكنْ).

فهل تبقى لها كل أحكامها المذكورة من قبل أم أن أحكامها إذا خُففت نونها

تتغير؟ هذا الذي سيُبيِّنه ابن مالك ونشرحه -إن شاء الله- في الأبيات الباقية من هذا الباب.

❁ **يقول في ذلك إمامنا ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَخُفِّفَــــتْ إِنَّ فَقَــــلَّ الْعَمَــــلُ ... وَتَلْــزَمُ الَّـــلامُ إِذَا مَـــا تُهْمَـــلُ

وَرُبَّمَــا اسْــتُغْنِيَ عَنْهَــا إِنْ بَــدَا ... مَــا نَــاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِــدَا

وَالْفِعْـلُ إِنْ لَـمْ يَـكُ نَاسِـخًا فَـلاَ ... تُلْفِيْــهِ غَالِبًــا بِــإِنْ ذِي مُوصَــلاَ

١٩٣. وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنّ ... وَالْخَبَـرَ اجْعَـلْ جُمْلَـةً مِـنْ بَعْـدِ أَنْ

١٩٤. وَإِنْ يَكُـنْ فِعْلًا وَلَـمْ يَكُـنْ دُعَا ... وَلَــمْ يَكُــنْ تَصْــرِيْفُهُ مُمْتَنِعًــا

١٩٥. فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ أَوْ ... تَنْفِــيْسٍ أَوْ لَــوْ وَقَلِيْــلٌ ذِكْــرُ لَــوْ

١٩٦. وَخُفِّفَــتْ كَـأَنَّ أَيْضًـا فَنُـوِي ... مَنْصُــوْبُهَا وَثَابِتًــا أَيْضًــا رُوِي

ذكر في هذه الأبيات تخفيف (إنَّ) و (أنَّ) و (كأنَّ)، وفي البداية نقول -يا إخوان-: إنَّ اللغة كما أنها معاني ألفاظ ونحو وتصريف، هي أيضًا أساليب، اللغة العربية ثريةٌ بالأساليب المتنوعة المختلفة التي تُستعمل في معانٍ جزئيةٍ تفصيليةٍ مختلفة وقد يكون المعنى الإجمالي بينها واحدًا.

وهذه الأساليب التي جاءت في اللغة العربية قد يكون بعضها مستعملًا إلى الآن بكثرة بين الناس، فلا نستنكرها ولا نستغربها إذا درسناها بعد ذلك في الكتب، وهناك بعض الأساليب تركها الناس الآن في كلامهم أو قلَّما يستعملونها، هذه الأساليب التي ترك الناس الآن استعمالها قد يجد بعضنا غرابةً عندما نشرحها ونذكر شيئًا من أمثلتها وشواهدها.

فلهذا قلنا من قبل ونقول: إن الحاكم في كل ذلك لغة العرب، المسموع من لغة العرب هو الحاكم في كل ذلك، ولا نجعل الحاكم في ذلك أذواقنا وما نستمرئه

من هذه الأساليب وما نستغربه، وإنَّ الناس ما زالوا منذ القِدَم تؤثر فيهم بيئاتهم ومعارفهم القاصرة، أما اللغة فإنها ذاتُ قواعد وأساليب ثابتة لا يمكن أن تتغير حتى ولو غيَّرها الناس أو استنكروها بعد ذلك.

ومن طبيعة الناس أنهم إذا قلَّ علمهم بهذه اللغة واستعمالهم لها أنهم يكتفون باستعمال الأساليب العامة ذات الدلائل العامة، ويتركون بعد ذلك ويهجرون الأساليب الخاصة ذات المعاني الخاصة.

ولهذا نجد استعمال الجملة الاسمية الأصلية بكثرة، فتُعبِّر عن سعة المسجد بجملةٍ اسمية أصلية فتقول: (المسجد واسع) هذا موجود بكثرة الآن، وإذا أردت أن تؤكد هذا المعنى بـ (إنَّ) فيُمكن أن تقول: (إنَّ المسجد واسع) وهذا أيضًا أسلوبٌ مستعملٌ بكثرة.

ولكن وراء ذلك أساليب أخرى أيضًا تُستعمل في هذا المعنى نفسه، ربما ألمحنا وذكرنا بعض هذه الأساليب في هذا الباب منها: أن تؤكد بـ (إنَّ) وتقصر (وتحصر)، وتأتي بـ (إنَّ) و (ما) الزائدة، فتقول: (إنَّما المسجد واسع)، واستعمالها الآن في كلام الناس قليل، لكنها لغةٌ فصيحةٌ صحيحة بهذا المعنى الجزئي، إذا أردت التوكيد مع الحصر: (إنَّما المسجد واسع).

ومن الأساليب التي قلَّ استعمالها الآن: تخفيف (إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ) مع أنَّ ذلك كثيرٌ في كلام العرب وفي القرآن العظيم، فيُمكن أن تقول: (إنْ المسجد لواسع) تريد: (إنَّ المسجد واسع). قَدَّمت بهذه المقدمة؛ لكي لا يُستغرب ما سيُذكر في هذه المسألة من أحكام وشواهد عليها.

بدأ ابن مالك بالكلام أولًا على تخفيف (إنَّ)؛ لأنها أم الباب كما عرفنا من قبل، فقال:

وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلْزَمُ الَّلامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

فقوله: "**وَخُفِّفَتْ إِنَّ**": هذا بيانٌ لواقع اللغة؛ أنه جاء في اللغة تخفيف (إنَّ).

وما حكمها إذا خُففت وقيل (إنْ)؟

قال ابن مالك: "**فَقَلَّ الْعَمَلُ**": يعني أن عملها حينئذٍ يبطُل؟ لا. يبقى؟ لا، وإنما يقل، يعني يجوز فيها الإهمال ويجوز فيها الإعمال، والأكثر منهما الإهمال أم الإعمال؟ الأكثر الإهمال؛ لأنها قال: "**فَقَلَّ الْعَمَلُ**"، يعني قلَّ إعمالها، قلَّ إبقاؤها عاملة، الأكثر حينئذٍ أن تُهمل وأن يبطل عملها.

فكما تقول: (إنَّ محمدًا قائم) تشديد (إنَّ)، لك أن تُخفف (إنَّ) فتقول: (إنْ محمدٌ لقائمٌ): بمعنى (إنَّ محمدًا لقائم).

إنْ محمدٌ لقائمٌ.

فـ (إنْ): هذه مخففة من الثقيلة،

محمدٌ لقائمٌ: مبتدأٌ وخبر لـ (أنَّ)؛ لأنَّ (إنْ) عندما خُففت بَطُل عملها، فبقيت الجملة الاسمية مبتدأً وخبرًا مرفوعين.

هذا هو الأكثر، ولك أن تُعملها، أن تُبقي لإعمالها وهذا قليلٌ جائز، فتقول حينئذٍ: (إنْ محمدًا قائمٌ) أو (إنْ محمدًا لقائمٌ).

لأن لام الابتداء –كما سبق- يجب أن تدخل بعد (إنَّ)، فتقول:

إنْ محمدًا قائمٌ.

إنْ: هذه مخففة عن الثقيلة عاملة.

محمدًا: اسمها منصوب.

قائمٌ: خبرها مرفوع.

قلنا: أيهما أكثر في (إنْ) المخففة: الإهمال أم الإعمال؟ الإهمال، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق:٤]:

إِنْ: هذه المخففة من الثقيلة.

كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا: جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، **أما المبتدأ**: فـ **"كُلُّ نَفْسٍ"**، **وأما الخبر**: فجملة **"لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ"**: جملة اسمية، مبتدأ مؤخر وخبر مقدم.

وتقول في الإهمال والإبطال:

(إنْ كِدتُّ أهلِك)، (إنْ كنتُ مسافرًا): يعني (إنِّي كنتُ مسافرًا).

إِنْ: هذه مخففة من الثقيلة مهملة.

"كنتُ" اسم أم فعل؟ فعل، كيف دخلت (إنْ) على فعل ونحن قلنا: إن النواسخ كلها تختص بالأسماء؟

الجواب على ذلك: أنَّ (إنْ) إذا خُففت بَطُل اختصاصها بالأسماء أو زال اختصاصها بالأسماء، فتدخل على الأسماء، نحو: (إنْ محمدٌ لقائم)، **"إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ"**، وتدخل على الأفعال، فكما تقول: (إنْ محمدٌ لقائم)، تقول: (إنْ قام محمد)، ولأنَّ اختصاصها بالاسم يزول بالتخفيف، فإنَّ هذا هو الذي جعل إعمالها يبطل.

أُعيد؟

(إنَّ) إذا خُففت جاز إعمالها قليلًا والأكثر أن تُهمل، لماذا تُهمل إذا خُففت؟ لماذا أهملتها العرب عندما خففتها؟

قال النحويون: لزوال اختصاصها، نجد أنها في اللغة يزول اختصاصها بالاسم، فتدخل على الاسم وتدخل على الفعل.

طيب.. وإذا دخلت على الاسم والفعل لماذا زال عملها؟ لماذا يزول عملها إذا زال اختصاصها؟

نعم، القاعدة التي ذكرناها أكثر من مرة: أن الحروف المختصة باسم أو مختصة بفعل الأصل فيها أن تكون عاملةً، والحروف غير المختصة (أي التي تدخل على الأسماء والأفعال معًا) الأصل فيها أنها لا تعمل، وهذا الأمر هنا أيضًا من دلائل هذه القاعدة، وذكرنا أدلةً كثيرة على هذه القاعدة من قبل.

فإذا كانت (إنْ) المخففة مهملة لا عمل لها فهل يكون لها اسمٌ وخبر؟ لا: ليس لها اسمٌ وخبر؛ لأنه زال عملها، بطل عملها، ليس لها عمل، لا يكون لها اسم ولا خبر، فتقول: (إنْ محمدٌ لقائم):

محمدٌ: مبتدأ، وقائمٌ: خبر، و(إنْ): مخففة من الثقيلة مهملة.

فإذا أُهملت لا تطلب بعد ذلك اسمٌ ولا خبر، وليس لها عمل.

أما الإعمال، قلنا: هذا جائز، ولكنه قليل، ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على قراءة:

﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود:١١١]، أما قراءتنا قراءة حفص فهي: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود:١١١] وهذه على تشديد (إنَّ)، "إنَّ" المشددة العاملة، و "**كُلًّا**": اسمها، "**وَإِنَّ كُلًّا**"، وأما على قراءة بعض السبعة: "**وَإِنْ كُلًّا**": هذه مخففة من الثقيلة، وعاملة أم مهملة؟ عاملة، عن قليل أم عن كثير؟ على القليل الوارد.

فإن قلت: لماذا أُهملت وقد زال اختصاصها بالاسم؟

اختصاصها بالاسم يستوجب إهمالها، وهذا الأكثر فيها، طيب لماذا يجوز إعمالها على قلة؟ نحن نُعلِّم، أما الحكم فهو أن إعمالها جائزٌ قليل؛ لأنه ورد في اللغة، لكن لماذا؟ نحاول.. هذه التعليلات هي محاولات من النحويين ومنكم، نعم... بالنظر إلى أصلها أو استصحاب حكم الأصل، حكم الأصل قد يُستصحب وإن ذهب هذا الأصل.

طيب.. إذا أُعملت على القليل؟

تقول: (إنْ محمدًا قائمٌ)، إذا قلت: (إنْ محمدًا قائمٌ)، (إنْ) هذه لا شك أنها المخففة من الثقيلة؛ لأنها عملت، فإن لم تعمل وقلت: (إنْ محمدٌ قائمٌ) أو (إن كدتُّ أهلِك) أو (إنْ كنت مسافرًا)، (إنْ) هذه إذا خففت قد تلتبس بـ (إنْ) النافية أو (إنْ) الزائدة.

(إنْ) الزائدة: هي التي دخولها وخروجها سواء.

و**(إنْ) النافية**: هي التي بمعنى (ما)، كأن تقول: (إنْ محمدٌ كريمًا) يعني: ما محمدٌ كريمًا، أو (إنْ محمدٌ كريمٌ): أي ما محمدٌ كريمٌ؛ لأن (إنْ) النافية الأكثر فيها الإهمال ويجوز أن تعمل عمل (ليس) كما سبق شرحه في باب (ما وأخواتها).

۞ فكيف فرَّقت العرب بين (إنْ) المخففة من الثقيلة وبين (إنْ) النافية؟

الجواب: بإيجاد اللام في الخبر، فإذا قلت: (إن محمدٌ لقائمٌ) هذه اللام تدل وتُبيِّن أنَّ (إنْ) هذه هي المخففة؛ لأنه سبق من قبل أن لام الابتداء لا تدخل إلا بعد (إنَّ):

وبعدَ ذاتِ الكسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ لامُ ابتداءٍ

وهذا معنى قول ابن مالك:

"وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ": إذا أُهملت (إنْ) كيف تُفرِّق العرب بينها وبين (إنْ) النافية؟ بإلزام الخبر اللام، تقول: (إنْ محمدٌ لكريمٌ)، ما معنى (إنْ محمدٌ لكريمٌ)؟ تُثبت الكرم أن تنفي الكرم عن محمد؟ تُثبت الكرم لمحمد، لكن لو لم تأتِ باللام؟ لو قلت: (إن محمدٌ كريمٌ) تُثبت أو تنفي؟

تنفي، هذا الذي قلنا: الأساليب، هذه الأساليب الخاصة التي يستعملها الفصحاء والبلغاء، هي واردة في كلام العرب وفي القرآن العظيم ولا يستطيع الإنسان أن يُتقن هذه الأساليب وأن يعرفها إلا إذا كان يتأمل ما يسمع ويقرأ، حتى القرآن العظيم وهو كتاب هداية للبشرية كلها، لا يكاد ينفع قارئه ومستمعه إذا لم يكن متأملًا له ومتفكرًا فيه وناظرًا لمعناه ولفظه.

من حيث المعنى: الإنسان الذي يحفظ القرآن ومع ذلك لا يعرف معانيه ولا يتأمل فيها ولا يتفكر، لا يكاد يستفيد من هذا القرآن في المعاني، في الأحكام، في الأخلاق، في الآداب، في التزكية.

وكذلك لفظ القرآن (لغة القرآن): لا تفيد قارئه ومستمعه ما لم يكن متأملًا للغة القرآن وناظرًا في هذه اللغة، أكثر الناس لم يستمعوا للقرآن، وبعضهم ما شاء الله قد يقرأ القرآن في شهر أكثر من مرة، مرتين أو ثلاثة، لكن لا يكاد القرآن بلغته يؤثر في لغة الناس إلا إذا كانوا يتفكرون في لغته ويتأملون.

نقول في المعنى: المعنى طبعًا أهم لا شك، لكن المعنى هو اللفظ كلاهما لا ينفعان القارئ والمستمع إلا إذا كان يتأمل فيهما، فلهذا قلنا: من الأساليب أنك إذا قلت: (إنْ محمدٌ كريمٌ) فهذا نفي، وإن قلت: (إنْ محمدٌ لكريمٌ) صار إثباتًا.

ما انتهيتُ ما نفتح المجال للأسئلة يا إخوان.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ والكلام ما زال متصلًا في تخفيف (إنَّ)، قال:

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا

يقول: "**وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا**": أي عن اللام، وربما اسْتُغني عن هذه اللام التي ذُكر في البيت السابق لزومها مع (إنْ) المخففة ربما اسْتُغني عنها، متى يُستغنى عنها؟ "**إِنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا**": أي إذا كان المعنى واضحًا، المستمع يعرف أنك تريد الإثبات لا تريد النفي، فلك أن تحذف اللام؛ لأن اللغة تعتمد كثيرًا على المعاني والمعاني تؤثر في اللغة.

مثالٌ على ذلك: أنت تمدح محمدًا وتذكر مآثره وأخلاقه وآدابه، وقلت فيما قلت وأنت تمدحه: (إنْ محمدٌ كريمٌ): يُفهم منها الإثبات أو النفي؟ يُفهم منها الإثبات، لك أن تحذف اللام؛ لأن اللام إنما جيء بها لبيان المعنى وهو إرادة الإثبات، وإذا كان المعنى واضحًا فلك أن تحذف هذه اللام.

أو كنت تسبُّ زيدًا وتذكرُ مسالبه، فقلت: (إنْ زيدٌ بخيلٌ) إذًا هنا يُعرف أنك تُثبت البخل، أما إذا كان المستمع والمخاطب لا يعرف المعنى والمراد، لا يدري هل أنت تريد أن تمدح أو تذم، تريد أن تُثبت أو تنفي؛ حينئذٍ يجب عليك أن تلتزم اللام، فتقول في المثال الأول: (إن محمدٌ لكريم)، وتقول في الثاني: (إنْ زيدٌ لبخيل).

ولو قلت: (إنْ محمدٌ لن يقوم) هنا تُثبت أم تنفي القيام؟ تنفيه؛ لوجود لن النافية، لإشكال هل أحد يقول: ربما يُثبت القيام، ما فيها؛ لوجود النفي الصريح بـ (لن)، إذًا هنا معروف وواضح أنك تريد النفي لوجود النافي، فهنا لا تأتي باللام؛ لوجود ما يدل على النفي، ومن ذلك قول الشاعر:

أنا ابن أُباة الضيمِ من آلِ مالك وإنْ مالكٍ كانت كِرام المعادنِ

يمدح نفسه ويفتخر بقبيلته، يقول: أنا من آل مالك ومالك هؤلاء كِرام. عندما

مدح نفسه وافتخر بآل مالك عُلِم أنه سيمدحهم أم سيذمهم؟ سيمدحهم، وعندما قال: **"وإنْ مالكٍ كانت كِرام المعادنِ"**: عُلِم أنه يُثبت الكرم لا ينفيه، فلم يحتج إلى هذه اللام، ولو أتى بها لكان كلامه صحيحًا؛ لأن اللام يجوز أن تأتي بعد (إنَّ) المشددة والمخففة.

ثم قال ابن مالك (الكلام ما زال موصولًا على تخفيف إنَّ):

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلاَ ... تُلْفِيْهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوصَلاَ

ذكرنا في البداية أنَّ (إنَّ) إذا خُففت فقيل: (إنْ) يزول اختصاصها بالاسم، فتدخل على الأسماء وتدخل على الأفعال، والكلام الآن هنا على دخولها على الأفعال؛ إذا دخلت على فعل، فهل تدخل على كل الأفعال أم على نوعٍ معينٍ منها؟

يقول ابن مالك:

"إذا خُففت (إنَّ) فقيل (إنْ) وأردت أن تدخلها على فعل فإنك تدخلها على فعلٍ ناسخ" هذا هو الوارد بكثرة في كلام العرب.

ما المراد بالأفعال الناسخة؟

الأفعال الناسخة هي: (كان) وأخواتها و(كاد) وأخواتها و(ظنَّ) وأخواتها، هذه النواسخ نواسخ الابتداء كلها أفعال إلا (إنَّ) وأخواتها و (ما) وأخواتها فهذه حروف، فإذا قلنا الأفعال الناسخة يعني: (كان) وأخواتها و(كاد) وأخواتها و(ظنَّ) وأخواتها، فهذا قول ابن مالك:

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلاَ ... تُلْفِيْهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوصَلاَ

إذا لم يكن الفعل ناسخًا فإنه لا يأتِ بعد (إنْ) المخففة في غالب اللغة.

❁ **ومن الشواهد على ذلك وهي كثيرةٌ جدًا قوله** ـ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ـ:

- ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة:٤٥]: يعني الصلاة، "**إِنَّهَا**": إنَّ الصلاة لو تُخفف لزال وبَطَلَ عملها وصارت مجرد حرف للتوكيد وليس لها اسمٌ ولا خبر ولا عمل.

- ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة:١٤٣]: دخلت على (كان).

- وقال: ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا﴾ [الفرقان:٤٢].

- وقال: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف:١٠٢]: هذه (وَجَدَ) من أخوات (ظَنَّ).

- وقال: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم:٥١].

- وقال: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء:١٨٦].

ذكرت كتب النحو حديثًا (لم أراجع صحته لكن هذا نصه)، يقول: (قد علمنا إنْ كنت لمؤمنًا) يعني: إنَّك كنت مؤمنًا، فـ(إنْ) هنا خُففت فزال اختصاصها بالاسم فدخلت على الفعل الناسخ (إنْ كنت) وبطل عملها فليس لها اسمٌ ولا خبر ولا عمل.

وتقول:

(إنْ كنت مسافرًا)، (إنْ كدت أهلك) ونحو ذلك.

ابن مالك يقول: "**فَلاَ تُلْفِيْهِ غَالِبًا**" يريد أن يقول: إنه جاء في بعض الشواهد القليلة دخول (إنْ) المخففة على فعل غير ناسخ، من الشواهد على ذلك قول بعض العرب:

"إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه"، يقول: الذي يزينك نفسك والذي يشينك نفسك.

ومن ذلك قول الشاعرة:

شُلَّت يمينك إنْ قتلت لمسلمًا ... حلَّت عليك عقوبة المتعمِّد

هذا البيت لعاتكة زوجة الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ترثيه به، وتقوله لقاتله غدرًا (عمرو بن جرموز)، الشاهد في قولها: **"إنْ قتلت لمسلمًا"**: أي إنك قتلت مسلمًا، لكن خففت، (إنْ) خففت فزال اختصاصها بالاسم فدخلت على الفعل **"إنْ قتلت لمسلمًا"**، طيب.. "قتل" فعل ناسخ أم غير ناسخ؟ غير ناسخ وهذا قليل.

إن كان هناك سؤال في تخفيف (إنَّ) فاسألوا.

الطالب: (@٠٠:٣٢:٠٦) سؤال غير واضح.

الشيخ: (إنْ) الزائدة لا تكاد تلتبس هنا؛ لأنها تُعرف بأن وجودها وعدمها سواء، فلا تلتبس، لكن هناك (إنْ) الزائدة وهناك (إنْ) المخففة وهناك (إنْ) النافية:

(إنْ) الزائدة: كما ذكرنا من قبل أنها قد تُزاد بعد (ما) النافية، كما في قول الشاعر: **"بني غُدانة ما إنْ أنتم ذهبٌ"**: أي ما أنتم ذهب، فزاد (إنْ) للتوكيد.

الطالب: (@٠٠:٣٣:١١) سؤال غير واضح.

الشيخ: نعم؟ إن دخلت (إنْ) المخففة بعدها فعل... نعم.

الطالب: (@٠٠:٣٣:٢٢) سؤال غير واضح.

الشيخ: ما يلزم اللام، هنا لا تلزم اللام؛ لأن المعنى واضح إما إثبات وإما نفي.. لزومها: إذا دخلت على اسم هنا قد يقع النفي، هل تريد الإثبات أم تريد النفي؟

الطالب: (٠٠:٣٣:٤٢@) سؤال غير واضح.

الشيخ: اللام هنا ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا﴾ [الطارق:٤]، يجب أن يتأكد أولًا هل القراءة بـ (لمَّا) أم بـ (لمَا)، كأنها في ذهني أن القراءة بالتخفيف ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَمَا﴾ .. لا أقصد الأخرى، ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا﴾ ما سؤالك؟ أعد.

الشيخ: الواقع هنا... لأن لام الابتداء تدخل بعد (إنَّ) مخففة أو مثقلّةً، مخففة: (إنْ محمدٌ لقائم) تدخل اللام، أنت تريد أن تسأل عن معنى الآية، هذا سؤالك؟ معنى الآية طبعًا سنعود فيه للتفسير، فالمفسرون قالوا في ذلك، من الأقوال التي قيلت: أنَّ (ما) هنا زائدة واللام داخلة على الخبر والمعنى والله أعلم: إنْ كل نفسٍ عليها حافظ ثم دخلت اللام على الخبر، وقيل أقوال أخرى فيها، نعم.

الطالب: (٠٠:٣٥:٢٢@) سؤال غير واضح.

الشيخ: أي على التخفيف أو على التثقيل؟ على التخفيف: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا﴾ [هود:١١١] للتخفيف، قراءة حفص: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [هود:١١١].

وعلى قراءة التخفيف ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود:١١١]:

(إنْ): هذه المخففة من الثقيلة.

كُلًّا: اسمها والخبر جملة القسم؛ لأن اللام في "**لَيُوَفِّيَنَّهُمْ**" هذه اللام الداخلة على جواب القسم: والله لَيُوَفِّيَنَّهُمْ، يعني: وإِنْ كُلًّا والله لَيُوَفِّيَنَّهُمْ أعمالهم، واللام في (لمَا) هذه الداخلة في الخبر، و(ما) قيل هنا أيضًا: أنها زائدة، هذه في التخفيف.

الشيخ: اللام داخلة على الخبر، هذه جملة جواب القسم.

إذا ثُقِّلت: **"وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ"**:

إِنَّ: عاملة.

كُلًّا: اسمها.

لَمَّا: الوقتية الحينية، يعني: (جئتك لمَّا طلبتني) مثلًا، تكون ظرفية، والظرف هنا للتوفية، والجملة كلها (القسم وجواب القسم والظرف) هي الخبر، والقسم على كل حال **"لَيُوَفِّيَنَّهُمْ"**: هذا قَسَم، لكن إن ثُقِّلت صارت: "لمَّا" فكلها صارت ظرفًا، وإن خُففت "لمَا": زائدة مخففة، نعم.

أنا أقصد ألا أدخل في هذه التفاصيل لكي لا تشوش على أصل المسألة، فهذه التفاصيل يمكن أن تسألني فيها بعد الدرس أو تأخذها من تفاسير أو كتب مختصة بالإعراب.

الطالب: (@٠٠:٣٧:٥٥) سؤال غير واضح.

الشيخ: هذه اللام التي قلنا: إنها تلزم بعد (إنْ) المخففة لدفع اللبس، اختلف فيها النحويون، فقال أكثرهم، إنها هي لام الابتداء المعروفة التي دخلت بعد المشددة، وقال بعضهم: لا، هي لام أخرى جُلبت للفرق بين (إنْ) المخففة و(إنْ) النافية، والذين قالوا: إنها لام الابتداء، قالوا: هي لام الابتداء لكن لزمت للفرق بينهما، فالخلافات هنا غير مجدية.

الشيخ: نعم، على قول الجمهور هي لام الابتداء، لكنها لام الابتداء لزمت للفرق.

الطالب: (@٠٠:٣٨:٥٩) سؤال غير واضح.

الشيخ: سنتكلم عليها إن شاء الله (لأن سلَّت)، سيأتي الكلام عليها إن شاء الله

في هذا الدرس.. (إن سلَّت) على اللغة الأفصح، ويقال: (سُلَّت) على لغة قليلة ضعيفة، نعم.

الطالب: (@٠٠:٣٩:٢٨) سؤال غير واضح.

الشيخ: نعم، التخفيف.. التوكيد، معناها: "يبقى" مُثَقَّلةً أو مخففة إلا أنَّ التوكيد مع المُثَقَّلة أقوى من التوكيد مع المخففة، لكنهما جميعًا يدلان على التوكيد.

يعني ما الفرق بين قولك: (كنت مسافرًا) وبين قولك: (إن كنت مسافرًا)؟

التوكيد.

إذًا نتكلم بعد ذلك على تخفيف (أنَّ):

(أنَّ) أيضًا تُخفف، وبيَّن ذلك ابن مالك، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنّ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

بيَّن في هذا البيت أنَّ (أنَّ) إذا خُففت لا يبطل عملها بل يبقى، ولا يزول اختصاصها بالاسم، فقال: **"وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا"** فصرَّح أن لها اسمًا وهي مخففة يعني أنها عاملة، يعني ما تطلب اسمًا وخبرًا إلا إذا كانت عاملة، فـ (أنَّ) إذا خففت وقيل: (أنْ) فإن عملها لا يبطل؛ لأن اختصاصها بالاسم لا يجوز، لا يزول اختصاصها بالاسم ولهذا تجد أن عملها لا يزول بناءً على القاعدة التي قلناها ونبهنا عليها قبل قليل.

لكنها إذا خُففت يتغير حكمها وتلزم أسلوبًا معينًا، فيلزم في اسمها:

- أن يكون ضميرًا محذوفًا، أن يكون ضميرًا لا اسمًا ظاهرًا، وأن يكون محذوفًا لا بارزًا، وهذا معنى قول ابن مالك: **"فَاسْمُهَا اسْتَكَنّ"** يعني ضميرًا

محذوفًا.

والأمر الثاني الذي يلزم فيها:

- أن يكون خبرها جملة اسمية أو جملة فعلية، أي لا يكون خبرها مفردًا.

فـ (أنَّ) إذا خُففت فقيل: (أنْ) تلزم هذا الأسلوب، أي يكون اسمها ضميرًا محذوفًا وأن يكون خبرها جملة.

من الأمثلة على ذلك أن تقول:

(علمتُ أنَّ زيدًا قائمٌ) هذا بالمُثَقَّلة، خفِّف (أنَّ) فتقول: (علمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ) ما تعمل في الظاهر حينئذٍ، قلنا: إذا خُففت يجب أن يكون اسمها ضميرًا محذوفًا، وأن يكون خبرها جملة اسمية أو فعلية... لا، اسمها ضمير مستتر (علمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ)، المعنى: علمتُ أنه زيدٌ قائمٌ، فالاسم ضمير محذوف قد يعود كثيرًا على معنى الشأن والأمر، يعني: (علمت أنَّ الشأن، علمتُ أنَّ الأمر... زيدٌ قائم) هذا يُسمى ضمير الشأن أو ضمير الأمر.

وقد يعود هذا الضمير المحذوف على متقدم إن كان له مرجع متقدم، فإذا قلت: (علمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ):

علمتُ: فعل وفاعل.

أنْ: هذه مخففة من الثقيلة واسمها محذوف وهو ضمير عائد على معنى الشأن والأمر، يعني: علمت أنه..

زيدٌ قائمٌ: مبتدأ وخبر، وهذه الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر خبر (أنْ).

ولك أن تقول: (علمتُ أنْ قام زيدٌ) يعني: علمتُ أنه قام زيد، ما الذي علمته؟ الأمر أو الشأن؟ علمتُ أن الأمر: قام زيد، هذا معنى قولهم: "إن الضمير عائدٌ إلى

الشأن والأمر" ضمير شأن.

(علمتُ أنْ قام زيدٌ):

أنْ: مخففة من الثقيلة عاملة، اسمها ضمير يعود إلى الشأن.

قام زيد: جملة فعلية وهي خبر (أنْ).

فـ (أنْ) إذا خُففت يبقى عملها إلا أنَّ اسمها يجب أن يكون ضميرًا محذوفًا وخبرها يجب أن يكون جملةً اسمية أو فعلية، وهذا معنى قول ابن مالك: **"وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ"**.

وتقول: (علمتُ أنْ قد قُمت)، (علمتُ أن قد سافرت) قدَّر اسم (أنْ) هنا، التقدير: (علمتُ أنَّك) والكاف هنا: اسم (أنْ) المحذوفة، يمكن أن تجعلها ضميرًا عائدًا إلى المخاطب، يعني عائدًا إلى مذكور في اللفظ أو مذكور في المعنى: (علمتُ أنَّك مسافر) ثم تحذف، وتقول: (علمتُ أنَّك قد سافرت) ثم (علمتُ أنْ قد سافرت).

طبعًا هذه الأساليب وإن كان معناها الإجمالي واحدًا إلا أنَّ معانيها التفصيلية مختلفة من حيث: قوة التوكيد، وقوة البلاغة؛ لأن البلاغة أحيانًا قد تكون بالتصريح، وقد تكون بالحذف والإيجاب، وليس كل تصريحٍ بلاغةً وليس كل حذفٍ وإيجازٍ بلاغةً.

البلاغة: هي أنْ يكون الكلام على مقتضى الحال، إذا كنت في حالة تستوجب منك السرعة والاختصار، فالبلاغة حينئذٍ أن تختصر: (علمتُ أن قد سافرت)، وإذا كان الحال يستوجب منك عدم الحذف وتتلذذ بالخطاب معه ولستما مستعجليّن وجلستم في المطار تنتظرون طائرة، وتمددون الكلام فالفصاحة هنا أنك لا تحذف ولا تختصر، تقول: (علمت أنَّك مسافر)، (علمتُ أنَّك قد

توظفت).

الطالب: (@٠٠:٤٨:٠٠) سؤال غير واضح.

الشيخ: هنا (قد) دخلت على جملة الخبر، وهذا سيأتي بعد قليل الكلام عليه.

الطالب: (@٠٠:٤٨:١٥) سؤال غير واضح.

الشيخ: لأن (أنْ)... لك أن تُثقِّلها إعادةً لها للأصل ولك أن تُبقيها مخففة... نعم بالتقدير، لكن لو شددتها لكان ذلك أفضل بناءً على أنَّ (أنْ) المخففة لا يُصرَح باسمها، فلو أردت أن تُصرِّح باسمها فالأفضل أن تعيدها إلى أصلها، ولو أبقيتها على التخفيف فهذا مجرد بيان للتقدير، لكن ما يُلفظ به، ما تقول: (علمت أنْكَ ستسافر) وتُصرِّح بالاسم.. لا تُصرِّح باسمها، تقول: (علمتُ أنْ قد سافرت)، واضح؟ وإذا أردت أن تُصرِّح بالاسم فالأفضل أن تعيدها إلى التشديد، لكن لو أبقيته تُبقيه لبيان التقدير، لكن ما يُنطق به.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى:

﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل:٢٠]:

هنا ننتبه؛ لأن بعض الطلبة قد يستشكل مثل هذا الأسلوب بهذه الآية: **"عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى"**: (أنْ) وبعدها فعل مضارع ومع ذلك بقي الفعل المضارع مرفوعًا لم يُنصب مع أنَّ (أنْ) قد تأتي مصدريةً ناصبةً للفعل المضارع، لكن (أنْ) هنا ليست هي المصدرية الناصبة للمضارع، وإنما هي المخففة من الثقيلة.

"عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى":

المعنى والله أعلم: علم أنه (يعني أنَّ الشأن) سيكون منكم مرضى، أو علم

أنكم سيكون منكم مرضى، هذا المعنى والله أعلم، فـ (أنْ) هنا مخففة من الثقيلة.

تقول: كيف نعرف الفرق بين أنها مخففة من الثقيلة أو ناصبة؟ سيأتي بعد قليل، لكن دعونا ننتهي الآن من الأمثلة، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ لا [الصافات:١٠٤-١٠٥]:

التقدير: أنَّك يا إبراهيم قد صدَّقت الرؤيا، فعندما خفَّفَ (أنَّ) فقال: (أنْ) حذف الاسم وجعله ضميرًا محذوفًا فقال: (أنْ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا).

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [يونس:١٠] [يونس:١٠]:

المعنى والله أعلم: وآخر دعواهم أنه الحمد لله رب العالمين، يعني أنَّ الشأن والأمر: الحمد لله رب العالمين.

وقال الشاعر:

في فتيةٍ كسيوف الهند قد علموا ... أنْ هالكٌ كل من يحفى وينتعل

(قد علموا أنْ هالكٌ): يعني أنه قد علموا أنه هالكٌ، أي أن الأمر والشأن: **"هالكٌ كل من يحفى وينتعل"**.

إذًا فـ (أنَّ) إذا خففت وقيل: (أنْ) تلزم أسلوبًا معينًا:

أن يكون اسمها ضميرًا محذوفًا.

وأن يكون خبرها جملة.

ويجوز في الشعر أن يكون اسمها ضميرًا بارزًا وأن يكون خبرها مفردًا، من ضرائر الشعر، كقول الشاعر:

بأنْك ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ ... وأنْك هناك تكون الثمالَ

فقالت: (**بأنْك ربيعٌ**): أي بأنَّك ربيعٌ، فخففت، وعندما خففت أو صارت على الجادة في اللغة لكانت تجعل الاسم ضميرًا محذوفًا والخبر جملة.

ومن ذلك قولٌ آخر:

فلو أنْك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق

وما زال الكلام موصولًا على تخفيف (أنَّ)، فيقول ابن مالك:

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيْفُهُ مُمْتَنِعًا
فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيِ أَوْ تَنْفِيْسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيْلٌ ذِكْرُ لَوْ

يقول: **"وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا"**، **"وَإِنْ يَكُنْ"**: يعني الخبر؛ لأنه قال في البيت السابق:

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنّ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

وإن يكنْ الخبر فعلًا، ما حكمه؟

"وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا": ولم يكن فعل دعاء، **"وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيْفُهُ مُمْتَنِعًا"**: يعني كان فعلًا متصرفًا ليس جامدًا، ليس فعلًا دعائيًا ولا جامدًا، فالأحسن الفصل بين هذا الفعل وبين (أنْ) المخففة بواحدٍ من هذه الفواصل المذكورة في البيت: بـــ (قد، أو نفي، أو حرف تنفيس، أو لو) فإذا كان الخبر مبدوءً بفعل فالأفضل حينئذٍ أن يُفصل بين (أنْ) وبين هذا الفعل بفاصلٍ من هذه الفواصل.

وهنا انتبهوا! لأني سأقول لكم: لماذا فصلت العرب بين (أنْ) حينئذٍ والفعل بفاصل من هذه الفواصل؟

لكي تفرق بين (أنْ) المخففة من (أنَّ) وبين (أنْ) المصدرية الناصبة، هذه الفواصل هنا جزمتها العرب مع (أنْ) الداخلة على اسم أم الداخلة على فعل؟ مع

(أنْ) الداخلة على فعل.

أما (إنْ) المخففة من (إنَّ) فقلنا: تلزم اللام بعدها إذا دخلت (إنْ) على اسم أم على فعل؟ على اسم، لماذا هنا ألزموا اللام للفرق وهنا ألزموا واحد من الفواصل للفرق؟ فهناك دخلت على اسم وهنا دخلت على فعل.

الجواب على ذلك: لأن الفرق هنا بين (أنْ) المخففة و(أنْ) المصدرية الناصبة إنما يحدث من أفعال، (أنْ) المصدرية الناصبة ناصبة للفعل المضارع فتدخل على فعل مضارع، فإذا جاءت (أنْ) ودخلت على اسم.. لو كانت (أنْ) مخففة ودخلت على اسم تلتبس بـ (أنْ) الناصبة؟ ما تلتبس، لكن لو دخلت (أنْ) المخففة على فعل فقد تلتبس بـ (أنْ) الناصبة فأوجدوا هذا الفاصل للفرق.

لكن مع (إنْ)، (إنْ) إذا دخلت على اسم قد تلتبس بـ (إنْ) النافية، فلهذا أوجدوا الفرق هناك مع الاسم وأوجدوا الفرق هنا مع الفعل بفاصلٍ من واحدٍ من هذه الفواصل الأربعة:

- **الفاصل الأول/ (قد)،** نحو: (علمتْ أن قد تذهب)، (علمت أنْ قد يأتي زيد)، (علمت أنْ قد تذهب يا محمد):

(أنْ) هنا: مخففة من الثقيلة فلا تعمل في الفعل المضارع.

(قد): حرف تحقيق أو تقليل، حرف تقليل لأنه دخل على المضارع.

تذهب: فعل مضارع منصوب أو مرفوع؟ مرفوع؛ لأن (أنْ) مخففة من الثقيلة وليست المصدرية الناصبة للمضارع.

قد: حرف مهمل، لا يعمل شيئًا.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة:١١٣].

• **والفاصل الثاني/ (حرف نفي)**: أي يكون بين (أنْ) المخففة والفعل حرف نفي، كأن تقول: (ظننت أن لا تذهب) طبعًا شايفين الإدغام بين أنْ ولا، فتقول: (ظننت ألا تذهب):

أنْ: هذه ساكنة ودخلت على فعل (تذهب)، طيب هذه (أنْ) المصدرية الناصبة أم المخففة؟ في فاصل ولا ما في فاصل؟.... فاصل أربعة، فتقول يا إخوان في نحو: (ظننت أنْ لا تذهب) لك أن تجعل (أنْ) هذه مخففة فترفع الفعل، ولك أن تجعلها الناصبة المصدرية فتنصب الفعل، وسيأتي بين القاعدة في الفرق بينهما لكن أُعجِّلها بسرعة لحين نستفيد منها، فأقول:

إذا سُبقت (أنْ) المخففة بعلم وما في معناه فهي المخففة من الثقيلة، وإن سُبقت بظن أو ما في معناه فلك أن تجعلها المصدرية الناصبة وهذا هو الأكثر، ولك أن تجعلها المخففة من الثقيلة وهذا جائز، ويأتي الكلام على هذه المسألة بعد قليل.

وعلى ذلك بقولنا: (ظننت أن لا تذهب)، (أنْ) هنا مخففة أم ناصبة أم يجوز الوجهان؟ يجوز الوجهان، والأكثر أن تجعلها ناصبة.

ولو قلت: (ظننت أنْ تذهب) فهل هي ناصبة أم مخففة؟ هذه ناصبة قولًا واحدًا؛ لعدم وجود الفاصل ولم تُسبق بعلم.

لكن في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل:٢٠]: هذه مخففة قولًا واحدًا؛ لأنها مسبوقة بعلم، إذا سُبقت بعلم فهي مخففة، نعم.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ﴾ [المائدة:٧١] أو **"وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ"**، حَسِبَ: من أخوات (ظنَّ)، من أفعال الظن، لك أن تجعلها الناصبة وهو الأكثر، ولك أن تجعلها المخففة فتدخل في هذا الباب.

وقد حدث الفاصل بين (أنْ) والفعل بحرف نفي، قال تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ [المزمل:٢٠]، ففصل بـ (لن).

وقال: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [البلد:٧]، فوصل بين (أنْ) والفعل بـ (لم).

وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه:٨٩]، "أَفَلا يَرَوْنَ أَلّا يَرْجِعُ": هذه (أنْ) ودخلت على فعل (يرجع) وقد فُصِل بينهما بفاصل وهو حرف النفي، فـ (أنْ) هنا مخففة أم ناصبة أم يجوز الوجهان؟ سُبقت بـ (يرون)، ويرى: من أخوات (علِمَ) أم (ظنَّ)؟ (علِمَ)، فهي بالرفع، وكذلك في قراءة القراء العشرة كلهم بالرفع ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه:٨٩] .

ومن ذلك قوله: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [القيامة:٣]، ففرق بين (أنْ) و (نجمع) بالنفي.

- **والفاصل الثالث/ حرف التنفيس:** والتنفيس له حرفان: (السين، وسوف)، التنفيس القريب: (السين)، والتنفيس البعيد: (سوف).

تقول: (أظن أنْ ستسافر) أو (أظن أنْ سوف تسافر) ففصلت بين (أنْ) و (تسافر) بحرف تنفيس، و(أنْ) هنا مخففة أم ناصبة أم يجوز الوجهان؟ يجوز الوجهان والأكثر أن تكون ناصبة، قال سبحانه: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل:٢٠]: هذه (عَلِمَ) وجاءت (أنْ) وبعدها الفعل (يكون) وفُصِل بينهما بالسين، (أنْ) هذه مخففة أم ناصبة أم يجوز الوجهان؟ هذه مخففة فقط؛ لأنها مسبوقة بعلم (علِمَ).

وقال الشاعر:

واعلم فعلم المرء ينفعه ... أن سوف يأتي كل ما قُدِرَ

"أن سوف يأتي": فصل بين (أنْ) و (يأتي) بـ (سوف)، و(أنْ) هنا مخففة لأنها مسبوقة بعلم وهو قوله (واعلم).

• **الفاصل الرابع/ (لو)**: قال ابن مالك: **"وَقَلِيْلٌ ذِكْرُ لَوْ"** يعني النحويون الذين نصوا على الفصل بـ (لو) قليلون، كأن تقول: (حسبت أنْ لو جئت لأكرمتك)، الأصل: (حسبت أنَّك لو جئت لأكرمتك)، لكن حففت (أنَّ)، فقلت: (أنْ) فجعلت اسمها ضميرًا محذوفًا والخبر جملة، فقلت: (حسبتُ أنْ لو جئتَ لأكرمتك) فصلت بين (أنْ) والفعل (جاء) بـ (لو).

وتقول: (حسبتُ أنْ لو تجتهدُ لنجحت) ففصلت بين (أنْ) و (تجتهد) بالفعل.

وقال تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾ [الجن:١٦]، **(أنْ لِو اسْتَقَامُوا)** فصل بين (أنْ) و (استقاموا) بـ (لو).

وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَـٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأعراف:١٠٠]، ففصل بين (أنْ) و (نشاءُ) بـ (لو).

وقال تعالى: ﴿أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ﴾ [سبأ:١٤].

إذًا: فإذا كانت الخبر فعلًا، إذا وقع بعد (أنْ) فعل فيجب أن تفصل بين (أنْ) هذه والفعل بفاصل، وواحد من الفواصل الأربعة، لما؟ للفرق بين (أنْ) المخففة وبين (أنْ) المصدرية الناصبة إلا إذا كان هذا الفعل فعلًا دعائيًا أو فعلاً جامدًا.

إذا كان الفعل فعلًا دعائيًا يعني يراد به الدعاء، أو فعلًا جامدًا أي غير متصرف فهنا لا يلزم أن تأتي بفاصل، مثال ذلك أن تقول: (أظن أنْ ليس محمدٌ هنا) أي: أظن أنَّه ليس محمدٌ هنا، أنه: أي الشأن والأمر.

(أظن أنْ ليس محمدٌ هنا)

أنْ: دخلت على (ليس).

وليس: فعل جامد فلا يلزم الفصل.

(أنْ ليس محمدٌ هنا): يعني اسم ليس.

وقال تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف:١٨٥]، **"وَأَنْ عَسَى"**: يعني أنَّه عسى والله أعلم، أتى بالفعل (عسى) بعد (أنْ) بلا فاصل.

وقال تعالى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم:٣٩]، المعنى والله أعلم: وأنَّه ليس للإنسان إلا ما سعى، ثم خصَّص وحذف الاسم فقال: **"وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى"**.

وقال تعالى في قراءة نافع: ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ﴾ [النور:٩]، القصة المشهورة في المُلاعنة، **"أَنْ غَضَبَ اللهِ"**: يُخبر أنَّه غضِب الله عليها أو يدعو عليها بالغضب.. دعاء لأن هذا حكم سائد في الأمة، لو بعد نزول القرآن حدثت هذه المسألة تحدث الملاعنة، فإن كانت كاذبة فيُدعى عليها بالغضب **"أَنْ غَضَبَ اللهِ"**: هذا فعل دعائي، هذا دعاءٌ عليها بالغضب، يعني: والخامسة أنَّه غضب الله عليها والله أعلم، ثم خُففت (أنْ) فحذُف اسمها على قراءة نافع.

أما قراءتنا: **وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ"** فهذه مشددة.

الفعل الدعائي: هو الفعل الذي لا يراد به الإخبار وإنما يُراد به الإنشاء، إنشاء الدعاء كأن تقول: (محمدٌ قتله زيد) هذا إخبار بأنَّ محمد قتله زيد، لو قلت: (محمدٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ) تُخبر بأنَّ الله رحِمَهُ أو تدعو له بأنَّ الله يرحمه، هذا الفعل دعائي.

فإن قلت: ألا يجوز في بعض ما سبق أن تكون (أنْ) مصدرية ناصبةً للمضارع بعدها؟

الجواب أن نقول: إنها إن سُبقت بعلم مثل: (علِمَ، رأى) فإنها مخففةٌ من الثقيلة قطعًا، وإن سُبقت بظن مثل: (ظنَّ، حَسِبَ، خال) فيجوز أن تكون مصدريةً ناصبةً وهذا هو الأكثر في لغة العرب، ويجوز أن تكون مخففةً من الثقيلة وهذا جائز.

وعلى ذلك فقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل:٢٠] ليس فيه إلا الرفع؛ لأنها مخففة من الثقيلة، وكذلك: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ [طه:٨٩] ليس لها إلا الرفع لأنها مخففة، أما قولك: (ظننت ألا تذهب، وحسبوا ألا تكون، وأظن أن ستسافر، وأظن أنْ سوف تسافر) فيجوز النصب وهو الأكثر ويجوز الرفع.

وسيأتي تفصيل هذه المسألة إن شاء الله في الكلام على نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) عندما نتكلم على إعراب الفعل المضارع ونصبه على قول ابن مالك:

وَبِلَنِ انْصِبْهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنْ ... لاَ بَعْدَ عِلمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّ
فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ ... تَخْفِيْفَهَا مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ

فهناك يُفصَّل الكلام في هذه المسألة. إذا كان هناك من سؤال يا إخوان في تخفيف (أنَّ) تفضلوا، نعم.

الطالب: (@٠١:١٠:٣٤) سؤال غير واضح.

الشيخ: نعم، إذا دخلت (أنْ) على فعل مع وجود الفاصل فهل يجوز أن تكون مصدريةً ناصبة أم يجب دائمًا أن تكون مخففةً من الثقيلة؟

الجواب على ذلك: إن سُبقت بعلم فهي المخففةُ من الثقيلة؛ لأن (أنْ) الناصبة ما تدخل بعد العلم، الآن جرِّب ما تأتي، تقول: (علمتُ أنْ يذهب زيد)، (علمتُ أنَّه يذهب زيد) ماذا علمت؟ أنه يذهب زيد، ثم تُخفف وتقول: (علمتُ أنْ يذهب زيد) هذه المخففة من الثقيلة بخلاف الأفعال الأخرى غير (علِمَ،

وظنَّ): (أُحبُّ، أو أكرهُ، أو يُعجبني)، تقول: (أحب أن تذهب) فأحب ذهابك، (ويُعجبني أن تجتهد) يُعجبني اجتهادك... ونحو ذلك.

الطالب: (@٠١:١١:٤٢) سؤال غير واضح.

الشيخ: لا؛ لأنه إذا وُجد الفاصل وهي غير مسبوقةٍ بعلم فيجوز أن تكون المخففة وأن تكون المصدرية، نحو: (ظننت أنْ لا تذهب) أو (حسبوا ألا تكونوا) الفاصل موجود، فيجوز الوجهان.

طيب.. بقي الكلام على تخفيف (كأنَّ) وفي ذلك يقول ابن مالك:

وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضًا فَنُوِي ... مَنْصُوْبُهَا وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي

الكلام على (كأنَّ) يُشبه كثيرًا الكلام على (أنَّ)، ماذا قلنا في (أنَّ)؟

إعمالها يبطل أم يبقى؟ يبقى، كذلك (كأنَّ) إذا خُففت إعمالها يبقى لا يذهب.

طيب.. يبقى، وماذا تلزم؟ تلزم أسلوبًا معينًا:

- أن يكون اسمها ضميرًا محذوفًا.
- وأن يكون خبرها جملةً.

كذلك (كأنَّ) إذا خُففت وقيل (كأنْ) لا يبطل عملها، وهذا يُبينه قوله: **"فَنُوِي مَنْصُوْبُهَا"**، عندما قال: "منصوبها" يعني اسمها المنصوب، إذًا يبقى عملها، لكن اسمها يكون ضميرًا محذوفًا وخبرها يكون جملة اسمية أو فعلية، فتقول: (كأنَّ زيدًا قائمٌ) هذا بالتشديد، ثم تُخفِّف فتقول: (كأنْ زيدٌ قائمٌ).

ما معنى (كأنَّ زيدًا قائمٌ) ومعنى (كأنْ زيدٌ قائمٌ)؟

المعنى الإجمالي واحد، لكن المعنى التفصيلي: (كأنَّ زيدًا قائمٌ) وصف لزيد بالقائم، لكن (كأنْ زيدٌ قائمٌ): يكون الأمر أو الشأن (كأنْ زيدٌ قائمٌ)، نقول: كيف

بضمير الشأن والأمر؟ كأنَّ الأمر: زيدٌ قائمٌ، يعني كأنَّه زيدٌ قائم.

فكأنْ: هذه مخففة من الثقيلة واسمها ضمير محذوف يعود إلى الشأن أو الأمر.

زيدٌ قائمٌ: جملة اسمية خبر كأنْ.

وتقول: (كأنَّ لم يذهب زيد)، يعني كأنَّه لم يذهب زيد، كأنَّ الأمر لم يذهب زيد، ثم خففتها فقلت: (كأنْ لم يذهب زيد).

وإذا قلت مخاطبًا: (كأنْ لم تذهب)، (كأن لم تستمع) فاسم (كأنْ) هنا ضمير محذوف قدِّره (كأنك لم تذهب، كأنك لم تستمع)، أيضًا الضمير إذا قدَّرته مع (كأنْ) المخففة إما أن يعود إلى الضمير والشأن وإما أن يعود إلى مذكور في اللفظ أو مذكور في المعنى.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس:٢٤]، المعنى والله أعلم: كأنها لم تغن بالأمس، وعندما خفَّف وقال: (كأنْ) حذف الاسم، وقال: **"كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ"**، أين اسم (كأنْ)؟ ضمير محذوف، والخبر؟ جملة **"لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ"**.

وقال الشاعر:

أزف الترحـــل غيـــر أن ركابنـــا لمـــا تـــزل برحالنـــا وكـــأن قـــدن

يقول: **"أزف الترحل"**: اقترب.

"غير أن ركابنا لَمَّا تزل برحالنا": الرِّحال: أماكن المكوث التي فيها الخيام، والرِّكاب: ما يُحمل على الرواحل على الإبل ونحو ذلك.

يقول: **"أزف"**: خلاص اقترب لكن ما زالت الرواحل في أماكنها، ما ذهبنا.

"وكأن قدن": يعني وكأنْ فعلنا ذلك الفعل.

يقول:

أزف الترحـــــل غيـــــر أن ركابنـــــا لمـــا تـــزل برحالنـــا وكـــأن قـــدن

المعنى: وكأنها قد زالت، لمَّا تزل برحالنا وكأنها قد زالت، هذا لو شدَّد سيُصرِّح بالاسم (وكأنَّها قد زالت)، لكن عندما خفَّف قال: (وكأنْ) يجب أن يحذف الاسم، يقول: **"وكأن قدن"**: يعني وكأنْ قد زالت، ثم حذف (زالت) وقد كسرها للقافية.

وكما ذكرنا في (أنْ) أن هذا حكمها لكن يجوز بقلة أن يكون اسمها ظاهرًا والخبر مفردًا، كذلك في (كأنْ) يجوز بقلة؛ أي يكون اسمها اسمًا ظاهرًا منصوبًا وخبرها مفردًا، جاء في قلةٍ من الشواهد، ومن ذلك قول الشاعر:

"وصدر مشرق النحر كأنْ ثدييه حُقَّان":

يعني كأنَّ ثدييه حُقَّان ثم خفَّف وكان ينبغي أن يقول: (كأنْ ثدياهُ حُقانِ) يعني كأن الأمر ثدياهُ حُقَّانِ، الحُق: إناء صغير مُحجوجٌ بطريقة معينة، وقد رُوي هذا البيت: (كأنْ ثدياه حُقَّان) على الكثير.

طيب.. انتهت أبيات الألفية في هذا الباب، طبعًا ستقول مباشرة: لكن ابن مالك -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- لم يتكلم على تخفيف (لكنَّ).. نعم (لكنَّ) يجوز أن تُخفف، فيقال: (لكنْ)، فإذا خُففت زال اختصاصها بالاسم وبَطَل إعمالها، فتقول: (لكنَّ محمدًا قائمٌ) بالتشديد، فإذا خففت قلت: (زيدٌ جالسٌ ولكنْ محمدٌ قائمٌ).

(لكنْ): حرف استدراك فقط.

محمدٌ قائمٌ: مبتدأ وخبر، و (لكنْ) يزول عملها فليس اسمٌ ولا خبرٌ ولا عمل، حرف مهمل، يكون له معنى فقط وهو الاستدراك وليس له عمل، والشواهد على

ذلك كثيرة جدًا في الكلام وفي القرآن العظيم، ومن ذلك قوله تعالى:

﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ﴾ [النساء:١٦٦]:

(لكنْ): مختومة بنون ساكنة.

الله: مبدوءة بـ (ال) التعريفية وهي حرف ساكن، التقى ساكنان فكُسِر الساكن الأول **"لَكِنِ اللهُ يَشْهَدُ"**.

﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمۡۚ﴾ [الأنفال:١٧]:

قراءتنا، وقرأ بعض السبعة: ﴿وَلَٰكِنِ ٱللَّهُ قَتَلَهُمۡۚ﴾ [الأنفال:١٧] .

وقال تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمۡنَٰهُمۡ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف:٧٦] أين الشاهد؟

"وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ"، **الشاهد**: أنَّ اختصاصها بالاسم زال، فتدخل على الاسم كما سبق **"لَكِنِ اللهُ يَشْهَدُ"**، وتدخل على الفعل، زوال اختصاصها هو الذي أبطل إعمالها **"وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ"**.

وقال تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ [النساء:١٦٢].

وقال: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم﴾ [البقرة:٢٢٥] فدخلت على فعل.

وقال: ﴿لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ جَٰهَدُواْ﴾ [التوبة:٨٨].

وقال: ﴿لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلۡيَوۡمَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [مريم:٣٨].

لأن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يتكلم على تخفيف (لكنَّ) لأن ما فيها تفصيل وما فيها خلاف، إذا خُففت بَطل عملها وزال اختصاصها.

الخلاصة في هذه الأحرف:

- أن حرفًا من هذه الحروف إذا خُفِّف بطل عمله وهو (لكنَّ).
- وحرفًا من هذه الحروف إذا خُفِّف جاز إعماله بقلة وجاز إهماله بكثرة وهو (إنَّ).
- وحرفان إذا خُففا بقيا عملها إلا أنهما يلزمان أسلوبًا معينًا وهو كون الاسم ضميرًا محذوفًا وكون الخبر جملة وهما (أنَّ، وكأنَّ).

إذا كان هناك سؤال فيما سبق نستمع إليه، تفضل:

الطالب: (@٠١:٢٢:٢١) سؤال غير واضح.

الشيخ: نعم، هذه من الاحتمالات التي تُبغض، لكن من الاحتمالات لا يُلجأ إليها في وجود اللغة.. هذه اللغة لبعض العرب يأتون بالمثنى دائمًا بالألف وهي لغةٌ قليلة، هذه لغة موجودة في العرب ما تُنكر، لكنها لغة قليلة، لكن هل نُخرِّج هذا البيت على هذه اللغة والبيت له توجيهُ أوضح، وهو أنَّ (كأنْ) إذا خُففت قد يبقى عملها لهذا البيت وأبيات أخرى أيضًا ما ذكرتها:

"كأنْ وريديه رشاء خُلب": فأبقى: ما قال: (وريداه) هذه لغة ثابتة، فلنبقِ هذه الأبيات على لغتها الخاصة ولا داعي لأن يتكلف حملها على لغات أخرى، وقد قيل ما قرأت.

أما (لعلَّ وليس) فلا يُخففان؛ لأنهما غير مختومين بنون مشددة، أما (ليس) واضح، أما (لعلَّ) وإن كانت مختومة بلام مشددة لكن ما تُخفف.

نعم، قلنا ذلك في بداية الدرس؛ هذا الحكم خاص بالأحرف المختومة بالنون المشددة.

الطالب: (٠١:٢٢:٢١@) سؤال غير واضح.

الشيخ: أعد آخر السؤال؟

الشيخ: نعم؛ لأن اللغة جاءت بجواز الوجهين، والمعنى الإجمالي واحد، لكن المعنى التفصيلي هو الذي قد يتغير، وبما أنَّ اللغة جاءت للوجهين، فنحن ليس لنا إلا أن نُقرر ما جاء في اللغة ثم نُعلِّم، نحن ما نحكم على اللغة، وقد جاء الوجهان جائزين لها، ولم يأتيا في المسألة الأولى.

الشيخ: هل هناك من سؤال؟ تفضل.

الطالب: (٠١:٢٢:٢١@) سؤال غير واضح.

الشيخ: لا، هذا السؤال بعد الدرس، هذا ليس في درسنا النفي بـ(لن).

طيب.. من الأبيات التي ذُكرت هنا يا إخوان، عندنا بيتين إذا تمكنا من ذلك، البيت الأول/ قول الشاعر: **"وصدر مشرق النحر كأنْ ثدييه حُقَّان"**، الثدي: معروف وهو يُذَكَّر ويُؤنث، ويقال: (هذا ثديٌّ، وهذه ثدي) وهو يُطلق في اللغة للمرأة والرجل، كلاهما لهما ثديان، وجمعه: أثدٍ وثُدِي.

فإن سألت بعد ذلك عن قول بعض الناس عن الثدي يسمونه الديد، من أين جاءت هذه الكلمة؟

الجواب: هذه الكلمة ليست من لغة العرب، وأصلها هو تحريفٌ من تحريف، أصلها: الديث في لغة أهل العراق قديمًا، يعني قديمًا عندما كان أهل اللغة يؤرخون ويكتبون في لغة أهل العراق كانت تُطلق على الثدي، يسمون الثدي بالديث، وما زالت مستعملة عند أهل العراق وبعض شمال الجزيرة، وإن كان بعضهم قد يخصها بالحيوانات، لكن ما موجودة حتى الآن، ثم انتقلت الكلمة بعد ذلك منهم إلى غيرهم بتحريف الديث إلى الديد.

والخلاصة: أن الديد والديث ليسا من لغة العرب، فالذي يجب أن يُسمى ثديًا كما جاء في اللغة.

الشيخ: نعم، وثُدي، وأثداء ما وجدت، ما وجدته في المعجم عندما راجعت هذه المسألة، كلهم نصوا على أنها تُجمع هذه الجموع الثلاثة... أثداء تُراجع.

أما البيت الآخر فهو قول الشاعر:

شُلَّت يمينك إنْ قتلت لمسلمًا حلَّت عليك عقوبة المتعمِّد

والله أعلم.

الدرس الحادي والثلاثون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأهلًا وسهلًا ومرحبًا بكم في هذه الليلة الغراء؛ ليلة الاثنين التاسع من شهر جُمادى الأولى من سنة ثلاثين وأربعمائةٍ وألف في هذا الجامع، جامع الراجحي بحي الجزيرة في مدينة الرياض، ينعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الحادي والثلاثون من دروس شرح ألفية بن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وكنا قد انتهينا من الكلام على باب (إنَّ وأخواتها)، ونشرح الليلة –إن شاء الله– ما تيسر من باب (لا) التي لنفي الجنس، وفي هذا الباب؛ باب (لا) التي لنفي الجنس ذكر الإمام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ تسعة أبيات نقرأها أولًا، يقول فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١٩٧. عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ لِـ(لا) فِي نَكِرَةْ ... مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَةْ

١٩٨. فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَهْ ... وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ

١٩٩. وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَلاَ ... حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ وَالثَّانِي اجْعَلاَ

٢٠٠. مَرْفُوْعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبَا ... وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لاَ تَنْصِبَا

٢٠١. وَمُفْـــرَدًا نَعْتًـــا لِمَبْنِــيّ يَلِـــي فَـــافْتَحْ أَوِ انْصِـــبَنْ أَوِ ارْفَـــعْ تَعْـــدِلِ
٢٠٢. وَغَيْــرَ مَــا يَلِـي وَغَيْــرَ الْمُفْــرَدِ لاَ تَــبْنِ وَانْصِـــبْهُ أَوِ الرَّفْـــعَ اقْصِـــدِ
٢٠٣. وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لاَ احْكُمَا لَـهُ بِمَـا لِلنَّعْـتِ ذِي الْفَصْـلِ انْتَمَـى
٢٠٤. وَأَعْـطِ لاَ مَــعْ هَمْــزَةِ اسْــتِفْهَامِ مَـــا تَسْـــتَحِقُّ دُوْنَ الاسْـــــتِفْهَامِ
٢٠٥. وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ إِذَا الْمُــرَادُ مَــعْ سُــقُوْطِهِ ظَهَــرْ

هذا الباب: باب (لا) التي لنفي الجنس من أبواب النواسخ التي تدخل على الجملة الاسمية وتعمل عمل (إنَّ) وأخواتها؛ أي أنها تنصب المبتدأ اسمًا لها وترفع الخبر خبراً لها.

و(لا) التي لنفي الجنس: أسلوب من الأساليب العربية خصَّه النحويون بهذا الباب، فمن المهم أن نفهم هذا الأسلوب لكي نعرف لماذا خصَّ العرب هذا الأسلوب بــ(لا) التي لنفي الجنس ثم خصَّه النحويون بهذا الباب.

(لا): من حروف النفي، والنفي إذا نفيت شيئًا إما أن يقع على الجنس كله وإما أن يقع على واحدٍ من أفراد هذا الجنس، فـ(ليس) أيضًا من أدوات النفي، فيمكن أن تقول: (ليس محمدٌ في الدرس) من أدوات النفي.

فإذا أوقعت النفي على النكرة، قلت: (ليس في الدار رجل)، ما معنى (ليس في الدار رجل)؟ هنا النفي واقع على (رجل)، طيب.. **النفي هنا يحتمل وجهين:**

يحتمل أن يكون واقعًا على الجنس كله (ليس في الدار رجل): يعني لا يوجد في هذه الدار أحد من جنس الرجال، ما في أحد من الرجال، لا رجل ولا رجلان ولا رجال، (ليس في الدار رجل): أي ليس في هذه الدار أحدٌ من جنس الرجال.

هذا هو المتبادَل وهذا هو الظاهر؛ أن النفي إذا وقع على نكرة يقع على الجنس كله، لكنه يحتمل معنىً آخر وهو أن النفي واقعٌ على فرد من أفراد الجنس،

تقول: (ليس في الدار رجل): أي ليس في هذه الدار رجلٌ واحد، ولكن فيه أكثر، فيها رجلان، فيها ثلاثة رجال، فلهذا يمكن أن تقول على المعنى الأول وهو نفي الجنس، تقول: (ليس في الدار رجل) نفيت الجنس يعني رجل أو رجلان أو رجال كلها داخلة في الجنس، نفيت الجنس كله: (ليس في الدار رجل بل امرأة) مثلًا.

وعلى المعنى الثاني: وهو عُنصران في واحد من الجنس، فتقول: (ليس في الدار رجل بل رجلان) أو (ليس في الدار رجل بل رجال) فالنفي يحتمل هذين المعنيين، وإن كان المعنى الأول وهو نفي الجنس هو المتبادل الظاهر إلا أن المعنى الثاني يبقى محتملًا والقرائن هي التي تبين المعنى المراد.

فإذا أرادت العرب أن تنص على أن النفي واقعٌ على جميع أفراد الجنس فإنها تأتي بـ (لا) النافية للجنس؛ أي أنها تأتي بـ (لا) عاملةً عمل (إنَّ)، فإذا أتت بـ (لا) عاملةً عمل (إنَّ) فمعنى ذلك أنها تقصد إلى نفي الجنس، تقصد إلى نفي الخبر عن جميع الجنس، فإذا قالت: (لا رجل في الدار) فأي المعنيين مقصود؟ هو نفي الخبر عن جميع أفراد الجنس، هذا معنى (لا) النافية للجنس، يعني تنفي الخبر عن جميع أفراد الجنس.

فإذا استعملت أداةً أخرى من أدوات النفي غير (لا) النافية للجنس مثل: (ليس) أو (لا) التي لا تعمل عمل (إنَّ) وإنما (لا) التي تعمل عمل (ليس)، ذكرناها في باب (ما، ولا، ولات، وإنْ) المشبهات بـ (ليس) العاملات عمل (ليس)، نعم (لا) النافية قد تعمل عمل (ليس)، تقول: (لا رجلٌ قائمًا) يعني لا يوجد رجل قائم.

فإذا كانت (لا) عاملة عمل (ليس)، فقلت: (لا رجلٌ قائمًا) أو كانت (لا) حرفًا مهملًا، إننا ذكرنا حين ذاك أن إعمال (لا) عمل (ليس) مختلَف فيه، فبعض العرب يُعمله عمل (ليس) وأكثرهم يهمله، يجعله حرفًا هاملًا، يعني تبقى الجملة

الاسمية بعده مبتدأً وخبرًا، فتقول: (لا رجلٌ قائمٌ ولا امرأةٌ قائمةٌ) مبتدأ وخبر، و (لا) فقط حرف نفي ولا عمل له.

۞ الخلاصة: أن النفي إذا وقع على نكرة فإنه يحتمل معنيين:

المعنى الأول: هو نفي الخبر عن جميع أفراد الجنس وهذا هو المتبادل ولكنه ليس المقطوع به.

والمعنى الثاني المحتمل: هو أن يكون النفي لينفي الخبر عن واحدٍ من أفراد هذا الجنس والقرائن هي التي قد تختلف وتبين المعنى.

فإذا أراد المتكلم العربي أن ينص على أن الخبر منفيٌ عن جميع أفراد الجنس أتى بـ (لا) النافية للجنس، فقال: (لا رجل في الدار)، فقولنا: (لا رجل في الدار) لا يحتمل إلا معنًى واحدًا وهو نفي الخبر عن جميع أفراد الجنس، ولهذا سموها بـ (لا) التي لنفي الجنس كما قال ابن مالك، وبعضهم يقول: (لا) النافية للجنس، وبعضهم يسميها (لا) التبرئة، والمراد بالجميع: (لا) التي لنفي الجنس.

طيب.. إذا قلنا: (لا سيارة في المعرض): (لا) هذه إما أن نُعملها عمل (كان) أو نُهملها، فنقول: (لا سيارةٌ في المعرض)، قلنا: (لا) إما هاملة فـ (سيارة): مبتدأ، أو عاملة عمل (كان) فـ (سيارة): اسمها مرفوع.

إذا قال العرب: (لا سيارةٌ في المعرض) ما معنى هذه الجملة؟

هذه الجملة في الأصل تحتمل معنيين:

المعنى الأول/ نفي الجنس: يعني لا يوجد في هذا المعرض شيءٌ من السيارات، لا سيارة ولا سيارتان ولا أكثر ولا سيارة قديمة ولا جديدة، هذا المعرض لا يوجد فيه شيءٌ من جنس السيارات.

والمعنى الثاني المحتمل: أنه لا يوجد في هذا المعرض سيارة لكن فيه سيارتان

أو أكثر، والقرائن قد تختلف وتُبين المعنى، فإذا أردت أن تنص على أن المعنى المقصود هو الأول يعني نفي الخبر عن الجنس كله، فإنك تُعمل (لا) عمل (إنَّ)، فتقول: (لا سيارة في المعرض) فحينئذٍ يكون المعنى نصًا على نفي الخبر عن الجنس.

وتقول: (لا تفاحة في الشجرة) يعني لا يوجد فيها شيءٌ من جنس التفاح، لا تفاحة ولا أكثر.

وتقول: (لا مسلم يكذب) تنفي الخبر عن جنس المسلمين.

وتقول: (لا مسلم كاذبٌ) و (لا مسلم يكذب) ما الفرق بينهما من حيث الصناعة النحوية؟

قولك: (لا مسلم كاذبٌ): الخبر مفرد، وقولك: (لا مسلم يكذب): الخبر جملة فعلية، هذه من حيث الصناعة النحوية، أما من حيث المعنى فإن الاسم يدل على الثبات والفعل يدل على التجدد.

طيب.. قولنا: (لا تفاحةً في شجرة) نحن نريد أن ننفي جنس التفاح عن الشجرة، هذه الشجرة ما فيها شيء من جنس التفاح، نقول: (لا تفاحةً في شجرة)، لكن هل يصح أن نقول: (لا تفاحةٌ في شجرة)؟ ونقصد هذا المعنى؟ نعم يصح؛ لأن قولنا: (لا تفاحةٌ في شجرة) يحتمل معنيين، والمعنى الأول هو المتبادل وهو نفي الجنس، لكن يبقى الثاني محتملًا.

ولهذا من أراد الدقة فيأتي بـ (لا) النافية للجنس، لكن قد يأتي الفصيح بـ (لا) غير العاملة عمل (إنَّ)، وهذا يُبين يا إخوان، ما قلناه مرارًا ويقوله غيرنا كثيرًا: أن اللغة العربية لغة واسعة الأساليب، فيها ثراء وكل ذلك يؤدي إلى الدقة في التعبير، فإن التعبير عن المعنى يمكن أن يكون في كلامٍ واحد يؤدي إلى معنىً إجمالي،

ويمكن أن تأتي بأساليب أخرى كثيرة كلها قد تتفق في المعنى الإجمالي، ولكنها قد تتمايز فيما بينها في المعاني التفصيلية.

أما إمامنا ابن مالك فيقول في البيت الأول:

عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ لِـ(لا) فِي نَكِرَة   مُفْرَدَةً جَاءتْكَ أَوْ مُكَرَّرَة

يعني أنَّ (لا) النافية للجنس تُعملها عمل (إنَّ)؛ فتنصب بها المبتدأ اسمًا لها وترفع بها الخبر خبرًا لها، فإن قلت: إذا كانت (لا) تعمل عمل (إنَّ) فلماذا لم تُجعل في باب (إنَّ) وإنما جُعلت في بابٍ مستقل؟ الجواب عن ذلك: لأنَّ لإعمالها شروطًا خاصة ولطول الكلام فيها، فجعل النحويون لها بابًا مستقلًا.

قال: "**عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ لِـ(لا) فِي نَكِرَة**": هذا شرط من شروط إعمال (لا) النافية للجنس، لا تعمل عمل (إنَّ) إلا إذا كان اسمها نكرة، في الأمثلة السابقة:

(لا رجل في الدار).

(لا سيارة في المعرض).

(لا تفاحة في الشجرة).

والخبر؟ ابن مالك ما نصَّ عن الخبر، قال:

عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ لِـ(لا) فِي نَكِرَة   مُفْرَدَةً جَاءتْكَ أَوْ مُكَرَّرَة

ونَصُّهُ على كون الاسم نكرة يستدعي أن يكون الخبر نكرة؛ لأن المبتدأ وما كان أصله المبتدأ يعني اسمًا ناسخًا (اسم كان واسم إنَّ) إذا كان معرفةً فإن خبره يجوز أن يكون معرفةً مثل: (محمدٌ أخي) أو (محمدٌ الكريم)، ويجوز أن يكون خبره نكرة، تقول: (محمدٌ كريم)، فإن كان المبتدأ أو ما أصله المبتدأ نكرةً فإن خبره لا يكون إلا نكرة، تقول: (أفضل منك أفضل مني) أو تقول: (كان رجلٌ

قائمًا) أو تقول: (كان مزارعٌ نشيطًا).

فلهذا اكتفى ابن مالك باشتراط التنكير في الاسم وهذا يستدعي أن يكون الخبر أيضًا نكرة، إذًا من شروط إعمالها عمل (إنَّ): أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

ومن الشروط أيضًا ولم يذكره ابن مالك: ألا يُفصل بينها وبين اسمها بفاصل، وألا تُسبق بحرف جر، فإن فُصِل بينها وبين اسمها بفاصل بَطَلَ عملها، وكذلك إن سُبقت بحرف جر بَطَلَ عملها وانجر ما بعدها بحرف الجر، فإذا قلت: (لا رجل في الدار) فإنها تعمل؛ لأنها وليت (لا): (لا رجل)، لكن لو قلت: (لا في الدار رجل) فاسمها لم يأتِ بعدها؛ حينئذٍ لا تعمل.

يعني ماذا تقول؟ يعني يجب أن تقول: (لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ)، قال تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات:٤٧]، ولا يصح في العربية أن تقول: (لا فيها غولًا)؛ لأنها لا تعمل إلا بأن يليها اسمها وألا تُسبق بحرف جر، فإن قلت: (سافرتُ بلا زادٍ)، فإن (لا) لا تعمل بل ينجر ما بعدها بما قبلها وتكون هي حرف نفيٍ لا عمل لها، يعني يكون لها معنى وهو النفي ولا يكون لها عمل، وتقول: (غَضِبَ من لا شيءٍ) ونحو ذلك.

- **فمجمل الشروط.. نجمع الشروط التي ذكرها ابن مالك والتي زدناه:**

- **الشرط الأول/** أن تكون نافية للجنس؛ لأنها لو كانت نافية للواحد ما تعمل.
- **الشرط الثاني/** أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.
- **الشرط الثالث/** ألا يُفصل اسمها عنها بفاصل.
- **الشرط الرابع/** ألا تُسبق بحرف جر.

هذه أربعة شروط، بعضهم قد يُفصِّل هذه الشروط أكثر فتكون أكثر من ذلك، فنحن قلنا: (أن تكون نافيةً للجنس)، وبعضهم يُفصِّل هذا الشرط إلى شرطين، فيقول: "أن تكون نافية، وأن تكون للجنس".

وقلنا: (أن يكون اسمها وخبرها نكرتين)، بعضهم يُفصِّل، فيقول: "أن يكون اسمها نكرة، وأن يكون خبرها نكرة" يعني هذا اختلاف في العبارة والحقيقة واحدة، طيب... هذا ما يتعلق بعملها وشروط إعمالها.

ثم قال إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَهْ ... وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ

وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَلاَ ... حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ

ذكر في هذين البيتين أحوال اسم (لا) النافية للجنس، يقول: اسم (لا) النافية للجنس له حالتان وإن شئت نقول: له ثلاثة أحوال، خلاف في التقسيم لكن الحقيقة والمُؤدَّى واحد:

الحالة الأولى: أن يكون اسم (لا) النافية للجنس مضافًا، مضاف ومضاف إليه، يعني مُركب إضافي، فحكمه حينئذٍ النصب، كأن تقول:

(لا طالب علمٍ مذموم).

لا: نافية للجنس.

طالب علم: اسم (لا) النافية للجنس منصوب وهو مضاف وعلمٍ مضاف إليه.

مذموم: خبر (لا) النافية للجنس مرفوع.

أو تقول: (لا طالب علمٍ في الدار)، أو تقول: (لا سيء خلقٍ محمود).

أو تقول: (لا صاحب خيرٍ يفعل ذلك):

لا: نافية للجنس.

صاحب خير: اسمها وهو مضاف ومضاف إليه.

يفعل ذلك: جملة فعلية وهذه الجملة الفعلية هي خبر (لا) النافية للجنس في محل رفع.

والحالة الثانية لاسم (لا) النافية للجنس: أن يكون شبيهًا بالمضاف، وحكمه أيضًا النصب، والمراد بالشبيه بالمضاف هو: كل اسمٍ له تعلقٌ بما بعده بغير طريق الإضافة، يعني لو قلت مثلًا: (لا جار تاركٌ للصلاة): يعني ما عندنا جار تارك للصلاة:

لا جار: اسمها.

تاركٌ: خبرها.

هنا (جار) اسمها، لكن هل هذا الاسم له تعلق بشيء بعده؟ (تاركٌ) الخبر، لا ما في تعلق، لكن لو قلت: (لا جار للمسجد تاركٌ للصلاة) أين الخبر؟ (تاركٌ للصلاة) وكلمة (جار) هنا لها تعلق بالمسجد، هنا أيضًا نسمي هذا الشبيه بالمضاف؛ لأنها تعلقت بشيءٍ بعدها قبل الخبر، فحكمها النصب حينئذٍ، فنقول: (لا جارًا للمسجد تاركٌ للصلاة)، (لا جارًا لنا نؤذيه)، (لا قبيحًا فعله محمودٌ)، يقول: قبيح الفعل لا يُحمد.

(لا قبيحًا فعله محمودٌ).

لا: نافية للجنس.

واسمها: قبيحًا فعله.

والخبر: محمودٌ.

إذًا (قبيحًا): اسم لا، و (محمودٌ): خبرها، وفعله: (لا قبيحًا فعله) فاعل؛ لأن (قبيحًا) فعيل (على وزن فعيل) إما أنها صيغة مبالغة أو صفة مشبهة، وصيغة المبالغة والصفة المشبهة من الأسماء العاملة عمل أفعالها، يعني كأنك قلت: (لا أحد يقبح فعله محمودٌ) تعمل مثل الفعل.

طيب.. لو قلت: (لا مهملَ ناجحٌ)، هنا (مهمل)... طيب (لا مهمل دروسه ناجحٌ) تعلقت، هذا شبيه: نقول: (لا مهملًا دروسه ناجحٌ) ننصب؛ لأنها تعلقت، أو نقول مثلًا: (لا لاعبَ خاسرٌ) نعلقها بشيءٍ بعدها قبل الخبر، تقول: (لا لاعبًا معنا خاسرٌ) وهكذا.

إذًا فالحالة الأولى: أن يكون اسمها مضافًا فيُنصب، والحالة الثانية: أن يكون شبيهًا بالمضاف فيُنصب.

والحالة الثالثة: أن يكون اسمها مفردًا، والمراد بالمفرد هنا: ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، فيشمل المثنى ويشمل الجمع، وحكمه هنا: البناء على الفتح، فـ (رجل) مفرد، و(طالب) مفرد، و(صاحب) مفرد، على هذا الاصطلاح، وإذا قلنا: (طالب علم) صار مضافًا لا مفردًا، وإذا قلنا: (طالبان) على هذا الاصطلاح؟ مفرد، وإذا قلنا: (طلاب) مفرد.

فكلمة (مفرد) من مصطلحات النحو ولها ثلاث استعمالاتٍ في النحو، ربما مرة ندرسه، فأشهر استعمالات هذا المصطلح: أن يُراد به خلاف المثنى والجمع، فـ (محمد) مفرد، و(محمدان) ليس مفردًا، مثنى، و(محمدون) ليس مفردًا، جمع، هذا أشهر استعمالات هذا المصطلح (مفرد) وهو في أغلب أبواب النحو.

والاستعمال الثاني لهذا المصطلح: أن يراد به خلاف المضاف والشبيه بالمضاف، فـ (طالب) مفرد، و (طالبان) مفرد، و(طلابٌ) مفرد، لكن (طالب

علم) و (طالبا علم) و (طلاب علم) ليس مفردًا، هذا استعمالٌ قليل، وأسهل استعمالاته هنا في باب (لا) النافية للجنس، وفي بابٍ آخر وهو باب (النداء).

والاستعمال الثالث لهذا المصطلح (مفرد): أن يراد بالمفرد ما ليس جملة، فالجملة الاسمية والجملة الفعلية جُمَل وليست مفردات، وما سواها كـ (طالب، وطالبان، وطلاب، وطالب علم، وطلاب علم) هذه مفردات، وهذا الاصطلاح يُستعمل في باب (العَلَم)، العَلَم إما مفرد وإما جملة، فهذه أشهر استعمالات المفرد، والاستعمال الذي نريده هنا في هذا الباب: هو أن يُراد بالمفرد ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف.

ما حكم اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفردًا؟

أن يُبنى على الفتح، وأدق من ذلك أن نقول: أن يُبنى على ما يُنصب به، فكلمة (رجل) نقول: (لا رجلَ في الدار)، و(رجلان) اجعلها اسمًا لـ (لا)، ستقول: (لا رجلينِ في الدار)، و (رجال)؟ نقول: (لا رجالَ في الدارِ)، وطالبة؟ نقول: (لا طالبةَ في الفصل)، وطالبتان؟ (لا طالبتين في الفصل)، وطالبات؟ (لا طالباتِ في الفصل)، ومعلم؟ نقول: (لا معلمَ في المدرسة)، ومعلمان؟ (لا معلمين في المدرسة)، ومعلمون؟ (لا معلمين في المدرسة).

(لا رجلَ في الدار):

لا: نافية للجنس.

رجلَ: اسمها، نقول: اسم (لا) النافية للجنس مبنيٌ على الفتح في محل نصب، يعني يُعرب إعراب المبنيات كما شرحنا في باب (المعرب والمبني)، تقول: مبنيٌ على الفتح، لكن لا بد له من محل، في محل نصب، لماذا قلنا في محل نصب ما قلنا في محل رفع أو في محل جر؟ لأن (لا) النافية للجنس ماذا تعمل في اسمها؟

تعمل في اسمها النصب، فهو في محل نصب إلا أنه مبني، مبني: يعني أن النصب يظهر في محله ولا يظهر في لفظه.

وإذا قلت: (لا معلمين في المدرسة)، فـ (معلمين): اسم (لا) النافية للجنس مبنيٌ على الياء في محل نصب، وكذلك (لا معلمين).

وتقول: (لا مسلميِّنِ يختصمان)، وتقول: (لا مسلمِينَ يتقاتلون، وتقول: (لا مسلماتِ يتبرجن) كذا تقول العرب، وقال الشاعر:

إن الشـباب الـذي مجـدٌ عواقبـهُ فيـه نَلَـذ ولا لـذَّاتِ للشـيب

فإن قلت: لماذا لم يُنوَّن المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم؟ نقول: (لا رجلَ في الدار/ لا رجالَ في الدار/ لا طالباتِ في الفصل) ما نقول: (لا رجلًا/ لا رجالًا/ لا طالباتٍ)؟

نقول: هكذا قالت العرب، العرب مع (لا) النافية للجنس إذا كان اسمها مضافًا أو شبيهًا بالمضاف فإنها تنصبه نصبًا ظاهرًا، تقول: (لا قبيحًا فعلهُ ممدوح/ لا جارًا للمسجد تاركٌ للصلاة)، وإن كان مضافًا أيضًا تنصبه، فتقول: (لا طالبَ علمٍ مذموم)، (طالبَ) منصوب، طيب أين التنوين؟ منعته الإضافة؛ لأن التنوين ما يوجد مع الإضافة.

طيب.. (لا رجلَ في الدار)، (رجلَ) لماذا مُنع التنوين؟ هكذا قالت العرب، فلهذا يقول جمهور النحويين: "إن اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفردًا فإنه مبنيٌ بناءً على الفتح" فلهذا لا تُنونه العرب؛ لأنه لو كان معربًا وإعرابه النصب لكان ينبغي أن يقال: (لا رجلًا/ لا رجالًا/ لا مسلماتٍ) فلما لم تُنونه العرب قال النحويون حينئذٍ: "إنه مبنيٌ بناءً على الفتح".

فإن قلت: ألا يصح أن نقول: إن اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفردًا فهو

منصوب... كذلك إلا أنه إذا كان مُنوّنًا يُحذف تنوينه للتخفيف أو للفرق بين المعنيين السابقين، يعني للنص على أن المعنى المراد هو نفي للجنس، ألا يصح أن يكون هذا قولًا ونرفعه؟ ونقول حينئذٍ: إن اسم (لا) النافية للجنس دائمٌ منصوب يعني دائمًا معرب وإعرابه النصب إلا أنه إذا نُوِّن يُحذف للتخفيف أو للفرق، ألا يصح أن نقول ذلك؟

نقول: هذا قول الكوفيين وقول الزَّجاج من أتباع البصريين، قالوا: "إن اسم (لا) النافية للجنس حتى إذا كان مفردًا فهو منصوب إلا أن تنوينه يُحذف للتخفيف".

أما الجمهور الذين قالوا: "إنه مبني" فالذي دعاهم إلى ذلك أولًا: حذف التنوين، خلوا التنوين محذوف فقالوا ذلك، والأمر الثاني (وهو أهم وهو ما سيأتي بعد قليل من الأحكام التي تختص بها (لا) النافية للجنس): إذا كان اسمها مفردًا مبنيًا فإن العرب تراعي فيها أحكام البناء وأحكام النصب وأحكام الرفع، كما سيأتي بعد قليل.

إذا نَعَتْ اسم (لا) النافية مثلًا، لو قلت: (لا رجلَ في الدار)، انعت (رجل) بالكرم، تقول: (لا رجلَ كريم في الدار)، (كريم): هذا النعت، تُعربه بماذا؟ قال النحويون بناءً على كلام العرب: لك أن تبنيه بناءً على الفتح، تقول: (لا رجلَ كريمَ في الدار)، وأن تنصبه نصبًا، تقول: (لا رجلَ كريمًا في الدار)، وأن ترفعه رفعًا، فتقول: (لا رجلَ كريمٌ في الدار) كذا قالت العرب.

فسيأتي أنه في النصب مراعاةً لمحل اسم (لا)؛ لأنه مبني على الفتح في محل نصب، وبالرفع: مراعاةً لاسم (لا) النافية للجنس قبل دخول (لا)؛ لأن (لا) ناسخ داخل على الجملة الاسمية فهي جملة اسمية قبل دخول (لا) النافية الجنس، والفتح دون تنوين: (لا رجلَ كريمَا): قالوا: هنا مراعاة للبناء، ثم

(٠٠:٣١:٣٦)@ بعد قليل.

فلهذا قال جمهور النحويين قديمًا وحديثًا: بأن اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفردًا فهو مبني على الفتح، مع أنَّ قول الكوفيين والزَّجاج قولٌ له نصيبٌ من القوة وهو الأسهل في التعليم، لا شك أنه هو الأسهل في التعليم؛ فلهذا أخذ به ابن آجروم في الآجرومية، وقال: إن اسم (لا) النافية للجنس منصوبٌ دائمًا أخذًا بقول الكوفيين والزَّجاج في هذه المسألة.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن قال:

وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَلاَ ... حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ وَالْثَّانِي اجْعَلاَ
مَرْفُوْعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا ... وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لاَ تَنْصِبَ

بعد أن ذكر أن (لا) النافية للجنس تعمل في اسمها ما سبق بيانه؛ إن كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف تنصبه، وإن كان مفردًا تبنيه على الفتح، ذكر مسألةً أخرى وهي: إذا كررت (لا)، قال: "**وَالْثَّانِي اجْعَلاَ**": يعني إذا كررت (لا) ما حكم (لا) المكررة حينئذٍ أو ما حكم هذا الأسلوب كما لو قلت: (لا حول ولا قوة إلا بالله) أو (لا قلم ولا مسطرة عندي) أو (لا رجلَ ولا امرأةَ في الدار) أو (لا طالبَ ولا أستاذَ في القاعة) ونحو ذلك يعني إذا كررت (لا) فما حكمها؟

قال النحويون: إن العرب حينئذٍ تتصرف في الكلام على خمسة أوجه تجوز لك مع (لا) إذا تكررت:

الوجه الأول/ أن تقول: (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله).

والثاني/ أن تقول: (لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله).

والثالث/ أن تقول: (لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله).

والرابع/ أن تقول: (لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله).

والخامس/ أن تقول: (لا حولَ ولا قوةً إلا بالله).

الأول/ أن تقول: (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله): فاللاءانِ نافيتان للجنس، تجعل (لا) الأولى نافية للجنس فتُعملها عمل إنَّ) وتجعل الثانية عاملةً عمل (إنَّ) أيضًا نافيةً للجنس، تقول: (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله).

والوجه الثاني/ أن تقول: (لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله): فاللاءانِ إما مهملتان وإما عاملتان عمل (ليس).

والوجه الثالث والرابع: أن تعاكس بين الوجهين السابقين، فتقول: (لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله)، والرابع: (لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله)، فإذا قلت: (لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله): فـ اللاء الأولى نافية للجنس عاملة عمل (إنَّ)، واللاء الثانية إما مهملة وإما عاملة عمل (ليس)، وإذا قلت: (لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله)فبالعكس: فالأولى مهملة أو عاملة عمل (ليس) والثانية عاملةٌ عمل (إنَّ) نافيةٌ للجنس.

والوجه الخامس/ أن تقول: (لا حولَ ولا قوةً إلا بالله):

فـ (لا حول): لا نافية للجنس عاملة عمل (إنَّ).

ولا قوةً: الواو حرف عطف، ولا: حرف نفي زائد، يعني له معنى وهو النفي وليس له عمل، زائد. وقوةً: حينئذٍ اسم معطوف، ولا: زائدة يعني كأنها غير موجودة، يعني: (لا حولَ وقوةً) صارت معطوفة على ماذا؟ على؟(حول)، لكن على لفظ (حول) يقول: على محله؛ لأنه اسم (لا) النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب.

هذه هي الأوجه الواردة المسموعة عن العرب، وهناك في القسمة العقلية أوجهٌ أخرى يمكن أن تأتي بها لكنها لم ترد عن العرب؛ من ذلك: أن ترفع الأول وتنصب الثاني فتقول مثلًا: (لا حولٌ ولا قوةً إلا بالله) وهذا نصَّ ابن مالك على منعه، فقال:

"وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لاَ تَنْصِبَ"، يعني الأوجه الأخرى غيرُ ما ذُكر لا تجوز؛ لأنها لم ترد ولم تُسمع عن العرب.

وعلى ذلك: فإن لك إذا بنيت الأول على الفتح فقلت: (لا حولَ) فماذا لك في المعطوف في الثاني؟ لك ثلاثة أوجه:

أن تقول: (لا حولَ ولا قوةَ)، وأن تقول: (لا حولَ ولا قوةٌ)، والثالث أن تقول: (لا حولَ ولا قوةً).

وإن رفعت الأول فقلت: (لا حولٌ) فلك في الثاني وجهان: (لا حولٌ ولا قوةٌ)، (ولا حولٌ ولا قوةَ).

ومثل ذلك أن تقول: (لا تفاحة ولا برتقالة في السوق) لك في ذلك الأوجه الخمسة، وقال تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة:١٩٧] جاءت الآية على الوجه الأول وهو: كون (لا) فيها جميعًا نافيةً للجنس عاملةً عمل (إنَّ)، ولك في الكلام بقية الأوجه الخمسة.

هذه الأوجه الخمسة الجائزة صناعةً هي جائزة صناعةً لكن من حيث المعنى هو الذي يتحكم في الجائز منها، فإذا كان المتكلم يريد النص على نفي الخبر عن الجنس فليس له إلا أن يقول: (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله)، (لا تفاحة ولا برتقالة في السوق) إذا أراد هذا المعنى فليس له إلا ذلك، وإذا أراد معاني أخرى فكل معنى سيُحمل على وجه من هذه الأوجه.

وهذه الأوجه جميعًا إذا تجمعت لمختلف المعاني تخرج لنا هذه الأوجه الخمسة، وهذا نصصنا عليه كثيرًا؛ الأوجه الصناعية التي يُجوزها النحويون تجوز صناعةً لكن ليس معنى ذلك أن المعنى فيها واحد، لا إذا كنت تريد معنىً معينًا فلا بد أن تقصِد إلى هذا الأسلوب المعين، وإن كانت الأساليب الأخرى تؤدي هذا

المعنى لكن لوجه الإجمال عام ولا تؤديه بوجهٍ تفصيليٍ خاص.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَّا بَيۡعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة:٢٥٤] هذا على الوجه الثاني: (لا حولٌ ولا قوةٌ) وهناك قراءةٌ سبعيةٌ في الآية: (لا بيعَ فيهِ ولا خُلةَ ولا شفاعةَ).

والشاعر يقول:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلةً اتسع الخَرْق على الراقع

فبنى الأول ونصب الثاني: **"لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلةً"**.

ويقول الشاعر:

يُحشر الناس لا بنينَ ولا آباءَ إلّا وقد عنتهم شؤونُ

ماذا فعل بالأول والثاني؟ بناهما **"لا بنينَ ولا آباءَ"**.

وقال الشاعر:

وما هجرتُكِ حتى قلتِ معلنةً لا ناقة ليَ في هذا ولا جملُ

ماذا فعل؟ رفع الأول ورفع الثاني.

وأمية بن أبي الصلت الذي قال فيه النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**آمن شعره وكفر قلبه**» له قصائد كثيرة جدًا في الأمور... لو لم يعلم المسلم أنها له لقال: إنها من أشعار المسلمين، منها قصيدة في وصف الجنة، يقول فيها:

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها ولا حَيْنٌ ولا فيها مُليمُ
وفيها لحمُ ساهرةٍ وبحرٍ وما فاهوا به أبدًا مقيمُ

كان دَرَسَ الكتب القديمة وتألَّه وكان يظن أنه النبي الخاتم، فلما بُعث محمد عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كفر به، فقال: **"فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها"** فرفع الأول وبنى الثاني،

يقول: بنى أو فتح؛ لأن الفتح يعني أنه مبني.

قوله: **"وفيها لحمُ ساهرةٍ" الساهر**: (٠٠:٤١:٥١)@ البر، **"وفيها لحمُ ساهرةٍ وبحرٍ"**: يعني لحم البر والبحر.

وقال الشاعر، هذا شاعر مسكين يتظلم، يقول: أنا إذا جاءت الشدائد دعوتموني وإذا ذهبت الشدائد وجاء الأكل والراحة دعوتم أخي، فيقول:

هل في القضية أن إذا استغنيتم وأمنتم فأنا البعيد الأجنب
وإذا الشدائد بالشدائد مرةً أشكتكمُ فأنا الحبيب الأقرب
عجبًا لتلك قضيةً وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب
فإذا تكون كريهةٌ أُدعى لها وإذا يُحاس الحيس يُدعى جندب
هذا لعمركم الصَّغار بعينه لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ

وهذا الشاهد: **"لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ"** فبنى الأول ورفع الثاني.

وأخيرًا: ما إعراب قول ابن مالك في ألفيته: **"لاَ تَنْصِبَا"**، قال: **"وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لاَ تَنْصِبَا"**، (لا) هنا نافية أو ناهية؟

ناهية.

والناهية جازمة أو ناصبة؟

جازمة.

لكن ما قال: "لا تنصبْ أو لا تنصبِ"، قال: **"لاَ تَنْصِبَا"** لما؟

الطالب: (٠٠:٤٣:٤١)@.

الشيخ: (٠٠:٤٣:٤٤)@ يعني الأفعال الخمسة تنصب واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة...

الشيخ: نعم، هذا الفعل مؤكد بنون التوكيد الخفيفة: (لاَ تَنْصِبَن/ لا تلعبن/ لا تعبثن) ونون التوكيد الخفيفة... أعربنا عدة أبيات بهذه الطريقة، نون التوكيد الخفيفة حكمها حكم التنوين عند الوقف، إذا وقفت عليها فإنك تقلبها ألفًا، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق:١٥]، في "نسفع": فعل مضارع ثم أُكِّدَّ بنون التوكيد الخفيفة "نسفعن"، لكن إذا وقفت عليها ماذا ستقول؟ **"لَنَسْفَعًا"**، هذا هو حكم نون التوكيد الخفيفة، فهي **"لاَ تَنْصِبَن"** وعندما وقف قَلَب النون ألفًا فصارت "لا تنصبا".

❁ **ثم يقول ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ**:**

وَمُفْـــرَدًا نَعْتًــا لِمَبْنِــيّ يَلِـــي ... فَــافْتَحْ أَوِ انْصِــبَنْ أَوِ ارْفَــعْ تَعْــدِلِ
وَغَيْــرَ مَــا يَلِــي وَغَيْــرَ الْمُفْــرَدِ ... لاَ تَــبْنِ وَانْصِــبْهُ أَوِ الرَّفْــعَ اقْصِــدِ
وَالْعَطْـفُ إِنْ لَـمْ تَتَكَـرَّرْ لاَ احْكُمَـا ... لَـهُ بِمَـا لِلْنَّعْـتِ ذِي الْفَصْـلِ انْتَمَـى

يتكلم هنا على حكم التابع لاسم (لا) النافية للجنس؛ اسم (لا) النافية للجنس لو أتبعته بتابع من التوابع، أتبعته بنعت أو بمعطوف فما حكم هذا النعت وما حكم هذا المعطوف؟

يعني لو قلت: (لا رجل في الدار) اعطف؟

نقول: (لا رجل وامرأة في الدار)، ما حكم المعطوف (وامرأة)؟

طيب.. (لا رجل في الدار) انعته بالكرم؟

(لا رجل كريم في الدار)، ما حكم (كريم)؟

نتكلم على حكم التابع لاسم (لا) النافية للجنس، ونُقدِّم لذلك بمقدمات، شرحناها من قبل، لكن هي توطئة لهذه المسألة، سبق أنَّ لاسم (لا) النافية للجنس حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون منصوبًا وذلك إذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف، فقولك: (لا طالبَ علمٍ مذموم) أين اسم (لا)؟ (طالبَ علم) وحكمه النصب، اسم (لا) النافية للجنس منصوب، حكمه الآن النصب، وحكمه قبل دخول (لا) الرفع؛ إذًا له حكمان: حكم بعد دخول (لا) وهو النصب، وحكم قبل دخول (لا) وهو الرفع.

والحالة الثانية لاسم (لا) النافية للجنس: أن يكون مفردًا مثل: (لا رجل في الدار)، فإذا كان مفردًا (لا رجل) ما حكمها؟

لها ثلاثة أحكام: فلها البناء على الفتح، ولها محل وهو النصب، ولها حكم قبل دخول (لا) وهو الرفع.

إذًا فاسم (لا) النافية للجنس إما أن يكون له حكمان وذلك إذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف وحُكماه: النصب والرفع، وإما أن يكون له ثلاثة أحكام وذلك إذا كان مفردًا: فله البناء وله النصب وله الرفع.

فإذا أتبعت اسم (لا) النافية للجنس بنعت أو بمعطوف فلك أن تُراعي هذه الأحكام الثلاثة مع الأخذ بالاعتبار أن البناء لا يكون مع وجود فاصل بين كلمتين اللتين تريد أن تبنيهما على الفتح.

طيب... نُطبِّق هذه القاعدة؛ فإذا قلنا: (لا طالبَ علمٍ مذمومٌ) صِف هذا الطالب بالاجتهاد؟

ستقول: (لا طالبَ علمٍ مجتهد مذمومٌ)، فـ (مذمومٌ): خبر، و(مجتهد): صفة أو نعت، كيف تُعرب هذا النعت؟

لك الرفع والنصب: (لا طالبَ علمٍ مجتهدٌ مذمومٌ/ لا طالبَ علمٍ مجتهدًا مذمومٌ)، فالنصب مراعاةً للفظ اسم (لا) النافية للجنس، والرفع مراعاةً لماذا؟

لمحل اسم (لا) النافية للجنس قبل دخول (لا)... ده ناسخ يعني دخل على الجملة ولم يكن موجودًا من قبل، وهذا ذكرنا مثله في (إنَّ)، تذكرون في (إنَّ)، لو قلت: (إنَّ محمدًا في الدار) اعطف على محمد؟

لك الرفع والنصب؛ لأن عملها ضعيف لأنه حرف شُبِّه بالفعل، كذلك (لا)، فإذا قلنا: (لا طالبَ علمٍ مذمومٌ) فلك في النعت الرفع والنصب، طيب.. اعطف عليه؟

تقول: (لا طالبَ علمٍ ولا طالب حكمةٍ مذمومان) عطفت عليه، ماذا لك في المعطوف؟ لك الرفع والنصب، فالنصب مراعاةً للفظ اسم (لا) النافية للجنس، والرفع مراعاةً لحكم اسم (لا) النافية للجنس قبل دخول (لا)، تقول: (لا طالبَ علمٍ وطالبَ حكمةٍ)، وتقول: (لا طابَ علمٍ وطالبُ حكمةٍ مذمومان).

طيب.. (لا رجلَ في الدار) هذا الاسم مبني مفرد، يعني له ثلاثة أحكام: له البناء والرفع والنصب، (لا رجلَ في الدار) انعته بالكرم؟

لك أن تقول: (لا رجلَ كريمَ في الدار) هذا بالبناء، ولك بالنصب: (لا رجلَ كريمًا في الدار)، ولك بالرفع: (لا رجلَ كريمٌ في الدار).

أما النصب (لا رجلَ كريمًا في الدار): فمراعاةً لمحل اسم (لا)؛ لأنه مبني في محل نصب.

وأما الرفع (لا رجلَ كريمٌ في الدار): فمراعاةً لاسم (لا) قبل دخول (لا).

وأما البناء على الفتح (لا رجلَ كريمَ في الدار)، قالوا: هنا البناء (لا رجلَ) هنا مبني، لكن لماذا مبني؟ قالوا: تركبت مع (لا) مثل تركُّب خمسة عشر (لا رجلَ)، والتركيب يجعل كلمتين ككلمة واحدة، فـ (لا رجلَ) حينئذٍ بالتركيب صار ككلمةٍ واحدة، و (كريم) كلمة فأيضًا ركبتها العرب معها؛ لأن (لا رجلَ) في حكم كلمة، و

(كريم) كلمة، فركبتاها أيضًا تركُّب خمسة عشر (لا رجلَ كريمَ في الدار).

ومع تعليلات من النحويين لكلام العرب، هم ما يضعون أحكامًا أو يُغيرون الأحكام، العرب تقول كذا..، تقول: (لا رجلَ كريمَ في الدار) و (لا رجلَ كريمًا في الدار) و (لا رجلَ كريمٌ في الدار)، فهم عللوا بهذه التعليلات وهذه الأحكام، وقلنا: هذا الذي جعل الجمهور يقولون: إنَّ اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفردًا فهو مبني، فهذه من الأمور التي دعتهم إلى ذلك.

طيب.. لو عطفنا عليه، لو قلنا: (لا رجلَ في الدار) اعطف على الرجل امرأة؟

نقول: (لا رجلَ وامرأة في الدار) ماذا لك؟ لك النصب: (لا رجلَ وامرأةً في الدار) هذا عطفٌ على المحل.

طيب.. لك الرفع؟

لك الرفع (لا رجلَ وامرأةٌ في الدار) عطفٌ على اسم؛ لأنه يجوز قبل دخول (لا).

لك البناء؟

لا، ليس لك البناء؛ لوجود الفاصل، قلنا: البناء بالتركيب، تركيب خمسة عشر، ولا بناء ولا تركيب بوجود فاصل، هنا فاصل حرف العطف (لا رجلَ وامرأةَ في الدار)، إذًا ماذا لك هنا؟ لك الرفع والنصب لوجود الفاصل.

لو قلنا: (لا رجل في الدار) صِفه بالكرم؟ لكن بعد الخبر.

(لا رجلَ في الدار كريم)، ماذا لك في (كريم)؟ لك الرفع والنصب، وهل لك البناء؟ لا؛ لوجود الفاصل والفاصل هنا الخبر (لا رجلَ في الدار كريم).

فالقاعدة واحدة: وهي أنَّ اسم (لا) النافية للجنس المفرد له ثلاثة أحكام:

البناء والرفع والنصب ولك أن تُراعيها في التابع ما لم يوجد فاصل، فإذا وُجد فاصل ما الذي ينتفي من هذه الأوجه؟ ينتفي البناء ويبقى الرفع والنصب، أما إذا كان اسم (لا) النافية للجنس منصوبًا؛ يعني مضافًا أو شبيهًا بالمضاف؟ فله حكمان: الرفع والنصب، ولك أن تراعيهما بالتابع دائمًا.

فإذا قلنا: (لا رجل ولا امرأةَ في الدار) فهذا سبق الكلام عليه في تكرر (لا)، نعم هذا أوسع أحكامًا، لك فيها خمسة أوجه.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَأَعْطِ لاَ مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ ... مَا تَسْتَحِقُّ دُوْنَ الاسْتِفْهَامِ

يقول: إنَّ (لا) النافية للجنس إذا قلت: (لا رجلَ في الدار) تبقى لها جميع أحكامها إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، فقلت: (ألا رجل في الدار؟)، يقول: إن همزة الاستفهام إذا دخلت على (لا) النافية للجنس هل تسلب أحكامها؟ هل تُبطل عملها؟ هل تُغير أحكام تابعها؟

الجواب: لا، أعطها مع همزة الاستفهام جميع الأحكام التي كانت لها قبل همزة الاستفهام، فكما تقول: (لا رجلَ في الدار)، تقول: (ألا رجل في الدار؟)، وكما تقول: (لا طالبَ علمٍ مذموم) تقول: (ألا طالبَ علمٍ ممدوح؟)، وكما تقول: (لا جارًا للمسجد تاركٌ للصلاة) تقول: (ألا جارًا للمسجد تاركٌ للصلاة؟) وهكذا.

فإن قلت: كأنَّ هذا الحكم واضحٌ فلماذا نصَّ عليه في بيتٍ كامل؟

فالجواب: لوجود خلافٍ في المسألة، فبعض النحويين خالف في هذه المسألة وفصَّل تفصيلًا لم يُفصِّل فيه، وإنما فصَّل فقال: "إذا دخلت الهمزة على (لا) فإن معناها حينئذٍ الاستفهام الحقيقي (ألا رجل في الدار؟)، وقد يكون معناها التوبيخ

(ألا ارعواء وقد شبت/ ألا اجتهاد وقد اقتربت الاختبارات)، وقد يكون معناها التمني (ألا مال عندي/ ألا ماءَ عندنا).

فيقول: إذا كانت لمعنى الاستفهام أو معنى التوبيخ يبقى حكمها، وإذا كانت للتمني يختلف حكمها، هذا قولُ بعض النحويين، أما القول الذي ظفره ابن مالك فهو: أن حكمها يبقى دائمًا سواءً سُبقت بالهمزة أو لم تُسبق بهمزة الاستفهام.

طيب.. لو قلنا: (ألا صاحبَ خيرٍ يتبرع؟) أعرب لي؟

الهمزة: حرف استفهام، لا: نافية للجنس، أين اسمها وخبرها؟

أما اسمها: (صاحب خير)، هذا منصوب ولا مبني؟ منصوب لأنه مضاف.

والخبر: مفرد أو جملة فعلية تتكون من فعل وفاعل، يتبرع: فعل، أين الفاعل؟ تقديره هو.

وكذلك لو قلت: (ألا رجلَ كريمًا يساعدنا؟) أعرب لي؟

الهمزة: حرف استفهام، لا: نافية للجنس.

اسمها مبني أو منصوب؟ مبني.

كريمًا: صفة لـ (رجلَ) مراعاةً لمحلها؛ لأنه مبني في محل نصب.

يساعدنا: الخبر وهي جملة فعلية مكونة من فعل وفاعل ومفعول، أما الفعل: (يساعد)، وأما الفاعل والمفعول؟ الفاعل: تقديره هو يعود إلى (رجل)، والمفعول: نا.. أحسنت!

❁ أخيرًا يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ ... إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوْطِهِ ظَهَرْ

في هذا البيت تكلَّم على حكم الخبر في هذا الباب، في باب (لا) النافية للجنس،

يقول:

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوْطِهِ ظَهَرْ

وخلاصة القول في ذلك: أن الخبر في باب (لا) النافية للجنس إذا لم يدل عليه دليل وجب ذكره، ككل اللغة العربية؛ إذا لم يدل عليه دليل يجب أن يُذكر، تقول: (لا رجلَ) تعرف الخبر؟ يجب أن تأتي به، نعم يجب أن تقول: (لا رجلَ في المسجد/ لا رجلَ في الدار/ لا رجلَ عندي) لا بد أن تذكر خبر هنا؛ لأنه مجهول لم يدل عليه دليل.

(لا طالبَ) خبر مجهول لم يدل عليه دليل، لا بد أن يُذكر، تقول: (لا طالبَ راسبٌ/ لا طالبَ في القاعة) إذًا فالخبر إذا لم يدل عليه دليل وجب أن يُذكر، فإن دلَّ عليه دليلٌ في هذا الباب؛ في باب (لا) النافية للجنس....نعم؟ فالحجازيون يحذفونه بكثرة ويجيزون ذكره بقلة، وبقية العرب يوجبون حذفه كالتميميين والطائيين.

نقول: إذا دلَّ على الخبر دليل لفظي أو معني فما حكمه حينئذٍ؟

الحجازيون يُجيزون أن تذكره وهذا قليل ويُجيزون أن تحذفه وهذا الكثير عندهم، وبقية العرب يوجبون حذفه.

فإذا قيل لك: (هل من طالبٍ راسب؟) فماذا تقول على مذهب جمهور العرب غير الحجازيين؟

تقول: (لا طالب) فقط ولا تُصرِّح بالخبر، وعند الحجازيين لك أن تقول: (لا طالب) وهذا هو الأكثر وأن تُصرِّح بالخبر فتقول: (لا طالبَ راسبٌ) وهذا جائز على قلة.

(هل عندك من ولد؟)، تقول: (لا ولد) عند جمهور العرب، وعند الحجازيين

تقول: (لا ولَدَ) وهذا الأكثر أو (لا ولد عندي أو لا ولد لي) وهذا على الأقل.

ومن ذلك؛ أي من حذف الخبر، قولهم: (لا بأس)، لا: نافية للجنس، بأس: اسمها، والخبر محذوف لأنه معلوم، يغني لا بأس عليك، فلا يصح أن تقول: (لا بأس عليك) إلا على مذهب الحجازيين على قلة، وإلا فإنَّ الأفصح والأفضل والواجب عند جمهور العرب وهو الأكثر والأفصح عند الحجازيين أن تقول: (لا بأس).

قال تعالى: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء:٥٠] أي: لا ضير علينا، لكن ما يصرح بالخبر لأنه معروف ومعلوم.

﴿فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ:٥١]: أيضًا حذف الخبر لأنه معلوم.

استمع ثلاثة من خبراء العرب: حاتم الطائي (معروف) والنابغة (معروف) وثالث نسيت اسمه لكنه من رؤساء بني نبيت يخطبونها فاختارت حاتمًا الطائي وتزوجته، فقال هذا النبيتي لها:

هلا سألتي النبيتين ما حسبي ... عند الشتاء إذا ما هبت الريح
إذا اللقاح غدت ملقىً أصرَّتها ... ولا كريمَ من الولدان مصبوح

الشاهد في قوله: **"ولا كريمَ من الولدان مصبوح"**، **"اللقاح"**: النوق، **"غدت ملقىً أصرَّتها"**، **الأصرة**: جمع صِرار ويسميها بعض الناس الآن "أشماله"، تسمون أصرة؟ لتلتقي ثدي الناقة أو...، يقول: إذا أصاب الناس جفاف ينقذها هذه الأصرة؛ لأن النوق ما فيها حليب، فاسأليها ما عملي حينئذٍ؛ شتاء وريح وجدب، حتى الولد الكريم ما يُعطى صبوح وهو الحليب الذي يُشرب في الصباح لشدة الجدب، يقول: **"ولا كريمَ من الولدان مصبوح"** هذا الشاهد، **"ولا كريمَ"**: لا: النافي للجنس، كريمَ: اسمها، والخبر (مصبوحٌ)، صرَّح بالخبر أم حذفه؟

صرَّح، لماذا صرَّح؟ لأنه لا دليل عليه، هنا يجب أن يُصرِّح به؛ لأنه لا دليل عليه.

ومن حذف الخبر: لفظ الشهادة "لا إله إلا الله" ولعلنا نتمكن من بيان إعرابها فيما بقي من وقت، "لا إله إلا الله": لفظ الشهادة وكلمة التوحيد، في إعرابها اختلاف بين النحويين، سأذكرُ رأيين للنحويين، أما الرأي الأول فهو رأي الجمهور وهو المشهور المعروف قديمًا وحديثًا في إعرابها، فالجمهور يجعلونها من حذف الخبر في هذا الباب.

إعرابها: "لا إله إلا الله":

لا: نافية للجنس، عاملة عمل (إنَّ).

إله: اسمها مبني على الفتح والخبر محذوف لأنه معلوم، يقدرونه بنحو: لا إله معبودٌ بحق.

إلا الله: إلا: أداة استثناء، ولفظ الجلالة الله: يكون بدلٌ من الضمير المستتر في الخبر، ما الخبر؟ "معبودٌ"، يعني: لا إله معبودٌ هو، معبود اسم مفعول، فيستتر فيه الضمير، تقول: الله بدل من هذا الضمير المستتر في معبودٌ، هذا قول الجمهور.

والزمخشري وابن القاسم من كبار النحويين وله كتاب معروف في النحو مشهور اسمه (المفصَّل في العربية)، ويسمى كتاب (سيبويه الصغير)؛ لأن أغلبه (٠١:٠٥:٤٢)@ سيبويه، له رأي خالف في ذلك النحويين وكثُر فيه النقاش، يقول:

"لا إله إلا الله": أصل العبارة: الله إلهٌ، مبتدأٌ وخبر ثم قُدِّم الخبر لأن الخبر الذي يتقدم، فقيل: "إلهٌ الله"، ثم أدخلنا أداة الحصر مع (لا) النافية للجنس، الحصر جاءت مع النفي، فقيل: "إلهَ إلا اللهُ"، فـ "اللهُ" الإعراب حينئذٍ: مبتدأ، و "إله": خبر مقدم: لماذا بُني؟ قال: تركَّب مع (لا)، كما شرحناها من قبل (تركُّب)،

فهذا خبر مقدم مبني على الفتح في محل رفع عنده؛ لأنه خبر مقدم، هذا قول الزمخشري وقد ناقشوه كثيرًا من حيث المعنى والإعراب.

القول الثالث وهو قولٌ له نصيبٌ من الصحة المعنوية وهو الذي أميل إليه وأُرجحه، وهو أنه "لا إله إلا الله": أن:

لا: نافية للجنس.

وإله: اسمها.

وإلا: أداة استثناء مفرغة.

والله: الخبر، خبر (لا) النافية للجنس، وأن المعني حينئذٍ: الإله الله، ال في الإله هي ال الاستغراقية؛ لاستغراق صفات الإله الحق الله، كما تقول: (الرجل محمد) فـ (ال) في (الرجل) هذه استغراقية لاستغراق صفات الرجولة، يعني الرجل بحق هو محمد، فالإله الله يعني الإله الحق الله، الإله الله: مبتدأ وخبر، ثم أدخلنا الاستثناء وليس هذا في الحقيقة استثناء وإنما هو حصر، فأدخلنا الحصر والحصر سيأتي معه بنفي، فقلنا: "لا إله إلا الله".

(لا) النافية للجنس لا تعمل في معرفة فلهذا حذفنا (ال)، وأغنى عنها الحصر؛ لأن الحصر يدل على الحصر ما بعدها فيما قبلها، يعني الإلهية محصورة في الله عَزَّوَجَلَّ، وعلى ذلك كثيرٌ من كلام العرب، يقول: (لا سيف إلا ذو الفقار) سيف علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، و (لا فتي إلا عليٌّ).

(لا سيف إلا ذو الفقار) الأصل: السيف ذو الفقار، يعني السيف الحقيقي ذو الفقار ثم أدخلنا الحصر معنا فحذفنا (ال)؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة، فقلنا: (لا سيف إلا ذو الفقار).

و(لا فتي إلا عليٌّ): يعني الفتي حقيقةً عليٌّ، ثم أدخلنا إلا مع (لا) النافية

للجنس فحذفنا (ال)؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة، والحصر يغني عن الاستغراق، فقلنا: (لا فتي إلا عليٌّ).

ونحو ذلك لو قلت: (الناجحُ محمدٌ) فأخضع لإيه هذا الأسلوب؟ (الناجحُ محمدٌ) مبتدأ وخبر، يمكن أن تُخضعه ولا ما يمكن أن تخضعه هذا الأسلوب؟ تقول: (لا ناجح إلا محمد) مبتدأ وخبر.

(الربيع في الصمان): مبتدأ وخبر، أخضعه لهذا الأسلوب؟

تخضع لهذا الأسلوب، تقول: (لا ربيع إلا في الصمان) كيف سنعربها؟

تقول: هذا الأصل مبتدأ وخبر (الربيع في الصمان) ثم دخلت أداة الحصر (لا ربيع إلا في الصمان) فـ (لا) النافية للجنس واسمها لا بد أن يكون نكرة فحذفنا (ال)، فـ (ربيع) اسمها، و (في الصمان): الخبر، وإلا: أداة حصر يعني...

أما عند الجمهور فكيف يعربون (لا ربيعَ إلا في الصمان)؟

(لا ربيع موجودٌ) فيقدرون الخبر محذوفًا، (لا ربيعَ موجودٌ إلا في الصمان).

(لا سيف موجودٌ إلا ذو الفقار) سيبدلوا ذوا الفقار من الضمير المستتر في (موجودٌ).

قال الشاعر:

لا القَومَ قَومي وَلا الأعـوانُ أَعـواني إذا وَنـى يـومَ تحصـيلِ العُـلا وَاني

"لا القَومَ قَومي": هنا (لا) النافية للجنس.

"لا القَومَ قَومي وَلا الأعوانُ أَعواني"...لا، لماذا؟

لأن الاسم معرفة بـ (ال).

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثاني والثلاثون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأهلًا ومرحبًا بكم في هذه الليلة المباركة؛ ليلة الاثنين السادس عشر من شهر جُمادى الأولى من سنة ثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة المصطفى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، في هذا الجامع؛ جامع الراجحي بحي الجزيرة في مدينة الرياض، ينعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثاني والثلاثون من دروس شرح ألفية بن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ.

نسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يجعل في هذا الدرس الإخلاص والتوفيق والبركة والسكينة إنه على كل شيءٍ قدير. انتهينا يا إخوان في الدرس الماضي من الكلام على (لا) التي لنفي الجنس، واليوم -إن شاء الله- نتكلم على باب (ظنَّ) وأخواتها.

(ظنَّ) وأخواتها: هي الناسخ الثالث، فإن الكلام ما زال على الأحكام النحوية للجملة الاسمية، فإن الجملة الاسمية المكونة من ركنين من مبتدأٍ وخبرٍ -كما ذكرنا من قبل- لها في اللغة العربية صورتان:

الصورة الأولى: أن تأتي غير منسوخة، لم تُسبق بناسخ، فتكون حينئذٍ مكونة

من مبتدأٍ مرفوع وخبرٍ مرفوع، كقولك: (الله ربنا ومحمدٌ نبينا) وهذه الصورة هي الصورة الأصلية البسيطة للجملة الاسمية.

والصورة الثانية للجملة الاسمية: أن تُسبق بناسخ، أن يأتي قبلها ناسخ، والنواسخ التي تدخل على الجملة الاسمية ثلاثة أنواع:

الأول: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر.

والثاني: بالعكس؛ ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر.

والثالث: ما ينصب المبتدأ والخبر معًا.

أما الناسخ الأول الذي يرفع المبتدأ وينصب الخبر فيشمل ثلاثة أشياء: يشمل كان وأخواتها، وكاد أخواتها (أفعال المقاربة)، وما الحجازية وأخواتها، وسبق الكلام على كل ذلك.

والناسخ الثاني الذي ينصب المبتدأ ويرفع الخبر يشمل شيئين: يشمل إنَّ) وأخواتها، و (لا) التي لنفي الجنس وسبق الكلام على ذلك أيضًا.

والناسخ الثالث الذي ينصب المبتدأ وينصب الخبر معًا: وهذا الناسخ يشمل شيئًا واحدًا (بابًا واحدًا) وهو باب (ظنَّ) وأخواتها، وهو الذي نتكلم عليه -إن شاء الله- في هذه الليلة.

إذًا فالكلام على (ظنَّ) وأخواتها هو كلامٌ موصول بأحكام الجملة الاسمية، وهذا الناسخ (ظنَّ) وأخواتها إنما يعمل في الجملة الاسمية بعد استيفاء فاعله بخلاف النواسخ السابقة جميعًا، فإنها تدخل مباشرةً على المبتدأ والخبر فتعمل فيهما.

ما معنى تعمل في المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها؟

لو أتينا بجملةٍ اسمية نقلية بسيطة، مثل: (محمدٌ كريمٌ) مبتدأٌ وخبر، ثم أدخلنا عليها كان، لقلنا: (كان محمدٌ كريمًا)، فدخلت كان مباشرة على الجملة الاسمية.

وإذا أدخلنا (إنَّ) نقول: (إن محمدًا كريمٌ) تدخل مباشرة على الجملة الاسمية، وإذا أدخلنا (ظنَّ) أو إحدى أخواتها لا بد أن تستوفي الفاعل أولًا ثم تدخل على الجملة الاسمية فتعمل فيها، فتقول: (ظنَّ خالدٌ محمدًا كريمًا):

ظنَّ: فعل.

وخالدٌ: فاعل.

ومحمدًا كريمًا: هذه الجملة الاسمية التي دخل عليها الناسخ فنصب المبتدأ ونصب الخبر.

و(ظنَّ) وأخواتها بعد استيفاء فاعلها تنصب المبتدأ مفعولًا به أول، وتنصب الخبر مفعولًا به ثانيًا.

ابتدأ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكلام على هذا الباب بقوله:

٢٠٦. اِنْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَي ابْتِدَاء   أَعْنِـي رَأَى خَـالَ عَلِمْـتُ وَجَـدَ

٢٠٧. ظَـنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْـتُ مَـعَ عَـدّ   حَجَـا دَرَى وَجَعَـلَ اللَّـذْ كَاعْتَقَـدْ

٢٠٨. وَهَـبْ تَعَلَّـمْ وَالَّتِـي كَصَـيَّرَ   أَيْضًـا بِهَـا انْصِـبْ مُبْتَـدأً وَخَبَـرًا

فذكر في هذه الأبيات الثلاثة أفعال هذا الباب، سردها سردًا دون تنظيم، فأفعال هذا الباب في الحقيقة نوعان:

النوع الأول/ هي أفعال قلوب.

والنوع الثاني/ أفعال تصيير.

النوع الأول/ هي أفعال قلوب: أي أفعالٌ تقع بالقلب، يعملها الإنسان بقلبه،

والمراد بالأعمال القلبية: خلاف الأعمال الحسية، الأعمال إما حسية أي يقوم بها الإنسان بإحدى حواسه الخمس المعروفة: (السمع والبصر والذوق والشم واللمس) هذه أعمال حسية، والأعمال التي يعملها بغير الحواس الخمس نسميها أعمالًا قلبية كالفهم والإدراك والعلم والظن ونحو ذلك، هذه هي الأفعال القلبية.

وذكر ابن مالك في هذه الأبيات ثلاثة عشر فعلًا من أفعال القلوب تعمل هذا العمل، قال: **"اِنْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَي ابْتِدَاء"**: يعني انصب بأفعال القلوب المبتدأ والخبر اللذان هما جزأي الجملة الاسمية؛ أعني هذه الأفعال الآتية: (رأى، خالَ، علمتُ، وجد، ظنَّ، حسبتُ، زعمتُ، مَعَ عَدّ، حَجَا، دَرَى، وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ، وَهَبْ تَعَلَّمْ) ثلاثة عشر فعلًا كلها أفعال قلوب وكلها تعمل هذا العمل.

أمثلتها واضحة:

فـ (ظنَّ) كأن تقول: (ظننتُ محمدًا بطلًا).

وعَلِمَ كأن تقول: (عَلِمَ محمدٌ المسجد واقعًا)، وهكذا.

وهذه الأفعال، أفعال القلوب نوعان: أفعال علم وأفعال ظن:

أفعال علم: أي أفعال تدل على العلم واليقين، تدل على أن الإنسان متأكد من الخبر.

وأفعال ظن: أي أفعال تدل على الشك.

فـ (عَلِمَ) تقول: (علمتُ الحق واضحًا) من أفعال العلم واليقين والتأكد.

أما ظنَّ: (ظننت محمدًا بطلًا) هذا من أفعال الظن والشك.

أما أفعال العلم (ويقال: الأفعال العلمية) فهي خمسة أفعال، من هذه الأفعال الثلاثة عشر، خمسةٌ منها هي أفعالُ علمٍ ويقين، وهي: (وجد، درى، تعلَّم، عَلِمَ،

رأى) هذه الأفعال تدل على العلم وعلى اليقين، خمسة أفعال منها ثلاثة أفعال لا تُستعمل إلا مع العلم واليقين؛ أي تفيد العلم دائمًا، مهما استُعملت فإنها تدل على العلم واليقين، وهي: (وجد، درى، تعلَّم بمعنى اِعلم).

(دَرَىَ)كأن تقول (دَريتُ العلم مفيدًا):

أصل الجملة: (العلمُ مفيدٌ) ثم أدخلت (دَرَىَ) مع فاعلها (دَريتُ) فعلٌ وفاعل.

العلم مفيدًا: مفعولٌ به أول ومفعولٌ به ثانٍ.

ما معنى (دَريتُ) هنا؟ يعني علمتُ وتأكدت وتيقنتُ.

ومن ذلك قول الشاعر في مدح رجل:

دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدَ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَــإِنَّ اغْتِبَاطًــا بِالْوَفَــاءِ حَمِيــدُ

رجل اسمه (عُروة) ويقال: إنك معروف بالوفاء بالعهد، دُريتَ وفيًا بالعهد؛ يعني درى الناس أنك وفيٌّ بالعهد، ثم بنى الجملة للمجهول: (دُرِيتَ الْوَفِيَّ):

دُرِيتَ: دُرِيَ: هذا الفعل مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل وأصله المفعول الأول.

الْوَفِيَّ: المفعول الثاني.

طيب.. هذه (دَرَىَ)، وكذلك (وَجَدَ) فإنها لا تُستعمل إلا مع العلم واليقين، كأن تقول:

(وجدتُ العلم مفيدًا)، (وجدتُ محمدًا كريمًا) إذا كنت متأكدًا ومتيقنًا من كرمه.

وقال سبحانه: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا﴾ [المزمل:٢٠]، هذا وجدان علم ويقين،

يعني تعلمونه خيرًا عند الله.

وكذلك (تعلَّم) بمعنى (اِعلمْ)، وليست (تعلَّمْ) من التعلم، ومن ذلك قول الشاعر:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ والْمَكْرِ

(تعلَّمْ) يعنى: اِعلمْ أن شفاء النفس قهر عدوها، **"تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا "** أصل الجملة: **"شِفَاءَ النَّفْسِ"**، ما **"شِفَاءَ النَّفْسِ"**؟

شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا: مبتدأ وخبر، ثم دخل الفعل الناسخ (تعلَّمْ)، وهو فعل أمر وفاعله مستتر وجوبًا وتقديره (أنت) (تعلَّم أنت).

شِفَاءَ النَّفْسِ: مفعول أول.

قَهْرَ عَدُوِّهَا: المفعول الثاني، (تعلَّم) هنا بمعنى (اِعلمْ).

وتقول: (تعلَّم الحق منصورًا) أي (اعلم أن الحق منصور).

إذًا فهذه الثلاثة وهي: (وجد، درى، تعلَّم بمعنى اِعلم) هذه هي أفعال علم ولا تُستعمل إلا للعلم واليقين.

وزاد غيرُ ابن مالك لهذه الأفعال الدالة على العلم والتي لا تُستعمل إلا في العلم فعلًا رابعًا وهو (ألفى) وهذه زيادةٌ صحيحة، وقد نصَّ عليها ابن مالك في بعض كتبه المفصلة، تقول: (ألفيتُ المسجد واسعًا)، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ﴾ [الصافات:٦٩]: يعني وجدوهم ضالين.

ومن أفعال العلم ما يُستعمل للعلم غالبًا ولكن قد يخرج عن العلم إلى الظن وهما فعلان: (عَلِمَ، ورأى)، فإنَّ (عَلِمَ، ورأى) أيضًا من أفعال العلم الخمسة إلا أنَّ (عَلِمَ، ورأى) يُستعملان للعلم واليقين غالبًا، أغلب استعمالهما في اللغة أنهما

يدلان على العلم واليقين، لكن قد يُستعملان قليلًا للدلالة على الظن والشك، واستعمالهما للعلم واليقين هذا كثير.

تقول: (علمتُ الله عظيمًا)، و(علمتُ العلم نافعًا) يعني تيقنت من هذه الأمور، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد:١٩]، "فَاعْلَمْ": هذا أمر من (عَلِمَ)، يعمل العمل نفسه، ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد:١٩] : هنا هذا علم يقين.

فأما قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَإِنۡ عَلِمۡتُمُوهُنَّ مُؤۡمِنَٰتٖ فَلَا تَرۡجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلۡكُفَّارِۖ﴾ [الممتحنة:١٠]: يعني التي يُهاجرن إلى المسلمين إن علمتموهن مؤمنات، والمعنى والله أعلم: فإن ظننتموهن ظنَّ رُجحان؛ يعني ترجَّح عندكم أنهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار، فاستُعمل العلم هنا بمعنى الظن، يقول: بمعنى الظن الراجح (علِمَ).

وأيضًا (رأى) إذا كانت بمعنى (علِمَ) تُستعمل مثل (علِمَ)، الأغلب فيها أنها تدل على العلم واليقين: (علمتُ الله كريمًا) أو (رأيتُ الله كريمًا)، وتقول: (رأيتُ العلم مفيدًا) بمعنى (علمتُ)، وقد تأتي قليلًا بمعنى الظن والشك، (وقد اجتمعا أي (رأى) بمعنى العلم.

و(رأى) بمعنى الظن والشك في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا ٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبٗا﴾ [المعارج:٦-٧]، "إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا": أي الكفار يرونه بعيدًا، رأي علم أم رأي ظن؟ يظنونه بعيدًا، "وَنَرَاهُ قَرِيبًا": رأي علم.

فهذه الأفعال الخمسة وهي: (وجد، درى، تعلَّم بمعنى اعلم، عَلِمَ، رأى) هذه الخمسة أفعال علم، تُستعمل للعلم إما دائمًا وإما غالبًا، ويبقى من الثلاثة عشر فعلًا ثمانية أفعال هي أفعال الظن والشك، وهي كذلك إما أنها تُستعمل للظن

والشك دائمًا أو تُستعمل للظن والشك غالبًا.

الأفعال التي تُستعمل للظن والشك دائمًا من هذه الثمانية: خمسة لا تستعمل في اللغة إلا بمعنى الظن والشك، وهي: (زعم، عدَّ، حَجَا، هبْ، جعل التي بمعنى اعتقد) هذه لا تُستعمل إلا بمعنى الظن والشك.

(زَعَم) كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ﴾ [التغابن:٧]، المعنى والله أعلم: ظنوا أن لن يُبعثوا، هذه بمعنى الظن، وكذلك قول الشاعر:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا ولَسْتُ بِشَيْخٍ ... إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبًا

"**زَعَمَتْنِي شَيْخًا**": أي ظنتني شيخًا، نعم، هذه (زَعَمَ) والفعل الثاني: (عدَّ) كأن تقول: (أُعدِدْ محمدًا بطلًا) أي أظنه بطلًا، ومن ذلك قول الشاعر:

فَلاَ تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيْكَكَ فِي ... وَلَكِنَّمَا المَوْلَى شَرِيكُكَ فِي

المَوْلَى: يعني الصديق الذي يواليك هو الذي يُشاركك في الفقر وفي الغنى، أما الذي يُشاركك في الغِنى فقط فهذا في الحقيقة ليس صديقًا مواليًا.

وكذلك من الأفعال: (حجا) بمعنى ظنَّ، كل هذه الأفعال بمعنى ظنَّ، تقول: (حَجَا/ يحجو) بمعنى (ظنَّ/ يظنُّ)، تقول: (حَجَوْتُ محمدًا مسافرًا): أي ظننته مسافرًا، ومن ذلك قول الشاعر:

قَدْ كُنتُ أحجُو أبا عمرو أخًا ... حتى أَلَمَّت بنا يومًا مُلَمَّاتُ

أي كنت أظنه أخًا ثقة حتى ألمت بنا يومًا مُلمات فظهرت حقيقته.

ومن ذلك (هبْ) بمعنى أظن، في نحو قولك: (هبني مسافرًا) أو (هبني نائمًا) يعني ظُنني، ومن ذلك قول الشاعر:

فقلت أجرني أبا مالكٍ ... وإلا فهبني امرأً هالكًا

ومن ذلك (جعل) إذا كانت بمعنى (اعتقد)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾ [الزخرف:١٩]، يقول: (جعلوا الملائكة إناثًا) أي ظنوا الملائكة إناثًا، والله أعلم بتفسير كتابه.

فهذه الأفعال الخمسة وهي: (زعم، عدَّ، حَجَا، هبْ، جعل إذا كانت بمعنى اعتقد) هذه الخمسة لا تُستعمل إلا بمعنى الظن والشك.

وثلاثة أفعال وهي: (ظنَّ، خالَ، وحسِبَ) تُستعمل للظن غالبًا، أغلب استعمالها في اللغة للظن والشك ولكنها قد تُستعمل قليلًا للعلم واليقين، نبدأ بـ (ظنَّ) وهي أم الباب وسُمي الباب بها؛ باب (ظنَّ وأخواتها)، أكثر استعمالها للشك والظن، والأمثلة على ذلك كثيرة، تقول: (ظننت محمدًا شجاعًا).

أما استعمالها لليقين والعلم فكقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَـٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة:٤٦] هذا في مدح الخاشعين المؤمنين، يمدحهم ويقول: الذين يظنون أنهم مُلاقوا ربهم، لو كان الظن هنا بمعنى الشك لكان هذا ذمًّا بل كُفرًا، ولكن المعنى هنا أن الظن بمعنى العلم واليقين، وهذا من استعمالاتها اللغوية.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن الكفار بعد أن رأوا النار: ﴿فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾ [الكهف:٥٣]، هنا شك أم علم؟ المعنى والله أعلم: أنهم علموا وتيقنوا حينئذٍ أنهم مواقِعوها.

وكذلك الفعل (خالَ) بمعنى ظنَّ: يُستعمل للظن غالبًا، تقول: (خِلتُكَ أخًا كريمًا/ خِلتك كريمًا) يعني ظننتك، وقد تُستعمل بمعنى العلم واليقين قليلًا، ومن ذلك قول الشاعر:

مـا خِلتُنـي زِلـتُ بعـدكم ضـمنًا ... أشـكو إلـيكم حمـوّة الألـم

يقول: **"ما خِلتُني زِلتُ بعدكم ضمنًا"**: البيت في تقديم وتأخير، يقول: ما زلت بعدكم متيقنًا بأني ضَمِّن؛ أي مريض مرضًا شديدًا **"أشكو إليكم حموّة الألم"**، ترتيب البيت الأصلي قبل التقديم والتأخير، يقول: **"خِلتُني ضمنًا ما زِلتُ بعدكم"**، **"خِلتُني ضمنًا"**: يعني علمتُني مريضًا، يعني تأكدت أني مريض من بعدكم، **"أشكو إليكم حموّة الألم"**: أي ثِقَله وألمه.

وكذلك (حَسِبَ) تأتي كثيرًا للظن والشك: (حسبتك مسافرًا) ظن وشك، وقد تُستعمل قليلًا بمعنى العلم واليقين، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عمران:١٨٠]: يعني يجب أن يتيقنوا أن بخلهم ليس خيرًا لهم، وليس المعنى: ظنوا أن بخلكم ليس خيرًا لكم، بل المعنى: اعلموا أن بخلكم ليس خيرًا لكم، ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

حَسِبْتُ التَّقَى وَالْحَمْدَ خَيْرَ تِجَارَةٍ   رَباحًا إذا مَا الْمَرء أصبح ثاقلًا

إذا مَا الْمَرء أصبح ثاقلًا بمرض الموت حينئذٍ يعلم ويتيقن أن أفضل التجارة هي تجارة التقى والحمد؛ تقوى الله وحمده، يقول: "حَسِبْتُ التَّقَى وَالْحَمْدَ خَيْرَ تِجَارَةٍ": يعني ظننت وشككت أم علمت؟ علمت؛ لأنه يقول عندما يصبح الإنسان ثاقلًا بمرض الموت، إذًا فهذه الأفعال أفعال ظن.

الخلاصة: أن أفعال القلوب التي ذكرها ابن مالك ثلاثة عشر فعلًا، خمسةٌ منها أفعال علم وثمانيةٌ أفعال ظن، أفعال العلم الخمسة هي: (عَلِمَ، رأى، وجد، درى، تعلَّم بمعنى اعلم)، وأما أفعال الظن الثمانية فهي: (ظنَّ، حسب، خالَ، زعم، عدَّ، حجا، جعل بمعنى اعتقد، هبْ).

قلنا إن أفعال هذا الباب نوعان؛ أفعال قلوب وانتهينا منها، والنوع الثاني: أفعال تصيير أي تحويل من حالةٍ إلى حالة، وهي التي قال فيها ابن مالك في آخر ثلاثة

الأبيات السابقة:

وَالَّتِـــــــــــي كَصَــــــــــــيَّرَ   أَيْضًــا بِهَــا انْصِــبْ مُبْتَــدأً وَخَبَــرًا

يقول: الأفعال التي مثل الفعل (صيَّر) انصبوا مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، لكن هل ذكر هذه الأفعال التي مثل الفعل (صيَّر)؟ ما ذكر، طيب.. الفعل (صيَّر): (صيَّرَ محمدٌ الطين حجرًا): فعل وفاعل ومفعول أول ومفعول ثاني، وكذلك أصار: (أصار محمدٌ الطين حجرًا)، هذه (صيَّر وأصارَ)، وهناك أيضًا (حوَّل)... (جعل) إذا كانت بمعنى (صيَّرَ): (جعلتُ الطين حجرًا) بمعنى: صيَّرتُ الطين حجرًا، و(تَرَكَ): (تركتُ الطين حجرًا، و(ردَّ)، و(وهبَ) إذا كانت بمعنى (صيَّرَ)، و(اتخذ) و(تَخِذَ)؛ هذه تسعة أفعال ذكرناها (صيَّر، أصارَ، حوَّل، تركَ، ردَّ، جعل إذا كانت بمعنى صيَّر، وَهَب، اتخذ، تَخِذَ)، هذه تسعة وفي أفعال أخرى أيضًا، كل الأفعال التي بمعنى (صيَّر).

من الشواهد على ذلك قوله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿فَجَعَلۡنَـٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا﴾ [الفرقان:٢٣]: أي صيَّرناه والله أعلم، جعل بمعنى صيَّر فتنصب مفعولين، من أفعال التصيير (**جَعَلْنَاهُ هَبَاءً**):

جعل: فعل ناسخ، وفاعله (نا) المتكلمين الدالة على التعظيم، عائدة إلى الله، والمفعول الأول: الهاء، والمفعول الثاني: "هباءً".

أما "**مَنْثُورًا**": صفة، نعت.

وقال تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمۡ جُذَٰذًا﴾[الأنبياء:٥٨] في قصة إبراهيم عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، "**فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا**": أي صيَّرهم جُذاذًا، طيب.. أين فاعل (جعل)؟ مستتر تقديره يعود إلى إبراهيم.

وقال تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٞ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ لَوۡ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعۡدِ

إِيمَٰنِكُمۡ كُفَّارًا﴾ [البقرة:١٠٩]، الشاهد: **"لو يَرُدُّونَكُمْ كفارًا"**: يعني والله أعلم: لو يُصيرونكم كفارًا، الفعل: يردون، والمفعول الأول: "كُم" في **"يَرُدُّونَكُمْ"**، والمفعول الثاني: **"كُفَّارًا"**، وأما الفاعل: واو الجماعة في **"يَرُدُّونَ"**.

وقال تعالى: ﴿وَتَرَكۡنَا بَعۡضَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ يَمُوجُ فِي بَعۡضٖۖ﴾ [الكهف:٩٩]، الفعل "تَرَكَ": يعني صيَّرنا بعضهم يومئذٍ يموج في بعض والله أعلم، الفعل "تَرَكَ" من أفعال التصيير.

والفاعل: **"نا"** العائدة إلى الله عَزَّوَجَلَّ.

"بَعْضَهُمْ": المفعول الأول.

أين المفعول الثاني؟

﴿وَتَرَكۡنَا بَعۡضَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ يَمُوجُ فِي بَعۡضٖۖ﴾ [الكهف:٩٩] ، الجملة الفعلية: **"يَمُوجُ فِي بَعْضٍ"**.

ومن هذا نؤكد مع أن هذه المعلومة قلناها من قبل: على أن ما أصله المبتدأ يأخذ أحكام المبتدأ، وما أصله الخبر يأخذ أحكام الخبر، يعني اسم (كان) واسم (إنَّ) والمفعول الأول في (ظنَّ) هذه تأخذ أحكام المبتدأ، وخبر (كان) وخبر (إنَّ) والمفعول الثاني في (ظنَّ) تأخذ أحكام الخبر.

فأنت في الخبر تقول: (محمدٌ كريمٌ):

محمدٌ: مبتدأ معرفة، اسم.

كريمٌ: اسم نكرة.

فيمكن أن تقول: (كان محمدٌ كريمًا) و (إن محمدًا كريمٌ) و (ظننتُ محمدًا كريمًا).

وقد تقول: (محمدٌ يُسافر) أو (محمدٌ يركض):

محمدٌ: مبتدأ.

والخبر: الجملة الفعلية (يركض).

كذلك قد تأتي الجملة الفعلية خبرًا لـ (كان): (كان محمدٌ يركض)، وخبرًا لـ (إنَّ): (إنَّ محمدًا يركض)، ومفعولًا ثانيًا لـ (ظنَّ) تقول: (ظننتُ محمدًا يركض)، فما قلناه من الأحكام في المبتدأ والخبر أيضًا تنطبق على ما أصله المبتدأ والخبر.

وقال تعالى: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف:٧٧] في قصة موسى مع الرجل الصالح، **"لَوْ شِئْتَ لاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا"**:

اتخذ: هذا الفعل الناسخ، والتاء فاعل "اتخذت".

"عَلَيْهِ أَجْرًا": أين المفعول الأول؟ **"لاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا"**، "أجرًا".

والمفعول الثاني: الجار والمجرور المتعلقة بالمفعول الثاني المحذوف.

وفي قراءة: **"لَوْ شِئْتَ لَتخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا"**، فـ (اتخذت) من الفعل اتخذ، و(تخذت) من الفعل تَخِذَ، وكلاهما فعلان مستعملان بمعنىً واحد.

وقال تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء:١٢٥]، المعنى والله أعلم: صيَّر الله إبراهيم خليلًا.

وتقول: (وهبني الله فداكِ): أي جعلني الله فداكِ.

إذن الخلاصة في شرح هذه الأبيات الثلاثة أن نقول: إن أفعال هذا الباب؛ باب (ظنَّ وأخواتها) نوعان: أفعال قلوب وهي ثلاثة عشر فعلًا، وأفعال تصيير وهي كثيرة، فإذًا انتهينا من شرح هذه الأبيات الثلاثة، نذكر شيئًا من الملحوظات لنزيل بها شيئًا من اللَّبس الذي قد يحدث مما شُرِح:

فنقول: (جعل) لها في اللغة العربية أكثر من استعمال، ذكرنا في أثناء الشرح استعمالين لـ (جعل)؛ الاستعمال الأول: (جعل) التي بمعنى اعتقد وهذه من أفعالة القلوب (داخلة في الباب)، والنوع الثاني لـ (جعل): (جعل) التي بمعنى صيَّر، وهذه أيضًا داخلة في الباب لأنها من أفعال التصيير.

وتأتي (جعل) بمعنى ثالث: وهي التي بمعنى خلق في نحو قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام:١]، فـ (جعل) هنا بمعنى خَلَقَ، فتنصب مفعولًا به واحدًا. وسنجد هناك أمثلةً أخرى لهذه الأفعال التي لها أكثر من معنى واستعمال في اللغة.

ملحوظة أخرى: هذه الأفعال (ظنَّ وأخواتها) نعم تدخل على جملةٍ اسمية فتنصب المبتدأ وتنصب الخبر؛ هذا وجهٌ جائزٌ فيها، فتقول في (محمدٌ كريمٌ): (ظننتُ محمدًا كريمًا)، والعلم نافعٌ) تقول: (علمتُ العلم نافعًا)، ويجوز أن تُدخلها على الجملة الاسمية المنسوخة بـ (أنَّ).

يقولون: "تدخل على أنَّ ومعموليها"، فتقول: (محمدٌ كريمٌ) ثم تنسخ هذه الجملة بـــ (إنَّ) فتقول: (إن محمدًا كريمٌ)، ثم تُدخِل عليها الفعل فتقول: (علمتُ أو ظننتُ)، ويجب أن تفتح حينئذٍ أنَّ؛ لما عرفنا من مواضع النصب والكسر في (إنَّ)، فتقول: (علمتُ أنَّ)، طيب.. الجملة الاسمية بعد ذلك (٠٠:٣٨:٣٦)@ ولا (أنَّ)؟ لا شك أن العمل للأقرب، للأقوى؛ لأن (عَلِم) في نحو (علمتُ أن محمدًا كريمٌ)، (عَلِمَ) دخلت على ماذا؟ دخلت على (محمدٌ كريمٌ) أم على (أنَّ محمدًا كريمٌ)؟ على (أنَّ محمدًا كريمٌ).

فتعرب وتقول:

علمتُ: فعلٌ وفاعل.

أنَّ: حرفٌ ناسخ.

محمدًا: اسم أنَّ.

كريمٌ: خبر أنَّ، وأنَّ ومعمولاها سدَّا مسد المفعولين.

إذًا فهذه الأفعال (ظنَّ وأخواتها) يمكن أن تدخلها على المبتدأ والخبر مباشرة فينتصبان، ويجوز أن تدخلها على (أنَّ) ومعموليها؛ أي تُدخلها على الجملة الاسمية المنسوخة بـ (أنَّ)، فمثلًا قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد:١٩]: دخلت على (أنَّ).

وقوله: ﴿ وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا ﴾ [الكهف:٥٣]: دخلت على (أنَّ) ومعموليها.

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة:٤٦]: دخلت على (أنَّ)، والشواهد الكثيرة التي ذكرناها من قبل كلها دخلت في هذه الأفعال على المبتدأ والخبر مباشرة فنصبتهما.

ملحوظةٌ أخيرة قد يستشكلها بعض الطلاب المهتمين بألفاظ ابن مالك في الألفية؛ لأن الألفية (كما يقال): من أدق المنظومات العلمية؛ ألفية ابن مالك، ابن مالك عندما ذكر أفعال القلوب نصَّ عليها، فقال: أعني كذا وكذا، نصَّ عليها وذكرها، وعندما ذكر أفعال التصيير لم ينص عليها، وإنما قال: **"وَالَّتِي كَصَيَّرَ"**، فلماذا فعل ذلك؟ هل فقط لضيق الشِعر أو لسبب آخر؟

يعني لأن أفعال القلوب محصورة وأفعال التصيير غير محصورة.. طيب.. هذا تعليل، تعليل آخر؟

أفعال القلوب يا إخوان؛ عرفنا أن أفعال القلوب هي الأفعال غير حسية، أفعال

القلوب كثيرة وليست كلها داخلةً في هذا الباب، يعني لا تنصب جميعها المبتدأ والخبر مفعولًا أول وثانيًا، بل منها أفعالٌ لازمة، هي أفعال قلوب لازمة، مثل: (فكَّرَ) (فكَّرَ محمدٌ في الأمر) أو (تفكَّر محمدٌ في الأمر) أو (فطِنَ محمدٌ إلى الأمر)، هذا فعل لازم، يعني ليس لها مفعول لا أول ولا ثاني.

وهناك أفعال قلوب متعديةٌ إلى مفعولٍ به واحد، مثل (فَهِمَ) (فهمتُ الدرس، مثل: (عَرَف) (عرفتُ الحق)، وهناك أفعال قلوب تتعدى إلى مفعولين وهي المرادة بهذا الباب؛ فلهذا كان على ابن مالك أن ينص عليها، ولو اكتفى بقوله: **"اِنْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَي ابْتِدَاء"** وسكت لأُخِذ عليه؛ لأن أفعال القلوب منها ما هو لازم ومنها ما هو متعدٍ لواحد ومنها ما هو متعدٍ لاثنين، فلهذا قال: **"أَعْنِي"** ثم عدَّها.

أما أفعال التصيير فكلها تنصب مفعولين، أفعال التصيير ما في منها فعل لازم أو فعل ينصب مفعولًا واحدًا، أفعال التصيير كلها تنصب مفعولين؛ فلهذا لم يحتج إلى أن يذكرها، كل فعل تصيير فإنه ينصب مفعولين.

الطالب: (٠٠:٤٣:٠٢)@ **سؤال غير مسموع.**

الشيخ: "جعلناهُ قرآنًا" يعني صيرناه قرآنًا، هذه (جعل) بمعنى صيَّر، تنصب مفعولين.. لا يدخل في هذه المسألة.

الفعل اللازم: (فكَّرَ/ تفكَّر/ فطِنَ)، اللازم هو الذي له فاعل وليس له مفعول.. وقد يكون السبب الآخر، نعم.

ثم قال ابن مالكٍ بعد ذلك...تفضَّل؟

الطالب: (٠٠:٤٣:٥٦)@ **سؤال غير مسموع.**

الشيخ: ماذا يقولون؟

الطالب:.....

الشيخ: والله كأنها كذلك، يعني بمعنى أظن... لأن كثيرًا من كلام الناس له أصول عربية، قد يكون مثلًا أصابه تحريف أو أصابه انتقال، لكن أغلب أصوله صحيحة.

طبعًا طبعًا... لا، لما جمعها وحدها (٠٠:٤٤:٤٩)@ لكن كل كتب اللغة لا بد أن تنص عليها، لكن كتب اللغة كأي كتاب من كتاب اللغة مثل القاموس المحيط، أو اللسان لابن منظور عندما يأتي إلى (جعل) يذكر معانيها كلها: (جعل) لها معاني الأول كذا وحكمه كذا، والثاني كذا وحكمه كذا، والثالث كذا... كل كتب اللغة لا بد أن تُبين هذه المعاني، هذا عملها، لكن أن تريد فقط تقول: أريد هذه الأفعال فقط التي لها معاني وتختلف أحكامها باختلاف معانيها... لا أدري.

الطالب: (٠٠:٤٥:٤٢)@ **سؤال غير مسموع.**

الشيخ: نعم، قال ذلك بعضهم، وهذا من التطور وإلا فإن الزعم في أصل اللغة بمعنى الظن.

الطالب: (٠٠:٤٥:٥٦)@ **سؤال غير مسموع.**

الشيخ: الظاهر من كلام الأعرابي أنها يقين، لكن لعله من الظن الواصل إلى حد اليقين؛ لأنه لو وصل لحد اليقين (٠٠:٤٦:١٧)@، لكن الزعم في أصله في اللغة بمعنى الظن.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٠٩. وَخُصَّ بِالْتَّعْلِيْقِ وَالإِلْغَاءِ مَا ... مِنْ قَبْلِ هَبْ وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا

٢١٠. كَذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ ... سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ

❁ ذكر في هذين البيتين حكمين:

الحكم الأول: أن التعليق والإلغاء في هذا الباب مختصَّان بالأفعال المتصرفة من أفعال القلوب، قال: إن التعليق والإلغاء حكمان واردان في هذا الباب سيأتي شرحهما والكلام عليهما، لكنه ذكر في هذا البيت أن الإلغاء والتعليق في هذا الباب مختصَّان فقط بأفعال القلوب دون أفعال التصيير، وليس في كل أفعال القلوب المتصرفة دون الجامدة.

والمسألة الثانية: بيَّن المتصرف والجامد من أفعال هذا الباب، فقال: إن جميع أفعال هذا الباب أفعالٌ متصرفة، يأتي منها الأمر والماضي والمضارع إلا فعلين وهما: (هبْ، وتعلَّم بمعنى اعلم) فإنهما جامدان على صيغة الأمر: (هبْ محمدًا مسافرًا) أو (هبْ أني مسافر)، (هبْ) هذا يلزم صيغة الأمر، وكذلك (تعلَّم بمعنى اعلم) يلزم صيغة الأمر، وما سوى ذلك يتصرف، والعمل ثابتٌ له بكل تصرفاته.

يقول في الماضي: (ظننتُ محمدًا كريمًا)، وفي المضارع: (أظن محمدًا كريمًا)، وفي الأمر: (ظُنَّ محمدًا كريمًا) هذا الذي ذكره في هذين البيتين، ثم فصَّل ما ذكره من التعليق والإلغاء، فبدأ بالإلغاء وقال:

٢١١.وَجَوِّزِ الإِلْغَاءَ لاَ فِي الابْتِدَاء وَانْـوِ ضَـمِيرَ الشَّـانِ أَوْ لاَمَ ابْتِـدَا

٢١٢.فِـي مُـوهِمٍ إِلْغَـاءَ مَـا تَقَـدَّمَا

قال: **"وَجَوِّزِ الإِلْغَاءَ"** بدأ الكلام الآن بالإلغاء في هذا الباب، مما يختص به هذا الباب؛ باب (ظنَّ وأخواتها) حكان يُسميان: الإلغاء والتعليق، بدأ بالكلام على الإلغاء فقال: **"وَجَوِّزِ الإِلْغَاءَ"**، ما الإلغاء وما حكمه؟

أما المراد بالإلغاء: فهو إبطال عمل هذه الأفعال إبطالًا تامًا، إبطال العمل تمامًا، لا يعمل لا في اللفظ ولا في المحل، يعني يبقى المبتدأ مبتدأً مرفوعًا ويبقى

الخبر خبرًا مرفوعًا، هذا المراد بالإلغاء؛ إبطال العمل لفظًا ومحلًا.

وحكمه واجب أم جائز؟ جائز؛ لأن ابن مالك يقول: **"وَجَوِّزِ"**، ما قال: وأوجب أو والتزم، قال: **"وَجَوِّزِ الإِلْغَاء"**.

ما مواضع الإلغاء؟ يجوز، طيب... متى يجوز؟ دائمًا أو في مواضع؟ يقول: في مواضع **"وَجَوِّزِ الإِلْغَاء لاَ فِي الابْتِدَاء"** يعني جَوِّزه في جميع المواضع إلا إذا ابتدأت بهذه الأفعال؛ يعني إذا جاء المبتدأ والخبر وجاء بعدهما الفعل الناسخ فيجوز الإلغاء، كأن تقول: (محمدٌ كريمٌ ظننتُ)، أو لو وسَّطت الفعل الناسخ بين المبتدأ والخبر، فقلت: (محمدٌ ظننتُ كريمٌ) بخلاف ما لو قدَّمت الفعل الناسخ ثم جئت بعده بالمبتدأ والخبر، في نحو: (ظننتُ محمدًا كريمًا).

في الحالة الثالثة حالة الابتداء إذا ابتدأت بالفعل الناسخ، يقول: لا، هنا لا يجوز، يجب أن تُعمِل هذه الأفعال العمل السابق؛ تنصب بها المبتدأ والخبر، أما إذا أخرته أو وسطته فإن الإلغاء حينئذٍ جائز والإعمال أيضًا جائز، وأيهما أولى وأرجح: الإعمال أم الإبطال والإهمال؟

يقول النحويون: إذا تأخر الفعل الناسخ في نحو (محمدٌ كريمٌ ظننتُ): فالأرجح الإهمال؛ لبعد العامل.

فإن وسَّطت العامل فقلت: (محمدٌ ظننتُ كريمٌ) فالإعمال أرجح والإبطال جائز.

فعلى الإبطال والإهمال نقول: (محمدٌ كريمٌ ظننتُ)، و (محمدٌ ظننتُ كريمٌ)، وعلى الإعمال وهو جائز نقول: (محمدًا كريمًا ظننتُ) و (محمدًا ظننتُ كريمًا).

من الشواهد على الإلغاء المتأخر قول الشاعر:

هُمَـــا ســـيدانا يَزْعُمـــان وإنمـــا ... يســـودانا إن أيســـرت غنمَاهُمَـــا

يقول: إن أيسرت غنماهما إذا كانا كريمين فيعطوننا أغنامًا وأموالًا فهما سيدانا **"هُمَا سيدانا يَزْعُمان"**، **"وإنما يسوداننا إن أيسرت غنماهما"** هذا المعنى والشاهد في قوله: **"هُمَا سيدانا يَزْعُمان"**:

هما: ضمير رفع أم ضمير نصب؟ ضمير رفع، ولو أراد ضمير النصب لقال: "إياهما"، ضمائر النصب تبدأ بـ (إيا)، (إياهما).

و**"سيدانا"**: هذا مرفوع أو منصوب؟ مرفوع، ولو نصب لقال: "سيدينا".

يزعمان: هنا عاملة أم ملغاة ومهملة؟ ملغاة، كيف عرفت؟ نقول: "هما سيدانا" مبتدأ وخبر، ويزعمان: فعلٌ مبطل ملغى مهمل، ولو أَعملَ لجاز، فكان يقول في الكلام: "إياهما سيديْنا"، يعني يزعمان نفسيهما سيديْنا، وهذا المرجوح.

الطالب: (٠٠:٥٤:٥٦)@ سؤال غير مسموع.

الشيخ: لا، المعنى لا يختلف، وإنما يختلف العمل فقط، نعم؟ فعلٌ مُلغى العمل أو مُبطَل.

ومن إبطال الفعل المتوسط قول الشاعر:

أبـالأراجيز يـا بـنَ اللـؤم تُوعـدني   وفي الأراجيز خلـتُ اللـؤم والخـوَرُ

هذا شاعر فحل نسيت اسمه الآن اختلف مع أحد الرُّجاز الذين يقسمون الرَّجز أو يقولون الرَّجز، فتوعده بأن يهجوه، فيقول: ستهجوني برجز؟! اهجُ كما تشاء.. يقول: **"أبالأراجيز يا بنَ اللؤم تُوعدني"**، وفي رواية: **"أبا الأراجيز"** سأناديه يا أبا الأراجيز، أبا الأراجيز أو أبي الأراجيز تُنطق بالفتحة أو الكسرة، المهم...

أبـالأراجيز يـا بـنَ اللـؤم تُوعـدني   وفي الأراجيز خلـتُ اللـؤم والخـوَرُ

يقول: اللؤم والخور في الأراجيز: اللؤم: مبتدأ، والخبر: في الأراجيز، يقول: "اللؤم في الأراجيز": مبتدأٌ وخبر، ثم قدَّم الخبر فقال: "في الأراجيز اللؤم"، ثم وسَّط هذا الفعل الناسخ، فقال: "في الأراجيز خِلتُ اللؤم"، هنا وسَّط الفعل الناسخ؛ إذًا يجوز أن يُعمِل وهذا هو الأرجح، فكأنه يقول: "في الأراجيز خِلتُ اللؤم والخوَر"، ويجوز أن يُهمل وهذا الذي قاله الشاعر: **"وفي الأراجيز خلتُ اللؤم والخوَرُ"**.

نعم، لأن الكوفيين في المتأخر والمتوسط ما دخلوا في هذا الخلاف؛ لأن خلافهم ضعيف إذا تأخر الناسخ أو توسط، قلنا ما الحكم؟ جواز الإلغاء والإعمال، هذا قول البصريين، والكوفيون قالوا: يجب الإلغاء إن تأخر أو توسَّط، فغالبًا لا يذكر النحويين خلافات الكوفيين إلا الخلافات القوية؛ لأن لهم خلافات كثيرة ضعيفة.

قالوا هنا: إنه إذا تقدَّم يجوز الإلغاء ويجوز الإعمال؛ الإعمال: لكونه تقوَّى بالتقدم، والإلغاء: على أن هذه الأفعال يجوز عندهم أن تُلغى، واستشهدوا على ذلك ببيت وهو قول الشاعر:

كذاك أُدِّبت حتى صار من أدبي ... أنّي وجدت مِلاك الشيمة الأدب

واستشهدوا ببيتٍ آخر، يعني يستشهدوا بأبيات قليلة جدًا على قاعدة بعض الكوفيين أنهم يخرقون القواعد بالأبيات القليلة، أما البصريون فعلى جادتهم وهو أنهم لا يُقعِّدون إلا بالكثير، فإن وُجد قليلٌ يخالف هذه القواعد فإنهم يحترمونه ولا يُخطِّئونه ويحاولون أن يُخرِّجوه ولو على تكلُّف، هم يعرفون أن تخريجهم هذا مُتكلَّف وأنه لا يجوز في غير ذلك، لكن فقط من باب احترام الفصيح أنهم لا يُخطِّئونه، وإن لم يستطيعوا أن يُخرِّجوه، قالوا: (٠٠:٥٩:٠٠)@، لكن ما يخربون قواعدهم.

ومن ذلك هذا البيت؛ فالكوفيون قالوا: إنه يجوز الإلغاء واستدلوا بهذا البيت، والبصريون بقوا على قاعدتهم، قالوا: إن هذا ضرورة أو قالوا: نتكلف فنُخرِّجه على أن هناك ضمير شأن؛ يعني أني وجدت الشأن مِلاك الشيمة الأدب:

فالشأن: المفعول الأول؛ وجدتُ الشأنَ.

والمفعول الثاني: الجملة الاسمية "مِلاك الشيمة الأدب"، لأن المفعول الثاني كان خبر يمكن أن يكون مفرد ويمكن أن يكون جملة اسمية أو جملة فعلية، وقد وقع هنا جملة اسمية.

قالوا: يُمكن أن نتكلف فنُخرِّجه على وجود ضمير شأن محذوف، والتقدير: "أني وجدته"؛ أي الشأن "مِلاك الشيمة الأدب"، أني وجدت الشأن مِلاك الشيمة الأدب.

وجدت: فعل وفاعل.

شأن: مفعول أول.

والمفعول الثاني: الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر "مِلاك الشيمة الأدب".

قالوا: أو نتكلف ونُقدِّر لام ابتداءٍ محذوفة، والتقدير: "أني وجدت لمِلاك الشيمة الأدب"، وإذا جاء بعد هذه الأفعال لام الابتداء فإنها لا تعمل كما سيأتي بعد قليل في التعليق، فهذه اللام تمنع هذه الأفعال أنها تعمل فيما بعدها، فيكون مبتدأً وخبرًا.

وهذه تخريجات مُتكلَّفة، ولكنهما يقولونها فقط في الشواهد الفصيحة التي تخالف القواعد؛ لأن اللغة عند البصريين هي أمر لساني، والأمور اللساني أقرب إلى الأمور الاجتماعية، والأمور الاجتماعية لا تكاد تجد فيها حدًا، ليست أمورًا حدية وإنما لها شيء من المرونة، يعني قد تجد قاعدة ثم تجد فيها شواذ

وخلافات، فالمجتمع.. تقول: هذا المجتمع كريم وقد تجد فيه بخلاء، أو هذا المجتمع بخيل وقد تجد فيه كرماء، ومع وجود هؤلاء الشواذ لا يمنعك أن تصدر هذا الحكم؛ لأن الحكم دائمًا للكثير، لكن وجود قليل من البخلاء في هذا المجتمع هل يُجوِّز أن تقول: أن هذا المجتمع بخيل؟ لا.

أما الكوفيون فيأخذون المسألة كالأحكام الشرعية؛ بما أنه وُجد دليل يُجوزون المسألة، وهذا يخالف طبيعة اللغة؛ لأن طبيعة اللغة أنها أمر اجتماعي، أحكامها تقوم على الأكثرية وعلى الأغلبية.

ثم قال ابن مالك بعد ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان الحكم الثاني المختص بهذا الباب وهو التعليق، قال:

وَالْتَزِمِ التَّعْلِيْقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا
٢١٣. وَإِنْ وَلاَ لاَمُ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمٍ ... كَذَا وَالاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ

يقول: **"وَالْتَزِمِ التَّعْلِيْقَ"** متى التزم التعليق؟ إذا جاء المبتدأ والخبر قبل ما النافية **"قَبْلَ نَفْيِ مَا"**، **"وَإِنْ"**: يعني إذا جاء المبتدأ والخبر بعد (إن) النافية، **"وَلاَ"**: أي إذا جاء المبتدأ والخبر بعد (لا) النافية، **"لاَمُ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمٍ كَذَا"**: كذلك إذا جاء المبتدأ والخبر بعد لام الابتداء أو جاء المبتدأ والخبر بعد (لام) القسم، **"وَالاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ"**: أيضًا إذا جاء المبتدأ والخبر في أسلوب استفهام، كل هذه مُعلّقات.

التعليق في هذا الباب؛ باب (ظنَّ وأخواتها)، التعليق مثل المرأة المُعلقة وهي المتروكة، لم تُطلَّق ولم يُعاشرها زوجها كبقية النساء، تُسمى مُعلقة، كذا التعليق هنا، فالفعل ليس عاملًا عملًا كاملًا وليس مُلغىً إلغاءً كاملًا كما سبق في الإلغاء.

يقولون: التعليق هو إبطال العمل في اللفظ دون المحل، يعني أن هذه الأفعال

لا تعمل في ألفاظ المبتدأ والخبر، لفظ المبتدأ يبقى مرفوعًا مبتدأً، ولفظ الخبر يبقى مرفوعًا خبرًا، ولا تستطع هذه الأفعال أن تنصب المبتدأ وتنصب الخبر في اللفظ، ولكن عملها يبقى في محل هذه الجملة الاسمية كمبتدأ وخبر؛ بحيث لو عطفت عليها معطوفًا أو أتبعتها بأي متبوع لك أن تُراعي اللفظ وهو الرفع ولك أن تُراعي المحل وهو النصب، هذا هو التعليق، إذًا فعمله أُبطل تمامًا أو بَقي في المحل.

ما حكم التعليق؟ هل هو كالإلغاء جائز أم واجب؟

واجب، ويدل على ذلك قول ابن مالك: **"وَالْتَزِمِ التَّعْلِيْقَ"**، طيب.. ما سببه؟ ما الذي يُسببه؟ الذي يُسببه يا إخوان: هو أن يوجد فاصل حاجز قوي بين هذه الأفعال الناسخة وبين المبتدأ والخبر، قد يوجد أحيانًا في بعض الأساليب حاجز قوي بين هذه الأفعال والمبتدأ والخبر، من طبيعة هذا الحاجز في اللغة العربية أنه يمنع ما قبله في العمل فيما بعده، هذه الحواجز ماذا نُسميها؟ أشرنا إليها أكثر من مرة؟

هذه الألفاظ التي لها الصدارة، إذا جاءت في الجملة الاسمية مُصدرةً بلفظ له الصدارة، يعني يجب أن يكون في صدر الجملة، في صدر الكلام، فالاستفهام له الصدارة، ما النافية لها الصدارة، مثل (لا) النافية لها الصدارة، هذه الألفاظ التي لها الصدارة إذا جاءت في أول الجملة الاسمية: (هذا محمدٌ كريمٌ)، طيب اِنفِها بـ (ما): (ما محمدٌ كريمٌ) هذه جملة اسمية مسبوقة بـ ما النافية، وما النافية لها الصدارة.

طيب.. أدخل (علمتُ) على هذه الجملة (ما محمدٌ كريمٌ)؟

(علمتُ ما محمدٌ كريمٌ)؛ لأن (ما) لها الصدارة، تمنع ما قبلها بأن يعمل لما

بعدها، لو عمِل ما قبلها في ما بعدها لم يكن لها الصدارة، لكن هذه (٠١:٠٧:١٠)@ لها الصدارة، يعني أنها يجب أن تقع في أول جملتها، ليس في أول الكلام مطلقًا، لا: في أول جملتها وهي الجملة الاسمية (محمدٌ كريمٌ)، تقول: (ما محمدٌ كريمٌ) (علمتُ ما محمدٌ كريمٌ).

إذاً ما السبب الذي يُوجب التعليق؟

هو وجود لفظ له الصدارة بين هذه الأفعال وبين المبتدأ والخبر، وإن شئت قلت: السبب في ذلك: أن يكون المبتدأ والخبر مسبوقان بلفظٍ له الصدارة، وهذا اللفظ الذي له الصدارة من طبيعته في اللغة أنه يمنع ما قبله من أن يعمل فيما بعده.

وهذه الألفاظ التي لها الصدارة هي التي ذكرها ابن مالك قبل قليل في المُعلقات **"وَالْتَزِمِ الْتَّعْلِيْقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا"**، يريد ما النافية، **"وَالْتَزِمِ الْتَّعْلِيْقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا وإِنْ"**: يعني نفي (ما) ونفي (إن) ونفي (لا)، بهذا عطف.

إذًا ما النافية وكذلك إن النافية وكذلك لا النافية ثم قال: **"لاَمُ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمٍ كَذَا"**، وأيضًا من المعلقات التي لها الصدارة: لام الابتداء ولام القسم، ثم قال: **"وَالاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ"**: أيضًا الاستفهام من المعلقات؛ لأن له الصدارة.

- **نبدأ بـ (ما) النافية:**

قلنا لو قلت: (محمدٌ كريمٌ)، ثم أدخلت عليه فعلًا ناسخًا من (ظنَّ وأخواتها) لقلت: (ظننت محمدًا كريمًا)، (علمتُ ما محمدٌ كريمٌ)، لكن لو جعلت قبل المبتدأ والخبر (ما)؟ فتقول: (ما محمدٌ كريمٌ)، ثم أدخل فعل من هذه الأفعال، ستقول: (ظننت ما محمدٌ كريمٌ) أو (علمتُ ما محمدٌ كريمٌ):

علمتُ: فعلٌ وفعل، و(علِم) هنا فعلٌ معلق، نقول: فعلٌ معلقٌ بـ (ما) النافية.

ما: حرف نفي.

محمدٌ كريمٌ: مبتدأ وخبر.

طيب يا إخوان؛ هل يصح في هذه الجملة يا شباب أن نقول: (علمتُ ما محمدٌ كريمًا)؟ نعم، يصح إذا أردت الحجازية، ما الحجازية تعمل عمل ليس، فإذا أردت الحجازية تقول: (علمتُ ما محمدٌ كريمًا)، (ما هذا بشرًا)، وإذا أردت التميمية فهي حرفٌ مهمل، فتقول: (علمتُ ما محمدٌ كريمٌ).

والله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء:٦٥]، "عَلِمْتَ": فعل وفاعل وهو فعل معلق بـ (ما)، "ما": حرف نفي، "هَؤُلاءِ يَنطِقُونَ": هل نقول ما حجازية و"هؤلاء" اسمها و"ينطقون" خبرها؟ أم نقول: تميمية و "هَؤُلاءِ يَنطِقُونَ" مبتدأ وخبر؟

الإعرابان من الناحية الصناعية النحوية جائزان، إلا أن الأظهر في الآية أنها حجازية؛ لأن القرآن إنما جاء بلغة قريش، وقلنا: إن (ما) جاءت في القرآن عندما تكلمنا على (ما) الحجازية، قلنا: إن ما جاءت حجازية ولم تأتِ فيه تميمية.

ولأن هذه المعلقات تُعلق هذه الأفعال عم عملها، تُبطل عملها لفظًا جوَّزت حينئذٍ دخولها على الجملة الاسمية وعلى الجملة الفعلية؛ لأن كل مبطلٍ للعمل يُبطل الاختصاص بالجملة الاسمية، هذا الأصل؛ الأصل في مبطلات العمل أنها تُبطل الاختصاص، يعني هل يُمكن أن تدخل (علمت) حينئذٍ على جملة فعلية؟ يمكن، تقول: (علمت ما سافر محمدٌ) دخلت (علمت) على جملة فعلية، كيف دخلت على جملة فعلية؟ لأنه فعلٌ معلق بـ (ما) النافية.

- **والمعلق الثاني قلنا: (لا) النافية:**

كأن تقول: (علمت لا محمدٌ عندك ولا زيدٌ)، "محمدٌ عندك": مبتدأ وخبر، ولا: نافية، علمت: فعلٌ وفاعل وهو فعل معلق عن العمل بـ (لا) النافية.

ومن كلامهم: (أحسب لا يقوم زيد)، هنا (أحسب) فعل معلق لكن دخل على جملة اسمية ولا فعلية؟ فعلية لأنه مُعلَّق، المعلق قد يدخل على اسمية وقد يدخل على فعلية.

لكن ما رأيكم لو قلنا: (علمتُ لا خيرٌ عندك و لا شر)، كيف نضبط الجملة؟ نقول: (علمتُ لا خيرٌ عندك و لا شرٌ)، أيجوز وجهٌ آخر؟ (علمتُ لا خيرَ عندك و لا شرٌ)، هذه في (لا) التي لنفي الجنس، (لا) لنفي الجنس لك أن تجعلها نافية للجنس فتعمل عمل (إنَّ)، ولك أن تجعلها عاملة عمل (ليس)، ولا هنا إذا جعلتها عاملة عمل (إنَّ) نافيةً للجنس فقد تكررت، وإذا تكررت (لا) في نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله) لك خمسة أوجه، يعني هنا لك خمسة أوجه فيها. فلا بد أن تجمعوا الأحكام النحوية التي ذُكرت في الأبواب بكل الأساليب.

- **والمُعلِّق الثالث هو (إنْ) النافية:**

(إنْ) في اللغة قد تأتي على عدة أوجه؛ قد تأتي شرطية (إن تجتهد تنجح)، وقد تأتي زائدة، وقد تأتي نافية، وإنما تأتي نافيةً إذا كانت بمعنى (ما)، (إنْ) النافية كأن تقول: (علمتُ إن نجح إلا محمد) يعني علمت ما نجح إلا محمد، كيف دخلت (علمت) على جملة فعلية؟ لأنه فعلٌ معلَّق.

ولو أدخلتها على جملة اسمية، لكنت تقول مثلًا: (علمت إنْ زيدٌ ناجحٌ) يعني: علمت ما زيدٌ ناجح، وقال سبحانه: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:٥٢]، المعنى والله أعلم: وتظنون ما لبثتم إلا قليلًا.

- **والمعلِّق الرابع لام الابتداء:**

ولام الابتداء كما شرحناها في باب (إنَّ) وأخواتها لامٌ مفتوحة نفيد التوكيد والتقوية، فإذا قلت: (محمدٌ كريمٌ) مبتدأ وخبر، ثم أكدته بـ لام الابتداء المفتوحة،

كنت تقول: (لمحمدٌ كريمٌ) مبتدأ وخبر ومسبوق بلام الابتداء ولام الابتداء لها الصدارة.

طيب أدخل (علمتُ) على (لمحمدٌ كريمٌ)؟ فتقول: (علمت لمحمدٌ كريمٌ)، فـ(علِمَ) حينئذٍ تتعلق ولا تعمل إلا في المحل ولا تعمل في اللفظ.

• **ومن المعلقات لام القسم:**

لام القسم: هي واقعة في القسم سواءً كان قسمًا مصرَّحًا به أو كان قسمًا مقدَّرًا، كأن تقول: (ظننت لقد سافر محمد)، يغني ظننت والله لقد سافر محمد، سواء صرحت بالقسم أو لم تُصرِّح بالقسم الحكم واحد.

(ظننت لقد سافر محمد): انظر كيف دخلت (ظننت؟) على الجملة الفعلية! لأنه معلق، وتقول: (علمت لأموتن اليوم أو غدًا)؛ أي علمت والله لأموتن، والشاعر يقول:

ولَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إنَّ المَنايا لا تطيشُ سِهامها

"ولَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ": أي علمت والله لتأتين.

• **المعلق السادس وهو الأخير: أداة الاستفهام:**

متى ما وقع بعد هذه الأفعال أداة استفهام فإن الاستفهام له الصدارة ويُعلِّق هذه الأفعال عن العمل، كأن تقول: (محمدٌ كريمٌ) مبتدأٌ وخبر، أدخل عليه حرف استفهام (هل أو الهمزة)؟ ستقول: (هل محمدٌ كريمٌ)، فهل: حرف استفهام هامل لا عمل له، ومحمدٌ كريمٌ: مبتدأٌ وخبر، ثم أدخِل (علمتُ)؟ ستقول: (علمتُ هل محمدٌ كريمٌ؟) (علمتُ أمحمدٌ كريمٌ)، تتعلق هذه الأفعال عن العمل.

ومن ذلك أن تقول: (علمت من في الدار)/ (علمتُ من أبوك)، علمت: فعلٌ وفاعل، من أبوك: هذه جملة اسمية، هي الأصل قبل دخول الناسخ (من أبوك)

جملة اسمية، مبتدأ وخبر، لكنها جملة مُصدرة باستفهام، والاستفهام له الصدارة، فإذا أدخلت عليها (ظنَّ وأخواتها) قلت: (علمتُ من أباك ولا علمتُ من أبوك؟) (علمتُ من أبوك)، ما تعمل هذه الأفعال المعلقة في اللفظ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء:١٠٩]، لولا الاستفهام لكان يقال في اللغة: (إن أدري قريبًا أم بعيدًا) لكن لوجود الاستفهام هنا عُلِّق العمل فقيل: **"وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ"**.

وقال سبحانه: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾ [الكهف:١٢]، أصل الكلام قبل دخول (نعلم) والله أعلم: أي الحزبين أحصى، جملة اسمية مبتدأ وخبر، ثم دخلت (لنعلم أَيُّ) فلم يستطع هذا الفعل أن يعمل في الفظ؛ لأنه معلق لوجود...

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثالث والثلاثون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأهلًا وسهلًا ومرحبًا بكم، وحيَّاكم الله وبيَّاكم في هذه الليلة؛ ليلة الاثنين الثالث والعشرين من شهر جُمادى الأولى من سنة ثلاثين وأربعمائةٍ وألف، في جامع الراجحي بحي الجزيرة في مدينة الرياض، ينعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثالث والثلاثون من دروس شرح ألفية بن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، نسأل الله أن يجعله درسًا مباركًا مفهومًا، إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير.

قبل أن نبدأ يا إخوة في الشرح: كأن الإخوة في الجامع يرغبون أن يكون هذا الدرس آخر درس قبل الاختبارات، فلرغبتهم في ذلك فيكون هذا الدرس هو آخر دروس هذا الفصل، وإن أردتم أيضًا الدرس التالي في الأسبوع القادم وهو الدرس الأخير، فلا مانع لديهم ولا مانع لدي، على حسب الذي يُناسبكم، وإن كان الأمر سيضيق عليكم في الأسبوع القادم، فسيكون هذا الدرس الدرس الأخير.

فهل تريدون أن يكون الدرس الأخير أم الأسبوع القادم يكون في درس؟

هذا آخر درس... اليوم سننتهي من باب (ظنَّ وأخواتها) فقط، كنت أظن أن

الدرس القادم آخر الدرس؛ فلهذا خططت أن هذا الدرس ننتهي فيه من (ظنَّ) والدرس القادم ننهي فيه باب (أعلمَ) لننتهي من أحكام الجملة الاسمية، لكن لا إشكال، إذًا سيكون هذا الدرس -إن شاء الله- آخر درس في هذا الفصل، ثم -إن شاء الله- نبدأ في الدورة القادمة من باب (أعلمَ وأرى) إن شاء الله تعالى.

في هذه الليلة -إن شاء الله تعالى- سندرس بقية الأحكام في باب

(ظنَّ وأخواتها)

وقد شرحنا في الدرس الماضي أول هذا الباب؛ باب (ظنّ وأخواتها)، أما الأبيات التي نشرحها في هذا الدرس فهو قول إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢١٤.لِعِلْـمِ عِرْفَـانٍ وَظَـنٍّ تُهَمَـه ... تَعْدِيَـةٌ لِوَاحِـدٍ مُلْتَزَمَـه
٢١٥.وَلِـرَأَى الرُّؤْيَـا انْـمِ مَـا لِعِلِمَـا ... طَالِـبَ مَفْعُـوْلَيْنِ مِـنْ قَبْـلُ انْتَمَـى
٢١٦.وَلاَ تُجِـزْ هُنَـا بِـلاَ دَلِيْـلِ ... سُـقُوْطَ مَفْعُـوْلَيْنِ أَوْ مَفْعُـوْلِ
٢١٧.وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُوْلُ إِنْ وَلِي ... مُسْـتَفْهَمًا بِـهِ وَلَـمْ يَنْفَصِـلِ
٢١٨.بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ ... وَإِنْ بِـبَعْضِ ذِي فَصَـلْتَ يُحْتَمَـلْ
٢١٩.وَأُجْـرِيَ الْقَـوْلُ كَظَـنٍّ مُطْلَقًا ... عِنْـدَ سُـلَيْمٍ نَحْـو قُـلْ ذَا مُشْـفِقًا

تكلَّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات على بعض الأحكام في باب (ظنَّ وأخواتها)، أما البيت الأول والثاني اللذين قرأناهما قبل قليل وهما قوله:

لِعِلْـمِ عِرْفَـانٍ وَظَـنٍّ تُهَمَـة ... تَعْدِيَـةٌ لِوَاحِـدٍ مُلْتَزَمَـة
وَلِـرَأَى الرُّؤْيَـا انْـمِ مَـا لِعَلِمَـا ... طَالِـبَ مَفْعُـوْلَيْنِ مِـنْ قَبْـلُ انْتَمَـى

كان الأفضل لابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يذكر هذين البيتين بعد الأبيات الثلاثة الأولى التي عدَّدَ فيها (ظنَّ وأخواتها)؛ لأن الكلام في هذين البيتين أيضًا يتعلق بمعاني (ظنَّ وأخواتها)، لكنه فصَلَ بالكلام على التعليق والإلغاء.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لِعِلْـــمِ عِرْفَـــانٍ وَظَـــنِّ تُهَمَـــة   تَعْدِيَـــــةٌ لِوَاحِـــــدٍ مُلْتَزَمَـــــة

ذكر في هذا البيت رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الفعل (عَلِمَ) والفعل (ظنَّ) قد يأتيانِ بمعنيين آخرين غير المعنيين المذكورين من قبل وهما من أخوات (ظنَّ)، فإن (عَلِمَ) إنما تكون من أخوات (ظنَّ) إذا نصبت مفعولين، وكذلك (ظنَّ) تكون من هذا الباب إذا نصبت مفعولين إلا إن ابن مالك يقول: إنَّ (عَلِمَ) قد تأتي في اللغة العربية بمعنى (عَرَف)، فكما تقول: (عرفتُ الحق) تقول: (علمتُ الحق)، و(عرفتُ الحق) نصبت مفعولًا به واحدًا؛ عرف: فعل والتاء فاعل، والحق: مفعولٌ به أول، هو مفعولٌ واحد.

وتقول: (عرفتُ محمدًا) و (علمتُ محمدًا)، و(عرفتُ الجواب) و (علمتُ الجواب). يقول: إن (عَلِمَ) قد تأتي في اللغة العربية بمعنى (عرف)، فإذا كانت بمعنى (عرف) فإنها تنصب مفعولًا به واحدًا، حينئذٍ تكون من هذا الباب أو تخرج؟ تخرج من هذا الباب.

وعلى ذلك فإن (عَلِم) تكون في اللغة العربية على معنيين:

المعنى الأول: تكون فيه بمعنى عرَف وتنصب مفعولًا به واحدًا.

والاستعمال الثاني: أن تكون بمعنى العلم، فتنصب مفعولين.

لكن ما الفرق بين معنى الاستعمال الأول إذا كانت بمعنى (عرف) وبين الاستعمال الثاني إذا كانت بمعنى العلم؟ يعني ما الفرق بين المعرفة والعلم؟ ما الفرق بين قولك (عرفت محمدًا) وبين قولك (علمت محمدًا واقفًا)؟

الطالب: (@٠٥:٠٧:٠٠).

الشيخ: حديثة.. والعلم؟

الطالب: والعلم يقين.

الشيخ: طيب.. محاولة، نعم، المعرفة تأتي من بعد جهل، والعلم (@٠٠:٠٧:٢٨) يأتيا من بعد جهل، نعم.. تفضَّل يا...

الطالب: (@٠٠:٠٧:٤١).

الشيخ: هذا من حيث العمل لكن السؤال من حيث المعنى، ما الفرق بين (عرف) وبين (علم)؟

الطالب: (@٠٠:٠٧:٥٧).

الشيخ: نعم، أحسنت! الجمهور على أن (علمَ) إذا كانت بمعنى (عرف) تتعلق بالذوات، تتعلق بإدراك نفس الشيء، ذات الشيء، تقول: (عرفت محمدًا) يعني عرفت ذاته، من محمد، (عرفت محمدًا)، (عرفت الجواب) عرفت ما هو الجواب، تتعلق بإدراك ماهية الشيء، ذات الشيء، نفس الشيء، أما العلم: فهو إدراك الشيء على صفةٍ من صفاته؛ يعني معرفة أن محمد قائم، ليس فقط معرفة أن هذا محمد، لا، معرفة أن هذا محمد وأنه قائم، معرفة الشيء على صفةٍ من صفاته.

فالمعرفة تكون للأشياء المجردة المجملة، والعلم يكون في الأمور التفصيلية، فإذا كانت بمعنى (عرَفَ) فيكون معناها: إدراك نفس الشيء وذاته دون صفاته؛ فلهذا ينصب هذا الشيء مفعولًا به واحدًا (عرفتُ محمدًا) و (عرفتُ الحق) و (عرفتُ الطريق)، وكذلك تقول: (علمت محمدًا)، و(علمت الجواب)، و(علمت الطريق).

أما إذا كانت (عَلِمَ) بمعنى العلم وهذا هو معناها الأصلي؛ أن تكون (علِمَ) بمعنى العلم، فيكون معناها: فهو إدراك الشيء على صفةٍ من صفاته، فتنصب

مفعولين؛ تنصب الشيء نفسه وتنصب صفته، فتقول: (علمتُ محمدًا واقفًا/ علمتُ الحق منتصرًا/ علمتُ المسجد واسعًا).

ولهذا يقال: "الله عالِم"، ولم يقال: "الله عارف"، هذا التفصيل بين العلم والمعرفة هو الذي عليه المحققون والجمهور، وقال بعض العلماء: إنهما سواء؛ العلم والمعرفة بمعنىً واحد، هذا ما يتعلق بـ (علِمَ)، فـ (عَلِمَ) تدخل في هذا الباب إذا كانت بمعنى العلم وهو تفصيل معنى الشيء بصفةٍ من صفته فتنصب مفعولين، وإذا كانت بمعنى (عرَفَ) تخرج من هذا الباب وتنصب مفعولًا به واحدًا.

وكذلك (ظنَّ)، قال: **"وَظَنِّ تُهَمَة"**؛ (ظنَّ) قد تأتي أيضًا بمعنى الاتهام، تقول: (ظننت زيدًا) يعني اتهمته، ويقول: (ظننت زيدًا على المال) يعني اتهمته على المال، فإذا كانت (ظنَّ) بمعنى الاتهام ليست بمعنى الشك، فإنها حينئذٍ تنصب مفعولًا به واحدًا وتخرج من هذا الباب.

فلهذا قلنا: كان الأفضل لهذا البيت أن يأتي مباشرة بعد الأبيات الثلاثة الأولى التي عدَّد فيها ابن مالك أفعال هذا الباب؛ ليُبيِّن أن العلم والظن إذا كان بمعنى العرفان والاتهام أنهما يخرجان من هذا الباب.

وأيضًا نبَّه إلى معنىً آخر لـ (رأى)، فقال في البيت التالي:

وَلِـرَأَى الرُّؤيَـا انْـمِ مَـا لِعَلِمَـا ... طَالِـبَ مَفْعُـوْلَيْنِ مِـنْ قَبْـلُ انْتَمَـى

(رأى): رأى الرؤيا، رأيتُ في النوم رؤيا، يقول: إن (رأى) قد تكون حُلمية منامية تُستعمل فيما يرى النائم، فإذا كانت (رأى) حُلمية منامية كأن تقول: (رأيتُ في المنام محمدًا واقفًا) أو (رأيت في المنام المطر نازلًا) أو (رأيتُ في المنام أبي ساجدًا)، فما حكمها حينئذٍ من حيث العمل؟

يقول: "**انْمِ لها**": اجعل لها، اعْزُ لها "**مَا لِعَلِمَا**" التي تطلب مفعولين؛ أي أنها تدخل في هذا الباب وتنصب مفعولين كـ(عَلِمَ) التي تنصب مفعولين، فإذا قلت:

(رأيت في المنام أبي ساجدًا):

فـ(رأى): هذه حُلمية منامية.

أبي: مفعولها الأول.

ساجدًا: مفعولها الثاني.

وقد ذكرنا من قبل لـ(رأى) معنىً تدخل به في هذا الباب إذا كانت بمعنى (عَلِمَ)، تقول: (علمتُ الحق منتصرًا/ رأيت الحق منتصرًا)، فإذا كانت (رأى) بمعنى (عَلِمَ) فهي تدخل في هذا الباب، وإذا كنت حلمية منامية فهي أيضًا تدخل في هذا الباب وهذا استعمالٌ آخر لـ(رأى).

وأيضًا لها استعمالان آخران، فاستعمالاتها -ما شاء الله- أربعة:

بمعنى (عَلِمَ): تقول: (علمتُ محمدًا قائمًا/ رأيتُ محمدًا قائمًا) إذا كانت بمعنى الاعتقاد، (علمت الحق منتصرًا/ رأيت الحق منتصرًا) بمعنى الاعتقاد.

والمعنى الثاني: هي (رأى) المنامية الحلمية.

والمعنى الثالث: (رأى) البصرية بمعنى المشاهدة، تقول: (رأيتُ زيدًا) يعني شاهدتُ زيدًا، (رأيت القلم) أي شاهدتُ القلم، فإذا كنت (رأى) بصريةً فإنها تنصب مفعولًا به واحدًا: (رأيتُ محمدًا/ رأيتُ القلم) بمعنى شاهدت، ولو قال هذا القائل بـ(رأى) البصرية، يقول: (رأيتُ محمدًا واقفًا) بمعنى شاهدته واقفًا، أبصرته واقفًا، فما إعراب واقفًا؟ حال؛ لأن (رأى) بمعنى أبصر تنصب مفعولًا به واحدًا، بمعنى أبصرته حالة كونه واقفًا.

والفرق بين المفعول وبين الحال:

أن الحال فضلة ليس بعُمدة، لا يحتاج إليه الكلام، يستقيم الكلام من دونه، بنية الجملة تستقيم من دون الحال، تقول: (جاء محمد)، مع الحال تقول: (جاء محمدٌ مسرعًا).

أما المفعول من بنية الجملة، المفعول سواء المفعول الأول أو المفعول الثاني أو المفعول الثالث، يعني لا تقل: (ضربتُ) وتسكت، حتى تقل: (ضربتُ محمدًا) فالجملة تتكون من الفعل والفاعل والمفعول به، ولا تستغنى الجملة هنا عن المفعول به.

وفي باب (ظنَّ وأخواتها) يقول: (ظننتُ محمدًا مسافرًا) هل تستغني عن (مسافرًا) وتقول: (ظننتُ محمدًا) وتسكت؟ المعنى يبقى ناقصًا؛ لأن الجملة ما زالت ناقصة لأن (مسافرًا) تحتاج إليها الجملة لكي يكتمل معناها، يكتمل بناؤها، فـ (مسافرًا) ليس فضلة بخلاف (انطلق محمدٌ مسافرًا)، (انطلق محمد) قد تقف، تقول: (أنطلق محمد) تخبر أنه انطلق، (مسافرًا): حال لأنها فضلة، فالحال فضلة.

فلهذا لم يقولوا: إن المفعول في باب (ظنَّ) حال، بل قالوا: مفعولٌ أول ومفعولٌ ثانٍ؛ لأن الجملة لا تستغني عنها.

الاستعمال الثالث لـ (رأى): بمعنى الرأي والمذهب، تقول: (رأى الشافعي حِلَّ هذا الشيء) أو (رأت الشافعية الحِل ورأت الحنابلة الحُرمة) بمعنى المذهب، يعني ذهبت إلى هذا الأمر، وحينئذٍ تنصب مفعولًا به واحدًا أيضًا، فـ (رأى الشافعي الحِل): فعل وفاعل ومفعول به. إذًا فلـ (رأى) أربع استعمالات؛ في استعمالين تنصب مفعولين وفي استعمالين تنصب مفعولًا به واحدًا.

وقول الشاعر الذي يرثي قومه الذين قُتلوا في معركة، يقول:

أراهـــم رُفقتـــي حتـــى إذا مـــا تجـــافى الليـــل وانخـــزل انخـــزالًا

يقول: "**أراهم رُفقتي**" يعني في المنام، أرى في المنام رُفقتي فإذا استيقظت لم أجدهم، "**أراهم رُفقتي**": هذه (رأى) حُلمية منامية، وقد نصب بها مفعولين: "**أراهم رُفقتي**"، أرى: هذا فعل مضارع والضمير (هُم) المفعول الأول: ورُفقتي: المفعول الثاني والفاعل مستتر تقديره أنا.

وقد سبق في الدرس الماضي أن ذكرنا أن للفعل (جعل) أكثر من استعمال، لها ثلاثة استعمالات:

تأتي بمعنى (اعتقد) فتكون من أفعال القلوب.

وتأتي بمعنى (صيَّر) فتكون من أفعال التصيير.

وتأتي بمعنى (خَلَقَ) فتنصب مفعولًا به واحدًا.

الشيخ: كأن عندك سؤالًا، سل.

الطالب: (@١٦:١٩:٠٠).

الشيخ: نعم، قد يكون للفعل بعض المعاني القليلة في الاستعمال فلا نذكرها، وإنما تهتم بذلك كتب اللغة.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلاَ تُجِـــزْ هُنَـــا بِـــلاَ دَلِيْـــلِ سُـــقُوْطَ مَفْعُـــوْلَيْنِ أَوْ مَفْعُـــوْلِ

ذكر حُكمًا من الأحكام التي تختص بهذا الباب، ما حكم حذف المفعولين؛ المفعول الأول والثاني في هذا الباب؟ يقول ابن مالك:

وَلاَ تُجِـــزْ هُنَـــا بِـــلاَ دَلِيْـــلِ سُـــقُوْطَ مَفْعُـــوْلَيْنِ أَوْ مَفْعُـــوْلِ

يعني إذا لم يكن هناك دليل على المفعول الأول أو المفعول الثاني أو

المفعولين فلا يجوز أن يُحذف أحدهما ولا كلاهما، فإن كان هناك دليل عليهما أو على أحدهما فما حكم الحذف؟ يكون الحذف جائزًا، فالكلام في هذا البيت على حذف المفعولين أحدهما أو كليهما.

فنقول في ذلك: لحذف المفعولين أحدهما أو كليهما حالات:

الحالة الأولى: أن يُحذفا كلاهما أو أحدهما لدليل؛ أن تحذف المفعولين معًا أو تحذف أحدهما لدليل، لوجود دليلٍ يدل على هذا المحذوف، فهذا الحذف جائز؛ للقاعدة المعروفة: "أنَّ كل معلومٍ يجوز حذفه"، والدليل الذي يدل على هذا المحذوف قد يكون دليلًا مقاليًا لفظيًا وقد يكون دليلًا معنويًا مفهومًا، وهذا الحذف الذي يكون لدليل يُسمى بالحذف الاختصاري أو الحذف اختصارًا أو الحذف من جهة الاختصار.

الحذف اختصارًا: يعني أن تحذف لوجود دليلٍ على هذا المحذوف، كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص:٧٤]، تزعمون ماذا؟ تزعمون هم شركاء، المعنى والله أعلم: أين شركائي الذين كنتم تزعمون هم شركاء؛ لوجود دليل سابق لفظي في قوله: "**أَيْنَ شُرَكَائِيَ**"، ففي الآية حذف المفعولين أم حذف أحدهما؟ حذف المفعولين: الأول (تَزْعُمُونَهم) الضمير، والثاني (شُرَكَاء).

ويقول الكُميت في قصيدة من قصائده الهاشميات:

بِــــأيِّ كِتَـــابٍ أَم بِأَيَّـــةِ سُــــنَّةٍ   تَـرَى حُـبَّهُم عَـارًا عَلَـيَّ وتَحسَـبُ

"**تَرَى حُبَّهُم عَارًا وتَحسَبُ**" هذا (تحسب) من أفعال هذا الباب، وقد حذف المفعولين والتقدير: "تَرَى حُبَّهُم عَارًا عَلَيَّ وتَحسَبه عارًا عليّ"، فحذف المفعولين لدلالة المفعولين المذكورين من قبل عليهما.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، تأملوا في الآية، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عمران:١٨٠]، الفعل عندنا (يحسب)، والفاعل: (الذين يبخلون)، "وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ" يحسبون ماذا؟ "وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بُخلهم هو خيرًا لهم بل هو شرٌّ لهم".

"وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ": أي لا يحسبن الذين يبخلون بُخلهم هو خيرًا، بُخلهم: المفعول الأول، وخيرًا: المفعول الثاني، وهو في الآية: ضمير الفصل يكون بضمير الرفع، ضمير الفصل يكون بين المتلازميْن، يكون بين المبتدأ والخبر: (محمدٌ قائم/ محمدٌ هو قائم) أي محمدٌ قائم وهو ضمير فصل، أو تقول: (كان محمدٌ قائمً)، ثم تأتي بضمير الفصل: (كان محمدٌ هو قائمًا)؛ لأن (قائمًا) خبر كان، وهو: ضمير فصل...

الشيخ: لا، ضمير الشأن شيءٌ آخر، هذا ضمير فصل، وابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يتكلم على ضمير الشأن ولا على ضمير الفصل في ألفيته، عندما تكلم على باب الضمير، مع أنه تكلم عليهما في أصل الألفية، وأصل الألفية [الكافية الشافية في النحو والتصريف] في قرابة ثلاث آلاف بيت وهي موجودة ومشروحة بشرحه.

الطالب: (@١٩:٢٦:٠٠).

الشيخ: نعم، ما إعراب ضمير الفصل؟ فيه مذهبان؛ مذهب البصريين: أنه لا محل له من الإعراب، ومذهب الكوفيين: أن له محل من الإعراب، فقال الكسائي: محله بحسب ما قبله، وقال الفرَّاء: محله بحسب ما بعده، وهو على كل حال اللفظ ما يتغير؛ لأن ضمير الفصل لا يكون إلا بضمير الرفع.

ثم ننظر إلى قول عنترة بن شداد للعبسي في مُعلقته المشهورة، قال:

ولقد نزلتِ فلا تظني غيره ... مني بمنزلة المُحَبِّ المُكرَمِ

تقدير الكلام: ولقد نزلتِ مني بمنزلة المُحبّ المكرَم فلا تظني غيره، الفعل (تظني)، وياء المخاطبة فاعلة، و(غيره) المفعول الأول، والمفعول الثاني محذوف معلوم، تقديره: فلا تظني غيره واقعًا أو حاصلًا، يعني يُقدر بكونٍ عام.

فوجدنا أن المفعولين حُذفا في بعض الشواهد، وفي بعض الشواهد حُذف المفعول الأول، كالآية: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ [إبراهيم:٤٢]، وفي بعض الشواهد حُذف المفعول الثاني كما في بيت عنترة.

هذه الحالة الأولى للحذف؛ أن يُحذفا أو يُحذف أحدهما لدليل، وهذا جائز.

الحالة الثانية: أن يُحذف أحد المفعولين بلا دليل:

أن تحذف المفعول الأول وتبقي الثاني، أو تحذف الثاني وتبقي الأول، لكن بلا دليل، وهذا غير جائز اتفاقًا، هذا لا يجوز اتفاقًا.

والحذف بلا دليل يسمى **الحذف الاقتصاري**، أو الحذف اقتصارًا، أو الحذف من جهة الاقتصار، نعم.

الحذف بدليل ماذا يسمى؟ **الحذف الاختصاري**، والحذف بلا دليل يسمى الحذف الاقتصاري، لماذا لا يجوز أن يُحذف أحدهما –هذا باتفاق-؟

قالوا: لأن أصلهما المبتدأ والخبر، أليس المفعول الأول والثاني في باب ظنَّ وأخواتها أصلهما المبتدأ والخبر، ولا يجوز أن يبقى المبتدأ بلا خبر، ولا الخبر بلا مبتدأ، ولهذا اتفقوا على أنه لا يجوز ذلك، أن تحذف أحدهما بلا دليل.

الحالة الثالثة: أن يُحذفا معًا بلا دليل:

أن يُحذف المفعول الأول والثاني معًا بلا دليل، يعني أن تأتي بالفعل وحده، تأتي بالفعل والفاعل، تقول: ظننتُ، أو تقول: علمتُ، أو تأتي معهما بشيء غير

المفعول به، تأتي بظرف، ظننت اليوم، أو تأتي بحال، أو تأتي بمفعول مطلق: ظننت ظنًّا.

أن تحذف المفعول الأول والثاني معًا بلا دليل، ما حكم حذفهما بلا دليل؟

هذا الذي وقع فيه الخلاف، فذهب بعض النحويين إلى عدم جوازه، ونسبه بعضهم إلى الجمهور، ومنهم ابن مالك، هنا في البيت عندما قال:

وَلاَ تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيْلِ ... سُقُوْطَ مَفْعُوْلَيْنِ أَوْ مَفْعُوْلِ

فسقوط مفعولٍ واحد بلا دليل هذا ممتنع اتفاقًا، وسقوط المفعولين بلا دليل، هذا الذي فيه الخلاف، وقد اختار ابن مالك هنا عدم الجواز.

قالوا: لأنه لا فائدة منه؛ لأنه معلوم أن المتكلم إما ظان، وإما عالِم، إما متيقن وإما شاك، فما فيه فائدة أن تقول ظننت، أو تقول علمت، حتى تأتي بالمفعول الأول والثاني، أما أن تقول (ظننت) فقط من دون مفعولين، أو (علمت) من دون مفعولين، لا يوجد أبدًا، ليسا موجودين، حُذفا، غير موجودين، حُذفا اقتصارًا يعني بلا دليل.

وأجاز ذلك كثير من النحويين، ونُسب أيضًا للجمهور، وقالوا: بل هناك فائدة، فإذا قلت: ظننت، تخبر بأنك لست بعالم، لست متيقنًا، وإذا قلت: (علمت)، تخبر أنك على شك، واستدلوا على ذلك ببعض الشواهد، ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـًٔا﴾ [النحل:٧٨]، آسف ليست هذه الآية، وإنما المطلوب الآية الأخرى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [النور:١٩].

انظر إلى الفعلين: "يعلم"، و"تعلمون"، هنا لا حاجة إلى المفعولين، فالمعنى -والله أعلم-: "**وَاللهُ يَعْلَمُ**" إثبات العلم لله، "**وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ**" نفي العلم اليقيني

عنكم، ولا حاجة إلى تقدير مفعولين.

والمانعون قالوا: لا، يقدر مفعولين، **"وَاللهُ يَعْلَمُ"**، يعني والله يعلم الأشياء كائنةً، **"وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ"** الأشياء كائنةً، هذا التقدير ضعيف جدًّا؛ لأن المتبادر من معنى الآية **"وَاللهُ يَعْلَمُ"** إثبات العلم لله، **"وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ"** نفي العلم عنكم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ وَكُنتُمْ قَوْمًۢا بُورًا ﴾ [الفتح:١٢]، ظننتم فعل وفاعل، "ظن السوء" هذا مفعول مطلق، ليس هنا مفعول أول ولا ثاني، "ظننتم ظن السوء" يعني إثبات الظن السيء لهم، الإخبار بأنهم ظنوا ظنًّا سيئًا، هنا ما فيه مفعول أول ولا ثاني، ولا حاجة، المعنى أصلًا معنى الآية ليس على إثبات المفعولين، وإنما على إثبات الظن السيء لهم فقط.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴾ [النجم:٣٥]، "يرى" بمعنى يعلم.

وتقول أيضًا في الكلام: (فلانٌ متمكن في العلم؛ لأنه يعلم لا يظن)، بعض الناس: أظن، أظن... تقول: (فلانٌ متمكنٌ في الفقه لأنه يعلم لا يظن)، فتريد إثبات العلم له، ونفي الظن عنه، ولا تريد إثبات العلم والمفعولين، يعني العلم بصفة معينة، وإنما المراد إثبات العلم ونفي الظن.

فلهذا فإن الراجح في المسألة -والله أعلم- هو جواز حذفهما اقتصارًا إذا كان المعنى على إثبات مجرد العلم ومجرد الظن، وهذا معنى من المعاني التي قد تقصد إليها البلغاء والفصحاء في كلامها، نعم تفضل.

الطالب: (@٠٠:٣٥:٥٦)

الشيخ: طبعًا سيُخرجون كل هذه الشواهد وغيرها على تكلف تقدير مفعولين، **"وَاللهُ يَعْلَمُ"** يقدرون مفعولين، والله يعلم الأشياء كائنةً، يقدرون

مفعولين، لكن المعنى بذلك يضعف، معنى الآية يضعف، وليس على ذلك معنى الآية –والله أعلم–، وإنما معنى الآية –والله أعلم–: **"وَاللهُ يَعْلَمُ"** إثبات العلم لله، **"وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ"** نفي العلم عنكم، وليس المراد إثباته على صفة معينة، ونفيه عنكم بصفة معينة.

ثم بعد ذلك تكلم ابن مالك عن الحكم الأخير في هذا الباب، وهو **إجراء القول مُجرى الظن**، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ إِنْ وَلِي ... مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ

وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنَّ مُطْلَقَا ... عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْو قُلْ ذَا مُشْفِقَا

تكلم في هذه الأبيات على إجراء القول مُجرى الظن، ونقول ابتداءً:

إن الأصل في القول أنه ينصب ما بعده لفظًا إن كان مفردًا، إن كان المقول مفردًا لا جملةً فإنه ينصبه نصبًا لفظيًا، فتقول: (قلت الحقَّ، قلتُ الصوابَ، قلت كلمةً)، قال تعالى: ﴿وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبأ:٣٨]، "قال" فعل، والفاعل: هو، و"صوابًا" مفعولٌ به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

أما إذا دخل القول على جملة اسمية أو جملة فعلية، فالأصل فيها أن تُحكى كما هي، أن تُحكى الجملة على لفظها من دون تغيير، فإذا أردت أن تحكي بالقول قولنا: الله ربنا، فتقول: (قال الشيخ: اللهُ ربُّنا)، شرحت الدرس، جملة فعلية، احكها بالقول، فتقول: (قال الشيخ: شرحتُ الدرسَ)، فالقول إذا كان دخل على جملة، إذا كان المقول جملة اسمية أو فعلية، فما الأصل فيها؟ أن تُحكى بلفظها بلا تغيير، إلا إذا أجريت القول مُجرى الظن.

فإجراء القول مُجرى الظن فيه لغتان:

اللغة الأولى: لغة سُليم، من قبائل العرب الفصيحة، هذه القبيلة تجري القول مجرى الظن مطلقًا، بلا شروط، يعني تنصب الجملة الاسمية بالقول مفعولًا أول ومفعولًا ثانيًا، فإذا قلت: (محمدٌ كريمٌ) مبتدأ وخبر، ثم أردت أن تحكيها بالقول، ماذا تقول؟ تقول: (قال الشيخ: محمدٌ كريمٌ)، ويجوز: (قال الشيخ: محمدًا كريمًا)، قال الشيخ: فعلٌ وفاعل، محمدًا كريمًا: مفعولٌ أول ومفعولٌ ثانٍ، عند هذه القبيلة يجوز إجراء القول مجرى الظن مطلقًا، يعني أن تنصب بها المبتدأ والخبر، لك أن تنصب به المبتدأ والخبر، ولك أن لا تُجري، جائز، يجوز أن تُجري القول مجرى الظن وأن لا تُجريه.

ومن ذلك قول ابن مالك: **نَحْو قُلْ ذَا مُشْفِقَا**، أصل الجملة: هذا مشفقٌ، مبتدأ وخبر، ثم أدخلنا عليها قل، فلك أن تقول: قل: هذا مشفقٌ، بالحكاية، ولك أن تقول: (قل: هذا مشفقًا)، بلفظ المبتدأ والخبر على أن القول هنا مُجرى مُجرى الظن.

والعامة عندنا يأخذون كثيرًا بهذه اللغة، ويُجرون القول مُجرى الظن، فمن كلامهم: (محمد تقول أسد)، يعني محمد تظنه أسدًا، فهذا من إجراء القول مُجرى الظن، أو (هذا تقول رمح)، يعني هذا تقوله رمحًا يعني تظنه رمحًا، كذا تقول العرب.

الطالب: (@٠٠:٤٢:١٧)

الشيخ: يعني بمعنى الظن وإعماله

الطالب: (@٠٠:٤٢:٢٠)

الشيخ: قطعًا بالفصيح، نعم بالفصيح (محمدٌ تقول أسدًا) يعني تظنه أسدًا، أنا

أقصد العامة.

الطالب: (@٠٠:٤٢:٣٠)

الشيخ: لا، العامة ما تقول أسد، يعني تظنه أسدًا، فأجروا القول مجرى الظن، وإلا لو أرادوا بالقول حقيقة القول ما استقام لهم المعنى.

الطالب: (@٠٠:٤٢:٤٤)

الشيخ: كلاهما، هو في الإعراب والمعنى.

الطالب: (@٠٠:٤٢:٤٩)

الشيخ: أنا أقصد الإجراء، إجراء القول مجرى الظن يكون في المعنى، بتحميل القول معنى الظن، وبالإعراب، **أما جمهور العرب فإنهم لا يجرون القول مُجرى الظن إلا بأربعة شروط**:

الشرط الأول: أن يكون الفعل مضارعًا

مفتتحًا بتاء المخاطَب.

وقبله استفهام.

وهو متصل بالاستفهام، نحو: (أتقول: محمدٌ كريمٌ)، القول هنا بلفظ المضارع، تقول، ليس الماضي قال أو قل (الأمر)، أتقول أنت، ومسبوق باستفهام (الهمزة)، ولم يُفصل بينهما بفاصل، فلك حينئذٍ في الجملة الاسمية بعده أن تحكيها (أتقول: محمدٌ كريمٌ؟) على الأصل، ولك أن تجري القول مُجرى الظن فتنصب المبتدأ والخبر، فتقول: (أتقول: محمدًا كريمًا؟).

وإنما أجرى جمهور العرب القول مُجرى الظن بهذه الشروط لأن هذا هو الوارد، القاعدة المعروفة عند النحويين البصريين، وهو أن الشيء إذا خرج عن

أصله قُيد بهذا الأسلوب، الأمر إذا جاء على أصله فالأمر واسع، يجوز لك أن تتصرف فيه بالتقديم والتأخير والحذف، لكن إذا خرج الأمر عن أصله، فحينئذٍ تلتزم بهذا الوارد الخارج عن الأصل، ولا تعممه.

وإخراج القول وإجراؤه مُجرى الظن هذا إخراج له عن أصله، والذي ورد عن جمهور العرب في ذلك أنهم لا يُجرونه مجرى الظن إلا إذا كان بلفظ المضارع ومفتتحًا بتاء المخاطَب، ومسبوق باستفهام، ولم يُفصل بينه وبين الاستفهام بفاصل، كالمثال السابق: (أتقول محمدًا كريمًا؟)

ومن ذلك قول الشاعر:

أَمَّـا الرَّحِيـلُ فَـدُونَ بَعْـدِ غَـدٍ فَمَتَـى تَقُـولُ: الـدَّارَ تَجْمَعُنَـا؟

(فمتى تقول الدار تجمعنا)، يعني فمتى تظن الدار تجمعنا؟ متى: استفهام، وتقول: مجراة مجرى الظن، الدار تجمعنا: مبتدأ وخبر، فلك أن تحكيها، (فمتى تقول الدارُ تجمعنا؟)، ولك أن تحكيها: (فمتى تقول الدارَ تجمعنا؟)، كما قال الشاعر.

وقال الآخر:

متـى تقـول القُلُـص الرَّواسـما يحملـن أم قاسـمٍ وقاسـما

القُلُص: النوق، يقول: القلص الرواسم يحملن أم قاسم وابنها، الإبل تحمل أم قاسم، هذا المعنى، الإبل: مبتدأ، وتحمل: خبر، ثم قال: متى تقول الإبل تحمل أم قاسم؟ يعني متى تظنها؟ متى تظن الإبل تحمل أم قاسم؟ فقال:

متـى تقـول القُلُـص الرَّواسـما يحملـن أم قاسـمٍ وقاسـما

فتقول: جاء بلفظ المضارع، ومفتتح بتاء المخاطب وسُبق باستفهام ولم يفصل بينه وبين الاستفهام بفاصل، فلك أن تبقي الجملة الاسمية على لفظها وهذا

هو الأصل، فتقول: (متى تقول القلصُ الرواسم... يحملن)، ولك أن تجريها مجرى الظن فتنصب بها المبتدأ والخبر، كما قال الشاعر:

متـــى تقـــول القُلُـــص الرَّواســـما   يحملـــــن أم قاســـــمٍ وقاســـــما

إذًا فجمهور العرب لا يجرون القول مُجرى الظن إلا بهذه الشروط الأربعة، ومنها أن لا يُفصل بين الفعل المضارع وبين الاستفهام بفاصل **إلا إذا كان هذا الفاصل شبه جملة أو معمولًا.**

شبه الجملة –كما عرفنا– الجار والمجرور والظرف؛ لأن العرب تتوسع فيهما ما لا تتوسع في غيرهما، كأن تقول: (أتقول محمدٌ كريمٌ؟) ثم تفصل بينهما بالظرف ظرف الزمان، كأن تقول: (أاليوم تقول محمدٌ كريمٌ؟ أو محمدًا كريمًا؟) فصلت بالظرف ما فيه إشكال، تفصل بين الفعل والاستفهام؛ لأن من الشروط أن لا يُفصل بين الفعل والاستفهام، ويُغتفر الفصل بشبه الجملة وبالمعمول.

قد تفصل بالجار والمجرور، كأن تقول: (أتقول محمدٌ جالس في الدار؟) ثم افصل بالجار والمجرور (أفي الدار تقول محمدٌ جالسٌ أو محمدًا جالسًا).

قال الشاعر:

أبعـــد بُعـــدٍ تقـــول الـــدار جامعـــةً   شـملي بهـم أم تقـول البعـد محتومـا

القول هنا مُجرى مجرى الظن، ومعنى البيت: أبعد بُعدٍ تظن الدار جامعة شملي بهم أم تظن البعد محتومًا؟ فلهذا نصب المبتدأ والخبر بالقول، وفصل بقوله: (أبعد)، بعد هذه ظرف زمان.

وقلنا يُغتفر أيضًا أن تفصل بين الاستفهام والفعل بالمعمول، يعني بالمفعول الأول أو بالمفعول الثاني، لا بأس، كأن تقول: (أتقول: محمدً كريمًا؟) أو (أمحمدًا تقول كريمًا؟)، أو (أكريمًا تقول محمدًا؟)؛ لأن المفعول من الجملة فليس غريبًا،

ليس أجنبيًّا، فالفصل به كلا فصل.

ومن ذلك قول الشاعر:

أجهـــالًا تقـــول بنـــي لـــؤيٍّ لعمــــر أبيــــك أم متجاهلينـــا؟

أجهالًا تقول بني لؤي؟ يعني ببني لؤي قريش؛ لأنهم ينتسبون إلى جدهم لؤي، أجهالًا تقول بني لؤي؛ أي أجهالًا تظن بني لؤي؟ أي أتظن بني لؤي جهالًا؟ ثم قدم المفعول الثاني، فقال: أجهالًا تظن بني لؤي؟ لكنه أجرى القول مجرى الظن فقال: (أجهالًا تقول بني لؤي؟)

هذا ما يتعلق بشرح باب ظن وأخواتها، إن كان من سؤال فلنستمع إليه قبل أن نذكر بعض الفوائد المتعلقة بهذا الباب، تفضل.

الطالب: (@٠٠:٥٢:٢٢)

الشيخ: دائمًا إجراء الظن جائز، ليس واجبًا، سواء عند سليم فهو على إطلاق، أو عند الجمهور بالشروط الأربعة أيضًا جائز.

﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة:١٤٠]

الطالب: (@٠٠:٥٢:٥٢)

الشيخ: ما فيه إشكال، هو عند الجميع جائز، إلا إنه عند سليم بإطلاق، بلا شروط، وعند الجمهور بأربعة شروط.

الطالب: (@٠٠:٥٢:٥٩)

الشيخ: نعم، هو المفعول الثاني يحملن.

الطالب: (@٠٠:٥٣:٠٨)

الشيخ: لا، هي أصل الجملة: القلص الرواسم يحملن أم قاسم وقاسمًا،

القلص: مبتدأ، الرواسم: صفة، يحملن: الخبر، ثم أدخلت القول (متى تقول)، فلك أن تحكيها: (متى تقول القلصُ الرواسمُ يحملن)، ولك أن تجريها مجرى الظن فتنصب بها المبتدأ والخبر (متى تقول القلصَ) فتنصب المبتدأ (الرواسم يحملن) يحملن هو المفعول الثاني على كل حال، نعم، تفضل.

الطالب: (@٠٠:٥٣:٥٧)

الشيخ: هو لا شك أن المعرفة تأتي بعد جهل، لا شك في ذلك.

الطالب: (@٠٠:٥٤:٠٨)

الشيخ: العلم قد يُسبق بعلم غير كافٍ، يعني عندما تقول: عرفت محمدًا، فمحمد أصلًا أنت ما عرفته، ما عرفت هذا الشخص ثم عرفته، لكن إذا قلت: (علمت محمدًا واقفًا)، فأنت تعرف محمد، لكن تجهل هذه الصفة، فالمعرفة مسبوقة بجهل كامل، والعلم مسبوق بمعرفة ناقصة، أو بعلم غير كامل، وإلا لن يكون هناك فائدة من قول: إني علمت، علمت يعني لم تكن تعلم ثم علمت، نعم.

الطالب: (@٠٠:٥٤:٤٧)

الشيخ: من؟

الطالب: (@٠٠:٥٤:٥٨)

الشيخ: لا، لا أعرف أحدًا قال ذلك، بعضهم قال: إن المعرفة والعلم سواء، والأكثرون قالوا: إن العلم أعلى من المعرفة، حتى في التراجم الآن، تقول: فلان عالم بالتفسير، عارفٌ باللغة، إذا كان علمه الأول التفسير، تقول: عالمٌ بالتفسير، إذا كان مشارك في اللغة أو مطلع على اللغة، تقول: عارف باللغة، نعم، تفضل.

الطالب: (@٠٠:٥٥:٣٣)

الشيخ: لا، بالعكس، هنا بالعكس، هنا قول سيبويه يدل على أن المعرفة أقل من العلم؛ لأن سيبويه هنا يريد أن يبين الذات، نحن قلنا المعرفة: هو إدراك ذات الشيء، صفة الشيء، فأعرف المعارف يعني معرفة هذه الذات، أعرف الأشياء بذاتها الله عَزَّوَجَلَّ، نعم.

الطالب: (@٠٠:٥٦:١٤)

الشيخ: هذا من حيث التعريف اللغوي، أما علم الله عَزَّوَجَلَّ فهو العلم الكامل المطلق الذي لم يتقدمه جهل، نحن نتحدث عن المعاني اللغوية.

الطالب: (@٠٠:٥٦:٣٠)

الشيخ: هو تعريفها واحد، ينبني على هذا التعريف أشياء كثيرة، منها أنك إذا عرفت الذات لم تعرف الصفة، هذا ينبني عليها، ليس فرقًا آخر، أما العلم فهو أن تعرف الذات على صفة من صفاتها، فمعنى ذلك أنك تعرف الذات لكن تجهل الصفة، هذا منبني على التعريف، التعريف قد ينبني عليه أشياء كثيرة، وليست هذه الأشياء المنبنية على التعريف أشياء أخرى، هي مأخوذة من التعريف.

مما ذكرنا في الشرح يا إخوان البيت:

أراهـــم رُفقتـــي حتـــى إذا مـــا ... تجـــافى الليـــل وانخـــزل انخـــزالًا

هذا البيت لعمرو بن أحمر الباهلي يبكي قومه ويندبهم بعد أن قُتل كثير منهم في معركة من المعارك، وهي من الأبيات الجميلة التي يُحث الطلاب على حفظها، ومن هذه الأبيات قوله:

أبـــت عينـــاك إلا أن تلحـــا ... وتحتـــالا بمـــا بهمـــا احتيـــالا

قوله: (كأنهما سُعينا)، السُّعين القربة، القربة المعدة للشرب ونحو ذلك تُسمى سعنة، وتصغر على سُعين، سعن بالنون، فيشبه الماء الذي يتحدر من العين بالماء

الذي يتحدر من هاتين القربتين.

كأنهمـــــا سُـــــعينا مســـــتغيث يرجـــي طالعـــا بهمـــا اعتقـــالا
وَهَـــى خرزاهمـــا فالمـــاء يجـــري خلالهمـــا وينســـل انســـلالا

وهى خرزاهما؛ أي الخيط الذي يربط هذه القربة وهى، ولهذا يخرج الماء منها بكثرة، وعينه تدمع على قومه بكثرة كهذه القربة التي وهى خرزاهما.

علـــى حيـــين في عـــامين شـــتى فقـــد عنَّـــا طلابهمـــا وطـــالا
وأيـــام المدينـــة ودعونـــا فلـــم يـــدعوا لقائلـــة مقـــالا
فأيـــة ليلـــة تأتيـــك ســـهوا فتصـــبح لا تـــرى مـــنهم خيـــالا
أبـــو حـــنش يـــؤرقني وطلـــق وعمـــار وآونـــة أثـــالا
أراهـــم رفقتـــي حتـــى إذا مـــا تجـــافى الليـــل وانخـــزل انخـــزالا
إذا أنـــا كالـــذي يجـــري لـــوِرد إلـــى آل فلـــم يـــدرك بـــلالا

بلال، أي الأمر الذي يبُل، وقوله: رُفقتي، هذه يجوز فيها الضم والكسر، تقول: رُفقتي أو رِفقتي، ورُفقة أو رِفقة كلاهما وارد.

ومن الأبيات التي تُذكر في هذا الباب، في إجراء القول مُجرى الظن، قول الشاعر:

عـلام تقـول: الـرمح يثقـل عـاتقي إذا أنـا لـم أطعُـن إذا الخيـل كـرّتِ

يقول: لأي سبب أحمل الرمح إذا أنا لم أقاتل في المعارك به، (علام تقول الرمح يثقل عاتقي)، يعني علام تظن الرمح يثقل عاتقي، الجملة الرمح يثقل عاتقي، ثم أدخل عليها القول وأجراه مجرة الظن، فقال: علام تقول الرمحَ يثقل عاتقي.

إذا أنا لم أطعُن إذا الخيل كرتِ، أطعُن، هذا مضارع طَعَنَ، وطعن إذا كانت من قولهم طعن فلانٌ فلانًا بالسيف ونحوه، فالأفصح في مضارعه الضم، تقول: طعن يطعُن، ويجوز في لغة قليلة أن تقول: طعن يطعَن، بفتح العين.

وإذا كان من قولهم طعن فلانٌ على فلان أو في فلان، بمعنى الجرح والتنقص ونحو ذلك، فهذا بفتح العين فقط، طعن فلانٌ يطعَنه.

وكنا ذكرنا أيضًا بيتًا سابقًا في باب إن وأخواتها، ولم نتمكن من قراءة التعليق عليه في حينه لضيق الوقت، ونقرؤه لوجود وقت متسع، البيت هو قول الشاعرة:

شَلَّت يمينك إن قتلت لمسلمًا حلت عليك عقوبة المتعمدِ

هذا البيت ذكرناه في أي باب؟ في باب إنَّ في تخفيف إنَّ، تخفف إنَّ إلى قوله: إنْ، المعنى: شُلت يمينك إنك قتلت مسلمًا، ثم خففت إنّ إلى إنْ فحذفت الاسم، (إن قتلت)، هذا البيت لعاتكة بنت زيد رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا، وهي زوجة الزبير بن العوام رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، تقوله لقاتل الزبير، وهو عمرو بن جرموز المجاشعي، قتل الزبير بعدما رجع من قتال، وكان غافلًا فتغافله وقتله غدرًا، فقالت قصيدة جميلة، منها هذه الأبيات، تقول رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا:

غَدَر ابنُ جُرْمُوزٍ بفارس بُهْمَةٍ يوم اللقاء وكان غيرَ مُعَرِّدِ
يا عمرُو لو نَبَّهتَه لوجدَته لا طائشًا رَعِشَ الجنان ولا اليَدِ
شَلّتْ يمينُك إن قتلتَ لمُسلِمًا حَلَّت عليك عقوبةُ المُتعمد
إنَّ الزُّبير لَذُو بلاءٍ صادقٍ سَمْحٌ سَجِيَّته كريمُ المَشْهَدِ
فاذهب فما ظَفِرت يداك بمثلِه فِيمن مضى مِمن يَروحُ ويَغْتَدِي

هذه عاتكة بنت زيد رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا، تزوجها أولًا عبد الله بن أبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، فقُتل عنها، ثم تزوجها عمر بن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، فقُتل عنها، ثم تزوجها الزبير بن

العوام فقُتل عنها، وبعد الزبير خطبها علي بن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فرفضت، وقالت: إني لأضن بابن عم رسول الله عن القتل.

وقولها: شَلت، بفتح الشين، هذه هي اللغة العالية الفصحى، ويجوز في لغة قليلة، وقيل: لغة ضعيفة: شُلت يمينك، أما اللغة الفصيحة الأعلى في ذلك أن نقول: شَلت يمينك.

هذا آخر ما تيسر شرحه في باب ظن وأخواتها، ليبقى لنا باب (أعلم وأرى) من الأحكام النحوية للجملة الاسمية، سيكون -إن شاء الله- بعد... يكون في الفصل القادم -إن شاء الله-.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله.

محتويات الكتاب

سِلسِلَةُ شُرُوحِ النَّحْوِ والصَّرفِ لِلشَّيخِ سُلَيمَانَ العُيُونِي

شَرْحُ أَلفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

فِي النَّحوِ والتَّصرِيفِ

دُرُوسٌ أَلقَاهَا فَضِيلَةُ الشَّيخِ

سُلَيمَانُ بنُ عَبدِ العَزِيزِ بنِ عَبدِ اللَّهِ العُيُونِي

الأُستَاذُ الدُّكتُورُ فِي قِسمِ النَّحوِ والصَّرفِ وفِقهِ اللُّغَةِ بِكُلِّيَّةِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ

جَامِعَةُ الإِمَامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإِسلامِيَّةِ - بالرِّيَاضِ

الجُزءُ الثَّالِثُ

المفتي اللغوي

سُلَيمَانُ بنُ عَبدِ العَزِيزِ بنِ عَبدِ اللَّهِ العُيُونِي

شَرْحُ أَلفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ فِي النَّحوِ والتَّصرِيفِ

المفتي اللغوي

سلسلة شروح النحو والصرف للشيخ سليمان العيوني

شرح ألفية ابن مالك

رحمه الله تعالى

في النحو والتصريف

دروس ألقاها فضيلة الشيخ

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني

الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بالرياض

الجزء الثالث

المفتي اللغوي

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

تم الصف والإخراج بإشراف

دار ابن سلام للبحث العلمي

٠٠٢٠١٠٩٨٥٤٦٦٨٢

جمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الشرح

الدرس الرابع والثلاثون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فأهلًا وسهلًا ومرحبًا بكم، وحيَّاكم الله وبيّاكم في بداية هذا الفصل الجديد، والسنة الدراسية الجديدة، ونحن في ليلة الاثنين، الثالث والعشرين من شهر شوال من سنة ثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى ﷺ في هذا الجامع، جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، -بحمد الله وتوفيقه وعونه- نعقد الدرس الرابع والثلاثين من دروس شرح ألفية ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

نسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في بداية هذا الدرس وفي بداية هذا الفصل أن يجعل هذا الدرس مباركًا ونافعًا ومُفهِّمًا، ونسأله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يجعل أعمالنا كلها خالصةً لوجهه الكريم وأن يتقبل منا وأن يغفر لنا وأن يرحمنا، إنه على كل شيء قدير.

اللهم اغفر لآبائنا وأمهاتنا، وولاة أمرنا وعلمائنا وكل من له حقٌّ علينا برحمتك يا أرحم الراحمين.

كنا يا إخوان في نهاية الدرس الماضي قد انتهينا من الكلام على باب (ظن وأخواتها)، ولهذا سنبدأ هذا الدرس -إن شاء الله- بالكلام على **باب (أعلمَ**

وأرى).

باب (أعلمَ وأرى) هو آخر باب من أبواب الأحكام النحوية للجملة الاسمية، فقد سبق أن ذكرنا ونُذكر الآن أن الجملة الاسمية مع نواسخها لها أربع صور:

الصورة الأولى: أن تكون مرفوعة الجزأين، أي المبتدأ مرفوع والخبر مرفوع، وهذه هي الصورة الأصلية، وتتمثل في باب المبتدأ والخبر، كقولك: (المسجدُ واسعٌ)، جملة اسمية جزآها مرفوعان.

الصورة الثانية: أن يكون الجزء الأول مرفوعًا، وأن يكون الجزء الثاني منصوبًا، وهذه الصورة تتمثل في النواسخ التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وهذه **النواسخ ثلاثة أنواع**، درسناها في ثلاثة أبواب:

- **الأول**: باب كان وأخواتها.
- **والثاني**: باب كاد وأخواتها.
- **والثالث**: باب ما الحجازية وأخواتها.

فكلها تعمل هذا العمل، ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، كقولك: (كان المسجد واسعًا) أو (ما المسجد واسعًا).

والصورة الثالثة للجملة الاسمية:

أن يكون الجزء الأول منصوبًا، وأن يكون الجزء الثاني مرفوعًا، وهذه الصورة تكون في ناسخين درسناهما في بابين: الأول: (باب إن وأخواتها)، والثاني: (باب لا النافية للجنس)، فهما يعملان العمل نفسه، فجميعها تنصب المبتدأ وترفع الخبر، كقولك: (إن المسجدَ واسعٌ)، أو (لا أحدَ أفضلُ منك).

والصورة الرابعة للجملة الاسمية:

أن يكون الجزآن منصوبين، الجزء الأول منصوب، والجزء الثاني منصوب، ودرسنا هذه الصورة في باب (ظن وأخواتها)، كقولك: (ظننت المسجدَ واسعًا)، فظن فعل، والتاء فاعل، والمسجدَ واسعًا مفعولان، أول وثاني، وأصلهما المبتدأ والخبر، إذًا فالمبتدأ والخبر وقعا في هذه الجملة منصوبين.

ومما يدخل في هذه الصورة الرابعة، وهي كون الجزءان منصوبين:

باب أعلمَ وأرى

فإن المبتدأ والخبر في هذا الباب، (باب أعلمَ وأرى) يكونان منصوبين.

وفي أوله نقرأ ما قاله إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب، فابن مالك في ألفيته عقد لهذا الباب خمسة أبيات، قال فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٢٠. إِلَـى ثَلاَثَـةٍ رَأَى وَعَلِمَـا ... عَـدَّوْا إذَا صَـارَا أَرَى وَأَعْلَمَـا

٢٢١. وَمَـا لِمَفْعُـوْلَيْ عَلِمْـتُ مُطْلَقَـا ... لِلْثَّـانِ وَالْثَالِـثِ أَيْضًـا حُقِّقَـا

٢٢٢. وَإِنْ تَعَـدَّيَا لِوَاحِـدٍ بِـلاَ ... هَمْـزٍ فَلاثْنَـيْنِ بِـهِ تَوَصَّـلاَ

٢٢٣. وَالْثَانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا ... فَهْـوَ بِـهِ فِـي كُـلِّ حُكْـمٍ ذُو ائْتِسَـا

٢٢٤. وَكَـأَرَى الْسَّـابِقِ نَبَّـا أَخْبَـرَا ... حَـدَّثَ أَنْبَـأَ كَـذَاكَ خَبَّـرَا

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البداية:

إِلَـى ثَلاَثَـةٍ رَأَى وَعَلِمَـا ... عَـدَّوْا إذَا صَـارَا أَرَى وَأَعْلَمَـا

فقال: إن هذين الفعلين (رأى وعلمَ) إذا صارا على صيغة أعلمَ وأرى، فإن **العرب تُعديها إلى ثلاثة مفاعيل**، وهذا يجرنا إلى أن نتكلم في البداية على ما يسميه النحويون **بهمزة التعدية**، او همزة النقل؛ فإن همزة التعدية أو همزة النقل، من خصائصها أنها تقلب الفاعل إلى مفعولٍ، فتزيد الفعل مفعولًا، كقولك مثلًا:

(جلس الطالب)، جلس: فعل ماض لازم، ليس له مفعول، والطالب: فاعله مرفوع، (جلس الطالبُ).

فإذا أدخلت همزة التعدية على جلس، ماذا ستقول؟ ستقول: (أجلسَ)، ثم تأتي بفاعل، أنت أو غيرك، فتقول: (أجلس الأستاذُ الطالبَ)، أجلس: فعل، والأستاذ: فاعل، والطالب: مفعول به هنا، وقبل الهمزة في (جلس الطالب) كان فاعلًا، فلهذا نقول: **إن همزة التعدية ماذا تفعل؟ تقلب الفاعل إلى مفعول به، فتزيد الفعل مفعولًا.**

تقلب الفاعل إلى مفعول به، هذا شرحناه، وتزيد الفعل مفعولًا: جلسَ: فعل لازم، يرفع فاعلًا وليس له مفعول، لكن (أجلس) بالهمزة، صار له مفعولٌ واحد، إذًا فهمزة التعدية إذا دخلت على فعل لازم ماذا تفعل به؟

تقلبه من فعل لازم إلى فعل متعدٍ لواحد، وذلك بأن تقلب فاعله إلى مفعولٍ له، فقولك: (كرُم الرجلُ) فعلٌ وفاعل، أدخل الهمزة، ستقول: (أكرمت الرجلَ)، صار الفاعل تاء المتكلم، والرجل مفعول به، فانقلب الفعل من لازم إلى متعدٍ لواحد.

(فهم الطالبُ المسألةَ)، فعلٌ متعد لواحد، الطالب: فاعله مرفوع، المسألة: مفعول به منصوب، أدخل همزة التعدية، ستقول: (أفهمَ الأستاذُ الطالبَ المسألةَ).

(لبسَ محمدٌ ثوبًا)، فعلٌ متعدٍ لواحد، ومحمد: فاعل، وثوبًا: مفعول به، أدخل الهمزة، ستقول: (ألبستُ محمدًا ثوبًا)، ماذا فعلت الهمزة هنا؟ قلبت الفعل المتعدي إلى واحد، إلى فعلٍ متعدٍ لاثنين، وذلك بأن قلبت فاعله إلى مفعولٍ به.

إذًا فهمزة التعدية إذا دخلت على فعلٍ متعدٍ لواحد، تقلبه إلى فعل متعدٍ لاثنين.

ومثل الهمزة في ذلك تضعيف العين، أي تشديد العين، يسمونه التضعيف، التضعيف أيضًا قد يدخل على الفعل فيعمل مثل عمل همزة التعدية الذي شرحناه.

فكما تقول مثلًا: (خرج الطالبُ)، هذا فعلٌ لازم، يمكن أن تُدخل الهمزة فتقول: (أخرجت الطالبَ)، أو التضعيف فتقول: (خرّجت الطالب)، أو (كرُم الرجلُ)، فتقول: (أكرمت الرجلَ، وكرَّمت الرجلَ).

وكذلك في (فهم محمدٌ الدرس)، تقول: (فهَّمت محمدًا الدرسَ)، إذًا فالتضعيف هنا كالهمزة، إلا أن الهمزة قد تكثر في أفعال، والتضعيف قد يكثر في أفعالٍ أخرى.

طيب يا إخوان، إذًا فهمزة التعدية إذا دخلت على فعلٍ لازمٍ قلبته إلى متعدٍ لواحد، وإذا دخلت على فعلٍ متعدٍ لواحد، قلبته إلى فعلٍ متعدٍ لاثنين.

والآن ندخل في بابنا ودرسنا، **فإذا دخلت همزة التعدية على فعلٍ متعدٍ لاثنين قلبته إلى فعلٍ متعدٍ لثلاثة،** وذلك كدخولها على علِم ورأى، علم ورأى فعلان درسناهما في (باب ظن وأخواتها)، الناصبة لمفعولين، تقول: (علمتُ محمدًا كريمًا، علمت المسألة سهلةً، علمت المسجدَ واسعًا).

أو تقول: رأيت؛ (رأيت اللهَ عظيمًا، رأيت المسجد واسعًا)، بمعنى عَلِم القلبية، يعني أيقنت ذلك وعلِمته، وليس ذلك من الرؤية البصرية.

فإذا أدخلت همزة التعدية على علِم هنا ورأى، فإنك ستقول في: (علِمت المسجد واسعًا)، نُدخل الهمزة، أو نقول: (علم محمدًا المسجد واسعًا)، أدخل الهمزة، ستقول: (أعلمتُ)، ثم تقلب محمد من فاعل إلى مفعول، تقول: (أعلمتُ محمدًا المسجدَ واسعًا)، أعلمت: فعل وفاعل، محمدًا: هذا المفعول الأول وقد

انقلب من الفاعل، والمسجد واسعًا: هذا المفعول الثاني والثالث، وأصلهما المبتدأ والخبر.

وكذلك لو قلت مثلًا: (رأى الطالب المسألة سهلةً)، هنا رأى نصبت مفعولين، أدخل عليها همزة التعدية، ستقول: (أرى الأستاذ الطالب المسألة سهلةً)، فأرى: فعلٌ، والأستاذ: الفاعل، والطالب: المفعول الأول، وقد كان فاعلًا، والمسألةَ سهلةً: المفعول الثاني والثالث وأصلهما المبتدأ والخبر.

وكون الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، ولا يكون ذلك إلا في هذا الباب (باب أعلم وأرى)، هو أقصى ما يصل إليه الفعل في التعدية، فأقصى وأقوى الأفعال هي الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، وأقلها هي الأفعال اللازمة التي لا تنصب مفعولًا، بل تكتفي برفع الفاعل وتلزمه.

وهذا هو قول ابن مالك:

إِلَى ثَلاَثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا ... عَدَّوْا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

يقول: العرب عدَّت رأى وعلم إذا صارا -بهمزة التعدية- أرى وأعلمَ، هذا معنى قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وهل الباب يقتصر على هذين الفعلين أم فيه أفعالٌ أخرى؟ الجواب: أفعال هذا الباب سبعة، ذكر في هذا البيت أشهر هذه الأفعال، وهي (أعلمَ وأرى)، فيبقى على ذلك كم فعل؟ خمسة أفعال ذكرها في آخر بيت، في قوله:

وَكَأَرَى الْسَّابِقِ نَبَّأَ أَخْبَرَا ... حَدَّثَ أَنْبَأَ كَذَاكَ خَبَّرَا

ذكر في هذا البيت خمسة الأفعال الباقية، وهي: (**نبّأ، وأنبأ، خبَّر وأخبر، وحدَّث**)، هذه الأفعال تأتي بمعنى أعلمَ، فتنصب ثلاثة مفاعيل، فتقول مثلًا: (أنبأت محمدًا المسجدَ واسعًا)، أو (نبأته المسجدَ واسعًا)، أو (أخبرت المصلين

المسجد واسعًا، أو خبّرتهم)، أو تقول: (حدّثت الناس اللهَ عظيمًا)، أي أعلمتهم، أعلمت الناس الله عظيمًا.

فهذه خمسة أفعال مع الفعلين السابقين يكون المجموع سبعة أفعال تعمل هذا العمل، وكله كما ترون تعود في المعنى إلى معنى (أعلمَ).

والشواهد عليها في الحقيقة قليلة، إلا أنها مستعملة، فمن الشواهد على استعمالها قول الشاعر:

أُنبئْـــت قيسًـــا ولـــم أَبْلُـــهُ　　　كمـــا زعَمـــوا خيـــرَ أهـــلِ الـــيمَنْ

يقول: أُنبئت قيسًا خير أهل اليمن، يريد أنبأني الناس أن قيسًا خير أهل اليمن، أُنبئت قيسًا، ما باله؟ خير أهل اليمن، ثم فصل بجملة الاعتراض (ولم أبلُه كما زعموا).

(أُنبئت)، أُنبئ هذا فعل ماض، مبني للمعلوم أم المجهول؟ المجهول، إذًا سيطلب نائب فاعل، أين نائب فاعله؟ (أُنبئتُ)، تاء المتكلم صارت نائب فاعل، نائب الفاعل لابد أن ينقلب عن شيء سابق، نائب الفاعل هذا منقلب عن ماذا؟ عن المفعول الأول، الأصل (أنبأني الناس قيسًا خير أهل اليمن)، الناس: فاعل، وياء المتكلم في أنبأني: المفعول به الأول، وقيسًا: المفعول الثاني، وخيرَ: المفعول الثالث.

ثم حذف الفاعل (الناس)، وقلب المفعول الأول إلى نائب فاعل فقال: (أُنبئت)، و(قيسًا)، هذا المفعول الثاني، يبقى مفعولًا ثانيًا، و(خيرَ) هذا المفعول الثالث.

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

نُبِئْـــتُ زُرعَـــةَ وَالسَّـــفاهَةُ كَاِســـمِها　　　يُهـــدي إِلَـــيَّ غَرائِـــبَ الأَشـــعارِ

نُبئت زُرعة، ماذا يصنع؟ نُبئت زرعة يهدي إليّ غرائب الأشعار، يعني نُبئت أن زرعة يهدي إليّ غرائب الأشعار، ثم فصل بالجملة المعترضة (والسفاهة كاسمها).

الفعل هنا أيضًا، نُبئت، (نُبئ) أيضًا مبني للمجهول، والتاء في نبئت هو نائب الفاعل، وقد انقلب عن المفعول الأول، وزُرعة: المفعول الثاني، فأين المفعول الثالث؟ المفعول الثالث هو الجملة الفعلية: (يهدي إليّ غرائب الأشعار)، هذه جملة وقعت مفعولًا ثالثًا.

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

وَخُبِّـرتُ سـوداءَ الغَمـيم مَريضـةً فأقبلـتُ مـن مصـر إليهـا أعودُهـا

(وخُبرت سوداء الغميم مريضةً)، يعني خُبرت أن سوداء الغميم مريضة، خُبّر هذا فعل مبني للمجهول، والتاء في خُبرت نائب الفاعل وقد انقلب عن المفعول الأول، هي أخبرني الناس، حذف الناس، ثم قلب المفعول الأول إلى نائب الفاعل، و(سوداء) المفعول الثاني، و(مريضةً) المفعول الثالث.

قول ابن مالك السابق في ذكر الأفعال الخمسة الباقية، هو قوله:

وَكَـأَرَى الْسَّـابِقِ نَبَّـا أَخْبَـرَا حَـدَّثَ أَنْبَـأَ كَـذَاكَ خبَّـرَا

هذا البيت سلِس أم فيه وقفات صوتية؟ فيه، يعني ليس كأبياته السابقة:

وَمَـا لِمَفْعُـوْلَيْ عَلِمْـتُ مُطْلَقَـا لِلْثَّـانِ وَالْثَالِـثِ أَيْضَـا حُقِّقَـا
وَإِنْ تَعَـدَّيَا لمفعـولٍ بِـلاَ هَمْـزٍ فَلاِثنَـيْنِ بِـهِ تَوَصَّـلاَ

ما فيه أي إشكال.

وَالْثَـانِ مِنْهُمَـا كَثَـانِي اثْنَـيْ كَسَـا فَهْـوَ بِـهِ فِـي كُـلِّ حُكْـم ذُو ائْتِسَـا
وَكَـأَرَى الْسَّـابِقِ نَبَّـا أَخْبَـرَا حَـدَّثَ أَنْبَـأَ كَـذَاكَ خبَّـرَا

طبعًا هو ليس مكسورًا، لكن فيه زِحافات، في العَروض فيه أمور تُسمى بالزحافات، وهي حذف بعض الأشياء أو تغيير بعض الحركات، لكن على مستوى جائز في الشعر، وقد ارتكبها ابن مالك هنا، وكان يمكن أن يسلُس بتغيير خفيف، كأن يقول مثلًا... عندك اقتراح؟

الطالب: (@٠٠:٢٥:١٧)

الشيخ: يعني سيزيد ألفًا؟

الطالب: (@٠٠:٢٥:٢٤)

الشيخ: يُخفف الهمزة؟

الطالب: (@٠٠:٢٥:٢٨)

الشيخ: حدّث أنبآ، زدت ألفًا بعد الهمزة.

الطالب: (@٠٠:٢٥:٣٠)

الشيخ: بزيادة ألف، ما فيه، الفعل ينتهي بهمزة، ما فيه ألف بعدها.

الطالب: (@٠٠:٢٥:٣٦)

الشيخ: ما نقول نحذفها، نقول: نخففها، تخفيفها يكون بقلبها إلى الألف، نفس الهمزة نقلبها إلى ألف، ونزيد واوًا بعدها، فنقول: (حدَّث أنبا وكذاك خبَّرا)، فقط نقرأ البيت أولًا:

وَكَـــأَرَى الْسَّـــابِقِ نَبَّـــا أَخْبَـــرَا حَـــدَّثَ أَنْبـــا وكَـــذَاكَ خبَّـــرَا

وهذا جاء في نوادر مخطوطات الألفية، بهذه الرواية، لكن النسخة المشهورة المعروفة هي التي قرأناها، عندك إصلاح آخر؟ تفضل.

الطالب: (@٠٠:٢٦:٢٢)

الشيخ: نبأ خبَّرا كذاك... لا، الزحافات ستبقى؛ لأن (أَنْ بَأَ)، (خَبْ بَرَا)، الوزن واحد فيها؛ انظر أن أَأَّ، حركة سكون، حركتين سكون، (أَنْ بَأَ)، وكذلك (خَبْ بَرَا)، حركة سكون، حركتين سكون، نفس الوزن، ما يتغير.

ثم أيضًا سنقع في مشكلة ثانية، وهي أن القافية تضيع، الشطر الأول منتهي براء، الثاني كذلك لابد يكون براء، والمسألة سهلة في ذلك.

بعد ذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلاَ ... هَمْزٍ فَلِاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ
وَالْثَانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا ... فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

ذكر في هاتين البيتين أن علم ورأى قد يتعديان لمفعولٍ واحد، وهذا ذكرناه في باب (ظننتُ)، إذا كانت علم بمعنى عرف فتتعدى لمفعولٍ واحد، مثل: (علمت الحق، علمت الجواب)، يعني عرفته، فتعدى لمفعولٍ واحد، أما إذا كانت علم القلبية فهي التي تتعدى لمفعولين.

وكذلك رأى، إذا كانت رأى بمعنى أبصر، البصرية، فتتعدى لمفعولٍ واحد، تقول: (رأيت محمدًا)، أي أبصرته، (رأيت البرق)، أي أبصرته، هنا تتعدى لمفعول واحد، أما التي تتعدى لمفعولين، فهي رأى القلبية، كأن تقول: (رأيت الحق منتصرًا، رأيت الله عظيمًا)، يعني علمت هذا الأمر وأيقنت به.

فعلِم ورأى القلبيتان اللتان تتعديان لمفعولين إذا دخلت عليهما همزة التعدية فإنهما ينقلبان إلى فعلين يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل، وهذا الذي شرحناه.

أما (علِم) بمعنى عرف، و(رأى) بمعنى أبصر اللتان تنصبان مفعولًا واحدًا، إذا دخلت عليهما همزة التعدية فإنهما حينئذٍ ينقلبان إلى فعلين متعديين إلى مفعولين فقط، علِم بمعنى عرف تنصب مفعولًا واحدًا، أدخل عليه همزة التعدية

ستنصب حينئذٍ مفعولين، على القاعدة التي شرحناها في البداية في همزة التعدية، وكذلك رأى.

فعلِم تقول: (علِمت الجواب)، فعل، فاعل، مفعولٌ واحد، أو نقول: (علم الطالب الجواب)، أدخل همزة التعدية هنا على علم التي بمعنى عرف، تقول: (أعلمَ الأستاذ الطالبَ الجوابَ)، الطالب الجواب: مفعولان أول وثاني.

أو تقول: (علم محمدٌ الحق)، بمعنى عرفه، فإن عديتها بالهمزة قلت: (أعلمتُ محمدًا الحقَّ)، تعدت إلى مفعولين.

وكذلك (رأى) بمعنى أبصر، تقول: (رأيت محمدًا) أي أبصرت محمدًا، أو تقول: (رأى الطالبُ الكتابَ)، يعني أبصر، أدخل الهمزة هنا على رأى البصرية، ستقول: (أريت الطالب الكتاب)، يعني جعلته يراه ويبصره.

فهذا هو معنى قول ابن مالك أن هذين الفعلين إذا تعديا لمفعولٍ واحد فهما بهمزة التعدية ينصبان مفعولين.

ثم قال ابن مالك:

وَالْثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا ... فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

هذا البيت نشرحه مع البيت الثاني، وهو قول ابن مالك:

وَمَا لِمَفْعُوْلَيْ عَلِمْتُ مُطْلَقَا ... لِلْثَّانِ وَالْثَّالِثِ أَيْضًا حُقِّقَا

تجاوزنا البيت، وكان ينبغي أن نشرحه من قبل، فبعد أن ذكر ابن مالك أن (علم ورأى) إذا صارا أرى وأعلمَ فإنهما ينصبان ثلاثة مفاعيل -كما شرحنا-، قال: إن المفعول الأول والثاني في باب ظننت وأخواتها، كل الأحكام التي ذكرناها في (باب ظن وأخواتها) للمفعول الأول والثاني من حيث الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، ومن حيث التعليق والإلغاء، **كل الأحكام التي ذكرناها للمفعول الأول**

والثاني في باب (ظن وأخواتها) تثبت للمفعول الثاني والثالث في هذا الباب.

(وَمَا لِمَفْعُوْلَيْ عَلِمْتُ)، أي باب ظنَّ، (مُطْلَقَا) يعني كل الأحكام.

وَمَـــا لِمَفْعُــوْلَيْ عَلِمْــتُ مُطْلَقَــا لِلْثَّـــانِ وَالْثَالِـــثِ أَيْضَـــا حُقِّقَـــا

لماذا ربط هذه الأحكام بالمفعول الثاني والثالث فقط دون الأول؟ نعم، لأن المفعول الثاني والثالث أصلهما المبتدأ والخبر، كما أن المفعول الأول والثاني في باب ظن أصلهما المبتدأ والخبر، كل الأحكام تتساوى، فأصلهما المبتدأ والخبر، وهذا واضح.

ويجوز فيهما الإلغاء والتعليق -كما شرحنا هذا من قبل-، والحذف والذكر، سواءً تحذف المفعولين معًا أو تحذف أحدهما بدليل، فتقول مثلًا في الإلغاء...

الإلغاء -كما شرحنا من قبل- يكون بسبب التوسيط أو بسبب التأخير، فإذا تقدم الفعل الناسخ وجب أن يعمل، تقول: (ظننت محمدًا قائمًا)، فإن أخرت الفعل: (محمدٌ قائمٌ ظننت)، جاز التعليق والإعمال، فإذا ألغيت تقول: (محمدٌ قائمٌ ظننت)، وكذلك لو وسَّطت: (محمدٌ ظننت قائم)، جاز الإلغاء والإعمال، فإذا ألغيت قلت: (محمدٌ علمت قائمٌ).

وكذلك هنا، فلو قلت مثلًا: (أعلمتُ محمدًا المسجدَ واسعًا)، أين الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر)؟ المسجد واسع، هات الفعل الناسخ، أخّره، ستقول: (المسجد واسعٌ، أعلمتُ محمدًا)، هذا بالإلغاء، ولو أعملتَ لجاز (المسجدَ واسعًا أعلمت محمدًا)، فيكون من باب تقديم المفعولين، ولو ألغيت لجاز، ونقول هنا: أُلغي لضعفه بالتأخر.

وسِّط هنا العامل، ستقول: (المسجدُ أعلمتُ محمدًا واسعٌ)، طبعًا هذا مستعمل عند الناس، أحيانًا المتكلم قد يريد أن يقدم الفعل أو يؤخر الفعل أو

يوسّط الفعل بحسب الكلام، (المسجدُ أعلمتُ محمدًا واسعٌ)، فالمسجد واسعٌ مبتدأ وخبر، والفعل بينهما، فضعف بالتوسط فجاز فيه الإلغاء كما قلنا، وجاز فيه الإعمال، فتقول: (المسجدَ أعلمتُ محمدًا واسعًا)

وكذلك يجوز **التعليق**، وذكرنا أن التعليق واجب، ليس جائزًا، بمُعلِّقات معينة؛ منها **الاستفهام، ومنها النفي، ومنها لام الابتداء**، فكما تقول في باب ظن وأخواتها تقول: (ظننت ما محمدٌ كريمٌ، أو ظننت لمحمدٌ كريمٌ).

كذلك يجوز أن تُعلق في باب (أعلمَ وأرى)، فتقول: (أعلمت محمدًا للمسجدُ واسعٌ)، هذه لام الابتداء، أدخل ما النافية تقول: (أعلمتُ محمدًا ما المسجدُ واسعٌ)، **إذا دخل المعلق وجب أن تُعلِّق**، فإذا وجب أن تعلق فالذي بعدها مبتدأ وخبر.

كذلك في الحذف، ذكرنا في باب ظن وأخواتها أنه إذا دل ليل جاز لك أن تحذف المفعولين أو حدهما، هذا الحذف بدليل، وكذلك هنا لو دل دليل جاز لك أن تحذف، فإذا قال لك قائل: (من أعلمتَ المسجدَ واسعًا؟)، تقول في الجواب: (أعلمتُ محمدًا)، فحذفت المفعول الثاني والثالث للدليل.

إذًا فالخلاصة أن كل الأحكام المذكورة للمفعول الأول والثاني في باب ظنَّ تثبت للمفعول الثاني والثالث في باب أعلمَ وأرى.

هذا ما يتعلق بـ (أعلمَ وأرى) المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، أما (أعلمَ وأرى) المتعدية لمفعولين، يعني إذا كانت علِم بمعنى عرف، أو رأى بمعنى أبصر -كما شرحنا قبل قليل-، فما حكم مفعوليها؟ ما لها إلا مفعول أول وثاني، هل هما كمفعولي باب ظن؟ لا، وإنما هما كمفعولي باب (كسا وأعطى)، وهذا قول ابن مالك:

وَإِنْ تَعَـــــدَّيَا لِوَاحِـــــدٍ بِـــــلاَ هَمْـــزٍ فَلِاثْنَـــيْنِ بِـــهِ تَوَصَّـــلاَ

وَالْثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا

ما باب كسا؟ (باب كسا وأعطى) يقابل (باب ظنَّ)، فباب ظن وباب كسا المراد بهما الأفعال التي تنصب مفعولين، **فإن كان الفعل ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فهذا باب (ظن وأخواتها)، وإن كان ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، فهذا باب (كسا وأعطى)**، وهذه أفعال الإعطاء مثل: (أعطى، وكسا، ومنح، وهب)، هذه –باب كسا وأعطى- تنصب مفعولين، ليس أصلهما المبتدأ والخبر، تقول: (كسوت الفقير ثوبًا، أو أعطيت محمدًا درهمًا).

لو نزعت الناسخ هنا لكان: الفقير ثوب، ليس جملة اسمية مبتدأ وخبر، أو محمدٌ درهم، ليس مبتدأ وخبر.

كذلك هنا، فعلم إذا كانت بمعنى عرف مثل: (علم محمدٌ الحق)، أدخل الهمزة (أعلمتُ محمدًا الحق)، أعد المفعول الأول والثاني إلى جملة اسمية تصير (محمد الحق)، هل هذا مبتدأ وخبر؟ لا، ولهذا قال هما كمفعولي كسا.

وكذلك في الأحكام، هو ما توسع في ذكر أحكام باب كسا، كما توسع في الكلام على أحكام مفعوليّ ظنّ.

من الشواهد... تفضل.

الطالب: (@١٩:٤٢:٠٠)

الشيخ: يعود إلى المفعولين، ألم يقل من قبل...

الطالب: (@٢٦:٤٢:٠٠)

الشيخ: لا، عندما قال: وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلاَ، فالاثنين، يعود إلى الاثنين، وَالْثَّانِ

مِنْهُمَا؛ أي من الاثنين، من المفعولين، نعم.

الطالب: (@٠٠:٤٢:٤١)

الشيخ: هنا لا يريد حقيقة اللفظ، لما قال: **وَالْثَانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا**، ليس المفعول الثاني فقط حكمه حكم المفعول الثاني في (باب كسا)، لا، المفعول الأول والثاني كلاهما، لكن ضاق عليه الكلام بسبب الشعر، فقال: والثان منهما، وإلا المفعول الأول والثاني نفس الحكم.

من الشواهد التي يذكرها بعضهم في هذا الباب، أعني (باب أعلمَ وأرى الناصبة لثلاثة مفاعيل):

قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في سورة البقرة: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡۖ﴾ [البقرة:١٦٧]، عندما تحدث عن بعض الكفار الذين اتبعوا غيرهم فأضلوهم فخسروا، فيجدون هذه الأعمال الباطلة التي فعلوها حسرات عليهم يوم القيامة.

فقال: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡۖ﴾ [البقرة:١٦٧]، الفعل (يُري)، الفاعل الذي يُري (الله)، (اللهُ) الفاعل، طيب الفاعل الأول؟ يُري من؟ يريهم، المتكلم عنهم، يريهم ماذا؟ المفعول الثاني: يريهم أعمالهم، يريهم أعمالهم ماذا؟ حسراتٍ، ما إعراب حسراتٍ؟ هل هو مفعول ثالث أم حال؟

وهذا السؤال يعود إلى الرؤية في قوله يُري، هل هي رؤية قلبية علمية فيكون الفعل هنا ناصبًا لثلاثة مفاعيل؟ أم هي رؤية بصرية؟

فإذا كانت رؤية بصرية فسينصب كم مفعول؟ سينصب مفعولين، والثالث يكون حالًا، نعم الحال قد يأتي ما فيه إشكال، الحال قد يأتي هنا بعد المفعولين، لو قلت: (أبصرتُ)، تقول: (أبصرت المسجد)، ما إعراب المسجد؟ مفعول به، قد تأتي للمسجد بحال، تقول: (أبصرت المسجد كبيرًا، أبصرت المسجد واسعًا)، ما

إعراب واسعًا حينئذٍ؟ حال، أبصرته حالة كونه واسعًا.

كذلك رأى، لو قلت: (رأيت المسجد)، تريد أبصرت، (رأيت المسجد واسعًا)، فما إعراب واسعًا؟ حال.

فهل الرؤية هنا رؤية علمية فتنصب ثلاثة مفاعيل فيكون حسرات المفعول الثالث؟ أم بصرية فتنصب مفعولين (هم وأعمالهم)، و(حسرات) تكون الحال؟

إن هذا يعود إلى المعنى، ما يعود إلى الصناعة النحوية.

الطالب: (@١٤:٤٦:٠٠)

الشيخ: نعم، إذا نصبت ثلاثة مفاعيل، فالثاني والثالث لابد أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر، لكن لو قلت إن الفعل ينصب مفعولين، فالمفعول الأول والثاني قد يكون أصلهما المبتدأ والخبر وهو (باب ظنّ)، وقد يكون ليس أصلهم المبتدأ والخبر (باب كسا)، أما إذا قلت ثلاثة مفاعيل، أول ثاني ثالث، فالثاني والثالث لابد أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر.

فهنا يمكن أن تقول: الأعمال حسرات، ماشي، لكن الكلام على الرؤية هنا حسب التفسير، وكما تعلمون أن أهل السنة والجماعة يؤمنون بالميزان، وأنه ميزان حقيقي حسي يُنصب يوم القيامة، ويوزن به أشياء حسية، وإن اختلفوا في الموزون، فقيل: توزن الأعمال بعد قلبها إلى أشياء حسية، وقيل: توزن الصحائف صحائف الأعمال، وقيل: يوزن أصحاب الأعمال، أقوال، نعم.

الطالب: (@٥٧:٤٧:٠٠)

الشيخ: ما يهمنا الخلاف الآن، هو الذي يهمنا أنهم اتفقوا على الإيمان بالميزان، وأنه حقيقي حسي، وأنه يوزن به أشياء حسية، بخلاف المعتزلة الذين نفوا الميزان أصلًا، وقالوا: هذا ميزان أشياء مجازية يراد بها العدل ونحو ذلك،

ونفوا أصلًا الميزان والوزن، هؤلاء المعتزلة.

فعلى ذلك فإن (يُري) هنا -على الصواب- بصرية، فإذا كانت بصرية فإنها ناصبة لمفعولين الأول: هم، والثاني: أعمالهم، فتكون حسراتٍ حينئذٍ حالًا.

وإن كان ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [أوضح المسالك] ذكر الآية على أنها ناصبة لثلاثة مفاعيل، إلا أن ابن هشام نفسه في [المغنى] دفع ذلك، وقال: إن هذا مذهب المعتزلة، لكن سبحان من لا يسهو، نعم، ارفع صوتك، تفضل.

الطالب: (@١٥:٤٩:٠٠)

الشيخ: اثنان.

الطالب: بينما إذا كانت علمية لها ثلاثة مفاعيل.

الشيخ: نعم.

الطالب: (@٥٧:٤٩:٠٠)

الشيخ: جمّع السؤال، ما جمّعت سؤالك، جمّع السؤال ثم... تفضل، الذي يسأل يرفع صوته يا إخوان.

الطالب: (@١١:٥٠:٠٠)

الشيخ: السؤال واضح؟ هو يقول: يصح في الآية أن تكون أعمالهم حسرات مبتدأ وخبر، ألا يدل ذلك على أن الرؤية هنا قلبية ناصبة لثلاثة مفاعيل، الثاني والثالث مبتدأ وخبر؟

الجواب على ذلك أن يقال: أن الحال أيضًا ينقلب إلى مبتدأ وخبر، الحال -في هذا الباب وفي غيره- ينقلب إلى مبتدأ وخبر، فإذا قلتَ: (جاء محمدٌ خائفًا) فعل وفاعل وحال، معنى الجملة (محمدٌ خائفٌ)، فالحال أيضًا تنقلب، بل هذا من

شروط الحال، من شروط الحال أن تكون الحال وصف معنى لصاحبها، يعني يصح أن تكون خبرًا له، وإلا لا يصح أن تُعرب حالًا، كل حال يمكن أن تجعلها خبرًا لصاحبها.

إذًا فالحال والمفعول الثاني والثالث، كل ذلك يعود إلى المبتدأ والخبر، نعم.

الطالب: (@٠٠:٥١:٣٤)

الشيخ: بعضهم قال ذلك، لكن قولك ذلك يؤدي إلى أن يقال إن الرؤية هنا يجوز أن تكون بصرية، هذا متفق عليه، وتكون قلبية، ما المعنى حينئذٍ من القلبية؟ قلبية يعني الميزان ليس حقيقيًّا، إذا ما الأمر؟

الطالب: (@٠٠:٥٢:١٣)

الشيخ: ماذا سيقال إذًا؟

الطالب: (@٠٠:٥٢:٢٧)

الشيخ: إذا قلت إنها علمية قلبية ماذا يقول؟

الطالب: (@٠٠:٥٢:٢٩)

الشيخ: يعني تريد أن تقول: إن الآية حينئذٍ ليس الكلام فيها، وليس المراد بها الكلام على الميزان لا إثباتًا ولا نفيًا، وإنما المراد ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡۖ﴾ [البقرة:١٦٧]، يعني يريهم آثار الأعمال حسرات، عندما يرون أنهم قد وقعوا في شر أعمالهم.

على هذا المعنى يمكن أن يُقبل، وبعضهم قال: يجوز فيها الوجهان على هذا المعنى، لا على الكلام على نفي الميزان، وعلى هذا يُخرج قول من قال: إن حسرات هنا مفعول ثالث، بعضهم قال: مفعول ثالث وهو يقصد هذا المعنى،

وكثيرون قالوا مفعول ثالث متابعةً، تقليدًا؛ لأن أكثر كتب النحو خاصة المتأخرة هي ترتيب وتنظيم ونقل من الكتب المتقدمة.

لكن الذي يقول ذلك بناءً على هذا المعنى، فهذا الإعراب صحيح، مقبول.

أيضًا من الشواهد التي تُذكر في هذا الباب قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى في غزوة بدر، عندما أرى الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى نبيه عَلَيْهِالصَّلَاةُوَالسَّلَامُ الكفار قليلين، وأرى المسلمين الكفار قليلين، قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَى في ذلك: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ ۗ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿٤٣﴾ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِىٓ أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الأنفال:٤٣-٤٤]، إلى آخره.

نتأمل في الرؤية هنا، هل هي رؤية قلبية علمية ناصبة لثلاثة مفاعيل؟ أم رؤية بصرية ناصبة لمفعولين؟ واضح السؤال؟

طيب، نبدأ بأول الآية: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ﴾ [الأنفال:٤٣]، الرؤية هنا ليست قلبية علمية، وليست بصرية، وإنما هي حُلْمية؛ لأنه قال: ﴿فِى مَنَامِكَ﴾ [الأنفال:٤٣]، فهي رؤية حُلمية، والرؤى الحلمية ذكرنا في باب ظنّ وأخواتها أن (@٤٦:٥٥:٠٠) رأى القلبية، تذكرون ذلك أو لا تذكرونه؟

نعود إلى الآية: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ﴾ [الأنفال:٤٣]، قلنا إن الرؤية هنا حُلمية، وذكرنا في (باب ظن وأخواتها) أن رأى الحلمية المنامية، حكمها حكم رأى العلمية القلبية، فعلى ذلك فإن الرؤية في الآية ها ناصبة لمفعولين أم لثلاثة مفاعيل؟ تكون ناصبة لثلاثة مفاعيل.

نبدأ بالفاعل ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ [الأنفال:٤٣]، الفاعل الذي أرى: الله عَزَّوَجَلَّ، المفعول الأول الذي أراه الله، أرى من؟ ﴿يُرِيكَهُمُ﴾ [الأنفال:٤٣] العائدة إلى النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، والمفعول الثاني، أرى النبي ماذا؟ هم، ﴿يُرِيكَهُمُ﴾ [الأنفال:٤٣] العائدة إلى المشركين، والمفعول الثالث: أرى الله نبيه المشركين ماذا؟ ﴿قَلِيلًا﴾ [البقرة:٤١]، إلا أنه حول الأسماء الظاهرة إلى ضمائرها، والاسم الضمير كالاسم الظاهر.

ثم قال: ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ﴾ [الأنفال:٤٣]، الرؤية هنا أيضًا حلمية منامية فتنصب ثلاثة مفاعيل، أين الفاعل والمفاعيل؟ نبدأ بالفاعل، ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ﴾ [الأنفال:٤٣]، أين الفاعل الذي يُري؟ ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى الله –جل جلاله–، والمفعول الأول: ﴿أَرَاكَهُمْ﴾ [الأنفال:٤٣] الكاف، أراك العائدة إلى النبي، والمفعول الثاني: الضمير هم العائدة للمشركين، يعني: ولو أرى الله نبيه المشركين كثيرًا لفشلتم.

ثم قال سبحانه: ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا﴾ [الأنفال:٤٤]، الحديث هنا عن المؤمنين، المسلمين، عن الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ هل الرؤية هنا بصرية أم علمية أم منامية؟ هنا بصرية، جعل المشركين في رؤية أبصارهم قليلين، إذًا فالرؤية هنا ستنصب مفعولين، والثالث سيكون مفعولًا ثالثًا أم حالًا؟ سيكون حالًا.

طيب، نُعرب ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا﴾ [الأنفال:٤٤]، يريكموهم، الفعل: يُري، والفاعل: الذي يُري سبحانه، هو ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى الله، وإذا يريكموهم هو، أي الله عَزَّوَجَلَّ، فالمفعول الأول: الكاف

(يُريكم)، إما أن نقول إنه الكاف فقط على قول البصريين، أو نقول إنه الكاف والميم (كم)، على الخلاف الذي ذكرناه أكثر من مرة، إذًا فالمفعول الأول (كم) العائدة إلى الصحابة، والمفعول الثاني: (هم) العائدة إلى المشركين، وإذا يُري الله المسلمين المشركين قليلًا، إلا أنه عبّر عن الأسماء الظاهرة بضمائرها.

فإن قلت: ما الواو التي في قوله: (يريكموهم)؟ هذه واو تُسمى واو إشباع، هذه مجرد إشباع لضمة الميم، (يريكموهم)، هنا الضمة يجب أن تُشبع حتى تنقلب إلى واو لتفصل بين الضميرين، مجرد صوت، حرف، ليس ضميرًا، أما الفاعل فهو ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى الله -جل جلاله-.

و(قليلًا) في قوله: ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا﴾ [الأنفال:٤٤]: حال.

۞ ومما نقوله أيضًا في هذا الباب:

- (أنَّ مع اسمها وخبرها) تسد كثيرًا مسد المفعول الثاني والثالث في هذا الباب، كما أنها تسد كثيرًا مسد المفعول الأول والثاني في (باب ظنَّ).

ففي (باب ظنّ) تقول: (ظننت العلم نافعًا، أو علمت العلم نافعًا)، ويجوز بكثرة أن تقول: (علمت أن العلم نافعٌ)، وتقول: (حسبت المسجدَ واسعًا)، ويجوز بكثرة أن تقول: (حسبت أن المسجد واسعٌ)، فأن مع اسمها وخبرها، تقول: أن، وهذا اسمها منصوب، وخبرها مرفوع، فتقول: أن مع اسمها وخبرها سدت مسد المفعولين، وكذلك في هذا الباب تعمل العمل نفسه، فتقول مثلًا: (أعلمتُ محمدًا المسجد واسعًا)، ويجوز بكثرة أن تقول: (أعلمتُ محمدًا أن المسجدَ واسعٌ)، أن واسمها منصوب وخبرها مرفوع، وأن مع اسمها وخبرها سدت مسد المفعول الثاني والثالث.

وفي ذلك يقول سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الحجرات:٧]، هذه في (باب ظنّ)، ﴿اعْلَمُوا﴾ [المائدة:٩٨]، اعلم من أخوات ظن، والواو الفاعل، ﴿أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الحجرات:٧]، هذه أنّ الحرف الناسخ، ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾ [النساء:١٥٧]: اسم أن، و﴿فِيكُمْ﴾ [البقرة:١٥١] خبر أنّ مقدم، وأنّ مع اسمها وخبرها سدت مسد المفعولين.

والشاعر يقول:

نُبئت أن أبا قابوس أوعدني ... ولا قرار على زأرٍ من الأسدِ

(نُبئت)، هذه نبّأ الناصبة لثلاثة مفاعيل، إلا أنها بُنيت للمجهول، (نُبئت)، والتاء في نُبئت نائب الفاعل وقد انقلبت عن المفعول الأول، فأين المفعول الثاني والثالث؟ (نُبئت أن أبا قابوس أوعدني)، هذه أنّ الحرف الناسخ، وأبا قابوس: اسمها منصوب وعلامة نصبه الألف، وأوعدني: جملة فعلية خبر أنّ، وأن مع اسمها وخبرها سدت مسد المفعول الثاني والثالث.

ونحن في نهاية هذا الباب، (باب أعلمَ وأرى)، نكون قد انتهينا من الكلام على نواسخ الابتداء كلها، فلهذا يحسن أن نقول في النهاية:

إن هذه النواسخ التي دُرست مفردةً في أبوابها قد تتداخل في الكلام، قد تأتي جمل تجد فيها هذه النواسخ متداخلة، بحسب المعاني الدقيقة التي يريدها المتكلم، فيبقى كل ناسخٍ على عمله، ويُعرب مع النواسخ الأخرى كالآتي، فإذا قلت مثلًا:

(محمدٌ كريمٌ)، فهذا مبتدأ وخبر، واضح، وإذا قلنا: (كان محمدٌ كريمًا)، فهذه كان رفعت اسمها ونصبت خبرها، هذا واضح، فإذا قلنا أدخل الآن الجملة الأولى والثانية، ستقول: (محمدٌ كان كريمًا)، كيف نعرب (محمدٌ كان كريمًا)؟

محمدٌ: مبتدأ، مبتدأ إذًا يحتاج إلى خبر، وكان هذا ناسخ، يحتاج إلى اسم مرفوع وخبر منصوب، نبدأ بـ كان، أين اسمها وأين خبرها؟ أما اسمها فضمير تقديره هو يعود إلى محمد، وخبرها: كريمًا، انتهينا من كان.

أين خبر محمدٌ؟ الجملة الفعلية (كان كريمًا).

(إن محمدًا كريمٌ)، هذه إنّ وقد نصبت اسمها ورفعت خبرها، (إن محمدًا كان كريمًا)، إنّ تحتاج إلى اسم منصوب، وخبر مرفوع، لابد أن تأتي بهما، وكان تحتاج إلى اسمٍ مرفوع وخبرٍ منصوب، نبدأ بـ كان، (إن محمدًا كان كريمًا)، اسمها ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى محمد، والخبر: كريمًا.

نعود إلى إنّ، أين اسمها المنصوب؟ محمدًا، وأين خبر إن -إن محمدًا كان كريمًا-؟ الجملة الفعلية: كان كريمًا.

ومثل ذلك قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر:٣]، إنَّ: اسمها الضمير (الهاء)، و﴿كَانَ تَوَّابًا﴾ [النساء:١٦] أي كان هو توابا، وجملة ﴿كَانَ تَوَّابًا﴾ [النساء:١٦] خبر إنّ.

وتقول: (ظننت محمدًا كان كريمًا)؛ ظننتُ: فعلٌ وفاعل، محمدًا: المفعول الأول، كان كريمًا يعني كان هو، اسمها ضمير مستتر، كريمًا، و(كان كريمًا) الجملة كلها المفعول الثاني.

ويمكن أن تقول: (ظننت أن محمدًا كريمٌ)، وهذا شرحناها قبل قليل، فأنّ واسمها وخبرها سدت مسد المفعولين.

ويمكن أن تقول: (حدّثت الناس أن الله كريمٌ)، حدّثت: فعلٌ وفاعل، أين مفاعيلها الثلاثة؟ (حدّثت الناس) الناس: المفعول الأول، و(أن الله كريمٌ)، أن مع

اسمها وخبرها سدت مسد المفعول الثاني والثالث.

ويمكن أن تقول: (ظننت أن محمدًا كان كريمًا)، فـ(ظننت) فعلٌ وفاعل، وأنّ محمدًا كان كريمًا، أنّ مع اسمها وخبرها سدت مسد المفعول الثاني والثالث، وأنَّ محمدًا، محمدًا: اسم أنّ، والخبر: كان كريمًا، و(كان كريمًا) أي كان هو كريمًا.

فهي أحكام ثابتة، حتى ولو تداخلت، وهذا هو كلام العرب، تجد أن العرب تتفنن في كلامها بالتقديم والتأخير والزيادة والنقص، وإن كانت المعاني العامة قد تتقارب.

بهذا نكون -بحمد الله وفضله وتوفيقه- قد انتهينا من الكلام على الأحكام النحوية للجملة الاسمية، لنبدأ -إن شاء الله- في الدرس القادم بالكلام على الأحكام النحوية للجملة الفعلية، مبتدئين بباب الفاعل، فنتهيأ لذلك -إن شاء الله-.

أُنبه أيضًا في النهاية على حفظ الألفية يا إخوان، من الألفية بمكان للطالب أن يحرص على حفظ ما تيسر من الألفية إن لم يحفظ الألفية كاملة، ونحن نُسمِّع للطلاب، نُسمع لمن شاء أن يحفظ، والذي يريد أن يحفظ يأتي يُسمِّع أيضًا مع الزملاء بعد الصلاة مباشرة، بعد صلاة العشاء فيه عدد من الطلاب عندي يُسمعون الألفية، ومَن فاته شيء يمكن أن يبدأ الآن معنا في الحفظ، ثم يعود إلى ما تقدم ويحفظه شيئًا فشيئًا.

إن كان هناك أي سؤال في كلما تقدم نستمع إليه، تفضل.

الطالب: (@٠١:١٠:٣٤)

الشيخ: الحُلمية، أعد.

الطالب: (@٠١:١٠:٥١)

الشيخ: بصرية.

الطالب: الحكم على هذا الاسم كونه حالًا أو مفعولًا به (@٠٣:١١:٠١)

الشيخ: هذا الفرق الصناعي، أما من حيث المعنى فهناك فروق؛ لأن المفعول الثالث يختلف عن الحال في معناه الدقيق، وفي بعض أحكامه، فالمفعول الثالث يأخذ كل أحام الخبر؛ لأن الخبر هو أصله، المفعول الثالث أصله الخبر، فلهذا يأخذ كل أحكام الخبر، يعني يكون مفردًا ويكون جملةً ويكون شبه جملة، ويكون مشتقًّا ويكون جامدًا، كالخبر.

أما الحال له أحكام مذكورة في بابه، من هذه الأحكام، لأمثل بحكم واحد لأبيّن الفرق بينهما:

أن الحال يُشترط فيه أن لا يكون معرفة، بل يجب أن يكون نكرة، أما الخبر أو ما أصله الخبر فيجوز أن يكون معرفة، ويجوز أن يكون نكرة، وعلى ذلك يمكن أن تقول في المفعول الثالث، تقول: (ظننت محمدًا زيدًا)، أين المفعول الثاني؟ زيدًا، وهو معرفة، لأنه علم.

أما الحال فيجب أن يكون نكرة، كأن تقول: (جاء محمدٌ مسرعًا)، هنا إذا جاءت الكلمة نكرة كـ ﴿حَسَرَاتٍ﴾ [البقرة:١٦٧] في الآية، أو كـ ﴿قَلِيلًا﴾ [البقرة:٤١] في الآية الأخرى، أمكن في الصناعة النحوية أن يكون مفعولًا ثالثًا وأن يكون حالًا، ولا يفرق بينهما إلا المعنى.

لكن لو جاء في أمثلة أخرى معرفةً للزم أن يكون مفعولًا ثالثًا، ولا يكون حالًا.

هناك سؤال آخر يا إخوان؟ طيب، نحمد الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ على كل حال.

والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الخامس والثلاثون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، **أمَّا بعد:**-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة ليلة الاثنين، التاسع والعشرين من شهر شوال، من سنة ثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى ﷺ، في هذا الجامع جامع الراجحي، بحي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الخامس والثلاثين من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

في البداية يا إخوان ننبه على أمرين:

الأمر الأول: أنه في الأسبوع القادم ستُعقد دورة في الجامع علمية لمدة أسبوع، منها يوم الأحد، فلهذا فإن الدرس في الأسبوع القادم سيُلغى، ثم نعود إليه إن شاء الله في الأسبوع بعد القادم.

الأمر الثاني: كنت استشرتكم في الأسبوع الماضي في تغيير وقت الدرس، وقلت فكروا وفي هذا الأسبوع سنسألكم، إن شئتم أن نُغير غيرنا، وإن شئتم أن نثبُت ثبتنا، وبينت لكم السبب في الأسبوع الماضي.

من يُحب أن يبقى وقت الدرس، ومن يُحب أن يتغير؟ من يرغب أن يتغير

وقت الدرس؟ إذا تغير سيكون إلى مغرب السبت، أو عشاء الثلاثاء، أحد الوقتين، من يرغب في التغيير إلى مغرب السبت؟ مغرب السبت واحد، من يرغب في التغيير إلى عشاء الثلاثاء؟ أربعة، والبقية؟ من يرغب أن يبقى الدرس على وقته؟ الأمران سيان، ما رأيكم، على كل حال سيبقى الدرس إن شاء الله على وقته حتى إشعارٍ آخر.

في الدرس الماضي يا إخوان كنا انتهينا من الكلام على باب [**أعلم، وأرى**]، وكان ذلك الباب هو آخر الكلام على الأحكام النحوية للجملة الاسمية، وفي هذه الليلة إن شاء الله سنتكلم على باب الفاعل، وباب الفاعل هو أول الكلام على الأحكام النحوية للجملة الفعلية.

وبداية الكلام أي الجُمل نوعان:

- جملةٌ اسمية؛ وهي التي تُبدأ باسم.
- والجملة الفعلية وهي التي تُبدأ بفعل.

فالجملة الاسمية لها في اللغة العربية حُكمان أو صورتان:

- **الصورة الأولى**: أن تأتي غير منسوخ، أي غير مسبوقةٍ بناسخ، فتكون مبتدأ مرفوعًا وخبرًا مرفوعًا، كقولك: (الله ربنا)، و (العلم نافعٌ)، فهذه الصورة الأولى للجملة الاسمية.

- **والصورة الثانية للجملة الاسمية**: أن تأتي الجملة الاسمية منسوخةً، أي مسبوقةً بناسخ.

والنواسخ ثلاثة:

- **الأول**: ما يرفع المبتدأ وينصب الكبر، كـ (كان)، تقول: (كان محمدٌ كريمًا).
- **والناسخ الثاني**: ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، كـ (إن)، تقول: (إن محمدًا كريمٌ).
- **والناسخ الثالث**: ما ينصب المبتدأ والخبر معًا، كـ (ظن)، تقول: (ظننت محمدًا كريمًا).

ثم إن باب (ظن وأخواتها) قد تدخل همزة التعدية على بعض الأفعال، وهما: علِم، فتقول: (أعلَم)ـ، ورأى؛ فتقول: (أرى)، فالهمزة تُعدي هذين الفعلين من نصب مفعولين إلى نصب ثلاثة مفاعيل.

فهذا كل الكلام على الأحكام النحوية للجملة الاسمية، وانتهينا من كل ذلك بحمد الله وتوفيقه.

والجملة الثانية هي الجملة الفعلية، وهي المبدوءة بفعل، سواءً كان ماضيًا، كـ (ذهب محمدٌ)، أو مضارعًا كـ (يذهب محمدٌ)، أو أمرًا كـ (اذهب).

وسواءٌ سُبقت بحرفٍ أم لم تُسبق بحرف، كقولك: (قد ذهب محمدٌ)، فهذه فعلية، أو (لم يذهب مُحمد)، فهذه فعلية؛ لأنه لا يُوجد جملة حرفية.

والجمل الفعلية مكونة من فعلٍ وفاعل، أو فعلٍ ونائب فاعل، فإن كان الفعل مبنيًا للمعلوم رفع فاعلًا، وإن كان مبنيًا للمجهول رفع نائب فاعل.

إذًا فالأحكام النحوية للجملة الفعلية: الفاعل، ونائب الفاعل، فلهذا سندرس اليوم (الفاعل)؛ لأنه أول أحكام الجملة الفعلية، فإذا انتهينا منه سندرس نائب

الفاعل، ثم بعد سندخل على بعض الأحكام المشتركة بين الجملتين الاسمية والفعلية، كالمفاعيل، والحال، والتمييز، والاستثناء، ونحو ذلك، إذًا فعرفنا لماذا ذكر ابن مالك الفاعل في هذا الموضع من الألفية.

لعلنا في هذه الليلة نشرح أربعة أبيات، وهي الأربعة الأبيات الأولى في باب الفاعل، يقول فيها إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٢٥. الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيّ أَتَى ... زَيْدٌ مُنِيْرَاً وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتَى

٢٢٦. وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ ... فَهْوَ وَإِلاَّ فَضَمِيْرٌ اسْتَتَرْ

٢٢٧. وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا ... لاِثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الْشُّهَدَا

٢٢٨. وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا ... وَالْفِعْلُ لِلْظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

الفاعل لا أظن أن الطالب وصل إلى شرح الألفية وقد سبقه شرحٌ مختصر للمبتدئين، ثم شرحٌ متوسطٌ للمتوسطين، ثم وصلنا إلى شرح الكِبار في (ألفية ابن مالك) إلا وقد فهم الفاعل، ومع ذلك سنتوقف عند بعض الصور القليلة للفاعل، أو صور مختلفة للفاعل لكي نستطيع أن نُطبق الفاعل، وأن نستخرجه من أمثلته المختلفة.

أما تعريف الفاعل:

فالفاعل هو اسم مرفوعٌ، يُسند إليه فعلٌ قبله مبنيٌ للمعلوم، أو يُسند إليه اسمٌ يجري مجراه، فهم هذا التعريف مُهم؛ لكي نعرف الفاعل في اصطلاح النحويين.

أما الفاعل في اصطلاح اللغويين أو في المعنى اللغوي أو عند العرب: فالفاعل في اللغة عند العرب: **الفاعل من فعل الفعل**، هذا هو الفاعل في اللغة، لكن الذي نُريد أن ندرسه الآن هو الفعال عند النحويين، أي في اصطلاح النحويين، أي مثلًا: نعرب الاسم فاعلًا عند النحويين.

❁ الفاعل عند النحويين: هو الاسم الذي يُسند إليه فعلٌ قبله.

نَنظر في هذا التعريف، فقولنا عن الفاعل: هو اسم، هذا احترازٌ من غير الاسم؛ كالفعل، والحرف، والجملة، وشبه الجملة، فكل ذلك لا يقع فاعلًا، إذًا فالفاعل لا يقع إلا اسمًا، مثل قولك: (جاء محمدٌ)، معرفة، أو (جاء الرجل)؛ معرفٌ بأل، أو (جاء رجلٌ)؛ نكرة، أو (جاء هذا)؛ اسم إشارة، أي اسمٍ يقع فاعلًا.

أما غير الاسم فإنه لا يقع فاعلًا، ولهذا تذكرون أننا ذكرنا في أول النحو في العلامات المميزة التي نُميز بها الأسماء عن الأفعال عن الحروف، من العلامات المميز للاسم: الإسناد.

ما المراد بالإسناد؟ الإسناد هو: أن الكلمة يصح أن تقع مبتدأً أو فاعلًا، أي كلمة يصح أن تقع مبتدأ أو فاعلًا فهي اسمٌ، لماذا؟ لأن الفاعل لا يكون إلا اسمًا، هنا، وكذلك المبتدأ كما سبق شرحه، المبتدأ أيضًا لا يقع إلا اسمًا، فلهذا كان وقوع الكلمة مبتدأً أو فاعلًا من العلامات التي تدل على إسمية هذه الكلمة.

وخالف بعض النحويين في الجملة، فأجاز وقوعها فاعلًا، واستدل ببعض الشواهد، كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في سورة يُوسف: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْأَيَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف:٣٥]؛ بدا: فعلٌ ماضٍ، أين فاعله؟ أين الذي بدا؟ ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْأَيَٰتِ﴾ [يوسف:٣٥]؛ ماذا بدا لهم؟ ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف:٣٥]، فقال بعضهم: إن فاعل (بدا) جملة (ليسجننه).

واستدلوا بنحو قوله –تعالى-: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم:٤٥]؛ تبين، ما الذي تبيَّن؟ ﴿كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم:٤٥]، وهذه جملة.

ورد الجمهور على ذلك بأن الفاعل في الآية الأولى مُقدرٌ من المعنى، نحو: (ثم بدا لهم أمرٌ)، أو (ثم بدا لهم بداءٌ)، وحذف الفاعل إذا كان معلومًا واردٌ في اللغة؛ كقوله –تعالى-: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص:٣٢]؛ ما التي توارت بالحجاب؟ أي الشمس؛ لأنه معروف هي التي توارت.

أما قوله –تعالى-: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم:٤٥]؛ قالوا: إن الفاعل هو اسمٌ مضافٌ محذوف، والتقدير: (ثم تبين لكم جواب كيف فعلنا بهم).

إذًا فالجمهور على أن الفاعل لا يكون إلا اسمًا، هذا معنى قولهم (اسم) في التعريف.

ثم يقول التعريف: (اسمٌ مرفوع)، ماذا يُريدون بقولهم (مرفوعٌ) هنا في التعريف، يُريدون أن الحكم الإعرابي للفاعل هو الرفع، وليس النصب، ولا الجر.

ولكن هل نقول في الفاعل دائمًا (مرفوع)؟ يعني في نحو (جاء محمدٌ)، أو (جاء الرجل)، أو (جاء رجلٌ)، نقول هنا: فاعلٌ مرفوعٌ وعلامة رفع الضمة، لكن في المبنيات في نحو (جاء هؤلاء)، أو (جاء هذا)، و (جاء سيبويهٍ)؛ هذا فعل، نحن ما نقول (فاعلٌ مرفوع)، وإنما نقول: فاعلٌ في محل رفع؛ لأن كلمة مرفوع لا تُقال إلا مع المعرب، أما المبني فيُقال فيه: في محل رفع.

إذًا ما معنى قولهم **(مرفوع)** في التعريف؟ هذا من التجوز في الكلام، أي أن حُكمه الرفع، اسمٌ حُكمه الرفع، وتُطبق عليه ما درسناه من قبل في باب المعرب والمبني، فإن كان الفاعل اسمًا معربًا قلت: فاعلٌ مرفوعٌ، وإن كان اسمًا مبنيًا قلت: فاعلٌ في محل رفع.

ثم يقول التعريف: (اسمٌ مرفوعٌ يُسندُ إليه فعلٌ قبله مبنيٌ للمعلوم)، (يُسند إليه)

ما معنى (يُسند إليه)؟

تقول: (قام محمدٌ)، أسندت القيام إلى محمد، بمعنى أضفت القيام إلى محمد، عَزوت القيام إلى محمد، إلا أن الاصطلاح النحوي يجعل الإضافة للأسماء، إذا وقع الإسناد بين اسمين سُميت إضافة، كـ (عبد الله)، أو (باب المسجد)، أضفنا الباب إلى المسجد.

فإذا قلت: (قام زيدٌ)؛ إذا وقعت هذه العملية بين فعل واسم يُسمونها إسنادًا، أسندت، يعني أسندت القيام إلى محمد، أضفت القيام، عَزوت القيام إلى محمد، (قام محمدٌ)؛ أسندت القيام إلى محمد.

(سقط القلم)؛ أسندت السقوط إلى القلم، (انفتح البابُ)؛ أسندت الانفتاح إلى الباب، (احترقت الورقة)؛ أسندت الاحتراق إلى الورقة.

إذًا فهذا هو الفاعل عند النحويين، أي في اصطلاح النحويين، لكن هل يُشترط في الفاعل أن يكون هو الذي فعل الفعل؟ عند النحويين لا يُشترط هذا الأمر، وإنما الفاعل عند النحويين هو الاسم الذي أُسند إليه فعلٌ قبله، فإذا قلت: (احترقت الورقة)؛ فهما فعلٌ وفاعل، وهل الورقة هي التي فعلت الاحتراق؟ لا، هي أُحرقت، ومع ذلك يُقال: فعلٌ وفاعل، لماذا فعلٌ وفاعل؟ لأن الاحتراق هنا أُسند إلى الورقة.

بخلاف ما لو قلت: (أحرق محمدٌ الورقةَ)، فالفعل هنا وهو الإحراق أسندته إلى من؟ أسندته إلى مُحمد، فيكون محمدٌ هو الفاعل.

وكذلك (انفتح البابُ)، فعلٌ وفاعل، مع أن الباب لا ينفتح، وإنما يفتحه غيره، كـ (فتح محمدٌ البابَ).

فلهذا نقول: إن قولهم (يُسندُ) يشمل أمرين:

- الأمر الأول: يشمل من فعل الفعل حقيقةً.

كـ (جاء زيدٌ)، و (ذهب محمدٌ)، و (صهلَ الحصانُ)، ونحو ذلك.

- ويشمل أيضًا من قام به الفعلُ.

الفعل قام بهذا الشيء، (احترت الورقة)؛ الاحتراق قام بالورقة، (انفتح الباب)؛ الانفتاح قام بالباب، فهذا أيضًا يُسمونه فاعلًا، وإن كان هذا الاسم لم يفعل هذا الفعل حقيقةً.

ونحو ذلك أن تقول: (ماتَ زيدٌ)، هل هو الذي فعل الموت؟ لا، بل هو يفِر من الموت بكل ما يقدر، لكن نقول: (مات زيدٌ)؛ لأن الموت قام به.

و (غرق عمروٌ)؛ هو كان يُدافع الغرق ويُحاول أن ينجو، نقول: (غرق زيدٌ)؛ لأن الغرق قام به.

كقولنا: (بنى الأمير المدينة)؛ مع أنه لم يضع حجرًا على حجرٍ فيها، وإنما المراد أن الأمر بالبناء قام به، هو الذي أمر، وهكذا.

إذًا فقولهم: (إن الفاعل هو من فعل الفعل) فهذا من باب التسهيل والتعليل، أما الفعل عند النحويين فهو: الاسم الذي أُسند إليه فعلٌ قبله.

وقولهم في التعريف: **(يُسند إليه فعلٌ قبله)**؛ هذا شرطٌ في الفاعل، يُشترط في الفاعل أن يكون فعله قبله، كالأمثلة السابقة، (ذهب محمدٌ، و(انفتح البابُ)، و (صهلَ الحصانُ)، ولا يتقدم الاسم على الفعل.

فإن تقدم الاسم على الفعل فقلت: (محمدٌ ذهب)، و (الباب انفتحَ)، و (الحصان صهلَ)؛ فإن هذا الاسم المتقدم لا يُعرب عند النحويين فاعلًا، وإنما

يُعرب مبتدأً، والفعل بعده فعلٌ ماضٍ، وقد استتر فيه فاعله، والجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ.

فقولك: (محمدٌ ذهب)؛ محمدٌ: بمبتدأ، وذهبَ: فعلٌ ماضٍ، وفاعل ذهب مستتر تقديره: ذهب هو، ثم الجملة الفعلية من الفعل والفاعل (ذهب هو) خبر المبتدأ.

إذًا فقولنا: إن الفاعل لا يجوز أن يتقدم في نحو (قام محمد)؛ هل يجوز أن تُقدم الفاعل؟ لا يجوز أن تُقدم الفاعل، لكن هل يجوز أن تُقدم الاسم؟ يجوز أن تُقدم الاسم، لكن لا يُعرب فاعلًا.

فلهذا نقول: لا يُقدم الفاعل، لكن يُمكن أن يُقدم الاسم فننتقل إلى بابٍ آخر، إلى باب المبتدأ والخبر، يعني تنقلب الجملة من جملةٍ فعلية (ذهب محمد) إلى جملةٍ اسمية (محمدٌ ذهب)، ولا شك أن هُناك فرقًا بين الجملتين الجملة الاسمية والجملة الفعلية من حيث المعنى الخاص والدقيق.

وقولهم في التعريف: (**يُسند إليه فعلٌ قبله مبنيٌ للمعلوم**)، (**مبنيٌ للمعلوم**) هذا احترازٌ من الفعل المبني للمجهول، فإن الفعل المبني للمجهول لا يرفع فاعلًا، وإنما يرفع نائب فاعل، كقولك: (ضُرب زيدٌ)، و (أُكل الطعامُ)؛ هذا واضح.

وقولهم في التعريف: (**أُسند إليه فعلٌ**)، (**فعلٌ**) يشمل كل الأفعال سواءٌ كان الفعل ماضيًا كـ (ذهب زيدٌ)، أو مضارعٌ كـ (يذهب زيدٌ)، أو أمرًا كـ (اذهب)؛ فإن (اذهب) فعل أمرٍ، وفاعله مستترٌ تقديره: اذهب أنت.

وسواءٌ كان هذا الفعل ثلاثيًا أو رُباعيًا أو خُماسيًا أو سُداسيًا، كـ (ذهب زيدٌ)، و (أقبل زيد)، و (انطلقت السيارة)، و (استخرج العمال الذهب).

وسواء كان الفعل متصرفًا أم جامدًا، فالمتصرف كالأفعال السابقة، والجامد كـ

(نِعمَ الفتى زيدٌ)، (نِعم وبِئس) فعلان للمدح والذم، وهما فعلان جامدان يعملان عمل الفعل، أي يرفعان فاعلًا، تقول: (نِعم الرجل زيدٌ)، نِعم: فعلٌ ماضٍ، والرجلُ: فاعله مرفوع.

ثم يُقال في التعريف: (**يُسند إليه فعلٌ قبله مبنيٌ للمعلوم، أو يُسند إليه اسمٌ يجري مجراه**)؛ يُسند إلى هذا الاسم فعلٌ كما تقدم، أو اسمٌ يجري مجرى الفعل، ما المراد بالأسماء التي تجري مجرى الفعل؟

هذه كررناها كثيرًا، اسم الفاعل، والصفة المُشبهة، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، وهذه الأسماء المشتقة العاملة عمل أفعالها، هي أسماء مشتقة، يعني مشقوقة من أفعالها، تعمل عمل أفعالها، فإذا كان فعلها يرفع فاعلًا فهي أيضًا ترفع فاعلًا، إذًا فهي اسم الفاعل، والصفة المُشبهة، والصيغ المبالغة، واسم المفعول.

إلا أن اسم المفعول إنما يُؤخذ من الفعل المبني للمجهول، فـ (مضروب) تؤخذ من (ضُرِبَ يُضرَب فهو مضروب)، و (مأكول) مأخوذ من (أُكل يُؤكل فهو مأكول)، إذًا فمضروب ومأكول يعملان عمل ضرب وأكل أم ضُرب وأُكل؟ ضُرب وأُكل، إذًا اسم المفعول سيرفع فاعلًا أو نائب فاعلٍ؟ نائب فاعل، فلهذا سيأتي الكلام عليه في نائب الفاعل.

أما الثلاثة البواقي وهي: اسم الفاعل كـ (ضارب، ومُقبِل)، وصيغ المبالغة كـ (ضرَّاب، وشرَّاب)، والصفة المشبهة مثل: (كريم، وبطل، وقوي، وصعب، وحُلو)، هذه تُؤخذ من الفعل المبني للمعلوم فتعمل كعمله.

كيف نعرف أن هذا الاسم المشتق عمِل عمَل الفعل؟

إنما يعمل عمَل الفعل إذا كان بمعنى الفعل، يعني إذا كنت تستطيع أن تنزع هذا الاسم وتضع مكانه فعله.

كقولك: (محمدٌ جميلٌ وجههُ)، محمدٌ: مبتدأٌ، وجميلٌ: خبره، وجميلٌ هنا صفة مُشبهة على وزن فعيل، وهي تعمل عمل الفعل، جمُل يجمُل، وجههُ: الفاعل؛ لأن معنى الكلام: محمدٌ يجملُ وجههُ، أو محمدٌ جَمُلَ وجههُ، وجهه: فاعل، فإن قلت: محمدٌ جمل وجههُ؛ فهو فاعلٌ بالفعل، وإن قلت: محمدٌ جميلٌ وجهه؛ فهو فاعلٌ لاسم جرى مجرى الفعل، ويُسمى وصفًا هنا أو صفة مُشبهة.

وكذلك لو قلت: (محمدٌ قويٌ جسمه)؛ أي محمدٌ قَويَ جسمه كذلك، هذه صفةٌ مشبهة.

فلو قلت: (محمدٌ ناجحٌ أخوه في الدراسة)؛ أي محمدٌ نجحَ أخوه، فأخوه فاعل بناجحٌ، ناجحٌ كيف رفعت الفاعل؟ نقول: لأنه اسمٌ مشتق، أو نقول: لأنه وصف، أو نقول: اسمٌ جرى مجرى الفعل، أو نقول: اسم فاعل، كلها تعبيرات صحيحة.

فإذا قال القائل: (جاء الضاربُ أخوهُ زيدًا)؛ كان المعنى: جاء الذي ضرب أخوهُ زيدًا، (جاء الضاربُ أخوهُ زيدًا)، جاءَ: فعلٌ ماضٍ، الضاربُ: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهو اسم فاعل، ضارب، فأين فاعله ومفعوله؟ أين الضارب والمضروب؟ أما الضارب فأخوه، وأما المضروب فزيدًا، (جاء الضاربُ أخوهُ زيدًا)؛ يعني الذي ضربَ أخوهُ زيدًا، الضارب هنا جرى مجرى الفعل ضرب؛ فلهذا عمِلَ عمله.

لو قلت: (المسافرُ ولدهُ محمدٌ)، المسافر: مبتدأٌ، وولدهُ: خبر أو فاعل؟ (المسافرُ ولدهُ محمدٌ)؛ يعني الذي سافر ولدهُ هو محمدٌ، فما إعراب ولدهُ؟ (المسافر ولدهُ محمدٌ)، ولدهُ: فاعل، (المسافر ولدهُ محمدٌ)؛ يعني الذي سافر ولدهُ محمدٌ، فالمسافرُ: مبتدأ، وخبره: محمد، وولده: فاعل؛ لأن المعنى: الذي سافر ولده، فولده فاعِل.

لو قلنا: (جاء زيدٌ)؛ فعلٌ وفاعل، (جاء زيدٌ منيرًا وجههُ)، منيرًا: حال، لكن نوعه: اسم فاعل من: (أنار يُنير فهو منيرٌ)، اسم فاعل، اسم الفاعل يعمل كفعله، يعني: جاء زيدٌ يُنير وجهُهُ، إذًا فوجههُ فعال سواءً ليُنير أو لمنيرًا.

لو قلنا: (زيدٌ جمَّاعٌ المالَ، منَّاعٌ الحقَّ)؛ فزيدٌ: مبتدأ، وجمَّاعٌ: خبره، وهو صيغة مبالغة من جمع يجمع، وهو بمعنى الفعل، يعني زيدٌ يجمع المال بكثرة، ومناعٌ للحق أي: يمنع الحق بكثرة، فيكون الحق: مفعول به، والمال: مفعولٌ به، (زيدٌ جمَّاعٌ المالَ)؛ المال فاعل أو مفعول؟ مفعول به، أين فاعله؟ ضميرٌ مستتر، (زيدٌ جماعٌ هو المال، مناعٌ هو الحق)، (شروبٌ الماء)؛ أي شروبٌ هو الماء.

في هذه الجملة في الأسماء الجارية مجرى فعلها هي ليست أفعالًا، وإنما هي جارية مجرى الفعل، يعني محمولة على الفعل، يعني ما عملت بالأصالة، وإنما عملت بالتشبيه، يعني أصل أو فرع؟ فرع، والفرع يكون في قوة الأصل أم ينحط عنه درجة؟ ينحط عنه درجة، فهذا الفعل يجب أن يعمل، لا بد أن يعمل الفعل.

أما هذه الأسماء المحمولة عليها فلا يجب أن تعمل، يعني يجوز لك أن تقول: (زيدٌ جماعٌ المال)، فأعملته عمل فعله، ويجوز أن تقول: (زيدٌ جماعُ المالِ)؛ بالإضافة، ويجوز أن تقول: (زيدٌ جماعٌ للمالِ)؛ تأتي باللام يُسمونها لام التقوية؛ لأن العامل هنا ضعيف، إنما عمل بالتشبيه والحمل، كل ذلك جائز، لكن الذي يدخل في موضوعنا الآن هو أن تُعمله عمل الفعل فتقول: (زيدٌ جماعٌ المالَ).

لو قلت: (أنا طويلٌ شعري)؛ أنا: مبتدأ، وطويلٌ: خبر، وشعري: فاعلٌ لطويلٌ؛ لأن طويلٌ صفة مشبهة، يعني أنا يطول شعري، أو: أنا طال شعري.

الصفة المشبهة هي التي بمعنى فعل يفعل، يعني بمعنى الفاعل، لكن ليست

على وزن فاعل، بخلاف اسم الفاعل، اسم الفاعل هو يدل على من فعل الفعل؛ لكنه على وزن فاعل، أو وزن مُفعِل، كضارب من انضرب، شارِب، شاكِل، نائم، جالس، يعني على صيغة معينة محددة، أو مثلًا: مُقبِل، مُكرِم، مُفهِم.

فإن جاءت أسماء بمعنى الفاعل تدل على الفاعل، لكن ليست على وزن اسم فاعل، ليست على فاعل أو مُفعِل، ماذا نُسميها؟ نُسميها: الصفة المشبهة، مشبهة بماذا؟ مشبهة باسم الفاعل، هي اسمها: الصفة المشبهة باسم الفاعل.

(قويٌ) يعني الذي يقوى، (جميلٌ) يعني الذي جَمُل، (طويلٌ) يعني الذي طالَ، يعني الذي فعل الفعل، لكنه ليس على وزن اسم الفاعل، فسُميت الصفة المشبهة باسم الفاعل، فهذا معنى قولهم في التعريف **(أو اسمٌ جارٍ مجرى الفعل)**.

أنا سأتأمل قليلًا في التعريف وأضرب عليه بعض الأمثلة لأني أرى أن هذا مهم قبل أن نتوسع في أحكام الفاعل، وبعض الطلاب ربما يضطرب في استخراج الفاعل ومعرفته.

الفاعل، هذه بعض القواعد التي تضبط الفاعل لفظيًا، الفاعل يُمكن أن نقول فيه بلفظ تعليمي: الفاعل هو الذي يأتي جوابنا لقولنا: من فعل؟ أو: من الفاعل؟

فإذا قلت: من فعل الفعل؟ فإن الجواب هو: الفاعل، فإذا قلت: (ذهب محمد) من الذي ذهب؟ محمد، (انفتح الباب) ما الذي انفتح؟ الباب، (احترقت الورقة) ما الذي احترق؟ الورقة، وهكذا، فالفاعل إنما ينكشف بهذه الطريقة.

قاعدة أخرى في الفاعل ذكرناها قبل قليل، وهي: أن الفعال لا يكون إلا بعد الفعل، ولا يتقدم عليه، فإن تقدم الاسم عليه صار مبتدأً لا فاعلًا.

من القواعد اللفظية التي نُؤكد عليها أيضًا: أن الفاعل إذا كان اسمًا معربًا قلنا فيه: مرفوع، وإذا كان اسمًا مبنيًا قلنا فيه: في محل رفع.

هذه الأشياء ذكرناها من قبل ما نتوقف عندها كثيرًا.

الفاعل قد يكون اسمًا ظاهرًا، وقد يكون ضميرًا بارزًا أو مستترًا، الفاعل قد يكون اسمًا ظاهرًا، وقد يكون ضميرًا بارزًا أو مستترًا، واضح أننا قابلنا بين الاسم الظاهر والاسم الضمير، فالاسم الضمير هي: الضمائر المتصلة والمنفصلة، المنفصلة كـ: (أنا، وأنت، وهو، وإياي)، والمتصلة كـ: تاء المتكلم في (ذهبت)، وكواو الجماعة في (ذهبوا)، هذه الضمائر.

ما سوى الضمائر من الأسماء يُسميها النحويون: الأسماء الظاهرة، فمحمد اسم ظاهر، وباب، وجالس، وضرْب، والذي، وهذا، كلها أسماءٌ ظاهرة، والفاعل يقع اسمًا ظاهرًا، يقع ضميرًا، ضميرًا بارزًا؛ أي له لفظ، أو مستترًا؛ أي ليس له لفظ.

فإذا قلنا مثلًا: (أكرم محمدٌ الأستاذ)؛ فالفاعل اسمٌ ظاهر، وإذا قلت: (أكرمتك) فالفاعل هنا تاء الفاعل، فهو ضمير.

وإذا قلتُ: (أكرمكَ محمدٌ)؛ فأين الفاعل؟ الفاعل: محمدٌ، والكاف مفعولٌ به، إذًا فالفاعل ظاهر، والمفعول به ضمير.

والمثال السابق: (أكرمتكَ)؛ الفاعل: التاء، والمفعول به: الكاف، كلاهما ضمير، وإذا قلت: (أكرمتُ الأستاذَ)؛ فالفاعل: التاء، والمفعول به: ضمير، والمفعول به اسمٌ ظاهر، وهكذا.

ومن القواعد الضابطة للفاعل أن نقول: إن الفعل الماضي والمضارع يكون فاعلهما ظاهرًا وضميرًا، أما فعل الأمر فلا يكون فاعله إلا ضميرًا مستترًا، الفعل الماضي والمضارع يكون فاعلهما ظاهرًا وضميرًا، بارزًا ومستترًا، أما فعل الأمر فإن فاعله لا يكون إلا ضميرًا مستترًا إن كان للمفرد، وضميرًا بارزًا إن كان للمثنى

والجمع، هذه قاعدة ضابطة في الفاعل.

فالماضي يكون فاعله اسمًا ظاهرًا، كـ (ذهب محمدٌ)، ويكون فاعله ضميرًا كقولك: (محمدٌ ذهبَ)؛ أي: هو، وتقول: (المحمدان ذهبا) فالفاعل: ألف الاثنين، أو (المحمدون ذهبوا)، الفاعل: واو الجماعة.

وكذلك المضارع، تقول: (يذهب محمدٌ) فالفاعل اسم ظاهر، وتقول: (محمدٌ يذهب)؛ فالفاعل ضميرٌ مستتر، أي يذهب هو، فإن قلت: (المحمدان يذهبان) فالفاعل ألف الاثنين ضميرٌ بارز، وإن قلت: (المحمدون يذهبون)؛ فالفاعل واو الجماعة ضميرٌ بارز.

فإذا جئنا إلى فعل الأمر:

فإن كان للمفرد فلا يكون فاعله إلا ضميرًا مستترًا، تقول: (اذهب، واستمع، وانتبه، وصَلِّ، وصُم)؛ أي: أنت، إذا كان فاعله مفردًا.

وإذا كان فاعله خلاف ذلك: فإن الفاعل حينئذٍ يكون ضميرًا بارزًا.

ما معنى (غير ذلك)؟ غير المفرد، غير المفرد يشمل المفردة، والمثنى بنوعيه، والجمع بنوعيه، فالمفردة تقول للمؤنثة: (يا هند انتبهي)، و (اذهبي)، و (استمعي)، و (صلِّي)، و (صومي)؛ فالفاعل هنا: ياء المخاطبة، ضميرٌ بارزٌ متصل.

وإذا خاطبت اثنين تقول: (يا محمدان اذهبا، وانتبها).

وإذا خاطبت جمعًا تقول: (يا محمدون اذهبوا، وانتبهوا)، فالفاعل: واو الجماعة.

إذًا ففعل الأمر لا يكون فاعله إلا ضميرًا إما بارزًا أو مستترًا، أما الماضي

والمضارع فيكون الفاعل فيهما مستترًا وظاهرًا.

آخر قاعدة نذكرها أيضًا في ضبط الفاعل: هو أن تُتقن إعراب الضمائر المتصلة.

فالضمائر المتصلة هناك ضمائر منها حددتها العرب للفاعل، الضمائر المتصلة كم عددها؟ تسعة ضمائر، وهي: (تاء المتكلم، وألف الاثنين، وواو الجماعة، ياء المخاطبة، ونون النسوة)؛ هذه خمسة، (وياء المتكلم، وكاف المخاطب، وهاء الغيبة)؛ هذه ثلاثة، ثم أخيرًا: (نا المتكلمين)، فالمجموع تسعة ضمائر.

أما الضمائر الخمسة الأولى وهي: (تاء الفاعل أو نقول: تاء المتكلم، وألف الاثنين، وواو الجماعة، ياء المخاطبة، ونون النسوة)؛ هذه الخمسة على كثرة ورودها في الكلام لا يخرج إعرابها عن ثلاثة إعرابات:

- فهي إذا اتصلت بـ (كان وأخواتها) تكون اسمًا لها، اسمًا لكان وأخواتها، كقولك: (كنت نائمًا)، اسم كان، أو: (أصبحوا مطمئنين)؛ الواو اسم أصبح.

- وإذا اتصلت بفعل مبني للمجهول فإنها نائب فاعل، كـ (الرجال أُكرموا)، (أنا أُكرمتُ)، (الطالبان أُكرما)؛ نائب فاعل.

- وإذا اتصلت بفعل مبنيٍ للمعلوم فهي فاعل، كـ (ذهبوا، ويذهبون، اذهبوا، يفعلون، يعلمون، يؤمنون، ذهبوا، استمعوا، انتبهوا، يخافون)؛ فهي فاعل.

إذًا فأكثر ورودها أن تكون فاعلًا، هذه الخمسة تاء المتكلم، ألف الاثنين، واو الجماعة، ياء المخاطة، ونون النسوة؛ أكثر ورودها فاعلًا، إلا إذا اتصلت بـ (كان وأخواتها) فاسمٌ لها، أو اتصلت بفعلٍ مبنيٍ للمجهول فنائب فاعل، وهذا الذي يهمنا الآن في باب الفاعل.

استكمالًا للفائدة نُكمل بقية الكلام على الضمائر المتصلة، بقي منها أربعة

ضمائر.

أما ياء المتكلم كـ (كتابي)، وكاف المخاطب كـ (كتابك)، وهاء الغيبة كـ (كتابه)؛ فهذه الضمائر الثلاثة على كثرة ورودها في الكلام لا يخرج إعرابها عن أربعة أعاريب:

- فهي إذا اتصلت باسمٍ (مُضافٌ إليه)، كـ (كتابي، وكتابك، وكتابه).
- وإذا اتصلت بفعلٍ فهي (مفعولٌ به)، كـ (محمدٌ أكرمني، ومحمدٌ أكرمكَ، ومحمد أكرمهُ).
- وإذا اتصلت بـ (إن وأخواتها) فهي اسمٌ لها، كـ (إنه كريم، إنك كريم، إني كريم).
- وإذا اتصلت بحرف جر فهي في محل جر، مثل: (سلمتُ عليك، وسلمتُ عليه، وسلِّم عليه).

إذًا فهذه الضمائر المتصلة على كثرة ورودها في الكلام، يعني تجد منها في الصفحة والحدة من المصحف ربما العشرات، ومع ذلك فإن إعرابها منضبط لا يخرج عن هذه الإعرابات.

بقي لنا من الضمائر المتصلة ضميرٌ واحد وهو: ناء المتكلمين، هذا يأتي في كل المواضع السابقة، على حسب التوزيع السابق، يعني:

- إذا اتصلت ناء المتكلمين بكان وأخواتها فهي اسمٌ لها، مثل: (كنا أعزة، أو أصبحنا مسلمين).
- وإذا اتصلت بإن وأخواتها فهي اسمٌ لها، مثل: (إننا مسلمون، أو لعلنا نُسافر).

- وإذا اتصلت بحرف جر فهي في محل جر، مثل: (الكتاب لنا)، أو (سلِّم علينا).

- وإذا اتصلت باسمٍ فهي مُضافٌ إليه، مثل: (كتابنا، أو ربنا، أو ديننا).

وإذا اتصلت بفعلٍ مبنيٍ للمجهول فهي نائب فاعل، مثل: (نحن أُكرمنا).

- بقي إذا اتصلت بفعلٍ مبنيٍ للمعلوم قد تكون فاعلًا، قد تكون مفعولًا، بحسب المعنى.

فإذا كنا نحن الفاعلين فـ (نا) فاعل، مثل: (ذهبنا، وجلسنا)، ومثل: (أكرمنا زيدًا، وضربنا عمروًا)، وإن كنا نحن المفعولين فـ (نا) مفعولٌ به، مثل: (زيدٌ أكرمنا، وعمروٌ ضربنا).

وهناك فرقٌ لفظي بين (نا) الواقعة فاعلًا، و (نا) الواقعة مفعولًا، فـ (نا) الواقعة فاعلًا يسْكُن ما قبلها، تقول: (أكرمْنَا زيدًا، ضَرَبْنا عمروٌ) فاعل، و (نا) الواقعة مفعولًا ينفتح ما قبلها، تقول: (زيدٌ أكرمَنا، وعمروٌ أهانَنا).

إذا فالضمائر المتصلة على كثرة ورودها في الكلام إعرابها منضبط، الذي يُريد أن يضبط الإعراب يضبط ما يُمكن ضبطه ليتفرغ بعد ذلك للأشياء المشكِلة.

أين الفاعل؟ بسرعة حدد الفاعل، وأين حصل المفعول به أيضًا؟

(يُحبك الناس)؛ الفاعل: الناس، والمفعول: الكاف.

(ساعدتُ الفقيرَ)؛ أين الفاعل: التاء، والمفعول: الفقير.

(أكرمتُكَ)، أين الفاعل؟ التاء، والمفعول به: الكاف.

(زيدٌ أكرموه)؛ الفاعل: الواو، والمفعول: الهاء.

(أكرمني محمدٌ)؛ الفاعل: محمدٌ، والمفعول؟ النون.

هنا في (أكرمني)؛ أكرَم: فعل، وياء المتكلم: مفعولٌ به، ومحمد: فاعل، والنون: نون الوقاية، نقول: حرف وقاية يقي الفعل من الكسر لا محل له من الإعراب.

(كونوا أحبة)؛ لا يوجد فاعل، وإنما (الواو) اسمٌ لـ (كُن)، والخبر: أحبةً.

استخرج الفاعل:

﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ [النصر:١]؛ الفاعل هو: نصر، أما لفظ الجلالة: مضافٌ إليه.

﴿وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجًا﴾ [النصر:٢]؛ الفاعل تأمل فيها، تأمل فيها، ورأيت يا محمد الناس، أين الفاعل في (رأيت الناس)؟ التاء ضمير المخاطبة، ضمير الفاعل المخاطبة، رأيتَ، الفاعل: التاء، الناس، ﴿يَدۡخُلُونَ﴾ [النساء:١٢٤]؛ أين فاعل يدخل؟ الواو، وليس هناك فاعلٌ يدخل.

أين الفاعل في ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾ [النصر:٣]؟ أين فاعل (سبِّح)؟ ضمير مستتر تقديره أنت، ﴿وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ﴾ [النصر:٣]؛ أين فاعل (استغفر)؟ مستتر تقديره أنت.

﴿يَوۡمَ يَغۡشَىٰهُمُ ٱلۡعَذَابُ مِن فَوۡقِهِمۡ وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِمۡ وَيَقُولُ ذُوقُواْ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [العنكبوت:٥٥]، أين فاعل (يغشى)؟ العذاب، وهم يغشاهم؟ المفعول، يغشاهم العذاب من فوقهم ومن تحت أرجلهم، ﴿وَيَقُولُ ذُوقُواْ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [العنكبوت:٥٥]؛ أين فاعل (يقول)؟ ضمير مستتر تقديره هو، وفاعل (ذوقوا)؟ ذوقوا يا مخاطبون يا كفار، ذوقوا يا كفار، الفاعل: واو الجماعة، وأين فاعل (تعملون)؛ ﴿مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النمل:٩٠]؟ واو الجماعة أيضًا.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا﴾ [الأحزاب:٦٤]، كل فعل لا بد أن تعلم فاعله.

﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين:٤].

(وفيها حارب الحمدانيون الفرنجة، فغلبوهم، وأسروا منهم ألوفًا).

عَدِمْنَا خَيْلَنَا إِنْ لَمْ تَرَوْهَا تُثِيرُ النَّقْعَ مَوْعِدُهَا كَدَاءُ

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [الأحزاب:٦٤]؛ أين فاعل (لعن)؟ ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى الله، وفاعل (أعدَّ)؟ ضمير مستتر تقديره هو؛ أيضًا يعود إلى الله.

أين فاعل ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين:٤]؟ نا المتكلمين العائدة إلى الله، هذه نا المتكلمين تدل على مفرد أو جمع؟ جمع، وهنا دلت على مفرد أو جمع؟ مفرد، كيف يكون ذلك؟! لا نقول: نا الجمع، بل هنا: نا التعظيم، نا الدالة على التعظيم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

هنا (وفيها حارب الحمدانيون الفرنجة)، الفاعل: الحمدانيون، (فغلبوهم وأسروا منهم ألوفًا)؛ أين فاعل (غلبوا)؟ الواو، غلبوهم، و (أسروا)؟ الواو.

(**عَدِمْنَا خَيْلَنَا إِنْ لَمْ تَرَوْهَا**)؛ نا المتكلمين، (إن لم تروها) فاعل (ترى) الواو، والمفعول: هاء، (**تُثِيرُ النَّقْعَ**) تقديره: هي؛ تعود إلى الخيل.

@(٠٠:٥٦:٣٥)، تاء المتكلم، ويُسمونها تاء الفاعل، في تاء المتكلم في مشكلة في الاصطلاح عليها، بعضهم يُسميها (تاء الفاعل)، وبعضهم يُسميها (تاء المتكلم)، وفي كلا الاصطلاحين مشكلة، فإن قلت (المتكلم) طيب، تاء المتكلم (ذهبتُ)، أما (ذهبتَ) تاء المخاطب، و (ذهبتِ) تاء المخاطبة، فمشكلة إذا قلت

(تاء المتكلم).

فبعضهم يُسميها (تاء الفاعل) لكي تشمل الثلاثة، طيب، (كنتُ) ليست فاعلًا، فمشكلة، إذا قلت (كنت مسلمًا) هل التاء فاعلًا؟ إذًا ليست تاء الفاعل، تاء المتكلم.

فسواءٌ قلت: تاء المتكلم أو تاء الفاعل؛ سيبقى مشكلة، لكن هذا يُسمى اصطلاحًا، لا مشاحة في الاصطلاح، (تاء المتكلم) يعني @(٠٠:٥٧:٤٥).

৯◊ও

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إلى بيت ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعريف الفاعل بقوله:

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيّ أَتَى زَيْدٌ مُنِيْرَاً وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتَى

يتضح هنا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ استغنى بالتمثيل عن التعريف، وفي قوله: (كَمَرْفُوعَيّ)؛ هذا مثنى، مع أنه ذكر لنا ثلاثة أمثلة:

كَمَرْفُوعَيّ أَتَى زَيْدٌ مُنِيْرَاً وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتَى

فأراد بالتثنية هنا ما أشرنا إليه في التعريف من أن الفاعل اسمٌ يُسند إليه فعلٌ كـ (أَتَى زَيْدٌ)، أو اسم جارٍ مجرى الفعل كـ (مُنِيْرَاً وَجْهُهُ).

أما قوله (نِعْمَ الْفَتَى)؛ فنِعمَ فعلٌ ماضٍ، والفتى: فاعل.

إذًا فـ (نِعم) أيضًا فعل، إلا أنه نص عليه للدلالة على أن الفعل سواءٌ كان متصرفًا كـ (أتى)، أم كان جامدًا كـ (نِعْم) فإنه يرفع فاعلًا.

وبعد ذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ وَإِلاَّ فَضَمِيْرٌ اسْتَتَرْ

فقوله:

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ

أي أن الفاعل لا يكون إلا بعد الفعل، وهذا سبق شرحه قبل قليل، فإن تقدم

الاسم على الفعل صار مبتدأً، وهذا شرحناه أيضًا قبل قليل، إلا أننا نزيد هنا فنقول: بعض كتب النحو تنسب إلى الكوفيين جواز تقديم الفاعل، فيُجيزون أن تقول في (قام محمدٌ) فتقول: (محمدٌ قام) على أن (محمدٌ) فاعل مقدم، و(قام) فعلٌ مؤخر، وعلى ذلك فإن (قامَ) في (محمدٌ قامَ) هل تتحمل ضميرًا أو ليس فيها ضميرٌ؟ ليس فيها ضمير؛ لأن الفاعل (محمد) وقد تقدم، هذا قولهم في المسألة.

وهذا القول من أضعف الأقوال التي نُسبت إلى الكوفيين إن كانت تصح عنهم، ومما يُضعف هذا القول أمران:

- **الأمر الأول:** معنوي.
- **والثاني:** لفظي.

أما الأمر الأول المعنوي: فإن هذا القول يُؤدي إلى القول بأنه لا فرق بين الجملتين الاسمية والفعلية، وأنهما لغو، فسواءٌ قلت: (محمدٌ قام) أو (قام محمدٌ) فسواء، إلا أنك قدمت وأخرت.

والمتتبع لكلام الفصحاء وأفصح الكلام كلام الله عَزَّوَجَلَّ يُلاحظ بوضوح أن الجملة الاسمية تأتي في مواضع ومعانٍ خاصة، والجملة الفعلية تأتي في مواضع ومعانٍ خاصة، وقد تفنن المفسرون والمتكلمون على إعجاز القرآن في الكلام على هذه المسألة؛ لماذا يُعبر هنا بجملة إسمية؟ ولماذا يُعبر هنا بجملة فعلية؟ وكيف أن المعنى يضعف ويختل لو عبر بجملة اسمية أو عبر بجملة فعلية.

وهذا دليلٌ واضح على أن هناك فرقٌ بين الجملتين الاسمية والفعلية، أي أن هناك فرقًا بين (محمدٌ قام) و (قام محمدٌ) من حيث المعنى، أما من حيث اللفظ فكلاهما جائز، إلا أن هذه جملة وهذه جملةٌ أخرى، هكذا يقول النحويون، يقولون: (محمدٌ قام) جملةٌ إسمية، مبتدأ وخبر، و (قام محمد) جملة أخرى من

فعلٍ وفاعل.

أما الكوفيون فإنهم يقولون: (محمدٌ قام)، و (قام محمدٌ) جملةٌ واحدة فعلية.

فلهذا نص النحويون على أنك يجوز أن تقول: (حمِدتُ زيدًا)، و (حمِدتُ الله)، و (حمدًا لزيد)، و (حمدًا لله)؛ لأن هاتان جملتان فعليتان، والجملة الفعلية تدل على التجدد، يعني لك بعض هذا الفعل المتجدد.

ولا يجوز أن تقول (الحمد لزيد) كما تقول (الحمد لله)؛ لأن هذه جملة اسمية تدل على الثبات، و (ألف الحمد) للاستغراق، الاستغراق ثم حامد، لهذا قال سيبويه: "فلو قال قائل (الحمد لزيد) لكان عظيمًا"، يعني أن هذه الجملة بهذه الصياغة وهذا الترتيب لا تكون إلا لله؛ لأنها تدل على الثبات وعلى الشمول.

أي أنهم يُفرقون بين الجملتين الاسمية والفعلية، وهذا من استقراء وتتبع كلام العرب.

الأمر الثاني الذي يُضعف قول الكوفيين أو القول المنسوب إلى الكوفيين هو أمرٌ لفظي، وهو: أنه يستلزم شيئًا يُخالف كلام العرب.

فإذا كانوا يُجيزون أن تقول في (قام محمد) ماذا يجوز أن تقول في (قام محمدٌ) على قولهم؟ (محمدٌ قام)، فظاهر ذلك أنه يجوز أن تقول في (قام محمدان) أن تقول: (محمدان قام)، أو (قام رجلان) أو (قام الرجلان) تقول: (الرجلان قام).

وفي (قام المحمدون) يجوز على ظاهر قولهم أو لازم قولهم أن تقول: (المحمدون قام)، وهم على ما أظن لا يقولون بهذا اللازم، لكنه لازمٌ لقولهم، وهذا لا تقوله العرب، وإنما العرب إذا تقدم الاسم في التثنية والجمع تقول: (المحمدان قاما، والمحمدون قاموا)، وهذا يدل على ضعف قول الكوفيين في المفرد.

إذًا فالإشكال الظاهر هو في المفرد، أما إذا انتقلنا إلى التثنية والجمع فإن الأمر يجول وينكشف ويبين، وهذا يدل على صحة قول الجمهور من أن الفاعل لا يتقدم.

إذًا فإذا تبين الأمر في المثنى والجمع فنقول: (المحمدون قاموا)؛ فالمحمدون: مبتدأ، وقاموا: فعلٌ وفاعل، فإن هذا هو الذي يجب أن يُطبق أيضًا على (محمدٌ قام) فتقول: محمدٌ: مبتدأ، وقام: فعل، إلا أن الفاعل عنا صار ضميرًا مستترًا.

قالوا: إنما جعلت العرب الضمير مستترًا مع المفرد لكثرة الاستعمال، لكثرة الاستعمال جعلوه ضميرًا مستترًا، وجعلوه بارزًا مع المثنى والجمع لأنهما أقل من المفرد.

الطالب: @(٠١:٠٦:٠٥)

الشيخ: ما يُخالف كلام العرب، أنه يلزم من ذلك شيئًا يُخالف كلام العرب.

الطالب: @(٠١:٠٦:٢٢)

الشيخ: هم أجازوا أن يُقدَّم الفاعل في المفرد، فلازم ذلك أنه يجوز أن تُقدمه في التثنية والجمع، فإذا قدمته خالف كلام العرب، وهم وإن كانوا لا يقولون بهذا اللازم على ما أظن إلا أنه لازمٌ لقولهم.

الطالب: @(٠١:٠٦:٥٠)

الشيخ: قلت ذلك، قلت: أنا لا أظن أنهم يقولون بهذا اللازم ولكنه لازمٌ لقولهم، إلا إن فرقوا، قالوا: هذا يجوز لهذا السبب، وهذا لا يجوز، يعني ليس هذا من مذهبنا، لكن هذا لازم من المذهب.

الطالب: @(٠١:٠٧:١٦)

الشيخ: الذين قالوا (إنه فاعلٌ مُقدم) تنتفي الفائدة من التقديم والتأخير، أو من اختلاف الجملتين، وهذا الذي أشرنا إليه في الأمر الأول المعنوي، بخلاف الجمهور الذين فرقوا فقالوا: إذا تقدم الاسم صار مبتدأ فهذه جملة اسمية، فيختلف المعنى التفصيلي، أما الإجمالي فواحد، ولهذا تختلف مواضع الجملة الاسمية عن مواضع الجملة الفعلية، فإذا أدرت الثبات تأتي بالجملة الاسمية، وإذا أدرت التجدد والانتقال والتغير تأتي بالجملة الفعلية، وهذا الذي يدل عليه تتبع كلام الفصحاء، فهذا يدل على صحة قول الجمهور وضعف قول الكوفيين.

ثم قال:

وَبَعْـــدَ فِعْـــلٍ فَاعِـــلٌ فَـــإِنْ ظَهَـــرْ فَهْـــوَ وَإِلاَّ فَضَـــمِيْرٌ اسْـــتَتَرْ

يعني أن الفاعل قد يكون ظاهرًا، وقد يكون ضميرًا بارزًا أو ضميرًا مستترًا، وكل ذلك شرحناه أيضًا قبل قليل بما تيسر من الأمثلة.

تُريد أمثلة أخرى أيضًا، نعم.

﴿ مَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ﴾ [المسد:٢] أين فاعل (أغنى)؟ من يعرف؟ ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُ مَالُهُۥ﴾ [المسد:٢] ما الذي أغنى؟ مالهُ.

﴿وَفِي ذَٰلِكَ فَلۡيَتَنَافَسِ ٱلۡمُتَنَٰفِسُونَ﴾ [المطففين:٢٦]، الفاعل: المتنافسون: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو.

﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجۡنَ فَتَيَانِۖ ﴾ [يوسف:٣٦]؛ أين الفاعل؟ فتيان: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف.

في الآية ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجۡنَ ﴾ [يوسف:٣٦]؛ السِّجن بكسر السين، ما الفرق

بين السِّجن والسَّجْن؟

السِّجن: هو المكان الذي يُسجَن فيه، والسَّجن: المصدر، يعني تقول: (فلانٌ محبوسٌ في السِّجن)، لكن (حكمنا على فلانٍ بالسَّجن)، ولا تقول: (حكمنا عليه بالسِّجْن)، هذا انتبهوا إليه في القضاء، (حكمنا عليه بالسَّجْن) يعني بأن يُسجن، المصدر يمكنك أن تأوله بأنه فعل.

@(٠١:١٠:١٥)، لا، (سجنته، أسجنه، سجنًا) هذا مصدر، أما (السَّجْن) فهو اسم لما يقع فيه الفعل، وهو هذا السِّجن المعروف.

ومثل ذلك: (الحَج، والحِج)، فالمصدر: حَج يحُجُّ حجًا، الحَج: هو فعل الحج، أن تفعل الحَج، أما الحِج بالكسر: فهو الاسم لهذه الأمور التي تعملها هناك، الأمور التي تعملها هذه اسمها الحِج، أما فعلك أنت فهو الحَج.

الطالب: @(٠١:١٠:٥٥)

الشيخ: هو اسم المصدر هو الاسم.

وقال سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا ٱلۡمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين:٢٨]؛ أين فاعل (يشرب)؟ المقربون، والله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا ٱلۡمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين:٢٨]؛ المقربون يشربون بالعين أم يشربون من العين؟ من العين، لكن ربنا -جل جلاله- قال: يشربون بالعين، يعني يَروى، نعم، هذا يُسمى التضمين، وهو من أفصح الكلام.

التضمين: أن تُضمن فعلين يتعديان بحرفين، فتذكر أحد الفعلين وتحذف الآخر، وتذكر أحد الحرفين وتحذف الآخر، فيكون الموجود دليلًا على المحذوف، فمعنى الآية والله أعلم بمراده: عينًا يشرب منها ويتلذذ بها المقربون، يعني ليست مجرد شرب، لا، يُريد أنها شرب مع تلذذ، ليس مطلق شرب، فحذف

منها لأن (يشرب) يعني يشرب منها، وحذف (يتلذذ) لدلاله بها عليها، وهذا كثير في القرآن.

فكلما رأيت فعلًا يتعدى بغير حرفه فاعلم أن هنا تضمينًا، يعني فعلٌ آخر محذوف مُراد، حُذف من أجل الاختصار.

❁ **ثم قال إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:**

وَجَــرِّدِ الْفِعْــلَ إِذَا مَــا أُسْــنِدَا   لاِثْنَــيْنِ أَوْ جَمْــعٍ كَفَــازَ الْشُّــهَدَا

يقول في هذا البيت: إن الفعل يلزم الإفرادَ مع الفاعل، سواءٌ كان الفاعل مفردًا كـ (ذهب زيدٌ، ذهب محمدٌ، قام رجلٌ)، أو كان الفاعل مثنىً كـ (ذهب رجلان، وقال رجلان، وقام زيدان)، أو كان الفاعل جمعًا كـ (قال رجالٌ، وقام طلابٌ)، وهكذا، فهذا معنى قوله:

وَجَــرِّدِ الْفِعْــلَ إِذَا مَــا أُسْــنِدَا   لاِثْنَــــيْنِ أَوْ جَمْــــع

فإذا كان الفاعل مثنىً أو جمعًا فيلزم أن يكون الفعل مفردًا، فإذا كان الفاعل مفردًا فهذا من بابٍ أولى، كـ (فاز الشهداء)، الشهداء: جمع، ومع ذلك نقول: (فاز الشهداء)، ما نقول (فازوا الشهداء)؛ لأن الفعل يلزم الإفراد مع الفاعل سواء كان مفردًا أم كان مثنىً أو كان جمعًا.

أما قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**فَازَ الْشُّهَدَا**) فقد قصر الممدود، أي حذف الهمزة من قوله (الشهداء)، يعني ما قال: (فاز الشهداء)، (فاز الشهدا)، وقصر الممدود جائزٌ في النثر والشعر، وهو لغةٌ فصيحة، بل هو لغة الحجازيين، الحجازيين يقصرون الممدود، أما تحقيق الهمز وإظهاره فهو لغة التميميين.

❁ **ثم قال ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:**

وَقَــدْ يُقَــالُ سَــعِدَا وَسَــعِدُوا   وَالْفِعْــلُ لِلْظَّــاهِرِ بَعْــدُ مُسْــنَدُ

هذا البيت يتبع البيت السابق، فبعد أن قرر أن الفعل يلزم الإفراد مع الفاعل سواءٌ كان الفاعل مفردًا أم مثنىً أم جمعًا قال هنا: وقد يُقال، و (قد) مع الفعل المضارع يدل على التقليل في الأصل، وقد تدل على التأكيد والتحقيق في مواضع قليلة، وهنا يُراد بها المعنى الكثير.

إذا كان الفاعل مثنىً قد يُقال: (سعدا المحمدان، ذهبا الرجلان، نجحا الطالبان)، وقد يُقال إذا كان الفاعل جمعًا: (ذهبوا الرجال، ونجحوا الطلاب، وقاموا الضيوف)، وهذه اللغة يُسميها النحويون: لغة أكلوني البراغيث.

ويُراد بهذه اللغة: أن جمهور العرب يُلزمون الفعل الإفراد كما ذكرنا من قبل، ولا يُلحقون به شيئًا يدل على الفاعل إلا إذا كان الفاعل مؤنثًا، فيُلحقون بالفعل تاء التأنيث الساكنة، فيقولون: (ذهب محمدٌ، وذهبت هندٌ). و (ذهب المحمدان، وذهبت الهندان)، و(ذهب المحمدون، وذهبت الهندات).

إلا أن بعض العرب وهي قبائل قليلة من العرب، قبائل فصيحة لكنها قليلة، بعض العرب يُلحق بالفعل حروفًا تدل على الفاعل إذا كان مثنىً أو جمعًا، فإذا كان الفاعل مثنىً ألحقوا بالفعل ألفًا، فقالوا: (ذهبا الرجلان، ونجحا الطالبان)، وإذا كان الفاعل جمعًا ألحقوا بالفعل واوًا فقالوا: (ذهبوا الطلاب، ونجحوا الطلاب).

إذًا ففعلوا مع المثنى والجمع كما يفعل جمهور العرب مع الفاعل المؤنث، وهذه اللغة وإن كانت فصيحة إلا أنها قليلة، وهي اليوم كثيرةٌ جدًا في كلام العامة، بل إن بعض العامة لا يدري عن هذه اللغة، فيقول: (جاؤوا الضيوف)، ما يقول: (جاء الضيوف)، وبعضهم يقول: (جاء الضيوف).

إذًا فهما لغتان فصيحتان، إلا أن اللغة الأولى هي اللغة الكُثرى، هي لغة

القرآن، هي لغة جمهور العرب، واللغة الثانية هي لغة قليلة، ينبغي ألا يُؤخذ بها إلا لأهل هذه اللغة أو للتخريج عليها، وقد جاءت نصوصٌ على هذه اللغة ليست كثيرة، وهي ثابتة باتفاق النحويين، وزعم بعض النحويين أن هذه اللغة واردةٌ في القرآن الكريم، وذكروا أنها واردة في آيتين في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ.

الآية الأولى في سورة المائدة في قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ﴾ [المائدة:٧١]؛ فقالوا: إن الفاعل في: ﴿فَعَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ [المائدة:٧١]، الفاعل: كثيرٌ، والواو في (عموا وصموا) هذه حروف تدل على أن الفاعل جمع، ونقول حروف، ما نقول: إنها واو الجماعة ضمير كلغة جمهور العرب، بل نقول: هذا حرف يدل على أن الفاعل جمعًا، كما أن تاء التأنيث في (ذهبت هند) حرفٌ يدل على أن الفاعل مؤنث.

والآية الأخرى في سورة الأنبياء في قوله –تعالى-: ﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ مُّعۡرِضُونَ ١ مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ٢ لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡۗ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡۖ أَفَتَأۡتُونَ ٱلسِّحۡرَ وَأَنتُمۡ تُبۡصِرُونَ﴾ [الأنبياء:١-٣].

فقالوا في قوله: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء:٣]؛ أي: أَسَرَّ النجوى الذين ظلموا، ثم جاءت هذه الواو على لغة أكلون البراغيث.

فجمهور النحويين وعلى رأسهم سيبويه لا يرضى بهذا المذهب، ويقول: إن القرآن ليس فيه لغة أكلون البراغيث؛ لأن القاعدة عند النحويين: أن القرآن الكريم يجب أن يُخرج على الكثير من كلام العرب، لا يُخرج على القليل متى ما وُجد للكثير وجه، وهذا الذي ينبغي؛ لأنك لا تحمِل على القليل، إذا حَملت على

القليل فإنك ستُطالب بالدليل، ما الدليل على أن هذه الآية جاءت على هذه اللغة القليلة لهذه القبيلة؟ أما إذا قلت: إن القرآن جاء على كثير فما تحتاج إلى دليل، فكيف خَرج النحويين هذين الآيتين؟ التخريج سهل:

أما في آية المائدة انتبهوا لها: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ [المائدة:٧١]؛ ما إعراب الواو في ﴿فَعَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ [المائدة:٧١]؟ فاعل، ﴿ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ﴾ [المائدة:٧١]؛ بدل، الفاعل: عموا وصموا، أي المتكَّلم عنهم من قبل، وكثيرٌ: بدل.

ويكون المعنى والله أعلم بمراده: وحسبوا ألا تكون فتنة وظنوا هذا الظن الخاطئ، فلهذا عَموا وصموا كلهم، ثم منَّ الله عليهم بالتوبة، ثم تاب الله عليهم، وبعد التوبة ماذا حدث لهم؟ ثم عموا وصموا كثيرٌ منهم، فهذا بدل احتراز، أي بعد التوبة إنما عَميَ وصَمَّ كثيرٌ منهم لا كلهم، في المرة الأولى عندما وقعت الفتنة كلهم عَموا وصموا، لكن في المرة الثانية عندما تبين لهم الأمر وتاب الله عليهم عمي وصَم كثيرٌ منهم.

وفي الآية الثانية آية الأنبياء أيضًا انتبهوا لها: ﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ مُّعۡرِضُونَ ١ مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ﴾؛ هذه الواو تعود إلى الناس ما إعرابها؟ فاعل، ﴿يَلۡعَبُونَ ٩٨﴾ [الأعراف:٩٨] ما إعرابها؟ واو فاعل.

﴿لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡۗ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡۖ﴾ [الأنبياء:٣] فكيف يكون إعراب (الذين ظلموا)؟ إما أن نقول: إن إعرابها كإعراب الآيات السابقة، فالواو صارت فاعل، و (الذين) بدل، وهذا إعرابٌ حسن لأنه جميلٌ من حيث المعنى، والمعنى: إنما أسر النجوى الذين ظلموا فقط.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السادس والثلاثون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، اللهم صلِّ وسلم على نبينا محمدٍ وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وعلى أهل بيته، وأزواجه، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين،

أمَّا بعد:-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة المباركة ليلة الاثنين، الرابع عشر من شهر ذي القَعدة، بفتح القاف على الأشهر والأفصح، وذي القِعدة على الأقل، من سنة ثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى ﷺ، في جامع الراجحي، بحي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السادس والثلاثين من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمةً واسعة، وإيانا وأمواتنا، وأموات المسلمين.

كان الدرس الماضي يا إخوان في الفاعل، وقد بدأنا بشرح الفاعل، وشرحنا ما تيسر من أبياته، واليوم إن شاء الله نُكمل بعض أبيات باب الفاعل ونشرحها إن شاء الله تعالى، وفي هذه الأبيات في باب الفاعل يقول إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٢٩. وَيَرْفَـعُ الْفَاعِـلَ فِعْـلٌ أَضْـمِرَا ... كَمِثْـلِ زَيْـدٌ فِـي جَـوَابِ مَـنْ قَـرَا

٢٣٠. وَتَـاءُ تَأْنِيْـثٍ تَلِـي الْمَاضِـي إِذَا ... كَـانَ لأنْثَـى كَأَبَـتْ هِنْـدُ الأَذَى

٢٣١. وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ ... مُتَّصِلِ أَوْ مُفْهِمِ ذَاتَ حِرِ
٢٣٢. وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي ... نَحْوِ أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ
٢٣٣. وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلَّا فُضِّلاَ ... كَمَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ
٢٣٤. وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَصْلٍ وَمَعْ ... ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ
٢٣٥. وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ ... مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ
٢٣٦. وَالْحَذْفَ فِي نِعْمَ الْفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا ... لأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

في هذه الأبيات تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على مسألتين:

المسألة الأولى: حذف فعل الفاعل.

والمسألة الثانية: تأنيث الفعل.

ونبدأ بالمسألة الأولى وهي: الكلام على

حذف فعل الفاعل

وفيها يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا ... كَمِثْلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَا

الفاعل إنما يرفعه فعلٌ قبله، قررنا ذلك في الدرس الماضي، وهذا الفعل الواقع قبل الفاعل يُشترط فيه الوجود، ولا يُشترط فيه الظهور، فهو قد يُوجدُ ويظهر كقولنا (جاء محمد، ويجيء محمد، و (جِئ) أي جئ أنت.

وقد يكون موجودًا في الكلام ولكنه مُضمَر، وقد يكون محذوفًا، وحذفه جائز بالشرط العام للمحذوفات في اللغة العربية وهو: أن يكون معلومًا، أي أن يدل عليه دليل، فمتى ما دل دليلٌ على فعل الفاعل جاز حذفه، فمن ذلك: أن يقع الفاعل في جواب استفهام، فيُقال لك: من جاء؟ فتقول في الجواب: (زيدٌ)، والتقدير: (جاء زيدٌ)، فحذفت الفعل جاء لدلالة السؤال عليه.

أو أن يقع الفعل في جواب نفي، كأن يُقال مثلًا: (ما جاء أحدٌ)، أو (لم يجئ أحد)، فتقول: (زيدٌ) تُريد (جاء زيدٌ)، أو: (بلى، جاء زيدٌ)، فحذفت (جاء) لدلالة النفي عليه.

ومن ذاك قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [الزخرف:٨٧]، التقدير والله أعلم: (ليقولون خلقنا الله)، فحذف الفعل لدلالة السؤال عليه.

ويقول الشاعر:

تَجَلَّدتُّ حتَّى قِيلَ لَم يَعْرُ قلبهُ مِنَ ... الْوَجْدِ شَيءٌ قُلْتُ: بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

التقدير: بل عَراه أعظم الوجد، فحذف الفعل لدلالة النفي السابق عليه في قوله: **لَم يَعْرُ قلبهُ**، إذًا ففعل الفاعل يجوز أن يُحذف متى ما دل عليه دليل.

ومن أشهر المواضع التي يُحذف فيها فعل الفاعل: إذا وقع الفاعل بعد (إن) الشرطية، و (إذا) الشرطية، وأسلوب الشرط كما تعرفونه هو: أن يُرتب فعلٌ على آخر، فإن وقع الأول وقع الثاني، وإن لم يقع الأول لم يقع الثاني، هذا هو الشرط.

والشرط يكون بأدوات تُسمى: أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة، فمن أدوات الشرط: إن، وإذا.

فتقول في (إن): (إن جاء محمدٌ جئت)، وتقول في (إذا): (إذا جاء محمدٌ جئت)، في هذين المثالين لا إشكال فيهما.

تقول: (إن جاء زيدٌ جئت)، إن: حرف شرط، وجاء زيدٌ: فعلٌ وفاعل، وهو فعل الشرط، وجئتُ: فعل فاعل جواب الشرط، لا إشكال في ذلك.

وكذلك: (إذا جاء زيدٌ جئت)، لا إشكال في ذلك.

لكن يجوز لك أن تقول: (إن زيدٌ جاء جئتُ)، وتقول: (إذا زيدٌ جاء جئت)، فنجد أن الاسم هنا قد ولِيَ أداة الشرط، (إن زيدٌ جاء جئتُ)، (إذا زيدٌ جاء جئت)، والمقرر عند النحويين: أن الشرط لا يكون إلا بالأفعال، ويذكرون أن هذا هو مقتضى العقل.

العقل لا يتصور الشرط إلا في الأفعال، يعني لا يُتصور أن يكون الشرط في أسماء، في أشياء موجودة محسوسة، تقول: (إذا الكأس شربتُ)؟ ما يصلح، (إذا الباب دخلتُ) ما يُتصور ذلك.

لكن تقول: (إذا انفتح الباب دخلتُ)، يعني الجواب فعل، والشرط المرتب عليه فعل كلاهما، إذا حدث شيءٌ يحدث شيء، فالحدوث الأول فعل، والحدوث الثاني فعل، فإذا كان الأمر هكذا فلا يكون فعل الشرط إلا فعلًا، ولا يكون جواب الشرط إلا فعلًا، يعني جملة فعلية وجملة فعلية.

نعود إلى مثالنا: (إن زيدٌ جاء جئتُ)، إن: أداة الشرط، وزيدٌ: هل ستقول مبتدأ؟ ما يأتي مبتدأً؛ لأن الاسم من مبتدأ ما يترتب على شيء، لا بد أن تجعل فعل الشرط فعلًا، فلهذا نقول في (زيدٌ) هنا، نقول: إن زيدٌ فاعل لفعل محذوف يُقدر من جنس المذكور، يعني: (إن جاء زيدٌ جئتُ)، فحذفوا جاء الفعل، ودلوا عليه بجاء أخرى، فلهذا نقول: من مواضع حذف الفعل: إذا وقع الفاعل بعد (إن)، وبعد (إذا).

ومن ذلك: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق:١] **(الانشقاق:١)**؛ إذا: هذه ظرفية متضمنة للشرط، السماء انشقت: ما إعراب السماء؟ فاعل لفعل محذوف تقديره: إذا انشقت السماء.

وكذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ

يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]؛ أحدٌ: فاعل لفعل محذوف من جنس المذكور، والتقدير والله أعلم: إن استجارك أحدٌ من المشركين فأجره.

قلنا في (إن) و (إذا) يجوز لك أن تُقدم الفعل فتقول: (إذا جاء زيدٌ جئت)، و (إن جاء زيدٌ جئت).

ويجوز لك أن تحذف هذا الفعل فتذكر بعد الاسم دليلًا عليه فتقول: (إن زيدٌ جاء جئت)، (إذا زيدٌ جاء جئتُ)، هذان أسلوبان جائزان واردان فصيحان، لكن هل يجوز أن تجمع بين الفعلين فتقول: (إن جاء زيدٌ جئت)، (إذا انشقت السماء انشقت)، (إن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك فأجره)، هل يجوز ذلك؟

الجواب: لا يجوز، لم يرد ولم يُسمع، والنحويون لا يُجيزون ذلك لأن فيه جمعًا بين العِوض والمُعَوض عنه، ولا يُجمع بنيهما، بل يُكتفى بأحدهما؛ لأنه لا يُمكن أن يُوجد ملك وملك آخر في نفس الوقت، ولا ابن ملك، متى يُمكن أن يعمل؟ إذا غاب الملك يأتي اللاحق، أما إذا جاء الأول الملك لا بد أن يذهب الثاني مباشرة يعني يفقد أعماله.

نُلخص هذه المسألة فنقول: من مواضع حذف الفعل: إذا وقع الفاعل بعد (إن) الشرطية، وبعد (إذا) الشرطية، وما حُكم حذف الفعل في هاتين الصورتين بعد (إن) و (إذا)؟ حذف الفعل حينئذٍ واجب، حذف الفعل واجب إذا وقع الفعل بعد (إن، وإذا) يجب أن تحذف الفعل لوجود الفعل الآخر، فإن صرحت بالفعل يجب أن تحذف الفعل الآخر.

أما في الصور السابقة فالحذف فيه جائز بحسب لأن الكلام والمعنى المراد، إلا أننا نقول بعد ذلك: إن ما ذكرناه في حذف الفعل بعد (إن) و (إذا) هو كونه مبنيًا، وهو قول جماهير النحويين هو الذي قدمناه وذكرناه قبل قليل في وجوب

حذف الفعل بعد (إن) و (إذا)، يعني يجب أن تُقدر هنا فعلًا وتجعل هذا الاسم المرفوع فاعلًا كالفعل لما ذكرناه وعللنا به من أن الشرط يكون إلا بالأفعال.

۞ وفي المسألة قولان آخران:

القول الثاني وهو للكوفيين، وهو: أن السماء في نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق:١]؛ فاعل، ولكنه فاعلٌ للفعل المتأخر.

﴿وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ﴾ [التوبة:٦]؛ فاعلٌ، ولكنه فاعلٌ للفعل المتأخر؛ لأن من مذهبهم الذي ذكرناه في المحاضرات الماضية في الدرس الماضي: أنهم يُجيزون في الفاعل التقدم والتأخر.

وعلى ذلك يكون البصريون والكوفيون متفقين على أن أدوات الشرط ومنها (إن) و (إذا) لا يقع بعدها إلا جملة فعلية.

وهناك قولٌ ثالث وهو للأخفش، وإذا قيل (الأخفش) فهو: سعيد بن مَسعدة، ويُقال (الأخفش) أي الأوسط، وهو تلميذ سيبويه، أكبر تلاميذ سيبويه، وهو أشهر الأخافشة في النحو، الأخفش يُجيز أن تقع الجملة الفعلية والجملة الاسمية بعد أدوات الشرط، فلهذا يُجيز لك في نحو (السماء) في ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق:١]؛ يقول: يجوز في السماء أن تكون فاعلًا مُقدرًا كما يقول الجمهور، ويجوز أن تكون (السماء مبتدأ)، والفعل بعدها هو الخبر، فهذا قوله، وذكرنا من قبل حُجة الجمهور.

ونقول: لعل من حذف فعل الفاعل قول بعض الناس اليوم: (كل عامٍ وأنت بخير)، فهذه الجملة فيها إشكال؛ لأن ظاهرها أن يُقال: (كل عامٍ أنتم بخير)، أي: أنتم بخيرٍ كل عامٍ، فأنتم بخير؛ أنتم: مبتدأ، وبخير: خبر، وكل عامٍ: ظرف زمان، لا إشكال في ذلك، وظرف الزمان يجوز أن يتقدم وأن يتأخر، لكن عندما جاءت هذه

الواو ورُفعت كلمة (كُل)، فقيل: (كل عامٍ وأنتم بخيرٍ) خرجها بعض العلماء واعتمد هذا التخريج مَجمع القاهرة اللغوي فقال: إن (كل) فاعل لفعل محذوف يُفهم من المعنى والسياق، أي يمضي كل عامٍ وأنتم بخير، فيمضي: فعلٌ مُقدر، وكل عامٍ: فاعل، وانتم بخير: جملة حالية، وهذا يحتمله القياس النحوي لما قررناه قبل قليل.

وفي نهاية الكلام على هذه المسألة نستمع إلى قول المُحاجي، هناك بعض العلماء يذكرون أُحجيات، المُحاجي يقول:

يا قارئ النحو من ألفيةٍ جمعت في ... النحو مُعظم ما في النحو قد قِيل
إن كنت تفهمها فهمًا تحوز به ... أسرارها حين تخفى والأقاويل
في أي بيتٍ بها قد جاء فاعله فعلًا ... ومن فاعلٍ قد جاء مفعولا

يقول: بيت في الألفية، أنت تحفظ الألفية وتفهم أسرارها، طيب، في بيت في الألفية جاء الفاعل فيه فعلًا، وجاء الفاعل مفعولًا، وهو هذا البيت:

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أَضْمِرَا

يرفعُ: فعل مُضارع، أين فاعله؟ أين الرافع الذي يرفع؟ فعلٌ، والمفعول به: الفاعلَ، فالفاعِل هنا صار فعلًا، فالفاعل صار فاعلًا، فأجابه الآخر وقال:

فدتك نفسي فقد أحسنت تمثيلا ... وفقت كل الورى نظما وتسجيلا
قد جاء ذاك بها في باب فاعلها ... من بعد أربعة في النظم تمثيلا

هذا فقط تلطيف.

ويذكر بعض الشارحين هنا استطرادًا حسنًا في قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ؛ فيقول: إن الإنسان لا يرفعه إلا فعله، الفاعل عمومًا لا يرفعه إلا فعله في النحو، وكذلك في الناس، أما النسب فإنه لا يرفع صاحبه، ولا الأجداد ولا

الفخر بهذه الأمور.

وهذا مصداق قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات:١٣]؛ فالتقوى هي عمل الإنسان الذي يرفعه، هذا ما يتعلق بالمسألة الأولى وهي: أن الفعل الذي يرفع الفاعل قد يُحذف في مواضع ذكرناها.

أما المسألة الثانية في هذه الأبيات فهي: الكلام على تأنيث الفعل وتذكيره، متى يُؤنث الفعل ومتى يُذكَّر؟

فقال في ذلك إمامنا ابن مالك:

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي إِذَا ... كَانَ لأنْثَى كَأَبَتْ هِنْدُ الأَذَى
وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ ... مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِم ذَاتَ حِرِ
وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ ... فِي نَحْوِ أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ
وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلَّا فُضِّلاَ ... كَمَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ
وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَصْلٍ وَمَعْ ... ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ
وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ ... مِنْ مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ
وَالْحَذْفَ فِي نِعْمَ الْفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا ... لأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيْهِ بَيِّنُ

لخص في هذه الأبيات الكلام على تأنيث الفعل وتذكيره.

تذكير الفعل أن تقول: (جاء)، أو (يجيء)، والمراد بتأنيث الفعل أن تقول: (جاءت)، أو (تجيء)، ونُنبه في البداية على أمرٍ تعرفونه أو يعرفه أكثركم وهو: أن إطلاق التذكير والتأنيث على الفعل توسُّع؛ لأن التذكير والتأنيث من خصائص الأسماء.

الأسماء هي التي تُوصف بتذكيرٍ وتأنيث، أما الفعل والحروف فإنها لا تُوصف بتأنيثٍ ولا بتذكير، لكن نحن نتوسع فنقول: تأنيث الفعل نقصد به: وصله بتاء

التأنيث.

يبدأ ابن مالك ذلك فيقول:

وَتَـاءُ تَأْنِيـثٍ تَلِـي الْمَاضِـي إِذَا ... كَـانَ لأنْثَـى كَأَبَـتْ هِنْـدُ الأَذَى

يذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الفاعل إذا كان مؤنثًا فإنك تُؤنث الفعل الماضي بتاءٍ ساكنةٍ في آخره تُسمى (تاء التأنيث)، فإذا أدرت أن تؤنث (جاء) تقول: (جاءت)، و (صلى)؛ (صلت)، وهكذا.

ونفهم من ذلك: أن الفاعل إذا كان مذكرًا فإنك تُذَكِّر الفعلَ فتقول: (جاء محمدٌ)، و (محمدٌ يجيء)، إلا أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يتكلم على تأنيث الفعل المضارع، فإذا أردت أن تؤنث الفعل المضارع للفاعل المؤنث فإنك تُؤنثه بتاءٍ متحركةٍ في أوله فتقول: (محمدٌ يجيء، وهندٌ تُصلي)، و (زيدٌ يُصلي، ودَعْدٌ تُصلي).

إذًا فتأنيث الفعل يكون بتاء التأنيث، إلا أنها مع الماضي تاءٌ ساكنةٌ في آخره، ومع المضارع بتاءٍ متحركة في أوله.

ثم ضرب مثالًا على ذلك بقوله:

أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى

أبت، هذا الفعل (أبى)، (أبى محمدٌ)، فعندما جاء الفاعل مؤنثًا قيل: (أبت هندٌ).

أما (أبى محمدٌ) فإن الفعل (أبى) يتكون من الهمزة المفتوحة، والباء المفتوح، والألف، (أبى).

ثم إذا كان الفاعل مؤنثًا قيل: (أبت هندٌ)؛ أين ذهبت الألف؟ حُذفت، لماذا حُذفت؟ لأن الألف ساكنة، وتاء التأنيث ساكنة، فالتقى ساكنان، وكيف نتخلص

من التقاء الساكنين؟ القاعدة في التقاء الساكنين: أن الساكن الأول إذا كان حرفًا صحيحًا حركناه، وإذا كان حرفًا معتلًا حذفناه، وهنا حرفٌ معتل فلهذا حذفناه أو حذفتها العرب فقالت: (أبت).

إلا أن تأنيث الفعل للفاعل المؤنث قد يكون جائزًا، وقد يكون واجبًا، فلهذا فصَّل الكلام في ذلك ابن مالك في الأبيات التالية فقال:

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

ذكر في هذا البيت مواضع وُجوب تأنيث الفعل، فالفعل يجب أن يُؤنث مع الفاعل المؤنث في موضعين:

- الأول: إذا كان الفاعل المؤنث ضميرًا مؤنثًا، فحينئذٍ يجب في الفعل التأنيث.

كقولك: (هندٌ جاءت)، هندٌ: مبتدأ، وجاء: فعلٌ ماضٍ، والتاء حرف تأنيث، ولكل فعلٍ فاعلٌ بعده، أين فاعل (جاءت)؟ مستتر تقديره: هي، إذًا فالضمير هنا مذكر أم مؤنث؟ مؤنث، إذًا فالفاعل هنا ضميرٌ مؤنث، والفاعل إذا كان ضميرًا مؤنثًا كان التأنيث واجبًا، تقول: (هندٌ جاءت).

و (الشمس طلعت): أين فاعل (طلعت)؟ هي، ضميرٌ مؤنث، ما حُكم التأنيث هنا؟ واجب، ما ينفع تقول: الشمس طلع، تقول: (الشمس طلعت، والشمس تطلق) بالتأنيث؛ لأن الفاعل ضميرٌ مؤنث.

وكذلك تقول: (الناقة انطلقت، والسيارة توقفت)، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ

ماذا يُريد بالمُضمر؟ يعني الضمير، قلنا: المضمر يعني الضمير، مُتصل؟ أن

يكون هذا الضمير ضميرًا مؤنثًا متصلًا، أن يكون ضميرًا مؤنثًا يعني عائدًا إلى مؤنث، متصلًا، هو قال: (متصلٍ)، ضمير متصل.

فإذا سألناكم بعد ذلك وقلنا: الفاعل في (هندٌ جاءت)، يعني: هي، الفاعل في (جاءت) ضمير منفصل أم ضمير متصل؟ ضمير منفصل، هو مستتر لا شك.

الضمير المستتر هل هو من المنفصل أم من المتصل، أم قسيمٌ لهما؟ يعني قسم ثالث، الضمائر أما منفصلة، وإما متصلة، وإما مستترة، السؤال واضح، والجواب؟

أما ابن مالك ماذا يرى؟ يرى ابن مالك أن الضمير المستتر من الضمير المتصل، هذا صريح كلامه هنا، فلهذا لو أدرنا أن نُقسم الضمائر على هذا المذهب كنا نقول: الضمير قسمان:

- ضمير متصل.
- وضمير منفصل.

والضمير المتصل نوعان:

- متصلٌ بارز، مثل: واو الجماعة في (ذهبوا).
- ومتصل مستتر مثل: الفاعل في (هندٌ جاءت)، هذا مذهب.

والمذهب الثاني يرى أن المستتر قسيمٌ، وليس قسمًا، لا يرى أنه قسمٌ من المتصل، ولكنه يرى أنه قسيم، وعلى هذا المذهب كيف نُقسم الضمائر؟

نُقسم الضمائر إلى قسمين، نقول:

- الضمائر إما ضمائر مستترة.
- وإما ضمائر بارزة.

والضمائر البارزة نوعان:

- ضمائر متصلة.
- وضمائر منفصلة.

فهذان مذهبان، على كل مذهب تقسيمٌ خاص بالضمائر، فهذا هو الموضع الأول للتأنيث الواجب.

الموضع الثاني لتأنيث الفعل الواجب: إذا كان الفاعل المؤنث حقيقي التأنيث متصلًا بالفعل.

ما المراد بحقيقي التأنيث؟

أي أنه من الحيوان، سواءً كان من البشر أم من البهائم، كل ذلك يُسمى حيوانًا، فإذا كان المؤنث من الحيوان سماه النحويون وأهل اللغة: مؤنثًا حقيقيًا، وإذا كان المؤنث من غير الحيوان سموه مؤنثًا مجازيًا، كالسيارة، والشمس، هذه مؤنثات مجازية.

إذا كان الفاعل المؤنث حقيقي التأنيث متصلًا بالفعل، كقولك: (جاءت هندٌ)، الفاعل: (هند)، وهي حقيقي التأنيث، ومتصل بالفعل، وتقول: (صَلَّت سعاد)، و (صامت أختي)، و (قامت أمي)، و (قالت المعلمة)، ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ ﴾ [آل عمران:٣٥]، التأنيث في هذه الأفعال واجبٌ لأن المؤنث حقيقي التأنيث ومتصل.

تقول: من أين نفهم هذا الموضع من كلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ؟ نقول:

أما كون الفاعل المؤنث حقيقي التأنيث فيُفهم من قوله: **أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ**؛ والحِرُ هو الفرج، وأصله: حِرْحٌ، إلا أن العرب حذفت الحاء الأخيرة تخفيفًا، وجمعه: أحراح، وتصغيره: حُريح، يعني أعادوا هذا المحذوف، ومن ذلك قول

النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في الحديث المشهور: «لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ».

وقال الراجز:

إني أقود جملًا ممن راحا ... ذا قبةٍ مملوؤةٍ أحراحا

أي مملوؤةٍ نساءً.

إذًا فكون الفاعل المؤنث حقيقي التأنيث واضح من كلام ابن مالك، كونه متصلًا بالفعل من أين نفهمه؟ نفهمه من قول ابن مالك في البيت التالي:

وَقَدْ يُبِيْحُ الْفَصْلُ تَرْكَ الْتَّاءِ

نفهم من ذلك اشتراط الاتصال، ونفهم من هذا البيت أيضًا: أن الفاعل إذا لم يكن حقيقي التأنيث، أي إذا كان مجازي التأنيث؛ فحُكم التأنيث حينئذٍ الجواز، يجوز أن تُذكِّر، ويجوز أن تُؤنث.

فتقول في الشمس: (طلعت الشمس، وطلع الشمس)، وتقول في السيارة: (انطلقت السيارة، وانطلق السيارة)، وقال –تعالى-: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ [القيامة:٩]، ويجوز في الكلام أن تقول: (جُمعت الشمس والقمر)، والتأنيث هنا أكثر، إلا أن التذكير جائز فصيحٌ في الكلام.

ثم قال إمامنا ابن مالكٍ بعد ذلك:

وَقَدْ يُبِيْحُ الْفَصْلُ تَرْكَ الْتَّاءِ فِي ... نَحْوِ أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيت: إذا فُصل بين الفعل وفاعله المؤنث بفاصل فيجوز في الفعل حينئذٍ التذكير والتأنيث، بغض النظر عن الفاعل أيًا كان، فيجوز أن تقول: (جاءت اليوم هندٌ، وجاء اليوم هندٌ)، وتقول: (صلت في المسجد سعاد، وصلى في المسجد سُعاد)، وتقول: (تعبت من أجلي أمي)، وتقول: (تعب من أجلي أمي).

ومن ذلك قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة:١٢]، ويجوز أن تقول في الكلام: (إذا جاءتك المؤمنات)، الفاعل: جاء، أين الجاء الفاعل؟ المؤمنات؛ الفاعل، والمفعول به: الكاف.

لماذا جاز في الفعل التذكير والتأنيث هنا؟ للفصل بين الفعل والفاعل والمفعول به.

ومن ذلك قول العرب: (حضر القاضِيَ اليوم امرأةٌ)، فحضر: فعل، وامرأةٌ: فاعل، وذكروا الفعل لوجود هذا الفاصل.

ومن ذلك قول الشاعر: (لقد ولدَ الأُخيطِل أُمُّ سُوءٍ)، ولد: فعل، والأم: فاعل، وذَكَّرُوا الفعل لوجود الفاصل.

إذًا مهما فصلت بين الفعل والفاعل بفاصل فيجوز لك التذكير والتأنيث، مع أن التأنيث أكثر أم التذكير أكثر؟ التأنيث، ويدل لذلك قول ابن مالك:

وَقَدْ يُبِيْحُ الْفَصْلُ تَرْكَ الْتَّاءِ

الفصل قد يُبيح، يعني أن التأنيث أكثر، أي أن التأنيث أكثر، إلا أن التذكير جائز.

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْحَــذْفُ مَــعْ فَصْــلٍ بِــإِلَّا فُضِّــلاَ ... كَمَــا زَكَــا إِلَّا فَتَــاةُ ابْــنِ الْعَــلاَ

يقول را: إذا فصلنا بين الفعل وفاعله المؤنث بـ (إلا)، هنا حالة خاصة من حالات الفصل، بعد أن تكلم على الفصل وقال: إن الفصل يُجيز لك التذكير والتأنيث قال: إلا إذا كان الفصل ـ (إلا) فالتذكير والتأنيث جائزان، إلا أن الأفضل والأكثر: التذكير.

قال:

وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلَّا فُضِّلاَ

الحذف حذف التاء يعني، حذف التاء أفضل، هو تذكير، حذف التاء أفضل إذا كان الفاصل (إلا)، كقولك: (ما جاء إلا هند)، (ما نجح إلا المجتهدة)، (ما بقي إلا دقيقة)، فصلنا بين الفعل والفاعل بـ (إلا)، ما حُكم تأنيث الفعل؟ يجوز أن تُؤنث؛ وهذا قليل، ويجوز أن تُذكِّر، وهذا هو الأفضل.

وبعض النحويين وهم جمهور البصريين يُوجبون التذكير هنا، ولا يُبيحون التأنيث إلا في ضرورة الشعر أو النادر من الكلام، إلا أن الذي عليه أكثر المتأخرين كابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن التأنيث والذكير جائزان، إلا أن التذكير حسن لوردود ذلك في شواهد فصيحة، ومن ذلك: قول الشاعر:

ما برِئَت من ريبةٍ وذمٍّ ... في حربنا إلا بنات العمِّ

(ما برِئت إلا بنات العمِّ)، الفاعل: بنات، وفُصل بإلا، ومع ذلك قال: (برئت)، يعني أنَّث، التأنيث جائز، وذكروا بعض القراءات القرآنية في ذلك.

فالخلاصة أن ما ذكره ابن مالك هنا هو الراجح من أن التذكير والتأنيث جائزان إلا أن التذكير أفضل وأفصح.

ثم يقول ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَصْلٍ وَمَعْ ... ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

ذكر في هذا البيت أن ما ذكره من حالتي وجوب التأنيث ذكر في قبل أن تأنيث الفعل واجب في موضعين، قال: إلا أنه جاء عن العرب ما يُخالف هذين الموضعين، فقال:

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَصْلٍ

كأن تقول: (جاء هندٌ)، جاء: فعل، وهندٌ: فاعل حقيقي متصل، ما حُكم التأنيث حينئذٍ على ما تقدم؟ واجب، يقول: إلا أنه جاء، أتى.

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَصْلٍ

يعني جاء فيما نقله سيبويه أن بعض العرب قال: (قال فلانة)، قال وهو رديءٌ لا يُقاس عليه، هذا من الشاذ الذي بلغ من الشذوذ حدًا لا يُقاس عليه، إلا أن أمانة النقل تُوجب أن يُقال: أن هذا جاء عن العرب، إلا أنه لا يُقاس عليه لقلته، ولمخالفته للقياس.

قال:

وَالْحَـذْفُ قَـدْ يَـأْتِي بِـلاَ فَصْـلٍ وَمَـعْ ضَـمِيْرِ ذِي الْمَجَـازِ فِـي شِـعْرٍ وَقَـعْ

هذه مخالفة الموضع الأول، الموضع الأول: إذا كان الفاعل ضميرًا مؤنثًا ما حُكم التأنيث؟ واجب، قال: إلا في الشعر، يقول: جاء في الشعر أن الفاعل ضمير مؤنث ويعود إلى مؤنث مجازي، ومع ذلك جاء الفعل مذكرًا، هذا ضرورة شعرية.

نحن قلنا في الموضع السابق: أن يكون الفاعل المؤنث ضميرًا، أي ضمير يعود إلا مؤنث حقيقي كـ (هندٌ جاءت) أو يعود إلى مؤنث مجازي مثل: (الشمس طلعت)، لكن الذي جاء في الشعر: ضمير يعود إلى مؤنث مجازي ومع ذلك جاء الفعل مذكرًا، هذا ضرورة شعرية، كقول الشاعر:

فَإِمــا تَرَينــي وَلِــي لِمــةٌ فــإِنَّ الحــوادثَ أَودَى بهــا

إن كنتِ تَرَيني من قبُل وأنا شاب ولي لِمَّة وجميل، أما الآن فإن الحوادث أودت بهذه اللِّمة وذهب بصاحبها.

فَإِمــا تَرَينــي وَلِــي لِمــةٌ فــإِنَّ الحــوادثَ أَودَى بهــا

وكان على القياس يقول: (فإن الحوادث أودت بها) لكنها ضرورة شعرية،

والضرورة الشعرية: كل ما وقع في الشعر يُسمى ضرورة شعرية.

ومن ذلك: قول الشاعر أو الراجز: (فلا مُزنة وذقت وذْقها، ولا أرض أبقل إبقالها).

المُزنة: السحابة المطرة، وذقت وذقها: أي أمطرت، ولا أرض أبقل إبقالها: إذا نزل الماء فإن الأرض ترتفع بسبب النبات؛ هذا يُسمى: بقلت الأرض، تقول: هذا المكان ممتاز جدًا، ما في سحابة أمطرت على مكان كما أمطرت هذه السحابة على هذا المكان، وليس هناك أرض أبقلت واستجابت للمطر وأبقلت وأخرجت ربيعها إلا هذه الأرض.

ولا أبقل إبقالها، وكان القياس أن يقول: ولا أرض أبقلت إبقالها.

ثم يقول إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالتَّـاءُ مَـعْ جَمْـعٍ سِـوَى الْسَّـالِمِ مِـنْ ... مُـذَكَّرٍ كَالْتَّـاءِ مَـعْ إِحْـدَى اللَّـبِنْ

الطالب: @(٠٠:٤٦:٠٥)

الشيخ: في الشعر؟ ضرورة شعرية، وكل ضرورة شعرية لا يُكثِر منها الشاعر، لا ينبغي أن يُكثر منها، لكن إن الضرائر كباقي الضرائر لا يُكثر منها، وعُلماء الشعر يُسمون الضرائر ثلاثة أقسام:

١-ضرائر حسنة، كثرتها لا يضر.

٢-وضرائر قبيحة، يُنقد القليل منها.

٣-وضرائر متوسطة، لو أتى بها الشاعر أحيانًا أو على قِلة قد تُقبل منه، لكن لا يُكثِر منها، هذا من قبيل المتوسط.

ثم قال ابن مالك:

وَالتَّـاءُ مَـعْ جَمْـع سِـوَى الْسَّـالِم مِـنْ   مُـذَكَّرٍ كَالْتَّـاءِ مَـعْ إِحْـدَى اللَّـبِنْ

الآن تكلم على حُكم الفعل إذا كان فاعله جمعًا، ما حُكم التذكير والتأنيث في الفعل؟

يقول: يجوز لك في الفعل التذكير والتأنيث إذا كان (الفاعل جمعًا، سِوى جمع المذكر السالم، جمع المذكر السالم ليس في فعله إلا التذكير، تقول: نجح المجتهدون)، (انتصر المسلمون)، (نجح المجتهدون)، ليس فيه إلا التذكير، قال -تعالى-: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون:١]، ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ﴾ [يونس:٧٧].

بقية الجُموع ما حُكمها؟

يقول ابن مالك: والتاء مع هذه الجموع كالتاء مع إحدى اللَّبِن، اللَّبِن جمع، ما واحدها؟ لَبِنة، إحدى اللَّبِن، اللَّبِنة مذكر أم مؤنث؟ مؤنث، حقيقي أم مجازي؟ مجازي، ما حُكم الفعل مع المؤنث المجازي؟ يجوز فيه التذكير والتأنيث.

يقول: الجموع سِوى جمع المذكر السالم هي مؤنثاتٌ مجازية، ككلمة (لبِنة)، هذا معنى البيت.

إذًا فابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا البيت يرى أن كُل الجموع مؤنثاتٌ مجازية يجوز في فعلها التذكير والتأنيث سِوى جمع المذكر السالم، أخرجنا جمع المذكر السالم، ماذا بقي من الجموع؟ لجمعِ؛ كل ما يدل على جمع، قال: مع جمعٍ، كل ما يدل على جمعٍ، فيشمل جمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، واسم الجنس، واسم الجمع.

يشمل جمع التكسير، يعني جمع له مفرد، إلا أن صورة المفرد تكسرت، تغيرت، كقولك: (رجال)، أو (أعراب)، أو (أطفال)، أو (مساجد)، تقول: (قام

الرجال، وقامت الرجال)؛ يجوز الوجهان، (علماء)؛ جمع تكسير، تقول: (قال العلماء، وقالت العلماء)، (اختلف العلماء، واختلفت العلماء).

وقال -تعالى-: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ﴾ [الحجرات:١٤]، ويجوز في اللغة: (قال الأعراب).

والكتب؟ تقول: (نطقت الكتب بكذا وكذا، أو نطق الكتب بكذا وكذا)، هذا جمع التكسير.

وهناك جمع المؤنث السالم، قبل ذلك جمع التكسير، لو جمعنا مثلًا: (هند) على (هنود)، أليس هذا جمع تكسير؟ يجوز أن تقول: (قامت الهنود، وقام الهنود).

اجمع لي (زينب): (زيانب)، تقول: (قامت الزيانب، وقام الزيانب).

والجمع الثاني: جمع المؤنث السالم، فتقول: (جاءت الهندات، وجاء الهندات)، و (انطلقت السيارات، وانطلق السيارات)، و (قال المعلمات، وقالت المعلمات).

الثالث: اسم الجنس، والمراد باسم الجنس: ما كان بينه وبين مفرده تاء مفرده تاءٌ مربوطة، كـ (شجر، وشجرة)، و (تمر، وتمرة)، و (بقر، وبقرة)، إلى غير ذلك، يُسمى اسم جنس، هذا لا يُسمى جمعًا في الاصطلاح النحوي، وإنما يُسمى: اسم جنس.

فالبقر نقول: (قامت البقر، وقام البقر، وتشابهت البقر، وتشابه البقر)، مما أذكر أنهما قراءتان.

وشجر: (أورقت الشجر، وأروق الشجر).

والتمر: (نضج التمر، ونضجت التمر).

ومن الجمع: اسم الجمع، والمراد باسم الجمع: هو الجمع الذي ليس له مفردٌ من لفظه، مثل: (قوم، ورهط، وشَعب، ونساء، ونسوة)، ونحو ذلك.

تقول: (قال الشعب كذا وكذا، وقالت الشعب كذا وكذا).

وتقول: (قال قومك، وقالت قومك).

﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يوسف:٣٠].

وتقول: (قام النساء، وقامت النساء).

وقال -تعالى-: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ﴾ [الأنعام:٦٦]؛ فذكَّر الفعل، وقال في موضعٍ آخر: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء:١٠٥]، مرة قال: (كذَّب)، ومرة قال: (كذبت)؛ لأنه اسم جمع يجوز فيه التذكير والتأنيث، مع أننا نلحظ أيضًا ملحظًا آخر: وجود الفاصل، ووجود الفاصل أيضًا يُحسِّن هنا التذكير أو التأنيث، يعني الذي يُخالف الأصل.

فإن قلت: لم جاز في هذه الجموع التذكير والتأنيث في فعلها مع أن بعضها معناه التذكير في (قوم)، وبعضها معناه التأنيث، مثل: (نسوة)؟

الجواب على ذلك: أن الجمع من المؤنث المجازي الذي يجوز أن تُؤوله بالجماعة، فيكون مؤنثًا، وأن تُؤوله بالجمع فيكون مذكرًا.

فإذا قلت: (قال العلماء) فالتقدير: (قال جمع العلماء)، وإذا قلت: (قالت العلماء) فالتقدير: (قالت جماعة العلماء)، والنظام يقول في الأبيات المشهورة:

إن قـــــومي تجمعـــــوا   وبقتلـــــي تحـــــدثوا
لا أبـــــالي بجمعهـــــم   كـــــل جمـــــع مؤنـــــث

نجد مما سبق أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ جعل الجمع من المؤنث المجازي، واستثنى من ذلك: جمع المذكر السالم، وهذا قول أبي عَلِيٍ الفارس رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه المسألة، وتابعه ابن مالك كما رأينا.

وفي المسألة قولان آخران:

القول الثاني للبصريين، يقول البصريون: إن الجمع السالم يتبع مفرده، جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم يتبع مفرده، فإن كان مفرده يجوز فيه الوجهان فالجمع يجوز فيه الوجهان، وإن كان الجمع يجب فيه التذكير فالجمع يجب فيه التذكير، وإن كان الجمع يجب فيه التأنيث فالجمع يجب فيه التأنيث.

فعلى ذلك لو قلنا: (المحمدون) فيجب أن تقول: (جاء المحمدون) كقولك: (جاء محمد).

فإذا قلت: (الهندات) فيجب أن تقول: (جاءت الهندات)، كما يجوز أن تقول: (جاء هند).

إذًا فجمع المذكر السالم يجب تذكيره، تذكير الفعل له، وجمع المؤنث السالم يجب تأنيث الفعل له إن كان لعاقل، أما لو قلت مثلًا: (السيارات، أو عمارات) فهذا حُكمه حُكم مفرده، تروا (عمارة) مؤنث مجازي، فيجوز فيه التذكير والتأنيث.

والقول الثالث للكوفيين، وهو: جواز التذكير والتأنيث مع كل الجموع، حتى جمع المذكر السالم، يُجيزون أن تقول: (جاء المحمدون، وجاءت المحمدون)، في الجمع وبالجماعة.

وأخرج الفارسي من هذه الجموع جمع المذكر السالم، فلم ير أنه من المؤنث المجازي، فأوجب في فعله التذكير، هذا القول الثاني، أما البصريون فإنهم يُخرجون

من الجموع الجموع السالمة، ويجعلون لها حُكم مفردها.

أما الكوفيون الذين جعلوا كل الجموع مؤنثات مجازية وأجازوا في فعلها التذكير والتأنيث فاحتجوا بشواهد على ذلك، منها: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس:٩٠]، فالفعل (آمنت)، والفاعل: بنو، وبنو إسرائيل، الأصل: بنون، جمع مذكر سالم، إلا أنه أُضيف إلى إسرائيل فحّذفت النون للإضافة، وكقول الشاعر:

ثبت بناتي شَجوهن وزوجتي ... والظاعنون إليَّ ثم تَصدعوا

فقال: بكى بناتي، ذكَّر، ولم يقل: بكت.

وبقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة:١٢]؛ فقالوا: ذَكَّر الفعل مع أن الجمع جمع مؤنث سالم.

وكل ذلك مُخرَّج، فنبدأ بالأخير لأنا ذكرناه من قبل، فقوله –تعالى-: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة:١٢]؛ إنما جاز تذكير الفعل هنا لوجود الفاصل.

وأما قوله –تعالى-: ﴿ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ وقول الشاعر: (بكى بناتي)، فلماذا جاز مع جمع المذكر السالم بنون التأنيث، وجاز مع جمع المؤنث السالم (بنات) التذكير؟

قالوا: لأن هذين الجمعين وإن كانا في الصورة جمعًا سالمًا؛ إلا أن المفرد في الحقيقة لم يَسلم، فـ(بنون) في الظاهر جمع مذكر سالم، لكن ما مفردها؟ مفردها (ابنٌ)، ولو جاء على قياس جمع المذكر السالم لكانت تقول العرب: (ابنون)، لكن ما قالت (ابنون)، قالت: (بنون)، فبنون في الصورة: جمع مذكر سالم، ولكنه في الحقيقة مُكسَّر؛ لأنه تغير، فلهذا جاز أن يأخذ حُكم جمع التكسير، وكذلك

(بناتي)، هو في الصورة جمع مؤنث سالم، لكن ما مفرده؟ (بنت)، ولو جاء على القياس لكان يُقال: (بنتات)، لكن قيل: (نات) ففيه شيءٌ من التغير، فأخذ حُكم جمع التكسير لذلك.

ثم قال إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْحَـذْفَ فِـي نِعْـمَ الْفَتَـاةُ اسْتَحْسَـنُوا لأَنَّ قَصْـــدَ الْجِـــنْسِ فِيْـــهِ بَـــيِّنُ

ذكر في هذا البيت (نِعم وبِئس)، قول من؟ الفارسي، هذا قول الفارسي، لكن لا نُسلم الفارسي بهذين الدليلين، نحن ما ذكرنا الراجح، الراجح من هذه الأقوال هو قول البصريين؛ أن الجمع السالم يأخذ حُكم مفرده من حيث تذكير الفعل وتأنيثه، هذا هو القول الراجح، وهو الذي رجحه ابن هشام في أوضح المسالك، ورد على القولين الآخرين.

نعود إلى بيتنا الأخير، قال:

وَالْحَـذْفَ فِـي نِعْـمَ الْفَتَـاةُ اسْتَحْسَـنُوا لأَنَّ قَصْـــدَ الْجِـــنْسِ فِيْـــهِ بَـــيِّنُ

تكلم في هذا البيت على فعلي المدح والذم (نِعْمَ، وبِئْسَ)، إذا كان فاعلهما مؤنثًا فيجوز لك فيهما التذكير والتأنيث، قول: (هندٌ نعمت الفتاة)، و (هندٌ نعم الفتاة)، وتقول: (العاصية بئست الزوجة)، و (العاصية بئس الزوجة).

(بِئس، ونِعم) فعلان، وما بعدهما الفاعل، إلا أن هذين الفعلين يجوز فيهما التذكير والتأنيث إذا كان فاعلهما مؤنثًا، قالوا: لأن الفاعل معهما لا يُراد به مُعيَّن، وإنما يُراد به الجنس، (هندٌ نِعمت الزوجة)، يعني: هند نَعِمت من الزوجات، و (العاصية بئست الزوجة)، أي العاصية بَئست من الزوجات، فالفاعل هنا يُراد به الجنس، جنس الزوجات، جنس الفتيات، ولا يُراد به معينة.

والجنس مُذكر أم مُؤنث، كلمة الجنس؟ الجنس مذكر، فإذا أخذت في بالك

الجنس وهو مذكر جاز أن تُذكر فتقول: (نِعم الفتاة)، يعني نِعم جنس الفتاة، (هندٌ نِعم جنس الفتاة)، وإذا لم تضع في بالك الجنس، وإنما أخذت كلمة الفتاة وهي مؤنث جاز لك التأنيث فتقول: (هندٌ نعمت الفتاة).

هذا شرح أبيات الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

نُلخص ما ذكره ابن مالك را في تذكير الفعل وتأنيثه:

فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن تأنيث الفعل واجبٌ في موضعين:

- الموضع الأول: إذا كان الفاعل المؤنث ضميرًا.
- والموضع الثاني: إذا كان الفاعل المؤنث حقيقي التأنيث متصلًا.

وذكر أن تأنيث الفعل جائز في موضعين:

- الموضع الأول: إذا كان الفاعل المؤنث منفصلًا.
- والموضع الثاني: إذا كان الفاعل المؤنث مجازي التأنيث، كـ (الشمس، والسيارة)، وكالجموع؛ على الخلاف السابق.

فالذين يُجيزون في الجموع التذكير والتأنيث أجازوا فيها التذكير والتأنيث لأنهم يقولون: إنها مؤنثاتٌ مجازية.

ونختم الدرس بهذه الملحوظة، وهي:

أن كل ما قُلناه في تذكير الفعل وتأنيثه مع الفاعل ينطبق على الأفعال الناسخة مع أسمائها.

الأفعال الناسخة: كان وأخواتها؛ يجوز فيها التذكير والتأنيث إذا كان اسمها مؤنثًا، على التفصيل السابق، فإذا قلت: (محمدٌ كريمٌ)، ستقول: (كان محمدٌ كريمًا)، وإذا قلت: (هندٌ كريمةٌ) ستقول: (كانت هندٌ كريمةً) بالتأنيث.

وإذا قلت: (كانت اليومَ هندٌ مريضةً) يجوز الوجهان للفاصل: (كانت اليوم هند مريضةً) و (كانت اليوم هندٌ مريضة).

(الشمس كانت طالعة): هنا ضمير يجب التأنيث، (كانت الشمس طالعة) الوجهان لأن المؤنث مجازي.

(ما كان قائمًا إلا هند)؛ الأفضل: التذكير، والتأنيث جائز.

﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال:٣٥]؛ كان صلاتهم؛ ذكّر لأن الاسم هنا اسم (كان) مؤنث مجازي، ويجوز في اللغة أن تقول: (وما كانت صلاتهم).

هل هناك من سؤال أو ندخل على الفائدة التي جهزتها لهذا الدرس؟

الطالب: @(٠١:٠٦:٥٥)

الشيخ: لما ذكرناه في الدرس الماضي من أن قول الكوفيين ضعيف؛ لمخالفته لكلام العرب، ولقياس النحويين.

أما مخالفته لكلام العرب: فهو أن لازمه أن يُقال في (قام الزيدان)؛ فتقول: الفاعل يجوز أن يتقدم، قدِّمه: (الزيدان قام)، ما يُقال: (الزيدان قام)، ما يُقال (الزيدان قام).

و (قام الزيدون) تقول: يجوز أن يُقدم الفاعل، قدم الفاعل: (الزيدون قام)، ما تقول العرب ذلك، والنحويون يقولون: ما تقول العرب ذلك، وإنما تحذف المشكلة في المفرد في (قام زيدٌ)؛ قدِّم الفاعل: (زيدٌ قام) هنا ما في إشكال؛ لأن الظاهر موجود في اللغة، الوجهين موجود في اللغة، لكن لو طبقتها في المثال وهو الجمع تظهر حقيقة الأمر، ولهذا البصريون دائمًا يميلون للحقائق ويأخذون بها، وكثيرٌ من مذاهب الكوفيين تكتفي بالظواهر، ولا شك أن الذي يأخذ بالحقائق

ويجعل العلم متسقًا ولا يستظلم بعضه ببعض هذا هو المُقدَّم والأفضل.

الطالب: @(٠١:٠٩:٢٠)

الشيخ: الواقف الذي وقف بيته أو وقف شيئًا لله، فبنته جاءت تُراجع القاضي، كقول العرب: (جاءت اليومَ القاضيَ امرأةٌ).

الطالب: @(٠١:٠٩:٤٣)

الشيخ: يختلف ذلك باختلاف مستوى الدرس، فإذا كنا نشرح للمبتدئين ما ذكرت ذلك، أو للمتوسطين ما ذكرت ذلك، لكن نحن الآن نشرح للكبار في الألفية [ألفية ابن مالك] بعد أن سمعتم الشرح كاملًا في الآجرومية، ثم سمعتم الشرح كاملًا في الأزهرية، يعني مرت بكم هذه الأبواب وهذا الأمر، فالآن ليس المراد الفهم، إنما المراد: التوسع، والتفصيلات، ونحو ذلك، فلذلك نذكر ما تيسر من هذه الأمور.

الطالب: @(٠١:١٠:٤٠)

الشيخ: لو كان كتابه للمبتدئين أو المتوسطين أُخذ عليه، ما يذكر شيئًا لم يُبينه من قبل، لكن هذ ما يصل للألفية إلا من درس النحو من قبل ثم وصل إليها.

هل هناك من سؤال يا إخوان؟

الطالب: @(٠١:١١:١٠)

الشيخ: (في نِعم الفتاةُ) لأنه فعل وفاعل.

الطالب: @(٠١:١١:١٧)

الشيخ: لا، استحسنوا يعني مُستحسن، قلنا: هنا ليس هناك ترجيح في قوله، هنا يقول: الحذف حسن، لم يقل: أحسن، يقول: (استحسنوا) أي أنهم استحسنوه،

لكن لا ترجيح هنا أيهما أفضل.

الطالب: @(٠١:١١:٤٠)

الشيخ: لا، الذي يُوهِم: اسم التفضيل، لو قال: أحسن، لقلنا: نعم هنا رجَّح، لكن أحسنوا، يعني استحسنوا هذا الأمر واستحسنوا الأمر الآخر، لا إشكال في ذلك.

ينبغي لطالب العلم وبخاصة الخائض في علوم العربية أن يحرص على حفظ ما تيسر من الشعر، وأهم ما يتعلق به من الشعر نوعان:

- **النوع الأول: الشعر المحتَج به.**

وعندما نقول: الشعر المحُتَج به في العربية فنعني به: الشعر الجاهلي، وشعر صدر الإسلام، إلى سنة ١٥٠هـ، هذا هو كلام المُحتَج به عند أهل اللغة، فلهذا كلما حفظت من الشعر المُحتَج به فإنه يُفيدك في العلم؛ لأنه كالأدلة، الدليل على صحة هذا الأسلوب، الدليل على هذا الأمر في اللغة: قول الشاعر الجاهلي، أو قول الشاعر الإسلامي كذا وكذا.

- **والنوع الثاني مما يحفظه أيضًا طالب العلم هو: الشعر الذي يميل إليه طالب العلم، فلا يُكلف نفسه حفظ ما لا تميل إليه.**

وأغلب طلاب العلم اليوم وفي القديم نوعان:

فنوعٌ يميل إلى الشعر الجزلي الفخم، فهذا يحفظ ويقرأ للفرزدق، وأبي تمام، والمتنبي، شعراء الجزالة والفخامة.

والنوع الثاني الذين يميلون للشعر السهل العذب السلس، فهؤلاء يقرأون ويحفظون لأمثال جرير، والبحتري، وأبي العتاهية.

ومن أهم ما يُلفَت إليه النظر في ذلك: أن هناك مجموعات شعرية جمعها

شعراء كبار متمكنون في هذا العلم، وجمعوا عيون الشعر في كتابٍ واحد، ومن أفضل هذه المجموعات: ما جمعه الشاعر الكبير أبو تمَّام في كتابه المشهور (الحماسة) جمع عيون الشعر العربي من الجاهلية إلى عصره في كتاب سماه (الحماسة)، أبيات ومقطوعات، وقصائد، ثم صنفها على أبواب في الحماسة، في الكرم، في الشجاعة، في المروءة، وأول هذه الأبواب وأكبرها: باب الحماسة، فلهذا سمى الكتاب كتاب (الحماسة).

وأول مقطوعة في هذا الكتاب مقطوعة لشاعر اسمه: قريط بن أُنَيف العنبري، يقول فيها يمدح بني مازن ويذم قومه؛ لأن بني مازن ساعدوه على استرداد إبله، فقال:

لو كنتُ مِن مَازِنٍ لم تَسْتَبِحْ إِبِلِي ... بنو اللَّقِيطَةِ مِن ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا
إذن لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ ... عندَ الحَفِيظَةِ إنْ ذو لُوثَةٍ لانَا
قومٌ إذا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِذَيْهِ لَهُمْ ... قاموا إليه زَرَافَاتٍ وَوِحْدَانَا
لا يَسْأَلُونَ أَخَاهُمْ حينَ يَنْدُبُهُمْ ... في النَّائِبَاتِ على ما قال بُرْهَانَا
لكنَّ قومِي وإنْ كانوا ذَوِي حسب ... ليسوا مِن الشَّرِّ في شيءٍ وإنْ هَانَا
يَجْزُونَ مِن ظُلْم أَهْلِ الظُّلْم مَغْفِرَةً ... ومِن إساءَةِ أَهْلِ السَّوءِ إِحْسَانَا
كأَنَّ رَبَّك لم يَخْلُقْ لِخَشْيَتِهِ ... سواهمُ مِن جميع الناسِ إِنسانَا
فليت لي بهم قومًا إذا رَكِبُوا ... شَدُّوا الإغَارَةَ فُرْسَانًا ورُكْبَانَا

أبيات تحفظها فتُفيدك في المعاني، في الحِكم، وتُفيدك أيضًا في الاستشهاد.

وثاني مقطوعة للهِند الزِّمَّاني، أبيات خفيفة يقول فيها يجمع بين الفخامة والأبيات السلسة، يقول:

عَفَوْنَا عَن بَنِي ذُهْلِ ... وَقُلْنَا القَومُ إخْوَانُ
عَسَى الأَيَّامُ أن يَرْجِعْنَ ... قَومًا كَالَّذِي كَانُوا

فلمَّــــا صَــــرَّحَ الشَّـــــرُّ | فَأَمْسَـــــى وهـــــوَ عُرْيَـــانُ
ولَــمْ يَبْــقَ سِــوَى العُــدْوَانِ | دِنَّـــاهُمْ كَمَـــا دَانُـــوا
شَــــدَدْنَا شَــــدَّةَ اللَّيـــــثِ | غَـــدَا واللَّيــــثُ غَضْـــبَانُ
بِضَـــرْبٍ فِيـــهِ تَفْجِيـــعٌ | وَتَخْضِــــيعٌ وإقْــــرَانُ
وفِي الجَهْــلِ نَجَــاةٌ حِــيْنَ | لا يُنْجِيـــكَ إحْسَـــانُ
وَبَعْــضُ الحِلْــمِ عِنْــدَ | الجَهْــلِ لِلذِّلَّــةِ إذْعَـــانُ

ومن مقطوعاته أبيات لعمرو بن مَعد بن كَرِب يقول:

إنَّ الْجَمَــــالَ مَعَــــادِنٌ | وَمَنَاقِـــبٌ أَوْرَثْـــنَ مَجْـــدَا
كَـــمْ مِـــنْ أَخٍ لِـــي صَـــالِح | بَوَّأْتُـــهُ بِيَـــدَيَّ لَحْـــدَا
مَـــا إنْ جَزَعَـــتْ وَلَا هَلَعَـــتْ | وَلَا يَـــرُدُّ بُكَـــايَ زَّنْـــدَا
ذَهَـــبَ الَّـــذِينَ أُحِـــبُّهُمْ | وَبَقِيـــتُ مِثْـــلَ السَّـــيْفِ فَـــرْدَا

نتكلم إن شاء الله في الدرس القادم عما ينبغي حفظه من الشعر الحديث، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السابع والثلاثون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، **أمَّا بعد:**-

فنحمد الله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه كما يُحب ربنا ويرضى، ونُصلي ونُسلم على نبيه محمدٍ وعلى آله وأصحابه، وعلى أهل بيته وأزواجه، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين وسلم تسليمًا كثيرًا، **أما بعد:**-

فسلام الله عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة المباركة ليلة الاثنين، الحادي والعشرين ذي الحجة، من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى ﷺ، في هذا الجامع؛ جامع الراجحي، بحي الجزيرة في مدينة الرياض، ينعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السابع والثلاثون من دروس شرح **(ألفية ابن مالك)** عليه رحمة الله.

نسأل الله أن يُوفقنا فيه لما يُحبه ويرضاه، وأن يجعله عملًا صالحًا متقبلًا، إنه على كل شيءٍ قدير، وبالإجابة جدير.

كان الكلام يا إخوان في الدرس الماضي والذي قبله في باب الفاعل، وبقي لنا في باب الفاعل أبياتٌ قليلة وهي خمسة أبيات نشرحها إن شاء الله تعالى في هذا الدرس، وفي مستهله نقرأ هذه الأبيات، قال فيها إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٣٧.وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا
٢٣٨.وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلافِ الأَصْلِ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُوْلُ قَبْلَ الْفِعْلِ
٢٣٩.وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ
٢٤٠.وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ
٢٤١.وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ وَشَذَّ نَحْوَ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

في هذه الأبيات الخمسة يتكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على

حُكم الفاعل والمفعول من حيث التقديم والتأخير.

على حُكمهما من حيث التقديم والتأخير، فذكر لنا في البيت الأول وهو قوله:

وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا

أن الأصل في الجملة الفعلية أن يأتي الفعل أولًا، وأن يأتي بعده الفاعل، وأن يأتي أخيرًا المفعول به، هذا هو الترتيب الأصلي، ولهذا قال: والأصل.

والمراد بالأصل في الأشياء: هو ما كثر في الباب، الأمر الذي يكثر في الباب ويأتي عليه أكثر أفراد هذا الباب نقول: أنه الأصل في الباب، والأكثر في الفاعل أن يكون متقدمًا على المفعول به.

فإن قيل: لم كان الأصل في الفاعل أن يسبق المفعول به فيأتي بعد الفعل؛ فتقول: (أكرم محمدٌ زيدًا)؛ هذا هو الأصل؟

فالجواب على ذلك: أن النحويين حاولوا أن يُعللوا ذلك بقولهم: إن الفاعل مع الفعل كالكلمة الواحدة، لكثرة اقترانهما، والدليل على ذلك: أن الفاعل إذا كان ضميرًا متصلًا متحركًا أثر على الفعل بالسكون.

فإذا قلنا مثلًا في الفعل الماضي: (ذهب)؛ سنقول: (ذهب محمدٌ سريعًا)، فإن كان الفاعل ضميرًا متحركًا كتاء المتكلم، أو ناء المتكلمين؛ فإننا سنقول:

(ذهبْتُ)، وكان الأصل في الفعل (ذَهَبَ)، بثلاث فتحات، فإذا اتصلت به التاء قيل: (ذَهَبْتُ)، لماذا سُكِّن آخر الفعل؟

الجواب على ذلك: لتوالي أربع حركات؛ ما يكفي، حتى تقول: لتوالي أربع حركاتٍ فيما هو كالكلمة، لأن الحركات قد تتوالى أربعة أو أكثر من أربع في كلمات منفصلة، كأن تقول: (ذَهَبَ صَالح)؛ أربع متحركات متوالية، لكن لا إشكال لأنهما كلمتان، لكن لا تكاد تجد أربع متحركات في كلمة واحدة، فإن وجدت أربع متحركات في كلمة واحدة فاعلم أن فيها حذفًا أوجدَ هذه المتحركات، وإلا فإنه لا يُوجد أربع متحركات في كلمة واحدة.

فعندما جاء الضمير المتصل وهو فاعل واتصل بالفعل، و (ذَهَبَ) ثلاث متحركات، والتاء متحرك، صارت أربع متحركات، لكن متصلة أو منفصلة؟ لا متصلة أو منفصلة، ولكنهما كالمتصل، كالكملة واحدة، وهذا لشدة اتصال الفاعل بالفعل.

أما لو كان المتصل مفعولًا به، نحو: (ضَرَبَكَ زيدٌ)؛ (ضَرَبَكَ) أربع متحركات، لكن ما سَكَّنَت العرب آخر الفعل لتمنع اجتماع أربع متحركات؛ لأن المفعول به وإن اتصل بالفعل ليس معه ككلمة واحدة، لم؟ لأن الأصل أن يتأخر، وليس الأصل فيه أن يتصل به، هذا تعليلهم في ذلك.

والأصل في هذا الأمر السماع، فإن أكثر ما جاء الفاعل متقدمًا على المفعول به في الكلام العربي قرآنًا وسنة، ومن كلام العرب شعرًا ونثرًا.

إلا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن قرر أن هذا هو الأصل، واتفقنا معه على ذلك، ونحن نعرف أن الأصل لا يلزم ولا يجب، نعم هو الأكثر في الباب، هو الأغلب في الباب، ولكن الأخذ لا يجب، بل قد يُخالَف.

فلهذا نقول: الأصل في الإنسان أنه يمشي واقفًا، لكن قد تجد من يمشي مثلًا زحفًا أو حبوًا أو نحو ذلك، يعني الأصل يُمكن أن يُخرج عنه، فلهذا عَقب ابن مالك في البيت التالي فقال:

وَقَـدْ يُجَـاءُ بِخِـلافِ الأَصْـل   وَقَـدْ يَجِـي الْمَفْعُـوْلُ قَبْـلَ الْفِعْـلِ

هذا الأصل الذي قررناه من قبل من أن الأصل في الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل، ثم يأتي الفاعل، ثم يأتي المفعول به، هذا الأصل لا يلزم، بل قد يتقدم المفعول على الفعل، بل قد يتقدم المفعول على الفاعل، قد يتقدم المفعول به على الفاعل فتقول: (أكرمَ زيدًا عمروٌ) لا بأس بذلك، هذا جائز.

أو أن تقول: (اشترى زيدٌ قلمًا) وتُقدِّم الفاعل، أو تقول: (اشترى قلمًا زيدٌ) وتُقدم المفعول به، التقديم والتأخير هنا من الناحية النحوية جائز لا إشكال فيه أن تُقدم الفاعل أو تُقدم المفعول به.

وإذا سُئلت ما الأصل من حيث الصناعة النحوية؟ أن يتقدم الفاعل أو المفعول به؟ الأصل: أن يتقدم الفاعل، ويتأخر المفعول به، لكن هل هذا الأصل هو الأفصح والأبلغ دائمًا؟

نقول: لا، البلاغة شيءٌ آخر، البلاغة: أن يأتي الكلام على مقتضى الحال، فإذا كنت مهتمًا بالمشترِي فتقول: (اشترى زيدٌ قلمًا)، أنت مهتم بالفاعل، تُريد أن تُخبر من الذي اشترى.

وإذا كنت مهتمًا ومعتنيًا بالمشتَرى ماذا اشترَى؟ فتقول: (اشترى قلمًا زيدٌ)، فالبلاغة شيءٌ آخر، والإنسان لا بد أن يُراعي هذه الأمور، والناس حتى العامة تُراعي هذه الأمور فتقدم غالبًا ما هي مهتمةٌ به على غيره، لكن ما نُقرره الآن هي أحكامٌ صناعيةٌ نحوية، الأصل في الجملة الفعلية كما ذكرنا، وهذا الأصل قد

يُخالَف لأسبابٍ بلاغية، وأشرنا إلى بعضها.

هذه المخالفة للجملة الفعلية للأصل قد تأتي على شكلين، على صورتين:

- الشكل الأول أو الصورة الأولى: أن يتقدم المفعول به على الفاعل فقط. كما ذكرنا قبل قليل.

فتقول: (أكرم زيدًا محمدٌ)، و (اشترى قلمًا زيدٌ).

وكقوله -تعالى-: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة:١٢٤]، فتقدم المفعول به على الفاعل.

وكقوله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر:٤١]؛ فالنذر فاعل؛ لأنهم جاؤون، وآل فرعون: مفعول به؛ لأنهم المجيء إليهم.

وكقول الشاعر عن عُمر بن عبد العزيز فيما أظن:

جاءَ الخلافةَ أوْ كانتْ لهُ قدراً   كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

(كما أتى ربَّهُ موسَى)؛ أي كما أتى موسى ربَّهُ، فخالف الأصل وقدم المفعول به على الفاعل، وهذا جائز.

وقبل أن نتجاوز هذا البيت نُريد أن نفهم الشطر الأول، يقول: (**جاءَ الخلافةَ أوْ كانتْ لهُ قدراً**)، القائل شاعر مسلم، فكيف يقول: (**جاءَ الخلافةَ أوْ كانتْ لهُ قدراً**)؛ هل هناك شيءٌ بغير قدر الله؟ أو في البيت بمعنى (الواو)، (جاء الخلافة وكانت له قدرًا)؛ لأن (أو) قد تأتي بمعنى (الواو) إذا دلَّ المعنى على ذلك.

الصورة الثانية لمخالفة الأصل: أن يتقدم المفعل به على الفعل والفاعل معه، يعني أن تأتي بالمفعول به ثم الفعل فالفاعل.

فلو قلت في الأصل: (اشترى زيدٌ قلمًا)؛ ثم تُقدِّم المفعول به فتقول: (قلمًا

اشترى زيدٌ)، هذا جائز إذا كان اعتناؤك الأشد بالمفعول به.

إذًا اعتناؤك قد يختلف، فإذا كانت اعتناءً يعني أن تعتني بالمفعول به أكثر من الفاعل فتقول: (اشترى قلمًا زيدٌ)، أما إذا كان اعتناؤك الأول والأهم بالمفعول فتقول: (قلمًا) ثم بعد ذلك (اشترى زيدٌ)، (قلمًا اشترى زيدٌ)، فإذا قلت: (قلمًا) بالنصب عُلم أنه مفعولٌ به مُقدم وليس مبتدأً، إذ لو كان مبتدأً لرفعت فقلت: (زيدٌ).

ولك أن تقول: (قلمٌ اشترى زيدٌ)، ولكنها جُملةٌ أخرى، (قلمٌ اشترى زيدٌ)، فقلمٌ: مبتدأ، وأخبرت عن القلم بأنه اشتراه زيدٌ، ثم حذفت الضمير، فحذف الضمير هنا جائز وإن كان قليلًا، إلا أن الأفصح في ذلك أن تقول: (قلمًا اشترى زيدٌ)، فتُقدم المفعول به.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾ [الأعراف:٣٠]، والأصل والله أعلم لغويًا: (هَدى فريقًا)، (هدى الله فريقًا)، الفاعل ضمير مستتر، (هدى فريقًا)، ثم قَدم المفعول به على الفعل فقال: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾ [الأعراف:٣٠].

ومن ذلك في قولك: (أكرمتُ زيدًا)، ثم تُقدم المفعول به فتقول: (زيدًا أكرمت).

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى في سورة الفاتحة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]؛ فإياك: مفعولٌ به مُقدم، ونعبُد: فعلٌ مضارع، والفاعل بعده مستتر تقديره: نحن، وأصل الجملة لغويًا والله أعلم: نعبدك ونستعينك.

ثم أراد أن يُقدم المفعول به، والمفعول به في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٥]؛ كاف المخاطب، وهو ضمير متصل، قدّمه على الفِعل، فإذا قدمته على الفعل وجب أن تقلبه من ضميرٍ متصل إلى ضميرٍ منفصل؛ لكي يستقل بنفسه، فقلبه من

ضميرٍ متصل إلى ضميرٍ منفصل فقال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٥].

والتقديم هنا وإن قلنا في النحو إنه جائز؛ إلا أنه مقتضى البلاغة في الآية؛ لأن قولنا: (نعبدك)، و ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٥]؛ وإن كان في المعنى الإجمالي واحد وهو: إثبات العبادة منا لله، إلا أنه في المعنى التفصيلي يختلف، فنعبدك: أي أننا نعبدُ الله، لكن ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٥]؛ معنى ذلك: ما نعبد إلا إياك، أي أن تقديم المفعول به هنا من أساليب الحصر والقصير، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٥]؛ يعني لا نعبد إلا إياك.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ (٩) وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى:٩-١٠].

قال: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى:٩]؛ تقهر: فعلٌ مضارع، القاهِر: فاعل، والمقهور: مفعول، أما القاهِر فضميرٌ مستتر تقديره أنت، وأما المقهور المفعول فاليتيم، وهو هنا مُقدم، وأصل الجملة لغويًا والله أعلم: لا تقهر اليتيم.

ثم قُدم المفعول به فصارت العبارة: (اليتيم لا تقهر)، ثم دخلت (أمَّا)، و (أمَّا) كما تعفون من أدوات الشرط، وهي بمعنى: مهما يكن من شيء، (أمَّا) لأنها من أدوات الشرط لا بد أن يأتي بعدها الفاء، وأين يُفصل بينها وبين فائها بفاصل، أي فاصل، فلهذا قِيل: (أما اليتيم فلا تقهر)، هذه (أمّا)، وهذه فائها، ففُصل بينهما بأول فاصل وهو المفعول به، فصارت الآية: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى:٩]؛ الإعراب ما يتغير، المعنى يتغير فيزداد تأكيدًا وتقويةً، أما الإعراب ما يتغير.

﴿فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى:٩]؛ لا: ناهية جازمة، وتقهر: مضاع مجزوم، والفاعل: أنت، واليتيم: مفعولٌ به منصوب مُقدم.

ومثله: ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ١٠].

وبعد أن ذكر ابن مالك الأصل في الجملة الفعلية، ثم بيَّن أن هذا الأصل قد يُخالَف، ويُخالَف على أكثر من صورة؛ ذكر لنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن هذه المخالفة للأصل قد تكون واجبة، وأن الأصل قد يكون واجبًا.

يعني أنه أشار في البيت الأول في قوله:

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلافِ الأَصْلِ   وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُوْلُ قَبْلَ الْفِعْلِ

إلى مسائل الجواز، أما مسائل الوجوب فسيأتي ذكرها بعد ذلك، فبدأ ببيانها وتفصيلها بقوله:

وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ   أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

في هذا البيت ذكر لنا موضعين من مواضع وجوب تقديم الفاعل، إذًا وجوب تأخير المفعول به، الموضع الأول في قوله:

وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ

متى ما حدث لبْس بي الفاعل والمفعول به بحيث لم تعرِف الفاعل من المفعول به؛ وجب على المتكلم أن يجعل الأول فاعلًا، وأن يجعل الثاني مفعولًا، ووجب على المخاطَب والمتلقي أن يفهم هذا الفهم، يعني أن يفهم أن الأول هو الفاعل، وأن الثاني هو المفعول به، متى ما حدث لبْس.

يعني متى ما لم يتبين الفاعل من المفعول به، سواءٌ تبين بدليلٍ لفظي، كعلامةٍ إعرابية؛ ضمة على الفاعل، نصبة على المفعول به، أو بدليلٍ معنوي يُحتِّم أن يكون أحدهما فاعلًا والثاني مفعولًا به.

ففي قولنا: (أكرمَ محمدٌ زيدًا)؛ محمدٌ: هو الفاعل؛ لوجود الضمة، وزيدًا: هو المفعول به لوجود الفتحة، إذًا لا لبْس هنا، فيجوز التقديم والتأخير.

لكن لو قلنا مثلًا: (أَكرمَ سيبويهِ هؤلاءِ)، اسمان ليس فيهما علامةٌ إعرابية؛ لكونهما مبنيين، إذًا يجب على المتكلم أن يجعل الأول فاعلًا، يعني أن يُقدم الفاعل، وعليه أن يُؤخر المفعول به، وكذلك المستمع والمخاطَب يجب أن يفهم كذلك، يعني أن (هؤلاء) الفاعل، و (سيبويه) المفعول به.

وكذلك لو قِيل: (أكرم موسى عيسى)، فموسى وعيسى وإن كانا معربين إلا أن إعرابهما تقديري، يعني غير ظاهر، أيضًا سيحدث لبسٌ بينهما، فيجب على المتكلم أن يُقدم الفاعل، وأن يُؤخر المفعول به.

فإذا قيل: (أكرمَ موسى خالدٌ)؛ فأُمِنَ اللبْس لوجود الضمة على (خالدٌ) فعرفنا أنه الفاعل، فـ (موسى) المفعول به وإن تقدم، يجوز.

لو قلنا مثلًا: (أكلَ الكُمثرَى موسى)، فموسى: الفاعل وإن تأخر، والكمثرَى: المفعول به وإن تقدم، يجوز التقديم والتأخير هنا؛ لدليلٍ معنوي، أن موسى الآكِل، والكمثرَى المأكول.

لو قلنا: (أكرمتْ موسَى ليلى)، فليلى: الفاعل، إذًا يجوز التقديم والتأخير.

لو قلنا: (أرضعت الصغرى الكُبرى)؛ فالكبرى الفاعل وإن تأخر، والصغرى المفعول به وإن تقدم، يعني هنا في دليل، دليلٌ لفظي أو دليلٌ معنوي، يعني انتفى اللبس، متى ما انتفى اللبس جاز التقديم والتأخير، لأن اللغة قائمةٌ على نفي اللبْس ومنعه.

ومتى ما حدث اللبْس في أي باب من أبواب النحو، متى ما حدث اللبْس وجب أن يُهرَع إلى الأصل؛ لأنه ليس بين المتكلم والمتلقي حينئذٍ إلا العودة إلى الأصل لمعرفة المعنى.

لو قلنا مثلًا: (ما ضربَ هؤلاءِ إلا أنتَ)، أين الفاعل والمفعول به؟

الفاعل: أنت، وهؤلاء: المفعول به، لماذا نقول: هؤلاء الفاعل، وأنت: المفعول به؟ لأن (أنت) ضمير رفع، فإن قيل: (ما أكرمَ هؤلاءِ إلا إياك) فالفاعل: هؤلاء، وإياك: مفعول به لأنه ضمير نصب، يعني في دليل هنا، هنا دليلٌ لفظي.

هذا الموضع الأول لوجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول به.

الموضع الثاني بينه بقوله:

أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

قوله: (أُضْمِرَ)؛ يعني جاء الفاعل مُضمرًا، والمراد بالمُضمَر: الضمير، يعني إذا كان الفاعل ضميرًا، متى ما كان الفاعل ضميرًا وجب أن يتقدم، ووجب في المفعول به أن يتأخر، كقولك: (أكرمتُ محمدًا)؛ فالفاعل: تاء المتكلم، ومحمدًا: مفعول به، إذًا يجب أن تُقدم هنا الفاعل لأنه ضميرٌ فيتصل بالفعل.

ألا يجوز أن نقول: (أكرمَ زيدًا أنا)؟

لا يجوز؛ لأن الفاعل متى ما كان ضميرًا وجب أن يتقدم، (أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ) يعني: أو كان الفاعل ضميرًا، إذا ما يجوز في العربية أن تقول: (أكرمَ زيدًا أنا)، وإنما تقول: (أكرمتُ زيدًا)، تُقدِّم الفاعل فتقول: (أكرمتُ زيدًا).

لو كان الفاعل ضميرًا وكان المفعول به ضميرًا؛ هل يدخل في هذه المسألة؟ هل يدخل في قول ابن مالك: (أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ)؟

الجواب: نعم، هو يقول: متى ما كان الفاعل ضميرًا وجب أن يتقدم، سواء كان المفعول به اسمًا ظاهرًا أو كان ضميرًا، ما نص على المفعول به، ففي (أكرمتُ زيدًا) يجب أن يتقدم، وفي (أكرمتُكَ) أيضًا يجب أن يتقدم الفاعل وأن يتأخر المفعول به، كلا الصورتين داخلٌ في قول ابن مالك.

وقول ابن مال في آخر البيت:

وَأَخِّــر الْمَفْعُــولَ إِنْ لَــبْسٌ حُــذِرْ أَوْ أُضْــمِرَ الْفَاعِــلُ غَيْــرَ مُنْحَصِــرْ

هنا استثناء، وهو احترازٌ مما سيذكره في البيت التالي؛ لأن أسلوب الحصر له أحكام من حيث التقديم والتأخير؛ سيأتي ذكرها في البيت التالي، فلهذا استثنى قال: (غَيْرَ مُنْحَصِرْ).

فإن كان الفاعل منحصرًا ولو كان ضميرًا فيدخل في هذه القاعدة أو يدخل في البيت التالي؟ يدخل في بيت الحصر القادم، فلهذا قال في البيت القادم:

وَمَــا بِــإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَــا انْحَصَــرْ أَخِّــرْ وَقَــدْ يَسْــبِقُ إِنْ قَصْــدٌ ظَهَــرْ

القاعدة:

وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: المحصور فيه يجب أن يتأخر، سواء كانت أداة الحصر (إلا)، أو كانت أداة الحصر (إنما).

كأن تقول مثلًا: (ما شربَ زيدٌ إلا العسلَ)؛ هذا نُسميه أسلوب حصر في النحو، ويُسميه البلاغيون: أسلوب قصْر، حصر أو قصر فالمعنى واحد، الحصر عند النحويين، والقصر عند البلاغيين.

(ما شربَ زيدٌ إلا العسل): أسلوب حصر.

أسلوب الحصر يتكون من ثلاثة أركان:

- من المحصور.
- وأداة الحصر.
- والمحصور فيه.

فإذا قلنا: (ما شربَ زيدٌ إلا العسلَ) فقد حصرنا شُرب زيد في العسل، فالمحصور: شُرب زيد، والمحصور فيه: العسل، وأداة الحصر: إلَّا.

وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

و (بإنما) كأن نقول: (إنما شرب زيدٌ العسلَ)؛ المحصور: شُرب زيد، والمحصور فيه: العسل، وأداة الحصر: إنما.

انظروا يا إخوان، أين المحصور فيه مع إلا؟ (ما شرب زيدٌ إلا العسل)؛ الذي بعد إلا، يقول: القريب منها، بعدها مباشرة، والمحصور فيه بعد (إنما) في: (إنما شربَ زيدٌ العسل) يكون البعيد، فالمحصور فيه مع (إلا) القريب، والمحصور فيه مع (إنما) البعيد، أما من حيث المعنى فالمعنى واضح.

لو قال قائل: (ما شرب العسلَ إلا زيدٌ)؛ هذه جملةٌ صحيحة؟ نعم جملةٌ صحيحة، لكن ماذا يكون معناها؟ حصرنا ماذا في ماذا؟ (ما شربَ العسلَ إلا زيدٌ)؛ حصرنا شُرب العسل في زيد.

وكذلك (إنما شرب العسلَ زيدٌ)؛ حصرنا شُرب العسل في زيد.

نعود إلى الجملة الأولى: (ما شرب زيدٌ إلا العسلَ)؛ ما: نافية، شربَ: فعلٌ ماضي، زيدٌ: الفاعل، إلا: أداة حصر مُلغاة، العسل: مفعولٌ به، حصرنا ماذا في ماذا؟ حصرنا شُرب زيد في العسل، أين المحصور؟ شُرب زيد، أين المحصور

فيه؟ العسل، العسل هنا المحصور فيه يجب أن يتأخر، فالفاعل يجب أن يتقدم؛ لأن القاعدة تقول: كل محصورٍ فيه يجب أن يتأخر.

وكذلك: (إنما شرب زيدٌ العسل)؛ أخرنا العسل لأنه محصورٌ فيه، وقدمنا الفاعل.

لكن لو قال القائل: (ما شربَ العسلَ إلا زيدٌ)؛ هذا في المعنى عكس الجملة السابقة، حصرنا شُرب العسل في زيد، وزيد؟ (ما شربَ العسلَ إلا زيدٌ)؛ شارِب ولا مشروب، فاعل ولا مفعول؟ شارِب، فاعل، فزيدٌ محصورٌ فيه يجب أن يتأخر، إذا فالمفعول به يجب أن يتقدم.

بابٌ طويلٌ عريض، وهذه القاعدة يا إخوان وهي: أن المحصور فيه يجب أن يتأخر سواءٌ كان فاعلًا أم كان مفعولًا به، هذه القاعدة أقرب إلى تحصيل الحاصل.

ما معنى أقرب إلى تحصيل الحاصل؟

يعني أن الكلام لا يأتي إلا بهذه الطريقة، حتى ولو لم تُقعَّد هذه القاعدة وتُوجب؛ الكلام لا يأتي إلا بهذه الطريقة؛ لأن المعنى هو الذي سيتحكم في الجملة، العربي الذي يفهم العربية سيتحكم في المعنى، فالقائل الأول: (ما شرب زيدٌ إلا العسل)، والثاني: (ما شربَ العسلَ إلا زيدٌ)؛ هذا معنىً وهذا معنى، فالمعنى الأول لا يأتي إلا بالجملة الأولى، والمعنى الثاني لا يأتي إلا بالجملة الثانية.

فكلام النحويين هو تقريرٌ لمُقرر، وليس أحكام يُمكن أن تُخالف، وهذا كثيرٌ في النحو، كثيرٌ في النحو تجد أنه عبارة عن تقرير وبيان لواقع اللغة، هو تقرير وبيان لواقع اللغة، لكن الذي يحتاج إلى شرح هو الشطر الثاني إذ قال ابن مالك:

وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ ... وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

يقول:

وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

القاعدة التي قعَّدْناها قبل قليل وهي: أن المحصور فيه يجب أن يتأخر، يقول: قد يسبق، يجوز أن يسبق، يعني أن يتقدم، (إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ)؛ يعني إذا كان بان المعنى وظهر.

كيف يُتصور ذلك؟ نحن قلنا: القاعدة كلها أصلًا تحصيل حاصل؛ لأن الكلام أصلًا لا يأتي إلا بهذه الطريقة، كيف يقول: يُمكن أن تعكِس وتُقدم وتؤخر؟ هذا لا يتأتى إلا مع (إلا) دون (إنما) هذا لا يتأتى إلا مع (إلا).

فإذا قلت مع (إلا): (ما شربَ العسلَ إلا زيدٌ)؛ أين المحصور فيه؟ زيدٌ، يقول: يجوز أن يتقدم أن يسبق، أن يتقدم إذا القصد ظهر، والتقدم هنا لا يُمكن إلا مع إلا، يُمكن أن تُقدم (زيد) مع (إلا)، فتقول حينئذٍ: (ما شربَ إلا زيدٌ العسلَ)؛ والمعنى ظاهر؛ لأن (إلا) تقدمت مع المحصور فيه، والمحصور فيه كما قلنا مع (إلا) القريب.

(ما شرب إلا زيدٌ العسلَ)، فرض (إلا زيدٌ) كالمعترِض، (ما شربَ إلا زيدٌ العسلَ)؛ فالمعنى هنا ظاهر، ويجوز أن يقول القائل هذه العبارة إذا قصد هذا الأمر، يعني أن يُؤكد ويُقدم هذا الفاعل (ما شرب إلا زيدٌ العسل).

وهذه المعاني البلاغية يا إخوان يجب أن يهتم بها المتعلِّم؛ لأن الكلام إنما وُضع في الأساس للمفاهمة بين الناس، حتى العامة لتجدون يُغيرون نبراتهم بناءً على هذه المعاني، فالمعاني لا شك أن لها الدور الأكبر في هذه الأحكام.

وعلى ذلك نقول مثلًا: (لا يعلم الغيبَ إلا اللهُ)، أين المحصور فيه؟ حصرنا علم الغيب في (الله)، المحصور فيه: الله، هل يجوز أن تُقدمه هنا؟

ابن مالك يقول: يجوز، والنحويون يقولون: يجوز، يعنون أنه يجوز أن يتقدم مع (إلا)، فلك أن تقول: (لا يعلم إلا اللهُ الغيبَ)، المتكلم الخطيب والفصيح لا بد أن يُراعي ذلك حتى في النبرة والإلقاء، أما نحن نقول: (لا يعلمُ إلا اللهُ الغيبَ) إذا أردنا أن نقرأ قراءة، لكن الخطيب: (لا يعلمُ إلا الله الغيبَ)؛ هنا يجوز له أن يُقدم المحصور مع (إلا) لوجود الدليل؛ لظهور القصد وهو: أن (إلا) تدل على أن ما بعدها هو المحصور فيه.

ومن ذلك: قول الشاعر:

مَرَرنــــا عَلــــى دارٍ لِمَيَّــــةَ مَــــرَّةً ... وَجاراتِهــا قَــد كــادَ يَعفــو مَقامُهــا
فَلَــم يَــدرِ إِلّا اللَــهُ مــا هَيَّجَــت لَنــا ... عَشِــــيَّةَ أَنـــاءِ الـــديارِ وَشــــامُها

فَلَم يَدرِ إِلّا اللَهُ ما هَيَّجَت لَنا، يعني لم يدر ما هيجت لنا إلا اللهُ، فقدَّم الفاعل مع (إلا) مع أنه محصورٌ فيه.

وقال الشاعر الآخر:

تَــزَوَّدتُ مِــن لَيلــى بِتَكلــيم ســاعَةٍ ... فَمــا زادَ إِلّا ضِــعفَ مــا بــي كَلامُهــا

أراد: (فما زاد كلامها إلا ضُعف ما بي) وقدَّم.

وهذه القاعدة التي ذكرناها يا إخوان في المحصور فيه وهي: أن المحصور فيه يجب أن يتأخر، سواء كانت أداة الحصر إلا أو إنما، هذه القاعدة عامة في كل اللغة، وليس خاصة بباب الفاعل، يعني تأتي في المبتدأ والخبر، فالمحصور فيه منهما يجب أن يتأخر، والثاني يتقدم، فلو قلت مثلًا: (ما محمدٌ إلا مجتهدٌ)؛ تُؤخر (مجتهدٌ)؛ لأنك حصرت (محمد) في الاجتهاد.

لو قلت: (ما مجتهدٌ إلا محمدٌ)؛ حصرت الاجتهاد في محمد، فالمحصور فيه يجب أن يتأخر.

وكذلك في بقية الأبواب، في الحال، في ظرف الزمان والمكان، في المفعول لأجله، في كل الأبواب، انظر لو قلنا مثلًا: (جاء زيدٌ راكضًا)؛ فعلٌ وفاعلٌ وحالٌ، أُحصرْ: يجب أن تحصر ماذا في ماذا؟ تقول: (ما جاء زيدٌ إلا راكضًا)؛ حصرت زيد في الركض.

لو أردت أن تحصر الركض في زيد؛ تقول: (ما جاء راكضًا إلا زيدٌ).

(جاء محمدٌ طلبًا للعلم)؛ فعل وفاعل ومفعول لأجله، تقول: (ما جاء محمدٌ إلا طلبًا للعلم)، (ما جاء طلبًا للعلم إلا محمدٌ)؛ طبعًا في فرق بين المعنيين، وهكذا في بقية الأبواب.

حتى في الظرف: (جاء محمدٌ ليلًا)، (ما جاء محمدٌ إلا ليلًا)، و (ما جاء ليلًا إلا محمدٌ)، إذًا فهذه القاعدة عامة في كل اللغة، ومن ذلك الفاعل والمفعول به.

ثم ختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ باب الفاعل بهذا البيت الأخير وهو السابع عشر في باب الفاعل فقال فيه:

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ   وَشَذَّ نَحْوَ زَانَ نَوْرُهُ الْشَّجَرْ

النَّور بفتح النون هو: الزهر الأبيض، الزهر إذا كان أبيضًا سُمي: نَورًا، أو نَورةً، أو نُوَّار، وكله نَور ونَورة ونُوار؛ هو الزهر إذا كان أبيضًا، فإذا كان الزهر مُلونًا يعني لونًا آخر: أصفر، بنفسجي، أحمر؛ سُمي زهرًا.

قال ابن مالك:

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ   وَشَذَّ نَحْوَ زَانَ نَوْرُهُ الْشَّجَرْ

ذكر في هذا البيت رَحِمَهُ ٱللَّهُ حُكمَ الفاعل والمفعول به إذا اتصل بهما ضميرٌ آخر، يعني حُكم الفاعل إذا اتصل به ضمير المفعول به، حُكم المفعول به إذا اتصل به ضمير الفاعِل.

فبدأ بالمفعول به إذا اتصل به ضمير الفاعِل، كقوله: (خافَ ربَّهُ عًمر)، أصل الجملة: (خافَ عُمرُ ربَّه)، خافَ: فعلٌ ماضٍ، عُمرُ: فاعل مرفوع، ربَّهُ: مفعولٌ به منصوب، وهو مضاف، والهاء مُضافٌ إليه، وأغلب شراح الألفية ينصون على أن عُمر إذا ذُكر في الألفية فيُراد به الخليفة الراشد الثاني: عُمر بن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ لأنه ما جاء في كل الألفية إلا بالمدح بالإيمان والتقوى ونحو ذلك.

وكذلك أبو بكر؛ فإذا ورد فالمعني به الصديق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ لأنه ما أتى في مَعرِض المدح.

ففي قوله:

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ وَشَذَّ نَحْوَ زَانَ نَوْرُهُ الْشَّجَرْ

نجد أن في ربَّهُ ضميرًا يعود إلى الفاعِل، ثم قدَّم المفعول به فقال: (خافَ ربَّهُ عًمر)، ما حُكم المفعول به إذا اتصل به ضمير الفاعل من حيث التقديم والتأخير، جائز أم ليس بجائز؟ ابن مالك يقول: شائِع.

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ

إذًا فالمفعول به إذا اتصل به ضمير الفاعل جاز أن تؤخره، وهذا الأصل كما قرر من قبل: خاف عُمر ربَّه، وجاز أن يتقدم على الفاعل: (خاف ربَّهُ عُمر).

ونقول: (أصلحَ محمدٌ سيارته)، و (أصلح سيارتهُ محمدٌ).

ونقول: (أغلق زيدٌ بابهُ)، و (أغلق بابهُ زيدٌ).

ونقول: (أكرم محمدٌ أباهُ)، و (أكرم أباهُ محمدٌ).

ونقول: (مدَّ الكريمُ مائدتهُ)، و (مدَّ مائدتهُ الكريم).

وفي البيت السابق:

جـاءَ الخلافـةَ أَوْ كانـتْ لـهُ قـدراً　　　كَمَـا أَتَـى رَبَّـهُ مُوسَـى عَلَـى قَـدَرِ

وتقول: (كما أتى موسى ربَّهُ)؛ هذا جائز، وقال ابن مالك: إنه شائع؛ يعني أتى في أبيات وشواهد كثيرة.

فإن قلت: إذا قدمنا المفعول به فقلنا: (خافَ ربَّهُ عُمر)؛ فإن هذا الضمير سيعود على مُتقدِّم أم على متأخر؟ سيعود على متأخر، والقاعدة: أن الضمير إنما يعود على متقدم.

فالجواب على ذلك: أن هذا الضمير عائدٌ على متقدمٍ رتبةً، متأخرٍ لفظًا، هذا الضمير يعود إلى الفاعل، إلى عُمر الفاعل، ورتبة الفاعل التقدم أو التأخر؟ فهو عائدٌ على متقدمٍ رتبةً، إلا أنه متأخرٌ لفظًا؛ فلهذا جاز أن يعود إليه الضمير؛ لان الفاعل في نفس العربي مُتقدم، يعني حتى ولو أخره هو واقع في نفسه، يعني معروف عنده متقدم عنده، لكن يُؤخره لغرض بلاغي، فلهذا يُمكن أن يُعيد إلى ما في نفسه من تقدُّم الفاعل، هذا حُكم المفعول به.

وحُكم الفاعل إذا اتصل به ضمير المفعول به أشار إليه بقوله

وَشَـاعَ نَحْـوُ خَـافَ رَبَّـهُ عُمَـرْ　　　وَشَـذَّ نَحْـوَ زَانَ نَـوْرُهُ الْشَّـجَرْ

وتقول: (زان الشجرَ نَورُهُ)؛ يعني (زان الشجرَ زهره)، زانَ: فعلٌ ماضٍ، أين الزائن الذي زَين؟ النَّور، وأين المزين الذي زُين؟ الشجر، إذًا فالشجر المفعول، والنَّور فاعل.

نَورهُ: اتصل به ضميرٌ يعود إلى الشجر إلى المفعول به، ما حُكم الفاعل إذا اتصل به ضمير المفعول به من حيث التقدم والتأخر؟ يجب أن يتأخر، فتقول: (زان الشجرَ نَورهُ)، وهل يتقدم الفاعل حينئذٍ على المفعول به؟ لا يتقدم إلا شذوذًا، قال: هذا شاذ، شذَّ تقدُّم الفاعل وفيه ضميرٌ يعود إلى المفعول به؛ يقول:

هذا لا يجوز إلا في الشاذ، يعني في الأشياء المسموعة التي شذت عن هذه القاعدة.

أما القاعدة والحُكم: أن الفاعل حينئذٍ يجب أن يتأخر، فتقول: (زان الشجر نَورهُ)، وتقول: (أكرمَ محمدًا بنوهُ)، محمدًا: مفعول به، وبنوهُ: فاعل، اتصل به ضمير المفعول به، هل يجوز أن تُقدم الفاعل فتقول: (أكرم بنوهُ محمدًا)؟ ما يجوز، لا يجوز إلا شذوذًا.

(أصلح السيارةَ صاحبها)، أصلح: فعل، السيارةَ: مفعولٌ به، صاحبها: فاعِل، هذا الواجب، ولا يجوز أن تقول: (أصلح صاحبها السيارةَ).

(أغلق المحلَّ مالكُهُ)، صحيح وواجب، ولا يجوز أن تقول: (أغلق مالكهُ المحلَّ).

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة:١٢٤]، إبراهيمَ: مبتلَى مفعولٌ به، ربهُ: مبتلٍي فاعِل، ووجب تأخير الفاعل هنا، ولا يُقال: (وإذ ابتلى ربُّهُ إبراهيمَ).

وقال -تعالى-: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّـٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾ [غافر:٥٢]؛ ولا تقول: (يوم لا ينفع معذرتهم الظالمين).

فإن قلت: لم مُنع التقديم هنا؟ لماذا لم يجُز التقديم هنا كما جاز في المفعول به؛ فنقول: (وإذ ابتلى ربهُ إبراهيمَ)؛ تقدَّم والضمير نُعلله كما عللناه في المسألة الأولى؟

نقول: لا، هذا الأمر يختلف؛ لأنك إذا قدمت الفاعِل فقلت: (وإذ ابتلى ربُّهُ إبراهيم)؛ الهاء هنا عائدة إلى إبراهيم، إبراهيم في اللفظ مُقدم ولا مؤخر؟ مقدم، وفي الرتبة مقدم أم مؤخر؟ مؤخر؛ لأنه مفعول به، فهو مؤخر رتبة ولفظًا، ولا يجوز أن يعود الضمير إلى متأخر لفظًا ورتبة، لا بد أن يتقدم إما لفظًا وإما رتبة.

ما حلَّ محله، (وإذ ابتلى ربُّهُ إبراهيم)؛ كيف؟ رُتبة متأخرة، ما يصلح، لا بد: (وإذ ابتلَى ربُّهُ إبراهيم)، فالهاء تعود إلى إبراهيم، تعود إلى المتأخر رتبةً ولفظًا، يعني في فرق بين هذه المسألة والتي قبلها.

وفي قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وشذَّ نحو كذا وكذا) إشارة إلى أن هذا الأمر وارد، وإلَّا لمنعه مُباشرة وقال: لا يجوز، أو يمتنع، ونحو ذلك، لكن عندما قال: (وشَذَّ) يعني أنه جاء شاذًا.

ومن ذلك قول الشاعر:

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا ... وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ يَنْتَصِرُ

فقال: **لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا**؛ أي: لما رأى مُصعبًا طالبوهُ، فقدَّم الفاعل مع أن فيه ضمير المفعول به.

وقال الآخر:

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ ... وَرَقَّ نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

والشاهد من الشطرين الأول والثاني، فقال: (**كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ**)؛ أي: كسى ذا الحِلمِ حِلمهُ، ثم قال: (**وَرَقَّ نَدَاهُ ذَا النَّدَى**)؛ أي: رقَّ ذا الندى نداه.

وقال الآخر:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ ... جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

فقال: (جزى ربُّهُ عنِّي عَديًا)؛ وكان في القياس أن يقول: جزى عَديَ بن حاتمٍ ربُّهُ.

الخلاصة مما سبق: أن ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر أن الأصل في الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل، ثم يأتي الفاعل، فالمفعول به.

ثم ذكر أن مُخالفة هذا الأصل جائزةٌ على صورتين:

- **الصورة الأولى**: أن يتقدم المفعول به على الفاعل.
- **والصورة الثانية**: أن يتقدم المفعول به على الفعل والفاعل معًا.

ثم تكلم على حالات الوجوب، فذكر أن الفاعل يجب أن يتقدم على المفعول به في ثلاثة مواضع، ذكر لنا ثلاثة مواضع يجب أن يتقدم فيها الفاعِل، ويتأخر المفعول به:

- **الموضع الأول**: إذا أحدثَ تقديم المفعول به على الفاعِل لَبْسًا، نحو: (أكرم خمسةَ عشرَ رجلًا هؤلاء)، فخمسةَ عشرَ: مبني، وهؤلاء: مبني، إذًا يجب أن يكون المتقدِّم فاعلًا، والمتأخر مفعولًا به.
- **الموضع الثاني**: إذا كان الفاعل ضميرًا، كقولك: (أكرمتُ محمدًا)، و (أكرمتُكَ).
- **الموضع الثالث**: إذا كان المفعول به محصورًا فيه، إذا كان المفعول به محصورًا فيه فيجب ان يتأخر، والفاعل يجب أن يتقدم، كقولك: (ما بنى زيدٌ إلا مسجدَنا).

وذكر أن المفعول به يجب أن يتقدم على الفاعِل في موضعين:

- **الموضع الأول**: إذا كان الفاعِلُ محصورًا فيه.

إذا كان الفاعل محصورًا فيه فيجب أن يتأخر، والمفعول به يجب أن يتقدم، كقولك: (ما بنى مسجدَنا إلا زيدٌ).

- **والموضع الثاني**: إذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به.

كقولك: (أكرمَ الوالدَ ابنُهُ)، الوالدَ: مفعول به مُقدم وجوبًا، ابنُهُ: فاعل مُؤخر

وجوبًا؛ لأن فيه ضمير المفعول به.

هذه خُلاصة ما ذكرناه من قبل.

وهنا ملحوظة أراها مُهمة أشرت إليه إشارة سريعة في الدرس الماضي، وهذا أوان ذِكْرِها، وهي: أن (كان واسمها وخبرها) تأخذ حُكم الفعل والفاعل والمفعول به، وكذا أخوات (كان).

(كان وأخواتها) ترفع اسمها، وتنصب خبرها، (كان)، واسم (كان)، وخبر (كان) تأخذ كُل الأحكام التي ذكرناها من قبل للفعل والفاعل والمفعول به.

يعني: ذكرنا أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على فعله، قلنا: الفاعل لا يتقدم على فعله، فتقول: (جاء محمدٌ) فعلٌ وفاعلٌ، ولا تقول: (محمدٌ جاء) محمدٌك فاعل، فإن قدمت (محمدٌ) فقلت: (محمدٌ جاء)؛ صار (محمدٌ) مبتدأ، والفاعل مستتر.

كذلك في باب كان وأخواتها، تقول: (كان محمدٌ قائمًا)، (كان)، واسم (كان)، وخبر (كان).

اسم (كان) هل يتقدم على (كان) فتقول: (محمدٌ كان قائمًا)؛ (محمدٌ) اسم (كان) مُقدم؟ لا، لكن هل يجوز أن تقول: (محمدٌ كان قائمًا)؟ يجوز؛ على أن (محمدٌ) مبتدأ، واسم (كان) ضميرٌ مستتر، اسم (كان) لا يتقدم على (كان) كالفاعل.

و (قائمًا) الخبر؟ كالمفعول به، فالمفعول به يتقدم على الفعل؟ هذا ذكرناه في أحكام التقديم والتأخير، يجوز أن يتقدم، المفعول به أليس يجوز أن يتقدم؟ (وقد يجي المفعول قبل الفعل).

فلك أن تقول: (كان محمدٌ قائمًا)، وأن تقول: (قائمًا كان محمدٌ)، قائمًا نقول: خبر (كان) مقدم، و (كان محمدٌ): (كان) واسمها.

وذكرنا في أحكام الفاعل لغة أكلون البراغيث، وهذه أيضًا تأتي في (كان) وأخواتها، فكما تقول: (ذهب محمدٌ)، و (ذهب طالبان)، و (ذهب طُلاب)؛ على لغة الجمهور، وتقول على لُغة أكلون البراغيث: (ذهب طالبٌ)، و (ذهبا طابان)، و (ذهبوا طلابٌ)، تقول في (كان) وأخواتها: (كان محمدٌ قائمًا)، على لغة الجمهور، أو (كان طالبٌ قائمًا)، و (كان طالبين قائمين)، و (كان طلابٌ قائمين)، وعلى لغة أكلون البراغيث تقول: (كان طالبٌ قائمًا)، و (كانا طالبين قائمين)، و (كانوا طلابٌ قائمون).

وما ذكرناه في تأنيث الفعل وتذكيره؛ وهذا الذي أشرنا إليه في الدرس الماضي، يُطبق كله على باب (كان) وأخواها، فإذا قلت: (كان محمدٌ قائمًا) ستُذكِّر (كان) مع (محمد)، فإذا قلت: (هند) ستقول: (كانت هندٌ قائمةً).

وإذا كان الاسم (سيارة) تقول: (كانت السيارة مسرعةً)، ويجوز (كان السيارة مسرعةً)؛ لأن اسم (كان) هنا مؤنث مجازي.

وقال –تعالى-: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال:٣٥].

وما ذكرناه من حيث التقديم والتأخير أيضًا يُطبق على باب (كان) مع اسمها وخبرها، كما ذكرنا قبل قليل: (كان محمدٌ قائمًا)، ونقول: (كان قائمًا محمدٌ)، تُقدم الخبر على الاسم، وتُقدم الخبر على (كان): (قائمًا كان محمدٌ) من حيث الجواز.

من حيث الوجوب: يجب أن يتقدم الاسم حيث يجب أن يتقدم الفاعل، يعني تقول: (صار مُوسى عيسى)؛ موسى صار يُشبه عيسى لدرجةٍ كبيرة، تقول: (صار موسى عيسى)، أين اسم(صار)؟ الأول، والثاني خبر (صار)، يعني الأول هو

المشبَّه، والثاني هو المُشبَّه به وجوبًا؛ لوجود اللبْس.

وتقول: (كنتُ قائمًا) بتقديم الاسم، ولا يجوز: (كان قائمًا أنا)، بل تُقدم اسم (كان).

تقول: (ما كان محمدٌ إلا قائمًا)، تُقدم الاسم وتُؤخر الخبر؛ لأن الخبر محصورٌ فيه.

وقال –تعالى-: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال:٣٥]؛ حصر صلاتهم في المُكاء.

وجوب تقديم الخبر: يجب أن يتقدم الخبر حيث يجب أن يتقدم المفعول به، فتقول: (ما كان قائمًا إلا محمدٌ).

إذًا فأحكام الفاعل والفاعل والمفعول به تنطبق على (كان) واسمها وخبرها.

هل هناك من سؤال يا إخوان بالنسبة لما سبق؟ تفضل.

الطالب: @(٠١:٠٧:٣٢)

الشيخ: أنا ظننتي أكملته، ويظهر أنه لم يبق إلى الحديث، لغة أكلوني البراغيث نحن شرحناها، وذكرنا الآيات التي قِيل إن فيها لغة أكلوني البراغيث، وقلنا: إن جمهور النحويين وعلى رأسه سيبويه؛ يقول: إن لغة أكلوني البراغيث لم تأت في القرآن الكريم، وذكرنا الآيتين ووجهناهما على قول الجمهور توجيهًا واضحًا.

بقي الحديث هو الذي داهمني الوقت ولم نُكلمه، وهو: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ**»، فقال: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ**»، وعلى لغة الجمهور كان يُقال في اللغة: «**يَتَعَاقَبُ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ**».

والنحويون يقولون هنا: إن الحديث هنا مروي بالمعنى، ويدل على ذلك:

روايةٌ أخرى جاءت كاملة في موسى بن البزَّار؛ إن لم تخني الذاكرة، وفيه: «**إِنَّ للهِ مَلَائِكَةٌ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ، مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ**»، فإذا صحَّ ذلك كان الحديث الأول حديثًا مختصرًا من الحديث الكامل، وعلى ذلك يكون هذا من تصرف الرواة وليس من لفظ النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

والاحتجاج بالحديث الكلام فيه طويل، والنحويون أو أكثر النحويين لا يحتجون بالحديث إلا إذا ثبت كونه من لفظ النبي ﷺ؛ لأنهم متفقون على أن النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أفصح العرب، هذا لا خلاف فيه بين أحد، وإنما الخلاف: هل الحديث لفظه -يعني نص لفظه- أم لا؟

والمحدثون يعني يُعرف أنهم أجازوا الرواية بالمعنى بشروط معينة، فلهذا يتشدد النحويون في الاستشهاد بالحديث، فلا يستشهدون بالحديث إلا إذا كان الحديث مُتعبَّدًا بلفظه، يعني لا يُمكن أن يُغير؛ كأذكار الصلاة ونحو ذلك، أو من المتواتر اللفظي الذي تواتر لفظه؛ كحديث: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»، (@٠١:١٠:٣٠) كحمي الوطيس، ونحو ذلك.

يعني ذكروا بعض الأنواع من الأحاديث يجمعها جمع واحد وهو: أن يغلب على الظن أن الحديث من لفظ النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أما إذا لم يغلب على الظن أنه من لفظ النبي ﷺ حينئذٍ يدخله أنه من لفظٍ غير محتجٍ به، فلا يُحتج به في النحو؛ فلهذا تجدون كثيرًا من النحويين المتقدمين لا يُكثرون من الاحتجاج بالحديث.

الطالب: @(٠١:١١:٠٤).

الشيخ: هذا من صحيح البخاري، نعرف أن البخاري يعني حتى الذين تكلموا في البخاري ومسلم قالوا: مسلم أحرص على لفظ الحديث من البخاري،

فالبخاري كان يروي أحاديث يهتم بالحديث الذي يجمع أكثر لفظ في الحديث، أما مسلم كان يأتي بالأسانيد ثم يحرص على أن يأتي بالحديث بلفظه، لا الحديث الذي يجمع، لأن بعض الأحاديث واضح أنه عدة أحاديث لكنها جُمعت في سند واحد، فأُوتي بها بلفظ واحد، مع أنها عدة أحاديث، مسلم ما يفعل ذلك، وإنما يأتي كُل حديث بسنده، ولا يجمع بينها، يعني هذا الأمر معروف عند المُحدثين.

ومع ذلك فإن كثيرًا من النحويين المتأخرين بعدما استقرت القواعد واستقرت اللغة، ونظروا في الأحاديث؛ وجدوا أن الأحاديث لا يُوجد فيها مُخالفة للغة إلا أحاديث معينة، هذه الأحاديث المعينة هي التي يقتصر الكلام عليها، أما ما سوى هذه الأحاديث وهي الأغلب؛ أغلب الأحاديث لا تُخالف شيئًا من هذه القواعد، ولهذا صاروا يستشهدون بها؛ لأنه لا يُغير في الأحكام شيئًا.

وابن مالك معروف أنه من أكثر من استشهد بالحديث؛ لأنه كان معدودًا من المحدثين، وكان يروي صحيح البخاري، وقرأه على النُّونيني من أشهر رواة البخاري، وله كتاب خاص بإعراب كل مشكلات صحيح البخاري، حاول أن يُخرجها وأن يُوجد لها وجهًا في اللغة.

الطالب: @(٠١:١٢:٥٤)

الشيخ: في الصحيحين بلفظ: «**يَتَعَاقَبُ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَ يَتَعَاقَبُ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ**»، مالك لا يُحتج به، في اللغة ما يُحتجُّ به، الإنسان له مكانته في علمه، لكن اللغة شيء آخر، اللغة أمر لساني، يعني نحتج بأعرابي بوَّال على عقبيه، كافر، فاجر، ولا نحتج بإمامٍ متأخر؛ لأن هذا أمر لساني ما له علاقة بما في القلب.

والإمام مالك بعد عصور الاحتجاج، ما يحتجون إلا بمن كان في داخل جزيرة العرب، في قلب جزيرة العرب، ما يكون في الحواضر، يكون في داخل البوادي

وقبل سنة ٣٥٠ه؛ حفاظًا على اللغة، أما الذين في الحواضر أو بعد سنة ٣٥٠هـ ما يحتجون به.

اختلفوا في الشافعي لأنه ترى عند هُذيل، فلهذا فيهم في كتب حاولت أن ترد على من انتقد شيئًا من كلامه، لكن يبقى أن أهل اللغة والنحو ما احتجوا بكلامه، ما جعلوه حُجةً في اللغة، مع أنه لا يُوجد له ألفاظ تُؤخذ عليه لغويًا، لكن يبقى: هل هو حُجة أو ليس بحُجة؟

فرق بين أن تقول: حُجة، أو فصيح، يعني المتنبي فصيح، المتنبي أكبر شعراء العربية، ومع ذلك ما أحد يقول أنه حُجة في العربية، يعني فرق أن تقول: القرآن حُجة، أما الإمام مالك هل هو حُجة في الدين؟ كلامه حُجة في الدين؟ كلامه حُجة في الدين يعني دليل، تقول: والدليل أن مالك أفتى بذلك؟ لا، ليس بحجة، هو عالم من العلماء، يُخالفه الشافعي، يُخالفه أحمد، أما الأدلة التي تقطع بالأمر: فالقرآن والسنة، ثم الأدلة الأخرى للقياس والإجماع ونحو ذلك.

أما عندما تقول: دليل؛ يعني الأمر الذي يُهرع إليه للفصل بين المتنازعين، الأدلة في اللغة هي كلام العرب، في بادية العرب قبل سنة ٣٥٠هـ، القرآن الكريم بكل قراءاته مُحتجٌ به، كلام النبيﷺ إذا ثبت أنه من كلامه، وكلام العرب، وكلام العرب أيضًا يُشترط فيه ما يُشترط أيضًا من الصحة، لا بد أن يكون ثابتًا عن أعرابيٍ مُحتجٍ بكلامه، لا يُشترط أن يكون معروفًا فلان بن فلان، لو كان مجهولًا ما يهمنا ذلك، لكن يُعرف أنه أعرابيٌ فصيح، يعني يقول الأصمعي: سمعت أعرابيًا في جزيرة العرب يقول كذا وكذا، صار حُجة؛ لأن الأصمعي حُجة وثقة، ثم يقول: سمعت أعرابيًا، فالأعرابي هذا حُجة حتى ولو كنا لا نعرفه، فيحتجون بالأبيات المجهولة، لا إشكال؛ لأنها سُمعت من فصيح.

بل إن النحويين يحتجون بقراءات قرآنية لا يحتج بها أهل القراءات، مثلًا:

قراءة لها أسانيد، لا بدأن تثبت إلى النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لكي يقولوا: إنها قراءة، أما النحويون فيكفي في القراءة أن تثبت عن مُحتج به.

يعني لو ثبت أن القراءة قرأ بها (رُئبة بن عَجَّاج) فرُئبة فصيح، صارت حُجة في اللغة، حتى ولو كان السند بين رئبة وبني النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ غير معروف.

واضح الفرق الآن بين أدلة الشريعة وأدلة اللغة.

الطالب: @(٠١:١٦:٥٥)

الشيخ: ما قرأ بها إلا لأن لسانه يُطاوعه على ذلك، ولسانه فصيح، الفصيح لا يلحن بكلامه، أما هل رواها بسندٍ متصل صحيح إلى النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؟ نحن أهل اللغة لا يهمنا ذلك، ما يهمنا أن، هذا الأمر المُحتج به ثابتٌ إلى إنسانٍ مُحتج به.

الطالب: @(٠١:١٧:٢٥)

الشيخ: نعم، يعني رُئبة لو قال كلامًا ليس بقرآن، لو قال كلامًا لاحتججنا به، لو قال شعرًا لاحتججنا به؛ فلهذا أبيات الشعر تجدون أن لها روايات كثيرة، وتجدون أن بعض رواياتها في النحو تُخالف رواياتها في الأدب، نحن لا يهمنا ماذا قال الشاعر الأول.

يعني الشاعر الأول مثلًا: امرؤ القيس قال قصيدة، أعرابي سمع القصيدة فأخطأ في حفظه، ووضع كلمة مكان كلمة، أو بدَّل أو غيَّر أو كذاب، نسب القصيدة إلى نفسه وغير فيها وبدل، كل هذا لا يهمنا، بما أن هذا الأعرابي نطق بالقصيدة بهذه الطريقة هذه الرواية حُجة عندنا في اللغة؛ لأن الأعرابي فصيح لا يُخطئ، فما قاله امرؤ القيس حُجة، وما غيره ذلك الأعرابي أيضًا حُجة.

نحن نقول: ومن قول الشاعر، مع أن هذا قد يُخالف ما قاله امرؤ القيس، نحن

لا يهمنا ذلك، فامرؤ القيس حُجة، والآخر الذي روى وغير أيضًا حُجة.

إكمالًا لفائدة الدرس الماضي يا إخوان، قلنا: على طالب العلم أن يحفظ من الأشعار ما يُساعده في علمه، وخصصنا بالذكر نوعين من الأشعار:

النوع الأول: الشعر المُحتج به، وهذا الذي أشرنا إليه قبل قليل، وشرحناه في الدرس الماضي، وهو ما كان داخل جزيرة العرب إلى سنة ٣٥٠هـ، كشعر الشعراء الجاهليين، وشِعر شُعراء صدر الإسلام، الجاهليين: كامرؤ القيس، ومعلقاته العشر، وصدر الإسلام: كحسان بن ثابت، وشعراء النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وكجرير والأخطل والفرزدق.

والنوع الثاني من الشعر فهو الشعر الذي يميل إليه الطالب، وأكثر الطلاب نوعان:

- طلابٌ يميلون إلى الشعر الجزل الفخم.
- وطلابٌ يميلون إلى الشعر السهل السلس.

فكل طالبٍ يحفظ ما يميل إليه، فهذا تُفيدك كثيرًا في معرفة الحِكم، ومعرفة الأساليب اللغوية، وفي الثراء اللغوي، تكتنزها عندك حتى تتخمر في ذاكرتك فتستفيد منها من حيث لا تشعر، تبدأ تستعمل هذه الأساليب وهذه الكلمات، وهذه المعاني في أوقاتها المناسبة.

وذكرنا شيئًا من الأشعار القديمة؛ كأمثلة مما ذكرنا، وأيضًا ينبغي أن يحفظ شيئًا من الأشعار الحديثة؛ لأن لكل زمانٍ شعرَه، فالشعر الحديث فيه شعراء كثير كبار ومتميزون، فيحفظ للعشماوي، يحفظ لأحمد شوقي، يحفظ لحافظ إبراهيم، يحفظ للجوهري، يحفظ لهؤلاء الشعراء الكبار.

وهناك مجموعات جمعت بعض الأشعار والقصائد الجيدة الجميلة الحديثة،

ومن أفضل هذه المجموعات: كتاب (من شعر الجهاد في العصر الحديث)؛ للدكتور/ عبد القدوس أبو صالح، والدكتور/ محمد البيومي، ذكروا أشعارًا كثيرة من الشعر الحديث في هذا الموضوع.

من ذلك: ميمية أحمد شوقي في رثاء مقدونيا، عندما انهزم الجيش العثماني في مقدونيا، فقال قصديةً ميمية جميلة منها:

يـا أُخـتَ أَنـدَلُسٍ عَلَيـكِ سَـلامُ ... هَـوَتِ الخِلافَـةُ عَنـكِ وَالإِسـلامُ
نَـزَلَ الهِـلالُ عَـنِ السَـماءِ فَلَيتَهـا ... طُوِيَـت وَعَـمَّ العـالَمينَ ظَـلامُ
مَقـدونِيا وَالمُسـلِمونَ عَشـيرَةٌ ... كَيـفَ الخُئولَـةُ فيـكِ وَالأَعمـامُ

وهناك أيضًا قصيدة محيي الدين عطية؛ يقول فيها:

حنانيـكِ يـا ذكريـات العُمـرْ ... ورفقـًا بقلـب ذوى وانفطـرْ
هنـاك علـى الجـدول المنحـدرْ ... ظـلال النخيـلِ وضـوء القمـر

شهودٌ على دمعي المنهمر

ومن ذلك أيضًا: قصيدة محمود حسن إسماعيل، ويقول فيها:

مـن هـؤلاء التـائهون ... الخـابطون علـى التخـوم
أعشـى خُطـى أبصـارهم ... رهـجُ الزوابـع والغيـوم
والليـلُ يـنفُضُ فـوقهم ... مـن يأسـه قلـق النجـوم.
هُـم زُمـرًا إلـى حُفـرٍ ... مولولـة الرُّجـوم.
والسـوط يرفـل حـولهم ... والمـوت أنشـره تحـوم

الدرس الثامن والثلاثون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، **أمَّا بعد**:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة ليلة الاثنين، الثامن والعشرين ذي القعدة، من سنة ثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى ﷺ، في هذا جامع الراجحي، في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثامن والثلاثين من دروس شرح **(ألفية ابن مالك)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وتوقف الشرح بنا عند باب (نائب الفاعل)، وفي البداية نقرأ ما قاله إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في هذا الباب باب (نائب الفاعل، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

٢٤٢. يَنُوبُ مَفْعُوْلٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ ... فِيْمَا لَهُ كَنِيْلَ خَيْرُ نائِلِ
٢٤٣. فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالْمُتَّصِلْ ... بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيَ كَوُصِلْ
٢٤٤. وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا ... كَيَنْتَحِي الْمَقُول فِيْهِ يُنْتَحَى
٢٤٥. وَالثَّانِيَ التَّالِي تَا الْمَطَاوعَهْ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ
٢٤٦. وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي
٢٤٧. وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ فَاثُلاَثِيَ أُعِلّ ... عَيْنًا وَضَمٌّ جَا كَبُوعَ فَاحْتُمِلْ
٢٤٨. وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ ... وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّ

٢٤٩.وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي ... فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

لعلنا نتوقف هنا، فإن بقي وقت قرأنا بقية الأبيات وشرحناها إن شاء الله تعالى.

❁ فهذه ثمانية أبيات في باب نائب الفاعل، تكلم فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على مسألتين:

- **المسألة الأولى** يُمكن أن نقول: تعريف نائب الفاعل، أو نيابة المفعول به عن الفاعل.
- **والمسألة الثانية**: بناء الفعل للمجهول.

فنبدأ بالمسألة الأولى: نيابة المفعول به عن الفاعل.

نعرف جميعًا يا إخوان أن الفاعل في الجملة الفعلية عُمْدةٌ، ومعنى قولنا (عُمدة) أن الجملة لا تستغني عنه، ومع ذلك فقد يعرِضُ أمرٌ يدعو المتكلم إلى حذف الفاعل، وهي أغراضٌ متعددة سنذكر شيئًا منها بعد قليل.

فإذا استوجب الحال حذف الفاعِل، والفاعل عُمدة في الجملة؛ فماذا سيفعل العرب حينئذٍ؟

المتصَور عقلًا، دعونا في الأمور العقلية لأن اللغة العربية لغةٌ حكيمةٌ وعادلة، حكيمةٌ أي مُحكمة البناء، والعقل له دخلٌ كبير في بنائها وأحكامها، والعرب من أكثر الأمم ذكاءً، نحن الآن لو كنا في حي وأراد أحدٌ منا من عامة الناس أن يُسافر، يأخذ ما يحتاجه ويُسافر والحمد لله، وينتهي الأمر، لكن عُمدة الحي إذا أراد أن يُسافر فإنه لا يُمكن أن يُسافر حتى يُحِلَّ مكانه غيره، يُحِلُّ مكانه غيره لم؟ لكي يقوم بأعماله، أو لا فائدة من هذه الإنابة، يُحِلُّ غيره بحيث يقوم بأعماله المختلفة، حينئذٍ يُمكن أن يذهب ويترك الحي.

وكذلك الفاعل، إذا أراد المتكلم أن يحذف الفاعل لسببٍ من الأسباب فيجب عليه أن يُقيم غيره مقامه لكي تستقيم الجملة وتقوم ولا تفسد، فلهذا يجب على المتكلم إذا حذف الفاعل أن يُقِيم المفعول به مقامه، فإذا أقام المفعول به مقام الفاعل وجب أن يُعطيه جميع أحكام الفاعل.

فنحن إذا قلنا مثلًا: (شرب زيدٌ الماءَ)، فعلٌ وفاعل، ومفعولٌ به، ثم أردت أن تحذف الفاعل لسبب من الأسباب فإنك ستبني الفعل للمجهول ثم تُنيب المفعول به مناب الفاعل، فتقول: (شُرب الماءُ)، فإذا ناب منابه لا بد أن يأخذ كل أحكامه التي ذكرناها من قبل في باب الفاعل.

لِمَ يُحذف الفاعل؟

يُحذف الفاعل لأسبابٍ كثيرة تعود إلى سببين:

- **الأول**: إلى سببٍ معنوي.
- **والثاني**: إلى سببٍ لفظي.

الأسباب المعنوية كثيرة، من أهمها: الجهل به، ما نعرف من فعل الفعل، كقولهم: (سُرق المتاع)، أو للعلم به؛ يعني لكونه معلومًا إلى حدِّ أن التصريح به يكون ما نقول من لغو الكلام، لكنه زيادة يُمكن أن يُستغنى عنها.

فإذا كان الفاعل معلومًا إلى درجةٍ كبيرةٍ جدًا كانت الفصاحة تقتضي حذفه، كقوله -تعالى-: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٢٨]؛ فمعلوم أن الخالق هو الله.

وكقوله: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ سَأُو۟رِيكُمْ﴾ [الأنبياء:٣٧].

وكقوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعًا﴾ [المائدة:٩٦]؛ لأنه معلوم أن

الفاعل في هذه الأفعال هو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ومن هذه الأسباب المعنوية: ألا يتعلق بذكره فائدة، ذكرته أو ما ذكرته ليس لذِكره فائدة، كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة:١٩٦]؛ لأن الحُكم هنا أو الآية جاءت لبيان الحُكم، حُكم الحصْر، أما الحاصِر الفاعل ما هناك فائدة لذكره، حصر عدو، حصرك خوف، حصرك أسد، حصرك أي حاصر، فلهذا لم يكن هناك فائدة لذكر الفاعل فحُذِف.

ومن ذلك أيضًا قوله –تعالى-: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ﴾ [النساء:٨٦]، وكقوله: ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلْمَجَٰلِسِ فَٱفْسَحُواْ﴾ [المجادلة:١١]؛ لأن المراد بهذه الآيات والله أعلم هو بيان حُكم هذه الأشياء بغض النظر عن الفاعل.

ومن الأغراض أو مما يدخل في الأسباب المعنوية: إخفاؤه، أن يقصد المتكلم إخفاء الفاعل، لا يُريد التصريح به، كقولهم: (تُصدق بألف دينار)، أو (بُني المسجد) إذا كان الفاعل لا يُريد أن يُعرَف أو يظهر.

ومن الأسباب المعنوية: قصد تعظيمه، من تعظيمك للفاعل لا تُصرح به؛ لأن التصريح به في بعض المواضع قد يُضاد التعظيم، من ذلك قولنا: (خُلق الخنزيرُ نجسًا)، فنحذف لكي لا نُصرح بالفاعل مع ذكر الخنزير مثلًا.

أو كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فيما حكاه عَزَّوَجَلَّ عن إخواننا الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن:١٠]؛ انتبهوا للأفعال هنا:

الفعل الأول: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الجن:١٠]؛ فبنى فعل الإرادة للمجهول، أُريد؛ لأن الإرادة هنا متعلقة بالشر، ﴿أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الجن:١٠].

ثم قال: ﴿أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗا﴾ [الجن: ١٠]؛ الإرادة الثانية صُرِّح معها بالفاعل؛ لأنها مُتعلقة بالخير والرشد، مع أن الفاعل هنا وهناك هو الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، ولكن من باب التعظيم والاحترام صُرح به في الموضع الثاني ولم يُصرح به في الموضع الأول، وهذا قريبٌ من قول النبي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: (**والشر ليس إليه**)، مع أن الله عَزَّوَجَلَّ خالق كل شيء.

الأسباب المعنوية كثيرة، لكن دعونا نذكر بعضها؛ لأن الأمور البلاغية تُلطف وتُعطي الإنسان شيئًا من البلاغة والفصاحة وهذه الأسرار الجميلة في اللغة.

ومن هذه الأسباب المعنوية: احتقاره، من احتقارك للفاعل لا تُصرح به، كقولك: (طُعِنَ عُمر بن الخطَّاب)، أو (قُتل الحُسين بن علي) رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ.

ومن هذه الأسباب المعنوية: الخوف منه، أنك تخاف منه؛ فلهذا لا تُصرح به، كقول القائل: (قُتل سعيد بن الجبير)، إذا كان خائفًا من قاتله الحجاج بن يُوسف.

وكذلك الخوف عليه، ربما تخاف عليه إذا صرحت باسمه، والأغراب المعنوية كثيرة جدًا.

أما الأسباب اللفظية، يعني سبب يعود إلى اللفظ، فمنها: المحافظة على السجع.

تُريد أن تُحافظ على السجعة فتبني للمجهول، كقولهم: (من طابت سريرته حُمدت سيرته)، هنا انطبقت السجعتان، لكن لو بني للمعلوم وصرحت بالفاعل كنت تقول: (من طاب سَريرته حَمِد الناسُ سيرته)، فصار الأول مرفوعًا، وصار الثاني منصوبًا مفعولًا به، ففسدت السجعة بذلك، هذا سبب لفظي.

ومن الأسباب اللفظية: المحافظة على وزن البيت، يعني أن التصريح بالفاعل يكسر وزن البيت، فيحذف الفاعل لكي يستقيم وزن البيت، ومن ذلك قول

الأعشى: (عُلقتها عرضًا وعُلقت رجلًا غيري، وعُلق أخرى ذلك الرجل)، فبنى كل الأفعال للمجهول.

ومن الأسباب اللفظية: طلب الإيجاز، كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ [النحل:١٢٦].

وهذه الأسباب التي ذكرناها جميعًا المعنوية واللفظية قد تتداخل وتجتمع، فتجد أن الشاهد أو المثال الواحد فيه أكثر من سبب، ربما سببان معنويان، أو سبب معنوي وسبب لفظي، هذه الأمور تحتمل الاجتهاد، وأن يكون المتكلم قد قصد أكثر من معنى لحذف الفاعل.

وقال أبو حيان النحوي المشهور صاحب التفسير (البحر المحيط)، وهومن كبار النحويين، بل له أكبر كتابٍ في النحو وهو: التبيين والتكميل، له أرجوزة في النحو قال فيها في ذِكر هذه الأسباب التي تدعو إلى حذف الفاعل، قال:

والحـــذف للخـــوف والإبهـــام ... والـــوزن والتحقيـــر والإعظـــام
والعلـــم والجهـــل والاختصـــار ... والســـجع والوفـــاق والإيثـــار

الأسباب متعددة، وكُلٌ يجتهد فيذكرها.

إذًا فالفاعل قد يُحذف لشيءٍ من هذه الأسباب.

هذا الباب الذي نشرحه سماه ابن مالكٍ في ألفيته وفي كتبه: (باب نائب الفاعل)، وهذا هو الاسم المشهور للباب الآن، ويُسمى هذا الباب أيضًا: (ما لم يُسم فاعله)، أو (باب المفعول الذي لم يُسم فاعله)، وهذا الاسم هو المشهور عند المتقدمين، وأكثر المتقدمين يقول: هذا مرفوعٌ على ما لم يُسم فاعله، أما هذا الاصطلاح (نائب الفاعل)، فإنما اشتُهِر عند ابن مالك ومن جاء بعده، ولا مُشاحة في الاصطلاح، ووازنوا بين المصطلحين أيهما أفضل، لكن مصطلحات، ولا

مُشاحة في الاصطلاح.

بدأ ابن مالكٍ هذا الباب بقوله:

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيْمَا لَهُ كَنِيْلَ خَيْرُ نائِلِ

يُريد أن يقول: إن الفاعل إذا حُذف لسببٍ من الأسباب فإنك تُنيب المفعول به مُنابه، وتُعطيه كُل أحكامه التي ذُكرت في باب الفاعل، يعني تُعطيه الرفع، ويكون عُمدة لا فَضلة كالمفعول به، ووجوب التأخير عن الفعل؛ لأن الفاعل يجب أن يتأخر عن الفعل، أما المفعول فيجوز أن يتأخر ويجوز أن يتقدم، فإذا كان نائب فاعل يجب أن يتأخر عن فعله، وتُعطيه استحقاق الاتصال بالفعل كالفاعل، فالأصل في الفاعل أن يتصل، وتُعطيه تأنيث فِعله إذا كان مؤنثًا، وكل الأحكام التي ذُكرت في باب الفاعل.

مثال ذلك: (نِيل خيرُ نائلِ)، وأصل الجملة قبل حذف الفاعل: (نَالَ زيدٌ خير نائلٍ)، نالَ: فعلٌ ماضٍ، زيدٌ: فاعل، خيرَ: مفعول به، وهو مُضاف، ونائلٍ: مضاف إليه، فحذف الفاعل (زيدًا) وبنى الفعل للمجهول فقال: (نِيل)، ثم أناب المفعول مُناب الفاعل فرفعه فقال: (نِيل خيرُ نائلِ).

إذا (نيلَ خيرُ نائلِ) هذا فعلٌ مبنيٌ للمجهول ونائب فاعل.

هل يجوز أن يُقال: (خيرُ نائلٍ نِيلَ)؟

الجواب: أن هذا جائز، ولكن لا تجعل (خيرُ نائلٍ) نائب فاعلٍ مُقدم، وإنما تجعله مبتدأً، ونِيل) فعلٌ ماض، والفاعل ضميرٌ مستتر، نِيلَ هو، ثم الجملة الفعلية الخبر.

كما قلت في: (جاء محمدٌ) فعلٌ وفاعل، فإذا قدمت (محمدٌ) قلت: (محمدٌ جاءَ) صار مبتدأً، وجملة خبرية.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم:٤٨]، أصل الجملة لغويًا والله أعلم: (يوم يُبدِّلُ الله الأرضَ)، فحذف الفاعل لكونه معلومًا، وبنى الفعل للمجهول، وأناب المفعول مُناب الفاعل فرفعه، فقال: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم:٤٨]، تُبدَّلُ: فعلٌ ماضٍ أم مضارع؟ يقبل (لَم) أم لا يقبل (لم)؟ إذًا فهو فعلٌ مُضارع، إذًا فو فعلٌ مضارع ثم هو مرفوع، ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ﴾ [إبراهيم:٤٨]؛ فعلٌ مضارعٌ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهو مبنيٌ للمجهول، والأرض: نائب فاعل.

وقال –تعالى-: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم:٦]، يعصون: هذا فعلٌ مبنيٌ للمعلوم، وواو الجماعة: فاعله، ولفظ الجلالة لا يعصون الله: المفعول به، ﴿مَآ أَمَرَهُمْ﴾ [التحريم:٦]؛ الفعل هنا مبنيٌ للمعلوم، فاعله ومفعوله: أما فاعله: فمستتر تقديره يعود إلى الله، وأما المفعول: هُم، ما أمرهم هو.

﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل:٥٠]؛ فعلٌ مبنيٌ للمعلوم، وواو الجماعة: فاعل، والمفعول به: ﴿مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل:٥٠]؛ لأن (ما) هنا موصولة بمعنى الذي، (يفعلون الذين يُؤمرون، ثم قال: ﴿يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل:٥٠]؛ هذا الفاعل مبنيٌ للمجهول، أين نائب فاعله؟ واو الجماعة، وأصل العبارة لغويًا والله أعلم: (ما يأمرهم اللهُ)، ثم حذف الفاعل فأناب المفعول مُنابه، قلبه من ضمير نصب إلى ضمير رفع.

قال –تعالى-: ﴿كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ﴾ [فاطر:٣٦]؛ نجزي: هنا فعل مبنيٌ للمعلوم أم المجهول؟ للمعلوم، ﴿كُلَّ كَفُورٍ﴾ [فاطر:٣٦]؛ فاعل أم مفعول؟

مفعولٌ به، والفاعل مستتر تقديره: نحن، هذه قراءة الجمهور.

وقرأ بعض السبعة: (كذلك يُجزَى كُلُ كَفور)، فيُجزى: فعلٌ مبنيٌ للمجهول، وكُل كفور: نائب فاعل.

بعد أن عرفنا ذلك نُنبه إلى اسم المفعول، كـ (مطلوب، ومشروب، ومُكرم، ومُستخرج)، اسم المفعول أخو اسم الفاعل.

أما اسم الفاعل كـ (ضارب، وشارب، ومُكرِم، ومُستخرِج)؛ اسم الفاعل يُؤخذ من الفعل المبني للمعلوم، فضارب من ضرب، ومُستخرِج من (استخرج)، فاسم الفاعل يعمل عمل الفعل المبني للمعلوم، يعني يرفع فاعلًا وينصب مفعولًا به، وأشرنا إلى ذلك في باب الفاعل.

أما اسم المفعول؛ كـ (مضروب، ومشروب، ومُكرَم، ومُستخرَج)، فهو مأخوذٌ من الفعل المبني للمجهول، و (مضروب) من ضَرب أم ضُربٍ؟ المضروب الذي ضَرب أم الذي ضُرِب، مضروب من ضُرِب، ومشروب من شُرِبَ، ومُستَخرج من استُخرِجَ، فهو يعمل عمله، أي يرفع فاعلًا أم يرفع نائب فاعل؟ يرفع نائب فاعل.

فتقول: (زيدٌ مكسورةٌ يده)، كقولك: (زيدٌ كُسرت يدهَ)، زيد: مبتدأ، مكسورةٌ: خبر، يدهُ: نائب فاعل، ما الذي رفعه؟ الذي رفعه اسم المفعول (مكسورة)، لأن اسم المفعول يعمل عمل فعله؛ كـ (كُسرت).

وتقول: (هندٌ مُكرمٌ أبوها)، فيكون كقولك: (هندٌ أُكرِمَ أبوها، فهندٌ: مبتدأ، ومُكرمٌ: خبر، وأبوها: نائب فاعل.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [هود:١٠٣]، بمعنى والله أعلم: (ذلك يومٌ يُجمعُ الناسُ له)، ذلك: مبتدأ، ﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [هود:١٠٣]؛ ذلك: مبتدأ، يومٌ: خبره، مجموعٌ: صفة ليوم، صفة لخبر، لهُ: جارٌ ومجرور، الناسُ: نائب

فاعلٍ لاسم المفعول مجموع.

هذه المسألة الأولى، والمسألة الثانية في هذه الأبيات هي: طريقة بناء الفعل للمجهول، ويُقال: بناء الفعل للمفعول، فالمتقدمون كانوا يُعبرون ببناء الفعل للمفعول، وابن مالك ومن أتى بعده استعملوا: بناء الفعل للمجهول.

وبناء الفعل للمجهول أو للمفعول له طريقة بينها ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من البيت الثاني إلى البيت الثامن، أي في سبعة أبيات، هذه الطريقة تتلخص في أن بناء الفعل للمجهول له قاعدتان:

القاعدة الأولى قاعدةٌ عامة يجب أن تُطبق في كل الأفعال، والقاعدة الثانية قواعد خاصة تختص ببعض الأفعال سينص عليها ابن مالك.

نبدأ بالقاعدة العامة التي يجب أن تُطبق في كل الأفعال، يُبينها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله:

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالْمُتَّصِلْ ... بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيَ كَوُصِلْ
وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا ... كَيَنْتَحِي الْمَقُول فِيْهِ يُنْتَحَى

القاعدة العامة تقول: إذا أردت أن تبني الفعل الماضي للمجهول فإنك تضم أوله، وتكسر ما قبل آخره، فتبني (ضَرب) للمجهول بقولك: (ضُرب)، و (شَرب، شُرب)، و (أَكَلَ، أُكِلَ)، و (دَحرجَ، دُحرِجَ)، و (بَعثر، بُعثِرَ).

فلهذا يقولون: تضم الأول؛ يعني أول حرف، وتكسِر ما قبل الآخر، لماذا لم يقولوا: تكسِر التالي؟ (ضُرِبَ، أُكِلَ، شُرِبَ) لكي يشمل الثلاثي والرباعي، والخماسي، والسداسي، فالفعل يأتي ثُلاثيًا، ورباعيًا، وخُماسيًا، وسُداسيًا، فقالوا ما قبل الآخر ليشمل الجميع.

أما الفعل المُضارع فإنك تبنيه للمجهول بضم أوله وفتح ما قبل آخره، فتقول

في: (يَضرب، يُضرَب)، وفي (يَشْرَب، يُشرَب)، وفي (يُدَحرِج، يُدَحْرَج)، وهكذا، وهذه القاعدة واضحة جدًا في كلام ابن مالك.

مثَّل للماضي بقوله: (وُصِلَ)، كقولك: (وَصل الأمر إليكَ)، ثم (وُصِل إليك)، ومثَّل للمضارع بقوله: (ينتحي)، ثُم بُني للمجهول فصار: (يُنتَحَى).

فإن سألت عن فعل الأمر، ذكر ابن مالك الماضي والمضارع، والأمر؟

الجواب: فعل الأمر لا يُبنى للمجهول؛ لأن فاعله واجب الذكر، ما يُمكن أن تأمر مجهولًا، تأمر إذًا تأمر أحدًا أن يفعل، فلهذا لا يُبنى للمجهول، ولا يُتصور فيه البناء للمجهول.

قول ابن مالك: (المَقُول) في قوله:

وَاجْعَلْــهُ مِــنْ مُضَــارِعٍ مُنْفَتِحَــا ... كَيَنْتَحِــي الْمَقُــول فِيْــهِ يُنْتَحَــى

ما ضبط المَقول؛ هل هو بالجر أم بالرفع؟ روايتان في الألفية:

- **المقولِ.**
- **والمقُولُ.**

فالمقولِ:

كَيَنْتَحِي الْمَقُول فِيْهِ يُنْتَحَى

ماذا يكون إعرابه؟ (فَيَنتَحِي المَقُولِ) يكون صفةً لكلمة (ينتحي)، طبعًا قال: (كينتحي) أراد اللفظة، ما أراد أنه فعل مضارع، أراد اللفظة، هنا تعامل مع اللفظ فصار كلمة، صارت اسمًا، فلهذا وصفها.

كقولنا: (ضرب)، فعلٌ ماضٍ، أعرب (ضرب فعلٌ ماضٍ)؛ ضرب: مبتدأ، وفعلٌ: خبر، وماضٍ: صفة الخبر، ضرب: كيف وقع مبتدأً وهو فعل، والمبتدأ لا

يكون إلا اسمًا؟

الجواب عن ذلك: أن المراد بضرب هنا لفظها لا معناها، لا يُريد (ضرب)، يريد هذه الكلمة اسمًا، أو هذه كلمة مبتدأ، أو هذه الكلمة فعل، فصارت عَلمًا على هذا المقول، فصارت اسمًا، فلهذا وصفها: المقولي.

وإذا رفعت:

كَيَنْتَحِي الْمَقُولُ فِيْهِ يُنْتَحَى

صارت مبتدأً، والخبر: يُنتَحَى، المقولُ فيه يُنتحَى، ثم الجملة كلها حينئذٍ مبتدأ، والخبر: صفة لينتحي.

هذه هي القاعدة العامة التي تُطبق على كُل الأفعال، أما القواعد الخاصة فهي أربع قواعد خاصة:

القاعدة الأولى: تتعلق بالفعل المبدوء بتاءٍ زائدة، تتعلق بالفعل الماضي إذا كان مبدوءً بتاءٍ زائدةٍ، مثل ماذا؟ (تعلَّم، وتخرَّجَ، وتغَافلَ، وتشارَكَ).

يقول ابن مالك في هذه القاعدة الخاصة:

وَالثَّانِيَ الْتَّالِي تَا الْمَطَاوِعَهْ كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ

الحرف الأول في المبني للمجهول يكون مضمومًا، يقول: إذا كان الفعل مبدوءً بتاءٍ زادة، كـ (تعلَّم، وتكسَّرَ، وتخرَّجَ، وتغافل، وتشارك)، فإنك تُطبق القاعدة العامة وهي: ضم الأول، وكسر ما قبل الآخر، وتُضيف إلى ذلك: أنك تضم الحرف الثاني.

يقول: الثاني اجعله كالأول، الأول مضمومٌ إذًا اجعل الثاني مضمومًا، فكيف تبني (تعلَّمَ زيدٌ النحوَ)؟ (تُعُلِّمَ النحو)، (تُعُ)؛ تضم الأول والثاني، (تُعُلِّـ)؛ وتكسر

ما قبل الآخر، تضم الأول وتكسر ما قبل الآخر على القاعدة العامة، ضممت الثاني (تُعُلِّم، وتُخُرِج في الجامعة)، (تُشُورك في هذا الأمر)، (تُغُوفل عن هذا الشيء)، وهكذا.

وقول ابن مالك في البيت: (**تَا الْمَطَاوعَهْ**)؛ المطاوعة في النحو: هذا مصطلح يأتي كثيرًا، فلعلنا نشرحه، المطاوعة في النحو هو: قبول أثر الفعل.

كقولهم: (كسَّرته) أنا كسَّرت الباب، تكسَّر أم لم يتكسَّر هذا شيءٌ آخر، (كسَّرْتُهُ فتكسَّر)؛ يقول: (تَكسَّر) مُطاوعٌ لكسَّر، كسَّرته؛ قبِل هذا الفعل قبِلَ أثر التكسير أم لم يقبل؟ تكسَّر يعني قبل، هذا معنى المطاوعة، هو قبول أثر الفعل، كسَّرته فتكسَّر، حطَّمته فتحطم، علمته تعلَّم أم لم يتعلَّم؟ تعلَّم أثر علَّم، علَّمته فتعلَّم؛ أين المطاوِع في (علَّمته فتعلَّم)؟ تعلَّمَ مطاوعٌ علَّم، ماذا بينهما؟ بينهما مُطاوعة،فهذه المطاوعة.

إلا أن هذا الحكم المذكور في البيت وهو: ضم الحرف الثاني؛ ليس خاصًا بالفعل المبدوء بتاء المُطاوعة، بل هو عامٌ في كل فعلٍ ماضٍ مبدوءٍ بتاءٍ زائدة، سواء كانت المطاوعة كـ (تعلَّم، وتخرَّجَ، وتكَسَّرَ، وتَحطَّمَ) أم ليست بمطاوعة؛ كـ (تغافل، وتعامى) ونحو ذلك.

إلا أنه ذكر الأمر الشائع، وإلا فإن الحُكم عامٌ في الجميع، هذا الحُكم خاصٌ بالفعل الماضي المبدوء بتاءٍ زائدة.

المضارع؛ هل عُمر هذه القاعدة الخاصة لو قلنا في (يتعلَّم محمدٌ النحو)، كيف تبنيه للمجهول؟ (يُتَعلَّم) بالفتح، تضم الأول وتفتح ما قبل الأخير، وما سوى ذلك يبقى على حركاته.

يعني في المبني للمعلوم (يَتَعَلَّم) نفس الحركات ما تُغيرها، لا تُغير إلا ما ذُكر

هنا، تضم الأول وتفتح ما قبل الآخر، (يَتَعَلَّم، يُتَعَلَّم النحو)؛ الثاني ضُم أم لم يُضم؟ لم يُضم، فلهذا خصصنا الحُكم بالفعل الماضي دُون المضارع.

هل ابن مالك في البيت خصص الحُكم بالماضي، أم لم يُخصصه بالماضي؟ فكروا في البيت.

يقول:

وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمَطَاوعَهْ　　　كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ

نحن قلنا: الحُكم خاص بالماضي دون المضارع، من عنده الجواب؟ يُريد كالأول يعني كالحرف الأول، يُريد كالحرف الأول.

الطالب: @(٠٠:٣٨:٤٥)

الشيخ: يتعلَّم، مُطاوعة، الجواب: أنه ذكر أن هذا الحُكم خاصٌ بالماضي، لكن كيف نلمح ذلك؟

نلمح ذلك من قوله: (والثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوَعة)، (تعلَّمَ) أين تاء المطاوعة؟ الحرف الأول، والذي بعده هو الثاني، إذًا (تَعلَّم، تُعُلِّمَ)؛ لكن المضارع (يَتَعلَّم) أين تاء المطاوعة؟ الثاني، فالذي بعده ليس الثاني، الثالث، ما يصلح، إذًا لا ينطبق هذا البيت إلا على الماضي.

ليست هذه معلومة مهمة، لكن تعرف أن هذا الحُكم خاصٌ بالفعل الماضي، لأن تاء المطاوعة لا تكون أولًا إلا في الفعل الماضي، فالحرف الذي بعد التاء في الماضي يكون الأول أو الثاني؟ هو يقول: الثاني، الثاني ضُمه.

لكن في المضارع (يَتعلَّم)، فالمطاوعة هذا الثاني، إذًا فالذي بعده الثالث، فهو يقول:

وَالْثَّانِيَ الْتَّالِي تَا الْمَطَاوعَهْ

إذًا فهذه القاعدة الخاصة الأولى.

القاعدة الخاصة الثانية تختص بالفعل المبدوء بهمزة وصل، كـ (انطلق، استخرج، انكسر، احرنجم)، ونحو ذلك، يقول فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي

يقول: إذا كان الفعل مبدوءً بهمزة وصل فإنك تُطبق القاعدة العامة: تضم الأول، وتكسر ما قبل الآخر، ومع ذلك تضم الحرف الثالث.

فإذا أدرت أن تبني: (انطلق محمدٌ يوم الجمعة)؛ فتبني (اُنْطُلِقَ يوم الجمعة)، تضم الأول (اُ) على القاعدة العامة، (اُنْـ) والنون ساكنة على القاعدة العامة أنها في المبني للمعلوم ساكنة، (اِنْ) ما نُغير إلا المنصوص عليه، (اُنْطُ) هذا الثالث، (اُنْطُلِقَ يوم الجمعة).

(استخرج العمال الذهب): (اُسْتُخْرِجَ الذهب)، وهكذا.

(اِفتَتَحَ فلانٌ المشروعَ): (اُفْتُتِحَ المشروعُ)، وهكذا.

هذا الحُكم (ضم الحرف الثالث) قلنا في الفعل المبدوء بهمزة وصل، هل قيدناه بالماضي أم لم نُقيده بالماضي؟

لم نُقيده بالماضي، نحن لم نُقيده بالماضي، لكن هل هو خاصٌ بالماضي أم عامٌ للماضي والمضارع؟

الجواب: خاصٌ بالماضي؛ لأنك لو أدرت أن تبني المضارع من (يَنطلق) أو (يَستخرج)، تقول: (يَسْتَخْرِجُ العمال الذهب)؛ ابنِ للمجهول؛ تقول: (يُسْتَخْرَج) بالفتح، (يُسْتَخْرَج الذهب)؛ إذًا هذه القاعدة لا تشمل المضارع.

هل نص ابن مالك على أن هذا الحُكم خاصٌ بالماضي دون المضارع؟

نعم، في قوله: (بِهَمْزِ الْوَصْلِ)؛ وهمز الوصل لا تكون إلا في الماضي، (انطلق، استخرج)، لكن في المضارع: (يستخرج، ينطلق)؛ تذهب، لا تُوجد همزة وصل، والأمر أليس فيه همزة وصل؟ (اِنطلق، استخرِج)؛ في همزة وصل لكنه لا يُبنى أصلًا للمجهول.

القاعدة الخاصة الثالثة تتعلق بالفعل الماضي المُعتل العين من الثلاثي والخُماسي.

الفعل الماضي المُعتل العين من الثلاثي والخماسي، فالثلاثي كـ (قامَ، وصامَ، ونامَ، وباعَ، وخافَ)، والخماسي: (اختارَ، وانقادَ).

الماضي واضح، المُعتل العين، المعتل يعني حرف عِلة، المعتل العين ماذا يُريد بالعين؟ عين الفعل، ما عين الفعل؟ ما المراد بعين الفعل؟ عرف لي العين تعريفًا علميًا، أريده تعريفًا علميًا، نحن الآن في درس علمي، في شرح (ألفية ابن مالك).

ما المراد بالعين؟

الطالب: @(٠٠:٤٥:٢٥)

الشيخ: لا، وسط الكلمة هذا تعريفٌ ليس بعلمي.

عين الكلمة هو: حرفها الأصلي الثاني، قد يكون في الوسط في الثلاثي، كـ (قام، ونام، وصام)، ولكنه قد يكون الحرف الثالث في الرباعي، والحرف الرابع في الخماسي، والحرف السادس أو الحرف الخامس في السداسي، فلهذا العين: الحرف الأصلي الثاني، كما أن الفاء الحرف الأصلي الأول، كما أن اللام هو الحرف الأصلي الثالث في الكلمة.

القاعدة الخاصة بالماضي المعتل العين من الثلاثي والخماسي يقول فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ فَاثُلاَثِيَ أُعِلّ ... عَيْنًا وَضَمٌّ جَا كَبُوعَ فَاحْتُمِلْ
وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ ... وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْو حَبّ
وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي ... فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

يقول: مُعتل العين من الثلاثي؛ كـ (قام، وقال، وباعَ)، والخماسي كـ (انقادَ، واختارَ) فيه ثلاثة أوجه، لك فيه ثلاثة أوجه:

الوجه الأول يُسمونه: إخلاص الكسرة، وهو أن تقلب الألف ياءً وتكسر ما قبلها، فتقول في (قال): (قِيل).

(قال محمدٌ الحق): (قِيل الحق).

(غاض اللهُ الماءَ): (غِيض الماءُ)، قلبت الألف ياءً، وهذه الياء قبلها كسرة.

وكذلك نقول في (اختار، وانقاد)، نقول: (اُختيرَ، واُنقِيد).

هذا الوجه الأول، وهذه هي اللغة المشهورة عن العرب، وهي المشهورة في القراءات القرآنية، أغلب القُراء قرأوا بها.

الوجه الثاني يُسمونه: إخلاص الضم، وهو أن تقلب الألف واوًا، وتضم ما قبلها، فتقول في (قالم محمدٌ الحق): (قُولَ الحقُّ)، وفي (باعَ محمدٌ البيتَ): (بُوعَ البيتُ).

وكذلك في (انقاد، واختارَ): (انْقُودَ، واخْتُورَ)، (انقاد محمدٌ للأمر): (انْقُودَ للأمر).

وهذه اللغة هي أقل هذه اللغات، وبعضهم يُضعفها.

(غِيض الماءُ)؛ على هذه اللغة: (غُوضَ الماء).

قلنا: هذه اللغة قليلة، وبعضهم يُضعفها.

قال الشاعر:

ليــتَ وهــل ينفــعُ شــيئًا ليــتُ   ليـــتَ شـــبابًا بُـــوعَ فاشـــتريتُ

وقال الآخر:

حُوكَــتْ عَلَــى نِيــرَينِ إِذْ تُحَــاكُ   تَخْتَــبِطُ الشَّــوْكَ ولاَ تُشَــاكُ

هذه عباءة عنده قوية، والذي خاطها وحاكها حاكها على نيرين، يعني طبقتين، أو @(٢٥:٤٩:٠٠)، أو يعني حاكها وخاطها بقوة وشدة واعتنى بذلك، حتى أنه إذا وضعها على جسمه ودخل داخل الشوك لا يضره الشوك، ولا يستطيع أن يخترقها، هذا معنى البيت.

هذا الوجه الثالث، الوجه الثالث، نحن قلنا فيه ثلاثة أوجه، الوجه الثالث هو: الإشمام.

والمراد بالإشمام عند النحويين هو: أو تنطق بالحركة بين الكسرة والضمة، الإشمام هو: النطق بحركةٍ بين الكسرة والضمة، ليست ضمة خالصة، ولا كسرةً خالصة، وإنما هي حركةٌ بينهما.

يقولون: إذا أدرت أن تبني (قال) للمجهول؛ يقولون: تجعل فمك كأنك تُريد أن تنطق بالواو أو بالضمة، ولكن تنطق ياءً، فتجتمع عندك الضمة والكسرة، فتقول: (قُول)، ليست: (قيل، ولا قُول)، وإنما هي: (قيل)، (قيل الحق).

وكذلك في (باع): (بيع، بُوعُ، بُيع)، تحتاج إلى شيءٍ من التمرين، أنا تمرنت عليها، تحتاج إلى شيءٍ من التمرين، لكن القراء يعرفون ذلك، لأن القراء السبعة يعني قراءة سبعية، بعض القراء السبعة قرأ بها، قرأ بها نافع، المدني، وابن عامرٍ

الشامي، والكسائي الكوفي، في نحو قوله: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ﴾ [هود:٤٤]، و (غيض الأمر)، و (سيئَ)، ﴿سِيٓـَٔتۡ وُجُوهُ﴾ [الملك:٢٧]، قرأوا بالإشمام.

والقراء لا يُسمون هذا إشمامًا، وإنما يُسمونها رَومًا، هذا هو الرَّوم عند القراء، لكن النحويون بالإشمام، أما الإشمام عند القراء هو: أن تجعل الشفتين على شكل الحركة دون أن يبين ذلك في النطق والصوت، هو: ضم الشفتين كأنك تنطق بضمة، لكن لا يظهر ذلك، وهو ليس عند حفص إلا في موضع في يُوسف، في قولك: ﴿مَا لَكَ لَا تَأۡمَ۬نَّا﴾ [يوسف:١١]، يقرأها: ﴿مَا لَكَ لَا تَأۡمَ۬نَّا﴾ [يوسف:١١]، يضم الشفتين مع شدة النون؛ لأن أصل الكلمة في اللغة: ما لك لا تأمَنُنَا، فالضمة الأولى حذفها، فسكنت النون، وبعدها نون، فحذفها، فصارت إدغامًا، لكن لا يُريد أن يحذف الضمة تمامًا فأظهرها بشفتيه، ﴿مَا لَكَ لَا تَأۡمَ۬نَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف:١١]؛ هذا الإشمام عند القراء وعند النحويين.

القاعدة الخاصة الرابعة وهي الأخيرة؛ تتعلق بالفعل الماضي المُضَعَّف الثلاثي، بالفعل الماضي الثلاثي المُضَعَّف، نحو: (عَدَّ، وهَدَّ، وشَدَّ، ومرَّ) ونحو ذلك، ثلاثي مُضعف، يعني أن لامه وعينه من جنسٍ واحد.

وفي ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْو حَبّ

الأوجه التي ذكرناها باعَ؛ أي لمُعتل العين، قد تُرى للمُضعَّف الثلاثي، نحو: (حبَّ)؛ أي أن الفعل الثلاثي الماضي المُضعف إذا أدرت أن تبنيه للمجهول فلك فيه ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: إخلاص الضم، فتقول: (عُدَّ، ورُدَّ، ومُرَّ).

(عدَّ محمدٌ المالَ): (عُدَّ المالُ).

(مَرَّ محمدٌ بزيدٍ): (مُرَّ بزيدٍ).

وهذه اللغة؛ أي إخلاص الضم أوجبها جُمهور النحويين.

والوجه الثاني: إخلاص الكسر، فتقول في بنائه للمجهول: (عِدَّ، وفِرَّ، ورِدَّ)، وهذه لُغةٌ لبعض العرب، لغةٌ قليلة لبعض العرب، وقُرأ بها في بعض القراءات القرآنية الشاذة في قراءة علقمة، في قوله –تعالى-: (رِدَّت إلينا)، ﴿وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ﴾ [الأنعام:٢٨]؛ قراءة شاذة.

الوجه الثالث هو: الإشمام، وشرحناه قبل قليل، وهي أقل اللغات هنا، فإذا أردت أن تشُمَّ (رَدَّ) فإنك تقول بإخلاص الضم: (رُدَّ)، وبإخلاص الكسر: (رِدَّ)، وبالإشمام: (رُدَّ)؛ تضم الشفتين على هيئة الضمة ولكنك تنطق بكسرة.

إذًا فالأوجه الثلاثة هذه جائزة على خلافٍ، لكنها جائزة في المعتل العين، وفي المُضعف، من حيث العموم، لكن ما المُقدم في مُعتل العين: إخلاص الضم أم الكسر أم الإشمام؟ إخلاص الكسر، فتقول في (قال): (قِيل).

وما أضعف الأوجه في مُعتل العين؟ أضعف الأوجه الضم.

إذًا فترتيب الأوجه في مُعتل العين هكذا:

- **أقواها:** إخلاص الكسر.
- ثم الإشمام.
- ثم إخلاص الضم.

أما المُضعف كـ (عدَّ، وردَّ)؛ فإن أقوى هذه الأوجه هو: إخلاص الضم، وأوجبه الجمهور.

والوجه الثاني: إخلاص الكسر، وجاء في قراءة شاذة، لكن كونه جاء في قراءة قرآنية يُقويه، وإن كان في قراءةٍ سبعية أو عشرية جعله فصيحًا.

انتهينا من الكلام على المسألة الثانية في هذه الأبيات، فإن كان هناك من سؤال وإلا قرآنا بقية الأبيات وشرحناها أيضًا.

الطالب: @(٠٠:٥٧:٥٨)

الشيخ: هذا البيت تركته عن عمد؛ لأنه قولٌ قال به ابن مالك وخالفه غيره في ذلك، إن شئتم شرحته الآن بسرعة، هو يقول في مُعتل العين كـ (قالَ، وباعَ)، يجوز فيه ثلاثة أوجه: الضم، وإخلاص الكسر، والإشمام.

يقول: إلا إذا سبَّب واحدٌ منها اللبس منعناه، لو سبب الضم منعناه، فيبقى الوجهان الآخران فقط.

فإذا سَبَّب الكسر اللَّبْس فإنه يُمنع ويبقى الوجهان الآخران جاهزين.

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ

مثال ذلك: لو قلت: (عاقني مُحمد)؛ هذا لا يحدث إلا عندما تُسند الفعل إليك، يعني إلى تاء المتكلم، إذا قلت: (عاقني محمدٌ)؛ عاق: فعل، ومحمدٌ: فاعل، وياء المتكلم: مفعولٌ به، عاقني محمدٌ؛ ابن للمجهول: ستحذف الفاعل (محمد)، وتبني الفعل للمجهول: (عِيقَ)، ثم تقلب ياء المتكلم من ضمير نصب إلى ضمير رفع، ما الذي يُقابل ياء المتكلم من ضمائر رفع؟ تاء المتكلم، (عِيق)، ثم تاء المتكلم.

لو قلت مثلًا في (ذهبَ)، اسندها إليك: (ذهبتُ)، و (نجحَ، نَجحْتُ)؛ تاء المتكلم تُوجب إسكان ما قبلها، كبقية الضمائر المتحركة، ضمائر الرفع المتحركة.

هنا الآن: (عِيقَ)؛ أسندها إلى تاء المتكلم؛ ستُسكِّن ما قبلها؛ أي آخر الفعل، ما قبلها، أي (عِيقَ)، سكِّن القاف وهي ساكنة ستحذف الياء، سيكون حينئذٍ الفعل مبنيًا للمجهول وهو مُسند إلى تاء المتكلم: (عِقْتُ)؛ المعنى (عاقني محمدٌ)، (عِقتُ).

(عِقْتُ) هنا الآن هل التبس بشيءٍ آخر؟

الطالب: @(٠١:٠٠:٥٧)

الشيخ: (عِقت محمدًا)، لو أنا الذي عِقت محمدًا عن أمرٍ من الأمور فماذا أقول؟ عُقتُ أم عِقتُ؟ عاقَ، يعوقُ، أم: عاق، يعيقُ؟ عاقَ، يعوقُ، إذًا ستقول إذا أسندت الأمر إليك وأنت فاعل: (عُقْتُ محمدًا)، ما الذي يجوز في البناء للمجهول؟ قال لك: الكسر، تقول: (عِقْتُ) أنا، يعني أنا الذي عاقني مُحمد، ولك الإشمام.

والضم؟ هل لك (عُقْتُ)؟ يقول: لا؛ (عُقتُ) لا؛ لأنه سيلتبس بالمُسند للفاعل.

عكس ذلك: (باعَ)، يقول لو كنت مملوكًا وباعك سيدك فقلت: باعني مُحمدٌ، أردت أن تبني للمجهول ستقول: (بِعْتُ)، في (بِيعَ)، (بِيعَتُ)، ثم تُسكِّن الأخير، والأخير ساكن، والياء ساكنة، فحذفتها، صارت: (بِعْتُ).

طيب، (بِعْتُ) مبني للمجهول أم بِعْتُ أنا بعتُ؟ صار في لبْس، إذًا (بِعْتُ) يقول: نجعلها للمسند إلى الفاعل، فإذا أردت أن تبني للمجهول تقول: (بُعْتُ) بإخلاص الضم أو بالإشمام، هذا معنى قوله:

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ

هذا الوجه المُلْبِس يمنعه، أما جمهور النحويين فإنهم لا يقولون بذلك، وإنما

يقولون: تُطبق هذه القواعد واللبس هنا مُحتمَل، واللبس هنا يُحتمل كما يُحتمل اللبس في أبواب أخرى، والمعاني والسياقات والقرائن هي التي تُبين الأمر.

الطالب: @(٠١:٠٣:٠٠)

الشيخ: والمنع في هذا ضعيف.

الطالب: @(٠١:٠٣:٠٦)

الشيخ: الجمهور يقول: لا بد أن يدل السياق على المعنى، إذا لم يدل السياق على المعنى فالكلمة كلها ممنوعة، لا بد أن يكون في سياق أو قرينة أو نحو ذلك، كإن سُئلت مثلًا: (من باعكَ بِعتُ)، خلاص، أو (من عَاقكَ)؛ تقول: (عُقْتُ)، يعني عاقني أحدٌ لا أريد أن أُصرح به، لا بد أن يكون هناك قرينة تدل على المعنى.

الطالب: @(٠١:٠٣:٤٥)

الشيخ: في المعتل العين؟ نعم، هذا قال، قال:

وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ فَاثُلاثِيَ أُعِلّ ... عَيْنًا وَضَمٌّ جَا كَبُوعَ فَاحْتُمِلْ

فقال: اِكسِر، (قَالَ)؛ اِكسِر القاف؛ لا بد أن تقلب الألف ياءً؛ لأن الياء لا تُسبق إلا بفتح، صارت: (قِيلَ).

(وَضَمٌّ جَا كَبُوعَ) هذا واضح، أنك تضم فتقول: (بُوعَ)؛ هذا الوجه الثاني.

(أَوَ اشْمِمْ)؛ الإشمام هذا المعروف عند النحويين ذكرناه.

في هذا البيت هل يُقال: (واكسِر أَوْ اشمِم) أم يُقال: (واكسِر أَوِ اشمم)؟ يعني الواو في (أَو) نفتحها أم نكسرها؟ في هذا البيت: (وَاكْسِرْ أَوْ اشْمِمْ)؛ أَشمِم مبدوءة بهمزة مفتوحة، الهمزة المفتوحة إذا كان قبلها ساكن يجوز لك أن تُلقيها؛ أي تحذفها، وتُلقي حركتها على الساكن قبلها، فحينئذٍ ستقول: (أَوَ)؛ لأن المُلقى عليه

فتحة.

ومثل ذلك لو قلت: (من أبوك؟) هذا يُسمونه التحقيق، فإذا أردت أن تُخفف الهمزة بالحذف والنقل، فتنقل الحركة إلى الساكن قبلها فتقول: (منَ أبوك؟) هذه لُغة فصيحة عند الحجازيين، الحجازيين يقولون: (منَ أبوكَ)، والتميميين يقولون: (منْ أبوكَ)، يُحققون الهمزة.

الطالب: @(٠١:٠٦:٠٠)

الشيخ: كذلك، أن تضم الشفتين كأنك تُريد أن تنطق بضمة وواو، لكن تنطق كسرة وياء، فتقول في (اختارَ): (اُختيرَ).

الطالب: @(٠١:٠٦:٢٥)

الشيخ: لا، (أوْ) ساكنة الواو، الحركة التي عليها منقولة مُلقاة من الحرف الذي بعدها، يعني (اِشمم أو أَشمم)؟ هي (اَشمِم)، لا يُوجد (اِشْمم)، الفعل (اَشمم) الفعل رُباعي، وليس (إِشمم)؛ (إِشْمم) مِن (شَمَمَ)، الإشمام، تقول: إشمام؛ إفعال، ما الفعل من الإفعال، أفعل إفعالًا (أكرم إكرامًا)، (أعظم إعظامًا) فهي أشمم.

الطالب: @(٠١:٠٧:٢٠)

الشيخ: سداسي: (استخرج، استفهم، استخار)، سداسي عدة هذا.

الطالب: @(٠١:٠٧:٣٣)

الشيخ: ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وقابِلٌ مِن ظَرفٍ أو مِن مَصدَرِ ... أو حَرفِ جَرٍّ بِنِيابَةٍ حَرِي
ولا ينوبُ بعضُ هَذِي إن وُجِدْ ... في اللفظِ مَفعولٌ بِهِ وقَد يَرِدْ

وباتّفــاقٍ قَــد ينــوبُ الثَّــانِ مِــن ... بــابِ كَســا فيمــا التِباسُــهُ أُمِــن
في بــابِ ظَــنَّ وأَرَى المَنــعُ اشــتَهَر ... ولا أرى مَنعَــًا إذا القَصــدُ ظَهَــر
وَمَــا سِــوَى النَّائِــبِ مِمَّــا عُلِّقَــا ... بِــالْرَّافِعِ النَّصْــبُ لَــهُ مُحَقَّقــًا

ذكر في هذه الأبيات بعض أحكام نائب الفاعل، فبدأها بقوله:

وقابِــلٌ مِــن ظَــرفٍ أو مِــن مَصــدَرِ ... أو حَــرفِ جَــرٍّ بِنِيابَــةٍ حَــرِي
ولا ينــوبُ بعــضُ هَــذِي إن وُجِــدْ ... في اللفــظِ مَفعــولٌ بِــهِ وقَــد يَــرِدْ

يقول بعد أن قرر في أول بيت أن الذي ينوب عن الفاعل بعد حذفه هو: المفعول به، فيقول: هناك أشياء أُخر قد تنوب عن الفاعل بعد حذفه، كـ: الظرف؛ ظرف الزمان وظرف المكان، والمصدر؛ يُريد بالمصدر: المفعول المطلق، وحرف الجر، يُريد الجار والمجرور، فهذه قد تنوب (**بِنِيابَةٍ حَرِي**)؛ أي حَريةٌ أن تنوب عن الفاعل بعد حذفه.

فالظرف كقولك: (جلس محمدٌ يوم الجَمعة)، فتقول: (جُلس يوم الجُمعة).

المصدر المفعول المطلق تقول: (جلس محمدٌ جُلوسًا مؤدبًا)، وتبني: (جُلس جلوسٌ مؤدبٌ).

الجار والمجرور تقول: (جلس محمدٌ على الكرسي)، وتبني علن المجهول وتقول: (جُلس على الكرسي).

إذًا فهذه الثلاثة قد تنوب عن الفاعل بعد حذفه، لكن إن وُجد المفعول به معها كقولك: (أخذ مُحمدٌ القلمَ من زيدٍ)، أو (شربت العصير من الكأس)، أو (أكرمتُ زيدًا اليومَ)، أو (أكرمت زيدًا إكرامًا شديدًا).

إذا وُجد المفعول به فما الذي ينوب منها؟

يقول ابن مالك:

ولا ينــوبُ بعــضُ هَــذِي إن وُجِــدْ   في اللفــظِ مَفعــولٌ بِــهِ وقَــد يَــرِدْ

إذًا فإذا وُجد المفعول به فالحُكم ما قرره في البيت الأول وهو: أن المفعول به هو الذي ينوب عن الفاعل، فتقول مثلًا: (أخذ زيدٌ القلم اليوم)؛ (أُخذ القلم اليوم)، القلمُ: نائب فاعل مرفوع، واليوم: يبقى على إعرابه السابق.

(ركبت السيارة ركوبًا مُريحًا)؛ ابن للمجهول؛ تقول: (رُكبت السيارة رُكوبًا مُريحًا).

(زَرعت نخلةً في الدارِ)؛ ابن للمجهول: (زُرعت نخلةٌ في الدار).

وعلى هذا كتاب الله عَزَّوَجَلَّ؛ قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَٰرُهُمْ تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف:٤٧]؛ صُرفت: مبني للمجهول، ونائب الفاعل: أبصارهم، وتِلقاء: ظرف مكان، بقي منصوبًا.

وقال -تعالى-: ﴿فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ﴾ [التوبة:٣٥]؛ تُكوى جبَاهُهُم وجُنُوبُهُم؛ بالرفع، إذًا المفعول به هو الذي ناب، أما الجار والمجرور بها فبقي على حاله.

وقال -سبحانه-: ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر:٨]؛ تُسأل: مبني للمجهول، ويومَ: ظرف زمان، أين نائب الفاعل؟ ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر:٨]؛ تُسأل؛ مختوم باللام، هذا فعل مبني للمجهول، ماذا بعد اللام؟ تُسألنَّ؛ نون مشددة هذه نون التوكيد، يومئذٍ: هذا ظرف زمان، أين نائب الفاعل؟ نائب الفاعل هو: واو الجماعة المحذوفة، وأصل الآية لغويًا والله أعلم: تُسألون، ثم تُسألون، واو الجماعة ساكنة، ثم نون، ودخلت نون التوكيد، نون التوكيد

مِشددة عبارة عن نونين، وعندنا نون الرفع فصارت ثلاث نونات، فحُذفت هذه النون نون الرفع للتخلص من المتشابهات.

سقطت نون الرفع وجاءت نون التوكيد مُشددة، النون الأولى ساكنة، والثانية مُتحركة، النون الأولى ساكنة، وواو الجماعة ساكنة، فحذفنا واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين، فصارت الكلمة: لتُسألُنَّ، فنائب الفاعل: واو الجماعة المحذوفة.

وما ذكرناه هنا من أن المفعول به يجب أن ينوب عن الفاعل مع وجود الظرف والمفعول المُطلق والجار والمجرور هو مذهب البصريين، سوى الأخفش، وتابعهم على ذلك: الجمهور.

وهناك قولان آخران في المسألة:

القول الأول للأخفش تلميذ سِيبويه؛ سعيد بن مَسْعدة، فهو يُجير نيابة غير المفعول به، لكن بشرط أن يتقدم على المفعول به، كأن تقول: (أخذتُ اليومَ قلمًا)، فيجوز عنده أن تقول: (أُخذَ اليومُ قلمًا)، و (أُخذَ اليومَ قلمٌ)؛ كلاهما جائز لأن الظرف هنا تقدم على المفعول به.

واستدل على ذلك بقول الشاعر:

لـــــيس مُنيبًـــــا امــــرؤٌ منبَّـــــهٌ ... للصــــالحاتِ متنــــاسِ ذنبَـــــه

وإنمـــا يُرضـــي المنيـــبُ ربـــهُ ... مـــا دامَ معنيًـــا بـــذكرٍ قلبَـــه

هكذا تقول الأبيات، باء مفتوحة، **ما دامَ معنيًا بذكرٍ قلبَه**، أي ما دامَ يُعنَى بذكرٍ قلبه، يُعنَى؛ مبني للمجهول، قلبَه: كان المفعول به ومع ذلك بقي منصوبًا، بقي منصوبًا إذًا لم يُرفع على أنه نائب فاعل، فنائب الفاعل: بذكرٍ؛ الجار والمجرور، هكذا استدل.

واستدل أيضًا بقولٍ آخر:

لــــم يُعْــــنَ بالعليـــــاءِ إلا ســــيدا   ولا شَـــفى ذَا الغَـــيِّ إلا ذُو هُـــدى

لم يُعنَ بالعلياءِ إلا سيدا، يُعنى: مبني للمجهول، ومع ذلك قال: إلا سيدا، إذًا فنائب الفاعل: الجار والمجرور في الأبيات.

والقول الثالث في المسألة للكوفيين، فهُم يُجيزون أن تُنيب ما شئت؛ المفعول له، أو الظرف، أو الجار والمجرور، أو المصدر، مع أن المفعول به هو المقدم، لكنه لا يُوجبونه.

ويستدلون لذلك بقراءة أبي جعفر: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ [الجاثية:١٤]، قراءة الجمهور العشرة ومنهم حفص؛ قرائتنا: ﴿لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا﴾ [الجاثية:١٤]؛ أي؛ ليجزي الله قومًا، لا شاهد فيها، وقرأ بعض العشرة: لنجزي قومًا؛ لا شاهد فيها، وقرأ جعفر المدني من القراء العشرة: ليُجزى قومًا بما كانوا يكسبون، فيُجزى: فعلٌ مبنيٌ للمجهول، وقومًا: هو المفعول به منصوبًا، إذًا لم يُنَب عن الفاعل، فنائب الفاعل هو: الجار والمجرور (بما كانوا يكسبون).

أما إذا لم يُوجد في الكلام مفعول به فإننا نترك بقية هذا الدرس للدرس القادم بعد الحج إن شاء الله؛ لأن الدرس سيتوقف إن شاء الله في الحج.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس التاسع والثلاثون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد النبي الهادي الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، **أمَّا بعد**:-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحيَّاكم الله وبيَّاكم، وتقبل منا ومنكم ومن الحُجاج، الليلة هي ليلة الاثنين، السابع والعشرين من شهر ذي الحجة، من سنة ثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى ﷺ، ونحن في جامع الراجحي، بحي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس التاسع والثلاثين، من دروس شرح **[ألفية ابن مالك]** رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ونسأله عَزَّوَجَلَّ دومًا وأبدًا أن يُوفقنا لما يُحبه ويرضاه، وأن يجعل أعمالنا خالصة، وأن يتقبل منا، إنه هو السميع العليم.

وهذا الدرس كما تعلمون هو آخر درسٍ في هذه السنة، فإن الأيام تجري، والسنوات تمضي، والإنسان في حياته في مزرعة يزرع ثم يزرع ثم يزرع، ولكنه لا يحصد ما زرعه إلا حين يلقى ربه سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، فيجد ثمار ما زرع؛ إن خيرًا فخير، وإن شرًا فلا يلومن إلا نفسه، كما قال ربنا سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ في الحديث القدسي: «**يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أُوَفِّيكُمْ إِيَاهَا، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ**».

والإنسان العاقل اللبيب يتأمل في حياته وفي مُضي أيامه قبل أن ينفد عُمره ويقل عمله ويندم، ولات ساعة مّندم.

كنا توقفنا يا إخوان عند الكلام على باب نائب الفاعل، وشرحنا الأبيات الأولى إلى البيت الثامن، وفيها تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على بناء الفعل للمجهول، وبينا القاعدة العامة، والقواعد الخاصة لبناء الفعل للمجهول، ثم يُكمل إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكلام في باب نائب الفاعل فيقول –عليه رحمة الله ورضوانه-:

٢٥٠. وقابِلٌ مِن ظَرفٍ أو مِن مَصدَرِ ... أو حَرفِ جَرٍّ بِنِيابَةٍ حَرِي

٢٥١. ولا ينوبُ بعضُ هَذِي إن وُجِدْ ... في اللفظِ مَفعولٌ بِهِ وقَد يَرِدْ

٢٥٢. وباتّفاقٍ قَد ينوبُ الثَّانِ مِن ... بابِ كَسا فيما التباسُهُ أُمِن

٢٥٣. في بابِ ظَنَّ وأَرَى المَنعُ اشتَهَر ... ولا أرى مَنعًا إذا القَصدُ ظَهَر

٢٥٤. وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا ... بِالْرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات:

بعض أحكام نائب الفاعل

ففي البيت التاسع والعاشر وهما قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقابِلٌ مِن ظَرفٍ أو مِن مَصدَرِ ... أو حَرفِ جَرٍّ بِنِيابَةٍ حَرِي

ولا ينوبُ بعضُ هَذِي إن وُجِدْ ... في اللفظِ مَفعولٌ بِهِ وقَد يَرِدْ

ذكر في هذين البيتين أن الذي ينوب عن الفاعل بعد حذفه أربعة أشياء:

- **الأول**: المفعول به.
- **والثاني**: الظرف؛ أي ظرف الزمان والمكان.
- **والثالث**: المصدر؛ ويُريدون به عند الإطلاق: المفعول المطلق.
- **والرابع**: الجار والمجرور.

فذكر أن هذه الأشياء الأربعة تنوب عن الفاعل، أو نقول: إن هذه الأشياء الأربعة قد تنوب عن الفاعل بعد حذفه.

فالمفعول به كقولك: (أكرمَ محمدٌ الأستاذَ)، ثم تقول: (أُكرم الأستاذُ).

والظرف كأن تقول: (صامَ محمدٌ شهرًا)، صامَ: فعلٌ، محمدٌ: فاعل، وشهرًا: هذا مفعولٌ به أم مفعولٌ فيه؟ يعني وقع الصيام عليه أم وقع الصيام في زمانه؟ إذًا فهو مفعول فيه، ظرف زمان، ثم تبني للمجهول فتقول: (صِيمَ شهرٌ).

ونيابة المصدر؛ يعني المفعول المطلق كأن تقول: (جلستُ جلوسًا طويلًا)، جلستُ: فعلٌ وفاعل، جلوسًا: مفعولٌ مُطلق، طويلًا: صفة، ثم تبني للمجهول فتقول: (جُلس جلوسٌ طويلٌ).

ونيابة الجار والمجرور كأن تقول: (جلست على الكرسي)، ثم تبني للمجهول فتقول: (جُلس على الكُرسي).

فهذه الأربعة قد تنوب عن الفاعل بعد حذفه.

وذكر أيضًا في هذين البيتين أن المفعول به متى وُجد فهو الذي ينوب عن الفاعل، فلو وُجدت هذه الأربعة معًا فالذي ينوب منها وجوبًا: المفعول به، وإذا وُجد المفعول به والجار والمجرور، أو وُد المفعول به والظرف، أو وُجد المفعول به والمصدر؛ فإن الذي ينوب من كل ذلك هو المفعول به وُجوبًا، وهذا قوله:

ولا ينـوبُ بعـضُ هَـذِي إن وُجِـدْ ... في اللفـظِ مَفعـولٌ بِـهِ

فإذا قلنا مثلًا: (أكرم مُحمدٌ الأستاذ اليوم)؛ فالأستاذ: مفعولٌ به، واليومَ: ظرف زمان، فإذا بنيت للمجهول وجب أن تقول: (أُكرم الأستاذُ اليومَ)، فالأستاذَ: نائب فاعل، واليومَ: يبقى ظرف زمان.

أو إذا قلت: (أكرم محمدٌ الأستاذَ إكرامًا شديدًا)؛ فإكرامًا: مفعولٌ مُطلق، فإذا

بنيت للمجهول تقول: (أُكرم الأستاذُ إكرامًا شديدًا)، وهكذا.

ثم ختم ابن مالك البيتين بقوله: (**وقَد يَرِدْ**).

ولا ينــوبُ بعــضُ هَــذِي إن وُجِــدْ　　　في اللفــظِ مَفعــولٌ بِــهِ وقَــد يَــرِدْ

يُريد بقوله: (**وقَد يَرِدْ**)؛ أن هذه الثلاثة: الظرف والمصدر، والجار والمجرور؛ قد تأتي مع المفعول به وهي التي تنوب عن الفاعل، وهذا في شواهد قليلة، كيف عرفت أنها قليلة؟ من إدخاله (قد) مع المضارع؛ لأن قد مع المضارع الأصل فيها أنها تدل على التقليل، وهذا مضطرد في كلام المصنفين والماتنين، الذين يكتبون المتون والمصنفين إذا أدخلوا (قد) على المضارع فإنهم يُريدون التقليل.

وتفصيل ذلك أن يُقال: إذا اجتمع المفعول به مع الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور، أو اجتمعت كلها؛ ففيما ينوب حينئذٍ ثلاثة مذاهب للنحويين:

المذهب الأول هو: وُجوب إنابة المفعول به، هذا قول البصريين قاطبةً سوى الأخفش.

البصريون وعلى رأسهم سيبويه وشيخه الخليل، سوى الأخفش؛ يُوجبون إنابة المفعول به، وهذا الذي قدمه ابن مالك وقرره في البيت، وهذا هو الوارد في الشواهد في كلام العرب، في القرآن الكريم، في الحديث النبوي، في الشعر والنثر المُحتج به.

فمن ذلك مثلًا قوله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِذَا صُرِفَتۡ أَبۡصَٰرُهُمۡ تِلۡقَآءَ﴾ [الأعراف:٤٧]؛ صُرفت: مبني للمجهول، أبصارهم: هذا نائب الفاعل وقد كان مفعولًا به، وأصل الجملة لغويًا والله أعلم: (وإذا صرفَ اللهُ)، أو: (وإذا صرفت الملائكة أبصارهم تلقاء)، ثُم بُني للمجهول فقيل: ﴿وَإِذَا صُرِفَتۡ أَبۡصَٰرُهُمۡ تِلۡقَآءَ﴾ [الأعراف:٤٧]، فأبصارهم: نائب فاعل وقد مان مفعولًا به، وتلقاء: ظرف مكان؛ لأنه يدل على

مكان، ما الذي أُنيب عن الفاعل؟ أبصارهم؛ فلهذا رُفع، أما (تلقاءَ)؛ فبقي منصوبًا على الظرفية.

ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ﴾ [التوبة:٣٥]، وأصل الجملة لغويًا والله أعلم: (فتكوي الملائكةُ بها جباهَهُم)، ثم بُني للمجهول فقيل: (تُكوى بها جباهُهُم)؛ اجتمع (جباههم) وقد كان مفعولًا به، والجار والمجرور بها، ومع ذلك أُنيب المفعول به، هذا كثيرٌ جدًا في القرآن الكريم.

والمذهب الثاني هو مذهب الأخفش: وإذا أُطلق الأخفش في النحو فالمراد به هو: سعيد بن مَسعَدة، الأخفش الأوسط وهو تلميذ سيبويه، وهو أشهر الأخافشة في النحو، والأخافشة من النحويين قرابة اثني عشر، أشهرهم ثلاثة:

- **الأخفش الأوسط** سعيد بن مَسعدة؛ وهو تلميذ سيبويه.
- **والثاني**: الأخفش الأكبر وهو من مشايخ سيبويه.
- **والثالث**: الأخفش الأصغر، ويُقال: الأخفش الصغير وهو: علي بن سُليمان، من تلاميذ المُبرد.

والأخفش يعني الذي لا يرى جيدًا، أو الذي لا يرى في الليل، أو الذي يضعف نظره في الليل، هذا يُسمى الأخفش.

الأخفش ماذا يرى؟ الأخفش يُجيز نيابة غير المفعول به بشرط أن يتقدم، يعني لو وُجد مفعول به وظرف، ووقلت مثلًا: (أكرم محمدٌ اليوم الأستاذ)؛ فاليوم: ظرف، والأستاذ: مفعول به، يقول: إذا تقدم الظرف جاز، ولم يقل: يجب، جاز أن تُنيبه، فتقول: (أُكرم اليومَ الأستاذَ).

ويجوز الوجه الآخر ولعله هو المُقدم عنده: أن تُنيب المفعول به، فتقول:

(أُكرِم اليومَ الأستاذُ).

وإذا قلتَ: (زرع محمدٌ في البيت نخلةً) فعند الاخفش يجوز لك أن تقول: (زُرِعَ في البيتِ نخلةً)، ماذا أنبت؟ الجار والمجرور؛ فلهذا نصبت.

لو أنبت (نخلة) يعني المفعول به، لو أنبت المفعول به ماذا كنت تقول؟ كنت تقول: (زُرعت في البيتِ نخلةٌ)؛ لأن الفاعل ونائب الفاعل هما اللَّذان يُؤثران في الفعل تذكيرًا وتأنيثًا.

ولو أنبت الجار والمجرور كنت تقول: (زُرع في البيتِ نخلةً)، هذا جائز عندهم، نحن عند الأخفش قلنا: يجوز أن تُنيب المفعول به، وأن تُنيب غيره بشرط أن يتقدم.

الطالب: @(٠٠:١٦:١٥)

الشيخ: نعم، يجوز كما قررناه من قبل.

استشهد بعض النحويين لمذهب الأخفش هذا بقول الراجز:

ليس مُنيبًا امرؤٌ مُنَبَّه ... للصالحات مُتناسِ ذنبَه
وإنما يُرضي المُنيبُ ربَّهُ ... ما دام معنيًا بذكرٍ قلبَهُ

معنيًا: هذا اسم مفعول من (عُنيَ بالشيء)، فالشيءُ معنيٌ به، واسم المفعول يعمل عمل الفعل المبني للمعلوم أم عمل الفعل المبني للمجهول؟ قررنا في الدرس الماضي أنهي يعمل عمل الفعل المبني للمجهول.

إذًا (معنيًا) يطلب نائب فاعل، بعده بذكرٍ: جار ومجرور، وبعده قلْبَهُ: وهو في الأصل مفعول به.

الشاعر ماذا أناب؟ أناب (بذكرٍ)؛ فلهذا أبقى المفعول به منصوبًا فقال: (ما دام

معنيًا بذكرٍ قلبَهُ)، ولو أناب المفعول به لكان يقول: (ما دام معنيًا بذكرٍ قلبُهُ)، طبعًا في الأبيات هذا ما يصلح؛ لأن القافية في كل الأبيات الباء فيها منصوبة، يقول: (امرؤ مُنَبَّهُ، متناسٍ ذَنبَهُ، وإنما يُرضي المنيبُ ربَّهُ) فلهذا لا بد أن تبقى الباء أيضًا مفتوح في كل القوافي.

وقال الآخر:

لــــم يُعْـــنَ بالعليـــاءِ إلا ســـيدًا ولا شَـــفى ذَا الغَـــيِّ إلا ذُو هُـــدى

يقول: (ولا شَفى ذَا الغَيِّ إلا ذُو هُدى)؛ يقول: (ذُو الهُدى يشفي ذا الغَي) يعني المهتدي يشفي يُعالج الغَوي، هذا معنى قوله: (ولا شَفى ذَا الغَيِّ إلا ذُو هُدى).

فشَفى: فعل مبني للمعلوم، يحتاج فاعلًا، أين فاعله؟ يعني أين الشافي الذي يضفي؟ (ذُو هُدى)، والمفعول به المشفي: (ذا الغَي).

كذلك في الشطر الأول أو في البيت الأول هذا إذا كان من الرجز فيكون الأول بيتًا والثاني بيتًا، (لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيدا)؛ بيت، (ولا شَفى ذَا الغَيِّ إلا ذُو هُدى)؛ بيت آخر.

في البيت الأول يقول: لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيدا، يُعنَى: هذا مبني للمعلوم أم للجهول؟ للمجهول، إذًا سيحتاج إلى نائب فاعل، ماذا بعده؟ بعده: (بالعلياء) جار ومجرور، وبعده: سيدًا: وقد كان مفعولًا به، يعني (عنيتُ سيدًا) ثم بنى: (لم يُعن بالعلياء إلا سيدًا)، لو أناب المفعول به لكان يقول: (لم يُعنَ بالعلياء إلا سيدٌ)، لكنه أبقى المفعول به منصوبًا (سيدًا)، فمعنى ذلك أنه أناب الجار والمجرور.

فإن قال طالب: (سيدًا) في البيت أليست منصوبًا على الاستثناء؛ فمن يُجيب؟

لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيدا

هذا استثناءٌ مُفرَّخ، الاستثناء المُفرخ في الحقيقة -كما قلنا- ليس من الاستثناء، وإنما هو حصر أو قصر، يعني تأكيد، والمعنى: يُعنَى بالعلياءِ السيد، تُريد أن تُؤكد المسألة وتحصرها فتأتي بـ (إن) مع النفي، فتقول: (لم يُعن بالعلياء إلا سيدٌ) فليس هنا استثناء، يعني ليس منصوبًا على الاستثناء، فهذا قول الأخفش.

والقول الثالث في المسألة هو قول الكوفيين: إذ يُجيزون نيابة ما شئت من هذه الأربعة، وإن كان المُقدم المفعول به، لكنهم يستحبون ذلك ولا يُوجبونه، فعلى ذلك يجوز لك أن تُنيب المفعول به أو تُنيب غيره، سواءٌ تقدم أم تأخر.

ويُستشهد لهم بقراءة أبي جعفر: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ [الجاثية:١٤]؛ القراء السبعة كلهم يقرأون الآية بـ: ﴿لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا﴾ [الجاثية:١٤]؛ أي ليجزيَ الله قومًا، وهو مبني للمعلوم، وقومًا: مفعولٌ به، هؤلاء السبعة.

والعشرة؛ العشرة أيضًا كلهم يقرأون هكذا إلا أبا جعفر المدني، فأبو جعفر المدني هذا من القراء العشرة، وهو قرأ: ﴿لِيُجۡزَىٰ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ [الجاثية:١٤]؛ فيُجزَى: فعلٌ مبنيٌ للمجهول، بعده (قومًا): مفعولٌ به، وبما كانوا: جارٌ ومجرور، بما أنه أبقى المفعول به منصوبًا (قومًا) فمعنى ذلك أنه أناب الجار والمجرور، هكذا قالوا، مع أن الجار والمجرور متأخر، مع أنه متأخر.

الطالب: @(٠٥:٢٤:٠٠)

الشيخ: لا، المعنى ما يتغير، المعنى لا يتغير، وسيأتي تنبيهٌ على ذلك عندما نتكلم على نيابة المفعول الثاني، المعنى لا يتغير، هي فقط أمور صناعية هنا.

والخلاصة في ذلك أن يُقال: لا شك أن الغالبية الساحقة من الشواهد جاءت على قول البصريين، ومن القواعد المُقررة أنه لا يُقاس على القليل، فلهذا ينبغي

أن يُناب المفعول به متى ما وُجد، أما إنابة غيره استشهادًا بهذه الشواهد القليلة فإنه لا يكفي، إلا أن هذه الشواهد تُنبئ عن الجواز القليل، كما قال ابن مالك: (**وقد يرِد**)، يعني قد ورد في بعض الشواهد القليل، وإتيانها في بعض الشواهد القليلة لا يدل على الجواز المُطلق، ومثال ذلك في الشرع كثير، ومثال ذلك في الحياة الواقعي كثير.

يعني في الأمور الشرعية مثلًا: قد يرد عن النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ سنة مضطردة في حياته، إلا أنه قد يأتي حديثٌ فيه خلاف لهذه السنة، فيُقال حينئذٍ: السُّنة أن تفعل كذا وكذا، وإذا فعلت في أحيانٍ قليلة هذا الأمر الثاني فلا بأس، فهذا دالٌ على الجواز، يعني أنه يجوز أن تُخالف هذا الأمر أحيانًا قليلة، وأمثال ذلك كثيرةٌ جدًا في الشرع.

فعلى هذا نُقرر أن الذي ينبغي أن تقيس على الكثير، أما القليل فإنه يدل على أن هذا الأمر جائز قليلًا، يعني لو قيل أحيانًا.

يعني لو ألف إنسانٌ كتابًا مثلًا من خمسين صفحة أو مائة صفحة، وأناب غير المفعول به في موضع أو موضعين، لا نقول إن هذا خطأ، لكن لو أنابه في الكتاب عشرين مرة فنقول: هذا خطأ أو صواب؟ نقول: هذا خطأ، حتى ولو قيل إنه قد ورد قليلًا، نقول: ورد قليلًا فلماذا أكثرت منه أنت!

كإنسانٍ مثلًا يُكثر من قراءة بعض الآيات في الصلاة عند من يقول: إن السنة أن تقرأ سورةً كاملة في الركعة الواحدة، نعم، هذه السنة المضطردة الكثيرة عن النبي ﷺ عن الصحابة، جاء في بعض الأحاديث أنه قرأ آيات من سورة، يعني آيات قليلة من سورة معينة مثلًا، هذا وارد؛ لكنه قليلٌ جدًا.

فالإنسان الذي دائمًا يقرأ آية أو آيتين فقط في الركعة أو مثلًا في الأسبوع يقرأ ما

نقول: خمسين بالمائة، نقول: سبعين بالمائة؛ فهذا أخطأ أم أصاب؟ نقول: أخطأت، خالفت السنة، ولو جاء في حديثٍ هذا الأمر؛ لأن هذا يدل على الجواز القليل، ما يدل على أن السنة أن تبقى هكذا.

وهكذا يُقال في اللغة؛ أن الأمر إذا جاء قليلًا فينبغي أن يبقى قليلًا، فلو أتى به الأنسان قليلًا ما نُخطِّئه، ولو أراد الفصاحة يبقى على الكثير، لكنه لو أكثر من هذا القليل؛ أي قليلٍ لو أكثر منه نقول: نعم وقعت في الخطأ حينئذٍ.

فإن لم يُوجد في الكلام مفعولٌ به، وإنما وُجد ظرفٌ، ومصدرٌ، وجارٌ ومجرور، أو وُجد ظرفٌ ومصدرٌ، أو وُجد ظرفٌ وجارٌ ومجرور، أو وُجد مصدرٌ وجارٌ ومجرور، فما الذي تُنيبه حينئذٍ؟ فالجواب: لك أن تُنيب ما شئت من غير تفضيل، لا نقول إن أحدها مُقدمٌ على الآخر في الإنابة، هذه الثلاثة إذا لم يُوجد المفعول به فلك أن تُنيب أيها شئت من غير تقديم.

فلو قلت مثلًا: (جلستُ على الكُرسي جلوسًا طويلًا)، ثم بنيت للمجهول لجاز لك أن تقول: (جُلس على الكرسي جلوسًا طويلًا)، ولك أن تقول: (جُلس على الكرسيِّ جلوسٌ طويلٌ)، فتُنيب المصدر، كلاهما فصيح، وكلاهما متساوٍ في الفصاحة.

قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾ [الحاقة:١٣]؛ أصل الجملة والله أعلم: فإذا نفخَ المَلَكُ في الصورِ نفخةً واحدةً)، في الصورِ: جارٌ ومجرور، ونفخةً: مفعولٌ مُطلق، نفخ نفخةً، بُني للمجهول فقيل: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾ [الحاقة:١٣]؛ فأُنيب المصدر، ولو أُنيب الجار والمجرور لجاز فقيل: (نُفخ في الصور نفخةً واحدةً).

وفي الآية الأُخرى قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخۡرَىٰ﴾ [الزمر:٦٨]، عندنا (فيه):

جارٌ ومجرور، وعندنا (أُخرى) ما إعرابها؟ نُعيدها للأصل اللغوي، الأصل اللغوي والله أعلم: (نفخ المَلَكُ فيهِ)؛ يعني في الصورِ، (نفخ الملَكُ في الصورِ أخرى).

الطالب: @(٠٠:٣١:٣٨)

الشيخ: صفةٌ لماذا؟ لنفخة، أين نفخة؟ محذوفة، الأصل اللغوي والله أعلم: (فإذا نفخَ الملكُ في الصورِ نفخةً أخرى)، فنفخةً: مفعولٌ مُطلق، وأخرى: صفة للمفعول المطلق، ثم حُذف المفعول المُطلق وأُنيب عنه صفته، وهذا سيأتي في المفعول المُطلق: أن الصفة تنوب عن الموصوف، تنوب عن الموصوف في كل الأبواب، ومنها: المفعول المطلق.

وعلى ذلك لو أردنا أن نُعرب: (نُفخ في الصورِ أُخرى)؛ أنت الآن في الإعراب الصناعي ماذا تقول في إعراب (أُخرى)؟ نقول: مفعولٌ مُطلق، (إذا نفخ الملكُ في الصورِ أُخرى)؛ ما إعراب (أُخرى)؟ نقول: مفعولٌ مطلق أم صفة؟ نقول: مفعولٌ مُطلق، فإذا فصَّلت تقول: هي صفة المفعول المُطلق نابت منابه وأخذت إعرابه.

الطالب: @(٠٠:٣٣:١٠)

الشيخ: التقدير في المعنى، التقدير إنما يكون في المعنى، لا يكون في الإعراب الصناعي، في الإعراب الصناعي تقول: (أخرى) مفعولٌ مطلق، أما في المعنى فلا شك أنه صفة لمفعولٍ مُطلقٍ محذوف.

ثم نعود إلى آياتنا: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ﴾ [الزمر:٦٨]؛ ما الذي أُنيب عن الفاعل: الجار والمجرور فيه أم المفعول المطلق (الأخرى)؟ في الآية كلاهما جائز، فيه: جارٌ ومجرور ولا يظهر عليه الرفع، وأخرى: مختومٌ بألف فإعرابه مُقدر للتعذر، فلا تبين هل الحركة ضمة فهو نائب الفاعل، أو فتحة فهو مفعولٌ مطلق،

فلهذا في الإعراب يجوز أن تجعل (فيه) هو نائب الفاعل، و (أخرى) هو المفعول المطلق، ويجوز أن تجعل (فيه) جار ومجرور، و (أخرى) هو نائب الفاعل.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْۚ﴾ [الحج:٣٩]؛ أُذن: فعلٌ مبنيٌ للمجهول، نائب الفاعل: للذين يُقاتلون، أذن للذين: هذا جار ومجرور، ويُقاتلون: أيضًا فعلٌ مبنيٌ للمجهول، أين نائب الفاعل: واو الجماعة، الذي كان من قبل.

نائب الفاعل هنا ما أصله؟ كان مفعولًا به، أعده إلى الأصل اللغوي: أُذن للذين يُقاتلون، (أُذن للذين يُقاتِلهُم الكفارُ)؛ يُقاتِل: فعل، والكفارُ: فاعل، وهم: مفعولٌ به، هذا المفعول به (هم) انقلب في (يُقاتَلون) إلى واو الجماعة، لماذا قلبته إلى واو الجماعة؟ يجب أن تقلبه من ضمير نصب عندما كان مفعولًا به، إلى ضمير رفع عندما صار نائب فاعل، لأن الضمائر مُخصصة، الرفع له ضمائر، والنصب له ضمائر أخرى.

وقال تعالى-: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِصِحَافٍ مِّن ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍۖ﴾ [الزخرف:٧١]؛ يُطافُ: مبنيٌ للمجهول، أين ناب الفاعل هل هو (عليهم) الجار والمجرور، أم (بصحافٍ) الجار والمجرور، أم كلاهما جائز؟ كلاهما جائز.

قال –تعالى-: ﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَاۚ﴾ [فاطر:٣٦]؛ أين نائب الفاعل بعد أن تتأملوا الآية؟ طبعًا الكلام على أهل النار، هم في النار ﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَاۚ﴾ [فاطر:٣٦]؛ ما الأصل اللغوي؟ (ولا يُخفِّفُ اللهُ عنهم من عذابها)؛ (من) هنا: حرفٌ زائد للدلالة على التوكيد والتقوية، إذا كان حرفًا زائدًا ماذا يكون إعراب (عذابها)؟

دعنا في الأصل: (ولا يُخفِّفُ الله عنهم من عذابها)؛ يُخفِّفَ اللهُ: فعلٌ وفاعلٌ،

عنهم: جارٌ ومجرور، من عذابها؛ أعرب (من عذابها)؟ مِن: حرف جار زائد، عذابها: مفعولٌ به، ما نقول اسم مجرور، نقول: مفعولٌ به منصوبٌ محلًا، مجرورٌ لفظًا بمِن الزائدة؛ لأن الأصل والله أعلم: (ولا يُخففُّ الله عنهم عذَابها) تقول: (يُخفِّفُ اللهُ) هذا الأصل، وتقول: (خففت من الأمر)؛ هذه (مِن) زائدة.

فإذا تقرر ذلك فأين نائب الفاعل على قول الجمهور (عنهم) أم (من عذابها)؟ من عذابها، وعند الأخفش يجوز الوجهان؛ لأن الجار والمجرور مُتقدم، وعند الكوفيين يجوز الوجهان، والله أعلم.

وقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول البيتين:

وقابِلٌ مِن ظَرفٍ أو مِن مَصدَرِ أو حَرفِ جَرٍّ بِنِيابَةٍ حَرِي

قوله: (**وقابِلٌ**) يعني أنه ليس كل ظرفٍ ولا كُل مصدرٍ ولا كُل جارٍ ومجرورٍ يجوز أن يقع، أو يجوز أن ينوب عن الفاعل، وإنما الذي ينوب من هذه الثلاثة عن الفاعل هو الذي يقبل ذلك منها، ومتى يقبل ذلك منها؟ يقبل ذلك منها إذا كان معناها تامًا، يعني إذا أنبتها عن الفاعل ويبقى المعنى على ذلك تامًا، يُمكن أن تقف عليه، ما يحتاج إلى شيءٍ آخر.

يعني لو قلنا مثلًا: (جلستُ جلوسًا)؛ فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ مطلق، هنا ابن للمجهول، ماذا سيُقال؟ (جُلسَ جلوسٌ).

الآن لو قلت لك: (يا مُحمد) انتبه لي، أريد أن أقول لك جملةً مفيدة، فأقول: (جلس جلوس)، تقول: أعلم أنه جلس جلوسٌ، يعني جُلس قيام أو جُلس نوم!، جلس جلوس، أعرف، جملة غير مفيدة، ما الذي جُلس؟ فقولك: (جلس جلوسٌ) جملة غير مفيدة، لأنك إذا قلت: (حُلسَ) عُلم أن الذي جُلس جلوسًا وليس شيئًا آخر.

إذًا فـ (جلس جلوسًا) جملة لا تصح، لا تصح هذه الجملة، فكلمة (جلوسٌ) هنا مصدر، ولكنه مصدرٌ غير قابلٍ للنيابة، متى يكون قابلًا للنيابة؟ إذا تم به المعنى بحيث يُوصف أو يُضاف، لو وُصف أو أُضيف كمُلَ معناه وتم وصحت نيابته عن الفاعل.

فلو قلت: (جلستُ جلوسًا طويلًا)، ثم بنينا للمجهول فقلنا: (جُلس جلوسٌ طويلٌ) حينئذٍ فيه فائدة.

أو (جلستُ جلوسَ المُتعَب)، ثم قلت: (جُلس جلوسُ المتعبِ) مضاف ومضافٌ إليه، هنا فيه فائدة، استفدت شيئًا.

وكذلك في الظرف؛ لو قيل: (صام محمدٌ مُدةً) فعلٌ وفاعلٌ وظرف زمان، ابن للمجهول: (صِيم مدةٌ)؛ هنا ما يصح؛ لأن الظرف هنا لا يُفيد، لأنك إذا قلت (صِيم) ما الذي صِيم؟ لا شك أن الذي صَيمَ مدةٌ من الزمان، هل هناك احتمال آخر؟ صيم يعني صيم مدة من الزمان، ما في فائدة في قولك: (صيم مُدة) أو: (صيم وقتٌ) أو (صيمَ زمانٌ) هذه جُمل لا فائدة منها فلا تصح، وإنما تصح إذا وُصفت أو أُضيفت، يعني إذا تم بها المعنى وكمُل، كأن تقول: (صيم مُدةٌ طويلةٌ)، أو (صيمَ وقتٌ طويلٌ)، أو (صِيم وقت الحرِّ).

(صيمَ يومٌ) يصح أم لا يصح؟ يصح، هنا ما وُصف ولا أُضيف، هنا في صفة مفهومة مقدرة، (صِيم يومٌ) يعني صيمَ يوم واحدٌ، كقولك: (صِيمَ يومان)؛ يعني صيم يومانِ اثنان، هنا صفة مفهومة، وكذلك (صيمَ شهرٌ) هنا يصح، يعني شهرٌ واحدٌ.

فإذا فهمت ذلك فبقي أن تعلم أن المراد بنيابة الجار والمجرور عن الفاعل في قولنا مثلًا: (جلستُ على الكُرسيِّ) أن النائب من الجار والمجرور هو المجرور

فقط، هذا مذهب المُحققين من النحويين كابن هشامٍ وغيره.

وقيل: إن النائب الجار والمجرور معًا، وهذا قولٌ ضعيف.

وقيل: إن النائب حرف الجر فقط، وهذا قولٌ باطل؛ لأن الحرف لا تدخله الأحكام الإعرابية.

وهذه القضية تنبني على قضيةٍ أخرى أُحب أن أُشير إليها الآن بسرعة، وستأتي إن شاء الله بشيءٍ من التفصيل في الباب بعد القادم، وهو باب تعدي الفعل ولزومه، وهو: أن الفعل يتعدى إلى مفعوله في نحو قولك: (أكرمتُ زيدًا) و (ضربتُ زيدًا)، الفعل هنا تعدى إلى المفعول به، تعدى إليه بنفسه، الفعل هنا بنفسه يعني م دون مساعدة شيءٍ آخر تعدى إلى المفعول به فنصبه.

فإذا قلنا مثلًا: (سلمتُ على زيدٍ)؛ الفعل هنا: سلَّم، التسليم وقع على من؟ وقع على زيد، إذًا فالفعل هنا وقع على زيد أم لم يقع على زيدٍ في قولنا (سلمتُ على زيدٍ)؟ يقع على زيد، إلا أن الفعل هنا ضعيفٌ لا يصل إلى المفعول به بنفسه، فاحتاج إلى مُقوي يُقويه ويُوصله إلى المفعول به وهو: حرف الجر.

حرف الجر ما وظيفته مع الفعل اللازم؟ وظيفته مع الفعل اللازم أنه يُوصل الفعل إلى المفعول به، يُعدِّي الفعل إلى المفعول به.

فعلى **ذلك قولنا:** (سلمتُ على زيدٍ)، زيدٍ: مفعولٌ للفعل أم ليس مفعولًا للفعل؟ مفعولٌ للفعل، لكن مفعولٌ للفعل نفسه؛ يعني من دون مساعدة، أم وصل إليه الفعل بمساعدة؟ وصل إليه الفعل بمساعدة، فلهذا ينسبون العمل إلى هذا المساعد، إلى حرف الجر.

لكن لا شك أن المعنى عندما تتدبر في المعنى لا شك أن الفعل واقعٌ على هذا المجرور، واقعٌ عليه كما أن الفعل المتعدِّي واقعٌ على مفعوله.

فقولك مثلًا: (أخذتُ الكتابَ) هنا الأخذ وقع على الكتاب، وقولك: (جلستُ على الكُرسي)؛ الجلوس هنا وقع على الكُرسي أم لم يقع على الكُرسي؟ وقع على الكُرسي، إذًا فالكُرسي مفعولٌ للجلوس أم ليس مفعولًا؟ مفعولٌ، الفرق بينهما: أن المتعدِّي فعلٌ قويٌ يصل بنفسه، واللازم فعلٌ ضعيفٌ لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف الجر.

فإذا تقرر ذلك علمنا أن المجرور بحرف الجر بعد الفعل اللازم، يعني (محمد) في (سلمت على مُحمد)، و (الكرسي) في (جلست على الكُرسي) مفعولٌ به أم ليس مفعولًا به في الحقيقة؟ مفعولٌ به.

فإذا تقرر ذلك كان قولك (سلمتُ على محمدٍ) ثم بنيت الجُملة للمجهول فقلت: (سُلِّمَ على مُحمدٍ) كان النائب عن الفاعل (محمد) أم (على محمد)؟ (محمد) فقط، كما تقول في (أكرمتُ محمدًا)، ثم (أُكرِمَ محمدٌ)؛ لأن الفعل واقعٌ على مُحمد في (أكرِمَ محمدٌ)، وفي (سُلمَ على محمدٍ).

نُلخص فنقول: إن المحققين يرون أن الذي ينوب عن الفاعل من الجار والمجرور هو المجرور فقط، لماذا قالوا ذلك؟ لما شرحناه قبل قليل من تعدي الفعل ولزومه.

ظاهر بيت الألفية في قول ابن مالك:

وقابِـلٌ مِـن ظَـرفٍ أو مِـن مَصـدَرِ   أو حَـرفِ جَـرٍّ بِنِيابَـةٍ حَـرِي

ظاهر البيت يدل على أن ابن مالك يقول بالقول الأول أن النائب: المجرور فقط، أم الثاني: الجار والمجرور، أم الثالث: حرف الجر فقط؟ الثالث: حرف الجر فقط، وهو لا يقول بذلك؛ لأن القول الذي صرَّح به في الكُتب النثرية كـ (شرح الكافية الشافية)، وكـ (التسهيل) أعظم كتبه، صرح بأن مُراده: الجار والمجرور،

يعني القول الثاني.

الطالب: @(٠٠:٥١:٥٠)

الشيخ: كيف نُعرب (جُلس على الكُرسيِّ)؟ من يُجيب يا إخوان؟

الطالب: @(٠٠:٥٢:١٥)

الشيخ: دع (جُلسَ)، (على الكُرسيِّ)؟

الطالب: @(٠٠:٥٢:٢٤)

الشيخ: جارٌ ومجرور في محل رفع نائب فاعل، مُحاولةٌ أخرى؟

الطالب: @(٠٠:٥٢:٣٨)

الشيخ: تأمل أكثر، أنت قريبٌ من الإجابة لكن تأمل أكثر.

الطالب: @(٠٠:٥٢:٥٠)

الشيخ: لا بأس، كقول زميلك، لكن يجب عليك أن تقول: إن هذا الإعراب على قول المُحققين، الإعراب سيختلف باختلاف هذه الأقوال، فعلى قول المحققين الذين يرون أن نائب الفاعل هو المجرور فقط؛ فـ (على) حرف جر، و (الكرسيِّ) هو نائب الفاعل فقط، نائب الفاعل مجرورٌ لفظًا بـ (على)، مرفوعٌ محلًا.

وعلى القول الثاني الذين يرون أن نائب الفاعل الجار والمجرور معًا سيكون: (على الكُرسي) جارٌ ومجرور، والجار والمجرور معًا نائب فاعلٍ في محلِّ رفع.

والقول الثالث قلنا أنه باطل.

الطالب: @(٠٠:٥٣:٥٥)

الشيخ: على كل الأقوال؛ التعلق هنا بالفعل، الجار والمجرور يتعلق بالحلِّ فيه، تقول: (جُلس على الكُرسيِّ) ما الذي حلَّ على الكُرسي؟ يعني وقع فيه؟ الجلوس، فـ(على الكُرسي) مُتعلقٌ بـ(جلس).

الطالب: @(٠٠:٥٤:٢٠).

الشيخ: نعم، فلو قلنا مثلًا: (جُلست القُرفصاءُ)، أولًا: نُعيدها إلى الأصل اللغوي، دائمًا إعادة الكلام إلى الأصل هي التي تُبين حقائق الأمور، تستطيع أن تُعيدها إلى الأصل؟ (جلستُ القرفصاء) هذا الأصل القريب، والأصل البعيد: (جلستُ الجلسةَ القرفصاءَ)، جلستُ: فعلٌ وفاعل، الجلسةَ: مفعولٌ مطلق، والقرفصاءَ: صفة.

ثم قلنا (جلستُ القرفصاءَ) ما إعراب (القرفصاءَ) مفعولٌ مُطلق، وقد كان صفةً للمفعول المُطلق، فعلى ذلك يجوز أن تقول: (جلستُ القرفصاءُ) لأن المفعول المُطلق هنا في الأصل موصوف، يجوز أن تقول: (جلستُ القرفصاءُ)، أو (جلستُ جلستانِ)، يعني جلستان اثنتان.

أريد أن أسأل سؤالًا: (صيمَ رمضانٌ) آسف، (صيمَ رمضانُ) لأن (رمضان) ممنوعٌ من الصرف، (صِيمَ رمضانُ)؛ أعرب.

الطالب: @(٠٠:٥٦:٠٠)

الشيخ: فعلٌ مبنيٌ للمجهول، ورمضانُ؟

الطالب: @(٠٠:٥٦:٠٦)

الشيخ: لا، رمضان لا يرتحل، رمضان: نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وأصله؛ هذا سؤالي، وأنت أجبت، وأصله؟

الطالب: @(٠٠:٥٦:١٧)

الشيخ: مفعول به، أم ظرف، أم مفعولٌ مُطلق؟

الطالب: @(٠٠:٥٦:٢٤)

الشيخ: وأصله؟

الطالب: @(٠٠:٥٦:٢٦)

الشيخ: مثلًا: (صام المسلمون رمضان)، ما إعراب (رمضان) حينئذٍ؟

الطالب: @(٠٠:٥٦:٣٥)

الشيخ: مفعولٌ به؟ أنت في أول إعرابك قلت: ظرفًا، لماذا عدلت عنه إلى المفعول به، (رمضان) ظرف، يعني مفعولٌ فيه، أم مفعولٌ به؟ يعني (صام المسلمون رمضانَ)؛ الصيام وقع على رمضان، أم وقع في رمضان؟ إذًا مفعولٌ فيه، فهو ظرف زمان، (صامَ) هذا فعلٌ لازم، فـ (صام المسلمون رمضانَ) هذا ظرف زمان.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وباتّفــاقٍ قَــد ينــوبُ الثَّــانِ مِــن ... بــابِ كَســا فيمــا التِباسُــهُ أُمِــن
في بــابِ ظَــنَّ وأَرَى المَنــعُ اشــتَهَر ... ولا أرى مَنعَــًا إذا القَصــدُ ظَهَــر

ذكر في هذين البيتين حُكمًا آخر لنائب الفاعل وهو: إنابة أو حُكم نائب الفاعل مع وُجود أكثر من مفعول.

لو وُجد في الجملة مفعولان؛ أول وثانٍ، أو وُجد في الجملة ثلاثة مفاعيل: **أول، وثانٍ، وثالث، ووجود أكثر من مفعول لا يُتصور في العربية إلا في ثلاثة أبواب:**

- **باب ظن وأخواتها**، تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

- **والباب الثاني**: باب كسى وأخواتها، تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.
- **والباب الثالث**: المفاعيل.

إذًا فكلامنا الآن عن نائب الفاعل في هذه الأبواب الثلاثة، إذا حذفت الفاعل هل تُنيب المفعول الأول، أم الثاني، أم الثالث؟

الجواب أن يُقال: أما المفعول الأول فإنابته جائزةٌ باتفاق، وأما المفعول الثالث فإنابته ممتنعة، وأما المفعول الثاني فإنابته جائزةٌ إذا أُمن اللَّبس.

نُعيد نقول: أما المفعول الأول فإنابته جائزةٌ باتفاق، وأما المفعول الثالث فإنابته ممتنعة، وأما المفعول الثاني فإنابته جائزة إذا أُمن اللبس.

فإذا قلنا مثلًا: (كسوتُ الفقيرَ ثوبًا)؛ هذا من باب كسى، ابن للمجهول؛ الجائز والمُقدم أن تقول: (كُسي الفقيرُ ثوبًا) فتُنيب المفعول الأول، ويجوز أن تُنيب المفعول الثاني فتقول: (كُسيَ الفقيرَ ثوبٌ).

إذا قلت لك: (كُسي الفقيرُ ثوبًا) أو (كُسيَ الفقيرَ ثوبٌ) هل يقع عندك لَبْس؟ ما يقع عندك لَبْس.

فإن قلت لي: كيف أعرف المفعول الأول من الثاني؟ (الفقير) الأول، و (ثوبًا) الثاني، كيف عرفنا أن هذا الأول، وهذا الثاني؟

المفعول الأول لا يجوز أن تُقدمه أو تُؤخره، يجوز أن تُقدم الثاني على الأول، تقول: (كسوتُ ثوبًا الفقير) لكن تعرف الأول: المفعول الأول هو الفاعلُ في المعنى، والمفعول الثاني هو المفعول به في المعنى، يعني: (كسوتُ الفقيرَ ثوبًا)؛ الفقير: هو الفاعل لأنه الآخِر، وثوبًا: هو الثاني؛ لأنه المأخوذ، المفعول به، فالمفعول الأول هو الفاعل في المعنى، والثاني هو المفعول به في المعنى.

ولو قلت: (ظننتُ زيدًا قائمًا) ثم بنيت للمجهول؛ لكانت إنابة الأول هي الأولى، فتقول: (ظُنَّ زيدٌ قائمًا)، وجاز إنابة الثاني فيُقال: (ظُنَّ زيدًا قائمٌ)؛ ولا يحدث لبْسٌ عندك.

وإذا قلتُ: (أعلمتُ محمدًا المسألةَ سهلةً)، ثم بنيت للمجهول كان الأولى والمُقدم أن تُنيب الأول فتقول: (أُعلم محمدٌ المسألة سهلةً)، وجاز إنابة الثاني فيُقال: (أعلم محمدًا المسألةُ سهلةً).

فإن حدث لبْس في إنابة الثاني فإن إنابته حينئذٍ مُمتنعة، اللبْس يحدث عندما لا تعرف المفعول الأول من الثاني، عندما لا تعرف الآخر، يعني الفاعل من المفعول، يُمثلون لذلك بنحو: (أعطيت زيدًا عمروًا)، أنت عندك (عمرو)، تملك (عمروًا)، أردت أن تُكرم زيدًا بأن تُهديه هذا الرجل فقلت: (أعطيتُ زيدًا عمروًا)؛ أين المفعول الأول؛ يعني الآخر؟ (زيدًا)، وأين المفعول الثاني المأخوذ؟ (عمروًا)، هنا: (أعطيت زيدًا عمروًا)، هنا يجب أن تُقدم الأول وتؤخر الثاني، أعطيتُ؛ هذا مبني للمعلوم، (أعطيت زيدًا عمروًا).

ابن للمجهول: يجب أن تقول: (أعطيَ زيدٌ عمروٌ)؛ فالأول هو الذي بُني للمجهول، لأنك لو قلت: (أُعطي زيدًا عمروٌ)؛ لكان الأول هو عمروٌ، وكان (زيدًا) هو المفعول الثاني المُقدم، هنا لا يجوز إلا أن تُنيب الأول، أنت ماذا تُريد؟ ما الأول عندك؟ الأول هو الذي تُنيبه حينئذٍ عن الفاعل.

هذا هو الراجح في المسألة.

وبعض النحويين منع إنابة الثاني في (باب ظنَّ) مُطلقًا، بلبْسٍ أو من دون لبْسٍ، في باب ظن؛ منعها مُطلقًا، ونحن أجزناها بعدم اللبس.

وبعض النحويين أجاز نيابة الثالث عند عدم اللبْس، هذه أقوالٌ ضعيفة.

أما القول الراجح في المسألة فهو الذي قدمناه: أن الأول تجوز إنابته مطلقًا باتفاق، والثاني تجوز إنابته عند عدم اللبْس، والثالث إنابته ممتنعة

أما إمامنا ابن مالك فإنه يقول:

وباتّفــاقٍ قَــد ينــوبُ الثَّــانِ مِــن بــابِ كَســا فيمــا التِباسُــهُ أُمِــن

إذًا فالثاني في باب (كسى) يقول: إنابة الثاني في باب (كسى) عند عدم اللبْس هذه جائزة باتفاق، كلامه صحيح أم غير صحيح؟ صحيح، إنما الخلاف في باب (ظنَّ).

ثم قال: (**في بابِ ظَنَّ وأَرَى**)؛ في هذين البابين؛ باب (ظن)، وباب (أرى) يقول: في هذين البابين المنع اشتهر عند النحويين، في باب (ظنَّ) إنابة الثاني الأشهر عند النحويين أن الثاني لا ينوب، وكذلك الثالث في باب (أرى)، الثالث في باب (أرى) يقول: أيضًا المشهور عند النحويين منع إنابته.

في باب (ظن) وفي باب (أرى) يقول: المشهور عند النحويين: مع إنابة الثاني في باب ظنَّ، ومع إنابة الثالث في باب (أرى)، وأنت يا ابن مالك؟

يقول:

ولا أرى مَنعًا إذا القَصدُ ظَهَر

يعني يُجيز المسألة عند عدم اللبْس

نقف بعد ذلك عند بعض الشواهد:

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة:٢٦٩]؛ الفعل: (يُؤتَى) وهو فعلٌ مبنيٌ للمجهول، أين نائب الفاعل يا إخوان، ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ﴾ [البقرة:٢٦٩]؟

الطالب: @(٠١:٠٧:٤٧)

الشيخ: (ومن يُؤت أنت)؟

الطالب: (ومن يُؤت الحكمة)؛ نائب الفاعل: الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى.

الشيخ: لا، الله هو الفاعل عَزَّوَجَلَّ، أصل الجملة لغويًا: (ومن يُؤتِهِ اللهُ الحكمةَ)، ثم بنينا للمجهول فصارت الجملة: (ومن يُؤتَ الحكمَة)؛ ضميرٌ مستترٌ تقديره: هو، يعود إلى: من؟ من يُؤتَ الحكمة، والحكمةَ: مفعولٌ ثانٍ.

﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة:٢٦٩]؛ يعني فقد آتاه الله خيرًا، ثم بُني للمجهول: (فقد أُوتي هو خيرًا)، فهو: مفعول أول صار نائب فاعل، وخيرًا: المفعول الثاني.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُواْ وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَٰمًا﴾ [الفرقان:٧٥]، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ﴾ [الفرقان:٧٥]؛ نائب الفاعل: واو الجماعة، والأصل اللغوي: (أولئك يجزيهم الله الغرفةَ)، أين المفعول الأول ـ (يَجزي)؟ (ليجزيهم اللهُ الغرفةَ)؛ المفعول الأول: هم، يجزيهم، والثاني: الغرفة.

ثم بنى للمجهول: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ﴾ [الفرقان:٧٥]؛ يعني قلب (هُم) من ضمير نصب إلى ضمير رفع (واو الجماعة)، أما (الغرفة) المفعول الثاني فبقيت منصوبة.

﴿وَيُلَقَّوْنَ﴾ [الفرقان:٧٥]: كذلك واو الجماعة.

قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَى؛ وتأملوا في هذه الآية يا إخوان: ﴿وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ﴾ [النساء:١٢٨]، تأملتم فيها نسأل؟ هنا أين نائب الفاعل؟ نائب الفاعل: الأنفس،

والشحَّ: مفعولٌ به.

السؤال: ما الذي أُنيب عن الفاعل؛ المفعول الأول أم المفعول الثاني؟ يعني ما الأصل اللغوي لهذه الجملة؟ ما معنى هذه الآية والله أعلم؛ ﴿وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ﴾ [النساء:١٢٨]؟

أصل الجملة لغويًا والله أعلم: (أحضرَ اللهُ الأنفسَ الشُّحَّ)، فإن (حضرَ) فعلٌ متعدٍ، تقول: (حضرَ محمدٌ الدرسَ)، يعني جاء إليه، وتقول: (حضرت الأنفسُ الشُّحَّ)؛ يعني جاءت إليه.

إذًا فالأول: (حضرت الأنفُسُ الشُّحَّ)؛ ثم عدَّينا (حضرت) بالهمزة وقلنا: (أحضرَ اللهُ الأنفسَ الشُّحَّ)، كقولك: (أحضرَ الأستاذُ محمدًا الدرسَ)؛ يعني جعله يحضر، جعله يجيء إلى الدرس، ثم بُني للمجهول فقيل: ﴿وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ﴾ [النساء:١٢٨]؛ فأُحضرت: مبني للمجهول، والأنفسُ: نائب فاعل، لكن كانت المفعول الأول أم الثاني؟ كانت المفعول الأول، والشُّح: المفعول الثاني، هذا هو قول الجمهور.

وقال بعض العلماء: إن المعنى والله أعلم: (حضر الشُّحُّ الأنفسَ)، الشُّح هو الذي حضر الأنفس في هذا المقام، ثم عدَّينا الفعل بالهمزة فقيل: (أحضرَ اللهُ الشحَّ الأنفسَ)، يعني (الشُّح): المفعول الأول، و (الأنفس) على ذلك: الثاني؛ على ذلك، المفعول الأول لأنه الذي يحضر الفاعل.

ثم قِيل: (أُحضرَ الشحَّ الأنفسُ)؛ يعني ما الذي أُنيب عن الفاعل؟ الأول أم الثاني؟ الثاني، ثم قُدّم فقيل: ﴿وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ﴾ [النساء:١٢٨].

من حيث المعنى: كلاهما جائز، فإن قيل بالقول الثاني صارت الآية دليلًا على

إنابة المفعول الثاني، وهذا يستدل به من أجاز إنابة المفعول الثاني، وإن قيل بقول الجمهور وهذا هو الظاهر فيكون ذلك من إنابة المفعول الأول.

وفي آخر الباب يختتم إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله:

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

ذكر في هذا البيت أن باقي المفاعيل مما لم يُنَبْ عن الفاعل فإنه يبقى على نصبه، لو كان عندنا مفعولان مثلًا أنبنا أحدهما مُناب الفاعل، والثاني نُبقيه على نصبه، ولو كان عندنا ثلاثة مفاعيل فأنبنا الأول؛ ماذا نفعل بالثاني والثالث؟ نُبقيهما على النصب، وهذا قوله:

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ؛ ....

يعني مما أُنيب عن الفاعل فارتفع، ماذا له؟ (**النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا**).

وننظر بعد ذلك إلى شواهد أُخرى:

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ [القيامة:٩]؛ نائب الفاعل هنا: الشمس.

قال –سبحانه-: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم:٤]؛ أين نائب الفاعل؟ ضميرٌ مستتر، متى نجعل الفاعل أو نائب الفاعل مستترًا؟ إذا تقدم الفاعل أو نائب الفاعل في المعنى.

قال: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود:٣٦]؛ تأملوا في الآية؛ ﴿وَأُوحِىَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود:٣٦]، أوحيَ: فعلٌ مبنيٌ للمجهول، أين نائب الفاعل؟ ﴿أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود:٣٦].

نائب الفاعل ذكرنا في أول الدرس أنه يأخذ جميع أحكام الفاعل، ومن أحكام

الفاعل أنه لا يقع إلا اسمًا، الفاعل أول كلمة في تعريف الفاعل: هو اسم، هل قولنا: ﴿أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود:٣٦]؛ اسمٌ؟ أنا سؤالي: هل هو اسم؟ ﴿أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود:٣٦] هذا اسم؟ لا، ونعم، من تؤيدون؟ لا تحد عن الجواب؛ اسم أم ليس باسم؟ إن قلتم: أنه ليس باسم فليس بنائب فاعل.

الطالب: اسم.

الطالب: ليس باسم.

الشيخ: الجواب: هو اسم؛ لما شرحناه أكثر من مرة يا إخوان أن الاسم نوعان: اسمٌ صريحٌ، واسمٌ مؤول.

فالصريح الاسم المعروف، والمؤول هو ما انسبك، يعني ما تَأوَّل من مصدرٍ وصلته، والحروف المصدرية أشهرها: (أن، وما، وأنَّ)؛ هذه أنَّ، ﴿أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود:٣٦].

قال –تعالى-: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ(٧) فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق:٨]، الفعل: أُوتي، أين نائب الفاعل؟ ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الحاقة:١٩]؛ فأُوتي هو، وكتابَهُ: المفعول الثاني، من آتاه الله كتابهُ، آتاه: الهاء مفعول أول، وكتابَهُ: الثاني، أنبنا الأول مَناب الفاعل.

﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق:٨]؛ أين نائب الفاعل؟ ضميرٌ مستتر، يُحاسِبُ هُوَ.

قال –تعالى-: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير:١]؛ أي كُورت هي.

﴿وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتۡ﴾ [التكوير:٢]؛ انكدرت هي، ما إعراب (هي) في: انكدرت؛ فاعل أم نائب فاعل؟ هنا فاعل؛ لأن انكدرت مبني للمعلوم.

﴿وَإِذَا ٱلۡجِبَالُ سُيِّرَتۡ﴾ [التكوير:٣]؛ هي نائب فاعل.

هذا ما يتعلق بباب نائب الفاعل، إن كان من سؤال فلنستمع إليه، تفضل.

الطالب: @(٠١:١٩:٢٢)

الشيخ: لا؛ لأنهم أوجبوا إنابة المفعول به عند وجوده، ويُريدون بالمفعول به هو: المفعول به الصريح، لا بد.

الطالب: @(٠١:١٩:٥٣)

الشيخ: نعم، هذا قول ابن مالك، ابن مالك أجاز الثاني إذا أُمن اللبْس، ووافقناه على ذلك، وأجاز إنابة الثالث عند أمن اللبس، وخالفناه في ذلك.

الطالب: @(٠١:٢٠:١٨)

الشيخ: نعم، هو قوله في باب (ظنَّ): (**وأَرَى المنعُ اشْتَهَرْ**)، ما الذي اشتهر من المنع؟ في (ظنَّ) منعوا الثاني، وفي (أرى): منعوا الثالث، وأجاز، طبعًا في كتبه الأخرى فصَّل ذلك ونص عليه.

الطالب: @(٠١:٢٠:٤٨)

الشيخ: الاتفاق الذي نقله ابن مالك يكون في باب (كَسَى)، وهذا من باب (كَسَى) فهو أيضًا دليلٌ عليه، هذا ليس دليلًا على مسألةٍ خلافية.

هل من سؤال؟ لا سؤال، أين السائل؟ تفضل.

الطالب: @(٠١:٢١:٣٣)

الشيخ: هذا شرحناه في المحاضرة الماضية، الفعل الثلاثي إذا كانت عينه مُعتلة فإنه فيه ثلاث لُغات، يُقال فيه: (صِيمَ، وصُومَ، وبالإشمام)، هذا خلاصة.

الطالب: @(٠١:٢٢:٠٩)

الشيخ: المفعول الثالث، لا، إنابته فيه خلاف، قلنا فيه خلاف ابن مالك جَوَّز إنابته إذا أُمن اللبْس، وجمهور النحويين يمنعونه مُطلقًا، وهذا الذي رجَّحْناه.

أنا بعد الصلاة مُستعجل؛ فلهذا أعتذر من الذين سيُسمِّعون الألفية، إن شاء الله إلى الأسبوع القادم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الدرس الأربعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحيَّاكم الله وبيَّاكم.

في هذه الليلة -ليلة الاثنين- الرابع من شهر الله المحرَّم من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائةٍ وألف في جامع الراجحي في حي الجزيرة بمدينة الرياض، نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس المتمّم للأربعين من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] رَحِمَهُ ٱللَّهُ نسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يجعله شرحًا مباركًا وأن ينفع به؛ إنه على كل شيءٍ قدير.

أما موضوعنا في هذه الليلة فهو بابٌ نحويٌّ طريفٌ ظريف، يسميه النحويون [**باب الاشتغال**]، وهو من ألطف أبواب النحو على كثرة وروده في الكلام الفصيح؛ فقد ورد في القرآن العظيم في شواهد كثيرةٍ جدًّا.

في البداية نقرأ ما قاله إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب؛ إذ عقد الباب على اثني عشر بيتًا، قال فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٥٥. إنْ مُضْمَرُ اسم سابقٌ فِعْلًا شَغَلْ عنـــهُ بنَصْـــبِ لفظِـــهِ أو الْمَحَـــلْ

٢٥٦. فالسَّابِقُ انْصِبْهُ بفعلٍ أُضْمِرَا حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا
٢٥٧. والنصبُ حَتْمٌ إنْ تَلَا السابقُ مَا يَخْتَصُّ بالفعْلِ كإنْ وحَيْثُمَا
٢٥٨. وإنْ تلا السابقُ ما بالإبْتدا يَخْتَصُّ فالرفْعَ التَزِمْهُ أَبَدَا
٢٥٩. كذا إذا الفعلُ تَلا ما لمْ يَرِدْ ما قبلُ مَعمولًا لِمَا بعدُ وُجِدْ
٢٦٠. واخْتِيرَ نَصْبٌ قبلَ فِعْلٍ ذي طَلَبْ وبعدَ ما إيلاؤُهُ الفعلَ غَلَبْ
٢٦١. وبعدَ عاطفٍ بلا فَصْلٍ على معمولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أوَّلَا
٢٦٢. وإن تَلَا المعطوفُ فِعْلًا مُخْبَرَا بهِ عن اسمٍ فاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا
٢٦٣. والرفْعُ في غيرِ الذي مَرَّ رَجَحْ فما أُبيحَ افْعَلْ ودَعْ ما لمْ يُبَحْ
٢٦٤. وفَصْلُ مشغولٍ بحَرْفِ جَرِّ أو بإضافةٍ كوَصْلٍ يَجْرِي
٢٦٥. وسَوِّ في ذا البابِ وَصْفًا ذا عَمَلْ بالفِعْلِ إنْ لمْ يكُمانِعٌ حَصَلْ
٢٦٦. وعُلْقَةٌ حاصلةٌ بتَابِعِ كعُلْقَةٍ بنفسِ الاسمِ الواقعِ

[باب الاشتغال]

قبل أن نشرع في شرحه وفي شرح أبيات ابن مالكٍ في الألفية فيه، أقدِّم بمقدمة تبيِّن ما يريده النحويون بباب الاشتغال أو بالنصب على الاشتغال.

النصب على الاشتغال في حقيقته هو حلٌّ لمشكلةٍ واجهت النحويين في بعض أساليب العربية، فوضعوا هذا الباب حلًّا لهذه المشكلة، ونبدأ بالمشكلة من أولها حتى نصل إليها، وننظر إلى هذه الجملة: "أكرمت محمدًا" هذه جملةٌ فعلية، جملةٌ واحدة فعلية، مكونة من فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ به، هذه لا إشكال فيها.

ثم ننظر إلى الجملة الثانية، وهي: "محمدًا أكرمتُ"، هذه أيضًا مكونة من مفعولٍ به مقدم ومن فعلٍ وفاعل، فهي أيضًا جملةٌ واحدةٌ فعلية.

ثم ننظر بعد ذلك إلى الجملة الثالثة، وهي: "محمدٌ أكرمته"، فمحمدٌ بالرفع

مبتدأٌ مرفوع، وأكرمته هذا فعلٌ والتاء فاعل والهاء مفعولٌ به، والجملة الفعلية "أكرمته" من الفعل والفاعل والمفعول به خبر المبتدأ. إذن.. فجملة "محمدٌ أكرمته" هذه جملةٌ اسميةٌ كبرى في داخلها جملةٌ فعليةٌ صغرى.

أعيد ذلك:

إذا قلنا: "محمدٌ أكرمته"، فـ محمدٌ المبتدأ، والخبر "أكرمته"، أخبرنا هنا بالجملة الفعلية، فالجملة الفعلية الواقعة خبرًا "أكرمته" هي جملةٌ فعلية صغرى دخلت في الجملة الاسمية الكبرى المكونة من "محمدٌ" مبتدأ و"أكرمته" خبر، والجُمل قد تتداخل؛ يدخل بعضها في بعض.

ثم ننظر بعد ذلك إلى "محمدًا أكرمته"، وكل هذه الأساليب واردة وجائزةٌ في العربية.

المثال الرابع: "محمدًا أكرمته".

نُعرب:

"أكرمته": أكرم فعلٌ، والتاء فاعلٌ، والضمير "الهاء" مفعولٌ به؛ فهذه جملةٌ فعلية مكونة من فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ به "أكرمته".

و "محمدًا" ما إعرابه في "محمدًا أكرمته"؟ هل يمكن أن نقول إنه مبتدأ؟ لا؛ لأنه منصوب، هل يمكن أن نقول إنه مفعولٌ به لهذا الفعل أكرمته؟ لا؛ لأن الفعل إنما يقع على شيءٍ واحد.

إذن.. **ما الحل؟**

طالب: (@٠٠:٧:٥٧)

الشيخ: الحل: باب الاشتغال، وذلك بأن تجعل محمدًا مفعولًا به لفعلٍ

محذوفٍ من جنس المذكور. والتقدير: أكرمت محمدًا أكرمته، فإذا كان التقدير أكرمت محمدًا أكرمته، فقولنا: "محمدًا أكرمته" جملة أم جملتان؟ جملتان. اسميتان أم فعليتان أم اسمية وفعلية؟ جملتان فعليتان، وهنا يبين الغرض والفائدة من الاشتغال، في بعض الأساليب العربية في القرآن الكريم يأتي الاشتغال وأحيانًا ما يأتي. إذن لا شك أن للاشتغال فائدة وغرض، وفائدته: التأكيد والتقوية والمبالغة، الاشتغال في العربية من أساليب التأكيد والمبالغة.

ويمكن أن تقول: "أكرمت محمدًا"، هذا مجرد إخبار بإيقاعك الإكرام على محمد، وإذا قلت: "محمدًا أكرمت"، فهو أيضًا مجرد إخبارٍ عن إيقاع الإكرام على محمد، وإذا قلت: "محمدٌ أكرمته" -انتبهوا يا إخوان في المثال- "محمدٌ أكرمته" الإكرام هنا أوقعته على محمد مرة أم مرتين في "محمدٌ أكرمته"؟ في "أكرمته" أوقعنا الإكرام على الهاء -ضمير محمد- فوقع عليه، وفي جعل "أكرمته" خبر محمد إيقاعٌ آخر؛ فقد أوقعت الإكرام على محمد مرتين، إلا أن الإكرام هنا مرة وقع بالجملة الفعلية ومرة وقع بالجملة الاسمية.

وفي أسلوب الاشتغال "محمدًا أكرمته" وهي على تقدير "أكرمت محمدًا أكرمته"، فيها إيقاعٌ للإكرام على محمد مرتين ولكن بجملتين فعليتين، والفعل يفيد التكرار، "أكرمت محمدًا" ليس مجرد إخبار عن إكرامك محمدًا، وإنما هذا بيانٌ لمبالغتك وتأكيد لهذا الأمر، لفعل، يمكن أن تقول "أكرمت محمدًا" أو "محمدًا أكرمت"، فإذا أردت أن تؤكد وتبالغ هناك أساليب كثيرة فيها القسَم وفي "قد"، وأساليب كثيرة، من هذه الأساليب: "محمدًا أكرمته"؛ كأنك أردت أن تقول "أكرمت محمدًا، أكرمت محمدًا"، فعدلت عن تكرار الفعل إلى الاستغناء بالثاني عن التصريح بالأول، فجمعت جملتين بهذه الطريقة، هذا هو أسلوب الاشتغال.

إذن.. فإذا أردنا أن نعرِّف الاشتغال على ذلك -الآن فهمت أسلوب الاشتغال- **الاشتغال متى يتحقق ويحصل في الجملة؟** أن يتقدم اسمٌ منصوب، ويأتي بعده فعل، هذا الفعل متصلٌ بضمير الاسم المتقدم السابق، فماذا يحدث؟ يحدث أن هذا الفعل سيشتغل بنصب هذا الضمير -بنصبه مفعولًا به- عن نصب هذا الاسم المتقدم، يقولون: اشتغل الفعل، اشتغل يعني: انشغل، اشتغل الفعل بنصب الضمير عن نصب اسمه الظاهر.

فلو أردنا أن نعطي لكل جزءٍ من هذه الأجزاء اسمًا من لفظ الاشتغال، لكان الفعل هو المشغول والضمير هو المشغول به، والاسم السابق هو المشغول عنه، وهذه أمور واضحة.

ويعرِّف النحويون الاشتغال فيقولون: **الاشتغال**: أن يتقدَّم اسمٌ ويتأخر عنه فعلٌ قد عمل في ضمير ذلك الاسم المتقدِّم أو في سببية.

هو الذي شرحناه قبل قليل، وقولهم: "أو في سببية" سنشرحه بعد قليل -إن شاء الله.

فإذا قلنا: "زيدًا ضربته" فإن الفعل ضرب اشتغل بنصب الضمير عن نصب زيد.

وإذا قلنا: "زيدًا مررت به" **فما الذي حدث؟** الذي حدث: أن الفعل اشتغل بهذا الضمير، وإن شئت قلت: اشتغل بنصب هذا الضمير عن نصب اسمه السابق المتقدِّم. فإن قال قائل كيف تقول اشتغل بنصب الضمير وهو فعلٌ متعدٍّ بحرف جر -يعني جرَّه ولم ينصبه- مررت زيدًا مررت به، الهاء في "به" منصوبٌ للفعل أم مجروره؟ أنا **سأطالبكم** بالجواب؛ لأنني شرحت ذلك في الدرس الماضي الظاهر.

طالب: (@٠٠:١٥:٥٦).

الشيخ: أنت ما حضرت الدرس الماضي، لكن اجتهاد طيِّب.

مَن يجيب؟ من يذكِّرنا بما قلناه في الدرس الماضي؟

طالب: (@٠٠:١٦:١٤)

الشيخ: نعم، هو في المعنى مفعول الفعل، "زيدًا مررت به" المرور هذا الفعل، فعل المرور وقع على مَن؟ وقع على زيد، كما لو قلنا: جلست على الكرسي، الآن في الإعراب "على الكرسي" جر ومجرور، لكن في المعنى الجلوس وقع على ماذا الجلوس؟ هذا الفعل وقع على ماذا؟ على الكرسي، إذن.. فالكرسي مفعولٌ للجلوس أم ليس مفعولًا للجلوس؟ يعني تأثر بالجلوس، تأثر بالفعل، مفعولٌ للفعل.

لكن ما الفرق بين أكرمت زيدًا ومررت بزيدٍ؟ الفرق: أن "أكرمت" هذا فعلٌ قوي يتعدى إلى مفعوله بنفسه، أيضًا تعدَّى بنفسه إلى المفعول، و"مررت" لازم، ما معنى لازم؟ لا يتعدى إلى مفعوله بنفسه.

إذن.. فقولهم "لا يتعدى إلى مفعوله" هم يقولون: "لا يتعدى إلى مفعوله بنفسه" هذا فيه إقرار بأنه مفعوله أم لا، فيه هو إقرار هذا مفعوله، إلا أن المشكلة في الفعل ضعيف ما يتعدَّى إلى مفعوله بنفسه فقوِّي بحرف الجر.

إذن.. فالفعل إذا تعدَّى بحرف جر فإنه حينئذٍ داخلٌ على مفعوله؛ فلهذا تجد أن ما دخل عليه حرف الجر يأخذ أحكام المفعول به، كما ذكرنا في الباب السابق [**باب نائب الفاعل**]، لو قلنا: جلست على الكرسي، ثم قلنا: جُلس على الكرسي. أين نائب الفاعل؟ هل "على الكرسي" معًا أم حرف الجر "على" فقط أم المجرور فقط؟ ثلاثة أقوال، وقول المحققين: أنه المجرور فقط؛ لأنه المفعول؛

فهو كالمفعول في قولنا: "ضربت زيدًا ثم ضُرب زيدٌ"، فهناك أكثر من دليل يدل على ما قلناه الآن، وهو أن الفعل إذا تعدى بحرف جر فإن ما دخل عليه حرف الجر هو مفعولٌ لهذا الفعل في الحقيقة، وسيأتي مسائل كثيرة أيضًا تعود إلى هذه المسألة.

فـ "زيدًا مررت به" هذا من الاشتغال، يعني أن زيدًا منصوبٌ بماذا؟ بفعلٍ، قدِّر هذا الفعل؟ لن تقدِّره من لفظ المذكور، لا يكون من لفظ المذكور، يكون من جنس المذكور، هنا ما تقدِّر من اللفظ؛ لأن مرَّ لازم، فقدِّر فعلًا مناسبًا من حيث المعنى يكون بمعنى المرور مثلًا، يقول: "جاوزت زيدًا مررت به" مثلًا.

طالب: (@٠٠:١٩:٥٩)

الشيخ: لا، يمكن أن ترفع زيد، فتقول: "زيدٌ مررت به".

طالب: (@٠٠:٢٠:١٤)

الشيخ: إذا قلت: "زيدًا مررت به" نعم، لا بد أن تقدِّر فعلًا متعديًا بنفسه، وإلا ستنصب زيدًا بماذا؟

طالب: (@٠٠:٢٠:٢٣)

الشيخ: وقولهم قبل قليل في التعريف: اشتغل بضمير ذلك الاسم أو بسببية. المراد بسببية: نحو قولك: "زيدًا أكرمت أباه"، "أكرمت" هذا فعل، نصبب ماذا؟ نصب الأب، والأب اتصل وأضيف إلى الهاء، هذه الهاء عائدة إلى الاسم المنصوب السابق، يعني أن الفعل هنا "أكرم" اشتغل بنصب ضمير الاسم السابق أم اشتغل بنصب اسمٍ مضافٍ إلى الاسم السابق؟ هذا يسمى سببي، السبب لكل رابط بين شيئين يسمى سبب؛ فلهذا الحبل يسمى سبب، أسباب، الأمور التي تحمل مثلًا تسمى أسباب؛ لأنها رابطة مثلًا بين السقف والأرض، أي رابط بين

شيئين يسمى سبب، و"أباه" نفي "أكرمت أباه"، الأب هو الذي ربط حينئذٍ بين اسم المتقدم وضميره، فمرادهم بسببية نحو قولك: "زيدًا أكرمت أباه" أو "السيارة أصلحت نورها"، ونحو ذلك.

كيف نعرب "زيدًا أكرمت أباه"؟

"زيدًا" هذه مفعول به، قدِّر له فعلًا ناصبًا، ستكون "أكرمتُ زيدًا أكرمتُ أباه".

ونحو ذلك لو قلنا: "زيدًا ضربت أخاه"، هذا أيضًا اشتغال، قدِّر فعلًا ناصبًا لزيدًا؟ هل يصح أن تقدِّر من لفظ المذكور "ضربتُ زيدًا ضربت أخاه"؟ يعني هل هذا صحيح أن "ضربت زيدًا أم ضربت أخاه"؟ ضربت أخاه، إذن.. ما يصح أن تقول "ضربت زيدًا" وأنت ما ضربت زيدًا، قدِّر فعلًا مناسبًا، تقول: "أهنت زيدًا ضربت أخاه"؛ لأن ضرب الأخ إهانةٌ لزيد، ونحو ذلك.

يعني انظروا إن اللغة العربية كيف تتمسك بالمعنى إلى أقصى درجة، ومع ذلك تتعامل مع هذه المعاني بكل أريحية وسلاسة، وهذه من خصائص اللغة العربية: أنها تستطيع أن تعبِّر عن أدق المعاني التي في نفس الإنسان؛ بسبب كثرة ألفاظها وبسبب كثرة أساليبها وتفننهم فيها من حيث التقديم والتأخير والحذف ونحو ذلك، هذه الأمور للتعبير بدقة عن معاني النفس، بخلاف كثيرٍ من اللغات؛ فإن ألفاظها قليلة وأساليبها قليلة، تريد أن تعبِّر عن حبك لفلان ما لك إلا أسلوب واحد: أن تقول: أنا أحب محمدًا. انتهينا، ما في أسلوب آخر، كاللغة الإنجليزية؛ ما تستطيع أن تعبِّر إلا أن أحب فلانًا، ماذا يقولون؟ I,m love، I love أنا أحب فلانًا، ما في أسلوب آخر عندهم، أما في العربية أووه! أنا أحب محمدًا، أحب محمدًا، محمدًا أحب، محمدًا أحبه، إني أحب محمدًا، والله إني لأحب محمدًا، أساليب كثيرة جدًّا بحسب المعنى، إن أردت لمجرد الإخبار، إن أردت التأكيد

القليل، إن أردت التأكيد القوي، إن أردت الرد على سؤال، يعني أساليب كثيرة جدًّا للتعبير عن هذه المعاني الدقيقة.

ويجوز في أسلوب الاشتغال -كما ذكرنا في أول الأمثلة قبل نصل إلى مشكلة الاشتغال- يجوز لك في هذا الاسم المتقدِّم أن ترفعه على الابتداء كما جاز لك أن تنصبه على الاشتغال، فقولك: "زيدًا أكرمته" هذا منصوب على الاشتغال، ويجوز لك أن تقول "زيدٌ أكرمته"، فيكون جملة اسمية مبتدأ وخبر -كما شرحنا ذلك في البداية- وكذلك في الأمثلة الأخرى: في "زيدًا مررت به، زيدٌ مررت به، زيدًا أكرمت أباه، زيدٌ أكرمت أباه"، إلا أن المعنى الدقيق يختلف كما عرفنا.

ثم نتوقف بسرعة عند بعض الشواهد والأمثلة -يا إخوان:

"البيتُ بنيته" اجعلها اشتغالًا؟ "البيتَ بنيتهُ".

لو قلت "أنت أحبك" اعرب لي "أنت أحبك"؟

"أنت" مبتدأ.

و"أحبك" جملة فعلية فعل وفاعل ومفعول خبر، اجعلها اشتغالًا؟

طالب: (@٠٠:٢٦:٥١)

الشيخ: نعم، أحسنت!

"إياكَ أحبك"، ستقلب ضمير الرفع "أنت" إلى ضمير نصب "إياك أحبك"، وفي هذا المثال بيان إلى أن الاشتغال يقع بالهاء -كما سبق في الأمثلة السابقة- ويقع بالكاف، كما رأيت الآن "إياك أحبك"، وهل يقع بالياء -ياء المتكلم؟ يمكن أن تقول: "إياي أكرمني" يعني: أكرمني أكرمني، ثم احذف الفعل الأول "أكرم" فيبقى الضمير المنفصل وحده، فستقلبه إلى ضميرٍ منفصل؛ لكي يستقل ويقوم

بنفسه، فيكون: "إياي أكرمني"، يعني يمكن أن يقع الاشتغال "أكرمني أكرمني".

طالب: (@١٣:٢٨:٠٠)

الشيخ: "إياك أحبك" قدِّر، ما التقدير في "إياك أحبك"؟ "أحبك أحبك"؛ لأنك إذا قدَّرت الفعل ستجعل الضمير متصلًا، وإذا حذفت الفعل ستجعل الضمير منفصل، هذا الأسلوب العربي.

"إياي أكرمني" هذا اشتغال، أعده إلى جملة اسمية، يعني ارفعه بالابتداء ماذا تقول؟ "أنا أكرمني" ستقلبه إلى ضمير رفع.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ﴾ [النساء:١٦٤] هذا اشتغال، و(**قد**) نصَب، ويجوز في اللغة أن تقول: (**ورسلٌ قد قصصناهم عليك من قبل**).

﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ﴾ [الإسراء:١٠٦]المعنى -والله أعلم-: وفرقنا قرآنًا فرقناه، إلا أنه لا يجوز في اللغة أن تجمع بين الفعل المحذوف والفعل الظاهر، كما سيأتي بعد قليل.

وقال تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [النور:١] فيها اشتغال؟ ما فيها اشتغال، اقلبها إلى أسلوب اشتغال؟ (**أنزلناها**)، انظر الآن.. هنا ما في اشتغال، وقال: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ﴾ [الإسراء:١٠٦] اشتغال، لماذا هنا اشتغال وهنا ما في اشتغال؟ مع إن الاشتغال جائز هنا وهنا، لا بد أن المعنى يتطلب هنا الاشتغال وهنا لا يتطلب الاشتغال لو تأملت فيه.

قال تعالى: ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت:٥٦]، ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة:٤٠]، ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة:٤١]، هذا اشتغال أيضًا.

وقال تعالى: ﴿وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام:٣٦] اشتغال أم ليس باشتغال؟

طالب: (@٠٠:٣١:٠٣)

الشيخ: نعم، أحسنت! هنا الآية تحتمل؛ لأن (الموتى) إعرابه تقديري، فإن قدَّرت على (الموتى) ضمَّة، فمبتدأ ليس باشتغال، وإن قدَّرت عليه فتحة، فهو اشتغال.

طالب: (@٠٠:٣١:٢٥)

الشيخ: ﴿فَإِيَّـٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت:٥٦]، يقول: أين الضمير الذي اشتغل به الفعل؟ يعني نصبه الفعل؟ أكمل الآية، لا تقف.

أصل الآية لغويًّا -والله أعلم-: ﴿فَإِيَّـٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت:٥٦]، ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة:٤٠]، ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة:٤١]، وياء المتكلم على الفعل يجوز حذفها، وهذا كثير جدًّا في القرآن، حذف ياء المتكلم إذا اتصلت بالفعل، ويوقف على نون الوقاية؛ كـ ﴿أَهَـٰنَنِ﴾ [الفجر:١٦]، ﴿أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر:١٥] يعني: أهانني وأكرمني. وكقوله تعالى: ﴿مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾ [النمل:٣٢] يعني: حتى تشهدوني، وهكذا آيات كثيرة جدًّا.

طالب: (@٠٠:٣٢:٣٨)

الشيخ: لا، لا، هذا قرأه، القُرَّاء قرأوا هنا بحذف الياء، يعني إذا أردت أن تقرأ وصلًا أو وقفًا فاحذف الياء، تقول: ﴿فَإِيَّـٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت:٥٦] وإن وصلت تكسر النون كسرة فقط من دون إسفاف الياء، نعم.

وقد تُحذف ياء المتكلم إذا اتصلت أيضًا باسم، هذا جائز وإن كان أقل؛ كقوله تعالى:.....

طالب: (@١١:٣٣:٠٠)

الشيخ: نحن ليس في ياء المتكلم، هذه ياء المنقوص، في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [إبراهيم:١٤] ما إعراب (وعيد)؟ خاف هو وعيد، إذن.. المفعول به، لماذا ما قال وخاف وعيدًا؟ يعني وقف ﴿وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [إبراهيم:١٤]، أليس الوقوف على المنصوب المنوَّن بالألف "أكرمتُ زيدًا" لماذا ما قال وخاف وعيدا؟ لأن الآية: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [إبراهيم:١٤]؛ فلهذا لو وصلت لكسرت الدال (وخاف وعيدِ) بسم الله الرحمن الرحيم.

وقال تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا﴾ [الحجر:١٩] يعني: مددنا الأرض مددناها.

﴿وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ﴾ [الحجر:٢٧]، ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾ [النحل:٥]، كل ذلك على الاشتغال.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرعد:٢٣] أي: يدخلون جنات عدنٍ.

وكل ذلك يجوز فيه الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال من حيث الصناعة النحوية.

وقال تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا﴾ [الإسراء:١٢] المعنى -والله أعلم- ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا﴾ [الإسراء:١٢]هذه جملة اسمية أو فعلية؟ هذه جملتان فعليتان، والمعنى -والله أعلم-: وفصلنا كل شيءٍ فصلناه تفصيلًا، والله أعلم بمراده.

وقال تعالى: ﴿وَلُوطًا آتَيْنَاهُ﴾ [الأنبياء:٧٤] أي: وآتينا لوطًا آتيناه.

وقال تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ (٤٧) وَالأَرْضَ فَرَشْنَاهَا﴾ [الذاريات:٤٧-٤٨] كل ذلك على الاشتغال.

وقال تعالى: ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان:٣١]، (**أعدَّ**) فعلٌ ماضٍ، (**لهم**) جارٌّ ومجرور، (**عذابًا**) مفعولٌ به. (**أليمًا**) صفة. و(**الظالمين**) ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان:٣١] ما إعراب (**الظالمين**)؟ هذا منصوبٌ على الاشتغال، لكن الفعل نصب ضميره مباشرة أم بحرف الجر؟ بحرف الجر، وهذا جائز -كما عرفنا- والتقدير -والله أعلم- الآن لا تقدِّر (**أعد للظالمين**) وإنما تقدِّر فعلًا مناسبًا متعديًا؛ كأن تقدِّر مثلًا: وأهان الظالمين أعدَّ لهم عذابًا أليمًا، أو وتوعَّد الظالمين، أو وخوَّف الظالمين، أو نحو ذلك من المعاني المناسبة، والله أعلم.

وقال تعالى أخيرًا: ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا﴾ [الصف:١٣] أي: وتحبون أخرى، هذا التقدير هنا لازم أم ليس بلازم؟ هذا التقدير إن قلنا إن (**أخرى**) مفعول به منصوب، يعني قدَّرنا فتحة، لكن يمكن أن نقدِّر عليها ضمة؛ لأن إعرابها تقديري، فيمكن أن يكون على الوجهين.

طالب: (@٠٠:٣٧:٣١)

الشيخ: نعم، يختلف المعنى، وقلنا ذلك: إن جعلته على الاشتغال صارت جملتين فعليتين، وإن لم تقدِّر صارت جملة اسمية مُخبر عنها بجملة فعلية.

في الآية ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا﴾ [الصف:١٣] نعم، هنا يحتمل الوجهان؛ لأن (**أخرى**) إعرابها تقديري.

طالب: (@٠٠:٣٧:٥٨)

الشيخ: المعنى؟ الآن المعنى يحتمل، يعني درجة بالتأكيد، هل يريد درجة

قوية ولا درجة متوسطة ولا مجرد إخبار؟ والمعنى الإجمالي واحد؛ أن تقول "محمدٌ كريمٌ" أو "إن محمدًا كريمٌ"، أو "والله إن محمدًا كريمًا"، المعنى الإجمالي في الجميع واحد؛ وهو الإخبار عن محمد بالكرم، لكن الذي يختلف قوة التأكيد، أنت في مجرد إخبار: "محمد كريم"، تريد تقوية: "إن محمدًا كريمًا"، تريد المبالغة ورد الإنكار والشك: "والله إن محمدًا كريم"، يمكن أن تقول "والله إن محمدًا لكريم".

ثم نعود إلى أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال في أول كلامه على الاشتغال:

إنْ مُضْمَرُ اسمٍ سابقٌ فِعْلًا شَغَلْ ... عنهُ بنَصْبِ لفظِهِ أو الْمَحَلْ
فالسَّابِقُ انْصِبْهُ بفعلٍ أُضْمِرَا ... حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قدْ أُظْهِرَا

يقول: (**إن مضمر اسمٍ**) ماذا يريد بمضمر؟ يريد بالمضمر الضمير، المضمر هو الضمير هنا.

يقول: إذا وجدت ضمير اسمٍ سابق، في اسم سابق، وهذا الاسم السابق رأيت له ضميرًا بعد ذلك، هذا الضمير ماذا فعل؟ شغل فعلًا، شغله عن أن ينصب هذا الاسم المتقدم، ماذا تعمل بهذا الاسم السابق؟ يقول: (**فالسابق**) يعني: فالاسم السابق (**انصبه بفعلٍ أُضمرا**) يعني: بفعلٍ مضمرٍ محذوفٍ، هنا (**أُضمرا**) بمعنى: محذوف.

(**حتمًا**) يعني: أن الاسم السابق المنصوب منصوب بفعلٍ محذوف، هذا الفعل المحذوف حذفه واجب أم جائز؟ يقول حذفه واجب (**حتم**) يعني لا يجوز أن تصرِّح به وبالفعل الظاهر بعده فتقول: "أكرمت زيدًا أكرمته" وأنت تريد الاشتغال، وإنما تقول: "زيدًا أكرمته" ولا تجمع بين الفعلين.

(**حتمًا موافقٍ**)، (**موافقٍ**) صفة لفعلٍ، أي: بفعلٍ (**موافقٍ لما قد أُظهرا**) يعني:

من جنس الفعل المذكور، من جنس الفعل الظاهر، من جنسه، فتقدِّره إما من لفظه إذا أمكن، فزيدًا أكرمته يعني: أكرمت زيدًا أكرمته، أو تقدِّره من معناه كـ زيدًا مررت به يعني: جاوزت زيدًا مررت به.

ثم اعلم بعد ذلك.. أن نصب الاسم على الاشتغال على خمسة أقسام:

فالقسم الأول: ما يجب نصبه على الاشتغال.

والقسم الثاني: ما يجب رفعه على الابتداء.

والقسم الثالث: ما يجوز فيه الوجهان: النصب والرفع، والنصب أرجح.

والقسم الرابع: ما يجوز فيه الوجهان، والرفع أرجح.

والقسم الخامس: ما يجوز فيه الوجهان على السواء.

فسيذكر ابن مالك لنا هذه الأقسام الخمسة كلها -إن شاء الله.

عندك سؤال؟

طالب: (@٠٠:٤٢:١١)

الشيخ: إعراب **(فعلًا)** في البيت: هذا مفعولٌ به مقدَّم، **(شغَل فعلًا)** ما قال شغله، لكن نصب...

طالب: (@٠٠:٤٢:٣٨)

الشيخ: هو يقول: **(إن مضمر اسمٍ سابقٍ شغل فعلًا)** هذا المراد، عن جر ومجرور، يعني: شغل هو فعلًا، فالفعل هو المفعول به هنا، لكنه تقدم، لكن النصب على الاشتغال في البيت الثاني في قوله: **(فالسابق انصبه)** يعني: انصب السابق انصبه.

ذكرنا هذه الأقسام الخمسة، ونظر في كلام ابن مالك؛ لأن سيذكرها قسمًا قسمًا، فقال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في القسم الأول، قال:

والنصبُ حَتْمٌ إنْ تَلَا السابقُ مَا يَخْتَصُّ بالفعْلِ كإنْ وحَيْثُمَا

في هذا البيت ذكر وجوب النصب على الاشتغال، يقول: يجب نصب هذا الاسم المتقدم على الاشتغال. متى؟ إذا وقع هذا الاسم بعد ما يختص بالفعل، هذا الاسم المنصوب على الاشتغال وقع بعد أداة، هذه الأداة لا يقع بعدها إلا فعل، والأدوات التي لا يقع بعدها إلا فعل مثل: أدوات الشرط، والتحضيض "هلَّا"، والعرض "ألا"؛ هذه واضحة. وأيضًا مما لا يقع بعده إلا فعل: أدوات الاستفهام إذا وقع بعدها اسمٌ وفعلٌ سوى الهمزة، أدوات الاستفهام مثل: "هل"، لو جاء بعدها اسم وفعل حينئذٍ لا بد أن تقدم الفعل، فتقول مثلًا: "هل حضر أبوك؟" ولا تقول هل أبوك حضر؟ هذا لا يجوز عند جمهور النحويين، مثل (@١٤:٤٥:٠٠) ما لو وقع بعدها اسمين، ما في إشكال، هل أبوك حاضر؟ أو هل حاضرٌ أبوك؟ إنما في الفعل، لكن لو وقع بعد أداة الاستفهام اسم وفعل، فالفعل لا بد أن يلي أداة الاستفهام سوى الهمزة؛ فالهمزة لا يجوز فيها الوجهان كما سيأتي.

فعلى ذلك.. لو قلت مثلًا في الشرط -أدوات الشرط معروفة، مثل: "إن وحيثما" التي مثَّل بهما ابن مالك، وأدوات الشرط مثل: "من وما ومهما ومتى" تعرفون أدوات الشرط.

نأخذ "إن" تقول: "إن أكرمت محمدًا أكرمته"، هذه جملة فعلية: فعل وفاعل ومفعول به، قدِّم محمدًا يعني (@١١:٤٦:٠٠) للاشتغال في هذه الجملة، ستقول: "إن محمدًا أكرمتَه أكرمتُه" أصل الجملة: "إن أكرمت محمدًا أكرمته"؛ يعني يريد فقط فعل الشرط اللي هي "أكرمت محمدًا"، اقلبها إلى أسلوب اشتغال، ستقول: "إن محمدًا أكرمتَه أكرمتُه" هنا "محمدًا أكرمتَه" الواقعة فعلًا

للشرط، هنا يجب أن تنصب على الاشتغال؛ لأن محمدًا وقعت بعد "إن"، وإن أداة الشرط لا يكون بعدها إلا فعل، فيجب أن يكون التقدير قدِّر للتقدير في "إن محمدًا أكرمتَه أكرمتُه" التقدير: إن أكرمت محمدًا أكرمتَه أكرمتُه، يجب.

وكأن تقول مثلًا: "متى تدرس النحو تستفد" الكلام الآن على فعل الشرط، تدرس النحو، اقلبه إلى أسلوب اشتغال: "متى النحو تدرسه تستفد"، هنا "النحو" منصوب على الاشتغال، يجب أن تنصبه على الاشتغال؛ لأن "متى" أداة شرط هنا لا بد أن يكون بعدها فعل، يعني "متى تدرس النحو تدرسه تستفد".

التحضيض بـ "هلَّا"، تقول: "هلَّا أكرمت محمدًا"، لو أردت أن تقلب إلى الاشتغال ستقول: "هلَّا محمدًا أكرمته"، ماذا لك في محمدًا هنا؟ ليس لك إلا وجوب النصب على تقدير "هلَّا أكرمت محمدًا أكرمته"؛ لأن "هلَّا" لا يقع بعدها إلا فعل.

والعرض بـ "ألا"، تقول: "ألا زرت زيدًا" ثم تقلبه إلى أسلوب اشتغال: "ألا زيدًا زرته".

والاستفهام، تقول: "هل أكرمت محمدًا؟"، "هل" جاء بعدها الفعل ثم الاسم، "هل أكرمت محمدًا؟" اقلبه إلى اشتغال: "هل محمدًا أكرمته؟"، ولا يجوز لك أن تقول هل محمدٌ أكرمته؟؛ لأنك لو قلت محمدٌ صار مبتدأ، فهو لياء الاستفهام، وعندك فعل، فيجب أن تقول: هل محمدًا أكرمته؟ على تقدير "هل أكرمت محمدًا أكرمته؟".

القسم الثاني: وهو وجوب الرفع، قال فيه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وإنْ تـلا السـابقُ مـا بالإبْتـدا ... يَخْـتَصُّ فـالرفْعَ التَزِمْـهُ أَبَـدَا
كـذا إذا الفعـلُ تَـلا مـا لـمْ يَـرِدْ ... مـا قبـلُ مَعمـولًا لِمَـا بعـدُ وُجِـدْ

في البيت الثاني رواية أخرى وهي الأشهر في نُسخ [**ألفية ابن مالك**]، ولفظها:

كـذا إذا الفعـل تـلا مـا لـم يـرد مـا قبلـه معمـولا مـا بعـدُ وُجـد

ومعناهما واحد، ذكر ابن مالك لنا في هذين البيتين موضعين يجب فيهما رفع الاسم السابق:

الموضع الأول -هو شبيه بوجوب النصب- الموضع الأول: أن يقع الاسم السابق بعد أداةٍ، هذه الأداة لا يليها إلا اسم. إذن.. يجب أن تجعل هذا الاسم مبتدأً لكي يلي هذه الأداة اسم.

الأدوات التي يجب أن يليها اسم:

مثل: إذا الفجائية، ليست "إذا" الظرفية التي بمعنى وقت، لا، إذا الفجائية الدالة على مفاجئة.

ومثل: لام الابتداء.

تقول مثلًا: "خرجتُ، فإذا زيدٌ يضربه عمرٌو"، هذا مثاله المشهور، تقول: "قرأتُ، فإذا الثقافة وجدتها في القراءة"، القراءة مبتدأ مرفوع ولا تنصب هنا على الاشتغال.

وكذلك لام الابتداء؛ لو قلنا: محمدٌ أحبه، يجوز لك فيها الاشتغال؟ نعم، تقول: محمدًا أحبه، لكن لو قلنا: لمحمدٌ أحبه، هذه لام الابتداء الداخلة على المبتدأ "لمحمدٌ أحبه"، هنا يجوز لك الاشتغال ولَّا يجب الرفع؟ يجب الرفع؛ لأن اللام لام تدخل على المبتدأ.

طالب: (@٠٦:٥٢:٠٠)

الشيخ: اسمها لام الابتداء، ومعناها: التوكيد، إلا إن دخلت بعد "إن" فإنهم

يؤخرونها عن الابتداء إلى الخبر ويسمونها اللام المزحلقة، مثل: "إن محمدا لمجتهد".

الموضع الثاني الذي يجب فيه الرفع -رفع الاسم السابق-: إذا جاء بين هذا الاسم السابق وبين الفعل جاء بينهما أداة، هذه الأداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، في أدوات في اللغة العربية حاجزة، يسمونها الأدوات التي لها الصدارة، يعني إذا جاءت لا بد أن تكون هي في البداية -البداية في جملتها- قد يتقدم عليها شيء آخر لكن ليس من جملتها ما في إشكال، لكن جملتها هي لا يجوز أن يتقدم عليها شيء منها، الألفاظ والأدوات التي لها الصدارة؛ هذه الأدوات التي لها الصدارة لا يمكن أن يعمل شيءٌ بعدها في شيءٍ قبلها، مثل: أدوات الاستفهام، ومثل: أدوات الشرط، ومثل: "ما" النافية؛ هذه أدوات لها الصدارة، فإذا جاءت بين الاسم المتقدم وبين الفعل، لا يمكن حينئذٍ أن تنصب هذا الفعل بالاشتغال.

مثال ذلك: لو قلنا مثلًا: "محمدٌ هل أكرمته؟" "محمدٌ" مبتدأ، "وهل أكرمته؟" جملة فعلية خبر.

"أكرمته" هنا فعل وفاعل ومفعول به، و "محمدٌ" مبتدأ، هل يجوز أن نجعله مفعولًا به بفعل محذوف؟ لو نصبناه على الاشتغال لكان مفعولًا به، أين ناصبه؟ هو الفعل المقدَّر ولَّا الفعل الذي بعد أداة الاستفهام؟ ما الذي سينصب هذا الاسم المرفوع على الاشتغال؟ الفعل الظاهر ولَّا فعل محذوف؟ هو الفعل المحذوف، هذا الفعل المحذوف ما الذي دلَّ عليه؟ دلَّ عليه الظاهر، وأداة الاستثناء حاجز، لا يمكن أن ينفذ منها شيءٌ بعدها إلى ما قبلها حتى ولو إشارة؛ فهو لا يعمل فيما قبلها ولا يشير إلى شيء؛ لأن هذا جملة جديدة ما لها أي علاقة بما تقدم، وإلا ما كان لها الصدارة، كذا العرب تفعل، فتقول: "محمدٌ هل ضربتهُ؟" هنا لا يجوز إلا الرفع؛ لوجود أداة الصدارة أو الحاجز بين الاسم السابق

وبين الفعل.

وكذلك في الشرط، لو قلت مثلًا: "محمدٌ إن تكرمه أُكرمهُ"، طيب.. محمدٌ مبتدأ مرفوع، هل يصح أن تجعله منصوبًا على الاشتغال ويكون الفعل تُكرمهُ الذي بعد "إن" دالًّا على هذا الفعل المحذوف؟ لا يجوز.

نحن انتهينا -يا إخوان- من القسم الأول: وجوب النصب، وانتهينا من القسم الثاني: وجوب الرفع، ثم ننتقل إلى **القسم الثالث: وهو ما يجوز فيه الوجهان: النصب والرفع، والنصب أرجح**. وفيه يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

واخْتِيرَ نَصْبٌ قبلَ فِعْلِ ذِي طَلَبْ ... وبعدَ ما إيلاؤُهُ الفعلَ غَلَبْ

وبعدَ عاطفٍ بلا فَصْلٍ على ... معمولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أوَّلا

ذكر هنا ثلاثة مواضع يجوز فيها الوجهان -والنصب أرجح-:

الموضع الأول: إذا كان الفعل طلبيًّا، بأن دلَّ على أمر أو نهي أو دعاء.

الفعل إذا دلَّ على أمرٍ أو نهيٍ أو دعاءٍ يسمى "فعلًا طلبيًّا"، وهذا قوله: (**واخْتِيرَ نَصْبٌ قبلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ**)؛ كقولك: "محمدًا أكرمه"، ويجوز: محمدٌ أكرمه، والأرجح هو النصب، وتقول: "محمدًا لا تضربه"، ويجوز "محمدٌ"، وتقول: "اللهمَّ عبدَك ارحمهُ"، ويجوز "اللهمَّ عبدُك ارحمهُ"، وتقول: "يا اللهُ فضلَك لا تحرمنا منه"، ويجوز: "فضلُك لا تحرمنا منهُ".

والموضع الثاني الذي يترجح فيه النصب:

يقول: إذا وقع هذا الاسم السابق بعد أداة، هذه الأداة يقع بعدها الفعل والاسم، لكن الأغلب: أن يقع بعدها فعل؛ فلهذا ننصب الاسم لكي يكون منصوبًا بفعلٍ محذوف، فتكون الأداة حينئذٍ متلوَّةً بفعل على الأغلب فيها، مثل: همزة الاستفهام، سبَّقنا الكلام على أدوات الاستفهام، وأنها إذا تُليت بفعلٍ واسمٍ

فيجب أن يتلوها الفعل، قلنا: سوى الهمزة، همزة الاستفهام إذا تُليت بفعلٍ واسمٍ مثل: أجاء محمد، أو أأكرمت محمدًا، يجوز أن تأتي بالفعل أولًا فتقول: أَضربت محمدًا؟ أو أن تأتي بالاسم فتقول: أمحمدٌ ضربته؟ لكن الأكثر في همزة الاستفهام أن يليها الفعل، فلهذا الأفضل والأكثر: أن تقول: أضربت محمدًا؟ فإن بنيت على الاشتغال ستقول: أمحمدًا ضربته؟ ويجوز لك الرفع؟ نعم يجوز، فتقول: أمحمدٌ ضربته؟

طالب: (@١:٠٠:٧)

الشيخ: نعم، يكون مبتدأ فتكون الهمزة متلوةً باسم، هذا جائز قليلًا.

الموضع الثالث الذي يترجح به النصب: إذا وقع هذا الاسم السابق بعد عاطف، والعاطف هذا بعد جملة فعلية.

مثل: "جاء محمدٌ وزيدًا أكرمته"، وزيدًا أكرمتُه، الواو هذه عاطفة؛ عطفت على ماذا؟ على جملة فعلية، يجوز أن تنصب فتقول: "وزيدًا أكرمته" على الاشتغال، ويجوز أن ترفع على الابتداء فتقول: "جاء محمدٌ وزيدٌ أكرمته"، أيهما أرجح؟ يقول: النصب، لماذا كان النصب هنا أرجح؟ لأنك إذا نصبت صارت الجملة فعلية أو اسمية؟ صارت فعليةً معطوفةً على فعلية، والتوافق هو المقدَّم، وإذا قلت: "زيدٌ" صارت جملة اسمية.

طالب: والواو؟

الشيخ: حرف عطف، عطفت جملة على جملة.

طالب: (@١:١:٣٨)

الشيخ: لا، لا، هنا عطف، "جاء محمدٌ وزيدٌ أكرمته" عطفت الجملة الثانية على الأولى، الاستئناف إذا كان ما في علاقة بينهما، تكون استئنافية أو تكون حالية،

لكن هنا لا، جملتان، عطفت الثانية على الأولى.

القسم الرابع: ما يجوز فيها الوجهان: الرفع والنصب، والرفع أرجح، وفي ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وإن تَلَا المعطوفُ فِعْلًا مُخْبَرَا   بِهِ عن اسم فاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا

يقول: إذا وقع هذا الاسم السابق بعد عاطف، هذا العاطف عطف على ماذا؟ عطف على جملةٍ اسميةٍ مخبرٍ عنها بفعل؛ كأن تقول: "محمدٌ جاء وزيدًا أكرمته"، محمدٌ جاء، محمدٌ مبتدأ، والخبر الجملة الفعلية "جاء"، ثم قلت: وزيدًا أكرمتُه، لك أن تنصب فتقول: وزيدًا أكرمته، ولك أن ترفع -وهو الأرجح- فتقول: وزيدٌ أكرمتُه، لماذا رجَّح هنا الرفع؟ لأنك إذا رفعت ترى الجملة الاسمية، فعطفت الجملة الاسمية على جملةٍ اسمية، وجوَّزوا النصب؛ لأن الجملة الاسمية السابقة هنا فيها رائحة الفعل؛ لأن الخبر فعل.

وتقول: "الكتابُ يفيد قارئه، والجهل يتركه العاقل"، تنصب على الاشتغال أو ترفع أم الوجهان جائزان؟ جائزان، والأرجح الرفع؛ لأن الجملة السابقة جملة اسمية "الكتاب يفيدُ صاحبه"، فترفع لتكون جملة اسمية معطوفة على جملة اسمية، ولو كانت الجملة الأولى فعلية، يعني لو قلنا: "يفيدُ الكتابُ قارئهُ، والجهل يتركه العاقل" فما المقدَّم والأرجح؟ النصب، لتكون جملة فعلية معطوفة على جملةٍ فعلية، يعني أن الأرجح: هو ما يجعل المعطوف والمعطوف عليه من جنسٍ واحد، يا اسمية أو فعلية.

طالب: (@١:٤:٤٤)

الشيخ: إذا وقع الاسم بعد عاطفٍ على جملةٍ اسمية مخبرٍ عنها بفعل، كما قال ابن مالك قال:

وإن تَـلَا المعطـوفُ فِعْـلًا مُخْبَـرَا ... بـهِ عـن اسـم فـاعْطِفَنْ مُخَيَّـرَا

يعني اسم أُخبر عنه بفعل.

طالب: (@١:٠٥:٠٧)

الشيخ: قلنا: إذا قلت "محمدٌ جاء وزيدًا أكرمته"، إن رفعت كان الأرجح؛ لكي تعطف جملةً اسمية على جملةٍ اسمية، وإن نصبت يجوز ولّا ما يجوز؟ يجوز، ما الذي جوَّزه؟ كون المبتدأ مخبرٌ عنه بالفعل، يعني هذه جملة اسمية، نعم جملة اسمية، لكن فيه رائحة الفعل؛ لأن الخبر فعل.

طالب: (@١:٥:٥٣)

الشيخ: لو قلت "محمدٌ مجتهدٌ وزيدًا أكرمتَه" أو "وزيدٌ أكرمتُه" هنا ماذا يجوز لك؟ يجوز الرفع والنصب، إلا أن النصب ضعيف، ليس جائز.

طالب: (@١:٠٦:١٨)

الشيخ: هذا هنا ضعيف، هذا لأنه سيدخل حينئذٍ في القسم... آخر الأقسام.

القسم الخامس: ما يجوز فيه الوجهان والرفع أرجح...

نعيد القسم الرابع.. ماذا قلنا في القسم الرابع؟ القسم الرابع: ما يجوز فيه الوجهان على السواء، ابن مالك قدَّم هذا القسم وأخَّر القسم الرابع.

في القسم الرابع: هو ما يجوز فيه الوجهان على السواء، وهو الذي شرحناه قبل قليل: إذا عطفت على جملة اسمية مخبر عنها بفعل، فحينئذٍ لك في هذا الاسم أن ترفع مراعاةً للجملة الاسمية، ويجوز لك أن تنصب مراعاةً للخبر الذي هو فعل، هنا يجوز لك الوجهان على السواء من دون ترجيح، إما أن تعطف على الجملة الكبرى أو تراعي الجملة الصغرى.

أما القسم الخامس: فهو ما يجوز فيه الوجهان والرفع أرجح، يقول فيه ابن مالك:

والرفْـعُ في غيــرِ الــذي مَــرَّ رَجَــحْ فمــا أُبــيحَ افْعَــلْ ودَعْ مــا لــمْ يُــبَحْ

يعني يقول كل مسألة بعد ذلك لا تدخل في وجوب النصب ولا وجوب الرفع ولا رجحان النصب ولا الاستواء فإن الرفع فيها هو الأرجح؛ كقولك: "محمدٌ أكرمته"، "محمدٌ أكرمته" ليست من مواضع الوجوب، لم يتقدم أداة لا يليها إلا الفعل، وليست من أدوات وجوب الرفع، لم تتقدم أداة لا يليها إلا اسم، وليست من مواضع رجحان النصب؛ لأن الفعل هنا ليس طلبيًّا وإنما ماضي "محمدٌ أكرمته"، وليست من الاستواء يعني: لم تتقدم عليها جملة اسمية والخبر فعل.

إذن.. ما الذي يجوز لك في "محمدٌ أكرمته"؟ الرفع والنصب، إلَّا أن الرفع أوْلى.

لماذا كان الرفع أوْلى؟ قالوا: لأن الرفع حينئذٍ لا يحتاج إلى تقدير.

وإذا نصبت "محمدًا أكرمته" ستحتاج إلى تقدير محذوف، وما لا يحتاج إلى تقدير مقدمٌ على ما يحتاج إلى تقدير.

فإذا انتهينا من هذه الحالات الخمس أو الأقسام الخمسة نقول **ملحوظةً مهمة**، وهي: أنه ما سوى حالات الوجوب... -نقول: إن حالات الجواز الثلاثة ما ذكرناه فيها هو من حيث الصناعة النحوية؛ فإن كان للمتكلم قصدٌ يقصد إليه، فالبلاغة والفصاحة حينئذٍ تقتضي أن يراعي المتكلم ما يقصد إليه -ما يريده- يعني إذا كان المتكلم يقصد التأكيد والمبالغة في هذه الأقسام الثلاثة: الاستواء، أو رجحان الرفع، أو رجحان النصب، إذا كان يقصد المبالغة والتأكيد -تأكيد الأمر- فحينئذٍ نقول: الأفصح لك والأكثر والأوْلى: أن تنصب أو ترفع أو الوجهان

مستويان؟ نقول: لا، هنا الأفضل والأوْلى والأفصح النصب؛ لكي يكون الكلام جملتين، فتؤكِّد، وإذا كان المتكلم لا يقصد ذلك وإنما يقصد مجرد الإخبار، يريد فقط مجرد أن يخبر عن إكرامه لمحمد، فالأفصح حينئذٍ والأوْلى الرفع أم النصب؟ الرفع، حتى ولو كان الكلام من مواضع رجحان النصب.

يعني لو قلنا مثلًا: "محمد أكرمه" الفعل هنا طلبي، ما أفضل والأوْلى والأفصح للمتكلم؟ نقول: إن كان يقصد مجرد الإخبار فيرفع، وإن كان يقصد التأكيد فالأفصح له والأحسن أن ينصب، وإن كان لا يقصد شيئًا من ذلك فيجوز لك في النحو أن ترفع وأن تنصب، إلا أن الأفصح في الصناعة النحوية أن تنصب.

وكذلك في "محمدٌ أكرمته"، "محمدٌ أكرمته" هذا من مواضع رجحان الرفع، تقول: لا، إذا كنت تقصد التأكيد فالنصب هنا أفصح "محمدًا أكرمته"، كما في لآيات التي قرأناها: ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَاۗ﴾ [النحل:٥] هنا (**خلقها**) فعل ماضي، ومع ذلك.. نصب على الاشتغال؛ لأن المعنى هنا يناسبه الاشتغال، يعني التأكيد، وإذا كنت تريد مجرد الإخبار فالأفصح والأفضل والأوْلى أن ترفع، فتقول: "محمدٌ أكرمته"، فإن لم تقصد شيئًا من ذلك ففي الصناعة النحوية يجوز لك الرفع والنصب، إلا أن الرفع أفضل لكي تتخلص من التقدير.

يبقى لنا ثلاثة أبيات ليس فيها شيء جديد، فلعلَّنا نشرحها بسرعة، قال ابن مالك بعد ذلك:

وفَصْلُ مشغولٍ بحَرْفِ جَرِّ ... أو بإضافةٍ كوَصْلِ يَجْرِي

يقول: الاشتغال لكل الأحكام السابقة يجري، سواءٌ كان الضمير متصلًا بالفعل كـ "زيدًا أكرمه"، أو كان متصلًا بحرف الجر كـ "زيدًا مُرَّ به"، أو كان متصلًا بمضافٍ إليه، نحو: "زيدًا أكرم أباه"، الحكم في كل ذلك واحد من حيث وجوب النصب أو وجوب الرفع أو جواز الوجهين، يقول الأحكام واحدة في كل

ذلك.

ثم يقول ابن مالك:

وسَوِّ في ذا البابِ وَصْفًا ذا عَمَلْ بالفِعْلِ إنْ لَمْ يكُ مانعٌ حَصَلْ

يقول في هذا البيت: كل الأمثلة السابقة التي ذكرناها كان الناصب فيها فعلًا، وفي حكم هذا الفعل الأسماء المشتقة العاملة عمل الفعل -التي يسميها بالأوصاف والمفرد: وصف- الوصف الأوصاف: هي الأسماء المشتقة التي تعمل عمل الفعل، وهي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة وصيَغ المبالغة، هذه الأسماء المشتقة العاملة عمل فعلها أو الأوصاف، وهذه تعمل عمل فعلها؛ يعني ترفع الفاعل كفعلها وتنصب المفعول به كفعلها. يقول: حكمها كحكم الفعل في الاشتغال، فإذا قلت في الفعل: "محمد أنا أكرمته" فيجوز لك الاشتغال "محمدًا أنا أكرمته"، والرفع "محمدٌ أنا أكرمته"، كذلك لو أتيت بالوصف مِن أكرم وهو "مُكرم"، أكرم يُكرم فهو مُكرم، فتقول حينئذٍ بالاشتغال: "محمدًا أنا مُكرمه"، وبالرفع: "محمدٌ أنا مُكرمه"، يجوز لك الوجهان؛ لأن الوصف كالفعل في العمل.

وتقول: "الفقيرُ أنا كسوته"، وتنصب على الاشتغال فتقول: "الفقيرَ أنا كسوته".

هات اسم الفعل مِن كَسى يكسو فهو كاسٍ، كذلك كاسٍ كَسَسْها (@٣٧:١٦:١) في الفعل، تقول: "الفقيرُ أنا كاسيهِ"، وتنصب على الاشتغال فتقول: "الفقيرَ أنا كاسيهِ".

الخلاصة: أن الأوصاف التي تعمل عمل فعلها وهي أسماء تأخذ حكم الفعل في [باب الاشتغال].

وقوله في آخر البيت: (إن لمْ يكُ مانعٌ حَصَلْ)، يقول: إذا كان هناك مانع يمنع

عمل هذه الأوصاف -عمل فعلها- فحينئذٍ ما تعمل عمل الفعل في الاشتغال كما أنها لا تعمل عمل الفعل في غيره، وهذا سيأتي بيانه وتفصيله عندما نتكلم على الأسماء العاملة عمل فعلها، يتكلم عن اسم الفاعل واسم المفعول، نعرف متى تعمل عمل الفعل ومتى لا تعمل عمل الفعل.

وأخيرًا يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وعُلْقَةٌ حاصلةٌ بتَابِعِ كعُلْقَةٍ بنفسِ الاسم الواقعِ

يقول: سواءٌ قلت "محمدًا أكرمه" أو قلت: "محمدًا أكرم أباه"، يعني سواءً الفعل اشتغل بضميره أو اشتغل بسببه -كما شرحنا في البداية- يقول: الحكم واحد.

(**وعُلْقَةٌ حاصلةٌ بتَابِعِ**) يعني: مضاف إلى اسمٍ يتعلق بالاسم السابق (**كعُلْقَةٍ بنفسِ الاسمِ الواقعِ**) يعني: كالضمير العائد إلى الاسم السابق مباشرة، وهذا شرحناه بأمثلته من قبل، هذا كل ما يتعلق بهذا الباب الظريف الطريف [**باب الاشتغال**]، وما ذكرت من شواهده القرآنية إلا قليلًا.

هل هناك من سؤال يا إخوان؟

طالب: يقول ابن مالك (@١:١٨:٤٧)

الشيخ: قول ابن مالك: (**فما أُبيحَ افْعَلْ ودَعْ ما لَمْ يُبَحْ**)، هذا من الحشو، يعني فقط لإكمال البيت، وإلا ليس فيه حكمٍ نحوي، وهذا من النوادر في [**ألفية ابن مالك**]، يكون الحشو في [**ألفية ابن مالك**] نادر. **الحشو يعني**: الكلمات التي ما تحمل أحكامًا نحوية.

طالب: (@١:١٩:١٥)

الشيخ: نعم، في مسائل الجواز قلنا: الأفصح والأبلغ: أن تأخذ بالمعنى...

الدرس الحادي والأربعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، الصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد...

فحيَّاكم الله وبيَّاكم في ليلة الاثنين، الثامن عشر من شهر المحرم من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة المصطفى ﷺ ونحن في جامع الراجحي في مدينة الرياض في حي الجزيرة نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس الحادي والأربعين من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ونسأل الله ﷻ أن يجعل أعمالنا كلها خالصة وأن يجعل شرحنا مفهومًا وأن يلقي فيه البركة وأن ينفعنا به في الدنيا والآخرة؛ إنه على كل شيءٍ قدير.

توقفنا عند الكلام -يا إخوان- على باب [**تعدِّي الفعل ولزومه**] بعد أن انتهينا في الدرس الماضي من الكلام على باب [**الاشتغال**]، فكلامنا في هذا الدرس -إن شاء الله- سيكون على باب [**تعدِّي الفعل ولزومه**].

وفي البداية نقرأ ما قاله ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أبيات، وهي أحد عشر بيتًا، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٦٧. عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ ... هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ

٢٦٨. فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ ... عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ
٢٦٩. وَلاَزِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى وَحُتِمْ ... لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِمْ
٢٧٠. كَذَا افْعَلَلَّ والْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا ... وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا
٢٧١. أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى ... لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا
٢٧٢. وَعَدِّ لاَزِمًا بِحَرْفِ جَرِّ ... وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ
٢٧٣. نَقْلاً وَفِي أَنَّ وَأَنْ يَطَّرِدُ ... مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا
٢٧٤. وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَمَنْ ... مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ
٢٧٥. وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا ... وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى
٢٧٦. وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرّ ... كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرْ
٢٧٧. وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا ... وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

يتكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات على

تعدِّي الفعل ولزومه

وسيذكر أيضًا في هذا الباب الكلام على المفعول به؛ فلهذا لن يعقد للمفعول به بابًا في المفاعيل؛ لأن الكلام عليه سيكون في هذا الباب.

والأفعال -كما تعرفون يا إخوان- من حيث التعدي واللزوم قسمان:

الأول: الفعل المتعدِّي.

والثاني: الفعل اللازم.

فالفعلُ المتعدِّي: هو ما يصل بنفسه إلى مفعوله، أي: لا يحتاج إلى حرف جر، نحو: أكرم، تقول: "أكرم محمدٌ أباه"، وضرب، وأخذ، وأكل، وشرب، وسمع، وأبصر، وغير ذلك. ويسمى الفعل المتعدِّي والفعل الواقع والفعل المجاوز.

والنوع الثاني: **هو الفعل اللازم**: ويشمل ما ليس له مفعولٌ به، نحو: "مات

محمد، وجاء محمد، وذهب محمد" ونحو ذلك، ويشمل ما يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر، نحو: "مررتُ بمحمد، وذهبت بمحمد، وصليت في المسجد، وعجبت من زيد، وغضبت على زيد".

ولهذا يقول بعضهم في الفعل اللازم: الفعل اللازم هو الذي لا يصل إلى مفعوله بنفسه، أو هو الذي لا ينصب مفعولًا به، فإذا قلنا إن الفعل اللازم هو الذي لا ينصب مفعولًا به، فإنه حينئذٍ يشمل النوعين السابقين، سواءٌ ليس له مفعول أصلًا أو له مفعول ولكنه وصل إليه بحرف الجر.

وقد ذكرنا من قبل -في باب نائب الفاعل- أن الفعل اللازم إذا لم يتعدَّى بحرف جر -نعني الفعل اللازم الذي ليس له مفعولٌ به؛ كذهب محمد، وجاء، ونام، ومات- هذا لا يمكن أن يُبنى للمجهول؛ لأنه ليس هناك ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه، أما الفعل اللازم الذي يتعدى إلى مفعوله بحرف جر؛ كـ "مررت بزيد، وغضبت على زيد"، فهذا يمكن أن يُبنى للمجهول، فتقول: "مُرَّ بزيد، وغُضب على زيد" ونحو ذلك، فإذا بُني للمجهول فقد سبق الكلام على أن الذي ينوب عن الفاعل حينئذٍ عند المحققين هو المجرور فقط؛ لأن المجرور في الحقيقة هنا هو مفعوله، إلا أن الفعل ضعُف عن أن يصل إلى مفعوله بنفسه، فقُوي بحرف الجر.

ويسمى هذا الفعل اللازم: الفعل اللازم، والفعل القاصر، والفعل غير المتعدي.

إذن.. فالأفعال من حيث التعدي واللزوم قسمان:

- متعدٍ.
- ولازم.

وهذه قسمة الجمهور، وزاد بعض العلماء كابن هشام قسمًا ثالثًا؛ وهو القسم

الذي لا يوصف بتعدٍّ ولا لزوم، يعني باب [**كان وأخواتها**] أي: الأفعال الناقصة؛ فهي لا توصف بأنها متعدية ولا بأنها لازمة، إلا أنهم يقولون: إنها في حكم المتعدية؛ لأن اسمها في حكم الفاعل وخبرها في حكم المفعول به.

وزاد بعض العلماء كابن مالك قسمًا رابعًا في هذه القسمة؛ وهي الأفعال التي تتعدى بنفسها وبحرف جر معًا -يعني في وقتٍ واحد- وهذه هي أفعالٌ قليلة سماعية؛ كـ "شكر، ونصح"، تقول: "شكرتُ لزيد وشكرته، ونصحتُ لزيد ونصحته".

فإن قيل بعد ذلك كيف نميز بين النوعين المتعدي واللازم؟ كيف يكون التمييز بينهما؟

فالجواب على ذلك في بيت ابن مالكٍ الأول؛ إذ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ ... هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ

فـ (**علامة الفعل المعدَّى**) هو أن تصل به هاء، هذه الهاء -يعني هاء الضمير- تعود إلى غير مصدر الفعل، كأن تقول: الباب فتحته، أو القلم أخذته، أو المسجد بنيته، أو محمد أكرمته. فقولك: "محمد أكرمته" الفعل "أكرم" اتصلت به الهاء، وهذه الهاء عائدة إلى محمد، ليست عائدة إلى مصدر أكرم وهو الإكرام. إذن.. فهذه الهاء تدل على أن الفعل هنا متعدي، وقيَّدنا الهاء أو وقيَّد ابن مالك الهاء بكونها لغير المصدر؛ لأن هاء المصدر تتصل بالفعل اللازم وتتصل بالفعل المتعدي، فتقول مثلًا: الجلوس جلسته، والقيام قمته. وهذان فعلان لازمان، ما تقول "الكرسي جلسته"، لو أردت أن تعيد الهاء إلى غير المصدر ما تقول "الكرسي جلسته"، لكن الجلوس جلسته؛ لأن معنى "الجلوس جلسته" يعني: جلست جلوسًا؛ لأن الضمير بمعنى مرجعه؛ كأنك قلت "جلست جلوسًا، أو جلست الجلوس"، وهذا جائز؛ فلهذا اشترط أن تكون هذه الهاء غير راجعةٍ إلى

المصدر.

وبعد أن ميَّز ابن مالكٍ لنا بهذه العلامة بين الفعل المتعدي والفعل اللازم، ذهب يتكلم بعد ذلك على حكم الفعل المتعدي وحكم الفعل اللازم، فبدأ بالكلام على الفعل المتعدي، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ　　　عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ

يقول: الفعل المتعدي حكمه: أنه ينصب مفعوله بنفسه، يصل إلى مفعوله بنفسه فينصبه؛ كأن تقول: "تدبرت الكتب"، تدبرتُ: فعلٌ وفاعل، والكتبَ: مفعولٌ به.

وتقول: "بنيتُ مسجدًا، وأكرمتُ زيدًا، وأخذتُ قلمًا، وأبصرتُ عمرًا"، وهكذا، تجد أن هذه الأفعال قد وصلت بنفسها إلى مفاعيلها ونصبتها.

فإن ناب هذا المفعول عن الفاعل -ولا يكون ذلك إلا مع الفعل المبني للمجهول- كأن تقول: "بُني المسجدُ، أو تُدُبِّرت الكتبُ"، فإن المفعول به حينئذٍ يكون مرفوعًا؛ لأنه سينوب عن الفاعل ويُعرب نائب فاعلٍ مرفوعًا.

والأفعال المتعدية -كما تعرفون- ثلاثة أنواع:

- **فالنوع الأول**: الفعل المتعدي إلى مفعولٍ واحد، كالأمثلة السابقة: أكرمتُ زيدًا وبنيت مسجدًا.

- **والنوع الثاني**: الفعل المتعدي إلى مفعولين؛ **وهذا النوع على دربين**:

الدرب الأول: ما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهذا باب [**ظنَّ وأخواتها**] ودرسناه، تقول: ظننت محمدًا قائمًا.

والدرب الثاني مما ينصب مفعولين: ما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ

والخبر، وهذا باب [**أعطى وأخواتها**] أو باب [**كسى وأخواتها**] أي: أفعال الإعطاء، تقول مثلًا: أعطيت زيدًا مالًا، وكسوته ثوبًا، وملَّكته بيتًا، ووهبته مالًا، ومنحته جائزةً، وفهَّمته النحو وعلمته المسألة؛ كل هذه الأفعال من باب [**أعطى وكسى**]؛ لأن المفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، تقول: "ملَّكته مالًا" يعني: ملَّكت محمدًا مالًا، ثم لا تقول محمدٌ مالٌ، وهكذا.

- **والنوع الثالث من الأفعال المتعدية**: الفعل المتعدي لثلاثة مفاعيل؛ وهو باب [**أعلم وأرى**] وسبق شرحه من قبل.

وبعد أن ذكر ابن مالك حكم الفعل المتعدي، ذهب يذكر لنا حكم الفعل اللازم وشيئًا من أنواعه، فقال:

وَلاَزِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى وَحُتِمْ ... لُزُومُ أَفْعَالِ الْسَّجَايَا كَنَهِمْ
كَذَا افْعَلَلَّ والْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا ... وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا
أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى ... لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا

بيَّن في هذه الأبيات حكم الفعل اللازم، ثم ذكر شيئًا من أنواع الفعل اللازم، فحُكم الفعل اللازم: أنه يلزم الفاعل ولا يتعدى -أي: لا يتعدى إلى المفعول به بنفسه، كما شرحنا هذا من قبل- وذكر بعض أنواع الفعل اللازم؛ فمن **أنواع الفعل اللازم التي ذكرها ابن مالك لنا هنا:**

أولًا: أفعال السجايا؛ يعني: الأفعال التي تدل على سجيَّة في الإنسان، على طبيعة في الإنسان، يعني وصف ثابت أو دائم ولكنه ليس بحركة، ليس من أفعال الحركات -يعني أفعال الحواس- هذا نسميه سجيَّة؛ كالكرم، كالجود، ونحو ذلك.

ومن أمثلة ذلك: شرُف، وكرُم، وظرُف، وجبُن، وشجُع، وجشُع، ونَهِم؛ هذه

كلها أفعال تدل على سجية؛ فهي أفعالٌ لازمة.

وكل فعلٍ ثلاثيٍّ عينه مضمومة مثل: "كرُم وظرُف" أي فعلٍ ثلاثيٍّ عينه مضمومة فهو لازم؛ فإن كانت عينه مفتوحةً أو مكسورةً فقد يكون متعديًّا وقد يكون لازمًا، قد يكون متعديًّا نحو: "ضرب" هذا متعدي، "جلس" هذا لازم، وكذلك مكسور العين؛ قد يكون متعديًّا كشرب "شربتُ الماء"، وقد يكون لازمًا كطرِب، إذا كان مفتوح العين أو مكسور العين قد يكون متعديًّا وقد يكون لازمًا، أما الثلاثي المضموم العين فهذا لا يكون إلا لازمًا.

النوع الثاني من أنوع اللازم التي ذكرها ابن مالك: الفعل الذي على وزن "افعلَّل أو افعملل"، قال: (**كَذَا افْعَلَلَّ والْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا**)، فالفعل إذا كان على وزن (**افعللَّ**) فهو لازم، مثل: اِقشعرَّ، اطمئنَّ، اشمئزَّ؛ وكذلك إذا كان على وزن "اِفعَمْلَلَ" ومثل له ابن مالك بـ (**اقْعَنْسَسَا**)، وكذلك: اِحْرَنْجَمَا، واِفْرَنْقَعَا، واِحْرَمْبَا. نعم، (**اقعنسسا**) يقال: "اقعنسسا البعير" إذا رفض القياد، رفض أن ينقاد معك، و"إحرنجما": تجمَّع، و"افرنقع" افرنقعت الإبل يعني: تفرَّقت، "احرمب الديك" إذا انتفش استعدادًا للقتال.

والنوع الثالث من الأفعال اللازمة التي ذكرها ابن مالك لنا: يقول: الفعل الذي يدل على نظافة أو دنس أو عرض، قال: (**وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا أو عرضًا**).

فالفعل الذي يدل على نظافة مثل: نظُف، وطهُر، ووضُأ.

والفعل الذي يدل على دنس "نجاسة" كـ نجُس، ودِنس، وقذُر، ووسِخ؛ هذه كلها أفعال لازمة، تقول: "دنس البيت" صار دنسًا، أو "وسِخ البيت" يعني: صار وسخًا، وكذلك: قذُر ونجُس.

وما دلَّ على عرض، والمراد بالعرَض: الوصف العارض، يعني: الوصف غير

الدائم، بخلاف أفعال السجايا؛ فالسجية تدل على وصفٍ دائمٍ أو غالب، أما العرض تقول: "هذا أمرٌ عارض" يعني: وصفٌ غير ثابت، لكن ليس من أفعال الحركة من أفعال الحواس، وإنما هو وصف معنوي، مثل: مرِض، وكسِل، ونشِط، واحمَرَّ، ونحو ذلك؛ هذه كلها أفعالٌ لازمة.

النوع الرابع الذي ذكره لها لنا ابن مالك من أنواع الفعل اللازم: ما كان مطاوعًا لفعلٍ متعدٍّ إلى مفعولٍ به واحد، قال: (**أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى لِوَاحِدٍ**).

والمطاوعة كنا شرحناها من قبل ونعيدها الآن بسرعة، فنقول: **المراد بالمطاوعة**: هو قبول أثر الفعل؛ إذا أوقعت الفعل على شيء، هذا الشي إما أن يقبل أثر الفعل أو لا يقبله، فإن قبِل أثر الفعل سميناه "مطاوع"(@١٦:١٩:٠٠) يعني استجابته لهذا الفعل سميناها مطاوعة.

مثال ذلك: كأن توقع الكسر على الباب فتقول: "كسرتُ الباب"، هو استجاب تأثَّر بالكسر أم ما تأثر؟ تأثره يسمى مطاوعة. طب.. إذا تأثر بالكسر ما أثره؟ انكسر، إن استجاب وطاوع انكسر.

إذن.. كسرت الباب فانكسر.

يقولون: "انكسر مطاوعٌ لكسَر"؛ لأن انكسر هو أثر كسَر.

وكذلك مثلًا: حطمت الغصن فانحطم، صرفته فانصرف، هذا الذي يسميه بالمطاوعة، فيقول هنا: إذا كان الفعل مطاوعًا لفعلٍ متعدٍّ إلى مفعولٍ واحد.

إذا كان الفعل متعدٍّ لمفعولٍ واحد مثل: "كسرته، حطمته، صرفته" فإن مطاوعه سيكون لازمًا، المطاوعة دائمًا تنقص مفعولًا، هذا متعدي لمفعول واحد، المطاوعة تنقص مفعول سيكون حينئذٍ سيكون لازمًا، وهذا سيأتي في عدة أوزان كما قلنا: كسرته فانكسر. إذن.. ما كان على وزن "انفعل" فهو لازم، مثل: انكسر،

انفتح، انتصر، انقشع؛ هذه كلها أفعالٌ لازمة، الذي على "انفعل" لازم.

وكذلك: "دحرجته فتدحرج"، دحرجت الحجر فتدحرج. إذن.. تدحرج مطاوِع دحرج، إذن.. فالفعل الذي على وزن "تفعلل" مثل: تدحرج أيضًا لازم، مثل: تدحرج الحجر، تبعثر، تبعثرت الأوراق، تفرَّق، لا، تفرَّق "تفعَّل" ليس تفعلل، لكن تبعثر وتدحرج وتزلزل؛ هذه أفعال لازمة.

طالب: (@٠٠:٢١:٥٧)

الشيخ: لا، تفكَّكت تفعَّل ليست تفعلل، انظر للثلاثي، هذه من فكَّ ثلاثي ما تكن على تفعلل.

وبعد أن بيَّن لنا ابن مالكٍ حكم اللازم وذكر لنا شيئًا من أشهر أنواعه -وإلا فهناك أنواع أخرى أيضًا للازم- قال ابن مالك بعد ذلك كله:

وَعَدِّ لازِمًا بِحَرْفِ جَرِّ

نعم، بعد أن ذكر لنا أن اللازم حُكمه: ألا يتعدى، هذا حكمه الأصلي، فإذا أردت أن تُعديه لمفعول -يعني إذا أردت أن تذكر معه مفعولًا- فإنك تعديه بحرف الجر؛ لأنه ضعيف، لا يصل بنفسه إلى مفعوله، فإذا أردت الفعل فقط تقول: "جلس محمد" فإذا أردت أن تذكر المجلوس عليه ستقول: جلس محمدٌ على الكرسي، فالكرسي مفعولٌ لجلس، إلا أن "جلس" فعلٌ ضعيفٌ لا يصل بنفسه فعُدِّي بمساعد -وهو حرف الجر- وهذا قول ابن مالك: (**وَعَدِّ لازِمًا بِحَرْفِ جَرِّ**) فقوله: (**وعدِّ**) يعني أن له مفعولًا، إلا أنه لا يصل إليه بنفسه ولكنه يصل بمساعد وهو حرف الجر.

فإذا قلت: "مررتُ بزيدٍ"، فزيدٌ مفعول أم ليس بمفعول؟ انظر: ستقول أنه ممرور، أليس ممرورًا به؟ ممرور مفعول. إذن.. فهو مفعوله.

و"جلست على الكرسي"، الكرسي مجلوسٌ عليه، مجلوس يعني مفعول.

و"ذهبت بزيد"، فزيدٌ مذهوبٌ به، يعني مفعول.

و "خرجتُ من القاعة"، فالقاعة مخروجٌ منها، فهي مفعول، وهكذا.

ثم قال ابن مالكٍ بعد ذلك:

وَعَـــدَّ لاَزِمَـــا بِحَـــرْفِ جَـــرِّ وَإِنْ حُـــذِفْ فَالنَّصْـــبُ لِلْمُنْجَـــرِّ

(وإن حُذف) حر الجر.

وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ

نَقْـــلاً وَفِـــي أَنَّ وَأَنْ يَطَّـــرِدُ مَـعْ أَمْـنِ لَـبْسٍ كَعَجِبْـتُ أَنْ يَـدُوا

ذكر في هذا البيت ونصف البيت ذكر لنا: أن حرف الجر الذي يُعد الفعل قد يُحذف، وحذفه على نوعين:

حذفٌ سماعيٌّ لا يقاس عليه؛ بل يوقف معه على النقل، وهذا الذي قال: نقلًا.

والنوع الثاني: حذفٌ قياسيٌّ مطَّردٌ يُقاس عليه، وهذا الذي قال فيه: **(وَفِي أَنَّ وَأَنْ يَطَّرِدُ)**.

لكن يُنبَّه في البداية إلى أن حرف الجر هذا الذي يقد يُحذف هذا هو حرف الجر الذي يوصل الفعل إلى مفعوله، سواءٌ كان الفعل لازمًا فيوصل الفعل اللازم إلى مفعوله، أو كان متعديًا لأكثر من مفعول، فإنه قد يصل بنفسه إلى الأول ويصل إلى الثاني بحرف جر، فيُحذف حرف الجر؛ ولهذا سنمثِّل في الأمثلة ستجد أن نمثِّل بأفعال لازمة وبأفعال متعدِّية؛ لأن حتى المتعدِّي قد يتعدى بحرف جر، فتقول مثلًا: "خفتُ من زيدٍ، وخفتُ زيدًا"، وتقول: "أكرمتُ أبي في المسجد"، هذا في مفعول به وفيه أيضًا جار ومجرور، وتقول: "رأيتُ محمدًا في البيت"، فتأتي

بمفعول به وجار ومجرور، وتقول: "أشهدتُ محمدًا على حقي"، فتعدِّيه إلى مفعول أول، ثم تذكر بعد ذلك جار ومجرور، فالكلام على حذف الجار يشمل كل ذلك.

قلنا: **حذف الجر إما أن يُحذف سماعًا نقلًا**، وبما أنه سماعيٌّ نقليٌّ إذًا سنذكر شيئًا من كلام العرب في ذلك؛ لأنه لا يُقاس عليه، فمن ذلك قول جرير:

تمرون الديارَ ولم تعوجوا   كلامكم عليَّ إذن حرامُ

يريد "تمرون بالديار" فحذف حرف الجر. لو ذكر حرف الجر لكان يقول: "تمرون بالديارِ" فيجُر، لكن هنا حذف حرف الجر، عندما حذف حرف الجر ماذا حدث؟ الذي حدث أن الفعل وصل إلى المفعول به بنفسه، هذا سماعي، لكن الشاعر عندما حذف حر الجر ماذا حدث؟ الذي حدث أن الفعل وصل بنفسه إلى المفعول به فنصبه، إذن.. فحرف الجر إذا حُذف ماذا يحدث للمجرور بعده؟ ينتصب؛ لأن الفعل حينئذٍ سيصل بنفسه وينصب، فقال: "تمرون الديارَ ولم تعوجوا" يعني: ولم تعوجوا إليَّ ولم تأتوا إليّ ولم تمروا بي.

وقال عمر بن أبي ربيعة:

غَضِبَت أن نظرت نحو نساءٍ   ليس يعرفنني مررنَ الطريق

يريد: "مررن بالطريق".

وقال المتلمِّس:

آليتُ حبَّ العراق الدهرَ أطعمهُ   والحب يأكله في القرية السوسُ

آليتُه يعني: حلفته، أقسمت، يقول: حلفت على حب العراق، أقسمت على حب العراق، آليت على حب العراق، لكنه حذف حرف الجر، فعندما حذف حر الجر "على" وصل الفعل بنفسه فنصب، فقال: "آليت حب العراق الدهر

أطعمه"؛ لأن النعمان منعه من أن يأتي للعراق ويقتري ويشتري، فغضب وقال: آليت ألَّا آتي إلى العراق وأشتري من حبه، دعوا السوس يأكل حبه.

وأقل من هذا -قلنا هذا سماعي- وأقل من هذا أن يُحذف حرف الجر ويبقى جره، هذا قليلٌ جدًّا، ومن ذلك قول الفرزدق:

إذا قيلَ أي الناس شر قبيلةٍ أشارت كليبِ بالأكف الأصابعُ

أي: أشارت إلى كليبٍ.

وقيل لأعرابي: كيف أصبحت؟ فقال: خيرٍ والحمد لله، يعني: بخيرٍ.

قلنا: هذا كله سماعي لا يقاس عليه، عندما يقول: "لا يُقاس عليه" يعنون: لا تقيس الأفعال الأخرى عليه، لكن المسموع.. لكن هذا المسموع الذي جاء فصيح ويجوز أن تستعمله في كلامك، يعني لك أن تقول: مررت الطريق، مررت الديار، مررت القصيم، مررت البلد، لكن ما تقيس الأفعال الأخرى عليها غير مرة، هذا مرادهم بعدم القياس هنا، أما المسموع نفسه فهذا فصيح ويمكن أن تستعمله، لا بأس في ذلك.

طالب: (@٠٠:٣٠:٢٤)

الشيخ: هنا لا تقس، قلنا: لا تقيس.

طالب: (@٠٠:٣٠:٢٧)

الشيخ: قل: "سافرتُ إلى المدينة" ولا تحذف، نحن قلنا: حذف حر الجر هنا سماعي، يوقف مع السماع ولا يقاس عليه، تُستعمل هذه الأفعال فيما تعدَّت إليه، يعني: الديار.

طالب: (@٠٠:٣٠:٤٦)

الشيخ: في أبيات قليلة وردت، منها (مرَّ) هذه هي أشهرها؛ فلهذا قال: يمكن أن تستعملها متعديةً بنفسه إلى الديار، إلى البلدان، إلى الأماكن.

طالب: (@٠٠:٣١:٠٠)

الشيخ: الطريق مكان، الأماكن يعني، يُرجع إلى الأماكن، نعم الأماكن، مررت البيت، مررت الطريق، مررت المدرسة، وبعضهم توسَّع في مرر، كلمة (مرَّ) هذه يمكن أن تعدِّيها بنفسها سماعًا، فتقول: مررتُ زيدًا.

والنوع الثاني من حذف حرف الجر: هو الحذف القياسي المطَّرد الذي يُقاس عليه، وهذا لا يكون إلا قبل حرفين، وهما: "أنَّ" المشددة و "أنْ" الساكنة، بشرط: أمن اللبس.

تقول: "خِفت أنْ تتأخر" تريد: خفت من أن تتأخر، يعني لك أن تقول: خفت من أن تتأخر، وخفت أن تتأخر، فتصرِّح بحرف الجر وأن تحذفه.

وتقول: "فرحتُ أنْ نجحت" يعني: فرحتُ بأن نجحت.

"عجبتُ أنك متردد" عجبت من أنك متردد.

"بشَّرته أنه ناجح" يعني: بشَّرته بأنه ناجح.

ومن ذلك مثال ابن مالك: (**عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا**) يريد: عجبت من أن يدوا، أي: من أن يدفع الدية.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران:١٨] المراد -والله أعلم-: شهد الله بأنه. تقول: شهدتُّ بالحق، فشهد الله بأنه.

وقال تعالى: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف:٦٣] المعنى -والله أعلم-: أو عجبتم من أن جاءكم ذكرٌ من ربكم.

إذن.. فحذف حرف الجر قبل "أنَّ وأن" هذا مطَّردٌ يقاس عليه، لك أن تصرِّح بحرف الجر ولك أن تحذف حرف الجر.

طالب: (@١٤:٣٣:٠٠)

الشيخ: هذا اسم مؤوَّل، "أنَّ" وما دخلت عليه و "أنْ" وما دخلت عليه اسمٌ مؤوَّل، يأخذ حكم الاسم الصريح.

قلنا: إنما يجوز حذف حرف الجر قبل "أنَّ وأنْ" بشرط: أمن اللبس.

ما معنى بشرط أمن اللبس؟

أي: أن يكون حرف الجر متعيِّنًا، تعرف أن المراد "من"، أو أن المراد هو "عن" أو "على"؛ كالأمثلة السابقة، فتقول: "بشَّرته أنه ناجح"، معروف أن حرف الجر هنا متعيِّن وهو الباء: بشَّرته بأنه ناجح، فتقول: بشَّرته مِن ولَّا على ولَّا في! متعيِّن أنه الباء، فإن لم يتعيَّن؟ قالوا: لا يجوز أن يُحذف؛ وذلك أن بعض الأفعال يجوز أن تتعدى بأكثر من حرف جر، ولها مع كل حرفٍ من حروف الجر معنًى يختلف عن معناها مع الحرف الآخر، **ومن أشهر ذلك**: الفعل "رغِب"، فتقول: "رغبت في الأمر ورغبت عن الأمر"، فرغبت في الأمر: أردته، ورغبت عن الأمر أي: انصرفت عنه ورفثته ولم أرده.

فإذا أتيت بـ "أنَّ" أو بـ "أنْ" مع "رغِب"، تقول: "رغبتُ أن أزور زيدًا"، ما المعنى؟ رغبت في زيارة أو رغبت عن زيارته؟ إذن.. ما يجوز؛ لأن حرف الجر غير متعيِّن، هذا يسبِّب إلباسًا، والإلباس مرفوع في اللغة، هنا لا بد أن تصرِّح بحرف الجر، تقول: "رغبت في أن أزوره" أو "رغبت عن أن أزوره".

فإن قيل: ما تقولون في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء:١٢٧] هل المراد ترغبون في نكاحهن أو ترغبون عن نكاحهن؟ الأمران محتملان، ومع

ذلك حذَف حرف الجر، نقول: هذا ليس بإلباس، هذا يسمونه إجمال، **والإجمال**: أن يكون المعنيان مرادين؛ ولهذا قال جمهرةٌ من المفسرين: إن معنى الآية -والله أعلم بمراده-: أن المعنى قائم على إرادة الحرفين، يعني: وترغبون في نكاحهن؛ لجمالهنَّ ومالهن أو ترغبون عن نكاحهن؛ لذمامتهن وفقرهن. كلا المعنيين مراد، سواءٌ أردتم هذا أو أردتم هذا، كلاهما مراد بالآية، وجمع بين هذين المعنيين بحذف حرف الجر، يعني لو أن الآية صرَّحت بحرف الجر لكان معنى الآية أحد هذين المعنيين وانتفى الآخر، فكان يجب حينئذٍ أن يكرِّر، فيقول: ترغبون في أن تنكحوهن أو ترغبون عن أن تنكحوهن. فكيف تجمع بين المعنيين حينئذٍ؟ فجمع بين المعنيين بحذف حرف الجر، يقول: إن الحكم شامل لهذه الصورة وشامل لهذه الصورة. فهذا أيضًا من بلاغة القرآن، فهذا يسمونه "إجمال".

ماذا عندك يا أخي؟

طالب: (@١١:٣٧:٠٠)

الشيخ: الأقرب إلى المعنى تعود إلى المفسرين، أما نحن في درس النحو الآن، لكن المعنى كما يذكره النحويون أن الآية هنا تُحمل على المعنيين، المعنيان مرادان، يعني أن الحكم صادق على الأمرين، سواءٌ أردتم نكاحهن؛ لجمالهن ومالهن، أو رغبتم عن نكاحهن؛ لذمامتهن وفقرهن؛ فالحكم ثابت.

مَن يذكر الآية كاملة؟ تفضل اقرأها..

﴿ٱلَّتِي لَا تُؤۡتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء:١٢٧]، ﴿ٱلَّتِي لَا تُؤۡتُونَهُنَّ﴾ [النساء:١٢٧] وترغبون في نكاحهن؛ لمالهن وجمالهن، أو لا تؤتوهن أجورهن وترغبون عن نكاحهن؛ لدمامتهن وفقرهن، فالمعنى محمول أو مقبول على المعنيين في الآية، يعني لو إنسان فعل هذا الأمر أو فعل هذا الأمر،

كلاهما داخل في حكم الآية.

وقول ابن مالك: (**وَإِنْ حُذِفْ فَالْنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ**)، أصله: حُذِفَ -بفتح الفاء- لأنه فعل ماض مبني على الفتح، (**حُذِفَ**) ولكنه سكَّن الفاء؛ ليُدغم فيها الفاء التالية (**وإن حذفْ فالنصب للمنجر**)، وهذا يسمونه في أحكام الصوتيات أو التصريف أو التجويد يسمونه بالإدغام الكبير، هذا **الإدغام الكبير**: أن يأتي حرفان من جنس أو متماثلان أو متقاربان أولهما متحرِّك، فلا يوجد شرط الإدغام، يعني شرط الإدغام: أن يسكن الأول، ما يمكن أن تدغم إلا بإسكان الأول، فإن كان مفتوحًا فيجوز في اللغة -في النثر، يجوز في الكلام والنثر- أن تسكِّن هذا الأول من أجل الإدغام، ويسمى إدغامًا كبيرًا، وهذا جاء في قراءة أبي عمرو البصري، وهي قراءة سبعية ويجوز لك في الكلام، يعني يجوز أن تقول مثلًا في الكلام: "ذهبَ بكرٌ" وأن تقول: "ذهبْ بكرٌ"، كلاهما جائز وفصيح.

ومن قراءة أبي عمرٍو البصري: (**وترى الناسْ سكارى**)، وقراءة الجمهور: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَـٰرَىٰ﴾ [الحج:٢].

ثم قال ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَمَنْ ... مِنْ أَلْبِسُنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ

سبق أن ذكرنا: أن الفعل المتعدي ثلاثة أقسام:

- **المتعدِّي لمفعول.**
- **والمتعدي لمفعولين.**
- **والمتعدي لثلاثة مفاعيل.**

الفعل المتعدِّي: إما يتعدى لمفعول، أو لمفعولين، أو لثلاثة.

المتعدي لمفعولين والمتعدي لثلاثة مفاعيل كيف نرتِّب هذه المفاعيل؟ ما الذي يتقدم؟ أيهما يتقدم؟ كيف نعرف أن هذا هو الأول وهذا هو الثاني؟ فإذا عرفنا أن هذا الأول وهذا الثاني، ما حكم تقديم الأول وتقديم الثاني؟ فقال ابن مالكٍ هنا: (**وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى**).

إذن.. **فالمتعدي لواحد** لا يدخل معنا، و**المتعدي لاثنين** قلنا: إنه دربان: إما أن يتعدَّى لاثنين أصلهما المبتدأ والخبر، فهذا باب [**ظنَّ وأخواتها**]، ولم يتكلم عليه ابن مالكٍ هنا؛ لأن حكم المفعول الأول والثاني في باب [**ظنَّ وأخواتها**] هو حكم المبتدأ والخبر من حيث التقديم والتأخير، قلنا: المبتدأ والخبر يجوز أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر، ويجوز أن تقدِّم الخبر، وفي مواضع يجب أن تقدِّم المبتدأ، وفي مواضع يجب أن تقدِّم الخبر، الذي قلناه في المبتدأ والخبر تطبِّقه على المفعول الأول والثاني في باب [**ظنَّ وأخواتها**].

وكذلك تطبِّقه على المفعول الثاني والثالث في باب [**أعلم وأرى**]؛ لأن أصلهما المبتدأ والخبر، ففي نحو: "ظننتُ زيدًا قائمًا"، لك أن تقدِّم الأول فتقول: "ظننتُ زيدًا قائمًا" ولك أن تقدِّم الثاني فتقول: "ظننتُ قائمًا زيدًا".

وقد يجب أن تقدِّم الأول كما يجب أن تقدِّم المبتدأ، فتقول مثلًا: "ظننت زيدًا أخاك"، أين المفعول الأول؟ زيدًا، والثاني: أخاك. هنا يجب أن تقدِّم الأول وأن تؤخِّر الثاني، كما أن قولك: "زيدٌ أخوك" زيدٌ مبتدأ، وأخوك الخبر، ولا يجوز بينهما التقديم والتأخير، فإن قلت: "أخوك زيدٌ" صار المبتدأ المتقدم "أخوك" والمتأخر هو الخبر.

وقد يجب تقديم الثاني؛ كأن تقول: "ظننتُ في الدارِ صاحبها" كما تقول في المبتدأ والخبر: "في الدارِ صاحبها"؛ لأن في المبتدأ ضمير يعود إلى الخبر، يعني أن حكم المفعول الأول الثاني في [**ظنَّ وأخواتها**] والمفعول الثاني والثالث في باب

[أعلم وأرى] هو حكم المبتدأ والخبر.

يبقى الكلام على حكم المفعول الأول والثاني في باب **[أعطى وكسى]**، وهو الذي نص عليه ابن مالكٍ في هذا البيت فقال: **(وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى)**، يعني: أن المفعول الأول هو الفاعل في المعنى -أي الآخر- والمفعول الثاني هو المفعول به في المعنى -أي المأخوذ- فإذا قلت: "أعطيتُ المسكينَ ريالًا"، فالمفعول الأول: "المسكين"؛ لأنه الآخذ، والمفعول الثاني: "ريالًا"؛ لأنه المأخوذ. ما الذي تقدِّم منهما؟ يقول: الأصل: أن تقدِّم المفعول الأول وهو الفاعل في المعنى، وتؤخِّر الثاني.

فإذا قلت: "كسوتُ الفقيرَ ثوبًا"، فالمفعول الأول "الفقير"؛ لأنه آخذ الثوب، و "ثوبًا" هو الثاني؛ لأنه المأخوذ.

فإن قلت: "منحتُ الطالبَ جائزةً"، أو "منحتُ الطالبَ الجائزة"، فالطالب الأول؛ لأنه آخذ الجائزة، والجائزة الثاني؛ لأنها المأخوذة.

فإذا قلت: "فهَّمتُ أخي النحو"، فالأول أخي؛ لأنه الفاهم الذي يفهم، والنحو الثاني؛ لأنه المفهوم.

ومن ذلك قول ابن مالك: **(أَلْبِسُنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ)**، فـ **(ألبسنْ)** فعل أمر، والفاعل واو الجماعة المحذوفة.

"ألبسوا مَن زاركم"، "مَن" اسم موصول بمعنى الذي، ألبسوا الذي زاركم نسج اليمن.

(مَن) هذه مفعول، و **(نسج اليمن)** مفعول، أيهما الأول؟ الأول: **(من زاركم)**؛ لأنه اللابس، و **(نسج اليمن)** الثاني؛ لأنه الملبوس. والأصل -كما قال ابن مالك- : أن يقدَّم المفعول الأول الذي هو الفاعل في المعنى كالأمثلة السابقة، ويجوز أن

تقدِّم الثاني، فتقول: "أعطيتُ ريالًا المسكين، وكسوت ثوبًا الفقير، ومنحتُ جائزةً الطالب".

ثم قال ابن مالكٍ بعد ذلك:

وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى

بعد أن ذكر أن المفعولين -في باب [**أعطى وكسى**]- الأصل فيهما: أن تقدِّم الفاعل في المعنى -وهو الأول- وتؤخر الثاني، قال: يجوز أن تأخذ بهذا الأصل وأن تعكس هذا الأصل ما لم يأتِ موجب لتقديم الأول أو موجبٌ لتقديم الثاني.

(**وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا**)، (**الأصل**) أي: تقديم الأول وتأخير الثاني، يقول: هذا قد يجب في بعض المواضع.

(**وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى**) يعني: قد يكون تقديم الثاني وتأخير الأول واجبًا في مواضع أُخر.

لكن ابن مالك -كما رأيتم- لم يذكر لنا هذه المواضع، قد يجب هذا الأمر وقد يجب هذا الأمر، وليس هذا من شأن ابن مالك، أتظنون أن ابن مالك يرمي الكلام على عواهنه؟! [**ألفية ابن مالك**] من أفضل المنظومات وأدقِّها، وإنما أجملَ ابن مالكٍ الكلام هنا؛ لأنه ذكره من قبل للفاهمين فقط، أين ذكر ابن مالك ذلك؟

طالب: (@٠٠:٤٧:٣٣)

الشيخ: لا، في الألفية، يذكر في كتاب آخر!

طالب: (@٠٠:٤٧:٤٠)

الشيخ: لا، في نائب الفاعل، لا، هذا في المفعول الأول والثاني في باب [ظنَّ]

قلنا: تأخذ حكم المبتدأ الخبر، والأصل في الأخبار أن تؤخر.

طالب: (@٥٤:٤٧:٠٠)

الشيخ: لا، في باب الفاعل، عندما تكلم على الفاعل قال: الأصل في الفاعل: أن يأتي بعد الفعل ويتأخر المفعول به، تقول: "أكرمَ زيدٌ الأستاذ".

طيب.. وقلنا: إن المفعول الأول هنا في حكم الفاعل، والمفعول الثاني في حكم المفعول به، المفعول الأول والثاني في باب [**أعطى وكسى**] من حيث التقديم والتأخير يأخذان حكم الفاعل والمفعول به، يعني يجوز أن تقدِّم وأن تؤخر -كما قلنا قبل قليل- كما يجوز لك أن تقول: "أكرمَ زيدٌ الأستاذَ، وأكرمَ الأستاذَ زيدٌ".

وقد يجب تقديم الأول في مواضع، منها: نحو قولك: "أعطيتكَ ريالًا"، "أعطيتكَ" فعلٌ، والتاء فاعل، والكاف مفعول أول، و "ريالًا" المفعول الثاني. مثل قولك: "أخذتُ ريالًا"، "أخذتُ" الفاعل ضمير والمفعول اسمٌ ظاهر، فإذا كان الفاعل ضميرًا والمفعول به اسمًا ظاهرًا وجب تقديم الفاعل، وهنا "أعطيتكَ ريالًا" المفعول الأول ضمير، والثاني اسمٌ ظاهر، فيأخذ الحكم نفسه.

ويجب تقديم الأول في نحو: "أعطيتُ موسى عيسى"، "أعطيتُ" فعلٌ وفاعل، موسى الأول عيسى الثاني.

كما يجب تقديم الفاعل في قولك: "أخذ موسى عيسى"؛ لعدم وجود دليل الإعراب فيهما.

ويجب تقديم الأول أيضًا في نحو: "ما أعطيتُ المسكين إلا ثوبًا"، كما يجب تقديم الفاعل في قولك: "ما أخذ المسكينُ إلا ثوبًا"؛ لأن المفعول به محصورٌ فيه، والمحصور فيه دائمًا يجب أن يؤخَّر.

ويجب تقديم المفعول الثاني في نحو: "أعطيتُ الجائزةَ صاحبها"، ومثل ذلك في الفاعل: "أخذَ الجائزةَ صاحبها"؛ لأنه اتصل بالفاعل ضميرٌ يعود إلى المفعول به.

ويجب تقديم الثاني في نحو: "ما أعطيتُ ثوبًا إلا المسكينَ"، ومثال ذلك في الفاعل: "ما أخذ ثوبًا إلا المسكينُ"؛ لأن الفاعل محصورٌ فيه، والمحصور فيه يجب أن يؤخَّر.

فلهذا اكتفى ابن مالكٍ بالإشارة؛ لأن المسألة ذُكرت من قبل. وبعد ذلك يقول إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَحَــذْفَ فَضْــلَةٍ أَجِــزْ إِنْ لَــمْ يَضِــرّ كَحَــذْفِ مَــا سِــيْقَ جَوَابَــا أَوْ حُصِــرْ

هنا يتكلم على حذف المفعول به، ونبدأ أولًا بشرح قوله: **(فضلة)**، فالفضلة - وجمعها: فضلات- خلاف "العمدة" وجمعها: عُمَد، فالعُمَد ما لا يستغني بناء الجملة عنه -افهموا ذلك يا إخوان- نحن الآن نحويون، نتكلم باصطلاح النحويين، يعني نتكلم بحسب الصناعة النحوية لا نتكلم بحسب المعاني المطلقة البلاغية، عندك بناء الآن، تريد أن تبني شيئًا، تريد أن تبني جملة، ما الأمور التي يجب أن توجد لكي تبني جملة؟ الجملة الاسمية ما الذي يجب أن يوجد لكي تبني بها الجملة الاسمية؟ مبتدأ خبر؛ فالمبتدأ والخبر عُمدة، ما سوى المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية فضلات.

تقول: "محمدٌ جالسٌ"، عُمَد "محمدٌ جالسٌ في البيت قبل أمس مع أخي" هذه كلها فضلات، يعني أن البناء -بناء الجملة الاسمية- لا يكون إلا بالمبتدأ والخبر، ما سوى ذلك فضلات، ليس أنه فضلات إن ليس له أهمية في المعنى، لا؛ أن بناء الجملة لا يستغني عن هذه العمدة.

والعمدة من الأسماء في الجملة الفعلية: الفاعل أو نائبه، ما يمكن أن تكون جملة فعلية إلا بفاعل أو نائبه، فأن تقول: "قام زيد" وما سوى ذلك يسمى فضلات، فالمفعول به فضلة أم عمدة؟ فضلة.

فلهذا قال: (**وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ**) يعني: المفعول به.

كذلك لو كان الفعل متعديًا، نعم يُعد فضلة، المفعول به فضلة، **والدليل على أنه فضلة**: ما نحن فيه: أنه يمكن أن يُحذف -كما سيأتي بيانه الآن- يمكن أن تحذف المفعول به، والمفعول به إنما يكون مع المتعدي، فدل ذلك على أنه فضلة؛ لأن العمدة ما يمكن أن تُحذف، الفاعل لا يمكن أن يُحذف، كيف تحذفه؟! تحذف (@٠٠:٥٤:٠٥) الجملة! العمدة كالعمود الذي تقوم عليه الخيمة، لو سقط ذهبت الخيمة، فهذا معنى (**فضلة**) وعمدة.

فذكر في هذا البيت: أن المفعول به قد يُحذف، يجوز أن يُحذف، وإنما يُحذف المفعول به بالشرط العام للحذف في اللغة العربية وهو العلم به؛ فكل ما كان معلومًا جاز حذفه، ومن ذلك: المفعول به، **فمن الأمثلة على ذلك:**

أن تقول: "محمدٌ الذي أحب" أي: محمدٌ الذي أحبه.

(ۋ ۅ ۉ ې) [**آل عمران**:١٥٣] أي: بما تعملونه.

ما فعلتَ بالتفاحة؟ تقول: أكلت أو أكلتها.

قولك لمن يرى طعامًا، ماذا تقول له؟ "كُل"، قال: "كُل طعامًا" أو "كُل من الطعام".

وقال تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ ٱغۡفِرۡ وَٱرۡحَمۡ﴾ [**المؤمنون**:١١٨] المعنى -والله أعلم-: اغفر لي وارحمني.

وقال تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى:٣] المعنى -والله أعلم-: ما ودَّعك وما قلاك، فحذف. لماذا حذف؟ أسباب الحذف؟ لا نتعرض لها الآن، لكن المفعول به هنا محذوف.

وقال تعالى: ﴿إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾ [طه:٣] أي: إلا تذكرةً لمن يخشى ربه أو لمن يخشى الله.

وقال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة:٢٤] أي: فإن لم تفعلوه.

وقال تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ﴾ [المجادلة:٢١] (**لأغلبن**) مَن؟ ما ذُكر، محذوف، أي: لأغلبن الكفار أو لأغلبن أعدائي.

إذن.. فالمفعول به يجوز أن يُحذف إذا كان معلومًا، وإنما يكون معلومًا إذا دلَّ عليه دليلٌ لفظي أو دليلٌ معنوي.

وقد يُحذف المفعول به أو أحد المفاعيل؛ لعدم إراداته أصلًا -انتبهوا لذلك- أحيانًا يكون الكلام قائمًا على عدم إرادة المفعول به، يعني ليس هو مرادًا ثم حُذف كما رأينا قبل قليل، لا، وإنما هو ليس مرادًا من الأصل.

فمن ذلك: قولهم: "أمَّا محمد فقد أعطى وأكثر" ما معنى هذه الجملة "أما محمدٌ فقد أعطى وأكثر"؟ يعني: أما محمد فقد حصل منه إعطاءٌ وإكثار، فالمراد: إثبات الفعل؛ أنه يعطي ويكثر، أما المفعول به فليس مرادًا أصلًا، فالفعلان هنا لازمان.

وقيل: المفاعيل مقدَّرة، فنقدِّر مثلًا: "أما محمدٌ فقد أعطى غيره شيئًا وأكثرَ العطاء".

قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ﴾ [الليل:٥-

٧] المعنى -والله أعلم-: فأما المعطي والمتقي، فأما الذي يحصل منه إعطاءٌ واتقاءٌ فسنيسره لليسرى.

وقيل: إن المفاعيل محذوفة، والتقدير: فأما من أعطى المستحقين حقوقهم واتقى ربه.

وقال تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى:٥]، ﴿يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى:٥]، (**يعطيكَ**) هذا مفعول، أين الثاني؟ المفعول الثاني "الإعطاء" غير موجود، فمعنى الآية -والله أعلم-: فسوف يأتيك عطاءٌ من ربك لك فترضى به. وقيل: المفعول محذوف، والتقدير: لسوف يعطيك ربك ما يرضيك فترضى به. وهذه أمور بلاغية تُناقش في البلاغة أكثر من مناقشتها في النحو، إلا أنها على المعنى الأولى أعلى بلاغةً من تكلُّف هذه المفاعيل.

وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ﴾ [التوبة:٢٩] المعنى -والله أعلم-: حتى يحصل منهم إعطاء الجزية. إذن.. فلا يراد المفعول به، وقيل التقدير: حتى يعطوكم الجزية، فيقدَّر المفعول به.

ابن مالك ماذا قال في البيت؟ قال: (**وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرّ**) يعني: إن لم يسبب حذفه ضررًا في المعنى، فإن سبَّب حذفه ضررًا في المعنى فإن حذفه ممتنع، مثل ماذا يا ابن مالك؟ قال:

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرّ ... كَحَذْفِ مَا سِيْقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرْ

في السؤال لو سُئلت: مَن ضربت؟ يجب أن يكون **الجواب** محتويًا على المفعول به، فتقول: "ضربتُ زيدًا" أو تقول: "زيدًا" يعني ما يمكن أن تقول في جواب "مَن ضربت؟" تقول: "ضربتُ"؛ لأن حذف المفعول به هنا مُلبِس ومُفسد للمعنى.

(أو حُصر) أو كان معنى الكلام قائمًا على الحصر. مثال ذلك: أن تقول: "ما ضربتُ إلا زيدًا"، لو حذفت المفعول به -يعني حذفت زيد وإلا- فقلت: "ما ضربت" فسد المعنى الذي تريده؛ لأن "ما ضربتُ" نفيٌ للضرب مطلقًا، وأنت لا تريد هذا المعنى، أنت تريد ما ضربت إلا زيدًا، يعني تريد حصر الضرب في زيد؛ فلهذا حذف المفعول به هنا ممتنع.

ثم قال في البيت الأخير:

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا وَقَدْ يَكُوْنُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

فذكر في هذا البيت حذف الناصب للمفعول به، أي: الفعل الذي ينصب المفعول به أو الاسم العامل عمله –أي: الأسماء المشتقة التي تعمل عمل الفعل.

وحذف الناصب للمفعول به جائز بالشرط السابق؛ وهو: أن يكون معلومًا؛ بحيث يدل عليه دليلٌ لفظيٌّ أو دليلٌ معنوي، ومن مواضع حذفه: في السؤال مثلًا: فإذا قيل: مَن أكرمت؟ يمكن أن تقول في الجواب: "أكرمتُ زيدًا" فتصرِّح بالفعل الناصب، ويمكن أن تحذفه فتقول: "زيدًا"؛ لوجود الدليل المقالي في السؤال.

ومن مواضع الحذف -وهي كثيرة- قول العرب: "أهلًا وسهلًا"، فالمعنى: أتيت أهلًا ووطئت سهلًا، فحذف الأفعال؛ لأنها معلومة.

ثم قال ابن مالك: **(وَقَدْ يَكُوْنُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا)** أي: قد يكون حذف هذا الناصب واجبًا في بعض المواضع، منها: موضعٌ ذكرناه في بابٍ سابق **[باب الاشتغال]**، فناصب المفعول به في **[باب الاشتغال]** واجب الحذف كما قلناه في الباب السابق، تقول: "زيدًا أكرمته" ولا يجوز أن تقول أكرمتُ زيدًا أكرمته؛ فهذا من مواضع وجوب حذف الفعل.

ومن المواضع التي ستأتي في باب النداء تقول: "يا عبد اللهِ" أي: أدعو عبد الله،

فلا يجوز أن تصرِّح بالفعل.

ومن ذلك: باب التحذير، في باب التحذير تقول: "الأسد الأسد" أي: احذر الأسد.

ومن ذلك: باب الإغراء، تقول: "العلم العلم" أي: اطب العلم العلم.

ومن مواضع الحذف الواجب: الأمثلة التي جاءت عن العرب بحذف الفعل الناصب؛ كقولهم: "الكلاب على البقر" أي: أرسل الكلاب على البقر، وكقولهم: "أحشفًا وسوء كيلة؟" أي: أتجمع حشفًا وسوء كيلة؟ والكيلة بكسر الكاف.

وقول ابن مالك في هذا البيت: (**وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا**) نجد فيه أنه جمع في الكلمة بين (**ال**) والإضافة (**النَّاصِبُهَا**)، وهل تُجامع (**ال**) الإضافة؟ فهل هذا خطأ من ابن مالك أم ماذا؟! هذه الموصولة، وهي: يجوز أن تجامع الإضافة في الإضافة اللفظية، نعم، سيأتي ذلك في الإضافة اللفظية: ألا تجامع الإضافة المعنوية مطلقًا، أما في الإضافة اللفظية يعني ما كان المضاف فيه وصفًا -اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبَّهة- فيجوز أن تجامع (**الـ**) الإضافة؛ لأن الإضافة هنا لفظية غير حقيقة؛ فلهذا يمكن أن تقول: "زيدٌ ضارب الرجلِ" وتقول: "زيدٌ الضارب الرجلِ"، وتقول: "أنا مُكرمك" وتقول: "أنا المكرمك"؛ فكل ذلك جائز، وهذا آخر الكلام على باب [**تعدِّي الفعل ولزومه**] إن شاء الله تعالى.

وننبِّه -يا إخوان- إلى أن الدرس القادم -بإذن الله- سيكون آخر درسٍ في هذا الفصل، نستمع إلى الأسئلة إن كان هناك أسئلة.

[الأسئلة]

سؤال: (@٢٥:٠٥:١)

الجواب: نعم، المفعول به فضلة؛ أنه يمكن أن يُحذف، يُحذف ويقدَّر، يعني

يبقى في التقدير، يمكن أن يُحذف لكنه يبقى في التقدير، فبقاءه في أصل التقدير يعني لا بد أن تقدره المبتدأ والخبر، أما المفعول به -كما رأيت- قد يقدَّر إذا كان المعنى يعني يساعد على ذلك ويطلب ذلك، وربما لا يقدَّر، يمكن أن تحذف المفعول به ولا تحتاج إليه كما قلنا في الأخير ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ [الليل:٥]، هنا حُذف المفعول به، وليست هناك حاجة لتقديره أصلًا؛ لأن المراد بالفعل هنا لازم، يعني: فأما من يحصل منه إعطاء واتقاء.

سؤال: (@٠٢:٠٦:١)

الجواب: الذي ذكرته هو المشهور عند النحويين. فهل عندك تخريجاتٍ أخرى؟ هم يذكرون أن هذا من باب الإجمال وليس من باب الإلباس، وإن كان ابن هشام في [**أوضح المسالك**] اعترض بالآية على ابن مالك، لكنهم ردوا عليه بأن الآية فيها إجمال وليس فيها إلباس، فلا تكون أمرًا يُعترض به على ابن مالك.

سؤال: (@٥٢:٠٦:١)

الجواب: الفعل الماضي إذا اتصل بواو الجماعة فهو عند البصريين والجمهور مبنيٌّ على فتحٍ مقدَّر؛ كأن تقول: "ذهبوا" فالأصل: "ذهبَ" ثم اتصلت به واو الجماعة فصار "ذهبَوْا" فحصل ثقل، فقيل: "ذهبُوا"، فهو مبني على فتحٍ مقدَّر منع من ظهوره الضمة المجلوبة لمناسبة الواو. إذن.. مبني على الفتح المقدَّر، ويُنسب إلى بعض الكوفيين -كمذهبٍ تعليمي- أنهم يقولون: "مبني على الضم" أخذًا بالظاهر.

سؤال: (@٤٠:٠٧:١)

الجواب: نعم، واو الجماعة فاعل، **واو الجماعة لا تخرج عن ثلاثة أعاريب:**

- **الأكثر**: أن تكون فاعلًا.

- **والثاني**: أن تكون نائب فاعل يتخذ فعلٍ مبني للمجهول.
- **والثالث**: أن تكون اسمًا للناسخ إذا اتصلت بـ "كان وأخواتها".

سؤال: (@١:٠٧:٥٩)

الجواب: بلا، الواو فاعل على كل حال، وإنما الخلاف في إعراب "ذهبَ" في "ذهبُ" هل هي "ذهبَ" ثم أتينا بضمة غطَّت الفتحة أو هي من الأصل ضمة "ذهبُ"؟

سؤال: (@١:٠٨:١٧)

الجواب: لا، (**وحذف فضلةٍ أجز**) مفعول به مقدَّم، لا، (**وحذفَ**). والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثاني والأربعون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وأهلًا وسهلًا ومرحبًا بكم، وحيَّاكم الله وبيَّاكم.

وبارك فيكم في هذه الليلة الطيبة -ليلة الاثنين- الخامس والعشرين من شهر المحرَّم من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائةٍ وألف في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس الثاني والأربعين من دروس شرح [**ألفية بن مالك**] رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمةً واسعةً.

نسأل الله سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أن يجعل أعمالنا مباركةً وخالصةً، وأن يجعل هذا الشرح واضحًا مفهومًا وأن يطرح فيه البركة وأن يفعنا به في الدنيا والآخرة؛ إنه على كل شيءٍ قدير.

درسنا في هذه الليلة -يا إخوان- هو درسٌ لطيفٌ في أوله وفي مُجمله، ولكن في تفصيلات الجمهور شيئًا من التفصيل الطويل الممل، ولكننا سنرى -إن شاء الله-

أن النهاية ستكون نهايةً طيبة؛ لأننا سنرجح قولًا آخر.

موضوعنا اليوم -إن شاء الله- عن

باب [التنازع في العمل]

وهو في مُجمله مِن ألطف أبواب النحو وأظرفها، وهذا الباب -باب التنازع في العمل- هو كباب [**الاشتغال**] الذي سبق أن شرحناه في الدرس قبل الماضي؛ فهو في حقيقته حلٌّ لمشكلةٍ لغوية، حلٌّ وضعه النحويون لمشكلةٍ لغوية.

قبل أن نقف على هذه المشكلة وحلِّها نقرأ ما قاله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب، وفي هذا الباب عقده رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ثمانية أبيات، يقول فيها رحمة الله عليه:

٢٧٨. إِنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ ... قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

٢٧٩. وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ ... وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ

٢٨٠. وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا ... تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

٢٨١. كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا ... وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

٢٨٢. وَلاَ تَجِيءْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ ... بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوْهِلاَ

٢٨٣. بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

٢٨٤. وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا ... لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا

٢٨٥. نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا ... زَيْدَاً وَعَمْرَاً أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

قلنا -يا إخوان-: إن التنازع هو حلٌّ وضعه النحويون لمشكلةٍ لغوية، دعونا نبدأ بالمشكلة من أولها حتى نصل إليها إن شاء الله تعالى.

نحن نقول في الكلام: "جاء محمدٌ وذهب".

فـ"جاء": فعلٌ ماضٍ.

و"محمدٌ": فاعل "جاء".

"وذهب": الواو حرف عطف، و"ذهب" فعلٌ ماضٍ، وفاعله بعده وهو ضميرٌ مستترٌ تقديره "هو" يعود إلى محمد. هذه الجملة لا مشكلة فيها.

ونقول أيضًا: "محمدٌ جاء وذهب".

فـ محمدٌ: مبتدأ.

وجاء: فعلٌ ماضٍ فاعله مستترٌ بعده -أي: جاء هو- والواو عاطفة.

وذهب: فعلٌ ماضٍ، فاعله مستترٌ بعده، أي: محمدٌ جاء هو وذهب هو. أيضًا هذه الجملة لا مشكلة فيها.

ثم يجوز لك أن تقول في الكلام: "جاء وذهب محمد"، هنا تقع المشكلة، و"محمد" هذا الاسم الظاهر المصرَّح به فاعلٌ لـ جاء أم فاعلٌ لـ ذهب؟ من حيث المعنى فاعلٌ لهما، إلَّا أن الفعل عقلًا وواقعًا لا يكون إلا من فاعلٍ واحد، يعني لا يمكن أن يكون هناك فاعلان لفعلٍ واحد؛ قد يفعلان فعلًا مشتركًا، يمكن، لكن لا يفعلان فعلًا واحدًا في الوقت نفسه وفي المكان نفسه، هذا يفسد عقليًّا، ما يمكن، في وقت واحد وفي زمان واحد لا بد أن يكون الفاعل واحدًا.

فإن جعلنا محمدًا فاعل لـ جاء، فأين فاعل ذهب؟ سنقول: ضمير مستتر، ضمير مستتر يعود إلى من؟ إلى محمد. عاد إلى متقدم أم عاد إلى متأخر؟ عاد إلى متأخر، مشكلة، الضمير لا يعود على متأخر؛ يعود على المتقدم.

"جاء وذهب محمدٌ"، نجعل محمدٌ فاعل لـ ذهب الفعل الثاني. طيب.. والفعل الأول "جاء" أين فاعله؟ ضمير مستتر يعود إلى محمد، يعني يعود إلى متأخر. مشكلة! هذه من المواضع التي أجاز فيها النحويون عود الضمير إلى متأخر، فاتفقوا على أن هذا الاسم الظاهر -وهو محمد- يجوز فيه أن يكون فاعلًا للأول وأن يكون فاعلًا للثاني، لك أن تجعل "محمد" فاعلًا للأول فتجعل فاعل

الثاني ضميرًا مستترًا، ويجوز أن تجعل "محمد" فاعلًا للثاني وتجعل فاعل الأول ضميرًا مستترًا، ويسمون هذا الأسلوب حينئذٍ "أسلوب التنازع في العمل"، لماذا سموه بأسلوب التنازع؟ لأنه تأخر هنا معمول وهو الفاعل، وتقدَّم عاملان وهما الفعلان "جاء وذهب"، وهما يطلبان هذا المعمول، كلٌّ منهما يطلب هذا المعمول، تنازعاه، فسمي الباب "باب التنازع".

دعونا أيضًا ننظر في أمثلةٍ أخرى:

يمكن أن تقول: "**احترمت محمدًا وأكرمته**".

فاحترمت: فعلٌ وفاعل.

ومحمدًا: مفعولٌ به.

وأكرمته: فعلٌ والتاء فاعل والهاء مفعولٌ به، ولا مشكلة في هذه الجملة.

ولك أن تقول: "**محمدًا احترمته وأكرمته**".

فهذا على أسلوب الاشتغال.

ولك أن تقول: "**احترمت محمدًا وأكرمت**".

احترمت محمدًا: فعلٌ وفاعل ومفعولٌ به.

وأكرمت: فعلٌ وفاعل.

أين مفعوله؟ محذوف -أي: وأكرمته- وسبق الكلام على أن المفعول به يجوز أن يُحذف إذا دل عليه دليل، أيضًا لا مشكلة في كل ذلك.

ويمكن أن تقول: "**محمدٌ احترمت وأكرمت**".

فـ محمدٌ: مبتدأ.

واحترمتُ: فعلٌ وفاعل، والمفعول به محذوف.

وأكرمتُ: فعلٌ وفاعل والمفعول به محذوف، كل ذلك جائز ولا مشكلة فيه.

ويجوز أن تقول: **"احترمت وأكرمت محمدًا"**.

وهنا تقع المشكلة عندما تقول: "احترمتُ وأكرمتُ محمدًا"؛ لأن الفعلين "احترمت وأكرمت" كلاهما طالبان لمحمدًا، فستجعل محمدًا مفعولًا به للأول "احترمت" أم للثاني "أكرمت"؟ إن جعلته للأول فأين المفعول الثاني؟ ضمير يعود إلى متأخر، وإن جعلت محمدًا مفعولًا للأول فأين مفعول الثاني؟ ضمير يعود على متأخر، فالمشكلة موجودة على كل حال، فهذه من المواضع التي يجوز أن يعود الضمير فيها إلى متأخر، وجوَّز النحويون واتفقوا على أن هذا المفعول الظاهر يجوز لك أن تجعله للأول ويجوز أن تجعله للثاني.

ثم بعد ذلك... أو قبل ذلك، دعونا نعرِّف التنازع، بعد ذلك كيف نعرِّف التنازع بعد هذه المقدمة؟

يمكن أن نقول في تعريف التنازع:

التنازع: هو أن يتأخر معمولٌ ويتقدَّم عاملان يطلبانه.

طبعًا هذا مفهوم، لكن لا بد أن تنص عليه في التعريف: أن يتأخر معمول وأن يتقدَّم عاملان يطلبانه، هذا هو التنازع، كما رأينا قبل قليل: إما أن يتأخر فاعل ويتقدم فعلان يطلبانه، أو يتأخر مفعول به ويتقدم فعلان يطلبانه، سواءٌ كان هذان العاملان يطلبانه من جهة أم يطلبانه من جهتين، سواءٌ كان العاملان يطلبانه جميعًا من جهةٍ واحدة؛ كجهة الفاعل.

يعني: كلاهما يطلبه فاعلًا، كـ "جاء وذهب محمدٌ" كلاهما يطلبان محمدًا فاعلًا.

أو يطلبانه جميعًا من جهة المفعول، كلاهما يطلبانه مفعولًا، كـ "احترمت وأكرمت محمدًا"، كلا الفعلين يطلبانه مفعولًا.

أو كانا يطلبانه من جهتين مختلفتين، مثل: "أكرمت وأهانني محمدٌ"، فأكرمت يطلب محمدًا على أنه فاعل أو مفعول؟ على أنه مفعول، وأهانني -أنا المفعول- وأهانني يطلب محمد على أنه فاعل أو مفعول؟ فاعل.

إذن.. فهذان العاملان المتقدمان الفعلان يطلبان محمدًا من جهة أو من جهتين؟ من جهتين. التنازع يحدث سواءٌ كان العاملان يطلبان المعمول من جهة أم من جهتين.

هذا المثال الأخير: **"أكرمت وأهانني محمدٌ"** ماذا ستفعل به؟ ستجعل "محمد" فاعل لأهانني أم ستجعله مفعولًا به لـ أكرمت؟ إن جعلته فاعلًا لـ أهانني فمفعول "أكرمت" ضمير عائد على المتأخر، وإن جعلته مفعولًا به لأكرمت ففاعل "أهانني" ضمير يعود على متأخر، فالمشكلة موجودة. وقلنا: أجاز النحويون في هذا الباب في مواضع معيَّنة يمكن أن يعود الضمير إلى متأخر في هذا الباب [**باب التنازع**]، قلنا: واتفقوا على أنه يجوز لك أن تجعل المعمول للأول أو للثاني، فإن جعلته للثاني هنا فستجعله فاعلًا وترفعه، وتقول: "أكرمتُ وأهانني محمدٌ"، وإن جعلته للأول فستجعله مفعولًا به منصوبًا، فستقول: "أكرمتُ وأهانني محمدًا"، وبعد أن اتفقوا على أنه يجوز أن تجعله للأول أو تجعله للثاني اختلفوا في الأَوْلى؛ ما الأَوْلى: أن تجعله للأول أم أن تجعله للثاني؟

أما البصريون؛ فاختاروا أن تجعله للثاني؛ لأنه أقرب؛ لأنه الأقرب للمعمول.

وأما الكوفيون؛ فاختاروا أن تجعله للأول؛ لأنه المتقدم.

والوجهان جائزان -كما قلنا- باتفاق، لكن الاختلاف في الأَوْلى، وأكثر

الشواهد جاءت على قول البصريين.

نريد أن نتأمل -يا إخوان- المذهبين الجائزين هنا: اختيار البصريين، واختيار الكوفيين!

على اختيار البصريين إذا قلنا: "جاء وذهب محمدٌ"، محمد فاعل للثاني ذهب، أصل الجملة الأصيل ليس محمد فاعلًا لهما في المعنى، أصل الجملة الأصيل: جاء محمدٌ وذهب محمدٌ، هذا الأصل الأصيل، "جاء محمدٌ وذهب محمدٌ" هذا الأصل عند الجميع -يعني عند البصريين والكوفيين- "جاء محمدٌ وذهب محمدٌ"، البصريون ماذا يقولون؟ العرب ماذا فعلت في هذا المثال؟ البصريون يقولون: العرب حذفت الفاعل الأول، فصارت الجملة: "جاء وذهب محمدٌ"، فالفاعل الأول حذفنا الاسم الصريح ووضعنا مكانه الضمير "جاء هو"، إذن.. فعلى قول البصريين: "وذهب محمدٌ" معطوف على "جاء محمدٌ"، في "جاء محمدٌ وذهب محمدٌ" احذف محمد الأولى، ترى الجملة الثانية معطوفة على الجملة الأولى، هذا النظام الواضح في الجملة.

أما على قول الكوفيين؛ فالأصل عندهم: "جاء محمدٌ وذهب محمدٌ"، هم الآن يجعلون محمد الصريح في "جاء وذهب محمد" للأول أو للثاني؟ للأول، وذهب الذي في الوسط هذا أين فاعلها؟ محذوف ومكانه ضمير، يعني: "جاء محمد" وفي الوسط "وذهب".

سأعيد:

أصل الجملة: "جاء محمدٌ وذهب محمدٌ"، الكوفيون كيف يرون أن العرب فعلت في هذه الجملة؟ الكوفيون يقولون: "جاء محمدٌ وذهب محمدٌ" حذفنا فاعل الثاني وهو "ذهب"، ترى في الجملة ماذا إلى هذه المرحلة عندما حذفنا فاعل

"ذهب"؟ صارت الجملة: "جاء محمدٌ وذهب"، ثم أخذنا "وذهب" وجعلناها معترضة بين الفعل والفاعل، فصارت: "جاء وذهب محمد".

والظاهر أن العرب فعلت ما يقوله البصريون أم فعلت ما يقوله الكوفيون؟ ما الظاهر؟

الظاهر: أن العرب فعلت ما يقوله البصريون، يعني حذفت الفاعل الأول وانتهى الأمر، ولم تحذف الفاعل الثاني ثم تأخذ الجملة وتجعلها معترضة بين الفعل والفاعل.

ولهذا كما قلت لك: كيف هذا المثال على اختيار البصريين ماذا تفعل؟ اجعل الجملة "ذهب محمد وذهب محمد" ثم احذف الأول وضع مكانه ضميره، وإذا قلت لك كيف الجملة على اختيار الكوفيين؟ فاجعل الفاعل للأول ثم اجعل الجملة الثانية معترضة بينهما، وهذا الأمر يتضح أكثر مع المثنى والجمع، في المفرد ربما لا يتضح؛ لأن الضمير مستتر.

لكن لو أتينا بالمثنى أو الجمع، لو قلنا "جاء وذهب المحمدون"، "ذهب وجاء المحمدون".

على اختيار البصريين: المحمدون فاعل للثاني "ذهب".

أين فاعل الأول "جاء"؟ ضمير.

الضمير سيستتر هنا ولَّا يبرز؟ ما يستتر إلا مع المفرد، لكن مع المثنى والجمع يبرز مع المثنى ألف الاثنين ومع الجمع والجماعة، أبرزه هنا؟ قل "جاؤوا وذهب المحمدون" هكذا تقول عند البصريين، تقول: "جاؤوا وذهب المحمدون"، تقول: (@٠٠:٢٣:٠٨) المتأخر؟ تقول: هذا من المواضع التي اُستثنيت.

وعند الكوفيين ماذا نقول على التنازع؟ نقول: "جاء المحمدون" ثم نعترض

بالجملة "وذهبوا"، ثم نعترض بينهما، فتقول: "جاء وذهبوا المحمدون".

نمثِّل أيضًا بالمثنى: لو قلنا: "جاء وذهب المحمدان"، فعند البصريين سنقول: "جاءا وذهب المحمدان"، وعند الكوفيين سنقول: "جاء وذهبا المحمدان"، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

إِنْ عَـامِلاَنِ اقْتَضَـيَا فِـي اسْـمٍ عَمَـلْ قَبْـلُ فَلِلْوَاحِــدِ مِنْهُمَــا الْعَمَــلْ

هنا عرَّف التنازع الذي عرفناه قبل قليل: (**إِنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ قبلُ**) يعني: عاملان يقتضيان العمل في معمولٍ متأخر.

(**فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ**) يقول: العمل إنما يكون لأحد العاملين، ولا يكون لهما.

ثم قال:

وَالثَّــانِ أَوْلَــى عِنْــدَ أَهْــلِ الْبَصْـرَهْ وَاخْتَــار عَكْسَــا غَيْــرُهُمْ ذَا أَسْــرَهْ

هنا بيَّن الاختيار؛ فالبصريون يختارون الثاني؛ لقربه، والكوفيون يختارون الأول؛ لتقدُّمه.

طالب: (@٠٠:٢٥:١٦)

الشيخ: "ذا أَسره"؟ لا، خطأ، هي (**ذا أُسره**)، وهذا مما أُخذ على الشيخ/ خالدٍ الأزهري، تعرفون خالدًا الأزهري شارح [**أوضح المسالك**] وله كتاب اسمه [**إعراب الألفية**]، أعرب الألفية كلها كلمةً كلمة، ومن الأشياء التي ذكرها: أن "أَسره" بالفتح، وقال: "الأَسره": أقرباء الرجل الأدنون، وهذا أُخذ عليه؛ لأن الكلمة بهذا المعنى في كل المعجمات العربية بالضم (**أُسره**)، أما "الأَسره" فهي بمعنى القوة.

فلو جاء "ذا أَسره" في بعض النُسخ فيُقبل على أنه ذا قوة ليس على أنه بمعنى

(أُسره).

ومعنى البيت (**وَاخْتَار عَكْسَا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ**) يعني: اختار عكسًا غيرهم حالة كونهم مجموعة من العلماء، وإن قلت: "ذا أَسره" يعني: واحد قوة، فالذي يؤخذ أن تجعل "أَسره" بالفتح بمعنى: أهل الرجل الأدنين.

المعنى والضبط الذي في النسخ (**أُسرة**)، (**ذا أُسره**)، جاء في بعض النسخ القليلة -يعني ليست نسخ عالية- "أَسره"، يُذكر هذا، لكن لا يُفسَّر بأنه بمعنى (أُسره).

نعود ونقول: إن النحويين اتفقوا على أنه يجوز أن تجعل هذا المعمول المتأخر للأول أو للثاني، جعلناه للأول ماذا نفعل بالثاني المهمل؟ لو جعلناه للثاني ماذا نفعل بالأول المهمل؟ الفعل الذي تُعمله تجعل هذا الظاهر معمولًا له وينتهي أمره، الفعل الآخر المهمل الذي لم تُعمله ما حكمه؟ الجواب: **يجوز لك فيه وجهان:**

الوجه الأول: أن تُعمله في ضمير المعمول الظاهر، أن تُعمله في ضمير، هذا الضمير يعود إلى المعمول الظاهر.

والوجه الثاني: أن تجعل معموله محذوفًا لدلالة الظاهر عليه.

نطبِّق ذلك على اختيار البصريين الذين يُعملون الثاني:

"**جاء وذهب محمدٌ**" كيف نعرب على اختيار البصريين؟

نقول: محمدٌ فاعل "ذهب" الثاني.

أما فاعل "جاء" وهو ضميرٌ مستترٌ تقديره "هو" يعود إلى محمد، هذا وجه.

ويجوز أن تقول إن فاعله هنا محذوف بدلالة الفاعل الظاهر عليه، وهذه من

المواضع التي يجوز فيها حذف الفاعل؛ لدلالة الظاهر عليه.

وإذا جئنا إلى الجمع فنقول على اختيار البصريين.. في "جاء وذهب المحمدون" ماذا تقول على اختيار البصريين؟ إما أن تُعمل المهمَل في الضمير فتقول: "جاؤوا وذهب المحمدون"، وإما أن تحذف -تجعل معموله محذوفًا- فتقول: "جاء وذهب المحمدون".

وكذلك في المثنى.. نقول على اختيار البصريين: "جاءا وذهب المحمدان"، أو تجعل معمول الأول محذوفًا فتقول: "جاء وذهب المحمدان".

وكيف تقول على اختيار الكوفيين؟

نقول: "جاء وذهب محمدٌ"، محمدٌ على اختيار الكوفيين فاعل للأول "جاء"، وفاعل "ذهب" ضمير مستتر يعود على "محمد" أو محذوف.

وفي الجمع نقول على اختيار الكوفيين: "جاء وذهبوا المحمدون" هذا على الاضمار، وعلى الحذف نقول: "جاء وذهب المحمدون".

وفي المثنى نقول عند الكوفيين: "جاء وذهبا المحمدان" على الاضمار، وعلى الحذف: "جاء وذهب المحمدان".

"أكرمتُ وأهانني محمد" يضربانه من وجهين، ماذا نقول على اختيار البصريين؟ فماذا تقول؟

طالب: (@٠٠:٣١:٣٤)

الشيخ: لا، "أكرمتُ وأهانني محمدٌ" ماذا نقول على اختيار البصريين؟ مَن يحاول؟

أكرمتُ فأهانني محمدٌ، هذا على الاضمار أم على الحذف؟ مَن يتكلم؟ مَن

يجيب؟

طالب: (@٠٠:٣٢:٠٠)

الشيخ: هذا على الحذف؟ يعني الآن إذا قلت "أكرمت وأهانني محمدٌ" على اختيار البصريين "محمدٌ" فاعل لـ أهانني، طيب.. "أكرمتُ" ماذا تطلب؟ أين المفعول به؟ يجوز الوجهان: إما أن تضمر المفعول به، وإما أن تحذفه، فإذا أضمرته -أضمرته يعني أتيت به ضميرًا- فإذا أضمرته فتقول: "أكرمتهُ وأهانني محمدٌ"، وإذا حذفت تقول: "أكرمتُ وأهانني محمدٌ" كلا الوجهين جائز.

وعلى اختيار الكوفيين ماذا نقول؟ يقول: "أكرمتُ وأهانني محمدًا"، محمدًا مفعول به لـ أكرمت. أين فاعل أهانني؟ مستتر، هنا مستتر.

نتتقل للجمع "المحمدون"، "أكرمت وأهانني المحمدون" ماذا نقول على مذهب البصريين أو على اختيار البصريين؟ المسألة تحتاج إلى تأمُّل.

"أكرمتُ وأهانني المحمدون" هذا على الا ضمار أو الحذف؟ هذا على الحذف، وعلى الإضمار ستقول: "أكرمتهُم وأهانني المحمدون". وعند الكوفيين نُعمل الأول...

طالب: (@٠٠:٣٤:١٩)

الشيخ: ممتاز! "أكرمتُ وأهانوني المحمدين" هذا على الإضمار، وعلى الحذف: "أكرمتُ وأهانني المحمدين" الوجهان جائزان.

نتظر لشيءٍ من الشواهد.. وإن لم أجد وقتًا كافيًا لجمع شواهد كثيرة، لكن جمعت بعض الشواهد في باب **[التنازع]**:

قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف:٩٦] لما طلبوا منه أن

يبني السد قال: آتوني القدر النحاس، آتوني القطر، هاتوا القطر، آتوني قطرًا، لماذا؟ لأُفرغ قطرًا ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف:٩٦] يعني: آتوني هذا النحاس لكي أفرغه عليه بين الجبلين؛ ليكون سدًّا، هاتوا النحاس لأُفرغ هذا النحاس عليه، (آتوني)، (آتوني) ماذا؟ (قطرًا)، ﴿أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ﴾ [الكهف:٩٦] ماذا يفرغ عليه؟ (قطرًا).

إذن.. (قطرًا) هنا معمول متأخر يطلبه (آتوني)، آتوني قطرًا، ويطلبه (أُفرغ)، ﴿أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف:٩٦].

إذن.. تأخر معمول وتقدم عاملان يطلبانه، وكلاهما يطلبانه من جهة أو جهتين؟ من جهة، وهي المفعول به، لك أن تجعله للأول ولك أن تجعله للثاني.

إن جعلناه للأول ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف:٩٦] الآية الآن إن جعلناه للأول أين مفعول (أُفرغ)؟ ضمير أو محذوف. لو صرَّحت به؟ آتوني أفرغه عليه قدرًا.

وإن جعلته للثاني (أُفرغ) فأين مفعول (آتوني)؟ محذوف أو مضمر، إن أضمرته آتونيه أُفرغ عليه قطرًا.

أيهما أفضل: الاضمار أو الحذف؟ نحن قلنا فيما رجَّحنا الآن قلنا: إن الوجهين جائزان، إلا أن الاضمار في الفاعل هو الأفضل والأحسن؛ لأنه عمدة، وسيأتي أن الجمهور يوجبون ذلك إيجابًا ويمنعون الوجه الثاني -وهو الحذف- لكن الذي اخترناه وهو الذي نريد الآن أن نؤسس عليه ونقعِّد عليه هو أن الوجهين جائزان.

جائزان.. أيهما أفضل وأحسن وأفصح؟ مع الفاعل الأفضل الإضمار؛ أن تذكره على أنه ضمير، وإذا كان مفعول به فالأفضل الحذف وعدم الذكر؛ لأنه

فضلة، إلا أنه يجوز في هذا الحذف؛ لشواهد ستأتي، ويجوز في الآخر الذكر لشواهد سوف تأتي.

وقال سبحانه: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن:٧].

﴿أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن:٧] هذه (أن) المصدرية، و(أن) المصدرية مع ما دخلت عليه هذا مصدر مؤوَّل، يعني اسم يُعرب، إعرابه هنا: مفعول به؛ لأنه المظنون، مفعول به لـ (**ظنوا**) أم مفعول به لـ (**ظننتم**)؟ وأنهم ظنوا أن لن يبعث الله أحدًا أم ﴿ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن:٧]؟ نعم، كلاهما جائز.

إذن.. فهذا تنازع؛ تنازعاه من جهةٍ واحدة من جهة المفعول به، لك أن تجعله للأول ولك أن تجعله للثاني، وكما رأيتم حُذف؛ لأن قلنا: الأفضل والأفصح للمفعول به أن يُحذف.

قال الشاعر:

جفوني ولم أجفُ الأخلاء إنني … لغير جميلٍ من خليلي مهمل

الشاهد: "جفوني ولم أجفُ الأخلاءَ" عندنا هنا "الأخلاء"، وهي في المعنى يتنازعها جفوني وأجفُ؛ لأنها فاعل "جفوني" ومفعول "أجفُ".

الشاعر هنا ماذا فعل؟ جعلها للفعل الأول فاعلًا أم جعلها للفعل الثاني مفعولًا؟ جعلها للفعل الثاني مفعولًا، هذا اختيار البصريين. عندما جعلها للثاني مفعولًا به ماذا فعل بالفعل الأول؟ أضمر فاعله أم حذف؟ أضمر، أتى به ضميرًا فقال: "جفوني" أتى بواو الجماعة، ولو حذف سيقول "جفاني ولم أجفُ الأخلاء".

وقال الشاعر أو الشاعرة:

سـائل بنـا في قومنـا وليكـفِ مـن شـرٍّ سـماعه
بعُكـاظ يعشـي النـاظرين إذا هـم لمحـوا شـعاعه

"بعكاظ يعشي الناظرين" يعشيهم أي: يعميهم، يعشي الناظرين: يعمي الناظرين، ما الذي يعمي الناظرين؟ شعاعه، "يعشي الناظرين شعاعه" أي: يُعمي الناظرين شعاعه.

إذن.. ما إعراب شعاعه؟ فاعل ليعشي "يعشي الناظرين".

ثم قالت: "إذا هم لمحوا" لمحوا ماذا؟ لمحوا شعاعه. إذن.. فكلمة "شعاعه" التي في آخر البيت تنازعها "يعشي" و"لمحوا".

بعكـاظ يعشـي النـاظرين إذا هـم لمحـوا شـعاعه

الشاعرة جعلت "شعاعه" للأول أو للثاني؟ جعلت للأول، يعني اختيار البصريين أو الكوفيين؟ اختيار الكوفيين. ماذا فعلت بالثاني المهمل "لمحوا"؟ يطلب الشعاع مفعولًا، أضمرت ولّا حذفت؟ حذفت، ولو أضمرت لجاز، وكانت تقول "إذا هم لمحوه شعاعه" لا.

ويقول الآخر:

تعفـق بـالأرطى لهـا وأرادهـا رجـالٌ فبـذَّت نـبلهم وكليـب

يتكلم على صيد أو أن يصيدوا بقرًا أو نحو ذلك من الصيد، يقول: هؤلاء الرجال تعفقوا بالأرطى -أي استتروا- تعفَّق بالأرطى أي: استتر، الأرطى شجرة معروفة، استتروا تحت الأرطى وأرادوها، مَن الذي استتر؟ تعفَّق الرجال، مَن الذي أرادها؟ الرجال. إذن.. فالرجال فاعل لتعفَّق؛ وكذلك لأرادها،

تعفـق بـالأرطى لهـا وأرادهـا رجـالٌ فبـذت نـبلهم وكليـب

"رجالٌ" الآن ما إعراب "رجالٌ"؟ هو فاعل... دعوه حتى نراجعه.

نأخذ البيت الآخر.. أنا أقول: ما وجدت وقتًا؛ فلهذا ما اخترت كثيرة وواضحة.

قال:

إذا كنـت ترضـيه ويرضـيك صـاحبٌ جهـارًا فكـن في الغيـب أحفـظ للعهـدِ

"إذا كنت ترضيه" الهاء في "ترضيه" تعود إلى مَن؟ تعود إلى متأخر، قلنا: هذا جوَّزوه في باب التنازع.

"إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحبٌ"، "صاحبٌ" هذا متنازعٌ فيه، صاحب، يطلبه الأول ويطلبه الثاني، لو جعلته للأول قلت: "إذا كنت ترضي صاحبًا" فنصبت، ولو جعلته للثاني كنت رفعت: "إذا كنت ترضيهِ ويرضيكَ صاحبٌ" فاعل، الشاعر جعله للأول أو للثاني؟ جعله للثاني فاعلًا فرفعه، الأول -اللي يسميه المُهمل- إما أن تُضمر له معموله المفعول أو تحذفه. الشاعر أضمر أو حذف؟ أضمر فقال "ترضيه" ولو حذف لجاز، فكأنه يقول: إذا كنت ترضي ويرضيك صاحبٌ.

نعيد الخلاصة في هذه المسألة فنقول -يا إخوان-: اتفقوا على أن المعمول المتأخر يجوز أن تجعله للأول وأن تجعله للثاني، واختلفوا في الأَوْلى؛ فإن جعلته لأحدهما فماذا تعمل بالآخر المهمل؟ قلنا: يجوز ولك فيه حينئذٍ وجهان: إما أن تضمر له معمولًا -يعني أن تجعل معموله ضميرًا- والوجه الثاني: أن تجعل معموله محذوفًا لدلالة الظاهر عليه، هذا هو الأيسر في هذا الباب، وجاءت عليه بعض الشواهد كما رأينا قبل قليل، وإن كانت هذه الشواهد تختلف كثرةً وقلةً في بعض مسائل هذا الباب. أما جمهور النحويين ومنهم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فلهم في ذلك تفصيلات.

قال ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا ... تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا
كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا ... وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

ماذا يقول؟ يقول: الفعل المهمل ماذا تفعل به؟ يقول: اَعمل هذا المهمل في ضمير ما تنازعاه؛ يعني: اعمله في ضميرٍ يعود إلى الظاهر. هذا يجوز أو يجب؟ يقول: **(والتزم ما التزما)** إذن.. فهذا عنده من باب الوجوب؛ فعلى ذلك هو يوجب الإضمار ولا يجيز الحذف.

فعلى ذلك.. تقول على مذهب البصريين: **"جاؤوا وذهب المحمدون"** على الإضمار، ولا يجوز أن تقول على الحذف "جاء وذهب المحمدون"، وتقول على اختيار الكوفيين: **"جاء وذهبوا المحمدون"**، ولا يجوز أن تقول "جاء وذهب المحمدون".

يعني ماذا يجوز؟ الإضمار؛ إما أن تقول: "جاؤوا وذهب المحمدون" أو تقول: "جاء وذهبوا المحمدون"؛ هذا الجائز عندهم على اختيار البصريين أو الكوفيين، لكن لا بد من الإضمار، أما الحذف فإنهم لا يجيزونه.

أمثلته:

قال: **(يحسنان ويسيء ابناكا)** ابناكا مثنى ابن، **(ابناكا)** في المثال فاعل للأول **(يحسنان)** أم للثاني **(يسيء)**؟ **(يحسنان ويسيء ابناكا)** جعله للثاني على اختيار البصريين. ماذا فعل بالأول؟ أضمر له فاعلًا ألف الاثنين، ولا يجوز عنده "يحسن ويسيء ابناكا".

والمثال الثاني:

وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

(عبداكا) فاعل، فاعل الأول أو الثاني؟ فاعل الأولى على اختيار الكوفيين.

وماذا فعل بالفعل الثاني المهمل؟ أضمر له فاعلًا، فقال: **(اعتديا)** ولا يجوز عنده أن تقول "بغى واعتدى عبداك".

ونحن -قبل قليل- جوَّزنا الإضمار والحذف، وقلنا: إن الإضمار هو الأفضل والأفصح مع الفاعل، والحذف هو الأفضل والأفصح مع المفعول به.

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ولا تجيء)** ما في أوامر.

وَلاَ تَجِيء مَعْ أَوَّل قَدْ أُهْمِلاَ بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْع أوْهِلاَ

ماذا نفعل؟

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرَنْهُ إنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

يقول: إذا جعلت هذا المعمول المتأخر للأول أو الثاني، الفعل المهمل منهما: إما أن يطلب فاعلًا مرفوعًا، أو نائب فاعلٍ مرفوع، نائب الفاعل دائمًا حكمه حكم الفاعل؛ إما أن يطلب مرفوعًا فاعل أو يطلب منصوبًا؟

ماذا تضمر له؟ يقول: لا تضمر له إلا المرفوع، يقول: إذا جعلت المعمول المتأخر، إذا جعلته للثاني -على اختيار البصريين- ماذا تفعل بالأول المهمل؟ يقول: إما أن يطلب مرفوعًا، وإما أن يطلب منصوبًا، إما أن يطلب فاعلًا مرفوعًا فيجب أن تضمره، وإما أن يطلب مفعولًا منصوبًا فلا يجوز... فماذا تفعل به؟ إذا طلب فاعلًا مرفوعًا يجب أن يُضمر، هذا قوله:

وَلاَ تَجِيء مَعْ أَوَّل قَدْ أُهْمِلاَ بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْع أوْهِلاَ

إذن.. تقول: **"جاؤوا وذهب المحمدون"**.

إذا كان يطلب منصوبًا، ماذا تفعل بالمنصوب: تضمره أم تحذفه؟ يقول:

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرَنْهُ إنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

يعني: إذا كان مفعولًا به فيجب أن تحذفه، فإذا قلت: "أكرمتُ وأهانني المحمدون" المحمدون فاعل لأهانني، "أكرمت" الأول هذا ماذا يطلب؟ مرفوع أو منصوب؟ منصوب، منصوب مفعول به أم خبر؟ مفعول به، لا يجوز أن تضمره.

يعني ماذا تقول؟ تقول: "أكرمتُ وأهانني المحمدون" ولا يجوز "أكرمتهم وأهانني المحمدون"، لا تضمر الأول إذا كان يطلب مفعولًا به.

إذا كان يطلب منصوبًا لكن ليس مفعولًا به وإنما خبر، يعني في باب [**كان وظن**]، باب [**كان**] منصوبه خبر، وفي باب [**ظن**] المفعول الثاني أصله الخبر، هذا الذي يقصد، يعني إذا كان المنصوب في باب [**كان**] أو باب [**ظن**] يقول: (**وأخرنه إن يكن هو الخبر**) يعني في باب [**كان**] لو قلت مثلًا: "كنت صديقًا وكان محمدٌ صديقًا" هذا الأصل الأصيل قبل الحذف وقبل التنازع، "كنت صديقًا وكان محمدٌ صديقًا" الآن اجعل الجملة على التنازع على اختيار البصريين، ماذا حدث فيها على اختيار البصريين؟ سنجعل الثاني هو العامل، والأول نحذف منه الخبر، فتقول: "كنتُ وكان محمدٌ صديقًا" حذفت خبر الأول، "كنتُ وكان محمدٌ صديقًا"، الآن.. المهمل الأول أو الثاني؟ الأول، الأول يطلب منصوبًا. منصوبًا مفعول به ولَّا خبر؟ خبر. ماذا تفعل به إذا كان المطلوب خبرًا؟

بَـلْ حَذْفَـهُ الْـزَمْ إِنْ يَكُـنْ غَيْـرَ خَبَـرْ ... وَأَخِّرَنْــهُ إِنْ يَكُــنْ هُــوَ الْخَبَــرْ

يعني: إذا كان الخبر لا بد أن تجعله ضميرًا وتؤخره، فتقول: "كنتُ وكان محمدٌ صديقًا إياه"، إياهُ يعني صديقًا، "كنتُ وكان محمدٌ صديقًا إياهُ" لماذا أوجب إضمار المنصوب هنا ولم يجز حذفه؟ لأنه خبر، والخبر عمدة. لماذا أوجب تأخيره؟ لكي لا يعود على متأخر.

هنا في مخالفة لأصل الباب؛ وهو أن الضمير قد يعود على متأخر، لكن كل ما

قالوه في هذه المسألة أمور قياسية ليس فيها سماع.

أما عن المذهب الذي رجَّحناه -وهو جواز الإضمار والحذف- فلك أن تضمر فتقول -كما أوجب الجمهور-: "كنت وكان زيدٌ صديقًا إياه" ولك أن تحذف هذا المنصوب فتقول: "كنتُ وكان زيدٌ صديقًا"، صديقًا تدل على المحذوف، يعني: كنت صديقًا وكان زيدٌ صديقًا.

وكذلك في باب [ظن] نقول في باب [ظن]: الأصل: "ظنَّني محمدٌ صديقًا وظننتُ محمدًا صديقًا" اجعل الجملة على التنازع على اختيار البصريين. ستقول: "ظنني وظننتُ محمدًا صديقًا".

القول الثاني: "ظننتُ محمدًا صديقًا".

ظننتُ: فعلٌ وفاعل.

محمدًا صديقًا: مفعول أول وثاني.

"ظنني" الأولى هذا المهمل ماذا يطلب؟ يطلب المفعول الثاني، يعني منصوبًا وأصله خبر، (@٠٠:٥٨:٥٩) أم نضمره؟ على مذهب الجمهور: يجب أن يُضمر فنقول: "ظنني وظننتُ محمدًا صديقًا إياهُ"، حذف، لك أن تقول هذا ولك أن تحذف فتقول: "ظنني وظننتُ محمد..." أي: ظنني صديقًا صديقًا.

أما الحذف؛ فهذا مذهب الكسائي ومذهب هشام الضرير -وهو أيضًا كوفي- ومذهب السهيلي وهو من علماء الأندلس؛ وهؤلاء أوجبوا الحذف، والجمهور أوجب الإضمار، والذي يترجح عند كثيرٍ من المتأخرين هو جواز الوجهين، وإن كانت أكثر الشواهد المسموعة جاءت على قول البصريين والجمهور، لكن هناك شواهد جاءت على قول الكسائي ومن أخذ بقوله؛ فليس لنا بعد ذلك أن نوجب هذا القول ولا أن نوجب هذا القول، وإنما نقول: إن العرب جوَّزت -أو يجوز في

لغتها- كل ذلك؛ لورودهم عنها، وإن كان يختلف من حيث الكثرة؛ فالإضمار - وإن كان جائزًا- لكنه الأكثر في المرفوع، وهو الأفصح، والحذف وهو جائز ولكن هو الأكثر والأفصح في المنصوب الفضلة -أي المفعول به.

ثم يختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب ببيتين، يقول فيهما:

وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسَّرَا
نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا زَيْدَاً وَعَمْرَاً أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

المسألة هنا واضحة جدًّا، ومن وضوحها قد تكون صعبةً.

ماذا يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ؟

يقول: إذا جعلنا المعمول الظاهر لأحد الفعلين، الفعل الآخر سنضمر له -أي سنجعل معموله ضميرًا- كالأمثلة السابقة إن لم يكن هناك مانع، لكن إذا كان هناك مانع بحيث إن هذا الضمير الذي سنقدره معمولًا لا يمكن أن يطابق، لا أن يطابق مرجعه، ولا أن يطابق المتكلم، وهذا يحدث في نحو باب [**ظن وأخواتها**].

نقول مثلًا: "أظن المحمدين صديقين، ويظنني المحمدان صديقًا"، أعيد: "ظننت المحمدين صديقين، وظنَّني المحمدان صديقًا" الآن.. نريد أن نجعل العبارة على التنازع. طبعًا سيتنازعان الخبر -وهو صديقًا أو صديقين- ماذا ستقول؟ سنقول مثلًا: إما على اختيار الكوفيين أو البصريين، فسنقول: ظننت - أعمل ظننت الأول- "ظننت وظنني المحمدين صديقين"، ثم حذفت الفعل الآخر في الوسط، "ظننت وظنني المحمدين صديقين" المحمدين صديقين هذان معمولان لأي فعل؟ لظننت، للأول "ظننت". "ظنَّني" هذا نصب ياء المتكلم مفعول أول، أين المفعول الثاني؟ الآن.. "ظنني" هذا المهمل يطلب مفعول ثاني، يعني يطلب منصوبًا أو مرفوعًا؟ يطلب منصوبًا، وهذا المنصوب مفعول به ولَّا

أصله خبر؟ أصله خبر، لا بد أن تقدر الضمير عندهم على قول الجمهور، لا بد أن تقدره ضميرًا، قدِّره ضميرًا. "ظننت وظنني الزيدين قائمين، وظنني إياه" فستقدِّر "ظننت وظنني المحمدين قائمين إياه" ظنني إياه، إياه تعود إلى صديقين، إياه مفرد وصديقين مثنى، ما يصلح، هل تقول: "إياهما ظننت وظنني المحمدين صديقين" إياهما، إياهما توافق الصديقين بس تخالف ياء المتكلم "ظنني"، ظنني إياهما لا تصلح، فهنا الضمير لا يمكن أن تأتي به ضميرًا؛ لأنه إما إياه فيخالف الصديقين أو يخالف ياء المتكلم، ماذا تفعل يا ابن مالك يا أيها الجمهور؟ لا بد أن تصرِّح بالمفعول به، لابد أن تصرِّح به اسمًا ظاهرًا، تأتي باسمًا ظاهرًا.

يقول: (**وأظهر**) ما معنى (**وأظهر**)؟ خلاف "وأضمر"، أضمر يعني: هات الكلمة ضميرًا، أظهر يعني: هات للاسم اسمًا ظاهرًا، يعني يجب أن تقول: "ظننتُ وظنني المحمدين صديقين صديقًا" هذا على مذهب وجوب الإضمار.

وعلى مذهب جواز الحذف: لك أن تقول هذا، ولك أن تقول: "ظننتُ وظنني المحمدين قائمين"، فيكون التقدير حينئذٍ من معنى الظاهر، يعني "ظننتُ المحمدين قائمين وظنني المحمدان قائمان".

ومثال ابن مالك:

أَظُــــنُّ وَيَظُنَّـــانِي أَخَـــا زَيْـدَاً وَعَمْـرَاً أَخَـوَيْنِ فِـي الرَّخَـا

يقول: أظن زيدًا وعمرًا أخوين -هذا كلامه يقوله- أظن زيدًا وعمرًا أخوين، ويظناني أخًا.

(**يظناني**) اجعلها في الوسط على اختيار الكوفيين؟ فستقول: أظن ويظناني زيدًا وعمرًا أخوين.

أين المفعول الثاني لـ (**يظناني**)؟ إن أخرتهم في الأخير ضميرًا "إياه"لم يطابق

أخوين، وإن قدرته ضمير "إياهما" لم يوافق ياء المتكلم (**يظناني**)، ماذا تفعل؟ يقول: يجب أن تقدره اسمًا ظاهرًا، تجعله اسمًا ظاهرًا، يعني تقول: أظن ويظناني زيدًا وعمرًا أخوين أخًا، وإن جعلته اسمًا ظاهرًا -اسمًا ظاهرًا ليس ضميرًا- لك أن تؤخره ولك أن تقدمه، تقول: أظن ويظناني أخًا زيدًا وعمرًا أخوين.

وعلى مذهب الحذف نقول: "أظن ويظناني زيدًا وعمرًا أخوين"، فهذا ما يتعلق بهذا الباب -يا إخوان- باب [**التنازع في العلم**]، وكما رأينا هو باب ظريفٌ لطيف في مجمله، وهو حلٌّ لمشكلةٍ لُغوية، ولكن في تفصيلاته عند الجمهور شيءٌ من الإطالة، وعلى مذهب جواز الإضمار والحذف فالباب كله مضطردٌ على قولٍ واحد.

هل هناك من سؤال؟

سؤال: (@١:٩:٢٢)

الجواب: نعم، هم بعض المتأخرين؛ لأن المعروف عن المتقدمين: إما وجوب الإضمار -وهو قول الجمهور- أو وجوب الحذف، ابن مالك أشار في بعض كتبه غير [**الألفية**]؛ كـ التسهيل، أشار إلى جواز الوجهين، يعني هو الذي رجحه كثيرٌ من المتأخرين.

سؤال: (@١:٠٩:٥٦)

الجواب: طبعًا الأصل في لغة العرب: الاختصار والإيجاز وعدم التكرار، الضمير أصلًا مهمته الأولى: الإيجاز وعدم التكرار، بدل ما تقول "جاء محمدٌ وأكرمت محمدًا" تقول: "جاء محمدٌ وأكرمته"، فهذا من أوجه الاختصار في اللغة، بدل ما تكرر جملتين تحذف فاعل أحدهما أو تضمره.

سؤال: (@١:١٠:٣٥)

الجواب: نعم، هذا الذي قاله، ماذا قال في البيت الثاني؟

وَلاَ تَجِيء مَعْ أَوَّل قَدْ أُهْمِلاَ بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْع أوْهِلاَ

فخصَّ وجوب الإضمار هنا بالرفع، ثم خصَّه بعد ذلك بالمنصوب إذا كان خبرًا.

سؤال: (@١:١١:٢٥)

الجواب: لا، أوجب الحذف في الباب كله، كذلك، يعني عندهم تقول: "جاء وذهب المحمدون"، نعم، استشهدوا ببعض الشواهد على ذلك، ولكن شواهد قليلة، يعني يمكن أن نقول: أنها تكملة للجواز؛ أن تقول: تكملة للوجوب.

لا، ما ترتقي أن تكون هي الأفصح والأكثر، فكيف ترتقي إلى أن توجب المسألة؟!

فهذه أبيات لعلنا ننظر فيها، ونختم بها دروس هذا الفصل:

يقول قاتل محمد بن طلحة:

وأَشعَثَ قَوَّام بآياتِ رَبِّه قليلِ الأَذَى فيما تَرى العينُ مُسْلم
هَتَكْتُ بِصدْرِ الرَّمْح جَيْبَ قَمِيصهِ فَخَّر صَريعًا لليَدَيْنِ ولِلفَم
عَلى غَيْرِ شيءٍ غَيْرَ أنْ لَيسَ تابِعًا عَليًّا ومَنْ لا يَتْبَع الحَقَّ يَظلِم
يُذَكِّرني "حم" والرّمحُ شاجرٌ فَهَلاَّ تَلا "حم" قبلَ التَّقدُم؟

محمد بن طلحة صحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جليل قاتل مع علي وقاتل ضد علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقاتِله قال هذه الأبيات؛ وهي أبياتٌ جميلة وقفنا عنده، أما حسابه فعند الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

نقف عند هذه الأبيات، يقول:

وأَشعَثَ قَوَّام بآياتِ رَبِّه قليلِ الأَذَى فيما تَرى العينُ مُسْلم

"وأشعثَ" لماذا نصب أشعثَ؟ ما إعراب "أشعثَ"؟

طالب: (٤٢:١٣:١@)

الشيخ: هذه مجرورة ليست منصوبة.

لا، هذه "رُبَّ"، ورُبَّ أشعث، فأشعث مجرورة بـ "رُبَّ"، وقال بعض النحويين: مجرورة بالواو القائمة مقام رُبَّ، يسمونها "واو رُبَّ"، هي مجرورة: إما بـ ربَّ، أو بواو ربَّ، مجرورة وعلامة جرها الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأن أصله ممنوع من الصرف على "أَفعل".

"وأشعث قوامٍ" هذه صفة "بآيات ربه"، "قليل الأذى" هذه صفة ثانية، "فيما ترى العين مسلم" هذه أيضًا صفة ثالثة.

في قوله: "فيما ترى العين" ما نوع "ما"؟ موصولة، بمعنى "الذي"، إن جعلتها موصولةً بمعنى "الذي" فستقدر لها عائدًا، فيكون تقدير الكلام: قليل الأذى فيما تره العين، ويجوز وجهٌ آخر: أن تجعلها مصدريةً؛ فلا تحتاج إلى تقدير عائد، ويكون تقدير الكلام: في رؤية العين مسلم.

هَتَكْتُ له بالرَّمْحِ جَيْبَ قَمِيصهِ

ما الجيب؟

"هَتَكْتُ له بالرَّمْحِ جَيْبَ قَمِيصهِ" يعني: طعنته بالرمح في جيب قميصه، أين الجيب؟ الجيب: فتحة العنق، هذه الفتحة التي يدخل فيها العنق، هذا هو الجيب في اللغة، أما الذي توضع فيه الأشياء في الثوب يمين ويسار وهنا؛ هذا لا يسمى في اللغة جيبًا، وإنما يمكن أن نسميه بمخباة -تخفيف "مخبأة"- المكان الذي يُخبأ فيه الأشياء، مخبأ ثم يخفَّف فيكون "مخبا"، ثم يؤنث "مخباةٌ"، وقد يكون له أسماء أخرى وأنا لا أدري، لكنه لا يسمى في اللغة جيبًا.

هَتَكْـتُ لـه بـالرَّمْح جَيْـبَ قَمِيصِـهِ فَخَّـــر صَـــريعًا لليَـــدَيْنِ ولِلفَـــم

ما معنى فخر صريعًا لليدين وللفم؟ يعني: سقط على وجهه.

فخر صريعًا، ما إعراب صريعًا؟ حال، فخرَّ حالة كونه صريعًا.

عَلى غَيْرِ شيءٍ غَيْرَ أنَ لَيسَ تابِعـًا

ما إعراب "غيرَ" الثانية؟ "عَلى غَيْرِ شيءٍ غَيْرَ أنَ لَيسَ تابِعـًا عليًّا" هذا استثناء، "غيرَ" يُستثنى بها كـ "إلا"، هذا استثناء.

"غيرَ أن ليس تابعًا" ما إعراب تابعًا؟ خبر ليس. أين اسم ليس؟ هو، ليس تابعًا عليًّا.

ومَنْ لا يَتْبَعِ الحَقَّ يَندم

ما نوع "مَن"؟ استفهام أم شرط أم اسم موصول؟ شرطية، معنا على الشرط فعلها وجوابها، أين فعلها؟ "يتبع"، والجواب: "يندم".

يُذَكِّرني "حم" والرّمحُ شاجرٌ

ما معنى "والرمح شاجرٌ"؟ يُذَكِّرني "حم" والرّمحُ شاجرٌ، عندما طعنه اخترقه الرمح وخرج من الجهة الأخرى، فالمعنى العام "شاجرٌ" يعني: أنه اخترقه ونشب فيه، والأصل في "شـاجرٌ": إنها خشبة توضع في فم الفصيل، في فم الحوار؛ لكي لا يرضع من أمه، فتنشب في الفم، فسُمي كل ما ينشب بـ "شاجر".

يُذَكِّرني "حم" والرّمحُ شاجرٌ

ماذا يريد بـ "حم"؟ أي صورة؟ ماذا يريد بقوله: "يذكرني حم"؟ ماذا يريد بـ "حم"؟ (@١:١٩:٠٥) هذا قول.

نسمع القول الآخر: ماذا يريد بقوله: "يذكرني حم"؟ ماذا يذكره؟ يعني: يذكره

الله، "حم" لا يريد "حم" فقط، سورة "حم" أو السورة "حم"؛ يريد القرآن كله، ويكفي بالقرآن عن الله عن الدين، يعني يذكرني بالقرآن برب القرآن، فذكر جزءًا وأراد الكل.

يُذَكِّرني "حم" والرّمحُ شاجرٌ

ما إعراب "الرمح شاجرٌ"؟ الرمح شاجرٌ مبتدأٌ وخبر في الجملة، جملة "والرمح شاجرٌ" جملة حالية، يذكرني "حم" في هذه الحالة.

فَهَلاَّ تَلا "حم" قبلَ التَّقدُمِ؟

"هلَّا" اسم أم فعل أم حرف؟ حرف ماذا؟ حرف تحضيض، وحروف التحضيض خاصة بالفعل، وهي دخلت مع الفعل، ما يدخل اسم.

فهلَّا تلا "حم" قبل التقدم؟

ما إعراب "التقدم"؟ مضاف إليه، هذا آخر ما تيسر في النظر في هذه الأبيات. والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثالث والأربعون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأهلًا وسهلًا ومرحبًا بكم، وحيَّاكم الله وبيَّاكم في هذه الليلة المباركة -ليلة الاثنين، الخامس عشر من شهر ربيعٍ الأول من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة المصطفى ﷺ.

نحن مجتمعون في جامع الراجحي بحي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس الثالث والأربعين من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله.

كنا توقفنا -يا إخوان- قبل الإجازة عند باب "المفعول المطلق"، انتهينا من الكلام على باب التنازع، والآن -إن شاء الله- نبدأ بالكلام على "باب المفعول المطلق".

ومن المناسبة الطيبة أن يبدأ الدرس بهذا الباب:

"باب المفعول المطلق"

لأنه من ألطف أبواب النحو ومن أكثرها استعمالًا في القديم والحديث.

وفي البداية نقرأ ما قاله شيخنا وإمامنا/ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب؛ إذ عقده في اثني عشر بيتًا، قال فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٨٦. المصدر اسم ما سوى الزمان من ... مدلولي الفعل كأمنٍ من أمن
٢٨٧. بمثله أو فعل أو وصفٍ نُصب ... وكونه أصلاً لهذين انتخب
٢٨٨. توكيدًا أو نوعًا بين أو عدد ... كسرت سيرتين سير ذي رشد
٢٨٩. وقد ينوب عنه ما عليه دل ... كجد كل الجد وافرح الجذل
٢٩٠. وما لتوكيدٍ فوحد أبدا ... وثن واجمع غيره وأفردا
٢٩١. وحذف عامل المؤكد امتنع ... وفي سواه لدليلٍ متسع
٢٩٢. والحذف حتمٌ مع آتٍ بدلا ... من فعله كندلًا اللذ كاندلا
٢٩٣. وما لتفصيلٍ كإما منا ... عامله يُحذف حيث عنا
٢٩٤. كذا مكررٌ وذو حصرٍ ورد ... نائب فعلٍ لاسم عينٍ استند
٢٩٥. ومنه ما يدعونه مؤكدًا ... لنفسه أو غيره فالمبتدا
٢٩٦. نحو له عليَّ ألفٌ عرفا ... والثان كابني أنت حقًّا صرفا
٢٩٧. كذاك ذو التشبيه بعد جمله ... كلي بكًا بكاء ذات عضله

المفاعيل خمسة -كما تعرفون-: المفعول به، وله، وفيه، ومعه، والمطلق.

أما المفعول به؛ فقد سبق الكلام عليه في بابٍ سابق -وهو باب التعدي واللزوم- بقيت أربعة مفاعيل، بدأ ابن مالكٍ الآن بالكلام على المفعول المطلق، وستأتي بقية المفاعيل تباعًا إن شاء الله تعالى.

في أول بيتٍ في هذا الباب عرَّف ابن مالكٍ لنا المصدر، فقال:

المصدر اسم ما سوى الزمان من ... مدلولي الفعل كأمن من أمن

(**المصدر**) ما تعريف المصدر يا إخوان؟ هذا من أهم المهمات في النحو؛ لكثرة الحاجة إليه.

- **ما المراد بالمصدر؟**

المصدر من الأسماء.

لكي نعرف المصدر لا بد أن نعرف الكلمات التي تدل على الحدث والفعل في اللغة؛ هناك ثلاثة أنواع من الكلمات كلها تدل على حدثٍ وفعلٍ:

النوع الأول: الكلمات التي تدل على حدثٍ وزمان هذا الحدث؛ وهي التي تسمى في اصطلاح النحويين بالفعل. **الفعل**: هي الكلمة التي تدل على حدثٍ وزمانه، الحدث يعني الفعل.

فإذا قلت: "ذهب"، هذه الكلمة تدل على شيئين: تدل على وقوع الذهاب، هذا الفعل، هذا الحدث "الذهاب"، إذا قلت "ذهب" تفهم منها الذهاب أو لا تفهم منها الذهاب؟ نعم،وتفهم أن الذهاب كان في الماضي. إذن.. فدل على الحدث –وهو الذهاب– ودل على زمانه وهو الماضي.

والفعل كما تعرفون ثلاثة أقسام:

- **الماضي**: وهو ما دل على حدثٍ في الزمان الماضي.
- **والمضارع**: وهو ما دل على حدث في الحاضر أو المستقبل.
- **وفعل الأمر**: وهو ما دل على حدثٍ في الزمان المستقبل.

النوع الثاني من الكلمات التي تدل على حدث: هي الكلمات التي تدل على حدثٍ وصاحبه، وهي التي تسمى في اصطلاح النحويين بالوصف، تسمى بالوصف وتُجمع على أوصاف، والوصف غير الصفة؛ الصفة هذا إعراب مثل:

نعت، مبتدأ، خبر، فاعل، نعت، صفة، لا، هذا وصف، الوصف، وهي التي تسمى بالأسماء المشتقة العاملة عمل فعلها، أو بعض الأسماء المشتقة العاملة عمل فعلها؛ كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة واسم الفاعل؛ هذه نسميها أوصافًا.

هذه الأوصاف، ما تعريف الوصف؟

الوصف في النحو: الكلمة التي تدل على حدثٍ وصاحبه، **وهي على قسمين**:

- **القسم الأول**: ما دل على حدثٍ وفاعله.

تدل على حدث وصاحب هذا الحدث، وصاحبه هو فاعله، وتشمل: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، والصفة المشبَّهة، واسم التفضيل؛ كل هذه أوصاف.

فاسم الفاعل كقولنا: "راحم، وضارب، ومُكرم، ومستخرج"، فقولنا: "راحم" عندما تسمع كلمة "راحم" تفهم الحدث وهو الرحمة، راحم يعني فيه رحمة. إذن.. فكلمة راحم تدل على الحدث الرحمة أم لا تدل؟ تدل، وهذا الذي سميته براحم ما علاقته بالحدث بالرحمة؟ زمان الرحمة؟ لا، ليس فعلًا؛ هذا صاحب الرحمة. فاعله أو مفعوله؟ فاعله؛ ولهذا يسمونه اسم فاعل.

اسم الفاعل: ما دلَّ على حدثٍ وفاعله.

وكذلك صيغ المبالغة؛ كدرَّاب ومِنحار، مِنحار، منحار، درَّاب، مِنحار، عندما تسمع "مِنحار" تفهم الحدث وهو النحر أن فيه نحر أو لا تفهم؟ نعم، وأن هذا الذي سميناه بمنحار ما علاقته بالحدث النحر؟ فاعله، صاحبه.

وكذلك الصفة المشبَّهة: أي الصفة المشبهة باسم الفاعل؛ كجميل، وصعب، عندما تقول: "هذا شيءٌ جميل، وهذا شيءٌ صعب"، عندما تسمع كلمة "صعب" تفهم الحدث وهي الصعوبة، في صعوبة، وهذا الشيء ما علاقته بالصعوبة؟ هو

الذي صعُب، يعني فعله.

وكذلك اسم التفضيل؛ عندما تقول: الأجمل والأصعب، "محمدٌ هو الأجمل"، عندما تسمع "الأجمل" تفهم الحدث وهو الجمال؛ أن فيه جمال، وتفهم أن هذا الذي سميناه بالأجمل ما علاقته بالحدث الجمال؟ هو الذي جمُل، يعني هو الذي فعل الجمال، فاعله.

- **والنوع الثاني من الأوصاف**: ما دل على حدثٍ ومفعوله.

وهذا يشمل اسم المفعول؛ كمرحوم، ومضروب، ومُكرم.

فإذا قلت: "مرحوم" منذ أن تسمع "مرحوم" تفهم الحدث -وهو الرحمة- يعني فيه رحمة، وهذا الذي سميناه مرحومًا ما علاقته بالحدث الرحمة؟ فاعله أو مفعوله؟ هذا مفعوله، الرحمة وقعت عليه. إذن.. **فكلمة "مرحوم" دلَّت عل شيئين**: على الحدث الرحمة، وعلى مفعول الرحمة.

كم ذكرنا من نوع؟ نوعين:

الأول: الفعل؛ وهو ما دل على حدثٍ وزمانه.

والثاني: الوصف؛ وهو ما دل على حدثٍ وصاحبه.

النوع الثالث من الكلمات التي تدل على الحدث: هي الكلمات التي تدل على مجرد الحدث.

تدل على الحدث فقط ولا تدل على شيءٍ آخر، يعني لا تدل على زمان الحدث ولا تدل على صاحب الحدث، والكلمات التي تدل على مجرد الحدث فقط هي التي تسمى في اصطلاح النحويين بالمصدر.

فالمصدر: الكلمات التي تدل على مجرد الحدث، لا تدل إلا على حدث

فقط؛ كقولنا: "ضرب، ورحمة، وجلوس، وأكل، وشرب، وقيام، وذهاب".

فإذا قلت: "ضربٌ" تفهم أن الحدث الضرب، تفهم أن الضرب وقع في الماضي أو في الحال أو في الاستقبال؟ لا. الضرب هذا الذي سميناه الضرب فاعل الضرب أو مفعول الضرب ولَّا هو الضرب؟ هو نفسه الضرب. إذن.. فكلمة الضرب لا تدل إلا على شيءٍ واحد، تدل على مجرد الحدث -يعني الفعل- تدل على الفعل بمعناه اللغوي، تدل على الفعل فقط.

فالكلمة التي تدل على مجرد الحدث ماذا يسميها النحويون؟ يسمونها المصدر.

ابن مالك في هذا البيت وازن لنا بين المصدر والفعل، فقال:

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كأمن من أمن

(**مدلولي الفعل**)، الفعل له مدلولان، **الفعل يدل على شيئين**: يدل على الحدث، ويدل على الزمان.

يقول: المصدر يدل فقط على واحد من مدلولي الفعل وهو الحدث. يعني انظر كيف ابن مالك أخذ لفة طويلة لكي يعرِّف لنا الحدث! طبعًا هو أراد بذلك أن يوازن بين المصدر والفعل، وإلا يستطيع أن يقول المصدر ما دلَّ على مجرد الحدث وينتهي كما فعل ابن هشام مثلًا في [**أوضح المسالك**] أو يفعل النحويون، لكن ابن مالك أحرص كثيرًا في الألفية على ما يسمى بالنحو التعليمي أو التقابلي؛ إنك تفهم العلاقة بين هذه الأشياء، يعني لا تفهم هذا وينتهي الأمر، لا، لابد أن تقابله بما يشابهه وتفهم الفرق بينهما، الآن عرفنا المراد بالمصدر.

السؤال: بابنا باب المصدر أم باب المفعول المطلق؟ باب المفعول المطلق.

ابن مالك ما عرَّف لنا المفعول المطلق، عرَّف المصدر.

ما علاقتنا بالمصدر؟ لماذا عرَّف ابن مالك المصدر في أول باب المفعول المطلق؟

طالب: (@١٠:١٤:٠٠)

الشيخ: لأن المفعول المطلق يُشترط أن يكون مصدرًا، المفعول المطلق يعني... نعم، اسم من الأسماء؛ فهو اسم من الأسماء، لكن الأسماء كثيرة، لا يقع مفعولًا مطلقًا إلا المصدر، أو ما ينوب منابه مما سيأتي ذكره بعد قليل، فلهذا بدأ بتعريف المصدر.

أما تعريف المفعول المطلق؛ فلو أردنا أن نعرِّف المفعول المطلق لأمكن لنا أن نقول في تعريف **المفعول المطلق**: هو المصدر المنصوب بعد فعلٍ من لفظه أو معناه.

كقولك: "جلست جلوسًا".

جلست: فعلٌ وفاعل.

جلوسًا: هذا مصدر.

نسينا أن نقول في تعريف المصدر -بعد أن عرَّفنا المصدر قبل قليل، هذا التعريف العلمي الجامع المانع الضابط، لكن هناك تعريفًا تعليميًّا للمصدر، يعني سهل؛ يمكن أن يأتي به الإنسان دون تفكيرٍ طويل أو يستفيد من غير متخصصين- يقول في تعريف المصدر: المصدر هو التصريف الثالث للفعل. إذا أردت أن تستخرجه بسرعة: هو التصريف الثالث للفعل. صرِّف الفعل ثلاث تصريفات، المصدر يقع التصريف الثالث، تقول: ضرَبَ يضربُ ضربًا، وذهبَ يذهبُ ذهابًا، وجلسَ يجلسُ جلوسًا، بهذا التصريف وبهذه الطريقة تستخرج المصدر.

نعود إلى تعريف المفعول المطلق: قلنا: هو المصدر المنصوب بعد فعلٍ من

لفظه أو معناه؛ كجلست جلوسًا، فجلوسًا هذا هو المصدر، وقد وقع بعدجلس، وقع بعد فعلٍ من لفظه.

وكذلك: "ضربت ضربًا".

وكذلك" "سرت سير زيدٍ".

سرتُ: فعلٌ وفاعل.

سيرَ: مفعولٌ مطلقٌ منصوب وهو مضاف.

وزيدٍ: مضافٌ إليه.

وكذلك: "أكلت أكلتين".

أكلتُ: فعلٌ وفاعل.

أكلتين: مفعول به؟ لا، هو المصدر؛ لأن الأكلتين هو فعلك، أكلت، ماذا فعلت؟ ما الفعل الذي فعلته؟ الأكل، هو يقصد الأكل، لكن لم تأكل مرة –ما شاء الله– أكلت مرتين.

"أكلت أكلتين".

أكلتين: مفعولٌ مطلقٌ منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى.

قولنا في التعريف: "المصدر" أي: يشترط في المفعول المطلق أن يكون مصدرًا، وسبق ذكر ذلك.

وقولنا في التعريف: "المنصوب" هذا حُكمه الإعرابي، فالمفعول المطلق كبقية المفاعيل حُكمه النصب.

وقولنا في التعريف: بعد فعلٍ أي: فعلٍ ماضٍ أو مضارعٍ أو أمرٍ، أو ما في حكم

الفعل، دائمًا في النحو إذا قيل: الناصب فعل، العامل فعل، قبله فعل، يرفعه فعل. يُراد بذلك: الفعل وما في حُكم الفعل.

وما الذي في حكم الفعل؟ هذا رددناه كثيرًا، الذي في حكم الفعل، ماذا نريد بقولنا "في حكم الفعل"؟ أسماء الأفعال.

طالب: (@٠٠:١٩:٠٥)

الشيخ: الأسماء العاملة عمل فعلها، وهي الأوصاف التي ذكرناها قبل قليل، الذي في حكم الفعل الأسماء العاملة عمل فعلها؛ كالأوصاف، والفاعل، والمفعول، والصفة المشبَّهة، وصيغ المبالغة؛ كلها تعمل عمل الفعل.

وكذلك المصدر؛ فالمصدر من الأسماء العاملة عمل فعلها؛ فهي أيضًا تعمل عمل الفعل.

تقول مثلًا: "المؤمن يشكر لله شكرًا كثيرًا".

يشكرُ: فعلٌ مضارعٌ.

وشكرًا: مفعولٌ مطلق.

وكثيرًا: صفة.

وتقول: "المؤمن شاكرٌ لله شكرًا كثيرًا".

شكرًا كثيرًا: هذا مفعول مطلق، وقع بعد قولنا "شاكرٌ"، يعني بعد فعل أو وصف؟ بعد وصف؛ لأنه اسم فاعل.

وتقول: "يجب على المؤمن شكر الله".

يجب: فعل مضارع.

على المؤمن: جارٌ ومجرور.

أين الفاعل؟ الذي يجب، يجب على المؤمن شكر الله.

شكر: فاعل، وهو مضاف حرف جار مضافٍ إليه.

يجب على المؤمن شكر الله شكرًا كثيرًا، شكرًا كثيرًا: مفعولٌ مطلق وقع بعد شكر الله، يعني بعد مصدرٍ مثله.

وفي ذلك يقول ابن مالك في الأبيات السابقة:

بمثلـه أو فعـل أو وصـفٍ نُصـب وكونـه أصـلًا لهـذين انتخـب

(بمثله أو فعل أو وصفٍ نُصب) يقول: المفعول المطلق حكمه النصب، لكن ما الذي ينصبه؟ يقول: الذي **ينصبه ثلاثة أشياء**:

إما الفعل؛ نحو: المؤمن يشكر لله شكرًا كثيرًا.

أو الوصف؛ نحو: المؤمن شاكرٌ لله شكرًا كثيرًا.

أو مثله؛ يعني مصدرٌ مثله؛ نحو: يجب على المؤمن شكر الله شكرًا كثيرًا.

وقوله في الشطر الثاني: **(وكونه أصلًا لهذين انتخب)**:

(وكونه) أي: المصدر.

(أصلًا لهذين) يعني: الفعل والوصف المذكورين في الشطر الأول.

(انتخب) يعني: أن في المسألة خلافًا: ما الأصل في الاشتقاق؟ ما الأصل الذي اُشتقت منه الأسماء؟ فاللغة العربية لغةٌ اشتقاقية يُؤخذ بعضها من بعض؛ فكتاب، وكتيبة، ومكتب، ومكتبة، وكُتب، وكَتَبَ، ويكتب، اُكتب وكتابة؛ هذه كلها كلمات مستقلة أو تعود إلى أصلٍ واحدٍ؟ كلها مأخوذة من أصلٍ واحد. ما هذا الأصل الذي أُخذت منه كل هذه المشتقات؟ الأصل، المنبع، يسمونه الجذر، **اختلفوا في**

ذلك:

فجمهور البصريين يقولون: إن المصدر المصدر، يقولون: إن المصدر الذي نبعت منه كل هذه المشتقات هو المصدر؛ ويقولون: ولذا سمي مصدرًا، يعني كل المشتقات تصدر منه، تنبع منه، وهذا هو المشهور عند كثيرٍ من النحويين.

وقال الكوفيون بالعكس قالوا: إن الأصل: الفعل الماضي، نعم، فضرب يُؤخذ منه كل المشتقات، المصدر وغير المصدر.

وقال آخرون: كلاهما أصل؛ فالمصدر أصل، والماضي أصل؛ كلٌّ أصل برأسه، وهذا القول ظاهر الضعف، يعني هذه كلمة مستقلة وهذه كلمة مستقلة، وواضح أنهما كلاهما يعودان إلى شيءٍ واحد.

وقال آخرون قولًا له وجاهة، فقالوا: إن المصدر أصل الأفعال، ومن الأفعال تؤخذ الأوصاف، فالأصل: الضرب، ومن الضرب المصدر تؤخذ الأفعال: ضربَ، يضرب، اِضرب. أما الأوصاف "ضارب، ومضروب، ومضرب، وضرَّاب، وضروب" إلى آخره، فهذه تؤخذ من الأفعال.

فأقوى الأقوال في هذه المسألة: قول البصريين والقول الأخير.

وبعدُ.. فإن الخلاف في هذه المسألة قليل الفائدة، وذكرناه لأن ابن مالك ذكره، وواضح أن ابن مالك هنا أخذ بقول البصريين.

وقولنا في التعريف: "من لفظه أو معناه"، "هو المصدر المنصوب بعد فعلٍ من لفظه أو معناه"، نريد بقولنا: "من لفظه أو معناه" من لفظه كالأمثلة السابقة: جلستُ جلوسًا وضربت ضربًا، وقولنا: "من معناه"؛ كأن تقول مثلًا: قمت وقوفًا، ما تقول قمت قيامًا، يجوز، ويجوز قمت وقوفًا، العربي يتصرف في كلامه، "جلست جلوسًا" جائز، "جلست قعودًا" جائز. ما إعراب "قعودًا" في "جلست

قعودًا"؟ مفعولٌ مطلق. مفعول مطلق جاء بعد فعلٍ من لفظه أو فعلٍ من معناه؟ فعلٍ من معناه.

"فرحتُ فرحًا، فرحتُ مرحًا، فرحتُ طربًا، سخطت سخطًا، سخطت غضبًا، سخطت جزعًا"؛ كل ذلك جائز.

فإن قال طالبُ بُهلول -كما يقول شيخنا أبو بكر الجزائري -حفظه الله وأمده بالصحة والعافية- "بُهلول" يقول: البهلول هو: الرجل السيد المنتبه، وليس البهلول هو الغبي أو المجنون، هذا معناه في اللغة؛ فلهذا تجدون كثيرًا في الأشعار مدح الكرماء بالبهاليل.

فإن قال طالبٌ منتبه: لمَ سمي المفعول المطلق مفعولًا مطلقًا وبقية المفاعيل خُصَّت بحرف جر "مفعولٌ به، مفعولٌ له، مفعولٌ معه، مفعولٌ فيه"؟ أما المفعول المطلق فسمي المفعول المطلق.

طالب: (@٠٠:٢٨:٠٢)

الشيخ: ما يقع عليه. انتبه! نعم، ما يقع عليه مفعول به، إذن.. دقِّق العبارة، ماذا تقول؟

طالب: (@٠٠:٢٨:١٩)

الشيخ: أنه فعل الفاعل، مفعول المطلق هو فعل الفاعل، هو نفس الفعل، المفعول المطلق ألم نقل أنه المصدر، الحدث؛ فهو نفس الفعل الذي وقع، "جلست جلوسًا"، جلوسًا هذا اسم منصوب بعد فعل، أي اسم منصوب بعد الفعل ينكشف إعرابه بمعرفة علاقته بهذا الفعل، أي اسم يأتي بعد الفعل.

فإذا قلت مثلًا: "أكرمت زيدًا"، ما علاقة زيدٍ بالفعل الذي قبله؟ ما الفعل المذكور هنا؟ الفعل المذكور الإكرام، إذن.. ما علاقة زيد بالإكرام؟ وقع عليه،

مفعول به.

"أكرمت زيدًا احترامًا له" ما علاقة الاحترام بالإكرام؟ فُعل الإكرام من أجل الاحترام.

"أكرمت زيدًا اليوم" ما علاقة اليوم بالإكرام؟ دل على زمانه؛ لأن مفعول فيه، ظرف زمان.

العلاقة؛ علاقة الاسم المنصوب بالفعل هي التي تبيِّن الإعراب.

"أكرمت زيدًا إكرامًا".

السؤال الأول: هل هناك علاقة بين قولنا "إكرامًا وأكرمت"؟ يعني في علاقة بين الإكرام والإكرام أو ليس في علاقة؟ في علاقة. ما نوع هذه العلاقة؟ علاقة خاصة مقيَّدة بشيء معيَّن أم علاقة...؟ هذه مطلق، بينهما مطلق علاقة؛ لأن الإكرام هو الإكرام، بينهما علاقةٌ مطلقة، بينهما مطلق علاقة؛ لأن هذا مصدر الفعل، الإكرام هو نفسه الفعل، وليست العلاقة بينهما علاقةً مقيَّدة، يعني معيَّنة، يعني محددة، يعني مقيَّدة بشيءٍ معيَّن وقع عليه أو وقع فيه أو وقع من أجله، بينهما مطلق علاقة؛ فسمي "المفعول المطلق".

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

توكيداً أو نوعًا بين أو عدد=كسِرت سيرتين سير ذى رشد

ذكر في هذا البيت رَحِمَهُ ٱللَّهُ أغراض المفعول المطلق -أي: فوائده، أي: الأشياء التي من أجلها يأتي العربي بالمفعول المطلق.

لماذا يأتي العربي بالمفعول المطلق في كلامه؟ لا شك أنه لفائدة، لغرض، ما هذه الأغراض؟ ذكر ابن مالكٍ لنا في هذا البيت أنها ثلاثة أغراض أو ثلاثة فوائد؟

ثلاثة أغراض. ثلاث فوائد أو ثلاث أغراض؟ ثلاث فوائد، ستؤنِّث مع المذكر وتذكِّر مع المؤنث؛ لأن العدد يخالف.

إذن.. هناك ثلاثة أغراض:

الأول: بيان عدد الفعل؛ إذا كان المصدر مثنًى أو مجموعًا؛ كسرت سيرتين، ودقَّت الساعة دقتين، وضربه ضرباتٍ، وسافرت أسفارًا. هذه مفاعيل مطلقة دلَّت على عدد الفعل.

والغرض الثاني: بيان نوع الفعل. متى؟ إذا كان المصدر مضافًا أو منعوتًا، نحو: "أكلت أكلًا سريعًا، أكلت أكل الجائعِ".

والغرض الثالث: توكيد الفعل.

متى نقول إن الغرض من المفعول المطلق هو توكيد الفعل؟ انتبهوا يا إخوان هنا! المسألة تحتاج إلى انتباه، مع إن المسألة شائعة في أبواب النحو ومسائله وفي كل العلوم؛ قد يغفل عنها الطلاب.. متى نقول إن الغرض من المفعول المطلق هو التوكيد؟ يقولون: إذا جاء المصدر غير مضافٍ ولا منعوتٍ ولا مثنًى ولا مجموعًا، يعني يخرج عن الغرض الأول والثاني؛ كأن تقول: "حصدت حصدًا، أو كلَّمته تكليمًا، أو ضربته ضربًا" ونحو ذلك، فلم يُضف ولم يُنعت ولم يثنى ولم يُجمع.

والمفعول المطلق دائمًا لا يخرج عن معنى التأكيد، فإذا قلت: "أكلت أكلًا سريعًا" ما فائدة المفعول المطلق هنا في الحقيقة؟ التوكيد وبيان النوع.

وإذا قلت: "سرت سيرتين"؟ التوكيد وبيان العدد.

وإذا قلت: "سرت سيرًا"؟ فالتوكيد فقط.

إذن.. ما معنى الغرض التوكيد؟ يعني: التوكيد فقط، وليس معنى ذلك أن بيان

النوع وبيان العدد لا يدلان على التأكيد، لا؛ هما يدلان على بيان العدد والتأكيد، لكن التأكيد هذا معنًى مضطرد، ثابت للمفعول المطلق، فإذا جاء معه معنًى آخر رُكِّز عليه، وتُرك معنى التأكيد؛ لأنه معنى معروف وثابت في كل أمثلة المفعول المطلق.

فإذا جاء المفعول المطلق لغرض التأكيد فقط، ليس لغرضٍ آخر، فهنا قيل: غرضه وفائدته التأكيد، يعني التأكيد فقط. فننتبه لذلك يا إخوان.

وفي قولنا مثلًا: "سرت سيرتين سريعتين" ما الغرض؟ التوكيد وبيان العدد وبيان النوع. نعم، المفعول المطلق بيَّن كل ذلك، فسيرتين: سير قبل أن يُجمع دلَّ على التأكيد، وسيرتين بالتثنية دلَّ على العدد، وعندما وُصف بيَّن النوع.

هذه الأغراض التي ذكرها ابن مالك، وهناك غرضٌ رابعٌ لم يذكره ابن مالك وذكره بعض النحويين، وسنحتاج إليه؛ لأنه سيحل مشكلةً في الأبيات القادمة، وهي: مجيء المفعول المطلق نائبًا عن فعله؛ قد يكون القصد من الإتيان بالمفعول المطلق هو أن يُجعل مكان فعله، أن يُناب مُناب فعله؛ كأن تقول: قيامًا أو صبرًا، "صبرًا على المصائب" ما معنى صبرًا على المصائب؟ يعني: اصبر على المصائب، وليس المعنى اصبر صبرًا على المصائب؛ لأن صبرًا هنا قامت مقام الفعل، الغرض من المصدر هنا: أن العربي يقيمه مُقام الفعل، يعني يأتي به بدلًا عن الفعل، فـ "صبرًا على المصائب" يعني اصبر على المصائب، فإذا أردت أن تجمع قل: اصبر على المصائب صبرًا حسنًا. وإذا أتيت به وحده "صبرًا على المصائب" فغرضك -غرض العربي حينئذٍ: أن يقيمه مقام الفعل، هذا غرض أيضًا من أغراض المفعول المطلق، وسيأتي مزيد شرحٍ لهذه المسألة -إن شاء الله- بعد قليل.

ثم قال ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقد ينوب عنه ما عليه دل   كجد كل الجد وافرح الجذل

(**وقد ينوب عنه**) الضمير في (**عنه**) يعود إلى ماذا؟ إلى المصدر، وقد ينوب عن المصدر، ينوب عن المصدر في ماذا؟ ينوب عن المصدر بالانتصاب على المفعول المطلق.

يقول ابن مالك في هذا البيت: كل ما دلَّ على المصدر... -انظر! هذه قاعدة كليَّة- كل ما دل على المصدر يجوز أن ينوب عنه فينتصب على المفعول المطلق، يعني: يُعرب مباشرة مفعولًا مطلقًا.

وذكر لنا مما يدل على المفعول المطلق نوعين -أو شيئين-: (**كجد كل الجد وافرح الجذل**)، ففي قوله: (**جد كل الجد**) ذكر المضاف إلى المصدر، (**جد كل الجد**) الأصل: جدَّ جدًّا، ثم أتى بكلمة فأضافها إلى المصدر فقال: (**جد كل الجد**)، (**جدَّ**) فعل أمر، (**كل**) ما إعرابها؟ مفعولٌ مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، و(**الجد**) مضافٌ إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

فإن قلت: كيف ينتصب (**كل**) على المفعول المطلق وليس مصدرًا ومن شروط المفعول المطلق أن يكون مصدرًا؟ نقول: هنا انتصب على المفعول المطلق؛ لأنه دل على المصدر. كيف دل على المصدر؟ بإضافته إلى المصدر، وكذلك كل ما يضاف إلى المصدر، هذا أسلوب عربي شائع، سأذكر بعضها ولعلَّكم تذكِّرونا ببعض الأمثلة أيضًا.

كل بعض قولك، وأيضًا: أكرم أباك إكرامًا، هذا المصدر، لكن أكرم أباك أحسن إكرامٍ. ما إعراب أحسن إكرامٍ؟ أحسن مفعول مطلق، وإكرامٍ مضاف إليه.

"ضربته أبشع ضربٍ".

طالب: (@٠٠:٤٢:٢١)

الشيخ: نحن الآن نتكلم عن المضاف إلى المصدر، ما أضفت (@٤٢:٣٥) إلى المصدر، هذا شيء آخر، لا أريد أن تضيف إلى المصدر.

"اِستمع أحسن استماع"، ضربته أقوى سوطٍ، ما يصلح، أين مصدر الضرب؟ ما قلنا ضربته كل الضرب، ضربته أقوى ضربٍ، لو قلت: "ضربته أقوى ضربٍ" صارت "أقوى" مفعول مطلق؛ لأنه أضيفت للمصدر، لو تقول: "ضربته ذلك الضرب" أين المفعول المطلق؟ اسم الإشارة، وهو مضاف، والضرب مضافٌ إليه. أمثلتك صحيحة، لكن ما تدخل في هذه النقطة، وهي المضاف إلى المصدر.

والأمر الثاني الذي ذكره ابن مالك مما يدل على المصدر: ما كان من معناه، وهذا سبق، ومثَّل له بقوله: **(افرح الجذل)**، **(الجذل)** شدة الفرح، لو قال: "اِفرح فرحًا" لانتصب المصدر بفعله؛ لكن قال: **(افرح الجذل)**، "افرح جذلًا" جذلًا مفعول مطلق منصوب وهو نكرة، ويجوز أن تعرِّف ما في إشكال، افرح الجذل، اضرب ضربًا، أو اضرب زيدًا الضرب، ومثَّلنا قبل قليل ب، اقعد جلوسًا أو قم وقوفًا ونحو ذلك.

طالب: (@٤٤:١٦)

الشيخ: سرت سيرتين، سيرتين.. ما علاقة سيرتين بسرت؟ هو نفسه فعله، ليس من معناه؛ هذا من لفظه، سير، كلمة "سير" هذا مفعول مطلق، ما مصدره، سرت سيرًا.

الأشياء التي تنوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق لا يعربها النحويون نائب مفعولٍ مطلق كما يفعلون مع نائب الفاعل، وإنما يعربونها مباشرةً مفعولٌ مطلق؛ لأن النيابة هنا ما وقعت عن المفعول المطلق، وإنما النيابة وقعت

عن ماذا؟ النيابة وقعت عن المصدر، يعني جاءت كلمة أخرى فنابت عن المصدر وقالت: ابتعد أنا سأنتصب على المفعول المطلق، فنابت عنه، وهي انتصبت على المفعول المطلق، فهي نفسها انتصبت على أنها مفعول مطلق، ليست نائبة عن المفعول المطلق، ويتجوَّز بعضهم -بعض المتأخرين- فيقول: نائب مفعولٍ مطلق. لكن هذا من التجوُّز البعيد، لا يصل إلى حد الخطأ، لكن من التجوُّز البعيد ومن مخالفة إعراب وعُرف النحويين.

طالب: (@٤٦:١٥)

الشيخ: أحسنت! ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [يوسف:٣].

والذي ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق أشياء كثيرة، ذكر ابن مالكٍ شيئين، سنذكر نحن أيضًا أشياء أخرى، فمنها أيضًا: صفة المصدر؛ كأن تقول: "انتظرتك طويلًا"، أصل العبارة: انتظرتك انتظارًا طويلًا، يجوز أن تقول انتظرتك انتظارًا طويلًا، ولك أن تختصر؛ لأن اللغة العربية لغة اختصار، فتحذف المصدر وتُنيب صفته مُنابه فتنصبها على المفعول المطلق، فتقول: "انتظرتك طويلًا"، "انتظر" فعل، والتاء فاعل، والكاف مفعولٌ به، و"طويلًا" مفعولٌ مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

"استمعت إليك كثيرًا".

كثيرًا مفعولٌ مطلق، أي: استمعت إليك استماعًا كثيرًا.

"ضحكت قليلًا" أي:: ضحكت ضحكًا قليلًا.

ويجوز في الصفة هنا أن تُعرب ظرفًا، يعني مفعولًا فيه، وسيأتي ذلك في الكلام على باب المفعول فيه "ظرف الزمان والمكان"، على تقدير "انتظرتك طويلًا"

أي: انتظرتك وقتًا طويلًا.

"استمعت إليك كثيرًا" أي: استعمت إليك زمنًا كثيرًا أو وقتًا كثيرًا أو حينًا كثيرًا، ونحو ذلك.

إذن.. هذا الأسلوب هذا أسلوب شائع، هذا الأسلوب يجوز أن تجعله من المفعول المطلق إذا قدَّرت المحذوف مصدرًا، ويجوز أن تجعله من الظرف إن قدَّرت المحذوف ظرفًا، وهذا وارد في القرآن بكثرة ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَل لَّعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٨٨] تقدير الآية -والله أعلم- من حيث الأصل اللغوي يعني: يؤمنون إيمانًا... ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٨٨] يعني: يؤمنون قليلًا ما، يؤمنون مؤخَّرة، قدِّمها، يعني يؤمنون قليلًا، ما التقدير والله أعلم؟ يجوز أن تقول يؤمنون إيمانًا قليلًا فيكون مفعولًا مطلقًا، وأن تقدِّر يؤمنون وقتًا قليلًا فيكون ظرفًا، وهنا يأتي دور المفسِّر للغوض عن المعنى الدقيق والأقرب والأنسب للآية.

ومن ذلك -أي من نيابة الصفة عن المصدر- في الانتصاب على المفعول المطلق قولك: "جلست مثل زيدٍ" -انتبهوا لهذه الأساليب يا إخوان! هذا الذي يهمنا الآن، هذه الأساليب؛ لكي نفهمها ونستطيع أن نعربها، يعني ليس الغرض من المفعول المطلق أن تفهم المفعول المطلق، أنتم فهمتموه وانتهيتم من قبل في شرح المختصر والمتوسط، نحن نريد أن نقف على أساليب العرب ونفهمها ونستطيع أن نعربها.

"جلست مثل زيدٍ".

جلستُ: فعلٌ وفاعل.

مثل: مفعولٌ مطلق.

ما أصل هذه العبارة؟ "جلست مثل زيدٍ" يعني: جلست جلوسًا مثل جلوس زيدٍ، هذا الأصل، ويمكن أن تقول ذلك: جلست جلوسًا مثل جلوس زيدٍ، فيًعد هذا عِيًّا منك، نعم، هي أشياء جائزة من حيث الأصل اللغوي، لكن إطالة الكلام وأنت تستطيع أن تُقصِّره وأن تختصره يعد عيًّا عند العرب، العرب لغتهم قائمة على الإيجاز والاختصار.

اختصر هذه العبارة الطويلة: "جلست جلوسًا مثل جلوس زيد"، تستطيع أن تختصرها قليلًا فتقول: جلست مثل جلوس زيد، فمثل: مفعول مطلق، هي الصفة، صفة المفعول المطلق المحذوف، لكن نابت منابه فأعربت إعرابه. ولك أن تبالغ في الحذف فيكون ذلك أبلغ وأفصح، فتقول: جلست مثل زيدٍ، ولا تستطيع أن تعرب هذا المثال ونحوه حتى تفهم أصله.

طالب: (٠٠:٥١:٢٥@)

الشيخ: ذكرنا أن مما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق: صفة المصدر.

ومما ينوب أيضًا عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق: عدده؛ وذلك في نحو قولك: "ضربته خمس ضرباتٍ"؛ فضربته: فعلٌ وفاعل ومفعولٌ، كذلك؟ صحيح؟ إعرابي صحيح؟

انتبه معي.. ضربته خمس ضرباتٍ، ضربته: فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ. صحيح؟ أين الفاعل وأين المفعول؟

طالب: (٠٠:٥٢:٣١@)

الشيخ: ضربته: فعلٌ وفاعل ومفعولًا، وهو... والمفعول؟

أين الفاعل؟

الطالب: (@٠٠:٥٢:٥٩)

الشيخ: الفاعل التاء، ضربته في ضربَ، ينتهي بالباء الفعل "ضَرَبَ"، ضربتُ هذه تاء الفاعل، تاء المتكلم، وهي فاعل، أنا الفاعل، تائي، ضربت أنا، لماذا تقدِّر أنا وضميري موجود؟ ما تقدر إلا إذا كان الضمير مستترًا، أما إذا كان بارزًا فهو الفاعل، "ضربتُ" فاعل، والهاء "ضربته" الهاء هو المفعول به، ضربته خمس ضرباتٍ، "خمس" مفعولٌ مطلقٌ منصوب وعلامة النصب الفتحة وهو مضاف، وضرباتٍ مضافٌ إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

فضربته خمسُ ولَّا خمسة؟ ضربته خمسَ أو خمسة؟ ضربة مؤنث تذكِّر.

طالب: (@٠٠:٥٣:٥٣)

الشيخ: إي، لا، ضربته خمس ضرباتٍ، ورنَّ الجرس ثلاث رناتٍ، ودقَّت الساعة عشر دقاتٍ.

ومن ذلك أيضًا قولك: ذهبت إليه مرةً، أو ذهبت إليه مرتين، أو ذهبت إليه مراتٍ، أو ذهبت إليه مرارًا، أو ذهبت إليه ذات مرةٍ. انظر أساليب العرب! ما أكثرها وأوسعها!

ما إعراب ذهبت إليه مرة أو مرتين أو مرارًا أو مراتٍ أو ذات مرةٍ؟

ذهبتُ: فعلٌ وفاعل.

إليه: جارٌّ ومجرور.

مرةً: مفعولٌ مطلق.

مرتين: مفعولٌ مطلق؛ وكذلك في البواقي، على تقدير: ذهبت إليه مرةً أي: ذهبت إليه ذهبةً، اسم المرة، مرَّة فعلة، واسم الهيئة فِعلة. ما معنى ذهبت إليه مرةً؟

يعني ذهبت إليه ذهبةً. وذهبت إليه مرتين يعني: ذهبت إليه ذهبتين، وهكذا.

والأظهر في "مرة ومرتين" والبواقي: أن تُعرب ظرف زمان، الأظهر في مرة في نحو هذا الأسلوب: أن تُعرب ظرف زمان.

"ذهبت إليه مرةً".

ذهبتُ: فعل وفاعل.

إليه: جارٌّ ومجرور.

مرةً: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

وكذلك "ذهبت إليه ذات مرةٍ".

فـ ذات: ظرف وهو مضاف.

ومرةٍ: مضافٌ إليه.

والمرة من قولهم: "مرَّ الزمان يمر مرًّا ومرةً" هذا الفعل، فهي أيضًا اسم مرَّ، "مرَّ الزمان يمر مرةً أو مرتين" وسيأتي كلامٌ عليها أيضًا في باب المفعول فيه.

ومما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق أيضًا: نوعه، نوع المصدر.

المصدر قد يكون له أنواع، مثل: "ضربتُ ضربًا" هذا مفعول مطلق، واضح، الضرب له أنواع، لو قلت: "ضربته ركلًا" ما إعراب ركلًا؟ مفعولٌ مطلق. فيقول: ركلًا نابت عن ضربًا في الانتصاب على المفعول المطلق.

"ضربته صفعًا" كذلك.

"جئت ركضًا"، يقول: جئت مجيئًا، هذا مفعول مطلق، لكن "جئت ركضًا"

أو "جئت مشيًا"، أو "جئت سعيًا"؛ كل ذلك من أنـواع المجيء، "مشيت مشيًا"، لكن "مشيت هرولةً" نعم، هذا نوع، الهرولة من أنواع المشي.

"جلست جلوسًا" الجلوس لـه أنـواع، قـد تقـول: جلسـت القُرفصـاء، تعرفـون القرفصاء؟ تمثيلها أسهل من وصفها، وهي: أن تجلس مجتمعًا وتضم -كمـا يفعـل الأخ- تجلس مجتمعًا وتضم قدميك بيديك، إما بيديك وإما عن القمـاش، ويقـال: محتبيًا، الاحتباء: القرفصاء؛ وهي كانت جلسة النبي ﷺ، وهـي جلسـة مشـهورة عنـد العـرب؛ تجلسـها ولا تستعيبها، وهـي الجلسـة التـي كـان يجلسـها سـماحة الشـيخ (٤١:٥٨:٠٠@) في أكثر دروسه.

و"قتلته قتلًا"، لكن القتل أنواع، نعوذ بالله منه، ما أشد أنواع القتـل؟ نعـم.. هـو القتل صبرًا، يعني: أن يُحبس حتى يموت من الجوع والعطش، يقـال: قتلتـه صـبرًا. هذا أسلوب شائع وواضح: أن يأتي نـوع المصـدر فيقـع موقعـه؛ كهـذه الأمثلـة التـي قلناها الآن، وهي كثيرة وواضحة، **هذا الأسـلوب في اللغـة العربيـة وقـع فيـه خـلافٌ بين النحويين في إعرابه على ثلاثة أقوال** -هي أقوال متقاربة ومتداخلة وذِكرهـا هنـا يبيِّن لنا العلاقة بين هذه الأبواب-:

فالقول الأول: أنه مفعولٌ مطلق، وناصبه الذي نصبه هو الفعل الذي قبله؛ لأنـه من معنى فعله، وهذا الذي قررناه في هذا البـاب الآن، "قتلتـه صـبرًا" صـبرًا مفعـولٌ مطلق، ما الذي نصبه؟ الذي نصبه الفعل "قتل"؛ لأنه من معناه.

وقال آخرون: هو مفعولٌ مطلق، وناصـبه مقـدَّرٌ مـن لفظـه، والتقـدير في "جئـت ركضًا": جئت أركض ركضًا أو جئت راكضًا ركضًا، ثم حـذفنا هـذا العامـل لدلالـة المفعول المطلق عليه.

وقال آخرون: هو حالٌ مقدَّرة. حـال، خرجنـا مـن بـاب المفعـول المطلـق إلـى

باب الحال، ولكنها حالٌ مقدَّرة، مؤوَّلة، يؤولونها باسمٍ مشتق؛ فتقدير "جئت ركضًا" أي: جئت راكضًا، و"مشيت هرولةً": مشيت مهرولًا، و"قتلته صبرًا": قتلته مصبورًا.

وهذه الثلاثة أقوال مشهورة في هذا الأسلوب، وكلها تعود إلى معنًى متقارب.

ومما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق أيضًا: آلته.

ومن الأمثلة على ذلك: ضربته سوطًا، وسوطًا مفعولٌ مطلق؛ لأنه من آلات الضرب.

ومما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق: مصدر فعلٍ آخر، تأتي بمصدر لفعلٍ آخر، هذا الفعل الآخر يشبه فعل المصدر المنتصب على المفعول المطلق.

فإذا قلت: "اغتسلت اغتسالًا" فاغتسالًا مصدر اغتسل، هذا مفعول مطلق.

وإذا قلت: "غسلت الإناء غسلًا"، فغسلًا مصدر غسل.

ويجوز أن تقول: "اغتسلت غُسلًا" انظر ماذا فعلت أو ماذا فعل العربي: "اغتسلت غُسلًا" فغُسلًا نصبه على أنه مفعول مطلق، ما الذي نصبه؟ نصبه اغتسل، طيب.. هل غُسِّل بمصدر اغتسل؟ لا، مصدر فعلٍ آخر وهو "غَسَل"، وغسل يُشبه اغتسل.

وكذلك قولك: "كسرته تكسيرًا، كسرت الباب تكسيرًا"، يمكن أن تقول "كسَرت الباب كسرًا"، وتقول: "كسَّرت الباب تكسيرًا"، ثم تقول: "كسرت الباب تكسيرًا" هذا جائز.

وتقول: توضَّأت وضوءًا. هل وضوءًا مصدر توضَّأ؟ لا، تقول: توضأت

توضأً، لكن توضَّأت وضوءًا؟ وضوءًا مصدر "وضُأَ"، ووضُأ يُشبه توضَّأ في الحروف.

فهذه أشهر وأهم الأشياء التي تنوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق، والذي يهمنا -يا إخوان- هو معرفة هذه الأساليب، وأنها داخلةٌ في باب المفعول المطلق.

دعونا نقف عند بعض الشواهد في هذا الباب.. نبدأ عند الأخ الكريم.. استخرج لي المفعول المطلق: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ [النساء:١٦٤]؟

طالب: تكليمًا.

الشيخ: ﴿صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب:٥٦]؟

طالب: تسليمًا.

الشيخ: هذا أمر منصوب بماذا؟ ما الفعل الذي نصبه؟ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب:٥٦].

طالب: (صلُّوا).

الشيخ: (سلِّموا)، ﴿صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب:٥٦]، (**تسليمًا**) نصبها (**صلوا**) أو (**سلِّموا**)؟ (**سلِّموا**)، فإن سألت: لِمَ قال (**سلِّموا تسليمًا**) ولم يقل صلوا تصليةً أو صلوا صلاةً؟ يعني أكَّد (**سلموا تسليمًا**) ولم يؤكد (**صلوا**)؟ فنقول: ابحث ذلك في كتب التفسير؛ لتعرف السر، لكن انتبه لذلك.. عندما تقرأ ﴿صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب:٥٦] لَمَ أكَّد الفعل الثاني ولم يؤكد الأول؟ هذا أكيد فيه سر، ابحث عنه.

﴿وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان:٥٢] أين المفعول المطلق؟

(كبيرًا)، جاهدهم جهادًا.

الطالب: (جهادًا).

الشيخ: ما الذي نصبه؟

طالب: (جاهدهم).

الشيخ: هل (جهادًا) مصدر (جاهدهم)؟ما مصدر (جاهدهم)؟ جاهد، يجاهد، مجاهدةً، وجهادًا، فاعل لها المفاعلة والفعال. إذن.. هنا نصب مصدره.

﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ﴾ [التكاثر:٥] أين المفعول المطلق؟

طالب: (@١:٠٦:٥٧)

الشيخ: ونصبه؟

طالب: (تعلمون).

الشيخ: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الحاقة:١٤]؟

طالب: (دكةً).

الشيخ: ما فائدته؟ ما غرضه؟

طالب: بيان العدد.

الشيخ: ما إعراب (دكةً واحدةً)؟

(دكةً): مفعولٌ مطلق.

و(واحدةً): صفة، نعت.

(دكةً) ما فائدته؟ ما غرضه؟

طالب: التوكيد.

الشيخ: التوكيد، هذا كل المفعول المطلق والعدد.

(واحدةً) ما فائدة النعت هنا؟

طالب: توكيد العدد.

الشيخ: توكيد ومن بعد توكيد، توكيد معنى يقصده العربي، يعني يمكن أن يقال في الكلام المعتاد "ودُكَّتا دكةً" فنفهم أن هذه الدكَّة واحدة، وإذا قلت "دكَّةً واحدةً" فهذا دلالة على تأكيد بعد تأكيد.

﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ [الإسراء:٦٣] أين المفعول المطلق؟

طالب: **(جزاءً)**.

الشيخ: وناصبه؟

طالب: (@١:٠٨:٢٤)

الشيخ: عامله؟

طالب: **(جزاؤكم)**.

الشيخ: ما نوع هذا العامل؟ فعل أم وصف أم مصدر؟ **(جزاء)** هذا فعل أم مصدر؟

طالب: مصدر.

الشيخ: وقد عمل هنا عمل فعلًا ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً﴾ [الإسراء:٦٣] يعني: فإن جهنم تجزونها جزاءً.

﴿أَن تَمِيلُواْ مَيۡلًا عَظِيمٗا﴾ [النساء:٢٧] أين المفعول المطلق؟

طالب: (**ميلًا**).

الشيخ: ما إعراب (**عظيمًا**)؟

طالب: صفة.

الشيخ: ما إعراب الواو في (**أن تميلوا**)؟ هذه واو الجماعة، فاعل.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ﴾ [الإسراء:٢٩] ما إعراب (**البسط**)؟

طالب: (٠١:٠٩:٤٥@)

الشيخ: أحسنت!

﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة:٤٤] أين المفعول المطلق؟

طالب: (**تقوَّل**).

الشيخ: (**تقوَّل**) فعل، (**تقوَّل**) ماذا؟ (**بعض**).

و(**الأقاويل**)؟ مضافٌ إليه.

﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [النور:٤] أين المفعول المطلق؟

طالب: (**ثمانين**).

الشيخ: (**ثمانين**) هذا مصدر أو عدد؟ كيف انتصب على المفعول المطلق والمفعول المطلق يُشترط أن يكون مصدرًا؟ لأنه دل على المصدر.

أين المصدر؟

طالب: (**جلدة**).

الشيخ: ما إعراب (**جلدة**)؟

طالب: تمييز.

الشيخ: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح:١٧].

طالب: (**نباتًا**).

الشيخ: ما الذي نصبه؟

طالب: (**أنبتكم**).

الشيخ: هل (**نباتًا**) مصدر (**أنبتكم**)؟ لا.

مصدر ماذا؟ نبَت، ينبت، نباتًا.

ما مصدر (**أنبتَ**)؟ يُنبت إنباتًا، هذا شرحناه قبل قليل.

﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾ [المزمل:٨] ما الذي نصبه؟

طالب: (@١:١١:٤٤)

الشيخ: ﴿وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا حَيۡثُ شِئۡتُمَا﴾ [البقرة:٣٥]؟ جمعنا الله وإياكم في جنات النعيم.

طالب: (**رغدًا**).

الشيخ: أحسنت! مفعول مطلق، كيف؟ ما أصل الآية لغويًّا لكي يكون ها مفعولًا مطلقًا؟

طالب: (@١:١٣:٠٣)

الشيخ: أحسنت! التقدير: وكُلا منها أكلًا رغدًا، ثم حذفنا المصدر وأنبنا الصفة منابه.

طالب: (@١:١٢:١٩)

الشيخ: قد تُعرب حالًا على التأويل "راغدين".

﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾ [التوبة:٨٢] ما إعراب (**قليلًا**)؟

طالب: (@١:١٢:٤٤)

الشيخ: على معنى؟

طالب: (@١:١٢:٤٩)

الشيخ: وهل يجوز فيه إعرابٌ آخر؟

شرحناها: يجوز أن يكون ظرفًا على معنى "فليضحكوا وقتًا قليلًا".

﴿ ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾ [نوح:٨] أين المفعول المطلق؟

طالب: (**جهارًا**).

الشيخ: ما الذي نصبه؟ ما العلاقة بين (**دعوتهم**) و(**جهارًا**)؟ أن (**جهارًا**) من أنواع الدعوة، من أنواع المصدر.

وكذلك قوله الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿حَتَّى نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة:٥٥] (**جهرةً**) مفعول مطلق؛ لأن الجهرة من أنواع الرؤية، يعني: حتى نرى الله رؤية جهرة.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء:٢٢٧] أين المفعول المطلق؟

طالب: (**أي**).

الشيخ: (**أي**) أحسنت! ما الذي نصبه؟

طالب: (ينقلبون).

الشيخ: (ينقلبون) فعل مضارع، و(أي) مفعول مطلق منصوب، و(منقلبٍ)، (أي منقلبٍ)؟

طالب: مضاف إليه.

الشيخ: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء:٢٢٧] هل يجوز أن تقول في الكلام: وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أي منقلب؟ نعم، (أي) هنا لها الصدارة في جملتها. لِمَ؟

طالب: (@١:١٤:٣٩)

الشيخ: تعلم، بل تعلم ولكن الجواب غاب عنك، لأنه استفهام، ألا تعلم أنه استفهام؟! أنت تعلم لكن الجواب غاب عنك. لأنه استفهام والاستفهام له صدر جملته.

بقي الكلام على... بقية الأبيات -إن شاء الله- في الدرس القادم. مَن كان عنده سؤال فليسأل يا إخوان.

طالب: (@١:١٥:٠٩)

الشيخ: ذكره في العنوان: "المفعول المطلق" هذه العناوين من الألفية، "المفعول المطلق" هو مصطلح ليس مشهور عند المتقدمين، لا يكاد يستعمله سيبويه المتقدمون، وإنما يسمونه المصدر، يقول منصوبٌ على المصدر، لكن اشتهر بعد ذلك عند المتأخرين أنه "المفعول المطلق".

طالب: (@١:١٥:٣٨)

الشيخ: "شكرًا لله" هذا سيأتي طبعًا في الأبيات الأخيرة، وهو حذف العامل،

"شكرًا لله" مفعول مطلق، أي: أشكره شكرًا.

طالب: (@١:١٥:٥٠)

الشيخ: سيأتي تفصيله في الدرس القادم؛ لأنه سيحتاج إلى تفصيل، هل ستعده من المؤكد فله حكم، أم ستعده مما أقيم مقام فعله فله حكم؛ وكذلك "عجبًا لك" يعني أعجب؛ وكذلك "حمدًا لله إلى كفرًا" يعني أحمد، لله حمدًا؛ وكذلك قولنا مثلًا: "رويدًا" يعني مفعول مطلق، أو "أحب ذلك دائمًا" أن يدوم دائمًا، المفعول المطلق كثير جدًّا في الكلام.

طالب: (@١:١٦:٢٧)

الشيخ: هذا مما ينوب، مما ينوب عن ماذا؟ عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق؛ فهو مفعول مطلق.

طالب: (@١:١٦:٣٣)

الشيخ: بلا، تدخل في معناه.

طالب: (@١:١٦:٤٠)

الشيخ: نعم، قلنا: بعد فعلٍ من لفظه أو معناه.

قولهم: "أهلًا وسهلًا" لا يقدِّرونها على المفعول المطلق، وإنما يقدِّرونها على المفعول به؛ لأنه التقدير: أتيت أهلًا ووطئت سهلًا. أتيت أهلًا يعني: جئت إلى أهلك، فهي مفعول به، ووطئت سهلًا يعني: وطئتها، يقدِّرون على مفعول به.

طالب: (@١:١٧:٢٩)

الشيخ: "حللت أهلًا" النحويون يقدِّرونها: أتيت أهلًا ووطئت سهلًا.

طالب: (@١:١٧:٤٠)

الشيخ: أهلًا الأهل، أهل الإنسان.

طالب: (@١:١٧:٤٩)

الشيخ: لا، هو يقول: أتيت أهلًا يعني: جئت إلى أهلك، أو جئت إلى أناسٍ مثل أهلك.

طالب: (@١:١٧:٥٧)

الشيخ: يعني نحن مثل أهلك، وهذه الأرض سهلة لك. والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الرابع والأربعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد...

فحيَّاكم الله وبيَّاكم وأهلًا وسهلًا بكم في هذه الليلة؛ ليلة الاثنين، الثاني والعشرين من شهر ربيعٍ الأول من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة المصطفى ﷺ في هذا الجامع (**جامع الراجحي**) بحي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس الرابع والأربعين من شرح [**ألفية ابن مالك**] رَحِمَهُ ٱللَّهُ، نسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يجعله شرحًا مباركًا، واضحًا، مفهومًا، وأن ينفع به شارحه والمستمع؛ إنه على كل شيءٍ قدير.

توقفنا -يا إخواني- في الدرس الماضي على الكلام على المفعول المطلق، فقرأنا الأبيات وشرحنا ما تيسر منها، شرحنا أربعة أبيات من المفعول المطلق، والليلة -إن شاء الله- نكمل ما بقي في هذا الباب "باب المفعول المطلق"، وفي أول الدرس نقرأ ما بقي من أبيات هذا الباب.

قال إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وما لتوكيدٍ فوحد أبدا وثن واجمع غيره وأفردا

وحــذف عامــلِ المؤكِّــد امتنــع ... وفي ســـواه لــدليلِ متســع
والحـــذف حــتمٌ مــع آتٍ بــدلا ... مــن فعلــه كنــدلًا اللــذ كانــدلا
ومـــا لتفصـــيلِ كإمـــا منـــا ... عاملـــه يُحـــذف حيـــث عنـــا
كـــذا مكـــررٌ وذو حصـــرٍ ورد ... نائـب فعـلٍ لاسـم عـينٍ اسـتند
ومنـــه مـــا يدعونـــه مؤكـــدًا ... لنفســـه أو غيـــره فالمبتـــدا
نحـــو لـــه علـــيَّ ألـــفٌ عرفـــا ... والثـان كـابني أنـت حقًّـا صـرفا
كـذاك ذو التشـبيه بعـد جملـة ... كلـي بكًـا بكـاء ذات عضـله

أما في البيت الأول وهو قوله:

ومـــا لتوكيـــدٍ فوحـــد أبـــدا ... وثـــن واجمـــع غيـــره وأفـــردا

فتكلم ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على حكم تثنية المصدر وجمعه، المصدر -عرفنا المراد بالمصدر في الدرس السابق، فالآن يتكلم على حكم تثنيته وجمعه؛ لأن الأصل في المصدر أنه نفس الفعل، والفعل في حقيقته لا يقبل التثنية ولا الجمع؛ لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء؛ الاسم هو الذي يُفرد ويثنى ويُجمع، أما الفعل فإنه لا يقبل ذلك.

والمصدر -فيما عرفنا- هو ما دلَّ على فعلٍ مجرد، ما دل على حدثٍ مجردٍ عن زمانٍ وصاحبه، ففيه عُلقةٌ قويةٌ بالفعل؛ ولهذا احتاج النحويون إلى أن يتكلموا على حكم تثنية المصدر وجمعه، فقال ابن مالك في هذا البيت: أما المصدر الذي جيء به للتوكيد، عرفنا ذلك في أغراض المفعول المطلق: إما للتوكيد، وإما لبيان النوع، وإما لبيان العدد، وزدنا غرضًا رابعًا، مَن يُذكِّرنا به؟ أن يُقام المصدر مُقام فعله، أن يأتي المصدر نائبًا عن فعله.

فإذا جيء بالمصدر للتوكيد؛ يعني فقط للتوكيد ليس لمعنًى آخر، فهذا لا يُثنَّى ولا يُجمع، وهذا قوله: (**وما لتوكيدٍ فوحد أبدا**)؛ كأن تقول: "ضربت زيدًا ضربًا

وأكرمته إكرامًا وسرت سيرًا"؛ هذا لمجرد التوكيد؛ فهو بمعنى الفعل، "سرتُ" يعني ماذا سرت؟ سيرًا، وما العلاقة بين السير والسير؟ هو نفسه، المصدر هنا هو الفعل؛ فلهذا لا يصح أن يُجمع ولا أن يُثنَّى.

أما ما سوى المصدر المجيء به للتوكيد -يعني إذا جئت به لبيان النوع أو بيان العدد- فهذا يصح أن تُثنِّيه وأن تجمعه وأن تفرده، فتقول: "ضربت زيدًا ضربةً وضربته ضربتين وضربته ضربات"، هذا لبيان العدد، ولبيان النوع فلك أن تقول: "سرت سير البطيء"، وتقول: "سرت سير المستعجل"، وتقول: "سرت سيري البطيء والمستعجل"؛ ففي المثال الأخير: "سرت سيري البطيء والمستعجل" جاء المصدر المنصوب على المفعول المطلق لبيان النوع، بيان نوع سيرك، وقد ثُني: "سرت سيري البطيء والمستعجل"، فهذا ما أراده ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا البيت.

ويبقى لنا من الأبيات سبعة أبيات، وكلها يتكلم فيها ابن مالكٍ على مسألةٍ واحدة؛ وهي مسألة "حذف العامل للمفعول المطلق"، حذف ناصب المفعول المطلق، عرفنا من قبل أن العامل في المفعول المطلق: إما فعله، أو مصدرٌ مثله، أو وصف، عرفنا ذلك من قبل، فيمكن أن تصرِّح به فتقول مثلًا: "ذكرت محمدًا شكرًا"، ولك أن تحذفه فتقول: "شكرًا لمحمد"، لكن المسألة تحتاج إلى تفصيلٍ أكثر؛ فلهذا فصَّلها ابن مالك في سبعة أبيات، سبعة أبيات من اثني عشر بيتًا.

إذن.. فأكثر أبيات هذا الباب جاءت في مسألة واحدة؛ وهي مسألة حذف العامل في المفعول المطلق، لِمَ؟ لأن حذف العامل في المفعول المطلق شائعٌ جدًّا في كلام العرب قديمًا وحديثًا؛ فلهذا تجد أن -إن لم نقل أكثر، فنقول- كثيرًا من المنصوبات التي تراها وليس قبلها ناصبٌ لها أكثرها منتصب على المفعول المطلق؛ كقولهم: "شكرًا" أي: أشكرك شكرًا، وقولهم: "عجبًا لك" يعني:

أعجب عجبًا، وكقولهم: "رويدًا"، وكقولهم: "حمدًا لله"، وكقولهم: "حمدًا لا كفرًا"، و"سبحان الله" أي: أسبِّح الله تسبيحًا، فحذفت الفعل الناصب وأبقيت المصدر منتصبًا على المفعول المطلق؛ وكذلك "ما عاذ الله"، وكذلك "ويلًا للكافر"، وكذلك "ويح أبي بكر"، وكقولهم: "هذا هو الشر حقًّا"، "حقًّا" هذا مفعولٌ مطلق منتصبٌ بفعلٍ محذوف، وكقولهم: "سعيًا"، وكقولهم: "سقيًا لك" يعني: يسقيك الله سقيًا ورعيًا، وكقولهم: "أنومًا وقد سار الناس" يعني: أتنام نومًا وقد سار الناس، وكقولهم: "صبرًا في مجال الموت صبرًا" أي: اصبر، وكقولهم: "فهمًا للدرس" أي: افهم، وكقولهم: "أفعل ذلك وكرامةً" يعني: وأُكرمك كرامةً؛ وهكذا.

فحذف العامل في المفعول المطلق سائغ وشائعٌ جدًّا في الكلام، والكلام على حذفه متسع؛ فقد فصَّله ابن مالك على ثلاثة أوجه؛ فحذف العامل في المفعول المطلق:

- **إما أن يكون ممتنعًا.**
- **وإما أن يكون جائزًا.**
- **وإما أن يكون واجبًا.**

وسيرد لنا -يا إخوان- في الكلام على حذف المفعول المطلق أساليب كثيرة من أساليب لغة العرب، فيكون اهتمامنا وتركيزنا على هذه الأساليب ومعرفة معناها وأنها داخلةٌ في هذا الباب أكثر من تركيزنا على هذه المسائل النوحية؛ فإن النحويين يذكرون هذه المسائل وهذه الأساليب؛ لمعرفة أن هذه الأساليب داخلةٌ في هذا الباب، فيُحمل المعنى على هذا الباب.

أما الحذف الممتنِع يمتنع، وذلك إذا كان الغرض من المفعول المطلق

التوكيد، إذا كان غرضك من المفعول المطلق مجرد التوكيد فحذف العامل فيه حينئذٍ ممتنع؛ كقولك: "تعلَّم تعلمًا"، أو "افهم الدرس فهمًا"، ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء:١٦٤].

انتبهوا معي في هذه المسألة يا إخوان؛ لأن حدث فيها لبس: حتى عند بعض شرَّاح الألفية: إذا كان الغرض من المفعول المطلق مجرد التوكيد فحذف العامل فيه ممتنع؛ كقولك: "افهم الدرس فهمًا" ماذا تريد بقولك افهم الدرس فهمًا؟ أنت العربي المتكلم تريد أن تأتي بالفعل وأن تؤكِّد معناه بالمصدر المفعول المطلق؛ كأنك أكدت الأمر مرتين: مرةً بالفعل، ومرةً بالمصدر، فحينئذٍ لا يصح حذف الفعل؛ لأن الحذف منافٍ للتوكيد، الحذف هنا قائم على ماذا؟ قائم على التكرار؛ إنك تكرر الأمر: "افهم الدرس فهمًا" فإذا كان غرضك ذلك فلا يصح أن تحذف؛ لأن الحذف حينئذٍ منافٍ للغرض الذي أردته، ولكن هل يصح أن تقول "فهمًا للدرس"؟

"اصبر على المصائب صبرًا" هذا للتوكيد، فلا يصح أن تحذف الفعل، ألا يجوز أن تقول "صبرًا على المصائب"؟ يصح أو لا يصح؟ يصح، ولكنه أسلوبٌ آخر، إذا قلت "صبرًا على المصائب" أو "فهمًا للدرس" هذا أسلوبٌ آخر، والغرض منه يختلف عن الغرض السابق.

ما الغرض من قولك "صبرًا على المصائب" أو "فهمًا للدرس"؟ ليس مجرد التوكيد، وإنما الغرض هو الغرض الرابع الذي زدناه وذكرناه؛ وهو: إقامة المصدر مقام الفعل، أن تنيب المصدر مُناب الفعل، يعني قولك: "صبرًا على المصائب" بمعنى: اصبر على المصائب، يعني ما فيها توكيد، هذا الأسلوب ليس فيه توكيد، وإنما هو أمرٌ بالمصدر، "صبرًا على المصائب".

إذن.. الأسلوبان جائزان، لكن الأسلوب الأول ما معناه "اصبر على المصائب صبرًا"؟ هذا معناه التوكيد؛ أنك أمرت مرتين بالفعل وبالمصدر، أما قولك: "صبرًا على المصائب"، فهذا أنبت المصدر عن الفعل؛ كأنك قلت "اصبر على المصائب". نعم، فيه قوة الأمر بالمصدر، لكن ليس فيه قوة التوكيد بالتكرير، فأنت وما أردت المعنى الذي يريده العربي، إن أراد التكرير -هو إن قصد التكرير فلا يجوز أن يحذف، إن لم يُرد التكرير وإنما أراد أن يأمر بالمصدر فيجوز ولكنه أسلوبٌ آخر، يعني غرضٌ آخر، وهذا هو قول ابن مالك:

وحذف عامل المؤكد امتنع

المفعول المطلق المؤكِّد الذي يؤكِّد العامل هذا يمتنع أن تحذف عامله؛ لِمَا قلناه قبل قليل من منافاة الحذف للتوكيد، **(وغيره)** يعني: غير المفعول المطلق المؤكِّد.

وفي سواه لدليلٍ متسع

يعني: ما سواه إن دلَّ عليه دليل -إن دلَّ على هذا العامل المحذوف دليل- فيجوز لك أن تحذفه؛ فلهذا زدنا ذلك الغرض في أغراض المفعول المطلق، وابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما لم ينص على هذا الغرض في أغراض المفعول المطلق عندما ذكرها -ذكر ثلاثة أغراض- ولم ينص على هذا الغرض فسبَّب مشكلة في فهم باقي كلامه، يعني في فهم هذا الشطر:

وحذف عامل المؤكِّد امتنع

هو يقول: ممتنع، طيب.. ممتنع، رد عليه ولده -ولد ابن مالك- مَن ولده؟ معروف في النحو بابن الناظم، ما اسمه؟ اسمه محمد؛ وهو أول من شرح [**ألفية ابن مالك**] شرحًا وصلنا، وفي الشرح رد على أبيه هنا، وقال: لا، الحذف ليس

ممتنعًا؛ بل هو جائز. لماذا؟ قال: لأنه يجوز أن تقول: "ضربًا لزيد، فهمًا للدرس، صبرًا على المصائب"، كما سيذكر ابن مالك بعد قليل أن هذه جائزة.

والصواب: أنهما أسلوبان مختلفان؛ فابن مالك ذكر أن الأسلوب الأول الذي تريد منه التوكيد لا يجوز فيه الحذف، والأسلوب الثاني الذي غرضك منه الأمر بالمصدر -يعني إقامة المصدر مُقام الفعل- هذا لك أن تحذف فيه؛ بل سينص ابن مالك على أن الحذف واجب، الحذف إذا أردت أن تُقيم المصدر مُقام الفعل حذف الفعل حينئذٍ واجب كما سيأتي بعد قليل؛ فهُما أسلوبان متغايران.

فلهذا عندما ردَّ بدر الدين على أبيه في هذه المسألة ردَّ عليه بعض العلماء - فقط في نسخة بدر الدين عندما تكلم على المسألة (@٠٠:١٩:٤٧) في الحاشية، قال:

وَابْـنُ اللَّبُـونِ إذَا مَـا لُـزَّ فِـي قَـرْنٍ ... لَـمْ يَسْـتَطِعْ صَـوْلَةَ الْبَـزْلِ االقنـاعيس

هذا بيت أظنه لجرير، "وابن اللبون" يعني: الحوار الحاشي الصغير، "إذا ما لز في قرن" يعني: إذا رُبط بقرن مع بقية الإبل "لم يستطع صولة البزل القناعيس" إن ما يستطع أن يصول وأن يقاوم كما تفعل الإبل -الفحول الكبيرة- يعني يقول إن الحق مع ابن مالك، ولكن المسألة غامضة فغمُضت على ولده.

وهناك من العلماء من انتصر لبدر الدين في هذه المسألة، ولكن الذي يترجح -والله أعلم- أن الحق ما ذكرناه، وأنهما أسلوبان فصيحان جائزان، إلا أنهما مختلفان؛ فهذا أسلوب معناه التوكيد فتأتي بالفعل والمصدر، وهذا أسلوبٌ آخر؛ يريد به الأمر بالمصدر، مفعول مطلق، كلاهما داخلان في باب المفعول المطلق، فهذا هو الحذف الممتنع.

وأما الحذف الجائز عامله محذوف وجوبًا، سيأتي هذا في الحذف الواجب،

هنا عامله محذوفٌ وجوبًا.

طالب: (@٠٠:٢١:٢٨)

الشيخ: لا أدري!

أما الحذف الجائز فهو في سوى ذلك إذا دل عليه دليلٌ لفظيٌّ -يعني كلمة سابقة في الكلام- أو معنوي -يعني احتفَّت به قرائن ودلَّت عليه- كأن يقال: "هل انتظرتني؟" فتجيب فتقول: "انتظارًا طويلًا" أي: انتظرتك انتظارًا، فحذفت "انتظرتك" وصرَّحت بالمصدر "انتظارًا".

وكأن ترى مسافرًا قادمًا، فتقول له: "قدومًا مباركًا" أي: قدمت قدومًا مباركًا، أو ترى من عاد مِن الحج فتقول له: "حجًّا مبرورًا وسعيًا مشكورًا" أي: حججت حجًّا مبرورًا وسعيت سعيًا مشكورًا.

وقولنا: "حججت حجًّا مبرورًا" هذا أسلوب خبري أم إنشائي؟ هذا إنشائي؛ لأنه دعاء، يُراد به الدعاء ولا يراد به الإخبار أنك حججت، وإنما هذا أسلوب إنشائي؛ كقولهم: "فلان رَحِمَهُ ٱللَّهُ" لا يخبرون عن ذلك؛ فهم لا يعلمون الغيب، ولكن قولهم: "رحمك الله" هذا أسلوب إنشائي؛ لأنه دعائي، يعني: نسأل الله يرحمه. هذا هو **الحذف الجائز**، يبقى لنا الحذف الواجب.

الحذف الواجب

- **متى يكون حذف العامل في المفعول المطلق واجبًا؟**

الجواب: إذا أقمت المصدر مُقام فعله، إذا أنبت المصدر مُناب فعله، فيكون حذف العامل فيه حينئذٍ واجبًا.

متى يقوم المصدر مَقام فعله؟ متى ينوب المصدر مَناب فعله؟ نقول "مُقام" ولّا "مَقام"، "مُناب" أو "مَناب"؟

طالب: (@٠٠:٢٤:١٠)

الشيخ: نعم، إذا كان الفعل رباعيًّا -يعني أقام، أناب- فنقول: مُقام ومُناب، وإذا كان الفعل ثلاثيًّا -يعني قام وناب- مَقام ومَناب، فنقول: يقوم مَقام، وينوب مَناب، لكن لو قلنا مثلًا إذا أقمت -هذا رباعي- إذا أقمته مُقام، إذا أنبته مُناب.

- **متى يقوم المصدر مقام فعله وينوب منابه؟**

هو حينئذٍ على نوعين -هذه تقسيمات... يعني لا تهم كثيرًا، ففقط لضبط المسألة، الذي يهمنا الأساليب الواردة في هذه الأقسام؛ ندخل من تقسيمٍ إلى تقسيم- **على نوعين**:

النوع الأول: مصادر ليس لها أفعال:

يعني لم يُسمع لها أفعالٌ في اللغة؛ كقولهم: ويل، وويح، وويس، وبله، ونحو ذلك؛ هذه مصادر، لكن لم يُسمع لها أفعال في اللغة العربية، لا ماضٍ ولا مضارع ولا أمر، فتأتي في الكلام منتصبةً على المفعول المطلق، فتقول: "ويلًا للكافر" أو "ويل الكافر"، فماذا يكون إعرابها يا شباب؟ مفعولٌ مطلق. أين ناصبه؟ ناصبه محذوفٌ وجوبًا. قدِّره من لفظه أو من معناه، من لفظه: ليس له فعل، يعني ليس له لفظ مستعمل -فعل مستعمل- قدِّره من معناه؟ كمعنى الهلاك ونحو ذلك.

"ويلًا للكافر" يعني: يهلك الكافر هلاكًا، يهلك الكافر ويلًا.

﴿وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [طه:٦١]. (**ويلكم**) مفعول مطلق، وهو مضاف، و(**كُم**) الضمير مضافٌ إليه.

وويح، تقول: "ويح زيدٍ" أو "ويحًا لزيدٍ، ويح أبي بكرٍ"، ويح مفعولٌ مطلق منصوبٌ من لفظٍ بمعناه؛ لأنه ليس له فعل مستعمل.

ما الفرق بين ويل وويح؟

طالب: (@٠٠:٢٧:٣٥)

الشيخ: وويل؟

طالب: (@٠٠:٢٧:٣٨)

الشيخ: نعم، أنا سألتكم لأني ذكرت الفرق بينهما من قبل في درس قديم.

"ويل" للتهديد، و"ويح" للترحُّم، "ويح زيد" يعني: رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمةً، أما "ويل" يعني: عذَّبه أو أهلكه ونحو ذلك. فبعضهم قد يظن "ويح" بمعنى "ويل".

هاتان الكلمتان -طالب العلم لا بد أن يهتم كثيرًا بالأساليب يا إخوان- هاتان الكلمتان "ويل وويح" يُستعملان مضافتين وغير مضافتين؛ يقال: ويلك وويحك، ويل زيدٍ، ويح زيدٍ. اُستعملتا مضافتين. ويستعملان غير مضافتين فيقال: ويلٌ لزيد، وويحٌ لزيد. كلاهما مستعمل وجائز. فإن أضيفتا فإنهما ينتصبان على المفعول المطلق، "ويحك وويلك، وويح زيدٍ وويل زيدٍ، ويلكم"، وإن لم يضافا "ويلٌ وويحٌ" فيجوز فيهما النصب على المفعول المطلق، "ويلًا لزيد، ويحًا لزيد" على المعنيين السابقين هذا النصب، ويجوز فيهما أيضًا الرفع: "ويلٌ لزيد، ويحٌ لزيد" على أنهما مبتدأ وما بعدهما الخبر.

أما في القرآن الكريم فإنهما لم يأتيا غير مضافتين إلا بالرفع، في القرآن إذا كانا غير مضافتين لم يردا إلا بالرفع. ذكِّرونا ببعض الآيات؟

﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين:١].

﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة:١].

﴿فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ﴾ [البقرة:٧٩].

﴿فَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا مِّمَّا﴾ [البقرة:٧٩].

لكن في اللغة يجوز الرفع ويجوز النصب. هذا النوع الأول مِن ماذا؟ من المصدر الذي ينوب مَناب فعله، مصادر ليس لها أفعال.

النوع الثاني عكسه؛ مصادر لها أفعال، مثل: "حمدًا، وشكرًا" ونحو ذلك في "حَمِدَ وشَكَر".

مصادر لها أفعال؛ هذه المصادر التي لها أفعال تنقسم قسمين:

القسم الأول: ما استعملته العرب في الطلب؛ تطلب به.

والثاني: ما استعملته في الخبر؛ تُخبر به.

ومصادر لها أفعال واستعملته العرب في الطلب؛ كقولهم: "قيامًا لا قعودًا" يعني: قُم قيامًا. كقولهم: "صبرًا" يعني: اصبر، وفهمًا أي: افهم، مهلًا يعني: تمهَّل مهلًا.

لكن ما معنى الطلب؟ ما استعملته

العرب في الطلب، عندما يقول: "الطلب" ماذا يشمل الطلب؟ ذكرته من قبل، الطلب ماذا يشمل؟ يشمل: الأمر، والنهي، والاستفهام، والترجِّي، والتمنِّي، والعرض، والتحضيض؛ هذا المراد بالطلب.

"قيامًا لا قعودًا" أي: قُم.

قال تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد:٤].

المعنى والله أعلم: فإذا لقيتم الذين كفروا فاضربوا الرقاب، ضرب في الآية هذا مصدر، وقد وقع موقع فعله، فضرب الرقاب أي: فاضربوا الرقاب.

وتقول العرب: "سقيًا لك ورعيًا" أي: سقاك الله سقيًا. و"كيًّا وجذعًا" أي:

كواك كيًّا وجذع أنفك جذعًا. هذا طبعًا "سقيًا ورعيًا" هذا دعاءٌ لك، و"جذعًا وكيًّا" هذا دعاءٌ عليك، المعاني واضحة!

قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعۡسٗا لَّهُمۡ وَأَضَلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴾ [محمد:٨]، **(تعسًا)** تَعِسَ، يتعسُ، تعسًا، يعني مصدر، لكنه قام في الآية -والله أعلم- مَقام فعله، والمعنى -والله أعلم-: والذين كفروا فتعسوا تعسًا، فتعسوا. فقام المصدر مقام فعله، وهذا دعاءٌ عليهم.

وقال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ عن المؤمنين: ﴿وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ﴾ [البقرة:٢٨٥].

أين المنصوب على المفعول المطلق في الآية؟ **(غفرانك)**، وقالوا سمعنا وأطعنا اغفر لنا غفرانك، أو: نستغفرك غفرانك. تقدِّر الفعل المناسب، دعاء.

وقال الشاعر:

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

يقول: إذا التهى الناس بأمورهم، إذا ألهت الأمور الجليلة الكبيرة الناس ماذا تفعل يا زريق؟ زريق اسم رجل، ماذا تفعل يا زريق؟ فندلًا المال، فندلًا زريق المال يعني: فندلًا يا زريق المال، فندلًا المال يعني: اندل المال، يعني: اسرق بخفية، خُذ الشيء بخفية، فندلًا زريق المال ندل الثعالب.

فالشاهد: فندلًا المال أي: فاندل المال، فأقام المصدر مقام فعله، وهذا البيت أشار إليه ابن مالك في الأبيات:

كندلًا اللذ كاندلا

وقال الشاعر قدري بن الفجاءة:

فصــــبرًا في مجـــال المـــوت صـــبرا فمـــا نيـــل الخلـــود بمســـتطاع

أي: اصبر.

وتقول: "الحذر الحذر"، تعرفون هذا الأسلوب -يا إخوان- ماذا يسمى؟ هذا التحذير، "الحذر الحذر"، "النجاة النجاة"، "النجدة النجدة"؛ هذه مفعول مطلق، أي: أنجدوني النجدة، أو انجُ النجاة ونحو ذلك، أو احذر الحذر.

وتقول للكسلان: "أثوانيًا وقد جدَّ أقرانك".

وقال عامر بن الطفيل: أغدةً كغدة البعير وموتًا في بيت امرأةً سلولية.

عامر بن الطفيل له قصة مشهورة في السيرة: جاء إلى النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ثم عاد ولم يُسلم، ونكث ببعض عهده، فعاقبه الله بذلك؛ فتعب ومرض، فأضافته امرأةٌ من بني سلول، وقد أصابته غدة كبيرة كغدة البعير، فعندما حضرته الوفاة قال هذه الكلمة: "أغدةً كغدة البعير وموتًا في بيت امرأةٍ سلولية" يعني: أُغد -تعرفون الغدة- أُغد غدةً كغدة البعير وأموت موتًا في بيت امرأةٍ سلولية، إلا أنه أقام المصدر مَقام الفعل.

وتقول...

طالب: (@٠٠:٣٨:٢٥)

الشيخ: لا، "غدةً" هنا مصدر (@٠٠:٣٨:٣٢)، هذه الغدة، الغدة ستتعرض بعد قليل: قد يُطلق المصدر على الاسم يُراد به الاسم -يعني المفعول- لكن هنا لا يريد به المفعول، وإنما يريد أُغد غدةً، يعني يُصاب بهذا الأمر.

طالب: (@٠٠:٣٨:٥٤)

الشيخ: هذا كأنه داخلٌ في باب الاستفهام، الاستفهام ماذا يسمونه؟ استفهام

توبيخ لنفسه، الاستفهام له معاني كثيرة؛ كالتوبيخ، كالتحسر، هذا استفهام تحسُّر ونحو ذلك.

طالب: (٠٠:٣٩:٣٠@)

الشيخ: نعم، قد يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى معاني أخرى، لكنه يبقى في النهاية أنه من أساليب الاستفهام، لكن استفهام غير حقيقي.

وتقول: "ألعبًا وقد علاك الشيب" أي: أتلعب لعبًا!

وقال الشاعر -وهو جرير-:

أعبـــداً حـــل في شـــعبى غريبًـــا ... ألؤمًـــا لا أبـــا لـــك واغترابـــا

جاء إنسان غريب إليهم، فغضب عليه جرير، فقال له: "أعبدًا حل في شُعبى"، شعبى مكان اسمه شعبى، وغريبًا يعني: حل حالة كونه غريبًا، "ألؤمًا" أي: أتلؤم لؤمًا، "لا أبا لك واغترابًا" يعني: أتلؤم لؤمًا وتغترب اغترابًا.

وهذا هو قول ابن مالك:

والحذف حتم مع آت بدلًا من فعله

ثم مثَّل: (**كندلًا اللذ كاندلا**)، ونحن فصَّلنا التفصيل الذي سمعتموه.

فإن قال قائل في قولهم "قيامًا لا قعودًا" بمعنى: قُم لا تقعد، قلنا: إن حذف العامل -وهو الفعل قم- واجب، هذا الذي قررناه قبل قليل.

السؤل: ألا يجوز أن نصرِّح بالفعل فنقول: "قُم قيامًا ولا تقعد قعودًا"؟

فالجواب: هذا جائز، ولكنه أسلوبٌ آخر وهو أسلوب التوكيد، هذا أسلوب التوكيد جائز، أما إذا أردت أن تقيم المصدر مُقام فعله فلا تصرِّح بالفعل.

قلنا: المصادر التي لها أفعال: إما أن ترد في الطلب -كالأمثلة السابقة- وإما أن ترِد في الخبر -تُخبر- والذي يرد في الخبر خمسة أنواع -هذا آخر تقسيم- خمسة أنواع:

النوع الأول: مصادر سماعية، سُمعت من العرب في هذا الباب سماعًا؛ كقولهم: حمدًا وشكرًا لا كفرًا، يعني: أحمد حمدًا وأشكر شكرًا ولا أكفر كفرًا، لكنك لا تصرِّح بهذه الأفعال إذا أردت أن تقيم المصدر مُقام الفعل، وكقولهم: شكرًا لك وعجبًا منك، وكقولهم: صبرًا لا جزعًا، يعني: اصبر لا تجزع، وكقولهم: أفعل ذلك وكرامةً ومسرَّةً، يعني: وأُكرمك وأسُرُّك. وتقول: لا أفعله ولا كيدًا ولا همًّا، يعني: لا أفعله ولا أكيدك كيدًا ولا أهمك همًّا، لكنني لا أفعله.

ومن ذلك: "ما عاذ الله" يعني: أعوذ بالله معاذًا، وكقولهم: "سبحان الله" التسبيح والتنزيه، بمعنى: أسبِّح الله تسبيحًا وسبحانًا، "سبحان" مصدر، سبَّح، يُسبِّح، تسبيحًا وسبحانًا؛ هذا الأول: مصادر سماعية.

والثاني مما يدخل فيما استعمل في الخبر: أن يأتي المصدر تفصيلًا لعاقبةٍ سابقة، أن يأتي المصدر.. لماذا تأتي بالمصدر منصوبًا؟ لكي تفصِّل عاقبةً سابقة، فتفصِّلها بالمصدر؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ﴾ [محمد:٤] يعني: الرباط -أربطتهم- (**شدُّوا الوثاق**).

﴿فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد:٤]، هذا مصدر يفصِّل عاقبة الوثاق، وإذا ربطناهم ووثقناهم ماذا يكون؟ ما العاقبة؟ ﴿إما منا بعد وإما فداء﴾ المعنى -والله أعلم-: فإذا أوثقتوهم، فإما أن تمُنُّوا عليهم وإما أن تفتدوهم، إما أن تمُنُّوا عليهم -أي تطلقوهم بلا عوض- وإما أن تفتدوهم -يعني أن يدفعوا فديةً لأنفسهم وتطلقوهم- الأمر بهذا التفصيل.

إذن.. تفصيلٌ جاء بعد عاقبة، العاقبة ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا﴾ [محمد:٤] أي: فإما أن تمنُّوا عليهم منًّا، فجاء المصدر (منًّا) وأُقيم مُقام الفعل، (وإما فداءً) أي: وإما أن يفتدوا أنفسهم فداءً، فجاء المصدر (فداءً) وقام مقام فعله، وهذا قول ابن مالك وهو يذكر مواضع الحذف الواجب:

ومـــا لتفصـــيلِ كإمـــا منـــا عاملـــه يُحـــذف حيـــث عنـــا

يشير إلى هذه الآية، وأنت تقيس على هذا، هذا أسلوب تقيس عليه ما شئت في الكلام؛ كأن تقول مثلًا: "ابقَ عندنا يومًا، فإما سفرًا وإما إقامةً" يعني العاقبة: أقم عندنا يوم، وعاقبة ذلك -فعلك هذا إذا أقمت يوم-: أنت تختار بعد ذلك: إما أن تسافر، وإما أن تقيم. هذا بالفعل، فبالمصدر: فإما سفرًا وإما إقامةً، وتقيس على هذا الأسلوب، أسلوب مضطرد فقِس عليه ما شئت.

والنوع الثالث مما يدخل فيما أُستعمل في الخبر: أن يأتي المصدر خبرًا عن اسم عين، وهو مكررٌ أو محصور -هذه المعلومة أنتم تعرفونها يا إخوان من قبل، سأذكِّركم بها بعد قليل- نحو: "أنت سيرًا سيرًا"، أو "إنما أنت سيرٌ" أو "ما أنت إلا سيرًا"، "إنما أنت سيرًا"، القضية هنا تعود إلى ما يذكر في باب المبتدأ والخبر من أن الخبر يجب أن يصدُق على المبتدأ، الخبر في حقيقته هو المبتدأ وإلا لم يصدُق عليه.

تقول: "محمدٌ قائمٌ" هنا صحَّ الإخبار؛ لأن محمد هو القائم، والقائم هو محمد، نعم هنا يصح الإخبار.

"محمدٌ يجتهد في دروسه" محمد هو الذي يجتهد، والذي يجتهد هو محمد، هنا يصح الإخبار.

لو قلنا: "الكأس فوق المنضدة"، الكأس مبتدأ، هل "فوق المنضدة" خبره؟

درسنا ذلك، هذا الكأس، هذا مبتدأ، "فوق المنضدة" هذا فوق المنضدة، هل الكأس هو فوق المنضدة أم هذا شيء وهذا شيء؟ هذا ما يصح أن تُخبر به؛ لا تخبر إلا بما يصدُق على المبتدأ -يعني هو- فلهذا قلنا حينذاك: إن الخبر في نحو ذلك مقدَّر بكونٍ عام، يعني الكأس كائنٌ فوق المنضدة أو مستقرٌّ. ما المستقر فوق المنضدة؟ الكأس، والكأس هو المستقر، هنا صح، لكن العرب يحذفون؛ لأنه أمر واضح ومعروف، والكون عام دائمًا يُحذف في اللغة العربية وذكره من العِي في الكلام. هنا الآن "فوق المنضدة" هو المبتدأ أم مخالف للمبتدأ؟ مخالف، إذا كان الخبر خلاف المبتدأ فحكمه النصب، وإذا كان الخبر هو المبتدأ فحكمه الرفع.

"محمدٌ قائمٌ، جالسٌ، مجتهدٌ"، لكن "الكأسُ فوقَ المنضدة"، "محمدٌ فوقَ البيت، محمدٌ تحتَ الشجرة، والركبُ أسفلَ منكم".

"محمدٌ ضاربٌ زيدًا"، "ضاربٌ" خبر أو ليس بخبر؟ خبر. إذن.. يرتفع، حُكمه الرفع "محمدٌ ضاربٌ"، لكن لو قلت "محمدٌ ضَرْبٌ" أخبرت عن محمد بأنه ضرب "محمدٌ ضَرْبٌ"، هل محمد هو الضرب؟ تعرفون الضرب.. هل محمد هو الضرب؟ ليس الضرب؛ فلهذا يقررون في باب المبتدأ: أن المصدر لا يقع خبرًا عن عين -عين يعني: اسم ذات، الأسماء: إما اسم عين ذات، يعني شيء محسوس، وإما معنى، يعني يُفهم ما يُحس؛ الذي يُحس بإحدى الحواس الخمس: يُرى، أو يُسمع، أو يُشم، أو يُلمس أو يُذاق؛ هذه أشياء محسوسة تسمى أسماء ذات أو اسم عين، والأشياء التي لا تُدرك بالحواس الخمس تسمى أسماء معاني مثل: السعادة والشقاوة ونحو ذلك.

فإذا أخبرت بمصدرٍ عن اسم عين -هنا نعود إلى مسألتنا- أن يكون المصدر خبرًا عن اسم عين، فحكمه الرفع أم النصب؟ حكمه النصب، تقول: "زيدٌ ضربًا" بمعنى: زيدٌ يضرب ضربًا، أخبِر عنه بالاجتهاد؟ فإن قلت "زيدٌ مجتهدٌ" رفعت؛

لأن هو المجتهد، لكن لو قلت: "زيدٌ اجتهاد" أخبرت بالمصدر، حينئذٍ ينبغي أن تقول ماذا؟ أن تقول: "زيدٌ اجتهادًا" يعني: زيدٌ يجتهد اجتهادًا.

فإن جاء المصدر مكرَّرًا أو محصورًا كان النصب واجبًا؛ تقول: "زيدٌ ضربًا ضربًا" يعني: يضرب، أو "زيدٌ ما شاء الله سيرًا سيرًا في الليال" يعني: يسير في الليال، أو "ما أنت إلا سيرًا" أو "إنما أنت سيرًا"؛ لأن التكرار يقوم مقام الفعل، والحصر يقوم مقام الفعل.

"محمدٌ سيرًا سيرًا" التكرار هنا قام مقام الفعل، ولا يصح أن تجمع بين الشيء وعوضه؛ ولهذا قلنا: أن يقع المصدر خبرًا عن اسم عينٍ وهو مكرر أو محصور -كالأمثلة السابقة- فإن لم يتكرر ولم يُحصر؛ كأن تقول: "محمدٌ سيرٌ في الليال، ومحمدٌ اجتهادٌ في الدراسة، وخالدٌ صلاةٌ في المساجد"، أخبرت بالمصدر، لكن ما كرَّرت ولا حصرت، حينئذٍ تنصب أو ترفع؟ الوجه: النصب، المصدر إذا وقع خبرًا عن اسم عين فإن الوجه فيه أن ينتصب؛ لأنه لا يصدُق الإخبار به عن اسم العين، هذا الوجه فيه، لكن يصح فيه الرفع على معنى المبالغة، يقولون على المجاز والتوسع، تتجوَّز وتتوسع في الكلام إذا قصدت المبالغة في الأمر، يعني إذا أردت الإخبار -مُطلق الإخبار- أن محمدًا يسير في الليل فتقول: "محمدٌ سيرًا في الليال" أي: محمدٌ يسير في الليال، فإذا أردت أن تبالغ في ذلك فتقول: "محمدٌ سيرٌ في الليال"؛ كأنك قلت كثير السير.

وكذلك إذا قلت مثلًا: "محمدٌ عدلٌ" هل محمد هو العدل أم شيئان مختلفان؟ مختلفان، فكان الواجب أن تقول محمدٌ عدلًا، أي محمدٌ يعدل عدلًا، إذا قلت "محمدٌ عدلًا" هذا مصدر قام مقام فعله، يعني ما المعنى حينئذٍ؟ ما معنى محمدٌ عدلًا؟ يعني: محمدٌ يعدل فقط، قام مقام الفعل، يعني ما تأتي بالفعل والمصدر، إما أن تأتي بالمصدر فقط وتقيمه مقام الفعل أو تأتي بالفعل؛ لذلك

"محمدٌ عدلًا" بمعنى محمدٌ يعدل، فإذا أردت أن تبالغ قلت: "محمدٌ عدلٌ" كأنك جعلت محمد هو العدل، فهذا مبالغة؛ كأنك تعني أن تقول: محمدٌ كثير العدل، فإذا قصدت هذا المعنى فلك أن ترفع، أما إذا قصدت جادة الكلام -يعني أن تُخبر- فحينئذٍ تنصب.

طالب: (@٠٠:٥٦:٤٩)

الشيخ: نعم، إذا أردت أن تبالغ... كيف؟

طالب: (@٠٠:٥٧:٠٧)

الشيخ: كثير العدل في غيره أو في نفسه، وأنت أثبت له العدل، العدل في أموره، العدل في أموره مع الله، في أموره مع نفسه، في أموره مع الناس، قد تأتي بحسب التوابع (@٠٠:٥٧:٢٠) الأخرى "محمدٌ عدلٌ مع الناس أو مع نفسه"، فإن سكت قلت: "محمدٌ عدلٌ" فقط، فمعناه: أنك أثبت له مجرد العدل؛ أنه مُتَّصف بالعدالة.

انتهينا من ثلاثة أنواع من الأنواع التي تُستعمل في الخبر، نتقل إلى النوع الرابع.

طالب: (@٠٠:٥٧:٤٦)

الشيخ: "محمدٌ" مبتدأ. و"عدلًا" مفعولٌ مطلق، والخبر محذوف تقديره: محمدٌ يعدلُ، كما قلنا في "محمدٌ فوق البيت".

طالب: (@٠٠:٥٨:١١)

الشيخ: حقيقةً في أمثلة، لكن ما أتيت بها، ما تمكَّنت، وإلا هناك شواهد على إتيان المصدر خبراً عن اسم ذات، لكن الآن لم أُحضِّرها ولا تحضرني الآن.

طالب: (@٠٠:٥٨:٤١)

الشيخ: نعم، يكون خبر على التوسُّع، ليس على الحقيقة.

النوع الرابع مما يُستعمل في الخبر: أن يكون المصدر مؤكدًا لنفسه أو لغيره؛ أن تأتي بالمصدر تنصبه على المفعول المطلق مؤكدًا لنفسه أو لغيره، هذان أسلوبان من أساليب العرب؛ فالمؤكِّد لنفسه -المصدر المؤكِّد لنفسه هو: المصدر الذي يقع بعد جملةٍ هي نصٌّ في معناه، معنى المصدر ومعنى هذه الجملة سواء، فتأتي بالمصدر توكيدًا لهذا المعنى، هذا المصدر المؤكِّد لنفسه مصدر يأتي بعد جملةٍ هي نصٌّ في معناه -في معنى هذا المصدر- معناهما سواء. ابن مالك مثَّل لهذا النوع بقوله:

له عليَّ ألفٌ عرفًا

(عُرفًا) أي: اعترافًا، يعني: له عليَّ ألف دينار أعترف بذلك اعترافًا.

قوله: **(له عليَّ ألفٌ)** ما معنى ذلك؟ يعني: له عليَّ ألف، يحتمل شيء آخر؟ أقل أكثر؟ ما يحتمل، إلا أنه يعني يطلب منه ألف، ثم قال: **(اعترافًا)** هذا مفعول مطلق، ماذا أكَّد؟ أكَّد الجملة السابقة، أكَّد نفس المعنى، معناها ومعنى المصدر سواء يكون مؤكِّد لنفسه.

وأما المؤكِّد لغيره -المصدر المؤكِّد لغيره- فهو المصدر الذي يأتي بعد جملة، هذه الجملة تحتمل أكثر من معنى، فيأتي المصدر مؤكدًا للمعنى المراد، بخلاف النوع الأول؛ فالجملة لا تحتمل إلا معنًى واحدًا فقط، فيأتي المصدر مؤكدًا لهذا المعنى؛ كأن تقول مثلًا: "هذا ابني حقًّا" هذا مثال ابن مالك "هو ابني"، قولك: "هذا ابني" يحتمل أنك تريد البنوة الحقيقية -بنوة النسب- ويحتمل معنًى آخر أو لا يحتمل؟ يحتمل أنك تريد أن تقول "هذا مثل ابني"، أو مثلًا: بنوة التربية، أو بنوَّة التأثر، أو بنوَّة العلم، ونحو ذلك.

إذن.. فقولك: "هذا ابني" يحتمل، فإذا قلت "هذا ابني حقًّا" حينئذٍ ينصرف إلى المعنى المتعارَف عليه؛ وهو بنوَّة النسب. إذن.. "حقًّا" هنا مصدر مؤكِّد، مؤكِّد لماذا؟ مؤكِّد لغيره، يسمون هذا مصطلح، مصدرٌ مؤكِّدٌ لغيره؛ لأنه مصدرٌ جاء بعد جملة، هذه الجملة تحتمل أكثر من معنى.

قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ (٤) بِنَصْرِ اللهِ يَنصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ (٥) وَعْدَ اللهِ﴾ [الروم:٤-٦]، ينصر من يشاء وعدَ الله بذلك وعدًا، هذا المعنى والله أعلم.

هل الوعد هو النصر أو يحتمل شيئًا آخر؟ ﴿يَنصُرُ مَن يَشَآءُ﴾ [الروم:٥] ثم قال: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ﴾ [النساء:٩٥] الوعد هو النصر، والنصر هو الوعد، ما يحتمل معنًى آخر، فهذا مؤكِّدٌ لنفسه أم لغيره؟ مؤكدٌ لنفسه، والمؤكد لنفسه كثير في القرآن.

وكقوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل:٨٨]، وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صَنَع الله ذلك صُنعًا، والله أعلم بمراده. يعني أن السابق هو صنع الله، لا يحتمل إلا هذا المعنى.

ما إعراب (**صنع الله**)؟ مفعول مطلق.

ما نوعه من المفاعيل المطلقة؟ هذا مصدرٌ مؤكدٌ لنفسه.

أما قوله: (**مر السحاب**)، ﴿وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ﴾ [النمل:٨٨]، ما إعراب (مرَّ)؟ مفعول مطلق. ما غرضه وفائدته؟ بيان النوع.

وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَۚ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِى فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ [مريم:٣٤]، عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ هو قول الله وكلمته، ذلك عيسى ابن مريم قاله الله قولًا، والله أعلم

بمراده. القول هو عيسى ابن مريم، قوله يعني: أمره الذي قاله وأمر به، عيسى ابن مريم.

أمثلة لذلك كثيرة: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ ﴾ [الروم:٣٠] يعني: فأقم وجهك للدين حنيفًا؛ فطر الله الناس على ذلك فطرةً؛ وهي أن يقيموا وجوههم لله، أن يعبدوا الله.

﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا﴾ [الأنبياء:١٠٤] أي: وعدنا بذلك وعدًا.

فكل ذلك من المصادر المؤكدة لنفسها.

أما المصادر المؤكدة لغيرها؛ فقد شرحناها وقلنا: هي الواقعة بعد جملة تحتمل أكثر من معنى؛ كقولك مثلًا: "هذا رجلٌ حقًّا" يحتمل أكثر من معنى أو يحتمل معنًى واحدًا؟ يحتمل أن هذا رجل، ليس امرأة، يُخبر هذا رجل ليس امرأة، ويحتمل أنك تريد هذا الرجل الحقيقي، يعني الذي فيه صفة الرجولة، فإذا قلت: "هذا الرجل حقًّا" فقد أكَّدت المعنى الذي تريده وهو الرجل الحقيقي.

تقول: "هذا عدوِّي صِرفًا"، ويقول العرب: "هذا عمي لحًّا"، "هذا عمي" عمي يُطلق على "عمي" النسب ويطلق على "عمي" العمل، فإذا قلت: "هذا عمي لحًّا" يعني: نسبًا.

"هذا جاري لصوقًا" كذلك، "هذا بيتي يقينًا" أنت في بيت مضيفك تقول: هذا بيتي، لو شئت لأكلت فيه ما شئت. يعني ما استحي، هذا بيتي، وإن تقل عن بيتك الحقيقي هذا بيتي، يعني هذه الجملة محتملة لأكثر من معنى، فتقول: "هذا بيتي يقينًا" فيقينًا مصدرٌ جاء بعد جملةٍ محتملةٍ لأكثر من معنى.

وكذلك يقول: "لا أفعله البته" يعني: لا أفعله، "أبُت ذلك البته" يعني: أقطعه،

أقطع به، "البته" مفعول مطلق نصبه فعلٌ محذوف.

وقال سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ بعد أن ذكر بعض صفات المؤمنين قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّاۚ﴾ [الأنفال:٤]، (حقًّا) مصدر مؤكِّد لنفسه أم لغيره؟ يعني الجملة السابقة تحتمل أكثر من معنى أم لا ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأنفال:٤]؟ تحتمل ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأنفال:٤] ليسوا الكافرين، وتحتمل أولئك هم المؤمنون الحقيقيون المتَّصفون بصفات الإيمان الحقيقية، ثم جاءت (حقًّا) لبيان المعنى المقصود.

وقال سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ (٨) خَالِدِينَ فِيهَا وَعْدَ اللهِ حَقًّا﴾ [لقمان:٨-٩]، (وعد الله) مصدر، يعني: وعَدَ الله ذلك وعدًا، (حقًّا) يعني: يُحقُّه حقًّا، على التقديرات اللغوية، لكن ما يُصرَّح بالفعل.

(وعد الله) مصدر مؤكِّد لنفسه أم لغيره؟ لنفسه؛ لأن الخلود هو الوعد، وأما (حقًّا) فلغيره؛ لأن الخلود في المعنى اللغوي قد يحتمل الخلود الحقيقي وهو البقاء الأبدي وقد يحتمل طول البقاء.

تقول: "خَلَدَ الماء في هذا المكان" يعني: بقي وقتًا طويلًا، لكن لا يُشترط أن يكون... يعني لا ينفذ ولا ينقطع، فإذا قال: "خالدون فيها حقًّا" يريد بذلك المعنى الحقيقي للكلمة؛ وهي الخلود الأبدي.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ومنه ما يدعونه مؤكدًا

(يدعونه) يشير إلى أنه اصطلاح نحوي.

ومنـــه مــــا يدعونـــه مؤكـــدًا   لنفســــــــــــه أو غيــــــــــــره

إما مؤكِّد لنفسه، وإما مؤكِّد لغيره.

فالمبتـدا

نحو له عليَّ ألفٌ عـرفـا

(فالمبتدا) يعني الأول، الأول -وهو المؤكِّد لنفسه- نحو قولنا: "له عليَّ ألفٌ عُرفًا".

والثان كابني أنت حقًّا صرفا

(الثانِ) هو المؤكِّد لغيره.

والنوع الخامس -وهو الأخير- مما استعملته العرب في الخبر، هو: أن تأتي بمصدرٍ حسيٍّ بعد جملة على وجه التشبيه، فحينئذٍ ينتصب على المفعول المطلق بفعلٍ محذوف وجوبًا، كقولك مثلًا: "له صوتٌ" جملة اسمية، "له" خبر و"صوتٌ" مبتدأ، "له صوتٌ صوتَ بلبلٍ"، "وهذه المرأة لها بكاءٌ بكاءَ نائحةٍ" المعنى: له صوت كصوت البلبل، وهذه المرأة لها بكاءٌ كبكاء -انظر: تشبيه- إذن.. فالمصدر هنا جيء به بعد جملة على وجه التشبيه. ماذا تفعل العرب بالمصدر حينئذٍ؟ تنصبه مفعولًا مطلقًا بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا.

"للمهمومِ أنينٌ أنينَ المجروح" يعني: كأنين المجروح، وهذا أسلوب مضطرد.

لكن لو قلنا مثلًا -يا إخوان-: "صوتهُ صوتُ بلبل"، "صوتهُ صوتُ" ترفع أو تنصب؟ خبر؛ لأنه لم يُسبق بجملة، قلنا: تأتي بالمصدر بعد جملة، لكن لو كان مسبوق بمفرد "صوتهُ صوتُ بلبل"، والصوت مبتدأ، وصوت بلبل خبر مرفوع.

لو قلنا: "له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء" كيف تقول العرب حينئذٍ في المصدر "ذكاء" ترفع أو تنصب؟ "له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء" ترفع، لماذا ترفع؟ لأنه مصدرٌ معنوي، ليس مصدرًا حسيًّا، هكذا تتكلم العرب، فإذا جاءت بمصدرٍ حسيٍّ بعد جملة لقصد التشبيه فإنها تنصبه بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا، فإن لم تُسبق بجملة أو كان المصدر هذا ليس حسيًّا فإنه يرتفع.

"له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء"، "له" خبر، و"ذكاءٌ" مبتدأ، "ذكاءُ" ما إعرابها؟ بدل أو عطف بيان، وهو مضاف، والحكماء مضافٌ إليه.

وهذا هو قول ابن مالك في آخر بيتٍ في هذا الباب:

كـــذاك ذو التشـــبيه بعـــد جملـــة كلـــي بكًـــا بكـــاء ذات عضـــله

(كلي بكًا) يريد "لي بكاءٌ"، ثم قصر لضرورة الشعر، لي بكاءٌ بكاءَ ذات عضله.

لي بكاءٌ جملة اسمية، **(بكاء)** مصدر جيء به للتشبيه فينتصب، لي بكاءٌ بكاءَ ذات عضله أي: كبكاء ذات عضله.

﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنعام:١٠٠] أين المفعول المطلق؟ **(سبحانه)**، وناصبه محذوف وجوبًا.

﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء:٢٣] أين المفعول المطلق؟ **(إحسانًا)**، والتقدير -قدِّر بما يناسب معنى الآية-: **(وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه)** وألَّا يعني: أن لا، ثم صار إدغام: ألا تعبدوا إلا إياه وأن تحسنوا بالوالدين إحسانًا.

﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا﴾ [البقرة:٢٨٥] ما إعراب **(غفرانك)**؟ **(غفرانك)** مفعول

مطلق، يعني: اغفر لنا غفرانك أو نستغفرك غفرانك.

﴿وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَا﴾ [الأنعام:٧٠] (كلَّ)، و(عدلٍ)؟

وقال تعالى: ﴿لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء:٤] أين المفعول المطلق؟ (مرتين). أين ناصبه؟

طالب: (@١:١٦:٠٢)

الشيخ: يعني: تُفسد، الفعل، (مرتين) ليس من لفظ الفعل، هذا ناب عن مصدر الفعل، هذا العدد، عدد ناب عنه.

﴿ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر:٧] (عين) مفعول مطلق نصبه الفعل (ترونها)، كيف نصبه هو ليس مصدره؟ يعني ما الذي ناب عن المصدر؟ (ثم لترَوْنها) لو قال رؤية لكن قال (عين)، (عين اليقين).

طالب: (@١:١٦:٤٢)

الشيخ: لا أسأل عن الغرض، وإنما أسال: ما الذي ناب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق؟ آلت الرؤية.

﴿وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان:١٥]، (معروفًا) على تقدير: وصاحبهما في الدنيا مصاحبة معروفٍ، ثم حذفت المصدر وأنبت (معروفًا) منابه.

وكذلك ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك:٤] يعني: رجعتين، ثم أنبت العدد مناب المصدر.

قال الشاعر:

وما نيل المطالب بالتمني ... ولكن تؤخذ الدنيا غلابًا

"غلابًا" على تقدير: ولكن تؤخذ الدنيا أخذ غلابٍ، ثم حذفنا المصدر وأقمنا المضاف إليه مُقامه.

لو قلنا: "ضرب اللاعبُ الكرةَ ركلًا"، "ركلًا" ما الذي ناب عن المصدر؟ ما قال ضربها ضربًا قال: "ضربها ركلًا"، ما قلنا ضربًا، قلنا: "ضربها ركلًا"، ما العلاقة بين ركلًا وضربًا؟

طالب: النوع.

الشيخ: نعم، النوع، الركل نوعٌ من أنواع الضرب، لكن لو قلنا: ضرب اللاعب الكرة رأسًا، الرأس من أنواع الضرب؟ وإنما آلته. إذن.. هنا الآلة نابت.

لو قلنا: "مشى القهقرى"، مشى القهقرى يعني: مشى إلى الخلف ووجهه إلى الأمام، أين المفعول المطلق؟

طالب: (@١:١٨:٤٢)

الشيخ: لكن ليس مصدرًا لمشى، نوع من أنواعه.

مَن يتصدَّى لهذا المثال؟ "اِجلس ما شئت".. تأمَّلوا في ذلك إلى الدرس القادم إن شاء الله، والله أعلم.

وصلى الله وسلَّم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الخامس والأربعون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبيّاكم في هذه الليلة؛ ليلة الاثنين، التاسع والعشرين من شهر ربيع الأول لسنة إحدى وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة المصطفى ﷺ بجامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض.

نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الخامس والأربعين من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله.

كنا يا إخوان قد انتهينا في الدرس الماضي من الكلام على المفعول المطلق، والليلة -إن شاء الله- نبدأ في الكلام على:

المفعول له

المفعول له، ويقال: المفعول من أجله، أو المفعول لأجله، كلها مصطلحات تدل على شيء واحد، نقرأ في البداية ما قاله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب، والذي قاله خمسة أبيات، قال:

٢٩٨. يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ ... أَبَانَ تَعْلِيلاً كَجُدْ شُكْرًا وَدِنْ

٢٩٩.وَهْـوَ بِمَـا يَعْمَـلُ فِيـهِ مُتَّحِـد وَقْتَـا وَفَـاعِلاً وَإِنْ شَـرْطٌ فُقِـدْ
٣٠٠.فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَـعَ الشُّـرُوْطِ كَلِزُهْـدٍ ذَا قَنِـعْ
٣٠١.وَقَـلَّ أَنْ يَصْـحَبَهُ الْمُجَـرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوْبِ أَلْ وَأَنْشَدُوا
٣٠٢.لاَ أَقْعُـدُ الْجُبْنَ عَـنِ الْهَيْجَاءِ وَلَـوْ تَوَالَـتْ زُمَـرُ الأَعْـدَاءِ

المفعول له: هو الاسم المنصوب المذكور علةً للفعل، هو الاسم المنصوب الذي يُذكر علةً للفعل، أي لبيان علة الفعل، لبيان سبب الفعل، فإذا قلتَ مثلًا: جئتُ إلى الدرس طلبًا للعلم، فقولك: طلبًا، اسمٌ منصوب يبين علة المجيء، يبين سبب المجيء.

فالمفعول له على ذلك كبقية المفاعيل، بقية المفاعيل الخمسة هي في حقيقتها قيودٌ على فعلها، فالعربي إذا تكلم قد يقصد إطلاق الفعل بلا قيود، فيقول: جئتُ، وذهبتُ، وجلستُ، وسافرتُ، وصليتُ، يريد أن يسند الفعل إلى نفسه، أو يسند الفعل إلى الفاعل إسنادًا مطلقًا بلا قيد.

وربما يريد أن يقيد الفعل بقيدٍ معين، بحسب المعنى الذي يريده، إما أن يقيد الفعل لبيان زمانه، فيقول: صليت سحرًا، فبيّن زمان الصلاة (السحر)، وسافرت اليوم، فبيّن زمان السفر، وجئت صباحًا، فبين زمن المجيء، وهكذا.

أو يريد أن يبين مكان الفعل فيقول: صليت خلف الإمام، فنسب الصلاة إلى نفسه، نسب الصلاة إلى الفاعل، ثم قيّد هذا الفعل الذي حدث ببيان مكانه، ويقول: جلست خلف محمد، ويمين محمد، ويسار محمد، وهكذا.

وقد يريد أن يبين وأن يقيد الفعل ببيان سببه، السبب الذي من أجله فُعل الفعل، وهذا هو باب المفعول له، فيقول مثلًا: صيلت طمعًا في رحمة الله، فنسب الصلاة إلى الفاعل (إلى نفسه) ثم بيّن السبب الذي من أجله صلى، صليت طمعًا

وخوفًا، سافرت طلبًا للرزق.

جسلتُ، لماذا جلست؟ السبب الذي من أجله جلست، جلستُ احترامًا لك، وهكذا، فكل المفاعيل التي درسناها والتي لم ندرسها هي في حقيقتها قيود على الفعل، قيد إذا قصده العربي أتى به، وإذا لم يقصده لم يأت به، فالمفاعيل كلها كما يقولون: فضلات، أي ليست من أجزاء الجملة الرئيسة (العُمَد).

العُمَد: المبتدأ والخبر، والفاعل في الجملة الفعلية، ما سوى ذلك هي قيود وفضلات يأتي بها العربي إذا احتاج أن يقيد كلامه بشيء من هذه القيود.

فلهذا يقول النحويون في هذا الباب؛ باب المفعول له، يقول: المفعول له هو الواقع في جواب لماذا، أو الواقع في جواب: لِمَ؟ فإذا قلت: جئت طلبًا للعلم، فعندما تقول: جئتُ، فإذا سألوك: لماذا؟ أو لم جئت، فالجواب طلبًا للعلم.

المفعول له له شروط، فبعض النحويين يكثّرها، وبعضهم يقللها، ولكن هذه الشروط عند التحقيق فيها والتنقيب تعود إلى ثلاثة شروط:

الشرط الأول: أو يكون مصدرًا، المفعول له يشترط أن يكون مصدرًا، والمصدر كما تعرفون من أنواع الأسماء، والأسماء أنواع كثيرة جدًّا، وليست كل الأسماء يمكن أن تقع مفعولًا له، لا يقع مفعولًا له إلا المصدر، كقولك: جئتُ طلبًا للعلم، فطلبًا هذا مصدر، مصدر طلب يطلب طلبًا.

وكذلك جئت حرصًا على العلم، أو جئت ابتغاء العلم، هذه كلها مصادر يمكن أن تقع مفعولًا له، لكن إذا جئت إلى الدرس من أجل محمد زميلك هذا، جئت من أجله، هل تقول: جئت إلى الدرس محمدًا، يعني جئت إلى الدرس من أجل محمد؟ لا، لأن محمد هذا علَم، وليس مصدرًا.

أو جئت إلى الدرس الشيخَ، أي من أجله، هذه لا تقع مفعولًا له، لأن من

شرط المفعول له أن يكون مصدرًا.

والسبب في ذلك: أن المصدر هو الذي يصح أن يكون علة وسبب، أما الذوات وغير المصادر فلا تقع علة.

الشرط الثاني: أن يُفهم التعليل، أن يكون مُفهمًا للتعليل، وهذا شرط واضح جدًّا في المفعول له لكي يتميز عن بقية المفاعيل، فإن المفعول المطلق كما شرحنا من قبل يُشترط فيه أن يكون مصدرًا أيضًا أو ما ينوب عنه، لكن المصدر في المفعول المطلق لا يُشترط فيه أن يكون مُفهمًا للتعليل.

وهذا –أقصد الشرطين المذكورين من قبل: أن يكون مصدرًا، وأن يكون مفهمًا للتعليل– هذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الأول:

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ ... أَبَانَ تَعْلِيْلاً

فذكر شرطين هنا.

والشرط الثالث: هو أن يتحد المفعول له مع فعله في الوقت والفاعل، مع فعله الذي جاء بيانًا لعلته وسببه، في الفاعل والوقت، المراد بذلك أنك إذا قلت مثلًا: جئت إلى الدرس طلبًا للعلم، فيُشترط في المفعول المطلق وهو الطلب، ويُشترط في الفعل الذي علّله هذا المفعول له أن يتفقا في الفاعل، فاعلهما واحد، وفي الوقت؛ أي يقعان في وقت واحد، لا يكون أحدهما أسبق من الآخر.

فجئتُ، الفاعل: المتكلم، إلى الدرس طلبًا، من الطالب الذي يطلب؟ هو المتكلم نفسه، فاتفقا في الفاعل، والوقت، جئتُ في أثناء المجيء أنت كنت... جئت إلى الدرس طلبًا للعلم، قصد الطلب موجود في قلبك وأنت جاءٍ، فالمجيء والطلب يقعان في وقت واحد.

بخلاف ما لو اختلفا وقتًا أو فاعلًا كما سيأتي بعد قليل، وهذا الشرط هو الذي

صرح به ابن مالك في قوله في البيت الثاني:

وَهْــوَ بِمَــا يَعْمَــلُ فِيــهِ مُتَّحِــد   وَقْتَــــــــــا وَفَــــــــــاعِلاً

وهو؛ أي المفعول له، وهو بما يعمل فيه؛ أي فعله؛ لأن فعله هو الناصب له.

وَهْــوَ بِمَــا يَعْمَــلُ فِيــهِ مُتَّحِــد   وَقْتَــــــــــا وَفَــــــــــاعِلاً

أي متحدان في الوقت، ومتحدان في الفاعل، وضرب ابن مالك مثالًا لذلك بقوله: كَجُدْ شُكْراً، جُد: هذا فعل أمر من جاد يجود من الجود، يقول: جُد على الناس شكرًا لله الذي أولاك هذه الأموال وهذه النعم، فجعلك تجود ولا يُجاد عليك، جُد شكرًا، المفعول له: شكرًا، أي جُد على الناس من أجل شكر الله.

والذي يفعل الجود، والذي يشكر الله واحد، وهو المخاطَب هنا، والجود والشكر، هو في أثناء جوده يشكر الله، فهما متحدان في الوقت ومتحدان في الزمان، وشكرًا مصدر، شكر يشكر شكرًا، وهو علة للجود، إذًا فهذا المثال قد اجتمعت فيه كل هذه الشروط.

وكقولك: قمت إجلالًا لك، وسافرتُ طلبًا للعلم، وجئت إكرامًا لك، وتركته خوفًا منه، وهكذا، وستأتي أمثلة وشواهد أخرى بعد قليل.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ

وبعد أن ذكر الشروط: (كونه مصدرًا، ومُفهِمًا للتعليل، ومتحدًا مع عامله في الوقت والفاعل) قال:

وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ

يعني أن هذا الاسم لو فقد شروط المفعول المطلق؛ كلها أو بعضها، لو فقدها كلها أو فقد بعضها فحينئذٍ لا يصح أن ينتصب على المفعول له، بل يُجر بالحرف،

بأي حرف؟ بحرف تعليل، بحرفٍ يُفهِم التعليل، وحروف التعليل أربعة، وهي: اللام، ومِن، وفي، والباء.

وجاء في بعض روايات الألفية: فاجرره باللام، ربما في بعض النسخ عندكم، وإن شرطٌ فُقد فاجرره باللامِ.

اللام لا شك أنها أشهر حروف التعليل، ولعل ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال في البداية: فاجرره باللام، ثم أصلح هذا البيت كعادته في إصلاح كتبه، ومن ذلك الألفية، فأصلحه بعد ذلك إلى: فاجرره بالحرف.

فمثال ما عُدمت فيه المصدرية: اسم ولكنه ليس مصدرًا، كأن تقول: يمثل النحويون لذلك بقولهم: جئتك السمن، أو جئتك العسل، يعني جئتك من أجل العسل، أو جئتك من أجل السمن علة للمجيء، ومع ذلك لا ينتصب مفعولًا له؛ لأن السمن والعسل اسمان ليسا مصدرين.

وتقول مثلًا، تقيس على ذلك، فلا تقول مثلًا: زرتك الوظيفة، يعني من أجلها، وإنما يجب أن تجر فتقول: زرتك للوظيفة، ولا تقول: خفتُه قومه، أي من أجلهم، وإنما تقول: خِفته لقومه، وتقول: أكرمتُه لزيدٍ، أي من أجله، ولا تقول: أكرمتُه زيدًا، مفعولًا له.

وتقول: تركتُه لأبيه؛ أي من أجل أبيه، وتقول: أعجبني خالدٌ لملابسه؛ أي من أجل ملابسه، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن:١٠]، أي من أجلهم، فهذه الأسماء هي أسماء ليست مصادر، فلا يصح أن تنتصب مفعولًا له، مع أنها تفيد التعليل، إذًا ما الحكم حينئذٍ فيها؟ يجب جرها بحرف تعليل.

ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت، قد يكون مصدرًا، وقد يكون مُفهمًا للتعليل، هو علة لهذا الفعل، ولكن الفعل في زمان، وهذا المصدر في زمان آخر،

يمثلون له بقولهم: جئتك اليوم لإكرامك غدًا، جئتك اليوم، لماذا جئتك؟ من أجل أن أكرمك غدًا، جئتك اليوم لإكرامك غدًا، فلا يصح أن تقول: جئتك اليوم إكرامَك غدًا، وإنما تجر، لإكرامك غدًا.

ونقول أيضًا، يمكن أن نقيس على ذلك، هم يمثلون بأمثلة ربما صناعية، فقط لتقرير القاعدة، أو بما يناسب وقتهم، لكن نقيس على ذلك، فلا يصح أن تقول: جئتك الدعوة غدًا، يعني جئتك لأدعوك غدًا، وإنما تقول: جئتك للدعوة غدًا.

ولا تقول: استذكرت النجاح أي من أجله، وإنما تقول: استذكرت للنجاح؛ لأن الاستذكار والنجاح حاصلان في وقت واحد أو في وقتين مختلفين؟ النجاح بعد الاستذكار فلا يكون معه، إذًا لا يمكن أن ينتصب مفعولًا له.

وتقول: جهزت السيارة للسفر؛ أي جهزت السيارة من أجل السفر، ولا يصح أن ينتصب؛ لأن التجهيز قبل السفر.

وتقول: جئت إلى الجامعة لإلقاء محاضرة، إلقاء محاضرة علة المجيء، فلا تقول: جئت إلى الجامعة إلقاءَ محاضرة، أي من أجل... بل يجب أن تجر، لأن المجيء إنما يكون قبل الإلقاء.

وتقول: وضعنا المخطط للبناء؛ أي من أجل البناء، وضع المخطط قبل البناء، وهكذا، أمثلة كثيرة.

ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل:

يعني أن الفعل له فاعل، والمصدر المُفهم للتعليل له فاعل آخر، يمثلون لذلك بقولهم: جاء زيدٌ لإكرام عمروٍ له، يعني من أجل إكرام عمرو له، أنا من جئت إلى هذا المكان إلا لأن عمرو يكرمني، هذا المعنى، جاء زيدٌ لإكرام عمروٍ له.

الفعل المعلَّل: المجيء، من الذي فعل المجيء في جاء زيد؟ زيدٌ، لإكرام

عمرو له، من الذي يُكرم؟ عمرو، إذًا فالفاعل مختلف، فلا يصح أن تنصب وتقول: جاء زيدٌ إكرام عمرو له، وإنما تجُر: لإكرام عمروٍ له.

وتقول مثل ذلك: جاءنا محمدٌ لرغبتنا فيه، ففاعل المجيء محمد، وفاعل الرغبة: نحن.

وتقول: أحضرت الكتاب لقراءة الأستاذ فيه، يعني من أجل قراءة الأستاذ فيه، أنا أحضرت الكتاب والأستاذ القارئ.

وتقول: أجبت الصارخ لاستغاثته، من أجل استغاثته، فأنا المجيب، وأما المستغيث فالصارخ.

وتقول: سحبت سيارتي لإصلاح المهندس إياها، أي لكي يصلحها، سحبتُ: أنا الفاعل، والمصلِح: المهندس، إذًا فالفعل له فاعل، والمصدر المعلِّل له فاعلٌ آخر، هذا الذي قرره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات، وهذا هو المشهور الذي عليه جماهير العلماء، وكادت تتفق عليه كلمة المتأخرين.

وخالف قوم من النحويين في ذلك، فلم يشترطوا الشرطين الأخيرين، أي لم يشترطوا فيه إلا أن يكون مصدرًا معلِّلًا، ولم يشترطوا اتحاده مع فعله في الفاعل والوقت.

فمعنى ذلك: كل الأمثلة التي ذكرناها قبل قليل مما اختلف فيه الفعل والمصدر في الوقت، أو اختلف فيه الفعل مع المصدر في الفاعل كلها يجوز عند هؤلاء أن تُجرّ وأن تُنصب، فيجوز عندهم أن تقول: استذكرت النجاح، واستذكرت للنجاح، وعند الجمهور لا يصح إلا الجر، لاختلافهما في الوقت.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك، بعد أن ذكر هذه الشروط، وأن الذي يخالف هذه الشروط لا يصح نصبه، بل يجب جره بالحرف، قال:

فَــاجْرُرْهُ بِــالْحَرْفِ وَلَــيْسَ يَمْتَنِــعْ   مَــعَ الشُّــرُوْطِ كَلِزُهْــدٍ ذَا قَنِــعْ

يقول: إن الاسم إذا توافرت فيه هذه الشروط؛ كونه مصدرًا، ومعللًا، مفهما للتعليل، ومتحدًا مع عامله في الوقت والفاعل، اجتمعت فيه كل هذه الشروط، فإذا اجتمعت فيه كل هذه الشروط، فما حكم نصبه حينئذٍ على المفعول له؟ يقول: جائز، يجوز أن تنصبه على المفعول له ولا يجب، بل يجوز أن تنصبه على المفعول له ويجوز أن تجره.

قال: **فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ**، يعني وليس يمتنع الجر بالحرف مع استكمال الشروط، حتى لو استُكملت الشروط فالجر بالحرف جائز، ثم مثل لذلك بقوله: لِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ، أي هذا قنع لزهدٍ، أي هذا قنع بسبب الزهد.

وتقول: جئت طلبًا للعلم، وجئت لطلب العلم، كلاهما من حيث الجواز جائز، لكن ما المُقدّم إذا استكملت الشروط فما المقدّم؟ أن ينصب على المفعول له، أم يُجرّ بحرف التعليل؟ سيفصل لنا بعد قليل ويقول: إن المفعول له إذا استكمل الشروط له ثلاثة أنواع، هذه شروط جواز، وليست شروط وجوب.

وقبل أن نُكمل نأخذ من قول ابن مالك، أو من مثال ابن مالك: لزُهدٍ ذا قنِع، أي هذا قنع لزهدٍ، فيصح: هذا قنع زهدًا، وهذا قنع لزهدٍ إلا أنه قدّم ما يدل على التعليل فقال: لزهدٍ ذا قنع، نفهم من ذلك أن المفعول له الأصل فيه أن يتأخر، ويجوز أن يتقدم كبقية المفاعيل، الأصل فيها التأخر، ويجوز فيها التقدم لغرضٍ بلاغيّ، إذا أردت الاهتمام به فإنك تقدمه.

فيجوز أن تقول: جئت طلبًا للعلم، ويجوز أن تقول: طلبًا للعلم جئت، وهكذا في بقية الأمثلة، تفضل.

الطالب: (@٠٠:٢٤:٤٥)

الشيخ: لا، نحن قررنا أكثر من مرة أننا إذا قلنا الفعل فالمراد به الفعل وما يعمل عمله: من الفعل، والوصف، والمصدر، نعم.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَقَــلَّ أَنْ يَصْــحَبَهَا الْمُجَــرَّدُ   وَالْعَكْــسُ فِــي مَصْــحُوْبِ أَلْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن المفعول له إذا استكمل الشروط فله ثلاثة أنواع، أو ثلاثة أحوال:

الأولى: أن يكون مجردًا من أل والإضافة، يعني أن يكون نكرةً غير مضافٍ، كأن تقول: تركت هذا زهدًا، ودعوت الله طمعًا، ونحو ذلك، هذا يسمونه مجردًا، ليس فيه أل ولا إضافة، أو كأن تقول: فعلت هذا رغبةً فيك، هذا أيضًا يسمى مجردًا، ليس فيه أل ولا إضافة، فهذا هو النوع الأول المُجرد، ما حكمه من حيث النصب وجره بالحرف؟

قلنا من قبل: كلاهما جائز، فتقول: جئت إلى الدرس رغبةً في الخير، أو جئت إلى الدرس لرغبةٍ في الخير، كلاهما جائز، ضربت ابني تأديبًا، وضربت ابني لتأديبٍ، كلاهما جائز.

إلا أن **الأكثر في المجرد: النصب، والأقل فيه: الجر**، وهذا قوله: **وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَه الْمُجَرَّدُ**؛ يعني وقلَّ أن يصحب المجرد الحرف، حرف التعليل، الذي قلنا: فاجره بالحرف، يقول: يقل أن يصحب هذا الحرف المجرد، فإذا كان جر المجرد هو القليل، إذًا فالكثير: النصب، وهذا كقول الشاعر، وهو أظنه رُؤبة أو العجاج، قال:

مــن أَمَّكُــم لرغبــةٍ فــيكم جُبِــر   ومــن تكونــوا ناصــريه ينتصــر

والشاهد في قوله: لرغبةٍ، من أمّكم لرغبةٍ فجرّه باللام على القليل، وهو جائز،

ولو نصبه فقال: من أمّكم رغبةً فيكم نُصر لجاز، وكان هذا على الأكثر.

وزعم الجُزولي –من علماء الأندلس المتأخرين- أن جرّه غير جائز، وهو خلاف ما صرح به النحويون، والشاهد الذي ذكرناه عن العجاج أو رؤبة حجة عليه.

ومن الشواهد أيضًا على ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ﴾ [الأنبياء:٣٥]، الله عَزَّوَجَلَّ يبلو الناس بالخير والشر لماذا؟ ﴿فِتْنَةٌ﴾ [البقرة:١٠٢]، أي ليتبين أهل الصلاح وأهل الفساد، ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء:٣٥]، أي من أجل فتنتكم، والفتن هو الابتلاء للتمييز، كما يُفتن الذهب، ليتميز الذهب الخالص من الذهب المغشوش.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [المؤمنون:١١٥]، أي أفحسبتم أنما خلقناكم من أجل العبث، فعبثًا مفعول له.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف:٥٦]، ادعوا ربكم خوفًا، مفعول له، وطمعًا معطوف على المفعول له، يأخذ معناه، إذًا فالدعاء هنا من أجل الخوف والطمع، يدعو الإنسان ربه وهو يجمع في دعائه لله بين الخوف منه والطمع في ثوابه وجنته، فهذا النوع الأول للمفعول له؛ أن يكون مجردًا.

والنوع الثاني للمفعول له: أن يكون محلًّى بالألف واللام، أن يكون محلًّى بأل.

وحكمه من حيث النصب والجر بالحرف عكس المجرد، يعني أن **الأكثر فيه أن يُجرّ، والأقل فيه أن يُنصب**، وهذا هو قول ابن مالك: **وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوْبِ أَلْ**.

فلك أن تقول: ضربت ابني للتأديب، وضربت ابني التأديبَ، كلاهما جائز، إلا أن للتأديب هو الأكثر، والتأديبَ هذا قليل.

وتقول: جلستُ بين المتخاصِمِين، أو جلست بين المتخاصمَين، لم؟ للصلح، أو جلستُ بين المتخاصمين الصلحَ، أي من أجله، فالجر كثير، والنصب قليل، ومن الشواهد على هذا القليل ما أنشده ابن مالكٍ فقال:

وَأَنْشَدُوا

لاَ أَقْعُــدُ الْجُــبْنَ عَــنِ الْهَيْجَــاءِ وَلَــوْ تَوَالَــتْ زُمَــرُ الأَعَــدَاءِ

يقول: لا أقعد عن الحرب جبنًا، لا أقعد عن الهيجاء من أجل الجُبن، ولو توالت زمر الأعداء، إلا أنه عرّف فقال: لا أقعد الجبنَ، ونصب على القليل، ويجوز أن يقول: لا أقعد عن الهيجاء للجبن، فيجر باللام، وهذا هو الكثير.

وابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ألفيته لم يذكر من أشعار العرب إلا هذا البيت، لم يذكر شاهدًا من أشعار العرب إلا هذا البيت، تامًّا، بيتًا، لم يذكر بيتًا تامًّا إلا هذا البيت، وإن كان أشار في بعض المواضع إشارات إلى بعض الأبيات، كقوله... نعم.

الطالب: (@٠٠:٣٣:٠٧)

الشيخ: ما هو الفعل، وربما تلزم... تلك بنات الأوبر، يا قيس السري، ما هو البيت؟ أين الحفاظ؟ هذا البيت، نحن نريد كلام ابن مالك.

أَلْ حَــرْفُ تَعْرِيْــفٍ أَوِ الَّــلامُ فَقَــطْ فَــنَمَطٌ عَرَّفْــتَ قُــلْ فِيْــهِ الــنَّمَطْ
وَقَــدْ تُــزَادُ لاَزِمَــا كَــاللَّاتِ وَالآنَ وَالَّــذِيْنَ ثُــمَّ الَّــلاتِ
وَلاضْــطِرَادٍ كَبَنَــاتِ الأَوْبَــرِ كَذَا وَطِبْتَ الْنَّفْسَ يَا قَيْسُ الْسَّرِي

فبنات الأَوبر، يريد قول الشاعر:

ولقــدْ جنيتــك أكمــؤًا وعســاقلًا ولقــد نهيتــك عــنْ بنــاتِ الأوبــر

وقيس السري يريد البيت:

رأيتك لمَّا أنْ عرفت وجوهنا صَددت   وطبت النفس يا قيس عنْ عمرو

وقد يشير إلى بعض الأبيات، كما يشير إلى بعض الآيات، كما في الباب السابق، باب المفعول المطلق، عندما قال:

وَمَا لِتَفْصِيْلِ كَإِمَّا مَنَّا   عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

يعني: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد:٤]، أما بيت كامل، فلم يذكر إلا هذا البيت، أما في أصل الألفية، وهي [الكافية الشافية]، فقد أكثر من ذكر شواهد العرب الشعرية، فلهذا طالت، فوصلت إلى قرابة ثلاثة آلاف بيت.

النوع الثالث من المفعول له: هو أن يكون المفعول له مضافًا، أن تضيفه؛ إما أن تضيفه إلى معرفة، وإما أن تضيفه إلى نكرة، الحكم واحد، كأن تقول: جئت إليكم ابتغاء العلم، فالمفعول له: ابتغاء، وهو مضاف، والعلم مضاف إليه.

وحكمه من حيث النصب والجر بالحرف: هما فيه سواء، كلاهما جائز على السواء، ليس أحدهما بأكثر أو أفضل من الآخر.

فلك أن تقول مثلًا، مثال النحويين: ضربتُ ابني تأديبه، أو ضربت ابني لتأديبه، وأما الشواهد على ذلك، فكقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَجْعَلُونَ ۚ قَالُواْ ٱلْـَٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا﴾ [البقرة:١٩]، حذرَ: مفعول له، والموتِ: مضاف إليه، وكان يمكن أن تقول في الكلام: من حذر الموت، أو لحذر الموت.

وقال الشاعر:

وأغفر عَوراء الكَريم ادخَاره   وأعْرض عنْ شَتم اللَّئِيم تكرمًا

إذا كان صاحبك كريمًا فاضلًا، ثم أخطأ خطأً من الأخطاء، فالذي يجب عليك

حينئذٍ أن تغفر هذا الخطأ من أجل إبقائه صديقًا لك، فإن اكتساب الأصدقاء من أشد الأمور خطورة، ولا تكاد تجد صديقًا كريمًا، وأغفر عوراء الكريم، لماذا؟ ادخارَه، نصب، ويجوز أن يجرّ فيقول: وأغفر عوراء الكريم لادخارِه.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٧٤]، وكان يجوز أن تقول في الكلام: يهبط خشية الله، فخشية مفعولٌ له، ولفظ الجلالة مضاف إليه، ولك أن تجرّ، فقد جاء في القرآن بالوجهين جميعًا.

وهل أشار ابن مالك إلى هذا النوع الثالث؟ وأن الأمرين فيه جائزان على السواء أم لم يُشِر؟ هو أشار إلى المجرد: **وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهُ الْمُجَرَّدُ**، والمحلى بـ أل: **وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوْبِ أَلْ وَأَنْشَدُوا**، هذا المُنشَد مثال للمحلى بأل، لا أقعد الجبنَ.

الطالب: (@١١:٣٨:٠٠)

هل ذكر أن المضاف يجوز لك فيه أن تنصبه وأن تجره على السواء؟

الشيخ: نعم، يقول الشراح: إن ابن مالك أشار إلى حكم النوع الثالث، إذ ذكر أن حكم المجرد أن جره قليل، وحكم المحلى بأل أن جره كثير، ثم سكت عن الوجه الثالث المحتمل، وهو المضاف، فيعني ذلك أن الوجهين فيه جائزان على السواء.

هل هناك من سؤال يا إخوان؟ نعم.

الطالب: (@٥٥:٣٨:٠٠)

الشيخ: قلتُ في البداية: بعضهم يُكثر في هذه الشروط، وبعضهم يقلل في هذه الشروط، فبعضهم قال: ست أو سبعة شروط، فمن الشروط التي ذكرها بعضهم ما ذكرتَه: أن يكون المصدر قلبيًّا يعني من أفعال القلوب وليس من أفعال الجوارح.

ويقول آخرون: إن هذا الشرط لا داعي له، لم؟ لأنه يُستغنى عنه بالشرط الثالث، فإن المصدر إذا لم يكن قلبيًّا، يعني كان من أفعال الجوارح فإنه لا يتفق مع الفعل في الزمان.

لو قلت مثلًا: جئت إلى محمد قراءة الكتاب، أو جئت إلى محمد قراءة النحو، يعني جئت إليه لقراءة النحو، القراءة مصدر، قرأ يقرأ قراءة، ومُعلل، لكن هل يتفقان في الزمان؟ هل وقت القراءة هو وقت المجيء؟ يختلفان، فالمصدر القلبي هو الذي يمكن أن يكون في وقت الفعل، أما المصدر الحسي فهذا لا يكون مع وقت الفعل، فلهذا قال: يُستغنى عنه بهذا الشرط، نعم.

الطالب: (@٠٠:٤٠:٢٥)

الشيخ: لك الوجهان، لك أن تقول: خشيةَ الله، هذا على الإضافة، ولك أن تقول: خشيةً لله، فهذا من إعمال المصدر، المصدر لك أن تُعمله ولك أن تضيفه، نعم.

الطالب: (@٠٠:٤٠:٤٤)

الشيخ: نعم، هذا ما ذكرناه، مع أني الظاهر أشرت إليه، في بعض الروايات: وقل أن يصحبها المجرد، بالتأنيث، (وقل أن يصحبها)، وفي بعض الروايات: (وقل أن يصحبه)، من يُعلق على هاتين الروايتين؟ كيف نوجه هاتين الروايتين؟ تفضل.

الطالب: (@٠٠:٤١:١٧)

الشيخ: نعم، وقل أن يصحبه...

الطالب: (@٠٠:٤١:٢١)

الشيخ: نعم، أحسنت، إذا قلنا قل أن يصحبه فهذا على رواية: فاجرره بالحرف، وإذا قلنا: قل أن يصحبها فهذا على رواية: فاجرره باللام، ونحن رجحنا من قبل: (فاجرره بالحرف)، وسنرجح هنا أيضًا، فقل أن يصحبه المجرد.

الحرف، يصحبها، وهذا من اضطراب الروايات، ألفية ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أبرزها ابن مالك أكثر من مرة، أبرزها يعني ألفها، ثم صارت تُقرأ عليه بعد ذلك، وكعادته يغير فيها ويبدل، يظهر له أن هذا البيت، ربما لا يكون فيه خطأ، لكن هناك عبارة أدق، أو هناك عبارة تغني مثلًا... بيت يغني عن بيتين، وهكذا، فيعدل ويبدل في الألفية، إلى أن مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يعدل ويبدل في الألفية، فالذي رواه متقدمو الطلاب يختلف في بعض المواضع عما رواه متأخرو الطلاب، ومن أبرز هذه المواضع مثلًا، قوله في البيت المشهور:

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ ... وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ مَيْزُهُ حَصَلْ

هذه رواية المتأخرين من طلابه، كأبي الفتح البعلي، ونص أبو الفتح البعلي في رسالة نقلها السيوطي في كتابه: [النكت] أن ابن مالك غير البيت في آخر حياته إلى هذا اللفظ.

واللفظ السابق الذي نقله متقدموا الطلاب، وعلى رأس المتقدمين: ابنه بدر الدين، وهو: تمييزٌ حصل، وعلى هذه الرواية: تمييز حصل، سيكون في البيت إشكال كبير في معناه، ما معنى البيت:

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ ... وَمُسْنَدٍ لِلاسْم تَمْيِيْزٌ

هذا مسند للاسم؟ أو للاسم تمييز؟ كلاهما يطلب الاسم الآن، فمهما جعلتها لأحدهما سيكون في الآخر مشكلة، فأصلحه إلى: وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ مَيْزُهُ حَصَلْ، يعني ميز الاسم يحصل بما تقدم ذكره.

الطالب: (@٠٠:٤٤:٠٢)

الشيخ: بلى، الشيخ الشاطبي على رواية ميْزه.

الطالب: (@٠٠:٤٤:٠٨)

الشيخ: لا أعرف، إلا أنني حققت الألفية على عدد من النسخ، ولما تخرج بعد، نقول: لمَّا؛ لأني سلمتها إلى المكتبة في محرم سنة ألف وأربعمائة وثمانية وعشرين، يعني قبل ثلاث سنوات.

التأخير أنه كتاب نحو، وفيه أيضًا مشاكل، الناشر جزاه الله خيرًا يقول: كتاب عظيم ومهم لابد أن يُخدم بما يليق به، وكتب الألفية بخط اليد، خطاط كتبها، ثم أراد أن يخرجها بطريقة جميلة، فتأخذ وقتًا، وهو يعد -إن شاء الله- أن تخرج في أقرب وقت، في خلال ثلاثة أشهر أو شهرين، أو ثلاثة، أو أربعة، ونرجو ذلك، نعم، تفضل.

الطالب: (@٠٠:٤٤:٥٩)

الشيخ: ودِن، دِن طبعًا من دان، فقال بعض الشراح: قوله: (ودِن) تكميل، يعني مجرد تكميل للبيت، يعني حشو، وقال آخرون: بل هو مثال آخر، ذكر الفعل، والمفعول له محذوف دل عليه المذكور، أي جُد شكرًا، ودِن شكرًا، والله أعلم، تفضل.

الطالب: (@٠٠:٤٥:٣٤)

الشيخ: إذا توافرت فيه الشروط الأربعة التي ذكرناها هنا فلك أن تثبتها ولك أن تحذفها، لكن إذا أثبتها فالجر أكثر، وإذا حذفتها فالنصب أكثر كما قررنا، إذا حذفتها صار مجردًا فالنصب أكثر، نعم.

الطالب: (@٠٤:٤٦:٠٠)

الشيخ: صلحًا، نعم، ولو دققت الكلام لقلت: جلست بين المتخاصمين صلحًا بينهم، تُكمل بما يكمل المعنى، أو لصلح بينهم، إلا إن صلحًا بينهم، هذا أكثر، نعم.

الطالب: (@٢٥:٤٦:٠٠)

الشيخ: ما فصّلوا، لا أعرف أنهم فصلوا، وإنما أطلقوا الجواز، إلا إذا دخل في مواضع وجوب التأخير المعروفة، كأن يكون مثلًا محصورًا أو نحو ذلك، المواضع المعروفة هذه، وإلا فالأصل أنه يجوز لك فيه التقديم والتأخير، لو قلت مثلًا: ما جئت للدرس إلا طلبًا للعلم، هنا يجب التأخير من أجل الحصر، فإن لم يوجد سبب موجب فلك التقديم ولك التأخير.

شواهد:

﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ﴾ [البقرة:١٠٩]، نبدأ بك، تفضل، أعرب لي كفارًا، وحسدًا.

الطالب: (@٣٤:٤٧:٠٠)

الشيخ: كفارًا: حال، وحسدًا: مفعول لأجله، تخالفه؟ تفضل.

الطالب: (@٤٥:٤٧:٠٠)

الشيخ: كفارًا مفعول ثانٍ ليردونكم؛ لأن ردّ تعمل عمل ظنّ، نعم، أحسنت.

﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء:٤٧]، هذه جائزة، أتوا بجوائز اليوم، كثر الله الخير، نضع جائزة لمن يجيب على هذه الآية: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء:٤٧]، نريد أن نعرب القسط، يجوز فيها أكثر من وجه، اذكر

لي وجهين (@٠٠:٤٨:٢٥) لكن ارفع صوتك، ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأنبياء:٤٧]، ما إعراب القسط؟

الطالب: (@٠٠:٤٨:٣٥)

الشيخ: ولماذا لم يجره باللام؟ لو قال: ونضع الموازين للقسط، لكان هذا هو الكثير إذا كان مفعولًا لأجله، أو أنها صفة للموازين، كيف تكون صفة للموازين؟

الطالب: (@٠٠:٤٨:٥٤)

الشيخ: لكن القسط هنا صفة أم مصدر؟ مصدر، والصفة إنما تكون بالوصف، فهل يوصف بالمصدر؟ أكمل الجواب، ممتاز، حتى الآن جيد، هل يوصف بالمصدر؟

الطالب: (@٠٠:٤٩:١٥)

الشيخ: أبدًا؟

الطالب: (@٠٠:٤٩:١٨)

الشيخ: نعم، إلا...

الطالب: (@٠٠:٤٩:٢٠)

الشيخ: المشتقات هي الأوصاف، والأصل في النعت، في الصفة أنها تكون بالأوصاف، بالمشتقات، بالأوصاف العاملة عمل فعلها، لكن هل يوصف بالمصدر، أنت قلت الآن إن القسط صفة، يجوز أن تكون صفة، نضع الموازين: مفعول به، القسط: صفة، كيف تكون صفة وهي مصدر؟

الطالب: (@٠٠:٤٩:٤٧)

الشيخ: لكن أنت نحوي الآن، لست مفسرًا، أنت نحوي، أريد أن توجهها توجيهًا نحويًّا.

الطالب: (@٠٠:٤٩:٥٧)

الشيخ: أنا أريد أن تحصل على الجائزة، من يكمل الجواب؟ تكمل الجواب، لك أم لمبارك هي؟ لمبارك هي، طيب هيا، اسمع يا مبارك لكي تعيد.

الطالب: (@٠٠:٥٠:١٤)

الشيخ: يمكن أن تكون صفة بتأويله بالمشتق... (القاسطة)، فقط ما فيه تعليل آخر؟

الطالب: (@٠٠:٥٠:٢٨)

الشيخ: من أجل القسط، من أين أتيت بكلمة البلاغة؟

الطالب: (@٠٠:٥٠:٣٦)

الشيخ: عدلٌ، يعني... طيب، الوصف بالمصدر جائز على تأويلين: إما أن تريد أن تُأولها بوصف، والأفضل من ذلك أن تريد بها المبالغة، كقولهم: رجل عدلٌ، ورجلٌ رضًا، يعني كأنك جعلته العدل نفسه، هذا من باب المبالغة، نعم.

وهذا هو المتبادر، ويجوز أن نجعله مفعولًا لأجله فيكون معرفًا بأل واقعًا مفعولًا لأجله على القليل، ولو جاء على الكثير حينئذٍ لقيل: ونضع الموازين للقسط، أي للعدل.

تفضل يا مبارك، هذا شرح الآجرومية.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة:٢٦٤]، تفضل يا أخي، المفعول له...

الطالب: (@٠٠:٥١:٤٦)

الشيخ: من أي الأنواع، مجرد أو محلى بأل أو مضاف؟ مضاف.

﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء:٣١]، خشيةَ، من أي الأنواع؟ مضاف.

تأملوا في سورة قريش: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ۝٢ فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ۝٣ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ [قريش:١-٤].

إيلاف هذا مصدر، آلف يؤلف إيلافًا، آلفت الشيء، قريش ماذا كانت تألف؟ رحلة الشتاء والصيف، رحلة في الشتاء ورحلة في الصيف، ثم إيلاف جُرت باللام الدالة على التعليل ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش:١]، أين الفعل المعلَّل؟ نعم، تفضل.

الطالب: (@٠٠:٥٢:٤٥)

الشيخ: هذا قول، وهو قول ضعيف، لمخالفته المعنى، ولأنهما سورتان منفصلتان، وإن كانتا في مصحف أُبيّ سورة واحدة، وقول آخر، من يعرف؟ تفضل.

الطالب: (@٠٠:٥٣:٠٣)

الشيخ: فليعبدوا، نعم، فليعبدوا ربهم لإيلافهم رحلة الشتاء والصيفة، يعني فليعبدوه من أجل إيلافهم؛ لأنها نعمة أنه جعلهم يألفون هاتين الرحلتين، وفيهما خير كثير لهم، فليعبدوا ربهم لإيلافهم، إذًا فالإيلاف علة للعبادة، فهل يجوز نصبه على أنه مفعول له، أو يجب جره باللام؟ هنا مجرور باللام.

الطالب: (@٠٠:٥٣:٤٩)

الشيخ: هو مصدر، ومعلِّل، هل هو متحد في الفاعل؟ من الذين يجب أن يعبدوا الله؟ هم، قريش، والذين يألفون الرحلتين؟ إذًا متحدان في الفاعل، متحدان في الوقت؟ لا، ليعبدوا ربهم لأن الله جعلهم يألفون الرحلتين، فهما مختلفان في الوقت.

وقيل قول آخر: إن المعنى –والله أ علم- اعجبوا لإيلاف قريش الرحلتين، نعم.

الطالب: (@٠٠:٥٤:٣١)

الشيخ: تقصد في المعنى أم في الإعراب؟

الطالب: (@٠٠:٥٤:٣٢)

الشيخ: في الإعراب، اللام حرف جر، وإيلاف: اسم مجرور، ولا يجوز النصب هنا لاختلافهما في الوقت، أما إذا طلبت المعنى فالمعنى عند المفسرين، نعم.

الطالب: (@٠٠:٥٤:٥٠)

الشيخ: مفعولًا لأجله لأن فيه إعراب صناعي، إعراب صناعي لا، ما يُعرب مفعول لأجله، قل: جار ومجرور.

قال تعالى: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [النساء:١١٤]، أين المفعول لأجله؟ مضاف أو مجرد؟ أو محلى بأل؟ وأين المضاف إليه؟ مرضاة، ولفظ الجلالة ﴿ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [النساء:١١٤]، أيضًا، هذا يسمى تعدد الإضافة.

ثم يقول:

يُغضي حياء ويُغضى من مهابته ... فلا يُكلّم إلا حين يبتسم

أولًا: ما إعراب حياءً؟ وثانيًا: يغضَى من مهابته، يُغضى بسبب مهابته، إذًا فالمهابة مصدر معلل، وقد جُر بمِن، هل يجوز نصبه؟ أريد الإجابة على السؤالين، فيه هدية، تفضل، ما إعراب حياءً؟

الطالب: (@٠٠:٥٦:٠٥)

الشيخ: مفعولٌ له؛ أي يغضي بسبب حيائه، لا بسبب خوفه أو بسبب آخر، ويُغضى من مهابته، هل يقال: يُغضى مهابةً له، يعني يُغضى بسبب مهابته؟

الطالب: (@٠٠:٥٦:٣١)

الشيخ: مصدر، مُعلِّل، متفقان في الفاعل (يُغضى) الفاعل هو الناس، وفي الزمان؟

الطالب: (@٠٠:٥٦:٤٤)

الشيخ: إذًا يجوز أن تقول: يغضي حياءً ويُغضى مهابةً منه؟ طيب.

بقي إعراب آخر في حياءً؟ هل يصح إعراب آخر في حياءً (يُغضي حياءً)؟

الطالب: (@٠٠:٥٧:٠١)

الشيخ: حال، يعني يغضي مستحيًا، لكن بعيد، هناك إعراب أقرب.

الطالب: (@٠٠:٥٧:١١)

الشيخ: تمييز، يغضي من الحياء، أو مفعول مطلق، هذا قريب، مفعول مطلق قريب، يعني يغضي إغضاء حياء، نعم، تفضل.

الطالب: (@٠٠:٥٧:٢٩)

الشيخ: قد يأتي حالًا لكن على التأويل، والتأويل ما نلجأ إليه، وهناك أعاريب أقرب منها، إذا أوّلته بالحال لابد أن تؤوله بمشتق، يعني تؤوله بيغضي مستحيًا.

تقول: اشتركت في الرحلة لمشاهدة الآثار، هذا المصدر مجرور، هل يصح نصبه على المفعول له؟

الطالب: (@٠٠:٥٨:٠٣)

الشيخ: لم؟

الطالب: (@٠٠:٥٨:٠٦)

الشيخ: لاختلافهما في ماذا؟

الطالب: (@٠٠:٥٨:١١)

الشيخ: اشتركت في الرحلة لمشاهدة الآثار، يختلفان في ماذا؟ في الوقت أو في الفاعل؟ في الوقت، زمن المشاهدة يختلف عن زمن الاشتراك.

قال:

فما جزعًا وَرَبِ النَّاس أَبْكِي ... وَلَا حِرْصًا عَلَى الدُّنْيَا اعتراني

أين المفعول لأجله؟ جزعًا، أين العامل فيه؟ أبكي، وكذلك ولا حرصًا على الدنيا اعتراني.

﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ﴾ [الإسراء:٧٨]، يقولون: المعنى: أقم الصلاة من أجل دلوك الشمس، الدلوك أي الزوال، إذا توسطت الشمس في قلب السماء، فإذا بدأت تذهب إلى جهة الغرب يُقال: دلكت، يعني تحركت عن قلب السماء، أو يقولون: كبد السماء، هذا الدلوك، وطبعًا إذا تحركت إلى جهة الغروب دخل وقت الظهر.

﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ﴾ [الإسراء:٧٨]، دلوك هذا مصدر، دلك يدلك دلوكًا، أي تحرك، وقد جُر باللام، هل يصح نصبه على المفعول له؟ تفضل، هل يصح؟ توافرت فيه الشروط الأربعة؟

الطالب: (@٠٠:٥٩:٤٤)

الشيخ: هناك مخالفون، تفضل.

الطالب: (@٠٠:٥٩:٥٠)

الشيخ: لا يصح، لماذا؟

الطالب: (@٠٠:٥٩:٥٢)

الشيخ: لم يتحدا في ماذا؟

الطالب: في الزمن.

الشيخ: فسر لي كيف لم يتحدا في الزمن؟ لم يتحدا في الزمان تعني القيام والدلوك، قيام الصلاة، والدلوك، ما الفرق بينهما؟ أيهما الأسبق؟

الطالب: (@٠١:٠٠:١٦)

الشيخ: صلاة الظهر قبل الدلوك أم بعد الدلوك؟

الطالب: (@٠١:٠٠:٢٠)

الشيخ: طيب، تفضل.

معنى الآية واضح يا إخوان؟ إذا دلكت الشمس، فقد دخل وقت الظهر، لا جوز النصب على المفعول له لفقد بعض الشروط، ما الشروط التي فُقدت؟ اختلاف الفاعل أولًا، فسر لي كيف اختلاف الفاعل، القيام أو إقامة الصلاة والدلوك، ما فاعل إقامة الصلاة؟ ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الإسراء:٧٨]

الطالب: المخاطَب.

الشيخ: أنت المخاطب، والدلوك ما الذي يدلك؟

الطالب: الشمس.

الشيخ: الشمس، فاختلفا في الفاعل، وفي الزمن اختلفا أم اتفقا؟ يجوز أن تصلي في وقت الدلوك أم بعد الدلوك.

الطالب: (@٠١:٠١:١١)

الشيخ: إذًا اتفقا أم اختلفا؟ ما السابق؟ الدلوك أم الصلاة؟

الطالب: (@٠١:٠١:١٦)

الشيخ: إذًا فقد اختلفا –أي الفعل والعلة– في الفاعل واختلفا في الزمان.

ثم بعد ذلك إن كان هناك سؤال، أو نأخذ بعض الأبيات ونتمرن عليها، فيه سؤال يا إخوة في المفعول له؟

قال الشاعر:

كتبـــت إليـــك مـــن بلـــدي ... كتـــاب مُولَّـــهٍ كَمِـــد
كئيـــبٍ واكـــف العينـــين ... بالحســـــرات منفـــــردِ
يؤرقـــه لهيـــب الشـــوق ... بـــين الســـحر والكبـــد
فيمســـك قلبـــه بيـــدٍ ... ويمســـح دمعـــه بيـــدِ

طيب..

كتبـــت إليـــك مـــن بلـــدي ... كتـــاب مولّـــهٍ كمـــد

ما إعراب كتاب؟

الطالب: (@٠١:٠٢:٢٠)

الشيخ: تقول مصدر، هذا نوعه، وإعرابه؟

الطالب: (@٠١:٠٢:٢٦)

الشيخ: منصوب على ماذا؟ المنصوبات كثيرة؟

الطالب: (@٠١:٠٢:٣٠)

الشيخ: مفعول مطلق، ألا يصح أن يقال: مفعول به، كقولك: كتبت الواجب؟ يعني هل كلمة كتاب هنا في البيت مصدر، أم اسمٌ ليس بمصدر؟ يعني هل كتاب يريد به الكتاب، سواء كتاب وحتى هذا يسمى كتاب، أي مكتوب، المكتوب يسمى كتابًا، فإذا أردت بالكتاب المكتوب، فهذا مصدر أو اسم؟ هذا اسم ليس بمصدر، فإذا أردت الاسم تقول: كتبت كتابًا أي ألفت كتابًا، فما إعراب كتابًا في قولك: كتبت كتابًا هنا؟ يعني كتبت مكتوبًا، هذا مفعول به.

لكن إذا أردت بـ كتابًا الكتابة، يعني الفعل، فعلك أنت الذي فعلته، كتبتُ كتابةً، فهذا هو المصدر وإعرابه مفعول مطلق، وهذا هو الأظهر في البيت، كتبت كتابة مولّهٍ، موله: مفعول به، وكمد: صفة، وكئيب: صفة ثانية، صفة ثانية أم صفة أخرى؟

الطالب: (@٠١:٠٤:٠٠)

الشيخ: نعم، تقول: أخرى إذا لم توجد ثالثة، فإن وجدت ثالثة قل: ثانية، يعني لو كان عندك شيئان تقول: الأول والآخر، وإذا كان عندك أكثر تقول: الأول والثاني والثالث، هذه صفة ثانية.

واكف العينين: ثالثة، بالحسرات منفرد

الطالب: (@٠١:٠٤:٢٧)

الشيخ: صفة رابعة، يعني كمدٍ كئيبٍ واكف العينين منفرد، بالحسرات جار ومجرور متعلق بماذا؟ بمنفردٍ، يعني منفردٍ بالحسرات، (كمدٍ وكئيبٍ وواكف

العينين ومنفردٍ)

ثم قال: يؤرقه لهيب الشوق، هذه جملة طبعًا فعلية، ما إعراب هذه الجملة الفعلية؟

الطالب: (@٠١:٠٥:٠٠)

الشيخ: حالٌ من ماذا؟

الطالب: (@٠١:٠٥:٠٣)

الشيخ: كتاب مولّه كمدٍ يؤرقه، حال أو صفة؟

الطالب: (@٠١:٠٥:١٠)

الشيخ: مولّهٍ نكرة، يكون صفة، لو كان معرفة لكانت الجملة بعد المعرفة حالًا، والجملة بعد النكرة صفة.

يؤرقه لهيب الشوق ... بين السحر والكبد

السحر: كل ما تعلق بالمريء، يعني الأحشاء الداخلية كالقلب والرئتين تسمى السحر، يقول: بين السحر والكبد.

فيمسك قلبه بيدٍ ... ويمسح عينه بيد

ما نوع الفاء؟ يؤرقه لهيب الشوق فيمسح.

عاطفة، هذه عاطفة.

هذا ما تيسر في شرح هذا الباب باب المفعول له مع ما تيسر من التمثيل والشواهد، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السادس والأربعون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبيّاكم في هذه الليلة؛ ليلة الاثنين، السادس من شهر ربيع الآخر، من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وألف، في هذا الجامع جامع الراجحي، في حي الجزيرة بمدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السادس والأربعين من دروس شرح ألفية ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ولا زال الكلام يا إخوان على المفاعيل، فتكلمنا في الدرس الماضي على المفعول له، والليلة نتكلم -إن شاء الله تعالى- على المفعول فيه، وهو المسمى ظرفًا، وفي أول الدرس نقرأ ما قاله إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إذا عقد هذا الباب في ثمانية أبياتٍ، قال في ذلك:

باب: الْمَفْعُولُ فِيْهِ وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفَا

٣٠٣.الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَان ضُمِّنَا ... فِـي بِـاطِّرَادٍ كَهُنَـا امْكُـثْ أَزْمُنَـا

٣٠٤.فَانْصِبْهُ بِـالْوَاقِعِ فِيْـهِ مُظْهَـرَا ... كَـانَ وَإِلاَّ فَـانْوِهِ مُقَـدَّرَا

٣٠٥.وَكُـلُّ وَقْـتٍ قَابِـلٌ ذَاكَ وَمَـا ... يَقْبَلُـهُ الْمَكَـانُ إِلاَّ مُبْهَمَـا

٣٠٦.نَحْـوُ الْجِهَـاتِ وَالْمَقَـادِيرِ وَمَا ... صِـيْغَ مِـنَ الْفِعْـلِ كَمَرْمَـىً مِـنْ رَمَـى

٣٠٧.وَشَرطُ كَونِ ذَا مَقِيسًا أن يَقَع ظَرفًا لِمَا فِي أصلِهِ مَعهُ اجْتَمَع
٣٠٨.وَمَا يُرَى ظَرفًا وَغَيرَ ظَرْفِ فَذَاكَ ذُو تَصرُّفٍ في العُرْفِ
٣٠٩.وغيرُ ذِي التَّصرُّفِ الذى لَزِم ظرفيةً أو شِبهها مِن الكَلِم
٣١٠.وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **باب المفعول فيه، وهو المسمى ظرفًا**، هذا هو الاصطلاح المشهور بين النحويين، أن يسمى مفعولًا معه أو يسمى ظرفًا؛ **ظرف زمان**: إن دل على زمان الفعل، أو يُسمى **ظرف مكان**: إن دل على مكان الفعل، وهذا هو الاصطلاح المشهور، وهو اصطلاح البصريين.

وللكوفيين في هذا الباب أسماء أُخر غير مشهورة.

المفعول فيه إنما سُمي مفعولًا فيه لأنه اسم منصوب يدل على ما وقع الفعل فيه.

الفعل الذي فعله الفاعل، قد تقصد أن تبين المكان الذي وقع فيه، أو الزمان الذي وقع فيه، فتأتي بالمفعول معه، فإن كان هذا الشيء الذي وقع فيه الفعل زمانًا سُمي ظرف زمان.

فلهذا يُعرفون **ظرف الزمان** بأنه الاسم المنصوب الذي يدلّ على زمان الفعل.

وإن دلّ على مكانه فهو ظرف مكان، ولهذا يُعرفون **ظرف المكان** بأنه الاسم المنصوب الذي يدل على مكان الفعل.

فأنت إذا أردت أن تُسند المجيء إلى محمد قلت: جاء محمد، فعلٌ وفاعلٌ، وانتهت بذلك الجملة الفعلية، (جاء محمدٌ)، فإذا أردت أن تبين سبب المجيء، فإنك تقول مثلًا: (جاء محمد اليوم)، أو (جاء محمد صباحًا)، أو (جاء محمدٌ مساءً)، فاليوم وصباحًا ومساءً هذه أسماء منصوبة، ماذا بيّنت في الفعل؟ بيّنت

زمانه فتُسمى ظرف زمان أو مفعولًا فيه.

وإذا قلت مثلًا: (جلس محمدٌ)، أسندت الجلوس إلى محمد، وانتهت بذلك الجملة الفعلية، فإذا أردت أن تبيّن مكان الجلوس قلت مثلًا: (جلس محمدٌ أمام الشيخ)، أو (جلس محمدٌ فوق الكرسي)، أمام الشيخ بيان لمكان الجلوس، وفوق الكرسي بيانٌ لمكان الجلوس، فهي أيضًا ظروف مكان.

وبهذا يتبين أن المفعول فيه كبقية المفاعيل قيدٌ على الفعل، قلنا ذلك في المفاعيل السابقة، **كل المفاعيل هي قيود على الفعل**، الفعل إما أن تطلقه: (جاء محمد، جلس محمد)، وإما أن تقيده، فإذا أردت أن تقيده فتنظر، ربما تقيده بذكر زمانه أو بذكر مكانه، أو بذكر علته، بذكر سببه، لماذا جلس محمد؟ احترامًا للشيخ، هذا مفعول له، سبق بيان ذلك، ونحو ذلك.

أما ابن مالك فإنه عرّف المفعول فيه بقوله في البيت الأول:

الظَّـرْفُ وَقْـتٌ أَوْ مَكَـانٌ ضُـمِّنَا فِـي بِـاطِّرَادٍ

فعرّف المفعول فيه بقوله: هو الوقت أو المكان اللذان ضُمنا في تضمينًا مضطردًا، إذًا فالمفعول فيه (ظرف المكان وظرف الزمان) لا يكون إلا من أسماء الزمان، وهذا معنى قوله: **وقتٌ**، يعني زمان، أو من أسماء المكان، وهذا قوله: **أو مكانٌ**.

وهل كل أسماء الزمان، وكل أسماء المكان هي ظرف زمان وظرف مكان، تنتصب على ظرف الزمان وظرف المكان؟

قال ابن مالك: لا، لابد أن تُضمن معنى في، يعني أن يقدر قبلها كلمة في، فإذا قلت: (جاء محمد اليوم)، أي جاء محمد في اليوم، في هذا الزمن، أو (جاء محمد صباحًا)، أي جاء محمد في هذا الزمان، في الصباح، أو (جلس محمد أمام الشيخ)؛

أي جلس محمد في هذا المكان الذي هو أمام الشيخ، فـ في مُقدرة هنا.

فإذا لم تُقدر كلمة في، فإن اسم الزمان أو اسم المكان لا يكون ظرفًا، كما لو قلت مثلًا: (يوم الجمعة يومٌ مباركٌ)، فيوم الجمعة مبتدأ، ويوم مبارك خبر، أو (يوم عرفة يوم مبارك)، أو قلتَ: (البيت لمحمدٍ)، البيت هذا مكان، لكنه ليس بتضمين في، ليس بمعنى في البيت، لا، البيت مبتدأ ولمحمدٍ خبر.

ولو قلنا مثلًا: (بنيت بيتًا)، فبيتًا مكان، لكنه ليس ظرفًا هنا، لأنه ليس بالمعنى بنيت بيتًا: بنيت في البيت، وإنما بنيت فعل وفاعل، وبيتًا مفعول به؛ لأن البناء وقع فيه أم عليه؟ وقع عليه، فهو مفعول به.

وكذلك قولهم: (شهدت يوم الجمل)؛ شهدتُ: فعل وفاعل، الشهود وقع في يوم الجمل أم وقع على يوم الجمل؟ عليه، فيوم الجمل مشهود أم مشهود فيه؟ مشهود، إذًا مفعول به، وليس مفعولًا فيه.

بخلاف قولك: (قُتل زيدٌ يوم الجمل)؛ أي قُتل في يوم الجمل، أو (فرّ زيدٌ يوم الجمل)، أو (انتصر زيدٌ يوم الجمل)، أي فيه، أما شهدت يوم الجمل مفعولٌ به.

(تذكرت يوم الجمل)، به أو فيه؟ مفعولٌ به.

إذًا فقوله: ضُمن معنى في، هذا احتراز في التعريف، احتراز من أمرين؛ الأول: أسماء الزمان والمكان التي لا تُقدر في قبلها، كما قلنا قبل قليل.

وأيضًا احترازٌ من أمرٍ آخر، وهو: أسماء الزمان والمكان التي قبلها في، يعني صُرح بكلمة في قبلها، كقولك: (صمت في يوم الخميس، أو سافرت في يوم الاثنين)، هنا ما تُعد ظرفًا، ما تُعرب ظرفًا، وإنما تُعرب جارًّا ومجرورًا، والظرف والجار والمجرور أخوان في النحو، لكن في الاصطلاح لا تُعرب ظرفًا وإن كانت تأخذ الأحكام.

ثم قال أخيرًا في التعريف:

الظَّــرْفُ وَقْــتٌ أَوْ مَكَــان ضُــمِّنَا فِـــــي بِـــــاطِّرَادِ

قوله: باطرادٍ يعني أن تضمين في، تقدير في، لابد أن يكون تقديرًا مضطردًا، فقولك مثلًا: أمام، وخلف من أسماء المكان تُقدر معها في، مع كل الأفعال، تقول: (جلست أمام زيد، وقمت أمام زيد، ونمت أمام زيد، وكتبت أمام زيد)، في مضطردة مع كل الأفعال، إذًا أمام هذا يمكن أن يقع ظرفًا؛ لأن في هنا تُقدر قبله باضطراد.

وكذلك لو قلت مثلًا: صباحًا، تقول: (جئت صباحًا، وسافرت صباحًا، ودرست صباحًا، ونمت صباحًا)، التقدير مضطرد.

وهذا احتراز من نحو قول العرب: (دخلت الدار، أو دخلت البيت، أو دخلت الشام، أو سكنت الشام)، دخل وسكن، (دخلت الدار وسكنت الشام)، الدار والشام هنا هل هما بمعنى في أي دخلت في الدار وسكنت في الشام؟ نعم، هنا على معنى في.

لكن هل الدار والشام يضطرد معهما تقدير في بحيث تقول: زرعت الشام يعني فيه، نمت الشام، أي فيه، نمت البيت، بقيت البيت بمعنى فيه، هل كلمة في تقديرها مضطرد مع كلمة البيت وكلمة الشام؟ لا، وإنما هذا أسلوب مسموع، هنا في حُذفت، في مع كلمة دخل مع البيت، وسكن مع الشام، سُمع عن العرب أنهم يحذفون في.

يقولون: (دخلت في البيت، ودخلت البيت)، و(سكنت في الشام، وسكنت الشام)، فإذا حذفت في ماذا سيكون؟ ماذا سيحدث؟ الفعل حينئذٍ سيتعدى بنفسه إلى المفعول به وينصبه.

إذًا فالبيت والشام حينئذٍ مفعولٌ به، ويقول بعضهم: مشبه بالمفعول به، يعني منتصب انتصاب المفعول به لا المفعول فيه.

طالب: (@٠٠:١٥:١٣)

الشيخ: هذا معنى نزع الخافض، ما معنى نزع الخافض؟ أنك حذفت حرف الجر فاستطاع الفعل أن يصل بنفسه إلى هذا المفعول وينصبه، فإذا نصبه بنفسه صارًا مفعولًا به، يعني مفعولًا به حقيقةً أصالةً، أو مفعولًا به بعد حذف الخافض؟ بعد حذف الخافض، أو حذف الجار، في المؤدى الأخير أنه مفعول به.

فقوله: باضطراد، قلنا: احترازًا من قول العرب: دخلت الدار، وسكنت الشام.

وبعد ذلك، بعد أن انتهينا من التعريف وعرفنا المفعول به، دعونا يا إخوان نتأمل في هذين المثالين، تقول:

(الكافر يخاف يوم القيامة)، صحيح أم خطأ؟ صحيح، (المسلم يخاف يوم القيامة)، صحيح أم خطأ؟ ألا تخاف يوم القيامة؟

طالب: (@٠٠:١٦:٣٩)

الشيخ: ألا تخاف يوم القيامة؟

طالب: (@٠٠:١٦:٤٢)

الشيخ: نعم، ما المعنى؟ ألم يقل الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان:٧]، المؤمن يخاف يوم القيامة، يخافون يومًا، ولهذا نعمل لهذا اليوم، لكي ننجو ونأمن، لكن ما معنى المؤمن يخاف يوم القيامة، والكافر يخاف يوم القيامة؟ من يحاول يا إخوان؟ تفضل.

طالب: (@٠٠:١٧:١٩)

الشيخ: أي يخاف في يوم القيامة، فيوم القيامة مفعول فيه، في يوم القيامة يخاف، والمؤمن يخاف يوم القيامة...

طالب: (@٣٦:١٧:٠٠)

الشيخ: إذًا فهو مفعولٌ به، أي يخاف يوم القيامة، خوفه يقع على يوم القيامة، فيوم القيامة مع المؤمن مفعول به، ويوم القيامة مع الكافر مفعول فيه، وعلى هذا يكون قوله تعالى: ﴿وَيَخَافُونَ ٱلۡبَحۡرِ يَبَسًا لَّا تَخَـٰفُ﴾ [الإنسان:٧]، يومًا هنا مفعولٌ به أم مفعولٌ فيه؟ مفعولٌ به.

انظر الجملة واحدة، ومع ذلك المعنى هو الذي يتحكم في الإعراب، فلهذا يقولون دائمًا: الإعراب وليد المعنى، والمعنى وليد الإعراب.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيْهِ مُظْهَرَا ... كَانَ وَإِلاَّ فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

في هذا البيت تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على حكم الظرف وعلى ناصبه، ما الحكم الإعرابي للظرف؟ يقول: النصب، ما ناصبه الذي ينصبه؟ الذي يعمل فيه النصب؟ قال: الذي يعمل فيه النصب، ناصبه، عامل النصب فيه هو الواقع فيه، هو الذي يقع فيه، يقع في زمانه، أو يقع في مكانه، فإذا قلتَ: (جئت صباحًا)، ما الذي وقع في الصباح؟ المجيء، إذًا جاء، هذا الفعل هو الذي نصب صباحًا.

فإذا قلنا مثلًا: (قدم محمدٌ صباحًا)، فناصب صباحًا: قدم، وإذا قلت: يعجبني قدومك صباحًا، ما الذي وقع في الصباح؟ القدوم، محمدٌ قادمٌ إلينا صباحًا، الواقع في الصباح: القدوم.

هذا الواقع فيه قد يكون فعلًا، وقد يكون مصدرًا، وقد يكون وصفًا كغيرها من المنصوبات، أي أن الذي يعمل فيه هو الفعل وما يعمل عمله، الفعل معروف، وما

يعمل عمله: نريد بذلك الوصف، والمصدر، شرحنا ذلك في أكثر من باب.

فالفعل، كقولنا: (قدم محمدٌ صباحًا)، والمصدر: (يعجبني قدومك صباحًا)، قدوم مصدر، قدم يقدم قدومًا، والوصف، اسم الفاعل مثلًا، تقول: (محمدٌ قادمٌ إلينا صباحًا).

ثم اعلم أن هذا الناصب للمفعول فيه، للظرف، إما أن يكون مذكورًا، وإما أن يكون محذوفًا، إما أن يكون مذكورًا كالأمثلة السابقة، وإما أن يكون محذوفًا وهذا مما تتميز به اللغة العربية ويكثر فيها، وهو حذف المعلوم، كل ما كان معلومًا مفهومًا جاز في اللغة حذفه؛ لأن اللغة العربية لغة تقوم على الإيجاز والاختصار؛ لأنها تحترم عقل الإنسان، ومعروف أن من أثقل الأشياء على الإنسان التكرار، يقولون: تكرير الكلام أثقل من نقل الأحجار، فإذا كان الأمر واضحًا ومفهومًا ومعلومًا لماذا تكرره؟ لماذا تصرح به؟ ومع ذلك التصريح به جائز، وإن كان أقل في الفصاحة.

المهم أن العامل في المفعول فيه في الظرف قد يُحذف، إما أن يُحذف جوازًا، وإما أن يُحذف وجوبًا، فحذفه جوازًا كأن تُسأل: متى تسافر؟ فتقول في الجواب: يوم الاثنين، أي أسافر يوم الاثنين، متى قدمت؟ فتقول: اليوم؛ أي قدمت اليوم، أو تُسأل: أين جلست؟ فتقول: أمام زيد، وأين صليت؟ تقول: خلف الإمام، وهكذا.

وقد يكون حذف الناصب واجبًا؛ ويكون حذف الناصب واجبًا إذا تعلق الظرف بكونٍ عام، يعني إذا كان الناصب للظرف كونًا عامًّا، ويقع هذا الكون العام خبرًا وصفةً وحالًا وصلةً للموصول، كررنا هذه المعلومة أكثر من مرة، تكلمنا على الكون العام، وعلى الكون الخاص، وتوسعنا فيها عندما تكلمنا عن الخبر، وقلنا: إن الخبر يقع مفردًا ويقع جملةً.

وهل يقع شبه جملة؟ قلنا: لا يقع شبه جملة، فإن وقع في الظاهر شبه جملة كقولك: محمد في الدار أو محمد عندك، فإن الخبر كون عامٌ محذوف، أي محمدٌ مستقرٌّ في الدار، ومحمدٌ مستقرٌّ عندك.

فالآن نستفيد من تلك المعلومة هنا، فإذا قلت: (محمدٌ عندك، أو محمدٌ فوق السطح)، محمدٌ مبتدأ، هل عندك الخبر؟ لو كانت الخبر لرُفعت، يعني عندُك، عِندُ، ترفع، لكن العرب لا ترفع، وإنما تنصب عندَك، لماذا تنصب؟ لأنه ظرف مكان منصوب، أين ناصبه؟ الخبر المحذوف المقدر بالكون العام؛ أي محمدٌ مستقرٌّ عندك، هنا وقع خبرًا.

يقع صفة؟ نعم، يقع صفةً إذا كان الموصوف نكرة، كأن تقول مثلًا: (رأيت رجلًا عندك، أو سلمت على رجلٍ عندك)، لما شرحناه من قبل أن الجملة وشبه الجملة إذا وقعت بعد النكرات فصفات، وإذا وقعت بعد المعارف فأحوال.

فشبه الجملة هنا وقعت بعد نكرة، (رأيت رجلًا عندك، أو سلمت على رجلٍ عندك)، ما إعراب عندك؟ عندك ظرف مكان، متعلقة بماذا؟ ما الواقع فيها؟ نفس الرجل هو الواقع في المكان، وإنما مررت برجلٍ مستقرٍّ عندك، ورأيت رجلًا مستقرًّا عندك.

نقول: تقع خبرًا وصفةً وحالًا، تقع حالًا إذا وقعت بعد معرفة؛ كأن تقول: (رأيت محمدًا عندك، أو سلمت على محمدٍ عندك)، أي رأيت محمدًا مستقرًّا عندك، حالة كونه مستقرًّا عندك، أو مررت بمحمدٍ مستقرًّا عندك، ومن ذلك قولهم: (رأيت الهلال بين السحاب)، بين ظرف مكان، وجاء بعد معرفة، إذًا فهو متعلق بحال، يعني رأيت الهلال مستقرًّا بين السحاب.

ويقع صلةً للموصول؛ كأن تقول: (جاء الذي عندك، أو أكرمت الذي عندك،

أو رأيت الذي عندك)؛ أي جاء الذي استقر عندك، ومع الصلة لابد أن تقدر الفعل، ومع غير الصلة يجوز أن تقدر الفعل، ويجوز أن تقدر الاسم.

فمع الخبر: محمد عندك، تقدر الاسم: محمد مستقر عندك، ومحمد استقر عندك؛ لأن الخبر يكون مفردًا (مستقرٌّ)، ويكون جملةً (استقر)، وكذلك الحال يكون مفردًا وجملة، إذًا فتقدره مفردًا أو فعلًا، وكذلك الصفة تكون مفردةُ وجملةً.

أما صلة الموصول، فقد درسنا في صلة الموصول أنها لا تكون إلا جملة، جملة اسمية وفعلية، فهنا لابد أن تُقدر فعلًا لكي تكون جملةً فعليةً.

فإن كان الظرف متعلقًا بكونٍ خاص، الكون الخاص يريد به ما سوى مطلق الوجود، مثل كلمة: موجود، مستقر، كائن، حاصل، هذه أكوان عامة، لكن كون خاص يعني صفة معينة، مثل: جالس، نائم، يصلي، أكوان خاصة ما تُعرف حتى يُنصّ عليها.

كقولك مثلًا: (محمدٌ جالسٌ عندك)، محمد: مبتدأ، والخبر: جالس، وعندك: ظرف، ما العامل في هذا الظرف؟ جالس، جالس هل يجوز أن تُحذف؟ الكون الخاص لا يجوز أن يُحذف إلا إن دلّ عليه دليل، والكون العام يجب حذفه، وذكره عِي، يعني ما يصح أن تقول: محمدٌ كائن عندك، أو مستقر عندك، هذا عِي، ما يقال.

ثم قال ابن مالك بعد ذلك:

وَكُــــلُّ وَقْـــتٍ قَابِـــلٌ ذَاكَ وَمَـــا ... يَقْبَلُـــــهُ الْمَكَـــــانُ إِلاَّ مُبْهَمَـــــا
نَحْـــوُ الْجِهَـــاتِ وَالْمَقَـــادِير وَمَـــا ... صِـيْغَ مِـنَ الْفِعْـلِ كَمَرْمَـى مِـنْ رَمَـى

فبعد أن بيّن ابن مالك أن الظرف لا يكون إلا من أسماء الزمان وأسماء المكان ذكر لنا هنا ما يمكن، ما يجوز، ما يصلح أن ينتصب منها على الظرفية، أما أسماء

الزمان فكلها صالحة للانتصاب على الظرفية، كلها، إذا ضُمنت معنى في جاز أن تنتصب على الظرفية.

وعندما نقول: **كلها، نعني بها سواء كانت مبهمة** أي لا تدل على زمانٍ معين؛ كمُدة، وحين، ووقت، وزمن، وزمان، ونحو ذلك.

أو كانت مختصة، يعني تدل على زمن معين؛ كأسماء الشهور، وأسماء الأيام، يوم الجمعة تدل على زمان معين، أو صفر، رمضان، تدل على زمان معين، كل ذلك يجوز ويصلح أن ينتصب على الظرفية الزمانية.

تقول: (سافرت يوم الاثنين، وسافرت يومين، وصمتُ رمضان)، فرمضان مفعول فيه أم مفعول به في قولنا: صمت رمضان؟ مفعولٌ فيه؛ أي صمت في رمضان، وصام فعل لازم أصلًا، ما يتعدى؛ لأن لا يُتصور فيه أن ينصب مفعولًا به.

وهذا قول ابن مالك: **وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ**، يعني المبهم من أسماء الزمان والمختص.

أما أسماء المكان، فإن المختص منها لا يصلح للانتصاب على الظرفية، لا يمكن، لا يجوز أن ينتصب على الظرفية، ماذا نريد بالمختص من أسماء المكان؟

المختص من أسماء المكان هو: ما له حدود، أو كما يقول بعضهم: ما له صورة، وحدود محصورة، مثل: مسجد، هذا مكان، لكنه مكان مختص؛ لأن له حدود معينة محصورة، مخصوصة، مثل: بيت، جامعة، قاعة، شارع، جبل، هذه كلها أماكن لكنها أماكن مخصوصة لأن لها حدودًا معينة محددة، ثابتة، معروفة، فهذه لا يمكن أن تنتصب على الظرفية المكانية.

يعني لا يجوز أن تقول: (صليت المسجدَ)؛ أي فيه، لا يمكن أن تقول: (أوقفت السيارة الشارع)، أي في الشارع، ما يمكن أن تقول: (سكنت الجبل)

بمعنى سكنت في الجبل، ونحو ذلك.

أما المبهم من أسماء المكان فهو الذي يصح ويصلح للانتصاب على الظرفية المكانية، المبهم، ونريد **بأسماء المكان المبهمة**: ما ليس له حدودٌ معينة، كأمام، وخلف، أمام زيد هل له حد ينتهي إليه؟ من زيد إلى آخر الدنيا، أو آخر الكرة الأرضية، هذا كله أمام زيد، ولا ما لها آخر، تدور.

وكذلك قبل وبعد، وكذلك ميل، وفرسخ، وشبر، ومتر، هذه أسماء مكان مبهمة، تقول: المتر، نعرف مقدار المتر، لكن هذا متر، وهذا متر، وهذا متر، وهناك متر، ليس معينًا، ما له حدود معينة، معروفة محددة، هذا يسمى عند النحويين مختصًّا، أما الذي ليس له حدود معينة حتى لو كان له حدود، لكن ليست حدودًا معينة محصورة، هذا يُعد مبهمًا.

هذا معروف بالمقدار، لكنه ليس معروفًا بالعين، فهذا يصح أن ينتصب على الظرفية المكانية، تقول: (جلست أمام الشيخ، وصليت خلف الإمام، وسرت ميلًا، ومشيت فرسخًا)، ونحو ذلك.

كذلك: أمام، وخلف، ويمين ويسار، كلها من الظروف المبهمة.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلاَّ مُبْهَمَا

نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِير وَمَا ... صِيْغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى

ذكر ابن مالك هنا للمبهم ثلاثة أنواع، المكان المبهم ذكر له ثلاثة أنواع؛ النوع الأول في قوله: الجهات، نحو الجهات، يريد بذلك الجهات الست، التي تسمى بالجهات الستة النسبية، وهي: أمام، وخلف، وفوق، وتحت، ويمين، ويسار، وما في معناها.

فأمام، وقدام، وخلف ووراء، وفوق وأعلى، وتحت وأسفل، ويمين وذات اليمين، ويسار وذات اليسار، وشمال وذات الشمال، كل ذلك يدخل في الجهات، اسم يدل على جهة.

ويدخل أيضًا في الجهات ما يدل على جهة مبهمة، يعني أسماء الجهات الشائعة، ما يدل على شياع، مثل كلمة ناحية، اجلس ناحية زيد، وكلمة جانب، اجلس جانب زيد، وكلمة مكان، اجلس مكانًا شرقي زيد، فكل ذلك يدخل أيضًا في أسماء المكان، وكذلك نحو: جهة، وتلقاء، وإزاء، وشطر، وأيضًا...

طالب: (@٠٠:٣٩:٤٥)

الشيخ: قُرب، هل قرب اسم مكان؟ ألست تقول: قرُب يقرُب قربًا، فهو اسم مكان أو مصدر؟ هذا مصدر، هذا سيأتي الكلام عليه، وقوع المصدر اسم مكان، هو ليس اسم مكان، هو مصدر، لكن... نعم، جوار، هذه كلها تدل على أماكن شائعة، يعني مبهمة، فتدخل أيضًا في قوله: الجهات، نعم، ارفع صوتك.

طالب: (@٠٠:٤٠:٣٥)

الشيخ: الشمال، والجنوب والشرق والغرب في وقوعها ظروفًا كلامٌ طويل للنحويين، فإنها إن وقعت ظروف مكان فإن المستعمل في لغة العرب أن تأتي بالياء المشددة، تقول: (اجلس غربيّ البيت، وشرقيّ المدينة)، ونحو ذلك، فإن لم تأت بالياء المشددة كقولك: (ذهبت شمالًا، وذهبت جنوبًا، وشرقًا وغربًا)، فإن جمهور النحويين لا يعربها ظرف مكان، وإنما يعربها حالًا، فذهبت شرقًا أي مشرقًا، وذهبت جنوبًا أي مُجنبًا، ونحو ذلك.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ﴾ [طه:٨٠]، جانب: ظرف مكان، وقال: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ﴾ [مريم:٥٢]، هنا ليست ظرفًا لأنها جُرت،

جار ومجرور.

هذا هو الاسم المكان المبهم الأول، قلنا ابن مالك ذكر ثلاثة أنواع للمبهم من أسماء المكان، قال: الجهات، **والثاني** قال فيه: والمقادير، أسماء المقادير، كل أسماء المقادير كثيرة؛ كميل، وبريد وفرسخ، أسماء قديمة تدل على مقادير.

ومن الأسماء الحديثة التي تدل على المقادير: كمتر، وكيل، وهو تعريب كلمة كيلو، ونحو ذلك، وتقول أيضًا شبر، وهو من طرف الإبهام إلى طرف الخنصر، ويقال: فِتر وهو من طرف الإبهام إلى طرف السبابة، فهذه أيضًا مقادير.

والثالث مما ذكره ابن مالك في أسماء المكان المبهمة: ما ذكره في قوله:

وَمَا صِيْغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى

إذًا فالثالث: اسم المكان الذي صيغ من فعله، كقولك: مجلس، إذا قلتَ: (جلست مجلس زيدٍ)، يعني جلست في المكان الذي جلس فيه زيد، جلست مجلس زيدٍ، و(قعدت مقعد زيد، ورميت مرمى زيد)، يعني رميت في المكان الذي رمى فيه زيد، (وذهبت مذهب زيد)، يعني في المكان الذي ذهب فيه زيد.

وقال تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن:٩]، مقاعد جمع مقعد، نقعد في هذه الأماكن، وقالت العرب: (هو مني مقعد القابلة)، هل تعرفون القابلة؟ التي تساعد النساء قديمًا على الولادة، فتكون قريبة أم بعيدة أم متوسطة؟ قريبة جدًّا، يريد أن يقول: أنت مني قريب، أنت مني في المكان الذي تقعد فيه القابلة، أي قريب.

وقالوا: (أنت أو هو منك مناط الثريا)، تريد شيئًا منه يقول: هو منك مناط الثريا، الثريا النجم المعروف في السماء، والمناط: المكان الذي تُناط فيه، تُعلق فيه، هو منك مناط الثريا، يعني هو منك في المكان الذي تناط به الثريا، أي بعيد.

ويقولون: (أنت مني مَزْجَر الكلب)، ويقال: مَزجِر الكلب، أنت مني في المكان الذي يُزجر فيه الكلب، وتزجر الكلب إذا وصلك وعضك، أم إذا كان بعيدًا منك ولا تخشاه، أم إذا كان متوسطًا؟ متوسطًا، يعني أنت مني متوسط، لا أنت قريب مني جدًّا، ولا بعيد.

والنوعان الأولان (الجهات والمقادير): نصبهما على الظرفية قياسي مضطرد، كما مثّلنا قبل قليل، ولا داعي لإعادة ذلك.

أما النوع الثالث: وهو اسم المكان المصوغ من فعله فإنه سماعي، ولا يقاس إلا إذا جاء مع فعله، إذا جاء مع فعله ينقاس، جلست مجلس زيد، وقعدت مقعد زيد، ورميت مرمى زيد، وذهبت مذهب زيد، ونحو ذلك، هذا ينقاس، أما غير ذلك لا، ما ينقاس، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَشَــرطُ كَــونِ ذَا مَقِيسًــا أن يَقَــع ... ظَرفًــا لِمَــا فِــي أصــلِهِ مَعَــهُ اجْتَمَــع

يقول: النوع الثالث: وهو اسم المكان المصوغ من فعله لا ينقاس إلا بشرط، وهو أن يأتي مع فعله، فإن لم يأت مع فعله فإنه يُكتفى بالمسموع ولا يقاس عليه.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَــا يُــرَى ظَرفًــا وَغيــرَ ظَــرْفِ ... فَــذَاكَ ذُو تَصــرُّفٍ في العُــرْفِ

وغيــرُ ذِي التَّصــرُّفِ الــذى لَــزِم ... ظرفيــةً أو شــبهها مِــن الكَلِــم

يذكر لنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الظروف من حيث التصرف وعدم التصرف نوعان:

النوع الأول: هي الظروف المتصرفة، ويراد بالظروف المتصرفة هنا في هذا الباب ما تُستعمل ظرفًا وغير ظرفٍ، وهذا كثير، ككلمة يوم، ووقت، وزمان، وساعة، وأسماء الشهور، وأسماء الأيام، هذه كلها تأتي ظروفًا وغير ظروف، فتأتي

ظرفًا كقولك: (جئت اليوم، وصمت يومًا)، وتأتي غير ظرف، تقول: (اليوم جميل، اليوم مبارك)، هذا مبتدأ وخبر، اليوم يومٌ جميل.

تأتي فاعلًا، تقول: (مضى اليوم).

تأتي مفعولًا به، كما مثّلنا قبل قليل، تقول: (أحب اليوم)، وغير ذلك، فهذا يُسمى بالظرف المتصرف.

والنوع الثاني: الظروف غير المتصرفة: والظروف غير المتصرفة نوعان:

النوع الأول: ما لا يُستعمل إلا ظرفًا، ما لم تستعمله العرب إلا ظرفًا، وهذه أسماء قليلة، ككلمة قط، وككلمة عَوض، فكلمة قط للزمان الماضي، تقول مثلًا: (ما سافرت إلى الخارج قط)، يعني في كل الزمان الذي مضى لم أسافر إلى الخارج.

وعَوض للزمان المستقبل، كأن تقول: (لن أترك الصلاة عَوضُ)، إنسان كان مقصر ومهمل لبعض الصلوات، فعندما تاب قال: لن أترك الصلاة عوض، يعني لن أترك الصلاة أبدًا بعد اليوم.

قط وعوض ظرفا زمان مبنيان، قط، فيُعربان إعراب المبني، فتقول: (ما سافرت إلى الخارج قط)، ظرف زمان في محل نصب مبني على الضم، و(لن أترك الصلاة عوض) ظرف زمان في محل نصب مبني على الضم.

والنوع الثاني من الظروف غير المتصرفة: هي الظروف التي لا تُستعمل إلا استعمالين، لا تستعمل إلا ظرفًا أو مجرورةً بمِن، كـ (عند، ولدى، ولدُن، وقبل، وبعد، وأمام، وخلف)، فهذه الكلمات أسماء زمان ومكان، ولم تُستعمل في اللغة إلا ظروفًا أو مجرورةً بمِن.

والجر بمِن ليس شيئًا بعيدًا عن الظرف، فلهذا يسمونه: الشبيه بالظرف، تُستعمل إما ظرف أو استعمالًا شبيهًا بالظرف، وهو الجر بمِن، فتقول مثلًا: (جئت قبل زيد، وجئت من قبل زيد)، وكذلك بعد: (جئت بعدك، وجئت من بعدك)، والله يقول: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ [الروم:٤].

وكذلك تحت وفوق، يقول: ﴿يَغۡشَىٰهُمُ ٱلۡعَذَابُ مِن فَوۡقِهِمۡ وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِمۡ﴾ [العنكبوت:٥٥]، فجُرت بمِن، وتقول: (جلست فوق الكرسي، وجلست تحت البيت)، فتأتي ظرفًا وتأتي بمِن.

وقال تعالى: ﴿ءَاتَيۡنَٰهُ رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِنَا وَعَلَّمۡنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلۡمٗا﴾ [الكهف:٦٥].

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قلنا يا إخوان إن الظروف إما متصرفة وإما غير متصرفة، وغير المتصرف نوعان: ما لا يُستعمل إلا ظرفًا كعوض وقط، وما يُستعمل ظرفًا ومجرورًا بمِن، كـ قبل، وبعد، وأمام، وخلف، ولدى، ولدُن، ودون، ومع، ونحو ذلك.

إذًا فهذه الظروف (قبل وبعد) نسميها ظروفًا غير متصرفة، تسمى أيضًا في النحو ظروفًا غير متصرفة.

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في خاتمة هذا الباب... نعم.

الطالب: (@٠٩:٥٨:٠٠)

الشيخ: ابن عقيل عنده مشكلة في شرح البيت، وإلا هو ما يخالف في هذه المعاني، لكن يخالف في طريقة التقسيم.

ثم قال ابن مالك في خاتمة هذا الباب:

وَقَــدْ يَنُــوبُ عَــنْ مَكَــانٍ مَصْــدَرُ   وَذَاكَ فِــي ظَــرْفِ الزَّمَــانِ يَكْثُــرُ

فذكر ابن مالك من قبل أن الظرف لا يكون إلا من أسماء الزمان وأسماء المكان، ثم ذكر في هذا البيت أن هناك أسماءً ليست بأسماء زمان، ولا بأسماء مكان، ومع ذلك قد تنوب عن أسماء الزمان وأسماء المكان في الانتصاب على الظرفية، فيقال هنا ما قلناه في المفعول المطلق، تذكرون يا إخوان.

أسماء ليس مصادر ومع ذلك تنتصب على المفعول المطلق بالنيابة عن المصدر.

كذلك هنا لا ينتصب على الظرفية إلا أسماء الزمان والمكان، لكن هناك أسماء ليست بأسماء زمان ولا مكان قد تنوب عن أسماء الزمان والمكان فتنتصب على الظرفية، ومن ذلك المصدر، وهذا الذي نص عليه ابن مالك في هذا البيت.

المصدر قد ينوب عن ظرف المكان، كقولهم: (جلست قرب زيد)، مع أن قُرب مصدر، قَرُب يقرُب قُربًا، فقولهم: (جلست قرب زيد)، أي جلست مكانًا قرب زيدٍ، جلست مكانًا، مكانًا ظرف وقرب صفة، ثم حذفنا الظرف وأقمنا الصف مقام الظرف، انتصبت انتصابه.

وقول ابن مالك: **وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَر**، يدل على أن هذا في المكان قليل، فلهذا لا يُقاس عليه، يعني لا تقل مثلًا: (نمت جلوسَ زيد)، يعني في مكان جلوس زيد، تقول المصدر سينوب، لا، إنابة المصدر عن المكان قليل، لا يقاس عليه.

أما نيابة المصدر عن الزمان فهذا كثير، فلهذا قال: **وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ**، كقولهم: (آتيك طلوع الشمس)، آتيك متى؟ طلوع الشمس، وطلوع هذا اسم زمان أم مصدر؛ طلع يطلع طلوعًا؟ مصدر، لكن المعنى آتيك وقت طلوع الشمس، ثم حذفنا الزمان وقت، فناب المصدر منابه وانتصب انتصابه.

فنُعرب آتيك طلوع الشمس، طلوع: ظرف زمان منصوب، وهو مضاف، والشمس مضاف إليه، وكذلك تقول: (آتيك قدوم الحاج)، يعني وقت قدوم الحاج، ونقول مثلًا: (أزورك خروج النتائج)، يعني وقت خروج النتائج، وتقول العرب: (انتظرتك حلب شاة، أو انتظرتك حلب ناقة)، أي انتظرتك زمن أو وقت

حلب ناقة.

وتقول: (انتظرني نحر جزور)، أو وقت نحر جزور، وهكذا.

وهناك أشياء أُخر تنوب عن أسماء الزمان والمكان في الانتصاب على الظرفية غير المصدر، نذكر أهمها، فهناك أسماء العدد المميزة بالزمان والمكان، كقولك: (صمت خمسة أيامٍ)، وخمسة اسم عدد، ليس بزمان ولا بمكان، ومع ذلك انتصب على الظرفية لأنه مُيز بزمان.

أو (سِرت خمسة أمتار)، خمسة: ظرف مكان لأنه مُيز بمكان، ويقولون: (سرت عشرين يومًا ثلاثين كيلًا)، سرت: فعل وفاعل، عشرين يومًا، عشرين: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الياء، يومًا: تمييز، ثلاثين فرسخًا، ثلاثين: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الياء، فرسخًا: تمييز.

ومما ينوب أيضًا عن أسماء الزمان والمكان في الانتصاب على الظرفية: ما أضيف إليهما، كل ما أضيف إليهما، أي ما أضيف إلى الزمان وما أضيف إلى المكان، كقولك: (صمت كل اليوم)، أو (صمت جميع اليوم)، أو (صمت أول اليوم)، فصمت كل اليوم، كل ظرف زمان، وهو مضاف، واليوم مضاف إليه.

وتقول: (صليت آخر الليل)، آخر ظرف زمان لأنه أضيف إلى زمان، وتقول: (جئتك أول النهار)، وتقول: (سرت بعض ميلٍ)، وهكذا، فكل ما أضيف إلى زمان أو مكان جاز أن ينتصب على الظرفية.

ومما ينوب عن الزمان والمكان في الانتصاب على الظرفية: صفتهما؛ صفة الزمان وصفة المكان.

تقول: (انتظرتك زمانًا طويلًا)، انتظرتك: فعل وفاعل ومفعول، زمانًا: ظرف زمان، طويلًا: صفته، لك أن تحذف هنا الظرف وأن تقيم الصفة مقامه، فتقول:

(انتظرتك طويلًا)، وتقول: (صمت كثيرًا)، أي صمت زمانًا أو وقتًا كثيرًا، وقال تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٨٨]، المعنى والله أعلم: يؤمنون وقتًا قليلًا.

وقال: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة:٨٢]، المعنى والله أعلم: فليضحكوا وقتًا قليلًا، وليبكوا وقتًا كثيرًا.

فإن قلتَ: سبق أن ذكرنا هذه الشواهد وأمثالها في المفعول المطلق على تقدير: انتظرتك انتظارًا طويلًا، ويؤمنون إيمانًا قليلًا، فليضحكوا ضحكًا قليلًا، فالجواب عن ذلك: إن هذا الأسلوب يجوز فيه التخريجان جوازًا نحويًّا، من حيث النحو: الوجهان والتخريجان جائزان، والذي قد يُرجح أحدهما على الآخر المعنى، تدقق في المعنى فقد تجد في المعنى ما يُرجح أحدهما على الآخر.

ومع ذلك فتجد أن المعربين والمفسرين كثيرًا ما يذكرون في مثل هذه الآيات الوجهين بإطلاق.

وتقول: (سكنت شرقيّ المدينة)، أي سكنت مكانًا شرقيّ المدينة، فحذفت مكانًا وأقمت صفته مقامه، فقلت: (سكنت شرقيّ) ظرف مكان، وقال تعالى عن مريم: ﴿إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ [مريم:١٦]، فمكانًا ظرف مكان، وشرقيًّا صفته.

ثم ننظر بعد ذلك لهذه الشواهد بسرعة يا إخوان، نبدأ.

قال تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ [يوسف:١٢]، اسم الزمان أو المكان وإعرابه.

الطالب: (@٠١:٠٩:٣٥)

الشيخ: غدًا وهو ظرف زمان.

وقال تعالى: ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ ﴾ [غافر:١٨].

الطالب: (@٠١:٠٩:٤٩)

الشيخ: أرسله معنا، معنا ظرف مكان، أحسنت! ما شاء الله (@٠١:٠٩:٥٩)، ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ ﴾ [غافر:١٨] أين اسم الزمان أو المكان؟

الطالب: (@٠١:١٠:٠٨)

الشيخ: اسم الزمان يوم، لكن ما إعرابه؟

الطالب: (@٠١:١٠:١٤)

الشيخ: هي مفعول، لكن به أو فيه؟

الطالب: (@٠١:١٠:٢٠)

الشيخ: نعم، مفعول به، وليس المراد أن الله يأمر نبيه أنك يا محمد في يوم القيامة أنذرهم، ليس المعنى أنذرهم في يوم القيامة، وإنما هو ينذر الآن في الدنيا، ينذرنا يوم القيامة فهو مفعول به، وإن قلت مفعول فيه لبطل المعنى.

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران:١٨٥]، اسم الزمان يوم، وإعرابه؟

الطالب: (@٠١:١١:٠٢)

الشيخ: ظرف، يعني في يوم القيامة، وقال: ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ [الأنفال:١٢]، فوق: اسم مكان، ما إعرابه؟

الطالب: (@٠١:١١:١٧)

الشيخ: ظرف مكان.

﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَا وَهُم مِّن فَزَعٖ يَوۡمَئِذٍ ءَامِنُونَ﴾ [النمل:٨٩]، أعرب الآية بسرعة، ﴿وَهُم مِّن فَزَعٖ يَوۡمَئِذٍ ءَامِنُونَ﴾ [النمل:٨٩]، هم؟

الطالب: مبتدأ.

الشيخ: وخبره؟

الطالب: آمنون

الشيخ: هم آمنون، من فزعٍ؟

الطالب: جار ومجرور.

الشيخ: يومئذٍ، يوم؟

الطالب: يوم ظرف زمان.

الشيخ: ظرف زمان، أين ناصبه؟ وناصبه الواقع فيه، ما الواقع فيه؟

الطالب: الفزع.

الشيخ: إذًا ناصبه فزعٍ، وهو فعل أم مصدر أم وصف؟

الطالب: مصدر.

الشيخ: نعم، أحسنت! وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ (٥٤) يَوْمَ يَغْشَاهُمُ الْعَذَابُ﴾ [العنكبوت:٥٤]، تحيط بهم في ذلك اليوم، غششتك، إذًا يوم ظرف زمان، لكن أين ناصبه؟

الطالب: (@٠١:١٢:٤٣)

الشيخ: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ ٱئۡذَن لِّي وَلَا تَفۡتِنِّيٓۚ أَلَا فِي ٱلۡفِتۡنَةِ سَقَطُواْۗ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ ۝٤٩ يَوۡمَ يَغۡشَىٰهُمُ ٱلۡعَذَابُ مِن فَوۡقِهِمۡ وَمِن تَحۡتِ

أَرْجُلِهِمْ وَيَقُولُ ذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [العنكبوت:٥٤]، فعل أم وصف؟

الطالب: (@٠١:١٢:٥٧)

الشيخ: وصف، اسم فاعل، أحاط يحيط فهو محيط.

﴿يَوْمَ يَغْشَاهُمُ الْعَذَابُ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [العنكبوت:٥٥]، فوق وتحت هذه ظروف متصرفة أم غير متصرفة؟

الطالب: غير متصرفة.

الشيخ: غير متصرفة، تأتي ظرفًا ومجرورة بمِن، وقال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥]، ما إعراب يومئذ؟ يوم: ظرف، وهو مضاف، وإذٍ مضاف إليه، أين ناصبه العامل فيه؟ لابد أن نفهم، لكي تستطيع أن تفهم المعنى، ﴿كَلَّا وَلَكِن لِّيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا﴾ [المطففين:١٥]، ما الواقع في ذلك اليوم؟

طالب: (@٠١:١٣:٥٢)

الشيخ: محجوبون، الحجب، ومحجوبون فعل أم وصف أم مصدر؟

الطالب: (@٠١:١٣:٥٨)

الشيخ: وصف، اسم مفعول، محجوب.

وقال تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال:٤٢]، أعرب لي الآية.

الطالب: (@٠١:١٤:١٠)

الشيخ: مبتدأ، وأسفلَ؟

الطالب: (@٠١:١٤:١٢)

الشيخ: مفعول فيه ظرف مكان، فلهذا نُصب، أسفلَ، أين الخبر؟

الطالب: (@٠١:١٤:٢١)

الشيخ: كونٌ عام، أي والركب كائن أو مستقر أو حاصل، أين ناصب أسفل؟

الطالب: (@٠١:١٤:٤١)

الشيخ: ناصب الظرف: الخبر المحذوف وجوبًا.

قال تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج:٤٧]، يومًا الأولى: اسم زمان، ما إعرابه؟

الطالب: (@٠١:١٥:٠٥)

الشيخ: اسم إن، هذا ليس ظرفًا هنا، و ﴿عِندَ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة:٧٦] ظرف مكان، ما إعرابه؟

الطالب: (@٠١:١٥:١٥)

الشيخ: ظرف مكان لابد أن يتعلق، متعلق بماذا؟ أليس شبه جملة؟ ما إعراب شبه الجملة؟

الطالب: (@٠١:١٥:٢٣)

الشيخ: وهذا الكون العام ما إعرابه؟

الطالب: (@٠١:١٥:٢٧)

الشيخ: شبه الجملة كالجملة، ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج:٤٧].

الطالب: خبر.

الشيخ: أخبر عن اليوم بأنه عند ربك؟ أم أنه كألف سنة؟ ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ﴾ [الحج:٤٧]، الخبر: ألف سنة.

الطالب: (@٠١:١٦:٠٥)

الشيخ: صفة، نعم، قلنا الجملة وشبه الجملة بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال، وعند ربك وقعت بعد ﴿يَوْمًا﴾ [البقرة:٤٨]، بعد نكرة، إذًا فهي صفة، يعني: وإن يومًا كائنًا أو مستقرًّا عند ربك، صفة.

﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ [النحل:٦]، ما إعراب حين؟

الطالب: (@٠١:١٦:٣٨)

الشيخ: وحين الثانية؟

الطالب: (@٠١:١٦:٤١)

الشيخ: ظرف... ارفع صوتك.

الطالب: (@٠١:١٦:٤٨)

الشيخ: ظرف، توافقه؟ ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ [النحل:٦]، حين الأولى ظرف، موافقون على ذلك، حين تريحون ظرف زمان، وحين الثانية؟ الشباب في الأخير.

الطالب: (@٠١:١٧:١٤)

الشيخ: هذا معطوف وليس ظرفًا، الواو حرف عطف، وحين معطوف على الظرف الأول.

الطالب: (@٠١:١٧:٢٥)

الشيخ: شبه الجملة قد تُعطف، ما فيه إشكال.

الطالب: (@٠١:١٧:٣٦)

الشيخ: هذا الذي قلناه.

الطالب: (@٠١:١٧:٤٤)

الشيخ: هذا الذي قلته، قلت: حين الأولى: ظرف زمان، وحين الثانية: معطوفة على الظرف الأول، الواو حرف عطف، وحين معطوف على الظرف الأول.

﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ﴾ [الإنسان:١]، أين اسم الزمان؟

الطالب: (@٠١:١٨:١٢)

الشيخ: حينًا، اسم زمان، لكنه ليس ظرفًا، وإنما هو فاعل لأنه متصرف.

﴿تُؤۡتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينِۭ﴾ [إبراهيم:٢٥]، ما إعراب كل؟

الطالب: (@٠١:١٨:٤٠)

الشيخ: بل تعرف، تؤتي أكلها حينًا.

الطالب: ظرف.

الشيخ: كل حينٍ.

الطالب: كل: ظرف.

الشيخ: كيف اكتسب الظرفية مع أنه ليس باسم زمان ولا باسم مكان؟

الطالب: بالإضافة.

الشيخ: بالإضافة، كل ظرف زمان وهو منصوب، وحينٍ مضاف إليه.

الطالب: (@٠١:١٩:٠٣)

الشيخ: لا، لأن تؤتي ليس هو المأتي، المأتي الأُكل، أما الحين فهو الواقع فيه الإتيان، فهو مفعول فيه.

وقال تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمۡسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهۡفِهِمۡ ذَاتَ ٱلۡيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقۡرِضُهُمۡ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف:١٧]، أين الظرف؟

الطالب: (@٠١:١٩:٣٩)

الشيخ: إذا، هذه من الظروف التي لم نذكرها، ظرف يتضمن الشرط، دائمًا ظرف زمان لما يُستقبل في محل نصب، مبني على السكون، وأيضًا ظرف آخر؟

الطالب: (@٠١:١٩:٥٥)

الشيخ: ذات اليمين وذات الشمال.

﴿وَإِذَآ أُلۡقُواْ مِنۡهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّنِينَ دَعَوۡاْ هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾ [الفرقان:١٣]، ما إعراب ﴿مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّنِينَ﴾ [الفرقان:١٣]؟

الطالب: (@٠١:٢٠:١٤)

الشيخ: ارفع صوتك، مكانًا.

الطالب: (@٠١:٢٠:٢٠)

الشيخ: ما إعراب مكانًا؟ ظرف مكان، مُقرّنين؟ ﴿وَإِذَآ أُلۡقُواْ مِنۡهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّنِينَ﴾ [الفرقان:١٣]، حال.

﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلۡأَرۡضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنۡهَٰرًا﴾ [النمل:٦١]، ما إعراب قرارًا؟

الطالب: مفعول به.

الشيخ: ثانٍ، لأنه مجعول، ﴿جَعَلَ ٱلۡأَرۡضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنۡهَٰرًا﴾ [النمل:٦١]، جعل خلالها.

الطالب: (@٠١:٢١:٠٤)

الشيخ: مكان، أنهارًا؟

الطالب: مفعول به.

الشيخ: ثانٍ، والأول؟ ﴿جَعَلَ ٱلۡأَرۡضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنۡهَٰرًا﴾ [النمل:٦١]

الطالب: (@٠١:٢١:٢٥)

الشيخ: هنا، وفي الجملة السابقة ﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلۡأَرۡضَ قَرَارًا﴾ [النمل:٦١]

الطالب: (@٠١:٢١:٣٨)

الشيخ: ما معنى جعل في الجملة الأولى؟ وجعل في الجملة الثانية؟ جعل في الجملة الأولى بمعنى صيَّر، أمّن صيّر الأرض قرارًا، وجعل في الجملة الثانية بمعنى خلق، خلق أنهارًا خلالها، والله أعلم.

هل هناك من سؤال يا إخوان؟ يظهر أنه ليس هناك وقت لقراءة الأبيات، وإلا جهزت أبياتًا جميلة للحارث بن هشام المخزومي، تفضل.

الطالب: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ [الروم:٤] (@٠١:٢٢:١٨)

الشيخ: هذه -إن شاء الله- سندرسها في باب الإضافة.

الطالب: (@٠١:٢٢:٢٨)

الشيخ: التضمن لا يُشترط فيه أن يكون تضمنًا حقيقيًّا أن تُقدره تقديرًا لفظيًّا،

بل يكفي فيه التضمن المجازي، فعند زيد، جلست عند زيد، فعند زيد هو المكان الذي عنده، فجلست عنده يعني جلست في هذا المكان الذي عنده، فهو متضمن في بالمعنى المجازي، لو كانت كما تظن لكانت في محذوفة، وإنما هذا تضمن أو تقدير.

طالب: (@٠١:٢٣:٢٠)

الشيخ: نعم، قلنا دخل وسكن هاتان يُحذف معهما في، يقول: دخلت البيت، ويقاس عليها على دخل، إذا فهي مفعول به.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السابع والأربعون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيّاكم الله وبيّاكم في ليلة الاثنين، الثالث عشر من شهر ربيع الآخر من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، نحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة بمدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السابع والأربعين من دروس شرح ألفية ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والكلام يا إخوان ما زال موصولًا على المفاعيل؛ **لأن المفاعيل -كما سبق- خمسة**؛ وهي: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه.

انتهينا من الكلام على أربعة مفاعيل، بقي المفعول الخامس وهو المفعول معه، وهو نصيب هذه الليلة -إن شاء الله تعالى-، وفي أولها نقرأ ما قاله إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذ عقد الباب على خمسة أبيات، قال فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

باب الْمَفْعُولُ مَعَهُ

٣١١. يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ ... فِي نَحْوِ سِيْرِي وَالْطَّرِيْقَ مُسْرِعَهْ

٣١٢.بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ذَا النَّصْبُ لاَ بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الأَحَقّ
٣١٣.وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ
٣١٤.وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَق وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضعف النَّسَق
٣١٥.وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

فيه خلاف؟

طالب: (@٠١:٠٢:٠٠)

الشيخ: نعم، والنصب مختارٌ لدى ضعف النسق، أنا الذي أخطأت هنا.

هذا الباب باب المفعول معه، وهو من ألطف أبواب النحو؛ لأنه يدل على معنىً دقيق قد يحتاج العربي إلى بيانه؛ لأن المفعول معه كبقية المفاعيل قيدٌ على فعله، فإما أن تطلق الفعل، أن تذكره مطلقًا فتقول مثلًا: جاء محمدٌ، جئت، جاء الناس، وإما أن تقيد هذا الفعل (المجيء) بقيدٍ من القيود، كأن تقيده بزمان، فهذا ظرف زمان، أو بمكان، فهذا ظرف مكان، أو تقيده بذكر سببه، فهذا المفعول له، أو تقيده بذكر ما وقع عليه فهذا المفعول به، وربما تريد أن تذكر شيئًا كان موجودًا والفاعل يفعل هذا الفعل.

كأن تفعل الاستذكار، فتقول: استذكرت، ثم تريد أن تبين شيئًا كان موجودًا وأنت تستذكر، كان موجودًا بصحبتك، كان موجودًا معك، فتقول مثلًا: (استذكرت والمصباحَ)، أو (استذكرت والشمعةَ)، أو (استذكرت والقمرَ).

فإذا قلت: (استذكرت والمصباح)، الذي فعل الاستذكار أنت أيها المتكلم، طيب والمصباح ما علاقته بالفعل، بالاستذكار؟ هو لم يفعله، وإنما كان موجودًا والفاعل يفعل هذا الفعل، يقولون: مفعول معه، يعني مفعولُ الاستذكار بمصاحبته، مفعولُ الاستذكار بوجوده، وهو موجود.

تريد أن تبين أن شيئًا كان موجودًا وأنت تفعل هذا الفعل، فهذا هو المفعول معه، يُعرفونه فيقولون: **هو الاسم المنصوب بعد واوٍ بمعنى مع.**

هو الاسم؛ فالمفعول معه إنما يقع اسمًا، المنصوب: هذا حكمه، كبقية المفاعيل، بعد واو بمعنى مع: هذا يميزه عن بقية المفاعيل، فلابد أن يقع بعد واو، وهذه الواو تكون بمعنى مع، كقولنا: (استذكرت والمصباح)، أي استذكرت مع مصاحبته، مع وجوده، هذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ فِي نَحْوِ سِيْرِي وَالْطَّرِيْقَ مُسْرِعَهْ

ومثاله: سيري والطريقَ، يخاطب أنثى فيقول لها: سيري، يأمرها، سيري والطريق، الذي يفعل السير المخاطبة، فالفاعل ياء المخاطبة في سيري، والطريقَ، الطريق لا يفعل السير، فلا يمكن أن نقول إن الواو هنا واو العطف، وإنما هي واو المعية بمعنى سيري مع الطريق، يعني لا تخرجي عن الطريق، وقوله: مسرعةً: حال، فقط إكمال للبيت.

۞ ولو تأملت في المفعول معه لوجدت أنه نوعان:

فالنوع الأول: ما لا يشارك في الفعل، يعني لا يفعل الفعل، وهذا واضح، كقولنا: (استذكرت والمصباحَ)، فإن المصباح غير مشارك في الاستذكار، لم يفعل، لم يعمل الاستذكار.

وكقولك: (سِرتُ والنيلَ، وسريتُ والقمرَ، ومشيتُ والصحراءَ، سافرتُ...) أنت فعلت السفر، فيه شيء معك وأنت مسافر تريد أن تذكره لنا، قد تقول: سافرت، وانتهى الأمر، وربما تريد أن تبين أن شيء كان معك في السفر، فتقول: (سافرت والحقيبةَ) مثلًا، (سافرت والأوراقَ، سافرت والمعاملةَ) هذا معنى قد يقصد العربي إلى بيانه والنص عليه، فيستعمل المفعول معه.

(ركضت والسورَ، تمشيتُ والشاطئ) أمثلة كثيرة تدخل في المفعول معه، (مشيت والجوالَ، مشيتُ والغبارَ، مشيت والجريدةَ، مشيت والكتابَ)، نعم.

الطالب: (@٠٠:٠٩:١٥)

الشيخ: بمعنى المصاحبة، أي كان يصاحبك وأنت تفعل هذا الفعل.

الطالب: (@٠٠:٠٩:٢٥)

الشيخ: لو قلتَ بجانبي...

الطالب: (@٠٠:٠٩:٣١)

الشيخ: نعم، يعني بمصاحبته.

الطالب: (@٠٠:٠٩:٣٨)

الشيخ: طبعًا، نعم، هذا معنى المصاحبة، ما معنى المصاحبة؟ أنه كان موجودًا وأنت تفعل هذا الفعل، (تمشيت والشاطئ)، يعني تمشيت بجانب الشاطئ، (ركضت والسور)، يعني بمحاذاته، يفهم العربي المعنى.

(انتظرتك والكتابَ)، لو قلنا: (سافرت وطلوع الشمس)، هذا مفعول معه؟ اسم منصوب بعد واو بمعنى مع، يعني سافرت مع طلوع الشمس، فيه مانع؟ ما فيه مانع.

إذًا (سافرت وطلوع الشمس) ما إعراب طلوع هنا؟ مفعول معه، نعم، ارفع صوتك.

الطالب: (@٠٠:١٠:٤٥)

الشيخ: طلوع الشمس جملة أم غير جملة؟ غير جملة، ليست اسمية ولا فعلية، هذا مضاف ومضاف إليه.

(سُجن زيدٌ) هاتوا مفعول معه.

الطالب: (@٠٠:١١:٠٤)

الشيخ: لو قلنا: (سافرتُ والشمسُ طالعةٌ)، الواو حالية، والشمس طالعة جملة اسمية وقعت حالًا، ولهذا نقول المفعول معه: اسم منصوب، اسم يعني لا يقع فعل، ولا حرف، ولا جملة، ولا شبه جملة، لا يكون إلا اسمًا.

فلو وقع جملةً صارت حالًا، لو وقع فعلًا لا نعربه مفعولًا معه، وإنما نذهب إلى الفعل المضارع الذي ينتصب بعد واو المعية، كقولك: (لا تنه عن الشيء وتفعلَه)، يعني لا تنه عنه مع فعلك، ولا تنه عن... ماذا يقول الشاعر؟ (لا تنهَ عن خلقٍ وتأتيَ مثله)، هذا مضارع له حكم آخر، هنا ليست واو معية، المضارع ينتصب بعده، لكن ما نسميه مفعولًا معه، ما يكون مفعولًا معه إلا إذا كان اسمًا منصوبًا، نعم.

الطالب: (@٠٠:١٢:٢٨)

الشيخ: طلوع الشمس، ليس شبه جملة، ليس ظرفًا هنا، طلوع، هل كلمة طلوع ظرف؟ هذا مصدر.

الطالب: (@٠٠:١٢:٥٠)

الشيخ: لا، ما المراد بشبه الجملة؟ الجار والمجرور والظرف، ظرف الزمان والمكان، أما الطلوع هذا مصدر، طلع يطلع طلوعًا، ليس شبه جملة، هذا ليس جملة، هذا مفرد، أي ليس جملة، مضاف ومضاف إليه، الجملة: إما جملة اسمية مبتدأ وخبر، أو فعلية فعل وفاعل، نعم.

الطالب: (@٠٠:١٣:٢٣)

الشيخ: قد ينوب المصدر عن الظرف كما سبق هناك، لكن هنا لم ينُب، قد ينوب في قولك مثلًا: (جئتك صلاة العصر، أو انتظرتك نحر جزور)، هذا نعم؛ لأنه على معنى وقت، لكن الواو هنا تمنع الظرفية.

نعود إلى موضوعنا، نحن قلنا السجن وغيرتم الموضوع.

الطالب: لا يبغون السجن.

الشيخ: الله يستر، سُجن زيدٌ، هاتوا مفعولًا معه.

الطالب: وحظه.

الشيخ: وحظه، يعني لا أريد شيء كان موجودًا معه في السجن، وقيدَه، (سُجن زيد والفئرانَ)، والعرب تقول: (استوى الماءُ والخشبةَ)، ما معنى هذا المثل؟ قديمًا كانوا يقيسون عمق الأودية والأنهار ونحو ذلك بأن يضعوا خشبة في مكان معين من النهر وعليها أرقام أو خطوط، موجودة الآن في أغلب الأنهار، هذا المقياس معروف الآن، ثم ينظرون كم صار؟ وصل إلى الرقم الفلاني، الرقم الفلاني، فإذا بلغ الماء رأس الخشبة، قالوا: استوى الماءُ والخشبةَ.

لأن ما الذي ارتفع حتى استوى؟ الماء، أما الخشبة ما شاركت في الفعل، ثابتة، إذًا فتقول: (استوى الماء والخشبة) يعني مع الخشبة، فهذا النوع الأول من نوعي المفعول معه، وهو الذي لم يشارك في الفعل.

والنوع الثاني من المفعول معه -انتبهوا له-: هو ما يشارك في الفعل، هو أن يكون المفعول معه مشاركًا في الفعل، فيُنصب على المفعول معه ليُدلّ على أنه لم يفعل هذا الفعل بقصدٍ تام، أو إنما فعله من أجل الفاعل الآخر، وبالمثال يتضح المقال، لو قلنا: (سافر محمدٌ وزيدًا)، الفعل الذي عندنا: السفر، سافر محمدٌ، محمد فعل السفر، وزيدًا.

نظر إلى زيد، هل شارك في الفعل، شارك في السفر؟ فعله؟ نعم، فعله، فإذا قلت: (سافر محمدٌ وزيدٌ) فجعلت الواو عاطفة، ورفعت، الواو العاطفة تُشرّك، تجعل الذي بعدها كالذي قبلها، معنى ذلك أنهما سافرا بقصدٍ متساوٍ، متشابه، يعني أن الأول قصد السفر وفعله، والثاني قصد السفر وفعله، وينبغي أن تقول: (سافر محمدٌ وزيدٌ).

فإذا قيل: (سافر محمدٌ وزيدًا)، علمنا أن محمد هو الذي قصد السفر وفعله، وأما زيد فقد فعل السفر لكن ليس بقصدٍ تام، ربما أن محمد هو الذي عرض عليه السفر، واستحثه حتى سافر معه، فلو لم يسافر محمد لم يسافر زيد، وإنما سافر زيد من أجل محمد، فزيد في النهاية سافر أم لم يسافر؟ فعل الفعل أم لم يفعله؟ فعل، ولكن ليس بقصدٍ تام، ليس كقصد محمد، فهما متشاركان في الفعل، لكنهما مختلفان في القصد.

فإذا أردت أن تبيّن ذلك، الفصاحة تقتضي أن تنصب الثاني على المفعول معه، فتقول: (سافر محمدٌ وزيدًا)، فنفهم أن زيد وإن فعل السفر، إلا أنه لم يقصده قصدًا تامًّا كقصد الأول.

ولو رفعت وقلت: (سافر محمدٌ وزيدٌ) لصح الكلام؟ نعم، لصح؛ لأنهما فعلا السفر، وسيأتي تفصيل ذلك -إن شاء الله- بعد قليل.

وتقول: (انتظرتك وخالدًا)، أنا فعلت الانتظار، وخالد؟ فعل الانتظار، فإذا كنا جميعًا فعلنا الانتظار وقصدناه، يعني إذا أتينا معًا نريدك في حاجة فتأخرت، وبقينا ننتظرُك، فقد فعلنا وقصدنا، فنقول: (انتظرتك وخالدٌ)، لكن لو أن خالدًا أصلًا لا يريدك، وإنما جاء معي فبقي من أجلي، فقلت: (انتظرتك وخالدًا)، فتفهم من ذلك أني أنا الذي أريد الانتظار وفعلته، وأما خالد فهو وإن فعل الانتظار إلا أنه لم يقصده.

فإذا أردت أن تبيّن هذا المعنى فينبغي أن تنصب وتقول: (انتظرتك وخالدًا)، ولو خرجت عن هذا المعنى الدقيق، وقلت: (انتظرتك وخالدٌ) لجاز الكلام على إطلاقه؛ لأني وخالدًا فعلنا الانتظار.

وهكذا (تمشيت وفهدٌ)، إذا كنا قصدنا ذلك وفعلناه، لكن إذا كنت أنا الذي أردت أن أتمشى وعرضت الأمر عليه، وعزمت عليه، وحثثته حتى ذهب معي، ولولاي ما تمشى، فينبغي أن أقول لكم: (تمشيت وفهدًا).

إذًا فالمفعول معه يصدق على النوعين:

النوع الأول: الذي لا يشارك في الفعل بتاتًا.

والنوع الثاني: الذي شارك في الفعل لكن بقصد أضعف من قصد الفاعل، نعم.

الطالب: (@٠٠:٢١:٣٠)

الشيخ: نعم، يمكن، كأن تقول: (انتظرتك وخالدًا)، فأنا الذي أريدك في حاجة، نعم.

الطالب: (@٠٠:٢١:٤٦)

الشيخ: قد يُتصور مثلًا في المغصوب، في المقهور، قد تُتصور هذه الأمور، لكن يبقى أنه فاعل، بما أنه فعل، بما أن الفعل وقع به يُسمى فاعلًا.

الطالب: (@٠٠:٢٢:٠٥)

الشيخ: كيف، لا، الفاعل ما يُستغنى عنه، الفاعل عمدة في الكلام، لابد أن تأتي بالفاعل، وبعد الفاعل يمكن أن تنصب.

الطالب: (@٠٠:٢٢:١٥)

الشيخ: الفاعل لابد أن ترفعه، الذي يقع فاعلًا لابد أن ترفعه، **والفاعل في**

النحو: من قام به الفعل، هذا تعريف الفاعل، شرحناه بالتفصيل في الفاعل، ولا ما جاء الفاعل؟ نعم، قلنا الفاعل عند النحويين: من قام به الفعل، **وليس الفاعل عند النحويين من فعل الفعل**، هذا عند اللغويين من فعل الفعل، لكن عند النحويين تعريفه: من قام به الفعل.

قد يكون فاعلًا له حقيقةً كـ (قام زيد، وذهب زيد)، وقد يكون فاعلًا له مجازًا كـ (بنى زيدٌ المدينة) ونحو ذلك، وقد يكون غير فاعل أصلًا كـ (لم يذهب زيد) نقول: زيد فاعل، لم يفعل، لم يذهب، ونقول فاعل؛ لأن الذهاب المنفي قام به.

وكقولك: (غرق زيدٌ)، هو الذي غرق؟ هو كان يدافع الغرق، لكن في النهاية الغرق وقع به، فالفاعل من وقع الفعل به حقيقةً أو مجازًا، يسمى عند النحويين فاعل حقيقةً، فالفاعل لابد أن يُرفع، ما سوى الفاعل الأمر فيه واسع، نعم.

الطالب: (@٠٠:٢٣:٥١)

الشيخ: الفاعل الأول لابد أن يُرفع، قصد أو لم يقصد، حتى في (غرق زيد) هو لم يقصد، ويدافع، يجب أن تقول: غرق زيدٌ، ترفع الفاعل، نعم.

الطالب: (@٠٠:٢٤:١١)

الشيخ: نعم، المفعول به هو الذي وقع الفعل عليه، حقيقةً أو مجازًا، حتى لو قلت: (لم يضرب زيدٌ عمروًا)، فعمروا مفعول به؛ لأن الفعل المنفي وقع عليه، نعم.

الطالب: (@٠٠:٢٤:٤٥)

الشيخ: قام به الفعل.

الطالب: الفاعل.

الشيخ: الفاعل هو الذي قام به الفعل.

الطالب: (@٠٠:٢٤:٥٧)

الشيخ: هذا عند اللغويين، **عند اللغويين هو من قام بالفعل**، الذي قام بالفعل، الذي عمل الفعل هذا فاعل، ما فيه إشكال، عند اللغويين وعند النحويين، إلا أن الفاعل عند النحويين أوسع، الفاعل عن النحويين: من قام به الفعل، سواء قام بالفعل، عمل الفعل حقيقةً، أو لم يقم بالفعل حقيقةً، ولكن الفعل في النهاية قام به كـ(مات زيدٌ، وغرق زيدٌ)، فهو فاعل.

نعم، خرجتمونا إلى الفاعل، هذا ما يتعلق بتعريف المفعول معه، وأكثرت من الأمثلة عليه؛ لأنه باب من ألطف أبواب النحو، وكثير من المتكلمين الآن والكتبة أهملوه مع لطافته وجماله.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

بِمَـا مِـنَ الْفِعْـلِ وَشِـبْهِهِ سَـبَقْ ذَا   الْنَّصْـبُ لاَ بِـالْوَاوِ فِـي الْقَـوْلِ الأحـقّ

بيّن في هذا البيت العامل في المفعول معه، فالمفعول معه منصوب، لكن ما العامل الذي ينصبه؟ يقول ابن مالك: العامل الذي ينصبه هو الفعل وما يشبه الفعل، الفعل معروف، والذي يشبه الفعل يعني به المصدر، والوصف، وشرحنا ذلك عدة مرات من قبل.

فتقول في الفعل: (ركضت والسورَ)، وفي الوصف: (أنا راكضٌ والسورَ)، وفي المصدر: (يعجبني ركضك والسورَ)، كل ذلك ينصب المفعول معه، هذا هو قول الجمهور وهو الصواب، وهو الذي اختاره ابن مالك وعبّر عنه بالأحق.

وهناك في المسألة أقوال أُخر ذكر منها ابن مالك قولًا واحدًا، وهو أن الناصب للمفعول معه تلك الواو التي بمعنى مع، وهذا قول عبد القاهر الجرجاني، قال: إن

الناصب للمفعول معه هي تلك الواو التي بمعنى مع.

والإمام عبد القاهر الجرجاني إمام عظيم، وقوله يؤخذ به، ليس من صغار النحويين أو من أطراف العلماء، بل يقال: إنه هو الذي وضع علم البلاغة، وضع علم البيان والمعاني، وله كتابان عظيمان في هذا الباب؛ [دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة]، بل يُعد من العلماء الذين وضعوا بداية العلوم.

فإذا قيل: أبو الأسود الدؤلي أول من وضع النحو، والشافعي أول من وضع أصول الفقه، والخليل أول من وضع العَروض، يقال: الإمام عبد القاهر الجرجاني أول من وضع علمي المعاني والبيان، فهو إمام كبير، وكلامه في أسرار البلاغة من أجمل ما كُتب في البلاغة، ولو أن البلاغة دُرست على منهاجه لكانت أجمل وأفضل من أن تُدرس على منهاج السكَّاكي الذي تُدرس الآن البلاغة على منهاجه في الجامعات.

ابن مالك كالجمهور رجحوا القول الأول، وضعّف قول الجرجاني أن الناصب الواو.

من أوجه هذا الضعف، من الأوجه التي ضُعف بها هذا القول، من يحاول يا إخوان؟ الواو هي التي نصبت، نعم.

الطالب: (@٠٠:٢٩:٤٢)

الشيخ: الحرف...

الطالب: (@٠٠:٢٩:٤٧)

الشيخ: يجر الاسم، لعلك تريد... نعم.

الطالب: (@٠٠:٢٩:٥٥)

الشيخ: لا، دعنا في قول... قبلًا، يقول الحروف -كما قلنا من قبل- إما مختصة وإما غير مختصة، **فالمختصة** التي تدخل على قبيل واحد، إما على أسماء وإما على أفعال، فحروف الجر خاصة بالأسماء مثلًا، فلهذا عملت، وحروف نصب المضارع خاصة بالمضارع، فلهذا عملت، وحروف جزم المضارع خاصة بالمضارع فلهذا عملت.

وحروف غير مختصة، وهي التي تدخل على الأسماء والأفعال معًا؛ كحرفي الاستفهام: هل والهمزة، يدخلان على الاسم (هل محمدٌ قائم؟)، وعلى الفعل: (هل قام محمد؟)، والأصل في الحروف المختصة أنها تعمل أو لا تعمل؟ تعمل، والأصل في الحروف غير المختصة أنها تعمل أو لا تعمل؟ لا تعمل.

وهذه الواو سواء قلنا إن أصلها العطف أو إنها بمعنى مع، واو خاصة بمعنى مع، خاصة أو غير مختصة؟

الطالب: (@٠٠:٣١:٠٦)

الشيخ: مختصة بماذا؟

الطالب: (@٠٠:٣١:٠٩)

الشيخ: بالدخول على الاسم، (لا تنه عن خلقٍ وتأتي مثله)، هذه واو بمعنى مع، ودخلت على فعل، فليست مختصة، هذا الحرف ليس مختصًّا، فقياسه أن يعمل أو لا يعمل؟ فقياسه أن لا يعمل، وكذا يقال في الواو التي بمعنى مع الداخلة على المضارع، نعم، سيقال هناك إن قول الجمهور إنها لا تعمل النصب، بل العامل أن مُقدرة.

وقال بعضهم إن الناصب الواو، وضُعف بهذا الأمر، فهذا مُضعّف.

ومُضعف آخر نسميه عدم النظير، وهذا أمر معروف في أصول الفقه، عدم

النظير، فلا يُعرف عاملٌ ينصب فقط، لا يُعرف عامل ينصب الاسم فقط، فيه عامل ينصب الاسم ويرفع الاسم مثل إن وأخواتها تنصب وترفع، أو ترفع وتنصب مثل كان وأخواتها.

فيه عامل يجر فقط: حروف الجر

طالب: (٠٠:٣٢:٣٦@)

الشيخ: كيف؟

طالب: (٠٠:٣٢:٤٤@)

الشيخ: ظنّ أفعال، كان ينبغي أن لا أذكر كان أصلًا وأخواتها أيضًا، لكن إنّ، كلامنا في الحروف، تنصب وترفع أو تجر فقط كحروف الجر.

لكن ليس هناك حرفٌ ينصب الاسم فقط، ما فيه، فإذا أثبتنا ذلك وقلنا الواو تنصب، معنى ذلك أنا أثبتنا شيئًا ليس له نظير، والأمر الذي ليس له نظير لا يُثبت بهذه الطريقة، بل لا يُثبت إلا بأمرٍ لا شك فيه ولا ممانع، كحروف الجر، نقول: تجر الاسم، ما فيه أي إشكال، الأمر واضح، وليس هناك ممانع أو قول آخر في المسألة.

وهناك مُضعّفات أُخر أيضًا لهذا القول، نعم.

الطالب: (٠٠:٣٣:٤٤@)

الشيخ: نعم، هذا ذكروه أيضًا، قالوا: **الأصل في العوامل أنها تتصل بضمير المعمول كما تتصل بالمعمول نفسه**، فكما أن الفعل مثلًا ينصب المفعول به، فتقول: (أكرمت محمدًا)، قدّم محمدًا، تقول: (محمدٌ أكرمته)، فإذا قدمته العامل يتصل بفعله، هذا الأصل، تقول: (سلمت على محمدٍ)، قدِّم محمد، (محمدٌ

سلمت عليه)، تقول: (إن محمدًا كريمٌ)، قدِّم محمد، (محمدٌ إنه كريمٌ)، هذا الأصل في العوامل.

فإذا طبقنا ذلك على هذه الواو فقلتَ: سافرت، أو مثلًا: (استذكرت والمصباح)، قدِّم المصباح، فتقول: (المصباح استذكرت وه)، يأتي؟ لا، وإنما تقول: (المصباح استذكرت وإياه)، فتأتي بالضمير المتصل أو المنفصل؟ منفصل، يعني هذه الواو لم تتصل بالمعمول، ولو كانت هي العامل لاتصلت، فهذا أيضًا مضعف، وهناك مضعفات أُخر أيضًا.

هذه المضعفات إنما يأخذها العلماء من أصول النحو، وهذا الذي يحتاج إليه الدارس عندما يدرس أصول النحو، وأصول النحو له شبه كبير بأصول الفقه، كيف ترجح بين هذه الأقوال وتقدم بعضها على بعض، وترد بعضها وتضعف بعضها وتقوي بعضها؟

وهذا لا يكون إلا بالنظر في مجمل اللغة، إذا نظرت لمجمل اللغة تستطيع أن تقيس بعضها على بعض، فهذا ما يستطيع إن سحبته يدرس النحو واللغة ينتهي ثم يعود مرة ثانية، فتكون عنده فكرة عن اللغة وعن أصولها وعن أساليبها المتستقرة، طبعًا العلماء فعلوا ذلك وكفونا، ونظروا في اللغة واستنبطوا هذه الأصول وجمعوها في كتب تسمى كتب أصول النحو، من أشهرها [الاقتراح في أصول النحو وجدله] للسيوطي، هذا أشهر كتاب في أصول النحو، نعم.

الطالب: (@٠٠:٣٦:٤٠)

الشيخ: أعد السؤال

الطالب: (@٠٠:٣٦:٤٨)

الشيخ: هل نُقدم المفعول به على الفعل؟

يجوز، نعم، هذا انتهينا منه في باب الفاعل والمفعول به، يجوز أن تقدم المفعول به، ويجوز أن تؤخره، تقول: أكرمت محمدًا ومحمدًا أكرمت، إياك نعبد، إياك مفعول به مقدم، ظننتك تسأل عن المفعول معه هل يجوز أن يتقدم على الفعل أو لا يجوز؟ وهذه هي مسألتنا الآن.

وقول ابن مالك في البيت: سبق، قال في البيت: بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ، لماذا قال سبق؟ ليدل على أن المفعول معه لا يجوز أن يتقدم على الفعل، فلا تقل في (استذكرت والمصباح): (والمصباح استذكرت)، أو (سِرت والنيل)، ما تقول: (والنيل سِرت)، لا يجوز، وعللوا لذلك، التعليلات هذه لا أحب أن أخوض فيها لأنها لا تفيد كثيرًا في تغيير الحكم.

ومعنى ذلك، نعم، ارفع صوتك.

الطالب: (@٠٠:٣٨:٢١)

الشيخ: الجرجاني؟

الطالب: (@٠٠:٣٨:٣٠)

الشيخ: لا تحضرني الآن، هو أنه الظاهر، لكني لا أذكر حجته الآن.

الطالب: (@٠٠:٣٨:٤٣)

الشيخ: يبقى أن القول ضعيف نعم، أما الحجة التي ذكرها لا تحضرني الآن.

قلنا يا إخوان إن المفعول معه لا يجوز أن يتقدم على الفعل أو شبه الفعل، الوصف والمصدر، معنى ذلك أنه يجب أن يتقدم الفعل أو شبهه ثم يأتي المفعول معه، **وهذا من شرط المفعول معه**، من شرط المفعول معه أن يتقدم عليه ماذا؟ فعلٌ أو شبهه، فإن لم يتقدم فعل ولا شبهه فلا يصح أن تنصب على المفعول معه،

في نحو قولك: (محمدٌ وزيدٌ مسافران).

أليست هذه الواو بمعنى مع؟ نعم، لكن هنا لا يصح النصب، لماذا؟ لأن هذه الواو لم تُسبق بفعل ولا بشبه فعل، هنا لا تكون إلا عاطفة (محمدٌ وزيدٌ مسافران)، أو كقولهم: (كل رجلٍ وضيعتُه) الضيعة يعني المزرعة، كل رجلٍ، هذا مبتدأ ورجل مضاف إليه، وضيعته: الواو هنا تدل على مع، كل رجل مع ضيعته، لكن هل يصح هنا النصب على المفعول معه؟

لا يصح، لماذا؟ لأنه لم يُسبق بفعل ولا بشبهه، فالواو عاطفة، وضيعته معطوف، والخبر محذوف وجوبًا تقديره: كل رجلٍ وضيعته مقترنان أو متلازمان.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْـدَ مَـا اسْـتِفْهَامٍ أَوْ كَيْـفَ نَصَـبْ   بِفِعْـلِ كَـوْنٍ مُضْـمَرٍ بَعْـضُ الْعَـرَبْ

فبعد أن قررنا قبل قليل أن المفعول معه لابد أن يُسبق بفعلٍ أو شبهه قررنا ذلك، توقف النحويون عند أسلوبين من أساليب العرب خاصين بما وكيف الاستفهاميتين، فتقول العرب مثلًا: (ما أنت وزيدٌ؟) و(ما أنت وزيدًا؟)، وتقول: (كيف أنت وزيدٌ؟)، و(كيف أنت وزيدًا؟) ترفع وتنصب في هذا الأسلوب، ومن كلامهم: (كيف أنت وقصعةً من ثريد؟)، فإذا رفعنا (ما أنت وزيدٌ؟ كيف أنت وزيدٌ؟) فالواو عاطفة، وزيدٌ معطوفة على أنت، وأنت مبتدأ أو خبر، ما إعراب كيف أنت؟ كيف: خبر مقدم وجوبًا، وأنت مبتدأ مؤخر، ما أنت؟ ما: خبر مقدم وجوبًا، وأنت: مبتدأ.

تكلمنا من قبل على إعراب أسماء الاستفهام، وأن **إعرابها يكون بإعراب ما يقابلها في الجواب**، تذكرون يا إخوان؟ (ما أنت؟ أنا زيد) أنا مبتدأ إذًا أنا في السؤال مبتدأ، (كيف زيدٌ؟) تقول: (زيدٌ مريضٌ)، فزيد مبتدأ، وزيد أيضًا في السؤال مبتدأ.

إذًا فزيدٌ إذا قلت: (كيف أنت وزيدٌ) أو (ما أنت وزيدٌ؟) بالرفع، هذه معطوفة على المبتدأ مرفوع، ما فيه إشكال، لكن الإشكال في النصب، ما أنت وزيدًا؟ وكيف أنت وزيدًا، الواو على ما يظهر واو المعية، والاسم انتصب بعدها على المفعول معه، كذا يعربه النحوين، (كيف أنت وزيدًا؟) أي مع زيد، (ما أنت وزيدًا؟) أي ما أنت مع زيد، لكن المفعول معه هنا لم يُسبق بفعل ولا بشبهه، وهذا الذي نص عليه ابن مالك في هذا البيت.

قال: نعم، المفعول معه لابد أن يُسبق بفعل، أو بشبهه، لكن ننتبه إلى ما الاستفهامية وكيف الاستفهامية، فيجوز معهما أن تحذف الفعل، إذًا فالفعل في هذا الأسلوب محذوف، يُقدر بكون عام، أي كلمة تدل على كون عام، كـ (تكون، أو توجد، أو تصنع، أو تفعل)، كيف أنت وزيدًا؛ أي كيف تصنع وزيدًا؟ ما أنت وزيدًا، أي ما تفعل وزيدًا، أو ما تصنع وزيدًا.

فإذا كان الأصل: ما تصنع وزيدًا، نُعرب، ما: استفهام، تصنع: فعل مضارع وفاعله مستتر تقديره أنت، وزيدًا: الواو للمعية، وزيدًا مفعول معه، وقد سُبق بفعل.

فلما حُذف هذا الفعل... الأصل: (ما تصنع وزيدًا؟ كيف تصنع وزيدًا؟)، حُذف الفعل، احذف الفعل، حذفنا الفعل فبرز ضميره، الضمير الذي فيه، الفاعل، برز وانفصل، أي صار ضميرًا منفصلًا لكي يستقل بنفسه، فصارت الجملة: (كيف أنت وزيدًا؟ ما أنت وزيدًا؟) كذا يفسر النحويون هذين الأسلوبين.

يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْـدَ مَـا اسْـتِفْهَامٍ أَوْ كَيْـفَ نَصَـبْ   بِفِعْـلِ كَـوْنٍ مُضْـمَرٍ بَعْـضُ الْعَـرَبْ

أي كيف تكون وزيدًا؟ أو كيف تصنع؟ أو كيف تفعل وزيدًا؟

ويمكن أن تقيس على هذين الأسلوبين، تقول: (ما أنتم والتأخر؟ أو كيف أنتم والبرد؟) وهكذا، فهما أسلوبان مضطردان قياسيان، ولك حينئذٍ فيما بعد الواو الرفع والنصب كما ورد عن العرب.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَق ... وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضعف النَّسَق
وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ ... أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلِ تُصِبْ

ذكر ابن مالك في هاتين البيتين أن للاسم الواقع بعد واو المعية ثلاثة أحوال، الاسم الذي يقع بعد واو المعية يقول: له ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: أن لا يمكن عطفه على ما قبله، لا يمكن، لا يجوز، لا يصح أن يعطف على ما قبله، كقولنا: (استذكرت والمصباح، أو ركضت والسور، أو سافرت والجوال)، لا يمكن؛ لأنه لم يفعل الفعل، ما حكم الاسم؟ هنا حكمه وجوب النصب، وهذا قوله: **وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ**، يعني النصب يجب إن لم يجز العطف، إذا ما جاز العطف فالنصب واجب، هذه الحالة الأولى، وقد ذكرنا لها أمثلة كثيرة من قبل.

الحالة الثانية: أن يمكن عطفه على ما قبله، ولكن بضعفٍ، أن يجوز ويصح أن تعطفه على ما قبله، يجوز أن تجعل هذه الواو واو عطفٍ لكن بضعفٍ، هناك ما يُضعف هذا الأمر، لا يمنعه، لا يبطله ويفسده، لكن يضعفه.

من أمثلة ذلك أن تقول: (سافرت وزيدًا)، أين الفاعل في سافرت؟ ضمير، ضمير متصل، وزيدًا، يقولون: لا يُعطف على الضمير المرفوع إلا بفاصل، هذه قاعدة في باب العطف، إذا أردت أن تعطف على اسم ظاهر ما فيه مشكلة، (جاء محمدٌ وخالدٌ) ما فيه مشكلة، إذا أردت أن تعطف على ضمير نصب، ما فيه

مشكلة، (أكرمتك ومحمدًا)، ما فيه مشكلة.

فإذا أردت أن تعطف على ضمير رفعٍ، يقولون: الوارد في الأسلوب اللغوي، الكثير المنتشر، أنك ما تعطف عليه إلا بفاصل، كأن تقول: (سافرت أنا ومحمدٌ، أو سافرت اليوم ومحمدٌ)، يعني لابد أن تفصل، فإن لم تفصل كان العطف ضعيفًا.

ورد في أبيات شعرية، ففي الشعر ماشي، لكن في غير الشعر، في النثر، هذا يضعف، ولهذا لو قلت: (سافرت وزيدًا)، ما الأفضل أن ترفع على أن الواو عاطفة أو تنصب على أن الواو للمعية مفعول معه؟ الأفضل تنصب، الأولى والأحق أن تنصب، وهذا قول ابن مالك: **وَالْنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضعف الْنَّسَق.**

والحالة الثالثة: أن يمكن عطفه على ما قبله بلا ضعفٍ، كأن تقول: (سافر محمدٌ وزيدٌ)، أو تقول: (سافرت أنا وزيدٌ)، الأولى والأحق حينئذٍ أن تكون الواو عاطفة فترفع أم تكون للمعية فتنصب؟

أن تكون عاطفة، وهذا قول ابن مالك: **وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَق**، هذا كلام الإمام ابن مالك، وهو يتابع في ذلك جماهير النحويين، ذكروا هذه الأمور، ولكن كلام النحويين هنا كلامٌ نحويّ، صحيح من حيث الصناعة النحوية هذا كلام صحيح، لكن المتكلم لا يقف عند الصناعة النحوية، بل يعدو ذلك ويتجاوزه إلى مراعاة البلاغة والفصاحة.

فإذا لم تأت أمورٌ بلاغية، ولم يبقَ إلا أحكام النحو الصناعية فهذه أحكام النحو الصناعية، ترجح أحد الوجهين على الآخر، والذي ينبغي عليك أن تأخذ بهذه المرجحات المعنوية.

لو قلت مثلًا: (سافرت أنا ومحمد)، من حيث الحكم الصناعي كما قلنا قبل

قليل: الأولى والأحق الرفع، تكون الواو عاطفة لأن ما فيها ضعف، (سافرت أنا ومحمد)، هذا الحكم النحوي الصناعي المطلق، لكن إذا كان هناك اختلاف في القصد بينك وبين محمد، وأردت أنت أن تشير وأن تذكر هذا الاختلاف، وأن محمد إنما سافر من أجلك، فالأفصح أن تقول: (سافرت أنا ومحمدًا)، هذا هو الأفصح.

إذًا فما يذكره النحويون دائمًا في أبوابهم، في كتبهم هو بالنظر إلى الصناعة النحوية، لكن هذا لا يخالف قواعد البلاغة والفصاحة، فقواعد البلاغة والفصاحة أعلى، يعني الإنسان بالنحو يسلم من الخطأ، فإذا سلم من الخطأ ينبغي عليه أن يرتقي درجة أخرى فيصل بعد ذلك إلى البلاغة وهي مراعاة الكلام لمقتضى الحال، فهذا أحببت أن أنبه عليه، نعم.

الطالب: (@٠٠:٥٥:٠٠)

الشيخ: نعم، الذي لا يمكن لا يمكن، هذا من حيث الترجيحات، أما الذي مثلًا في الحالة الأولى (استذكرت والمصباحَ)، هنا ما يمكن أبدًا، لا معنىً ولا صناعةً، أصلًا في المعنى كيف ستعطف؟ حتى في المعنى ما يمكن أن تعطف، نعم.

لكن لو قلتَ مثلًا في الحالة الثانية مع وجود الضعف: (سافرت ومحمد)، لو كنتما جميعًا قصدتما السفر وسافرتما، فما الأبلغ والأفصح أن تقول؟ كان ينبغي أن تقول: (سافرت أنا ومحمدٌ)، هذا هو الأفصح، فإن قلت: (سافرت ومحمدٌ) فقد طابقت الحال، ولكنك ضعفت في الصناعة، هنا ضعف في الصناعة، فينبغي أولًا أن تُراعى الصناعة.

فإذا راعيت الصناعة ترتقي بعد ذلك إلى البلاغة، يعني ما تقول: لا، لأني أنا ومحمد فعلنا الأمر وقصدناه سأقول: (سافرت ومحمدٌ)، نقول: هنا فيه ضعف

صناعي، لا ترتكبه، إذا قصدت هذا الأمر قل: (سافرت أنا ومحمدٌ) فتجمع بين الصناعة والبلاغة.

وقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

الشطر الأول: **وَالْنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ**، هذا سبق، وأنه فيما لم يشارك في الفعل، كـ(استذكرت والمصباح، ومشيت والصحراء).

وقوله: **أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ**، هذا في أسلوب من أساليب العرب، يأتي فيه الشيء معطوفًا على شيءٍ آخر يشاركه في الفعل مشاركةً مجازية لا حقيقية، كأن تقول: (شربتُ ماءً وتفاحةً)، أو (أكلت خبزًا وعصيرًا)، أو (زرعت في المزرعة نخلًا وغرفًا)، أو (بنيت استراحةً ونخيلًا) ونحو ذلك، فهذا يمكن أن تتسع العربية له وأن تقبله، ووردت شواهد سنذكر بعضها بعد قليل.

فإذا قلت مثلًا: (أكلت خبزًا وعصيرًا) الآن عطفت العصير على الخبز، لكن الفعل الموجود عندنا الأكل، والأكل إنما يقع على الخبز المعطوف عليه، ولا يقع في الحقيقة على المعطوف، هنا كيف سنعرب ونفسر الكلام؟

يقول ابن مالك كما في البيت؛ إما أن تنصب على المفعول معه (أكلت خبزًا وعصيرًا)، أكلت خبزًا مع عصير، فهو منصوب على المفعول معه، وإما أن تضمر فعلًا مناسبًا، أي أكلت خبزًا وشربت عصيرًا، ثم حذفت شربت اختصارًا، فهذا هو معنى قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وكذلك لو قلت مثلًا: (بنيت استراحةً ونخيلًا)، مع أن البناء في الحقيقة لا يقع إلا على الاستراحة، ولا يقع على النخيل، فيقول: إما أن تنصب نخيلًا على المفعول معه، أي بنيت استراحة مع نخيل، وإما أن تضمر فعلًا مناسبًا، أي بنيت

استراحةً وزرعت نخيلًا، هذا قول ابن مالك وتبعه فيه بعض النحويين.

وهناك كثير من النحويين وأكثر أهل البلاغة لا يرون ذلك، بل يرون أن العطف هنا على حقيقته، ولكنه على التوسع والمجاز، إما أن يكون التوسع في الفعل، أو أن يكون في العطف.

إما أن يكون التوسع في الفعل؛ فقولك: (أكلت خبزًا وعصيرًا)، تريدُ بـ (أكلت): تناولت، تناولت خبزًا وعصيرًا، وفي قولك: (بنيت استراحة ونخيلًا)، التوسع هنا في الفعل بنيت، تريد: جعلت.

إما أن يكون التوسع في الفعل، وإما أن يكون التوسع في العطف، وذلك بتنزيل المتلازمين منزلة المتشابهين، يعني هذه أشياء متلازمة، الأكل والشرب، المأكولات والمشروبات أشياء متلازمة، فتنزل منزلة المتشابهات، كأنها كلها مأكولات أو كلها مشروبات، الاستراحة والنخيل، المزرعة والبناء، هذه أشياء متلازمة فتُنزّل منزلة المتشابهات، يقول: إن العربي ينزلها عنده منزلة المتشابهات فيجري لها حكمًا واحد.

فعلى ذلك يجعلون العطف هنا عطف مفردات، يعني تقول في: (أكلت خبزًا وعصيرًا)، أكلت: فعل وفاعل، وخبزًا: مفعول به، والواو: حرف عطف، وعصيرًا: معطوف على خبز منصوب.

وعلى القول بأنه مفعول معه: الواو واو معية، وعصيرًا: مفعول معه منصوب.

وعلى إضمار الفعل: يكون التقدير: أكلت خبزًا وشربت عصيرًا، ما إعراب عصيرًا؟ مفعول به لفعلٍ مقدر تقديره شربت عصيرًا، وشربت عصيرًا هذه الجملة الفعلية كلها معطوفة عطف جمل على أكلت خبزًا.

وعلى القول الثالث: أن الواو هنا عاطفة لكنها عطف مفردات، مفرد على

مفرد.

من ذلك مثلًا: قول الشاعر:

علفتها تبنًا وماءً باردًا   حتى غدت همَّالةً عيناها

يقول: أعطيتها من التبن ومن الماء حتى شبعت ودمعت عيناها، معروف البهائم إذا شبعت دمعت عيونها، يقول: علفتها تبنًا وماءً باردًا، العلف إنما يكون للتبن، للمأكول، أما الماء ما تقول علفتها ماءً وإنما تقول: أسقيتها ماءً.

ومع ذلك قال الشاعر: علفتها تبنًا وماءً باردًا، ما إعراب ماءً؟

إما أن نقول مفعول معه، أو منصوب بفعل مقدر مناسب يعني علفتها تبنًا وأسقيتها ماءً، أو نقول إنه معطوف على التوسع.

قال عَزَّوَجَلَّ، هذه أول آية نذكرها في المفعول معه، **وليس هناك آية في القرآن لا تحتمل إلا المفعول معه**، هناك آيتان قيل إنهما مفعول معه، وخُرجتا على أن الواو عاطفة، قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ [يونس:٧١]، هذه الواو هل هي واو عاطفة أو واو معية؟

هنا يأتي أهل التفسير والمعنى، ولا يجوز للمفسر أن يفسر إلا إذا كان عالمًا بكلام العرب ومعانيه، نعم، أجمعوا أمركم، أنت ماذا تقول في الأمر؟ تقول: جمعت أمري أم أجمعت أمري؟ تقول: أجمعت أمري.

لكن الأشياء الحسية تقول: (جمعت المال، جمعت الناس، جمعت الشركاء) أم تقول: أجمعتهم؟ جمعتهم، طبعًا يكون الأمر، أجمعوا أمركم، فعل وفاعل ومفعول به، وشركاءكم، هل نقول عاطفة، يعني وأجمعوا شركاءكم؟ أم لو أردت الأمر من جمع، جمع يجمع اجمع، تقول: واجمعوا، لكن ما قال: اجمعوا، قال: أجمِعوا، هنا ما يقول إن الواو عاطفة، وإنما قالوا: الأفصح أن تقول هي واو

المعية، وشركاءكم منصوب على المفعول معه أي أجمعوا أمركم مع شركائكم.

والقول الثاني: منصوبة بفعل مناسب أي: فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم، فتكون الواو هذه واو ماذا؟ عاطفة عطفت جملة على جملة.

وقيل: إن الواو للعطف ولكنه على التوسع.

ننظر في بعض الشواهد والأمثلة إن لم تكن هناك أسئلة، تفضل، يظهر أننا لن نقرأ، الأبيات معي، موجودة، جاهزة، لكن... نعم.

الطالب: (@٠١:٠٦:٥٤)

الشيخ: توسع نعم، التوسع، المجاز، التضمين، كله خلاف الحقيقة، نعم.

الطالب: (@٠١:٠٧:٠٦)

الشيخ: التأويل، كل ذلك يدخل في التوسع، نعم.

الطالب: (@٠١:٠٧:١٢)

الشيخ: ما فيه إشكال، نعم، قلنا: منصوب بفعل مناسب، أحضروا، أو اجمعوا، أو هاتوا، نعم.

تفضل يا أخي، (لو تُرك الناس وشأنهم لسادت الفوضى)، أين المفعول معه؟

الطالب: (@٠١:٠٧:٣٨)

الشيخ: وشأنَهم، أي مع شأنهم.

(كن والناهجين نهجك قدوةً حسنة)، والناهجين، أي كن مع الناهجين، هل يجوز أن تقول: (كن والناهجون)، تعطف على اسم كان يعني؟

الطالب: (@٠١:٠٨:١١)

الشيخ: كن قدوةً حسنة، كن واسمها مستتر تقديريه أنت، والخبر: قدوة حسنة، كن والناهجين، ما نقول: كن والناهجون، نعطف على اسم كان المستتر؟

الطالب: (@٠١:٠٨:٣٤)

الشيخ: يجوز أو لا يجوز؟

الطالب: (@٠١:٠٨:٣٦)

الشيخ: اسم كان المستتر.

الطالب: (@٠١:٠٨:٤٨)

الشيخ: لا يُعطف إلا على ضعف، هذا الذي قلناه، (سافرتُ وزيدًا)، لماذا ضعف (سافرت وزيدٌ)؛ لأنه عطف على ضمير رفع، سواء كان بارز أو كان مستتر، نقول: (سافر وزيد)، سافِر وزيدًا أقوى من سافر وزيدٌ.

إذًا هنا (كن والناهجين نهجك قدوة حسنة)، نعم.

الطالب: (@٠١:٠٩:٣٢)

الشيخ: هو ضمير رفع سواء كان بارزًا أم مستترًا، الحكم واحد، يعني لو قلنا: كن أنت، ماذا نقول والناهجين أم والناهجون أو يجوز الوجهان؟ يجوز الوجهان.

أقضي نهاريَ بالحديث وبالمنى ويجمعني والهمَّ بالليل جامعُ

والهم مفعول معه، هذا سؤال عندك.

قال عَزَّوَجَلَّ هذه الآية الثانية التي قيل أنه مفعول معه-: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ يُحِبُّونَ مَنۡ هَاجَرَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [الحشر:٩] تبوّءوا: جعلوه متبوَّأً، تبوءوا الدار: فعل وفاعل ومفعول به، والإيمان: الواو عاطفة أم للمعية؟

الطالب: (@٠١:١٠:٥١)

الشيخ: يجوز الوجهان، فإن كانت للمعية، تبوَّءوا الدار مع إيمانهم، مقبول، ما فيه إشكال، فإن جعلناها عاطفة، يعني تبوَّءوا الدار وتبوَّءوا الإيمان، نعم.

الطالب: (@٠١:١١:٢٠)

الشيخ: نقدر فعلًا مناسبًا، تبوَّءوا الدار واعتقدوا الإيمان، مثلًا، فتكون الواو عاطفة جملة على جملة، فيه قول ثالث؟

الطالب: (@٠١:١١:٣٥)

الشيخ: أن يكون العطف هنا على التوسع؛ إما التوسع بالفعل وهو تبوَّءوا بمعنى اعتقدوا مثلًا، بمعنى لزموا، لزموا الدار والإيمان، أو أن التوسع في العطف.

الطالب: (@٠١:١٢:٠١)

الشيخ: التوسع في العطف يعني إنزال المتلازمين منزلة المتشابهين.

(استيقظ النائم)، هات مفعولًا معه.

الطالب: وطلوع الشمس.

الشيخ: وطلوع الشمس، الله يهديه، ما صلى، لكن استيقظ النائم وأذان الفجر، لكي يدرك الصلاة.

الطالب: نام بعد الفجر واستيقظ.

الشيخ: طيب، (استيقظ النائم وأذان الفجر)، مفعول معه.

مــــا أنـــــت والســــيرَ في متلـــــفٍ   يُبـــــرح بالـــــذكر الضـــــابط

الذكر الضابط أي الجمل القوي، المفعول معه: والسير، هل سُبق بفعل؟ ما أنت والسير، ما سُبق بفعل ظاهر، إذًا قدّر.

الطالب: (@٠١:١٣:١٧)

الشيخ: قدر، بفعل كون مضمر، يعني ما تفعل، ما تصنع، ما تفعلُ والسيرَ.

وكذلك: (مالك والتلدد حول نجدٍ وقد غصت تهامة بالرجال)، التلدد: يعني التوقف والتلفت، فمالك والتلدد حول نجدٍ، أين المفعول معه؟ هل سُبق بفعل؟ ما سبق بفعل ظاهر.

الطالب: (@٠١:١٤:٠٤)

الشيخ: وتقديره؟

الطالب: (@٠١:١٤:٠٧)

الشيخ: نعم، ما تصنع والتلدد، نقرأ أبيات الحارث بن هشام المخزومي مرةً أخرى، مع أن الوقت قد لا يتسع للتعليق عليها، لكني كنت وعدتكم بذلك، قال الحارث بن هشام المخزومي، وقد شارك في غزوة بدر كافرًا، وانهزمت قريش، وكان هو من أبطالها، لكنه انهزم عندما رأى الموت، فعيّره بذلك شاعر الإسلام حسان بن ثابت، فقال يرد على حسان بن ثابت:

الله يعلم ما تركت قتالهم ... حتى علوا فرسي بأشقر مزبدِ
وشممت ريح الموت من تلقائهم ... في مأزقٍ والخيل لم تتبدد
وعلمت أني إن أقاتل واحدًا أُقتل ... ولا يضرر عدوي مشهدي
فصددت عنهم والأحبة فيهم ... طمعًا لهم بعقاب يوم سرمدي

ثم أسلم بعد ذلك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وحسن إسلامه، وأظنه قُتل في اليرموك أو القادسية.

الله يعلم ما تركت قتالهم، يعلم من أخوات ظن، تنصب مفعولين، أين مفعولاها، ها يا شباب، نعم، الله يعلم ما، هذه ما اسم أم فعل أم حرف؟ ما تركت

قتالهم، حرف نفي، الحرف ما له إعراب، الحرف ليس له محل إعرابي كيف تجعله مفعولًا به محله النصب، راجع، نعم.

الطالب: (@٠١:١٦:١٧)

الشيخ: الجملة المنفية في محل نصب مفعولين، لا.

الطالب: (@٠١:١٦:٢٦)

الشيخ: أخيرًا، لا، الفعل هنا معلق، هذا التعليق؛ يكون بالاستفهام، ويكون بالنفي، ويكون بلام الابتداء، من المعلِّقات النفي، هنا معلّق، لا تبحث عن مفعوليه، عمله عُلق، معلّق.

(ما تركت قتالهم حتى علو فرسي بأشقر مزبد)، بأشقرَ، لماذا جره بالفتحة؟

الطالب: (@٠١:١٧:٠٨)

الشيخ: ممنوع من الصرف، مجرور وعلامة جره الفتحة، طيب ومزبد؟ بأشقر مزبد.

الطالب: (@٠١:١٧:٢١)

الشيخ: صفة لماذا؟ ولماذا جُرت؟

الطالب: (@٠١:١٧:٢٦)

الشيخ: مجرورة كيف؟

الطالب: (@٠١:١٧:٣٢)

الشيخ: معطوفة على المحل، لأنها صفة لمجرور، إلا إن الأشقر مجرور بالفتحة، ومزبد مجرور بالكسرة، كل أخذ حقه، الممنوع من الصرف يُجر

بالفتحة، وهذا ليس ممنوعًا من الصرف فجُر بالكسرة.

(وشممت ريح الموت من تلقائهم)، يقال: شمّ فإذا أضفته إلى تاء المتكلم أزلت هذا الإدغام، ففككت الإدغام، فقلتَ: شمِمت بالكسر، هذا هو الأفصح، تقول: شمِمت أشَمّ، فالماضي بالكسر والمضارع بالفتح، هذه اللغة الفصيحة، شمِمت أشَم، شممت العطر، أَشَمّ العطر، وهناك لغة أخرى ضعيفة وهي: شمَمت أشُم، هذه لغة ضعيفة، ولهذا قال ابن مالك في بيته المشهور: **فعلٌ مضارعٌ يلي لم كيَشَم**، ما قال كيشُم، على اللغة الفصيحة.

(وشممت ريح الموت من تلقائهم)، تلقاء اسم مكان أم ليس باسم مكان؟

الطالب: (@٠١:١٨:٥٧)

الشيخ: نعم، هل نُصب أو ما نُصب على الظرفية؟ ما نُصب، لماذا ما نُصب على الظرفية؟

الطالب: (@٠١:١٩:٠٤)

الشيخ: لأنه سُبق بمِن، لو حذفنا من؟ وشممت ريح الموت تلقاءهم لانتصبت على الظرفية لما ذكرناه في الدرس الماضي أن الظروف بها متصرفة وغير متصرفة، وغير المتصرفة هذه أكثرها يُجر بمِن، لك أن تجره بمِن، ولك أن تنصبه مباشرة على الظرفية.

(في مأزق والخيل لم تتبددِ)، ما إعراب جملة: والخيل لم تتبدد؟

الطالب: (@٠١:١٩:٤٢)

الشيخ: حال، نعم، يعني في هذه الحالة.

(وعلمت أني إن أقاتل واحدًا أُقتل)، أين مفعول علمت؟

الطالب: (@٠١:١٩:٥٦)

الشيخ: أنا قصدتك بالسؤال، أين مفعولا علمت؟ (وعلمت أني إن أقاتل واحدًا أُقتل).

الطالب: (@٠١:٢٠:١٢)

الشيخ: نعم.

الطالب: معلقة.

الشيخ: لا، ليست هنا، ليست معلقة، ولهذا عدت إليه، نعم.

الطالب: (@٠١:٢٠:٢٩)

الشيخ: لا، أن ومعمولاها سدت مسد المفعولين، هذا الذي قلتَه، ذكرنا هذا في باب ظن، أنّ ومعمولاها تسد مسد المعمولين.

ما إعراب واحدًا؟ (وعلمت أني إن أقاتل واحدًا أُقتل).

الطالب: (@٠١:٢٠:٥٤)

الشيخ: مفعول به؟

الطالب: (@٠١:٢١:٠٠)

الشيخ: (وعلمت أني إن أقاتل واحدًا أُقتل).

الطالب: حال.

الشيخ: حال أو مفعول به؟

الطالب: حال.

الشيخ: هذا حال، لو أعربناه مفعولًا به لكان قمة الذم، علمت أني إذا قاتلت

رجل واحد أُقتل وهو من كبار الشجعان، وإنما المراد: وعلمت أني إن أقاتل المسلمين وحدي، بعدما انهزم الناس أُقتل، حتى ولو قتلتُ منهم في النهاية سأُقتل.

(ولا يضرر عدوي مشهدي)، أين الفاعل والمفعول به؟

الطالب: (@٠١:٢١:٤٤)

الشيخ: الفاعل: مشهدي، والمفعول به: عدوي، قدّم وأخّر لأن المفعول به يجوز أن يتقدم ويجوز أن يتأخر.

(فصددت عنهم والأحبة فيهم)، ما إعراب جملة: والأحبة فيهمُ؟

الطالب: (@٠١:٢٢:٠٢)

الشيخ: حال، يعني صددت عنهم في هذه الحالة

(طمعًا لهم)، ما إعراب طمعًا، فصددت عنهم طمعًا؟

الطالب: (@٠١:٢٢:١٢)

الشيخ: هذا مفعول لأجله.

(بعقاب يومٍ سرمد)، ما إعراب يومٍ؟

الطالب: (@٠١:٢٢:١٩)

الشيخ: استعجلتَ، طمعًا لهم بعقاب يومٍ، مضاف إليه، أضاف اسم متصرف، وسرمدي: صفة.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثامن والأربعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فحياكم الله وبياكم في ليلة الاثنين المتم للعشرين من شهر ربيعٍ الآخر، من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وألف في هذا الجامع، جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض.

ينعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثامن والأربعون من دروس شرح ألفية ابن مالك –عليه رحمة الله– نسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يوفقنا جميعًا لما يحبه ويرضاه، وأن يجعل عملنا في رضاه، وأن يتقبل منا، وأن ينفعنا به في الدنيا والآخرة، اللهم آمين.

قبل أن نبدأ كنا ذكرنا يا إخوة في وقت سابق أن إدارة الجامع ترغب في أن يكون هناك لقاء خارج الجامع بين الطلاب وبين الأستاذ الذي يشرح.

وسيكون أيضًا بحضور أناس آخرين، فمن كان له اقتراح مثلًا أو أي أمر يتعلق بالدرس فيمكن أن يُطرح في ذلك اللقاء الخاص، لقاء أريحي، استراحة من الاستراحات القريبة، والإخوة حددوا اليوم الحادي عشر من الشهر القادم.

يعني في المغرب الدرس، واللقاء يكون بعد صلاة العشاء مباشرة، فلعل هذا يكون مناسبًا للجميع، ولا يتخلف منكم أحدٌ إلا بعذر -إن شاء الله-.

أما درسنا في هذه الليلة فهو في باب الاستثناء، باب جديد بدأ يتكلم عليه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن انتهى من الكلام على المفاعيل الخمسة: المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، والمفعول المطلق.

فبعد أن انتهى من الكلام على المفاعيل الخمسة، وكلها حكمها النصب، بدأ يذكر بعد ذلك منصوباتٍ أُخر، فذكر الاستثناء لأن المستثنى في أغلب أحواله حكمه النصب، ثم سيذكر بعد ذلك الحال والتميز، ليكمل الكلام على المنصوبات.

ثم بعد ذلك سنجده ينتقل إلى المجرورات، ويذكر المجرور بالحرف، ثم يذكر المجرور بالإضافة، فذكره لهذا الباب بعد الانتهاء من المفاعيل مناسبته ظاهرة.

باب الاستثناء لن نتمكن من شرحه كله في هذه الليلة، وسنأخذ ما يتعلق بالاستثناء بـ إلا، ونترك بقية الأبيات -إن شاء الله- في الدرس القادم.

نقرأ في البداية ما قاله إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

باب الاستثناء

٣١٦. مَا اسْتَثْنَتْ إلاَّ مَعْ تَمَام يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ نَفْي أَوْ كَنَفْي انْتُخِبْ

٣١٧. إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ ... وَعَنْ تَمِيم فِيْهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

٣١٨. وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْي قَدْ ... يَأْتِي وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

٣١٩. وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقُ إِلاَّ لِمَا ... بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ إلاَّ عُدِمَا

٣٢٠. وَأَلْغِ إِلاَّ ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلاَ ... تَمْرُرْ بِهِمْ إِلاَّ الْفَتَى إِلاَّ الْعَلاَ

٣٢١.وَإِنْ تُكَــرَّرْ لاَ لَتَوكِيْــدٍ فَمَــعْ تَفْرِيْـــغ التَّـــأْثِيْرَ بِالْعَامِـــلِ دَعْ
٣٢٢.فِـي وَاحِـدٍ مِمَّـا بِـإِلاَّ اسْـتُثْنِي وَلَـيْسَ عَـنْ نَصْـبِ سِـوَاهُ مُغْنِـي
٣٢٣.وَدُوْنَ تَفْرِيـــغ مَـــعَ التَّقَـــدّم نَصْـبَ الْجَمِيْع احْكُـمْ بِـهِ وَالْتَـزِم
٣٢٤.وَانْصِـبْ لِتَأْخِيْرٍ وَجِيء بِوَاحِدِ مِنْهَـا كَمَـا لَـوْ كَـانَ دُوْنَ زَائِـدِ
٣٢٥.كَلَـمْ يَفُـوا إِلاَّ امْـرُؤٌ إِلاَّ عَلِـي وَحُكْمُهَـا فِـي الْقَصْـدِ حُكْـمُ الأَوَّلِ

قبل أن نتكلم على شرح هذه الأبيات لابد أن نقف عند بعض مصطلحات هذا الباب، فباب الاستثناء له مصطلحات لابد أن تكون واضحة؛ **فالاستثناء له ثلاثة أركان**: المستثنى منه، وأداة الاستثناء، والمستثنى، كأن تقول: (جاء الضيوف إلا خالدًا)، فالضيوف: المستثنى منه، وإلا: أداة الاستثناء، وخالدًا: المستثنى.

فإذا تمت كل هذه الأركان في الجملة سمينا الاستثناء حينئذٍ: استثناءً تامًّا؛ أي تام الأركان، كالجملة السابقة، (جاء الضيوف إلا خالدًا)، جميع الأركان الثلاثة موجودة، إذًا فالاستثناء التام هو ما تمت فيه هذه الأركان.

فإن لم تُسبق جملة الاستثناء حينئذٍ لا بنفي ولا نهي ولا استفهام، سمينا هذا الاستثناء التام، سميناه: **تامًا موجبًا، أو تامًا مثبتًا**، كقولك: (جاء الضيوف إلا خالدًا)، فهو تام وموجب، مثبت.

وإن سُبق بنفيٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ سمينا الاستثناء التام حينئذٍ: **تامًا منفيًّا، أو تامًا غير موجب، أو تامًا غير مثبت**، المصطلحات واضحة، كأن تقول: (ما جاء الضيوف إلا خالدٌ)، أو تقول: (لا يذهب أحدٌ إلا خالدٌ) في الأولى نفي: (ما جاء الضيوف)، وفي الثانية نهي: (لا يذهب أحد إلا خالدٌ)، وفي الاستفهام تقول: (هل جاء الضيوف إلا خالدٌ).

فإن لم يُذكر المستثنى منه في جملة الاستثناء، سُمي الاستثناء حينئذٍ مفرغًا أو ناقصًا، كقولك: (ما قام إلا خالد)، أداة الاستثناء موجودة، والمستثنى موجود، لكن المستثنى منه غير موجود، غير مذكور، فيسمى ناقصًا؛ لأن الأركان نقصت، ويسمى مفرغًا لأن النقص هنا حدث بحذف المستثنى منه الذي يأتي في المعتاد في الوسط، (ما جاء الضيوف إلا خالدًا)، فإذا حذفنا الضيوف في الوسط: (ما جاء إلا خالد)، كأنه مفرغ.

ثم اعلم بعد ذلك أن المستثنى إذا كان من جنس المستثنى منه سمي استثناءً متصلة كالأمثلة السابقة، فقولك: (جاء الضيوف إلا خالدًا)، خالد من جنس الضيوف، من الضيوف حقيقةً.

وإذا كان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه سمي الاستثناء استثناءً منقطعًا، كقولك: (جاء القوم إلا حمارًا)، أو (جاء المسافرون إلا سيارةً)، أو (نام أصحاب البيت إلا عصفورًا)، ونحو ذلك، فهذه أهم المصطلحات التي لابد أن تكون واضحة قبل شرح هذا الباب.

أما أحكامه النحوية التي تضبط إعراب المستثنى؛ لأن الباب معقود لبيان إعراب المستثنى، ليس المستثنى منه ولا أداة الاستثناء، وإنما الكلام على إعراب المستثنى، يُرفع أو ينصب أو يُجر؟ هذا يختلف باختلاف أنواع الاستثناء.

فأنواع الاستثناء بناءً على ما سبق: إما أن يكون تامًا موجبًا، وإما أن يكون تامًا منفيًّا، وإما أن يكون مفرغًا.

- إما أن يكون تامًا موجبًا كقولك: (جاء الضيوف إلا خالدًا)، هذا تام مثبت.
- أو تام منفي: (ما جاء الضيوف إلا خالدًا).
- أو مفرغ: (ما جاء إلا خالد).

أما النوع الأول: وهو الاستثناء التام الموجب، فقد يكون متصلًا وقد يكون منقطعًا؛ والمتصل كـ(جاء القوم إلا محمدًا)، والمنقطع كـ(جاء القوم إلا سيارةً).

والتام المنفي أيضًا يقع متصلًا ومنقطعًا؛ فالمتصل كقولك: (ما جاء القوم إلا محمدٌ)، والمنقطع: (ما جاء القوم إلا سيارةٌ)، والمُفرَّغ كقولك: (ما جاء إلا محمد)، هذا لا يدخل فيه اتصالٌ ولا انقطاع؛ لأن المستثنى منه غير مذكور أصلًا لكي تقول إن المستثنى من جنسه أو ليس من جنسه، فهذا لا يُتصور فيه أن يكون متصلًا ولا منقطعًا.

نبدأ بالنوع الأول وهو: الاستثناء التام الموجب، ما حكم المستثنى فيه؟ ما فيه تفاصيل ولا فيه خلاف، المستثنى حكمه النصب، في هذا النوع، في التام المثبت، في التام الموجب، المستثنى حكمه النصب في كل الأحوال، في كل الأساليب، حكمه النصب.

في كل الأحوال يعني: لو كان متصلًا (جاء القوم إلا محمدًا)، أو كان منقطعًا: (جاء القوم إلا حمارًا).

لو تأخر، كالأمثلة السابقة: (جاء القوم إلا محمدًا) أو تقدم على المستثنى منه كأن تقول: (جاء إلا محمدًا القوم، جاء إلا خالدًا الضيوف)، يمكن أن تقدم المستثنى مع الأداة، فالحكم حكم المستثنى **واجب النصب في كل ذلك،** سواء كان المستثنى منه مرفوعًا، كـ(قام القوم إلا محمدًا)، أو كان منصوبًا كـ(أكرمت القوم إلا محمدًا)، أو كان مجرورًا كـ(سلمت على القوم إلا محمدًا).

المستثنى في كل ذلك منصوب، ويقال في إعرابه: مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وإن شئت: منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه الفتحة.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول الأبيات: **مَا اسْتَثْنَتْ إلاَّ مَعْ تَمَامٍ**

يَنْتَصِبْ، فأطلق الحكم.

قال: مع تمامٍ، ما قال مع تمام وإثبات، ونحن قلنا إنه أراد بهذا الشطر: التام المثبت؛ لأنه في الشطر الثاني قيد بالنفي، فقال: **وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ** ثم أتى بحكم النفي، وما أشبه النفي، إذًا فيريد بهذا الشطر حينئذٍ ما ليس منفيًّا ولا شبيهًا بالنفي، يعني المثبت أو الموجب، فهذا هو النوع الأول من الاستثناء، وهذا هو حكم المستثنى فيه.

النوع الثاني من أنواع الاستثناء: سننتقل إلا الاستثناء **المُفرَّغ**، ننتقل إليه لأن حكمه سهل وواضح، ما فيه تفاصيل، الاستثناء المُفرَّغ أيضًا ليس فيه تفاصيل ولا خلاف، فالمستثنى فيه يُعرب بحسب ما قبل إلا، يُعرب بحسب العوامل التي قبل إلا، يعني تعرب كما لو أن إلا غير موجودة، وابن مالك يقول: **كَمَا لَوْ إِلاَّ عُدِمَا**.

فلو قلنا مثلًا: (ما قام إلا زيدٌ)، كقولك: (قام زيدٌ أو ما قم زيدٌ)، إذًا فقام: فعل وزيدٌ: فاعل، وإلا حينئذٍ نقول: أداة استثناء ملغاة؛ لأنها في الحقيقة لا تدل هنا على استثناء، ليست كالاستثناء التام في (ما جاء الضيوف إلا خالدًا)، فإلا هنا استثنت خالد من الضيوف.

لكن (ما جاء إلا محمد)، نقول إن الاستثناء ليس على حقيقته، وإن كان النحويون يذكرونه في باب الاستثناء، لكنه في الحقيقة ليس من باب الاستثناء، وإنما هو من باب الحصر، ويسميه البلاغيون: القصر، هذا في الحقيقة أسلوب حصر وأسلوب قصر، يعني بدل ما تقوم: (قام محمدٌ)، تسند القيام إلا محمد، تريد أن تحصر فتقول: (ما قام إلا محمد)، فالمعنى واحد بالمعنى الإجمالي، وهو إسناد القيام إلا محمد، لكن هنا إلا أفادت الحصر أو القصر.

ولو قلت: (ما أكرمت إلا محمدًا)، كأنك قلت: (أكرمت محمدًا)، إذًا مفعولٌ

به منصوب، ولو قلنا: (ما مررت إلا بمحمدٍ)، فكقولك: (مررت بمحمدٍ)، نعم.

الطالب: (@٠٠:١٩:٣٢)

الشيخ: نعم، حصَر، كيف؟

الطالب: (@٠٠:١٩:٤٣)

الشيخ: هو الحصر فيه معنى الاستثناء، إذا قلت: (ما نجح إلا محمدٌ)، معنى ذلك أنك حصرت النجاح في محمد، فإذا حصرت النجاح في محمد، يعني معنى ذلك أن غيره لم ينجح، يعني ما نجح الطلاب إلا محمد.

ولو قلنا: (ما جاء زيدٌ إلا خائفًا)، ما إعراب خائفًا؟

الطالب:(٠٠:٢٠:١٩)

الشيخ: حال، كقولك: (جاء زيدٌ خائفًا)، ولو قلت: (ما جاء زيدٌ إلا طلبًا للعلم)، فطلبًا مفعول لأجله، كقولك: (جاء زيدٌ طلبًا للعلم)، ولو قلت: (ما سافرت إلا يوم الخميس)، فيوم الخميس: ظرف زمان، أو (ما جلست إلا أمامك)، فأمامك ظرف مكان، وهكذا.

ولو قلنا يا إخوان (ما ضربته إلا ضربًا خفيفًا)، فضربًا: مفعول مطلق.

ثم اعلم أن الاستثناء المُفرَّغ لا يكون إلا بعد النفي أو النهي أو الاستفهام، يعني لا يكون في الإيجاب، لا يكون في الإثبات، يكون في النفي كالأمثلة السابقة كلها، جعلتها على مثال النفي، ما جاء إلا محمد، ما أكرمت إلا محمدًا، وتكون بعد النهي، كقولك: (لا يقم إلا محمدٌ، ولا يذهب إلا محمدٌ)، وبعد الاستفهام كقولك، لا يكون الاستفهام إلا إنكاريًّا، كأن تقول: (هل يُهلك إلا القوم الفاسقون؟ هل يُضرب إلا المهملُ؟)، استفهام هنا استفهام إنكاري أو توبيخي،

يعني لا يأتي على الاستفهام الحقيق.

قال تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران:١٤٤]، هي محمدٌ رسولٌ، مبتدأ وخبر، ثم دخلت هنا إلا للحصر فقيل: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران:١٤٤]، فالإعراب لا يتغير، محمدٌ: مبتدأ، ورسولٌ: خبر، وإلا: أداة استثناء ملغاة، وما: حرف نفي.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء:١٧١]، لا: ناهية جازمة، تقولوا: مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، والفاعل واو الجماعة، وأين مفعوله؟ الحق، وإلا: أداة استثناء ملغاة.

وتقول: (لا قرأتُ إلا خاشعًا)، هنا مفرغ أو تام؟ مفرغ، ومسبوق بماذا؟ (لا قرأت إلا خاشعًا) نفي أو نهي؟ نفي، نعم، وإعراب خاشعًا؟ حال.

وقال تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف:٣٥]، أي يُهلك القوم الفاسقون، فيُهلك: مضارع مبني للمجهول، والقوم: نائب فاعل، والفاسقون: صفة، وإلا: أداة استثناء ملغاة.

إذًا فقررنا أن الاستثناء المُفرَّغ لا يكون في الإثبات والإيجاب، وإنما يكون بعد النفي أو النهي أو الاستفهام، فإن قلت: فماذا تفعل في قوله جل جلاله: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة:٣٢]؟ أن: هذه المصدرية الناصبة، مصدرية يعني ينسبك منها مصدر، فتأويل الآية، معنى الآية: يأبى الله إلا إتمام نوره، إتمام هذا مفعول به، يأبى الله إلا إتمام، وإلا: أداة استثناء ملغاة.

والجملة هنا مسبوقة بنفي أو نهي أو استفهام أم أنها إثبات وإيجاب؟ يأبى، ما قال: لا يأبى، أو هل يأبى، الفعل هنا في ظاهره أنه مثبت، موجب، ليس منفيًّا ولا

منهيًّا عنه، ولا مستفهمًا عنه.

فالجواب عن ذلك أن النحويين اختلفوا في نحو ذلك على قولين:

فقال كثير منهم: إن المعنى هنا على النفي، فمعنى يأبى: لا يريد، والمعنى والله أعلم: لا يريد الله إلا أن يتم وره، لا يريد الله إلا إتمام نوره، وعلى هذا القول فإن الحكم سينطبق على الفعل يأبى، وعلى ما في معناه مما يدل على الإباء، كأبى ورفض ومنع، ونحو ذلك، فتقول: (يأبى محمد إلا الجلوسَ، ورفض المدير إلا التوقيعَ، ورفض زيدٌ إلا السفرَ)، وهكذا.

ففي مثل هذه الأساليب لا إشكال في جوازها، من حيث الجواز لا إشكال في جوازها، وكلها تتأول على مثل هذا التأويل الذي قيل في الآية، يأبى، يأبى يعني لا يريد، وهكذا.

وقال آخرون: كابن الحاجب، وابن الحاجب من النحويين المحققين الذين يُنظر إلى أقوالهم، فهو إمام كبير في النحو، وله كتاب من أعظم كتب النحو وأشهرها وهو كتاب [الكافية في النحو]، وله في الصرف: [الشافية في الصرف]، وهما من أعظم كتب النحو، ولهما من الشروح ما لا يُحصى، وهو مع ذلك عالم أيضًا في أصول الفقه، وله [مختصر ابن الحاجب] أيضًا المشهور في الأصول، يعني إنسان عالِم، ليس قوله كقول غيره.

قال هؤلاء -قلنا كابن الحاجب- قال: يجوز التفريغ، يعني الاستثناء المُفرَّغ، يجوز الاستثناء المُفرَّغ الموجب إذا حصلت به فائدة، ولا يجوز إذا لم تحصل به فائدة، فإذا كان الكلام يدور حول عمدة، يعيني مبتدأ أو خبر أو فاعل، فهنا لا يمك أن يكون للكلام معنىً، مع التفريغ، يعني ما يجوز أن تقول: جاء إلا محمدٌ، ما يمكن، الكلام ليس له معنى، جاء إلا محمد؛ لأن محمد فاعل، هنا ما تتصور

الفائدة.

لكن متى تتصور الفائدة؟ إذا كان ما بعد إلا فضلة، يعني ليس مبتدأً ولا خبرًا ولا فاعلًا، هنا قد تتصور الفائدة، فننظر، إن حصلت فائدة فيُقبل كما قيس على هذه الآية، وكقولك –هذا مثال ابن الحاجب- يقول: (قرأت إلا يوم الجمعة)، ممكن أن تقول: (قرأت إلا يوم الجمعة)، فهنا الكلام له فائدة، مع أن الاستثناء مفرغ، لم تستثنِ يوم الجمعة من أيام سابقة، والمعنى واضح ومعروف، فهنا يصح عنده الاستثناء.

الطالب: (@٠٠:٣٠:٤٧)

الشيخ: نعم، ابن الحاجب، إذا كان بمعنى الإباء فهذا قول الجمهور، يقيسونها على الآية، الآن ابن الحاجب مثّل بـ قرأ، قرأت إلا يوم الجمعة، قرأت ليس بمعنى الإباء، بمعنى الفعل والقصد، نعم.

الطالب:(@٠٠:٣١:١٢)

الشيخ: إذا كانت بمعنى لكن، فالاستثناء منقطع، المنقطع بمعنى لكن، أما المتصل فهو الذي المستثنى منه يتبع في المعنى المستثنى، المستثنى يتبع المستثنى منه، يعني من جنسه.

الطالب:(@٠٠:٣١:٣٩)

الشيخ: لا، كيف، المُفرَّغ لا، المُفرَّغ أداة الاستفهام ملغاة، ليست بمعنى لكن، وليست بمعنى الاستثناء الحقيقي، مفرّغ.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ يُفَـــرَّغْ سَــــابِقُ إِلاَّ لِمَـــا ... بَعْـدُ يَكُـــنْ كَمَـا لَـوْ إِلاَّ عُـدِمَا

يقول: سابق إلا، العامل الذي يسبق إلا، يأتي قبل إلا، إذا فُرغ للعمل لما بعدها، كيف يُفرغ للعمل لما بعدها؟ بأن لا يُذكر المستثنى منه، فكيف يكون الإعراب؟ يقول: كَمَا لَوْ إلاَّ عُدِمَا، تجعل ما بعد إلا معمولًا لما قبلها، فهذا ما يتعلق بالاستثناء المُفرَّغ، فانتهينا الآن من نوعين من أنواع الاستثناء؛ الاستثناء التام الموجب، والاستثناء المُفرَّغ، نعم.

الطالب:(@٠٠:٣٢:٤٧)

الشيخ: لا إله إلا الله، هذا ليس بالاستثناء المُفرَّغ، هذا في الاستثناء التام المنفي، وسبق أن تعرضنا للمسألة وأعربناها بالتفصيل عندما تكلمنا على باب لا النافية للجنس، وقلنا إن لفظ الجلالة هنا مستثنى من الضمير المستتر في الخبر، يعني لا إله معبودٌ إلا الله، فمعبودٌ هذا خبر، ومعبود مفعول، لا بد أن يستتر فيه الضمير، يعني لا إله معبودٌ هو، فلفظ الجلالة مستثنى من هذا الضمير، هذا قول الجمهور، وذكرنا في المسألة أيضًا ثلاثة أقوال غير ذلك، نعم.

الطالب:(@٠٠:٣٣:٤٣)

الشيخ: تُعرب ماذا؟

الطالب:(@٠٠:٣٣:٤٦)

الشيخ: وأنت لم تُصرح بأحد، تقصد في المُفرَّغ؟ في: ما جاء إلا محمدٌ؟

الطالب:(@٠٠:٣٤:٠٠)

الشيخ: لا، هنا يمكن أن تدعي ذلك، أو نقول: نتكلف ذلك، لو جاءت اللغة على هذا الأمر، لو جاءت اللغة على هذا الأمر لقلنا إن العرب تراعي هنا مستثنى منه محذوفًا، لكن إذا جاءت اللغة على أن إلا هنا ملغاة وغير معتبرة، وما بعدها يُعرب بحسب ما قبلها، فيقولون: (ما جاء إلا زيدٌ)، ولا يقولون: (ما جاء إلا

زيدًا)، نحن حينئذٍ نقول: لأنهم لا يعتبرون بالمستثنى منه المحذوف، وإنه كان فيه مستثنى منه حُذف، لكن ما يأخذون به، هذه لغة العرب، كذا لغة العرب.

فإن قلت: هل يجوز أن ننصب في نحو ذلك، ونقدر مستثنى منه محذوفًا؟ فنقول: أما في اللغة فلم يرد السماع بذلك، أما من حيث القياس فالجمهور يمنعونه، وبعض العلماء كالكسائي يجيزه، لكن دائمًا في الأمور التي ما جاء فيها سماع ينبغي ألا نتجاوز المسموع، نعم.

الطالب:(@٠٠:٣٥:٣٠)

الشيخ: لا إله معبودٌ بحقٍّ، بحقٍّ هذا متعلق بمعبود، أو لا معبود حقيقٌ، حقيقٌ بالعبادة، لا معبود حقيقٌ يقصدون بذلك حقيقي؟ أو حقيق بالعبادة يعني مستحق للعبادة وهؤلاء غير حقيقيين؟

الطالب:(@٠٠:٣٦:١٠)

الشيخ: على كل نعم، لا شك أن التقدير الصحيح في كلمة التوحيد يعني لا إله معبودٌ بحقٍّ إلا الله، لأن هناك معبودات أخرى، نعم.

الطالب:(@٠٠:٣٦:٢١)

الشيخ: فلهذا يقيدونه بحقٍّ، لا إله معبودٌ بحقٍّ.

الطالب:(@٠٠:٣٦:٣٧)

الشيخ: ماشي، لا إله حقٌّ، لكن كلمة الإله ليس كل إله معبودًا، هناك آلهة باطلة لا تُعبد، فإذا قلت لا إله معبودٌ، فهنا لا يصح الخبر.

الطالب:(@٠٠:٣٧:٠١)

الشيخ: نعم، هناك آلهة غير معبودة، ويقول: لا ما يصح أن نقول معبود لأن إله

يعني معبود، نقول: فيه آلهة معبودة وآلهة غير معبودة، فهنا لا يصح الخبر.

الطالب:(@١٤:٣٧:٠٠)

الشيخ: هواك، هل تعبد أنت هواك؟ هناك من يعبد هواه.

الطالب:(@٢٣:٣٧:٠٠)

الشيخ: هل هناك آلهة غير معبودة؟ هناك آلهة باطلة غير معبودة من أهل الحق، إذًا فهناك آلهة معبودة وآلهة غير معبودة، لكن الإله الحق المستحق للعبادة هو واحد، وهو الله عَزَّوَجَلَّ، ولهذا سُميت في القرآن آلهة، كل ما يُعبد فهو إله، إله يعني معبود، مألوه، نعم.

الطالب:(@٠١:٣٨:٠٠)

الشيخ: لا، نحن لفظ الجلالة، هذا الذي سيأتي في النوع الثالث، إذا كان الاستثناء تامًّا منفيًّا فلك النصب على الاستثناء، ولك الإتباع على البدلية، الوجهان جائزان هناك، إلا في كلمة التوحيد، لم يرد فيها إلا الإتباع بالبدلية.

الطالب:(@٢٨:٣٨:٠٠)

الشيخ: لا، مُبدل من الضمير، مُبدل من ذلك الضمير المستتر الخبر، لا إله إلا الله، لفظ الجلالة بدل من ذلك الضمير المستتر في معبودٌ، لا إله معبودٌ هو بحقٍّ إلا اللهُ، اللهُ هذا بدل من الضمير المستتر في هو، في محل ماذا؟

الطالب:(@٥٩:٣٨:٠٠)

الشيخ: محل ماذا؟ محل أي كلمة؟ أنت تقول محل، محل إله؟ الضمير؟

الطالب:(٠٧:٣٩:٠٠)

الشيخ: تعرف المراد بالمحل؟ المحل يعني أن الكلمة لها إعراب لفظي ولها

إعراب محلي، هذا المراد بالمحل، ما تقول على المحل إلا إذا كان لها إعراب لفظي ومحلي، فحينئذٍ يمكن أن تراعي المحل ويمكن أن تراعي اللفظ، أما الضمير الذي فيه، معبودٌ هو، هذا ضمير رفع ما فيه...

الطالب:(@٠٠:٣٩:٤٠)

الشيخ: (@٠٠:٣٩:٤٥) من حيث... تقول لفظ الجلالة، لا يقولون: الله بدل، يقولون: لفظ الجلالة بدل من ذلك الضمير، لأن النحويين لا يتعاملون إلا مع الألفاظ، ولا يتعاملون مع المعاني، نعم.

الطالب:(@٠٠:٤٠:٠٤)

الشيخ: الإعراب هو المعنى.

الطالب:(@٠٠:٤٠:١٤)

الشيخ: نعم، الإعراب وليد المعنى.

الطالب:(@٠٠:٤٠:٢٧)

الشيخ: النحوي عندما يتكلم، إنما يريد تلك الألفاظ، فإذا قال مثلًا: محمدٌ في جاء محمدٌ فاعل، يريد أن هذا الاسم (الميم والحاء والميم والدال) هذا الاسم يدل على من فعل الفعل، مثلًا يقولون: جاء محمدٌ، جاء: فعل ماض، ومحمد: فاعل، من الذي فعل المجيء؟ الميم والحاء والميم والدال أم ذلك الرجل الذي يسمى بمحمد؟ أين الفاعل الحقيقي؟ ذلك الرجل، ومع ذلك النحوي يقول: محمد فاعل، يعني الميم والحاء والميم والدال؛ لأن الفاعل عند النحويين هو اسم يدل على من فعل الفعل، نعم.

الطالب:(@٠٠:٤١:٢١)

الشيخ: بدلًا من الضمير الذي في حق، لا معبود حقٌّ هو؛ لأن حق هنا سيكون مصدر بمعنى المشتق، يعني: لا معبود محقوقٌ، فهو أيضًا يتحمل الضمير، ما الذي يتحمل الضمير؟ هو الفعل وما يعمل عمله، والذي يعمل عمله: الوصف والمصدر، فهو يتحمل ضمير، فيه ضمير، نعم.

الطالب:(@٠٦:٤٢:٠٠)

أنا ما أتيت بإعراب كلمة التوحيد؛ لأنها فصلنا الكلام فيها في باب لا النافية، فما أرى إعادة الكلام عليه.

ننتقل إلى النوع الثالث من أنواع الاستثناء وهو: التام المنفي.

التام المنفي هو الذي فيه تفصيل، يحتاج إلى شيء من الانتباه أكثر من النوعين السابقين، ليس فيهما تفصيل.

التام المنفي إذا كان متصلًا فلك في المستثنى الوجهان؛ أي النصب على الاستثناء، والإتباع على البدلية، والإتباع هو المختار، فتقول: (ما جاء الضيوف إلا خالدٌ وخالدًا)، ما: نافية، جاء: فعل ماض، الضيوف: فاعل، إلا: أداة استثناء، خالدٌ: بدل من المستثنى منه مرفوع مثله، ولك أن تقول: إلا خالدًا، فمستثنى منصوب، والمختار: الإتباع على البدلية، يعني أكثر ما جاء من الشواهد في هذا الأسلوب جاء على الإتباع، وجاءت شواهد أخرى أقل منها على النصب.

وتقول: (ما سلمت على أحدٍ إلا خالدٍ وخالدًا)، إلا خالدٍ: هذا بدل من أحدًا، إلا خالدًا: هذا منصوب على الاستثناء.

فإذا قلت: (ما أكرمت الضيوف إلا خالدًا)، فلك في: خالدًا، النصب إما بدل من الضيوف المفعول به، أو النصب على الاستثناء.

إذًا فإذا كان الاستثناء التام المنفي كان متصلًا فلك الوجهان، إذا قلنا الوجهان

فنريد النصب على الاستثناء والإتباع على البدلية، إلا أن المختار هنا: الإتباع على البدلية، وقال الكوفيون: إن الإتباع هنا من باب عطف النسق، وليس من البدلية؛ لأن إلا عندهم في هذا الأسلوب من حروف النسق، يعني من حروف العطف.

هم يزيدون في حروف العطف المشهورة (الواو والفاء وثم وأو) يزيدون حروفًا أُخر لا يوافقهم عليها البصريون، منها: إلا في الاستثناء التام المنفي عند الإتباع، يقولون: هذا حرف عطف، إذًا فإذا قلت: (ما جاء الضيوف إلا خالدٌ)، فخالدٌ عند البصريين بدل، وعند الكوفيين: معطوف على الضيوف، وإلا هو حرف العطف عندهم، هذا إذا كان الاستثناء متصلًا.

أما إذا كان منقطعًا، كقولك: (ما جاء القوم إلا سيارةً)، أو (ما نام أصحاب البيت إلا عصفورًا)، فالحجازيون يوجبون النصب، والتميميون يجوّزون الوجهين، والمختار عندهم النصب، فإذا قلنا مثلًا: (ما سافر المسافرون إلا سيارةً)، فالاستثناء تام منفي منقطع، **فالحجازيون** يوجبون النصب على كل حال، (ما سافر المسافرون إلا سيارة، وما جاء القوم إلا حمارًا).

والتميميون يجيزون الوجهين؛ أي النصب على الاستثناء والإتباع، والمختار عندهم النصب، فيقولون: ما جاء القوم إلا حمارًا، هذا المختار، ويجوزون: (ما جاء القوم إلا حمارٌ) على الإتباع، إما بدل أو عطف.

المختار يعني الأكثر عندهم في الأسلوب، في الاستعمال، المختار عندهم النصب.

أما إذا نُصب فالأمر فيه واضح ولا إشكال.

وأما إذا أُتبع سواء قلنا بدل أو قلنا عطف، طيب بدل ماذا؟ بعض من كل، على التجوّز.

الطالب:(@٢٢:٤٨:٠٠)

الشيخ: لا، القوم يطلق على الناس فقط، الحمار ليس من القوم، لو كان من القوم لكان الاستثناء متصلًا، قال بعضهم: بدل بعض من كل على التوسع، وقال بعضهم: بدل غلط لا يهمنا ذلك الآن.

ومن ذلك قول عامر بن الحارث يقول:

وبلـــدةٍ لـــيس بهـــا أنـــيسُ إلا اليعـــافير وإلا العـــيسُ

وبلدةٍ: بلدة مجرورة، ما الذي جرها؟ هذه رُب المحذوفة، ورب بلدة ليس بها أنيسُ إلا اليعافير، اليعافير: جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية، يعني البقرة الوحشية الصغيرة تسمى يعفور، تُجمع يعافير، والعيس: معروف العيس، جمع عيساء، والعيساء هي الإبل البيض المخلوطة بصفرة، بعض الإبل تكون بيضاء وفيها شيء من الصفرة فتسمى عيسًا.

ليس بها أنيس إلا اليعافير، الاستثناء تام، أركانه الثلاثة موجودة، ومنفي، ما أداة النفي عندنا؟ ليس، متصل أم منقطع؟ هل البقر والإبل من الأنيس الذي يؤنَس بهم؟ لا، يريد بالأنيس الإنسان الذي يؤانسه، وهو في القصيدة إنما يريد بذلك أيضًا أشد من عموم الناس، وإنما يريد حبيبته أو محبوبته، كأنه قال: وبلدة ليس بها أنيس لكن اليعافير، البقر والإبل فيها، لا يريد أني آنس بهم، لا، يقول: بلدة ليس فيها أنيس، لكن فيها بقر وإبل، فكذا يكون الاستثناء المنقطع.

فاليعافير هنا استثناء منقطع، فكان المختار فيه: النصب، ولكنه أتى على الوجه الآخر غير المختار، فرفع، ليس بها أنيسٌ، هذه ليس، أين اسمها وخبرها؟ أما اسمها المرفوع فأنيسٌ، وأما خبرها ف: بها، ليس أنيسٌ بها، واليعافير بدل من أنيسٌ، ولو أتى على المختار لقال: إلا اليعافيرَ، ولو كان الشاعر حجازيًّا لم يقل إلا

اليعافيرَ.

وهذا هو قول ابن مالك، أقصد ما شرحناه في التام المنفي على هذا التفصيل بين الاستثناء المتصل والمنقطع، هذا هو قول ابن مالك:

وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيْهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

فقوله: وبعد نفي أو كنفيٍ، يريد التام المنفي، وقوله: انتخب إتباع ما اتصل، انتُخب، معنى ذلك أن الوجهين جائزان، إلا أن المنتخب أي المختار هو الإتباع، انتُخب إتباع ما اتصل، يعني المتصل.

ثم تكلم على الاستثناء المنقطع فقال: **وانصب ما انقطع**، هنا أمر، يعني أن النصب واجب، **وَعَنْ تَمِيمٍ فِيْهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ**، إذًا فالوجوب الذي ذكره قبل قليل هو عند غير تميم، يريد الحجازيين، أما تميم ففيه إبدال وقع، يعني أن الأكثر عندهم والمختار النصب، وجاء فيه الإتباع.

ثم ننظر... وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النمل:٦٥]، هذه سببت مشكلة كبيرة عند بعض الفرق، بسبب أحكام الاستثناء، ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ﴾ [النمل:٦٥]، يقول: لا يعلم من في السموات، مَن موصولة، من في السموات، بمعنى الذين، لا يعلم الذين في السماوات والذين في الأرض الغيب إلا الله، فاستثنى، الاستثناء هنا متصل، أم منقطع؟

الاستثناء أولًا تام أم غير تام؟

الطالب:(@٠٠:٥٤:٥٣)

الشيخ: تام، إذًا كان موجود المستثنى منه وأداة الاستثناء والمستثنى، وهو تام منفي، لقوله: ﴿لَّا يَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة:١٣]، فإن كان متصلًا، لو قلنا إنه متصل، إن كان متصلًا فالواجب عند الحجازيين: النصب، والقرآن أكثره ومعظمه نزل على لغة الحجازيين، ولا يُصرف عن لغة الحجازيين إلا لقرينة أو دليل، نعم فيه بعض الآيات وبعض القراءات جاءت على غير لغة قريش، لغة الحجازيين، لكن الأصل فيه أن القرآن نزل على لغة قريش.

لكن الآية ماذا تقول؟ إلا اللهَ أم إلا اللهُ؟ اللهُ باتفاق القرآن، لا السبعة ولا العشرة، وحتى الشواذ، ما أعرف أنا فيها إلا اللهَ حتى في الشواذ، كلها جاءت باتفاق: إلا اللهُ، معنى ذلك أن الاستثناء منقطع أم غير منقطع؟ لو كان منقطع لانتصب.

قلنا متصل، هل الله عَزَّوَجَلَّ داخل في قوله: الذين في السموات وفي الأرض؟ في السموات، في السماء، هل الله عَزَّوَجَلَّ يدخل في قولنا: الذين في السماء؟

الطالب:(@٠٠:٥٦:٢٩)

الشيخ: أين الله؟

الطالب:(@٠٠:٥٦:٣٤)

الشيخ: في السماء، دعونا نقف عند ألفاظ القرآن، في السماء في السماوات، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]، «ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء»، إذًا فالله عَزَّوَجَلَّ داخل في قوله: ﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [آل عمران:٨٣]، أم ليس بداخل؟ داخل، ومنقطع أم متصل؟ متصل.

نعود إلى أحكام النحويين، ماذا قالوا في المتصل هنا؟ قالوا: يجوز لك فيه

الوجهان، النصب والإتباع، والمختار: الإتباع، وقد جاءت الآية على المختار، يعني الآية هنا جاءت على ما قرره النحويون تمامًا.

بعض الفرق التي تنفي هذا عن الله عَزَّوَجَلَّ أن الله في السماء، صارت في مشكلة مع الآية، ولهم تأويلات بعيدة وقريبة في ذلك، فبعضهم كالزمخشري قال: إن الآية جاءت على لغة تميم القليلة، التي ذكرناها قبل قليل، يقول: إن الاستثناء منقطع، نقول له: الحجازيين يوجبون النصب، والقرآن جاء على لغة الحجازيين، يقول: لا، هذه الآية جاءت على لغة التميميين، وعلى لغة التميميين، وعلى لغة التميميين الكثرة أم القليلة؟ القليلة.

ومع ذلك رد جماهير المعربين ممن يقول بهذا القول، أي قول الزمخشري ونحوه، ردوا هذا الإعراب، قالوا: لا يصح أن نفسر القرآن على اللغة القليلة لغير الحجازيين، ثم صاروا يتكلفون أوجهًا أخرى في إعراب هذه الآية.

ثم قال بعد ذلك ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ ... يَأْتِي وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

تكلم في هذا البيت على حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه، فيجوز أن تؤخره فتقول: جاء الضيوف إلا خالدًا، ويجوز أن تقدمه إذا قصدت به التقديم ومزيد الاهتمام فتقول: جاء إلا خالدًا الضيوف، فحكمه حينئذٍ جواز الوجهين فيه.

والنصب المختار، إذا تقدم فحكمه جواز الوجهين فيه، والمختار النصب، يعني هذه اللغة الفصحى، اللغة الكُثرى، لكن جاء في بعض الشواهد القليلة: الإتباع.

فنقول: يجوز فيه الوجهان، والمختار: النصب، تقول: (ما جاء إلا خالدًا الضيوف)، هذه اللغة الفصحى الكثرى، ولك أن تقول: (ما جاء إلا خالدٌ

الضيوف)، فترفع.

كيف يكون الإعراب؟ هذا السؤال، نُعرب:

النصب (اللغة الفصحى): (ما جاء إلا خالدًا الضيوف)، فجاء: فعل، والضيوف: فاعل، وإلا: أداة استثناء، وخالدًا: منصوب على الاستثناء، فالجملة هنا حقيقتها وأصلها الاستثناء التام، ثم قدمت المستثنى مع الأداة.

يعني على هذه اللغة الفصحى، الأصل في قولك: (جاء إلا خالدًا الضيوف)، الأصل: (جاء الضيوف إلا خالدًا)، ثم أخذت إلا خالدًا وقدمتها بسبب شدة الاهتمام بها، فالإعراب ما يتغير، إلا أن المعنى هو الذي يتغير، يعني صار اهتمامك بالمستثنى أكثر من اهتمامك بالمستثنى منه.

أما الوجه الثاني وهو: (ما جاء إلا خالدٌ الضيوف)، فجاء: فعل، وخالدٌ: هو الفاعل، (ما جاء إلا خالدٌ الضيوف)، خالدٌ هو الفاعل، والضيوف: بدل من خالد، **هنا عدة أسئلة:**

حقيقة الاستثناء هنا على هذا الإعراب، على هذه اللغة القليلة، حقيقة الاستثناء هنا تام أم مفرغ؟ في قولك: (ما جاء إلا خالدٌ الضيوف)، فخالدٌ هو الفاعل، فأعربتها إعراب المُفرَّغ، كأنك قلت: جاء خالد، ثم أبدلت من الفاعل، جعلت الضيوف بدلًا من خالد، فهنا أعربتها وعاملتها معاملة المُفرَّغ.

قلنا: المتكلم عندما يقول: (ما جاء إلا خالدٌ الضيوف)، حقيقة كلامه، الكلام الذي قصده، الذي أراد أن يقوله أن يبني كلامه على الاستثناء المُفرَّغ، أراد أن يقول لك: (ما جاء إلا خالد)، ثم بدا له أن يكمل فقال: (الضيوف).

أما على اللغة السابقة الفصحى، فالمتكلم إنما بنى كلامه على الاستثناء التام، أراد أن يقول لك: (ما جاء الضيوف إلا خالدٌ)، ثم قدم المستثنى لمزيد الاهتمام

به.

السؤال الثاني: إن قلنا إن الضيوف بدل من خالد في (ما جاء إلا خالد الضيوف)، قلنا بدل، من أي أنواع البدل؟ نعم.

الطالب:(@٠١:٠٤:١٤)

الشيخ: قال بعضهم: إنه بدل كل من كل، وقال بعضهم: بل بدل كل من بعض، على القلب، يجعلون هذا من بدل البعض من كل على القلب، بل إن بعض النحويين يثبت أصلًا بدل الكل من البعض في بعض الأساليب، وإن كان جمهور النحويين ينفون هذا النوع، ما فيه، يا بدل كل من كل أو بعض من كل.

قال بعضهم: فيه بدل كل من بعض، واستشهدوا ببعض الشواهد كقوله:

رحم الله أعظمًا دفنوها بسجستانَ طلحةَ الطلحاتِ

فأبدل طلحة من الأعظُم، مع أن طلحة كل، والأعظُم قليلة، وآية أنا الآن لا تحضرني، لكن لعلها تحضركم، أبدل جنات من جنة، أنا ما حضرت المسألة هذه أصلًا، لكن عرضت لي وأنا أعرض الآن.

لكن على كل حال قيل إن البدل هنا بعض من كل على القلب، يسمونه على القلب.

الطالب:(@٠١:٠٥:٣٠)

الشيخ: لا، جنة ثم قال: جنات، جنة عدن، ثم قال جنات، قال الكميت بن زيد –شاعر أموي مشهور معروف– قال:

فَمَالِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ومَالِي إلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

أراد أن يقول: ما لي شيعة إلا آل أحمد، يعني النبي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وأراد أن

يقول: ما لي مذهب إلا مذهب الحق، استثناء تام منفي، إلا أنه قدم المستثنى فقال:

فَمَــــالِيَ إِلاَّ آلَ أَحْمَــــدَ شِــــيعَةٌ   ومَــالِي إِلاَّ مَــذْهَبَ الْحَــقِّ مَــذْهَبُ

فإذا أعدنا الكلام إلا أصله: ما لي شيعة إلا آل أحمد، ما إعراب ما لي شيعةٌ؟ ما: نافية، لي شيعةٌ، لي: خبر، وشيعةٌ: مبتدأ، إلا: أداة استثناء، آل: مستثنى منصوب، وهو مضاف وأحمد مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف، ثم إن الشاعر قدم المستثنى مع الأداة لمزيد الاهتمام، هنا لا شك لمزيد الاهتمام.

ثم قال: وما لي إلا مذهب الحق مذهبُ، فعل به ما فعل بالشطر الأول، وقد أتى البيت هذا على المختار أم على القليل؟ جاء على المختار، فنصب.

أما حسان بن ثابت رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فقال -يعني النبي عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ قال:

فَــــإِنَّهُمُ يَرْجُــــونَ مِنْــــهُ شَــــفَاعَةً   إِذَا لَــمْ يَكُــنْ إِلاَّ النَّبِيُّــونَ شَــافِعُ

يكن، هذه كان التامة التي بمعنى يوجد، ليست الناقصة، والنبيون فاعلها، (إذا لم يكن إلا النبيون)، ثم قال: (شافعُ) فرفع بدل من النبيون، ولو جاء بها على الكثير المختار لكان يقول: (إذا لم يكن إلا النبيين شافعُ)، يعني: إذا لم يكن شافعٌ إلا النبيين.

فإن قلت لي: ما حكم المستثنى إذا تقدم (التام الموجب)؟ كل كلامنا وأمثلتنا الآن على التام المنفي، طيب ما حكم المستثنى إذا تقدم في التام الموجب؟

الجواب على ذلك: سبق أن قلنا: إن حكمه دائمًا النصب في كل حالاته، ومن تلك الحالات إذا تقدم فيجب فيه النصب، ليس فيه إلا النصب، ثم أخذ ابن مالك رَحِمَهُٱللَّهُ بعد ذلك يتكلم على أحكام إلا إذا تكررت، إلا قد تتكرر في الكلام، فتقول مثلًا: (ما جاء الضيوف إلا خالدًا، إلا زيدًا، إلا فهدًا)، أو تقول: (ما جاء الضيوف

إلا خالدًا وإلا فهدًا وإلا سعدًا)، يعني قد تتكرر، ما حكمها إذا تكررت؟ يعني هل تغير الأحكام السابقة التي درسناها قبل قليل بالتفصيل أم لا تغيرها؟

بين ابن مالك ذلك في الأبيات التالية، لكن قبل أن نقرأها نفتح المجال للأسئلة، إن كان فيه أسئلة فيما سبق أو نكمل؟ نعم.

الطالب:(@٠١:١٠:٠٢)

الشيخ: نعم، هنا لشدة الاهتمام، والعامة الآن يفعلون ذلك عندنا، إذا أردت أن تهتم بشيء أنت تقدمه في الكلام، قدمته لشدة الاهتمام، نعم.

الطالب:(@٠١:١٠:٣٠)

الشيخ: هو قال قبل قليل، يقول: (في) هل تعني مطلق الظرفية أو تشمل الظرفية والفوقية؟ أنت تقول: لا، المراد هنا الفوقية، ليست الظرفية الحقيقية، كذا تقول.

الطالب:(@٠١:١١:٠٣)

الشيخ: أنت تريد أن تقول: إن في الواردة في الأدلة القرآنية المراد بها الفوقية، ليست الظرفية الحقيقية، الوارد في النصوص في، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]، «ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء»، الوارد في أم فوق؟ في، ثم أنت فسرتها بالفوقية لأدلة أخرى.

أنا لا أقول لك: أنا لا أعارض ذلك، بل هذا صحيح، ما فيه إشكال، لكن نقول فسّر هذه الآية إما أن تفسر به الآية الأخرى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]، فالمراد بـ في هنا، في الظرفية الحقيقية، والظرفية الفوقية، ما فيه إشكال، نعم، فهي قد تُستعمل في المعنيين، تقول: الكأس في الدرج، ظرفية حقيقية، والكأس في

المنضدة يعني فوقها، يُعرف هذا من الاستعمال والقرائن.

فمهما فسرت الآية الثانية: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]، فسِّر هذه الآية، ما فيه إشكال، واضح؟ نعم.

الطالب:(@٠١:١٢:٢٦)

الشيخ: طيب، فسّر السماء هناك بالسماء هنا.

الطالب:(@٠١:١٢:٣٦)

الشيخ: نقول: (في) في اللغة تطلق على المعنيين، هو يؤوّلها في الآية على معنى الفوقية، نقول: نعم، هذا صحيح لدلالة الشواهد الأخرى عليها، لكن هذه الآية كذلك نقول: في، بمعنى الفوقية، أنت تعرف الآية التي نتكلم عليها؟ وهي قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [النمل:٦٥]، فسّرها بنفس التفسير هناك، سواء في: فيها، أو في: فوقها، المعنى واحد، نعم.

الطالب:(@٠١:١٣:٢٩)

الشيخ: لكن لا، على غير فوق.

الطالب:(@٠١:١٣:٤٠)

الشيخ: نعم، فمهما فسرت هناك فسر هنا، ما فيه إشكال، لا تعارض بين الآيتين، كلاهما يُفسران بالتفسير الذي تقوله، نعم.

الطالب:(@٠١:١٣:٥٣)

الشيخ: لا، الصواب عند المحققين أنهم يجتمعان، نعم يجتمعان، هذه المسألة يبحثونها في كتب الأصول، هل يجوز استعمال اللفظ في معنييه الحقيقي والمجازي؟ يجوز، كثير من المتكلمين منعوا أن يجتمعا، لكن الشافعي نص على

أنه يجوز أن يجتمعا، ما فيه إشكال، كقولهم: (القلم أحد اللسانين)، اللسانين هنا اللسان الحقيقي واللسان المجازي، ومع ذلك ثُنيا، ثُنيا وأنت تريد بأحدهما اللسان الحقيقي، والثاني: اللسان المجازي.

فقد يُستعمل اللفظ الواحد بمعنيين، يعني هو يستعمل في نفس الأسلوب في نفس الجملة، ويراد به معنييها الحقيقي والمجازي.

الطالب:(@٠١:١٤:٥٢)

الشيخ: لا، هذا يجوز، هذا جائز، هذا أمر جائز.

الطالب:(@٠١:١٥:٠١)

الشيخ: لا، أمر جائز، يعني يجوز أن تخرج من هنا، ويجوز أن تخرج من هنا، كلاهما جائز، أمرٌ جائز.

الطالب:(@٠١:١٥:١٤)

الشيخ: ربما (@٠١:١٥:١٨) هو الأقرب إليك، سؤال آخر؟ أنا ذكرتها فقط من باب أنها تجري على ما ذكرناه من أقوال النحويين هنا، ما فيها أي إشكال، جارية، وإلا فإن أهل السنة هكذا أعربوا الآية وفسروها، وهذه من أدلتهم في إثبات العلو لله عَزَّوَجَلَّ، ذكرها ابن القيم في استدلالاته على العلو، وذكرها كثيرون، عند أهل السنة ما فيها أي إشكال، الإشكال عندما ينفي العلو، كيف سيخرج الله عَزَّوَجَلَّ من قوله: ﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [آل عمران:٨٣].

ولهم تأويلات أخرى وتفسيرات أخرى للآية، حتى قال بعضهم: هذا أصلًا مفرغ، الغيب بدل من قوله: من في السماوات والأرض، يعني لا يعلم من في السماوات والأرض يعني الغيب، إلا الله، الله: فاعل، ومن في السماوات: مفعول به، والغيب: بدل منه، عندهم لف ودوران، ويستطعيوا أن...

الطالب:(@٠١:١٦:٣٦)

الشيخ: ثم يُرد عليهم، أن مَن إنما تُستعمل في العاقل، وسيجيبون فيقولون: إنما قد تُستعمل لغير العاقل قليلًا، فهذا من القليل، فيُرد عليهم بأن القرآن لا يُحمل على القليل إلا بدليل أو قرينة، فمهما لفّوا وداروا سيقعون إما في تكلف أو في تأويل قليل.

الطالب:(@٠١:١٧:٠٤)

الشيخ: المشكلة أن الكلام على أحكام إلا المكررة فيه طول، فسنبدأ به، لن نستطيع أن ننهيه، لكن لعلنا نقف عند بعض الشواهد إذًا، نأخذ شواهد، إن كان فيه سؤال أو لنا الشواهد؟ نعم.

الطالب:(@٠١:١٧:٢٤)

الشيخ: ارفع صوتك.

الطالب:(@٠١:١٧:٣٣)

الشيخ: نقول: لا نُخرّج القرآن على القليل مادام هناك مندوحة، ما يُخرج على القليل مادام هناك مندوحة.

الطالب:(@٠١:١٧:٤٩)

الشيخ: كيف؟

الطالب:(@٠١:١٧:٥٣)

الشيخ: هناك أوجه قوية، يمكن أن تُخرج القرآن عليها ويستقيم الأمر، لكن الإعراب...

الطالب:(@٠١:١٨:٠٢)

الشيخ: في معنى الكلمة؟ في المعاني؟

الطالب:(@٠١:١٨:١٩)

الشيخ: قد تُؤول، المعاني قد تأتي، المعاني يقولون: إن العرب يجتمعون في الأسواق ونحو كذا، ويأخذ بعضهم من بعض، يعني هذه مستعملة حتى عند الحجازيين، لكن بقلة، أخذوها من القبائل الأخرى، فالمعاني قد تأخذها القبائل بعضها من بعض، كما يوجد عندنا الآن، قد نأخذ المعاني من أناس آخرين.

لكن الأسلوب هو الذي يصعب أن تأخذه، الأسلوب يعني نفس اللغة ستترك شيء وتأخذ مكانه شيء آخر، أما المعاني فيمكن أن نأخذها الآن من لغات أخرى، أو من دول أخرى، نعم، ارفع صوتك.

الطالب:(@٠١:١٩:١٤)

الشيخ: يعني هل يُحمل القرآن على الفصيح والأفصح؟ أم يجب أن يُحمل على الأفصح فقط؟ هنا لا، هنا يجوز أن تحمل القرآن على الفصيح والأفصح، ما لم يصل إلى حد القلة، بما أن الوجه فصيح ولا إشكال في فصاحته، فيمكن أن يُحمل القرآن عليه، وهناك آيات كثيرة وإعرابات كثيرة حُملت على الفصيح.

الطالب:(@٠١:١٩:٤٣)

الشيخ: الفصيح غير القليل، القليل كما قلنا قبل قليل، أن يأتي الكثير عند العرب على أسلوب معيّن، ثم يأتي عند مثلًا قبيلة، أسلوب يخالف هذا المنتشر عند قبائل العرب كلها، هذا نقول: هذا قليل.

لكن فصيح وأفصح، يعني أن القبيلة تجيز هذين الأمرين، تجيزهما، إلا أن هذا الأسلوب يأتي مثلًا إذا قلنا بالنسب، هذا مثلًا ستين بالمائة، وهذا أربعين بالمائة، هذا فصيح وأفصح، لكن لو قلنا: ثمانين بالمائة وعشرين بالمائة، تسعين بالمائة وعشرة بالمائة، نقول: لا، هذا قليل، طبعًا أشياء نسبية، لكن يمكن أن نفهم

منها المراد بقولهم: فصيح وأفصح، وقليل وكثير.

الطالب:(@٠١:٢٠:٣٧)

الشيخ: هذا تفسير، الأحسن نقول له: هو هنا تدل على التأكيد، تأكيد المعنى، نعم، هذا يسمى ضمير فصل، وهنا تأكيد، والتأكيد في مكانه أفصح، أما إذا لم يأتِ في مكانه فسيكون من الاستطراد والإطالة، نعم.

الطالب:(@٠١:٢١:٢٤)

الشيخ: وجه نحوي، يعني مثلًا الرفع والنصب، الوجه الأكثر عند العرب هنا الرفع، لكن بعضهم قد ينصب، فنقول: لا، ما يُحمل القرآن على القليل هنا، يُحمل على الكثير، لكن في المعاني، المعاني البلاغية، البلاغية ما تتناهى كثرةً، وقد تختلف فيها الأفهام، فربما يكون الموضع هنا موضع تأكيد، وموضع تفصيل، ولهذا فتحتاج أن تطيل الكلام فيه، وتفصل وتأتي بعدة مؤكدات، كمواضع الإنكار مثلًا، مواضع التعظيم، هنا تحتاج أن تؤكد الكلام.

وفي مواضع أخرى ما تحتاج إلى أن تؤكد الكلام وتطيله، كمواضع الإقرار مثلًا، مواقع مجرد التوضيح، ما يحتاج، وهذا الذي يأتي بالقرآن، يعني أكثر ما يأتي التأكيد، في مواضع الإنكار مع الكلام مثلًا على الكفار، يأتي القسَم، تأتي إنّ، تأتي لام الابتداء، وتأتي لام القسم، وتأتي قد، وتأتي لقد، لتأكيد هذا المعنى.

أو في مواضع التعظيم، كما مثلًا في بيان صفات الله عَزَّوَجَلَّ بقدرته وعظمته ونحو ذلك، تأتي المؤكدات لبيان هذه العظمة، ليس أنهم منكرين هذه العظمة، لكن لا، لتقوية هذه العظمة وإعطائها حقها، نعم.

الطالب:(@٠١:٢٢:٥٠)

الشيخ: ارفع صوتك.

الطالب:(@٠١:٢٢:٥٦)

الشيخ: على المستثنى منه، لا أعرف، لم أقف على شاهد من القرآن قيل إن المستثنى مقدم فيه على المستثنى منه، نعم.

الطالب:(@٠١:٢٣:١٤)

الشيخ: في إعراب القرآن؟ أما الكتب المتقدمة فليس هناك كتاب أعرب القرآن كله، وإنما كانوا يُعربون المُشكل فقط من القرآن، وأهم وأشهر الكتب القديمة في إعراب هذا المشكل هو كتاب [الدر المصون] للسمين الحلَبي، تلميذ من تلاميذ أبي حيّان الأندلسي صاحب [البحر المحيط]، أخذ البحر المحيط، واستخرج كل ما فيه مما يتعلق باللغة والإعراب، وزاد عليه أشياء كثيرة جدًّا، وسماه: [الدر المصون في علوم الكتاب المكنون]، هذا من أفضل الكتب.

وهناك كتب في الإعراب، إعراب المشكل، كتب مختصر، ككتاب [التبيان في إعراب القرآن]، للإمام العكبري، أو كتاب [البيان في إعراب مشكل القرآن] لكمال الدين بن الأنباري، أو [مشكل إعراب القرآن] لمكي القيسيّ.

أما الكتب الحديثة فهناك كتب أعربت كل القرآن، المشكل وغير المشكل، ومن أفضلها –فيما يبدو لي- الإعرابات المفصلة، كتاب [الجدول لإعراب القرآن وصرفه] لمحمود صافي، طبعًا هذه الكتب ستكون كبيرة؛ لأنها في إعراب القرآن كله، حتى [الدر المصون] كتاب كبير، يعني في طبعته الجيدة المحققة تحقيقًا علميًّا حققها الدكتور/ أحمد الخراط، أذكرها وصلت إلى أحد عشر مجلدًا، ولعلها زادت بعد ذلك.

وفي طبعتها التجارية في ثمان أو تسع مجلدات، نعم.

(@٠١:٢٥:٢٦) وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس التاسع والأربعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حياكم الله وبياكم في هذه الليلة، ليلة الاثنين، السابع والعشرين من شهر ربيع الآخر، من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وألف، في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض.

نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس التاسع والأربعين من دروس شرح ألفية ابن مالك، نسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يغفر له وأن يرحمه، وأن يجزيه خير الجزاء، وأن يغفر لنا وأن يرحمنا وآباءنا وأمهاتنا، وإخواننا وولاة أمورنا وعلماءنا، وأن ينفعنا بما نقول إنه على كل شيءٍ قدير.

قبل أن نبدأ يا إخوان بالكلام على بقية باب الاستثناء، أعود إلى ما كنا ذكرناه في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل:٦٥]، فلم أكن مُحضِّرًا لهذه الآية كثيرًا؛ لأنني كنت أظن أن الأمر فيها واضح، وبما أن الأمر احتاج إلى سؤال وجواب، فدعونا نقطع ذلك بنقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [مجموع الفتاوى] في الجزء السادس عشرة، في الصفحة التاسعة بعد

المائة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يتكلم عن العلو لله عَزَّوَجَلَّ والاستدلال له، قال: "وقد قال تعالى: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النمل:٦٥]، فاستثنى نفسه والعالَم: مَن في السماوات والأرض، ولا يجوز أن يقال: هذا استثناء منقطع؛ لأن المستثنى مرفوع، ولو كان منقطعًا لكان منصوبًا"، يعني بالمستثنى لفظ الجلالة، إلا اللهُ، وشرحنا ذلك أنه لو كان منقطعًا لكان على لغة الحجازيين واجب النصب، الذي نزل به القرآن الكريم.

قال: "ولو كان منقطعًا لكان منصوبًا، بل مرفوع على البدل، والعامل فيه هو العامل في المُبدل منه، وهو بمنزلة المفرغ؛ كأنه قال: لا يعلم الغيب إلا الله، فيلزم أنه داخل في مَن في السماوات والأرض، وقد قدمنا أن لفظ السماء يتناول كل ما سما، ويدخل فيه السماوات، والكرسي، والعرش، وما فوق ذلك؛ لأن ذلك في جانب النفي، وهو لم يقل هنا السماوات السبع، بل عمّ بلفظ السماوات، وإن كان لفظ السماء قد يُراد به السحاب، ويراد به الفلك، ويراد به ما فوق العالَم، ويراد به العلو مطلقًا.

فالسماوات جمع سماء..."، إلى آخر كلامه، طويل، فهو يثبت أن في هنا على معناها الحقيقي، سواءً فيما يتعلق بالمخلوقين، أو فيما يتعلق بالله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنه جمع السماوات، فإن أردنا السماوات السبع ففي معها ظرفية تناسب المخلوقين، وإن أردنا بالسماء العلو المطلق، فهي لله عَزَّوَجَلَّ، وهو في السماء وهو في العلو المطلق عَزَّوَجَلَّ.

والسماوات السبع مما سمى من المخلوقات، والسماء بمعنى العلو المطلق، كل ذلك يُجمع بلفظ السماوات، ولا مانع من ذلك.

هذا نقل موجز عن شيخ الإسلام في هذه المسألة، والآية مذكورة في كتب العقيدة، وهم يحتجون لعلو الله عَزَّوَجَلَّ، ومع ذلك فلو عدت إلى كتب المتقدمين لوجدتهم لا يختلفون أن الاستثناء هنا متصل، كما في [تفسير الطبري]، نقل نقول وخلافات، لكن كلها على أنه استثناء متصل، وكذلك الزجّاج في [معاني القرآن]، وهما من أهل السنة، إنما حدث الخلاف عند المتأخرين.

ومع ذلك فإن بعض أهل السنة قال: إن الاستثناء هنا منقطع، مثل ابن كثير في تفسيره، لكن كما رأينا أن ابن تيمية، وهذا هو الحق، أن في السماوات، السماوات كل ما علا يسمى سماءً، فعلى ذلك كل هذه السماوات تُجمع بلفظ السماء، كما لو قلت للناس مثلًا: عودوا إلى بيوتكم، وبعض الناس بيته قصر، وبعض الناس بيته معتاد، وبعض الناس ما له بيت، وإنما ينام تحت الأشجار، ومع ذلك يسمى بيتًا؛ لأن البيت في اللغة: كل ما يبيت فيه الإنسان، سواء كان بيتًا في الحقيقة العرفية (الذي يُبنى وينام فيه الإنسان)، أو لم يكن كذلك، كل ما يبيت فيه الإنسان يسمى بيتًا.

فكذلك كل ما علا يُسمى سماءً، فتُجمع على سماوات، وكل ما يبيت فيه الإنسان يسمى بيتًا، فيُجمع على بيوت، وهكذا.

لعلنا نكتفي بهذا فيما يتعلق بالآية الكريمة، نعم.

الطالب: (٠٠:٠٥:٤٣)

الشيخ: نعم، كلٌ في فَلَكٍ، آسف الفَلَك، ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس:٤٠]، الفَلَك، يعني الفضاء، الجو.

نعود الآن إلى درسنا يا إخوان، كنا شرحنا أربعة أبيات في باب الاستثناء، وكان الكلام فيها على أنواع الاستثناء وحكم المستثنى فيها، فقلنا:

❁ إن الاستثناء ثلاثة أنواع:

تامٌ موجب، وتامٌ غير موجب، وتامٌ مفرغ.

شرحناها وبيّنا حكم المستثنى فيها.

اليوم سيتكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على **حكم إلا إذا تكررت**، لو كررناها ما حكمها؟ ويقول في ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَلْـــغِ إِلاَّ ذَاتَ تَوْكِيْـــدٍ كَـــلاَ ... تَمْــرُرْ بِهِــمْ إِلاَّ الْفَتَــى إِلاَّ الْعَــلاَ
وَإِنْ تُكَـــرَّرْ لاَ لَتْوِكِيْـــدٍ فَمَـــعْ ... تَفْرِيْـــغِ التَّـــأْثِيْرَ بِالْعَامِـــلِ دَعْ
فِــي وَاحِــدٍ مِمَّــا بِــإِلاَّ اسْــتُثْنِي ... وَلَــيْسَ عَــنْ نَصْــبِ سِــوَاهُ مُغْنِــي
وَدُوْنَ تَفْرِيـــــغٍ مَـــعَ الْتَّقَـــدُّمِ ... نَصْــبَ الْجَمِيْـعِ احْكُـمْ بِــهِ وَالْتَــزِمِ
وَانْصِـــبْ لِتَـــأْخِيْرٍ وَجِـــيءْ بِوَاحِـــدِ ... مِنْهَـــا كَمَـــا لَـــوْ كَـــانَ دُوْنَ زَائِـــدِ
كَلَــمْ يَفُــوا إِلاَّ امْــرُؤٌ إِلاَّ عَلِــي ... وَحُكْمُهَـا فِـي الْقَصْـدِ حُكْـمُ الأَوَّلِ

تكلم في هذه الأبيات، وهي ستة أبيات على حكم إلا المكررة، إذا كررتها، لو قلت مثلًا: (ما جاء الضيوف إلا زيدٌ إلا فهدًا، إلا خالدًا)، إذا كررتها ما حكمها حينئذٍ؟ هل تتغير الأحكام التي ذُكرت من قبل أو تثبت ولا تتغير؟

فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لتكرير إلا، يقال تكرير ويقال تَكرار، والتَّكرار بفتح التاء لا بكسرها، لا يقال: تِكرار، وإنما يقال: تَكرار، أو تكرير.

لتكرير إلا حالتان:

الحالة الأولى: أن يكون تكريرها للتوكيد، وذلك بأن يمكن حذفها، يعني يمكن أن تحذفها ويمكن أن تأتي بها، فيكون الإتيان بها حينئذٍ لمزيد التأكيد، ولو حُذفت لاستقام الكلام، كأن تقول: (ما جاء إلا أخوك، إلا خالد)، هو أخوك اسمه خالد، فتقول: (ما جاء إلا أخوك، إلا خالد)، هنا يمكن أن تحذف إلا، وتقول: (ما

جاء إلا أخوك خالد)، إذًا فإلا زيدت للتوكيد.

تقول: (ما جاء إلا خالدٌ، وإلا فهدٌ)، إلا الثانية زيدت للتوكيد أو للاستثناء؟ للتوكيد، يمكن أن تُحذف، فتقول: (ما جاء إلا خالدٌ وفهدٌ).

وتقول: (ما جاء الضيوف إلا خالدٌ، وإلا فهدًا) للتأكيد أو للاستثناء؟ للتأكيد، يمكن أن تُحذف، وتقول: (ما جاء الضيوف إلا خالدٌ وفهدٌ).

ما حكمها إذا زيدت للتوكيد؟

حكمها أنها حينئذٍ مُلغاة، ما معنى ملغاة؟ يعني لا تغير شيئًا من الأحكام السابقة، الأحكام التي ذكرناها من قبل سواءً في الاستثناء التام الموجب، أو التام غير الموجب، أو التام المفرغ، تنطبق على كل هذه المستثنيات.

ففي المفرغ تقول: (ما جاء إلا خالدٌ)، وتقول: (ما جاء إلا خالدٌ وإلا زيدٌ، وإلا فهدٌ) كلها مثل بعض.

وتقول في الاستثناء التام غير الموجب: (ما جاء الضيوف إلا خالد)، قلنا في خالد يجوز لك النصب والإتباع، والإتباع هو الأرجح المختار، أتبِع، تقول: (ما جاء إلا خالدٌ وإلا فهدٌ، وإلا زيدٌ) مثل بعض، فإن نصبت (ما جاء الضيوف إلا خالدًا وإلا فهدًا وإلا زيدًا) مثل بعض، حكمها الإلغاء.

وإلغاء إلا يكون مع البدل ويكون مع العطف، يكون مع البدل كقولنا: (ما جاء إلا أخوك إلا خالدٌ)؛ أي (ما جاء إلا أخوك خالدٌ)، خالدٌ بدل من أخوك، وإلا هذه ملغاة، يعني زائدة للتأكيد، ويكون مع العطف كما قلنا: (ما جاء إلا زيدٌ وإلا فهدٌ)، قال الشاعر:

هـــل الــــدهر إلا ليلـــةٌ ونهارهـــا وإلا طلـــوع الشـــمس ثـــم غيارهـــا

أعرب لي: هل الدهر إلا ليلةٌ، الدهر؟

الطالب: (@٠٠:١٢:١١)

الشيخ: وليلةٌ؟

الطالب: خبر.

الشيخ: خبر، وهل حرف استثناء، وإلا، قلنا هذا الاستثناء مفرغ، يعني الدهر ليلةٌ، ثم جاءت إلا هنا لا للاستثناء، وإنما للحصر أو القصر.

(إلا ليلةٌ): خبر مرفوع، (ونهارها): معطوف على الخبر، (وإلا طلوع الشمس): إلا هنا مكررة للتأكيد أم للاستثناء؟ للتأكيد لإمكان حذفها، يعني إلا ليلةٌ ونهارها، وطلوع الشمس، إذًا تعطف ولا يتغير الحكم، إلا ليلةٌ ونهارها وطلوع الشمس ثم غيارها.

وقال الآخر –هذا من الشواهد النحوية– يقول:

مــا لــك مــن شــيخك إلا عملــه ... إلا رســـيمه وإلا رَمَلُــه

(ما لك من شيخك أو شنجك) يعني البعير الكبير، أو شيخك يعني **الشيخ** المعروف، إلا عمله، (ما لك من شيخك إلا عمله)، ما إعراب عمله؟ إذا أعدت الجملة إلى أصلها دائمًا يتبين لك الإعراب، الأصل الأصيل: (لك عمله)، لك: خبر، وعمله: مبتدأ.

الطالب: (@٠٠:١٣:٥٦)

الشيخ: يقصد ما الحجازية؟

الطالب: (@٠٠:١٤:٠٤)

الشيخ: يعني ما الحجازية؟ ما الحجازية لا تعمل إذا تقدم الخبر، صح؟ ولا تعمل إذا انتقض الخبر بإلا، درسنا ذلك، إذا انتقض بإلا ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾

[آل عمران:١٤٤]، لا تعمل، وإذا تقدم الخبر لا تعمل، هنا غير عاملة على كل حال، إذًا فـ(لك): خبر، و(عمله): مبتدأ

مــا لــك مــن شــيخك إلا عملــه ... إلا رســــيمه وإلا رمَلــــه

الرسيم هو السير البطيء، والرمل هو السير السريع، كأنه قال: مالك من شيخك إلا عمله؛ رسيمه ورمَله، فرسيمه بدل من عمله، وإلا ملغاة، ورمله: عطف على رسيمه، وإلا ملغاة، هنا جاءت إلا الملغاة مع البدل (إلا رسيمه)، ومع العطف (وإلا رمَله)، نعم.

الطالب: (@٠٠:١٥:٢٦)

الشيخ: أي كلمة؟

الطالب: العمل (@٠٠:١٥:٣٣)

الشيخ: مالك من شيخك إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمَله

الطالب: (@٠٠:١٥:٤٤)

الشيخ: لا، رمله عطف على رسيمه، ورسيمه بدل من العمل، ما لك من شيخك إلا عمله، ما العمل هذا؟ ما عمل **الشيخ**؟ إما أن يسير بطيئًا، وإما أن يسير سريعًا، العمل هما هذان الشيئان، فهذان الشيئان بدل من العمل.

مــا لــك مــن شــيخك إلا عملــه ... إلا رســــيمه وإلا رملــــه

كأنه قال: ما لك من شيخك إلا عمله؛ رسيمه ورمله، فرسيمه بدل من عمله، ورمله عطف، معطوف على رسيمه، نعم.

الطالب: (@٠٠:١٦:٤٥)

الشيخ: نعم، وردت، يعني الجمل الكبير، ما لك من جملك الكبير إلا أن يسير

بطيئًا أو يسير سريعًا.

وقال عامر بن الحارث:

وبلـــــدةٍ لـــــيس بهـــا أنــــيس إلا اليعـــــــافير وإلا العـــــــيس

فتكررت إلا للتأكيد أم للاستثناء؟ للتأكيد؛ لأن المعنى إلا اليعافير والعيس، فلهذا عُطفت العيس على اليعافير ولم يتغير الحكم، وهذا هو قول ابن مالك: **وَأَلْغِ إلاَّ ذَاتَ تَوْكِيْدٍ**، إلا المزيدة للتوكيد ما حكمها؟ حكمها الإلغاء، قال: **وَأَلْغِ إلاَّ ذَاتَ تَوْكِيْدٍ**، ثم مثّل لنا بمثال قال: **كَلاَ تَمْرُرْ بِهِمْ إلاَّ الْفَتَى إلاَّ الْعَلاَ**.

مثاله: لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العَلا، الفتى هذا اسمه العَلاء، فكأنه قال: لا تمرر بهم إلا الفتى العلا، العلا: بدل من الفتى، اسمه العلاء، فإلا هنا مكررة للتأكيد يعني زائدة للتأكيد، نعم.

الطالب: (@٠٠:١٨:١٦)

الشيخ: لا، فقط إلا، الزائدة للتأكيد إلا فقط، أما العيس فهو معطوف، فلذلك يمكن أن تحذف إلا، تقول: إلا اليعافير والعيس.

الطالب: (@٠٠:١٨:٤١)

الشيخ: لا، ما لنا علاقة بالفضلة، نتحدث هنا عن الزائد، الزائد هو الذي يمكن أن يُحذف، كل ما يمكن أن يُحذف وتستقيم الجملة، ما يتغير معنى الجملة، فيُسمى زائدًا، لمَ زيد؟ زيد للتأكيد، يعني لتقوية المعنى، لا لمعنىً جديد، الذي يأتي بمعنى جديد، هذا يسموه معنى مؤسس، أما الذي ما يأتي بمعنى جديد، وإنما يأتي لتقوية المعنى الموجود، هذا نسميه مؤكِد، مثل إن.

ما الفرق بين: (محمدٌ قائمٌ، وإن محمدًا قائمٌ) من حيث المعنى؟ هو إسناد القيام إلا محمد، (إن محمدً قائم) فيه معنى زائد غير إسناد القيام إلى محمد؟

المعنى الإجمالي؟ ما فيه، طيب إن هنا إذًا ما فائدتها، تقول: نعم، لها فائدة: التأكيد، تقوية إسناد القيام إلى محمد، والتأكيد طبعًا معنى بلاغي يؤتى به عند الشاك، عند الإنكار، عند التردد، له مواضع.

لكن نعني أن الذي لا يأتي بشيء زائد، معنى جديد، هذا نسميه زائد، لكن مثلًا ليت، لو قلت مثلًا: (محمدٌ مسافرٌ)، أسندت السفر إلى محمد، (ليت محمدًا مسافرٌ)، هنا ليت، هذا زائد؟ معناها زائد، أم أنه مؤسَّس؟ معنى جديد لا يُعرف ولا يُفهم إلا أن تذكرها؟ هذا لها معنى خاص، لو حُذفت انتزع هذا المعنى معها، ذهب هذا المعنى معها، ما نقول إنها زائدة، لا، نقول: هذا لها معنى خاص ما يُعرف إلا بها.

كما لو قلت مثلًا: (ما جاءني طالبٌ)، ثم تقول: (ما جاءني من طالبٍ)، المعنى الإجمالي واحد أنه ما جاءك طالب، طيب ومِن في قولنا: (ما جاءني من طالبٍ)، هذا في الاصطلاح النحوي نسميه زائد، الزائد عند النحويين: هو ما كان ذكره وحذفه سواء في بناء الجملة، هذه الجملة مكونة من فعل وفاعل، ومِن: تقول زائدة في بناء الجملة.

ما معنى زائدة؟ أنها لا تؤثر في بناء الجملة، لكن في المعنى تؤثر أو لا تؤثر؟ نعم، تؤثر، معناها التأكيد، قولك: (ما جاءني من طالب) أقوى في النفي من قولك: (ما جاءني طالب)، نعم.

الطالب: (@٠٠:٢١:٥٤)

الشيخ: لاَ تَمْرُرْ بِهِمْ إِلاَّ الْفَتَى إِلاَّ الْعَلاَ، إلا: استثناء، والفتى: مستثنى، مستثنى من أين؟ مستثنى من الضمير (بِهم)، هذا مجرور، الضمير، إلا الفتى: هذا مستثنى، ما إعراب المستثنى (لا تمرر بهم إلا الفتى)؟

لك النصب على الاستثناء، ولك الاتباع.

إلا العلا: إلا هذه ملغاة، يعني زائدة للتأكيد، والعَلا بدل من الفتى، كأنك قلت: لا تمرر بهم إلا الفتى العلا، كأنك قلت: لا تمرر بهم إلا الطالب زيد، الطالب اسمه زيد، لا تمرر بهم إلا الطالب زيدًا، أو لا تمرر بهم إلا الطالب زيدٍ، لك النصب ولك الاتباع.

فهذه الحالة الأولى؛ أن تكون إلا مكررة للتأكيد، ونعلم أنها للتأكيد إذا أمكن حذفها.

والحالة الثانية: أن تكون مكررةً للاستثناء، لا للتأكيد، يعني لاستثناءٍ آخر، استثناء جديد، ونعرف أنها للاستثناء لا للتأكيد؛ لأنها لا يجوز أن تُحذف، كأن تقول: (ما جاء الضيوف إلا خالدٌ، إلا فهدًا)، إلا هنا استثناء جديد أم زائدة ملغاة للتأكيد؟ ما يمكن أن تُحذف، هذا استثناء جديد، ما جاء الضيوف إلا خالدٌ، استثناء ثانٍ جديد: إلا فهدًا، فهذا استثناء جديد، وليست للتأكيد.

وتقول: (ما جاء إلا خالدٌ، إلا فهدًا)، أعني أن تكرير إلا قد يكون في التام: (ما جاء الضيوف إلا خالدٌ إلا فهدًا)، ويكون في المفرغ: (ما جاء إلا خالدٌ إلا فهدًا)، يكون فيهما، **وما حكم إلا المكررة للاستثناء لا للتوكيد؟**

نعم، هنا حكمها يختلف، إذا كُررت إلا للاستثناء فإنك تطبق الأحكام السابقة على أحد المستثنيات، والبواقي تنصبها، تطبق الأحكام السابقة سواءً من حيث وجوب النصب، أو جواز الوجهين النصب والاتباع، تطبقها على واحد من المستثنيات؛ إن شئت الأول أو الثاني أو الثالث، والأفضل دائمًا أن تطبقها على الأول، والبواقي يجب فيها النصب.

فإذا قلتَ: (ما جاء الضيوف إلا خالدٌ إلا فهدًا)، هذا استثناء تام غير موجب،

لك في المستثنى الاتباع والنصب، هذا الأمر الجائز (الاتباع والنصب) تطبقه على واحد من المستثنيات، إما الأول وإما الثاني، إما خالد وإما فهد، والآخر يجب أن تنصبه، كذا كلام العرب، تقول: (ما جاء الضيوف إلا خالدٌ إلا فهدًا)، وإن شئت: (ما جاء الضيوف إلا خالدًا إلا فهدًا).

وفي المفرغ، تقول: (ما جاء إلا خالدٌ)، ثم تقول: (إلا فهدًا)، وكذلك لو استثنيت ثلاثة أو أربعة الحكم واحد، (ما جاء القوم إلا سعدٌ، إلا سعيدًا، إلا عمرًوا، إلا بكرًا)، تطبق هذه الأحكام على واحد، والبواقي تنصبها.

فإن طبقنا ذلك على ما سبق من أحكام الاستثناء قلنا:

إذا كان الاستثناء مفرغًا، شغلت العامل السابق بواحد من المستثنيات، والبواقي نصبتها، لو قلت: (ما جاء إلا خالدٌ إلا فهدًا إلا سعدًا)، تقول: (ما جاء إلا خالدٌ إلا فهدًا إلا سعدًا)، أو (ما جاء إلا خالدًا، إلا فهدٌ، إلا سعدًا)، أو (ما جاء إلا خالدًا، إلا فهدًا إلا سعدٌ)، وهذا هو قول ابن مالك: **وَإِنْ تُكَرَّرْ لاَ لَتْوكِيْدٍ**، طيب تُكرر لماذا إذا ما كُررت للتوكيد؟ للاستثناء، إن كُررت لاستثناء جديد آخر

وَإِنْ تُكَــــرَّرْ لاَ لَتْوكِيْـــــدٍ فَمَـــــعْ تَفْرِيْغ ....

يعني في الاستثناء المفرغ

التَّأْثِيْرَ بِالْعَامِلِ دَعْ
فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلاَّ اسْتُثْنِي

يعني اجعل التأثير بالعامل، اجعل العامل يؤثر في واحد فقط من المستثنيات، وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي، يعني اجعل العامل يعمل في واحد من المستثنيات، والبواقي تنصبها.

وإذا كان الاستثناء تامًّا؛ فإن كان مؤخرًا، إذا كان المستثنى مؤخرًا، كقولك:

(ما جاء الضيوف إلا خالدٌ إلا فهدًا إلا سعدًا)، فيجوز لك في واحدٍ من هذه المستثنيات النصب والإتباع، وفي البواقي وجوب النصب.

وإن كان المستثنى مقدمًا، كأن تقول: (ما جاء إلا خالدًا، إلا فهدًا، إلا سعدًا الضيوف)، إن قدمت المستثنى ما حكمه؟ حكمه وجوب النصب على اللغة الفصحى كما قلنا من قبل، وبعض العرب يجيز الإتباع، فعلى اللغة الفصحى يجب النصب، نصبها جميعًا، وهذا هو قول ابن مالك:

وَدُوْنَ تَفْرِيغٍ يعني مع الاستثناء غير المفرغ، يعني التام،

وَدُوْنَ تَفْرِيـــــغ مَـــــعَ الْتَّقَـــــدّم نَصْــبَ الْجَمِيْــع احْكُــمْ بِــهِ وَالْتَــزِم

إذا كان الاستثناء تامًّا وتقدم المستثنى، فتنصب جميع المستثنيات، طيب ومع المستثنى المتأخر، يقول:

وَانْصِبْ لِتَأْخِيْرٍ، إذا تأخر المستثنى.

وَانْصِـــبْ لِتَــأْخِيْرٍ وَجِــىء بِوَاحِــدِ مِنْهَــا كَمَــا لَــوْ كَــانَ دُوْنَ زَائِــدِ

يعني واحد منها تعامله معاملة ما ذكرناه من قبل من جواز النصب والاتباع، وأما البواقي فإنك تنصبها.

أحيانًا قد يكون الحكم أوضح من البيت، حين نشرح الحكم يكون واضحًا، ثم نأتي نشرح البيت يكون في شرح البيت شيء من الصعوبة، لكن إذا فهمت المراد فشرح البيت يكون بعد ذلك واضحًا، ثم يمثّل ابن مالك لذلك فيقول:

كَلَمْ يَفُوا إِلاَّ امْرُؤٌ إِلاَّ عَلِي، كلم يفوا، يفوا هذا من الفعل وفى يفي، فمحمدٌ وفى، والمحمدان وفيا، والمحمدون وفوا، وفي المضارع: محمدٌ يفي، والمحمدان يفيان، والمحمدون يفون، اجزم يفون: لم يفوا، هذه هي، لم يفوا، هذا الفعل وفى يفي متصلًا بواو الجماعة، ثم جُزم بـ لم فحُذفت النون.

لَمْ يَفُوا إِلاَّ امْرُؤٌ، إلا استثناء، استثناء تام أم مفرغ؟ تام لوجود المستثنى منه وهو واو الجماعة، ومنفي لوجود لم، إذًا لك في امرؤ أن تُتبع –وهذا المختار–، ولك أن تنصب، تقول: لم يفوا إلا امرؤٌ إلا علي، طيب الثاني (علي)، ماذا لك فيه حينئذٍ؟ النصب، لم يفوا إلا امرؤٌ إلا عليًّا، ولك أن تجعل هذه الإعرابات الجائزة في الثاني، فتنصب الأول، فتقول: لم يفوا إلا امرءًا إلا عليٌّ.

في البيت هنا، في بيت ابن مالك أوقع الاتباع على الأول أم على الثاني **لم يفوا إلا امرؤٌ إِلاَّ عَلِي**؟ على الأول، فكان يجب في الثاني حينئذٍ النصب، فيقول: إلا عليًّا، لماذا لم يقل إلا عليًّا، وإنما قال: إلا علي؟

هذا للشعر، إما على لغة ربيعة، بعض العرب يقفون على المنوّن المنصوب بالسكون في الشعر، فيقولون مثلًا لو أتيت في الشعر: رأيت سعدًا، تقول: رأيت سعد، هذا في الشعر، أو نقول: ضرورة شعرية.

ثم يختم ابن مالك الكلام على تكرير إلا بقوله: **وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ**، يعني أن المستثنى الثاني، والمستثنى الثالث والرابع إذا تكررت حكمها حكم المستثنى الأول، فإذا كان الأول مُخرَج، فهو وكل المستثنيات بعده مُخرَجة، كما نقول مثلًا: (جاء الضيوف إلا خالدًا)، أدخلته أو أخرجته؟ أخرجته، مهما استثنيت بعد ذلك كلها حكمها واحد، يعني مخرجات، (جاء الضيوف إلا خالدًا إلا سعدًا إلا زيدًا) كل هؤلاء مخرجات، **وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ**، حكم المستثنيات المكررة حكم الأول.

ولو قلت: (ما جاء الطلاب إلا زيدٌ)، هنا أدخلته أم أخرجته؟ هنا أدخلته، أخرجت الطلاب كلهم، وأدخلته، (ما جاء الطلاب إلا زيدٌ إلا عليًّا، إلا خالدًا، إلا فهدًا) كل هذه المستثنيات حكمها حكم الأول، يعني كلها داخلة، هذا معنى قول ابن مالك.

هذا إذا لم يمكن أن يُستثنى بعضها من بعض كما في الأمثلة السابقة (جاء الضيوف إلا زيدٌ، إلا خالدًا إلا محمدًا)، ما يمكن أن تستثنى محمد من زيد، أو تستثني زيد من خالد، ما يمكن، فهذا حكمها قولًا واحدًا، أنها كلها حكمها واحد، داخلات أو خارجات، لكن إذا أمكن أن يُستثنى بعضها من بعضٍ، كقولنا: (له عليّ عشرةٌ إلا أربعة، إلا اثنين)، واحد إما يتفنن أو تذكر، فقال: (له عليّ عشرة إلا أربعة إلا اثنين)، هنا يمكن أن يكون الاثنين مستثنى من الذي قبله، من الأربعة، والأربعة مستثناة من العشرة، يعني بعضها يمكن أن يستثنى من بعض، فهل حكمها كحكم السوابق، يعني كلها حكمها واحد إما داخلة وإما خارجة؟

هذا قولٌ قيل، فعلى ذلك إذا قلت: (له عليّ عشرة إلا أربعة إلا اثنين)، فكلها حكمها واحد، فالذي أقررت به حينئذٍ كم؟ أربعة.

وقال البصريون والكسائي: "بل بعضها مستثنىً من بعض"، فالاثنين مستثنى من الأربعة، والأربعة مستثناة من العشرة، (له عليّ عشرةٌ إلا أربعةً إلا اثنين)، فتستثني الاثنين من الأربعة، فيكون المُقرّ به حينئذٍ كم؟ ثمانية، وهذا الذي عليه الأكثرون وهو الظاهر، فيقال: الأكثرون هو المتعين عند التردد؛ لأن الاستثناء إنما يكون من الأقرب، إلا إن وُجد دليل أو قرينة، إن وُجد دليل أو قرينة فالحكم للدليل والقرينة، لا شك في ذلك ولا خلاف أصلًا بين العلماء، إذا وجد دليل أو قرينة أن الحكم للدليل أو القرينة.

لكن إذا ما وُجد دليل أو قرينة فهل المستثنيات حكمها واحد من حيث الدخول والخروج؟ أم أن بعضها مستثنى من بعض؟ قولان ذكرناهما قبل قليل، نعم.

الطالب: (@٠٠:٣٨:٤٢)

الشيخ: نعم، فهمت، يقول: لماذا لا نقول في قولنا: (له عليّ عشرة إلا أربعةً إلا اثنين)، إلا اثنين لا يريد به استثناءً جديدًا، وإنما يريد به بدل الغلط؟ يعني إلا اثنين بدل غلط من إلا أربعة، أراد أن يقول: (له عليّ عشرة إلا اثنين)، فغلط فقال: (إلا أربعة)، ثم قال: (إلا اثنين) فيسمى بدل الغلط؟

نقول: نعم، هذا يمكن إذا أراده، إن دل دليل أو قرينة على ذلك أُخذ به، بدل الغلط وارد.

الطالب: (@٠٠:٣٩:٣٧)

الشيخ: لو أتاني هكذا، مكتوب هكذا فقط، أو قاله إنسان ولا نعرف قصده، هذا الذي قلناه: عند التردد نحمله على أن بعضه مستثنى من بعض، هذا قول الأكثرين، إن علمنا قصده، إما أنه أراد أن يخرجها كلها، أو يدخلها كلها، أو أنه غلِط، لابد أن نأخذ بالدليل والقرينة، نعم.

الطالب: (@٠٠:٤٠:٠٧)

الشيخ: تكرار إلا للتأكيد يُعرف بأن إلا يمكن حذفها.

الطالب: (@٠٠:٤٠:٢٧)

الشيخ: لا، ليس واحدًا.

الطالب: (@٠٠:٤٠:٣١)

الشيخ: ما جاء الضيوف إلا خالدًا إلا محمدًا، يمكن أن تحذف إلا؟

الطالب: (@٠٠:٤٠:٤٠)

الشيخ: ما فيه واو، (ما جاء الضيوف إلا خالدًا إلا محمدًا)، هنا تحذف إلا؟ لا، هنا استثناء آخر، لكن (ما جاء الضيوف إلا خالدًا وإلا محمدًا)، نقول: إلا هنا

ملغاة، هنا زائدة للتأكيد؛ يعني المعنى هنا على العطف، ليس على استثناء ثاني، على العطف.

نأخذ شواهد سريعة قبل أن نكمل باب الاستثناء، ولعلنا ننتهي منه في هذه الليلة -إن شاء الله-.

قــد يهــون العمــر إلا ســاعةً وتهــون الأرض إلا موضــعًا

نعم يا إخوان، نوع الاستثناء هنا (قد يهون العمر إلا ساعةً)

الطالب: (@٠٠:٤١:٣٦)

الشيخ: تام متصل موجب، ما حكم المستثنى؟

الطالب: (@٠٠:٤١:٤١)

الشيخ: وجوب النصب، ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾ [مريم:٦٢]، في الجنة -جعلنا الله وإياكم وآباءنا من أهلها-، ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾ [مريم:٦٢]، إلا سلامًا مستثنى من ماذا؟ من اللغو؟ السلام من اللغو؟

الطالب: (@٠٠:٤٢:١٠)

الشيخ: هذا استثناء منقطع؛ لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، ما حكمه؟

الطالب: (@٠٠:٤٢:٢٠)

الشيخ: المنقطع وجوب النصب عند الحجازيين، وعند التميميين الراجح فيه النصب، ويجوز فيه الرفع.

نعم، كذلك (ما نام أصحاب البيت إلا عصفورًا)، الاستثناء هنا؟

الطالب: (@٠٠:٤٢:٤٦)

الشيخ: هذا أيضًا منقطع، ما حكم عصفورًا؟ وجوب النصب عند الحجازيين، وعند التميميين المختار فيه النصب ويجوز الرفع.

لا يمنح النفس ما ترجوه من أربِ إلا الطموح وإلا الجِد والعملُ

ما نوع الاستثناء؟ تام أم مفرغ؟ لا يمنح النفس ما ترجوه من أربٍ إلا الطموح.

الطالب: (@٠٠:٤٣:١٩)

الشيخ: لا يمنح النفس ما ترجوه من أربٍ إلا الطموح، تام، أين المستثنى منه؟

الطالب: (@٠٠:٤٣:٤٢)

الشيخ: هل الطموح بعض (ما)؟

الطالب: (@٠٠:٤٤:٠٢)

الشيخ: هذا مفرغ، لا نافية، يمنح: هذا فعل ينصب مفعولين، أفعال الإعطاء والمنح تنصب مفعولين، النفس: مفعول أول، ما ترجوه من أربٍ المفعول الثاني، إلا الطموح: فاعل، يعني يمنح الطموح النفس ما ترجوه.

(إلا الطموح وإلا الجد والعمل)، تكررت إلا للتأكيد أم للاستثناء؟ للتأكيد لأنه يمكن أن تُحذف، تقول: إلا الطموح والجد والعمل.

﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ﴾ [البقرة:٣٤]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ ٣٠ إِلَّآ إِبۡلِيسَ ٱسۡتَكۡبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [ص:٧٣-٧٤]، فسجدوا إلا إبليس.

الطالب: فسجد الملائكة (@٠٠:٤٥:١٢)

الشيخ: هل هو من الملائكة أم ليس من الملائكة؟

الطالب: (@١٥:٤٥:٠٠)

الشيخ: خلاف، فعند الأكثر أنه متصل، رواية عن ابن مسعود وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقول ابن المسيب وقتادة ورجحه الطبري، فيكون ملَكًا ثم أبلس، فلُعن فصار شيطانًا، فإذا كان متصلًا، فسجدوا إلا إبليس، ما حكم المستثنى إذا كان متصلًا؟ وجوب النصب لأنه تام مثبت أو موجب.

ومنقطع عند آخرين، أيضًا رواية عن ابن مسعود وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو قول الحسن وأبي زيد، فعلى ذلك هو من الجن، أصلًا ليس من الملائكة، ويدل لهم ظاهر قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف:٥٠]، فإذا كان ليس من الملائكة فهو منقطع، فما حكم المستثنى، فسجدوا إلا إبليس؟

الطالب: النصب عند الحجازيين (@٣٠:٤٦:٠٠)

الشيخ: ماذا تقولون؟

الطالب: (@٤١:٤٦:٠٠)

الشيخ: النصب، لكن هو أدخله في الخلاف، خلاف الحجازيين والتميميين، اسمع، هذا الخلاف إنما فقط في المنفي، أما الاستثناء التام المثبت فقلنا منذ البداية هذا ليس فيه إلا وجه واحد عند كل النحويين وعند كل العرب، وهو النصب في كل حالاته، متصلًا أو منقطعًا، متقدمًا أم متأخرًا، فهنا ليس فيه إلا النصب، نعم.

الطالب: (@١٨:٤٧:٠٠)

الشيخ: الخلاف في المنفي فقط، أما المثبت ما فيه خلاف أنه واجب النصب

على كل حال.

﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور:٥٤].

الطالب: استثناء مفرغ.

الشيخ: مفرغ، ما إعراب البلاغ؟ ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور:٥٤]

الطالب: (@٠٠:٤٧:٤١)

الشيخ: ما الحجازية لا تعمل إذا تقدم الخبر، ولا تعمل إذا كان معها إلا.

الطالب: مبتدأ.

الشيخ: مبتدأ، يعني على الرسول البلاغ، والأصل الأصيل: البلاغ على الرسول، ثم قدمنا الخبر: على الرسول البلاغ، ثم أتينا بإلا إما للحصر أو للقصر، ما على الرسول إلا البلاغ.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر:٥٦]، انتبهوا هنا يا إخوان، اتفق القراء السبعة على الرفع، الضالون، هذا مفرغ أم تام؟

الطالب: (@٠٠:٤٨:٢٨)

الشيخ: نُعرب، من يقنط من رحمة ربه؟ هذا حرف أم اسم؟ اسم استفهام، لابد له من إعراب، وإعرابه مبتدأ، ويقنط: فعل مضارع، ولكل فعل فاعل بعده، فإن ظهر وإلا فضمير مستتر، أين فاعل يقنط؟

الطالب: الضالون.

الشيخ: ومن يقنط الضالون، لا.

الطالب: يقنط هو.

الشيخ: هو، ضمير مستتر هو يعود إلى من، تقول: ومن يقنط من رحمة ربه، انتهت الجملة، كيف تجعل الضالون فاعل، لأن صار عمدة من الجملة مع أنك يمكن أن تحذفه، ومن يقنط من رحمة ربه؟ انتهت الجملة، فصارت الجملة مفرغة أم تامة؟ هنا تام، المستثنى منه هو فاعل يقنط، إلا الضالون: استثناء تام منفي، لك فيه الإتباع، وهذا هو المختار، واتفق عليه القراء (@٠٠:٤٩:٤٧)، لك فيه النصب، ويمكن أن تكون في اللغة: ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالين.

وقال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمٖ مُّجۡرِمِينَ ٥٨ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [الحجر:٥٨-٥٩]، إلا آل لوط، استثناء منقطع أم متصل؟ هل آل لوط من القوم المجرمين؟

الطالب: (@٠٠:٥٠:٢٥)

الشيخ: ليسوا كلهم من القوم المجرمين، إذًا فمنقطع، ولهذا نصب، إلا آل لوطٍ.

﴿فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ﴾ [هود:٨١]

الطالب: ﴿إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمۡۚ﴾ [هود:٨١] (@٠٠:٥٠:٤٥)

الشيخ: يعني مستثناة، مستثناة من عدم الالتفات، إذًا مستثناة من أحد، لا يلتفت أحدٌ إلا امرأتك، أنت تقول: امرأتك مستثناة من أحد، ولا يلتفت أحد، والمرأة مستثناة من عدم الالتفات.

الطالب: (@٠٠:٥١:٠٤)

الشيخ: كيف منقطع؟

الطالب: (@٠٠:٥١:٠٩)

الشيخ: إذًا مستثناة من ذلك، مستثناة من قوله: لا يلتفت منكم أحد.

الطالب: (@٠٠:٥١:١٨)

الشيخ: طيب، قولٌ آخر؟ نعم.

الطالب: (@٠٠:٥١:٢٧)

الشيخ: فأسر بأهلك إلا امرأتك، يعني الاستثناء من الأهل.

الطالب: (@٠٠:٥١:٣٩)

الشيخ: ولا يلتفت منكم...

الطالب: (@٠٠:٥٢:٠٨)

الشيخ: يعني أحدٌ منكم أو أحدٌ بمعنى واحد، قولان للمفسرين، فعلى قول مَن قال: إن المستثنى منه: أحدٌ، ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود:٨١]، فمعنى ذلك أن لوطًا عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، سرى بأهله وامرأته، ثم إنها التفتت فأصابها العذاب.

وعلى ذلك فالاستثناء تام غير موجب، فلك في المستثنى الرفع وهو المختار، إلا امرأتُك، والنصب: إلا امرأتَك، لكن هذا الإعراب قد يدخل عليه من الناحية الإعرابية ملحظ، وهو أن أكثر القراء هنا قرؤوا بالنصب، والقاعدة أنه لا يجتمع القراء ولا أكثرهم على الوجه المرجوح، لو أن أكثرهم قرأ بالرفع (إلا امرأتُك)، لقلنا هذا يقوي هذا القول.

والقول الثاني للمفسرين أن المستثنى منه الأهل، يعني فأسر بأهلك إلا امرأتك، فلوطٌ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لم يسر بامرأته أصلًا، فالاستثناء على ذلك، أسر بأهلك

إلا امرأتك، استثناء تام موجب أم غير موجب؟ موجب، ما حكم المستثنى في التام الموجب؟ وجوب النصب، وهذا الذي عليه أكثر القراء، إلا امرأتَك.

وقراءة الرفع: إلا امرأتُك، قالوا: إن إلا هنا بمعنى لكن، وهذا من أنواع الاستثناء المنقطع، بمعنى لكن، فما بعده جملة اسمية، يعني فأسرِ بأهلك لكن امرأتك إنه مصيبها ما أصابهم، فامرأتك مبتدأ، وإنه مصيبها ما أصابهم جملة خبرية، هذا تأويل ابن مالك ترجيحًا لهذا المعنى.

والذي يرجح بين المعنيين في الحقيقة هم المفسرون.

قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾ [يونس:١٩]

الطالب: (@٠٠:٥٥:١٠)

الشيخ: نعم، هناك، مفرغ أم تام ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾ [يونس:١٩]؟

الطالب: (@٠٠:٥٥:١٩)

الشيخ: تام، كان الناس أمة واحدة، إذا أمكن أن تحذف إلا هذا مفرغ، كان الناس أمةً، نعم.

الطالب: تام أم مفرغ؟

الشيخ: مفرغ، إذا أمكن أن تحذف إلا هذا مفرغ، كان الناس أمةً، فأمةً خبر كان.

﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴾ [الفرقان:٨]

الطالب: مفرغ.

الشيخ: مفرغ، تتبعون رجلًا، مفعولٌ به، طبعًا المفرغ قلنا لابد أن يُسبق بنفي أو شبهه؛ نفي أو نهي أو استفهام، هنا إن نافية، يعني ما تتبعون إلا رجلًا مسحورًا.

بهذا ينتهي كلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الاستثناء بـ إلا، ولكن باب الاستثناء لم ينتهِ؛ لأنه سينتقل بعد ذلك إلى الكلام على الاستثناء ببقية أدوات الاستثناء، لأن الاستثناء له ثماني أدوات، وهي: (إلا، وغير، وسوى، وليس، ولا يكون، وعدا، وخلا، وحاشا)، فانتهى من الكلام على إلا؛ لأن الاستثناء بـ إلا هو الأكثر في اللغة، فبدأ به وفصل فيه الكلام.

ثم انتقل بعد ذلك إلى ذكر بقية أدوات الاستثناء فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٣٢٦. وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِـإِلاَّ نُسِبَا
٣٢٧. وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءً اجْعَلاَ ... عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ
٣٢٨. وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِلَيْسَ وَخَلاَ ... وَبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ لاَ
٣٢٩. وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُونُ إِنْ تُرِدْ ... وَبَعْدَ مَا انْصِبْ وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ
٣٣٠. وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ ... كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ
٣٣١. وَكَخَلاَ حَاشَا وَلاَ تَصْحَبُ مَا ... وَقِيلَ حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

قلنا يا إخوان أدوات الاستثناء ثمان، وهي مقسمة على أربعة أقسام:

الأول: إلا، وهي حرفٌ اتفاقًا.

والثاني: غير وسوى، وهما اسمان.

والثالث: ليس ولا يكون، وهما فعلان.

والرابع: عدا وخلا، وحاشا، وهذه مترددة بين الحرفية والفعلية، يعني يجوز أن تكون حروف جر، ويجوز أن تكون أفعالًا.

ما فائدة هذا التقسيم؟ هل نستفيد من هذا التقسيم شيئًا؟ نعم، إذا عرفنا أن إلا

حرف، فهل سيقع إعراب الاستثناء عليها؟ هل الحروف يقع عليها الإعراب؟ لا، أين سيذهب إعراب الاستثناء بعد ذلك؟ هي لا تقبل إعراب الاستثناء لأنها حرف، فلهذا انتقل إعراب الاستثناء منها إلى ما بعدها.

إن قلت: (ما جاء الضيوف إلا زيدٌ، أو جاء الضيوف إلا خالدًا)، الاستثناء في الحقيقة أين؟ الاستثناء في الحقيقة بـ إلا، فكان الاستثناء في الحقيقة، حكم الاستثناء، إعراب الاستثناء، كان ينبغي أن يقع على إلا، وقد وقع على إلا، إلا أن إلا حرف، فانتقل الإعراب منها إلى ما بعدها؛ لأن الحروف لا تقبل الإعراب، ولا يقع عليها الإعراب.

أما غير وسوى فهما ماذا؟ اسمان، فلو قلنا في المثال السابق: (جاء الضيوف إلا محمدًا)، اقلب إلا إلى غير، سنقول: (جاء الضيوف غيرَ محمدٍ)، هنا إعراب الاستثناء وقع على غير؛ لأنه بالفعل هو أداة الاستثناء، فوقع الاستثناء عليها، وغير اسم، يقبل الإعراب أو لا يقبل؟ يقبل، فلهذا وقع الإعراب عليه، فغير هنا يقول: منصوبٌ على الاستثناء، وهو مضاف، ومحمدٍ مضاف إليه.

وكذلك في سوى، (جاء الضيوف سوى محمدٍ)، فسوى أيضًا منصوب على الاستثناء، والفرق بين غير وسوى أن غير إعرابها ظاهر، (غيرَ) بفتحةٍ ظاهرة، و(سوى) إعرابها مقدر للتعذر، فبفتحةٍ مقدرة.

نبدأ بالكلام على (غير):

غير، قلنا إنه اسمٌ، وهو في الأصل اسمٌ يدل على مطلق المغايرة، اسم، ليس أداة استثناء، هو في الأصل اسمٌ يدل على مطلق المغايرة، فيُعرب كغيره من الأسماء، تقول مثلًا: (جاءني غيرُك، أو جاءني غير زيدٍ)، فاعل.

تقول: (اقرأ غيرَ هذا الكتاب)، مفعولٌ به، تقول: (جاءني رجلٌ غيرُك)، رجلٌ:

فاعل، وغيرُك: صفة لهذا الفاعل مرفوعة، ولو قلت: (رأيت رجلًا غيرَك، وسلمت على رجلٍ غيرِك)، صفة، قال سبحانه: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر:٣٧]، صالحًا: مفعول به، غيرَ: صفته منصوبة.

﴿بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء:٥٦]، بدلناهم جلودًا: مفعول ثاني، غيرَها: صفته منصوبة، هذا الأصل فيه.

وقد يخرج عن هذا الأصل ليكون أداة استثناء، متى؟ إذا كان بمعنى إلا، إذا وقع بمعنى إلا؛ كأن تقول: (نجح الطلاب غيرَ زيد، ما سافر إخواني غيرُ زيد)، لأنها وقعت هنا موقع إلا، فصارت استثناءً.

ما إعرابها؟ وما إعراب المستثنى بعدها؟

أما إعراب المستثنى بعدها، فهو ملازمٌ للجر على الإضافة، وأما هي نفسها فإن إعراب الاستثناء يقع عليها بالتفصيل السابق، يعني في الاستثناء التام الموجب سيجب فيها النصب، تقول: (نجح الطلاب غيرَ خالدٍ)، وفي الاستثناء التام المنفي سيجوز فيها الإتباع -وهو المختار-، والنصب، تقول: (ما سافر إخواني غيرُ زيدٍ، وما سافر إخواني غيرَ زيدٍ)، يجوز لك الوجهان.

ولو قلت: (ما سار الناس غيرَ دوابهم)، هذا منقطع، فيجب فيه النصب عند الحجازيين، ويجوز فيه الإتباع والنصب عند التميميين.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النساء:٩٥]، قرأ أكثر السبعة بالرفع (غيرُ)، وقرأ بعضهم بالنصب (غيرَ)، وجاء في قراءة أظنها شاذة ليست سبعية (غيرِ).

إذًا في كلمة (غير) في الآية ثلاث قراءات: (غيرُ، وغيرَ، وغيرِ)، نوجهها:

أما الرفع: ﴿لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ﴾ [النساء:٩٥]، تقول: القاعدون والمجاهدون لا يستوون إلا أولي الضرر الذين قعدوا لأنهم من أولي الضرر هؤلاء لا عتب عليهم، فهو استثناء.

﴿لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء:٩٥]، يعني إلا أولي الضرر، الاستثناء هنا تام منفي، يجوز فيه الإتباع وهو المختار، وعليه أكثر السبعة، ويجوز فيه النصب، فإذا قلت: غيرُ، فهذا على المختار، بدل، وإذا قلت: غيرَ، هذا جائز على النصب على الاستثناء.

وإذا قلت: غيرِ، ﴿لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء:٩٥]

الطالب: (@٠١:٠٦:٥٤)

الشيخ: مستثنى منه؟

الطالب: (@٠١:٠٧:٠٠)

الشيخ: أو صفة، تكون صفة للمؤمنين، القاعدون من المؤمنين الموصوفين بأنهم غير أولي الضرر.

هذا ما يتعلق بـ (غير).

أما (سوى)، فسوى فيها أربع لغات:

- **سِوى**، وهذه هي المشهورة بكسر السين.
- **واللغة الثانية**: سُوى، بضم السين.
- **والثالثة**: سواءٌ بفتح السين والمد.
- **والرابعة**: سِواءٌ بكسر السين والمد.

فاللغة الأولى والثانية سيكون الإعراب عليهما مقدرًا، واللغة الثالثة والرابعة سيكون الإعراب عليهما ظاهرًا.

تقول: (نجح الطلاب سوى خالدٍ)، وتقول: (ما نجح الطلاب سوى خالدٍ).

في المثال الأول (نجح الطلاب سوى خالدٍ)، خالدٍ: مضاف إليه، وسوى منصوبة على الاستثناء قولًا واحدًا.

(ما نجح الطلاب سوى خالدٍ)، خالدٍ: مضاف إليه، وسوى: يجوز فيها الرفع وهو المختار، ويجوز فيها النصب وهو جائز.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإِلاَّ نُسِبَا

يعني أن غير تأتي من أدوات الاستثناء، فما حكمها وحكم الذي بعدها؟ يقول: أما الذي بعدها فمجرور، قال: **وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرِ**، يعني المستثنى وهو خالد تجره، وغير نفسها، يقول: تعربها بإعراب مستثنى إلا، يقول: بغيرٍ مُعربَا، يعني بغيرٍ حالة كونه معربًا بما لمستثنىً بإلا.

ثم ذكر سوى فقال:

وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلاَ ... عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ

فكم ذكر لنا من لغة؟ ثلاث، اللغة التي لم يذكرها هي: سِواء.

ما معنى قوله: على الأصح؟ **اجْعَلاَ عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ**، المسألة فيها خلاف يعني، على الأصح، يشير هنا إلى خلافٍ في كلمة سوى، فبعض النحويين كسيبويه والفراء يرون أنها لا تخرج عن الظرفية، هي دائمًا ظرف مكان، حتى ولو استُعملت في الاستثناء، فهي ظرف مكان.

ويرى آخرون؛ كابن مالك، وكثير من المتأخرين أنها تأتي كثيرًا ظرفًا، وتخرج عن الظرفية، ما معنى تخرج عن الظرفية؟ يعني تخرج عن الظرفية للابتداء، الخبر، المفعول به، الفاعل، ونحو ذلك، تخرج، فلهذا مما تخرج إليه الاستثناء فتنتصب على الاستثناء.

وقولهم هو الذي تسنده الشواهد العديدة، من ذلك ما جاء في الحديث أنه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ قال: «**دعوت ربي ألا يسلط على أمتي عدوًّا من سوى أنفسها**»، فمِن سوى، جرّها بمِن، وقوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في الحديث: «**ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود، أو كالشعرة السوداء في الثور الأبيض**»، فقال: في سواكم، فجرها بـ في.

ومن ذلك قول الشاعر:

ولا ينطق الفحشاء من كان منهمُ … إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

وقال الشاعر:

وإذا تُباع كريهةٌ أو تُشترى … فسواك بائعها وأنت المشتري

فجعلها هنا ماذا؟ فسواك بائعها

الطالب: (@٠٣:١٢:٠١)

الشيخ: أو مبتدأ، جعلها مبتدأ، وبائعها الخبر، أما في الشواهد السابقة، فهي مجرورة وواضحة.

وقال الشاعر أيضًا:

عفونا عن بني ذُهلٍ وقلنا القوم إخوانُ … فلما صرّح الشر وأمسى وهو عريان

ولم يبقَ سوى العدوان دِنّاهم كما دانوا

ما إعراب سوى هنا؟ لم يبقَ سوى العدوان، فاعل، يبقى سوى، يعني خرجت إلى الفاعل، خرجت إلى الابتداء، خرجت إلى الجر بـ في ومِن، فهذا دليل على تصرفها، فإذا تصرفت صح أن تقع منصوبةً على الاستثناء.

وهذا هو قول ابن مالك وأكثر المتأخرين.

الدرس الخمسون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، **أمَّا بعد:-**

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة المباركة، ليلة الاثنين الثانية عشر من الشهر الخامس من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة المصطفى عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ونحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس المُتم للخمسين من شروح ألفية ابن مالك عليه رحمة الله، فأسأل الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أن يجعل كل أعمالنا مباركةً وخالصةً له وأن يتقبلها منا وأن ينفعنا بها في الدنيا والآخرة، إنه على كل شيءٍ قدير وبالإجابة قدير، آمين.

مازال الكلام موصولًا على باب الاستثناء، وقد انتهينا من الكلام على الاستثناء بـ "إلا"، ونسيت هل انتقلنا وتكلمنا على باقي الأدوات غير وسوى وليس ولا يكون، انتهينا من غير وسوى وانتهينا من الكلام عليهما.

نعيد الكلام بسرعة على غير وسوى، ثم نُكمل الكلام على هذا الباب.

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باقي هذا الباب:

وَاسْـــتَثْنِ مَجْــرُورًا بِغَيْــرِ مُعْرَبَــا ... بِمَــا لِمُسْـــتَثْنًى بِـــإِلاَّ نُسِـــبَا.

وَلِســـوًى سُـــوًى سَـــوَاءٍ اجْعَـــلَا ... عَلَـى الأَصَــحِّ مَــا لِغَيْــرٍ جُعِــلَا.

وَاسْـــتَثْنِ نَاصِـــبًا بِلَـــيْسَ وَخَـــلَا وَبِعَـــــدَا وَبِيَكُـــــونُ بَعْـــــدَ لَا.
وَاجْــرُرْ بِسَــابِقَيْ يَكُــوْنُ إِنْ تُــرِدْ وَبَعْـدَ مَـا انْصِـبْ وَانْجِـرَارٌ قَـدْ يَـرِدْ.
وَحَيْـــثُ جَـــرَّا فَهُمَـــا حَرْفَـــانِ كَمَـــا هُمَـــا إِنْ نَصَـــبَا فِعْـــلَانِ.
وَكَخَــلَا حَاشَــا وَلَا تَصْــحَبُ مَــا وَقِيْــلَ حَــاشَ وَحَشَــا فَاحْفَظْهُمَــا.

بعد أن انتهينا عن الكلام على الاستثناء بـ "إلا"، ذكر الآن باقي أدوات الاستثناء ومجموعها كما رأيتم ثماني أدوات:

الأولى: إلا، وهي حرف وانتهى الكلام عليها.

وهناك غير وسوى، وهما اثنان.

وهناك ليس ولا يكون، وهما فعلان.

وهناك عدى وخلا وحاشا، وهي مترددة بين الفعلية والحرفية.

فبدأ بالكلام على باقي أدوات الاستثناء بادئًا بالكلام على غيرٍ وسوى، أما غير فهي في الأصل اسم، اسمٌ بمعنى مطلق المغايرة، وتُستعمل في الأصل اسمًا لا استثناءًا، تقول مثلًا: جاءني رجلٌ غيرك، فتكون نعتًا، وتقول: اقرأ غير هذا الكتاب، فتكون مفعولًا، وتقول: غيرُك يقول هذا، فتكون مبتدأ، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر:٣٧] وهي في الآية نعت، وقال تعالى: ﴿بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء:٥٦] وهي نعت، فهنا اسمٌ بمعنى المغايرة ولا تدل على شيءٍ من الاستثناء.

لكنها قد تُستعمل في الاستثناء إذا كانت بمعنى إلا، فكما تقول مثلًا: جاء القوم إلا محمدًا، تقول: جاء القوم غير محمدٍ، فهنا تكون استثناءً ولا تكون اسمًا بمعنى مطلق المغايرة، فإذا كانت استثناءً بمعنى غير، أخذت هذه الأحكام التي

سيذكرها في باب الاستثناء، وإلا فإنها كبقية الأسماء تُعرب كما رأينا إعراب الأسماء.

فإذا كانت استثناءً بمعنى إلا فإن حكم الاستثناء يقع عليها من حيث وجوب النصب، ومن حيث جواز الوجهين وما قلنا من تفصيل الأحكام بين المتصل والمنقطع، ومجمل الأحكام:

إمَّا أن النصب واجب، وهذا في الاستثناء التام الموجب.

أو أن الوجهين جائزان، أي النصب والإتباع، وهذا في الاستثناء المنفي، والإتباع هو الراجح.

وإمَّا أن يكون الاستثناء منقطعًا فيكون النصب واجبًا عند الحجازيين، ويكون الوجهين جائزين عند التميميين، والمُقدم عندهم النصب.

هذا كله يُقال أيضًا في غيرٍ إذا وقعت استثناءً، فإذا قلت: جاء الضيوف غير محمدٍ، وجب النصب على الاستثناء في غير، فتقول: غيرَ: منصوبٌ على الاستثناء، أو مستثنًى منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، وما بعده حينئذٍ يكون مضافًا إليه مجرورًا دائمًا، ما بعد غير وسوى يكون مجرورًا بالإضافة.

إذا قلت: ما سافر إخواني غيرُ محمدٍ، كان لك في غير الإتباع وهو الراجح والمُقدم، فتقول: ما سافر إخواني غيرُ محمدٍ، ولك النصب فتقول: ما سافر إخواني غير محمدٍ؛ لأن الاستثناء تامٌّ منفي.

ولو قلنا مثلًا: ما سار الناس غيرَ دوابهم، لكان الاستثناء منقطعًا فيأخذ حكم الاستثناء المنقطع فيجب نصبه عند الحجازيين، فتقول: ما سار الناس غيرَ دوابهم، ويجوز لك فيه الوجهان عند التميميين: غيرَ دوابهم، وغيرُ دوابهم، والنصب عندهم هو المقدم.

هذا ما يتعلق بالاستثناء بغير.

فإن قيل: لِمَ وقع حكم الاستثناء من حيث وجوب النصب وجواز الوجهين على غير ولم يقع على ما بعد غير كما في إلا، فنحن إذا قلنا: جاء القوم إلا زيدًا، فإن إعراب الاستثناء سيقع على إلا أم على زيدًا؟ سيقع على زيدًا وهو مستثنى منه، فيجب نصبه أو يجوز فيه الوجهان، أما مع غير: جاء القوم غير زيدٍ، فإن إعراب الاستثناء سيقع على غيرٍ نفسها، أما ما بعدها فيكون دائمًا مجرورًا بالإضافة، لِمَ؟

لأنَّ غيرًا اسمٌ فتتحمل الإعراب بخلاف إلا فهي حرف والحرف لا يتحمل الإعراب، ماذا نفعل في إعراب الاستثناء؟ سينتقل إلى ما بعدها وهذا الذي حدث.

وما قلناه في غيرٍ الاستثنائية نقوله أيضًا في سوى الاستثنائية، فسوى تأتي اسمًا وتأتي استثناءً ولا تكون استثناءً إلا إذا كانت بمعنى إلا، فتقول: جاء القوم إلا زيدًا، وجاء القوم سوى زيدٍ، فتكون استثناءً، وإعرابها كإعراب غير، أي أن الإعراب، إعراب الاستثناء يقع عليها وما بعدها يكون مجرورًا بالإضافة.

وفي سوىً أربع لغات وهي: سِوًى، سُوًى، سَواءٌ، سِواءٌ، ذكر ابن مالك كما رأيتم في البيت ثلاث لغات، (وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ) وترك سِواء، والفرق بين هذه اللغات أي أن سِوًى وسُوًى مقصوران، فيكون الإعراب عليهما تقديريًا، وسَواءٌ وسِواءٌ ممدودان فيكون الإعراب عليهما ظاهرًا، وهذا هو معنى قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرٍ مُعْرَبَا=بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإِلَّا نُسِبَا.

وَلِسِــوًى سُــوًى سَــوَاءٍ اجْعَــلَا عَلَــى الأَصَــحِّ مَــا لِغَيْــرٍ جُعِــلَا.

فإن قلت: ماذا أراد ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلَا عَلَى

الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلَا).

الجواب عن ذلك: أنه يشير إلى خلافٍ وقع في كلمة سُوى، فبعض النحويين يرون أنها ملازمةٌ للظرفية حتى ولو كانت بمعنى الاستثناء فإنها تلزم عندهم الظرفية، أي تُعرب دائمًا ظرف، فهي تُعرب على الظرفية إما نصبًا تقديريًا أو نصبًا ظاهرًا وما بعدها مضافًا إليه، وهذا القول يُنسب إلى بعض النحويين كسيبويه والفراء.

وكثيرٌ من النحويين يقولون: إن استعمالها ظرف هو الأكثر في اللغة، ولكنها تخرج عن الظرفية إلى مطلق الاسمية، تأتي منصوبةً على الظرفية وتأتي غير ذلك كمبتدأٍ وفاعلٍ ومفعولٍ به ونحو ذلك، فكثيرٌ من النحويين يقولون: تأتي ظرفًا، وهذا الأكثر في استعمالها، أو في المسموع عن العرب، لكنها أيضًا قد تخرج عن الظرفية إلى مطلق الاسمية، ومن خروجها هذا مجيئها في الاستثناء فتكون عندهم منصوبةً على الاستثناء كغيرٍ، فهذا معنى قول ابن مالك: (عَلَى الأَصَحِّ).

ومما استشهدوا به على خروج سوىً من الظرفية شواهد:

فمنها مثلًا الحديث: «**دعوتُ ربي ألا يُسلط على أمتي عدوًا من سوى أنفسها**» فجرَّها بـ "من"، والحديث الآخر: «**ما أنتم فيما سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود، أو كالشعرة السوداء في الثور الأبيض**» فقال: في سواكم، فجرَّها بـ "في".

ومن ذلك قول الشاعر يمدح:

ولا ينطق الفحشاء من كان منهمُ ... إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

يتمدح أنهم لا يقولون الكلام الفاحش وهذا مما يتمدح به الناس الأسوياء قديمًا وحديثًا.

ومن استعمالها مرفوعةً قول الشاعر:

وإذا تُبـــاع كريمـــة أو تُشـــترى | فســواك بائعهـا وأنــت المشــتري

قال: فسواك بائعها، فجعلها مبتدأً.

ومن ذلك قوله:

ولــم يبــق ســوى العــدوان | دنَّــــاهم كمــــا دانـــوا

هذا قول الفند الزماني، يقول:

عفونـــا عـــن بنـــي ذُهـــلِ | وقلنــــا القـــوم إخـــوانُ
فلمــــا صــــرَّح الشــــر | وأمســـى وهـــو عريـــانُ
ولــم يبــق ســوى العــدوان | دنَّــــاهم كمــــا دانـــوا

ما إعراب سوى في البيت؟

فاعل يبقى.

والقول الثاني هو الراجح والله أعلم.

فهذا ما يتعلق بالاستثناء بغيرٍ وسوى، فعلى ذلك ننتبه وبخاصة لغير؛ لأن استعمالها كثير، ليس كلما رأيت غيرًا جعلتها استثناءً، لا، استعمالها الأكثر أن تأتي اسمًا بمعنى المماثلة وبمعنى المغايرة، هذا استعمالها الأكثر، ولكنها قد تأتي استثناءً إذا صحَّ أن تكون بمعنى إلا.

ثم ننتقل إلى الكلام على الاستثناء بـ "ليس، ولا يكون".

فمن ذلك أن تقول: جاء القوم ليس خالدًا، أو جاء القوم لا يكون خالدًا، أو في النفي: ما جاء القوم ليس خالدًا، وما جاء القوم لا يكون خالدًا.

فليس ويكون كما تعرفون من الأسماء الناسخة الناقصة التي ترفع أسماءها

وتنصب أخبارها، وليس ويكون هنا أيضًا من الأفعال الناقصة الناسخة إلا أن هذا استعمالٌ خاص لليس ولا يكون، فيأتيان استثناءً إذا وقعا بمعنى إلا، ترون أننا دائمًا نربط بـ "إلا"؛ أن إلا هي أم الباب وما سواها محمولٌ عليها، فعلى ذلك نُعرب ليس ويكون كما نعربهما في الأفعال الناقصة الناسخة، أي في باب كان وأخوتها فتحتاج إلى اسمٍ مرفوع وخبرٍ منصوب، فإذا قلت: جاء القوم ليس خالدًا:

فليس: فعل ناقص ناسخ يدل هنا على الاستثناء.

خالدًا المنصوب سيكون خبرها، أما اسمها فهو ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على البعض المفهوم، والمعنى: جاء القوم ليس بعضهم خالدًا.

وكذلك جاء القوم لا يكون خالدًا.

لا يكون: هذا الفعل الناقص الناسخ.

خالدًا: خبره المنصوب، أما اسمه فضميرٌ مستترٌ عائدٌ على البعض المفهوم، أي جاء القوم لا يكون بعضهم خالدًا.

فليس ولا يكون ليس للمُستثنى بعدهما إلا النصب؛ لأنه في الحقيقة خبرهما، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِلَيْسَ وَخَلَا   وَبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ لَا.

انظر كيف قيَّد يكون بعد لا، فيكون من خصائصها أنها قد تأتي للاستثناء، لكن بشرط أن تكون بلفظ يكون وبعد لا، ولم يقل: بعد نفي، قال: بعد لا، فلا يصح أن تقول: جاء القوم لم يكون خالدًا، أو جاء القوم لم يكن خالدًا، بل لا تُستعمل للنفي في المسموع عن العرب إلا بعد لا.

وهذا ما يتعلق بالاستثناء بـ "ليس ولا يكون"، ويبقى لنا من أدوات الاستثناء ثلاث أدوات وهي: عدا وخلا وحاشا.

وسبق أن ذكرنا أن هذه الثلاثة يجوز أن تكون حروف جر، ويجوز أن تكون أفعالًا ماضية، فإن جعلناها حروف جر فإن المستثنى بعدها سيُجر بها، تقول: جاء القوم عدا زيدٍ، خلا زيدٍ، حاشا زيدٍ، ونجح الطلاب عدا المهمل، حاشا المُهمل، خلا المُهمل، تجر، وفي الإعراب تقول:

عدا: حرف جر.

زيدٍ: اسمٌ مجرورٌ بـ "عدا" وعلامة جره الكسرة، وعدا هنا فيها معنى الاستثناء.

فإن جعلناها أفعالًا فهي أفعالٌ ماضية فعلى ذلك تحتاج إلى فاعل، والمُستثنى بعدها ينتصب على أنه مفعولها، المفعول به، فتقول: جاء القوم عدا خالدًا، حاشا خالدًا، عدا خالدًا، عدا بمعنى تجاوز، كلها حينئذٍ، عدا تجاوز، فتقول: جاء القوم عدا خالدًا.

عدا: فعلٌ ماضٍ.

خالدًا: مفعولٌ به منصوب بـ "عدا" وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل نُقدره كما قدَّرنا الاسم مع ليس ويكون، ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على البعض المفهوم، يعني جاء القوم عدا بعضهم خالدًا، وجاء القوم خلا خالدًا، أي خلا بعضهم خالدًا، وهكذا.

ونبَّهنا وننبه أن المحذوف حين يُقدَّر فإنما يُقدَّر ضميرًا، وهذا الضمير يعود على متقدم، إما متقدمٍ لفظًا وإما متقدم معنًى، أعني أننا عندما نُقدر مثلًا: جاء القوم عدا خالدًا، أي عدا بعضهم خالدًا، المُقدر في الحقيقة، المحذوف في الحقيقة ليس بعضهم، وإنما هو "هو" أي الضمير هو، عدا هو خالدًا، و "هو" عائدٌ إلى بعضهم المفهوم، ثم المُؤدى بعد ذلك سيكون: عدا بعضهم خالدًا، فهذه قاعدة أن المحذوف إنما يُقدَّر بالضمير، والضمير يعود على متقدم ملفوظ أو مُقدر

بالمعنى.

قال الشاعر:

خـــــلا الله لا أرجــــــو ســـــــواك وإنمـا أعـد عيـالي شـعبةً مـن عيالكـا

فقال: خلا اللهِ، فجعل خلا حرف جر.

خلا: حرف جر، ولفظ الجلالة: اسمٌ مجرور، وفي خلا معنى الاستثناء.

وقال الآخر يفخر:

تركنـــا في الحضـــيض بنـــات عـــوج عواكـف قـد خضـعن إلـى النسـور

أبحنــــا حـــــيهم قــــتلًا وأســــرًا عــدا الشــمطاءِ والطفــلِ الصــغير

يقول: تركنا في الحضيض، أي المكان المنخفض حيث وقعت المعركة بينهم، تركنا في الحضيض بنات عوجٍ، من يعرف عوجًا؟ عوج أشهر الخيول عند العرب وتُنسب إليه الخيول الطيبة من نسله عند العرب، العرب كانت تهتم كثيرًا بالخيول وتعرف أنسابها وأن هذا الخيل من عوج، ويُقال في عوج هذا كلامٌ طويلٌ وأنه من خيول سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ، أو غير ذلك، لكنه فحلٌ معروف بالأصالة والجودة والسرعة والقوة؛ فلذا اهتم به أهله وأنسلوه.

فيقول: هذه الخيول الطيبة الغالية عند أهلها فعلنا بها هذا الفعل، تركنا في الحضيض بنات عوجٍ عواكف، عاكفة، خاضعة، ذليلة، قد خضعنا إلى النسور، أي قتلناها وقتلنا مَن عليها فأكلتها النسور.

أبحنــــا حـــــيهم قــــتلًا وأســــرًا عــدا الشــمطاءِ والطفــلِ الصــغير

يقول: قتلنا مقاتلتهم ورجالهم، لكن الأطفال والنساء تركناهم، وحتى العرب في الجاهلية كانوا يعرفون هذه الأمور، أما الآن فبعض من يدَّعي الحضارة يقتل الشعوب ولا يفرق بين الصغير والكبير، والقوي والضعيف، والرجل والمرأة.

والشاهد في قوله: عدا الشمطاءِ، إذ جعلها حرف جر وجرَّ بها.

عدا: حرف جر فيه معنى الاستثناء.

الشمطاءِ: اسمٌ مجرور.

ثم ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه يجوز أن تأتي كلمة "ما" قبل عدا وخلا، فتقول: جاء القوم ما عدا عليًّا، ونجح الطلاب ما عدا المهمل، جاء القوم ما خلا عليًّا، نجح الطلاب ما خلا المُهمل.

وحكمهما حينئذٍ وجوب نصب المستثنى بعدهما، أي أن ما إذا دخلت على عدا وخلا فيجب أن يكونا فعلين، فإذا كانا فعلين ليس في المستثنى بعدهما إلا النصب؛ لأنه مفعولٌ به، وما ذاك إلا لأن ما حينئذٍ هي ما المصدرية، وما المصدرية لا تدخل إلا على الأفعال، لا تدخل على الأسماء ولا تدخل على الحروف، فقولك: جاء القوم ما عدا عليًّا.

ما: مصدرية.

عدا: فعلٌ واقعٌ في صلتها، فاعله مستتر تقديره بعضهم، والمستثنى منصوب على أنه مفعولها.

وحكى بعض العلماء كالكسائي والجرمي الجر بهما أيضًا على قلة، فتقول: جاء القوم ما عدا عليًّا، وعليٍّ، وجاء القوم ما خلا عليًّا، وعليٍّ، فهذه اللغة القليلة، نعم هي قليلة ومُتفق على أنها قليلة، وجمهور العلماء يمنعها ويوجب النصب، وبعضهم يُجيزها ويُقر بأنها لغةٌ قليلة، أما الكسائي فهو معروف، أبو حمزة الإمام القارئ السبعي، وأما الجرمي فهو أبو عمر، نحويٌّ مشهور من شيوخ المُبرِّد.

وهذا هو قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُوْنُ**) يُشير إلى عدا وخلا في البيت السابق.

(وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُوْنُ إِنْ تُرِدْ) يعني أنه جائز، الجر جائز والنصب جائز.

وَاجْـــرُرْ بِسَـــابِقَيْ يَكُـــوْنُ إِنْ تُـــرِدْ   وَبَعْـدَ مَـا انْصِـبْ وَانْجِـرَارٌ قَـدْ يَـرِدْ.

فقال: قد يرد، فأدخل قد على الفعل المضارع يرد؛ للدلالة على التقليل؛ لأن قد مع الفعل المضارع معناها الأكثر هو التقليل.

ثم قال:

وَحَيْـــثُ جَـــرَّا فَهُمَـــا حَرْفَـــانِ   كَمَـــا هُمَـــا إِنْ نَصَـــبَا فِعْـــلاَنِ.

وهذا شرحناه، ثم ختم هذا الباب، باب الاستثناء بقوله:

وَكَخَــلاَ حَاشَــا وَلاَ تَصْــحَبُ مَــا   وَقِيْــلَ حَــاشَ وَحَشَــا فَاحْفَظْهُمَــا.

في هذا البيت يتكلم على حاشا، ونقول في حاشا ثلاث لغات ذكرها ابن مالك:

اللغة المشهورة: حاشا، بألفين.

اللغة الثانية: حاش، بألف واحدة.

اللغة الثالثة: حشا، بألفٍ واحدةٍ في الأخير، فقل: جاء القوم حاشا زيدٍ، جاء القوم حاش زيدٍ، جاء القوم حشا زيدٍ، كلها لغاتٌ مستعملة إلا أن الأكثر هي حاشا بالألفين.

وفي حاشا هذه بلغاتها خلاف بين النحويين، فبعض النحويين يقولون: إنها لا تكون إلا حرف جر، وهذا مرويٌّ عن سيبويه، يعني لا يجعلها كعدا وخلا التي يجوز فيها مطلقًا أن تكون حرف جر وأن تكون أفعالًا، فإن كانت حرف جر جرَّت ما بعدها وإن كانت أفعالًا نصبت ما بعدها، يقولون: إلا، حاشا لا تكون إلا حرف جر، يقولون: هذا هو المسموع فيها.

وقال آخرون: بل الأكثر فيها أن تكون حرف جر، والأقل فيها أن تكون فعلًا

فتنصب ما بعدها، قال الآخرون: تكون حرف جر وتكون فعلًا، مع إقرارهم أن الأكثر في السماع هو مجيئها حرف جرٍ، ولكن هناك شواهد جاءت فيها حاشا فعلًا بدليل انتصاب ما بعدها، وهذا هو ما اختاره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت حيث قال:

(**وَكَخَلاَ حَاشَا**) فجعل حاشا كخلا، وسبق أن خلا وعدا يجوز أن يكونا حرفين وأن يكونا فعلين.

ومن الشواهد في ذلك قول الفرزدق:

حاشا قريشًا فإن الله فضَّلهم ... على البرية بالإسلام والدين

فقال: حاشا قريشًا، فنصب على أن حاشا فعل وقريشًا مفعولٌ به.

وقول أعرابي:

اغفر لي ولمن يسمع، حاشا الشيطانَ وأبا الإصبع.

هذا سجع وليس رجزًا، ليس شعرًا، يقول: اغفر لي ولمن يسمع، حاشا الشيطانَ وأبا، فنصب، إذن فهي فعل؛ لأنه انتصب ما بعدها.

وقول شاعر:

حشا رهطَ النبي فإن فيهم ... بحورًا لا تُكدرها الدلاء

فقال: حاشا رهطَ النبي، حشا هذه لغة ذكرناها، حشا رهطَ، فنصب على أنه فعل.

وقال شاعر:

حاشا أبا ثوبان إن ... أبا ثوبان ليس ببكمةٍ فدْم

فقال: حاشا أبا ثوبان، فنصب.

وهذا هو القول الراجح والله أعلم أن حاشا كعدا وخلا، تكون حروف جر

وتكون أفعالًا، إلا أن مجيء حاشا فعلًا قليل، لكنه واردٌ في السماع الفصيح.

وقال ابن مالكٍ في هذا البيت:

وَكَخَلاَ حَاشَا وَلاَ تَصْحَبُ مَا.

يقول ابن مالك: مع اختيارنا أن حاشا كخلا، لكن هناك فرقًا بين حاشا وبين خلا وعدا وهو: أن ما تأتي مع عدا وخلا، تقول: جاء القوم ما عدا زيدًا، ما خلا زيدًا، أما حاشا فإنها لا تصحبها ما، فلا تقول: جاء القوم ما حاشا زيدًا، وإنما يجب أن تُستعمل من دون ما، وإن استعملتها فتكون حرف جر أو تكون فعلًا فهذا هو قول ابن مالك: (وَلاَ تَصْحَبُ مَا).

وما قاله ابن مالكٍ هو الكثير في اللغة غلا أنه جاء على قلة دخول ما عليها في بعض الشواهد الصحيحة، ومن ذلك قول الشاعر:

رأيت الناس ما حاشا قريشًا   فإنا نحن أفضلهم تعالى

فأدخل ما على حاشا.

فهذا ما يتعلق بـ "حاشا"، ذكرنا اللغات فيها وذكرنا حكم مجيئها حرفًا وفعلًا وذكرنا حكم دخول ما عليها.

بقي أن نختم الكلام على حاشا فنقول: إن حاشا في اللغة عمومًا تأتي على ثلاثة استعمالات:

الاستعمال الأول: هي حاشا الاستثنائية، وهي التي بمعنى إلا، وتكلمنا عليها قبل قليل وذكرنا أحكامها.

الاستعمال الثاني لـ "حاشا": هي حاشا التنزيهية التي بمعنى التنزيه وليست بمعنى الاستغناء، وهي الواردة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا

﴿بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١] وفي قوله: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍۚ﴾ [يوسف:٥١]، وتقول: حاشا لزيدٍ أن يفعل هذا، فهذه حاشا التنزيهية، وفيها اللغات السابقة.

حاشا التنزيهية هل هي حرف جر أم فعل أم ماذا؟ التي في الآية: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف:٣١]؟

الجمهور على أنها مصدر، مصدرٌ وقع بدل فعله وهو مبنيٌ على الفتح في حاشَ وعلى السكون في حاشا، وسبق الكلام بالتفصيل في باب المفعول المطلق على المصادر التي تقع موقع أفعالها أو تقع بدل أفعالها، مثل: ويل، سبحان، مَعاذ، ونحو ذلك، هناك مصادر تقع بدل أفعالها لها أفعال مثل: حمدًا لله يعني أحمد، فهمًا للدرس أي يفهم، وهناك مصادر تقع بدل أفعالها وليس لها أفعال مثل: ويل، وبل، وسبحان، ونحو ذلك.

وقيل: إن حاشا التنزيهية اسم فعلٍ بمعنى أُنزِّه، وكلا القولين له وجاهةٌ في حاشا التنزيهية.

الاستعمال الثالث في حاشا: هي أن تأتي فعلًا متصرفًا، تعمل أيضًا حاشا فعلًا متصرفًا مثل: راب، سام، حاشا، تقول: حاشيته بمعنى استثنيته، ومن ذلك ما جاء في الحديث: «**أسامةُ أحب الناس**» إلي أين الشاهد؟ قال الراوي: ما حاشا فاطمة ولا غيرها، يعني ما استثنى فاطمة ولا غيرها، ومضارعه حينئذٍ أنا أُحاشي، وهو يحاشي، ونحن نحاشي، إلى آخره، فمضارعه: أحاشي ويُحاشي ونحاشي وتُحاشي، ومن ذلك قول الشاعر:

ولا أرى فاعلًا في الناس يُشبهه ... ولا أحاشي من الأقوام من أحد

أي لا أستثني من الأقوام من أحد، ويتصرف فتقول منه: تحاشيته بمعنى تجنبته، ونحو ذلك، تصرف كبقية الأفعال.

وهذا ما يتعلق بـ" حاشا" وهو نهاية الكلام على باب الاستثناء.

نقف عند بعض الشواهد والأمثلة على باب الاستثناء.

قال الشاعر في البيت المشهور:

ألا كـلُّ شـيءٍ مـا خـلا اللهَ باطـلُ وكـل نعـيمُ لا محالـة زائـل

ما خلا اللهَ، ما إعراب لفظ الجلالة؟

هذه عدا وخلا وحاشا إما أن تكون حروف جر فتجر ما بعدها، وإما أن تكون أفعالًا ماضية فتنصب ما بعدها، فهو مفعولٌ به، نقول: لفظ الجلالة مفعولٌ به.

خلا: فعلٌ ماضٍ.

هل يصح أن يكون حرف جر هنا؟

لا، لماذا؟ لأنه مسبوقٌ بـ "ما" إلا على اللغة القليلة التي حكاها الكسائي والجرمي، لكن ما سألتموني هذه اللغة القليلة ماذا نفعل بـ "ما" معها؟ في اللغة القليلة يجر ما بعدهما مع وجود ما، ما مصدرية لا تدخل إلا على الفعل؟

قالوا: إن ما حينئذٍ تكون زائدة.

وفي الحديث: «**يُطبع المؤمن على كل شيء ليس الخيانة والكذب**» بمعنى إلا الخيانة والكذب، فليس هنا نعم فعل ناقص ناسخ، لكن فيه معنى الاستثناء، اعرب لي.

(@٢٩:٤١).

وعند الإعراب تقول: ليس: فعل ناسخ ناقص فيه معنى الاستثناء.

قال الشاعر:

تُسـائلني هـوازنُ أيـن مـالي؟ وهـل لـي غيـر مـا أنفقـتُ مـالُ

غير هنا استثناء، ما نوع الاستثناء؟

أعد الكلام إلى أصل تركيبه، وهل غير ما أنفقتُ مالُ، هل لي مالٌ غير ما أنفقت؟ هذا من تقديم المُستثنى على المستثنى منه، تذكرون نقول: جاء الضيوف غيرَ زيدٍ، جاء غيرَ زيدٍ الضيوف، قدمنا المستثنى منه، هنا تقول: هل لي مالٌ غير ما أنفقت، ثم قدَّم فقال: هل لي غير ما أنفقت مالُ.

طبعًا الأساليب تختلف، ربما يحسن هذا الأمر في مثال ولا يحسن في مثال آخر، إلا إنه من حيث الحكم النحوي جائز، أما من حيث الجمال والذوق، هذا يعود إلى البلاغة والأدب.

إذن فهو مستثنى مُقدم، ما حكم المستثنى المقدم؟ واجب النصب عند الجمهور، وفي لغةٍ حكاها يونس بن حبيب الاتباع، فهنا على لغة الجمهور تقول: وهل لي غيرَ ما أنفقتُ مال، وعلى اللغة التي حكاها يوسف بن حبيب تُتبع، تقول: هل لي مالٌ غيرُ ما أنفقت، ثم تُقدم: هل لي غيرُ ما أنفقتُ مال.

ما إعراب مالُ؟ هل لي غيرَ ما أنفقتُ مال، قلنا: أعد الكلام إلى ترتيبه الأصلي، هل لي مالٌ غير ما أنفقت، أعد إلى الأصل قبل دخول الاستفهام، لي مالٌ.

لي: خبر.

مالٌ: مبتدأ.

مثل: في البيت رجلٌ.

في البيت: جار ومجرور.

رجلٌ: مبتدأ.

هنا مالُ ليس لها إلا مبتدأ.

قال تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف:٥٩] غيرَه، غيرِه، غيرُه، ثلاث قراءات، خرِّجها.

مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرَهُ: هذا اللفظ منصوب على ماذا؟ هذا منصوب على الاستثناء يعني ما لكم من إلهٍ إلا هو.

مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِه: نعت، هنا غير اسم بمعنى المغايرة، ليس استثناءً، ما لكم من إلهٍ آخر، ما لكم من إلهٍ غيرِه.

مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ: بالرفع، (@٤٠:٤٧).

غيرُه: صفةٌ لماذا؟ لإله، وإله إعرابها: مبتدأ، ما إعراب إله في الآية؟

مبتدأ مجرورٌ لفظًا بـ "من زائدة" مرفوعٌ محلًا، والمعنى والله أعلم: ما لكم إلهٌ، ما نافية، نعيد الجملة إلى أصلها: لكم إلهٌ.

لكم: خبر.

إلهٌ: مبتدأ.

ثم دخلت ما النافية، ما لكم إلهٌ، ثم دخلت من للتأكيد، ما لكم من إلهٍ، كل هذه الأمور لا تُغير الإعراب، تُغير المعنى فـ "ما" قلبت المعنى من الإثبات إلى النفي، معنى، و من قلبت الكلام من غير مؤكد إلى مؤكد، تؤثر في المعنى، لكن في الإعراب:

لكم: خبر، إلهٌ: مبتدأ.

فإلهٌ مجرورة لفظًا ومرفوعة محلًا، فإن أتبعتها بالمحل قلت: ما لكم من إلهٍ غيرُه، وإن أتبعتها باللفظ قلت: ما لكم من إلهٍ غيرِه، وإن جعلتها غير استثناءً قلت:

ما لكم من إلهٍ غيرَه.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النساء:٩٥] غيرَ، غيرِ، هذه كأننا تكلمنا عليها في المرة الماضية، لكن نعيدها الآن بسرعة، هيا يا محمد.

لا يستوي القاعدون من المؤمنين غيرُ أولي الضرر والمجاهدون، نقول: لا يستوي هؤلاء وهؤلاء، ما إعراب غيرُ بالرفع؟

لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي: نعت تابع بمعنى المغايرة يعني القاعدون المغايرون لأولي الضرر، الذي فيه ضرر لا يُذم، وإنما يُذم القاعد غير هذا.

وبالنصب: لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُوْلِي: هذا استثناء يعني إلا أولي الضرر، منصوب على الاستثناء.

لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرِ أُوْلِي: نعتٌ للمؤمنين.

آخر شاهد عندي، قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص:٨٨].

كل شيءٍ: مبتدأ.

هالكٌ: خبر.

إلا وجهه، وجهه: منصوب على الاستثناء، استثناء تام أم استثناء منقطع؟ هو تام؛ لأن المُستثنى منه موجود والمُستثنى موجود وأداة الاستثناء موجودة، لكن هل متصل أم منقطع؟ متصل، إذن فوجهه من جنس الشيء.

هل يُطلق على الله جل جلاله شيء؟ نعم الله عَزَّوَجَلَّ شيءٌ من الأشياء، هذا مذهب أهل السنة ومذهب الجمهور، إنه شيءٌ من الأشياء، من الأدلة هذه الآية

﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨]، ومن الأدلة قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾ [الأنعام:١٩]، ومن الأدلة كما ذكر البخاري يقول النبي ﷺ: «**سمَّى القرآن شيئًا**» هذا في لفظ البخاري، في طرف الباب، لا يحضرني الآن الحديث، لكن اذكره لفائدة.

ما المراد بالوجه هنا؟ ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨]؟

ماذا ترى هنا: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨]؟ ذاته، هو يعني، الله عَزَّوَجَلَّ كاملًا، هذا المراد بالآية، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨]، أي كل شيءٍ هالكٌ إلا إياه، الله عَزَّوَجَلَّ، فإن قلت: لا، المراد الوجه فقط، فيدخل في ذلك أن ما سوى وجه الله هالك، وهذا باطل، هذا متفق عليه، متفق عليه عند أهل السنة والجماعة أن المراد بالوجه هنا الذات، كل شيءٍ هالكٌ إلا ذاته، إلا إياه.

السؤال الثاني: إذا كان المعنى هكذا فهل الآية تدل على إثبات الوجه لله عَزَّوَجَلَّ، من حيث اللغة، لا أريد من حيث الشرع، الشرع فيه أدلة أخرى تدل على ثبوت الوجه، نقول: صح، هذا مُتفق عليه، ما نخالف عليه، لكن سؤالي: هل الآية من حيث اللغة تدل على إثبات الوجه حينئذٍ؟

الجواب: نعم، حتى ولو كان المراد بالوجه هنا الذات، فإن العرب لا تقول: أعجبني زيدٌ ذيله، تقول ذلك؟ لا تقول، حتى يكون هذا من هذا، تقول: أعجبني زيدٌ وجهه، فحينئذٍ هذا من هذا فيصح الكلام على ذلك، ويقول شاعر:

رحم الله أعظمًا دفنوها ... بسجستان طلحة الطلحات

ماذا أراد بقوله: رحم الله أعظمًا؟

يريد طلحة، طلحة الطلحات، أي رحم الله طلحة، لا يريد رحم أعظمه فقط،

هو ذكر بعضه وأراد كله، عندما قال: رحم الله أعظمًا، هل دل على أن هذا الطلحة فيه أعظم؟ نعم، أن الأعظم هذا شيء منه وإلا ما صح أن يعبر ببعضه عن كله، لا تعبر عن البعض وتريد الكل إلا إذا كان هذا البعض من هذا الكل، وكوْنك تُعبر بالبعض وتريد الكل هذا أسلوب صحيح لا ينافي أن هذا البعض ليس من هذا الكل، فعندما تقرأ في بعض التفاسير المعتبرة عند أهل السنة ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص:٨٨] إلا ذاته، هذا ليس من التأويل، هذا هو المعنى، هذا معنى الآية، وهي تدل على إثبات الوجه لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لما شرحناه قبل قليل من هذا التوجيه.

هذا ما يتعلق بباب الاستثناء تامًّا ولله الحمد والمنة، بعده سيبدأ باب الحال إن شاء الله ولعلي أؤجله إلى الدرس القادم بمشيئة الله وتوفيقه.

نريد أن نتأمل في بعض الآيات الكريمة في سورة الفاتحة اغتنامًا لما بقي من وقت في هذا الدرس، وأنا بين وقتٍ وآخر نحاول أن نتأمل في بعض الآيات القرآنية أو في بعض الكلام الفصيح بما يسمح به الوقت.

نتأمل في بعض الآيات القرآنية في سورة الفاتحة، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٦،٧].

لا يخفى عليكم أهمية التأمل والتدبر في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ وبخاصة في سورة الفاتحة فهي من أعظم سور القرآن وكثرة تكرارها على بعض الناس منذ الصغر يجعله لا يتفكر فيها مع أن فيها من الأساليب الجميلة البديعة ما يُبهر العقول فضلًا عن المعاني التي تتضمنها هذه الآية في العقيدة والتفسير والتزكية وغير ذلك، لكن أيضًا من حيث الأساليب البلاغية فيها أساليب جميلة جدًا.

تأملوا في هذه الآيات قال: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٧] ذكر ثلاثة أصناف:

المُنعم عليهم، والضالين، والمغضوب عليهم، والضالين.

الصنف الأول: عبر عنه بالموصول والفعل الماضي (**الَّذِينَ أَنْعَمْتَ**)، والصنف الثاني والثالث عبَّر عنهما بالاسم (**الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَالضَّالِّينَ**) ولو عبَّر عنهم بالاسم جميعًا لكان يقول: صراط المُنعم عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين، ولو عبَّر عنهم بالموصول والفعل كلهم لكان يقول: صراط الذين أنعمت عليهم غير الذين غضبت عليهم ولا الذين أضللتهم، وقد يقول قاصر النظر: إن هذا أفصح؛ لكي يتناسب الأسلوب مع الأصناف الثلاثة، والسؤال: لماذا عبَّر عن الصنف الأول بالمنصوب والفعل، وعبَّر عن النوعين الآخرين بالاسم؟

ما يُقال في نحو ذلك هو من الاجتهاد الذي يقوم على التأمل في كلام العرب ومحاولة استنباط أسراره، فإن التعبير بالأسماء الموصولة إنما يكون غالبًا لما هو معهود، معروف، معهودٌ بهذا الشيء، معروفٌ بهذا الشيء كأنه أمام السامع والقارئ؛ ولهذا يشترطون في صلة الموصول، يُشترط في الصلة أن تكون معهودة يعني معروفة ومعهودة، وفي هذا دليلٌ على علو شأن من عُبِّر عنه بالاسم الموصول.

وعُبِّر بالفعل؛ ليُصرَّح بالفاعل، عندما قال: أَنْعَمْتَ، صرَّح بالفاعل، بالمُنعم وهو الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، بخلاف ما لو عُبِّر بالاسم، لو جاء إنسان مثلًا تحبه فقلت: جاء الذي أحبه، فعبَّرت بالموصول والفعل، فصرَّحت بأنك أنت تحبه، صرَّحت أنك أنت الفاعل، لكن لو عبَّرت بالاسم لكنت تقول: جاء المحبوب، تعني أن

الحب يقع عليه، منك، من غيرك، منكم جميعًا، أو من بعضكم، منكم على مستوًى واحد أو متفاوت، كل ذلك يشمله الاسم المحبوب، جاء المحبوب، لكن عندما تريد أن تنص على أنك تحبه وأن حبك إياه خاصٌّ به ملتصقٌ به تُعبِّر بالموصول والفعل: جاء الذي أحبه، فهذا أفصح عن الفعل وأدل على التأكيد من قولك: جاء المحبوب.

والمتأمل في القرآن الكريم يجد أنه غالبًا ما يُصرح بالفاعل مع أفعال الرحمة والإحسان والجود، وغالبًا لا يُصرِّح بالفاعل مع أفعال العقوبة والجزاء والمصائب، بل يُعبر عنها بالفعل المبني للمجهول أو بالاسم، فلا يكون الفاعل حينئذٍ مصرحٌ به؛ فلهذا مع المغضوب عليهم والضالين في الآية عُبِّر عنهم بالاسم ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٧] لكي لا يُصرح بفاعل الغضب والإضلال، والشواهد على ذلك في القرآن الكريم كثيرة:

فمثلًا في قوله تعالى عن أبي الأنبياء إبراهيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، نبي يتأدب مع ربه جل جلاله، فيقول: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [الشعراء:٧٨] أي فهو يهديني، ثم حذف ياء المتكلم (@٠٩:٠٤:٠١) ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿٧٨﴾ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ [الشعراء:٧٨-٨١] كل هذه الأفعال نسبها إلى الله عَزَّوَجَلَّ إلا فعلًا واحدًا وهو المرض ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ﴾ [الشعراء:٨٠] نسبه إلى نفسه، إلى إبراهيم.

﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى﴾ [الشعراء:٧٨]: الخلق.

﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [الشعراء:٧٨]: الهداية.

﴿وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى﴾ [الشعراء:٧٩]: الإطعام.

﴿وَيَسْقِينِ﴾ [الشعراء:٧٩].

﴿وَإِذَا مَرِضْتُ﴾ [الشعراء:٨٠] كان يمكن أن يقول في اللغة: وإذا أمرضني فهو يشفين، لكن من باب التأدب مع ربه عَزَّوَجَلَّ نسب الفعل إليه فقال: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء:٨٠] فنسب الشفاء إلى ربه، ﴿وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ [الشعراء:٨١] إلى بقية الآيات.

(@٢٧:٠٥:٠١).

لأن الإماتة لا تكون إلا لله عَزَّوَجَلَّ، هذا مما تفرد به الله، لا يميت ولا يحيي إلا الله عَزَّوَجَلَّ، وهذا فيه تعظيم لله عَزَّوَجَلَّ أنه ينفرد بهذه الأمور العظيمة.

ومن الأمثلة على ذلك قول صالحو الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن:١٠] فعند إرادة الرشد صرح بالفاعل فقال: ﴿أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن:١٠] ومع إرادة الشر بنوا الفعل للمجهول فقالوا: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي الْأَرْضِ﴾ [الجن:١٠] وكان يمكن في اللغة أن يقولوا: أشرٌّ أراده الله بمن في الأرض أم أراد بهم ربهم رشدًا.

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا قوله جل جلاله: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف:٣٠] وفي قوله: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل:٣٦] فصرَّح بنسبة الفعل إليه عَزَّوَجَلَّ مع الهداية، وأما مع الإضلال فنسب إلى الضلالة، مع أن كل ذلك في حقيقته هو من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولكن هذا من التأدب مع الله ومن تعليم التأدب مع الله عَزَّوَجَلَّ وفي ذلك أسرار تظهر في الكلام، في كلام الله عَزَّوَجَلَّ.

ثم نتأمل هذا التعبير الجميل الخلاب في قوله: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ ﴾ [الفاتحة:٧] ما معنى أنعمت؟ يعني هديت، فعبَّر عن الهداية بالإنعام، أنعمت، ما قال: هديت، أو سددت، أو وفقت، أو نحو ذلك؛ لأن النعمة لها لذة في النفس كأنها يتلذذها الإنسان، والهداية هي أفضل تلك النعم، أن يهدي الله الإنسان إلى دينه ويُثبته عليه، ثم يقبضه ويبعثه عليه.

ثم إنه عبَّر بالفعل الماضي فقال: أنعَمَ، ما قال: صراط الذين يُنعم؛ لأن من شأن المُنعم الكريم أنه إذا أنعم بنعمة لا يستردها، فكأن هذه النعم ثبتت عندهم وحازوها وأمنوا ألا تُفارقهم ولا سبيل إلى نزعها منهم؛ لأنهم يعلمون أنها من المُنعم الكريم فعبَّر بالفعل الماضي أنها تحققت وثبتت.

فهذه بعض التأملات في هذه الآيات العظيمة، نسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يُلهمنا رشدنا أو يوقفنا على أسرار كتابه العظيم وأن يجعل ما تعلمنا نافعًا لنا في الدنيا والآخرة، إن كان هناك من سؤال نستمع إليه إلى أن تُقام الصلاة، تفضل.

السؤال: (٠١:١٠:٠٠).

الجواب: تريد أن الفعل يدل على تجدد النعمة

(@٠١:١٠:٤٠).

قد يُقال ذلك، لكن إذا كان هذا هو المعنى المراد فقد يكون التعبير بالاسم أبلغ، يعني صراط المُنعَم عليهم، كأنهم ثبتت هذه النعمة عندهم؛ لأن الاسم يدل على الثبات والفعل يدل على التجدد، لكن تقول: التجدد بمعنى هو التفاوت، تفاوت النعمة، التجدد لا يعني التفاوت، تجدد يعني أنها نعمة بعد نعمة.

السؤال: (@٠١:١١:٣٠).

في الدرس القادم اسألوا ما تشاؤون إلى أن تُقام الصلاة.

السؤال: (@٠١:١١:٤٠).

الجواب: أراد النعت بمعنى فوائد النعت كثيرةٌ جدًا، فبعضهم يحصرها بالأغراض العامة: التأكيد، الترحُّم، الذم، المدح، ونحو ذلك.

وبعضهم يُفصل هذه الأغراض تفصيلًا دقيقًا، فالذم يُفصله، فيقول: التحقير والتصغير والذم، والمدح يُفصله: المدح والتفضيل والتكبير والتعظيم، وكله يعود إلى معنى المدح. (@٠١:١٢:٥٠).

تأتي بكتاب ننظر فيه، لكن النعت عندما نقول: جاء محمدٌ العالم، فائدة النعت هنا المدح، جاء محمدٌ السريع، هنا الغرض بيان سرعته، ربما تمدحه أو تذمه على حسب المعنى، جاء محمدٌ الحقير، الحمد لله الرحيم، هذا مدح، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، هذا ذم، شربت الماء العذب، هذا مدح، وربما تجد معاني دقيقة أكثر من ذلك، لابد أن يوقف على الكلام ليُعرف معناه بالدقة.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

محتويات الكتاب

سِلسلة شُروح النَّحو والصَّرف للشَّيخ سُليمان العُيوني

شَرح أَلفيةِ ابنِ مالِكٍ

رحمه الله تعالى

في النَّحو والتَّصريف

دُروسٌ ألقاها فضيلة الشيخ

سُليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العُيوني

الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بالرياض

الجُزء الرَّابع

المفتي اللغوي

سُليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العُيوني

شرح ألفية ابن مالك في النحو والتصريف

المفتي اللغوي

سلسلة شروح النحو والصرف للشيخ سليمان العيوني

شرح ألفية ابن مالك

رحمه الله تعالى

في النحو والتصريف

دروس ألقاها فضيلة الشيخ

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني

الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بالرياض

الجزء الرابع

المفتي اللغوي

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

تم الصف والإخراج بإشراف

دار ابن سلام للبحث العلمي

٠٠٢٠١٠٩٨٥٤٦٦٨٢

جمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس الحادي والخمسون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، حياكم الله وبياكم في هذه الليلة المباركة، ليلة الإثنين السادس والعشرين من شهر جُمادى الأولى، من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى ﷺ، في جامع الراجحي، في حي الجزيرة، في مدينة الرياض، نعقد - بحمد الله وتوفيقه - الدرس الحادي والخمسين من دروس «شرح ألفية ابن مالك» رَحِمَهُ ٱللَّهُ نسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يوفقنا فيه لما يحبه ويرضاه، وأن يجعله ذخرًا لنا في الدنيا والآخرة، وأن يتقبله منَّا، اللهم آمين.

انتهينا - يا إخوان - من الكلام على المفاعيل وانتهينا أيضًا من الاستثناء، والليلة - إن شاء الله - نبدأ ببابٍ جديد، وهو «باب الحال».

«باب الحال» عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «ألفيته» في أربعةٍ وعشرين بيتًا، سنقرأ منها الليلة ما تيسَّر ونشرحها بإذن الله تعالى.

فنبدأ بقراءة أبيات «الألفية». قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[الْحَالُ]

٣٣٢. الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ ... مُفْهِمُ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ
٣٣٣. وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا ... يَغْلِبُ لكِنْ لَيْسَ مُسْتَحقًّا
٣٣٤. وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي ... مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ
٣٣٥. كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدْ ... وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدْ
٣٣٦. وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ ... تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ
٣٣٧. وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالًا يَقَعْ ... بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ
٣٣٨. وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ ... لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ
٣٣٩. مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلَا ... يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا

فهذه ثمانية أبيات نشرحها الليلة إن شاء الله تعالى.

ففي البداية كالمعتاد بدأ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بتعريف الحال، فقال:

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ ... مُفْهِمُ فِي حَالٍ

فالحال ما اجتمعت فيه هذه الشروط:

هو: الوصف، الفضلة، المنتصب، الدال على هيئة صاحبه.

ثم مثَّل ذلك بقوله: «**كَفَرْدًا أَذْهَبُ**»، أي: أذهب فردًا، أي: أذهب حالة كوني فردًا، فـ«فردًا» حال، حالٌ من ماذا؟ أين صاحبه؟ فاعل «أذهب»، أذهب أنا حالة كوني فردًا.

فقوله: «**فَضْلَةٌ**» المراد بالفضلة في النحو - كما شرحنا أكثر من مرة: ما ليس عمدةً في تركيب الجملة، فهذا اصطلاح نحوي يعود إلى التركيب، لا يعود إلى المعنى، أي: ما ليس بمبتدأ أو خبر في الجملة الاسمية، ولا فاعلًا ولا نائب فاعل في الجملة الفعلية، فهذه الأشياء الأربعة لا تستغني عنها الجملتان الاسمية

والفعلية، وما سوى ذلك يُسمى في اصطلاح النحويين بالفضلة، يعني: يُمكن أن تتكون وتتركب الجملة بدونه.

وليس معنى ذلك: أن المعنى يستغني عن هذه الفضلة؛ لأن الفضلة من حيث المعنى قد تكون فضلة زائدة يستغني عنها المعنى، وقد تكون عمدةً في المعنى لا يستغني المعنى عنها، وإنما المراد بالفضلة في اصطلاح النحويين: الفضلة من حيث التركيب.

أما الحال من حيث المعنى: فهو ينقسم كغيره إلى:

- **حالٍ** مؤكدة.
- **حالٍ** مبيِّنة.

وكذلك يُقال في الصفة، وكذلك يُقال في التمييز، وكذلك يُقال في الخبر، إلى آخره، فالحال إما أن يكون حالًا مؤكدًا، أو نقول: حالًا مؤكدةً؛ لأن لفظة «الحال» في اللغة يجوز أن تُذكَّر وتُؤنَّث.

ما معنى حال مؤكدة؟ متى يُقال: إن هذه الكلمة فائدتها التوكيد؟

إذا لم تأتِ بمعنى جديد، الكلمة إذا كانت فائدتها وغرضها ووظيفتها تأكيد المعنى السابق، فنقول: فائدتها والغرض منها التأكيد، هذا غرض معتبر في جميع اللغات، فمن أمثلة ذلك في الحال: قوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ [النمل:١٩]، فإن التبسُّم بمعنى الضحك، وتقول: «جئت ماشيًا»، فإن الأصل في المجيء المشي، وهكذا.

وقد تكون الحال مبينة، ويُقال: مؤسِّسة، وهذا هو الأصل في الحال، كما هو الأصل في بقية أبواب النحو، وقولنا: «مبينة أو مؤسسة»، أي: تأتي بمعنًى جديد لا يُعرف إلا بها، كأن تقول: «جاء زيدٌ خائفًا»، فأنت لا تعرف أن زيدًا خائف، حتى

تقول: «خائفًا»، فـ«خائفًا» حال فائدتها التبيين، يعني: تبيين هذا المعنى، فيُقال: التأسيس يعني تأتي بمعنى مُؤسَّس، لا يُعرف إلا به.

وتقول مثلًا: «لا تمشِ متبخترًا»، «متبخترًا» حال من فاعل «تمشِ»، والحال هنا في المعنى عمدة، بل هو المقصود أصلًا بالكلام؛ لأنك هنا لا تنهاه عن المشي، أنت لا تنهاه عن المشي، تقول: «لا تمشِ»، وإنما تنهاه عن التبختر في المشي، والتبختر هنا الحال هو عمدة الكلام، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء:٣٧]، فمعنى الآية - والله أعلم: ليس النهي عن المشي، وإنما المعنى النهي عن المرح في المشي.

ومن ذلك أيضًا: قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء:١٦] فـ﴿لَٰعِبِينَ﴾: حال من فاعل ﴿خَلَقْنَٰكُمْ﴾ وهو «نا» العائدة إلى الله- جل جلاله – يعني: ما خلقناهم حالة كوننا لاعبين، هذه الحال فضلة في المعنى؟ هل المعنى: ما خلقنا السماء والأرض؟ هو خالقهما عَزَّوَجَلَّ، ولكن النفي هنا ليس واقعًا على الخلق، وإنما النفي واقعٌ على نفي اللعب، فهو عمدة الكلام.

وأيضًا قد تأتي الحال شيئًا ثالثًا يسمونه: الحال المُوطِّئة، قد تأتي الحال مُوطِّئة، كأن تقول: «جاءني زيدٌ رجلًا خائفًا»، يعني: حالة كونه رجلًا خائفًا، فنحن في الإعراب الصناعي أين الحال؟

في الإعراب الصناعي نقول: «رجلًا»، «جاءني زيدٌ» فعلٌ ومفعول به وفاعل، «رجلًا» حال، «خائفًا» صفة لـ «رجلًا»، مع أن الحال في الحقيقة هو المعنى: «رجلًا» أم «خائفًا»؟ «رجلًا» نقول: حال، يسمونها الحال المُوطئة، يعني: ذكرنا رجلًا لنوطِّئ للحال، وهو قولنا: «خائفًا»، فكان يمكن أن نقول: «جاءني زيدٌ خائفًا»، لكن تُوطِّئ، يمكن أن تقول: «جاءني زيد رجلًا خائفًا»، فتحذف «رجلًا»،

«رجلًا» هذه الحال المُوطئة التي وطأت للحال.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف:٢] هو يتكلم عن القرآن فيقول: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا﴾، وإنما ﴿قُرْءَٰنًا﴾ هو موطئة للحال في الحقيقة، وهو قوله: ﴿عَرَبِيًّا﴾، والمعنى - والله أعلم: إنا أنزلناه عربيًّا، أي: حالة كونه عربيًّا، فـ﴿قُرْءَٰنًا﴾ في الإعراب نقول: «حال»، لكنها حال موطئة، و﴿عَرَبِيًّا﴾ في الإعراب نقول: صفة لـ ﴿قُرْءَٰنًا﴾، أما في المعنى والحقيقة؛ فإن الحال ﴿عَرَبِيًّا﴾ و﴿قُرْءَٰنًا﴾ فقط توطئة لهذه الحال.

لو سألنا عن كلمة «قرآن»، اسم أم فعل أم حرف؟ اسم، من أي الأسماء نوعه؟ هذا مصدر، «قرأ يقرأ قراءةً وقرآنًا»، مصدر بمعنى قراءة، إلا أنه غلب على كلام الله - جل جلاله-، فصار القرآن علمًا للغلبة على كلام الله عَزَّوَجَلَّ، مع أن القرآن في اللغة القراءة.

ومن ذلك أيضًا: قول الله عَزَّوَجَلَّ عن مريم- عليها وعلى ابنها الصلاة والسلام وعلى نبينا: ﴿فَٱتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم:١٧] كيف تمثل لها؟ تمثل لها حالة كونه بشرًا سويًّا، ففي الإعراب، نقول: ﴿بَشَرًا﴾: حال، ﴿سَوِيًّا﴾: صفة لـ ﴿بَشَرًا﴾ [الأعراف:٥٧]، كيف صحَّ ذلك؟ صحَّ ذلك؛ لأن ﴿بَشَرًا﴾ حالٌ موطئة، يعني: موطئة للحال في الحقيقة، والمعنى: فتمثل لها سويًّا، أي: ليس مشوَّهًا على غير هيئة البشر، السَّوي هو: المُعتدل، كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَفَمَن يَمْشِى مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِى سَوِيًّا﴾ [الملك:٢٢]، أي: معتدلًا، والله أعلم.

فلهذا لا يصح في اللغة أن تقول: «جاء محمدٌ وخالدٌ سويًّا»، أو «جئنا سويًّا»،

بمعنى: معًا، بل اللفظ الذي يُعبر عن المعنى هنا قولك: «معًا»، أو «جميعًا»، «جاء محمدٌ وزيدٌ معًا»، أو «جاء محمدٌ وزيدٌ جميعًا»، مع أن هناك فرقًا دقيقًا بين «معًا» و«جميعًا»، لكنهما يدلان على المصاحبة. أما «سويًّا» فمعناها: «معتدلًا»، ولا تدل على المصاحبة.

الطالب: الإعراب ليس له تعلق بالأحكام اللفظية؟

الشيخ: لا، الإعراب الصناعي يثبت على إعرابها الصناعي، لا بد أن تميز دائمًا بين الإعرابات الصناعية والمعاني، الإعراب الصناعي قد يجري على غير المعنى الدقيق المُراد، لكنه يشير إليه، فنقول: «حال»، إذا قلت: «حال» وسكت، ما دلَّ على المعنى الحقيقي، لكن لو قلت: حالٌ موطئة، هنا دلت على المعنى الحقيقي، حالٌ موطئة، أي: موطئةٌ للحال الحقيقي بعدها.

الطالب:...

الشيخ: سنأتي الآن، سنتكلم بعد ذلك، الآن فقط كل هذا الكلام على قوله: «فَضْلَة»، سنتكلم على الوصف والدَّلالة على الهيئة.

الطالب:...

الشيخ: قد تأتي مصدرًا، وقد تأتي غير مصدر من الجوامد، أكثر ما تأتي من الجوامد.

الطالب:...

الشيخ: الآن لا أستطيع أن أجيب.

«رجلًا» و«قرآنًا»، «رجلًا» جامد و«قرآنًا» جامد، هذا مصدر، و﴿بُشْرًا﴾ [الأعراف:٥٧] أيضًا جامد، لكن لا أدري: هل الحال الموطئة مختصة بالجوامد،

أم تأتي من المشتقات، ليس عندي جوابٌ جاهز.

الطالب:...

الشيخ: المعنى، عندما يتكلم عَزَّوَجَلَّ عن القرآن، ثم يقول: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا﴾ [يوسف:٢] هو يتكلم عن القرآن، كيف يقول: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا﴾ [يوسف:٢]؟ المقصود - والله أعلم - ﴿عَرَبِيًّا﴾ [يوسف:٢]، أي: إنا أنزلناه عربيًّا، ثم ذكر ﴿قُرۡءَٰنًا﴾ توطئة للحال المقصودة.

الطالب: «جاءني زيدٌ رجلًا».

الشيخ: «جاءني زيدٌ رجلًا خائفًا»، الآن الحال التي تريد أن تبين هيئته، هيئته الخوف وليست هيئته الرجولة، المعنى هو الذي يبين الحال الموطئة من غيرها.

وقولنا في التعريف: «للدَّلالة على الهيئة»، هذا يُخرج التمييز المُشتق، سيأتي التمييز، والتمييز أيضًا من روافع الإبهام، إلا أنه غالبًا يكون بالجوامد، «عندي عشرون رجلًا»، «عندي عشرون قلمًا»، «عندي عشرون سيارةً»، في الجوامد، لكنه قد يأتي بالمشتقات قليلًا؛ إذا كان المعنى على التمييز، يعني: بيان النوع المراد، وليس على الحال، يعني: بيان الهيئة. الحال بيان الهيئة، والتمييز بيان النوع المراد، فإذا جاء التمييز بمشتق قد يلتبس بالحال؛ لأن الحال - كما ذكرنا في أول تعريفه - يُشترط فيه أن يكون وصفًا.

والوصف: هي الأسماء المشتقة العاملة عمل أفعالها؛ من اسم الفاعل والصفة المشبهة وصيغ المبالغة واسم المفعول واسم التفضيل، كقولهم: «لله درُّه فارسًا»، أو «لله درُّه بطلًا»، أو «لله درُّه شجاعًا»، فإذا قلت: «لله درُّه فارسًا»، ما إعراب «فارسًا»؟ هل هي حال أم تمييز؟ يعني: هل تريد بيان هيئته أم تريد نوع المُتعجب منه؟ المراد هنا: نوع المُتعجب منه، تتعجب مِنْ فروسيته.

ومِنَ الفروق بين الحال والتمييز: أن الحال على معنى «في»، كما قال ابن مالك: «**مُفْهِمُ فِي حَالٍ**». وأما التمييز فهو على معنى «من»، اسمٌ نكرةٌ، اسمٌ مبينٌ بمعنى «مِن»، اسمٌ بمعنى «مِن» مبينٌ نكرة، المعنى: هو يتعجب من فروسيته، يبين النوع الذي يتعجب منه، إذًا، فما إعراب «فارسًا»؟ تمييز، هذا هو قول الجمهور، وهو الصحيح من حيث المعنى، وقال بعضهم: إنه حال. وهذا قولٌ ضعيفٌ في المعنى.

لو قلنا مثلًا: «رأيتُ رجلًا راكبًا»، ما إعراب «راكبًا»؟

صفة.

«رأيتُ»: فعل وفاعل.

«رجلًا»: مفعولٌ به.

«راكبًا»: صفة، لماذا لا نقول: حال؟

سيُقال: إن صاحب الحال هنا نكرة؛ لأنه سيأتي أن الحال قد تأتي من النكرة، هل المعنى يدعم ذلك أم يخالف ذلك؟

ما معنى قولك: «رأيت رجلًا راكبًا»؟ تبين هيئته أم تريد أن تُخصص هذا الرجل بصفته؟ تقول: رأيت رجلًا أردت أن تميزه عن بقية الرجال، قلت: «راكبًا»، ولم ترد أن تبين هيئته.

فإن قلت: تقصد أن تبين هيئته وقت الرؤية، فيقول: هذه حال، فتكون من الحال الآتية من نكرة، وسيأتي الكلام على الحال الآتية من نكرة، لكن إن جرى الكلام على الجادَّة، على المعتاد من كلام العرب ومن كلام الناس، «رأيت رجلًا راكبًا»، «رأيت قلمًا جديدًا»، «اشتريت سيارةً جميلةً»، «رأيت طالبًا مجتهدًا»، الجادة أن هذه صفات تريد أن تبين صفة من صفات النكرة، وقد تدل على الهيئة

إن قصدت الهيئة، كما سيأتي عندما نتكلم على مجيء الحال من النكرة.

ما الذي يدل على قولنا: «للدَّلالة على الهيئة» من كلام ابن مالك؟

هو قوله: «**مُفْهِمُ فِي حَالِ**»، يعني: مفهمًا للهيئة والحالة، وقوله: «**مُفْهِمُ فِي حَالٍ**» لك أن تجر وتُنون في «حالٍ»، ولك أن تجر بلا تنوين: «**مُفْهِمٌ فِي حَالِ كَفَرْدًا أَذْهَبُ**»، روايتان لـ«الألفية»، وعلى الجر بلا تنوين يكون المعنى: مُفهم في حالِ كذا، ثم حذف المضاف إليه.

ونريد - يا إخوان - أن نتوقف قليلًا لبيان العَلاقة بين الصفة والحال، فالصفة والحال من وادٍ واحد - كما يقولون - وكذلك الخبر، الخبر والحال والصفة، هذه الثلاثة من وادٍ واحد؛ فلهذا تجد أنها تشترك في الأحكام، والآن كلامنا على الحال والصفة، فالحال والصفة كلاهما يدلان على صفةٍ في الموصوف، فأنت إذا قلت: «جاء محمدٌ الضاحك»، فالضحك من صفة «محمد»، الضحك صفة و«محمد» الموصوف.

وإذا قلت: «جاء محمدٌ ضاحكًا»، فجعلتها حالًا، فإن الضحك أيضًا هنا من صفة «محمد»، فالضحك أيضًا من صفة «محمد» على الوجهين: الصفة والحال، «جاء محمدٌ الضاحك»، «جاء محمدٌ ضاحكًا».

الفرق بينهما من حيث اللفظ والمعنى، أو من حيث الصناعة والمعنى:

أما مِنْ حيث اللفظ والصناعة: فإن الصفة والموصوف إذا اتفقا في التعريف أو في التنكير؛ أعربت الصفة صفةً أو نعتًا، بعضهم يقول: «صفة»، وبعضهم يقول: «نعت»، اختلاف في المصطلح، وهما شيءٌ واحد، كقولك: «جاءني محمد الضاحك»، معرفة، أو: «جاءني رجلٌ ضاحكٌ»، نكرة، الضحك هنا صفة، فإن اختلفا في التعريف والتنكير، وهذا يُتصور في أن يكون الموصوف معرَّفًا والصفة

نكرةً، كأن تقول: «جاء محمدٌ ضاحكًا»، أو «جئتُ ضاحكًا»، فإن الصفة حينئذٍ الضحك تُعرب حالًا. هذا من حيث اللفظ والصناعة.

أما من حيث المعنى: من حيث الفائدة، من حيث الوظيفة، فبينهما اختلاف، فإن الحال تبين هيئة صاحبها وقت الفعل فقط، فإذا قلت: «جاء محمدٌ ضاحكًا»، فقولك: «ضاحكًا»، بيَّنت هيئة محمد، متى؟ وقت المجيء، قبل المجيء، بعد المجيء؟ هذا مسكوتٌ عنه، الحال هنا لا تبين هيئته، لا قبل المجيء ولا بعد المجيء، لا تُثبت الضحك ولا تنفي الضحك.

أما الصفة كقولك: «جاء محمدٌ الضاحك»، فإن الصفة في الأصل تأتي لما عُرف به الشيء أنه صفة من صفاته المعروفة، فإذا قلت: «جاء محمدٌ الضاحك»، ماذا نفهم؟ نفهم أن الضحك من الصفات المعروفة عن محمد.

متى نقول: «جاء محمدٌ ضاحكًا»، و«جاء محمد الضاحك»؟

من حيث يريد المعنى، هل الضحك من صفاته المعروفة؟ فحينئذٍ نقول: الجادَّة أن تقول: «جاء محمدٌ الضاحك»، فإن لم يكن الضحك من صفاته المعروفة، فإن الجادَّة في الكلام أن تأتي حينئذٍ بالحال، تقول: «جاء محمدٌ ضاحكًا».

تقول: «جاء زيدٌ المستكبر» أم «جاء زيدٌ مستكبرًا»؟

في الصناعة واللفظ سنقول: «زيدٌ المستكبر» صفة، و«زيدٌ مستكبرًا» حال؛ لأن الأول وافق الموصوف في التعريف، والثاني خالفه في التعريف، لكن من حيث المعنى نقول ماذا؟ متى نقول: «جاء زيدٌ المستكبر»؟ إذا كان الاستكبار من صفاته المعروفة، ومتى نقول: «جاء زيدٌ مستكبرًا»؟ إذا لم يكن الاستكبار من صفاته المعروفة، يعني: جاء إنسان غير معروف أنه مستكبر، وتقول: «جاء زيدٌ

المستكبر»، هل نقول عن هذا: «جاء زيدٌ مستكبرًا»؟ يصح.

إذن فالصفة «النعت» تأتي للصفات المعروفة، والحال الأصل أنها تأتي للصفات غير المعروفة، للصفات الطارئة، وقد تأتي للصفات المعروفة، كما يقول أهل أصول الفقه، الأصوليون يقولون: بينهما عمومٌ وخصوصٌ، فالصفة تأتي للصفات المعروفة، والحال تأتي للصفات المعروفة وغير المعروفة.

تقول: «رأيت زيدًا المدخن» أم «رأيت زيدًا مدخنًا»؟

إذا قلت: «رأيت زيدًا المدخن»، ماذا يفهم العرب؟ أن التدخين من صفاته المعروفة، وإذا قلت: «رأيت زيدًا مدخنًا»، هذا لا يدل على أن التدخين من صفاته المعروفة، ولا ينفي أن التدخين من صفاته المعروفة؛ فلهذا لو كان التدخين ليس من صفاته المعروفة، يعني: يُدخن على قلة، فحينئذٍ لا تقول: «رأيت زيدًا المدخن»، وإنما تقول: «رأيت زيدًا مدخنًا».

إذن فالصفة التي لا يُعرف بها الشيء، ليست من صفاته المعروفة، الجادة والأصل أن يُعبر عنها بالحال، والصفات المعروفة الجادة فيها أن يُعبر عنها بالصفة، ويجوز أن يُعبر عنها بالحال.

الصفات الدائمة اللازمة كالطول والقصر، هذه صفة عارضة؟ لا، صفة معروفة، يعني: غالبة؟ لا، هذه صفة دائمة ملازمة، سيأتي الآن أن من أحكام وأوصاف الحال أنها يكون بالصفات المتنقلة، ما يكون بالصفات الملازمة، فنُرجئ الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

فلهذا من حيث اللفظ والصناعة؛ يُمكن أن تقلب الحال إلى صفة، وذلك بتعريف الصفة فتقول: «جاء محمدٌ خائفًا»، لو عرَّفت الحال لانقلب صفةً، والعكس، الصفة «النعت» يمكن أن تُقلب إلى حال بالتنكير، وهناك موانعُ قد يمنع

من أحدهما؛ كالضمير، تقول: «جئتُ خائفًا»، هنا هل يمكن أن تُعرف الحال؟ لا، لماذا لا يمكن؟ لأن الحال لا يقبل التعريف، نقصد كلمة «خائف» لا تقبل التعريف، لكن لأن الضمير لا يُوصف؛ لأنه أعرف المعارف، فهناك مانع آخر من خارج الحال يمنع هذا الأمر.

بعد أن ذكرنا تعريف الحال، وبيَّنا العَلاقة بين الحال والصفة، ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ شروط الحال، ويقولون: أوصاف الحال، وهي ثلاثة:

الشرط الأول: كونها منتقلة.

الشرط الثاني: كونها مشتقة.

الشرط الثالث: كونها نكرةً.

هذه شروط الحال وأوصافه التي ذكرها ابن مالك، أين ذكرها؟ ذكرها في البيت الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس، إذ قال:

وَكَوْنُــــهُ مُنْــــتَقِلًا مُشْــــتَقَّا ... يَغْلِــبُ لَكِــنْ لَــيْسَ مُسْــتَحِقَّا
وَيَكْثُــرُ الْجُمُــودُ فِــي سِــعْرٍ وَفِــي ... مُبْــدِي تَــأَوُّلٍ بِــلَا تَكَلُّــفِ
كَبِعْــهُ مُــدًّا بِكَــذَا يَــدًا بِيَــدْ ... وَكَــرَّ زَيْــدٌ أَسَــدًا أَيْ كَأَسَــدْ
وَالْحَــالُ إِنْ عُــرِّفَ لَفْظًــا فَاعْتَقِــدْ ... تَنْكِيــرَهُ مَعْنًــى كَوَحْــدَكَ اجْتَهِــدْ
وَمَصْــدَرٌ مُنَكَّــرٌ حَــالًا يَقَــعْ ... بِكَثْــرَةٍ كَبَغْتَــةً زَيْــدٌ طَلَــعْ

ذكر في البيت الثاني الشرطين الأول والثاني: كونه منتقلًا وكونه مشتقًّا، وذكر في البيت الثالث والرابع أن الجامد قد يقع حالًا «**وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ**» ثم مثل له: «**كَبِعْهُ مُدًّا**»، والكلام على وقوع الجامد حالًا تابعٌ للشرط الثاني: كونه مشتقًّا، الجامد خلاف المشتق، وذكر في البيت الخامس: «**وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا**» الشرط الثالث كونه نكرةً، ثم ذكر في البيت السادس (**وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالًا**) يقول: المصدر

المنكر قد يقع حالًا، ذكر في هذا البيت وقوع المصدر حالًا، وهذا تابعٌ لأي شرط؟ الأول أم الثاني أم الثالث؟ هذا تابعٌ للشرط الثاني؛ لأن المصدر ليس بمشتق، بل هو أصل المشتقات، فكان الأليق والأحسن أن يُقدم هذا البيت السادس على البيت الخامس، من الملحوظات التي لا تضر بـ«الألفية»، كفى المرء نُبلًا أن تُعد معايبه.

ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الثاني:

وَكَوْنُـــــهُ مُنْـــــتَقِلًا مُشْـــــتَقًّا ....

أن الأكثر والغالب في الحال أن تكون منتقلة وأن تكون مشتقة، نبدأ بالشرط الأول أو الوصف الأول:

كون الحال منتقلةً:

ما معنى الانتقال؟ يعني: ألا تكون ملازمةً للمتصف بها، بل تكون منتقلة، يعني: طارئة، يمكن أن تأتي ويمكن أن تذهب، يمكن أن يتصف بها حينًا وألا يتصف بها حينًا آخر، كقولك: «جاء زيدٌ راكبًا»، فالركوب صفةٌ طارئة، يركب أحيانًا وأحيانًا لا يركب، يعني: يجوز أن تنفك عن الموصوف، بخلاف قولك: «جاء زيدٌ طويلًا»، هذا المثال لا يصح؛ لأن الطول صفةٌ ملازمة، ليست صفة معروفة.

الصفات إما طارئة أو معروفة أو لازمة، فالمعروفة قلنا: الجادة فيها أن يُعبر عنها بالصفة الملازمة، لا يُعبر عنها إلا بالصفة النعت، فحينئذٍ يجب أن تقول: «جاء زيدٌ الطويل»، ولا تقول: «جاء زيدٌ طويلًا»؛ لأن المسألة متدرجة، الطارئ تُعبر عنه بالحال، المعروف تُعبر عنه بالصفة ويجوز بالحال، والملازم لا تُعبر عنه إلا بالصفة النعت، هذا هو الغالب فيها، الأكثر فيها.

وقوله عندما عبر عن ذلك قال:

وَكَوْنُـــــهُ مُنْـــــتَقِلًا مُشْـــــتَقًّا يَغْلِـــــــــبُ...............

أي: ليس حكمًا واجبًا، وإنما هو حكمٌ غالب، وغير الغالب أن تأتي الحال ملازمة، أن تأتي الحال غير منتقلة، جاءت الحال غير منتقلة، أي: وصفًا لازمًا في شواهد ثابتة غير منكرة في كلام العرب.

من ذلك قولهم: «دعوتُ الله سميعًا»، أي: دعوته حالة كونه سميعًا، والسمع لله عَزَّوَجَلَّ صفةٌ ثابتة ملازمة، وقالت العرب: «خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها»، أي: خلقها على هذه الهيئة والحالة، «خلقها يديها أطول من رجليها»:

«خلق»: فعل.

لفظ الجلالة: فاعل.

الزرافة: مفعولٌ به.

يديها: بدل من الزرافة.

أطول: هذا الحال.

حالٌ من ماذا؟ «من يديها»، والطول ليدي الزرافة وصفٌ ثابت أم ملازم أم منتقل؟ ملازم، يداها أطول من رجليها، إلا إذا كان هناك زرافة مشوهة أو مدجنة لا ندري.

ومن ذلك قول الشاعر مثلًا:

فجـــاءت بــــه ســـــبط العظــــام　　　كأنمـــا عمامتـــه بـــين الرجـــال لـــواء

«سبط العظام»، أي: عظامه كبيرة كأنه علم بين الرجال، فجاءت به سبط العظام، كون عظامه كبيرة هذه صفة ثابتة، ما يمكن أن تكون فيما بعد صغيرة.

ومن الشواهد على الصفات الملازمة غير المنتقلة: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسۡتَقِيمٗاۗ﴾ [الأنعام:١٢٦] لو قيل في اللغة: «هذا صراط ربك المستقيمُ»،

لكان «المستقيم» صفةً نعتًا للصراط، فلما قال: ﴿مُسْتَقِيمًا﴾ صار حالًا، والاستقامة لصراط الله عَزَّوَجَلَّ صفةٌ دائمة ملازمة أم منتقلة؟ ملازمة.

ومن ذلك - وهو أغمض من السابق: قوله عَزَّوَجَلَّ - عن يحيى بن زكريا عليهما وعلى نبينا الصلاة والسلام: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوۡمَ وُلِدتُّ وَيَوۡمَ أَمُوتُ وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيّٗا﴾ [مريم:٣٣]، أي: يوم أبعث حالة كوني حيًّا، ﴿حَيَوٰةٍ﴾: حال، من ماذا؟ من «أنا»، لكن ما إعراب «أنا»؟ نائب فاعل، أُبعث أنا. حياة الذي يُبعث للنشور، البعض عندما يُبعث الناس للنشور، حياتهم حينئذٍ شيءٌ طارئ، يعني: بعضهم حي وبعضهم غير حي، أم أن الحياة للمنشور صفةٌ ثابتة؟ الحياة للمنشور، للمبعوث صفةٌ ثابتة، يعني: لو لم يقل: ﴿حَيَوٰةٍ﴾، لفُهم وعُرف؛ لأن المبعوث إنما يُبعث حيًّا، فـ ﴿حَيَوٰةٍ﴾ هنا صفةٌ ملازمةٌ للمبعوث.

الطالب:...

الشيخ: مفعول به ثانٍ؟ وأين الفعل الذي نصب مفعولين؟

الطالب: «بعث».

الشيخ: «بعث» ينصب مفعولًا واحدًا، تقول: «بعثتُ محمدًا»، فإن قلت: «بعثتُ محمدًا رسولًا إلى صاحبي»، فـ «رسولًا» حال، تقول: كيف أفرق بين الحال والمفعول الثاني؟ الحال قد يلتبس بالمفعول الثاني في بعض الأمثلة.

الفرق بينهما في قوله: (فَضْلَةٌ)، هذا ما أشرنا إليه، فأنت ذكرتني بهذا السؤال، «فضلة»، أي: ليس بعمدة، وشرحنا المراد بالعمدة عند النحويين، ليس مبتدأ ولا خبرًا ولا فاعلًا ولا نائب فاعل، ليس مبتدأً ولا ما أصله المبتدأ؛ اسم «كان»، واسم «إن»، والمفعول الأول، ولا خبرًا ولا ما أصله الخبر، يعني: خبر «كان»، وخبر «إن»، والمفعول الثاني، فإذا كان المفعول الثاني لا يُستغنى عنه، يعني: يفسد

المعنى بحذفه فهو مفعولٌ ثانٍ، وإن كان يُستغنى عنه (فضلة) فهو حال؛ فلهذا لو قلنا مثلًا: «رأيتُ الحق عزيزًا»، هل تستطيع أن تستغني عن «عزيزًا» هنا، فتقول: «رأيتُ الحق»؟ لا، إذًا فـ«عزيزًا» مفعولٌ ثانٍ، «رأيت محمدًا جالسًا»، هل تستغني عن «جالسًا» وتقول: «رأيت محمدًا»؟ نعم، إذن فـ«جالسًا» حال.

الطالب:...

الشيخ: المفاعيل تدخل في المبتدأ والخبر وما أصله المبتدأ والخبر، المفعول به عمدة أم فضلة؟ فضلة خطأ وعمدة خطأ، نقول: إن كان أصله المبتدأ أو الخبر فعمدة وإلا ففضلة، المفعول الأول والثاني في «باب ظنَّ»، والمفعول الأول والثاني والثالث في «باب أعلم وأرى» هذه عُمد. وأما المفعول به فيما سوى ذلك ففضلات. فهذا هو الشرط الأول؛ أن تكون الحال منتقلةً.

والشرط الثاني: أن تكون الحال مشتقةً.

والمراد بـ«الأسماء المشتقة» - كما شرحنا ذلك أكثر من مرة: هي الأسماء المشتقة العاملة عمل فعلها، وهي التي تُسمى عند النحويين بالأوصاف، وتشمل: اسم الفاعل وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم المفعول، هذه هي الأسماء المشتقة العاملة عمل فعلها أو الأوصاف.

والحال لا يكون إلا شيئًا منها، لم؟

الجواب واضح؛ لأننا قلنا: إن الحال في الحقيقة صفةٌ لصاحبها، فلا تدل على الصفة إلا إذا كانت وصفًا، ولكن ابن مالك قال:

.... **يَغْلِبُ لكِنْ لَيْسَ مُسْتَحِقًّا**

أي: واجبًا لازمًا، يغلب، يعني: أن الجامد قد يأتي حالًا إن دلَّ على الهيئة، هذا وارد في كلام العرب.

وقد ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لوقوع الجامد حالًا ثلاثة مواضع، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ
كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدْ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدْ

بل ذكر أربعة مواضع:

(**وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ**): ما دل على سعر.

(**وَفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ**): ما أُوِّل بالمشتق.

(**كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدْ**): ما دلَّ على المناولة والمشاركة والمفاعلة.

(**وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدْ**): ما دلَّ على المشابهة.

إذًا الموضوع الأول: إن دلت الحال على سعرٍ:

كقولهم: «بعهُ البُر مدًّا بدرهم»، أو «بعتُ البُرَّ مدًّا بدرهم»، أي: بعته حالة كونه مُدًّا بدرهم، والمُد جامد ليس من الأوصاف السابقة، فهذه حالٌ جامدة، ولكنها تتأول بالمشتق، أي: مسعَّرًا، بعته البر مسعَّرًا كل مد بدرهم، مسعَّرًا هذا وصف.

الموضع الثاني: إن دلت الحال على تفاعل، على مشاركة:

كقولهم: «بعتُه البر يدًا بيد»، أي: بعته حالة كون البيع يدًا بيد، أي: بعته مناجزةً، فهو أيضًا مُؤول.

الموضع الثالث: إن دلَّ على تشبيه:

كقولهم: «كرَّ زيدٌ أسدًا»، أي: مُشبهًا بالأسد، و«بدت هندٌ قمرًا»، و«تمايلت غصنًا»، إلى آخر ذلك.

الموضع الرابع: ما أُوِّل بالمشتق:

كقوله تعالى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٣، ١٤]،

وقد خلقكم حالة كونكم أطوارًا، أي: طورًا بعد طور، أي: وقد خلقكم منتقلين حالًا بعد حال والله أعلم، و﴿أَطْوَارًا﴾: جمع طور، والطور جامد ليس من الأوصاف، وقال تعالى: ﴿وَمِزَاجُهُۥ مِن تَسْنِيمٍ ﴿٢٧﴾ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين:٢٧، ٢٨]، المعنى والله أعلم: مزاجه من تسنيمٍ حالة كونه عينًا، أي - كما قال المفسرون: حالة كونه جاريًا، ليس ثابتًا واقفًا متحجرًا عليه، وقيل: إن عينًا تمييز، لكن الظاهر أنها حال.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰبُشْرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٌ وَأَسَرُّوهُ بِضَٰعَةً وَٱللَّهُ﴾ [يوسف:١٩]، أسروه حالة كونه بضاعةً، والبضاعة جامد، ليس من المشتقات، والمعنى والله أعلم: وأسروه مكسبًا ومتجرًا، أمر يتجرون به.

لو قلنا: «وقف البطل سيفًا وانطلق رصاصةً»، حال، هذا من التشبيه، يعني: كسيف وكرصاصة.

ومن الحال الجامدة ما لا يُؤول بمشتق، وهذا لم يذكره ابن مالك، ولكنه واردٌ في اللغة أيضًا بلا نكير، وإن لم يكن ككثرة المشتق، ولكنه وارد، تأتي الحال جامدةً غير مؤولة بمشتق، تقول: «بريت اليراعة قلمًا»، تقول: «خطتُ القماش ثوبًا»، حالة كونه ثوبًا، قال تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف:٧٤] المعنى - والله أعلم: تنحتون البيوت حالة كونها بيوتًا، وقال تعالى عن إبليس: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء:٦١] المعنى - والله أعلم: لمن خلقته حالة كونه طينًا، وقيل: إن ﴿طِينًا﴾ منصوبة على نزع الخافض، أي: خلقته من طين.

الطالب:...

الشيخ: هنا ما نوع الخلق؟ هل من أنواع الخلق الطين؟

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

هذه ورقة جاءتنا من أخينا الأخ خالد، خريطة ذهنية لباب الاستثناء، لمن أراد أن يضبط باب الاستثناء، الحقيقة أنا استفدت كثيرًا من هذه الخرائط، لكنك توقفت عند بعض الأبواب، في أبواب لم تضع لها خرائط.

نعود يا إخوان ونُلخص الكلام على الشرط الثاني، الشرط الثاني في الحال: أن تكون مشتقةً، وقلنا: إن الجامد قد يأتي حالًا إما بتأويل. وهذا ذكره ابن مالك، وإما بغير تأويل وهذا لم يذكره ابن مالك، ومَثَّلنا لكل ذلك، وهذا الذي أشار إليه بقوله في الشطر الثاني:

....   يَغْلِبُ لكِنْ لَيْسَ مُسْتَحِقَّا

لك فتح الحاء وكسرها: «ليس مستحَقًّا»، و«ليس مستحِقًّا»، يعني: أن كون الحال منتقلةً ومشتقةً حكمٌ غالب، لا واجب.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الشرط الثالث: وهو كون الحال نكرةً، فقال:

وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ   تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

واضح في هذا البيت أنه اشترط في الحال كونها نكرة، ولم يجعل الحكم غالبًا، بل جعله واجبًا، واشتراط كون الحال نكرة هذا مذهب جمهور النحويين، وما ورد من الحال معرفًا بـ«أل» يحكمون عليه بأنه منكَّرٌ في المعنى، يعني: ليس باقيًا على تعريفه، بل هو في الحقيقة وفي المعنى مُنكَّر؛ كقول العرب: «جاؤوا الجمَّاء

«الغفير»، يعني: جاءوا جمعًا كثيرًا، جاؤوا الجماء الكثير، يتأولون ذلك بـ«جاؤوا جميعًا».

وقال بعض العرب: «أرسلها العِراك»، بعدما أتى بإبله فأوردها الماء غير مرتبة، وإنما جعلها تعترك على الماء، قال: «أوردها العِراك»، أي: أوردها معتركةً، أوردها حالة كونها معتركةً، فأوَّلوا «العراك» لـ«معتركة».

ومن ذلك قول العرب: «اجتهد وحدك»، «اذهب وحدك»، ونحو ذلك. يؤولون «وحدك» بـ«منفردًا»، أي: اجتهد منفردًا، وكقولهم: «كلمته فاه إلى فِي»، يعني: كلمته مباشرة، ليس من خلال واسطة الهاتف أو رسول أو نحو ذلك، «كلمته فاه إلى فِي»، الحال: «فاه»، وهو معرف؛ لأنه مضافٌ إلى ضمير، يؤولونه إلى: «كلمته مشافهةً» وهكذا، فهذا القول الأول قول الجمهور.

وزعم يونس بن حبيب شيخ سيبويه وتابعه البغداديون، وهم التلاميذ الذين أخذوا من البصريين والكوفيين في بغداد بعدما اجتمعوا في بغداد، جوَّزوا مجيء الحال معرفةً مطلقًا بلا تأويل، يعني: لا يؤولونه حينئذٍ بالنكرة، بل يقولون: الحال يأتي نكرةً وهذا الأكثر، ويأتي معرفةً وهذا قليلٌ جائز، فيجوز عندهم أن تقول: «جاء زيدٌ الراكب»، و«الراكب» عندهم حينئذٍ حال، وهذا مذهبٌ ضعيف.

والقول الثالث: قول الكوفيين، فصَّلوا فقالوا: إن تضمنت الحال الشرط جاز مجيئها نكرة وإلا فلا، فيجوز عندهم أن تقول: «زيدٌ الراكبَ خيرٌ منه الماشيَ»، يعني: زيدٌ إذا ركب خيرٌ منه إذا مشي، وتقول مثلًا: «الفاكهة الناضجة خيرٌ من الفاكهة غيرَ الناضجة»، يعني: الفاكهة إذا نضجت خيرٌ من الفاكهة إذا لم تنضج، لا يؤولونه، يجيزون مجيئه معرفةً إذا جاء بمعنى الشرط، أما إذا لم يكن بمعنى الشرط فلا يجوز، مثل: «جاء زيدٌ الراكبَ»، لا يجوز؛ لأنه ليس على معنى الشرط.

والذي يتوجه - والله أعلم - هو قول الجمهور: إن الحال لا تكون إلا نكرة، فإن جاءت معرفة فيصح لكن تكون مؤولةً بنكرة، كالأمثلة الآتية.

الطالب:....

الشيخ: تُؤول بشرط، بقولك: «زيدٌ الراكب خيرٌ منه الماشي»، زيدٌ إذا ركب خيرٌ منه إذا مشي، إذا أداة شرط.

ومِنْ مجيء الحال معرفة: قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ على قراءة عن المنافقين: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون:٨]، على قراءة الجمهور: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون:٨] فـ﴿ٱلْأَعَزُّ﴾ فاعل و﴿ٱلْأَذَلِّينَ﴾ مفعول. وعلى هذه القراءة: ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون:٨]، فـ﴿ٱلْأَعَزُّ﴾ فاعل، و﴿ٱلْأَذَلِّينَ﴾ حال، أي: ليخرجن الأعز منها ذليلًا، وعلى قراءةٍ أخرى: «**يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَنُخْرِجَنَّ الأَعَزَّ مِنْهَا الأَذَلَّ**»، أي: لَنُخرجنه ذليلًا.

الطالب:....

الشيخ: مقصود المنافقين بـ﴿ٱلْأَعَزُّ﴾ [المنافقون:٨] أنفسهم، لئن رجعنا إلى المدينة سنُخرج النبي والمسلمين.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ﴾ [الزمر:٤٥] الحال ﴿وَحْدَهُ﴾، يؤولونه بـ «منفردًا» أو «متوحدًا»، أو نحو ذلك.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾ [المائدة:٥٣] إن أولناها بـ«مجتهدين»، أقسموا بالله مجتهدين في

أيمانهم، فما إعراب ﴿جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ﴾ [المائدة:٥٣]؟ حال مؤولة، لكن ﴿جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ﴾ هذه معرفة؛ لأنها أُضيفت إلى معرفة، وإن لم نأولها أبقيناها مصدرًا، ﴿جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ﴾، ما إعرابها؟

تكون مفعولًا مطلقًا، وناصبه ﴿أَقۡسَمُواْ﴾، يعني: ناصبه مِنْ معناه لا من لفظه، وشرحنا هذا من قبل.

ثم ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك في البيت السادس مجيء المصدر حالًا، مجيء المصدر المُنكر حالًا وهو في قوله:

وَمَصْـــدَرٌ مُنَكَّـــرٌ حَـــالًا يَقَـــعْ ... بِكَثْـــرَةٍ كَبَغْتَـــةً زَيْـــدٌ طَلَـــعْ

فإن قلت: ما مناسبة هذا البيت بما قبله؟

الجواب: أن المصدر ليس من المشتقات، فهو خلاف ما ذكره في الشرط الثاني؛ كونه مشتقًّا، وقد شرحنا ذلك وأشرنا إليه قبل قليل.

ونقول عن وقوع المصدر المُنكر حالًا: حق الحال أن يكون وصفًا، كما قيل في التعريف: الحال وصفٌ، والمراد بالوصف - كما قلنا: الأسماء المشتقة العاملة عمل أفعالها، وهي الخمسة المذكورة، وعرفنا الوصف من قبل بأنه: الاسم الدال على معنًى وصاحبه، هذا التعريف لا ينطبق على شيء من اللغة إلا على الأوصاف، يدل على معنًى وصاحب هذا المعنى، صاحبه إما أن يكون فاعلًا له، وإما أن يكون مفعولًا له، فإن كان فاعله فهذه أسماء الفاعل وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل، كقولك: «قائم»، «ضارب»، إذا قلت: «ضارب»، هذا اسم يدل على ماذا؟ يدل على معنًى وهو الضرب، وعلى صاحبه وهو فاعله، «ضارب» يعني: فاعل الضرب، يدل على الضرب وعلى فاعله.

وكذلك الصفة المشبهة؛ كـ«بطل وشجاع وحسن»، فإذا قلت: «شجاع»، يدل

على الشجاعة وفاعلها، وصيغ المبالغة؛ كـ«ضرَّاب» يدل على الضرب وفاعله، وعلى اسم التفضيل؛ كـ«أفضل وأكبر وأحسن وأجمل»، تقول: «محمد أفضل من زيد»، قولك: «أفضل»، يدل على الفضل وفاعله.

وإن كان صاحبه مفعولًا له، فهذا اسم المفعول؛ كـ«مضروب ومكسور ومُكرَم»، فقولك: «مضروب» يدل على الضرب ومفعوله. هذا هو الوصف.

فوقوع المصدر حالًا على الأصل أم على خلاف الأصل؟ على خلاف الأصل؛ لأن المصدر لا يدل على وصف، وإنما يدل المصدر على ماذا؟ على حدث، قلنا في تعريف «المصدر» من قبل: هو الاسم الدال على مجرد الحدث، يعني: مجرد الفعل، يدل على الفعل فقط، على حدث، لا يدل على شيء آخر، فالضرب يدل على الضرب لا على شيء آخر، لا على فاعل ولا مفعول ولا زمان ولا شيء آخر، يدل على مجرد الحدث، مجرد الفعل.

والضرب هل هو صفة؟ ليس بصفة، كيف يقع حالًا؟ الحال يبين الهيئة، لا بد أن يكون صفة لكي يبين؛ فلهذا وقوع المصدر حالًا على خلاف الأصل، ومع ذلك فقد كثر مجيء المصدر حالًا وهو نكرة، كما قال ابن مالك:

وَمَصْـــــدَرٌ مُنَكَّـــــرٌ حَـــــالًا يَقَـــــعْ بِكَثْـــــــرَةٍ......................

ومثَّل له بقوله: «**كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ**»، أي: طلع زيدٌ بغتةً، أي: طلع زيدٌ مباغتًا، أي: طلع زيدٌ حالة كونه مباغتًا، وتقول: «جاء زيدٌ ركضًا»، أي: جاء زيدٌ راكضًا، فإن قلت: «جاء زيدٌ راكضًا»، هذه حال؛ لأنها وصف مشتق، لكن «جاء زيدٌ ركضًا»، جعلت المصدر حالًا، أوقعت المصدر حالًا على معنى «جاء زيدٌ راكضًا»، وهو كثير، وسيذكر أمثلةً له، **وقبل أن نستطرد في ذكر الأمثلة، نسأل عن قياسيته، هل ينقاس أم لا ينقاس مع الاعتراف بكثرته؟**

فقيل: لا ينقاس؛ لمجيئه على خلاف الأصل، وإنما يُقال مثل ما قالت العرب في هذه الأمثلة.

وقال آخرون كالمُبرد: ينقاس فيما كان نوعًا من الفعل، يقول: ينقاس وقوع المصدر حالًا إذا كان المصدر نوعًا من أنواع الفعل، كقولك: «جاء زيدٌ ركضًا»، فإن الركض من أنواع المجيء، «طلع زيدٌ بغتةً»، فالبغتة نوعٌ من أنواع الطلوع، وهكذا. وهذا قولٌ وجيه؛ فإن الأمثلة الكثيرة في هذا المجال جاءت على هذا الأمر، يعني: على ما كان نوعًا من الفعل؛ فعلى ذلك يجوز أن تقول: «جاء زيدٌ ركضًا» و«جاء مشيًا»، و«جاء زحفًا»، و«جاء هرولةً»، هذه كلها مصادر، وتقول: «سبحت عائمًا»، هذا وصف، و«سبحت عومًا»، هذا مصدر، وتقول: «قتلته شنقًا»، «قتلته صبرًا»، «قتلته ضربًا»، وتقول: «لقيته فجأةً»، «لقيته موافقةً»، وتقول: «كلمته مشافهةً»، «مشافهةً» مصدر، «شافه يُشافه مشافهةً»، «كلمته مشافهةً»، «كلمته مراسلةً»، «كلمته مباشرةً».

فبعد أن عرفنا أن الأوجه في ذلك قياسيته فيما كان نوعًا من الفعل، نتكلم على إعرابه، ما إعراب المصدر إذا وقع حالًا في الأمثلة السابقة؟

فيها ثلاثة أقوالٍ للنحويين:

القول الأول: أنه منصوبٌ على الحال، وهذا الذي يدخل في بابنا.

قالوا: إنه منصوبٌ على الحال على تأويل المصدر بمشتق، فـ«طلع زيدٌ بغتة»، أي: طلع مباغتًا، و«جاء ركضًا»، أي: جاء راكضًا. هذا قول سيبويه والجمهور.

القول الثاني: قاله الأخفش والمُبرد، مِنْ أكابر علماء النحو، ماذا قالا؟ قالا: إنه منصوبٌ على المفعول المطلق، وأين ناصبه؟ ناصبه فعلٌ مقدرٌ من لفظه، فتقدير: «جاء زيدٌ ركضًا»، أي: جاء زيدٌ يركض ركضًا.

الدرس الثاني والخمسون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة، ليلة الإثنين الثالث من شهر جمادى الآخرة، من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة المصطفى عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في جامع الراجحي، في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد - بحمد الله وتوفيقه - الدرس الثاني والخمسين من دروس «شرح ألفية ابن مالك» رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والكلام يا إخوان ما زال موصولًا على «باب الحال»، فقد شرحنا من قبلُ ستة أبيات، ونُكمل اليوم - إن شاء الله - ما تيسَّر من أبيات هذا الباب.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلَـمْ يُنَكَّـرْ غَالِبًـا ذُو الْحَـالِ إِنْ ... لَـمْ يَتَـأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّـصْ أَوْ يَـبِنْ

مِـنْ بَعْـدِ نَفْـيٍ أَوْ مُضَـاهِيهِ كَـلَا ... يَبْـغِ امْـرُؤٌ عَلَـى امْـرِئٍ مُسْتَسْـهِلَا

٣٤٠. وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ ... أَبَـوْا وَلَا أَمْنَعُـهُ فَقَـدْ وَرَدْ

٣٤١. وَلَا تُجِزْ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهْ ... إِلَّا إِذَا اقْتَضَـى الْمُضَـافُ عَمَلَـهْ

٣٤٢. أو كَـانَ جُـزْءَ مَـا لَـهُ أُضِـيفَا ... أَوْ مِثْـلَ جُزْئِـهِ فَـلَا تَحِيفَـا

٣٤٣.وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا
٣٤٤.فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعَا ... ذَا رَاحِلٌ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا
٣٤٥.وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا ... حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا
٣٤٦.كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرْ ... نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرْ
٣٤٧.وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ ... عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

في أول هذه الأبيات تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على حكم صاحب الحال من حيث التعريف والتنكير، والمراد بصاحب الحال: هو مَنْ تجيء الحال؛ لبيان هيئته وحاله؛ كزيد في قولنا: «جاء زيدٌ ضاحكًا»، فإن «زيد» نُسميه صاحب الحال، و«ضاحكًا» نُسميها الحال.

وحق صاحب الحال من حيث التعريف والتنكير أن يكون معرفةً، وقد سبق أن الحال حقها التنكير، أما صاحب الحال فحقه التعريف؛ أن يكون معرفةً، أيّ معرفةٍ؛ علمًا، ضميرًا، اسمًا موصولًا، اسم إشارةٍ، أو غير ذلك، قد يكون علمًا، كما تقول: «جاء زيدٌ ضاحكًا»، وكقوله تعالى: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الصافات: ١١٢] ﴿نَبِيًّا﴾ حالٌ من «إسحاق».

وقد يكون ضميرًا؛ ضميرًا بارزًا أو ضميرًا مستترًا، فالضمير البارز كأن تقول: «جئتُ راكضًا»، فصاحب الحال ضمير المتكلم، كالكاف في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [البقرة:١١٩] فـ﴿بَشِيرًا﴾ حالٌ من الكاف في ﴿أَرْسَلْنَٰكَ﴾ [البقرة:١١٩] العائدة إلى النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

وقد يكون ضميرًا مستترًا في مثل قولك: «زيدٌ جاء راكضًا»، فـ«راكضًا» حالٌ من فاعل «جاء» وهو ضميرٌ مستتر، وفي قوله تعالى عن نبيه موسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص:٢١] ﴿خَآئِفًا﴾ حالٌ من فاعل «خرج» وهو

ضميرٌ مستتر، وكذلك ﴿يَتَرَقَّبُ﴾ جملة فعلية حالٌ أخرى من فاعل «خرج»، وهكذا.

يكون الحال نكرة وصاحب الحال معرفة من جميع المعارف.

وهل يجوز في صاحب الحال أن يكون نكرة؟ قال ابن مالك:

وَلَـمْ يُنَكَّـرْ غَالِبًـا ذُو الحَـالِ إنْ لَـمْ يَتَـأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّـصْ أَوْ يَـبِنْ

معنى ذلك: أن صاحب الحال قد يأتي نكرةً في مواضع، **وقد ذكر ابن مالك هنا ثلاثة مواضع**:

الموضع الأول: إن لم يتأخر، أو يُخصص، أو يبن، فقوله: (**إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ**)، يعني: أن صاحب الحال يجوز أن يكون نكرةً؛ إذا تأخر فتقدمت الحال عليه، كأن تقول: «جاء طفلٌ خائفٌ»، فعلٌ وفاعلٌ وصفة، قدِّم الصفة تقول: «جاء خائفًا طفلٌ»، فـ«خائفًا» حال، و«طفلٌ» فاعل صاحب الحال، وقد جاء نكرة، ما الذي سوَّغ مجيء صاحب الحال نكرة؟ كونه متأخرًا وكون الحال متقدمةً عليه، وهكذا في كل الصفات، كل صفةٍ لنكرة تقدمت عليها هذه النكرة صارت هذه الصفة المتقدمة حالًا، كأن تقول: «في المسجد رجلٌ نائمٌ»،

«في المسجد» خبر.

«رجل»: مبتدأ.

«نائمٌ»: صفة نعت.

قدِّم الصفة على الموصوف، ستقول: «في المسجد نائمًا رجلٌ».

ومن ذلك قول الشاعر:

وبالجسم مني بينًا لـو علمته شـحوبٌ وإن تستشـهدي العـين تشـهد

يريد: وبالجسم مني شحوبٌ بينٌ، فـ «بين» صفة لـ«شحوب»، صفة لنكرة، وعندما تقدمت الصفة على الموصوف قال: «وبالجسم مني بينًا شحوبٌ».

وكقول الآخر:

ومـــا لام نفســـي مثلهـــا لـــي لائـــمٌ ... ولا ســدَّ فقــري مثلما ملكــت يــدي

يريد: ما لام نفسي لائمٌ مثلُها، ثم قدم الصفة على الموصوف فنصبها على الحال فقال: ما لام نفسي مثلها لائمٌ، فإن قلت: لو أعدناها إلى الأصل فقلنا: ما لام نفسي لائمٌ مثلها، فـ «لائمٌ» فاعل، و«مثلها»: صفة نعت، والصفة - كما نعلم - لا بد أن تطابق الموصوف في التعريف والتنكير، والموصوف هنا «نائمٌ» نكرة، والصفة مثلها، فهل الصفة هنا نكرة؟ مضاف ومضاف إليه، لكن هل الإضافة هنا تُكسب التعريف؟ نعم، مثل لو أُضيفت إلى الضمير والضمير معرفة، إلا أن الإضافة لا تُكسب التعريف دائمًا، كما سيأتي في باب الإضافة.

الإضافة إما معنوية وإما لفظية، فاللفظية: لا تُكسب التعريف أصلًا، والمعنوية إما أن يكون المضاف لفظًا موغلًا في التنكير؛ كـ«مثل وغير وسوى»، ونحو ذلك من الكلمات الموغلة في التنكير؛ فهذه لا تكتسب التعريف، أو يكون المضاف غير ذلك؛ كـ«بيت وقلم»، فيكتسب التعريف، فتقول: «جاءني رجلٌ غيرُك»، «رأيت رجلًا غيرَك»، «سلمت على رجلٍ غيرِك»، فـ«غيرك» هنا صفة وهي نكرة، ولو جاءت «غير» و«مثلك» بعد معرفة لكانت حالًا؛ لأنها نكرة بعد معرفة؛ كأن تقول: «جاء محمدٌ غيرَك»، أي: مغايرًا لك، حالة كونه مغايرًا لك، هذا تنبيه على هذا البيت.

ومن ذلك قول الشاعر:

لميـــــة موحشًـــــا طلـــــلُ ... يلـــــوح كأنـــــه خلـــــلُ

فأصل البيت: لميةَ طللٌ موحشٌ:

«لمية»: جار ومجرور، خبر.

«طللٌ»: مبتدأ.

«موحشٌ»: نعت صفة.

فلما قدمنا الصفة على الموصوف صارت الصفة حالًا، فقال الشاعر: «**لمية موحشًا طللُ**»؛ إذن فهذا هو المُسوغ الأول، أو الموضع الأول لمجيء صاحب الحال نكرةً، وهذا الذي ذكره ابن مالك في قوله: (**إِنْ لَم يَتَأَخَّر**).

الموضع الثاني: أو المسوغ الثاني لمجيء صاحب الحال نكرةً، في قول ابن مالك: (**أَوْ يُخَصَّصْ**)، يعني: إذا تخصصت النكرة بصفةٍ أو إضافة، التخصص يكون إما بصفة أو بإضافة.

ما معنى التخصص أو التخصيص؟

التعريف والتنكير واضح وبينهما التخصيص، الكلمة إما معرفة وإما نكرة وإما مخصصة، فالنكرة شائعةٌ في الجنس، والمعرفة مُعين، والمُخصص دائرةٌ أوسع من المعرفة وأضيق من النكرة، يعني: لا يزول التنكير وينعدم، لكن ما يصل الأمر لحد التعريف، يعني لو قلنا: «محمد»، هذا معرفة؛ لأنه عيَّن معينًا، ولو قلنا: «رجل»، يكون نكرة؛ لأنه شائع لجنس الرجال، «رجل كبير»، «رجل صغير»، «رجل عالم»، «رجل جاهل»، «رجل مسلم»، «رجل كافر»، «رجل طويل»، «رجل قصير»، كل رجل يُسمى رجلًا، فإذا قلت: «رجلٌ طويلٌ»، التنكير قل، لكنه لم ينعدم، هذا معنى التخصيص، والتخصيص هنا في قولنا: «رجلٌ طويلٌ» صار بالصفة، وربما يكون بالإضافة كأن تقول: «رجل علمٍ»، فأخرج الجهَّال، والتخصيص هنا صار بإضافة، هذا معنى التخصيص، فيقول ابن مالك: يصح أن يجيء صاحب الحال

نكرةً؛ إذا كانت هذه النكرة مخصصةً، إما بصفة وإما بإضافة.

والتعليل في ذلك: أن التخصيص يُقربها من التعريف، فالتخصيص بالوصف، أو نقول بأدق: التخصيص بالصفة؛ كأن تقول: «جاء شيخٌ كبيرٌ مرتجفًا»، جاء شيخٌ كبيرٌ حالة كونه مرتجفًا:

«جاء»: فعل.

«شيخٌ»: فاعل.

«كبيرٌ»: صفة.

«مرتجفًا»: حال.

ولو قلنا: «جاء شيخٌ كبيرٌ مرتجفٌ» لصح وكانت صفةً أخرى، والذي يحدد الحالية والوصفية المعنى المراد، هل تريد أن تجعل الارتجاف من صفاته المعروفة، كما شرحنا من قبل، فتقول: «جاء شيخٌ كبيرٌ مرتجفٌ)، أما إذا كان الارتجاف ليس مِنْ صفاته المعروفة، فالأفضل أن تأتي بالحال.

ومن ذلك قولك: «في البيت رجلٌ كريمٌ نائمًا»:

«في البيت»: خبر.

«رجلٌ»: مبتدأ.

«كريمٌ»: صفة.

«نائمًا»: حال.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [الدخان: ٤، ٥]، قال المفسرون: ﴿أَمْرًا﴾ الثانية معناها: مأمورًا، والله

أعلم، ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان:٤]: حالة كونه مأمورًا به من عندنا، فـ﴿أَمْرًا﴾ الثانية حال من ﴿أَمَرَ﴾ الأولى، و﴿أَمَرَ﴾ الأولى نكرة، لكنها تخصصت بالصفة وهي ﴿حَكِيمُ﴾.

وقال بعض المُعربين: إن الحال ﴿أَمْرًا﴾ هنا من ﴿كُلَّمَآ﴾، فيها يُفرق كل أمرٍ من حكيمٍ حالة كونه مأمورًا به، فهذا يحتمله المعنى، والتخصيص حينئذٍ يكون بالإضافة.

وكقول الشاعر:

نجيت يا رب نوحًا واستجبت له ... في فلكٍ ماخرٍ في اليم مشحونَا
وعاش يدعو بآيات مبينةٍ ... في قومه ألف عام غيرَ خمسينا

فالشاهد في قوله: «**في فلكٍ ماخرٍ في اليم مشحونًا**»، الفلك: السفينة، «ماخرٍ في اليم»: يمخر اليم، أي: يقسم الماء، «مشحونًا»، أي: مليئًا بالناس، فـ«فلكٍ» هذا الموصوف، «ماخرٍ» الصفة، «مشحونًا» حالٌ من الفُلك، يُقال: فُلْك وفُلُك، والذي جوَّز ذلك كون النكرة موصوفةً، موصوفة بماذا؟ بـ«ماخر»، وهل قوله: «في اليم» صفة أخرى للفلك، أم متعلقة بقوله: «ماخر»؟ التعلق طبعًا لا يفصل فيه إلا المعنى، الظرف والجار والمجرور في الجملة لا بد أن تتعلق، ومتعلقها يحدده المعنى.

يعني لو قلت: «نزل القرآن منقذًا من الله»، فـ«من الله» متعلقة بـ«نزل» أم متعلقة بـ«منقذًا»؟ بـ«نزل من الله»، فلو قلت: «نزل القرآن منقذًا من النار»، فـ«من النار» متعلقة بـ«نزل» أم «منقذًا»؟ «منقذًا»، التعلق يحدده المعنى، «في اليم» متعلقة بـ«فلك»، أي: فلك في اليم، أم متعلقة بـ«ماخر»؟ يعني: يمخر في اليم؟ المعنى الثاني هو المتبادر، وعلى ذلك يكون الموصوف هنا موصوفًا بصفةٍ واحدة؛ لأنك

لو قلت: «في اليم» متعلقة بالفلك، لكانت صفةً له.

ثم قال: «**وعاش يدعو بآيات مبينةٍ**» هنا في حال، أين الحال في هذا الشطر؟ جملة «يدعو» حالٌ من فاعل «عاش»، وصاحب الحال هنا نكرة أم معرفة؟ معرفة، ضمير مستتر.

ومثال ما تخصص بالإضافة: النكرة التي تخصصت بالإضافة؛ كأن تقول: «مر بي صاحب غنمٍ مسافرًا»، أي: حالة كونه مسافرًا، وتقول: «شرح لي المسألة عالم نحوٍ مسترسلًا»، أي: حالة كونه مسترسلًا، وتقول: «في السوق رجل خيرٍ متصدقًا»، أي: حالة كونه متصدقًا.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت:١٠]، المعنى والله أعلم: في أربعة أيام حالة كونها مستويةً، أو متساويةً للسائلين، فالحال ﴿سَوَآءٗ﴾ من ﴿أَرۡبَعَةِ﴾ وهي نكرة، لكنها تخصصت بالإضافة إلى ﴿أَيَّامٗا﴾، فهذا هو الموضع الثاني أو المسوغ الثاني.

الموضع الثالث: أو المسوغ الثالث من مجيء صاحب الحال نكرة هو: ما ذكره ابن مالك في قوله: «**أَوْ يَبِنْ**»، «**مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ**» يعني: أن يقع بعد نفي، أو يقع بعد مضاهي النفي، والمراد بمضاهي النفي - كما ذكرنا أكثر من مرة: النفي والاستفهام، فالنفي كقولك: «ما جاء رجلٌ مستعجلًا»، أي: ما جاء رجلًا حالة كونه مستعجلًا، ويصح أن تقول: «ما جاء رجلٌ مستعجلٌ»، وتقول: «ما صلى أحدٌ متنفِّلًا»، أي: حالة كونه متنفلًا.

ومن ذلك: قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾ [الحجر:٤]، الاستثناء هنا تام أم مفرغ؟ مفرغ، والمفرغ - كما ذكرنا في باب الاستثناء: هو الذي تحذفه وتحذف الذي معه، فمعنى الآية لغويًّا - والله أعلم:

أهلكنا قريةً ولها كتابٌ معلوم، «اشتريت سيارةً ولها لونٌ جميل»، «أكرمت طالبًا وهو مجتهد»، هذا القياس اللغوي، على ذلك: «أهلكنا قريةً ولها كتابٌ معلوم»:

«قرية»: مفعول به وهي نكرة.

«ولها كتابٌ معلوم»: جملة اسمية.

«لها»: خبر.

«كتابٌ»: مبتدأ.

«معلومٌ»: صفة.

وهذه الجملة حال أم صفة لـ﴿قَرۡيَةٍ﴾؛ لأن القاعدة تقول: «الجمل بعد المعارف أحوال، وبعد الصفات نكرات»، هذه القاعدة العامة، لا يمكن أن تخرج إلى مثل هذه المسوغات، وهنا وقعت الجملة بعد معرفة أم وقعت بعد نكرة؟ وقعت بعد نكرة، ولكن النكرة مسبوقة بنفي، فهذا يُسوغ مجيء الحال من النكرة، فتقول: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾ [الحجر:٤]، وهل يصح أن تجعل الجملة صفةً؛ لأنها واقعة بعد نكرة في اللغة؟ يصح، فتقول مثلًا في كلامك: «ما أهلكنا من قريةٍ إلا لها كتابٌ معلوم»، ما تأتي بواو الحال، هنا الذي جعل الجملة حالًا ومنع أن تكون صفةً وجود واو الحال؛ لأن الصفة لا تأتي معها بالواو، أما الحال فيجوز أن تأتي بالواو وألا تأتي بالواو.

قال الزمخشري: إن الجملة هنا صفة، والزمخشري معروف أنه من أئمة اللغة والبلاغة، أبو القاسم الزمخشري، من علماء القرن السادس، وكتابه في التفسير مشهور «الكشاف»، إلا أنه من أئمة الاعتزال، قال: إن الجملة هنا صفة، فردوا عليه بأن الصفة لا تقترن بالواو، وردوا عليه بأن الصفة لا يُفصل بينها وبين الموصوف بـ «إلا»، يعني: لو قلت الآن: «جاء رجلٌ كريمٌ»، افصل بـ «إلا» التي هي للاستثناء

المفرغ، يمكن أن تقول: «ما جاء إلا رجلٌ كريمٌ»، لكن ما تقول: «ما جاء رجلٌ إلا كريمٌ»، ما يأتي. بخلاف الأبواب الأخرى؛ فقد تأتي في الاستفهام المفرغ كالحال، تقول: «جاء محمدٌ راكضًا»، «ما جاء محمدٌ إلا راكضًا»، «جاء محمدٌ خوفًا منك»، هذا مفعول له، تقول: «ما جاء محمدٌ إلا خوفًا منك»، وهكذا تأتي في الأبواب الأخرى، لكن في الصفة، الصفة لا تأتي بعد «إلا» التي ليست من المفرغ، يعني: لا يُفصل بينها وبين الموصوف بـ «إلا».

وأما قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء:٢٠٨] فـ﴿لَهَا مُنذِرُونَ﴾ جملة اسمية، وهل هي صفة أم حال ﴿مِّن قَرۡيَةٍ﴾؟ حال، صفة، يجوز الوجهان، صفة؛ لأنها جملةٌ بعد نكرة، كأنك قلت في اللغة: «أهلكنا قريةً مُنذرةً»، وتكون حالًا؛ لأنها مسبوقة بنفي، فجاز أن يأتي هنا بالحال منها.

الطالب:...

الشيخ: «ما أهلكنا من قريةٍ إلا لها منذرون».

الطالب:...

الشيخ: نعم، هذا يدخل هذا الإعراب، «ما أهلكنا من قريةٍ إلا لها منذرون»، هذا يُبعد، بل يُضعِّف كونها صفةً، أنا غفلت عن ذلك وأنت لم تغفل ما شاء الله.

ومثال ما وقع بعد الاستفهام: يُسبق بنفي أو مضاهيه، أي: النفي والاستفهام، ومثال ما وقع بعد الاستفهام؛ كقولك: «هل سافر أحدٌ وحده؟» وعرفنا من قبل أن «وحده» تُعرب حالًا، وتقول: «هل جاء طالبٌ مبكرًا؟» و«مبكرًا» هنا حال وليست ظرفًا، وقال الشاعر:

يا صاح هل حُمَّ عيشٌ باقيًا فترى ... لنفسك العذرَ في إبعادها الأملا

«يا صاحِ»، أي: يا صاحبُ، ثم رُخمت بحرف الباء ترخيمًا سماعيًّا، وهذا كثير

عند العرب في ترخيم كلمة «يا صاحبي»، «هل حُمَّ»، أي: قُدِّر عيشٌ حالة كونه باقيًا، يعني يقول: أنت هل علمت أنه قُدر لك عيش إلى زمن معين، فيكون لك عذر في إبعادك الأمل؟

ومثال ما وقع بعد النهي: قولك: «لا يحضر أحدٌ متأخرًا»، «لا يسافر مسافرٌ وحده»، وكقول ابن مالك في «الألفية» مثاله:

كَلَا يَبْغِ امْرُؤ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا

أي: لا يبغِ امرؤ على امرئٍ مستسهلًا البغي، فـ«مستسهلًا» حال من «امرؤٌ» وهو نكرة، وسوغ مجيئه صاحب حال وهو نكرة، كونه مسبوقًا بنهي، وكقول قطري بن الفجاءة، وهو مِنْ قادة الخوارج، ومن فصحاء الشعراء في قصيدةٍ مشهورة:

لا يــركنن أحــدٌ إلــى الإحجــام   يــوم الــوغى متخوفًــا لحمــام

أي: لا يركنن أحدٌ حالة كونه متخوفًا، فـ«متخوفًا» حالٌ من «أحدٌ» النكرة المسبوقة بنهي.

فإن قلت لي: لِمَ قال ابن مالك في أول هذين البيتين: (**وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ**) إلا في هذه المواضع الثلاثة، لماذا قال: (**غَالِبًا**)؟

قلت لك: ليُشير إلى أن صاحب الحال جاء نكرةً في غير هذه المواضع قليلًا، يعني: بلا ضابط أو مُسوِّغ، ويذكرون لذلك شواهد صحت عن العرب، مِنْ ذلك قولهم: «عليه مائةٌ بيضًا»، إنسان أجرم أو أخطأ أو نحو ذلك، فقال: «عليه مائةٌ بيضًا»، المعنى: عليه مائةٌ من الإبل بيضًا أو نحو ذلك، فقالوا: عليه مائةٌ حالة كونها بيضًا.

وكقولهم: «مررت بماءٍ قعدة رجل»، أي: بماءٍ قليل، بمقدار قعدة رجل،

مررت بماءٍ حالة كونها قعدة رجل.

وفي الحديث المشهور: «صلى رسول الله ﷺ قاعدًا، وصلى وراءه رجالٌ قيامًا، فأشار إليهم أن اجلسوا» هذا الحديث في البخاري وفي «الموطأ» للإمام مالك بهذا اللفظ، ومحل الشاهد فيه قول الراوي: «وصلى وراءه رجالٌ قيامًا»، أي: صلى رجالٌ حالة كونهم قيامًا، «قيامًا»: جمع قائم، كقولك: «صلى رجالٌ قائمين»، ولو قال: «صلى رجالٌ قائمون»، أو «صلى رجالٌ قيامٌ» لصح، فتكون صفةً، لكن المعنى المراد هنا الحالية؛ ولهذا نصب على الحالية.

ويمثلون لذلك أيضًا بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ﴾ [البقرة:٢١٦]، فقوله: ﴿وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾ [البقرة:٢١٦] جملةٌ اسمية، مبتدأٌ وخبر، وهذه الجملة الاسمية وقعت بعد معرفة أم بعد نكرة؟ وقعت بعد نكرة وهي ﴿شَيۡـٔٗا﴾، فهل هي صفة أم حال؟ لو أخذنا بالقاعدة العامة المشهورة لقلنا: إنها صفة، لكن الذي يمنع الصفة هنا وجود الواو؛ ولهذا قيل: إن الجملة هنا حال، لو قيل في اللغة: «عسى أن تكرهوا شيئًا هو خيرٌ لكم»، لقلنا: صفة، وكذلك في باقي الآية: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ﴾ [البقرة:٢١٦].

ومثلوا لذلك أيضًا: بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة:٢٥٩]، ﴿وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾: جملةٌ اسمية وقد جاءت بعد نكرة، فظاهرها أنها صفة، ولكن الواو قبلها توجب كونها حالًا، ولا مُسوغ لكل هذه الشواهد، الأصل المسوغات الثلاثة المذكورة من قبل.

وأجاز سيبويه إمام النحويين في أكثر من موضع من كتابه مجيء الحال من النكرة بلا مُسوغ. ومن أمثلته التي جوزها قولك: «فيها رجلٌ قائمًا»، أي: فيها

رجلٌ حالة كونه قائمًا، وسيبويه لا يمنع مجيء صاحب الحال نكرةً، والجمهور لا يُجوزون ذلك باطرادٍ إلا في هذه المواضع الثلاثة، أو بالمسوغات الثلاثة.

والخلاصة بعد كل ذلك أن نقول: إن صاحب الحال الأصل فيه أن يكون معرفة ولا يكون نكرةً باطراد؛ إلا في هذه المواضع الثلاثة، وما سواها فمجيء صاحب الحال نكرةً قليل، يعني: الشواهد التي جاءت قليلة.

الطالب:...

الشيخ: إن أخذت بقول سيبويه تعمل به، وسيبويه إمام النحويين بلا منازعة، لكن إن أردت أن تقيس على المسموع فقط فلا إشكال في ذلك، هذا في المسموع عمومًا حتى ولو كان قليلًا، إذا أردت أن تقيس عليه فلا إشكال في ذلك، ليس في لفظه وإنما في أسلوبه. أما في لفظه قلت أنت هذا اللفظ، يمكن أن تقول مثلًا: «لا تضرب طالبًا وهو يحبك»، لا إشكال في ذلك، على هذا القياس معنى هذه الآية، لكن لا تقس فتقول: «جاء طالبٌ مجتهدًا»؛ لأن هذا ما جاء في الأساليب السابقة إلا ما جوزه سيبويه قياسًا، سيبويه جوزها قياسًا. أما الأمثلة السابقة والشواهد السابقة ليس فيها مثل هذا الأسلوب.

الطالب:...

الشيخ: المعنى الإجمالي لم يختلف.

الطالب:...

الشيخ: إن أردت كون النوم من صفاته المعروفة، فحينئذٍ الأفضل أن تُعبر بالصفة أو بالحال؟ بالصفة، وإذا أردت صفة فلا بد أن تؤخرها، حينئذٍ ينبغي عليك في هذا المثال أن تقول: «في المسجد رجلٌ قائمٌ»، ولا تقدم؛ لأنك إن قدمتها ليس لك إلا الحالية.

الطالب:...

الشيخ: النوم من صفاته، معظم الناس كثير النوم.

الطالب:...

الشيخ: هذا الأصل في الصفة؛ أنها للصفات المعروفة التي عُرف بها الإنسان. أما إذا أردت أنه ليس من صفاته المعروفة، أو أنت لا تعرف هل من صفاته المعروفة أم لا، وإنما رأيت رجلًا نائمًا، حينئذٍ لك أن تعبر بالحال. وكل ذلك التفصيل الذي ذكرناه من قبلُ إنما هو في المعرفة. إذا كان صاحب الحال معرفةً.

أما إذا كان صاحب الحال نكرةً؛ فإن هذه الدقائق تقل معها؛ لأن النكرة مع الحال، والحال نكرة تستوجب معاني أخرى، فيقول: «رأيت رجلًا نائمًا»، نائمًا هنا صفة، لكنها صفة لنكرة، فالنكرة عامة، والعام ما يمكن أن تصفه بصفةٍ معروفة أو غير معروفة؛ لأنه نكرة، لا تجعل صفةً معروفة إلا لشيءٍ معروف.

الطالب:...

الشيخ: ما تستطيع أن تجعل الصفة دالةً على شيءٍ معروف، إلا إذا كانت صفة لشيءٍ معروف، يعني: العربي يفهم هذه الأمور، لو ما نصصت عليها. أما إذا كان الموصوف غير معروف، يعني: نكرة، فحينئذٍ ما يتأتى أن تصفه بصفة معروفة أو غير معروفة.

قال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران:١٠٣] أين الحال؟ ﴿جَمِيعًا﴾ [البقرة:٢٩]، أي: مجتمعين والله أعلم، ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٢٨] حال ﴿ضَعِيفًا﴾ [البقرة:٢٨٢]، خُلق الإنسان حالة كونه ضعيفًا.

الطالب:...

الشيخ: قلنا من قبل: إن الحال قد تأتي لازمة.

قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ﴾ [الأنفال:١٥] أين الحال؟ ﴿زَحْفًا﴾، صاحب الحال؟ إذا رأيتم الذين كفروا حالة كونهم زاحفين، لو قدَّرنا ﴿زَحْفًا﴾ بـ«متزاحفين»، المفسرون يقولون: يجوز أن تكون ﴿زَحْفًا﴾ بمعنى: زاحفين، ويجوز أن تكون بمعنى متزاحفين، فإن كانت ﴿زَحْفًا﴾ بمعنى: زاحفين، فهي حالٌ من ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، وإن كانت ﴿زَحْفًا﴾ بمعنى: متزاحفين فهي حالٌ من الفاعل والمفعول، من ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ من التاء في ﴿لَقِيتُمُ﴾ ومن الفاعل ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، وهي هنا مصدرٌ وقع حالًا، زحف هذا مصدر وقع حالًا.

وقال تعالى: ﴿وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَـٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [هود:١٧] ﴿إِمَامًا﴾: حال من ﴿كِتَـٰبُ مُوسَىٰٓ﴾، ﴿إِمَامًا﴾ مشتق أم غير مشتق؟ مشتق، من أي المشتقات؟ الإمام صفة مُشبهة، اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة هذه صيغتها قياسية، فإن وجدت وصفًا يخرج عن هذه الصيغ القياسية، اسم الفاعل على «فاعل» أو «مُفْعِل»، واسم المفعول «مفعول»، أو تأتي بالمضارع وتقلب الياء ميمًا مضمومة وتفتح ما قبل الآخر، وصيغ المبالغة خمس صيغ: «فعَال، مفعال، فعول، فعيل، فَعِل»، يعني: أن لها صيغًا قياسية، فإن وجدت بعد ذلك وصفًا وليس على شيءٍ من هذه الصيغ القياسية، فيسمونه صيغة مشبهة باسم الفاعل، كـ«سهل وصعب وبطل وشجاع وشريف وإمام»، ونحو ذلك، تكون صفة مشبهة.

﴿هَـٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [الأعراف:٧٣] أين الحال؟ ﴿ءَايَةً﴾، وصاحب الحال، ما الآية؟ الناقة، الحال وصاحب الحال يتحدان في الأصل،

يتحدان في المعنى، يعني: شيئًا واحدًا في المعنى، لو قلنا: هذه ناقة الله لكم آيةٌ، فـ:

«لكم»: خبر.

«آيةٌ»: مبتدأ.

والجملة ما علاقتها بناقة الله؟ حال أم صفة؟ صفة، لماذا صفة؟ الجملة بعد المعرفة حال أم صفة؟ حال، ونقول: ﴿نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾ معرفة أم نكرة؟ معرفة، إذًا ﴿لَكُمْ ءَايَةٌ﴾ جملةٌ حالية.

﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًا﴾ [الصف:٦] الحال الياء في ﴿إِنِّى﴾، وصاحب الحال هو ﴿عِيسَى﴾، لكن صاحب الحال يكون أقرب شيء، ربما تذكر الاسم، ثم تذكره بعد ذلك، ثم تأتي بالحال، صاحب الحال أقرب مذكور، الحال ضمير الياء في ﴿إِنِّى﴾، تعود إلى ﴿عِيسَى﴾، لكن صاحب الحال هو أقرب مذكور، قد يذكر الاسم، ثم يُذكر له ضمائر، كما لو قلت: «زيدٌ جاء ضاحكًا»، أين صاحب الحال؟ هو، الذي يعود إلى زيد، لكن لا تقل: «زيد» صاحب الحال.

الطالب:...

الشيخ: إني رسول الله حالة كونه مصدقًا لما بين يديه من التوراة، لو كانت ﴿مُصَدِّقًا﴾ حال من ﴿رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ لكان الظاهر أن يُقال: إني رسول الله حالة كونه مصدقًا لما بين يديه، لكن قال: ﴿لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا﴾، إذن فالحال من هو، من الياء في ﴿إِنِّى﴾.

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام:١١٤]

﴿مُفَصَّلاً﴾ حالٌ من ماذا؟ من ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾، وسبق أنها حال منتقلة أم ثابتة، ثابتة ملازمة؛ لأن التفصيل ثابتٌ للقرآن.

وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [سبأ:٢٨] المراد نبينا عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [سبأ:٢٨] أما ﴿بَشِيرًا﴾ فهي حال، وصاحب الحال الكاف في ﴿أَرْسَلْنَٰكَ﴾، و﴿ كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ ما إعرابها؟ **ما معنى** ﴿كَآفَّةً ﴾؟

قيل: ﴿كَآفَّةً ﴾ بمعنى: كافًّا، والتاء للمبالغة، كما تقول: «علامة وراوية»، فالمعنى - والله أعلم: وما أرسلناك إلا كافًّا للناس، يعني: عن الشرك ونحو ذلك، فهي حال أيضًا.

وقيل: إن ﴿كَآفَّةً ﴾ مصدر وليس وصفًا، يعني: ليس اسم فاعل وإنما هو مصدر كالعاقبة، العاقبة تقول: «عاقبتك حميدة» مثل: «عقباك حميدة»، فهي مصدر، فإذا كانت مصدرًا كانت بمعنى المنع.

فالمعنى - والله أعلم: وما أرسلناك إلا منعًا للناس، أي: منعًا لهم من الشرك، فما إعراب ﴿كَآفَّةً ﴾ التي بمعنى: منعًا؟ مفعول مطلق، أو مفعول له، أو حال على أنه مصدر وقع موقع الحال، فهو «منعًا» بمعنى: «مانعًا»، إذا وقع المصدر حالًا عرفنا أن فيه أقوالًا؛ إما أنه مصدر مفعول مطلق أو أنه حال على الأقاويل التي ذُكرت في الدرس الماضي.

الطالب:...

الشيخ: أولًا: قد لا يُسلَّم بكلامك، قال: مانعًا للناس، أو منعًا للناس، التعميم موجود.

يعني: تريد أن تقول: ﴿كَآفَّةً﴾ حال من «الناس»، يعني: أرسلناك للناس حالة كونهم كافةً جميعًا، وليس ﴿كَآفَّةً﴾ حالًا من الكاف في ﴿أَرْسَلْنَٰكَ﴾، هذا قول، وسيأتي بعد قليل، لعلنا نصل إليه.

نأتي لهذه الآية: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٨٩]، وفي قراءة الجمهور: «**وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ**» وقراءة أخرى: ﴿مُصَدِّقًا﴾، أما بالرفع «مصدقٌ» فهي ماذا؟ صفة لـ﴿كِتَٰبٌ﴾، لما جاءهم كتابٌ مصدقٌ، صفة ثانية، أين الصفة الأولى؟ ﴿مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾، شبه الجملة صفة أولى، و«مصدقٌ» صفة ثانية، و﴿مُصَدِّقًا﴾ بالنصب حال من ﴿كِتَٰبٌ﴾.

ثم تكلم ابن مالك بعد ذلك على حكم تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرٍّ، كأن تقول مثلًا: «مررتُ بزيدٍ جالسًا»، الحال «جالسًا» وصاحب الحال «زيدٍ» وهو مجرور، مجرور بحرف جر، هل يجوز أن تقدم الحال هنا على صاحب الحال؟ نسمع ما قاله ابن مالك:

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ ... أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

وفي ضبط آخر في البيت:

وَسَبْقَ حَالِ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ ... أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

ومعنى الضبطين متقارب، يريد: أن الحال التي تأتي من اسمٍ مجرورٍ بحرف جر، هل تتقدم على هذا المجرور أم لا؟ كأن تقول: «مررتُ بزيدٍ جالسًا»، هل تقدم جالسًا على «بزيدٍ»؟ وكأن تقول: «سلمت على هندٍ متسترةً»، هل تقدم «متسترةً» على قولك: «على هندٍ»، أم لا؟

في المسألة خلافٌ على قولين:

القول الأول: مذهب جمهور النحويين؛ أنه لا يجوز تقديم الحال هنا، فلا تقل: «مررت جالسًا بزيدٍ»، ولا: «سلمت متسترةً على هندٍ».

والقول الثاني: قول ابن كيسان من علماء القرن الرابع، والفارسي من علماء القرن الرابع، وابن برهان أظنه من علماء القرن الخامس أو السادس، ذهبوا إلى جواز ذلك، وتابعهم ابن مالك إذ قال: (وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ)؛ لورود السماع بذلك.

ومن هذا السماع قول عروة بن حزام العذري في عفراء، من العشاق المعروفين، قلنا: من الشواهد التي احتج بها المجيزون؛ كابن كيسان والفارسي وابن برهان على تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر قول الشاعر:

وإني لتعروني لذكراكِ روعةٌ ... لها بين جلدي والعظام دبيب
حلفت برب الراكعين لربهم ... خشوعًا وفوق الراكعين رقيب
لئن كان برد الماء هيمان صاديًا إلي ... حبيبًا إنها لحبيبُ

أين الشاهد؟ البيت الثالث إذ يقول:

لئن كان برد الماء هيمان صاديًا ... إلي حبيبًا إنها لحبيبُ

ترتيب البيت ومعناه يقول: لئن كان برد الماء حبيبًا إلي حالة كوني هيمان صاديًا، فـ«هيمان صاديًا» حالٌ من ماذا؟ من الياء المجرورة بـ«إلى» إلي، ومع ذلك قال:

لئن كان برد الماء هيمان صاديًا ... إلي

فقدم «هيمان صاديًا» على صاحب الحال المجرور بحرف الجر.

وقال الآخر:

فإن تك أزوادٌ أصبن ونسوةٌ ... فلن يذهبوا فرغًا بقتل حبالِ

عشـــية غـــادرت ابـــن أرقـــم ثاويًـــا وعكاشـــة الغُنمـــي عنـــه بحـــالِ

شاعر مشهور نسيت اسمه الآن، أُصيبوا فسُبيت بعض نسائهم وسيقت إبلهم، فيقول:

«فإن تك أزوادٌ»، أي: قطعٌ من الإبل، فإن تك أزوادٌ أصبن ونسوةٌ، فلن يذهبوا بقتل حبال فرغًا، «حبال» هذا الرجل المقتول، اسمه حبال، فلن يذهبوا بقتله فرغًا، يعني: فارغًا، لن يذهب هدرًا، ثم قال: «**فلن يذهبوا فرغًا بقتل حبالِ**»:

«فرغًا»: حال من «قتل».

و«قتل»: صاحب الحال مجرور بحرف جر.

لماذا لم يذهبوا به فارغًا، يقول: لأني قتلت به وأخذت ثأري، فقتل ابن أرقم وعكاشة، فقال:

عشـــية غـــادرت ابـــن أرقـــم ثاويًـــا وعكاشـــة الغنمـــي عنـــه بحـــالِ

وقال الآخر:

تسـليت طـرًّا عـنكم بعـد بيـنكم بـذكراكم حتـى كـأنكم عنـدي

قال: تسليت طرًّا عنكم، أي: تسليت عنكم طرًّا، أي: تسليت عنكم جميعًا حالة كونكم جميعًا، فقدَّم «طرًّا» على الكاف في «عنكم».

وقال الآخر:

غـــافلًا تعـــرض المنيـــة للمـــرء فيُـــدعى ولات حـــين نـــدائي

يريد: تعرض المنية للمرء غافلًا، ثم قدم «غافلًا»، وصاحب الحال من الغافل؟ المرء، و«المرء» مجرورٌ باللام، تعرض المنية للمرء حالة كونه غافلًا، فقدم الحال مع أن صاحب الحال مجرورٌ بحرف جر.

وقال الشاعر:

إذا المــرء أعيتــه المــروءة ناشــئًا فمطلبهـــا كهـــلًا عليـــه شـــديد

معنى البيت واضح، قال: «**فمطلبها كهلًا عليه شديد**»، أي: فمطلبها عليه حالة كونه كهلًا شديدٌ، ثم قدم «كهلًا» على قوله: «عليه»، مع أن صاحب الحال مجرور بـ «على».

وأخيرًا يحتجون أيضًا لذلك بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ:٢٨] قالوا: المعنى: وما أرسلناك إلا للناس كافةً، أي: ما أرسلناك إلا للناس حالة كونهم كافةً، يعني: جميعًا، فعلى ذلك ﴿كَآفَّةً﴾ هنا تكون بمعنى: جميعًا، وهي حالٌ من «الناس»، و«الناس» مجرورة باللام، وقد تقدمت الحال على صاحب الحال، وصاحب الحال مجرورٌ باللام، وهذا المعنى هو المتبادر من الآية والله أعلم، إلا أن الإعرابين السابقين المذكورين قبل قليل محتملان.

وأما تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب؛ فهذا جائزٌ لا خلاف فيه، كأن تقول: «جاء زيدٌ ضاحكًا»، أو «جاء ضاحكًا زيدٌ»، و«رأيت هندًا متسترةً» و«رأيت متسترةً هندًا»، والله أعلم.

ثم سيتكلم ابن مالك على مسألة جديدة، وهي مجيء الحال من المضاف إليه، لكن نتوقف إن كان عندكم سؤال أو نُكمل هذه المسألة.

ثم يتكلم إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ **على مجيء الحال من المضاف إليه،** لو قلت مثلًا: «جاء صديقُ إخوتي ضاحكين» فـ«ضاحكين» حالٌ من الصديق أم من الإخوة؟ من الإخوة، والإخوة هنا ما إعرابها؟ مضافٌ إليه، فهل يصح أن يأتي الحال من المضاف إليه؟ وجدتم خللًا في تكوين الجملة، تكلم النحويون عليها: تصح أو لا تصح، لو قلت مثلًا: «هذا كتاب محمدٍ مجتهدًا»، تريد: هذا كتاب

محمدٍ حالة كونه مجتهدًا، هل هذا يصح؟ هذا الذي تكلم عليه النحويون وابن مالك، فقال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلَا تُجِزْ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهْ ... إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ
أو كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا ... أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفَا

إذن منع المسألة إلا في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: إذا اقتضى المضاف العمل.

الموضع الثاني: إذا كان المضاف جزءًا من المضاف إليه.

الموضع الثالث: إذا كان المضاف مثل الجزء من المضاف إليه.

نأخذها موضعًا موضعًا:

الموضع الأول: يقول: (**إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ**).

يريد: إذا كان المضاف يعمل في الحال، إذا كان المضاف هو العامل في الحال؛ كأن تقول: «جاء شارب العصير باردًا»، «جاء شارب السويق ملتوتًا»، «جاء ضارب اللص مكتوفًا»، فقولك: «جاء شارب العصير باردًا» «باردًا»: حال من الشارب أم من العصير؟ من المضاف أم من المضاف إليه؟ من المضاف إليه، وهذا جائز كما ترون، لماذا جاز؟ لأن المضاف هو «شارب» هو العامل في الحال، «جاء شارب العصير باردًا»، والعامل - كما سبق - هو الفعل أو ما يعمل عمله، لا يعمل في الحال إلا الفعل أو ما يعمل عمله، والذي يعمل عمله الأسماء العاملة عمل فعلها، سيأتي مزيد كلامٍ على ذلك في الدرس القادم.

وتقول مثلًا: «يعجبني قيامُ زيدٍ مسرعًا» هذا مقبول، لماذا؟ «يعجبني قيام زيدٍ مسرعًا» «مسرعًا»: حال من القيام أو من زيد؟ حال من «زيد»، المضاف إليه، لماذا؟ لأن المضاف وهو «قيام» مصدر، «قام يقوم قيامًا»، مصدر، والمصدر يعمل

عمل فعله، هو العامل في الحال.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس:٤] ﴿مَرْجِعُكُمْ﴾ هنا مصدر، والمصدر يعمل عمل فعله، والمعنى - والله أعلم: إليه تُرجعون جميعًا، انظر كيف أوقعت الفعل مكان المصدر؛ لأن المصدر هنا يعمل عمل الفعل، يعني: بمعنى الفعل.

ومن ذلك قول الشاعر:

تقول ابنتي إن انطلاقك واحدًا ... إلى الروع يومًا تاركًا لا أبا ليا

فقال: إن انطلاقك واحدًا، «واحدًا» حال من «انطلاق» أم من الكاف؟ من الكاف العائدة إلى الشاعر، وصحَّ ذلك؛ لأن المضاف وهو «انطلاق» مصدر عامل في الحال.

الموضع الثاني: قال فيه ابن مالك: **(أو كَانَ جُزْء مَا لَهُ أُضِيفَا)**، أي: إذا كان المضاف الأول جزءًا من المضاف إليه الثاني؛ كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر:٤٧]، أي: ونزعنا ما في صدورهم من غلٍّ حالة كونهم إخوانًا، ﴿إِخْوَانًا﴾ حالٌ من «صدور» أم حالٌ من الضمير ﴿صُدُورُهُمْ﴾ العائدة إلى المتكلم عنهم؟ حالٌ من الضمير، نزعنا من صدورهم الغل حالة كونهم إخوانًا، ما الذي سوغ ذلك وجوَّزه؟ كون المضاف - وهو «صدور» - جزءًا من المضاف إليه، وهم هؤلاء الممدوحون، الصدور جزء من الإنسان، هذه واضحة.

وكقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات:١٢] أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه حالة كونه ميتًا، فـ ﴿فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ حالٌ من اللحم أم من الأخ؟ من الأخ، وما إعراب الأخ؟ مضافٌ إليه، لماذا صحَّ ذلك؟ لأن

المضاف وهو اللحم جزءٌ من المضاف إليه.

وتقول: «يعجبني كلام هندٍ متحجبةً»، أي: يعجبني كلام هندٍ حالة كونها متحجبةً، «متحجبةً» حالٌ من «هند»، و«هند» مضافٌ إليه، لماذا جاز ذلك؟ لأن المضاف هو «الكلام» جزءٌ من المضاف إليه وهو «هند».

وتقول: «أخافتني عيون زيد مغمضًا»، أي: أخافتني عيونه حالة كونه مغمضًا؛ لأن العيون جزءٌ من زيد.

والموضع الثالث قال فيه ابن مالك: **(أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ)**، يعني: إذا كان المضاف مثل الجزء من المضاف إليه، وهذا يتبين بالمثال والشاهد.

وكقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۖ﴾ [النحل:١٢٣] والمعنى - والله أعلم: أن اتبع ملة إبراهيم حالة كون إبراهيم حنيفًا، ﴿حَنِيفًاۖ﴾، أي: مستقيمًا، فالحال ﴿حَنِيفًاۖ﴾، وصاحب الحال ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾، وإبراهيم مضاف أم مضاف إليه؟ مضاف إليه، ما الذي جوَّز ذلك؟ كون المضاف - وهو الملة - جزء من المضاف إليه إبراهيم أو مثل الجزء؟ يقولون: مثل الجزء، كيف تقول: مثل الجزء؟ إنما يكون مثل الجزء إذا صحَّ أن تستغني عن المضاف بالمضاف إليه، كأنهما سواء؛ بحيث تستطيع أن تستغني عن المضاف بالمضاف إليه، فيمكن أن تقول: «أن اتبع إبراهيم حنيفًا»، اتبعه حالة كونه حنيفًا، بخلاف ما لو قلت مثلًا: «هذا كتاب محمدٍ مجتهدًا»، فإن الكتاب ليس جزءًا من محمد وليس مثل الجزء من محمد، ليس جزءًا من محمد واضح، وليس مثل الجزء من محمد؛ لأنه لا يمكن أن تستغني عن المضاف بالمضاف إليه، فتقول: «هذا محمدٌ مجتهدًا»، هذه جملة غير الجملة الأولى، تختلف، ليس المعنى واحدًا.

فالحال لا تأتي من المضاف إليه، كما قال ابن مالك إلا في هذه المواضع

الثلاثة، في غير هذه المواضع الثلاثة تأتي الحال من المضاف إليه أم لا تأتي؟

ظاهر كلام ابن مالك عندما قال: (وَلَا تُجِزْ) ما قال: غالبًا، ولا كثيرًا، كما قال من قبل، قال: (وَلَا تُجِزْ)، معنى ذلك: أنه لا يجيز الحال من المضاف إليه في غير هذه المواضع، **والمسألة فيها خلاف على قولين:**

القول الأول: قول الجمهور أنه لا يجوز، وتابعهم ابن مالك، فلا تقل: «هذا كتاب زيدٍ مجتهدًا»، ولا تقل: «جاء سائق العائلة فقيرةً»، يعني: حالة كونها فقيرة، ولا تقل في مثالهم: «جاء غلام هندٍ ضاحكةً»، أي: جاء غلامها حالة كونها ضاحكةً، لماذا منعوا ذلك؟

منعوا ذلك؛ لاشتراطهم كون الحال هي صاحبها في المعنى، هذا شرطٌ في الحال عند الجمهور، يقولون: الحال وصاحب الحال لا بد أن يكونا في المعنى شيئًا واحدًا، فإذا قلت: «جاء زيدٌ ضاحكًا»، فمن الضاحك؟ زيد، فالحال وصاحبها في المعنى شيء واحد؛ لأن الضاحك هو زيد، ولو قلت: «رأيت هندًا متسترةً»، «متسترةً» حالٌ من «هندًا» والمتسترة هي هند، فيقولون: لا بد أن يكون الحال وصاحب الحال في المعنى شيء واحد.

القول الثاني: قول الفارسي: أنه يجوز ذلك إن صح المعنى، إن صح المعنى جاز، فيصح عنده أن تقول في مثاله الذي ذكره: «جاء غلام هندٍ ضاحكةً»، يقول: ما المانع أن تقول لنا: «جاء غلام هندٍ ضاحكةً»؟ يعني: جاء غلامها حالة كونها ضاحكة، ولا يمنع ذلك، والجمهور يمنعونه.

وعلى ذلك يجوز أن تقول: «اشتريت بيت زيدٍ حزينًا»، أي: اشتريت بيت زيدٍ حالة كونه حزينًا، وهذا - والله أعلم - قولٌ متوجه، وهو يتخرج على قياس قول سيبويه إمام النحويين في المسألة التي احتج بها الجمهور للمنع، لماذا منع

الجمهور هذه المسألة؟ قالوا: لأن الحال لا بد أن يكون صاحب الحال في المعنى، وسيبويه خالفهم في هذه المسألة، قال: يجوز أن يكون صاحب الحال في المعنى، وهذا الأكثر، ويجوز ألا يكون صاحب الحال في المعنى.

وهذه المسألة سيأتي لها توسع في مجالٍ آخر إن شاء الله، أقصد المسألة التي احتج بها الجمهور وسيبويه في ترجيح هذه المسألة. أما المسألة فقد ذكرنا الخلاف فيها ورجحنا قول الفارسي؛ وهو أنه يصح أن يأتي الحال من المضاف إليه إذا صح المعنى.

الطالب:...

الشيخ: سيبويه قوله في المسألة الثانية: أن الحال تُشترط أن تكون هي صاحب الحال في المعنى؟ الجمهور يشترطون ذلك، وسيبويه لا يشترط، يقول: هذا هو الكثير، لكن يأتي الحال غير ذلك، لكن في هذه المسألة وهي مجيء الحال من المضاف إليه، ليس لسيبويه فيها قول، لم ينص فيها على قول، وإنما الذي نص على الجواز هو الفارسي.

الطالب:...

الشيخ: في هذه المسألة ما فيها شواهد إلا ما جاء في المسائل الثلاث المذكورة عند الجمهور؛ فلهذا الجمهور قعَّدوا قاعدة في الأصل وهي المنع، قالوا: نمنع ذلك؛ لأن الحال لا بد أن تكون صاحب الحال في المعنى إلا ما جاء به السماع، وهي المسائل الثلاث التي ذكروها بشواهدها، والفارسي يجيز المسألة مِنْ أصلها، يعني: كأنه يقول: ما دليلكم على منع المسألة؟ الحال في الأصل يصح أن تأتي من صاحب الحال مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، ثم ذكرنا الخلاف في المجرور بالحرف هل يتقدم أم لا يتقدم؟ الفارسي قال: يجوز ويتقدم - كما ذكرنا - قبل

قليل، ثم اختلفوا في المجرور بالإضافة هنا، فمنعه الجمهور، والفارسي قال: يجوز، يعني: الفارسي الأصل عنده أن الحال يجوز أن تأتي من المرفوع والمنصوب والمجرور، ومَنْ خالفه عليه الدليل.

الطالب:...

الشيخ: لا، في هذه المسألة لا يشترط كون الحال صاحب الحال، توجد شواهد على القولين، لكن ليس هناك شواهد إلا على المسائل الثلاثة التي ذكرها الجمهور.

الطالب:...

الشيخ: هذا الذي قلناه، قلنا: إنه قول الفارسي، وإن كان هو الذي نص ونُسب القول إليه، إلا أنه تخرج على قياس سيبويه، لكن ما تستطيع أن تنسب القول إلى سيبويه وهو لم يُصرِّح به، لو أن سيبويه صرَّح به لكان لهذا القول شأنٌ آخر.

عندما أقول بالقول أنا وأنت والثالث ليس كالقول الذي يقول به ابن باز وابن عثيمين.

هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثالث والخمسون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد الهادي البشير النذير، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن اتبعهم بإحسان واقتفى آثارهم بإيمان وسلّم تسليمًا مزيدًا إلى يوم الدين.

أما بعد:

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة، ليلة الإثنين الطيبة المباركة، ليلة الإثنين العاشر من شهر جمادى الآخرة، من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وألف، في هذا الجامع - جامع الراجحي - في حي الجزيرة، في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثالث والخمسين من دروس «شرح ألفية ابن مالك» رَحِمَهُ ٱللَّهُ والكلام يا إخوان ما زال موصولًا على باب الحال، ونقرأ في البداية الأبيات التي نريد أن نشرحها في باب الحال.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعَا ... ذَا رَاحِلٌ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا
وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا ... حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا
كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرْ ... نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرْ
وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ ... عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

٣٤٨.وَالْحَـالُ قَـدْ يَجِـيءُ ذَا تَعَـدُّدِ   لِمُفْـرَدٍ فَـاعْلَمْ وَغَيْـرِ مُفْـرَدِ

تكلم في هذه الأبيات على مسألتين:

المسألة الأولى: تقدم الحال على عاملها.

المسألة الثانية: تعدد الحال.

أما المسألة الأولى فهي تقدم الحال على عاملها، الحال عمومًا لا يعمل فيها إلا الفعل، أو ما فيه معناه، الذي يعمل في الحال الفعل أو ما فيه معناه، تذكرون في السوابق في أبوابٍ كثيرة كالمفاعيل الخمسة مثلًا كنا نقول: العامل فيها الفعل، أو ما يعمل عمله، أما هنا فنقول: العامل في الحال الفعل أو ما فيه معناه، وفرقٌ بين العبارتين.

فالفعل معروف، والذي يعمل عمله شرحناه من قبلُ، والمراد به الأوصافُ والمصدر واسم الفعل، أما ما فيه معنى الفعل فهذا أوسع؛ لأنه يشمل كل ما سبق، ويشمل أيضًا كلمات أخرى فيها معنى الفعل دون حروف الفعل؛ كأسماء الإشارة، وقولك: هذا، بمعنى أشير، وكالحروف الناسخة «إن» وأخواتها، فـ«إن» و«أن» بمعنى أؤكد، و«ليت» بمعنى أتمنى، وهكذا.

والسبب في ذلك: أن الحال أضعف نصبًا من المفاعيل، وأضعف من المفاعيل، والحال في العمل شبه الجملة كما سيأتي، فإن شبه الجملة يعمل فيها الفعل وما فيه معنى الفعل وما فيه رائحة الفعل، كما سيأتي، لكن الآن نتكلم على الحال، **فالحال الذي يعمل فيه ثلاثة أشياء، لو أردنا أن نقسمها، أو ثلاثة أنواع:**

النوع الأول: الفعل المتصرف، وفي حكمه الوصف المتصرف.

الفعل المتصرف والفعل الذي يُشبه هذا الفعل المتصرف، فالفعل المتصرف يُخرج ماذا؟ يُخرج الفعل الجامد، المتصرف يعني: الذي يأتي منه الماضي

والمضارع والأمر كأغلب الأفعال، «ذهب يذهب اذهب». وأما الجامد فهو الذي جمد على صورةٍ واحدة؛ كأن يجمد على صورة الماضي كـ «ليس»، ليس له مضارع ولا أمر، وكـ «نعم، بئس، عسى» هذه كلها جمدت على صورة الماضي، والوصف المتصرف أو الوصف الذي يُشبه الفعل المتصرف، يُراد به الأوصاف التي تقبل التأنيث والجمع والتثنية، لم نقل: الوصف، وإنما نقول: الوصف المتصرف، أو الوصف الذي يُشبه الفعل المتصرف، الوصف معروف، الأوصاف شرحناها كثيرًا وهي بالتفصيل: «اسم الفاعل، صيغ المبالغة، الصفة المشبهة، اسم المفعول، اسم التفضيل»، هذه الأوصاف شرحناها كثيرًا، نقول: الوصف المتصرف، ما معنى المتصرف؟

يعني: الذي يقبل وجوه التصرف؛ من التثنية والجمع والتأنيث، وكلها يقبل ذلك إلا اسم التفضيل، فإنك تقول في المذكر: «محمدٌ قائم»، و«أما هند فقائمةٌ» و«أما المحمدان فقائمان» و«أما الهندان فقائمتان»، و«أما المحمدون فقائمون»، و«أما الهندات فقائمات»، تصرفت، قبلت التأنيث والتثنية والجمع.

لكن اسم التفضيل وصف، عرفنا أنه وصف؛ لأنه قد يعمل عمل الفعل، ولكنه ليس وصفًا متصرفًا، تقول في المذكر: «محمدٌ أفضل من غيره»، «هندٌ أفضل من غيرها»، «المحمدان أفضل من غيرهم»، «المحمدون أفضل من غيرهم»، «الهندات أفضل من غيرهن»، فلزم الإفراد والتذكير. نعم، قد يقبل في بعض حالتها التأنيث والتثنية والجمع، ولكنه لا يقبل ذلك مطلقًا، كما في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة.

فهذه أوصاف متصرفة، تقبل التصرف تمامًا من حيث التأنيث والتثنية والجمع؛ فلهذا صار اسم التفضيل في كثيرٍ من مسائل اللغة أقل درجة من هذه الأوصاف، حتى في العمل عندما نأتي في العمل نجد أن هذه الأوصاف عملها أقوى

وأقرب إلى الفعل من اسم التفضيل، حتى قال الجمهور: إن اسم التفضيل لا يعمل إلا في مسألةٍ واحدة، بينما بقية الأوصاف تعمل عمل الفعل، لكن بشروط قليلة.

فهذا هو النوع الأول من العوامل في الحال، الفعل المتصرف؛ كقولنا: «دعا محمدٌ مخلصًا»، «جاء زيدٌ راكبًا»، والوصف المتصرف كقولنا: «محمدٌ جالسٌ معتدلًا»، «محمدٌ مسافرٌ مبكرًا»، «محمدٌ مسافرٌ راكبًا، وهكذا.

ما حكم تقديم الحال على هذا العامل، أي: الفعل المتصرف والوصف المتصرف؟

الجواب ما قاله ابن مالك:

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا   أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا
فَجَائِزٌ تَقْدِيْمُهُ...............   ....

ثم ضرب مثالين؛ أحدهما للفعل المتصرف، والآخر للوصف المتصرف، فقال: (كَمُسْرِعًا ذَا رَاحِلٌ)، يعني: هذا راحلٌ مسرعًا، هذا راحلٌ حالة كونه مسرعًا، فتُقدم الحال، فتقول: مسرعًا هذا راحلٌ:

«مسرعًا»: حال.

«هذا»: مبتدأ.

«راحلٌ»: خبر.

أين العامل في الحال؟ «راحلٌ»، اسم الفاعل.

والمثال الثاني قوله: (وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)، أي: زيدٌ دعا مخلصًا، دعا حالة كونه مخلصًا، ثم قدمنا الحال فقال: «مخلصًا زيدٌ دعا»، «مخلصًا» حال، والعامل فيها: «دعا».

هذا العامل الأول، طبعًا والسبب في جواز التقديم واضح؛ وهو أن هذين العاملين عملهما قوي، فيعملان في الذي أمامهما وفي الذي خلفهما.

النوع الثاني من العوامل في الحال هو: ما ليس كذلك.

قولنا: «الفعل المتصرف» يُخرج الفعل الجامد، إذن الفعل الجامد يدخل في النوع الثاني،

وقولنا: «الوصف المتصرف» يُخرج اسم التفضيل، اسم التفضيل يدخل هنا في النوع الثاني، وأيضًا في النوع الثاني ما فيه معنى الفعل دون حروفه؛ لأن الأوصاف فيها معنى الفعل وفيها حروف الفعل، واسم التفضيل فيه معنى الفعل وفيه حروف الفعل، فإذا قلت: «محمدٌ جالسٌ»، «جالسٌ» بمعنى «جلس» أو «يجلس»، وفيها الحروف: الجيم واللام والسين، وكذلك اسم التفضيل تقول: «محمدٌ أطول من عليٍّ»، أي: محمدٌ طال أكثر من علي، ففيه معنى الفعل وفيه حروف الفعل، اسم التفضيل أخرجناه من عدم التصرف.

وقولهم: «ما فيه معنى الفعل دون حروفه»، قلنا: يشمل أشياء، منها: «أسماء الإشارة» كأنها بمعنى: أشير، «هذا، هذه وتلك وأولئك...» إلى آخره، وأيضًا الحروف الناسخة وهي معروفة: «إن، أن، كأن، لكن، لعل، ليت»، فـ«إن» و«أن» بمعنى أؤكد، «لكن» بمعنى أستدرك، و«كأن» بمعنى: أُشبِّه، و«لعل» بمعنى: أترجى، و«ليت» بمعنى: أتمنى، فهي بمعنى الفعل، لكن دون حروفه.

ومن ذلك أيضًا: اسم الفعل، فهو بمعنى الفعل دون حروفه، فقولك: «صه»، بمعنى: اسكت، وقولك: «مه»، بمعنى: انكفف، وهكذا.

وأيضًا مما هو بمعنى الفعل دون حروفه: شبه الجملة، الجار والمجرور وظرف الزمان وظرف المكان، فأنت إذا قلت: «محمدٌ في الدار»، فـ«في الدار» شبه

جملة بمعنى استقر، أو مستقرٌّ في الدار، فشبه الجملة هنا تحملت معنى الفعل دون حروفه، أو: «محمدٌ فوق البيت»، أي: استقر أو مستقرٌّ فوق البيت، فكل ذلك مما فيه معنى الفعل دون حروفه.

هذا النوع من العوامل يجوز أن ينصب الحال، لا إشكال في ذلك، إلا أن الحال لا يجوز أن تتقدم عليه؛ لضعف عمله، يعني: الجامد، تقول مثلًا: «ما أحسن زيدًا ضاحكًا» هذا تعجب، «أحسن» هنا فعل تعجب، وفعل التعجب جامد، فلا يجوز لك أن تقول: «ضاحكًا ما أحسن زيدًا» لا يجوز أن تقدمه؛ لأن الفعل هنا جامد، وتقول: «زيدٌ أفصح الناس خطيبًا»، أي: زيدٌ أفصح الناس حالة كونه خطيبًا، حال، لكن لا تقل: «خطيبًا زيدٌ أفصح الناس»؛ لأن العامل هنا اسم تفضيل، وتقول: «هذه أختي متحجبةً»، «تلك مدينتي مريحةً»، «أولئك المسلمون متحدين»، أي: هذه أختي حالة كونها متحجبة، وتلك مدينتي حالة كونها مريحة، وأولئك المسلمون حالة كونهم متحدين، ولا يجوز أن تقدم الحال على اسم الإشارة، فتقول: «متحجبةً هذه أختي»، أو «مريحةً تلك مدينتي»، أو «متحدين أولئك المسلمون» لم؟

لأن العامل اسم إشارة، وتقول: «ما زال مسرعًا»، ولا يجوز أن تقول: «مسرعًا ما زال»؛ وتقول: «إن زيدًا شجاعًا صديقي»، أي: إن زيدًا حالة كونه شجاعًا صديقي، أو «إن زيدًا مجتهدًا زميلي»، يعني: لا أزامله إلا حالة اجتهاده، «مجتهدًا» حال، أين صاحب الحال؟ «زيدًا»، أين العامل؟ «إن».

الطالب:...

الشيخ: لو قلت في جملةٍ أخرى: «أولئك المسلمون متحدون»؛ لجاز على معنًى آخر، وهو أنك تقول: «أولئك متحدون»، أخبرت عن أولئك أنهم متحدون، هذا المعنى الذي تريده إذا جعلت «متحدون» خبرًا، لكن المعنى في: «أولئك

المسلمون متحدين»، يعني: أولئك مسلمون، أخبرت عنهم أنهم المسلمون حالة كونهم متحدين، معنى الخبر غير معنى الحال، فالجملتان جائزتان، لكن بمعنيين.

فإن قلت: «ليت زيدًا أميرًا أخي»، أي: ليت زيدًا حالة كونه أميرًا أخي، جائز، لكن لم يجز أن تقدم الحال فتقول: «أميرًا ليت زيدًا أخي»، وتقول: «كأن زيدًا راكبًا أسدٌ»، أي: كأن زيدًا حالة كونه راكبًا أسدٌ، ولا يجوز تقديم الحال، فلا تقل: «راكبًا كأن زيدًا أسدٌ»، ومثلنا على الجامد وعلى «إن» وأخواتها وعلى الإشارة.

شبه الجملة تقول: «أخي في البيت نائمًا»، أخي في البيت حالة كونه نائمًا:

«أخي»: مبتدأ.

«في البيت»: خبر.

«نائمًا»: حال.

أين العامل في الحال؟ الجار والمجرور؛ لأنهما بمعنى الفعل، ولا تقل: «أخي نائمًا في البيت» قدمت «نائمًا» على عاملها، فضلًا أن تقول: «نائمًا أخي في البيت» أن تقدمها مرة، والذي منع ذلك كون العامل شبه جملة.

وتقول: «العصفور فوق الشجرة مصابًا»، ولا تقل: «العصفور مصابًا فوق الشجرة»، وفي كل ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا ... حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا

يعني: لن يعمل هذا العامل الضعيف المُضمن معنى الفعل حالة كونه مؤخرًا، إذا أخرته وقدمت الحال؛ فإنه لا يعمل في تلك الحال، فالمسألة جائزة، مثل ماذا العوامل المضمنة معنى الفعل دون حروفه؟ يقول: **(كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ)**، أي: كـ«تلك» و«ليت»، ثم حذف حرف العطف، وحذفُ حرفِ العطف للضرورة جائز:

«تلك»، يعني: أسماء الإشارة.

«ليت وكأن»: الحروف الناسخة.

كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرْ نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا في هَجَرْ

«سعيدٌ»: مبتدأ، وأخبر عنه أنه في هجر، و«مستقرًّا»: حال، الحال هنا تقدمت على عاملها شبه الجملة أم تأخرت؟ تقدمت، يقول ابن مالك: ما جاء من نحو ذلك نادر، ليس قليلًا، يقول: نادر، وفي ذلك إشارة إلى أنه جاء في المسموع نحو ذلك، أي: جاء في المسموع تقديم الحال على شبه الجملة؛ كمثال ابن مالك.

ومثله قولنا: «أخي في البيت نائمًا» مبتدأ وخبر وحال، لك أن تقول: «أخي نائمٌ في البيت» يجوز، مبتدأ وخبر وجارّ ومجرور متعلقان بالخبر، ويجوز أن تقول: «أخي في البيت نائمٌ» مبتدأ، والجار والمجرور متعلقان بـ«نائم»، و«نائمٌ»: الخبر. هذه صور جائزة بلا خلاف، وإنما الخلاف في أن تجعل «نائمًا» حالًا وتقدمها على شبه الجملة، فتقول: «أخي نائمًا في البيت» **هنا الخلاف، يعني: هل هي مبتدأ، حال، خبر، على قولين:**

القول الأول: للجمهور: أن ما ورد من ذلك نادر، لا يُقاس عليه.

القول الثاني: للأخفش والفراء، قالوا: هذا جائزٌ مطلقًا، جوَّزوه مع شبه الجملة، الأخفش من البصريين، والفراء من الكوفيين.

ومِنَ المسموع الذي جاء على ذلك: قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾ [الأنعام:١٣٩] على قراءةٍ شاذة: «خالصةً لذكورنا»، الذي في بطون هذه الأنعام خالصةٌ لذكورنا:

الذي: مبتدأ.

﴿خَالِصَةٌ﴾: خبر.

﴿لِّذُكُورِنَا﴾: جار ومجرور متعلق بـ «خالصة».

هذه قراءة الجمهور وهي واضحة. أما على القراءة الشاذة: «خالصةً»، أي: الذي في بطون هذه الأنعام ما باله؟ لذكورنا، أخبر عنه بأنه لذكورنا حالة كونه خالصةً، الذي في بطون هذه الأنعام لذكورنا خالصةً، ثم قدم خالصةً، فهذا وجه الاستشهاد من الآية، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبْحَٰنَهُۥ﴾ [الزمر:٦٧] على قراءةٍ شاذة: «مطوياتٍ». أما قراءة الجمهور فهي واضحة:

﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾: مبتدأ.

﴿مَطْوِيَّٰتٌۢ﴾: خبر.

﴿بِيَمِينِهِۦ﴾: جار ومجرور متعلقان بـ﴿مَطْوِيَّٰتٌۢ﴾إنّ

وأما على القراءة الشاذة: «والسماوات مطوياتٍ بيمينه».

«السماوات»: مبتدأ، وأخبر عنها بأنها بيمينه حالة كونه مطوياتٍ، ثم قدم مطوياتٍ على شبه الجملة. وهذا موضع الاستشهاد.

ومن هذا أيضًا قول الشاعر:

رهط ابن كوز مُحقِبي أدراعِهم ... فيهم ورهط ربيعة بن حذار

يقول: هؤلاء فيهم أناس كرام مثل من؟ مثل: رهط ابن كوز ورهط ربيعة، رهط ابن كوزٍ فيهم:

«رهط ابن كوزٍ»: مبتدأ، وأخبر عنهم بأنهم فيهم، رهط ابن كوزٍ فيهم حالة

كونهم محقبي أدراعهم، ثم قدم الحال «محقبي أدراعهم» على «فيهم»، فقال: رهط ابن كوزٍ حالة كونهم محقبي أدراعهم ما بالهم؟ فيهم.

الأدراع: جمع درع، والدرع معروفة تُستعمل في الحرب. و«محقبي»، أي: أنهم ربطوها خلفهم، كل ما يُربط في الدابة أو في السيارة يُقال: أحقبه، أي: جعله كالحقيبة، ومنه الحقيبة.

وكذلك قول الآخر:

بنا عاد عوفٌ وهو بادي ذلةٍ ... لديكم فلم يعدم ولاءً ولا نصرَا

«وهو بادي ذلةٍ»: حال، حال مِن مَن؟ من عوف، والعامل؟

«بنا»: جارٌّ ومجرور متعلق بـ «عاد».

«عاد»: فعل.

«عوفٌ»: فاعل.

«وهو بادي ذلةٍ لديكم»: هذه الجملة كلها حال من «عوف».

نُعرب جملة الحال:

«هو»: مبتدأ.

وهو لديكم حالة كونه بادي ذلةٍ، ثم قدم «بادي ذلةٍ» على «لديكم»، يريد أن يجعل بدو الذلة عندهم، فلا يجوز أن تجعل العامل «عاد»، ليس المعنى أنه عاد وهو ذليل، لا، عندما عاد بنا صار عزيزًا، لم يعدم ولاءً ولا نصرًا، وإنما بدو الذلة تربطها بـ«لديكم»؛ ليصح المعنى.

«لديكم»: شبه جملة، ظرف مكان، وهو لديكم بادي ذلة، أي: وهو لديكم حالة كونه بادي ذلة، ثم قدم الحال على شبه الجملة، على الظرف فقال: «وهو

بادي ذلةٍ لديكم». فهذه شواهد على تقدم الحال على عاملها شبه الجملة، الذي قلنا: إن الجمهور يقول: إنه نادر، وجوّزه الأخفش والفراء.

الطالب:...

الشيخ: لا، الخلاف هنا فقط على تقدمها على شبه الجملة فقط.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَنَحْـــوُ زَيْـــدٌ مُفْـــرَدًا أَنْفَـــعُ مِـــنْ   عَمْـــرو مُعَانًـــا مُسْـــتَجَازٌ لَـــنْ يَهِـــنْ

هذا البيت مرتبطٌ بالمسألة السابقة؛ لأننا قررنا من قبل أن اسم التفضيل من النوع الثاني مِنَ العوامل التي لا يتقدم الحال عليها، إلا في هذه المسألة التي استثناها ابن مالك في هذا البيت؛ وهي: ما إذا فُضِّل شيءٌ في حالٍ على نفسه أو على غيره في حالٍ أخرى، تريد أن تُفضل شيئًا في حال معينة على شيءٍ آخر في حالٍ معينة، أو تريد أن تُفضل الشيء في حال على نفسه في حالٍ أخرى، هنا يجوز أن تتقدم الحال على اسم التفضيل؛ كأن تقول: «زيدٌ قائمًا أحسن منه قاعدًا»، تريد أن تفضل زيدًا في حال القيام عليه في حال الجلوس.

وتقول كما في مثال ابن مالك: «زيدٌ مفردًا أنفع مِنْ عمروٍ معانًا»، وتقول: «زيدٌ مقلًّا أكرم مِنْ عمروٍ غنيًّا»، ومِنْ ذلك قول العرب: «هذا بسرًا أطيب منه رطبًا»، أي: هذا حالة كونه بسرًا أطيب منه حالة كونه رطبًا.

فإذا قلت: «زيدٌ قائمًا أحسن منه قاعدًا»، فالعامل «أحسن»، وهو اسم تفضيل، والحال عندنا حالان: «قائمًا» وهي متقدمة، و«قاعدًا» وهي متأخرة، لا يجوز في هذا الأسلوب إلا هذا الأمر، يعني: أن تقدم إحدى الحالين وتؤخر الأخرى.

هل يجوز أن تقدم الحالين؟ ما يجوز: «زيدٌ قائمًا جالسًا أحسن منه» هل تؤخر الحالين؟ لا يجوز «زيدٌ أحسن منه قائمًا جالسًا» لا يجوز، طبعًا لفوات المعنى

المراد.

بقي أن يُقال بعد أن تكلم ابن مالك على تقديم الحال على عاملها: إن الحال قد تتقدم على عاملها وجوبًا، الحال تتقدم على عاملها وجوبًا؛ كأن تكون لفظًا له صدارة، نحو: «كيف جاء زيدٌ؟».

«أطي

كيف»: حال.

و«جاء زيدٌ»: فعل وفاعل.

وعرفنا مِنْ قبلُ أن أسماء الاستفهام تُعرب على ما يقابلها في الجواب. هذه قاعدةٌ عامة، فلو أجبت: «كيف جاء زيدٌ؟» لقلنا: جاء زيدٌ راكبًا، «جاء» تقابل «جاء»، «زيدٌ» تقابل «زيدًا»، إذن فالذي يقابل كيف، «راكبًا»، و«راكبًا» حال، و«كيف» حال إلا أنها مقدمة وجوبًا؛ لأنها لفظٌ له الصدارة.

فعلى ذلك صار للحال مع عاملها ثلاث حالات:

وجوب التقدم: كأن تكون لفظًا له الصدارة.

جواز التقدم والتأخر: إذا كان العامل فعلًا متصرفًا أو صفةً متصرفة.

وجوب التأخر: فيما سوى ذلك، كأن يكون الفعل جامدًا، أو اسم تفضيل، أو عاملًا فيه معنى الفعل دون حروفه.

هذا كل ما يتعلق بترتيب الحال مع عاملها.

ويحسن بعد ذلك أن نتكلم على حالات الحال مع صاحبها، وإن كان ابن مالك أشار إلى بعض هذه المسألة، فنجمعها ونقول: إن الحال مع صاحبها - وعرفنا المراد بصاحبها من قبلُ؛ وهو من جاءت الحال تبين هيئته - ثلاث حالاتٍ:

الأولى: وجوب التأخر، يجب أن تتأخر الحال وأن يتقدم صاحبها، مثل ماذا؟

كما لو كان صاحبها مجرورًا بحرف جر، في نحو: «مررتُ بإخوتك ضاحكين»، «ضاحكين» حال من «إخوتك»، و«إخوتك» مجرور بحرف جر، وقد تكلمنا من قبل على تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر، وعرفنا أن الجمهور يمنع ذلك، وجوَّزه بعض النحويين على قول الجمهور: تأخر الحال هنا واجب.

وأيضًا كما لو كان صاحبها محصورًا فيها، إذا كان صاحب الحال محصورًا في الحال، كأن تقول: «ما جاء زيدٌ إلا راكبًا»، حصرنا زيدًا في الركوب، حصرنا الصاحب في الحال، هنا يجب أن نؤخر الحال، في القاعدة المعروفة في كل أبواب النحو: أن المحصور فيه يجب تأخيره، هذا ذكرناه في المبتدأ وفي الخبر، وسيأتي في الحال وسيأتي في الصفة.

ومن ذلك: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام:٤٨].

﴿نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾: فعل وفاعل ومفعولٌ به.

﴿مُبَشِّرِينَ﴾: حال.

ومن ذلك أيضًا: أي وجوب تأخر الحال؛ كأن تقول: «جاء راكبًا السيارةَ صاحبها»:

«جاء»: فعل.

«صاحبها»: فاعل.

«راكبًا السيارة»: حال.

لماذا تقدمت الحال هنا وجوبًا على صاحبها؟ لأن في صاحبها ضميرًا يعود إلى الحال، فوجب أن نقدم الحال؛ لكي يعود الحال إلى متقدم، وهذا أيضًا ذكرناه في المبتدأ والخبر وفي الفعل والفاعل والمفعول به، هي قواعد مطردة.

فهذه الحالة الأولى: وجوب التأخر.

الطالب:...

الشيخ: نعم

الحالة الثانية: وجوب التقدم، «جاء راكبًا السيارة صاحبها»، هذه الحالة الثانية في وجوب التقدم - كما شرحنا قبل قليل - أن يكون في صاحب الحال ضميرٌ يعود إلى الحال. وأيضًا كما لو كانت الحال محصورةً في صاحبها، عكس السابق، الحال هي المحصورة في صاحبها نحو: «ما جاء راكبًا إلا زيدٌ»، حصرنا الركوب في زيد، حصرنا الحال في صاحبها.

الحالة الثالثة: الجواز.

جواز التقدم والتأخر، ويكون فيما سوى ذلك.

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن انتهى من الكلام على تقديم الحال على عاملها، قال:

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ ... لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدِ

روايتان: «يجيء وتجيء»، وقد ذكرنا في أول الباب أن الحال يجوز تذكيره وتأنيثه.

تكلم في هذا البيت رَحِمَهُ ٱللَّهُ على تعدد الحال، **وله صورتان ذكرهما ابن مالك:**

الصورة الأولى: أن تتعدد الحال لمفرد.

الثانية: أن تتعدد الحال لغير مفرد.

ولو أردت أن تشقق من ذلك صورًا كثيرة لفعلت، يعني: ترتيب هذه الأمور يحتمل أكثر من وجه بالنظر إلى الحال وتعددها وصاحب الحال وتعدده، هناك أوجه كثيرة، لكن ابن مالك أعادها اختصارًا إلى أن الحال قد تتعدد وصاحبها مفرد، وقد تتعدد وصاحبها متعدد.

الصورة الأولى: أن تتعدد الحال وصاحبها مفرد، وصاحبها واحد، كأن تقول: «جاء زيدٌ راكبًا ضاحكًا»:

«جاء زيدٌ»: فعلٌ وفاعل.

«راكبًا»: حالٌ أولى.

«ضاحكًا»: حالٌ ثانية.

ومِنْ ذلك قول الشاعر:

علـي إذا مـا جئـت ليلـى بخفيـةٍ ... زيـارة بيـت الله رجـلان حافيـا

سيعمل عند ليلى بخفية، ومع ذلك سيزور بيت الله، يقول: إذا ما جئت ليلى بخفية؛ علي زيارة بيت الله حالة كونه رجلان حافيًا، «رجلان»، أي: أمشي على رجلين، حافيًا بلا نعال، «رجلان» حالٌ أولى، و«حافيًا» حالٌ ثانية، أين صاحب الحال؟ الياء في «علي»، ليست التاء في «جئتُ»، ليس المعنى: إذا ما جئت رجلان حافيًا على ليلى، ليست الحال من جملة «جاء»، وإنما الحال من الياء في «علي»، يعني: عليّ حالة كوني رجلان حافيًا زيارة بيت الله، الحال قلنا: تربط المعنى، وهذا التعدد واضح.

وعُزِيَ إلى بعض النحويين منع التعدد هنا، يقول: لا، الحال لا تتعدد، طيب، ماذا تقول في نحو: «جاء زيدٌ راكبًا ضاحكًا»؟ يقول: «راكبًا» حال من «زيد»،

و«ضاحكًا»؟ يقول: «ضاحكًا» إما صفة لـ«راكبًا»، أو حال للضمير الذي في «راكبًا»، يعني: راكبًا هو.

وهذا القول يُشبه القول الذي ذكرناه في تعدد الخبر، «محمدٌ كاتبٌ شاعرٌ»، الجمهور على تعدد الخبر، وجاء عن بعض النحويين منع التعدد، يقول: لا، الخبر الأول للمبتدأ، والخبر الثاني يقدر له مبتدأ، وكأن هذا القول يُشبه ذلك القول، وكلاهما ضعيف، ليس ضعيفًا في الصناعة فقط كما رأيتم، ولكنه ضعيفٌ في المعنى، فإن المعنى سواءٌ في تعدد الخبر أو في تعدد الحال هو: أن تجعل الحالين لصاحب الحال في الوقت نفسه، «جاء راكبًا ضاحكًا»، أي: هو نفسه في الوقت نفسه ضاحكٌ راكب، فلا يصلح أن تصرف المعنى عن ذلك.

الصورة الثانية للتعدد: أن تتعدد الحال وصاحبها متعدد، الحال متعددة وصاحبها متعدد، **وذلك على صورتين:**

الأولى: أن تجمع الحال، أو تُثني الحال، كأن تقول: «جاء زيدٌ وعمرٌو راكبين»، أي: جاء زيدٌ راكبًا وجاء عمرٌو راكبًا، ثم ثنيت، «جاء زيدٌ وعمرٌو راكبين».

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾ [إبراهيم:٣٣]، أي: دائمين، والله أعلم، أي: حالة كونهما دائبين، وتقول: «جاء الطالبان فرحين» و«جئنا مسرعين»، وتقول: «لقيت زيدًا راكبين» «راكبين» حال من التاء في «لقيت» ومن «زيدًا»، أي: من الفاعل والمفعول به، وتقول: «جاء زيدٌ وذهب عمرٌو راكبين»، أي: حالة كونهما راكبين، وتقول: «جاء زيدٌ وأكرمت عمروًا راكبين»، أي: حالة كونهما راكبين، وهكذا، لها أوجه وأمثلة كثيرة، فالحال يجوز أن تتعدد في التثنية والجمع.

وإما بتفريق الحال، الحال مفرقة ليست مجموعةً ولا مثنَّاة، كأن تقول: «لقيت هندًا راكبًا ماشيةً»، أي: لقيت هندًا حالة كوني راكبًا حالة كونها ماشيةً، ومن ذلك قول الشاعر:

يقـــــدني أخويـــــه خائفًـــــا   منجديـــــه فأصـــــابوا مغنمـــــا

أو:

لقـــــي ابنـــــي أخويـــــه خائفًـــــا   منجديـــــه فأصـــــابوا مغنمًـــــا

أي: لقي ابني أخويه حالة كونه خائفًا حالة كونهم منجديه فأصابوا مغنمًا، فعند ظهور المعنى يُرد كل حالٍ إلى صاحبها؛ كالأمثلة السابقة، أصحاب الحال واضحون فتُرد الحال إليهم، فإن لم يظهر المعنى؛ كأن تقول: «لقيت محمدًا راكبًا ماشيًا»، أي: واحد راكب والثاني ماشٍ، أين حالك وأين حال محمد؟ إن لم يظهر المعنى؛ فإنك تجعل الحال للأقرب، تجعل القريب للقريب والبعيد للبعيد.

وإذا قلت: «لقيت زيدًا راكبًا ماشيًا» «راكبًا» لزيد، الأقرب للأقرب، و«ماشيًا» لك، هذا هو ظاهر الكلام، وهذا هو قول الجمهور في المسألة.

وقيل عكس ذلك، قال بعض النحويين: الأصوب عكس ذلك، ولكن هذا القول لا يسنده القياس، بل القياس أن يكون الأقرب للأقرب والأبعد للأبعد، ولا نعرف شواهد جاءت في نحو ذلك؛ لأنه إذا جاءت شواهد في نحو ذلك لكانت حاكمةً في المسألة، ولكنهم طبقوا القياس على هذه المسألة، فقول الجمهور - والله أعلم - أقرب إلى القياس.

فإذا كان قول الجمهور أقرب للقياس وهو الراجح، فأين صاحب الحال في قولك: «لقيتُ محمدًا راكبًا»؟ «راكبًا» حال من «محمدًا» أم من التاء؟ صاحب الحال «محمدًا»، هذا ظاهر الكلام، إلا أنها جاءت قليلة، مع الدليل لا بد أن يُؤخذ

بها، لكن لما جاءت قليلة فإن «لقيت محمدًا باكيًا» الباكي محمد، «أكلت الطعام جائعًا ساخنًا»، «جائعًا» للأول و«ساخنًا» للثاني؛ لأن المعنى يوجب ذلك، هذا الأمر الأول.

الطالب:...

الشيخ: متعدد لمتعدد، متعدد لمتعدد، الوارد حينئذٍ في تعدد الحال أن يكون بالجمع أو التثنية، يعني: أن تقول: «جاء زيدٌ وعمرٌو راكبين»، ولم يرد: «جاء زيدٌ وعمرٌو راكبًا راكبًا»، يعني: ليس التعدد هنا بالتفريق، وإنما بالتثنية...

التقديم والتأخير ينطبق على كل الحال، وهناك مسائل تفصيلية ربما ما تعرضنا لها، لكن تُذكر في الكتب المتوسعة والحواشي، مع أنهم حاولوا كثيرًا وحرصوا على الأساليب، نأتي بالأساليب ونأتي بالشواهد والأمثلة، ولو أخذ ذلك شيء من الوقت، فهو بالفعل يجعل الطالب يفهم النحو ويغوص في أساليبه.

ومن ذلك مثلًا: أنه يمكن أن تأتي بالمتعددات، ثم تأتي بالحال من واحدٍ منها، فتقول: «جاء محمدٌ وزيدٌ خائفًا»، فيكون «خائفًا» حالٌ من «زيد» فقط، أي: حالٌ من الأقرب، جاء محمدٌ حالة كون زيد خائفًا.

وإن قلت: «جاء محمدٌ خائفًا وزيدٌ» هذا يجوز، هنا في آيات وأشعار تُخرج على نحو ذلك، هذا جائز أيضًا وإن كان المعنى قد يختلف، «جاء محمدٌ خائفًا وزيد» «خائفًا» لا شك أنه حالٌ من محمد، و«زيد»؟ العطف هنا فقط على المجيء أم العطف على المجيء والحال؟ هل بمعنى: جاء محمدٌ خائفًا وجاء زيد؟ أم جاء محمدٌ خائفًا وجاء زيدٌ خائفًا؟ هنا يحتمل، ونحو ذلك.

دعونا نتوقف بعد ذلك عند بعض الشواهد.

الطالب:...

الشيخ: الذي ينظر في الشواهد، الأخ يسأل عن تقدم الحال على عاملها إذا كان شبه جملة، الذي ينظر في الشواهد التي احتجوا بها يرى أنها بالفعل نادرة، لم أقف إلا على هذه الشواهد التي ذكرتها، قراءتان شاذتان وبيتان من الشعر، وأقل ما يُقال في ذلك أنه نادر.

الطالب:...

الشيخ: يقول الأخ بيت الشعر السابق:

علـيّ إذا مـا جئـت ليلـى بخفيـةٍ زيـارة بيـت الله رجـلان حافيَـا

إذا ما جئت ليلى بخفيةٍ، هذا شرط، وهو شرط معترض بين الخبر «علي» والمبتدأ «زيارة بيت الله»، يعني: زيارة بيت الله عليّ حالة كوني رجلان حافيًا متى؟ إذا ما جئت ليلى بخفيةٍ، هذه من حيث التركيب.

من حيث المعنى، هل «رجلان حافيًا» حالٌ منه حين الزيارة للبيت أم حالٌ منه وهو يجيء إلى ليلى؟ الزيارة، إذن ما تجعله حالًا من «جئت ليلى»، وإنما حالٌ من: «علي زيارة بيت الله».

قال سبحانه: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر:٧] الحال ﴿خُشَّعًا﴾، والعامل الفعل ﴿يُخْرِجُونَهُم﴾، صاحب الحال واو الجماعة، تقديم الحال هنا واجب أم جائز؟ جائز؛ لأن الفعل متصرف، يمكن أن تقول في الكلام: يخرجون خشعًا أبصارهم، أو خشعًا أبصارهم يخرجون، والتقديم الأصل فيه أن العرب تُقدم ما تهتم به.

وتقول العرب: «شتى تؤوب الحلبة»، «شتى»، أي: متفرقين، و«الحلبة»، أي: الحالبون، بعضهم يأتي بقليل، وبعضهم يأتي بكثير، وبعضهم يأتي مبكرًا، وبعضهم يأتي متأخرًا، «شتى تؤوب الحلبة»، أعرب.

«شتى»: حال.

«تؤوب»: فعل.

«الحلبة»: فاعل، صاحب الحال.

ما حكم تقديم الحال هنا؟ جائز؛ لأن الفعل متصرف.

قال تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾ [النمل:٥٢].

«تلك»: مبتدأ.

﴿بُيُوتُهُمْ﴾: خبر.

﴿خَاوِيَةً﴾: حال.

هل يجوز في اللغة تقديم الحال هنا على العامل؟ أين العامل؟ «تلك»؛ لأنه اسم إشارة فيه معنى الفعل.

قال الشاعر:

كأن قلوب الطير رطبًا ويابسًا   لدى وكرها العنَّاب والحشف البالي

هذا البيت لامرئ القيس، وهو مشهور، يصف طيورًا، طير كان له أكثر من فرخ، ثم سقطت هذه الأفراخ في الأرض وبعضها مات ويبس، وبعضها مات قريبًا فما زال رطبًا، فيقول:

كأن قلوب الطير رطبًا ويابسًا   لدى وكرها العنّاب والحشف البالي

اليابس كالحشف البالي، والرطب كالعناب، أين الحال؟ «رطبًا»، و«يابسًا» عطف.

«كأن»: من أخوات إن، أين اسمها؟ «قلوب»، والخبر؟ «العنابُ». وأما «رطبًا»

فحال، و«يابسًا» معطوف، «لدى»: مفعول فيه ظرف مكان، «وكرها»: مضافٌ إليه.

«رطبًا» حال، أين العامل في الحال هنا؟ «كأن» حرف ناسخ فيه معنى الفعل دون حروفه، يعني: أشبه قلوب الطير.

قال تعالى: ﴿ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [آل عمران:٣٩]، أين الحال؟

﴿مُصَدِّقًا﴾، ﴿وَحَصُورًا﴾ أليست حالًا أخرى؟ هذا ليس من التعدد، هذا عطف.

الطالب:...

الشيخ: إذا كان فيه حرف عطف فهو عطف، وإلا فهو تعدد.

يمكن أن تأتي بالتعدد، أو تأتي بالعطف على المعنى الذي تريد، يمكن أن تقول: «جاء زيدٌ راكبًا ضاحكًا»، تريد: التعدد، وتقول: «جاء زيدٌ راكبًا وضاحكًا»، تريد: العطف، المعنى الإجمالي واحد، لكن المعنى التفصيلي يختلف.

قال الشاعر:

عهدتُ سعادَ ذات هوى مُعنًّى ... فزدت وعاد سلوانًا هواها

«ذات هوى» حال من «سعاد»، «مُعنًّى» حال من التاء، هذا من تعدد الحال، فـ«ذات هوى» حال من «سعاد»، و«ذات هوى» مؤنث واضح أنها من «سعاد»؛ لأنها مؤنث، و«معنًّى» حال من المتكلم «عهدتُ»؛ لأنه مذكر.

الطالب:...

الشيخ: الهوى ليس معنًّى، وإنما هو مُعنِّي ربما، الهوى لا يوصف بأنها مُعنًّى، دعونا في المعاني الظاهرة.

﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [الأعراف:٧٣].

﴿ءَايَةً﴾: حالٌ من ماذا؟ هذه ناقة الله لكم حالة كونها آيةً، ﴿ءَايَةً﴾ حالٌ من ماذا؟ من ﴿هَٰذِهِ﴾ أو من ﴿نَاقَةُ﴾.

﴿هَٰذِهِ﴾: مبتدأ.

﴿نَاقَةُ﴾: خبر.

لفظ الجلالة: مضافٌ إليه.

﴿لَكُمْ﴾: جار ومجرور.

﴿ءَايَةً﴾: حال من الناقة.

لكن أين العامل؟ اسم الإشارة ﴿هَٰذِهِ﴾.

قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٤٥﴾ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ﴿٣٨﴾ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الذاريات: ١٥، ١٦].

﴿إِنَّ﴾ أين اسمها؟ ﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾، خبرها؟ ﴿في جناتٍ وعيون * وآخذين﴾؟ حال من ﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾، والعامل: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ﴾ [الحجر:٤٥]، أي: مستقرين في جنات حالة كونهم آخذين ما آتاهم ربهم، أين العامل في ﴿ءَاخِذِينَ﴾؟ شبه الجملة، «محمدٌ في البيت جالسًا»، إن المتقين في جناتٍ حالة كونهم آخذين ما آتاهم.

لو قلنا في الكلام: «إن المتقين في جنات وعيون آخذون ما آتاهم ربهم» لجاز؟ لجاز، ماذا يكون إعرابه؟ إما أن تجعله الخبر، وفي آخره متعلقٌ به، وإما أن تجعله

خبرًا آخر، «جنات» خبر أول و«آخذون» خبر؛ لأن الخبر قد يتعدد.

قال تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًاۚ﴾ [النحل:٥٢].

ما إعراب ﴿ٱلدِّينِ﴾؟ مبتدأ، أين خبره؟ «له»، وقلنا كثيرًا: إن الخبر إذا كان شبه جملة فإن تقديمه كثير، ﴿وَاصِبًاۚ﴾، أي: له الدين حالة كونه واصبًا، ﴿وَاصِبًاۚ﴾ هنا الخبر، أين العامل في الخبر؟ «له»، شبه الجملة له.

قال تعالى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الإسراء:٨٢].

ما إعراب ﴿شِفَآءٌ﴾؟ ﴿مَا هُوَ شِفَآءٌ﴾، يعني: الذي هو شفاءٌ، ما إعراب ﴿هُوَ شِفَآءٌ﴾؟

﴿هُوَ﴾: مبتدأ.

﴿شِفَآءٌ﴾: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، هذا واضح، هذه قراءة الجمهور.

وفي قراءة شاذة: «**وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءً وَرَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ**»، والمعنى – والله أعلم على ذلك: ما هو للمؤمنين حالة كونه شفاءً ورحمةً، ثم قدَّم الحال، الشفاء الحال، و«للمؤمنين» الخبر، هذه قراءة شاذة، وهذا من تقديم الحال على عاملها، وهو شبه جملة.

قال تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٤٢﴾ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا ﴾ [إبراهيم: ٤٢، ٤٣] هذا تعدد الحال لمفرد:

الحال الأولى: ﴿مُهْطِعِينَ ﴾.

الثانية: ﴿مقنعي رؤوسهم﴾.

الثالثة: ﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ﴾ [إبراهيم:٤٣]، ﴿وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ﴾ [إبراهيم:٤٣]، هذا عطف.

قال تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧] تعدد الحال من مفرد:

الأولى: ﴿آمِنِينَ﴾.

الثانية: ﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ﴾، ﴿وَمُقَصِّرِينَ﴾: هذا عطف.

الطالب:...

الشيخ: هنا عطف، قد تأتي حالية، لكن هنا ليست حالية، عاطفة.

الطالب:...

الشيخ: إنما نؤخرهم ليومٍ تشخص فيه الأبصار حالة كونهم مهطعين، حالة كونهم مقنعي رؤوسهم، حالة كونهم لا يرتد إليهم طرفهم، حالة كونهم وأفئدتهم هواء، الذي يبدو لي - والله أعلم - أنها عاطفة، هذا الذي يبدو من ظاهر الآية، والله أعلم.

لعلنا نلقي في الأخير فائدة سريعة نختم بها الدرس وهي في الأذان، قول الأذان: «الله أكبر، الله أكبر»، مبتدأ وخبر، «أكبر»: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، التكبيرتان الأولى والثانية إذا أردت أن تصلهما ببعضهما، فكيف تصل الأولى بالثانية؟ في ظاهر اللغة أنك ستقول: «الله أكبرُ الله أكبر»؛ لأنه خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والتكبيرة الثانية ستقف عليها بالسكون؛ لأن الوقوف بالسكون.

قال بعض أهل اللغة - وأظنه المُبرد: إن القياس في ذلك أن يُفتح، فيُقال: الله أكبرَ الله أكبر، قال: لأن الوارد الوقوف على كل تكبيرة في الأذان، الله أكبر، الله

أكبر، الله أكبر، فإذا أردت أن تصل تكبيرة بتكبيرة فالأصل فيها التسكين، فيلتقي ساكنان، تسكين الوقوف و«أل»، فتُحرك لالتقاء الساكنين، والتقاء الساكنين إذا كان الثاني «أل» يكون بالفتح، تقول: «منَ الرجل»، على ذلك يكون القياس، فتقول: «الله أكبرَ الله أكبر»، فإن كان ما قاله من حيث الرواية ثابتًا فقوله قياس، هل المروي في التكبير الوقوف؟ أو الوقوف والوصل؟ هذا يحتاج إلى تأكد، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

الدرس الرابع والخمسون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة المباركة، ليلة الإثنين السابع عشر من شهر جمادى الآخرة، من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، في جامع الراجحي، نعقد - بحمد الله وتوفيقه - الدرس الرابع والخمسين من دروس «شرح ألفية ابن مالك» رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ولا زال الكلام موصولًا على باب الحال، والمأمول - إن شاء الله تعالى- أن نختم الكلام على «باب الحال» في هذه الليلة، بقي أن نتكلم على ثلاث مسائل ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخر باب الحال، فقال فيها:

٣٤٩.وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا ... فِي نَحْوِ لَا تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدَا

٣٥٠.وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ ... عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

٣٥١.وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيء جُمْلَهْ ... كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ

٣٥٢.وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ ... حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ

٣٥٣.وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا ... لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

٣٥٤. وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا ... بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا
٣٥٥. وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ ... وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات على ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: مجيء الحال مؤكدةً.

المسألة الثانية: مجيء الحال جملةً.

المسألة الثالثة: حذف العامل في الحال.

فنأخذها مسألةً مسألة مستعينين بالله متوكلين عليه.

المسألة الأولى: وهي مجيء الحال مؤكدة.

فيقول فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا ... فِي نَحْوِ لَا تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدَا
وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ ... عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

الحال تنقسم قسمين مِنْ حيث فائدتها والغرض منها:

القسم الأول: الحال المؤسِّسة، وتُسمى المُبينة، وتُسمى غير المؤكدة، وهي التي سبق الكلام عليها، وهي الأغلب، ويُراد بها ما لا يُستفاد معناها إلا من لفظها، وهذا هو الغالب في الحال، فإذا قلت: «جاء زيدٌ راكبًا»، لم تعلم أنه جاء راكبًا حتى تنطق بالحال «راكبًا».

النوع الثاني من الحال: هي الحال المؤكدة.

والحال المؤكدة هي الحال التي يدل عليها ما قبلها، أي: أن معناها يُفهم مما قبلها، ثم تأتي هي مؤكدةً لذلك المعنى المفهوم قبلها، وهذا هو معنى التأكيد عمومًا في كل النحو، التأكيد هو: أن تأتي الكلمة لا لمعنًى جديد، ولكن لتأكيد

معنًى مفهومٍ مما سبق، والتأكيد - لا شك - أنه من أغراض البلاغة التي يقصد إليها المتكلمون في كلامهم.

والحال المؤكدة قسمها ابن مالك قسمين:

القسم الأول: هي المؤكدة لعاملها.

ما أكدت عاملها، وهي المرادة بالبيت الأول في قوله:

وَعَامِـلُ الْحَـالِ بِهَـا قَـدْ أُكِّـدَا فِي نَحْوِ لَا تَعْثَ فِي الأرْضِ مُفْسِدَا

«مفسدًا»: حال، والعامل فيها الفعل «تعثَ»، والفساد والعثو بمعنى واحد أو متقارب، ففهم أن هذا العاثي مفسد قبل أن نقول: «مفسدًا»، فجاء «مفسدًا» مؤكدةً لماذا؟ مؤكدةً للعامل وهو الفعل.

ومثل ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة:٦٠]، ومثال ابن مالك كالآية، وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة:٢٥] ﴿مُّدْبِرِينَ﴾ حال، والعامل فيها الفعل «ولَّى»، والتولية بمعنى الإدبار، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل:١٩] فإن الضحك يدل عليه التبسُّم.

وهذه الحال المؤكدة لعاملها:

- **إما أن تخالف عاملها في اللفظ،** وإن كان المعنيان متقاربين، كالأمثلة السابقة.

- **وقد تكون الحال مطابقةً للعامل في اللفظ،** أي: في أصل الحروف.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء:٧٩]، أرسلناك للناس حالة كونك رسولًا، قوله: ﴿أَرْسَلْنَاكَ﴾، يدل على أنه رسول، ﴿رَسُولًا﴾: حال، ما فائدتها؟ فائدتها التأكيد، تأكيد العامل، وهي من لفظ العامل وليست من معنى

العامل.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ [النحل:١٢] على قراءة النصب، ﴿مُسَخَّرَٰتٍ﴾، مع أنه قال في أول الآية: ﴿وَسَخَّرَ﴾، ﴿مُسَخَّرَٰتٍ﴾: حال، وهي تؤكد عاملها وهي من لفظها.

ومن ذلك قول الشاعر:

أَصِخْ مُصِيخًا لمن أبدى نصيحته ... والزم توقي خلط الجد باللعب

فقوله: «أصخ مصيخًا»، حال أكدت عاملها.

ومن ذلك أن تقول: «قم قائمًا» أو: «اجلس جالسًا» ونحو ذلك، فإن الفصيح قد يقول ذلك وهو يقصد منه توكيد الفعل بهذه الحال.

هذا القسم الأول من الحال المؤكدة، وهي الحال التي تؤكد عاملها.

النوع الثاني الذي ذكره ابن مالك للحال المؤكدة: هي الحال التي تؤكد مضمون جملةٍ قبلها، أن تأتي جملة قبلها، ثم نأتي بالحال تأكيدًا لمضمون الجملة، يعني: لمعنى الجملة معًا، ليس لمعنى الجزء الأول منها ولا الجزء الثاني منها، وإنما لمعنى الجملة، يعني: إسناد المسند إلى المُسند إليه، يقولون: وشرط ذلك أن تكون هذه الجملة المتقدمة اسميةً وجزآها معرفتين جامدين، المبتدأ معرفة ليس نكرة، جامد ليس مشتقًّا، والخبر كذلك معرفة جامد.

ومن ذلك قولهم: «زيدٌ أبوك عطوفًا»:

«زيدٌ»: مبتدأ. «أبوك»: خبر. «عطوفًا»: حال.

قالوا: إن الحال هنا مؤكدة؛ لأن الأصل في الأب أنه عطوف، فقولك: «عطوفًا» حينئذٍ ليست حالًا مؤسِّسة مبينة، وإنما هي حالٌ مؤكدة، مؤكدة لـ«زيد» أم

لـ«أبوك»؟ لا، مؤكدة لإسناد الأبوة له، مؤكدة لمضمون الجملة كون هذا أبًا لزيد.

ومن ذلك قولك: «أنا زيدٌ معروفًا»، فقولك: «أنا زيد»: مبتدأ وخبر، ماذا تريد بقولك: «أنا زيدٌ»؟ يعني: اعرِفُوا أني زيد، «أنا زيدٌ معروفًا»، «معروفًا»: حال، وهي حالٌ مؤكدة لقولك: «أنا زيدٌ».

ومِنْ ذلك أن تقول: «أنت أستاذنا حريصًا»؛ لأن من شأن الأستاذ أن يكون حريصًا، وهكذا في كل حالٍ يؤتى بها وهي تؤكد معنى مفهومًا من قبلُ، فإن كان هذا المعنى مفهومًا مِنْ مضمون جملة، قيل: إنه توكيدٌ لهذا المضمون.

ومن ذلك قول الشاعر المشهور:

أنا ابن دارةَ معروفًا بها نسبي ... وهل بدارةَ يا للناس من عارِ

وشرحنا هذا من قبل.

فإن قلت: أين العامل حينئذٍ في الحال؟ أقصد في المؤكد لمضمون جملة، إذا قلت: «زيدٌ أبوك عطوفًا»، «أنا زيدٌ معروفًا»، أين العامل في «عطوفًا»؟ «زيدٌ» أم «أبوك»؟ لا، لا «زيد» ولا «أبوك»؛ لأنها ليست حالًا من «زيد»، وليست حالًا من «أبوك»، وإنما حالٌ من المضمون، يعني: نسبة الأبوة لهذا الرجل كونه أبًا لزيد؛ فلهذا يجعلون العامل محذوفًا وجوبًا يُقدَّر بما تستقيم به الجملة ويستقيم به الكلام، كأن تقول: «زيدٌ أبوك أعرفه عطوفًا»، أو «أتيقنه عطوفًا»، أو «أحقه عطوفًا»، ونحو ذلك، لكنهم يقولون: إن العامل هنا محذوف وجوبًا، وهذا هو معنى قوله:

وَإِنْ تُؤَكّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ ... عَامِلُهَا ....

عاملها مُضمر محذوف وجوبًا، **(وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ)**، يعني: أن لفظ الحال حينئذٍ يجب أن يتأخر ولا يجوز أن يتقدم على هذه الجملة، فلا تقل: «عطوفًا زيدٌ أبوك»،

«معروفًا أنا زيد»؛ لأنه توكيد لمعنى سابق، فلا بد أن يتقدم هذا المعنى السابق، ثم تأتي الحال توكيدًا لذلك المعنى السابق.

قلنا: إن ابن مالك في هذين البيتين ذكر أن الحال المؤكدة قسمان:

- إما أن تؤكد عاملها.

- وإما أن تؤكد مضمون جملةٍ قبلها.

وزاد بعض النحويين - كابن هشام - نوعًا ثالثًا للحال المؤكدة، وهي: المؤكدة لصاحبها.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ﴾ [يونس:٩٩] ﴿لَآمَنَ﴾: هذا الفعل، ﴿مَن﴾: الفاعل وهو صاحب الحال، ﴿كُلُّهُمْ﴾: توكيد، ﴿جَمِيعًا﴾: حال، حالٌ مِنْ ماذا؟ مِنْ ﴿مَن﴾، والغرض هنا - والله أعلم - التوكيد، يعني: توكيد أن الذي يؤمن كلهم في الأرض، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَن﴾، هذه اسم موصول، واسم الموصول في لفظه يدل على العموم؛ لأن الأسماء الموصولة من ألفاظ العموم، وإن قلت: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ﴾ [يونس:٩٩]، دلَّ على العموم أو ما دلَّ على العموم؟ لو قلت: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس:٩٩] فقط دلَّ على العموم؟ ﴿كُلُّهُمْ﴾ هذا تأكيد، والتأكيد واضح أمره، ثم قال: ﴿جَمِيعًا﴾، هو توكيد للمعنى السابق، وهو أنهم جميعًا يؤمنون، توكيد للعموم؛ فلهذا استدراك ابن هشام في محله، وهو أن الحال المؤكدة قد تأتي تأكيدًا لصاحبها.

فهذه المسألة الأولى في هذه الأبيات، وهي مجيء الحال مؤكدة، ويُناسب حينئذٍ.

الطالب:...

الشيخ: في الآية الفعل «آمن».

الطالب:...

الشيخ: أن تريد بحسب العامل في المفاعيل، العامل في الحال، العامل في رسائل، لكن كتب منشورة لا أعرف، ونحو «العوامل» للجرجاني لا يخدم الفكرة التي تريد، وإنما يبين العوامل التي تعمل، مثلًا في الحال ماذا يعمل فيه؟ المفعول المطلق ماذا يفعل فيه؟ هذا المطلوب منك، هذه رسائل.

ويناسب حينئذٍ أن نقول: إن مجيء الحال للتوكيد وللتأسيس هذا ليس مختصًّا بالحال، بل هو في أكثر أبواب النحو، يعني: في أكثر اللغة، فلو أخذنا مثلًا التمييز، التمييز لم يذكر ابن مالك أنه يأتي للتأسيس وللتأكيد، مع أنه يأتي للتأسيس وللتأكيد.

فإذا قلت: «عندي عشرون قلمًا»، لم تعرف أنها أقلام حتى أقول: «قلمًا»، هذا تمييز مؤسس، لكن لو قلنا: «أيام الشهر ثلاثون يومًا» «يومًا» تمييز، لكن مؤسسة ولا مؤكدة؟ مؤكدة، فإن التمييز يأتي مؤكدًا، والصفة أيضًا تأتي مؤكدة وتأتي مؤسسة، والخبر كذلك، وقلنا أكثر من مرة: إن الخبر والصفة والحال هذه الثلاثة كلها من وادٍ واحد.

هذا ناسب أن نقوله بمناسبة الكلام على الحال المؤكدة.

أما المسألة الثانية في هذه الأبيات فهي مجيء الحال جملةً؛ لأن الكلام السابق كان عن مجيء الحال مفردًا، وهذا هو الأصل، الأصل في الحال وكذلك في الخبر والصفة كلها من وادٍ واحد، وأحكامها تتشابه، الأصل فيها أن تكون مفردة، وقد تأتي غير مفردة؛ فتأتي جملة، الحال قد تأتي جملة، وفي ذلك يقول ابن مالك

رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيء جُمْلَهْ ... كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ
وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ ... حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ
وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا ... لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا
وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا ... بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

فإن الجملة قد تقع حالًا.

ومن أمثلة ذلك: أن تقول: «جاء زيدٌ يركض»، كما تقول في الحال المفردة: «جاء زيدٌ راكضًا»، وتقول: «رأيت زيدًا يصلي»، كما تقول: «رأيت زيدًا مصليًّا»؛ لأن الرؤية هنا رؤية عين، يعني: أبصرت، فحينئذٍ تنصب مفعولًا واحدًا وما بعده حال، وتقول: «جاء محمدٌ وهو خائفٌ»، «هو خائفٌ» جملة اسمية مبتدأ وخبر، حالٌ من «محمد»، والواو نسميها واو الحال، وهكذا، وستأتي أمثلة كثيرة للجملة الحالية، **إلا أنه يُشترط للجملة التي تقع حالًا:**

- أن تُربط بصاحب الحال برابط، هذا الرابط إما أن يكون ضميرًا يعود من جملة الحال إلى صاحب الحال؛ كأن تقول: «جاء زيدٌ يركض»، أي: يركض هو، وإما أن يكون الرابط واوًا تأتي في أول الجملة، يسمونها واو الحال، كأن تقول: «جاء زيدٌ والشمس طالعةٌ»، «جاء زيدٌ والصلاة تُقام».

فإن قلت: هذه الواو تُسمى واو الحال، وفي اللغة واواتٌ أخر؛ كواو العطف وواو الاستئناف وواو المعية وواو القسم، الواوات كثيرة، فكيف أعرف أن الواو هنا واو الحال؟

النحويين يقولون: تنكشف واو الحال بأنها بمعنى «إذ»، فإذا قلت: «جاء محمدٌ والشمس طالعة»، فالمعنى العام: جاء محمدٌ إذ الشمس طالعة، «جاء

محمدٌ والصلاة تُقام»، جاء محمدٌ إذ الصلاة تُقام، وهكذا.

قال الشاعر:

ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر للحرب دائرةٌ على ابني ضمضم

هذا البيت لمن؟ هذا لعنترة بن شداد في «معلقته» المشهورة التي يقول فيها:

هلْ غادرَ الشُّعراءُ منْ متردَّم أم هلْ عرفت الدارَ بعدَ توهم

يقول: ولقد خشيت بأن أموت في تلك الحالة، ولقد خشيت بأن أموت إذ لم تدر للحرب دائرةٌ على ابني ضمضم، فالواو حالية والجملة حالٌ بعد ذلك.

قلنا: إن جملة الحال لا بد أن تُربط بصاحب الحال؛ إما بالضمير، وإما بالواو، وإما بالضمير والواو معًا، كأن تقول: «جاء محمدٌ وهو خائف»، فأتيت بالواو وبالضمير هو، فكل ذلك وارد.

ومن ذلك: مثال ابن مالك: «جاء زيدٌ وهو ناوٍ رحلة»، فقوله: «وهو ناوٍ رحلة»، حالٌ من «زيد»، والرابط واو الحال، والضمير هو.

وقال سبحانه حكايةً عن إخوة يوسف: ﴿قَالُواْ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف:١٤] ﴿نحن عصبة﴾: جملة اسمية مبتدأ وخبر، وهي حال.

وقال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٢٢]، أي: لا تجعلوا لله أندادًا في تلك الحالة والله أعلم، فالرابط الواو والضمير «أنتم».

وقال الشاعر:

سقط النصيف ولم تُرد إسقاطه فتناولته واتقتنا باليد

هذا البيت مشهور لمن؟ هذا للنابغة الذبياني، يقوله في زوجة النعمان التي تُسمى المتجردة، انظروا إلى جمال التصوير كيف صوَّر الذي وقع:

سـقط النصـيف ولـم تُـرد إسـقاطه ....

فهذا الاحتراز من أجمل الاحترازات: «**ولم تُرد إسقاطه فتناولته**»، ما قال: «وتناولته»، أتى بالفاء التي تدل على التعاقب، يعني: بسرعة، «**واتقتنا باليد**».

صوَّر الوضع كاملًا، الشاهد قوله: «ولم تُرد إسقاطه»، يعني: سقط النصيف في تلك الحالة؛ فلهذا صار احترازًا من حال، سقط النصيف إذ لم تُرد إسقاطه، فربط بالواو وربط بالهاء التي في «إسقاطه».

ثم أخذ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُفصِّل الكلام على هذه الروابط التي قلناها قبل قليل: إما الضمير فقط، وإما الواو فقط، وإما الضمير والواو، فقال:

وَذَاتُ بَـــدْءٍ بِمُضَـــارِعٍ ثَبَـــتْ حَـوَتْ ضَـمِيرًا وَمِـنَ الْـوَاوِ خَلَـتْ

يقول: الجملة الحالية إذا كانت مبدوءةً بمضارعٍ مُثبت؛ كقولنا: «جاء محمدٌ يضحك»، فما الرابط حينئذٍ؟ يجب أن يكون ضميرًا.

وَذَاتُ بَـــدْءٍ بِمُضَـــارِعٍ ثَبَـــتْ حَـــوَتْ ضَـــمِيرًا................

يقول: الجملة التي بُدئت بمضارعٍ مثبت؛ يجب أن تحتوي ضميرًا، وأن تخلو من الواو، فتقول: «جاء محمدٌ يضحك»، ولا يجوز: «جاء محمدٌ ويضحك».

فإن جاء من الكلام الفصيح ما ظاهره أنه جملة حالية مبدوءة بمضارعٍ مثبت وقبله واو الحال؛ كقولهم: «قُمت وأصك وجهه»، يعني: قمت في هذه الحالة، «قمت وأصك وجهه»، وقول الشاعر:

فلمـــا خشـــيت أظـــافيرهم نجـــوت وأرهنـــتهم مالكَـــا

نجوت في تلك الحالة، نجوت حالة كوني أرهنتهم مالكًا. «فلما خشيت أظافيرهم»، يعني: شرهم، «نجوت»: هربت، «نجوت وأرهنتهم مالكًا»، فالواو حالية، و«أرهن»: مضارع، يعني: جملة حالية مبدوءة بمضارع مثبت، ومع ذلك

جاء معها الواو، وابن مالك يقول: لا يأتي معها الواو، ماذا نفعل حينئذٍ؟

يقول ابن مالك بعد ذلك:

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

كيف نؤول مثل هذه الشواهد وهي قليلة جدًّا؟ يُقدر مبتدأ بعد الواو ونجعل هذا المضارع خبرًا له، يعني: «قمت وأصك وجهه»، أي: قمت وأنا أصك وجهه، فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأنا أرهنهم مالكًا، هذا معنى كلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وجمل الحال سوى ذلك، يعني: ليست مبدوءةً بمضارعٍ مثبت، وإنما مبدوءة بمضارعٍ منفي، أو مبدوءة بفعلٍ ماضٍ، أو جملة اسمية ليست فعلية، ما حكمها حينئذٍ من حيث الروابط؟ قد تأتي بالواو، وقد تأتي بالضمير، وقد تأتي بهما، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا ....

يعني: الجملة المبدوءة بمضارعٍ مثبت.

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

والأمثلة على ذلك كثيرة، فتقول: «جاء زيدٌ وقد مالت الشمس»، هذه فعلية فعلها ماضٍ، وجاءت فيها الواو، الرابط الواو، ما جاء فيها ضمير يعود إلى زيد. «جاء زيدٌ قد قام أبوه»، الرابط «أبوه».

قال تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] الذين نُهي عن قتالهم، أو جاءوكم حال كونهم حصرت صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم، يعني: أن الجملة الحالية هنا مبدوءة بفعلٍ ماضٍ، وأين الرابط؟ الضمير في قوله: ﴿صُدُورُهُمْ﴾.

وقال الشاعر:

وقفت بِرَبْعِ الدار قد غيَّر البِلى   معارفها والساريات الهواطل

وقفت بها حالة كونها قد غير البِلى معارفها.

تقول: «جاء زيدٌ وقد قام أبوه» جملة مبدوءة بفعل ماضٍ وربطت بالواو وبالضمير، تقول: «جاء زيدٌ وما غربت الشمس» هذا ماضٍ منفي وربطت بالواو، تقول: «جاء زيدٌ ما قام أبوه»، «جاء زيدٌ وما قام أبوه» ماضٍ منفي وتربط بالواو والضمير، أو بالضمير، تقول: «جاء زيدٌ ولا يخشى أحدًا» هذا مضارع وربطت بالواو؛ لأنه مضارعٌ منفيٌّ، وقلنا قبل قليل قول عنترة:

ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر   ....

هذا مضارع، ولكن منفي، فربط بالواو فقط؛ لأن الحال من عنترة، ما في ضمير لعنترة في قوله:

..................................تدر   للحرب دائرةٌ على ابني ضمضم

﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف:١٤] هذه جملة اسمية، وقد رُبط بالواو، قيل: الواو ونحن.

﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٢٢] جملة اسمية وقد رُبط بالواو والضمير في: ﴿تَعْلَمُونَ﴾.

قال الشاعر:

سقط النصيف ولم تُرد إسقاطه   ....

جملة حالية مبدوءة بمضارع، لكن مضارع منفي، فهذه هي المسألة الثانية؛ وهي مجيء الحال جملةً.

المسألة الثالثة: حذف عامل الحال، حذف العامل في الحال، وفي ذلك يقول

ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْحَـالُ قَـدْ يُحْـذَفُ مَـا فِيهَـا عَمِـلْ وَبَعْـضُ مَـا يُحْـذَفُ ذِكْـرُهُ حُظِـلْ

«حُظل» بمعنى: مُنع، العامل في الحال ذكرناه من قبل، وعرفنا أن الحال أوسع من غيره في العامل، فيعمل فيه الفعل، ويعمل فيه ما يعمل عمل الفعل، ما فيه معنى الفعل وحروفه؛ وهي المشتقات والمصدر، ويعمل فيه ما فيه معنى الفعل دون حروفه كـ«إن وأخواتها» وأسماء الإشارة، ونحو ذلك.

العامل في الحال:

- قد يُحذف جوازًا.
- قد يُحذف وجوبًا.

نبدأ بالحذف الجائز:

الحذف الجائز لعامل الحال يدخل تحت القاعدة العامة للحذف وهو: أن العامل إذا كان معلومًا جاز حذفه، مِنْ ذلك أن يُقال: «كيف جئت؟» فتقول: «راكبًا»، تعني: جئتُ راكبًا، الحذف هنا جائز، يجوز أن تُصرح بالعامل وأن تحذف العامل، ما الأفصح؟ أن تُصرح أو تحذف؟... نعم، دائمًا البلاغة ليس لها قواعد ثابتة، وإنما البلاغة كما يقولون: «مطابقة الكلام لمقتضى الحال»، ربما أنك مستعجل أو أنك لا تريد إطالة الكلام معه، «راكبًا»، ربما تريد إطالة الكلام معه؛ إما أن يكون محبوبًا مثلًا، أو تريد أن تدخل معه في كلام آخر، حينئذٍ تزيد الكلام، تقول: «جئتُ راكبًا حفظك الله وغفر لك»، فالبلاغة ليس لها قواعد ثابتة.

ومن ذلك أن يُقال لك: «أنت لم تسر»، فتقول: بلى، مُسرعًا، أي: بلى سرتُ مسرعًا.

ومن الشواهد على ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾

[البقرة:٢٣٩] ﴿رِجَالًا﴾، أي: راجلين، تمشون على أرجلكم، و﴿رُكْبَانًا﴾، أي: راكبين، والمعنى - والله أعلم: فإن خفتم فصلوا رجالًا، فصلوا حالة كونكم راجلين أو راكبين.

ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴿٣﴾ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٣، ٤] المعنى - والله أعلم: أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه؟ بلى، نجمعها حالة كوننا قادرين على أن نُسوي بنانه، فهذا كقول القائل: «أنت لم تسر»، وتقول: «بلى مُسرعًا»، أي: بلى سرتُ مسرعًا والله أعلم، فهذا من الحذف الجائز .

أما الحذف الواجب فله مواضع، منها:

العامل في الحال المؤكدة لمضمون جملة، الذي ذكرناه قبل قليل؛ كقولهم: «زيدٌ أبوك عطوفًا»؛ لأن «زيد» لا يكون عاملًا في الحال، و«أبوك» لا يكون عاملًا في الحال، ويُقدرونه بنحو: «زيدٌ أبوك أعرفه عطوفًا»، أو «أتيقنه عطوفًا»، أو «أحقه عطوفًا»، ونحو ذلك.

ومِنْ حذف العامل في الحال وجوبًا: العامل في الحال النائبة عن الخبر، وهذه درسناها في «باب المبتدأ والخبر»، الحال النائبة عن الخبر في نحو قولهم: «ضرب العبدَ مُسيئًا»، قدروها بظرف، يعني: ضرب العبد إذا كان مسيئًا، أو: إذ كان مسيئًا، وتقول: «أكل الفاكهة ناضجةً»، وتقيس على ذلك، إنابة الحال مُناب الخبر، هذا أسلوب مطَّرد. وفي الحديث عن النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أنه قال: «**أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجدٌ**»، «**أقرب**» اسم تفضيل، اسم في ابتداء الجملة، اسم مجرد عن العوامل اللفظية، ما إعرابه؟ مبتدأ.

«ما»: مصدرية، يؤول منها ومما بعدها مصدر.

«**يكون**»: فعل مضارع.

«**العبد**»: اسم يكون.

«**من ربه**»: خبر يكون.

أقرب كون العبد من ربه وهو ساجد، هل هذا هو الخبر؟ خبر المبتدأ؟ هل يمكن أن يكون الخبر؟ لا يمكن؛ لأن الخبر لا تُزاد قبله الواو، إذن ما إعراب «**وهو ساجد**»؟ هذه جملة اسمية وهي حالية سدَّت مسد الخبر.

والحديث كقولهم: «ضرب العبد مسيئًا»، لكن «ضرب العبد مسيئًا» حال مفردة، وفي الحديث حال جملة.

ومِنْ حذف العامل في الحال وجوبًا: نحو قولهم: «اشتريته بدرهمٍ فسافلًا، وتصدقت بدينارٍ فصاعدًا»، هذا أسلوب، قلنا: لا يُمكن أن تُدرس العربية وتُتقن إلا بمعرفة هذه الأساليب، وأنها داخلة في هذا الباب.

قالوا: إن التأويل والمعنى «اشتريته بدرهمٍ فسافلًا»، أي: اشتريته بدرهمٍ فذهب الثمن سافلًا، «تصدقت بدينارٍ فصاعدًا»، أي: تصدقت بدينارٍ فذهب المُتصدَّق به صاعدًا، «ذهب»: هذا العامل، وقد حُذف وجوبًا، تقول: حُذف وجوبًا، ما معنى «وجوبًا»؟ أي: لا يجوز التصريح به، نحن الآن نقدره فنقول: «تصدقت بدينارٍ فصاعدًا»، أي: تصدقت بدينارٍ فذهب المُتصدَّق به صاعدًا، هذا من باب التقدير، لكن لا يجوز أن تتكلم به عندما تريد هذا الأسلوب، لماذا لا يجوز؟ لأن العرب التزمت الحذف هنا، ولغة العرب فعلٌ وترك، فما فعلته العرب وقالته فعلناه وقلناه، وما علمنا أنها قصدت تركه، علمنا بغلبة الظن؛ بحيث يجري الأسلوب كله على الحذف، على كثرة الشواهد الواردة فيه؛ علمنا أنها قصدت الحذف، فيكون الحذف حينئذٍ واجبًا. أما الجائز فهي الأساليب التي مرة تأتي على

الحذف ومرة تأتي على الذكر، فنقول حينئذٍ: هما جائزان.

فهذه هي المواضع التي يُحذف فيها العامل في الحال وجوبًا، وهذا هو معنى ابن مالك:

وَالْحَـالُ قَـدْ يُحْـذَفُ مَـا فِيهَـا عَمِـلْ ....

يعني: مجازًا.

.... **وَبَعْـضُ مَـا يُحْـذَفُ ذِكْـرُهُ حُظِـلْ**

يعني: مُنع، ويعني بذلك: حذف العامل في الحال وجوبًا، والله أعلم.

وبعد الانتهاء من هذه المسائل الثلاث المذكورة في هذه الأبيات، يحسن بنا أن نُعرِّج على مسألةٍ لها عَلاقة بمجيء الحال جملة، وهي القاعدة المشهورة عند المُعربين في قولهم: «الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال»، هذه قاعدةٌ مشهورة ومطردة عند المُعربين، والذي حققه المحققون من النحويين في ذلك - كابن هشامٍ في «مغني اللبيب» - أن الجمل وأشباه الجمل إذا جاءت بعد نكرةٍ محضةٍ فهي صفة، وإذا جاءت بعد معرفةٍ محضةٍ فهي حال، وإذا جاءت بعد نكرةٍ غير محضة أو بعد معرفةٍ غير محضة، فتحتمل حينئذٍ أن تكون صفةً نعتًا، وأن تكون حالًا.

ومِنَ الشواهد والأمثلة على ذلك؛ لكي يتبين المقصود، فمن وقوع الجملة بعد النكرات المحضة قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء:٩٣] ﴿نَّقْرَؤُهُۥ﴾: جملة وقعت بعد« كتابًا»، «كتابًا» نكرة محضة، فهي صفة نعت.

قال تعالى: ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾ [الأعراف:١٦٤] ﴿ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾: جملة اسمية، مبتدأ وخبر، وقد وقعت بعد قوله: ﴿قَوْمًا﴾، و﴿قَوْمًا﴾ نكرةٌ محضة،

إذن فـ﴿ٱللَّهُ مُهۡلِكُهُمۡ﴾ جملة وصفية نعتية.

قال تعالى: ﴿مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ﴾ [البقرة:٢٥٤]، أو: «لا بَيْعَ فيه»، قراءتان، ﴿بَيۡعٞ﴾: مبتدأ، أو اسم «لا»، ﴿فِيهِ﴾: خبر المبتدأ أو خبر «لا»، يعني: أنها جملة اسمية، وقد وقعت بعد ﴿يَوۡمٞ﴾، وهو نكرةٌ محضة، فتكون نعتًا.

وأما وقوعها بعد المعارف المحضة؛ كقوله تعالى: ﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء:٤٣] «أنتم سكارى»: وقعت بعد واو الجماعة في ﴿تَقۡرَبُواْ﴾، واو الجماعة معرفة محضة، لا تحتمل التنكير، وكذلك أكثر الأمثلة التي ذكرناها قبل قليل في الدرس.

الطالب:...

الشيخ: أين صاحب الحال في قوله تعالى:﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء:٤٣] من أنتم؟ ﴿سُكَٰرَىٰ﴾ الواو، ليست الصلاة.

الطالب:...

الشيخ: ستأتي الآن.

أما غير المحضة فنحو قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكۡرٞ مُّبَارَكٌ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ [الأنبياء:٥٠] ﴿أَنزَلۡنَٰهُ﴾ [الأنعام:٩٢] جملة، وهي لـ﴿ذِكۡرٞ﴾، ما الذي أنزلناه؟ ذكرٌ، و﴿ذِكۡرٞ﴾ نكرة، لكن هل نكرة محضة أم غير محضة؟ غير محضة؛ لأنها تخصصت بالصفة، وتخصيص النكرة - كما قلنا أكثر من مرة - يُقربها إلى المعرفة، تُسمى نكرة غير محضة، أو نكرة مخصصة، فعلى ذلك نقول:

﴿هَٰذَا﴾: مبتدأ.

﴿ذِكۡرٞ﴾: خبر.

﴿مُّبَارَكٌ﴾: صفة نعت.

﴿أَنزَلۡنَٰهُ﴾: يصح أن يكون جملةً نعتية، وأن يكون جملةً حالية.

وتذكرون في الحال أننا قلنا: قد يأتي صاحب الحال نكرة؛ إذا تخصص كما هنا، هذه نكرة غير محضة.

قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا﴾ [الجمعة:٥] ﴿يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا﴾ جملة فعلية، من الذي يحمل أسفارًا؟ الحمار، ﴿يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا﴾ هذه للحمار، الحمار فيه «أل» فهو معرفة، لكن «أل» هنا ما نوعها؟ جنسية، و«أل» الجنسية تُعمم على الجنس، فتُقرب المعرفة للنكرة.

والدليل على ذلك: أنك يمكن أن تقول في الكلام: «كمثل حمارٍ يحمل أسفارًا»، والمعنى متقارب، فالحمار هنا وإن كان معرفة ليس معرفةً محضةً، فلك في جملة ﴿يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا﴾ أن تجعله نكرةً، وأن تجعله صفةً نعتًا.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس:٣٧]:

﴿ٱلَّيۡلُ﴾: مبتدأ.

«آيةٌ»: خبر.

﴿نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس:٣٧]: جملةٌ فعلية، حالٌ من ﴿ٱلَّيۡلُ﴾ أم صفة؟ يجوز الوجهان؛ لأن «أل» في ﴿ٱلَّيۡلُ﴾؛ لتعريف الجنس.

نذكر يا إخوان بأنَّ هذا الدرس سيكون آخر درس - إن شاء الله تعالى - في هذا الفصل، وإن شاء الله نعود إلى الدروس في أول الفصل القادم على خير.

بعد أن قررنا هذه القاعدة المشهورة، وبيَّنا تفصيل المحققين فيها، نقول: قد تأتي موانعُ تمنع الحالية، أو تمنع الوصفية؛ ولذلك أمثلة.

قولك: «زارني زيدٌ يضحك» «يضحك» هنا: جملةٌ حالية، وإذا قلت: «زارني زيدٌ لن أنسى زيارته»، أو: «زارني زيدٌ لن أنسى له ذلك»، فقولك: «لن أنسى له ذلك»، جملة وقعت بعد معرفةٍ محضة، ولكنها ليست حالًا، ما الذي منع كونها حالًا؟ كونها مصدرةً؛ بدليل استقبال وهو «لن»، «لن» دليل استقبال، والحال تكون في الوقت الحالي، لا تكون في الاستقبال، فعلى ذلك يُعرب «لن أنسى له زيارته» على أنها جملةٌ مستأنفة، «زارني زيدٌ لن أنسى له ذلك» استئناف، ولا تكون حالًا ولا تكون صفةً.

«زارني زيدٌ سأكافئه» أو: «زارني زيدٌ سأزوره فيما بعد» أيضًا لا تكون حالًا؛ لأنها مصدرة بدليل استقبال.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات:٩٩] ﴿سَيَهْدِينِ﴾: جملة فعلية وقعت بعد معرفة محضة، لكن لا نجعل ﴿سَيَهْدِينِ﴾ حالًا من ﴿رَبِّي﴾؛ لأن ﴿سَيَهْدِينِ﴾ جملةٌ مصدرةٌ؛ بدليل استقبال فنجعلها جملةً مستأنفة.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة:٢١٦] لو قلنا في الكلام: عسى أن تكرهوا شيئًا هو خيرٌ لكم وعسى أن تحبوا شيئًا هو شرٌّ لكم، لو قلنا: خيرٌ لكم: هذه جملة اسمية وقعت نعتًا صفةً لشيء، لكن الآية: ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة:٢١٦] هل نقول: ﴿وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾، ﴿وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾: صفة من ﴿شَيْئًا﴾؛ لأن ﴿شَيْئًا﴾ نكرةٌ محضة؟ لا نقول: إنها صفة، ما الذي يمنع الوصفية؟

وجود الواو، والواو لا تفصل بين الصفة والموصوف، فحينئذٍ نقول: إن هذه جملة حاليةٌ من النكرة، هذا مما يسوغ مجيء الحال من النكرة؟

وقال تعالى: ﴿كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ﴾ [البقرة:٢٥٩] لو قلنا في الكلام: «كالذي مر على قريةٍ هي خاويةٌ»، لكانت صفة، وأما في الآية: ﴿وَهِىَ﴾ تكون حالًا من النكرة.

دعونا في النهاية الآن إذا لم تكن هناك أسئلة، نأخذ بعض الشواهد على ما درسناه في هذا الدرس.

الطالب:...

الشيخ: هذا اصطلاح لبعض النحويين، تُسمى واو الحال، أو واو الابتداء، لكن المشهور أن واو الابتداء هي الواو الداخلة على جملة الاستئناف، واو الحال هي واونا هذه.

الطالب:...

الشيخ: «شرح أربعة أبيات فصاعدًا»، أي: شرح أربعة أبيات فذهب المشروح صاعدًا، هذا معناه، فذهب المشروح صاعدًا، أي: ذهب حالة كونه صاعدًا، يعني: أكثر، طبعًا هذا تقدير المعنى، تقدير المعنى ليس أنه هو الذي تريده العرب مائة بالمائة، لكن هذا المعنى المقصود.

الطالب:...

الشيخ: تكون حالًا مؤكدة؛ لأن المعنى المعروف من أكبر، ثم تكون حالًا ملازمة، لكن في البداية قلنا: الأكثر في الحال أن تكون منتقلة، وقد تكون لازمة، نعم، يُمكن أن يُعرب حالًا على هذا المعنى، لكن لو قيل: إنه مفعولٌ مطلق لكان

له وجهٌ أوضح.

الطالب:...

الشيخ: نعم، الرابط هنا الواو والضمير الذي في يخشاه، ضرب العبد إذا كان مسيئًا، أو إذ كان مسيئًا، إذا كنت ضربته فـ«إذ»، وإذا لم تضربه فـ«إذا».

الطالب:...

الشيخ: لا أستطيع أن أجيب إجابة قاطعة الآن... مشهور في الكتب... لأنه مسموع، تراجع الصورة في دواوين الشعر أو في كتب النحو، هل أحد يذكر بيتًا فيه «هنيئًا»؟ نريد بيتًا نحتج به؛ لذلك نقول: احفظوا عيون الشعر، وتكلمنا مرة عن أهمية حفظ الشعر وقلنا: يهتم الإنسان بنوعين: شعر يُحتج به وعيون الشعر الحديث الذي يُكسبك معانيَ تذهب إليها.

الطالب:...

الشيخ: «هيَّا»، تأتي اسم فعل معناه: «تعال»، هيا بنا، وأما «هيَا» فهذا حرف نداء.

نعود إلى شواهدنا أو بقيت أسئلة.

الطالب:...

الشيخ: هذا شرحناه من قبلُ؛ لأنها تحتاج إلى شرحٍ طويل.

الطالب:...

الشيخ: «العيد»: مبتدأ، و«اليوم» ظرف متعلق بخبرٍ محذوف، يعني: اليوم موجودٌ، يعني: العيد موجودٌ أو مستقرٌّ اليوم، فهو ظرف متعلق بالخبر.

الطالب:...

الشيخ: نحن خلصنا إلى أن بعض النحويين – المبرد على ما أظن – قال: الوجه إذا وصلت أن تنصب، أن تفتح فتقول: «اللهُ أكبرَ الله أكبر»، قال: لأن المسموع – أي: المروي – التسكين، الله أكبرْ، الله أكبرْ، الله أكبرْ، الله أكبرْ، فإذا أردت أن تصل، فالأصل في التخلص من التقاء الساكنين بالفتح، قلت حينئذٍ: المسألة تحتاج إلى مراجعة للتأكد إذا كان هذا هو المروي بالفعل فلقوله وجاهة، فإن لم يكن كذلك، فالأمر يعود إلى المروي.

الطالب:...

الشيخ: ما يتغير المعنى، يتغير لو مددت الباء في «أكبر»، أما «أكبر» فلا.

قال سبحانه: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام:٩٣] أين جملة الحال؟

يعني: أن الظالمين في غمرات الموت في هذه الحالة إذ الملائكة باسطو أيديهم.

﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر:٦٠] حالٌ من ﴿ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟﴾.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة:٢٤٣] ﴿وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة:٢٤٣]، من الواو في ﴿خَرَجُوا۟﴾.

﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِىَ ٱلْكِبَرُ﴾ [آل عمران:٤٠] ﴿وَقَدْ بَلَغَنِىَ ٱلْكِبَرُ﴾ [آل عمران:٤٠].

﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾ [النمل:١٠] ﴿مُدْبِرًا﴾: حال، ﴿وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾؟ هل هي

حال ولا معطوف؟ ولا المعنى هو الذي يحدد؟ ولى مدبرًا أو ولى لم يُعقب، ولا ولى مدبرًا إذ لم يُعقب؟ أنت تريد حالين، ولى مدبرًا ولم يُعقب، ماذا ترى؟ عطف أو حالان؟ عطف، يعني: ولى مدبرًا، كأنك قلت: ولى مدبرًا وولى لم يُعقب، والحالان كأنك قلت: ولى مدبرًا إذ لم يُعقب، محتملان، لكن ما الذي يترجح بالمعنى؟ أنك تريد المعنيين، يعني: ولى مدبرًا وفي الوقت نفسه لم يُعقب، والله أعلم.

﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا ﴿١٠٢﴾ يَتَخَٰفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه: ١٠٢، ١٠٣] أين الحال؟ ﴿زُرْقًا﴾، والحال الأخرى ﴿يَتَخَٰفَتُونَ﴾، طيب ونحشر؟ ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه:١٠٢] هذا عطف أو حال؟ عطف يعني: يوم يُنفخ في الصور ويوم نحشر المجرمين زُرقًا، عطف.

﴿إِذَآ أُلْقُواْ فِيهَا سَمِعُواْ لَهَا شَهِيقًا وَهِىَ تَفُورُ ﴿٧﴾ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ [الملك:٧، ٨] ﴿وَهِىَ تَفُورُ﴾ هذه حال جملة اسمية، ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ حال أخرى، جملة فعلية.

﴿يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤] هذه حالية وليست عاطفة، يعني: يجاهدون في سبيل الله إذ لا يخافون لومة لائم.

﴿قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم:٢٠] ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ﴾: هذه حال، ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾: معطوفة على الحال الأولى.

﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُواْ خَيْرًا﴾ [الأحزاب:٢٥] ﴿لَمْ يَنَالُواْ خَيْرًا﴾.

قال تعالى لنبيه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر:٦] ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾

حال من فاعل ﴿تَمۡنُن﴾، يعني: لا تمنن حالة كونك مستكثرًا؛ فلهذا ﴿تَسۡتَكۡثِرُ﴾ تجدها مرفوعة، ولو كانت جوابًا للطلب، يعني: «لا تمنن تستكثر» لكانت مجزومة، وهي هنا مرفوعة؛ لأنها حال، والمعنى والله أعلم: لا تمنن حالة كونك مستكثرًا.

﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلۡخَبِيثَ مِنۡهُ تُنفِقُونَ وَلَسۡتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغۡمِضُواْ فِيهِۚ﴾ [البقرة:٢٦٧] إذ لستم بآخذيه.

﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَهُۥٓ أُخۡتٞ فَلَهَا نِصۡفُ مَا تَرَكَۚ﴾ [النساء:١٧٦] ﴿لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٞ﴾: حالٌ من ﴿ٱمۡرُؤٌاْ﴾.

في الحديث: «**إن الحلال بيّن وإن الحرام بيّن، وبينهما أمور مشتبهات، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومَنْ وقع في الشبهات وقع فيها؛ كالراعي يرعى حول الحِمى**» «**يرعى حول الحمى**» حال أو صفة؟ يجوز الوجهان؛ لأن «**الراعي**» هنا نكرة غير محضة، كأنك قلت: «كراعٍ»، فيجوز أن تكون حالًا وأن تكون صفةً.

الطالب:...

الشيخ: نكرة وُصفت بـ ﴿هَلَكَ﴾.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَحِفۡظٗا مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ مَّارِدٖ ٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ ٱلۡأَعۡلَىٰ وَيُقۡذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٖ﴾ [الصافات:٧، ٨] يعني: السماء، يُخبر عن حفظه عَزَّوَجَلَّ للسماء:

﴿مِن﴾: حرف جر.

﴿كُلِّمَآ﴾: اسم مجرور.

﴿شَيۡطَٰنٗا﴾: مضاف إليه.

﴿مَّارِدٖ﴾: صفة لـ﴿شَيۡطَٰنٗا﴾.

إن السماء محفوظة من الشيطان المارد.

﴿لا يسمعون إلى الملأ الأعلى﴾: جملة فعلية، ما إعرابها؟ حال أم صفة؟ نأخذها صفة، لو قلنا: إنها صفة، لكان معنى الآية: أن الله عَزَّوَجَلَّ حفظ السماء من كل شيطان مارد، ما يسمع، هل هناك فائدة أن تُحفظ السماء من شيطان ما يسمع؟

لو حال، حُفظت السماء من كل شيطان حالة كونه لا يسمع.

ليست حالًا ولا صفة؛ لأن المعنى يمنع ذلك، وإنما المعنى - والله أعلم: ﴿ وَحِفۡظٗا مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ مَّارِدٖ﴾ [الصافات:٧]، ثم استأنف ﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ ٱلۡأَعۡلَىٰ وَيُقۡذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٖ ٨ دُحُورٗاۖ وَلَهُمۡ عَذَابٞ وَاصِبٌ﴾[الصافات: ٨، ٩] هذه حال.

هذا ما تيسر شرحه في باب الحال، وبه ينتهي - بحمد الله - ما أردنا أن نشرحه من «ألفية ابن مالك» -عليه رحمة الله- في هذا الفصل المبارك، وإن شاء الله نعود إلى شرح ما تبقى من الألفية في الفصل القادم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس الخامس والخمسون

في مسجد الراجحي، في مدينة الرياض، نعقد - بحمد الله وتوفيقه - الدرس الخامس والخمسين من دروس «شرح ألفية ابن مالك» -عليه رحمة الله- ونحمد الله عَزَّوَجَلَّ في أول هذا الدرس على أن جمعنا مرةً أخرى في مجلسٍ من مجالس العلم، وكل عامٍ أنتم بخير، وتقبل الله منا ومنكم.

كنا توقفنا يا إخوان في الدرس الماضي على «باب التمييز» بعد أن انتهينا - بحمد الله تعالى- من شرح «باب الحال»، فنبدأ بما قاله إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في

باب التمييز

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٣٥٦.اسْـمٌ بِمَعْنَـى مِـنْ مُبِـينٌ نَكِـرَهْ ... يُنْصَـبُ تَمْيِيـزًا بِمَـا قَـدْ فَسَّـرَهْ

٣٥٧.كَشِـبْرٍ ارْضًـا وَقَفِيـزٍ بُـرًّا ... وَمَنَـوَيْنِ عَسَـلًا وَتَمْـرَا

٣٥٨.وَبَعْـدَ ذِي وَشِـبْهِهَا اجـرُره إذَا ... أَضَـفْتَهَا كَمُـدُّ حِنْطَـةٍ غِـذَا

٣٥٩.وَالْنَّصْـبُ بَعْـدَ مَـا أُضِـيفَ وَجَبَـا ... إنْ كَـانَ مِثْـلَ مِـلْءِ الأَرْضِ ذَهَبَـا

٣٦٠.وَالْفَاعِـلَ الْمَعْنَـى انْصِـبَنْ بِـأَفْعَلَا ... مُفَضِّـلًا كَأَنْـتَ أَعْلَـى مَنْـزِلَا

٣٦١.وَبَعْـدَ كُـلِّ مَـا اقْتَضَـى تَعَجُّبَـا ... مَيِّـزْ كَـأَكْرِمْ بِـأَبِي بَكْـرٍ أَبَـا

٣٦٢.وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ ... وَالْفَاعِـلِ الْمَعْنَـى كَطِـبْ نَفْسًـا تُفَـدْ

٣٦٣.وَعَامِـلَ الْتَّمْيِيـزِ قَـدِّمْ مُطْلَقَـا ... وَالْفِعْـلُ ذُو الْتَّصْـرِيف نَـزْرًا سُـبِقَا

هذه أبيات ابن مالك في «باب التمييز»، وقد ذكر التمييز رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد «باب الحال»، ونحن قد انتهينا من الكلام على العُمد في الجملة الاسمية، ثم تكلمنا على العمد في الجملة الفعلية تبعًا لابن مالك، وبعد ذلك بدأ ابن مالك بذكر الفضلات، أي: المكملات التي تُكمِّل الجملة، وهذه الفضلات أو المكملات للجملة منها: منصوبات، ومنها: مجرورات، فبدأ بذكر المنصوبات؛ فذكر المفاعيل الخمسة: المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له، والمفعول المطلق، وذكر الاستثناء، ثم ذكر الحال، والآن يذكر لنا التمييز، وهو آخر المنصوبات من الفضلات، بعد التمييز سنبدأ بالمجرورات، ستجدون أننا نبدأ بعد التمييز بحروف الجر، ثم بالإضافة.

الآن عرفنا لماذا ذكر ابن مالك التمييز في هذا الموضع من «ألفيته».

التمييز هذا هو المصطلح المشهور، ويُسمى مفسِّرًا وتفسيرًا، ومُبيِّنًا وتبيينًا، ومميزًا وتمييزًا، كل هذه الاصطلاحات يستعملها النحويين، فيقولون في نحو: «صلى في المسجد خمسون رجلًا» «رجلًا»: تفسيرٌ لـ«خمسون»، أو مُفسر لـ«خمسون»، أو مُبين، أو تبيينٌ، أو مميزٌ، أو تمييزٌ لـ«خمسون»، والمصطلح المشهور الذي استقر عليه النحويون المتأخرون هو مصطلح التمييز.

بدأ ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كالعادة بالتعريف والتمثيل، فقال في تعريف التمييز والتمثيل له:

اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ ... يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ
كَشِبْرٍ ارْضًا وَقَفِيزٍ بُرًّا ... وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرَا

فالتعريف كما تلحظون يشتمل على أربعة أوصاف، فقال: (**اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ**)؛ **إذًا فالتمييز**: كل اسمٍ نكرةٍ متضمنٍ معنى «مِنْ» يُبين إبهام ما قبله.

الوصف الأول: أنه اسم، أي: أن التمييز لا يأتي فعلًا ولا حرفًا، ولا يأتي جملةً ولا يأتي شبه جملة.

الوصف الثاني: أنه نكرة، أي: أنه لا يكون معرفةً، وهذا عند الجمهور، وستأتي إشارةٌ إلى هذا الخلاف.

الوصف الثالث: أنه بمعنى «مِن»، وهذا هو القيد المهم الذي يميزها على كثيرٍ من المنصوبات، بمعنى «مِن»، فقولك: «عندي عشرون قلمًا»، على معنى: عندي عشرون من الأقلام، وقولك: «عندي صاعًا برًّا»، أي: عندي صاعٌ من البر، بل قولك: «طاب زيدٌ نفسًا»، أي: طاب زيدٌ من جهة النفس، أو من حيث النفس، وهكذا. فالتمييز بمعنى «مِن»، وهذا القيد يُخرج الحال؛ لأن الحال - كما سبق - يأتي اسمًا نكرةً، لكن الحال على معنى «في»، كما قال ابن مالك:

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ ... مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

فالحال كقولنا: «جاء خالدٌ خائفًا»، أي: جاء خالدٌ في حالة الخوف، فالحال ليس على معنى «مِن»، بل هو على معنى «في»، وهذا تمييزٌ واضح بين الحال وبين التمييز.

الوصف الرابع للتمييز: أنه مُبيِّن، مبيِّنٌ لإبهام ما قبله، مبيِّنٌ لإجمال ما قبله، معنى ذلك: أن التمييز إنما يأتي لهذه الفائدة.

فائدة التمييز: أنه يأتي بعد مُبهم، يأتي بعد مُجمل، ما معنى «مُبهم، مُجمل»؟ يعني: تَقَدّمَهُ شيء يحتمل أكثر من معنى، كأن تتقدمه كلمةٌ مبهمة، كقولنا: «جاءني عشرون» فـ«عشرون» كلمةٌ مبهمة مجملة، تحتمل أنواعًا، «جاءني عشرون رجلًا»، «جاءني عشرون أستاذًا»، «جاءني عشرون زائرًا، «جاءني عشرون عالمًا» كلمة مبهمة مجملة تحتمل، كيف ترفع هذا الإبهام؟ كيف ترفع هذا الإجمال؟ كيف

تبين النوع المراد؟ بالتمييز، «عشرون»، هناك أنواع، النوع المراد تُميز بـ«من»، عشرون من هذا النوع، عشرون من هذا النوع، تميز بـ«من»؛ فلهذا لا يأتي التمييز إلا بعد إبهام أو إجمال.

هذا ما يتعلق بالتعريف، ويدخل في التعريف يا إخوان، أن نتكلم على نوعي التمييز، فالتمييز نوعان:

- **تمييزٌ لإجمال الذات.**
- **تمييزٌ لإجمال النسبة.**

يعني: تمييزٌ لإبهام الذات، أو تمييزٌ لإبهام النسبة، ويقولون: تمييز الذات وتمييز النسبة، بالمعنى نفسه، ويقولون: تمييز المفرد وتمييز الجملة، ويقولون: التمييز غير المُحول والتمييز المُحول، كل ذلك بمعنًى واحد، فالتمييز إما تمييز ذات وإما تمييز نسبة.

نبدأ بتمييز الذات أو تمييز المفرد، ما المراد بتمييز الذات أو تمييز المفرد؟

هو التمييز الذي يرفع إبهامًا وقع في كلمة، هو التمييز الذي يرفع إبهامًا، هذا الإبهام أين وقع؟ وقع في كلمة مفردة، فالتمييز الذي يرفع إبهام كلمةٍ مفردة يسمونه تمييز المفرد أو تمييز الذات، وهذا التمييز إنما يقع في المقادير، ما المراد بالمقادير؟ أي: الكلمات التي تدل على مقدار، **والمقادير أنواع، أربعة أنواع:**

النوع الأول من المقادير: ما دل على مساحة، يريدون بذلك التقدير بالطول، أي كلمة تدل على تقديرٍ بالطول يسمونه مساحة، نحو: «له شبرٌ حريرًا»، «عندي ذراعٌ قماشًا»، «اشتريت ميلًا أرضًا»، ومثل ابن مالك بقوله: (**كَشِبْرٍ ارْضًا**)، فـ«شبر» هذا مقدار، لكنه مقدارٌ أو تقديرٌ للطول، تعرفون الشبر يا إخوان؟ من طرف الإبهام إلى طرف الخنصر، ومن طرف الإبهام إلى طرف السبابة أو المؤشرة

أو المُسبحة يُسمى فِتلًا.

وقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (كَشِبْرٍ ارْضًا)، أصله: كشبرٍ أرضًا، ثم سهَّل الهمزة وتسهيل الهمزة جائز، ما المراد بتسهيل الهمزة؟ أن يُلقي حركتها على الساكن قبلها، ثم تُحذف، فـ«أرضًا» هذه همزةٌ مفتوحة، نأخذ فتحتها ونُلقيها على الساكن قبلها؟ ما الساكن قبلها؟ «شبرٍ»، التنوين؛ لأن التنوين - كما تعرفون - نونٌ ساكنة، فنُلقي الفتحة على التنوين، إذن لا نقول: «شبرٍ»، وإنما نقول: «شبرنَ»، نون مفتوحة، ثم الهمزة همزة «أرضًا» نحذفها، يعني: ماذا ننطق بعد التنوين المفتوح؟ الراء «كشبرِ ارضًا».

النوع الثاني من المقادير: ما دل على وزن، وهو التقدير بالوزن، أي: التقدير بالثقل، نحو قولهم: «له كيلو تفاحًا»، «اشتريت طنًّا حديدًا»، فهذه أمور تُقدر بوزنها، أي: بثقلها، ومثال ابن مالك قوله: (وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرَا) «منوين» مثنى، مفرده: «مَنَى»، والمنى: مقدارٌ قديم يوزن به، وقيل: بل يُكال به، يوزن به، أي: كقطع الحديد التي يوزن بها الآن، قطعة على وزن كيلو أو كيلوين، كان يوزن بها، فسماه ابن مالك «مَنَى»، و«منى منوان»، لكنه جر؛ لأنها معطوفة على مجرور (كَشِبْرٍ ارْضًا وَقَفِيْزٍ بُرًّا وَمَنَوَيْنِ) فثنَّاها وجرها، والتمييز هو قوله: (وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا) «عسلًا» تمييز، و«تمرًا» تمييزٌ آخر أم معطوف؟ معطوف، لا نقول: تمييز آخر، التمييز: «عسلًا»، تمييز منصوب، والواو حرف عطف، «تمرًا»: معطوفٌ على التمييز منصوب.

النوع الثالث من المقادير: ما دل على كيل، وهو التقدير بالحجم، التقدير بالحجم يُسمى الكيل، كقولهم: «له صاعٌ بُرًّا»، «عندي مدٌّ ذبيبًا»، فالصاع، تعرفون الصاع؟ الصاع كيف تُقدر به الأشياء؟ بثقلها أم بمساحتها أم بحجمها؟ بحجمها، فتضع فيه أرزًا وتضع فيه تمرًا، ثم نُخرج الأرز فنزنه، يأتي قُرب ثلاثة كيلو، ثم

نُخرج التمر فنزنه لا يأتي ثلاثة كيلو، هنا التقدير ليس بالوزن وإنما بالحجم، هذا يُسمى الكيل، تقديرٌ بالكيل، أي بالحجم، ومثال ابن مالك في ذلك قوله: (وَقَفِيزٍ بُرًّا)، القفيز: مقدارٌ قديم كان يُكال به، على شكل إناء صغير، لكنه متفق عليه عند الناس أن هذا مقدار قفيز.

النوع الرابع من المقادير: ما دل على عدد، وهو التقدير بالعدد، نحو: (عندي عشرون قلمًا، وثلاثون دفترًا، وخمسون ريالًا)، إلا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يُمثل للعدد في البيت، فقال:(**كَشِبْرٍ ارْضًا**) هذه مساحة، (**وَقَفِيزٍ بُرًّا**) هذا كيل، (**وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرًا**) هذا وزن، ولم يُمثِّل للعدد، إلا أنه نصَّ عليه في بيتٍ سيأتي في قوله: (**وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَد**)، لماذا لم يُمثل له؟ سنعرف - إن شاء الله — قريبًا، لماذا لم يُمثل له؟

فإن قال قائل: قولنا مثلًا: «عندي درزنٌ نعالًا» الدرزن اثنا عشر، كلمة ليست عربية، لكنها مُعرَّبة، «عندي درزنٌ نعالًا»، مِنْ أي المقادير؟ من العدد، لو قلنا مثلًا: «في السماء قدر راحةٍ سحابًا» مساحة أم حجم أم تحتمل الأمرين؟ مساحة.

﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا﴾ [الزلزلة:٧] ﴿خَيۡرٗا﴾: تمييز، والمُميز مثقال ذرةٍ، هذا واضح أنه وزن أم كيل؟ وزن.

تقول العرب: «على التمرة مثلها زبدًا» تمرة ثم يضعون عليها زبدة؛ ليكون طعمها ألذ، «على التمرة مثلها زبدًا»:

«**على التمرة**»: خبر.

«**مثلها**»: مبتدأ.

«**زبدًا**»: تمييز.

ما نوع التمييز؟ حجم.

قولك: «عندي ضعف ما عندك ذهبًا» وزن، مثل ماذا؟... «عندي ضعف دراهمك ذهبًا» هذا عدد، «عندي ضعف حُليك ذهبًا» هذا وزن؛ لوجود المضاف إليه، عندي ضعف ما عندك، المضاف إليه هو الذي يبين نوع المقدار، قد يكون عددًا لمعدود، وقد يكون موزونًا، التأمل في هذه الأمور يوصل الطالب إلى نوع المقدار.

فهذا النوع الأول من التمييز، وهو تمييز الذات أو تمييز المفرد، فإذا سأل سائلٌ قبل أن ننتقل إلى النوع الثاني فقال: ما الناصب للتمييز في هذا النوع؟ «عندي عشرون رجلًا»، «عندي صاعٌ برًّا»، «رجلًا»: تمييز منصوب، يعني: هناك ناصب نصبه فصار منصوبًا، ما العامل الذي ينصب التمييز هنا، تمييز المفرد أو تمييز الذات؟

الجواب فيما قاله ابن مالك:

يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

إذن فناصبه هو مُفسَّره، الأمر المبهم، يعني عشرون في قولنا: (عندي عشرون رجلًا) وصاع في قولنا: (اشتريت صاعًا برًّا) وهذا قول ابن مالك:

.... يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

الطالب:...

الشيخ: «ألقى كلمةً شعرًا» طبعًا تمييز؛ لأنه اسمٌ نكرةٌ بمعنى «مِن» المبينة، ألقى كلمةً من الشعر، يمكن أن يُقال: إنها بدل على معنى: ألقى شعرًا، وذكر «كلمةً»، كلمة تعم النثر والشعر، ثم أتى بـ «شعرًا» فصار بدلًا، إما بدل كل من كل إذا كنت تريد بـ«كلمة» في الأصل الشعر، أو بدل جزء من كل، فإن جعلناه تمييزًا، من أي تمييز الذات يكون؟ «ألقى كلمةً شعرًا» المقادير محصورة في هذه الأشياء،

إن كنا سنضيف شيئًا نقول: يأتي في المقدار وغير المقدار، لكن ألا يمكن أن نجعل مثل هذا المثال من تمييز النسبة الآتي؟ فإذا شرحناه نطبق عليه.

النوع الثاني من التمييز: هو تمييز النسبة، أو تمييز الجملة، ويُسمى التمييز المُحول، تمييز النسبة هو التمييز الذي يرفع إبهامًا وقع في نسبة الفعل إلى الفاعل، إذن عندك هنا فعلٌ وفاعل، وفي نسبة الفعل إلى الفاعل إبهام؛ كقولهم: «طاب زيدٌ» نسبت الطيب إلى زيد، طاب زيدٌ من أي جهة؟ من أي حيثية؟ طاب زيدٌ من جهة الخلق؟ طاب زيدٌ من جهة النسب، طاب زيدٌ من جهة الفعل؟ طاب زيدٌ من جهة الملبس؟ طاب زيدٌ من جهة النسل؟

إذن فيها إبهام، لكن الإبهام في زيد؟ لا، زيد ما فيه إبهام، الإبهام في طاب؟ الطيبة معروفة، الطيبة ضد الخبث، إذن ليس الإبهام هنا في كلمةٍ مفردة، لا في زيد ولا في الفعل «طاب»، وإنما الإبهام (الإجمال) في نسبة الفعل إلى الفاعل، فتقول: «طاب زيدٌ نسبًا»، أو «طاب زيدٌ خلقًا» أو «طاب زيدٌ نفسًا»، أي: طاب زيدٌ من هذه الجهة، إذن فـ«نفسًا» في «طاب زيدٌ نفسًا» اسمٌ نكرة بمعنى «مِنْ»، من هذه الجهة، مُبين لإبهام، إلا أنه مبينٌ ورافعٌ لإبهام نسبة، ومثله قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم:٤]، يعني: اشتعل الرأس، نسبت الاشتعال إلى الرأس، الاشتعال معروف والرأس معروف، لكن نسبت الاشتعال إلى الرأس من أي جهة؟ من أي حيثية؟ من جهة الشيب، لا من جهة الهم (اشتعل الرأس همًّا) أو: (اشتعل الرأس نارًا).

وهنا ننتبه يا إخوان إلى قضية، فنقول: ومِنْ تمييز نسبة الفعل إلى الفاعل، ومنه: التمييز بعد «أفعل التفضيل»، كقولك: «محمد أحسن وجهًا وأكثر مالًا وأغزر علمًا»، أو تقول: «محمد أحسن منك وجهًا، وأكثر منك مالًا، وأدق منك علمًا»، وهكذا، فقولنا: «محمد أحسن وجهًا» هنا نسبت الحسن إلى محمد،

فالإبهام ليس في محمد، معروف، وليس في الحسن، الحسن معروف ضد القبح، وإنما الإبهام وقع في نسبة الحسن إلى محمد، محمد أحسن منك من أي جهة؟ أحسن منك وجهًا؟ أحسن منك نسبًا؟ أحسن منك خطًّا؟ فتحدد هذه الجهة بالتمييز، «محمد أحسن منك وجهًا»، إذن «وجهًا» تمييز، اسمٌ نكرةٌ بمعنى «مِن» مبين للإبهام، أي: رافعٌ للإبهام.

لكن نقول: إنه من تمييز نسبة الفعل إلى الفاعل، كيف يكون ذلك؟

قولهم: «محمدٌ أحسن وجهًا»:

«أحسن»: اسم تفضيل، واسم التفضيل - كما نعرف - من المشتقات، من الأسماء المشتقة، مشتقةٌ من الفعل «حَسُن»، إذن «محمدٌ أحسن وجهًا»، بمعنى: محمدٌ حَسُنَ وجهًا، «حسُن» فعل، أين فاعله؟ هو، نسبة الفعل «حسُن» إلى هذا الفاعل، التمييز بعد «أفعل التفضيل» من تمييز نسبة الفعل إلى الفاعل، وهكذا في بقية الأمثلة: «أكثر منك مالًا»، محمد أكثر مالًا، أي: محمدٌ كثُر مالًا، يعني: كثُر من هذه الجهة.

ومِنْ ذلك: أن تقول: «أنا أكثر منك إخوةً وأحسن منك دارًا وأدق منك فهمًا»، وهذا كثيرٌ في كلام العرب وفي القرآن وفي السنة.

ومِنْ تمييز نسبة الفعل إلى الفاعل أيضًا: التمييز بعد «ما» يدل على تعجب، تعرفون التعجب يا إخوان، وتعلمون أن التعجب قد يأتي بصيغٍ قياسية، وهما صيغتان: «ما أفعله» و«أفعل به»، وقد يأتي بصيغٍ سماعية تقول: «لله دره شاعرًا»، ونحو ذلك، فإذا جاء التمييز بعد «ما» يدل على التعجب، فإن هذا التمييز من أي نوع من التمييز؟ مِنْ تمييز نسبة الفعل إلى الفاعل، فقولنا: «أكرِم بزيدٍ رجلًا»، «رجلًا»: تمييز، «زيدٍ»: فاعل، والباء حرف جرٍ زائد، هكذا يُعرب، أي: كرُم زيدٌ

من جهة الرجولة.

«أكرِم بزيدٍ رجلًا»، أي: كرُم زيدٌ من هذه الجهة، من جهة الرجولة، «أكرم بزيدٍ أخًا»، «أكرم بزيدٍ صاحبًا»، «أكرم بزيدٍ مديرًا»، أي: أكرم به من هذه الجهة.

فواضح الآن أن «رجلًا» في «أكرِم بزيدٍ رجلًا» تمييز لنسبة الكرم إلى زيد، «زيد»: فاعل، إذن تمييزٌ بنسبة الفعل إلى الفاعل، وهذا أيضًا كثير؛ كقولك: «أجمِل بهندٍ فتاةً وأحسِن بها أختًا»، وغير ذلك.

قلنا: إن تمييز نسبة الفعل إلى الفاعل يدخل فيها هذان الموضعان : التمييز بعد «أفعل» التفضيل، والتمييز بعد «ما» دل على تعجب، فهل ذكر ابن مالكٍ ذلك؟ نعم، سيذكر ذلك في بيتين قادمين في قوله:

وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلَا ... مُفَضِّلًا كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا
وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا ... مَيِّزْ كَأَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا

سيأتي شرحهما في موضعهما إن شاء الله.

تمييز النسبة قلنا: أي تمييز نسبة الفعل إلى الفاعل، هذا هو الكثير، وقد يأتي تمييز النسبة لغير نسبة الفعل إلى الفاعل، بل يأتي لتمييز علاقة الفعل بالمفعول به، كقولك: «غرس الفلاح الأرض شجرًا»، أي: غرسها من الشجر «غرس الفلاح الأرض شجرًا»، التمييز: «شجرًا»، تمييزٌ لنسبة الغرس إلى الفلاح، نسبة الفعل إلى الفاعل، أم تمييزٌ لعَلاقة الفعل بالمفعول به «الأرض»؟ نعم، علاقة الغرس بالأرض أنها من جهة التشجير، من جهة الأشجار، «شجرًا»: تمييزٌ لعَلَاقة الفعل الغرس بالمفعول به «الأرض».

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر:١٢]، يعني: فجرناها من جهة العيون، فجرناها مِنْ جهة البراكين، فجرناها مِنْ جهة الزلازل، فقد تُفجر

الأرض من أكثر من صورة، كيف فُجرت الأرض؟ قال: ﴿عُيُونًا﴾، يعني: مِنْ جهة العيون، ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر:١٢]، ﴿عُيُونًا﴾: تمييزٌ لنسبة التفجير إلى الله عَزَّوَجَلَّ، نسبة الفعل إلى الفاعل، أم تمييزٌ لبيان عَلَاقة الفعل التفجير بالمفعول به الأرض؟

قد يقول طالبٌ منتبه - وكلكم ذلك الطالب: لماذا تقول مع الفاعل: «تمييز نسبة الفعل إلى الفاعل»، تنسب الفعل إلى الفاعل، ومع المفعول به لا تقول: «نسبة الفعل إلى المفعول به، وإنما تقول: علاقة الفعل بالمفعول به»؟

والجواب: لأن الفعل دائمًا إنما يُنسب إلى فاعله، الفعل لا يُنسب إلا إلى فاعله؛ فلهذا يُقال في تعريف الفاعل: هو الفعل الذي يُنسب إليه الفعل، الفعل الذي تنسبه إلى شيء، هذا الشيء هو فاعله؛ لأن الفعل لا يُنسب إلا إلى فاعله، أما العلاقة فقد تكون بين الفعل والمفعول به، قد تكون بين الفعل والمفعول فيه ظرف الزمان والمكان، قد تكون بين الفعل وسببه، وهذا المفعول له، قد يكون هناك علاقة بين الفعل والمفعول معه، قد تكون عَلاقة بين الفعل والاسم الدال على الهيئة، هذا الحال.

الفعل قد يكون له علاقات كثيرة، وهذا نشير إليه في كل درس؛ ما علاقة هذا المنصوب بالفعل؟ قد يكون بيانًا لسبب، قد يكون بيانًا لمكان، قد يكون بيانًا لزمان، قد يكون بيانًا لمن فُعل الفعل معه، أما الفاعل لا، الفاعل هو من يُنسب إليه الفعل.

ملحوظة: بعض النحويين يُسمي تمييز النسبة التمييز المنقول، أو التمييز المُحوَّل من الفاعل أو من المفعول به، التمييز المُحوَّل من الفاعل وهذا هو الأكثر، أو من المفعول به وهذا قليل، وأمثلة ذلك اتضحت مما قبل.

فالتمييز المُحوَّل من الفاعل؛ كقولنا: «طاب زيدٌ نفسًا»، الأصل في المعنى: طابت نفسُ زيدٍ، إذن فالنفس في المعنى فاعل، هي التي طابت، فإذا قلت: «طاب زيدٌ» فعل وفاعل، «نفسًا» هذا تمييز، تمييزٌ يبين الفاعل الحقيقي؛ لأنه مُحوَّل من الفاعل. وكذلك لو قلت: «محمدٌ أحسن وجهًا وأكثر مالًا من زيد» «وجهًا»: تمييز مُحوَّل من الفاعل أم من المفعول به؟ من الفاعل؛ لأن الأصل في المعنى: محمدٌ حسُن وجهه، ثم حوَّلت الفاعل، قلبت الفاعل إلى تمييز، قلت: «محمدٌ أحسن وجهًا».

وأما التمييز المُحوَّل من المفعول به ففي قولنا: «غرستُ الأرض شجرًا»، الأصل في المعنى: غرست شجر الأرض، ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر:١٢]، أي: فجرنا عيون الأرض، ثم حُوِّل المفعول به إلى تمييز.

ملحوظةٌ أخرى: بعض المتأخرين يزيد على ما سميناه بالتمييز المُحوَّل: التمييز المُحوَّل من المبتدأ، نحن قلنا: التمييز المُحوَّل؛ إما أن يُحوَّل من الفاعل، وإما أن يُحوَّل من المفعول به، بعض المتأخرين يزيد نوعًا ثالثًا ويقول: التمييز المُحوَّل من المبتدأ، ويجعل منه التمييز بعد «أفعل» التفضيل، نحو: «محمدٌ أحسن وجهًا» التمييز: «وجهًا»، ما أصله قبل التحويل؟ يقول هؤلاء: وجه محمدٍ أحسن، «محمدٌ أكثر منك مالًا»، الأصل: مال محمدٍ أكثر من مالك، إذن حولوا التمييز فجعلوه في الأصل في المعنى مبتدأ، وقد ذكرنا أن نحو ذلك عند النحويين هو من التمييز المُحوَّل من الفاعل؛ لأن التمييز في الحقيقة هو من هذا الفاعل الذي قدَّرناه بعد الفعل بعد المشتق.

انتهينا مِنَ النوع الثاني مِنَ التمييز، وهنا يُبادر طالبٌ فيسأل ويقول: ما الناصب للتمييز في هذا النوع؟ قد عرفنا الناصب له في النوع الأول، النوع الأول قلنا: الناصب له هو المبهم، كلمة مبهمة، لكن في تمييز النسبة ليس هناك كلمةٌ مبهمة،

وإنما هناك نسبةٌ مبهمة، فما الناصب للتمييز في هذا النوع من التمييز، نحو: «طاب زيدٌ نفسًا» «نفسًا»: تمييز منصوب، ما الذي نصبه؟ الفعل «طاب»، أم الفاعل «زيدٌ»؟ أم هذه النسبة المبهمة؟

الجواب: ناصب تمييز النسبة هو الفعل المتقدم، الفعل نفسه هو الذي يرفع الفاعل، وهو الذي ينصب المفعول به، وهو الذي ينصب التمييز هنا، «طاب زيدٌ نفسًا» «نفسًا»: تمييزٌ منصوبٌ بـ «طاب»، وهكذا في قولنا: «محمد أحسن وجهًا» «وجهًا»: تمييزٌ منصوب، أين ناصبه؟ «أحسن»؛ لأنه مشتقٌّ من الفعل «حسُن»، «غرست الأرض شجرًا» «شجرًا»: تمييز، أين ناصبه؟ «غرستُ».

بعد ذلك يمكن أن نعود إلى مثال الأخ: «ألقى محمدٌ كلمةً شعرًا» إذا جعلناه بدلًا، فلا إشكال في ذلك، وإذا جعلناه تمييزًا، أي: ألقى كلمةً من الشعر، فهنا يمكن أن نجعله من تمييز علاقة الفعل بالمفعول به، أي: عن التمييز المُحول عن المفعول به، على معنى: ألقى شعرًا؛ لأن «شعرًا» ليس لتمييز نسبة الإلقاء إلى الفاعل، وإنما لبيان نسبة الإلقاء إلى الكلمة، عَلاقة الإلقاء بالكلمة: أنها من جهة الشعر لا من جهة النثر.

قبل أن نُكمل نعود إلى قول ابن مالك: (**اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ**)، «اسمٌ»: مبتدأ. «بمعنى مِنْ»: شبه جملة، جار ومجرور، ما إعراب شبه الجملة هنا؟ الخبر: يُنصب تمييزًا

(**اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ**) ما باله؟ (**يُنْصَبُ تَمْيِيزًا**) الخبر: يُنصب تمييزًا، لكن:

«اسمٌ»: مبتدأ.

«بمعنى مِنْ»: صفة نعت.

«**مبينٌ**»: صفةٌ ثانية.

«**نكره**»: صفةٌ ثالثة.

«**يُنصب تمييزًا**»: هذه جملة فعلية وقعت خبرًا.

هذا إعرابٌ واضح.

جاء في بعض نسخ «الألفية»: «اسمٌ بمعنى مِنْ مبينٍ نكره»، «مبينٍ» بالجر، فتكون نعتًا صفةً، ولكن لماذا؟ لـ«مِنْ»، بمعنى مِن المُبينة، و«مِنْ» من أسماء الكلمات إذا أردت لفظها؛ يجوز فيها التذكير ويجوز فيها التأنيث، الكلمة إذا أردت لفظها تقول مثلًا: «جلس زيدٌ»، أعرب لي «جلس»؟

تقول: «جلس»: فعلٌ ماضٍ.

«جلس» هنا تريد لفظها أو تريد معناها؟ تريد لفظها، «جلس»: فعلٌ ماضٍ، تقول: جلس كلمةٌ جميلةٌ، تُؤنث، أو تقول: «جلس» فعلٌ ماضٍ، تُذكِّر، فإذا أردت من الكلمة لفظها وليس معناها: «جلس زيدٌ»، تقصد المعنى: الجلوس، «جلس محمدٌ»، محمدٌ هو الفاعل، لكن لو قلت: «محمدٌ» اسم مفعولٍ، تريد بـ«محمد» هنا معناها أم لفظها؟ تريد لفظها، تقول: اسم مفعولٍ، «محمدٌ» فاعل، فلك أن تُذكرها ولك أن تُؤنثها.

انتهينا يا إخوان من الكلام على نوعي التمييز، وقلنا: التمييز كم نوعًا؟ نوعان إجمالًا، وتفصيلًا كم نوعًا؟ ستة أنواع؛ لأن تمييز الذات أربعة أنواع: ما دل على مساحة، وزن، وكيل، وعدد، ثم التمييز المُحول عن الفاعل وعن المفعول به، وقلنا: بعضهم زاد التمييز المُحول عن المبتدأ، إذن فأنواع التمييز: نوعان إجمالًا، وستةٌ تفصيلًا.

ثم بعد ذلك ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكم جر التمييز بالإضافة؛ لأنه قال في

البيت الأول عن التمييز:

اسْـمٌ بِمَعْنَـى مِـنْ مُبِـينٌ نَكِـرَهْ ... يُنْصَـبُ تَمْيِيـزًا بِمَـا قَـدْ فَسَّـرَهْ

هذا الاسم الذي يُبين يلزم النصب دائمًا؟ هذا الأصل فيه، لكن قد يخرج عن النصب إلى الجر، إلى الجر بالإضافة، أو إلى الجر بـ «مِنْ»؛ فلذلك سيذكر الآن الجر بالإضافة، ثم يذكر بعد ذلك الجر بـ «مِنْ»، فقال في بيان حكم جر التمييز بالإضافة، قال:

وَبَعْـدَ ذِي وَشِـبْهِهَا اجـرُره إذَا ... أَضَـفْتَهَا كَمُـدُّ حِنْطَـةٍ غِـذَا
وَالْنَّصْـبُ بَعْـدَ مَـا أُضِـيفَ وَجَبَـا ... إنْ كَـانَ مِثْـلَ مِـلْءِ الأَرْضِ ذَهَبَـا

قوله: (وَبَعْدَ ذِي) «ذي»: اسم إشارة يعني: هذه، يشير بها إلى الأمثلة المذكورة في البيت الثاني في قوله:

كَشِـبْرٍ ارْضًـا وَقَفِيـزٍ بُـرًّا ... وَمَنَـوَيْنِ عَسَـلًا وَتَمْـرَا

وهذه الأمثلة الثلاثة كانت أمثلةً على ما دلَّ على مساحة، نقول: الممسوحات، وما دل على كيل، مكيلات، وما دل على وزن، موزونات، التمييز إذا كان لمساحةٍ أو كيلٍ أو وزنٍ؛ جاز لك أن تجره بالإضافة؛ بشرط ألا يكون هذا المُبهم مضافًا، فإذا قلت: «عندي شبرٌ أرضًا» جاز لك: «عندي شبرُ أرضٍ»، «عندي قفيزٌ برًّا»، «عندي قفيزُ بُرٍّ»، «عندي منوانِ عسلًا وتمرًا»، «عندي منوى عسلٍ وتمرٍ»، «عندي صاعٌ زبيبًا»، «عندي صاعُ زبيبٍ»، «اشتريت طنًّا حديدًا»، «اشتريتُ طنَّ حديدٍ»، لك في هذه الثلاثة: ما دل على مساحةٍ أو كيلٍ أو موزون؛ أن تجره بالإضافة، بشرط ألا يكون مضافًا، فإن كان مضافًا؛ لم تجز الإضافة ووجب النصب.

مثال: لو قلت: «عندي شبرُ يدٍ أرضًا» «شبر» يدل على مساحة، ولكن هذا المُبهم أُضيف، «شبر يدٍ»، «يدٍ» مضافٌ إليه، «أرضًا» يجب فيها النصب ولا يجوز هنا الجر، وكذلك قولهم: «ما في السماء قدر راحةٍ سحابًا» «قدر راحةٍ»، أضاف

القدر إلى راحةٍ؛ فلهذا وجب في «سحابًا» النصب.

ومثال ابن مالك في ذلك قوله: (مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا)، كأن تقول مثلًا: «عندي مُدُّ حنطةٍ غذاءً»، المُد: ما يُساوي ملء كفي الرجل المعتدل، كما يقولون، والصاع - كما تعرفون - أربعة أمداد، يقول: «مُدُّ»: مضاف، «حنطةٍ»: مضافٌ إليه، «غذاءً»: تمييز يجب نصبه.

نص على ذلك على وجوب النصب في قوله: (وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا)، مثاله: (إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءِ الأَرْضِ ذَهَبَا)، يشير إلى قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران:٩١] ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ﴾ هذا المقدار أو تقدير بالحجم، ﴿ذَهَبًا﴾: تمييز يجب نصبه؛ لأن كلمة ﴿مِّلْءُ﴾ أُضيفت إلى الأرض، أما مثال ابن مالك: (إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءِ الأَرْضِ ذَهَبَا) فهنا يجب تخفيف الهمزة؛ لكي يستقيم الوزن، وعرفنا المراد بالتخفيف.

متى يجوز جر التمييز بالإضافة؟

إذا جاءت بعد «ذي» وشبهها كما يقول ابن مالك، ما المقصود بـ «ذي» المذكورة في البيت السابق؟ ليست المقادير كلها، الممسوحات والمكيلات والموزونات، ماذا بقي من المقادير؟ العدد، تمييز العدد يأتي تفصيله في باب العدد، قد يُجر في الأعداد المفردة «عندي خمسةُ رجالٍ»، وقد يُنصب من «أحد عشر إلى تسعةٍ وتسعين» ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف:٤]، ﴿تسعة وتسعون نعجة﴾، «عندي عشرون رجلًا» فيه تفصيل، ولا يُجر بـ «من»، لا تقل في «عندي خمسة رجالٍ»: «عندي خمسةٌ من رجال»، قد تُأولها بالمعنى «خمسةٌ من الرجال»، «عندي خمسة عشر رجلًا»، لا تقل: «عندي خمسة عشر من رجلٍ»، تأولها بالمعنى: خمسة عشر من الرجال، أي: أن تمييز العدد فيه تفصيل؛ فلهذا ما ذكره

هنا، كيف نجى نفسه من تمييز العدد؟ أنه لم يُمثل للعدد في البيت السابق؛ فلهذا صح كلامه (وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا)، نعم هذه الأشياء الثلاثة التي مثَّل لها؛ يجوز فيها الجر بالإضافة، أما العدد ففيه تفصيل.

بعد ذلك ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكم التمييز بعد «أفعل» التفضيل، فإن بادر أحدكم وقال: وأين جر التمييز بـ«مِنْ»؟ قلت: التمييز يُنصب وربما يُجر بالإضافة، هذا تحدثنا عنه، وقد يُجر بـ«مِنْ»، أين الجر بـ«مِنْ»؟ نقول: سيأتي في بيتٍ بعيد، سيأتي بعد بيتين في قوله: (وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَد)، لكن قبل ذلك سيذكر لنا ابن مالك بيتين في مسألتين مختلفتين، فلو أنه قدَّم ذلك البيت (وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَد) إلى هذا الموضع لكان أفضل؛ لكي تترابط المسألة، لكن سنسير على ترتيب الألفية.

بعد ذلك ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكم التمييز بعد «أفعل» التفضيل، وهذا الذي أشرنا إليه من قبل، التمييز قد يأتي بعد أفعل التفضيل، ولكن ما حكمه؟ يُنصب أم يُجر؟ ننظر ماذا قال إمامنا، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلَا مُفَضِّلًا كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا

التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل قد يكون في المعنى فاعلًا، وقد يكون في المعنى غير فاعل، قد يكون في المعنى فاعلًا نحو: «أنا أحسنُ منك وجهًا»، أي: أنا حسُن وجهي، «أنا أكثر منك مالًا»، أي: كثُر مالي، ومثال ابن مالك: (أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا)، أي: أنت علا منزلك، التمييز الذي جاء بعد «أفعل» التفضيل في المعنى فاعل، وحكمه وجوب النصب، وهذا قوله: (وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلَا مُفَضِّلًا)، انصبه وجوبًا؛ إذا كان بمعنى الفاعل كهذه الأمثلة. فإن كان التمييز بعد «أفعل» التفضيل ليس بمعنى الفاعل، نحو: «أنت أحسنُ رجلٍ وأذكى طالبٍ» هل رجل فاعل للحُسن؟ لا، «هندٌ أجملُ امرأةٍ» الجمال لـ«هند» ولا لـ«امرأةٍ»؟ إذن

خذ الواقع بعد «أفعل» التفضيل ليس فاعلًا في المعنى، ما حكمه؟ حكمه الجر بالإضافة، فتقول: «زيدٌ أحسن رجلٍ وأقوى رجلٍ»، ونحو ذلك، فهذا المراد بقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فإن جاء ما بعد «أفعل» التفضيل في المعنى غير فاعل، كقولك: «أنت أحسن رجلٍ»، وكان اسم التفضيل مضافًا، كقولك: «أنت أحسنُ الناس»، فما حكم التمييز «رجلًا»؟ ينتصب، إذا كان أفعل التفضيل مضافًا فإن تمييزه ينتصب، «أنت أحسن الناس رجلًا»، «هندٌ أفضل النساء وجهًا»، وهكذا.

ثم ذكر ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكم التمييز بعد ما يدل على تعجب، وهذا أشرنا إليه مِنْ قبلُ؛ أن التمييز قد يقع بعد ما يدل على تعجب، وهو معدودٌ من التمييز المُحوَّل عن الفاعل، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا ... مَيِّزْ كَأَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا

يريد: بأبي بكرٍ الصديق الأكبر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وقد كان نِعم الأب، يقول: إذا وقع التمييز بعد ما يدل على تعجب وأطلق التعجب، أي: سواءٌ كان التعجب بصيغةٍ قياسية: «ما أفعله» و«أفعِل به»، كقولك: «ما أحسن زيدًا رجلًا»، وكقولك: «أكرِم بزيدٍ رجلًا»، وكمثاله: «أكرم بأبي بكرٍ أبًا»، وكقولك: «أحسن بمحمدٍ معلمًا»، وكقولك: «ما أحسن زيدًا جارًا»، هذا التمييز وقع بعد التعجب الحادث بصيغةٍ قياسية، أو كان التمييز بعد تعجبٍ بصيغةٍ سماعية، وهذه صيغٌ كثيرة، أي: صيغة تدل على التعجب، كقولهم مثلًا: «لله درك»، أو «لله دره»، ثم هات تمييزًا بعد ذلك، «لله درك» من أين هي؟ «لله درك فارسًا»، «لله درك عالمًا»، «لله درك صاحبًا»، «لله درك جارًا» تمييز، وكقولهم: «حسبك بزيدٍ رجلًا»، «حسبك بزيدٍ صاحبًا»، وكقولهم: «كفى بزيدٍ عالمًا»، «كفى بزيدٍ صاحبًا»، هذه صيغٌ تدل على التعجب، فالمنتصب بعدها ينتصب على التمييز، وهذا هو الذي نص عليه ابن مالك، كما

رأيتم في البيت:

وَبَعْـــدَ كُـــلِّ مَـــا اقْتَضَـــى تَعَجُّبَـــا مَيِّـــــــــــــــــــــزْ..................

يعني: أعرب المنصوب بعده على التمييز، وهذا هو الذي يختاره أكثر المتأخرين من النحويين، وهو الموافق للمعنى.

وقال بعض النحويين: إن المنصوب بعد التعجب إن كان جامدًا فهو تمييز، كقولك: «لله دره رجلًا»، «حسبُك به جارًا»، وإن كان هذا المنصوب بعد التعجب مشتقًّا فهو حال، كقولك: «لله دره فارسًا»، أو «لله دره عالمًا»، أو «كفى به صاحبًا».

الدرس السادس والخمسون

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم في ليلة الإثنين الثالث من شهر ذي القعدة، من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائةٍ وألف في جامع الراجحي، نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس السادس والخمسين من دروس «شرح ألفية ابن مالك» -عليه رحمة الله.

في الدرس الماضي -يا إخوان- كنا بدأنا بالكلام على باب التمييز، وشرحنا ما تيسر من أبيات هذا الباب، بل شرحنا أكثر أبياته وبقي لنا بيتان، وهما البيتان الأخيران، نقرؤهما، ثم نشرحهما ونُعقب على ذلك بما تيسر من شرحٍ وتمرينات.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاجْـرُرْ بِمِـنْ إِنْ شِـئْتَ غَيْـرَ ذِي الْعَـدَدْ وَالْفَاعِـلِ الْمَعْنَـى كَطِـبْ نَفْسًـا تُفَـدْ
وَعَامِـــلَ التَّمْيِيـــزِ قَـــدِّمْ مُطْلَقَـــا وَالْفِعْـلُ ذُو التَّصْـرِيفِ نَـزْرًا سُـبِقَا

في البيت الأول تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على حكم جر التمييز بـ«من»؛ لأنه ذكر في أول بيت أن التمييز يُنصب، فقال: (**يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ**)، فالأصل في التمييز أنه يأتي منصوبًا، وهذا هو إعرابه الصناعي، يعني: لا يُقال: «تمييز» في الإعراب الصناعي، إلا إذا كان منصوبًا، إلا أنه في الكلام يجوز أن يُجر بالإضافة، وهذا سبق

شرحه في الدرس السابق، ويجوز أن يُجر بـ«من»، وهذا أول الكلام على جره بـ«من»، فظاهر البيت أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: إن التمييز بجميع أنواعه التي ذكرناها من قبل يجوز أن يُجر بـ«من»، إلا هذين النوعين اللذين نص عليهما في هذا البيت، وهما: تمييز العدد فقال: (**غَيْرَ ذِي الْعَدَد**) والتمييز المُحوَّل عن الفاعل، وهذا قوله: (**وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى**).

وذلك أنا ذكرنا مِنْ قبل أن التمييز إما أن يأتي تمييزًا لمفرد، وإما أن يأتي تمييزًا لنسبة لجملة، والتمييز الذي يأتي لمفرد قد يكون لمساحة، أو كيل، أو وزن، أو عدد، وتمييز النسبة ويُقال: الجملة، قد يأتي مُحوَّلًا عن الفاعل، وقد يأتي مُحوَّلًا عن المفعول به، فهو يقول: كل هذه الأنواع من التمييز يجوز أن تُجر بـ«من»، فتقول في تمييز المفرد مثلًا: «عندي صاعًا برًّا» بالنصب، أو: «عندي صاعٌ من بُرٍّ» بالجر، فالإعراب الصناعي نقول:

«من»: حرف جر.

«برٍّ»: اسم مجرورٌ بـ«من»، وعلامة جره الكسرة.

ولا يقال في الإعراب الصناعي: تمييزٌ مجرور وعلامة جره الكسرة.

وكذلك تقول في المساحة مثلًا: «عندي ذراعٌ قماشًا» فتنصب، وتقول: «عندي ذراعٌ من قماشٍ» فتجر.

وكذلك في الوزن، تقول مثلًا: «عندي منوان عسلًا»، أو «عندي كيلو تفاحًا»، ولك أن تجر بـ«من»، فتقول: «عندي منوان من عسلٍ»، أو «عندي كيلو من تفاحٍ».

بقي العدد في تمييز المفرد، قلنا: هذا استثناه ابن مالك، يعني: يجب أن تنصبه، فتقول: «جاءني عشرون رجلًا»، ولا يجوز أن تجر بـ«من» لفظًا، فتقول: «جاءني عشرون من رجلٍ».

فإن قلت: أليس المعنى: عندي عشرون من الرجال؟

الجواب: نعم، ولكن الجر بـ«من» هنا، أو تقديم «من» هنا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، والكلام هنا على أنك تستطيع أن تجعل التمييز كما هو بلا تغيير؛ فإما أن تنصبه وإما أن تجره بـ«من» من حيث اللفظ، فتقول: «رجلًا»، أو: «من رجلٍ»، هذا المراد بهذه المسألة.

أما كون المعنى هنا على «من»، فهذا الذي قررناه في أول التمييز عندما قلنا: التمييز: اسمٌ بمعنى «من»، فكل التمييز بمعنى «من»، وهذا الذي يُفرقه عن الحال، فالحال بمعنى «في»، والتمييز بمعنى «من»، كما سبق شرحه، لكن الذي نتكلم عليه الآن هو جره بـ«من» لفظًا، يعني: بلا تغيير سوى زيادة «من».

وأما تمييز النسبة أو الجملة فهو: إما أن يكون محولًا عن فاعل، كقولنا: «طاب زيدٌ نفسًا»، «اشتعل الرأس شيبًا»، «تفقأ عمرٌو شحمًا»، فهذه -كما نص ابن مالك- لا يجوز أن تُجر بـ«من»، بل تُنصب، يعني: لا تكون: «طاب زيدٌ من نفسٍ».

فإن قلت: أليس المعنى: طاب زيدٌ من جهة النفس؟

نقول: هذا تقديرٌ من حيث المعنى، لا من حيث اللفظ.

وأما المُحول عن المفعول، كقولك: «غرست الأرض شجرًا»، وقوله: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر:١٢]، استثناه ابن مالك؟ ما استثناه، إذن يجوز أن يُجر بـ«من» لفظًا. هذا ظاهر كلامه، فعلى ذلك يجوز أن تقول: «غرست الأرض شجرًا»، و«غرست الأرض من شجرٍ»، ولك أن تقول: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر:١٢]، ولك أن تقول في الكلام: «فجرنا الأرض من عيونٍ».

هذا ظاهر البيت، وهو مذهب لبعض النحويين، وخالف بعضهم كابن هشامٍ

رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المُحول عن المفعول به، فجعله مما لا يُجر بـ«من».

والذي يظهر -والله أعلم- أنه لا مانع من جره بـ«من».

وبعد أن انتهينا من هذه المسألة نكون قد ذكرنا: متى يأتي التمييز منصوبًا، ومتى يأتي التمييز مجرورًا بالإضافة، ومتى يأتي التمييز مجرورًا بـ«من»، فدعونا نتذكر هذه المسائل ونربط بعضها ببعض.

فنقول -كما سبق: التمييز عمومًا ستة أنواع:

تمييز الذات: إما مساحة، أو وزن، أو كيل، أو عدد.

تمييز النسبة: إما مُحول عن الفاعل أو المفعول به.

أما المقادير سوى العدد، يعني: التمييز من الوزن والكيل والمساحة، هذه الثلاثة يجوز في تمييزها أن يُنصب، هذا هو الأصل، ويجوز في تمييزها الجر بالإضافة؟ نعم، هذا قررناه مِنْ قبل، وهنا قررنا أنه يجوز جرها بـ«من»، إذن يجوز في هذه الثلاثة التمييز من المساحة ومن الكيل ومن الوزن، يجوز في تمييزها أن تنصبه، وأن تجره بالإضافة، وأن تجره بمن.

وأما المُحول عن المفعول به فيجوز في تمييزه النصب، ويجوز في تمييزه الجر بـ«من» على رأي ابن مالك.

بقي المحول عن الفاعل وتمييز العدد، المحول عن الفاعل يجوز في تمييزه النصب، وهل يجوز في تمييزه الجر بالإضافة؟ لا، وهل يجوز في تمييزه الجر بـ«من»؟ لا، ليس فيه إلا النصب.

وتمييز العدد فيه تفصيل، يأتينا في باب العدد، فتمييزه قد يجب فيه النصب، مثل: «جاءني عشرون رجلًا»، «رأيت خمسة عشر رجلًا»، وقد يجب فيه الجر بالإضافة وفي الأعداد المفردة؛ كـ«جاءني خمسة رجالٍ»، ففيه تفصيل يأتي في باب

العدد، فهذا ما يتعلق بهذه المسألة.

الطالب:...

الشيخ: يقول: المحول عن المفعول به ذكرنا فيه قولين: أن يُجر بـ«من»، والقول الثاني: أنه لا يجوز أن يُجر بـ«من»، الأصل في ذلك السماع، هل ورد فيه السماع أم لم يرد فيه سماع؟ وهو لم يرد فيه سماع، فعادوا حينئذٍ إلى القياس، فاختلفت فيه الأنظار، فبعضهم قال: إن المفعول به لا يُجر بـ«من» البيانية؛ لأن «من» المقدمة في التمييز هي «من» البيانية، فهكذا يكون التمييز مما يتعلق به، فحملوه قياسًا على أن المفعول به لا يُجر بـ«من» البيانية، ومَنْ أجاز جره بـ«من» قال: إن المفعول به ليس كالفاعل، الفاعل عمدة، والعمدة لا يُخرج من أحكامه؛ فلهذا لا يُجر تمييزه بـ«من»؛ لأن الفاعل لا يُجر تمييزه بـ«من» البيانية، قد يُجر بـ«من» الزائدة، كما في قولنا: «ما جاءني من أحد»، أي: «ما جاءني أحد»، هذه «من» الزائدة، ليست بيانية، تأتينا في الباب القادم -إن شاء الله- «باب حروف الجر» معاني «مِن».

أما المفعول به، فقالوا: هو من الفضلات، وبعضهم يجعله في منزلة بين العمدة والفضلة، لكنه ليس بعمدة قطعًا، باب الفضلات الأصل فيه التوسع كما في الظروف وشبه الجملة، الأصل فيها التوسع؛ فلهذا القاعدة النحوية المشهورة تقول: إن العرب يتوسعون في الظروف وأشباه الجمل؛ لأنها فضلات؛ فلهذا قالوا: هي أدخل في باب الفضلات منها في باب الفاعل الذي هو من العمد، فأجازوا أن يُجر بـ«من».

المسألة قياسية ومُحتملة لأوجه النظر، قلنا: وكونه يُجر بـ«من» هو أقرب؛ لأن هذا لا يمتنع في الكلام، فتقول: «غرست الأرض شجرًا»، أو «غرست الأرض من شجرٍ»، هذا لا يمتنع في الكلام.

ثم إنهم تكلموا بعد ذلك على أيهما أفصح وأكثر، نقول: أيهما أكثر؟ بعض أن جوزنا في بعضها ثلاثة أوجه، وبعضها وجهين من حيث التجويزُ العام، لكن أيهما الأكثر في الكلام؟ الناصب أو الجر بـ«من» أو الجر بالإضافة؟ في ذلك تفصيل لا يسعه هذا الشرح.

هذا ما يتعلق بهذه المسألة، وهي جر التمييز بـ«من».

ننتقل بعد ذلك إلى البيت الآخر، وفيه تكلم ابن مالكٍ على مسألة أخرى من مسائل التمييز، وهي: حكم تقديم التمييز، الأصل في التمييز أنه يأتي متأخرًا كبقية الفضلات، تأتي العمد في أول الجملة، ثم الفضلات، هذا الأصل في الكلام، فتقول في الحال: «جاء محمدٌ راكضًا»، تقول: «جاء محمدٌ الكريم»، «ضرب محمدٌ زيدًا»، ثم تقول في التمييز: «جاءني عشرون رجلًا»، فالأصل فيه التأخير، فهل يجوز أن يتقدم؟ فقال ابن مالك:

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا ... وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

إذن فما حكم تقديم التمييز على عامله؟ أي: على ناصبه، ونحن ذكرنا في الدرس الماضي ناصب التمييز، وفرقنا في بيان الناصب بين تمييز المفرد وبين تمييز الجملة النسبة، فالناصب في تمييز المفرد تمييز الذات هو المُميز، يعني: المبهم الذي قبل التمييز، فقولك: «جاءني عشرون رجلًا» التمييز «رجلًا»، وناصبه «عشرون».

وأما الناصب في تمييز النسبة، سواءٌ كان محولًا عن فاعل، أو محولًا عن مفعول به هو: الفعل المذكور، «طاب زيدٌ نفسًا» «نفسًا»: تمييز، ناصبه الفعل «طاب»، ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر:١٢] ﴿عُيُونًا﴾: تمييز، ناصبه هو الفعل «فجرنا»؛ لأن أصل الكلام في المثال الأول: «طابت نفسُ زيد»، فالتمييز هو

الفاعل في المعنى، وفي الثاني: فجرنا عيونَ الأرض، فالعيون وإن تحولت إلى تمييز، إلا أنها في المعنى هي المفعول به الذي وقع عليه الفعل.

أما في النوع الأول من التمييز، وهو تمييز النسبة؛ فإن التمييز لا يتقدم على عامله اتفاقًا، فتقول: «جاءني عشرون رجلًا»، ولا يجوز بحال: «جاءني رجلًا عشرون»، «اشتريت ثلاثين قلمًا»، ولا تقول: «اشتريت قلمًا ثلاثين»، وتقول: «عندي صاعٌ برًّا»، ولا تقول: «عندي برًّا صاعٌ».

الطالب:...

الشيخ: لا، هذه من الذات، نأخذ المفرد النوع الأول، النوع الأول: التمييز في النوع الأول وهو تمييز المفرد، هذا لا يجوز فيه أن يتقدم التمييز على عامله (ناصبه)؛ كالأمثلة السابقة.

أما التمييز في النوع الثاني، تمييز النسبة الجملة، فننظر إلى الفعل، إلى العامل، إلى الناصب، هذا الفعل هل هو فعلٌ جامد أم فعلٌ متصرف؟ فإن كان فعلًا جامدًا فإن التمييز لا يجوز أن يتقدم عليه، كما في «أفعل» التفضيل، فإن فعل التفضيل من الأفعال الجامدة، فتقول: «ما أحسن زيدًا جارًا»، «جارًا»: تمييز، وناصبه هو «أفعل» التفضيل «أحسن»، فلا يجوز أن تقول: «جارًا ما أحسن زيدًا»، أو «ما جارًا أحسن زيدًا» لا يجوز أن تقدم التمييز على ناصبه.

وإن كان العامل الفعل متصرفًا، فوقع هنا الخلاف بين النحويين، فجمهور البصريين وتبعهم جمهور النحويين يمنعون تقديم التميز أيضًا هنا على الفعل المتصرف، فتقول: «طاب زيدٌ نفسًا»، ولا يجوز: «نفسًا طاب زيدٌ»، وتقول: «ضقتُ ذرعًا بزيد»، ولا يجوز: «ذرعًا ضقتُ بزيد»، هذا هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وتبعهم على ذلك جمهور العلماء؛ كابن هشام وابن مالكٍ هنا

في «الألفية»، إذ قال: (**وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا**)، فجعله نزرًا، والنزر يعني: النادر.

والمذهب الثاني: جواز التقديم على الفعل المتصرف، وهذا مذهب الكسائي إمام الكوفيين والمازني من البصريين وتلميذه المُبرِّد، فعلى ذلك يجوز أن تقول: «نفسًا طاب زيدٌ» و«نارًا اشتعل الرأس»، و«ذرعًا ضقتُ بك»، واحتجوا لذلك بشواهد، منها قول الشاعر:

أتهجـــر ليلـــى بـــالعراق حبيبهـــا ... ومــا كــان نفسًــا بــالفراق تطيــب

فقال: «**وما كان نفسًا بالفراق تطيب**»، والأصل: وما كانت تطيب نفسًا.

وقال الآخر:

ضــيعتُ حزمــي في إبعــادي الأمــلا ... ومـا ارعويـت وشـيبًا رأسـي اشـتعلا

فقدم «شيبًا» على «اشتعل».

وقال الآخر:

ولســت إذا ذرعًــا أضــيق بضــارع ... ولا يــائسٍ عنــد التعســر مــن يســر

أي: لست أضيق ذرعًا.

وقال الآخر:

أنفسًـــا تطيـــب بنيـــل المُنـــى ... وداعـــي المنـــون ينـــادي جهـــارا

فقال: «**أنفسًا تطيب**»، أي: أتطيب نفسًا.

ووافقهم ابن مالك في كتابٍ آخر له اسمه «شرح عمدة اللافظ وعدة الحافظ» فقال: وبقولهم أقول؛ قياسًا على سائر الفضلات، فإن سألت بعد ذلك عن سبب ذلك الخلاف.

الطالب:...

الشيخ: بالفراق بالعراق، الأولى، الثانية: بالفراق.

السبب في ذلك أنهم متفقون.

أما بالنسبة إلى تمييز الذات، تمييز المفرد، فقلنا: هذا التمييز هنا لا يتقدم على العامل اتفاقًا؛ لأن العامل جامد، والجامد عمله ضعيف، فإذا قلت: «عندي عشرون رجلًا»، فالعامل «عشرون» جامد، «عندي صاعٌ برًّا»، العامل «صاع»، هذا اسم جامد، اسم جامد يعني: ليس اسمًا مشتقًّا، الاسم المشتق يعني: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة واسم التفضيل، هذه الأسماء المشتقة التي تعمل عمل أفعالها. أما «صاع» و«عشرون»، هذه أسماء جامدة، والاسم الجامد عمله ضعيف، والعامل الضعيف لا يعمل إلا في الذي بعده، ولا يستطيع أن يعمل في الذي قبله؛ كعادة الضعفاء لا يعملون إلا إذا جاء الكلام على أصله، إذا جاء الأمور على أصلها عملت، هل تستطيع أن تتصرف؟ تعمل في الذي قبلها والذي بعدها وتعمل محذوفة وتعمل مذكورة؟ لا، هذا للعامل القوي. أما العامل الضعيف فإنه لا يعمل إلا إذا جاء الكلام على أصله، هذه فائدة في العوامل.

وكذلك في تمييز النسبة، قلنا: إما أن يكون العامل فعلًا جامدًا أو فعلًا متصرفًا، فإن كان فعلًا جامدًا لا يتقدم التمييز للعلل السابقة، وهو أن الفعل الجامد فعلٌ ضعيف، لا يعمل إلا إذا جاء الكلام على قياسه، يعني: جاء التمييز متأخرًا، أما الفعل المتصرف فهنا وقع فيه الخلاف؛ مِنْ حيث القياس ومن حيث السماع.

أما من حيث السماع فكلهم متفقون على أنه جاء نذرٌ يسيرٌ على التقديم، يعني: هذه الشواهد المذكورة يعرفها أهل المذهب الأول المانعون للتقديم، أو يعرفون بعضها، لكنهم يقولون: هذا نذر يسير، لا يُقاس عليه الكلام، أغلب

الكلام، جادة الكلام جاءت على التأخير، ومعروف أن مذهب البصريين وجمهور النحويين أنهم لا يقفون على القليل، فضلًا عن النذر النادر؛ لأن الكلام عندهم أن اللغة ليست كالشريعة، الشريعة يكفي فيها الدليل الواحد للإباحة أو الاستحباب أو المنع، هذه شريعة، لكن اللغة أمر سماعي، والأمور السماعية تقوم على التعود، تقوم على اللسان، هل اللسان اعتاد هذا الأمر؟ لسان العرب اعتاد هذا الأمر؟ هل هذا جادة في الكلام؟ إذا جاء في الكلام، يعني: عشرة آلاف شاهد كلها على طريقة واحدة، ثم جاءني خمسة شواهد على طريقة أخرى، وسألتك عن كلام العرب: كيف يكون في هذه المسألة؟

جماهير العرب يقولون: يجب أن تقول: كلام العرب على هذه الشواهد الكثيرة، مع اعترافنا بهذه الشواهد القليلة التي جاءت مخالفةً للكثير، نقول: هذه الشواهد لا يُقاس عليها، ثم يعللون سبب ورود هذه الشواهد، يعني: يحترمون هذا القليل، لكن لا يقيسون عليه، وبعض الكوفيين يقيسون على القليل والكثير، فهؤلاء يقيسون على الكثير لا إشكال في ذلك، ويقيسون على القليل، هذا جائزٌ كثير وهذا جائزٌ قليل، لا إشكال عندهم في ذلك، وإن كان جماهير النحويين قديمًا وحديثًا لا يوافقونهم على ذلك، فهذا منهج الكسائي هنا الذي أجاز تقديم التمييز على فعل المتصرف، قال: ورد. انتهينا. يجوز هذا ويجوز هذا.

من المجوزين: المازني، وهو مِنْ كبار البصريين، والمُبرد وهو خاتمة البصريين، ما أجازوا لهذا الأمر؛ لأنهم لا يقفون على القليل، وإنما أجازوا المسألة من ناحية القياس، فيقولون: الفعل المتصرف القياس فيه أنه يعمل في الفضلات متقدمةً أو متأخرة، ومذكورًا أو محذوفًا، هذا صحيح، الفعل المتصرف القوي، الأفعال المتصرفة المعتادة، مثل: «جاء ودخل وضرب»، هذه تفعل في المفعول به متأخرًا: «أكرمتُ زيدًا»، أو متقدمًا: «زيدًا أكرمت»، أو محذوفًا، أقول لك: من

أكرمت؟ تقول: «زيدًا»، يعني: أكرمتُ زيدًا، وكذلك في بقية الفضلات نقول: «سأسافر غدًا»، «غدًا»: ظرف زمان، نصبه الفعل «سأسافر»، أو: «غدًا سأسافر» فقدمت الظرف، الظرف متقدم، ما الذي نصبه؟ هو الفعل المتأخر؛ لأنه فعل متصرف قوي يعمل متقدمًا ومتأخرًا، ظاهرًا ومحذوفًا، قالوا: والتمييز فضلة، إذن نقيس على بقية الفضلات، وهذا الذي قاله ابن مالك عندما قرأنا عبارته عندما قال في كتابه: «شرح عمدة اللافظ وعدة الحافظ»، قال: وبقولهم أقول؛ قياسًا على سائر الفضلات.

هذا ما يتعلق بهذه المسألة.

الطالب:...

الشيخ: أصول النحو هذا علم كامل.

الطالب:...

الشيخ: هذا قد يكون لكن خارج الدرس، أما في الدرس فإن هذه الأصول تأتي حسب مناسباتها، وإلا تحتاج إلى أكثر من درس، هذه كتب كبيرة مجلدات في أصول النحو، مثل: «الاقتراح في أصول النحو وجدله»، للسيوطي، كبير؛ لأن أصول النحو قريبة جدًّا من أصول الفقه، تختلف في التطبيق، أصول الفقه تُطبق على الأحكام الفقهية، وأصول النحو تُطبق على كلام العرب، فعندهم السماع وعندهم القياس، والسماع هو كل سماعٍ فصيح من قرآنٍ كريم، ما ثبت أنه قرآن، أو من كلام النبي ﷺ، أو من كلام العرب المُحتج بهم، والقياس بأحكامه المختلفة المعروفة، لا بد مِنْ مقيس ومقيس عليه وعلة مشتركة، والقياس بعلله المختلفة كثيرة، وهناك عدم النظير وهناك الاستحسان، وهناك في الأحكام الأصول نريد بها النحو.

الطالب:...

الشيخ: أصول النحو لم يُخدم كثيرًا في النحو؛ لأنه –غالبًا– لا يقرأ فيه ويعود إليه إلا طلاب النحو أو الطلاب المتخصصون؛ فلهذا ليس في كتب المبتدئين مثل: «الآجرومية»، الكتب فيه قليلة معدودة، أشهرها: «الاقتراح»، «الاقتراح» طيب، له شروح طويلة، لكن إن عدت إلى «الاقتراح» نفسه، «الاقتراح في أصول النحو وجدله»، للسيوطي، غالبًا يُطبع مع «الإصباح في شرح الاقتراح»، هذا شرح حديث جدًّا، شرح مختصر لأستاذنا محمود فجال، لكن قد تجد طبعات قديمة «الاقتراح» وحده، تقرؤوا فيه، الكلام واضح جدًّا ليس فيه غموض حتى تصل إلى القياس، القياس هو الذي قد يكون فيه أمور، مع أني لا أحرص كثيرًا على الدخول في مثل هذه التفاصيل؛ لأن الشرح ليس شرحًا دقيقًا، الشرح هذا شرح للكبار، في شرح صغير ومتوسط وكبير، ثم بعد ذلك الشرح البسيط يأتي الشروح الكبيرة التي تُذكر فيه العلل والخلافات والأدلة والترجيح.

بعد أن انتهينا من شرح كلام الإمام ابن مالك –عليه رحمة الله تعالى– هناك ملحوظات يحسن أن نذكرها في هذا الباب، فمن هذه الملحوظات:

الملحوظة الأولى: أن التمييز قد يأتي مؤسسًا وقد يأتي مؤكدًا، وهذه المصطلحات ذكرناها من قبل وشرحناها، قد يأتي مؤسسًا، يعني: يأتي بمعنى جديد، لا يعرف إلا من لفظ التمييز، فتقول مثلًا: «أكلتُ عشرين» تعرف التمييز؟ ما تعرف، حتى أنطق: «تفاحةً» هذا تمييز مؤسس، يعني: يأتي بمعنى جديد مُؤسس، فإن قلت: «أكلت من التفاح عشرين تفاحةً»، «تفاحةً» تمييز مؤسس ولا مؤكد؟ مؤكد.

هذه القاعدة: أن الذي لا يُفهم إلا من اللفظ، هذا معنى «مؤسس»، أما الذي يُفهم من قبل اللفظ ثم يأتي اللفظ مؤكدًا له، هذا يُسمى مُؤكدًا.

ومن ذلك أن تقول: «أيام الشهر ثلاثون يومًا»، ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ﴾ [التوبة:٣٦] واضح أنها «شهرًا»؛ لأنه قال: ﴿عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾.

وسبق أن ذكرنا في الحال مثل هذه المسألة، فقلنا: إن الحال أيضًا يأتي مؤسسًا ويأتي مؤكدًا، ويأتي مؤسسًا في قولك: «جاء خالدٌ خائفًا» ما تعرف أنه خائف إلا من قولك: «خائفًا»، وقد يأتي الحال مؤكدًا، كقولك: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكٗا﴾ [النمل:١٩] تبسم باكيًا؟ «تبسم»، أي: ضاحكًا، هذه حال مؤكدة، في قوله تعالى: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ﴾ [النساء:٧٩]، أي: أرسلناك حالة كونك رسولًا، هذه حال مؤكدة، وكذلك النعت كما سيأتي، الصفة تأتي مؤكدة وتأتي مؤسسة، تأتي مؤسسة هذا الأصل، فتقول: «جاءني خالدٌ الكريم»، ومؤكدة يعني صفة، لكن تُفهم مما قبلها، مثل: «جاءني من الكرماء خالدٌ الكريم»، وهكذا.

هذه معاني مطردة في اللغة، الكلمة قد تأتي بمعنى مؤسس وقد تأتي بمعنى مؤكد.

وهناك ملحوظةٌ أخرى وهي: أن التمييز يجوز أن يُحذف إذا دل عليه دليل، وهو في ذلك داخلٌ في القاعدة العامة للحذف، وهو أن كل ما كان معلومًا جاز حذفه. ومن الأمثلة على ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿عَلَيۡهَا تِسۡعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر:٣٠] عندما تكلم عن خزنة النار وأنهم عليها، ثم قال: ﴿عَلَيۡهَا تِسۡعَةَ عَشَرَ﴾، أي: النار، ﴿تِسۡعَةَ عَشَرَ﴾ ماذا؟ ملكًا، وقال تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمۡ عِشۡرُونَ صَٰبِرُونَ يَغۡلِبُواْ مِاْئَتَيۡنِۚ﴾ [الأنفال: ٦٥] تأملوا فيها وقدروا التمييز، أين التمييز؟ محذوف...

الطالب: التمييز «منهم».

الشيخ: «منهم» تمييز؟ التمييز لا يكون إلا اسمًا منصوبًا.

﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ﴾ [الأنفال:٦٥] رجلًا؛ فلهذا حذف التنوين؛ لأنه معلوم، ﴿يَغْلِبُواْ مِائَتَيْنِ﴾، يعني: يغلبوا مائتي رجلٍ من الكفار.

قال: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا﴾ [النساء:٢٠] القنطار من مقادير الوزن، يعني: كقولك: «أعطيتك كيلًا»، أو «أعطيتك صاعًا»، أو «أعطيتك جرامًا»، فما معنى: «أعطيتك كيلًا»؟ كيل ماذا؟ التمييز غير مذكور، الآية -والله أعلم- والتقدير كما يذكره الكثير: وآتيتم إحداهن قنطارًا ذهبًا، واحتجت بهذه الآية المرأة على عمر، إن صحت هذه القصة.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ [الأعراف: ١٧٩] قال في «سورة الأعراف»: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ﴾، يعني: الكفار، ﴿بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾، أين التمييز المحذوف؟ «سبيلًا»، كما صرح في الآية الأخرى ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان:٤٤] أضل من أي ناحية؟ قد يُفهم أضل عقلًا، أضل نهجًا، أضل سبيلًا.

ملحوظةٌ أخرى: سبق أن التمييز إما أن يكون للمفرد الذات، فهو أربعة أنواع من المقادير، وإما أن يكون للجملة للنسبة، وهو نوعان: مُحول عن الفاعل، ومُحول عن المفعول به، وذكرنا في الدرس الماضي خلافًا في المُحول عن المبتدأ، فنقول: هذا هو الغالب في التمييز، هذا هو الغالب الشائع في التمييز، لكن قد يأتي في التمييز أمثلة لا يجعلها بعض النحويين من ذلك، يعني: ليس من تمييز الذات وليس من التمييز المُحوَّل، ومن ذلك قولك: «لله درُّه فارسًا»:

«لله»: خبر مقدم شبه جملة.

«دره»: مبتدأ مؤخر.

«فارسًا»: تمييز، وقيل: حال، ورجحنا أنه تمييز أو حال؟ رجحنا أنه تمييز، «لله دره فارسًا»؛ لأن المعنى على «مِن» وليس المعنى على «في»، لله دره من هذه الجهة، من هذه الحيثية، لله دره من جهة الفروسية، إذن تقول: «لله دره فارسًا»، «لله دره جارًا»، «لله دره عالمًا»، يعني: لله دره من هذه الناحية، من هذه الحيثية، وليس المعنى: «لله دره فارسًا»، يعني: لله دره في هذه الحالة حالة كونه فارسًا، هذا المعنى المتبادر.

الطالب:...

الشيخ: ربما أنت تعني ذلك، المتكلم المُحدث، لكن الكلام على مثل هذه الأمثلة التي وردت عن العرب: «لله دره فارسًا»، هل يعنون به معنى الحال، أم يعنون: لله دره من هذه الناحية، من هذه الحيثية، من حيث كونه فارسًا، «لله دره جارًا»، يعني: لله دره حالة كونه جارًا، هذا أسلوب مطرد، بما أنه مطرد لا بد أن تأتي له بإعراب يطرد معه.

فإن قيل: «لله دره جارًا»، «لله دره رجلًا، «رجلًا» تقول: حال، هذا جامد، يعني: لله دره من حيث رجولته، هذا الذي يتبين من أمثلة العرب.

قد يأتي متكلم ويقول: لا، أنا أعني الحال، هذا له حكم خاص.

الطالب:...

الشيخ: لا، نقول: «لله دره رجلًا»، هذا جامد، معنى ذلك: أن هذا الأسلوب مطرد، بما أنه مطرد؛ إذن فمعنى «رجلًا»، مثل: «فارسًا» المعنى واحد، مع أن «فارسًا» مشتق في الأصل و«رجلًا» جامد، لكن عندما كان الأسلوب مطردًا، فمعنى ذلك أن المعنى واحد مطرد، لا بد أن تجعل المعنى واحدًا، وأن تجعل

إعرابه واحدًا، بما أن الجوامد تأتي فيه فمعنى ذلك أن الكلام على معنى الجوامد أو على معنى المشتقات؟ على معنى الجوامد، والجوامد هو باب التمييز، بخلاف الحال الأصل فيه أنه للمشتقات، وكذلك «لله دره جارًا»، هذا جامد، «لله دره فارسًا» هذا جامد أم مشتق؟ مشتق.

هنا مسألة أحب أن تنتبهوا لها: كلمة «فارس» مثلًا الأصل فيها أنها مشتقة، ثم نُقلت من الاشتقاق وجُعلت اسمًا لمن يعمل هذا العمل؛ فلهذا يُسمى الفارس الذي يسوق الخيل ويركبها ويعرفها يُسمى فارسًا وهو على الفرس، وهو في الخيمة، وهو نائم، أليس كذلك؟ أما الاسم المشتق يدل على الفعل تقول: «أنا راكضٌ»، يعني: أركض، طيب والآن راكض؟ لا، لست راكضًا، فالمشتق من معنى الفعل؛ لأنه مأخوذ من الفعل، فإذا كان معناه معنى الفعل، نقول: هذا اسمٌ مشتق وبقي على اشتقاقه، على دلالته على الفعل، لكن قد يُنقل من الأسماء المشتقة فتكون أسماءً، قد تكون أعلامًا، يعني: اسمًا خاصًّا له مسمى كأن أسمي نفسي فارسًا، لو سميت نفسي فارسًا، أو سميت ولدي فارسًا، هذا اسم مشتق حينئذٍ أم جامد؟ جامد؛ لأنه صار علمًا، هذا علم جامد؛ لأنه لا يفرس في العام وإنما مجرد اسم عليه، فإذا قلنا: الفارس هو الذي يعرف الخيل ويركبها، سواءٌ يفرسها يركبها أم لا، صار اسمًا عليه.

مثل: «طالب»، في الأصل اسم فاعل، متى يكون باقيًا على أصل اشتقاقه؟ على أصل كونه اسمًا مشتقًّا؟ إذا كان يطلب، الذي يطلب هو طالبٌ، لكن نُقل بعد ذلك وصار اسمًا للتلميذ، تلامذة المدارس، سواءٌ كان يطلب العلم، أو كان نائمًا في بيته، أو كان في الإجازة، أو كان لا يريد أن يطلب العلم، نقول: هذا طالب لا يريد أن يطلب العلم، قولهم: «هذا طالب»، ليس اسمًا مشتقًّا، ليس يطلب العلم وإنما صار اسمًا، اسمًا لمن يأتي إلى المدرسة، يُسمى طالبًا، سواءٌ يطلب العلم أو

لا يطلب العلم، فعلى ذلك: «لله دره فارسًا»، ليس اسمًا مشتقًا، وإنما صارت اسمًا لا يدل على الاشتقاق، بخلاف «جامد محمدٌ راكضًا»، يعني: يركض، «جاء محمدٌ خائفًا»، يعني: يخاف، هذا نعم مشتق.

ومن التمييز الذي لا يدخل تحت الأنواع السابقة، نحو قولهم: «عندي خاتمٌ فضةً، ونافذةٌ حديدًا، وبابٌ ساجًا، ودبةٌ خزًّا، وعباءةٌ حريرًا»، فإذا قلت: «عندي بابٌ ساجًا»، ما إعراب «ساجًا»؟ تمييز، التمييز هنا ليس من مقدار وليس من المحول؛ لأنه ليس من نسبة أو من جملة، وإنما هو تمييز ذات، تمييز الباب، قال ابن هشام في «أوضح المسالك»: ما كان فرع التمييز، يعني: هو من أنواع الذات، قال: من أنواع تمييز الذات: ما كان فرعًا من التمييز؛ لأن الباب فرعٌ من الساج، والنافذة فرعٌ من الحديث، يعني: مأخوذة منه.

هذه الأمثلة الأخيرة، وهي ما كان المميز فرع التمييز، كما في «خاتمٌ فضةً، ونافذةٌ حديدًا، وبابٌ ساجًا»، أعربوا المنصوب هنا تمييزًا، وقال بعضهم: بل هو حال، فيجعلونها من الحال الجامدة المؤولة بالمشتق، وهذا القول في الحقيقة ضعيف، لا يدعمه المعنى ولا الصناعة، بل الذي يتبادر من حيث المعنى، وهو المتفق مع الصناعة النحوية أنه تمييز؛ لأنه يأخذ أحكام التمييز ويتفق مع معناه، فقولك: «هذا بابٌ ساجًا» يجوز أن تنصبه: «بابٌ ساجًا»، ولك أن تجره بالإضافة: «هذا باب ساجٍ»، ولك أن تجره بـ«من»: «هذا بابٌ من ساجٍ»، فهو سائرٌ على طريقة التمييز، والمعنى لا شك قائمٌ على «من»، «بابٌ من ساجٍ» وليس على «في»، بابٌ في هذه الحالة، ولكنه قولٌ قيل.

وهناك أيضًا ملحوظةٌ أخرى أشرنا إليها من قبلُ، ووعدنا أننا سنفصل الكلام فيها قليلًا، وهي الكلام على حكم تنكير التمييز، فنحن في التعريف اشترطنا في التمييز: أن يكون نكرة، كما نص ابن مالك على ذلك في البيت:

اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ

وقد اختلف النحويون في اشتراط التنكير في التمييز؛ فاشترطه البصريون وتبعهم على ذلك الجمهور، وأجاز الكوفيون مجيئه معرفة، واحتجوا على ذلك في شواهدَ مسموعةٍ، منها قول الشاعر:

رأيتــك لمــا أن عرفــت وجوهنــا صـددت وطبـت الـنفس يـا قـيس عـن

فقال: «وطبت النفس»، أي: وطبت نفسًا.

واحتجوا أيضًا بنحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة:١٣٠] قالوا: المعنى: إلا من سفه نفسًا.

أما الجمهور فهم يُخرجون الآية على غير باب التمييز. وأما البيت: «وطبت النفس»، فيخرجونه على أن «أل» زائدة؛ تخريجًا للمسموع، وأنه نادرٌ لا يُقاس عليه، مع اتفاقهم كلهم على أن أغلب المسموع جاء على التنكير، وأن التعريف لم يأتِ إلا في شواهد أندر من النادر، منها هذا البيت، البيت واضح أن «النفس» تمييز، «وطبت النفس»، أي: طبت نفسًا. وأما الآية فلها تخريجات أخرى سائغة على غير التمييز، فعلى ذلك يبقى أن الذي يتجه ويقوى هو قول الجمهور؛ أن التمييز اشترطوا فيه التنكير.

وآخر ملحوظة أختم بها الكلام على باب التمييز الذي شرحناه بعد باب الحال؛ بأن نقوم بموازنةٍ سريعة بين البابين، نذكر فيها الأمور التي يجتمع فيها التمييز والحال، والأمور التي يختلف فيها التمييز عن الحال.

يقول النحويون: إنهما يجتمعان في خمسة أمور، التمييز والحال:

- كونهما منصوبين.
- كونهما فَضلةً.

- **كونهما نكرتين.**
- **مجيئهما اسمين.**
- **كونهما رافعين للإبهام.**

الأربعة السابقة واضحة، وكونهما رافعين للإبهام؛ التمييز يرفع إبهام الذات والنسبة، والحال ترفع إبهام الهيئة والحالة.

قالوا: **ويختلفان في أمور، سنذكر منها خمسة أمور، إن استحضرتم شيئًا منها اذكروه:**

- الأصل في الحال أن يكون مشتقًّا، والأصل في التمييز أن يكون جامدًا.
- التمييز على معنى «مِنْ»، والحال على معنى «في».
- أن التمييز يأتي مبينًا للذوات والنسب، والحال يأتي مميزًا للهيئات والأحوال.
- التمييز لا يأتي إلا اسمًا، والحال يأتي اسمًا وجملةً وشبه جملة، فالتمييز كما سبق، والحال يأتي اسمًا «جاء الرجل راكضًا»، وجملةً فعلية: «جاء الرجل يركض»، وجملةً اسمية: «جاء الرجل وهو راكض»، وشبه جملة: «جاء الرجل على السيارة»، شبه الجملة جاءت بعد معرفة فهي حال.
- أيضًا من الفروق قالوا: إن الحال قد تتعدد، تأتي بحالين، بثلاثة أحوال، والتمييز لا يتعدد، فيمكن أن تقول في الحال: «جاء الرجل راكضًا خائفًا»، فذكرت له حالين، «راكضًا» حالٌ أولى، «خائفًا» حالٌ ثانية، والتمييز لا يمكن أن يتعدد، لا تقل: «جاءني عشرون رجلًا امرأةً»، وإنما يجب أن تعطف «جاءني عشرون رجلًا وامرأةً»، لو قلنا: (جاءني عشرون رجلًا صالحًا) صالحًا صفة للتمييز، ليس تمييزًا

آخر.

• من الفروق ما ذكرناه في تقديم التمييز على عامله، فالتمييز لا يتقدم على عامله، حتى العامل المتصرف لا يتقدم التمييز عليه عند الجمهور، والحال يجوز أن يتقدم على عامله المتصرف، فتقول: «جاء الرجل راكضًا»، أو «جاء راكضًا الرجل».

بعد ذلك نتوقف يا إخوان عند تمرينات وشواهد على باب التمييز، بعد أن انتهينا من الكلام عليه، ولله الحمد.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ﴾ [يوسف:٤] التمييز ﴿كَوْكَبًا﴾.

﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف:١٠٩] أين التمييز؟ ﴿مَدَدًا﴾، تمييز ذات مفرد أم تمييز نسبة جملة؟ نسبة، ولو جئنا بصاعٍ تمرًا، «صاع» هذا مقدار، لكن معين، ومثل هذا أيضًا مقدار، لكنه نسبي، قد يتغير من المثل، الأمر الذي يماثله، إذن هذا ذات، المدد معروف.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا﴾ [الأنعام:١١٤] التمييز: ﴿حَكَمًا﴾، ذات أم نسبة؟ مفرد أم جملة؟ ذات، رفعت إبهامًا، فما هو هذا الإبهام؟ ﴿حَكَمًا﴾ رفعت إبهام أي كلمة... هذا من الغير، الغير مبهم، هذه كلمة مبهمة، عكس المثل، تقول: «أريد مثلك رجلًا»، أو «جاءني مثلك رجلًا» «رجلًا» تمييز، ميزت هذا المثل المبهم، «جاءني غيرك رجلًا» أيضًا تمييز، ويدخلونه في تمييز المقادير، من المقادير النسبية.

الطالب:...

الشيخ: نعم، تمييز ذات من غير، هذه ذات مبهمة.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر:٧] ما إعراب ﴿رَّحْمَةً﴾؟ قَلِّبُوا فيها النظر، قد تكون تمييزًا، أو يجوز أكثر من إعراب فيها، تمييز، من أي أنواع التمييز؟ ذات أو نسبة؟ نسبة، محول عن الفاعل أو المفعول؟ ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً﴾ [غافر:٧] مُحول عن الفاعل، يعني: وسعت رحمتك كل شيء، هذا تمييز محول عن الفاعل.

هذا الظاهر فيه، ويحتمل أن يكون حالًا، فيحتاج إلى تأويل.

﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن:٢٨] ﴿عَدَدًا﴾: حال محول عن المفعول به، أي: أحصى عدد كل شيء.

﴿وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾ [النساء:٨٤] أين التمييز؟ ﴿بَأْسًا﴾، كل اسم منصوب بعد «أفعل» فهو تمييز. هذه القاعدة درسناها في الدرس الماضي، ومثله قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف:٣٤]، ومثله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا﴾ [المائدة:٥٠].

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾ [الكهف:٤٦]، ما إعراب ﴿ثَوَابًا﴾؟ تمييز، من أي التمييز؟ بعد «أفعل» التفضيل، أين «أفعل» التفضيل؟ ﴿خَيْرٌ﴾، هذا أفعل تفضيل؟ ليست «أفعل» تفضيل، كلمة ﴿خَيْرٌ﴾ هل هي أفعل تفضيل؟ سماعي، ما أصله؟ «أخير»، تقول: «محمدٌ خيرٌ من زيد»، كما تقول: «محمدٌ أفضل من زيد»، والأصل «أخير»، وكذلك «شر»، الأصل: «أشر»، إذا أردت التفضيل، «محمدٌ شرٌّ من زيد»، أي: أشر، إلا أن هاتين الكلمتين؛ لكثرة استعمالهما عند العرب حذفوا منهما الهمزة تخفيفًا، فجاءت

﴿ثَوَابًا﴾ بعد ﴿خَيْرٌ﴾ اسم تفضيل، فنُصب على التمييز.

بخلاف كلمتي «خير» و«شر» إذا أردت بهما معنى الخير ومعنى الشر، تقول: «هذا خيرٌ من الله» وتقول: «هذا شرٌّ عظيمٌ» هنا اسم حينئذٍ، اسم على وزن «فعل»، «خيرٌ، شرٌّ»، وليس «أفعل» تفضيل حُذفت منهما الهمزة.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبٗا﴾ [الإسراء:١٤] ﴿حَسِيبًا ﴾، أي: محاسبًا مراقبًا والله أعلم، ما إعراب ﴿حَسِيبًا ﴾؟ تمييز أم حال؟ ﴿كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبٗا﴾ [الإسراء:١٤]، درسنا في الدرس الماضي أن من التمييز ما يأتي منتصبًا بعد ما يدل على تعجب، ومن ذلك: «كفى بالله»، «كفى بزيدٍ»، هنا الأظهر أنه تمييز وليس حالًا، مع أن ﴿حَسِيبًا ﴾ مشتق أم غير مشتق؟ «حسيب» فعيل، هذا مشتق، ولكنه في حكم الجامد؛ لأنه أسلوبٌ مطرد، تقول: «كفى بالله حسيبًا»، «كفى بزيدٍ صاحبًا»، «كفى بزيدٍ زميلًا»، «كفى بزيدٍ رجلًا»، «كفى بزيدٍ جارًا رجلًا» مطرد، تأتي فيه الجوامد وتأتي فيه المشتقات، معنى ذلك: أن المعنى على معنى الجوامد؛ فلهذا الأقرب فيه أنه تمييز.

كنت حضرت فائدةً لكنها -فيما يبدو- أطول من الوقت الباقي، فنجعل بقية الوقت للأسئلة، إن كان هناك أسئلة.

الطالب:...

الشيخ: الذي يدخل في هذا الإعراب أن «سفه» لازم، تقول: «سفه محمد»، أي: صار سفيهًا، وليس متعديًا في الأصل، لكن من التخريجات التي قيلت: إن «سفه» ضمن معنى فعلٍ متعدٍّ؛ كنحو: «أهلك»، «إلا من أهلك نفسه»، «إلا من باع نفسه»؛ فلهذا صح فيه التعدية، وفي الآية تخريجات أخرى أيضًا.

والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السابع والخمسون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة المباركة، ليلة الإثنين العاشر من شهر ذي القعدة، من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ نعقد في هذا الجامع «جامع الراجحي»، بحي الجزيرة، بمدينة الرياض الدرس السابع والخمسين من دروس «شرح ألفية ابن مالك»، عليه رحمة الله.

نسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يجعل هذا الدرس نافعًا مفيدًا في الدنيا والآخرة لمُلقيه وسامعه، إنه على كل شيءٍ قدير.

انتهينا في الدرس الماضي من الكلام على باب التمييز، والليلة -إن شاء الله- نبدأ بالباب التالي الجديد وهو:

باب حروف الجر

«باب حروف الجر» عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في واحدٍ وعشرين بيتًا، ذكر في هذه الأبيات أمورًا يمكن أن نلخصها في أربعة أمور:

- **أولًا**: حروف الجر، أي: ألفاظها.
- **ثانيًا**: تقسيمها بحسب ما تختص به.
- **ثالثًا**: معانيها واستعمالاتها.
- **وأخيرًا**: تكلم على حذفها.

إذن فتكلم على أربعة أمور: على ذكر حروف الجر، وتقسيمها بحسب ما تختص به، وذكر معانيها واستعمالاتها، وذكر أخيرًا حذفها.

نبدأ بعد ذلك بما قاله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول هذا الباب فقال:

٣٦٤. هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهْيَ مِنْ إِلَى ... حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى

٣٦٥. مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللَّامُ كَيْ وَاوٌ وَتَا ... وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى

هذان بيتان ذكر فيهما حروف الجر، وعدتها في هذين البيتين عشرون حرفًا، فابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الألفية» ذكر أن حروف الجر عشرون حرفًا، وسنشير -إن شاء الله- إلى بعض الحروف التي اختلفت فيها كلمة النحويين في عدها من حروف الجر.

لكن نحب في البداية أن نذكر بمعلومة تتعلق بحروف الجر، وهي: أن حروف الجر مختصةٌ بالأسماء، أي: لا تدخل على الأفعال؛ ولهذا ذُكرت من خصائص الأسماء، أي: من العلامات المميزة للاسم؛ ولهذا عملت الجر في الأسماء على قاعدة الحروف المختصة، وهذه قاعدة أشرنا إليها من قبلُ ونُعيدها ملخصةً؛ لأن الكلام الآن مناسب على ذكر هذه القاعدة، فنقول: **إن الحروف عمومًا -أي: حروف المعاني- على ثلاثة أقسام:**

القسم الأول: الحروف المختصة بالأسماء، أي: لا تدخل إلا على الأسماء؛ كحروف الجر.

النوع الثاني: الحروف المختصة بالأفعال، أي: لا تدخل إلا على الأفعال؛ كالحروف التي تجزم المضارع والحروف التي تنصب المضارع.

النوع الثالث: الحروف التي تدخل على القبيلين، أي: على الأسماء والأفعال.

فالقسم الأول والثاني يُسمونهما الحروف المختصة، أي: التي تختص بقبيل من القبيلين، من الأسماء والأفعال، والنوع الثالث تُسمى الحروف غير المختصة، والقاعدة الغالبة في تلك الحروف: أن الحروف المختصة تعمل، وأن الحروف غير المختصة لا تعمل، بل تكون هاملة، مهملة، هذه القاعدة الغالبة؛ فلهذا نجد أن حروف الجر تعمل وعملها الجر؛ لأنها مختصةٌ بالأسماء، ونجد أن «إن وأخواتها» تعمل؛ لأنها مختصةٌ بالأسماء، ونجد أن حروف النصب تعمل، وحروف الجزم تعمل؛ لأنها مختصةٌ بالأفعال، فإذا وصلنا مثلًا على حرفي الاستفهام: «هل والهمزة»، فهما حرفان مختصان أم غير مختصين؟

غير مختصين، يدخلان على الأسماء، فتقول: «هل أبوك حاضر؟»، «هل محمد حاضر؟»، «أمحمدٌ حاضر؟»، وتدخل على الفعل فتقول: «هل حضر محمد؟»، «أحضر محمد؟»؛ فلهذا على القاعدة لم يعملا، فهما حرفان مهملان، أي: ليس لهما عمل، أي: لا يرفعان، لا ينصبان، لا يجران، لا يجزمان.

فإذا وصلنا مثلًا إلى «قد»، فهل يُعد من الحروف المختصة أم من الحروف غير المختصة؟ بعد أن نعرف أنه يدخل على الفعل الماضي، نحو: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [المؤمنون:١]، وعلى المضارع، مثل: ﴿قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:١٤٤]، لكنه لا يدخل على غيرهما، لا يدخل على الأسماء ولا على فعل الأمر، فهل يُعد مختصًّا أم غير مختص؟

الجواب: يُعد غير مختص؛ لأنه لم يختص بقبيل؛ فلهذا لم يعمل، إذن فهو

على القاعدة أم خلاف القاعدة؟ على القاعدة.

لكن لو وصلنا مثلًا إلى «السين وسوف»، كلاهما حرف استقبال يدلان على التسويف، أي: الإبطاء في العمل، وهما مختصان بالفعل، بل مختصان بالمضارع، تقول: «سأزورك» و«سوف أزورك»، فهل القياس فيهما أنهما يعملان أو لا يعملان؟

القياس أن يعملا؛ لأنهما مختصان، حينئذٍ ينبغي أن نسأل: لماذا لم يعملا؟ لكن لا نسأل عن حرفي الاستفهام: لماذا لم يعملا؛ لأنهما آتيان على القاعدة، والذي يأتي على القاعدة لا يُسأل عنه، وإنما يُسأل عما خالف القاعدة.

قالوا في حرفي التسويف: لأنهما لا يُستعملان إلا في المستقبل، «سأزورك»، «سوف أزورك»، والمضارع متى ما كان مستقبلًا فإنه لا يقبل غير الرفع، هذه قاعدة في المضارع، المضارع متى ما كان مستقبلًا فإنه مرفوع، النواصب، كل النواصب تدخل عليه في غير الاستقبال، إذا تتبعتموها، فمتى ما كان معناه المستقبل خالصًا فإنه يرتفع، حتى لو أتى بعد «إذا»، فمن الشروط: ألا يكون مستقبلًا، حتى لو جاء بعد «حتى»، لا يكون مستقبلًا.

فإذا سألنا عن «ما» النافية، في نحو: «ما محمدٌ قائم»، أو «ما قام محمدٌ» فهو حرفٌ مختص أم غير مختص؟ غير مختص، فعلى القاعدة يعمل أو يهمل؟ يُهمل، ومع ذلك نجد في الواقع اللغوي أن العرب اختلفوا في ما النافية إذا دخلت على اسم، فالحجازيون يُعملون بشروط، والتميميون يُهملون، فأي اللغتين على القياس؟ لغة التميميين آتيةٌ على القياس، ولغة الحجازيين هي التي تحتاج إلى تعليق، لماذا أعمل الحجازيون «ما» النافية هذا العمل؟

الجواب -كما سبق: حملًا على «ليس»؛ لاتفاقهما في معنى النفي.

وهكذا يُقال في بقية الحروف، فهذه القاعدة الغالبة في الحروف، ومِنْ ذلك حروف الجر.

وإن شئنا أيضًا أن ننبه على أمرٍ آخر في الحروف يتعلق بإعرابها، **فإننا سننبه على أمرين:**

الأول: أنه سبق وتقرر أن الحروف -دائمًا نعني: حروف المعاني- لا محل لها من الإعراب؛ فلهذا نقول في حروف الجر كغيرها من الحروف: حرف جر لا محل له من الإعراب، مبني على حركته؛ إما السكون، وإما الفتح، وإما الضم، وإما الكسر.

وأمرٌ آخر نذكره فيما يتعلق بالإعراب، وهو سيأتي بعد قليل، سيأتي خلال الدرس -إن شاء الله- بالتفصيل، **وهو أن حروف الجر تُقسم بحسب الأصالة ثلاثة أقسام:**

- **حروف جرٍّ أصلية.**
- **حروفٍ جرٍّ زائدة.**
- **حروف جرٍّ شبه زائدة.**

وسيأتي بالتفصيل والتمثيل أن حروف الجر الأصلية تعمل لفظًا ومعنًى، الإعراب لها، تُغيِّر الإعراب. وأما حروف الجر الزائدة وشبه الزائدة فهذه تؤثر في اللفظ ولا تغير الإعراب، يعني: لا تغير الفاعل عن كونه فاعلًا، والمبتدأ عن كونه مبتدأ، والمفعول عن كونه مفعولًا، وهكذا، وسيأتي بعد ذلك -إن شاء الله- في هذا الدرس إن يسر الله الأمر.

أمرٌ أخير يتعلق بإعراب الحروف؛ لأنه قد يكون هذا الموضع مِنْ أنسب المواضع للكلام على إعراب الحروف، وإن كان سبق شيءٌ من ذلك في «باب

المُعرب والمبني».

الحروف -كما سبق- قاعدة إعمالها أنها: إما عاملة وإما هاملة، هذا من حيث العمل، لكن مِنْ حيث المعنى: كل الحروف -أعني: حروف المعاني- لها معنى، ليس هناك حرف ليس له معنى؛ فمن حيث المعنى كلها ذوات معانٍ. أما من حيث العمل فبعضها له عمل وبعضها ليس له عمل، فينبغي عند الإعراب أن نراعي ذلك، كيف نراعي ذلك؟

إذا أردت أن تُعرب حرفًا له عمل وله معنى، فينبغي أن تذكر في الإعراب عمله ومعناه، فتقول مثلًا عن «لم»: حرف نفيٍ وجزم، فقولك: «حرف نفيٍ» بيانٌ لمعناه، وقولك: «وجزم» بيانٌ لعمله، وكذلك تقول في «لن»: حرف نفيٍ ونصب، فإذا أردت أن تُعرب «إذن» الناصبة للمضارع في نحو قولك: «إذن أُكرمَك» جوابًا لمن قال: «سأزورك الليلة»، كيف نُعرب «إذن»؟

نقول: حرف جوابٍ ونصب، فمعناها الجواب وعملها النصب، وهكذا في الحروف العاملة، فإذا أردت أن تُعرب «لعل» في قولك: «لعل زيدًا شُفي من مرضه»، تقول: حرف ترجٍّ ينصب اسمه ويرفع خبره، ولا نقول: حرف ترجٍّ ونصب كما يقولون أحيانًا؛ لأنه ليس مِنْ حروف النصب، إنما ينصب اسمه ويرفع خبره، وكذلك في «ليت»، حرف تمنٍّ ينصب اسمه ويرفع خبره، وفي «إنَّ» نقول: حرف توكيد ينصب اسمه ويرفع خبره، ولا نقول: حرف توكيدٍ ونصب، وهكذا في بقية الحروف العوامل.

أما الحروف الهوامل فليس لها عمل، لكن لها معنى، نبين معناها، نقول في «سوف»: حرف تسويف، وفي «السين»: حرف تنفيس، ونقول في «قد» إن دخلت على الماضي: حرف تحقيق، أي: تأكيد وتقوية، وإن دخلت على المضارع قد

تكون للتقليل، وهذا الأكثر، وقد تكون للتحقيق في نحو: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:١٤٤] أو حرف استفهام، ونحو ذلك.

إذن في الحروف الهوامل نبين المعنى، وفي الحروف العوامل نبين المعنى والعمل، فإذا انتهينا من ذلك تقولون: طبِّق لنا هذا الكلام على حروف الجر، كيف يُعربون حروف الجر؟ «سلمت على محمدٍ».

يقولون: «على»: حرف جر، يبينون العمل، فهل يبينون المعنى؟

الذي سارت عليه عادة المُعربين أنهم يقولون: حرف جر، يبينون العمل دون المعنى، وكذلك في بقية حروف الجر، «الكتاب في الحقيبة»، «أطلقت السهم عن القوس»، ونحو ذلك، حينئذٍ تسأل: لماذا في حروف الجر يبينون العمل ولا يبينون المعنى؟ لأن حروف الجر لها معانٍ مختلفة، وقد تكون دقيقة، فالمطالبة بها قد يصعب، مع أن الأفضل في المُعرب المتمكن أن ينص عليها من باب التبيين والتمرين، ليست كالحروف الأخرى: «لم»: ليس لها إلا النفي، و«لن»: ليس لها إلا النفي، «قد» لها معنيان تحقيق وتقليل، أيضًا معانٍ محصورة وواضحة، لكن حروف الجر مثل: «من» تأتي لعدة معانٍ، ثم إنها دقيقة تحتاج إلى انتباه؛ لكي تميز المعنى المراد بها؛ فلهذا جرت عادتهم على إغفال ذكر معناها والاقتصار على ذكر عملها. هذا ما أحببت أن أذكر به في بداية الكلام على حروف الجر، وإن كان سبق ذكره في أكثر من مناسبة.

نعود إلى البيتين اللذين ذكرهما ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عدد حروف الجر، قلنا: إنه ذكر عشرين حرفًا من حروف الجر، أما «خلا وحاشا وعدا»، فهي ثلاثة حروف سبق الكلام عليها في باب الاستثناء؛ فلهذا لا نعيد تفصيل الكلام عليها، ولكننا نُجمله، فمن يُجمل لنا الكلام على «عدا وخلا وحاشا»؟ متى تكون حرف جر،

وهل يجوز فيها أكثر من وجه في الاستعمال؟

الطالب:...

الشيخ: يجوز أن نجعلها أفعالًا ماضية، فننصب ما بعدها على أنه مفعولٌ به، ويجوز أن نجعلها حروف جر فنجر ما بعدها، فإن سُبقت بـ «ما»، «ما عدا، ما خلا»، فيتوجب فيها أن تكون أفعالًا ماضيةً فننصب ما بعدها على أنه مفعولٌ به، فنقول: «جاء القوم عدا زيدًا»، أو «جاء القوم عدا زيدٍ»، تدخل في حروف الجر إذا جُرَّ ما بعدها، هذا خلاصة الكلام في هذه الحروف الثلاثة.

انتهينا من ثلاثة أحرف، بقي سبعة عشر حرفًا.

أما «متى، ولعل، وكي»، هذه الحروف الثلاثة فإن الجر بها شاذٌّ، أو قليلٌ؛ فلهذا يقل ذكر النحويين لها في حروف الجر، فتحتاج إلى تفصيل، لا تجر إلا في مواضع معينة، أو عند قبائل معينة، فتحتاج إلى تفصيل، فنبدأ بـ «متى».

هذا اللفظ «متى» المشهور فيه عند جمهور العرب أنه ماذا يا إخوان؟ أنه اسم استفهام، أو اسم شرط، اسم استفهام: «متى تسافر؟»، اسم شرط: «متى تسافر أسافر معك».

ويأتي حرف جرٍّ عند قبيلة هُذيل، فيستعملونه حرف جر بمعنى «مِنْ»، فتقول العرب: «خرجت من المسجد»، وقبيلة هذيل تقول: «خرجت من المسجد، خرجت متى المسجد»، ومن ذلك قولهم: «أخرجها متى كُمِّه»، أي: من كُمه، ومن ذلك قول شاعرهم أبي ذؤيب الهذلي، وهو أكبر شعراء قبيلة هذيل، قال يصف السحاب:

شربن بماء البحر ثم ترفعت   متى لجج خضرٍ لهن نئيج

يصف السحاب أنها تشرب من مياه البحار، ثم بعد ذلك ترتفع ولها صوتٌ

شديد وهو النئيج، فالشاهد في قوله: «متى لجج»، أي: مِنْ لجج، فهذا ما يتعلق بـ «متى».

الحرف الثاني: «لعل»، «لعل» يا إخوان في المشهور عند جمهور العرب: أنها في المعنى حرف ترجٍّ أو توقع، هذا عند الجميع، حرف ترجٍّ في الخير، وحرف توقعٍ في الشر، لكن مِنْ حيث العملُ هي عند جمهور العرب من أخوات «إن»، تنصب اسمها وترفع خبرها، تقول: «لعل زيدًا مسافرٌ»، «لعل الغداءَ جاهزٌ»، وعند قبيلة عُقَيْل هكذا بلفظ التصغير؛ لأن هناك قبيلة أخرى اسمها عِقِيل، هذه عُقَيل، عُقَيل تجر بـ «لعل»، فجمهور العرب يقولون: «لعل زيدًا جالسٌ»، وعُقَيل تقول: «لعل زيدٍ جالسٌ» هنا ننتبه؛ لأننا سنستفيد مما قلناه في إعراب حروف الجر، وسيأتي تفصيله إن شاء الله.

عند جمهور العرب كيف نُعرب: «لعل زيدًا جالسٌ»؟

«لعل»: حرف ترجٍّ ينصب اسمه ويرفع خبره، لا محل له من الإعراب.

«زيدًا»: اسم «لعل» منصوب.

«جالسٌ»: خبر «لعل» مرفوع.

«زيدٌ جالسٌ»، مبتدأ وخبر، وعند عقيل: «لعل زيدٍ جالسٌ»، يجعلون «لعل» حرف جر، لكنه يكون حينئذٍ شبه زائد، وسنعرف الفرق بين الزائد والأصلي وشبه الزائد -إن شاء الله- حينما نأتي على التقسيم، فهو حرف جرٍّ شبه زائد؛ لأن له معنى وليس له متعلق، وحرف الجر الزائد وشبه الزائد قلنا: لا يؤثر في الإعراب، يعني: لا يُغير الإعراب؛ فلهذا انزعه، ثم أعرب الجملة: «زيدٌ جالسٌ»: مبتدأ وخبر، أدخل «لعل»، تؤثر في اللفظ؛ لأنها حرف جر، فنقول: «لعل زيدٍ»، لكنها لا تؤثر في الإعراب، فكيف نُعرب «زيدٍ»؟ نقول: اسم مجرور أو مبتدأ؟

نقول: مبتدأ مرفوع محلًّا، مجرورٌ لفظًا بحرف الجر شبه الزائد.

جالسٌ: خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

ويُقال في «لعل»: «عل»؛ «لعل زيدًا جالسٌ»، «لعل زيدٍ جالسٌ، «عل زيدٍ جالسٌ»، هذه لغة في «لعل»، ومن ذلك قول شاعرهم:

لعل اللهِ فضلكم علينا بشيءٍ أن أمكم شريمُ

فقال: «لعل اللهِ»، فجر المبتدأ، فلفظ الجلالة مبتدأ مرفوع محلًّا مجرورٌ لفظًا، وأين خبره؟ «الله» ما باله عَزَّوَجَلَّ؟ «فضلكم»، الخبر جملة «فضلكم».

وقال كعب بن سعد الغنوي في قصيدته المشهورة:

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت لعل أبي المغوار منك قريب
قالت سليمى ما لجسمك شاحبًا كأنك يحميك الشراب طبيب

قصيدة مشهورة من الشعر الجميل، فقال:

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت لعل أبي المغوار منك قريب

هذا هو المرثي، المرثي هو أبو المغوار، يرثي أبا المغوار، فيقول: «لعل أبي المغوار»، لا يريد «أبي» ينسب الأب إلى المتكلم، وإنما يريد هذا الرجل الذي هو أبو المغوار، فعند جمهور العرب يقولون: «لعل أبا المغوار قريبٌ»، والشاعر هنا قال: «لعل أبي المغوار قريبٌ»، فهذه مبتدأ مرفوع محلًّا مجرورٌ لفظًا بحرف الجر شبه الزائد.

ومن ذلك قول الشاعر:

عل صروف الدهر أو دولاتها يدلننا اللمة من لماتها
فتستريح النفس من زفراتها

فقال: «عل صروف الدهر»، فجر.

وقال الآخر:

لعـــــل اللهِ يمكننـــــي عليهـــــا جهـــــارًا مـــــن زهيـــــرٍ أو أســـــيد

«زهير» و«أسيد» أخوان، فقال: «لعل اللهِ»، مبتدأ، وخبره؟ «يمكنني».

فهذا ما يتعلق بـ «لعل».

الحرف الثالث: «كي».

والمشهور في «كي» يا إخوان، نحن دائمًا نركز على المشهور قبل أن نبدأ بالقليل، المشهور في «كي» أنها ماذا؟ أنها ناصبةٌ للمضارع، هذا العمل، والمعنى: أنها حرفٌ مصدري، فتقول مثلًا: «جئت كي أتعلم»:

«جئت»: فعلٌ وفاعل.

«كي»: ناصبٌ للمضارع وحرفٌ مصدري.

ناصبٌ للمضارع إذن تقول: «أتعلمَ»: فعل مضارع منصوبٌ بـ «كي».

مصدري، يعني: ينسلخ منه ومن الفعل بعده مصدر، نقدره: التعلم، «جئت التعلم»، كيف جئت التعلم؟ هناك حرف جرٍّ محذوف وهو اللام، «جئت للتعلم»، واللام كثيرٌ ما يُصرح بها قبل «كي»، فيُقال: جئت لكي أتعلم، فهذا الأصل، الأصل: جئت لكي أتعلمَ، فاللام حرف جر، «كي»: حرفٌ ناصب، نصب «أتعلمَ»، اللام أين مجرورها؟ أين الاسم الذي جرته اللام؟ هو المصدر المُؤول؛ لأن المصدر المُؤول كالاسم الصريح، كالاسم الظاهر، في الإعراب وفي الأحكام، فهذا هو المشهور في «كي»: أنها من الحروف الناصبة للمضارع عند الجمهور، الحروف الناصبة للمضارع عند الجمهور أربعة: «أن، لن، كي، إذن»، فهي ناصبة

للمضارع، وهناك لام قبلها؛ إما يُصرح بها أو تُقدر، وهي الجارة لهذا المصدر المُؤول، هذا المشهور فيها، لكن متى تأتي حرف جر؟

يذكر بعض النحويين أنها تأتي حرف جر في موضعين:

الموضع الأول: إذا دخلت على «ما الاستفهامية»، فتقول: كيمه؟ بمعنى: لما، بمعنى لماذا؟ تسأل عن السبب، تقول: لماذا؟ أو يقولون: لمه؟ أو كيمه، أما «لماذا» فواضحة، وأما «لمه» فهي حرف الجر اللام دخلت على «ما» الاستفهامية، و«ما» الاستفهامية مكونة من ميم وألف، هذه الميم باقية «لمه»، والألف تُحذف من «ما» الاستفهامية إذا سُبقت بجر. هذه قاعدة معروفة، فعندما حذفنا الألف من اسم الاستفهام؛ بقي اسم الاستفهام على حرف؛ فلهذا نأتي عند السكت بهاءٍ ساكنة يُسمونها هاء السكت، تقول: «لمه»، وجوبًا، إذا وقفت وجب أن تأتي بهاء السكت، تقول: «لمه»، لكن لو وصلت لا تأتي بها، هاء السكت لا يُؤتى بها في الوصل، تقول: «لم فعلت كذا وكذا؟».

وكذلك «كيمه»، «كي» حرف جر، و«ما» الاستفهامية سُبقت بحرف الجر، فحُذفت ألفها، وعند السكت نأتي بهاء السكت فنقول: «كيمه»، فهذا الموضع الأول الذي تأتي فيه «كي» حرف جر.

الموضع الثاني الذي تأتي فيه «كي» حرف جر: هو في نحو قولهم: «جئت كي أتعلم» على قول؛ **لأن في نحو: «جئت كي أتعلم» قولين للنحويين:**

أرجو أن تركزوا؛ لكي ننتهي منهما بسرعة؛ لأن أمرهما واضح.

المذهب الأول: هو الذي شرحناه، المعروف في «كي» أنها هي الناصبة للمضارع، وهي مصدرية، والجار لهذا المصدر المُؤول اللام، يجوز أن تُظهرها ويجوز أن تحذفها فتقررها.

المذهب الثاني: أن «كي» حرف جر، والناصب للمضارع «أن» مُضمرةٌ بعدها، فـ«أتعلمَ» منصوب بـ«أن» مضمرة، و«أن» المضمرة مع الفعل صار مصدرًا مؤولًا جره حرف الجر «كي»، هذا قول آخر للنحويين، يعني: أنهم جعلوا «كي» مثل ماذا؟ مثل «حتى» إذا انتصب بعدها المضارع، مثل لام التعليل إذا انتصب بعدها المضارع، عندما يُضمرون «أن».

والمذهب الأول هو المذهب الراجح عند كثيرٍ من النحويين؛ لأنه هو الظاهر، والقول الثاني لا داعي له، ليس هناك داعٍ له كالداعي الذي استدعى إضمار «أن» في بقية الأحرف، مثل: حجم «حتى» مع لام التعليل ونحو ذلك؛ لأن «حتى» ثبت أنها حرف جر؛ كقوله: ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [القدر:٥] فهي جرت الاسم، اللام ثابت أنها حرف جر فجُر الاسم، «الكتاب لزيدٍ»، فإذا دخلت على حرف مضارع؟ كيف حروف الجر؟ حروف الجر مختصة بالاسم، فكيف تدخل على فعل مضارع؟

قالوا: لا، لا تدخل على فعل مضارع، وإنما الناصب للمضارع «أن»، و«حتى» جارة لهذا المصدر المُؤول، هذا قول البصريين والجمهور.

أما «كي» فما ثبت أصلًا أنها حرف جر تجر الاسم، إلا ما ذُكر في «كيمه»، فلا يصح أن تُقاس على تلك الحروف الباقية التي اشتهر واطرد في اللغة أنها حروف جر.

هذا ما يتعلق بـ «كي»، وبهذا ننتهي من هذه الأحرف الثلاثة وهي: «متى وكي ولعل»، التي الجر بها قليلٌ أو شاذ، انتهينا على ذلك من ستة أحرف؛ ليبقى لنا من حروف الجر أربعة عشر حرفًا، سيأتي ذكرها -إن شاء الله- والكلام عليها فيما بعد.

لكن الآن نريد أن نتوقف ونذكر مسألة وعدنا بها وهي: أن هناك حروفَ جر

مختلفًا فيها لم يذكرها ابن مالك، ونحن نذكر ذلك عليه ونستدركه عليه؛ لأنه ذكر ما هو أقل وأضعف منها، من «متى ولعل وكي»، لو ما ذكر «متى ولعل وكي»، قلنا: ترك الحروف المختلف فيها، أو ما كان الجر بها شاذًّا أو قليلًا، فنترك ما ترك، لماذا ذكر هذه الثلاثة، ثم ترك حروفًا أخرى أقوى؟ أو أن فيها خلافًا.

فمن حروف الجر التي اختلفت فيها كلمة النحويين: «لولا»، معروف أنها حرف امتناعٍ لوجود، «لولا زيدٌ لأكرمتك» امتنع الإكرام لوجود زيد، حرف امتناعٍ لوجود، وهي تدخل على الاسم الظاهر وعلى الضمير، فإن دخلت على اسمٍ ظاهر، نحو: «لولا زيدٌ لأكرمتك»، فإن الاسم بعدها حينئذٍ مرفوعٌ باتفاق، «لولا زيدٌ لأكرمتك»، وإعرابه عند الجمهور: مبتدأ، وخبره محذوفٌ وجوبًا يقدر بكونٍ عام، أي: لولا زيدٌ موجودٌ لأكرمتك، وهذا شرحناه في باب المبتدأ والخبر، ومتى يُحذف المبتدأ وجوبًا.

فإذا دخلت «لولا» على ضمير، فماذا تقول عن نفسك؟ «لولاي ما نجحت»، وللمخاطب: «لولاك ما جاء زيد»، وللغائب: «لولاه ما كان كذا وكذا»، فإذا دخلت على ضمير متصل فإنه باتفاق يُؤتى به ضمير جر، يعني: ماذا تقول عن نفسك؟ تقول: «لولاي» ضمير جر من المتكلم، أو تقول: «لولاتُ» تأتي بتاء المتكلم وبالرافع.

نحن تكلمنا في الضمائر -يا إخوان- وأطلنا النفس هناك، وقلنا: إن الأسماء الظاهرة والضمائر المنفصلة والضمائر المتصلة، كل هذه الثلاثة في الحقيقة لشيءٍ واحد، فتُعبر عنه باسمٍ ظاهر، فتقول: «زيد»، وتعبر عنه بضمير منفصل فتقول: «أنا»، وتعبر عنه بضميرٍ متصل في الرفع، أو ياء المتكلم في الجر والنصب، قسمناها حسب الإعراب، كلها شيء واحد، في المخاطب اسم ظاهر تقول له: «عمرو»، وعندما تخاطبه بضمير منفصل إن كان مرفوعًا: «أنت»، وإن كان منصوبًا: «إياك»،

وإن خاطبته بضمير متصل، إن كان مرفوعًا كفاعل: «ذهبتَ»، وإن كان منصوبًا: «أكرمتُك»، وإن كان مجرورًا: «كتابُك»، أنت وإياك والتاء في «ذهبت»، والكاف في «أكرمتك»، كلها شيء واحد، لكن يُعبر عنه بأكثر من اسم. إما ظاهر وإما مُضمر، المضمر إما متصل أو منفصل، المنفصل والمتصل إما رفع وإما نصب أو جر.

فإذا قلت عن نفسك، إذا كنت تعبر عن نفسك، يمكن أن تأتي بضمير نصب، أو رفع أو جر، حسب الإعراب؛ لأنه شيء واحد، فتقول: «لولاتُ»، أو «لولاي» أقصد أن هذا ممكن في القياس، لكن العرب ماذا تقول؟ تأتي به ضمير رفع أم تأتي به ضمير جر؟ تأتي به ضمير جر «لولاي»، مع أنه إذا جيء به اسم ظاهر «أنا زيد»، لو أتيت به اسمًا ظاهرًا سيقول: «لولا زيدٍ»، أو «لولا زيدٌ» سيقول: «لولا زيدٌ»، فكان الظاهر عندما نقول: «لولا زيدٌ» أن تأتي بضمير هو ضمير رفع أم جر؟، قلنا: الرفع، تقول: «لولاتُ»، مثل: «ذهب زيدٌ» «ذهبت»، هذا الكلام كله تقرير للواقع اللغوي، هكذا اللغة، إذا أتى بعد «لولا» اسم ظاهر؛ فإنه مرفوع، وهو عند الجمهور مبتدأ.

فإن جاء بعدها ضميرٌ متصل فإنه يُؤتى به ضمير جر، إذا دخلت «لولا» على ضمير متصل وهو باتفاق في الشكل، ضمير جر، كيف يكون الإعراب؟ هنا وقع الخلاف، فسيبويه وجمهور البصريين قالوا: إن «لولا» حينئذٍ، أي: إذا دخلت على ضميرٍ متصل قالوا: إن «لولا» حينئذٍ حرف جر، والياء ضمير في محل جر، وحينئذٍ تكون «لولا» عندهم من حروف الجر الشبيهة بالزائدة، يعني: أنها تؤثر في اللفظ ولا تؤثر في الإعراب، ياء المتكلم هذا مبتدأ في محل رفع، ولكنه أُتي به ضمير جر؛ لدخول حرف الجر عليه، وسنعود على هذا القول بعد قليل؛ لأنه القول الذي يعنينا، لكن دعونا نُكمل الخلاف.

القول الثاني في المسألة: قاله الأخفش ويُنسب إلى الكوفيين قالوا: لا، هذا

الضمير هو مبتدأ، ومبتدأ حقيقة، إلا أن ضمير الجر ناب عن ضمير الرفع، فجعلوه من باب النيابة، مجرد نيابة، العرب هكذا سُمع عنهم، في هذا الموضع بالذات أنابت العرب ضمير الجر مناب ضمير الرفع، إذن فعندهم مبتدأ في محل رفع، تقول: كيف يكون مبتدأ وهو ضمير جر؟ قالوا: هذا مِنْ باب النيابة، ضمير جر ناب مناب ضمير الرفع، وهذا مُتصور؛ لأنكم تعلمون أن ضمائر الرفع لا تتصل بالحروف، ضمائر الرفع هل تتصل بالحروف؟ لا تتصل بالحروف، ضمائر الرفع تتصل بالأفعال. أما الحروف فيتصل بها ضمائر النصب إن كانت ناصبة، مثل: «إنك، لعلك»، أو ضمائر الجر إن كانت جارَّة، مثل: «عليك، عليه».

القول الثالث: قول المُبرِّد.

الطالب:...

الشيخ: هذا دخل على ضمير منفصل، إذا دخل عليه ضمير منفصل فيُؤتى به ضمير رفع، ما فيه إشكال، هذا إكمال للمسألة، «لولا» إذا دخل عليها اسم ظاهر فهو مرفوع، مبتدأ، وإن دخل عليها ضمير منفصل فهو ضمير رفع مبتدأ ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ:٣١]، لكن المسألة إذا دخلت على ضمير متصل، فحينئذٍ الواقع اللغوي أنه يكون ضمير جر فوقع الخلاف فيها.

ذكرنا مذهبين الآن في «لولا» إذا اتصلت بضمير متصل، بَقِيَ المذهب الثالث: مذهب المبرد أبي العباس، قال: إن هذا الأسلوب خطأ أصلًا، يحتاج أن يستقيم، قال: هذا أسلوبٌ فاسد لم يُسمع من العرب، ماذا نقول يا أبا العباس؟ قال: قل: «لولا أنا»، «لولا أنت»، «لولا هو».

وقول أبي العباس في منتهى الضعف؛ لأنه محجوج بالسماع الصريح الصحيح عن العرب، ومِنْ ذلك ما نقله مشايخه والمتقدمون -وعلى رأسهم إمامهم

سيبويه- فنقلوا كلمات كثيرة عن العرب، وأبيات فيها مثل هذا الأسلوب، بل إن المُبرد نفسه استعمله في كتبه، فمن ذلك مثلًا قول عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

أَتُطمع فينا من أراق دماءنا ... ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

وقول يزيد بن الحكم في قصيدة من أشهر القصائد وأجملها في عتاب أخيه أو ابن عمه وهي غريبة؛ لأن قافيتها تنتهي بواوٍ مكسورة وياء، وهذا من أندر القوافي، قال فيها:

وكم موطنٍ لولاي طحت كما هوى ... بأجرامه من قلة النيق منهوي

فقال: «لولاي»، فأدخلها على ياء المتكلم، البيت:

وكم موطنٍ لولاي طحت كما هوى ... بأجرامه من قلة النيق منهوي

إذن في المسألة ثلاثة أقوال، نعود إلى قول سيبويه فهو الذي أدخلنا في هذه المسألة، قال: إن «لولا» حرف جر شبيه بالزائد، فالضمير بعدها ضمير جرٍّ حقيقةً؛ لأنه داخلٌ على حرف جر.

فإن قلنا: هل لقول سيبويه وجمهور البصريين هذا من نظائر في اللغة؟ لأن من الأصول التي يُتحاكم إليها النظير، فإن قال عالم بقولٍ لا نظير له؛ رُدَّ هذا القول وضُعف؛ لأنه لا نظير له، فهل لهذا من نظائر؟

الجواب: نعم، له نظائر، ومِنْ ذلك ما سبق قريبًا من «لعل» عند عُقيل، فهي تأتي حرف جر شبيه بالزائد، فتجر المبتدأ لفظًا، ومن ذلك حروف الجر الزائدة، كل حروف الجر الزائدة هكذا تعمل، فلو دخل حرف جرٍّ زائد على الفاعل، فقلت: «ما جاءني من أحدٍ»، فـ«أحد» فاعل؛ لأن الأصل: ما جاءني أحدٌ، فنقول:

«من»: حرف جر زائد.

«أحدٍ»: فاعل مرفوعٌ محلًّا مجرورٌ لفظًا بـ «من» الزائدة.

ويدخل على المفعول به، مثل: «ما أكرمتُ من أحدٍ»، ويدخل على المبتدأ كقولك: «هل من رجلٍ في البيت»، فهذا له نظائر في اللغة.

ومن نظائرها أيضًا -وهو من أقرب النظائر: «عسى»، فإن عسى إذا كان اسمها اسمًا ظاهرًا نحو: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء:٨]، «عسى محمدٌ أن يزورنا»، فإنها حينئذٍ تكون من أخوات «كاد»، من أفعال المقاربة، ترفع اسمها وتنصب خبرها، وإن كان اسمها ضميرًا متصلًا، نحو: «عساكم طيبون» فإنها تكون من أخوات «إن»، تنصب اسمها وترفع خبرها، فنقول: «عساكُم» ضمير نصب، «طيبون» بالرفع.

ومن ذلك قول الشاعر المشهور:

فقلت عساها نارُ كأسٍ وعلها ... تشكي فآتي نحوها فأزورها

فقال: «فقلت عساها نار»، «عساها» أتى بالاسم ضمير رفع أم نصب؟ نصب، معنى ذلك أنه نصب الاسم، وأتى بالخبر بالرفع، فجعلها من أخوات «إن»، وهذا البيت مُنتقد من حيث المعنى، فإنهم قالوا: لا ينبغي لشاعر أن يتمنى مرض محبوبه ليزوره، ولعل الشاعر لشدة شوقه غفل عن هذا الأمر.

فذكرنا الآن من الحروف المختلف في كونها من حروف الجر «لولا» الامتناعية.

ومن الحروف المختلف في كونها من حروف الجر: أدوات قسمٍ غير مشهور، لكنها مستعملة، جاءت في الأحاديث وفي كلام العرب، فنقول: إن باب الإنابة بابٌ لا يُصار إليه إلا عند عدم وجود الجواب المُقنع، يعني: أنه من الأمور التي يُخرَّج عليها ولا تنقاس، ووجدنا بيتًا شذ عن القاعدة، فنقول: جاء به بالنيابة، لكن لا يصح أن يُتوسع فيه ما دام هناك ممدوحة عنه، يعني: وجهًا آخر مقبولًا للتخريج؛

لأنه خلاف مقتضى اللغة، الأصل في اللغة أن كل كلمة لها معناها، وكل أسلوب له معناه واستعماله، فلا تُخرجه عن معناه واستعماله إلا بدليلٍ كافٍ. أما كل ما وجدت شيئًا قلت: من باب النيابة، ستضيع اللغة؛ لأنه سيأتي إنسان آخر ويقول: هذا من باب النيابة، وندخل بعد ذلك حتى في الألفاظ الشرعية يفسر بأي شيء ويقول: من باب النيابة، الكلمة جاءت هنا يُراد بها كذا، لكن من باب النيابة، فهناك أشياء كثيرة يُخرج عليها العلماء من باب التخريج، لكن ما يُقاس، ما يُتوسع فيها فيما هناك ممدوحة عنها.

انتهينا من هذه المسألة الآن، قلنا: وهناك حروف جر مختلف فيها أيضًا ومنها: أدوات قسم غير مشهورة، ومن ذلك «ها التنبيهية»، فتدخل على لفظ الجلالة ويكون مرادًا بذلك القسم، فتقول: ها لله! لمن أتى بأمر عجيب، أو أردت أن تستنطق منه كأنك تستحلفه، بل تستحلفه، ها لله؟ فيقول: ها الله، كأنك قلت: والله، فيقول: والله، «وها التنبيه» إذا دخلت على لفظ الجلالة لك في همزة لفظ الجلالة أن تُبقيها همزة وصل، فتقول: «ها لله»، أو تقطعها فتقول: «ها ألله»، كلاهما مستعمل.

ومن ذلك همزة الاستفهام إذا دخلت على لفظ الجلالة مرادًا بذلك القسم، فيقول: «ءالله»، وهذا وارد في الأحاديث مرادًا به القسم، كأنك تقول: «والله»، ولك فيها أيضًا المد؛ لأن اجتمعت همزة استفهام وهمزة وصل، فتمد «آلله» على القياس، ولك أن تقطع فتقول: «ءالله».

فـ«ها التنبيه» وهمزة الاستفهام إذا دخلتا على لفظ الجلالة مرادًا بذلك القسم، فقيل: إنهما حينئذٍ حرفا جر، يعني: «ها التنبيه» حرف جرٍّ وتنبيه، حرف جر عمله و«تنبيه» معناه المعروف، و«ءالله» صار حرف جرٍّ واستفهام في هذا الأسلوب بالذات.

وقيل: بل هما على أصلهما، فـ«ها» للتنبيه فقط، والهمزة للاستفهام فقط. وأما القسم فإنه يكون بباء القسم المحذوفة المُقدرة، كأنك قلت: «ها بالله»، أو «ءبالله»، حُذفت؛ لأنها أم الباب وأكثرها استعمالًا.

ومن أحرف الجر المُختلف فيها قولهم: «أيمن الله»، أيضًا في القسم، فيقولون: «أيمن الله لأزورنك اليوم»، «أيمن الله لأجتهدن في هذا الأمر»، فـ«أيمنُ» بضمة، ولفظ الجلالة مجرور، فقيل: إن «أيمن» حرف جر مبني على الضم، كـ «منذ»، فجرت لفظ الجلالة، وقيل -وهو المشهور والراجح: إن «أيمن» اسمٌ وهو مبتدأٌ مرفوع، وخبره محذوفٌ تقديره نحو: قسمي، يعني: أيمن الله قسمي، أي: محلوفي الذي أحلف به.

ومن ذلك، أي: من حروف الجر المختلف فيها قولهم: مُ الله، مَ الله، مِ الله، الميم مضمومة ومفتوحة ومكسورة تدخل على لفظ الجلالة فيُجر بعدها، وهذا وارد أيضًا، فقيل: إن هذا الحرف حرف جر، وقيل: إنها بقية «أيمن».

الطالب:...

الشيخ: العرب قد تتصرف إلى هذه الدرجة، العرب ما دام الأمر مفهومًا وكثير الاستعمال تتصرف به تصرفًا كبيرًا، حتى يصل التصرف إلى عشرين تصرفًا كما هي «رُبَّ»، فيها عشرون لغة كلها تصرفات لـ «رُبَّ»، وكذلك كلمات أخرى.

الطالب:...

الشيخ: لا، تُكتب ميم واحدة مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة.

انتهينا الآن من الكلام على حروف الجر المختلف فيها، لنذكر المسألة التي وعدنا بها، وهي تقسيم حروف الجر بحسب الأصالة.

فنقول: **إن حروف الجر بحسب الأصالة والزيادة تنقسم ثلاثة أقسام:**

القسم الأول: حروف الجر الأصلية.

القسم الثاني: حروف الجر الزائدة.

القسم الثالث: حروف الجر شبه الزائدة.

القسم الأول: حروف الجر الأصلية:

هي التي لها معنًى خاص وتحتاج إلى مُتعلّق، قولهم: «هي التي لها معنى خاص»، يعني: لو حذفتها ذهب هذا المعنى معها، ولا يُفهم هذا المعنى إلا بلفظها، فقولك: «خرجتُ من البيت» إذا حذفت «مِن»، فقلت: خرجت البيت، يذهب ذلك المعنى الذي أردته بقولك: «خرجتُ من البيت»، وقولك: «جلست على الكرسي» لو حذفت «على»، لذهب المعنى الذي دلت عليه «على» وهو الاستعلاء، فلها معنى خاص، يأتي معها ويزول بزوالها، وقولهم: «تحتاج إلى متعلق»، يعني: أنها في المعنى تتعلق بفعلٍ أو ما يعمل عمله، تتعلق به، أي: تقع فيه، فقولك مثلًا: «دخلت إلى المسجد» «إلى»: حرف جر، متعلقة بماذا؟ بـ«دخل»، إذن ما الذي حدث «إلى المسجد؟» الدخول هو الذي حدث ووقع على «إلى المسجد» دخلت دخولًا كائنًا إلى المسجد، «جلست على الكرسي» «على الكرسي» متعلقة بـ«جلس»؛ لأن الجلوس هو الذي حدث بـ«على الكرسي»، هذا يُسمى مُتعلقًا.

يعني لو قلنا مثلًا: «نزل القرآن الكريم مُنقذًا من الله» «من الله» متعلق بـ«نزل»، يعني: نزل القرآن من الله، «منقذًا»: حال، أم متعلقة بـ«منقذًا»؟... إذن «من الله» متعلق بـ«نزل»، لكن لو قلنا: «نزل القرآن الكريم منقذًا من النار»؟ فـ«من النار» متعلقة بـ«نزل» ولا «منقذًا»؟ «منقذًا»، هذا المعنى، متعلقة بماذا؟ معناها يتعلق بماذا؟ بحسب المعنى؛ فلهذا لا يُمكن حذفها، حروف الجر الأصلية لا يُمكن

حذفها، لا يجوز حذفها.

النوع الثاني: حروف الجر الزائدة:

وحروف الجر الزائدة هي التي ليس لها معنى خاص ولا تحتاج إلى مُتعلق، كقولهم: «ما جاءني من أحد»، ما معنى قولهم: «ليس لها معنى خاص»؟ يعني: ليس لها معنى يختص بها بحيث لو حذفتها ذهب المعنى، احذف «من» في قولك: «ما جاءني من أحد»، «ما جاءني أحد» هل معنى الجملة يتغير أم لا يتغير؟ لا يتغير، أي: ما في معنى زال، إذن ليس لها معنى خاص زال بزوالها، ليس لها معنى خاص، لكن لها معنى أو ليس لها معنى؟ لها معنى وهو التوكيد والتقوية، لا شك أن «ما جاءني من أحد» أقوى وآكد من قولك: «ما جاءني أحد» قول: «ما جاءني أحد» مجرد إخبار، لكن إذا أردت أن تؤكد أنه ما جاءك أحد، لا رجل ولا امرأة ولا صغير ولا كبير، ما جاء أحد، تقول: «ما جاءني من أحد» هذا تأكيد؛ بحيث لا أسألك: «ما جاء فلان»؟ «ما جاءني من أحد» تأكيد، لكن لو قلت: «ما جاءني أحد» ربما جاء واحد أو اثنان، عدد قليل فاحتقرته، فقلت: «ما جاءني أحد»، «من» لها معنى وهو التأكيد والتقوية، لكن نقول: ليس لها معنى خاص؛ كالدَّلالة على الاستعلاء كما في «على»، أو الدَّلالة على الظرفية دخول شيء في شيء، كما في «في»، ونحو ذلك من حروف الجر الأصلية التي لها معانٍ خاصة، هذا معنى قولهم: «ليس لها معنى خاص».

نقول: «وليس لها متعلق»، يعني: يجوز أن تُحذف من الكلام ولا يتغير الكلام، لا يفسد معناه الإجمالي، قلنا كقولنا: «ما جاءني من أحدٍ»، أي: ما جاءني أحدٌ، فدخلت «من» هنا على الفعل أو الفاعل أو المفعول به أو المبتدأ أو ماذا؟ «ما جاءني من أحدٍ»، أي: ما جاءني أحدٌ، دخلت على الفاعل، وقلنا: إن حروف الجر الزائدة والشبيهة بالزائدة لا تُغير الإعراب، فكيف نُعرب: «ما جاءني من

رجلٍ»؟

«من»: حرف جر زائد لا محل له من الإعراب.

«رجلٍ»: فاعل مرفوعٌ محلًّا مجرورٌ لفظًا بـ«من» الزائدة.

وإذا قلت: «ما رأيتُ من أحدٍ»، فـ«من» هنا زائدة؛ لأنك تقول: «ما رأيت أحدًا»، و«من» دخلت على ماذا؟ المفعول به، نقول: «ما رأيتُ من أحدٍ»:

«من»: حرف جر زائد.

«أحدٍ»: مفعول به منصوب محلًّا، مجرورٌ لفظًا بـ«من» الزائدة.

وإذا قلت: «هل من رجلٍ في المسجد؟» فـ«من» زائدة أم لا؟ زائدة؛ لأنك يمكن أن تقول: «هل رجلٌ في المسجد؟»:

«هل»: حرف استفهام هامل.

«رجلٍ»: مبتدأ.

«في المسجد»: خبر.

إذن فـ«من» في قولنا: «من رجلٍ» دخلت على المبتدأ، فإذا قلت: «من رجلٍ».

«رجلٍ»: مبتدأ مرفوعٌ محلًّا مجرورٌ لفظًا.

وتدخل على أشياء أخرى أيضًا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر:٣] المعنى، والله أعلم: هل خالقٌ غير الله يرزقكم، فـ«من» على ذلك حرف جر أصلي أم زائد؟ زائد داخلٌ على المبتدأ، نقول:

﴿خَالِقٌ﴾ [الأنعام:١٠٢]: مبتدأ مرفوع محلًّا مجرورٌ لفظًا.

القسم الثالث: حروف الجر الشبيهة بالزائدة:

وهي التي لها معنى خاص وليس لها متعلق، لها معنى خاص، يعني: يزول بزوالها ولا يأتي إلا بها، وليس لها متعلق، أي: لا تتعلق بفعل، معناها لا يتعلق بفعل، وذكرنا قبل قليل حرفين من هذه الحروف الشبيهة بالزائد، ذكرنا «لعل» في لغة عُقيل في قولهم: «لعل زيدٍ قائمٌ»، لو حذفنا «لعل» قلنا: زيدٌ قائمٌ، تغير المعنى، «زيدٌ قائمٌ»، إثبات، إخبار. أما «لعل زيدٍ قائمٌ» فهذا ترجٍّ، إذن «لعل» معناها الترجي، لها معنى خاص، لكن هل لها متعلق تعلقت بفعل معين قبل ذلك؟ ما تعلقت بشيء، فنقول: حرف جر شبيه بالزائد.

والحرف الثاني الذي ذكرناه أيضًا مِنْ حروف الجر الشبيهة بالزائد: «لولا» عند سيبويه وجمهور البصريين إذا دخلت على ضميرٍ متصل، كقولهم: «لولاي، لولاك، لولاه»، فتقول: «لولاي ما سافرتم»، فلولا هنا لها معنى أو لا؟ نعم، حرف امتناعٍ لوجود، لها معنى، إلا أنها لا تتعلق بفعلٍ سابق فليس لها متعلق.

ومن حروف الجر الشبيهة بالزائد: «رُبَّ»، تقول: «رُبَّ رجلٍ زارني بالأمس»، أصل الجملة قبل دخول حرف الجر: الرجل زارني بالأمس:

«الرجل»: مبتدأ.

«زارني»: جملة فعلية خبر.

ثم دخلت «رُبَّ»، و«رُبَّ» -كما سيأتي- مِنْ خصائصها أنها لا تجر إلا نكرة، إذن ستُنكر ما بعدها فتقول: رُبَّ رجلٍ، هيا نعرب:

«رُبَّ»: حرف جر شبيهٌ بالزائد لا محل له من الإعراب.

«رجلٍ»: مبتدأ مرفوع محلًّا مجرورٌ لفظًا بحرف الجر الشبيه بالزائد.

«زارني»: جملة فعلية خبر المبتدأ.

وهكذا في إعراب «رُبَّ» كلما دخلت على اسم.

انتهينا الآن من الكلام على تقسيم حروف الجر بحسب الأصالة والزيادة.

الطالب:...

الشيخ: حكمًا ومحلًّا معناهما متقارب أو متساوٍ، فإذا قلنا: مبتدأ مرفوعٌ حكمًا، يعني: الحكم الإعرابي للمبتدأ هو الرفع، نعم، مبتدأ مرفوعٌ حكمًا، من حيث الحكم الإعرابي حكمه الرفع، وقولنا: «مبتدأ مرفوع محلًّا»، يعني: أن المبتدأ وقع في محل، هذا المحل محل للمرفوعات أم للمنصوبات أم للمجرورات أم للمجزومات؟ هو وقع مبتدأ، إذن فهذا المحل من محال الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم؟ الرفع، فتقول: وقع في محل رفع، يعني: الكلام هذا محل رفع، محل المرفوع، وهذا محل نصب، فإذا الكلمة نفسها وضعتها في هذا الموضع صارت رفعًا، مثل: «محمدٌ قائمٌ» مبتدأ، رفع، لو وضعتها في: «رأيت محمدًا»؟ هو نفس محمد لكن غيَّرت محله، فوضعته الآن في محل آخر، هذا المحل للرفع أم للنصب؟ للنصب، فهذا معنى «مرفوع محلًّا»، يعني: محله هذا محل رفعٍ ليس محل نصب ولا جر ولا جزم.

الطالب:...

الشيخ: «جئت كي أتعلم»، قلنا: القول المشهور في «جئت كي أتعلم» أن «كي» هي الناصبة ومصدرية، و«أتعلم» منصوبٌ بها، وهذا المصدر المُؤول مجرورٌ بحرف الجر اللام، وسيأتي أن حروف الجر لا تعمل إلا ظاهرة، ولا تعمل محذوفةً إلا في موضع معين سيُذكر في آخر الأبيات؟

فالجواب: نعم، إلا في المواضع التي يكثر فيها هذا الأمر، هذا التعليل بالكثرة تعليل مطرد في النحو، أي: أمر يكثر عند العرب، فإنه عُرف بتتبع كلامهم أنهم

يحذفونه من باب الاختصار وأنه معروف، فيقولون: «جئت لكي أتعلم»، «جئت لكي أسلم عليك»، «جئت لكي آكل»، «جئت لكي ألعب معك»، هذا أسلوب مُطّرد عندهم، فلما اطرد وكثر وصار من حيث الكثرة كالمعلوم؛ أجازوا لك في اللام أن تذكرها أو تحذفها؛ لأن حذفها كذكرها، مثلًا كقولك: «خرجت من المسجد»، نقول: يجوز «خرجت المسجدِ»؟ نقول: لماذا «خرجت المسجدِ»؟ نقول: حرف الجر محذوف وهو عامل، نقول: لا، هذا الأسلوب ليس كثيرًا، ليس أسلوبًا مطردًا؛ فلهذا لا يجوز فيه حذف حرف الجر كهذا الأسلوب.

ثم إن القول الآخر أيضًا فيه ضعف ذكرناه قبل قليل فلا نعيده.

اللهم صل وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثامن والخمسون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حياكم الله يا إخوان وبياكم في هذه الليلة، ليلة الإثنين، السابع عشر من شهر ذي القعدة، من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، في جامع الراجحي بمدينة الرياض، نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس الثامن والخمسين من دروس «شرح ألفية ابن مالك» عليه رحمة الله.

وبدأنا في الدرس الماضي في الكلام على باب حروف الجر، وانتهينا من عدِّها، واليوم نذكر ما ذكره إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ من قسمة حروف الجر الأربعة عشر الباقية، إذ انتهينا من ثمانية حروف؛ فثلاثة منها شاذة، وثلاثة منها سبقت في الاستثناء، فانتهينا من ستة حروف، فبقيت أربعة عشر حرفًا يُقسمها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بحسب ما تختص به، فيقول في ذلك:

٣٦٦.بِالْظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى ... وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالْتَّا

٣٦٧.وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا وَبِرُبّ ... مُنَكَّرَ وَالتَّاءُ للهِ وَرَبّ

٣٦٨.وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهْ فَتَى ... نَزْرٌ كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى

❁ **فذكر أن هذه الأحرف الأربعة عشر تنقسم بحسب ما تختص به إلى قسمين كبيرين:**

القسم الأول: هي الحروف التي تجر جميع الأسماء، أي: تجر الأسماء الظاهرة والأسماء المُضمرة، ونعرف أن المراد بالأسماء المضمرة، أي: الضمائر،

وهذه سبعة أحرف، أي: نصف الحروف الباقية، وابن مالك لم يجمعها في بيت، بل لم يذكرها في هذه القسمة، وإنما اكتفى بالكلام على السبعة الباقية وما تختص به، فدل ذلك على أن هذه السبعة تجر كل اسمٍ، ظاهرًا كان أو مضمرًا، وهي: «من، إلى، عن، على، في، الباء، اللام»، فهذه الأحرف تجر الأسماء الظاهرة والمضمرة.

«من» تقول: «أخذت من محمدٍ ومنكَ»، وقال تعالى: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب:٧].

«إلى»، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [المائدة:٤٨]، وقال: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [الأنعام:٦٠].

«عن»: قال تعالى: ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق:١٩]، وقال تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [المائدة:١١٩].

«على»، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون:٢٢].

«في»: قال تعالى: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ﴾ [الذاريات:٢٠]، وقال: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [الزخرف:٧١].

«الباء»: قال تعالى: ﴿ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ﴾ [النساء:٣٩]، وقال: ﴿ءَامَنُوا۟ بِهِۦ﴾ [الأعراف:١٥٧].

«اللام»: قال تعالى: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النساء:١٧٠]، وقال: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة:١١٦].

والتمثيل على هذه الأحرف ودخولها على الأسماء الظاهرة والمُضمرة واضحٌ وكثير لا يحتاج إلى أكثر من ذلك.

وأما القسم الثاني من هذه الأحرف الأربعة عشر فهي: الحروف التي تجر الأسماء الظاهرة فقط، ولا تجر الأسماء المضمرة، وبالطبع هي السبعة الباقية، وهي المذكورة في البيت: (**مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا**) فهذه سبعة، لو حاولت أن تجر بها ضميرًا لن تدخل عليه، فلا تقل: «جئت منذك» أو «منذه»، كما تقول: «جئت منذ يومين»، ولا تقل: «محمدٌ كك»، وإنما تقول: «محمدٌ كزيدٍ»، وهكذا، فهي لا تجر الأسماء المضمرة إلا ما جاء في ضرورة الشعر، وقد جاءت بعض الشواهد وفيها هذه الحروف السبعة، وقد جرت ضميرًا إلا أنها شواهد قليلة لا ينقاس عليها إلا في مواضع سنشير إليها، اختلفوا فيها وواحدٌ منها ينقاس.

مثلًا في قول الشاعر:

شكوتم إلينا مجانينكم ... وشكونا إليكم مجانيننا
فلولا المعافاة كنا كهُم ... ولولا البلاء لكانوا كنا

فأدخل الكاف على الضمير في قوله: «كهُم»، أي: كالمجانين، وفي قوله: «كنا»، أي: كمثلنا.

وقال الآخر:

لا تلمني فإنني كك فيها ... إننا في الملام مشتركان

فقال: «لا تلمني فإنني كك»، يعني: مثلك، فأدخل الكاف على ضمير.

وقال رؤبة بن العجاج -وهو من مشاهير الرجاز- يصف حمارًا وحشيًّا وأتنًا وحشيةً، وكانت حينذاك كثيرةً في جزيرة العرب وفي العراق، فقال رؤبة يصف حمارًا وحشيًّا وأتنًا وحشية:

ولا ترى بعلًا ولا حلائلًا ... كه ولا كهن إلا حاظلا

الأتن: جمع أتان، وهي أنثى الحمار، يقول: هذا الحمار قوي ممتاز، وهذه الأتن قوية ممتازة، لا تجد مثل هذا الحمار ولا مثل هذه الأتن، قال: «**ولا ترى بعلًا**»، يعني: ذكرًا، (**ولا حلائلًا**)، يعني: أنثى، «**كه ولا كهن**»، كهو يعني: كمثله، و«**لا كهن**»، أي: كمثلهن (**إلا حاظلا**)، يعني: ضعيفًا.

وقال العجاج بن رؤبة يصف حمارًا وحشيًّا أيضًا نفر من صياد، أراد أن يصيده فنفر هذا الحمار، فقال يصفه:

خَلَّى الذَّنَابَاتِ شَمَالًا كَثَبَا ... وأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

يقول: فرَّ هذا الحمار فرارًا شديدًا سريعًا، حتى خلى «الذنابات»: موضع، حتى خلاه: تركه شمالًا، و«أم أوعالٍ»: مكان آخر، خلى هذا المكان الآخر أم أوعال، «كها»، أي: كذنابات، خلى أم أوعال كالذنابات أو أقرب، يعني: مثلها أو أقرب منها.

وقال الآخر:

إذا الحرب شمرت لم تكن كي ... حين تدعو الكماة فيها نزالِ

«**إذا الحرب شمرت لم تكن كي**»، يعني: لم تكن أنت أيها المهجو كي، يعني: مثلي.

وقال الآخر:

فلا والله لا يُنسي أناسٌ فتى ... حتاك يا بن أبي زياد

فقال: «حتاك»، فجر به الضمير.

وقال:

أتت حتاك تقصد كل فجّ ... ترجي منك أنها لا تخيب

فقال: «أتت حتاك».

وقد جاء مثل ذلك في الكلام، ومن ذلك قول الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أنا كك وأنت كي»، أي: أنا مثلك وأنت مثلي.

والنحويون يسمون ما خالف القاعدة إذا جاء في الشعر ضرورة، وإذا جاء في الكلام سموه شاذًّا.

والكوفيون أجازوا أن تجر الكاف الضمير في الكلام، كما قلنا: «أنا كك وأنت كي وأنت كهم»، أجازوا ذلك في الكلام؛ تمسكًا بهذه الشواهد القليلة على قاعدتهم.

فهذه الحروف السبعة اتفقنا أنها لا تجر المضمر قياسًا، ولكنها تجر الأسماء الظاهرة، ومع ذلك فهي تجر كل اسمٍ ظاهر، بل تنقسم أيضًا إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: فمنها ما يجر كل اسمٍ ظاهر، وهي ثلاثة: «حتى، الكاف، الواو».

فـ«حتى والكاف والواو» تجر كل اسمٍ ظاهر، يعني: لا تختص بما تختص به الحروف القادمة في القسم الثاني والثالث والرابع، كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر:٥]، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَٱلطُّورِ﴾ [الطور:١].

القسم الثاني من هذه الحروف وما تختص به: ما يختص بجر أسماء الزمان، وهما حرفان: «منذ، مذ»، فـ«منذ ومذ» لا يجران إلا أسماء الزمان، الأسماء التي تدل على زمان، تقول: «جئتك منذ يومين»، «جئتك منذ سنة»، (انتظرتك منذ يوم»، لكن لا تقل: «جئتك منذ محمد» لا تجر غير الزمان.

وأنتم ترون أن ما نذكره الآن هو وصفٌ لواقع اللغة، هذا وصف لواقع اللغة الذي وجد النحويون اللغة عليها.

القسم الثالث من هذه الحروف: ما يختص بجر الأسماء النكرات، يعني: لا

يجر المعارف، وهو الحرف: «رُبَّ»، فهو يجر النكرات، نحو: «رُبَّ أخٍ لك لم تلده أمك»، «ربَّ رجلٍ ينتظرك في الخارج»، «رّب كتابٍ قرأته فاستفدت منه»، وهكذا، لكن لا تجر المعارف، لا تقل: «ربَّ محمدٍ ينتظرك»، «رُبَّ أخي أحبه»، ونحو ذلك.

ثم ذكروا أن «رُبَّ» التي لا تجر إلا النكرات ولا تجر المعارف، ذكروا أنها قد تجر الضمير جرًّا مطردًا في موضعٍ واحد، وهو: أن تجر ضمير غيبة ملازمًا للإفراد والتذكير، كقولك: «رُبَّ فتًى لقيته»، أو «رُبَّه فتًى لقيته» يجوز الوجهان، «رُبَّه» ضمير غيبة، ليس ضمير متكلم أو مخاطب، ملازم للإفراد والتذكير، «رُبَّه»، إفراد، ما تقول: «رُبَّهم» أو «رُبَّهما»، والتذكير ما تقول: «رُبَّها»، فيجوز بهذه القيود؛ لأن هذا المسموع، كل ما خرج عن القاعدة فإننا ملتزمون فيه بالمسموع، وهذا المسموع اطرد على هذا الأسلوب، فتقول: «رُبَّ فتًى لقيته»، أو «رُبَّه فتًى لقيته»، فإن قلت: «رُبَّ فتيَيْن لقيتهما» إذا أردت أن تُدخل الهاء استعمالًا لهذا الأسلوب، تقول: «رُبَّه فتيَيْن لقيته» أيضًا تلتزم بضمير الغيبة الملازم للإفراد والتذكير، ولو قلت: «رُبَّ فتيةٌ لقيتهم قبل قليل فأعجبوني»، فأردت أن تستعمل هذا الأسلوب تقول: «رُبَّه فتيةٌ لقيتهم قبل قليل فأعجبوني»، هذا الأسلوب مطرد، و«رُبَّ» فيه كما ترون داخلة وجارة لضمير، فهذا الأسلوب مطرد، لكن يُقتصر فيه على ما سُمع ولا يُتوسع فيه بالقياس؛ لأنه مخالفٌ للقاعدة، ولا يُتوسع بالقياس إلا فيما يخالف القاعدة.

ومن ذلك قول الشاعر:

رُبَّـــه فتيـــة دعـــوت إلـــى مـــا ... يـــورث المجـــد دائبًـــا فأجـــابوا

انتهينا من ثلاثة أقسام.

القسم الرابع من هذه الحروف: ما يختص بجر لفظين، لفظ الجلالة «الله»،

ولفظ «رب» مضافًا إلى «الكعبة»، أو مضافًا إلى ياء المتكلم، وهي تاء القسم، فـ«تاء القسم» لا تجر إلا لفظ الجلالة «تاللهِ»، كقوله: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء:٥٧]، وتجر كلمة «رب» مضافةً إلى «الكعبة»؛ كقول العرب: «ترب الكعبة، لأفعلن كذا وكذا»، أو مضافًا إلى ياء المتكلم؛ كقولهم: «تربي، لأفعلن كذا وكذا»، ولكنها لا تجر غير ذلك، يعني: لا تقل: «تالطور»، «تالليل»، «تالعزيز»، «تالعليم»؛ أخذًا بالقاعدة؛ لأن هذه التاء استعمالها قليل، وبالتتبع نجد أنها لا تُستعمل إلا في القسم، ولا تُستعمل في القسم إلا مع لفظ الجلالة والرب؛ ولهذا اقتصروا فيه على المسموع.

ولو أن العرب توسعت في تاء القسم؛ لتوسع النحويون بعد ذلك معهم، وأجازوا ما لم يُسمع، الأمر إذا توسعت فيه العرب توسع فيه النحويون وأجازوا ما لم يُسمع؛ بناءً على أن العرب توسعوا فيه، فإذا وجدوا أن العرب ضيقت في هذا الأمر فإنهم يضيقون تبعًا لهم؛ لأن اللغة في الأصل سماع، والسماع يجب أن يُؤخذ بجانبيه: الفعل والترك، فالذي فعلوه نفعله، والذي تركوه نتركه؛ لكي يتحقق بذلك الاتِّباع الكامل للعرب في لغتها، الذي فعلوه أمره واضح، والذي تركوه إن علمنا أنهم تركوه فيجب أن نتركه، فإن تركوه ولم نعلم أنهم قصدوا تركه؛ ننظر حينئذٍ في القرائن؛ إن وجدنا قرائن تدل على أنهم قصدوا تركه، فيجب أن يُترك.

ومِنْ هذه القرائن: قلةُ الاستعمال لهذه الكلمة يدل على أنهم بالفعل قصروها على هذا الأسلوب، فهذا من منهج النحويين في السماع والقياس.

وعلى ذلك لو أردنا أن نلخص الكلام على حروف الجر العشرين التي ذكرها ابن مالك، نعيد ونقول:

إن ثلاثةً منها الجر بها قليلٌ أو شاذ، وهي: «متى، لعل، كي».

وثلاثةٌ منها سبق الكلام عليها في باب الاستثناء، فتكون حرف جر إذا جرت ما بعدها، ويُفهم منها الاستثناء.

والباقي بعد ذلك أربعة عشر حرفًا تنقسم قسمين:

- سبعةٌ تجر كل الأسماء، ظاهرةً كانت أو مضمرة.

- وسبعةٌ تجر الظاهرة دون المضمرة.

وهذه السبعة التي تجر الظاهر دون المضمر أيضًا تنقسم إلى أربعة أقسام، وهي التي ذكرناها قبل قليل.

هل في أي سؤال، أم ننتقل الآن إلى قضيةٍ أخرى في حروف الجر؟

الطالب:...

الشيخ: «رُبَّه فتًى» يُعربونه تمييزًا لحذف الضمير.

الطالب:...

الشيخ: الشاذ والضرورة، الضرورة في الشعر، والشاذ في الكلام، الشاذ والضرورة: هو ما خالف القاعدة، ما خالف القياس المطرد. أما المسموع نفسه فهذا فصيح لا شك في ذلك أنه فصيح، المسموع نفسه، يعني: هذا البيت الذي سُمع فيه هذه المخالفة أو هذه الجملة بالذات التي رُويت عن العرب، هذه لا شك أنها فصيحة؛ لأنها مسموعة من فصيح، يعني: هي في ذاتها حجة؛ لأنها مسموعة من حجة، فلا خلاف في صحتها، وإنما كلامهم عن القياس عليها: هل يُقاس عليها أم لا يُقاس عليها؟

الطالب:...

الشيخ: هذا ما فيه إشكال، هذا قياس، هذا ليس شاذًّا، «ترب الكعبة» ليس

شاذًّا هو قياس، «ترب الكعبة لأسافرن»، «ترب الكعبة لأجلسن»، «ترب الكعبة لأجتهدن» قياس، هذا ما فيه إشكال، لكن ما يجر إلا كلمة لفظ الجلالة و«الرب» مضافة إلى «الكعبة» أو الياء، لكن الشاذ أن تجر بالكاف ضميرًا، فتقول مثلًا: «نحن ككُم»؛ حينئذٍ قِست على شاذ، قست على هذه الأبيات، لكن لو استعمل عبارة الحسن بالذات: «أنا كك وأنت كي»، هذه عبارة فصيحة لا شك فيها؛ لأن قائلها الحسن، والحسن من الفصحاء، لكن لا تقس عليها بعد ذلك غيرها مِنْ بقية الضمائر، ونحو ذلك. هكذا يُقال في كل مسموع.

بعد ذلك سينتقل ابن مالك إلى مسألةٍ أخرى، وهي مسألة ثانية التي ذكرنا أنها في هذا الباب، وهي: الكلام على معاني حروف الجر واستعمالاتها، سيذكر الآن حروف الجر ويذكر معانيها في الكلام، وهذه المسألة -يا إخوان- في حقيقتها ليست من مسائل النحو الأصلية، مسائل النحو تقوم على ضبط الكلمة إعرابًا وبناءً، فإن كانت معربة فرفعًا ونصبًا وجرًّا وجزمًا. هذه مسائل النحو الأصلية التي يُضبط بها الكلام صحةً وخطأً.

والكلام على المعاني عمومًا -ومِنْ ذلك معاني حروف الجر- هذا يدخل في باب متن اللغة، ويدخل في قسمٍ منه علم البلاغة، إلا أن مثل هذه العلوم يصعب أن تفصل بينها فصلًا كاملًا، والمتقدمون لا يكادون يفصلون بين علوم اللغة، فتجد أن أحدهم يتحدث في النحو ويتحدث في الوقت ذاته في الكتاب نفسه عن أشياءَ كثيرةٍ من العلوم الأخرى، لكن المتأخرين الذين أرادوا أن يميزوا بين هذه العلوم، جعلوا هذا التمييز بين هذه العلوم.

ومِنْ ناحيةٍ أخرى، فإن معرفة معاني حروف الجر مهمةٌ جدًّا للنحوي؛ لأن هذه الحروف ستختلف أحكامها باختلاف معانيها، فمثلًا لو أخذنا «من» مِنْ حروف الجر لها معانٍ، فإذا كانت مثلًا زائدة فتختص بأحكامٍ وشروط، لا تجر إلا

نكرة، وتُسبق بنفي أو نهيٍ أو استفهام، يُشترط فيها هذا الأمر، ولا يُشترط في «من» التي تأتي بالمعاني الأخرى، فما تستطيع أن ترتب هذه الأحكام وتطبقها إلا إذا عرفت هذه المعاني؛ فلهذا ذكروا هذه المعاني في كتب النحو.

وأما دراستها بتفصيل وتوسع؛ فإن الذين يدرسونها بتفصيل وتوسع هم الذين يهتمون بالمعاني؛ كعلماء أصول الفقه، تُدرس عندهم هذه بتوسع كبير، وكذلك المفسرون تأتي في أصولهم، وكذلك في علم البلاغة، وقلنا: في متن اللغة، تفتح أي معجم ستجد «من» في حرف الميم، ثم تجد معانيها وما يتعلق بها من معانٍ.

لكن قلنا: إن النحويين يحتاجون إلى هذه المعاني ولو بالإجمال؛ فلهذا ذكروها. ومِنْ ذلك ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ومعرفة هذه المعاني مهمة جدًّا يا إخوان، وبخاصة لطالب العلم؛ لأنها ترتبط بالقرآن الكريم ومعانيه، وبالحديث النبوي ومعانيه، وبمعاني الكلام عمومًا.

وقد بدأ ابن مالكٍ بالكلام على معاني «من»، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٣٦٩. بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهْ ... بِمِنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ

٣٧٠. وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرّ ... نَكِرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّ

فذكر في هذين البيتين أربعة معانٍ لـ «من» سنذكرها، ثم إنه ذكر -في بيتٍ آخر سيأتي- معنًى خامسًا لـ «من»، وسنذكره إن شاء الله تعالى.

المعنى الأول: قوله: (**بَعِّضْ**) وهو التبعيض، فمِنْ معاني «مِن» أن تأتي للتبعيض، وعلامة ذلك أن تقع كلمة بعضٍ موقعها؛ كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران:٩٢] ﴿مِّمَّا﴾، أي: من ما، والمعنى -والله أعلم: لن تنالوا البر حتى تنفقوا بعض ما تحبون، وكذا جاءت قراءة ابن مسعود -وهي من القراءات الشاذة: «حتى تُنفقوا بعض ما تحبون»، فـ«من» هنا من حيث

العمل حرف جر، لكن من حيث المعنى تبعيضية.

ومن ذلك قولك: «أكلت من الطعام»، أو «أخذت من علم زيدٍ»، أي: أكلت بعض الطعام، **ومن ذلك قوله** عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾ [البقرة:٢٥٣]، أي: بعضهم من آمن وبعضهم من كفر، بعضهم الذي آمن وبعضهم الذي كفر، فهذه مِن التبعيضية.

المعنى الثاني لـ «من» في قوله: (وَبَيِّنْ) تأتي «مِن» للتبيين، هذا معنى مهم قد يلتبس على بعض طلبة العلم، معنى التبيين، يعني: أن تأتي «مِن» ومجرورها، المجرور الذي بعدها يأتيان؛ لتبيين مُبهمٍ سابق، وعلامة ذلك: أن مجرورها يأتي خبرًا لضميرها، يعني: يصح في المعنى أن تجعل مجرورها خبرًا لضميرها.

فمن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج:٣٠] ﴿مِن﴾ هنا ليست تبعيضية، وإنما هي تبيينية، يعني: بيَّن الرجس هذا وأنه هو الأوثان، الذي أُمروا باجتنابه هنا الأوثان ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج:٣٠]، فالمعنى -والله أعلم: اجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان، فلم يُنهوا عن بعض الأوثان، إنما نهوا عنها جميعًا، فليست تبعيضية.

ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف:٣١] يُحلون فيها من ذهب، ننظر لـ «من» الثانية، أساور من ذهب، ليست تبعيضية، أساور بعضها ذهب، وإنما تبيينية، أي: أساور هي ذهب، يعني: من ذهب، تُعرب حينئذٍ صفة، شبه جملة صفة لـ﴿أَسَاوِرَ﴾، أساور هي ذهب.

أما ﴿مِن﴾ الأولى ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ﴾ فهي إما ابتدائية، يعني: يُحلون فيها حُليًّا، هذه الحُلي تؤخذ من الأساور، أو زائدة على مذهب الأخفش الذي لا يشترط

لزيادتها شروطًا، أي: يُحلون أساور، ويدل على ذلك قوله-تعالى-: ﴿وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ﴾ [الإنسان:٢١]، وسيأتي كلامٌ على «مِن» الزائدة.

و«من» التبيينية هذه أكثر ما تكون بعد «ما» و«مهما»؛ كأن تقول: «ما تفعل من شيءٍ؛ فلن أرضى عنك»، كان يمكن أن تقول: «ما تفعل فلن أرضى عنك»، ثم قلت: «ما تفعل من شيءٍ» «من شيءٍ» هذا بيان لمبهم، «ما تفعل»، ما تفعل فعلًا هو شيءٌ، تقول مثلًا: «ما تأخذ فلن أمنعك»، «ما تُلقي فهو جيد»، ثم تقول: «ما تُلقي من كلمة»، «ما تُلقي من قصيدة»، «ما تُلقي من موعظة»، «من» ومجرورها بيانٌ للمبهم السابق، فيقولون: «من» هنا تبيينية، تُبيِّن هي ومجرورها المبهم السابق.

قال تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾ [البقرة:١٠٦]، يعني: ما ننسخ شيئًا هو آيةٌ، فهذا المنسوخ ما هو؟ قال: ﴿مَا نَنسَخْ﴾، يعني: في منسوخ، ما هذا المنسوخ؟ ميزه بقوله: ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾، فـ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾ تبيين للمبهم السابق المفهوم، وهو المنسوخ.

قال تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر:٢]، يمكن أن نقول في الكلام: ما يفتح الله فلا ممسك له، ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ﴾، يعني: هناك مفتوح، شيء فتحه الله، ما هذا الشيء الذي فتحه الله؟ ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ﴾ هذا مبهم عام، تريد أن تبينه وأن تذكره، فتذكره مجرورًا بـ«من» التبيينية، ﴿ما يفتح الله من رحمة﴾، ما يفتح الله من خير، ما يفتح الله من علم، وهكذا.

وكذلك بعد «مهما» كأن تقول مثلًا: «مهما تفعل فأنت كريم»، «مهما تفعل من أمرٍ»، «مهما تفعل من فعلٍ»، «مهما تفعل من خطأ»، قال تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ

ءَايَةٍ لِّتَسۡحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ ﴾ [الأعراف:١٣٢] نقول في الكلام: مهما تأتنا به فما نحن لك بمؤمنين، ما هذا الذي أتيت به؟ لك أن تُبهمه ولك أن تبينه، فمن طرق تبيينه أن تجرها بـ «من»، مهما تأتنا به من آية، مهما تأتنا به مِنْ موعظة، مهما تأتنا به من دليل، فلن نؤمن به، فهذه هي «من» التبيينية.

وبعض النحويين يُرجع معنى التبيين إلى معنى التبعيض، هو يقر بأن المعنى الدقيق هنا تبيين، لكنه يقول: في المعنى العام يعود إلى التبعيض، لكن الدقة في المعاني تقتضي أن نفرق بين التبعيض وبين التبيين، كما ذكرنا قبل قليل في الفرق بينهما، والله أعلم.

الطالب:...

الشيخ: النحويون يقولون: علامة ذلك أن تجعل محلها «الذي»، ثم تُخبر بمجرورها عن ضميرها، هذا إذا كان معرفة؛ كقوله: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ [الحج:٣٠]، أي: واجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان، فجعلت الأوثان خبراً لضميرها الذي هو، فإن كان نكرة جعلت مجرورها خبراً لضميرها مباشرة؛ كقوله: ﴿أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف:٣١]، يعني: أساور هي ذهب.

المعنى الثالث هو: معنى الابتداء: ابتداء الغاية، وهذا هو المعنى الأوسع لها، بل هو المعنى الذي لا يقر البصريون بغيره، فالبصريون يجعلون لكل حرفٍ من حروف الجر معنًى واحدًا أصليًّا، والمعاني الأخرى يقرون بها، ولكنهم يحملونها حملًا على هذا المعنى الأصلي، فالمعنى الأصلي لـ «من» هو الابتداء، ولا شك أنه المعنى الأوسع انتشارًا لكلمة «مِن»، سواءٌ كانت الغاية مكانية، أم كانت الغاية زمانية، أم كانت الغاية غير ذلك. الدَّلالة على ابتداء الغاية يعني: الفعل مِنْ أين بدأ تدل عليه «مِن»، قد تكون الغاية ابتداؤها بداية مكانية، مثال ذلك: «خرجت من

البيت إلى المسجد»، فـ «من» بينت بداية الفعل، تقول مثلًا: «خذ الكتب من المكتبة» بداية مكانية، قال تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الإسراء:١]، يعني: بداية الإسراء كانت من المسجد الحرام، وهذه كثيرة في الاستعمال في الكلام.

وقد تكون الغاية زمانية، الابتداء قد يكون بالزمان؛ كقوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة:١٠٨]، تقول: «انتظرتك من العصر إلى المغرب»، يعني: بداية الانتظار العصر، هذا زمان، وتقول العرب: «من الآن إلى غدٍ»، فجرت بـ «من» الزمان، وقالوا: «لم أره من يوم كذا» فأيضًا جرت به الزمان وجعلته غاية. وفي الحديث الصحيح الذي رواه البخاري وغيره: «فمُطرنا من الجمعة إلى الجمعة»، ونقول: «ستبدأ المحاضرة من الساعة الخامسة»، وقال الشاعر:

تخيرن من أزمان يوم حليمةٍ ... إلى اليوم قد جُربن كل التجارب

يمدح أسيافًا أنها مدربة من يوم حليمة، يوم مشهور من أيام العرب، معركة سُميت بيوم حليمة.

وكوْن «مِن» تأتي لابتداء الغاية الزمانية، كما رأينا في هذه الشواهد والأمثلة - هو قول الأخفش والمبرد والكوفيين، وخالف في ذلك بعض البصريين، فقالوا: إن المسموع من نحو ذلك قليلٌ لا يُقاس عليه، يعنون: أن جر «من» للزمان قليل، ويقولون: إن الذي يجر الزمان هو «منذ ومذ»، حق الزمان أن يُجر بـ «منذ ومذ»، فتقول: «انتظرتك منذ العصر»، أو «مذ العصر»، «ستبدأ المحاضرة منذ الساعة الخامسة»، ونحو ذلك، فيجعلون هذا الأسلوب من حق حرف الجر «منذ ومذ»، ولا يُثبتون هذا المعنى الغاية الزمانية لـ «من»، وهذه الشواهد؟

أما الأمثلة التي ذكرناها من عندنا: «سنبدأ من الساعة الفلانية»، «انتظرتك من العصر» هذا خطأ، لا تقل: «انتظرتك من العصر»، قل: (انتظرتك منذ العصر»، لكن الشواهد التي سُمعت من العرب في نحو ذلك يقولون: إما قليلة لا يُقاس عليها، وجر الزمان بـ «منذ ومذ» كثيرٌ جدًّا، والشواهد عليه كثيرة، فهذا حقها، وهذه الشواهد مُخرجة، فتكلفوا في تخريجها بتقدير مصدر، كقولهتعالى: ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾ [التوبة:١٠٨] قالوا: المعنى: من تأسيس أول يوم، فقدم المصدر فصارت «من» جارة للمصدر.

والحق في ذلك -والله أعلم: أن جر «من» للزمان جائز؛ لهذه الشواهد؛ ولكونه غير مخالفٍ للقياس، فإن القياس قد دل على أن «من» تجر الغاية، كما رأينا في الغاية المكانية، وكما سيأتي في الغايات غير المكانية والزمانية، فكما أنها جرت الغايات عمومًا، فلا مانع من جرها للزمان. والقاعدة عند النحويين -حتى عند البصريين- أن المسألة إذا لم تخالف القياس جاز في تجويزها الشواهد القليلة، يعني: المسألة موافقة للقياس يكفي أن تأتي شواهد قليلة لتجويزها، وإنما يتشددون في الشواهد القليلة في المسألة التي لا توافق القياس، يقولون: لا، ما نذكر شواهد قليلة.

ولهذا نجد أن البصريين قد احتجوا بشاهدٍ واحد في النسبة إلى «فعولة»، وكون النسبة إلى «فعولة» لا يكون على قياس باب النسب، وإنما يكون بحذف الواو، فتقول في «فعولة»: «فعلوا»، مع أن القاعدة والقياس في باب النسب أنك إذا نسبت إلى كلمة، فالقاعدة والقياس أن الكلمة لا تتغير، وإنما تأتي فقط بها للنسب؛ كبحر وبحري، وقيس وقيسي، وهكذا، إلا في مسائل قليلة نصوا عليها. هذه تتغير عند النسب، هذه شواهد جاء فيها السماع ودل عليها، «فعولة»؟ ليس فيها إلا شاهد واحد قول العرب: شلوءة، في النسبة إلى... ومع ذلك احتجوا بها وقالوا: إن

النسبة إلى «فعولة»: «فعلوا»؛ لأن القياس دل على أن «فعيلة وفُعيلة» يكون النسب إليهما بحذف الياء؛ كعقيدة وعقدي وقبيلة وقبلي، وفعيلة فُعلي كـ«جهيل وجُهلي»، فتكون فعيلة مثلهما.

الشاهد ليس هذا اطرادًا من النحويين، النحويون لا يقيسون على القليل إذا كان غير موافق للقياس، أقصد: جمهور النحويين الذين تابعوا البصريين، فإن كان هذا القليل موافقًا للقياس أو غير مخالف للقياس؛ فإنه كافٍ في احتجاجهم على تجويز هذه المسألة.

هذه الطريقة العامة عندهم، وبهذا نستطيع أن نحتج على ضعف قولهم في «من»؛ لأن القياس العام في «من» أنها تجر الغايات، جرها للغاية الزمانية لو لم يرد فيها دليل؛ لكان للقائلين بجوازه قياسًا وجه، فكيف وقد جاءت فيه أدلةٌ قليلة؛ كآية وحديث وبيت من الشعر؟! فيكفي هذا السماع القليل في تجويزه، فنقول: إن جر الزمان يكون بـ«منذ ومذ»، وهذا هو الكثير وهذا حقها، ولكن يجوز أن يُجر أيضًا بـ«من»، ولا يدخل في حيز الخطأ ولا حيز الضعف.

لكن لو سألنا سائل وقال: أريد الفصاحة وأريد الأفضل، أريد الجادة.

لقلنا له: جُر الزمان بـ«منذ»، «سأنتظرك منذ العصر»، «ستبدأ المحاضرة منذ صلاة المغرب»، لكن لو جرها بـ«من» لا يدخل في حيز الخطأ ولا حيز الضعف، والله أعلم.

فهذا هو المعنى الثالث لـ«من». المعنى الأول: «التبعيض»، الثاني: التبيين، الثالث: ابتداء الغاية.

قلنا: إما أن تكون الغاية غاية مكانية، وهذا جائز باتفاق. وإما أن تكون الغاية غايةً زمانية وعَرَفنا أن هذا هو القول الراجح، وقد تكون الغاية لا مكانية ولا

زمانية، ويُسميها بعض النحويين المتأخرين بالغاية الشخصية؛ كقوله عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**من محمد** عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ **إلى هرقل عظيم الروم**»، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ﴾ [النمل:٣٠] وهذا مطرد وشائع في الكتابات؛ في كتابة الرسائل. والظاهر مِنْ كلام المتقدمين أن مثل ذلك داخلٌ في الغاية المكانية ولكنه بتوسع. وبعض المتأخرين ينص على هذه الغاية الشخصية، ولا خلاف في جوازها، ولكنها قد تُسمى شخصية فيُكتفى بإدخالها في الغاية المكانية، وهذا قول ابن مالك:

بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهْ ... بِمِنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ

انظروا في الأمكنة جعله معنى ثابتًا لا خلاف فيه (**بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهْ**). أما في الأزمنة هو أجاز هذا الأمر، لكنه أجازه على قلة، قال: (**وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ**)، فهو جائزٌ عنده على قلة، هذا الذي قلناه: إن «مِنْ» يجوز أن تجر الزمان ولكنه قليل؛ لأن الجادة والحق في جر الزمان أن يكون بـ«منذ ومذ».

المعنى الرابع لـ«من» هو الذي ذكره في قوله: (وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ)، فقد تأتي «من» بمعنى الزيادة.

قلنا: المعنى الرابع مِنْ معاني «مِن» أن تأتي «من» للزيادة، أن تأتي زائدة، **وقد ذكر ابن مالك لزيادتها شرطين:**

الشرط الأول: أن تكون بعد نفيٍ أو نهيٍ أو استفهام، وهذا قوله: (**وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ**)، فالنفي معروف بأدوات النفي، وشبه النفي -سبق في باب سابق- عند النحويين هما النهي والاستفهام.

والشرط الثاني: أن تجر نكرةً لا معرفة، وهذا قول ابن مالك: (**فَجَرّ نَكِرَةً**)، فمن ذلك أن تقول: «ما جاءني من رجلٍ»:

«ما»: حرف نفي.

«جاء»: فعل ماضٍ.

«من»: حرف جر زائد دخل على الفاعل.

«رجلٍ»: فاعل.

وعرفنا مِنْ قبلُ أن حروف الجر الزائدة والشبيهة بالزائدة لا تغير الإعراب، يعني: كيف نعرب «رجل» في قولنا: «ما جاءني من رجلٍ»؟ نقول: اسم مجرور أم فاعل؟ نقول: فاعل مرفوعٌ محلًّا مجرور لفظًا، يعني: عليه ضمة ولا ما عليه ضمة؟ عليه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، يكون إعرابها حينئذٍ من قبيل الإعراب التقديري.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر:٣] فـ﴿هَلْ﴾ استفهام، ﴿خَالِقٌ﴾: مبتدأ، والمعنى -والله أعلم: هل خالقٌ غير الله يرزقكم، فـ﴿خَالِقٌ﴾ مبتدأ، وقد دخلت عليه ﴿مِن﴾ الجارة، سُبقت باستفهام ودخلت على نكرة، توافر الشرطان.

﴿خَالِقٌ﴾: مبتدأ مرفوعٌ محلًّا مجرورٌ لفظًا.

وقال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران:٦٢] المعنى -والله أعلم: ما إلهٌ إلا اللهُ، فـ ﴿مِن﴾ زائدة بعد نفي ودخلت على نكرة، فـ﴿إِلَهَكَ﴾ حينئذٍ ما إعرابها؟ مبتدأ مرفوعٌ محلًّا مجرورٌ لفظًا.

قال تعالى: ﴿وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة:١٠٢] ﴿مِن﴾ جارة زائدة؛ لأنها سُبقت بنفي «ما»، ودخلت على نكرة، واللفظ يستغني

عنها، «وما هم بضارين به أحدًا»، فما إعراب «أحدًا»؟ مفعولٌ به منصوبٌ محلًّا مجرورٌ لفظًا، وإذا قلنا: «لا يقم من أحد»، أو: (لا يقم من طالب)، «لا يقم من رجل» «أحد»: فاعل «يقم»، «من» زائدة؛ لأنها مسبوقة بنهي وداخلة على جر.

ومن ذلك: مثال ابن مالك في آخر البيت: «كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّ» ما مفرٌّ لباغٍ، ثم دخلت «من»، ما من مفرٍّ لباغٍ، فما إعراب «مفرٍّ»؟ مبتدأ، ما مفرٌّ، مبتدأ ودخلت عليه «من». أما «لباغٍ» فهو الخبر، والخبر إذا كان شبه جملة «لباغٍ» جار ومجرور، فإن تقديمه كثير، وهذا ذكرناه في باب المبتدأ والخبر، ومثلنا له كثيرًا.

وقال تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ﴾ [الشعراء:٥] المعنى -والله أعلم: ما يأتيهم ذكرٌ، فهو فاعل.

وقال تعالى: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [مريم:٩٨] فـ«من» زائدة، أي: هل تحس منهم أحدًا.

إذن فـ«من» الزائدة تُزاد بالشرطين المذكورين: أن تُسبق بنفيٍ أو نهيٍ أو استفهام، وأن تجر نكرة، هذا هو مذهب الجمهور، وهو الذي نص عليه ابن مالك في البيت.

وبعض النحويين؛ كالأخفش والكسائي يجيزون زيادتها بلا شرط، يقولون: متى ما استغنت الجملة عنها فهي زائدة، ويستدلون على ذلك بشواهد:

أول هذه الشواهد: ما ذكرناه في قوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف:٣١] ﴿مِن﴾ الأولى قد تكون زائدة، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ﴾ [الإنسان:٢١]، فـ«من» يستغني عنها اللفظ لا المعنى، المعنى سيأتي بعد قليل.

ومن ذلك قول العرب: «قد كان من مطر»، فدخلت ولم تُسبق بنفي ولا نهي ولا استفهام، وقال تعالى: ﴿ولقد جاءك من نبأ المرسلين﴾ [الأنعام: ٣٤] أين الفاعل الجائي؟ النبأ، والنبأ هنا معرفة أم نكرة؟ معرفة بالإضافة، ومع ذلك لم يُسبق بنفيٍ ولا نهيٍ ولا استفهام.

وقال تعالى: ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ۝٣ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾ [نوح: ٣، ٤] المعنى: يغفر لكم ذنوبكم، كما في بعض الآيات.

فهذه الظواهر تدل على قولهم، وكلها مخرجةٌ عند الجمهور، كقوله تعالى: ﴿يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف:٣١] سبق أنها ابتدائية، وهذا واضحٌ فيها، أن تحليتهم تبدأ بالأساور، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [الأنعام:٣٤]، أي: ولقد جاءك نبأٌ من نبأ المرسلين، ﴿يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾ ليس واجبًا أن تكون هنا زائدة؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ قد يغفر الذنوب جميعًا وقد يغفر بعض الذنوب، فكلا المعنيين مرادٌ ومستعمل، هذا المعنى الرابع.

وقول النحويين: إن «من» هنا زائدة تفيد الزيادة، إنما هو في اللفظ، وهذا كررناه كثيرًا، معنى ذلك: أن بناء الجملة لا يحتاج إليها، بناء الجملة يتكون من فعل وفاعل، هل الفعل والفاعل يحتاجان بينهما إلى حرف جر؟ لا، فإذا جاء بينهما حرف جر قالوا: إنه زائد؛ لأن بناء الجملة لا يحتاج إليه؛ فلهذا قال بعضهم: إن الزائد هو الذي يأتي بين الطالب والمطلوب، لو جاء طالب ومطلوب، فعل يطلب فاعل، ثم جاء بينهما «من»، تقول: زائدة، لو أتى فعل متعدٍّ يطلب مفعولًا به، ثم أتى بينهما حرف جر، نقول: حرف جر زائد، كقوله تعالى: ﴿هَلۡ تُحِسُّ مِنۡهُم مِّنۡ أَحَدٍ﴾ [مريم:٩٨]، أي: هل تحس أحدًا، ثم جاءت ﴿مِن﴾ بين الفعل المتعدي وبين مفعوله قالوا: هذا زائد، هذا معنى قولهم: «زائد»، أنه يأتي وبناء الجملة لا

يحتاج إليه.

لكن من المعنى له معنى، معناه العام: التوكيد، يعني: أن الجملة بـ«من» أقوى وآكد من الجملة بلا «من»، ما معنى التوكيد؟ معنى التوكيد: إما أن يكون للتنصيص على العموم، وإما أن يكون لتأكيد العموم؛ إما أن يكون للتنصيص على العموم، وهذا مع الكلمات غير العامة، وإما أن يكون لتأكيد العموم؛ وهذا مع الكلمات العامة. فإذا قلت مثلًا: «ما جاءني من رجل»، «ما جاءني من طالب»، «ما جاءني من أستاذ»، «ما جاءني من موظف» هذه كلمات خاصة، ليست عامة، عامة مثل «أحد»، هذه كلمات خاصة، ما الفرق بين: «ما جاءني موظف»، وقولك: «ما جاءني من موظف»، يقول: «ما جاءني موظف» يحتمل أنك تريد: ما جاء أحد من الموظفين، ويحتمل أنك تريد: ما جاء موظف، بل جاء موظفون، موظفان، يُحتمل ذلك، ويمكن أن تقول: «ما جاء موظف، بل جاء موظفان»، لكن إذا أتيت بـ«من» «ما جاء من موظف» هنا نصصت على التعميم، نصصت على العموم، يعني: عموم الجنس، ما جاءني أحد من هذا الجنس؛ لهذا لا يصح أن تقول: «ما جاءني من موظف، بل موظفان»، «ما جاءني من رجلٍ، بل رجلان»، «ما جاءني من طالبٍ، بل طلاب)؛ لأنك نفيت هنا الجنس، لكن لو قلت: «ما جاءني طالب، بل طلاب» مقبول، هناك فرق واضح، ومعنى «من» هنا واضح، فهذا معنى أن «من» زائدة في اللفظ لا في المعنى.

فإن كان مجرورها دالًّا على العموم؛ كقولك: «ما جاء أحد»، ثم قلت: «ما جاء من أحد» فهنا للتنصيص على العموم أو لتأكيد العموم؟ لتأكيد العموم؛ لأن العموم مفهوم من قولنا: «أحد».

فهذا هو المعنى الرابع، وهي المعاني التي ذكرها ابن مالك في هذين البيتين:

بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهْ ... بِمِنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ

وَزِيــدَ فِــي نَفْــيٍ وَشِــبْهِهِ فَجَــرّ   نَكِــرَةً كَمَــا لِبَــاغٍ مِــنْ مَفَــرّ

والمعنى الخامس الذي أشرنا إليه من قبل، ذكره ابن مالك في بيتٍ قادم، وهو قوله:

لِلانْتِهَــا حَتَّــى وَلَامٌ وَإِلَــى   وَمِــنْ وَبَــاءٌ يُفْهِمَــانِ بَــدَلَا

فالمعنى الخامس: البدلية، الدَّلالة على البدلية؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِي ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ [الزخرف:٦٠] انظر أهمية معرفة معاني حروف الجر، ما معنى ﴿مِنكُمْ﴾؟ حرف الجر، هل المعنى -والله أعلم: ولو نشاء لجعلنا بعضكم ملائكة؟ أو المعنى: لو نشاء جعلنا بدلكم ملائكة؟ المعنى يختلف، والمعنى الذي نص عليه المفسرون البدلية، ولو نشاء لجعلنا بدلكم ملائكة في الأرض يخلفون، فمعاني الحروف لها أهمية كبيرة في معرفة المعنى.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾ [التوبة:٣٨] ﴿مِن﴾ لا تأتي تبعيضية ولا تبيينية هنا ولا زائدة، وإنما تدل على البدلية، أرضيتم بالحياة الدنيا بدل الآخرة.

وقال بعض النحويين: إن هذا المعنى لا يثبت لـ«من»، والبدلية مفهومةٌ من متعلقها المحذوف، أي: لجعلنا بدلًا منكم، أرضيتم بالحياة الدنيا بدلًا من الآخرة، فهذا -كما قلنا من قبل: إذا أردنا المعاني الدقيقة؛ فإن «من» هنا دالة على البدلية، يعني: المعنى متفق عليه أنه للبدلية، لكن هل هو مفهوم من «من» أم مفهوم من متعلقٍ محذوف؟

كم معنى ذكرناه لـ«من» حتى الآن يا إخوان؟

خمسة معانٍ ذكرها ابن مالك كلها، وزاد كثيرٌ من النحويين كابن هشام في

«أوضح المسالك» معنيين آخرين هما: الظرفية والتعليل، الظرفية يعني: أن «من» تكون بمعنى في، وهذا المعنى ذكره الكوفيون، ومثلوا له بقوله تعالى: ﴿مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾ [فاطر:٤٠]. المعنى عند المفسرين: ماذا خلقوا في الأرض، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ﴾ [الجمعة:٩]، أي: في يوم الجمعة.

المعنى الثاني: التعليل، وأثبته بعضهم، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾ [نوح:٢٥]، أي: أُغرقوا لأجل خطاياهم.

ومن ذلك قول الشاعر:

يُغضي حياءً ويُغضي من مهابته ... فما يُكلم إلا حين يبتسم

فقوله: «**ويُغضي من مهابته**»، أي: يُغضي لأجل مهابته، وهذا البيت ليس للفرزدق كما اشتُهر عند بعضهم، وليس في مدح الحسين بن علي رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا، وإنما قائل القصيدة شاعرٌ قبل ذلك، قاله في ممدوحٍ آخر، وذكرت ذلك وحققته حينذاك لكنني نسيت، لعلنا إن تذكرناه أتينا بهذه المعلومة مرةً أخرى، يقول الأخ: إنه عمرو بن عُبيد المُلقب بالحبيب، هو الحبيب، لكن اسمه الأول لا أذكره، قاله في «من»؟

هنا فائدة كنت حضرتها منذ دروس، لكن الوقت يضيق، لعلنا نلقيها الآن فيما بقي من وقت، وهي أبياتٌ جميلة قد قرأتها لشهاب الدين الأذرعي يقول فيها:

كم ذا برأيك تستبد ... ما هكذا الرأي الأسد

أأمنت جبار السما ... ء ومن له البطش الأشد

فاعلم يقيناً أنه ... ما من مقام العرض بد

عرضٌ به يقوى الضعيف ... ويضعف الخصم الألد

ولــــــذلك العـــــرض اتقـــــى أهـــل التقـــى ولـــه اســـتعدوا

فبعض الأبيات تأتيك بلا تكلف؛ ولهذا تدخل القلب مباشرة بلا تكلف.

وقوله:

كـــــم ذا برأيـــــك تســــتبد مـــا هكـــذا الـــرأي الأســـد

«ما»: نافية.

«هكذا»: خبرٌ مقدم.

«الرأي»: مبتدأٌ مؤخر.

كأنك قلت: خبر «ما»، «ما» لا تعمل في خبرها إذا تقدم، من شروط إعمالها أن يتقدم اسمها على خبرها، هكذا أصلها «ها» التنبيهية، حرف تنبيه، ثم كذا «ك»: حرف جر، «ذا»: اسم في محل جر، صارت شبه جملة، جار ومجرور خبر مقدم، و«الرأي»: مبتدأ مؤخر، وهذا الأسلوب كثيرٌ في الكلام، «كذا قول فلان»، «هكذا قول فلان» إذن سترفع؛ لأن «هكذا» خبر، و«قول فلان»: مبتدأ.

أأمنـــــت جبـــار الســـــما ء ومـــن لـــه الـــبطش الأشـــد

«من»: موصولة، يعني: الذي له البطش الأشد.

«له البطش الأشد»: الصلة، وإعرابها كالسابق

«له»: شبه جملة خبرٌ مقدم.

«البطش»: مبتدأٌ مؤخر.

ثم قال:

فـــاعلم يقينًـــا أنـــه مـــا مـــن مقـــام العـــرض بـــد

ما إعراب «يقينًا»؟ مفعولٌ مطلق، ما ناصبه؟ في ذلك قولان:

القول الأول: «اعلم»؛ لأنه من معناه؛ لأن اليقين بمعنى العلم.

القول الثاني: أنه فعلٌ مقدر من لفظه، أي: اعلم أيقن يقينًا، وقد درسنا ذلك في «باب المفعول المطلق»، ثم قال:

فاعلم يقينًا أنه ... ما من مقام العرض بد
عرضٌ به يقوى الضعيف ... .

ما إعراب «عرضٌ»؟ خبرٌ لمبتدأ محذوف، يعني: ما من مقام العرض بدٌّ هو عرضٌ، وهل يجوز في «عرض» ضبطٌ آخر في الكلام؟ هل يمكن أن نقول: «عرضًا»، «عرضٍ»؟ سيكون بدلًا من العرض السابق، مع أن «عرضٍ» نكرة، والعرض السابق معرفة؛ لأن البدل لا يُشترط فيه التوافق في التعريف والتنكير؛ كقوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ (١٥) نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥، ١٦].

عرضٌ به يقوى الضعيف ... ويضعف الخصم الألد

«عرضٌ»: قلنا: مبتدأ لخبر محذوف، هو «عرضٌ»، ثم قال: «**به يقوى الضعيف**»

وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

الدرس التاسع والخمسون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم، وتقبل الله منا ومنكم، وجعلنا الله من المقبولين؛ إنه على كل شيءٍ قدير. الليلة -يا إخوان- هي ليلة الإثنين الثالث والعشرين من شهر ذي الحجة، سنة إحدى وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، في جامع الراجحي. نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس المتمم للستين من دروس «شرح ألفية ابن مالك» رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وما زال الكلام معقودًا لشرح باب حروف الجر.

فقد انتهى ابن مالك من الكلام على تقسيمات حروف الجر، ثم بدأ بالكلام على معاني حروف الجر، وبدأنا معه بالكلام على معاني حرف الجر «من»، وانتهينا من ذلك، فقال بعد ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٣٧١. لِلانْتِهَا حَتَّى وَلامٌ وَإِلَى ... وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلَا

٣٧٢. وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِي ... تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفِي

٣٧٣. وَزِيدَ وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا ... وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

٣٧٤.بِالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ
٣٧٥.عَلَى لِلاسْتِعْلَا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ بِعَنْ تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ
٣٧٦.وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَى كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلَا
٣٧٧.شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ
٣٧٨.وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا

لعلنا نقف هنا ونشرح ما تيسر من هذه الأبيات.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لِلانْتِهَا حَتَّى وَلَامٌ وَإِلَى

يعني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن هذه الحروف الثلاثة وهي: «إلى، حتى، اللام»، كلها تدل على الانتهاء، يعني: انتهاء الغاية، سواءٌ كانت غايةً مكانية، أو كانت غايةً زمانية، إلا أنها في الحقيقة ليست سواءً في هذا المعنى، فالباب في هذا المعنى، أي: الدلالة على انتهاء الغاية بـ «إلى»، وهي الأكثر استعمالًا في الدَّلالات على هذا المعنى، ويأتي بعدها «حتى»، وفي الأخير يأتي «اللام»، فاستعماله للدَّلالة على انتهاء الغاية قليل؛ فلهذا يقول كثيرٌ من النحويين: إن تأصُّل دَلالة «إلى» على الانتهاء جعلها تُستعمل في الغاية كلها، أي: سواءٌ كانت في آخر الغاية أو في أثنائها، بخلاف «حتى» فلا تُستخدم إلا في آخر الغاية.

يعني: لو أردت أن تبين نهاية سهرك، فإنك تقول: «سهرتُ إلى آخر الليل»، ولك أن تقول: «سهرت حتى آخر الليل»، فإذا سهرت إلى منتصف الليل أو إلى ثلث الليل؟ الباب حينئذٍ لـ «إلى»، تقول: «سهرت إلى منتصف الليل أو إلى ثلثه»، ولا تقول: «سهرت حتى منتصفه أو حتى ثلثه»؛ لأن «حتى» استعمالها في هذا الباب ليس متأصلًا وكثيرًا، والوارد من الشواهد على استعمالها مع آخر الغاية.

أما «إلى»: فالأمثلة على ذلك كثيرة؛ لأنها هي الأصل في الدَّلالة على انتهاء الغاية، تقول: «سهرت البارحة إلى آخر الليل أو إلى نصفه»، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر:٥] ﴿حَتَّىٰ﴾ هنا حرف جر، فدل على الغاية.

وأما استعمال «اللام» في الدَّلالة على انتهاء الغاية فقلنا: إنه قليل، ولكنه وارد.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد:٢] ما معنى «اللام» هنا؟ «إلى»، وقد جاء في آيةٍ أخرى قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [لقمان:٢٩]، وهي كما قلنا: تُستعمل في الغاية، سواءٌ كانت مكانية أو كانت زمانية، فـ «إلى» للغاية المكانية؛ كقوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء:١]، فدلت على الغاية المكانية، وفي الغاية الزمانية قال تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [لقمان:٢٩]، وقال: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة:١٨٧]، فهذه غايةٌ زمانية.

وفي «حتى» للغاية الزمانية: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر:٥] هذه غاية زمانية، وللغاية المكانية قولهم في المشهور: «أكلت السمكة حتى رأسها»:

«حتى»: حرف جر.

«رأسها»: اسمٌ مجرور.

وفي «اللام» في الغاية الزمانية: قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد:٢]، وتقول أيضًا: «انتظرتك للظهر»، يعني: لهذا الزمان.

وسيأتي أن للام معانيَ أخر، وسيذكرها ابن مالك -إن شاء الله- ونشرحها

حينذاك -إن شاء الله تعالى-، فهذا معنى قوله:

لِلانْتِهَا حَتَّى وَلَامٌ وَإِلَى

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلَا

يعني: أن هذين الحرفين مِنْ حروف الجر يُستعملان للدَّلالة على البدل.

فـ «من» تأتي بمعنى بدل، كما في قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾ **[التوبة:٣٨]**، فالمعنى -والله أعلم: بدل الآخرة، وكقوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ **[الزخرف:٦٠]**، ما معنى ﴿مِنكُمْ﴾ **[البقرة:٦٥]**؟ هل «من» هنا لابتداء الغاية، يعني: أن الملائكة منكم؟ أو تبعيضية: أن هؤلاء بعضٌ منكم؟ لا، ولكن المعنى -والله أعلم- كما يذكر المفسرون: ولو نشاء لجعلنا بدلكم ملائكة؛ لأن الملائكة ليسوا من جنس البشر.

ومن ذلك قول الشاعر:

جاريةٌ لم تأكل المرققا ... ولم تذق من البقول الفُستقا

المعنى المتبادر: أن هذه الجارية لم تأكل الأشياء الرقيقة، المأكولات الرقيقة، لم تأكل المرقق ولم تأكل الفستق بدل البقول، وإنما تأكل البقول.

هذه «من» في استعمالها بمعنى «بدل».

وأما الباء فإنها -أيضًا- تُستعمل بمعنى بدل:

ومن ذلك: ما ورد في الحديث الصحيح: عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا وأرضاها، أن النبي ﷺ قال: «**ما يسرني بها حمر النعم**»، المعنى: ما يسرني بدلها حمر النعم.

ومن ذلك: قول الشاعر:

فليت لي بهم قومًا إذا ركبوا ... شنوا الإغارة فرسانًا وركبانا

يعني: فليت لي بدلهم قومًا إذا ركبوا شنوا الإغارة.

أما دَلالة «مِن» على البدلية: فقد شرحنا ذلك عندما تكلمنا على معاني «من»، فجمعها ابن مالك هناك، وقلنا: ولها معنى آخر سيأتي ذكره، وهو البدلية في هذا البيت، وقد ذكرناه وأشرنا إليه من قبل.

وأما دَلالة الباء على البدلية، فإن للباء معانيَ أخر أيضًا سيأتي ذكرها -إن شاء الله تعالى- ونشرحها تامة.

ابن مالك ماذا قال في معاني «من»؟

بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهْ ... بِمِنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ

وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرّ ... نَكِرَةً كَمَا لِبَاغ مِنْ مَفَرّ

لِلانْتِهَا حَتَّى وَلامٌ وَإِلَى ... وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلَا

قالوا: لو أنه قدم الشطر الثاني (وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلَا) على الشطر الأول لكان أفضل؛ لكي يجمع معاني «من».

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِي ... تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلِ قُفِي

فذكر معاني حرف الجر «اللام»، واللام لماذا؟

وَالَّلامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِي ... تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيْلِ قُفِي

وَزِيْدَ........................ ....

الملك وشبه المِلك والتعدية والتعليل والزيادة، كم ذكر للام من معنى؟

ذكر هنا خمسة معانٍ، وقد ذكر معنى آخر لـ«اللام» قبل ذلك، وهو الدَّلالة على انتهاء الغاية، **فصار مجموع ما ذكره من معاني «اللام» ستة معانٍ:**

المعنى الأول: الدَّلالة على انتهاء الغاية، وشرحناه وضربنا عليه بعض الأمثلة، وعرفنا أن دَلالة «اللام» على الغاية استعمالٌ كثير أم قليل؟ قليلٌ لـ«الام».

المعنى الثاني الذي ذكره ابن مالك لـ«اللام»: أن تكون للمِلك، يُقال: المِلك، المُلك، المَلك، بمعنى واحد، وهو التملك.

المعنى الثالث: أن تكون لشبه المِلك.

والفرق بينهما: أنها تكون للملك إذا كان التملك حقيقيًّا، وتكون لشبه الملك إذا كان التملك على باب التوسع والمجاز؛ فلهذا يفرقون، يقولون: هذا يُسمى مِلكًا، وهذا شبه الملك، فقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة:٢٨٤] اللام هنا لام مِلك، تقول: «المال لزيد»، «هذه السيارة لعمرو»، «العمارة لأبي». هذه اللام هل لام المِلك، دالة على التملك الحقيقي؟

أما قولك: «المِفْتاح للباب»، «هذا المِفتاح للباب»، «هذا المِفتاح للسيارة»، أو «السرج للدابة»، أو «هذا الباب للبيت». هذا ليس على التملك الحقيقي؛ فلهذا يسمونه شبه المِلك، ويُعبِّرون عن شبه المِلك بالاختصاص والاستحقاق، وهذا يرد كثيرًا عند المفسرين اللغويين، اللام للاستحقاق أو للاختصاص، يعنون بها: شبه المِلك، الاختصاص والاستحقاق، ثم يفرقون أيضًا بين الاختصاص والاستحقاق، فتكون اللام للاستحقاق إذا وقعت بين معنًى وذات، إذا وقعت بين أمر معنوي وأمر ذاتي.

الذاتي -كما قلنا أكثر من مرة: الذي يُدرك بالحواس الخمسة.

والمعنوي: الذي يُدرك بالعقل، ما يُدرك بالحواس، كأن تقول: «السعادة

للمسلم» اللام هنا ليس ملكًا حقيقيًّا، وإنما لشبه الملك، شبه الملك استحقاق أم اختصاص؟ يسمونها استحقاقًا؛ «السعادة يستحقها المسلم»، «القلق للكافر»، «الذل للمنافق»، ونحو ذلك.

وأما الاختصاص فإذا كانت اللام بين ذاتين، كأن تقول: «السرج للدابة»، «المِفْتاح للباب».

فعلى ذلك ما معنى «اللام» -يا إخوان- في نحو قولنا: «هذه السيارة لزيد»؟ مِلك، «هؤلاء الأولاد لزيد» ملك أم شبه ملك؟ شبه ملك، للاختصاص أم للاستحقاق؟ للاختصاص؛ لأنها بين ذاتين.

ومثل ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا﴾ [النحل:٧٢] ملك أم شبه ملك؟ شبه ملك، اختصاص أم استحقاق؟ يسمونه اختصاصًا، هذه لام الاختصاص، وفي قولنا: «المسجد للصلاة ليس للعب» هذا شبه ملك، لكن اختصاص أم استحقاق؟ المسجد ذات والصلاة ذات، هذا اختصاص.

الطالب:...

الشيخ: ليست تعليلًا، المسجد للصلاة، تقول: المسجد مختص بالصلاة، وإذا قيل: «الاحترام للمسجد» فهذا استحقاق.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢] ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾، هذا ليس مِلكًا؛ لأنه لا يُتصور التملك الحقيقي، الحمد معنى، يسمونه شبه ملك استحقاق، لام الاستحقاق، يعني: الحمد مستحق لله عَزَّوَجَلَّ، ﴿وَٱلۡأَمۡرُ يَوۡمَئِذٖ لِّلَّهِ﴾ [الانفطار:١٩] أيضًا استحقاق، ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبٗا شَيۡخٗا كَبِيرٗا﴾ [يوسف:٧٨]، اختصاص، بين ذاتين.

إذن فهذا هو المِلك، وهذا شبه الملك بنوعيه: الاختصاص والاستحقاق.

المعنى الرابع لـ«اللام»: أن تكون للتعدية.

أي: أن تُعدى إلى مفعول؛ كقولهم: «ما أضرب زيدًا لعمروٍ»، ما علاقة زيد بالضرب؟ «ما أضرب زيدًا لعمروٍ»، ما علاقة الضرب بعمرو؟ مفعوله، إلا أن الضرب هنا لا يتعدى بنفسه، مع أن فعله «ضرب يضرب» يتعدى، «ضرب يضرب» هذا متعدٍّ. «ضربت عمروًا»، «يضرب محمدٌ عمروًا»، لكن عندما جعلناه «أفعل التعجب»، «أفعل التعجب» لازم، «ما أضرب زيدًا» تتعجب من ضربه، لكن إذا أردت أن تذكر مفعوله المضروب تأتي به مع اللام، «ما أضرب زيدًا لعمروٍ»، أوصلت الضرب لعمروٍ باللام، فيسمونها حينئذٍ لام التعدية.

ويذكر بعضهم أيضًا من أمثلة لام التعدية قولك: «وهبت لزيدٍ مالًا»، ويجعلون مِنْ ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ [مريم: ٥، ٦] «وهبت لزيدٍ مالًا»، ولا يُقال: «وهبتُه مالًا»، ما يُقال في الفصيح: «وهبت زيدًا مالًا»، وإنما يقول: «وهبت له مالًا»، فإن عديته مباشرةً إليه، فهذه «هب» التي بمعنى الظن، تقول: «هبني قائمًا»، «هبني مسافرًا». هذه أتت بمعنى الظن، إذا أتت بمعنى الظن تتعدى بنفسها، «هبني نائمًا»، لكن «وهب» التي بمعنى «أعطى» تتعدى باللام، «وهبت لزيدٍ مالًا»، فالمال مفعول «مُعطى»، و«زيد» مفعول؛ لأنه مُعطى له، فوصلت إلى المال مباشرة، «وهبت مالًا»، ووصلت لزيد باللام، فسموها لام التعدية. هذا المعنى الرابع.

المعنى الخامس في اللام: أن تكون للتعليل.

وهذا معنى واضح؛ كأن تقول: «جئتك لطلب العلم»، أو «جئتك لإكرامك».

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات:٨]، المعنى - والله أعلم: وإنه لبخيل بسبب حبه الخير، يعني: المال، الإنسان بسبب حب المال بخيل، ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾، أي: لبخيل، بخيل بسبب حبه المال.

ومن ذلك: قول الشاعر:

وإني لتعروني لذكراكِ هزةٌ ... كما انتفض العصفور بلله القطر

اللام هنا لام تعليلية، أي: تعروني هزة بسبب تذكري إياكِ.

المعنى السادس لـ«اللام» -وهو المعنى الأخير: أن تكون اللام زائدة.

وكما ذكرنا أكثر من مرة: ما معنى قولهم: «زائدة»؟ ما فائدتها؟ التوكيد، فهي لا تؤثر في اللفظ، أما في المعنى فليس هناك شيءٌ زائدٌ في المعنى، وإنما يعنون زائدة في بناء الجملة، بناء الجملة: فعل وفاعل ومفعول، فلو جاء «اللام» مع المفعول يقولون: زائدة؛ لأن الجملة فعل وفاعل ومفعول، قد يأتي يُزاد للتأكيد، فالمعنى الثابت: أن تُزاد للتوكيد، **وزيادة اللام للتوكيد تأتي على نوعين:**

- **قياسية.**
- **سماعية.**

قياسية، أي: مطردة. سماعية، يعني: في شيءٍ مما ثبت في الفصيح، ولا يُقاس عليه.

فلنبدأ بزيادتها للتوكيد سماعًا، تقول: تُزاد اللام للتوكيد سماعًا بين عامل ضعيفٍ ومفعوله، ومتى يكون العامل ضعيفًا؟ يضعف العامل في موضعين، مثلًا: «أكرمت زيدًا»، هذا عامل قوي، فعل ونصب مفعوله بعده، يعني: جاءت الأمور على الأصول، **لكن يضعف العامل في موضعين:**

الموضع الأول: إذا تقدم مفعوله عليه، كأن تقول: «زيدًا أكرمت» «زيدًا»: مفعولٌ مقدم، «أكرمت»: هو العامل المؤخر، العامل هنا ضعف بالتأخر، فلك أن تقول: «زيدًا أكرمت»، ولك أن تقول: «لزيدٍ أكرمت»؛ لأن العامل ضعف بتأخره.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف:٤٣] المعنى -والله أعلم: إن كنتم تعبرون الرؤيا، التعبير متعدٍّ، عبرت الرؤيا، عبرتها، تعبرون الرؤيا، فعندما أخر العامل وقدم المفعول قال: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾، أدخل اللام. ولك أن تقول في الكلام: «إن كنتم الرؤيا تعبرون»، أو كما في الآية: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ اللام هنا زيدت؛ للتقوية والتأكيد.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف:١٥٤]، فلو لم تؤخر الفعل لكنت تقول في الكلام: «للذين هم يرهبون ربهم»، ولا تقل: «يرهبون لربهم»، فعندما أخرت الفعل وقدمت المفعول؛ جاز لك أن تقول: «الذين هم ربهم يرهبون»، أو «الذين هم لربهم يرهبون»؛ إذن فيضعف العامل بتأخره.

الموضع الثاني لضعف العامل: أن يكون العامل فرعًا.

أن يكون العامل فرعًا في العمل، يعني: أن يكون اسمًا مشتقًّا عاملًا عمل الفعل؛ لأن الأصل في العمل الفعل، فإذا جاءك مَنْ يتشبه بهذا الفعل شبهوه بهذا الفعل وأعملوه عمله، فحينئذٍ اكتسب العمل أصالةً أم تشبيهًا؟ تشبيهًا، فكان إعماله ضعيفًا، والأسماء المشتقة العاملة عمل أفعالها؛ كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة والمصدر، لك أن تقول في اسم الفاعل: «محمدٌ مكرمٌ أباه»، أو «محمدٌ مكرمٌ لأبيه»، لك أن تعديه مباشرة، ولك أن تقويه باللام، تزيدها للتقوية والتأكيد.

ومن ذلك: قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة:٩١]، وتقول في الكلام: «مصدقًا ما معهم»، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود:١٠٧]، ولك أن تقول في الكلام: «فعالٌ ما يريد».

وتقول في إعمال المصدر: «فرحتُ بإكرام زيدٍ أباه»، أو «فرحت بإكرام زيدٍ لأبيه».

إذن فالعامل يضعف في هذين الموضعين.

ومما اجتمع فيه الضعفان، أي: تأخر العامل وكونه فرعًا قولُه عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء:٧٨]، فالعامل ﴿شَاهِدِينَ﴾، اسم فاعل، اسم متأخر، ومعموله متقدم، وهو حكم، فلك أن تقول في الكلام: «كنا شاهدين حكمهم»، «كنا شاهدين لحكمهم»، «كنا حكمهم شاهدين»، «كنا لحكمهم شاهدين»، كل ذلك جائزٌ في النحو، ولكن ما الأفصح من كل هذه العبارات؟ الأفصح الآية في هذا الموضع، في هذا المعنى، لكن الأفصح دائمًا هو تعريف البلاغة، وهو: أن يكون الكلام على مقتضى الحال، يعني: إذا كان الحال لا يقتضي توكيدًا، الأفصح أن تؤكد أو لا تؤكد؟ لا تؤكد، وإن كان الحال يقتضي التوكيد الخفيف تؤكد توكيدًا خفيفًا، وإن كان الحال يقتضي التوكيد القوي الشديد، تؤكد توكيدًا شديدًا. هذا الأفصح، ومن جهة النحو كل ذلك جائز.

هذا عمل النحوي، أن يقول لك: صحيح، خطأ. أما عمل البلاغي فهو أعلى من ذلك، وهو أن تعرف الأفصح والأبلغ وما يناسب الحال. أما في المعنى الذي في الآية فلا شك أن الآية هي الأفصح حينئذٍ.

الطالب:...

الشيخ: لا، هذا في الأسلوب، إذا جاءت أساليب التقديم والتأخير نقول: يجوز

أو لا يجوز؟ نقول: نعم، هذه جائزة، والأكثر هي الأحسن في الاستعمال، والقليل لا يُقاس عليه، فإن كثرت -يعني: كلها جائزة ومستعملة- فلك أن تقول: «أكرمت زيدًا»، ولك أن تقول: «زيدًا أكرمت»، هذا أكثر من هذا؟ هنا ليس القياس بينهم بالكثرة، هذا جائز وهذا جائز، لكن الذي يفرق بينهما المعنى المقصود، هل أنت تعتني بالإكرام؟ تريد أن تبين أن الذي حدث الإكرام. أما على مَنْ وقع فهذا أمر ثانوي، فلك أن تقول: «أكرم محمدٌ العمال»؛ لأن الغرض الأول عندك هو الإكرام الذي وقع، فإن أردت أن تبين المُكرم الذي فعل الإكرام، تقول: «محمدٌ أكرم العمال»، تبدأ بالمُكرم.

فإن أردت أن تبين الذي وقع عليه الإكرام، هذا الذي يهمك، وهذا الذي تريد أن تبينه لنا في الأساس، فتبدأ بالمُكرم فتقول: «العمال أكرمهم محمد»، وإن كان المعنى الإجمالي واحدًا، لكن الفصاحة تقتضي أن تبدأ بما أنت معتنٍ بها، ولو تأملنا في القرآن لوجدنا هذا هو السبب في اختلاف بعض الجمل بين الآيات مع أن المعنى واحد، والله أعلم بمراده.

قلنا: إن اللام تُزاد زيادةً قياسية وزيادةً سماعية. أما الزيادة القياسية فعرفناها الآن، تنقاس في هذين الموضعين. أما الزيادة السماعية فجاءت في بعض الشواهد.

من ذلك: قول الشاعر يمدح ابن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وملكت ما بين العراق ويثرب ... ملكًا أجار لمسلم ومعاهد

«ملكًا أجار لمسلمٍ»، وكان القياس أن يقول: «ملكًا أجار مسلمًا»، لكن أدخل اللام بين الفعل ومفعوله للتأكيد والتقوية.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل:٧٢] ﴿رَدِفَ لَكُم﴾، يعني: اقترب، والظاهر -والله أعلم: أن الشاعر إنما أراد

في أجار، أراد فعل الإجارة، كأنه قال: وملكت ما بين العراق ويثرب ملكًا فعلت به الإجارة لمسلم ومعاهد. هذا المعنى الذي أراد؛ فلهذا زاد اللام؛ لكي يُعرف أن هذا هو المعنى الذي أراده.

والظاهر: أن المراد في الآية -والله أعلم- أن ﴿رَدِفَ﴾ ضُمن معنى «اقترب»، والتضمين بابٌ واسعٌ في البلاغة، وسبق أن أشرنا إليه، التضمين من أساليب الفصحاء، يعني: أن الفصيح يريد التعبير بفعلين، فمِنْ باب الاختصار يحذف أحدهما، لكن كيف يُشير إليه؟ لا بد أن يشير إليه، لا محذوف إلا أن يكون معلومًا، هناك دليل يدل عليه.

كما في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور:٦٣] يخالفون عن أمره أم يخالفون أمره، في ظاهر اللغة؟ خالفت الأمر، لكن في الآية ما قال: «يخالفون أمره»، قال: ﴿يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾؛ لأن المعنى -والله أعلم: فليحذر الذين يخالفون ويخرجون عن أمره، هنا التحذير لمن خالف فخرج، فحذف الخروج وأبقى حرفه؛ ليدل عليه، ولو قال: «يخالفون أمره»؛ لكان الحكم واقعًا على كل من خالف، خرج أو لم يخرج.

ومن ذلك: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان:٦] في اللغة يُقال: يشرب بالعين أو يشرب من العين؟ من العين، قالوا: المعنى -والله أعلم: عينًا يشرب منها فيرتوي بها عباد الله، يعني: مجرد الشرب ليس مدحًا، قد يشرب الإنسان ولا يرتوي، وإنما المدح والثناء أن يُمكن من الشراب حتى يرتوي منه، كيف يجمع بين الفعلين؟ لو قال: عينًا يشرب منها فيرتوي بها عباد الله، خرج عن حد الفصاحة للإطالة والاستطراد، فحذف الفعل وأبقى حرفه؛ ليدل عليه، وهو كثير في كلام الفصحاء.

ومن ذلك: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾، أي: ردف فاقترب لكم، يقول: عسى أن يكون ردف فاقترب لكم، كما في الآية الأخرى: ﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ﴾ [الأنبياء:١]، ما معنى «اللام» في: ﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ﴾ غاية، الدَّلالة على الغاية، يعني: اقترب إلى الناس حسابهم، واللام في ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ على قول من قال: إنها زائدة، فمعناها التأكيد، زائدة معناها التأكيد، لكن مَنْ قال: إنها على التضمين؟ يعني: ردف واقترب لكم، فمعناها الغاية.

الطالب:...

الشيخ: «ردف»: من الرِّدف، الردف الذي يركب خلفه الراكب على الدابة، الرديف، ﴿رَدِفَ لَكُم﴾، يعني: اقترب إليكم،مثل: اقتراب الرديف من الذي أمامه.

الطالب:...

الشيخ: نعم، معناه قريب، ردف فاقترب لكم.

الطالب:...

الشيخ: نعم، «ردف» في اللغة لا تتعدى باللام، الرادفة، أي: صار رديفًا، ما يُقال: ردف له، يعني: صار رديفًا له.

فبذلك نكون قد انتهينا من الكلام على اللام، لننتقل مع ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك؛ إذ يقول:

وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

يعني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن هذين الحرفين (الباء، وفي) مِنْ حروف الجر، يُستعملان في هذين المعنيين: الظرفية والسببية، فيدلان على الظرفية ويدلان على السببية.

نبدأ بدَلالتهما على الظرفية:

أما دلالة «في» على الظرفية فهذا هو الأصل فيها، الأصل في «في» أنها تدل على

الظرفية، وهي الأصل في الدَّلالة على الظرفية، تقول: «محمدٌ في البيت»، و«زيدٌ في المسجد»، و«الكتاب في الحقيبة»، والأمثلة على ذلك كثيرة جدًّا.

والظرفية قد تكون حقيقيةً؛ كالأمثلة السابقة، **وقد تكون مجازية**. فمن الظرفية المجازية أن تقول: «العلم في صدري»، «السعادة في الإسلام»، «الراحة في الطاعة»، هل الطاعة تحتوي على السعادة احتواءً حقيقيًّا؟ لا، احتواءً مجازيًّا.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة:١٧٩]، الحياة في القصاص، القصاص فيه حياة، طبعًا تضمن القصاص للحياة تضمنًا مجازيًّا ليس حقيقيًّا، هذه دلالة «في» على الظرفية.

ودَلالة الباء على الظرفية؛ كأن تقول: «محمدٌ بالبيت»، «زيدٌ بالمسجد».

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨] المعنى -والله أعلم: وفي الليل، وقال: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران:١٢٣]، أي: في بدرٍ، وقال: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر:٣٤]، وقال: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ [القصص:٤٤]، أي: في جانب الغربي.

ويحاول بعض النحويين -وهم البصريون- التفرقة بين ظرفية «في» وظرفية «الباء»؛ لما ذكرنا في الدرس الماضي؛ مِنْ أن البصريين يجعلون لحرف الجر معنًى واحدًا أصليًّا، ويُلحقون به بقية المعاني. والكوفيون وكثيرٌ من المتأخرين هم الذين يتوسعون في هذه المعاني فيذكرونها.

المعنى الأصلي للباء -كما سيأتي: الإلصاق، فيقولون: إن في دَلالتها على الظرفية دلالةً مطلقة، يعني: تُستعمل في كل معاني الظرفية، ظرفية خفيفة، ظرفية قوية، إنسان سكن في الرياض أسبوعًا، أو سكن في الرياض شهرًا، أو سكن في

الرياض سنة، أو سكن في الرياض ثلاثين سنة، ماذا يقول؟ يقول: «أنا ساكنٌ في الرياض» لكل أنواع الظرفية.

أما الباء فقالوا: معناها الأصلي الإلصاق، وتضمن معاني أخرى فرعية؛ كالظرفية، فحينئذٍ لا بد أن يكون فيها إلصاق وظرفية، فلا تُستعمل الباء في الدَّلالة على الظرفية، إلا إذا كانت الظرفية متمكنة أنه ملتصق؛ الإنسان الساكن في الرياض وقتًا طويلًا كأنه ملتصق بالرياض، يقول: «أنا ساكنٌ بالرياض». أما الذي سكن وقتًا طويلًا فالفصاحة له ألا يقول: «أنا ساكنٌ بالرياض»، يقول: «ساكنٌ في الريا»). وعلى ذلك يقول: «أنا أدرس في جامعة كذا وكذا»، إذا كان يدري منذ عشر سنوات، أو يدرس منذ سنة، يعني: «في» ظرفية مطلقة.

فإذا أراد أن يستعمل الباء، لا يستعملها إلا إذا كان تدريسه في هذه الجامعة له وقتٌ طويل، فالذي يفهمه العربي إذا قال: «إنه يدرس بجامعة الإمام»، أنك تدرس بالجامعة منذ وقتٍ طويل.

الطالب:...

الشيخ: ﴿لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران:٩٦]، نعم؛ لأنه منذ أن نزل وهو في هذا المكان، منذ بناه أبونا إبراهيم، بل بنته الملائكة -كما يُقال- قبل ذلك؛ فلهذا استُعملت الباء.

هذه المعاني لو تأملناها في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ لما انتهى منا العجب، ولا احتجنا إلى دروس ودروس في تأمل هذه الآيات. هناك رسائلُ وبحوثٌ في تأمل معاني حروف الجر في القرآن الكريم، لكن الوقت أضيق من ذلك، عدة رسائل في هذا الموضوع «حروف الجر في القرآن الكريم».

فهذه استعمال «في» و«الباء» في الظرفية.

واستعمالهما في السببية:

أما الباء فإنها تُستعمل في السببية في نحو قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ [النساء:١٦٠]، فالباء في: ﴿فَبِظُلْمٍ﴾، ﴿وَبِصَدِّهِمْ﴾، قالوا: سببية، يعني: بسبب ظلمهم وبسبب صدهم وقع عليهم هذا الأمر.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾ [العنكبوت:٤٠]، أي: أخذناه بسبب ذنبه.

ومن ذلك: أن تقول: «مات محمدٌ بالجوع»، يعني: بسبب الجوع.

أما استعمال «في» للسببية فمن ذلك: قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**دخلت امرأةٌ النار في هرة** -يعني: بسبب هرة- **حبستها**... إلى آخر الحديث.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ﴾ [الأنفال:٦٨]، المعنى: لمسكم بسبب ما أخذتم، ومع ذلك فإن «الباء» و«في» لهما معانٍ أخر ستأتي -إن شاء الله- وسنشرحها بإذن الله تعالى.

فبادر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت التالي، فذكر لنا معاني «الباء» فقال:

بِالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ ... وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ

فذكر لها كم معنى؟

بِالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ ... وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ

ذكر في هذا البيت سبعة معانٍ، وكان قد ذكر من قبلُ ثلاثة معانٍ، ذكر دَلالتها على البدل، وذكر دلالتها على الظرفية وعلى السببية.

أما دلالتها على البدلية:

وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلَا

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

كنا توقفنا عند بيت ابن مالك الذي ذكر فيه معاني الباء، وهو قوله:

بِالْبَـا اسْـتَعِنْ وَعَـدِّ عَـوِّضْ أَلْصِـقِ ... وَمِثْـلَ مَـعْ وَمِـنْ وَعَـنْ بِهَـا انْطِـقِ

فذكر في هذا البيت سبعة معانٍ، وقبل ذلك ذكر ثلاثة معانٍ، فكان مجموع ما ذكره من معاني الباء عشرة:

الأول: أن تدل على البدل.

الثاني: أن تدل على الظرفية.

الثالث: أن تدل على السببية.

الرابع: أن تكون للاستعانة، وهذا قوله: (بِالْبَا اسْتَعِنْ)، أن تكون للاستعانة، وهي داخلة على آلة الفعل، سواءٌ كان ذلك حقيقيًّا، نحو: «كتبت بالقلم»، «ذبحت بالسكين»، أو كان مجازيًّا، ويمثلون لذلك بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:١]، فعند الجمهور أن معنى «الباء» هنا الاستعانة، أي: أبدأ مستعينًا بسم الله الرحمن الرحيم.

المعنى الخامس: أن تكون للتعدية، وعرفنا المراد بالتعدية، وبعضهم يقول في التعدية: هو ما يجعل الفاعل مفعولًا، كل ما يجعل الفاعل مفعولًا يسمونه تعدية؛ كهمزة التعدية، «خرج الطالب» زِيد الهمزة «أخرجت الطالب»، انقلب الفاعل في «خرج الطالب» إلى مفعول به في «أخرجت الطالب» بسبب همزة التعدية، أو تقول

مثلًا: «خرَّجت الطالب» التعدية هنا حدثت بالتضعيف، وقد تكون التعدية -كما ذكرنا من قبل- بحروف الجر، ومن ذلك: الباء؛ كقولك: «ذهبت بزيدٍ» فبدل: «ذهب زيدٌ» أتينا بالباء، فقلت: «ذهبت بزيدٍ»، فالباء هنا للتعدية.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ [البقرة:١٧] في معنى: ذهب نورهم، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡۚ﴾ [البقرة:٢٠] على معنى: ذهب سمعهم، فالباء قلبت الفاعل إلى مفعول، فسموها باء التعدية.

المعنى السادس: أن تكون للتعويض.

ويسمونها باء المقابلة، يعني: أن تكون دالةً على العوض، وهي الداخلة على الأعواض والأثمان، كأن تقول: «اشتريت السيارة بخمسين ألف ريال» الباء هنا ليست للاستعانة وليست للظرفية، وإنما هي للدَّلالة على العوض، يعني: أن ما بعدها عوض لما قبلها.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِۖ﴾ [البقرة:٨٦] المعنى: عوض الآخرة، وتقول: «بعت الكتاب بمائة ريال»، هذه معاوضة حقيقية أم مجازية؟ حقيقية، وقد تكون المعاوضة مجازية؛ كأن تقول: «كافأت إحسانه بالشكر».

المعنى السابع: أن تكون للإلصاق، حقيقةً نحو: «أمسكت بزيدٍ»، أو مجازًا مثل: «مررتُ بزيدٍ»، أي: مررت مرورًا ملتصقًا بزيد. هذه معانٍ إجمالية، ليس معنى «ملتصق» يعني: ملتصقًا حقيقةً، وإنما التصاق مجازي، بخلاف: «أمسكت بزيد»، فهذا إلصاق حقيقي، وهذا المعنى -وهو الإلصاق- معنى لا يفارقها؛ فلهذا اكتفى سيبويه وأكثر البصريين بهذا المعنى، فلم يذكروا للباء سواه.

المعنى الثامن للباء: أن تكون بمعنى «مع»، يعني: أن تدل على المصاحبة.

ومن ذلك: قولهم: «بعتك الثوب بطرازه»، أي: مع طرازه، شيء يُجمل به الثوب.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ [هود:٤٨]، أي: اهبط مع سلام، يعني: اهبط مع سلامةٍ منا تصاحبك، وقد يُقال: إن «في» هنا دالة على الظرفية، ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾، يعني: في سلامةٍ منا. فتكون ظرفيةً مجازية.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر:٩٨]، يعني: فسبح تسبيحًا مصاحبًا لحمد ربك.

ومن ذلك: قوله: ﴿قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ﴾ [النساء:١٧٠] قالوا: المعنى: جاءكم الرسول مع الحق، أي: جاءكم الرسول معه الحق.

ومن ذلك: قوله: ﴿وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ﴾ [المائدة:٦١]، أي: وقد دخلوا مع الكفر، مصطحبين الكفر، دخلوا مصطحبين الكفر.

المعنى التاسع للباء: أن تكون بمعنى «من»، يعني: للتبعيض، دالة على التبعيض، وهذا المعنى مختَلَفٌ فيه، مختلفٌ في إثباته؛ فبعض اللغويين أثبته للباء، وكثيرٌ من اللغويين أنكره. ومَنْ أثبته مِنَ اللغويين يثبتونه وهم يقرون بأنه قليل.

ومن ذلك: قولهم: «شربنا بماء البحر» في قول الشاعر:

شربنا بماء البحر ثم ترفعت ... متى لجج خضر لهن نئيج

هذا البيت ذكرناه مِنْ قبل.

«شربنا بماء البحر»، أي: شربنا من ماء البحر.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان:٦]، أي: يشربون منها، هذا المعنى أثبته بعض اللغويين وكثيرٌ من الكوفيين. أما جمهور اللغويين

والبصريون لا يُثبتون هذا المعنى، ويُخرجون نحو هذه الآية -كما قلنا: على التضمين، وتخريجها على التضمين يُثبت الفصاحة للآية.

فإن قلنا: ليست على التضمين، بل إن «الباء» بمعنى «من»، معنى ذلك أن قولك: «عينًا يسرب بها عباد الله»، كقوله: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان:٦] لا فرق؟

قلنا: لا، ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان:٦] هذه على التضمين، يعني: يشرب منها فيرتوي بها، فيها فصاحة ليست موجودة في قولك: «يشرب منها».

المعنى العاشر -وهو الأخير: أن تكون بمعنى «عن»، كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ [المعارج:١]، أي: سأل عن عذابٍ، وكقوله تعالى: ﴿فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾ [الفرقان:٥٩]، أي: فاسأل عنه خبيرًا.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلۡغَمَٰمِ﴾ [الفرقان:٢٥]، أي: تشقق عن الغمام، والله أعلم بمراده.

فهذه هي المعاني التي ذكرها إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ للباء، بعدها يمكن أن نتوقف ونسأل عن قوله عَزَّوَجَلَّ في آية الوضوء: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المائدة:٦]، ما معنى الباء هنا من هذه المعاني المذكورة؟

الخلاف فيها مشهور عند اللغويين وعند الفقهاء قديمًا وحديثًا:

فقيل: إن «الباء» على أصل معناها وهو الإلصاق، وهذا المعنى الأصلي المتفق عليه والأكثر، والبصريون لا يذكرون غير هذا المعنى للباء. فعلى ذلك يجب مسح جميع الرأس؛ لأن المعنى: ألصقوا المسح بالرأس، وإذا قيل: الرأس، الرأس اسمٌ للجميع لا للبعض.

وقال آخرون: بل معنى «الباء» هنا التبعيض، الذي ذكرناه قبل قليل؛ كقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان:٦]، وهذا قول الإمام الشافعي، ومعنى ذلك: أنه يكفي أن يُسمح بعض الرأس.

وقيل: إن «الباء» هنا للاستعانة؛ كقولك: «كتبت بالقلم»، قالوا: والمعنى: امسحوا أيديكم برؤوسكم. فعلى ذلك يجب مسح بعض الرأس، ويجب مسح جميع الكفين. قولٌ قيل.

وهناك قولٌ يُنسب إلى الإمام مالك: أن «الباء» زائدة، وهذا معنى لم يذكره ابن مالك؛ كقوله: ﴿فَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [يونس:٢٩]، أي: كفى الله شهيدًا، قال: المعنى -والله أعلم: امسحوا رؤوسكم؛ فعليه يجب مسح جميع الرأس.

والقول بزيادتها هنا ضعيف؛ لأن الزيادة معنًى لا يُصار إليه متى أمكن أن يُصار إلى غيرها؛ لأن الزيادة على خلاف الأصل، إلا إن كان هناك أدلة أخرى؛ كأن تأتي أدلة مثلًا من الشريعة، الأدلة الأخرى كالسنة أو الإجماع وغير ذلك، فهنا يمكن أن يُصار إليها، لكن نقيسها الآن من ناحية لغوية نحوية.

ويمكن أيضًا بعد ذلك أن نسأل سؤالًا آخر، ظننت أن بعضكم يسألنيه، ذكرت في معاني «الباء» الدَّلالة على السببية؛ ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ [النساء:١٦٠]، وذكرنا مِنْ معانيها التعويض، العِوض، المقابلة، ما الفرق بين هذين المعنيين؟

الفرق بين دَلالتها على السببية ودَلالتها على التعويض: أن السببية لا يوجد المُسبب بها إلا بوجود سببه. وأما المُعطى بعِوض فإنه قد يُعطى مجانًا.

نضرب مثالًا نستوضح به المقال. قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في الحديث الصحيح المشهور: «**لن يدخل أحدكم الجنة بعمله**»، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ

تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل:٣٢]، لا شك أن هذا صحيح وهذا صحيح، فما معنى «الباء» في الحديث: «**لن يدخل أحدكم الجنة بعمله**»؟ قالوا: الباء هنا سببية، يعني: لن يدخل أحدكم الجنة بسبب عمله، قالوا: إن «الباء» هنا سببية، يعني: أن العمل لا يُسبب دخول الجنة؛ لأن عمل الإنسان مهما كان لا يكافئ نِعَم الله والقيام بحقه، وإنما يدخل الإنسان الجنة برحمة الله وفضله.

الطالب:...

الشيخ: لأنها هنا سببية، وانتبهوا إلى أن المعنى منفي، يقول: لن يدخل أحدكم الجنة بسبب عمله؛ لأن المُسبب لا يكون إلا بالسبب.

أما قوله سبحانه: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل:٣٢] فالباء هنا عوض، وليست للسببية، عِوض، والذي يُعطى بعِوض قد يُعطى مجانًا، دخلوها عِوضًا عن هذه الأعمال التي قاموا بها، وإن كانت لا تكافئ نعم الله والقيام بحقه؛ فضلًا من الله ورحمة، فعلى ذلك لا تعارض بين هذين النصين، لِمَ؟ لاختلاف معنى «الباء» فيهما، ومَنْ ظن أن المعنى فيهما واحد حدث في ذهنه اللبس. وهذه الأمور لا يعرفها إلا مَنْ دقق في مثل هذه المعاني.

إن كان بَقِيَ وقت لعلنا نذكر بعض اللطائف والفوائد مما سبق شرحه، إلا إن كان هناك سؤال فالأسئلة أولى.

الطالب:...

الشيخ: الباء هنا فيها خلاف، حتى ألف السيوطي -فيما أظن- رسالةً في إعرابها ومعنى الباء فيها. فالذي يظهر أنها بمعنى المعية، يعني: أسبح الله تسبيحًا مصاحبًا لحمده، سبحان الله وأصاحب ذلك بحمده، وقد يحتمل ذلك أيضًا معاني أخرى، لكن هذا المعنى الذي يتبادر عند أكثر النحويين.

الطالب:...

الشيخ: ماذا تريد بقولك: التضمين في الحروف؟

الطالب:...

الشيخ: ما الفرق بين قولك: «إن هذا الحرف ضُمِّن لهذا الحرف»، وبين قولهم: «إن هذا الحرف استُعمل مكان هذا الحرف»؟

إن الحروف -حروف الجر- قد ينوب بعضها عن بعض، هذا قول يُثبت إلى بعض الكوفيين، قد ينوب بعضها عن بعض، لا ينوب دائمًا بعضها عن بعض، كما قالوا: «من» تأتي بمعنى «في»، «في» قد تأتي بمعنى «الباء». هذا معنى قولهم. أما قول البصريين فلا يقولون بالتناوب، وإنما يثبتون لهذه الحروف معاني ثابتة، حرف «الباء» حرف الإلصاق، «من»: حرف الابتداء، وهكذا، المعاني الأخرى التي ترد عليها لا ينفونها، لكنهم يثبتونها على معانٍ بلاغية، أشهرها التضمين؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه:٧١] التصليب يكون في الجذع أم على الجذع؟ لو قال: بالتناوب؟ قال: إن «في» استُعملت بمعنى «على» وانتهى الأمر؛ كأنه نزع البلاغة من الآية، ما الفرق بين: «أصلبنكم فيها» و«عليها»؟ لا فرق عندهم، لكن البصريين يقولون: لا، هنا الآية قصدت التعديل بـ «في»، وليس «في» بمعنى «على».

الدرس الستون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة ليلة الإثنين، آخر ليلة في ذي الحجة، أو أول ليلة في مُحرم، من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وألف، في جامع الراجحي، في حي الجزيرة، في مدينة الرياض، لنعقد الدرس الذي يُتم الستين، من دروس «شرح **ألفية ابن مالك**» عليه رحمة الله تعالى.

ولا زال الكلام موصولًا -يا إخوان- على حروف الجر، فقد ذكرنا أن ابن مالك ذكر في هذا الباب عن **حروف الجر ثلاث مسائل**:

الأولى: أقسامها.

والثانية: معانيها.

والثالثة: استعمالاتها.

وانتهينا من الكلام على أقسامها، ولا زلنا في الكلام على معانيها.

فبدأ بالكلام على معاني «مِن»، ثم ذكر حروفًا أخرى ومعانيها، والليلة -إن شاء الله- نُكمل ما بَقِيَ من معاني حروف الجر، وندخل -إن شاء الله تعالى- إلى ما

تيسر من الكلام على استعمالاتها.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

عَلَى لِلاسْتِعْلَا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ ... بِعَنْ تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ

وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَى ... كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلَا

شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ ... يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى ... مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا

٣٧٩. وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا ... أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا

٣٨٠. وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَمِنْ ... هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبِنْ

٣٨١. وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زِيدَ مَا ... فَلَمْ تَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

٣٨٢. وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ وَالْكَافِ فَكَفّ ... وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّ

فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

عَلَى لِلاسْتِعْلَا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ

ذكر في هذا الشطر معاني حرف الجر «على»، فذكر لـ«على» ثلاثة معانٍ:

الأول: الاستعلاء.

والثاني: أن تكون بمعنى «في».

والثالث: أن تكون بمعنى «عن».

فالمعنى الأول: أن تكون للاستعلاء، والمراد بالاستعلاء: الدَّلالة على العلو، وهذا المعنى هو أصل معاني «على» وأكثرها استعمالًا، ولا يذكر البصريون لـ«على» غير هذا المعنى.

والاستعلاء أو العلو قد يكون حقيقيًّا؛ كقولك: «زيد على السطح»، أو

«الكتاب على المنضدة»، وكقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون:٢٢].

وقد يكون الاستعلاء غير حقيقي؛ كقوله تعالى: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة:٢٥٣]، وقوله: ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ﴾ [الشعراء:١٤]، وقوله: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾ [طه:١٠]، وفي قوله عن رسولنا عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم:٤].

فكل هذه الشواهد فيها «على» للاستعلاء؛ إما استعلاء حقيقيًّا، أو مجازيًّا.

المعنى الثاني لـ «على»: أن تكون بمعنى «في»:

أي: أن تكون للظرفية، مثَّلوا لذلك بقوله عَزَّوَجَلَّ عن نبيه موسى -عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص:١٥]، قالوا: أي: في حين غفلة من أهلها.

وكذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ﴾ [البقرة:١٠٢]، قالوا: المعنى: في ملك سليمان، أي: في زمن مُلك سليمان. والله أعلم بمراده.

المعنى الثالث: أن تكون «على» بمعنى «عن».

كقول الشاعر:

إِذا رَضِيَت عليَّ بنو قُشَيرٍ ... لعَمرُ اللهِ أَعجَبَني رضاها

أي: إذا رضيت عني.

وقد ذكرنا من قبل أن هذه الحروف -حروف الجر- لا يُثبت لها البصريون إلا معنًى واحدًا، ويجعلون المعاني الأخرى معاني بلاغية، وليست معاني حقيقية.

ويأخذ بقولهم أهل البلاغة وكثير من أهل التحقيق.

ويرى كثير من الكوفيين، ويتبعهم كثير من المتأخرين، أن هذه الحروف -كما ذكر ابن مالك- على معناها الأصلي، والأكثر الاستعلاء، وقد تكون بمعنى «في»، وقد تكون بمعنى «على».

فظاهر هذا الكلام: أن قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [القصص:١٥]، كقولنا: ودخل المدينة في حين غفلة.

والبصريون يقولون: «هناك فرق بين الجملتين»، بين قولنا: «دخل على حين غفلة»، و«دخل في حين غفلة».

ويجعلون الآية أبلغ في المعنى الذي قصدت إليه، من قولنا: «في حين غفلة»، وشرحنا ذلك في مواضع كثيرة.

وقولهم يتضح في شواهد، أكثر منه في شواهد أخرى، وكما ذكرنا مثلًا في قوله تعالى عن فرعون وسحرته الذين آمنوا: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه:٧١]، فقال هؤلاء: إن «في» بمعنى «على».

فقوله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه:٧١]، كقولنا: لأصلبنكم على جذوع النخل؛ لأن التصليب إنما يكون على الجذع، ولا يكون فيه.

وقال البصريون: «إن هذا الحق على حقيقته»، يعني: أنه للدلالة على الظرفية، وليس بمعنى «على»، على معنى التضمين، يعني: معنى الآية -والله أعلم- على قولهم هذا، ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه:٧١]، أي: ولأصلبنكم على جذوع النخل، وأبالغ في ذلك حتى كأني أدخلكم فيها.

إذًا فـ«على» و«في» كلاهما مقصود بالآية. أما «على» فدل عليه:

﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾، وأما المبالغة في التصليب، حتى كأنه يُدخلهم، فيدل على ذلك «في».

فبدل ما يستطرد ويطول الكلام، وينص على الفعلين والحرفين؛ لأصلبنكم عليها حتى أدخلكم فيها، تكتفي العرب بذكر أحد الفعلين، فيدل على حرفه المحذوف، ويكتفون بالحرف الآخر، فيدل على فعله المحذوف، وهذا المراد بالتضمين.

التضمين: أن الكلام يقوم على إرادة فعلين، فيُحذف إحدى الفعلين؛ بدلالة الحرف عليه، الحرف المذكور، ويُحذف الحرف الثاني لدَلَالة الفعل المذكور.

ومثَّلنا على ذلك بأمثلة أخرى في قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان:٦]، وعلى قول هؤلاء؛ أن ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان:٦]، كقولنا: يشرب منها عباد الله؛ لأن الشرب إنما يكون من العين لا يكون بها.

وقالوا: إن «الباء» هنا بمعنى: «مِن».

وقال البصريون ومَنْ تبعهم من البلاغيين والمحققين: إن هذه الحروف باقية على معانيها الأصلية.

والمعنى -والله أعلم- على التضمين، أي: عينًا يشربُ منها فيرتوي بها عباد الله.

﴿يَشْرَبُونَ﴾ صرَّح به، فدل على حرفه المحذوف، «يشربُ منها»؛ لأن الشرب إنما يكون من الشيء، وحذف الارتواء لدَلَالة حرفه المذكور؛ لأن المدح والثناء إنما يكون بالارتواء، ولا يكون بمجرد الشرب؛ لأن الشرب قد يحصل من المرتوي، ومن غير المرتوي.

والمدح إنما يُقصد ويُفهم عندما تنص على «الباء»، يعني: لو قال: عينًا يشرب منها فقط، فكان دالًّا على مجرد الشرب، وليس فيه دلالةٌ على الارتواء.

لو أراد أن يذكر أنهم يشربون ويرتوون؟ ولا يريد أن يطيل الكلام؛ لأن الإطالة تنافي في كثير مِنَ الأحوال الفصاحة، ولغة العرب -كما تعلمون- تقوم على الاختصار، ما دام المعنى معروفًا، فمن أهم طرق الاختصار عند العرب التضمين.

عندما تعرض كثير من المحققين -كابن القيم وابن تيمية- لهذه المسألة، اختاروا فيها قول البصريين، حتى قال ابن القيم فيما أذكر عندما تعرض لهذه المسألة، قال: «والبصريون في ذلك هم أهل التحقيق، والكوفيون في ذلك هم أهل الظاهر».

أخذت بالظاهر، لكنّ البصريين أخذوا بالتحقيق.

وابن تيمية كلامه في ذلك مشهور، كلامه في أن هذا يقوم على البلاغة، ليس يقوم على مجرد التناوب، أن حرفًا ناب عن حرف، ولهم بذلك بحوث وكلام طويل.

نعم، الثمرة تعود إلى المعنى والبلاغة، هذا يدل على بلاغة القرآن، أنه استطاع أن يؤدي هذه المعاني الكثيرة بلفظ قصير، هذا هو البلاغة عند العرب، فلهذا عندما نزل القرآن وسمعته العرب فتنوا به، وعَرَفُوا أنه مُعجز وأنه بليغ.

أما عندما يقول: هذا الحرف قام مقام هذا الحرف، يعني: تقل البلاغة في ذلك، وكل إنسان يمكن أن يفعل ذلك، يضع حرفًا مكان حرف، تمشي الأمور، لكن لا تضع هذا الحرف «الباء» مكان «مِن»، إلا من معنًى مقصود يفهمه العربي الفصيح.

عندما سمع هذه الآيات فُتنوا بها، حتى كان بعض الكفار يسجد وهو كافر؛ لسماعه بعض هذه الآيات مِنْ فصاحتها وبلاغتها، ونعرف قصصًا مذكورة في

السيرة مِنْ ذلك، حتى يُذكر عن الفرزدق أنه معروف بالمجون، ومع ذلك إذا سمع بعض الآيات كان يسجد على طريقة العرب والقدماء.

فيقال: ليس هنا مكان سجود؟! فيقول: هذه سجدة الفصاحة، عندما سمع قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا﴾ [يوسف: ٨٠]، هذه الآية تحتاج إلى محاضرة لشرح الفصاحة والبلاغة التي فيها.

﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ﴾ ما قال: يئسوا ﴿خَلَصُوا۟﴾ [يوسف:٨٠] ما خرجوا، ﴿نَجِيًّا﴾ [يوسف:٨٠] يعني: في صورة كاملة تصور وضعهم مع هذا الملك، وما الذي حصل معهم، ثم تصور خروجهم من المجلس، وحالتهم ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ﴾ يعني: بلغ الأمر، يعني: حاولوا حتى وصل الأمر إلى حد الاستيئاس، ما قال: «خرجوا»، بل قال: «خَلصوا».

وهم يتناجون -يعني: بعضهم- نحاول مرة ثانية، ماذا نرجع، ماذا نقول لأبينا، يعني: صَوَّرَ كل ذلك في كُليمات، ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا﴾، لهذا سجد الفرزدق.

وإن كنا لا نقرر ذلك شرعًا، لكن أقصد أن هذه الأمور إذا نوقشت أنها تؤدي إلى هذه البلاغة، وتبين بلاغة القرآن، والعرب قديمًا فُتِنوا ببلاغة القرآن، تكون بالفعل لهذه الأمور التي خرجت عن ظاهر اللغة فائدة. أما إذا قلنا: مجرد مناوبة؛ فإننا نثبت ما يقول -يعني: من يريد قول الكوفيين-: «هذا إثبات للغو في اللغة»، إنه لغو، يقول: «يشرب منها»، ولا «يشرب بها» سواء، واللغو منتفٍ عن لغة العرب.

ابن مالك في كل كتبه يفعل ذلك، يعني: ظاهر مذهبه مذهب المتأخرين، يقول: هذه الحروف: هذا الحرف يأتي بمعنى كذا، ويأتي بمعنى كذا، وبمعنى كذا،

كما فعل الآن في «الألفية»، فعل في كتبه، حتى كتبه المتوسعة التي حقق فيها مذهبه، وأعظمها -كما قلنا- شرح التسهيل، «تسهيل الفوائد وشرحه» فعل ذلك أيضًا.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن انتهى من الكلام عن معاني «على»، ذكر معاني «عن»، فقال:

.... بِعَـنْ تَجَـاوُزًا عَنَـى مَـنْ قَـدْ فَطَـنْ

وَقَـدْ تَجِـي مَوْضِـعَ بَعْـدٍ وَعَلَـى كَمَـا عَلَـى مَوْضِـعَ عَـنْ قَـدْ جُعِـلَا

فذكر لـ «عن» أيضًا ثلاثة معانٍ:

المعنى الأول: المجاوزة.

والثاني: أن تكون بمعنى «بعد».

والثالث: أن تكون بمعنى «على».

فالمعنى الأول: أن تكون دالة على المجاوزة، ما معنى المجاوزة؟ يعني: بُعد شيء عن شيء، جاوزه حتى ابتعد عنه، هذه المجاوزة.

والمجاوزة هو أصل معاني «عن»، وأكثرها استعمالًا، والمجاوزة تكون حقيقية، وغير حقيقية.

فالمجاوزة الحقيقية، كأن تقول: «سرت عن البلد»، يعني: سرت حتى تجاوزتها.

وكقولك: «رميتُ السهم عن القوس»، يعني: رميته حتى تجاوزه، وابتعد عنه.

وقد تكون المجاوزة غير حقيقية؛ كقولك: «أخذت العلم عن العلماء»، يعني: كأنه تجاوزهم إليك.

وكقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه:١٢٤]،

وكقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور:٦٣]، يعني: خالفوه، وجاوزوه، ابتعدوا عنه.

والمعنى الثاني: أن تكون بمعنى «بعد».

ويمثلون لذلك بقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق:١٩]، المعنى -والله أعلم: لتركبن حالًا بعد حال.

يعني: يصرفون في الخلق، حتى تنتقلوا من حال إلى حال، هذا المعنى والله أعلم.

قالوا: معنى الآية: لتركبن طبقًا بعد طبق، أي: حالًا بعد حال.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون:٤٠].

﴿عَمَّا﴾، أي: عنْ مَا، فـ«عَنْ» هذه حرف الجر، و«ما» حرف زائد، و«ما» زائد بعد «عن».

فالمعنى -والله أعلم: عن قليل، يعني: بعد قليل ليصبحن نادمين.

والمعنى الثالث لـ«عن» أن تكون بمعنى «على»:

ومثَّلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمد:٣٨] المعنى -والله أعلم: فإنما يبخل على نفسه.

ومن ذلك: قول الشاعر:

لاهِ ابْنُ عَمِّكَ لا أُفْضِلْتَ في حَسَبٍ ... عنـي ولا أنـت ديـاني فتغـزوني

فقال: «**لاهِ ابْنُ عَمِّكَ لا أُفْضِلْتَ في حَسَبٍ عني**»، أي: لا أفضلت في حسب علي.

وقول ابن مالك: (وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَى)، يدل على أن هذين المعنيين لـ«عن» قليلان، وهو كذلك.

ثم انتقل رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الكلام عن معاني «الكاف» من حروف الجر، فقال:

شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ ... يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

فكم ذكر من معنى للكاف؟ ذكر ثلاثة معانٍ:

المعنى الأول: التشبيه.

والثاني: التعليل.

والثالث: الزيادة للتأكيد.

فالمعنى الأول: التشبيه:

وهو أصل معانيها وأكثرها، وهو الذي يغفره البصريون، كقولك: «زيدٌ كالأسد»، وكقوله تعالى: ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ﴾ [الرحمن:٣٧]، وكقوله: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾ [الرحمن: ٢٤].

والمعنى الثاني: التعليل:

يعني: أن تكون بمعنى اللام، الدال على التعليل.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة:١٩٨]، قال المفسرون: المعنى: واذكروه لهدايته إياكم، يعني: اذكروه بسبب هدايته إياكم؛ مِنْ أجل هذا السبب، فالكاف دلت على التعليل.

المعنى الثالث: أن تكون جائزة للتأكيد:

التأكيد من المعاني المعتبرة في اللغة، والتأكيد يُراد به تأكيد المعنى المفهوم من

قبل؛ لأن المعاني إما معانٍ مؤسسة، وإما معانٍ مؤكدة.

المعاني المؤسسة: هي التي لا تفهم إلا باللفظ، لا تفهم حتى يقال هذا اللفظ.

والمعاني المؤكدة: هي المعاني التي تُفهم من قبل، ثم يأتي هذا اللفظ مؤكدًا للمعنى المفهوم السابق.

فالتأكيد معنًى معتبر في لغة العرب.

فمن ذلك: قول الراجز:

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

«فصيروا مثل كعصف مأكول»، قالوا: الكاف هنا زائدة للتأكيد، والمعنى: فصيروا مثل عصف مأكول.

وكقول رؤبة يصف خيلًا:

لواحِقُ الأَقْرابِ فيها كالمَقَقْ

«لواحق الأقراب»، أي: ضوامر الخواصر. وهذا مما تُمدح به الخيل «**فيها كالمَقَقْ**»، أي: فيها المقق، والمقق هو: الطول الفاحش، يقول: «لواحق الأقراب»، يعني: ضوامر الخواصر فيها طول، فيها كالمقق، المقق هو: الطول الفاحش.

ومن ذلك: ما حكاه الفراء عن بعض العرب أنه قيل له: «كيف تصنعون الأقِط؟»، والأقِط معروف، واللبن الجامد، ويسميه بعض الناس الآن: البقل، كيف تصنعون الأقِط؟ فقال: «كهيل». كهيل، يعني: هينًا، فزاد فهم التأكيد.

وجعل كثير من المفسرين قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١] يعني: جعلوا الكاف في هذه الآية زائدة للتأكيد، قالوا: والمعنى: ليس مثله شيء، أي: ليس شيء مثله، وليست «الكاف» هنا باقية على أصلها، لو

كانت باقية على أصلها للدَّلالة على التشبيه؛ لكان معنى الآية الظاهر: ليس مثل مثله شيء.

وليس معنى الآية ذلك، وإنما المراد نفي الشبيه والمثيل، وليس المراد نفي الشبيه والمثيل عن مثل مثله، بل قالوا: إن هذا المعنى فاسد؛ لأن فيه إثباتًا للمثيل، ثم نفى أن يوجد مثل لهذا المثيل؛ من أجل ذلك قال الجمهور: إن الكاف هنا زائدة.

وأَوَّل بعضهم تأويلات أخرى:

فبعضهم قال: إن المثل هنا مراد به الذات، أي: ليس كذاته شيء.

وبعضهم قال: المراد بالمثل: الصفات، قالوا: ليس كصفاته شيء.

وتأويلات أخرى، لكن كل التأويلات على أن «الكاف» و«المثل» ليسا على معنيهما الأصلي، والجمهور على أن التأويل هنا في «الكاف»، فهي الزائدة، والمثل باقٍ على أصل معناه.

وقول ابن مالك:

وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

يدل على أن هذين المعنيين للكاف قليلان؛ لأن الأصل في «قد» مع المضارع أنها تدل على القلة.

نعم، هم يجعلون معناها التشبيه، وما سوى ذلك يحملونه على البلاغة، ومن البلاغة أن يأتي الحرف زائدًا، يعني: كونه زائدًا لا يجعله معنًى مستقلًّا، كونه زائدًا للتأكيد لا يجعله معنًى مستقلًّا؛ لأن الزيادة من المعاني البلاغية، ليست من المعاني الحقيقية الثابتة التي لا تُعرف إلا بهذا اللفظ، لكنه تأكيد.

والتأكيد من المعاني البلاغية التي تُقصد عند كون المتلقي شاكًّا في كلامك، أو منكرًا لكلامك، أو تخاف من ذلك، فتؤكد كلامك، فهو معنى بلاغي، فقد تزيد حرفًا في الكلام للتأكيد، فيعود المعنيان الآخران إلى البلاغة.

نعم، يعني: كأنك تقول: إن معنى قول البصريين ظاهر في بعض الحروف، وقد يغمض أو يكون متكلفًا في شواهد أخرى، إذا قلنا دائمًا: إن الحرف ليس له إلا معنى واحد، والمعاني الأخرى كلها محمولة على البلاغة، ثم نبحث عن الوجه البلاغي لذلك.

نعم، بعضهم يقول ذلك، قول الكوفيين هو واضح في كثير من الشواهد، لكن تتبعه في كل الشواهد، قد يكون متعبًا، إلا أنهم يقولون بذلك، وهذا يحتاج إلى إنسان محقق فاهم للمعنى ولكلام العرب؛ لكي يقف على هذه الأسرار.

وإلا فإن الأصل في الكلام أن يأتي على جادته، يعني: أن تقول: «شربتُ من العصير»، ما تقول: «شربت بالعصير»، ما يجوز عندهم أن تقول: «شربت بالعصير»، و«شربت من العصير».

والكوفيون يجيزون أن تقول: «شربتُ من العصير»، و«شربتُ بالعصير».

مع أن هذا لا تقوله العرب قديمًا ولا حديثًا. أما البصريون فيقولون: «شربتُ من العصير» وجوبًا، إلا إذا أردت، إلا إذا كان المتكلم فصيحًا وعارفًا للمعنى، وأراد أن يقول: «إني شربتُ وارتويت».

فتقول: «شربتُ بالعصير»، إذا كنت تريد أنك شربت وارتويت. أما إذا أردت فقط أن تقول: «شربت»، فلا تقل إلا «شربتُ منه».

يعني: يجوز ذلك إذا أردت المعنى الذي جاء في نحو هذه الآية، وفي شواهد أيضًا عن العرب في ذلك.

نعم، يعني: لو قلت مثلًا: «شربت بالكأس» في إشكال هنا؟ لكن المعنى يختلف، إذا قلت: «شربت بالكأس»، فالباء هنا ما معناها؟ الاستعانة؛ لأن الكأس ليس مشروبًا، وإنما آلة في الشرب.

مثل: «ذبحتُ بالسكين»، هل السكين مذبوحة، أم آلة الذبح؟ آلة الذبح، ماشي «ذبحت بالسكين»، «شربتُ بالكأس»، لكن المشروب نفسه الماء أو العصير، ما تقول: «شربتُ بالماء»، «شربتُ بالعصير».

تقول: «شربت منه».

هل العين يُشرب بها؟ ما شاء الله عليك، أنت تأخذ العين تشرب بها؟ طيب، ما يحتمل أن تكون الباء للاستعانة في الآية: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا﴾ [الإنسان:٦]، تشرب الماء بالعين؟ تشرب منها حتى ترتوي بها.

هذا المعنى، والله أعلم.

بالنسبة للاشتراك، وأفضل مَنْ تكلم عن الاشتراك ابن تيمية، له كلام طويل جدًّا في الاشتراك، وهذه المباحث ما يسمونها مباحث فقه اللغة، أو مباحث معاني حروف الجر، أو نحو ذلك، أو الأساليب اللغوية في الشرط والاستفهام.

يعني: بحثها أهل أصول الفقه أفضل من النحويين؛ لأنها تدخل في معانيهم. أما النحوي فعمله الصناعة، الصناعة النحوية، من حيث يجوز أو لا يجوز. أما المعاني المترتبة على الصناعة فيدرسها البلاغيون، الأصوليون، فلهذا اهتموا بها؛ لأنها تدخل في علمهم أكثر من دخولها في النحو، حتى قال كثير من النحويين: إن الكلام عن معاني حروف الجر ليس من النحو.

فلهذا لا يتعرض لها المتقدمون إلا لمامًا، ثم تعرض له المتأخرون لشدة الاحتياج إليه.

فالكلام على نحو الاشتراك، قلت: في أصل اللغة لا اشتراك، لكن كيف حدث الاشتراك؟ أقول: حدث الاشتراك بتعدد المتكلمين، فمثلًا: السيف عند العرب السيف، ثم قالوا: المهند، ثم قالوا: العضم، ثم قالوا: الصارم... إلى آخره.

فنقول: جاءت قبيلة أخرى مثلًا فسمته بالصارم، وقبيلة ثالثة سمته بالمهند، ثم جاء النقلة ونقلوا كل ذلك، فصار للسيف أسماء، لا أن العرب في أصل الوضع وضعوا للسيف أكثر من اسم، ولكن الواضعين تعددوا فتعددت الأسماء، فمن هنا يأتي الاشتراك.

نعم، هناك رسالة دكتوراه عن جهود شيخ الإسلام ابن تيمية اللغوية والنحوية في جامعة عراقية، وهي مطبوعة الآن، وهي دراسة جيدة، تعب فيها الباحث، وحقق كثيرًا من المسائل.

إلى هنا يكون إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ استنفذ ما أراد أن يقوله في معاني حروف الجر، وإن لم يستوفها، ولكنه ذكر أكثرها.

لينتقل إلى المسألة الثالثة، وهي الأخيرة في كلامه على حروف الجر.

قلنا: الأولى: أقسام حروف الجر، انتهينا منها.

والثانية: معاني حروف الجر، انتهينا منها.

والثالثة: استعمالات حروف الجر.

فقال في ذلك -بعد أن انتهى من معاني الكاف- قال:

وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى ... مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن العرب استعملت «الكاف»، وكذلك استعملت «على»، و«عن» أسماءً.

يعني: جعلت هذه الكلمات (الكاف، وعن، وعلى) أسماءً.

ما معنى «استعملتها أسماءً»؟ جعلتها أسماءً، يعني: عاملتها معاملة الأسماء، ووضعوها في مواضع الأسماء، يعني: أوقعوها فاعلًا، وأوقعوها مفعولًا به، وأدخلوا عليها حروف الجر، ونحو ذلك من خصائص الأسماء؛ لأن الفاعل لا يكون إلا اسمًا، والمفعول به -في أصله- لا يكون إلا اسمًا، وحروف الجر -كما عرفنا- لا تدخل إلا على الأسماء.

فهذا معنى هذا البيت.

فمثال وقوع الكاف اسمًا قول الشاعر:

أَتَنْتَهُونَ ولَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ   كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيه الزَّيْتُ والفُتُلُ

«أتنتهون ولن ينهى ذوي شططٍ كالطعن»، «ينهى» فعل، أين الفاعل الناهي؟ «ذوي شطط» المفعول به، هذا المنهي.

«ذوي الشطط» ما الذي ينهاهم؟ كالطعن.

«ولن ينهى ذوي شطط كالطعن»، فـ«كالطعن» هو الفاعل، فجعل الكاف فاعلًا، بمعنى: مثل الطعن، يعني: لو قال: «مثل»، فأوقع «مثل» فاعلًا، لم يكن هناك إشكال؛ لأن كلمة «مثل» اسم، وتقع فاعلًا.

لكنه أوقع الفاعل هنا «الكاف»؛ لأنها في معنى «مثل».

فكيف نُعرب حينئذٍ؟

«ينهى» فعل مضارع، و«ذوي» مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء، وهو مضاف و«شطط» مضاف إليه، «كالطعن» الكاف فاعل في محل رفع مبني على الفتح، وهو مضاف، والطعن مضاف إليه، جعلنا «الكاف» فاعلًا، وهو من

خصائص الأسماء، وجعلناه مضافًا مع أن الإضافة أيضًا من خصائص الأسماء.

ومن ذلك قول الشاعر:

وَمـا قَتَـلَ الأحـرارَ كـالعَفوِ عَـنهُمُ وَمَنْ لـكَ بـالحُرّ الـذي يحفَـظُ اليَـدَا

«وما قتل الأحرار كالعفو»، يعني: مثل: العفو.

فـ«قتل» فعل ماضٍ، و«الأحرار» مفعول، و«كالعفو» فاعل. فإعرابها كالبيت السابق.

ومن ذلك: قول العجاج، والعجاج والد مَن؟ والد رؤبة، وهما أشهر راجزين عند العرب.

العجاج وابنه رؤبة، وهما مِنْ أفصح الفصحاء، وأكثر النحويين عن النقل عنهم، ولهما ديوانان مطبوعان، وشعرهما كله رجس، يعني: ما في قصيدة.

قال العجاج:

بِـيضٌ ثَـلَاثٌ كَنِعَـاجٍ جُـمِّ يَضـحَكْنَ عَـنْ كَـالْبَرَدِ المـنهمّ

فقال: «يضحكن عن كالبرد»، «عن كالبرِدِ»، فأدخل حرف الجر «عن» على «الكاف»؛ لأنه جعلها اسمًا بمعنى «مثل»، يعني: عن مثل البرد.

فالإعراب:

«عن»: حرف جر.

و«الكاف»: اسم في محل جر، وهو مضاف و«البرد»: مضاف إليه.

ومن ذلك: وقوع «الكاف» اسمًا، كقول امرئ القيس عن فرس:

ورحنـا بكـابن المـاءِ يجنـب وسـطنا تُصـوب فيـه العـين طـورًا وترتقـي

«رحنا»، أي: رجعنا، «ب»: حرف جر، «كابن»، يعني: بمثل ابن الماء، يعني:

ابن الماء الغرنوق، فرس كالغرنوق، يحسبه كالغرنوق في لمعته أو بسرعته.

قال: «ورحنا بكابن الماءِ»، فأدخل الباء على الكاف؛ لأنه جعلها اسمًا.

وقوله: «يجنب وسطنا» «يجنب»، أي: يدور في الجنبات، «وسطنا» ظرف للدوران.

وقال الأخفش، والمراد به عند الإطلاق هو: الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة: «من ذلك»، أي: من إيقاع الكاف اسمًا قوله تعالى: ﴿أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۖ﴾ [آل عمران:٤٩].

﴿أَخۡلُقُ﴾، فعل، والفاعل مستتر تقديره: أنا، والمخلوق المفعول، أخلق ماذا؟ أين المفعول المخلوق؟ أخلق كهيئة، ﴿أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ﴾ [آل عمران:٤٩]، فأوقع الكاف هنا مفعولًا؛ لأنه جعله المخلوق، والمفعول إنما يكون اسمًا في أصله.

فهذا هو إعراب الأخفش، وقال الجمهور: إن المفعول هنا محذوف، وقوله: «كهيئة» صفة له، والمعنى -والله أعلم: إني أخلق لكم من الطين هيئةً كهيئة الطير.

فهذا ما يتعلق بوقوع الكاف اسمًا.

ومما يقع اسمًا أيضًا «على».

فمن وقوع «على» اسمًا، قول الشاعر:

غَـدَتْ مِـنْ عَلَيْـهِ بَعْـدَمَا تَـمَّ ظِمْؤُهَـا ... تَصِـلُّ وَعَـنْ قَـيْضٍ بزَيْـزَاء مَجْهَـلِ

يصف طيرًا، وقد رجنت على بيضها، وتخلف عنها صاحبها حتى تعبت، فصبرت وقاومت، حتى بلغ منها الظمأ كل مبلغ.

«بعدما تم ظمؤها»، فعندما تم ظمؤها ماذا فعلت؟ «غدت من عليه»، يعني:

قامت وذهبت من عليه، يعني: مِن فوقه، فأدخل «مِن» على «على»؛ لأنه جعل «على» اسمًا لمعنى «فوق».

«من عليه»، فـ«مِن» حرف جر، و«على» اسم في محل جر مبني على السكون.

ما إعراب الهاء في قوله: «عليه»، مضاف إليه؛ لأن «على» هنا اسم، وليس حرف جر، تقول: إن «الهاء» اسم في محل جر، واضح.

ومثال وقوع «عن» اسمًا، قول الشاعر:

فَلَقَدْ أَراني لِلرِّماح دَريئَةً ... مِنْ عَنْ يَميني مرة وأمامي

«دريئة»: الشيء الذي يُنصب ليكون هدفًا للرماح ونحوها مما يُرمى.

يقول: صرت لها مثل الدريئة، فهي تمر من عن يميني تارة وأمامي.

«مِن عن يميني»، أدخل «مِن» على «عن»؛ لأنه جعل «عن» اسمًا بمعنى «جانب»، من جانب يميني.

ومن ذلك: قول القطاني:

فقلت للركب لما أن علا بهم ... مِن عن يمين الحُبيا نظرة قبلُ

أي: من جانب يمين الحُبيا، الحُبيا: موضع في الشام.

و«نظرةٌ» فاعل لـ«على»، يعني: فقلت للركب لما علتهم نظرةٌ في جانب الحُبيا.

«قبلُ»، النظرة القبل: هي النظرة الأولى، التي لم يسبقها نظرة سابقة.

ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على: «مُذ، ومنذُ»، فذكر استعمالاتهما ومعناهما، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا ... أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا
وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَمِنْ ... هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبِنْ

معنى: «في استبن».

فذكر في هذين البيتين استعمال «مُذ ومنذ» ومعناهما، وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن لـ«مُذ، ومنذ» في العربية استعمالين، فيستعملان اسمين، ويستعملان حرفي جر.

- يستعملان اسمين.
- ويستعملان حرفي جر.

فمتى يكونان اسمين؟ متى تكون «منذ ومُذ» اسمين؟

قال ابن مالك في موضعين: **(حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ)**.

الموضع الأول: إذا جاء بعدهما اسم مرفوع.

والموضع الثاني: إذا جاء بعدهما فعل.

الموضع الأول: إذا جاء بعدهما اسم مرفوع، كأن تقول: «ما رأيتُ زيدًا مُذ يومان»، أو «مذ يوم الجمعة»، أو «منذ سنة»، ونحو ذلك.

فتكون «مذ، ومنذ» اسمين، لماذا قلنا: إنهما هنا اسمان؟ لأن بعدهما اسمًا مرفوعًا.

«ما رأيتُ زيدًا مذ يومان»، «يومان» اسم مرفوع، و«مذ» اسم، اتفقنا على ذلك، صارت جملة اسمية، مبتدأ وخبر، فقيل: «مذ»: مبتدأ، و«يومان» الخبر، على معنى: «ما رأيت زيدًا مدة عدم رؤية إياه يومان».

وقيل العكس، أي: «مذ» خبر مقدم، و«يومان» مبتدأ مؤخر.

والمعنى: ما رأيتُ زيدًا اليومان مدة عدم رؤيتي إياه.

فهما قولان، والذي دعا إلى القول الثاني: أن «يومان» مبتدأ و«مذ» خبر، أن

«مذ» هنا تدل على الظرف، فيها دَلالة على الظرف، والذي يقع ظرفًا المبتدأ أم الخبر؟ الخبر، كقولك: «العيد الليلةَ والسفر غدًا».

والموضع الثاني الذي تقع فيه «مذ ومنذ» اسمين: إذا جاء بعدهما فعل، إذا جاء بعدهما فعل؛ كأن تقول: «ما جئتُ زيدًا مذ عاد»، أو «جئتك مذ دعوتني».

فـ«مذ» هنا اسم، لماذا قلنا: إنها اسم؟ لأنها وقع بعدها فعل، والفعل لا بد له من فاعل بعده؛ إذًا ما الذي وقع بعد «مذ»؟ مفرد أو جملة؟ جملة فعلية.

فماذا يكون إعراب «مذ» حينئذٍ؟

«جئت مذ دعوت»، وابن مالك يقول: **(كَجِئْتُ مُذْ دَعَا)** «دعا» فعل، وفاعله مستتر، و«مذ» ظرف زمان، يعني: جئت في هذا الوقت.

ومن ذلك: قول الفرزدق مادحًا:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ ... فَدَنَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

«ما زال مذ عقدت يداه إزاره»، يعني: مذ مَيَّز واستطاع أن يحزم عليه إزاره.

«فدنا» منذ ذلك الحين وهو سامٍ.

«فأدرك خمسة الأشبار»، يعني: القبر.

يعني: منذ أن ميز إلى أن دخل القبر، وهو سامٍ عالم.

الشاهد: قوله: «مذ عقدت»، فـ«عقدت» فعل، والفاعل «يداه»، والمفعول المعقود، «إزاره». و«مذ»: ظرف زمان لـ«عقدت».

والاستعمال الثاني لـ «مذ ومنذ» أن يكونا حرفي جر، متى يكونان حرفي جر؟ إذا جاء بعدهما اسم مجرور، كقولك: «ما رأيته منذ يومين»، أو «ما رأيته منذ شهر».

فـ«منذ» حرف جر، و«يومين»: اسم مجرور بـ«منذ»، وعلامة جره الياء.

ما معنى «منذ ومذ» حينئذٍ؟

حرف جر، عمله الجر، لكن معناه الابتداء، يعني: بمعنى «مِن» دائمًا؟ لا.

قلنا: إن معنى «منذ ومذ» يتحدد بزمن مجرورها، فإذا كان مجرورها معرفة حاضرًا، فهي بمعنى «في»، إذا كان مجرورها معرفة حاضرًا، يعني: في زمان التكلم، فهي على معنى «في»؛ كأن تقول: «ما رأيت زيدًا منذ يومنا». «يومنا»، وزمن التكلم: في زمن واحد أو هذا اليوم قبل التكلم؟ هذا اليوم هو يوم التكلم، حاضر، وهو معرفة. فما معنى: «ما رأيته منذ يومنا»، يعني: ما رأيته في يومنا، هذا المعنى عند العرب.

ومن ذلك: أن تقول: «ما رأيته منذ شهرنا»، أو «منذ سنتنا»، أو «منذ أسبوعنا».

يعني: ما رأيته في هذا الأسبوع، ما رأيته في هذا الشهر، ما رأيته في هذه السنة؛ لأن المجرور معرفة، وهو زمن التكلم.

وإن كان المجرور ماضيًا؟ يعني: المجرور زمنه قبل زمن التكلم، فهو على معنى «مِن»؛ كأن تقول وأنت في يوم الإثنين: «ما رأيت زيدًا منذ يوم الجمعة»، فزمن التكلم يوم الإثنين، و«يوم الجمعة» المجرور زمنه حاضر أو ماضٍ؟ ماضٍ.

إذًا ما معنى قولك: «ما رأيته منذ يوم الجمعة»، يعني: ما رأيته من يوم الجمعة.

وكذلك في قولك: «ما رأيته منذ شهر»، «شهر» نكرة.

أو «ما رأيته منذ سنة»، أو «ما رأيته منذ أسبوعٍ».

يعني: ما رأيته مِن شهر، أو مِن سنة، اتضح المعنى يا إخوان؟ لأني سأسأل: ما الفرق بين قولك: «ما رأيته منذ شهرنا»، و«ما رأيته منذ شهر».

وأنتم كلكم أعراب أقحاح، ماذا تفهمون، من قولنا: «ما رأيته منذ شهر»،

يعني: ما رأيته منذ ثلاثين يومًا.

«وما رأيته منذ شهرنا»، يعني: ما رأيته في شهرنا هذا، الذي مضى كله أو بعضه.

يعني: لو كنا في شهر مُحرم، نحن الآن في العاشر من محرم، في يوم عاشوراء، وقلت لك: «ما رأيت زيدًا منذ شهرنا»، يعني: ما رأيته في هذا الشهر شهر محرم، يعني: ما رأيته منذ عشرة أيام.

فإذا قلت لك: «ما رأيته منذ شهر»، يعني: ما رأيته منذ زمن شهر، يعني: من ثلاثين يومًا. ففي هذا فرق بين المُعرف الحاضر؛ لأنه بمعنى «في»، ما رأيته في هذا الشهر، والماضي، ومن الماضي النكرة.

نُكمل ثم نفتح مجالًا للأسئلة.

ومن ذلك: قول زُهير:

لمن الديار بِقُنَّةِ الحجر أقوينَ مذ حجج ومذ دهر

يعني: أقوين من حجج ومن دهر.

وقال امرؤ القيس:

قِفا نبكِ من ذكرى حبيب وعِرفان وربع عفت آثاره منذ أزمان

أي: «من أزمانٍ».

فـ«منذ» كـ«مُذ»، إلا أن الغالب على «منذ» أن تكون حرف جر، وقد تأتي اسمًا، والغالب على «مُذ» أن تكون اسمًا، وقد تأتي حرف جر.

سَلْ تفضل.

أيهما أبلغ؟ لا تحضرني إجابة الآن، لكن اختلاف المعنى هو الذي ذكرته لك.

إذا قلت: «منذ يومين»، يعني: ما رأيته من يومين إلى الآن.

«وما رأيته منذ يومان»، أو «ما رأيته مذ يومان»، يعني: ما رأيته مدة عدم رؤيتي يومان.

فالمعنى الإجمالي واحد، لكن ما الفرق الدقيق بينهما؟ لا يحضرني ذلك.

ثم بعد ذلك يتكلم أيضًا عن استعمالات حروف الجر، فيتكلم عن زيادة «ما» بعد بعض حروف الجر، فيقول:

وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زِيدَ مَا ... فَلَمْ تَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا
وَزِيدَ بَعْدَ رُبّ وَالْكَافِ فَكَفْ ... وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفْ

يقول: إن «ما» قد تُزاد بعد خمسة أحرف من حروف الجر، وهي: «من، وعن، والباء، والكاف، ورُبَّ».

وحكمها يختلف: فإن زيدت «ما» بعد «مِن، وعن، والباء»، فإنها لا تكفها عن عمل الجر، بل تبقى حروف جر عاملة؛ كقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾ [نوح:٢٥]، ﴿مِّمَّا﴾، أي: مِن مَا، والمعنى -والله أعلم: مِن خطيئاتهم أغرقوا.

«مِن» هنا حرف جر، لكن ما معناه؟ درسنا معاني «مِن»: ابتدائية، أو سببية، أو ظرفية؟ سببية، يعني: بسبب خطاياهم.

فـ«مِن»: حرف جر عامل، لم يُكف عن عمله.

«ما»: حرف زائد.

و«خطيئات»: اسم مجرور بـ«مِن».

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٖ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون:٤٠].

﴿عَمَّا﴾، أي: عنْ مَا قليل، فـ«ما» زائدة، ولم تكف عن الجر، والمعنى: عن قليلٍ ليصبحن نادمين.

وعرفنا أن الحروف الزائدة كلها معانيها التوكيد.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران:١٥٩].

برحمة من الله لنت لهم، قال: «بما رحمةٍ من الله لنت لهم».

المعنى -والله أعلم: برحمة من الله لِنت لهم، ثم زيدت «ما»، فلم تكف الباء عن العمل.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء:١٥٥].

أي: بنقضهم ميثاقهم، فزيادة «ما» بعد هذه الأحرف زيادة قياسية مضطردة؛ للدَّلالة على التأكيد.

إذًا فإذا زيدت «ما» بعد «مِن وعن والباء»، فإنها لا تكفهم عن العمل.

وإذا زيدت «ما» بعد «الكاف ورُبَّ»، فيجوز فيهما حينئذٍ أن يُكفَا عن العمل، وهذا هو الأكثر، ويجوز أن يُعملا، وهذا جائز قليل.

يجوز فيهما أن يُكفا عن العمل، فيصيرا حرفي جرٍ مكفوفين، فلا يعملا. و«ما»: حرف زائد كاف. ويجوز أن يُعملا، فيكونا حرفي جر عاملين، و«ما» زائدة غير كافة.

فمن الكف -وهو الأكثر- قول الشاعر هاجيًا:

وَأَعلَمُ أَنَّنِي وَأَبَا حُمَيدٍ ... كَمَا النَّشْوانُ وَالرَّجلُ الحَلِيم
أُرِيدُ حَيَاتَهُ وَيُرِيدُ قَتلِي ... وَأَعلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ اللَّئِيم
فَإِنَّ الحُمرَ مِن شَرِّ المَطايا ... كَمَا الحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيم

فهنا قال: «كما النشوان»، أي: كالنشوان، فلو لم يأتِ بـ«ما» لوجب أن يقول: كالنشوان.

فلما جاء بـ «ما» جاز له أن يقول: «كالنشوانُ»، وهذا الأكثر.

وجاز أن يقول: «كالنشوان»، «كما النشوان».

فإن قال: «كما النشوان»؟ فـ«الكاف» جارة، و«ما» زائدة، و«النشوان» اسم مجرور، النشوان يعني: السكران.

وإن قال: «كما النشوانُ»، فـ«الكاف» مكفوفة عن العمل، و«ما»: زائدة كافة، و«النشوانُ» مبتدأ، وخبره محذوف، يعني: «كما النشوانُ هو».

ومن ذلك أيضًا: قوله: «**كَما الحبطات شرُّ بني تميم**»، فـ«الكاف» مكفوفة، و«ما»: حرف زائد. «الحبطات شرُّ بني تميم»:

«الحبطات»: مبتدأ، و«شرُّ» خبر، هنا الخبر مُصرح به، وهنا يجب أن يكف عن العمل؛ لأنه أدخلها على جملة، أدخلها على جملة اسمية.

ونعرف أن حروف الجر -يا إخوان- تدخل على ماذا؟ لا تدخل إلا على الأسماء، ما تدخل على الأفعال، ولا الحروف، ولا الجمل اسمية وفعلية، ولا شبه الجمل.

خصائص الأسماء، كيف دخلت على جملة اسمية؟ «الحبطات شر بني تميم»؛ لأن عملها كُفّ وأبطل وأزيل بـ«ما». فـ«ما» كفتها، ما معنى «كفتها»؟ يعني: كفتها عن العمل، وكفتها عن الاختصاص بالاسم.

وقلنا مثل ذلك في «إن» وأخواتها إذا اتصلت بـ «ما». لو قلت: «إن زيدًا قائمٌ»، أدخل «ما»؟ تقول: «إنما». «إنما زيدٌ قائمٌ»، فدخلت «إنما» على «زيد»، على اسم، جملة اسمية، «زيدٌ قائمٌ».

«إنما قام زيدٌ» صح ذلك؟ كيف أدخلت «إن» على فعل؟ لأن «ما» كفتها، ما

معنى «كفتها»؟ يعني: كفتها عن العمل، وكفتها عن الاختصاص بالجملة الاسمية.

هناك ملحوظة في الأبيات، يقول:

.... كَمـا النَّشـوانُ وَالرَّجـلُ الحَلـيمُ
.... وَأَعلَـم أَنَّـهُ الرجـل اللَّئـيمُ
.... كَمـا الحَبِطـاتُ شَـرُّ بَنـي تَمـيم

اختلفت حركة الروي؛ في البيت الأول والثاني الضم.

.... كَمـا النَّشـوانُ وَالرَّجـلُ الحَلـيمُ
.... وَأَعلَـم أَنَّـهُ الرجـل اللَّئـيمُ

وفي الثالث:

.... كَمـا الحَبِطـاتُ شَـرُّ بَنـي تَمـيم

هذا عيب من عيوب الشعر، ماذا يسمى؟ يسمى في علم العروض والقافية الإقواءَ، الإقواء هو: اختلاف حركات الروي، وهذا قد يقع عند بعض الشعراء المتقدمين، وهو من أشد العيوب.

ومن ذلك: قول الشاعر:

ربما الجامل المؤبلُ فيهم وعناجيج بينهنّ المِهار

«رُبَّ»: حرف جر، ودخلت عليها «ما»، فكفتها عن العمل.

فقيل: ربما الجامل، ولو لم تدخل عليها «رُبّ»؛ لوجب أن يقول: رُبَّ جاملٍ، فيجر.

«ربما الجامل المؤبلُ فيهم»، فأخبر عن الجامل المؤبل بأنه فيهم، فـ«الجامل» مبتدأ، و«فيهم» الخبر، «الجامل»، يعني: القطيع من الجمال، و«المؤبل»، يعني: المهيأ للقُنية والاقتناء. و«العناجيج»: جمع عنجوج، وهو الخيل الجيد.

و«المِهار»: جمع مهر -وهو معروف: ولد الفرس.

ومن ذلك: قول الشاعر:

أَخٌ مَاجِـدٌ لَـمْ يُخْزِنِـي يَـوْمَ مَشْـهَدٍ   كَما سَيْفُ عَمْرو لم تَخُنْهُ مَضارِبُهْ

«كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه».

فـ«سيف عمرو»: مبتدأ، وأخبر عنه بأنه لم تخنُه مضاربه، فالكاف هنا دخلت على اسم، أم على جملة اسمية؟ جملة اسمية، ما الذي جوّز ذلك؟ كون «الكاف» مكفوف عن العمل، وعن الاختصاص بالاسم. فهذا هو الكثير فيها، وهو الكف.

وأما إعمالها مع زيادة «ما» بعدها، فهو قليل جائز، فلك أن تقول في البيت السابق:

وَأَعلَـمُ أَنَّنِـي وَأَبـا حُمَيْـدٍ   كَمـا النَّشْـوانُ وَالرَّجُـلُ الحَلِـيمُ

ومن ذلك: قول الشاعر:

مـاويَّ يـا رُبتمـا غـارةٍ   شـعواء كاللّذْعَـة بالميسـم

«ماوي»، أي: يا ماوية، زوجته. «يا رُبتما»، «رُبة» فيها لغات، من لغاتها: «ربتاه، ربتما»، فأدخل «ما»، بعد «رُب غارة»، جر بها أم لم يجر؟ جر، الغارة: هي الحرب السريعة، الشعواء: المنتشرة.

«كاللذعة بالميسم»: شبه هذه الغارة بسرعتها كأنها لذعة بالميسم. وهذا من أجمل التشبيهات.

وقال الشاعر:

ونَنْصُـرُ مَوْلاَنَـا ونَعْلَـمُ أَنَّـهُ   كَمَـا النَّـاسِ مَجْـرُومٌ عَلَيْـهِ وجَـارِمُ

الشاعر قال: «كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وجَارِمُ».

«كما الناسِ» جر أم كف؟ جر، ولو كف لجاز، فكان يقول: «كما الناسُ».

ومن ذلك: قول الشاعر:

ربما ضربةٍ بسيفٍ صقيل بين بُصرى وطعنة نجلاء

فقال: «ربما» وزاد «ما» مع حرف الجر «رُبّ»، ومع ذلك أبقى عمله فقال: «ضربةٍ».

هذا ما تيسر شرحه في استعمالات حروف الجر؛ ليبقى الكلام على مسألة واحدة في حروف الجر، وهي: «إعمال حروف الجر وهي محذوفة».

نرجئها -إن شاء الله- إلى الدرس القادم، ومع الابتداء أيضًا بالكلام على «باب الإضافة».

إن كان هناك من سؤال، أو أن نذكر بعض الفوائد واللطائف القائمة على ما تم شرحه من قبل.

مما ذكرناه في الدرس الماضي: أن «الباء» قد تأتي للدَّلالة على البدلية؛ كقوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ عن أمنا عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «**ما يسرني بها حُمر النعم**»، أي: ما يسرني بدلها حُمر النَّعم.

«**حُمر**»: فُعل، وهو جمع، مفرده «حَمراء»، نعم «فعلاء» و«أفعل» يُجمعان على «فُعل». حمراء وحمراء وحمراء، فهُن حُمر، وصُفر، وخُضر.

والمراد بـ«**حُمر النعم**»: النوق الحُمر، وهن أنفس أموال العرب.

وقد يخطئ بعض المتكلمين في قراءة الحديث ونحوه، فيقولون: «حُمر النِّعم» «حُمُر» بضم الميم، و«الحُمُر» فُعُل، وهو جمعٌ مفرده: حِمار، «حِمارٌ» مفرد، وجمعه «حُمُر وأحمرة، وحمير، وحمور، وحُمورات، ومحموراء»، كل ذلك

جمع لحمار.

والمعنى -لا شك- أنه ينعكس ويفسد، بدل أفضل وأنفس أموال الإبل صارت الحمير.

فإن قلت: قرأنا في هذا الدرس قول الشاعر في زيادة «ما» بعد بعض حروف الجر:

فإن الحُمر من شر المطايا   كما الحبطات شرُّ بني تميم

فقال: إن الحُمر من شر المطايا. يريد بالحُمر: الحمير، أم النوق الحُمر؟ يريد: الحمير، يعني: يريد الحُمر، والحُمر من خير المطايا عند العرب، إلا أنه سكن الميم لضرورة الشعر.

وفي الحديث قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**النَّعم**»، والنَّعم: مفرد الأنعام.

قال المُرقش الأكبر -وهناك مرقشون آخرون من الشعراء- قال:

لا يُبعد الله التلبب وال   غارات إذ قال الخميس نعم

«الخميس»: الجيش، و«الغارات»: الحروب السريعة، و«التلبب»: لباس الحروب.

يقول: لا يبعد الله هذه الأمور، إذا قال الجيش، ماذا قال؟ نعم.

ما معنى «نعم» في البيت؟

- الزمخشري ذكر البيت في كتابه «المفصل في العربية» شاهدًا على حذف المبتدأ.

- وذكر ابن هشام في «مغني اللبيب» أن بعض مشايخ القراء أخبر تلميذه أن «نعم» في هذا البيت حرف جواب، «نعم» عكس «لا».

ثم بحثوا عن الشاهد، فلم يجدوه في البيت، أين المبتدأ المحذوف، والصواب: أن «نعم» هنا مفرد «أنعام»، يعني: إذا قال الخميس هذه نعمٌ، فأضيروا عليها.

ومما قرأناه في هذا الدرس قول الشاعر:

لاهِ ابْنُ عَمِّكَ لا أُفْضِلْتَ فِي حسب   عنـي ولا أنـت ديـاني فتخـزوني

هذا البيت لأبي الإصبع العدواني في قصيدة جميلة له، «نونية» يقول في أولها:

يـا مـن لقلـبٍ طويـل الهـم محـزون   أمسـى تـذكر ريّـا أم هـارونِ

ومنها أبيات مشهورة، كقوله:

إنّـي أَبِـيٌّ أَبِـيٌّ ذو مَحافَظَـةٍ   وَابـنُ أَبِـيٍّ أَبِـيٍّ مِـن أَبِيّـينِ

وقوله: (**لاهِ ابن عمك**)، «لاهِ»، أي: للهِ، ثم حذف حرف الجر، ثم حذف اللام من لفظ الجلالة، فصارت «لاهِ»، وهذا جائز في مثل هذا الأسلوب، فإن لفظ الجلالة «الله» كما تكلمنا في درس سابق، «الله» أصله «إله»، حذفت منه الهمزة فصارت: «لاه»، ثم أدخلت «أل» وألزمت، فصار «الله»، ثم فُخمت الألف تعظيمًا فصار «الله».

وجاء في قراءة شاذة: «وهو الذي في السماء لاهٌ وفي الأرض لاه».

ما معنى: «لاهِ ابن عمك»؟ أي: لله ابن عمك، يريد: لله درُّ ابن عمك، يريد بذلك نفسه؛ لأنه كان يتكلم مع ابن عمه الذي خذله.

أقول: لله در ابن عمك الذي هو أنا. أما أنت فلا أفضلت في حسب عني، ولا أنت دياني فتخزوني.

ومما قرأناه في هذا الدرس، قول الشاعر:

أتنتهـون ولـن ينهـى ذوي شـطط   كـالطعن يـذهب فيـه الزيـت والفتـلُ

هذا البيت من قصيدة للأعشى الكبير؛ لأن الأعشيين كثيرون، فميزَ بالأعشى الأكبر، وهو ميمون بن قيس، وإذا قيل: «الأعشى» على الإطلاق، فالمراد به الأعشى الأكبر ميمون بن القيس.

وهذا البيت من قصيدة جميلة مشهورة له، يقول في أولها:

وَدِّعْ هُرَيْــــرَةَ إِنَّ الرَكـــبَ مُرتَحِـــلُ   وَهَــل تُطيــقُ وَداعًــا أَيُّهــا الرَّجُــلُ

وهذه القصيدة لجمالها عدها كثير من الأدباء من المعلقات، وجعلوا المعلقات عشرًا، السبع المشهورة المعروفة، وزادوا عليها ثلاثًا، منها: «**لامية الأعشى**».

فهذا ما تيسر ذكره وشرحه.

والله أعلم، وصلى الله وسلَّم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الحادي والستون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، ونحن في شهر الله المُحرم، من سنة ثنتين وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، في جامع الراجحي، في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس الحادي والستين، من دروس «شرح **ألفية ابن مالك**» عليه رحمة الله تعالى.

في هذه الليلة -إن شاء الله تعالى- سنختم الكلام على باب «حروف الجر»، فلم يتبق منه إلا بيتان، نشرحهما الآن -إن شاء الله تعالى- ثم نعقب ببعض الفوائد المتعلقة بحروف الجر.

وفي البداية، كأن بعض الإخوة يتساءلون: متى سيتوقف نهاية هذا الفصل، هذا الدرس أم الدرس القادم؟

فأنا أيضًا أتساءل معكم، سيتوقف في هذا الدرس، أو الدرس القادم، أيضًا نأخذه في هذا الفصل، الاختبارات كأنها في الثاني عشر من الشهر، إذًا نتوقف -إن شاء الله- في الدرس القادم.

قال إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخر الأبيات التي ذكرها، في باب «حروف الجر»:

٣٨٣. وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

٣٨٤. وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ لَدَى حَذْفٍ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

ذكر في هذين البيتين الكلام على حذف حروف الجر وبقاء عملها، وذلك أننا ذكرنا في أول الباب، أن ابن مالك ذكر في هذا الباب ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقسام حروف الجر.

المسألة الثانية: معاني حروف الجر.

المسألة الثالثة: استعمالات حروف الجر.

انتهينا من المعاني، انتهينا من الأقسام، وتكلمنا على بعض الاستعمالات، بعض حروف الجر تأتي حروفًا وتأتي أسماءً، مثل: «منذ، ومذ، وعلى».

ومِن استعمالات حروف الجر: أن حرف الجر قد يُحذف ويبقى عمله، فقال ذلك وبينه في هذين البيتين.

فذكر أن حذف حرف الجر وبقاء عمله؛ إما أن يكون ذلك في حرف الجر «رُبّ» أو في سواه، فـ«رُبّ» له حكم، وفي سوى «رُبّ» له حكم.

وأما «رُبّ» وحذفها وبقاء عملها، فقال فيه في البيت الأول:

وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

فـ«رُبّ» قد تُحذف ويبقى عملها، أي: الجر، وهي في ذلك على أربعة أقسام:

١- **القسم الأول:** الأكثر.

٢- **القسم الثاني:** الكثير.

٣- **القسم الثالث**: القليل.

٤- **القسم الرابع**: الشاذ.

القسم الأول: الأكثر.

هو أن تُحذف «رُبّ» ويبقى عملها، وذلك بعد الواو، على الشائع، وكثير في كلام العرب؛ شعرًا ونثرًا.

فمن ذلك: قول امرئ القيس الكندي، صاحب «المعلقة المشهورة»:

ولَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُوم لِيَبْتَلِي

وهذا البيت أيضًا في «المعلقة»، فقال: «وليل»، الآن كان يتحدث عن موضع آخر وانتهى منه، ثم دخل في الكلام على موضع جديد، فقال: «**ولَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ**»، أي: ورُبّ ليلٍ، فالواو يسمونها واو «رُبّ».

وليلٍ مسبوقة بـ«رُبّ» محذوفة، فجرت وهي محذوفة. وسيأتي -إن شاء الله- إعراب ما بعد «رُبّ».

ومن ذلك: قول الشاعر:

وقاتِم الأَعْماقِ خاوِي المُخْتَرَقْ

هذا في أول القصيدة، وهي قصيدة من الرجز، في أول بيت قال:

وقاتِم الأَعْماقِ خاوِي المُخْتَرَقْ

أي: ورُبّ قاتم الأعماق، فهذا كثير.

ويمكن أن نقول بناء على ذلك، يعني: ما شئنا، كأن نقول مثلًا: وأسهم دخلنا فيها وخسرناها. يعني: ورُبّ أسهمٍ.

يقول: وأصحابٍ كنا نظنهم أوفياء، فلم نجدهم كذلك. يعني: ورُبّ أصحاب،

وهكذا...

وأما الكثير: فهو أن تُحذف ويبقى عملها بعد الفاء.

كقول امرئ القيس أيضًا في «معلقته» أيضًا:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

قال: «فمثلك»، أي: فرُب مثلك، أي: فرُبّ امرأة مثلكِ.

ومن ذلك أيضًا: قول المتنخل -وهو مالك بن عويمر- قال:

فحورٍ قَدْ لَهَوتُ بِهِنَّ وحدي نَوَاعِمُ في المُرُوطِ وفي الرِّيَاطِ

فقال: فحور، أي: فرُبّ حورٍ.

وأما القليل: فهو حذفها وبقاء عملها بعد «رُبّ»:

كقول رؤبة:

بل بَلَدٍ مِلْءِ الفِجاجِ قَتمه لا يُشْتَرَى كَتَّانُه وجَهْرَمُه

فقال: «بل بلد»، أي: بل رُبّ بلدٍ.

والفجاج: الطرق، والكتان: نوع من القماش، والجهرم أيضًا كذلك: نوع من البسوط.

وقال رؤبة:

بل بلد ذي صعدٍ وأضداد

أي: بل رُبّ بلدٍ.

وقال رؤبة أيضًا أو العجاج:

بل محمح قطعت بعد محمح

أي: بل رُبّ محمحٍ، والمحمح: الصحراء.

فإذا حذفت «رُب»، وبقي الجر بعدها، فهل يُجر بها، أم بالواو التي تسمى واو رُبّ؟ مذهبان:

والجمهور على أن الجر بـ «رُبّ» المحذوفة.

وأما الشاذ: فهو أن تُحذف «رُب» وهي غير مسبوقة بالواو، ولا بالفاء، ولا ببل، وهذا قليل، وقد ورد:

ومن ذلك: قول جميل بن معمر العذري، في أول قصيدة له، قال:

رَسمِ دارٍ وَقَفتُ في طَلَلِهِ ... كِدتُ أَقضي الحياةَ مِن جَلَلِهِ

رسم الدار: هي بقايا الدور والأطلال.

«وقفت في طلله»، يعني: وقفت فيما بقي منه.

«كدت أقضي الحياة من جلله». الجلل من الأضداد، تطلق على الأمر العظيم، وعلى الأمر التافه.

«**رَسمِ دارٍ**» بالجر، أي: رُبّ رسمي.

فهذا ما يتعلق بحذف «رُب» وبقاء عملها.

وأما باقي حروف الجر غير «رُبّ»، فقال فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ لَدَى ... حَذْفٍ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

يقول: **باقي حروف الجر على قسمين:**

القسم الأول: ما يُحذف باطراد، ويبقى عمله.

والقسم الثاني: ما يُحذف شذوذًا ويبقى عمله، فالشاذ لا يقاس عليه، والمطرد يقاس عليه، كما هو معلوم.

فالقسم الأول: ما يطرد حذفه ويبقى عمله، ورد ذلك في أساليب، من هذه الأساليب:

تمييز «كم» الاستفهامية، كأن تقول: «كم رجلًا بالبيت»، «كم ريالًا معك»، فإذا سبقت «كم» بحرف جر، فإنك تقول: «بكم ريالٍ اشتريتَ كذا وكذا»، «بكم رجلٍ ذهبت إلى زيد».

أما «كم» فمحلها الجر؛ لأنها مسبوقة بحرف جر، لكن الكلام على تمييزها، على مميزها، وهو «ريال»، في نحو: «بكم ريالٍ اشتريت كذا، وكذا».

«ريال» الواقع في تمييز «كم» المجرورة، على قول الجمهور مجرورة بـ«مِن» محذوفة، أي: بكم مِن ريالٍ اشتريت كذا وكذا. هذا قول سيبويه والجمهور.

وقال بعض النحويين -كالزجاج: بل هي مجرورة بالإضافة، يعني: أضفنا «كم» إلى «ريال»، وهذا ضعيف وليس الوجه الآن بيان هذا الضعف.

الأسلوب الثاني مما يُحذف فيه حرف الجر ويبقى عمله: في أسلوب القسم مع لفظ الجلالة.

مع لفظ الجلالة بالذات، فلك أن تقول: «والله، لأفعلن كذا وكذا»، ولك باطراد أن تقول: «اللهِ لأفعلنّ كذا وكذا»، وهذا وارد في بعض الأحاديث والشواهد.

ومن الأساليب التي يطرد فيها حذف حرف الجر ويبقى عمله في جواب الاستفهام المتضمن مثل المحذوف.

فإذا قيل لك مثلًا: «بمَن مررت»، فإنك تقول في الجواب: «زيدٍ»، يعني: مررت بزيدٍ.

وأيضًا من المواضع: بعد حرف الاستفهام، بعدما يتضمن مثل المحذوف. هذا عكس السابق.

الأول: في جواب الاستفهام، ليس في الاستفهام، في جواب الاستفهام، أن يقال: «بمَن مررت؟» يقول: «زيدٍ».

طيب هنا في الاستفهام نفسه، فإذا قيل لك مثلًا: قال لك إنسان: «مررت بزيدٍ»، فأنت تقول: «أزيدٍ»، أي: أمررتَ بزيدٍ؟

فهذه أربعة مواضع ذكرناها مما يطرد في حذف حرف الجر، ويبقى عمله.

من المواضع أيضًا: موضع سبق شرحه، وهو: حذف حرف الجر باطراد قبل أنَّ وأنْ.

كقولك: «عجبتُ أنك قائم»، أي: عجبتُ من أنك قائم.

وكقولك: «أخاف أن تذهب»، أي: أخاف من أن تذهب.

قال تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾ **[الحجرات:١٧]**، أي: يمنون عليك أن أسلموا، والله أعلم.

قال تعالى: ﴿بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ **[الحجرات:١٧]**، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾ **[الشعراء:٨٢]**، أي: أطمع في.

وقال: ﴿وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا﴾ **[المائدة:٨٤]**.

وقال: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾ **[المؤمنون:٣٥]**، أي: أيعدكم بأنكم.

وهذا سبق شرحه عندما تكلمنا على «باب تعدي الفعل ولزومه»، فقلنا: إن حرف الجر الذي يُعدي الفعل اللازم إلى مفعوله قد يُحذف؛ إذا كان قبل «أنْ

وأنَّ».

قال ابن مالك في ذلك، أذكركم بالبيتين، قال:

وَعَـــدَّ لَازِمَــــا بِحَــــرْفِ جَــــرِّ وَإِنْ حُـــذِفْ فَالنَّصْـــبُ لِلْمُنْجَـــرِّ
نَقْـــــلًا وَفِــــي أَنَّ وَأَنْ يَطَّـــــرِدُ مَـعْ أَمْـن لَـبْسٍ كَعَجِبْـتُ أَنْ يَـدُوا

أي: عجبت من أن يدُوا.

وهذا على مذهب الخليل والكسائي، فهما يريان أن الموضع هنا موضع جر، بحرف الجر المحذوف، يعني: أن حرف الجر حُذف وعمله باقٍ، فـ«أنّ» وما دخلت عليه في محل جر، و«أنْ» وما دخلت عليه في محل جر.

وقال غيرهما: بل الموضع هنا موضع نصب؛ لأن حرف الجر إذا حُذف -كما سيأتي- فالأصل أن المجرور بعده ينتصب، ولا يبقى عمل حرف الجر المحذوف، لا يبقى إلا في هذه المواضع التي نحصرها الآن ونذكرها؛ **لأن القاعدة: أن حرف الجر إذا حذف زال عمله**، إلا في هذه المواضع التي ذكرناها شرحًا لبيتي ابن مالك.

فالمسألة فيها خلاف مفتوح هنا، فهذا هو المطرد، إذًا المطرد في حذف حروف الجر سوى «رُبّ»، فيها أساليب معينة، ذكرنا أشهرها.

أمَّا غير المطرد فهي كُليمات، سُمعت من فصحاء، فلا يقاس عليها.

من ذلك: قول رؤبة -وهو من أفصح العرب- عندما سئل: كيف أصبحت؟ قال: «خيرٍ والحمد لله»، أي: بخير والحمد، أو على خيرٍ.

قال الزمخشري: ورؤبة هذا مِنْ أنبغ العرب؛ للشيح والقيسون.

تعرفون «الشيح والقيسون»؟ من نبات الصحراء، الآدمي ما يأكل الشيح

والقيسون، الزمخشري لا يريد أن يقول: إن رؤبة كان يأكل الشيح والقيسون؟ لكنه أراد أن يقول: إنه من العرب الفصحاء، الذين تأصلوا في العروبة والفصاحة.

ومن ذلك: قول الفرزدق يهجو جريرًا:

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَة أَشَارَتْ كُلَيْبٌ بِالْأَكُفِّ الأَصَابِعُ

أي: أشارت إلى كليب.

ومن ذلك: قول الشاعر:

وكريمة من آل قيس ألفته حتى تبذخ فارتقى الأعلام

أي: فارتقى إلى الأعلام.

فهذه شواذ لا يُقاس عليها.

حسنًا، فهذا ما يتعلق بحذف حرف الجر وبقاء عمله، بغير هذه المواضع إذا حُذف حرف الجر لسبب من الأسباب، **فإن القاعدة فيه أن يزول عمله.**

القاعدة فيه أن يزول عمله، لماذا؟ لأن حرف الجر عامل ضعيف، ليس كالأفعال، الأفعال هي العوامل القوية التي تعمل متقدمة ومتأخرة وظاهرة ومحذوفة، ولهذا الفعل يرفع فاعله، وهو ظاهر ومحذوف، وينصب مفعوله وهو متقدم ومتأخر ومحذوف.

أما الحرف فالعمل في الحرف ليس متأصلًا، ولهذا نجد بعض الحروف تعمل، ونجد بعض الحروف لا تعمل، كما أننا نجد الحروف مختلفة العمل؛ فبعضها يجر، وبعضها ينصب، وبعضها يجزم، وبعضها يرفع وينصب.

الأفعال تتفق في رفع الفاعل، فهي مع الفاعل عملها واحد.

والمتعدية؟ المتعدية هي عملها متشابه، فهي مع رفع الفاعل تنصب المفعول

به، وإن كان بعضها أقوى من بعض، والبعض ينصب مفعولًا، وبعضها مفعولين، وبعضها ثلاثة مفاعيل، فعمل الفعل لقوته يشمل جميع الأفعال، ويكاد يكون متشابهًا.

أما العمل في الحروف فهو ضعيف، وذكرنا شيئًا من صور ضعفه.

فلهذا لا يعمل الحرف إلا إذا جاءت الأمور، إذا جاءت الجملة على أصلها، مثل: «محمدٌ لم يذهبْ». «لم» تجزم «يذهبْ»، هل يمكن أن تقدم «يذهب» على «لم»؟ ما يمكن، كما تفعل في المفعول به، تُقدمه على الفعل؛ «سلمتُ على محمدٍ»، ما تقول: «سلمت محمدٍ على»؛ لأن حرف الجر لا يعمل إلا إذا جاءت الأمور على أصلها كالضعيف، والضعيف إذا كانت ليست هناك مشاكل يعمل.

إذا كانت هناك مشاكل هرب، ما يستطيع أن يقاوم هذه الأمور.

حرف الجر هو من أقوى الحروف في العمل، لماذا؟ لصلته القوية بالأفعال، حرف الجر، ما عمله المعنوي؟ لا أريد اللفظي، اللفظ يجر الاسم الذي بعده، وإنما عمله المعنوي، يعني: ما فائدته؟ لماذا يُجلب؟ لتعدية الفعل.

يقولون: لإيصال الفعل إلى الاسم الذي بعده، فهو له علاقة بالفعل.

فلهذا سنرى أن هذا الحرف الذي أوصل الفعل إلى مفعوله، أوصل الفعل إلى الاسم الذي بعد حرف الجر، هذا الحرف قد يُحذف؛ لسبب من الأسباب.

بينما حروف الجزم لا تحذف، حروف الجزم هل يمكن أن تحذف؟ ما يمكن أن تحذف. وكذلك «إن» وأخواتها لا يمكن أن تحذف، كذلك حروف النصب لا تحذف، إلا ما ذكروا في «أن» لوجود عوض ودليل.

حسنًا، نريد أن نختم الكلام على «باب حروف الجر»، في خاتمة تتعلق بتعلق الجار والمجرور، فنقول: إن الجار والمجرور لا بد لهما من متعلق يتعلقان به.

وسبب ذلك: أن حرف الجر يوصل معنى الفعل إلى الاسم بعده، فلا بد من معرفة الفعل الذي يصل إلى الاسم المجرور بحرف الجر.

وهذا مِنْ أهم ما يهتم به المفسر والمعرب، ارتباطه الشديد بالمعنى، لهذا تجد المفسرين والمعربين مهتمين بذلك اهتمامًا كبيرًا، كلما جاء جارّ ومجرور يبينون المتعلق، هذا يتعلق بماذا؟ يتعلق بكذا، ويجوز أن يتعلق بكذا، ثم يختلف المعنى.

فإذا قلنا: «جلستُ على الكرسي». فـ«على الكرسي» جار ومجرور متعلقان بـ«جلس»؛ لأن الجلوس هو الواقع على الكرسي؛ بحيث لو كان الفعل «جلس» متعديًا، لكنا نقول: «جلستُ الكرسي»، يعني: يقع عليه مباشرة، إلا أن «جلس» فعلٌ ضعيف لازم، سنأتي بحرف الجر تقوية له، لنوصل هذا الفعل الضعيف إلى مفعوله.

لو قلنا مثلًا: «مررتُ بزيدٍ». فـ«بزيدٍ» متعلقان بـ«مرّ»؛ لأن المرور واقع على زيد؛ بحيث لو كان متعديًا، لكنا نقول: «مررتُ زيدًا».

ومثل ذلك ورد عن العرب في قول جرير:

تَمُرُّون الديارَ ولم تَعُوجُوا كلامكمُ عليّ إذًا حرام

أين تمرون بالديار، فلما حذف حرف الجر، نسب ما بعده على القاعدة.

«تمرون الديارَ»، ولو قال: «تمرون الديارِ»، لقلنا: إن هذا من الشاذ.

قال تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة:٧] ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾، ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾. ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ الأولى متعلقة بماذا؟ يعني: ما الشيء الواقع عليهم؟ الإنعام، فإذًا تكون: ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ متعلقة بالبر العمل؛ لأن الواقع عليهم الإنعام.

و﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ الثانية: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ ما الواقع عليهم؟ الغضب؛ إذًا

تكون ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ الثانية متعلقة بالمغضوب.

﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ الأولى تعلقت بالفعل الماضي «أنعمَ». و﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ الثانية تعلقت باسم المفعول ﴿ٱلۡمَغۡضُوبِ﴾ بحسب المعنى.

ولو قلنا مثلًا: «سارَ الذي يقرأ في الكتاب إلى الحديقة».

فقولنا: «في الكتاب» متعلقة بـ«يقرأ»؛ لأن القراءة هي الواقعة على الكتاب، وقولنا: «إلى الحديقة» متعلقة بـ«سار»؛ لأن الواقع على الحديقة السير.

نقول: «نزل القرآن منقذًا من الله». «من الله» جار ومجرور، السؤال: ما الذي مِنَ الله؟ النزول أم الإنقاذ؟ النزول، إذًا «من الله» متعلقة بـ«منقذًا» أم بـ«نزلَ»؟ بـ«نزل»، ولا يصح أن نقول: متعلقة بالإنقاذ، لا ينقذ مثل الله.

فلو قلنا: «نزلَ القرآنُ منقذًا من النار». السؤال: ما الذي مِن النار؟ النزول أم الإنقاذ؟ الإنقاذ، إذًا فقولنا: «من النار» متعلقة بـ«نزل» أم متعلقة بـ«منقذًا»؟ بـ«منقذًا»، على حسب المعنى.

يعني: انظر ما الأمر الذي يقع على المجرور بحرف الجر، هذا فقط يساعده، يوصله إلى هذا المجرور.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَحۡسَبُهُمُ ٱلۡجَاهِلُ أَغۡنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [البقرة:٢٧٣].

انتبه لمعنى الآية، هنا وقع فيها وَهْمٌ من بعض المفسرين والمعربين، في قوله: ﴿مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾، متعلقة بماذا؟ بالغنى، أما بالحسبان؟ ﴿يَحۡسَبُهُمُ ٱلۡجَاهِلُ أَغۡنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾، يعني: نقول: ما الذي وقع من التعفف؟ هل التعفف سببه الغنى، أم سببه حسبان الجاهل أنهم أغنياء؟ حسبان الجاهل أنهم أغنياء؛ إذًا ﴿مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ متعلقة بـ«يحسب»، وليست متعلقة بـ﴿أَغۡنِيَآءَ﴾.

والمعنى يفسد إذا علقتها بأغنياء، لو علقتها بأغنياء فالمعنى فاسد؛ لأن الظان لو كان يعلم أنهم استغنوا عن المال بسبب تعففهم؛ لكان عالمًا بحالهم، أم جاهلًا؟ كان عالمًا؛ فأفسد معنى الآية.

هذه أشياء كثيرة جدًا في القرآن متعلقة بمثل ذلك تؤثر كثيرًا في المعنى.

مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦۚ﴾ [البقرة:٢٨٢]، هذا في الدَّيْن.

﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ﴾ يعني: الدين، ﴿صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا﴾ يعني: حالة كونه صغيرًا أو كبيرًا، ﴿إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦۚ﴾ جار ومجرور، متعلق بماذا؟ بالكتابة؟

﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ﴾ [البقرة:٢٨٢] أن تكتبوا الدين، ﴿صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا﴾ [البقرة:٢٨٢] والكتابة مستمرة إلى أجل الدين.

نكتب إلى أجله، يعني: إلى أجل حلول الدين، ﴿إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦۚ﴾ ليست مرتبطة بكتابة، لو كانت الكتابة مرتبطة بـ﴿إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦۚ﴾، ما الواقع إلى الأجل، ما الشيء الواقع إلى الأجل؟ استقرار الدين في الذمة، في ذمة المدين، هذا الواقع، إذًا لا بد أن يجعله حالا من الدين، ﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن﴾ تكتبوا الدين، حالة أن الدين مستقر في ذمته إلى أجله.

فلهذا يقول: في أجله حال، لأن الحال سبق أنها تأتي مفردة، وجملة، وشبه جملة، هذه الحال.

وإذا تعلقت هذه الجملة بالحال، فعرفنا أنها تُعلق بكونٍ عام، الحال، الصفة، الخبر، الصلة، هذه الأربعة قلنا: من وادٍ واحد، حكمها واحد، وكلها تُعلق بكون العام، يعني: باستقراء، فمعرفة التعلق أمر مهم جدًّا للمفسر وللمعرب.

إذًا، المراد بالتعلق هاهنا: الارتباط المعنوي بشبه الجملة بالحدث، أي: بالفعل الواقع وتمسكها به كأنها جزء من الحدث، لا يظهر معناه إلا بها، ولا يكتمل معناه إلا بها.

الحديث لا يكتمل معناه إلا بشبه الجملة، وشبه الجملة لا يكتمل معناها إلا بالحدث؛ وذلك أن شبه الجملة -في الحقيقة- هي من قيود الفعل، فأنت يمكن أن تأتي بالفعل مطلقًا بلا قيود، أو تقيده بقيود مختلفة، وأشرنا إلى أن المفاعيل قيود، والحال قيد.

من القيود: شبه الجملة.

فإذا قلت مثلًا: «أقيمُ اليوم في الرياض، وسأسافر غدًا إلى مكة». «أقيم» هذا فعل يدل على الإقامة. وما في دلالة على مكانها أو زمانها، إلا مطلق المضي، فإذا قلت: «اليوم»؛ تبين الزمان، وهو شبه جملة، وإذا قلت: «في الرياض» بين المكان، وإذا قلت: «أسافر»، هذا فيه السفر، وفيه الدَّلالة على مطلق المُضي، إذا قلت: «سأسافر غدًا»، قيّد الفعل بزمانه، وإذا قلت: «إلى مكة»، قيّد الفعل بمكانه.

فشبه الجملة أيضًا من القيود، التي يُقيد بها العربي الحدث، أو نقول: «الفعل»، الفعل هو الحدث، سواءٌ كان فعلًا صناعيًّا؛ ماضيًا، مضارعًا، أمرًا، أو كان بمعنى الفعل، أو يعمل عمل الفعل، في الأسماء المشتقة، (مصدر، اسم فعل، اسم فاعل، اسم مفعول)، هذه كلها تعمل عمل الفعل، فلهذا يتعلق بها، أو تتعلق بها شبه الجملة.

ولكن يُستثنى من ذلك خمسة أحرف من حروف الجر، هذه لا تتعلق بشيء.

الحرف الأول: حرف الجر الزائد، وأشرنا -من قبلُ- إلى حروف الجر الزائدة، فحروف الجر الزائدة ليس لها مُتعلق:

كالباء، في قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد:٤٣]، المعنى -والله أعلم: كفى الله شهيدًا.

وكذلك قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر:٣].

والباء الواقعة في خبر «ليس وما»؛ كقوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ﴾ [الأنعام:١٣٢]، ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ﴾ [الزمر:٣٦].

هذه الحروف كلها حروف جر زائدة للتوكيد والتقوية.

لكن ما تقول: «إن كفى بالله»، أن الجار والمجرور «بالله» متعلق بـ«كفى»، لا، ما الذي تعلق بـ«كفى»؟ هو الفاعل «الله»، «كفى اللهُ»، الله يكفي، فهو فاعل، هنا التعلق ليس تعلق جار ومجرور، إنما تعلق فاعل بفعله.

﴿كَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥] فـ«الله» فاعل للكفاية.

﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ﴾ [الأنعام:١٣٢] وما ربك غافلًا، والباء زائدة ليس لها متعلق.

وبعض المفسرين قد يغفل عن ذلك، فيسير على القاعدة، أن الجار والمجرور هو متعلق، هذا يحدث من بعض النحويين، وذكر ابن هشام بعض الأمثلة عن بعض المفسرين، تفاسير مطبوعة، ومع ذلك علقوا حروف الجر الزائدة بمُعلقات، وهذا غير صحيح، لا المعنى ولا الصناعة.

ليس هو الخلاف في المصطلح فقط، ما أحد يخالف أن هذا زائد في تركيب الجملة، المصطلح أنه غير مناسب في القرآن، أن تقول: «زائد»، تقول: «صلة»، أو أي كلمة أخرى.

المتعلق هذا خطأ، هم فقط يخالفون في المصطلح، وإلا هم يوافقون على أن

الباء هنا -مثلًا- ليست من جسم الجملة، ليست تركيب الجملة، الجملة فعل وفاعل، ما في إشكال في ذلك.

الحرف الثاني الذي لا يتعلق: لعل، في لغة عقيل.

﴿خَـٰلِقٌ﴾ مبتدأ، «هل خالق غير الله»، «هل طالب في القاعة»؟

إذا قلت: «هل طالب في القاعة؟» أصل الجملة: «الطالب في القاعة»، مبتدأ وخبر، ثم أدخل «هل»، تقول: «هل الطالبُ في القاعة؟»، ويجوز التنكير هنا: «هل طالبٌ في القاعة؟» استفهام. ما هو متعلق؛ لأنه حرف جر زائد.

الثاني: لعل: نعم، الزائد وجوده كعدمه، شرحنا الدرس من قبل، حرف الجر الزائد، هو الذي كان وجوده كعدمه، لا يؤثر في تقييم الجملة، لكن يؤثر في معناها؛ كبقية حروف التوكيد. نعم، حرف توكيد.

قلنا: الحرف الثاني الذي لا يتعلق هو «لعل» بلغة عقيل.

وذكرناه من قبلُ في حروف الجر الشاذة؛ كقولهم: «لعل زيدٍ قائمٌ»، فلهذا قلنا من قبل: إن «زيدٍ» هنا مبتدأ، مرفوع محلًّا مجرور لفظًا.

مبتدأ، ما نقول: اسم مجرور، ما نقول: جار ومجرور، ما نقول: مبتدأ، وكذلك في قولك: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد:٤٣]، ﴿بِٱللَّهِ﴾ ما نقول: جار ومجرور، نقول: فاعل.

﴿هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ﴾ [فاطر:٣]، ما نقول: جار ومجرور، نقول: مبتدأ، مرفوع محلًّا مجرور لفظًا.

والثالث: الحرف الذي لا يتعلق هو «لولا»، وذكرناه في حروف الجر الشاذة، على قول سيبويه، الذي يقول: إن «لولا» إذا دخلت على ضمير فهي حرف جر،

كقولك: «لولاك»، أو «لولاه»، أو «لولاي».

وفي المسألة خلاف، لكن هذا على قول سيبويه، يقول: إذا دخلت على اسم ظاهر، فلا تعمل شيئًا. مثل: «لولا زيدٌ لأكرمتُك».

«زيدٌ»: مبتدأ مرفوع.

لكن «لولاك لسافرت»، يقولون: مثل: «لولا زيدٌ لأكرمتك»، لكن «لولا» حرف جر شاذ، يجر الضمير المتصل، مثل: «لعل» في لغة عقيل.

فكيف نُعرب الكاف في «لولاك لسافرت»؟ نقول: مبتدأ لكن في محل جر.

الرابع من الحروف التي لا تتعلق: «رُبّ».

حرف الجر «رُبّ» نحو: «رُبّ رجلٍ صالح لقيته».

كيف نُعرب «رُبّ رجلٍ صالحٌ لقيته»؟

«رجل»: مبتدأ، مرفوع محلًّا مجرور لفظًا، و«صالحٌ»: صفته، و«لقيته»: جملة فعلية خبر المبتدأ.

فـ«رُبّ، ولعلّ» في لغة عقيل، و«لولا» في قول سيبويه. هذه ثلاثة أحرف، يسمونها: «حروف الجر شبه الزائدة».

لماذا حروف الجر شبه الزائدة؟ قال: شبه الزائدة؛ لأن لها معنًى خاصًّا، وليس كالحروف الجر الزائدة، ليس لها معنى خاصٌّ، وإنما معناها مجرد التأكيد، لها معانٍ خاصة، ولكن ليس لها متعلق، ولهذا تؤثر في اللفظ، لكن لا تؤثر في الإعراب.

يبقى الفاعل بعدها فاعلًا، والمبتدأ مبتدأ، ولكنها تؤثر في لفظه، تنقله إلى لفظ الجر.

قلنا ذلك. نعم، حروف الجر كلها ضعيفة، لكن «رُبّ» جعلنا لها حكمًا خاصًّا؛ لأن السماع هو الذي يدل على ذلك، والسماع لا يُقدم عليه شيء، الخلاف في هذا السبب؛ أن حرف الجر ضعيف، فلا يعمل محذوفًا، والجمهور قالوا: لا، العمل لـ«رُبّ» لكثرة هذا الأسلوب، واضح أن العرب يقصدون «رُبّ»، لكن يحذفونه.

وكيف تخرج عن قصدهم؟ واضح أنهم يقصدون «رُبّ»، إذًا فنأخذ من هذا القصد بما أنه ظهر بسبب كثرة الأمثلة الآتية على هذا الأسلوب، وهو أسلوب مطرد.

الحرف الخامس: أحرف الاستثناء «خلا وعدى وحاشا».

إذا جُر بها فصارت حروف استثناء، فإنها حينئذٍ لا تتعلق أيضًا.

ومما ينبغي معرفته في شبه الجملة: أن المجرور بحرف الجر محله النصب، بالفعل الذي يتعلق به؛ لأنه في الحقيقة مفعول الفعل.

كما ألمحنا إلى ذلك، إلا أن الفعل ضعيف، فأوتي بالحرف ليُقوي الفعل إلى الوصول إلى مفعوله، يعني: يقرون بأنه مفعول الفعل.

وإذا قلت: «جلستُ على الكرسي»، فـ«الكرسي» مفعول به لـ«جلسَ»، إلا أن جلسَ فعل ضعيف لا يتعدى بنفسه، فجئنا بحرف الجر، ليُعديه إلى مفعوله، يعني: في الإعراب، فتقول: «جلستُ على الكرسي»، «جلستُ»: فعل وفاعل، و«على الكرسي»: جار ومجرور، فأنت قل: مفعول به؛ لأن هذا الفعل ضعيف، ما ينصب مفعوله بنفسه.

فإن قلتم: ما الذي يدل على هذا الزعم؟ أن المجرور بحرف الجر محله نصب؛ لأنه مفعول الفعل الذي يتعلق به، **فهناك عدة أدلة، من الأدلة على ذلك:**

الدليل الأول: أن المجرور بحرف الجر، يطلق عليه ويُعبر عنه باسم المفعول من الفعل الواصل إليه.

فتقول: «جلستُ على الكرسي» من «الكرسي» بالنسبة للجلوس؟ الكرسي مجلوس عليه، مجلوس مفعول، اسم مفعول، لكن أتينا بـ«على»؛ لأن الفعل لازم، لكنه مفعول مجلوس.

الدليل الثاني: أن حرف الجر لو حُذف بسبب من الأسباب، كما في نزع الخافض، لانتصب المجرور، لعاد إلى أصله النصب.

إلا ما ذكرنا من مواضع يُحذف فيها حرف الجر ويبقى عمله، هذه المواضع دل عليها السماع، مما يتجاوز هذه المواضع، وقلنا: **إن القاعدة: إن حرف الجر إذا حُذف فالقياس في المجرور بعده أن ينتصب**، يعني: يعود إلى أصله النصب.

ومن ذلك: قولهم مثلًا: «وصلنا القريةَ»، أي: وصلنا إلى القريةِ، و«أمرتُك الصدق»، «أمرتُكَ الخير»، أي: أمرتك به.

و «لا تقعد قارعة الطريق»، أي: لا تقعد في قارعة الطريق.

و«زهدت المال»، أي: زهدت فيه.

وقال يزيد بن الحكم في قصيدته الواوية العجيبة:

فَلَيــتَ كفافًــا كــانَ خَيْــرُك كلــه ... وَسَرَّك عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاء مُرئوي

«ما ارتوى الماء»، أي: ما ارتوى من الماءِ.

ويقولون: «ذهبتُ الشام»، أي: ذهبتُ إليه.

و«دخلتُ الدار»، أي: دخلت إليه.

فهذه القاعدة: أن حرف الجر إذا حُذف، فالقياس في المجرور بعده أن

ينتصب.

ومن ذلك قول الشاعر الذي ذكرناه من قبل:

لـــدن بهـــز الكـــف يعســـل متنـــه فيـــه كمـــا عســـل الطريـــق الثعلـــبُ

«لدنٍ»، يعني: لين، «بهز الكف يعسل متنه»، «متنه»، يعني: يتلوى، مثل ماذا؟ «كما عسل الطريق الثعلبُ»، يعني: كما عسل الثعلب في الطريق، كما تلوى الثعلب في الطريق، لكن قال: «كما عسل الثعلب الطريقَ»، أي: في الطريقِ.

ويسمونه حينئذٍ النصب بنزع الخافض.

هذا تعبير، وإن كان لا يستعمله البصريون المتقدمون فيما اطلعت عليه، النصب بنزع الخافض.

ماذا يريدون بقولهم: هذا منصوب بنزع الخافض؟

أمَّا التحقيق في ذلك، فهو أنهم يقصدون أن حرف الجر لما حُذف، وصل الفعل بنفسه إلى مفعوله، فنصبه، فحينئذٍ هو منصوب بماذا؟ منصوب بالفعل، منصوب بالفعل بعد نزع الخافض، يعني: بعد حذفه.

هذا هو الذي عليه المحققون، ويظهر من كلام بعضهم أن مراده بالنصب بنزع الخافض: أن نزع الخافض نفسه هو الذي نصبه، أن عملية حذف الخافض هي التي أدت إلى النصب.

نعم، الأصل وجوده، ولو وجد لجر الذي بعده، يعني: بعملية النزع والحذف هي التي نصبت، ولكن يظهر أن كلام المتقدمين -حتى مَنْ عبّر من المتقدمين بنزع الخافض- النصب بنزع الخافض، إنما يعني أن الفعل هو الذي نصبه، الفعل هو الذي نصب مفعوله بعد حذف حرف الجر.

كم ذكرنا من دليل على أن الاسم المجرور بحرف الجر هو مفعول للفعل المتعلق به، ذكرنا دليلين.

الدليل الثالث: أن شبه الجملة تنوب عن الفاعل بعد حذفه.

فإذا كان الظرف متصرفًا، ارتفع لفظًا. تقول: «صِيم شهرُ رمضانَ».

«صام المسلمون شهر رمضان» «صام»: فعل لازم، و«شهر» ظرف زمان، ثم نقول: «صِيم شهرُ رمضان»، ما الذي ناب عن الفاعل؟ الظرف، معنى ذلك: أن الظرف في الحقيقة مفعول للفعل.

وتقول: «جُلس أمام الأمير».

وتقول: «سيرَ خلفنا».

فتجعل الظرف نائبًا عن الفاعل، فإذا أردت أن تُنيب عن الفاعل في قولك: «سارَ مُحمدٌ بزيدٍ»، فإنك تقول: «سير بزيدٍ»، فأين نائب الفاعل الذي ناب عن الفاعل بعد حذفه؟

الجار والمجرور معًا «بزيدٍ»؟ أم المجرور فقط؟ مذهبان ذكرناهما من قبل في «باب نائب الفاعل»، وقلنا: إن الصواب في هذه المسألة؛ أن نائب الفاعل هو المجرور فقط؛ لأنه هو المفعول.

يعني: لو قلنا مثلًا: «ضربَ محمدٌ زيدًا»؛ لقيل: «ضُرب زيدٌ»؛ لأن «ضرب» يتعدى لمفعوله مباشرة.

لكن «سارَ محمدٌ إلى زيدٍ» هو «سار» نفسه ينصب زيدًا، ولكان متعديًا، لكنه فعل ضعيف، فأتينا بحرف الجر.

فهذه كلها تدل على أن الفعل هو الذي يؤثر حقيقة في الاسم المجرور بعد

حرف الجر، وأن حروف الجر ما هي إلا حروف يُؤتى بها لتوصيل هذه الأفعال إلى مفاعيلها.

هل هناك من سؤال يا إخوان؟ المتعلق يكون فعلًا، أو ما يشبهه، أو ما هو في معناه.

الفعل يعني: الفعل الماضي والمضارع والأمر.

ما يشبهه، أي: الأسماء التي تعمل عمله، وهي: (المصدر، واسم الفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وصيغ المبالغة).

وما هو في معنى الفعل، يعمل به مثل «اسم الإشارة»؛ لأنه بمعنى أشير، مثل حروف التنبيه: «ها» بمعنى: أنبه، أيضًا تعمل.

لعلنا نختم بهذه المسألة:

وهي نريد أن نذكر شيئًا من الكتب التي درست واهتمت بحروف الجر.

لم يبق لنا إلا نقطة واحدة فقط، وهي: ذكر بعض الكتب التي تهتم بجمع، أو بالكلام على حروف الجر.

وهذه الكتب يسمونها «كتب حروف المعاني»، كتب حاول فيها مصنفوها أن يجمعوا كل الحروف التي في اللغة العربية، من حروف الجر وغيرها، وأن يرتبوها، وغالبًا يرتبونها ترتيبًا هجائيًّا.

وبعضهم يجمع مع الحروف ما تسمى بالأدوات، يجمع الحروف والأدوات أيضًا، كـ«كان» وأخواتها، و«كاد» وأخواتها، وكل ما يسمى بالأدوات والحروف أيضًا يجمعها، لكن أغلب الكتب تختص بالحروف.

فمن هذه الكتب:

- «حروف المعاني»، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، المُتوفى في القرن الرابع، وهو كتاب محقق، ومطبوع صغير، لكنه من المراجع القديمة المعتمدة في هذا الباب.

- «الأزهية في علم الحروف»، لعلي بن محمد الهروي، في القرن الخامس.

- «رص المباني في شرح حروف المعاني»، لأحمد بن عبد النور المالقي، في القرن السابع.

- «الجنى الداني في حروف المعاني»، للحسن بن قاسم المرادي، في القرن الثامن.

هذه الكتب كلها مختصة بالحروف، وأحسنها وأجمعها «الجنى الداني في حروف المعاني»، للمرادي، والمرادي هذا هو تلميذ أبي حيان، من قرناء ابن هشام.

ويتميز المرادي عمومًا بوضوح العبارة، عبارته فيها وضوح، وكتابه هذا مفيد جدًّا، وجميل، عبارته واضحة، ما فيها صعوبة ألفاظ النحويين وتعقيداتهم، ومع ذلك هو محسوب بالعمل الغزير المفيد.

- «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، لابن هشام الأنصاري، المتوفى في القرن الثامن.

«مغني اللبيب» هذا من أعظم كتب النحو، وقد ألفه ابن هشام كما ذكر في مقدمته للمفسر والنحوي، وقسمه قسمين:

القسم الأول من الكتاب: جعله للحروف والأدوات، وجمع الحروف والأدوات، وهو من أسهل الكتب التي جمعت الكتب والأدوات، ورتبها هجائيًّا، وكلامه فيه محرر جدًّا، ولكن في عبارته غموضًا، مع أنه كبير، لكنه كان يهتم كثيرًا

بتحقيق المسألة نحويًّا، حتى صار كتابه في أغلب مواضعه كالمتن.

فلهذا شُرح «المغني» شروحٌ كثيرة، وعليه حواشٍ متعددة، فلهذا كتاب المرادي يفوقه من هذه الناحية، أعني: وضوح العبارة. أما التحقيق -تحقيق المسألة، ومعرفة كلام المحققين والمناقشة- فهذه تجدها عند ابن هشام.

من أشهر شروح «مغني اللبيب» وحواشيه: «شرح الدماميني»، و«حاشية الدسوقي»، وهما مطبوعان ومشهوران.

قلنا: «مغني اللبيب» قسمه قسمين:

الأول: في الحروف والأدوات.

والقسم الثاني: جعله في أحكام الجملة، وشبه الجملة.

وهو مِنْ أحسن -بل أحسن- من تكلم عن أحكام الجملة، وشبه الجملة، وذكر فيها مباحث منيفة جدًّا، لا تكاد تجدها في غير هذا الكتاب.

واهتم اهتمامًا كبيرًا جدًّا بالإعراب؛ ذكر طريقة الإعراب، وذكر أخطاء كثيرة جدًّا يقع فيها المعربون، سواءٌ من حيث المعنى، أن يُعرب إعرابات تخالف المعاني، أو تضعف المعنى، أو من حيث الصناعة، قد يعرب إعرابًا من حيث المعنى المستقيم، لكنه يخالف شيئًا من صناعة النحو، أو يعرب إعرابًا يمشي من حيث المعنى والإعراب، لكنه يخالف في مواضع أخرى، في الكتاب المُعرب، وقد يعرب آية نظيرها لا يوافق هذا الإعراب، ونحو ذلك. فذكر جهات كثيرة يدخل الاعتراض فيها على المعرب بسببها.

هناك أيضًا كتاب مُحدث، وهو كتاب جيد، اسمه «الأدوات النحوية في كتب التفسير»، للدكتور/ محمد أحمد الصغير، أو الصُّغَير، من دار الفكر في دمشق، مجلد كبير، وقد بقي سنوات يكتب فيه ويبحث، وجهده فيه كبير وواضح.

ذكر أهم الأدوات النحوية، ودرسها في كتب التفسير، وما ذكره المفسرون في ذلك، وما ذكره أيضًا المعربون عمومًا، يدخل في ذلك كتب الإعراب وكتب النحو.

فهذا من أهم الكتب التي تعين الباحث، إذا أراد أن يُراجع شيئًا من الحروف، أو الأدوات.

أحد يسأل سؤالًا يا إخوان؟ سواء في حروف الجر خصوصًا، أو في النحو عمومًا.

الطالب:...

الشيخ: يحمله على الحكاية؟ كيف يحمله على الحكاية؟

الطالب:...

الشيخ: أنت عندما تقول: أزيد، «مررتُ بزيدٍ»، أقول لك: «أزيدٍ» أنا الآن آتي بمعنى جديد، أم أحكي الكلمة التي قلتها؟ تحكي كلمة هي نفس المعنى المراد في الكلمة السابقة.

أما أني أقول: «أزيدٍ»؛ لأني أستفسر، أنا الآن أستفسر، هذه الآن جملة جديدة، فليس هذا على الحكاية، لا ليس على الحكاية.

يقول الإنسان مثلًا: «معي تمرات»، فيقول: دع ارتكنا من ثمرتان، يعني: من ثمرتان المذكورة في كلامك هذه، هذه حكاية لفظية، أما إذا أردت المعنى، لا إذا أردت المعنى، لا يسمى حكاية.

«كان يقول دُبر كل صلاة» ما إعراب «دُبر»؟ ظرف زمان.

تعرف أن ظرف الزمان هو يتضمن فيه باطراد، نعم، له شرحان، قديم

وحديث، لا القديم غير موجود، الموجود الجديد.

نسيت، لكنه شرح «المغني» شرحًا في الهند، وشرحه في مصر، فأحدهما فُقِد، الشرح القديم غير موجود، الموجود الحديث.

ماذا قال؟

ابن القيم قال:...

جزاءً، يعني: بسبب عملكم، طيب.

الطالب:...

الشيخ: قال: هذه هي معاوضة، عوض، لا تقول: عوض، العمل لا يكون عوضًا. الجملة لا تكون عوضًا بالعمل.

الطالب: لأن العمل أقل بكثير.

الشيخ: نرجع لها، حسنًا الجملة تكون بسبب العمل؟... كيف سبب من الأسباب لا يصح الدخول برحمة الله، لا يكون الدخول بالعمل...

أين ذكر ذلك؟ في «البدائع»؟...

الطالب: ابن حجر ذكر كلام ابن هشام، ثم قال: وقد سبقه إلى ذلك ابن القيم...

الشيخ: عجيب، أوقفني على كلام ابن القيم، وابن تيمية لأراجعهما.

جزاك الله خيرًا، أحسنت.

هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثاني والستون

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبياكم، في ليلة الإثنين الحادي والعشرين من شهر المُحرم، من سنة ١٤٣٢ من هجرة المصطفى عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في جامع الراجحي في مدينة الرياض، نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس الثاني والستين، من دروس «شرح ألفية ابن مالك» عليه رحمة الله.

انتهينا يا إخوان من الكلام على باب حروف الجر، ونبدأ في هذه الليلة -إن شاء الله تعالى- بالكلام على

باب الإضافة

باب الإضافة من أهم الأبواب النحوية.

وأهميته تأتي من أمرين:

الأول: أنه كثير جدًّا في الكلام، لا يستغني المتكلم عن الإضافة، لا الفصيح ولا غير الفصيح، فلهذا لو عددنا الإضافة في القرآن الكريم، لوجدناها بالألوف، بل لا تخلو صفحة من صفحات المصحف، لا أقول: من إضافة، بل من عدة إضافات.

وكذلك بقية الكلام؛ كالشعر، والنثر، كلام الناس قديمًا وحديثًا، كلام لا يستغني عن الإضافة.

الأمر الثاني: أن الإضافة أمر معنوي، يقوم على الفهم، وليس أمرًا لفظيًّا يُمكن أن نعرف كما نعرف المبتدأ، أو الفاعل، أو المفعول به، بل هو أمر معنوي، وهذا سيأتي بيانه -إن شاء الله- عندما أتكلم على تعريف الإضافة وفائدتها.

ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب الإضافة، إذا تأملنا الأبيات، وجدناه قد ذكر ثماني مسائل في باب الإضافة:

- **المسألة الأولى**: ما يحذف من أجل الإضافة.
- **المسألة الثانية**: معاني الإضافة.
- **المسألة الثالثة**: ما يكتسب المضاف إليه من المضاف.
- **المسألة الرابعة**: انقسام الإضافة إلى لفظية ومعنوية.
- **المسألة الخامسة**: إضافة الشيء إلى نفسه.
- **المسألة السادسة**: الأسماء الملازمة للإضافة وأحكامها.
- **المسألة السابعة**: حذف المضاف، وحذف المضاف إليه.
- **المسألة الثامنة**: الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

قال في أول ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٣٨٥.نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا ... مِمَّا تُضِيفُ احْذِف كَطُورِ سِينَا
٣٨٦.وَالثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا ... لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامَ خُذَا
٣٨٧.لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَاخْصُصْ أَوَّلَا ... أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا
٣٨٨.وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ ... وَصْفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

٣٨٩.كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَلِ مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ
٣٩٠.وَذِي الإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ

في هذه الأبيات ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ عدة مسائل، مِنَ المسائل التي ذكرناها من قبلُ، فقال في أول أبياته:

نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَطُورِ سِينَا

فبدأ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ «باب الإضافة» بالكلام على المسألة الأولى: وهي ما يُحذف من أجل الإضافة، ونلاحظ أنه لم يُعَرّف الإضافة؛ لأن الإضافة أمر معنوي يُفهم فهمًا، فلهذا كان من الصعوبة بمكان تعريفها، لكن يمكن أن يعرفها باب التعريفات التي ذكروها للإضافة، فمن ذلك قال بعضهم: «الإضافة نسبة تقييدية بين اسمين، توجب جر الثاني منهما أبدًا».

وقيل: «ضم اسم إلى آخر على تنزيل الثاني من الأول منزلة التنوين»، وقيل: «نسبة تنعقد بين اسمين على تقدير واحد من أحرف الجر: اللام، وفي، ومِن».

لكن الإضافة تبين أكثر عندما نعرف فائدتها:

فائدة الإضافة: أنها تجعل الاسمين يدلان على شيء واحد، عندما نقول: «تجعل الاسمين»، وعندما نسمع التعاريف السابقة، عندما نقول: «ضم اسم إلى اسم»؛ يتبين لنا أن الإضافة لا تكون إلا بين اثنين، أن الإضافة خاصة بالأسماء، تكون بين اسم واسم.

وقد تكون في حالات؛ بين اسم وجملة، وهذه الجملة يجب أن تكون بمعنى الاسم، كما سيأتي تفصيله.

فالأصل في الأسماء: أن كل اسم يدل على معناه، يدل على مسماه، فإذا قلنا: «قلم»، كلمة «قلم» اسم، يدل على آلة الكتابة هذه. وإذا قلنا مثلًا: «الأستاذ»،

الأستاذ هو الشخص الذي يشرح، كلمة «قلم» لها معنى، وكلمة «الأستاذ» لها معنى؛ لأن كل اسم يدل على معناه.

فإذا قلنا بعد ذلك: «قلمُ الأستاذ» فهذان اسمان، لكنهما صارا يدلان على شيئين أم على شيء واحد؟ يدلان على شيء واحد، هذه الإضافة.

الإضافة فائدتها: أنها تجعل الاسمين يدلان على شيء واحد.

وأمثلة ذلك كثيرة جدًّا، وعندما نقول مثلًا: «سيارة»، هذه الدابة التي تسير من حديد، وعندما نقول مثلًا: «الوزير»، الوزير معروف؛ الأستاذ الذي تقلد هذه الوزارة.

وعندما نقول: «سيارةُ الوزير»، ماذا نرد بـ«سيارة الوزير»؟ هي هذه الدابة التي تسير من حديد.

فجعلنا الاسمين «سيارة الوزير» يدلان على شيء واحد، بطريق الإضافة، لولا الإضافة لبقي كل اسم يدل على معناه، بفائدة الإضافة تتبين الإضافة أكثر من التعريفات التي ذكروها، في تعريف الإضافة.

قلنا: الإضافة لا تكون إلا بين اسمين، كما سبق، وقد تكون بين اسمٍ وجملةٍ بمعنى الاسم.

وهذا خاص بالظروف، الظرف قد يضاف إلى اسم، وقد يضاف إلى جملة بمعنى الاسم، وكما تقول: «قلمُ محمدٍ»، و«قلمي»، و«قلمُ الطالب»، مع الظروف، مثل كلمة: «يوم»، يمكن تضيفها إلى اسم تقول: «يومُ الخميس».

«سآتيك يوم الخميس»، «الخميس»: مضاف إليه، قد تضيف كلمة «يوم» إلى جملة فعلية أو اسمية، فتقول: «سآتيك يوم تنجح».

فـ«يوم» هذا ظرف، وهو المضاف، الجملة الفعلية «تنجح»؛ لأنها بمعنى الاسم، يعني: المصدر، المعنى: سآتيك يوم نجاحك.

وهذا سيأتي بيانه في المسألة السادسة، وهي الأسماء الملازمة للإضافة وأحكامها.

قلنا: إن ابن مالك عقد هذا الباب على ثماني مسائل.

هناك بعض القواعد اللفظية التي تساعد أيضًا في ضبط الإضافة، فمن هذه القواعد اللفظية: أن كل ضمير اتصل باسم، فهما مضاف ومضاف إليه.

تعرفون الضمائر؛ هناك ضمائر منفصلة، وضمائر متصلة، الضمائر المتصلة ستتصل بما قبلها، يعني: ستتصل باسم أو فعل أو حرف، ما في خيار رابع، فإن اتصلت باسم فهي لا تكون مضافًا ومضافًا إليه.

كقولك: «قلمي»، أو «قلمك»، أو «قلمه»، أو «قلمنا»، أو «قلمها»، أو «قلمهم»، أو «قلمكم»، مضاف ومضاف إليه.

بخلاف ما لو اتصل الضمير بفعل أو بحرف، وهذا فَصَّلْنَا الكلام فيه، في إعراب الضمير، وعرفنا أن الضمير إعرابه منضبط، إذا اتصل بفعل إعرابه ثابت، اتصل باسم إعرابه مضاف إليه، إذا اتصل بحرف إعرابه منضبط، سبق بيان ذلك في باب الضمير.

من القواعد اللفظية التي تفيد أيضًا في «باب الإضافة»:

أن هناك أسماءً ملازمة للإضافة، هناك أسماء في اللغة العربية تلازم الإضافة، فكلما جاءت فهي مضاف وما بعدها مضاف إليه.

هذا سيأتي بيانها بالتفصيل في المسألة السادسة، الأسماء الملازمة للإضافة وأحكامها؛ كبعض الظروف، مثل: «قبل وبعد، وأمام وخلف»، مثل: «إذا وإذ»،

هذه كلها أسماء ملازمة للإضافة، فإذا جاءت فتعرب بحسب إعرابها، ثم يقال: هي مضاف وما بعدها مضاف إليه.

ثم بعد ذلك نعود إلى البيت الأول، الذي ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول «باب الإضافة»، وهو قوله:

نُونًــا تَلِــي الإِعْــرَابَ أَوْ تَنْوِينَــا مِمَّــا تُضِــيفُ احْــذِف كَطُــورِ سِــينَا

بيّن في هذا البيت المسألة الأولى، في هذا الباب، وهي: «ما يُحذف من أجل الإضافة»، فقال: إن الذي يحذف من أجل الإضافة شيئان:

الأول: النون التي تلي الإعراب.

والأمر الثاني: التنوين.

نبدأ بالتنوين: التنوين معروف، فإذا أضفت كلمة منونة فلا بد أن تحذف التنوين؛ لأن التنوين لا يجامع الإضافة، كما أن التنوين والإضافة لا يجامعان «أل»، إلا في مسائل سيأتي ذكرها وحصرها في الإضافة اللفظية.

ومثَّل على ذلك بقوله: «**كَطُورِ سِينَا**»، سيناء معروف، والطور ذكر في القرآن، ﴿طُورِ سَيْنَآءَ﴾ [المؤمنون:٢٠] و﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ [التين:٢]، فـ«طور» مضاف، و«سِيناء أو سَيناء» مضاف إليه.

وتقول: «جاء صديق محمدٍ»، أو «رأيتُ صديقَ محمدٍ»، أو «سلمتُ على صديقِ محمدٍ» المضاف يخضع للإعراب؛ رفعًا ونصبًا وجرًّا.

فقولنا: «مضاف» ليس بإعراب، والذي بعده مضاف إليه في الإعراب؛ لأن المضاف إليه له حكم ثابت وهو الجر، فهو إعراب، عندما تقول: «مضاف إليه»، نعرف أن حكمه هو الجر، لكن إذا قلت: «مضاف»، نعرف حكمه الإعراب (رفع أو نصب أو جر)؟ لا، إذًا فتعرب الاسم (رفعًا أو نصبًا أو جرًّا)، مبتدأ، أو فاعل، أو

مفعول، أو غير ذلك، ثم تقول: هو مضاف، والكلمة مع التالي مضاف إليه مجرور.

والأمر الثاني: الذي يحذف للإضافة، «النون» التي تلي الإعراب، يريد بذلك: نون المثنى، ونون جمع المذكر السالم.

كالنون التي في «طالبان، ومسلمون»، فأنت إذا قلت: «جاء الطالبان»، فـ«جاء»: فعل «طالبان»: فاعل مرفوع، ما علامة رفعه؟ أين علامة إعرابه؟ الألف، والنون جاءت بعد الإعراب، يقول: «**نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ**» يعني: نونًا تلي علامة الإعراب.

هذه النون التي تلي علامة الإعراب، تُحذف من أجل الإضافة، فتقول: «جاء طالبانِ»، فإذا أضفت تقول: «جاء طالبا علمٍ».

وكذلك مسلمون، تقول: «هؤلاء مسلمون»، فخبر مرفوع وعلامة رفعه الواو، فالنون جاءت بعد علامة الإعراب، فإذا أضفت تقول: «هؤلاء مسلمو العالمِ»، فتحذف النون لذلك.

يقولون: احترز بقوله: «نونًا تلي الإعراب»، من النون التي تأتي قبل الإعراب؛ كالنون التي تأتي في الجمع على منتهى صيغة الجمع، مثل: «بساتين، وشياطين، ومجانين»، فإنك ستقول: «هذه بساتينُ»، و«رأيتُ بساتينَ»، فالإعراب جاء بعد النون.

فلهذا هذه النون ماذا قبل الإضافة؟ فتقول: «هذه بساتينُ محمدٍ».

فإن قلت: أما كون التنوين لا يجامع الإضافة، فهذا واضح معروف، لكن لماذا النون في المثنى والجمع (جمع المذكر السالم) أيضًا لا تجامع الإضافة، وتحذف للإضافة ثم يحذف التنوين.

فنجاوب على ذلك يا إخوان: لأننا أشرنا إليه من قبل.

النون في المثنى وفي جمع المذكر السالم عوضٌ عن التنوين في المفرد. نعم، إذا قلت في المفرد: «محمدٌ»، «جاء محمدٌ»، «جاء»: فعل «محمد»: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمتان، أم ضمة؟ وعلامة رفعه الضمة، «محمدٌ» عليه ضمتان، الأولى علامة الإعراب الرفع، والثانية رمز التنوين، هي نون، التنوين نون يرمز له في الإملاء بضمة ثانية.

فإذا ثنيت «محمد»، تقول: «جاء المحمدان» مرفوع وعلامة رفعه الألف، والألف علامة الإعراب، تقابل الضمة، إذًا صار المفرد زائدًا على المثنى بالتنوين، فجاءت العرب بالنون في المثنى، فقالت: «محمدان»؛ لتكون هذه النون مقابلًا للتنوين في المفرد.

وبالغ بعض النحويين فقالوا: هي التنوين، ولكن الصحيح الذي عليه الجمهور: أنها نون وليست تنوينًا، جئت بها لمقابلة التنوين؛ لكي لا يكون المفرد أزيد في هذه الناحية من المثنى، وكذلك الجمع -لهذا الجمع السالم- المثنى لا شك أنه سالم، المثنى لا يُغير صيغة المفرد، «محمد محمدان»، «باب بابان»، فقط تزيد علامة التثنية؛ إما ألف ونون، أو واو ونون حسب الإعراب.

وجمع المذكر السالم؟ أيضًا سالم، يعني: لا يغير الإعراب، فتقول في «محمد»: محمدون، فالواو في مقابل الضمة، إذًا النون مقابل التنوين، نعم.

فلهذا فإن النون في المثنى وجمع المذكر السالم تأخذ حكم التنوين، فيُحذفان للإضافة، لكن هل النون في المثنى وجمع المذكر السالم من التنوين، أم عوض عن التنوين؟ هل هناك فرق بين القولين، أم كله واحد؟

نعم، إذا قيل: هو هو، فمعنى ذلك أنه هو هو، فيأخذ كل الأحكام، لا يتغير شيء، وإذا قيل: إنه عوض، فالعوض سيكون أنزل من الأصل، فلهذا عندما تقول:

«جاء محمدٌ»، فإذا ثنيت تقول: «جاء المحمدان»، «المحمدانِ»، تعرف بـ«أل»، فتجمع بين «أل» و«النون».

لكن في المفرد، هل تقول: «جاء المحمدٌ»؟ فتجمع بين أل والتنوين؟ ما تجمع، «أل» ما تجتمع مع التنوين، كيف اجتمع «أل» مع النون في المثنى والجمع؟ المحمدان والمحمدون؟ لأن هذه النون عوض عن التنوين، الفرع لا بد أن يلحق عن الأصل درجها وأصلها، ولا يكون مساويًا له في كل الأحكام، وأن الأصل يكون له ميزة.

وكثر كلام النحويين والأدباء في الإشارة إلى أن الإضافة والتنوين لا يجتمعان، إذا حضر أحدهما ذهب الآخر.

وفي ذلك أشعار كثيرة جدًّا، كقول أحدهم:

وكُنـــا خمـــس عشـــرة في التئـــام ... علـــى رغـــم الحســـود بغيـــر آفـــه
فقـــد أصـــبحت تنوينـــا وأضْـــحى ... حبيـــــي لا تُفارِقـــــه الإضـــــافة

يعني: ما نلتقي.

وقال الآخر:

أَزَالَ الله عـــــنكم كُـــــل آفـــــه ... وســـدَّ لـــديكمُ سُـــبُلَ المخافـــه
ولا زالـــــت نـــــوائبكم جميعًـــــا ... كنـــونِ الجمـــع في حـــالِ الإضـــافه

يعني: ما تلتقون مع المصاعب.

وأشعار كثيرة في ذلك، فهذه هي المسألة الأولى.

فإن سألت وقلت: قال ابن مالك بعد ذلك: «وَالثَّانِيَ اجْرُرْ»، فالمضاف إليه لا شك أن حكمه الجر، لكن ما الذي يجره؟ العامل الذي يجر المضاف إليه، ما ينجر إلا بعامل يجره.

ففي المسألة ثلاثة أقوال لم يذكرها ابن مالك، ابن مالك اكتفى بأن قال:

نُونًــا تَلِــي الإِعْــرَابَ أَوْ تَنْوِينَــا ... مِمَّـا تُضِـيفُ احْـذِف كَطُـورِ سِـينَا
وَالْثَّــانِيَ اجْــرُرْ................ ....

في المسألة ثلاثة أقوال مشهورة:

القول الأول: أن الجار هو المضاف، المضاف نفسه هو الذي جر المضاف إليه. وهذا قول سيبويه والجمهور، وهو الصحيح في المسألة.

والقول الثاني: أن الجار هو حرف الجر المقدر بين المضاف والمضاف إليه، كما سيأتي في معاني الإضافة؛ أن الإضافة تأتي على معاني «اللام أو مِن أو في».

فإذا قلت في: «كتابُ زيدٍ»، أي: كتابٌ لزيدٍ، فهذا حرف الجر المقدر هو الذي جرّ المضاف إليه. وهذا قول الزجاج، وتبعه بعضهم؛ كابن الحاجب، وهو ضعيف؛ لما علمنا من أن الحروف عوامل ضعيفة، لا تعمل إلا ظاهرة، فإذا حُذفت فالأصل أنها لا تعمل، بل الأصل أن مجرورها ينقلب إلى منصوب، إلا في حالات قليلة نصصنا عليها من قبل.

القول الثالث: أن الجار هو الإضافة، يعني: عملية الإضافة، وهذا قال به بعض النحويين؛ كالأخفش.

والفرق بين هذه الأقوال:

أن العامل في القول الأول والثاني عاملان لفظيان، إذا قلنا: إن المضاف هو العامل، صار عاملًا لفظيًّا، أو حرف جر مُقدر.

وعلى القول الثالث: أن العامل الإضافة، صار عاملًا معنويًّا، مما يُرجح قول سيبويه والجمهور هنا: أن العامل هو المضاف، أنك ترى أن المضاف إليه إذا صار ضميرًا، ماذا يحدث له؟ يتصل بالمضاف حينئذٍ.

«كتابُ محمدٍ» اجعل المضاف إليه ضميرًا، ستقول: «كتابُه».

والقاعدة تقول: إن الضمير لا يتصل إلا بعامله.

تقول مثلًا: «إنكَ»، «إنكَ مسلم»، «محمد إنه مسافر» لا يتصل ولا يستتر إلا بعامله، حتى في الاستتارة، «محمدٌ كان مسافرًا»، يعني: كان هو.

ومع ذلك فإن هذا القول الأول -وهو القول الراجح- هو ظاهر كلام ابن مالك، في مواضع من «ألفيته»، وإن كان لم ينص عليه في هذا الموضع.

ومن هذا قوله في موضع آخر:

كَذَاكَ خَفْضُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا

فجعل الوصف هو الخافض، يعني: المضاف هو الخافض.

وقال في هذا الباب:

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرّ نَكِرة

فجعل «لَدُن» هي التي جرت النكرة بعدها.

وقال:

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ

فذكر أن المضاف هو الذي جرّ المضاف إليه.

وفصل المسألة في كتبه النثرية، كـ«التسهيل» و«شرح التسهيل»، وغيرهما من كتبه.

الطالب:...

الشيخ: لا، هي المضاف إليه، لا، المضاف إليه مجرور اتفاقًا، لكن لا يترتب

عليه، يعني سيأتي مسائل أخرى.

إذا أردنا مثلًا أن نحصر العوامل المعنوية، نقول: المسنون عوامل معنوية في الابتداء، فنقول: المبتدأ -كما شرحنا من قبل: هو الاسم المجرد على عوامل لفظية، وهذا سائل على قول سيبويه هنا.

فالمضاف إذا جاء قبل المضاف إليه: «كتابُ محمدٍ»، ماذا قلت في «محمد»؟ مضاف؛ لأنها مسبوقة أيضًا بعامل لفظي، لكن على قول من قال: إن الجار معنوي الإضافة، ما يصبح هذا التعريف له، لا بد أن يقولوا: ما جرد عن عامل لفظي؛ هو الإضافة.

نعم، يجعل الجار معنى، وهو عملية الإضافة، كونك أضفت كلمة إلى كلمة، ولا يجعل الجار هو نفس المضاف، لفظ المضاف هو الذي جر المضاف إليه، يعني: مثل هذا الخلاف، خلافهم مثلًا في رافع المبتدأ، إذا ضفنا «محمدٌ قائمٌ» المبتدأ مرفوع، لكن ما الذي رفع؟ الجمهور على أنه الابتداء، عامل معنوي.

يعني: كون العربي جعل الاسم في بداية كلامه، أمر معنوي، العربي إذا جعل الاسم في بداية الكلام، يرفعه، ما معنى يجعله ابتداء الكلام، يعني: يجرده عن العوامل الفظية، هذا شيء معنوي.

لكن قول بعض الكوفيين: الذي رفع المبتدأ هو الخبر، يفصل، الخبر رفع المبتدأ، ويفصل رفع الخبر عندهم، هم إذًا يجعلون العامل لفظيًّا، رفع المبتدأ، اللفظي هو: الذي له الحروف تُلفظ، مثل الفعل، «جاء محمدٌ» رافع محمد الفعل «جاء» عامل لفظي.

«سلمت على محمد»، «على» حرف جر، له حروف تُلفظ.

فإذا قلنا: المضاف، المضاف له حروف تُلفظ، لكن كون عملية الإضافة هذه

ما لها حروف تُلفظ، هذه معنوية.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَالثَّـانِيَ اجْـرُرْ وَانْـو مِـنْ أَوْ فِـي إِذَا   لَـمْ يَصْـلُح إلَّا ذَاكَ والـلَّامَ خُـذَا
لِمَـا سِـوَى ذَيْنِـك............   ....

فذكر المسألة الثانية في الباب، وهي مسألة «معاني الإضافة».

فالإضافة تأتي على ثلاثة معانٍ:

- تأتي على معنى اللام.
- وتأتي على معنى مِن.
- وتأتي على معنى في.

والأكثر أن تكون بمعنى اللام، فمتى تكون بمعنى «في»؟ ومتى تكون بمعنى «مِن»؟

يقول ابن مالك:

وَانْـو مِـنْ أَوْ فِـي إِذَا   لَـمْ يَصْـلُح إلَّا ذَاكَ

تبدأ بتقدير «مِن»، أو «في». فإذا صلح أن تُقدر «مِن» أو «في»، تُقدر «مِن» أو «في»، إذا ما صلح أن تُقدر «مِن» ولا «في»؟ حينئذٍ تنظر إلى اللام، وهو الأكثر. فابن مالك -كما ترون- ربطها بالمعنى فقط، تنظر للمعنى: إن استطعت أن تُقدر «في»، تُقدر «في»، إن استطعت قدر «مِن»، إن لم تستطع أن تقدر «مِن» ولا «في»، فحينئذٍ قدر «اللام»، وهي أوسع هذه المعاني.

وحاول كثير من النحويين أن يقيدوا المسألة في صورة أوضح، فقالوا: إن الإضافة تأتي بمعنى «مِن»، إذا كان المضاف إليه جنسًا للمضاف؛ كأن تقول:

«خاتمُ فضةً»، فالفضة توصل للخاتم، يعني: الخاتم من هذا الجنس، فلهذا صح أن تقول: «خاتمُ فضة»، يعني: خاتمًا مِنْ فضة، بالمعنى وباللفظ.

و«باب حديد»، و«خشب ساجِن»، وتقول: «هذا ثوبُ خَز»، و«شجر أراكٍ»، يعني: شجر من أراك، وصُرِّح بـ«مِن» في قوله تعالى: ﴿لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ﴾ [الواقعة:٥٢]، مع أنه قال في آية أخرى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾ [الدخان: ٤٣- ٤٤]، هنا ﴿شَجَرَةِ﴾، من شجرٍ من زقُوم، ذاك أن الإضافة هناك بمعنى «مِن»؛ لأن الثاني جنسٌ للأول. نعم، الشجرة هذه من جنس الزقوم.

ومما يتخرج على ذلك مثلًا: قوله تعالى: ﴿ثِيَابُ سُندُسٍ﴾ [الإنسان:٢١]، أي: من سندس، كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [لقمان:٦]، يعني: لهوًا للحديث، أو لهوًا في الحديث، أو لهوًا من الحديث. الظاهر كما يقول المفسرون: لهوًا من حديث.

وقال تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة:١]، يعني: بهيمةٌ من الأنعام.

﴿كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ [الكهف:١٠٧]، جناتٌ في الفردوس، أو من الفردوس، أو للفردوس؟ جناتٌ في الفردوس. نعم «في»، إن هذه في، فعل في.

وقال الشاعر:

بُغَــاث الطيــر أكْثَرُهــا فِراخًــا وأم الصـــقر مقـــلات نـــزور

وبُغاث الطير، يعني: البغاة من الطير، الإضافة هنا على معنى ماذا؟ اللام. أم للصقر، وليس على معنى «مِن» أو «في». هذا المعنى الأول: أن تكون الإضافة على معنى «مِن».

المعنى الثاني: أن تكون الإضافة بمعنى «في»، وكون ابن مالك فقط قيّدها بالمعنى. وهناك مَنْ قيَّدها بأوضح من ذلك فقال: أن يكون المضاف إليه ظرفًا للمضاف، أن يكون الثاني ظرفًا للمضاف، سواءٌ ظرف مكان أو ظرف زمان؛ كقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة:٢٢٦]. المعنى -والله أعلم: تربصٌ في أربعة أشهر.

وقال تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ:٣٣]، أي: مكرٌ في الليل والنهار، وقال تعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف:٣٩]، أي: يا صاحبان في السجن.

ونقول: «مالكٌ عالمُ المدينة»، يعني: عالمًا للمدينة، أو مِن المدينة، أو في المدينة؟ الظاهر: أنه عالمٌ في المدينة.

و«عُثمانُ شهيدُ الدار»، أي: شهيدٌ في الدار.

وقال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**قيامُ الليل مثنى مثنى**»، قيامٌ في الليل، وفي الحديث في أركان الإسلام، قال: «**وصومُ رمضان**»، أي: وصوم في رمضان، وهكذا.

وقال الشاعر:

فهو بدرُ الدُّجَى إذا كَمُل البد ... رُ وشمسُ النهارِ عند الطلوع

«بدرُ الدُّجى»، أي: بدرٌ في الدجى. و«شمسُ النهار»، أي: شمس في النهار.

نعم. هذه المعاني موجودة في الكلام وكثيرة، لكن يبقى أن اللام هي الأكثر، وبعدها تأتي «مِن»، ثمَّ «في».

وابن مالك ريحنا وكلامه جيد؛ إذ أعاد المسألة إلى المعنى دون تقييدات، إذا صلح «مِن» أو «في»، المعنى كان يستوجب ذلك، نقدر «مِن» أو «في»، وإلا قدرنا اللام، ولو أخذنا بهذه القيود التي ذكرها النحويون فهي لا تبعد كثيرًا عما ذكره ابن

مالك.

فإن لم تصلح الإضافة على معنى «مِن» ولا معنى «في»، فهي على معنى اللام، وهذا هو الأكثر، تقول: «هذا كتابُ زيدٍ»، أي: كتابٌ لزيدٍ، و«هذه يدٌ لعمروٍ»، أي: يدٌ لعمرو، وهكذا.

فهذه هي المسألة الثانية، وهي مسألة معاني الإضافة.

إذًا ننتقل بعد ذلك إلى قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذ قال:

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَاخْصُصْ أَوَّلَا   أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

ذكر في هذا الجزء المسألة الثالثة في الباب، وهي ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه.

وهذه مِنْ فوائد الإضافة، عندما تضيف «قلم» إلى «الأستاذ»، أو «قلم إلى الطالب»، عندما تضيف المضاف إلى المضاف إليه، ماذا يستفيده؟ إنه يستفيد التعريف أو التخصيص.

قال: «**وَاخْصُصْ أَوَّلَا**»، أي: اخصص الأول، وهو المضاف أو المضاف إليه؟ المضاف اخصصه، اجعله متخصصًا بالإضافة.

أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

يعني: المضاف يأخذ من المضاف إليه حينئذٍ؛ إما التخصيص، وإما التعريف، فمتى يأخذ التعريف؟ ومتى يأخذ التخصيص؟ يأخذ التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة بكل أنواع المعارف.

العلم: «كتابُ زيدٍ»، أو الضمير: «كتابي»، أو المعرف بأل: «كتابُ الرجل»، أو اسم الإشارة: «كتابُ هذا»، أو الاسم الموصول: «كتابُ الذي عندي».

ومتى يستفيد المضاف من المضاف إليه التخصيص؟ إذا أضيف إلى نكرة؛ كأن تقول: «كتابُ رجل»، «كتاب طبيب»، «كتابُ طب»، وهكذا.

ما المراد بالتعريف والتخصيص؟ وثالثهما التنكير، فيها التنكير، والتخصيص، والتعريف.

أما التعريف: فهو التحديد والتعيين، أن تريد معينًا، محددًا، «محمد»، تريد معينًا، المعرف بـ«أل»، تقول: «دع القلم الذي بين يديك»، أريد هذا القلم الذي بين يديك المعين المحدد.

التنكير: هو الشائع في الجنس، كلمة تكون شائعة في الجنس، ما يختص بها فرد دون فرد، فإذا قلت: «رجل»، هذه كلمة شائعة في كل جنس الرجال، أي فرد من أفراد هذا الجنس يُقال عنه: «رجل»؛ كبير، صغير، غني، فقير، أعمى، مُبصر، مسلم، كافر، قوي، ضعيف، أي رجل يسمى رجلًا.

أقول: النكرة هو الاسم الشائع في الجنس؛ بحيث لا يختص به فرد عن فرد، طيب هذا التعريف نقطة معينة.

فما التخصيص؟ التخصيص: أن تأتي إلى دائرة التنكير، هذه التي تعم كل الجنس، هذه تأتي إلى الدائرة وتضيقها، تضيق دائرة التنكير، لكن دون إزالة التنكير، يعني: ما تصل إلى حد التعيين، فتقول: «كتاب» يطلق على أي كتاب، كبير وصغير ومفيد وغير مفيد، كتاب في أي علم من العلوم، كتاب أي إنسان، كتاب.

فإذا قلت مثلًا: «كتابُ رجل»، أخرجت أشياء كثيرة من هذا الجنس، «كتب الأطفال» أخرجتها، «كتب النساء» أخرجتها، فدائرة التنكير الآن صغرت ولا ما صغرت؟ صغرت، لكن زال التنكير، وصلنا إلى حد التعريف؟ لا هذا يسمى التخصيص.

تقول: «كتابُ طب»، ما يقصد تنكير؛ لأنك أخرجت كل كتب العلوم الأخرى، لكن ما فائدة التنكير؟ التعريف، نقطة معينة تنكير كل الجنس، تخصيص دائرة بينهما، على حسب التخصيص، قد يكون التخصيص قويًّا، «كتابُ رجلٍ عالمٍ جالسٍ بيننا».

يعني: خصصته كثيرًا، أو يكون التخصيص عامًّا؛ كأن تقول: «كتابُ رجل»، فهذا المراد بالتخصيص.

إذًا التخصيص ليس من التعريف، التعريف ماذا ضده؟ التنكير، والتخصيص درجة بينهما.

وسيأتي -إن شاء الله- أن إفادة التعريف والتخصيص التي قلناها قبل قليل عند إضافة المضاف إلى معرفة ونكرة، هذا خاص بالإضافة المعنوية دون الإضافة اللفظية. فالإضافة اللفظية -كما سيأتي- لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا، يعني: لا تزيل التنكير ولا تؤثر في التنكير، يبقى المضاف كما هو قبل الإضافة، وإنما الذي يفيد المضاف تعريفًا أو تخصيصًا بحسب المضاف إليه، هو المضاف في الإضافة المعنوية. وسيأتي أيضًا بيان لهذه المسألة بعدما ينتهي من الكلام على الإضافة اللفظية والمعنوية.

ننتقل إلى المسألة الرابعة؟

المسألة الرابعة: انقسام الإضافة إلى لفظية ومعنوية، قال فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ ... وَصْفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

وفي رواية: «لا يُعدَلُ»، وهما في معنًى واحد.

كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَلِ ... مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الحِيَلِ

وَذِي الإِضَـــافَةُ اسْـــمُهَا لَفْظِيَّـــهْ　　　وَتِلْـــكَ مَحْضَـــةٌ وَمَعْنَوِيَّـــهْ

ذكر في هذه الأبيات المسألة الرابعة، في «باب الإضافة»، وهي: انقسام الإضافة إلى لفظية، ومعنوية.

فنبدأ الكلام على الإضافة اللفظية، ما المراد بـ«الإضافة اللفظية».

الإضافة اللفظية هي: «إضافة الوصف إلى معموله»، فقولنا: «الوصف» يريد به اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة.

وصيغ المبالغة؟ صيغ المبالغة نعرف أنها داخلة في اسم الفاعل، صيغ المبالغة هي اسم الفاعل، اسم الفاعل المبالغ، إذًا فصيغ المبالغة داخلة في اسم الفاعل.

وهناك المنسوب، المنسوب: القرشي، التميمي السعودي، هذا داخل في اسم المفعول، فقولك: «القرشي»، يعني: المنسوب إلى قريش، منسوب مفعول، وهو له الحكم نفسه في كل شيء.

إذًا فالوصف قلنا: (اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة)، بشرط أن يكون زمانها الحال، أو الاستقبال، دون الماضي. بشرط أن يكون زمانها الحال أو الاستقبال دون الماضي، مع أن الصفة المشبهة ما تأتي في الماضي، الصفة المشبهة لا يأتي زمانها إلا الحال أو الاستقبال. أما اسم الفاعل واسم المفعول وما في معناهما؛ هذا قد يكون في الحال أو الاستقبال، أو المضي.

وهذا هو معنى قول ابن مالك:

وَإِنْ يُشَـــابِهِ الْمُضَـــافُ يَفْعَـــلُ　　　وَصْـــــــــفًا......................

يعني: إذا كان المضاف وصفًا، وصفًا على اسم فاعل، صفة مشبهة.

قال: «**يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ**»، يعني: يشابه ماذا؟ الفعل المضارع، يشابهه في

ماذا؟ في كون زمانه الحال، أو الاستقبال دون المضي.

قلنا: الإضافة اللفظية هي: «إضافة الوصف إلى معموله»، أن تضيف الوصف إلى معموله؛ كأن تقول: «جاءَ مُكرِمُ زيد»، يعني: الذي يُكرمه، أو الذي سيُكرِمُه.

«رأيتُ محمدًا مُصليًا»، «مُصليًا»: هذا اسم فاعل، أضفه: «محمدٌ مُصلٍّ جميع الأوقات»، أو «محمدٌ مصلٍّ كل الصلوات»، فأضفته إلى المفعول.

تقول: «كاتبُ الرسالة» «كاتب» اسم فاعل، وأضفت إليه الرسالة المعمول.

طيب «جاء رجلٌ مُكرَمُ الأب»، بمعنى: جاء رجلٌ يُكرَمُ أبوه، وهو بمعنى المضارع.

«جاءَ رجلٌ وَضِيء الوجهِ» بمعنى: يُضيء وجهه.

«جاءَ رجلٌ سعوديُّ الجنسيةِ» أو «قرشي القبيلةِ»، يعني: يُنسب إلى السعودية، أو يُنسب إلى قريش.

«جاءَ الضاربُ الرجل» بمعنى: جاء الذي يضرب الرجل، وهذه إضافة تسمى الإضافة اللفظية، وتسمى الإضافة غير المحضة، وتسمى الإضافة غير الحقيقية، وسنعرف السبب في هذه التسميات.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۖ ثُمَّ ﴾ [آل عمران:٥٥].

﴿مُتَوَفِّيكَ﴾، «متوفي»: اسم فاعل، ثم أضافه إلى الكاف العائدة إلى عيسى، ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾: إضافة لفظية أم معنوية؟ إضافة لفظية، لماذا؛ لأنه بمعنى الاستقبال، ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾، يعني: سأتوفاك في المستقبل، قال: ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾؛ لأن هذه الأوصاف قد تأتي بمعنى المضي، وقد تأتي بمعنى الحال، وقد تأتي بمعنى

الاستقبال.

﴿وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾، أي: وسأرفعك.

﴿وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، يعني: أطهرك من الذين كفروا، أو سأطهرك على المعنى المقصود بالآية.

﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، أي: وسأجعل.

فاسم الفاعل هنا بمعنى الاستقبال، وقد أضيف إلى معموله، إلى مفعوله، هنا أضيف إلى المفعول، ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾، عيسى هو المفعول المتوفى.

﴿وَمُطَهِّرُكَ﴾ ليس المُطهر، ﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ﴾ [آل عمران:٥٥] هم المجعولون.

وقال عَزَّوَجَلَّ عن أبي لهب: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ (١) مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ (٢) سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ (٣) وَامْرَأَتُهُ﴾ [المسد: ١-٤] هو سيصلى النار، وامرأته ستصلى، ﴿سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ (٣) وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ هذه قراءتنا، قراءة سبعية. ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد:٤] نصب، على معنى -والله أعلم: أنه سيصلى هو نارًا ذات لهب، وامرأته كذلك ستصلى حالة كونها تحمل الحطب في جهنم، فجعلها بمعنى الحال، بمعنى الاستقبال.

طيب لو كانت بمعنى المضي، يعني: حملت، يعني: امرأته التي حملت الحطب؟ سنخرج عن الإضافة اللفظية؛ لأننا قلنا: الإضافة اللفظية: «إضافة الوصف إلى معموله»، بشرط أن يكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال، وسيأتي البيان لهذا بعد قليل.

لكن نعود إلى الإضافة اللفظية ونقول: هذه الإضافة اللفظية -كما ذكرنا من

قبل- لا تفيد تعريفًا ولا تفيد تخصيصًا، إذًا ماذا تفيد؟ يعني: لو أضيفت إلى معرفة لا تفيد تعريفًا، لو أضيفت إلى نكرة لا تفيد تخصيصًا، معقول؟ نعم.

انظر هذا المثال: «جاءَ رجلٌ وضيء الوجهِ» في إشكال في الجملة؟ ما في، «جاء» فعل، و«رجلٌ» فاعل، وهو موصوف. «وضيء الوجه» هذه صفة، «رجلٌ» نكرة، طب «وضيء الوجهِ» معرفة أم نكرة؟ إن قلت: معرفة بل إضافة، كيف ستصف النكرة بمعرفة؟ وهذا أسلوب مضطرد.

النكرة هل توصف بمعرفة؟ لا، النكرة توصف بنكرة، والمعرفة توصف بمعرفة بشرط النعت أن يطابق المنعوت تعريفًا وتنكيرًا: «جاءَ رجلٌ وضيء الوجهِ»، «جاءَ رجلٌ جميلُ الوجهِ»، «جاءَ رجلٌ مُكرَمُ الأب»، «جاءَ رجلٌ طويل اليدِ» مطرد؛ لأن الإضافة هنا في «وضيء الوجه»، «جميل الوجه»، «كثير الشعر»، فالإضافة لفظية لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا.

لو أردنا أن نصف بها المعرفة، لو قلت: «جاءَ محمد»، تقول: «فجاء محمدٌ الوضيءُ الوجهِ»، وهذا سيأتي بعد قليل في الدرس القادم، لن يأتي الآن، الإضافة اللفظية تجامع «أل» في أحوال.

نعم «جاءَ محمد»، «محمدٌ» معرفة، صفه بإضاءة الوجه، لا بد أن تكون الصفة معرفة: «جاءَ محمدٌ الوضيءُ الوجهِ». فالذي أفسد الصفة تعريف «أل»، والإضافة ما أكسبتها تعريفًا ولا تخصيصًا.

طيب، نقول مثلًا: «جاءَ رجلٌ خائفُ القلبِ»، و«جاءَ محمدٌ» إذا أردنا أن نجعلها صفة لـ«محمد»؛ لوجب أن نقول: «جاء محمدٌ الخائفُ القلب».

طب لو أردنا أن نجعلها حالًا لمحمد؟ نقول: «جاءَ محمدٌ خائفَ القلبِ»، والحال تأتي معرفة باطراد، من صفات الحال أن تكون نكرة، وهنا نكرة.

فـ «جاءَ محمدٌ خائفَ القلبِ»، كقولك: «جاءَ محمدٌ يخافُ قلبهُ»، هذه إضافة لفظية على معنى «يفعل»، على معنى المضارع، فهي إضافة لفظية.

تقول: «شربتُ لبنًا قليلَ الدسم»، و«شربتُ اللبنَ» صفه؟ «القليلَ الدسم»، لا بد أن تعرفه بـ«أل»، تقول: «تعرفتُ على محمد»، أو «تعرفتُ على رجلٍ سعودي الجنسية»، و«تعرفتُ على محمدٍ السعودي الجنسية».

فإن قلت: قولنا: «ضارب زيد» أخص من قولنا: «ضارب»، كلمة «ضارب زيد» أليست أخص من «ضارب»؟ فكيف نقول: إن الإضافة اللفظية لا تفيد لا تعريفًا، خلاص سلمنا لا تفيد تعريفًا، طب ولا تخصيصًا؟ و«ضارب زيد» أخص من كلمة «ضارب» عامة، «ضارب زيد» خاصة.

فالجواب عن ذلك: أن التخصيص الحادث في «ضارب زيد» ليس من الإضافة، وإنما هو من المعمول، ألسنا قلنا: إضافة الوصف إلى معموله؟ من المعمول باسم «يضرب زيدًا».

لو قلت: «رأيتُ رجلًا يضربُ زيدًا»، أو «رأيتُ رجلًا ضاربَ زيدٍ» هو يضربُ زيدًا أو ضارب زيدًا، «زيدًا» جعلتها مضافًا إليه، فهو نفس المعمول، المعمول هو الذي خصص الضرب، وليست الإضافة التي خصصت الضرب.

فإن سلمنا بأن الإضافة اللفظية لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا، فماذا تفيد؟ ما فائدتها؟ قالوا: فائدتها فائدة لفظية، وهي التخفف من التنوين، وكذلك نون المثنى ونون الجمع.

فلك أن تُدوِّن فتُعمل الوصف، فتقول: «محمدٌ ضاربٌ زيدًا»، ولك أن تتخلص من التنوين، وتضيف فتقول: «محمدٌ ضاربُ زيدٍ».

الإضافة ماذا أفادت؟ أفادت إفادة لفظية، وهي التخلص من التنوين. أما

المعمول فزيد فصل موجود قبل الإضافة، ما يأتي شيء جديد، هو المعمول حولته من مفعول به منصوب، إلى مضاف إليه مجرور، فهي فائدة لفظية.

وكذلك في التثنية، لو قلت مثلًا: «هؤلاء ضاربونَ زيدًا» بالإعمال، فإذا أردت أن تتخلص من النون، تأتي بالإضافة اللفظية، تقول: «هؤلاء ضاربو زيدٍ» «زيد» موجودة أصلًا من قبل الإضافة، الإضافة ما تخصصت بزيد.

إذًا فائدتها التخفيف اللفظي.

وابن مالك مثَّل لنا في الإضافة اللفظية بقوله:

كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيم الأَمَلِ مُرَوَّع الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ

وهذه الأمثلة مقصودة، بدأ بـ«رُبَّ»، «رُبَّ رَاجِينَا»، و«رُبّ» حرف جر، وسبق في حروف الجر أن «رُبّ» خاص بالنكرات، لا يجر إلا النكرات، إذًا ما بعده نكرة، فقال: «رُبَّ رَاجِينَا»، مع أن «راجي» أضيفت إلى «نا» الضمير، ومع ذلك نقول: «رَاجِينَا»، ولهذا جاز جره بـ«رُبَّ»؛ لأنها إضافة لفظية. فـ«راجي»: وصف اسم فاعل، بمعنى المضارع، يعني: رُبّ رجلٍ يرجونا.

«عَظِيمِ الأَمَلِ» هذه صفة مُشبهة أضيفت إلى المعمول.

طيب «رَاجِينَا» «راجي» أضيفت إلى «نا»، إلى المعمول أو إلى المفعول؟ إلى المفعول.

طيب «عظيم الأمل»: «عظيم» أضيفت إلى «الأمل»، «الأمل» فاعل أو مفعول؟ فاعل، الصفة المشبهة «عظيم»، يعني: يعظُم أن رُبَّ رجلٍ يعظُمُ أمله.

«مُرَوَّعِ الْقَلْبِ»: «مروع» اسم مفعول، إذًا مضافة إلى ماذا؟ إلى نائب الفاعل، يعني: رجلًا يُروع قلبه.

«**قَلِيلِ الْحِيَلِ**»: «قليل» صفة مشبهة أضيفت إلى الفاعل، يعني: رجلًا تقل حيلته، أو تقل حيله.

والشواهد كثيرة جدًّا على الإضافة اللفظية:

كقوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة:٩٥] ﴿هَدْيًا﴾ نكرة، ﴿بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ نكرة، وهي الصفة لـ﴿هَدْيًا﴾.

والمعنى -والله أعلم: هديًا يبلُغُ الكعبة، قلنا: الإضافة اللفظية لا بد أن تكون بمعنى المضارع؛ إما مضارع بمعنى الحال أو الاستقبال، يعني: يجوز لك دائمًا أن تضع مكانه المضارع.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ۝٨ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ﴾ [الحج: ٩]. المعنى -والله أعلم: يثني عِطْفَه، فهي إضافة لفظية على معنى المضارع.

وقال تعالى: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [إبراهيم:٤٠]، أي: أقيم الصلاة، والله أعلم.

وقال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**مثل الجليس الصالح والجليس السوءِ، كحامل المسك، ونافخ الكير**».

«**حامل المسك**»: «**حامل**» اسم فاعل، أضيف إلى المعمول، إلى المفعول، يعني: كرجل يحمل المسك، وكرجل ينفخ الكير.

قال تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الزمر:٣٨]، أي: هل هُنّ يمسكن رحمته، «يمسكن رحمته» مفعول به، ثم أضفن ﴿مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾.

قالت الخنساء:

حَمّـــالُ أَلوِيَـــةٍ هَبّـــاطُ أَودِيَـــةٍ   شَـــهّادُ أَندِيَـــةٍ لِلجَـــيشِ جَـــرّارُ

«حَمّالُ أَلوِيَةٍ»، أي: يحمل ألوية، «هَبّاطُ أَودِيَةٍ» يشهد أندية، يجر الجيش، مرفوع الراية إلى يوم القيامة، يعني: تُرفع رايته.

وقال حافظ إبراهيم:

الأمُّ مَدْرســـــــةٌ إذا أَعــــــدَدْتها   أَعــدَدْتَ شــعبًا طيــبَ الأعــراق

«أعددت شعبًا»، «شعبًا»: نكرة، ثم وصفه بقوله: «طيبَ الأعراق»؛ لأنه وصفه بنكرة.

المعنى: أعددت شعبًا تطيب أعراقه.

وقالت الخنساء:

جلــدٌ جميــلُ المحيَّــا كامــلٌ ورعٌ   وَللحــروبِ غــداة الــرَّوع مســعارُ

انظر: «جلدٌ» نكرة، «جميلُ المُحيا» أضافت «جميل» إلى «المحيا» إلى معرفة، وهذه هي الإضافة اللفظية، وهي إضافة الوصف إلى معموله، «كاملٌ» نكرة، «ورعٌ نكرة»، كل هذه نكرات.

نعم، هذه هي الإضافة اللفظية، خلاصتها: أنها إضافة الوصف إلى معموله.

والنوع الثاني من الإضافة: الإضافة المعنوية، وهي ما سوى الإضافة اللفظية.

يعني: إذا كان المضاف ليس وصفًا، أو كان وصفًا بمعنى الماضي، أو كان وصفًا مضافًا إلى غير معموله، فالإضافة المعنوية ما سوى الإضافة اللفظية.

كأن لا يكون المضاف وصفًا، كأنما يكون اسمًا غير وصف جامد، أسماء «قلمُ محمد»، «مسجدُ الحي»، «كتابُ زيد»، وهكذا.

الأمثلة على ذلك كثيرة جدًّا:

ومن ذلك: إضافة المصدر، المصدر ما ذكرناه هناك في الوصف.

تقول: «يُعجبُني مشي محمدٍ»، «يُعجِبُني استذكارُ زيدٍ».

قال تعالى: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران:١٩١]، خلق السماوات والأرض، هذه إضافة معنوية أكسبت التعريف، قال تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾ [الدخان: ٤٣، ٤٤].

﴿شَجَرَةَ ٱلزَّقُّومِ﴾ إضافة معنوية، ﴿شَجَرَةٍ﴾ اسم، و﴿طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾ اسم، الاسم ليس مصدرًا ولا وصفًا، إنما هو اسم.

وفي الحديث: «**بيوت الله في الأرض المساجد**»، «**بيوت الله**».

«**وزكاةُ الفطرِ صاعُ تمرٍ**»، وهذه الإضافة تسمى بالإضافة المعنوية، والإضافة المحضة، والإضافة الحقيقية؛ لأنها تكسب المضاف فائدة معنوية، التعريف أو التخصيص. والإضافة الأولى سميت لفظية؛ وفائدتها التخلص التخفف من التنوين.

تسمى الإضافة المعنوية بالإضافة المحضة، والإضافة اللفظية تسمى بالإضافة غير المحضة، لم؟ لأن في الإضافة اللفظية تنوينًا مُقدرًا، فقولنا: «مُكرم زيدٌ»، أي: مُكرمٌ زيدٌ، هناك تنوين مقدر، لكنه محذوف تخفيفًا، حذفناه تخففًا للإضافة، لكن ما نزل في التقدير في المعنى.

لكن في الإضافة المعنوية المحضة، ما في تنوين، أبدًا، ما في تنوين، فلهذا حذفت التنوين، واكتسب المضاف التعريف أو التخصيص، وهذه حقيقية؛ لأنها إضافة حقيقية محضة. وعرفنا هي التي تكسبت التعريف أو التخصيص.

ومن الإضافة المعنوية المحضة: إضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي.

نعم، إذا كان بمعنى الماضي، فهي إضافة معنوية، يأخذ حكم الإضافة المعنوية الحقيقية، يعني: يكتسب التعريف، إذا أضيف إلى معرفة والتخصيص، أضيف إلى معرفة، حينئذٍ لا يصيب به نكرة، وهكذا يأخذ كل أحكام الإضافة المعنوية.

تقول مثلًا: «جاءَ محمدٌ ضاربُ زيدٍ»، لما أقول لك: «جاءَ محمدٌ ضاربُ زيدٍ»، معنى ذلك: أنه ضربه أو يضربه أو سيضربه، يعني: ضربه وانتهى.

فـ«محمدٌ» فاعل، «ضاربُ زيدٍ» صفة، رفعتها: «ضاربُ زيدٍ» رفعتها جعلتها صفة، يعني: صفة إضافة حقيقية، فجعلتها صفة، مع أنه ضرب.

نعم، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾ [فاطر:١] ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، فطرها أو يُفطرها؟ فطرها، فلهذا ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، وقعت نعتًا للفظ الجلالة، اعرِف المعارف، اكتسبت التعريف بالإضافة، وكذلك ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾، جعلهم رسلًا، فهي إضافة حقيقية؛ لأنها بمعنى الماضي.

وإذا كان المراد باسم الفاعل: الثبوت والاستمرار في الماضي والحال والاستقبال، نعم، نحن قلنا: إذا أردنا باسم الفاعل الحال أو الاستقبال، هذه إضافة ماذا؟ لفظية.

وإذا كان بمعنى الماضي، هذه إضافته حقيقية معنوية، قد يأتي اسم الفاعل أحيانًا ويُراد به ثبوت الصفة والاستمرار، ويسميه سيبويه بالفعل المستمر؛ كقوله تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾ [غافر:٣] هو غفره، ويغفره وسيغفره.

مثلًا: «خالق الخلق»، هو خلقه، ويخلقه، وسيخلقه، هذا فعل مستمر، ليس كـ«فاطر السماوات»، يعني: فطرها.

﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾ [فاطر:١] جعلهم، فإذا كان اسم الفاعل يُراد به الثبوت والاستمرار، يعني: الفعل المستمر بمعنى الماضي، والحال، والاستقبال؛ فحينئذ يجوز لك أن تعامله معاملة المضي، فتجعل إضافته حقيقية معنوية، وأن تعامله معاملة الحال والاستقبال، فتجعل الإضافة لفظية بحسب نية المتكلم.

قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٢-٤] ﴿مَٰلِكِ﴾ هنا الفعل مستمر، هو ملك يوم الدين، ويملكه وسيستمر في ملكه عَزَّوَجَلَّ، هذا فعل مستمر.

حينئذٍ هو يتبادر إلى معنى المضي، هذا الذي يتبادر، عمومًا يتبادر بمعنى المضي، لكن لك أن تجعله بمعنى الحال أو الاستقبال.

فلهذا كيف نُعرب: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾؟

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ﴾ صفة للفظ الجلالة.

﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ صفة ثانية وثالثة.

﴿مَٰلِكِ﴾ صفة رابعة، كيف صفة؟ يعني: معرفة مع معرفة؛ لأنها أضيفت ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ﴾ إلى ﴿ٱلدِّينِ﴾، فاكتسبت التعريف بهذا المعنى.

وكذلك لو قلنا: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ [غافر:٣] كلها جاءت صفات لله عَزَّوَجَلَّ، يعني ذلك: أنها معارف، كيف صارت معارف، مع أنها اسم فاعل؟ أضيفت إلى معموله، لأنها بمعنى الفعل المستمر، فعلى ذلك المتبادل فيها بمعنى الماضي.

لك أن تقول: «الحمدُ للهِ غافرِ الذنب»، يعني: الذي غفره، ولك أن تقول:

«الحمدُ لله الغافرِ الذنب» يجوز الوجهان: «الحمد لله غافر الذنب» هذه إضافة حقيقية معنوية بمعنى الماضي، وهو غفر الذنب عَزَّوَجَلَّ، غفر ذنوب عباده.

و«الحمدُ للهِ الغافر الذنب»، هذا بمعنى الحال والاستغفار، يغفرها وسيغفرها.

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام:٩٦]، نعم، هذا يقول: إضافة حقيقية معنوية؛ لأنها بمعنى فلق، فلقه، ويفلقه، وسيفلقه عَزَّوَجَلَّ.

إذًا ما الفرق معنًى وإعرابًا بين قولنا: «هذا محمدٌ ضاربُ زيدٍ»، و«هذا محمدٌ ضاربَ زيدٍ»؟

«هذا محمدٌ» مبتدأ وخبر، «ضاربُ زيدٍ» جعلناها صفة، إذًا فالإضافة هنا معنوية أو لفظية؟ معنوية.

إذًا «ضربَ» أو «سيضرب»، «ضرب» بمعنى الماضي، لكن «هذا محمد ضاربَ زيدٍ»، جعلناها حالًا، كيف «محمد» معرفة، و«ضاربَ زيد»؟ لفظناها على الحالية، والحال لا يكون إلا نكرة، و«ضارب زيد» نكرة أو معرفة، قلنا: نكرة؛ لأنها إضافة لفظية، يعني: هذا محمد حالة كونه يضرب زيد، بمعنى: الفعل المضارع.

ومما يجب أن تعرفه في هذه المسألة بالذات: أن هناك فرقًا بين الوصف إذا بقي على وصفيته، وبينه إذا كان اسمًا غير وصفٍ.

الوصف في أصل استعماله وصف، بمعنى فعل مضارع، لكن قد يغير استعماله حتى يكون اسمًا غير وصف، يعني: يُطلق على هذا الشخص، يطلق على هذا الشيء، سواءٌ كان يعمل هذا العمل، أو لا يعمل هذا العمل.

مثال ذلك: لو قلنا: «رأيتُ رجلًا سائقًا سيارةً جميلةً» «سائقًا» اسم فاعل، وصف أم غير وصف؟ وصف.

يعني: رأيتُ رجلًا يسوق، بمعنى المضارع، «يسوق»، ونحن جالسون قلت لكم: «رأيتُ سائق محمد» وجلس عندنا، «سائق محمد» هو يسوق الآن؟ كلمة «سائق» هنا الآن ليست وصفًا، وإنما هي صارت اسمًا.

طيب إذا بقيت على وصفيته، بقي الاسم على وصفيته يأخذ هذه الأحكام المذكورة، وإذا خرج من الوصفية وصار اسمًا، يأخذ أحكام الاسم.

يعني: كلمة «حائض»، كلمة «مُحتلِم» اسم فاعل.

طب كلمة «حائض ومُحتلِم» إذا كانت تُطلق على المرأة وهي تحيض، أي: في زمن الفعل، وعلى الرجل وهو في هذا الفعل، هذا اسم فاعل، وصفٌ له، يعني: يحيض ويحتلم، لكن المرأة نقول: «هذه امرأة حائض»، تقول مثلًا: «تجب الصلاة على كل حائض»، صح؟ طب الحائض تُصلي؟ نعم، صحيحة من جهة وخطأ من جهة.

إذا قلنا: إن «حائض» وصف. خطأ؛ لأن الذي تحيض ما تصح منها الصلاة، وإذا قلنا: إنها اسم ليست وصفًا، اسم لكل من بلغت حدّ الحيض، هذا اسم.

كذلك مُحتَلِم: «**غُسل الجمعة واجب على كل مُحتلِم**»، محتلم يجب عليه الغسل، في الجمعة وغير الجمعة، لو كان وصفًا، لكن هنا صار اسمًا، أي: اسم خرج عن الوصفية إلى الاسمية.

«الطالب»: كلمة في الأصل اسم فاعل، من طالب يطلب.

لو قلنا: «طالبُ الحقِّ لا يخيب»، هذا وصف أم اسم غير وصف؟ هذا وصف، هذا الذي يطلب الحق لا يخيب، لكن نقول: «نامَ الطالب استعدادًا للمدرسة غدًا».

هذا اسم ليس وصفًا، كيف نام الطالب، هذا صار اسمًا، خرج عن الوصفية،

حين يعامل معاملة الأسماء، وهذا يعامل معاملة الأوصاف، يعني: لو قلنا مثلًا: «جاءَ محمدٌ حارسُ المدرسة». «حارسُ المدرسة»، هذا وصف أم اسم غير وصف؟ لا، هذا اسم غير وصف، هو حارس المدرسة، سواءٌ يحرسها أو كان في بلاده، نقول: «هذا حارس المدرسة»، أو جاء يتغدى عندك، ويتغدى عند حارس المدرسة، كيف يتغدى عندي وما يحرسها، هذا صار اسمًا ملازمًا لهذا الإنسان.

اسم «محمد» كذلك حارس المدرسة، لكن ليس علمًا، هو اسم، يعني: خرج عن دلالة الوصفية، فتقول: «هذا محمدٌ حارس المدرسة»، صفة وموصوف؛ لأن الإضافة إضافة حقيقية معنوية.

لو قلنا مثلًا: «نحن حُراس الفضيلة»، هذا وصف أو اسم غير وصف؟ وصف، يعني: بمعنى المضارع، قلنا ذلك عدة مرات، وصف يعني بمعنى مضارع، «نحن حُراس»، يعني: نحرس الفضيلة. هذا وصف.

لكن لو قلت مثلًا -كما قلنا قبل قليل: «حارسُ السجن» أو «حارسُ المدرسة» هو يسمى بهذا الاسم، سواءٌ كان يفعل الحراسة، أو كان نائمًا، أو كان مسافرًا، أو كان في إجازة، صار اسمًا له، فحينئذٍ إضافته حقيقية معنوية وليست لفظية.

أقول: «هنيئًا لمُعلم الناس الخير» «معلم» هنا وصف ولا اسم؟ وصف يعني: الذي يُعلم. لكن «دخل المدرس على المدير»، اسم؛ لأنه ما يدرس هنا، صار اسمًا له، سواءٌ كان يُدرس الطلاب، أو كان جالسًا في الاستراحة، أو كان في بيته. وكذلك مثلًا «مدير الجامعة»، «الفارس»: الذي يفرس أعداءه، صار اسمًا له، «فارس»، حتى ولو كان في بيته جالس. الخبَّاز، وهو يخبز هذه صفة له، صار خبازًا، صار اسمًا له ولو كان يتغدى عندك أو يصلي.

«الموظف، اللاعب»، «اضرب اللاعب»، هذه صفة، يعني: الذي يلعب، صفات تخرج لمجرد اسم، تقول: «جاء اللاعب»، «جاء لاعب من لاعبي المدرسة»، أو «لاعب في منتخب المدرسة»، مع أنه جاء عندك، ما يلعب، ويصار اسمًا له.

فإذا بقي الوصف على وصفيته، يأخذ هذه الأحكام التي ذكرناها بالإضافة اللفظية، خرج من كونه وصفًا إلى كونه اسمًا غير وصف، كيف تكون إضافته حينئذٍ إضافة حقيقية والذي يُميز هذا؛ وذلك أن الوصف يكون بمعنى المضارع. فإذا لم يكن بمعنى المضارع، فهذا ليس بوصف، وهذا لا يدخل في الإضافة اللفظية.

طيب، أيضًا مما يدخل في الإضافة المعنوية، عندما تضيف الوصف إلى غير معموله، يبقى أنك تضيف الوصف إلى غير معموله، كأن تقول مثلًا: "كاتبُ المدرسة" أو "كاتبُ القاضي" أنت أضفت الكاتب إلى المعمول، إلى المفعول به، يكتب للمدرسة أو يكتب للقاضي؟ لا هذه إضافة حقيقية معنوية.

لكن لو قلنا: "كاتبُ الرسالة" أو "كاتبُ الكتاب" هذه نعم إضافة لفظية؛ لأنك أضفتها إلى المعمول.

طب لو قلنا مثلًا: طالب الكلية، هذا وصف أم اسم؟ اسم غير وصف، عميد الكلية، وإمام المسجد، إمام مسجد حتى ولو كان لا يؤم.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا.

الدرس الثالث والستون

على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في ليلة الاثنين، السابع عشر من شهر ربيع الأول، من سنة ١٤٣٢هـ، ونحن في جامع الراجح، في حي الجزيرة، في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه، الدرس الثالث والستين، من دروس شرح ألفية ابن مالك رحمه الله رحمة واسعة.

وقبل أن نبدأ بالدرس، أحب أن أُنبه إخواننا، اسم هذا الشهر، وهو ربيع الأول، فأسماء الأشهر كما تعرضنا لذلك في باب العلم هي من الأعلام، لهذا نقول: ربيعٌ الأول.

فنُعرف الصفة؛ لأن ربيع هنا علم، فلا نقول مثلًا: ربيع أول، نجعله نكرة، ولا نأتي بالشهر على سبيل الإضافة، فنقول: ربيعُ الأولِ؛ لأنه مُعرف بالعلمية، وليس معرفًا بالإضافة.

فلهذا الشهر هو ربيعٌ الأول، وكذلك ربيعٌ الآخر، وكذلك جُمادى الأولى، الكلام نفسه إلا أن ربيعًا مذكر، وجُمادى مؤنث.

كنا توقفنا يا إخوان في آخر درس في الكلام على أوائل الأبيات في باب الإضافة، ولعلنا نُذكر بما ذكرناه من أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ **ذكر في هذا الباب: [باب الإضافة] ثماني مسائل:**

- **المسألة الأولى**: ما يُحذف للإضافة.
- **والمسألة الثانية**: معاني الإضافة.
- **والمسألة الثالثة**: ما يكتسبه المضاف إليه من المضاف.
- **والمسألة الرابعة**: انقسام الإضافة إلى لفظية ومعنوية.

هذه المسائل درسناها في الدرس الماضي، وبقي من المسائل التي ذكرها ابن مالك في هذا الباب:

- **المسألة الخامسة**: مسألة إضافة الشيء إلى نفسه.
- **المسألة السادسة**: الأسماء الملازمة للإضافة وأحكامها.
- **والمسألة السابعة**: حذف المضاف، وحذف المضاف إليه.
- **المسألة الثامنة**: الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

هذه المسائل التي ذكرها ابن مالك في هذا الباب.

شرحنا كما قلنا، أربع مسائل، والآن نقرأ ما قاله ابن مارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك، فقال:

٣٩١.وَوَصْلُ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ   إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ
٣٩٢.أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي   كَزَيْدُ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي
٣٩٣.وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ   مُثَنًّى أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ
٣٩٤.وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلاَ   تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ الْحَذْفِ مُوهَلاَ
٣٩٥.وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ   مَعْنًى وَأَوِّلْ مُوْهِمًا إِذَا وَرَدْ

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **في البيت السابع والثامن، والتاسع:**

وَوَصْلُ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ   إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ

أَوْ بِالَّـــذِي لَـــهُ أُضِــيفَ الثَّـــانِي ... كَزَيْـــدُ الْضَّـــارِبُ رَأْسِ الْجَـــانِي
وَكَوْنُهَـا فِـي الْوَصْـفِ كَـافٍ إِنْ وَقَـعْ ... مُثَنًّـــى أَوْ جَمْعًـــا سَـــبِيْلَهُ اتَّبَـــعْ

تكلم في هذه الأبيات على حكمٍ يتعلق بالمسألة السابقة، وهي: انقسام الإضافة إلى إضافة حقيقية معنوية، وإلى إضافة لفظية غير حقيقية.

فالإضافة اللفظية، كما عرفنا هي إضافة لفظية غير حقيقية وليست محضة، ليست محضة؛ لأنها على سبيل الانفصال، وإنما إضافتها إلى إضافة الشكل واللفظ فقط، لا في الحقيقة.

ولهذا جاء عن العرب، جاء في السماع إذ قالوا: ال على المضاف في هذه الإضافة اللفظية، مع أن الأصل الإضافة لا تُجامِع أل؛ لأنهما متنافيان.

إلا أن السماع، جاء بإدخال أل في المضاف مع الإضافة اللفظية، في مواضع معينة، ذكرها ابن مالك في هذه الأبيات، ففي الإضافة المعنوية الحقيقية إنما نقول: "قلمُ طالبٍ" أو "قلمُ طالبِ" لا يجوز أبدًا بحال أن تُدخل أل على المضاف.

ما تقول: "القلمُ الطالبِ" أو "القلمُ طالبٍ" ما يجوز هذا بحال.

أما مع الإضافة اللفظية فكما قلنا جاء السماع بذلك في مواضع:

الموضع الأول: إذا كان المضاف إليه فيه أل.

كأن تقول: "جاءَ محمدٌ المُكرِمُ الرجلِ".

جاء محمد، فعل وفاعل، المكرِمُ صفة، وهو مضاف، الرجلِ مضاف إليه.

فالمضاف المُكرم فيه أل، والمضاف إليه فيه أل، والإضافة هنا لفظية، فلهذا جاز إدخال أل.

فلو كان الموصوف نكرة؟ كنا نقول: "جاءَ رجلٌ مُكرِمُ الضيفِ".

"جاءَ رجلٌ مكرِمُ الضيفِ" لأن رجل نكرة، حينئذ لا وجه لإدخال أل على الصفة.

لكن لو قلت: "جاءَ محمدٌ" تقول: "جاءَ محمدٌ المُكرِمُ الضيفِ".

طيب، وإن لم تأتي بالموصوف أصلًا، جاز لك أن تقول: "جاءَ المكرِمُ الضيفِ" و"جاءَ مُكرِمُ الضيفِ" بأل ومن دون أل.

ومن ذلك أن تقول: "جاءَ محمدٌ الكريمُ الخلقِ" "الكثيرُ الخيرِ" "الجعدُ الشعرِ" وهذا مثال ابن مالك، و"الطويلِ اليدِ".

وتقول في النكرة: "جاءَ رجلٌ كريمُ الخلقِ" "كثيرُ الخيرِ" "طويلُ اليدِ" "جعدُ الشعرِ".

ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا لِّيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ ۗ فَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَلَهُۥٓ أَسْلِمُواْ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ ﴿٣٤﴾ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ عَلَىٰ مَآ أَصَابَهُمْ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [الحج:٣٤-٣٥].

﴿المقيمي﴾ مضاف، والإضافة لفظية؛ لأنه وصف اسم فاعل.

﴿ٱلصَّلَوٰةِ﴾ مضاف إليه، ولهذا حُذفت النون.

ولو أثبتت النون في المقيمين؟ لانتفت الإضافة وأُعمل اسم الفاعل، فلفظ ما بعده، فقيل في الكلام: والمقيمين الصلاةَ، فحينئذ ما في إضافة، ما في إضافة، إذًا ما في إشكال أصلًا، في إدخال أل حينئذ، وإنما الكلام على إدخال أل مع الإضافة، في نحو ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [الحج:٣٥]، نعم هذا الموضع الأول.

الموضع الثاني: تدخل ال على المضاف الإضافة اللفظية، إذا كان المضاف

إليه، مضافًا إلى ما فيه أل، كأن تقول: "جاءَ محمدٌ الطويلُ شعرِ الرأس"، وهذا الموضع مشابه للموضع السابق، الموضع السابق كأن نقول: "جاءَ محمدٌ الطويلُ الشعرِ" هنا جاء محمدٌ الطويلِ شعرِ الرأسِ.

وتقول: "جاءَ محمدٌ الكريمُ نسبِ الأمِ"، و"جاءَ محمدٌ الراوي أخبارِ العربِ".

فلو أتيت بالموصوف نكرة، كنت تقول: "جاءَ رجلٌ طويلُ شعرِ الرأسِ"، و"جاءَ رجلٌ كريمُ نسبِ الأمِ"، و"جاءَ رجلٌ راوي أخبارِ العربِ"، وتقول: "جاءَ طويلِ شعرِ الرأسِ"، وجاء الطويلُ شعرِ الرأسِ.

ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [العنكبوت:٣١].

﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ﴾ هذا اسم فاعل، مُخلك، ﴿مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ هنا حذف الإضافة، فمُهلك مضاف، وهذه مضاف إليه، وهذه مضاف، والقرية مضاف إليه.

ففي مثل هذا الأسلوب، لك أن تُدخل أل، مع أن الآية ما فيها أل، لكن لك أن تُدخل أل.

فنقول: مثلًا يجوز أن تقول في الكلام: "نحن المهلكوا أهل هذه القريةِ" وأن تقول: "نحن مهلكوا أهل هذه القريةِ".

نعم فإن قال قائل: لو نظرنا للمثال الأول، هنا أو في الموضع السابق:

"جاءَ محمدٌ الطويلِ اليدِ".

"جاءَ رجلٌ"، ماذا نقول؟ طويل ماذا؟ جاءَ رجلٌ طويلِ اليدِ، رجلٌ نكرة، وهو موصوف، وأين صفته؟ طويل، طيب طويل أضيفت إلى اليد، فهل المضاف طويل

معرفة أم نكرة؟ إن قلت معرفة بإضافته إلى اليد، فكيف تُوصف النكرة رجلٌ بمعرفة؟ وإن قلت نكرة فكيف يكون نكرة مع أنه أضيف إلى اليد، معرف بأل، واضح السؤال؟ من يُجيب يا إخوان؟

شرحناه في الدرس الماضي، في الدرس الماضي، في آخر الفصل الماضي، نعم تحاول؟

(@٣١:١٣:٠٠).

الشيخ: ما نوع الإضافة في قولنا: "طويلِ اليدِ" معنوية أم لفظية؟ معنوية لفظية، لأن المضاف هنا وصف، صفة مشبهة، والإضافة اللفظية هل تفيد التعريف؟ لا، الذي يفيد التعريف كما تكلمنا من قبل الإضافة المعنوية.

أما الإضافة اللفظية فلا تفيد التعريف قط، إنما تفيد التخفيف، يعني التخفف من التنوين، أو التخفف من النون في المثنى والجمع، أو إزالة القبح في مواضع قليلة، لكنها لا تفيد التعريف قط، فلهذا تقول: "رأيتُ رجلًا كريمَ الخُلقِ" و"شربتُ لبنًا قليلَ الدسمِ".

فلو عرفت الموصوف لكنت تقول: "رأيتُ الرجلَ" ماذا؟ "الكريمَ الخُلقِ" فأدخلت أل، كيف ستدخل، تدخل أل على معرفة؟ نقول: ليس معرفة؛ لأن إضافته إضافة لفظية ما تفسد التعريف.

الموضع الثالث: إما تدخل فيه أل على المضاف الإضافة اللفظية، إذا كان المضاف مثنًى، أو جمع سلامة، مثنًى أو جمع سلامة، وهذا قول ابن مالك:

وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ مُثَنًّى أَوْ جَمْعًا سَبِيْلَهُ اتَّبَعْ

وكونها يعني أل، في الوصف، تريد أن الإضافة إضافة لفظية، "**كَافٍ إِنْ وَقَعْ مُثَنًّى**" المثنى معروف.

" **أَوْ جَمْعًا سَبِيْلَهُ اتَّبَعْ** " يعني إما مثنى، أو جمعًا يتبع سبيل المثنى، إذًا فهناك جمع يتبع سبيل المثنى، وهناك جمع لا يتبع سبيل المثنى.

فالجمع الذي يسلك أو يتبع سبيل المثنى هو الجمع السالم الصحيح، يعني جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم؛ لأن طريقة الجمع حينئذ كطريقة التثنية.

فكما تقول في تثنية محمد، محمدان، فيسلم المفرد وتضيف ألف ونون، فإنك في الجمع تقول: محمدون، فصورة المفرد تسلم وتزيد واو ونون، وكذلك في جمع المؤنث السالم، تسلم صورة المفرد، فتقول مثلًا في هند هندات، فقالوا: إن هذا الجمع يتبع المثنى في طريقة الجمع.

أما جمع التكسير، فإنه لا يتبع سبيل التثنية؛ لأن صورة المفرد فيه تتغير.

فلهذا نقول مثلًا: "جاءَ الرجلان المكرِما الضيف" فإذا وصلنا نقول: "جاءَ الرجلان المكرِمَ الضيفِ" ونقول في الجمع: "جاءَ الرجال المكرموا الضيفِ" فإذا وصلنا "جاءَ الرجالُ المكرِمُ الضيفَ".

نعم، طيب، ونقول: "جاءَ الرجلان المكرِما محمدٍ" و"جاءَ الرجال المكرموا محمدٍ" تنظر إلى المضاف إليه، سواء كان فيه أل كالضيف أو علم كمحمد؛ لأن الوصف يعني المضاف مثنى، أو جمع.

أو تقول: "جاءَ الرجلان المكرماكَ"، أو "جاءَ الرجالُ المكرموكَ"، كل ذلك يجوز لك فيه إدخال أل على المضاف؛ لأنها إضافة لفظية، والمضاف مثنى، أو جمع.

طيب، وإن لم تذكر الموصوف، جاز لك أن تقول: "جاءَ المكرمَ الضيفِ" أو "جاءَ مكرمَ الضيفِ" فتقول: "جاءَ مُكرِمُ محمدٍ" و"جاءَ المكرمُ محمدٍ" كل ذلك

يجوز.

وكان القياس ألا تدخل أل على المضاف، هنا حتى في الإضافة اللفظية، كان القياس ألا تدخل أل؛ لأن الإضافة لا تُجامع أل، ولكن الذي جوّز ذلك كون الإضافة إضافة لفظية غير محضة، غير حقيقية؛ لأنها علانية الانفصال كما سبق.

طيب، ولذا، لو خرجنا عن المسموع من القياس أن هذا لا يجوز، ثم جوّزنا هذه المواضع الثلاثة؛ لأن السماع دلّ عليها.

القاعدة تقول: إن الأمر إذا كان خارجًا عن القياس فلا يُتجاوز فيه السماع.

يعني الأمر، إذا جاء موافقًا للقياس، الأمر إذا جاء موافقًا للقياس فيكفي فيه الأدلة القليلة، ونقيس عليها، لكن إذا جاء الأمر مخالفًا للقياس، فالأصل أن يُمنع، فإذا جاءت أدلة سماعية على جواز مواضع فيه، فيجب أن يتوقف حينئذ عند السماع؛ لأن القياس منع، إلا أن السماع جوّز هذه المواضع المعينة، فيجب ألا يتجاوز حينئذ السماع.

فلهذا لا يجوز أن تقول مثلًا: جاء محمدٌ الضاربُ رجلٍ، الضاربُ رجلٍ؛ لأن المضاف إليه ليس فيه أل، ليس في الموضع الأول، ولا من الموضع الثاني؛ لأن المضاف إليه ليس مضافً إلى ما فيه أل.

وليس من الموضع الثالث: المضاف الضارب ليس مثنًى ولا جمعًا.

إذًا ماذا تقول؟ هنا يجب أن تُعمل اسم الفاعل، فتقول: "جاءَ محمدٌ الضاربُ رجلًا"، بمعنى جاء محمدٌ الذي يضربُ رجلًا.

وهل يجوز أن نقول: "جاءَ محمدٌ المكرِمُ زيدٍ"، هل هو من الموضع الأول المضاف إليه فيه أل؟ لا، وليس من الثاني، هل هو من الثالث؟ المضاف مثنى أو جمع؟ إذًا لا يجوز، هذه الجملة غير جائزة.

طيب، كيف نصححها؟ بأن نُعمل اسم الفاعل، فنقول: "جاءَ محمدٌ الضاربُ"، نعم "جاءَ محمدٌ المكرِمُ زيدًا".

طيب، وهل لك أن تقول: "جاءَ محمدٌ ضاربَ رجلٍ".

هل لك أن تقول: "جاءَ محمدٌ ضاربَ رجلٍ"؟ يكون ضاربَ حال، رجلٍ مضاف إليه، يعني الإضافة هنا جائزة، نعم الإضافة هنا جائزة، إضافة لفظية، وليس هناك أل، هناك لا مانع من الإضافة، لكن الإعراب كيف يكون؟ الإعراب يكون، حال على معنى جاء محمدٌ حالة كونه يضرب رجلًا، هذا ما فيه إشكال جائز.

هل لك أن تقول: "جاءَ محمدٍ ضاربُ رجلٍ"؟ إن جعلتها حالًا لا يصح؛ لأنك رفعت، وإن جعلتها صفة نعتًا يصح أو لا يصح؟ لا يصح؛ لأن الموصوف معرفة محمد والصفة؟ نكرة، إذًا ما يصح، ما يصح أن تقول: "جاءَ محمدٍ ضاربُ رجلٍ".

فلك أن تقول: "جاءَ محمدٌ ضاربَ رجلٍ" حال، أو أن تقول: "جاءَ محمدٍ الضاربُ رجلٍا" على أنها صفة، الضاربُ صفة حينئذ.

"وجاءَ محمدٌ الضاربُ زيدٍ" هذا جائز أو لا يجوز؟ لا يجوز.

وهل يجوز أن تقول: "جاءَ محمدٌ المُكرِمُ رجلًا" على الإعمال؟ جائز، فما إعراب المُكرِمُ؟ جاء محمدٌ المكرمُ صفة.

هل لك أن تقول: "جاءَ محمدٌ مُكرِمَ رجلٍ؟ بلا أل، نعم يجوز، إعرابها؟ حال.

وهل لك أن تقول: "جاءَ محمدٌ ضاربُ رجلٍ" أو "جاءَ محمدٌ مُكرِمُ رجلٍ" "جاءَ محمدٍ ضاربُ رجلٍ" لا يجوز، لماذا لا يجوز؟ لأن الموصوف معرفة، والصفة نكرة.

طيب، فإن قلنا: "جاءَ محمدٌ المُكرِمُ زيدٍ" هذا لا يجوز؛ لأنه ليس من المواضع الثلاثة، "جاءَ محمدٌ المُكرِمُ زيدًا" يجوز، فالمُكرم صفة، طب "جاءَ محمدٌ مكرِمَ زيدٍ" يجوز على الحالية، لا يجوز على الحالية.

طب، "جاءَ محمدٌ مكرِمُ زيدٍ" يجوز.

جملة أخرى جيد ما شاء الله، "جاءَ محمدٌ مُكرِمُ زيدٍ" جائزة أم غير جائزة؟ "جاءَ محمدٍ مكرِمُ زيدٍ" طبعًا حينئذ ما في إلا الوصفية، أنها نعت، مكرِمُ زيدٍ نعت، ومحمد معرفة علم، مكرِمُ زيدٍ معرفة أم نكرة؟ نكرة، لفظية يعني نكرة، أي نكرة.

التي قولتها قبل قليل، نعم ماذا تقول؟

(@٠٠:٢٧:٣٧).

الشيخ: لا أنا أريدها على الجادة، على الإتباع.

نقول: إذا كان اسم الفاعل مُكرِم هنا بمعنى الحال أو الاستقبال، فالجملة غير صحيحة؛ لأن الإضافة حينئذ، إضافة لفظية، والإضافة اللفظية لا تُكسب التعريف، يعني مُكرم زيدٍ هذه معرفة أو نكرة إن كانت الإضافة لفظية؟ نكرة، نكرة إذًا يجب أن تقول: "جاءَ محمدٌ مكرِمَ زيدٍ" حال، حالة كونه؛ لأن النكرة إذا وقعت صفة للمعرفة نُصبت على أنها حال.

فإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي، بمعنى جاء محمد الذي أكرم، ليس الذي يكرم أو الذي سيكرم، جاء محمد الذي أكرم زيدًا في الماضي، فالإضافة حينئذ لفظية، أو معنوية؟ بمعنى الماضي، معنوية.

نحن شرحنا الكلام عن الإضافة اللفظية والمعنوية، نعم، إذا كانت الإضافة على معنى الماضي، يعني أكرمه وانتهى، فالإضافة حينئذ إضافة حقيقية معنوية فمُكرِمُ زيد معرفة، تعرف بالإضافة، فتقول: "جاءَ محمدٌ مكرِمُ زيدٍ" بالرفع على

أنه نعت.

كمُكرِم زيدٍ، اسم فاعل.

كذلك الوصف قلنا، متى تكون الإضافة إضافة لفظية؟ بشرطين:

الأول: أن يكون المضاف وصفًا.

والثاني: أن يكون زمنه الحال أو الاستقبال.

فإن لم يكن المضاف وصفًا، كقلم زيد، وباب المسجد، هذه إضافة معنوية.

طيب، فإن كان المضاف وصفًا، لكن زمنه الماضي، كضاربُ زيد، بمعنى ضربه، وآكل الطعام بمعنى أكله، وكاتب الدرس بمعنى كتبه، هذه إضافة حقيقية معنوية.

طيب، نعم المرد إلى المعنى دائمًا، اللغة دائمًا تعتمد على المعنى؛ لأن اللغة تُبين المعنى، والمعنى يحكم على اللفظ.

فلهذا يقولون: لو قال إنسان أنا قاتل زيدًا، تقتص منه أو لا تقتص منه؟ لا أنا قاتلٌ زيدًا، هذا لا تقتص منه، أي أنا سأقتله، هذا يُهدده، ما فعل.

لكن لو قال: "أنا قاتلُ زيدٍ" الآن قاتل زيدٍ فأضاف حينئذ معنى قتله، وهذه القصة يذكرونها عن الإمام الكسائي وأبي يوسف، صاحب أبي حنيفة، كانا يجتمعان عند الخليفة هارون الرشيد، وكان الكسائي طبعًا مربي لأبنائه، وحظي عنده، فقال له: أبو يوسف مرة: إني أرى هذا الكوفي قد استحوذ عليك، فقال: يعني أستفيد منه أشياء كثيرة جدًا، فقال الكسائي: ائذن لي بسؤاله، فقال: اسأله، قال: سأسألك، قال هارون: في ماذا؟ قال: في الفقه، قال: أتسأل أبو يوسف في الفقه؟ قال: نعم، فسأله هذا السؤال، أنا قاتلٌ زيدًا، وأنا قاتلُ زيدٍ.

ولكن الحكم في هذه الأمور، إنما يؤخذ به ممن يعرف مقاصد الكلام، أما الذي لا يعرف مقاصد الكلام العربي الفصيح، فإنه يؤخذ بالعرف أعراف الناس، ماذا يقصد الناس بهذا الكلام؟

فلهذا يقولون مثلًا: لو قان إنسان: "والله لا أكلُ لحمًا" مثلًا، ثم أكل سمكًا، يحنث أو لا يحنث؟ على عرف، هل السمك لحم أو ليس بلحم.

أما في اللغة، لا شك أن السمك لحم، لكن بعضهم لا يسمي السمك بلحم، اللحم اللحم الأحمر، هذه تعود إلى العرف.

فلهذا مرض الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فزارته امرأة، فقالت: أسأل الله أن يشفيك، فقال: اللهم بقلبها لا بلسانها؛ لأن أشفى يُشفي بمعنى أهلك، لكن شفا مضارعه شفا نافي، مضارعه مفتوح، شفا يشفي، مثل ذهب يذهب، شفا يشفي، أما أشفى رباعي، الرباعي مضارع مضموم، مثل أقبل يُقبل، أشفى يُشفي.

فقال: اللهم بقلبها لا بلسانها.

طيب، بعد ذلك كله يقول: اختلف النحويون في القياس على هذه المواضع الثلاثة، في الإضافة اللفظية، هل يُقاس عليها غيرها؟ أم يُوقف عليها؟ فالجمهور منعوا القياس عليها لما قلناه من قبل من أن القياس يمنع إدخال أل على المضاف أصلًا، فأي خروج على هذا القياس لا يجوز إلا بالسماع، والسماع لم يأتي إلا بهذه المسائل باتفاق.

وقال الفراء: يجوز القياس على ذلك في كل المعارف، بالإضافة إلى كل المعارف، إذا أضفت إضافة لفظية إلى معرفة، فلك إدخال أل، فتقول: "جاءَ المكرِمُ الرجلِ"، هذا مسموع، وتقول: "جاءَ المكرِمُ زيدٍ" لأن هذا علم معرفة، وهذا أيضًا معرف بأل معرفة.

وتقول: "جاءَ المكرِمُ هذا الرجل"، و"جاءَ المكرِمُ الذي عندي" فأجاز القياس على ذلك.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلاَ تَأْنِيثًا إنْ كَانَ الْحَذْفِ مُوهَلاَ

هذا البيت العاشر.

تكلم هنا على المسألة، لا هذه تابعة لمسألة سابقة أيضًا، تكلم هنا على إكساب المضاف إليه من مضاف التأنيث.

المضاف إليه، وهو الثاني قد يُكسب المضاف وهو الأول، يُكسبه التأنيث، يعني مثل ماذا؟ كأن نقول، مثال من عندنا:

"خُلقُ النميمة مذمومةٌ على كل حال".

فخُلق مذكر، وهو مضاف، والنميمة مؤنث وهو مضاف إليه، والأصل أنك تُراعي المضاف في الإخبار، تقول: "خلقُ النميمة مذمومٌ" هذا هو الأصل.

لكن ربما، يقول: "وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلاَ"، ربما تدل على التقليل، ربما يجوز لك أن تقول: "خلقُ النميمة مذمومة على كل حال".

طيب، إكساب الثاني الأول، اكساب المضاف إليه، المضاف للتأنيث، جائز مطلقًا أو بشرط؟ بشرط.

إنْ كَانَ الْحَذْفِ مُوهَلاَ

يعني إذا كان معنى الكلام بوجود المضاف، وحذفه سواء.

ولو كان المعنى العام، ولو كان المعنى المجازي، فقولك: "خلقُ النميمة مذمومةٌ على كل حال"، هو معنى النميمة مذمومة على كل حال.

ومن ذلك قولهم: "قُطعت بعض أصابعه"، فبعض مذكر، والأصابع مؤنث، وكان الأصل أن يُقال: "قُطع بعضُ أصابعه"، كقوله تعالى: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [يوسف:١٠]، لكن قالت العرب: "قطعت بعض أصابعه"، بأن المضاف إليه أكسب المضاف إليه التأنيث بمعنى قطعت بعض أصابعه، وقطعت أصابعه في المعنى الإجمالي واحد.

طيب المعنى الإجمالي، اللي هو المعنى المجازي، ومن ذلك قولهم: "اجتمعت أهل اليمامة"، مع أن الأهل مذكر، لكن اليمامة مؤنث فاكتسب منه التأنيث، ومن ذلك قراءة الحسن البصري، تلتقطه بعض السيارة.

قيل: ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف:٥٦]، وكان جادة الكلام، أن يُقال: رحمة الله عظيمة، رحمة الله قريبة من المحسنين.

فمما قيل في تخريج الآية، أن المضاف الرحمة، اكتسب من المضاف إليه لفظ الجلالة التذكير، فقيل: قريب.

وسبق أن نبهنا أكثر من مرة، من أن الله جل جلاله، لا يوصف بالتذكير ولا بالتأنيث، إلا أنه في اللغة يعامل معاملة المذكر.

طب هذه ورقة يا إخوان تكتبوا فيها الأسماء والجوالات، وخاصة الذين لم يكتبون من قبل.

ومن ذلك أيضًا قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ انتبهوا للآية: ﴿وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا﴾ [الأنبياء:٤٧] أين الشاهد؟

﴿وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ [الأنبياء:٤٧] وفي قراءة: (وإن كان مثقال حبة

من خردل آتينا بها).

أين الشاهد؟ كان، مثقال، مثقال مذكر وكان مذكر، أين الأصل؟ أين الجادة ما في مشكلة، كان مذكر، يعني مسند إلى مذكر، ومثقال مذكر، ما قال: كانت مثقال ذرة، واضح.

ما في مشكلة ليس مثل اجتمعت أهل اليمامة، الشاهد في خردل؟ لا لا، لا، الشاهد في قوله: بها، ﴿وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ [الأنبياء:٤٧] ﴿أَتَيْنَا بِهَا﴾ ولا أتينا به؟ أتينا بالمثقال، أو أتينا بالحبة، هو المذكور الآن حبة ولا مثقال حبة؟ مثقال.

فلو جاء الكلام على الأصل، لقال: أتينا به، بالمثقال، قال بها، نعم.

طبعًا يعني خروج الكلام عن أصله، إنما يكون في كلام الفصحاء بنكتة بلاغية، يعرفها الفصحاء ويقف عليها البلغاء، أما نحن الآن فنبين أوجه اللغة، الجائز وغير الجائز، وربما نشير إلى بعض هذه الأوجه البلاغية بما يتسم به الوقت.

ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾ [النساء:٤٠]، هذه نريد هذه القراءة: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾ [النساء:٤٠] هناك قراءة أخرى: (وإن تكُ حسنةٌ) هذه لا نريدها، يعني الشاهد ليس عليها، الشاهد على ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾ [النساء:٤٠] حسنة اسم تكن أم خبر تكن؟ أين اسم تكن؟

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء:٤٠] وإن تكن مثقال الذرة حسنةً، نضاعفها، فقال حسنة، بالتأنيث.

مع أن اسم كان مثقال، لكن مثقال اكتسب من المضاف إليه التأنيث.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا﴾ [آل عمران:١٠٣]

هم كانوا في الحفرة أو كانوا في النار، أو كانوا في الشفا؟ في الشفا، فكان الظاهر أن يقول: فأنقذكم منه، لكن قال منها، لأن شفا حفرة، فأضافها إلى مؤنث.

ومن ذلك قول ذي الرمة، وهو غيلان بن عقبة، يتحدث عن النساء ويصف مشيهن:

مَشيْن كما اهتَزتْ رماحٌ تَسَفهَت ... أعالِيَها مر الرياح النَّواسِم

«تسفهت»، يعني: أمالت، يمشين بتمايل، يقول: «مشين كما اهتزت رماحٌ تسفهت»، يعني: أمالت، أمالت أعاليهن، أو أمالت أعاليها، ما الذي أمالها؟ مر الرياح، ما الذي أمالها؟ الرياح ولا المر؟ مرُّ الرياح، والمر مذكر أم مؤنث؟ مذكر، ومع ذلك قال: «تسفهت»، تسفهتها مرُّ، أمالتها مرُّ؛ لأن «مر» مضافة إلى الرياح.

ومن ذلك: قول الأغلب العجلي، وهو من المعمرين، ولهذا قال:

طولُ الليالي أسْرَعَت في نَقضِي ... نقضن كُلي ونَقَضن بعضي

وفي رواية: «نقضن طولي ونقضن عرضي».

طول الليالي أسرعت، وكان جادة الكلام أصله أن يُقال: طول الليالي أسرع؛ لأن الذي أسرع الطول، هناك قال: «أسرعت»؛ لأنها أضيفت لـ«الليالي».

فإن لم يصح حذف المضاف واستقام المعنى؛ فحينئذٍ لا يكتسب المضاف من المضاف إليه التأنيث، فلو قلت مثلًا: «خرجت»، أو مثلًا: «خرجت غُلام هندٍ»، فالغلام لا يأخذ من «هند» التأنيث؛ لأنك لو قلت: «خرجت هندٌ» بطل المعنى الذي كنت أردته.

قلنا: ويفهم من قوله: «وربما»، أن هذا قليل، وأن الأصل أن يكون المعتمد على المضاف لا على المضاف إليه.

وقوله: «**أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا تَأْنِيثًا**»، يقول: الثاني قد يكسب الأول التأنيث، قوله

هذا يُشعر بجواز العكس، يعني: أن يُكسب الثاني الأول التذكير، لو كان الأول مؤنثًا والثاني مذكرًا، لجاز للثاني أن يُكسب الأول التذكير بالشرط المذكور، وهو جواز حذف المضاف واستقامة المعنى، لكن هذا أقل من اكتساب التأنيث.

ومن ذلك: قول الشاعر:

رُؤيَـةُ الفِكـرِ مـا يَـؤُولُ لـه الأمـر ... مُعِـينٌ علـى اجْتِنـابِ التـوانِي

«**رُؤيَةُ الفِكرِ ما يَؤُولُ له الأمر مُعِينٌ**»، فقال: «معينٌ»، «معينٌ» خبر لـ«رؤية»، لكن «رؤية» مضافة إلى «الفكر» إلى مذكر.

ومن ذلك: قول الشاعر الآخر:

إنـارةُ العقـلِ مَكْسـوفٌ بطَـوعِ هـوى ... وعقـلُ عاصِـي الهَـوى يـزدادُ تنـويرا

فقال: «مكسوفٌ»، مع أنه خبر عن «إنارة»، لكن «إنارة» مضافة إلى «العقل».

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤] أين الشاهد؟ ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء:٤]، ﴿خَاضِعِينَ﴾، «الأعناق»، مذكر أم مؤنث؟ مؤنث، فما قال: فظلت أعناقهم خاضعة، أو خاضعات، وإنما قال: ﴿خَاضِعِينَ﴾؛ لأن الأعناق أضيفت إلى «هم»، فاكتسبت منه التعريف.

وفي الآية أوجه أخرى في التخريج.

فإن لم يجز حذف المضاف واستقام المعنى، لم يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير، كما لو قلت: «قامت امرأة محمد»، ليس المعنى على: قام محمد.

فإذا انتهينا من ذلك نقول: إن المضاف يكتسب من المضاف إليه أحد عشر أمرًا:

المضاف يكتسب من المضاف إليه أحد عشر أمرًا: (التعريف، أو التخصيص، أو التخفيف، أو إزالة القُبح)، هذه الأربعة درسناها في الدرس الماضي.

فالإضافة المعنوية تكسب التعريف أو التخصيص.

والإضافة اللفظية تُكسب التخصيص أو إزالة القبح. هذه أربعة.

وأيضًا قد يكتسب المضاف من المضاف إليه: التذكير أو التأنيث، وهذا الذي درسناه في هذا البيت.

هذه ستة أمور، يبقى أن المضاف قد يكتسب من المضاف إليه أيضًا الظرفية؛ كقوله تعالى: ﴿تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: ٢٥] ﴿كُلَّمَآ﴾ ظرف، و﴿حِينٍ﴾ مضاف إليه، مع أن الاسم الذي يدل على الظرف على الزمان ﴿كُلَّمَآ﴾ أم ﴿حِينٍ﴾؟ ﴿حِينٍ﴾. أما كلمة ﴿كُلَّمَآ﴾ تدل على الكلية، لا تدل على الزمان، ومع ذلك انتصبت ﴿كُلَّمَآ﴾ على الزمانية الظرفية؛ لأنها اكتسبت من المضاف إليه الظرفية، وتقول: «سِرتُ بعض اليومِ».

وقد قال ابن مالك -فيما درسناه- في باب المفعول فيه، في «نيابة المصدر عن أسماء الزمان والمكان» قال:

وقـد يَنُـوبُ عـن مَكَـان مَصـدر وذَاكَ في ظـرف الزمـان يكثـر

هذا السابع، الثامن: المصدرية، قد يكتسب المضاف من المضاف إليه المصدرية، نحو: «أكرمتُه كلَّ الإكرام». «أكرمته» فعل وفاعل ومفعول، «كل» مفعول مطلق، وهو مضاف والإكرام مضاف إليه، مع أن المفعول المطلق هو المصدر بعد فعله، ومع ذلك قلنا: إن «كلَّ» هو المفعول المطلق؛ لأنه اكتسب المصدرية من المضاف إليه، وذكر ذلك ابن مالك في باب المفعول المطلق ودرسناه، فقال:

وَقَـــدْ يَنُـــوبُ عَنْـــهُ مَـــا عَلَيْـــهِ دَلّ كَجِـــدَّ كُـــلَّ الْجِـــدِّ واتـــرك الكســـل

الأمر التاسع: الصدارة.

وقد ذكر ذلك ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «باب الابتداء»، ودرسناه فقال:

كَـــذَا إِذَا يَسْـــتَوْجِبُ التَّصْـــدِيرا كَـــأَيْنَ مَـــنْ عَلِمْتَـــهُ نَصِـــيرَا

مثل: «صبيحة أي يومٍ سفَرُك» يسأل عن زمن السفر، تقول: سفرك اليوم، سفرك غدًا، مبتدأ وخبر.

فالخبر هنا ما يجب أن يتصدر، لكن لو قلت: «متى سفرك؟» فـ«متى» خبر، و«سفرك» مبتدأ، و«متى» خبر مقدم وجوبًا؛ لأنه اسم استفهام له الصدارة

الأمر العاشر: البناء.

فإذا أضيف مُعرب إلى مبني، فقد يكتسب منه البناء؛ كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ﴾ [الأنعام: ٩٤] على قراءة الجمهور في فتح النون، مع أن ﴿تُقَطَّعَ﴾ فعل، و﴿بَيۡنَكُمۡ﴾ فاعل، ومع ذلك بُني على الفتح لاتصاله، أو لإضافته إلى مبني.

ومن ذلك: قوله عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه**»، فـ«يوم» ظرف معرب، لكن لما أضيف إلى ما صدره مبني؛ بُني.

وقد ذكر ذلك ابن مالك في هذا الباب «باب الإضافة»، وسنذكره -إن شاء الله- ونشرحه، فقال:

وَابْـنِ أَو اعْـرِبْ مَـا كَـإِذْ قَـدْ أجْرِيَـا وَاخْتَـــرْ بِنَـــا مَتْلُـــوِّ فِعْـــلٍ بُنِيَـــا

الأمر الحادي عشر: الإعراب.

فإذا أضيف مبني إلى معرب، فقد يكتسب منه الإعراب، كقوله: «هذا خمسةَ عشرُ زيدٍ» على لغة قليلة، فأعربوا «عشر» عندما أضيفت إلى مُعرب.

وذكر ذلك ابن مالك في «باب العدد»، في قوله:

وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ   يَبْقَ البِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

سيأتينا -إن شاء الله- في «باب العدد».

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الحادي عشر:

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ   مَعْنًى وَأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ

في هذا البيت، تكلم على إضافة الشيء إلى نفسه، وهذه المسألة الخامسة في هذا الباب، إضافة الشيء إلى نفسه.

❁ وإضافة الشيء إلى نفسه تشمل ثلاث صور:

الصورة الأولى: أن تضيف الاسم إلى مرادفه:

اسمان مترادفان، ثم تضيف الأول إلى الثاني، كأن تقول: «هذا أسد ليثٍ»، «هذا قمحُ بُرٍّ»، «هذا قمرُ بدرٍ»، «هذا محمدُ أبي زيدٍ».

وأنت تريد: هذا أسدٌ ليثٌ، هذا محمدٌ أبو زيدٍ، هذا قمرٌ بدرٌ، وهكذا.

الصورة الثانية: إضافة الموصوف إلى الصفة:

كأن تقول: «هذا رجلٌ فاضلٌ»، «هذا بيتٌ كبيرٌ» موصوف وصفة.

فإذا أضفت الموصوف إلى الصفة، الصفة والموصوف شيء واحد، فتقول: «هذا بيتُ كبيرٍ»، «وهذا رجلُ فاضلٍ».

الصورة الثالثة: إضافة الصفة إلى الموصوف:

عكس الثانية أن تُقدم الصفة ثم تضيفها إلى الموصوف، ففي قولك، «هذا رجلٌ فاضلٌ»، «هذا بيتٌ كبيرٌ»، تقول: «هذا كبيرُ بيتٍ»، «هذا فاضلُ رجلٍ».

هذه الصور الثلاث كلها تدخل فيما يسمى بإضافة الشيء إلى نفسه.

والنحويون يذكرون أن في هذه المسألة خلافًا بين البصريين والكوفيين، بل هي من مسائل الخلاف المشهورة بين البصريين والكوفيين، وقد ذكرها كمال الدين الأنباري في كتابه المشهور في مسائل الخلاف: «الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين».

فيقولون: إن البصريين يمنعون هذه المسألة بكل صورها، والكوفيين يجيزون هذه المسألة بكل صورها، بشرط اختلاف اللفظين، وكل الأمثلة التي قلناها قبل قليل مختلفة اللفظين. كذا يصورون المسألة.

ثم إن البصريين والكوفيين اتفقوا على أنه جاء في الفصيح في السماع ما ظاهره، أنه مِنْ إضافة الشيء إلى نفسه، نحو قول العرب: «جاءَنِي سعيدُ كُرزٍ». اسمه «سعيد»، ولقبه «كُرز»، وذكرنا في «باب العلم»، أن الاسم واللقب لك فيهما خمسة أوجه: يعني: «سعيدٌ كُرزٌ» بدل، «جاءني سعيدٌ كُرزٌ» عطف بيان، و«جاءني سعيدٌ كُرزٌ» خبر لمبتدأ محذوف، أو «جاءني سعيد كُرزًا» مفعول به لفعل محذوف، أعني: «كُرزًا»، ولك الوجه الخامس: الإضافة «جاءني سعيد كُرزٍ».

ومن ذلك: قول العرب: «حبةٌ حمقاء» لبقلة تنبت في جانب الوادي، جانب المسير، فإذا زاد عليها الماء سقطت، ثم وطئتها الأقدام، فيقول: «حبةٌ حمقاء».

وقالوا: «صلاة الأولى»، وقالوا: «مسجدُ الجامع».

وهذا بالظاهر من إضافة الموصوف إلى الصفة؛ لأن المعنى في الظاهر: «الحبة الحمقاء»، «الصلاة الأولى»، «المسجد الجامع».

وقالت العرب: «عليه جردُ قطيفةٍ»، و«عليه سحقُ عمامةٍ».

القطيفة من أنواع الثياب، «جرد»، يعني: مجرودة، يعني: بالية، وكذلك «سحق عمامة»، يعني: عمامة مسحوقة بالية.

فهذا في ظاهره مِنْ إضافة الصفة إلى الموصوف، يعني: عمامة مسحوقة، ثم قُدم الصفة «سحق عمامة»، و«عليه قطيفةٌ جردٌ»، ثم «عليه جردُ قطيفة».

ومن ذلك: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ﴾ [غافر: ١٩]، المعنى الظاهر: يعلم الأعين الخائنة، وقال: ﴿ٱسْتِكْبَارًا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾ [فاطر:٤٣] [فاطر: ٤٣]، والمعنى الظاهر: استكبارًا في الأرض، والمكر السيئ.

فالكوفيون أجازوا كل ذلك دون تأويل، قالوا: يجوز أن تضيف الشيء إلى نفسه دون تأويل. وأما البصريون فمنعوا كل ذلك، وتأولوا ما جاء في السماع، تأولوه.

كيف تأولوه؟ قالوا: إن الكلام ليس على الإضافة، المعنى ليس على الإضافة، وإنما هناك أشياء مقدرة، يعني: هذا المراد من كلام العرب، ليس على الإضافة وإنما على محذوف.

فإذا قالوا: «حبة حمقاء»، أي: حبة البقلة الحمقاء، ثم حذفوا الموصوف، وإذا قالوا: «الصلاة الأولى»، لا يريدون الصلاة الأولى، وإنما صلاة الساعة الأولى.

وإذا قالوا: «المسجد الجامع»، لا يريدون المسجد الجامع، ولو أرادوا لقالوا، وإنما يريدون: مسجد المكان الجامع.

وقولهم: «جاءني سعيد كُرزٍ»، لا يريدون: سعيد وكُرز، وإنما جاءني سعيد مسمى كُرز.

وإذا قالوا: «عليه سحقُ عمامة»، لا يريدون أن يقولوا: عليه عمامة مسحوقة بالية، وإنما يريدون أن يقولوا: عليه سحق عمامة، أي: عليه شيء مسحوق، مما يسميه الناس عمامة. هذا أسلوب عربي، إذا أردت أن تُقلل الشيء؛ لأنه هل يمكن أن يقول: «عليه عمامة سحق»، أو «عليه عمامة مسحوقة»، أو «عليه عمامة بالية»؟

هم لا يريدون أن يثبتوا له عمامة أصلًا، ويقال: «عليه شيء مسحوق»، مما يسمى عمامة، فعليه سحق عمامة، وكذلك «جرد قطيفة»، يعني: لا يريد أن يقول: «عليه قطيفة جرد»، يعني: مجرودة بالية، وإنما عليه شيء جرد، شيء بالٍ، مما يسميه الناس قطيفة.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥]، ﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ﴾ [يوسف: ١٠٩]، و﴿بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ [القصص:٤٤]، فالكوفيون يقولون: هذه على الإضافة، ﴿حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾، كقولك: «الحق اليقين»، ﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ﴾ كقولك: «الدار الآخرة»، و﴿بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ كقولك: بالجانب الغربي.

والبصريون قالوا: لا، المعنى ليس على الإضافة، وإنما على تقدير محذوف، أي: حقُّ الأمر اليقين، ودار المنزلة الآخرة، وجانب المكان الغربي.

ويتضح الخلاف بين البصريين والكوفيين في نحو هذه المسألة، يتضح في نحو: هل يجوز أن يقول العربي: «مسجد الكبير»؟ «هذا مسجد الكبير»، وأنت تريد: «هذا المسجد الكبير»؟ فبدلًا مِنْ أن تأتي به على الصفة، تأتي به على الإضافة، وهل تقول: «هذا وقف نافع»، تريد: الوقف النافع؟ وتقول: «موقفٌ نظيف»، أي: الموقف النظيف؟ هل يجوز لك أن تقول ذلك؟

على ظاهر كلام الكوفيين: يجوز. أما على مذهب البصريين فهذا لا يجوز، هذا لا يجوز في اللغة، إلا إذا كان المتكلم يقصد إلى شيء محذوف، يُقدر، فيريد مثلًا بـ«مسجد الكبيرِ»، «هذا مسجدُ الشارع الكبيرِ».

كأن يسمي مثلًا هذا المسجد «مسجد الشارع الكبير»، ثم تعارف الناس على ذلك، فحذفوا الشارع، فصارت «مسجد الكبيرِ»، هم يريدون ذلك، لا يريدون الإضافة، لا يريدون إضافة المسجد إلى الكبير، وإنما يريدون إضافة المسجد إلى

موصوف محذوف.

حينئذٍ يقول: يجوز، ويجوز لنا أن نقول: «المسجدُ الكبير» على هذا المعنى، وكذلك «وقف النافع»، لو قلنا: «نريد وقف الخير النافع» مثلًا، ثم اختصرناه. وكذا «صار الوقف النافع»، أو «موقف نظيف»، أي: موقف المكان النظيف، فكل ما كان معلومًا جاز حذفه. فهنا مكان الخلاف بين البصريين والكوفيين، وليس فقط مجرد خلاف.

ثم إن البصريين تكلفوا في تخريج هذا المسموع، وإنما الخلاف أصلًا في معنى الكلام عند العرب: هل المعنى في مثل هذه الشواهد، سواءٌ في القرآن أو في كلام العرب عن الإضافة؟ فقولك: «مسجدُ الجامعِ» كقولك: «المسجدُ الجامع»؟

أما العرب فهم لا يريدون ذلك، وإنما كانوا يريدون: «مسجد المكان الجامع»، ثم حذفوا «المكان»، فهذا هو تحرير الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة، والله أعلم.

إن كان هناك سؤال فيما سبق، أو نذكر بعض الفوائد المتعلقة بالدرس، نعم يا إخوان، تفضل.

الطالب:...

الشيخ: هذا ليس في الدرس. على كل حال، الشح: مفعولٌ ثانٍ.

يعني: «أحضرت زيدًا الشح»، لا، ليس نعتًا، هذا مفعول ثانٍ للإحضار؛ أحضرت الأنفس وأحضرت الشح.

من الفوائد في هذا الدرس يا إخوان:

قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**الْجَعْدِ الْشَّعَرْ**»، «الشعر» فيه لغتان:

الأولى: بفتح العين «الشعَر»، وهي أعلى.

والثانية: تسكين «الشعْر»، وهي جائزة.

والشعر يُجمع على «الشعور»، وعلى «الأشعار»، وعلى «الشِّعار».

ويقال: رجلٌ أشعر، ورجلٌ شَعِرٌ، ورجلٌ شعرانيٌّ، إذا كان شعره كثيرًا طويلًا.

و«الجعد»: صفة مشبهة، من جَعُدَ شعرهُ جعودًا، ضد ثبط شعرُه ثبوطة: إذا انبسط واسترسل.

إذا كان الشعر مسترسلًا فهو ثبط، وإذا كان غير ذلك فهو جعد.

من الفوائد أيضًا مما سبق: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، نحن خرجناها قبل قليل على أنها من اكتساب المضاف التذكير من المضاف إليه.

وفي تخريج الآية أقوال كثيرة، ولابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ رسالة ذكر فيها أربعة عشر قولًا في تخريج الآية، وهناك مناظرة شهيرة في تخريج الآية بين الرودراوي وابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وكونها مما اكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير، هذا قول محتمل.

ولكنه ليس من الأقوال القوية في الآية، وأقوى منه: أن كلمة «قريب» في اللغة إذا أردت بها قرب النسب، فيجب أن تطابق الموصوف؛ تذكيرًا وتأنيثًا، فتقول: «محمدٌ قريبُ زيدٍ»، و«هندٌ قريبةُ زيدٍ».

وإذا أردت بـ«قريب» قُرب المسافة والمكان، فيجوز لك التذكير والتأنيث مع المؤنث، فتقول مع المذكر: «محمدٌ قريبٌ من البيت»، أو «قريبٌ من المسجد»، و«هندٌ قريبةٌ من البيت»، و«هندٌ قريبٌ من البيت».

والشواهد على ذلك كثيرة من كلام العرب، وعلى ذلك أيضًا يُحمل قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الأحزاب: ٦٣]، فهذه الآية: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ

قَرِيبٌ﴾ [الأعراف: ٥٦] محمولة على أن المراد هنا القرب الظرفي، فلهذا جاز لك التذكير، وجاز لك التأنيث.

فإن قلت: فلمَ صُرفت الآيتان عن التأنيث إلى التذكير؟ هذه نكتة بلاغية

قلت: من الوهم أن يقال: إن التذكير في هذه الآية: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [الأعراف:٥٦] والآية ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧] إنما جاز؛ لأن التأنيث مجازي، «الرحمة»، تأنيثها مجازي، و«الساعة» تأنيثها مجازي، فلهذا جاز لك التذكير والتأنيث.

لا، هذا وهم؛ لأن التذكير والتأنيث إنما يجوزان مع المؤنث المجازي في فعله، في فعله المتقدم، تقول: «طلعت الشمس»، أو «طلع الشمسُ» كلاهما جائز، لكن في غير الفعل، يعني: في الصفة، في الوصف، لا يجوز لك أي مطابقة، لا تقل: «الشمس طالعة»، ولا تقل: «الشمسُ طالع».

يعني: ما قبل المؤنث المجازي لك فيه التذكير والتأنيث، لكن ما بعده ليس لك إلا المطابقة، حتى مع الفعل، تقول: «الشمسُ طلعت»، ولا تقل: «الشمسُ طلع».

تقول: «الشمس طالعةٌ»، وعلى ذلك لا يجوز أن تقول: «إن رحمة الله قريبٌ من هذا»؛ لأن «قريب» بعد المؤنث المجازي. **والله أعلم**.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الرابع والستون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم، في هذه الليلة ليلة الإثنين الخامس والعشرين من شهر ربيع الأول، من سنة ١٤٣٢ من هجرة المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

ونحن نجلس في بيتٍ من بيوت الله، في جامع الراجحي، في حي الجزيرة، في مدينة الرياض، نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس الرابع والستين من دروس «شرح ألفية ابن مالك» عليه رحمة الله.

وما زال الكلام موصولًا -يا إخوان- على «باب الإضافة»، في هذه المنظومة المباركة، وقد شرحنا منها من قبلُ من «باب الإضافة» أحد عشر بيتًا، ونواصل شرح بقية الأبيات، ونقرأ في أول الدرس الأبيات التي نرجو أن نشرحها في هذا الدرس.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «باب الإضافة»:

٣٩٦.وَبَعْضُ الاسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا ... وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا

٣٩٧.وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعْ ... إِيلَاؤُه اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ

٣٩٨.كَوَحْدَ لَبَّى وَدَوَالَيْ سَعْدَيْ ... وَشَذَّ إِيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ

٣٩٩.وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ ... حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ

٤٠٠.إِفْرَادُ إِذْ وَمَا كَإِذْ مَعْنًى كَإِذْ ... أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جَا نُبِذْ

٤٠١.وَابْنِ أَو اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا ... وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا

٤٠٢.وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا ... أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

٤٠٣.وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى ... جُمَلِ الأَفْعَالِ كَهُنَّ إِذَا اعْتَلَى

هذه الأبيات من البيت الثاني عشر إلى البيت التاسع عشر، كلها في مسألة واحدة؛ لأننا قلنا -يا إخوان- منذ بداية شرح هذا الباب -«باب الإضافة»: إن ابن مالك ذكر في هذا الباب ثماني مسائل:

- **الأولى**: ما يحذف للإضافة.
- **والثانية**: معاني الإضافة.
- **والثالثة**: ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه.
- **والرابعة**: انقسام الإضافة إلى: لفظية، ومعنوية.
- **والخامسة**: إضافة الشيء إلى نفسه.

هذه خمس مسائل شرحناها من قبل.

- **المسألة السادسة**: الأسماء الملازمة للإضافة، وأحكامها.
- **والسابعة**: حذف المضاف وحذف المضاف إليه.

- **الثامنة**: الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

وهذه الأبيات وأبيات أخر ستأتي كلها في المسألة السادسة، أي: الأسماء الملازمة للإضافة وأحكامها.

فهناك أسماء في اللغة العربية ملازمة للإضافة، يعني: لا تستعمل إلا مضافًا، وما بعدها مضافٌ إليه، وهذا مما يضبط لنا شيئًا من أحكام الإضافة، أن نعرف هذه الأسماء الملازمة للإضافة، وكلما رأيتها علمت أنها مضافة وما بعدها مضاف إليه.

فلهذا يتكلم النحويون بتفصيل عن هذه الأسماء الملازمة للإضافة.

فنقول: الأسماء من حيث قَبول الإضافة ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما يصلح للإضافة وعدمها.

يعني: يجوز أن تأتي مضافة، ويجوز أن تأتي غير مضافة، وهذا أكثر الأسماء، كـ«قلم، وطالب»، فـ«قلم» قد تأتي بها مضافة، فتقول: «هذا قلمُ محمدٍ»، وقد تأتي بها غير مضافة، فتقول: «هذا قلمٌ».

وكذلك «طالب»، تقول: «هذا طالبُ علمٍ» فتضيف، وتقول: «هذا طالبٌ مجتهدٌ» فلا تُضيف.

القسم الثاني: ما تمتنع إضافته.

- يعني: لا يجوز أن يضاف بحال، لا يجوز أن يقع مضافًا؛ كالضمائر. فالضمائر كلها لا يمكن أن تقع مضافًا، يمكن أن تقع مضافًا إليه.
- لا نتكلم نحن على المضاف، الضمائر لا تقع مضافًا أبدًا.
- وكذلك أسماء الإشارة لا تقع مضافًا.
- وكذلك الأسماء الموصولة، سوى «أي».

- وكذلك أسماء الاستفهام، سوى «أي».
- وكذلك أسماء الشرط، سوى «أي».

فهذه كلها أسماء تمتنع إضافتها، لا يمكن أن تقع مضافًا أبدًا.

النوع الثالث: ما تجب إضافته، ما يلزم الإضافة، ما لا يستعمل إلا مضافًا.

وهذا الذي نريد أن نتكلم عليه الآن، هو محل كلامنا، هذا القسم الثالث الذي تجب إضافته.

الأسماء التي تلزم الإضافة قسمان:

وتأملوا إلى هذه التقسيمات؛ لأني سأذكرها الآن كلها، فإذا انتهينا منها وضربنا عليها ما تيسر من أمثلة، سنعود إلى أبيات ابن مالك ونشرحها؛ لأن ابن مالك ذكر هذه الأقسام، لكن ما ذكرها متتابعة، يؤخذ بعضُها من بعض، وإنما بعثرها في الأبيات.

فنقول: **الأسماء التي تلزم الإضافة قسمان:**

القسم الأول: ما يلزم الإضافة إلى مفرد.

ونريد بـ«المفرد» هنا: ما ليس بجملة، ما تلزم إضافته إلى مفرد، يعني: غير جملة.

الذي تلزم إضافته إلى مفرد، مثل: «قبل، وبعد، وعند، وكل، وبعض»، كما سيأتي تفصيله.

والثاني: ما تلزم إضافته إلى جملة.

والأسماء التي تلزم الإضافة إلى جملة، هي ثلاثة أسماء: «حيث، وإذ، وإذا».

ثم نعود إلى القسم الأول، وهي الأسماء التي تلزم الإضافة إلى مفرد، فنقول:

إنها على ضربين:

الضرب الأول: ما يلزم الإضافة إلى مفردٍ معنًى ولفظًا.

يلزم الإضافة إلى مفرد، يعني: ليس بجملة، معنًى، ولفظًا، ككلمة «عند» هذه لا تستعمل إلا وقد أضيفت إلى اسم بعدها، هذا الاسم بعدها لا بد أن يُذكر في اللفظ، وتُقصد إضافته في المعنى.

فإذا قلت: «جلستُ عندك»، «جئتُ من عندك» لا يمكن أن تستعمله إلا وهو مضاف، مضاف إلى ماذا؟ إلى اسم مفرد مذكور في اللفظ.

۞ وهذه الأسماء التي تلزم الإضافة إلى مفرد معنى ولفظًا، ثلاثة أقسام:

ما تلزم الإضافة إلى ظاهر أو مُضمر، يعني: يجوز أن تضاف إلى ظاهر، اسم ظاهر، ويجوز أن تُضاف إلى اسم مضمر، أي: ضمير.

مثل: «عند»، تقول: «جلستُ عند زيدٍ»، أو «جلستُ عندك» تلزم الإضافة إلى اسم مفرد، سواءٌ كان اسمًا ظاهرًا، كـ «جلستُ عند زيد»، «جلستُ عند الأستاذ»، أو ضميرًا، كـ «جلستُ عندك»، «جلستُ عنده»، «جلستُ عندهم».

ومن ذلك أيضًا: «كلا، وكلتا، ولدى، ولدن، وقصارى، وحمادى» هذه أسماء تلزم الإضافة إلى مفرد معنًى ولفظًا، سواءٌ كان هذا المفرد اسمًا ظاهرًا، أم كان مضمرًا.

تقول: «جاء كلا الطالبين»، أو «جاء الطالبان كلاهما»، تقول: «جاء الناس سوى زيدٍ»، و«جاء الناس سواهم»، وتقول: «هذا قصارى ما عند زيد»، وتقول: «هذا قصاراهم».

«قصارى وحمادى» بمعنى واحد، أي: غاية ما عندهم.

القسم الثاني مما يلزم الإضافة إلى مفرد معنًى ولفظًا: ما يلزم الإضافة إلى مفردٍ ظاهر.

يعني: لا يضاف إلى ضمير، إلى مضمر.

كـ «أولي، وأولات، وذو، وذوا، وذوو، وذات، وذوات».

هم كلمتان، «أولي وذو»، ثم تفرع منهما من حيث التأنيث والتذكير، والإفراد والتثنية والجمع.

«أولي» تقول: «محمدٌ أولو فضلٍ»، يعني: صاحب، و«هنّ أولات فضلٍ» «أولو، وأولات».

و«ذو»: «محمدٌ ذو فضل»، أي: صاحب فضل، «أولو» هذا في الجمع، تقول: «هم أولو فضلٍ»، جمع مذكر، و«أولات» للجمع المؤنث، «هن أولات فضل»، ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦].

«ذو»: مفرد مذكر: «محمدٌ ذو علم».

تثنيه: «المحمدان ذوا علم».

تجمعه: «المحمدون ذوو علم».

ثم تؤنثه «ذات»: «هندٌ ذات علمٍ».

تثني «الهندان ذواتا علمٍ».

تجمع: «الهندات ذواتُ فضلٍ».

فـ«أولو وذو» لا تضافا إلا إلى ظاهر، ولا تضافا إلى مفرد.

لا تقل: «العلم محمدٌ ذو»، يعني: العلم محمدٌ صاحبه، وإن جاء شيء من

ذلك في ضرورة الشعر.

القسم الثالث مما يلزم الإضافة إلى مفرد معنًى ولفظًا: ما يلزم الإضافة إلى مضمر، أي: ضمير:

لا يضاف إلا إلى ضمير، يعني: لا تجوز إضافته إلى ظاهر.

وهذا على ضربين:

ما يضاف إلى كل مضمر، وهو كلمة واحدة، وهي كلمة «وحد»، تقول: «وحدي، وحدك، وحده»، متكلم، مخاطب، غائب، «وحدكما، وحدكم»، مثنى، جمع، يضاف إلى كل ضمير.

والضرب الثاني: ما لا يضاف إلا إلى كاف المخاطب فقط.

كـ«لبيك، وسعديك، وحنانيك، وهذاذيك، ودواليك».

إذًا فهذا هو الضرب الأول من القسم الأول.

أنتم معي؟ لا بد أن تكتبوا هذه الأشياء، سنسرد هذه التقسيمة سردًا، ثم نعود إلى شرحها.

سأعود الآن فقط في ذكر الرؤوس، قلنا: الإضافة إما إلى مفرد، أي: ليس بجملة، أو إلى جملة، تلزم الإضافة إلى مفرد، أو تلزم الإضافة إلى جملة.

الآن سنبدأ بالذي يلزم الإضافة إلى مفرد، يعني: ليس بجملة، هذا قسمان:

الأول: ما يلزم الإضافة إلى مفردٍ معنى ولفظًا:

يعني: لا بد أن يذكر المضاف إليه في اللفظ، كما رأيتم في الأمثلة.

ما يلزم الإضافة إلى مفرد معنًى ولفظًا، وهذا قسمنا ثلاثة أضرب ذكرناها.

ننتقل الآن إلى ما يلزم الإضافة إلى مفرد معنًى.

ما يلزم الإضافة إلى مفرد معنًى، يعني: أن المضاف إليه قد يُذكر في اللفظ، ويجوز أن يُحذف من اللفظ، لكن معنى الإضافة موجود على كل حال، يلزم الإضافة من حيث المعنى، ومن أمثلة ذلك: كلمة «كل وبعض».

تقول: «كلُّ الناس يقولون ذلك».

طيب، المضاف إليه «الناس»، ذكرته الآن، ويجوز أن تحذفه، تحذفه في اللفظ وأنت تقصده في المعنى، فتقول: «كلٌّ يقول ذلك».

وتقول: «أكرمَ بعض الناسِ بعضًا» «بعضُ الناس»، ذكرنا المضاف إليه في اللفظ، «أكرمَ بعضُ الناسِ بعضًا».

ذكرت المضاف إليه في «بعضًا»؟ لا، لكنه مقصود في المعنى، أي: أكرم بعض الناس بعضهم، لك أن تصرح به في اللفظ، ولك أن تحذفه في اللفظ، لكنه في المعنى موجود وواجب، يجب أن يضاف.

قلنا: كـ «كل وبعض»، وكذلك كلمة «أيّ»، سواء كانت موصولًا أم شرطًا أم استفهامًا.

كذلك يمكن أن تُصرح بالمضاف إليه، فتقول: «أيُّ الناسِ يقول ذلك» استفهام.

ويجوز أن تحذف المضاف إليه، فتقول: «أيٌّ يقولُ ذلك».

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ﴾ [الأعراف: ١٨٠] لا، بل قوله تعالى: ﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ [الإسراء: ١١٠]، نعم ﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾. هذه ﴿أَيّٗا مَّا﴾ من الأسماء الملازمة للإضافة، أين

المضاف إليه؟ مذكور في اللفظ؟ طبعًا غير مذكور، لو كان مذكورًا ما اجتمع مع تنوين، ﴿أَيًّا مَّا﴾ لكنه في المعنى مراد. ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾، والمعنى -والله أعلم: أيّ اسمٍ تدعونه به فله الأسماء الحسنى.

ومن ذلك أيضًا: «قبل، وبعد».

تقول: «جئتُ قبلهم»، «جئتُ قبل الناس»، «جئتُ قبل الطلاب»، أو «جئتُ بعدهم»، فتُصرح بالمضاف إليه، ولك أن تحذف المضاف إليه، فتقول: «جئتُ قبلًا»، «جئتُ بعدًا».

ومن ذلك: أسماء الجهات، ونريد بأسماء الجهات: أسماء الجهات النسبية، ليست الأصلية الجغرافية، يعني: «أمام وخلف، ويمين، ويسار، وفوق، وتحت»، وما في معناها، هذه كلها أيضًا تلزم الإضافة إلى مفردٍ معنًى.

يعني: لك أن تذكر المضاف إليه في اللفظ، فتقول: «جلستُ أمام زيدٍ»، و«صليتُ خلفَ الإمامِ»، و«جلستُ»، أو «سكنتُ يمينَ الجبلِ».

ولك أن تحذف المضاف إليه إذا كان معلومًا، في كل ما سبق المضاف إليه لا يحذف إلا إذا كان معلومًا على القاعدة العامة للحذف.

فتقول: «جلستُ خلفًا»، و«جلستُ أمامًا»، «وسكنتُ يمينًا»، على أن المضاف إليه معروف.

انتهينا من القسم الأول، مما يلزم الإضافة، وهي الأسماء التي تلزم الإضافة إلى مفرد، يعني: ليس بجملة.

نتقل إلى القسم الثاني: وهي الأسماء التي تلزم الإضافة إلى جملة، وقد ذكرنا أنها ثلاثة أسماء: «حيث، وإذ، وإذا»، وهي على قسمين:

القسم الأول: ما يضاف إلى الجمل الاسمية والفعلية، وهما اسمان: «حيث وإذ».

فلك أن تضيفهما إلى جملٍ فعلية، فتقول: «اجلس حيثُ شئتَ»، أو «اجلس حيث تشاء»، أو «جئتُكَ إذ كان المطر نازلًا»، أو «زرتك إذ نجحت».

فتضيف إلى جمل فعلية، أو تضيف إلى جمل اسمية، فتقول: «اجلس حيث محمدٌ جالسٌ»، أو «جئتك إذ محمدٌ مسافرٌ».

والقسم الثاني: مما يلزم الإضافة إلى الجمل الفعلية، وهو اسم واحد، وهو: «إذا».

فهذا اختصار لهذه المسألة المهمة في «باب الإضافة»، وهي الأسماء الملازمة للإضافة.

لنبدأ بعد ذلك مع ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ شرح ما قاله في هذه المسألة متناثرًا في أبياته، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْضُ الاسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا ....

يريد أن يقول: هناك أسماء تلزم الإضافة، فلا تُستعمل إلا مضافًا، فما بعدها مضافٌ إليه.

وكلمة «الأسماء» هنا خُففت همزتها، من أجل الوزن.

ثم قال:

وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا

يقول: بعد أن عرفنا أن هناك أسماءً تلزم الإضافة، طب تلزم الإضافة إلى ماذا؟ قال: المضاف إليه مع هذه الأسماء الملازمة للإضافة قد يكون مفردًا، يعني: ليس

بجملة.

إذًا وقد يكون جملة كما سيصرح في الأبيات القادمة، فيريد بقوله:

وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا

الأسماء الملازمة للإضافة إلى مفرد.

وقوله: «يأتِ» في النظم بحذف الياء، مع أنه فعل مضارع غير مجزوم، فلا موجب لحذف الياء، وإنما حُذفت لضرورة الشعر، ومع ذلك فإن «الياء» في الفعل المعتل الآخر غير المجزوم جاءت محذوفة في بعض الكلام الفصيح.

فعل مضارع معتل الآخر، حُذف آخره وهو ليس بمجزوم، جاء ذلك في قليل من الكلام الفصيح؛ كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [هود: ١٠٥].

﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا﴾ بحذف الياء من «يأتي»، مع أنه مرفوع، ليس قبله ناصب ولا جازم.

وهناك شواهد أُخر أيضًا على ذلك، ولو أن ابن مالك قال في هذا الشطر: «وبعض ذا قد جاء لفظًا مفردا» لسلِمَ من ذلك.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعْ إِيلاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ

يقول: بعض الأسماء التي إضافتها حتمية واجبة، بعض الأسماء الملازمة للإضافة لا يليها اسم ظاهر، يعني: لا تُضاف إلى اسم ظاهر، إذًا تُضاف إلى ماذا؟ إلى ضمير؛ لأن الأسماء إما ظاهرة وإما مُضمرة، يريد بذلك: أن هناك أسماءً تلازم الإضافة إلى ضمير حيث وقعت في الكلام.

وهذا القسم ذكرناه قبل قليل في التقسيمات، الأسماء التي تلازم الإضافة إلى ضمير، مثل ماذا؟ قال: «كوحدي، لبي، ودوالي، سعدي»، مثل: «وحد، ولبي، وسعدي» مضافة إلى ضمير، إلى أي ضمير؟

أما «وحد» فتُضاف إلى كل ضمير، تقول: «جئتُ وحدي»، و«جاءَ وحدَه»، و«تعالوا وحدكم» تضاف للمتكلم، وللمخاطب وللغائب، والمثنى والجمع.

والبواقي؟ «لبي، ودوالي، وسعدي...» وغيرها تلازم الإضافة إلى ضمير المخاطب، «لبيك، سعديك، دواليك»، ونحو ذلك.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ كَفَرۡتُمۡ﴾ [غافر: ١٢] الشاهد: ﴿وَحۡدَهُۥ﴾ أضيفت إلى هاء الغائب، وقد جاءت كلمة «وحد» في القرآن في ستة مواضع، مضافة إلى ضمير. ولم ترد في القرآن مضافة إلا إلى الهاء، هاء الغائب.

ما إعراب ﴿وَحۡدَهُۥ﴾ في نحو الآية؟ أو في قولك: «جاء وحده»، أو «جئتُ وحدي»، «جاءَ محمدٌ وحده»، ﴿ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُ﴾ [الزمر:٤٥] حال، هذا درسناه في الحال. نعم، نصصنا عليه في الحال، بمعنى: منفردًا، جاء وحده، أي: جاء منفردًا.

فإن قلت: درسنا في الحال أن من شروطه التنكير، و«وحده» مضاف إلى الضمير إضافة معنوية، معنى ذلك: أنه معرفة، فكيف يكون حالًا؟ ذكرنا في الحال أن هذا مما شذ، والتزمته العرب بمعنى: منفردًا.

إذًا فنقول: «وحد» حالٌ منصوبة، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف والهاء مضاف إليه، في محل جر مبني على الضم.

ومن ذلك: قول الراجز:

وكُنــتَ إذ كُنــتَ إلهِــي وحــدَكا ... لــمْ يَــكُ شــيئًا يــا إلهِــي قَبلَكَــا

فأضافه إلى «كاف» المخاطب.

وقال الربيع بن ضُبع الفزاري -وقد عاش كما ذكروا- ثلاثمائة وأربعين سنة، فهو من المعمرين، ولأبي عبيدة كتاب مشهور باسم كتاب «المُعمرين»، جمع فيه المُعمرين من العرب، فبعدما كبر وعُمر وضعف قال:

أَصْبَحتُ لا أحْمِلُ السلاحَ ولا أملِكُ رأسَ البعيرِ إنْ نَفَرَا
والذئبَ أخْشاه إن مَرَرْتُ به وَحدِي وأَخْشى الرِّياحَ والمَطَرَا

فقال: «وحدي»، فأضافه إلى ياء المتكلم، وإعرابها حال.

إذًا هذه «وحد» التي تضاف إلى كل ضمير.

والنوع الثاني مما يلزم الإضافة إلى ضمير: ما يضاف إلى «كاف» المخاطب فقط، نحو: «لبيكَ».

ما معنى «لبيك»؟ استجابة بعد استجابة، أو إجابة بعد إجابة، واللغويون والنحويون يقولون: إقامة على إجابتك بعد إقامة.

هذا يسمونه المعنى اللغوي، المعنى اللغوي للبيك: إقامة على إجابتك -أو على طاعتك- بعد إقامة، وغيرهم يقول: معناها: استجابة لك بعد استجابة، أو إجابة لك بعد إجابة.

ما في خلاف في المعنى، إلا أن قولهم: «المعنى: استجابة بعد استجابة، أو إجابة لك بعد إجابة»، هذا المعنى المستلزم.

لكن المعنى اللغوي للبيك، مأخوذ من «لبَّ»، لام وباء مشددة فقط، لَبَّ بالمكان، بمعنى: أقام، فلهذا يأخذون المعنى من معناه الأصلي، لبَّ بالمكان بمعنى: أقام، فيقول: إقامة على طاعتك بعد إقامة.

فعندما نقرأ مثل هذه الأمور، لا نعدها خلافات، وإنما كل يُبين المعنى من الجهة التي يراها تخدم ما يريد، فاللغوي سيربطها باللغة، والشرعي سيربطها بالمستلزم، وهو أن الإقامة على الطاعة تستلزم الاستجابة لهذا الأمر.

ومن ذلك أيضًا: «سعديك»، ما معنى «سعديك»؟ أي: إسعادًا لك بعد إسعاد، ولم ترد في السماع إلا بعد لبيك، «لبيك وسعديك»، يعني: ما تستعمل وحدها «سعديك».

ومن ذلك: «حنانيك»، أي: تحننًا بعد تحنن.

ومن ذلك: «دواليك»، يعني: تداولًا بعد تداول.

ومن ذلك: «هذاذَيك»، أي: إسراعًا بعد إسراع، من الهذ، وهو سرعة القطع.

وهذه وأمثالها: «لبيك، وسعديك، وحنانيك» هذه مصادر مثناة، هي في الأصل مصدر، يعني: التصريف الثالث للفعل، مصدر، وهذا المصدر ثُني، ثم أُضيف إلى الكاف، وإعرابه مفعول مطلق، ناصبه فعل من لفظه أو من معناه.

ما معنى هذا الكلام؟ يقول: هذه مصادر مثناة، نأخذ: «لبيك».

«لبيك»: مأخوذة من الفعل «لبى» بالمكان، لام وباء مشددة، لبى بالمكان، هات المصدر؟ لبَّ يلُبّ لبًّا، وفي التثنية: «لبان» في الرفع، وفي النصب والجر؟ لبين، طيب «لبين» أضفها إلى الكاف؟ الإضافة ستحذف النون، ماذا تكون؟ «لبيك»، فهي مصادر مثناة مضافة إلى كاف المخاطب.

معناها: التكرار، وليس التثنية، هي في اللفظ مثناة، لكنها في المعنى تدل على التكرار، يعني: على التأكيد، ولا تدل على حقيقة التثنية، فليس معنى «لبيك»: إجابتين، يعني: سأجيبك ثم أجيبك، سأجيبك مرتين، لا وإنما المعنى «لبيك»، يعني: إجابة بعد إجابة بعد إجابة، إقامة على إجابتك، فهي تدل على

التكرار والتأكيد.

كما لو قلت لك مثلًا: تعال تعال، هنا لا أريد التثنية، يعني: تعال مرتين، وإنما أريد أن أؤكد، أؤكد المجيء، إذًا فهذه المصادر مثناة في اللفظ، لكنها في المعنى تدل على التكرار، يعني: التأكيد.

وإعرابها -كما قلنا يا إخوان- مفاعيل مطلقة، تُعرب مفعولًا مطلقًا، والناصب لها فعلٌ؛ إما من لفظه أو من معناه.

ومن ذلك: تلبية الحج والعمرة: «لبيك اللهم لبيك»، أعرب لي: «لبيك» في التلبية: «لبيك اللهم لبيك»، أعرب «لبيك».

لا، «لبيك» ليست فعلًا، مصدر، قلنا: مصدر، نوعها مصدر اسم، ما إعراب هذا المصدر؟ تعرف يا أخي؟ مفعول مطلق، قلنا: هذه مصادر مثناة في اللفظ، ومعناها التكرار، وإعرابها مفعول مطلق.

كأنك قلت: «ألُب في إجابتك -أو في طاعتك- لبًّا»، يعني: أقيم، أقيم على طاعتك إقامة، فـ«لبيك» مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى، وهو مضاف والكاف مضاف إليه في محل جر، مبني على الفتح.

ومن ذلك: قول طرفة بن العبد:

أبا منذرٍ أفنيتَ فاستبقِ بعضَنا — حنانَيْكَ بعضُ الشرّ أهوَن من بعض

قال: «حنانيك»، أي: تحنن علينا، تحنن علينا حنانًا بعد حنان، «حنانيك»: مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الياء.

وقال العجاج بن رؤبة، وهو من أشهر عُجاز العرب:

ضربًا هذاذيك وطعنًا وخصا — يمضي إلى عاصي العروق النحضا

«**ضربًا هَذاذيك**»، يعني: ضربًا يقطع قطعًا، قلنا: الهذ هو: القطع بسرعة.

ومن ذلك: قول سحيم، سحيم عبد من؟ عبد بني الحسحاس، قال:

إذا شق برد شق بالبرد مثله ... دواليك حتى ليس للبُرْدِ لابِسُ

يزعمون أن المحبين إذا أرادا أن يستوثقا من الحب، يشق أحدهما بُردة ثم يشق الآخر بُردة، يعني: استوثق من حبهما لبعضهما.

فقال: «دواليك»، يعني: يتداولان الشق، «دواليك»: مفعول مطلق.

إذًا فهذه المصادر المثناة تُلازم الإضافة إلى ضمير، إلى ضمير كاف الخطاب، هل تضاف إلى غيره؟ لا تضاف إلى غيره إلا ما جاء شذوذًا، فقد شذّ إضافة «لبى» إلى غير، «لبى» وحدها إلى غير كاف المخاطب.

والوارد من ذلك في السماع استعمالان، إضافتها إلى هاء الغائب، فبدل أن يُقال: «لبيك»، يقولون: «لبيه».

وهم يريدون المخاطب، يعني: تخاطبه فتقول له: «لبيك»، هذا المشهور في السماع، وجاء في السماع أنهم يقولون للمخاطب: «لبيه»، «لبيه يا زيد»، يعني: إجابة لك بعد إجابة.

ومن ذلك: قول الراجز:

إنّك لو دَعَوْتني ودوني ... زوراء ذات مترع بيون

لقلت لبيه لمن يدعوني

ومن ذلك: قول الناس اليوم: «لبيه» لمَن يدعوه، فهو لبيك، ولكنهم يقولون له: «لبيه»، وهذا يسمى في البلاغة التفاتًا، الالتفات: أن تخاطب المخاطب بأسلوب الغائب، أو تخاطب الغائب بأسلوب المخاطب، أو نحو ذلك. هذه لفتة

بلاغية، هذا يسمى التفاتًا.

الاستعمال الثاني الذي شذت فيه «لبى»: إضافتها إلى الاسم الظاهر، يقول: لبى فلانٍ. كقول الشاعر:

دَعَوْتُ لما نابَني مِسْوَرا فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيْ مِسْوَرِ

يقول: دعوته فلبى دعوتي، فلبيك يا مِسور، لبيك يا مِسور، لكن بدل «لبيك» وضع مكان الكاف الاسم الظاهر، فقال: «لبى مِسور»، يعني: استجابة لمِسور بعد استجابة. «فلبي يدي مسوري» مثل «لبيك».

وهذا هو قول ابن مالك: «**وَشَذَّ إِيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ**»، فهذا من الشاذ.

نعم، ارفع صوتك، ما أسمعك.

الطالب:...

الشيخ: نعم صحيح، كل الوارد في السماع فلا يُخَطَّأ، وإن حُكم عليه بالشذوذ والقِلة، هذا حكم على الكلمات باعتبار موافقتها للقياس، وعدم موافقتها للقياس، فالقياس في هذه المصادر المثناة، كما دلنا عليه الاستعمالات الكثيرة لهذه المصادر، أنها تلزم كاف الخطاب.

ثم جاء في الاستعمال الشاذ القليل إضافتها إلى الغائب، أو الاسم الظاهر، فهذه الإضافة صحيحة؛ لأنها وردت في السماع، لكنها شاذة، يعني: شذت عن القياس.

نعم، فصيحة، يعني: كما لو قلت مثلًا:

استفعل، استفعل من القيام: «استقام»، استفعل من البيان: «استبان»، لكن جاء «استحوذ»، والقياس: «استحاذ» مثل «استبان»، «استقام»، «استخار»، ثم جاء

«استحوذ» والقياس «استحاذش، فـ«استحوذ» هذا شذ عن القياس، شذ عن قياس الباب، لكن هو في نفسه، فصيح أم ليس بفصيح؟ هو في نفسه فصيح، لكن الذي يقع فيه الخلاف عند العلماء: هل يقاس عليه أو لا يقاس عليه؟

يعني: هل تقول مثلًا في «استقام زيدٌ» على الطريقة، تقول: «استقوم»؛ قياسًا على «استحوذ»؟ لا، القياس على المسموع له شروط، واختلاف بين العلماء والبصريين والكوفيين، يقاس أو لا يقاس، أما نفس المسموع هذا ما أحد يخالف في أنه فصيح، واضح. شذ عن قياس بابه، وهي أن المصادر المثناة تلزم الإضافة إلى كاف الخطاب، شذ عن القياس.

ثم قال ابن مالك بعد ذلك:

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ ... حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ
إِفْرَادُ إِذْ وَمَا كَإِذْ مَعْنًى كَإِذْ ... أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جَا نُبِذْ
وَابْنِ أَوِ اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا ... وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا ... أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا
وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى ... جُمَلِ الأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى

في هذه الأبيات الخمسة ذكر الأسماء التي تلزم الإضافة إلى الجمل، وذكرنا في التقسيم الأسماء التي تلزم الإضافة إلى الجمل، وهي إجمالًا ثلاثة أسماء: «حيث، وإذ، وإذا».

من شرحنا هذا نعرف ونتأكد أن «حيث وإذ وإذا» أسماء ليست حروفًا، وقد بيّن ذلك من قبل؛ لأنها ظروف، والظروف أسماء.

هذه الأسماء الملازمة للإضافة إلى الجمل على قسمين:

منها ما يضاف إلى الجملتين: الاسمية والفعلية، وهما «حيث وإذ»، وهذا قول

ابن مالك: «**وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ حَيْثُ وَإِذْ**»، ولم يقيد الجمل، هل هي فعلية أو اسمية، فأطلق إذًا جميع الجمل؛ الاسمية والفعلية.

تقول: «اجلس حيثُ شئتَ»، «اجلس حيثُ تشاء»، «زرتُك إذ نجحتَش.

نُعرب:

«اجلس حيثُ شئتَ» محمد أعرب:

«اجلس»: فعل أمر، فاعله: أنت مستتر، «حيث» ظرف زمان مفعول فيه، ظرف زمان أم ظرف مكان؟ «اجلس حيث شئت»: ظرف مكان منصوب أو في محل نصب؟ مبني على الضم، مبني في محل نصب، المبني دائمًا في محل، «حيث» ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب، وهو مضاف، أين المضاف إليه؟ جملة «شئتَ»، أعرب هذه الجملة بالتفصيل.

«شئتَ»: «شاء»: فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بتاء المتكلم، لا محل له من الإعراب، و«التاء»: فاعل مبني على الضم في محل رفع، والجملة الفعلية من الفعل والفاعل مضاف إليه في محل جرٍّ بالإضافة.

وكذلك «اجلس حيثُ تشاء»، ولكنه فعل مضارع «تشاء».

أو «زُرتُك إذ نجحتَ»، «زُرْتُكَ»: فعل وفاعل ومفعول به، «زُرتُك إذ نجحت»، ظرف زمان أم مكان؟ ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب وهو مضاف، والمضاف إليه الجملة الفعلية «نجحتَ» فعل وفاعل.

هنا أضفنا «حيث، وإذ» إلى جمل فعلية، طيب نضيف إلى جمل اسمية، تقول:

«اجلس حيثُ محمدٌ جالسٌ»، «زُرتُك إذ أخوك مسافرٌ» نُعرب.

«اجلس حيثُ محمدٌ جالسٌ»، «اجلس»: فعل أمر، والفاعل مستتر أنت،

«حيث»: ظرف مكان وهو مضاف، و«محمدٌ جالسٌ» مبتدأ وخبر مرفوعان، والجملة الاسمية مضاف إليه في محل جر.

من الشواهد على ذلك -وهي كثيرة: قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦] المضاف إليه جملة اسمية.

﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦] جملة فعلية.

﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧] جملة فعلية.

وقال تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿إِذْ﴾ الأولى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ﴾، أضيف إلى الجملة الفعلية. والثانية: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ إلى جملة اسمية. والثالثة: ﴿إِذْ يَقُولُ﴾ إلى جملة فعلية.

ومن الشواهد على «حيث»: قوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النحل: ٢٦]، ﴿حَيْثُ﴾ مضاف، وجملة: ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾ فعلية مضاف إليه، وهذه الجملة وردت في أربعة مواضع من القرآن.

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩].

وقال: ﴿وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [النساء: ٨٩].

وقال: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

وقد وردت «حيث» في القرآن الكريم في واحد وثلاثين موضعًا، فيها جميعًا مضافة إلى جملة فعلية، ولم ترد في القرآن مضافة إلى جملة اسمية.

عرفنا الآن أن «حيث وإذ» يضافان إلى جملة؛ إما فعلية فعل وفاعل، أو اسمية مبتدأ وخبر، فإذا رأيت «حيث» وبعدها اسم، ماذا يُتصور في هذا الاسم من الإعراب؟ إما جملة فعلية فعل وفاعل، أو جملة اسمية مبتدأ وخبر، طيب «حيث» بعدها اسم، يعني: صارت جملة اسمية أو فعلية؟ اسمية.

إذًا ما إعراب هذا الاسم الذي بعد «حيث»؟ مبتدأ مرفوع.

فـ«حيث» دائمًا يرتفع الاسم الذي بعدها، «اجلس حيثُ محمدٌ جالسٌ»، «اجلس حيث محمدٌ» حذفت الخبر، خبر كون عام، يعني: اجلس حيث محمدٌ موجودٌ، أو اجلس حيث محمدٍ؟ لو قلنا: «حيث محمد» أُضيفت إلى مفرد أم جملة؟ إلى مفرد، ونحن نقول: إن «حيث» ملازمة للإضافة إلى جملة، إذًا لا بد أن تقول: «محمدٌ» وتقدر الخبر، وتجعل المضاف إلى جملة اسمية.

وجاءت إضافة «حيث» إلى المفرد في قليل من الشعر، كقول الشاعر:

ونَطْعَنُهم تحتَ الحُبا بعد ضرْبهم ... ببيض المواضِي حيثُ ليّ العمائِم

الشاهد في قوله: «حيثُ ليِّ» هذه الرواية، إذًا فأضاف «حيث» إلى مفرد، ولو جاء ذلك على القياس لكان يقول: «حيثُ ليُّ العمائمُ»، يعني: حيث لي العمائم موجود.

الآن نقول: «حيث لي العمائم»، هذه الجملة فصيحة أم ليست فصيحة؟ فصيحة، ما في إشكال في ذلك، لكن هل يقاس عليها؟ تقول: «اجلس حيث محمدٍ»؟ هذا القياس على الشاذ. فالجمهور لا يقيسون على الشاذ.

فهذا هو النوع الأول من الأسماء التي تلزم الإضافة إلى الجملة، ما يلزم الإضافة إلى الجمل؛ الفعلية والاسمية، وهما: «حيث وإذ».

القسم الثاني مما يلزم الإضافة إلى الجمل: ما لا يضاف إلا إلى الجمل الفعلية،

وهو «إذا»، وهذا قول ابن مالك:

وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى جُمَلِ الأَفْعَالِ...........

فنراه قيّد الجمل في البيت بالأفعال، أي: أنها لا تضاف إلى جمل الأسماء، ومثّل على ذلك بقوله: «كَهُنَّ إِذَا اعْتَلَى»، «هُن»: فعل أمر من هان يهون، «هُن إذا اعتلى».

وتقول: «أزورُكَ إذا نجحت»، «سأسافر إذا طلعت الشمس»، أو «آتيك إذا تطلع الشمس»، فـ«إذا» هنا أضيفت إلى جملة فعلية.

نعرب: «أسافر إذا طلعت الشمس»، تفضل أعرب: «أسافر إذا طلعت الشمس».

«أسافر»: فعل مضارع، والفاعل مستتر تقديره: أنا، «إذا»: ظرف زمان يتضمن الشرط، ظرف زمان في محل نصب مبني على السكون، وهو مضاف، والمضاف إليه؟ الجملة الفعلية «طلعت الشمسُ»: فعل وفاعل جملة فعلية، وإعرابها مضاف إليه في محل جر، وكذلك تطلع الشمس.

ومن ذلك -أي: من الشواهد على ذلك: قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ﴾ [الإسراء: ٨٣] فأضاف «إذا» إلى جملة فعلية.

وقال: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّواْ﴾ [مريم: ٥٨] فأضاف ﴿إِذَا﴾ إلى جملة فعلية، وقال تعالى: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١].

وأما نحو قولك: «سأزورك إذا محمدٌ زَارك»؟

«سأزورك إذا محمدٌ زَارك» هذه الجملة الآن مستقيمة من حيث المعنى أم لا؟

«سأزورك إذا محمدٌ زَارك» هذه مستقيمة معنًى ولفظًا، لا شك في ذلك.

لكن انتبهوا ما الذي وقع بعد «إذا»؟ «سأزورك إذا محمدٌ زَارك» وقع بعدها اسم، هذا الاسم هل هو مبتدأ؟ فتكون «إذا» مضافة إلى جملة اسمية، إذا قلت: مبتدأ، يعني: ما بعده خبر، والمبتدأ والخبر مضاف إليه، فأضفت «إذا» إلى جملة اسمية، ونحن نقول: «إذا» لا تضاف إلا إلى جملة فعلية.

أم نقول: إن «محمدٌ» فاعلٌ لفعل محذوف، من جنس المذكور، أي: سأزورك إذا محمدٌ زَارك محمدٌ. نعم، يجيبون هذا الوجه، يجيبون أن تجعل «محمدٌ» هنا فاعلًا لفعلٍ محذوف من جنس مذكور، لكي تكون «إذا» مضافة إلى جملة فعلية.

فهذا الأسلوب لا يختلفون في صحته، وإنما يجيبون أن يكون «محمدٌ» فاعلًا، لا مبتدأ للعلة المذكورة.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق: ١]، ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ۝١ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتۡ﴾ [التكوير: ١، ٢].

﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق:١]، ﴿إِذَا﴾ ظرف متضمن للشرط، وهو مضاف، أين المضاف إليه؟ لا شك الذي بعده، وهي جملة: ﴿ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾: مبتدأ وخبر، أم أن ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ فاعل لفعل محذوف من جنس المذكور، أي: إذا انشقت السماء، يجيبون الوجه الآخر لكي تكون ﴿إِذَا﴾ مضافة إلى جملة فعلية.

هذا هو قول جمهور البصريين، في «إذا» أنها ملازمة للإضافة إلى الجمل الفعلية، وخالف في ذلك الأخفش والكوفيون، فأجازوا إضافة «إذا» إلى الجمل الاسمية، ولا يخالفون في إضافتها إلى الجمل الفعلية. يعني: يقولون: إن «إذا» كـ«حيث وإذ»، تضاف إلى جمل فعلية، كالأمثلة الكثيرة، وتضاف إلى جمل اسمية.

كما تقول: «اجلس حيثُ محمدٌ جالس»، «جئتُكَ إذ أخوكَ مسافر»، وتقول: «آتيك إذا طلعت الشمس»، فأضفتها إلى جملة فعلية، أو «آتيك إذا الشمس تطلع»، فتضيفها إلى جملة اسمية.

أما جمهور البصريين فإنهم لا يرتضون ذلك، ويقولون في تعليله: إن «إذا» تختلف عن «حيث وإذ»، يقولون: «إذا» ظرف يتضمن الشرط، وهذا لا شك فيه، فإذا قلت: «آتيك إذا طلعت الشمس»، يعني: إذا طلعت الشمس آتيك، إذا طلعت الشمس آتيك. هذا الشرط.

فلا شك أنه ظرف يتضمن الشرط؛ ولأنه يتضمن الشرط، فالشرط عقلًا يرتبط بالفعل، ولا يتصور عقلًا أن يرتبط بالاسم. يعني: لو أخذنا مثلًا «إن» أم أدوات الشرط، تقول: «إن يجتهد محمد ينجح»، رتبت ماذا على ماذا؟ رتبت النجاح على محمد، أم على اجتهاده؟ على اجتهاده على الفعل.

إذا حدث الفعل الأول يحدث الفعل الثاني، لكن هل يتصور أن تربط الشرط باسم؟ «إذا محمد ينجح»، «إذا الباب أدخل»، هل يمكن عقلًا أن تربط الشرط باسم؟ ما يمكن.

فلهذا قالوا: إن الشرط هنا في «إذا» ليس مرتبطًا بالاسم الذي بعده، فليس مبتدأً، بل هو مرتبط بفعل مقدر، من جنس المذكور، وهذا الاسم فاعل له.

فإذا قلت: «آتيك إذا محمد زارك»، أنت ربطت زيارتك بمحمد أم بإتيانه؟ بإتيانه، إذًا آتيك إذا يأتيك محمد.

والمحذوف والمُقدر -لا شك- أنه في حكم الموجود المذكور، فهذا هو مناط الخلاف بين البصريين والكوفيين.

أما الكوفيون والأخفش فإنهم لا ينظرون إلى مثل هذه التعليلات، ويميلون

إلى الأخذ بالظاهر، وإن كان يخالف مثل هذه الأقيسة النحوية أو اللغوية أو العقلية، فيُجوزون إضافة «إذا» إلى الجملة الاسمية والفعلية.

فهذا ما يتعلق بالأسماء الملازمة للجمل بنوعيها.

هل هناك سؤال؟ تفضل.

الطالب:...

الشيخ: الذي يبدو لي -والله أعلم- هو قول البصريين، مع أن هذا الخلاف لا ثمرة لفظية له، يعني: من حيث اللفظ لا خلاف في صحة الأسلوب، وإنما الخلاف في التخريج، في الإعراب، في التوجيه، فقول البصريين هو المتسق مع الأقيسة النحوية والعقلية.

نعم، هذا ما وصلنا إليه، إذا وصلنا إليه -إن شاء الله- سنفصل فيه الكلام، قبل قليل كل الأقسام التي قلناها سردناها سردًا بأمثلة سريعة. أما التفاصيل ستأتي -إن شاء الله- عندما يأتي ذكر المسألة في الأبيات.

الشيخ: هل هناك سؤال آخر؟

طيب في أثناء هذه الأبيات الخمسة التي ذكر فيها ابن مالك الأسماء التي تلزم الإضافة إلى الجمل، في أثنائها ذكر مسألتين:

المسألة الأولى: أن «إذ» قد يُحذف المضاف إليه بعدها، «إذ» تلزم الإضافة إلى جملة، عرفنا ذلك وشرحناه.

ذكر ابن مالك مسألة وهي: أن «إذ» تلازم الإضافة، إلا أن المضاف إليه يجوز أن يُحذف في اللفظ، ولكنه في المعنى موجود، وهذا قوله:

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ ... حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ

يقول: إن «إذ» يجوز أن يُحذف المضاف إليه بعدها، إذا كان معلومًا، فلك أن تقول مثلًا: «جاءني زيدٌ فحينئذٍ فرحتُ»، أو تقول: «جاءني زيدٌ فحينئذٍ جاءني فرحتُ». «حينئذٍ جاءني إذ جاءني»، أضفت «إذ» إلى جملة فعلية: «جاءني، فحينئذٍ جاءني فرحت»، ويجوز أن تحذف المضاف إليه الجملة الفعلية، فإذا حذفت الجملة الفعلية المضاف إليه بعد «إذ» تنون «إذ». فتقول: «فحينئذٍ فرحتُ»، وهذا قوله: «وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ إِفْرَادُ إِذْ»

ومن ذلك: قوله تعالى في «سورة الروم»: ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الروم: ٤، ٥] المعنى -والله أعلم: ويوم إذ غُلبت الروم يفرح المؤمنون.

وقال تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴿١﴾ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴿٢﴾ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا ﴿٣﴾ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ١- ٤].

المعنى -والله أعلم: يومئذٍ زُلزلت، تُحدث أخبارها، فحذف المضاف إليه، ونون «إذٍ».

فإن قلت: هذا التنوين الذي جئنا به، ما نوعه من أنواع التنوين؟ هذا تنوين العوض، وقد شرحناه في أول «الألفية» في التنوين في علامات الاسم المميزة، هذا تنوين أُتِي به عوضًا عن المضاف إليه المحذوف.

فإذا أردنا أن نُعرب: ﴿يَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]؟ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ نُعرب، تفضل. «يومَ»: ظرف زمان منصوب، وهو مضاف، و«إذ» ظرف، لكن ما إعرابه؟ ظرف يعني: اسم زمان، لكن ما إعرابه؟ يومئذٍ غُلبت الروم، يعني: يوم وقت غلبت الروم.

ما إعراب «إذ»؟ مضاف إليه، ﴿يَوْمَئِذٍ﴾: «يومَ»: ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، و«إذ» مضاف إليه، في محل جر، مبني على السكون المقدر، منع من ظهوره الكسر المجلوب للتخلص من الساكنين: الساكن الأول سكون الذال في «إذ»، والسكون الثاني التنوين المجزوم عوضًا عن المضاف إليه. فتُخلص من الساكنين بالكسر والتنوين -كما قلنا- بتنوين عوض عن المضاف إليه المحذوف.

وهناك مسألة أخرى أيضًا تكلم ابن مالك عليها في أثناء هذه الأبيات، ولكنها فيها طول، وأخشى إن بدأنا بها لا نتمكن من إنهائها في هذا الدرس، فلهذا أؤجلها إلى الدرس القادم.

فإن كان هناك أسئلة، أو نذكر بعض الفوائد التي نأخذها في الدرس، أو مما ألقيناه في هذا الدرس؟ هناك سؤال يا إخوان؟

من الفوائد:

عرفنا أن من الأسماء التي تمتنع إضافتها، لا تقع مضافًا: الضمائر وأسماء الإشارة، وغير «أيّ» من الموصولات، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، هذا عرفناه.

فإن قلت: لِمَ امتنعت إضافتها؟ الأسماء الأصل فيها أنها يجوز أن تضاف، فلم امتنعت إضافة هذه الأسماء؟

فالجواب: لأنها أشبهت الحرف، وهذا الشبه بيّناه في أول باب المعرب والمبني، عندما بينا أنواع الشبه بين الأسماء والحروف.

فشبه هذه الأسماء الضمائر والإشارة، والموصول، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، شبهها بالحرف هو الذي سبب بناءها، فعندما أشبهت الحرف -

والحروف لا تضاف؛ لأن الإضافة من خصائص الأسماء- اكتسبت شيئًا من أحكام الحروف، فاكتسبت البناء كالحروف، واكتسبت امتناع الإضافة كالحروف.

فإن قلت: فلِمَ خالفت «أي» أخواتها من الموصولات، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، فقبلت الإضافة دون بقية أخواتها من الموصولات وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط؟ طبعًا نحن نعلل لكلام العرب، وإلا فإن الأصل كلام العرب. كذا قالوا.

الجواب عن ذلك: لأن العرب خالفت بهذه الكلمة «أي» خالفت بها الباب، فأضافته واستعملته مضافًا، بأن تقول: «أي رجلٍ تُكرم»، إضافة، أو «أي رجل تكرم أكرم»، شرط، خالفت به الباب فأضافته، فاستعملته مضافًا.

فلما استعملته مضافًا؛ قوي فيه جانب الاسمية؛ لأن الإضافة من خصائص الأسماء، فلما دخلت الإضافة على «أي»؛ قوي فيه جانب الاسمية، فعاد إلى أحكام الاسم فقبل الإعراب، صار معربًا، لا مبنيًّا، وقبل واستعمل مضافًا.

أيضًا مِنَ الفوائد التي أشرنا إليها في هذا الدرس قولنا: إن «لبيه» بمعنى: «لبيك»، من باب الالتفات، لأنك تقول: «لبيه» للمخاطب، الالتفات من سبل الفصاحة، ومن أبواب البلاغة، وهو وارد في الكلام الفصيح، وفي القرآن العظيم.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢].

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ﴾ [يونس:٢٢] ثم قال: ﴿وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾ [يونس:٢٢] ما قال: وجرين بكم، ظاهر الكلام: «وجرين بكم»، لكنه التفت من الخطاب إلى الغيبة، وهذه بلاغة.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] في «الفاتحة»،

نقرؤها دائمًا، فيها التفات، يعني: تحتاج إلى تأمل، يعني: كم مرة نقرأ الفاتحة؟! هل تأملنا هذا الالتفات فيها؟! الله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٢-٥]، ولو جرى الكلام على جادته، لكان يقول: الحمد لله رب العالمين، إياه نعبد وإياه نستعين. أو يقول: الحمد لك يا رب العالمين، إياك نعبد، يعني: إما أن يجلب الخطاب، أو يجلب الغيبة، لكنه جرى في أول الآية بالغيبة: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، ثم التفت: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥] لهذا هذه السورة لما نزلت كانت تُلفت النظر، أن يتكلم هكذا بغيبة، ثم فجأة يتكلم بخطاب، فينتبه العرب حينئذٍ.

أما الآن منذ الصغر نسمع السورة ونحفظها، حتى صرنا ما ننتبه فيها التفات من غيبة، وهذا من أهمية التدبر والتأمل، عند قراءة القرآن، ولو تأملنا فيه لوجدنا فيه عجائب لا تنقضي، فهو كلام رب العالمين، وكلامه بالنسبة إلى كلام العرب كذاته إلى نسبة ذوات الناس عَزَّوَجَلَّ.

هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الخامس والستون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم، في هذه الليلة ليلة الإثنين، الليلة الثانية من شهر ربيع الآخر، من سنة ١٤٣٢، ونحن في جامع الراجحي، في حي الجزيرة بمدينة الرياض، نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس الخامس والستين من دروس «شرح ألفية ابن مالك» رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ونحن في مفتتح هذا الشهر، شهر ربيع الآخر، أُنبه إلى ما نبهت عليه من قبل: من أن هذا الشهر اسمه ربيعٌ الآخر، فلا يجوز أن نُغير هذا الاسم؛ لأنه علم عليه.

فإن كان اسمك محمدًا، فلا ترضى أن تُسمى محمودًا، مع أن محمدًا ومحمودًا من الحمد، لكن محمدًا اسمك العلم، فلا ترضى أن يُغير إلى اسم آخر، وإن كان قريبًا منه أو مشابهًا له في المعنى.

فكذلك لا يُغير اسم هذا الشهر فيقال: ربيع الثاني، وإنما اسمه ربيعٌ الآخر، وقلنا: إنه علم، إذًا معرفة، فلا يصح أن نقول: ربيع ثانٍ؛ لأنه معرفة، فينبغي أن يُوصف بمعرفة، فيُقال: ربيعٌ الآخر، فهذا تنبيه في البداية.

أما الدرس فما زال الكلام موصولًا -يا إخوان- على «باب الإضافة»، نقرأ الأبيات التي نريد أن نشرحها في البداية، وهي أبيات متبقية من الدرس الماضي، نبدأ بقراءتها وشرحها، فإذا انتهينا منها -إن شاء الله تعالى- نبدأ بالأبيات الجديدة.

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا كَـإِذْ مَعْنًى كَـإِذْ ... أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جَا نُبِذْ
وَابْنِ أَو اعْرِبْ مَا كَـإِذْ قَدْ أُجْرِيَا ... وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا ... أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

هذه المسألة داخلة في المسألة السادسة، التي ذكرها ابن مالك في هذا الباب، وهي الأسماء الملازمة للإضافة.

فقلنا: إن من الأسماء الملازمة للإضافة: أسماء تُلازم الإضافة إلى جمل، وهي ثلاثة أسماء: «**إذا وإذ وحيث**»، وعرفنا أن «**إذ وحيث**» يضافان إلى الجمل عمومًا؛ الاسمية والفعلية، وعرفنا أن «إذا» عند البصريين لا تُضاف إلا إلى الجملة الفعلية، فهذا قد درسناه من قبل وقررناه.

فبعد أن انتهى ابن مالك من تقرير هذه المسألة، قال:

وَمَا كَـإِذْ مَعْنًى كَـإِذْ ... أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جَا نُبِذْ

يقول: أسماءُ الزمان التي هي في المعنى كـ «**إذ وإذا**»، فإنها تأخذ أحكام «**إذ وإذا**» في الإضافة إلى الجمل، وقد عرفنا من قبل أن «**إذ وإذا**» ظرفان، ظرفا زمان، يدلان على الزمان.

فإذا قلت مثلًا: «**زُرتُكَ إذْ أبُوكَ مسافرٌ**»، يعني: زُرتك في ذلك الوقت، زرتك وقت كان أبوك مسافرًا، إذًا فهو ظرف بيّن زمان الزيارة.

أو تقول: «**سَأزُورُكَ إذَا سَافَرَ أَبُوك**»، يعني: سأزورك في هذا الزمان، سأزورك

وقت سفرِ أبيك.

فـ«إذ وإذا» ظرفا زمان، فلهذا عند إعرابهما نقول دائمًا في إعرابهما: ظرفا زمان، إلا أنهما مبنيان على السكون، فلهذا يُعربان إعراب المبني، فنقول: ظرفا زمان مبنيان على السكون، في محل نصب.

فـ «**إذا وإذ**» عرفنا أنهما ملازمان للإضافة إلى الجمل، يعني: لا يُستعملان في الجمل إلا مضافتين إلى جملة.

أما أسماء الزمان الأخرى التي هي في المعنى؛ كـ «**إذ وإذا**»، يعني: في الدلالة على الزمان؛ كظروف الزمان، ككلمة «**وقت، وزمن، وحين، ويوم، وساعة**...» وهكذا، أسماء الزمان التي هي في المعنى، يعني في الدلالة على الظرفية كـ «**إذا وإذ**»، فيجوز أن تُضاف إلى جملة.

فلك أن تقول مثلًا في كلمة «**يوم**»: «**زُرْتُك يومَ سافَرَ أخُوك**»، «يوم»: ظرف زمان، وهو مضاف، أين المضاف إليه؟ المضاف إليه جملة «**سافر أخوك**» جملة فعلية، المضاف إليه جملة فعلية.

مع أننا قلنا من قبل: إن الأسماء الملازمة للإضافة إلى الجمل «**إذا وإذ وحيث**»، هذه الملازمة؛ كأن يجب أن تُضاف إلى جملة فعلية.

أما ظروف الزمان التي بمعنى «**إذا وإذ**»، فإن إضافتها إلى الجملة إضافة جائزة، يقول: أضف جوازًا، يجوز أن تضيفها إلى جملة فتقول: «**زُرْتُكَ يَوْمَ سَافرَ أخُوك**»، ويجوز أن تضيفها إلى مفرد، يعني: ليس جملة، فتقول: «**زُرتُك يَوْمَ الخميس**».

ويجوز ألا تُضيفها أصلًا، فتقول: «**اليوم يومٌ مباركٌ**».

فإضافتها جائزة بخلاف «**إذا وإذ**»، فإن إضافتهما لازمة.

ونقول: «**أَزُورُكَ يومَ يُسافرُ أخُوك**» الجملة الأولى: «**زُرْتُكَ يَوْمَ سَافَرَ أخُوك**»، والجملة الثانية: «**سَأَزُورُكَ يَوْمَ يُسَافِرُ أخُوك**»، كلاهما ظرف زمان، ما الفرق بينهما؟ يعني: كلمة «يوم» ظرف زمان، بمعنى «إذا» أم بمعنى «إذ».

الأولى: «**زُرْتُكَ يَوْمَ سَافَرَ أخُوك**»، بمعنى «إذ» أم «إذا»؟ بمعنى «إذ»؛ لأن «إذ» للظرف في الزمن الماضي.

«**سَأَزُورُكَ يَوْمَ يُسَافِرُ أخُوك**»، بمعنى «إذا»؛ لأن «إذا» ظرف بما يُستقبل مِن الزمان.

فلهذا لو قيل لنا: قولكم: الأسماء التي بمعنى «إذا وإذ» تُضاف إلى الجمل جوازًا، متى نعرف أن هذه الأسماء بمعنى «إذا» أو «إذ»؟

نقول: ظروف الزمان إذا كانت للزمن الماضي، فهي بمعنى «إذ»، وإذا كانت للزمن المستقبل فهي بمعنى «إذا».

وإضافتها حينئذٍ تكون إلى الجملة الاسمية والفعلية، فإضافتها إلى جملة فعلية كقولك: «**زُرْتُكَ يومَ سَافَرَ أخُوك**». إضافتها إلى جملة اسمية، تقول: «**زُرْتُكَ يومَ أخُوكَ مُسافرٌ**» بمعنى: «إذ»، يعني: إذ أخوكَ مسافر، إذ سافر أخوك.

وتقول في «إذا»، أو في الظرف الذي بمعنى «إذا»: «**أَزُورُكَ يومَ يُسافِرُ أخُوك**»، أي: «إذا». وتقول: «**أزُورُك يومَ أخُوكَ يُسافر**»، يعني: إذا أخوك يسافر.

وضرب ابن مالكٍ مثالًا لنا في «الألفية»، فقال: «**نحو حين جا نُبِذ**»، أي: نُبِذَ حين جاء، إلا أنه قصر الهمزة في «جاء»، فقال: «جا»، وقصر الهمزة جائز في الشعر.

نُعرب هذا المثال يا إخوان:

«**نُبِذَ حين جا**» تفضل، «نُبِذَ»: فعلٌ ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتح.

عندما نقول: فعل مبني للمجهول، إذًا سيطلب فاعلًا أم نائب فاعل؟ نائب فاعل، أين نائب الفاعل؟ ضمير «هو»، يعني: الغائب المُتكَلم عنه، «نُبذ هو».

«**حين جا**»: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف.

و«**جاء**»: فعل ماضٍ، وفاعله تقديره: هو، ترى الجملة فعلية من «جاء» والفاعل، الجملة الفعلية من «جاء» والفاعل، ما إعرابها؟ مضاف إليه في محل جر. نعم، أحسنت.

ومن ذلك: قوله -جل جلاله: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣].

﴿يَوْمَ﴾ هو ظرف زمان مضاف، المضاف إليه الجملة الاسمية: «**هم يُفتنون**»، ﴿هُمْ﴾: مبتدأ، ﴿يُفْتَنُونَ﴾ جملة فعلية، مكونة من الفعل المبني للمجهول «يُفتن»، ونائب الفاعل واو الجماعة، ثم الجملة الفعلية ﴿يُفْتَنُونَ﴾ خبر ﴿هُمْ﴾. والجملة الاسمية: «هم يُفتنون» مضاف إليه في محل جر.

ومن ذلك: الحديث المشهور في الحج: «**رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه**» «**يوم**» اسم من أسماء الزمان، وهو مضاف. «**ولدته أمه**»: جملة فعلية من فعل وفاعل ومفعول به، وهي مضاف إليه في محل جر.

ومن ذلك: قول سواد بن قارب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للنبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:

وكُن لي شفيعًا يوم لا ذُو شفاعة ... بمغنٍ فتيلًا عن سواد بن قارب

فقال: «**يومَ لا ذُو شفاعةٍ بمُغنٍ**».

«يوم» هذا الظرف وهو مضاف، والمضاف إليه هي جملة اسمية: «لا ذُو شفاعةٍ بمُغنٍ». هذه هي «لا» النافية، عاملة عمل «ليس»، و«ذُو» اسمها مرفوع،

وعلامة رفعها الواو، والخبر: «بمُغنٍ»، ودخلت الباء على الخبر.

وشرحنا ذلك بالحروف العاملة عمل «ليس» وهي «ما» الحجازية، و«لا» النافية، و«إن» و«لات».

وقول ابن مالك في «الألفية»: **«أَضِفْ جَوَازًا»**، يدل على أن إضافة هذه الأسماء التي بمعنى **«إذا وإذ»** إلى الجمل إضافة جائزة لا واجبة، كما أشرنا إلى ذلك، فيمكن أن تضيفها إلى جملة، ويمكن أن تضيفها إلى مفرد، ويمكن أن تستعملها غير مضافة أصلًا.

ونلحظ في «الألفية» أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنما تكلم على حُكم الأسماء التي بمعنى: **«إذ»**، ولم يتكلم على حُكم أسماء الزمان التي بمعنى **«إذا»**، فقال: **«وَمَا كَإِذْ مَعْنًى كَإِذْ»**، ولم يذكر **«إذا»**.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك: **«وَابْنِ أَو اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أجْرِيَا»**، أسماء الزمان التي أُجريت مُجرى «إذ وإذا»، فأضيفت إلى الجمل. ما حكمها من حيث الإعراب؟

نقول: يجوز لك في هذه الأسماء -أسماء الزمان- التي أُجريت مُجرى **«إذا وإذ»**، فأُضيفت إلى جملة، يجوز لك فيها وجهان:

الأول: بناؤها على الفتح.

بناؤها على الفتح، يعني: إلزامها الفتح بناءً، أيًّا كان إعرابها.

والوجه الثاني: أن تكون مُعربة بحسب الإعراب، نصبًا وجرًّا ورفعًا.

نحو: **«هنأْتُهُ مِن يومِ نجح»**، أو **«هَنأْته مِن يومَ نجحِ»**، كلاهما جائز.

«هَنأْته مِن يومَ نجحِ» «مِن»: حرف جرف، و«يوم»: اسم زمان مضاف، مضاف

إلى مفرد أو جملة؟ إن كان مضافًا إلى مفرد فيجب فيه الإعراب، وإن كان مضافًا إلى جملة، لك فيه الإعراب والبناء على الفتح، وهنا أُضيف إلى الجملة الفعلية «**نجح**»، فيجوز لك فيه البناء على الفتح: «**هَنأته مِن يومَ نجحِ**»، ويجوز لك الإعراب: «**هنأْتُهُ مِن يومِ نجحِ**»، كلاهما جائز.

وهذا قول ابن مالك: «**وَابْنِ أَو اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أجْرِيَا**»، لك فيه البناء، أي: على الفتح، والإعراب.

نُعرب: ما إعراب اسم الزمان حينئذٍ، على وجه البناء، وعلى وجه الإعراب؟

في هذا المثال مثلًا: «**هنأْتُهُ مِن يومِ نجح**».

أما على وجه الإعراب، فإعرابه واضح:

«مِن يومِ»: «من» حرف جر، و«يومِ»: اسم مجرور، وعلامة جره الكسرة، وهو مضاف والجملة الفعلية «نجح» مضاف إليه في محل جر.

وعلى وجه البناء:

«مِن يومَ نجح» «من»: حرف جر، و«يومَ»: اسمٌ مجرور أم في محل جر؟ قلنا: المُعرب نقول فيه: مجرور، منصوب، مرفوع، مجزوم، والمبني نقول فيه: في محل؛ إذًا نقول: «يومَ» اسم في محل جر مبني على الفتح، وهو مضاف، و«نجح» مضاف إليه.

فإن قلت بعد ذلك: علمنا أن الوجهين جائزان، فأيهما أرجح؟

فنقول: ننظر إلى ما بعد اسم الزمان، فإن وليه فعلٌ مبني فالبناء أرجح.

قالوا: طلبًا للتناسب، إن وليه فعلٌ مبني فالبناء أرجح، والإعراب جائز، ماذا نريد بالفعل المبني؟ طبعًا الفعل الماضي دائمًا، والفعل المضارع إذا اتصلت به

نون النسوة ونون التوكيد، وكذلك فعل الأمر إلا أن فعل الأمر لا يتصور هنا، الإضافة لا يتصور أن تكون إلى جملة فعلية مبدوءة بفعل أمر.

ففي المثال السابق، **"هنَأْتُهُ مِن يومَ نجاحِ"** يوم مضاف إلى جملة، أولها الذي ولي اسم الزمان، وهو نجاح، فعل مبني أم مُعرب؟ مبني.

إذًا ما الأرجح في هذه الجملة، من يوم نجح، أم من يومِ نجاح؟ من يوم نجاح، هذا هو الأرجح.

والإعراب جائز، وهذا هو قول ابن مالك:

وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا

أي: واختر بناءَ ثم قصر، عرفنا ذلك أنه جائز في الشعر، (**وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ**) مبني.

ومن ذلك الحديث الذي ذكرناه قبل قليل: «**رجعَ مِن ذُنوبِه كيومَ ولدتْه أُمُّهُ**»، هذه الرواية المشهورة.

جاءت على الأرجح، والأفصح، «**كيومَ**» لماذا؟ نقول هذه الحركة ليست حركة إعراب، وإنما هي حركة بناء؛ لأن اسم الزمان أُضيف إلى جملة فعلية، مبدوءة بفعل بفعلٍ مبنيٍ.

نعم، ومن ذلك قول النابغة الذُبياني:

على حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبَا   وقُلتُ ألمَا أَصْحُو والشيبُ وازِعُ

فقال: **" على حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ"**.

على حرف جر، حينَ هذا اسم مبني على الفتح، بإضافته إلى جملة مبدوءة بفعلٍ مبني، عاتبتُ فعل ماضي.

ومن ذلك قول الآخر:

لأَجْتَذِبَنْ مِنهُنّ قلبِي تَحَلُّمًا   عَلى حين يستَصْبينَ كُلّ حليم

" عَلى حين يستَصْبينَ" حين اسم مضاف، ويستصبينَ جملة فعلية مضافٌ إليه، ولكن هذه الجملة مبدوءة بفعل ماضٍ مُعرب أم مبني؟ مبني لاتصاله بنون النسوة.

فقال على حين، بنى على الفتح.

طيب، فإن لم يلي اسم الزمان فعلٌ مبني؟

يعني ولِيَهُ اسم، أو ولِيَهُ فعلٌ مُعرب.

- ولِيَهُ اسم وذلك إذا أُضيف إلى جملة اسمية، فأوله اسم.

- أو ولِيَهُ فعل مُعرب، وذلك إذا أُضيف إلى جملة فعلية، أولها فعل مضارع معرب، فالأرجح حينئذ الإعراب، والبناء جائز.

كقولك: **"أخَّرتُه إلى يومِ نَفْتَتِحُ المشروع"**.

"أخَّرتُه إلى يومِ نَفْتَتِحُ المشروع"، لك أن تقول: **"إلى يومِ نفْتَتِحُ المشروع"** أو **"إلى يومَ نفتَتِحُ المشروع"** كلاهما جائز والإعراب هنا أرجح.

ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ على قراءة الجمهور، ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾ [المائدة:١١٩].

هذا مبتدأ.

يومُ خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف.

﴿يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾ [المائدة:١١٩] جملة فعلية مضافٌ إليه، والمضاف

هنا أُعرب، أما إعرابه: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

وهل لك في الكلام أن تقول: هذا يومَ ينفع الصادقين صدقهم؟ نعم جائز، وسيأتي أنها قراءة.

طيب، ومن ذلك قول الشاعر:

تَذَكَّرَ مَا تَذكر مِن سُلَيمَ ... على حين التواصلُ غيرُ دانِي

"على حين التواصلُ غيرُ دانِي" فأضاف إلى جملة اسمية، **"التواصلُ غيرُ دانِي"** فأعرب.

ومن ذلك قول مُبشِّر بن هُذيل البزاري:

ألَمْ تَعلَمي يا عَمرَكِ الله أنْنَي كريمٌ ... على حينِ الكرامُ قليلُ

"على حينِ الكرامُ قليلُ" فأضاف اسم الزمان إلى جملة اسمية، فأعرب.

ولو بنى على الفتح، لكان ذلك جائزًا ولكنه وجهٌ مرجوح.

طيب، قلنا إذا ولي اسم الزمان، اسمٌ أو فعلٌ مُعربٌ فما الأرجح فيها؟ الإعراب، والبناء تعِد هذا مذهب الكوفيين والأخفش.

أما جمهور البصريين فأوجبوا فيه الإعراب، أوجبوا فيه الإعراب.

قلنا وأما الكوفيون والأخفش فقالوا الإعراب هو الأرجح، ولكن البناء جائز، البناء جائز إذًا لا بد أن يأتوا بأدلة على ذلك، قالوا: نعم، جاء في السماع أدلة تدل على جواز البناء، من ذلك قراءة نافع، وهي قراءة سمعية، لقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة:١١٩] مع أنه أضيف إلى جملة فعلية، فعلها مضارع مُعرب، ومع ذلك قال هذا يومَ، ويومَ خبر.

ومن ذلك البيتان السابقان، فإنهما رويا أيضًا بالبناء على الفتح، قوله:

تَـــذَكَّرَ مَـــا تَـــذكر مِـــن سُـــلَيمَ على حـــين التواصـــلُ غيـــرُ دانِـــي

في رواية بالفتح.

أما ابن مالك فهل اختار في هذه المسألة مذهب البصريين، أم مذهب الأخفش والكوفيين؟ نستمع إلى قوله، إذ قال:

وَقَبْـــلَ فِعْـــلِ مُعْـــرَب أَوْ مُبْتَـــدَا أَعْـــرِبْ وَمَـــنْ بَنَـــى فَلَـــنْ يُفَنَّـــدَا

إذًا فاختار قول الكوفيين والأخفش.

يقول: إذا كان اسم الزمان، متلوًا بمُعرب بفعل معرب أو مبتدأ، فأعرب هذا هو الراجح، ومن بنى، فقوله: غيرَ مروي غير مُفند لكنه مرجوح وهذا الذي نقوله: الإعراب أرجح والبناء جائز.

هذا ما يتعلق بهذه المسألة، وهي الأبيات التي كانت قد بقيت من الدرس الماضي، إن كان فيها سؤال، فنستمع إليه، أو ننتقل إلى أبيات جديدة نشرح منها ما تيسر.

نعم، ما كان بمعنى **"إذ"** فهو مثلها، تضاف إلى جملة اسمية وفعلية باتفاق.

وما كان بمعنى **"إذا"** ففي خلافٌ بين النحويين، فبعضهم قال: يجب أن تكون كإذا، على الخلاف السابق لذي ذكرناه في إذا.

البصريين يجيبون إضافتها إلى جملة فعلية، والأخفش والكوفيون يجيزون إضافتها إلى جملة اسمية، وفعلية.

وقال آخرون: حتى من الذين يجيبون إضافة **"إذا"** إلى جملة فعلية، قالوا: أن ما كان في حكم إذا، يجوز أن يُضاف إلى جملة اسمية وفعلية.

وكنا قُلنا يا إخوان في **"إذا"** عندما تكلمنا على إذا وبيّنا الخلاف في إضافتها

إلى جملة اسمية هل هو جائز أو غير جائز، قلنا إن الخلاف في التخْرِيج، الخلاف في تخريج الأسلوب، أما الأسلوب نفسه، أن تأتي إذا وبعدها اسم، كقولك:

"إذا مُحمدٌ جاءَ أكرَمْتُه" "إذا محمدٌ نجحَ أكرَمْتُه" "إذا محمدٌ اجتهدَ نجح".

الآن إذا بعدها اسم، هذا الأسلوب ممتنع أم غير ممتنع، هذا غير ممتنع، لكن الخلاف بينهم في التخريج، هل إذا مبتدأ، وما بعدها خبر؟

إذًا إذا أضيفت إلى جملة اسمية، أم أن السماء فاعل لفعل محذوف من جنسٍ مذكور؟

فإذا أضيفت إلى جملة فعلة؛ لأن فيها معنى الشرط، والشرط لا يرتبط عقلًا إلا بالأفعال.

فالخلاف في الأسلوب، فيُقال أيضًا فيما كان في حكم إذا كذلك، الخلاف في التَخْرِيج وليس في الأسلوب.

ولهذا جاء في أفصح الكلام في القرآن العظيم: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق:١]، هذا لا أحد يُخالف في الأسلوب، وإنما التخريج في التخريج، وقلنا سبب الخلاف في ذلك، في ذلك الوقت، في الدرس الماضي.

نعم هناك سؤال يا إخوان، طيب.

يواصل إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكلام في باب الإضافة، فيقول:

٤٠٤. لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلاَ	تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلاَ
٤٠٥. وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ	أَيًّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ
٤٠٦. أَوْ تَنْوِ الاجْزَا وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ	مَوْصُولَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ
٤٠٧. وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوِ اسْتِفْهَامَا	فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلاَمَا

في هذه الأبيات يتكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، على بعض الأسماء الملازمة للإضافة.

يعني أنه ما زال في **المسألة السادسة في هذا الباب، وهي الأسماء الملازمة للإضافة:**

فمن الأسماء الملازمة للإضافة: **"كلا، وكلتا، وأين"**.

فكلا وكلتا ذكرهما في البيت الأول، في بيت واحد.

وأي، ذكرها في ثلاثة الأبيات الباقية، إذًا نبدأ بالبيت الأول، الذي تكلم فيه ابن مالك على **"كلا وكلتا"**.

هناك إشكال أو سؤال؟

طيب، قال:

لِمُفْهِـــمِ اثْنَـــيْنِ مُعَـــرَّفٍ بِـــلاَ تَفَـــرُّقٍ أُضِـــيْفَ كِلْتَـــا وَكِـــلاَ

"كلتا وكلا" من الأسماء الملازمة للإضافة، لفظًا ومعنى.

وكنا قَسَّمنا في أول الكلام على هذه المسألة، الأسماء الملازمة للإضافة، لها تقسيمات عدة ذكرناها في ذلك الوقت، وقلنا إن كلام ابن مالك سيأتي متناثرًا عليها في الأبيات.

فكلا وكلتا تدخل في أي الأقسام؟ في الأسماء الملازمة لمُفرد أم في الأسماء الملازمة لجملة، في الأسماء الملازمة إلى مفرد.

طب الأسماء الملازمة للإضافة إلى مفرد، قد تلازم الإضافة إلى مفرد معنى ولفظًا، أو معنًى فقط؟

معنًى يعني يصح أن تحذف المضاف إليه.

هنا تلازم الإضافة إلى المفرد لفظًا ومعنًى، يعني يجب أن تذكره في اللفظ ويكون مقصودًا في المعنى، ولا يصح أن يُحذف المضاف إليه، نعم.

فكلا وكلتا من الأسماء الملازمة للإضافة لفظًا ومعنى.

طيب، لكن تُضاف إلى ماذا؟ قال: لا تضاف إلا مُفحم اثنين معرفٍ بلا تفرق، فذكر ثلاثة أشرطة في، **فذكر ثلاثة شروط فيما تُضاف إليه كلا وكلتا:**

الشرط الأول: أن يكون دالًا على اثنين، يعني لا تُضيفه إلى مفرد، لا تقول: جاء كلا الرجل، أو كلتا المرأة، أو اشتريتُ كلت السيارة، ما يمكن أن تضيفها إلى مفرد.

ولا تقول: كلايا، أو كلاكَ، لا تُضاف إلا إلى ما دلَّ على اثنين: كأن تقول: **"كلا الرجلين قائم"**، أو **"جاء كلا الرجلين"** أو **"كلتا المرأتين"**، أو **"كلتا السيارتين"**.

طيب، فإن قلت هل هناك فرق بين قول ابن مالك **"لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ"** وبين قولنا المثنى؟

الجواب: نعم، فمُثنى هذا مصطلح نحوي، أما مُفهم اثنين، فهذا يصدق على كل ما دلَّ على اثنين، ولو لم يكن مُثنًى في الاصطلاح النحوي، كناء المتكلمين، إذا أردت بها اثنين، ناء المتكلمين قد تُستعمل للمتكلمين الذين هُم جمع.

كأن تقول: **"كُلُنا مسلمون"** أو **"ذَهَبْنا كُلُنا"** هذا جمع.

وقد تُستعمل للمثنى، فتقول: **"كِلَانا نَجَح"** أو **"ذَهبْتُ أنا وزيدٌ كِلَانا"** فناء المتكلمين هل هي مثنى؟ لا، لكنها تدل على اثنين، نعم.

ومن ذلك أن تقول، أو كقول الشاعر:

إنّ للخَيْـــــرِ وللشَـــــرِ مَــــدَى   وكِـــلَا ذلـــكَ وجــــهٌ وقَبَــــل

إن للخير وللشر مدى، لكل منهما مدى.

وكلا ذلك وجه وقبل، كلا أضيفت هنا إلى اسم الإشارة ذلك، اسم الإشارة ذلك، هل هو مثنًى في الاصطلاح النحوي؟ الجواب: لا، لكنه في المعنى اسم إشارة، يشير إلى ماذا؟ يشير إلى الشَّر والخير، يشير إلى اثنين.

إذًا فاسم الإشارة هنا يُفهم اثنين، أم لا يُفهم اثنين؟ نعم يُفهِم اثنين، فلهذا يصح أن تُضاف كلا إليه، وإن لم يكن مثنًى إلا أنه يدُل على اثنين.

فهذا الشرط الأول: أن يكون المضاف إليه دالًا على اثنين.

الشرط الثاني: قال:

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ

يجب أن يكون المضاف إليه معرفة لا نكرة، فلا يصح أن تقول: جاء كلا رجلين، أو أكرمتُ كلت المرأتين، أو قرأتُ كِلا كتابين.

لا كلا وكلتا لا يُضافان إلى نكرة، لا يضافان إلا إلى معرفة في الأمثلة السابقة،

- إما اسم ظاهر، (كلا الرجلين، كلتا المرأتين).
- أو ضمير، والضمير معرفة، كـ (كلاهما وكلتاهما).

طيب الشرط الثالث: قال فيه ابن مالك:

بِلاَ تَفَرُّقِ

يعني يدل على اثنين، بلفظٍ واحد.

كلا الرجلين، المرأتين، كلاهما، وليس اسمين، كأن تقول: كلا زيدٍ وعمروٍ أخي، نجح كلا محمدٍ وخالدٍ، لا هذا لا يكون في اللغة العربية، كلا لا تضاف إلى

ما دلّ على اثنين بتفرق.

فإن قُلتَ جاء في قول الشاعر:

كِــــلا أخِـــي وخلِيلـــي واجِـــدي عَضُـدًا في النَّائبَـات وإلمـام المُلمـات

كِلا أخِي وخلِيلِي، أضاف أخي وخليلي، أفهَم اثنين، ومُعرَّف لكن دلّ على اثنين بتفرق، فنقول: هذا ضرورة شعرية شاذة.

فهذا لا يأتي في الكلام، يعني في النثر، لكن الشعر إذا اضطر إليه، فالشاعر قد يُضطر إلى مثل ذلك، لكن كان ينبغي أن يقول: أخي وخليلي كلاهما واجدي عضدًا... أو نحو ذلك.

طيب، وهناك مسألة تتعلق بكلا وكلتا يناسب أن تُذكر هنا، ويذكرها النحويين غالبًا هنا لمناسبتها، وهي:

أن كلا وكلتا في المعنى مُفرد أم مثنى، في المعنى مثنى، وفي اللفظ؟ في اللفظ مفرد، وكذلك كل وكذلك بعض، وكذلك أي... إلى آخره.

في المعنى مثنى، كلا الرجل، كلا الرجلين، لكن في اللفظ مُفرد، فإذا أردت بعد ذلك أن تُخبر عنها، ستُخبر عنها بمفرد، أم تُخبرُ عنها بمثنى.

يعني تقول: **"كلا الطالبَيْن ناجحٌ"** بالإفراد، أم **"كلا الطالبِيْنِ ناجحان"** بالتثنية؟ هل تقول: **"كلا الطالبِيْن نَجح"** أم **"كلا الطالبِيْن نجحا"** يعني تُراعي المعنى التثنية، أم تراعي اللفظ المُفرد؟ نعم تفضل.

هنا، الفصيح أن تُراعِيَ اللفظ، وأوجبه بعض النحويين، الفصيح الوارد في فصيح الكلام القرآن العظيم، وأفضل كلام العرب، أن تُراعي اللفظ، فتقول: كلا الطالبين ناجح، وكلا الطالبين نجح، وكلاهما سافر، وكلا الرجلين يُطالب بكذا وكذا.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف:٣٣] ولم يقل: كلت الجنتين أتتا.

ومراعاة المعنى، مختلف فيه ولكن كثير من النحويين يُجوزه، ويجعله وجهًا مرجوحًا، ولكن فيه ضعف، وإن كان وجهًا مرجوحًا، ولكنه ليس كالجائز.

هناك أوجه جائزة، هذا جائز وهذا جائز، إلا أن الأول راجح والثاني مرجوح، فلو استعملت ثاني لا يُنقد عليك، لكن هنا قلنا أكثر النحويين واللغويين لا يُجوز إلا الوجه الأول، أما الوجه الثاني فمختلف فيه، هل يجوز أو لا يجوز.

ومَن جَوَّزه جوزه على ضعف، ومن ذلك قول الفرزدق، أظن ذلك أنه قول الفرزدق، يقول:

كِلَاهُمَا حِين جَدّ الجري بينَهُما قد أقْلَعا

وكِلَا أنْفيْهِما راضِي

يتكلم عن رجلٍ وامرأته، يعني يقع بينهما خلافات كذا، ويهجوهما، ويقول:

كِلَاهُما حينَ جَدّ الجرْيُ بينهُمَا قدْ أقْلَعَا

راعا اللفظ الإفراد أم راعى المعنى التثنية؟ المعنى التثنية.

ثم قال:

وكِلَا أنْفَيْهِما راضِي

راضي يعني مرتفع، وكلا أنفيهما راضي، راعى اللفظ أو المعنى؟ اللفظ قار راضِي فقال رضيان، مرة راعى المعنى، ومرة راعى اللفظ.

لكن لا شك أن مراعاة اللفظ هنا هو الفصيح المستقيم، وهو الذي أتى في القرآن العظيم، وفي كلام العرب شعرًا ونثرًا.

وهذا الذي ينبغي ألا نخرج عليه.

هناك سؤال يا إخوان؟

كثيرٌ من النحويين يجيبون مراعاة اللفظ، نعم وهو الإفراد، وبعضهم يُجوّز مراعاة المعنى على ضعف.

لكن ليس هناك من قال إنه وجه جائز بإطلاق، نعم.

هذا الذي حضرته اليوم؛ لأني كنتُ مشغولًا ومُتعبًا، فلعلنا نتوقف هنا، هناك أسئلة في الدرس، أو في دروس سابقة، أو فيما يتعلق باللغة عمومًا، فيمكن أن نستمع إليه نستفيد في بقيته، لم يبقى إلا دقائق قليلة، وإلا نختم الدرس.

هل من سؤال يا إخوان، نعم ارفع صوتك لو سمحت، فك الله أسرها، إلى الآن ما حدث لها شيء، ما زالت تنتظر.

والله وعدونا أنها ستخرج في المعرض، يعني كادوا يقطعوا بذلك، لكن بقيت لها بقية قليلة، عندهم بقي المقدمة فقط الذي سيُقدم لها إلى الآن ما أعطانا المقدمة، وإلا هي شبه جاهزة في الطباعة، بقي المقدمة.

مَعْرِض، مَعْرِض هذا اسم مكان، اسم المكان ننظر فيه إلى الفعل المضارع، فإن كان الفعل المضارع مكسور العين، فاسم المكان على **"مَفْعِل"**.

نقول: **"نَزَلَ في هذا المكان"** هذا المكان منزله، و**"جلَسَ في هذا المكان"** فهذا المكان مجلسه نقول: مجلس، ومنزل.

لذلك وعَرَض يعرض، من عرض الشيء عرض بضاعته، مكان العرض ومكان العرض مَعْرِضٌ على ذلك، لو كان مضارع مضموم العين أو مفتوح العين، فإن اسم المكان على وزن مَفْعَل.

فنقول مثلًا: ذهب من هذا المكان، يذهب فهذا المكان الذي ذهب منه مذهبه،

يعني المكان الذي ذهب منه.

مثلًا: قتلته في هذا المكان، أو قتل فلانًا فلانًا في هذا المكان، فهذا المكان مَقتَلهُ، قَتَل يقتُل أو مَقْتَل، يعني المكان الذي وقع فيه القتل، وهكذا.

إلا أنهم قالوا: إن المكان إذا كان مُحاطًا محددًا ومحاطًا، يعني بخلاف المذهب، أي مكان تذهب منه فهو مَذْهَبُك، أي مكان يقع فيه القتل فهو مكان القتل، أما المكان إذا كان مُحاط بسور، مثل: المسجد مثلًا، إذا كان المكان محاط بسور فإن هذا قد يُخالف القياس.

فيأتي على مَفْعِل، مثل سَجَدَ يَسْجُدُ، ثم نسمي هذا المكان مَسْجِد.

والذي يبين في هذه المسألة والله أعلم، أن العلة ليست كونه محددًا ومحاطًا بأبنية، وإنما العلة في ذلك هو طلب الدقة في التعبير للتفريق بين المَسْجِدِ والمَسْجَد، فإذا أردت السير على القاعدة أردت المكان الذي تسجد فيه، فهذا هو مَسْجَدُك.

المَسْجَد هو المكان الذي تسجد فيه، تضع فيه جبهتك على الأرض، هذا هو الـ **"مَسْجَد"**.

بخلاف المَسْجِد فهو المكان الذي تقع فيه الصلاة، ويشمل المَسْجَد مكان السجود، ويشمل مرافق أخرى أيضًا فلا بد من التفريق بين المَسْجِد والمَسْجَد، فكيف فرقوا؟ فرقوا بتغيير الحركة.

فالمكان الذي يقع فيه السجود، ألقوه على القاعدة والقياس مَسْجَد، وهذا البناء الذي حدث ولم تكن عرفه العرب مَسْجِد، نعم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه.

الدرس السادس والستون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فحياكم الله وبياكم يا إخوان في هذه ليلة الاثنين الليلة السادس عشر من شهر ربيع الآخر من سنة ١٤٣٢، ونحن في جامع الراجح بحي الجزيرة في مدينة الرياض، لنعقد بحمد الله وتوفيقه، الدرس السادس والستين، من دروس شرح [ألفية ابن مالك] -عليه رحمة الله-.

وما زال الكلام موصولًا على باب الإضافة، وقد شرحنا إلى الآن عشرين بيتًا من هذا الباب، وهو باب يستحق أن نقف عنده وأن نشرحه بشيء من التفصيل؛ لأن الإضافة من الموضوعات التي قد تغمض مسائلها وجزئياتها على كثير من الطُّلاب.

واليوم -إن شاء الله- سنحاول أن نشرح سبعة أبيات، أو ثمانية أبيات، ونقرأها في أول الدرس، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب الإضافة:

وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ ... أَيًّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ

أَوْ تَنْوِ الاجْزَا وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ ... مَوْصُولَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ

وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوِ اسْتِفْهَامَا ... فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلاَمَا

٤٠٨. وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرّ وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ
٤٠٩. وَمَعَ مَعْ فِيْهَا قَلِيْلٌ وَنُقِلْ فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُوْنٍ يَتَّصِلْ
٤١٠. وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْراً إِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيْفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا
٤١١. قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ وَدُوْنُ وَالْجِهَاتُ أَيْضًا وَعَلُّ
٤١٢. وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا قَبْلاً وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

هذه الأبيات كلها في المسألة التي ما زلنا نشرحها من الدرس الماضي، والذي قبله، وهي: **الأسماء الملازمة للإضافة.**

وهناك أسماء تلازم الإضافة ولها أحكام، وما زلنا نتكلم على هذه الأحكام، ومن الأسماء الملازمة للإضافة، ما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات.

ففي الأبيات الثلاثة الأولى: تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على "أي" على أيٍّ" بتشديد الياء، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "أيٍّ".

وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ أَيًّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ
أَوْ تَنْوِ الاجْزَا وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ مَوْصُوْلَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ
وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوِ اسْتِفْهَامَا فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلاَمَا

فأيٌّ من الأسماء الملازمة للإضافة، وأيٌّ في اللغة على أربعة أنواع:

- فهناك أيٌّ الاستفهامية.
- وهناك أيٌّ الشرطية.
- وهناك أيٌّ الموصولة، التي بمعنى الذي وإخوانه.
- وهناك أيٌّ الكمالية، التي يُوصف بها، لتدل على الكمال.

فأيٌّ الاستفهامية، كأن تقول: "أيُّ رجلٍ عندك".

وأيٌّ الشرطية، كقولك: "أيٌّ طالبٍ يجتهد ينجح".

وأيٌّ الموصولة، كقولك: "أكْرِم أيَّ الطُّلاب يجتهد" بمعنى الذي يجتهد.

وأيٌّ الكمالية التي يوصف بها، وعندما نقول: يوصف بها، فمعنى ذلك: أنها إذا جاءت بعد نكرة، صارت نعتًا لها، وإذا جاءت بعد معرفة، صارت حالًا منها؛ لأن أي لا تكتسب التعريف.

فمن وصف النكرة بها، أن تقول: "مَرَرْتُ بفارسٍ أيِّ فارس" تعني: مررت بفارسٍ كامل الفروسية، صفات الفروسية فيه، مررت بفارس أي فارس، فأيٍّ صفحة لفارسٍ.

ومجيؤها حالًا من المعرفة أن تقول: "مَرَرْتُ أو جاءنِي محمدٌ أيَّ فارسٍ"، "جاءنِي محمدٌ أيَّ فارسٍ" فمحمد فاعل، وأيَّ فارسٍ حال، يدل على كمال الصفة في الفروسية، أيّ جاءني محمدٌ حالة كونه كامل الفروسية.

فهذه أنواع أيّ.

سنبدأ الكلام على أيٍّ الاستفهامية وأيٍّ الشرطية:

فنقول: أيٌّ الاستفهامية وأيٌّ الشرطية تُضاف إلى النكرة مطلقًا، وتُضاف إلى المعرفة المثناة والمجموعة، فماذا بقي؟ تُضاف إلى النكرة مطلقًا، مفردًا كانت أم جمعًا أو مثنًى، وتضاف إلى المعرفة المثناة والمجموعة، ما الذي بقي لا تضاف إليه؟ المعرفة المفردة، وهذا قول ابن مالك:

وَلاَ تُضِـــــفْ لِمُفْـــــرَدٍ مُعَـــرَّفٍ أَيًّـــا.............................

لا تُضف أيًّا للمفرد المُعرف، يعني أيّ الاستفهامية والشرطية، لا تُضاف للمعرفة المُفردة، فإضافة أيٍّ الاستفهامية والشرطية للنكرة.

كأن تقول: "أيُّ رجلٍ عندَك" فأيُّ مبتدأ وهو مضاف، ورجلٍ مضاف إليه، وعندك شبه جملة خبر.

أو تقول: "أيُّ رجُلَيْنِ عندك" "أيُّ رجلان عندَك"، "أيَّ كتابَيْنِ قرأت" "أيَّ كتبٍ تُريد" تُضف إلى المفرد وإلى المثنى وإلى الجمع، بحسب المعنى الذي تُريد.

هذا في الاستفهام.

طيب وفي الشرط؟ أيٌّ الشرطية:

تقول: "أيَّ رجلٍ تُكرِم أُكرِم" صارت شرطًا، وقد أُضيفت أيّ إلى نكرة، أيَّ رجلٍ تُكرم أُكرم".

وتكلمنا من قبل على إعراب أسماء الاستفهام، وأسماء الشرط.

وتضيف أيًّا الشرطية إلى المثنى فتقول: أيَّ رجلَيْن تُكرِمْهُما أُكرِمهُما".

وإلى الجمع: "أيَّ رِجالٍ تُكرِمْهُم أُكرِمهُم".

فأيٌّ الشرطية والاستفهامية يضافان إلى النكرة مطلقًا، أيّ سواء كانت مفردة، أم مثناة أم مجموعة.

وإضافتهما إلى المعرفة، المثناة والمجموعة، أن تقول: "أيُّ الرجُلَيْن عندك" "أيُّ الطالبَيْنِ نجح" "أيُّ الطلاب نجح" فتضيف إلى المعرفة المثناة والمجموعة.

والشواهد على ذلك كثيرة جدًا كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾ [الأنعام:٨١] أيٌّ استفهامية أُضيفت إلى معرفة مثناة.

وإضافتها إلى المعرفة الجمع، كقوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود:٧]، أضيفت إلى كم، وهو ضمير جمع، والضمير معرفة.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾ [النمل:٣٨] أضيف إلى معرفة، تدل على جمع.

قال تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن:١٣] أضيفت إلى معرفة مجموعة.

وقال تعالى: ﴿أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [مريم:٧٣] فأضيفت إلى معرفة مثناة.

والأمثلة كثيرة والشواهد كثيرة.

وإضافة أيٍّ الشرطية إلى المثنى والجمع:

أن تقول: "أيَّ الرجُلَيْن تُكرِم أُكرِم" و"أيَّ الرجالِ تُكرِم أُكرِم".

ومن الشواهد على ذلك قوله جل جلاله: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ﴾ [القصص:٢٨]، هذه أيّ الشرطية، وقد أضيفت إلى المعرفة، وهي ﴿ٱلْأَجَلَيْنِ﴾ معرفة مثناه، فأي مفعول به مقدم، وهو مضاف، والأجلين مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء، وما في قوله: أيما هذه زائدة للتوكيد، والتقوية.

كان يمكن أن يُقال في الكلام أيَّ الأجلين قضيت فلا عُدوان عَلَيَّ، فإذا أردت أن تؤكد هناك وسائل للتوكيد، منها زيادة ما، ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾ [القصص:٢٨].

طيب، ولكن هل يُقال: "أيُّ الرجل عندك"؟ "أيَّ الرجلِ تُكرِم أُكرِم".

فنضيف أيًّا الاستفهامية أو الشرطية إلى معرفةٍ مُفردة؟ هذا ما يأتي هذا وصف للواقع اللغوي، في اللغة ما يقال ذلك، فأيٍّ الاستفهامية والشرطية لا تضاف لمفرد مُعرف، قلنا هذا قول ابن مالك:

وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ   أَيَّا........................

قال:

وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ

أَوْ تَنْوِ الاجْزَا

قال العلماء: إن أيًّا الاستفاهمية والشرطية، لا تضافان إلى المُفرد المعرفة إلا في حالتين:

الحالة الأولى: أن تكرر أيًّا، يعني أن تعطف أيًّا على أيٍّ سابقة.

كأن تقول: "أييِّ وأييُّكَ أسبق" "أيِّ وأيُّك أكبر" فأيِّ مضافة إلى ياء المتكلم، تدل على مفرد، وأييُّكَ أيضًا مضافة إلى معرفة تدل على مفرد، هذا جاز.

وسبب الجواز واحد، وهو أن العاطف فيه معنى التعدد، التعدد على التثنية أو الجمع، فقولنا أيِّ وأيُّك أسبق في معنى أيّنا أسبق.

ومن ذلك قول الشاعر:

فَلَئن لقَيْتُك خالين لَتَعْلَمنّ   أيِّي وأيُّك فارسُ الأحزابِ

تتهدده، فقال:

الْقِني خاليًا بلا أصحابك، وقومك لنرى أيِّي وأيُّك فارس الأحزاب، بمعنى أيُّنا فارس الأحزاب.

وقال الشاعر:

ألَّا تَسْألُون النَّاس أيِّي وأيُّكم   غدا فالتقيانَا كان خيرًا وأكْرَمَ

إذًا فهذه الحالة الأولى التي تضاف فيها أيٌّ الشرطية والاستفهامية، إلى مفرد معرفة.

الموضع الثاني: التي تضاف فيه أيّ الشرطية والاستفهامية إلى مفرد معرفة، إذا نوي بينهما جمع مُقدر.

يعني إذا كان الكلام، معنى الكلام على وجود جمع مُقدر بين أيٍّ وما أضيفت إليه، بين أيٍّ وبين المعرفة المفردة.

كأن تقول: "أيُّ زيدٍ أجمل" "وجهُهُ أم يدُهُ" قولك: "أيُّ زيدٍ أجمل" أيّ أضيفت إلى زيد، لكن ما تريد زيد كزيد، ولكن المعنى أيُّ أجزاء زيد، ولهذا تقول: وجهه، وهكذا.

وهذا كثير جدًا في الكلام.

وهذا هو قول ابن مالك:

وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ، هذا الموضع الأول.

أَوْ تَنْوِ الاجْزَا، هذا الموضع الثاني.

طيب، انتهينا من أيٍّ الاستفهامية، وأيٍّ الشرطية.

لننتقل بعد ذلك إلى أيٍّ الموصولة، وقد تكلمنا عنها من قبل في باب الأسماء الموصولة، تأتي أيٌّ اسمًا موصولًا إذا كانت بمعنى الذي وإخوانه بشروط، لها شروط ولها قيود ولها أحكام، تُبنى وتُعرب، تقدمت في باب الأسماء الموصولة، فلا نعيد ذلك.

ولكن الكلام الآن على ما تُضاف إليه؟

الجواب: أن أيًّا الموصولة، لا تضاف إلا إلى معرفة، لا تُضاف إلا إلى معرفة، تقول: أكرِم أيَّ "الطُلاب يجتَهِد" وتقول: "يُعجِبُني أيُّكم مجتهد"، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم:٦٩].

إذًا فأيٌّ الموصولة لا تُضاف إلى نكرة.

يعني لا تقول: "يُعجبني أيُّ طالبٍ يَجْتَهِد" ولا تقول: كل أيَّ طعام تشتهي، هذا ما عليه جمهور النحويين؛ لأن أيًّا الموصولة من الموصولات والموصولات معارف، فلا تضيفها إلى نكرة فتتنكر، بل تضيفها إلى معرفة.

وأجاز بعض النحويين كابن عصفور، وغيره أن تُضاف أيٌّ الموصولة إلى نكرة، فعلى هذا المذهب، يجوز أن يُقال أكرِم أيَّ طالبٍ يجتهد، وخُذ أيَّ قلمٍ تُحب، وكُل أيَّ طعامٍ تَشتهي.

أما على قول الجمهور، فلا يُقال إلا: "كُل أيَّ الطعامِ تَشتهي، وخُذ أيَّ الأقلامِ تُحب، وأَكرِم أيَّ الطلابِ تريد".

فلا تضيفها إلا إلى معرفة.

وإن كان هذا القول في الجواز، من الأقوال المعدودة من المذاهب الضعيفة في النحو، إلا أن كلام الناس اليوم، كثيرٌ جدًا عليه، وهُو لم يُجوّزه سماعًا، وإنما جوّزه من جوزه قياسًا، جوزوه قياسًا، فعلى كل حال، له وجه، جوّزه بعض النحويين، فلا يصل هذا الأسلوب إلى حد الخطأ.

يعني أشدُ ما يقال فيه: إنه جاء على أسلوب مُختَلف فيه، منعه جمهور النحويين، وأجازه بعضهم.

ومن أراد الفصاحة، وأن يتكلم كما كانت العرب تتكلم، فليُضفها إلى معرفة، فليقل: "كُل أيَّ الطعامِ تشتهِي"، ولا يقول: كُل أيَّ طعامٍ تشتهي، "وخُذ أيَّ الأقلامِ تريد"، ولا تقل: خّث أيَّ قلمٍ تريد، وهكذا.

انتهينا من أيٍّ الموصولة، بقي أيٌّ الكمالية، وهي التي يُوصف بها، فتقع نعتًا للنكرة، وحالًا من المعرفة.

هذه لا تُضاف إلا إلى نكرة، هذه لا تضاف إلا إلى نكرة، كالأمثلة السابقة لك أن تقول: "سلمتُ على رجلٍ أيِّ رجلٍ"، "سلمتُ على رجلٍ أيِّ رجلٍ"، أي سلمتُ على رجلٍ كامل الرجولة.

وتقول في الحال: "سلمتُ على خالدٍ أيَّ رجلٍ"، ننصب على الحالية، نعم "سلمتُ على خالدٍ أيَّ رجلٍ" على معنى سلمتُ على خالدٍ حالة كونه كامل الرجولية، يعني متصف بصفات الرجولة.

وإلى أيٍّ الموصولة، التي لا تُضاف عند الجمهور إلا إلى معرفة، وإلى أيٍّ الكمالية التي لا تُضاف إلا إلى نكرة، أشار ابن مالك في قوله:

وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ مَوْصُولَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ

يقول: اخصص أيًّا حالة كونها موصولة، اخصصها بالمعرفة، طيب وأيًّا التي يوصف بها بالعكس.

(وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ) يعني اخصصها بالإضافة إلى نكرة.

ثم قال:

وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوِ اسْتِفْهَامَا فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلَامَا

عاد فقال بعد أن بين أن أيًّا الموصولة تُضاف للمعرفة.

وأيًّا الكمالية تُضاف إلى نكرة، عاد فقال إن أيًّا الاستفهامية، والشرطية كما سبق تُضاف إلى المعرفة وإلى النكرة، كمِّل بها إن شئت النكرة، يعني أضفها إلى النكرة، أو أضفها إلى المعرفة كما سبق ذلك.

فهذا ما يتعلق بإضافة أيٍّ.

لكن بقي أن يُقال في أيٍّ: إن أيًّا من حيث قطع الإضافة نوعان:

قطع الإضافة يعني حذف المضاف إليه، المضاف إليه هل يُحذف أم لا يُحذف بعد أيٍّ؟ أيٌّ في ذلك على نوعين:

النوع الأول: ما تلزم الإضافة معنًى ولفظًا.

يعني لا يُحذف المضاف إليه بعدها، وهي أيُّ الكمالية، أيُّ الكمالية لا يُحذف المضاف إليه بعدها.

فتقول: "قرأتُ في كتابٍ أيِّ كتاب" ولا تقول: قرأتُ في كتابٍ أيٍّ، وتقول: "رأيتُ طالبًا أيَّ طالبٍ" ولا تقول: رأيتُ طالبًا أيًّا، لا تحذف المضاف إليه.

والنوع الثاني: ما يلزم الإضافة معنى.

أما من حيث اللفظ، فلك أن تذكر المضاف إليه، ولك أن تحذف المضاف إليه بالشرط العام، وهو كونه معلومًا، وذلك مع أيٍّ الاستفهامية، والشرطية، والموصولة، فلك أن تقول في الاستفهامية: "أيُّ رجلٍ عندك" أو تقول: "أيٌّ عندك".

ولك أن تقول في أيٍّ الشرطية: "أيَّ رجلٍ تُكرِم أُكرِم".

أو تحذف المضاف إليه، فتقول: "أيًّا تُكرِم أُكرِم".

وكذلك في أيٍّ الموصولة، لك أن تُصرح بالمضاف إليه، فتقول: "أكرِم أيَّهُم تُريد" " أكرِم أيَّهُم يجتهد"، ولك أن تحذف المضاف إليه فتقول: "أكرِم أيًّا تُريد" و"أكرِم أيًّا يجتهد".

إذًا فأيٌّ من الأسماء الملازمة للإضافة، فأيٌّ الكمالية، من الأسماء الملازمة للإضافة معنًى ولفظًا، والبواقي ملازم للإضافة معنًى، ويجوز أن تحذف المضاف إليه بحسب البلاغة التي يقتضيها الكلام.

طيب، وفي الحديث، أحاديث كثيرة، يقول: «**أيُّ العمل أفضل**»، قال: كذا وكذا، ثم يسأل الصحابي، فيقول ماذا؟ ثم أيٌّ؟ ثم أيٌّ، هنا أيّ استفهامية، قُطعت عن الإضافة أو صُرِّح بالمضاف إليه؟ المضاف إليه موجود في الكلام، لكنه حُذف لفظه، لا يُصرح بلفظة، يعني ثم أيُّ العمل أفضل، لكنه حذف وهذا قلنا الحذف جائز.

نعم، ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠] هذه أيٌّ الشرطية، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠] يُقدرونها بأيَّ اسمٍ تدعونه به فله الأسماء الحسنى.

أيَّ اسمٍ ثم حذف المضاف إليه، اسمًا لدلالة الجواب، فله الأسماء الحسنى، فقال: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء:١١٠] ما هذه زائدة للتوكيد، يعني أيًّا تدعوا فله الأسماء الحسنى.

فهذا كل ما أردت أن أشرحه في هذه الأبيات الثلاثة، التي ذكر فيها ابن مالك حكم أيٍّ في الإضافة، فيها سؤال يا إخوان، أو ننتقل بعد ذلك مع ابن مالك للبيت التالي؟

تفضل ارفع صوتك، هدك أيّ بالسكون، والكلام هنا على أيٍّ فدائمًا أحاول أن أعربها، لكي أتبين التشديد، هذه أيٌّ، أيٌّ هذا اسم، اسم استفهام، اسم شرط، اسم موصول، اسم يوصف به، أما أيّ الساكنة هذا حرف له معاني من التفصيل.

لا هذا حرف، لا علاقة لنا به الآن، والحروف كما تعرف لا تُضاف أصلًا، نعم.

ارفع صوتك، ليس هذا مجال الكلام على أيّ التفصيلية، هي حرف، والكلام عليها له مجاله وتفصيل فيه تفصيله، هذه أي لها أنواع، فليس هذا وقت الكلام

على أيٍّ التفصيلية.

نعم في سؤال في موضوعنا يا إخوان؟

نعم يمكن أن تعود مثلًا إلى [مغني اللبيب]، لابن هشام، أو [الجنى الداني] وهو أوضح وأسهل، فسيذكر لك أيّ أنواع أي الساكنة وإعرابها وإعراب ما بعدها.

طيب، ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرّ وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

تكلم في هذا البيت عن اسم من الأسماء الملازمة للإضافة، وهو: لَدُن، لَدُن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون.

لَدُنْ، وهو من الأسماء الملازمة للإضافة.

لَدُنْ ما معناه؟ لَدُنْ معناه اسم لمكان الحضور وزمانه.

تقول: "جئتُ مِن لَدُنْ زيدٍ" هذا اسم للمكان الذي جئت منه، اسم، اسمٌ لمكان الحضور أو زمان الحضور.

وتقول: "بقيتُ في الدار من لَدُنْ الصباحِ إلى المساء" هنا اسمٌ للزمان.

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود:١]، وقال: ﴿وَعَلَّمْنَـٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف:٦٥] يعني فهي مثل عند، عند الظرفية كذلك اسمٌ للمكان وللزمان، تقول: "جئتُ من عندِ زيد" مكان.

فهي مثل عند إلا أن بينهما فرقًا، أو بينهما فروق، بين عند ولَدُنْ فروق، أهمها فرقان:

- **الأول**: من حيث المعنى.
- **والثاني**: من حيث اللفظ.

الفرق الأول بين لَدُنْ وعند، من حيث المعنى، فلَدُنْ مختصة بمبدأ الغايات، مبدأ الغاية الزمانية والمكان، يعني بداية الغاية الزمانية والمكانية، تقول: "جئتُ من لَدُنْ زيد" وكالأمثلة السابقة.

لكن عند لا واسعة، تكون للمبدأ، وتكون في أثناء الغاية، في أولها في أوسطها في أثنائها، فلهذا في كل الأمثلة السابقة التي قلناها قبل قليل في لَدُنْ يمكن أن تجعل مكانها عند.

"جئتُ من لَدُنْ زيد" أو من عند زيد، ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود:١] تقول في الكلام من عند حكيم خبير.

﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف:٦٥] تقول في الكلام، وآتيناه من عندنا علمًا؛ لأنها كلها تدل على المبدأ، على البداية بداية الغاية.

لكن تقول: "جلستُ عند زيدٍ" ولا تقول: "جلستُ لَدُنْ زيدٍ"؛ لأن هذا ليس مبدأ الجلوس، ليس بداية الجلوس، وإنما هو بداية واستمرار، ما يكون فيها لدن، لدن فقط البداية ما تستمر.

"جلستُ عند زيد" "نمتُ عند أبي" "بقيتُ عند فلان"، "سكنتُ عند فلان"، هذه عند لأنها تدل على البداية والاستمرار.

ولا يُستعمل فيها لدن، إذًا فعند أوسع في الاستعمال من لَدُنْ.

طيب قال عَزَّوَجَلَّ آتيناه عن الرجل الصالح، ﴿ءَاتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف:٦٥].

كلاهما يدل على ابتداء الغاية، إتيان الرحمة من عند الله، والتعليم من لَدُن الله، فلهذا في الكلام يمكن أن تقول في الموضعين عند، أو تقول في الموضعين، لَدُنْ.

قال المفسرون: إنما غاير بينهما طلبًا للمخالفة اللفظية، لكي لا تتكرر الكلمة في موضعين، ولعل هناك أسرارًا أعمق من ذلك.

فهذا هو الفرق المعنوي بينهما، أما الفرق اللفظي، وهو الذي يهمنا الآن، فهو أن عند ملازمة للإضافة معنًى ولفظًا.

تقول: "جلستُ عند زيدٍ" و"جئتُ من عند زيدٍ" المضاف إليه لا بد أن يُذكر لفظه ولا يمكن أن يُحذف، يعني نقول: ما للإضافة لا تُقطع، لا نحذف المضاف إليه.

أما لَدُنْ، فلَدُن أيضًا تلزم الإضافة لفظًا ومعنًى، إلا مع كلمة واحدة ورد بها السماع، وهي كلمة "غُدْوَة".

فتقول: "جئتُ من لَدُن زيدٍ" هنا ما تحذف زيد، لكن لو قلت: "انتظرتك من لَدُن غُدْوَةٍ إلى الظهر".

الغُدوة هي الغداة، والغداة في المشهور ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، يعني أول اليوم، أول النهار.

فإذا أضفتها إلى لَدُن فقلت: "مِن لَدُن غُدوة" هنا لها خاصية جاءت في السماع، وهي: أنه لك أن تُضيف ولك أن تقطع.

بل لك فيها ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن تُضيف، وهذا هو الوجه الأكثر في الاستعمال، وهو الموافق للقياس، كما هو ظاهر.

فتقول: "انتظرتُكَ مِن لَدُن غُدْوَةٍ إلى المساء" يعني من هذا الوقت إلى هذا الوقت، فأضفت من لَدُن غُدوة، يعني من عند الصباح إلى المساء.

طيب، والوجه الثاني.

الوجه الثاني: هو القطع عن الإضافة، ونصبُ غُدوَة.

فماذا نقول: "مِن لَدُنْ غُدوَة إلى المساء"، مِن لَدُن غُدوَةً" أضفت لَدُنْ إلى غُدوَةً طبعًا ما أضفت؛ لأنك نصبت، ما جررت، كيف نُخرِّج ذلك؟ قالوا: إن الإضافة هنا مقطوعة، حذفنا المضاف إليه.

وأما غُدَوَةً المنصوبة هذه، فهي إما تمييز كقولك: "صاعٌ بُرًّا" انتصبت كالتمييز، أو انتصبت بالتشبيه بالمفعول به، كقولك: "ضاربٌ رجلًا" أو انتصبت بكان ناقصة مُقَدْرَة، أي: "مِن لَدُن كان الوقتُ غُدوةً" فحذفنا كان.

كل هذه تخريجات، أما السماع فهو أنهم يُجيزون لك في لَدُن غدوةٍ أن تنصب غدوة فتقول: مِن لَدُن غدوةً.

والشواهد على ذلك متعددة، من ذلك قول أبي سفيان بن حرب:

ومَا زَالَ مُهرِي مَزْجَرَ الكلبِ منهمُ ... لَدُنْ غُدوَةً حتى دَنَتْ لِغُرُوبِ

يصف شجاعته في الحرب، ويقول: إني قريب منهم، كالكلب المزجور، يعني الكلب عندما تزجره، عندما يزجره أهله، يعني يبتعد قليلًا ويجلس، فيقول: أنا كنت قريبًا منهم مِن الغدوة إلى الغرب.

مِن لَدُن غُدوَةً حتى دَنَتْ لغروبِ

وقال ذو الرُّمَة:

لَدُنْ غُدْوَةً حتى إذا امتَدَتْ الضُّحى ... وحَثَّ القَطِينُ الشَّحْشَحَان المُكلِفُ

(**لَدُنْ غُدْوَةً حتى إذا امتَدَتْ الضُّحى**) يعني من الغداة إلى الضحى.

طيب، إذًا **فالوجه الأول**: الإضافة لَدُن غدوةٍ، وهذا الأكثر في السماع، وهو

الموافق للقياس.

الوجه الثاني: نصب غُدوة لَدُنْ غدوةً.

الوجه الثالث: رفع غُدوةٌ.

لَدُنْ غُدوَةٌ، وهذا الوجه حكاه الكوفيون عن العرب، ولكن يحكِهِ البصريون، وقالوا في تخريجه: إن غُدوَةٌ فاعل لكان تامة محذوفة.

كان التامة هي التي بمعنى وُجد أو حدث أو حصل، يعني مِن لَدُنْ حدثت غُدوة، يعني وُجدت حصلت غُدوَة إلى المساء.

فهذا ما يتعلق بلَدُن، فيها سؤال يا إخوان؟ المسألة فيها قليل، نعم.

وَلَدُنْ ملازمة للإضافة لفظًا ومعنًى، إلا إذا أُضيفت إلى غُدوة.

فيصح فيها الإضافة والقطع، إذا صحَّ فيها القطع، يعني الإضافة معنوية، حُذف المضاف إليه، فصارت ملازمة للإضافة معنًى لا لفظًا.

طيب، ثم انتقل ابن مالك لذكر اسمٍ آخر مِن الأسماء الملازمة للإضافة، وهو مع، فقال:

وَمَعَ مَعْ فِيْهَا قَلِيْلٌ وَنُقِلْ فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُوْنٍ يَتَّصِلْ

تكلم في هذا البيت على "مع" ومع من الأسماء التي تَغلِبُ عليها الإضافة، ولا تلزم الإضافة، من الأسماء التي تغلب عليها الإضافة، ليست من الأسماء الملازمة للإضافة؛ لأنَّا سنذكر بعد قليل أنها قد تُفرد يعني تأتي غير مضافة، لكن الأغلب في الاستعمال أنها تكون مضافة.

مع ما معناها؟ الجواب: اسمٌ لمكان الاجتماع، اسم لمكان الاجتماع، يعني ظرف لمكان الاجتماع، إلا أنها أعم من الظرف، اسم لمكان الاجتماع، فتأتي

ظرفًا، تنتصب على الظرفية، وقد تقع مباشرة خبرًا.

فتقول: "محمد مع زيد" وقد تأتي ظرفًا "ذهبْتُ مع زيد" فهي اسمٌ لمكان الاجتماع.

طب نوعها؟ اسم أم حرف؟ هي اسم، عند النحويين اسمٌ بدليل دخولِ مِن عليها، كحكاية سيبويه عن العرب أنهم يقولون: "ذهبتُ مِن مَعِهِ".

ومِن ذلك قراءة شاذة ليحيى بن يعمر، وطلحة بن مُصَرِّف: ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِيۗ﴾ [الأنبياء:٢٤]، وقراءة الجمهور قراءتنا ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مَن﴾ [الأنبياء:٢٤] مَن بالفتح، ﴿مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِيۗ﴾ [الأنبياء:٢٤]، أما هما قرأا ﴿ذِكْرُ مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِيۗ﴾ [الأنبياء:٢٤] فأدخلوا مِن على مع.

وأيضًا يدل على اسميتها، كما سيأتي أنها تُفرد فتُنصب.

كقولك: "ذهبْنَا معًا" والتنوين كما نعرف لا يدخل إلا على الأسماء، فهي اسم، اتفقنا على أنها اسم.

اسم مُعرب أم اسمٌ مبني؟ الجواب: هي اسمٌ معرب عند جمهور العرب.

فتقول: "ذهبتُ معَهُ" فتنصبه لأنه ظرف، "ذهبْتُ مَعَهُ" وتقول: "ذَهبْنَا معًا" فتنصبه؛ لأنه حال، فإن دخلت عليه مِن ستجرُه، وتقول: "ذهبْتُ مِن مَعِهِ" كما حكى سيبويه، فهو اسم مُعرب.

وبعض العرب يبني هذه الكلمة ما على السكون، فيقول: "ذهبتُ مَعْهُ"، وهذه اللغة طبعًا الخلاف بين العرب أنفسهم، ليس خلافًا بين النحويين، فجمهور العرب يجعله اسمًا مُعربًا "ذهبتُ معَهُ" وبعض العرب يجعله اسمًا مبني على السكون "ذهبتُ مَعْهُ"، وهذه اللغة نجدها الآن كثيرًا في المجتمعات العربية، فهي

لغة صحيحة، لا غضاضة في استعمالها.

قال الشاعر في هذه اللغة:

فرِيشـــي مـــنكمُ وهـــوايَ مَعْكُـــم وإنْ كانـــتْ مَـــوَدَّتُكُمْ لِمَامًـــا

فقال: مَعْكُم فسَكَّنَ العين.

وبعض النحويين، يقول: إن مَعَ على لغة جمهور العرب اسم، وعلى هذه اللغة القليلة التي يبنونها على السكون معْ حرف جر، وهذا من المذاهب الضعيفة المستخدمة في النحو، هذا قول ضعيف، لا يسنده قياس، بل الصحيح أنها اسمٌ دائمًا.

وإلى هاتين اللغتين، أشار ابن مالك بقوله:

وَمَعَ مَعْ فِيْهَا قَلِيْلٌ

يقول مع هذا الاسم، يأتي فيه قليلًا أن يُقال مَعْ بالسكون، معَ معْ فيها قليل، إذًا فالأكثر عن العرب أنهم يقولون: معَ "جئتُ مَعَ زيد" "جئتُ معَهُ" لكن بعضه يُسكن فيقول: "جئتُ معْ زيدٍ" و"جئتُ معْهُ".

طيب، وعلى هذه اللغة القليلة التي يُسكنون فيها العين، فيقولون: "جئتُ معْ زيدٍ" و"جئتُ معْهُ" ما حكمها إذا التقت بساكن؟ كأن تقول: "جئتُ معْ الناس" "جئتُ معْ الرجل" سيكون بعدها "ال" وال سنحذف الهمزة همزة الوصل في درج الكلام، فتكون اللام ساكنة، فاللام ساكنة والعين على هذه اللغة ساكنة، ألتقى ساكنان كيف سنتخلص منهما؟ لك الكسر على الأصل في التخاصم لالتقاء الساكنين، فتقول: "جئتُ معِ الناس" ولك الفتح تخفيفًا فتقول: "جئتُ معَ الناس" كلاهما مسموع في كلمة معْ إذا التقت بساكن بعدها.

إذًا فإذا التقت بساكنٍ بعدها في هذه اللغة، فلك الفتح، ولك الكسر.

وهذا قولٌ لمالك:

وَنُقِــــلْ فَــــتْحٌ وَكَسْــــرٌ لِسُــــكُوْنٍ يَتَّصِــــلْ

إذا اتصل بها ساكن، فنُقل جاء في السماع الفتح والكسر حينئذ.

أما على لغة جمهور العرب، الذين يجعلونه اسمًا مُعربًا، فليس لك إلا أن تقول: "جئتُ معَ الناس" لأنه حينئذ ظرف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

فهذه معَ وهي مضافة، وقلنا هذا هو الأغلب فيها، لكنها لا تُلازم الإضافة؛ لأنها قد تُفرد، وهذا المصطلح مصطلح الإفراد إذا استعملناه في باب الإضافة، فماذا نريد بالإفراد في باب الإضافة؟ أن تكون الكلمة غير مضافة.

إما أن نضيف وإما أن نُفرد، إما أن نُضيف أو لا نضيف، تقول: الكلمة تأتي مفردة، يعني غير مضافة، هذا مصطلح خاص في هذا الباب، وكذلك في باب النداء، وكذلك في باب لا النافية للجنس.

فلك أن تُفرد هذه الكلمة فلا تضيفها، فحينئذ تنصبها بالتنوين، ويكون معناها جميعًا.

فتقول: "ذهبْنَا معًا" و"جئنَا معًا" و"جلسَنَا معًا".

فمعًا هذا اسم مفرد، يعني ليس مضافًا ثم حذفنا المضاف إليه، لا هذا أصلًا ما أضيف، هذا اسم بمعنى جميعًا، والأمثلة على ذلك كثيرة، هذا الاستعمال، ومِن ذلك قول: امرئ القيس للمعلقة في البيت المشهور:

مِكَــرٍ مِفَــرٍ مُقْبِــلٍ مُــدْبِرٍ معًــا كَجلْمُودِ صخرٍ حَطَهُ السيلُ مِن عَلِي

ومِن ذلك قول مُتمم بن نُويرة في رثاء أخيه مالك، قال:

فلَمَــا تفَرَقْنَــا كــأنِي ومالكًــا لِطُــولِ اشْــتياقٍ لَــمْ نَبِــت ليلَــةٍ مــعَ

وكقوله أيضًا في هذه القصيدة:

يُـــذَكِرنَا ذا البــــثِ الحـــــزينَ ببثِـــهِ إذا حَنَــتِ الأولــى سَــجَعْنَا لهــا معًــا

وكقول الخنساء:

وأفْنَـــــى رِجـــــالي فَبَــــادُوا معًــــا فأَصْـــبَحَ قلبِـــي بهـــم مســـتَفَزًا

والأمثلة على ذلك والشواهد كثيرة جدًا، فهذا كل ما يمكن أن نقوله يا إخوان في كلمة مَعَ.

طيب، في سؤال يا إخوان؟ نعم.

الخلاف بين العرب هذه لغات، هذه القبيلة لغتها كذا، وهذه القبيلة لغتها كذا، وقد تكون اللغات متساوية في الكثرة، كخلاف العرب في إعمال ما النافية، فالحجازيون يعملونها عمل ليس وبلغتهم نزل القرآن، والتميميون، يعني بقية العرب غير الحجازيين لا يعملونها، يُهملونها حرف مهمل، نقول هذا خطأ وهذا صحيح، هذا قوي وهذا ضعيف، لا هذه لغات، ما نحكم عليها بصح أو خطأ.

ننتقل بعد ذلك مع الإمام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إذ ذكر اسمًا من الأسماء الملازمة للإضافة، وهو غير.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاضْــمُمْ بِنَــاءً غَيْــرَاً إنْ عَــدِمْتَ مَــا لَـــهُ أُضِـــيْفَ نَاوِيـــًا مَـــا عُـــدِمَا

تكلم في هذا البيت على غير، وغير من الأسماء الملازمة للإضافة معنى، من الأسماء الملازمة للإضافة معنى، يعني المضاف إليه قد يُحذف أو لا يُحذف؟ أنه قد يُحذف.

ما معنى غير؟ غير اسمٌ دالٌ على مخالفة ما قبله لما بعده، وهذا واضح، الليل غير النهار، والسكون غير الحركة، ومحمد غير زيد، وهكذا.

طيب، ما حكمه من حيث الإضافة ومن حيث الإعراب؟ نقول: كلمة غير لك أن تُصرِّح بالمضاف إليها، وهذا الأكثر في استعمالها طبعًا، والأكثر غير صرحنا بالمضاف إليه وجب إعرابها.

إذا كان المضاف إليها مذكورًا فليس فيها حينئذ إلا الإعراب، على حسب الإعراب، رفعًا أو نصبًا أو جرًا، تقول: "جاءني رجلٌ غيرُك" و"رأيتُ رجلًا غيرَك" و"مررتُ برجلٍ غيرِك" وهكذا؛ لأن المضاف إليه مذكور.

طيب، فإن وقعت غيرٌ بعد كلمة ليس؟

فإن وقعت غيرٌ بعد كلمة ليس، كأن تقول: "جاءَ محمدٌ ليسَ غيرْ" فحينئذ يجوز لك ذكر المضاف إليه وهذا قليل، وأن تحذف المضاف إليه، وهذا هو الكثير في الاستعمال.

فتقول: "جاءَ محمدٌ ليسَ غيرُ"، أو تقول: "جاءَ محمدٌ ليسَ غيرُه الجائِي" أو "جاءَ محمدٌ ليسَ غيرُه" أو "جاءَ محمدٌ ليسَ غيرَه" فلك أن تُصرح بالمضاف إليه، ولك أن تحذف.

فإن صرحت بالمضاف إليه، فقلت: "جاءَ محمدٌ ليسَ غيرُه" أو "جاءَ محمدٌ ليسَ غيرَه" فحينئذ ليس لك فيه إلا الإعراب كما ذكرنا قبل قليل.

وإن حذفت المضاف إليه؟

قلت: "جاءَ محمدٌ ليسَ غيرُ" و"تصدقت بألفِ ريالٍ ليسَ غيرُ" و"اشتريتُ خمسةَ كتبٍ ليسَ غيرُ".

فغيرُ حينئذ بضم بلا تنوين، هكذا جاء السماع، ليسَ غيرُ، إذا حذفت المضاف إليه.

فهل هذه الضمة بهذا الأسلوب ضمة بناء، أم ضمة إعراب؟

على خلاف، فجمهور النحويين، على أن الضم هنا ضم بناء، قالوا: بأنها حينئذ يعني بعد حذف المضاف إليه، صارت كالظروف في الإبهام، الظرف وسيأتي الكلام بعد قليل على الظروف، فيها إبهام، كلمة أمام، أين مكان أمام؟ هذا مُبهم، قد يكون أمامي، أمام السيارة، أمام العمارة، أمام محمد هذا مُبهم، هذا يعني أمر نسبي.

وكذلك كلمة غير، ففيها إبهام؛ لأنها قد تطلق على كل مُغاير، فقالوا: إن كلمة غير هنا أُجليت مُجرى الظروف؛ لأنها مثلها في الإبهام.

والظروف سيأتي بعد قليل إن سمح الوقت، أنك إذا حذفت المضاف إليه بعدها بنيتَها على الضم في الأكثر، كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم:٤]، فهذا هو قول الجمهور.

إذًا ليس غيرُ، غيرُ هذه الضمة ضمة بناء أو إعراب؟ قلنا بناء.

طيب، كلمة غيرُ اسم ليس أم خبر ليس، أم يجوز فيها الوجهان؟ يجوز فيها الوجهان؛ لأن الضمة هنا ضمة بناء، ما تدل على إعراب.

فلك أن تجعله اسم ليس، فيكون التقدير، "ليسَ غيرُه الجائِي" يعني جاء محمدٌ ليسَ غير، يعني ليسَ غيرُه الجائِي.

أو تجعل غيرُ الخبر، خبر ليس، فيكون التقدير جاءَ محمدٌ ليسَ الجائِي غيرَه.

وقال الأخفش، عندما نقول الأخفش في النحو نريد مَن؟ نريد الأوسط، وهو سعيد بن مسعدة أكبر تلاميذ سيبويه، وقال الأخفش: بل الضمة ضمة إعراب؛ لأنه لا موجب للبناء، (@٠٥:١:١) لماذا حُذف التنوين؟ قال: حُذف التنوين تخفيفًا؛ لأن المضاف إليه منويٌ لفظه، حذفنا المضاف إليه، ونوينا اللفظ، كأنه موجود، أنت ما يمكن أن تقول غيرُه لتنوين غير، والهاء هذه موجودة.

طب حذفناها ونويناها؟ نقول فبقيت الكلمة هكذا بلا تنوين.

طيب، فإن قيل له: طيب لماذا لا موجوب للبناء؟ والجمهور يقولون: إنها محمولة على الظروف، والظروف باتفاق، أنك إذا حذفت المضاف إليه بعدها بنيتها على الضم، كقوله: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم:٤].

قال: إن كلمة غير ليست ظرفًا، هل هي اسم يدل على زمان، أو مكان؟ قال: ليست ظرفًا، وإنما هي اسمٌ، اسم ليس ظرفًا، مثل كلمة كل وكلمة بعض، ولكن يُضعفُ قوله أن حذف التنوين هنا لا يكفي ما قاله فيه من تعليل، فلا يجوز لك في الكلام أن تقول مثلًا: أعطني قلمَ يا محمد، تريد "أعطني قلمَكَ يا محمد"، ما تقول أنا أنوي ذلك فلهذا لا أُنوِن، لا هذا ليس له قياس، ولم يأتي في لسماع لكي يُقاس عليه بهذه الطريقة.

فلهذا لو جاء شيء من ذلك لوجب أن نبحث له عن تعليل لنُلحقه بما يذهب تنوينه إذا حُذف المضاف إليه بعده، كما فعل الجمهور.

على كل حال، على قول الأخفش، إن الضمة ضمة إعراب، فغير حينئذ اسم ليس أو خبر ليس؟ أو يجوز فيها الوجهين كما قال الجمهور؟ ليس فيها إلا أنها اسم ليس والخبر محذوف على تقدير "ليسَ غيرُه الجائِي".

فهذا ما يتعلق يا إخوان بكلمة غير، إذًا إن أُضيفت وجب إعرابها، وإن حُذف المضاف إليه ولا يُحذف إلا بعد ليس، بُنيت على الضم عند الجمهور، وكانت الضمة ضمة إعراب عند الأخفش.

فإن قال قائل بعد ذلك: نراكم قيدتم حذف المضاف إليه مع غير، إذا وقعت بعد ليس، طب إذا وقعت بعد لا؟ ألا يُقال جاء محمدٌ لا غير، وتصدقتُ بألفِ ريالٍ لا غير... وهكذا.

فالجواب: إن النحويين لم ينصوا على، إن النحويين المتقدمين لم ينصوا على شيء في ذلك، وأول من نص عليه ابن هشام صاحب [المغني] [مغني اللبيب وأوضح المسالك] فخطَّأ هذا الأسلوب، وقال: إنه من الحال للفقهاء؛ لأن غير لا يُحذف المضاف إليه بعدها إلا إذا وقعت بعد ليس.

وظاهر كلام المتقدمين من النحويين، أن الحكم شامل، إذا وقعت بعد ليس، أو وقعت بعد لا، وابن مالك أيضًا لم ينص في المسألة على شيء، إلا أنه في باب آخر وهو باب القسم، استشهد ببيت عن العرب، فيه قولهم لا غيرُ.

فالخلاصة في ذلك: أن أسلوب لا غيرُ جائزٌ كأسلوب ليسَ غيرُ على ظاهر كلام المتقدمين، وإن نص ابن هشام على أن هذا لحن، مع أن ابن هشام نفسه استعمل، هذا الأسلوب كثيرًا في كتابه بل استعمله بعد أن قال إنه لحن بأسطر، استعمله، كأن الأمر غلب عليه، والعادة جرت على لسانه.

طيب، هذا ما يتعلق بكلمة غير، لننتقل إلى البيتين الباقيين في هذه الأبيات، لعلنا ننتهي منها كما خططنا في أول الدرس.

فقال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخر هذه الأبيات:

قَبْــلُ كَغَيْــرُ بَعْــدُ حَسْــبُ أَوَّلُ ... وَدُوْنُ وَالْجِهَــاتُ أَيْضَــا وَعَــلُّ
وَأَعْرَبُــوا نَصْــبًا إِذَا مَــا نُكِّــرَا ... قَــبْلاً وَمَــا مِــنْ بَعْــدِهِ قَــدْ ذُكِــرَا

فتكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذين البيتين على أسماء الجهات، وعلى قبل وبعد، وعلى أول ودون، وعن.

هذه الكلمات تكلم عليها في هذين البيتين، من حيث الإضافة، وتكلم أيضًا معها على كلمة حسب، إلا أن حسب سنجرئ الكلام عليها؛ لأنها لا تدخل في هذه الكلمات، كما سنعرف في نهاية الشرح.

أما أسماء الجهات، فالمراد بأسماء الجهات هنا، أسماء الجهات الست النسبية، وهي: أمام، وخلف، وفوق، وتحت، ويمين وشمال، وما في معناها.

فأمام في معناه قدام، وهي كلمة فصيحة.

وخلف في معناها وراء، وفوق وأعلى، وعن وتحت، وأسفل، ويمين، وذات اليمين، وشمال وذات الشمال.

هذه أسماء الجهات عند النحويين، وتسمى بأسماء الجهات الستة النسبية، بخلاف أسماء الجهات الأصلية الجغرافية، وهي: الشمال بفتح الشين، والجنوب، والغرب والشرق، فهذه ليست ظروفًا، ليست ظروفًا وإنما هي أسماء غير ظروف، فتقول: شمال البلاد واسع، اسم.

فلو أردت الظروف منها، كنت تضيف إليها ياء مشددة، فتقول: شماليّ وجنوبيّ، وغربيّ، وشرقيّ.

فتقول: "سكنتُ غربيَّ المسجد" ولا تقول سكنت شرق المسجد، وسكنتُ جنوب الرياض، وتقول سكنتُ جنوبيَّ الرياض، إذا أردت الظرفية، ولا تقول: سكنتُ جنوب الرياض.

جنوب الرياض هي المنطقة التي هي جنوب الرياض، جنوب الرياض كبيرة، جنوب الرياض كبير، جنوب الرياض بعيد، منطقة، فإذا أردت الظرفية، فتأتي بالمشددة.

فلا تقول: سنكتُ شرق المسجد، إلا إذا سكنتَ شرق المسجد، يعني أخذت شرق المسجد هذا الجهة التي شرق المسجد وسكنت، لكن إذا سكنتَ شرقيّ المسجد، يعني في هذه الجهة التي هي شرقيّ المسجد، فتقول: شرقيّ المسجد بالياء المشددة، وقد ذكرنا هذا بتوسع وبأدلته وبشواهده في باب المفعول معه، في

باب المفعول فيه، ظرف الزمان والمكان.

فلو قلت: "ذهبتُ جنوبًا" فإن جنوبًا حينئذ حال، بمعنى مُجنِبًا، وليست ظرفًا، وهذا كله شرحناه في باب المفعول فيه.

فهذا المراد بأسماء الجهات هنا، وأما قبل وبعد، وأول، ودون، وعن، فهذه ظروف واضحة تقول جلستُ قبله، وبعده، وجلستُ أولَ الناس، وجلستُ دون الناس.

وأما حسب قلنا سيأتي الكلام عليها بعد ذلك؛ لأننا سنقول إنها تُخالف هذه الكلمات في الحكم وإن كان ابن مالك جمعها، إلا أن جمعه منقود.

طيب، أسماء الجهات الست، وقبل وبعد، وأول، ودون، وعن، ما حكمها من حيث الإضافة؟

نقول لها حالتان:

إما أن تذكر المضاف إليه، أي أن تُصرح بالمضاف إليه، وهذا هو الكثير، فحينئذ ليس فيها إلا الإعراب، تُعرب بحسب موقعها من الإعراب، إما ظرفًا فتُنصب، وإما مسبوقة بمِن فتُجر.

تقول: جئتُ قبلَ الظهرِ وبعدَه، ومن قَبلِه، ومِن بعدِه، وجلستُ أمامَهُ، وجئتُ مِن أمامِه... وهكذا.

فهذه الحالة الأولى، أن تُصرح بالمضاف إليه.

الحالة الثانية: أن تقطعها عن الإضافة.

ما معنى تقطعها عن الإضافة؟ أي تحذف المضاف إليه، وهذا جائز معها جميعًا.

فإذا قطعتها عن الإضافة، يعني حذفت المضاف إليه، جاز لك حينئذ ثلاثة أوجه فيها:

الوجه الأول: أن تبنيها على الضم.

فتقول في الأمثلة: تقول مثلًا: لا تتأخر عن الاجتماع، فتقول: سآتي قبلُ إن شاءَ الله"، أو "سأتي من قبلُ إن شاءَ الله"، تقصد قبل الاجتماع، لكن حذفت المضاف إليه الاجتماع، فبنيت الظرف على الضم.

وتقول: "سنُحيطُ بالأعداءِ من أمامُ ومِن خلفُ ومِن يمينُ ومِن شمال" فتبني على الضم؛ لأنك حذفت المضاف إليه.

وتقول: "جاءَ الناسُ وأخوكَ أمامُ"، أي أمامهم.

وتقول: "دخلتُ البيتَ مِن علوُ" أي من أعلاه.

ومِن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ في قراءة العشرة: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم:٤] المعنى والله أعلم، مِن قبل الغلب ومن بعدِ الغلب.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البقرة:٢٣٠] أي من بعد ذلك، من بعد طلاقه.

وقال: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران:١٦٤] أي من قبل ذلك، يعني من قبل أن يعلمهم.

والشواهد كثيرة من ذلك قول الشاعر:

لعَنَ الإله تَعِلَة بن مسافر لعنًا يُشنُ عليهِ مِن قُدامُ

أي من قدامه.

وقال معل بن أوس:

لَعمْــــرُو كمـــا أدرِي وإني لأُجَـــلُ ... علــــى أيِّنَـــا تَعْـــدُ المنيَـــةُ أَوَلُ

وإنما قال أولُ، يعني أولَ الأمرين.

وقال عُتي بن مالك العُقيلي:

إذا أنا لم أُومَن عليك ولم يكُن لقاؤُكَ إلا مِن وراءُ وراءُ

أي من وراءِ أو من ورائك، فحذف المضاف إليه.

وقال الفرزدق:

ولَقَــد سَــدَدْتُ عليــكَ كــلَّ ثَنيــةٍ ... وأتَيْــتُ نحــوَ بنــي كُليــبٍ مِــنْ عَلُــو

أي من أعلاه.

وقال أبو النجم، في وصف الفرس:

أَقْبُ من تَحْتُ عُرَيَضُ

أَقْبُ من تَحْتُ عَرِيضٌ مِن عَلُو

وقال الشنفرَ في قصيدته المشهورة اللامية:

تَؤوبُ فتأتي مِن تُحَيْتُ ومِن عَلُو

والشواهد كثيرة على ذلك، لكن هذا هو الأكثر فيها، الأكثر في الظروف إذا حذفنا المضاف إليه بعدها، أن تُبنى على الضم، وقلنا هذه قراءة العشرة.

الوجه الثاني: إذا حذفت المضاف إليه بعد هذه الظروف، أن تُعربه بتنوين، وهذا بعد الوجه الأول في الكثرة، فإذا قيل لا تتأخر عن اجتماع، تقول سآتي قبلًا-إن شاء الله- أو سآتي من قبلٍ-إن شاء الله-، وسنحيط بالأعداء من أمامٍ ومن خلفٍ وعن يمينٍ وعن شمالٍ.

وجاءَ الناسُ وأخوكَ أمامًا، ودخلتُ البيتَ مِن علٍ، فتُعرب بالتنوين، تُعرب بحسب الإعراب وتنون.

قال عبد الله بن يعرب، وكان له ثأرٌ فأدركه، قال:

وساغَ لـيَ الشرابُ وكنتُ قبلًا أكادُ أغصُّ بالماءِ الفراتِ

فقال: قبلًا.

وقال الآخر:

ونحنُ قتَلْنَا الأُسْدَ أُسْدَ خفيةٍ فمَا شربوا بعدًا على لذّةٍ خمرًا

أي بعد ذلك.

طيب، **والوجه الثالث:** إذا حذفت المضاف إليه بعد هذه الظروف، أن تُعربه بلا تنوين، أن تُعربه فإن ظرف تنصبه، وإن كان مسبوقًا بمِن تجره، تُعربه لكن بلا تنوين، وهذا أقلُّ الأوجه.

فإذا قيل: لا تتأخر عن الاجتماع، تقول: "سآتي قبلَ-إن شاءَ الله-" أو "سأتي من قبلِ إن شاء الله"، وتقول: سنُحيطُ بالأعداءِ من أمامِ ومن خلفِ وعن يمينِ وعن شمالِ".

وتقول: "جاءَ الناسُ وأخوكَ أمامَ يا محمد"، و"دخلتُ البيتَ من عَلِ يا محمد".

ومن الشواهد على ذلك، قراءة شاذة للجحبري والعُقيلي، (للهِ الأمرُ مِن قبلِ ومِن بعدِ).

وقال الشاعر:

ومِن قبلِ نادى كُلُّ مَولَى قرابةٍ فمَا عَطَفَت مولًى عليه العواطِفُ

فقال: **وِمِن قبلِ**، يعني ومن قبل ذلك.

وقال امرؤ القيس:

مِكَـــرٍ مِفَـــرٍ مُقْبَـــلٍ مُـــدْبِرٍ معًـــا   كَجلْمُودِ صخرٍ حَطَهُ السيلُ مِن عَلِ

هذا البيت الآن، هل هو من الوجه الثالث؟ الإعراب بلا تنوين؟ من علِ أو من الوجه الثاني الإعراب بالتنوين، يعني أصله من علٍ؟ لكنه نون من أجل البيت؟ الوجهان محتملان، وكونه من الوجه الثاني هو الأرجح، حملًا على الأكثر.

هذه الأوجه هي التي جاءت في السماع، هكذا اللغة، حاول النحويون أن يعللوا، وأن يفسروا ذلك فقالوا: أما الوجه الأول، وهو الأكثر وهو البناء على الضم، فإن العرب حذفت المضاف إليه، ونوت معناه دون لفظه.

نوت المعنى دون اللفظ، ولهذا بنوا على الضم، تنبيهًا لهذا العمل.

وأما الوجه الثالث وهو الإعراب بلا تنوين، من قبلِ من بعدِ، فالعرب حذفوا المضاف إليه، ونووا لفظ المضاف إليه، ومعناه، فأما اللفظ موجود، فتقول: من بعدِ، أي من بعد ذلك، و(@٣٠:٢٠:١) أن تنون، نوى اللفظ.

الدرس السابع والستون

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة ليلة الاثنين الثالث والعشرين من ربيع الآخر من سنة ١٤٣٢ من هجرة المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، في جامع الراجح في حي الجزيرة، في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه، الدرس السادس والستين، من دروس شرح [ألفية ابن مالك] -عليه رحمة الله-.

وما زال الكلام في [باب الإضافة]، وكنا في الدرس الماضي يا إخوان تكلمنا على آخر مسألة من مسائل هذا الباب، وهي تتعلق بالأسماء الملازمة للإضافة، وهي التي ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله:

قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ ... وَدُوْنُ وَالْجِهَاتُ أَيْضًا وَعَلُّ
وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا ... قَبْلاً وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

فأسماء الجهات، والأسماء المذكورة معها وهي: "قبل، وبعد، وحسب، وأول، ودون، وعن" هذه لها حكم من حيث الإضافة، المضاف إليه يجوز أن يُحذف، وإذا حُذف ففيها ثلاثة أوجه ذكرناها في الدرس الماضي، أعلاها وأكثرها البناء على الضم، وبعد ذلك الإعراب بتنوين، وأقل هذه الأوجه الإعراب بلا تنوين.

وكنا قد أخرنا الكلام على كلمة "حسب" المذكورة في البيت الأول، إذ ذكرها ابن مالك مع هذه الكلمات، فقال:

قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ وَدُونُ وَالْجِهَاتُ أَيْضًا وَعَلُ

فقلنا إن هذا الحكم المذكور يشمل كل ما ذُكر في البيت، سوى حسب، فإن لها كلامًا خاصًا سنذكره في آخر الدرس.

إلا أن الدرس الماضي ضاق عن ذكرها، فنبدأ هذا الدرس -إن شاء الله تعالى- بذكرها وبيان حكمها.

فنقول: إن كلمة "حسب" تختلف عن بقية الكلمات المذكورة في البيت، وكل الكلمات المذكورة في البيت ظروف، يعني تدل على زمان أو مكان، إلا "حسب"، فليست ظرفًا، وإنما هي اسم غير ظرف، اسم كبقية الأسماء التي لا تدل على ظرفية، فهي اسم بمعنى كافٍ.

ومع ذلك هي من الأسماء الملازمة للإضافة معنًى، وقولنا من الأسماء الملازمة للإضافة معنًى، يعني أن المضاف إليها يجوز أن يُذكر ويجوز أن يُحذف، فالمضاف إليها إما أن يُذكر وإما أن يُحذف.

فإذا ذُكر المضاف إليها، فليس فيها إلا الإعراب كغيرها، فتقع حينئذ صفة لنكرة، وحالًا للمعرفة، فتقول: "مررْتُ برجلٍ حسبِكَ من رجل" أي: مررتُ برجلٍ كافٍ لك عن غيره، فهو صفة، حسبك صفة لرجل.

وتقول: "مررتُ بمحمدٍ حسبَكَ مِن رجل" أي: مررتُ به كافيًا لك عن غيره، فهو حال.

والسبب في ذلك ما ذكرناه من قبل: إن كلمة حسب من الكلمات الموغلة في الإبهام، كغير ونحوها مما لا يتعرف بالإضافة، فإذا قلنا حسبَك أو حسبِك أو

حسبُك وأضفناها فإنها لا تكتسب التعريف، لإيغالها في الإبهام، فتبقى نكرة.

ولهذا إذا جاءت مع نكرة، صارت صفة لها، كقولنا: "مررتُ برجلٍ حسبِكَ مِن رجل" وإذا جاءت بعد معرفة صارت حالًا منها كقولنا: "مررتُ بمحمدٍ حسبَكَ مِن رجل".

وتأتي أيضًا مبتدأً، فنقول: "حسبُكَ محمدٌ" أي: كافيكَ محمدٌ، قال تعالى: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [المجادلة:٨].

فحسبهم اسم بمعنى كافيهم، فهو مبتدأ، وجهنم الخبر.

وقيل بل بالعكس، جهنم مبتدأ وحسبهم خبر، أي: جهنم حسبهم، ثم قدم الخبر.

وأي الإعرابين أرجح يا إخوان؟ من حيث المعنى، المعنيان متقاربنا، يعني كل واحد منهما يصلح أن يكون مبتدأً وأن يكون خبرًا، لكن أنا أسأل عن الآية ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [المجادلة:٨]، هل الأرجح والأقوى من حيث المعنى أن يكون حسبهم مبتدأً أم خبرًا مقدمًا؟

إذا نظرنا إلى نحو قوله عَزَّوَجَلَّ فإن حسبك الله، ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأنفال:٦٢] فمثل هذه الآية تُرجح أن حسبهم في ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [المجادلة:٨] مبتدأ أم خبر مقدم؟ إنه مبتدأ؛ لأن حسب جاءت هنا اسم لإن، إذًا فأصله مبتدأ.

وهذا هو الظاهر، حسبهم يريد أن يُخبره عن كافيهم، وهو وهي جهنم.

طيب، هذه الحالة الأولى لحسب أن يُذكر المضاف إليها، فليس فيها حينئذ إلا الإعراب، وتأتي صفة لنكرة، وحالًا من معرفة، ومبتدأً.

طيب، وإذا حُذف المضاف إليها؟ ويجوز أن يُحذف، فنقول: "مررتُ برجلٍ

حسب" و"مررتُ بمحمدٍ حسب" و"جاءَنِي رجلٌ فحسب" و"جاءني محمدٌ فحسب" "وأخَذتُ خمسةَ ريالاتٍ فحسب"، فحذفنا المضاف إليها، فإذا حذفت المضاف إليها فإنها تُبنى على الضم.

فتقول: "جاءني رجلٌ حسب" و"مررتُ بمحمدٍ حسبُ"، وتقول: "جاءني رجلٌ فحسبُ"، و"مررتُ بمحمدٍ فحسب" وهكذا تبني على الضم.

إذًا فتكون الكلمة حينئذ مبنية على الضم، وإعرابها كالإعراب السابق، فإذا "قلنا جاءني رجلٌ حسبُ" فما إعراب حسبُ؟ صفة، لكن في محل رفع؛ لأن المبني إعرابه محلي، فنقول: نعتٌ مبني على الضم بقطعه من الإضافة، مبني على الضم، وعرفنا أن القطع عن الإضافة معنى ذلك أن المضاف إليه موجود، ولكنه محذوف هذا بخلاف المعدوم.

وإذا قلنا: "جاءَني محمدٌ حسبُ" فهو حال، في محل نصب.

طيب، فإذا زِدنا الفاء والفاء يجوز أن تُزاد في كلمة حسب، فقلنا: "جاءني رجلٌ فحسبُ" أو "مررتُ بمحمدٌ فحسبُ" و"أخذتُ خمسةَ ريالاتٍ فحسبُ"، فماذا يكون إعرابها؟ لن تكون صفة ولا حالًا؛ لأن الصفة والحال لا يُسبقان بالفاء.

فماذا تكون؟ تُعرب حينئذ مبتدأً، والخبر محذوف، فقولك: "جاءني رجلٌ فحسبُ" أي: فحسبي هو، أو "مررتُ بمحمدٍ فحسبُ" أي: فحسبي هو، أو "خُذ هذا فحسبُك" أو "خُذ هذا فحسبُ".

والدليل على ذلك: أنك لو صرحت بالمضاف إليه لارتفعت، فنقول: "جاءني محمدٌ فحسبُه" أو "خُذ هذا فحسبُكَ" أي: فحسبك هو، أي كافيك هو، فيكون مبتدأً والخبر حينئذ يكون محذوفًا.

طيب، كل هذا واضح، لكن ما نوع الفاء؟ في قولنا: "جاءنِي رجلٌ حسب"،

و"جاءني رجلٌ فحسب" هل هي عاطفة، أم حالية، أم استئنافية، أم ماذا؟

لا، هي للتزيين، هي للتزيين، فاء زيدت لمجرد التزيين.

وفاء التزيين تُزاد في موضعين: تُزاد هنا "جاءَني رجلٌ حسبُ" و"جاءَني رجلٌ فحسبُ" وتُزاد في موضع آخر، مَن يعرف هذا الموضع الآخر يا إخوان؟ تُزاد في "قط" الظرفية، فيُقال: "فقط" نعم "خُذ هذا فقط"، الظرف قط أما الفاء فهي زائدة للتزيين.

طيب، وبعد أن تكلمنا على حسب وعرفنا أنها اسم وليست ظرفًا، طيب، وأنها إذا حُذف المضاف إليها، فما حكمها حينئذ؟ ليس فيها إلا البناء على الضم، ولا يجوز فيها الأوجه الثلاثة المذكورة في الظروف، البناء على الضم، والإعراب بتنوين، والإعراب بلا تنوين، ليس فيها إلا البناء على الضم.

فنقول بعد ذلك، وجعل ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الكلمة، كلمة "حسب" مع أسماء الجهات، وقبل وبعد وأول ودون وعل منتقد، وهذا مما انتقد فيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأن حكمها ليس كحكم ما ذُكر.

والحكم المذكور هو لهذه كلها إلا كلمة حسب، فإن حسب إذا قُطعت عن الإضافة فليس فيها إلا البناء على الضم، وكلامه في البيت يوهم أن كلمة حسب يجوز فيها الأوجه الثلاثة، كبقية المذكورات في البيت.

هذا ما تبقى من الدرس الماضي، ابتدأنا به، وبهذا يا إخوان نكون قد انتهينا بحمد الله تعالى من الكلام على المسألة السادسة، من المسائل التي ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب الإضافة؛ لأننا ذكرنا أكثر من مرة أن ابن مالك ذكر في باب الإضافة ثماني مسائل:

- **الأولى**: ما يُحذف للإضافة.

- **والثانية**: معاني الإضافة.
- **والثالثة**: ما يكتسب المضاف إليه من المضاف.
- **والرابعة**: انقسام الإضافة إلى لفظية ومعنوية.
- **والخامسة**: إضافة الشيء إلى نفسه.
- **والسادسة**: الأسماء الملازمة للإضافة.

وهذه كلها شرحناها، ليبقى لنا بعد ذلك مسألتان، وهي: **المسألة السابعة: حذف المضاف، وحذف المضاف إليه.**

وهذه التي سنتكلم عليها-إن شاء الله- في هذه الليلة.

والمسألة الثامنة: الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

وستكون-إن شاء الله- في الدرس القادم.

ورجائي أن ننتهي من المسألة السابعة: حذف المضاف وحذف المضاف إليه في هذا الدرس-إن شاء الله تعالى-؛ لأنها مسألة لطيفة، وجميلة وكثيرة جدًا في كلام العرب قديمًا وحديثًا، والحاجة إليها ماسة لارتباطها بالمعنى، ويحتاج إليها المفسر، والمتعامل مع كلام العرب عمومًا، من قرآنٍ وسنة، وشعر ونثر قديمًا وحديثًا. فنبدأ الكلام على هذه المسألة

حذف المضاف، وحذف المضاف إليه

نبدأ هذه المسألة بقراءة ما قاله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيها.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٤١٣. وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا ... عَنْهُ فِي الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

٤١٤. وَرُبَّمَا جَرُّوا الذي أبْقَوْا كَمَا ... قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا

٤١٥. لكِنْ بِشَرِطِ أَنْ يَكُوْنَ مَا حُذِفْ مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ
٤١٦. ويُحذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ
٤١٧. بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلاَ

وهذه الأبيات من ألطف أبيات الألفية من حيث السبق والنظم، فهي تكاد تكون نثرًا، من سهولتها وعدم تكلفها وعدم الحشو فيها، فتكلم في هذه الأبيات كما قلنا يا إخوان على مسألة حذف المضاف، ومسألة حذف المضاف إليه.

إذًا سنتكلم على الأمرين: على المضاف أولًا، فإذا انتهينا سنتكلم على حذف المضاف إليه، فنبدأ-إن شاء الله تعالى- بالكلام على حذف المضاف.

حذف المضاف، وبعد المضاف هو الجزء الأول من التركيب الإضافي، المكون من المضاف والمضاف إليه.

فنقول: حذف المضاف جائز بالشرط العام للحذف، وهو كونه معلومًا، يعني يدل عليه دليل، فإذا كان المضاف معلومًا، جاز حذفه.

وحذف المضاف كثيرٌ جدًا في كلام العرب قديمًا وحديثًا، قال ابن جني في [المحتسب].

[المحتسب] كتاب للإمام أبي الفتح ابن جني في تخريج القراءات الشاذة، مطبوع في مجلدين، قال: حذف المضاف في القرآن، والشعر، وفصيح الكلام، في عدد الرمل سعة، وقال أيضًا ابن جني في [الخصائص].

و[الخصائص] أعظم كتب أبي الفتح ابن جني، وجعله لما يُسمى الآن بفقه اللغة، يعني ما يتعلق بظواهر اللغة، يتكلم عن الظواهر، لا يتكلم عن القواعد النحوية، يعني الحذف، التقديم، التأخير، شجاعة اللغة، وخصائص اللغة، مميزات اللغة، والاشتقاق، ونحو ذلك.

قال في [الخصائص]: زيادة الحروف كثيرة، وإن كانت على غير قياس، كما أن حذف المضاف أوسع، وأفشع، وأعمّ، وأوفى.

فحذف المضاف كثيرٌ جدًا في الكلام، من كثرته ربما لا ينتبه إليه المتكلم، والمُفسر؛ لأنه صار كالأخذ في الكلام، لكن عند التأمل في المعنى، يظهر أن الكلام على حذف المضاف.

طيب، فإذا حذفنا المضاف فما حكم المضاف إليه؟ هل يبقى مجرورًا، أم يأخذ حكم المضاف، ويأخذ إعرابه؟

والجواب عن ذلك، أن نقول: إن الأصل أننا إذا حذفنا المضاف أن المضاف إليه، يقوم مقامه ويأخذ إعرابه، ولهذا كما قلنا مواضع كثيرة جدًا، وقد سبق كثير منها فيما تقدم من دروس وأبواب.

فمن ذلك قولك: "صُمت الجمعة" والمعنى صمت يوم الجمعة، ما صمت الجمعة، الجمعة يعني الاجتماع، وإنما صمت يوم الجمعة، لكن الكلام على حذف المضاف، فإذا صرَّحنا بالمضاف، كنا نقول: "صمتُ يومَا الجُمُعَةِ" يوم ظرف، والجمعة مضاف إليه مجرور، فإذا حذفنا المضاف كنا نقول: "صمتُ الجُمَعةِ".

فنقيم المضاف إليه مجرورًا، أو "صمتُ الجمعةَ" فنقيم المضاف إليه مقام المضاف، ونعطيه إعرابه، نعم نقيم المضاف إليه، يجب أن نضيف المضاف إليه مقام المضاف، ونعطيه إعرابه.

ونقول: "جِئتُ ركضًا" و"قتلتُهُ صبرًا".

"جِئتُ ركضًا"، الركض عملية الركض، ما معنى جئت عملية الركض؟ هذا ليس له معنى، لو أخذناه بالظاهر، بهذا التفسير الظاهري.

"قتلتُهُ صبرًا" الصبر عملية الصبر كيف قتلت؟ يعني قتلته بالصبر، أتيت الصبر! كيف قتلته صبرًا؟ لو أردنا هذا المعنى الظاهري، لكن المعنى قتلته صبرًا، أي قتلته قتل صبرٍ.

و"جِئتُ ركضًا" أي: جئتُ مجيءَ ركضٍ، فحذفنا المضاف، وإعرابه مفعول مطلق، جئتُ مجيءَ ركضًا، فحذفنا المضاف مجيء، وأقمنا المضاف إليه مقامهُ، بل أقمناه مقامه، وأعطيناه إعرابه، فقلنا: "جئتُ ركضًا" ما إعراب ركضًا؟ مفعول مطلق.

وعرفنا أن في مثل هذا الأسلوب قولان للنحويين، قول يقول مفعول مطلق على هذا التقدير، وقول آخر يقول حال على التأويل، "جئتُ ركضًا" أي راكضًا، يأولون بالمشتق، "وقتلته صبرًا" أي مصبورًا.

وتقول: "أتيتُهُ طلوعَ الشمسِ" على تقدير أتيته وقت طلوع الشمس، وتقول: "انتظرْتُكَ نحرَ جزورٍ" أي انتظرتك زمنًا، أو وقت، أو مدة نحر جزورٍ.

وتقول: "دخلَ الظهرُ" و"انقضى العصرُ" على معنى دخل وقت الظهر، وانقضى زمن العصر.

طيب، ونجد على كتاب من أهم كتب الإسلام للإمام النووي [الأربعون النووية]، فتقدير الكلام هذا كتابُ الأربعين النووية، ثم حذفنا المبتدأ، وقلنا في باب المبتدأ، إن المبتدأ يكثر حذفه في العناوين، فحذفنا المبتدأ، ثم أتينا إلى الخبر كتابُ، وحذفناه؛ لأنه معلوم أنه كتاب وليس سيارة، فحذفناه للعلم به.

ثم أقمنا مقامه المضاف إليه، الكتاب خبر مضاف، والأربعين مضاف إليه، فعندما حذفنا الخبر كتابُ أتينا بالمضاف إليه وأقمناه مقام الخبر، فقلنا الأربعون النووية، إذًا نكتب على الكتاب الأربعون النووية، فهو مضاف إليه، قام مقام

المضاف المحذوف الذي كان خبرًا.

ومثل ذلك: أن تكتب مقالة، وتكتب في رأسها مثلًا: قضية فلسطين، يعني مقالة عن قضية فلسطين، ما التقدير حينئذ؟ هذه مقالة قضية فلسطين.

فالمبتدأ حُذف؛ لأن المبتدأ يُحذف في العناوين، ومقالة حُذفت؛ لأنها مقالة معروف أنها مقالة، وأقمنا المضاف إليه مقام المضاف الذي كان خبرًا فارتفع، فنكتب قضيةُ مرفوعة، فلسطين.

وتقول وأنت مثلًا تتكلم لزميلك، أو تصف لزميلك أين ذهبت وأين جئت، فتقول: "خرجتُ مِن فريقٍ إلى المطار" تقصد خرجت من طريق فريق إلى طريق المطار، ولا تقصد خرجت المطار، ولا المطار الذي تصله الطائرات، وإنما على حذف مضاف.

وتقول: "يلتقي خريصٌ مع المطارِ في دوار كذا" تريد طريق قريصٍ مع طريق المطار.

قال تعالى: ﴿وَأُشْـرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْـلَ﴾ [البقرة:٩٣]، ما الذي شربوه؟ شربوا العجل؟ العجل ذاك، كيف يشربون العجل، هذا في المعنى لا يُتصور، وإنما الذي أُشربوه حب العجل، أو عبادة العجل.

ولكن المضاف حُذف؛ لأنه معلوم، أي أُشربوا حب العجل، فحُذف المفعول، وأقيم المضاف إليه مقامه.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف:٨٢]، المعنى: واسأل أهل القرية؛ لأن القرية لا تُسأل، وإنما الذي يُسأل أهلها هذا على قول جمهور المفسرين، واللغويين.

وقال بعض أهل اللغة، إن كلمة القرية قد تُطلق على القرية المبنية، وقد تطلق على الساكنين، فيها، فإن صح ذلك فهو من التوسع والمجاز وليس من الحقيقة.

وتقول: "صححتُ أوراقَ الطُّلاب" وأقول لك: "أصححتَ خالدًا وفهدًا" أي وصححت أوراق خالدٍ وفهدٍ.

ونقول: "فازتِ المدرسةُ في مباراةِ الأمس" هل المدرسة ذهبت وفازت؟ المدرسة مبنى لا تذهب، وإنما المراد أي فاز فريق المدرسة، أو منتخب المدرسة، أو نادي المدرسة... ونحو ذلك.

ونقول: "أمرتِ السعودية بمنع كذا وكذا" السعودية دولة، لا تأمر ولا تنهى، وإنما المراد أمرت حكومة السعودية.

أمرت حكومة السعودية، فالمضاف والمضاف إليه، وعندما حذفنا المضاف حكومةُ أقمنا المضاف إليه مقام المضاف، وأعطيناه الإعراب، وقلنا أمرت السعوديةُ بالرفع، فإن قال قائل في نحو هذا، ألا يجوز أن يكون التقدير أمرت الحكومة السعودية، فيكون الكلام من حذف الموصوف، وليس من حذف المضاف، ما رأيكم؟

يجوز أم لا يجوز؟ لماذا؟ التقدير المعنى يجوز أن يكون التقدير أمرت الحكومة السعودية؟ الجواب: نعم، كلا التقديرين جائز، لكن على التقدير الأول، ما المراد بالسعودية. وعلى التقدير الثاني ما المراد بالسعودية؟

على التقدير الأول: أن المحذوف مضاف، يعني أمرت حكومة السعودية، والمراد بالسعودية الدولة، يعني اسم لجماد، اسم السعودية هنا اسم، ليست صفة، وإنما اسم هذه السعودية التي نعيش فيها.

وإذا قلنا إن الكلام من حذف الموصوف، أي: "أمرت الحكومةُ السعوديةُ"

فالسعودية هنا اسم للدولة، أم صفة؟ صفة، نعم.

طيب، ونقول: شاركت الجامعة في المعتمر الفلاني، ومعلوم أن الجامعة لم تنتقل بمبانيها وتشارك وإنما المراد، شارك فريقها، أو ممثلها.

فيكون حذف المضاف كثير جدًا، حتى يكاد يكون كالأصل، من كثرته.

وقلنا ما قاله ابن جني في ذلك، يقول فقيه العربية.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٧٧].

﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ يعني المؤمن، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ﴾ البر هو المؤمن؟ طبعًا لو أخذنا بالمعنى الظاهري ما كان الأمر هكذا، وإنما المعنى والله أعلم، ولكن البِرَّ بِرُّ من آمن بالله، فحذف المضاف؛ لأنه معلوم.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَوْفُواْ بِٱلْعَهْدِ إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٤] العهد هو الذي يُسأل يوم القيامة؟ هو المسئول؟ لا وإنما المعنى صاحب العهد، إن صاحب العهد كان مسئولًا، على أحد التفسيرين في الآية.

وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة:١٩٧]، لا يتوقف الآية، لكن لو أخذناها بظاهرها، الحج أعمالي فقرب بها الله عَزَّوَجَلَّ، أم الحج أيام وأشهر في حقيقته؟ لا الحج ليس أيامًا وأشهر، فإنما يقع فيها، أما الحج هو أعمال يتقرب بها المسلم إلى الله، إذًا فالمعنى والله أعلم، يعني زمن ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة:١٩٧]، فحذفنا المضاف مع الحج، زمن الحج، فعندما حذفنا المضاف أقمنا المضاف إليه مقامه فقلنا: الحجُ.

طيب وقال الحطيأة:

شرُّ المَنايَا ميْتٌ بين أهلهِ

شر الموتات الإنسان يموت بين أهله، يقول: شر المنايا ميتٌ بين أهله، هل الميت من المنايا؟ لكي يكون شرها أو خيرها؟ لا، وإنما المعنى شر المنايا ميتةُ ميةٍ بين أهله.

وقال النابغة الذبياني:

ولَا يَحُول عطاءُ اليومِ دونَ غدِ

أي لا يحول عطاء اليوم دون عطاء غدٍ، ونقول في المثال المشهور في النحو: "ضربْتُهُ ضَرْبَ اللصِّ"، ما إعراب ضرب اللص؟ مفعول ماذا؟ مفعول به؟ مفعول معه، مفعول لأجله، مفعول مطلق؟ "ضربْتُهُ ضَرْبَ اللصِّ" مفعول مطلق.

طيب، لو ضربته ضرب اللص، هذا ضرب، خص ضرب اللص، ثم ضربته، ليس هذا المعنى، طبعًا ليس هذا المعنى، وإن كان هذا ظاهر الكلام، وإنما المعنى ضربته ضربًا مثل ضرب اللص.

ضربته ضربًا مثل ضرب اللص، فأين المفعول المطلق في الحقيقة؟ ضربًا الموصوف، حذفنا ضربًا فأقمنا الصفة مقامه، فقلنا: ضربتهُ مثلَ ضربِ اللص، صار المفعول المطلق هنا مثل؛ لأنه حل محل المضاف إليه المحذوف الموصوف المحذوف.

ثم حذفنا كلمة مثل، وهي مضاف، فأقمنا المضاف إليه مقامه، وقلنا ضربته ضرب اللصِ.

إذًا كم عندنا محذوف في مثل هذا الأسلوب؟ محذوفان، موصوف ومضاف، هكذا يكون المعنى.

طيب، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِذَا جَآءَ ٱلْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ

عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأحزاب:١٩].

﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأحزاب:١٩] التشبيه هنا على معنى ماذا؟ المعنى والله أعلم، تدور أعينهم دورانًا مثلَ دورانِ عين الذي يُغشى عليه من الموت، فكل معلوم يجب حذفه في اللغة العربية، ولو كان عشرين كلمة.

وعرفنا أن تنوينًا قد يأتي عوضًا عن جملة، إذا كانت معلومة، عرفنا ذلك من قبل، هذه من مميزات اللغة العربية.

إذًا تدول أعينهم دورانًا مثل دورانِ عين الذي يُغشى عليه من الموت، فحُذف كل ذلك، وبقيت الآية، ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأحزاب:١٩] ما الذي حُذف؟ دورانًا مثل دوران عينٍ، يعني ما الذي حُذف؟ موصوف، وكم مضاف؟ ثلاثة مضافات.

تدور أعينهم دورانًا مثل دوران عين الذي يُغشى عليه من...، حذفنا الموصوف دورانًا، فصارت الجملة تدور أعينهم مثل دوران عين الذي تُغشى عليه من الموت، ثم حذفنا مثل المضاف، فتدور أعينهم دوران عين الذي تُغشى عليه من الموت، ثم حذفنا المضاف الثاني والثالث، فصارت الآية ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأحزاب:١٩].

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٨، ٩]، كيف كان قاب قوسين؟ كان مقدار قوسين أو أدنى؟

قال بعض المفسرين كأبي حيان: المعنى -والله أعلم- فكان مقدار قربه منه مثل قاب قوسين، هذه ﴿قَابَ﴾ هل هي خبر عن جبريل؟ إن كان يتكلم عن جبريل؟ خبر عن النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كانت الآية عن النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كان

النبي أو كان جبريل قاب قوسين، يعني: مقدار قوسين.

النبي وجبريل ذوات، وليسوا مقاييس، وإنما الخبر هنا عن المقدار، يعني: كان مقدار مسافة قربه منه مثلَ قاب قوسين أو أدنى، فحُذف كل ذلك.

ومن الأمثلة الأخيرة التي ذكرناها يا إخوان؛ نجد أن المضاف محذوف، وأيضًا الموصوف محذوف، فكما أن حذف المضاف كثيرٌ جدًّا في الكلام، هذه بعض الأمثلة، ولو أردت أن أطيل لأطلت أكثر من ذلك.

أيضًا الموصوف حذفه كثيرٌ جدًّا في كلام العرب قديمًا وحديثًا، كهذه الأمثلة السابقة، وكأمثلة وشواهد كثيرة جدًّا مرت من قبل، كقولنا: «انتظرتُهُ طويلًا»، أي: انتظرته انتظارًا طويلًا، أو انتظرته وقتًا طويلًا، ثم حذفنا الموصوف وأقمنا الصفة مقام الموصوف.

وتقول: «جاءَنِي فارسٌ»، أي: جاءني رجلٌ فارسٌ، وتقول: «رأيتُ كريمًا»، أي: رأيتُ رجلًا كريمًا، وحذف الموصوف كثير جدًّا، ولكن ليس هذا محل الكلام عليه.

لكني أجد هنا آية لطيفة أذكرها، وهي قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ﴾ [غافر: ٣٥]، فيها قراءتان سبعيتان، الجمهور قرأه بالإضافة، ﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ﴾ بالإضافة، ﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ﴾.

وأبو عمرٍو البصري قرأ بالتنوين: «على كلِّ قلبٍ متكبر»، المعنى واضح، لكن التخريج إن قلنا بالإضافة، قراءة الجمهور: ﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ﴾ فهنا محذوف، وهو موصوف، أي: على كلِّ قلبِ إنسانٍ متكبرٍ.

وعلى قراءة أبي عمرو بالتنوين: «على كلِّ قلبٍ متكبرٍ»، «متكبرٍ» صفة للقلب

وليس هنا موصوف محذوف، والله أعلم.

وهنا ملحوظة أذكرها لأهميتها وعلاقتها بالعقيدة، وهي:

أن بعض كتب النحو المتأخرة تذكر من الأمثلة على حذف المضاف: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، ويجعلون التقدير: وجاءَ أمرُ ربكَ، وقال بعضهم: بل الأصح أن نُقدر: وجاءَ رسولُ ربكَ، ثم اختلفوا اختلافًا طويلًا، أيهما أفضل: أمر ربك أم رسول ربك.

وهذا كله على مذهبهم القائم على تأويل صفة المجيء لله جل جلاله؛ لأن عقولهم ترى أن إثبات المجيء لله عَزَّوَجَلَّ مستحيل؛ لأنهم خطوا خطوتين:

الخطوة الأولى خاطئة، فصارت الثانية خاطئة.

الخطوة الأولى: أنهم شبهوا مجيء الله عَزَّوَجَلَّ بمجيء المخلوقات.

والخطوة الثانية: أنهم قالوا: إن هذا المجيء فيه انتقال، فلا يصح أن يُثبت لله عَزَّوَجَلَّ، فلهذا صحّ فيهم قول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كل مأول مُشبه»؛ لأنهم ما أولوا هذه الصفات إلا بعد أن شبهوها بصفات المخلوقين، فنفوها.

ماذا تنفون؟ قالوا: ننفي صفات المخلوقين، المجيء لا يثبت لله عَزَّوَجَلَّ؛ لأن فيه انتقالًا وفيه كذا وفيه عرض، فهم شبهوا المجيء بمجيء المخلوقين، ثم نفوه.

أما أهل السنة والجماعة، فإنهم لا يقدرون هنا مضافًا محذوفًا، بل الكلام على أصله وظاهره، ويقولون: إن المجيء مجيء يُناسب جلال الله عَزَّوَجَلَّ وعظمته، ولا يُشبه مجيء المخلوقين، وقولهم: هو الأحكم والأعلم والأسلم.

نعم، انتهينا من هذه النقطة، كان هناك سؤال؟ تفضل.

الطالب:...

الشيخ: هنا من حيث اللغة، كما قلنا في البداية: إن حذف المضاف كثير شائع في اللغة، لا أحد يُنكره، ثم إنهم قد اتفقوا أن المضاف لا يُحذف إلا بدليل، يعني: أن يكون معلومًا يدل عليه دليل، فهذان الأمران متفق عليهما عند الجميع.

فإذا أتينا لمثل هذه الآية، بقي الخلاف في إثبات الدليل على الحذف، فحين تخرج المسألة عن كونها المسألة لغوية، إلى كونها مسألة عقدية.

إذا قالوا: إن المضاف محذوف، والمضاف إليه محذوف، حذف عطف، وهو موجود في اللغة كثير، قلنا: حذفه في اللغة كثير، لكن هل هذه الآية من الحذف؟ نحتاج إلى دليل، وليس عندهم دليل إلا الدليل العقلي الذي يقول باستحالة إثبات المجيء لله عَزَّوَجَلَّ، فحينئذٍ تنفصل المسألة عن اللغة إلى العقيدة.

أنا قلت علنًا ننتهي من هذه المسألة في هذا الدرس؛ لأن مسألة -كما قلنا- «حذف المضاف والمضاف إليه» كثيرة جدًّا في اللغة، وعلاقتها بالمعنى -كما ترون- كبيرة جدًّا، بل إن كثيرًا من المفسرين يفوت عليه مثل ذلك؛ لأن الحذف صار كالأصل.

في المعنى الدقيق هناك فرق، لكن في المعنى الإجمالي واحد؛ لأنك ﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ﴾ الطبع جاء في الأول على القلب، الطبع أصاب القلب، وفي القراءة الثانية: «كذلِكَ يطبَعُ اللهُ علَى كلِّ قلبِ متكبرٍ جبار» هنا الطبع جاء على مَن؟ جاء على هذا المُتكبر، من طريق قلبه.

فسواءٌ جاء الطبع على القلب، فإن الإنسان تبع لقلبه، أو جاء على هذا المتكبر من طريق قلبه، فإن القلب جزء منه، فالمعنى الإجمالي سيكون واحدًا.

«ضربْتُهُ ضربَ اللصِّ»، «أَكَلْتُ أَكْلَ الجائعِ»، «جلستُ جلوسَ المؤدبِ» أسلوب عريض.

الطالب:...

الشيخ: نعم، أصل الكلام، لا.

الطالب:...

الشيخ: أنت ضربته ماذا؟ ضربته ضربًا ما ضربته أكلًا، ما ضربته شُربًا، ضربته ضربًا، ما الأمر الذي أوقعته عليه، احترفت ضربًا، ثم أردت أن تمثل هذا الضرب بأنه مثل ضرب اللص، فالمفعول المطلق هو المصدر، مصدر الفعل، إذا فعلت الفعل فما الذي فعلته؟ الفعل.

ولكن المفعول المطلق، يعني: هو المفعول الأصلي، هو المفعول الحقيقي، لكن قد تأتي أشياء تنوب عن هذا المصدر، في الانتصاب على المفعول المطلق، لأمور قلنا من الحذف، ذكرناه في المفعول المطلق، وإلا فإن المفعول المطلق في الأصل هو المصدر، مصدر الفعل.

الطالب:...

الشيخ: «إنَّ صاحبَ العهدِ»، أو «إنَّ ذَا العهدِ كان مسؤولًا»؛ لأن صاحب العهد هو المسؤول، وقد يُقال في الآية -والله أعلم: إن الحذف ليس هنا، وإنما الحذف في ﴿مَسْئُولًا﴾، يعني: إن العهد كان مسؤولًا عنه، فكلاهما تحتمله اللغة، هذا قلنا على أحد قول المفسرين.

بقي سؤال يا إخوان؟ إذًا ننتقل إلى البيت الذي شرحناه في حذف المضاف، وأنك إذا حذفت المضاف، فإن المضاف إليه يقوم مقامه ويأخذ إعرابه، هو معنى قول ابن مالك:

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا عَنْهُ فِي الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

الذي يلي المضاف هو المضاف إليه، فإنه يأتي عنه يخلفه في الإعراب إذا

حُذف هذا المضاف.

ونُكمل ذلك ونقول بعد أن اتفقنا على أن حذف المضاف كثير، وأن المضاف إليه هو الذي يقوم مقامه ويأخذ إعرابه، فالسؤال الآن: عندنا أمران، عندنا المضاف المحذوف، وعندنا المضاف إليه الذي قام مقامه، وأخذ إعرابه.

إذًا ماذا نراعي، لو أردنا مثلًا أن نصف، أو أردنا أن نعيد ضميرًا، نراعي المضاف المحذوف، أم المضاف إليه الذي قام مقامه وأخذ إعرابه؟

والجواب: إن كلا الأمرين جائز، فنقول: إذا حذفت المضاف وأقمت المضاف إليه مقامه؛ جاز مراعاة المضاف المحذوف، وجاز مراعاة المضاف إليه القائم مقامه.

يقولون: إذا حذفت المضاف وأقمت المضاف إليه مقامه؛ جاز لك أن تُقدر المضاف المحذوف مطرحًا، ولا تُراعيه في شيء، وهذا هو الأكثر.

يعني: تراعي المضاف إليه الذي قام مقامه.

وجاز لك أن تجعله مُلتفتًا إليه، أن تلتفت إليه وتُعيد إليه الضمائر، ونحو ذلك.

ففي قولنا مثلًا: «فازتِ المدرسةُ في مباراةِ الأمس»، يجوز أن نقول: «فازتِ المدرسةُ في مباراةِ الأمس وقد فازتْ بجدارة». «فازت»، راعيت المضاف إليه الذي قام مقام المضاف المحذوف.

ولك أن تُراعي المضاف المحذوف، فتقول: «فازتِ المدرسةُ في مباراةِ الأمس وقد فازوا بجدارة»، تعني: الفريق أو المنتخب.

وتقول: «صمتُ الجمعة وقد تعبتُ فيه»، أي: في يوم الجمعة، أو «وقد تعبتُ فيها»، أي: في الجمعة.

قال تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] فراعى المضاف المحذوف، أم المضاف إليه؟ المضاف إليه، ولو راعيت المضاف لجاز.

فتقول في الكلام: «واسأل القرية الذينَ كُنا فيهم»، وقد جاء كلا الأمرين، يعني: مراعاة المضاف، ومراعاة المضاف إليه الذي قام مقامه في آية واحدة في قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤].

الإهلاك وقع على القرية، على بيوت القرية المبنية، أم وقع على أهلها؟ على أهلها، ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا﴾ ولك في الكلام أن تقول: «كم من قرية أهلكناهم فَجَاءَهَا»، ولك في الكلام أن تقول: «فجاءهم».

إذًا ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا﴾ راعى المضاف أو المضاف إليه؟ راعى المضاف إليه.

ثم قال: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤] ﴿هُمْ قَآئِلُونَ﴾ راعى المضاف إليه القرية، أم المضاف المحذوف الأهل؟ المضاف المحذوف.

ولك في الكلام أن تقول: «أو هي قائلةٌ».

بعد أن شرحنا ذلك وعرفنا أن المضاف يُحذف، والأصل حينئذٍ أن يقوم المضاف إليه مقامه ويأخذ إعرابه، هذا هو الأصل والأكثر في الكلام.

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا ... قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا
لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ ... مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

ذكرنا من قبل أن الأصل في المضاف إذا حُذف، أن يقوم المضاف إليه مقامه ويأخذ إعرابه، هذا هو الأكثر، وهذا هو الأصل.

ولكن قد يبقى المضاف إليه مجرورًا بعد حذف المضاف، في موضع وأسلوبٍ

ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذين البيتين، فقال:

وَرُبَّمَا جَرُّوا الذي أبْقَوْا كَمَا   قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا
لكِنْ بِشَرط أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ   مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

يقول: إن المضاف قد يُحذف، ويبقى المضاف إليه مجرورًا على حاله، وذلك إذا عُطف المضاف إليه على مِثْلِه؛ كأن تقول: «سيارةُ محمدٍ بيضاء وسيارةُ خالدٍ خضراء».

«سيارةُ محمدٍ بيضاءُ» مبتدأ، مضاف إليه، خبر، «وسيارةُ محمدٍ» نحن قلنا ماذا؟ «سيارةُ خالدٍ بيضاء وسيارةُ محمدٍ خضراء».

نريد أن نحذف المضاف في الجملة الثانية، لدَلالة المضاف المذكور في الجملة الأولى، يعني: سنحذف كلمة «سيارة» في الجملة الثانية، فماذا نقول؟ سيارةُ خالدٍ بيضاء ومحمدٍ، أم ومحمدٌ خضراء؟

إن أقمنا المضاف إليه مقام المضاف المحذوف، كنا نقول: «ومحمدٌ خضراءُ»، وهذا الأصل الذي ذكرناه من قبل، وهذا جائز هنا.

ويجوز أن تُبقي المضاف إليه مجرورًا، هنا يجوز أن تخرج عن الأصل، نعم في هذا الأسلوب يجوز، يجوز أن تبقى على الأصل فتقيم المضاف إليه مقام المضاف، وتعطيه إعرابه، ويجوز أن تُبقيه على جره، فتقول: «سيارةُ خالدٍ بيضاء ومحمدٍ خضراءُ».

و«محمدٍ»، لماذا أبقيت المضاف إليه على حاله؟ لأن المضاف المحذوف معطوف على مِثْلِه.

إذًا ففي هذه الحالة، إذا عطفنا مضاف على مضافٍ مثله، فيجوز أن تبقي على الأصل، فتقيم المضاف إليه مقامه وتعطيه إعرابه، ويجوز أن تبقي المضاف إليه

على حاله مجرورًا.

تقول: «صُمتُ يومَ الخميسِ والجمعة» حرك الجمعة على الأصل: صمتُ يومَ الخميسِ والجمعَةَ.

هل يجوز أن تبقي المضاف إليه على جره هنا؟

فنقول: «صُمتُ يومَ الخميسِ والجمعَةِ»؛ لأن المضاف المحذوف معطوف على مماثل.

وإن شئت قلتَ: «صُمتُ يومَ الخميسِ ويومَ الجُمعَةِ» جائز، وإن شئت قلتَ: «صمتُ يومي الخميس والجمعة».

كذلك -يا إخوان- فإن صرحنا باليومين، «صمتُ يومَ الخميسِ ويومَ الجمعة»، فليس لك في المضاف إليه إلا الجر.

وإن ثنيتهما فقلت: «صُمتُ يومي الخميسِ» وماذا؟ «والجمعةِ» بالجر فقط؛ لأن «الجمعة» هنا معطوفة على ماذا؟ على الخميس أم على اليوم؟ على الخميس، إذًا ليس فيها إلا الجر.

لكن لو قلت: «صمتُ يومَ الخميسِ والجمعة» هنا «الجمعة» معطوفة على «الخميس»، أم معطوفة على «اليوم»، في يوم اسمه يوم الخميس والجمعة؟ هناك يوم اسمه يوم الخميس والجمعة؟ لا، إذًا فالجمعة ليست معطوفة على الخميس، وإنما معطوفة على اليوم، على تقدير: صمتُ يومَ الخميسِ ويومَ الجمعة، لكن حذفت المضاف.

فلك أن تبقي على الأصل، فتقيم المضاف إليه مقام المضاف المحذوف «صُمتُ يومَ الخميسِ والجمعةَ»، ولك هنا في هذا الأسلوب أن تجر «صُمتُ يومَ الخميسِ والجمعةِ»، وهذا الأسلوب كثير يا إخوان، وخاصة عند المتأخرين.

تقول: «أخذتُ علمَ الفقهِ والنحو»، ماذا لك في النحو؟ على الأصل: أخذتُ علمَ الفقهِ والنحوَ، على أنك حذفت المضاف «علم»، وأقمت المضاف إليه مقامه وأعطيته إعرابه، ولك أن تبقيه على الجر، فتقول: «أخذتُ علمَ الفقهِ والنحوِ».

ولو صرحت بالعلمين، «أخذتُ علمَ الفقهِ وعلمَ النحوِ» هذا جائز، وليس لك في المضاف إليه إلا الجر.

ولو ثنيت؟ «أخذتُ علميِ الفقه والنحوِ»، فليس لك إلا الجر، لِمَ؟ لأن النحو حينئذٍ معطوف على «العلم» أم معطوف على «الفقه»؟ معطوف على «الفقه»، ولكن الكلام في نحو قولك: «أخذتُ علمَ الفقهِ والنحو».

وتقولُ: «بيتُنا كبيرٌ وبيتُكُم صغيرٌ»، فصرحت في الجملة الثانية بالمضاف «بيت»، «بيتُنا، بيتُكم»، طيب لو أردت أن تحذف المضاف إليه، لو أردت أن تحذف المضاف في الجملة الثانية؟ فلك على الأصل أن تقيم المضاف مقام المضاف إليه، فيرتفع، فتقول: «بيتُنا كبيرٌ وأنتم صغير»، «بيتُنا كبيرٌ وأنتم صغير» هذا الأصل جائز، ولك أن تُبقي المضاف إليه على حالة الجر، فتقول: «بيتُنا كبيرٌ وإياكم صغيرٌ».

تقول: «ظننتُ بابِي مفتوحًا».

تقول: «ظننتُ بابِي مفتوحًا وبابَ جارِنا مُغلقًا»، فإذا أردت أن تحذف المضاف من الجملة الثانية، كنت تقول ماذا؟ «ظننتُ بابِي مفتوحًا وجارَنا مُغلقًا» على الأصل.

ولك أن تبقيه على الجر، فتقول: «ظننتُ بابِي مفتوحًا وجارِنا مُغلقًا».

قال الراجز:

أكـــلَّ امـــرْئ تحســـبين امـــرَأ ... ونـــارٍ تَوقّـــدُ بالليـــل نـــارا

كل رجل تظنه رجلًا؟ وكل نار تظنها نارًا؟ في نار كريم وفي نار...، نيران أخرى، وفي رجل رجل، وفي رجل نصف رجل، وفي رجل ربع رجل، وفي رجل ليس برجل.

فقال:

أكـــلَّ امـــرْئ تحســـبين امـــرَأً   ونـــارٍ تَوقّـــدُ بالليـــل نـــارا

«نارٍ» معطوفة على «امرئ» أم معطوفة على «كل»؟ على «كل»، أي: أكل امرئ تحسبين امرأ، وكلَّ نارٍ تحسبين نارًا.

وعندما حذف المضاف «كل»، جاز لك أن تُبقي المضاف إليه على جره، وهذا الذي قال الراجز: «ونارٍ»، وجاز لك الأصل أن تُقيمه مقام المضاف، وتعطيه إعرابه فتقول: «ونارًا تَوقدُ بالليلِ نارًا».

وفي قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]. «أجمعوا» فعل وفاعل، ﴿أَمْرَكُمْ﴾ مفعول به، ﴿أَمْرَكُمْ﴾ على قراءة الجمهور، قيل: إن الواو عاطفة، و﴿شُرَكَآءَكُمْ﴾ معطوف عليه، هذا الوجه ضعيف.

وقيل: إن الواو واو المعية، أي: مع شركائكم؛ لأنه لا يُقال: أجمِعوا شركاءكم، وإنما يُقال: اجمَعُوا شركاءكم، و«اجمَعُوا» هذا الفعل الأمر من الثلاثي.

ذكرناها في «باب المفعول معه» بالتفصيل.

وإنما الشاهد في قراءة شاذة، جاءت في هذه الآية: «فأجمِعُوا أمرَكُم وشُركَائِكُم»، على تقدير: فأجمعوا أمركُم وأمرَ شركائِكُم، فإذا حذفنا الأمر المضاف من المعطوف، لك أن تقيم المضاف إليه مقام المضاف المحذوف،

ونقول: ﴿أجمعوا أمركم وشركاءكم﴾، هذا قراءة الجمهور.

ولك أن تُبقيه على الجر؛ لأن المضاف معطوفٌ على مضاف مثله، فنقول: «أَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَائِكُمْ».

بعد ذلك تأملوا في هذه الأمثلة، ونحن في هذا الدرس سنقف على هذه المسألة، مسألة حذف المضاف، وسنرجئ مسألة حذف المضاف إليه في الدرس القادم؛ لأنها مسألة مهمة ترتبط بالمعنى كثيرًا.

وقلنا: «ظننتُ أخا محمدٍ مسافرًا وأخا خالدٍ مقيمًا»، ثم أردنا أن نحذف المضاف في الجملة الثانية، فهل لنا أن نُبقي المضاف إليه على جره أم لا؟ توافر الشرط أم ما توافر؟ «ظننتُ أخا محمدٍ مسافرًا وأخا خالدٍ مقيمًا»، المضاف هنا معطوف على مماثل؟ معطوف.

إذًا لك أن تُبقي المضاف إليه على جره، فتقول: «ظننتُ أخا محمدٍ مسافرًا وخالدٍ مقيمًا»، إذًا من المقيم؟ أخو خالد، وهل لك أن تأخذ بالأصل؟ الأصل يعني: تحذف المضاف، وتقيم المضاف إليه مقامه وتعطيه إعرابه، فتقول: «ظننتُ أخا محمدٍ مسافرًا وخالدًا مقيمًا»، هل لك أن تأخذ بالأصل هنا؟ لا، لماذا؟ للبس؛ لأنا قلنا: شرط الحذف العلم، لا بد أن يكون المحذوف معلومًا.

وهنا لو جررت «وخالدٍ مقيمًا»، عُرف أنك تُريد: مضاف محذوف معطوف على المضاف المماثل السابق؟ نعم.

لكن لو نصبت وقلت: «وخالدًا»، لتبادر إلى الذهن أن المقيم خالد، هنا لا يجوز أن تأخذ بالأصل.

لو قلنا -يا إخوان: «هذان بيتا محمدٍ وخالدٍ». **هذه الجملة تحتمل معنيين:**

المعنى الأول: أن هذين البيتين يملكهما محمد وخالد شراكة، محمد وخالد

مشتركان في ملك هذين البيتين، وتحتمل معنًى آخر، وهو أن أحد البيتين لمحمد والآخر لخالد «هذان بيتا محمدٍ وخالدٍ»، المعنيان محتملان في هذه الجملة، والظاهر المتبادر هو المعنى الأول، يعني: أنهما بيتان لمحمد وخالد بالشراكة.

هذا المعنى المتبادر الذي لا يحتاج إلى قرينة أو دليل، فإن أردت المعنى الثاني لا بد من قرينة أو دليل؛ كأن يُقال لك مثلًا: «أين بيت محمد؟»، و«أين بيت خالد» أيضًا، تقول: «هذان بيتا محمدٍ وخالدٍ» فيُعرف أن محمدًا يملك أحدهما، وخالدًا يملك الآخر.

فإذا قلنا -يا إخوان: «هذان بيتُ محمدٍ وبيتُ خالدٍ»، فهذه الجملة لها معنًى واحد، وهو أن البيت الأول لمحمد، والبيت الثاني لخالد «هذان بيتُ محمدٍ وبيتُ خالدٍ».

في هذه الجملة «هذان بيتُ محمدٍ وبيتُ خالدٍ»، إذا أردنا أن نحذف المضاف من الجملة الثانية، ماذا سنقول؟ هل نأخذ بالأصل أو نجر؟

إن أخذنا بالأصل، كنا نقول ماذا؟ كنا نقول: «هذا بيتُ محمدٍ وخالدٌ».

وإن أخذنا بالجر، قلنا: «هذان بيتُ محمدٍ وخالدٍ» وقولنا: «هذان» يدل على أنهما بيتان، وليس بيتًا واحدًا يشتركان فيه، وهذه القضية سنعيدها في الدرس القادم؛ لأنها تحتاج إلى شرح أكثر، لكن الوقت ضاق عنها. **والله أعلم**.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثامن والستون

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، حياكم الله وبياكم في هذه الليلة ليلة الإثنين، الرابع عشر من شهر جُمادى الأولى من سنة ١٤٣٢ من هجرة المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ نعقد فيها -بحمد الله وتوفيقه- الدرس الثامن والستين من دروس «شرح ألفية ابن مالك» -عليه رحمة الله- في هذا الجامع، جامع الراجحي، بحي الجزيرة، في مدينة الرياض.

ولا زال الكلام موصولًا -يا إخوان- على باب الإضافة، ولا زال الكلام موصولًا في هذا الباب على الكلام على حذف المضاف والمضاف إليه، فقلنا: إن المضاف قد يُحذف، وإن المضاف إليه قد يُحذف، وبدأنا بالكلام على حذف المضاف.

وقُلنا: إن حذف المضاف كثيرٌ جدًّا جدًّا، وذكرنا بعض النصوص في ذلك وأمثلة كثيرة على ذلك، فإذا حُذف المضاف فإن الأصل حينئذٍ أن يقوم المضاف إليه مقامه ويأخذ إعرابه، وهذا عرفناه في الدرس الماضي، وقررناه.

وعرفنا أيضًا في الدرس الماضي، أن المضاف قد يُحذف ويبقى المضاف إليه

مجرورًا، وذلك إذا كان المضاف المحذوف معطوفًا على مضافٍ مثله، إذا عطفنا المضاف على مضافٍ سابق مثله، فلك في المضاف الثاني أن تحذفه، وحينئذٍ لك في المضاف إليه أن تُبقيه على جره، هذا الجائز، ولك أن تُقيمه مقام المضاف، وتعطيه إعرابه، وهذا الأصل الذي قررناه من قبل.

ومثال ذلك: أن تقول: «سيارةُ خالدٍ بيضاء وسيارةُ فهدٍ خضراء»، فالسيارة الثانية معطوفة على الأولى، فلك أن تقول الجملة هكذا: «سيارةُ خالدٍ بيضاء وسيارةُ فهدٍ خضراء».

ولك أن تحذف المضاف في الجملة الثانية، فإذا حذفته -وهو كلمة «سيارة»- فلك في المضاف إليه بعده -وهو كلمة «فهد»- أن تُبقيه على جره، فتقول: «سيارة خالدٍ بيضاء وفهدٍ خضراء»، فيكون «فهدٍ» مضاف إليه مجرور، والمضاف محذوف.

ولك أن تُعامله على الأصل، أن تقيم المضاف إليه مقام المضاف، فيأخذ إعرابه، فتقول: «سيارةُ خالدٍ بيضاء وفهدٌ خضراء" و«فهدٌ» المضاف إليه قام مقام المضاف «سيارة» المحذوف أخذ إعرابه. هذا هو الأصل، فلك في مثل هذا الموضع -إذا كان المضاف المحذوف معطوفًا على مثله- لك الأصل، ولك أن تُبقيه على جره.

كل ذلك شرحناه من قبل بالأمثلة والشواهد في الدرس الماضي، وتوقفنا عند طلبنا منكم التأمل في بعض الأمثلة، فقلنا: تأملوا في مثل هذا المثال:

«ظننتُ أخا مُحمدٍ مسافرًا وأخا خالدٍ مقيمًا»، هنا صرحنا بالمضاف في الجملتين، الأولى والثانية وهو الأخ، ولك أن تحذف المضاف من الجملة الثانية؛ لدَلالة المضاف في الجملة الأولى عليه، فما حكم المضاف إليه حينئذٍ، هل تُقيمه

مقام المضاف فيأخذ إعرابه؟ فتقول: «ظننتُ أخا محمدٍ مسافرًا وخالدًا مقيمًا»، يعني: أخا خالدٍ، ثم حذفت «أخا» وأقمت «خالدًا» مقامه، فقلت: «خالدًا»، هذا هو الأصل، أم تجر فتقول: «ظننتُ أخا محمدٍ مسافرًا وخالدٍ مقيمًا»؟

نحن قلنا في مثل هذا الموضع لك الوجهان، لكن لو تأملت في مثل هذا المثال؛ لوجدت أن أحد الوجهين ممتنع، وهو إبقاء المضاف إليه مجرورًا، أو إقامته مقام المضاف المحذوف؟ إقامته مقام المضاف المحذوف؛ لأنك إذا أقمته مقام المضاف المحذوف، وقلت: «ظننتُ أخا محمدٍ مسافرًا وخالدًا مقيمًا»، فيذهب الفهم إلى أن المقيم هو خالد؛ لأنه لا دلالة على هذا المضاف المحذوف.

فليس لك حينئذٍ إلا الجر، فتقول: «ظننتُ أخا محمدٍ مسافرًا وخالدٍ مقيمًا»، فإذا جررت «وخالدٍ» عرفنا أنك تُريد مضافًا محذوفًا من جنس المضاف الأول.

وقلنا أيضًا: تأمل في مثل هذا المثال: «هذان بيتُ محمدٍ وبيتُ خالدٍ».

عندنا اسم إشارة، إما أن يشير إلى مفرد، أو يشير إلى مثنى، أو يشير إلى جمع، فننتبه لذلك، وعندنا أيضًا العطف «و»، فإذا قلنا: «هذان»، إذًا كم بيتًا؟ بيتان. «هذانِ بيتُ محمدٍ وبيتُ خالدٍ».

السؤال الأول في هذا المثال: ما معنى هذا المثال؟ المعنى أنهما بيتان، أحدهما لمحمد، والآخر لخالد، إذًا هل لك أن تحذف المضاف في الجملة الثانية وهو كلمة «بيت»؛ لدَلالة الأول عليه؟

الجواب: نعم، الشرط هنا متقرر موجود، فإذا حذفته فلك حينئذٍ في المضاف إليه الوجهان: إبقاؤه على جره، فتقول: «هذانِ بيتُ محمدٍ وخالدٍ»، فـ«خالدٍ» حينئذٍ ما الذي جره؟ الإضافة؛ لأنه مضاف إليه والمضاف محذوف.

ولك أن تُقيم المضاف إليه مقام المضاف المحذوف، فيأخذ إعرابه، فتقول:

«هذان بيتُ محمدٍ وخالدٌ».

والمعنى هو المعنى السابق، سواءٌ رفعت أو جررت؛ لأن قولك: «هذان» يدل على أنهما بيتان.

فإذا قلت: «هذا بيتُ محمدٍ وخالدٍ»، فما المعنى؟ أنه بيتٌ واحد، وهو شراكة بينهما. «خالد» المعطوف تجره تقول: «هذا بيتُ محمدٍ وخالدٍ»، فهل لك أن ترفعه؟ الجواب: لا؛ لأنه لم يوجد مضاف محذوف، لتقيمه مقامه، وإنما «خالد» في هذا المثال معطوف على ماذا؟ على «محمد» قطعًا؛ لأن الإشارة إلى البيت فقط «هذا بيتُ محمدٍ وخالدٍ»، معطوف على «محمد».

فإذا قلت: «هذانِ بيتَا محمدٍ وخالدٍ»، فما المعنى؟ المعنى: أنهما بيتان، لكل واحد منهما بيتٌ، أم أنهما شريكان في هذين البيتين؟ الجملة تحتمل معنيين، المعنى المتبادر في قولك: «هذانِ بيتا محمدٍ وخالدٍ»، أن محمدًا وخالدًا شريكان في هذين البيتين، البيتان يملكان لهما شراكة، هذا المعنى المتبادر.

ويجوز أن يكون المعنى أنهما بيتان الأول لمحمد والثاني لخالد، ولكن هذا المعنى الثاني لا بد له من قرينة، إن كان هناك قرينة فيصح أن تقول ذلك، كأن يأتي إليك إنسان فيقول لك: «أين بيت محمد؟» و«أين بيت خالد؟»، فتقول: «هذان بيت محمدٍ وخالد»، فحينئذٍ البيت الأول لمحمد والثاني لخالد لهذه القرينة، فإن لم تكن قرينة، فالمعنى المتبادر ما ذكرناه.

بخلاف قولك الأول: «هذانِ بيتُ محمدٍ وبيتُ خالدٍ»، فحينئذٍ هما بيتان؛ الأول لمحمد والثاني لخالد. هذا المعنى، معنى «هذان بيتا محمد وخالدٍ».

السؤال الثاني: «خالدٍ» بالجر، فهل يجوز فيه الرفع؟ على أن هناك مضافًا محذوفًا، وقام هو مقامه؟

الجواب: لا، لو قدرت مضافًا محذوفًا لكنت تقدره بماذا؟ "هذانِ بيتا محمدٍ وبيتا خالد» كم صار البيت؟ أربعة، والأربعة ما يشار إليها بـ«هذان»، إذًا فهما بيتان، «هذانِ بيتا محمدٍ وخالدٍ» معطوف على «محمد».

فإذا قلت: «هؤلاءِ بيتا محمدٍ وخالد»، فكم بيتًا؟ أربعة بيوت؟ فإذا قلت: «هؤلاءِ بيتَا» فهذان بيتان، وخالد إذًا فيه مضاف محذوف، ولم تحذف إلا بدليل، والدليل: هو المضاف الأول.

إذًا فأصل الكلام: «هذانِ بيتا محمدٍ وبيتا» هؤلاء نعم، «هؤلاءِ بيتَا محمدٍ وبيتا خالدٍ»، فإذا حذفت المضاف في الجملة الثانية، جاز لك في المضاف إليه؛ إبقاؤه مجرورًا، «هؤلاء بيتا محمدٍ وخالدٍ» مضاف إليه مجرور، والمضاف محذوف، ولك أن تقول: «هؤلاءِ بيتا محمد وخالدٌ»، على أنك أقمت المضاف إليه مقام المضاف، وهذا هو الأكثر في الاستعمال؛ لأنه الأصل.

هذه تأملات فيما شرحناه في الدرس الماضي، من الكلام على حذف المضاف.

ونختم الكلام على حذف المضاف، بعد أن قلنا: إن الأصل فيه أن يقوم المضاف إليه مقامه، وقلنا: إن المضاف إليه لا يبقى مجرورًا، إلا في هذا الموضع عندما يُحذف المضاف؛ لأنه معطوف على مضافٍ مثله.

فنقول: جاء في بعض الشواهد حذف المضاف، وإبقاء المضاف إليه مجرورًا بغير الشرط السابق، وهو كون المضاف المحذوف معطوفًا على مثله، ويمثلون لذلك بقراءة شاذة في قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧] في قراءة شاذة، «تُريدُون عَرَضَ الدنيا واللهُ يُريدُ الآخرةِ». «يريدُ الآخرةِ»: «يريد»: فعل مضارع، والفاعل مستتر تقديره هو، و﴿ٱلْأَخِرَةَ﴾ مفعول به

منصوب وعلامة نصبه الفتحة على قراءة الجمهور، يريدُ الآخرةَ.

لكن «يريدُ الآخرةِ»، قالوا: التقدير: تريدون عرض الحياة الدنيا، تريدون عرض الدنيا، واللهُ يريدُ باقي الآخرةِ، أو والله يريدُ عملَ الآخرة، تقدر مضافًا مناسبًا، فالمضاف المحذوف هو المفعول به، وهو مضاف و«الآخرة» مضافٌ إليه.

وبعض العلماء كابن جني في «المحتسب» قدَّر المحذوف هنا بقوله: «تُريدونَ عَرَضَ الدنيا واللهُ يريدُ عَرَضَ الآخرةِ».

فإذا كان التقدير هكذا، فإبقاء المضاف إليه مجرورًا شاذٌ أم على القياس؟ على القياس، ولكن الإشكال يأتي من حيث المعنى؛ لأن العرض هو الشيء الزائل، ولكن ابن جني لا يفوته ذلك، فهو قدَّره من باب المشاكلة، تسمى في اللغة المشاكلة، فقط من «باب المشاكلة»، يمكن أن تجعل الثاني كالأول من باب المشاكلة، وإن كانت الحقيقة مختلفة، فهذا هو كل ما يتعلق بالكلام على حذف المضاف.

إن كان هناك سؤال في حذف المضاف، وإلا سننتقل على الكلام في حذف المضاف إليه، تفضل.

الطالب:...

الشيخ: هم اشترطوا هنا أن يكون المضاف المحذوف معطوفًا على مضافٍ مثله، هذا الذي جاء في الشواهد، يعني: كونه معطوفًا على معطوفٍ مثله. أما حذف المضاف مطلقًا، فهذا بأي دليل؟ حذف المضاف مطلقًا بأي دليل، هناك شواهد كثيرة ذكرناها في الدرس الماضي، هذا لا إشكال فيه، لكن الإشكال والكلام على إعراب المضاف إليه بعد حذف المضاف.

أنت إذا حذفت المضاف، فالأصل والجادة في كلام العرب: أن تقيم المضاف إليه مقام هذا المضاف، فيأخذ إعرابه، فلك أن تحذف المضاف ما دام معلومًا، الشواهد كثيرة جدًّا لا داعي لإعادتها، وفي كلام الناس الآن يحذفون المضاف بكثرة.

كما قلنا مثلًا: «يتقاطع خُريصٌ مع المطار»، يريدون: «شارع خُريص مع شارع المطار»، ومع ذلك ما يقولون: يتقاطع خُريصٍ، «يتقاطع خريصٌ مع المطار»، أنت حذفت «شارع»، وأقمت «خريص» مقامه، وأخذ إعرابه.

الكلام هنا ليس على حذف المضاف، نعم المضاف يُحذف كلما دل عليه دليل، وإنما الكلام على إعراب المضاف إليه، هل يبقى مجرورًا، أم يقوم مقام المضاف المحذوف؟ الأصل أنه يقوم مقام المضاف المحذوف، ولا يبقى مجرورًا إلا بهذا الشرط، لتتبع كلام العرب، وهو أنهم عطفوا هذا المضاف المحذوف على مثله.

إذًا ننتقل إلى الكلام على حذف المضاف إليه، وفي ذلك يقول إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ويُحْـــذَفُ الثَّـــانِي فَيَبْقَـــى الأَوَّلُ ... كَحَالِـــهِ إِذَا بِـــهِ يَتَّصِـــل
بِشَـــرْطِ عَطْـــفٍ وَإِضَـــافَةٍ إِلَـــى ... مِثْـــلِ الَّـــذِي لَـــهُ أَضَـــفْتَ الأَوَّلَا

تكلم في هذين البيتين على حذف المضاف إليه، والأصل في المضاف إليه إذا حذف؟ إذا حذف المضاف إليه ما الذي يبقى من المركب الإضافي؟ حذفنا المضاف إليه ما الذي يبقى؟ المضاف.

عملية الإضافة -كما نعلم- تمنع التنوين، طب إذا حذفنا المضاف إليه؟ ما الذي يحدث للمضاف من حيث التنوين؟ الأصل فيه أن يعود إليه التنوين، هذا هو

الأصل.

من ذلك: قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، وتكلمنا في مسألة سابقة على أن كلمة «كل» من الأسماء الملازمة للإضافة، وهنا قُطعت عن الإضافة. ما معنى قطعت عن الإضافة؟ يعني: المضاف إليه محذوف منوي، ﴿وَكُلًا﴾ يعني: وكلهم، ثم حذف المضاف إليه، فعاد التنوين، هذا الأصل، ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾.

قال تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَـٰلَ﴾ [الفرقان: ٣٩]، تقول: «بعضٌ قام وبعضٌ جلس»، تريد: بعضهم أو بعض الناس قام وبعضهم جلس، فعندما حذفت المضاف إليه، أعدت التنوين.

وتقول: «أيٌّ يقولُ ذلك»، وتقول: «أيًّا تُكرِم أُكرِم»، وقال تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠]، أيّ: أيُّ أحدٍ يقولُ ذلك، وأيَّ رجلٍ تُكرِم أُكرِم، فلما حذفنا المضاف إليه، أعدت التنوين إلى المضاف.

هذا هو الأصل، وسبق تفصيل الكلام على أن بعضَ ما يُضاف؛ يجوز لك أن تحذف المضاف إليه بعده، ذكرنا ذلك في عدة مسائل؛ كالكلام على أسماء الجهات: «قبل وبعد ويمين ويسار وفوق وتحت»، قلنا لك أن تحذف، تقول: «جئتُ قبلهم وجئتُ قبلًا»، وقلنا ذلك في «غير»، «ليس غير»، فسبق الكلام على تفصيل أن بعض الأسماء الملازمة للإضافة، يجوز لك أن تحذف المضاف إليه، مع تقديره ونيته، وحينئذٍ إذا حذفت المضاف إليه فإما أن يجد البناء على الضم في المضاف، فحذفت المضاف إليه، المضاف ماذا يكون حكمه، على حسب التفصيل السابق في مسائل مختلفة؛ قلنا: إما أن يجب فيه البناء على الضم، وهذا كما قلنا في «حسب»، فإذا حذفت المضاف إليه، فإنك تبني «حسب» على الضم،

فتقول: «جاءَني زيدٌ حسبُ»، أو «جاءَني زيدٌ فحسبُ».

وكذلك «غير»، إذا حذفت المضاف إليه بعدها، تقول: «جاءَني زيدٌ ليسَ غيرُ»، أي: جاءني زيدٌ حسبي، وجاءني زيدٌ فحسبي هو، وجاءني زيدٌ ليس غيره، هذه الحالة الأولى، أن يجب البناء على الضم في المضاف.

الحالة الثانية: إذا حذفنا المضاف إليه، أنه يجوز لك في المضاف، البناءُ على الضم وهو الأكثر، والإعراب مع التنوين، وهو بعده في الكسرة، والإعراب بلا تنوين، وهذا القليل.

وهذا ما ذكرناه في الظروف، وأسماء الجهات النسبية؛ كقولك: «جئتُ من قبلُ ومن بعدُ»، و«جئتُ من قبلٍ ومن بعدٍ»، و«جئتُ من قبلِ ومن بعدِ».

لك الحالات الثلاث فيها، على الترتيب في الكثرة، وقد فصلنا الكلام على ذلك من قبل بالأمثلة والشواهد، لكن الذي نزيده هنا -وهو الذي نص عليه ابن مالك في البيتين السابقين- هو أن هناك حالة أخرى، يجوز فيها إعراب المضاف إلى تنوين بعد حذف المضاف إليه.

نتنبه لهذه المسألة؛ لأنها كثيرة الاستعمال اليوم، في حالة إذا حذفنا المضاف إليه؛ يجوز لك في المضاف أن تُعربه بحسب إعرابه، لكن بلا تنوين، يعني: كأنك تنوي المضاف إليه، وهو الذي ذكرها ابن مالك في البيتين السابقين حين قال:

وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الأَوَّلُ

يُحذف الثاني المضاف إليه، ويبقى الأولُ المضاف.

وَيُحْـــذَفُ الثَّـــانِي فَيَبْقَـــى الأَوَّلُ ... كَحَالِـــــهِ إِذَا بِـــــهِ يَتَّصِـــــلُ

يعني: يبقى معربًا بلا تنوين، متى؟

بِشَـــرْطِ عَطْـــفٍ وَإِضَـــافَةٍ إِلَـــى ... مِثْـــلِ الَّـــذِي لَـــهُ أَضَـــفْتَ الأَوَّلَا

وذلك إذا كان المضاف إليه محذوفًا معطوفًا على مركب إضافي سابق، المضاف إليه في مثل هذا المضاف المحذوف، وذلك أن تقول: «أخذتُ قلمَ زيدٍ وكتابَهُ».

قولك: «كتابَهُ»، فقولك: «كتابَ زيدٍ» المضاف إليه «زيد»، وقولك: «كتابَهُ» الضمير ضمير «زيد»، إذًا فالمضاف إليه في هذين التركيبين، يعني: في المعطوف والمعطوف عليه شيء واحد وهو «زيد».

فإذا أردت أن تحذف المضاف إليه الأول، فتقول: «أخذتُ قلمَ وكتابَ زيدٍ»، طبعًا الضمير سينقلب إلى اسم ظاهر؛ لأنه كان ضميرًا؛ لأنه عاد إلى اسم ظاهر، تقول: «أخذتُ قلمَ وكتابَ زيدٍ».

بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى

«زيد» المذكور معطوف على مركب إضافي، المضاف إليه في هذا المركب الإضافي مثله، فلك حينئذٍ أن تقول: «أخذتُ قلمَ وكتابَ زيدٍ» «أخذتُ قلمَ» بالإعراب إلى تنوين.

فلك في هذه الجملة أن تقول: «أخذتُ قلمَ زيدٍ وكتابَهُ»، هذه ليس فيها أي إشكال ولا خلاف، «أخذتُ كتابَ زيدٍ وقلمَهُ».

ولك أن تقول: «أخذتُ قلمَ وكتابَ زيدٍ» بحذف المضاف إليه الأول، فماذا تكون قد عملت حينئذٍ، إذا قلت: «أخذتُ قلمَ وكتابَ زيدٍ» حذفت المضاف إليه، لكن حذفته من المركب، من التركيب الإضافي الأول أم الثاني؟

يعني: حذفت المضاف إليه، مع «قلم» أم مع «كتاب»، «أخذتُ قلمَ وكتابَ زيدٍ»؟ «زيدٍ» محذوف، وزيد قلم ولا زيد كتاب؟ أخذتُ قلمَ وكتابَ زيدٍ.

طيب هذا الأسلوب كثيرٌ جدًّا في هذا العصر، السبب في كثرته كثرة النقل

والترجمة عن لغات العجم؛ لأن هذا عندهم كثير، وهو في كلام العرب في المنقول من كلام العرب قليل جدًّا.

فمن ذلك: قولهم مثلًا: «مكتبُ فلان لبيع وشراءِ العقارات»، أو «لبيعِ وشراءِ وتأجيرِ وإدارةِ العقارات»، طبعًا المضاف إليه في كل ذلك محذوف.

تقول: «جاءَنَا بناتُ وأولادُ عمي»، ويقولون: «أغلِق بابَ ونافذةَ الغُرفة»، وتقول: «ورشةُ فلانٍ لإصلاحِ وصيانةِ السيارات»، وتقول: «تعال قبلَ أو بعدَ العصرِ»، وتقول: «عندِي نصفُ أو ربعُ ريالٍ»، وتقول: «خذ خمسةَ أو ستةَ ريالاتٍ»، وتقول: «حضرَ الحفلةَ مديرُ وأساتذَةُ المدرسةِ».

فالأمثلة على هذا الأسلوب كثيرة جدًّا في هذا العصر، وهذا الأسلوب في تخريجه وصحته خلاف، خلافٌ في تخريجه، وخلافٌ في صحته على ثلاثة أقوال:

القول الأول: هو القول السابق، وهو أن المضافَ إليه حُذف من الأول، فالأصل: «أخذتُ قلمَ زيدٍ وكتابَ زيدٍ»، فحذفت «زيدٍ» من الأول، حذفتَ «زيدٍ» من الأول صارت: «أخذتُ قلمَ وكتابَ زيدٍ».

وهذا هو ظاهر كلام ابن مالك في البيتين السابقين، وهو قول المُبرِّد، يرى أن المحذوف في نحو هذا الأسلوب من الأول.

القول الثاني: أن المضاف إليه المحذوف مِن الثاني، كيف؟ يقول: الأصل: «أخذتُ كتابَ زيدٍ وقلمَ زيدٍ»، حذفنا «زيد» الثانية، فصارت الجملة: «أخذتُ قلمَ زيدٍ وكتابَ»، ثم أخذنا المعطوف، أو أخذت العرب هذا المعطوف وأقحمته بين المضاف والمضاف إليه.

فصارت الجملة: «أخذتُ قلمَ وكتابَ زيدٍ»، إذًا «وكتابَ» هذه مقحمة بين «قلمَ زيدٍ».

فلهذا سنعود إلى هذا القول عندما نتكلم على الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن هذا القول يجعل هذا الأسلوب من ماذا؟ من حذف المضاف إليه، ومن الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

وهذا القول هو قول سيبويه، وتبعه على ذلك جمهور البصريين.

القول الثالث: أنه لا حذف في مثل هذا الأسلوب، فالمضافان الأول والثاني كلاهما مضافٌ إلى المضاف إليه المذكور، وقولك: «أخذتُ قلمَ وكتابَ زيدٍ» «قلم» مضاف إلى «زيد»، و«كتاب» مضاف إلى «زيد»، وهذا قول الفرَّاء، وهو قول ضعيف يُخالف أقيسة العربية.

- **فعلى القول الأول** -يا إخوان- يكون الحذف مِن الأول، يعني: من قلم زيد.
- **وعلى القول الثاني**، يكون الحذف من الثاني، ويكون في الأسلوب حذف المضاف إليه، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف.
- **وعلى القول الثالث**: ليس هناك حذف ولا فصل.

فهذا هو الخلاف في التّخْرِيج.

وأما الخلاف في صحة هذا الأسلوب، فإن سيبويه والجمهور يرون مثل هذا الأسلوب جائزًا في الشعرِ فقط دون النثر؛ لأنهم يجعلونه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه، والفصل بين المضاف والمضاف إليه عندهم من ضرورة الشعر.

وعلى القول الأول قول المُبرِّد وتبعه ابن مالك ومن تابعهم، فإنهم يرون أن مثل هذا الأسلوب جائز في الشعر وفي النثر، مع الاتفاق على أن هذا الأسلوب في المنقول عن العرب قليل.

ومن ذلك: قول العرب: «قطعَ اللهُ يدَ ورِجلَ مَن قَالَها»، ويقع الخلاف في تخريجها وصحتها، «قطعَ اللهُ يدَ ورِجلَ مَن قَالَها»، بل الخلاف فيها في تخريجها فقط.

وقول الفرزدق همام بن غالب:

يا من رأى عارضًا يسر به ... بين ذراعي وجبهة الأسد

تخريج الأول، كيف يكون التقدير؟ يعني: بين ذراعي الأسد، وجبهة الأسد، ثم حذف «الأسد» من الأول، ترى ذراعي وجبهة الأسد.

وعلى التخريج الثاني، تخريج سيبويه: بينَ ذراعَي الأسد وجبهَةِ الأسد، وحذفنا الأسد من الجبهة، صارت بين ذراعي الأسد وجبهة، ثم أقحمنا المعطوف بين المضاف والمضاف إليه.

ومن ذلك قول الأعشى ميمون:

ولا نُقاتِلُ بالعِصِي ... ولا نُرامي بالحجارَهْ
إلاَّ عُلالَةَ أو بُدَاهَةَ قَارِح ... نَهْدِ الجُزَارَهْ

قال: «إلا عُلَالَة أو بُداهَةَ قَارِحٍ»، أي: إلا عُلَالَة قارح أو بُداهَةَ قَارِحٍ، فحذف المضاف إليه.

ومن ذلك: قول الآخر:

سقى الأرضين الغيثُ سَهْلَ وحَزْنَها ... فنِيطتْ عُرى الآمال بالزَّرع والضَّرع

والشاهد في قوله: «**سَقَى الأرضينَ الغَيْثُ سَهلَ وحَزْنَها**»، أي: سهلها وحزنها، فحذف المضاف إليه من الأول.

فكل هذه الشواهد -يا إخوان- على ماذا؟ على حذف المضاف إليه؛ لأنه عُطف على مضافٍ إليه مثله.

ومثل ذلك لو حذف المضاف إليه لدليل لفظي آخر، يعني: غير المعطوف عليه، قد يكون الدليل جارًّا ومجرورًا؛ كقول الشاعر:

علقت آمالي فعمت النعم بمثل أو أنفع من وبل الديم

فقال: «بمثلِ أو أنفعَ مِن وبلِ الدِّيَم»، التقدير: علقت آمالي بماذا؟ بمثل وبلِ الديم أو أنفع من وبلِ الديم، فحذف المضاف إليه الأول، لدَلالة ماذا؟ لدلالة جارٍّ ومجرور، أنفع مِن وبلِ الديم.

ومن ذلك: قول الآخر:

بمثلِ أو أحسنَ من شمسِ الضُّحَى

أي: بمثل شمس الضحى.

ويجوز أن نحذف المضاف إليه الثاني لدَلالة الأول مطلقًا، سواءٌ كان معطوفًا، أو جارًّا ومجرورًا، أو غير ذلك، ومن ذلك قول الناس اليوم: «عندِي ريالٌ ونصفٌ»، يعني: نصف ماذا؟ ريالٌ ونصف ريال في دلالة المعطوف الأول.

ومن ذلك: قول أبي برزة الأسلمي، كما جاء في «صحيح البخاري» -إن لم تخني الذاكرة- قال: «غَزونَا مع رسول الله ﷺ سَبْعَ غزواتٍ وثمانِي»، يعني: سبع غزوات وثماني غزوات، فحذف المضاف إليه الثاني لدَلالة الأول عليه.

فهذا كل ما يمكن أن نقوله في حذف المضاف إليه، نلخصه فنقول يا إخوان:

إذا حُذف المضاف إليه، فالأصل في المضاف أن يعود إليه التنوين، وحينئذٍ إما أن يجب فيه البناء على الضم، كما في مثل «حسب وغير» إذا حُذف المضاف إليه بعدهما، أو يجوز فيه البناء على الضم، والإعراب بتنوين والإعراب بلا تنوين، كما في الظروف وأسماء الجهات.

فإن لم يكن من هذا ولا هذا، فإن الكلام سيبقى على الأصل، يعني: سيعود الإعراب مع التنوين، كما قلنا في نحو: ﴿كُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، كلٌّ يقول ذلك، ونحو ذلك.

ويجوز أن يبقى المضاف على إعرابه بلا تنوين في مسألة أخرى، وهي: إذا عُطف المضاف إليه على مثله، فلك أن تحذفه، تُبقِي المضاف على إعرابه بلا تنوين.

لنصل بعد ذلك إلى آخر مسألة في «باب الإضافة»، وهي الكلام على الفصل بين المضاف والمضاف إليه، إلا إن كان هناك سؤال توقفنا للاستماع إليه.

لا سؤال. إذًا ننتقل إلى المسألة الأخيرة في «باب الإضافة»، وهي:

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

وفي ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيتين، قال:

٤١٨. فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ ... مَفْعُولًا اوْ ظَرْفًا أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ

٤١٩. فَصْلُ يَمِينٍ وَاضْطِرَارًا وُجِدَا ... بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

فتكلم في هذين البيتين على الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وذكر لنا أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه يجوز في السعة، يعني: في النثر في مواضع، ويجوز في ضرورة الشعر في مواضع.

هذا ظاهر البيتين اللذين ذكرهما، فذكر أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه يجوز في السعة، في السعة، يعني: في النثر، وإذا جاز في النثر، فإنه سيجوز من باب أولى في الشعر.

وذلك في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: إذا كان المضاف مُشبهًا للفعل، والفاصل مفعوله.

إذا كان المضاف مُشْبِهًا للفعل، ماذا يُريد بالأسماء المُشبهة للفعل، الأسماء التي تُشبه الفعل، يعني: الأسماء العاملة عمل الفعل، يعني: المصدر، اسم الفاعل، وهذا الذي ورد، المصدر، اسم الفاعل، أن يكون مضافًا، مصدرًا أو اسم فاعل.

المصدر يعمل عمل فعله، يعني: يرفع فاعلًا وينصب مفعولًا، أن يكون المضاف مصدرًا أو اسم فاعل، والفاصل هو مفعوله.

من الأمثلة على ذلك قبل الشواهد، كأن تقول: «جاءَ معطِي الفقيرِ ثوبًا»، «معطي الفقير» مضاف ومضاف إليه، والمضاف «معطي» اسم فاعل، و«الفقير» مضاف إليه مجرور، و«ثوبًا» مفعول به منصوب، نصبه اسم الفاعل «معطي»، يجوز أن تأتي بالمفعول به «ثوبًا»، وتفصل به بين المضاف والمضاف إليه، فتقول: «جاءَ معطِي ثوبًا الفقيرِ».

«جاءَ معطِي ثوبًا الفقيرِ»، لك أن تفصل ولك ألا تفصل وتؤخر، وهذا هو الأصل والأكثر «جاءَ معطِي الفقيرِ ثوبًا».

وتقول: «يُعجِبُني حِفظُ محمدٍ القرآنَ»، «حفظُ محمدٍ» مضاف ومضاف إليه، والمضاف «حفظ» مصدر، و«محمدٍ» مضافٌ إليه، «حفظُ محمدٍ القرآنَ»، «القرآن» مفعول به منصوب، ما الذي نصبه؟ الحفظ، فهو معمول للحفظ، فلك أن تفصل بهذا المفعول بين المضاف والمضاف إليه، فتقول: «يُعجبني حفظُ القرآنَ محمد» وإن وَصَلْت «يُعجِبُني حفظُ القرآنَ يا زيد».

ومن ذلك: قوله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ على قراءة ابن عامر، وهي قراءة سبعية: «وكذلك زُينَ لكثيرٍ من المشركينَ قتلُ أولادَهُم شركائِهِم»، قراءة الجمهور: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ

﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، «زين» فعل مبني للمعلوم، والفاعل الذي زَين الشركاء، والمفعول، زين القتل.

﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام:١٣٧] هذه واضحة، فقراءة ابن عامر السبعية: «وكذلك زُينَ لكثيرٍ من المشركينَ قتلُ أولادَهُم شركائِهِم»، التقدير -والله أعلم: وكذلك زُيِّنَ لهم، فما الذي زُين لهم؟ زين لهم قتلُ شركائهم أولادهم، قتلُ شركائهم أولادهم، يعني: أن يقتل شركاؤهم أولادهم.

زُينَ لهم قتلُ شركائِهِم أولادَهم، «قتلُ» مضاف وهو مصدر، و«شركائهم» مضاف إليه، و«أولادَهم» المنصوب هو المفعول به، ثم فصل بالمفعول به، بين المضاف والمضاف إليه فقيل: «زُين قتلُ أولادَهم شركائهم».

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [إبراهيم: ٤٧] على قراءة شاذة لبعض السلف قرأ: «فلا تحسبن اللهَ مخلفَ وعدَهُ رُسلِهِ».

«فلا تحسبن اللهَ مخلفَ وعدَهُ رُسلِهِ»، الأصل -والله أعلم: فلا تحسبن الله مخلف رسله وعدَه، «مخلف» اسم فاعل، وهو مضاف، «مخلفَ رُسلِهِ» مضاف إليه، «مخلف رسلِهِ وعدَه» مفعول به، ثم فصل بالمفعول به بين المضاف والمضاف إليه، فقيل: «فلا تحسبن اللهَ مخلفَ وعدَهُ رُسلِهِ».

ومن ذلك: قول الشاعر:

عَتَوْا إذْ أجبناهم إلى السلم رأفةً ... فسُقْناهم سوقَ البغاثَ الأجادل

يعني: رحمناهم فسالمناهم، فظنوا ذلك ضعفًا.

فسُقْناهم سوقَ البغاثَ الأجادل

الأجادل جمع أجدل، وهو الصخر، وتقدير الكلام: فسقناهم سوق الأجادل البُغاث، يعني: كما تسوق الأجادل البغاث، والبغاث: ضعاف الطير.

فسقناهم سوق الأجادل البغاث، البغاث: مفعول به مسبوق، ثم فصلنا بالمفعول به بين المضاف والمضاف إليه، فقال الشاعر:

فسُقْناهم سوقَ البغاثَ الأجادل

يعني: لو أن سنكتب هذا البيت، لكان ينبغي أن نجعل الأجادل بين شرطتين؛ لأنها جاءت معترضة، بين المضاف والمضاف إليه.

ومن ذلك: قول الآخر:

مـا زال يـوقن مـن يؤمـك بـالغني وسـواك مـانعُ فضـلَهُ المحتـاج

التقدير: وسواكَ مانعُ المحتاجِ فضلهُ، وفصل بمفعول به بين المضاف والمضاف إليه.

الموضع الثاني للفصل بين المضاف والمضاف إليه في السعة:

أن يكون المضافُ مُشبهًا للفعل، والفاصل شبه جملة، الفاصل شبه جملة متعلقة بالمضاف، أن يكون المضاف شبه جملة، عرفنا أن المراد بذلك المصدر واسم الفاعل، والفاصل شبه جملة، وشبه الجملة -كما نعرف- الجار والمجرور، والظرف ظرف الزمان والمكان، لكن شبه جملة متعلقة بالمضاف، كأن تقول مثلًا: «يهُمنا اجتماعُ الناسِ اليومَ»، فالمضاف والمضاف إليه «اجتماع الناسِ»، والظرف «اليوم»، ثم تفصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه، فتقول: «يهُمنا اجتماعُ اليومَ الناس»، أو تقول: «يهُمنا اجتماعُ الناسِ في القاعة»، ثم تفصل بالجار والمجرور فتقول: «يهُمنا اجتماع في القاعة الناس».

قلنا: إن هذه أشياء قليلة، ولكنها جائزة في السعة.

ومن ذلك: قول العرب: «تركُ يومًا نفسِكَ وهواها سعيٌ لها في رداها».

«تركُ يومًا نفسِكَ» الأصل: تركُ نفسِكَ يومًا، تركُ نفسِكَ، «تركُ» مصدر، وهو مضاف و«نفسِكَ» مضاف إليه، و«يومًا» ظرف، ثم فصلنا بهذا الظرف بين المضاف والمضاف إليه، فقالت العرب: «تركُ يومًا نفسِكَ وهواهَا».

ومن ذلك: ما رواه الإمام البخاري، أن النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قال لأصحابه في صاحبه أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**هل أنتم تارِكُو لِي صاحِبِي**».

«**هل أنتم تارِكُو لِي صاحِبِي**»، الأصل اللغوي أن تقول: «هل أنتم تاركو صاحبي لي» «تاركو صاحبي» مضاف ومضاف إليه، فلهذا حذفنا النون للإضافة، ثم فصل بالجار والمجرور، فقال: «**تاركو لي صاحبي**».

ولو لم يكن الكلام على الإضافة، بل كان على إعمال اسم الفاعل، لكان يقول ماذا؟ لكان يقول: «هل أنتم تاركون لي صاحبي»، فيكون «صاحبي» مفعولًا به. أما إذا قال: «**تاركو لي صاحبي**»، فـ«**صاحبي**» مضاف إليه في محل جر.

ومن ذلك: قول الشاعر:

فرشـــني بخيـــر لا أكـــونن ومـــدحتي ... كناحـــتِ يومًـــا صـــخرةٍ بعســـيل

«**فرشنِي بخيرٍ**»، يعني: أعطني خيرًا.

.... لا أكـــــونن ومـــــدحتي ... كناحـــت يومًـــا صـــخرة بعســـيل

العسيل: مكنسة العطار، مكنسة صغيرة عند العطار، يكنس بها العطور، ونحو ذلك، فهي صغيرة وناعمة، فهذه لا تعمل شيئًا في الصخر، كمَن ينحت صخرة بعسيل.

«**كناحِت يومًا صخرة**» التقدير: كناحتِ صخرةٍ يومًا، ثم فصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه.

ومن ذلك: قول الآخر:

لأنــت مُعْتــاد في الهيجــا مُصــابرةٍ   يَصْـلى بهـا كـلُّ مـن عـاداك نيرانـا

والأصل: لأنت معتاد مثابرة في الهيجاء، ثم فصل بالجار والمجرور، فقال: فأنت معتاد في الهيجاء مثابرة.

إلى هذين الموضعين المذكورين سابقًا، أشار ابن مالك في قوله:

فَصْـلَ مُضَـافٍ شِـبْهِ فِعْـلٍ مَـا نَصَـبْ   مَفْعُـــــولًا أوْ ظَرْفًـــــا أَجِـــــزْ

يقول: أجز أن يفصل المضاف الذي يُشبه الفعل، أن يفصله ماذا؟ أن يفصله ماذا؟ أن يفصله ما نصبه، مِن مفعول به أو ظرف.

الموضع الثالث الذي يجوز فيه الفصل بين المتضايفين في السعة، أن يكون الفاصل القسم.

ومن ذلك: ما رواه الكسائي عن العرب أنهم قالوا: «هذا غُلامُ واللهِ زيدٍ»، أي: هذا غلام زيدٍ والله، ثم فصلوا بالقسم، وتقول: «درستُ علمَ واللهِ الفقهِ»، أي: درستُ علمَ الفقه والله.

وإلى هذا الموضع أشار ابن مالك بقوله: «**وَلَمْ يُعَبْ فَصْلُ يَمِينٍ**»، أي: الفصل بالقسم.

وألحقوا بالفصل بالقسم الفصلَ بالشرط، والفصلَ بـ«إما»، فالفصل بالشرط كأن تقول: هذا قلمُ -إن شاء الله- زيدٍ، هذا قلمُ -إن شاءَ اللهُ- زيدٍ.

ومن ذلك: ما رواه ابن الأنباري عن العرب أنهم قالوا: «هذا غُلامُ -إن شاءَ

اللهُ- ابنِ أخيك».

وتقول: «هذا قلمُ إمَّا محمدٍ وإمَّا خالدٍ»، ففصلت بـ«إمَّا» بين المضاف والمضاف إليه.

ومن ذلك: قولك:

هما خطتا إما إسارٍ ومنةٍ ... وإما دم والقتل بالحرّ أجدر

فهذه ثلاثة مواضع يجوز فيها الفصل بين المتضايفين في السَّعة، وقد أشار إليها جميعًا ابن مالك في «الألفية».

أما المواضع التي يجوز فيها الفصل بين المتضايفين، ولكن في ضرورة الشعر:

فالموضع الأول: أن يُفصل بينهما بأجنبي:

أن يُفصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي، ماذا يُراد بالأجنبي؟ يعني: ما ليس معمولًا للمضاف، يعني: كلمة لم يعمل المضاف فيها، لم يرفعها لم ينصبها، لم يجرها، **ومن ذلك**: قول أبي حية النميري:

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يومًا ... يَهُوديٍّ يُقاربُ أو يُزيلُ

فقال: «كما خُطَّ الكتاب بكف يومًا يهودي»، أي: بكف يهودي يومًا، ثم فصل الظرف «يومًا» بين المضاف والمضاف إليه.

فإن قلتَ: هذا فصل بالمضاف، هذا فصل بالظرف، أليس هو من الفصل الجائز؟

فالجواب: أن الظرف هنا ليس متعلقًا بالمضاف في الكف، وإنما هو متعلق بالخط، يعني: ما الذي وقع في اليوم؟ العامل في الظرف هو الواقع فيه، ما الذي وقع في اليوم؟ كما خُطَّ الكتابُ بكف يهودي يومًا، الذي يقع في اليوم الخط، أم

الكفّ، الخط إذًا هو العامل فيه.

فـ«يومًا» فصل بين «كف، ويهودي»، إذًا هو أجنبي عنهما.

ومن ذلك: قول جرير:

تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها   كما تضمن ماء المزنة الرصف

يسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها، يُريد: تسقي سياحًا مدى ريقتها المسواك.

تسقي المسواك، ماذا تسقيه؟ تسقي المسواك ندى ريقتها، ففصل بـ«المسواك» وهو مفعول به بين المضاف والمضاف إليه، فقال:

تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها

فهو فصل بالمفعول به، لكن مفعول به للمضاف، وهو «ندى» أم «المسواك» مفعول به لـ«تسقي»، «تسقي المسواك»، فهو مفعول لغير المضاف، فهو أجنبي عنه، هذا الموضع الأول من مواضع الفصل.

الثاني من نوع الفصل بين المتضايفين في ضرورة الشعر: أن يُفصل بينهما بنعتٍ مضاف.

ومن ذلك: قول الشاعر -بما أنها ضرائر شعرية، فلن نستشهد لها إلا بشاهد شعري، ولا تأتي في الكلام المُعتاد.

من ذلك: قول معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

نجوتَ وقد بَلّ المُرادِيُّ سيفه   من ابن أبي شيخ الأباطح طالبِ

القصة مشهورة، عندما تآمر ثلاثة من الخوارج على قتل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، في يومٍ واحد من أيام رمضان، فالذي قتل عليًّا هو المرادي، وهو عبد الرحمن بن عمرو، المعروف بابن مُلجَم -

بفتح الجيم لا بكسرها- وقد طعنه في صلاة الفجر في قصة مشهورة، وأما عمرو بن العاص في مصر فقد كان مريضًا، فَوَكَّل خارجة للصلاة، فصلى الفجر فقتله هذا الخارجي، وعندما أخذوه إلى عمرو ونادَوْه: يا عمرو، قال: ألم أقتل عمرًا؟ قالوا: لا، إنما قتلت خارجة، فقال: أردتُ عمرًا وأرادَ الله خارجة.

وأما معاوية رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فقد كان الذي أراد قتله ذا سيفٍ قصير، فضرب معاوية فلم يتمكن منه، إنما قطع منه عِرقَ النسل، فصار عقيمًا، فأخذه وقطع يده ورجله وتركه، ثم تزوج بعد ذلك فأنجب، وُلِد له، فأخذه ابنه يزيد بن معاوية فقال: يولد لك وأمير المؤمنين لا يولد له؟! فقتله.

فقال معاوية رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ:

نجوتَ وقد بَلّ المُرادِيُّ سيفه ... من ابن أبي شيخ الأباطح طالبِ

مَن شيخ الأباطح؟ طالب أم أبو طالب؟ إذًا شيخ الأباطح صفة لـ«طالب» أم لـ«أبي»؟ لأبي، فقال: من ابن أبي شيخ الأباطِح طالبِ، فوصف المضاف قبل أن يأتي بالمضاف إليه، وهذه ضرورة شعرية، مع أن لولا الشعر لما صح أن تقول ذلك، بل تقول: «أبي طالب شيخ الأباطح»، لكنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بصفة المضاف ضرورةً شعرية.

والموضع الثالث الذي يُفصل فيه بين المتضايفين في الشعر: أن يُفصل بينهما بالنداء.

كقول الشاعر:

كأنَّ بِرْذَون أبا عصام ... زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللِّجام

يقول: كأن بِرْذَون زيدٍ حمار دُقّ باللجام يا أبا عصام، ثم فصل بالنداء «يا أبا عصام» بين المضاف والمضاف إليه، فقال: «كأن **بِرْذَون** أبا عصام زيدٍ».

ومن ذلك: قول بُجير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأخيه كعب، عندما أهدر النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ دمه، فقال:

وِفاقُ كعب بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لك من تعجيلِ تَهْلُكة والخُلدِ في سَقَرا

فكان ينادي أخاه كعبًا، يقول: يا كعبُ وثاق مجير منقذٌ لك من كذا وكذا، وثاق مُجيرٍ منقذٌ لك، ثم فصل بالنداء فقال: «وثاق كعب»، يعني: يا كعب بُجيرٍ، وقد أشار ابن مالك لهذه المواضع الخاصة بالشعر بقوله:

وَاضْطِرَارًا وُجِدَا بِأَجْنَبِيّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

نختم الكلام على الفصل بين المتضايفين بأن نقول: ما ذكره ابن مالك هنا من أن الفصل يجوز في النثر في مواضع، ويجوز في الشعر في مواضع، هو قول الكوفيين، وهو الذي اختاره ابن مالك كما ترون.

والشواهد عليه من أفصح الكلام؛ من القرآن الكريم، ذكرناها، فهو القول الراجح في هذه المسألة، وقال كثيرٌ من البصريين: إن الفصل بين المضافِ والمضاف إليه من ضرورات الشعر مطلقًا، ولا يجوز في النثر، لا في هذه المواضع الثلاثة ولا في غيرها.

ومما يحسن ذكره: ما قاله ابن مالك في «الكافية الشافية» -وهي أصل «الألفية»، قرابة ثلاثة آلاف بيت- عندما تعرض لهذه المسألة، وصرح باختيار قول الكوفيين وتبعيد قول البصريين، قال:

وعُمدَتِي قراءةُ ابن عامرِ وكَمْ لها مِن عاضدٍ وناصرِ

هذا آخر الكلام على «باب الإضافة»، لنبدأ -إن شاء الله تعالى- في الدرس القادم بـ«أحكام المضاف إلى ياء المتكلم».

إن كان هناك من سؤال يا إخوان، أو نختم الدرس؟

الدرس التاسع والستون

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة الطيبة ليلة الإثنين، الحادي والعشرين من شهر جُمادى الأولى من سنة ١٤٣٢، في هذا الجامع جامع الراجحي، بحي الجزيرة، في مدينة الرياض، نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس التاسع والستين، من دروس «شرح ألفية ابن مالك» عليه رحمة الله.

وكنا انتهينا في الدرس الماضي يا إخوان من الكلام على باب الإضافة، وبعد «باب الإضافة» ذكر ابن مالك فصلًا يتعلق أيضًا بمسائل الإضافة، وسماه: «المضاف إلى ياء المتكلم»، وذكر فيه أربعة أبيات نقرؤها، ثم -إن شاء الله- نشرحها.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

٤٢٠. آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ إِذَا ... لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا كَرَامٍ وَقَذَا

٤٢١. أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وَزَيْدِينَ فَذِي ... جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِي

٤٢٢. وَتُـدْغَمُ الْيَـا فِيـهِ وَالْـوَاوُ وَإِنْ | مَـا قَبْـلَ وَاوٍ ضُـمَّ فَاكْسِـرْهُ يَهُـنْ
٤٢٣. وَأَلِفًا سَلِّمْ وَفِي الْمَقْصُور عَنْ | هُــذَيْلٍ انْقِلَابُهَــا يَــاءً حَسَــنْ

ففي هذا الفصل تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على حكم الاسم إذا اتصلت به ياء المتكلم،

تكلم على حكم الاسم إذا اتصلت به ياء المتكلم، من ناحيتين:

الأولى: حكم ياء المتكلم.

ماذا تكون حركتها حينئذٍ.

ومن حيث حكم آخر الكلمة المتصلة بياء المتكلم، ماذا يحصل لها؟

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «آخِرَ مَا أضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ»، يقول: كل اسمٍ أضفته إلى ياء المتكلم، ويُقال: «ياء النفس»، فحُكم هذا الاسم أن يُكثر آخره، نحو «كتابي»، فالباء في آخر كتاب تُكسر، رفعًا ونصبًا وجرًّا.

فتقول: «هذا كتابِي»، و«قرأتُ كتابِي»، و«قرأتُ في كتابي».

وسبق الكلام في باب المُعرب والمبني على إعراب الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، وأن إعرابه حينئذٍ إعرابٌ تقديري، يكون بحركة مُقدرة، الضمة المقدرة في الرفع، والفتحة المقدرة في النصب، والكسرة المقدرة في الجر.

وخالف في الجر بعض النحويين كابن مالك، فقال: إن الكسرة التي في الجر هي كسرة الإعراب، ولا داعي لتقديرها.

هذا هو قول الجمهور في إعراب الاسم المضاف إلى ياء المتكلم.

وقال بعضهم: إن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم يدخل في الأسماء المبنية، ويعدُّونه من الأسماء المبنية على الكسر. وهذا القول ضعيف؛ لأنه لا موجب للبناء؛ لأن البناء -كما سبق- في باب البناء والمعرب، الأسماء المبنية إنما تُبنى

عندما تُشابه الحرف بنوع من أنواع الشبه المذكورة هناك.

وهناك قول ثالث في المسألة؛ وهو أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ليس مُعربًا إعرابًا تقديريًّا، وليس مبنيًّا، إذًا ماذا يكون؟ يكون لا معربًا ولا مبنيًّا، ويسمونه واسطة، هذا قول لبعض النحويين، وهو أيضًا ضعيف.

وقد يسميه بعضهم «الخُنثى»، يعني: ليس معربًا ولا مبنيًّا، لكن قول الجمهور -وهو الصحيح الموافق لأقيسة العربية- أنه اسم معرب، إلا أن إعرابه تقديريٌّ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة.

فقولنا: «كتابِي» هذا اسم مفرد أُضيف إلى ياء المتكلم، فلزم آخره الكسر، وكذلك لو قلت مثلًا: «كُتبِي» كذلك وهو جمع تكسير، أو قلت: «فتياتِي» كذلك وهو جمع مؤنث سالم، أو قلت: «دلوِي» أو «ظبيِي» وهو كذلك، فـ«كتابِي» يقولون: اسم صحيح الآخر، و«ظبيٌ ودلوٌ» يسمونه اسمًا شبيهًا بالصحيح، والاسم الشبيه بالصحيح هو: ما كان آخره واوًا أو ياءً وقبله ساكن، كـ«ظبيٍ ودلوٍ»، هذا يسمونه صحيحًا، يسمونه شبيهًا بالصحيح.

بخلاف المُعتل، وهو: ما كان آخره ألفًا ويُسمى المقصور، أو كان آخره ياءً قبله كسرة، ويسمى المنقوص.

وهذا هو قول ابن مالك: «آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ»، فهذا هو الحكم العام، إلا أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ عاد فاستثنى من هذا الحكم العام أربعة أو ثلاثة أشياء، وهي:

الاسم المقصور، والاسم المنقوص، والمثنى، وجمع المذكر السالم.

استثنى هذه الأربعة، أو الثلاثة بقوله:

.... إِذَا ... لَـمْ يَـكُ مُعْـتَلًا كَـرَامِ وَقَـذَا
أَوْ يَـكُ كَـابْنَيْنِ وَزَيْـدِينَ ... .

فقوله: «إذا لم يكُ معتلًا»، فالمعتل يشمل المقصور وهو: الاسم المختوم بألف لازمة، الاسم المعرب المختوم بألف لازمة، كـ«فتى وعصا ومصطفى، ومستشفى».

ويشمل الاسم المنقوص وهو: المختوم بياء لازمة، والاسم المُعرب المختوم بياءٍ لازمة قبلها كسرة، كـ«القاضي والرامي والهادي والمرتضي والمُدَّعي».

ومثَّل ابن مالكٍ للمنقوص بـ«رامي»، ومثَّل للمقصور بـ«قذى».

وقوله: «**أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ**»، يريد: استثناء المثنى.

وقوله: «**وَزَيْدِينَ**»، يريد: استثناء جمع المذكر السالم.

فهذه الأربعة تخرج عن الحكم السابق، يعني: أن آخرها لا يُكسر عند إضافته إلى ياء المتكلم، لا يُكسر، إذًا ماذا يُعمل به إذا كان لا يُكسر؟ بيَّن ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله:

فَذِي جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِي

«فذي»، أي: الأربعة المذكورة أو الثلاثة المذكورة، الثلاثة إذا قلنا: المعتل والمثنى وجمع المذكر السالم، الأربعة إذا فصلنا المعتل إلى: مقصور ومنقوص والمثنى، وجمع المذكر السالم.

«**جَمِيعُهَا الْيَا**» ياء المتكلم، «**بَعْدُ**»، أي: بعدها، «**فَتْحُهَا احْتُذِي**» يُلزم.

فتقول في المقصور كالفتى، أضفه إلى نفسك، «فتايَ»، فالياء يجب فتحها.

وفي القاضي، تقول: «قاضيَّ» فتفتح ياء المتكلم.

وفي الصاحبين، رفعًا «صاحبايَ»، ونصبًا وجرًا صاحبيَّ».

وفي الزائرين، رفعًا «زائريَّ»، وفي النصب والجر أيضًا «زائِريّ».

إذًا فياء المتكلم مع هذه الأربعة ما حكمها؟ وجوب الفتح. أما مع غيرها، مع بقية الأسماء فإن ياء المتكلم -كما سيأتي في آخر البحث- يجوز فتحها ويجوز فيها أوجهٌ أُخر، يجوز فتحها ويجوز إسكانها، ويجوز حذفها، كما سيأتي.

فبيَّن حكم ياء المتكلم بعد هذه الأربعة.

لكن آخر هذه الأسماء الأربعة عند إضافتها إلى ياء المتكلم، آخر هذه الأسماء الأربعة ما حكمه؟ بيَّن ذلك فقال: «وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ»، يعني: في ياء المتكلم.

وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ
وَأَلِفًا سَلِّمْ وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ

في هذين البيتين على ماذا يا إخوان؟ على حكم آخر هذه الأسماء الأربعة، عند إضافتها إلى ياء المتكلم.

طب هذه الأسماء الأربعة ما الحرف الواقع في آخرها؟ المقصور ألف، المنقوص ياء، المثنى في الرفع ألف، وفي النصب والجر ياء، جمع المذكر في الرفع واو، وفي النصب والجر ياء، إذًا ما آخرها؟ إما الألف في المقصور وفي المثنى المرفوع، وإما الياء في المنقوص وفي المثنى المجرور والمنصوب، وفي جمع المذكر السالم المجرور والمنصوب، وإما الواو في جمع المذكر السالم المرفوع.

ما حكم الألف والواو؟ ما حكم الألف والياء والواو حينئذٍ؟ يعني: عند إضافة هذه الأسماء إلى ياء المتكلم؟

قال: «وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ»، أي: الياء إذا وقعت في آخر هذه الأسماء تُدغم فيه، تُدغم في ياء المتكلم، فالياء في آخر المنقوص كـ«القاضي» سنُدغمها في ياء المتكلم، ونقول: «قاضيَّ» رفعًا ونصبًا وجرًّا.

تقول: «جاءَ قاضيَّ»، «جاءَ قاضيَّ مبكرًا»، وفي النصب: «أكرمتُ قاضيَّ

اليوم»، وفي الجر: «سلمتُ على قاضيَّ اليوم».

هذه الياء في المنقوص، والياء في المثنى، في النصب والجر، كذلك تُدغم في ياء المتكلم، ففي المنصوب تقول: «أكرمتُ صاحبيَّ»، وفي المجرور: «سلمتُ على صاحبيَّ»، وكذلك الياء في جمع المذكر السالم نصبًا وجرًّا، تقول في النصب: «أكرمتُ زائِريَّ»، وفي الجر: «سلمتُ على زائِريَّ».

إذًا فالياء -كما قال- حكمها أنها تُدغم في ياء المتكلم.

والواو قال: «**وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ**»، إذًا ما حكم الواو؟ أيضًا تُدغم في ياء المتكلم، والواو -كما عرفنا- لا تكون إلا في آخر جمع المذكر السالم المرفوع.

فتقول: «جاءَ زائِريَّ»، وبنوك «جاءَ بنِيَّ».

الأصل في «جاءَ زائِريَّ»: جاء زائرون مرفوع بالواو، ثم نُضيف إلى ياء المتكلم، والإضافة ستحذف النون في جمع المذكر السالم، كما تحذفها في المثنى؛ لأن النون في المثنى وجمع المذكر السالم عوض عن التنوين في المفرد، فيُحذفان كما يُحذف التنوين في المفرد.

فتقول: «جاءَ زائِرُون»، ثم تحذف ثم تضيف فتحذف النون، فتقول: «جاءَ زائروي».

طبعًا ما الذي اجتمع هنا؟ اجتمعت الواو والياء، ودائمًا إذا اجتمعا صارت مشكلة، يقولون: اجتمعت العدوتان، الواو والياء لا يكادان يجتمعان، بل لا يجتمعان، الواو والياء لا يجتمعان والأولى ساكنة.

وقد يجتمعان والأولى متحركة، لكن لا يجتمعان والأولى ساكنة، فإن اجتمعا والأولى ساكنة؟ إذا اجتمعا والأولى ساكنة، يعني: (الواو والياء)، اجتمعا والواو ساكن، أو ياء وواو، اجتمعا والياء ساكنة. أما إن اجتمعا والأول ساكن فيجب

إبدال الواو فيهما ياءً وإدغامهما.

هذا حكم في الصرف، وشواهده كثيرة.

كما في قولنا مثلًا: «سيِّد»، فيْعِل، «فَيْعِل» من أي فِعل؟ من قولنا: سادَ يسود، ولا سادَ يسيد؟ ساد يسود، إذًا ما الأصل؟ واو. فالأصل سيْوِد، الياء من الميزان «فَيْعِل»، والواو عين «ساد يسود»، صارت سيْوِد، اجتمعا والأولى ساكنة، فقلبنا الواو ياءً وأدغمناه «سيِّد»، هذا حكم.

كذلك مثلًا لو أردنا اسم المفعول، اسم المفعول من المعتل الآخر، فيجتمع حينئذٍ الواو في «مفعول»، واللام سيكون حرف علة، وهكذا هذا الحكم في مثل ذلك.

ومن ذلك: «مُسلموي» اجتمعت الواو والياء والأولى ساكنة، ماذا سنفعل؟ سنقلب الواو ياءً ونُدغم فنقول: «مُسلِمِيَّ»، والأصل: «مُسلِمويَّ»، ما قبله ضمة، «مسلموي»، قلبنا الواو ياءً وأدغمنا، طب والضمة التي قبل الواو؟ قلبناها كسرة للمناسبة، فقيل: «مسلمي»، هكذا العرب، العرب تقول: «مسلميَّ».

لكن ما الذي حدث؟ الذي حدث، «مسلمون، مسلمُوي، مسلمُي، مسلميّ».

فإذا قلنا: «جاءَ مسلميَّ»، أو «جاءَ زائرِيَّ»، «جاء»: فعل ماضٍ، و«زائريّ»: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الياء المنقلبة عن الواو.

أو تقول: علامة رفعه الواو المنقلبة ياءً.

واضح أو أعيد الإعراب يا إخوان؟ وظاهر ممتاز.

من ذلك: قول أحد المغاربة:

أَفِـدْنِي نبيـهَ العصـرِ مـا جمـعُ سـالم ... أَتَـى لـذكورٍ وهـو باليـاء يُرفـعُ

فأجبته:

جوابُك يا شيخَ النُّحاةِ جميعِهم ومَن لجميع المشكلاتِ سيدفع
بَدا في أتانا مُسلِمي فرفعُهُ بياءٍ لغير والحقيقةُ تَتْبَعُ

رد عليه بعضهم بهذين البيتين.

إذًا انتهينا من الياء، فهي تُدغم في ياء المتكلم، وانتهينا من الواو وهي أيضًا تُدغم في ياء المتكلم بعد قلبها ياءً، بقيت الألف.

الألف ما حكمها؟ قال في ذلك ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَأَلِفًا سَلِّمْ»، إذًا حكم الألف إذا وقعت في هذه الأسماء عند إضافتها إلى ياء المتكلم، أنها تسلم، ولا تُقلب ياءً وتُدغم في الياء.

الألف في آخر المقصور، مثل «الفتى»، فتُضيفه إلى نفسك وتقول: «فتايّ»، وعصى «عصاي»، و«مستشفى»: مستشفاي، و«ليلى»: ليلاك وهذه «ليلاي» تبقى الألف، ما تُقلب ياءً وتُدغم في الياء في ياء المتكلم.

وكذلك الألف في المثنى، كصاحبان، تقول: «جاءَ صاحباي»، فهذا قوله: «وَأَلِفًا سَلِّمْ»

ثم ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لغة هُذيلٍ في المقصور، المختوم بألف، فقال:

وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ

فهناك لغة لهذيل -قبيلة هذيل قبيلة معروفة من قبائل العرب- في المقصور دون المثنى المرفوع، المثنى المرفوع ليس فيه إلا أن تسلم الألف، لكن في المقصور في ألف المقصور هذه اللغة عن هذيل. وبعض العرب يُجيزون أن تبقى الألف كبقية العرب «فتاي»، ويجيزون أن تُقلب الألف ياءً، فتُدغم حينئذٍ في ياء المتكلم.

فيقولون في الإضافة إلى الفتى: «فتاي وفتَيَّ»، و«عصاي وعصيَّ»، و«ليلاي وليليَّ».

ومن ذلك: قول شاعرهم -وهو أبو ذؤيب الهذلي- هذا شاعر فحل، مات أبناؤه الخمسة في وقتٍ واحد، في طاعون واحد، فقال مرثية عينية، تُعد عند كثيرٍ من العلماء كالأصمعي وغيره، عند أكثر نُقَّاد الأدب العربي أنها أفضل مرثية قالتها العرب.

عَيْنِية أبي ذؤيب الهذلي في مرثية أبنائه الخمسة، طويلة، فيها أبيات مشهورة يقول:

أودى بنـــي وأعقبـــوني حســـرة ... عنـــد الرقـــاد وعبـــرة مـــا تقلـــع
فـــالعين بعـــدهم كـــأن حـــداقها ... ســـملت بشـــوك فهـــي عـــور تـــدمع
ســـبقوا هـــواي وأعنقـــوا لهـــواهم ... ففقـــدتهم ولكـــل جنـــب مصـــرع
فلبثـــت بعـــدهم بعـــيش ناصـــب ... وإخـــال أني لاحـــق مســـتتبع
ولقـــد حرصـــت بـــأن أدافـــع عـــنهم ... فـــإذا المنيـــة أقبلـــت لا تـــدفع
وإذا المنيـــة أنشـــبت أظفارهـــا ... ألفيـــت كـــل تميمـــة لا تنفـــع

القصيدة طويلة، وكلها أبيات جميلة، وفيها حِكَم، ويستشهد بها العلماء كثيرًا في النحو وفي الأدب، وفي علوم كثيرة جدًّا، ويستشهد بها الحكماء أيضًا في مواضع كثيرة جدًّا.

من ذلك مثلًا: معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في آخر حياته عندما مرض وضعف في مرض موته، فدخل عليه أحد أعدائه، كأنه يشمت به، فمعاوية كان يظهر التجلد والصبر والقوة، ويقول:

وتجلّـــدي للشّـــامتين أريهـــم ... أنّـــي لريـــب الـــدّهر لا أتضعضـــع

فيرد عليه خصمه ويقول:

وإذا المنيـــة أنشـــبت أظفارهـــا ألفيـــت كـــل تميمـــة لا تنفـــع

ومات معاوية في هذا المرض رَحِمَهُ ٱللَّهُ ورضي عنه.

الشاهد في هذه القصيدة:

ســبقوا هــواي وأعنقــوا لهــواهم ففقــدتهم ولكــل جنــب مصــرع

فقوله: «**هواي**» أصلها: هوايا، ثم قلب الألف ياءً وأدغمها، على لغة هُذيل.

وأما قوله: «**أودى بني**»، «بنيَّ» أصلها بنون، ثم دخلت ياء المتكلم، «بَنوي» فقال: «بَنِيَّ»، فهذا قول العرب كلهم، أن جمع المذكر السالم بالواو «جائرون، مسلمون، بنون» إذا أضفت إلى ياء المتكلم، فإنك تقلب الواو ألفًا فتُدغم، فتقول: «بنيَّ»، فلا شاهد فيه.

وكذلك قرأ بعض القُراء كالجعبري وابن أبي إسحاق، وغيرهم، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ﴾ [طه: ١٢٣] «فمن اتبعَ هُدَيّ»، وقوله تعالى: ﴿هِىَ عَصَاىَ﴾ [طه: ١٨]، «هيَ عصيّ» على هذه اللغة.

إذًا يا إخوان، هذه الأسماء الأربعة: المقصور، والمنقوص، والمثنى، وجمع المذكر السالم، ما حكمها عند إضافتها لياء المتكلم؟ أما ياء المتكلم نفسها فيجب فتحها، وأما آخر هذه الأسماء فيجب إسكانها، على التفصيل السابق، الياء والواو يُدغمان، والألف لا تُدغم إلا في لغة هذيل.

أما ما سوى هذه الأسماء الأربعة من بقية الأسماء، كقولك مثلًا: «كتابِي» و«سيارتِي» و«بيتِي» و«ربي»، وجمع التكسير «كُتُبِي» و«أقلامِي»، وجمع المؤنث السالم «سياراتِي»، أو نحو ذلك، فإن آخر هذه الأسماء عند إضافتها إلى ياء المتكلم يجب كسرها، وهذا الذي قلناه في البداية.

أما ياء المتكلم نفسها، فيجوز فتحها: «قرأتُ كتابيَ قراءةً متأمِّلة»، ويجوز إسكانها: «قرأتُ كتابي قراءةً متأمِّلَة»، والإسكان هو الأكثر، ويجوز حذفها وإبقاء الكسر دليلًا عليها، تقول: «قرأتُ كتابِي قراءةً متأملَة»، هذه الأوجه الكثيرة المستعملة في ذلك.

والأمثلة والشواهد على ذلك كثيرة جدًّا، لكن نمثل للوجه الثالث وهو حذف ياء المتكلم وكسر ما قبلها.

ياء المتكلم عمومًا، سواء دخلت على اسم -كما نتكلم عليه الآن- عند إضافتها إلى اسم «كتابِي، صدِيقِي، ربي»، أو عند دخولها على فعل كـ «أكرمنِي، أعطانِي، سمِعَنِي»، ونحو ذلك؛ لك فيها الفتح، لك فيها الإسكان وهو الأكثر، ولك الفتح وهو جائز، ولك حذف الياء وكسر ما قبلها.

الوجه الثالث: هذا حذف الياء وكسر ما قبلها، يكثر في السجع، وفي فواصل القرآن الكريم، الفواصل في القرآن الكريم، يعني: آخر الآية.

فمن ذلك مثلًا: قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥]، ﴿مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾، ﴿وَعِيدِ﴾ هنا مفعول به منصوب، لماذا لم يقل: «من يخاف وعيدًا؛ لأن هذا مضاف إلى المتكلم، يعني: من يخافُ وعيدي ثم حُذفت ياء المتكلم، وبقيت الكسرة دليلًا عليها، ولهذا لو وصلت ستصل بالكسر، ﴿من يخاف وعيدي بسم الله الرحمن الرحيم﴾.

قال تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [الزمر: ١٧] ما قال: «فبشر عبادًا»، ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾؛ لأنه ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨].

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦] تنظر في المصحف تجد أنه

في دين عليها كسرة، ﴿لكم دينكم ولي دين بسم الله﴾، فحذفت ياء المتكلم، وأُبقيت الكسرة دليلًا عليها.

قلنا: هذا الحكم أيضًا يشمل الفعل، أو اتصلت ياء المتكلم بالفعل، كقوله تعالى: ﴿رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ﴾ [الفجر: ١٥]، أي: أكرمني، و﴿أَهَٰنَنِ﴾ [الفجر: ١٦]، أي: أهانني، وهو كثير.

قال تعالى: ﴿مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمۡرًا حَتَّىٰ تَشۡهَدُونِ﴾ [النمل: ٣٢]، ﴿حَتَّىٰ﴾ من الحروف التي ينتصب المضارع بعدها، فـ﴿تَشۡهَدُونَ﴾ بعدها مرفوع أم منصوب؟ منصوب، منصوب ﴿تَشۡهَدُونَ﴾، ما نقول: مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، ولكن أصل الآية -والله أعلم: ﴿مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمۡرًا حَتَّىٰ﴾ [النمل:٣٢]: تَشهدونِي.

ولو كان مرفوعًا لقيل: «تَشهدونَنِي»، بنونين: نون الرفع ونون الوقاية، عندما دخلت حتى صار الفعل منصوبًا، وعلامة نصبه حذف النون، فحذفت النون حتى «تشهدوني»، ثم حذفت ياء المتكلم وبقيت الكسرة دليلًا عليها، فقيل: ﴿حَتَّىٰ تَشۡهَدُونِ﴾ [النمل:٣٢].

وتقول العرب: «أعْطِنِ»، أي: أعطني، و«اسمعْنِ يا زيد»، أي: اسمعني. وهذا كثير في الكلام.

فإن وقع الاسم المضاف إلى ياء المتكلم مناديًا لو ناديته: «يا صديقي»؛ لجاز لك في ياء المتكلم هذه الأوجه «يا صديقيَ تعال» بالفتح، «يا صديقِي تعال» بالإسكان، «يا صيديقِ تعال» بالحذف.

ويجوز أوجه أخر سيأتي ذكرها -إن شاء الله- وشرحها في باب النداء، كقولك: «يا صديقُ تعال»، و«يا صديقَ تعال»، و«يا صديقًا تعال».

فهذا ما يتعلق -يا إخوان- بهذا الفصل الذي عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ للكلام على الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم، وبه ينتهي كل الكلام على ما يتعلق بالإضافة.

إن كان هناك سؤال -يا إخوان- أو ندخل -مستعينين بالله- في الباب التالي، هناك سؤال؟ تفضل.

الطالب:...

الشيخ: قلنا: لغة هذيل هذه اللغة، تُجيز إبقاء الألف وتجيز حذف الألف، وتجيز قلب الألف ياءً وإدغامها، فإن قلت لي: الشاعر أبو ذؤيب ماذا قال؟ «سبقوا هواي»، أم قال: «سبقوا هويّ»؟ أم قال الوجهين؟

كونه قال الوجهين هذا بعيد، هو قال أحدهما، ومع ذلك نجده في الكتب، نجد هذا البيت في الكتب بالروايتين، «سبقوا هواي»، و«سبقوا هويّ».

فالجواب عن ذلك: أما النحويون فلا يهمهم ما قال الشاعر، لا يهمنا ما قال الشاعر، ما قال أبو ذؤيب، وإنما هذا عمل الرواة، الراوي يعني: الأدباء هم الذين يهمهم ماذا قال الشاعر، أما النحويون فيهمهم ماذا قال المُحتج بلغتهم.

فالشاعر قال: «سبقوا هواي»، ثم الراوي عن هذا الشاعر فصيح مُحتج بلغته، فقد يراه إلى «سبقوا هويّ»، فالنحوي روى عنه: «سبقوا هويّ»، والعرب يروون هذه القصيدة كما قال الشاعر بلغة الشاعر، وربما يكون الراوي يرويها بلغته؛ لأن هناك خلافًا بين لغة العرب، ثم يأتي بعد ذلك الرواة وينقلون.

الأصمعي يرويها كما سمعها من العرب، طبعًا سمعها من أبي ذؤيب، والآخر سمعها من راوٍ آخر، والثالث سمعها من راوٍ رابع وخامس، ذلك كلهم محتج برواياتهم؛ لأنهم -أي: النحويين- لا يروون إلا عن محتج به، فهذا الراوي محتج

به، فهم يروون كلامه.

ولهذا لو نظرت في كتب النحو -وخاصة الكتب المتقدمة- لا يذكرون اسم الشاعر، لا يقولون: قال فلان، سيبويه في المشهور لم يعزُ الأبيات التي في كتابه، هي قرابة الألف وخمسمائة بيت، وإنما قال الشاعر فقط، مع أن بعضها أبيات معروفة مشهورة في المعلقات السبع.

قالوا: إن السبب في ذلك أنه يعلم أن هذه الأبيات وهذه القصائد التي قالها الشعراء، غيَّرتها العرب كثيرًا، فكل راوٍ يروي بلغته، فلا يريد أن ينسب إلى الشاعر هذا البيت، وربما يكون غَيَّر مغيرٌ، غير الذي قاله الشاعر، والنحوي -كما قلنا- لا يهمه ماذا قال الشاعر، وإنما يهمه ماذا روى عن الفصحاء البلغاء الفصحاء المُحتج بكلامهم، ثم جاء من بعدهم بعد ذلك ونسبوا هذه الأبيات واهتموا بها، وهذا الأمر مهم، أنت تجد بعضهم يبالغ في الإنكار على هذه المسألة في كتب أُلفت في هذه المسألة، وروى فلان، روى سيبويه هذا البيت، وهذا خلاف الرواية الصحيحة التي قالها الشاعر، وتكلم... كتب كثيرة مؤلفة قديمًا وحديثًا؛ لأنهم غفلوا عن هذا الأمر.

النحوي لا يهمه ماذا قال الشاعر، يهمه ما رُوي عن الفصحاء المُحتج بهم، نعم تحرير ما قاله الشاعر؛ لمعرفة ما قاله الشاعر فقط، لا لرد الرواية الأخرى.

تفضل، سؤال آخر يا إخوان؟

إذًا ندخل في الموضوع الجديد؛ لأنه موضوعٌ جديد ليس بابًا جديدًا فقط، بل هو موضوعٌ جديد؛ لأننا تكلمنا قبلُ على ترتيب ابن مالك للنحو أكثر من مرة، فلا داعي لإعادة هذا الكلام.

لكن ابن مالك كان يتكلم على المجرورات، تكلم على المجرور بالحرف

حروف الجر، أما المجرور بالإضافة -باب الإضافة- انتهى الكلام الآن على المجرورات.

الآن سينتقل إلى موضوعٍ جديد، وهو **الكلام على الأسماء العاملة عَمَل أفعالها**.

الأسماء العاملة عَمَلَ أفعالها؛ مبتدأ بإعمال المصدر، فلهذا الباب الذي ذكره بعد باب الإضافة هو باب «**إعمال المصدر**».

نقرأ الأبيات ثم نُعلق بما تيسر -إن شاء الله- قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

٤٢٤. بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ ... مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ

٤٢٥. إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُل ... مَحَلَّهُ وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

٤٢٦. وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ ... كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

٤٢٧. وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ ... رَاعَى فِي الاتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ

أربعة أبيات ذكرها في هذا الباب، باب «إعمال المصدر».

فبعد أن انتهى ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الكلام على ما يعْمَلُ أصالةً من الأسماء والأفعال والحروف. حروف الجر تعمل أصالة.

الأفعال ترفع الفاعل، تنصب المفعول به أصالة.

بعد أن انتهى من الكلام على ما يعمل أصالة، انتقل الآن إلى الكلام على ما يعمل بالنيابة، على ما يعمل بالنيابة والتشبيه، وهي الأسماء العاملة عمل أفعالها.

أسماء الأصل فيها أنها لا تعمل، ولكنها عملت حملًا لها على أفعالها، تشبيهًا لها بأفعالها، نيابة عن أفعالها، حملوها حملًا على أفعالها، فأُعملت عمل أفعالها،

فعملها حينئذٍ ليس عملًا أصيلًا، لم تعمل بالأصالة، وإنما عملت بالحمل والتشبيه، والفرعية، فلهذا أخرها.

وتأخيرها إلى هذا المكان ترتيب منطقي وصحيح ومقبول من ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والأسماء التي تعمل عمل أفعالها، كم؟ ستة:

- المصدر.
- اسم الفعل.
- اسم الفاعل.
- اسم المفعول.
- الصفة المُشبهة.
- اسم التفضيل.

هذه أسماء لكنها قد تعمل عمل أفعالها، المصدر واسم الفعل، طيب والأربعة الباقية: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المُشبهة، واسم التفضيل، هذه الأربعة الباقية هي التي يسميها النحويون الأوصاف، جمع وصف، هذه هي الأوصاف، ويسمونها أيضًا الأسماء المُشتقة العاملة عمل فعلها.

عرفنا الآن -يا إخوان- الأسماء العاملة عمل أفعالها، وأنها ستة.

نظر الآن إلى ابن مالك كيف رَتَّبها في «الألفية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ، رتبها بهذه الطريقة، ذكر:

- إعمال المصدر.
- فإعمال اسم الفاعل واسم المفعول.

- فأبنية المصادر.
- فأبنية أسماء الفاعلين، والمفعولين، والصفات المُشبهة.
- فإعمال الصفة المُشبهة باسم الفاعل.
- ثم انتقل فتكلم بعد ذلك على التعجب.
- ثم على نِعْمَ وبِئس في المدح والذم.

ثم عاد إلى الأسماء العاملة عمل أسمائها، فتكلم على:

- إعمال اسم التفضيل، ثم خرج فتكلم بعد ذلك على التوابع مرتبة:
- النعت.
- فالتوكيد.
- فالعطف.
- فالبدل.

ثم تكلم على النداء، وتوابعه الكثيرة: كالترخيم، والاستغاثة... إلى آخره.

ثم عاد بعد ذلك وتكلم على أسماء الأفعال.

وترتيبه هذا فيه نظر، وهو ترتيب منقود، وفيه اضطراب؛ لأن كل ما سبق أحسن ابن مالك ترتيبه، وأُعجب به النحويون كثيرًا، وصار ترتيب النحو إلى الآن على هذا الترتيب، لكن مِنَ الآن فصاعدًا صار في ترتيبه اضطراب.

فأكثر المتأخرين بعد ذلك حاولوا أن يرتبوا النحو ترتيبًا يرونه أفضل، فهنا حينما يصل إلى هنا ماذا يذكرون؟ يذكرون الأسماء العاملة عمل أفعالها متتابعة:

- المصدر.

- اسم الفعل.

- ثم الأسماء المشتقة العاملة عمل الفعل: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل.

- ثم التوابع: النعت، العطف، التوكيد، البدل.

- ثم بقية الأحكام.

أيضًا نلاحظ في ترتيب ابن مالك -يا إخوان- ذكر إعمال المصدر، ثم إعمال اسم الفاعل واسم المفعول، ثم أبنية المصادر، ثم أبنية أسماء الفاعلين، والمفعولين، والصفة المشبهة، فذكر الإعمال قبل الأبنية.

وكان الأفضل والترتيب المنطقي أن يذكر الأبنية قبلًا، يذكر أبنية المصادر، يعني: أوزان المصادر، كيف تُصاغ أبنية المصادر؟ ثم يذكر إعمال المصدر، ثم يذكر أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة، ثم يذكر إعمال اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المُشبهة.

أما نحن في الشرح فإننا سنتابع إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ترتيبه، فسنبدأ بالكلام على «إعمال المصدر».

فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ

المصدر شرحناه من قبل وعرَّفناه، فمن يُذكرنا يا إخوان بتعريف المصدر؟ المصدر يا شباب: هو الاسم الدال على مجرد الحدث، يعني: اسمًا لا يدل إلا على حدث، فإن وجدنا كلمة تدل على حدثٍ وزمان، فهذه الكلمة نُسميها فعلًا، هذا هو الفعل.

الفعل: ما دل على حدث وزمانه.

إن وجدنا كلمة تدل على حدث وصاحب هذا الحدث، وبالتحديد نقول: إن وجدنا كلمة تدل على حدث وفاعل هذا الحدث؛ كجالس، «جالس» تدل على الحدث، وهو الجلوس، وتدل على فاعله، فالذي يدل على الحدث وفاعله نسميه اسم فاعل، وقد يكون صفة مُشبهة، مشبهة بماذا؟ مشبهة باسم الفاعل.

فقولك: «بطل»، مَن البطل؟ الذي يفعل البطولة، فاعلها، فبطل تدل على الحدث البطولة، وتدل على فاعلها.

والاسم الذي يدل على الحدث ومفعوله، يعني: ومن وقع الحدث عليه، اسم مفعول.

أما الكلمة التي تدل على الحدث فقط، تدل على مجرد الحدث ولا تدل على شيء آخر، فهي المصدر؛ كالجلوس، الجلوس يدل على فعل الجلوس، لكن يدل على زمانه، هذا في الماضي أو في المستقبل أو الآن؟ لا يدل على فاعله على مفعوله على مكانه على زمانه، ما يدل على شيء سوى الحدث.

المصدر هو: الاسم الدال على مجرد الحدث، هذا التعريف العلمي.

أما التعريف التعليمي للمصدر، فإنهم يقولون في المصدر هو: التصريف الثالث للفعل، صرِّف الفعل التصريف الثالث هو المصدر، جَلَسَ يجْلِس جلوسًا، خَرجَ يخرُج خروجًا، شرِبَ يشربُ شربًا، ذَهَبَ يذهب ذَهابًا، طبعًا لو أوزان وأبنية مختلفة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ

قوله: «ألحق»، يدل على أن عمل المصدر عملٌ غير أصيل، وإنما هو بالحمل

والإلحاق بالفعل.

إذًا فالمصدر إذا أُعمل، فإنه يُلحق بماذا؟ بأي فعل؟ بفعله هو، فإذا كان فعله لازمًا؟ ما معنى «لازمًا»؟ يعني: يرفع فاعلًا، ولا ينصب مفعولًا، فالمصدر كذلك، يجوز إعمال المصدر، جائز ليس واجبًا، الأصل الفعل إعماله واجب، لكن الفرع لا بد أن ينحط عن الأصل درجة، إعمال المصدر جائز.

فمصدره يجوز أن يرفع فاعلًا، فلك أن تقول: «عجِبْتُ من قيامِ زيدٍ» بالإضافة، ولك أن تقول: «عجِبْتُ من قيامٍ زيدٌ»، أي: عجبتُ من أن قام زيدٌ، أو عجبتُ من أن يقومَ زيدٌ. هو فاعل القيام، فلك أن ترفع هذا الفاعل بمصدره، «عجبتُ من قيامٍ زيدٌ»، يعني: من أن يقوم زيدٌ، ويجوز لك الإضافة «عجبتُ من قيامِ زيدٍ».

«زَهقَ الباطِلُ»، فعل وفاعل، ثم تقول بعد ذلك: «يسُرّنِي زُهوق الباطل»، لك أن تضيف: «يسرّني زهوقُ الباطلِ»، ولك أن تُعمل المصدر عمل فعله فترفع به الفاعل فتقول: «يسرني زهوقٌ الباطلُ»، تقصد: يسرني أن يزهق الباطل.

وإذا كان فعله يرفع فاعلًا وينصب مفعولًا واحدًا، يعني: إذا كان فعله متعديًا إلى مفعولٍ واحد، فالمصدر كذلك، يجوز أن يُعمل هذا العمل، فيرفع الفاعل وينصب المفعول به، فتقول: «عجِبْتُ من عقوقٍ الولدُ أباه» بالإعمال، ولك أن تضيف إلى الفاعل فتقول: «عجبتُ من عقوقِ الولدِ أباه»، فإن أضفت قلنا: إن المصدر أُضيف إلى فاعله، ونصب مفعوله.

وإن أعملته في الفاعل والمفعول معًا، فتقول: «عجبتُ من عقوقٍ الولدُ أباه»، تعني: عجبت من أن يَعُقّ الولدُ أباه.

وكذلك يتعدى بحرف الجر الذي يتعدى به فعله، فتقول: «أعجَبنِي مرورُكَ

بزيدٍ وجلوسُكَ على الكرسِي»، كما تقول: «أعجبَنِي أن تَمُرَّ بزيدٍ وأن تجلِس على الكرسي» يعمل مثله.

وإذا كان فعله متعديًا إلى مفعولين؟ يعني: يرفع فاعلًا وينصب مفعولين، فيجوز فيه أن يعمل عمله، فتقول: «عجبتُ من إعطاءٍ زيدٌ عمرًا درهمًا» بالإعمال، تعني: عجبتُ من أن يُعطيَ زيدٌ عمرًا درهمًا.

ويجوز لك أن تضيف المصدر إلى فاعله، وتنصب به المفعول، فتقول: «عجبتُ من إعطاءِ زيدٍ عمرًا درهمًا»، فنقول: إن المصدر أضيف إلى فاعله، ونصب مفعوليه.

وإذا كان الفعل متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل، أي: يرفع فاعلًا، وينصب ثلاثة مفاعيل، فيجوز للمصدر أن يعمل عمله، فتقول: «عجِبتُ مِن إعلامٍ زيدٌ عمرًا بكرًا مسافرًا»، تريد: عجبتُ مِن أن يُعلِمَ زيدٌ عمرًا بكرًا مسافرًا.

ولك أن تضيف المصدر إلى فاعله، فتقول: «عجبتُ من إعلامِ زيدٍ عمروًا بكرًا مسافرًا»، فنقول: إن المصدر أضيف إلى فاعله، ونصب مفاعيله الثلاثة.

كل ذلك مفهوم من قول ابن مالك السابق:

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ

أي: ألحقه بفعله في كل هذه الأوجه من أوجه العمل.

ثم ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك أن هذا الحكم الذي ذكره للمصدر، يشمل جميع المصادر أو جميع أحوال المصادر، سواءٌ كان المصدر مضافًا، أم كان مُعرفًا بـ«أل»، أم كان مجردًا، يعني: مجردًا من الإضافة ومن «أل»، يعني: منونًا.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ

يعني: حالة كونه مضافًا أو مجردًا أو مع «أل».

ورتبها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بحسب الأكثرية، فأكثر ما يعمل المصدر وهو مضاف، وبعد ذلك وهو مجرد، وإعماله وهو معرف بـ«أل» قليل جدًّا، ولكنه جائز.

فإعماله مضافًا هو الأكثر، وسيأتي كلام خاص على إضافته، قلنا: إنه يجوز أن يضاف ويجوز أن يُعمل، لكن كلامنا الآن سيكون أكثر على إعماله، وإضافته ستأتي في بيت قادم -إن شاء الله.

فيجوز أن تضيفه ويجوز أن تُعمله، فإذا أضفت المصدر تضيفه إلى ماذا؟ لك أن تضيفه إلى فاعله، ولك أن تضيفه إلى مفعوله، لك أن تضيفه إلى فاعله، وهذا هو الأكثر؛ كقولك: «عجبتُ من ضربِكَ زيدًا»، أي: عجبتُ مِن أن تَضرِبَ زيدًا، وتقول: «أعجبَنِي إكرامُ الطلابِ الأستاذَ»، أي: أعجبني أن يُكرِمَ الطلابُ الأستاذَ، فأضفت المصدر إلى الفاعل، ولك أن تُعمل ويجوز أن تُعمل فتقول: «أعجبَنِي إكرامٌ الطلابَ الأستاذَ».

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ﴾ [الحج: ٤٠]، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ ﴿دَفْعُ﴾ مصدر، وقد أضيف إلى فاعله لفظ الجلالة، ونصب مفعوله ﴿ٱلنَّاسِ﴾.

والمعنى -والله أعلم: ولولا أن دفع الله الناسَ، أو لولا أن يدفع الله الناسَ، فهنا جاء على الأكثر إضافة المصدر إلى فاعله، ولك في اللغة أن تُعمل هذا المصدر في الفاعل، فتقول: «ولولا دفعٌ اللهُ الناسَ».

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [النساء: ١٦١] أتى بالإضافة، أضيف إلى الفاعل، ونصب المفعول به.

أي: ولولا أن أخذوا الربا، وأن أكلوا أموال الناس بالباطل.

ولك أن تُضيف المصدر إلى مفعوله، فترفع حينئذٍ الفاعل، فتقول: «عجبتُ مِن أكلِ الخُبزَةِ زيدٌ»، وتقول: «أعجَبَني إكرامُ الأستاذِ الطلابُ»، «الطلابُ» فاعل مؤخر، يعني: عجبت من أن يأكل الخبزةَ زيدٌ، وأعجبني أن يُكرمَ الأستاذَ الطلابُ، ثم أضفت إلى المفعول به.

ويجوز لك أن تُعمل في الفاعل والمفعول به هنا، فتقول: «عجبتُ من أكلٍ الخبزة زيدٌ»، و«أعجبني إكرامٌ الأستاذَ الطلابُ».

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

في الآية أكثر من تخريج، من هذه التخريجات المشهورة: أن ﴿حُجَّةٌ﴾ مصدر، والبيت مفعول به، و﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ هو اسم موصول، يعني: الذي و﴿مَن﴾ الفاعل، والمعنى -والله أعلم: ولله على الناس أنْ يحجَّ البيتَ مَن استطاع إليه سبيلًا.

يعني: ولله على الناس أن يحج البيتَ المستطيعُ، يعني: ولله على الناس أن يحج المستطيعُ البيتَ. قدم المفعول به، ثم أضاف المصدر إليه، وفي الآية تخريج مشهور آخر، ولعله أشهر منه.

قال الشاعر:

ألا إنّ ظلــم نفسِــه المــرءُ بــيّنٌ ... إذا لم يَصُنْها عن هوًى يَغْلِبُ العقلا

يعني: أن يظلمَ المرءُ نفسَهُ، ثم قدم المفعول به، أن يظلمَ نفسَهُ المرءُ، ثم أضاف: ألا إنَّ ظُلمَ نفسِهِ المرءُ.

وننظر بعد ذلك في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم:٢٨] في الآية قراءتان، قراءة الجمهور ومنهم العشرة، ﴿أَنفُسَكُمْ﴾ بالنصب، والمعنى -والله أعلم: تخافونَهُم كما تخافونَ أنفسكُم.

ثم قلب الفعل إلى مصدر ﴿كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم:٢٨]، فأضاف المصدر إلى فاعله، ونصب المفعول به، وهذا على الأكثر.

وفي قراءة شاذة: «تخافونَهُم كخيفَتِكُم أنفسكم»، فعلى ذلك أن نقول: إن المصدر أضيف إلى مفعوله، ورفع فاعله على تقدير: تخافونهم كما تُخيفُكم أنفسكُم. فـ«أنفسكم» فاعل، ثم قلبنا الفعل إلى مصدر وأضفناه إلى المفعول به.

فهذا هي الحالة الأولى لإعمال المصدر، أن يعمل مضافًا، وهي الحالة الأكثر.

فيُضاف المصدر إما إلى الفاعل وهذا الأكثر، أو إلى المفعول، هذا قوله: «مضافًا».

الحالة الثانية لإعمال المصدر: أن يعمل المصدر مجردًا.

يعني: مجردًا من الإضافة ومن «أل»، يعني: منونًا، وهذا -كما قلنا- أقل من إعماله مضافًا.

ومن ذلك: أن تقول: «عجِبتُ من عقوقٍ الولدُ أباه»، تعني: من أن يعُقّ الولدُ أباه.

ومن الشواهد: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي

مَسۡغَبَةٍ﴾ [البلد: ١٢-١٤] ما العقبة؟ العقبة: فك رقبة، أو إطعامٌ يتيمًا في يومٍ، في مسغبة ﴿مَسۡغَبَةٍ﴾ [البلد:١٤]، يعني: مجاعة. العقبة: فك رقبة، أو أن تُطعِم يتيمًا، ثم قلب الفعل إلى مصدر، ﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ ١١ فَكُّ رَقَبَةٍ ١٣ أَوۡ إِطۡعَـٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ﴾ [البلد:١١-١٤] يتيمًا، فاعل المصدر هنا وهو منون، يعني: مجردًا.

ولو أردت أن تُقدر الفعل لقدرته، لكن المعنى هنا على حذفه، يعني: أن تُطعموا يتيمًا.

ومن ذلك: قول الشاعر:

بضَرْبٍ بالسيوف رُؤوسَ قوم ... أزَلْنا هامَهُنَّ عن المقيل

«**بِضَربِ بالسيوفِ رؤوسَ قومٍ**»، أي: بأن نضرب رؤوسَ قومٍ بالسيوف.

فقال: «بضربٍ رؤوسَ قومٍ بالسيوف»، فأعمل المصدر وهو منون، أي: مجرد.

والحالة الثالثة لإعمال المصدر -وهي أقل الحالات: أن يعمل وهو معرفٌ بـ«أل»:

كأن تقول: «عجبتُ من الضربِ زيدًا»، يعني: عجبت من أن تضربَ زيدًا.

طبعًا هذا قليل جدًّا، سنمثل ببعض الأمثلة والشواهد.

ومن ذلك: قال الشاعر:

ضعيفُ النكايةِ أعداءَه ... يخالُ الفِرارَ يُراخي الأجل

يظن الفرار يُبعد الأجل، «ضعيف النكاية أعداءه»، يعني: هو ضعيفٌ أن يَنْكَى أعداءهُ، فأعمل المصدر المُعرَّف بـ«أل»، «ضعيفُ النكاية أعداءه»، يعني: أن ينكى أعداءه.

ومن ذلك: قول الشاعر:

فإنَّـــك والتـــأبينَ عُـــرْوَة بعـــدما ... دعـــاكَ وأيـــدينا إليـــه شـــوارعُ

إلى آخر القصيدة، يعني: فإنك وأن تُؤبِن عروةَ.

ومن ذلك: قول الشاعر:

لقــد علمــتْ أولــى المغيــرة أنَّنــي ... كَرَرْتُ فلم أنكلْ عن الضَّرْبِ مسْمعا

يعني: «فلم أنكل»: فلم أتراجع، يعني: فلم أنكل عن أن أضربَ مسمعًا.

و«أولى المغيرة»، «أولى»: مؤنث أول، و«المغيرة»: الخيول المغيرة، يمدح نفسه أنه في أول صفوف القتال، أول صفوف القتال الخيول التي في القتال، فاعلم أنني لا أنكل عن هذا العمل.

ومن ذلك: قول الشاعر -وإن كنا لا نوافق على معناه- قال:

عجبــت مــن الــرزق المســيء إلهــه ... وللتــرك بعــض الصــالحين فقيــرا

أعمل المصدر المعرف بـ«أل» وهو الرزق، على معنى: عجبتُ أن رزقَ المسيءَ إلهه، «المسيءَ» مفعول به مقدم، «إلهه» فاعل مؤخر، عجبت من أن رزق المسيءَ إلهه، وعجبتُ من أن ترك بعض الصالحينَ فقيرًا، فأعمل المصدر المعرف بـ«أل».

ونحن نقول لهذا الشاعر وأمثاله: لله عَزَّوَجَلَّ الحكمة البالغة في كل ما يفعل، فهو عَزَّوَجَلَّ أعلم بما يصلح خلقه، فلو رأيت فقيرًا.

فاعلم أن الفقر خير له، ولو كان غنيًّا ربما كان شرًّا له، والعكس صحيح، والإيمان بالقدر لا يعني: الاستسلام لمثل هذه الأمور، وإنما يعني: الرضا بقضاء الله عَزَّوَجَلَّ، وعدم التسخط، وحمد الله عَزَّوَجَلَّ على جميع نعمه.

ولكن لا يعني: أن الإنسان يُدافع مثل هذه الأمور التي يرى أنها مِن المصائب، فمدافعة القدر من القدر، مدافعة هذه الأمور من القدر، فليست خلافًا للقدر، أو طعنًا في القدر.

هذا ما أمكن قوله في شرح البيت الأول فقط، من إعمال المصدر، فيبقى الكلام على الثلاثة الأبيات الباقية، نُرجِئها -إن شاء الله- للدرس القادم.

إن كان هناك من سؤال يا إخوان قبل أن نختم؟ تفضل.

الطالب:...

الشيخ: بالنسبة للمصدر، يقولون: فاعله يجوز حذفه، فيذكرون ذلك من المواضع التي يجوز فيها حذف الفاعل؛ لأنه -كما قلنا- فرع، والفرع دائمًا ينحط عن الأصل.

وهذا أيضًا يُطلعنا على سر من أسرار اللغة، لماذا نستعمل المصدر، ونستعمل الفعل والمعنى متقارب؟ نقول: المصدر يعمل عمل فعله، فقولك: «عجبتُ من إكرامِ زيدٍ عمرًا»، يعني: عجبت من أن يُكرم زيدٌ عمرًا. فالمعنى متقارب، نعم هذا المعنى الإجمالي، هذا المعنى الصناعي، لكن ليس المعنى متطابقًا، وليس المعنى واحدًا، الفصحاء البلغاء يعرفون أن هذا غير هذا.

«عجبتُ من أن يضربَ زيدٌ عمرًا»، لا يؤدي المعنى الدقيق الذي يؤديه «عجبتُ من ضربِ زيدٍ عمرًا»، المصدر له معنى، والفعل له معنًى.

فلهذا من المعاني الدقيقة في استعمال المصدر، أنك تقدر حذف الفاعل، لا تريد الفاعل، تريد فقط الفعل ومفعوله، أو الفعل وفاعله، الذي سيأتي في الدرس القادم -إن شاء الله- أن المصدر وإن كان بمعنى فعل متعدٍّ، يعني: لوكان هناك فاعل ومفعول، ومع ذلك يجوز أن تذكر فاعله ومفعولَه، ويجوز لك أن تضيفه إلى

الفاعل، وتقصد المفعول به، ويجوز أن تضيفه إلى المفعول به وترفع الفاعل، ويجوز لك أن تضيفه إلى الفاعل وتحذف المفعول به، ويجوز لك أن تضيفه إلى المفعول به وتحذف الفاعل. كل هذا جاز لأنها أساليب، هي أساليب المعنى الدقيق الذي يريده العربي، يعبر عنه بأي أسلوب من هذه الأساليب.

وهذا سيأتي تفصيله -إن شاء الله- عند شرح البيت الثالث، أو الرابع، الثالث نعم.

سؤال آخر يا إخوان.

هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السبعون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، هذه ليلة الإثنين، الثامن والعشرين من شهر جُمادى الأولى من سنة ١٤٣٢ من هجرة المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ نعقد فيها الدرس المكمل للسبعين من دروس «شرح ألفية ابن مالك» -عليه رحمة الله تعالى- في هذا الجامع «جامع الراجحي»، في حي الجزيرة، في مدينة الرياض.

وقد بدأنا في الكلام يا إخوان في الدرس الماضي على «باب إعمال المصدر»، وشرحنا منه بيتًا واحدًا، وبقيت ثلاثة أبيات نشرحها -إن شاء الله تعالى- في هذا الدرس، وفي مستفتح هذا الدرس نقرأ الأبيات التي عقد ابن مالكٍ الباب عليها.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

بِفِعْلِـهِ الْمَصْـدَرَ أَلْحِـقْ فِـي الْعَمَـلْ ... مُضَـــافًا أَوْ مُجَـــرَّدًا أَوْ مَـــعَ أَلْ

إِنْ كَـانَ فِعْـلٌ مَـعَ أَنْ أَوْ مَـا يَحُـلْ ... مَحَلَّـــهُ وَلاِسْـــمِ مَصْـــدَرٍ عَمَـــلْ

وَبَعْـدَ جَـرِّهِ الَّـذِي أُضِـيفَ لَـهْ ... كَمِّـــلْ بِنَصْـــبِ أَوْ بِرَفْـــعٍ عَمَلَـــهْ

وَجُــرَّ مَــا يَتْبَــعُ مَــا جُــرَّ وَمَــنْ رَاعَـى فِـي الاتْبَـاعِ الْمَحَـلَّ فَحَسَــنْ

فذكرنا في الدرس الماضي عندما ذكرنا البيت الأول: أن المصدر قد يعمل عمل الفعل، ويعمل حينئذٍ مثل فعله، إن كان فعله لازمًا، فيرفع فاعلًا مثله، وإن كان فعله متعديًا، رفع فاعلًا ونصب مفعولًا به، واحدًا أو اثنين أو ثلاثة بحسب الفعل، بحسب تعدي فعله.

وكذلك أن تعدى بحرف جر فإنه يتعدى بمثل ما يتعدى به فعله، وقد ضربنا على ذلك أمثلة كثيرة وشواهد.

أما قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الثاني:

إِنْ كَــانَ فِعْــلٌ مَــعَ أَنْ أَوْ مَــا يَحُــلْ مَحَلَّـــهُ وَلاِسْـــمِ مَصْـــدَرٍ عَمَـــلْ

فإنه يقول: بشرط إن كان فعل مع «أن»، أو مع ما يحل محله، يريد أن يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن إعمال المصدر عمل فعله ليس جائزًا بإطلاق، وإنما يجوز بشرط، ما هذا الشرط؟

هو أن يصح إحلال فعلٍ مع «أن» المصدرية، أو مع «ما» المصدرية محله، فإن صح ذلك صح إعماله، وإلا فلا، فإذا صح أن تحذف المصدر، وتُقدر مكانه «أن» المصدرية مع فعل، أو تُقدر مكانه «ما» المصدرية مع فعل، فإن المصدر حينئذٍ يجوز أن يعمل.

وإن لم يتحقق هذا الشرط، فإن إعمال المصدر حينئذٍ ممتنع.

مثال ذلك: أن تقول:

«عجبتُ مِن إكرامِكَ زيدًا» المصدر: الإكرام هنا عَمِل، فأُضيف إلى فاعله، وهو المخاطب، ونصبَ مفعوله، معنى المصدر أوسع من معنى الفعل؛ لأن الفعل يتقيد بكونه فعلًا ماضيًا، فالأصل في زمنه أن يكون ماضيًا، فتقول: «أكرمَ»، أو

يكون فعله مضارعًا، فيحتمل أن يكون زمانه الحال أو الاستقبال.

أما المصدر فلفظه واحد: «إكرام»، يعني: هو مصدر للفعل الماضي «أكرَمَ»، وللفعل المضارع «يُكرم»، وللفعل الأمر «أكرِم»، فالفعل له أشكال، أما المصدر فهو لفظ واحد، ومع ذلك هذا المصدر بلفظه الواحد يحتمل تلك الأزمنة جميعًا، بحسب مرادِ المتكلم.

فقولك: «عجبتُ من إكرامِكَ زيدًا»، قد يكون المعنى أن الإكرام وقع في الماضي، فتقول: «عجبتُ من إكرامِكَ زيدًا»، فإذا أردنا أن نحُل المصدر، نقول: أن يحل محله، إذا أردنا أن نحل المصدر بحرف مصدري وفعل، إذًا سنحله بـ«أن» مع الفعل الماضي، فالتقدير: «عجبتُ من أن أكرَمتَ زيدًا».

وإذا كان قولك: «عجبتُ من إكرامِكَ زيدًا»، أي: أنك ستكرمه في المستقبل، بعد قليل أو غدًا أو في المستقبل عمومًا، فحينئذٍ تحُل المصدر بـ«أن» مع الفعل المضارع، فتقول: «عجبتُ من أن تُكرِمَ زيدًا».

إذًا فالمصدر ينحل بـ«أن» مع الفعل، إذا أردت الماضي فتُقدر «أن» والفعل الماضي، أو إذا أردت الزمن المستقبل، فتُقدر «أن» مع الفعل المضارع.

فإذا كان الزمن زمن المصدر الحال، يعني: «عجبتُ من إكرامكَ زيدًا الآن»، «الآن أُكرم زيدًا»، فأنت تتعجب من ذلك، فتقول: «عجبتُ من إكرامِكَ زيدًا» في الماضي لا، في المستقبل؟ لا، في الحال.

في الحال، يقولون: لا تُقدر «أن»، وإنما تُقدر «ما»، «ما» المصدرية، هي مصدرية أيضًا، وتقدر مع «ما» المصدرية الفعل الماضي أو المضارع؟ لا شك أنه المضارع؛ لأنه الذي يكون زمانه الحال، فتُقدر حينئذٍ المصدر بقولك: «عجبتُ مما تُكرِمُ زيدًا».

و«أن» و«ما» من الحروف المصدرية المشهورة، فتقول في الكلام:

«أن تجلس خيرٌ مِن أن تقوم»، فـ«أن» والفعل مصدر مؤول، يعني: «أن تجلس» هذا اسم، «أن تجلس» مع بعض هذا اسم، ويسمونه اسمًا مؤولًا، لو أردت أن تأوله بمصدر صريح، لكنت تقول: «جلوسُكَ خيرٌ من قيامك»، فـ«جلوسك» كقولك: «أن تجلس»، وقيامك كقولك: «أن تقوم».

فهذا اسم وهذا اسم، «أن تجلس» اسم مؤول، و«جلوسك» اسم صريح.

فإذا صحّ أن يُقدر المصدر بـ«أن» والفعل، أو «ما» والفعل، فإنه حينئذٍ يعمل، وتقول العرب: «حُبُّكَ الشيء يُعمي ويُصِم»، يعني: أن تحب الشيء يعميك ويُصمك.

وقد ذكرنا في الدرس الماضي أمثلة وشواهد كثيرة على إعمال المصدر، نتوقف عند بعضها فقط، ثم نحلها مع أننا في الدرس الماضي كلما ذكرنا مصدرًا عاملًا نحله بـ«أن» والفعل، فمثلًا:

قولك: «أعجَبَني مرورُكَ بزيدٍ»، تحلُّه بماذا؟ إن كان في الماضي يعني: «يُعجبني أن مررتَ بزيدٍ» في المستقبل «يُعجبُني أن تمرَّ بزيدٍ»، طب تقول له وهو الآن مثلًا مار بزيد واقف ينتظر، فتعجب من مروره بزيد «يُعجبُني مروركَ بزيدٍ»، فإذا حللته بالفعل كنت تقول: «عجبتُ مِما تمرُّ بزيدٍ».

وتقول: «عجبتُ من إعطاء عمرًا درهمًا»، فإذا حللته سواء بالماضي أو بالحال، أو بالاستقبال، وعرفنا ذلك، فتقول: «عجبتُ من أن يُعطي زيدٌ عمرًا درهمًا»، أو أن أعطي أو مما أعطي.

و«أعجَبني إكرامُ الطلابِ الأستاذَ»، أي: أعجبني أن يُكرمَ الطلابُ الأستاذَ.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ﴾ [الحج: ٤٠] نُقدره

بـ«أن» والماضي، أو بـ«أن» والمضارع؟ أو بـ«ما»؟ يعني: الزمن هنا الماضي أم الحال أم الاستقبال ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾ [الحج: ٤٠]، الزمن هنا ماضٍ أم حال أم مستقبل؟ نعم يا أخي، يعني: لولا دفع الله في الماضي، طب في المستقبل، في الحال ماذا يسمى هذا الزمن؟ نعم، هذا الزمن المستمر، يسمى الزمن المستمر، وهو زمن معروف في اللغة العربية، يقرره العلماء ونص عليه سيبويه في أول صفحة في كتابه، فذكر أن الزمان قد يكون في الحال، كقولك: «ذهبَ زيدٌ بالأمس»، أو في المستقبل كقولك: «محمدٌ يزوركَ الليلة»، أو يكون لما مضى ولم ينقطع، كما قال سيبويه.

يعني: هناك أفعال لا يُراد بها زمن معين، وإنما يُراد بها الفعل المستمر، يعني: لا يراد أن تربط بزمن مقيد معين محدد، وإنما هي مربوطة بزمن، لكن الزمن مبهم، قد يقع في الماضي أو الحال أو الاستقبال.

كقولهم مثلًا: «القاتلُ عمدًا يُقتل»، أو «الزاني المحصن يُرجم»، ما الزمن هنا للفعل «يقتل» و«يرجم»، مع أنه طبعًا في صيغته مضارع، وعرفنا أن تقسيم الفعل لماضٍ ومضارع وأمر هذا تقسيم بحسب الصيغة، وليس بحسب الزمان.

فقولهم: «يُقتل ويرجم» هنا ليس زمانه الماضي، أو الحال أو الاستقبال، وإنما هو زمان مستمر، يعني: زمانًا مُبهمًا متى ما حصل القتل العمد وقع هذا الفعل، فلهذا قد يكون في الماضي، الماضي القاتل عمدًا في الماضي يُقتل، والآن القاتل عمدًا يقتل، وفي المستقبل القاتل عمدًا يقتل، ولهذا «يقتل» هنا و«يُرجم» ليس زمانه الحال ولا المضي ولا الاستقبال؛ إما أن نقول: زمان مستمر، أو نقول: زمن مُبهم.

ومن ذلك: قولك مثلًا: «الإسلام ينشر العدل في العالم»، الإسلام يعدل في

أحكامه، هذه كلها زمان مستمر.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٧٠] «كان» في الصيغة نقول: فعل ماضٍ، هذا في الصيغة، لكن في الزمن؟ ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٩٦] زمنه في الماضي وفي الحال وفي الاستقبال، يعني: فعلًا مستمرًّا.

وتقول: «الناس يحبونَ المخلص ويكرهون الكذَّاب»، فعل مستمر، وهكذا إذًا فالفعل قد يكون زمانه المضي فقط، كقولنا: «محمدٌ ذهبَ بالأمس»، أو المستقبل فقط كقولك: «محمدٌ يزورُكَ الليلة»، أو الحال فقط كقولك: «أنا أفتح الكتاب»، وكألفاظ العقود: «بعتك، وهبتك»؛ لأن البيع يقع في نفس اللفظ، مع نفس اللفظ.

وقد يكون الزمن الماضي والحال، وقد يكون الزمن الحال والاستقبال، وقد يكون الزمن مستمرًّا يشمل الجميع.

فقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [الحج: ٤٠] هنا الزمن، الصيغة صيغة الدفع ماضٍ، لكن الزمن هو زمن مستمر، أو نقول: مُبهم.

فعلى ذلك ستقدر: فلولا دفع الله الناس، أو فلولا أن يدفع الله الناس، أو فلولا مما دفع، مما يدفع الله الناس، أو يجوز كل ذلك؟ نعم يجوز كل ذلك؛ لأنك في الفعل لا بد أن تذكر فعلًا، وهذا من ميزة المصدر عن الفعل.

وكذلك في اسم الفاعل كما سيأتي، اسم الفاعل أيضًا له زمن؛ لأنه مشتق من فعله، وقد يكون زمنه كل ما ذكر.

فالتمثيل على الأزمنة الخاصة واضحة، أما التمثيل على الزمن المستمر، فكقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، يعني: ملكه أم يملكه الآن، أم سيملكه، أم أنه مالكه في الماضي وفي الحال وفي المستقبل؟ هو فعل مستمر.

فلهذا سنقول فيما بعد ﴿مَلِكِ﴾ هنا، وهي في الماضي، يعني: ملك ملكه، لا شك أنه ملكه عَزَّوَجَلَّ، ومع ذلك لك أن تُعمله؛ لأنه بمعنى الماضي وبمعنى الحال والاستقبال.

وكقولك: «عجبُت من أكلِ الخبزةِ زيدٌ»، والتقدير: عجبتُ من أن يأكلَ الخبزةَ زيدٌ، أو عجبتُ من أن أكلَ الخبزة زيدٌ، وإن كنت تتعجب من أكله في أثناء أكله، في حال أكله، تقول: «عجبتُ مما يأكلُ الخبزةَ زيدٌ».

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ﴾ [البلد: ١٤]، قلنا: التقدير: العقبة فكُّ رقبة أو أن تُطعِمَ يتيمًا.

وتُطبق ذلك في غير ذلك من الشواهد.

أما قولك مثلًا: «صوتُكَ جميلٌ»، «جميلٌ» فعيل، هذا صفة مشبهة، لا نريد كلمة «صوتك»، صوتٌ مصدر، طب هل المصدر هنا يعمل، يعني: هل يجوز أن يعمل؟ الجواب: لا، لماذا؟ لأنه لا ينحل، لا ينحل بـ«أن» والفعل أو «ما» والفعل.

ليس التقدير: أن تُصوِّتَ جميلٌ، أو ما تصوت جميلٌ، فهنا المصدر لا ينحل، فلهذا لا يمكن ولا يجوز أن يعمل؛ لأن الاسم هنا صار خالصًا في الاسمية، فلا يعمل.

وفي آخر البيت قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وَلاِسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ**»، فبيَّن أن اسم المصدر أيضًا مثلُ المصدر، قد يعمل عملَ الفعل بالشرط المذكور.

وما المراد بأسماء المصادر؟ أسماء المصادر، اسم المصدر، هذا مصطلح يريدون به في الأشهر: ما كان أنقص من فعله في الحروف، ما كان أنقص من فعله في الحروف، يعني: ما كان فعله أنقص منه في الحروف.

فإذا قلنا: «أعطى»، فإن مصدره القياسي: أعطى يُعطي إعطاءً.

وقولك: «عطاءٌ» اسم مصدر، فيسمونه اسم مصدر، واسم المصدر كالمصدر في حكمه.

وكقولنا: سلَّمَ يُسلم المصدر تسليمًا، طيب و«سلامًا»؟ اسم مصدر.

وكذلك قولك: «كلمَ يُكلِمُ تكليمًا، وكلامًا»، وكقولك: «أعانَ يُعينُ إعانة»، واسم المصدر: «عونٌ»، و«قبَّلَ يُقبِّلُ تقبيلًا»، واسم المصدر: قُبْلَة... وهكذا.

من إعمال اسم المصدر: قول القطامي:

أكفْــرًا بعــد ردّ المــوتِ عنّــي وبعــد عطائــك المائــةَ الرتاعــا

التقدير: أكفرًا، يعني: أأكفر كفرًا بعد ردِّ الموتِ عني، وبعد أن أعطيتني المائة الرتاعَ، أي: المائة التي ترتع.

فالمصدر هنا: عطائك انحل إلى «أن» والفعل، بعد أن أعطيتني المائة، فلهذا عمل، فإذا أردنا أن نُعرب المائة في البيت، «بعد عطائك المائة»، «بعد»: ظرف زمان، وهو مضاف، و«عطاء» مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وهو مضاف، والكاف في «عطائك»: مضاف إليه؛ لأن كل ضمير اتصل باسم هو مضاف إليه.

فكاف المخاطب مضاف إليه، في محل جر مبني على الفتح، وهو الفاعل، أو المفعول في المعنى المخاطب فاعل «عطاء» مفعوله، وهو الفاعل.

و«المائة»: المفعول به لأنه المُعطى، و«المائة» مفعول به منصوب، و«الرتاعَا»: صفة المفعولِ به.

أما قوله: «كفرًا»، في «أكفرًا»، فالتقدير: أأكفرُ كفرًا، فما إعرابه؟ إعرابه: مفعول

مطلق، نعم مفعول مطلق.

وجاء في «الموطأ» حديث لفظه: «**مِن قُبلَةِ الرجل امرأَتَهُ الوضوءُ**»، فـ«قبلة» اسم مصدر، وهو مجرور بـ«مِن»، و«الرجلُ» مضاف إليه، وهو الفاعل في المعنى، وامرأته مفعول به؛ لأننا قررنا في الدرس الماضي أن إعمال المصدر جائز، فيجوز لك أن ترفع به الفاعل، وأن تضيفه إلى الفاعل.

أو تنصب به المفعول به أو تضيفه إلى المفعول به، وسيأتي الكلام بعد قليل على تفصيل عمله -إن شاء الله تعالى.

ومن ذلك: قول الشاعر:

إذا صحَّ عونُ الخالق المرءَ لم يَجدْ ... عسيرًا من الآمالِ إلّا ميسّرا

فقوله: «إذا صحَّ عونُ الخالقِ المرءَ»، أي: أن يُعين الخالقُ المرءَ.

فأضاف اسم المصدر «عون» إلى فاعله «الخالق»، ونصب مفعولًا به، و«عون» هنا -كما قلنا- اسم مصدر.

وقال الشاعر:

بعِشْرتك الكرامَ تعدّ منهم ... فلا تُرين لغيرهُم ألوفا

العشرة: مصدر عاشر يُعاشر، والمصدر الصريح: عاشر يُعاشر معاشرةً، فاعل يفاعل مفاعلة، وقد يأتي فِعالًا.

فـ«عاشر يُعاشر معاشرة»، فقولهم: «عِشرة» اسم مصدر، والعشرة هنا عملت «بعشرتك الكرام»، فالكاف هو الفاعل، وقد أضيف إلى مصدره، فنقول في إعرابه: الباء حرف جر في «عشرتك»، و«عشرة» اسم مجرور، وهو مضاف والكاف مضاف إليه، وهو الفاعل، و«الكرامَ» مفعول به منصوب.

وقال الشاعر:

قَـالُوا كلامـك هنـدًا وَهِـي مصـغية ... يشـفيك قلـت صَـحِيح ذَاك لَـو كَانَـا

فقالوا: «**كلامُكَ هِندًا**»، أي: أن تُكلمَ هندًا، فأعمله، أضافه إلى الفاعل الكاف، ونصب به المفعول به، والكلام: اسم مصدر من كلَّمَ يُكلمُ تكليمًا وكلامًا.

وقوله: «**يشفِيكَ**»، هذا فعل مضارع، ما ماضيه يا إخوان؟ ماضيه شَفى يشفي شفاءً.

وأما «يُشفي» -المضموم الياء- فإن ماضيه لا بد أن يكون رباعيًّا؛ لأن حرف المضارعة إذا كان مضمومًا فهو من الرباعي؛ لأن حرف المضارعة لا يُضم إلا مع الرباعي. أما مع الثلاثي ومع الخماسي ومع السداسي، فإنه يُفتح، تقول: «ذهب يذهب»، و«انطلق ينطلق»، و«استخرج يستخرج».

مع الرباعي فقط، تُضم حروف المضارعة، فتقول: أقبل يُقبلُ، هذا رباعي ثلاثي مزيد بحرف، أو «دحرَجَ يُدحرِج» رباعي مجرد.

إذًا «يُشفي» هذا مضارع ماضيه «أشفى يُشفي إشفاءً»، يعني: أشفى على الموت، أو الهلاك، يقول: «أسأل الله أن يَشْفِيَك»، من الشفاء، و«أسأل الله أن يُشفِيَك»، يعني: يهلكَك.

ودخلت امرأة على الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مرضه، فقالت: «أسأل الله أن يَشفيك. فقال: اللهم بقلبها لا بلسانها».

ثم بعد ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الثالث:

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

قلنا من قبل يا إخوان: إن المصدر إذا تحقق شرط إعماله، فإن إعماله حينئذٍ

إعمال جائز، فيجوز أن تعمله ويجوز أن تضيفه؛ لأنه فرع، والفرع ينحط عن الأصل درجة.

وإعمال المصدر له أربع صور، المصدر -قلنا من قبل يا إخوان- أوسع من الفعل، وذكرنا بعض صور توسعه، فهو يشمل كل الأزمنة بلفظ واحد، ولهذا فيمكن أن تستعمل في أساليب، ولا يصح أن تستعمل في هذه الأساليب الفعل؛ لأن الفعل قد يدل على ما لا تريد.

فإعمال المصدر له أربع صور:

الصورة الأولى: أن تذكر معه الفاعل وحده:

إما لأن المفعول به معدوم، وذلك إذا كان فعله لازمًا، ما في مفعول به.

أو كان مفعوله محذوفًا، يعني: كان له مفعول به لكنه حُذف، وهذا أيضًا مِن أسلوب استعمال المصدر، عندما تذكر الفعل، لفظ الفعل يدل على فاعلٍ ومفعول، فلهذا لا بد أن تذكر فاعلًا أو مفعولًا، فالفاعل لا بد منه، والمفعول به، يعني: يمكن أن يُحذف ويفهم يقدر؛ لأن لفظ الفعل يدل على فاعله ومفعوله.

أما المصدر، فلا، المصدر قد يُذكر معه الفاعل فقط، سواءٌ كان فعله لازمًا، فليس له مفعول أصلًا، أو كان فعله متعديًا، لكن أنت لا تريد ذكر المفعول به، غرضك أن تذكر الفاعل فقط، حينئذٍ أنت تذكر الفاعل، والمفعول به غير موجود.

وهذا كثير جدًّا في كلام العرب، كقولك: «يعجبني قيام زيدٍ»، أو «يُعجِبُني قيامُ زيدٌ»، قلنا لك أن تضيفه، وهو الأكثر، ولك أن تُعمله؛ لأن الشرط متحقق، يعني: يُعجبُني أن يقومَ زيدٌ.

وتقول: «تروقُ لي كتابةُ زيدٍ»، أو «كتابةٌ زيدٌ»، «زيدٌ» فاعل والكتابة مفعوله، فاعله.

تمام، لكن الفرق بين «قيام زيد، وكتابة زيد»؟ قيام زيد من قام اللازم، ما في مفعول به، لكن «تُعجبُني كتابةُ زيدٍ» هذا من كَتبَ فعل متعدٍّ، لكن أنت لما تقول: «تعجبني كتابة زيد»، تريد: الكتابة الفعل مع الفاعل، ولا تريد ذكر المفعول به أصلًا.

يعني هنا لا نقول: إن المفعول به محذوف، المفعول به غير موجود.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤] ﴿ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [التوبة:١١٤]، طبعًا هنا إضافة، لكن ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ فاعل، و﴿ٱسْتِغْفَارُ﴾ فاعله أم مفعوله؟ فاعله، والمفعول في المعنى غير مذكور، وهو الرب جل جلاله.

أي: ولولا استغفارُ إبراهيمَ ربَّه لأبيهِ، ولكن لم يذكر المفعول به؛ لأن غرض الكلام على استغفار إبراهيم.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾، ﴿نَصْرُ﴾ مصدر، ولفظ الجلالة مضاف إليه، وهو الفاعل في المعنى، أضيف المصدر إلى فاعله، والمفعول به لم يُذكر، أي: متى نصرُ الله المسلمين، أو متى نصر الله إيانا.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [غافر: ١٠] ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ﴾ لفظ الجلالة ﴿ٱللَّهِ﴾ فاعل المقت، والمفعول به الممقوت لم يُذكر هنا.

وفي قوله: ﴿أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [غافر:١٠] المصدر المقت، وأُضيف إلى المخاطبين وهم الفاعلون، والمفعول به الممقوت الأنفس ذُكِر، ففي الأول لم يُذكر المفعول به، وفي الثاني ذُكر المفعول به، والحل؟ أن تقول: أن

يمقْتُكُم الله أكبر من أن تمقتُوا أنفسكم، ثم حول الفعل إلى مصدر.

قال تعالى: «ربنا وتقبلْ دعاء»، أو ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠] قراءتان.

أي: ربنا وتقبل دعائي إياك.

فهذه الصورة الأولى للمصدر، أن يُذكر معه فاعله فقط.

الصورة الثانية للمصدر العامل: أن يُذكر معه مفعوله، أن يُذكر معه نائب فاعله.

أن يذكر معه نائب فاعله.

كأن تقول: «يجبُ تنظيفُ المسجد»، يجبُ تنظيفُ المسجد، حُل المصدر هنا، فتقول: «يجبُ أن يُنظفَ المسجِدُ»، وهذا أيضًا كثير.

ومنه نعلم أن المصدر قد يكون لفعلٍ متعدٍّ، وقد يكون لفعل.

قد يكون لفعلٍ مبني للمعلوم، وقد يكون لفعلٍ مبني للمجهول، بحسب المعنى.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴿٢﴾ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ﴾ [الروم: ٢، ٣] شوف عبَّر بالفعل في الأول، وفي الأخير ﴿سَيَغۡلِبُونَ﴾، وما بين ذلك عبَّر بالمصدر، قال: ﴿مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ﴾ ﴿غَلَبِهِمۡ﴾ الغلب هنا مصدر، مصدر أضيف إلى «هم»، أضيف إلى فاعله أم أضيف إلى مفعوله في المعنى؟ يعني: الروم؟

يقول: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾، ﴿غَلَبَتِ﴾، المعنى: وهم مِن بعدِ أن يُغلبوا سيُغلَبون،

إذًا فالروم هنا في المعنى مفعول به، لكنه انقلب إلى نائب فاعل، كما في قوله: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾ [الروم:٢] فعل ومفعول ونائب فاعل.

إذًا هنا نقول: إن المصدر غلب، أُضيف إلى نائب فاعله الذي هو المفعول في المعنى.

الصورة الثالثة للمصدر العامل: أن يُضاف إلى مفعول: أن يُذكر معه مفعوله فقط.

أن يُذكر معه مفعوله فقط، والفاعل لا يُذكر.

ويقول النحويون: إن الفاعل هنا محذوف، وهذا من مواضع جواز حذف الفاعل، وإلا فإن الفاعل في الأصل عمدة لا يُحذف، لكن يُحذف من مواضع من كلام العرب، منها مع المصدر؛ لأن المصدر له استعمال خاص.

قد يريد المتكلم أن يذكر المصدر مع مفعوله. أما الفاعل فلا يريده أصلًا، فلهذا هو غير موجود، وغير مذكور.

كقولك: «تجبُ علينا مساعدةُ الفقراءِ»، المصدر هنا أضيف إلى مفعوله، والفاعل غير مذكور، لكنك لو حللت المصدر بفعل، كنت تقول: «يجبُ علينا أن نُساعد الفقراء»، هنا لا بد من فاعل ومفعول مع الفعل.

وتقول: «عليكم كتابة الواجبِ»، فأضفت المصدر إلى مفعوله، ولو حللته بفعل «يجبُ عليكم أن تحلوا الواجبَ».

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾ [لقمان: ٢٨] ﴿خَلْقُكُمْ﴾، ﴿بَعْثُكُمْ﴾؛ لأن المراد هنا الخلق، ذكر الخلق والمفعول به، ذكر الفعل ومن وقع عليه الفعل، وليس المراد ذكر الفعل والفاعل.

لو كان المراد ذكر الفعل والفاعل، كان يقال مثلًا: ما خلقنا ولا بعثنا، لكن المراد ذكر الفعل والمفعول به، فقال: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ﴾ [لقمان:٢٨] ولو حللناه بفعل كنا نقول: ما خلق اللهِ إياكُم، هذا تقدير، هذا تقدير المصدر، يعني: ما خلقُ الله إياكُم، وما بعثُ اللهِ إياكُم.

ولكن الفاعل لا يراد أن يُذكر، فلهذا لم يُذكر وأضيف المصدر إلى مفعوله، يعني: أن نخلُقَكم وأن نبعَثَكُم كنفسٍ واحدة.

فهذه الصورة الثالثة للمصدر العامل.

الصورة الرابعة للمصدر العامل: أن تذكر مع المصدر العامل فاعله ومفعوله.

مفعولًا واحدًا أو مفعولين، أو ثلاثة مفاعيل.

فحينئذٍ ماذا ستعمل؟ قلنا: المصدر العامل، يجوز لك أن تُعمله، ويجوز لك أن تضيفه، فإذا أعملته فإنك حينئذٍ ترفع به الفاعل وتنصب به المفعول به.

وإن كان المفعول به مقدمًا؟ فيجوز لك أن تنصب به المفعول به، وأن ترفع به الفاعل، وهذا الإعمال، وهو جائز، وإن كان قليلًا.

والإضافة جائزة، فلك أن تُضيف المصدر إلى الفاعل، وتنصب به المفعول به، وإن كان المفعول به متقدمًا؛ جاز لك أن تضيف المصدر إلى المفعول به وترفع به الفاعل.

كقولك: «يُعجبُني حضورُ الطلابِ الدرسَ».

«يُعجبُني حضورُ الطلابِ الدرسَ» «الطلاب» هم الفاعل، و«الدرس» مفعول به، ففي الإعمال لك أن تُعمل في الفاعل والمفعول به، فتقول: «يُعجبني حضورٌ الطلابُ الدرسَ»، يعني: أن يحضروا الدرس.

وفي الإضافة، تضيفه إلى الفاعل، لا أن تضيفه إلى شيئين، ستضيفه إلى الفاعل ثم تنصب به المفعول به، فتقول: «يعجبني حضور الطلاب الدرس».

ولو قدمت المفعول به على الفاعل، قدمت الدرس على الطلاب؟ كنت تقول في الإعمال: «يُعجبني حضورٌ الدرسَ الطلابُ»، أي: أن يحضر الدرسَ الطلابُ.

وفي الإضافة، «يعجبني حضور الدرسِ مَن»؟ الطلابُ.

وقلنا: إن الإضافة هي الأكثر، الإضافة أكثر من الإعمال، لكن الإعمال جائز، ونقول: مِنْ آداب الإسلام إكرامُ الصغيرِ الكبيرَ.

أو من آدابِ الإسلام إكرامٌ الصغيرَ الكبيرَ.

ولو قدمت المفعول به «الكبير»، كنا نقول: من آدابِ الإسلام إكرامُ الكبيرِ الصغيرُ.

وبالإعمال: «من آداب الإسلام إكرامٌ الكبيرَ الصغيرُ».

والإضافة -كما قلنا- هي الأكثر، وهذه الصورة الرابعة لإعمال المصدر: أن تذكر مع المصدر الفاعل والمفعول به.

فالأول: لك أن تُعمله فيه، ولك أن تضيفه إليه، لكن الثاني، ماذا لك فيه؟ ليس لك إلا أن تُعمله فيه، وهذا هو قول ابن مالك في البيت الآنف الذكر:

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ ... كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

فإن أضفت المصدر إلى الفاعل، فتنصب المفعول به حينئذٍ، وإن أضفت المصدر إلى المفعول به، فإنك ترفع به الفاعل.

ومِن ذلكَ: قول الشاعر -وهو الفرزدق:

تَنْفِي يَداها الحَصَى في كلَّ هاجرة ... نَفْيَ الدَّنانيرِ تَنقادُ الصَّياريفِ

يصف ناقة قوية على المشي، فمن قوتها في المشي تمشي في الهاجرة؛ شدة الحر، من قوتها أنها إذا وضعت يدها -يعني: وضعت أخفافها على الأرض- تتطاير الحجارة من تحتها، تتطاير الحجارة، فيداها عندما تضرب الأرض تنفي الحجارة.

تَنْفِي يَداها الحَصَى في كلَّ هاجرة

يريد أن يُشبه نفي يديها الحصى، كيف عند ما تضع يديها على الحصى تذهب يمينًا ويسارًا، مثل ماذا؟ يقول: «**نَفْيَ الدَّنانيرِ تَنقادُ الصَّياريفِ**»، الصيرف ويُجمع على الصيارِفَة، والصيارف والصياريف. الصيرف هو: الذي يعرف الذهب والفضة الجيد منها والمغشوش، يجمع الأموال ثم ينظر فيها، الجيد يمين، والسيئ يرمي به، والجيد يمين والسيئ يرمي به.

فالصيرفي الخبير سريع في عمله، فيرمي يمينًا ويسارًا، فهو يُشبه كيف تنفي هذه الناقة الحصى في كل هاجرةٍ، كما ينفي الصيرفي الدراهيم، يعني: الدراهم، لكنه لم يُعبر بالفعل «ينفي»، وإنما عبَّر بالمصدر، فقال: «نفي الدراهيم»، فأضاف إلى الفاعل أم المفعول به؟ المفعول به، ثم أتى الفاعل أين الفاعل؟ تنقادُ، يعني: كما ينفي الدراهم نقدُ الصيرفي، نقد الصيرفي هو تمييزه للذهب الصافي من الذهب المغشوش، أو الفضة الصافية من الفضة المغشوشة؛ لأن الدراهم فضة والدنانير ذهب.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ على توجيه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] ﴿حُجَّةٌ﴾ فيها قراءتان، «حِج» و«حَج».

﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران:٩٧] هناك توجيه مشهور للآية، وهو على هذا التأويل، يعني: ولله على الناس أن يحجَّ البيت

المستطيعُ.

فـ«حِج» انحل، بـ«أن» والفعل، و﴿ٱلْبَيْتَ﴾ مفعول به، و«مَن» اسم موصول فاعل، ولله أن يحُج البيتَ المستطيعُ، لكنه عبر بالمصدر ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ المستطيع، ثم عبَّر بـ«مَن» عن المستطيع.

فالمصدر هنا أضيف إلى فاعله أم مفعوله؟ إلى مفعوله، ثم جاء الفاعل، وقلنا: في الآية توجيه آخر -وهو الأشهر- أنهم يجعلون «مَن» بدلًا من الناس، يعني: ولله على الناس المستطيع منهم حجُّ البيت، ويجعلونه من التقييد بالبدل.

إذًا قلنا: المصدر لإعماله أربع صور: أن يُذكر معه الفاعل فقط، أو يُذكر معه نائب الفاعل فقط، أو يُذكر معه المفعول به فقط، أو يُذكر الفاعل والمفعول به.

هناك أيضًا صورة أخرى: وهي أن يُضاف إلى ظرفه، أن تأتي بالمصدر هذا العامل، يعني: الذي تحقق فيه شرط الإعمال، وتُضيفه إلى ظرفه، وهذا من التوسع، من توسعهم في المصادر.

ومن ذلك: أن تقول: «عجِبتُ من ضربِ اليومِ زيدٌ عمرًا»، الأصل: عجبتُ من أن يضربَ زيدٌ عمرًا اليومَ، ثم قدمت الظرف: «عجبتُ من أن يضربَ اليومَ زيدٌ عمرًا»، ثم قلبت الفعل إلى مصدر، فقلت: «عجبتُ من ضربٍ اليومَ زيدٌ عمرًا»، هذا جائز على الإعمال، ولك أن تضيف: «عجبتُ من ضربِ اليومِ زيدٌ عمرًا».

وربما أضافوا المصدر إلى الظرف، ولم يذكروا معه الفاعل والمفعول به.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾ **[البقرة: ٢٢٦]** ماذا عليهم؟ ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ **[البقرة:٢٢٦]**.

التربص مصدر، تربص يتربص، مَن الذي يتربص؟ الذين يؤلون من نسائهم.

ومع ذلك: لم يضف المصدر إليهم، وإنما أضاف المصدر إلى أربعةِ أشهر، ولو أننا حللنا المصدر بفعل؛ لكان التقدير: للذين يؤلون من نسائهم أن يتربصوا أربعةَ أشهرٍ، ظرف زمان.

وعندما عبَّر بالمصدر، قال: تربص أربعةِ أشهرٍ، يعني: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾ [البقرة:٢٢٦] ماذا عليهم؟ تربصهُم أربعةَ أشهرٍ.

كان يمكن أن يقول: تربصهم أربعةَ أشهرٍ، لكن هنا أضاف المصدر إلى الظرف. وأما الفاعل؟ فإنه لم يُذكر.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، ﴿ٱلَّيْلِ﴾ ليس فاعلًا للمكر، وليس مفعولًا به للمكر، وإنما هو ظرف المكر، والتقدير -والله أعلم: بل مكرُكُم في الليل والنهار إذ تأمروننا، ثم أضاف المصدر إلى الظرف.

فهذا كله من التوسع في استعمال المصادر؛ مما يدلك على أن المصدر وإن كان في الصناعة وفي المعنى العام هو كالفعل، فلهذا نحله بالفعل لكنه في الاستعمال، لا في الاستعمال يختلف، المصدر له استعمالات والفعل له استعمالات، وتكلم على ذلك أهل البلاغة والأدب.

ورأيت في ذلك كلامًا جميلًا في «بدائع الفوائد»، في الفرق بين استعمال المصدر المؤول والمصدر الصريح، ما الفرق بين أن تقول: «يُسعدني اجتهادك»، أو «يسعدني أن تجتهد»، في فرق في المعنى. فمن شاء فليعُد إلى المرجع المذكور.

وفي آخر هذا الباب يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَجُــرَّ مَــا يَتْبَــعُ مَــا جُــرَّ وَمَــنْ ... رَاعَـى فِـي الاتْبَـاعِ الْمَحَـلَّ فَحَسَـنْ

قد ذكرنا أن المصدر لك أن تُعمله، لك أن تضيفه، فإن أعملتَهُ في فاعله فقُلت:

«يُعجبُني قيامٌ زيدٌ»، فليس لك في توابع الفاعل إلا الرفع؛ لأن الفاعل حينئذٍ مرفوع لفظًا، ومحلًّا، لفظًا أعملناه في اللفظ «قيامٌ محمدٌ»، ومحلًّا يعني: حكمًا؛ لأن الفاعل حكمه الرفع، فتقول: «يعجبني قيامٌ زيدٌ البطلُ وعمروٌ»، يعني: أن يقوم زيدٌ البطل وعمرو.

وإن أضفت المصدر إلى فاعله، كقولك: «يُعجِبُني قيامُ زيدٍ»، فإن الفاعل حينئذٍ له محل، وهو الرفع؛ لأن الفاعل حكمه الرفع، وله لفظ وهو الجر؛ لأنه انجر بالإضافة، فلك أن تُراعي لفظه فتجر توابعه، ولك أن تُراعي محله فترفع توابعه، فتقول: «يُعجبُني قيام زيدٍ البطلِ وعمروٍ»، وهذه هي الجادة.

ولك أن تُتبع على المحل، فتقول: «يُعجبُني قيامُ زيدٍ البطلُ وعمروٍ».

وكذلك في المفعول به، فلو أعملت المصدر في المفعول به، فإن المفعول به حينئذٍ يكون منصوبًا، لفظًا ومحلًّا، فليس لك في توابعه إلا النصب، كقولك: «يُعجبني إكرامُ الطلابِ الشيخَ»، أتبع على الشيخ ليس لك إلا النصب، فتقول: «يُعجبني إكرامُ الطلابِ الشيخَ محمدًا والعالمَ خالدًا».

فإن أضفت المصدر إلى المفعول به، كان المفعول به منصوب المحل، مجرور اللفظ، فيجوز لك أن تُراعي اللفظ، وهي الجادة، فتقول: «يُعجبُني إكرامُ الشيخِ محمدٍ»، والعالمِ خالدٍ الطلابُ»"، يعني: يعجبني أن يكرموهم.

ولك أن تراعي المحل فتنصب، فتقول: «يُعجبني إكرامُ الشيخِ محمدًا الطلابُ»، يعني: يعجبني أن يكرم الشيخ محمدًا الطلابُ.

وابن مالك يقول في هذا البيت:

وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الاتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ

فبيَّن أن الجادة هي الإتباع على اللفظ، لكن من أتبع على المحل فهذا حسن

مقبول.

يعني: لو كنت مثلًا تكتب ابتداءً أو كنت تصحح مثلًا، فأتتك عبارة من نحو: «يجب علينا قراءة الكتب المفيدة»، كيف نضبط «المفيدة»؟ طبعًا يجب علينا قراءةُ الكتبِ، أضفنا القراءة إلى المفعول به، طب كيف تضبط «المفيدة»؟ ما تضبطها بالكسر، والنصب، وإنما تضبط على الجادة، يعني: تضبط على الأصل، يعني: تضبط على اللفظ، فتقول: «علينا قراءة الكتب المفيدة».

لكن لو قال ذلك شاعرٌ أو خطيب، فلا نُخطئه؛ لأنه ارتكب أمرًا جائزًا، بل حسنًا كما قال ابن مالك: «فحسن»، لكن كونه حسنًا لا يعني: أنه الأصل، أو أنه المقدم، أو أنه الجادة؟ لا، وإنما يعني: أنه ليس ضعيفًا، هناك أمور جائزة على ضعف، وهناك أمور جائزة على حسن، ولكن كأنها جائزة على حسن، لا يدل على أنها هي الأصل وهي المقدمة وهي الجادة.

فهذا ينفعنا -يا إخوان- عندما تسأل سؤالًا في مثل هذه الأمور الجائزة، فينبغي أن تُقدم الجادة دائمًا، وغير الجادة لا يرتكبها إلا من يقصد إليها قصدًا، يعني: بعض الناس قد يقول مثل ذلك من باب الخطأ واللحن.

فهذا إذا ما قصد هذه الأمور، نقول: إنه أخطأ؛ لأنه قالها خطأ، لكن المتكلم الذي يعرف هذه الأمور، وأنها جائزة، ثم قالها، نقول: نعم، بما أنك قصدت إليها قصدًا فهذا جائز.

وقلنا مثل ذلك في أبواب سابقة فيما جاز فيه أكثر من وجه، الجادة والأصل. ووجه آخر نقول: هي جائزة لمن يعرفها، وقصد إليها قصدًا. أما الذي لا يعرفها ثم خرج عن الجادة، نقول: هذا خطأ.

ومن الشواهد على ذلك:

طبعًا لن نأتي بالشواهد التي على الجادة؛ لأن القرآن والحديث وكلام العرب أغلبه على الجادة، لكن سنأتي بما خرج على الجادة، يعني: ما أُتبع فيه على المحل، وهو قليل.

قال لبيب:

حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم

«**حتى تَهَجَّرَ في الرَّواحِ**»، يعني: توغل في هذا الزمن، زمن الرواح، «وهاجها» ما الذي هاجها؟ هاجها طلبُ المعقبِ حقَّه، المعقب حريص جدًّا، ومُصر على طلب حقه، هاجها طلبُ المُعقِّبِ حقه، هاجها أن يطلب المعقب حقه.

فالطلب هنا أضيف إلى الفاعل، ثم نصب به المفعول به، طلبُ المعقب حقه، ثم قال: «المَظلُومُ»، «المظلوم» صفة لـ«المُعقِّب» أم صفة للحق؟ للمعقب، يعني: الذي يتعقب أمره وهو مظلوم، سيكون تعقبه يعني: شديدًا قويًّا، فهذا الذي أراده الشاعر.

فـ«المظلوم» صفة لـ«المعقب»، والمعقب -كما رأينا- اسم له محل ولفظ، فلفظه الجر؛ لأنه أضيف إلى المصدر، فلو قال: «طلب المعقب حقه المظلومُ»؛ لكان على الجادة.

وعندما قال: «المظلومُ» فقد أتبع على المحل؛ لأن الفاعل حكمه ومحله الرفع.

ومن ذلك: قول الآخر:

قد كنتَ دايَنْتَ بها حَسّانا مَخافَةَ الإفْلاسِ واللَّيانَا

يُحْسِنُ بَيعَ الأَصْلِ والقِيانا

«**مخافةَ الإفلاسِ والليانَا**»، لماذا داين بها حسان؟ بسبب الخوف، الخوف من

ماذا؟ الخوف من الإفلاس ومن الليان، الليان: المماطلة، يعني: ظن أن حسان لا يُماطل ويعيد بسرعة، وكذا، فلم يدن إنسانًا آخر؛ مخافة الإفلاس والليان، لو قال كذلك، لجرى على الجادة، فأتبع على اللفظ.

لكنه قال: «**مخافةَ الإفلاسِ والليانَا**»، فأتبع على المحل، كأنه قال: «أن خِفت الإفلاسِ والليان».

ثم قال: «**يُحسِنُ بيعَ الأصلِ والقيانا**»، الأصل كالأشياء الثابتة؛ كالأراضي ونحو ذلك، يُحسن بيعها، ويحسن بيع القيان، وهي الجواري المغنيات، فقال: «**يُحسِنُ بيعَ الأصلِ والقيانَا**»، فعطف «القيان» على الأصل، والأصل هنا له محل وهو النصب؛ لأنه مفعول به في المعنى، فإن أتبعت عليه نصبت، كما قال الراجز: «يُحسن بيع الأصل والقيانَا»، وله لفظ، وهو الجر؛ لأنه مضاف إليه، فلو أتبع على اللفظ، لكانت الجادة، وكان يقول: «يُحسِنُ بيعَ الأصلِ والقيانِ».

إذًا فالمصدر إذا أضفته إلى فاعله، فلك في توابع هذا الفاعل؛ أن تتبعها على اللفظ على الجر، وهذه هي الجادة، أو تُتبعها على المحل وهذا حسن، وإذا أضفت المصدر إلى مفعوله، فلك في توابعه أن تُتبعها على اللفظ، يعني: على الجر، وهذه الجادة، ولك أن تُتبعها على المحل، يعني: بالنصب، وهذا جائز.

هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الحادي والسبعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، في هذه الليلة، ليلة الإثنين السادس من جُمادى الآخرة من سنة ١٤٣٢، في هذا الجامع جامع الراجحي، في حي الجزيرة، في مدينة الرياض، نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس الواحد والسبعين من دروس «شرح ألفية ابن مالك» عليه رحمة الله.

وقد انتهينا في الدرس الماضي من الكلام على إعمال المصدر، ونتكلم الليلة -إن شاء الله تعالى- على

إعمال اسم الفاعل

وقد عقد ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب في اثني عشر بيتًا، نبدأ الدرس بقراءة هذه الأبيات.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٤٢٨. كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

٤٢٩. وَوَلِـيَ اسْـتِفْهَامًا أَوْ حَـرْفَ نِـدَا — أَوْ نَفْيًـا أَوْ جَـا صِـفَةً أَوْ مُسْـنَدَا
٤٣٠. وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ — فَيَسْـتَحِقُّ الْعَمَـلَ الَّـذِي وُصِـف
٤٣١. وَإِنْ يَكُـنْ صِـلَةً فَفِـي الْمُضِـي — وغَيْـرِهِ إِعْمَالُـهُ قَـدِ ارْتُضِـي
٤٣٢. فَعَّـالٌ اوْ مِفْعَـالٌ اوْ فَعُـولُ — فِـي كَثْـرَةٍ عَـنْ فَاعِـلٍ بَـدِيلُ
٤٣٣. فَيَسْـتَحِقُّ مَـا لَـهُ مِـنْ عَمَـلِ — وَفِـي فَعِيـلٍ قَـلَّ ذَا وَفَعِـلِ
٤٣٤. وَمَـا سِـوَى الْمُفْـرَدِ مِثْلَـهُ جُعِـلْ — فِـي الْحُكْـمِ وَالشُّـرُوطِ حَيْثُمَـا عَمِـلْ
٤٣٥. وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْوًا وَاخْفِضِ — وَهْـوَ لِنَصْـبِ مَـا سِـوَاهُ مُقْتَضِـي
٤٣٦. وَاجْرُرْ أَوْ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَض — كَمُبْتَغِـي جَـاهٍ وَمَـالًا مَـنْ نَهَـضْ
٤٣٧. وَكُـلُّ مَـا قُـرِّرَ لاسْـمِ فَاعِـلِ — يُعْطَـى اسْـمَ مَفْعُـولٍ بِـلَا تَفَاضُـلِ
٤٣٨. فَهْـوَ كَفِعْـلٍ صِـيغ لِلْمَفْعُـولِ فِـي — مَعْنَـاهُ كَـالْمُعْطَى كَفَافًـا يَكْتَفِـي
٤٣٩. وَقَـدْ يُضَـافُ ذَا إِلَـى اسْـمٍ مُرْتَفِـعْ — مَعْنًـى كَمَحْمُـودُ الْمَقَاصِـدِ الْـوَرِعْ

في هذا الباب -كما سمعنا هذه الأبيات- تكلم ابن مالك على إعمال اسم الفاعل، وعلى إعمال صيغ المبالغة، وعلى إعمال اسم المفعول، كل ذلك تكلم عليه، ومع ذلك سمى الباب «إعمال اسم الفاعل».

أما صيغ المبالغة فأمرها سهل؛ لأن صيغ المبالغة في الحقيقة هي أسماء فاعلين، ولكن مع الدَّلالة على الكثرة والمبالغة، فـ«ضاربٌ» اسم فاعل، و«ضرَّابٌ» أيضًا اسم فاعل، «الضرَّاب» هو الذي يفعل الضرب، فهو اسم فاعل، لكن مع الدلالة على الكثرة والمبالغة.

فصيغ المبالغة لا شك أنها داخلة في اسم الفاعل معنًى وعملًا، وإنما يخصونها باسم وبباب صيغ المبالغة؛ لأنها تتميز عن اسم الفاعل؛ لأن اسم الفاعل يُطلق على من فعل الفِعل مطلقًا، قليلًا كان فعله أو كثيرًا.

فالذي يقرأ مرة أو مرتين أو قليلًا يسمى قارئًا. أما الذي يقرأ بكثرة، فهذا يمكن

أن تسميه قارئًا أو تسميه قراءً، فاسم الفاعل يطلق على كل من فعل الفعل، قليلًا أو كثيرًا.

أما صيغ المبالغة فإنما تُطلق على من يفعل هذا الفعل بكثرة.

إذًا فعدم النص على صيغ المبالغة لا إشكال فيه؛ لأنها في الحقيقة أسماء فاعلين.

وأما اسم المفعول، فكان ينبغي أن ينص عليه، فيقول: إعمال اسمي الفاعل والمفعول، كما سيفعل في الباب بعد التعليل.

فالباب التالي أبنية المصادر؛ لأنه تكلم في الدرس الماضي على إعمال المصدر، والباب الذي بعده: أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين، فنص على المفعولين هناك.

ومع ذلك فقد يُقال: إن اسم المفعول حُكمه حكم اسم الفاعل، من الناحية النحوية، وإن كان يختلف عنه من ناحية الصياغة.

على كل حال: المسألة هذه سهلة، لكن نعرف أنه تكلم في هذا الباب على إعمال اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول.

أما اسم الفاعل، فإن الكلام على صيغته، كيف يُصاغ من الثلاثي وغير الثلاثي؟ فهذا سيأتي في الباب بعد القادم، كما قلنا.

لكن المراد به: ما تعريفه؟

تعريف اسم الفاعل، **اسم الفاعل**: كل اسمٍ دلَّ على حدثٍ وفاعله.

هذا اسم الفاعل، كل اسم تجده دالًّا على حدث وفاعل الحدث، فهذا اسم فاعل، والمراد بالحدث: يعني العمل، الفعل، هذا هو الحدث.

فلو أن الحدث الذي عندنا مثلًا الجلوس، هذا الفعل الذي عندنا، طيب فإذا قُلنا: «جالسٌ» فكلمة «جالسٌ» تدل على الحدث وهو الجلوس، وعلى مَن فعله، لكن لو قلنا: «جلسَ» فهي تدل على الحدث؛ الجلوس، وعلى وقوعه في زمن الماضي فهذا فعل؛ لأن الفعل ما دل على حدث وزمانه. أما اسم الفاعل، فما دل على حدثٍ وفاعله.

والذي يدل على حدث ومفعوله، يعني: يدل على حدث ومَن وقع عليه هذا الحدث، هو اسم المفعول، كقولنا: «مضروب، ومشروب». وقولنا: «مضروب» يدل على الحدث وهو الضرب، وعلى مَن وقع عليه الضرب. وقولنا: «مشروب» يدل على الحدث الشرب، وعلى من وقع عليه، وهكذا.

أما الكلمة التي تدل على الحدث فقط، ولا تدل على شيء آخر، لا زمانه ولا فاعله، ولا مفعوله، وإنما تدل على مجرد الحدث فقط، فهي المصدر.

المصدر يُعرفونه بقولهم: كل اسمٍ يدل على مجرد الحدث، كقولنا: «جلوس، وضرب، وشُرب»، فـ«جلوس» يدل على الحدث، وهو الجلوس، لكن لا يدل على زمانه ولا فاعله ولا مفعوله، ولا شيء آخر غير الحدث. فهذا المراد باسم الفاعل.

تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البداية على «إعمال اسم الفاعل» عمل فعله، فذكر **أن اسم الفاعل له حالتان:**

الحالة الأولى: أن يأتي مقرونًا بـ«أل»:

فتقول: «الجالس، والقائم، والمُكرِم».

والحالة الأخرى: أن يكون مجردًا مِن «أل»، أي: منونًا.

فتقول: «جالسٌ، وقائمٌ، ومُكرِمٌ».

فهاتان حالتا اسم الفاعل، وسيبدأ بالكلام على إعمال اسم الفاعل المجرد من «أل»، أي: المنون.

فاسم الفاعل المجرد من «أل» يجوز أن يعمل عمل فعله، ولكن بشرطين:

الشرط الأول: أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، لا بمعنى الماضي.

أي: أن يكون زمانه إما الحال أو الاستقبال، ولا يكون زمانه الماضي، وهذا هو قول ابن مالك:

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ   إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

إذا كان اسم الفاعل ليس بمعنى الماضي، فإنه يعمل عمل فعله تعديًا ولزومًا.

والشرط الثاني لإعمال اسم الفاعل المجرد: هو أن يكون معتمدًا على شيء قبله؛ وذلك بأن يكون مسبوقًا إما باستفهام، أو نداء، أو نفي، أو موصوفٍ، أو مسند إليه.

خمسة أشياء، أن يكون:

معتمدًا، يعني: معتمدًا على شيء قبله، لا بد أن يتقدمه شيء إما: استفهام، أو نداء، أو نفي، أو موصوف، أو مسند إليه، وهذا هو قول ابن مالك:

وَوَلِيَ اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نِدَا   أَوْ نَفْيًا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

فالمعتمد على استفهام كقولك: «هل راكبٌ زيدٌ سيارةً». «راكبٌ» اسم فاعل مجرد من «أل»، وهو هنا ليس بمعنى الماضي؛ لأنه بمعنى يفعل، بمعنى المضارع، ليس بمعنى الماضي بمعنى فعل، فالمعنى: «هل يركب زيدٌ سيارةً».

فوجدنا أن «راكبٌ» عملت عمل «يركب»، فقلنا: «هل يركب زيدٌ سيارةً»، «زيدٌ» فاعله، و«سيارةً» مفعوله.

كذلك «راكبٌ» لتوافر هذين الشرطين ستعمل عمل «يركب»، فتقول: «هل يركب زيدٌ سيارةً»، فـ«زيدٌ» فاعل مرفوع، ما الذي رفعه «راكبٌ»، و«سيارةً» مفعول به منصوب، ما الذي نصبه؟ «راكبٌ»، والتقدير: هل يركبُ زيدٌ سيارةً.

والمعتمد على حرف نداء، كقولك: «ويلٌ لكَ مِن الله يا عاقًّا والديه»، أي: يا مَن يَعُقُّ والديه، فـ«والديه» مفعول به منصوب، ما الذي نصبه في قوله: «يا عاقًّا والديه»؟ «عاقًّا»؛ لأنه اسم فاعل بمعنى يَعَق.

والمعتمد على نفي: كقولك: «ما كاسرٌ زيدٌ غصنًا»، بمعنى: ما يكسرُ زيدٌ غصنًا، فـ«زيدٌ غصنًا» فاعل ومفعول، عمل فيهما «كاسرٌ»؛ لأنه بمعنى يكسر، وقد اعتمد على نفي.

والمعتمد على موصوف: نحو: «جاءَ رجلٌ رافعٌ يديه». «جاء» فعل، و«رجل» فاعل، و«رافعٌ» صفته، و«يديه» مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء، ما الذي نصبه؟ «رافعٌ»؛ لأن «رافعٌ» اسم فاعل يعمل عمل يرفع؛ لأنه بمعنى يرفع، بمعنى المضارع، فـ«رافعٌ» صفة لـ«رجلٌ»، وفاعله مستتر تقديره: هو، و«يديه» مفعول به.

وقولنا: «موصوف»، أو كما قال ابن مالك: «**أَوْ جَا صِفَةً**»، **الصفة**، ماذا تشمل؟ تشمل النعت، كما مثَّلنا قبل قليل. وتشمل أيضًا الحال، كقولك: «جاءَ الرجلُ رافعًا يديهِ»، إذا قلت: «جاءَ الرجلُ» فـ«رافعًا» حال؛ لأن «رافعًا» نكرة و«الرجل» معرفة.

وقد سبق لنا أن قلنا: إن الحال صفة، والنعت صفة، والفرق بينهما: أن النعت يُطابق المنعوت في التعريف والتنكير، فنقول: «نعت».

وأما الحال: فهي صفة تُخالف الموصوف في التعريف والتنكير، فتنتصب على الحالية؛ كقولك: «جاءَ طالبٌ فرِحٌ وجاءَ محمدٌ فرِحًا»، فـ«طالبٌ فرِحٌ» اتفقا في

التنكير صفة، و«جاء محمدٌ فرحًا»، اختلفا؛ «محمدٌ» معرفة و«فرحًا» نكرة، فصارت حالًا.

ولكنهما يشتركان في كونهما صفتين، فلهذا يدخلان في قولنا: «موصوف».

والمعتمد على مسندٍ إليه، كقولنا: «الحقُّ دامغٌ الباطل».

«الحقُّ»: مبتدأ، و«دامغٌ»: خبر، و«الباطل»: مفعول به، ما الذي نصبه؟ نصبه «دامغٌ»؛ لأنه بمعنى يدمغ، فـ«دامغٌ» بمعنى يدمغ؛ إذًا ليس بمعنى الماضي، واعتمد على مسندٍ إليه.

وما المراد بالمسند إليه يا إخوان؟ هذا شرحناه من قبل في عدة مواضع، في المبتدأ والفاعل.

المراد بـ«المسند إليه»: المبتدأ وما هو في حكم المبتدأ، المبتدأ وما هو في حكم المبتدأ، المبتدأ -كما قلنا: «الحقُّ دامغٌ الباطل».

وما هو في حكم المبتدأ أو ما أصله المبتدأ، ماذا يشمل؟ يشمل اسم «كان» وأخواتها، واسم «إن» وأخواتها، والمفعول الأول في باب «ظنَّ» وأخواتها.

فاسم «كان»، كقولك: «ما زالَ الحقُّ دامغًا الباطِلَ»، و«إنَّ الحقَّ دامغٌ الباطلَ».

وفي باب «ظنَّ» وأخواتها: «علمتُ الحقَّ دامغًا الباطلَ».

وعرفنا أن هذه الثلاثة هي نواسخ تدخل على الجملة الاسمية.

وكما تقول: «أنا منتظرٌ زيارَتَكَ الليلة». «منتظرٌ» اسم فاعل، و«زيارتَكَ» المفعول، انتصبت «زيارتَكَ» على المفعولية؛ لأن «منتظرٌ» اسم فاعل بمعنى أنتظر، بمعنى المضارع.

ولعلكم لاحظتم في أكثر من موضع، أننا نقول: إن إعمال اسم الفاعل بهذين

الشرطين، بتوافر هذين الشرطين جائز، إذًا فإعماله مع توافر هذين الشرطين ليس واجبًا، وإنما هو جائز، فيجوز أن تُعمِلَه عمل فعله، ويجوز أن تُضيفه.

فإن أضفته، أضفته إلى المفعول به، أضفته إلى المفعول به فقط، ففي الأمثلة السابقة مثلًا كلها أتينا بها على الإعمال، ولو أردنا أن نجعلها على الإضافة، فلا بد أن تُحول في الجملة حتى يكون اسم الفاعل مضافًا إلى المفعول به؛ لأنه لا يضاف إلى فاعله.

كأن تقول: «الحقُّ دامغُ الباطلِ»، و«جاءَ رجلٌ مُكرِمُ والديه»، و«زيدٌ ما كاسرُ غُصنٍ»، و«ويلٌ لك يا عاقَّ والديه»، و«هل زيدٌ راكبُ سيارةٍ»... وهكذا.

فلك أن تُضيفه إلى مفعوله، بخلاف المصدر الذي تكلمنا عليه في الدرس الماضي وعلى إعماله، وقلنا: إن المصدر أيضًا يعمل بوجود شرطه، فإعماله جائز، فلك أن تُعمله ولك أن تُضيفه، فإذا أضفته لك أن تضيفه إلى فاعله، وهو الأكثر، ولك أن تضيفه إلى مفعوله، وهو الأقل وهو جائز.

ففي المصدر لك أن تُضيفه إلى الفاعل أو إلى المفعول، فتقول مثلًا: «يُعجبني إكرام الطلابِ الأستاذَ»، فأضفت المصدر إلى الفاعل.

ولك أن تُضيفه إلى المفعول به، فتقول: «يُعجبني إكرامُ الأستاذِ الطلابُ».

فهذا مما يختلف فيه اسم الفاعل عن المصدر.

من الشواهد والأشعار على إعمال اسم الفاعل المجرد من «أل»:

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] على معنى -والله أعلم: إني سأجعل في الأرض خليفة، فـ﴿خَلِيفَةً﴾ مفعول به منصوب، ما الذي نصبه؟ ﴿جَاعِلٌ﴾، كيف جاعل ينصب وهو اسم؟ هو اسم عمِلَ عملَ فعله لتوافر

الشرطين، بمعنى «يفعل» واعتمد على مُسند إليه.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الصف: ٨]، أين اسم الفاعل يا إخوان؟ ﴿مُتِمُّ﴾، وهنا الشروط متوافرة؛ لأنها بمعنى «يُتِم أو سيُتِم»، إذًا فإعماله جائز، جائز، ولكن الآية جاءت بالإعمال أم جاءت بالإضافة؟ جاءت بالإضافة ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ﴾، ويجوز لك في اللغة أن تُعمل وتقول: «واللهُ متمٌّ نورَه».

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ [الكهف: ٢٣]، ﴿فَاعِلٌ ذَٰلِكَ﴾، أي: إني سأفعل ذلك، فـ﴿ذَٰلِكَ﴾ مفعول به.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثَانِىَ عِطْفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: ٩]، ﴿ثَانِىَ﴾ فاعل، اسم فاعل، وقد أضافه إلى عِطفه، ﴿ثَانِىَ عِطْفِهِۦ﴾ ولو أعمله لجاز، فكان يُقال: «ثانيًا عِطفَهُ».

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ [غافر: ٣] بمعنى: يغفر الذنب ويقبل التوب، إذًا بمعنى المضارع؛ لأنه موصوف لما قبله، هذه صفة لموصوف قبله، والآية جاءت بالإضافة ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾، ولو أعملتها لجاز، فتقول: غافرٍ الذنبَ وقابلٍ التوبَ.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢] ﴿مُخْرِجٌ﴾ اسم فاعل، والفاعل هو مستتر والمفعول؟ هو الاسم الموصول ما بمعنى الذي، ولو أتى بالإضافة لجاز، فكان يقول: واللهُ مخرجُ ما تكتمون.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤] إني جاعلك إمامًا، ﴿جَاعِلُ﴾ بمعنى: سأجعل، وهو يتعدى إلى مفعولين: الأول الكاف، ﴿جَاعِلُكَ﴾،

فأضاف اسم الفاعل إلى مفعوله، وأين المفعول الثاني؟ ﴿إِمَامًا﴾.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥] اسم الفاعل ﴿مُخۡلِصِينَ﴾، وقد نصبَ ﴿ٱلدِّينِ﴾؛ لأنهم بمعنى: يخلصون له الدينَ.

ومثله قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر: ٢].

وقال الشاعر:

يا سامعًا دعوَةَ المُضطر لي أملٌ ... في سابِغ الفضل يُغنيني عن البشرِ

فقال: «يا سامعًا دعوةَ»، فأعمل، ولو أضاف لجاز، فكان يقول: يا سامعَ دعوةِ المضطر.

وأبو الطيب يقول في ثنائه لكافور رَحِمَهُٱللَّهُ:

قَوَاصِدَ كَافُورٍ تَوَارِكَ غَيرِهِ ... وَمَنْ قَصَدَ البَحرَ استَقَلّ السّوَاقِيا

يعني: قصائده التي مدح بها كافورًا رَحِمَهُٱللَّهُ، فأضاف، فقال: قواصد كافورٍ توارك غيره، «قواصد»: جمع تكسير، ومفردها «قاصدة» اسم فاعل، و«توارِك» جمع تكسير لتاركة، والجمع يعمل عمل المفرد وكذلك المثنى.

ولو أعمل لجاز، فكان يقول ماذا؟ «قواصِدُ كافورًا»، لك ما يُنون «قواصدُ»؛ لأنها ممنوعة من الصرف، وكذلك «توارِكُ غيرَهُ».

وكافور كان من حُكام المسلمين العادلين المعروفين بالإصلاح، وكان من أهل السنة والجماعة، وله فضل عظيم، مذكور في التاريخ، ولكن أبا الطيب الجشع هو الذي أفسد سُمعته عند الناس؛ لأنه كان يعلم ما يريد، فلهذا لم يُمكنه مما يُريد، فانقلب عليه وسبَّه، ومع ذلك لم يكترث كافورٌ رَحِمَهُٱللَّهُ به لا بمدحه ولا بذمه. وكان معروفًا بالصلاح وبالتُّقى، وتاريخه معروف.

بخلاف ممدوحه الآخر الحمداني، ففي عقيدته طعن كثير، والأمثلة على ذلك كثيرة، لعلي أتوقف فقط عند شاهدين أيضًا، قال الشاعر:

وكم من شفيق باذل لي نصيحة   دعاني إلى الدنيا دواع من الهوى

الشاهد في قوله: «باذلٍ»، ومنصوبه «نصيحةً».

وقال تعالى: ﴿مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾ [النمل: ٣٢]، الشاهد في قوله: «قاطعةً أمرًا»، فأعمل، ولو أضاف لجاز، فكان يقول: ما كنت قاطعةَ أمرٍ حتى تشهدون، و«تشهدون» فعل منصوب، فعل مضارع منصوب لوقوعه بعد حتى، ﴿حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾، فلماذا لم تُحذف النون منه؟

لأن النون هنا نون الوقاية، أما نون الرفع فحُذفت؛ لأن الفعل منصوب، وتقديره: حتى تشهدونِي، فهذا من حذف ياء المتكلم، وقد تكلمنا عليها في درس سابق.

وتلاحظون أيضًا يا إخوان، أننا في كل الأمثلة السابقة نُقدر اسم الفاعل الذي عمِل بالفعل المضارع؛ لأن من شروط إعماله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، والذي يُقدر بالحال أو الاستقبال هو الفعل المضارع دون الماضي.

أما إذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي، يعني: أنت تريد به أنه وقع في الماضي وانقضى وانتهى، فعلٌ وقع في الزمن الماضي وانتهى، كـ«فلانٌ أكرَمَ فلانًا»، في الزمن الماضي وانتهى، فحينئذٍ لا يعمل اسم الفاعل عمَلَ فعله.

لا يجوز فيه الإعمال، إذًا ماذا يجب فيه؟ يجب فيه الإضافة، ليس لك فيه حينئذٍ إلا الإضافة، فتقول مثلًا: «محمدٌ مُكرِمُ زيدٍ» إذا أردت أنه أكرمه في الزمن الماضي وانقضى الإكرام وانتهى.

سواءٌ قلت: «محمدٌ مُكرِمُ زيدٍ»، أو قلت: «محمدٌ مكرمُ زيدٍ بالأمس»، المراد

هو القصد، وتقول: «محمدٌ سارقُ المال»، تريد أنه الذي سرقه فيما مضى، فلا يجوز لك أن تقول: «محمدٌ سارقُ المالَ»؛ لأنه ليس على معنى يسرق، وإنما على معنى سَرَقَ، فليس لك فيه إلا الإضافة.

وكذلك: «محمدٌ آخِذُ الثوب وقارئُ الكتابِ ومُصلِحُ الآلةِ»، إذا كان بمعنى أنه فعل ذلك، قرأه، وأصلحها وانتهى الأمر.

فلهذا يُفرِقون بين قولك: «أنا قاتلٌ زيدًا وقاتِلُ زيدٍ»، وفي ذلك قصة مذكورة في كتب التاريخ والتراجم، بين الإمامين الكسائي النحوي وأبي يوسف الفقيه في مجلس هارون الرشيد، عندما قال أبو يوسف لهارون الرشيد: إن هذا الرجل قد استأثر بك، فقال: إني أجدُ عنده ما لا أجده عند غيره.

والإمام الكسائي معروف -يعني: عالمًا في عدة علوم، فهو أحد القراء السبعة، وعالمًا في اللغة وفي النحو، وله مشاركات كثيرة، فقال الكسائي: دعني أسأله، قال: في ماذا؟ قال: في الفقه، فضحك هارون، قال: أتسأل أبا هارون في الفقه؟! قال: نعم.

فسأله قال: لو قال رجلٌ: أنا قاتلٌ زيدًا، أكنتَ تأخذه به؟ إن كنتَ تقتله بزيد، إذا قال أنا قاتلٌ زيدٌ فقد اعترف.

فقال هارون: ليس الأمر هكذا، فسرها يا كسائي، فقال: إذا قلتَ: أنا قاتلٌ زيدًا، فهذا بمعنى الحال أو الاستقبال، يعني: ما فعل إلى الآن، يُهدده سأقتله، أما إذا قال: أنا قاتلُ زيدٍ، فالأصل أنه بمعنى قَتَل، وقد يكون بمعنى يقتل.

فالذي يُؤخذ مَن قال: «أنا قاتلُ زيدٍ»، أما من قال: «أنا قاتلٌ زيدًا» فهذا من باب التهديد.

وهذه الأمر لمن يعرف اللغة، أما الذي لا يعرف اللغة، فإنه يُؤخذ بُعرفه،

والفقهاء يقررون أن مثل هذه الأمور يُحكم فيها العُرف.

نعود إلى موضوعنا، قال كثير من النحويين: السبب الذي جعل العرب يُعملون اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضارع، دون إعماله إذا كان بمعنى الماضي: أن اسم الفاعل يُوافِق المضارع في معناه، وفي عدد الحروف، وفي الحركات والسكنات، يجري عليه، يعني: يوافقه. طبعًا يوافقه في المعنى، هذا واضح؛ لأنك يمكن أن تجعل الكلمتين إحداهما مكان الأخرى، فتقول: «محمدٌ مكرِمُ زيد»، أو «يُكرمُ زيدًا» وتشابههما في عدد الحروف، فقولك: «قارئ» كـ«يقرأ» أربعة أحرف، أربعة أحرف، و«ضارب» مثل «يضرب»، وكذلك في الحركات والسكنات، «يَضْرِب» متحرك ساكن متحرك، «ضَارِب» متحرك ساكن متحرك، ثم حرف الإعراب، فبينهما شبه اقتضى ذلك.

أما اسم الفاعل فإنه لا يجري على الفعل الماضي، يعني: لا يشبه الفعل الماضي، فهو يخالفه في عدد الحروف، ويخالفه في الحركات والسكنات، فـ«ضارب» ليس مثل «ضرب»، و«سارق» ليس مثل «سرق»، كذا يُعللون.

ونحن نعرف أن التعليلات النحوية على ثلاثة أنواع:

تعليلات كالأحكام، يعني: مقطوعًا بصحتها؛ كتعليل تحريك مثلًا، كتعليل: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾ [البينة:١] قالوا هنا: التحريك بسبب التقاء الساكنين، هذا تعليل مقطوع به.

وتعليلات يقولون: تُشم ولا تُناقش، يعني: هي من زوائد العلم.

وتعليلات هي من اجتهادات النحويين، لكن يبقى أن كل هذه التعليلات لا تُغير الأحكام، الأحكام ثابتة، لكن هذه التعليلات يحاولون من خلالها معرفة السبب الذي أوصل العرب إلى هذا الحكم؛ لأنهم إذا عرفوا هذه الأسباب

استطاعوا أن يقيسوا عليها؛ لأن القياس سيقوم على اتفاق العلة بين المقيس والمقيس عليه.

ومما يجب التنبيه عليه هنا؛ لكثرة الخلط واللبس فيه: أن ما ذكرناه من شرطي إعمال اسم الفاعل المجرد المنون إنما هما شرطان لإعماله في نصب المفعول به، هذان الشرطان وكل ما يُقال فيهما هو فقط لإعمال اسم الفاعل المجرد بالمفعول به.

أما إعمال اسم الفاعل فيما سوى المفعول به، فلا شرط له، يعني: إعمال اسم الفاعل في الفاعل، أو في الحال، أو في ظرف الزمان، وظرف المكان، هذا لا شرط له، يعني: يعمل اسم الفاعل ذلك مطلقًا بلا شرط.

فتقول: «محمدٌ قائمٌ»، «قائمٌ» من الفعل اللازم «قام»، إذًا احتاجوا إلى فاعل، أين فاعل «محمدٌ قائمٌ»؟ مستتر تقديره: هو، حتى ولو كان المعنى أنه قام في الماضي وانتهى، «محمدٌ قام بالأمس»، تقول: «محمدٌ قائمٌ بالأمس»، تقول: «قائمٌ بالأمس»، قائمٌ هو، أو محمدٌ قائمٌ أبوه بالأمس، بمعنى: قائمٌ أبوه بالأمس، فهو بمعنى الماضي، ومع ذلك لا يُشترط هنا هذان الشرطان؛ لأنهما خاصان بنصب الفعل المضارع.

ومما يُنبه عليه، وهو أيضًا مفهوم مما سبق، هو أن إعمال اسم الفاعل يرتبط بمعناه، يرتبط بمعناه، فإن كان بمعنى «يفعل»، وهذا الذي يُعبرون عنه بالمضارع، بمعنى المضارع، بمعنى يفعل، فهذا الذي هو بمعنى الحال أو الاستقبال.

وأما إذا كان بمعنى «فَعَلَ»، فهذا الذي يُعبرون عنه بمعنى الماضي، ولا يريدون بالماضي، يعني: الزمن الماضي، وبالحال والاستقبال، يعني: الزمن زمن التكلم والزمن الآتي، وإنما يريدون بالحال والاستقبال: ما كان اسم الفاعل فيه

بمعنى «يفعل»، إذا كان المعنى على «يفعل» فإنه يعمل.

و«يفعل» قد يكون زمانه الحال أو الاستقبال، وهذا الأصل، وقد يكون زمانه الماضي، وقد يكون زمانه الزمان المستمر، الذي يشمل الماضي والحال والاستقبال، تكلمنا على هذه المسألة قبل درسين فيما أظن.

فتقسيم الأفعال إلى: ماضٍ ومضارع وأمر، هذا تقسيم بحسب الصيغة، وليس بحسب الزمان. أما الزمان فإن الماضي قد يكون في الماضي وهذا هو الأصل والأكثر، وقد يكون في المستقبل، وكذلك المضارع الأصل فيه والأكثر أن يكون في الحال أو الاستقبال، وقد يكون في الماضي، والأمثلة على ذلك قد سبقت.

والآن سنذكر بعض الأمثلة للحاجة إليها:

فلهذا نقول: إن اسم الفاعل متى ما كان بمعنى «يفعل»، فإنه يعمل هذا العمل، مع الشرط الثاني وهو الاعتماد، ولهذا أكثر من استعمال:

فمن ذلك: أن يكون المراد باسم الفاعل الزمن المستمر، وهو ما يشمل الماضي والحال والاستقبال، وهذا كثير جدًّا في كلام العرب.

كأن تقول: «اللهُ راحمُ عبادِهِ». «راحم» بمعنى: رحِم فقط أم بمعنى يرحم فقط، أم بمعنى: رَحِم ويرحم، رحمهم ويرحمهم وسيرحمهم؟ إذًا ليس بمعنى الماضي المنقطع، ولا الحال المنقطع، ولا الاستقبال المنقطع، وإنما هو بمعنى الفعل المستمر.

فعلى ذلك، لك أن تُعمله ولك أن تضيفه، لك أن تضيفه: «الله راحم عباده»، بمعنى: رحمهم، ولك أن تُعمله بمعنى «يرحم»، «الله راحمٌ عباده»، بمعنى: يرحمهم وسيرحمهم.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، ﴿مَٰلِكِ﴾ اسم فاعل،

بمعنى: مَلَك أو بمعنى يملك، أو بمعناهما، أنه ملكه ويملكه. نعم، هذا فعل مستمر، لا يُراد به زمن خاص، فلهذا لك أن تقول: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ بالإضافة، أو «مالكٌ يومَ الدين».

وهذا أيضًا تكلمنا عليه في الإضافة اللفظية والمعنوية، فلك أن تقول هنا: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ إن الإضافة لفظية؛ لأنها بمعنى المضارع «يملك»، ولك أن تقول: إنها حقيقية معنوية؛ لأنها بمعنى «ملك».

والأمثلة على ذلك كثيرة جدًّا، كأن تقول مثلًا: «الناسُ مُكرِمُونَ العلماء»، بمعنى: يُكرمونَهم، فـ«يكرمونهم» زمن التكلم، أو سيكرمونهم في المستقبل، أم أن الناس أكرموا العلماء ويكرمونهم وسيكرمونهم؟ هذا المراد به الفعل المستمر.

يعني: أن هذا الأمر صار كالشيء الدائم، فتقول: الناس مكرمون العلماء، أو الناسُ مكرمو العلماءِ.

ومن استعمالات اسم الفاعل أيضًا، وهو بمعنى «يفعل»: أن يراد به الحكاية، أن يُحكى حكاية في الماضي، كما لو قلت مثلًا: «هذه حكاية»، تسمى حكاية المضارع في الماضي، تأتي بمضارع مع أن زمنه في الماضي، لكن تريد أن تحكيه حكاية في الماضي، كأن تقول: «جاءَ محمدٌ يركض» «جاء محمد» قبل عشرين يومًا يركض، فالمجيء كان في الماضي المنقطع، والركض كان في الماضي المنقطع، ومع ذلك عبرنا عن الركض بقولنا: «يركض»، يعني: عبرنا عنه بالمضارع، نريد: الحال أو الاستقبال؟ لا، نريد حكاية المضارع في الزمن الماضي، هذه تسمى حكاية، وهي كثيرة جدًّا.

«جاءَ محمدٌ يطالبُ بحقِّهِ»، هذه حكاية المضارع في الماضي كثيرة جدًّا.

فكذلك اسم الفاعل، لو جاء اسم الفاعل والمراد به الحكاية، فإنه يعمل ولو

كان في الزمن الماضي، كما لو قلت مثلًا: «جاءَ محمدٌ راكبًا سيارةً»، «جاءَ محمدٌ بالأمس راكبًا سيارةً»، «راكبًا سيارةً» اسم الفاعل عَمِل لماذا؟ لأنه بمعنى يركب.

فلهذا نُقيد أن اسم الفاعل يعمل إذا كان بمعنى «يفعل».

بغض النظر عن الزمن حينئذٍ ينضبط لك هذا الضابط ويسهل.

ويُذكر أن الإمام الكسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أجاز إعمال اسم الفاعل الماضي، يقول: إن اسم الفاعل حتى ولو كان في الزمن الماضي؛ فإنه يعمل.

والنحويون يقولون: هذا لا يُعرف عن العرب، وليس عليه دليل، قال الكسائي: بل عليه دليل وهو قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨].

﴿وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨] ﴿بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾، ﴿ذِرَاعَيْهِ﴾ مفعول به لـ﴿بَاسِطُوٓاْ﴾، والبسط كان في الزمن الماضي، قصة الكهف في الزمن الماضي، لكن الجمهور ردوا عليه؛ بأن المراد باسم الفاعل هنا الحكاية، والدليل على ذلك أنه يُفسر بالماضي أم بالمضارع؟ يُفسر بالمضارع، وكلبهم يبسُط يديه بالوصيد.

والدليل على ذلك: أن الذي قبله في الآية نفسها قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ ۖ وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] فقال: «نقلبهم» فعل مضارع، ما قال: «وقلبناهم»؛ لأنه يحكي القصة، ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ هذا مضارع ولكنه حكاية، حكاية له في الماضي.

فيكون ﴿بَاسِطُوٓاْ﴾ كذلك، ﴿بَاسِطُوٓاْ﴾ يعني: يبسط، فهي من باب الحكاية، فإذا كانت من باب الحكاية، فلا أحد من النحويين ينكر أنه يعمل حينئذ.

وإنما الممنوع أن يعمل وهو بمعنى الماضي المنقطع، كما مثلًا لو أن زيدًا كسر الباب، فقلت: «زيدٌ كسرَ البابَ»، ثم أردت أن تُعبر باسم الفاعل، لوجب أن تقول: «زيدٌ كاسرُ البابِ»، ولا يجوز أن تقول: «زيدٌ كاسرٌ البابَ».

وأيضًا مِن استعمالات الفعل المضارع، وكذلك اسم الفاعل الذي بمعناه: أن يُراد بأن هذا الشيء من صفات المذكور المكررة.

كأن تقول: «زيدٌ يهزِمُ الأعداء، ويحل المشكلات، ويُكرِمُ الضيوف، وينصرُ الجيوش، ويرحمُ الضعيف».

يعني: ليس المراد هنا أن الصفة في الماضي أو في الحال أو في الاستقبال، لا يُراد ربطها بزمن أصلًا، هنا الفعل المضارع لا يُراد ربطه بزمنٍ أصلًا، وإنما المراد أنه صفة لهذا المذكور على وجه التكرر، أنها تكرر، من صفاته المعروفة المتكررة منه.

ففيها شبه بالفعل المستمر، فإذا جاء اسم الفاعل أيضًا بمعنى الفعل المضارع المراد به هذا المعنى، فلك أن تُعمله ولك ألا تُعمله، فتقول: «زيدٌ هازِمٌ الجيوشَ»، و«زيدٌ هازمُ الجيوشِ»، و«زيدٌ مكرِمُ الضيوفِ، ومكرمٌ الضيوفَ».

إذا كان المراد أن هذا من عادته؛ أما إذا كان أكرمهم بالأمس وانتهى الإكرام، فهذا ماضٍ منقطع.

أما إذا كان المراد بالمضارع الاستقبال فقط، فهذا واضح أن اسم الفاعل الذي بمعناه: لك أن تُعمله، ولك ألا تُعمله.

كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ [الكهف: ٢٣]، أي: سأفعل ذلك غدًا.

وكقولك مثلًا: «أنا أكسرُ الباب»، فيقول: لا، أنت لا تكسر الباب، زيدٌ كاسرٌ

الباب، أي: زيدٌ هو الذي سيكسر الباب، فالمراد به الاستقبال؛ «زيدٌ كاسرٌ الباب»، أو «كاسرُ البابِ».

فلو قيل -يا إخوان: «زيدٌ زائرُ الدار»، فكيف نضبط هذه الجملة، إن كان زارها وانتهت زيارته، فليس لك إلا أن تقول: «زيدٌ زائرُ الدارِ».

وإذا كان الآن في زيارتها، فهو بمعنى «يزور»، فلك أن تقول: «زائرٌ الدار»، أو «زائرُ الدارِ»، وإن كان سيزورها في المستقبل، تُخبرنا أنه سيزورها في المستقبل، فلك أن تقول يا إخوان: «فلانٌ زائرٌ الدارَ غدًا فاستعدوا له»، أي: سيزورها غدًا.

بعد ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الثالث في هذا الباب:

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ ... فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ

لأنه سبق في شرطي إعمال اسم الفاعل المجرد: أن يكون معتمدًا، معتمدًا على ماذا؟ على استفهام أو نداءٍ أو موصوفٍ، طيب هذا الموصوف قد يكون مذكورًا؛ كـ «جاءَ رجلٌ مرفوعٌ يدَيه»، أو «جاءَ الرجلُ رافعًا يديه»، وقد يكون محذوفًا، لكنه مُقدرٌ ومفهوم.

كأن تقول: «جاءَ رافعٌ يديه»، يعني: جاء رجلٌ، أو تقول: «رأيتُ طالعًا جبلًا»، أو «يُعجبني قارئٌ الكتابَ»، أو «يعجبني قارئُ الكتابِ»، يعني: يعجبني رجل أو طالب قارئ الكتاب.

فالموصوف قد يكون مذكورًا، أو قد يكون محذوفًا، والمحذوف دائمًا في حكم المذكور.

ومن ذلك قول الأعشى ميمون:

كناطح صخرة يومًا ليفلقها ... فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

كناطحٍ صخرةً، أي: كوعلٍ ناطحٍ صخرةً فأعمل؛ لأنها بمعنى المضارع، أي:

كوعلٍ ينطحُ صخرة.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا﴾ [فاطر: ٢٧] أين اسم الفاعل يا إخوان؟ ﴿مُّخْتَلِفًا﴾، عملت في ماذا؟ ﴿أَلْوَٰنُهَا﴾، ما إعراب ﴿أَلْوَٰنُهَا﴾؟ فاعل؛ لأن التقدير: فأخرجنا به ثمراتٍ تختلف ألوانُها.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٥] فأعمل ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ في ﴿أَهْلِهَا﴾، هذا المفروض أن نجعله بيت البيت التالي.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣] ما إعراب ﴿قَلْبِهِۦ﴾؟ فاعل، على تقدير: فإنه يأثم قلبُهُ.

وقال: ﴿مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [النحل: ٦٩] أي: شرابٌ تختلف ألوانُه... وهكذا.

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الرابع:

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ فَفِي المضِي وغَيرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي

ففي هذا البيت ذكر لنا الحالة الثانية من حالاتي اسم الفاعل، وقد ذكرناهما من قبل:

الحالة الأولى: أن يكون محلى بـ«أل».

والثانية: أن يكون مجردًا من «أل»، فإن كان مجردًا من «أل» لم يعمل إلا بالشرطين المذكورين من قبل.

وإن كان بـ«أل» فذكر الحكم في هذا البيت، فقال: «**وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ**»، ما حكمه؟ «**فَفِي الْمضِي وغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي**»، إذًا فإعمال المقرون بـ«أل» من اسم

الفاعل؛ يجوز إعماله مطلقًا بلا شرط، سواءٌ كان زمانه الماضي، أو الحال، أو الاستقبال، أو كان معتمدًا أو غير معتمد، إعماله مرتضًى على الإطلاق.

فمن ذلك: قولك: «الطالبُ العلمِ مُعانٌ»، يعني: الذي يطلب العلم معان. «الطالب» اسم فاعل مقترن بـ«أل»، وقد أضفناه إلى المفعول به، إلى «العلم»، ولو أعملناه لجاز، فكنا نقول: «الطالبُ العلمَ معانٌ»، فـ«العلم» مفعول به.

وتقول: «القارئُ كتابًا يزدادُ ثقافةً، والقارئُ كتبًا أوسعُ ثقافةً»، أو «القارئُ كتابٍ يزدادُ ثقافةً والقارئُ كتبٍ أوسعُ ثقافةً».

وتقول: «سنُكرِمُ الكاتِبَ البحث المتميزَ» بالإعمال، وإن أضفت «سنُكرِمُ الكاتِبَ البحثِ المتميز»، كلاهما جائز.

أو «سنُكرِمَ الكاتبَ بحثًا متميزًا»، يعني: الذي يكتبُ بحثًا متميزًا، أو تضيف «سنُكرم الكاتبَ بحثٍ متميزٍ»، كل ذلك جائز.

فإن قيل: «المسلمونَ هم الهازِمُون الكفارَ يومَ بدرٍ»، فإن «الهازمون» يعمل النصب في «الكفارَ»، مع أنه لا شك بمعنى الماضي هزموهم.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب:٣٥].

«الحافظين»: اسم فاعل، أو اسم فاعلين، و﴿فُرُوجَهُمْ﴾: مفعول به، ولو أضاف لجاز، والإضافة طبعًا ستحذف التنوين من المفرد، والنون من المثنى والجمع. فكان يُقال: «والحافظي فروجهم».

ثم قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلْحَٰفِظَٰتِ﴾ ماذا؟ ﴿فُرُوجَهُمْ﴾، حذف المفعول به هنا لدلالة الأول عليه.

﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ [الأحزاب:٣٥] ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ﴾ أيضًا هنا عَمِل ولو أضاف لجاز، فكان يُقال: والذاكري اللهِ.

﴿كَثِيرًا﴾ ما إعرابها؟ حال، يعني: قدِّرها كيف حال؟ ستُقدرها بـ: والذاكرين الله حالة كونهم مُكثرين، صفة لماذا؟ ما في ذكر في الآية، فيها «الذاكرين» وفيها «الله»، لـ«الذاكرين»؟ الكثرة صفة لـ«ذاكرين»؟ لا ليس صفة لـ«الذاكرين»، ثم «الذاكرين» معرفة، و﴿كَثِيرًا﴾ نكرة، صفة لمصدر محذوف، والتقدير: والذاكرين الله ذكرًا كثيرًا.

إذًا مفعول مطلق؛ لأن المفعول المطلق إذا حذف نابت صفته منابه.

وفي إعراب آخر جائز، نحن كررنا على مثل هذا شواهد كثيرة: «انتظرتك طويلًا، انتظرتك كثيرًا»، ﴿قليلا ما يؤمنون﴾، «اسمعني قليلًا»، هذا أسلوب يجوز فيه إعرابان، إما أنه مفعول مطلق، فانتظرتك انتظارًا طويلًا، أو أنه ظرف زمان، يعني: انتظرتك وقتًا طويلًا، والذاكرين اللهَ وقتًا كثيرًا.

ثم قال: ﴿وَالذَّاكِرَاتِ﴾ فحذف المفعول به لدلالة الأول عليه.

وقال عمرو بن كلثوم التغلبي في «معلقته»:

وأنا الشاربون الماء صَفْوًا ويشربُ غيرُنا كدِرًا وطينا

الشاهد في قوله: «الشاربون الماء»، فأعمل، ولو أضاف لجاز، فكان يقول: «والشاربو الماءِ»، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٤] أعمل أم أضاف؟ أعمل، ولو أضاف كان يقول «والكاظمي الغيظِ»، ثم قال: ﴿وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ﴾ [آل عمران:١٣٤] هنا أيضًا عَمِل اسم الفاعل؛ لأن اسم الفاعل يعمل عمل فعله، لازمًا ومتعديًا.

«عفوتُ عن زيدٍ»، «عن زيدٍ» متعلقة بالفعل «عفوتُ»، وأما ﴿عَنِ ٱلنَّاسِۗ﴾ [آل عمران:١٣٤] في الآية، فمتعلقة بماذا؟ بـ«العافين»، إذًا عملت عمل فعلها من حيث التعدي بحرف الجر.

فإن قيل -يا إخوان: «المكرمُ والديهِ مأجورٌ والعاقُّهُما محروم».

«المكرمُ والديهِ مأجورٌ» هذا اسم، «المكرم» اسم فاعل، مقترن بـ«أل»، إذًا يجوز إعماله ويجوز إضافته، هنا معمل أم مضاف؟ مضاف، إذًا «والديه» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء.

هل يجوز أن نقول: إنه معمل، و«والديه» مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء؟ هنا يجوز الوجهان، يجوز الإعرابان؛ لأن المثنى يُنصب ويُجر بالياء، بخلاف ما لو قلت مثلًا: «المُكرمُ زيدًا»، أو «المُكرمُ زيدٍ»، لظهر الإعراب.

طيب جاز الإعرابان في «المكرمُ والديهِ مأجورٌ»، و«العاقُّهُما» هما ضمير نصب، كقولك: «أكرمتُكَ» أم ضمير جر؟ كقولك: «كتابُك»؟ جر، إذًا هنا مضاف إليه، طيب ألا يجوز إعمال اسم الفاعل هنا لأنه بـ«أل»؟ كيف؟ الضمير إذا اتصل باسم فهو مضاف إليه، نعم، صحيح هذه قاعدة معروفة، وكررتها كثيرًا، إلا هنا، إلا إذا اتصل باسمٍ يجوز إعماله.

فالجمهور على أن الضمير حينئذٍ يُعامل معاملة الظاهر، ضع اسمًا ظاهرًا مكانه، فيُعامل هذا الضمير معاملته، فتقول: «العاقُّ زيدًا، والعاقُّ زيدٍ»، يجوز الوجهان؛ لأن «العاقّ» هنا اسم فاعل بـ«أل»، فلك إعماله وعدم إعماله، إذًا لك أن تقول: «والعاقُّهُما»، «هما»: مفعول به، أو مضاف إليه كلاهما جائز.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ۝١ فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا﴾ [العاديات: ١، ٢]، «العاديات»: اسم فاعل، ﴿ضَبْحًا﴾، الضبح هو: صوت الخيل عند الركض، ما إعراب ﴿ضَبْحًا﴾: مفعول مطلق، قدِّرها ليتبين المعنى، مفعول مطلق.

المفعول المطلق هو: المصدر المنصوب بعد فعله، هذا هو الأصل، فلا بد أن تعيد المعنى إلى هذا التقدير؛ لكي يتضح أنه مفعول مطلق.

والعاديات تضبح ضبحًا، أو والعادياتِ عدوى ضبحٍ، معنى هذا هو المعنى، ثم حذفنا العادياتِ عدوى ضبحٍ، حذفنا المضاف وأقمنا المضاف إليه مقامه.

وفي إعراب آخر في هذا الأسلوب، هذا الأسلوب كثير جدًّا، «جاءَ محمدٌ ركضًا»، و«قتلتُهُ صبرًا»، تذكرون هذا الأسلوب يا إخوان، يجوز أن يكون مفعولًا مطلقًا، على «جاءَ محمدٌ ركضًا»، أي: جاءَ يركضُ ركضًا، أو جاءَ مجيءَ ركضٍ.

ويجوز أن يكون حالًا على التأويل، يعني: جاءَ راكضًا، والعادياتِ ضابحةً، يعني: والعاديات على حالة كونها ضابحةً.

وكذلك ﴿فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا﴾ [العاديات:٢] يعني: قادحة، أو فالمورياتِ تقدحُ قدحًا.

وقال عنترة في «معلقته» -وعنترة اسمه عنترةُ -بالتاء ابن شداد، والتاء يجوز حذفها في النداء مطلقًا، ويسمى بالترخيم: «يا عنترُ»، ويجوز حذفها في غير النداء قليلًا، لكن الأصل في اسمه أنه بالتاء، قال:

ولقد خَشيتُ بأنْ أموتَ ولم تكنْ ... للحرْب دائرةٌ على ابنَي ضَمْضَم

الشاتمي عرضي ولم أشتمهما ... والناذرين إذا لم ألقهما دمي

فهنا «شاتم وناظر» اسما فاعل، أما «الشاتمي» فقد أضاف إلى «عرضي»، «الشاتمي عرضي» ولو أعمل لجاز، وكان يقول: «الشاتمين عرضي»، ثم قال: «والناذرين دمي»، و«الناذرين دمي» فأَعمل.

ولو أضاف؟ لكان يجوز فيقول ماذا؟ «والناذري دمِي»، لكن في البيت مع وجود الفاصل، بين «الناذرين» و«دمي»، هل تجوز الإضافة مع الفصل؟ و«الناذرين» إذا لم ألقهُم دمِي، هنا تمتنع عن الإضافة لوجود الفاصل، لا

للأسلوب، يعني: لك في الأسلوب أن تقول: «الناذري دمي»، أو «الناذرين دمي»، لكن المانع هنا بسبب الفاصل.

وقال أبو الطيب:

أيّهَـــا البَـــاهِرُ العُقُـــولَ فَمَـــا تُـــدْ رِكُ وَصْـــفًا أتعَبْـــتَ فكـــري فمَهْـــلا

فقال: «الباهرُ العقولَ»، ولك أن تقول: أيها الباهرُ العقولِ.

نختم هذا الكلام على إعمال اسم الفاعل، بنوعيه أو بحالتيه، المقرون بـ«أل» وغير المقرون بـ«أل»؛ بأن قولهم: إن اسم الفاعل يعمل عمل فعله، أي: يعمل عمل فعله من حيث التعدي واللزوم.

فقولك: «هل قائمٌ زيدٌ» يرفع فاعلًا؛ لأن فعله لازم، «قام زيدٌ».

وقولك: «هل جالسٌ زيدٌ على الكرسي»، رفع فاعلًا ثم تعدى بحرف الجر «على»، وفعله كذلك، «جلسَ زيدٌ على الكرسي».

وقولك: «هل قارئٌ زيدٌ كتابًا» عمِلَ في الفاعل والمفعول به؛ لأن فعله متعدٍّ، «قرأ زيدٌ كتابًا».

وقولك: «هل مانحٌ زيدٌ الفقيرَ مالًا»، رفع فاعلًا ونصب مفعولين؛ لأن فعله كذلك، يرفع فاعلًا وينصبُ مفعولين.

«منحَ زيدٌ الفقيرَ مالًا»، وقولك: «هل مُخبرٌ زيدٌ عمرًا المسألةَ سهلةً» رفع فاعلًا ونصب ثلاثة مفاعيل؛ لأن فعله كذلك.

هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثاني والسبعون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة الطيبة المباركة، ليلة الإثنين الثالث عشر من جُمادى الآخرة من سنة ١٤٣٢ من هجرة المصطفى الحبيب عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ونحن في جامع الراجحي، في حي الجزيرة، في مدينة الرياض، نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس الثاني والسبعين، من دروس «شرح ألفية ابن مالك» عليه رحمة الله.

في الدرس الماضي بدأنا بالكلام على إعمال اسم الفاعل، وعرفنا أن ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد هذا الباب في اثني عشرَ بيتًا، شرحنا منها أربعة أبيات، ونُذكر بها، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ ... إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

وَوَلِيَ اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نِدَا ... أَوْ نَفْيًا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ ... فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ فَفِي الْمُضِي ... وغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي

فهذه الأبيات الأربعة شرحناها في الدرس الماضي.

في هذا الدرس -إن شاء الله تعالى- سنشرح الأبيات الباقية، ونسأل الله عَزَّوَجَلَّ المعونة.

في الأبيات الباقية يقول الإمام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَعَّالٌ اوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعُولُ ... فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ
فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ ... وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ
وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ ... فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ
وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْوًا وَاخْفِضِ ... وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي
وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضْ ... كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا مَنْ نَهَضْ
وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لاسْمِ فَاعِلِ ... يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلِ
فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي ... مَعْنَاهُ كَالْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي
وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ ... مَعْنًى كَمَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول هذه الأبيات:

فَعَّالٌ اوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعُولُ ... فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ
فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ ... وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ

يعني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن العرب قد تصوغ على هذه الأوزان الخمسة المذكورة، وهي: «فعَّال، ومِفْعَالٌ، وفَعُول، وفعِيل، وفَعِلٌ».

قد تصوغ على هذه الأوزان الخمسة أسماءَ فاعلين، فتقول مثلًا من الشُّرْب: «شرَّاب، أو مِشراب، أو شرُوب، أو شريب، أو شَرِبٌ».

فقولهم: «شرَّابٌ»، «محمد شَرَّابٌ للعصير»، «شَرَّابٌ للعصير»، الشرَّاب هو: الذي يفعل الشُّرب، يعني اسم فاعل، ولكن الفرق بين أسماءِ الفاعلين التي على

وزن فاعِل كـ«قائِم، وشارِب، وضارِب ونائِم وجالِس»، وبين أسماء الفاعلين التي على هذه الأوزان والصيغ الخمسة، هو: أن اسم الفاعل الذي على وزن فاعِل مطلق، يُطلق على كلِّ مَن فَعَل هذا الفعل، سواءٌ فعله مرة، أو فعله قليلًا، أو فعله كثيرًا.

فـ«جَالِس» تُطلق على كل من فَعل الجلوس، ولو مرة واحدة، تقول: «فلانٌ جالِسٌ في المسجد».

والذي يجلس في المسجد كثيرًا، أيضًا تُعبرُ عنه بذلك، «فلانٌ جالسٌ في المسجد».

أما أسماء الفاعلين التي على هذه الأوزان والصيغ الخمس، فإنها لا تُطلق إلا على من يفعل الفعل بكثرة، فلهذا يسميها النحويون صيغ مبالغة، صيغ مبالغة يعني: هي الصيغ التي تُطلق على الفاعلين، المُكثرين، مَن يفعل هذا الفعل بكثرة ومبالغة.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَعَّالٌ اوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعُولُ ... فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ

يعني: هذه الأوزان تكون بديلًا عن فاعل في الكثرة، يعني فيمَن يفعل هذا الفعل بكثرة.

فما حُكمُها من حيث الإعمال؟

من حيث العمل: عرفنا معناها هي أسماء فاعلين، ولكن لمَن يفعل بكثرةٍ ومبالغة، ومع ذلك فإن استعمالها ليس مستويًا من حيث الكثرة، فـ«فعَّال ومِفعَال وفعُول» أكثر من «فعِيل» ومن «فَعِل» من حيث الاستعمال، وكذلك من حيث العمل، كما سيأتي.

أما حكمها من حيث العمل، فهو ما صرَّح به ابن مالكٍ في قوله:

فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ

ما قلناه في إعمال اسم الفاعل؛ من حيث الشروط والأنواع، يُقال في صيغ المبالغة الخمس، فهذه الصيغ قد تعمل عملَ فعلها بالشروط نفسها، يعني: إذا كانت بـ«أل» فتعمل مطلقًا، وإذا كانت مُجرَدّة من «أل» فإنها تعمل عمل فعلها بالشرطين المذكورين.

ومع ذلك، فإن إعمالها يختلف، باختلاف كثرتها في اللغة، فإن إعمال «فعَّال، ومِفْعَالٌ، وفَعُول» أكثر من إعمال «فعِيل، وفَعِلٌ»، وهذا هو قول ابن مالك في آخر البيتين:

وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِل

يعني: كأنها جميعًا تعمل أعمال الفعل، إلا أن إعمال الثلاث الأولى أكثر من إعمال «فعِيل، وفَعِلٌ»، ومع ذلك فإن إعمال «فعِيل» أكثر من إعمال «فعل»، **هذا هو مذهب البصريين، وهو الذي تدل عليه الشواهد.**

وأما الكوفيون فخرجوا عن مذاهبهم المعتادة، فمنعوا إعمال صيغ المبالغة كلها، وقالوا: إن أيَّ شاهدٍ يُشعر بالإعمال، فإن الإعمال ليس لها، وإنما نُقدرُ فعلًا يكون هو الذي يعمل، وهذا تكلف لا حاجة إليه.

فعلى ذلك نقول مثلًا: «زيدٌ يشرَبُ العصيرَ» عبَّرنا بالفعل، طب عبِّر باسم الفاعل، تقول: «زيدٌ شارِبٌ العصيرَ» بالإعمال.

وقلنا: إن إعماله إذا عمِل واجب أو جائز؟ جائز، فيجوز الإعمال «زيدٌ شارِبٌ العصير»، وتجوز الإضافة، فنقول: «زيدٌ شاربُ العصيرِ».

وإذا أعملنا اسم الفاعل، وما هو في حكمه، أي: صيغ المبالغة، فلك أن تُعمله مباشرة، في المفعول به، فتقول: «زيدٌ شارِبٌ العصيرَ»، ولك أن تُعمله وأن تُقويه باللام، فتقول: «زيدٌ شارِبٌ للعصيرِ»، فيكون اسم الفاعل حينئذٍ عاملًا واللام هنا يسمونها لام التقوية، أي: قوت العامل الضعيف، وهو اسم الفاعل؛ لأن إعماله قوي أم ضعيف؟ ضعيف؛ لأن الإعمال بالحمل أم بالأصالة؟ بالحمل على فعله، وليس أصيلًا، فلك أن تُعمله مباشرة كالفعل، «زيدٌ شارِبٌ العصيرَ»، ولك أن تقويه باللام، وكل ذلك فصيح واردٌ في الشواهد، ومن ذلك القرآن العظيم.

وكذلك لو استعملت صيغ المبالغة: «زيدٌ يشربُ العصير»، فإن كان يشربه بكثرة؛ فالأفضل أن تُعبر عنه باسم فاعلٍ يدل على الكثرة، مصوغٍ على صيغة من هذه الصيغ الخمس، فتقول: «زيدٌ شرَّابٌ العصيرَ» إن أردت أن تُعمل.

وإن أردت أن تُعمل وتُقوي باللام «زيدٌ شرَّابٌ للعصيرِ»، وإن أردت ألا تُعمل وتُضيف فتقول: «زيدٌ شرَّابُ العصيرِ»، كل ذلك جائزٌ وكثير.

قال عَزَّوَجَلَّ في كتابه الكريم: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ١٠١]. ﴿مُصَدِّقًا﴾ اسم فاعل من: صدَّقَ يُصدِّقُ فهو مُصدِّق، ﴿مُصَدِّقًا﴾ وهو عامل، ﴿مُصَدِّقًا﴾.

ومعموله؟ مفعوله مصدِّقٌ ماذا؟ «ما معهم»، «ما» اسم موصول بمعنى الذي، يعني: يُصدق الذي معهم، فعندما أعمل؟ قال: ﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ فأعمل وقوى باللام.

ويجوز أن يُعمل ولا يقوي باللام، فتقول في اللغة: «مُصدِّقٌ ما معهم»، ولك في اللغة أن تضيف فتقول: «مُصَدِّقُ ما معهم».

وكذلك نقول في الصيغ الأخرى: «زيدٌ مِنْحارٌ الإبلَ»، أو «مِنْحارٌ للإبل»، أو

«مِنْحارُ الإبلِ»، و«زيدٌ ضرُوبُ الأعداء»، و«وعليمٌ الدقائقَ»، و«حذِرٌ الشرَّ»، و«حذِرٌ للشرِّ»، و«حذِرُ الشرِّ».

من الشواهد على إعمال صيغ المبالغة: قول العرب: «أمَّا العسل فأنا شَرَّابٌ».

رواه سيبويه عن العرب، فـ«شَرَّابٌ» صيغة مبالغة، ومفعوله معموله «العسل» وهو مُقدم عليه.

ومِن ذلك قول القُلاخِ بْنِ حَزْنٍ المِنْقَرِيُّ:

أخا الحَرْبِ لبّاسًا إليها جِلالَها ... وليسَ بوَلّاجِ الخلائفِ أعْقلا

يمدح يقول: هو أخو الحرب ممارسٌ لها كأنه أخوها، إذا جاءت الحرب لبس جِلالها، أي: ثيابها وعُدتها، وليس مِمن إذا جاءت الحرب وَلَجَ البيوت، وتَعقَّلت رِجلاه من الخوف، فقوله: «لبَّاسًا» صيغة مبالغة على «فعَّال»، ومعمولها مفعولها «جِلالها»، أي: ثيابها وعُدتها، وقد أعمل لبَّاسًا جِلالها.

وأما «ولَّاجٌ» فهو أيضًا صيغة مبالغة على «فعَّال»، ولكنه أعمل أم أضاف؟ في الثانية أضاف، «ولَّاجُ الخوالِفِ»، يريد: بالخوالف البيوت، لا يلج البيوت ويختفي، ويهرب من الحروب. ولو أعمل «ولَّاجًا» لكان يقول: «وليس بولَّاجٍ الخوالِفَ».

ومِن ذلك أيضًا: قولُ بعض العرب: «**إنه لمِنحارٌ بوائِكَها**».

البوائك: جمع بائكة، والبائكة هي: الناقةُ الشابة السمينة الحسناء، يعني: مزينة؛ لأن العرب كانت تفتخر بأنها تنحر أفضل الإبل للضيوف، ما تنحر بعيرًا كبير السن، أو ناقة قد هرمت، أو أنجبت فإن لحمها يتغير، وإنما ينحرون البوائك؛ الناقة الحسناء التي ليست كبيرة.

ومن ذلك: قول عم النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أبي طالب في رثاء قريب له يمدحه:

ضَروبٌ بنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمانِها إذا عَدِموُا زادًا فإنّكَ عاقِرُ

يقول:

ضَرُوبٌ بنصلِ السيفِ سوقَ سِمانِها

السوق: جمع ساق، والسِّمان جمع سمينة، أي: الناقة السمينة، إذا عدموا الزاد في الشتاء، وفي أوقات القحط ونحو ذلك، فإنه يضربُ سوق النوق السِّمان، بنصلِ السيف، نصل السيف هو حدُّه، ويُطلق النصل على السيف.

فقوله: «ضروبٌ سوق»، أي: يضربوا سوق، فأعمل صيغة المبالغة «ضروبٌ».

ومن ذلك: قول بعض العرب: «إن اللهَ سميعٌ مَن دعاه» «سميع» على وزن «فعِيل»، ومَن دعاه هو المفعول، وقد أعمل. ولو لم يُعمل وأضاف لكان يقول: «إن اللهَ سيمعُ من دعاه»، ولفظ قول العرب: «إن اللهَ سميعٌ دعاء مَن دعاه».

ومن ذلك: قول الشاعر:

حذِرٌ أمُورًا لا تَضيرُ وآمِنٌ ما ليس مُنْجِيَه من الأقْدار

«**حذِرٌ أمورًا**»، أي: هو حذرٌ أمورًا، يعني: يحذر أمورًا، فـ«حذِر» صيغة مبالغة على فعِل، وقد أعملها في «أمورًا». وأما قوله: «آمِنٌ» فهذه صيغة مبالغة أم اسم فاعل؟ اسم فاعل، وقد أعملها في قوله «مَا».

ومن ذلك: قول زيد الخير:

أتاني أنهم مزقون عرضي جِحاشُ الكرملينِ لها فَدِيدُ

يذم هؤلاء، جِحاش: جمع جحش، وكِرْمَلَين: موضع في جبال طيئ، والفديد: التسويط، يذمهم يقول: كأنهم جِحاش الذين يسكنون في هذا المكان، ولها أصوات وقد أتاني عنهم أنهم يُمزقون عِرضي، يعني: يتكلمون في عِرضي.

«**أتانِي أنهُم مزقُونَ عِرْضِي**»، «مَزقون»: جمع مزِق، و«مزِقٌ» صيغة مبالغة على «فعِل»، و«عِرضي» هو المفعول به.

والشواهد على ذلك كثيرة.

بعد ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَـا سِـوَى الْمُفْـرَدِ مِثْلَـهُ جُعِـلْ ... فِـي الْحُكْـمِ وَالشُّـرُوطِ حَيْثُمَـا عَمِـلْ

ما سوى المفرد، يعني به: المثنى، والجمع، جمع السلامة جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير.

يقول: المثنى والجمع يعملان كالمفرد، فـ«ضَارِب» مثله في الحكم والشروط، «ضارِبان وضارِبتان، وضارِبون وضارِبات»، و«ضُرَّابٌ»: جمع ضارِب، و«ضوارِب»: جمع ضارِبة.

نعم، كما تقول مثلًا: «هذان الضارِبان زيدًا» بالإعمال، أو «هذان الضاربانِ لزيدٍ» بالإعمال والتقوية.

وتجوز الإضافة فتقول: «هذان الضارِبا زيدٍ»، ونعرف أن الإضافة تُسقط التنوين كما تُسقط النون في المثنى والجمع.

وتقول: «هؤلاءِ المُكْرِمونَ بكرًا»، و«هؤلاءِ المُكرِمون لبكرٍ»، و«هؤلاءِ المكرمو بكرٍ»، و«هؤلاءِ المُكرِماتُ هندًا»، و«المُكرِماتُ لهندٍ»، و«المُكرِماتُ هندٍ».

ومِن الشواهد على ذلك، وهي كثيرة، وذكرنا بعضها من قبل، أي: إعمال المثنى والجمع:

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٥] فـ﴿ٱللَّهَ﴾ لفظ

الجلالة مفعول به باسم الفاعل «الذاكرين»، و«الذاكرين» هنا: جمع «ذاكر».

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلْكَـٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ﴾ [آل عمران:١٣٤] فأعمل الكاظمين وهو جمع عمل الكاظم.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿هَلْ هُنَّ كَـٰشِفَـٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [الزمر:٣٨]، في قراءة، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ﴾ [القمر:٧]، ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ﴾ [القمر:٧] خُشَّعًا جمع خاشِعة، وأبصارهم ما إعرابها يا إخوان فاعل، ما الذي رفع الفاعل؟ خُشَّعًا، خُشَّعًا جمع عَمِل عَمَل مفرد خاشعة.

وذكرنا من قبل قول عنترة:

الشـــاتِمَي عِرضِـــي ولـــم أشـــتُمهُما والنـــاذِرِيْن إذا لـــمْ ألْقَهُمَـــا دمِـــي

فـ " **الشاتِمَي عِرضِي**" هذا مثنى، ولكنه أضاف ولم يُعمل، الشاتمي عرضي ولو أعملهما لكان يقول: "الشاتِمين عِرضي".

ثم قال:

والناذِريْن إذا لمْ ألْقَهُمَا دمِي

فأعْمَل أو لم يُعمِل؟ أعْمَل.

وننتبه هنا في البيت إلى أمرين:

- أن أشتُم بضم التاء على الفصيح.
- والأمر الثاني: أن البيت بتسهيل الهمزة في ألْقَهُما، لكي لا ينكسر البيت.

والناذِريْن إذا لمْ ألْقَهُمَا دمِي

طيب، ومِن ذلك قول طرفة بن العبد:

ثُــمَّ زادُوا أنهُــم فِــي قَــوْمِهِم غُفُـــرٌ ذنْـــبَهَم غيـــرُ فُخُـــر

يمدحُهم؛ لأنهم على ما هم عليه من الكرم والفضائل، يغفرون ذنوب قومهم، ولا يفتخرون عليهم، بما فيهم.

فقال: إنهم في قومهم غُفُرٌ ذنبهم، أي يغفرون ذنبهم، غُفُرٌ جمع مفرده، غفور، وغفور صيغة مبالغة، إذًا فقول ابن مالك: أن المثنى والجمع يعمل عمل المفرد، يعني كل ما سبق من اسم الفاعل، وصيغ المبالغة.

طيب، ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تْلِوَاً وَاخْفِضِ وَهْــوَ لِنَصْــبِ مَـا سِــوَاهُ مُقْتَضِــي

وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تْلِوَاً وَاخْفِضِ

سبق أن قررنا أكثر من مرة أن اسم الفاعل إذا جاز إعماله، فلك فيه وجهان، الإعمال والإضافة، وإذا أضفته وإذا آسف وإذا أعملته لك أن تُعمله مباشرة وأن تُقويه باللام.

طيب، وإذا أضفته، فإنك ستضيفه إلى فاعله، أم إلى مفعوله، أم إلى ما شئت منهما؟ لا يضاف اسم الفاعل، إلا إلى مفعوله، كما قلنا في الدرس الماضي، بخلاف المصدر، الذي يجوز أن يُضاف إلى الفاعل، وهو الأكثر ويجوز أن يُضاف إلى المفعول به، وهو جائز.

طيب، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ بالإعمال، أو ضاربٌ زيدًا.

آسف فتقول: "هذا ضاربٌ زيدًا" بالإعمال، "وضاربُ زيدٍ" بالإضافة.

وهذا قول ابن مالك:

وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تْلِوَاً وَاخْفِضِ

يعني ذو الإعمال الذي يجوز إعماله، الذي توافرت فيه شروط الإعمال، وإن توافرت فيه شروط الإعمال، فلك أن تُعمله فتنصب به المفعول، ولك أن تُضيفه إلى ما بعده فيجُر ما بعده على أنه مفعول، على أنه مضافٌ إليه.

وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْواً

هذا عند الإعمال، وَاخْفِضِ هذا عند الإضافة.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿هَلْ هُنَّ كَـٰشِفَـٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [الزمر:٣٨] بالإعمال، وكاشفاتُ ضُرِّه بالإضافة، وهما قراءتان سبعيتان.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَـٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق:٣] بالإضافة، وبالغٌ أمرَهُ بالإعمال، وهما أيضًا قراءتان.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ

الضمير في سواهُ يعود إلى ماذا؟

(@١:٢٨:٠٠)

لا اسم الفاعل هو العامل ليس المعمول، المعمول أي معمول؟ التلو المذكور في الشطر الأول، يقول:

وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْواً

التلو التالي، التالي لاسم الفاعل التالي لاسم الفاعل العامل لك أن تُعمل اسم الفاعل فتنصبه، ولك ألا تُعمله فتخفضه فتجره.

طيب، وغيرُ التلوِ يعني معمول اسم الفاعل العامل، إذا لم يتْلُه إنما فُصل بينهما بفاصل، ماذا لك فيه؟ ليس لك فيه إلا الإعمال.

ليس لك فيه إلا الإعمال، قُلنا: "أنا ضاربُ زيدٍ" و"أنا ضاربٌ زيدًا" الوجهان.

فإذا قلت: "أنا ضارِبٌ في البيتِ زيدًا" ففصلت، ليس لك إلا الإعمال.

والسبب في ذلك أنه لا يُفصل بين المضاف والمضاف إليه، إلا في حالات قليلة.

فلا تُضيف، ومن ذلك قوله: عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة:٣٠].

ومن ذلك إذا كان لاسم الفاعل مفعولان، اسم الفاعل إذا كان بمعنى فعلٍ ينصبُ مفعولين، فاسم الفاعل أيضًا سيكون له مفعولان.

أما المفعول الأول، وهو التِلْوْ فلك فيه النصب على الإعمال والجر على الإضافة.

طب والمفعول الثاني؟ ليس لك فيه إلا النصب، كأن تقول مثلًا: "أنا ظانٌ زيدًا قائمًا" من الفعل أنا أظن زيدًا قائمًا، أنا ظانٌ زيدًا قائمًا، زيدًا المفعول الأول، وقائمًا المفعول الثاني.

لك في زيد الأول: النصب والإضافة.

وأما الثاني قائمًا، فليس لك فيه إلا النصب.

"تقول أنا ظانٌ زيدًا قائمًا"، و"أنا ظانُ زيدٍ قائمًا"، الوجهان جائزان.

وتقول: "الحكومة مانِحةٌ المُخترِعَ جائزةً" بالإعمال، أو "الحكومةُ مانحَةُ

المخترعِ جائزةً" بالإضافة.

وتقول: "زيدٌ يُعطِي الفقيرَ مالًا"، هذا بالفعل، طب عبِّر باسم الفاعل، يُعطي فهو مُعطٍ، طب عبِّر باسم الفاعل، لك أن تُعمل، وألا تُعمل، فإذا أعْمَلت ستقول: "زيدٌ مُعطٍ" لأنه اسم منقوص، ستحذف الياء عند الرفع والجر، "زيدٌ معطٍ الفقيرَ مالًا".

طيب وعند الإضافة؟ ستقول: "زيدٌ معطِ الفقيرِ مالًا"؛ لأن ياء المنقوص لا تُحذف في الإضافة، وتُضيف.

زيدُ معطِ الفقيرِ مالًا؟ أما مالًا المفعول الثاني فليس لك فيه إلا النصب، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وجاعل الليل سكنا﴾ على قراءة سبعية، أما قراءتنا ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام:٩٦]، ﴿وجاعل الليل سكنا﴾، فأضاف إلى المفعول الأول، وأما الثاني ليلًا فأما الثاني وهو سكنًا، فليس فيه إلا النصب.

فهذا هو معنى قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْوَاً وَاخْفِضِ ... وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاجْرُرْ أَوْ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضْ ... كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ

ذكرنا أن اسم الفاعل العامل، لك أن تُعمله ولك أن تُضيفه، أما إذا أعملتَه، فستَنْصِب به المفعول، فتقول: "أنا مُكْرِمٌ زيدًا الشجاعَ" وليس لك في توابِعه، أي في توابع المعمول أي في توابع المفعول به، ليس لك في توابعه عند الإعمال إلا الإتباع على اللفظ.

أنا مُكرِمٌ زيدًا، ما إعراب زيدًا يا إخوان؟ مفعول به، منصوب لفظًا أم محلًا، أم لفظًا ومحلًا، إذًا فليس لك في توابِعه إلا الجر.

لأنك لو أتْبَعتَ على اللفظ أو أتبعت على المحل، كلاهما جر.

"أنا مُكْرِمٌ زيدًا وعمروًا" "أنا مُكرِمٌ زيدًا الشجاعَ".

وأما عند الإضافة، "أنا مُكرِمُ زيدٍ" فلك أن تُتبِعَ عليه باللفظ يعني بالجر، فتقول: "أنا مُكْرِمُ زيدٍ وعمروًا" ولك أن تُتبِعَ بالنصب فتقول: "مُكرِمُ زيدٍ وعمروًا"؛ لأنك إذا قلتَ أنا مُكرِمُ زيدٍ، فزيدٍ مضاف إليه، مجرور في اللفظ أم في المحل، أم فيهما؟ مجرورٌ في اللفظ، وأما في المحل، في المعنى؟ فهو مفعول به، والمفعول به حكمه النصب.

إذًا أنا مُكرِمُ زيدٍ، زيدٌ وإن كان مضافٌ إليه، فهو مجرور لفظًا، منصوب محلًا، فلك أن تُتبِع على اللفظ، وهذه هي الجادة، فتقول: "أنا مُكرِمُ زيدٍ وعمروٍ" "أنا مكرِمُ زيدٍ الشجاعِ".

ولك أن تُتبع على المحل فتنصب، فتقول: "أنا مكرِمُ زيدٍ وعمروًا" و"أنا مكرِمُ زيدٍ الشجاعَ".

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وانصب واجرر تابع الذي انخفض.

طيب، ومثَّل ابن مالك لذلك بقوله:

كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ

مبتغي اسم فاعل، من ابتغى يبتغي فهو مبتغٍ، مبتغي اسم فاعل وهو مبتدأ، وهو مضاف، وجاهٍ مضافٌ إليه مجرور، مبتغي جاهٍ.

ومالًا معطوف، إن عطفته على اللفظ قلتَ مبتغي جاهٍ ومالٍ، وإن عطفته على المحل نصبت فقلت مبتغي جاهٍ ومالًا.

والخبر؟ أين خبر مبتغي؟ مَن نهض، مَن نهض هذه جملة اسمية، الذي نهض،

الذي اسم موصول وهو خبر، ونَهَض صلته.

ومن الشواهد على ذلك، قول الشاعر:

الواهِبُ المائةِ الهِجانِ وعَبْدَها عوذًا تُزَجِّي بينَهَا أطفالَها

فقال:

الواهِبُ المائةِ الهِجانِ وعَبْدَها

الواهِبُ، هذا اسم الفاعل، وهو مضاف.

المائةِ، مضاف إليه مجرور.

الهِجانِ، صفة المائة، جرها، ثم عطف فقال: **وعَبْدَها** فنصب، فعطف على المحل أو على اللفظ؟ على المحل.

وفي الرواية الأخرى، وعبدِها، هذه في رواية، عطفًا على اللفظ.

وقال الآخر:

هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجَتِنَا أو عَبْدَ ربٍّ أخا عونِ ابن مِخْرَاقِ

فقال: هل أنت باعثُ اسم الفاعل، وهو مضاف، دينارٍ مضاف إليه، ثم عطف فقال: أو عبدَّ ربٍّ يعني ستبعث دينارًا، أو عبدَّ ربٍّ دينارًا رجل اسمه دينار، هل أنت باعثُ دينارٍ أو عبدَّ ربٍّ، فنصب عطفًا على المحل، وفي الرواية الأخرى، أو عبدِّ ربٍّ عطفًا على اللفظ.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لاسْمِ فَاعِلِ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُوْلٍ بِلاَ تَفَاضُلِ
فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لْلمَفْعُوْلِ فِي مَعْنَاهُ كَالْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي

فبعد أن ذكر في أول الباب، اسم الفاعل ثم ذكر بعد ذلك صيغ المبالغة، الآن

يذكر اسم المفعول.

واسم المفعول، هو كل اسم دلَّ على حدثٍ ومفعوله.

وشرحنا ذلك في الدرس الماضي، فلا نُعيدهُ.

واسم المفعول من حيث العمل؟ كاسم الفاعل، فإذا كان بأل فيعملُ مطلقًا وإذا كان مجردًا من أل فيعمل بالشرطين المذكورين، كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، وكونه معتمدًا.

فتقول: "أمضروبٌ الزيدانِ" و "جاءَ المُكرَمُ أبوهُمَا" وهذا قول ابن مالك:

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لاسْمِ فَاعِلِ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُوْلٍ بِلاَ تَفَاضُلِ

إلا أن اسم المفعول، يعمل عمل الفعل المبني للمجهول؛ لأنه إنما يُصاغ من الفعل المبني للمجهول، فالمشروب مِن شُرِبَ يُشرَبُ وليس من شَرِبَ يَشربُ، والمكسور من كُسِرَ يُكسَرُ، وليس من كَسَرَ يكْسِرُ.

والمُكرَم من أُكرِمَ يُكرَمُ، وليس من أكرَمَ يُكرِمُ.

فاسم الفاعل من الفعل المبني للمعلوم، فهو في معناه، ويعمل عمله، واسم المفعول من الفعل المبني للمجهول، فهو في معناه ويعمل عمله، ما معنى ويعمل عمله؟ يعني إنما يرفع نائب فاعلٍ.

فقولك: "أمضروبٌ الزيدان" الزيدان نائب فاعل، كأنك قلت: "أيُضرَبُ الزيدان".

وقولك: "جاءَ المُكرَمُ أبوهُمَا" أبوهما نائب فاعل، كأنك قلت: "جاءَ الذي أو جاءَ اللذان يُكرَمُ أبوهُمَا".

انظروا كيف قدَّرنا "جاءَا المُكرَمُ أبوهُمَا"، فقدَّرناه بماذا؟ جاءَ اللذان يُكرَمُ

أبوهُما، يُكرم من مُكرَم، وأبوهُما أبوهما.

واللذان، من أين قدَّرناها؟ نعم، من أل؛ لأن أل إذا دخلت على اسمٍ مشتقٍ عاملٍ عمل فعله، فإنها ليست أل الحرف المُعرِّف، وإنما هي اسم موصول بمعنى الذي وإخوانه.

وسبق أن ذكرنا ذلك في باب أل، المعرف بأل.

فلهذا لو قلنا مثلًا: "جاءَ المُكرِمُ زيدًا".

"جاءَ المُكرِمُ زيدًا" أين فاعل مُكرِم؟ الذي يُكرِم، ضمير مستتر تقديره هو، والضمير عائد لا بد أن يعود إلى متقدم، يعود إلى ماذا؟ "جاءَ المُكرِمُ زيدًا، يعود إلى أل؛ لأن أل هنا اسم موصول، كقولك جاء الذي يُكرِمُ زيدًا.

ذكرتُ بذلك لأننا سنحتاج إلى هذه المعلومة بعد قليل.

نقول: "زيدٌ مكسورةٌ قدَمُه" زيدٌ مبتدأ، ومكسورةٌ خبره، وقدَمُهُ نائب فاعل، رفعه اسم المفعول مكسورة.

و "جاءَ المرفوعُ رأسُهُ" كذلك رأسُه نائب فاعل.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [هود:١٠٣].

﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ﴾ مبتدأ وخبر، ﴿مَّجۡمُوعٞ﴾ صفته، و﴿ٱلنَّاسِ﴾ نائب فاعل، أي ذلك يومٌ يُجمعُ له الناسُ.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ [ص:٥٠] مفتحةً اسم مفعول، والأبوابُ نائب الفاعل.

فإن كان الفعل ينصب مفعولين، فكيف يعمل اسم المفعول منه؟ أما المفعول الأول، فإنه سينقلبُ إلى نائب فاعل، فيرتفع، والمفعول الثاني سيبقى مفعولًا به

ثانيًا منصوبًا.

كقولك: "زيدٌ مظنونٌ قائمًا" "زيدٌ مظنونٌ قائمًا" زيدٌ مبتدأ، مظنونٌ خبره مرفوع، أين المفعول الأول الذي انقلب نائب فاعل؟ مظنونٌ هو، هو العائد إلى زيد نائبُ فاعل، وأصله المفعول الأول، وقائمًا هو المفعول الثاني.

فإن قيل: فإن قيل "زيدٌ المظنونُ قائمًا" من المظنون قائمًا؟ زيدٌ المظنونُ قائمًا، فزيدٌ مبتدأ، والمبتدأ خبره، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو، وأصله المفعول الأول، نائب الفاعل هو يعود إلى ماذا؟ يعود إلى أقرب مذكور، يعود إلى ال، "زيدٌ الذي ظُنَّ" وقائمًا المفعول الثاني.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَهْـوَ كَفِعْـلٍ صِـيغ لْلمَفْعُـوْلِ فِـي مَعْنَـــاهُ......................

فبعد أن ذكر أن اسم المفعول كاسم الفاعل بلا تفاضل، نبَّه إلى هذا الفرق، وهو أن اسم المفعول كالفعل المبني للمجهول في معناه، وكذلك في عمله.

ثم ضرب لنا مثالًا بقوله:

الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي

الذي أعطاه الله كفافًا يكتفي به، ما إعراب:

الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي

نعم يا إخوان، نعم يا مبارك، نوعه اسم مفعول، وإعرابه مبتدأ، نعم.

أين نائب فاعله؟

الطالب: نائب فاعله ضمير مستتر تقديره هو.

الشيخ: وأصله المفعول الأول، وهذا الضمير هو يعود إلى ماذا؟

الطالب: يعود إلى المُعطى، المُعطى هو إلى الشخص.

الشيخ: أين الشخص نفسه؟ النحويون لا علاقة لهم بالأشخاص والذوات، إنما يتعاملون مع الكلام، خلفه.

يعود إلى المُعطى، نعم وهو ارفع صوتك، أل يعود إلى أل في المُعطى، أل هنا اسم موصول بمعنى الذي، اسم فلهذا تعود إليه الضمائر.

وكفافًا؟

الطلاب، هو أصل المفعول الثاني.

الشيخ: أصل وفرع، هو المفعول الثاني، كفافًا هو المفعول الثاني منصوب، ويكتفي جملة فعلية، ما إعرابها؟

الطالب: جملة فعلية الفعل المضارع.

الشيخ: لا هي جملة فعلية انتهينا منها، لكن ما إعرابها؟

الطالب: خبر.

الشيخ: خبر المُعطى نعم.

ثم يختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب، باب [اسم الفاعل] بقوله:

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ مَعْنًى كَمَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ

نبَّه في هذا البيت رَحِمَهُ ٱللَّهُ على فرق بين اسم الفاعل، واسم المفعول أيضًا.

فقد سبق في اسم الفاعل، أنك إذا أضفته إنما تُضيفه إلى مفعوله فقط، ومفعوله هو منصوبه، مع أن له مرفوعًا، وهو الفاعل، لكن لا تضيفه إلى مرفوعه إلى فاعله.

أما اسم المفعول، فيجوز أن تُعمِلَهُ فترفع به نائبَ فاعله، ويجوز لك أن تُضيفه إلى مرفوعِه، أي تضيفه إلى نائب فاعله.

فتقول في الإعمال: "زيدٌ مكرَمٌ أبوهُ" فأبوه نائب فاعل.

ولك أن تضيفه إلى مرفوعه، إلى نائب فاعله، فتقول: "زيدٌ مُكْرَمِ الأبِ".

قلنا: إن اسم الفاعل إنما يُضاف إلى مفعوله، ولا يُضاف إلى فاعله، وأما اسم المفعول، فلك أن تُعمله فترفع به نائب الفاعل، ولك أن تُضيفه إلى مرفوعه، فتقول: "زيدٌ مَكسُورةٌ قدمُهُ" بالإعمال، أو "زيدٌ مكسورُ القدمِ" بالإضافة، وتقول: "زيدٌ مرفوعٌ رأسُهُ" أو "مرفوعُ الرأسِ".

ومثَّل ابن مالك لذلك بقوله:

مَحْمُوْدُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ

وأصل المثال: "الورِعُ محمودُ المقاصدِ".

والمثال بالفعل يعني نُعبِّر عنه بالفعل، فالوَرِعُ تُحمَدُ مقاصِدَهُ، ثم نحول الفعل إلى اسم مفعول، ونُعمل، فنقول: الورِعُ محمودَةٌ مقاصِدُهُ.

هذا جائز، ويجوز لك أن تُضيف فتقول: "الورِعُ محمودُ المقاصدِ".

والسبب: في أن اسم المفعول، يجوز أن يُضاف إلى مرفوعه، دون اسم الفاعل، ما السبب يا إخوان؟ أن نائب الفاعل، أصله المفعول به.

فلهذا جاز في اسم المفعول أن يُضافَ إلى مرفوعه؛ لأنه وإن كان مرفوعًا في اللفظ إلا أنه في المعنى هو المفعول به.

طيب، نريد أن نُطبق على إعراب سورة، وهي سورة الكافرون، في رأسها مكتوب في المصحف سورة الكافرون.

نعم، مَن نبدأ مَن يبدأ بالإعراب، سورة الكافرون، تفضل.

سورة، خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذه سورة، وذكرنا أن المبتدأ يكثر حذفه

في العناوين وما في حكمها، وسورة مضاف.

والكافرون، مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء المُقدَّرة منع من ظهورها الحكاية؛ لأن الكافرون هنا محكي، وهذا كما قلنا قبل قليل، الكافرون هنا، هل الكافرون هنا كافر وكافر وكافر؟ كأن تقول مثلًا: "رأيتُ كافرين" يعني رأيت كافرًا وكافرًا وكافرًا، أم هي مجرد علم على هذه السورة؟ مجرد علم، كما لو سميتَ مثلًا محمدين، أو سميت زيدون، أو سميت حسنين، هذا الرجل مسمى بمحمدين، أو بزيدون، أو بحسنين، هل هو محمد ومحمد ومحمد، هل هو حسن وحسن وحسن، لا فهذا علم، يعني يُراد لفظه ولا يراد معناه، هذا يسمى الحكاية، الحكاية أن تريد بالحكاية لفظها، ولا تريد معناها.

فإذا كانت الكلمة محكية، جاز لك أن تحكيها كما هي وهذا هو الأفصح، وجاز لك أن تُعربها، فيجوز لك أن تقول: سورة الكافرين، وعلى ذلك نقول: "برنامج نورٌ على الدرب"، ولك أن تقول: "برنامجُ نورٍ على الدرب"، نعم هذا يجوز.

ولك أن تقول: "هذه البحران"، "وزرتُ البحرين"، و "سكنتُ في البحرين" أو تقول هذه البحرين، وسكنتُ البحرين، وسكنتُ في البحرين، على الحكاية.

وكذلك أبو ظبي، أبو ظبي هل هذه المدينة أبٌ لظبي؟ يعني يراد هذا المعنى، أم فقط هذا علم، هل هو كأبي زيد؟ يعني رجل أبو زيد، وكُني لزيد أبٌ لزيد، فإذا كان مكنًى بأبي زيد، فهذا من الأسماء الخمسة أو الستة، فليس له إلا الإعراب، أن ترفعه بالواو، وأن تنصبه بالألف، وأن تجره بالياء.

فإذا سميت، به كأبو ظبي، أو أبو قُبيس الجبل المعروف عند الكعبة، فحينئذ لك الإعراب، إعراب الأسماء الستة الخمسة، ولك أن تحكيه كما هو.

طيب سورة الكافرون تفضل إعراب مختصر.

وفاعله مستتر، قلنا الفاعل دائمًا فاعله ضمير، كل أفعال الأمر فاعلها ضمير.

طيب ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [الكافرون:١] يا حرف نداء، والحروف كلها لا محل لها من الإعراب، وأين المُنادى؟ أيُّ هذا من أيّ المناديات؟ المنادى إما أن يكون معرفة، وإما أن يكون نكرةً مقصودة، أو نكرة غير مقصودة، أو مضاف أو شبه مضاف.

فهذه نكرة مقصودة، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا﴾ فلهذا بناها على الضم، النكرة المقصودة تُبنى، يا رجلُ يا طالبُ، يا أيُّ، "ها" حرف تنبيه، والحروف قلنا كلها لا محل لها من الإعراب.

﴿ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [الكافرون:١] بدل مِن أيُّ، أو عطف بيان، نعم بدل أو عطف بيان.

وهناك إعراب آخر، وهو أن تكون نعتًا، صفة نعم أيّ، أيُّ، وكذلك أسماء الإشارة لو قلت: "أكرمتُ هذا القائم"، إذا وقع الاسم بعد اسم إشارة أو بعد أيّ، فننظر إن كان جامدًا فهو بدل أو عطف بيان، كأن تقول: "أكرمتُ هذا الرجل" و "بنيتُ هذا الجدار"، و "أيُّها"، "يا أيُّها الرجلُ".

وإن كان مشتقًا، فلك أن تجعله بدلًا، أو تجعله نعتًا، كأن تقول: "يا أيُّهَا القائمُ" "أكرمتُ هذا القائمَ"، نعم.

﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون:١-٢].

﴿أَعْبُدُ﴾ أين الفاعل؟ تقديره أنا، وقلنا إن المضارع المبدوء بالهمزة لا يكون فاعله إلا مستترًا تقديره أنا.

وأين مفعوله؟ ﴿مَالِكِ﴾ وما نوع ما هنا؟ موصولة، أين صفة الموصول؟ ﴿تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة:٨٣].

ثم قال: ﴿وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون:٣].

﴿عَابِدُونَ﴾ اسم فاعل أعمله أم أضافه؟ أعمله، أين معموله مفعوله؟ ما وهو أيضًا اسم موصول، لو أضافه، وهذا جائز في اللغة، لكان يقال ماذا في اللغة؟ ولا أنتم عابدون ما أعبد.

نعم ثم قال: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ﴾ [الكافرون:٤].

﴿عَابِدُونَ﴾ أين فاعله؟ فاعله أنا، ومفعوله؟ ﴿مَالِكِ﴾ [الفاتحة:٤] مفعوله مَا يعني أنه عامل، كذلك هو عامل هنا أعمله أم لم يُعمله؟ عابدٌ مَا عبدْتُّم أعمله نونه، ولو أضافه لكان يقول: ولا أنا عابدُ ما عبدتُّم.

ثم قال: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ﴾ [الكافرون:٤] كالآية السابقة.

﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون:٦].

﴿لَكُمْ﴾ جار ومجرور، ﴿دِينُكُمْ﴾ ما إعراب ﴿دِينُكُمْ﴾ ﴿لَكُمْ دِينَكُمْ﴾؟

﴿لَكُمْ﴾ شبه جملة خبر مقدم، و﴿دِينُكُمْ﴾ مبتدأ مؤخر، وقلنا هذا كثير جدًا، إذا وقع الخبر شبه جملة، فإن تقديمه كثيرٌ جدًا.

﴿لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ "عندِي مالٌ" "بالبيتِ زيدٌ" "على كرسيّ رجلٌ" وهكذا.

وكذلك ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون:٦]، اللام في ﴿وَلِيَ﴾ حرف جر.

واللام إما أن تدخل على اسمٍ ظاهر، فليس فيها إلا الكسر، "الكتابُ لزيدٍ".

أو تدخل على ضمير، فليس فيها إلا الفتح، الكتابُ له، ولهم، ولكم، ولكَ.

إلا إن دخلت على ياء المتكلم، نحو "الكتابُ لي" أنتم معي حتى الآن ماشيين؟

لام الجر في "الكتابُ لِي" حرف جر مبني على ماذا؟ حرف الجر في قولك: "الكتابُ لِي" مبني على أيٍّ حركة؟ طبعًا ما نقول على الكسرة، الكسرة هذا مصطلح إعراب، لو صحّ لقلنا على الكسر، على الكسر أم على الفتح؟

وقد قدمتُ لكم القاعدة، إذا دخلت لام الجر على اسمٍ ظاهر تُكسر، "الكتابُ لزيدٍ" وإذا دخلت على ضمير عادت إلى أصلها، قلنا الضمائر تُعيد الكلمات إلى أصولها، فتُفتح الكتاب لَهُ ولَكَ ولَهم.

فإذا دخلت على ياء متكلم، "الكتابُ لِي" فهي مبنية على الفتح المُقدر، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، كقولك: "جاءَ أخِي" هي أخٌ ثم صارت أخي.

ثم إذا سُبِقت اللام بحرف عطف متصل، كالواو والفاء، ولِي فلِي، فلك في اللام الكسر على الأصل، ولِي ولَك أن تُسكِنها فتفتح ما بعدها، فتقول: "واليَدِين" لغة هذا جائز وهذا جائز، وأما في القراءة قراءة القرآن الكريم، تعلمون أن القراءة سُنة متبعة كما يقول سيبويه، لا بد أن تُتلقى وتؤخذ كما هي.

طيب، ﴿وَلِىَ دِينِ﴾ ما إعراب دين؟ مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، الظاهرة أم المُقدرة؟ ﴿وَلِىَ دِينِ﴾ [الكافرون:٦] الظاهرة أم المُقدرة؟ نفتح المصحف ماذا نجد على كلمة دين في المصحف؟ كسرة؛ لأن الأصل ولِيَ ديني، فلهذا إذا وقفت عليه، طبعًا الوقوف إما أن تقف بالسكون، ولِي دين، أو تقف

بالروم تُخرج يعني بعض الكسرة بحيث يسمعها القريب دون البعيد؛ لأن الكسرة موجودة.

ونحو ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق:٤٥]، ما إعراب وعيد؟ ﴿مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾ مفعول به منصوب.

تقول: "أخافُ زيدًا" وإذا وقفت أخافُ مَن زيدًا، فلماذا لم يقل وذكر بالقرآنِ من يخافُ وعيدًا؟ لأن أصل الآية فذكر بالقرآنِ من يخافُ وعيدي، ثم حذف ياء المتكلم لما قلناه في باب الإضافة، أن ياء المضاف، أن ياء المتكلم يجوز أن تُحذف من الأسماء ومن الأفعال.

محتويات الكتاب

سلسلة شروح النحو والصرف للشيخ سليمان العيوني

شرح ألفية ابن مالك

رحمه الله تعالى

في النحو والتصريف

دروس ألقاها فضيلة الشيخ

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني

الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بالرياض

الجزء الخامس

المفتي اللغوي

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني

شرح ألفية ابن مالك في النحو والتصريف

المفتي اللغوي

سلسلة شروح النحو والصرف للشيخ سليمان العيوني

شرح ألفية ابن مالك

رحمه الله تعالى

في النحو والتصريف

دروس ألقاها فضيلة الشيخ

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني

الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بالرياض

الجزء الخامس

المفتي اللغوي

١٤٤١هـ — ٢٠٢٠م

تم الصف والإخراج بإشراف

دار ابن سلام للبحث العلمي

٠٠٢٠١٠٩٨٥٤٦٦٨٢

جمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس الثالث والسبعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم، في ليلة الاثنين الحادي وعشرين من شهر شوال من سنة ثنتين وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، من هجرة المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ونحن في جامع الراجحي بحي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثالث وسبعين من دروس شرح ألفية ابن مالك عليه رحمة الله.

وكان الشرح قد توقف عند باب **"أبنية المصادر"**، وأبنية المصادر عقدها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سبعة عشر بيتًا، من هذه الأبيات ثمانيةُ أبيات جعلها لأبنية "ثلاثي"، وهي التي سنقرأها إن شاء الله في هذه الليلة، ونشرحها.

وبقية الأبيات جعلها لأبنية غير الثلاثي، واسم المرة والهيئة، وسنتركها إن شاء الله تعالى للدرس القادم، فنبدأ الدرس المعتاد بقراءة ما قاله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول هذا الباب

باب أبنية المصادر

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٤٤٠. فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى ... مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ كَرَدَّ رَدَّا

٤٤١. وَفَعِلَ الَّلازِمُ بَابُهُ فَعَلْ ... كَفَرَحٍ وَكَجَوًى وَكَشَلَلْ

٤٤٢. وَفَعَلَ الَّلازِمُ مِثْلَ قَعَدَا ... لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرَادٍ كَغَدَا

٤٤٣. مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالا ... أَوْ فَعَلاَنًا فَادْرِ أَوْ فُعَالا

٤٤٤. فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ كَأَبَى ... وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا

٤٤٥. لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ وَشَمَلْ ... سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهَلْ

٤٤٦. فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلاَ ... كَسَهُلَ الأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزُلاَ

٤٤٧. وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى ... فَبَابُهُ النَّقْلُ كَسُخْطٍ وَرِضَا

في هذه الأبيات الثمانية تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على **"أوزان الثلاثي"**، وقبل ذلك نقول: إن هذا الباب في **"أبنية المصادر"**، والباب الذي بعده وهو في **"أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة"**، هذان البابان من علم التصريف وليس من علم النحو، فكان ينبغي أن يؤخرهما إلى أبواب التصريف آخر **"الألفية"**، كما فعل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أصل الألفية في **"الكافية الشافية"** فقد أخرهما في موضعهما في **"أبواب التصريف"**، لكنه قدمهما هنا؛ لعله رأى من المناسب أن يذكرهما بعد أن ذكر الكلام على إعمال المصدر والكلام على إعمال أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة، ونحن سنتبعه في هذا الترتيب، فلهذا سنشرح ما ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أبنية المصادر.

قال: أبنية المصادر، الأبنية جمع بناء، والبناء مصدرٌ للفعل: "بنى يبني بناءً" والمراد بالأبنية الأوزان، فأبنية المصادر أي: أوزان المصادر، وبعد ذلك ننتقل إلى

أبيات ابن مالك التي قرأناها، وهي كما قلنا في **أبنية الثلاثي**، وقبل الكلام على تفصيلها ننبه على أمورٍ مهمة تتعلق بأبنية الثلاثي فنقول، مصادر الثلاثي أكثرية لا مطردة، لأن الشاذ فيها كثير، فما سنذكره من هذه القواعد، هي قواعد أكثرية، يعني أن أكثر مصادر هذه الأفعال تأتي على هذه الأبنية والأوزان، ولكنها ليست مطردة، ولكنها أكثرية، لأن الخلاف والشاذ فيها كثير، بخلاف ما سيأتي في أبنية غير الثلاثي، في أبنية الرباعي والخماسي والسداسي، فهي أبنية مطردة قياسية، ليس فيها شاذٌّ إلا النادر، فهذا تنبيهٌ أول.

التنبيه الثاني:

عند كلامنا على أبنية المصادر، أن نقول: الأصل في الأبنية السماع، الأصل في كل الأبنية السماع، أبنية المصادر وغير المصادر، فكل ما جاء السماع به فهو الصحيح الأفصح الذي لا يقابل بالقياس، فضلًا أن يُرَدّ بالقياس، وهذا أمرٌ متفقٌ عليه.

فما معنى قولهم: إنَّ القياس في مصدر كذا: كذا؛ فإن جاء مصدره على غير ذلك قيل: إنه مصدرٌ شاذٌ، **فكما** سيأتي أنَّ القياس في مصدر الثلاثي المتعدي: أن يكون على وزن فعل، كقولك: "ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا، أَكَلَ يَأْكُلَ أَكْلًا، وفَهَمَ يَفْهَمُ فَهْمًا"، فإن جاء مصدرٌ لثلاثيٍّ متعدٍّ على غير الفعل، قيل: إنه مصدرٌ شاذٌ، كمصدر الفعل: "عَلِمَ يَعْلَمُ"، فَعَلِمَ يَعْلَمُ؛ هذا ثلاثي متعدٍّ. يقال: علمه يعلمه، والمصدر: عَلِمَهُ يَعْلَمه عِلْمًا، وليس عَلْمًا، فيقال: إنَّ المصدر **"عَلِمَ"** شاذ، معنى ذلك أنه لن يأتي على الكثير في هذا الباب، لكنه لا يدل من قريبٍ أو بعيد على أنه خطأ، أو ضعيف، أو غيره أقوى منه.

فالمراد بقولهم: إن القياس في الباب كذا وكذا، المراد بذلك أن ما لم يأتي السماع به فيجب أن تأتي بمصدره على القياس، لو جاءت أفعال لا نعرف

مصادرها، لا نعرف كيف نطقت العرب بمصادرها، أو جدَّت أفعال كالأفعال التي تؤخذ من **"الجوامد"**، كيف نأتي بمصادرها؟ يجب أن نأتي بمصادرها على القياس، يعني على الكثير في الباب، كقولهم مثلًا الآن: عربوا كلمة "تلفزيون" إلى "تلفاز"، وهذا تعريب جارٍ على القياس، ثم بعد ذلك اشتقوا منه فعلًا، فقالوا: تلفز الأمر، أي: نقله بالتلفاز، ومباراةٌ متلفزة، يعني اشتقوا من الجامد فعلًا فكيف نعامل هذا الفعل بمصادره ومشتقاته الأخرى، كيف نأخذ باسم الفاعل، واسم المفعول، واسم المكان والزمان، كيف نأخذ منه المصدر، نأخذ كل ذلك على ما يذكر أنه "القياس"، يعني الكثير في الباب. ولا نقيس على المصادر التي يقال أنها شاذة، يعني لم تأتي على القياس، على الكثير، **فتلفز** مصدره: تلفزة، "تلفزه يتلفزه تلفزةً"، هذا القياس كما سيأتي في بيان أبنية المصادر وهكذا، فهذا المراد بقولهم: إن القياس كذا: كذا، يعني لو جاء فعلٌ لا تعرف مصدره فإنك تأتي بمصدره على القياس وجوبًا.

أما الأفعال التي سُمِعَت مصادرها عن العرب؛ فلا يجوز أن يُنطق بمصادرها إلا كما سُمِعَت، سواء كانت على القياس أو ليست على القياس، بل لا يجوز أن تأتي بفعلٍ جاء مصدره على غير القياس، فتأخذ منه مصدرًا على القياس.

فإذا قلنا: إنَّ القياس في الثلاثي المتعدي أن يكون مصدره على الفعل كما مثلنا قبل قليل في: "ضَرَبَ ضَرْبًا، فَهِمَ فَهْمًا"، قالت العرب: "عَلِمَ عِلْمًا"، هل يجوز نحن أن نأتي بالقياس "عَلِمَ عِلْمًا"؟ لا؛ لا يجوز، لا يجوز أن تحكم على السماع بالقياس، السماع لا يقابل بشيء لأنه أقوى الأدلة، فهذا معنى قولهم: "القياس فليُعْلَم".

يعني لو قيل مثلًا: الفعل **"فَسَد"** مصدره: "فَسَد، يَفْسُدُ، فسَادًا"، وسيأتي أن القياس في مثله أن يقال: "فَسَدَ، يَفْسُدُ، فُسُودًا"، كَـ: "قَعَدَ يَقْعُدُ قُعُودًا"، لكن ما

يقال هنا: "فُسُودًا" على القياس، لأن مصدره مسموع وهو فسادًا، فلا نتجاوز السماع في نحو ذلك.

القياس في: "فَعُلَ": فَعَالة أو فُعُولة، مثل: عَذُب عُذُوبَة، لكن "كَرُمَ"، قالوا: "كَرُم كَرَمًا"، فلا يجوز أن نأتي بالقياس ونقول: كرُمَ كُرُومةً، فهذا معنى القياس في هذا الباب فليُعْلَم.

وبعد ذلك نبدأ مستعينًا بالله الكلام على **مصادر الثلاثي**:

مصادر الثلاثي: من المعلوم أن الفعل الثلاثي له **ستة أبوابٍ** تفصيلًا، لأن ماضيه إما أن يأتي على: "فَعَلَ" كـ "ذَهَبَ"، أو: "فَعِلَ"، كـ "فرِح"، أو: "فعُل" كـ "كرُم"، فالثلاثي لا يأتي إلا على هذه الأوزان الثلاثة:

طيب نبدأ بالأول وهو أكثرها: "فَعَل"، "فَعَلَ" كم له من مضارع؟ يأتي مضارعه على "فَعَلَ يَفْعُلُ"، ويسمونه باب: "نَصَرَ يَنْصُر"، "قَتَلَ يَقْتُلُ"، "كَتَبَ يَكْتُبُ"، فهذا **الباب الأول**؛ باب: "نَصَرَ يَنْصُر".

ويأتي لـ: "فَعَل مضارعٌ على يَفْعِلُ"، فَعَلَ: يَفْعِلُ، ويسمونه باب: "ضَرَبَ يَضْرِبُ، جَلَسَ يجلِسُ".

الباب الثالث: ويأتي لـ: "فَعَل مضارع بالفتح"، فَعَل يَفْعَلُ، مثل: "ذَهَبَ يَذْهَبُ"، يُسَمُّونه باب: "ذَهَبَ يَذْهَبُ، قَطَعَ يَقْطَعُ"، فهذه ثلاثة أبواب، ماضيها واحد، "فَعَلَ"، والخلاف في المضارع، "فَعَل يَفْعُلُ، نَصَرَ يَنْصُرُ"، و"فَعَل يَفْعِلُ، ضَرَبَ يَضْرِبُ"، و "فَعَل يَفَعَلُ ذَهَبَ يَذْهَبُ".

نتتقل إلى الماضي الثاني: "فَعِل" بالكسر، ولها مضارعان في العربية، الأول: "فَعِلَ يَفْعَلُ" بالفتح، كـ: فرِح يفرح، وضرِب يضرَبُ، غَرِق يغرَقُ، وهذا الأكثر، إذا جاء الماضي "فعِل" فالأكثر في المضارع أن يكون على "يفعَلُ".

الباب الخامس: ويأتي مضارع "فَعِلَ" مثله مكسورًا، "فَعِلَ يَفْعِلُ"؛ وهذا قليلٌ بل نادر مثل: "حسِب يحسِبُ"، هذه خمسة أبواب.

الباب السادس: الماضي الذي على "فَعُل" بالضم وليس له إلا مضارع واحد مثله بالضم: "فَعُلَ يَفْعُلُ"، ويُسمُّونه باب: "كَرُمَ يَكْرُمُ، شَرُفَ يَشْرُفُ، كَبُرَ يكبُرُ".

إذن الفعل الثلاثي له **ستة أبواب**: يُسمُّونها باب: "نَصَرَ يَنْصُرُ، فَعَلَ يَفْعُلُ"، و "ضَرَبَ يَضْرِب، فَعَلَ يَفْعِلُ"، و "فَعَلَ يَفْعَلُ، ذَهَبَ يَذْهَبُ"، وباب: "فَرِحَ يَفْرَحُ، فَعِلَ يَفْعَلُ"، وباب: "حسِب يحسِبُ، فَعِلَ يَفْعِلُ"، وباب: "كَرُمَ يَكْرُمُ أي فَعُلَ يَفْعُلُ".

ترون أننا دخلنا في التصريف، ثم سنعود بعد ذلك إلى "النحو" حتى نُنهيَه ولم يبقَ منه إلا القليل، طيب هذه ستة أبواب، سنُخرج منها باب: "حسِب يحسِبُ، فعِل يفعِل"، فمصادره كلها سماعية ما فيها قياس، ليبقَ لنا بعد ذلك الخمسة أبواب الباقية نتكلم عليها ونقول- هذه الأبواب الخمسة-، خمسة أبواب.

طيب الباب الأول والثاني والثالث والرابع كلها تأتي: **"متعدِّيةً ولازمةً"**، تأتي متعدِّيةً فـ "فعَل يَفْعُل، مثل: نَصَرَهُ يَنْصُرُهُ"، إذا أتيت بالضمير مع الفعل معنى ذلك أنه: **متعدٍّ**؛ فاللازم ما تأتي معه بالضمير: "نصره ينصُرُه"، ويأتي لازمًا مثل: "قَعَدَ عليه يَقْعُدُ"، اللازم ما يتعدَّى بنفسه للهاء وإنما يتعدَّى بحرف جر "قَعَدَ عليه يَقْعُد".

وكذلك الباب الثاني: "ضَرَبَ يَضْرِبُ، فَعَل يَفْعِلُ"، يأتي متعدِّيًا ولازمًا، فالمتعدي "ضَرَبَهُ يضربه"، واللازم: "جَلَسَ عليه يَجْلِسُ".

والباب الثالث: "فَعَلَ يَفْعَلُ"، يأتي متعدِّيًا ولازمًا، فالمتعدِّي: "قَطَعَه يَقْطَعُهُ"، واللازم: "ذَهَبَ إليه يذْهَبُ".

والباب الرابع: "فَعِل يَفْعَلُ" يأتي متعدِّيًا ولازمًا، فالمتعدِّي: "شَرِبَهُ يَشْرَبُه"، واللازم: "وَلِيَ عليهم يَلِي، وَلِي: فعِلَ، يَلِي أصلها: يَوْلي، يَفْعِل، لكن الفعل مبدوء بالواو، وَلِيَ، ثم مثال، المثال: نحذف واوه في المضارع مثل: "وَقَفَ يَقِف"؛ نحذف الواو، صارت يَلِي.

فهذه **أربعة أبواب** تأتي متعدِّية ولازمة، طيب الباب الأخير وهو "فعُل يفعُلُ" لا يأتي إلا لازمًا. مثل كَرُمَ يَكْرُمُ، وَشَرُفَ يَشْرُفُ".

قدمنا بهذه المقدمة لندخل إلى أبنية المصادر، فنقول: إن الفعل الثلاثي المتعدي بكل أبوابه، عرفنا أنه يأتي من كل الأبواب، إلا "فَعُلَ يَفْعُل" ما يأتي منها.

الفعل المتعدي بكل أبوابه؛ مصدره القياسيُّ على فَعْلٍ، سواءٌ كان من "نَصَرَ يَنْصُرُ نَصْرًا"، أو كان من: "ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا"، أو كان من: "فَعَلَ يَفْعَلُ، قَطَعَ يَقْطَعُ قَطْعًا"، أو كان من: "فَعِلَ يَفْعَلُ، مثل: "فَهِمَ يَفْهَمُ فَهْمًا".

بقي باب: "حسِب يحْسِبُ" هذا أخرجناه لأن مصادره" كلها سماعية، بقي الباب الأخير: "كَرُمَ يَكْرُمُ" وهذا لا يأتي منه متعدٍّ.

طيب فـ: "فَعَلَ يَفْعُلُ" قلنا: كـ"نَصَرَ يَنْصُرُ نَصْرًا" و "أَخَذَ يَأْخُذُ أَخْذًا"، "نَصَرَ يَنْصُرُ نَصْرًا" هذا سالم ما فيه همزة ولا حرف علة، "أَخَذَ يَأْخُذُ أَخْذًا"، هذا مهموز فيه همزة، وكذلك: "أَكَلَ يَأْكُلُ أَكْلًا".

طيب: "مَدَّ يَمُدُّ مَدًّا" ما وزن: "مَدَّ يَمُدُّ مَدًّا"؟ "فَعَلَ يَفْعُلُ فَعْلًا"، مدَّ أصلها: مَدَدَ، ثم صار فيه إدغام بين العين واللام لأنهما من جنسٍ واحدٍ، لأن: يَمُدُّ أصلها: يَفْعُلُ، يَمْدُدُ، ما الذي حدث؟ حدث إدغام بين المتماثلين، إدغام الدال في الدال، والإدغام يُوجب في الحرف الأول: التسكين، الدال الأولى، طب سكناها، الدال الأولى ما حركتها قبل التسكين؟ يَمْدُدُ، ضم.

الضم هذا ماذا تفعل به عند الإدِّغَام؟ ستنقله للساكن الذي قبله، اشمعنا الحرف ساكن، لأنه حرف خالٍ فاضٍ ما فيه حركه، فتنقل الحركة إليه، أدغم الدال في الدال، وانقل حركة الدال الأولى الضم وانقل إلى الساكن، قبل الدال.

كيف تكون الكلمة؟ **"يَمُدُّ"** هذا الذي حدث، إذن **"يَمُدُّ"** أصلها: "يَمْدُدُ، يَفْعُلُ"، "مَدًّا فَعْلًا".

وكذلك: "قَالَهُ يَقُولُهُ قَوْلًا" أيضًا من هذا الباب: "فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلًا" قال أصلها: قَوَلَ فَعَلَ، كيف عرفنا أن الألف في قال أصلها الواو؟ قَوَلَ، ربما الياء! قَيَلَ، أو حرف آخر، بالنظر إلى المضارع، ما المضارع؟ قال يقول، ليست يَقِيلُ، يقول، رجع الأصل، فالأصل قَوَلَ فَعَلَ.

لكن القاعدة الصرفية تقول: أنَّ حرف العلة إذا تحرَّك وانفتح ما قبله، ينقلب ألفًا، "فَقَوَلَ" تحركت الواو وفتح ما قلبها، فانقلبت ألفًا فصارت "قال".

فما وزن "قال"؟ "فَعَلَ"، لأنك تزن الأصل "قَوَلَ".

طب: "قَالَ فَعَلَ"، "يَقُولُ يفعُلُ"، نحن قلنا: أن الفعل الماضي كم له من باب؟ ستة أبواب، كل الأفعال لابد أن تعيدها إلى من الأبواب الستة، فَقَالَ يَقُولُ قَوْلًا، فَعَل يَفْعُلُ فعَلًا، يقول: أصلها "يَقْوُلُ، يَفْعُلُ" الضمة وقعت على الواو.

"يَقْوُل": والضمة على الواو ثقيلة؛ لأن الضمة بنت الواو، فكأنه اجتمعت واوان، كيف تخلصت العرب من هذا الثِقَل؟ نقلوا الضمة للساكن الذي قبلها فقط، فصارت "يَقُولُ" فالمصدر جاء على القياس، فَعَل، "قَالَ يَقُولُ قَوْلًا".

كذلك حَثَاهُ يَحْثُوهُ حَثْوًا. ومثلُ ذلك: "فَعَلَ يَفْعِلُ"، قلنا: "ضَرَبَه يضْرِبه ضربًا".

طيب: "وَعَدَ فَعَل" لازم ومتعدٍّ، متعدٍّ: "وَعَدَهُ"، إذن صرِّفه ستقول: "وَعَدَهُ

يَعِدُهُ وَعْدًا"، "وَعَدَ فَعَلَ" "وَعْدًا فعْلًا"، طب والمضارع: يَعِدُ وَعَدَ يعِدُ، ما وزن يَعِدُ؟ لكي تعرف الوزن، اعرف الأصل الأصل: "يوْعِدُ" الواو موجودة في "وَعَدَ".

"وَعَدَ يَوْعِدُ". "يَفْعِلُ" الواو هنا يَوْعِدُ ما الحركة التي قبلها؟ فتحة.

الحركة التي بعدها؟ كسرة، والواو ما الذي يناسبها من الحركات؟ الضمة، لا قبلها ضمة ولا بعدها ضمة، وإنما وقعت هنا مسكينة بين عدوتيها، فتآمروا عليها وحذفوها طبعًا تعليل لكلام العرب، العرب هنا يحذفون الواو، قال النحويون: لعل السبب أن الواو وقعت بين عدوتيها يعني ما لا يناسبها فثقُلَت، فتخلصوا من هذا الثقل بالحذف، يَوْعِدُ احذف الواو فقط، "يَعِدُ" ثم جاء المصدر على القياس "وَعْدًا".

الطالب: (@٠٠:٢٩:٤٦) سؤال غير واضح

الشيخ: كل مثال إذا كان الفعل مثال يعني مبدوء بحرفٍ معتلٍّ، فإنه يُحذف في المضارع، نحو: "وَعَدَ يَعِدُ"، "وقَف يَقِفُ"، "وزَن يَزِنُ" وهكذا.

قالوا: باع يبيع بيعًا، كذلك: "فَعَلَ يَفْعِلُ فَعْلًا"، فما أصل باع؟ بَيَعَ أو بَوَعَ؟! "بيَع" بدلالة "يبيع"، إذن "بَيَعَ".

ما الذي حدث للياء؟ تحركت وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفًا، إذن: "باع" وزنها "فَعَلَ" لأن أصلها: "بَيَعَ".

والمضارع: "يبيع" ما أصله؟ "فَعَل يفْعِلُ" إذن "يَبْيِعُ، يَفْعِلُ"، الذي حدث كالذي حدث في: "يَقْوِلُ"، "يَبْيِعُ"، الكسرة حين وقعت على الياء والكسرة بنت الياء فكأنه اجتمع عندنا ياءان، فسببت الثقل، كيف تخلصت العرب من هذا الثقل؟ إنها نقلت الكسرة إلى الساكن قبلها على الياء، "يَبْيِعُ، فقالت: يَبِيعُ"، ثم جاء المصدر على القياس، "بيْعًا".

وكذلك "رَمَاه يَرْمِيهِ رَمْيًا" ثلاثي معتل فجاء مضارعه على "فَعَل"، وكذلك "فَعَلَ يفعَلُ"، "قَطَعَه يَقْطَعُهُ قَطْعًا"، و "فَتَحَهُ يَفْتَحُهُ فَتْحًا" و "بَدَأَهُ يَبْدَأُهُ بَدَءًا" و "وَضَعَهُ يَضَعُهُ وَضْعًا"، هذا فِعْلِ مثال، مثال يعني مبدوء بحرف علة، "وَضَعَ، فَعَلَ"، ما مضارعه؟ "يَضَعْ أو يَضِعْ، أو يَضُعْ"، يضَع الضاد مفتوحة، إذن أصله: يفعَل، أو يفعِل، أو يفعُل، يفعَل، ما أصل يضع، وضع يوْضَعُ، فحذفت الواو لأن المثال دائمًا تحذف واوه في المضارع، فقط تحذف الواو ما تغير شيئًا آخر، "يَوْضَعُ=يَضَعُ" والمصدر: "وضعًا".

وكذلك: "نَعَاهُ وينعَاه نعيًا"، وكذلك في: "فَعِل يفْعَلُ" تقول: "فهِمَهُ يفهَمُه فهمًا"، و"أمِنَه يأمَنَهُ أمنًا"، وكذلك "مسَّهُ يمَسُّهُ مسًّا، على فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلًا"، "مسَّ" أصله: مَسَسَ فَعَلَ يمَسَّ، الميم مفتوحة ليست: "يمِس ولا يمُس".

يمَسَّ، في الأصل: "يمسَسْ، أو يمسِسْ، أو يمسُسْ"، يمسَسْ، اجتمع مثلان، سينان، فادَّاغَمَا ونقلنا حركة السين الأولى إلى الساكن قبلها وهي الفتحة فصارت يمَسّ، والمصدر على القياس: "مسًّا، فعْلًا".

وكذلك: "خافه يخافُهُ خوْفًا"، فـ"خَافَ يَخَافُ خَوْفًا" أيضًا على: "فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلًا"، فَـ"خَافَ فَعَلَ" آسف نحن قلنا: "فَعِلَ يَفْعَلُ، فَهِمَ يَفْهَمُ، وأَمِنَ يأْمَنُ"، فـ"خَافَ يَخَافُ خَوْفًا": على: "فَعِلَ يَفْعَلُ فعْلًا".

فأصل "خاف": "خَوِفَ فَعِلَ"، الواو مكسورة متحركة وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفًا فصارت "خَافَ"، فجاء المضارع على "يَخَافُ"، "يَخَاف" أصلها: "يَخْوَف، أو يَخْوُف، أو يخوِف"، الأصل يَخْوَف، فنقلنا الفتحة إلى الخاء الساكنة وقلبنا الواو ألفًا، فصارت يخاف.

طيب لماذا لم نقل: أن خاف يخاف على وزنِ "فعَل يفعُل"، أو "فعَل يفعِلُ"،

لو كانت على "فعَل يفعُلُ" لقالوا: "خاف يخُوفُ"، ولو كانت على "فعَل يفِعلُ" لقالوا: "خاف يخيف".

طيب لماذا قلنا على: "فعِل يفعَلُ" ولم نقل أنها على "فعَل يفْعَلُ"؟ هذا باب موجود مثل: "قطَع يقطَع، وذهب يذهَبُ"، قالوا: إنها على "فَعِلَ يفعَلُ" وليست على "فعَل يفْعَلُ" المضارع الآن "يخاف على يفْعَل"، اتفقنا على ذلك، لا نقل على "يفعُل ولا يفعِل"، على "يفْعَل".

طب المضارع "يفْعَل" يأتي الماضي منه "فَعِل" كـ: "فَرِحَ يفرَحُ" ويأتي الماضي منه: "فَعَلَ"، كـ: "ذهَب يذْهَبُ"، فلماذا قالوا: إنَّ "يخاف" مضارعه: "خاف" أصلها "خَوِفَ فَعِلَ" لأنك إذا أسندته إلى ضمير المتكلم كنت تقول: خَفْتُ ولا خِفْتُ؟ خِفْتُ، هذه الكسرة هي الموجودة في "فَعِلَ" انتقلت إلى الخاء فقالوا: إنها فَعِلَ، يفعَلُ.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الأبيات السابقة:

فَعْـــلٌ قِيَـــاسُ مَصْـــدَرِ الْمُعَـــدَّى مِـــنْ ذِي ثَلاَثَـــةٍ كَـــرَدَّ رَدَّا

يقول الفعل هو قياس مصدر الأفعال الثلاثية المتعدية بكل أبوابها، ثم ذكر لذلك مثالًا بقوله: "ردَّ ردًّا" "فردَّ" فعلٌ متعدٍّ، تقول: "ردَّهُ يرُدُّه" فمصدره في القياس "ردًّا".

فهذا ما يتعلق بالثلاثي المتعدي بكل أبوابه، انتهينا من الثلاثي المتعدي، ماذا يبقى من الثلاثي؟ يبقى الثلاثي اللازم.

والثلاثي اللازم له تفصيل، على حسب أبوابه، فهو يأتي من "فَعَلَ" بمضارعاتها الثلاث، ويأتي من: "فَعِلَ" ويأتي من: "فَعُلَ". فعَل وفعِل وفعُل كلها فيها لازم فسنفصل.

فنبدأ بـ"فعِل": اللازم الثلاثي الذي على وزن "فعِل" بالكسر، قياس مصدره: "الفَعَلْ" بفتح الفاء وفتح العين، كـ: "فرِحَ، يفرَحُ" وقياس مصدره: "الفرح"، "فرِح يفرَحُ فرَحًا"، و"طرِب يطرِبُ طرَبًا" و"غرِق يغرَقُ غرَقًا"، "تعِب يتعَبُ تعبًا"، "جزِع يجزَعُ جزعًا"، "مرِض يمرَض مرَضًا"، "أسِف يأسَف أسفًا"، "وجِع يوجَعُ وجعًا" وهكذا.

وهذا هو قول ابن مالك في الأبيات السابقة:

وَفَعِـــلَ الَّـــلازِمُ بَابُـــهُ فَعَـــلْ ... كَفَـــرَحٍ وَكَجَـــوًى وَكَشَـــلَلْ

"فَعِلَ" اللازم من الثلاثي قياس مصدره: "فَعَلْ"، وضرب لذلك ثلاثة أمثلة: كـ"فرحٍ من فرِح يفرح"، وكـ"جوىً من جَوِيَ يجْوَى جوًى"، وكشلل.

وسيأتي أن في هذا الباب شواذ، وفي الباب السابق شواذ أكثر، لكن هذا القياس، وسنشير إلى بعض الشواذ عندما يظهر ابن مالك الكلام على الشواذ عن هذا القياس، فهذا **الباب الأول** من الثلاثي اللازم وهو **"فَعِلَ"**.

الباب الثاني: من الثلاثي اللازم **"فَعُلَ"** بالضم ومصدره القياسي، الفُعُولَة، أو الفَعَالة، فـ "عَذُب يعْذُبُ عُذوبةً"، و"ملُح يملُح مُلُوحةً"، و"صَعُبَ يصعُبُ صُعُوبةً" و"سهُل يسهُلُ سُهُولةً" جاء على **فُعُولة**.

ويأتي على **فعالة**: كـ "فَصُحَ يفصُح فَصَاحَةً" و"صرُحَ يصْرُحُ صَرَاحَةً" و"بلُغَ يبلُغُ بَلَاغةً"، و"جذُل يجذُل جَذالةً" و"نظُف ينظُفُ نَظَافةً" و"ضَخُمَ ضَخَامَةً" و"شجُع شجَاعةً" وهذا هو قول ابن مالك:

فُعُوْلَـــــةٌ فَعَالَـــــةٌ لِفَعُـــــلاَ ... كَسَـــهُلَ الأَمْـــرُ وَزَيْـــدٌ جَـــزُلاَ

والباب الثالث: من الثلاثي اللازم هو "فَعَل" بالفتح وهو لا شك أكثرها. وقياس مصدره "الفُعُول"، من جميع أبوابه. أي بجميع مضارعاته، "فَعَلَ" يأتي

مضارعه على "يفْعُل" كـ: "قَعَدَ يَقْعُدُ" ويأتي مضارعه على "يفعِل" كـ "جلس يجلِس"، فاللازم مثل لي باللازم ويأتي مضارعه على: "يَفْعَل"، كـ: "ركَع يرْكَع" فالمصدر القياسي لـ: "فَعَلَ" بكل مضارعاته "الفُعُول".

ففي "فَعَل، يَفْعُل"، قَعَد يَقْعُد قُعُودًا، وخَرَج يَخْرُج خُرُوجًا، وسَجَد يسْجُد سُجُودًا، وسَمَا يَسْمُو سُمُوًّا، على وزن: "فَعَلَ يَفْعُل فُعُولًا". (سَمَا) على وزن (فَعَلَ)، (يسْمُو) على وزن (يفْعُل)، (سُمُوًّا) على وزن (فُعُولًا)، إلا أن اللام صارت واوًا. فادغمت في واو الفُعُول، سموًّا.

وكذلك "فَعَلَ يَفْعِلُ" كـ: "جَلَسَ يَجْلِسُ جُلُوسًا" وكذلك: "فَعَلَ يَفْعَلُ" كـ: "رَكَعَ يَرْكَعُ رُكُوعًا، وخَضَعَ يَخْضَعُ خُضُوعًا"، وهذا هو قول ابن مالك:

وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلَ قَعَدَا ... لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرَادٍ كَغَدَا

يقول: غَدَا يَغْدُو غُدُوًّا، وقوله في البيت: "مثل"، لك فيه النصب فهو حال، ولك فيه الرفع فهو صفة، والحالية أقوى، لأنه حالٌ من قوله: "فَعَلَ" وفعل في البيت نكرة أم معرفة؟ (وفعل اللازم مثل قعدا) كلمة فعل في البيت هل هي معرفة أم نكرة؟ معرفة لأنها علمٌ على هذا الوزن، والدليل على ذلك أنه وصفها بالمعرفة.

قال: (فعل اللازم مثل): يعني حالة كونه. (مثل قعد له فعول باطرادٍ كغدا)، إذن فاللازم الثلاثي فَعَل مصدره القياسي "الفُعُول"، هذه القاعدة العامة، ويُستثنى من ذلك أمور، ويُستثنى من "فَعَل" اللازم من كون مصدره على "الفُعُول" أمور ذكرها ابن مالك في قوله:

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالا ... أَوْ فَعَلَانًا فَادْرِ أَوْ فُعَالا

فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ كَأَبَى ... وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا

لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ وَشَمَلْ ... سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهَلْ

قوله: (شمل) فيه لغتان: شمَل بفتح الميم، وشمِلَ بكسم الميم، واختار هنا الفتح في البيت (شمَل) لكي يوافق (صهَل) في آخر الشطر الثاني، ليسلم من عيب السناد.

إذن فقد استثنى من الثلاثي اللازم على وزن "فَعَل" أن يكون مصدره على "الفُعُول" أشياء:

الأول: ما دلَّ على امتناع فمصدره "فِعَال"، إذا كان الثلاثي اللازم "فَعَل" وهو يدل على امتناع، فمصدره الثلاثي ليس على "الفُعُول"، وإنما على "الفِعَال" كـ: "نَفَر ينفِرُ نِفَارًا"، و"فرَّ يفِرُّ فِرَارًا" و"أَبَقَ يأبِق إباقًا" و"جَنَح يَجْنِحُ جِناحًا".

وابن مالك مَثَّل لذلك بقوله:

(فأولٌ لِذِي امتناعٍ كَأَبَى) يقال: "أَبَى يَأْبَى إباءً"، لكن ماذا يريد بـ"أَبَى" هنا؟ يريد بـ:"أَبَى" التي في قولك: أَبَى الشيء عليّ، إذا صَعُب واستعصى، ولا يريد: أَبَى التي في قولك: "أبيت الشيء" لأن: "أبيت الشيء" هي متعدية فقياس مصدرها: "الفَعْل"، وسبق ذلك، وإنما يريد: أبى اللازمة التي في قولك: أبى الشيء عليّ أي: صعُب، فيقال: "أَبَى يَأْبَى إِبَاءًا".

وقالوا: في "شَرَد يَشْرُدُ شُرُودًا وشِرَادًا"، فجعلوا لها مصدرين، وبعض الأفعال لها أكثر من مصدر، مصدران وثلاثة وأربعة. فقولهم: "شَرَد يَشْرُدُ شِرَادًا"، و"شُرُودًا" عادوا إلى "الفُعُول"، عادوا إلى الأصل. كأنهم لم يراعوا ما فيه من معنى "الإباء".

طيب والأمر الثاني: مما يُستثنى من "فَعَلَ" اللازم ما دل على تقلُّب، على اهتزاز، على حركة، فمصدره القياسي على "فَعَلان" مثل: "جَالَ يجُولُ جَوَلانًا" و"فَارَ يَفُورُ فَوَرَانًا" و"غَلَى يَغْلِي غَلَيَانًا" و"طَارَ يَطِيرُ طَيَرانًا" و"لَمَعَ يَلْمَعُ لَمْعَانًا"

وهكذا.

الأمر الثالث: مما يُستثنى من "فَعَلَ" اللازم: ما دلَّ على داء، فمصدره القياسي على "فُعَال"، مثل: "سعَل يسعُل سُعَالًا"، و"رعَفَ يَرْعُف رُعَافًا".

طيب ومَشَى يمشي يدل على داء، مرض! في مشى بمعنى سَارَ، فهذه: "مَشَى يَمْشِي مَشْيًا"، لا في "مشى بطنه"، يعني الإسهال، تقول العرب: مشى بطنه يمشِي، فالمصدر حينئذٍ: مشى بطنه يمشي مُشَاءًا، هكذا تقول العرب، لأنه دل حينئذٍ على داء.

إن قال قائل: "مرِضَ يمرِض مَرَضًا"، هذا يدل على مرض، نقول له: هذا "مَرِضَ، فَعِلَ"، والاستثناءات هنا من "فَعَلَ" اللازم الذي هو أكثر الباب.

أما فَعِلَ فقد سبق أن قياس مصدره "الفَعَلْ" "مرِضَ يمرَض مرَضًا"، جاء على القياس.

طيب ومما يُستثنى أيضًا من "فَعَلَ" اللازم ما دل على سيرٍ؛ فمصدره القياسي: "الفَعِيل"، مثل: "رَحَل عن المكان يرحَلُ رَحِيلًا".

طيب وقالت العرب: "زَمَلَ البَعِيرُ يَزْمُل" ترون البعير أحيانًا إذا كان مرتاح يركض ركضًا لينًا سريعًا، يعني ليس فيه تعرُّج يتعب الذي فوقه، يعني ركضًا ليِّنًا سريعًا، حتى كأنه يكاد يمس الأرض مسًّا، هذا يقول: "زمل البعير يَزْمُل زُمُولًا، وزَمِيلًا، وزَمَلَانًا".

نعم ثلاثة مصادر: "زمل البعير يَزْمُل زُمُولًا، وزَمِيلًا، وزَمَلَانًا". فالمصدر القياسي منها: "زمل البعير يَزْمُل زَمِيلًا". فمن راعى أن الفعل هنا يدل على سير قال: "زمل البعير يَزْمُل زَمِيلًا". ومن راعى أن فيه حركة واضطراب أتى به على الفَعَلان: "زمل البعير يَزْمُل زَمَلَانًا". وأما من لم يراعِ هذا ولا هذا وأتى به على

المصدر الأصلي لـ: "فَعَل" اللازم، فإن "فَعَل" اللازم مصدره الأصلي: "الفُعُول" فقال: "زُمُول"، فهم لا يخرجون بعيدًا عن هذه الأشياء، ومع ذلك قد يأتي الكلام على غير القياس.

ومن ذلك أيضًا قالت العرب: "رَسَمَ البعير يرْسِمُ رَسِيمًا" إذا سار سيرًا فوق "الزميل"، يعني أسرع من "الزميل" الذي وصفناه قبل قليل، يقول: "رَسَمَ البعير يرْسِمُ رَسِيمًا" لأنه يدل على سير.

ومما يُستثنى من "فَعَل" اللازم ما دل على صوت، فإن مصدره "الفُعَال أو الفَعِيل"، و"الفَعِيل" أكثر كما سيأتي فإنهما قد يجتمعان، وقد ينفرد الفعيل، وقد يجتمعان كقولهم: "صَرَخَ يَصْرُخُ صُرَاخًا وصَرِيخًا"، و"نعَبَ ينعُبُ نَعِيبًا ونُعَابًا"، و"نعَق ينعُقُ نعيقًا ونُعاقًا".

وقد ينفرد "الفَعِيل": كقولهم: "صَهَلَ الحصان يصهل صَهِيلًا" و"نهق الحمار نَهِيقًا"، و"زأر الليث زَئِيرًا" و"عوى الذئب عُواءً". ويقال: "نعق نُعاقًا، ورغى رُغاءً"، فما دل على صوت يأتي على "الفُعال، والفَعِيل". وكل ذلك كما ترون ذكره ابن مالك فيما استثناه من الأبيات.

ومما يُستثنى أيضًا من "فَعَل" اللازم ولم يذكره ابن مالك، ما دلَّ على حرفة أو ولاية، فإن مصدره القياسي على "الفِعَالة" في قولهم: "تجَر يتجُر تِجارة" و"نجر ينجُر نِجارة" و"خاط يخيط خِياطةً" و"حاك يحيك حياكةً"، و"صاغ صِياغةً"، و"أمر يأمر إِمارةً" إذا صار أميرًا، و"سفر بينهم سِفارةً"، سفر بينهم إذا تردد بينهما للإصلاح سفارةً، وهكذا.

ثم يختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكلام على أبنية مصادر الثلاثي بعد أن بيَّن القياس فيها بقوله:

وَمَـــا أَتَـــى مُخَالِفَـــًا لِمَـــا مَضَـــى   فَبَابُـــهُ الْنَّقْـــلُ كَسُـــخْطٍ وَرِضَـــا

يُقرُّ بأن هناك مصادر كثيرة جاءت على غير القياس، فيقول: (ما أتى مخالفًا للقياس فبابه النقل) يعني موقوفٌ على النقل لا يقاس عليه، ومثَّل على ذلك بمثالين، (كسُخطٍ ورضا)، السُّخط فعله: "سخِط يسْخَط"، "فَعِل" اللازم، وفَعِل اللازم بابه "فَعَل" ومع ذلك قالت العرب: "سخِطَ يسْخَطُ سُخْطًا وسَخَطًا" أما "السَّخَط" فعلى القياس، "والسُّخْط" فشاذ. وفهمنا ما معنى كلمة شاذ، لا يدل على أي تضعيف لهذا المصدر.

طيب و(رضًا): الرضا فعله: "رَضِيَ يرضى"، أيضًا بابه: "الفَعَل"، فكان القياس أن يقول "رَضِيَ يَرْضَى رَضًا"، لكنهم قالوا: "رِضًا".

ومما شذَّ عما سبق وهو كثير: في "فَعَل" المتعدِّي الذي قياس مصدره "الفَعَل" قالوا: "جَحَدَهُ يَجْحَدُهُ جُحُودًا"، وقالوا "جَحْدًا" على القياس، وقالوا: "شَكَرَهُ يَشْكُرُهُ شُكُورًا، وشُكْرَانًا"، ولم يقولوا: "شَكْرًا" على القياس.

وفي "فَعَلَ" اللازم الذي مصدره القياسي: "الفُعُول". قالوا: "حَكَمَ بينهم يَحْكُمُ حُكمًا" ولم يقولوا: "حُكُومًا"، وقالوا: "مات يمُوت موتًا" و"شاخ يَشِيخُ شيخوخةً".

وفي: "فَعِل" اللازم الذي مصدره القياسي: "الفَعَل" قالوا: "بَخِل يبْخَلُ بُخْلًا وبَخَلًا"، أما البَخَل فعلى القياس، وأما البُخْل فشاذ.

وقالوا: "رغِب يرغَبُ رَغَبًا ورُغُوبةً"، فالرَّغب قياسي والرُّغوبة على غير القياس.

وفي "فَعُل" الذي مصدره القياسي "الفَعَالة أو الفُعُولة" قالوا: "حَسُنَ يَحْسُنَ حُسْنًا" ولم يقولوا: "حُسُونة أو حَسَانة"، وقالوا: "قبُحَ يقبُح قبحًا".

وأمثلة كثيرة نكتفي بما ذكرناه، ومعرفة هذه المصادر، وأبنيتها القياسية مفيدة جدًا في أبواب مسائل متعددة، فأنت إذا عرفت هذه الأبنية القياسية تستطيع أن تعرف الفعل من المصدر، وتستطيع أن تعرف المصدر من الفعل، وهكذا.

فإذا قلنا مثلًا: "حجَّ" ما مصدره القياسي؟ ننظر هو ثلاثي متعدِّي أم غير متعدِّي، هو متعدٍّ، "حجَّ البيت" فمصدره القياسي: "حجَّ البيت يحُجُّه حَجًّا، والعرب قالت: حَجّ، وحِجّ، وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ (حِجُّ وحَجُّ) قراءتان، فأيهما المصدر، الحَجّ، أم الحِجّ؟ المصدر الحَج، وأما الحِج فهو اسم مصدر، وسنعرف الكلام على اسم المصدر بعد أن نتكلم عن أبنية المصادر.

طيب، قالت العرب: "دار يدُور دَوَرَانًا" وقالت: "دار يدُورُ دُوَارًا" فما الفرق بينهما؟

أما "دار يدُور دَوَرَانًا" فهذا الدوران الحركة، وأما: "دار يدُورُ دُوَارًا" فهذا المرض، كدُوار البحر، أو يصاب الإنسان بدُوار، بالمصدر يقولون: الإظهار والإخفاء والإدغام، ورابعها: الإقلاب، أو القلب، ننظر أما الإخفاء من الفعل أَخْفَى يُخْفِي إخْفاءًا، وأما الإظهار: فمن الفعل أظهر يُظْهِر إظهارًا، وأما الإدغام: فمن الفعل أدغم يُدْغِمُ إدغامًا، طب والإقلاب مأخوذة من أي فعل؟ من قَلَبَ، وقلب ثلاثي متعدي أم لازم؟ متعدٍّ؛ إذن فقياسه: "قَلَبَهُ يَقْلِبُهُ قلبًا"، ولا يقال: "إقلابًا"، لأن: الإقلاب في القياس مصدر: أَقْلب أفعل أقلب يُقْلِبُ إِقْلَابًا وليس هنا في "أَقْلَبَ".

فالإقلاب مما انتشر عند بعض المتأخرين ولا يستعمله المتقدمون من النحويين وأهل التجويد، وإنما انتشر عند بعض المتأخرين، وهذا مما ينبغي التنبيه عليه، لأنه خطأ، والصواب أن نقول: القلب.

"بَرَكَ، وبَارَكَ"، ما المصدر من برَك؟ هذا ثلاثي لازم، وفَعَل اللازم مثل قَعَدَ

له فُعُولٌ، إذن "بَرَكَ يبْرُكُ بُرُوكًا" فهو بارك والمكان مبروكٌ فيه، أما الفعل "بارَك" الرباعي أربعة حروف "بارَكَ"، فمصدره القياسي: "بَارَكَ يُبَارك مباركةً، فهو مُبارِك، أنا مُبارِك، أنا باركت لك فأنا مُبارك، وأنت مبارَك لك النجاح، مبارك لك المولود.

مبارك أم مبروك؟ يعني مبروك عليك! مباركٌ لك أم مبروكٌ عليك! سيختلف المعنى، إذا أردت أن تسُبَّهُ تقول مبروك، يعني مبروك عليك، بعيرك برك عليك!، مبروك فإذا أردت أن تمدحه تقول: "مبارك" يعني مبارك لك، فهذه من الأخطاء المنتشرة أن نقول "مبروك" بمعنى "مبارك"، مبروك لها معنى آخر.

طيب أخيرًا نتأمل في الغروب والشروق، الغروب "فُعُول"، وزن الغروب الفُعُول، الفعول مصدر لأي فعل؟ يعني قمنا نأخذ الفعل من المصدر ونأخذ المصدر من الفعل، طب "الفُعُول" مصدر لأي فعل؟ لـ: "فَعَل" اللازم، و"فَعَل" اللازم مثل: "قعد له فُعُولٌ" إذن ما فِعْل الغروب؟ "غرَب يغرُب غُروبًا" على القياس، طب والشروق أيضًا فُعُول، ما فعله القياسي؟ "شرَق" هل "شرَق" هو فعل الشروق، أم أن الفعل: "أشرق يُشْرِقُ إِشْرَاقًا" والشروق هنا وقع موقع الإِشْرَاق، لا بأس وقع موقع الإشراق، وقال بعض اللغويين: إن "شَرَقَ" مستعمل، "شَرَقَ" بمعنى أشرق.

كيف عرفنا هذه الأشياء، عندما قالوا: الشروق، ما يمكن أن يكون مصدرًا لأشرق، مصدر "أَشْرَقَ يُشْرِقُ إِشْرَاقًا"، فعندما قالوا الشروق: عرفنا أن هناك "شَرَقَ"، فإما أن يقال: أنه مستعمل بقلة كما قال بعض اللغويين، أو يقال: أنه فعل مات، والدليل على أنه موجود المصدر "شروق"، شروق مصدر "شرق"، فـ: "شرق" إما قليل، أو أنه فعلٌ مات.

هذا ما تيسر، ونترك الكلام على باقي الأبيات في الأسبوع القادم.

وصلَّ الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الرابع والسبعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، في هذه الليلة المباركة؛ ليلة الإثنين الخامس من ذي القعدة من سنة ثنتي وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الرابع والسبعين من دروس شرح ألفية بن مالك عليه رحمة الله.

في الدرس الماضي كنا بدأنا بالكلام على باب: **"أبنية المصادر"** وشرحنا من هذا الباب ثمانية أبيات، في هذا الدرس إن شاء الله نحاول أن نشرح الأبيات الباقية، وهي تسعة أبيات، فيها يتكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أمرين، يتكلم على أبنية غير الثلاثي، ويتكلم على اسمي المرة والهيئة، فنبدأ الدرس بقراءة ما قاله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ كالمعتاد:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٤٤٨. وَغَيْرُ ذِي ثَلاَثَةٍ مَقِيسُ ... مَصْدَره كَقُدِّسَ الْتَّقْدِيسُ

٤٤٩. وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً وَأَجْمِلاَ ... إِجْمَالاَ مَنْ تَجَمُّلاً تَجَمَّلا

٤٥٠. وَاسْـتَعِذِ اسْـتِعَاذَةً ثُـمَّ أَقِـمْ   إِقَامَــةً وَغَالِبَـــا ذَا التَّـــا لَـــزِمْ
٤٥١. وَمَـا يَلِـي الآخِـرَ مُـدَّ وَافْتَحَـا   مَـعْ كَسْـرِ تِلْـوِ الثَّـانِ مِمَّـا افْتُتِحَـا
٤٥٢. بِهَمْزِ وَصْلٍ كَاصْطَفَى وَضُمَّ مَا   يَرْبَــعُ فِــي أَمْثَــالِ قَــدْ تَلَمْلَمَــا
٤٥٣. فِعْــلالٌ أوْ فَعْلَلَـــةٌ لِفَعْلَـــلاَ   وَاجْعَــلْ مَقِيســـًا ثَانِيــًا لاَ أَوَّلاَ
٤٥٤. لِفَاعَــلَ الْفِعَــالُ وَالْمُفَاعَلَــة   وَغَيْــرُ مَــا مَــرَّ الْسَّــمَاعُ عَادَلَــهْ
٤٥٥. وَفَعْلَـــةٌ لِمَــــرَّةٍ كَجَلْسَــــة   وَفِعْلَـــــةٌ لِهَيْئَـــــةٍ كَجِلْسَـــــة
٤٥٦. فِي غَيْرِ ذِي الثَّلاَثِ بِالْتَّا المَرَّة   وَشَـــذَّ فِيـــهِ هَيْئَـــةٌ كَـــالْخِمْرَة

قلنا في هذه الأبيات تكلم في السبعة الأولى منهم على **"أبنية غير الثلاثي"**، وفي البيتين الأخيرين **"المرة والهيئة"**، فنبدأ مستعينين بالله بالكلام على **أبنية غير الثلاثي**:

وأول ما يقال في ذلك أن يقال أن: **"أبنية غير الثلاثي"** كلها قياسية، وليست كـ: "أبنية الثلاثي" التي كلها أكثرية، وليس فيها شيء مُطّرِدٌ، أما **أبنية غير الثلاثي** أي: الرباعي والخماسي والسداسي فكلها قياسية مطردة، وقلَّما تجد في ذلك شواذ، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَغَيْــــرُ ذِي ثَلاَثَــــةٍ مَقِيــــسُ   مَصْــــدَرُه كَقُــــدِّسَ الْتَّقْــــدِيسُ

يقول: أن غير ذي ثلاثة الأحرف (مقيس مصدره)، (وغير ذي ثلاثة مقيسٌ مصدرُهُ) فـ: "غير" مبتدأ، وأين خبره؟، (غير ذي ثلاثةٍ مقيسٌ)، خبره: "مقيسٌ".

و"مصدره" على ذلك "نائب فاعل"، لأن "مقيس": اسم مفعول.

ويجوز أن يكون تقديرُ الكلام: (وغير ذي ثلاثةٍ مصدرُه مقيسٌ) فـ: "مصدرُهُ": مبتدأ مؤخر، و"مقيس": خبره مقدم.

وقوله: "مصدرُهُ" بالرفع، هذا الذي في كلِّ مخطوطات "الألفية"، وجاء في بعض طبعات "الألفية" المتأخرة "بالجر" أي: (مقيسُ مصدرِهِ) على أنه مضاف إليه، وهو بذلك يَضْعَفُ المعنى، لأن التقدير حينئذٍ يكون: (وغيرُ ذي ثلاثةٍ مقيسُ مصدرِهِ مثلُ قُدِّس التقديس)، فـ: "غيرُ ذي ثلاثةٍ": مبتدأ، "مقيسُ": مبتدأ، و "مصدرِهِ": مضاف إليه، "مثلُ قُدِّس التقديس": خبر "مقيسُ"، والجملة الاسمية: "مقيسُ مصدرِهِ مثل قدس التقديس" خبر للمبتدأ "غير".

قد ترون أننا نقول: "مثلُ قدِّس التقديس" لأن الكاف في قوله: (كقدس التقديس) اسمية بمعنى "مثل"، ولو كان الضبط هكذا لكان الظاهر هو الأفضل؛ أن يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وغيرُ ذي ثلاثةٍ قياس مصدرِهِ مثلُ قدس التقديس)، وممكن أن يُقبل على تكلُّف، ولكن لا حاجة لكل ذلك، لأن الذي في مخطوطة "الألفية": (مقيسُ مصدرُهُ) أي: (مقيسٌ مصدرُهُ).

طيب ثم نقول بعد ذلك:

إن لكل فعلٍ من الأفعال غير الثلاثية مصدرٌ مقيس، فسنبدأ بهذه الأفعال فعلًا فعلًا، ونبين مصادرها المقيسة، أو القياسية.

فنبدأ بـ: "فَعَّل"، فَعَّلَ الصحيح اللام ومصدره: "التفعيل"، كقولنا: "سَلَّمَ تسليمًا، وكلَّم تكليمًا، وطهَّرَ تطهيرًا، وعلَّم تعليمًا، ونظف تنظيفًا" الأمثلة كثيرة، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (كَقُدِّس التقديس، "فُعِّل التفعيل").

وأما "فَعَّلَ": المعتلُ اللام، فمصدره "التفْعِلة"، "فَعَّلَ": المعتلُ اللام يعني الذي آخر حروفه حرف علة، فمصدره "التفعلة"، كقولنا: "وصَّى، فعَّل"، "وصَّى توصية تَفْعِلةً"، و "زكِّى تزكيةً، ونمَّى تنميةً، ورضَّ ترضيةً"، وهكذا.

و "غنَّى تغنيةً، أم غنَّى غِناءً"؟ غنَّى غناءً؛ هذا لم يأت مصدره على فِعْله،

فحينئذٍ لا نقول أن "غِناءً مصدرًا لغنَّى"، كما سيأتي في اسم المصدر، وإنما نقول **اسم مصدر.**

إذا لم يأت المصدر على فعله يعني لم يأت المصدر في حروفه على حروف الفعل، فنسميه اسم مصدر، وسيأتي كلامٌ على ذلك في آخر الدرس.

طيب و "صلَّى صلاةً" كذلك؛ صلاةً اسم مصدر لـ: "صلَّى". صلَّى محمد لله صلاةً خاشعة، وأما: "صلَّى اللحم على النار" قالوا فيها: صليته على النار تصليةً على القياس.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وزكه تزكيةً)، زَكِّه من: "زكَّى تَزْكِيَةً".

طيب وبعد أن قلنا أن "فَعَّلَ" معتل اللام مصدره "التفعلة"، نعود فنقول: إن "التفعلة" مصدر فَعَّلَ المعتل اللام، و "التفعلة" في أصلها "التفعيل"، يعني أصلها "التفعيل" ثم انقلبت إلى "التفعلة"، فـ"التفعيل" في حقيقته هو أصل لـ: "فعَّل" فإن كان صحيح اللام: "تعلَّم تعليمًا"، بَقِيَ على هذا الأصل ولم يتغير شكله. فإن كان معتل اللام تغير "التفعيل" إلى "التفعلة" فما الذي حدث؟ كيف تغيرت "التَّفْعِيل" إلى "التفْعِلة"؟ حذفنا الياء وعوضنا عنها بتاءٍ في الأخير: "التفعِيل" احذف الياء وعوض عنها بتاء في الآخر تكون "التفعلة". هذا الذي حدث.

أما "فَعَّل" المهموزُ اللام: فمصدره "التفعيل والتفعلة"، جَمَع المصدرين إذا كان "فعَّل" مهموزَ اللام فيجمع المصدرين: كـ: "جزأ تجزيئًا وتجزئةً" و"برَّأ تبريئًا وتبرئةً" و"هنَّأ تهنيئًا وتهنئةً" و"خطَّأ تخطيئًا وتخطئةً" هذا ما يتعلق بالفعل "فَعَّلَ".

لننتقل بعد ذلك إلى فعل آخر وهو الفعل: "أفْعَلَ" أي الثلاثي المزيد بهمزة في أوله، أما مصدره القياسي: "أفعل" مصدره القياسي: "الإفعال"، "أفعل" الصحيح

العين، مصدره "الإفعال" نحو: "أكرم إكرامًا" و"أقبل إقبالًا" و"أحسن إحسانًا" و"أظهر إظهارًا"، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأَجْمِلَ إجمالًا) أي أجمل إجمالًا.

وأما "أفْعَل" المعتل العين: فمصدره "الإفعلة"، "أفْعَل" المعتل العين، ما يدل بقولنا المعتل العين يعني حرفه الأصلي الثاني حرف علة، أفْعَل هذه العين في أفْعَل تكون حرف علة، كقولنا: "أقام- ألف-، أنام، أنار" ونحو ذلك.

فالمصدر يكون على: "الإِفَعْلة". فـ:"أقام إقامة"، و"أنار إنارة"، و"أدار إدارة"، و"أهان إهانة" و"أعان إعانة".

ثم نقول: إن أصل "الإفعلة" هنا هو "الإفعال"، فإن "الإفعال" في الحقيقة مصدر لـ: "أفعل" إلا أنه في معتل العين دخله الإبدال، بهذه الطريقة، فـ:"أقام إقامةً" أصله "أفعل إفعالًا"، أي: "أَقْوَمَ إِقْوَامًا"،-"أقْوَم"- الواو تحركت فانقلبت ألفًا وأُلقِيت حركتُها على الساكن قبلها فصار الفعل "أقام".

طيب: إِقْوَامًا حدث ما حدث في الفعل "إقوَاما" الواو تحركت فانقلبت ألفًا وأُلقِيت حركتها على الساكن قبلها، وعندما قُلبت الواو ألفًا، وبعدها أَلِفًا فاجتمعت ألفان ساكنتان، فحذفت الألف الثانية "إِفْعَال" احذف الألف الثانية وعوض عنها بتاءٍ في الأخير، فصارت: "إقامة، إفعلة" هذا قول الجمهور، هناك قول آخر لا نتعرض له.

وكذلك يقال في: "أَنَارَ إِنَارَةً، أنار يُنِير إنارةً" إذن ما الأصل في: "أَنَارَ إِنَارَةً"؟ أَنْوَرَ أم أَنْيَرَ، يعني ما أصل الألف؟ الألف ما يكون أصلًا في اسم المعرب، ولا فعل المتصرف، بل تكون دائمًا إما زائدة أو منقلبة عن واوٍ أو ياء.

نور، نعم لا تغتر بالرباعي والخماسي والسداسي، وإنما دائمًا اهرع إلى

"الثلاثي" إلى "كلمة ثلاثية"، نور الأصل واو، الأصل أنور إنوارًا فحدث ما قلنا فصار: "أنار إنارةً".

نعم اللغة إذا فهمت أصولها وما الذي حدث تشعر بلذتها، لأنها صوت، أصوات، هي أصوات ليست شيئًا غريبًا، هي أصواتنا لكن تعرف ما الذي فعلت العرب، والعرب دائمًا تبعث هذه الأمور طلبًا للتخفيف، لا شك أن "أنار" أخف من أَنْوَرَ"، و"إِنارةً" أخف من "إِنْوَار" لأن حروف العلة إذا تحركت يكون فيها ثِقَل.

طيب، فقلنا أن الألف في "إِقْوَام" الألف الثانية حُذفت وعوض عنها بتاء في الأخير فصارت "إقامةٌ" هذه التاء عند الإضافة يجوز حذفها وإثباتها، فقد تقول: "إقامة الصلاة"، وقد تقول: "إقام الصلاة". والأكثر إثباتها لا شك، وجاء في القرآن الكريم: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء:٧٣] وقد تقول: "إنارة الشوارع، وإنار الشوارع" على ذلك.

وهذا هو ما سيذكره ابن مالك بعد ذلك وسنشير إليه في محله،

الطالب: (@١٠:١٨:٠٠) كلام غير واضح.

الشيخ: نعم خطأ لا ما يقال أَنْوَر، إنما يقول هذا أصل: "أنار" الذي يقال: "أنار" لكن ما الأصل؟ بناءً على الأصول والقواعد والأقيسة، الأصل هو "أَنْوَرَ" ثم تقول: "أَقْبَل إِقْبالًا، أَكْرَم إِكْرَامًا، أَنْوَرَ إِنْوَارًا" لكن الحرف حرف العلة هذا اسمه علة، يعتلُّ بقلب، وإبدال، وحذف، نحو ذلك.

انتهينا من فعلين: من "فَعَّلَ" ومن "أَفْعَل"، لننتقل بعد ذلك إلى فعلٍ ثالث وهو الفعل المبدوء بتاءٍ زائدة.

عندك سؤال تفضل. الطالب: (٥٩:١٨:٠٠@) كلام غير واضح.

الشيخ: كيف؟

الطالب: (@٥:١٩:٠٠) (إجمالًا من تجمل تجملًا)

الشيخ: هذا الذي سيأتي الآن.

قلنا الفعل الثالث: هو الفعل المبدوء بتاءٍ زائدة فمصدره يكون بضمِّ رابعه، الفعل إذا بُدىء بتاءٍ زائدة فإن مصدره القياسي المطرد يكون بضمِّ رابعه، والفعل المبدوء بتاءٍ زائدة له أوزان كثيرة، لا تهمنا هذه الأوزان لأن مصدرها قياسه واحد؛ وهو ضمُّ رابعها.

لكن نذكر بعض هذه الأوزان للفعل المبدوء بتاء زائدة، فهناك مثلًا: "تفعَّل يتفعَّل" والمصدر: "تفعُّل" نفس تَفَعَّل لكن ضم الرابع، "تفعَّ" الحرف الرابع هو العين الثانية.

نقول: "تفعَّل تفعُّلًا"، "تعلَّم تعلُّمًا"، "تفهَّم تفهُّمًا"، "تحطَّم تحطُّمًا".

ومن الأفعال المبدوءة بتاء زائدة: تَفَاعَل، فمصدره: "تَفَاعَل يَتَفَاعَل تفاعُلًا" كـ:"تَضَارَبَ تضارُبًا"، و"تَقَاتَل تَقَاتُلًا"، و"تَخَاصَمَ تَخَاصُمًا"، و"تعالم تعالُمًا".

فإن كان هذا "تَفَاعَل تَفَاعُلًا"؛ فإن كان هذا معتل اللام كـ: "توانى، وتجارى" فإن الضمة تُقلب إلى كسرة لمناسبة الياء، فيقال في: "تَوَانَى يَتَوَانَى تَوَانِيًا" لا "توانُيًا" "توانِيًا" لمناسبة الياء. وكذلك: "تَجَارَى يتجارى تجارِيًا"، و"تَذَاكَى تَذَاكِيًا ونحو ذلك.

ومن الأفعال المبدوءة بتاء زائدة: "تَفَعْلَلَ" فقياس مصدره: "تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَل تَفَعْلُلًا" نحو: "تدحرج تدحرُجًا، تبعثر تبعثُرًا، تزلزل تزلزلًا" وهكذا.

وابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر: أن مصدر الفعل المبدوء بتاءٍ زائدة يكون بضم رابعه

في موضعين في هذه الأبيات مرة بالمثال في قوله: (مَن تجمُّلٍ تجمَّلًا) أي: تَجَمَّل تَجَمُّلًا هذا فعل مبدوءٍ بتاء زائدة. وفي **الموضع الثاني** ذكره ببيان القاعدة فقال: (وضُمَّ ما يَرْبَعُ فِي أمثالٍ قد تلملمَا) تلملمَ تلملُمًا.

طيب انتهينا من "فَعَّلَ" و"أَفْعَل" و"المبدوء بتاء زائدة" لننتقل للفعل الرابع:

وهو كل فعلٍ مبدوء بهمزة وصلٍ، فالفعل المبدوء بهمزة وصل مصدره القياسي يكون بكسر ثالثه وزيادة ألفٍ قبل آخره. الفعل المبدوء بهمزة وصل مصدره القياسي يكون بكسر ثالثه وبزيادة ألفٍ قبل آخره.

والفعل المبدوء بهمزة وصل أوزانه أيضًا كثيرة تصل إلى خمسة وعشرين وزنًا، لا يهمنا أن نذكرها لأن قياس مصدرها واحد. لكن نذكر كما تعلمون من أن: **الفعل الماضي الثلاثي** لا يُمكن أن يبدأ بهمزة وصل، وأن الفعل الماضي **الرباعي** لو بدأ بهمزة فهي قطعًا همزة قطع، وأما "همزة الوصل" فإنما تكون في **الخماسي والسداسي**، الخماسي والسداسي إذا بدأ بهمزة فهمزته "همزة وصل" قطعًا.

إذن فالثلاثي والرباعي لا يبدأن بهمزة وصل، فإن وقعت الهمزة في أولهما، فهذه الهمزة لا شك أنها همزة قطع، كـ: "أكل"، في الثلاثي، و"أقبل" في الرباعي، وإنما تقع في الخماسي والسداسي، فأي خماسي أو سداسي في أوله همزة فهي "همزة وصلٍ" قطعًا، كـ: "انطلق واستخرج".

من الأفعال التي تبدأ بهمزة وصل "انفعل"، فقياس مصدره: "انفعل ينفعل انْفِعَالًا"، كسرنا ثالثه وهي الفاء "انفِ..." وزدنا ألفًا قبل آخره، انْفِعَال، مثل: "انكسر انكسارًا"، و"انفجر انفجارًا"، و"انطلق انطلاقًا".

طيب: ومن ذلك أيضًا: "انحاز انحِيَازًا"، و"انقاد انقِيَادًا" قلنا أن هذا منه، وهو

معتل العين، انقَاد، ما وزن انقاد؟ "انفعل"، أصله: "انْقَوَدَ من القَوَد"، انْقَوَدَ، وحدث ما قلناه اتحركت الواو فانقلبت ألفًا وأُلقِيت على الساكن قبلها، فصارت "انْقَادَ"، والمصدر لم يتأثر هنا فلهذا استثنيناه: "انقاد انقِيَادًا" انفعال، وكذلك: "انحاز انحِيَازا".

ومن الأفعال المبدوءة بهمزة وصل، "افْتَعَلَ" عندما يقول: افْتَعَلَ، يعني الثلاثي المبدوء بهمزةٍ في أوله وبتاءٍ بعد فاءه، افتعل، فقياس مصدره: "افْتَعَلَ يَفْتَعِل افتِعَالًا"، مثل: "افْتَتَحَ افْتِتَاحًا"، "انتَصَر انتِصَارًا"، "اختَتَمَ اخْتِتَامًا"، "اقتَدَر اقْتِدَارًا".

وكذلك معتله نحو: "اخْتَارَ اخْتِيَارًا" و"الْتَاعَ الْتِيَاعًا". اخْتَارَ، ما وزن اخْتَارَ؟ افْتَعَلَ، إذن فأصله: "اخْتيَرَ اخْتِيَارا"، أما الفعل فدخله الإبدال، فصار: "اختار"، وأما المصدر فلم يدخله إبدال وبَقِي على: "افْتِعَالًا اخْتِيَارًا".

ومن الأفعال المبدوءة بهمزة وصل: افْعَلَّ"، كـ: "احْمَرَّ". فقياس مصدره: "افْعَلَّ افْعِلَالًا"، تقول: "احْمَرَّ احْمِرَارًا، واصْفَرَّ اصْفِرَارًا، واعْوَجَّ اعْوِجَاجًا".

طيب، كل ما قلناه على ما يبدو أنها أفعال خماسية، نعم، هذه أفعال خماسية مبدوءة بهمزة وصل.

ومن الأفعال المبدوءة بهمزة وصل: "اسْتَفْعَل" وهو سداسي، فمصدره: "اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ اسْتِفْعَالًا" كسرنا ثالثه وهو التاء، "اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتِخْرَاجًا" "اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ اسْتِفْعَالًا" كسرنا التاء وزدنا ألفًا قبل آخره، مثل: "اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتِخْرَاجًا"، "اسْتَغْفَرَ يسْتَغْفِرُ استِغْفَارًا" و"اسْتَعْلَمَ اسْتِعْلَامًا"، و"اسْتَفْهَمَ اسْتِفْهَامًا".

فإن كان "اسْتَفْعَل" معتل العين، كـ: "استقام واستبان" فإنه يعتل كما اعتل

"أقام"، يعني أن مصدره سيصيبه من الإعلال ما أصاب: "أَقَامَ إِقَامَةً"، فنقول في: "اسْتَقَامَ اسْتِقَامةً والأصل: "اسْتَفْعَلَ اسْتِفْعَالًا" أي: "اسْتَقْوَمَ اسْتِقْوَامًا"، "استقوَمَ": الألف تحركت فانقلبت ألفًا وأُلقِيت حركتها على ما قبلها، فصارت: "استِقَامة" "اسْتَقْوَم اسْتِقَامة" ما هي مشكلة فقط قلب قلبنا الواو ألفًا، أما "اسْتِقْوَامًا" فالواو كذلك تحركت وقلبت ألفًا، وألقيت حركتها على ما قبلها، فعندما انقلبت الواو ألفًا وبعدها ألف، اجتمع ألفان ساكنتان فحذفت الثانية وعُوِّض عنها بتاءٍ في الآخر فصارت: "اسْتَقَامَ اسْتِقَامَة".

وكذلك: "اسْتَبَانَ اسْتِبَانَة". وقولهم: "اسْتَبَانَ اسْتِبْيَان" "اسْتَبَانَ يَسْتَبِينُ اسْتِبْيَانَ"، وهذا استبيان، هذا لحن، والصواب: "اسْتِبَانَة" لأن معتل العين يجب أن يُعَلَّ بهذه الطريقة، ويقال: "اسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً" إلى آخره.

ويقال في "تاء العِوَض" هنا ما قيل عن تاء العوض في "أقام إقامة" من جواز حذفها وإثباتها عند الإضافة، والإثبات أكثر.

ومن ذلك ما جاء في حديثٍ لم أراجع صحته ولفظه: "كاستنار البدر" أي كاستنارة البدرِ.

وفي هذا يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَــا يَلِــي الآخِــرَ مُــدَّ وَافْتَحَــا　　　مَـعْ كَسْـرِ تِلْـوِ الثَّـانِ مِمَّـا افْتُتِحَـا
بِهَمْـــزِ وَصْـــلٍ كَاصْـــطَفَى

الذي بُدِئ بهمز وصل يقول: ما يلي آخرَه مُدَّهُ، يعني زد مدًّا قبل آخره، واكسر تلو الثان، يعني اكسر الثالث، ومثَّل بـ: "اصطفى"، وذكر أنَّ: معتل العين هنا وفي "أَفْعَل" حكمهما واحد، كما شرحنا فقال:

وَاسْـــتَعِذِ اسْـــتِعَاذَةً ثُـــمَّ أَقِـــمْ　　　إِقَامَـــةً وَغَالِبَـــا ذَا الْتَّـــا لَـــزِمْ

"استعِذِ استعاذةً"، معتل العين، و"أقم إقامةً، أي أقام إقامةً" معتل العين ثم قال: (وغالبًا ذا التا لزم) نعم والأغلب لزومها، ولكن قد يجوز حذفها عند الإضافة.

طيب: بَقِيَ من الأفعال: "فَعْلَلَ" الرباعي، ومصدره القياسي: "الفعللة"، "فَعْلَلَ يُفَعْلِل فَعْلَلَةً" نحو: "دَحْرَجَ دَحْرَجَةً، وبَعْثَرَ بَعْثَرَةً، وطَمْأَنَ طَمْأَنَةً، وكذلك: بَسْمَلَ بَسْمَلَةً، وحَمْدَلَ حَمْدَلَةً".

فإن كان مضعف الرباعيًّا، ونريد بالمضعف الرباعي: ما كان أولُه كثالثه، وكان ثانيه كرابعه، كـ: "زلزل، ووسوس" نقول فإن كان فَعْلل مضعف رباعيًّا، كان مصدره على: "الفَعْلَلَةِ" و"الفِعْلَال" بكسر الفاء، فيقال: "زَلْزَلَ زَلْزَلَةً وزِلْزَالًا، وسَوْسَ وَسْوَسَةً ووِسْوَاسًا، وهكذا: بَلْبَلَ بَلْبَلَةً وبِلْبَالًا، وقَلْقَلَ قَلْقَلَةً وقِلْقَالًا" إلى آخره.

ومما يحسن ذكره هنا أن يقال: إن "فِعْلَال" الأكثر فيه أن يكون مصدر كما رأينا فإذا فُتِحت الفاء منه فقيل: "فَعْلَل" فالأكثر فيه حينئذٍ أن يكون اسم فاعل، يعني بمعنى اسم الفاعل، وبهذا يبين الفرق بين: "الوِسواس والوَسواس"، وَسْوَسَ وِسْوَاسًا، الوِسْوَاس مصدر بمعنى الوْسَوْسَة، "هذه وَسْوَسَة الشيطان"، "هذا وِسواس الشيطان"، "وِسْوَاس بمعنى الوَسْوَسَة"، فإذا فَتَحْتَ الواو "الوَسواس" كان بمعنى اسم الفاعل يعني "المُوَسْوِس".

وعلى ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ﴾ [الناس:٤] أي من شر الوَسْوَسة أم من شر المُوَسْوِس؟ من شر الشيطان المُوَسْوِس، وكذلك يقال: "الزِلْزَال، والزَلْزَال"، "الزِلْزَال" مصدر بمعنى: التزلزل والزلزلة، والزَلْزَال بالفتح: اسم الفاعل أي المُتَزَلْزِل، الشيء المُتَزَلْزِل يسمى "زَلْزَالًا".

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فِعْـــلالٌ أوْ فَعْلَلَـــةٌ لِفَعْلَـــلاَ وَاجْعَـــلْ مَقِيســـًا ثَانِيـــًا لا أَوَّلا

فَـ: "فَعْلَل": قد يأتي على "فِعْلَال فَعْلَلَة" كما رأينا وهذا في المضعف الرباعي، وقد يأتي على "فَعْلَلَةً" فقط في غير المضعف الرباعي، إذن فالمقيس فيه هو "الفَعْلَلَة" أما "الفِعْلَال" فإنه يكون في المضعف الرباعي.

آخر الأفعال: هي "فاعَل" بفتح العين، ومصدره القياسي: "المُفاعلة والفِعَال" نحو: "قاتَل مُقَاتلةً وقِتَالًا" و"جاهد مجاهدةً وجِهَادًا" و"خاصَم مُخاصمةً وخِصامًا" و"ضَارِبَ مُضاربةً وضِرابًا"، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لِفَاعَـــلَ الْفِعَـــالُ وَالْمُفَاعَلَـــة

وبعد أن بيَّن المصادر القياسية لغير الثلاثي ختم ذلك كله بقوله:

وَغَيْـــرُ مَـــا مَـــرَّ الْسَّـــمَاعُ عَادَلَـــهْ

فإن جاء مصدرٌ لرباعيٍ أو خماسي أو سداسيٍ على غير ما بينا وذكرنا، فهو سماعي، شاذ، ما معنى كونه شاذًّا؟ أنه سماعي لا يقاس عليه، ولا يعني أنه ضعيف، هو في قمة الصحة بما أنه مسموع، لكن المراد أنه لا يقاس عليه، وإنما القياس على هذه المصادر المطردة القياسية.

ومما شذَّ مثلًا قوله في: "كَذَّبَ يُكَذِّب تكذيبًا وكِذَّابًا" أما "التكذيب" فمصدرٌ قياسي، وأما "الكِذَّاب" فغير قياسي، سماعي، وهذا وارد في القرآن الكريم، وكذلك: "تحمَّل تحَمُّلًا وتِحِمَّالًا"، "اقشعرَّ اقْشِعْرَارًا" قياسي، وقالوا: "قُشَعْرِيرة" سماعي فهذا ما يتعلق بالأبيات السبعة من هذه الأبيات التسعة التي تكلم فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أبنية غير الثلاثي.

بَقِيَ البيتان الأخيران وتكلم فيهما ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على اسمي المرة والهيئة، فنبدأ باسم المرة.

اسم المرة: هو مصدرٌ يدل على حدوث الفعل مرةً واحدة. فلهذا أدخله ابن مالك في "أبنية المصادر".

فـ: "اسم المرة واسم الهيئة" وما سنضيفه بعد قليل، هذا كله مصادر إلا أن بعضها مصادر أصلية، وبعضها يأتي لمعانٍ خاصة كاسم المرة، هو مصدر ولكنه ليس أصليًّا، وإنما يأتي لمعنىً خاص، وهو الدلالة على حدوث الفعل مرة واحدة.

أما المصادر الأصلية التي تكلمنا عليها من قبل فهذه تدل على مطلق حدوث الفعل، تدل على مجرد حدوث الفعل، مجرد الفعل، ولا تدل على كثرةٍ أو قلةٍ أو هيئةٍ معينة، لا تدل على شيءٍ غير مجرد حدوث الفعل، هذه المصادر الأصلية.

ولهذا أرادت العرب أن تضع مصادر خاصة للدلالة على معانٍ خاصة، كعادتها في طلب الدقة في الكلام، واسم المرة يُصاغ من الثلاثي، ومن غير الثلاثي، أما من الثلاثي فيقاس على وزن "فَعْلَة"، كقولك: "جلس جَلْسَة" و"ضرب ضربة" و"مشى مشية" و"نام نومة" و"قال قَيْلَة"، و"رحلت إلى الدمام رَحْلَة" عندما يقال ذلك يُعلم أنك فعلت هذا الفعل مرّةً واحدة.

لو قلت جلست في المسجد جُلُوسًا، لم يُعلم إلا أنك فعلت الجلوس في المسجد، فعلته قليلًا أو كثيرًا، مرةً أو مرَّات ليس هناك دلالة، لكن لو قلت: "جلست عند محمد جَلْسة" عُلِم أنك لم تجلس عنده إلا مرّةً واحدة، وكذلك إذا قلت: "رحلت إلى الدمام رَحْلَة" عُلِم أنك لم ترحل إلى الدمام إلا مرة واحدة.

بخلاف إذا ما أتيت بالمصدر الصريح، لـ: "رحل" الدالّ على "السير"، وهو "الفعيل"، قلت: "رحلت إلى الدمام رَحِيلًا"، يعني أنت رحلت إلى الدمام، مرة

أو مرات كثيرة أو قليلة على هيئات كثيرة لا يدل على شيء من ذلك.

ومن اسم المرة ما جاء في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَعَصَوْاْ رَسُولَ رَبِّهِمْ فَأَخَذَهُمْ أَخْذَةً رَّابِيَةً﴾ [الحاقة:١٠]، ما قال فأخذهم أخذًا رابيًا، فالآية هنا تدل على أنه عَزَّوَجَلَّ أخذهم أخذةً واحدة، يعني ما أتاهم العذاب متتابعًا، في أوقات مختلفة، لا وإنما أخذهم مرةً واحدة، نزل بهم العذاب مرةً واحدة.

وكذلك اسم المرة جاء في الحديث: "من قتل وزغة في أول مرة كذا وكذا حسنة" رواه مسلم.

والوزغة هي الحشرات الصغيرة التي تمشي على أربع ولها ذيل، ومن أشهرها عندنا ما يسميه العامة بأسماء كثيرة، البُعرصي أو الزاطورة، أو غير ذلك، اسمه الفصيح "الوزغة"، ويجمع على "وزغ".

ومن ذلك أيضًا قولهم: "لكل عالم هَفْوَة، ولكل جواد كَبْوَة" وتقول: "تدور الأرض في كل يوم وليلة دورةً حول محورها" فَعْلة.

فإن كان مصدر الثلاثي على وزن "فَعْلة" دللنا على "المرَّةِ" بالوصف، نحو: "رحمته رحمةً واحدةً" المصدر "فَعْلة" "رحمة" فهنا مصدر أصلي، فيُدل على المرة بالوصف، "نظرت نظرة واحدة" وهكذا.

وأما غير الثلاثي فإن اسم المرة يقاس من غير الثلاثي، على مصدره القياسي، بزيادة تاءٍ مربوطة في آخره، فاسم المرة من: "انطلق انطلاقًا" هو "الانطلاقة"، فيقول: "انطلق محمد انطلاق" فإذا قلت: "انطلق انطلاقةً" فيعني لم يفعل الانطلاق إلا مرةً واحدة، "استخرج استخراجةً" و"تفهم تفهمًا" واسم المرَّة "تفهَّم تفهمةً" وهكذا.

فإن كان المصدر الأصلي لغير الثلاثي فيه تاء مربوطة، كـ:"إقامة وإنارة

واستقامة" فيُدل على المرَّة بالوصف، فيقال: أقام إقامةً واحدة، واستقام استقامةً واحدة.

وفي ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في اسم المرَّة من الثلاثي:

وَفَعْلَـــــــةٌ لِمَــــــرَّةٍ كَجَلْسَـــــــة

وفي غير الثلاثي:

فِــي غَيْــرِ ذِي الْــثَّلاَثِ بِالْتَّــا المَــرَّة

هذا اسم المرّة، أما اسم الهيئة: فهو مصدرٌ يدل على هيئة الفعل. مصدرٌ يدل على هيئةٍ معينة للفعل، أما المصدر الأصلي كما قلنا فلا يدل على شيءٍ من ذلك، وإنما يدل على مجرد الحدوث.

طيب: وصياغته، صيغته لا تكون إلا من الثلاثي، فيُصاغ من الثلاثي على وزن "فِعْلة" بكسر الفاء يقال: "اجلس جِلسةً معتدلة" هنا تريد هيئة الجلوس، ما تريد مجرد الفعل لو أردت مجرد الفعل لكنت تقول: "اجلس جُلُوسًا"، فأردت الدلالة على هيئة الفعل، فتقول: "اجلس جِلْسَةً معتدلة"، "ضربه ضِربةً شنيعة"، "مشى كمِشية الأسد"،-الله أكبر- و"ركبت الفرس رِكبةَ المتمرس"-مع إني لم أركبه قط-، "قتلته قِتلةً سريعةً"، وهكذا.

ومن اسم الهيئة ما جاء في الحديث: "فإذا قتلتم فأحسنوا القِتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذِبحة". رواه مسلم.

فمعنى الحديث على ذلك أنه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يأمر بإحسان هيئة القتل، وهيئة الذبح. نعم.

ومن ذلك قول الأعشى:

كــأن مشــيتها مــن بيــت جارتهــا   مــر الســحابة لا ريــث ولا عجــلُ

فقال: (كأن مشيتها): إذن يريد أن يُشبَّه ماذا؟ هيئة المشي، شبه هيئة المشي بمرَّ السحابة، فإن كان مصدر الثلاثي على وزن "فِعْلة" دُلَّ على الهيئة بالوصف أو بالإضافة، نحو: "خدمته خِدمةً سريعة"، أو "خدمته خِدمة المحب" و"رحلت رِحلة مريحة" أو" رحلت رِحلة المستعجل"، وهكذا.

ولا يصاغ اسم الهيئة من غير الثلاثي، الرباعي والخماسي والسداسي، إلا ما شذّ وجاء في السماع، ومن ذلك قول العرب: "اختمرت المرأة اختمارًا وخِمرةً" اختمرت هذا خماسي ومع ذلك أخذوا منه هيئة فقالوا: "اختمرت خِمرة حسنة" و"انتقبت انْتِقَابًا ونِقْبة" يقول: "انْتَقَبَت نِقبةً حسنة" و"تعمم تعمُّم وعِمَّة" يقول: "عِمَّة محمد جميلة" يعني هيئة تعمُّمِه، وهكذا.

فهذا شرح الأبيات التي ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أبنية المصادر، ورأينا أنه ذكر فيها أبنية الثلاثي، وأبنية غير الثلاثي، وأبنية اسم المرة، واسم الهيئة.

ونضيف على ذلك فنقول: هناك مصادر لم يذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في **الألفية**، وإن كان ذكر بعضها في "كتبه الأخرى" لأن **الألفية** ليست من الكتب المبسوطة، فمن المصادر أيضًا ما يُسمَّى: باسم المصدر، ومن المصادر: المصدر الميمي، ومن المصادر: المصدر الصناعي. فسنتوقف عند كل واحدٍ منها بسرعة:

اسم المصدر، والمصدر الميمي، والمصدر الصناعي:

نبدأ باسم المصدر، ماذا يريدون باسم المصدر؟ اسم المصدر هو المصدر الذي لم يجري على حروف فعلِهِ، يعني لم يأتي على قياس مصدر لهذا الفعل، فالفعل "أعطى" رباعي على وزن "أَفْعَلَ" فمصدره "الإِفْعَال"، لكن العرب قالت: "أعطى إِعْطَاءً وعَطاءً". أما "إِعْطَاءً" فمصدرٌ قياسي، وأما "العَطَاء" فليس مصدرًا لـ: "أعطى" لكنه اسم مصدر، وليس هناك عطاء عطى يُعطي، وعطى

يُعطَى، فـ: "عطى" اسم مصدر لـ:"عطاء" لأنه لم يجري على حروفه، لو جرى على حروفه وقياسه لكان الإعطاء.

ومن ذلك "عَاشَر فَاعَل" قياسه: "المُفَاعَلَة والفِعَال"، ومع ذلك قالت العرب: "عَاشَرَهُ مُعَاشَرةً وعِشرة" أما "المعاشرة" فقياسي، أما "العِشرة" فاسم مصدر، و"سلَّم قالوا سلَّم تَسْلِيمًا وسَلامًا" الأول مصدرٌ أصلي والثاني اسم مصدر، وقالوا: "كَلَّم تَكْلِيمًا وكَلَامًا" وقالوا: "قَبَّلَ تَقْبِيلًا وقُبلةً" أما "التقبيل" فمصدر أصلي و"القُبْلَة" اسم مصدر، وقالوا: "أعانوا إِعَانةً وعَوْنًا" فالأول مصدر أصلي والثاني اسم مصدر وهكذا.

وأما نحو: "اغتسل غُسْلًا" أو "غَسَل اغْتِسَالًا" فإن هذا مصدر فعل آخر حلَّ محل مصدر الفعل، "اغتسل غُسْلًا" غُسْلًا هذا اسم مصدر أم مصدر؟ مصدر غَسَلَ، "غَسَلَ يغْسِله غَسْلًا" هذا مصدر غَسَلَ. طيب فإذا قلنا: "غسله غَسْلًا" فمصدرٌ أصليّ، وإذا قلنا: "غَسَل اغْتِسَالًا" فمصدر أصلي، وإذا قلنا: "اغتسل غُسْلًا" فغُسْلًا مصدر فعل آخر حلَّ محل مصدر هذا الفعل.

وكذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتًا﴾ [نوح:١٧] فأنبتكم مصدره الأصلي "إِنْبَاتًا"، أما "نبَاتًا" فهو مصدر: "نَبَتَ يَنْبُتَ نَبَاتًا"، فـ "نباتًا" مصدر لفعل آخر وقع موقع مصدر "أنبت".

فهذا ما يتعلق باسم المصدر، لننتقل إلى المصدر الميمي:

فنقول في تعريف المصدر الميمي: هو مصدر مبدوءٍ بميمٍ زائدةٍ يكون بمعنى المصدر الصريح، أو يكون بمعنى المصدر الأصلي، هو مصدر مبدوءٍ بميمٍ زائدةٍ يكون بمعنى المصدر الأصلي، نحو: "انقلب انقِلابًا ومُنْقَلبًا" فـ: "مُنْقَلبًا" بمعنى: "انقِلابًا" و"تاب توبةً ومتابًا" و"رجع رُجُوعًا ومَرجعًا" و"انطلق انطلاقة

ومُنطلقًا" و"أصاب مُصَابًا" و"مات مَمَاتًا" ويقال: "أكرم إكرامًا ومُكرمًا"، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكۡرِمٍۚ﴾ [الحج:١٨]، مُكرِم: اسم فاعل، يعني: ما له من أحدٍ يُكرمه، وجاء في قراءة: ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكۡرَمٍۚ﴾ [الحج:١٨] هذه مفعل مصدر ميمي بمعنى المصدر الأصلي إكرام، يعني: ما يُهِن الله فما له من إكرام.

ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَدۡخِلۡنِي مُدۡخَلَ صِدۡقٖ وَأَخۡرِجۡنِي مُخۡرَجَ صِدۡقٖ﴾ [الإسراء:٨٠] المعنى والله أعلم، "أدخلني إِدْخال صدق، وأخرجني إِخْراج صدق" فهذا هو المصدر الميمي، وهو كثيرٌ في كلام العرب والقرآن الكريم.

وأما المصدر الصناعي: فالمصدر الصناعي على صيغة المنسوب المؤنث، المؤنث بالتاء، ولكنه ليس بالمعنى المنسوب، ولكنه بمعنى المصدر الأصلي، فالمنسوب كما نعرف يكون بمعنى "اسم المفعول"، فإذا قلت نسبت شيئًا للبحر، فقلت: "بحريًّا"، فقولك: "بحريٌّ" بمعنى منسوب إلى البحر، وسعودي أي منسوب إلى "السعودية"، وهكذا، فهذا هو المنسوب.

فلهذا يرتفع ما بعده على أنه نائب فاعل، "هذا بحريٌّ لونه"، "هذا سعوديٌّ بلده"، ونحو ذلك.

وأما المصدر الصناعي فليس على هذا المعنى، وإنما هو على معنى المصدر الأصلي، أي على معنى كونه كذا، أو كونك كذا، كقولهم: "الحرية" معنى الحرية، المنسوب إلى الحر؟ لا، الحرية يعني كونك حُرًّا، أما "البحري" فليس معناه: كونك بحرًا، انظر الفرق "الحرية" يعني كونك حرًّا، أما "البحري" فليس كونك بحرًا، "البحري" بمعنى منسوبٌ إلى البحر، "الحرية" ليس بمعنى منسوبٌ إلى الحر.

فالمصدر الصناعي نحو "الرجولية"، أي كونك رجلًا بمعنى الرجولة، "الفروسية" أي كونك فارسًا، وكذلك: "العبودية لله" يعني كونه معبودًا، "الألوهية" أي: كونه "إلهًا"، "الجاهلية": أي كونه جاهلًا، وهكذا.

والمصدر الصناعي في المسموع قليل جدًا بل نادر، ولكن الحاجة زادت إليه كثيرًا منذ العصر العباسي إلى اليوم، فاستعملوه استعمالًا كثيرًا جدًّا خاصة عند الترجمة، فهو يدل على المعنى الدقيق دلالةً لا يدل عليها شيءٌ آخر، دلالته على المعنى الدقيق تفوق كثيرًا من الكلمات العربية حتى المشتقات، فلهذا يلجأ إليه المترجمون ومن في حكمهم، لأنه يعينهم كثيرًا، على الدقة في النقل.

فمن ذلك "الإنسانية" ما معنى الإنسانية؟ كونك إنسانًا، "الوطنية" ليس الوطنية المنسوب إلى الوطن، "الوطنية" مطلوبة "الوطنية" لا تخالف الدين، "الوطنية" يعني المنسوب إلى الوطن مطلوب، والمنسوب إلى الوطن لا يخالف الدين هذا معناه؟ لا كونك مواطنًا، "المسؤولية" كونك مسؤولاً.

طيب ندخل في كلام الفقهاء والقدماء يقول: "الأسبقية" و"المسبوقية" يقول مثلًا، ويحرر مسألة ويقول: هذا قبل هذا، هذا أسبق من هذا، الشارح يبدأ يناقش هل بالفعل هذا أسبق من هذا، أم أن في الأسبقية نظر، يقول "في الأسبقية نظر"، ماذا يقول لكي يعبر على كلمة "الأسبقية"؟ يعني هذه الأسبقية التي ادُّعيت أن هذا أسبق من هذا، ماذا يقول بدل كلمة الأسبقية؟ سيطول: "كون هذا أسبق من هذا فيه نظر"، يقول: "والأسبقية هنا فيها نظر"، ما معنى "الأسبقية" يعني كون هذا أسبق، وفي "المسبوقية" نظر، يعني كون هذا مسبوقًا.

وكذلك "المفهومية" كونه مفهومًا، "الفاعلية" "المفعولية" كونه فاعلًا ومفعولًا، "الشاعرية" كونه شاعرًا، "المحسوبية" "الأفضلية" "الأرجحية" فضل هذا على هذا فتقول "في الأفضلية نظر" "الأرجحية" "المرجوحية" في الخلاصة

أن استعمال المصدر الصناعي كثُر جدًّا منذ العصر العباسي إلى اليوم.

ومن ذلك قولهم: "حيثية" و"عندية" و"قبلية" و"بعدية" ومن ذلك قولهم: "اشتراكية" أي كونه اشتراكيًا، "شيوعية" "ثورية" "تقدُّمية"، ومن ذلك كلمات أعجمية يقول: عُرِّبَت، ترجمت عربت بالمصدر الصناعي كـ: "ديموقراطية" و"سريالية" و"بورجوازية"، كونك برجوازيًا، كونك سرياليًا، كونك ديموقراطيًا، وهكذا، فهذه المصادر الثلاث تدخل أيضًا في المصادر.

فالخلاصة أننا ذكرنا في المصادر الآن الأصلية للثلاثي وغير الثلاثي واسم المرة واسم الهيئة، وهذه ذكرها ابن مالك، وذكرنا بعد ذلك اسم المصدر، والمصدر الميمي، والمصدر الصناعي.

طيب أخبروني يا إخواني: عن مصدر "توضَّأ" عن القياس: "توضأ توضُّأً" فإذا قيل: "توضأ وُضوءًا" اسم مصدر ويقال هنا: "توضأ وُضُوءًا ووَضوءًا" أما الضم فاسم مصدر بمعنى التوضُّأ، وأما "الوَضوء" بالفتح، فإنك لو فتحت نحو ذلك انقلب إلى المفعول، "الوَضوء" هو الذي يتوضأ به.

تقول مثلًا: "إذا ذهبت فتوضأ وُضوءًا جيدًا"، أي: توضأ توضُّأً جيدًا، و"إذا ذهبت بعيدًا فخذ معك وَضُوءًا"، يعني خذ معك ماءً تتوضأ به، ومثل ذلك: "الفُطُور والفَطُور"، و"السُّحور والسَّحور" و"الوُقود والوَقود"، فبالضم المصدر، "الفُطور" يعني الإفطار، عملية الإفطار، وأما "الفَطور" فالذي يؤكل في الفُطور، وكذلك "السُّحور والسَّحُور".

طيب: "صلَّى تصليةً وصلاةً" قلناها، ما الفرق يا إخوان بين "الرِّضا والرِّضاء"؟، الرِّضا هذا مصدرٌ لأي فعل: "رضَا يرضَى رضًا" الثلاثي، وأما "الرِّضاء" فهو مصدر لـ"رَاضَى، فَاعَل يُفَاعِلُ مُفَاعَلَة فِعَالًا"، "رَاضَى يُرَاضَى

مُرَاضَاةً ورِضَاءًا". فإذا أتاك من الكلام: "رِّضاء" فهو مصدر "رَاضَى" وليس مصدرًا لـ: "رضِيَ".

ما مصدر: "خَرَجَ خُروجًا"، و"أَخْرَجَ إِخْرَاجًا"، و"خَرَّجَ تَخْرِيجًا"، و"تَخَرَّجَ تَخَرُّجًا"، و"تَخَارَجَ تَخَارُجًا، و"اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا".

ما الأفعال لهذه المصادر؟

ما الفعل من "العِلْم"؟ عَلِم. ومن "التعليم": عَلَّمَ، أما "التعلُّم": تعلَّم، و"التعَالُم": تعَالَمَ، و"الاستعلام": اسْتَعْلَمَ.

طيب يقال عَلِمَ الطالبُ المسألةَ هاتوا المصدر؟ عَلِمَ الطالب المسألة عِلْمًا.

وأَعْلَمْتُهُ إياها إِعْلامًا، وعَلَّمْته إياها تَعْلِيمًا، وتَعَلَّمَهَا هو تعلُّمًا، واسْتَعْلَم عنها اسْتِعْلامًا. وتَعَالَم بها تعالُمًا -ولا تكون مثله-.

طيب ما مصدر رَضِيَ؟ قلنا "الرِّضا"، و"أرضى": إرضاءً، "راضَى": "مراضَاةً ورِضَاءً". و"رضَّ": ترضية. و"استرضى": الاسترضاء.

طيب تكتبوا بحثًا عن صفات الجلوس في الصلاة، الصلاة فيها عدة هيئات الجلوس، فيها التورك، فيها الافتراش، فيها جلسات مشروعة وغير مشروعة، بحثت تلك الصفات، فماذا تسمي بحثك؟ جِلْسات الصلاة أم جَلْسات الصلاة؟ هل بحثت في عددها أم بحثت في هيئاتها؟ اسم المرة أم هيئة؟ فَعْلَة أم فِعْلة؟ فِعْلة، نقول: "جِلسات الصلاة" فإذا سمعت "جِلسات الصلاة" فإنه يحدثك عن "هيئات الجلوس في الصلاة".

طيب مُرْ أحدًا بإصلاح جُلُوسِه، ماذا تقول له؟ أصلح جَلْستك.

طيب مُرْه بالجلوس مع نفسه قبل النوم، اجلس مع نفسك قبل النوم جَلْسة

محاسبة، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام:١٦٢]، محياي ومماتي، ما نوعهما؟ مصدران ميميان، بمعنى الحياة والموت.

طيب ﴿قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ﴾ [المؤمنون:١٠٦] شِقْوة، اسم هيئة.

أعظم الناس أجرًا في الصلاة، من؟ أبعدهم إليها ممشًى، هذا نص الحديث: "**أعظم الناس أجرًا في الصلاة، أبعدهم إليها ممشًى**" ممشًى، اسم مكان أم مصدر ميمي؟ بمعنى مشي، يعني: أبعدهم مكانًا أم أبعدهم مَشْيًا، أم كلاهما جائز؟، كلاهما جائز.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ [القيامة:٣٠]، "المساق: مصدر ميمي" بمعنى السَّوْق.

﴿فَإِنَّمَا وَمَا نَرَىٰكَ اتَّبَعَكَ﴾ [الصافات:١٩] زجرة "فَعْلة اسم مرة"، وأكَّدَهَا بواحدة.

"قد تبرأ طعنة السِّنان ولا تبرأ طعنة اللِّسَان"، "طعنة وطعنة"، اسم مرَّة. والله أعلم.

وصلَّ الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الخامس والسبعون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليمًا كثيرًا، أمَّا بعد:-

حيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة ليلة الأثنين الثاني عشر من شهر ذي القعدة من سنة ثنتين وثلاثين وأربعمائة وألف، من هجرة المصطفى عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في جامع الراجحي، في حي الجزيرة بمدينة الرياض، لنعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الخامس والسبعين، من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله تعالى.

في هذه الليلة إن شاء الله تعالى نتكلم عن

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة بها

وقد عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عشرة أبيات سنقرئها جميعًا ونشرحها جميعًا إن شاء الله في هذه الليلة قال:

أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِيْنَ وَالْـمَفْعُوْلِيْنَ وَالْصِفَاتِ الْـمُشَبَّهَةِ بِهَا

٤٥٧. كَفَاعِلٍ صُغ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا ... مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ يَكُوْنُ كَغَذَا

٤٥٨. وَهْوَ قَلِيْلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ ... غَيْرَ مُعَدَّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ

٤٥٩. وَأَفْعَلٌ فَعْلاَنُ نَحْوُ أَشِرِ ... وَنَحْوُ صَدْيَانَ وَنَحْوُ الأَجْهَرِ

٤٦٠. وَفَعْلٌ أَوْلَى وَفَعِيْلٌ بِفَعُلْ ... كَالْضَّخْمِ وَالْجَمِيْلِ وَالْفِعْلُ جَمُلْ

٤٦١. وَأَفْعَــلٌ فِيْــهِ قَلِيْــلٌ وَفَعَــلْ وَبِسْــوَى الْفَاعِــلِ قَــدْ يَغْنَــى فَعَــلْ
٤٦٢. وَزِنَــةُ الْمُضَــارِعِ اسْــمُ فَاعِــلِ مِــنْ غَيْــرِ ذِي الــثَّلَاثِ كَالْمُوَاصِــلِ
٤٦٣. مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأَخِيْرِ مُطْلَقَا وَضَــمِّ مِــيْمٍ زَائِــدٍ قَــدْ سَــبَقَا
٤٦٤. وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ صَـارَ اسْـمَ مَفْعُـوْلٍ كَمِثْـلِ الْمُنْتَظَـرْ
٤٦٥. وَفِي اسْمِ مَفْعُوْلِ الثُّلَاثِيِّ اطَّرَدْ زِنَــةُ مَفْعُــوْلٍ كَــآتٍ مِــنْ قَصَــدْ
٤٦٦. وَنَــابَ نَقْــلاً عَنْــهُ ذُو فَعِيْــلِ نَحْــوُ فَتَــاةٍ أَوْ فَتًــى كَحِيْــلِ

هذه الأبيات العشرة التي ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ السبعة الأولى منها في صوغ اسم الفاعل والصفة المشبهة به، والثلاثة الأبيات الأخيرة في صوغ اسم المفعول.

وسبق الكلام على تعريف اسم الفاعل، وتعريف اسم المفعول في الباب الذي قبل هذا، في باب إعمال اسم الفاعل، تكلمنا هناك على تعريف اسم الفاعل واسم المفعول، وسيأتي الكلام بتوسع على تعريف الصفة المشبهة والفرق بينها وبين اسم الفاعل في الباب القادم إن شاء الله تعالى، وهو باب إعمال الصفة المشبهة.

أما هذا الباب فهو معقود لبيان كيفية صوغ اسم الفاعل، وكيفية صوغ الصفة المشبهة به، وكيفية صوغ اسم المفعول، وسنجد أن الكلام على اسم الفاعل وعلى الصفة المشبهة متداخلًا في سبعة الأبيات الأولى؛ لماذا؟ لأنهما بمعنًى واحد فاسم الفاعل والصفة المشبهة بمعنًى واحد فهما يدلان على أن الموصوف بهما قد فعل الفعل فإذا قلت: "قائم" اسم فاعل فالقائم هو الذي فعل القيام، وكذا "الضارب والمكرم والمستخرج".

وكذلك الصفة المشبهة نحو: "البطل الذي فعل البطولة أو وقعت عليه البطولة" الذي فعل أي: بمعنى اسم الفاعل الذي فعل، وكذلك "الشجاع الذي فعل الشجاعة" "والسهل الذي فعل السهولة" "والشريف" ونحو ذلك.

ولهذا يسمون الصفة المشبهة ماذا؟ يسمونها الصفة المشبهة باسم الفاعل مشبهة باسم الفاعل؛ لأنها كاسم الفاعل من حيث المعنى الإجمالي، ولكنهما يختلفان في الصوغ، في اللفظ وهذا هو الذي سيذكر في هذا الباب، ويختلفان في المعنى الدقيق، وسيأتي بيان المعنى الدقيق لاسم الفاعل وللصفة المشبهة في الباب القادم كما ذكرنا إن شاء الله تعالى.

بخلاف اسم المفعول، فاسم المفعول يدل على أن الموصوف به قد وقع الفعل عليه نحو: "المضروب" أي: الذي وقع الضرب عليه كذلك "المشروب والمكرم والمستخرج" وهكذا، فلهذا سنبدأ إن شاء الله تعالى كما بدأ ابن مالك بالكلام على أبنية اسم الفاعل والصفات المشبهة باسم الفاعل.

إذًا فالكلام الآن على أبنية اسم الفاعل والصفة المشبهة به يعني: على كيفية صوغ اسم الفاعل، وعلى كيفية صوغ الصفات المشبهة، ولنقدم لذلك بالمقدمة فنقول:

الفعل إما ثلاثيٌ وإما غير ثلاثي رباعي خماسي سداسي وهذه قسمة معروفة.

والثلاثي من المعلوم أن له خمسة أقسام:

الأول: فَعَلَ المتعدي كأخذ وضرب وكتب، تقولك: أخذه وضربه وكتبه فهو فَعَلَ متعدي.

الثاني: في الفعل الثلاثي هو فَعَلَ اللازم كجلس وقعد وخرج ودخل ما تقول خرجه؛ لأنه لازم تقول: "خرج منه، ودخل إليه، وجلس عليه".

والثالث: فعِل المتعدي "كشرب" تقول "شربه، وسمع سمعه، وعلمه وفهمه".

والرابع: من أقسام الفعل الثلاثي هو: فعِل اللازم: كفرح وقدم.

والخامس: من أقسام الفعل الثلاثي هو: فعُل بضم العين ولا يكون إلا لازمًا ككرم وصغر وكبر وشرف وعظم ونحو ذلك.

فإذا عرفنا هذه المقدمة نقول: إن اسم الفاعل يصاغ ويؤخذ من الثلاثي وغير الثلاثين ونبدأ بالكلام على صوغه من الثلاثي فنقول:

أما صوغه من فعل المتعدي فيكون على وزن فاعل "كضربه فهو ضارب"، "وكتبه فهو كاتب" "ونصره فهو ناصر" "وشهده وباعه فهو بائع" لأن باع أصلها بيع، وأخذه فهو آخذ إذًا فاسم الفاعل من فعِل المتعدي يكون على وزن فاعل، وقد يأتي على وزن فعيل "كناصر ونصير"، قل: "نصره فهو ناصر ونصير" فناصر اسم فاعل ونصير كذلك اسم فاعل.

وأما فعل اللازم فيؤخذ اسم الفاعل منه أيضًا على وزن فاعل نقول: "دخل فهو داخل" "وخرج فهو خارج" "وجلس فهو جالس" "وقعد فهو قاعد" وسعى" على وزن فعَل أصلها سعيَ فاسم الفاعل على وزن فاعل فاسم الفاعل من سعى ساعٍ وأصلها ساعيٌ ثم حذفت الياء وقيل سعي، وقد يأتي اسم الفاعل منه على وزن فعيل "كقعد فهو قاعد وقعيد" "وجلس فهو جالس وجليس" وهكذا.

وأما فعل المتعدي فيؤخذ اسم الفاعل منه على فاعل أيضًا يقال: "سمعه فهو سامع وعلمه فهو عالم"، "وفهمه فهو فاهم"، "وشربه فهو شارب"، "ورحمه فهو راحم "وهكذا.

وقد يأتي اسم الفاعل منه على فعيل أيضًا يقال: "سامع وسميع"،" وعالم وعليم"، "وراحم ورحيم"، وهكذا.

إذًا ففعل المتعدي، وفعل اللازم، وفعِل المتعدي هذه الثلاثة يصاغ اسم الفاعل منها جميعًا على وزن فاعل، وقد يأتي على وزن فعيل، ماذا يبقى من الفعل

الثلاثي؟ يبقى فعِل اللازم كفرح، وفعُل ولا يكون إلا لازمًا، هذان الوزنان فعُل اللازم وفعُل ولا يكون إلا لازمًا لا يأتي اسم الفاعل منهما على وزن فاعل قياسًا إلا ما سُمع وهو شاذ كقولهم: "حمض فهو حامض" "وطهر فهو طاهر"، "ونعم فهو ناعم" هذه في فعُل، وأما في فعِل اللازم فكقولهم: "أمن فهو آمن"، "وسلم فهو سالم"، "وعقرت المرأة فهي عاقر"، وهذا هو مراد ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله:

كَفَاعِلٍ صُغ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا ... مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ يَكُوْنُ كَغَذَا

وَهْوَ قَلِيْلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ ... غَيْرَ مُعَدَّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ

يقول: اسم الفاعل يصاغ على وزن فاعل من الثلاثي فأطلق الأوزان، ثم عاد فخصص وقال:

وَهْوَ قَلِيْلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ ... غَيْرَ مُعَدَّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ

فَعُلْتُ ما يأتي فيه فاعل إلا قليلًا إلا سماعًا، وكذلك فعِل غير المُعَدى يعني: فعِل اللازم وهذا الذي شرحناه وقلناه، فقد علمنا الآن أن اسم الفاعل لا يأتي على وزن فاعل من فعل اللازم ومن فعل لا يكون إلا لازمًا إلا سماعًا شذوذًا، فالسؤال الآن ما قياس اسم الفاعل من فعِل اللازم ومن فعُل لا يكون إلا لازمًا؟ كيف تأخذ اسم الفاعل من فعِل اللازم كفرح ومن فعُل كعظم؟ الجواب في ذلك يقوله ابن مالك في هذه الأبيات قال:

وَهْوَ قَلِيْلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ ... غَيْرَ مُعَدَّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ

وَأَفْعَلٌ فَعْلاَنُ نَحْوُ أَشِرِ ... وَنَحْوُ صَدْيَانَ وَنَحْوُ الأَجْهَرِ

وَفَعْلٌ أَوْلَى وَفَعِيْلٌ بِفَعُلْ ... كَالْضَّخْمِ وَالْجَمِيْلِ وَالْفِعْلُ جَمُلْ

وَأَفْعَلٌ فِيْهِ قَلِيْلٌ وَفَعَلْ ... وَبِسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ

أي: أن فعل اللازم قياس اسم الفاعل منه يكون على فعِل وأفعل وفعلان، وهذا قوله:

بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ وَأَفْعَلٌ فَعْلاَنُ

ثم ضرب أمثلة:

نَحْوُ أَشِرٍ وَنَحْوُ صَدْيَانَ وَنَحْوُ الأَجْهَرِ

"أشِرِ أشِرٌ"، ونحو "صديّ فهو صديان"، ونحو "الأجهر جهر فهو أجهر"، وأما فعل ولا يكون إلا لازمًا فقياس اسم الفاعل منه يكون على فعل وفعيل، ويقيل فيه أفعل وفعل وهذا هو قول ابن مالك:

وَفَعْـــلٌ أوْلَـــى وَفَعِيْـــلٌ بِفَعُـــلْ كَالْضَّـخْم وَالْجَمِيْـلِ وَالْفِعْـلُ جَمُـلْ

فعلٌ وفعيلٌ أولى بفعل "كالضخم والجميل الضخم ضخم فهو ضخم"، الجميل جمل فهو جميل قال: والفعل جمل.

وَأَفْعَلٌ فِيْهِ قَلِيْلٌ وَفَعَلْ

قد يأتي اسم الفاعل على فعل وعلى أفعل، ولكن هذا قليل، فنعود بعد أن شرحنا الأبيات نفصل ما فيها ففعل اللازم "كفرح"، فعل اللازم قياسه كما ذكر ابن مالك أن يكون على فعل أو فعلان أو أفعل، على فعِلٍ بكسر العين للأعراض يعني: الأوصاف التي تزول لا تثبت تأتي وتذهب "كفرح فهو فرحٌ" الفرح-عرض- تقول: "فرح فهو فرحٌ" لا فارحٌ تقول: "محمد فارحٌ" تقول: "محمد فرحٌ" يعني: يفعل الفرح لكن اسم الفاعل منه على فعل فرح لا فارح، "ونضر فهو نضر"، "وبطر فهو بطرٌ"، "وأشر فهو أشرٌ".

الوزن الثاني لفعِل اللازم أن يكون اسم الفاعل منه على فعلان، وذلك إذا دل على امتلاء أو حرارة باطن" كعطش فهو عطشان"، "وصديّ فهو صديان"، "وشبع فهو شبعان"، وقد يكون اسم الفاعل منه على أفعل، وذلك يكون في الألوان والخِلق، الألوان جمع لون، والخِلق جمع خلقة نحو "سود فهو أسود"،

"وخضر فهو أخضر"، "وعور فهو أعور"،" وحول فهو أحول"، "وعمي فهو أعمى" وهكذا، فهذا اسم الفاعل من فعل اللازم.

أما فعُل وما يكون إلا لازمًا فاسم الفاعل منه يكون على فعلٍ "كضخم فهو ضخم"، "وسهل فهو سهل"، "وصعب فهو صعب"،" وشهم فهو شهم"، وقد يكون اسم الفاعل من فعل على وزن فعيل نحو "جمل فهو جميل"، "وشرف فهو شريف"، "وكرم فهو كريم"،" وكبر وصغر فهو كبير وصغير"، وقد يأتي اسم الفاعل من فعل اللازم قليلًا على أفعل نحو: "خطب فهو أخطب" إذا كانت فيه خضرة يعني: لون الخضرة فهو أخضر وهذا قليل، وقد يكون اسم الفاعل منه على وزن فعل نحو: "بطل فهو بطل"، بطل يعني: صار بطلًا "بطل فهو بطل" "وحسن فهو حسن" وهذان الوزنان القليلان ذكرهما ابن مالك.

وهناك أوزان أخرى أيضًا متعددة يأتي عليها اسم الفاعل من فعل اللازم بلا قياس فقد يأتي اسم الفاعل من فعل اللازم على فعال كجبن فهو جبان، وقد يأتي على فعِال كشجع فهو شجاع، وهذه سماعية لا قياسية.

وبعد أن ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أبنية اسم الفاعل من الثلاثي فعَل متعديًا ولازمًا، وفعِل متعديًا ولازمًا، وفعُل اللازم ختم ذلك بقوله:**

وَبِسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ

يعني: أن الفعل الثلاثي الذي على وزن فعل الذي عرفنا أن اسم الفاعل منه على وزن فعِل ضرب فهو ضارب، قعد فهو قاعد قد يأتي اسم الفاعل منه على غير وزن فاعل.

وَبِسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ

يقول: الفعل الثلاثي الذي على وزن فعل قد يأتي منه اسم فاعل على غير وزن

فعل، قد يستغني بوزن آخر عن وزن فاعل وهذا قليل سماعي "كطاب يطيب فهو طيب"، ما وزن طاب يطيب فهو طيب؟ ما أصل ذلك؟ الأصل طيَّب يطْيِّب انقلبت الألف ياءً طاب، يطْيِّب نقلت الكسرة من الياء إلى الساكن قبلها ليتخلص من الثقل الحاصل من اجتماع كسرتين فصارت يطيب "طاب يطيب فهو طيب" ما وزن طيب؟ أهل الأصول عندنا طيب طاء وياء وباء، ثم طيب فيه ياء زائدة فيعل ليس على وزن فعل.

وقال أيضًا "شاخ يشيخ فهو شيخٌ" شيخٌ يشيخ إذًا فالأصل ياء، ما أصل "شاخ يشيخ"؟ "شيَّخ يشيِّخ" ثم قلبت الياء ألفًا في شيخ فصارت شاخ، وأما يشيِّخ فنقلت الكسرة من الياء إلى الساكن قبلها ليتخلص نمن الثقل الناشئ من اجتماع كسرة وياء فصارت يشيخ فهو شيخٌ ما وزن شيخٌ؟ فعلٌ وليس على وزن فعل.

وقالوا: "شاب يشيب شاب الرجل" يشيب فهو أشيب، الأصل ياء هي أيضًا الأصل شيَّب يشيِّب فصار شاب كما ذكرناه قبل قليل فهو أشيب على وزن أفعل، وأما قول الناس شائب فهم يقولوا شايب وأصلها شائب فهذه إما لحن وإما عود إلى القياس المرفوض يعني: العرب رفضوا هذا القياس ولم يقولوا شائب وإنما يقولوا أشيب، وهذا القياس المرفوض يستعمل ممن ضعفت فصاحته أو من الجاهل، موجود عند غير المتعلمين، وموجود عند الأطفال ويسمى في اللغة القياس الخاطئ، أو العود إلى الأصول المرفوضة يعني لو قلنا مثلًا: "محمد قائمٌ" "وهندٌ قائمة"، "وأنا ناجح وهي ناجحة"،" وأنا أحمر وهي أحمرة" قد يقول بعض الأطفال أحمرة؛ لأنه يقيس على أن التأنيث بالتاء هذا قياس لكنه قياس خاطئ، هذا عود إلى القياس المرفوض، وبذلك ننتهي من الكلام على صياغة اسم الفاعل من الثلاثي.

ليتكلم من بعد ذلك ابن مالك على صوغ اسم الفاعل من الغير الثلاثي

الرباعي الخماسي السداسي، وفي ذلك يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَزِنَـــةُ الْمُضَـــارِعِ اسْـــمُ فَاعِـــلِ   مِـــنْ غَيْـــرِ ذِي الْـــثَّلاَثِ كَالْمُوَاصِـــلِ
مَـــعْ كَسْـــرِ مَتْلُـــوِّ الأَخِيْـــرِ مُطْلَقَـــا   وَضَـــمِّ مِـــيْم زَائِـــدٍ قَـــدْ سَـــبَقَا

يقول: اسم الفاعل يصاغ من غير الثلاثي رباعيًا كان أو خماسيًا أو سداسيًا على وزن مضارعه نأتي بمضارعه، ثم نقلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة ونكسر ما قبل الآخر، وهذه قاعدة مضطردة لا يشذ عنها شيءٌ، وضرب مثالًا على ذلك بالمواصل فالفعل واصل رباعيٌ وليس وصل الثلاثي، يعني: واصل يواصل فهو مواصل، تأتي يواصل ثم تقلب الياء ميمًا مضمومة وتكسر ما قبل الآخر مواصل، وأما الفعل الثلاثي وصل فاسم الفاعل منه وصل فهو واصل، نعم.

وكذلك في "أكرم يكرم فهو مكرِم"، وكذلك في الخماسي "انطلق ينطلق فهو منطلق"، وفي السداسي "استخرج يستخرج فهو مستخرج"، وخرَّج رباعي؛ لأن الراء مشددة "خرَّج فهو مخرِّج وتخرج فهو متخرج"، "وأخرج فهو أخرج يخرج فهو مخرج" الفرق بين مُخرِج ومخرِّج مخرِج من الفعل أخرج يخرج، أما مُخرِّج فمن الفعل خرَّج يخرِّج قلنا إذا عرفنا الفعل نعرف اسم الفاعل منه، وإذا عرفنا اسم الفاعل نعرف الفعل؛ لأنهما مرتبطان على حدٍ سواء قلنا هذه القاعدة مضطردة لكن خربة وليس بها شواذ.

وما سبق هو أبنية اسم الفاعل والصفات المشبهة بها يعني كيفية صوغ اسم الفاعل والصفات المشبهة بها، لكن تلاحظون أننا كنا نقول في أثناء الشرح اسم الفاعل من فعِل المتعدي على وزن فاعل، واسم الفاعل من فعل اللازم على وزن فاعل، واسم الفاعل من فعل المتعدي على وزن فاعل، واسم الفاعل من فعل اللازم على وزن فعِل أو أفعل أو فعلان "كفرح يفرح فهو فرحٌ" أو فرحان انظروا أطلقنا اسم الفاعل على فعل على فرح قلنا: اسم الفاعل من فعل على فعل "فرح

يفرح فهو فرحٌ"، واسم الفاعل من فعُل وما يكون إلا لازمًا على وزن فعِل أو فعيل كضخم فهو ضخم أو جمل فهو جميل، فأطلقنا على كل ذلك اسم فاعل؛ لأنها في الحقيقة كلها أسماء فاعلين إلا أنه في الاصطلاح لا يطلقون اسم الفاعل إلا على ما كان على وزن فعِل فإن لم يكن على وزن فعِل فإنهم يسمونه الصفة المشبهة على وزن فعِل فرح أو فعلان "عطشان" أو أفعل" أحمر" أو على وزن فعْل "كصعب"، أو على وزن فعيل "كعظيم"، أو على وزن فعِال أو فُعال "كجبان وشجاع"، فاسم الفاعل والصفة المشبهة يتفقان في شيء ويختلفان في شيئين، يتفقان في شيء في المعنى الإجمالي فكلاهما يطلقان على من فعل الفعل، فقائم الذي فعل القيام هو شبعان الذي فعل الشِبع وهكذا.

ويختلفان في أمرين:

الأمر الأول: لفظيًا فاسم الفاعل على وزن فاعل والصفات المشبهة على أوزان مختلفة.

والأمر الثاني: الذي يختلفان فيه معنوي، وهذا يحتاج إلى زيادة بيان ستأتي إن شاء الله تعالى في الباب القادم كما وعدنا في أول الدرس في باب إعمال الصفة المشبهة.

لننتقل بعد ذلك بعد أن انتهينا عن الكلام على اسم الفاعل والصفات المشبهة بها إلى الكلام عن اسم المفعول

أسماء المفعولين أي: أوزانها وكيفية صوغها، وفي ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ فَتَحْـتَ مِنْـهُ مَـا كَـانَ انْكَسَـرْ ... صَـارَ اسْـمَ مَفْعُـوْلٍ كَمِثْـلِ الْمُنْتَظَـرْ
وَفِـي اسْـمِ مَفْعُـوْلِ الثُّلَاثِـيِّ اطَّـرَدْ ... زِنَـةُ مَفْعُـوْلٍ كَـآتٍ مِـنْ قَصَـدْ

وَنَـــابَ نَقْـــلاً عَنْـــهُ ذُو فَعِيْـــلِ   نَحْـــوُ فَتَـــاة أَوْ فَتًـــى كَحِيْـــلِ

فذكر أيضًا في هذه الأبيات أن اسم المفعول يصاغ من الثلاثي ومن غير الثلاثي إلا أنه بدأ في صوغه من غير الثلاثي فنتبعه في ذلك ونقول: اسم المفعول يصاغ من غير الثلاثي رباعيًا كان أو خماسيًا أو سداسيًا على قاعدة مضطردة وهي أن تأتي بالفعل المضارع ثم تقلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة وتفتح ما قبل الآخر أي أنه: كاسم الفاعل من غير الثلاثي إلا أنك في اسم الفاعل تكسر ما قبل الآخر وفي اسم المفعول تفتح ما قبل الآخر وهذا هو قوله:

وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَر

لأنه قال هذا البيت بعد القاعدة التي ذكرها في صوغ اسم الفاعل من غير الثلاثي صار اسم مفعول "كمثل المنتظر" المنتظر من انتظر خماسي "انتظر ينتظر فهو منتظِرٌ" اسم الفاعل كسرت ما قبل الآخر وهو منتَظَر فتحت ما قبل الآخر فهو اسم مفعول، وكذلك تقول "مواصِل ومواصَل"، "ومكرِم.ومكرَم"، "ومنطلِق. ومنطَلق"، "ومستخرِج. ومستخرَج"، "ومتخرِج ومتخرَج" "ومخرِّج ومخرَّج" "ومخرِّج ومخرَّج "

ثم ذكر اسم المفعول من الثلاثي فقال:

وَفِـي اسْـمِ مَفْعُـوْلِ الْثُّلاَثِـيِّ اطَّـرَدْ   زِنَـةُ مَفْعُـوْلٍ كَـآتٍ مِـنْ قَصَـدْ

نعم اسم مفعول ليس فيه تفصيل كما في اسم الفاعل الذي يأتي من الفعل الثلاثي كله على وزن واحد على وزن مفعول قال:

كَآتٍ مِنْ قَصَدْ

يعني: مقصود مفعول، تقول: "مقصود" "مضروب" مشروب" "مأخوذ" "مأكول" "مدروس" مفهوم" وهكذا.

إلا أن الذي يجب التنبه له هو: أن اسم المفعول يؤخذ من الفعل المبني للمجهول فهو في معناه ويعمل عمله، أما اسم الفاعل والصفة المشبهة به فهما يؤخذان من الفعل المبني للمعلوم فهما في معناه ويعملان عمله فإذا قلت: "أكرمت الرجل فأنا مكرِم"، "والرجل مكرَم"، وإذا قلنا: "أخرج البخاري هذا الحديث" فالبخاري مخرِج والحديث مخرَج، أما إذا قلنا "خرَّج البخاري هذا الحديث" فالبخاري مُخرِّج والحديث مخرَّج، وإذا قلت: "استخرجت الحديث من صحيح البخاري" فأنا مستخرِج والحديث مستخرَج وصحيح البخاري مستخرَج منه، نعم.

وإذا قلنا "جلس الولد على الكرسي" فالولد جالس اسم فاعل والكرسي مجلوس عليه فمجلوس اسم مفعول، وإذا قلنا: "أعطيت الفقير ريالًا" فأنا مُعطٍ مُفعل على القاعدة أعطى يُعطي نقل الياء من مضموم ونكسر ما قبل الآخر يُعطي مُعطي لكن الاسم إذا كان آخره ياء وقبلها كسرة نحذف الياء وننون كقاضٍ نقول: "مُعطٍ فأنا مُعطٍ"، والريال مُعطًا في معطى مفعل هذه القاعدة، والفقير مُعطًا له، نعم.

وكذلك لو قلنا: "منح المدرس المجتهد جائزة" فالمدرس مانح، والجائز ممنوحة والمجتهد ممنوحٌ له.

بعد أن بيَّن كيفية صوغ اسم المفعول من الثلاثي وغير الثلاثي قال:

وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيْلِ نَحْوُ فَتَاة أَوْ فَتًى كَحِيْلِ

أي: أن مجيئ فعيل بمعنى اسم المفعول قليل نقول: لقد جاء فعيل بمعنى مفعول، ولكنه قليل مقتصر فيه على السماع والنقل نحو: رجل جريح. جريح بمعنى فاعل أو مفعول؟ مفعول مجروح.

وقد ذكرنا من قبل أن اسم الفاعل قد يأتي على وزن فعيل في فعل المتعدي" كناصر ونصير" بمعنى فاعل أو مفعول؟ ناصر أو منصور ناصر من فعل اللازم "كقعيد وجليس"، ومن فعل المتعدي كشهد فهو شاهد وشهيد، "وعلم فهو عالم وعليم"، مجيئ فعيل بمعنى فاعل هذا كثير، فلم ينص عليه ابن مالك ولو نص عليه لكان أفضل، ولكنه نص على القليل وهو مجيئ فعيل بمعنى مفعول.

فهذا الكثير وهو فعيل بمعنى فاعل كثير فلهذا يبقى على القاعدة ما معنى يبقى على القاعدة؟ أي: قاعدة التذكير والتأنيث نقول: "أنا شهيد وهي شهيدة" "هذا رجل شهيد وهذه امرأة شهيدة" وهكذا.

وأما فعيل بمعنى مفعول فهذا قليل يقول:

وَنَابَ نَقْلاً

يعني: هذا مختص بالسمع والنقل، ولأنه قليل يستوي فيه المذكر والمؤنث بشرط ذكر الموصوف فتقول: "هذا رجل جريح"، "وهذه امرأة جريح"، ولا تقول: "امرأة جريحة" وتقول: "هذه فتاة كحيل" "وهذا فتىً كحيل" بمعنى كاحل أو مكحول.

وتقول: "هذا رجل قتيل"، "وهذه امرأة قتيل"؛ لأنه بمعنى مفعول وهكذا قلنا يستوي فيه المذكر والمؤنث بشرط ذكر الموصوف، فإن لم يُذكر الموصوف وجب التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث رفعًا للبث فتقول: "رأيت جريحًا هنا"، "ورأيت هناك جريحةً" فعرفنا أن الأول مذكر والثانية مؤنثة؛ لأنك لم تذكر الموصوف ولو قلت: "رأيت هنا رجلًا جريحًا" "ورأيت هناك امرأة جريحةً" لأنك ذكرت الموصوف.

وأما فعيل بمعنى فاعل فهو كثير جدًّا "كنصير وقدير ورحيم وسميع" إلى

آخره...

وأما كثير فهو فعيل بمعنى فاعل أم مفعول؟ مفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث ودهين "هذا رأسٌ دهين" بمعنى مدهون، "وطريح طريح الفراش" أيضًا مفعول لو قلنا: مريض؟ "مرض فهو مريض" صفة مشبهة إن قلنا إن فعل اللازم يأتي على فعِل وفعيل.

وَفَعْلٌ أوْلَى وَفَعِيْلٌ بِفَعُلْ   بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ وَأَفْعَلٌ فَعْلاَنُ

فهناك الصفات المشبهة لكن الكلام كله على ما يأتي من فعل هذا الذي يقول إنه فعيل بمعنى فعل أو بمعنى مفعول.

وبذلك نكون يا إخوان قد شرحنا في هذا الدرس بحمد الله كما ترون عشرة أبيات وكنا فيما مضى نشرح في الدرس بيتين أو ثلاثة أبيات وإن بالغنا شرحنا أربعة أبيات أو خمسة أبيات؛ لأن أول النحو كان بحاجة إلى مزيد من الشرح والتأمل، وأما باقي النحو بعد ذلك فإن السير فيه سيكون أسرع؛ لأنه كما ترون يقوم على معلومات سابقة تم شرحها وانتهينا منها، فإما أن نحيل عليها وإما أن نعتمد على أننا شرحناها على أن نطيل الكلام فيها، ولم ننتصف في الألفية بعد.

سننتصف إن شاء الله بعد درسين أو ثلاثة لكن الباقي سيكون أسهل مما مضى إن شاء الله.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

الدرس السادس والسبعون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة ليلة الإثنين، السادس والعشرين من ذي القعدة من سنة ثنتين وثلاثين وأربعمائة وألف، في جامع الراجحي، في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد الدرس الذي يُتم الستين، من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله تعالى.

توقفنا في الألفية عند الصفة المشبهة باسم الفاعل وكالعادة نبدأ بقراءة ما قاله إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب:

الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الفَاعِلِ

٤٦٧ . صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ ... مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الفَاعِلِ

٤٦٨ . وَصَوغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ ... كَطَاهِرِ القَلْبِ جَمِيْلِ الظَّاهِرِ

٤٦٩ . وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى ... لَهَا عَلَى الحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا

٤٧٠ . وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيْهِ مُجْتَنَبْ ... وَكَونُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

٤٧١ . فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ ... وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ

٤٧٢ . بِهَا مُضَافًا أَو مُجَرَّداً وَلاَ ... تَجْرُرْ بِهَا مَعْ أَلْ سُمًا مِنْ أَلْ خَلاَ

٤٧٣ . وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيْهَا وَمَا ... لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالجَوَازِ وُسِمَا

تكلمنا في الدرس الماضي على أبنية أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، والصفات المشبهة، الكلام في الدرس الماضي كان على الأبنية على الأوزان.

وأما الدرس الليلة إن شاء الله تعالى فعن الصفة المشبهة باسم الفاعل، عن تعريفها وعن عملها وأحكامها، وسبقت في أكثر من درس أن ذكرنا أن الوصف هو كل اسم دل على حدث وصاحبة هذا الذي يسمونه بالوصف أو الصفة، فعلى ذلك يشمل قولنا الوصف اسم الفاعل وصيغ المبالغة والصفة المشبهة وأفعل التفضيل واسم المفعول، هذه هي التي تسمى الأوصاف.

فاسم الفاعل وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل هذه الأربعة، تدل على حدث وفاعله، وأما اسم المفعول فإنها تدل على حدث ومفعوله، فكلها تدل على حدث وصاحبه، فقولنا "قائم" تدل على حدث وهو القيام وتطلق على فاعله، إذا فقولنا "قائم" دلت على حدث وفاعله، وكذلك قولنا: "قوام" دلت على حدث وهو القيام الكثير وتطلق على فاعله، وكذلك قولنا: "الحسن" تدل على حدث وهو "الحسن" وتطلق على فاعله، وكذلك "الأحسن" تدل على حدث وهو الحسن وتطلق على فاعله، فهذه الأربعة تدل على حدث وفاعله.

وأما اسم المفعول فقولنا: "مشروب أو مضروب" فهي تدل على حدث مشروب تدل على الشرب وعلى مفعوله من وقع عليه.

أما اسم المفعول فتميزه عن اسم الفاعل واضح ولا إشكال بينهما أصلًا وإنما شبه يقع بين اسم الفاعل وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل فكلها تدل على حدث وصاحبه بل على حدث وفاعله.

أما صيغ المبالغة فهي في الحقيقة أسماء فاعلين، ولكنها أسماء فاعلين بكثرة الذين فعلوا هذا الفعل بكثرة، ولصيغ المبالغة صيغ محددة معينة وهي: فعال

ومفعال وفعول وفعيل وفعل.

إذًا صيغ المبالغة تتميز عن أسماء الفاعلين لفظًا بهذه الصيغ ومعنىً بدلالتها على من فعل الفعل بكثرة.

وأما أفعل التفضيل فهو يدل على اجتماع شيئين في فعل وأن أحدهما زاد على الآخر فيه وله صيغة معينة وهي أفعل "كأفضل وأسبق".

إذًا فأفعل التفضيل أيضًا لا يلتبس في اسم الفاعل لفظًا؛ لأنه على وزن أفعل، ومعنىً؛ لأنه يدل على اجتماع شيئين في المعنى.

وأما الصفة المشبهة صفة مشبهة باسم الفاعل فهي تشبه اسم الفاعل كثيرًا وكلاهما يدل على حدث وفاعله كما قلنا قبل قليل "كضارب وقائم ونائم وجالس" تدل على حدث وفاعله، وكذلك قولك "سهل" تدل على حدث وهو السهولة، وكلمة سهل تطلق على من فعل السهولة، وقولك "شجاع" تدل على حدث وه الشجاعة وتطلق على من فعلها.

وكذلك قولك: "حسن" تدل على حدث وهو الحسن وتطلق على من فعل الحسن فاسم الفاعل والصفة المشبهة يجتمعان في المعنى العام وهو الدلالة على حدث وفاعله، ويفترقان في خمسة أشياء ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات يختلفان في الضابط، وفي الصياغة، وفي الزمن، ويختلفان أيضًا في أمرين في العمل.

أما الفرق الأول: بينهما فهو من حيث الضابط والعلامة وفي ذلك يقول ابن مالك:

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ ... مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الفَاعِلِ

يقول: سبق في اسم الفاعل أنه لا يضاف إلا إلى مفعوله ولا يضاف إلى فاعله فتقول مثلًا: "أنا ضاربٌ زيدًا" أو "أنا ضارب زيدٍ" فتضيف إلى المفعول به، ولو

قلت: "زيدٌ ضاربٌ أبوه عمروً" لم تستطع أن تضيف اسم الفاعل إلى الفاعل فتقول: "زيدٌ ضارب أبيه عمروً" هذا لا يصح؛ لأن اسم الفاعل لا يضاف إلى فاعله بل يضاف إلى مفعوله.

أما الصفة المشبهة فهي التي يستحسن أن تضاف إلى فاعلها فتقول: "زيدٌ كريمٌ أبوه"، أو "زيدٌ كريم الأب" "زيدٌ كريم أبوه" أي: "زيد كرُم أبوه" ثم تقول: "زيد كريم الأب" وكريم صفة مشبهة، أو تقول: "زيد حسن وجهه" "وزيد حسن الوجه" "زيد منطلق لسانه" "وزيد منطلق اللسان" "وزيد طاهر قلبه" "وزيد طاهر القلب" فبذلك يتبين الضابط الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة فمتى ما استطعت أن تضيف الوصف إلى فاعله فهو صفة مشبهة من حيث المعنى، وإذا لم يصح فيه ذلك فليس صفة مشبهه؛ لأن الوصف قد يتردد بين كونه اسم فاعل وبين كونه صفة مشبهة.

والفرق بينهما من حيث الضابط، فإذا اشتبهت عليك الصفة أو الوصف فأضفها إلى فاعلها فإن انضافت إلى فاعلها فهي صفة مشبهة تقول: "كريم الخلق" أي: "كريم خلقه"، "رحيم القلب" أي: "رحيم قلبه" "شريف العرض" "شجاع القلب" "صعب الميراث" "فرح القلب" يعني: "صعُب ميراثه" "فرح قلبه" فأضفت إلى الفاعل ولو كان اسم فاعل لما انضاف إلى فاعله ما يمكن ذلك، فهذا هو الفرق الأول بين اسم الفاعل والصفة المشبهة.

يعني إذا قلت مثلًا: "محمد منطلق" في السباق بسرعة محمد منطلق بسرعة، منطلق هنا اسم فاعل "انطلق ينطلق فهو منطلق"؛ لأنه يفعل هذا الفعل الآن وليس وصفًا لازمًا له قبل ذلك بعد ذلك ما ينطلق لكن إذا قلت: "زيد منطلق اللسان أو منطلق لسانه" هذه صفة مشبهة بهذا الضابط صفة مشبهة؛ لأنها انضافت إلى الفاعل وسيأتي بعد ذلك الفرق بينهما من حيث المعنى سنعرف أنها في منطلق

اللسان صفة مشبهة لدلالتها على الثبات والاستمرار، أما زيد منطلق في السباق فاسم فاعل للدلالة على الحدوث والتجدد ولا يدل على الثبات والاستمرار، فهذا الفرق الأول بين اسم الفاعل والصفة المشبهة من حيث الضابط والعلامة، وبعضهم يقول التعريف؛ لأن النحويين لا يفرقون بين الضابط والتعريف كما يفعل أهل الأصول في ذلك فيجعلون الحد ضابطًا فيجعلون الضابط حدًا هذا هو الفرق الأول بينهما.

الفرق الثاني: بين اسم الفاعل واسم المفعول من حيث الصياغة، الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة من حيث الصياغة ولذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَصَوغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ

فالصفة المشبهة لا تصاغ إلا من فعل لازم، أما اسم الفاعل فإنه يصاغ من اللازم والمتعدي كما سبق بيانه في الدرس الماضي عندما قلنا إن اسم الفاعل يصاغ من فعَل المتعدي "كضربه فهو ضارب" ومن فعَل اللازم "كـ جلس فهو جالس" ومن فعِل المتعدي" كـ شربه فهو شارب" يصاغ من هذه الثلاثة.

وأما الصفة المشبهة فتصاغ من فعِل اللازم "كفرِح فهو فرحٌ" وتصاغ من فعُل ولا يكون إلا لازمًا "ككرُم فهو كريم" إذًا من حيث الصياغة الصفة المشبهة لا تصاغ إلا من لازم واسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي.

واسم الفاعل كما سبق في الدرس الماضي لا يكون من الثلاثي إلا على وزن فاعل "كشارب وجالس وضارب" ومن غير الثلاثي على وزن المضارع مع قلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر فنقول: في "أكرم فهو مكرم" "وانطلق فهو منطلق" "واستخرج فهو مستخرج".

أما الصفة المشبهة فإنها تأتي على أوزان كثيرة ذكرناها في الدرس الماضي

وإجمالها أنها تأتي من فعِل اللازم على فعِلٌ "كفرِح فهو فرِحٌ" "وغرق فهو غرق" "وطرب فهو طرب" وعلى فعلان "كعطش فهو عطشان" "وصدي فهو صديان" وعلى أفعل "كجهر فهو أجهر" "وعمي فهو أعمى" "وعور فهو أعور" وتأتي من فعُل ولا يكون إلا لازمًا على فعلٍ "كسهل فهو سهل" "وصعب فهو صعب" وتأتي على وزن فعيل "ككرم فهو كريم" "وجمل فهو جميل" "وشرف فهو شريف" هذه أوزانها الخمسة الكثيرة وتأتي وراء ذلك على أوزان قليلة كفعال "كجبان ورزان" وفُعال "كشجاع وفرات" وغير ذلك.

إذًا الصفة المشبهة لها أوزان كثيرة بل إن الصفة المشبهة قد تأتي على وزن اسم الفاعل من الثلاثي وغير الثلاثي ولكن هذا قليل في قولنا: "طاهر القلب" كلمة طاهر هنا في "طاهر القلب" اسم فاعل أم صفة مشبهة؟ صفة مشبهة من حيث الضابط؛ لأنه تنضاف إلى فاعلها طهر قلبه، ومن حيث الصياغة أن طاهر من طهُر وليس من طهِر أو طهَر وفعل لا يأتي منه إلا صفة مشبهة لكنه جاء على وزن فعِل كقولهم "منطلق اللسان" هذا من غير الثلاثي فجاء على وزن اسم الفاعل ولكنه هنا صفة مشبهة؛ لأنه منضاف إلى فاعله "منطلق اللسان" أي: "ينطلق لسانه" وكقولنا: "متوتر الأعصاب" يعني: "توترت أعصابه" أيضًا انضاف إلى فاعله فهذا هو الفرق الثاني بين اسم الفاعل والصفة المشبهة من حيث الصياغة.

الفرق الثالث: بينهما من حيث الزمان وهذا فرق مهم جدًّا من حيث الزمان وإن شئت قل: من حيث المعنى والمعنى يرجع هنا إلى الزمان، وهذا في قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَصَـــــوغُهَا مِـــنْ لاَزِمٍ لِحَاضِــــرِ ... كَطَــاهِرِ القَلْــبِ جَمِيْــلِ الظَّــاهِرِ

الحاضر هو الزمن الحاضر يعني: الزمن الحال الذي نحن فيه، فاسم الفاعل يأتي للماضي المنقطع الماضي الذي انقطع كأن تقول: "أنا ضارب زيدًا بالأمس"

وللحال تقول: "أنا ضارب زيدٍ الآن" وللمستقبل مستقبل غير المتصل بالحال والماضي مستقبل فقط تقول: "أنا ضارب زيدًا غدًا" وقد يكون اسم الفاعل للفعل المستمر يعني للزمان المستمر الماضي والحاضر والمستقبل كقولك: "الله مالك الملك" مالك بمعنى ملك يملك في الحال وفي المستقبل هذا الزمان مستمر فاسم الفاعل يأتي لكل ذلك.

أما الصفة المشبهة فلا تأتي للماضي وحده يعني: لا تأتي للماضي المنقطع لا تقل: "محمد حسن وجهه بالأمس" ولا للمستقبل فقط، بل الصفة المشبهة تدل على الحال أي: تدل على الحال الدائمة أي: تدل على الفعل الثابت المستمر، وأما اسم الفاعل فالأصل فيه أنه يدل على الفعل الحادث المتجدد، الحادث مرةً بعد مرة، الحادث الذي يحدث وقد ينقطع ثم يحدث ثم ينقطع يعني: اسم الفاعل ما في دلالة على أن الفعل مستمر بل دلالته الأصلية على أنه فعل حادث يعني: لم يكن موجودًا ثم وجد في المستقبل قد ينقطع ثم يوجد ثم ينقطع.

أما الصفة المشبهة فالأصل فيها أنها لا تدل على تجدد ولا حدوث، بل تدل على صفة دائمة ثابتة مستقرة غير حادثة، فإذا قلت مثلًا::زيد حسن الوجه: فتقول ذلك إذا كان الحسن صفة ثابتة لوجهه، يعني: ما يُتصور في قولك:حسن الوجه: أنه الآن حسن وقبل قليل ما كان حسنًا وبعد قليل ما كان حسنًا؛ لأن الحسن صفة ثابتة في الوجه هذا الأصل يعني: ما يتصور في الإنسان أنه الآن حسن الوجه وبعد ساعة ينقطع هذا الحسن ثم بعد ساعة يعود هذا الحسن وهكذا.

تقول: "محمد طاهر القلب" طهارة القلب صفة دائمة في القلب ما يتصور في الإنسان أن قلبه يكون الآن طاهرًا وبعد ساعة يكون خبيثًا وبعد ساعتين يعود طاهرًا وهكذا! إلا إذا كان في الأصل خبيثًا ثم قد يحاول أن يطهره ثم يغلبه الخبث، لكن لو وصفته بأنه محمد طاهر القلب معنى ذلك أن الطهارة صفة ثابتة فيه

وليست متجددة بأن الطهارة تأتي وتذهب بل هي صفة ثابتة، تقول: "زيد شجاع" "وعمرو جبان" هذه صفات ثابتة ما يُتصور أن قلبه يكون مرة شجاع ومرة جبان هذه صفة ثابتة ليست كقولك: "زيد قائم" قولك: "زيد قائم" تدل على أنه فعل القيام حينًا ولا نفهم منه أنه دائم القيام ثابتة؛ لأن القيام صفة ثابتة فيه، الأصل في اسم الفاعل أنه يدل على التجدد يعني: "زيد قائم" أي: نفهم أنه في وقت ما.. ما يكون قائمًا أنه قائم هذه صفة تنقطع ولا يكون قائم ثم بعد ذلك قد يقوم ربما لا يكون قائمًا هذه دلالة اسم الفاعل، فنقول: "محمد جالس وزيد واقف" هذه ليست صفات ثابتة بل الأصل فيها أنها صفات حادثة يعني: هو أحدث هذا الأمر أحدث القيام ولم يكن قائمًا، ودلالتها الأصلية أنه سيقطع هذا القيام في وقت ما بجلوس أو اضطجاع ونحو ذلك.

وفي ذلك نفهم الفرق بين نحو "راحم ورحيم" أيهما أبلغ في الوصف بالرحمة؟ رحيم ما معنى رحيم؟ تدل على أن الرحمة صفة ثابتة في هذا الشيء "محمد رحيم بأولاده" هذه صفة دائمة فيه، ثابتة فيه، أما إذا قلت راحم "محمد راحم أولاده" معنى ذلك أنه فعل الرحمة، لكنك ما أخبرت أن الرحمة صفة ثابتة فيه، وإنما أخبرت أنه فعل الرحمة في ذلك الوقت، قبل ذلك هل كان رحيمًا أو غير رحيم؟ ما في دلالة، بعد ذلك هل هو رحيم أو غير رحيم ما في دلالة.. دلالة اسم الفاعل أنه في أثناء فعله فعل هذا الفعل جدده، قبل ذلك بعد ذلك ليس فيه دلالة فعلى ذلك يصح أن تقول: "إن الله راحم ورحيم" رحيم صفة ثابتة فيه عَزَّوَجَلَّ الله راحم أي: أنه يفعل الرحمة وكلا الصفتين واردة لله عَزَّوَجَلَّ.

وكذلك لو قلت مثلًا: "زيد سريع ومسرع" إذا أردت أن السرعة من الصفات الثابتة زيد دائمًا في مشيه سريع يعني: هذه عادته، هذه صفته فتقول: "زيد سريع" في مشيه فلهذا يجوز أن تضيف سريع إلى الفاعل فتقول: "زيد سريع الخطى"

الخطوات هي التي تسرع فتضيفها للفاعل، فإذا أردت أنه أسرع في هذا الوقت وليس من عادته أن يسرع، لكنه اشترك في سباق أو في أمر ما فتقول: "زيد مسرع" "ورأيت زيدًا مسرعًا" أي: أنه فعل الإسراع وما يدل على أنه سريع قبل ذلك أو بعد ذلك، لكن نقول: "محمد سريع" معنى ذلك أن السرعة صفة ثابتة فيه لإخبارك بقبل وبعد، فهذه ثلاثة فروق.

إلا أننا ننبه إلى أن المعنى الثالث عندما نقول: إن الصفة المشبهة تدل على حال ثابتة مستمرة مستقرة ولا تدل على التجدد لا يعني ذلك أنها لا تنقطع لا، وإنما تدل على أن الصفة ما دامت موجودة في هذا الشيء فهي مستمرة ثابتة ليست تذهب وتجيء "كالقيام كالجلوس كالضرب كالشرب" لا، ما دام هذا "وجهه حسن" ما دام "قلبه طاهرًا" فهذه الصفة دائمة فيه؛ لأنه قد يأتي ما يقطع هذه الصفة؛ لأنها صفة مستمرة ليست متجددة هي صفة مستمرة قد يأتي ما يقطعها! قد يصاب في وجهه فيكون قبيحًا، تقول: "كان زيد حسن الوجه فصار قبيح الوجه" عندما كان حسن الوجه هذه صفة مستمرة فيه، "كان زيد شجاعًا" فصار جبانًا لسبب من الأسباب مرض أو نحو ذلك، وقت شجاعته هذه كانت صفة ثابتة فيه، فأريد بذلك أن أقول: أن الصفة المشبهة نعم هي تدل على ثبات الصفة ما دامت موجودة لكن الصفة قد ترتفع لسبب من الأسباب فلعل الفرق ظهر الآن بين اسم الفاعل والصفة المشبهة.

هذه ثلاثة فروق وسيأتي فرقان آخران أيضًا من حيث العمل نؤخرهما إلى حيث يذكرهما ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ثم بعد ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ المُعَدَّى لَهَا ... عَلَى الحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن الصفة المشبهة تعامل كاسم الفاعل في العمل يعني: يجوز أن تضاف إلى معمولها، ويجوز أن ترفع معمولها، ويجوز أ، تنصب معمولها

كاسم الفاعل، فأنت في اسم الفاعل يجوز لك أن تضيف فتقول: "أنا مكرم زيد" "أنا ضارب عمرو" ولا يجوز أن ترفع بها الفاعل فتقول: "أنا مسافر أبي إلى مكة" أي: سافر أبي، أو "محمد مسافر أبوه" أي: "سافر أبوه" ولك أنت تنصب المفعول به فتقول: "أنا ضارب زيد" "وأنا مكرم عمرو".

وكذلك الصفة المشبهة لك أن تضيفها إلى معمولها فتجره فتقول: "زيد حسن الوجهِ" ويجوز أن ترفع معمولها بها فتقول: "زيد حسنٌ الوجهُ" ويجوز أن تنصب معمولها بها فتقول: "زيد حسنٌ الوجهَ" بحيث أن نقول: يجوز أن تجر معمولها فتقول: "زيد حسن الوجهِ" وذلك بالإضافة، ويجوز أن ترفع معمولها فتقول: "زيد حسنٌ الوجهُ" على أنه فاعل بمعنى "زيد حسُنَ وجهه" ويجوز أن تنصب المعمول على أنه مشبه بالمفعول به إن كان معرفةً نحو: "زيد حسنٌ الوجهَ" أو على التميز إن كان نكرة نحو: "زيد حسن وجهًا "كل ذلك وارد عن العرب.

وهذه الأوجه كلها واضحة لا إشكال فيها إلا الناصب على التشبيه بالمفعول به وهو مخرج اتخذه النحويون لعدم مخالفة الصناعة النحوية مع ورودها عن العرب فإنهم قالوا: "زيد حسن الوجهَ" فنصبوا على ماذا؟ الوجه من حيث المعنى فاعل؛ لأنه هو الذي حسن لكنه موصوف ما يمكن أن نقول فاعل هو موصوف كأنه مفعول به، ولكن الحسن لم يقع على الوجه فلا يصح أن نقول: مفعول به، لماذا نصبت العرب هنا قال النحويون: تشبيهًا بالمفعول به أي: شبهوا الصفة المشبهة باسم الفاعل حيث تقول: "أنا ضارب زيدًا ومكرم عمروًا" فشبهوا هذا الأسلوب بهذا الأسلوب فنصبوه فقالوا: يشبه بالمفعول به، وأما إذا كان المفعول نكرة "زيد حسن الوجه" فهو تميز ولا إشكال في ذلك، فإن قلت ولماذا لم نقل: "زيد حسن الوجه" بأنه تميز؟ قيل: لأن التميز يشترط فيه التنكير فلهذا لم يقال: إنه تمييز.

المعمول عندما نقول: "زيدٌ حسنُ الوجه" الصفة المشبهة حسن، والوجه نسميه معمول الصفة المشبهة يعني: التي عملت فيه الجر، أو عملت فيه النصب، أو عملت فيه الرفع هذا يسمى معمول، معمول الصفة المشبهة إما أن يكون بأل، وإما ألا يكون بأل، فإن كان بأل فهو الذي سبق وشرحناه زيد حسن الوجهِ، "وزيد حسن الوجهُ"، "وزيد حسن الوجهَ" فإن لم يكن بأل فإما أن يكون مضافًا إلى ضمير، وإما أن يكون مجردًا من أل والضمير نكرة، فإن كان مضافًا إلى ضمير فتجره فتقول: "زيد حسنُ وجهه" وهذا الوجه ممتنع لا يصح كما سيأتي، أو ترفعه على أنه فاعل "زيد حسنٌ وجهه" وهذا فاعل لا إشكال فيه.

وإما أن تنصبه "زيد حسنٌ وجهه" وهذا منصوب على التشبيه بالمفعول به هذا مضاف إلى ضمير، وإما أن يكون المعمول مجرد من الضمير وأل أي: نكرةً كقولك: "وجه" فإذا جررته بالإضافة تقول: "زيد حسنُ وجهٍ" "وزيد حسنٌ وجهٌ" "وزيدٌ حسنٌ وجهًا" أما حسن وجهٍ بالإضافة، وأما حسن وجهٌ ففاعل، وأما حسن وجهًا تميز كما شرحنا هذا من قبل.

كل ذلك إذا كانت الصفة المشبهة نفسها نكرة بلا أل حسنٌ إن كانت الصفة المشبهة نفسها بأل الحسن زيد الحسن الوجه فكذلك يعني: كالتفصيل السابق، إذا كانت الصفة المشبهة بأل فالمعمول إنما أن يكون بأل، وإما أن يكون مضافًا إلى ضمير، وإما أن يكون نكرة طبق ما قلناه قبل قليل: إضافة ورفع ونصب.

الصفة فيها أل والمعمول فيه أل "زيد الحسن الوجهِ" بالإضافة وهذا جائز، ودخلت أل على المضاف لأن الإضافة لفظية والإضافة اللفظية تجامع أل، الرفع "زيد الحسن الوجهُ" أي: "زيد الذي حسن وجهه" فاعل لا إشكال، النصب "زيد الحسن الوجهَ" يشبه بالمفعول به.

الصفة المشبهة بأل والمعمول مضاف إلى الضمير، "زيد الحسن وجههِ" هذا

ممتنع كما سيأتي.

الرفع "زيد الحسن وجههُ" فاعل جاء اسم، "زيد الحسن وجهه" جاء اسم مشبه بالمفعول به.

باقي الحال الأخيرة: الصفة المشبهة بأل والممول نكرة، "زيد الحسن وجهٍ" هذا ممتنع لا يكون المضاف لـ أل والمضاف إليه نكرة حتى في الإضافة اللفظية كما سيأتي.

الرفع "زيد الحسن وجهٌ" جاء اسم يعني: الذي "حسن وجه" منه الناصب "زيد الحسن وجهًا" تمييز لا إشكال في ذلك، هذه أوجه متعددة ومختلفة ولها صور كثيرة جدًّا هذه الصور أوصلها النحويون إلى أربعة عشر ألفًا ومئتين وستًا وخمسين صورة لعمل الصفة المشبهة مع معمولها هذا ملخصه الذي قلناه جمع كل ذلك ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ثلاثة أبيات الأخيرة فقال:

فَـارْفَعْ بِهَـا وَانْصِـبْ وَجُـرَّ مَـعَ أَل وَدُونَ أَل مَصْـحُوبَ أَل وَمَـا اتَّصَـل

بِهَا مُضَافًا أَو مُجَرَّدَاً

فَارْفَعْ بِهَا يعني: بالصفة المشبهة، هذا بيت وشطر البيت، يقول الصفة المشبهة فيها أل، أو من دون أل والمعمول فيه أل أو من دون أل أو مضافًا إذًا فالصفة لها حالتان بأل ومن دون أل، والمعمول له ثلاثة أحوال: بأل ومضافًا ونكرةً مجردًا.

ماذا تعمل الصفة في المعمول حينئذٍ؟ يقول: ارفع وانصب وجر في كل هذه الحالات إلا حالة واحدة يستثنيها يقول:

بِهَـا مُضَـافًا أَو مُجَـرَّدَاً وَلاَ تَجْـرُرْ بِهَـا مَـعْ أَل سُـمًا مِـنْ أَل خَـلاَ

وَمِـنْ إِضَـافَةٍ لِتَالِيْهَـا وَمَـا لَـمْ يَخْـلُ فَهْـوَ بِـالجَوَازِ وُسِـمَا

سما اسم لكلمة اسم فيه لغات من لغات يقول: لا تجرر بها يعني: لا تضيفها،

لا تجرر بها إذا كانت معرفة بأل يعني: الحسن إذا كانت معرفة بأل فلا تضفها إلى اسم خلا من أل، أو خلا من إضافةٍ لـ أل لا تضفها إذا كانت بأل الحسن للمعمول إذا لم يكن فيه أل "زيد الحسن وجه" الحسن أل، وجه ما فيها أل، هنا الحال هذه ممنوعة أن تجر ما تقل "الحسن وجه".

هل نقول: "الحسن وجه أبٍ" أضفناها إلى ما فيه أل إذًا ممتنعة؛ لأنها ما أضيفت إلى ما فيه أل، لكن لو قلت: "زيد الحسن وجه الأب" يجوز؛ لأن وجه هنا أضيفت إلى الأب، فكلمة وجه إذا جاءت هكذا خالية من أل، أو أضيفت إلى ما ليس فيه أل هذا الوجه ممتنع فقط، الوجه الممتنع واحد فقط وهو: أن تكون الصفة المشبهة بأل ومعمولها ليس بأل ولم يضاف إلى ما فيه أل، بقية الصور كلها جائزة وإن كانت تختلف من حيث القوة بعضها حسن وبعضها ضعيف لكن كلها جائزة، يعني: إذا كانت الصفة من دون أل ما فيها أل حسن زيد حسن، فالمعمول يجوز لك فيه كل الأوجه بكل الحالات؛ لأن الاستثناء إنما كان من الصفة المشبهة إذا كانت بأل يعني: الصفة المشبهة التي ما فيها أل يجوز لك في معمولها كل الأوجه بجميع حالته، "زيد حسن الوجهِ" "حسن وجههُ" "حسن وجههِ" "زيدٌ حسنُ وجهٍ" "حسنٌ وجهًا" "حسنٌ وجهٌ"كل ذلك جائز.

وإن كانت بأل فكل الحالات جائزة إلا إذا كان المعمول ليس بأل ولا مضاف لـ أل، تقول: "زيد الحسن الوجهِ" "زيد الحسن الوجهُ" "زيد الحسن الوجهَ" "زيد الحسن وجههُ" "زيد الحسن وجهه" "زيد الحسن وجهٌ" "وزيد الحسن وجهًا" ويمتنع "زيد الحسن وجهٍ" فلهذا قال ابن مالك في الأخير:

وما لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالجَوَازِ وُسِمَا

يعني: المعمول الذي فيه أل لم يخلو من أل فيه أل يعني فهذا يجوز لك فيه الجر.

قال: ابن حمدون وله حاشية مشهورة على شرح المكودي سماها الفتح الودودي قال:

أشار المكودي.. المكودي هو الذي ذكر العدد الذي ذكرته أربعة ألف عشرًا وكسر فقال ابن حمدون أشار المكودي إلى أن ابن مالك جمع هذه الأوجه كلها في بيتٍ وبعض شطر فقال:

أشار المكودي إلى التنويه بقدر الناظم وجلالته في العلم وبلاغته وفصاحته حيث جمع هذه الصور الكثيرة في هذا اللفظ المختصر فلله دره ما أحسنه.

وقال ابن مالك بيتًا قبل هذه الأبيات الثلاثة التي قرأناها في إعمال الصفة المشبهة وهو قوله:

وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيْهِ مُجْتَنَبْ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

وهذا إكمال لكلامه على إعمال الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل يعني: أن اسم الفاعل عمل تشبيهًا له بالفعل، وأما الصفة المشبهة فعمل تشبيهًا لها باسم الفاعل.

والقاعدة تقول دائمًا: أن الفرع لابد أن ينحط عن الأصل درجة على الأقل.

فلهذا الفعل يعمل دائمًا مقدرًا ومؤخرًا، وظاهرًا ومحذوفًا، وجامدًا وتصرفًا، تعمل على كل حال، واسم الفاعل كما رأينا الآن عمله أقوى من عمل الصفة المشبهة، ومن الفروق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل من حيث العمل هذا الفرقان المكتوبان في هذا البيت الأول في قوله:

وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيْهِ مُجْتَنَبْ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

أي: أن منصوب الصفة المشبهة لا يجوز أن يتقدم عليها كاسم الفاعل، فاسم الفاعل يجوز لك أن تؤخر منصوبها فتقول: "أنا مكرمٌ زيدًا" ويجوز أن تقدم

المفعول به يعني المنصوب فتقول: "أنا زيد مكرم" أما الصفة المشبهة فيجب أن تؤخر منصوبها فتقول: "زيد حسن الوجهَ" ولا يجوز أن تقدم المنصوب عليه فتقول: "زيد الوجه حسنٌ" فهذا أيضًا ينضاف إلى الفروق الثلاثة التي ذكرناها من قبل بين الصفة المشبهة واسم الفاعل.

والفرق الثاني: بين الصفة المشبهة واسم الفاعل من حيث العمل ما ذكره في قوله:

وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيْهِ مُجْتَنَبْ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

يعني: أن اسم الفاعل يعمل في السببي نحو: "زيدٌ ضارب أخاه" ويعمل في غير السببي نحو: "زيدٌ ضارب عمروًا"

وأما الصفة المشبهة فلا تعمل إلا في السببي نحو: "زيد حسن وجهُه" أو "حسن وجهَه" ما المراد بالسببي؟ شرحناه قبل ذلك، أما المراد بالسببي هو الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود إلى الموصوف، هو اسم ظاهر لكن اتصل به ضمير يعود إلى الموصوف إذًا فالضمير سيربطه بالموصوف كقولك: "زيد ضارب أخاه" فالهاء تعود إلى زيد الموصوف بالمعنى العام ليس إلى الصفة النعت، الموصوف يعني: الوصف يشمل الخبر، يشمل النعت، يشمل الحال.

غير السببي "زيد ضارب عمروً" فعمروً لم يتصل بضمير يعود إلى موصوفه أما الصفة المشبهة لا تعمل إلا في السببي كقولك: "زيد حسن وجهه" اتصل بالهاء العائد إلى زيد، هذا الضمير إما أن يكون ملفوظًا به كما سبق، "زيد حسن وجهه" "حسن وجهه" أو مقدرًا؛ لأن المقدر كالموجود كقولك: "زيد حسن الوجهِ" أو "حسن الوجهُ" أو "حسن الوجهَ" "زيد حسن الوجهُ" أي: "زيد حسن الوجهُ منه"

وقال بعض النحويين: إن أل في مثل ذلك نائبة مناب الضمير، على كل حال

الضمير موجود؛ لأن المقدر كالموجود والمقدر غير المعدوم، المعدوم ليس موجود أصلًا، أما المقدر أو المحذوف معناه أنه موجود في الجملة، ولكنه حذف لسبب من الأسباب فتقدره قولنا نقدره دليل على أنه موجود أو غير موجود؟ دليل على أنه موجود ولهذا قدرناه دليل على أنه موجود.

من الشواهد في هذه التقديرات لو قلنا مثلًا: «كان رسول الله ﷺ حسن الصفات كريم الأخلاق، صعب الميراث في الحروب، ليّن الجانب للمؤمنين» "فحسن وكريم وصعب ولين" هذه صفات مشبهة إن شئت من ضابط فهي انضافت إلى فاعلها، "حسن الصفات" يعني: "حسنت صفاته" "كريم الأخلاق" يعني: "كرمت أخلاقه" وإن شئت من حيث الزمن هذه الصفات تدل على الثبات ولا تدل على التجدد.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ﴾ [هود:٢٤].

أعمى وأصم وبصير وسميع هذه صفات مشبهة أم غير ذلك؟ صفات مشبهة، أعمى على وزن أفعل صفة مشبهة أم أفعل تفضيل؟ هنا صفة مشبهة مثل الأعمى تقول: "أنت أعمى القلب" يعني: عمي قلبك فتضيفه إلى الفاعل بخلاف ما إذا قلنا مثلًا "فلان أعمى من فلان" فهنا اسم تفضيل، وكذلك الأصم إذًا فالمعنى هو الذي يحدد النوع، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْـَٔاخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسراء:٧٢].

أما أعمى الأولى فهي صفة مشبهة عمي قلبه فهو في الآخرة أعمى إن قيل أنها صفة مشبهة فالمعنى والله أعلم أنه في الآخرة كذلك، وإن قيل والله أعلم أنها أفعل تفضيل فالمعنى أنه أشد عمىً المعنيان محتملان.

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ فَٱفْعَلُوا۟ مَا تُؤْمَرُونَ﴾ [البقرة:٦٨].

فارض، وبكر. بكر عندما تكون البقرة بكرًا مثلًا بقيت سنتين بكرًا في هذه السنتين الصفة هذه تتغير أم ثابتة؟ إذًا قوله هنا بكر صفة مشبهة أم لا؟ صفة مشبهة وقلنا الصفة المشبهة تدل على الثبات ما دامت موجودة لكنها قد تنقطع، وفارض صفة مشبهة أم اسم فاعل؟ هنا صفة مشبهة؛ لأنها بعد ما زالت بكارتها صارت فارضًا الصفة الآن ثابتة أو الآن فارض ثم بكر وبعده فارض ثم بكر صفة ثابتة ليست كاسم الفاعل "كقائم وجالس" هو قائم لكن هذه الصفة قد تنفك عنه، وجالس هذه الصفة قد تنفك عنه اسم فاعل، أما الصفة الثابتة المستمرة هذه صفة مشبهة إذًا هذه فارض أيضًا صفة مشبهة "كطاهر القلب".

﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ فَٱفْعَلُوا۟ مَا تُؤْمَرُونَ﴾ [البقرة:٦٨] عوان فعال كقولهم "جبان" في الوزن ليس في المعنى، عوان هذه أيضًا صفة مشبهة.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:١] الرحمن على وزن فعيل، والرحيم على وزن فعيل هاتان الصفتان مشبهتان أما فعلان رحمان فهو صفة مشبهة لا إشكال في ذلك، وأما رحيم فصفة مشبهة أم صيغة مبالغة؟ أما هنا فلا شك أنها صفة مشبهة لأن مثل هذه الصفات مع الله عَزَّوَجَلَّ صفة مشبهة؛ لأنها تدل على الثبات والاستمرار أما مع الخلق فقد تكون صفة مشبهة إذا كانت صفة ثابتة فيهم، وقد تكون مبالغة كقولك: "كريم" أي: أن الإنسان يتطبع بالكرم حتى لا ينفك عنه تكون فيه صفة ثابتة لا يتكلفها فهو كريم صفة مشبهة، قد تكرم أخلاقه بحيث تقول: "هو كريم خلقه" فترفع بها الفاعل، ثم "هو كريم الخلقِ" فتجر بها الفاعل والصفة متى ما جرت الفاعل كانت صفة مشبهة، أما إذا كان الكرم فيه

يعني: يفعله فعلًا يفعله وقتًا بعد وقت يعني: يتكلفة هو كريم لكنه يفعله فعلًا لا يفعله طبعًا فهنا كريم صفة مبالغة.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [فاطر:١٢].

هذا عذب من عذُب الماء عذب فعل مثل سهل وصعب، والصفة المشبهة، فرات كفعال "كشجاع" صيغة مبالغة، ﴿وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [الفرقان:٥٣] ملحٌ فعلٌ صفة مشبهة، وأجاج فُعال كشجاع صفة مشبهة، ﴿سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ﴾ [فاطر:١٢] سائغ الماء العذب الفرات كونه سائغ الشرب صفة ثابتة فيه أم حادثة؟ صفة ثابتة يعني: مرة يكون سائغًا ومرةً لا يكون سائغًا؟ ثابتة فلهذا ترفع بها فاعلها ﴿سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ﴾ [فاطر:١٢] يعني: يسوغ شربه.

وجاء في الأثر أن أبا بكر رجل أسيف يعني: كثير البكاء أو سريع الدمعة فعيل أسيف هنا هل هي صفة مشبهة أم صيغة مبالغة لأبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؟ صفة مشبهة؛ لأنها صفة عُرف بها وصارت ثابتة فيه، قال حسان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: في صفة أم المؤمنين عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا:

حَصَانٌ رَزانٌ ما تُزِنُّ بِريبَةٍ وَتُصبِحُ غَرثى مِن لُحومِ الغَوافِلِ

أما حصان ورزان فعلى وزن فعال كجبان فهما صفتان مشبهتان حصان صفة ثابتة فيها الرزانة صفة ثابتة فيها

وَتُصبِحُ غَرثى مِن لُحومِ الغَوافِلِ

غرثى صفة مشبهة أم ماذا؟ صفة مشبهة فعلى من أوزان الصفة المشبهة فعلى؟ كيف كانت صفة مشبهة؟ غرثى هذا مؤنث مذكره أغرث أفعل مثل "أجهر" ومثل "أعمى" ومثل "أعور وأحمر" صفات مشبهة إذا قلت: "عمي فهو أعمى" "وحمر

فهو أحمر" صفات مشبهة "أحمر وحمرى" "وأفضل وفضلى" "وأغرث وغرثى" فهذه صفة مشبهة؛ لأنها من أغرث وأغرث أفعل صفة مشبهة.

هذا ما تيسر شرحه في الصفة المشبهة اللهم صلِّ وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السابع والسبعون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة الطيبة ليلة الإثنين، الخامس والعشرين من شهر ذي الحجة، من سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة وألف، في جامع الراجحي، في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله توفيقه الدرس السابع والسبعين، من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله تعالى.

ونحن الآن نكاد نقترب إلى منتصف الألفية، نصلها إن شاء الله في الدرس القادم أو الذي بعده، أما في هذه الليلة المباركة إن شاء الله تعالى فسيكون الكلام على [**باب التعجب**]

بعد أن انتهينا في الدرس السابق من الكلام على [**باب أفعل التفضيل**] [**باب التعجب**] أخذه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ألفيته في أحد عشر بيتًا، نبدأ الدرس كالمعتاد بقراءة هذه الأبيات:

قال الإمام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

التَّعَجُّبُ

٤٧٤. بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَا — أَو جِيءْ بِأَفْعِلَ مَجْرُورٍ بِبَا
٤٧٥. وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ كَمَا — أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا
٤٧٦. وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ — إِنْ كَانَ عِنْدَ الحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ
٤٧٧. وَفِي كِلاَ الفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا — مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا
٤٧٨. وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلاَثٍ صُرِّفَا — قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
٤٧٩. وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلاَ — وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ
٤٨٠. وَأَشْدِدَ أو أَشَدَّ أَو شِبْهُهُمَا — يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِ
٤٨١. وَمَصْدَرُ العَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ — وَبَعْدَ أَفْعِلْ جَرُّهُ بِالبَا يَجِبْ
٤٨٢. وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ — وَلاَ تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ
٤٨٣. وَفِعْلُ هَذَا البَابِ لَنْ يُقَدَّمَا — مَعْمُولُهُ وَوَصْلَهُ بِهِ الزَمَا
٤٨٤. وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أو بِحَرْفِ جَرّ — مُسْتَعْمَلٌ وَالخُلفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرّ

التعجب معنىً من المعاني التي تكون في النفس وهو فعال يحدث في النفس لأمرٍ ذي مزية ظاهرة وله في العربية أساليب كثيرة، فله ألفاظ وصيغٌ سماعية وقياسية.

فالألفاظ والصيغ السماعية كثيرة جدًّا، وهذه في المعتاد تُذكر في كتب اللغة كقوله مثلًا "لله دره فارسًا" وكقولهم: "عجبًا" وقولهم " قاتله الله ما أشجعه" وكقولك " شاهدت منظرًا ناهيك به من منظر" وكقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة:٢٨] وكقوله: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح:١٣،١٤]، وكقول النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ «**سبحان الله إن**

المؤمن لا ينجس» ومن ذلك قول حسان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ:

لله دَرُّ عِصَابَةٍ نادَمْتُهُمْ　　　يوْماً بجِلّقَ في الزّمانِ الأوّلِ

ومن ذلك قول أحمد شوقي:

لِلَّهِ أَنتِ فَما رَأَيتُ عَلى الصَفا　　　هَذا الجَلالَ وَلا عَلى الأَوتادِ

ومن ذلك قول القديم:

واهاً لسلمى ثُمَّ واهاً واها　　　هِيَ المُنى لَو أَنَّنا نِلناها

وهذه الأساليب السماعية كثيرة جدًّا، وقلنا أن الذين يهتمون بها أهل اللغة، أما النحويون فإنهم لا يعقلون هذا الباب[**باب التعجب في النحو**] إلا للصيغ القياسية المضطردة.

والصيغ القياسية المضطردة للتعجب صيغتان:

الأولى: ما أفعله.

والثانية: أفعل به.

وقد ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هاتين الصيغتين في البيت الأول في هذا الباب فقال:

بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَا　　　أَوْ جِيءْ بِأَفْعِلْ مَجْرُورٍ بِبَا

فالشطر الأول ذكر فيه الصيغة الأولى ما أفعله كقولك: "ما أحسن العلم" "ما أجمل القمر" "ما أقوى زيدًا" "ما أغنى الحليب بالفوائد" وتقول أيضًا" العلم ما أحسنه" "والقمر ما أجمله" "وزيد ما أقواه" "والحليب ما أغناه بالفوائد".

وفي الشطر الثاني ذكر الصيغة الأخرى وهي: أفعل به نحو "أحسن بالعلم" وأجمل بالقمر" "وأقوى بزيد" "وأغني بالحليب بالفوائد" والصيغة الأولى لا شك أنها هي الأكثر استعمالًا قديمًا وحديثًا.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة:١٧٥].

وقال الشاعر:

ما أَحْسَنَ الدِّيْنَ والدُّنْيا إذا اجْتَمَعَا   وأقبحَ الكفرَ والإفلاسَ بالرجلِ

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾ [مريم:٣٨].

ثم ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إعراب الصيغة الأولى فقال:

وَتلوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ

فذكر أن ما بعد ما أفعل موصول يعني: أنه موصول على أنه مفعول به سواء كان اسمًا ظاهرًا نحو "ما أحسن زيدًا" أو ضمير نحو "زيد ما أحسنه" فالهاء مفعول به في محل نصب، ثم أكمل البيت الثاني في قوله:

كَمَا أَوفَى خَلِيْلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا

بقية البيت الثاني تتعلق بالبيت الأول، ولا تتعلق بأول البيت الثاني؛ لأنه ذكر في آخر البيت الثاني مثالين:

أحدهما للصيغة الأولى ما أفعله، وهي قوله:

كَمَا أَوفَى خَلِيْلَيْنَا

والمثال الثاني مثال على صيغة أفعل به وهي قوله:

وَأَصْدِقْ بِهِمَا

وتلحظون أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ سكت عن إعراب ما أفعله، وسكت عن إعراب الصيغة الأخرى، هو فقط تكلم عن إعراب ما بعد ما أفعله، لكنه سكت عن إعراب ما أفعله، وسكت عن إعراب الصيغة الأخرى أفعل به.

فلهذا نقول: أما الصيغة الأولى وهي "ما أفعل زيد" فما نكرة تامة بمعنى شيء فصارت اسمًا في أول الجملة فهي مبتدأ، وأحسن فعل ماضٍ لكنه جامد، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى ما التي قدرناها بذاكرة تامة شيء، وزيدًا سبق أنه مفعول به، والجملة الفعلية "أحسن زيدًا" أحسن وفاعله ومفعوله خبر لما، والمعنى العام لنحو قولنا: "ما أحسن زيدًا" شيء عظيم أحسن زيدًا، أو شيء ذكرنا بحسن زيد، أو شيء جعلنا نتعجب من حسن زيد، أو نحو ذلك.

فعلى ذلك قولهم: "ما أحسن زيدًا" جملة اسمية، إذ تكونها من مبتدأ وخبر هذا هو قول الجمهور سيبويه ومن تابعه أنه مبتدأ" وأحسن زيدًا " جملة فعلية خبر.

وقال بعض النحويين كالأخفش: إن ما اسم موصول فتكون بمعنى ماذا؟ بمعنى الذي، وأحسن فعل ماضٍ جامد كما قال السابقون، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ما الموصولة، وزيد مفعول به، والجملة الفعلية "أحسن زيدًا" الفعل والفاعل والمفعول ما علاقتها بما الموصولة؟ صلة الموصول.

"ما" اسم موصول وقع في أول الجملة فهو مبتدأ "وأحسن زيدًا" صلة الموصول فأين الخبر؟ قال: إن الخبر في مثل هذا الأسلوب محذوف والمعنى العام: الذي أحسن زيدًا شيء عظيم فهي عندهم أيضًا جملة اسمية؛ لتكونها من مبتدأ وخبر والقولان في المعنى العام متقاربان.

وأحب أن أنبه عن أمر مهم جدًّا هنا وفي مواطن كثيرة من كلام النحويين إذا قالوا: والمعنى كذا هم لا يريدون بذلك المعنى اللفظي لهذه الجملة كذا وكذا، وإنما يريدون المعنى العام يعني: المعنى المفهوم، يعني: اللازم الحاصل فلهذا يمكن أن نقدم أي معنى عام يناسب هذه الجملة والمعاني العامة تختلف أيضًا من جملة إلى جملة وإن كان موادها واحدًا.

فمثلًا لو قلنا "ما أحسن زيدًا" قد نقدر في التقدير العام" شيء عظيم أحسن زيدًا" "أو شيء عظيم جعلنا نتعجب من حسن زيد" أو شيء عظيم نبهنا أو أعلمنا أو ذكرنا بحسن زيد" وهكذا.

لكن لو قلنا مثلًا: "ما أعظم الله" هذا أيضًا أسلوب تعجب "ما أعظم الله" تتعجب من عظمة الله جل جلاله، ولكن لا يمكن أن تطبق على ذلك المعنى العام المذكور في نحو "ما أحسن زيدًا" فتقول: "ما أعظم الله" معناها كما يقول النحويون في معنى التعجب عمومًا يقولون: شيء عظيم ما أحسن زيدًا" ولكن نقول في "ما أعظم الله" "شيء عظيم أعظم الله" يعني: جعله عظيمًا.

وإنما نقدر معاني أخرى مناسبة كأن نقول: "ما أعظم الله" أي: شيء عظيم جعلنا نتعجب من عظمة الله، أو شيء عظيم أعلمنا أو ذكرنا بعظمة الله؛ لأن المتكلم لا يقول أسلوب التعجب إلا إذا رأى شيئًا يجعله يتعجب أي: ينفعل بسبب هذه المزية الظاهرة، فنحن نعلم جميعًا أن الله عظيم، ونعلم أنه ما أعظم الله، ومع ذلك نقول أحيانًا ما أعظم الله، وذلك عندما نرى شيئًا يذكرنا بعظمة الله عَزَّوَجَلَّ.

فالمعنى "ما أعظم الله" أو "ما أحسن زيدًا" هذه المعاني عامة عند النحويين لا تستطيع أن تطبقها على كل شيء حتى تفهم المعنى الخاص وتقدر بحسب المعاني المناسبة، ولذلك أمثلة كثيرة في كلام النحويين عندما يقولون: والمعنى كذا ولعلنا نبهنا على أمثال ذلك من قبل، وسننبه على أمثال ذلك من بعد.

ومما يحكى في ذلك أن أحدهم أتى إلى حلقة عالم من العلماء قال: "وما أحسن زيد" أي: شيء عظيم أحسن زيدًا" فكانت بينه وبين الآخرين منافسة لكونه من بلد آخر فأوقعوه في هذه الورطة فقالوا: ما إعراب "ما أعظم الله"؟ فأعربها، فقالوا وما معناها؟ قال: شيء عظيم أعظم الله!! يعني: جعله عظيمًا فسحبوه

وأخرجوه من الحلقة؛ لأن هذا لا يناسب أن تقوله مع الله عَزَّوَجَلَّ.

وإن كان المعنى بقولك: شيء عظيم أعظم الله أي: جعله عظيمًا، كل شيء من مخلوقاته وإنما قدرته مثلًا أو قوته أو نحو ذلك يعني: أيضًا هذه الأمور لا تتناسب مع الله عَزَّوَجَلَّ.

وكما رأينا فإن أفعل على الإعرابين إعراب الجمهور وإعراب الأخفش فعل ماضٍ ولكنه جامد يعني: لا يتصرف، لا تستعمل منه المضارع أو الأمر في هذه الصيغة ما أفعله بل جمد على صيغة أفعله، ومما يدل على أنه فعل وليس اسمًا أو حرفًا أنه يعامل معاملة الأفعال، ومن ذلك أن نون الوقاية تتصل به كالأفعال فأنت تقول في الأفعال: "زيد أكرمني وأعطاني" وتقول في أسلوب التعجب "ما أفقرني إلى الله" إذا اتصلت ياء المتكلم بفعل التعجب، "ما أفقرني إلى الله" "وما أغناني عما في أيدي الناس" وأيضًا يدل على أنه فعل لاتصال نون التوكيد به، ونون التوكيد لا تتصل إلا بالفعل فتقول مثلًا: "أحسن بزيد" "وأحسنن بزيد"، ومن ذلك قول الشاعر:

فأحر به من طول فقر وأحريا

هذه أفعل به

فأحر به من طول فقر وأحريا

أين الشاهد ووجه الاستشهاد في البيت؟ لو ضربنا هذا الشاهد مثالًا على اتصال نون التوكيد بفعل التعجب مما يدل على أنه فعل أين نون التوكيد؟ في قوله:

فأحر به من طول فقر وأحريا

وأحريا" أصلها" وأحرين" مؤكد بنون التوكيد الخفيفة التي من أحكامها التي إن وقفت عليها وجب قلبها ألفًا بخلاف نون التوكيد الثقيلة فأنت إذا أكدت بنون

التوكيد الثقيلة تقول مثلًا "قفن طويلًا" وإذا وقفت على الخفيفة تقول: "قفا طويلًا" كما قال امرؤ القيس:

قفـا نبـك مـن ذِكـرى حبيـب ومنـزل بسِـقطِ اللِّـوى بـينَ الـدَّخول فحَوْمـلِ

فإنه يحدث واحدًا "قفا نبكي" كان يحدث صاحبه أي::قف" لكنه ثم قدر الوقوف عليها.

ومثلنا لذلك بأبيات كثيرة خاصة ذكرها ابن مالك نفسه، يأتي فعل مثلًا مجزوم ومع ذلك نجده في الأخير عليه فتحة وألف فتقول: أنه متصل بنون التوكيد التي قلبت عند الوقف ألفًا، ومن ذلك قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق:١٥].

هذه "نسفع" اتصلت بنون التوكيد الخفيفة ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ ولو وقفت هنا على الفعل كنت تقولك "لنسفعا" ولهذا كتبت في المصحف بالألف؛ لأن الأصل القاعدة في الإملاء أنها تكتب على ما توقف عليه.

هذا الشاهد ووجه الاستشهاد للبيت وقول أفعل فعلًا كما ذكرنا قبل قليل قول الجمهور وهو الصحيح لا شك فيه، وقال بعض الكوفيين أنه اسم واستدلوا على ذلك مما جاء تصغيره في بعض الأبيات كقول الشاعر:

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا

أميلح فصغر، والتصغير كما نعرف من خصائص الأسماء كالتسمية والجمع والتصغير، وأيضًا التنوين هذه كلها من خصائص الأسماء فقالوا: إنها اسم لدخول التصغير هنا، ويرد على هذا البيت بأنه شاذ، ويرد عليه بأنه حسنه كون فعل التعجب صار جامدًا مثل: "ما أحسن زيدًا" "أحسن" في الأصل فعل متصرف "أحسن محمد إلى الفقراء" يحسن محمد إلى الفقراء" "أحسِن إلى الفقراء" في الأصل فعل متصرف لكن إذا نقلت أي فعل إلى التعجب فإنه يعود جامدًا، فجمود

الفعل يقربه إلى الأسماء فكأن الشاعر عامله معاملة الأسماء لهذا السبب، هذا ما يتعلق بالصيغة الأولى "ما أفعل زيد، أو ما أفعله".

أما الصيغة الأخرى: ما أفعل به "أو أفعل بزيد" فإعرابها أن نقول: "ما أحسن بزيدٍ" أحسن بزيد" "أحسن" هذا فعل ماضٍ جامد يدل على التعجب، ولكنه جاء على صيغة الأمر، "والباء" حرف جر زائد، "وزيد" فاعل حكم الفاعل الرفع أم الجر؟ الرفع، إذًا فاعل مرفوع محلًا مجرور لفظًا بالباء الزائدة هكذا حروف الجر الزائدة تؤثر في اللفظ ولا تغير في الإعراب، وقوله: " أحسن بزيد" معناه "حسن زيد" أعظم بعمرو" أي: عظم عمرو فهو فعل ماضٍ وفاعل ثم غير ذلك إلى هذه الصيغة أفعل به لفعلها صيغة خاصة في التعجب.

يعني لو قلت "حسن زيد" فهذه الجملة على أصلها تدل على الإخبار أنها جملة إخبارية "حسن زيد" أخبرت أن زيدًا حسن، وليس فيها معنى التعجب، فلو جعلوها على معنى الإخبار وعلى معنى التعجب بصيغة واحدة لالتبس الأمر فلهذا نقلوها إلى صيغة أفعل به؛ لتكون الصيغة هي الدالة على التعجب وهذه هي اللغة، اللغة هي دلالة الألفاظ على المعاني، الألفاظ كالكلمات مفردات جملًا وأساليب.

ثم بعد ذلك تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على بعض أحكام هذا الباب باب التعجب، وبدأ بالكلام على حكم حذف المتعجب منه فقال:

وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ   إِنْ كَانَ عِنْدَ الحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

قوله: يضح أي: يتضح وجاء في بعض نسخ الألفية

إِنْ كَانَ عِنْدَ الحَذْفِ مَعْنَاهُ يَصِحْ

كلاهما يدل على معنًى متقارب أي: أن المتعجب منه يجوز حذفه على

القاعدة العامة للحذف، يعني: حذفه ليس له أحكام خاصة، بل هو يدخل في القاعدة العامة للحذف، والقاعدة العامة للحذف ماذا تقول؟ كل معلوم يجوز حذفه، أو تقول: لا يحذف إلا المعلوم هذا هو قوله:

إِنْ كَانَ عِنْدَ الحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

يعني: إذا كان معلومًا واضحًا جاز لك أن تذكره وجاز لك أن تحذفه؛ لأن اللغة العربية لغة قائمة على الإيجاز والاختصار وهذا من أوجه بلاغتها، وأوجه البلاغة والاختصار في اللغة العربية كثيرة جدًّا لا تستطيع أن تحصرها سواءً في الألفاظ أو في التراكيب أو في المعاني.

سواء في التراكيب، التركيب يجوز أن تحذف بعض أجزاءه كما هو الآن تكاد تحذف المتعجب منه يجوز أن تحذف الفاعل، يجوز أن تحذف المبتدأ، يجوز أن تحذف الخبر، يجوز أن تحذف كل ما هو معلوم، يجوز أن تحذف الجملة كاملة إن دل عليها دليل فإذا قيل لك: "هل جاء محمد" تقول في الجواب "نعم" أي: "نعم جاء محمد" فحذفت "جاء محمد" لدلالة السؤال على ذلك، وكذلك في الكلمة وكذلك في الحروف أيضًا، وفي الإملاء فلهذا قد يكون من خصائص اللغة العربية أنها تعبر عن الأصوات بالحروف وتعبر عن الحركات في رسوم مختلفة وهي "الضمة، والفتحة، والكسرة، والسكون، والشدة، والمد" إلى آخره.....

هذه الاصطلاحات الإملائية أيضًا وهي "الضمة، والفتحة، والكسرة، والسكون، والشدة، والمد والإمالة" هذه أيضًا من أوجه إيجاز واختصار اللغة العربية فكثير من اللغات كاللغة الإنجليزية مثلًا المعروفة للكثير تعبر عن الأصوات بحروف وتعبر عن الحركات أيضًا بحروف.

ولهذا تجد الرسم الواحد ينطق مرة حرفًا كالألف العربي" ألف مد" وينطق

أحيانًا "ألف صغيرة" يعني: فتحة فالرسم واحد وهذا يسبب إلباس، وكذلك بقية حروف العلة عندهم، فلهذا تجد مثلًا وأنت تكتب كلام الإنجليزية تأخذ مثلًا صفحة بالإنجليزية إذا كان المترجم متقن للغتين تأخذ مثلًا نصف صفحة ما عندهم حذف حتى كتابتهم طويلة تجد كلمة صغيرة ومع ذلك كتابتها سبعة أحرف، ثمانية أحرف، عشرة أحرف اثنا عشر حرف وهكذا، وإذا أردت أن تترجم صفحة باللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية قد تحتاج إلى صفحتين أو ثلاث صفحات.

إذًا ضرب في اللغة العربية مكونة من ستة أصوات "الضاد والراء والباء وفتحة الضاد وفتحة الراء وفتحة الباء" ومع أنها تكتب في اللغة العربية بثلاثة رسوم "ضرب" والحركات تضعها فوق أو تحت وتبقى الكتابة صغيرة والحركات أنت مختار فيها يعني: ليست واجبة كالحروف.

إن كان هناك لبس أو حاجة تضعها، وإلا فليست واجبة إلا عند اللبس والحاجة، أما في اللغة الإنجليزية فلابد أن تكتب الحروف كلها سواء كانت أصواتًا أو حركات.

والمراد بالمتعجب منه في أسلوب التعجب هو: المنصوب يعني: أفعل فيما "أفعل زيدًا"، والمجرور فيما بعد الباء في: "أحسن بزيد" هذا هو المتعجب منه.

وذكر ابن مالك في هذا البيت أن المتعجب منه يجوز حذفه بشرط كونه معلوم أي: يكون دليل لفظي أو معنوي عليه، فلك أن تقول: "ما أحسن زيدًا وأجمله" ولك أن تقول: "ما أحسن زيدًا وأجمل" المتعجب منه في قولك "وأجمل" وتقول: "ما أكبر هذا المشروع وأورع" أي: "وأروعه" وتقول: "أحسن بزيد وأجمل" أي: " وأجمل به" وتقول: "أخبر بهذا المشروع وأروع" أي: وأروع به"

قال الله عَزَّوَجَلَّ في كتابه الكريم: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم:٣٨] والمعنى والله أعلم "أسمع بهم وأبصر بهم" لذا الأول على الثاني.

وقال امرؤ القيس:

أرى أمّ عمرو دمعها قد تحدرا بُكَاءً على عَمرٍو وَمَا كان أصْبَرَا

أي: "وما كان أصبرها" وقول الشاعر وينسب لعلي ابن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

جزى الله عنّي، والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما أعفّ وأكرما

أي: ما أعفها وأكرمها، وهذا مضطرد كما ذكرنا ذلك.

ثم بعد ذلك تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على جمود فعلي التعجب فقال:

وَفِي كِلاَ الفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

وهذا أشرنا إليه من قبل، ونعيده تبعًا لأبيات الألفية ففعل التعجب وهو أفعل فيما أفعله وأفعل في أفعل به فعلان جامدان غير متصرفين لا يستعمل من أفعل الماضي لا يأتي على صورة المضارع ولا الأمر، ولا يأتي أفعل في أفعل به على صورة الماضي أو المضارع.

وقد نقل ابن مالك في بعض كتب أن هذا مما لا خلاف فيه بين النحويين أي: أن فعلي التعجب جامدين.

ثم بعد ذلك ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ شروط الفعل الذي يصاغ منه فعل التعجب فقال:

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلاَثٍ صُرِّفَا قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلاَ وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيْلَ فُعِلاَ

ففعلا التعجب لا يصاغ من كل الأفعال بل يصاغان مما اجتمعا فيه سبعة شروط ذكرها ابن مالك في هذين البيتين.

الشرط الأول: أن يكون ثلاثيًا نحو: "ما أحسنه من حسن" "وما أعظمه من عظم" "وما أجمله من جمل" فلا يبنيان أو فلا يصاغان مما زاد على الثلاثي أي: الرباعي والخماسي والسداسي "كانطلق ودحرج واستخرج" إلا أن سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ جوز صوغهما من أفعل أي: كمن الثلاثي لمزيد همزة في أوله من أفعل ومن ذلك قوله: "ما أعطاه للما من أعطى" "وما أولاه للمعروف من أولى" "وما أظلمه لليل من أظلم" وما أقفر المكان من أقفر".

الشرط الثاني: أن يكون فعلًا متصرفًا لا جامدًا، فلا يبنيان من فعل جامد غير متصرف، لا يبنيان من "نعم، وبئس، وعسى، "وليس" يعني لا تقول في التعجب: "ما أليس زيدًا كريما"؛لأن فعل التعجب لا يصاغ من فعل جامد.

الشرط الثالث: أن يكون معناه قابلًا للمفاضلة والتفاضل فلا يبنيان مما لا يقبل التفاضل والتفاوت يعني: فعل له درجات له أصناف وأنواع بعضها أشد من بعض، لابد أن يكون فيه تفاوت ومفاضلة "كالحسن" "الحسن" تفاضل "الجمال، القوة، الضعف" ونحو ذلك.

أما الأمور التي لا تتفاضل في حقيقتها فإنهم يقولون: إن فعلي التعجب لا يصاغان منه "كماتن وفني، وهلك" فهذه أفعال لا تقبل في أصلها وحقيقتها التفاوت، يعني ما تقول: "ما أموت الباطل" لا تقول: "ما أفنى المال".

الشرط الرابع: أن يكون فعلًا تامًا لا ناقصًا، فلا يصاغان من الفعل الناقص، والمراد بالفعل الناقص كما تعلمون كان وأخواتها، كاد وأخواتها، يعني لا تقول: ما أكون زيدًا كريمًا" أو "ما أصبح زيدًا نشيطًا" تريد التعجب، وهذا قول الجمهور وأجازه الكوفيون قياسًا، هذا الشرط هو قول الجمهور وعليه المسموع، وأما الكوفيون فأجازوا قساسًا أن تصوغ فعل التعجب من الفعل الناقص فتقول: "ما أكون زيدًا كريمًا" "وما أصبح زيدًا نشيطًا" وهم أجازوا ذلك قياسًا لا سماعًا

يعني: لم يأتِ شيئًا عن العرب في ذلك.

الشرط الخامس: أن يكون فعلًا مثبتًا لا منفيًا، الفعل المنفي هو المسبوق بنافٍ، والمثبت هو الذي لم يسبق بنافٍ، فلا يصاغان من فعل منفي سواء كان النفي لازمًا أي: لا يستعمل هذا الفعل إلا مع حرف النفي كقولهم: "ما عاج زيد بالدواء" يعني: ما انتفع، أو كان النفي غير لازم كقولك: "ما ضربت زيدًا".

الشرط السادس: ألا يكون الوصف من هذا الفعل على وزن أفعل ومصطلح الوصف تكلمنا عنه كثيرًا قلنا: الوصف جمعه أوصاف والمراد بالوصف كل اسم دل على حدثٍ وصاحبه، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة والتفضيل هذه يسمونها الأوصاف ومفردها وصف، بخلاف الصفة فالصفة جمعها الصفات وهي تستعمل في الإعراب في النحو الصفة معناها النعت.

قال: ألا يكون الوصف منه على أفعل؛ لأن أغلب الأفعال كما درسنا في باب اسم الفاعل يأتي الوصف منه اسم فاعلٍ، الوصف من "ضرب زيد" فهو ضارب ما تقول: "ضرب زيد فهو أضرب" "ضرب زيد فهو ضارب" "وقام فهو قائم" "وجلس فهو جالس".

إلا أن هناك أفعالًا فصلنا كما فيها ومتى يكون الوصف على أفعل وذلك في باب الصفة المشبهة، وذلك إذا كان الفعل على وزن الثلاثي فعل وهو لازم، أو فعُل ولا يكون إلا لازمًا، ومن ذلك أفعال الألوان والعيوب أفعال الألوان "كسود فهو أسود" ما تقول: "سود فهو ساود أو سائد" "سود فهو أسود" "وحمر فهو أحمر".

وكذلك أفعال العيوب كقولك: "حول فهو أحول"، "وعمي فهو أعمى"، "وعور فهو أعور" فلا يقال في الألوان فلا يصاغ فعل التعجب من الألوان لا

تقول: "محمد ما أسوده"، "وما أحمره"، "وما أصفره"، تتعجب من لونه هذا، ولا يصاغ من أفعال العيوب، لا تقول: "محمد ما أعوره"، "وما أعمشه" ونحو ذلك، هذا قول البصريين.

وجوز بعض الكوفيين صوغ فعلي التعجب من هذا الفعل أي: الفعل الذي يكون وصفه على أفعل الكوفيون جوزوا ذلك، أن تقول على كلامهم مثلًا: "هذه الوردة ما أحمرها"، "وهذا القلم ما أبيضه"، "وهذا البحر ما أزرقه"، وتقول: "محمد ما أعوره" تتعجب من عوره.

هذه المسألة ستأتي بتفصيل أكثر مع شواهدها؛ لأنه سمع بذلك عن العرب سماعًا ليس قليلًا فستأتي هذه المسألة بشواهدها في الباب التالي وهو باب أفعل التفضيل؛ لأن الخلاف هناك خلاف هنا سيذكر ابن مالك باب أفعل التفضيل أنه يصاغ مما يصاغ منه فعل التعجب فشروطهما سواء، والخلاف في هذه المسألة سواء هنا وهناك فستأتي إن شاء الله بشواهد في الباب التالي إن شاء الله.

الشرط السابع: أن يكون الفعل مبني للمعلوم لا للمجهول فلا يكون من فعل مبني للمجهول لا تصوغ فعلي التعجب من "ضُرب زيد" ولو أردت أن تصوغ فعلي التعجب من "ضُرب زيد" لكنت تقول: ما أفعله أو أفعل به تقول: "ما أضربه أو ما أضرب زيدًا" ما أضرب زيدًا تريد أنه فاعل أو مفعول؟ تتعجب من الضرب الذي فعله أم تتعجب من الضرب الذي وقع عليه؟ "ما أضرب زيدًا" الأصل بناء على هذا الشرط أنه لا يصاغ إلا من فعل مبني للمعلوم "ما أضرب زيدًا" تتعجب من ضربه هو الفاعل تقول: "ما أضرب زيدًا للصوص"، "ما أضرب زيدًا للأطفال" وهكذا، ولو قلت: لا أنا أريد "ما أضرب زيدًا" من "ضُرب زيدًا" تتعجب من الضرب الذي وقع عليه لمنع ذلك؛ لأن كل ما يؤدي إلى اللبس في اللغة فهو ممنوع.

وكل هذه الشروط السبعة التي ذكرناها ذكرها ابن مالك في البيتين السابقين قال:

وَصُـــغْهُمَا مِـــنْ ذِي ثَـــلاَثٍ صُـــرِّفَا   قَابِـــلِ فَضْـــلٍ تَـــمَّ غَيْـــرِ ذِي انْتِفَـــا
وَغَيْـــرِ ذِي وَصْـــفٍ يُضَـــاهِي أَشْـــهَلاَ   وَغَيْـــرِ سَـــالِكٍ سَـــبِيْلَ فُعِـــلاَ

(مِنْ ذِي ثَلاَثٍ) هذا الثلاثي، (صرفًا) هذا المتصرف (قابل فضل) قابل للتفاضل والتفاوت، (تم) فعل تام، (غير ذي انتفا) مثبت غير منفي،

وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلاَ

ليس الوصف على وزن أفعل.

وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيْلَ فُعِلاَ

ليس مبنيًا للمجهول على وزن فُعل.

ثم بعد ذلك ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ طريقة التعجب من فاقد شروط التعجب، لو أردت أن تتعجب من فعل فقد شيئًا من هذه الشروط فكيف تتعجب منه؟ فقال ابن مالك:

وَأَشْـــدِدَ أو أَشَـــدَّ أَو شِـــبْهُهُمَا   يَخْلُـــفُ مَـــا بَعْـــضَ الشُّـــرُوطِ عَـــدِ
وَمَصْـــدَرُ العَـــادِمِ بَعْـــدُ يَنْتَصِـــبْ   وَبَعْـــدَ أَفْعِـــلِ جَـــرُّهُ بِالبَـــا يَجِـــبْ

يذكر أنه توصل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بفعل تعجب من مستوفي الشروط، تأتي بفعل تعجب مأخوذ من فعل مستوفي الشروط "كأحسن، وأجمل، وأقوى، وأشد" ثم تأتي بعد ذلك بمصدر هذا الفعل الفاقد للشروط وتجعله فيما أفعله منصوبًا، وفي أفعل به مجرورًا، فلو أردنا أن نتعجب من استخراج زيد "استخرج زيدٌ الذهب" تعجب من استخراج زيد الذهب "استخرج" سداسي فكيف تصوغ ما أفعله وأفعل به من "استخرج"؟ تقول: "ما

أكثر استخراج زيد الذهب"، "ما أكثر "، الفعل المساعد أتينا بفعل مستوفي للشروط.

ثم أتينا بمصدر الفعل فاقد الشروط وهو "استخرج يستخرج استخراجًا" ونصبناه قلنا: "ما أكثر استخراج زيد الذهب" وكذلك أفعل به نقول: "أكثر باستخراج زيد للذهب".

وكذلك تقول: "ما أجمل حمرة هذه الوردة" "وما أشد عور محمدٍ" وهكذا إلا أنه ينبه إلى أن الأفعال الجامدة والأفعال التي لا تقبل التفاوت هذه لا يتعجب منها البته لا مباشرةً ولا بوساطة.

ثم بعد ذلك يذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكم ما جاء في السماع عن العرب مخالفًا لما سبق تقريره من الشروط، ولكنه جاء عن العرب كلمات قليلة تخالف هذه الشروط فبين حكم هذه الكلمات التي جاءت عن العرب مخالفة للشروط فقال:

وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ وَلاَ تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ

يعني: أن هذه الكلمات التي جاءت عن العرب مخالفة للشروط هي كلمات فصيحة صحيحة بليغة؛ لأنها صادرة من أهل اللغة ونحن لهم في ذلك تبع، ولكنها نادرة كونها نادرة هذا ليس حكمًا بالضعف وإنما حكم موضوعي واقعي نادر يعني: أقل القليل.

تقول: الأكثر عن العرب أنهم التزموا هذه الشروط فيما يصغون منه فعلي التعجب، هذه الكلمات التي خالفت هذه الشروط هي كلمات قليلة بل أقل من القليل هذا ليس فيه تضعيف ولا يمكن للنحوين أن يضعفوا شيئًا جاء عن العرب؛ لأن كلام العرب هو الأدلة والشواهد ولا يمكن لأحد أن يضعف شواهده وأدلته.

ثم يقول:

وَلاَ تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِ

فهو في نفسه فصيح صريح ولكنه قليل بل أقل من القليل ولهذا لا تقس عليه، يعني: من حيث القياس لا تقس عليه بل الواجب أن تقيس على الكثير وهكذا في اللغة عمومًا القياس لا يكون إلا على الكثير ولا يكون على القليل.

ومما ورد عن العرب مخالفًا لبعض الشروط السابقة قولهم عن الكلام "ما أخصره" من اختصر الخماسي، وكقولهم "ما أحمقه" فبنوا من فعل وصفه أفعل أحمق، وكقولهم: "ما أعساه" "وأعسي به" فبنوا من عسى وهو فعل جامد.

ثم بعد ذلك ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيتين ختم بهما هذا الباب باب التعجب، ذكر فيهما رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكم معمولي فعل التعجب من حيث تقدمه على فعله ومن حيث فصله عنه فقال:

وَفِعْلُ هَذَا البَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ وَوَصْلَهُ بِهِ الزَمَا
وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أو بِحَرْفِ جَرّ مُسْتَعْمَلٌ وَالخُلفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرْ

فذكر في هذين البيتين حكم معمولي فعل التعجب، ما المراد بالمعمول؟ يعني: الذي عمل فيه فعل التعجب سواء نصبه وهو " زيد فيما أحسن زيدًا" أو جره أو رفعه في "أحسن بزيدٍ" المعمول هو ما وقع عليه العمل يعني: نحو "زيد في ما أحسن زيدًا" "وزيد في أحسن بزيدٍ" ما حكم تقدمه على فعل التعجب، وما حكم انفصاله عن فعل التعجب؟ وهذه الأحكام قائمة على أن فعلي التعجب فعلان جامدان غير متصرفين، والفعل الجامد غير المتصرف فعل ضعيف لا يعمل كالفعل المتصرف، الفعل المتصرف قوي يعمل على كل الأوجه يعني: يعمل في الذي أمامه وفي الذي خلفه.

تقول: "أكرمت زيدًا" فنصب الذي بعده، وتقول: "زيدًا أكرمت" فنصب الذي قبله، وتقول: "أكرمت زيدًا" فنصبت زيدًا بالفعل الظاهر، وإذا قلت لك: "من أكرمت"؟ تقول في الجواب" زيدًا" "زيدًا" مفعول به بفعل محذوف تقديره "أكرمت" إذًا فأكرمت عمل ظاهرًا ومحذوفًا فالفعل المتصرف قوي يعمل على كل الحالات، محذوفًا ومذكورًا ومتقدمًا ومتأخرًا وعلى كل الصور.

أما الفعل الجامد غير المتصرف فهو ضعيف لا يعمل إلا إذا جاءت الجملة على أصلها الأول، ولهذا لابد أن يكون معموله بعده ولا يجوز أن يتقدم معموله عليه فلا تقول هنا في قولك: "ما أحسن زيدًا" لا تقول: "ما زيدًا أحسن" ولا تقول: "زيدًا ما أحسن" لا يقال هكذا زيدًا نصبته على أنه مفعول أحسن هذا لا يجوز.

ولو قال قائل زيدٌ ما أحسنه" بالرفع لجاز مبتدأ وخبر "زيدٌ" مبتدأ" "ما أحسنه" جملة التعجب كلها خبر، "زيدٌ ما أحسن" أنت تريد بذلك التعجب هذا يجوز "فزيد" مبتدأ "وما أحسن" جملة التعجب وقد حذفنا المتعجب منه وقلنا المتعجب منه يجوز حذفه إذا دل عليه الدليل.

إذًا فالتقدم تقدم المعمول على فعلي التعجب لا يجوز حتى في الصيغة الثانية في قولك: "أحسن بزيد" لا تقول: "بزيدٍ أحسن" وأنت تريد التعجب، لكن لو لم تريد التعجب تريد "أحسن محمد إلى زيد" "يحسن محمد إلى زيد" ثم مره بذلك فقل: "أحسن إلى زيد" أو "إلى زيد أحسن" هذا فعل متصرف يعمل متقدمًا ومتأخرًا.

لكن إذا أردت التعجب لا يتقدم معمول التعجب عليه هذا ما يتعلق بتقديم المعمول على فعلي التعجب.

وأما الفصل بين المعمول وبين فعلي التعجب فهو أيضًا ممتنع؛ للسبب السابق وهو أن الفعل الجامد ضعيف لا يعمل إلا في الذي بعده فتقول مثلًا: "ما أحسن زيدًا هادئًا" زيدًا" مفعول به "وهادئًا" حال، لا يجوز أن تقول: "ما أحسن هادئًا زيدًا" فتفصل بالحال بين فعل التعجب ومعموله، هذا لا يجوز ولا يسمع عن العرب.

وتقول: "ما أصبر زيدًا طلبًا للعلم" "طلبًا" مفعول لأجله فلا يجوز أن تقول بذلك "ما أصبر طلبًا للعلم زيدًا" فتفصل بالمفعول لأجله بين فعل التعجب ومعموله إلا إن كان الفاصل شبه جملة أو نداءً، شبه جملة أي: الجار والمجرور وظرف الزمان وظرف المكان، فهذه أي: شبه الجملة والنداء قاعدة عامة في النحو دائمًا تُذكر وهو أن العرب تتسمح في شبه الجملة والنداء ما لا تتسمح في غيرها.

يعني: في أشياء كثيرة لا تجوز إلا إذا كانت شبه جملة؛ لأنهم يتسمحون في ذلك ما لا يتسمحون في غيرها فإذا كان الفاصل شبه جملة أو نداء جاز أن تفصل في ذلك بين فعل التعجب ومعموله كقولك مثلًا: "ما أحسن الصدق بالرجل" لك أن تقدم الجار والمجرور فتقول: "ما أحسن بالرجل الصدق" فتفصل به بين فعل التعجب ومعموله، ولك أن تقول: "ما أجمل الجو اليوم" "اليوم" ظرف زمان لك أن تقدمه فتقول: "ما أجمل اليوم الجو" فتفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله.

ومن ذلك أي: من الشواهد على ذلك قول علي ابن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو من أفصح العرب عندما رأى عمار ابن ياسر مقتولًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال:

أَعْزِزْ عَليّ أبا اليقظان أن أراك صريعـًا مجندلاً

الأصل أعزز بأن أراك "أعزز" أفعل، "بأن أراك" الباء حرف جر وأن حرف

مصدري، "أراك" صلة الحرف المصدري، ما معنى قولهم حرف مصدري؟ أي: ينسبق منه ومما بعده اسم مصدر والتقدير مثلًا "أعزز برؤيتي إياك صريعًا" هذا اسم ثم أول بأن أراك والرؤية اسم صريح وكلاهما يتفقان في الأحكام، فترون أن عليًا رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فصل بشيئين بالجار والمجرور "عليَّ" وبالنداء أبا اليقظان.

أَعْزِزْ عَليّ أبا اليقظان أن أراك صريعـًا مجندلاً

ومن ذلك قول عمرو بن معد كرب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ:

لله در بنـــــي سُـــــلَيم مـــــا أَحســـــن في الهيجـــاءِ لقاءهـــا
وأكثـــــر في اللزبــــات عطاءَهــــا وأثبـــتَ في المكرمـــات مقامهـــا

فقال: ما أَحسن في الهيجاءِ لقاءها أي: "ما أحسن لقاها في الهيجاء، ثم قدم الجار والمجرور فقال بهما بين فعل التعجب ومعموله.

ومن ذلك قول أوس ابن حجر وهو من الشعراء الجاهلين:

أقـيم بـدار الحــزم مــا دام حزمهــا وأحـــر إذا حالـــت بـــأن أتحـــولا

وأحر إذا حالت بأن أتحولا أي: وأحر بأن أتحول إذا حالت، قلنا أن أتحول هذا اسم ما نقول جملة اسم مؤول فلهذا الباء دخلت عليه؛ لأن حروف الجر تدخل على الأسماء، ثم قدم الظرف وهو قوله: "إذا" لأنه ظرف زمان، فقال:

وأحر إذا حالت بأن أتحولا

وخالف بعض النحويين كالأخفش والمبرد في الفصل بين شبه الجملة والنداء فمنعوا ذلك أيضًا، والصحيح في ذلك قول الجمهور لهذه الشواهد وغيرها.

وهي من ناحية ليست قليلة ومن ناحية أخرى وهذا أهم أنها لا تخالف القياس، وقد ذكرنا من قبل أن القليل لا يقاس عليه، قلنا في ذلك تفصيل: القليل إن كان مخالف للقياس هذا لا يقاس عليه وإن كان غير مخالف للقياس فلا بأس

بالقياس عليه، فلو أنه لم يأتِ شيء من الأدلة والشواهد على الفصل بشبه الجملة لكان لتجويزه قياسًا وجه قوي؛ لأن العرب في أبواب كثيرة جدًا في النحو يتسمحون في شبه الجملة ما لا يتسمحون في غيرها.

نعيد بيتا ابن مالك في هذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَفِعْـلُ هَـذَا البَـابِ لَـنْ يُقَـدَّمَا مَعْمُولُـهُ وَوَصْـلَهُ بِـهِ الزَمَـا
وَفَصْـلُهُ بِظَـرْفٍ أو بِحَـرْفِ جَـرّ مُسْـتَعْمَلٌ وَالخُلْـفُ فِـي ذَاكَ اسْـتَقَرْ

أي: آت عن العرب آت في الاستعمال، والخلف في ذاك استقر، "الخلف" أي: الخلاف وقد ذكرنا ذلك، ولم يذكر ابن مالك كثير من النحويين كما ترون الفصل بالنداء، وإلحاق النداء بشبه الجملة مما تقرر عند النحويين.

نستفيد ببقية الوقت إن بقي وقت بإعراب قول الشاعر الذي ذكرناه قبل قليل وهو من الأبيات الجميلة:

ما أَحْسَنَ الدِّيْنَ والدُّنْيا إذا اجْتَمَعَا وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل

وهذا معناه جميل إذا اجتمع الدين والدنيا اجتمعت الحسنيان، وإذا اجتمع الكفر والإفلاس لا استفاد لا في الدنيا ولا في الآخرة.

يذكر أحدهم قصة قرأتها وسمعتها يقول: كنا في رمضان فخرجت أمي تخرج كيس القمامة إلى خارج البيت، يقول: ففتحت الباب وأخرجت الكيس ثم أغلقت الباب وهي تبكي! يعني: فجأة فتحت الباب ووضعت الكيس ثم بكت، ثم أغلقت الباب وكان هو خارجًا فسألها عن ذلك ما الذي أبكاكِ؟ فانظر إلى الذين يفهمون هذه المعاني ويعطونها حقها، فقالت: ندما فتحت الباب ووضعت الكيس وجدت عامل البلدية وهو يأكل فعلمت أنه ليس بمسلم يعني: كافر ولم يحصل من الدنيا على شيء تقول: فبكيت رحمة له وشفقة عليه.

نعرب على قول الجمهور:

ما أَحْسَنَ الدِّيْنَ والدُّنْيا- هذا عربناه وانتهينا منه، "إذا" ما إعراب إذا؟ ظرف إذا دائمًا ظرف زمان تتضمن الشرطية كثيرًا، هنا ظرف زمان "ما أحسن الدين والدنيا في وقت اجتماعهما يعني: حين يجتمعان.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثامن والسبعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة ليلة الإثنين، الثالث من المحرم، من سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة وألف، ونحن في جامع الراجحي، في حي الجزيرة بمدينة الرياض، لنعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثامن والسبعين، من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله تعالى.

وقف بنا الدرس عند الكلام على باب نعم وبئس وما جرى مجراهما، وفي البداية كالمعتاد نقرأ ما قاله إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال:

نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

٤٨٥. فِعْلاَنِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ ... نِعْمَ وَبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ
٤٨٦. مُقَارِنَيْ أَلْ أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا ... قَارَنَهَا كَنِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا
٤٨٧. وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرَاً يُفَسِّرُهْ ... مُمَيِّزٌ كَنِعْمَ قَوماً مَعْشَرُهْ
٤٨٨. وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ ... فِيْهِ خِلاَفٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ
٤٨٩. وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيْلَ فَاعِلُ ... فِي نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ الفَاضِلُ
٤٩٠. وَيُذْكَرُ المَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا ... أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا
٤٩١. وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى ... كَالعِلْمُ نِعْمَ المُقْتَنَى وَالمُقْتَفَى

٤٩٢. وَاجْعَل كَبِئْسَ سَاء وَاجْعَل فَعُلاَ مِـنْ ذِي ثَلاَثَـةٍ كَـنِعْمَ مُسْـجَلاَ
٤٩٣. وَمِثْـلُ نِعْـمَ حَبَّـذَا الفَاعِـلُ ذَا وَأَنْ تُـرِدْ ذَمًّـا فَقُـل لاَ حَبَّـذَا
٤٩٤. وَأَوِلِ ذَا المَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لاَ تَعْـدِل بِـذَا فَهْـوَ يُضَـاهِي المَـثَلاَ
٤٩٥. وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبَّ أَو فَجُرّ بِالبَـا وَدُونَ ذَا انْضِـمَامُ الحَـا كَثُـرْ

نعم وبئس وما جرى مجراهما رأينا أنّ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد الباب في أحد عشر بيتًا، بدأ هذه الأبيات رَحِمَهُ ٱللَّهُ ببيان نوع نعم وبئس في المدح والذم فقال:

فِعْـلاَنِ غَيْـرُ مُتَصَـرِّفَيْنِ نِعْـمَ وَبِـئْسَ رَافِعَـانِ اسْـمَيْنِ

أي: أن نعم وبئس في المدح والذم فعلان ماضيان جامدان غير متصرفين، جامدان أي: لا يستعمل منهما غير ماضي لا المضارع ولا الأمر، ودليل كونهما فعلين ماضيين دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما تقول: "نعم الرجل زيد" "ونعمت المرأة هند" "وبئست المرأة هند" وفي الحديث "فبها ونعمت" وفي الأثر "نعمت البدعة" وهذا هو مذهب جمهور النحويين أنهما فعلان ماضيان.

وعزي إلى جماعة من الكوفيين منهم الفراء أن نعم وبئس اسمان، واستدل لذلك بدخول حرف الجر عليهما مثل ما في قول بعض العرب " نعم السير على بئس العير "

وكقول بعض أهل الجاهلية عندما بُشر بأنثى قال:

والله ما هي بنعم الولد

ومعروف أن حروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء، والجمهور يخرجون نحو ذلك على أن حرف الجر فيه قد دخل على اسم مقدر، فيقدرون في "نعم السير على بئس العير" يقدرون "نعم السير على عيرٍ" مقولٍ فيه "بئس العير" ويقدرون في قولهم "والله ما هي بنعم الولد" يقدرون "والله ما هي بولد" مقولٍ فيه

" نعم الولد" ومع ذلك فالذي نص عليه الفراء في كتابه المطبوع معاني القرآن الذي نص عليه فيه أنهما فعلان ككلام بقية جمهور النحويين، لكن يُذكر في كتب النحو أن الفراء يقول: إنهما اسمان فلعله قال ذلك في كتاب آخر، أو تراجع عن هذا القول.

وبعد أن بيَّن ابن مالك أن نعم وبئس فعلان جامدان بيَّن لنا أن فاعل نعم وبئس لا يكون إلا أسماءً معينة ثلاثة أسماء فقط يجوز أن تقع فاعلًا لنعم وبئس فقال في ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

نِعْمَ وَبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

مُقَارِنَيْ أَل أَو مُضَافَيْنِ لِمَا ... قَارَنَهَا كَنِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا

وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرَاً يُفَسِّرُهْ ... مُمَيِّزٌ كَنِعْمَ قَومَاً مَعْشَرُهْ

فذكر أن فاعل نعم وبئس لا يكون إلا ثلاثة أسماء.

الأول: الاسم الظاهر المعرف بأل، نحو "زيد نعم الرجل" فالرجل فاعل نعم وهو معرف بأل، أو تقول "نعم الرجل زيد" فنعم فعل ماضٍ والرجل فاعله وهو معرف بأل، وتقول: "عمرو بئس الرجل" "والصدق نعم الخلق" "والكذب بئس الخلق" ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ﴾ [الحجرات:١١] "بئس" فعل ماضٍ "الاسم" فاعله وهو معرف بأل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال:٤٠] "نعم المولى" فعل وفاعل "نعم النصير" فعل وفاعل والفاعل معرف بأل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾ [الحج:١٣] وهذا هو قول ابن مالك:

مُقَارِنَيْ أَل

أي: اسم ظاهر معرف بأل.

والاسم الثاني الذي يقع فاعلًا لنعم وبئس هو: الاسم الظاهر المضاف إلى ما فيه أل

نحو "الصدق نعم خلق الرجل" نعم فعل ماضٍ، خلق فاعل وهو مضاف إلى الرجل، أو تقول "نعم خلق الرجل الصدق" وتقول "الكذب بئس خلق الرجل" وتقول "الإكرام نعم عقبى الكرماء" وهذا مثال ابن مالك مثل بقوله: "نعم عقبى الكرماء" وتقول "العقاب بئس عاقبة الخائنين" ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل:٣٠] نعم فعل ماضٍ، دار فاعل وهو مضاف إلى المتقين.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومأويهم النار وبئس مثوى الظلمين﴾ [آل عمران:١٥١] وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

....................أَو مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا كَنِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا

الاسم الثالث الذي يقع فاعلًا لنعم وبئس هو: الضمير المستتر المميز بتمييز

والتمييز كما هو معروف لابد أن يكون نكرةً منصوبًا نحو "زيدٌ نعم رجلًا" أو "نعم رجلًا زيدٌ" فنعم رجلًا نعم فعل ورجلًا تمييز منصوب والفاعل ضمير مستتر.

وتقول "عمرو بئس رجلًا" "والصدق نعم خلقًا" وهذا هو قول ابن مالك:

وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهْ مُمَيِّزٌ كَنِعْمَ قَومًا مَعْشَرُهْ

"معشره نعم قومًا" نعم فعل ماضٍ "قومًا" تمييز والفاعل مستتر ومعشره هو المخصوص بالمدح، ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف:٥٠] أي: والله أعلم بئس بدلًا للظالمين، بئس فعل ماضٍ، بدلًا تمييز، للظالمين جار ومجرور متعلق بدلًا، بدلًا للظالمين فأين فاعل بئس؟ ضمير مستتر.

ومن ذلك قول الشاعر وأظنه زهير ابن أبي سلمى:

نعـم امـرأ هـرم لـم تعـر نائبـة   إلا وكـان لمرتـاع بهـا وزرا

الشاهد: نعم امرأ هرم نعم فعل ماضٍ، امرأ تمييز، الفاعل ضمير مستتر، وهرم هو المخصوص بالمدح، ومن ذلك قول الراجز:

تقـول عرسـي وهـي لـي في عـومره   بـئس امـرأ، وإننـي بـئس المـرة

عرسي أي: زوجتي تقول: بئس امرأ أي: بئس امرأ أنت فحذفت المخصوص وسيأتي أن المخصوص يجوز حذفه، بئس امرأ بئس فعل ماضٍ، وامرأ تمييز، والفاعل ضمير مستتر، بئس امرأ أنت" يعني: زوجها، وإنني بئس المرة أي: "بئس المرة أنا" فحذفت المخصوص أيضًا، "بئس" فعل ماضٍ "والمرة" فاعل؛ لأنه معرف بأل هنا من النوع الأول ويقال: "امرأة ومرأة ومرة" كل ذلك يقال بمعنىً واحد.

فهذه ثلاثة أنواع لفاعل نعم وبئس ذكرها ابن مالك، يبقى نوع رابع لفاعل نعم وبئس سيذكره ابن مالك بعد قليل ويذكر الخلاف فيه وهو "ما" التي بمعنى الشيء أو بمعنى شيء كقولك: "نعم ما تقول" أو "نعم ما عملت" أو "بئس ما عملت" فما هنا فاعل على قول وسيأتي الخلاف فيها قريبًا.

ولا يكون فاعل نعم وبئس غير ما ذكر ذكرنا أربعة أسماء تكون فاعلًا لنعم وبئس سوى ذلك من الأسماء لا يجوز أن تكون فاعلًا لنعم وبئس كأسماء الإشارة لا تقول: "زيد نعم هذا الرجل" ولا تكون ضميرًا بارزًا، لا تقول "الرجل نعم أنت" ولا يكون الفاعل اسمًا مضافًا إلى ضمير نحو "الصدق نعم صدقكم" لا يكون فاعل نعم وبئس إلا معرفًا بأل، أو مضافًا لما فيه أل، أو ضميرًا مميزًا بنكرة، أو كلمة "ما" على خلاف ما سيأتي.

ثم بعد ذلك ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكم الجمع بين الفاعل الظاهر وبين التمييز فقال:

وَجَمْــعُ تَمْيِيْــزٍ وَفَاعِــلٍ ظَهَــرْ   فِيْــهِ خِــلاَفٌ عَــنْهُمُ قَــدِ اشْــتَهَرْ

نحن عرفنا في فاعل نعم وبئس أنه إما أن يكون اسمًا ظاهرًا فيه أل، أو مضاف لما فيه أل، وإما أن يكون ضميرًا فإن كان ضميرًا مستترًا لابد له من تميز، فهذه أنواع فاعل نعم وبئس، هل يجوز أن تجمع بين هذه الأنواع؟ يعني: هل يجوز أن تجعل الفاعل اسمًا ظاهرًا ومع ذلك تأتي له بتمييز فتقول على أن تجعل الفاعل اسمًا ظاهرًا معرفًا بأل تقول "نعم الرجل زيد"

وأن تجعل الفاعل ضميرًا مميزًا بنكرة فتقول: "نعم رجلًا زيدٌ" هل يجوز بين جعل الفاعل اسمًا ظاهرًا وتجعل له تميز فتقول "نعم الرجل رجلًا زيدٌ"؟ "نعم الفارس فارسًا زيدٌ" "نعمت الفتاة فتاة هند"

يقول: إن الجمع بين الفاعل الظاهر يعني: الفاعل الذي هو اسم ظاهر، وبين التمييز فيه خلاف بين النحويين مشهور على ثلاثة أقوال:

القول الأول: الجواز

يجوز أن تجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز فتقول "نعم الرجل رجلًا زيدٌ" وتقول "بئس الخلق خلقًا الكذب" وهذا قول المبرد وابن السراج والفارسي.

القول الثاني: في المسألة: المنع عدم الجواز بل الواجب أن تأتي بأحدهما

إما بالفاعل الظاهر فتقول "نعم الرجل زيدٌ" أو بالفاعل المستتر وتأتي بالتمييز فتقول: "نعم رجلًا زيدًا" وهذا هو المنقول عن سيبويه.

القول الثالث: الجواز إذا اختلف لفظ الفاعل الظاهر عن لفظ التمييز

فيجوز في نحو "نعم الرجل فارسًا زيدٌ" لاختلاف لفظ الفاعل عن التمييز، ولا يجوز في نحو "نعم الرجل رجلًا زيد" لاتفاق لفظ الفاعل مع لفظ التمييز.

الثالث: الجواز إذا اختلف لفظ الفاعل عن لفظ التمييز

يعني: اختلف لفظهما نحو "نعم الرجل فارسًا زيدٌ" الفاعل الرجل والتمييز فارسًا اختلف اللفظان فهذا يجوز عندهم.

أما إذا اتفق لفظ الفاعل والتمييز نحو "نعم الرجل رجلًا زيدٌ" فلا يجوز عندهم ويشترط الإفادة باختلاف اللفظ، كيف تحدث الإفادة؟ يعني: يكون له إفادة جديدة باختلاف اللفظ؛ لأنه إذا كان اللفظ واحدًا "نعم الرجل رجلًا" هل سيحمل معنىً جديدًا؟ لا إذًا سيكون معناه التأكيد، أما إذا اختلف اللفظ فإن معناه سيكون فائدة جديدة.

والراجح من هذه الأقوال الثلاثة هو القول الأول الجواز لورود ذلك بالسماع، ومن ذلك قول الشاعر جرير يمدح عمر ابن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

تـــزود مثـــل زاد أبيـــك فينـــا ... فـــنعم الـــزاد زاد أبيـــك زادا

فنعم الزاد زاد أبيك زادا أي: فنعم الزاد زادًا زاد أبيك.

ومن ذلك قول الآخر:

نعـــم الفتـــاة فتـــاة هنـــد ... لـو بـذلت رد التحيـة نطقًـا أو بإمـاء

فقالوا: نعم الفتاة فتاة هند.

ومن ذلك قول جرير يهجو بني تغلب قال:

والتغلبيـــون بـــئس الفحـــل فحلهـــم ... فحـــلا، وأمهـــم زلاء منطيـــق

قال: بئس الفحل فحلهم فحلًا أي: بئس الفحل فحلًا فحلهم.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وذكر اختلاف النحويين في ما إذا جاءت بعد نعم وبئس فقال:

وَمَـــا مُمَيِّـــزٌ وَقِيْـــلَ فَاعِـــلُ فِـي نَحْـوِ نِعْـمَ مَـا يَقُـولُ الفَاضِـلُ

ونقول: كلمة ما تأتي بعد نعم وبئس كثيرًا فتكون بمعنى الشيء أو شيء، تكون بمعنى الشيء يعني: اسم معرفة بمعنى الشيء، أو تكون بمعنى شيء أي: اسم نكرة بمعنى شيء، ويكون بعدها حينئذٍ اسم أو فعل فوقوع الاسم بعد ما نحو قوله تعالى: ﴿إِن تُبْـدُواْ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِـمَّا هِيَ﴾ [البقرة:٢٧١] نعمَّا هي "نعم ما" لأن ما إذا جاءت بعد كلمة نعم جاز لك في ذلك الفك يقول: للإظهار نعم ما، ويجوز لك في ذلك الإدغام فتقول: "نعمَّا وتدغم الميم من ما بالميم من نعم، فقوله تعالى: ﴿إِن تُبْـدُواْ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِـمَّا هِيَ﴾ مكونة من نعم ومن ما والذي بعد ما اسم وهو الضمير هي.

ومن ذلك أي: مما جيء الاسم بعد ما الواقع بعد نعم وبئس أن تقول: "إن اتقيت الله فنعمَّا أنت وإن عصيته فبئسما أنت" ومنه قولك: "إن ساعدت الناس فنعمَّا ذلك، وإن خذلتهم فبئسما فعلك" فهذه أمثلة على وقوع الاسم بعد ما الواقعة بعد نعم وبئس فما نوع ما حينئذٍ إذا وقع بعده الاسم؟ الجواب أن ما حينئذٍ أن ما اسم تام معرفة بمعنى الشيء والاسم الوقع بعدها هو المخصوص بالمد أو الذم فقوله: ﴿إِن تُبْـدُواْ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِـمَّا هِيَ﴾ المعنى والله أعلم فنعم الشيء هي، نعم فعل ماضٍ الشيء فاعل هي المخصوص بالمدح فما في الآية حينئذٍ فاعل.

وإذا قلت: "إن اتقيت الله فنعمَّا أنت" أي: فنعم الشيء أنت، "وإن عصيته فبئس أنت" أي: فبئس الشيء أنت وهكذا.

فهذا تفسيرها إذا وقع بعدها اسم، وإن وقع بعدها فعل فمثل ماذا؟ مثل قولك

"نعم ما عملت" ويجوز أن تدغم فتقول "نعمَّا عملت" "وبئسما قلت" ومن ذلك مثال ابن مالك: **نِعْمَ مَا يَقُولُ الفَاضِلُ**

ولك أن تقول: نعمَّا يقول الفاضل، فإذا وقع بعد "ما" هذه فعل فما نوع هذه حينئذٍ وما إعرابها؟ الجواب ما ذكره ابن مالك في هذا البيت فقال:

وَمَـا مُمَيِّـزٌ وَقِيْـلَ فَاعِـلُ ... فِـي نَحْـوِ نِعْـمَ مَـا يَقُـولُ الفَاضِـلُ

إذًا "ما" هذه إذا وقع بعدها فعل فيها للنحويين أقوال أشهرها قولان:

القول الأول: أنها بمعنى الشيء أي: أنها اسم تام معرفة بمعنى الشيء، فهي "كما" التي بعدها اسم وإعرابها حينئذٍ فاعل والتقدير في قولك "نعم ما عملت" أي: "نعم الشيء شيء عملته" نعم فعل ماضٍ "ما" فاعل بمعنى الشيء "نعم الشيء" شيء عملته" هذا المخصوص وتقول: "بئس ما عملت" أي: بئس الشيء شيء عملته.

وفي مثال ابن مالك "نعم ما يقول الفاضل" أي: نعم الشيء شيء يقوله الفاضل، وهذا القول هو المنسوب إلى سيبويه.

القول الثاني في "ما": قال فيه ابن مالك: وَمَا مُميِّزٌ، فالقول الثاني في "ما" أنها بمعنى "شيء" أي: أنها اسم نكرة بمعنى شيء فتكون تمييزًا، والفاعل ضمير مستتر، والتقدير في قولك "نعم ما عملت" التقدير: "نعم شيئًا عملته" وفي قولك "بئسما قلت" أي: "بئس شيئًا قلته" بئس فعل، شيئًا تمييز والفاعل ضمير مستتر فعلى القول الأول: أنم ما بمعنى الشيء فما فاعل، فهي نحو "بئس الرجل زيد" "نعم الشيء" أي: نعم الشيء شيء قلته" "نعم الرجل زيد" وعلى هذا القول تكون ما" من الأشياء التي تفع فاعلًا لنعم وبئس كما قلنا قبل قليل.

وعلى القول الثاني: أن "ما" بمعنى شيء والتقدير نعم شيئًا قلته" أن هذا

الأسلوب هو من وقوع الفاعل ضميرًا مميزًا بنكرة كقولك "نعم رجلًا زيد" ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة:٩٠] وقعت "ما" بعد بئس، وبعد "ما" فعل ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ فعلى القول الأول: أن "ما" بمعنى شيء يكون التقدير والله أعلم "بئس الشيء شيءٌ اشتروا به أنفسهم" وعلى التقدير الثاني أن "ما" نكرة بمعنى شيء يكون التقدير "بئس شيئًا اشتروا به أنفسهم ومن ذلك قزل الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء:٥٨] وقعت "ما" بعد "نعم" والذي بعد "ما" فعل "يعظكم" على القولين على تقدير "نعم الشيء شيء يعظكم به" أو "نعم شيئًا يعظكم به".

والذي يظهر من كلام ابن مالك في هذا البيت أنه يقدم ويرجح كون "ما" في هذا الأسلوب تمييزًا نكرة؛ لأنه قال: (وما مميز) على سبيل الإخبار، ثم ساق الخلاف فقال: (وقيل فاعل) ثم ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إعراب المخصوص بالمدح والذم فقال:

وَيُذْكَرُ المَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا ... أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

المخصوص بالمدح هو "زيد" في نحو قولك "نعم الرجل زيدٌ" وهو "زيد" في قولك "زيد نعم الرجل" والمخصوص بالذم كعمرو في قولك "بئس الرجل عمرو" فنعم الرجل، وبئس الرجل سبق أن قلنا: إن إعرابها فعل وفاعل نعم فعل والرجل فاعل، بئس فعل والرجل فاعل.

وأما المخصوص بالمدح أو الذم ففي إعرابه تفصيل؛ لأنه إما أن يتقدم وإما أن يتأخر إن تقدم قلنا "زيد نعم الرجل" وإن تأخر قلنا: "نعم الرجل زيد" فنبدأ بالحالة الأولى إذا تقدم فنقول: إذا تقدم المخصوص كقولك "زيد نعم الرجل" "وعمرو بئس الرجل" فالمخصوص مبتدأ، وقولك "نعم الرجل" جملة فعلية خبر

المبتدأ فنعرب قولنا "زيد نعم الرجل" "زيد مبتدأ" "ونعم" فعل ماضٍ" والرجل" فاعله والجملة الفعلية من الفعل والفاعل "نعم الرجل" خبر المبتدأ فقولنا "زيد نعم الرجل" كقولنا "زيد قام أبوه".

أما إن تأخر المخصوص فقلنا "نعم الرجل زيد" "وبئس الرجل عمرو" فيجوز لك في إعرابه وجهان: الوجه الأول: أن يكون مبتدأ مؤخرًا، "فنعم الرجل" جملة فعلية خبر مقدم، وعلى هذا الإعراب نقول "نعم الرجل زيد" نعم فعل والرجل فاعله وهي جملة فعلية خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر فتكون هذه الجملة كقولنا: "قام أبوه زيد" أي: "زيد قام أبوه ثم أخرت المبتدأ وهذا الإعراب متفق على جوازه عند النحويين، بل إن بعض النحويين لا يذكر غيره.

والإعراب الآخر للمخصوص إذا تأخر: أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف التقدير "نعم الرجل هو زيد" وكلمة هو تعود إلى الممدوح أي: "نعم الرجل الممدوح زيد" "فنعم الرجل" فعل وفاعل "وهو زيد" يعني: الممدوح زيد جملة اسمية مبتدأ وخبر ثم حذفنا المبتدأ واتصلت الجملتان فقيل "نعم الرجل زيد" إذًا فنعم الرجل على ذلك جملتان: فعلية واسمية، وهذا الإعراب يجوزه بعض النحويين، وبعض النحويين يجوزون وجهًا ثالث يقوم على الوجه الثاني وهو: أن يكون "زيد" مبتدأ والخبر محذوف أي: "نعم الرجل زيد الممدوح" وهذا أضعف من الإعراب السابق.

وابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيته ذكر الوجهين دون ترجيح ولكنهما في المخصوص المؤخر؛ لأنه قال:

وَيُـذْكَرُ المَخْصُـوصُ بَعْـدُ مُبْتَـدَا أَو خَبَـرَ اسْـمٍ لَـيْسَ يَبْـدُو أَبَـدَا

أي: المخصوص المتأخر إما مبتدأ وإما خبر اسم ليس يبدو أبدًا يعني: أن المبتدأ على القول الثاني محذوف حذفًا واجبًا.

ثم بعد ذلك يذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن المخصوص بالمدح والذم يجوز حذفه فيقول:

وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى　　كَالعِلْمُ نِعْمَ المُقْتَنَى وَالمُقْتَفَى

يريد أن المخصوص بالمدح أو الذم يجوز حذفه إن تقدم دليل عليه أو نقول: إن قام دليل عليه، وأشهر دليل يقوم عليه أن يتقدم ذكره في الكلام وهذا قوله:

وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى

وذلك أن تقول مثلًا: "رأيت محمدًا المجتهد في دروسه نعم الطالب" أي: "نعم الطالب هو" يعني: نعم الطالب محمد فحذفت المخصوص؛ لأنه تقدم ذكره من قبل وأمثلة ذلك كثيرة كأن تقول مثلًا: "الجنة دار المتقين ونعمت الدار" أي: "ونعمت الدار هي" وكأن يقال لك: "جاء زيد" فتقول: "نعم الرجل" أي: "نعم الرجل هو" ومن ذلك قوله تعالى في أيوب عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص:٤٤] المعنى والله أعلم "نعم العبد هو" أي: نعم العبد أيوب" ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران:١٧٣] أي: نعم الوكيل هو، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ﴾ [الزخرف:٣٨] أي: "فبئس القرين أنت".

ومثل ابن مالك بمثال مشكل فقال:

وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى　　كَالعِلْمُ نِعْمَ المُقْتَنَى وَالمُقْتَفَى

أين المخصوص بالمدح؟ العلم، العلم هنا تقدم أم حُذف؛ لأنه تقدم مشعر به؟ المخصوص هنا تقدم قلنا من قبل أن المخصوص يجوز أن يتقدم "زيد نعم الرجل" فيكون مبتدأ ويجوز أن يتأخر "نعم الرجل زيد" فيجوز فيه إعرابان، ثم الآن نقول: ويجوز أن يحذف كأن تقول: "زيد أخي ونعم الرجل" أي: نعم الرجل

هو يعني: يحذف في جملته، ففي قوله " العلم نعم المقتنى" المخصوص لم يحذف وإنما تقدم فلهذا أخذ عليه كثير من الشراح هذا المثال وخطأوه فيه، والصحيح أن يقال مثلًا: "العلم عزيز نعم المقتنى" فهكذا يمشي، وحاول بعضهم تصحيح مثال ابن مالك في جر العلم، كالعلم نعم المقتنى" فيصح المثال حينئذٍ كالعلم جار ومجرور، ثم نبدأ جملة جديدة وهو المثال المراد "نعم المقتنى" فيكون المخصوص محذوفًا.

وحاول بعضهم تصحيح المثال بالنصب "كالعلم نعم المقتنى" على أن "العلم" منصوب بالاختصاص يعني: من فعل محذوف تقديره نحو "الزم العلم نعم المقتنى" وبهذا أيضًا يصح المثال، ولكن العلم في جميع نسخ الألفية جاء بالرفع وهكذا في نسخ الشراح بل لهذا أخذوه عليه والله أعلم.

كل ما سبق من هذه الأبيات تكلم فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على نعم وبئس والعنوان الذي عقده للباب نعم وبئس وما جرى مجراهما فباقي الأبيات سيتكلم فيها على ما يجري مجرى نعم وبئس فيبدأ ذلك بقوله وهي أربعة أبيات يبدأ ذلك بقوله:

وَاجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ وَاجْعَلْ فَعُلاَ مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلاَ

فذكر هنا شيئين يجريان مجرى نعم وبئس في الدلالة على المدح والذم وفي أخذ أحكامهما فأول الأشياء تكون بمعنى المدح والذم هو الفعل ساء، فالفعل ساء قد يأتي فعلًا متصرفًا كبقية الأفعال فتقول: "ساء عملك" "وعملك يسوء" فيتصرف ولا علاقة لنا به حينئذٍ.

ولكنه قد يأتي بأسلوب كأسلوب بئس فتقول: "ساء الرجل زيد" بمعنى: "بئس الرجل زيد" فيأخذ أحكام بئس" مكن حيث أنواع الفاعل وحذف

المخصوص ونحو ذلك، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [الصافات:١٧٧] أي: ساء صباح المنذرين صباحهم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ [الأعراف:١٧٧]، ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ [الأعراف:١٧٧] فساء كبئس ومثلًا" تمييز والفاعل ضمير مستتر، ﴿ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ هو المخصوص بالذم كقولك: "بئس مثلًا القوم الذين كذبوا بآياتنا" وتأتي "ما" بعدها أيضًا كما تأتي بعد "بئس" ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [الأنعام:٣١] فتكون ما" هنا على القولين المذكورين في "ما" الواقعة بعد بئس" إما أن تكون بمعنى الشيء أي: شاء الشيء شيء يذرونها، أو تكون بمعنى شيئًا أي: ساء شيئًا يذرونه".

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَـٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا﴾ [النساء:٣٨] فهذا كقولك: "بئس رجلًا" فهذا الأمر الأول الذي يجري مجرى بئس.

وأما الأمر الثاني الذي يجري مجرى بئس ونعم فهو في قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ وَاجْعَلْ فَعُلاَ ... مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلاَ

مسجلًا أي: مطلقًا، يقول: يجوز لك أن تجعل الفعل الماضي على وزن فعل فيكون بمعنى بئس ونعم تحول ما شئت من الأفعال الماضية إن كانت على وزن فعل أو فعُل فتحولها إلى فعُل، وإن كانت على وزن فُعل فإنها تستعمل حينئذ بمعنى نعم وبئس، ومن ذلك أن تقول: "شرف الرجل زيد" تمدحه بذلك وتقول: "لئم الرجل ذلك" تذمه، وتقول: "شرف غلام الرجل زيد" ولك أن تقول: "شرف رجلًا زيد" كما تقول "نعم رجلًا زيد".

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف:٣] كبر مقتًا" كقولك في الكلام: "بئس مقتًا أن تقول ما لا تفعل" وكبر"

هذا فعل يدل على الذم، "مقتًا" تمييز والفاعل ضمير مستتر، "أن تقولوا" هذا اسم مؤول فهو المخصوص بالذم، ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء:٦٩]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [الكهف:٥] كبرت كلمة تخرج من أفواههم أي: كبرت كلمة تخرج من أفواههم كلمتهم، أو كبرت كلمة تخرج من أفواههم الذي قالوه، فالمخصوص هنا بالذم محذوف والله أعلم.

فذكر ابن مالك في هذا البيت شيئين يجريان مجرى نعم وبئس

الأول: ساء وهو لا يجري إلا مجرى بئس.

والثاني: الفعل المحول إلى وزن فعُل وهذا يأتي كنعم في المدح ويأتي كبئس في الذم.

ثم يذكر ابن مالك أيضًا شيئًا آخر يجري مجرى نعم وبئس في المدح والذم فيقول:

وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا الفَاعِلُ ذَا ... وَأَنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُل لاَ حَبَّذَا

إذًا ذكر في هذا البيت أن مما يجري مجرى نعم وبئس قول العرب "حبذا، ولا حبذا" ففي المدح تقول: "حبذا زيد" كقولك: "نعم الرجل زيد" وفي الذم تقول: "لا حبذا عمرو" كقولك: "بئس الرجل عمرو" وهذا كثير في كلام العرب.

ومن ذلك قول الشاعر:

ألا حبذا عاذري في الهوى ... ولا حبذا الجاهل العاذل

ومن ذلك قول الشاعرة أم سلمة:

أَلا حَبَّذا أَهلُ المَلا غَيرَ أَنَّهُ ... إِذا ذُكِرَت مَيٌّ فَلا حَبَّذا هِيا

يقول: "فلا حبذا هيا" كان يجوز أن تقول: "وإن ذكرت ميٌّ فلا حبذا" لكن صرحت هنا بالمخصوص بالذم وهذا يبين أن حذف المخصوص وإن دل عليه دليل جائز.

ومن ذلك قول العرجي:

يــا حبــذا تلــكَ الحمــولُ، وحبــذا ... شَـــخْصٌ هُنَــاكَ، وَحَبَّــذَا أَمْثَالُــهُ

ومن ذلك قول جرير:

يــا حبــذا جبــلُ الريــانِ مــنْ جبــلِ ... وَحَبّــذا ســاكِنُ الرّيّــانِ مَــنْ كَانَــا
وَحَبّـــذا نَفَحَـــاتٌ مِـــنْ يَمَانِيـــة ... تأتيــكَ مــن قبــلَ الريــانِ أحيانــا

فمع اتفاقهم على أن حبذا ولا حبذا في المعنى كبئس ونعم إلا أن النحويين اختلفوا في إعراب "حبذا زيد، ولا حبذا زيد" على ثلاثة أقوال:

القول الأول: "أن حبذا زيد" كقولك: "نعم الرجل زيد" معنىً وإعرابًا، فحبذا زيد مكونة من الفعل الماضي "حب" ومن اسم الإشارة "ذا" فحب" فعل ماضٍ و "ذا" فاعله، وزيد" هو المخصوص بالمدح فيُعرب كإعراب المخصوص في نعم وبئس فتقول: "حبذا زيد" زيد هنا مبتدأ مؤخر وخبره الجملة الفعلية "حبذا" وهذا القول هو قول الجمهور قال به أبو علي الفارسي وابن...وابن خاروف وهو القول المنسوب إلى سيبويه.

القول الثاني في إعراب هذا الأسلوب: أن حبذا تركبت فصارت كلمة واحدة أن حبذا تركبت فصارت اسمًا فهي مبتدأ وزيد خبره "حبذا زيد" يقولون: "حبذا تركبت فصارت كلمة واحدة اسم كقولك: "الممدوح زيد" فحبذا مبتدأ وزيد خبره، أو بالعكس "فحبذا خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهذا قول المبرد أنه خبر وقول ابن السراج في الأصول وقول ابن عصفور في شرح الجمل.

وهناك قول ثالث وهو أضعف هذه الأقوال وهو: أن حبذا تركبت فصارت كلمة واحدة تركبت فصارت فعلًا حبذا تركبت فصارت فعلًا ماضيًا وزيد فاعله وقال بذلك بعض ضعفة النحويين فهذه ثلاثة أقوال أقواها الأول، أما القول الثالث فضعيف وأما القول الثاني فهو ادعاء؛ لأن ادعاء التركيب ادعاء لا حاجة له مع إمكان إبقاء الكلام على أصله ولا يصار إلى غير الأصل مع إمكانه.

ثم يذكر ابن مالك بعد ذلك حكمًا يتعلق بحبذا ولا حبذا يذكر حكمًا من أحكام حبذا ولا حبذا فيقول:

وَأَولِ ذَا المَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لاَ تَعْدِل بِذَا فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلاَ

يقول في هذا البيت: إن هذا الأسلوب حبذا ولا حبذا التزمت فيه العرب بلفظ ذا مع المذكر والمؤنث ومع المفرد والمثنى والجمع فيقال مع المذكر: "حبذا زيد" ومع المؤنث يقال: "حبذا هند" ولا يقال: "حبذي هند" وكذلك مع المفرد: "حبذا زيد" ومع المثنى: "حبذا الزيدان" ولا يقال: "حبذان الزيدان" فهذا قوله:

وَأَولِ ذَا المَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لاَ

يعني: بعد ذا تذكر المخصوص أيًا كان مذكرًا أو مؤنثًا، مفردًا أو مثنىً أو مجموعًا، لماذا التزمت العرب هذا مع الجميع؟ قال:

فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلاَ

يعني: هذا الأسلوب صار يضاهي المثل والمثل لا يغير.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس التاسع والسبعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة ليلة الإثنين، العاشر من المحرم، بحسب تقويم أم القرى وليلة التاسع بحسب الرؤية وبهذه المناسبة أحث نفسي وإخواني على اغتنام يوم عاشوراء بصيامه ولا يخفى عليكم فضل صيامه ونحن في جامع الراجحي، في حي الجزيرة بمدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس التاسع والسبعين، من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله تعالى.

في هذه الليلة إن شاء الله تعالى سنشرح باب أفعل التفضيل الذي عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ألفيته في عشرة أبيات، ونبدأ الدرس كالمعتاد بقراءة ما قاله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب قال:

أَفْعَلُ التَّفْضِيْلِ

٤٩٦. صُغْ مِنْ مَصُوغ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ ... أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيْلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِي

٤٩٧. وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِل ... لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيْلِ صِل

٤٩٨. وَأَفْعَلَ التَّفْضِيْلِ صِلهُ أَبَدَا ... تَقْدِيْرَاً أو لَفْظَاً بِمِنْ إِنْ جُرِّدَا

٤٩٩. وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَو جُرِّدَا ... أُلْزِمَ تَذْكِيْرَاً وَأَنْ يُوَحَّدَا

٥٠٠.وَتِلْــوُ أَل طِبْــقٌ وَمَــا لِمَعْرِفَــهْ ... أُضِـيْفَ ذُو وَجْهَـيْنِ عَـنْ ذِي مَعْرِفَـهْ

٥٠١.هَـذَا إِذَا نَوَيْـتَ مَعْنَـى مِـنْ وَإِنْ ... لَـمْ تَنْـوِ فَهْـوَ طِبْـقُ مَـا بِـهِ قُـرِنْ

٥٠٢.وَإِنْ تَكُـنْ بِتِلْـوِ مِـنْ مُسْـتَفْهِمَا ... فَلَهُمَـــا كُـــنْ أَبَـــدَاً مُقَـــدِّمَا

٥٠٣.كَمِثْـلِ مِمَّـنْ أَنْـتَ خَيْـرٌ وَلَـدَى ... إِخْبَـــارِ التَّقْـــدِيْمُ نَـــزْرَاً وَرَدَاً

٥٠٤.وَرَفْعُـهُ الظَّـاهِرَ نَـزْرٌ وَمَتَـى ... عَاقَـــبَ فِعْـــلاً فَكَثِيْـــرَاً ثَبَتَـــا

٥٠٥.كَلَنْ تَـرَى فِـي النَّـاسِ مِـنْ رَفِيْـقِ ... أَولَـى بِـهِ الفَضْـلُ مِـنَ الصِّـدِّيْقِ

هذه عشرة أبيات عقد ابن مالك الباب عليها.

اسم التفضل هو: اسم مشتق مصوغ للدلالة غالبًا على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في هذه الصفة، فالزائد منهما يسمى مفضلًا، والآخر يسمى المفضل عليه أو المفضول.

فقولك:: "فلان أفضل من فلان" يدل على وجود الفضل فيهما، وقوله تعالى: ﴿هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا﴾ [القصص:٣٤] يدل على وجود الفصاحة في موسى وهارون عَلَيْهِمَاالسَّلَامُ إلا أنها في هارون أزيد.

وليس من معني اسم التفضيل نفي الصفة هن المفضل عليه فلهذا ليس من الصواب أن يفهم من هذه الآية أن موسى عَلَيْهِالسَّلَامُ لم يكن فصيحًا!، بل يفهم منها أنه كان فصيحًا إلا أن أخاه هارون كان أفصح منه، ولهذا لا يصح أن تقول عن أمر حسن وأمر قبيح أن الأول أحسن من الثاني، وإنما تقول عن أمرين حسنين إن أحدهما أحسن من الآخر.

كما قال المتنبي وابن الطيب:

أَلَـمْ تَـرَ أَنَّ السَّـيْفَ يَـنقصُ قـدْرُهُ ... إذا قيل إنَّ السيفَ أمضى من العصا

لأن التفضيل هنا لا يصح في المعنى؛ لعدم المضاء في العصا فهذا هو معنى

اسم التفضيل.

وأفعل التفضيل هو اسم ممنوع من الصرف؛ للوصفية ووزن الفعل ومثله مؤنثه فُعلى، ومن اسم التفضيل كلمة "خير" وكلمة "شر" إذا كانا بمعنى التفضيل نحو "زيد خيرٌ من عمرو وشرٌ من بكر" فعلى ذلك فهما على وزن أفعل، إلا أن الهمزة حذفت منهما سماعًا؛ لكثرة الاستعمال.

وقد ورد على وزن أفعل حقيقةً أخير وأشر في القليل من المسموع ومن ذلك قراءة ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشَرُّ﴾ [القمر:٢٦] الأشر على وزن أفعل وأما قراءة الجمهور ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ﴾ الأشِر على وزن فعِل فهو صيغة مبالغة كفرح.

وقال رؤبة يمدح بلال: (خير الناس وابن الأخير) فقال "الأخير" لضرورة الشعر، بخلاف ما لو لم يدل على التفضيل فلا يكونان اسمي تفضيل كأن تقول: "عندي خير كثير" "وفيه شر كثير" فهما هنا اسمان على وزن فعلن "خير" "كـ بيتٍ" "شر" "كـ عدٍ" اسمان على وزن فعل وليسا اسمي تفضيل على وزن أفعل وحذفت الهمزة منهما.

إذًا لهما استعمالان فهذه مقدمة قبل أن نبدأ في شرح كلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أما ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد بدأ هذه الأبيات ببيان كيفية صوغ اسم التفضيل.

نعم، بقيَّ من نعم وبئس بيتان نعود إليهما قبل نكمل شرح يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخر نعم وبئس:

وَأَولِ ذَا المَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لاَ ... تَعْدِل بِذَا فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلاَ

وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبَّ أَو فَجُرّ ... بِالبَا وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الحَا كَثُرْ

يتكلم هنا على حبذا ولا حبذا، وقد تكلمنا على إعراب حبذا ولا حبذا

والخلاف في ذلك.

فيقول ابن مالك:

وَأَولِ ذَا المَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لاَ

أي: كلمة "ذا" في حبذا اذكر بعدها المخصوص بالمدح فتقول: "حبذا زيد" "حبذا هند" فهذا معنى:

وَأَولِ ذَا المَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لاَ تَعْدِل بِذَا فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلاَ

أي: اذكر المخصوص بعد كلمة ذا أيًا كان هذا المخصوص مذكرًا أم مؤنثًا، مفردًا أم مثنًا أم مجموعًا، فتقول: "حبذا زيد وحبذا هند" ولا تقول حبذي هند" وتقول: "حبذا الزيدان" ولا تقول: "حبذان الزيدان" "وحبذا الزيدون" ولا تقول: "حبذون الزيدون" فالمخصوص يذكر بعد "ذا" و "ذا" لا يعدل عنها.

ثم يقول:

فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلاَ

يعلل لماذا لم تغير العرب كلمة "ذا" مع المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع! فيعلل ذلك بأن هذا الأسلوب حبذا ولا حبذا جرى عندهم مجرى الأمثال، والأمثال لا تغير حتى ولو اختلف مضربها.

يعني: قولهم مثلًا: (الصيف ضيعتي اللبن) هذا قاله رجل كبير في السن تزوج امرأة صغيرة، وكان غنيًا فيسقيها مما تشاء، ولكنها كرهته وطلبت الطلاق فطلقها فتزوجت من ابن عم لها صغير فعندما أتاهم الشتاء قرصهم الجوع فأرسلت إلى زوجها السابق تطلب منه طعامًا وشرابًا وكان في نفسه شيء فأرسل إليها يقول:

(الصيف ضعتِ اللبن) أي: ضيعتي اللبن في الصيف، فالصيف ظرف زمان

وتقدم وقال: ضيعتي لأنه يخاطب أنثى فلما بلغها ذلك ضربت على كتف ابن عمها وقالت: هذا ومزقه خير منك) المزق وهو الشربة من اللبن يعني: هذا وقليله خير منك ومن كثيرك.

فإذا أردت أن تضرب هذا المثل لإنسان ضيع شيئًا في فرصته ثم تحسر بعد ذلك فإنك ستقول له: الصيف ضيعتي اللبن ولا تقول: ضيعت؛ لأن المثل لا يغير.

وكذلك أن تلوم إنسانًا لم يحكم عمله فلِيم بعد ذلك على عمله تقول له: "يداك أوكتا وفوك نفخ" سواء كان مذكرًا أو كان مؤنثًا، ولهذا المثل قصة أيضًا لكنه سيق على أنه لمذكر فهذا معنى قوله:

فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلاَ

ثم قال:

وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبَّ أَو فَجُرّ   بِالبَا وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الحَا كَثُرْ

يذكر أن هذا الأسلوب له استعمالان:

الاستعمال الأول: هو الذي شرحناه من قبل أت تأتي "ذا" مع الفعل "حب" وتقدمت أحكامه، فتقول: "حبذا زيد" فليس لك في ذلك إلا أن تأتي بالفعل "حب" ثم تأتي بـ "ذا" فاعلًا.

والأسلوب الثاني: أن تأتي بـ "حب" من دون "ذا" فتقول: "حب زيد" بمعنى "حبذا زيد" تمدحه تستعمل "حب" بلا "ذا" وهذا قوله: (وما سوى ذا) يعني: إذا استعملت "حب" من دون "ذا" إذًا الأسلوب الثاني ماذا تفعل؟ ارفع بحب أو فجر بالبا إذًا في الأسلوب الثاني لك وجهان إما أن ترفع فتقول: "حب زيد" وإما أن تجره بالباء فتقول: " حب بزيد" وكلاهما بمعنى "حبذا زيد"

تقول: "حبذا الربيع فصلًا" هذا الأسلوب الأول.

الأسلوب الثاني: ألا تأتي بذا فتقول: "حب الربيع فصلًا" أو "حب بالربيع فصلًا".

ثم قال:

وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الحَا كَثُرْ

الأسلوب الأول إذا استعملت ذا مع إذا أردت أن تستعمل ذا مع حب فتقول: "إلا فتح الحاء "حَـ" "حبذا زيد" والأسلوب الثاني إذا لم تستعمل ذا مع حب لك في الحاء الضم وهو أكثر والفتح فتقول: "حُب زيد" وحَب زيد" "وحُب بزيد" "وحَب بزيد هذا شرح البيتين الأخيرين من باب نعم وبئس.

نعود إلى أفعل التفضيل وقد ذكرنا مقدمة في أفعل التفضيل ثم نبدأ الآن مستعينًا بالله بأبيات ابن مالكرَحِمَهُ ٱللَّهُ بدأ ابن مالك ببيان كيفية صوغ اسم التفضيل.

سنلاحظ في هذا الباب أن ابن مالك ذكر في هذا الباب صوغ اسم التفضيل وأنواع اسم التفضيل من حيث الاستعمال، وإعمال اسم التفضيل عمل فعله، بينما في اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر وهذه كلها أسماء عاملة عمل أسمائها.

ميز وفصل فجعل أبوابًا خاصة لكيفية صوغها (أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين)(وأبنية المصادر) وذكر أبوابًا أخرى لبيان إعمالها عمل فعلها، أما في أفعل التفضيل فإنه ذكر كل ذلك في باب واحد فبدأ هذه الأبيات ببيان كيفية صوغ اسم التفضيل فقال:

صُـغْ مِـنْ مَصُـوغ مِنْـهُ لِلتَّعَجُّـبِ   أَفْعَـلَ لِلتَّفْضِـيْلِ وَأْبَ اللَّـذْ أُبِـي

يذكر أن اسم التفضل في أحكام صوغه كفعلي التعجب، وقد ذكرنا صوغ فعلي التعجب وشروط ما يصاغان منه في الباب السابق فكل ما قيل هناك من شروط

فإنها تذكر أيضًا في اسم التفضيل، فما جاز التعجب منه جاز أخذ اسم التفضيل منه، وما لا فلا.

نقول: "فلان أفضل من فلان وأحسن منه وأكبر منه وأكرم منه" كما نقول في التعجب: "ما أفضله وأحسنه وأكبره وأكرمه".

ولا يؤخذ اسم التفضيل من فاقد الشروط فلا يؤخذ من غير الثلاثي كـ "دحرج واستخرج، ولا يؤخذ من غير متصرف كـ "نعم وبئس" ولا مما لا يقبل المفاضلة كـ " مات وفني" ولا من فعل ناقص كـ "كان وسبق الخلاف في ذلك، ولا من فعل منفي، ولا من فعل مبني للمجهول، ولا مما الوصف منه على أفعل وسبق الخلاف في ذلك.

وشذ عن ذلك قول العرب: هو أخصر من كذا" فأخذوه من الفعل اختُصر وهو خماسي مبني للمجهول، وقد اختلف النحويون اختلافًا كبيرًا في صوغ اسم التفضيل وكذلك فعلي التعجب من الفعل الذي وصفه على أفعل، وأشرنا إلى ذلك في باب التعجب وما قيل هناك يقال هنا، كأفعال الألوان والعيوب "كـ حمر فهو أحمر وعور فهو أعور" فقال الجمهور ولا يؤخذ من ذلك اسم تفضيل، ولا فعل تعجب.

وقال بعض النحويين: بل يؤخذ اسم التفضيل وفعل التعجب من ذلك مطلقًا، وقد سُمع من العرب قولهم: "هو أسود من حنك الغراب وأبيض من اللبن" فصاغوا اسم التفضيل من سود فهو أسود، وبيض فهو أبيض وهذا مسموع لا سبيل إلى دفعه أو رده.

وقيل قول ثالث: وهو الوسط في المسألة: إن اسم التفضيل وفعل التعجب لا يؤخذ من ذلك إلا في أمرين:

الأمر الأول: الأبيض والأسود؛ لورود السماع بهما.

والثاني: ما كان معنويًا من هذا الباب داخليًا يعني الفعل الذي الوصف منه على أفعل، معنويًا ليس حسيًا داخليًا لا خارجيًا نحو: هو أبيض من فلان وأحمق من فلان وأرعن منه وأهوج منه وأخرق منه بعض ذلك مسموع كـ "أحمق منه.

القول الثالث: هو القول الأرجح؛ لأنه الأنسب للمسموع، وعلى قول من أجاز ذلك مطلقًا فإنك ستقول "هو أزرق من البحر أو أزرق من السماء"، "وهو أحمر من الوردة" ونحو ذلك وهذا يأباه الجمهور.

ثم بعد ذلك يقول ابن مالك:

وَأْبَ اللَّذْ أبِي

"اللذ" لغة من اللغات في "الذي" وجاء في بعض الروايات وأب ما أُبي قال ابن هشام: وهي أحسن يعني: أحسن في اللفظ وإلا فالمعنى واحد.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِل ... لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيْلِ صِل

فذكر في هذا البيت أن فاقد الشروط في التفضيل يؤخذ منه اسم التفضيل كما في باب التعجب أي: بوساطة اسم تفضيل من جامع الشروط فتقول: "فلان أشد استخراجًا من فلان" "وفلان أحسن حمرة من فلان" وهكذا.

ثم بعد ذلك يذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنواع اسم التفضيل من حيث الاستعمال وحكم كل نوع فيقول:

وَأَفْعَلَ التَّفْضِيْلِ صِلهُ أَبَدَا ... تَقْدِيْرَاً أو لَفْظَاً بِمِنْ إنْ جُرِّدَا
وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَو جُرِّدَا ... أُلْزِمَ تَذْكِيْرَاً وَأَنْ يُوَحَّدَا
وَتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ وَمَا لِمَعْرِفَهْ ... أُضِيْفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

هَـــذَا إِذَا نَوَيْـــتَ مَعْنَـــى مِـــنْ وَإِنْ   لَـمْ تَنْـوِ فَهْـوَ طِبْـقُ مَـا بِـهِ قُـرِنْ

❁ فذكر أن اسم التفضيل من حيث الاستعمال ثلاثة أنواع:

الأول: المجرد من أل" ومن الإضافة نحو "زيد أفضل من عمرو".

الثاني: المحلى "بأل" نحو "زيد الأفضل".

الثالث: المضاف وهو قسمان:

المضاف إلى نكرة نحو "زيد أفضل رجل".

والمضاف إلى معرفة نحو "زيد أفضل الرجال.

فهذه أنواع اسم التفضيل من حيث الاستعمال، أما أحكامها فنبدأ بالنوع الأول وهو: اسم التفضيل المجرد من "أل" ومن الإضافة فبين ابن مالك حكمه بقوله:

وَأَفْعَـــلَ التَّفْضِـــيْلِ صِـــلهُ أَبَـــدَا   تَقْـــدِيْرَاً أو لَفْظَـــا بِمِـــنْ إِنْ جُـــرِّدَا

وَإِنْ لِمَنْكُـــورٍ يُضَـــفْ أَو جُـــرِّدَا   أُلْـــزِمَ تَـــذْكِيْرَاً وَأَنْ يُوَحَّـــدَا

فذكر أن اسم التفضيل المجرد يجب فيه أمران:

الأول: أن يذكر وأن يوحد أي: أن يلزم التذكير والإفراد مهما كان صاحبه.

والثاني: الواجب فيه أن تأتي بعده من جارة للمفضول نحو "زيد أفضل من عمرو" "وهند أفضل منه" ولا تقول: "فضلى منه" يعني: ما تتطابق وإنما تلزم اسم التفضيل التذكير والإفراد وتأتي بعده بمن "هند أفضل منه" "والزيدان أفضل منه" ولا تقول "الزيدان أفضلان منه" "والزيدون أفضل منه لا أفضلون منه" "والهندات أفضل منه لا فضليات منه ولا فُضل منه" ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف:٨].

وقال: ﴿وَلَلْأَاخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الضحى:٤]فالتزم الإفراد والتذكير وأتى

بمن بعد اسم التفضيل.

وقول النحويين: أنه يجب من جارة للمفضول بعد اسم التفضيل يعني: يجب وجودها، ولم يوجبوا التلفظ بها؛ فلهذا يجب أن توجد سواء لفظ بها أم كانت محذوفة مقدرة، فيجوز أن تحذف وتقدر، والمحذوف المقدر كالملفوظ؛ لاجتماعهما في الوجود فكلاهما من حيث الوجود موجود إلا أن الأول ملفوظ به يعني: لفظه ظهر في الكلام، والآخر حذف لفظه فلم يبرز في الكلام.

وهذه القاعدة نبهت عليها أكثر من مرة: أن المحذوف موجود بخلاف المعدوم، المعدوم هو الذي لم يوجد في الجملة أصلًا هذا معدوم ليس موجودًا في الجملة لو قلت "جاء محمد" الجملة فيها ظرف زمان محذوف أم معدوم؟ هذا معدوم ما فيها ظرف زمان معدوم، لكن لو قلت مثلًا "جاء الذي أحب" هنا عائد من الصلة على الموصول؟ فيه والتقدير "جاء الذي أحبه" الضمير موجود في الجملة ولكنه لم يظهر في اللفظ يعني: حذف لفظه.

ونمثل كثيرًا نمسك بالقلم ونقول "القلم موجود في المسجد"، "القلم موجود في المسجد" من حيث الوجود هو موجود لكن في الصورة الأولى هو موجود ظاهر وفي الصورة الثانية موجود غير ظاهر كونه غير ظاهر لا يعني أنه غير موجود هذا واضح، بل قولهم محذوف يدل على أنه موجود؛ لأن الحذف لا يقع إلا على موجود هل يمكن تذهب إلى معدوم وتحذفه؟ لا، وإنما تأتي إلى شيء موجود وتحذفه، الحذف بمعنى عدم الإظهار تخفيه فأخفيته، فلهذا فإن من يجوز أن تحذف ومع ذلك هي موجودة في الكلام؛ لأنها مقدرة.

المحذوف موجود هذه قاعدة المحذوف كالملفوظ لاجتماعهما في الوجود، إلا أن الحذف لا يطلق على الفاعل ونائب الفاعل فيطلق عليهما ضمير مستتر نحو "محمد قام" أين الفاعل في قام؟ ما نقول محذوف وإنما ضمير مستتر، وإن كانا

اشتركا في عدم الظهور إلا أن الفاعل لا يحذف؛ لأنه عمدة ويقال فيه مستتر؛ لأنه ضمير مستتر، والضمير المستتر موجود في الكلام إلا أن العرب لم تضع له لفظًا.

وأكثر ما تحذف من بعد اسم التفضيل إذا كان اسم التفضيل خبرًا كقولك "زيد أكبر منك وأطول" أي: "زيد أكبر منك وأطول منك" ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾ [الكهف:٣٤] أي: وأعز نفرًا منك.

وعندما نقول: أكثر ما تحذف من إذا كان اسم التفضيل خبرًا يعني: سواء كان خبر عن مبتدأ أم كان خبرًا عن غيره يعني: سواء كان خبرًا في الأصل أم كان خبرًا حقيقة، يعني: سواء كان خبرًا أو كان ما أصله الخبر فيشمل خبر كان؛ لأن أصله خبر مبتدأ، ويشمل خبر إن فأصله مبتدأ، ويشمل المفعول الثاني في باب ظن وأخواتها؛ لأن أصله الخبر فتقول: "كان زيد أكبر منك وأطول" "وإن زيد أطول منك وأكبر" "وظننت زيدًا أطول منك وأكبر" كل ذلك يكثر فيه الحذف.

فأكثر ما تحذف من بعد اسم التفضيل إذا كان اسم التفضيل خبرًا، وقد تحذف بغير ذلك يعني: تحذف واسم التفضيل ليس خبرًا وهو قليل.

ومن ذلك أن تقول: "رأيت زيدًا أطول منك وأعرض" أي: أطول منك وأعرض منك، وأطول هنا حال، ومن ذلك قول الشاعر:

دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا   فظل فؤادي في هواك مضللا

يقول: دنوت أجمل وقد خلناك كالبدر دونتِ أجمل من البدر، وقد خلناكِ كالبدر، ثم قدم فقال: دنوتِ وقد خلناكِ كالبدر أجملا أي: دنوتِ أجملا من البدر فحذف.

وأما قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓ﴾ [الأعلى:١٧] فالمعنى والله أعلم والآخرة خير من الأولى وأبقى منها كما قالت الآيات الأخرى: ﴿وَلَلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لَّكَ

مِنَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الضحى:٤] والحذف هنا على الكثير؛ لأن اسم التفضيل وقع خبرًا، ومن أجل أن اسم التفضيل المجرد من أل والإضافة قلنا: يجب فيه الإفراد والتذكير ويجب فيه أن تأتي بعده من جارة للمفضول من أجل ذلك لحن كثير من النحويين ـ أبا نواس في قوله:

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء در على أرض من الذهب

يقصد الخمرة،كأن صغرى وكبرى من فقاقعها صغرى وكبرى هنا اسم تفضيل مجرد من أل ومن الإضافة فكان الواجب فيه التزام الإفراد والتذكير فيقول: كأن أصغر وأكبر من فقاقعها هذا هو الواجب، وخُرِّج على أنه لم يرد معنى التفضيل فيلزم ذلك، وإنما أراد كأن صغيرة وكبيرة من فقاقعها وسيأتي أن اسم التفضيل إذا لم يرد به التفضيل وإنما أريد به معنى الوصف يعني: معنى اسم الفاعل فإنه يؤخذ فيه حكم اسم الفاعل فتجب فيه المطابقة كاسم الفاعل ويخرج هنا ويخرج حينئذٍ عن أحكام اسم التفضيل وسيأتي ذلك إن شاء الله.

ثم بعد ذلك ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ النوع الثاني من أنواع اسم التفضيل وهو المحلى أو المقترن بأل فقال:

وَتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ وَمَا لِمَعْرِفَهْ أُضِيْفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

أي: أن اسم التفضيل المحلى بأل يجب أن يطابق صاحبه في التذكير والتأنيث وفي الإفراد والتسوية والجمع فتقول: "زيد الأفضل" "وهند الفضلى" ولا تقول: "هند الأفضل" وتقول: "أنتما الأفضلان" ولا تقول: "أنتما الأفضل" وتقول: "الهندان الفضليان" ولا تقول: "الأفضل" وتقول: "أنتم الأفضلون" ولا تقول: "أنتم الأفضل" وتقول: "الهندات الفضليات أو الفضل" ولا تقول: "الأفضل" إذا أردت بذلك اسم التفضيل، تقول: "نحن الأفضلون في السوق" ولا تقول: "نحن الأفضل في السوق" "لسنا الوحيدون ولكننا الأفضل" ترى هذه كلها خطأ

والصواب أن يقول: "لسنا الوحيدين ولكننا الأفضلون" خبر ليس.

قلنا في اسم التفضيل المحلى بأل لا تجوز فيه عدم المطابقة بل تجب فيه المطابقة، ويكثر عند بعض الناس أن يقول: "نحن الأفضل وأنتم الأفضل وما زلنا الأفضل" فما يطابق وهذا يسمونه في أصول النحو القياس الخاطئ؛ لأن السبب في ذلك أنهم قاسوه على اسم التفضيل المجرد، اسم التفضيل المجرد يلزم الإفراد والتذكير ولا يطابقه فتقول: "أنا أفضل وهما أفضل ونحن أفضل وهن أفضل من غيرهن" فليزم في الإفراد والتذكير فقاسوا هذا على هذا وهذا من القياس الخاطئ.

إذًا فالمحلى بأل تجب فيه المطابقة ولا يؤتى بعده بمن جارة للمفضول يعني: لا تقول: "زيد الأفضل من عمرو" "وأنت الأكبر من أخيك" وسُمع هذا قليلًا في ضرورة الشعر كقول الأعشى:

ولست بالأكثر منهم حصى   وإنما العزة للكاثر

فقال: ولست بالأكثر منهم حصل ضرورة شعرية ولو قال على القياس لقال: ولست بالأكثر منهم حصل، أو ولست بالأكثر حصل.

ثم بعد ذلك ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ النوع الثالث من اسم التفضيل وهو المضاف فذكر أولًا: المضاف إلى نكرة فقال في بيت قرنه من قبل:

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَو جُرِّدَا أُلزِمَ تَذْكِيْرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا

فاسم التفضيل المضاف إلى نكرة يلزم التذكير والإفراد ولا تأتي بعده من جارة للمفضول، فتقول: "زيد أفضل رجل"، و"هند أفضل امرأة" ولا تقول: "فضلى امرأة" "وأنتما أفضل رجلين" ولا تقول: "أنتما أفضلا رجلين" "وأنتم أفضل رجال" "والهندان أفضل امرأتين" "والهندات أفضل النساء" ولا تقول: "زيد أفضل رجل من عمرو" "ونحن أفضل رجال من زيد" فلا تأتي بمن جارة

للمفضول بعد المضاف إلى نكرة، فهذا هو قول ابن مالك:

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَو جُرِّدَا ... أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا

ثم يذكر بعد ذلك ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ اسم التفضيل المضاف إلى معرفة فيقول:

وَمَا لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ ... لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ

فيذكر أن اسم التفضيل المضاف إلى معرفة إذا قصد به التفضيل يجوز فيه الوجهان: أن يطبق قواعد المطابقة

الأول: عدم المطابقة أي: التزام التذكير والإفراد.

والوجه الثاني: المطابقة ولا تأتِ بعده من جارة للمفضول.

تقول: "الزيدان أفضل قومي" الزيدان مثنى، أفضل مفرد مذكر، أفضل قومي أضفته إلى معرفة تجوز عدم المطابقة، وتجوز المطابقة فتقول: "الزيدان أفضلا قومي" "والزيدون أفضل قومي" "والزيدون أفضل قومي أصلها أفضلون ثم حذفت النون للإضافة "أفضل قومي أو أفاضل قومي" تجمعه جمع مذكر سالم أو تجمعه جمع تذكير، "وهند أفضل قريباتي" عدم المطابقة، والمطابقة "هند فضلى قريباتي" "والهندان أفضل قريباتي" "والهندان فضليا قريباتي" ذكر ابن مالك أن اسم التفضيل المضاف إلى معرفة إذا قصد منه التفضيل جاز لك فيه المطابقة وعدم المطابقة، وهذا هو قوله:

وَمَا لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

الذي أضيف إلى معرفة ذو وجهين عن ذي معرفة، وذكرنا الأمثلة على ذلك، ومن الشواهد على المطابقة قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾ [هود:٢٧] هم جمع، أراذلنا ولو أردت عدم المطابقة في الكلام لكنت تقول: "هم أرذلنا" ومن

ذلك أيضًا من المطابقة في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا۟ فِيهَا﴾ [الأنعام:١٢٣] بالمطابقة وتجوز عد المطابقة فتقول في الكلام "وكذلك جعلنا في كل قرية أكبر مجرميها".

ومن شواهد عدم المطابقة أي: التزام التذكير والإفراد قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة:٩٦] لتجدنهم جمع، ثم قال: أحرص مفرد فلم يطابق، والمطابقة جائز فتقول في الكلام: إن جمعت أحرص جمع مذكر سالم أحرصون أحرصين فتقول: "ولتجدنهم أحرصي الناس" بأحرصين ثم تحذف النون، أو تجمع جمع تكسير فتقول: ولتجدنهم أحارص الناس كل ذلك جائز.

ومن ذلك قول الشاعر:

وميَّة أَحسن الثقلين جيداً ... وسالفةً وأَحسنهم قذالا

مية مؤنث فجاء باسم التفضيل مذكرًا مية أحسن الثقلين؛ لأنه أضافه إلى معرفة، ولو طابق التفضيل لكان ذلك جائزًا فيقول: "ومية حسنى الثقلين".

قلنا المطابقة وعدم المطابقة هنا جائزة في اسم التفضيل المضاف إلى معرفة إن قصدت التفضيل وقد اجتمعا المطابقة وعدم المطابقة في قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في الحديث المشهور: «**إنَّ مِن أحبِّكم إليَّ وأقربِكُم منِّي مجلسًا يومَ القيامةِ أحاسنكُم أخلاقًا..الحديث**».

ففي قوله: أحبكم وأقربكم لم يطابق حذف الجمع الآن فقال: أحب وأقرب لم يطابق ولو طابق لجمع فكان يقول: ألا أخبركم بآحابكم إليّ وأقاربكم، ثم قال: أحاسنكم أخلاقًا فطابق جمع ولو لم يطابق لجاز فكان يقال: أحسنكم أخلاقًا.

ثم قال ابن مالك:

هَـــذَا إِذَا نَوَيْـــتَ مَعْنَـــى مِـــنْ وَإِنْ   لَـمْ تَنْـوِ فَهْـوَ طِبْـقُ مَـا بِـهِ قُـرِنْ

يقول: إن اسم التفضيل المضاف إلى معرفة يجوز فيه الوجهان: المطابقة وعدم المطابقة إذا نويت به التفضيل هذا معنى:

هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ

يعني: إذا نويت التفضيل أن شيئًا أفضل من شيء، وإذا لم تنوِ التفضيل يعني: أردت باسم التفضيل معنى الوصف يعني: أردت بمعنى اسم التفضيل معنى اسم الفاعل فحينئذٍ تجب المطابقة؛ لأنه صار بمعنى اسم الفاعل كما أن اسم الفاعل يطابق تقول: "محمد قائم" "وهند قائمة" المطابقة وجوبًا، "والزيدان قائما" بالمطابقة "والزيدون قائمون" بالمطابقة اسم الفاعل يطابق أو لا يطابق يجب أن يطابق في كل أحواله وهكذا كل اللغة يجب أن تطابق إلا في اسم التفضيل المذكور هنا فإذا لم ترد باسم التفضيل معنى التفضيل، وإنما أردت به معنى الوصف يعني اسم الفاعل أو الصفة المشبهة فحينئذٍ يخرج عن كونه اسم تفضيل، ولو كان على وزن أفعل إلا أن المراد به معنى اسم الفاعل والصفة المشبهة.

لذلك مثلًا قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم:٢٧] وهو أهون عليه يعني: الإعادة أهون من البدء وهو الذي بدأ الخلق في البداية، فإذا ماتوا يوم القيامة سيعيدهم هذا رد على منكري البعث أقررتم بأن الله الآن هو الذي خلقكم في البداية ثم أنكرتم أن يعيدكم يوم القيامة والإعادة في العقل أسهل من البداية قال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ أهون هنا على بابها يعني: الإعادة يوم القيامة أهون على الله من البدء فالبدء أصعب من الإعادة؟ ليس الكلام على بابه وإنما أهون هنا بمعنى هين بمعنى الصفة المشبهة يعني: وهو هين عليه؛ لأن كل الأشياء أمام قدرة الله عَزَّوَجَلَّ

متساوية ليس شيء أهون من شيء أو شيء أصعب من شيء، وإنما كلها إذا قال لها كن فتكون؛ فلهذا قرروا أن أهون هنا ليست أفعل تفضيل وإنما يراد به الصفة المشبهة هين.

وكذلك نحو قوله تعالى: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الإسراء:٥٤] أو ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام:٥٣] أعلم هنا ليس اسم تفضيل ليس المراد ربكم أعلم منكم بكم، فيقارن ويوازن بين علمه عَزَّوَجَلَّ وعلم البشر ويقول لا الله أعلم لا، لا موازنة ولا مفاضلة بين علم الله عَزَّوَجَلَّ وعلم البشر، نعم الله عَزَّوَجَلَّ له علم يليق به وبعض مخلوقاته لها علم يليق بها لا ينكر هذا الأمر، لكن الذي ينكر الموازنة بالتفضيل أن تقول: هذا أعلم من هذا وذكرنا ذلك في بداية اسم التفضيل وذكرنا قول المتنبي:

أَلَمْ تَرَ أنَّ السَّيْفَ يَنقصُ قَدْرُهُ إذا قيل إنَّ السيفَ أمضى من العصا

ما يصح ذلك في المعنى، وكذلك لا يصح في المعنى أن الله أعلم من عباده على معنى التفضيل، وإنما المعنى والله أعلم "ربكم عالم بكم أو عليم بكم" ينسب تمام العلم له عَزَّوَجَلَّ بذلك، ولكنه خاطبهم بما يعرفون من لغتهم.

ومن ذلك قول الشنقرى وقول الصعاليك قال:

وإن مدتْ الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم، إذ أجْشَعُ القوم أعجل

هنا بأعجلهم أعجل على صيغة أفعل ولكنهم قرروا أن هذا الاسم ليس باسم تفضيل، وإنما المراد بعاجلهم بمعنى اسم الفاعل؛ لأنه يمدح نفسه فيقول:

إذا اجتمعنا على الزاد على الأكل لم أكن بأعجلهم أعجل واحد هذا مذموم هو يريد أن يمدح نفسه يقول: إذا اجتمع الأكل لم أكن من الأولين، بل أتركهم يأكلون ثم أكون آخرهم، فهو لا يدعي لنفسه أنه الأول بل ينفي عن نفسه أنه الأول

وأنه الثاني وأنه الثالث بل يقول: أقدمهم على نفسي ثم أكون الأخير، ولا يكون المدح إلا بذلك؛ لأنه يمدح لا يخبر مجرد إخبار وإنما هو يمدح نفسه ففي ذلك يكون المعنى لم أكن بعاجلهم يعني: لم أكن من المتعجلين منهم الأول متعجل والثاني متعجل والثالث متعجل فهو ينفي عن نفسه هذه الصفة أصلًا.

ومن ذلك قول الفرزدق يمدح نفسه ويذم جريرًا يقول:

إنّ الذي سَمَكَ السّماءَ بَنى لَنَا ... بَيْتًا، دَعَائِمُهُ أعَزُّ وَأطْوَلُ

فأعز وأطول هنا ليسا اسم تفضيل، وإنما صفات بمعنى عزيزة وطويلة بيتًا دعائمه عزيزة وطويلة، ولو قلنا إن اسم التفضيل على معناهما لكان في البيت مدحًا لجرير، والفرزدق كما هو معلوم لا يقر بجرير بالفضل ولا يقر لجرير ببيت له دعائم عزيزة وطويلة إلا أن بيته أعز وأطول، فلو قلنا أن المعنى على ذلك بيتًا دعائمه أعز وأطول يعني: جرير له بيت دعائمه عزيزة وطويلة ولكن بيتي دعائمه أعز وأطول من جرير ومعلوم أن جرير نسبه ليس بذاك.

فمعرفة المعنى مهمة لتحديد نوع الوصف فليس كل اسم جاء على وزن أفعل كان اسم تفضيل حتى يكون المعنى على معنى من هذا إذا نويت معنى من يعني: إذا كان المعنى على التفضيل.

بعد أن ذكرنا أن اسم التفضيل قد يأتي بمعنى اسم الفاعل فيخرج عن معنى التفضيل اختلفوا هل هذا ينقاس أم لا ينقاس؟ يعني: نقف على ما سمع ولا نقيس أم يجوز أن نقيس عليه؟ اختلفوا في ذلك فقيل لا ينقاس، فقال المبرد والمحققون إنه ينقاس إذا دل على ذلك دليل من قرينة أو عرفٍ أو نحو ذلك، أي دليل نحو أن يمدح إنسان عندك بالكرم فتقول: الله أكرم" أنت لا تدرك أن تقارن بين كرم الله وبين كرم هذا الرجل ثم تفضل كرم الله!، وإنما تريد أن تقول الله هو الكريم حقًا الكرم الحقيقي المطلق وهذا لا ينفي وجود كرم عند غيره كرم يناسب ذلك

المخلوق.

فهذا هو معنى قول ابن مالك:

هَــذَا إِذَا نَوَيْــتَ مَعْنَــى مِــنْ وَإِنْ لَــمْ تَنْـوِ فَهْـوَ طِبْـقُ مَـا بِـهِ قُـرِنْ

والسؤال: هذا البيت:

هَــذَا إِذَا نَوَيْــتَ مَعْنَــى مِــنْ وَإِنْ لَــمْ تَنْـوِ فَهْـوَ طِبْـقُ مَـا بِـهِ قُـرِنْ

كم رقمه في الألفية؟ هو البيت الأول بعد الخمسمائة فبتمامه تكتمل نصف الألفية وبذلك نكون بحمد الله تعالى قد انتهينا من شرح نصف الألفية.

نسأل الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يطرح فيما سبق البركة والنفع والفائدة، وأن يكون مفهومًا مفهمًا، وأن يجعله خيرًا لقائله وحافظه وسامعه، وأن يجعله خيرًا لنا في الدنيا والآخرة وفي الحياة وبعد الممات، وأن يجعل خيره في الآخرة يوم نلقاه أعظم وأكثر وأفرح منه في الآخرة إنه على كل شيء قدير.

ويبقى على ذلك نصف الألفية والباقي في المعتاد أقل من الماضي، فإنك لو نظرت في شروح الألفية لوجدت أننا قد تجاوزنا الآن قرابة الثلثين أو أكثر بقليل أو أقل بقليل؛ لأن ما سبق أبواب نحوية الكلام فيها واسع، وأحكامها متعددة وأساليبها كثيرة والذي سيأتي فيه نحو وأكثره صرف والكلام فيه أقل مما سبق والخلاف فيه أقل مما سبق فلهذا لعلكم تلحظون منذ بداية هذا الفصل أننا صرنا نشرح أبياتًا كثيرة وكنا من قبل ربما نشرح في الدرس الواحد بيتين أو ثلاثة أو أربعة أبيات وصرنا في هذا الفصل نشرح عشرة أبيات أو أقل أو أكثر.

ثم قال ابن مالك بعد ذلك:

وَإِنْ تَكُــنْ بِتِلْــوِ مِــنْ مُسْــتَفْهِمَا فَلَهُمَــا كُــنْ أَبَــدًا مُقَــدِّمَا

كَمِثْـلِ مِمَّــنْ أَنْــتَ خَيْــرٌ وَلَــدَى إِخْبَـــارِ التَّقْـــدِيْمُ نَـــزْرَاً وَرَدَاً

يتكلم في هذين البيتين على مسألة سهلة واضحة فقد قررنا من قبل أن اسم التفضيل المجرد من أل والإضافة يجب أن يأتي بعده من جارة للمفضول، ومن هذه لا يجوز أن تتقدم على اسم التفضيل، تقول: "زيد أفضل من عمرو" ولا يجوز أن تقول: "زيد من عمرو أفضل" علل من ذلك بتعليلات لا تهمنا الآن، فمن مع مجرورها لا تتقدم على اسم التفضيل؛ إلا في موضعين مذكورين في هذين البيتين:

الموضع الأول: إذا جرت من اسم استفهام وهذا هو قوله:

وَإِنْ تَكُنْ بِتِلوِ مِنْ مُسْتَفْهِمَا

كأن تقول: "زيد ممن أفضل" زيد مِن هذا حرف الجر مَن اسم استفهام، أفضل اسم التفضيل الأصل "زيد أفضل مِن مَن؟ إلا أن الاستفهام تجب له الصدارة في جملتها فلهذا يتقدم اسم استفهام وما جره على اسم التفضيل فتقول: "زيد ممن أفضل".

ونكمل الشرح إن شاء الله في الدرس القادم.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثمانون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته في هذه الليلة؛ ليلة الإثنين السابع عشر من المحرم من سنة (ثنتين وثلاثين وأربعمائة وألف)، في جامع الراجحي في مدينة الرياض، نعقد بحمل الله وتوفيقه الدرس المتم للثمانين من دروس شرح ألفية ابن مالك-عليه رحمة الله-.

في الدرس الماضي يا إخوان كنا تكلمنا على باب (أفعل) التفضيل، وشرحنا ستة أبيات من هذا الباب، وبقي لنا أربعة أبيات منه، نبدأ هذا الدرس-إن شاء الله تعالى- بشرحها، ثم ننتقل بعد ذلك إلى الباب التالي، نقرأ هذه الأبيات الباقية من باب (أفعل) التفضيل.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخر باب أفعل التفضيل:

وَإِنْ تَكُـــنْ بِتِلْـــوِ مِـــنْ مُسْـــتَفْهِمَا فَلَهُمَـــا كُـــنْ أَبَـــدَاً مُقَـــدِّمَا
كَمِثْـلِ مِمَّـنْ أَنْـتَ خَيْـرٌ وَلَـدَى إِخْبَـــارِ التَّقْـــدِيْمُ نَـــزْرَاً وَرَدَا
وَرَفْعُـــهُ الظَّـــاهِرَ نَـــزْرٌ وَمَتَـــى عَاقَـــبَ فِعْـــلاً فَكَثِيْـــرَاً ثَبَتَـــا
كَلَـنْ تَـرَى فِـي النَّـاسِ مِـنْ رَفِيْـقِ أَوْلَـى بِـهِ الفَضْـلُ مِـنَ الصِّـدِّيْقِ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأرضاه، يتكلم رَحِمَهُ اللَّهُ في البيت السابع والثامن على ما كنا ذكرناه من قبل؛ من أن أفعل التفضيل المجرد لا بدَّ أن يأتي بعده (من) جارةً للمفضول، كأن تقول: محمدٌ أفضل من زيد، وعمروٌ أطول من خالد، وهكذا.

و(من) ومجرورها لا يجوز أن يتقدم على أفعل التفضيل؛ فتقول: زيدٌ من عمروٍ أفضل، وخالدٌ منك أكثر مالًا، وهكذا، إلا في موضعين: فإن (من) ومجرورها يتقدمان على أفعل التفضيل، وذكر ذلك ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في هذين البيتين.

المسألة الأولى: التي يتقدم فيها (من) ومجرورها على أفعل للتفضيل إذا جرت (من) اسم استفهام، فحينئذٍ يجب أن تتقدم (من) واسم الاستفهام الذي جرته على أفعل التفضيل، فتقول: زيدٌ ممن أفضل؟! أي: زيدٌ ممن أفضل، (من) هذه التي تأتي بعد أفعل التفضيل، (من) هذا اسم استفهام جرته (من).

فحينئذٍ يجب وجوبًا أن تقدم (من) واسم الاستفهام؛ للقاعدة المعروفة أن لأسماء الاستفهام الصدارة في جملتها، لا نقول في الكلام، وإنما في جملتها في الجملة التي يقع فيها اسم الاستفهام، اسم الاستفهام لا بدَّ أن يكون في أول هذه الجملة.

فقولك: زيدٌ أفضل من عمروٍ، زيدٌ مبتدأ، وأفضل من عمروٍ هذا خبر، فإذا قلت زيدٌ ممن أفضل؟ فإن اسم الاستفهام لا بدَّ أن يتصدر الخبر، فتقول: زيدٌ ممن أفضل؟ وتقول: مشروعنا من ماذا أصغر؟ فتُقدم من ماذا على أفعل التفضيل.

وهذا قول ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ مِنْ مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا

أي: الجار (من)، والمجرور اسم الاستفهام.

كُنْ أَبَدَاً مُقَدِّمَا

أي: وجوبًا، ثم مثَّل لذلك بقوله:

كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ

الأصل: أنت خيرٌ ممن؟ ثم تقدم الجار واسم الاستفهام الذي جره، فقال:

مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ

ويُلحظ على مثال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قدم الجار واسم الاستفهام على المبتدأ، فقال:

مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ

ولم يكتفِ بتقديمه على الخبر على أفعل التفضيل فقط، فيقول: أنت ممن خيرٌ، فهذه هي المسألة الأولى التي يتقدم فيها (من) ومجرورها على أفعل التفضيل.

والمسألة الثانية: التي يتقدم فيها (من) ومجروها على أفعل التفضيل في ضرورة الشعر، ففي الشعر يجوز ذلك، ومن ذلك قول الفرزدق:

فقالت لنا أهلًا وسهلًا وزودت   جنى النحل بل ما زودت منه أطيب.

والأصل: بل ما زودت أطيب منه، ثم قدم منه على أفعل التفضيل.

ومن ذلك قول ذو الرُومة:

ولا عيب فيها غير أن سريعها قطوفٌ   وألا شيء منهن أكسلُ.

أي: ولا شيء أكسل منهن.

ومن ذلك قول جرير:

إذا سايرت أسماءُ يومًا ظعينةً   فأسماء من تلك الظعينة أملحُ.

أي: أسماء أملح من تلك الظعينة، ففي هذين البيتين بيَّن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكم تقدم (من) ومجرورها على أفعل التفضيل.

الخلاصة: أن (من) ومجرورها يجب أن يتأخرا على أفعل التفضيل إلا في موضعين:

الأول: إذا جرت اسم استفهام، فيجب تقديمها على أفعل التفضيل.

والثاني: في ضرورة الفعل، وهذا جائز؟

ثم يختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الباب بالكلام على إعمال اسم التفضيل عمل فعله، فيقول:

وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ وَمَتَى ... عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيْراً ثَبَتَا
كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيْقِ ... أَولَى بِهِ الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيْقِ

وكنا أشرنا في الدرس الماضي إلى أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كل الأسماء العاملة عمل فعلها كان يفصل، فيجعل لعملها بابًا خاصًا، كإعمال اسم الفاعل، وإعمال المصدر، ونحو ذلك، ثم يجعل بابًا آخر خاصًا بأبنيتها وأوزانها وصياغتها.

أما في أفعل التفضيل فإنه جمع كل ذلك في بابٍ واحد، فذكر في هذا الباب وزن أفعل التفضيل، وطريقة صياغته، وشرحنا ذلك في الدرس الماضي، وذكر في آخر هذا الباب أيضًا إعمال اسم التفضيل عمل فعله؛ والسبب في ذلك -والله أعلم- ما يأتي:

وهو أن إعمال اسم التفضيل قليلٌ، ليس كإعمال بقية الأسماء العاملة عمل فعلها، فإن إعمالها كثير، أما إعمال اسم التفضيل فكما سيأتي أنه قليلٌ نزرٌ، ولإعمال اسم التفضيل عمل فعله حالتان؛ اسم التفضيل من حيث إعماله عمل فعله له حالتان:

الحالة الأولى: ألا يقع فعله موقعه.

والحالة الثانية: أن يقع فعله موقعه.

نبدأ بالحالة الأولى؛ الحالة الأولى ألا يقع فعله موقعه، يعني لا يصح أن تنزع أفعل التفضيل وأن تضع مكانه فعله الذي صيغ منه، مثال ذلك أن تقول: محمدٌ أفضل من عمرو، لا يصح أن تقول: محمدٌ يفضل من عمروٍ، لا يستقيم الكلام بذلك، فأفعل التفضيل هنا لا يقع فعله موقعه، وحكمه حينئذٍ أنه لا يعمل في اسمٍ ظاهر.

أفعل التفضيل إذا لم يقع فعله موقعه لا يعمل في اسمٍ ظاهر؛ يعني لا يرفع اسمًا ظاهرًا، ولا ينصب اسمًا ظاهرًا، الاسم الظاهر كما قلنا أكثر من مرة يقابل الضمير، بل يكتفي برفع الضمير المستتر، الضمير المستتر كل الأسماء العاملة عمل فعلها تعمل فيه، لا إشكال في ذلك، حتى ولو ما توافرت الشرط فيها، فإنها تعمل في الضمير المستتر.

فأنت تقول في: محمدٌ أفضل من عمروٍ، محمدٌ مبتدأ، وأفضل خبر، طيب، أفضل هذا اسم تفضيل مصوغ من فضُل يفضل، فلا بدَّ له من فاعل، فاعله ضميرٌ مستتر تقديره هو، يعني أفضل هو من عمروٍ.

وهكذا في بقية الأسماء العاملة عمل فعلها، كاسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، حتى لو لم تتوافر فيها شروط الإعمال فإنها تعمل في الضمير المستتر؛ فقولك في اسم الفاعل: محمدٌ قائمٌ، محمدٌ مبتدأ، وقائمٌ خبر، قائم اسم فاعل من قام يقوم، فأين فاعله؟ ضمير مستتر تقديره قائمٌ هو، وهكذا.

فلهذا لا يجوز مثلًا أن تقول: زيدٌ أفضل أبوه من عمروٍ، لا تقل: زيدٌ أفضل أبوه من عمروٍ، كما تقول: زيدٌ قائمٌ أبوه، ومحمدٌ مكرمٌ أبوه، انظر، قائمٌ أعملته في

الاسم الظاهر أبوه، لكن في أفعل التفضيل قلنا: لا يعمل إذا لم يقع فعله موقعه، فلا تقل: محمدٌ أفضل أبوه من عمروٍ، تريد محمدٌ يفضل أبوه، لا، ما يصح؛ لأن الفعل لا يقع موقعه.

وأشار ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى هذه الحالة بقوله:

وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ

أي: نادرٌ، يشير بذلك إلى لغةٍ قليلةٍ جدًا ذكرها سيبويه عن بعض العرب؛ أنهم يُعمِلون أفعل التفضيل في الظاهر مطلقًا حتى في هذه الحالة، لكنها لغةٌ نادرة، أما جمهور العرب فإنهم لا يُعمِلون أفعل التفضيل إذا لم يقع فعله موقعه، نعم.

طالب: (@٢٣:١٤:٠٠)؟

لغات العرب يُقال عنها، يعني يُحكم عليها حكمًا موضوعيًا، أو كما يقولون: وصفيًا، يعني يقولون: هذه لغة قليلة، هذه لغة نادرة، هذه لغة كثيرة، وهكذا، هذا من حيث الحكم، كل العرب حُجة، إلا أن هؤلاء كثيرون، وهؤلاء قليلون، وقد يكونوا نادرين، يعني هؤلاء لغتهم وصلتهم إلى حد النزر، يعني شيء نادر جدًا، هذا الحكم على اللغة.

طيب، فإن قلنا: ما حكم القياس عليها؟ هذا شيء آخر، القياس عليها، القياس عن البصريين لا يُقاس إلا على الكثير، فاللغة نفسها محترمة، لكنه لا يُقاس عليها.

طيب، هذه الحالة الأولى لأفعل التفضيل من حيث العمل.

الحالة الثانية لأفعل التفضيل من حيث العمل أن يقع فعله موقعه؛ يعني يمكن أن تنزع أفعل التفضيل، وأن تضع مكانه فعله، فحينئذٍ يجوز ويصح أن يعمل عمل فعله، فيعمل في الظاهر، يرفع الفاعل الظاهر، وذلك في كل موضعٍ وقع فيه اسم التفضيل بعد نفيٍ أو نهيٍ أو استفهام، وكان مرفوعه -يعني فاعله- أجنبيًا مفضلًا

على نفسه باعتبارين.

انظر الضابط ما أطوله! فيه طول؛ وذلك في كل موضعٍ وقع فيه اسم التفضيل بعد نفيٍ أو نهيٍ أو استفهام، وكان مرفوعه أجنبيًا مفضلًا على نفسه باعتبارين، اختصر النحويين هذا الضابط، ويسمون هذه المسألة بمسألة..؟ مسألة مشهورة في النحو، يسمونها مسألة الكحل في النحو.

مسألة الكحل في النحو: هي المسألة الوحيدة التي يعمل فيها أفعل التفضيل عمل فعله، ماذا يُراد بها؟ أن يقع أفعل التفضيل بعد نفيٍ أو شبهه، يعني نفيٍ أو نهيٍ أو استفهام، ويكون مرفوعه أجنبيًا مفضلًا على نفسه باعتبارين، هذا أسلوب من الأساليب العربية الفصيحة، كأن تقول مثالهم: ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، هذه مسألة الكحل.

ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، فقولك: ما رأيت رجلًا أحسن، هذا أفعل التفضيل، أحسن: أفعل، في عينه الكحل: الكحل فاعل، فاعلٌ بماذا؟ بأحسن؛ لأنها بمعنى يحسُن، يعني ما رأيت رجلًا يحسُن في عينه الكحل منه في عين زيد.

طيب، ومن ذلك الحديث المشهور في فضل العامل الصالح في أيام عشر ذي الحجة، في بعض رواياته قال عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**ما من أيامٍ أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة**»، هنا يفضل الصوم، وفُضِل على نفسه باعتبارين: الصوم في أيام عشر ذي الحجة، والصوم في غيرها، ففضل الشيء على نفسه باعتبارين؛ قال: هو باعتبار الأول أفضل منه في الاعتبار الثاني.

طيب، الشاهد في قوله: أحب «**ما من أيامٍ أحب..**»، أحب أفعل تفضيل، بمعنى يحب، يعني ما من أيامٍ يحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة، ومنه قول

سُحيم بن أُثيل الرياحي، قال:

مررت على وادي السباع

وادي مشهور عند العرب.

مـررت علـى وادي السـباع ولا أرى كـوادي السـباع حـين يظلـم واديًـا
أقـل بـه ركـبٌ أتـوه تئيـةً وأخـوف إلا مـا وقـي الله سـاريا

الشاهد في قوله: أقل به ركبٌ، أي يقل به ركبٌ، أتوه تئيةً يعني يمشون الهوينة، هذا يقل فيه؛ لأن أكثر الناس إذا أتوا إلى هذا الوادي المظلم المخيف يجدون السير حتى يجاوزه.

وهذه الحالة هي التي أشار إليها ابن مالك في قوله:

وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيْرَاً ثَبَتَا

يعني ثبت إعمال فعله في هذه الحالة ثبوتًا كثيرًا، مثَّل لذلك بقوله:

كَلَـنْ تَـرَى فِـي النَّـاسِ مِـنْ رَفِيْـقِ أَوْلَـى بِـهِ الفَضْـلُ مِـنَ الصِّـدِّيْقِ

نعم، فالفضل مع الصديق أفضل وأكثر منه مع غيره، والصديق هو أبو بكر الصديق الأكبر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والخلاصة في إعمال اسم التفضيل أن يُقال أن اسم التفضيل يرفع الضمير المستتر على كل حال، الضمير المستتر يرفعه أفعل التفضيل على كل حال، نحو: زيدٌ أفضل من عمرو، أي: أفضل هو، وكقولك: زيدٌ الأفضل، أي: زيدٌ الأفضل هو، ولا يرفع الاسم الظاهر والضمير المنفصل إلا في أسلوبٍ واحد، يسميه النحويون مسألة الكحل، فإعمال اسم التفضيل قليلٌ جدًا؛ ولعل هذا هو السبب الذي جعل ابن مالك لا يخصه ببابٍ مستقل، وإنما يُدرجه في بابٍ واحد مع صياغة أفعل التفضيل.

انتهينا الآن من أفعل التفضيل، وبانتهائنا منه-بحمد الله تعالى- ننتهي من نصف الألفية كما ذكرنا في الدرس الماضي؛ لأن نصفها في قوله:

هَـــذَا إِذَا نَوَيْـــتَ مَعْنَـــى مِـــنْ وَإِنْ   لَـمْ تَنْـوِ فَهْـوَ طِبْـقُ مَـا بِـهِ قُـرِنْ

هذا نصف الألفية، وأشرنا إلى ذلك في الدرس الماضي، وبنهاية الكلام على أفعل التفضيل أيضًا ينتهي الكلام على الأسماء العاملة عمل فعلها، أو الأسماء التي تعمل عمل فعلها؛ لأن ابن مالك كان يرتب النحو كما رأيتم؛ الجملة الإسمية وأحكامها: المبتدأ والخبر، والنواسخ التي تدخل على الجملة الإسمية؛ كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وظن وأخواتها، وأعلم وأرى، ثم الجملة الفعلية وأحكامها: الفاعل ونائب الفاعل، والمفاعيل الخمسة، ثم انتقل بعد ذلك إلى الأحكام المشتركة، بدأ بالمنصوبات: الحال والتمييز والاستثناء، ثم ذكر المجرورات: الاسم المجرور بحرف الجر، ثم الاسم المجرور بالإضافة.

ثم بعد ذلك ذكر الأسماء العاملة عمل فعلها، وخلط في أثنائها الكلام على بعض الأساليب العربية، فتكلم على إعمال المصدر، وإعمال أسماء الأفعال، وإعمال اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، وأفعل التفضيل، وفي أثناء هذه الأبواب أدخل الكلام على باب التعجب، وباب نعم وبئس.

ابن هشام في أوضح المسالك مع أنه شرحٌ لألفية ابن مالك، إلا أنه حاول أن يُرتب بعض الأشياء التي يرى فيها خلل، فأخر نعم وبئس والتعجب بعد أبواب الأسماء العاملة عمل فعلها؛ لكي تكون الأسماء العاملة عمل فعلها متتابعة، ثم يأتي بعد ذلك الكلام على نعم وبئس.

الشاهد: أننا الآن انتهينا من مجموعة أبواب تجتمع في الأسماء العاملة عمل أفعالها، فلينتقل بعد ذلك ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى موضوعٍ آخر من موضوعات

النحو وأبوابه الكبرى، ليتكلم لنا على التوابع، سيبدأ الكلام الآن على التوابع، والتوابع متعددة كما سيأتي، فسيذكرها تباعًا حتى تنتهي، فإذا انتهت هذه التوابع تجده سينتقل بعد ذلك إلى الكلام على النداء، ثم إعراب الفعل المضارع.

طيب، نتنقل بعد ذلك إلى الكلام على التوابع، ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأن الألفية كمتن ابتدأ مباشرة بالكلام على النعت، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول بيتٍ من أبيات هذا الباب.. مع أنه عقد هذا الباب في أربعة عشر بيتًا، قال في أول بيتٍ من أبيات هذا الباب:

يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءِ الأُوَل نَعْتٌ وَتَوكِيْدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَل

فالنعت.. إلى آخر كلامه، فأول بيتٍ في هذا الباب ذكر فيه التوابع؛ فلهذا نتكلم على التوابع إجمالًا قبل أن نبدأ بالكلام على النعت.

سبق يا إخوان أن تكلمنا في باب المعرب والمبني، وقلنا إن الأسماء كل الأسماء لا بدَّ لها من حكمٍ إعرابيٍ رفعٍ أو نصبٍ أو جر، الأسماء كلها معربة أو مبنية بجميع أنواعها.

الأسماء كلها لا بدَّ لها من حكمٍ إعرابي رفعٍ أو نصبٍ أو جر، ثم نقول الآن: هذه الأسماء التي لا بدَّ لها من حكمٍ إعرابي حكمها الإعرابي إما أن يكون ثابتًا لها، لا يتغير، وهذا هو الأصل والأكثر في اللغة في النحو، والأمثلة على ذلك كثيرة وكلها مرت أو أغلبها مر، كالمبتدأ ما حكمه الإعرابي؟ الرفع، هل يتغير مرة النصب ومرة الجر؟ لا، الرفع، حكم ثابت للمبتدأ ولا يتغير.

الاسم إذا كان مبتدأً فحكمه ثابت وهو الرفع، وكذلك الخبر والفاعل ونائب الفاعل، واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها، كل هذه الأسماء حكمها الرفع، ولا يمكن أن يتغير عن الرفع، وكذلك المفاعيل الخمسة: به، وفيه، وله، ومعه،

والمطلق، وكذلك الحال والتمييز، وخبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، هذه الأسماء كلها حكمها النصب، حكمٌ ثابتٌ لا يتغير، لا يكون أبدًا الرفع أو الجر.

وكذلك الاسم المسبوق بحرف جر، أو الاسم الواقع مضافًا إليه، حكمهم الجر ولا يتغير، فهذه أسماءٌ لها أحكامٌ إعرابية، ولكنها أحكامٌ إعرابية ثابتة لا تتغير، وهناك أسماءٌ في اللغة العربية لها أحكام، لا بدَّ لها من حكم، لكن لها حكمٌ إعرابيٌ غير ثابت، ولها حكم إعرابي ولكنه ليس ثابت، يتغير بتغير حكم متبوعه؛ لأنه يتبع متبوعه في حكمه الإعرابي رفعًا ونصبًا وجرًا، وكذلك جزمًا.

هذه الأسماء التي لها حكمٌ إعرابي ولكنه ليس ثابتًا بل يتغير، يسمونها التوابع؛ وهي النعت والعطف والتوكيد والبدل، يسمونها التوابع، لماذا سموها التوابع؟ لأن لها حكمًا إعرابيًا ولكنه ليس ثابتًا، بل تتبع في حكمها الإعرابي لمتبوعها، إن كان مرفوعًا فحكمها الرفع، أو منصوبًا فحكمها النصب، أو مجرورًا فحكمها الجر، وكذلك إن كان مجزومًا فحكمه الجزم؛ فلهذا يسميها بعض المتأخرين بإمعات النحو؛ لأن لها حكمٌ، ولكنها لا تستقل به ولا تختص به، بل تتبع متبوعه في ذلك.

فعلى ذلك لو أردنا أن نعرف التابع في النحو، نقول: التابع هو الاسم الذي يتبع متبوعه في الإعراب، وأنواع التوابع أربعة عدها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الشطر الثاني فقال:

نَعْتٌ وَتَوكِيْدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَل

فالأول: هو النعت، وسيأتي أنه يسمى الصفة، والنعت قسمان: النعت الحقيقي، والنعت السببي.

والتابع الثاني: التوكيد، وهو قسمان: التوكيد المعنوي، والتوكيد اللفظي؟

والتابع الثالث: العطف، يقولون العطف يعنون المعطوف، وهو نوعان: عطف البيان، وعطف النسق.

والرابع: البدل، وهو أقسامٌ ستأتي-إن شاء الله تعالى-.

ثم إن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ سيذكر هذه التوابع مرتبةً كما ذكرها في البيت؛ نعتٌ وتوكيدٌ وعطفٌ وبدل، فبدأ بالنعت، فعقده رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما قلنا في أربعة عشر بيتًا، نبدأها بقراءتها، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

النَّعْتُ

٥٠٦. يَتْبَعُ فِي الإعْرَابِ الأَسْمَاء الأوَل ... نَعْتٌ وَتَوكِيْدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَل

٥٠٧. فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ ... بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

٥٠٨. وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا ... لِمَا تَلاَ كَامْرُرْ بِقَومٍ كُرَمَا

٥٠٩. وَهُوَ لَدَى التَّوحِيْدِ وَالتَّذْكِيْرِ أَوْ ... سِوَاهُمَا كَالفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوا

٥١٠. وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ ... وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبْ

٥١١. وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَاً ... فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَراً

٥١٢. وَامْنَعْ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ... وَإِنْ أَتَتْ فَالقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

٥١٣. وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيْرَاً ... فَالتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيْرَا

٥١٤. وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ ... فَعَاطِفَاً فَرِّقْهُ لاَ إِذَا ائْتَلَفْ

٥١٥. وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيْدَيْ مَعْنَى ... وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

٥١٦. وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ ... مُفْتَقِرَاً لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

٥١٧. وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا ... بِدُونِهَا أَو بَعْضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

٥١٨. وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَاً ... مُبْتَدَأً أَو نَاصِبَاً لَنْ يَظْهَرَا

٥١٩. وَمَا مِنَ المَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ ... يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلّ

فبدأ الكلام على النعت كما رأيتم بتعريفه، فقال:

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ   بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

الوسم: الصفة؛ فلهذا يُعرِفون النعت، فيقولون: النعت هو التابع الذي يُكمل متبوعه ببيان صفةٍ من صفاته، نحو: مررت برجلٍ كريم، أو ببيان صفةٍ من صفات شيءٍ يتعلق به، نحو: مررت برجلٍ كريمٍ أبوه، النعت هو التابع الذي يُكمِل متبوعه ببيان صفةٍ من صفاته، أو صفةٍ من صفات شيءٍ يتعلق به.

نتنبه، هو التابع، والتابع عرفنا التابع يعني يتبع المتبوع في الإعراب، التابع الذي يُكمِل متبوعه، يعني أن المتبوع الآن يأتي النعت فقط ليُكمِله بذكر صفةٍ من صفاته، مهمة النعت أنه فقط يذكر صفةً من صفاته، فقولك: جاء محمد، وقولك: جاء محمدٌ الكريم، انتبهوا لكلامي جيدًا يا إخوان، هما في المعنى العام شيءٌ واحد، أردت أن تُسند المجيء إلى محمد، جاء محمد أو جاء محمدٌ الكريم شيء واحد، فأنا وأنت إذا كنا نعرف محمدًا هذا، أنا وأنت نعرف محمدًا، هذا اسمه محمد، فأقول لك: جاء محمد، فهمت ماذا أريد أن أقول.

ثم قلت لك: جاء محمد الكريم، هو نفس المعنى، أني أُسند المجيء إلى محمد، لكنني في قولي: جاء محمد الكريم أضفت شيئًا، أنني وصفته بصفةٍ من صفاته، وهي الكرم، فالكرم هل هو أمرٌ كان يعمله في أثناء المجيء أم أن الكرم مجرد صفة من صفاته؟ صفة من صفاته.

ولذلك لا يكون النعت إلا بصفةٍ معروفةٍ في الموصوف، فتقول: جاء زيدٌ السريع، إذا كان معروفًا بالسرعة، أما إذا كان معروفًا بالبطيء إلا أنه في ذلك الوقت جاء مسرعًا، هو معروف أنه بطيء، لكن في هذه اللحظة جاء مسرعًا، هل تقول: جاء زيدٌ السريع؟! خطأ، إذا قلت: جاء زيدٌ السريع، معنى ذلك أنك جعلت السرعة صفةً من صفاته المعروفة، يعني المتكررة المعروفة فيه.

وكذلك لو قلت: جاء زيدٌ الطويل، فمعنى ذلك أنك تصفه بصفةٍ معروفةٍ فيه، والطول ليست صفةً معروفة فقط بل صفةٌ ثابتة؛ لأن الصفات إما أن تكون صفات ثابتة ملازمة كالطول والقصر، والعور والعمى ونحو ذلك، هذه صفات إذا وُجدت دامت، طبعًا قد تنقطع لكن ما دامت موجودة فهي متصلة، قد تنقطع مثلًا بعملية، لكن ما دامت موجودة فهي مستمرة، أو صفات عارضة طارئة؛ كالمجيء، كالركض ونحو ذلك، فهذه صفات تأتي وتذهب.

وبهذا يتبين لنا الفرق بين النعت والحال، الفرق بينهما من حيث النحو واضح؛ النعت تابع، والحال منصوب، أريد الفرق بينهما من حيث المعنى وليس فقط من حيث النحو، من حيث المعنى الفرق بينهما: دلالتهما متعاكسة، دلالة النعت والحال متعاكسة، فالنعت يدل على أن الصفة معروفةٌ في المنعوت، ولا يدل على وجودها في أثناء الفعل.

فإذا قلت: جاء زيدٌ السريع، فمعنى ذلك أم السرعة صفة من الصفات المعروفة لزيد، لكنه في أثناء المجيء، جاء زيدٌ، هل كان مسرعًا؟! هل قولك: جاء زيدٌ السريع، هنا هذه صفة نعت: السريع، هل يدل على أنه في أثناء المجيء كان مسرعًا؟! لا تدل على ذلك، طبعًا لا تدل عليه ولا تنفيه، ما تدل على ذلك، وإنما تدل على أن هذه الصفة من الصفات المعروفة فيه.

وأما الحال بالعكس، الحال تدل على أن هذه الصفة موجودةٌ في الموصوف في أثناء الفعل، ولا تدل على أن هذه الصفة من الصفات المعروفة لهذا الموصوف، فإذا قلت: جاء زيدٌ سريعًا أو مسرعًا، فمعنى ذلك أنه في وقت المجيء في وقت الفعل كان متصفًا بالسرعة، طيب، في غير وقت المجيء يعني قبله أو بعده!!

هل قولك: مسرعًا في هذا المثال: جاء زيدٌ مسرعًا أو سريعًا، تدل على أنه من قبله متصف بالسرعة، ومن بعده متصف بالسرعة، يعني أن السرعة صفة معروفة

له؟ ما تدل على ذلك، قولنا: لا تدل على ذلك يعني أنها لا تثبت ولا تنفي، ليس معناه أنها تنفي، لا، هي لا تدل ولا تنفي، هي فقط تدل على إثبات صفة السرعة لزيد وقت المجيء، هذه دلالة الحال.

إذًا فدلالة النعت ودلالة الحال في أصلهما دلالةٌ متعاكسة، وقد تأتي قرائن أخرى تدل على أن الصفة النعت موجود في أثناء الفعل، وقد تأتي قرائن على أن صفة الحال أيضًا موجودة قبل أو بعد، هذه قرائن أخرى، القرائن لا بدَّ من الأخذ بها، والأدلة يجب أن يؤخذ بها، لكن الكلام على المعنى الأصلي للنعت والمعنى الأصلي للحال.

طيب، وعليه إذا كان زيدٌ هذا معروفًا بالسرعة، وجاء غير مسرع، وأنت تريد أن تصفه بالسرعة، فيجب أن تقول: جاء زيدٌ السريع، ولا يصح حينئذٍ أن تقول: جاء زيدٌ مسرعًا أو سريعًا؛ لأن قولك: السريع لا تدل على أنه في أثناء المجيء كان متصفًا بهذه الصفة، إذًا قولك: جاء زيدٌ السريع، السريع ما فائدتها؟!

فقط تبين صفة من صفات زيد، تكمله، ما معنى تكمله؟ يعني إن كان غير واضح عند المخاطب، ربما أنك لم تعرف زيدًا هذا من هو، جاء زيدٌ؛ لأنك ربما تعرف أكثر من زيد، في ثلاثة، أربعة، خمسة، فأنا أذكر هذه الصفة من باب تكميله لك، يعني توضيحه لك، أذكر صفة من الصفات التي تميزه عن غيره، جاء زيدٌ السريع، جاء زيدٌ المجتهد، جاء زيدٌ التاجر، جاء زيدٌ النجار، أنا لا أريد أنه الآن يفعل هذه الصفة، وإنما أريد أن أُكمله، أُكمل معناه عندك، وستأتي معاني النعت بعد قليل.

طيب، فإن كانت الصفة ثابتةً في الموصوف، قلنا قبل قليل: الصفة قد تكون ثابتة أو طارئة، فإن كانت الصفة ثابتة كالطول والقصر، والعور والعمى، فهذه تأتي بها على أنها نعت أم حال؟ أم يجوز فيها الوجهان؟ هذه لا تأتي إلا نعتًا، هذه لا تأتي

حالًا، لا تأتي إلا نعتًا، تقول: جاء زيدٌ الطويل، جاء زيدٌ الأعور، جاء زيدٌ القصير، ولا يصح أن تقول: جاء زيدٌ طويلًا.

لأن قولك: جاء زيدٌ طويلًا، معنى ذلك أن طويلًا لا تدل على أنه من قبل طويل أو قصير، وقولك: طويلًا، لفظها يدل على ذلك ولا ما يدل أنه طويل من قبل؟! قولك: طويل، يعني من قبل أنه طويل ولا ما هو بطويل؟! قلت: طويل معنى ذلك أنه قبل ساعة كان قصير؟!! وقبل سنة كان قصير؟!! طويل طويل، تقول: قصير قصير، هذه صفة دائمة.

إذًا فانتقد معنى الكلمة مع معنى الحال، معنى الحال يعني أن هذا الموصوف يتصف بالصفة وقت الفعل فقط، ولا دلالة فيها على إثبات الصفة له من قبل أو بعد، والصفة الدائمة الثابتة تدل على ثبات الصفة من قبل ومن بعد أو لا تدل؟ تدل، فتناقض معنى الصفة الثابتة مع معنى الحال؛ فلهذا الصفة الدائمة لا تأتي حالًا، فيقولون في شروط الحال: من شروط الحال أن تكون صفةً منتقلة، يعني طارئة، يعني يمكن تأتي وتذهب، كالجلوس، كالقيام، كالركض، ونحو ذلك، لكن ما تأتي الحال للصفات الثابتة.

طيب، فإن كان زيدٌ هذا معروفًا بالسرعة، وجاء مسرعًا، وجاء في هذه الحالة مسرعًا، ماذا تقول؟

طالب: (@٠٠:٤٥:٢٨).

نعم، لكن ما تدل على أنه في ذلك في هذا الوقت مسرع، جاء زيدٌ السريع مسرعًا، جميل.

هنا يُقال يعني ننظر إلى قصدك الأول، هل تريد أن تبين أن السرعة صفةٌ من صفاته، فتقول: جاء زيدٌ السريع، أم أن اعتناءك الأول ببيان صفته وقت المجيء،

فتقول: جاء زيدٌ مسرعًا؟! فإذا قلت: لا، أنا أريد أن أبين الأمرين، أنه في وقت مجيئه كان مسرعًا، وأن السرعة من صفاته المعروفة، فنقول: اجمع بين النعت والحال، فتقول: جاء زيدٌ السريع مسرعًا.

لأنك يمكن أن تقول-إن كان زيدٌ هذا معروفًا بالبطيء- جاء زيدٌ البطيء مسرعًا، هل في هذا خطأ أو تناقض؟ هل تقول لا هذا متناقض كيف جاء زيدٌ البطيء مسرعًا؟! ما في تناقض، التناقض أن تقول: جاء زيدٌ البطيء السريع، هذا تناقض، أو جاء زيدٌ بطيئًا مسرعًا، هذا تناقض.

لكن جاء زيدٌ البطيء مسرعًا، يعني جاء زيدٌ الذي من صفته المعروفة أنه بطيء، لكن في هذا الوقت خالف صفته وجاء مسرعًا، فهذا معنًى صحيح، فإذا جاز أن تقول: جاء زيدٌ البطيء مسرعًا، جاز أن تقول: جاء زيدٌ السريع مسرعًا؛ لتبين هذين الأمرين.

طيب، فإن قلت: هل الجمع بين النعت والحال في هذا المثال: جاء زيدٌ السريع مسرعًا من باب التوكيد؟ التوكيد هو أن تأتي بكلمة معناها معروف من قبل، ثم تأتي بها فقط لتقوي هذا المعنى المعروف من قبل، هذا يسمونه توكيد، أما إذا جاءت الكلمة دالةً على معنى جديد لا يعرف إلا من لفظها ما تسمى تأكيدًا، فهل الجمع بينهما من باب التوكيد؟

طالب: (@٠٠:٤٧:٥٧)

أحسنت، نعم، الظاهر لي أنه ليس من باب التوكيد؛ لاختلاف دلالتهما، فالسريع نعت له دلالة يدل على أن السرعة من صفاته المعروفة، ولا يدل على أنه في وقت الفعل كان متصفًا بالسرعة، والحال بالعكس يدل على أنه في وقت المجيء متصفًا بالسرعة، ولا يدل على أن السرعة من صفاته المعروفة.

وتأمل في نحو قولك: رأيت زيدًا الخطيب، الخطيب هل يدل أنه كان يخطب في أثناء رؤيتك له؟ لا، وإنما أن الخطابة من صفاته المعروفة، وقولك: رأيت زيدًا خطيبًا، يعني أنه في أثناء رؤيتك إياه كان يفعل ذلك، فلك أن تقول: رأيت زيدًا الخطيب خطيبًا، نعم.

بعد أن تكلمنا على تعريف النعت، نعود فنقول: وهذا التعريف الذي شرحناه هو الذي قاله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيته:

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ بِوَسْمِهِ أَو وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

يقول: النعت تابعٌ يتم أي يكمل، ما سبقه: أي متبوعه، بوسمه: أي ببيان صفةٍ من صفاته، أو وسم ما به اعتلق: أي ببيان صفةٍ في شيءٍ يتعلق به، وفي البيت إشارةٌ إلى أن النعت قسمان: النعت الحقيقي والنعت السببي.

النعت الحقيقي: وهو ما دلَّ على صفةٍ في المتبوع؛ نحو: جاء زيدٌ الكريم، أو جاء رجلٌ كريم.

والنعت السببي: هو ما دلَّ على صفةٍ في شيءٍ يتعلق بالمتبوع؛ نحو: جاء زيدٌ الكريم أبوه، أو جاء رجلٌ كريمٌ أبوه.

وسيأتي-إن شاء الله- قريبًا الكلام على حكم النعت الحقيقي والنعت السببي، لكنني أحب أن أذكر الآن فائدة النعت، ما فائدة النعت؟

فالنعت-كما سبق- للدلالة على صفة من الصفات المعروفة في الموصوف، ولا تدل على أن هذا الموصوف بهذه الصفة المعروفة فيه، النعت لا يدل على أن هذا الموصوف كان يفعل هذا الصفة في أثناء الفعل، جاء زيدٌ السريع، قولنا: السريع لا يدل على أن زيدًا كان يفعل السرعة في أثناء المجيء، هو لا يدل على ذلك، طيب، يدل على ماذا؟ ما معناها؟ هذا معنى المكمل، هذا معنى أنه يكمل

صاحبه، يكمل المتبوع.

فائدة النعت: يعني يمكن أن نعيدها إلى فائدتين كبيرتين أو إجماليتين؛ لأن المتبوع إما أن يكون متعينًا قبل النعت، يعني أنه معروف واضح أو لا، فإن لم يكن معروفًا قبل النعت، يعني لو قلت لك: جاء محمد، لم تعرف من محمد هذا؛ لأنك تعرف أكثر من إنسان محمد، أو قلت لك: افتح الباب، طيب، الباب يعني يمكن أن يُطلق على أشياء كثيرة الباب، هذا الباب وهذا الباب وهذا الباب.

فإذا كان المتبوع لم يتعين، ففائدة النعت تبينه وتوضيحه وتخصيصه، يقولون: توضيحه إذا كان المتبوع معرفة، ويقولون: تخصيصه إذا كان المتبوع نكرة، فإذا قلت مثلًا: مررت بزيدٍ، وفي الحي أكثر من واحد اسمه زيد، فقلت: مررت بزيدٍ الخياط، قولك: الخياط هنا لماذا؟ تريد فقط أن توضحه وأن تبينه، يعني أن تميزه عن غيره من الزيدين.

وإذا كان المتبوع نكرة ولم تتبين، فيأتي النعت لتخصيصها؛ كأن أقول لك: اشتري قلمًا أحمر، إن فهمت القلم الذي أريد انتهى الأمر، إن ما فهمته وقلت لك: أحمر، فقلت لك: أحمر لكي أخصصه، أخصص القلم الذي أريد، اشتري قلمًا أحمر، فأحمر هذه نعت، ما فائدة النعت هنا؟ التخصيص، تخصيص هذه النكرة.

إذًا فإذا كان المنعوت المتبوع غير متعين وغير واضح، فالنعت إنما يأتي لتبيينه وتوضيحه، يقولون: توضيح إذا كان منعوته معروفة، والتخصيص إذا كان نكرة، طيب.

فإذا كان المنعوت معروفًا بين المتكلم والمخاطب، بين المتكلم والسامع، جاء محمدٌ، وأنت تعرف محمدًا هذا الذي أريد، ما في لبس فيه، تعرف أني أريد محمد هذا، فهل اتضح لك وبان وتعين أم لا؟ تعين، ومع ذلك يصح ويجوز أن

يقول العربي: جاء محمد، وأن يقول: جاء محمدٌ الكريم، حتى ولو كان محمدٌ هذا عُرِف بين المتكلم والمخاطب.

فلماذا يأتي بالنعت مع أن المنعوت معروف ومتعين بين المتكلم والمخاطب؟! لفوائد؛ يمكن أن نأخذها ونتتبعها نحن، يفهمها العربي حتى لو ما قيلت، لكن يمكن أن نذكر أشهرها أو أهمها؛ منها مثلًا: المدح، جاء محمدٌ الكريم، لا أريد أن أُعينه عن محمدين آخرين، وإنما أردت أن أمدحه بهذه الصفة مثلًا، جاء محمدٌ الطويل، إن كان معروفًا.

وإن لم يكن معروفًا، فأقول: الطويل؛ لتوضيحه وتمييزه عن بقية المحمدين مثلًا، وإن كان معروفًا بيني وبينك فلماذا تقول: الطويل؟ إما لمدحه إن كان الطول عنده هؤلاء مدح، أو لذمه إن كان الطول عند هؤلاء ذمًا، فهذه فائدة النعت: المدح.

ومن ذلك لا شك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:١]، بسم الله: لفظ الجلالة الله واضح هذا، لا يحتاج إلى توضيح ولا إلى نعت يوضحه، فقولك: الرحمن، هل لتمييز الله عن شيء آخر؟! سبحان الله عن ذلك، لا، وإنما هو لمجرد المدح، لمدحه عَزَّوَجَلَّ بهذه الصفة، وكذلك الرحيم.

ومن المعاني للنعت: الذم؛ كقولك: مررت بزيدٍ الفاسق، الذم هنا واضح، طيب، لو قلت مثلًا: مررت بزيدٍ.. أخشى أن آتي بصفة ثم يعني تُفهم على غير المراد، لكن مثلًا: مررت بزيدٍ يعني دعونا نقول كناس مثلًا، مررت بزيدٍ الكناس، الكناس هنا للذم أم لشيءٍ آخر؟ يختلف بحسب زيدٍ هذا، هل هو زيد معروف بيني وبينك أم ليس معروفًا؟

إن لم يُعرف بيني وبينك، ما عرفت زيد، مررت بزيدٍ فما عرفت، فأردت أن

أُبينه لك من زيد هذا، فقلت: الكناس، أنا لم أقل الكناس هنا ذمًا، وإنما قلته تعيينًا للتعريف به، فإن كان معروفًا بيني وبينك، لماذا تقول الكناس؟ ليس للتعيين، لشيءٍ آخر، والظاهر أنه للذم.

فعند العامة الآن عندما يقول مثلًا: فلان وفلان، وما عُرِف، يقول: الأعور، الأعور تعريفًا لا ذمًا، حتى بعض العامة يقول ذلك، يقول: تعريفًا لا ذمًا، يعني فقط أريد أن أُعرفه لك بهذا الأمر، لا أن أذمه بهذه الصفة؛ لأن العربي يعرف أن النعت قد يأتي لمجرد التعريف، لا يُراد به ذمًا ولا مدحًا ولا شيئًا آخر، فقط يريد به التوضيح إن لم يكن المنعوت واضحًا.

وقد يأتي لمعاني آخر غير التوضيح كالذم والمدح؛ ومن ذلك لا شك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل:٩٨]، أعوذ بالله من الشيطان، الشيطان معروف عند المسلمين وغير المسلمين، فالرجيم ليست لتعيينه وتوضيحه، وإنما لذمه بذلك.

ومن فوائد النعت-إذا كان المنعوت متعينًا واضحًا-: الترحم، كأن تقول: مررت بزيدٍ المسكين، أو بزيدٍ المريض، أو بزيدٍ المكسور، وهناك أيضًا فوائد ومعاني أخرى للنعت كالتعميم؛ كقولك مثلًا: إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين، لماذا قلت: الطائعين والعاصين؟ لتُعلمني وتبين لي عباد الله؟ نعرف عباد الله، عباد الله معروفين، كل مخلوق هو عبدٌ لله، فلماذا قلت: الطائعين والعاصين؟ للدلالة على التعميم.

ومن معاني وفوائد النعت الإبهام؛ كقولك: تصدق بصدقةٍ قليلةٍ أو كثيرة، تريد أن تُبهِم أي صدقة.

ومن معاني النعت-وهو المعنى الثامن وهو الأخير-: التأكيد؛ كأن تقول:

أمس الدابر لا يعود، أمس يكون القادم؟! ما يمكن أن يكون القادم، لماذا قلت: الدابر؟ أعرف أنه الدابر، وأمس معروف، فقلت: الدابر من باب التأكيد؛ لأن أمس لا يكون إلا دابرًا.

والتوكيد-كما قلنا أكثر من مرة- كل كلمةٍ معناها معروفٌ قبل التلفظ بها، أي كلمة معناها مرعوف قبل التلفظ بها، فإنك إنما تذكرها وتتلفظ بها للتأكيد، لا لمعنًى جديد، وهذا يكون في كل أبواب النحو، يكون في النعت، يكون في الحال، يكون في التمييز، يكون في المفعول المطلق؛ لأن التوكيد من أهم وأعظم المعاني التي يقصد إليها العربي.

ومن ذلك قوله-تعالى-: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة:١٣]، كم نفخة حينئذٍ؟ نفخةٌ يعني نفختين!! لا شك أنها واحدة، فلماذا وصفها عَزَّوَجَلَّ بنفخةٌ واحدةٌ؟ ليخبرنا أنها واحدة ليست اثنتين، أو فقط للتأكيد؟ للتأكيد؛ لأن نفخةٌ فعلةٌ تدل على الوحدة من لفظها.

كل هذه المعاني السبعة الأُول يسمون النعت فيها النعت الكاشف، أو النعت المؤسس، أي: النعت الذي يكشف عن معنًى لا يُعرف إلا بلفظها، لو قلت مثلًا: جاء زيدٌ العالم، لا نعرف أنه عالم حتى تقول العالم، يسمى الكاشف، يكشف عن شيء لا يُعرف إلا بالتلفظ بالنعت، والمؤسس يعني يؤسس لمعنًى جديد.

وأما النعت في المعنى الأخير التأكيد فإنه يسمى التأكيد، ولا يسمى كاشفًا ولا مؤسسًا، وهذا كثير في الكلام، يعني لو قلت مثلًا: أكلت من التفاح الأحمر تفاحةً حمراء، لماذا قلت: حمراء؟ تأكيدًا؛ لأنه معروف أن التفاحة حمراء، لن تكون تفاحةً صفراء وأنت أكلت من التفاح الأحمر! فقلت: لماذا قال العربي هنا: حمراء؟ فقط للتأكيد، ليس لمعنى من المعاني السابقة.

وتقول مثلًا: أعرف من الرومِ رجلًا روميًا، روميًا: نعت، ما فائدته؟ التأكيد، وهكذا يكون في كل أبواب النحو حتى في التمييز؛ التمييز كأن تقول مثلًا: أيام الشهر ثلاثون يومًا، يومًا تمييز، لكن ما فائدة التمييز هنا؟ الكشف والتأسيس عن معنى جديد أم التأكيد؟ التأكيد، قولك: أيام الشهر واضحة أنه ثلاثون يومًا.

وكذلك في الحال؛ لو قلت مثلًا: تبسم زيدٌ ضاحكًا، فتبسم ضاحكًا من قولها، ما يمكن تبسم باكيًا، تبسم يعني ضاحكًا، فضاحكًا جاءت لتأكيد التبسم، وإن كان بينهما فرق دقيق في المعنى اللغوي، وهكذا.

إذًا فهذه هي معاني وفوائد النعت، أحب أن أختم هذا الدرس -لأنه لا يتسع أن نشرح أبياتًا أخرى في باب النعت- بمسألة؛ وهي أن هناك ثلاثة مصطلحات يكثر دورها واستعمالها، وقد تخفى معانيها والعلاقة بينها، وهي: النعت، والصفة، والوصف، ولعلي أشرت أحيانًا إلى الفرق بينها بسرعة، ولكني أريد أن أبين، هذا أوان تبيين الفرق بينها.

النعت والوصف والصفة، فنبين الفرق بينها باختصار؛ فنقول: أما النعت؛ النعت من حيث المعنى اللغوي يعني عند العرب في الجاهلية في المعاجم اللغوية، النعت عند العرب أكثر المعاجم اللغوية تجعل النعت للوصف بالحسن، إذا أردت أن تصف إنسان بصفة حسنة تقول: نعته بالكرم، نعته بالمروءة، لا تقول: نعته بالجبن، لا، النعت يكون للأمور الحسنة.

والصفة في اللغة: عامة، تكون للحسن والقبيح، تقول: وصفته بالكرم، ووصفته بالجبن، هذا الذي عليه أكثر المعاجم اللغوية.

أما من حيث الاصطلاح النحوي: الاصطلاح عند علماء النحو؛ فالنعت هو الذي شرحناه قبل قليل؛ التابع الذي يُكمِل متبوعه ببيان صفةٍ من صفاته، أو صفةٍ

من صفات شيءٍ يتعلق به، هذا النعت.

وأما الوصف وجمعه أوصاف فأكثر النحويين يريدون به الاسم الدال على حدثٍ وصاحبه، الوصف في النحو هو الاسم الدال على حدثٍ وصاحبه، ويشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، هذه هي الأسماء التي نسميها بالأوصاف، اسم الفاعل وصف، واسم المفعول وصف، والصفة المشبهة وصف، وصيغ المبالغة وصف، واسم التفضيل وصف؛ لأنها تدل على وصفٍ في الموصوف.

وهذه الأسماء-كما رأيتم- الخمسة: اسم الفاعل والمفعول.. إلى آخره، قد تقع خبرًا: محمدٌ راكضٌ، وتقع نعتًا: جاء محمدٌ الراكض، وتأتي حالًا: جاء زيدٌ راكضًا، وتأتي غير ذلك، فإذا تبين ذلك تبين لنا أن النعت.. مصطلح النعت هذا إعراب، مصطلح إعراب، النعت مصطلح إعراب مثل: مبتدأ وخبر وحال وتمييز ونعت، هذا مصطلح إعراب.

أما وصف هذا ليس مصطلح إعراب، وإنما هو نوع من أنواع الاسم، الاسم له أنواع، قد يكون علمًا، قد يكون معرفةً، قد يكون نكرةً، قد يكون وصفًا، ما معنى وصفًا؟ أي: اسمًا دالًا على حدثٍ وصاحبه، كاسم الفاعل، فقولك: راكض يعني يدل على الحدث وهو الركض، وعلى صاحبه وهو فاعله، كلمة راكض تدل على الركض وعلى من فعله، فهناك فرقٌ واضح بين النعت والوصف.

بقيت الصفة، الصفة وجمعها صفات، الصفة استعمالها عند النحويين واسع، فيُطلقونها على النعت، فتكون مرادفًا للنعت، يُقال: نعت أو صفة، جاء محمدٌ الكريم، الكريم: نعت أو صفة، فالكوفيون من النحويين يستعلمون مصطلح النعت فقط، وأما البصريون فإنهم يستعملون المصطلحين: النعت والصفة.

تقول: جاء زيدٌ السريع، أعرب السريع؟ تقول: نعت، أو تقول: صفة، فإن قلت: نعتٌ قلت نعتٌ مرفوع، وإن قلت: صفة قلت صفةٌ مرفوعة، وتُطلق الصفة عند النحويين أيضًا على الوصف بمعناه السابق الاسم الدال على حدثٍ وفاعله، يُطلقونها على هذا ويُطلقونها على هذا، والاستعمال هو الذي يبين المراد.

وعليه إذا قيل: جاء زيدٌ السريع، السريع نعت؟ نعم، صفة؟ نعم، وصف؟ نعم، طيب، وإذا قلت: محمدٌ قائمٌ، قائمٌ نعت؟ خبر، ليس نعتًا، النعت إعراب، محمدٌ قائمٌ، هذا خبر وليس نعتًا، طيب هل هو وصف؟ وصف لأنه اسم فاعل، هل هو صفة؟ صفة بمعنى وصف لا بمعنى نعت.

تأمل في هذا الكلام، وراجعه على بال صلاة العصر -إن شاء الله- وستجد أنه واضح، أما الوقت لا يتسع لأكثر من ذلك.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الحادي والثمانون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم في هذه الليلة الطيبة، ليلة الإثنين (الرابع والعشرين من شهر المحرم من سنة ثنتين وثلاثين وأربعمائةٍ وألف)، نحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد-بحمد الله وتوفيقه- الدرس (الحادي والثمانين) من دروس شرح ألفية ابن مالك-عليه رحمة الله-.

في الدرس الماضي يا إخوان كنا توقفنا عند باب النعت، قرأنا الأبيات في هذا الباب، ثم شرحنا منها بيتين فقط؛ البيت الأول والثاني، نبدأ الدرس-إن شاء الله تعالى- بقراءة الأبيات كلها، ثم نشرح ما تيسر مما بقي منها.

قال ابن مالك-عليه رحمة الله-:

النَّعْتُ

يَتْبَعُ فِي الإعْرَابِ الأَسْمَاء الأوَلْ ... نَعْتٌ وَتَوكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ ... بِوَسْمِهِ أَو وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا ... لِمَا تَلاَ كَامْرُرْ بِقَومٍ كُرَمَا

وَهُــوَ لَــدَى التَّوحِيْــدِ وَالتَّــذْكِيْرِ أَو ... سِــوَاهُمَا كَالفِعْــلِ فَــاقْفُ مَـا قَفَـوا
وَانْعَــتْ بِمُشْــتَقَ كَصَــعْبٍ وَذَرِبْ ... وَشِـــبْهِهِ كَـــذَا وَذِيْ وَالمُنْتَسِـــبْ
وَنَعَتُـــــوَا بِجُمْلَـــــةٍ مُنَكَّـــــرَاً ... فَأُعْطِيَـــتْ مَـــا أُعْطِيَتْـــهُ خَبـــراً
وَامْنَــعْ هُنَــا إِيْقَــاعَ ذَاتِ الطَّلَــبِ ... وَإِنْ أَتَــتْ فَــالقَولَ أَضْــمِرْ تُصِــبِ
وَنَعَتُــــوا بِمَصْــــدَرٍ كَثِيْــــرَاً ... فَـــالتَزَمُوَا الإِفْـــرَادَ وَالتَّـــذْكِيْرَا
وَنَعْــتُ غَيْــرِ وَاحِــدٍ إِذَا اخْتَلَــفْ ... فَعَاطِفَـــاً فَرِّقْـــهُ لاَ إِذَا ائْتَلَـــفْ
وَنَعْــتَ مَعْمُــولَيْ وَحِيْــدَيْ مَعْنَــى ... وَعَمَــــلِ أَتْبِــــعْ بِغَيْــــرِ اسْـــتِثْنَا
وَإِنْ نُعُــوتٌ كَثُــرَتْ وَقَــدْ تَلَــتْ ... مُفْتَقِـــرَاً لِـــذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَـــتْ
وَاقْطَــعْ أَوَ اتْبِــعْ إِنْ يَكُــنْ مُعَيَّنَــا ... بِــدُونِهَا أَو بَعْضِــهَا اقْطَــعْ مُعْلِنَــا
وَارْفَـعْ أَوِ انْصِـبْ إِنْ قَطَعْـتَ مُضْـمِرَاً ... مُبْتَـــدَأً أَو نَاصِـــبَاً لَـــنْ يَظْهَـــرَا
وَمَـا مِـنَ المَنْعُـوتِ وَالنَّعْـتِ عُقِـلْ ... يَجُــوزُ حَذْفُــهُ وَفِــي النَّعْــتِ يَقِــلّ

ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما ترون عقد الباب على أربعة عشر بيتًا؛ أما البيت الأول فذكر فيه التوابع وعدها، وشرحنا هذا البيت، وفي البيت الثاني تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على تعريف النعت، وشرحنا هذا البيت أيضًا بشيءٍ من التفصيل.

أما في هذه الليلة-إن شاء الله- فنكمل ما تيسر من باقي هذه الأبيات، وقبل أن نبدأ أحب أن أذكر بأن هذه الليلة-إن شاء الله تعالى- ستكون آخر ليلةٍ في هذا الفصل.

هذا الدرس هو آخر درسٍ في هذا الفصل-إن شاء الله تعالى- لأن الامتحانات على الأبواب، وسنعاود الدرس-إن شاء الله تعالى- مع أول أسبوع من أسابيع الدراسة في الفصل القادم-إن شاء الله تعالى-.

ثم بعد ذلك ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأشياء التي يتبع فيها النعت المنعوت، فقال:

وَلْــيُعْطَ فِــي التَّعْرِيــفِ وَالتَّنْكِيــرِ مَــا ... لِمَــا تَــلاَ كَــامْرُرْ بِقَــوْمٍ كُرَمَــا
وَهُــوَ لَــدَى التَّوحِيْــدِ وَالتَّــذْكِيْرِ أَو ... سِــوَاهُمَا كَالفِعْــلِ فَــاقْفُ مَــا قَفَــوا

سبق يا إخوان أن النعت كبقية التوابع يجب أن يتبع منعوته في الإعراب رفعًا أو نصبًا أو جرًا، هذا لا كلام فيه، وكذلك في التعريف والتنكير يجب أن يتبع النعت المنعوت في التعريف والتنكير على كل حال.

يعني سواءٌ أكان النعت حقيقًا، نحو: جاء رجلٌ كريمٌ، وجاء الرجل الكريم، أم كان النعت سببيًا نحو جاء رجلٌ كريمٌ أبوه، وجاء الرجل الكريم أبوه، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلاَ

أي يُعطى النعت أيًا كان في التعريف والتنكير، التعريف أو التنكير في الذي تلاه النعت، أي: أن النعت يتبع المنعوت في التعريف أو في التنكير، ثم مثَّل لذلك بقوله:

كَامْرُرْ بِقَومٍ كُرَمَا

أي: فامرر بقومٍ كرماء، قومٍ: هذا منعوت، كرماء: هذا نعتٌ، وقد تبع المنعوت-كما ترون- في الإعراب، فصار مجرورًا وعلامة جره الفتحة نيابةً على الكسرة؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف، وتبعه أيضًا في التنكير.

إذًا النعت يجب أن يتبع المنعوت في الإعراب، رفعًا أو نصبًا أو جرًا، ويجب أن يتبع المنعوت أيضًا في التعريف أو التنكير، هذه خمسة أمور لا بدَّ أن يتبع النعت أيًا كان المنعوت في شيئين من هذه الخمسة؛ رفعًا أو نصبًا أو جرًا واحدًا منها، والتعريف أو التنكير واحدًا منها.

طيب، انتهينا من الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًا، وانتهينا من التعريف والتنكير،

هذه الأمور لا بدَّ فيها من المتابعة، يبقي لنا الإفراد والتثنية والجمع، ويبقى لنا التذكير والتأنيث.

نبدأ بالإفراد والتثنية والجمع، وكذلك التذكير والتأنيث، الحكم في هذه الخمسة واحد؛ وهو أن النعت أيًا كان يأخذ في هذه الخمسة حكم الفعل وجوبًا، يعني تضع النعت.. تنزع النعت وتضع مكانه فعله، ثم تعامل النعت معاملة الفعل، في الإفراد والتثنية والجمع، وفي التذكير والتأنيث، هذه القاعدة التي ذكرها ابن مالك في بيته، فقال:

وَهُـوَ لَـدَى التَّوحِيْـدِ وَالتَّـذْكِيْرِ أَو   سِـوَاهُمَا كَالفِعْـلِ..................

وهو لدى التوحيد: يعني الإفراد والتذكير أو سواهما، التوحيد ما سواه؟ التثنية والجمع، والتذكير ما سواه؟ التأنيث، طيب، ما حكم النعت في التوحيد وفي التذكير وسواهما؟ يقول: كالفعل، تعامله كما تعامل فعل النعت.

فَاقْفُ مَا قَفَوا

يعني اتبع العرب في لغتها، هذه القاعدة، دعونا نطبقها، إن طبقناها على الإفراد والتثنية والجمع فإننا سنجد أن النعت الحقيقي سيختلف عن النعت السببي فيها، أما النعت الحقيقي فيجب أن يتبع المنعوت فيها، إفرادًا أو تثنيةً أو جمعًا.

فتقول: جاء رجلٌ راكضٌ؛ لأنك في الفعل تقول: جاء رجلٌ يركض، وتقول: جاء رجلان راكضان؛ لأنك تقول: جاء رجلان يركضان، وجاء رجالٌ راكضون؛ لأنك تقول في الفعل: جاء رجالٌ يركضون، وجاءت امرأةٌ تركض، فتقول: جاءت امرأةٌ راكضةٌ، وتقول: جاءت امرأتان راكضتان؛ لأنك تقول في الفعل: تركضان، وتقول: جاءت نساءٌ راكضات؛ لأنك تقول في الفعل: يركضن.

فالنعت الحقيقي يُطابق المنعوت في الإفراد، أو التثنية، أو الجمع، وكذلك في

التذكير أو التأنيث، سنجد النعت الحقيقي أيضًا يطابق المنعوت، كما رأينا في الأمثلة السابقة، فإذا قلت: جاء رجلٌ راكض أي يركض، أما جاءت امرأةٌ راكضة أي تركض، إذًا فالنعت كالفعل.

فالنعت الحقيقي: يطابق المنعوت في الإفراد أو التثنية أو الجمع، ويطابق المنعوت في التذكير أو التأنيث، هذا النعت الحقيقي.

أما النعت السببي: سيختلف عن النعت الحقيقي، والقاعدة واحدة؛ لأن النعت السببي من حيث الإفراد والتثنية والجمع سنجده يلزم الإفراد على كل حال، ولا يأتي مثنًى ولا مجموعًا.

نطبق القاعدة؛ نقول: جاء رجلٌ قائمٌ أبوه، هات فعل النعت؟ جاء رجلٌ يقوم أبوه، طيب، جاء رجلان قائمٌ أبوهما؛ لأنك تقول في الفعل: جاء رجلان يقوم أو يقومان أباهما؟ يقوم أبوهما، طيب، جاء رجالٌ قائمٌ أبوهم؛ لأنك تقول: جاء رجالٌ قام أبوهم.

ونحن نعلم أن الفعل مع الفاعل الظاهر يلزم الإفراد، الفعل إذا كان فاعله اسمًا ظاهرًا فإنه يلزم الإفراد، تقول: قام محمد، وقام المحمدان، وقام المحمدون، قام أخي، وقام أخواي، وقام إخوتي، فالفعل يلزم الإفراد، متى ما كان فاعله ظاهرًا، لا يُثنى ولا يُجمع.

طيب، والنعت؟ يعامل معاملة الفعل؛ نتيجة ذلك أن النعت السببي سيلزم الإفراد، كما أن الفعل مع الفاعل يلزم الإفراد، هذا من حيث الإفراد والتثنية والجمع، والنعت السببي من حيث التذكير والتأنيث؟ نطبق القاعدة، نعطيه حكم الفعل، فسنجد أن النعت السببي في التذكير والتأنيث يتبع ما بعده.

أو إذا أردنا الدقة في التعبير ما نقول: يتبع الذي يعده، نقول: يؤثر فيه ما بعده، لا

ما قبله، فتقول مثلًا: جاء رجلٌ قائمةٌ أمه؛ لأنك تقول في الفعل: جاء رجلٌ قامت أمه، وتقول: جاءت امرأةٌ قائمٌ أبوها؛ لأنك تقول: جاءت امرأةٌ قام أبوها.

إذًا ففي التأنيث والتذكير سيتأثر بما بعده، لماذا؟ لأن النعت هنا كالفعل، طيب، والفعل ما الذي يؤثر في تذكيره وتأنيثه؟ فاعله، وفاعله قبله أو بعده؟ بعده، في محمد تقول: قام محمدٌ، وفي هند تقول: قامت هندٌ، فالذي يؤثر في الفعل تذكيرًا وتأنيثًا الذي بعده.

والنعت السببي كالفعل، إذًا فالذي سيؤثر في تذكيره وتأنيثه الذي بعده، تقول: جاء رجلان قائمةٌ أمهما، كما تقول: قامت أمهما، وجاء رجالٌ قائمةٌ أمهم، كما تقول: قامت أمهم، وجاءت امرأتان قائمٌ أبوهما، كما تقول: قام أبوهما، وجاءت نساءٌ قائمٌ أبوهن، كما تقول: قام أبوهن، نبغي جاء رجلٌ قائمٌ أبوه؟

طالب: (@٣:١٦:٠٠).

تمام، هذه ما فيها إشكال؛ لأنك تقول: جاء رجلٌ قام أبوه، وجاءت امرأةٌ قائمةٌ أمها؛ لأنك تقول: جاءت امرأةٌ قامت أمها، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَهُوَ لَدَى التَّوحِيْدِ وَالتَّذْكِيْرِ أَو ... سِوَاهُمَا كَالفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوا

وبعد هذا الطواف نخلص الكلام؛ فنقول: الخلاصة مما سبق، يعني فيما يتبع النعت والمنعوت، الخلاصة في ذلك أن النعت الحقيقي يتبع المنعوت في كل شيء، يقولون: يتبع المنعوت في أربعةٍ من عشرةٍ.

طبعًا هذا مجرد تطبيق القاعدة، يعني ليس شيئًا جديدًا، القاعدة واحدة قلناها؛ أن النعت كالفعل، فالنعت الحقيقي يتبع المنعوت في أربعةٍ من عشرة؛ في الإعراب رفعًا أو نصبًا أو جرًا، هذه ثلاثة، سيتبع بواحدٍ منها. طيب، وفي التعريف والتنكير واحدٍ منها، وفي الإفراد والتثنية والجمع في واحدٍ منها، وفي التذكير والتأنيث في

واحدٍ منها. إذًا سيتبعه في أربعةٍ من عشرة.

النعت الحقيقي يتبع المنعوت في كل شيء، وأما النعت السببي فإنه يُطابق المنعوت في اثنين من خمسة؛ في الإعراب رفعًا أو نصبًا أو جرًا، وفي التعريف أو النكير- لا بدَّ أن يتبعه في اثنين من هذه الخمسة، طيب، وأما في الإفراد والتثنية والجمع فإنه يلزم الإفراد، وأما في التذكير والتأنيث فإنه سيتأثر بما بعده.

طيب، هذه الخلاصة في النعت الحقيقي وفي النعت السببي، وبعد ذلك كله أيضًا أُنبه على أمرٍ لا يفوتكم، لكن التنبيه عليه مفيد؛ وهو أنه قد يجوز في بعض أمثلة النعت السببي أن تجعل النعت خبراً مقدمًا، فترفعه دائمًا، وتجعل الذي بعده مبتدأً مرفوعًا، خبر مقدم ومبتدأ مؤخر، أصبح ماذا؟!

أصبح جملةً إسميةً، والجملة الإسمية حينئذٍ نعتٌ للمنعوت، فإذا قلت مثلًا في النعت السببي: جاء رجلٌ كريمٌ أبوه، جاء رجلٌ: فعلٌ وفاعلٌ، كريمٌ أبوه: على أنه نعت مفرد، نقول: كريمٌ نعتٌ لـ(رجلٌ)، نعت سببي، وأبوه: فاعل لكريم، يعني كرُم أبوه، كريم، النعت يكون بالمشتق بالأوصاف، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة.. إلى آخره.

وهذه الأوصاف تعمل عمل فعلها، فترفع الفاعل وتنصب المفعول، طيب، ويجوز أن تجعل النعت من النعت بالجملة، فحينئذٍ تقول: جاء رجلٌ كريمٌ أبوه، كريمٌ: خبرٌ مقدم، وأبوه: مبتدأٌ مؤخر، كأنك قلت: جاء رجلٌ أبوه كريمٌ، أبوه كريمٌ: جملة إسمية نعتٌ لرجل، وسيأتي أنه نعت بجملة.

وَنَعَتُوَا بِجُمْلَةٍ مُنَكّرَاً

ثم قدمت الخبر، فقلت: جاء رجلٌ كريمٌ أبوه، والخبر يجوز أن يتقدم كما سبق في باب المبتدأ والخبر، والأصل في الأخبار أن تُؤخر، وجوزوا التقديم إذ لا ضرر.

وكذلك لو قلت مثلًا: مررت برجلٍ كريمٍ أبوه، هذا نعتٌ سببي، كريمٍ: نعتٌ لرجلٍ، وأبوه: فاعل، من باب النعت المفرد، ويجوز أن تجعل ذلك من النعت بالجملة، فستقول حينئذٍ: مررت برجلٍ كريمٌ أبوه، مررت برجلٍ كريمٌ: خبرٌ مقدم، أبوه: مبتدأ مؤخر، كأنك قلت: مررت برجلٍ أبوه كريمٌ، ثم قدمت الخبر، فيكون: كريمٌ أبوه جملة إسمية نعتٌ لرجل.

وكذلك لو قلت: رأيت رجلًا كريمًا أبوه، نعتٌ سببي، طيب، اجعل النعت من النعت بالجملة؟ ستقول: رأيت رجلًا كريمٌ أبوه، كأنك قلت: رأيت رجلًا أبوه كريمٌ، ثم قدمت الخبر، طيب.

شواهد وتمرينات:

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾ [الإنسان:١٠] أين النعت؟ تفضل، المنعوت والنعت؟

طالب: (@٠٠:٢٢:٤٢)

المنعوت: يومًا، والنعت: عبوسًا، وقمطريرًا؟ نعتٌ آخر، نعم، كما سبق في الخبر أنه يتعدد.

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا ... عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا

أيضًا الحال كما سبق تعدد، وأيضًا النعت يتعدد، وقلنا هنا وهناك وهنالك، وسنردد ذلك الآن، قلنا: إن الخبر والحال والنعت هذه الثلاثة من وادٍ واحد، وأصلها واحد؛ فلهذا تتشابه في الأحكام، وسيأتي كلامه بعد قليل على ذلك.

طيب، ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام:١٥]؟

طالب: (@٠٠:٢٣:٣٢)

عظيم، طيب، لو قيل في الكلام: إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يومٍ عظيمٍ؟ فعظيمٌ نعتٌ لماذا؟

طالب: (@٠٠:٢٣:٣٢)

للعذاب، نعم.

طيب، قال: تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة:٢٣٣]؟

طالب: (@٠٠:٢٣:٥٥).

الوالدات: مبتدأ، يُرضعن: خبر، أولادهن: مفعولٌ به، حولين: ظرف زمان، وهو منعوت، والنعت؟ كاملين، طيب، هنا النعت ما فائدته؟

طالب: (@٠٠:٢٤:١٠).

لا، لا، توكيد، لا ليس تأسيس، التوضيح والتخصيص والتأسيس والمدح والذم، هذه كلها معاني مؤسسة، يعني لا يُعرف هذا المعنى إلا بذكر النعت، أما التأكيد إذا كان معناه معروفًا من قبل، فإذا قيل: حولين يعني واحد ولا ثلاثة؟ اثنين، ثم قال: كاملين من باب التأكيد.

نعم، طيب، ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ [هود:١٠٣]؟ ارفع صوتك.

طالب: (@٠٠:٢٤:٥٨).

ذلك: مبتدأ، يومٌ: خبر، مشهودٌ: نعت، هناك نعتٌ آخر في الآية؟ ذلك يومٌ مجموعٌ له الناس، مجموعٌ: نعت، والمنعوت؟ يوم، ما إعراب الناس؟ ذلك يومٌ مجموعٌ له الناسُ.

طالب: (@٠٠:٢٥:٢٦).

نائب فاعل، مجموع: اسم مفعول يعمل عمل فعله، يعني ذلك يومٌ يُجمعُ له الناس، اسم المفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول.

طيب، ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝١٠ هَمَّازٍ مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٍ ۝١١ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾ [القلم:١٠-١٢]، خمسة نعوت، ولا تطع كل حلافٍ هذا المنعوت، مهينٍ، هماز، مشاءٍ بنميم، مناعٍ للخير، معتدٍ، أثيم، ستة صارت.

طالب: (@٢٦:٢٦:٠٠).

أيضًا بعد، ما شاء الله، ستة، سبعة، ثمانية ما شاء الله.

طيب، ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾ [الرحمن:٦٦] ما إعراب عينان؟

طالب: (@٢٦:٤٦:٠٠).

فيهما عينان، فيهما: شبه جملة خبر مقدم، وعينان: مبتدأ مؤخر مرفوع، ونضاختان: نعت، طيب، أحسنت.

طيب، والأمثلة كثيرة، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [النحل:٦٩] تفضل يا محمد؟

طالب: (@٢٦:٢٧:٠٠).

أين المنعوت؟ شرابٌ، والنعت: مختلفٌ، نعت سببي أم حقيقي؟ مختلفٌ ألوانه سببي، إذًا تبعه في الإعراب وفي التعريف والتنكير ما قبله، ومفرد، لا بدَّ أن يكون مفردًا، وتبعه في التذكير والتأنيث ما بعده.

طيب، ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء:٧٥]، أين الموصوف يا شباب؟ تفضل.

طالب: (@٠٥:٢٨:٠٠).

القرية، والنعت؟ الظالم، وأهلها؟ من هذه القرية الظالم أهلها، يعني التي يظلم أهلها، فاعل، ما الذي رفعه؟ الوصف نعم، طيب.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَانْعَتْ بِمُشْتَقَ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ ... وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِيْ وَالْمُنْتَسِبْ
وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَاً ... فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبراً
وَامْنَعْ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ... وَإِنْ أَتَتْ فَالقَولَ أَضْمِرْ تُصِبِ
وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيْرَاً ... فَالتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيْرَا

هذه أربعة أبيات ذكر فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأشياء التي يُنعت بها، فليس كل شيءٍ في اللغة يُنعت به، وإنما الأشياء التي يُنعت بها أربعة أشياء:-

الأول: المشتق.

والثاني: الجامد المشابه للمشتق.

والثالث: الجملة.

والرابع: المصدر.

وقد ذكرها في هذه الأبيات واحدًا واحدًا، فنشرحها واحدًا واحدًا تبعًا لكلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال عن الأول، الشيء الأول الذي يُنعت به؛ وهو المشتق، قال:

وَانْعَتْ بِمُشْتَقَ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ

والمراد بالمشتق هنا الوصف، وعرفنا الوصف من قبل، الوصف جمعه أوصاف، ويُراد بالوصف كل اسمٍ دلَّ على حدثٍ وصاحبه، شرحنا ذلك أكثر من

مرة، والأوصاف خمسة أشياء: اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، هذه خمسة أشياء تسمى الأوصاف.

طيب، هي المرادة هنا، فهذه الأوصاف كلها تقع نعتًا، وهي الأصل في النعت، والثلاثة الباقية: الجامد المشابه للمشتق، والجملة، والمصدر، هذه الثلاثة إنما تقع نعتًا لأنها مؤولةٌ بالمشتق، كما سيأتي فيها، إذًا فالنعت بالمشتق هو الأصل في النعت.

ومن النعت بالمشتق: قولك: جاء رجلٌ راكضٌ: اسم فاعل، جاء رجلٌ مضروبٌ: اسم مفعول، جاء ولدٌ لعابٌ: صيغة مبالغة، جاء رجلٌ حسنٌ: صفةٌ مشبهة، جاء الطالب الأفضل: اسم تفضيل، ومثَّل ابن مالك لذلك بقوله:

كَصَعْبٍ وَذَرِبْ

وهما صفتان مشبهتان، وجاء في بعض نسخ الألفية: "كصعبٍ ودرب" بالدال المهملة، فذرب بالذال الحاد من كل شيء، الحاد من كل شيء يسمى ذرب، والدرب بالدال الماهر الحاذق، تقول: هذا مثلًا عاملٌ درِب، هذا رجلٌ درِب، هذا لسانٌ درِب، إذا كان ماهرًا حاذقًا.

تأتي بالذال الذرِب بمعنى الحاد من كل شيء، وتأتي الدال الدرِب بمعنى الماهر الحاذق، طيب، وكلا ذلك جاء في نسخ الألفية، وقد قيل ونقول: كان الأحسن بابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يقول في هذا البيت، أو في هذا الشطر من البيت، أن يقول: وانعت بوصفٍ مثل صعبٍ وذرب، ولم يقل: وانعت بوصفٍ، وإنما قال: وانعت بمشتقٍ، ما الفرق بين المشتق والوصف؟ بينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجه، ولا عمومٌ وخصوص؟

طالب: (@٠٠:٣٣:٠٦).

عام؛ لأن المشتق عام، الاسم المشتق هو ما أُخذ من المصدر، كل اسمٍ أُخذ من المصدر فهو مشتقٍ منه، فالمشتق يشمل الوصف، وهي الخمسة المذكورة، وهو ما دلَّ على حدثٍ وصاحبه، ويشمل غيره مما لا يُنعت به، كأسماء المكان وأسماء الزمان وأسماء الآلة، فهذه أيضًا مشتقات، ولكنه لا يُنعت بها، وإنما النعت يكون بالوصف.

وحاول بعضهم الدفاع عن لفظ ابن مالك، وقال: إنما أراد بالمشتق الوصف، وهذا لا شك فيه، وعيَّن هذا المعنى بالمثال، فقال:

كَصَعْبٍ وَذَرِبْ

يعني انعت بمشتقٍ اشتقاقًا كاشتقاق صعبٍ وذرِب، وهذا كأنه مقبول؛ لأن ابن مالك يفعله كثيرًا في ألفيته، فكثيرًا ما يُعمم الحكم ثم يخصه بالمثال، ولكن لا شك أنك إذا استطعت أن تخصص الحكم، وأن تخصص المثال، فهذا هو المطلوب والأفضل، وهذا ممكن بنحو قولنا: وانعت بوصفٍ مثل صعبٍ وذَرِب.

فهذا هو الأمر الأول الذي يُنعت به، وهو الوصف، الذي قال عنه ابن مالك: مشتق.

الأمر الثاني مما يُنعت به قلنا: الجامد الذي يُشبه المشتق، يعني الجامد الذي يؤول بالمشتق، وفيه يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِيْ وَالمُنْتَسِبْ

شبهه يعني وشبه المشتق، شبه المشتق ما فيه معنى المشتق دون لفظه، يعني هو الاسم الجامد الذي يؤول بمشتق، هو في الأصل اسم جامد، لكن المعنى الذي تريده منه في هذا المثال تريد معنى اسمٍ مشتق.

مثَّل على ذلك بثلاثة أمثلة: قال: كذا، يريد أسماء الإشارة، كقولك: مررت

بزيدٍ هذا، زيدٍ: منعوت، هذا: نعت، طيب وهذا ليس وصفًا، ولكنه مؤولٌ بالوصف؛ لأنه يؤول بنحو الحاضر، مررت بزيدٍ الحاضر، أو بزيدٍ المشار إليه، تؤول بمشتق.

والمثال الثاني: كذا وذي، ذي: يريد ذو التي بمعنى صاحب من الأسماء الخمسة أو الستة بمعنى صاحب، تقول: مررت برجلٍ ذي مالٍ، ورأيت رجلًا ذا مالٍ، وجاء رجلٌ ذو مالٍ، ذو هنا اسم جامد، ولكنه وقع نعتًا لأنه بمعنى صاحب، وصاحب مشتق.

والمثالث الثالث: قال: والمنتسب، يعني الاسم المنسوب؛ لأن الاسم المنسوب دائمًا بمعنى اسم المفعول، فقولك: قُرشي أي منسوبٌ إلى قريش، ودمشقي أي منسوبٌ إلى دمشق، فالمنسوب دائمًا حكمه حكم اسم المفعول، تقول: مررت برجلٍ قرشيٍ، برجل: منعوت، قرشي: نعت، ما معنى قرشي؟ أي مررت برجلٍ منسوبٍ إلى قريش.

فلو قلت مثلًا: مررت برجلٍ قرشي أبوه، ما إعراب أبوه؟ الأدق أنه نائب فاعل، يعني منسوبٌ إلى قريشٍ أبوه، ولو قلت فاعل لصح، لكن ستُقدر منتسب، قرشي يعني منتسبٌ إلى قريش، منتسبٌ إلى قريشٍ أبوه، كما قال ابن مالك:

وَالمُنْتَسِبْ

منتسب أو منسوب، منسوب: اسم مفعول، ومنتسب: اسم فاعل، والمعنى واحد، فهذا الشيء الثاني الذي يُنعت به، وهو الجامد الذي بمعنى المشتق، يعني الذي يؤول بالمشتق، أما إذا كان الجامد غير مؤولٍ بمشتق فلا يمكن أن يقع وصفًا، لا تقول: رأيت رجلًا كأسًا، أو رأيت رجلًا قلمًا!! ما يصح النعت هنا.

لكن يمكن أن تقول: رأيت رجلًا جدارًا، إذا لم ترد حقيقة الجدار الاسم

الجامد هذا، وإنما أردت أن تقول: رأيت رجلًا صلبًا أو قويًا أو صامدًا أو نحو ذلك، حينئذٍ يصح، حينها يصح، كما لو قلت: رأيت رجلًا أسدًا، أسد هذا جامد أو مشتق؟ هذا جامد، إذا أردت حقيقة الأسد ما صح الوصف.

لكن لو أردت بقولك: رأيت رجلًا أسدًا، أو جاء رجلٌ أسدٌ، يعني رأيت رجلًا قويًا، أو رأيت رجلًا مشابهًا للأسد، هنا صح؛ لأن الجامد هنا بمعنى المشتق، يعني هذا المعنى الذي يريده المتكلم، والعربي لا شك أن لغته واسعة في هذه الأمور.

الأمر الثالث مما ينعت به، من يُذكرنا به يا إخوان؟

طالب: (@٠٠:٣٩:٤١)

الجملة؛ قال فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا   فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا
وَامْنَعْ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ   وَإِنْ أَتَتْ فَالقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

الشيء الثالث الذي يُنعت به الجملة، وفيها قال ابن مالك: ونعتوا بجملةٍ منكرة، أي: أن النعت بالجملة لا يكون إلا لمنعوتٍ منكر، تقول: جاء رجلٌ يركض، ورأيت طالبًا يكتب، ورأيت رجلًا يصلي، وهكذا.

ولا تقع الجملة نعتًا لمعرفة، فإن قلت مثلًا: جاء الرجل يركض، ورأيت الطالب يكتب، ورأيت محمدًا يصلي، فهذه جملةٌ فعلية جاءت بعد معرفة، فالجملة حينئذٍ تكون حالًا، لا نعتًا، والسبب في ذلك أن الجمل وكذلك أشباه الجمل في حكم النكرات، لا نقول نكرات، وإنما نقول في حكم النكرات.

لأن التعريف والتنكير من خصائص الأسماء، الاسم هو الذي يوصف بأنه معرفة أو نكرة، أما غير الاسم من الأفعال والحروف والجمل وأشباه الجمل، هذه لا توصف بأنها معارف ولا نكرات، إلا أن الجمل وأشباه الجمل في حكم

النكرات؛ فلهذا تأخذ حكم النكرة، فإذا وقعت بعد منعوتٍ نكرة فهي نعتٌ، وإذا وقعت بعد معرفة صارت حالًا.

كالاسم؛ فإن الاسم النكرة إذا وقع بعد نكرة كقولك: جاء رجلٌ راكضٌ، رأيت طالبًا كاتبًا، رأيت رجلًا مصليًا، صار نعتًا، وإذا جاء هذا النعت المنكر بعد معرفة، كقولك: جاء الرجل راكضًا، ورأيت الطالب كاتبًا، ورأيت محمدًا مصليًا، صارت حالًا، فالنعت في ذلك كالاسم.

ولأن الجملة في حكم النكرات وقعت خبرًا، ووقعت حالًا، وقعت خبرًا كقولك: محمدٌ يقوم، ومحمدٌ يصلي، ووقعت حالًا كما مثلنا: جاء محمدٌ يركض، وذلك أن الخبر والحال والنعت من وادٍ واحد، بل هي في حقيقة المعنى شيءٌ واحد، فأنت إذا قلت: محمدٌ راكضٌ، أو قلت: جاء محمدٌ الراكض، أو قلت: جاء محمدًا راكضًا، خبر وحال ونعت.

فكلها على معنًى واحد، وهو وصف محمدٍ بالركض، لكن مرة عن طريق الخبرية، ومرة عن طريق الحالية، ومرة عن طريق النعت، المعاني الدقيقة تختلف، نعم، معنى الحال يختلف عن معنى النعت عن معنى الخبر، لكن المعنى العام هنو وصف محمدٍ بالركض؛ فلهذا نجد أن هذه الثلاثة من وادٍ واحد؛ فلهذا تشترك كثيرًا في الأحكام.

وهذا الذي ذكره ابن مالك لنا، فقال:

وَنَعَتُــــوَا بِجُمْلَـــــةٍ مُنَكّــــرَاً فَأُعْطِيَـــتْ مَـــا أُعْطِيَتْــهُ خَبَــراً

يعني حكم الجملة النعتية كحكم الجملة الخبرية، والجملة الخبرية تقدمت في باب المبتدأ والخبر، وقلنا هناك في أحكامها: إن الجملة إذا وقعت خبرًا اشتُرط فيها أن يكون فيها ضميرٌ يربطها بالمبتدأ، وهنا نقول: الجملة إذا وقعت نعتًا

فيُشترط أن يكون فيها ضمير يربطها بالمنعوت.

لأن الجملة في الأصل يعني جملة مستقلة عن المنعوت، فلا بدَّ أن يكون فيها ضمير يربطها بالمنعوت ليصح الكلام، فتقول مثلًا: جاء رجلٌ يركض، أين فاعل يركض؟ جاء رجلٌ يركض هو، ضميرٌ مستتر هو، وهو هذا الضمير المستتر يعود إلى من؟ إلى رجل، فيركض هو: جملة فعلية نعتٌ لرجل.

أما إذا قلت: جاء رجلٌ يركض أبوه، فأين فاعل يركض؟ أبوه، أب هذا ليس ضميرًا، طيب، أين الرابط بين الجملة النعتية والمنعوت؟ الهاء في أبوه، أي ضمير، نحن ما اشترطنا ضميرًا معينًا، اشترطنا وجود ضمير.

وكذلك في الجملة الإسمية، لو قلت: جاء رجلٌ أبوه كريمٌ، جاء رجلٌ ثيابه نظيفةٌ، نعم يستقيم الكلام، لكن ما يستقيم الكلام بلا ضمير، لا تقول: جاء رجلٌ محمدٌ زيدٌ، ما يصلح، جاء محمدٌ زيدٌ كريمٌ!! ما يستقيم الكلام بهذه الطريقة، لا بدَّ من الجملة الواقعة نعتًا أن يكون فيها ضمير يربطها بالمنعوت.

طيب، قلنا يا إخوان يُشترط في الجملة النعتية وجود ضميرٍ فيها يربطها بالمنعوت، ثم أكرر عليكم -وانظر النحو كله تكرير- ما أقول نحن اشترطنا الوجود، ولم نشترط التصريح والظهور، يعني لا يُشترط في هذا الضمير أن يكون ظاهرًا في الجملة ملفوظًا به، وإنما نشترط أن يكون موجودًا؛ فلهذا حتى لو حُذف الجملة مستقيمة.

فلهذا يصح أن تقول: جاء رجلٌ أحبه، أو تقول: جاء رجلٌ أحب، أحبه: هذه جملة نعتية، والرابط الهاء، يجوز أن تحذف هذا الرابط، فتقول: جاء رجلٌ أحب، أين الرابط؟ الهاء المحذوفة، طيب، هذه الهاء المحذوفة موجودة في الجملة أم غير موجودة؟ هذا السؤال سألته كثيرًا.

الهاء موجودة؛ ولهذا نقول: محذوفة، قولنا: محذوفة يعني موجودة؛ لأن الحذف لا يقع إلا على موجود، هل يُتصور أن توقع الحذف على معدود، فرق بين المحذوف والمعدوم؛ المعدوم يعني كلمة غير موجودة أصلًا في الجملة، كقولك: جاء رجلٌ أحب، هذه الجملة فيها ظرف زمان؟ لا، طب هل هو محذوف؟ يعني موجود وحُذف؟

هذا معدوم غير موجود أصلًا، لكن الضمير الرابط موجود فيها ولا هو غير موجود؟ هو موجود، ولكننا حذفناه، يعني لم نلفظ به، وقولك: محذوف دليلٌ على أنه موجود، ومثلنا أكثر من مرة بالقلم، وقلنا: هذا القلم موجود في المسجد؟ موجود في المسجد، طيب، الآن موجود في المسجد ولا غير موجود؟ موجود في المسجد، الفرق أنه في الصورة الأولى موجودٌ ظاهر، وفي الصورة الثانية موجود غير ظاهر.

كونه غير ظاهر لا يدل على أنه معدوم، بل يدل على أنه غير ظاهر فقط؛ ولهذا كلما قلنا يُشترط وجود الشيء يعني أنه موجود، سواء كان ملفوظ به أم كان موجودًا ثم حُذف.

ومن ذلك قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة:٤٨]؛ واتقوا يومًا: مفعولٌ به، ثم نعته بالجملة الفعلية: لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئًا، أين الرابط بين الجملة النعتية والمنعوت؟ ضميرٌ محذوف، والتقدير -والله أعلم-: واتقوا يومًا لا تجزي فيه نفسٌ عن نفسٍ شيئًا.

ومن ذلك قول الشاعر:

ومـــــا أدري أغيـــــرهم تنـــــائن وطـــول الـــدهر أم مـــالٌ أصـــابوا.

أي: أم مالٌ أصابوه، ثم حذف هذا الرابط.

طيب، في النعت بالجملة بقيت فائدة؛ وهي أن المنعوت المنكر يكون نعته الحقيقي نكرة والسببي، طيب، والمنعوت المعرف يجب أن يكون نعته معرفة، ماشي.

نعود إلى مسألةٍ شبيهةٍ بالمسألة التي ذكرتها قبل قليل، أن تكون الكلمة لها معنيان، فإن كانت الكلمة معرفةً في قوة النكرة؛ يعني لفظها وشكلها وجرمها معرفة، لكنها في معناها وحقيقتها نكرة، يعنون بذلك الاسم المعرف بـ(ال) الجنسية، وهذا درسناه في المعرف بـ(ال)، (ال) إما عهدية وإما جنسية، فالعهدية يُراد بها شيءٌ معين واحد، هذه عهدية معرفة لا شك في ذلك.

طيب، والجنسية؟ هي الداخلة على جنس، كأن تقول: الرجل أقوى من المرأة، تريد رجلًا معينًا؟ طيب، جنس الرجل شيء معين أو في أفراد كثيرون؟ طيب، تريد كل هذا الجنس؟ هل كل رجل أقوى من كل امرأة؟ ما توجد امرأة أقوى من رجل من الرجال! بلى.

إذًا ليس المراد العهد، ليس كل رجل أقوى من كل امرأة، وإنما الجنس، يعني هذا الجنس عمومًا أقوى من هذا الجنس عمومًا، فهذه (ال) الجنسية، فـ(ال) المعرفة بـ(ال) الجنسية هو نعم معرفة، لكنه في قوة النكرة، فإذا نعته بجملة فهذه الجملة أم حال؟!

طالب: يصح الوجهان.

يصح الوجهان، كذا يقول كثيرٌ من المتأخرين كابن هشام وغيره، ومن ذلك قول الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبني ... فمضيت ثم قلت لا يعنيني

اللئيم لا يعني به رجلًا معينًا، وإنما يعني به هذا الجنس من الناس، كأنه قال: ولقد أمر على لئيمٍ يسبني، لو قال: لئيمٍ يسبني، فيسبني جملة نعتية لا شك، لكن

عندما قال: ولقد أمر على اللئيم يسبني، هل هي حال؟ يعني ولقد أمر على اللئيم حالة كونه يسبني؟ أم نعت يعني ولقد أمر على لئيمٍ يسبني؟

نعم، المعنيان صحيحان، وجائزان عند المتأخرين، أما أكثر المتقدمين فإنهم يراعون في ذلك اللفظ، يعني الجملة بعد ذلك تكون نعتًا أو حالًا؟ تكون حالًا؛ ولهذا إنما يذكر المتأخرون الخلاف في نحو ذلك في الجمل، لكن في الاسم، الوصف لو مثلًا ما قلت: يسبني، لو قلت: سابًا إياي، أتيت باسم الفاعل، ماذا تقول؟ ولقد أمر على اللئيم سابٍ إياي، أم ولقد أمر على اللئيم سابًا إياي؟

تقول: سابًا، هذا سابًا قولًا واحدًا، وإنما الكلام في الجملة، والجملة كما قلنا في حكم النكرة، فتأخذ حكم الاسم؛ فلهذا يعني كثيرٌ من المتأخرين المحققين يذكرون جواز الوجهين، كابن مالك وابن هشام وغيرهم، نعم.

طالب: (@٤٦:٥٣:٠٠)؟

لا أدري، أنا لا أدري، ظاهر كلام المتقدمين على أن الحكم واحد في الجملة وفي الوصف، لكني ما تتبعت المسألة.

طالب: (@٠٠:٥٤:٠٠)؟

العلم أوسع من ذلك، وخاصةً أن هناك مسائل ليس فيها نصوص كالشريعة، الشريعة فيها نص فينتهي الأمر، لكن اللغة فيها أساليب كثيرة جدًا؛ ولهذا يعني يصح في اللغة أن تقول كم ترك الأول للآخر، هي مسائل كثيرة يعني ما تكلم فيها المتقدمون بتوسع، تكلموا فيها كلام يعني قد تجد لهم كلامًا، لكن ليس متوسعًا.

وعندما تعود إلى اللغة بعد ذلك تجد فيها سماعًا كثيرًا، آيات وأشعار، فتستطيع أن تضيف أشياء كثيرة جدًا على ما قاله المتقدمون، وهذا الذي فعله كثيرٌ من المتأخرين؛ فلهذا ابن مالك هذا قمة في النحو، ومجتهد، وأتى بأقوال جديدة كثيرة لم يقل بها المتقدمون، وكذلك ابن هشام، وكذلك أبو حيان، وكذلك

السيوطي، وغيرهم من العلماء الكبار.

قال ابن مالك:

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ

بجملةٍ، نكر يعني يشمل جميع أنواع الجمل الفعلية والإسمية، وهذا واضح، وإطلاقه أيضًا يشمل الخبرية وغير الخبرية، الخبرية كالأمثلة السابقة كلها، وغير الخبرية هذا الذي يشمله التعميم؛ فلهذا قيد في البيت التالي، فماذا قال؟

قال:

وَامْنَعْ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ

هنا في النعت يُمنع أن يقع الطلب نعتًا، طيب، وقال ذلك بعد أن قال:

فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبراً

في الخبر يجوز أن يقع الطلب خبرًا، في الخبر يجوز أن تقول: محمدٌ، ثم تخبر عنه بجملة خبرية أو بجملة إنشائية طلبية، فتقول: محمدٌ اضربه، محمدٌ اكرمه، محمدٌ لا تُهنه، محمدٌ هل سافر؟ هذه إنشاء طلبي، أما في النعت لا يجوز أن تقعد الجملة الطلبية نعتًا، لا تقول: جاء رجلٌ أكرمه، جاء رجلٌ لا تُهنه، جاء رجلٌ هل سافر؟ هذا لا يصح.

وانظر، النحوي هنا يقول: لا يصح ويمشي، لكن أنت لا بدَّ أن تدرس النحو كله لتعرف، فإذا جعلت هذه الجملة نعتًا لم يصح الكلام، لكن لو جعلته جملة مستقلة، جملة مستأنفة جديدة، كأن تقول: جاء رجلٌ..، ثم تستأنف اكرمه، لم تجعل اكرمه نعتًا، وإنما جعلته جملة مستأنفة، هذا يصح، لا إشكال في ذلك.

أما الوقت لا يتسع لأكثر من ذلك، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثاني والثمانون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:-

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم في هذه الليلة؛ ليلة الإثنين (الرابع عشر من شهر ربيعٍ الأول من سنة ثلاثٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف) من هجرة المصطفى ﷺ، ونحن في جامع الراجحي في مدينة الرياض، نعقد-بحمد الله وتوفيقه- الدرس (الثاني والثمانين) من دروس شرح ألفية ابن مالك-عليه رحمة الله-.

وكنا قد وصلنا يا إخوان في الدروس إلى باب النعت من هذه الألفية المباركة، وشرحنا من هذا الباب ثلاثة الأبيات الأولى، نقرأها ثم بعد ذلك نكمل ما بعدها-إن شاء الله تعالى-.

افتتح ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب بقوله:

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ ... بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا ... لِمَا تَلاَ كَامْرُرْ بِقَوم كُرَمَا

وَهْوَ لَدَى التَّوحِيْدِ وَالتَّذْكِيْرِ أَو ... سِوَاهُمَا كَالفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوا

ففي هذه الأبيات ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أمرين:

الأول: تعريف النعت.

والثاني: نوعا النعت، وحكم كل نوع.

وقد شرحنا كل ذلك، وتكلمنا عليه من قبل، ثم يذكر ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك الأشياء التي يُنعت بها، وهي أربعة أشياء كما سيأتي، فيقول في ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَانْعَتْ بِمُشْتَقَ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ ... وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِيْ وَالمُنْتَسِبْ
وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكّرَاً ... فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبراً
وَامْنَعْ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ... وَإِنْ أَتَتْ فَالقَولَ أَضْمِرْ تُصِبِ
وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيْرَاً ... فَالتَزَمُوَا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيْرَا

فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الأشياء التي يُنعت بها أربعة؛ وهي:

الأول: الاسم المشتق.

والثاني: الاسم الشبيه بالمشتق.

الثالث: الجملة.

الرابع: المصدر.

وخصَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كل واحدٍ منها بكلام، فنقرأ ما ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيها ونشرحه، ونبدأ بالأول مما يُنعت به؛ وهو الاسم المشتق، فقال عنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَانْعَتْ بِمُشْتَقَ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ

قوله: وانعت بمشتقٍ، يريد بالمشتق هنا الوصف، والوصف كما سبق تعريفه أكثر من مرة كل اسمٍ دلَّ على حدثٍ وصاحبه، ويُراد به اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل، هذه هي الأوصاف.

والنعت بالوصف هو الأصل في النعت؛ لأن النعت كما سبق في تعريفه يدل على صفةٍ في الموصوف، والصفة إنما يدل عليها الوصف، والأشياء الثلاثة الأُخر التي يُنعت بها، إنما وقعت نعتًا لأنها مؤولةٌ بالوصف، كما سيأتي فيها-إن شاء الله تعالى-.

فمن النعت بالمشتق قولك: جاء رجلٌ راكضٌ، راكضٌ اسم فاعل، وقد وقع نعتًا، وقولك: جاء رجلٌ مضروبٌ، اسم مفعول وقد وقع نعتًا، وقولك: جاء ولدٌ لعابٌ، فلعابٌ صيغة مبالغة وقد وقعت نعتًا، وقولك: جاء رجلٌ حسنٌ، فحسنٌ صفةٌ مشبهة، وقد وقعت نعتًا، وقولك: جاء الطالب الأفضل، الأفضل اسم تفضيل، وقد وقع هنا نعتًا.

أما ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد مثل للاسم المشتق بقوله: كصعبٍ وذرب، وهما صفتان مشبهتان، فالأولى على وزن فعْلٍ كصعبٍ وسهلٍ وجلدٍ، والأخرى على وزن فعلْ كذربْ وحذرْ، وجاء في بعض نسخ الألفية: ودَرِبْ بالدال بدل وذَرِبْ، فالذرب بالذال المعجمة هو الحاد من كل شيء، وأما الدَربْ بالدال المهملة فهو الماهر الحاذق.

وكان الأحسن بابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يقول في هذا الشطر: وانعت بوصفٍ مثل صعبٍ وذرب، فكلمة (وصفٍ) هنا أدق وأحسن من قوله (مشتق)، لما؟ لأن قوله: مشتق يشمل الوصف ويشمل غير الوصف من المشتقات.

فالمشتقات كل اسمٍ اشتُق من أصله، أي من المصدر، والمشتقات نوعان:

الوصف: وهو كل اسمٍ دل على حدثٍ وصاحبة، وهي الخمسة المذكورة، اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل.

وغير الوصف: من المشتقات مما لا يُنعت به، كاسم المكان، واسم الزمان،

واسم الآلة، فهذه كلها مشتقات، ولكنها لا تسمى وصفًا، والمراد بما يُنعت به هو الوصف، أما هذه المشتقات غير الأوصاف فلا يُنعت بها.

وقد حاول بعض الشُراح الدفاع عن عبارة ابن مالك، فقالوا: إن تمثيله بصعبٍ وذرب يُريد به إخراج غير الوصف، عندما قال: كصعبٍ وذرب يعني كأنه قال: أريد المشتق الذي هو كصعبٍ وذرب، فهذا هو الشيء الأول الذي يُنعت به، وهو الاسم المشتق، أي الاسم الوصف.

الشيء الثاني الذي يُنعت به؛ هو الاسم المشبه للمشتق، وفي ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِيْ وَالمُنْتَسِبْ

شبه أي شبه الاسم المشتق، وشبه المشتق ماذا يُراد به؟ يُراد به الاسم غير المشتق الذي في معنى المشتق، اسمٌ ليس بمشتق ولكنه في معنى المشتق، كما قلنا قبل قليل: الأسماء المشتقة هي الأسماء التي أُخذت من أصلها من المصدر، وهي الخمسة المذكورة إن كانت أوصافًا، أو غيرها مما ذكرنا من اسم المكان والزمان واسم الآلة.

طيب، هناك أسماءٌ أُخر هي ليست مشتقةً، يعني ليس لها فعل، ليس لها مصدر تُشتق منه، ومع ذلك فإن معناها معنى المشتق، يعني فيها معنى المشتق دون حروفه، وقد مثَّل ابن مالك للأسماء التي تشبه الأسماء المشتقة بقوله:

وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِيْ وَالمُنْتَسِبْ

إذًا فذكر ثلاثة أمثلة؛ الأول: من الأسماء التي تشبه المشتق وليست بمشتقة، أسماء الإشارة، وهذا قول ابن مالك: (كذا)، يعني كاسم الإشارة ذا، كقولك: مررت بزيدٍ هذا، فهذا اسم إشارة مكون من ذا اسم الإشارة، وها حرف تنبيه،

تقول: مررت بزيدٍ ذا، أو مررت بزيدٍ هذا.

وهذا اسم إشارةٍ ليس بمشتق، ليس له مصدر، ولكنه بمعنى اسمٍ مشتق، وهو الحاضر، وقولك: مررت بزيدٍ هذا، أي: مررت بزيدٍ الحاضر، فصح أن يقع نعتًا، ونحوه بقية أسماء الإشارة، كقولك: اقرأ الصحيفة هذه، أي: اقرأ الصحيفة الحاضرة، واكرم الرجال هؤلاء، أي: اكرم الرجال الحاضرين، وهكذا.

والمثال الثاني الذي ذكره ابن مالكٍ للأسماء غير المشتقة التي تشبه الأسماء المشتقة: ذو، وهذا قول ابن مالك: (وذي)، يريد ذو التي بمعنى صاحب، التي تُعرب إعراب الأسماء الستة، ذو بالفرع، وذا بالنصب، وذي بالجر، كقولك: هذا رجلٌ ذو مالٍ، وإنما صح النعت بكلمة (ذي)؛ لأنها بمعنى صاحب، صاحب اسم فاعل، فقولك: هذا رجلٌ ذو مال، أي: هذا رجلٌ صاحب مالٍ.

ومثل (ذو) مؤنثها وتثنيتها وجمعها، يعني ذو وذات، وذوا، وذوو، وذواتا، وذوات، كلها في حكمٍ واحد، تقول: مررت بامرأةٍ ذات فضلٍ، أي: صاحبة فضلٍ، ورجالٍ ذوي رأيٍ، أي: أصحاب رأيٍ، وهكذا.

ومثل (ذو) التي بمعنى صاحب كلمة (أولو)، ومؤنثها (أولات)، وهي أيضًا بمعنى أصحاب وصاحبات، كقولك: مررت برجالٍ أولي رأيٍ، أي: أصحاب رأيٍ، ونساءٍ أولات فضلٍ، فكل هذه الكلمات تقع نعتًا؛ لأنها بمعنى أسماءٍ مشتقة.

والمثال الثالث الذي ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ للاسم غير المشتق الذي يشبه المشتق، هو الاسم المنسوب، وهذا قول ابن مالك: (والمنتسب)، يعني الاسم المنسوب، نحو: مررت برجلٍ قرشيٍ، قرشيٍ نعت لرجل، طيب، قرشي هذا وصفًا! يعني ليس اسم فاعل، ولا اسم مفعول، ولا صيغة مشبهة، ولا صيغة مبالغة، ولا اسم تفضيل، ومع ذلك وقع نعتًا، وإنما صحَّ وقوعه نعتًا؛ لأنه بمعنى

اسم المفعول.

فقولك: قرشيٌ، بمعنى منسوبٌ إلى قريش، ونحوه: اشتريت ثوبًا بحريًا، أي منسوبًا إلى البحر، ورأيت رجلًا عربيًا، أي منسوبًا إلى العرب، وسبق لنا يا إخوان في باب اسم المفعول، عندما تكلمنا على إعماله، قلنا: إن المنسوب يعمل عمل اسم المفعول؛ لأنه بمعناه، تقول: جاء رجلٌ مضروبٌ أخوه، أخوه: نائب فاعل لمضروب.

كذلك: جاء رجلٌ قرشيٌ أبوه، ما إعراب أبوه؟ أيضًا نائب فاعل، يعني منسوبٌ أبوه إلى قريش، تمام، وقد يُقال إن الاسم المنسوب يكون بمعنى اسم الفاعل، لا بمعنى اسم المفعول، على معنى المنتسب، كما قال ابن مالك: (والمنتسب)، فقولك: قرشيٌ أي منتسبٌ إلى قريش، فإذا قلت: جاء رجلٌ قرشيٌ أبوه، فأبوه: فاعل، يعني منتسب أبوه إلى قريش، والمعنى لا يتغير.

طالب: والإعراب؟

الإعراب متقارب، نائب الفاعل في معنى الفاعل، نعم يصح أن تقول: نائب فاعل على معنى منسوبٌ إلى قريش، أو فاعل على معنى منتسبٌ إلى قريش.

فهذه ثلاثة أمثلة ذكرها ابن مالك للاسم غير المشتق الذي يُشبه المشتق في معناه، وأمثلته ليست للحصر، فهناك أسماءٌ كثيرة ليست مشتقةً، ومع ذلك يوصف بها؛ لأنها بمعنى الأسماء المشتقة، منها مثلًا الأسماء الموصولة، تقول: جاء الرجل الذي يقول الحق، ما إعراب الذي؟ نعتٌ للرجل، مع أنه اسم موصول ليس مشتقًا؛ لأنه بمعنى المشتق.

قال-تعالى-: ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ﴾ [الرعد:٣٥]، المعنى اللغوي لمثل هذا الأسلوب، مثل الجنة التي وُعد أي مثل الجنة الموعود بها المتقون؛

فلهذا المعنى على معنى اسمٍ مشتق؛ فلهذا أخذ حكمه في اللغة، طيب، وهناك أيضًا كلماتٌ أُخر كثيرة، ككلمة ابن وابنة وبنت، هذه كلها تقع نعوتًا، تقول: جاء محمد بن زيد، رأيت محمد بن زيد.

وكذلك كلمة (غير)، تقول: جاء محمدٌ ورجلٌ غيره، وجاء محمدٌ ورجلٌ مثله، هذه كلها كلمات ليست مشتقة، ومع ذلك تقع نعوتًا لكونها بمعنى المشتق.

شرحنا إلى الآن شيئين من الأشياء التي يُنعت بها، ننقل إلى الشيء الثالث الذي يُنعت به، وهو الجملة، وفي ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا ... فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

وَامْنَعْ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ... وَإِنْ أَتَتْ فَالقَولَ أَضْمِرْ تُصِبِ

الجملة لا توصف بأنها معرفةٌ ولا نكرة؛ لأن الذي يوصف بالتعريف والتنكير هو.. ما الذي يوصف بأنه معرفة أو نكرة؟ هو الاسم فقط دون الفعل، ودون الحرف، ودون الجملة، ولكن الجملة وكذلك شبه الجملة في حكم النكرة، ما معنى في حكم النكرة؟!

يعني تقع وتُعرب كالنكرة، تقع في مواقع النكرة في الكلام، فحينئذٍ تعامل وتعرب كالنكرة، فتقع خبرًا، وتقع حالًا، وتقع نعتًا كالنكرة، فتقع خبرًا نحو: محمدٌ يقوم، ومحمدٌ يقوم أبوه، ومحمدٌ أبوه قائم، هذه جمل وقعت خبرًا؛ لأنها في حكم النكرة، وتقع حالًا -أي الجملة- نحو: جاء الرجل يركض، وجاء الركض يركض أبوه، وجاء محمدٌ يده فوق رأسه، فهذه الجمل وقعت حالًا.

وتقع أيضًا نعتًا؛ نحو: جاء رجلٌ يركض، وجاء رجلٌ يده على رأسه، ورأيت طالبًا يكتب، ورأيت طالبًا كتابه نظيف، وسبق في أكثر من باب أن قلنا إن الخبر والحال والنعت هذه الثلاثة من وادٍ واحد، يعني معناها واحد؛ فلهذا اشتركت

وتشابهت في الأحكام؛ لأن حقيقتها واحدة، فأنت إذا قلت: زيدٌ راكضٌ خبر، جاء زيدٌ راكضًا حال، جاء زيدٌ الراكض نعت، كل هذه الأمثلة فيها وصف زيدٍ بالركض، معناها الإجمالي كلها وصف زيدٍ بالركض، إلا أنك في الأولى وصفته بالركض من طريق الخبرية، وفي الثانية وصفته بالركض من طريق الحالية، وفي الثالثة وصفته بالركض من طريق النعتية.

وسبق في أول الكلام على باب النعت أن فصلنا الكلام في الفرق بين النعت والحال، فلا نعيد ذلك؛ ولأن الجملة في حكم النكرة -كما سبق- لا يُنعت بها إلا نكرة، نعم؛ لأن الموافقة في التعريف والتنكير هذه واجبة بين النعت والمنعوت، فالجملة في حكم النكرة، إذًا سيُنعت بها ماذا؟ لا يُنعت بها إلا النكرة.

فلهذا قال ابن مالك:

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكّرَاً

نحو: جاء رجلٌ يركض، جاء: فعلٌ، ورجلٌ: فاعلٌ، ويركض: فعلٌ مضارع وفاعله مستترٌ بعده، يركض هو، طيب، يركض هو صارت جملة فعلية، ما إعرابها؟ نعتٌ لرجل في محل رفع، أو جاء رجلٌ يركض أخوه، أو رأيت طالبًا يلعب، مررت بعصفورٍ يرفرف بجناحيه، بعصفورٍ: جارٍ ومجرور، يرفرف بجناحيه: جملةٌ فعلية، ما إعرابها؟ نعتٌ لعصفور في محل جر.

إذا وقعت الجملة بعد النكرة صارت كما رأينا نعتًا، طيب، وإذا وقعت الجملة بعد معرفة ماذا ستكون؟ ستكون حالًا؛ لأن الجملة في حكم النكرة، طيب، النكرة بعد المعرفة ماذا تكون؟ تكون حالًا، نحو: جاء الرجل يركض، جاء: فعلٌ، والرجل: فاعلٌ، ويركض: فعل مضارع، وفاعله: هو، طيب والجملة الخبرية يركض هو؟ جملة بعد معرفة، فما إعرابها؟

حال، في محل رفع أو نصب؟ جاء الرجل، الرجل: فاعل مرفوع!! نصب، فالحال دائمًا محله النصب، ليس تابعًا، وتقول: رأيت الطالب يلعب كذلك، ومررت بالعصفور يرفرف بجناحيه، ما إعراب جملة يرفرف بجناحيه؟ حالٌ من العصفور.

ولهذا يقول المعربون في ضابط المشهور المفيد؛ الجملة وشبهة الجملة بعد النكرات نعوت، وبعد المعارف أحوال، هذا ضابطٌ مشهورٌ في الإعراب، إذا جاءت نكرة وبعدها جملة أو شبه جملة، فما إعراب الجملة؟ نكت لهذه النكرة، وإذا جاءت معرفة وبعدها جملة أو شبه جملة حال.

وهذا صحيح، فإذا قلت: جاء رجلٌ يركض، أو جاء رجلٌ يضحك، فهو بمعنى جاء رجلٌ ضاحكٌ، نعت، جاء رجلٌ يضحك أي جاء رجلٌ ضاحكٌ، المعنى واحد، إذًا فهي نعت، طيب، جاء رجلٌ على قدميه، ما إعراب شبه الجملة على قدميه؟ نعتٌ لرجل، وصف الرجل بأنه على قدميه.

وأما إذا قلنا: جاء الرجل يضحك، بمعنى جاء الرجل ضاحكًا، المعنى والإعراب واحد، جاء الرجل يضحك، يضحك جملةٌ حالية، طيب، وجاء الرجل على قدميه، أو جاء محمدٌ على قدميه، أو جاء أخي على قدميه، ما إعراب شبه الجملة على قدميه؟ حال، يعني جاء محمدٌ حالة كونه على قدميه.

عرفنا ذلك، وبقي ما إذا وقعت الجملة أو شبه الجملة بعد معرفةٍ في قوة النكرة، اسم معرفة ولكنه في قوة النكرة، يعني لفظه معرفة، لكن معناه نكرة، ويُراد بذلك الاسم المعرف بـ(ال) الجنسية، درسنا ذلك في المعرف بـ(ال)، التعريف بـ(ال) الجنسية أضعف التعريف، الجنسية تريد جنس، ففيه معنى الإبهام.

طيب، إذا وقعت الجملة أو شبه الجملة بعد معرفةٍ في قوة النكرة، أي الاسم

المعرف بـ(ال) الجنسية؟ كقول الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبُني فمضيت ثُمّ قلت لا يعنيني.

يسُبني جملةٌ فعلية ما إعرابها؟ إعرابها يتبين بعلاقتها باللئيم، من الذي يسب؟ السب هنا من صفة من؟ من صفة اللئيم، طيب، اللئيم معرفة أو نكرة، لفظه معرفة، هل تريد لئيمًا معينًا أو جنس اللئيم؟ إذًا هذا معرف بـ(ال) الجنسية لا تريد إنسانًا معينًا، وإنما تريد جنس اللئيم، فيجوز أن تجعل الجملة هنا حالًا، وهذا هو الظاهر، وهو المشهور عند المعربين مراعاةً للفظه.

ويجوز أن تجعل الجملة هنا نعتًا مراعاةً للمعنى، يعني ولقد أمر على لئيمٍ يسبني، وجعلوا من ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس:٣٧]، الليل: مبتدأ، وآيةٌ لهم: الخبر، الليل آيةٌ لهم، طيب، نسلخ منه النهار؟ جملةٌ فعلية، ما إعرابها وعلاقتها بالليل؟ الليل هنا لا يُراد به ليلٌ معين، وإنما جنس الليل، يعني الليل الآن، والليل الماضي، والليل القادم، جنس الليل، فيجوز لك في (نسلخ منه النهار) أن تكون جملة حالية، وهذا هو الظاهر المشهور، ويجوز أن تجعلها جملةً نعتية.

ومن ذلك قولك: يعجبني الطالب يجتهد في دروسه، واضح، ومن ذلك: أحب المؤمن يدع ما لا يعنيه، ومن ذلك: القلم يكتب خيرٌ من القلم لا يكتب، نعم، ثم قال ابن رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الجملة الواقعة نعتًا، قال:

فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبراً

فبعد أن ذكر أن الجملة تقع نعتًا، وعرفنا وأكدنا أن الجملة تقع نعتًا؛ لأنها كالخبر وكالحال، والخبر والحال سبق فيهما أنهما يقعان مفردًا ويقعان جملة، فالثلاثة من بابٍ واحد.

فعندنا ذكر أن الجملة تقع نعتًا قال:

فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبراً

فبدل أن يذكر كل أحكام الجملة النعتية، يقول: الأحكام التي ذكرناها في الجملة الواقعة خبرًا سنعطيها للجملة الواقعة نعتًا، فأُعطيت ما أعطيته خبرًا، وهناك في الجملة الخبرية ذكرنا لها شروطًا، أهمها شرطان:

الشرط الأول: أن يكون فيها رابطٌ يربطها بالمبتدأ، وهنا نقول: أن يكون في الجملة النعتية رابطٌ يربطها بالمنعوت.

الشرط الثاني: أن تكون الجملة خبرية لا إنشائية.

فتقول: جاء رجلٌ يركض، فيركض جملة نعتية فيها رابط يربطها بالمنعوت، وهو الضمير المستتر، فاعل يركض هو يعود إلى رجل، جاء رجلٌ هذه جملة، طيب، يركض؟ جملة، إذا لم يكن بينهما رابط تقطع الكلام وانفصل، ما يمكن، كيف هكذا الكلام متقطع! إلا إذا أردت الاستئناف، لكن إرادة الاستئناف معنًى آخر غير النعتية، النعت معنى ذلك أن الكلام جملة واحدة، جاء محمدٌ الطويل، جاء محمدٌ الضاحك، تريد أن الكلام واحد، أما الاستئناف هذه جملة انتهيت منها وخلصت، ثم بدأت بجملة أخرى.

فتقول: جاء رجلٌ يركض أبوه، يركض أبوه: جملة نعتية لرجل، ما الرابط بينهما؟ الضمير البارز الهاء في أبوه، وإذا قلت: جاء رجلٌ أبوه راكضٌ، فأبوه راكض: جملة اسمية نعتٌ لرجل، والرابط الضمير البارز الهاء، طيب، وإذا قلنا: جاء رجلٌ أبوه يركض، يركض هذه جملة فعلية، ما إعرابها؟ خبرٌ لأبوه، إذًا لا بدَّ فيها من رابط، ما رابط الخبر بالمبتدأ؟!

أبوه يركض، الضمير المستتر فاعل يركض: هو، يعود إلى أبوه، طيب، أبوه

يركض صارت جملة اسمية، أبوه: مبتدأ، ويركض: الخبر، الجملة الاسمية كلها (أبوه يركض) لا بدَّ أن يكون فيها رابط يربطها بالمنعوت (رجل)، ما الضمير الذي يعود منها إلى رجل؟ الهاء في أبوه، أبوه يعني أبو الرجل، فهكذا يكون الكلام مترابطًا.

طيب، ويجوز في هذا الضمير الرابط أن يُحذف، كما ذكرنا من قبل في الجملة الخبرية، وفي الجملة الحالية، وفي غيرهما كالجملة الواقعة صلةً؛ لأن الشرط في هذا الضمير الوجود، يعني يُشترط فيه أن يوجد، ولم نشترط فيه أن يكون بارزًا مثلًا؛ فلهذا قد يكون بارزًا، جاء رجلٌ يركض أبوه: الهاء، وقد يكون مستترًا: جاء رجلٌ يركض، يعني يركض هو.

وقد يكون محذوفًا؛ لأن المحذوف موجودٌ أم غير موجود؟ هذه شرحناها كثيرًا، المحذوف موجود؛ لأن الحذف لا يقع إلا على موجود، لا يقع على معدوم، فإذا قلت: محذوف، معنى ذلك أنه موجود؛ فلهذا وقع عليه الحذف، كأن تقول: جاء رجلٌ أحب، ما الرابط بين الجملة النعتية أحب والمنعوت رجل؟ ضميرٌ محذوف، أي: جاء رجلٌ أحبه.

وتقول: فعلت فعلًا أكره، أي فعلت فعلًا أكرهه، ومن ذلك قول الشاعر:

وما أدري أغيرهم تنائن   وطول الدهر أم مالٌ أصابوا.

أي: أم مالٌ أصابوه، ومن ذلك قوله -عَزَّ اسمه-: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـًٔا﴾ [البقرة:٤٨]، يومًا نكرة، طيب، نكرة وقعت بعدها جملة: لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئًا، ما إعراب هذه الجملة الواقعة بعد النكرة؟ نعتٌ ليومًا، نعت يومًا بأنه لا يجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئًا، لكن ما الرابط بين الجملة النعتية والمنعوت؟ ضميرٌ محذوف، أي: واتقوا يومًا لا تجزي فيه نفسٌ عن نفسٍ شيئًا،

والله أعلم.

وقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول هذا البيت:

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكّرَاً

عمم الجملة ولم يقيدها؛ ليشمل نوعي الجملة، الجملة الاسمية والفعلية، كلاهما يقعان نعتًا، فالجملة الفعلية كقولك: جاء رجلٌ يركض، والجملة الاسمية كقولك: جاء رجلٌ أبوه راكض، أو جاء رجلٌ أبوه يركض، والخلاصة من قوله:

فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبراً

الخلاصة: أنه يُشترط في المنعوت بالجملة أن يكون نكرة أو معرفة؟ أن يكون نكرة، ويُشترط في الجملة الواقعة نعتًا أن يكون فيها رابط يربطها بالمنعوت، وأن تكون خبريةً لا إنشائية، إذًا فقوله: فأُعطيت ما أُعطيته خبرًا فيه تعميم، تعميم كل أحكام الجملة الخبرية تكون للجملة النعتية، إلا حكمًا واحدًا، فاحتاج إلى أن ينص على إخراج هذا الحكم، واستثنائه.

فقال بعد ذلك:

وَامْنَعْ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ... وَإِنْ أَتَتْ فَالقَولَ أَضْمِرْ تُصِبِ

لما ذكر أن الجملة النعتية كالجملة الخبرية في الأحكام، ذكر هنا أن الجملة النعتية تخالف الخبرية في هذا الحكم، فلا تقع طلبية، الجملة النعتية لا تقع طلبية، وهذا قوله: وامنع هنا إيقاع ذات الطلب، فلا تقول في النعت: جاء رجلٌ أكرمه! لا تقول: جاء رجلٌ أكرمه على أن جملة (أكرمه) نعتٌ رجل، ولا تقول: جاء رجلٌ لا تضربه، ولا تقول: جاء رجلٌ هل أكرمته! على أن جملة (هل أكرمته) نعتٌ لرجل، وعلى أن جملة (لا تضربه) نعتٌ لرجل.

بينما هذا جائزٌ في الجملة الخبرية كما سبق؛ تقول: زيدٌ أكرمه، وزيدٌ لا تضربه،

وزيدٌ هل أكرمته، فالجملة النعتية تخالف الجملة الخبرية في هذا الحكم، فوجب أن ينص ابن مالكٍ على هذه المخالفة، وقد فعل، فإن قلت: منعتم قبل قليل أن يُقال: جاء رجلٌ أكرمه، جاء رجلٌ لا تضربه، على أن جملة (أكرمه) نعتٌ لرجل، ألا تجوز هذه العبارة على تخريجٍ آخر؟!

فالجواب: نعم، العبارة جائزة على تخريجٍ آخر، على أن جملة (أكرمه) جملةٌ مستأنفة، وليس جملةً نعتية، يعني أردت أن تقول: جاء رجلٌ، أخبرت أنه جاء، ثم استأنفت كلامًا جديدًا، فقلت: أكرمه، ثم في الكلام ربط بين الجملتين في الكلام في اللفظ، فقلت: جاء رجلٌ أكرمه؛ فلهذا فب اللفظ يتبين أن فيه وقفة، وهذا كله يعود إلى المعنى.

فلهذا إذا كان الكلام منطوقًا به يتبين الأمر، فلو كانت نعتًا كقولك: جاء رجلٌ كريمٌ، فإنك تقول: جاء رجلٌ كريم، أو جاء رجلٌ أكرمته، أكرمته تقع نعتًا لا إشكال؛ لأنها خبرية، لكن لو جعلتها طلبية كالأمر والنهي والاستفهام، فتقول: جاء رجلٌ أكرمه، أنت تقول: جاء رجلٌ أكرمه، أو تقف وقوفًا تامًا، تقول: جاء رجل أكرمه، دلالةً على أن الجملة الثانية مستأنفة.

والمانع من ذلك المعنى، فإن طلب النهي والأمر والاستفهام لا يحمل الوصف، لا يحمل الوصفية، والدليل على ذلك أن لا يؤول بالمشتق، نحن قلنا قبل قليل: الأصل في النعت أن يكون بالوصف المشتق، والأشياء الأخرى التي يُنعت بها، وهي شبه المشتق والجملة والمصدر، إنما نُعت بها لأنها مؤولةٌ بالمشتق.

طيب، جاء رجلٌ أكرمته، يعني جاء رجلٌ مكرمٌ مني، مؤول بمشتق، ماشي، لكن جاء رجلٌ أكرمه، كيف ستؤولها؟ جاء رجلٌ مكرمٌ، يعني أكرمته، لا، أكرمه يعني في المستقبل، كيف؟! جاء رجلٌ أكرمه يعني مطلوبٌ إكرامه، لا، ليس

مطلوب إكرامه بمعنى أكرمه، أكرمه أنت تأمر لا تخبر، إذا قلت: مطلوبٌ إكرامه يعني تخبر، لكن أكرمه هنا تأمر وتطلب.

فلهذا يعني نهتم دائمًا بالمعاني، فإذا قلنا: يُمنع كذا من هذا الوجه لا يعني أن العبارة ممنوعة من كل الوجوه، قد تجوز على وجهٍ آخر، والنحويون ربما لا ينبهون على ذلك، بناءً على أن الأمر مثلًا واضح، أو نبهوا عليه في موضعٍ آخر، فهنا مثلًا تجد في كتب النحو أن المسألة ممنوعة، يعني لا يجوز النعت بالجملة الطلبية، كقولك: جاء رجلٌ أكرمه.

يعني لا يجوز إذا كانت (أكرمه) نعتًا، لكن تجوز إذا كانت (أكرمه) مستأنفة، طيب، يعني إذا قلنا: جاء رجلٌ أكرمه، إن قلنا أنها مستأنفة فالكلام جملتان منفصلتان، طيب، لو قلنا إن (أكرمه) نعت، وهذا لا يجوز، لو قلنا إنه لنعت لكان قولك: جاء رجلٌ أكرمه جملةً واحدة، لكنه جملةٌ كبرى في داخلها جملةٌ صغرى، لعل الأمر الواضح؛ لأننا شرحنا ذلك أكثر من مرة.

وقد جاء في السماع عن العرب ما ظاهره وقوع الجملة الطلبية نعتًا في شواهد قليلة، تأملوا فيها تجدون ما شرحناه قبل قليل، ومن ذلك قول الراجز:

بتنا بعمرٍو ومعزاه تئط

حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قط.

جاءوا بمذقٍ، والمذق هو القليل من اللبن، جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قط، كأنه قال: جاءوا بمذقٍ يشبه الذئب في لونه، يقول: جاءوا بمذق، والمذق لبن مشوب بماء، فليس بياضه خالصًا، وإنما كلون الذئب، فقوله: هل رأيت الذئب قط؟ استفهام، جملةٌ طلبية، وفي ظاهرا وقعت نعتًا لمذقٍ، فماذا قال ابن مالك؟

قال:

وَامْنَعْ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

يعني وإن جاءت في السماع في مثل هذا القليل، وإن أتت فالقول أضمر تصب؛ فلهذا خرَج الجمهور مثل هذا البيت على إضمار قولٍ، والتقدير: جاءوا بمذقٍ مقولٍ فيه عل رأيت الذئب قط، فيكون النعت محذوفًا؛ لكونه معلومًا في مثل هذا الأسلوب، مقدرًا بمقولٍ، مقولٍ فيه هذا نعتٌ محذوف.

طيب، هل رأيت الذئب قط؟ هذه جملة، ما إعراب هذه الجملة (هل رأيت الذئب قط)؟ هذه مقول القول، وبعض المحققين من النحويين كابن هشام في بعض كتبه، يجعلون التقدير في نحو ذلك: فجاءوا بمذقٍ مثل الذئب، هل رأيت الذئب قط؟ يعني تقدير الكلام: جاءوا بمذقٍ مثل الذئب، أو جاءوا بمذقٍ مشبهٍ للذئب، هل رأيت الذئب قط؟

كقولك: مررت برجلٍ مثل الأسد، هل رأيت الأسد؟ الأسلوب واحد، وفي الحديث: «**كلاليب مثل شوك السعدان، هل رأيتم شوك السعدان؟! قالوا: نعم يا رسول الله، فقال: فإنها مثل شوك السعدان**»، فعلى هذا التقدير يكون النعت أيضًا محذوفًا؛ لكونه معلومًا في هذا الأسلوب، طيب، والجملة: هل رأيت الذئب قط، ماذا تكون؟ جاء بمذقٍ مثل الذئب، هل رأيت الذئب قط؟

استئنافية، تكون استئنافية، وهذا التقدير هو الأقرب للمعنى، وقد يكون هو المتحتم؛ لأنه يعيد الكلام إلى جادته، التي ذكرناها قبل قليل، فإذا قلت: جاء رجلٌ أكرمه، على النعتية لا يجوز، وعلى الاستئنافية يجوز، نعم.

والعامة تستعمل هذا الأسلوب كثيرًا، كأن تقول في كلامهم مثلًا: تعرف البس؟! ثم يسكتون، أرادوا التشبيه، فلانٌ كالقط، هل تعرف القط؟! فالكلام هذا أسلوب عرب معروف يُراد به التشبيه، بذلك يكون ابن مالكٍ قد انتهى من الكلام على الشيء الثالث الذي يُنعت به، وهو الجملة.

طيب، ثم ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الشيء الرابع الذي يُنعت به؛ وهو المصدر، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَاً فَالتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

المصدر اسمٌ جامد، فالأصل فيه ألا يقع نعتًا؛ لأن النعت لا يكون إلا بما يدل على صفة، ولكنه وقع نعتًا في كلام العرب لكونه يشبه المشتق، أي: يؤول بالمشتق، ولا شك أن المعنى هو المتحكم الأكبر في الكلام، فكما كثُر مجيء المصدر خبرًا، كما سبق كقولهم: زيدٌ عدلٌ، ومحمدٌ رضًا.

وكما كثُر مجيء المصدر حالًا، كما سبق كقولهم: جاء زيدٌ ركضًا، وذهب مشيًا، كثُر استعمال المصدر نعتًا؛ لكا قلنا من قبل: إن الخبر والحال والنعت من وادٍ واحد، ومن ذلك قولك: هذا رجلٌ عدلٌ، وهذا رجلٌ رضًا، وهذا رجلٌ زورٌ، وهذا رجلٌ فطرٌ، أي: عادل، ومرضي، وزائر، ومفطر، تقول: هذا رجلٌ عدلٌ، ومررت برجلٍ عدلٍ، وأريد رجلًا عدلًا، وهكذا.

والمصدر إذا وقع خبرًا أو حالًا أو نعتًا فإنه يلزم الإفراد والتذكير، يلزم الإفراد فلا يُثنى ولا يُجمع، ويلزم التذكير فلا يؤنث، وهذا قوله:

فَالتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

تقول: جاء رجلٌ عدلٌ، وجاء رجلان عدلٌ، ومررت برجلين عدلٍ، وبرجالٍ عدلٍ، وبامرأةٍ عدلٍ، وبامرأتين عدلٍ، وبنساءٍ عدلٍ، قال الشاعر:

إذا كذب الوشاة فإن عندي على صدق الوفا شهداء عدل.

طيب، ولماذا لزم المصدر الإفراد والتذكير هنا؟ لأن المصدر في الحقيقة ليس المنعوت، الأصل في النعت أنه المنعوت، تقول: جاء زيدٌ الراكض، من الراكض؟ زيد، وزيد هو الراكض، صفته، لكن إذا قلت في المصدر: زيدٌ عدلٌ، هل زيد هو

العدل؟ عدل يعدل عدلًا، العدل ضد الظلم، زيدٌ ظلمٌ، هل زيدٌ هو الظلم؟! أو زيدٌ هو العدل؟!

لا؛ لأن المصدر في الحقيقة ليس هو المنعوت، فالعدل ليس الرجل، كما أن الرجل هو الراكض في جاء رجلٌ راكضٌ، وبعد اتفاقهم -أي النحويين- على جواز ذلك، وعلى سماعه، ووروده في كلام العرب، اختلفوا في تخريجه، ما تخريج مثل هذا الأسلوب؟! محمدٌ عدلٌ خبر أو حالًا؟ جاء زيدٌ ركضًا أو نعتًا؟ جاء رجلٌ عدلٌ ما تخريجه؟

على ثلاثة أقوال مشهورة:-

- **فقال الكوفيون:** هو مؤولٌ بمشتقٍ، أي على وضع عدلٍ موضع عادل، فقولك: زيدٌ عدلٌ، أي: زيدٌ عادل، وجاء رجلٌ عدلٌ، أي: جاء رجلٌ عادلٌ.

- **وقال البصريون:** هو مؤولٌ على حذف مضاف، الكلام عندهم على حذف مضاف، والأصل: مررت برجل ذي عدلٍ، أي: صاحب عدلٍ، مررت برجل صاحب عدل، زيدٌ عدلٌ، أي: زيدٌ ذو عدل.

- **وقال كثيرٌ من المحققين:** الكلام في كل ذلك على حقيقته، فليس هو بمؤولٍ بالمشتق كما يقول الكوفيون، ولا هو على حذف مضاف كما يقول البصريون، وإنما الكلام على حقيقته، والمراد به المبالغة بجعل المنعوت عين النعت مجازًا أو ادعاءً، والمبالغة بابٌ واسع في الكلام، وتقصد العرب إليه قصدًا.

فإذا قلت: زيدٌ عدلٌ، أو جاء رجلٌ عدلٌ، أنت تريد أن تبالغ حتى تجعل هذا الرجل هو العدل، ولو أولناها سواءً بالمشتق أو بالمضاف، لخرج الكلام عن إرادة المبالغة، وعاد إلى إرادة الحقيقة، رجلٌ عادل، رجلٌ ذو عدل، هذه حقيقة وليس فيه مبالغة في الكلام، وكلام هؤلاء المحققين هو الذي يأخذ به أهل البلاغة، وكثيرٌ من المفسرين المحققين في ذلك.

طيب، وبذلك يكون ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد انتهى من ذكر ما يُنعت به؛ وهو كما ذكرنا أربعة أشياء: الاسم المشتق، والاسم غير المشتق المؤول بالمشتق، والجملة، والمصدر، هنا لعله يناسب أن نذكر هذه المعلومة المفيدة، فنقول: إن الأشياء من حيث النعت أربعة أقسام:

القسم الأول: ما يُنعت ولا يُنعت به، لا يُنعت أي لا يقع منعوتًا، ولا يُنعت به أي لا يقع نعتًا، نحو: الضمائر، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وكم الخبرية، ما التعجبية، وكلمة: الآن، وقبل، وبعد، هذه كلها لا تقع نعتًا ولا منعوتًا.

القسم الثاني: ما يُنعت ويُنعت به، بالعكس، يقع نعتًا ويقع منعوتًا، وهي أسماء الإشارة، والاسم المعرف بـ(ال)، اسم الإشارة يقع نعتًا، تقول: جاء هذا المجتهد، وقع منعوتًا، ويقع نعتًا كقول: جاء محمدٌ هذا، وكذلك المعرف بـ(ال) يقع منعوتًا، تقول: جاء الطالب المجتهد، وقع نعتًا ومنعوتًا.

القسم الثالث: ما يُنعت ولا يُنعت به، ما يُنعت يقع منعوتًا، ولا يُنعت به لا يقع نعتًا، وهو العلم كمحمد، تقول: جاء محمدٌ الطويل، فوقع منعوتًا، لكن لا يقع نعتًا، فإذا قلت مثلًا: جاء أخي محمدٌ، محمدٌ: بدل أو عطف بيان، لا يكون نعتًا، طيب، جاء عبد الله بن عمر؟ كما قلنا قبل قليل: ابن عمر إن جعلتها علمًا فليست نعتًا، بدل أو عطف بيان، وإن لم تجعلها علمًا فهي نعتٌ.

القسم الرابع: ما يُنعت به ولا يُنعت، ما يُنعت به أي يقع نعتًا، ولا يُنعت أي لا يقع منعوتًا، وهو ماذا؟!

طالب: الأسماء المشتق.

لا، المشتقة تقع نعتًا ومنعوتًا، والمصدر يقع نعتًا ومنعوتًا، وإنما الجملة، الجملة تقع نعتًا، كما عرفنا قبل قليل: جاء رجلٌ يركض، لكن لا تقع منعوتًا.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثالث والثمانون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:-

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته في هذه الليلة؛ ليلة الإثنين (الثامن والعشرين شهر ربيعٍ الأول من سنة ثلاثٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف) من هجرة المصطفى ﷺ، ونحن في جامع الراجحي بحي الجزيرة بمدينة الرياض؛ لنعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس (الثالث والثمانين) من دروس شرح ألفية ابن مالك -عليه رحمة الله-.

وما زال الكلام موصولًا على باب النعت، فابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد باب النعت في الألفية في أربعة عشر بيتًا، وقد شرحنا منها ثمانية أبيات فيما سبق، وبقي منها على ذلك ستة أبيات، نشرحها -إن شاء الله تعالى- في هذه الليلة بعون الله ومشيئته.

نبدء الدرس كالمعتاد بقراءة الأبيات التي سنشرحها -إن شاء الله-، قال ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب النعت:

وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ ... فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ لاَ إِذَا ائتَلَفْ
وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى ... وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا
وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ ... مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

وَاقْطَـعْ أَوَ اتْبِـعْ إِنْ يَكُـنْ مُعَيَّنَـا ... بِـدُونِهَا أَو بَعْضِهَا اقْطَـعْ مُعْلِنَـا
وَارْفَـعْ أَوِ انْصِـبْ إِنْ قَطَعْـتَ مُضْمِرَاً ... مُبْتَـدَأً أَو نَاصِـبَاً لَـنْ يَظْهَـرَا
وَمَـا مِـنَ المَنْعُـوتِ وَالنَّعْـتِ عُقِـلْ ... يَجُـوزُ حَذْفُـهُ وَفِـي النَّعْـتِ يَقِـلّ

تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات على ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: تعدد النعت.

والمسألة الثانية: قطع النعت.

والمسألة الثالث: حذف النعت وحذف المنعوت.

سنبدأ بهذه المسائل -إن شاء الله- مسألةً مسألة، نبدأ بالمسألة الأولى، وهي مسألة تعدد النعت، وفيها يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَنَعْـتُ غَيْـرِ وَاحِـدٍ إِذَا اخْتَلَـفْ ... فَعَاطِفَـاً فَرِّقْـهُ لاَ إِذَا ائتَلَـفْ
وَنَعْـتَ مَعْمُـولَيْ وَحِيْـدَيْ مَعْنَـى ... وَعَمَـلِ أَتْبِـعْ بِغَيْـرِ اسْـتِثْنَا

وقوله: (ونعت غير واحدٍ) فيه روايتان، نعت بالنصب فهو منصوبٌ على الاشتغال، ودليل الفعل المحذوف قوله: فرقه، والرواية الثانية: الرفع، ونعت غير واحدٍ فهو مبتدأ، وسبق أن قلنا كثيرًا إن المنصوب على الاشتغال يجوز رفعه على الابتداء، وإن كان في بعض المواضع يترجح النصب على الاشتغال، وفي بعض المواضع يترجح الرفع على الابتداء، وفي بعض المواضع يجب النصب، وفي بعض المواضع يجب الرفع، وفي بعض المواضع يجوزان جوازًا مستويًا، وسبق كل ذلك في باب الاشتغال.

في هذين البيتين قلنا: تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على مسألة تعدد النعت، وهذه المسألة تعدد العت واضحةٌ بينةٌ لصاحب السليقة العربية، ولكن لا بدَّ من ضبطها بقواعدها؛ فلهذا نقول في بيانها: المنعوت إما أن يكون مفردًا نحو زيد، وإما أن

يكون متعددًا نحو زيدٍ وعمرو، ونحو الزيدان، ونحو الزيدون.

المنعوت إما أن يكون مفردًا كأن تنعت زيدًا، وإما أن يكون متعددًا، المتعدد كأن يكون المنعوت زيدًا وعمرًو، أو أن يكون المنعوت الزيدان، أو أن يكون المنعوت الزيدون، طيب، فإن كان المنعوت مفردًا كزيدٍ، فنعته أيضًا إما أن يكون مفردًا أو متعددًا.

إن نعت المفرد بمفرد قلت: مررت بزيدٍ الكريم، وإن نعت المفرد بمتعدد- يعني بأكثر من نعت- جاز لك عطف النعوت، وجاز لك عدها بلا عطف، جاز لك عطف النعوت كقولك: مررت بزيدٍ الكريم والشجاع، المنعوت زيد، والنعت الكريم الشجاع، وعطفتهما، وجاز لك في النعت المتعدد حينئذٍ أن تعدده بلا عطف، فتقول: مررت بزيدٍ الكريم الشجاع.

فعطف النعوت كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ [الأعلى:١-٢] النعت الأول، ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [الأعلى:٢-٤]، إذًا الذي نعتٌ للرب، وقد عطف هذه النعوت بعضها على بعض، وذكر النعوت بلا عطفٍ كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝١٠ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ ۝١١ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۝١٢ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ [القلم:١٠-١٣]، ثمانية نعوت لحلاف، وقد أتى بها بلا تعدد.

فقد أتى بها متعددةً بلا عطف، وقد سبق بحث مسألة التعدد في باب المبتدأ والخبر، فعندما قلنا أن الخبر يجوز أن يتعدد، كقولك: زيدٌ كريمٌ شجاعٌ، ويجوز أن تعطف بعضه على بعض، فتقول: زيدٌ كريمٌ وشجاعٌ؛ فلهذا لا نتوسع في المسألة أكثر من ذلك.

وكل ذلك واضح، أعني إذا كان المنعوت مفردًا؛ فلهذا لم يذكر ابن مالك كل

ذلك في الألفية، لم يتكلم على المنعوت المفرد، ثم ننتقل إلى المنعوت المتعدد، إذا كان المنعوت متعددًا؛ المنعوت المتعدد إما أن يكون متعددًا في اللفظ والمعنى، كزيدٍ وعمرٍو، كأن تنعت زيدًا وعمرًو، زيدٌ وعمرٌو متعددان لفظًا ومعنى، لكل كلمة معنى.

وإما أن يكون التعدد معنًى لا لفظًا، نحو: الزيدان والزيدون، فالزيدان متعدد معنًى؛ لأنه يدل على اثنين، شخصين، لكنه من حيث اللفظ واحد، هذه كلها أشياء واضحة، لكن نريد فقط أن نضبطها بهذه الضوابط، فنقول: إن كان المنعوت متعددًا لفظًا ومعنًى كزيدٍ وعمرٍو، فإما أن يُنعت بنعتٍ مختلفٍ، فيجب تفرقيه وعطفه، نحو: مررت بزيدٍ الكريم، وعمرٍو البخيل.

المنعوت متعدد: زيد وعمرو، والنعت متعدد مختلف ولا متفق؟! مختلف، الكريم والبخيل، حينئذٍ يجب أن تفرق النعت وأن تعطفه، مررت بزيدٍ الكريم وعمرٍو البخيل، وإن نعتهما، أو نقول: إن نعت المنعوت المتعدد لفظًا ومعنًى بمؤتلف، جاز تفريقه وعطفه، كقولك: مررت بزيدٍ الكريم وعمرٍو الكريم، المنعوت متعدد لفظًا ومعنًى، والنعت متعدد لكنه مؤتلف، لك أن تفرقه كما قلنا.

ويجوز تثنيته وجمعه، فتقول: مررت بزيدٍ وعمرٍو الكريمين، طيب، هذا في المتعدد لفظًا ومعنًى، فإذا كان المنعوت متعددًا معنًى لا لفظًا، كالزيدان والزيدون، فإما أن تنعته أيضًا بمختلف أو متفق، فإن نعته بمختلفٍ فيجب تفريقه وعطفه، كقولك: مررت بالزيدين الكريم والبخيل.

فقولك: الكريم والبخيل فرقتهما، وعطفت أحدهما على الآخر، وإن نعتهما بمؤتلف ثنيت وجمعت، فقلت: مررت بالزيدين الكريمين، أو مررت بالزيدين الكرماء، وهكذا، فكل ما سبق أمورها واضحة.

ابن مالك قال في بيته:

وَنَعْــتُ غَيْــرِ وَاحِــدٍ إِذَا اخْتَلَــفْ فَعَاطِفًــا فَرِّقْــهُ لاَ إِذَا ائتَلَــفْ

تكلم على ماذا؟ تكلم على المنعوت المتعدد، إذا نعته بنعتٍ متعددٍ مختلف، المنعوت المتعدد إذا نعته بنعتٍ متعددٍ مختلف، ماذا يجب فيه؟ يجب فيه التفريق والعطف.

وَنَعْــتُ غَيْــرِ وَاحِــدٍ إِذَا اخْتَلَــفْ فَعَاطِفًــا فَرِّقْــهُ لاَ إِذَا ائتَلَــفْ

فرقه واعطفه، لا إذا ائتلف، إذا ائتلف أي إذا كان النعت المتعدد مؤتلفًا، الكريم الكريم، فله حكمٌ آخر لم يذكره ابن مالك وذكرناه، فيجوز لك في المؤتلف أن تُثني وتجمع، ويجوز لك تفرق وتعطف.

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَنَعْــتَ مَعْمُــولَيْ وَحِيْــدَيْ مَعْنَــى وَعَمَــلِ أَتْبِــعْ بِغَيْــرِ اسْــتِثْنَا

ما زال الكلام على تعدد النعت، إلا أن المتعددين أو المتعددات في البيت السابق الذي شرحناه وانتهينا منه، كانت في جملةٍ واحدة؛ جاء زيدٌ الكريم وعمرو البخيل، أو جاء زيدٌ وعمرٌو الكريمان، كل ذلك كان في جملةٍ واحدة.

أما الذي يتكلم عليه ابن مالك في هذا البيت:

وَنَعْــتَ مَعْمُــولَيْ وَحِيْــدَيْ مَعْنَــى وَعَمَــلِ أَتْبِــعْ بِغَيْــرِ اسْــتِثْنَا

فهو تعدد النعت إذا كان في جملتين، كأن تقول: ذهب زيدٌ وانطلق عمرٌو، ثم تريد أن تنعت زيدًا وعمرًو بنعت، الكلام على مثل هذه المسألة، فنقول: إذا كان تعدد النعت في جملتين، فالذي يتحكم في ذلك هو النظر في العامل في المنعوت، العامل في المنعوت.

يعني الفعل، إن كان المنعوت فاعلًا ننظر للفعل مثلًا، فإن كانا المنعوتان

لعاملين متحدين في المعنى والعمل، أي: معناهما واحد وعملهما واحد، معناهما واحد، واضح، وعملهما واحد يعني يعملان الرفع، أو يعملان النصب، أو يعملان الجر، فإن كان المنعوتان لعاملين متفقين في المعنى والعمل، فإنك تتبع على التفصيل السابق الذي سبق.

كقولك: ذهب زيدٌ وذهب عمرٌو الكريمان، اعرب الكريمان؟ نقول: نعتٌ لزيدٍ وعمرو مرفوع، أو تقول: ذهب زيدٌ وانطلق عمرٌو الكريمان، طبعًا ذهب وانطلق بمعنًى واحد، وعملهما واحد، أو تقول: عاد زيدٌ ورجع عمرٌو الكريمان، عاد ورجع بمعنى أنه عمل، تقول: عملت زيدًا وفهمت عمرًو الكريمين، تتبع، رأيت زيدًا وشاهدت عمرًو الكريمين، ذهبت إلى زيدٍ ومشيت إلى عمرٍو الكريمين، وهكذا، هذا نعت تُتبعه، وهذا هو قول ابن مالك:

وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى وَعَمَلِ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

إن كان العاملان متفقين في المعنى والعمل، فلك في منعوتهما الإتباع، فإن اختلف معنى العاملين وعملهما، أو اختلفا المعنى فقط، أو اختلف العمل فقط، العامل في المنعوت، نجد أن العاملين يختلفين في المعنى والعمل، أو يختلفين في المعنى، أو يختلفين في العمل، فحينئذٍ ليس لك في النعت إلا القطع.

لأن الإتباع ممتنع؛ كأن تقول: جاء زيدٌ وأكرمت عمرًو، ثم تريد أن تنعت زيدًا وعمرًو، جاء زيدٌ وأكرمت عمرًو، زيدٌ: فاعل مرفوع، وعمرًو: مفعول به منصوب، إذًا فجاء عمل الرفع، وأكرمت عمل النصب، فاختلفا في العمل، وجاء معناه يختلف عن معنى أكرمت، إذًا فجاء وأكرمت مختلفان في المعنى والعمل.

طيب، كيف تنعت حينئذٍ زيدًا وعمرًو في هاتين الجملتين؟ ليس لك إلا القطع، وسيأتي بعد قليل أنك إذا قطعت النعت فلك أن ترفعه على أنه خبرٌ لمبتدأٍ محذوف تقديره هو، ولك أن تنصبه على أنه مفعولٌ به لفعلٍ محذوف تقديره نحو أعني،

فتقول: جاء زيدٌ وأكرمت عمرًو الكريمان، أي: جاء زيدٌ وأكرمت عمرًو هما الكريمان.

أو تقول: جاء زيدٌ وأكرمت عمرًو الكريمين، أي: جاء زيدٌ وأكرمت عمرًو أعني الكريمين، وتقول: انطلق زيدٌ وأكرمت عمرًو الظريفان أو الظريفين، ومررت بزيدٍ، وجاوزت خالدًا الكاتبين أو الكاتبان، فجاء زيدٌ وذهب عمرٌو، جاء وذهب متفقان في العمل، ومختلفان في المعنى، وانطلق زيدٌ وكلمت عمرًو، انطلق وكلمت مختلفان في العمل والمعنى، ومررت بزيدٍ وجاوزت خالدًا، مررت وجاوزت متفقان في المعنى، مختلفان في العمل.

فهذه هي المسألة الأولى، الآن انتهينا من المسألة الأولى؛ وهي تعدد النعت؛ لننتقل بعد ذلك إلى المسألة الثانية، وهي مسألة قطع النعت، الكلام على قطع النعت، وفيها يقول ابن مالك:

وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ ... مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا ... بِدُونِهَا أَو بَعْضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا ... مُبْتَدَأً أَو نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا

قوله: (أو بعضها اقطع معلنًا) فيه روايتان، أو بعضها بالجر، والأخرى أو بعضها بالنصب، سيأتي الكلام على اختلاف الروايتين، واختلاف المعنى بناءً عليهما.

طيب، ثم نقول: الكلام على قطع النعت، إذا كان المنعوت لا يتضح إلا بالنعت، لا يتبين إلا بالنعت، فيجب في النعت الإتباع، إذا كان المنعوت لا يتبين ولا يظهر إلا بنعته، فليس لك في نعته إلا الإتباع، كأن تقول: جاء زيدٌ الطويل، إذا كان المخاطب يعرف أكثر من زيد، جاء زيدٌ الطويل.

تقول لي: جاء زيدٌ الطويل، أنا أعرف أكثر من زيد، فلا يتبين لي زيدٌ هذا إلا بقولك الطويل، فليس لك في الطويل إلا الإتباع، وكقولك: جاء زيدٌ الطويل الشجاع، إذا كان المخاطب يعرف أكثر من زيدٍ طويل، يعرف أكثر من زيد، ثلاثة أربعة، واثنان منهما طويلان، فقولك: جاء زيدٌ الطويل، لم يتبين زيدٌ المراد إلا بقولك الشجاع، إذًا فالشجاع ليس لك فيه إلا الإتباع، هذه المعاني التي تقصد إليها العرب.

وأيضًا كقولك: جاء زيدٌ الطويل الشجاع الشاعر، إذا كان المخاطب الذي تخاطبه يعرف أكثر من زيدٍ طويلٍ شجاع، وهكذا، كلما كان المنعوت مفتقرًا للنعت، محتاجًا إلى النعت، لا يتبين إلا بنعته، فليس لك في نعته إلا الإتباع، وهذا هو قول ابن مالك-رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ-:

وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

الجواب: أُتبعت، طيب، وإذا كان المنعوت متضحًا من دون النعت، لا يحتاج المنعوت في بيانه واتضاحه إلى النعت، فلك في النعت حينئذٍ الإتباع والقطع بوجهيه، فتقول: جاء زيدٌ الطويل، الطويل: نعتٌ، ولك أن تقطع، وسيأتي أن القطع إلى الرفع: جاء زيدٌ الطويل، أو إلى النصب: جاء زيدٌ الطويلَ.

وهذا هو قول ابن مالك:

وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا بِدُونِهَا

إن كان المنعوت متعينًا من دون النعت، فماذا لك في النعت؟ لك القطع والإتباع، واقطع أو اتبع.

طيب، ويجوز إتباع بعض النعوت وقطع بعضها، بشرط كون النعت المتبع قبل النعت المقطوع، إذا كان المنعوت متضحًا لا يحتاج إلى النعت، وقلت: جاء

زيدٌ الطويل الشجاع، زيد هنا متضح للمخاطب، لا يحتاج إلى النعت، ماذا لك في النعت؟ القطع والإتباع.

طيب، القطع، لك أن تقطع الجميع، ولك أن تُتبع الجميع، ولك أن تقطع بعض النعوت، وإن تُتبع بعض النعوت، لكن في الحالة الثالثة إذا أتبعت بعضها وقطعت بعضها، يجب أن تقدم النعت المتبع، وأن تؤخر النعت المقطوع، وسيأتي بيان ذلك.

وهذا هو قول ابن مالك:

وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا ... بِدُونِهَا أَو بَعْضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

اقطع أو اتبع إن كان المتعين من دون النعت، أو بضعها اقطع معلنًا إذا كان المنعوت متعينًا، ولا يحتاج إلى النعت، فلك أن تقطع بعضها دون بعض، هذا معنى البيت برواية النصب: (أو بعضَها اقطع) يعني اقطع بعضهَا، بعضهَا: مفعولٌ به مقدم.

طيب، وإن قطعت النعت فلك فيه وجهان: أن ترفعه على أنه خبرٌ لمبتدأٍ محذوف تقديره هو، ولك أن تنصبه على أنه مفعولٌ به منصوب بفعلٍ محذوف تقديره نحو أعني، أو أقصد، أو أريد، أو نحو ذلك، وهذا هو قول ابن مالك:

وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَاً ... مُبْتَدَأً أَو نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا

إن رفعت تُضمر مبتدأً، وإن نصبت تُضمر ناصبًا يعني فعلًا ناصبًا، مثال ذلك: البسملة، بسم الله الرحمن الرحيم، المنعوت لفظ الجلالة الله، والنعت هنا متعدد، نعتان: الرحمن الرحيم، طيب، المنعوت لفظ الجلالة هل هو محتاجٌ للنعت، أم متضحٌ من دون النعت؟

متضح غير محتاجٍ للنعت، النعت هنا يأتي يعني لمعاني أخرى غير التوضيح،

وأخذنا في أول باب النعت فوائد النعت أو أغراض النعت، قد يأتي لمجرد التوضيح، لمجرد التخصيص، قد يأتي لمجرد المدح أو الذم أو الترحم، يأتي لمعاني، فالنعت في الآية لمجرد المدح لا للتوضيح؛ لأن المنعوت هنا متضح.

طيب، ماذا لك في النعوت؟ لك الإتباع، بسم الله الرحمن الرحيم، ولك القطع إلى الرفع بسم الله الرحمن الرحيمُ، والتقدير: بسم الله هو الرحمن هو الرحيم، مبتدأ وخير، مبتدأ وخبر، ولك القطع إلى النصب: بسم الله الرحمنَ الرحيمَ، أي: بسم الله أعني الرحمن أعني الرحيم، وماذا لك أيضًا؟

ولك أيضًا أن تقول: بسم الله الرحمنَ الرحيمُ، فتُتبع الأول وتقطع الثاني إلى الرفع، ولك أن تقول: بسم الله الرحمن الرحيمَ، تُتبع الأول وتقطع الثاني إلى النصب، ولك أن تقول: بسم الله الرحمنُ الرحيم، تقطع الأول إلى الرفع والثاني إلى النصب، ولك أن تقول: بسم الله الرحمنَ الرحيمُ، تقطع الأول إلى النصب والثاني إلى الرفع.

فهذه سبعة أوجهٍ في البسملة، من الناحية النحوية جائزة، ولا يجوز أن تقول في البسملة بسم الله الرحمن الرحيم، فتقطع الأول وتُتبع الثاني، ولا يجوز أن تقول: بسم الله الرحمن الرحيمِ، فتقطع الأول وتُتبع الثاني؛ لأن النعت المتبع لا يأتي بعد النعت المقطوع، لماذا؟

نعم؛ لأن النعت المتبع حينئذٍ سيُفصل بينه وبين متبوعه بماذا؟ بأجنبيٍ؛ لأن النعت المقطوع قلنا هو خبرٌ لمبتدأ، أو مفعولٌ به لفعل، إذًا فالنعت المقطوع في الحقيقة جملة، جملةٌ اسمية إذا رفعت، وجملةٌ فعليةٌ إذا نصبت، ففصلت بهذه الجملة بين النعت والمنعوت وهذا لا يجوز.

ونحو البسملة الاستعاذة، ويجوز فيها ثلاثة أوجه لأن النعت واحد، أعوذ بالله

من الشيطان الرجيمِ، الرجيمُ، الرجيمَ، طيب، قد تكون عندكم بعض الأسئلة، لكن أرجو أن تتمهلوا لأني سأتبعها ببعض المسائل تبين كثيرًا من هذه الإشكالات؛ لأن النعت بابه واسع جدًا في اللغة، وفي كلام الناس قديمًا وحديثًا؛ لأن النعت لا يكاد الكلام يستغني عنه.

طيب، نقول مسألةٌ: فإن كان المنعوت محتاجًا في تعيينه إلى بعض النعوت دون بعض، فيجب إتباع النعت الذي يُعين المنعوت، ويجوز في غيره من النعوت الإتباع والقطع، وهذا واضح، نحو: جاء زيدٌ الطويلُ الكريم الشجاع، إذا كان المخاطب يعرف أكثر من زيد، وليس بينهما طويلٌ إلا واحد، فإذا قلت: جاء زيدٌ الطويل، فالطويل يُعين ولا ما يُعين المنعوت؟

يُعينه، إذًا فيجب فيه الإتباع، طيب، وقولك: الكريم الشجاع؟ لا يحتاج المنعوت في تعيينه إليهما، فلك فيهما الإتباع، ولك فيهما القطع، وهذا معنى قول ابن مالك:

أَو بَعْضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

على رواية الجر، أو بعضِها اقطع معلنًا على رواية الجر، إذا قلنا: بعضِها بالجر، فيكون معنى البيت: واقطع أو اتبع إن يكن المنعوت معينًا بدونها، يعني المنعوت، انتهى، ثم قال: أو بعضها اقطع معلنًا؛ يعني إذا كان المنعوت متعينًا ببعضها، فقوله: أو بعضها بالجر عطفًا على بدونها المجرورة، يعني إذا كان المنعوت متعينًا بدون النعوت، أو متعينًا ببعضها فلك الإتباع والقطع.

لك الإتباع والقطع في غير النعت الذي عين المنعوت، وأما برواية النصب أو بعضها، فهذا شرحناه قبل قليل؛ يكون معنى البيت: يعني واقطع أو اتبع النعت إذا يكن المنعوت معينًا بدونها، أو اقطع بعضها واتبع بعضها، والمعنيان متقاربان،

لكنهما ليسا متفقين، وكلامهما صحيح، كلا المعنيين على الرواية الأولى وعلى الرواية الثانية كلاهما صحيح.

سؤال: وهل يجوز في المثال السابق: جاء زيدٌ الطويل الكريم الشجاع على المعنى السابق، أي أنك تقول ذلك لمخاطبٍ يعرف أكثر من زيد ليس منهم طويلٌ إلا واحد، هل لك أن تقول له: جاء زيدٌ الكريم الشجاع الطويل؟ فتؤخر الطويل مع أن الطويل هو النعت الذي عيَّن المنعوت، السؤال واضح أو أُعيده؟

طالب: واضح.

طيب، الجواب؟

طالب: يصح.

طيب، جوابٌ آخر؟

طالب: لا يصح.

لا يصح، وليس هناك تعليل!

طالب: (@٠٠:٤٠:٦٠٢)

هو لا يتضح إلا بالطويل؛ لأنه لا يتضح إلا به، نعم، يقول: إن أتبعت الجميع، أتبعت كل النعوت جاز لك أن تقدم وأن تؤخر ما تشاء من النعوت، تقول: جاء زيدٌ الطويل الكريم الشجاع، أو جاء زيدٌ الكريم الشجاع الطويل، إذا أتبعت فلا إشكال في التقديم والتأخير، لا إشكال في ذلك.

وأما إذا قطعت وأتبعت، يعني قطعت بعضها وأتبعت بعضها، فحينئذٍ يجب أن تقدم الطويل وتتبعه، وتقطع ما بعده.

طالب: (@٠٠:٤١:٠٦)

سنعود إلى كلامك لكي لا يُفصل بين النعت المتبوع ونعته بأجنبي.

طالب: ثم يعود على المعنى؟

هذا السؤال الذي سيأتي الآن، طيب، قولنا قبل قليل: إذا أتبعت الجميع فلك حينئذٍ أن تقدم منها ما تشاء، نعم، هذا كلامٌ صحيح، لكن السؤال: هل الجواز هنا على إطلاقه؟

الجواب عن ذلك: أجبنا على ذلك كثيرًا، وأيضًا سنجيب عنه في كل مناسبة، فنقول: إن الجواز هنا نحويٌ، جوازٌ نحويٌ، يعني من حيث الصناعة النحوية يجوز أن تقدم هذا النعت أو هذا النعت، يعني يجوز لك في هذا الأسلوب أن تقدم ما شئت إذا أتبعتها جميعًا.

أما بخصوص كل مثالٍ على حدة، فالمتحكم في الاختيار من الجائزات هو مراعاة المقام؛ لأن البلاغة كما تعرفون: مطابقة الكلام لمقتضى الحال، يعني إذا كان المراد سرعة تعيين المنعوت، المتكلم يقصد من كلامه هذا سرعة تعيين المنعوت؛ لأن الحال يقتضي ذلك مثلًا، فحينئذٍ يقول ماذا؟

يقول: جاء زيدٌ الطويل الكريم الشجاع، طيب، وإذا كان المراد مثلًا التشويق، أو شد الأعصاب كما يقولون، كما في المسابقات، لا يريد أن يبينه منذ البداية، فالبلاغة حينئذٍ أن يقول: جاء زيدٌ الكريم، فلا يُعرف، يعني في أكثر من زيد كريم، الشجاع فلا يعرف، الطويل فيعرف.

إذًا فنقول وقلنا وسنقول: إن هذه الجوازات المذكورة في كتب النحو هي تجويزاتٌ نحوية، يعني جائزةٌ في هذا الأسلوب، أما في كل مثالٍ على حدة، فالنظر في الاختيار من هذه الجائزات هو البلاغة، وهذا الذي يتفاضل فيه المتكلمون، البُلغاء يُراعون هذه المعاني، ويقصدون إليها، ويتفاضلون فيها، وغير البليغ هو

الذي يخبط في كلامه خبط عشوائي.

طيب، مسألةٌ أخرى: ما معنى قول ابن مالك: (لن يظهرا) في قوله:

وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَاً مُبْتَدَأً أَو نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا

ابن مالك يعني أنه يجب حذف المبتدأ، وحذف الفعل أعني قبل النعت المقطوع، إذا قطعت إلى الرفع تقدر هو، هذا هو المبتدأ المقدر الذي يجب حذفه، يعني لا يجوز التصريح به، وكذلك إذا قطعت إلى النصب بتقدير أعني كذا، فالفعل أعنى يجب أن يُحذف، هذا معنى قوله: (لن يظهرا).

وهذا صحيحٌ إذا كان النعت لمجرد المدح، كما في البسملة، وكقولك: مررت بزيدٍ الكريم، أو لمجرد الذم، كما في الاستعاذة، وكما في قولك: مررت بعمرٍو الخبيث، أو لمجرد الترحم، كقولك: مررت بزيدٍ المسكين، إذا كان المراد يعني مجرد هذه المعاني المقصودة.

أما إذا كان المراد مجرد الإيضاح أو مجرد التخصيص، مجرد الإيضاح في المعارف ومجرد التخصيص في النكرات، كما سبق بيانه في فائدة النعت في أول الباب، يعني أنت ماذا تريد من النعت؟ تريد من النعت أن تبين المنعوت، لا تريد فقط أن المنعوت واضح وبيَّن ثم تريد أن تمدحه، لا، تريد أن تبينه بهذا النعت.

فإذا كان النعت لمجرد التوضيح، لمجرد الإيضاح أو مجرد التخصيص، فيجوز لك أن تظهر هو وأعني، ويجوز أن تحذف هو وأعني، كأن تقول: مررت بزيدٍ النجار، ماذا أردت بقولك: النجار؟ لم ترد أن تذمه، ولم ترد أن تمدحه، أنت أردت أن تبينه، أن توضحه، عندما تقول: مررت بزيدٍ، نعرف أكثر من زيد، موجود أكثر من زيد، وأردت أن تبين من زيد هذا، مررت بزيدٍ النجار، لماذا قلت النجار؟ لماذا نعته بالنجار؟

لكي توضحه، إذًا ما الغرض هنا؟ ليس الذم ولا المدح، هو التوضيح، مجرد التوضيح؛ فلهذا العامة-لا أدري قلنا ذلك أو لا- الآن مثلًا فيما يسمونه بالمعايير قديمًا، بعض الألقاب يعني الناس تركوها الآن، لكن ما زال بعضها عالقًا في الذهن، فقد يعرف الإنسان بإنسان آخر، فلان بن فلان بن فلان، فنا يعرفوه! فيقول: ولا أذمه الأعور، ولا أذمه الكذا القصير، يعني أنا أقول القصير لا من باب الذم، لا لمجرد الذم، ليس المراد بالنعت الذم، وإنما المراد بكلامي هنا التوضيح.

إذًا فالنعت يختلف الغرض منه، تختلف الفائدة منه، قد يكون للذم والمدح، وقد يكون لمجرد التوضيح، فتقول: إذا كان النعت لمجرد الإيضاح، أو لمجرد التخصيص، فيجوز أن تظهر هو وأعني، ويجوز أن تحذف هو وأعني، كأن تقول: مررت بزيدٍ الكاتب، تقول: مررت بزيدٍ الكاتبِ، مررت بزيدٍ الكاتبُ، مررت بزيدٍ الكاتبَ، مررت بزيدٍ هو الكاتب، مررت بزيدٍ أعني الكاتب، كل ذلك جائز.

ومن التصريح بهو قول ابن مالك في أول ألفيته:

قَالَ مُحَمَّد هُوَ ابنُ مَالِكِ

احذف هو؟ قال محمدٌ ابن مالكِ، صارت كلمة ابن نعتًا لمحمد، طيب، لماذا نعت نفسه بأنه ابن مالك؟ لا لكي يمدح ولا يذم، وإنما ليوضح نفسه؛ فلهذا يجوز أن يُتبع: قال محمد ابن مالك، ويجوز أن يقطع: قال محمدٌ ابن مالك، ويجوز أن يظهر هو: قال محمدٌ هو ابن مالك، ويجوز أن يظهر أعني: قال محمدٌ أعني ابن مالكِ.

طيب، مسألةٌ: كل الأمثلة السابقة للمعرفة، والمنعوت النكرة مثل ذلك في الأحكام، إلا الأمثلة التي ذكرناها من قبل كان المنعوت فيها معرفة، جاء زيدٌ الكريم، جاء زيدٌ النجار، وإذا كان المنعوت نكرة: جاء رجلٌ كريمٌ، اشتريت قلمًا

جديدًا، هل أحكام النعت هنا كأحكام النعت مع المعرفة؟ نعت النكرة كنعت المعرفة في الإتباع والقطع؟

الجواب: نعم، إلا أنه يجب في نعت النكرة إتباع النعت الأول دائمًا، النكرة إذا نعتها، فإن نعتها بنعتٍ واحد فليس لك فيه إلا الإتباع، وإن نعتها بأكثر من نعتٍ فيجب في النعت الأول الإتباع، ولك فيما سوى ذلك أحكام نعت المعرفة، إن كان المنعوت يحتاج إليه في التعيين، فليس فيه إلا الإتباع، وإلا جاز فيه الإتباع والقطع.

لماذا يجب في النعت الأول بعد النكرة الإتباع؟ لأن النكرة لا تتضح، النكرة لا يمكن أن تصل إلى حد الإتضاح أبدًا، وإنما النكرة تتخصص، ولا تتخصص إلا بنعتٍ على الأقل، فلا بدَّ من نعتٍ معها لكي يخصصها، كقولك: جاءني رجلٌ كريمٌ شجاعٌ، فكلمة رجل لا يتخصص هنا إلا بقولك كريمٌ، الآن يعني اكتسب شيئًا من التخصص، فإذا اكتسب شيئًا من التخصص يعني ظهر بعض ظهور، فلك فيما سوى النعت الأول القطع أو الإتباع على الأحكام السابقة.

طيب، مسألةٌ مهمةٌ جدًا: ما ذكرناه من جواز الإتباع والقطع على الأحكام السابقة، ما ذكرناه من هذا الجواز هو جوازٌ نحويٌّ، أي: جائزٌ في الأسلوب عمومًا، أما في كل مثالٍ على حده، فنقول: إن الذي يتحكم بالقطع والإتباع في النعوت هو قصد المتكلم ومراده.

فإن أراد جادة الكلام، أي: أراد نعت المنعوت بهذا النعت، أراد أن ينعت المنعوت بهذا النعت، فحينئذٍ يجب وجوبًا أن يُتبع النعت بالمنعوت، وإن قصد قطع النعت عن المنعوت، أي: أراد قطع الكلام على المنعوت، يعني أراد أن يقف، أراد أن يقطع الكلام على المنعوت، أراد أن يقول: جاء زيد، أراد أن يقطع الكلام على المنعوت، ثم بدا له أن يوضح المراد، فإنه يأتي بكلامٍ جديد يوضح المنعوت.

طيب، بالمثال يتضح المقال، نحو: مررت بمحمدٍ النجار، إن كان المراد نعت محمدٍ بكونه نجارًا، أنت أردت أن تنعت محمدًا بأنه نجار، وهذه جادة الكلام، فلا يجوز لك إلا الإتباع، مررت بمحمدٍ النجار، وليس لك القطع، فإن قطعت فقد لحنت وأخطأت.

فإن أردت بقول: مررت بمحمدٍ النجار، أردت أن تقول: مررت بمحمد، وأن تقف، وأن تقطع الكلام على ذلك، ثم ظننت أن المخاطب عندما وصلت إلى آخر مررت بمحمد، لما وصلت إلى آخر هذه الجملة ظننت أن المخاطب لم يعرف محمدًا هذا، وسيسأل عنه، فيقول: من هو؟ فتُبادر فتقول: النجار، تريد هو النجار، إلا أنك تحذف هو، ثم تصل النجار بما أردت الوقوف عليه وقطعه، فيكون ككلامٍ واحد.

ولهذا عند النطق بهذه الجملة، يكون المعنى أكثر إتضاحًا؛ لأن العربي -حتى العامي الآن- يقف هُنيهةً بين النعت والمنعوت، مررت بمحمدٍ، آه النجار، يعني أنت قصدت أن تقطع الكلام ثم كملته من أجل أن تبينه وأن توضحه، لكنك وصلت الكلام ببعضه ببعض مع الحذف.

أو عندما قلت: مررت بمحمدٍ بدا لك أن محمدًا هذا لم يتضح إلى المخاطب، فأردت أن تنبه وأردت أن تبينه له، فقلت: النجار، أي: أعني أو أقصد أو أريد النجار، ثم حذفت الفعل ووصلت الكلام بعضه ببعض، مررت بمحمدٍ النجار، أي: أعني النجار، فقولك: مررت بمحمدٍ النجار على الإتباع، جملةٌ واحدة، فعل وفاعل، وجارٌ ومجرور، ومنعوتٌ ونعت، جملةٌ واحدة.

وأما قولك: مررت بمحمدٍ النجارُ على القطع، أو مررت بمحمدٍ النجارَ على القطع بالنصب، فهما جملتان: الأولى: مررت بمحمدٍ، وأردت الوقوف عليها وقطع الكلام؛ فلهذا يسمون الحكم هنا بالقطع، ثم أتيت بجملةٍ أخرى، هو النجار

أو أعنى النجار، ثم حذفت صدر هاتين الجملتين، هو وأعني، وواصلت الكلام، فهما جملتان إلا أنك وصلتهما في النطق معًا.

أما مررت بمحمدٍ، فهذه جملة ابتدائية، مررت بمحمدٍ، النجار: قلنا هذه جملة اسمية هو النجار، هذه الجملة الاسمية ما إعرابها؟ مررت بمحمدٍ هو النجار.

طالب: (@٠٠:٥٨:٤٩)

لا، هذه استئنافية، قيل: نعت، لكن ليس الصحيح أنها نعت، بل هي استئناف، هذه جملة استئنافية تبيينية للتوضيح، أو إذا قلت: مررت بمحمدٍ النجار، تقصد: أعني النجار، فهي أيضًا جملةٌ استئنافية للتوضيح.

قلنا: والنطق يبين ذلك أكثر من الكلام؛ فلهذا تجد أن القطع، النعت المقطوع يكثر في الكلام المرتجل، عندما تتكلم مع الناس، أو تخطب مثلًا وكذا، تجد أنك تحتاج، كنت تقصد أن تقف ثم وصلت الكلام، فهذا يكثر في الكلام المرتجل، وفي كلام الناس اليوم كثير؛ لكون هذا المعنى المقصود، أي: أنك تنعت بعد أن أردت القطع والوقف، هذا يرد كثيرًا في كلام المرتجل.

ولكن يقف في الكلام غير المرتجل، قلنا: يقل، ولا يمتنع؛ لأنه قد يأتي لأوجهٍ بلاغية؛ ولهذا كانت الجادة، جادة الكلام عند العرب قديمًا وحديثًا، الجادة هي الإتباع، والقطع قليلٌ، لا يقصد إليه إلا البلغاء العارفون بمعنى القطع.

طيب، فمن قطع النعت وهو يريد جادة الكلام، ولم يقصد معنى القطع، قال: سلمت على محمدٍ المسرع، تقول: لا، خطأ المسرع، أردت القطع، تقول: لا، هنا أخطأت ولحنت؛ لأنك لم تقصد القطع، القطع لا يأتي إلا بالقصد، وإنما أنت تكلمت وأردت جادة الكلام، يعني أردت أن تنعت هذا بهذا، فليس لك إلا الإتباع، ولا تقطع إلا إذا قصدت القطع، يعني قصدت أن تقف.

والنعوت في القرآن الكريم على كثرتها الكاثرة جاء ألغبها على الجادة، على الإتباع، ولم يأتي منها على القطع إلى القليل، أما النعت المتبع فهذا كثيرٌ جدًا في القرآن ولا يحتاج إلى تمثيل، وإنما سنمثل للنعت المقطوع؛ من ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ۝٣ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد:٣-٤]، حمالة فيها قراءتان سبعيتان، حمالةُ بالرفع، وحمالةَ بالنصب.

أما حمالةُ بالرفع ففيها أوجه، أظهرها أن المعنى -والله أعلم بمراده- يعني سيصلى أبو لهب نارًا ذات لهب وامرأته، يعني هو سيصلاها وامرأته، كأن تقول: ذهبت أنا وزيدٌ، ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ۝٣ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد:٣-٤]، حمالة الحطب نعتٌ متبع، كأن تقول: ذهبت أنا وزيدٌ الكريم، فهو نعتٌ متبع، وفيه أوجهٌ أخرى في الإعراب.

والقراءة السبعية الثانية بالنصب: حمالةَ الحطب، وأظهر الأعاريف فيها أن المعنى -والله أعلم- سيصلى نارًا ذات لهبٍ وامرأته أعني حمالة الحطب، فهو نعتٌ مقطوع لماذا؟ للذم، مرادٌ به الذم؛ فلهذا تجد بعض المفسرين يُقدر هنا ويقول: أذم حمالة الحطب، طبعًا هذا يريد المعنى، يعني وامرأته أعني حمالة الحطب، فهو نعتٌ يُراد به الذم.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝٩١ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون:٩١-٩٢]؛ عالمُ الغيب والشهادة، عالمِ الغيب والشهادة، قراءتان سبعيتان، فعالمُ بالرفع نعتٌ، وعالمِ بالجر نعتٌ، أيهما المتبع؟ سبحان الله عالمِ، وعالمُ هذا نعتٌ مقطوع.

طبعًا فهمتم من الشرح يا إخوان الآن عندنا نقول: نعتٌ مقطوع، هو في الحقيقة

ليس نعتًا، وإنما هو جملةٌ اسمية، أو جملةٌ فعلية مستأنفة، ليست نعتًا، مستأنفة للتبيين والتوضيح، لكن اصطلحوا على تسميتها بالنعت المقطوع، ومن شواهد القطع: قول خرنق بنت بدر بن هافان، وهي أخت طرفة بن العبد الشاعر الجاهلي المعروف، قال:

لا يبعــد القــوم الــذين هــمُ ... ســموا العــداة وآفــة الجــذر
النــازلون بكــل معتــركٍ ... والطيبــون معاقــد الأُزُرِ

النازلون والطيبون فيها روايتان: بالرفع النازلون والطيبون، وبالنصب النازلين والطيبين، قالت: لا يبعد القوم الذين همُ سموا العداة، همُ: مبتدأ، سموا العداة: خبر، النازلون: هذا نعت متبع، والطيبون: عطفٌ عليه، همُ سموا العداة النازلين: نعتٌ مقطوع، يعني أعني النازلين.

طيب، هذه هي المسألة الثانية في هذه الأبيات، وهي مسألة قطع النعت.

المسألة الثالثة.. يعني كنت أحب، ولعلنا ننتهي من النعت في هذا الدرس، المسألة الثالثة في هذه الأبيات هي حذف النعت وحذف المنعوت، وفيها يقول ابن مالك:

وَمَـا مِـنَ المَنْعُـوتِ وَالنَّعْـتِ عُقِـلْ ... يَجُـوزُ حَذْفُـهُ وَفِـي النَّعْـتِ يَقِـلّ

قوله: (عُقل) أي عُلِم، فالنعت والمنعوت كغيرهما من أبواب النحو، يجوز أن يُحذف كل واحدٍ منهما إذا كان معلومًا؛ لأن المعلوم في اللغة العربية يجوز حذفه.

طيب، نبدأ بالمنعوت، المنعوت يجوز حذفه، وحذفه في العربية كثيرٌ جدًا، وإذا حُذف المنعوت قام النعت مقامه وأخذ إعرابه، كقولك: جاء فارسٌ، أي: جاء رجلٌ فارسٌ، جاء: فعل، رجلٌ: فاعل، فارسٌ: نعتٌ، احذف المنعوت؟ جاء فارسٌ، كيف يكون الإعراب؟! فعلٌ وفاعل، ما تقول: نعتٌ لمنعوتٍ محذوف.

تقول: رأيت مجتهدًا، مجتهدًا: مفعولٌ به، والأصل: رأيت طالبًا مجتهدًا، تقول: مررت بحاملٍ، أي: مررت بامرأةٍ حاملٍ، تقول: أبصرت كاتبًا، وركبت صاهلًا، أي إنسانًا كاتبًا، وفرسًا صاهلًا، هذا الحذف كثُر جدًا في العربية حتى كاد يكون هو الأصل.

ومن الشواهد على ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَعِندَهُمْ قَـٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ﴾ [الصافات:٤٨]، المعنى -والله أعلم- عندهم نساءٌ قاصرات الطرف، قال -تعالى-: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ﴾ [القلم:١٠] المعنى -والله أعلم- ولا تطع كل رجلٍ حلافٍ، أو كل إنسانٍ حلافٍ، قال -تعالى-: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَـٰبِغَـٰتٍ﴾ [سبأ:١١] المعنى -والله أعلم- أن اعمل دروعًا سابغاتٍ، فكل ذلك من حذف المنعوت، وهو كثيرٌ جدًا.

أما النعت فيجوز حذف أيضًا، إن دلَّ عليه دليل، ولكن حذفه قليل، حذف النعت قليل، وهذا هو قول ابن مالك:

وَفِي النَّعْتِ يَقِلّ

أي الحذف يقل في النعت، والعرب تفهم هذا النعت المحذوف، يعني لا يُحذف إلا إذا كان مفهومًا معلومًا، ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قَالُوا۟ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة:٧١] في قصة بني إسرائيل مع نبيهم في البقرة، قالوا: الآن جئت بالحق، المعنى -والله أعلم- الآن جئت بالحق البين؛ لأن التقدير لو لم يكن كذلك لكان المعنى أنهم كانوا كافرين به، ولم يؤمنوا إلا الآن، مع أن المراد أنهم كانوا مؤمنون به، ولكنهم كانوا يتعنتون، فالمعنى -والله أعلم- الآن جئت بالحق البين.

ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود:٤٦] في قصة نوح مع ابنه في الغرق، إنه ليس من أهلك! ابنه ليس من أهله! لو أخذنا الآية على ظاهرها

يقول: إنه ليس من أهلك، ابنه ليس من أهله! لا، العربي يفهم، إنه ليس من أهلك أي ليس من أهلك الناجين أو الصالحين ونحو ذلك.

قال: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوۡمُكَ وَهُوَ ٱلۡحَقُّۚ﴾ [الأنعام:٦٦]، هذا الكلام للنبي ﷺ، هل قومه كذبوا به؟ قومه كذبوا به؟ وكذب به قومك يعني وكذب به قومك المعاندون، نعم، هذا واضح من المعنى، قال: ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف:٤]، المعنى وكم من قريةٍ عاصيةٍ، لم تُهلك أي قرية، يعني أشياء واضحة جدًا، لكن من وضوحها قد تخفى على الإنسان.

طيب، قال العباس بن مرداس السُلمي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ من الصحابة الذي أسلموا متأخرين، في قصةٍ معروفة في حُنين، بعد أن قسم النبي ﷺ الغنائم، فأعطى رجلًا مائةً من الإبل، وأعطاه أقل من ذلك، فقال العباس بن مرداس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ للنبي ﷺ: "أتجعل نهبي ونهب العُبيد-العُبيد فرسه- دون عُيينة والأقرعي".

عُيينة والأقرع أعطاهم مائة من الإبل، وأعطاه أقل من ذلك، قال: "فما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداس في مجمعي"، يقول: أنا فعلت مثلما فعلوا، "وقد كنت في الحرب ذا تُدرئٍ فلم أُعطى شيئًا، ولم أُمنع" يعني كنت في الحرب قويًا وشجاعًا، وأبليت بلاءً حسنًا، فلم أُعطى شيئًا ولم أُمنعِ، يقول للنبي ﷺ: لم أُعطى شيئًا، مع أنه أعطاه أقل من أصحابه، ما معنى لم؟! والنبي عربي وهذا عربي، ويفهمون الكلام العربي، المعنى لم أُعطى شيئًا كاملًا، أو موازيًا لما أُعطى غيري وهكذا.

وهذا عند الناس الآن يقولونه، قد تعطيه شيئًا، يقول: ما أعطاني شيئًا، يقصد أنه لم يعطني شيئًا كثيرًا، أو شيئًا ذا بال، "وما كنت دون امرؤٍ منهما، ومن تضع اليوم لا يُرفع".

طيب، مسألةٌ: قد يُحذف النعت والمنعوت معًا، إذا دلَّ عليهما دليل، النعت والمنعوت معًا محذوفان، نحو ماذا؟ كقول العباس بن مرداس السابق: "وقد كنت في الحرب ذا تُدرئٍ فلم أُعطى شيئًت، ولم أُمنعِ"، أي ولم أُعطى شيئًا موازيًا أو مساويًا، ولم أُمنع، يعني ولم أُمنع شيئًا موازيًا.

طيب، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [الأعلى:١٣]، طيب، هناك منزلة بين الحياة والموت؟! لا، إما ميت وإما حي، يقول: ثم لا يموت فيها ولا يحيا، فماذا يكون!! يعني ثم لا يموت فيها ولا يحيا حياةً نافعة أو حياةً طيبة، هذا المعنى مفهوم.

طيب، مسألة حكم تقدم النعت على المنعوت، الأصل أن النعت يأتي بعد المنعوت، جاء زيدٌ الفاضل، طيب ما حكم تقدم النعت على المنعوت؟ كأن تقول: جاء الفاضل زيدٌ؟ الجواب: هذا جائز، إلا أن الإعراب سيختلف، نقول: إن تقدم نعت المعرفة عليها وقع الإعراب على النعت المتقدم، وصار المنعوت بدلًا منه، كقولك: جاء الفاضل زيدٌ، جاء الفاضل: فعلٌ وفاعلٌ، صار الفاضل فاعلٌ، وزيدٌ بدل، وتقول: جاء الملك زيدٌ، وتقول: جاء الشيخ عمرٌو، وتقول: جاء الفقيه بكرٌ، كل هذا من هذا.

طيب، وإن تقدم نعت النكرة عليها؟ انتصب النعت المتقدم وصار حالًا، وبقي الإعراب على المنعوت، كقولك: جاء رجلٌ خائفٌ على الأصل، قدم النعت، جاء خائفًا رجلٌ، خائفًا: حالٌ منصوبة، وكانت نعتًا، ورجلٌ فاعل، وتقدم شرح ذلك في باب الحال، قلنا: الحال.. تذكرون الحال لا يأتي من النكرة إلا في مواضع، ومنها هذا الموضع.

طيب، تقول: ذهبت إلى الرياض عاصمة المملكة، ما إعراب عاصمة؟ نعت، تقول: ذهبت إلى عاصمة المملكة الرياض، الرياض: بدل، إذًا من هذه المسألة.

طيب، مسألةٌ: يجوز نعت المضاف، كقولك: جاء عبد الله المسكين، عبد الله: مضاف ومضاف إليه، المسكين: نعتٌ للمضاف أم للمضاف إليه؟ فلهذا ترفع، وتقول: هذا مسجد القرية الجميل، الجميل نعتٌ للمضاف أم للمضاف إليه؟ للمضاف للمسجد، ومن ذلك قوله-تعالى-: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ﴾ [مريم:٥٢]، الأيمن نعتٌ للجانب أم للطور؟! للجانب المضاف.

قال-تعالى-: ﴿إِنَّمَآ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلۡبَلۡدَةِ ٱلَّذِي حَرَّمَهَا﴾ [النمل:٩١]، الذي نعتٌ لماذا؟! للمضاف أم للمضاف إليه؟ الذي نعتٌ **لِرَبَّ**، للمضاف، ويجوز أن يكون النعت للمضاف إليه، كل ذلك بحسب المعنى، ويجوز أن يُنعت المضاف إليه كقولك: جاء عبد الله الخالقي، الخالقي نعتٌ لعبد أم لله؟ لله؛ فلهذا يجب أن يُجر.

وتقول: هذا مسجد القريةِ الجميلةِ، نعتٌ للمضاف إليه، القرية؛ فلهذا يجب تأنيثه، ومن ذلك قوله: ﴿فَأَخَذَتۡهُمۡ صَٰعِقَةُ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡهُونِ﴾ [فصلت:١٧]، الهونِ نعتٌ للصاعقة للمضاف أم للعذاب المضاف إليه؟! للمضاف إليه، ويجوز أن يكون النعت لأيهما، نحو: هذه مدرسة القرية الجميلة، الجميلة للمدرسة أم للقرية؟! يجوز، فإذا قلت: هذه مدرسة القرية الجميلةُ فللمضاف، وإن قلت: هذه مدرسة القرية الجميلةِ فللمضاف إليه.

ومن ذلك قوله-تعالى-: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ﴾ [البروج:١٤-١٥]، المجيدُ والمجيدِ، على قراءتين سبعيتين، أما على قراءة المجيدُ، يعني هو الغفور الودود ذو العرش المجيدُ فالمجيد خبر، هو الغفور الودود ذو العرش: خبر ثالث، المجيد: خبر رابع، طيب، فإن جررت المجيد صار نعتًا للعرش.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الرابع والثمانون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:-

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحيَّاكم الله وبيَّاكم في هذه الليلة الطيبة؛ ليلة الإثنين (الخامس من شهر ربيعٍ الآخر من سنة ثلاثٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف) في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض؛ لنعقد-بحمد الله وتوفيقه- الدرس (الرابع والثمانين) من دروس شرح ألفية ابن مالك-عليه رحمة الله-.

وكنا قد تكلمنا في الدرس الماضي على باب النعت، وكدنا أن ننتهي منه إلا أنه بقي فيه صُبابةٌ قليلة، وبقيةٌ باقية نذكرها في أول هذا الدرس قبل أن نبدأ بالباب التالي؛ وهو باب التوكيد.

بقي فيه مسألةٌ واحدة، وهي أن النعت قد يكون للمضاف، وقد يكون للمضاف إليه، لو جاءت كلمة، أو لو جاء مركبٌ إضافيٌ مكونٌ من مضافٍ ومضافٍ إليه، ثم جئت بالنعت، فيجوز أن يكون هذا النعت للمضاف أو للمضاف إليه، ويجوز أن يكون لأحدهما، والذي يحكم كل ذلك هو المعنى.

فإذا قلنا مثلًا: جاء عبد الله المسكين، فالمسكين نعتٌ للمضاف أم للمضاف

إليه؟ للمضاف، وعلى ذلك نرفع فنقول: جاء عبد الله المسكينُ، ولو قلنا: هذا مسجد القرية الجميل، لكان الجميل نعتًا للمضاف، للمسجد، فنقول: هذا مسجد القرية الجميل، ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ [مريم:٥٢]، الأيمن: نعت، فهل هو للمضاف جانب أم للمضاف إليه الطور؟

الجواب: هو للمضاف؛ لأن الأيمن نعتٌ للجانب، وليس للطور الجبل، وعلى ذلك جاءت الآية: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ﴾، ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا﴾ [النمل:٩١]، الذي: نعت، فهل هو نعتٌ لرب أم لهذه البلدة؟ الجواب: نعتٌ للمضاف، رَبَّ، طبعًا لتوافقهما في التذكير الذي، ولو كان نعتًا للبلدة لكان يُقال: إنما أُمرت أن أعبد رب هذه القرية التي حرمها.

فهذه أمور يتحكم فيها المعنى، ولو قلنا مثلًا: جاء عبد الله الخالق، لكان الخالق صفةً للمضاف العبد أو للمضاف إليه الله؟ لله، وعلى ذلك نقول: جاء عبد الله الخالقِ، ولو قلنا: هذا مسجد القرية الجميلة، لكانت الجميلة نعتًا للقرية، ومن ذلك قوله-تعالى-: ﴿فَأَخَذَتْهُمْ صَٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ﴾ [فصلت:١٧]، الهون نعتٌ للصاعقة المضاف أم للعذاب المضاف إليه؟ الجواب: للمضاف إليه؛ للتوافق في التذكير، فجاءت الآية: ﴿فَأَخَذَتْهُمْ صَٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ﴾.

ويجوز أن يكون النعت لأيهما من حيث اللفظ، ومن ذلك أن تقول: هذه مدرسة القرية الجميلة، الجميلة نعتٌ للقرية المضاف إليه أم للمدرسة المضاف؟ من حيث المعنى يجوز الأمران، إذًا لا حاكم هنا إلا معرفة المعنى، قد تقول: هذه مدرسة القرية الجميلةُ، فتجعلها نعتًا للمدرسة، أو تقول: هذه مدرسة القرية الجميلةِ، فتجعلها وصفًا ونعتًا للمضاف إليه.

ونحو ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج:١٤-١٥]، هو الغفور: مبتدأ وخبر، الودود: خبرٌ ثانٍ، ذو العرش: خبرٌ ثالث لهو، ثم قال: المجيد، المجيد هل هو خبرٌ رابع لهو يعني هو المجيد؟ أم نعتٌ للعرش؟ من حيث المعنى الوجهان جائزان، فإن جعلته خبرًا رابعًا لهو، قلت: المجيدُ، هو الغفور الودود ذو العرش المجيدُ، أي: هو المجيدُ، وإن جعلت المجيد نعتًا للعرش، كنت تقول: ذو العرشِ المجيدِ، والمجيد بالرفع والمجيدِ بالجر، قراءتان سبعيتان في الآية، وهذا توجيههما.

طيب، ونحو ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الواقعة:٧٤]، العظيم نعتٌ، فهل هو نعتٌ للمضاف اسم؟ أم نعتٌ للمضاف إليه الرب؟ الجواب: من حيث المعنى يجوز الوجهان؛ لأنهما يوصفان بالعظمة. طيب، وهل يمكن أن نقول: إن العظيم في هذه الآية ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ إنه نعتٌ للكاف في ربك؟ الكاف عائدة إلى النبي ﷺ.

قلنا: العظيم يصح أن يكون صفةً للمضاف اسم، أي: الاسم العظيم، ويصح أن يكون نعتًا للرب، فهل يصح أن يكون نعتًا للمضاف إليه الثاني الكاف؟ الجواب: لا؛ لأن الضمير لا يُنعت، الضمير لا يجوز أن يُنعت.

ونحو ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]، هذه قراءة السبعة بل العشرة، ذو، فذو: نعت، نعتٌ للمضاف الوجه، أم نعتٌ للمضاف إليه الرب؟ الجواب: نعتٌ للمضاف الوجه؛ لأن مرفوع فصار مرفوعًا مثله، ويبقى وجه ربك ذو الجلالِ، ومن حيث المعنى يجوز أن يكون ذو الجلال نعتًا للمضاف إليه الرب، وعلى ذلك كان يُقال في الكلام: ويبقى وجه ربك ذي الجلال والإكرام، وهذه قراءةٌ شاذة في الآية.

طيب، ولو قلنا مثلًا: جاء بعض الطلاب، ثم أردت أن تنعتهم بالاجتهاد، كنت تقول: جاء بعض الطلاب المجتهدين، أم جاء بعض الطلاب المجتهدون؟ يعني تجعل النعت للطلاب المضاف إليه، أم تجعل النعت للمضاف البعض؟ فالجواب: من حيث المعنى الوجهان جائزان في نحو هذا المثال، يجوز أن تقول: جاء بعض الطلاب المجتهدين، نعتٌ للطلاب، وجاء بعض الطلاب المجتهدون نعتٌ للبعض.

والمعنى الدقيق يختلف؛ فإذا قلت: جاء بعض الطلاب المجتهدين بالجر، كان معنى الكلام جاء بعضٌ من الطلاب المجتهدين، هؤلاء الطلاب المجتهدون جاء بعضهم، ولو رفعت: جاء بعض الطلاب المجتهدون لكان المعنى جاء البعض المجتهد من الطلاب، يعني الطلاب جاء بعضهم المجتهد، فهناك فرق دقيق من حيث المعنى، لكنه فرقٌ في المعنى التفصيل، أما المعنى الإجمالي فمتقارب.

بخلاف قولك مثلًا: جاء طلاب علمٍ مجتهدون، فمجتهدون هنا نعتٌ للمضاف الطلاب فترفع، ولا يصح أن يكون نعتًا للمضاف إليه العلم؛ لأن العلم لا يُنعت بأنه مجتهدون.

طيب، ونحو ذلك العدد المضاف إلى تمييزه، كثلاثة طلاب، وسبع بقرات، لو قلت مثلًا: جاء ثلاثُ طلابٍ مجتهدون أو مجتهدين؟ هل نجعل النعت للعدد ثلاثة، أم نجعل النعت للمعدود التمييز؟ الجواب: من حيث المعنى الوجهان جائزان؛ لأن الثلاثة هم الطلاب، والطلاب هم الثلاثة، فالعدد والمعدود في حقيقتهما شيءٌ واحد، ثلاثة طلاب، الثلاثة هم الطلاب، والطلاب هم الثلاثة.

فمن حيث المعنى يجوز أن تجعل النعت لأيهما، لكن من حيث الاستعمال، يعني العرب ماذا تفعل في هذا الاستعمال بالذات؟ يعني العدد المضاف إلى

تمييزه، الأغلب عند العرب، الأغلب في الاستعمال العربي أن يكون النعت للمعدود، للتمييز، فتقول: جاء ثلاثة طلابٍ مجتهدين، ويجوز على قلة أن تقول: جاء ثلاثة طلابٍ مجتهدون.

وتقول: عندي سبع بقراتٍ سمانٍ، نعتٌ للمضاف إليه البقرات، ويجوز أن تقول: عندي سبع بقراتٍ سمانٌ نعتٌ للسبع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ﴾ [يوسف:٤٣]، فجعل السمان نعتًا للبقرات المضاف إليه، ولو جعله نعتًا للعدد لجاز ذلك في الكلام على قلة، فتقول: إني أرى سبع بقراتٍ سمانًا، هذا من حيث الاستعمال.

أما من حيث المعنى: فيُقال فيه ما قيل في المثال السابق، فإذا قلت: عندي سبق بقراتٍ سمانٍ، فالمعنى عندي سبعٌ من البقرات السمان، يعني الكلام يدور عن البقرات السمان، البقرات السمان عندي سبٌ منهن، وإذا جعلت النعت للعدد: عندي سبع بقراتٍ سمانٌ، فالمعنى عندي سبعٌ سمانٌ من البقرات، إذا الكلام على البقرات، البقرات عندي منهن سبعٌ سمان.

هذه بعض التمرينات السريعة، سنمر بها بسرعة على باب النعت، قال الشاعر:

بكيــت ومــا بُكــى رجــلٍ حــزينٍ ... علــى ربعــين مســلوبٍ وبــالي.

الشاهد هنا بسرعة؟ رجلٍ حزينٍ: نعت ومنعوت، هذا منعوت لمفرد، طيب مسلوبٍ وبالي؟ هذا نعتٌ متعدد لمنعوتٍ متعددٍ معنًى لا لفظًا، ربعين: هذا متعدد معنًى، ربعين: يعني ربع وربع، لكن من حيث اللفظ كلمة أو كلمتين؟ كلمة، فأتبع على ربعين مسلوبٍ وبالي.

قال-تعالى-: ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾ [البينة:٥]، هنا حذف النعت أم المنعوت؟ **قال المفسرون:** معنى الآية-والله أعلم- وذلك دين الملة القيمة، إذًا ما الذي

حُذف؟ المنعوت، وقلنا: هذا كثيرٌ جدًا في الكلام، قال-تعالى-: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف:٢٥]، هنا حذف نعت أم منعوت؟ حُذف النعت، يعني تدمر كل شيءٍ أُمرت بتدميره.

ولهذا قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف:٢٥]، إذًا ما دُمرت المساكن؛ لأنها ما أُمرت بتدميرها، وهكذا قلنا العربي يفهم كلامهم، يفهم الكلام حتى ولو كان فيه حذف، وأما الأعجمي الذي لا يفهم اللغة العربية فتأتي منه مصائب كثيرة؛ فلهذا قد يقول: كل شيء يعني كل شيء، هذا ظاهر الآية.

لكن الآية جاءت على لغة العرب، فيجب وجوبًا أن تُفهم على مقتضى كلام العرب، ولا يُقال إن هذا إخراجٌ لها عن مقتضى الظاهر، لا، بل يُقال: هذا هو الظاهر؛ لأن الظاهر هو أن تأخذ بكلام العرب لفظًا ومعنًى، فتفهم كما كانت العرب تفهم لغتها، وهكذا.

طيب، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ﴾ [المائدة:٦٨]، ما المحذوف؟ النعت أو المنعوت؟ النعت، يعني لستم على شيءٍ صحيحٍ، أو شيءٍ مقبولٍ، هم على شيء، هم على دين.

طيب، قال الشاعر:

رجال الغد المأمول إنا بحاجةٍ … إلى قادةٍ تبني وشعبٍ يُعمر.

إلى قادةٍ تبني، هنا النعت بجملة، قادةٍ: منعوت، وتبني: نعت، لكن نعتٌ بالجملة الفعلية، وشعبٍ يُعمر: شعبٍ منعوت، ويُعمر: جملة فعلية وقت نعتًا.

قال-تعالى-: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الشورى:٣٢]، هنا فيه نعت؟ منعوت أم نعت؟ المنعوت، والمعنى-والله أعلم- ومن آياته السفن

الجواري.

ولعبدٌ مؤمن خيرٌ من مشرك، هنا واضح المحذوف المنعوت، ولعبدٌ مؤمن خيرٌ من عبدٍ مشرك، طيب، وتقول العرب: سألت فلانًا، سألت زيدًا فوجدته رجلًا، وهل كان يظن أن زيدًا امرأة!! طيب، ما المعنى؟ طبعًا وجد زيدًا الرجل، أوجده امرأة!! لكن لا يريد هذا الظاهر، لا يريد أنه وجده رجلًا لا امرأة، لا، هنا نعت محذوف، يعني سألت زيدًا فوجدته رجلًا كريمًا مثلًا، وجدته رجلًا شهمًا، وهكذا.

وفي الحديث: «**لا صلاة لمنفردٍ خلف الصف**»، هنا النعت، طيب، ما النعت المحذوف؟ صحيحة أم كاملة؟ صحيحة، إن قلنا: النعت المحذوف صحيحة، فصلاة المنفرد خلف الصف باطلة، وإن قلنا: كاملة، فهي صحيحة، ولكنها ليست كاملة، خلافٌ بين الفقهاء، هذا خلاف مشهور بين الفقهاء لاختلافهم في النعت المحذوف كيف يكون تقديره، فكلٌ قدره بما يره الأنسب لظواهر الأدلة الشرعية.

طيب، ندخل الآن في باب التوكيد، ما زال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ يتكلم على أبواب التوابع في النحو، وأبواب التوابع كما ذكرناها من قبل أربعة؛ وهي: النعت، والتوكيد، والعطف، والبدل، أما النعت فانتهينا منه، والآن نبدأ بالباب الثاني من أبواب التوابع، وهو

باب التوكيد

وقد عقد ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ باب التوكيد في الألفية في أربعة عشر بيتًا، قال فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٥٢٠. بِـالنَّفْسِ أَوْ بَـالعَيْنِ الاسْـمُ أُكِّـدَا ... مَـعَ ضَـمِيرٍ طَـابَقَ المُؤَكَّـدَا
٥٢١. وَاجْمَعْهُمَـا بِأَفْعُـلٍ إِنْ تَبِعَـا ... مَـا لَـيْسَ وَاحِـدًا تَكُـنْ مُتَّبِعَـا
٥٢٢. وَكُـلاًّ اذْكُـرْ فِـي الشُّمُولِ وَكِـلاَ ... كِلْتَـا جَمِيْعًـا بِالضَّـمِيرِ مُوصَـلاَ

٥٢٣. وَاسْتَعْمَلُوَا أَيْضًا كَكُلٍ فَاعِلَهْ ... مِنْ عَمَّ فِي التَّوكِيْدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ
٥٢٤. وَبَعْدَ كُلَ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا ... جَمْعَاءَ أَجْمَعِيْنَ ثُمَّ جُمَعَا
٥٢٥. وَدُونَ كُلَ قَدْ يَجِيْء أَجْمَعُ ... جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ
٥٢٦. وَإِنْ يُفِدْ تَوكِيْدُ مَنْكُورٍ قُبِل ... وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِل
٥٢٧. وَاغْنَ بِكِلتَا فِي مُثَنَّى وَكِلاَ ... عَنْ وَزْنِ فَعْلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَلاَ
٥٢٨. وَإِنْ تُؤكِّدِ الضَّمِيْرَ المُتَّصِل ... بِالنَّفْسِ وَالعَيْنِ فَبَعْدَ المُنْفَصِل
٥٢٩. عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكَّدُوَا بِمَا ... سِوَاهُمَا وَالقَيْدُ لَنْ يُلتَزَمَا
٥٣٠. وَمَا مِنَ التَّوكِيْدِ لَفْظِيٌّ يَجِي ... مُكَرَّرًا كَقَولِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي
٥٣١. وَلاَ تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيْرٍ مُتَّصِل ... إِلاَّ مَعَ اللَّفْظِ الَّذِيْ بِهِ وُصِل
٥٣٢. كَذَا الحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلاَ ... بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وَكَبَلَى
٥٣٣. وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَل ... أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيْرٍ اتَّصَل

فهذا هو باب التوكيد، يُقال: التوكيد والتأكيد، فالتوكيد من وكد يوكد توكيدًا، والتأكيد من أكد يؤكد تأكيدًا، وهما بمعنى واحد، فقيل: الأصل فيهما الواو وكد، والهمزة بدلٌ من الواو، وقيل العكس: أي الأصل أكد تأكيدًا، والواو بدل من الهمزة.

وقيل: هما أصلان أكد ووكد، وهذا القول الثالث هو أظهر الأقوال؛ لأن الفعلين يتصرفان تصرفًا تامًا، يُقال: أكد يؤكد تأكيدًا، فهو مؤكِد ومؤكَد، وكذلك وكد يوكد توكيدًا، فهو موكَد وموكِد، وهكذا، وأفصح هذه اللغات التوكيد، وهو الوارد في القرآن الكريم في قوله-تعالى-: ﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل:٩١].

والمراد بالتوكيد هنا باب التوكيد، وهو تابعٌ يُذكر تقريرًا لمتبوعه؛ لرفع احتمال التجوز أو السهو، سيأتي بيانٌ لمعناه أكثر، وهذا التوكيد نوعان:

توكيدٌ لفظي: ويكون بتكرار المؤكد؛ نحو جاء محمدٌ محمدٌ، أو جاء جاء

محمد، أو جاء محمدٌ جاء محمدٌ.

والنوع الثاني: التوكيد المعنوي، ويكون بألفاظٍ معينة، وهي النفس والعين، وكلا وكلتا، وكل وجميع وعامة، وأجمع وإخوانه.

فهذا المراد بالتوكيد هنا، ويُسمونه التوكيد النحوي، وقد يستعمل النحويون التوكيد بالمعنى اللغوي، يعني بمعنى التقوية والتقرير، أي أن الغرض والفائدة من هذا الشيء هو تأكيد المعنى وتقويته وتقريره، وهذا كثيرٌ جدًا عند النحويين، فنفرق بين الاستعمالين.

باب التأكيد المراد به التأكيد النحوي، وهما الضربان أو النوعان المذكوران: اللفظي والمعنوي، أما التوكيد بكونه غرضًا وفائدة من الكلام، من الأسلوب، من اللفظ، فهذا معنًى لغوي، المتكلم قد يقصد من كلامه أن يوكد المعنى، كما قالوا مثلًا في حروف التوكيد، (إن) الغرض منها التوكيد.

كما قالوا في: إن، وأن، ولام الابتداء، كقولك: إن محمدًا قائم، ولمحمد قائم، ما الغرض والفائدة من هذه الحروف؟ قالوا: التأكيد، يعني تأكيد المعنى السابق قبل دخولها، فإن محمدًا قائم، الكلام قبل إن ماذا كان؟ كان: محمدٌ قائم، طيب، ما الفرق بين محمدٌ قائم، وإن محمدًا قائم؟

من حيث المعنى الإجمالي لا فرق، وهو إسناد القيام إلى محمد، إذًا إن هنا ما فائدتها؟ ما لها فائدة في الكلام؟ لا، فائدتها التأكيد، ما معنى التأكيد؟ يعني لا تأتي بمعنًى جديد يسمونه معنى مؤسس، لا تأتي بمعنًى جديد، ولكن تؤكد المعنى المعروف قبل الإتيان بها، هذا هو التأكيد، والتأكيد معنًى يقصد إليه المتكلم كثيرًا.

وكقول النحويين أيضًا في الحروف الزائدة، إن الغرض من زيادتها التوكيد، نحو: كفى بالله شهيدًا، وكقولك: ما جاءني من رجل، أصل العبارة: كفى الله

شهيدًا، وما جاءني رجلٌ، وهذا الحرف الزائد لماذا زيد؟! زيد لمعنى التأكيد.

وكما يقول النحويون أيضًا مثلًا في المفعول المطلق غير الموصوف ولا المضاف، ولا الدال على العدد، إنه لغرض التوكيد، نحو: ضربته ضربًا، وكلم الله موسى تكليمًا، ما الغرض والفائدة من المفعول المطلق في نحو كلم الله موسى تكليمًا؟! التأكيد، كلم الله موسى، كلمه ماذا؟

تكليمًا، أكيد تكليمًا كلمه، فتكليمًا لم تأتِّ بمعنًى زائدٍ؛ لأن المعنى المفهوم منها مفهومٌ من قوله كلم، وإنما جيء به للتأكيد، وهذا المعنى من أهم المعاني التي يقصد إليها المتكلم وهي التأكيد.

وكما يقول النحويون أيضًا مثلًا في النعت والحال والتمييز، يقولون: إنها تأتي مؤسسة، وتأتي مؤكدة، تأتي مؤسسةً لمعنًى جديدٍ، وتأتي مؤكدةً لمعنًى سابق، فتأتي مؤسسةً لمعنًى جديد كقولك: جاء محمدٌ الخائف، عرفت أني سأصفه بالخائف قبل أن أقول الخائف؟! إذًا كلمة الخائف أسست عندي معنًى جديدًا، هذا نعت مؤسس، ما تعرف معناه حتى يُلفظ به.

وكقولك: جاء محمدٌ خائفًا، وكقولك: جاء عشرون ماذا؟ ما تدري، حتى آتي بالتمييز، فأقول: جاء عشرون رجلًا، إذًا فالنعت والتمييز والحال هنا جاءت لمعنًى جديد، لمعنًى مؤسس، وقد تأتي هذه الثلاثة للتأكيد، كأن تقول مثلًا: جاء من الخائفين محمدٌ الخائف، الخائف هنا للتأكيد، وكأن تقول: ابتسم محمدٌ ضاحكًا، وكقولك: جاء من الرجال عشرون رجلًا.

قد تقول هذا لغو، لماذا نقول: رجلًا؟!! نحن نعرف أنه رجل، لا، هذا للتوكيد، وهذا معنًى يقصد إليه أفصح الفصحاء؛ قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة:٣٦]، أكيد شهرًا من إفراد الشهور، لكن

هذا معنى يقصد إليه المتكلم الفصيح.

إذًا المراد بالتوكيد في هذا الباب هو التوكيد النحوي؛ أي: التوكيد اللفظي أو التوكيد المعنوي، وهو تابعٌ، الغرض منه تقرير المؤكد لرفع احتمال التجوز أو السهو، قلنا قبل قليل: إن التوكيد النحوي هذا الباب قسمان نوعان:

التوكيد اللفظي: وسيأتي في آخر هذا الباب.

والتوكيد المعنوي: ويكون بألفاظٍ معينة عُرفت بالاستقصاء والتتبع، وهي على ضربين؛ التوكيد المعنوي على ضربين:

- **الضرب الأول:** ما يدل على إرادة الحقيقة، ويكون بلفظين: النفس والعين.

- **الضرب الثاني:** من التوكيد المعنوي ما يدل على الإحاطة والشمول، ويكون بستة ألفاظ: كلتا، وكلا، وكل، وجميعٌ، وعامة، وأجمع، وإخوانه.

وفي الضرب الأول، وهو ما يدل على إرادة الحقيقة، يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدَا ... مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ المُؤَكَّدَا
وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلِ إِنْ تَبِعَا ... مَا لَيْسَ وَاحِدَاً تَكُنْ مُتَّبِعَا

يقول: الاسم يؤكد بالنفس أو بالعين أو بهما، إذا أُريد الحقيقة من الكلام، نحو: جاء محمدٌ نفسه، أو جاء محمدٌ عينه، أو جاء محمدٌ نفسه عينه، إذا أُريد دفع توهم غير الحقيقة من هذا الكلام، يعني أن تدفع توهم إرادة مضافٍ محذوف مثلًا، لا تفهم من جاء محمدٌ يعني جاء خبره، أو جاء رسوله، أو جاء عطاؤه، أو جاء شره، وهذا يستعمله الناس، يقولون: جاء محمد، يعني جاء خبره أنه مات مثلًا، ونحو ذلك.

ونحو ذلك قولك: بل هو القلم نفسه؛ ردًا على من قال: ليس هذا القلم المطلوب، وقولك: بل هو القلم نفسه يعني هو القلم، وليس قلمًا يُشبهه، أو لست

أمزح معك، هذا التأكيد، يدل على إرادة الحقيقة من الكلام؛ لأن الكلام قد يُخرَج من حقيقته إلى معاني أخرى.

وقد ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لهذا الضرب من التوكيد حكمين في البيتين السابقين: الحكم الأول في قوله:

مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ المُؤَكَّدَا

أي يجب في هذا التوكيد في النفس والعين، أن يُضاف لفظ النفس، ولفظ العين إلى ضميرٍ يطابق المؤكد ويعود إليه، كالأمثلة السابقة، جاء محمدٌ نفسه، جاءت هندٌ نفسها، وهكذا.

بخلاف قولك مثلًا: نفس محمدٍ كريمةٌ، وعينه جميلةٌ، أو لقد أزهقت نفسًا بريئةً، أو كحل محمدٌ عينه، فكل ذلك ليس من التوكيد؛ لعدم إرادة التوكيد، أو عدم إضافته إلى الضمير.

والحكم الثاني للتوكيد بالنفس والعين الذي ذكره ابن مالك في قوله:

وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلِ إِنْ تَبِعَا ... مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

يقول: إذا أردت أن توكد بالنفس أو بالعين ما ليس واحدًا، أي أن تؤكد المثنى أو الجمع، فإنك تجمع النفس والعين في هذا الأسلوب، أسلوب التوكيد على أفعُل فقط، يعني لا تثنيهما ولا تجمعهما على غير أفعُل.

فإذا أردت التوكيد، فإنك تقول في توكيد المجموع: جاء الرجال أنفسهم، ولا تقول: جاء الرجال نفوسهم؛ لأن النفس والعين في باب التوكيد لا يُجمعان إلا على أفعُل، جاء الرجال أنفسهم، وجاء النساء أنفسهن، ولا تقول: نفوسهن، وفي التثنية تقول في الجمع: جاء المحمدان أنفسهما، وجاءت الهندان أنفسهما.

أما في الجمع فباتفاق، وأما في التثنية: فإن بعض النحويين يُجوز على قلة أن

تقول: جاء المحمدان نفساهما، أو جاء المحمدان نفسُهما، يعني إذا أردنا أن نجمل الكلام في ذلك نقول: إذا أكدت بالنفس والعين المفرد، فليس لك في النفس والعين إلا الإفراد، جاء محمدٌ نفسه عينه، وجاءت هند نفسها عينها.

وإذا أكدت بالنفس والعين المجموع، فليس لك إلا أن تجمع النفس والعين على أفعُل، جاء المحمدون أنفسهم، وجاءت الهندات أنفسهن، وإذا أكدت المثنى، فالأفصح أن تجمع النفس والعين أيضًا على أفعُل، تقول: جاء المحمدان أنفسهما، وجاءت الهندان أنفسهما، ويجوز على قلة أن تقول: نفساهما أو نفسهما، ثم اختلفوا يعني في هذا القليل أيهما أحسن، نفساهما أو نفسهما على خلافٍ بين النحويين.

لكنهم متفقون على أنه لا يجوز إلا على قلة، يعني إذا كان الإنسان يتكلم ابتداءً فينبغي أن يقول: جاء المحمدان أنفسهما، ولو سُئلت عن الحكم، تقول: قل جاء المحمدان أنفسهما، ولو كنت تصحح مثلًا تفعل ذلك، لكن لو قال قائلٌ آخر شاعر أو ناثر، أو كتب كاتبٌ آخر: جاء المحمدان نفساهما، اشتريت السيارتين نفسيهما، أو اشتريت سيارتين نفسهما!

هنا ما تُخطيء، تقول: هذا إنما يجوز في اللغة على قلة عند بعض النحويين، لكن لو أنت ابتدأت وتكلمت أو سُئلت، فينبغي أن تأخذ بالمتفق على صحته، فهذا هو الضرب الأول من التوكيد المعنوي، وهو التوكيد الذي يُراد به الدلالة على إرادة الحقيقة.

طيب، الضرب الثاني من التوكيد المعنوي هو ما يدل على إرادة الإحاطة والشمول:

وَكُـلاًّ اذْكُـرْ فِـي الشُّـمُولِ وَكِـلاَ ... كِلتَـا جَمِيْعَـاً بِالضَّـمِيْرِ مُوصَـلاَ
وَاسْـتَعْمَلُوا أَيْضَـاً كَكُـلَ فَاعِلَـهْ ... مِـنْ عَـمَّ فِـي التَّوكِيْـدِ مِثْـلَ النَّافِلَـهْ

وَبَعْدَ كُلَ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا جَمْعَاءَ أَجْمَعِيْنَ ثُمَّ جُمَعَا
وَدُونَ كُلَ قَدْ يَجِيْءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ
وَإِنْ يُفِدْ تَوكِيْدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ
وَاغْنَ بِكِلْتَا فِي مُثَنًّى وَكِلاَ عَنْ وَزْنِ فَعْلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَلاَ
وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ المُتَّصِلْ بِالنَّفْسِ وَالعَيْنِ فَبَعْدَ المُنْفَصِلْ
عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا وَالقَيْدُ لَنْ يُلتَزَمَا

كل ذلك في الضرب الثاني من التوكيد المعنوي، وهو ما يدل على إرادة الإحاطة والشمول، فهي عدة ألفاظ ذكرها ابن مالك في هذه الأبيات، وقبل ذلك نقول في قول ابن مالك:

وَكُلاًّ اذْكُرْ

كلًا مختوم بالتنوين، والتنوين كما تعرفون نونٌ ساكنة، إذًا فهذه الكلمة مختومة بساكن، اذكر: فعل أمر مبدوءٌ بهمزة وصل، وهمزة الوصل ما بعدها ساكن، وهي تسقط في درج الكلام، فمعنى ذلك أنه سيلتقي عندنا ساكنان: التنوين في كلاً، والذال في اذكر بعد حذف همزة الوصل.

والتخلص من التقاء الساكنين يكون في الأصل بالكسر، وهذا جائزٌ هنا، فتكسر التنوين، التنوين هو نونٌ ساكنة، هذه النون الساكنة اكسرها، وكلاٍ اذكر، ويجوز هذا التخلص من التقاء الساكنين بالضم؛ نظرًا إلى أن فعل الأمر بعدها اذكر مضموم العين، فلك حينئذٍ أن تتخلص بالضم، فتقول: وكلاٌ اذكر، وهذا الحكم في كل ما يشابه ذلك.

طيب، قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول ذلك:

وَكُلاًّ اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكِلاَ كِلتَا جَمِيْعًا بِالضَّمِيْرِ مُوصَلاَ

فذكر في هذا البيت أربعة ألفاظ من ألفاظ التوكيد المعنوي، التي يُراد بها الدلالة على الإحاطة والشمول، وهي كل وكلا وكلتا وجميع، وكان الأفضل أن يجمع ابن مالك بين كلٍ وجميع، ولا يفصل بينهما، إلا أن ضرورة الشعر اقتضت ذلك.

أما كلٌ وجميعٌ فيؤكد بهما ما كان ذا أجزاء، ماذا يؤكد بهما؟ لا يؤكد بهما إلا ما كان ذا أجزاء، كقولك: جاء الركب كله أو جميعه، وجاءت القبيلة كلها أو جميعها، وجاء الرجال كلهم أو جميعهم، وجاءت الهندات كلهن أو جميعهن، ولا تقول: جاء زيدٌ كله، لماذا؟

لأن زيدًا ليس ذا أجزاء، زيد أجزاء أو مجزأ؟ له أجزاء؟ لا، ليس له أجزاء، وسبق أن شرحنا الفرق بين الجزء والبعض، ونعيد ذلك بسرعة، فنقول: المجزأ أو الجزء المجزأ هو الذي يتكون من أشياء مستقلة بنفسها كالجيش، الجيش يتكون من ماذا؟! من رجل، ورجل، ورجل، ورجل إلى آخره، الرجل هذا مستقل بنفسه، فتأخذ رجل وتضم إليه أمثاله فيكونون الجيش، إذًا كل جزء من أجزاء الجيش مستقل بنفسه، فإذا ضممت إليه مثله ومثله ومثله كون الكل.

فهمنا الآن، فيمكن أن نقول: الجزء هو الذي إذا انضاف إليه أمثاله كونوا الكل، الجزء لو أضفت إليه أمثاله رجل ورجل ورجل كونوا الجيش، أما البعض أو المبعض هو الذي يتكون من أبعاضٍ لا تستقل بنفسها كالإنسان، الإنسان يتكون من يدين ورجلين، ورأس، وظهر، وبطن.. إلى آخره، لكن اليد، هل اليد تستقل بنفسها؟! لا تستقل بنفسها.

الجزء هو الذي إذا انضاف إليه مثله لا يكون الكل، لو أتيت بعشرين يد، هل تكون إنسانًا؟! البعض لو انضاف إليه مثله يد، يد، يد، لا تكون إنسانًا، هذا الفرق بين الجزء والبعض؛ فلهذا الإنسان مُبعض، ولا نقول: مجزأ، هذا اصطلاح

عندهم؛ فلهذا ما يُقال: جاء زيدٌ كله، ويُقال: جاء الجيش كله، وجاء الطلاب كلهم، ونحو ذلك.

طيب، نقول: ولا يجوز أن تقول جاء زيدٌ كله، لا يجوز نحويًا، طيب، وبلاغيًا؟ قد يجوز أن تقول جاء زيدٌ كله، إذا أردت الإشارة إلى شدة سمنه مثلًا أو نحو ذلك، فهذه أمور بلاغية قد يخرج الكلام إليها، لا إشكال فيها، لكن عندما تريد الحكم النحوي فلا تقول ذلك.

إذًا فكل وجميع يؤكد بهما ما كان ذا أجزاء، وأما كلا وكلتا فكلا يؤكد بها المثنى المذكر، تقول: جاء الزيدان كلاهما، واشتريت المنزلين كليهما، وأما كلتا فيؤكد بها المثنى المؤنث، تقول: جاء الهندان كلتاهما، واشتريت الدارين كلتيهما، ثم ذكر ابن مالك في آخر هذا البيت حكمًا يتعلق بهذه الألفاظ الأربعة التي ذكرها، فقال:

بِالضَّمِيْرِ مُوصَلاَ

أي: أنه لا بدَّ من إضافتها إلى ضميرٍ يطابق المؤكد كما مثَّلنا؛ جاء الركب كله، وجاء الطالبان كلاهما، فعلى ذلك لو قلنا مثلًا: جاء الرجال جميعهم، فجميعهم توكيدٌ معنوي، ولو قلنا مثلًا: جاء الرجال جميعًا، فجميعًا ليس توكيدًا لعدم إضافته إلى الضمير، بل ينقلب إلى حال ويختلف المعنى.

في النحو نقول: إن قلت جاء الرجال جميعهم فتوكيد، وإن قلت جاء الرجال جميعًا فحال، هذا من حيث الصناعة النحوية والأحكام النحوية، أما المعنى الدقيق فلا بدَّ أن يُنظر إليه، هل أنت تريد أن تؤكد فتقول: جاء الرجال جميعهم، أم تريد أن تبين حالتهم، فتقول: جاء الرجال جميعًا، يعني لا يجوز هكذا على الإطلاق، هو يجوز نحويًا، نعم يجوز نحويًا، لكن من حيث المعنى الذي تريد،

هل جاءوا مجتمعين؟ تريد أن تقول: جاءوا مجتمعين، فتقول: جاءوا جميعًا.

أو غرضك أن تبين لنا أنه لم يتخلف أحدٌ منهم؟! فتقول: جاء الرجال جميعهم، فهناك فرق في المعنى، وإن كان الأسلوبان جائزين نحويًا، طيب، ثم بعد ذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاسْــتَعْمَلُوا أَيْضَــا كَكُــلَ فَاعِلَــهْ   مِــنْ عَــمَّ فِــي التَّوكِيْـدِ مِثْـلَ النَّافِلَـهْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن العرب استعملوا من الفعل عمَّ على وزن فاعلة، فماذا قالوا؟ عامَّة؛ للدلالة على التوكيد الدال على الإحاطة والشمول، وأصل عامة فاعلة، عاممة، ثم حدث بين الميمين إدغام، فصارت عامَّة، طيب، لماذا لف ابن مالك كل هذه اللفة؟!

فقال:

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضَـا كَكُلَ فَاعِلَهْ مِنْ عَمَّ

كان يمكن أن يختصر كل ذلك، ويقول: واستعملوا عامة، ولكن ما صرح بكلمة عامة، وإنما قال: واستعملوا أيضًا ككلٍ فاعلة من عمَّ، ما فاعلة من عمَّ؟ هي عامة، لماذا ما قال عامة؟ لأن عامة فيها اجتماع ساكنين، عامة، الألف ساكنة والميم ساكنة، والساكنان لا يلتقيان في حشو الشعر، في حشو الشعر لا يجوز مطلقًا أن يجتمع ساكنان.

بخلاف النثر، النثر الأصل ألا يلتقيا ساكنان إلا في مواضع، من هذه المواضع في نهاية الكلام، يعني شهر ساكنان، مسلمين ساكنان، وكذلك لو كان قبل الساكنين حرف مد، مثل: ضالين، يجتمع ساكنان، وفي مواضع قليلة قد يجتمع الساكنان في النثر، أما في الشعر فلا يجتمع الساكنان أبدًا في حشو الشعر؛ لأن الشعر يعتمد على الوزن، والوزن لو اجتمع فيه ساكنان في الحشو انكسر مباشرة في السمع.

طالب: (@٠٦:٥٤:٠٠)؟

نعم، هذا الأمر فقط يعني وزن، بخلاف آخر الشعر، آخر الشعر قد يجتمع فيه ساكنان، لو قلت مثلًا في آخر الشعر مسلمين، اجتمع ساكنان.

طيب، وعامة المستعملة في التوكيد بمعنى كل، وتستعمل استعمالها، أي: أنه يؤكد بها ذو الأجزاء مضافةً إلى ضميره، نحو: جاء القوم عامتهم، أي: كلهم، وجاء القبيلة عامتها، أي: كلها، وجاء المحمدون عامتهم، وجاء الهندات عامتهم، هذا معنى كلمة عامة هنا في التوكيد، وإن كان بعض العامة الآن يستعمل كلمة عامة للأكثر، فيقول: جاءت عامة الناس، عامة الناس يقولون، مع أن كلمة عامة في التوكيد يُراد بها الإحاطة والشمول ككل، وإنما تقول: أكثر الناس، أغلب الناس، وهكذا.

طيب، وقول ابن مالك في آخر البيت:

مِثْلَ النَّافِلَهْ

ما معنى هذه العبارة؟ واستعملوا أيضًا كل فاعلة من عمَّ في التوكيد، يعني استعملوا عامة في التوكيد مثل النافلة، النافلة الزائدة، قيل: المراد بالنافلة هنا الزائدة؛ لأن كلمة عامة قلت من ذكرها من النحويين في ألفاظ التوكيد، فكأن ابن مالك يعني زادها على أكثر النحويين.

وقيل: إن المراد بذلك أن التاء في عامة لازم، كالتاء في نافلة لازمة، وهذا هو الأظهر؛ لأن التاء تاء التأنيث لها مواضع ومعاني، أشهر هذه المواضع وأهمها أن تأتي فرقًا بين المذكر والمؤنث، تقول: قائمةٌ وقائم، وجالسةٌ وجالس، وعالمةٌ وعالم، معنى ذلك أنها ليست لازمة للكلمة، قد تقول: قائم، وتقول: قائمة، ليست لازمة، قد تُحذف التاء.

لكن هناك كلمات لا تُبنى ولا تُستعمل إلا بالتاء، فنقول: إن التاء حينئذٍ لازمة، لا يمكن أن تسقط عنها، مثل: رحمة، ما تقول: رحم، مثل: عامة، ما تقول: عام، جاء القوم عامهم!! ما يُستعمل هذا، فهذا هو القول الثاني، وهو الأظهر في المراد بقول ابن مالك:

مِثْلَ النَّافِلَهْ

ثم بعد ذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْــــدَ كُــــلَ أَكَّــــدُوا بِأَجْمَعَــــا ... جَمْعَــــاءَ أَجْمَعِــــيْنَ ثُــــمَّ جُمَعَــــا

وَدُونَ كُــــلَ قَــــدْ يَجِــــيْءِ أَجْمَــــعُ ... جَمْعَــــاءُ أَجْمَعُــــونَ ثُــــمَّ جُمَــــعُ

في هذين البيتين يذكر أيضًا لفظًا من ألفاظ التوكيد المعنوي الدال على الإحاطة والشمول، وهو أجمع وتثنيته وجمعه، وفي التأنيث: جمعاء، وفي التثنية: أجمعان وجمعاوان، وفي الجمع أجمعون وجُمع.

طيب، فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الأكثر في اللغة عند التوكيد بأجمع وفروعه، أن تأتي بعد كل، أن تأتي بعد التأكيد بكل، نحو: جاء الجيش كله أجمع، وجاءت القبيلة كلها جمعاء، وجاء الرجال كلهم أجمعون، وجاءت النساء كلهن جُمع، ومن ذلك قوله-تعالى-: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر:٣٠].

وتأخير أجمع بعد كل واجب، يعني إذا أتيت بأجمع يجب أن تجعلها بعد كل، ولا يجوز أن تقدمها على كل، هذا هو المسموع في اللغة، ما تقول: جاء الرجال أجمعون كلهم، ويجوز أن تؤكد بأجمع وفروعه من دون كل، وهو أقل من التوكيد بها بعد كل، نحو: جاء الجيش أجمع، والقبيلة جمعاء، والرجال أجمعون، والنساء جُمع.

ومن ذلك قوله-تعالى-: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص:٨٢]، ﴿ فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ

﴿وَٱلْغَاوُۥنَ ۝٩٤ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ﴾ [الشعراء:٩٤-٩٥]، ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل:٩]، ﴿إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ مِيقَـٰتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الدخان:٤٠]، ومن ذلك قول الراجز:

ليتني كنت صبيًا مرضعًا تحملني الذلفاء حولًا أكتع
إذا بكيت قبلتني أربعا إذًا ظللت الدهر أبكي أجمعا

نظر للفظ، نظر للمعنى، الذلفاء هي المرأة التي أنفها صغير، وهو مما يُستحسن في المرأة، ولم يقل: كله أجمع، وإنما قال: إذًا ظللت الدهر أبكي أجمع، طيب، وفي ادعاء كون التوكيد بأجمع وفروعه دون كلٍ قليلًا، في هذا الادعاء نظر، فقد جاء في القرآن والكلام الفصيح التوكيد بأجمع وفروعه دون كل، في مواضع عدة.

حتى قال أبو حيان في البحر المحيط: "وقد كثُر التوكيد بأجمعين غير تابعٍ لكلهم في القرآن الكريم، فكان ذلك حُجةٌ على ابن مالك في زعمه أن التأكيد بأجمعين قليل"، وذكرنا بعض الآيات، وهناك آياتٌ أُخر أيضًا عدة لم نذكرها جاء التوكيد فيها بأجمعين من دون التوكيد بكل.

طيب، وهناك ما يُسمى بتوابع أجمع، فإن بعضهم إذا أراد المبالغة بالتأكيد يأتي بعد أجمع بألفاظٍ تشابهها، وهي أكتع وأبتع وأبصع، وكلها بمعنى أجمع، فيقولون مثلًا: جاء الجيش أجمع أكتع أبصع أبتع، كلها بمعنًى واحد، نعم، تأتي بها أو ببعضها، وهذا يسمى من الإتباع، كلمات ما لها معاني، فقط هي يعني كلمات يأتون بها مشابهة في اللفظ لمجرد التأكيد فقط.

طيب، ثم بعد ذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ يُفِدْ تَوكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ

وَاغْـــنَ بِكِلْتَـــا فِـــي مُثَنًّـــى وَكِـــلاَ ... عَـــنْ وَزْنِ فَعْـــلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَـــلاَ

هذان بيتان، وكان الأحسن بابن مالك أن يقدم البيت الثاني منهما، وهو قوله: وأغنى بكلتا، أن يقدمه على ما قبله، لماذا؟ لكي يتصل كلامه على ألفاظ التوكيد، فإذا انتهى من ذكر ألفاظ التوكيد ينتقل بعد ذلك إلى ذكر بعض أحكام التوكيد المعنوي.

وقد جاء هذا البيت مقدمًا على البيت الذي قبله في بعض النسخ النادرة للألفية، المهم قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاغْـــنَ بِكِلْتَـــا فِـــي مُثَنًّـــى وَكِـــلاَ ... عَـــنْ وَزْنِ فَعْـــلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَـــلاَ

يقول: إن المثنى كما سبق لا يؤكد إلا بالنفس أو العين أو كلا وكلتا، نحو: جاء المحمدان أنفسهما أو كلاهما، وجاءت الهندان أنفسهما أو كلتاهما، ومذهب البصريين أن المثنى لا يؤكد بغير ذلك، المثنى لا يؤكد بغير ذلك، يعني لا يؤكد إلا بالنفس أو بالعين أو كلا أو كلتا.

فلا تقول: جاء الجيشان أجمعان، ولا جاءت القبيلتان جمعاوان، لماذا؟ استغناءً بكلا وكلتا عنهما، كلا وكلتا في تأكيد المثنى أغنيا عن أجمع أفعل، وعن جمعاء فعلاء، وهذا الذي اختاره ابن مالك أيضًا في هذا البيت، فقال:

وَاغْنَ بِكِلْتَا فِي مُثَنًّى وَكِلاَ

اغنى بهما في التوكيد عن ماذا؟ عن وزن فعلاء جمعاء، ووزن أفعل أجمع، يعني أجمع وجمعاء ما تأتي في توكيد المثنى، وأجاز الكوفيون والأخفش ما منعه البصريون، فتقول على مذهبهم: جاء الجيشان أجمعان، وجاءت القبيلتان جمعاوان، ويعوذهما السماع، إلا أنهم جوزوا ذلك قياسًا.

طيب، ثم قال ابن مالك.. بل قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ يُفِدْ تَوكِيْدُ مَنْكُورٍ قُبِل   وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِل

ذكر في هذا البيت حكم توكيد النكرة، فتوكيد المعرفة متفقٌ على جوازه لا إشكال في ذلك، المعرفة معروفة وواضحة فتؤكدها، أنت تؤكد شيئًا واضحًا بيِّنًا تؤكده، أما الشيء الغامض يحتاج إلى نعت، يحتاج إلى أمر يوضحه ويبينه، ولا يحتاج إلى أمر يؤكده، هو غامض، كيف تؤكد الغامض؟!

التأكيد كما عرفنا لا يأتي بمعنًى جديدًا، هو فقط المعنى السابق يؤكده، طيب، المعنى السابق هو غامض، نكرة غامض كيف تؤكده؟ فالنكرة تحتاج إلى أمرٍ يوضحها ويبينها، ولا تحتاج إلى تأكيد؛ فلهذا اختلفوا في توكيد النكرة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: عدم الجواز مطلقًا، لا يجوز سواءٌ أكانت النكرة محدودة لها بداية ونهاية، كيوم وشهر وسنة، أم كانت غير محدودة أي ليس لها بداية ونهاية واضحة محددة، كزمن ووقت وومدة، هذه ألفاظ نكرة وليست محدودة، وهذا هو قول البصريين بعدم الجواز.

القول الثاني: الجواز مطلقًا، وهذا قول بعض الكوفيين.

القول الثالث: جوازه إن كانت النكرة محدودةً، نحو: صمت شهرًا كله، ومشيت يومًا أجمع، وانتظرتك أسبوعًا كله، وهذا هو قول الأخفش وأكثر الكوفيين، وهو اختيار ابن مالك، لماذا قلنا إن هذا القول هو قول ابن مالك، ولم نقل إن قوله هو القول الثاني الجواز مطلقًا؟!

لأنه قال في البيت، ونصَّ في البيت على الإفادة، قال:

وَإِنْ يُفِدْ تَوكِيْدُ مَنْكُورٍ

والنكرة متى تفيد؟ إذا كانت محدودة، إذا كانت محدودة أفادت هذه الفائدة

المحددة، والقول الثالث هو القول الراجح؛ لمجيئه في السماع، ومن ذلك قول الشاعر:

لكنـــه شـــاقه أن قيـــل ذا رجـــبٌ   يـا ليــت عــدة حــولٍ كلــه رجــبُ.

قالوا: هذا رجب، وكان الوقت جميلًا وجيدًا، فقال: ليت السنة كلها رجب، يا ليت عدة حولٍ كُله رجل، فكله: نعت لحول، وحولٌ: نكرة، ومن ذلك قول الراجز السابق:

ليتنـــي كنـــت صـــبيًا مرضـــعًا   تحملنـــي الـــذلفاء حـــولًا أكتـــع.

حولًا: نكرة، أكتع فأكد النكرة، ومن ذلك قول الراجز:

قد سرت البكرة يومًا أجمعا

سرت البكرة أي أخرجت صوتًا يومًا أجمعا.

فهذا ما يتعلق بتوكيد النكرة، يبقى لنا بيتان في التوكيد المعنوي، نجعلهما مع بقية الأبيات إلى الدرس القادم-إن شاء الله تعالى- ونختم الدرس.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الرابع والثمانون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:-

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحيَّاكم الله وبيَّاكم في هذه الليلة الطيبة؛ ليلة الإثنين (الخامس من شهر ربيعٍ الآخر من سنة ثلاثٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف) في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض؛ لنعقد-بحمد الله وتوفيقه- الدرس (الرابع والثمانين) من دروس شرح ألفية ابن مالك-عليه رحمة الله-.

وكنا قد تكلمنا في الدرس الماضي على باب النعت، وكدنا أن ننتهي منه إلا أنه بقي فيه صُبابةٌ قليلة، وبقيةٌ باقية نذكرها في أول هذا الدرس قبل أن نبدأ بالباب التالي؛ وهو باب التوكيد.

بقي فيه مسألةٌ واحدة، وهي أن النعت قد يكون للمضاف، وقد يكون للمضاف إليه، لو جاءت كلمة، أو لو جاء مركبٌ إضافيٌ مكونٌ من مضافٍ ومضافٍ إليه، ثم جئت بالنعت، فيجوز أن يكون هذا النعت للمضاف أو للمضاف إليه، ويجوز أن يكون لأحدهما، والذي يحكم كل ذلك هو المعنى.

فإذا قلنا مثلًا: جاء عبد الله المسكين، فالمسكين نعتٌ للمضاف أم للمضاف

إليه؟ للمضاف، وعلى ذلك نرفع فنقول: جاء عبد الله المسكينُ، ولو قلنا: هذا مسجد القرية الجميل، لكان الجميل نعتًا للمضاف، للمسجد، فنقول: هذا مسجد القرية الجميل، ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ﴾ [مريم:٥٢]، الأيمن: نعت، فهل هو للمضاف جانب أم للمضاف إليه الطور؟

الجواب: هو للمضاف؛ لأن الأيمن نعتٌ للجانب، وليس للطور الجبل، وعلى ذلك جاءت الآية: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ﴾، ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَآ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلۡبَلۡدَةِ ٱلَّذِي حَرَّمَهَا﴾ [النمل:٩١]، التي: نعت، فهل هو نعتٌ لرب أم لهذه البلدة؟ الجواب: نعتٌ للمضاف، رَبَّ، طبعًا لتوافقهما في التذكير الذي، ولو كان نعتًا للبلدة لكان يُقال: إنما أُمرت أن أعبد رب هذه القرية التي حرمها.

فهذه أمور يتحكم فيها المعنى، ولو قلنا مثلًا: جاء عبد الله الخالق، لكان الخالق صفةً للمضاف العبد أو للمضاف إليه الله؟ لله، وعلى ذلك نقول: جاء عبد الله الخالقِ، ولو قلنا: هذا مسجد القرية الجميلة، لكانت الجميلة نعتًا للقرية، ومن ذلك قوله-تعالى-: ﴿فَأَخَذَتۡهُمۡ صَٰعِقَةُ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡهُونِ﴾ [فصلت:١٧]، الهون نعتٌ للصاعقة المضاف أم للعذاب المضاف إليه؟ الجواب: للمضاف إليه؛ للتوافق في التذكير، فجاءت الآية: ﴿فَأَخَذَتۡهُمۡ صَٰعِقَةُ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡهُونِ﴾.

ويجوز أن يكون النعت لأيهما من حيث اللفظ، ومن ذلك أن تقول: هذه مدرسة القرية الجميلة، الجميلة نعتٌ للقرية المضاف إليه أم للمدرسة المضاف؟ من حيث المعنى يجوز الأمران، إذًا لا حاكم هنا إلا معرفة المعنى، قد تقول: هذه مدرسة القرية الجميلةُ، فتجعلها نعتًا للمدرسة، أو تقول: هذه مدرسة القرية الجميلةِ، فتجعلها وصفًا ونعتًا للمضاف إليه.

ونحو ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج:١٤-١٥]، هو الغفور: مبتدأ وخبر، الودود: خبرٌ ثانٍ، ذو العرش: خبرٌ ثالث لهو، ثم قال: المجيد، المجيد هل هو خبرٌ رابع لهو يعني هو المجيد؟ أم نعتٌ للعرش؟ من حيث المعنى الوجهان جائزان، فإن جعلته خبرًا رابعًا لهو، قلت: المجيدُ، هو الغفور الودود ذو العرش المجيدُ، أي: هو المجيدُ، وإن جعلت المجيد نعتًا للعرش، كنت تقول: ذو العرشِ المجيدِ، والمجيد بالرفع والمجيدِ بالجر، قراءتان سبعيتان في الآية، وهذا توجيههما.

طيب، ونحو ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الواقعة:٧٤]، العظيم نعتٌ، فهل هو نعتٌ للمضاف اسم؟ أم نعتٌ للمضاف إليه الرب؟ الجواب: من حيث المعنى يجوز الوجهان؛ لأنهما يوصفان بالعظمة. طيب، وهل يمكن أن نقول: إن العظيم في هذه الآية ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ إنه نعتٌ للكاف في ربك؟ الكاف عائدة إلى النبي ﷺ.

قلنا: العظيم يصح أن يكون صفةً للمضاف اسم، أي: الاسم العظيم، ويصح أن يكون نعتًا للرب، فهل يصح أن يكون نعتًا للمضاف إليه الثاني الكاف؟ الجواب: لا؛ لأن الضمير لا يُنعت، الضمير لا يجوز أن يُنعت.

ونحو ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]، هذه قراءة السبعة بل العشرة، ذو، فذو: نعت، نعتٌ للمضاف الوجه، أم نعتٌ للمضاف إليه الرب؟ الجواب: نعتٌ للمضاف الوجه؛ لأن مرفوع فصار مرفوعًا مثله، ويبقى وجه ربك ذو الجلالِ، ومن حيث المعنى يجوز أن يكون ذو الجلال نعتًا للمضاف إليه الرب، وعلى ذلك كان يُقال في الكلام: ويبقى وجه ربك ذي الجلال والإكرام، وهذه قراءةٌ شاذة في الآية.

طيب، ولو قلنا مثلًا: جاء بعض الطلاب، ثم أردت أن تنعتهم بالاجتهاد، كنت تقول: جاء بعض الطلاب المجتهدين، أم جاء بعض الطلاب المجتهدون؟ يعني تجعل النعت للطلاب المضاف إليه، أم تجعل النعت للمضاف البعض؟ فالجواب: من حيث المعنى الوجهان جائزان في نحو هذا المثال، يجوز أن تقول: جاء بعض الطلاب المجتهدين، نعتٌ للطلاب، وجاء بعض الطلاب المجتهدون نعتٌ للبعض.

والمعنى الدقيق يختلف؛ فإذا قلت: جاء بعض الطلاب المجتهدين بالجر، كان معنى الكلام جاء بعضٌ من الطلاب المجتهدين، هؤلاء الطلاب المجتهدون جاء بعضهم، ولو رفعت: جاء بعض الطلاب المجتهدون لكان المعنى جاء البعض المجتهد من الطلاب، يعني الطلاب جاء بعضهم المجتهد، فهناك فرق دقيق من حيث المعنى، لكنه فرقٌ في المعنى التفصيل، أما المعنى الإجمالي فمتقارب.

بخلاف قولك مثلًا: جاء طلاب علمٍ مجتهدون، فمجتهدون هنا نعتٌ للمضاف الطلاب فترفع، ولا يصح أن يكون نعتًا للمضاف إليه العلم؛ لأن العلم لا يُنعت بأنه مجتهدون.

طيب، ونحو ذلك العدد المضاف إلى تمييزه، كثلاثة طلاب، وسبع بقرات، لو قلت مثلًا: جاء ثلاثُ طلابٍ مجتهدون أو مجتهدين؟ هل نجعل النعت للعدد ثلاثة، أم نجعل النعت للمعدود التمييز؟ الجواب: من حيث المعنى الوجهان جائزان؛ لأن الثلاثة هم الطلاب، والطلاب هم الثلاثة، فالعدد والمعدود في حقيقتهما شيءٌ واحد، ثلاثة طلاب، الثلاثة هم الطلاب، والطلاب هم الثلاثة.

فمن حيث المعنى يجوز أن تجعل النعت لأيهما، لكن من حيث الاستعمال، يعني العرب ماذا تفعل في هذا الاستعمال بالذات؟ يعني العدد المضاف إلى

تمييزه، الأغلب عند العرب، الأغلب في الاستعمال العربي أن يكون النعت للمعدود، للتمييز، فتقول: جاء ثلاثة طلابٍ مجتهدين، ويجوز على قلة أن تقول: جاء ثلاثة طلابٍ مجتهدون.

وتقول: عندي سبع بقراتٍ سمانٍ، نعتٌ للمضاف إليه البقرات، ويجوز أن تقول: عندي سبع بقراتٍ سمانٌ نعتٌ للسبع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ﴾ [يوسف:٤٣]، فجعل السمان نعتًا للبقرات المضاف إليه، ولو جعله نعتًا للعدد لجاز ذلك في الكلام على قلة، فتقول: إني أرى سبع بقراتٍ سمانًا، هذا من حيث الاستعمال.

أما من حيث المعنى: فيُقال فيه ما قيل في المثال السابق، فإذا قلت: عندي سبق بقراتٍ سمانٍ، فالمعنى عندي سبعٌ من البقرات السمان، يعني الكلام يدور عن البقرات السمان، البقرات السمان عندي سبٌ منهن، وإذا جعلت النعت للعدد: عندي سبع بقراتٍ سمانٌ، فالمعنى عندي سبعٌ سمانٌ من البقرات، إذا الكلام على البقرات، البقرات عندي منهن سبعٌ سمان.

هذه بعض التمرينات السريعة، سنمر بها بسرعة على باب النعت، قال الشاعر:

بكيت وما بُكى رجلٍ حزينٍ   على ربعين مسلوبٍ وبالي.

الشاهد هنا بسرعة؟ رجلٍ حزينٍ: نعت ومنعوت، هذا منعوت لمفرد، طيب مسلوبٍ وبالي؟ هذا نعتٌ متعدد لمنعوتٍ متعددٍ معنًى لا لفظًا، ربعين: هذا متعدد معنًى، ربعين: يعني ربع وربع، لكن من حيث اللفظ كلمة أو كلمتان؟ كلمة، فأتبع على ربعين مسلوبٍ وبالي.

قال-تعالى-: ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾ [البينة:٥]، هنا حذف النعت أم المنعوت؟ قال المفسرون: معنى الآية-والله أعلم- وذلك دين الملة القيمة، إذًا ما الذي

حُذف؟ المنعوت، وقلنا: هذا كثيرٌ جدًا في الكلام، قال-تعالى-: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف:٢٥]، هنا حذف نعت أم منعوت؟ حُذف النعت، يعني تدمر كل شيءٍ أُمرت بتدميره.

ولهذا قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف:٢٥]، إذًا ما دُمرت المساكن؛ لأنها ما أُمرت بتدميرها، وهكذا قلنا العربي يفهم كلامهم، يفهم الكلام حتى ولو كان فيه حذف، وأما الأعجمي الذي لا يفهم اللغة العربية فتأتي منه مصائب كثيرة؛ فلهذا قد يقول: كل شيء يعني كل شيء، هذا ظاهر الآية.

لكن الآية جاءت على لغة العرب، فيجب وجوبًا أن تُفهم على مقتضى كلام العرب، ولا يُقال إن هذا إخراجٌ لها عن مقتضى الظاهر، لا، بل يُقال: هذا هو الظاهر؛ لأن الظاهر هو أن تأخذ بكلام العرب لفظًا ومعنًى، فتفهم كما كانت العرب تفهم لغتها، وهكذا.

طيب، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ﴾ [المائدة:٦٨]، ما المحذوف؟ النعت أو المنعوت؟ النعت، يعني لستم على شيءٍ صحيحٍ، أو شيءٍ مقبولٍ، هم على شيء، هم على دين.

طيب، قال الشاعر:

رجال الغد المأمول إنا بحاجةٍ ... إلى قادةٍ تبني وشعبٍ يُعمر.

إلى قادةٍ تبني، هنا النعت بجملة، قادةٍ: منعوت، وتبني: نعت، لكن نعتٌ بالجملة الفعلية، وشعبٍ يُعمر: شعبٍ منعوت، ويُعمر: جملة فعلية وقت نعتًا.

قال-تعالى-: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الشورى:٣٢]، هنا فيه نعت؟ منعوت أم نعت؟ المنعوت، والمعنى-والله أعلم- ومن آياته السفن

الجواري.

ولعبدٌ مؤمن خيرٌ من مشرك، هنا واضح المحذوف المنعوت، ولعبدٌ مؤمن خيرٌ من عبدٍ مشرك، طيب، وتقول العرب: سألت فلانًا، سألت زيدًا فوجدته رجلًا، وهل كان يظن أن زيد امرأة!! طيب، ما المعنى؟ طبعًا وجد زيدًا الرجل، أوجده امرأة!! لكن لا يريد هذا الظاهر، لا يريد أنه وجده رجلًا لا امرأة، لا، هنا نعت محذوف، يعني سألت زيدًا فوجدته رجلًا كريمًا مثلًا، وجدته رجلًا شهمًا، وهكذا.

وفي الحديث: «**لا صلاة لمنفردٍ خلف الصف**»، هنا النعت، طيب، ما النعت المحذوف؟ صحيحة أم كاملة؟ صحيحة، إن قلنا: النعت المحذوف صحيحة، فصلاة المنفرد خلف الصف باطلة، وإن قلنا: كاملة، فهي صحيحة، ولكنها ليست كاملة، خلافٌ بين الفقهاء، هذا خلاف مشهور بين الفقهاء لاختلافهم في النعت المحذوف كيف يكون تقديره، فكلٌ قدره بما يره الأنسب لظواهر الأدلة الشرعية.

طيب، ندخل الآن في باب التوكيد، ما زال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ يتكلم على أبواب التوابع في النحو، وأبواب التوابع كما ذكرناها من قبل أربعة؛ وهي: النعت، والتوكيد، والعطف، والبدل، أما النعت فانتهينا منه، والآن نبدأ بالباب الثاني من أبواب التوابع، وهو باب التوكيد.

وقد عقد ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ باب التوكيد في الألفية في أربعة عشر بيتًا، قال فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

بِالنَّفْسِ أَوِ بِالعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدَا	مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ المُؤَكَّدَا
وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا	مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا
وَكُلاًّ اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكِلاَ	كِلْتَا جَمِيْعًا بِالضَّمِيْرِ مُوصَلاَ
وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلٍ فَاعِلَهْ	مِنْ عَمَّ فِي التَّوكِيْدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

وَبَعْـدَ كُـلَ أَكَّـدُوا بِأَجْمَعَـا ... جَمْعَـاءَ أَجْمَعِـيْنَ ثُـمَّ جُمَعَـا
وَدُونَ كُـلَ قَـدْ يَجِـيْء أَجْمَـعُ ... جَمْعَـاءُ أَجْمَعُـونَ ثُـمَّ جُمَـعُ
وَإِنْ يُفِـدْ تَوكِيْـدُ مَنْكُـورٍ قُبِـل ... وَعَـنْ نُحَـاةِ البَصْـرَةِ المَنْـعُ شَـمِل
وَاغْـنَ بِكِلتَـا فِـي مُثَنًّـى وَكِـلاَ ... عَـنْ وَزْنِ فَعْـلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَـلاَ
وَإِنْ تُؤَكِّـدِ الضَّـمِيرَ المُتَّصِـل ... بِـالنَّفْسِ وَالعَـيْنِ فَبَعْـدَ المُنْفَصِـل
عَنَيْـتُ ذَا الرَّفْـعِ وَأَكَّـدُوا بِمَـا ... سِـوَاهُمَا وَالقَيْـدُ لَـنْ يُلتَزَمَـا
وَمَـا مِـنَ التَّوكِيْـدِ لَفْظِـيٌّ يَجِـي ... مُكَـرَّرَاً كَقَولِـكَ ادْرُجِـي ادْرُجِـي
وَلاَ تُعِـدْ لَفْـظَ ضَـمِيْرٍ مُتَّصِـل ... إِلاَّ مَـعَ اللَّفْـظِ الَّـذِيْ بِـهِ وُصِـل
كَـذَا الحُـرُوفُ غَيْـرَ مَـا تَحَصَّـلاَ ... بِـهِ جَـوَابٌ كَـنَعَمْ وَكَبَلَـى
وَمُضْـمَرَ الرَّفْـعِ الَّـذِي قَـدِ انْفَصَـل ... أَكِّـدْ بِـهِ كُـلَّ ضَـمِيْرٍ اتَّصَـل

فهذا هو باب التوكيد، يُقال: التوكيد والتأكيد، فالتوكيد من وكد يوكد توكيدًا، والتأكيد من أكد يؤكد تأكيدًا، وهما بمعنى واحد، فقيل: الأصل فيهما الواو وكد، والهمزة بدلٌ من الواو، وقيل العكس: أي الأصل أكد تأكيدًا، والواو بدل من الهمزة.

وقيل: هما أصلان أكد ووكد، وهذا القول الثالث هو أظهر الأقوال؛ لأن الفعلين يتصرفان تصرفًا تامًا، يُقال: أكد يؤكد تأكيدًا، فهو مؤكِد ومؤكَد، وكذلك وكد يوكد توكيدًا، فهو موكَد وموكِد، وهكذا، وأفصح هذه اللغات التوكيد، وهو الوارد في القرآن الكريم في قوله-تعالى-: ﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل:٩١].

والمراد بالتوكيد هنا باب التوكيد، وهو تابعٌ يُذكر تقريرًا لمتبوعه؛ لرفع احتمال التجوز أو السهو، سيأتي بيانٌ لمعناه أكثر، وهذا التوكيد نوعان:

توكيدٌ لفظي: ويكون بتكرار المؤكد؛ نحو جاء محمدٌ محمدٌ، أو جاء جاء محمد، أو جاء محمدٌ جاء محمدٌ.

والنوع الثاني: التوكيد المعنوي، ويكون بألفاظٍ معينة، وهي النفس والعين، وكلا وكلتا، وكل وجميع وعامة، وأجمع وإخوانه.

فهذا المراد بالتوكيد هنا، ويُسمونه التوكيد النحوي، وقد يستعمل النحويون التوكيد بالمعنى اللغوي، يعني بمعنى التقوية والتقرير، أي أن الغرض والفائدة من هذا الشيء هو تأكيد المعنى وتقويته وتقريره، وهذا كثيرٌ جدًا عند النحويين، فنفرق بين الاستعمالين.

باب التأكيد المراد به التأكيد النحوي، وهما الضربان أو النوعان المذكوران: اللفظي والمعنوي، أما التوكيد بكونه غرضًا وفائدة من الكلام، من الأسلوب، من اللفظ، فهذا معنًى لغوي، المتكلم قد يقصد من كلامه أن يوكد المعنى، كما قالوا مثلًا في حروف التوكيد، (إن) الغرض منها التوكيد.

كما قالوا في: إن، وأن، ولام الابتداء، كقولك: إن محمدًا قائم، ولمحمد قائم، ما الغرض والفائدة من هذه الحروف؟ قالوا: التأكيد، يعني تأكيد المعنى السابق قبل دخولها، فإن محمدًا قائم، الكلام قبل إن ماذا كان؟ كان: محمدٌ قائم، طيب، ما الفرق بين محمدٌ قائم، وإن محمدًا قائم؟

من حيث المعنى الإجمالي لا فرق، وهو إسناد القيام إلى محمد، إذًا إن هنا ما فائدتها؟ ما لها فائدة في الكلام؟ لا، فائدتها التأكيد، ما معنى التأكيد؟ يعني لا تأتي بمعنًى جديد يسمونه معنى مؤسس، لا تأتي بمعنًى جديد، ولكن تؤكد المعنى المعروف قبل الإتيان بها، هذا هو التأكيد، والتأكيد معنًى يقصد إليه المتكلم كثيرًا.

وكقول النحويين أيضًا في الحروف الزائدة، إن الغرض من زيادتها التوكيد، نحو: كفى بالله شهيدًا، وكقولك: ما جاءني من رجل، أصل العبارة: كفى الله شهيدًا، وما جاءني رجلٌ، وهذا الحرف الزائد لماذا زيد؟! زيد لمعنى التأكيد.

وكما يقول النحويون أيضًا مثلًا في المفعول المطلق غير الموصوف ولا المضاف، ولا الدال على العدد، إنه لغرض التوكيد، نحو: ضربته ضربًا، وكلم الله موسى تكليمًا، ما الغرض والفائدة من المفعول المطلق في نحو كلم الله موسى تكليمًا؟! التأكيد، كلم الله موسى، كلمه ماذا؟

تكليمًا، أكيد تكليمًا كلمه، فتكليمًا لم تأتي بمعنًى زائد؛ لأن المعنى المفهوم منها مفهومٌ من قوله كلم، وإنما جيء به للتأكيد، وهذا المعنى من أهم المعاني التي يقصد إليها المتكلم وهي التأكيد.

وكما يقول النحويون أيضًا مثلًا في النعت والحال والتمييز، يقولون: إنها تأتي مؤسسة، وتأتي مؤكدة، تأتي مؤسسةً لمعنًى جديد، وتأتي مؤكدةً لمعنًى سابق، فتأتي مؤسسةً لمعنًى جديد كقولك: جاء محمدٌ الخائف، عرفت أني سأصفه بالخائف قبل أن أقول الخائف؟! إذًا كلمة الخائف أسست عندي معنًى جديدًا، هذا نعت مؤسس، ما تعرف معناه حتى يُلفظ به.

وكقولك: جاء محمدٌ خائفًا، وكقولك: جاء عشرون ماذا؟ ما تدري، حتى آتي بالتمييز، فأقول: جاء عشرون رجلًا، إذًا فالنعت والتمييز والحال هنا جاءت لمعنًى جديد، لمعنًى مؤسس، وقد تأتي هذه الثلاثة للتأكيد، كأن تقول مثلًا: جاء من الخائفين محمدٌ الخائف، الخائف هنا للتأكيد، وكأن تقول: ابتسم محمدٌ ضاحكًا، وكقولك: جاء من الرجال عشرون رجلًا.

قد تقول هذا لغو، لماذا نقول: رجلًا؟!! نحن نعرف أنه رجل، لا، هذا للتوكيد، وهذا معنًى يقصد إليه أفصح الفصحاء؛ قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة:٣٦]، أكيد شهرًا من إفراد الشهور، لكن هذا معنى يقصد إليه المتكلم الفصيح.

إذًا المراد بالتوكيد في هذا الباب هو التوكيد النحوي؛ أي: التوكيد اللفظي أو التوكيد المعنوي، وهو تابعٌ، الغرض منه تقرير المؤكد لرفع احتمال التجوز أو السهو، قلنا قبل قليل: إن التوكيد النحوي هذا الباب قسمان نوعان:

التوكيد اللفظي: وسيأتي في آخر هذا الباب.

والتوكيد المعنوي: ويكون بألفاظٍ معينة عُرفت بالاستقصاء والتتبع، وهي على ضربين؛ التوكيد المعنوي على ضربين:

- **الضرب الأول**: ما يدل على إرادة الحقيقة، ويكون بلفظين: النفس والعين.

- **الضرب الثاني**: من التوكيد المعنوي ما يدل على الإحاطة والشمول، ويكون بستة ألفاظ: كلتا، وكلا، وكل، وجميعٌ، وعامة، وأجمع، وإخوانه.

وفي الضرب الأول، وهو ما يدل على إرادة الحقيقة، يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

بِالنَّفْسِ أَوِ بِالعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدَا ... مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ المُؤَكَّدَا
وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلِ إِنْ تَبِعَا ... مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

يقول: الاسم يؤكد بالنفس أو بالعين أو بهما، إذا أُريد الحقيقة من الكلام، نحو: جاء محمدٌ نفسه، أو جاء محمدٌ عينه، أو جاء محمدٌ نفسه عينه، إذا أُريد دفع توهم غير الحقيقة من هذا الكلام، يعني أن تدفع توهم إرادة مضافٍ محذوف مثلًا، لا تفهم من جاء محمدٌ يعني جاء خبره، أو جاء رسوله، أو جاء عطاؤه، أو جاء شره، وهذا يستعمله الناس، يقولون: جاء محمد، يعني جاء خبره أنه مات مثلًا، ونحو ذلك.

ونحو ذلك قولك: بل هو القلم نفسه؛ ردًا على من قال: ليس هذا القلم المطلوب، وقولك: بل هو القلم نفسه يعني هو القلم، وليس قلمًا يُشبهه، أو لست أمزح معك، هذا التأكيد، يدل على إرادة الحقيقة من الكلام؛ لأن الكلام قد يُخرج

من حقيقته إلى معاني أخرى.

وقد ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لهذا الضرب من التوكيد حكمين في البيتين السابقين: الحكم الأول في قوله:

مَعَ ضَمِيْرٍ طَابَقَ المُؤَكَّدَا

أي يجب في هذا التوكيد في النفس والعين، أن يُضاف لفظ النفس، ولفظ العين إلى ضميرٍ يطابق المؤكد ويعود إليه، كالأمثلة السابقة، جاء محمدٌ نفسه، جاءت هندٌ نفسها، وهكذا.

بخلاف قولك مثلًا: نفس محمدٍ كريمةٌ، وعينه جميلةٌ، أو لقد أزهقت نفسًا بريئةً، أو كحل محمدٌ عينه، فكل ذلك ليس من التوكيد؛ لعدم إرادة التوكيد، أو عدم إضافته إلى الضمير.

والحكم الثاني للتوكيد بالنفس والعين الذي ذكره ابن مالك في قوله:

وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلِ إنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

يقول: إذا أردت أن توكد بالنفس أو بالعين ما ليس واحدًا، أي أن تؤكد المثنى أو الجمع، فإنك تجمع النفس والعين في هذا الأسلوب، أسلوب التوكيد على أفعُل فقط، يعني لا تثنيهما ولا تجمعهما على غير أفعُل.

فإذا أردت التوكيد، فإنك تقول في توكيد المجموع: جاء الرجال أنفسهم، ولا تقول: جاء الرجال نفوسهم؛ لأن النفس والعين في باب التوكيد لا يُجمعان إلا على أفعُل، جاء الرجال أنفسهم، وجاء النساء أنفسهن، ولا تقول: نفوسهن، وفي التثنية تقول في الجمع: جاء المحمدان أنفسهما، وجاءت الهندان أنفسهما.

أما في الجمع فباتفاق، وأما في التثنية: فإن بعض النحويين يُجوز على قلة أن تقول: جاء المحمدان نفساهما، أو جاء المحمدان نفسُهما، يعني إذا أردنا أن

نجمل الكلام في ذلك نقول: إذا أكدت بالنفس والعين المفرد، فليس لك في النفس والعين إلا الإفراد، جاء محمدٌ نفسه عينه، وجاءت هند نفسها عينها.

وإذا أكدت بالنفس والعين المجموع، فليس لك إلا أن تجمع النفس والعين على أفعُل، جاء المحمدون أنفسهم، وجاءت الهندات أنفسهن، وإذا أكدت المثنى، فالأفصح أن تجمع النفس والعين أيضًا على أفعُل، تقول: جاء المحمدان أنفسهما، وجاءت الهندان أنفسهما، ويجوز على قلة أن تقول: نفساهما أو نفسهما، ثم اختلفوا يعني في هذا القليل أيهما أحسن، نفساهما أو نفسهما على خلافٍ بين النحويين.

لكنهم متفقون على أنه لا يجوز إلا على قلة، يعني إذا كان الإنسان يتكلم ابتداءً فينبغي أن يقول: جاء المحمدان أنفسهما، ولو سُئلت عن الحكم، تقول: قل جاء المحمدان أنفسهما، ولو كنت تصحح مثلًا تفعل ذلك، لكن لو قال قائلٌ آخر شاعر أو ناثر، أو كتب كاتبٌ آخر: جاء المحمدان نفساهما، اشتريت السيارتين نفسيهما، أو اشتريت سيارتين نفسهما!

هنا ما تُخطيء، تقول: هذا إنما يجوز في اللغة على قلة عند بعض النحويين، لكن لو أنت ابتدأت وتكلمت أو سُئلت، فينبغي أن تأخذ بالمتفق على صحته، فهذا هو الضرب الأول من التوكيد المعنوي، وهو التوكيد الذي يُراد به الدلالة على إرادة الحقيقة.

طيب، الضرب الثاني من التوكيد المعنوي هو ما يدل على إرادة الإحاطة والشمول:

وَكُــلاًّ اذْكُــرْ فِــي الشُّــمُولِ وَكِــلاَ ... كِلْتَــا جَمِيْعَــًا بِالضَّــمِيْرِ مُوصَــلاَ
وَاسْــتَعْمَلُوَا أَيْضَــًا كَكُــلٍّ فَاعِلَــهْ ... مِــنْ عَــمَّ فِــي التَّوكِيْــدِ مِثْــلَ النَّافِلَــهْ
وَبَعْــدَ كُــلٍّ أَكَّــدُوا بِأَجْمَعَــا ... جَمْعَــاءَ أَجْمَعِــيْنَ ثُــمَّ جُمَعَــا

وَدُونَ كُلَ قَدْ يَجِيْء أَجْمَعُ ... جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ
وَإِنْ يُفِدْ تَوكِيْدُ مَنْكُورٍ قُبِل ... وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِل
وَاغْنَ بِكِلتَا فِي مُثَنًّى وَكِلاَ ... عَنْ وَزْنِ فَعْلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَلاَ
وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ المُتَّصِل ... بِالنَّفْسِ وَالعَيْنِ فَبَعْدَ المُنْفَصِل
عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكَّدُوا بِمَا ... سِوَاهُمَا وَالقَيْدُ لَنْ يُلتَزَمَا

كل ذلك في الضرب الثاني من التوكيد المعنوي، وهو ما يدل على إرادة الإحاطة والشمول، فهي عدة ألفاظ ذكرها ابن مالك في هذه الأبيات، وقبل ذلك نقول في قول ابن مالك:

وَكُلاًّ اذْكُرْ

كلًا مختوم بالتنوين، والتنوين كما تعرفون نونٌ ساكنة، إذًا فهذه الكلمة مختومة بساكن، اذكر: فعل أمر مبدوءٌ بهمزة وصل، وهمزة الوصل ما بعدها ساكن، وهي تسقط في درج الكلام، فمعنى ذلك أنه سيلتقي عندنا ساكنان: التنوين في كلاً، والذال في اذكر بعد حذف همزة الوصل.

والتخلص من التقاء الساكنين يكون في الأصل بالكسر، وهذا جائزٌ هنا، فتكسر التنوين، التنوين هو نونٌ ساكنة، هذه النون الساكنة اكسرها، وكلاٍ اذكر، ويجوز هذا التخلص من التقاء الساكنين بالضم؛ نظرًا إلى أن فعل الأمر بعدها اذكر مضموم العين، فلك حينئذٍ أن تتخلص بالضم، فتقول: وكلاٌ اذكر، وهذا الحكم في كل ما يشابه ذلك.

طيب، قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول ذلك:

وَكُلاًّ اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكِلاَ ... كِلتَا جَمِيْعًا بِالضَّمِيْرِ مُوصَلاَ

فذكر في هذا البيت أربعة ألفاظ من ألفاظ التوكيد المعنوي، التي يُراد بها

الدلالة على الإحاطة والشمول، وهي كل وكلا وكلتا وجميع، وكان الأفضل أن يجمع ابن مالك بين كلٍ وجميع، ولا يفصل بينهما، إلا أن ضرورة الشعر اقتضت ذلك.

أما كلٌ وجميعٌ فيؤكد بهما ما كان ذا أجزاء، ماذا يؤكد بهما؟ لا يؤكد بهما إلا ما كان ذا أجزاء، كقولك: جاء الركب كله أو جميعه، وجاءت القبيلة كلها أو جميعها، وجاء الرجال كلهم أو جميعهم، وجاءت الهندات كلهن أو جميعهن، ولا تقول: جاء زيدٌ كله، لماذا؟

لأن زيدًا ليس ذا أجزاء، زيد أجزاء أو مجزأ؟ له أجزاء؟ لا، ليس له أجزاء، وسبق أن شرحنا الفرق بين الجزء والبعض، ونعيد ذلك بسرعة، فنقول: المجزأ أو الجزء المجزأ هو الذي يتكون من أشياء مستقلة بنفسها كالجيش، الجيش يتكون من ماذا؟! من رجل، ورجل، ورجل، ورجل إلى آخره، الرجل هذا مستقل بنفسه، فتأخذ رجل وتضم إليه أمثاله فيكونون الجيش، إذًا كل جزء من أجزاء الجيش مستقل بنفسه، فإذا ضممت إليه مثله ومثله ومثله كون الكل.

فهمنا الآن، فيمكن أن نقول: الجزء هو الذي إذا انضاف إليه أمثاله كونوا الكل، الجزء لو أضفت إليه أمثاله رجل ورجل ورجل كونوا الجيش، أما البعض أو المبعض هو الذي يتكون من أبعاضٍ لا تستقل بنفسها كالإنسان، الإنسان يتكون من يدين ورجلين، ورأس، وظهر، وبطن.. إلى آخره، لكن اليد، هل اليد تستقل بنفسها؟! لا تستقل بنفسها.

الجزء هو الذي إذا انضاف إليه مثله لا يكون الكل، لو أتيت بعشرين يد، هل تكون إنسانًا؟! البعض لو انضاف إليه مثله يد، يد، يد، لا تكون إنسانًا، هذا الفرق بين الجزء والبعض؛ فلهذا الإنسان مُبعض، ولا نقول: مجزأ، هذا اصطلاح عندهم؛ فلهذا ما يُقال: جاء زيدٌ كله، ويُقال: جاء الجيش كله، وجاء الطلاب

كلهم، ونحو ذلك.

طيب، نقول: ولا يجوز أن تقول جاء زيدٌ كله، لا يجوز نحويًا، طيب، وبلاغيًا؟ قد يجوز أن تقول جاء زيدٌ كله، إذا أردت الإشارة إلى شدة سمنه مثلًا أو نحو ذلك، فهذه أمور بلاغية قد يخرج الكلام إليها، لا إشكال فيها، لكن عندنا تريد الحكم النحوي فلا تقول ذلك.

إذًا فكل وجميع يؤكد بهما ما كان ذا أجزاء، وأما كلا وكلتا فكلا يؤكد بها المثنى المذكر، تقول: جاء الزيدان كلاهما، واشتريت المنزلين كليهما، وأما كلتا فيؤكد بها المثنى المؤنث، تقول: جاء الهندان كلتاهما، واشتريت الدارين كلتيهما، ثم ذكر ابن مالك في آخر هذا البيت حكمًا يتعلق بهذه الألفاظ الأربعة التي ذكرها، فقال:

بِالضَّمِيْرِ مُوصَلاَ

أي: أنه لا بدَّ من إضافتها إلى ضميرٍ يطابق المؤكد كما مثَّلنا؛ جاء الركب كله، وجاء الطالبان كلاهما، فعلى ذلك لو قلنا مثلًا: جاء الرجال جميعهم، فجميعهم توكيدٌ معنوي، ولو قلنا مثلًا: جاء الرجال جميعًا، فجميعًا ليس توكيدًا لعدم إضافته إلى الضمير، بل ينقلب إلى حال ويختلف المعنى.

في النحو نقول: إن قلت جاء الرجال جميعهم فتوكيد، وإن قلت جاء الرجال جميعًا فحال، هذا من حيث الصناعة النحوية والأحكام النحوية، أما المعنى الدقيق فلا بدَّ أن يُنظر إليه، هل أنت تريد أن تؤكد فتقول: جاء الرجال جميعهم، أم تريد أن تبين حالتهم، فتقول: جاء الرجال جميعًا، يعني لا يجوز هكذا على الإطلاق، هو يجوز نحويًا، نعم يجوز نحويًا، لكن من حيث المعنى الذي تريد، هل جاءوا مجتمعين؟ تريد أن تقول: جاءوا مجتمعين، فتقول: جاءوا جميعًا.

أو غرضك أن تبين لنا أنه لم يتخلف أحدٌ منهم؟! فتقول: جاء الرجال جميعهم، فهناك فرق في المعنى، وإن كان الأسلوبان جائزين نحويًا، طيب، ثم بعد ذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاسْــتَعْمَلُوا أَيْضَــا كَكُــلَ فَاعِلَــهْ مِــنْ عَــمَّ فِــي التَّوكِيْــدِ مِثْــلَ النَّافِلَــهْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن العرب استعملوا من الفعل عمَّ على وزن فاعلة، فماذا قالوا؟ عامَّة؛ للدلالة على التوكيد الدال على الإحاطة والشمول، وأصل عامة فاعلة، عاممة، ثم حدث بين الميمين إدغام، فصارت عامَّة، طيب، لماذا لف ابن مالك كل هذه اللفة؟!

فقال:

وَاسْتَعْمَلُوَا أَيْضَـا كَكُلَ فَاعِلَهْ مِنْ عَمَّ

كان يمكن أن يختصر كل ذلك، ويقول: واستعملوا عامة، ولكن ما صرح بكلمة عامة، وإنما قال: واستعملوا أيضًا ككلٍ فاعلة من عمَّ، ما فاعلة من عمَّ؟ هي عامة، لماذا ما قال عامة؟ لأن عامة فيها اجتماع ساكنين، عامة، الألف ساكنة والميم ساكنة، والساكنان لا يلتقيان في حشو الشعر، في حشو الشعر لا يجوز مطلقًا أن يجتمع ساكنان.

بخلاف النثر، النثر الأصل ألا يلتقيا ساكنان إلا في مواضع، من هذه المواضع في نهاية الكلام، يعني شهر ساكنان، مسلمين ساكنان، وكذلك لو كان قبل الساكنين حرف مد، مثل: ضالين، يجتمع ساكنان، وفي مواضع قليلة قد يجتمع الساكنان في النثر، أما في الشعر فلا يجتمع الساكنان أبدًا في حشو الشعر؛ لأن الشعر يعتمد على الوزن، والوزن لو اجتمع فيه ساكنان في الحشو انكسر مباشرة في السمع.

طالب: (@٠٦:٥٤:٠٠)؟

نعم، هذا الأمر فقط يعني وزن، بخلاف آخر الشعر، آخر الشعر قد يجتمع فيه ساكنان، لو قلت مثلًا في آخر الشعر مسلمين، اجتمع ساكنان.

طيب، وعامة المستعملة في التوكيد بمعنى كل، وتستعمل استعمالها، أي: أنه يؤكد بها ذو الأجزاء مضافةً إلى ضميره، نحو: جاء القول عامتهم، أي: كلهم، وجاء القبيلة عامتها، أي: كلها، وجاء المحمدون عامتهم، وجاء الهندات عامتهم، هذا معنى كلمة عامة هنا في التوكيد، وإن كان بعض العامة الآن يستعمل كلمة عامة للأكثر، فيقول: جاءت عامة الناس، عامة الناس يقولون، مع أن كلمة عامة في التوكيد يُراد بها الإحاطة والشمول ككل، وإنما تقول: أكثر الناس، أغلب الناس، وهكذا.

طيب، وقول ابن مالك في آخر البيت:

مِثْلَ النَّافِلَهْ

ما معنى هذه العبارة؟ واستعملوا أيضًا كل فاعلة من عمَّ في التوكيد، يعني استعملوا عامة في التوكيد مثل النافلة، النافلة الزائدة، قيل: المراد بالنافلة هنا الزائدة؛ لأن كلمة عامة قلت من ذكرها من النحويين في ألفاظ التوكيد، فكأن ابن مالك يعني زادها على أكثر النحويين.

وقيل: إن المراد بذلك أن التاء في عامة لازم، كالتاء في نافلة لازمة، وهذا هو الأظهر؛ لأن التاء تاء التأنيث لها مواضع ومعاني، أشهر هذه المواضع وأهمها أن تأتي فرقًا بين المذكر والمؤنث، تقول: قائمةٌ وقائم، وجالسةٌ وجالس، وعالمةٌ وعالم، معنى ذلك أنها ليست لازمة للكلمة، قد تقول: قائم، وتقول: قائمة، ليست لازمة، قد تُحذف التاء.

لكن هناك كلمات لا تُبنى ولا تُستعمل إلا بالتاء، فنقول: إن التاء حينئذٍ لازمة،

لا يمكن أن تسقط عنها، مثل: رحمة، ما تقول: رحم، مثل: عامة، ما تقول: عام، جاء القوم عامهم!! ما يُستعمل هذا، فهذا هو القول الثاني، وهو الأظهر في المراد بقول ابن مالك:

مِثْلَ النَّافِلَهْ

ثم بعد ذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْـــدَ كُـــلَ أَكَّـــدُوا بِأَجْمَعَـــا　　　جَمْعَـــاءَ أَجْمَعِـــيْنَ ثُـــمَّ جُمَعَـــا
وَدُونَ كُـــلَ قَـــدْ يَجِـــيْءِ أَجْمَـــعُ　　　جَمْعَـــاءُ أَجْمَعُـــونَ ثُـــمَّ جُمَـــعُ

في هذين البيتين يذكر أيضًا لفظًا من ألفاظ التوكيد المعنوي الدال على الإحاطة والشمول، وهو أجمع وتثنيته وجمعه، وفي التأنيث: جمعاء، وفي التثنية: أجمعان وجمعاوان، وفي الجمع أجمعون وجُمع.

طيب، فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الأكثر في اللغة عند التوكيد بأجمع وفروعه، أن تأتي بعد كل، أن تأتي بعد التأكيد بكل، نحو: جاء الجيش كله أجمع، وجاءت القبيلة كلها جمعاء، وجاء الرجال كلهم أجمعون، وجاءت النساء كلهن جُمع، ومن ذلك قوله-تعالى-: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر:٣٠].

وتأخير أجمع بعد كل واجب، يعني إذا أتيت بأجمع يجب أن تجعلها بعد كل، ولا يجوز أن تقدمها على كل، هذا هو المسموع في اللغة، ما تقول: جاء الرجال أجمعون كلهم، ويجوز أن تؤكد بأجمع وفروعه من دون كل، وهو أقل من التوكيد بها بعد كل، نحو: جاء الجيش أجمع، والقبيلة جمعاء، والرجال أجمعون، والنساء جُمع.

ومن ذلك قوله-تعالى-: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص:٨٢]، ﴿فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ﴾ [الشعراء:٩٤-٩٥]، ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ

﴿أَجْمَعِينَ﴾ [النحل:٩]، ﴿إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ مِيقَـٰتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الدخان:٤٠]، ومن ذلك قول الراجز:

ليتنـــي كنـــت صـــبيًا مرضـــعًا ... تحملنـــي الـــذلفاء حـــولًا أكتـــع.
إذا بكيـــــت قبلتنـــــي أربعـــــا ... إذًا ظللـــت الـــدهر أبكـــي أجمعـــا.

نظر للفظ، نظر للمعنى، الذلفاء هي المرأة التي أنفها صغير، وهو مما يُستحسن في المرأة، ولم يقل: كله أجمع، وإنما قال: إذًا ظللت الدهر أبكي أجمع، طيب، وفي ادعاء كون التوكيد بأجمع وفروعه دون كلٍ قليلًا، في هذا الادعاء نظر، فقد جاء في القرآن والكلام الفصيح التوكيد بأجمع وفروعه دون كل، في مواضع عدة.

حتى قال أبو حيان في البحر المحيط: "وقد كثُر التوكيد بأجمعين غير تابعٍ لكلهم في القرآن الكريم، فكان ذلك حُجةٌ على ابن مالك في زعمه أن التأكيد بأجمعين قليل"، وذكرنا بعض الآيات، وهناك آياتٌ أُخر أيضًا عدة لم نذكرها جاء التوكيد فيها بأجمعين من دون التوكيد بكل.

طيب، وهناك ما يُسمى بتوابع أجمع، فإن بعضهم إذا أراد المبالغة بالتأكيد يأتي بعد أجمع بألفاظٍ تشابهها، وهي أكتع وأبتع وأبصع، وكلها بمعنى أجمع، فيقولون مثلًا: جاء الجيش أجمع أكتع أبصع أبتع، كلها بمعنًى واحد، نعم، تأتي بها أو ببعضها، وهذا يسمى من الإتباع، كلمات ما لها معاني، فقط هي يعني كلمات يأتون بها مشابهة في اللفظ لمجرد التأكيد فقط.

طيب، ثم بعد ذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ يُفِـــدْ تَوكِيْـــدُ مَنْكُـــورٍ قُبِـــل ... وَعَـنْ نُحَـاةِ البَصْـرَةِ المَنْـعُ شَـمِل
وَاغْـــنَ بِكِلْتَـــا فِـــي مُثَنَّـــى وَكِـــلاَ ... عَـــنْ وَزْنِ فَعْـــلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَـــلاَ

هذان بيتان، وكان الأحسن بابن مالك أن يقدم البيت الثاني منهما، وهو قوله: وأغنى بكلتا، أن يقدمه على ما قبله، لماذا؟ لكي يتصل كلامه على ألفاظ التوكيد، فإذا انتهى من ذكر ألفاظ التوكيد ينتقل بعد ذلك إلى ذكر بعض أحكام التوكيد المعنوي.

وقد جاء هذا البيت مقدمًا على البيت الذي قبله في بعض النسخ النادرة للألفية، المهم قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاغْنَ بِكِلتَا فِي مُثَنًّى وَكِلاَ ... عَنْ وَزْنِ فَعْلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَلاَ

يقول: إن المثنى كما سبق لا يؤكد إلا بالنفس أو العين أو كلا وكلتا، نحو: جاء المحمدان أنفسهما أو كلاهما، وجاءت الهندان أنفسهما أو كلتاهما، ومذهب البصريين أن المثنى لا يؤكد بغير ذلك، المثنى لا يؤكد بغير ذلك، يعني لا يؤكد إلا بالنفس أو بالعين أو كلا أو كلتا.

فلا تقول: جاء الجيشان أجمعان، ولا جاءت القبيلتان جمعاوان، لماذا؟ استغناءً بكلا وكلتا عنهما، كلا وكلتا في تأكيد المثنى أغنيا عن أجمع أفعل، وعن جمعاء فعلاء، وهذا الذي اختاره ابن مالك أيضًا في هذا البيت، فقال:

وَاغْنَ بِكِلتَا فِي مُثَنًّى وَكِلاَ

اغنى بهما في التوكيد عن ماذا؟ عن وزن فعلاء جمعاء، ووزن أفعل أجمع، يعني أجمع وجمعاء ما تأتي في توكيد المثنى، وأجاز الكوفيون والأخفش ما منعه البصريون، فتقول على مذهبهم: جاء الجيشان أجمعان، وجاءت القبيلتان جمعاوان، ويعوذهما السماع، إلا أنهم جوزوا ذلك قياسًا.

طيب، ثم قال ابن مالك.. بل قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ يُفِدْ تَوكِيْدُ مَنْكُورٍ قُبِل ... وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِل

ذكر في هذا البيت حكم توكيد النكرة، فتوكيد المعرفة متفقٌ على جوازه لا إشكال في ذلك، المعرفة معروفة وواضحة فتؤكدها، أنت تؤكد شيئًا واضحًا بيِّنًا تؤكده، أما الشيء الغامض يحتاج إلى نعت، يحتاج إلى أمر يوضحه ويبينه، ولا يحتاج إلى أمر يؤكده، هو غامض، كيف تؤكد الغامض؟!

التأكيد كما عرفنا لا يأتي بمعنًى جديد، هو فقط المعنى السابق يؤكده، طيب، المعنى السابق هو غامض، نكرة غامض كيف تؤكده؟ فالنكرة تحتاج إلى أمرٍ يوضحها ويبينها، ولا تحتاج إلى تأكيد؛ فلهذا اختلفوا في توكيد النكرة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: عدم الجواز مطلقًا، لا يجوز سواءٌ أكانت النكرة محدودة لها بداية ونهاية، كيوم وشهر وسنة، أم كانت غير محدودة أي ليس لها بداية ونهاية واضحة محددة، كزمن ووقت ومدة، هذه ألفاظ نكرة وليست محدودة، وهذا هو قول البصريين بعدم الجواز.

القول الثاني: الجواز مطلقًا، وهذا قول بعض الكوفيين.

القول الثالث: جوازه إن كانت النكرة محدودةً، نحو: صمت شهرًا كله، ومشيت يومًا أجمع، وانتظرتك أسبوعًا كله، وهذا هو قول الأخفش وأكثر الكوفيين، وهو اختيار ابن مالك، لماذا قلنا إن هذا القول هو قول ابن مالك، ولم نقل إن قوله هو القول الثاني الجواز مطلقًا؟!

لأنه قال في البيت، ونصَّ في البيت على الإفادة، قال:

وَإِنْ يُفِدْ تَوكِيْدُ مَنْكُورٍ

والنكرة متى تفيد؟ إذا كانت محدودة، إذا كانت محدودة أفادت هذه الفائدة المحددة، والقول الثالث هو القول الراجح؛ لمجيئه في السماع، ومن ذلك قول

الشاعر:

لكنــــه شــــاقه أن قيــــل ذا رجــــبٌ   يــا ليــت عــدة حــولٍ كلــه رجــبُ.

قالوا: هذا رجب، وكان الوقت جميلًا وجيدًا، فقال: ليت السنة كلها رجب، يا ليت عدة حولٍ كُله رجل، فكله: نعت لحول، وحولٌ: نكرة، ومن ذلك قول الراجز السابق:

ليتنــــي كنــــت صــــبيًا مرضــــعًا   تحملنــــي الــــذلفاء حــــولًا أكتــــع.

حولًا: نكرة، أكتع فأكد النكرة، ومن ذلك قول الراجز:

قد سرت البكرة يومًا أجمعا

سرت البكرة أي أخرجت صوتًا يومًا أجمعا.

فهذا ما يتعلق بتوكيد النكرة، يبقى لنا بيتان في التوكيد المعنوي، نجعلهما مع بقية الأبيات إلى الدرس القادم-إن شاء الله تعالى- ونختم الدرس.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الخامس والثمانون

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة ليلة الإثنين الثاني عشر من شهر ربيعٍ الآخر من سنة ثلاثٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، ونحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الخامس والثمانين من دروس شرح [ألفية] ابن مالك-عليه رحمة الله-، ولا زال الكلام موصولًا-يا إخوان- على **باب التوكيد**.

باب التوكيد ذكرنا أنّ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ألفيته عقده في أربعة عشر بيتًا، شرحنا في الدرس الماضي ثمانية أبيات، فيبقى من هذه الأبيات ستة أبياتٍ نشرحها إنْ شاء الله تعالى في هذا الدرس، ونبدأ الدرس كالمعتاد بقراءة الأبيات التي سنشرحها إنْ شاء الله.

قال ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخر باب التوكيد:

وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيْرَ المُتَّصِل ... بِالنَّفْسِ وَالعَيْنِ فَبَعْدَ المُنْفَصِل

عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكَّدُوا بِمَا ... سِوَاهُمَا وَالقَيْدُ لَنْ يُلتَزَمَا

وَمَا مِنَ التَّوكِيْدِ لَفْظِيٌّ يَجِي ... مُكَرَّرَاً كَقَولِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي

وَلاَ تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ ... إلاَّ مَعَ اللَّفْظِ الَّذِيْ بِهِ وُصِلْ
كَذَا الحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلاَ ... بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وَكَبَلَى
وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ ... أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيْرٍ اتَّصَلْ

أما البيتان الأولان من هذه الأبيات فهي تابعةٌ للتوكيد المعنوي، الذي بدأنا بشرحه في الدرس الماضي فنكمل الكلام على التوكيد المعنوي بشرح هذين البيتين، قال فيهما رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيْرَ المُتَّصِلْ ... بِالنَّفْسِ وَالعَيْنِ فَبَعْدَ المُنْفَصِلْ
عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكَّدُوَا بِمَا ... سِوَاهُمَا وَالقَيْدُ لَنْ يُلتَزَمَا

ذكَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذين البيتين توكيد الضمير توكيدًا معنويًا، كيف يؤكد الضمير توكيدًا معنويًا؟ فذكر أنّ ضمير الرفع المتصل إذا أكدته بالنفس أو بالعين فلا بُدَّ من فاصلٍ بينهما، أي لا بُدَّ من فاصل بين ضمير الرفع المتصل وبين التوكيد المعنوي أي لفظ النفس والعين، وعندما نقول: فاصل نعني أي فاصل: إما بتوكيدٍ لفظيٍ بضميرٍ منفصل أو غيره، نحو: **ذهبت أنت نفسك، فذهبت** المراد الآن أنْ نؤكد الضمير المتصل وهو تاء الفاعل **تاء المخاطب**، فلا تقل: ذهبت نفسك، بل لا بُدَّ من فاصل بين الضمير ضمير الرفع المتصل وبين لفظ النفس والعين.

كأنْ تفصل بضميرٍ منفصل، فتقول: **ذهبت أنت نفسك**، وسنعرف عند الكلام على التوكيد اللفظي أنّ قولك **أنت** في هذا المثال من التوكيد اللفظي، فإذا قلت: **ذهبت أنت نفسك**، فالتاء حينئذٍ أُكِد توكيدًا لفظيًا بأنت، وتوكيدًا معنويًا بالنفس، وتقول: **ذهبوا هم أنفسهم**، ولا يُقال: ذهبوا أنفسهم، وتقول: **ذهب هو نفسه، واذهبوا أنتم أعينكم، واذهب أنت عينك.**

ومن ذلك: أنْ تقول: **ذهبوا اليوم أنفسهم، فأنفسهم** توكيدٌ لواو الجماعة وهو

ضمير رفعٍ متصل، وحدث الفاصل بظرف الزمان، أو تقول: **ذهبت إليهم نفسك**، **فنفسك** توكيدٌ لتاء الفاعل، وقد فصل بينهم بشبه الجملة الجار والمجرور، أو تقول: **اذهب مسرعًا أنت**، ففصلت بالحال، وتقول: **اذهبوا جميعًا أنفسكم**، ففصلت بالحال.

وهذا هو قول ابن مالك:

وَإِنْ تُؤَكِّـــدِ الضَّـــمِيْرَ المُتَّصِـــل بِـــالنَّفْسِ وَالعَـــيْنِ فَبَعْـــدَ المُنْفَصِـــل
عَنَيْـتُ ذَا الرَّفْـعِ........................

يعني الضمير المتصل للرفع ضمير الرفع المتصل إذا أكدته بالنفس أو العين فلا بُدَّ من فاصل، وما سوى ذلك يجوز لك في توكيده توكيدًا معنويًا الفصل وعدم الفصل، **ماذا نريد بقولنا: سوى ذلك؟** يعني إذا كان المؤكد ضمير رفعٍ متصلًا، وإذا كان التوكيد بالنفس أو العين.

فإذا كان المؤكد ليس ضمير رفعٍ متصلًا، أو كان التوكيد بغير النفس والعين، فلك الفصل ولك عدم الفصل، كأنْ تقول: **أكرمتك نفسك**، فالمؤكد هنا ضمير نصب، فلك أنْ تفصل: **أكرمتك أنت نفسك**، أو لا تفصل **أكرمتك نفسك** جائز، أو تقول: **أنا نفسي سآتي**، فالمؤكد **أنا** ضميرٌ منفصل، وليس ضمير رفعٍ متصلًا، فيجوز أنْ تفصل ويجوز ألا تفصل، وكأنْ تقول: **أنت نفسك خائف** وهكذا.

وكذلك لو قلنا: **ذهبوا كلهم جميعًا**، **ذهبوا**: ضمير رفعٍ متصل، **كلهم**: التوكيد ليس بالنفس والعين ولكن بكل، فيجوز أنْ تفصل **ذهبوا هم كلهم**، أو لا تفصل **ذهبوا كلهم**، بذلك نكون قد انتهينا من الكلام على التوكيد المعنوي تبعًا لكلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فنتبع ذلك ببعض المسائل المتعلقة بالتوكيد المعنوي، **ولعل ما ستسأل عنه يأتي في مسألةٍ من هذه المسائل:**

فنقول: مسألة: لم يرد التوكيد بلفظ العين والنفس في القرآن الكريم قطعًا، يعني لم يرد في آيةٍ بصورةٍ قطعية، ولكنه جاء محتملًا في آيتين، آيتان يعني يُحتمل أنْ تكون من التوكيد بالنفس، **ويُحتمل ألا تكون من ذلك:**

- **الآية الأولى:** قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿ وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة:٢٢٨]، **في الآية قولان:**

- **القول الأول:** أنّ معناها والله أعلم والمطلقات يتربصن أنفسهن، فالباء حرف جرٍ زائد داخلٌ على لفظ التوكيد، فإنْ قلت: المؤكد هنا نون النسوة ضمير رفعٍ متصل، ولفظ التوكيد النفس، فلا بُدَّ من فاصل، وقد حدث الفاصل بحرف الجر الزائد.

- **والقول الثاني في الآية:** أنّ الباء هنا حرف جرٍ أصلي على بابه ومعناها السببية، معنى حرف الجر هنا السببية ومعنى الآية والله أعلم: والمطلقات يتربصن من أجل أنفسهن، يعني من أجل مصلحتهن حتى يتبين الحمل وغير الحمل وهكذا.

فهذه الآية الأولى التي تحتمل التوكيد بالنفس، والآية الأخرى التي تحتمل التوكيد بالنفس: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـٔٗا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ [يونس:٤٤]، في قوله: ﴿أَنفُسَهُمۡ﴾ **في الآية قولان:**

- **القول الأول:** أنه مفعولٌ به مقدم ليظلمون، والمعنى حينئذٍ والله أعلم: ولكن النَّاس يظلمون أنفسهم، ثم قدِم المفعول به.

- **والقول الثاني:** أنّ أنفسهم هنا توكيدٌ للفظ النَّاس، ومعنى الآية حينئذٍ: ولكن النَّاس يظلمون؛ لأنّ التوكيد تقوية للمعنى ولا يدخل معنًى جديدًا، ولكن النَّاس يظلمون يعني على إرادة أو على عدم إرادة المفعول به، المفعول به أحيانًا لا تريد

أنْ تذكره، كأنْ تقول: **محمدٌ الحمد لله يأكل ويشرب**، أنت لا تريد أنْ تذكر المفعول به يأكل ماذا ويشرب ماذا، مع أنّ هذان فعلان متعديان، لكن لا تريد أنْ تذكر المفعول به **محمدٌ يأكل ويشرب** وهكذا.

وربما يقوي أنّ أنفسهم توكيد وأنّ المفعول به غير مقصودٍ ذكره قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [الزخرف:٧٦]، أي: ولكن كانوا الظالمين، فهم في الآية ﴿وَلَكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾، **هم** هنا ضمير رفع، وليس ضمير نصب، ولو كانت الآية هذه ﴿وَلَكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾، على قياس قولك: **ولكن كانوا يظلمون أنفسهم**، ثم قدم المفعول به، لكان يُقال: **ولكن كانوا إياهم الظالمين**، يعني ولكن **كانوا الظالمين إياهم أنفسهم**، ثم قُدم المفعول به، ولكن هذه الآية لا تحتمل المفعول به.

فلو حملنا الآية الأولى عليها لقوى ذلك كون أنفسهم توكيدًا، ولكن يبقى أنّ القول بأنّ أنفسهم توكيد يبقى محتملاً وليس قطعيًا.

مسألةٌ أخرى:

أما التوكيد بكلا وكلتا فلم يرد في القرآن الكريم لا قطعيًا ولا محتملاً، مع أنّ كلا وكلتا وردتا في القرآن، ولكن لا على أسلوب التوكيد.

مسألةٌ: وأما التوكيد بكلٍ فقد جاء في عدة آيات، كقوله تعالى: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ [هود:١٢٣]، ﴿سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا﴾ [يس:٣٦]، ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التوبة:٣٣]، طبعًا جاء بالرفع والنصب والجر.

مسألةٌ: وأما التوكيد **بأجمع** فقد جاء في القرآن الكريم في عدة آيات، ذكرت في الدرس الماضي منها أربع آيات عندما تكلمنا على اشتراط بعض النحويين أنْ

يكون التوكيد بأجمع بعد التوكيد بكل، كما ذكَر ابن مالك، وأنّ التوكيد **بأجمع** من دون التوكيد **بكل** قليل، **وقال بعض النحويين**: إنّ هذا لا يُشترط، بل التوكيد **بأجمع** وحدها جائزٌ كثير، وذكرنا حينذاك عدة شواهد من القرآن وغيره.

ومن الآيات أيضًا التي جاء فيها التوكيد بأجمع سوى -ما ذكرنا من قبل- قوله تعالى: ﴿وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [يوسف:٩٣]، وقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر:٩٢].

مسألة: أما التوكيد بجميعٍ التوكيد **بجميعٍ وبعامةٍ** فلم يردا في القرآن، وهما في كلام العرب قليل، ومن ذلك قول الشاعر:

فِـــــدَاكَ حَـــــيُّ خَـــــوْلاَنْ جَمـــــيعهم وهَمْـــــدَانْ

فالتوكيد بجميعٍ -كما قلنا من قبل- قليل، وكذلك التوكيد بعامة وهما بمعنًى، أو نقول: وهما سواءٌ معنًى واستعمالًا، فيجوز لك أنْ تقول: **جاء القوم جميعهم، وجاء القوم عامتهم** على التوكيد، ويجوز أنْ تقول: **جاء القوم جميعًا، وجاء القوم عامةً** على النصب بالحالية.

وهنا نستدرك على معلومةٍ ذكرناها في الدرس الماضي في التوكيد بعامة عندما قال ابن مالك: (**مثل النافلة**)، فذكرنا أنّ التوكيد بعامة ذكره عند النحويين قليل، وممن ذكَر التوكيد بعامة يعني ممن ذكر أنّ كلمة عامة من ألفاظ التوكيد المعنوي سيبويه نصَّ أنّ **عامة** من ألفاظ التوكيد المعنوي بمعنى جميع.

وعلى ذلك يكون قولنا: **جاء القوم عامتهم**، معناه: **جاء القوم جميعهم**، فهو من ألفاظ التوكيد المعنوي وتبعه على ذلك ابن مالك، وبعض النحويين واللغويين كأبي العباس المبرد يرى أنّ لفظة عامة ليست من ألفاظ التوكيد المعنوي، ولكنها بمعنى الأكثر، فإذا قلت: **جاء القوم عامتهم** معناه: **جاء القوم أكثرهم**، وكذلك لو

قلنا: **جاء عامة القوم**، عند سيبويه وابن مالك **جاء عامة القوم**، يعني جميعهم، وعند المبرد جاء عامة القوم، أي أكثرهم.

فعلى قول المبرد أنّ معنى عامة أكثر وليس جميع، **فما إعراب عامة في قولك: جاء القوم عامتهم؟** يكون بدلًا لا توكيدًا، بدل بعضٍ من كل، يكون من بدل البعض من الكل ولا يكون من ألفاظ التوكيد.

مسألةٌ: في كل ما تقدَّم كان لفظ التوكيد بعد المؤكد، وهذه هي الجادة في كلام العرب تقول: **جاء محمدٌ نفسه، وجاء القوم كلهم** وهكذا، فهل يجوز أنْ تقدم لفظ التوكيد على المؤكد، فتقول: **جاء نفس زيدٍ** تريد **جاء زيدٌ نفسه، وجاء كل القوم، وجاء جميع القوم** وهكذا؟

فالجواب: أما ألفاظ التوكيد المعنوي سوى النفس والعين، يعني ألفاظ التوكيد الدالة على الإحاطة والشمول **كل وجميع وعامة وكلا وكلتا**، فهذه لا خلاف في جواز تأخرها وتقدمها، فتقول: **جاء القوم كلهم وجاء كل القوم**، والأمثلة على ذلك والشواهد كثيرةٌ جدًّا في القرآن الكريم وفي الحديث وفي كلام العرب قديمًا وحديثًا، فلا حاجة للاستشهاد عليها، وإنَّما الكلام على التوكيد بالنفس والعين.

فيُقال في ذلك: إنّ التوكيد بالنفس والعين لم يرد عند العرب إلا مؤخرًا، تقول: **جاء زيدٌ نفسه، ورأيت محمدًا عينه** وهكذا، وجوَّز بعض النحويين قياسًا تقديمه على المؤكد، كالفارسي أبي علي وغيره، وهذا الأسلوب استعمله كثيرون جدًّا كسيبويه ومَن بعده، كلهم يستعمل هذا الأسلوب، قلنا: وابن مالك نص على جوازه في كتبه.

فتقول: **جاء محمدٌ نفسه أو جاء نفس محمد** تريد التوكيد وهكذا، وبعض

المجوزين لتقديم النفس والعين على المؤكد يحتجون على ذلك بقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ﴾ [التكاثر:٧]، يقولون: المعنى ثم لترونها اليقين عينه، وفي هذا الاستدلال نظر والله أعلم.

فإنّ الأقرب والظاهر في الآية: أنّ العين هنا ليست من ألفاظ التوكيد، وليس المعنى ثم لترون اليقين عينه، وإنَّما المراد بالعين هنا الحقيقة، كقولك: **رأيت حقيقة الأمر، رأيت أوضح اليقين، رأيت أبين اليقين،** فلهذا يقسمون اليقين إلى مراتب، أو يجعلون اليقين على مراتب.

الطالب: [@٢٦:٢٠].

الشيخ: يجعلون اليقين على مراتب منها: حق اليقين وعين اليقين، معنى ذلك: أنها مراتب مختلفة وليس شيئًا واحدًا.

ومَن قال: إنّ عين اليقين من ألفاظ التوكيد، قال: عين اليقين بمعنى اليقين؛ لأنّ المعنى يختلف تقول: **جاء محمد أو جاء محمدٌ نفسه،** المعنى العام لا يختلف وإنَّما فقط تؤكد، ومَن قال: إنّ المراد بالعين هنا الحقيقة، فحقيقة الشيء ليست الشيء نفسه، يعني أوضح اليقين ليس اليقين، بل هو بعض اليقين، هل كل اليقين واضحًا تمام الوضوح أو بعضه أوضح من بعض؟ بعضه أوضح من بعد.

إذًا أوضح اليقين ليس اليقين، ولكنه بعض اليقين.

فإذا كان الأمر هكذا فليس المعنى في الآية على التوكيد، وعلى كل حال-كما قلنا- أجاز كثيرٌ من النحويين المسألة قياسًا، وإنَّما النظر فقط في الاستدلال بهذه الآية، والله أعلم.

الطالب: [@٢٧:٥٠-٢٧:٥١].

الشيخ: إذا تقدَّم لفظ التوكيد وقع الإعراب عليه، وصار مضافًا والمؤكد

مضافٌ إليه، تقول: **جاء القوم كلهم** فعلٌ وفاعلٌ وتوكيد، لكن **جاء كل القوم**، فعلٌ وفاعلٌ مضافٌ والقوم مضافٌ إليه، والمعنى على التوكيد، التوكيد هنا مأخوذ من المعنى.

الطالب: [@٢٨:٣٠-٢٨:٣٥].

الشيخ: نعم، المعنى على التوكيد **جاء جميع القوم**، يعني أنهم كلهم جاءوا فالمعنى على التوكيد، يعني قولك: **جاء جميع القوم**، ما الفرق بين جاء جميع القوم وجاء القوم؟ المعنى العام واحد، المعنى التفصيلي يختلف، المعنى التفصيلي **جاء جميع القوم** هنا نص على عدم تخلف أحدًا منهم، لكن **جاء القوم**، معناه العام أنهم جاءوا، لكن ليس نصًا في عدم تخلف أحدٌ منه، قد يتخلف أحد [@٢٩:١٦] أنت تقول: **جاء القوم**، يعني جاء مثلًا أكثرهم ولا أهمهم، أو الذي جاء يكفي تحتمل هذه المعاني، ولكن ظاهر الكلام في **جاء القوم** أنهم جاءوا جميعًا.

فإذا قلت: **جاءوا جميعًا، جاءوا جميعهم**، أو قلت: **جاء جميع القوم** فهذا نص، فالفرق في المعنى التفصيلي ليس في المعنى الإجمالي، فهو على معنى التوكيد، وإعراب الباء حينئذٍ كيف يكون؟ تعرب كإعراب الحروف الزائدة حرف جرٍ زائد، وحرف الجر الزائد لا يغير الإعراب والمعنى، وإنَّما يغير اللفظ فقط.

فعلى ذلك: كيف نعرب **أنفسهن** في الآية على أنه توكيد، ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة:٢٢٨] كإعراب يتربصن أنفسهن، لكن **يتربصن أنفسهن**، **أنفسهن**: توكيدٌ لنون النسوة مرفوع، وأما ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾، **فالباء**: حرف جرٍ زائد، **وأنفسهن أنفس**: توكيدٌ لنون النسوة في محل رفع، أو نقول: مرفوعٌ محلًا مجرورٌ لفظًا.

يعني لا نقول: ﴿بِأَنفُسِهِنَّ﴾ جارٌ ومجرور، وإنَّما يبقى على الإعراب السابق،

الإعراب لا يتغير بحرف الجر الزائد، وقد نبهنا على ذلك مرارًا.

مسألةٌ: **ما الفرق بين قولنا: جئنا جميعًا، وجئنا أجمعون، وجئنا جميعنا؟** أما **جئنا أجمعون وجئنا جميعنا فأجمعون وجميعنا** من ألفاظ التوكيد المعنوي، فالكلام حينئذٍ على التوكيد، **جئنا** يعني كأنك قلت: **جئنا كلنا**، وأما قولك: **جئنا جميعًا، فجميعًا** هنا-كما سبق- حال؛ لأنّ لفظ التوكيد المعنوي لا بُدَّ أنْ يكون فيه ضمير: إما ظاهر **جميعهم** أو مقدر **كأجمعون**، حال **جئنا جميعًا** حال بمعنى جئنا مجتمعين، يعني جئنا في هذه الحالة.

فالفرق من حيث المعنى: حينئذٍ يتضح، **فجئنا جميعًا** يعني جئنا في هذه الحالة، جئنا ونحن مجتمعون، يعني أتينا معًا، أتينا مع بعض، أتينا جميعًا مع بعض، لكن **جئنا أجمعون** أو **جئنا جميعنا**، يعني كلنا جاء وحضر الآن، لكن ربما بعضنا جاء قبل بعض، بعضنا جاء الآن، وبعضنا جاء قبل نصف ساعة، وبعضنا جاء قبل ربع ساعة، لكن النتيجة أننا جئنا أجمعون، هذا معنى الدلالة على الشمول والإحاطة.

الطالب: [@٣٢:٥٤-٣٢:٥٦].

الشيخ: لا، أما الفرق بين **معًا وجميعًا** فهذا فيه كلام لثعلب وهو يُضعَف، يعني فيه شيءٌ من الضعف، لكن **جميعًا** تدل على الاجتماع عمومًا بمعنى مجتمعين، **جئنا مجتمعين**، وكذلك **معًا** معناها الأصلي اللغوي وهي الدلالة على المعية أننا جئنا معًا.

الطالب: [@٣٣:٢٤].

الشيخ: لا الإعراب نعم، إعراب **معًا** حال إذا انتصبت ونونت **جئنا معًا** حال، لكن إذا أضيفت **جئت مع زيد** فهو ظرف، **مع** الأصل أنه ظرف زمان أو مكان، **جئت مع الصباح** ظرف زمان، **جئت مع زيد** ظرف مكان، فإذا نونت جئنا معًا

صارت حالًا بمعنى جئنا جميعًا.

فإنْ قال قائل: هل يجوز أنْ نقول: **جئنا أجمعين؟ جئنا أجمعون** هذا توكيد مرفوع؛ لأنه توكيدٌ للفاعل، **وجئنا جميعنا** توكيدٌ مرفوع، **جئنا جميعًا** حال انتصب، هل نقول: **جئنا أجمعين** على الحالية؟ **الجواب**: لا، أجمع لا يأتي حالًا، فليس مثل جميع لأمرين:

- **الأول:** أنّ الأصل في ألفاظ التوكيد أنها معارف على نية مضافٍ إليه محذوف، **فأجمعون وأجمعين** بمعنى جميعهم.

- **والأمر الثاني وهو أوضح:** أنّ أجمعين لو كان تابعًا لمرفوع لقيل: **أجمعون،** كالآيات الذي ذكرناها من قبل ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر:٣٠]، ﴿ فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ۝٩٤ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ﴾ [الشعراء:٩٤-٩٥]، وفي الحديث قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**لآمنوا أجمعون**»، فهذا يدل على أنها من ألفاظ التوكيد من التوابع، وليست حالًا تلزم النصب.

مسألةٌ أخيرة في التوكيد المعنوي: هل كلمة **ذات** من ألفاظ التوكيد المعنوي؟ فإنّ بعض النَّاس اليوم يستعملها من ألفاظ التوكيد المعنوي **(ذات)**، يقولون: **جاء محمدٌ ذاته**، وإذا قيل: **أهو فلان؟** يقول: **هو ذاته**، وبالعامية يقولونها بلفظٍ آخر فيجعلون ذاتًا من ألفاظ التوكيد المعنوي، **فالجواب**: أنّ هذا لم يُسمع من كلام العرب، هذا ما يتعلّق بالتوكيد المعنوي

هذا كله فيما يتعلّق بالتوكيد المعنوي، والآن ننتقل مع ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الكلام على التوكيد اللفظي الذي خصَّه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأربعة أبيات في آخر هذا الباب وفيها يقول:

وَمَا مِنَ التَّوكِيْدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكَرَّرَاً كَقَولِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي

وَلاَ تُعِــدْ لَفْــظَ ضَــمِيرٍ مُتَّصِــل   إِلاَّ مَــعَ اللَّفْــظِ الَّــذِيْ بِــهِ وُصِــل
كَــذَا الحُــرُوفُ غَيْــرَ مَــا تَحَصَّــلاَ   بِــهِ جَــوَابٌ كَــنَعَمْ وَكَبَلَــى
وَمُضْــمَرَ الرَّفْــعِ الَّــذِي قَــدِ انْفَصَــل   أَكِّــدْ بِــهِ كُــلَّ ضَــمِيرٍ اتَّصَــل

ابتدأ كلامه على التوكيد اللفظي بتعريفه والتمثيل له، فقال:

وَمَا مِنَ التَّوكِيْدِ لَفْظِيٌّ يَجِي   مُكَرَّرَاً

إذًا فالتوكيد اللفظي هو ما يجيء مكررًا من اللفظ الأول، **فيُقال في تعريف التوكيد اللفظي**: هو تكرير اللفظ السابق، نحو: **ذهب ذهب محمد، وذهب محمدٌ محمدٌ، وذهب محمدٌ ذهب محمدٌ، وذهبت ذهبت**، ومثَّل ابن مالك على ذلك بقوله: (كَقَولِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي)، (ادْرُجِي ادْرُجِي) هل هو خطابٌ للمؤنث فتثبت ياء المخاطبة وأصله ادرجي ادرجي، أم هو خطابٌ للمذكر فلا نثبت ياء المخاطبة، وأصله: ادرج ادرج؟ الوجهان محتملان، ولكن الذي في نسخ [الألفية] إثبات الياء (ادْرُجِي ادْرُجِي)، إلا في نسخٍ قليلةٍ جدًّا جاءت بحذف الياء، وهذا كأنه اجتهاد من الكاتب.

ومن التوكيد اللفظي وهو كثير- قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ۝٢١ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢١-٢٢]، **فدكًا الثانية وصفًا الثانية** توكيدٌ لفظي، ومن ذلك قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**فنكاحها باطلٌ باطلٌ باطل**»، «**فنكاحها**»: مبتدأ، «**وباطلٌ**»: خبر، و«**باطلٌ**» الثانية: توكيدٌ أول للخبر، و«**باطلٌ**» الثالثة: توكيدٌ آخر للخبر.

قال بعض النحويين كالدماميني: غاية ما يصل إليه التوكيد اللفظي التوكيد بتكراره مرتين، يعني يكون مرتين مع المؤكد ثلاث مرات، هذا أقصى ما سُمع عن العرب، وإنْ كان القياس لا يمنع أنْ تزيد على ذلك إذا رأيت المعنى محتاجًا إلى

ذلك.

ومن ذلك قول الشاعر:

فَـــأَيْنَ إِلَـــى أَيْـــنَ النَّجَـــاةُ بِبَغْلَتِـــي   أَتَـــاكِ أَتَـــاكِ اللاحِقُـــونَ احْـــبِسِ احْـــبِسِ

فأكد مرتين، ومن ذلك قول الشاعر:

كـــم عـــالمٍ عـــالمٍ تلقـــاه مفتقـــرًا   وجاهـــلٍ جاهـــلٍ تلقـــاه مرزوقًـــا

فالظاهر من البيت: أنّ **عالم الثانية** توكيد، **وجاهل الثانية** توكيد، وقال ربيعة بن مقرون:

أخـــوك أخـــوك مَـــن يـــدنو وترجـــو   مـــــودته وإنْ دُعِـــــيَ اســـــتجابا

ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون:٣٦]، والأمثلة على ذلك والشواهد كثيرة، وقولنا في التعريف للتوكيد اللفظي: هو تكرير اللفظ السابق، سواءٌ كان هذا التكرير لفظًا ومعنى كالأمثلة السابقة، أو كان معنًى لا لفظًا كقولك: **أنا به جديرٌ قمن**، **فجديرٌ**: هو الخبر، **وقمن**: توكيدٌ للخبر وليس خبرًا آخر.

فالتوكيد اللفظي على ذلك يكون في الاسم، **محمدٌ ناجحٌ ناجح**، وفي الفعل: **نجح نجح محمدٌ**، والحرف: كقولك: **لا لا أريد**، والجملة: **كذهبت ذهبت**، وشبه الجملة: **كمحمدٌ في البيت في البيت**، ويكون في المعرفة، ويكون في النكرة بلا خلاف، كقوله: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا﴾ [الفجر:٢١]، الخلاف في توكيد النكرة توكيدًا معنويًا كما سبق، أما في التوكيد اللفظي لا خلاف.

ثم بعد ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلاَ تُعِـــدْ لَفْـــظَ ضَـــمِيْرٍ مُتَّصِـــل   إِلاَّ مَـــعَ اللَّفْـــظِ الَّـــذِيْ بِـــهِ وُصِـــل

يقول: إذا أردت توكيد الضمير المتصل توكيدًا لفظيًا، فيجب تكرير ما اتصل معه، فإذا قلت: **ذهبت**، فأردت أنْ تؤكد التاء توكيدًا لفظيًا بضميرٍ متصل، تريد أنْ تؤكد التاء بتاء، فيجب أنْ تكرر مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد، فتقول: **ذهبت ذهبت، مررت بك بك، هذا كتابك كتابك**، ولا تقول: **مررت بكك**، وهذا واضح، لكن وجب أنْ يُنبه عليه.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَـذَا الحُـرُوفُ غَيْـرَ مَـا تَحَصَّـلاَ   بِـهِ جَـوَابٌ كَـنَعَمْ وَكَبَلَـى

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذا أدرت توكيد الحرف توكيدًا لفظيًا، فيجب أنْ تكرر ما اتصل به، يقول: (**كَذَا الحُرُوفُ**) يعني: الحروف حكمها حكم الضمير المتصل، إذا أردت أنْ تؤكد حرفًا توكيدًا لفظيًا فيجب أنْ تكرر ما اتصل به، هذا معنى قول ابن مالك: (**كَذَا الحُرُوفُ**)، فإذا أردت أنْ تؤكد إنّ في قولك: **إنّ زيدًا ناجحٌ**، فيجب أنْ تقول: **إنّ زيدًا إنّ زيدًا ناجحٌ**، فتكرر إنّ وما اتصل بها، ولا تقول: **إنّ إنّ زيدًا ناجحٌ**، وتقول: **محمدٌ في البيت**، فإذا أردت أنْ تكرر في، فتقول: **محمدٌ في البيت في البيت**، ولا تقول: **محمدٌ في في البيت**، هذا معنى كلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وشذَّ عن ذلك قول الشاعر:

إنّ إنّ الكـريم يحُلـم مـا لـم   يـرَين مَـن أجـارَهُ قـد ضـيما

فكرر إنّ ولم يكرر ما اتصل بها، ويُستثنى من الحروف حروف الجواب، الحروف التي يُجاب بها، فإذا أردت أنْ تؤكدها توكيدًا لفظيًا فلا يجب فيها ذلك، يجوز أنْ تكررها وحدها، وأنْ تكرر معها ما شئت، **والمراد بحروف الجواب: كنعم ولا وبلى وأجل وإي**، ونحو ذلك من حروف الجواب.

فإذا قيل: **هل جاء محمد؟** تقول: **نعم، نعم**، أو تقول: **لا، لا**، أو تقول: **أجل**،

أجل، أو تقول: **إي**، **إي**، ونحو ذلك.

ومن ذلك قول جميل لبثينة وهو جميل بن عبد الله بن معمر العذري قال:

لا لا أبــــوح بحـــــب بثنـــــة إنهـــــا إنهـــا أخـــذت علـــيّ مواثقًـــا وعهـــودا

كلام شعراء، يقول: (**لا أبوح بحب**) مع أنه ذكَر ذلك في الشعر، والشعر أسير كلامًا عند العرب، والذي جعلهم يفرِّقون بين حروف الجواب وغيرها السمع، فإنّ السمع جاء بتكرير حروف الجواب دون غيرها إلا ما ذكرنا شذوذه قبل قليل.

ثم يختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامه على التوكيد اللفظي ومعه يختم كلامه على باب التوكيد بقوله:

وَمُضْـــمَرَ الرَّفْـعِ الَّـذِي قَـدِ انْفَصَـل أَكِّـــدْ بِـــهِ كُـــلَّ ضَـــمِيْرٍ اتَّصَـــل

يقول: يجوز أنْ تؤكد بالضمير المنفصل كل ضميرٍ متصل، سواءٌ كان ضمير رفع أم ضمير نصب أم ضمير جر، ضمير الرفع المنفصل وهو **أنا وأنت وهو** كما نعرف ذلك، لكن أنْ تؤكد به كل ضميرٍ متصل، سواءٌ كان ضمير رفع **كقمت أنا**، **أو قمت أنت**، **أو قام هو**، **قمت أنا** التوكيد **أنا**، والمؤكد **التاء**، **قمت أنت**، التوكيد: **أنت**، والمؤكد **التاء**.

قام هو، **التوكيد**: **هو**، والمؤكد: الضمير المستتر **فاعل قام** الذي يقولون فيه: ضميرٌ مستتر تقديره هو، فهو الظاهرة ليست هي الفاعل؛ لأنّ الضمير هنا مستتر والمستتر لا يبرز، المستتر ليس له لفظ، ولكن هذا الظاهر توكيدٌ للضمير المستتر الواقع فاعلًا، هذا في ضمير الرفع وكذلك تؤكد بضمير الرفع المنفصل ضمير النصب المتصل، تقول: **أكرمتك أنت**، **وأكرمته هو**، **ومحمدٌ أكرمني أنا**.

فإذا قلت: **أكرمتك أنت**، **فأنت** نقول: توكيدٌ لفظيٌ؛ للكاف لأنّ ضمير الرفع المنفصل **أنت** يجوز أنْ تؤكد به كل الضمائر المتصلة، فهو من ألفاظ التوكيد

اللفظي.

الطالب: [@٤٤:٥٠].

الشيخ: نعم، سيأتي، سيأتي، لا تستعجل.

وكذلك في الجر، تقول: **مررت بك أنت، ومررت به هو، ومحمدٌ مر بي أنا،** وهكذا، نقول: يجوز أنْ تؤكد بالضمير بضمير الرفع المنفصل كل ضميرٍ متصل، يجوز ولا يجب، يجوز أي يجوز وجهٌ آخر، يجوز هذا أنْ تؤكد الضمير المتصل بضمير الرفع المنفصل، ويجوز أنْ تؤكد ضمير النصب المتصل بضمير نصبٍ منفصل.

فتقول حينئذٍ: **أكرمتك إياك، وأكرمته إياه، أكرمتك إياك، الكاف** توكيدٌ لفظيٌ **إياك** توكيدٌ لفظيٌ للكاف، هذا مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك، وهو الظاهر والأقرب، وأما البصريون فإنهم يرون في هذا المثال أنّ **إياك** بدل، وليس من التوكيد اللفظي.

إذًا يجوز هذا ويجوز هذا.

ويجوز وجهٌ ثالثٌ ذكرناها من قبل: **قمت** أنْ تؤكده بضميرٍ مثله، **قمت**، ثم تؤكد التاء بتاء، فحينئذٍ يجب أنْ تعيد ما اتصل بالضمير المتصل، تقول: **قمت، قمت، يجوز، قمتُ قمتُ، قمتَ قمتَ.**

۞ نختم الكلام على التوكيد اللفظي بذكر بعض المسائل أيضًا:

فنقول: مسألةٌ: يجوز في التوكيد اللفظي للجملة إذا كان التوكيد اللفظي جملةً، فيجوز أنْ يقترن بحرف العطف **ثم**، وهو الأكثر في كلام العرب، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ (٤) ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ:٤،٥]، ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ الأخرى: توكيدٌ لفظيٌ لـ﴿كَلَّا

﴿سَيَعۡلَمُونَ﴾ الأولى، و﴿ثَمَرَةٍ﴾: هنا نقول: حرف عطفٍ دخل على التوكيد.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوۡلَىٰ لَكَ فَأَوۡلَىٰ ۝٣٤ ثُمَّ أَوۡلَىٰ لَكَ فَأَوۡلَىٰٓ﴾، ﴿أَوۡلَىٰ لَكَ فَأَوۡلَىٰ﴾ الثانية توكيدٌ للأولى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾ [الانفطار:١٧،١٨]، ويجوز في التوكيد اللفظي للجملة ألا تأتي معها بحرف عطف، هذا هو الأصل من حيث القياس.

لكن في السماع هو الأقل، يعني الأكثر في السماع أنّ تأتي الجملة المؤكد بها مقترنةً **بثم**، وألا تأتي مقترنةً **بثم** هذا هو القليل وإنْ كان هو الأصل هو القياس، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرٗا﴾ [الشرح:٥،٦]، ومن ذلك قوله عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**والله لأغزون قريشًا، والله لأغزون قريشًا، والله لأغزون قريشًا**».

ومن ذلك الحديث المشهور: «**ألا وشهادة الزور، ألا وشهادة الزور**»، فما زال يكررها، ويجب عدم العاطف عند الإيهام، لو أوقع العاطف في إيهام فيجب حذفه وعدم الإتيان به؛ لأنّ كل ما يسبب اللبس يجب دفعه، كقولك: **ضربت زيدًا ضربت زيدًا**، وأنت تريد التأكيد فقط تأكيد الأمر، **ضربت زيدًا ضربت زيدًا**.

فلو قلت: **ضربت زيدًا، ثم ضربت زيدًا**، لأوهم ذلك أنك ضربته مرتين بينهما مهلة، وأنت لا تريد ذلك، تريد أنك ضربته ولكن أنْ تؤكد المعنى، فتقول: **ضربت زيدًا ضربت زيدًا**.

فإنْ قال قائل: قوله عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**والله لأغزون قريشًا، والله لأغزون قريشًا**»، هذا توكيدٌ لفظيٌ بجملة بعاطف أم بغير عاطف؟ بغير عاطف، والواو هذه واو القسم وليست الواو العاطفة، وقال بعض النحويين: إنّ نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا

﴿سَيَعْلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ:٤،٥]، ليس من التوكيد اللفظي لوجود العاطف، بل هو من أسلوب العطف، هذا من أسلوب العطف وليس من أسلوب التوكيد عند بعض النحويين.

لكن أكثر النحويين يجعلون ذلك من باب التوكيد أخذًا بالمعنى، فإنّ ظاهر الآيات والله أعلم أنّ المراد بها التأكيد، وليس المراد بها العطف، ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾، ليس المعنى أنهم سيعلمون، ثم بعد مدة سيعلمون مرةً أخرى، وإنَّما المعنى والله أعلم لمراده تأكيد الأمر.

مسألة أخرى: إذا كان المؤكد ضميرًا منفصلًا، وأردت أنْ تؤكده تأكيدًا لفظيًا، فإنك تكرره وحده، يعني لا يجب أنْ تكرر معه شيئًا، تقول: **أنا ناجح**، فتؤكد فتقول: **أنا أنا ناجح**، وتقول: **أنت أنت أخي**، وتقول: **إياك إياك نعبد**، وتقول: **لم أرَ إلا إياه إياه**.

مسألة: إذا كان المؤكد ضمير رفعٍ متصلًا، هذه المعلومة سبقت من قبل، الآن فقط نريد أنْ ننسقها وأنْ نعرضها بطريقةٍ أخرى، إذا كان المؤكد ضمير رفعٍ متصلًا، فكيف تؤكده توكيدًا لفظيًا، يجوز أنْ تؤكده بضمير رفعٍ منفصل، فتقول: **قمت أنا**، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء:٥٤]، ﴿وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ﴾ [الأنعام:٩١]، ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا﴾ [البقرة:٣٥]، ويجوز أنْ يؤكد بضمير رفعٍ متصل، فيجب حينئذٍ أنْ تكرر ما اتصل به، فتقول: **قمت قمت**.

مسألة: إذا كان المؤكد ضمير نصبٍ متصلًا، **كأكرمتك**، فيجوز أنْ تؤكده بضمير نصبٍ متصل، فيجب حينئذٍ أنْ تكرر معه ما اتصل به، نحو: **أكرمتك أكرمتك**، ويجوز أنْ تؤكده بضمير رفعٍ منفصل، فتقول: **أكرمتك أنت**، ويجوز أنْ

تؤكده بضميرٍ نصبٍ منفصل، فتقول: **أكرمتك إياك**، وهذه المسألة **أكرمتك إياك** قلنا فيها خلاف، الكوفيون وابن مالك يرون أنّ **إياك** توكيد، والبصريون يرون أنه بدل، والأقرب في ذلك أنه توكيد.

مسألة: إذا كان المؤكد ضمير جرٍ متصلًا **كمررت بك**، فيجوز أنْ تؤكده بضمير جرٍ متصل، فيجب أنّ تكرر ما اتصل به، فتقول: **مررت بك بك**، ويجوز أنْ تؤكده بضمير رفعٍ منفصل، فتقول: **مررت بك أنت**، كل ذلك شرحناه لكن فقط الآن نحاول أنْ نرتب هذه المسائل.

مسألة: نحو قولنا: أكرمتك أكرمتك، تحتمل أمرين:

- أنْ تكون **أكرمتك الثانية** من توكيد الجملة، يعني أردت أنْ تؤكد جملة **أكرمتك** فقلت: **أكرمتك أكرمتك**.

- ويجوز أنْ تكون من تأكيد الضمير المتصل بضميرٍ متصل، فوجب أنْ تكرر مع الضمير المتصل ما اتصل معه، **أكرمتك أكرمتك**، وهذا يعود إلى نية المتكلم.

الطالب: [@٠١:٠٢:١٥-٠١:٠٢:١٧].

الشيخ: في فرق في المعنى التفصيلي أنت أردت أنْ تؤكد الجملة أم أردت أنْ تؤكد الضمير فقط.

مسألة: نحو قولك: مررت بك، مررت بك بك، يحتمل أيضًا أمرين:

- أنْ يكون من توكيد شبه الجملة، يعني قصدت أنْ تؤكد الجار والمجرور معًا.

- ويحتمل أنْ يكون من توكيد الضمير المتصل، يعني أردت أنْ تؤكد الضمير المتصل وحده، لكن وجب حينئذٍ أنْ تكرر معه ما اتصل به.

ومن ذلك قول الشاعر:

عليـــــك عليـــــك معتمـــــدي وإني إليك إليك قد وجهت وجهي

مسألة: عند تكرير الاسم الظاهر، التوكيد اللفظي يعتمد على التكرير، عند تكرير الاسم الظاهر يجوز أنْ تعيده بلفظه، ويجوز أنْ تعيده بضميره كل ذلك في التوكيد اللفظي، فيجوز أنْ تقول: **أكرمت زيدًا، أكرمت زيدًا**، ويجوز أنْ تقول: **أكرمت زيدًا أكرمته**، وهذا من التوكيد اللفظي، وتقول: **إنّ زيدًا إن زيدًا ناجحٌ**، أو تقول: **إن زيدًا إنه ناجحٌ**، وكلما طال التكرير أفضل، كقولك: **إنّ زيدًا الذي يرغب في التخرج بتوفق إنه ناجح**، قال تعالى: ﴿وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِۦ لَمُبْلِسِينَ﴾ [الروم:٤٩].

مسألة: نحو قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة:١١٧]، ماذا يجوز في **أنت** في نحو الآية؟ ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ﴾، يجوز في **أنت** أنْ يكون ضمير فصل، فلا محل له من الإعراب، وأنْ يكون توكيدًا لفظيًا، فهو في محل رفع، وأما في قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ أَنتُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [الأنبياء:٦٤]، **فيجوز في (أنتم) ثلاثة أوجه:**

- أنْ يكون ضمير فصل، فلا محل له من الإعراب.
- وأنْ يكون توكيدًا لفظيًا لكاف المخاطب.
- وأنْ يكون مبتدأً والظالمون خبره، وهذا الوجه الثالث وهو أضعفها.

مسألة: ليس من التوكيد اللفظي نحو قوله: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن:١٣]، وقوله: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾، بل كل واحدةٍ ترجع لما قبلها، وذلك أنّ الله عَزَّوَجَلَّ يذكر معنًى من المعاني، ثم يقول: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾، أي لمن يكذب بهذا المعنى المذكور، يبقى الكلام على إعراب التوكيد اللفظي، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

الدرس السادس والثمانون

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فحياكم الله وبياكم في هذه الليلة المُباركة ليلة الإثنين التاسع عشر من شهر ربيعٍ الآخر من سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، لنعقد في جامع الراجح بحي الجزيرة في مدينة الرياض الدرس السادس والثمانين من دروس شرح ألفية ابن مالك-عليه رحمة الله-، وقد كان الكلام في الدرس الماضي يا إخوان على **باب التوكيد**، وانتهينا منه بحمد الله.

بقية فيه بقية نُذكر فيها فقط بإعراب التوكيد اللفظي؛ فالتوكيد اللفظي بجميع أنواعه تابعٌ للمؤكد فإذا قلت مثلًا: **"جاء مُحمدٌ محمدٌ"** ف:

جاءَ: فعلٌ ماض.

محمدٌ: فاعلٌ ل (جاء).

محمدٌ الثانية: نقول توكيدٌ لفظيٌ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

فلو قلت: **"جاء جاء مُحمد"** ف:

جاء الأولى: فعل ماضي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

وفاعله: **محمد**.

وجاء الثانية: توكيدٌ لفظيٌ لـ(جاء) الأولى مبني على الفتح لا محل له من الإعراب وليس له فاعل.

وجاء الثانية: ليس لها فاعل؛ لأنه لم يؤتى بها هنا على أنها فعلٌ ماضٍ، وإنما جيء بها هنا على أنها توكيدٌ لفظيٌ للفعل الماضي.

ولو قلت: **"جاءَ مُحمدٌ، جاءَ محمدٌ"** ف:

جاءَ: فعلٌ ماضٍ.

ومحمدٌ: فاعله، ثم نقول:

و"جاء محمدٌ" الثانية: توكيدٌ لفظيٌ لـ**"جاء محمدٌ"** الأولى.

وهكذا يُعرب التوكيد اللفظي، توكيدٌ لفظيٌ للمؤكد.

أما درس الليلة فهو (باب العطف)، والعطف هو التابعُ الثالث؛ لأننا مازلنا نتكلمُ على التوابع، وهي النعت والتوكيد وانتهينا منهما، والعطف نتكلم عليه من الآن، وأخيراً البدل.

وقد تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على العطف في بابين، عقد للعطف بابين في الألفية، الباب الأول سماه (العطف)، وفي بعض النُسخ القليلة اسم هذا الباب (عطف البيان)، وهو في ستة أبيات في البيت الأول ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ انقسام العطف إلى:

-**عطف بيان.**

-**عطف نسق.**

وفي الأبيات الخمسة الباقية تكلم على: (عطف البيان).

والباب الثاني سماه: (عطف النسق) أي العطفُ بحروف الجر، وفي هذا الباب خمسةٌ وعشرون بيتًا؛ فمجموع الأبيات في البابين، أي مجموع الأبيات في موضوع

العطف على ذلك واحدٌ وثلاثون بيتًا، والآن نشرع بحمد الله وتوفيقه في شرح الباب الأول من بابي العطف، ونقرأ ما قاله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال ابن مالك:

العطف

٥٣٤. لَلعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَو نَسَقْ ... وَالغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ

٥٣٥. فَذُو البَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَةْ ... حَقِيْقَةُ القَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ

٥٣٦. فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ ... مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

٥٣٧. فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ ... كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

٥٣٨. وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى ... فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلامُ يَعْمُرَا

٥٣٩. وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ البَكْرِيِّ ... وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالمَرْضِي

فهذا الباب كما قرأنا وذكرنا من قبل سماه ابن مالك: (باب العطف) وفي بعض النُسخ القليلة جاء اسمه: باب عطف البيان وهذا أنسب؛ لأن أغلب الأبيات تكلم فيها ابن مالكٍ على (عطف البيان) إلا البيت الأول الذي ذكر فيه أن العطف ينقسم إلى عطف بيان وعطف نسق، قال ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لَلعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَو نَسَقْ ... وَالغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن العطف ضربان:

-الأول: عطف البيان.

-والثاني: عطفُ نسق: وهو العطف بحروف العطف وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله في الباب القادم، وقول ابن مالك: «وَالغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ»: أي الغرضُ في هذا الباب بيان النوع السابق من نوعي العطف وهو: (عطف البيان)، فباقي الأبيات سيُبين فيها الكلام على (عطف البيان)؛ فلهذا قال ابن مالك بعد ذلك:

فَـذُو البَيَـانِ تَـابِعٌ شِـبْهُ الصِّـفَهْ حَقِيْقَـةُ القَصْـدِ بِـهِ مُنْكَشِـفَهْ

فعرَّف ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عطف البيان بأنه تابعٌ يُشبه الصفة: أي يُشبه النعت، يُشبه النعت في ماذا؟ في أنه يوضح متبوعه إن كان معرفة، ويُخصصه إن كان نكرة لأن هذه فائدة النعت كما ذكرنا ذلك في باب النعت، النعت: فائدتُه إيضاح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة، وهذا هو قول ابن مالك: «حَقِيْقَةُ القَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ».

القصد: أي المقصود.

حقيقة المقصود: حقيقة المقصود بالمتبوع، حقيقة المتبوع، حقيقة القصد، حقيقة المقصود منكشفة، منكشفةٌ بماذا؟ مُنكشفةٌ به: يعني مُنكشفةٌ بعطف البيان، يعني مُنكشفةٌ بنفس عطف البيان: أي مُنكشفةٌ بلفظ عطف البيان، وهذا هو الفرق بين عطف البيان والصفة النعت؛ فالنعت الصفة كيف تُبين المتبوع الموصوف؟

تُبينهُ بما فيها من وصف، الصفة تُبين الموصوف بما فيها من وصف، كما قال ابن مالك: «بِوَسْمِهِ أَو وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ»، فليست الكلمةُ بذاتها بلفظها هي التي تُبين المتبوع وإنما تُبين المتبوع بما فيها من وصف؛ أما عطفُ البيان فلا، عطف البيان هو نفسه هو نفسه يُبين المتبوع؛ لأن عطف البيان جامد، ذات كـ"مُحمد"، ذات كـ"حديد" ذات؛ بخلاف النعت الصفة فلا يكون كما درسنا إلا بوصف، إلا بوصف من الوصاف المُشتقة، كـ:

اسم الفاعل: خائف.

أو المفعول: مضروب.

أو الصفة المُشبهة: حسن، وهكذا.

فإذا جاء اسمٌ جامدٌ كأنه نعتٌ للمتبوع، كأنه نعتٌ للمتبوع بأن وضحه وبيَّنه

فهو عطفُ بيان؛ ولذا يُسمونه عطف البيان لأنه يُبين المتبوع.

ولذا يقول كثيرٌ من النحويين عن عطف البيان يقولون: عطف البيان هو النعتُ بالجامد، نحنُ في النعت قلنا: إن النعت لا يكون إلا بالوصف أو ما يؤول بالوصف أو ما فيه معنى الوصف، أما عطفُ البيان فهو النعتُ بالجامد؛ كل ذلك في تعريف (عطف البيان) ولم ننتهي إلى الآن، سنتكلم في تعريف (عطف البيان)، عطف البيان كأن تقول مثلًا:

"أحبُ أبا حفصٍ عُمر"، "أحبُ أبا حفصٍ"، ثم قُلتُ: **"عُمر"**، لماذا قلتُ: **عُمر**؟ لكي أُبيَّن وأُوضح أبا حفص، إذًا فقولنا: **عُمر**، مُبينٌ وموضحٌ للمتبوع، مُبينٌ وموضحٌ للمتبوع وهذه فائدةُ النعت إلا أن الإيضاح هنا جاء باسمٍ جامد **"عُمر"**، **"عُمر"**: تدلُ على جامد ما تدلُ على وصف.

ولهذا يُعرف النحويون (عطف البيان) بقولهم: هو التابعُ الجامدُ الذي يُشبه النعت، هو التابعُ الجامدُ الذي يُشبه النعت في إيضاح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة وعدم استقلاله، هو التابعُ الجامدُ الذي يُشبه النعت في إيضاح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة وعدم استقلاله.

ومن أمثلته وشواهده قول الراجز عبد الله بن كيسبة عندما جاء إلى عُمر ابن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وطلب منه ناقة من نوق الصدقة؛ لأن ناقته كانت مريضة فقال له عُمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: "لا أرى في ناقتك مرضًا"، فقال عبد الله:

أقسم بالله أبو حفص عمر ... ما مسها من نقب ولا دبر.

فاغفر له اللهم إن كان فجر.

ثم إن عُمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ سأل عنه (@١٢:١٥:٠٠) وتأكد من الأمر فوجد أن ناقته مريضة فأعطاه ناقةً أُخرى.

فقوله: **"أقسم بالله أبو حفصٍ عُمر"**، **"عُمر"** هنا عطفُ بيان؛ لأنه موضحٌ ومُبينٌ لقوله أبي حفص، ولكنه توضيحٌ بنفس الكلمة؛ لأن الكلمة تدلُ على ذات، فوضح بذات عُمر المُراد بقوله: "أبي حفص"، لا بوصفٍ من أوصافِ أبي حفص.

وقولهم: "التابع الجامدُ"، التابعُ الجامدُ ماذا يُخرج؟ يُخرج النعت؛ لأن النعت كما عرفنا لا يكون إلا بالوصف المُشتق أو ما في معناه.

وخرج بقولهم: "الذي يُشبه النعت في إيضاح متبوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة"، خرج التوكيد، وعطفُ النسق، فالتوكيد وعطف النسق لا يوضحان متبوعهما، التوكيد عرفنا فائدته، وفائدته على نوعين:

-إما رفع المجاز وإرادة الحقيقة.

-وإما الدلالة على الشمول والإحاطة.

وأما عطف النسق فواضح أنه لا يوضح المتبوع وإنما يعطفُ عليه آخر.

وقولهم في الأخير: وعدم استقلاله، وعدم استقلاله يُخرجُ البدل؛ لأن البدل في حقيقته مُستقلٌ بالكلام، وسيأتي بيان أوسع لذلك عند الفرق بين عطف البيان والبدل، **فعطفُ البيان** من جُملة المتبوع، يعني هو والمتبوع من جُملةٍ واحدة، كالنعت.

وأما البدل، فالبدل في حقيقته مُستقلٌ لأنه من جُملةٌ أخرى، فالبدل والمُبدل منه جُملتان، وسيأتي بيانٌ لذلك إن شاء الله، ومن مواضع عطف البيان، من مواضع عطف البيان:

-**الموضع الأول**: الثاني من الاسم واللقب والكُنية إذا اجتمعت نحو: **"جمع القرآن الكريم أبو بكرٍ الصديقُ وعُثمانُ ذو النورين"**، ف:

الصديق: عطفُ بيان.

وذو النورين: عطفُ بيان.

- الموضع الثاني: العلمُ إذا أُخر عن نعته، العلمُ إذا أُخر عن نعته، يعني قُدم النعت وأُخر المنعوت، وكان المنعوت علمًا، كقولنا: **"جاء المُجتهدُ محمدٌ"**.

جاء المُجتهدُ: فعلق وفاعل.

محمدٌ: عطف بيان.

وكقولك: **"قال بذلك العالمُ ابن عُثيمين، والشيخُ ابن باز"**، وذكرنا ذلك في باب النعت، ومن مواضع عطف البيان:

-الموضع الثالث: الاسم الجامد المُعرفُ ب(أل) إذا جاء بعد اسم الإشارة، الاسم الجامدُ المُعرفُ ب(أل) إذا قع بعد اسم إشارة، كقولك: **"أكرم هذا الرجل"**:

أكرم: فعلٌ وفاعل.

هذا: مفعولٌ به.

الرجُل: عطفُ بيان.

- وكقولك: **"خذ تلك المجلة"**.

- قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ﴾ [البقرة:٢].

- وقال: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء:٩].

﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ﴾:

ذلك: مبتدأ.

والكتابُ: عطفُ بيانٍ منه، ولم يأت لخبر، أين الخبر؟

الخبر في قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة:٢]، جُملةٌ اسمية مبدوءة ب(لا) النافية للجنس.

بخلاف الوصف المُعرفِ ب(أل) إذا وقع بعد اسمِ إشارة، كقولك: **"أكرم هذا المُجتهد"**، ف:

المُجتهد: هذا وصف مُعرفٌ ب(أل) وقع بعد اسم إشارة فيكون إعرابهُ نعتًا، نعتًا وهذا يدخلُ في التعريف، نقول إن النعت وعطف البيان في حقيقتهما شيءٌ واحد، إلا أن النعت نعتٌ بالوصف، وعطفُ البيان نعتٌ بالجامد؛ فهذه من أشهر مواضع عطف البيان، ثم ذكر ابن مالك–عليه رحمة الله– شيئًا من أحكام عطف البيان، فقال:

فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ ... مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي
فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ ... كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

لأن عطف البيان كما سبق في التعريف في حقيقتهُ نعتٌ ولكنه نعتٌ بالجامد، أخذَ حُكم النعت، فيلزمُ في عطف البيان أن يوافق متبوعه في كل شيء، كالنعت: أي النعت الحقيقي؛ فيتبعهُ في الإعراب، ويتبعهُ في التعريف أو التنكير، ويتبعهُ في التذكير أو التأنيث، ويتبعهُ في الإفراد أو التثنيةِ أو الجمع.

وهذا هو قول ابن مالك: «فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ»، أولِه هذا الحُكم وهو موافقة الأول، «مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي»، يعني ما أوليت النعت من موافقة الأول: أي من موافقة المتبوع، فالنعت وعطفُ البيان في هذا الحُكم سواء؛ هذا كُله لا خلاف فيه إلا كون عطف البيان نكرة فهذه المسألة فيها خلاف، فلهذا نص عليها ابنُ مالك، فقال:

فَقَـــدْ يَكُونَـــانِ مُنَكَّـــرَيْنِ   كَمَـــا يَكُونَـــانِ مُعَـــرَّفَيْنِ

فوقوع عطف البيان ومتبوعه مُعرفين لا خلاف فيه، كما يكونان مُعرفين وإنما الخلافُ بين النحويين في وقوع عطف البيان ومتبوعه نكرتين، فذهب البصريون إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين، قالوا: "إن عطف البيان لا يكون إلا في المعارف"، وذهب الكوفيون وجماعةٌ من النحويين كالفارسي وابن جني، والزمخشري، وابن عصفور وابن مالك إلى جواز ذلك، وهؤلاء العُلماء الذين ذكرناهم من مُحققي النحويين، وقولهم هو الراجح.

واستدلوا على ذلك بعدة شواهد؛ قبل أن نذكر هذه الشواهد نستدل لصحة قولهم بالقياس، فالقياس يدلُ على صحة قولهم، كيف كان ذلك؟ نعم، لأننا قررنا من قبل كما قرر النحويون أن عطف البيان كالنعت في الحقيقة فأخذ حُكمه، فقياسًا ينبغي أن يأخذ حُكمه أيضًا في ذلك، وكما أن النعت يقع في المعارف ويقع في النكرات نقول: **"جاءني الطالبُ المُجتهدُ، وجاءني طالبٌ مجتهدٌ"**، فقياسُ ذلك أن يقع أيضًا في عطف البيان؛ فالمعارف كما ذكرنا لذلك عدة أمثلة في المواضع وغيرها.

ووقوعه في النكرات استشهدوا عليه بشواهد منها قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور:٣٥]، ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾.

قوله "مُباركةٍ": هذا نعت؛ لأنه وصف.

وقوله **"زيتونةٍ"**، **"شجرةٍ زيتونة"**: زيتون، تعرفون الزيتون؟ الزيتون ذات أم وصف؟ ذات؛ إذًا فهو اسمٌ جامد، ولكنه وصف الشجرة ونعتها بأنها زيتونة، إذًا فقد وصف بالجامد، فنقول: إن زيتونةٍ حينئذٍ عطفُ بيان؛ وهذا في النكرات.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم:١٦]، من ماءٍ: الماءُ معروف، صديدٍ: الصديد هو السائل الذي يخرجُ من الجُرح وهذا السائل الذي يخرجُ من الجُرح ذاتٌ أم وصف؟ ذات، فوصف الماء بذات، فيكون حينئذٍ من عطف البيان، ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾، يعني **صديد**: وإن كان على وزن فعيل، وفعيلٌ قد تأتي في الأوصاف كما في صيغ المُبالغة وكما في الصفة المُشبهة، نعم قد تأتي في الأوصاف ولكن ليس كل فعيلٍ وصفًا حتى يحمل الوصف، لو قلت: كريم، شريف، عظيم، سريع؛ هذه أوصاف.

-**كريم**: يعني يعمل الكرم.

-**شريف**: يعمل الشرف.

-**سريع**: يعمل السُرعة، يفعل؛ فهذه أوصاف، لكن لو قلت حديد وصفٌ أم ذات؟ ذات، وكذلك صديد، طيب.

ومن ذلك أيضًا: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة:٩٥]، في الآية قراءتان سبعيتان في سورة المائدة، ﴿أَوْ كَفَّٰرَةُ طَعَامِ مَسَٰكِينَ﴾، على الإضافة، والأخرى: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ هنا **"طعامُ مساكين"**: عطف بيان من كفارة؛ لأنه وصف الكفارة أي وضحها وبينها بقوله: ﴿طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ فهو عطف بيان.

أما الفريقُ الأول البصريون الذين منعوا عطف البيان في النكرات فإنهم يُخرجون نحو هذه الآيات على أحد أمرين:

- **الأول**: **على أنه بدل لا عطفُ بيان**، وسيأتي بعد قليل أن كُل عطف بيان، يجوز أن يكون بدل كلٍ من كُل إلا في موضع، إما أن يُخرجوه على أنه بدل.
- وإما أن يخرجوه **على أنه نعتٌ بالجامد المؤول بالمُشتق**، ففي نحو قوله

تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾، يعني يُسقى من ماءٍ كريه، أو قبيح أو مُر ونحو ذلك.

ثم يختتم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب بقوله:

وَصَــــالِحًا لِبَدَلِيَّــــةٍ يُــــرَى ... فِـي غَيْـرِ نَحْـوِ يَـا غُـلاَمُ يَعْمُـرَا

وَنَحْـــوِ بِشْــــرٍ تَــــابِعِ البَكْــرِيِّ ... وَلَــيْسَ أَنْ يُبْــدَلَ بِالمَرْضِــي

نعم.

طالب: (@٢٩:٣٠:٠٠).

الشيخ: سؤالكُ ينبغي أن يكون بهذه الطريقة: هل للكوفيين أصولٌ تخالفُ أصول البصريين؟ والجوابُ: نعم، لأن النحو أول ما نشأ نشأ في البصرة، تعلمون أن العرب في جاهليتهم كانوا يتكلمون بسليقتهم، وعندما خرجوا من جزيرتهم لنشر الإسلام أول ما خرجوا خرجوا إلى العراق؛ فمنذ أن خرجوا من جزيرة العرب أول ما خرجوا من جزيرة العرب توقفوا وبنوا مدينة؛ لتكون أقرب مدينة إلى جزيرة العرب وتكون قاعدة للانطلاق بعد ذلك إلى ما هو أبعد عن جزيرة العرب، وهذه المدينة هي "البصرة".

فالبصرة: هي أول مدينة أنشأت بعد خروج المُسلمين من جزيرة العرب وهي أقرب المُدن إلى جزيرة العرب؛ فلهذا البصرة في ذلك الوقت كانت كُلها من قبائل العرب الفصيحة المعروفة، وقد خطوها أي جعلوها خططًا أقسامًا لكل قبيلةٍ منها خُطة أو جزء أو حي أو نحو ذلك، ثم صارت قاعدة بعد ذلك لانطلاق المُسلمين لفتح ما ورائها.

وفيها نشأ الاهتمام بالنحو بعد أن بدأ خروج اللحن والخطأ في الكلام في وقت يعني بدأ الاهتمام به من بداية عهد عُمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، لكن كان اهتمامًا واضح في عهد

علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، على يد تابعيٍ جليل من أصحاب علي بن أبي طالبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ هو أبو الأسود الدؤلي، ثم بعد ذلك انتقل إلى تلاميذه وتلاميذهم ثم الجيل التالي وهم شيوخ سيبويه، ثم الجيل الثالث سيبويه.

وبعد مائة سنة من خروج النحو في البصرة أُنشأت الكوفة بعد ذلك، والكوفة أبعد من البصرة عن جزيرة العرب، وهي قريبةٌ جدًّا من بغداد الآن، ونشأ فيها النحو بعد ذلك، وكان أكثر أهل الكوفة من أهل الرأي؛ ولهذا أكثرهم على مذهب أبي حنيفة في ذلك الوقت، وكان اهتمامهم بالرأي والقياس أكثر من اهتمامهم بالرواية والسماع والحديث.

ولهذا المُحدثون تقوى عندهم رواية البصريين وتضعُف عندهم روايات الكوفيين؛ لأنهم يهتمون بالرأي أكثر من اهتمامهم بالسماع والرواية، وأكثرهم كانوا من أهل الجُند يعني من الجنود، أي ليس من طلبة العلم والعلماء وأهليهم.

والعلماء الذين كانوا في الكوفة حينذاك كان أكثرهم من مُعلمي الأُمراء والرؤساء والجُند ونحو ذلك، حتى أُنشأت بعد ذلك بغداد غيرُ بعيدةٍ عنها فانتقل هؤلاء الجند تبعًا لخليفتهم إلى بغداد؛ فضعُف بعد ذلك شأن الكوفة إلى اليوم، فاليوم ما تكاد تسمع عن الكوفة، إنما هي قريةٌ صغيرة في العراق الآن؛ بخلاف البصرة التي مازالت مُنذُ أنشأت إلى اليوم من أعظم مُدن العراق.

فبعد أن نشأ النحو في الكوفة كان لهم بعض الأصول التي خالفوا فيها البصريين، من أشهرها: الأخذ عن أعراب العراق، والبصريون لا يأخذون إلا من أعراب جزيرة العرب، ومن أشهرها أنها الكوفة يقيسون على القليل، وأهل البصرة لا يقيسون إلا على الكثير؛ نعود إلى موضوعنا.

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَصَــــالِحًا لِبَدَلِيَّـــةٍ يُـــرَى   فِـي غَيْـرِ نَحْـوِ يَـا غُـلامُ يَعْمُـرَا
وَنَحْــوِ بِشْــرٍ تَــابِعِ البَكْــرِيِّ   وَلَــيْسَ أَنْ يُبْــدَلَ بِالمَرْضِــي

كل ما جاز أن يُعرب عطف بيان جاز جوازًا نحويًا أن يُعرب بدل كلٍ من كل، وهذا قوله: «وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى»، أي يُرى عطف البيان صالحًا للبدلية، يعني صالحًا أن يُعرب بدلًا، فكل عطف بيان يجوز جوازًا نحويًا أن يُعرب بدل كلٍ من كُل نحو: **"أحبُ أبا حفصٍ عُمر"، "أحبُ عُمر أبا حفص"، "أحبُ الفاروقَ أبا حفص"، "سافرتُ إلى عاصمة السعودية الرياض"**.

الرياض: هذا منعوت أُخر عن نعته، الأصل: **"سافرتُ إلى الرياض عاصمة السعودية"**، عاصمة: نعت، ثم قدمنا النعت: **"سافرتُ إلى عاصمة السعودية الرياضِ"**.

تقول:

-**"جاء الفاضلُ مُحمدٌ"** أيضًا من تقديم النعت على المنعوت.

-و**"جاء الرئيسُ زيدٌ"**.

-و**"قال المُذيعُ فلانٌ"**.

-وتقول: **"قال بذلك الشيخُ النوويٌّ"**.

-و**"قال بذلك إمام المُحدثين ابن حجر"**، كلُ ذلك يجوز فيه جوازًا نحويًا أن يكون عطف بيان وأن يكون بدل كلٍ من كُلٍ.

إذًا فكُل عطف بيان يجوز أن يكون بدل كلٍ من كُل ولا يُستثنى من ذلك إلا مسألةٍ واحدة، يدخُل فيها صورٌ متعددة، فيُستثنى من ذلك ما إذا لم يجز تكرار

العامل مع المتبوع، يُستثنى من ذلك إذا ما لم يجز تكرار العامل مع المتبوع، فالتابع حينئذٍ لا يكون إلا عطف بيان، ولا يكون بدلًا وبالمثال يتضح المقال، فإذا قلنا مثلًا: **"أُحبُ أبا حفصٍ عُمر"**.

العامل: يُحب.

أبا حفصٍ: مفعول به.

عُمر: تابع، هل يجوز أن تكرر العامل قبل التابع فتقول: **"أحبُ أبا حفصٍ، أحبُ عُمر"** أم لا يجوز؟ هل يجوز أن تُكرر العامل "أُحب"، مع التابع، فتقول: **"أحبُ أبا حفص، أحبُ عُمر"**، أم لا يجوز؟-أنتم عرب تكلموا!- يجوز لماذا لا يجوز؟ لماذا لا يجوز أن تقول: **"أحبُ أبا حفص أحبُ عُمر"**؟ لا يجوز أن تقول ذلك؟!

طالب: (@٠٠:٣٩:٢٤).

الشيخ: لماذا؟ ألست تقول: **"أكرمتُ زيدًا أكرمتُ زيدًا"**؟! خلاص طيب هو نفس الأمر، والآن هو هذا الأمر نفسُهُ إلا أن أحبُ زيدًا، أحبُ زيدًا"، تكرار اللفظ والمعنى، "وأحبُ أبا حفصٍ أحبُ عُمر"؛ تكرارهُ بالمعنى دون اللفظ، هو شيءٌ واحد، فتكرار العامل هنا مع التابع جائز، جائز؟ إذًا فيجوز لك في التابع أن تجعله عطف بيان، وأن تجعلهُ بدلًا، أن تجعلهُ عطف بيان وأن تجعله بدلاً.

أن تجعلهُ بدلًا إذا كان المقصود بالكلام تكرار العامل: أي إذا كان المُراد: **"أحبُ أبا حفصٍ أُحبُ عُمر"**، ويقولون: إذا كان المُراد طرحُ المتبوع، يعني إذا كان الكلام إذا كان نيةُ الكلام على طرح المتبوع، يعني قولك: **"أحبُ أبا حفصٍ عُمر"** تريد حُب عُمر هذا هو البدل.

أما عطف البيان فهو كالنعت فليس الكلام على تكرار العامل وإنما الكلام

على أنك تقول: **"أحبُ أبا حفص"**، ثم بينت أبا حفصٍ هذا بقولك عُمر، كما لو قُلت: **"أحبُ أبا حفصٍ الكريم"**، الكريم هذا بدل أو نعت؟ نعت، أردت أن تقول: **"أحبُ أبا حفص"**، ثم وصفته بأنه الكريم؛ فإذا أردت هذا المعنى بقولك: "عُمر"، أردت أن تقول: "أحبُ أبا حفص"، ثم بينته ووضحته بقولك: "عُمر" فهذا عطفُ بيان، وسنُكرر في هذه المسألة حتى تفهموها إن شاء الله؛ لأنها أهمُ ما في الباب.

فإذا قلنا: **"مُحمدٌ قام خالدٌ أخوه"**، "خالدٌ أخوه" بيَّنت خالد ووضحتهُ بأنه أخوه، وخالد هو أخوه بدل أم عطفُ بيان؟ ننظر هل الكلام على تكرار العامل؟ هل يجوز أن تُكرر العامل كرر العامل؟ هل يجوز أن تقول: مُحمدٌ قام خالدٌ، محمدٌ قام أخوه؟

"محمدٌ قام أخوه" جائزة لا إشكال في ذلك لكن مُحمدٌ قام خالدٌ هل هذا جائز؟ ليس بجائز، لا يجوز، لا يجوز لماذا لا يجوز؟ لأنك أخبرت عن مُحمد بأنه قام خالد، يعني أخبرت عن مُحمدٍ بجُملة فعلية ليس فيها رابط، والجملةُ الفعلية أو الجُملة إذا وقعت خبراً فلابد فيها من رابط يربطها بالمُبتدأ.

فلو جعلت الكلام على نية تكرار العامل لكان المُراد: **"مُحمد قام خالد، محمدٌ قام أخوه"** فهذا فاسد؛ إذًا لا يكون أخوه بدلًا بل هو عطفُ بيان، الآن نفرق بين عطف البيان والبدل من حيثُ الإعراب، من حيثُ المعنى سيأتي ما الفرق بين البدل وعطف البيان من حيثُ المعنى؟

طالب: (@٠٠:٤٣:٤٦).

الشيخ: كيف لا النعت لا يكون إلا بالوصف، لا يكون إلا بالوصف المُشتق.

طالب: (@٠٠ :٤٣:٥١).

الشيخ: كيف أخوه جملة، أخوه مُضاف ومُضاف إليه ليس جملة، جملة اسمية مبتدأ وخبر، وفعلية: فعل وفاعل.

أما لو قُلنا: "يا شيخُ الحارثُ"، رجل اسمهُ الحارث تعلم حتى صار شيخًا، ناده، تقول: "يا شيخُ الحارثُ"، كما لو ناديت مثلًا إنسان اسمه مُحمد وهو شيخٌ ماذا تقول له؟ يا شيخُ محمد، أما هذا اسمه الحارث ماذا تقول له؟ يا شيخُ الحارثُ، يا شيخُ؛ هذه مُنادى مبني على الضم لأنه نكرةٌ مقصودة، والنكرةُ المقصودة في النداء من المعارف كما سبق ذلك في المعارف يعني مقصود، مقصود يعني مُعين مُحدد، هو معرفة.

"يا شيخُ الحارث" هل التابع هنا على نية تكرار العامل؟ هل الكلام على قولك: يا شيخُ، يا الحارثُ، هل يجوز أن تقول: يا الشيخُ يا الحارثُ، يجوز أن تقول ذلك؟ يجوز أن تُدخل (يا) على ما فيه (أل) في النداء؟ ما حدث ما قال يا شيخُ حارثُ، لو قال يا شيخُ حارثُ ماشي، وإنما قال: "يا شيخُ الحارثُ"، هنا لا يجوز أن يكون الحارثُ بدلًا؛ لأن العامل لا يجوز أن يُكرر مع التابع وإنما الحارثُ عطفُ بيان، لماذا عطفُ بيان؟ لأنه ليس على نية تكرار العامل، أين العامل في يا شيخُ؟

الشيخ: هذا مُنادى، أين العامل؟ حرف النداء: يا شيخُ، الحارثُ هل العامل حرف النداء يُمكن أن تكرره في التابع؟ ما يُمكن إذًا عطفُ بيان، بخلاف **"أحبُ أبا حفصٍ أحبُ عُمر"**، يجوز أن تُكرر العامل وهو الفعل، **"أحبُ أبا حفص، أحبُ عُمر"** هنا يجوز وهنا لا يجوز.

طالب: (@٢٠:٤٦: ٠٠).

الشيخ: لا يجوز.

طالب: (@٢٢:٤٦:٠٠)

الشيخ: لا، أنت قصدت بهذه قصدت أن تُبين الشيخ هذا أنه الحارث، يا شيخُ، ثم أردت أن تُبينه من هو؟ فقلت الحارث وهذا عطف بيان بينت قولك: **"يا شيخ"** بأنه الحارث، عطفُ بيان.

ومثلُ ذلك ما لو قلت مثلًا: "يا الشيخُ النوويُ"، أو "يا أستاذ التميميُّ" أستاذك اسمه التميمي، أردت أن تناديه فقلت: **"يا أستاذ التميميُّ"**.

يا أستاذُ: هذا منادى مبني على الضم؛ لأنه نكرةٌ مقصودة.

التميميُ: عطفُ بيان؛ لأنك أردت شخصه بذلك هو عطفُ بيان، والعامل هنا لا يجوز أن يُكرر مع التابع.

لو قلنا: **"يا شيخُ مُحمد"**، هذا الرجل اسمه محمد، قلت: يا شيخُ محمد، هنا بدل أو عطفُ بيان، لأنه يجوز أن تقول: **"يا شيخُ، يا محمد"** إلى الآن تمام؛ فإذا قلنا في هذه الجُملة: **"يا شيخُ محمدُ أخبرني بكذا وكذا"**، فماذا يكون محمدُ؟ لا، يكون بدلًا ولا يكون عطف بيان، فإن قُلت: "يا شيخُ محمدٌ أخبرني بكذا وكذا"، أو "يا شيخُ محمدًا أخبرني بكذا وكذا"، فهو عطفُ بيان، نعم، هذه قواعد أنتم تعلمونها لكن فقط طبقوها.

إذا قلنا: **"يا شيخُ محمد"** أنت تريد أن مُحمد بدل؟ تقول: نعم، أريد أنه بدل، البدل على نية تكرار العامل، كرر العامل ماذا تقول في نداء مُحمد، يا مُحمدُ، أم يا محمدٌ، أم يا مُحمدًا؟ تقول: **"يا محمدُ"**؛ إذًا فإذا أردت أنه بدل يجب أن تقول: يا شيخُ محمدُ؛ لأنك أردت أن تقول: "يا شيخُ يا محمد"؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فإن قلت: لا، لا أريد أنه بدل على نية تكرار العامل وإنما أردت أنه عطف بيان، يعني أردت أن أصفه، أن أنعته، أن أوضحهُ بأنه مُحمد، أنه ماذا؟

عطفُ بيان، وعطف البيان في حقيقته، في حقيقته ماذا؟ عطف البيان في حقيقته ماذا؟ عطفُ البيان؟ صفة نعت؛ هذا الذي شرحناه في أول الدرس، عطفُ البيان في حقيقته نعت ويأخذُ أحكام النعت، وكيف تنعتُ المُنادى المبني؟ المنادى المبني عمومًا، لو ناديت مثلًا: يا خالدُ، ثم وصفتهُ بالكرم ماذا تقول؟ هذا سيأتي في باب النداء هذا ما درسناه إلى الآن.

تقول: **"يا خالدُ الكريمُ" أو "يا خالدُ الكريمَ"**، يجوز الوجهان، يجوز أن تُراعي اللفظ؛ لأنه مبني على الضم تقول: **"يا خالدُ الكريمُ"**، ويجوز أن تراعي المحل؛ لأن المُنادى في أصله مفعولٌ به أدعو مُحمدًا، أدعو خالدًا فتقول: **"يا خالدُ الكريمَ"**، يجوز الوجهان، وستأتي الشواهد على ذلك إن شاء الله في باب النداء.

فإذا كان النعت يجوز فيه إذا وقع نعتًا لمبنيٍ لمنادىً مبني؛ يجوز فيه الرفع والنصب فعطفُ البيان أيضًا يجوز فيه الوجهان الرفعُ والنصب، الرفع ليست بناء على الضم.

-**الرفع فعند رفعه** ماذا نقول؟ "يا شيخُ محمدٌ"، فمُحمدٌ عطفُ بيان تابعٌ للفظ المُنادى.

-**وعند النصب نقول:** "يا شيخُ محمدًا" عطفُ بيان تابعٌ لمحل المُنادى؛ وأشار إلى ذلك ابن مالك، أشار إلى هذه الصورة ابن مالك في قوله:

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى ... فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلَامُ يَعْمُرَا

يعمر: يُقال في الفعل منه "عَمِرِ يعمرُ" بالفتح "عمرَ بيته"، "عمرَ يعمرُ" بالفتح، و"عمُر يعمرُ" بالضم، اللغتان فصيحتان في الفعل، وأما في الاسم في العلم؛ فإنه بالفتح على الأكثر يعمرَ، والمُرادُ بهذا المثال: **"يا غُلامُ يعمرا"**، أن يعمرَ اسم

هذا الغلام، فكيف تُناديه؟ تقول: **"يا غُلامُ يعمر"**.

وكيف تضبط **"يعمرَ"** تقول: **"يا غلام يعمرَ"**، أو **"يا غُلامُ يعمرُ"**، فإن جعلته بدلًا؟ فليس لك فيه إلا البناءُ على الضم؛ لأن العامل حرف النداء في النية مُكرر، فتقول: **"يا غُلامُ يعمرُ"**، كأنك قلت: **"يا غلامُ يا يعمرُ"**، يعمرُ حينئذٍ مبني على الضم.

وإن كان عطف بيان جاز لك فيه الرفعُ ما نقول: الضم، جاز لك فيه الرفعُ والنصب.

-**فعند النصب نقول:** "يا غلامُ يعمرَ تعال (@٠٥:٥٣:٠٠) ولا ننون لأنه ممنوع من الصرف؛ لأنه علمٌ على وزن الفعل، "يا غُلامُ يعمرَ تعال"(@٠٥:٥٣:٠٠).

-**وعند الرفع نقول:** **"يا غُلامُ يعمرُ تعال"**، إذًا **"يا غُلامُ يعمرُ"** هنا يعمرُ صورة واحدة؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف، فقد يكون بدلًا على نية تكرار العامل، وقد يكون عطف بيان على نية التوضيح.

وإذا قُلت: **"جاء المُكرمُ الطالب فهدٍ"**، هذا الرجل الذي أكرم الطالب فهدً جاء، فتقول عنه: **"جاء المُكرمُ الطالبِ فهدًا"**:

جاء: فعلُ ماضٍ.

المُكرمُ: فاعل وهو اسم فاعلٍ يعمل عمل فعله، اسم الفاعل إذا كان ب(ال) فيجوز أن يعمل عمل فعله مُطلقًا، فلك فيه حينئذٍ الوجهان:

-أن تُعمله عمل الفعل فتنصب مفعوله؛ فتقول: **"جاءَ المُكرمُ الطالبَ فهدًا"**.

-ويجوز أن تُضيفه إلى معموله فتقول: **"جاء المُكرمِ الطالبِ فهدٍ"** هذا

شرحناه في باب اسم الفاعل وإعماله.

فإن نصبت: أي إذا أعملته إعمال الفعل فقلت: **"جاء المُكرمُ الطالب فهدًا"** جاز لك في فهدًا أن يكون بدلًا وأن يكون عطف بيان، أن يكون عطف بيان على أنه توضيحٌ للطالب: **"جاء المُكرمُ الطالب"** من الطالب هذا؟ أردت أن تبينه تقول: "فهدًا" كما لو قُلت: **"جاء المُكرمُ الطالب المُجتهد"** ويجوز أن يكون بدلًا على نية تكرار العامل كأنك تقول: **"جاء المُكرمُ الطالبَ جاء المُكرمُ فهدًا"** لا إشكال في ذلك وإنما الإشكالُ في الإضافة.

إذا أضفت إلى معموله فقلت: **"جاء المُكرمُ الطالبِ فهدٍ"**، المُكرم هنا وصف، وقد أضفته إلى معموله المُكرمُ الطالبِ؛ فصارت إضافةً لفظية، الإضافة اللفظية يجوز أن تُجامع (أل) فتقول: "المُكرمُ الطالبِ" ولا يجوز ذلك إلا في مواضع درسناها في باب (الإضافة).

وَوَصْـلُ أَلْ بِـذَا الْمُضَـافِ مُغْتَفَـرْ ... إِنْ وُصِلَتْ بِالْثَّانِ كَالْجَعْـدِ الْشَّعَرْ

إذًا فمُجامعة الإضافة اللفظية ل(أل) جائزة إذا كان المُضافُ إليه فيه (أل)، أو مُضافًا لما فيه (أل)، وإذا لم يكن المُضافُ إليه كذلك؛ فالإضافةُ غيرُ جائزة كما في العلم؛ فلا يجوز أن تقول: **"جاء المُكرُم زيدٍ"** بالإضافة وإنما تقول: **"جاء المُكرمُ زيدًا"**، أما **"جاء المُكرمُ الطالبِ"** فهذا جائز لا إشكال **"المُكرمِ الطالبِ"** أضفنا إلى ما فيه (أل) جائز.

"فهدٍ" ماذا تكون للطالب؟ تكون عطف بيان، بينا الطالب بأنه "فهد"، وهل يجوز أن يكون "فهدٍ" بدلًا؟ لا يجوز لأن البدل على نية تكرار العامل كأنك قُلت: **"جاء المُكرمِ الطالب، جاء المُكرمُ فهدٍ"**، فأضفت إلى ما ليس فيه (أل) وهذا لا يجوز، لا يجوز إلا على مذهب الفراء الذي درسناه حينذاك أنه يُجيز الإضافة

اللفظية إلى العلم ب(أل) وهذا هو قول ابن مالك عندما بيَّن الموضع الثاني الذي يمتنع فيه البدل، فقال:

وَنَحْــوِ بِشْــرٍ تَــابِعِ البَكْــرِيِّ وَلَــيْسَ أَنْ يُبْــدَلَ بِالمَرْضِــي

يُشير إلى قول الشاعر وهو المرار الأسدي قال:

أنـــا ابـــن التـــارك البَكْـــرِيِّ بِشْــرٍ عليــه الطيــر ترقُبــهُ وقوعًــا

يفتخرُ أن أباه جرح هذا الفارس البطل بشر ابن عمر حتى جعل الطير ترتقبُ موته، فقال: **"أنا ابن التارك البَكْرِيِّ بِشْرٍ"**:

أنا: مُبتدأ.

ابن: خبر.

ابن التارِكِ: مُضافٌ إليه، ثم أضاف التارك إلى البكري، **"التارك البكريِّ"** إضافةٌ لفظية ب(أل) وهي إضافةٌ جائزة لأن المُضاف إليه فيه (أل) **"التاركُ البكرِيِّ"** وإنما الكلام في بشرٍ **"التاركِ البكريِّ بشرٍ"** ما علاقةُ بشرٍ بالتارك؟ عطفُ بيان، ولا يجوز أن يكون بدلًا؛ لأنه لو كان بدلًا لكان على نية تكرار العامل وكان التقدير **"أنا ابن التارك البكريِّ التاركِ بشرٍ"**، وهذا لا يجوز.

وأشار بقوله: «**وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالمَرْضِي**»، إلى تجويز الفراء (أل) في الإضافة اللفظية إلى العلم؛ فالفراء يجيز أن نقول: **"أنا المُكرمِ زيدٍ"** فتأتي ب(أل) مع الإضافة اللفظية إلى العلم، فعلى قوله يجوز في بشرٍ أن يكون بدلًا، وهذا المذهب ليس مرضيًا عند النحويين، بعد ذلك نُنبه على أمرين:

- **التنبيه الأول**: كما يجبُ كونُ التابع في مواضع عطف بيان لا بدلًا؛ فيجبُ أن يكون بدلًا لا عطف بيان في مواضع، هناك مواضع يجب أن يكون التابع فيها بدلًا ولا يجوز أن يكون عطف بيان منها:

- قولنا: "يا شيخُ محمدُ أخبرني بكذا وكذا" كما سبق قبل قليل، فإذا قُلت: **"يا شيخُ محمدُ"** فبنيت على الضم فمُحمدُ لا يكون إلا بدلًا على نية يا شيخُ يا مُحمدُ، ولو قلت: **"يا شيخُ محمدٌ"** فهو عطفُ بيان ولا يجوز أن يكون بدلًا.

- ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ [الهمزة١:٢]، **"الذي"** ماذا تكون الذي ل"هُمزة"؟ ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾؟

طالب: (@٠٠:٦١:٢٧).

الشيخ: كيف هل يكون نعتًا؟ هل يجوز أن يكون الذي نعتًا ل هُمزة؟ لا، لاختلافهما في التعريف والتنكير، ف هُمزة نكرة والذي معرفة لا يكون نعتًا، هل يكون عطف بيان؟ عطفُ البيان في حُكم النعت يجب أن يوافق كما قُلنا إذًا لا يجوز أن يكون عطف بيان إذًا فلا يكون إلا بدل لأن البدل لا تُشترط فيه المُتابعة كما سيأتي، لا تُشترط في المُتابعة في التعريف والتنكير، ولا التذكير والتأنيث، ولا الإفراد والجمع لا يُشترط فيه المُتابعة.

- ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق١٦:١٥].

فناصيةٍ: بدل لأنها نكرة، والناصية معرفة.

- ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِى مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ﴾ [سبأ:١٥]، ما علاقة جنتان بآيةٌ؟ ليس عطف بيان؛ لأن جنتان مُثنى، وآية مُفرد وإنما هو بدل... إلى آخره؛ هذا التنبيه الأول.

- **التنبيه الثاني وهو المُهم**: بعد أن ذكرنا أن كُل عطف بيان يجوز جوازًا

نحويًا، أن يكون بدل كلٍ من كُل إلا في هذا الموضع الواحد الذي ذكرناه وذكرنا صورًا له نقول: ما الفرق إذًا بين عطفُ البيان والبدل؟ كل عطفِ بيان يجوز جوازًا نحويًا أن يكون بدل كلٍ من كُل فما الفرقُ من حيثُ المعنى بين عطف البيان والبدل؟ هذا الذي يهُمنا، **نقول**: هناك أكثر من فرق نتوقف عند فرقين فقط:

○ **الفرقُ الأول**:-وهو الذي أشرنا إليه من قبل- أن عطف البيان نعتٌ للمتبوع ولكنه نعتٌ بالجامد؛ فهو حينئذٍ بقيةُ المتبوع ومن جُملته أليس الوصف من الموصوف؟! أليس الكرم من الكريم؟! الوصف من الموصوف؛ فهو من بقية الموصوف ومن جُملته فإذا قُلت في النعت: **"جاء مُحمدٌ الكريم"**، فهذه جُملة واحدة، فعلُ وفاعل ثم وصفته بالكرم.

وكذلك في عطف البيان، لو قلت: **"جاء مُحمدٌ"** صفه بجامد؟ **"جاء مُحمدٌ أخي"**، أخي ليس وصفًا وإنما جامد أخوك جامد، **"جاء محمدٌ أخي"**، أخي عطفُ بيان من نفس الجُملة، بخلاف البدل فالبدل كما قُلنا على نية تكرار العامل، فهو من جُملةٍ أخُرى.

فإذا قُلت: **"جاء محمدٌ أخي"** وأردت أن أخي بدلًا، وأردت أن أخي بدل فكأنك قُلت الكلام على تقدير **"جاء محمد جاء أخي"**، ثم حذفت جاء الأخرى، إذًا فهُما في الحقيقة جُملتان، فالبدل من جُملة والمُبدل منه من جُملةٍ أخرى في تقدير الكلام ونيته، وطبق ذلك على ما شئت...

لو قلنا: **"رضي الله عن أبي حفصٍ عُمر"** هنا يجوز جوازًا نحويًا أن يكون عُمر عطفَ بيان؛ فهو نعتٌ وموضحٌ لأبي حفص، ويجوز أن يكون بدلًا فهو على تكرار العامل كأنك قُلت: "رضي الله عن أبي حفص، رضي الله عن عُمر"، هذا الفرق الأول وذكرناه من قبل.

○ **الفرقُ الثاني وهو الأهم لأنه من حيثُ المعنى:** فالبدل هو المقصودُ بالكلام، والمُبدل منه ليس مقصودًا بالكلام وإنما يُذكرُ توطئةً وتمهيدًا فقط؛ إذًا فالبدل هو المقصود، والمُبدل وهو الذي قبله المتبوع غيرُ مقصود إذًا فبتركيب البدل في أسلوب البدل عندنا تابع بدل ومتبوع، مُبدل منه أيُهما المقصود الأول أو الثاني؟ الثاني البدل، والأول ليس مقصودًا بالكلام يعني ليس هو المقصود الأول بالكلام وإنما يُذكر فقط توطئةً وتمهيدًا للكلام.

وأما عطفُ البيان فبعكس ذلك فإن المقصود بالكلام هو المتبوع أي الأول أي المعطوف عليه، وأما الثاني وهو التابع: أي عطفُ البيان فهو تكملة فقط تكملة لتوضيحه وتبينه، إذًا فالأول هو المقصود بالكلام ويأتي الثاني فقط لتكملته وتوضيحه ووصفه بجامد، وهذه أمثلةٌ تطبيقيةٌ لذلك، وهذا أهمُ ما في الباب.

لو قلنا: **"جاء المُجتهدُ محمدٌ"**، النحويون يقولون: يجوز لك في مُحمد أن يكون بدلًا أو عطف بيان، لابد أن نفهم هذه المسألة، وأنا كررتُ عليكم كثيرًا ما المُراد بالجواز النحوي؛ يجوز جوازًا نحويًا أما من حيثُ المعنى لا، المعنى يختلف أنت ماذا تُريد؟ تُريد هذا فيجب أن تُعرب هكذا، أم تُريد هذا المعنى فيجب أن تُعرب الإعراب الثاني، ولا يجوز أن تُعرب الأول بحسب المعنى، فالمعنى يعودُ إلى البلاغة شيء آخر.

"فجاء المُجتهدُ محمدٌ" طيب ماذا تُريد أنت بقولك: **"المُجتهدُ مُحمدٌ"**؟ هل كان المقصود أن تقول لي "جاء محمدٌ"؟ أنت أردت أن تُخبرني بأنه **"جاء محمد"** هذا يكون هذا المقصود؟ أنت أردت أن تُخبرني بأن الذي جاء من؟ مُحمد، فهو بدل وقولك: المُجتهد في **"جاء المُجتهدُ محمد"**، فقط توطئة له، أن أردت أن تنبه على أنه مُجتهد تُثني عليه كذا؛ فقد (@٤٤:٦٨:٠٠) إلى الكلام لكن مقصودك أن تُعلمني بأنه مُحمد،(@٥٢:٦٨:٠٠) بالأمثلة شيئًا يعني يكون

مثال أوضح من الذي قبله.

أم أردت أن تُخبرني أن الذي جاء هو المُجتهد وليس الكسول مثلًا أو غيره، أردت أن تُخبرني بأن الذي جاء المُجتهد، انتبه جاءك المُجتهد، ثم كأنك يعني رأيت أن المُجتهد لم يتضح له، المُجتهدون كثيرون مثلًا في هذا الفصل أو في هذه المدرسة؛ فأردت أن توضحه وأن تُبينه من هو المُجتهد هذا، فقلت: **"جاء المُجتهدُ محمدٌ"** أليس هناك فرقًا بين المعنيين؟ نعم، هناك فرق ففي الأول بدل، وفي الثاني عطفُ بيان لأنه صار كالنعت.

ومثل ذلك إذا قُلت: اشتريت مركوبًا سيارةً، سيارةً بدل أم عطفُ بيان؟ حسب المعنى، هل أردت أن تُخبرني أنك اشتريت سيارة فهذا بدل، ثُم قلت: مركوبًا فقط تُبين يعني أنه شيء يُستعمل في الركوب، لكن الغرض من كلامك أن تُخبرني بأنك اشتريت سيارة.

أم أردت أن تُخبرني أنك اشتريت مركوبًا الحمد لله؟ شيء يحملُك اشتريت مركوبًا؛ فأخبرتني أنك اشتريت مركوبًا الحمد لله، ثم أردت أن توضح ما المركوب؟ فرس أو ماذا أو سيارة؟ فقلت: سيارةً نعم، فيكون حينئذٍ عطف بيان كأنك قلت: اشتريت مركوبًا سريعًا مركوبًا جيدًا.

لو قلت: **"سافر أخي مُحمدٌ"**، جاءك إنسان وقال: **"سافر أخي مُحمدٌ"**، أو قلت لإنسان: **"سافر أخي محمدٌ"**، أنت ماذا تقصد بذلك؟ إذا قُلت: **"سافر أخي محمدٌ"**، إن كان المُخاطب يعرف أن المُسافر أخوك؛-حياك الله- يا أخي أهلًا وسهلًا تذهب إن شاء الله وتعود بالسلامة من السفر- وهو عندك يعرف أنهُ مُسافر أخوك ثم سافر ماذا تقول له؟ تقول: **"سافر أخي مُحمدٌ"** عندما أقول: **"سافر أخي"** هل أفدته بما يُريد بالذي يريد أن يعرفه؟ أم أخبرته عن شيءٍ يعرفه؟

إذًا ما جاء المقصود به الكلام، أنت لم.... –طبعًا الإنسان ما يتكلم- ليُخبر الآخر بشيءٍ يعرفهُ، ما إن قُلت (@٣٥:٧١:٠٠) نحنُ في المسجد، ما نقول: "نحن في المسجد الآن"؛ فهذا كلام لا فائدة منه، إلا إذا أردت أن تبني عليه شيء آخر، وإنما أردت أن تقول له: "سافر مُحمدٌ"، ولكنك ذكرت أخي قبل ذلك توطئة "سافر أخي" يعني هذا الذي رأيته أخي هذا فتوطئة للكلام "سافر أخي"، لكن المقصود محمدٌ، إذًا فمُحمدٌ حينئذٍ بدل هو المقصود، والمقصود هذا بدل.

أم أن هذا المُخاطب لا يعرفُ هذا المُسافر؟ لا يعرفُ أنه أخوك، يعرف أنه سافر لكن لا يدري من هو فقلت: **"سافر أخي"**، أخبرته الآن بشيءٍ يجهله؟ نعم، **"سافر أخي"** أخبرته بشيءٍ يجهلُه إذًا فمقصودك أن تُخبرهُ بأن الذي سافر أخوك **"سافر أخي"**، ثم أردت أن تُبين أخوك هذا من؟ ف"سافر أخي مُحمدٌ" فيكون عطف بيان، كأنك قُلت: سافر أخي المُسمى بمُحمد، فهُناك فرقٌ من حيثُ المعنى وإن كان دقيقًا.

وعكسُ ذلك لو قُلت: **"سافر مُحمدٌ أخي"** المثال السابق: **"سافر أخي مُحمدٌ"** وأما هذا المثال: ف**"سافر مُحمدٌ أخي"** أخي بدل أم عطفُ بيان؟ بحسب المعنى، فإن كان المُخاطب يعلمُ أن هذا مُحمد يعرف أن اسمهُ مُحمد، لكن ما يعرف علاقتهُ بك فقُلت له: سافر مُحمد"، أخبرتهُ بشيءٍ يجهله بالمقصود الذي تُريد أن توصلهُ إليه، لا هو يعرف أنه مُحمد، ولا يحصُل المقصود حتى تقول: **"سافر محمدٌ أخي"**، أن تُخبرهُ بأنه أخوك فهو بدل، لأن أخي هو المقصود بالكلام.

أما إذا كان لا يعرف هذا المُخاطب لا يعرف هذا المُسافر ما اسمُه ولا ما علاقته لا يعرف فلو قلت: "سافر مُحمدٌ"؛ هنا أفدته شيئًا لا يعرفُه أوصلت إليه المقصود "سافر مُحمدٌ"، ثم وصفت مُحمدٌ هذا بأنه أخوك.

وإذا قُلت لكم:-خليها هنا خالد(@٢٩:٧٤:٠٠) علي، **"أحبُ عليًّا"** عرفتُم المقصود؟ يختلف أن بعضكم ربما عرف وبعضكُم ما عرف حسب المُخاطب، أنا أُريد **"أحبُ عليًّا أبا الحسنين"**، الآن عرفتموه جميعًا، لكن بعضُكم عرفهُ بقولي: "عليًّا"، وبعضكُم عرفهُ بقول: "أبا الحسنين".

فإن كان المُخاطب عرَفَ أن المقصود عرف المقصود بقولي: "عليًّا"، عرف المقصود من قولي: "عليًّا، أحبُ عليًّا" عرفهُ؛ إذًا وصلهُ المقصود فالمقصود عليًّا، فأبا الحسنين فقط تكملة له، تكملة فهو عطف بيان، وصفتهُ بأنه أبو الحسنين.

فإن قُلت: **"أحبُ عليًّا"** لم يصل المقصود، **"أبا الحسنين"** وصل المقصود؛ فالمقصود بالكلام أبا الحسنين فهو بدل، والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السابع والثمانون

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

حياكم الله وبياكم في هذه الليلة المُباركة الليلة الطيبة ليلة الإثنين السادس والعشرين من شهر ربيعٍ الآخر من سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، في جامع الراجح في حي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السابع والثمانين من دروس شرح ألفية ابن مالك-عليه رحمة الله-، وقبل أن نبدأ بدرس الليلة نستكملُ شيئًا من الدرس السابق الذي كان في باب عطف البيان.

فنحنُ ختمنا الباب بالكلام على الفرق بين عطف البيان والبدل، وذكرنا أن أهم الفروق فرقين وتوقفنا في أثناء الكلام على الفرق الثاني، الفرق الثاني هو الفرقُ المعنوي، الفرقُ في المعنى بين عطف البيان والبدل فإن المعنى في البدل على أن يكون البدل أي التابع هو المقصود بالكلام، وأما المُبدلُ منه وهو المتبوع فإنه ليس مقصودًا بالكلام وإنما يُذكرُ تمهيدًا وتوطئةً، وأما المعنى في عطف البيان فهو بعكس ذلك، فالمقصود بالكلام هو المتبوع: أي المعطوفُ عليه، أي الأول.

وأما التابع وهو عطفُ البيان: فإنه ليس المقصود بالكلام وإنما يُذكرُ كتكملةٍ وكنعتٍ بالجامد للمتبوع الذي قبله، وذكرنا عدة أمثلة على ذلك المثال واحد ولكن المعنى يختلف من عطف البيان إلى البدل، فلو قلت مثلًا: **"جاء الأستاذُ محمدٌ"**، مجموعة من الطلاب جالسون في الفصل أو في القاعة ثم قال أحدهم

لزملائه: **"جاء الأستاذُ محمدٌ"** فمُحمدٌ من حيثُ الحُكم النحوي كما قُلنا: يجوز أن يكون بدلًا ويجوز أن يكون عطف بيان والمعنى يختلف.

فإن كان مقصوده بهذا الكلام أن يقول: **"جاء الأستاذ"**؛ فانتبهوا، كفوا عن الكلام، استعدوا للدرس؛ فهو يُريد أن يُنبههم بأن الذي جاء الأستاذ وليس طالبًا، إذًا فمقصودُه يتحقق بماذا؟ بقوله: **"جاء الأستاذ"**، خلاص يفهمون مقصوده، يعني انتبهوا جاء الأستاذ فاستعدوا للدرس.

ثم يُكمل فيقول: **"جاء الأستاذ مُحمدٌ"**، محمدٌ هنا صارت كالبيان والتوضيح للأستاذ من الأستاذ؟ مُحمد، فمُحمد صارت توضيحًا وتبينًا صارت كالنعت، نعت الأستاذ ووصفهُ بأنه مُحمد فعلى هذا يكون مُحمدٌ عطف بيان.

وأما إذا قُلنا: إن مُحمدٌ في هذا المثال بدل؛ فإن المعنى يختلف، فإن هؤلاء الطُلاب الذين في القاعة لا يهُمهم أي أستاذ وإنما يهُمهم أستاذٌ بعينه وهو مُحمد، بحيثُ لو جاءهم أستاذٌ آخر لم يهتموا به، يعني لم يستعدوا للدرس، ولم يتحفظوا في كلامهم، لا يهمهم إلا هذا الأستاذ محمد، فإذا قال لهم هذا الطالب: **"جاء الأستاذُ"** هل تم المقصود الذي يُريده هذا المُتكلم أن يُخبرهم بأنه جاءهم الأستاذ مُحمد؟ لا يتم، **"جاء الأستاذ"**؛ لأنه لا يهُمهم أي أستاذ.

وإنما يتم مقصوده عندما يقول: **"مُحمد"** أي يُخبرهم بأن الذي جاء هو **"مُحمد"**، فمُحمد حينئذٍ هو المقصود بالكلام فيكون بدلًا؛ لأن البدل: هو المقصود بالكلام، وأما قولُه: **"الأستاذ"** فإن ما ذكرهُ فقط تمهيدًا وتوطئةً **"جاء الأستاذ مُحمدٌ"**، فمقصوده لا يتم ولا يُعرف إلا بقوله: **"مُحمد"** فهذا بدل.

وذكرنا على ذلك أيضًا أمثلةً أخرى كقولهم مثلًا: **"جاء أخي مُحمدٌ"** محمدٌ يجوز أن يكون بدلًا، وأن يكون عطف بيان جوازًا نحويًا إلا أن المعنى يختلف من

البدل إلى عطف البيان، **"جاء أخي محمدٌ"**، فإذا كان المُخاطب الذي تُخاطبه وقلت له: **"جاء أخي"** يعرف أن الجائي أخوك، يعرف أن هذا الجائي أحد أخوتك ولكنه يجهل اسمه، فمتى يتم مقصودك بالكلام بقولك: **"أخي"** أم بقولك: **"مُحمد"**؟ محمد، إذًا ما إعراب مُحمد حينئذٍ؟ بدل؛ لأن المقصود لا يتم إلا بمُحمد.

وأما قولك أخي جاء أخي فهذا توطئة وتمهيد لمحمد، وإن كان المُخاطب لا يعرف هذا الجائي، لا يعرف علاقته بك فقُلت له: جاء أخي؛ فعرف شيئًا لم يكن يعرفه من قبل وصله المقصود بالكلام، أن تُخبره أن الذي جاء أخوك وليس رجلًا آخر ليس أخاك **"جاء أخي"**.

ثم أردت أن تُبين وأن تحدد وأن توضح وأن تُكمل قولك أخي من هو فقلت: **"جاء أخي مُحمد"** فصار محمد هنا كالنعت كالتوضيح لأخي، لكن المعنى المقصود بالكلام جاء في قولك: **"جاء أخي"**، وهكذا.

وعكس ذلك لو قلت: **"جاء محمدٌ أخي"** عكس المثال السابق، **"جاء محمدٌ أخي"** ما إعراب أخي؟ يجوز نحويًا أن يكون بدلًا وأن يكون عطف بيان باختلاف المعنى، فإن كان المُخاطب يعلم أن هذا الجائي اسمه محمد لكنه لا يعرف العلاقة بينه وبينك فقل: **"جاء محمد"**، هو يعرف أن الجائي محمد فهل تم المقصود حينئذٍ؟ لا.

متى يتم المقصود؟ عندما تقول: "جاء محمدٌ أخي"؛ فأخي حينئذٍ بدل لأنه المقصود بالكلام، وإذا كان المُخاطب لا يعرف من هذا ما يعرف اسمه ولا يعرف علاقته بك، فقلت: **"جاء محمدٌ"** عرف أن الجائي محمد، ثم وضحته وكملته بأن نعته بقولك: "محمدٌ" **"جاء أخي محمدٌ"** ولكنه نعتٌ بالجامد.

وذكرنا على ذلك أمثلةٌ كثيرة كقولك مثلًا: **"قال هذا القول شيخُ الإسلام ابن تيمية"**، ابن تيمية يجوز نحويًا أن يكون بدلًا وأن يكون عطف بيان باختلاف المعنى، فمثلًا عندنا في مُجتمعنا مثلًا إذا قُلت: **"قال ذلك شيخ الإسلام"** فهم المقصود، عُرف أن المُراد ابن تيمية؛ لأننا نُطلق شيخ الإسلام هنا على ابن تيمية، فإذا قلت: **"قاله شيخ الإسلام"** وصل المقصود أو ما وصل المقصود؟ وصل.

فإذا قلت: **"قاله شيخ الإسلام ابن تيمية"** فابن تيمية تكملة لما قبله أو هو المقصود بالكلام؟ تكملة لأن المعنى فُهم بقوله: قاله شيخ الإسلام ابن تيمية يكون عطف بيان، يعني كلمة تُبين ما قبلها.

وإذا قلت: **"قاله شيخُ الإسلام"** ولا اتضح من شيخُ الإسلام هذا في مُجتمع مثلًا يعني يُطلق شيخُ الإسلام على ابن تيمية، وعلى ابن حجر، وعلى يعني عدد من عُلماء الإسلام أيضًا لُقب بشيخ الإسلام، فإذا قُلت: **"قاله شيخُ الإسلام ابن تيمية"** متى يتم مقصودك بالكلام؟ بابن تيمية إذًا ابن تيمية بدل هو المقصود بالكلام، أما شيخُ الإسلام فذُكر توطئةً وتمهيدًا للكلام.

والأمثلةُ على ذلك كثيرةُ جدًا؛ فمعنى ذلك أن قول النحويين في مواضع كثيرة في أبواب النحو إنه يجوز لك كذا وكذا، يجوز الرفعُ والنصب، يجوز أن يكون حالًا وأن يكون مفعولًا لأجله وأن يكون مفعولًا مُطلقًا؛ هذا من التجويز النحوي، لا يعني أن كل ذلك يجوز على معنىً واحد، وإنما المعنى أنه يجوز جوازًا نحويًا على اختلاف المعنى؛ فعلى كل معنى لا يجوز إلا إعرابًا واحدًا، وتدقيق المعاني ليس من عمل النحوي:

-إما أن يكون من عمل المُفسر في القرآن؛ فالمفسر هو الذي يُدقق المعنى، ثم يختار الإعراب المُناسب.

-وإما يعود إلى البلاغة والأدب.

-أو يعود إلى المُتكلم نفسه، أنت ماذا تقصد بكلامك؟ تقصدُ كذا فالإعراب كذا، تقصدُ كذا فالإعرابُ كذا، فإن لم يتبين قصدُك كلمة، جُملة كُتبت مثلًا أو رويت نقول: يجوز أن يكون كذا ويجوز أن يكون كذا.

وقد ذكر شيخُ مشايخنا مُحمد عبد الخالق عُظيمةرَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه العظيم [دراسات لأسلوب القرآن الكريم] أربعين شاهدًا من القرآن الكريم يجوز فيها عطفُ البيان والبدل على ما ذكرناه قبل قليل.

والتجويز النحوي أشرنا إليه في أبوابٍ كثيرةٍ من قبل، وأشرنا إليه الآن وسنشير إليه في المُستقبل للتنبيه على هذه المسألة المُهمة التي نشأت بسبب الفصل بين العلوم، لكن ينبغي على طالب العلم أن يتنبه لها.

فمثلًا يقول النحوي والمُعرب في نحو قولهسُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام:١١٥]، ما إعراب صدقًا وعدلًا؟ ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾، قالوا: يجوز أن يكون حالًا، ويجوز أن يكون مفعولًا مُطلقًا مصدرًا، ويجوز أن يكون مفعولًا له، أي مفعولًا من أجله؛ كذا يقول المُعرب والنحوي والمعنى يختلف، لا تجوز على معنىً واحد بل لكل إعراب معنىً واحد.

- فإذا قُلنا: إنها حال فالمعنى حينئذٍ "تمت كلمة ربك صادقةً عادلة": أي حالة كونها صادقةً عادلة.

- وإن قُلنا: إن **"صدقًا وعدلًا"** مفعولٌ مُطلق فيكون المعنى تمت كلمة ربك تمام صدقٍ وعدل.

- وإذا قُلنا: إنه مفعولٌ من أجله فالمعنى: "وتمت كلمة ربك من أجل

الصدق والعدل".

- وجوزوا أيضًا فيها وجهًا رابعًا نحويًا وهو-يعني هو قريب من نزع الخافض- ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ تمييز، وجوزوا فيها أن تكون تمييزًا، والتمييز كما تعرفون على معنى مِن، فيكون معنى الآية إذا قُلنا إنها تمييز: "وتمت كلمة ربك من جهة الصدق والعدل".

ولهذا التشابُه الدقيق الذي ذكرناه وحاولنا أن نُبين الفرق بين معنييه: بين عطف البيان والبدل رأى بعضُهم قلة جدوى هذا الباب باب عطف البيان في النحو، ودعا بعضُهم إلى إلغائه، وبعضُهم أنكره، وبالغ في ذلك بعض المتأخرين حتى قالوا: إن إثباته لغو لا فائدة منه؛ لأنه هو البدل.

وبعض المتقدمين أشار إلى شيءٍ من ذلك ومن هؤلاء: الرضي في [شرح الكافية] [الكافية] لابن الحاجب أشهر وأعظم شروحها شرح الرضي على الكافية، قال: "وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرقٌ جلي بين بدل الكُل من الكُل، وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهرُ كلام سيبويه فإنه لم يذكر عطف البيان.

وقال أبو جعفرٍ النحاس وهو قبل الرضي متقدم في القرن الرابع قال: "ما علمت من أحدٍ فرقًا بينهما أي البدل وعطف البيان إلا ابن كيسان، إلا ابن كيسان من علماء بغداد الذين جمعوا بين المذهبين البصري والكوفي.

قلتُ: بل فرق بينهما وذكرهما جماهير النحويين قديمًا وحديثًا، وليس الأمر كما ذكرهُ الرضي بأن سيبويه لم يذكر عطف البيان، بل سيبويه ذكر عطف البيان ونص عليه، وذكر الفرق بين معناه ومعنى البدل، وليس الأمر كما قاله أبو جعفرٍ النحاس من أنه لم يُفرق بينهما إلا ابن كيسان، بل فرق بينهما جماهير النحويين

قديمًا وحديثًا.

ويرى بعضُ المُحدثين أن التخفُف من هذا الباب باب عطف البيان من تيسير النحو وتقليل أبوابه، والتيسير في الحقيقة لا يجوز أن يكون على حساب المعنى، قد يكون على حساب إيصال الحُكم إلى المُتعلمين، واختصار القواعد بما لا يمس الأحكام والمعاني.

أما إذا كنا سنحذفُ أحكامًا تمسُ المعاني فهذا لا يحقُ لأحد؛ لأن هذه لغة العرب وليست لغة فلان وفلان لكي يحذف منها ما يشاء، وإنما التيسير له حدود مضبوطة ومعروفة، ومازال العُلماء منذُ القدم يؤلفون في تيسير النحو، والكُتب المُختصرة في النحو، ويتساهلون في قواعد في صوغِ قواعده بما يوصل المعنى والحُكم إلى المُتعلم.

ولذا نرى أهل المعاني وعلماء البلاغة والأدب يذكرون عطف البيان ويحفلون به ويُفرقون بينه وبين البدل من حيثُ المعنى ولا يحفلون بمُجرد التشابه اللفظي بينهما، نعم.

"جاء مُحمدٌ أخي" على عطف البيان وعلى البدل اللفظُ واحد ولكن المعنى يختلف، وهناك أشياءُ كثيرة في اللغة مُتشابهة اللفظ مُختلفةُ المعنى والإعراب؛ لعلنا نختمُ الكلام على عطف البيان بذكر بعض الشواهد التي تحتاجُ إلى تنبيه.

فمن ذلك مثلًا قولهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ﴾ [آل عمران:٩٧]، هل يصح أن نقول إن مقام إبراهيم عطفُ بيان من آياتٌ بينات: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ﴾ هذا كلمةٌ عامة، ثُم بينها وخصصها بقوله: "مقامُ إبراهيم" بدل؟ نعم، لا إشكال في ذلك، لكن هل يصح أن يكون عطف بيان؟

لا يصح، لأننا قُلنا: إن عطف البيان كالنعت في الأحكام يجب أن يوافق

المتبوع في كل شيء: في الإعراب، وفي التذكير والتأنيث، وفي التعريف والتنكير، وفي الإفراد والتثنية والجمع، ﴿ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ﴾ [البقرة:٩٩] جمع، و﴿مَّقَامِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [البقرة:١٢٥] مُفرد، ﴿ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ﴾ نكرة، و﴿مَّقَامِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ معرفة، فلا يجوز في ذلك أن يكون عطف بيان وإنما يكون بدلًا، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أو خبرًا لمبتدأ محذوف؛ يعني آياتٌ بينات هي مقام إبراهيم، أو آياتٌ بينات منها مقامُ إبراهيم، نعم.

والزمخشري أبو القاسم صاحب [الكشاف] أعرب مقام إبراهيم: عطف بيان؛ فأخذ ذلك عليه النحويون كابن هشام في [مُغني اللبيب]، ابن هشام في [مُغني اللبيب] وضع بابًا كاملًا عن الأشياء التي يدخُل منها الاعتراضُ على المُعرب منها:

- عدم التنبه إلى الشروط الخاصة ببعض أبواب النحو، وذكر أمثلةً على ذلك منها هذا المثال، أعربها عطف بيان ولم يتنبه إلى شرط عطف البيان من كونه تجبُ موافقته للمتبوع، طيب.

ونحو ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في سورة النبأ: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾ [النبأ:٣٢]، هل يصح أن نقول إن حدائق عطفُ بيان على مفازًا؟ الجواب: لا، لأن حدائق جمع ومفازًا مفرد، وحدائق: اسم ذات، الحديقة الحدائق اسم ذات، والمفاز: أي الفوز معنى مصدر وهذا أيضًا من عدم التوافق لابد أن يتوافق في كل شيء نعم.

طالب: (@١٤:٢٥:٠٠).

الشيخ: مفازًا: أي فوزًا، هذا مصدر مُفرد، فاز يفوز فوزًا مفازًا، نعم، فهذه تكملة لباب عطف البيان قبل أن ندخل في درسنا الجديد وهو الكلام على باب

عطف النسق.

(باب عطف النسق) مد ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ النفس في هذا الباب فعقدهُ في ستةٍ وعشرين بيتًا نبدأ الدرس -إن شاء الله تعالى- بقراءة ما نرجو أن نشرحه في هذا الدرس، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

عَطْفُ النَّسَقِ

٥٤٠. تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ ... كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ

٥٤١. فَالعَطْفُ مُطْلَقًا بِوَاوٍ ثُمَّ فَا ... حَتَّى أَمَ أو كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا

٥٤٢. وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ بَل وَلاَ ... لَكِنْ كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لكِنْ طَلاَ

٥٤٣. فاعْطِفْ بِوَاوٍ سَابِقًا أَو لاَحِقًا ... فِي الحُكْمِ أَو مُصَاحِبًا مُوَافِقًا

٥٤٤. وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لاَ ... يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كَاصْطَفَّ هذَا وَابْنِي

٥٤٥. وَالفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ ... وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ

٥٤٦. وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ ... صِلَه عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

فهذه سبعةُ أبيات لعلنا نشرحُها في هذا الدرس -إن شاء الله تعالى-، **في البيت الأول**: ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعريف عطف النسق، **وفي البيتين الثاني والثالث**: قسم أحرف العطف من حيث تشريكُها في المعنى واللفظ.

ثم بعد ذلك **في أربعة عشر بيتًا** من البيت الرابع إلى البيت السابع عشر ذكر حروف العطف، ومعنى كل حرف، والأحكام التي يختصُ بها كلُ حرف.

وفي الأبيات الثمانية الأخيرة: أي من البيت الثامن عشر إلى البيت السادس والعشرين ذكر أحكام عطف النسق؛ فنستعينُ بالله ونبدأ مع ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيتًا بيتًا، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول الأبيات:

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ ... كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ

فعرف ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عطف النسق: بأنه التابعُ الذي يكون بينه وبين متبوعه حرفٌ من حروف النسق التي سيذكُرها فيما بعد والتابع الذي يكون بينه وبين متبوعه حرفٌ من حروف النسق، ثم مثَّل لذلك بقوله: «**اخْصُصْ بِوُدَ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ**»، «**اخْصُصْ بِوُدَ وَثَنَاءٍ**».

فثناءٌ: معطوف.

وود: معطوفٌ عليه.

والواو: حرف العطف.

إذًا أسلوب العطف يتكون من ثلاثة أركان:

-المعطوف عليه: وهو المتبوع.

-وحرفُ العطف.

-والمعطوف وهو التابع.

وسُمي عطف النسق عطف النسق؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب متساويان فكأنهما على نسقٍ واحد، ويُسمى أيضًا: العطف بالحرف، ثم بعد ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَـالعَطْفُ مُطْلَقَـًا بِـوَاوٍ ثُـمَّ فَـا ... حَتَّـى أَمَ أو كَفِيـكَ صِـدْقٌ وَوَفَـا
وَأَتْبَعَــتْ لَفْظَـًا فَحَسْــبُ بَــل ... وَلاَ لَكِـنْ كَلَـمْ يَبْـدُ امْـرُؤ لكِـنْ طَـلاَ

أحرف العطف كم؟ أحرف العطف تسعةُ أحرف، وقد قسمها ابنُ مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذين البيتين بحسب تشريكهما في المعنى واللفظ قسمين، قسمها بحسب ذلك قسمين:

- **القسمُ الأول**: أحرف العطف التي تُشركُ في المعنى واللفظ، أي تجعلُ

المعطوف مثل المعطوف عليه مُطلقًا، **مُطلقًا**: أي في المعنى واللفظ، **في المعنى**: أي معناه كمعنى المعطوف عليه، **واللفظ**: أي في الإعراب، وهي ستةُ أحرف: (**الواو، والفاء، وثُم، وأو، وحتى، وأم**).

كقولك: **"جاء زيدٌ وعمروٌ"**، فعمروٌ المعطوف مثل زيدٍ المعطوف عليه في المعنى، في المعنى؛ ف"زيدٌ" فعل المجيء، و**"عمروٌ"** أيضًا مثلهُ فعل المجيء فهُما في المعنى سواء كلاهما فعل المجيء، ومثلهُ في اللفظ: أي في الإعراب؛ فهو مرفوعٌ وزيدٌ مرفوعٌ، ونحو: **"جاء زيدٌ فعمرٌ"**، **"جاء زيدٌ ثم عمرٌ"** كذلك.

وقولك: **"جاء زيدٌ أو عمروٌ"**، **"جاء زيدٌ أو عمروٌ"**، هنا أيضًا فيه تشريك في اللفظ والمعنى، في اللفظ واضح، وفي المعنى أنك نسبت الفعل إليهما على حدِ السواء، نسبت الفعل إليهما على حد السواء، **"جاء زيدٌ أو عمرٌ"**، وتقول: **"جاء الحُجاجُ حتى المُشاتُ"**، **"جاء الحُجاجُ حتى المُشاتُ"**:

حتى: هنا حرف جر كما سيأتي.

والمُشاةُ كالحُجاجُ: في اللفظ مرفوعان وفي المعنى كلاهما فعل المجيء.

وتقول: **"أزيدٌ حضر أم عمروٌ"**: أم هنا حرفُ عطف، وقد شرَّكت بين زيدٍ وعمرٍ في تساوي الإسناد إليهما، فهي أيضًا تُشرك في اللفظ والمعنى، فهذه الأحرف الستة من أحرف العطف تُشركُ المعطوف مع المعطوف عليه في اللفظ والمعنى.

- **والقسم الثاني**: هي أحرف العطف التي تُشركُ في اللفظ دون المعنى، أي تجعلُ المعطوف كالمعطوف عليه في اللفظ: أي في الإعراب، طيب والمعنى؟ لا، لا تجعلهُ مثلهُ في المعنى بل تجعلهُ عكسهُ كما سيأتي وهي ثلاثةُ أحرف وهي: (لا، وبل، والحرفُ لكن) نحو: **"جاء زيدٌ لا عمروٌ"**.

جاء زيدٌ: فعل وفاعل.

لا: هنا حرفُ عطفٍ ونفيٍ.

عمروٌ: معطوفٌ على زيدٌ مرفوعٌ مثله.

فحرف العطف شرك المعطوف مع المعطوف عليه في اللفظ في الإعراب، لكن والمعنى: لا، لم يجعلهُ مثلهُ في المعنى، فحرفُ العطف (لا) يُثبتُ المعنى لما قبله **"جاء زيدٌ"** وينفيهِ عما بعدهُ (لا) عمروٌ فشرك في اللفظ دون المعنى.

وتقول: **"لا تُكرم عمرًا بل زيدًا"**:

لا تُكرم: لا ناهية.

وتُكرم: فعل مُضارع مجزوم، والفاعل مستترٌ وجوبًا تقديرُه أنت.

عمرًا: مفعولٌ به منصوب "لا تُكرم عمرًا".

بل: حرفُ عطفٍ وإضرابٍ واستدراك.

بل زيدًا: زيدًا معطوفٌ على عمرًا منصوبٌ مثلهُ.

إذًا فالحرفُ (بل) شرك المعطوف مع المعطوف عليه في اللفظ في الإعراب، وأما في المعنى فلم يجعله مثلهُ في المعنى بل جعلهُ عكسهُ في المعنى، فالحرفُ (بل) يُثبتُ المعنى، يُثبتُ الحُكم لما قبلهُ أو لما بعده؟ لما بعده، وينفيه عما قبله يعني عكس (لا).

وكذلك (لكن) تقول: **"لا تُكرم عمرًا لكن زيدًا"**، الكلامُ في ذلك كالكلام على (بل) إلا أن لكن حرفُ عطفٍ واستدراك؛ فهذا هو معنى قول ابن مالك في البيتين اللذين قرأناهما قال: «**فَالعَطْفُ مُطْلَقَا**» ماذا يعني بقوله: **"مُطلقًا"**؟ أي في اللفظ والمعنى، «**فَالعَطْفُ مُطْلَقَا بِوَاوٍ ثُمَّ فَا حَتَّى أَمَ أو**» هذه ستةُ أحرف ذكرها وحذف حرف العطفِ من بينها، وأصل الكلام: «**فَالعَطْفُ مُطْلَقَا بِوَاوٍ، وثُمَّ، وفَاءٍ،**

وحَتَّى، وأَمَ، وأو»، ثم حذف حرف العطف، وحرف العطف يُحذفُ في ضرورة الشعر.

وقد يُحذفُ في النثر إذا قصدت التعداد، إذا قصدت أن تُعدد الشيء تعدادًا لا عطفًا؛ فلك أن تحذف حرف العطف كأن تقول: **"كُل تُفاحةً، برتقالةً، موزةً"** الآن أنت لا تُريد أن تعطف وإنما تُريدُ أن تُعدد وسيأتي الكلام على حذف حرف العطف إن شاء الله.

ثم قال: «**وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ بَل وَلاَ لَكِنْ**»، «**وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ**»: أي أتبعت في اللفظ دون المعنى «**بَل وَلاَ لَكِنْ**»: أي (بل، ولا، ولكن) ثم حذف حرف العطف قبل (لكن).

«**كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤ لكِنْ طَلاَ**»، مثل بقوله: «**لَمْ يَبْدُ امْرُؤ**»: أي لم يظهر رجلًا.

«لكِنْ طَلاَ»، والطلا: هو الصغير من ذوات الظلف، وأشهر ما يُطلق عليه على ولد الظبي، أو البقر الوحشي.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

فَـاعْطِفْ بِـوَاوٍ سَـابِقًا أَو لاَحِقَـا فِـي الحُكْـمِ أَو مُصَـاحِبًا مُوَافِقَـا

وَاخْصُـصْ بِهَـا عَطْـفَ الَّـذِي لاَ يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كَاصْطَفَّ هذَا وَابْنِي

الآن بدأ ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذكر أحرف العطف، سيذكُرها حرفًا حرفًا، ومع كُل حرف سيُبين معناه ويُبين الأحكام التي تختصُ به؛ فبدأ بالكلام على حرف العطف (الواو) لأن (الواو) هي أم حروف العطف، فهي أكثرُها استعمالًا في لغة العرب وأكثرُها تصرفًا وأحكامًا فذكر لنا في هذين البيتين معنى حرف العطف (الواو)، وذكر لنا حُكمًا من الأحكام التي تختصُ بها الواو.

أما المعنى معنى الواو فقال فيه:

فـاعْطِفْ بِـوَاوٍ سَـابِقًا أَو لاَحِقَـا فِـي الحُكْـمِ أَو مُصَـاحِبًا مُوَافِقَـا

أي أن واو العطف معناها مُجردُ الجمع والتشريك، معناها مُطلقُ الجمع والتشريك دون دلالةٍ على الترتيب، ولذا يُعطفُ بها المُصاحب واللاحق والسابق، يُعطفُ بها المُصاحب كأن تقول: **"جاء زيدٌ وعمرٌ معه"**، جاءا معًا واستعملت الواو.

قال تعالى: ﴿فَأَنجَيۡنَٰهُ وَأَصۡحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت:١٥]، إنجاؤهم كان معًا في وقتٍ واحد، أم أن إنجاءه كان قبل إنجاء أصحاب السفينة؟ معًا؛ إذًا ف(الواو) هنا استُعملت في عطف المُصاحب على المعطوف عليه، وعُطف بها اللاحق يعني الذي جاء بعدهُ في الترتيب في الزمن تقول: **"جاء زيدٌ وعمرٌ بعدهُ"**.

قال تعالى: ﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا ۝١ وَأَخۡرَجَتِ ٱلۡأَرۡضُ أَثۡقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَا لَهَا﴾ [الزلزلة٣:١]، هذه الأشياء مُترتبة: زلزلة الأرض، بعد ذلك إخراجُ الأرض أثقالها، وبعد ذلك يقول الإنسان: مالها؟ فالواو هنا استُعملت في العطف اللاحق على ما قبله.

قال تعالى: (@١٧:٤٤٠٠) ﴿ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ﴾ [الحج:٧٧] فعطف اللاحق على ما قبله، ويُعطفُ بها السابق، يُعطفُ بها السابق تقول: **"جاء زيدٌ وعمرٌ قبله"** هناك مانع؟ لا مانع، معنى ذلك أن الواو تُستعمل في هذا المعنى ولا تُنافيه، **"جاء زيدٌ وعمرٌ قبله"**.

قال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ٱللَّهُ﴾ [الشورى:٣]، لفظ الجلالة فاعل يوحي، ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ﴾ الله ﴿إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ﴾، فعطف على النبي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ شيئًا قبلهُ أو شيئًا بعده؟ شيئًا قبله إذًا عطف السابق.

وقال سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿وَمِنكُم﴾، يُخاطب النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب:٧]، نعم عطف عليه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أنبياء قبلهُ.

وقال سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص:٧]عن أم موسى، ﴿إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ﴾، سنرد إليك موسى ﴿وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾، طيب هل جُعل مرسلًا قبل الرد أم بعد الرد؟ جُعل مرسلًا قبل الرد أم بعد الرد؟ قبل الرد كيف؟ رده متى رده؟ ﴿إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾، متى رجع إلى أُمه وأعترف بأنها أمُهُ وتبين الأمور وظهرت الحقائق؟ لأن الأول فقط هو عاد إليه لإرضاعه، نعم، طيب؛ وهذا أمرٌ كثير يعني الشواهد عليها كثيرة.

قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران:٤٣]، فعطف الركوع على السجود.

قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَى حكايةً عن الكُفار المُنكرين للبعث: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [المؤمنون:٣٧]، ﴿حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾، طيب أيُهما أسبق الآن؟ الموت أم الحياة؟ الحياة، وبعد ذلك يموتون، فإن قال قائل: طيب لماذا لا تكون الآية على ظاهرها؟ والمقصود يعني نموت ثم بعد ذلك نحيا للبعث، هم منكرون للبعث ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾، فما يصلُح هذا الأمر، نعم.

طيب هذه آيات وأما كلامُ العرب فكثيرٌ على ذلك، ومن ذلك قول حسان ابن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

بهاليلُ منهم جعفرٌ وابن أمه ... عليٌ ومنهم أحمد المُتخيرُ

يُثني على...يمدح المُسلمين المُهاجرين والأنصار، قال: «**البهاليلُ منهم جعفرٌ**»: جعفر بن أبي طالب «**وابن أمه عليٌّ**» عليٌّ هو ابن أم جعفر، فماذا يكون له؟ يكون أخاه ابن أمه، ابن أمه ابن أمك ماذا يكون لك؟! «**وابن أمه عليٌ ومنهم أحمد المُتخيرُ**»، فعطف بالواو، فدل ذلك على (@٠٠:٤٨:٤٦) تم ترتيب، لا يتقدم جعفر على علي، ولا يتقدم عليٍ على النبي عَلَيۡهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ، فدل ذلك على أن الواو عند العرب لا تدلُ على الترتيب، طيب.

- وقال آخر: **"فملتُنا أننا مُسلمون على دين صديقنا والنبي"**، والواو ليست للترتيب.

-وقال سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ انتبهوا سأتلوَا آيتين مُتشابهتين في ذكر الأقوام ومع ذلك جاء الترتيبُ مختلفًا من آيةٍ إلى أُخرى: قال سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ وَعَادٞ وَفِرۡعَوۡنُ ذُو ٱلۡأَوۡتَادِ ١٢ وَثَمُودُ وَقَوۡمُ لُوطٖ وَأَصۡحَٰبُ لۡـَٔيۡكَةِۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡأَحۡزَابُ﴾ [ص:١٣].

وقال عَزَّوَجَلَّ في الآية الأُخرى: ﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ وَأَصۡحَٰبُ ٱلرَّسِّ وَثَمُودُ ١٢ وَعَادٞ وَفِرۡعَوۡنُ وَإِخۡوَٰنُ لُوطٖ ١٣ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡأَيۡكَةِ وَقَوۡمُ تُبَّعٖ﴾ [ق١٤:١٢]،(@٠٧:٥٠:٠٠) الآيتين لكن واضح أن الترتيب ليس مقصودًا والواو لا تدُل عليه.

بخلاف أحرفِ العطف المُقتضية الترتيب، وهي (الفاء وثُم) فإنك لا تقول: **"جاء زيدٌ فعمرٌ قبله"**، ويأتي ولا تقول: **"جاء زيدٌ ثم عمرٌ قبله"** ما يأتي لأن الفاء وثُم يدلان على الترتيب، وقولك قبلهُ يُناقض هذه الدلالة فهذا جمعٌ بين متناقضين، أما (الواو) فهي لا تدلُ على الترتيب، وقولك: "جاء زيدٌ وعمرٌ قبله" لا مانع منه لعدم وجود التناقُض.

طيب وكذا لو قُلت: **"جاء زيدٌ وعمروٌ"**، لأنه لو كانت هناك قرينة أو دليل فلا شك أن الحُكم للدليل وللقرينة، كأن تقول: ومع قبله بعدهُ، طيب ولو لم تأتي

بقرينةٍ أو دليل؟ فقلت: **"جاء زيدٌ وعمروٌ"** من جاء من الضيوف يا ولدي؟ "جاء عمي محمد وخالي زيدٌ وعبد الله وجارنا"، عندما يقول هذا الكلام أيضًا لا دليل فيه، لا دلالة فيه ولا اقتضاء على الترتيب، قد يكونون على الترتيب، وقد يكون بعضهم قد جاء قبل بعض.

هذا من حيثُ الاقتضاءُ والدلالة الواجبة يعني (الواو) لا تقتضي ذلك اقتضاءً أي لا توجبهُ إيجابًا لا تدُل عليه دلالةً واجبة، وأما من حيثُ المُتبادرُ وكثرة الاستعمال في المُترتبات، فالأكثرُ والمُترتبُ فيها كما ذكر ابن مالكٍ في التسهيل أن تكون للمعية أي المُصاحبة في الأكثر، ثم للترتيب، ثم لعكس الترتيب قليلًا.

المُتبادر والأكثر في الاستعمال في المُترتبات في الأشياء التي بينها ترتيب، فالمُتبادر والأكثر في (الواو) أن تُستعمل وأن تكون للمُصاحبة والمعية، يعني أن يكون ما بعدها مُصاحبًا لما قبلها في الفعل، هذا مُتبادر منها وأكثر استعمالاتها، بعد ذلك أن تكون للاحق يعني دلت على الترتيب.

والاستعمال الثالث: أن تكون لعكس الترتيب؛ وهذا قليل ولكنه وارد وفصيح وبليغ ولا إشكال فيه.

يعني هذا الذي سمعناه من العرب والذي جاءنا في الكلام الفصيح من القرآن وغيره أكثر ما جاءت فيه (الواو):

- **للمُصاحبة والمعية.**
- **بعد ذلك من حيثُ الكثرة للترتيب.**
- **بعد ذلك لعكس الترتيب.**

وكل ذلك فصيحٌ ووارد ولا إشكال فيه، وهذا كثيرٌ جدًّا في الكلام، وكثيرٌ جدًّا في أحوال الناس، في العلوم وغير العلوم هذا الاستعمال، الاستعمال.

يعني مثلًا: الباب (باب الإيمان) مثلًا؛ إذا فُتح الباب نحن الآن بعد الصلاة وننتظر الإقامة وعندما حلت الإقامة فُتح الباب ماذا يتبادر لنا أنه الإمام، لكن قد يكون غير الإمام، قد يدخل يعني أحد وصاه الإمام أو أحد مثلًا من كبار الجماعة أو كذا ما في أي إشكال؛ فهذا معنى المُتبادر والأكثر.

وعكسُهُ واردٌ وفصيح: فإذا قُلنا مثلًا: "جاء زيدٌ وعمروٌ" وليس هناك دليلٌ أو قرينة فالأكثر أن (الواو) حينئذٍ تدُل على المعية والمُصاحبة، يعني أنهما أن زيدًا وعمرًا قد فعلا المجيء معًا، ويجوز أن يكون أحدهما قبل الآخر، وإذا قال قائل مررتُ بمكة والمدينة فإن لم يكن ثمة دليلٌ ولا قرينة فالأكثر والمُتبادر من كلامه أنه مر بمكة قبل المدينة.

ومن ذلك قولهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد:٢٦]، (الواو) هنا للمعية أم للترتيب، أم لعكس الترتيب؟ ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ هذا للترتيب وهذا كثير، فهذا بيانٌ للاستعمال ولما تقتضيه (الواو).

أما ما لا ترتيب فيه: هناك أشياء مُتعاطفة بالواو لكن ليس بينها ترتيب في الواقع، فهذه لا تكون الواو معها إلا لمُطلق الجمع والتشريك، ولا تدُخل في هذا الخلاف أصلًا، لا تدخُل في هذا الخلاف أصلًا إذا كانت (الواو) ليست داخلة على أشياء يُقصد بها الترتيب.

-**الحديث مثلًا:** «**الشمسُ القمر آيتان من آيات الله**» هنا لا يُتصور أصلًا في المعنى أن يكون هناك ترتيبٌ بينهما أو عدمُ ترتيبُ بينهما؛ وإنما المُراد هو مُطلق الجمع والتشريك بين هذين المذكورين.

-ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝٥ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾[الرحمن:٦]، يعني المُراد نسبة السجود إلى النجم والشجر، ولا يُقصد

هنا ترتيب أن أحدهما يسبقُ الآخر أو لا يسبق الآخر في السجود.

قلنا: **الأمور التي في المُترتبات التي بينها ترتيب**: إذا كان الحُكم قبل قليل (الواو) لا تقتضي الترتيب: يعني لا تدُل على دلالة واجبة، لكن الأكثر في الاستعمال أن تكون للمعية، ثم للترتيب، ثم عكس الترتيب.

أما الأشياء التي ليس بينها ترتيب: لا يُقصد في المعنى أنها تُرتب أو لا تُرتب فهذه لا تدخُل في الخلاف أصلًا يعني أن (الواو) قطعًا لمُطلق الجمع والتشريك.

-ومن ذلك مثلًا: «**لا تُشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى**»، الواو هنا ليس فيها أصلًا ترتيب، وإنما لمُجرد جمعها وتشريكها في الحُكم.

-وتقول: "**الكذبُ والغيبةُ والنميمةُ خصالٌ مذمومة**"، وهكذا.

وقد نص سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أن الواو لمُطلق الجمع والتشريك دون دلالةٍ على الترتيب في كتابه في ثلاثة عشر موضعًا، وكون (الواو) لمُطلق الجمع والتشريك ولا تقتضي الترتيب يعني لا تدُل عليه دلالةً واجبة هذا هو قول الجماهير، وهو قول جماهير النحويين هو قول البصريين، وأكثر الكوفيين، وعليه المُحققون من المُتأخرين، وهو قول جمهور الأصوليين والفقهاء بل نقل بعضُهم كأبي عليٍّ الفارسي اتفاق النحويين عليه.

وقال بعضُ الكوفيين: إن (الواو) تدلُ على الترتيب وتقتضيه، وهذا من الأقوال الضعيفة في النحو، الخلافات قد تكون قوية، وقد تكون متوسطة، وقد تكون ضعيفة فهذا من الأقوال الضعيفة في النحو؛ فلهذا في كُتب أصول النحو يُذكرُ هذا القول مثالًا على الأقوال النحوية الضعيفة.

والأدلة على ضعفه كثيرة منها:

- أن هناك من المُتعاطفات ب(الواو) ما لا ترتيب بينها أصلًا يعني لا يُقصد بينها الترتيب لكي نقول: هي للترتيب أم لغير الترتيب كما ذكرنا قبل قليل.

- ومن أدلة ضعف هذا القول: أنها لو كانت تدُل على الترتيب لما صح أن يُقال: **"جاء زيدٌ وعمروٌ قبله"** بل يكون هذا من التناقُض، وهو جائز.

- ومن الأدلة على ضعفه: أن هناك أدلةً كثيرةً جاءت من المسموع الفصيح، و(الواو) قد عطفت السابق على اللاحق وذكرنا عدة شواهد قبل قليل من القُرآن الكريم، ومن كلام العرب فلا نُعيدُ ذلك.

وروي أنه لما نزلت: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٥٨]، سأل الصحابةُ رسول الله ﷺ بأيهما نبدأ يا رسول الله؟ فسألوه مع كونهم من فصحاء العرب، الصحابة العرب، العرب من الصحابة لاشك أنهم من فُصحاء العرب، ويفهمون العربية، فلو كانت (الواو) تقتضي الترتيب لما سألوه؛ فعندما سألوه دل ذلك على أنها لا تقتضي الترتيب أي لا تدُل عليه دلالةً واجبة.

فهذا هو الكلام على معنى (الواو) ليبقى بعد ذلك الكلام على الحُكم الخاص الذي ذكرهُ ابن مالكٍ لحرف العطف (الواو) في قوله:

وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لاَ يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كَاصْطَفَّ هـذَا وَابْنِي

حرفُ العطف الواو: قلنا هو أم أحرف العطف وأكثرُها استعمالًا، وأكثرُها أحكامًا، ويختصُ بأحكامٍ كثيرة، ونكتفي بما اكتفى به ابن مالك من هذا الحُكم وهو أن (الواو) اختصت من بين حروف العطف بأنها تعطفُ على ما لا يُكتفى به، هو الحرفُ الوحيد الذي يُعطفُ به على ما لا يُكتفى به، كالأفعال التي تدلُ على المُشاركة وتكون من أكثر من طرف.

وكما يدلُ على البينية، البينية تكون بين شيئين كقولك: **"اختصم زيدٌ وعمروٌ"**.

اختصم زيدٌ: هذا فعلٌ وفاعل، ومع ذلك فالمعطوف عليه "زيدٌ" لا يُكتفى به فلابد من معطوفٍ عليه، فحينئذٍ لا يكون العاطف إلا (الواو) هذا من خصائص (الواو) اختصت بأن يُعطف بها على ما لا يُكتفى به.

-فلو قُلت: **"اختصم زيدٌ"** لم يجز.

-ولو قُلت: **"اختصم زيدٌ ثم عمروٌ"** أيضًا لم يجز.

-ومثلُ ذلك مثالُ ابن مالك **"اصطفف هذا وابني"**.

-وقولك: **"تشارك زيدٌ وعمرو"**، و**"تقاتل المسلمون والكُفار"**.

ومن ذلك قول الشاعر:

تعاقب الليلُ والنهار والعمرُ ولى ولا إدكارُ

فهذا الذي...هذا الحُكم الذي ذكرهُ ابن مالك مما تختصُ به (الواو) والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثامن والثمانون

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حياكم الله وبياكم في هذه الليلة المُباركة ليلة الإثنين السابع عشر من شهر جُمادى الأولى، من سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائةٍ وألف في جامع الراجح بحي الجزيرة في مدينة الرياض لنعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثامن والثمانين من دروس شرح ألفية ابن مالك-عليه رحمة الله تعالى-، ولازال الكلام منذ الدرس الماضي على (عطف النسق).

وقد قرأنا الأبيات في الدرس الماضي وشرحنا منها ما تيسر، وتكلمنا على تعريف عطف النسق، وتكلمنا على تقسيم حروف العطف من حيثُ تشريكُها في المعنى واللفظ، ثم بدأ بعد ذلك ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذكر حروف العطف وبيان معانيها، وأحكامها؛ فبدأ بالكلام على (الواو) فذكر معناه وهو مُجرد التشريك.

وبقي الكلامُ على حُكمٍ خاصٍ من أحكامه، سنبدأُ الليلة-إن شاء الله تعالى- ببيانه، وفي أول الدرس كالمُعتاد سنقرأ من ألفية ابن مالك ما سنشرحُهُ-إن شاء الله تعالى-، فقال ابن مالك-عليه رحمة الله تعالى- في باب العطف بعد أن شرحنا البيت الأول، والثاني، والثالث، والرابع؛ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَـاعْطِفْ بِـوَاوٍ لاَحِقًـا أَو سَـابِقًا ... فِـي الحُكْـمِ أَو مُصَـاحِبًا مُوَافِقًـا

وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لاَ يُغْنِي ... مَتْبُوعُهُ كَاصْطَفَّ هذَا وَابْنِي

وَالفَاءُ لِلتَّرْتِيْبِ بِاتِّصَالِ ... وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ

وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَه ... عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَةْ

٥٤٧.بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلَ ... وَلاَ يَكُونُ إلاَّ غَايَةَ الَّذِي تَلاَ

٥٤٨.وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ ... أَو هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيِ مُغْنِيَهْ

٥٤٩.وَرُبَمَا حُذفتِ الهَمْزَةُ إِنْ ... كَانَ خَفَا المَعْنَى بِحَذْفِهَا أمِنْ

٥٥٠.وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ ... إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

فهذه الأبيات التي سنشرحُها إن شاء الله تعالى في أولها يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لاَحِقًا أَو سَابِقَا ... فِي الحُكْمِ أَو مُصَاحِبًا مُوَافِقَا

وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لاَ يُغْنِي ... مَتْبُوعُهُ كَاصْطَفَّ هذَا وَابْنِي

فبيَّن في البيت الأول معنى حرف العطف الواو وهو مُجرد التشريك، وشرحنا ذلك في الدرس الماضي، وذكرنا الخلاف في اقتضاء (واو) العطف الترتيب، وأن الصواب في ذلك أنها لا تقتضي الترتيب وذكرنا الأدلة على ذلك.

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الثاني حُكمًا من أحكام (واو) العطف التي تختصُ بها دون سائر حروف العطف فقال:

وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لاَ يُغْنِي ... مَتْبُوعُهُ كَاصْطَفَّ هذَا وَابْنِي

ف(الواو) من حروف العطف لها أحكامٌ تختصُ بها وهي أحكامٌ متعددة إلا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ اكتفى بحُكمٍ واحد من هذه الأحكام ذكرهُ في هذا البيت وهو أن حرف العطف (الواو) يُعطفُ به على ما لا يُكتفى به، هو الحرف الوحيد من حروف العطف الذي يُعطفُ به على ما لا يُكتفى به.

الذي لا يُكتفى به: كالأفعال التي لا تكون من طرفٍ واحد، وكالبينية، نحو: **"اختصم زيدٌ وعمروٌ"**، وإذا قلت: **"اختصم زيدٌ وعمروٌ"**، فإنما قبل (الواو) **"اختصم زيدٌ"** لا يكتفي المعنى به، لا يتمُ المعنى به؛ لأن هذا الفعل لا يكون إلا من طرفين فأكثر **"اختصم زيدٌ"** فإذا أردت أن تعطف على هذا الذي لا يُكتفى فإنك لا تعطفُ إلا بحرف العطف (الواو) فتقول: **"اختصم زيدٌ وعمرو"** فلو قُلت: **"اختصم زيدٌ"** فقط لما تم المعنى، ولو قلت: **"اختصم زيدٌ فعمروٌ"، أو "اختصم زيدٌ ثم عمروٌ"** أيضًا لم يصح ذلك.

ومثالهُ أيضًا في البينية أن تقول: **"جلستُ بين زيدٍ وعمرٍ"** فإنك لا تقول: **"جلستُ بين زيدٍ"** لا يتمُ المعنى بذلك فلابد أن تعطف؛ فإذا أردت أن تعطف على هذا الذي لا يُكتفى به أي لا يكتفي المعنى به ولا يتم فإنك تعطفُ ب(الواو) فتقول: **"جلستُ بين زيدٍ وعمرٍ"**، ومثالُ ذلك المثال الذي ذكره ابن مالك في البيت: "**كَاصْطَفَّ هذَا وَابْنِي**"، وتقول: **"تشارك زيدٌ وعمرو"**، وتقول: **"تقاتل المسلمون والكُفار"**، قال الشاعر:

تعاقـــــب الليـــــل والنهـــــار   والعمـــــرُ ولـــــى والإدكـــــار

فهذه المواضع لا يجوز فيها أن تعطف بغير (الواو)؛ لأن هذا الحُكم خاصٌ ب(الواو)، ومن هذا تعرف ما يقولهُ أهل اللغة في بيت امرئ القيس في أول معلقته المشهورة إذ يقول:

قفا نبك من ذِكرى حبيبٍ ومنزل   بسِقطِ اللِّوى بينَ الدَّخول فحَوْملِ.

فأتى ب(الفاء) فبعضُهم بعض أهل اللغة يقول: إن الصواب أن يأتي ب(الواو) والرواية ب(الواو)؛ ولكن المشهور أن الرواية ب(الفاء) **"بين الدخول فحومل"**، وأهل اللغة يقولون: المعنى في البيت ليس على بين الدخول وحومل: يعني أنه باقٍ بين الدخول وحومل، ولكن المعنى بين مواضع الدخول؛ فمواضع حومل.

الدخول: هذا مكان موضع، فيقول: أنه بقي بين هذه المواضع التي في الدخول ينتقل بينها، فالمواضع التي في حومل، يعني كان ينتقل في هذه المواضع التي في الدخول بعد ذلك انتقل إلى المواضع التي في حومل، هذا هو المعنى، نعم.

"قفا نبكي من ذكرى حبيبٍ ومنزلٍ بين بسقط اللواء بين الدخول": يعني بين مواضع الدخول؛ ف**"مواضع حومل"**، وعلى ذلك فإن العطف هنا واقعٌ على ما يُستغنى به، لأن العاطف صار على مجموع بين مواضع الدخول، مجموع.

وأنت تقول: **"وقفتُ بين البيوت"**، فلا تحتاجُ إلى معطوف.

وتقول: **"جلستُ بين الناس"**، ولا تحتاجُ إلى معطوف؛ لأن كلمة الناس تدل على متعدد وكذلك البيوت ولا تحتاجُ إلى معطوف.

-وتقول: **"جلستُ بينكم"**.

-وقال تعالى: ﴿فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ﴾ [**الحجرات:٩**].

فإذا جعلت التقدير على الجمع بين مواضع الدخول اكتفى الكلام وصح، ولم يُحتاج إلى العطف؛ فإذا أردت أن تعطف بعد ذلك فتعطف كما تعطف على غيره، ب(الواو) أو ب(الفاء) أو ب(ثم) حسب المعنى الذي أردت، ثم بعد ذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ
وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَه عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَةْ

ذكر في هذين البيتين رَحِمَهُ ٱللَّهُ حرفين من أحرف العطف وهما (الفاء) و(ثم) إلا أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ فصل الكلام على (الفاء) بالكلام على (ثم)، ولو أنه قدم الشطر الثاني في البيت الأول على الشطر الأول لاجتمع الكلام على (الفاء)، يعني لو قال:**"وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ"**، و **"وَالفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ"**، **"وَاخْصُصْ بِفَاءٍ"**، التاء لو

اتصل الكلام على (الفاء)، ولكنه فصل الكلام على (الفاء) بالكلام على (ثم)، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"وَالفَاءُ لِلتَّرْتِيْبِ بِاتِّصَالِ"**، فذكر أن الأصل في حرف العطف (الفاء) أنه يدُل شيئين:

-على الترتيب.

-وعلى اتصال المعطوف بالمعطوف به.

الترتيب: يعني أن المعطوف بعد المعطوف عليه.

والاتصال بينهما: أي ليس بينهُما فاصلٌ ولا مُهلة.

ثم قال: **"وَثُمَّ لِلتَّرْتِيْبِ بِانْفِصَالِ"**، وذكر أن الأصل في ثم أنه تدُل على شيئين:

-على الترتيب.

-وعلى انفصال المعطوف عن المعطوف عليه.

-على الترتيب: أي أن المعطوف بعد المعطوف عليه.

-والانفصال: أي أنه يوجدُ فاصلٌ ومُهلةٌ بين المعطوف والمعطوف عليه.

مثال ذلك أن تقول: **"جاء زيدٌ فعمروٌ"**: المعنى أنه **جاء زيد**، وبعدهُ مُباشرة عمرو من دون فاصل ولا مُهلة.

وإذا قُلت: **"جاء زيدٌ ثم عمروٌ"**: فالمعنى أنه **"جاء زيد"**، وبعد فاصلٌ ومُهلة من الوقت **"جاء عمرو"**؛ هذا هو الأصل في حرفي العطف: (الفاء) و(ثم)؛ إلا أنه يجب التنبيه على أمرٍ قد لا يخفى عليكم، وهو أن الفاصل والمُهلة بين المعطوف والمعطوف عليه تكون بحسب المعطوف والمعطوف عليه كلٌ بحسبه: أي أن الفاصل والمُهلة أمران نسبيان؛ أحيانًا قد تكون الساعة فاصلة، وأحيانًا تكون الساعة غير فاصلة، أحيانًا يكون الشهر فاصلًا، وأحيانًا يكون الشهر غير

فاصل.

وإذا قُلت مثلًا: **"مر شهر المُحرم فشهرُ صفر"**، تأتي بالفاء لعدم وجود الفاصل بين هذين الشهرين وإن كان المعطوف عليه ثلاثين يومًا، وتقول: مضت السنة الأولى فالثانية، فالثالثة، مع أن الفاصل بين المعطوف والمعطوف عليه سنةٌ كاملة.

وتقول: **"تزوج فلان فولد له"**، المعنى أنه ليس بين زواجه وبين أن يولد له إلا الفاصل المُعتاد، يعني قُرابة تسعة أشهر؛ فهذا الفاصل وإن كان طويلًا لا يُعدُ فاصلًا بين المعطوف والمعطوف عليه؛ لأنه الفاصل المُعتاد، فإن قُلت: **"تزوج فلان ثم ولد له"**؛ فإن الأصل في معنى هذا العبارة أن هناك فاصلًا ومُهلةً أكثر من المُعتاد بين زواجه والولادة له.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ﴾ [القصص:١٥]، فمعنى ذلك أنه قضى عليه بعد الوكز مُباشرة.

وقال تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةًۚ﴾ [الحج:٦٣]، يُنزل الماء المطر، بعد ذلك تخضر الأرض: يعني يخرج الربيع والعُشب والخضرة، ما الفرق بين إنزال المطر وكون الأرض مُخضرةً بسبب ذلك؟ أيام، ومع ذلك جاء التعبير هُنا ب(الفاء) ﴿فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةًۚ﴾،؛ لأن المعنى أنه لا يكون بين إنزال المطر واخضرار الأرض إلا الفاصل المُعتاد، نعم.

ويُمكن أن تقول: **"حرثنا الأرض، فزرعنا النخيل، فسقيناها، فبعناها"**، إذا لم يكن هناك فاصل بين هذه الأعمال إلا الفاصل المُعتاد، وتقول: **"حرثنا الأرض ثُم زرعنا النخيل، ثم بعناها"** إذا كان ثَم فاصلٌ ومُهلةٌ أكثر من المُعتاد بين هذه الأعمال.

وقد تقول: **"حرثنا الأرض، ثم زرعنا النخيل، فسقيناها فبعناها"**؛ فهناك فاصلٌ بين حرث الأرض والزراعة، وليس هناك فاصل بين سقيا النخيل، وزرعها وبيعها إلا الفاصل المُعتاد.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في كتابه الكريم: ﴿قُتِلَ الْإِنسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾ [عبس:١٧]، ﴿قُتِلَ الْإِنسَانُ﴾: جملة، ﴿مَا أَكْفَرَهُ﴾: جملة أخرى، وهي أسلوب تعجب؛ فلهذا يستحسن بعضهم أن تقف على: ﴿قُتِلَ الْإِنسَانُ﴾، ثم تبدأ بالجُملة الثانية لكي يتبين معنى التعجُب؛ لأنك إذا وصلت الآية كاملة قد تذهب وتختفي مثلُ هذه المعاني، خاصةً عند الذين لا يتأملون وما أكثرهم الآن.

﴿قُتِلَ الْإِنسَانُ مَا أَكْفَرَهُ (١٧) مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ (١٨) مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ﴾ [عبس١٩:١٧]، فالتقدير بعد الخلق، ﴿ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ﴾ [عبس:٢٠]، أمور الحياة التي يُسر لها مُتباعدة، ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ﴾ [عبس:٢١]، نعم الموت في العادة بعيد عن الولادة، ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾ [عبس:٢١] أما الإقبار فإنه يكون في العادة بعد الموت بغير فاصل، ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ (٢١) ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنشَرَهُ﴾ [عبس٢٢:٢١]، هناك فاصل بين أن يُقبر الإنسان وبين النشر في العادة.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا الضَّالُّونَ الْمُكَذِّبُونَ (٥١) لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ (٥٢) فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ (٥٣) فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ (٥٤) فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ﴾ [الواقعة٥١:٥٥]، العطف هنا جاء بالفاء؛ فعندما يتأمل الإنسان يعلم أن هناك نكتةً بلاغية في الإتيان بالفاء.

﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا الضَّالُّونَ الْمُكَذِّبُونَ (٥١) لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ﴾ [الواقعة:٥١-٥٢] من ماذا؟ ﴿مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ﴾ وهذا الشجر الذي من زقوم طيب أو غير طيب؟ لا يكاد

يستسيغُه الإنسان، ومع ذلك لبيان شدة جوعهم وعطشهم؛ ما يفكرون أنهم يأكلون ولا ما يُفكرون يترددون، يصبرون، اصبر؛ لا، ﴿فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ﴾ من شدة جوعهم سيُبادرون إلى الآكل، ثم شُرب ﴿فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ﴾ أيضًا مع أنه ماء حميم يسقط منه جلود وجوههم، ومع ذلك من شدة عطشهم يُبادرون إلى ذلك من دون أي فاصل بين الأكل والشُرب، ﴿فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ ﴿٥٤﴾ فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾ [الواقعة٥١:٥٥].

هذا كتاب الله عَزَّوَجَلَّ الذي أعجز العرب أن يأتوا بمثله؛ عندما تتأمل فيه تجد أن كل كلمة، وأن كل حرف، وأن كل جُملة، وأن كُل أسلوب ما جيء به إلا لغاية الفصاحة والبلاغة، والناس في ذلك يتفاوتون في تأملهم وتدبرهم، نسأل الله أن يرزقنا حُسن التدبر لكتابه العظيم.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون١٢:١٤]، تأمل في الآية، وفي حروف العطف التي جيء بها.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في سورة المُدثر: ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾ [المدثر١٨:١٩]، ففي الأولى أتى بالواو، ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ وَٱسْتَكْبَرَ﴾ [المدثر١٨:٢٣]، قد لا يتبين لك وجه الإتيان بالحرف بسببٍ من الأسباب، فعند ذلك يُستحسن أن تعود إلى العلماء، وإلى الكُتب لتعرف هذه النُكت البلاغية التي جيء بها من أجلها.

قال بشار بن بُرد:

تحمـــل الظـــاعنون فـــادلجوا وَالْقَلْـبُ مِنّـي الْغَـدَاةَ مُخْـتَلجُ.

فأتى بالفاء لأن الإدلاج يكون عادةً بعد أن يتحملُ.

فإن قيل بعد ذلك كُله أرأيت قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف:٤] ألا يُخالفُ ذلك لأن الإهلاك بعد مجيء البأس أم قبل مجيء البأس؟ يعني ما الأول السابق مجيء بأس الله أم الإهلاك؟ ما الذي يأتيهم أولًا؟ مجيء البأس، فإذا وقع بهم بأس الله وقع بعد ذلك الإهلاك؛ ومع ذلك فالآية تقول: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف:٤]، و(الفاء) كما قلنا: تدل على الترتيب، مع أن المجيء قبل الإهلاك لا بعده، الاعتراض واضح، واضح؟

يقول: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾، ما الذي وقع أولًا في الآية؟ الإهلاك، وهُلكوا وانتهوا ﴿فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾، يعني بعد أن أهلكوا وتم الأمر بعد ذلك جاء البأس هل هذا المعنى أم أن الذي وقع أن الله عَزَّوَجَلَّ أنزل بهؤلاء بأسه فأهلكوا، فما الذي وقع أولًا مجيء بأس الله أم الإهلاك؟ البأس أولًا؛ مع أن الآية تقول: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف:٤]، فجاءت ب(الفاء) وجعلت البأس بعد الإهلاك.

فالجواب على ذلك أن معنى الآية-والله أعلم-: كم من قريةٍ أردنا إهلاكها؛ فجاءها بأسُنا، يعني القرية التي نُريد إهلاكُها يجيئها بأسنا، أي قرية نريد إهلاكها ماذا يحدث؟ يجيئُها بأسُنا، أي قرية نريدُ إهلاكُها ماذا يحدث؟ يجيئها بأسُنا، وهذا أسلوبٌ عربيٌ فصيح وشائع في القرآن وفي كلام العرب.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا

﴿وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة:٦]، ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾، إذا قمنا إلى الصلاة نغسل وجوهنا؟ إذا أردتم القيام إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم؛ فهذا المعنى معروف عند العرب.

فلهذا ذكر النحويون واللغويون كابن هشام في [مُغني اللبيب] في أخر [مُغني اللبيب] ذكر استعمالات الفعل، يقول: الفعل له عند العرب استعمالات، وهو فعل واحد مثل: ذهب أو قام أو جلس؛ يستعمل على أكثر من صورة(@١٧:٢٦:٠٠) فالمعنى الأول يُراد به وقوع الحدث، وقوع الفعل.

تقول: **"قُمت"** يعني فعلت القيام، وقد يُرادُ به إرادة الفعل كما في هذه الآيات، وقد يردُ بمعانٍ أخرى؛ فمن أراد أن يعرف هذه فليعد إلى [مُغني اللبيب] في أخره، في أخر باب من أبواب [مُغني اللبيب]، ومع ذلك فنختمُ الكلام على العطف ب(الفاء) و(ثم) بأن نقول: قد تأتي (ثم) في موضع الفاء قليلًا.

ومن ذلك قول الشاعر:

كهَزِّ الرُّديني تحت العَجاج جـرَى في الأنابيبِ ثم اضطرَبْ

: أي جرى في الأنابيب فاضطرب، **الأنابيب**: الأنبوبة التي يُصنع منها الرماح ونحوها، كالقصب، كقصب السُكر، في أشياء معينة كقصب السُكر، وأنواع أخرى منها أيضًا يعني يُعمل منها الرماح ونحو ذلك، فإذا أمسكت بهذه الأنبوبة ثم هززتها، ما الذي يحدُث بعد الهز؟! الاضطراب، إذا هززت الأنبوب اضطرب، هل هناك فرق بين الهز والاضطراب؟ لا، لا.

يقول: **"كهز الرُديني"**: يعني الأنبوبة هذه، **"كهز الرُديني تحت العجاج، جرى في الأنابيب"**: أي الهز، **"جرى في الأنابيب ثم اضطرب"**، ف(ثم) هنا جاء بمعنى (الفاء)؛ لأنه لا فاصل بين الهز والاضطراب.

ثم بعد ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَه عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَةْ

فذكر حُكمًا من الأحكام التي تختص بها (الفاء) العاطفة، أي أنه فعل مع (الفاء) ما فعل مع (الواو)، ف(الفاء) العاطفة تختصُ أيضًا بأحكام عن بقية حروف العطف، ذكر ابن مالك هنا حُكمًا واحدًا تختصُ به (الفاء) عن بقية حروف العطف، وهو: "أن الفاء يُعطف بها جُملةٌ لا يصلحُ أن تكون صلةً للموصول"، يجوز أن يُعطف بالفاء جُملةٌ لا يصح أن تقع صلةٌ للموصول.

لماذا لا يصح أن تقع صلةً للموصول؟ لأنه ليس فيها عائدٌ يعود على الاسم الموصول، يربطُها بالاسم الموصول؛ فقد سبق في الاسم الموصول أنه لابد له من صلة، وهذه الصلة لها شروط:

- من شروطها أن يكون فيها ضمير يعود على الاسم الموصول يسمونه العائد، تقول مثلًا: "جاء الذي أُحبهُ"، أين العائد؟ الهاء.
- ولا يصح أن تقول: "جاء الذي نجح مُحمدٌ"؛ لأن نجح مُحمدٌ ليس فيها ضمير يعود على الاسم الموصول يربطها بالاسم الموصول؛ هذه العبارة خطأ ما تجوز، فعلى ذلك يصحُ أن تقول: "الذي يهزمُ العدو هو البطل".

الاسم الموصول: الذي.

صلتُه: يهزم العدو.

هو البطل: الخبر.

نظر في الصلة "يهزمُ العدو" هل في هذه الصلة ضمير يعودُ إلى الاسم الموصول؟ نعم، وهو فاعل يهزم، أين فاعل يهزم؟ "هو" يعودُ إلى "الذي"؛ إذًا فيهزم العدو فيها صلة للموصول، نُريدُ أن نعطف على الصلة، اعطف على الصلة؛

ستقول: **"الذي يهزمُ العدو، وينشُر الخيرَ هو البطل"**، أين المعطوف؟ **"وينشر الخير"** هل ينشر الخير فيها عائد يعود إلى الموصول؟ نعم، وهو الفاعل، "وينشر هو" هنا في عائد ما في مُشكلة تريد تأتي ب(الواو) أو تأتي ب(الفاء)، أو تأتي ب(ثم) أو بغير ذلك-ما في مُشكلة هنا-.

لكن المُشكلة: عندما تقول مثلًا: **"الذي يهزمُ العدو فتأمن البلاد هو البطل"**، أين المعطوف؟ تأمن البلادُ، هل هذه الجُملة: "تأمنُ البلادُ فيها عائدٌ يعود إلى الاسم الموصول؟ لا، **تأمن**: فعل، **البلاد**: فاعل؛ ما فيها.

كيف تعطفها على الصلة؟ المعطوف لهُ حُكم المعطوف عليه، هنا قالوا: من خصائص (الفاء)، من خصائص (الفاء) العاطفة أنها تعطفُ ما لا يصلحُ أن يكون صلة على الصلة:

وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَه ... عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَةْ

يعني اعطف بها جُملة لا يصح أن تكون صلة على الصلة.

وتقول أيضًا: **"الذين ينشرون الرزيلة فيفسُد الشباب أعدائُنا"**، **"الذين ينشرون الرزيلة"**: العائد (واو) الجماعة، **"الذين ينشرون الرزيلة فيفسُد الشباب أعدائُنا"**، **"يفسدُ الشبابُ"** هذا ما فيها عائد لكن عُطفت بالفاء فصح ذلك.

تقول: **"المُسلمةُ هي التي تتمسكُ بحجابها فيخنسُ المفسدون"**، **"التي تتمسكُ بحجابها"**: العائد هي، **"تتمسكُ هي"**، **"تتمسكُ بحجابها فيخنسُ المفسدون"**؛ هذا ما فيها عاطف، ما فيها عائد، ففي مثل هذه الأمثلة لا يصحُ العطفُ إلا ب(الفاء)، لا يصحُ ب(الواو) مثلًا، فلا تقول: **"الذي يهزمُ العدو وتأمن البلاد هو البطل"**، لا يصحُ أن تقول: **"المُسلمة هي التي تتمسكُ بحجابها ويخنس المُفسدون"**، لا يصحُ ذلك إلا بال(الفاء) نعم.

والنحويون يُمثلون على هذه المسألة بمثالٍ مشهور رُبما تسمعونه أحيانًا وهو قولهم: **"الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ"**، طبعًا هذا مثال مصنوع لك أن تُمثل بما شئت كالأمثلة السابقة التي قولناها وكغيرها.

"الذي يطيرُ"، أين الصلة؟ "يطير": فيها رابط هو "الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ"، ما فيها رابط لكن عطفناها على الصلة لأن العطف صار ب(الفاء)، الذبابُ: الخبر؛ فهذا هو الحُكم الذي تختصُ به (الفاء).

ثُم ينتقلُ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى حرفٍ آخر من حروف العطف وهو (حتى) فيقول في ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلَ وَلاَ يَكُونُ إِلاَّ غَايَةَ الَّذِي تَلاَ

"بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلَ"، يقول: **"اعطف بحتى بعضًا على كلٍ"**، ولا يكون إلا غاية الذي تلا"؛ فذكر في هذا البيت العطف بحرف العطف (حتى) وأنه يُشترط للعطف بها ثلاثةُ شروط، ذكر شرطين وأهمل الثالث:

- أما الشرط الأول للعطف ب(حتى) فهو أن يكون المعطوفُ اسمًا ظاهرًا، نحترزُ بذلك عن ماذا يا إخوان؟ إذا قُلنا: أن يكون المعطوف اسمًا نحترز بذلك عن ما ليس اسم، وهو الجُملة، طيب **"اسمًا ظاهرًا"** ماذا نحترز بقولنا ظاهرًا؟ عن الضمير المُضمر، نعم.

كقولنا: **"أكرمنا الضيوف حتى أطفالهم"**:

أكرمنا الضيوف: فعلٌ، وفاعل، ومفعولٌ به.

حتى أطفالهم: **حتى**: حرفُ عطف، **وأطفالَ**: معطوفٌ على الضيوف منصوبٌ وعلامة نصبه الفتحة، وهو مُضاف وهو مُضافٌ إليه.

وتقول: **"أكرمناهم حتى أطفالهم"**:

-ففي الجُملةُ الأولى: **"أكرمنا الضيوف حتى أطفالهم"**: عطفنا اسمًا ظاهرًا على اسمٍ ظاهر.

-وفي قولنا: **"أكرمناهم حتى أطفالهم"**: عطفنا اسمًا ظاهرًا على اسمٍ مُضمر؛ فالشرط أن يكون المعطوف اسمًا ظاهرًا، وأما المعطوفُ عليه فلا يكونُ إلا اسمًا ظاهرًا أو مُضمرًا.

ومن ذلك قول الشاعر:

قهرنـــــاكُمُ حتـــــى الكُمـــــاة فإنكم لتخشوننا حتى بنينـا الأصـاغرا

يقول: **"قهرناكُمُ"**: فعل وفاعل، ومفعولٌ به:

قهر: فعل، **نا**: فاعل، كم: مفعولٌ به، **"قهرناكمُ"**.

حتى الكُماة: حتى: حرف عطف، **الكُماة**: معطوفٌ، معطوفٌ على ماذا؟ على الضمير (**كُم**).

فإنكم لتخشوننا حتى بنينا: تخشوننا، تخشون الفعل تخشون، أين الفاعل؟ **(واو) الجماعة**، والمفعول به: (**نا**) تخشوننا.

حتى بنينا: حتى: حرف عطف، **وبنينا**: عبارة عن كلمتين: **بنين**: المُلحقة بجمع المُذكر السالم، مُضافة إلى (نا)، **بنينا**، والإضافة ستحذف نون الجمع: **بنين**، ستحذف النون، كما تقول: "مسلمون، مسلموا العالم"، احذف النون من بنين وأضفها إلى (نا)، ستقول: بنيِ، بنينا، إذًا بنينا معطوفٌ على (نا) في تخشوننا، منصوب وعلامة نصبه (الياء) نعم.

هذا الشرط الأول للمعطوف ب(حتى) أن يكون اسمًا ظاهرًا، لا، المعطوف لا يكون إلا اسمًا ظاهرًا بخلاف المعطوف عليه، المعطوف عليه الأول، المعطوف عليه يكون اسمًا ظاهرًا ومُضمرًا، لكن المعطوف الذي تعطفه (حتى)

الذي يقع بعد (حتى) لا يكون إلا اسمًا ظاهرًا.

- **الشرطُ الثاني**: أن يكون المعطوف بعضًا من المعطوف عليه، وهذا نص عليه ابن مالك في قوله: **"بَعْضَا بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلِّ"**: أي **"اعطف بحتى بعضًا على كلٍ"**؛ لابد أن يكون المعطوف ما بعد (حتى) بعضًا من المعطوف عليه، بعضًا منه، جزءً منه، فردًا منه.

نحو: **"قدم الحُجاجُ حتى المُشاة"**:

قدِمَ الحُجاجُ: فعلٌ وفاعلٌ.

حتى: حرف عطف.

المُشاةُ: معطوفٌ على الحُجاج مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

نسينا أن نقول: أن حتى العاطفة ما معناها؟ (حتى) العاطفة: تدلُ على الغاية لكن معناها (واو) العطف، معناها (الواو) في العطف، معناها (الواو) لكن من شروطها أن تكون غايةً، فقولك: **"قدم الحُجاج حتى المُشاة"**: يعني قدم والمُشاة، مع أن المُشاة جزءٌ من الحُجاج لا بأس بذلك.

وتقول: **"أكلتُ السمكة حتى رأسها"**:

أكلتُ السمكةَ: فعلٌ وفاعل ومفعولٌ به.

حتى رأسها: **حتى**: حرف عطف، **ورأسها**: معطوفٌ على السمكة منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- **الشرط الثالث للمعطوف بحتى**: أن يكون المعطوف غايةً لما قبله، غاية: يعني يُبين غايته، وهذه الغاية قد تكون غايةً في العلو، وقد تكون غايةً في الدنو، وقد تكون غايةً مُطلقة.

- **قد تكون غاية في العلو،** نحو: **"مات الناسُ حتى الأنبياءُ"**، **حتى**: حرف عطف، **والأنبياءُ**: معطوف على الناس مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والغاية هنا في العلو ولا في الدنو؟ في العلو.

وتقول: **"غلبه الناس حتى الضُعفاءُ"**، أو **"غلبه الناسُ حتى الصبيانُ"**: هنا غاية في الدنو.

والمثال السابق: **"قدمَ الحُجاجُ حتى المُشاةُ"**، هذه غايةً في العلو أو في الدنو؟ هذه في الدنو، يعني لاشك أن الحاج الراكب سيصل قبل الماشي، فإذا كان الحُجاجُ المشاة وصلوا، فمعنى ذلك أن غيرهم قد وصل؛ فهم أخر الحُجاج، خلاص أضعف الحُجاج هم المُشاة نعم.

-**وقد تكون غايةً مُطلقة:** لمجرد بيان الغاية، نحو: **"أكلتُ السمكة حتى رأسها"**، وتقول: **"حرثتُ المزرعة حتى أخرها"**؛ ليس هذا بيان لعلو ولا لدنو هذا مُجرد غاية، طيب هذا هو الكلام عن العطف ب(حتى).

أنبه على أمر أو أمرين أو ثلاثة في العطفِ ب(حتى) فنقول: (حتى) هذه الكلمة (حتى) تأتي على ثلاثة أوجه عند البصريين، وتأتي على ثلاثة أوجهٍ عند الكوفيين، كيف ذلك؟

○ **أولًا: تأتي (حتى) حرف جر:** كما سبق ذلك في حروف الجر، ولا يكون ما بعدها إلا اسمًا، لا يكون ما بعدها جُملة حينئذٍ إذا كانت حرف جر:

كقولك: **"انتظرتك حتى المساء"**.

وكقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [القدر:٥]، ف(حتى) تأتي حرف جر باتفاق، وهي تجُر حينئذٍ اسمًا؛ لأن حروف الجر لا تجُر إلا الأسماء.

○ **ثانيًا: وتأتي (حتى) حرف ابتداءٍ:** حرف ابتداء يعني حرف استئناف، ويقعُ

بعدها حينئذٍ الجُملة، والجُملةُ الأسمية والجُملةُ الفعلية:

تقول: **"وعظتُ الناس حتى بكى مُحمدٌ"**، ما الذي وقع بعد حتى مُفرد أم جُملة؟ جُملة؛ إذًا ف(حتى) هنا ابتدائية.

وتقول: **"وعظتُ الناس حتى مُحمدٌ بكى"**، ما الذي وقع بعد (حتى)؟ جملةٌ اسمية، ف(حتى) هنا ابتدائية، ليست حرف جر، ومن ذلك كما سيأتي في الكلام على إعراب الفعل المُضارع في أخر الألفية في آخر قسم في النحو في الألفية.

إذا قُلت مثلًا: **"دعوتُ محمدًا بالأمس حتى أكرمه"** فإن (حتى) لا يجبُ النصب بعدها إلا إذا كانت في المُستقبل.

كأن تقول: **"سآتيك حتى أكرمك"**.

مثلًا: **"سأذهبُ إلى المدرسة حتى أتعلمَ"** إذا كانت في المُستقبل يجب فيها النصب، وإذا كانت في الحال، إذا كان زمانُها الحال يجب فيها، فيجب فيما بعدها الرفع فتكون حرف ابتداء، وبعدها جُملة فعلية مبدوءة بفعل مُضارع مرفوع.

كأن تقول: **"أنا جلستُ أمامكم الآن حتى أشرح النحو"**، ما زمان الفعل حينئذٍ؟ الحال يجبُ فيه الرفع، و(حتى) حرف ابتداء، فإن كان الزمن في الماضي – زمان الفعل الواقع بعد حتى في الماضي- جاز لك فيه النصب والرفع؛ على اعتبارين.

فلهذا قرأ في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة:٢١٤]، ﴿حَتَّىٰ يَقُولَا﴾ بالضم، ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ﴾، قراءتان سبعيتان، لأن الزمن هُنا زمن الفعل ويقُص قصة الأحزاب، و ﴿وَزُلۡزِلُواْ﴾ [البقرة:٢١٤] **زلزلوا**: فعل ماضي.

﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ﴾ [البقرة:٢١٤]، فهو يحكي شيئًا ماضيًا ولكنه حكاه بفعل مُضارع، فحينئذٍ يصح لك النصب على اعتبار، والرفع على اعتبار؛ وسيأتي بيان ذلك-إن شاء الله تعالى- في نصب الفعل المُضارع.

فإذا رفعت ما بعد (حتى) فإن (حتى) حينئذٍ ماذا تكون؟ تكونُ حرف ابتداء وما بعدها جُملة؛ فهذان الوجهان مُتفقٌ عليهما بين البصريين والكوفيين، وجهان استعمالان ل(حتى).

○ **ثالثًا: وتأتي (حتى) حرف عطفٍ:** ولا يكون ما بعدها إلا اسمٌ ظاهر دون الجُملة كما سبق هنا قبل قليل، وقد أنكر الكوفيون مجيء (حتى) حرف عطف، الكوفيون هم الذين أنكروا ذلك؛ قالوا (حتى) لا تأتي حرف عطف، والذين أثبتوه هم البصريون، ويدُل لهم السماع، كقول الشاعر:

قهرنـــاكم حتّـــى الكمـــاة فـــأنتم لتخشـــوننا حتـــى بنينـــا الأصـــاغرا

أنظر بالنصب، إذًا ماذا نقول؟ **"حتى الكُماة"** لا يُمكن أن نقول: أن (حتى) حرف جر؛ لأن ما بعدها منصوب: **"حتى بنينا الأصاغرا"** ما بعدها منصوب؛ فهذا دليل على أن (حتى) تأتي حرف عطف، الكوفيون يخرجون مثل ذلك على تقدير عامل، يُقدرون عاملًا فعلًا.

يقول: **"قهرناكُمُ حتى الكُماة"**: أي قهرناكُمُ حتى قهرنا الكُماة، **"تخشوننا حتى تخشون بنينا الأصاغرا"**؛ فيقدرون على مثل ذلك؛ لكي يُعيدوا حتى إلى حتى التي يقع بعدها جُملة، وهي الأسلوب الثاني.

○ **الوجه الرابع ل(حتى): أن تكون (حتى) حرف نصبٍ للمُضارع،** كقولك: "جئتكَ حتى أدرس العلمَ"، **"جئتك حتى أدرس"**: هذا الوجه الرابع، وثلاثة عند الكوفيين:

- **الأول**: حرف جر مُتفق عليه.

- **والثاني**: حرف ابتداء، مُتفق عليه.

- البصريون: أثبتوا (حتى) حرفَ عطف؛ **هذه ثلاثة** عند البصريين، ولكن حرف العطف أنكره الكوفيون.

- **الثالث** عند الكوفيين وهو الرابع في العد العام: أن تكون (حتى) حرف...

طالب: (@٠٠:٥٢:٠٦).

الشيخ: هذا الوجه الرابع ل(حتى)، لكن الوجه الثالث مُختلف فيه، والوجه الرابع: مُختلف فيه؛ فأثبت هؤلاء الثالث، وأثبت هؤلاء الرابع فصار مجموع ما أثبته البصريون ثلاثة، ومجموع ما اثبتهُ الكوفيون ثلاثة.

ف(حتى) الناصبة للمُضارع كقولنا: **"جئتك حتى أدرس العلم"** هذا كثير جدًا؛ أسلوب مُطرد في العربية.

وقد **أثبت الكوفيون هذا الوجه**؛ قالوا: إن (حتى) إذا نُصب المُضارع بعدها فإنه منصوبٌ بها، ب(حتى)؛ فيعدون (حتى) من نواصب الفعل المُضارع.

وأنكر ذلك البصريون، وقالوا: إن (حتى) لا تأتي حرف نصبٍ للمُضارع؛ فإذا انتصب المُضارعُ بعدها كما في هذا المثال قالوا: إن المُضارع منصوبٌ ب(أن) مُقدرة، محذوفة مُضمرة، فيكون الأسلوب حينئذٍ متكونً من (حتى) وبعدها (أن) لكنها مُضمرة أي محذوفة، وبعد ذلك الفعل المُضارع المنصوب ب(أن) المحذوفة، وعليه فتكون (حتى) حرف جر، تكون (حتى) حرف جر، ومجيء (حتى) حرف جر هذا مُتفقٌ عليه.

- و(حتى) إذا كانت حرف جر فهي لا تجرُ إلا الاسم؛ لأن حروف الجر

خاصةٌ بالأسماء، والذي وقع بعدها حينئذٍ اسمٌ ولكنه اسمٌ مؤول، الاسم المؤول: هو الاسم الذي يتكون من حرفًا مصدريًّ وفعل، والاسم المؤول في أحكامه كالاسم الصريح، الاسم المؤول كالاسم الصريح؛ **هذه الملحوظةُ الأولى**.

▪ **الملحوظةُ الثانية** في الكلام على العطف ب(حتى): أن يُقال إن العطف ب(حتى) لم يرد في القرآن الكريم، وإنما جاء في القرآن الكريم:

- (حتى) الجارَّة.

- و(حتى) الابتدائية.

-و(حتى) التي ينتصبُ المُضارعُ بعدها، نقول: (حتى) التي ينتصبُ المُضارعُ بعدها، هذا مُتفقٌ عليه، (حتى) التي ينتصبُ المُضارعُ بعدها، أما الخلاف: فبماذا ينتصب؟ هل ينتصب ب(حتى) نفسها، أم ينتصب ب(أن) مُضمرة؟!

▪ **الملحوظةُ الأخيرة** على الكلام على (حتى) العاطفة أن يُقال: إن كل (حتى) عاطفة يجوز فيها أن تكون (حتى) الجارة، ويجوز في كثيرٍ من أمثلتها أن تكون (حتى) الابتدائية:

ففي مثل قولك مثلًا: **"أكرمنا الضيوف حتى أطفالهم"**:

- يجوز لك في (حتى) أن تكون حرف عطف؛ لأن الشروط متوافرة؛ فتجعل ما بعدها معطوفًا، فتقول: **"أكرمنا الضيوف حتى أطفالهَم"**.

- ويجوز لك أن تجعل (حتى) حرف جر؛ فتقول: **"أكرمنا الضيوف حتى أطفالهِم"**.

- ويجوز أن تجعل (حتى) حرف ابتداء، فإذا جعلتها حرف ابتداء فلابُد أن يكون ما بعدها جُملة؛ فلابُد أن تُكمل: **"أطفالهُم"** بما يجعلُها جُملةً إسمية،

فتقول: **"أكرمنا الضيوف حتى أطفالهُم"**، أي حتى أطفالهُم مُكرمون، فحذفت الخبر لدلالة الفعل عليه؛ ففي مثل هذا الأسلوب تطردُ هذه الأوجه من حيثُ الجوازُ النحوي.

-أما من حيثُ الأفضل والأكثر في الاستعمال، الأكثر في الاستعمال للعرب في مثل ذلك أن تجعل (حتى) حرف جر؛ هذا هو الأكثر في الاستعمال، **"أكرمنا الضيوف حتى أطفالهم"**، ومثلُ ذلك أن تقول: **"أكلتُ السمكةَ حتى رأسهاَ"**.

-لك أن تجعل (حتى) حرف عطف فتقول: **"أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها"**.

ويجوز أن تجعل (حتى) حرف جر فتقول: **"أكلتُ السمكة حتى رأسِها"**.

-ويجوز أن تجعل (حتى) حرف ابتداء؛ فماذا تقول؟ **"أكلتُ السمكةَ حتى رأسُها"**، **ورأسُها**: مُبتدأ، والخبر محذوف تقديرُهُ: **"أكلتُ السمكة حتى رأسُها مأكولٌ"**، بدلالة الفعل المذكور، والكثر في الاستعمال أن تجعل (حتى) حرف جر؛ هذا الأكثر في الاستعمال، أما المعنى يختلف في خلافات دقيقة في المعاني.

لا نتوسع في ذلك ولكني سأقتصرُ على فرقٍ واحد وهو أن (حتى) العاطفة لابد أن يكون ما بعدها بعضًا مما قبلها؛ لكي يصح الكلام، تقول: **"مات الناسُ حتى الأنبياء"**، والأنبياء من الناس، **"وأكلتُ السمكةَ حتى رأسُها"**، الرأس من السمكة؛ ماشي مقبول.

وأما (حتى) الجارة فإن ما بعدها المجرور الغاية يجوز أن تكون مما قبلها، ويجوز أن لا تكون مما قبلها كما ذكرنا ذلك في الكلام على حروف الجر، عندما تكلمنا على حروف الجر الدالةِ على الغاية، كـ(إلى) و(حتى)، ما حُكم الغاية الواقعة بعد (إلى)؟ هل هي من...هل الغاية من المُغيا، أم ليست من المُغيا؟ فيصح أن تكون كذا، ويصح أن تكون من الغاية، ويصح أن لا تكون من الغاية.

فيصح أن تقول مثلًا: **"زرعتُ النخيل حتى النخلةِ العاشرة"**.

ويصح أن تقول: **"زرعتُ النخيل حتى الساقِ"**؛ فقولك: **"زرعتُ النخيل حتى الساقِ"** ليس لك في (حتى) إلا أن تجعلها حرف جر؛ لأن ما بعدها ليس من جنس ما قبلها، الساق ليس من النخيل، فليس لك إلا أن تجعلها حرف عطف.

أما إذا قُلت: **"زرعتُ النخل حتى النخلة العاشرة"**، فيصح أن تجعل (حتى) حرف جر؛ لأن الغاية تكون من جنس ما قبلها، ويجوز أن تجعلها حرف عطف، يجوز الوجهان، فما بعد (حتى) العاطفة هو من المعطوف عليه قولًا واحدًا، وأما ما بعد (حتى) الجارة فهو كما بعد (إلى) الجارة فيه خلاف، هل الغاية تدخل أو لا تدخل؟

وعرفنا الكلام وتوسعنا فيه؛ الكلام على حروف الجر وخُلاصتُه:

- إن كان دليلٌ أو قرينةٌ فلابد من الأخذ بها إن دل دليل أو قرينة على أنه مما قبله أو ليس مما قبلهُ يجب الأخذ به.

- فإن لم يكن دليلٌ ولا قرينة على ذلك فإن الأصل: أن الغاية تكون من المُغيا إن كانت من جنسها؛ وإن لم تكن من جنسه فليست منهُ هذا الأصل.

فإذا قُلت مثلًا: في (إلى) أو في (حتى) **"بعتُ المزرعة"**، أو تقول: **"بعتُك هذا النخل إلى النخلةُ العاشرة"**، ولم تنُصُ على شيء، على أن النخلة العاشرة أو غير داخلة في المبيع، فالنخلة العاشرة على ذلك تدخُل أو لا تدخل في المبيع؟ تدخُل؛ لأن النخلة العاشرة من جنس النخيل.

يا أخي إذا قُلت: **"بعتُك النخل إلى الساق الثاني"**؛ فالساق الثاني يدخُل في المبيع أو لا يدخل في المبيع؟ لا يدخُل في المبيع لأن الساق ليس من جنس النخيل؛ هذا ما يتعلق بالكلام على العطف ب(حتى)، يبقى الكلام على العطف

ب(أم).

العطفُ ب(أم) قال فيه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ ... أَو هَمْـزَةٍ عَـنْ لَفْـظِ أَيِ مُغْنِيَـهْ
وَرُبَّمَـا حُـذِفَت الهَمْـزَةُ إِنْ ... كَانَ خَفَا المَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ
وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ ... إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

(أم) تأتي على نوعين:

-**الأولى**: (أم) المُتصلة.

-**والثانية**: (أم) المُنقطعة، والتسميةُ تعود إلى المعنى.

- **ونبدأُ بالأولى: وهي (أم) المُتصلة**: من حروف العطف، وهي التي يكون ما بعدها مُشاركًا لما قبلها في الحُكم، الذي بعدها يكون مُشاركًا لما قبلها في الحُكم؛ لأنها من حروف العطف، ويُشرطُ حينئذٍ أن تُسبقَ بهمزة تسوية أو بهمزة استفهام، (لأم) المُتصلة متى تكون مُتصلةً؟ إذا سُبقت بهمزة تسوية أو بهمزة استفهام.

ف(أم) المُتصلة المسبوقةُ بهمزة تسوية كقولك: **"سواءٌ عندي أقمت أم قعدت"**: يسمونها همزة تسوية، **"سواءٌ عندي أقمت أم قعدت"**، هذه (أم)، (أم) هذه حرف عطف، وهي (أم) المُتصلة، لماذا قُلنا: إنها مُتصلة؟ من حيثُ المعنى واللفظ، من حيثُ اللفظ لأنها مسبوقة بهمزة التسوية: **"سواءٌ عليَّ (أ)**-هذه الهمزة همزة التسوية- **أقمت أم قعدت"** هنا ليست همزة استفهام؛ الكلام لا يقوم على استفهام وإنما على إخبار.

تقول: **"سواءٌ عليَّ أم قمت أم قعدت"**، **"سواءٌ عليَّ أذهبت أم لم تذهب"**، ما هنا ليس استفهام، هُنا إخبار تسوية، كأنك تقول: **"سواءٌ عندي قيامُك وقعودك"**، تسوية.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا﴾ [إبراهيم:٢١]، هذه (أم) التي وقعت بعد همزة التسوية، ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا﴾ [إبراهيم:٢١]، أي يستوي جزعُنا وصبرُنا.

وقال تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾ [المنافقون:٦]، أي سواءٌ عليهم استغفارُك، وعدم استغفارِك، و(أم) في هذه الآية مسبوقةٌ بهمزة التسوية، فأين همزةُ التسوية؟ ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾، أين همزة التسوية في هذه الآية؟

﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ﴾، هي التي قبل الفعل: **"استغفرتَ"** الفعل ما الفعل؟ الفعل وحدهُ دون الهمزة، دون همزةُ التسوية **"استغفر"**، بهمزة وصل، وهمزة الوصل مكسورة، **"استغفر"**، تقول: **"اِستَغفر مُحمد"** أو **"أستغفر مُحمد"**؟ **"اِستغفر مُحمد"**، فإذا دخلت همزة القطع فإن همزة الوصل ستسقُط؛ لأن همزة الوصل تسقُط في درج الكلام: في وسط الكلام، وهمزة التسوية مفتوحة أو مكسورة؟ مفتوحة، وقال: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾، همزة التسوية موجودة، نعم.

وقال تعالى: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾، أي سواءٌ عليهم إنذارُهم أو إنذارُك إياهم وعدمُ إنذارك.

وقال تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾.

وقال مالكُ بن نويرة:

ولست أبالي بعد فقدي مالكًا ... أمـوتي نـاءٍ أم هـو الآن واقـع

وقال زهير بن أبي سُلمة المُزني:

وما أدري ولستُ أخال أدري أقومٍ آل حصنٍ أم نساءُ؟

فهذه المسبوقةُ بهمزة التسوية، إذا جاءت (أم) مسبوقةً بهمزة التسوية فهي مُتصلة، حرف عطف؛ لأنه عطفت ما بعدها على ما قبلها، **"سواءٌ عليَّ أقمت أم قعدت"**، عطفت قعدت على قُمت.

○ **وأما (أم) المُتصلة المسبوقةُ بهمزة الاستفهام** وهي التي يُريدها ابن مالك بقوله: **"عَنْ لَفْظِ أَيٍ مُغْنِيَهْ"**؛ لأن (أم) وهمزة الاستفهام بمعنى (أي) كما سيأتي، كقولك: **"أزيدٌ قام أم قعد"**، **"أقام زيدٌ أم قعد"**، **"أزيدٌ قام أم عمروٌ"** (أم) هذه مُتصلة، وهي حرف عطف لأنها مسبوقة بهمزة استفهام، والمعنى: ما معنى قولك: **"أزيدٌ قام أم قعد"**؟ المعنى: أيُهما قام؟ إذًا فهي مُغنيةٌ عن لفظ (أي) يعني بمعنى لفظ (أي).

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا﴾ **[النازعات:٢٧]**.

﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا﴾: استفهام.

﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ﴾ (أم) حرف عطف، و"السماء": معطوف، معطوف على ماذا؟ على الضمير أنتم، ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ﴾، ثم استأنف الكلام فقال: ﴿بَنَىٰهَا﴾ إلى آخره، والمعنى: **"أيكم أشدُ خلقًا"** المعنى على (أي)، **"أيكم أشدُ خلقًا"**، فالسماءُ معطوفٌ على الضمير أنتم، والمعنى ينتهي عند السماء، ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ﴾، هنا ينتهي المعنى، ثم استأنف فقال: ﴿بَنَىٰهَا﴾.

إذًا فالسماءُ: اسمٌ معطوفٌ على أنتم وبها ينتهي المعنى، وقولهُ: ﴿بَنَىٰهَا﴾ استئناف؛ فلهذا يستحسنُ بعضهم الوقف على لفظ السماء ليتبين هذا المعنى، ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا ٢٧ رَفَعَ سَمۡكَهَا﴾ **[النازعات٢٨:٢٧]**، إلى آخره.

وهذا قلنا قبل قليل: يعني من الوقوف التي تُبينُ المعنى؛ لأنك إذا وصلت الآية لا ينتبه إليها من لا يتدبر الآيات.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء:١٠٩]، فـ(أم) هنا حرف عطف، عطفت بعيد على قريب؛ لأنها مسبوقةٌ بهمزة استفهام.

وقال زيدُ ين حمل العدوي:

زارت رقية شعثا بعد ما هجعوا ... لدى نواحل في أرساغها الخدم
فقمت للطيف مرتاعا فأرقني ... أهي سرت أم عادني حلم

والشاهد في قوله: **"أهي سرت أم عادني حُلمُ"** (أم) هنا أم مُتصلة؛ لأنها مسبوقة بهمزة استفهام؛ فعطفت **"حُلم"** على ما قبله، فعطفت قولهُ: **"عادني حُلم"** على قوله: **"سرت"**.

وبيَّن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ (أم) المُتصلة هذه بقوله: **"وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ"**، متى؟ **"إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ، أَو هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيَ مُغْنِيَهْ"**، **"وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ"**: إذًا متى تكون (أم) عاطفة؟ إذا كانت مُتصلة، ومتى تكون مُتصلة؟

إذا كانت مثل همزة التسوية أو همزة الاستفهام؛ لأنه سيأتي أن (أم) المُنقطعة في الحقيقة ليست من حروف العطف، وإنما تُذكرُ هنا لبيان الفرق بينها وبين (أم) المُتصلة، و(أم) المنقطعة كما سيأتي كثيرةٌ جدًّا في القرآن الكريم وسنُركزُ عليها ونُكثر من التمثيل لها؛ لأنها من أهم ما يجب أن يُتقنهُ المُفسر، وطالب العلم الشرعي لكثرة ورودها في القرآن ولعلاقتها الكبيرة ببيان المعاني.

ثم قال ابن مالك بعد الكلام على (أم) المَتصلة:

وَرُبَمَا حُذفت الهَمْزَةُ إِنْ ... كَانَ خَفَا المَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ

نحن ذكرنا في البيت السابق أن (أم) المُتصلة هي التي تُسبق بهمزة استفهام أو بهمزة تسوية، سواءٌ كانتا (همزة التسوية، وهمزة الاستفهام) ظاهرتين في الكلام كالأمثلة السابقة التي ذكرناها من قبل أو كانتا محذوفتين، يعني موجودتان في الكلام ولكنهما محذوفتان.

ومثال ذلك في همزة التسوية قولك: **"سواءٌ قمت أم قعدت"**: أي **"سواءٌ أقمت"** ثم حذفت الهمزة، فـ(أم) هُنا مُتصلة؛ لأنها مسبوقة بهمزة تسويةٍ محذوفة.

ومن ذلك قراءةٌ شاذة للزُهري: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [يس:١٠]، وقراءةٌ لأُبي بن كعب: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾: أي بهمزة واحدة ولكن نُقلت حركتها على الساكن قبلها.

ومثال ذلك مع همزة الاستفهام قولك: **"زيدٌ قام أم جلس"** والكلامُ هنا على الاستفهام، ولكن الهمزة حُذفت، ونُكمل -إن شاء الله- في الدرس القادم والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا مُحمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس التاسع والثمانون

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حياكم الله وبياكم في هذه الليلة الطيبة ليلة الإثنين الرابع والعشرين من شهر جُمادى الأولى، من سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، ونحن في جامع الراجح بحي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس التاسع والثمانين من دروس شرح ألفية ابن مالك–عليه رحمة الله–، ولازال الكلام على باب عطف النسق.

وقد ذكرنا من قبل أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد هذا الباب باب النسق في خمسةٍ وعشرين بيتًا، وشرحنا منها تسعة أبيات، وهذه الأبيات التسعة المشروحة كان فيها الكلامُ على تعريف عطف النسق، والكلامُ على تقسيم حروف العطف من حيثُ تشريكُها في المعنى واللفظ، وفيها أيضًا بداية ذكر حروف العطف حرفًا حرفًا؛ فذكر (الواو) و(الفاء) و(ثم) و(حتى) ثم بدأ الكلامُ على حرف العطفِ (أم) فشرحنا بعض كلامه في ذلك وبقي فيه بعضٌ نشرحهُ–إن شاء الله تعالى– في هذه الليلة.

وفي أول الدرس كالمُعتاد نقرأُ من ألفية ابن مالك ما ننوي شرحه–إن شاء الله تعالى– في هذا الدرس، قال ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ ... أَو هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيَ مُغْنِيَهْ

وَرُبَمَا حُذِفَتِ الهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا المَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ
وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ
٥٥١.خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بأو وَأَبْهِمِ وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي
٥٥٢.وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الوَاوَ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا
٥٥٣.وَمِثْلُ أَو القَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَهْ فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَهْ
٥٥٤.وَأَوْلِ لكِنْ نَفْيًا أو نَهْيًا وَلاَ نِدَاءً أو أَمْرًا أَوِ اثْبَاتًا تَلاَ
٥٥٥.وَبَلْ كَلكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا
٥٥٦.وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ فِي الخَبَرِ المُثْبَتِ وَالأَمْرِ الجَلِي

ذكر في هذه الأبيات رَحِمَهُ ٱللَّهُ ستة أحرف من حروف العطف وهي (أم، وأو، وإما، ولكن، ولا، وبل) فسنتكلمُ عليها إن شاء الله- واحدًا واحدًا بما يسمح به الوقت، وأولها كما ترون هو حرف العطف (أم).

في الدرس الماضي بدأنا بالكلام على أم وقُلنا إن (أم) على نوعين:

-(أم) المُتصلة.

-و(أم) المنقطعة.

-(أم) المُتصلة هي التي من حروف العطف، وكيف تكون مُتصلةً؟ تكون مُتصلةً لأنها تجعلُ ما بعدها مُشاركًا لما قبلها في الحُكم، ويُشترطُ لها أن تُسبق بهمزة تسوية أو همزة استفهام، فسبقُها بهمزة تسوية كقولنا: **"سواءُ عندي أقمت أم قعدت"**: المعنى يستوي قيامُك وقعودك.

وكقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا﴾ [إبراهيم:٢١]: أي يستوي جزعُنا وصبرنا.

وكقوله تعالى: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [يس:١٠]: أي يستوي عليهم إنذارُكم إياهم، وعدم إنذاركم إياهم.

وقول زهير بن أبي سُلمة المزني:

ومــا أدري ولســـتُ أخــال أدري أقـــومٌ آل حصـــنٍ أم نســـاءُ؟

ومثالها وهي مسبوقةٌ بهمزة الاستفهام وهي التي ذكرها ابن مالك بأنها تُغني عن (أي)، تغني عن (أيٍ)؛ لأن (أم) مع همزة الاستفهام بمعنى (أيٍ) الاستفهامية كقولك: **"أزيدٌ قام أم عمروٌ"**، والمعنى أيُّهما قام.

وكقوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [النازعات:٢٧].

وابن مالك بيَّن أم المُتصلة هذه في قوله: **"وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ"**: هذه همزة التسوية، **"أَو هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيَ مُغْنِيَهْ"**: يعني همزة الاستفهام، وهذا كُله شرحناه في الدرس الماضي بتفصيلٍ أكثر وأمثلةٍ أزيد.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَرُبَمَــــا حُــــذفت الهَمْــــزَةُ إِنْ كَــانَ خَفَــا المَعْنَــى بِحَــذْفِهَا أَمِــنْ

يذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيت أن همزة التسوية وهمزة الاستفهام اللتين يأتيان قبل (أم) المُتصلة يُمكن أن يُحذفا ويُقدرا، يمكن أن يُحذف من الكلام فيكونان حينئذً مقدرتين بشرط أن يكون المعنى واضحًا وهذا قوله: **"إِنْ كَانَ خَفَا المَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ"**.

ومثال ذلك أن تقول: **"سواءٌ عليَّ قمت أم قعدت"** تريد: **"سواءٌ عليَّ أقمت أم قعدت"**، وذكرنا أكثر من مرة يا إخوان أن الشرط إذا كان في وجود الشيء فإنه لا ينافي جواز حذفه، نقول: يُشترط قبل (أم) المتصلة همزة تسوية أو همزة

استفهام، يعني يُشترط أن توجد، أن توجد في اللفظ، أو أن توجد في اللفظ وتُحذف؛ لأن قولنا محذوفة يدل على أنها موجودة أم غير موجودة؟ يدل على أنها موجودة كما شرحنا ذلك كثيرًا؛ لأن الحذف لا يقعُ إلا على الموجود، ولا يقع على المعدوم، فرق بين الموجود والمحذوف؛ فهي موجود إلا أن الموجود قد يظهر، والموجود قد لا يظهر، ومع ذلك هُما موجودان في المسجد، نعم.

ومن ذلك: أي من حذف همزة التسوية: قراءة الزهري: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [يس:١٠]، ومن ذلك قراءةٌ أُبي بن كعب: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾: وقراءة أُبي كقراءة الزُهري إلا أن أُبيّ يُسهل الهمزة بحذفها ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، فهي همزةٌ واحدة وهي همزة الفعل **"أنذرتهم"** أما همزة التسوية فمحذوفة.

ومثال حذف همزة الاستفهام قبل (أم) المُتصلة أن تقول: **"زيدٌ قام أم جلس"**، تُريد **"أزيدٌ قام أم جلس؟"** وهذا يجوز لك في الكلام أن تحذف هذه الهمزة.

ومن ذلك قولُ عُمر بن أبي ربيعة:

لعمـرك مـا أدري وإن كُنـت داريًـا ... بسـبعٍ رمـين الجمـر أم بثمـانِ

يُريد: "لعمرك ما أدري أبسبعٍ رمين الجمر أم بثمانِ"

ومن ذلك قول اللعين المنقري:

لعَمـرُكَ مـا أدري وإن كنـتُ دارِيـا ... شُعيثُ بـن سَـهمٍ أم شُـعَيثُ بـن مِنقـرِ

يقول: **"لعمرك ما أدري أشُعيثُ بن سهم أم شعيث بن المنقري"**، فحذف همزة الاستفهام.

ومن ذلك قول الأخطل التغلبي قال في بيته المشهور:

كَـذَبَتكَ عَينُـكَ أَم رَأَيـتَ بِواسِـطٍ غلـس الظـلام مـن الربـاب خيـالاً

أين الشاهد؟ **"كذبتك عينك أم رأيت بواسطٍ"**، قالوا: التقدير: **"أكذبتك عينك أم رأيت بواسطٍ"** يعني هل رأيت حقيقة أو كذبتك عينك؟ وفي البيت تخريجٌ آخر مشهور.

ومن ذلك قول الشاعر:

فأصـبحتُ فـيهم آنسًـا لا كمعشـرٍ أتـوني فقـالوا مـن ربيعـة أم مُضـر

"فقالوا: من ربيعة أم مُضر"، التقدير: **"أمن ربيعة أم مُضر"**، وحذفوا همزة الاستفهام قبل (أم) وابن مالك في أول هذا البيت ماذا قال؟ قال: "وربما" حذفت الهمزة، وربما دل ذلك على أن حذف همزة التسوية، وهمزة الاستفهام قليل، قليل، هو جائز ولكنه قليل، وقُلنا أكثر من مرة إذا قيل أن الأمر جائزٌ قليل فمعنى ذلك أنه يُستعملُ قليلًا ولا يُكثر منه، وهذا يتبين عندما يُكثر الإنسان من الكلام أو الكتابة أو الخطبة أو نحو ذلك فننظر إن أكثر من استعمال هذا القليل؛ قلنا: لا، أنت خرجت الآن عن طريقة العرب؛ ما يصلُح، أما إذا استعمل هذا الأمر قليلًا، فنقول: يجوز لك أن تستعمل ذلك قليلًا.

مثالُ ذلك: أن يكتُب إنسانٌ كتابًا، أو أن يكتُب طالبٌ أو باحثٌ رسالةً علميةً مثلًا؛ فيأتي هذا الاستعمال عنده مثلًا سواءٌ كان طاهرًا أم طهورًا مثلًا، سواءٌ كان رجلًا أو امرأةً، فيُكثر من حذف الهمزة همزة التسوية؛ سواءٌ كان رجلًا أو امرأة، سواءٌ كان صغيرًا أم كبيرًا؛ فإن أكثر من ذلك كان للمُناقش أن يأخذ عليه ذلك ويقول: لا، أنت خرجت الآن عن طريقة العرب، العرب لا تحذفُ الهمزة كثيرًا.

لو أنك حذفتها أحيانًا قليلة لقلنا هذا جائز قليلًا، لكن الطريقة

(@١٨:١٤:٠٠) الجادة المسلوكة عند العرب التي جاءت عليها الآيةُ الكريمة وذكرنا كثيرًا منها الدرس الماضي، وكلام العرب، وأن همزة الاستفهام، وهمزة التسوية تُذَكِّر حينئذٍ؛ فإن حُذفت فيجوز حذفها قليلًا؛ فهذا معنى قول النحويين: **"يجوز قليلًا"**.

وقول ابن مالك: **"حُذِفَتِ الهَمْزَةُ"**، **"وَرُبَمَا حُذِفَتِ الهَمْزَةُ"** هذا ما في نسخ الألفية المخطوطة: **"حُذفت"**، وجاء في بعض شروح اللفية المطبوعة، **"وَرُبَمَا أُسقطتِ الهَمْزَةُ"**، وقوله: "أُسقطت" هو لفظُ الكافية الشافية؛ ونعلمُ أن الكافية الشافية هي أصل الألفية، والكافية الشافية وشرحُها مُحققان ومطبوعان؛ فهذا ما يتعلق بنوع الأول من نوعي (أم)، وهي (أم) المُتصلة؛ لنتكلم بعد ذلك على النوع الثاني ل(أم) وهي (أم) المُنقطعة.

-**النوع الثاني من نوعي (أم) هي (أم) المُنقطعة**، وهي التي قال فيها ابن مالك في الألفية: **"وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَل وَفَتْ"**، متى تكون مُنقطعةً تفي بمعنى (بل) يعني بمعنى (بل) الإضرابية؟

قال: **"إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ"**، (أم) المُتصلة قبل قليل قيدها، متى تكون مُتصلةً؟ قال: إذا كانت بإثر همزة تسوية أو همزة استفهام؛ فإن لم تُسبق بهمزة تسوية أو همزة استفهام؛-هذا القيد خلا- فهي حينئذٍ (أم) المُنقطعة، و(أم) المنقطعة هي (أم) التي بمعنى (بل) فتدُل حينئذٍ على الإضراب ولا تدُل على عطفٍ وتشريك؛ فيُمكن أن نقول فيها: هي التي لم تُسبق بإحدى الهمزتين: همزة الاستفهام، وهمزة التسوية ظاهرتين أو مُقدرتين، لما سُميت منقطعة؟

سُميت منقطعةً لوقوعها بين جُملتين مُستقلتين عن بعضهما؛ ولهذا يُقدرونها ب(بل) مع همزة استفهام، كيف تُقدرها؟ تُقدرها بأن تجعل مكانها (بل) مع همزة استفهام.

كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: تنزيل ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [يونس٣٨:٣٧]، تأمل: هل (أم) هنا عاطفة عطفت الفعل يقولون على شيءٍ قبله؟ ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ المعنى والله أعلم: **"بل أيقولون افتراه"** ف(أم) هُنا مُنقطعة، بمعنى (بل) وهمزة الاستفهام فتدُل على....، لا تدُل على العطف، وإنما تدُل على استئناف كلامٍ جديد، تدُل على استئناف كلامٍ جديد كبقية حروف الإضراب.

-و(أم) **المُنقطعة**: تدُل على الإضراب دائمًا؛ يعني على استئناف كلامٍ جديد، تدُل على الإضراب دائمًا، والأغلب أنها تدل مع ذلك على الاستفهام سواءٌ أكان حقيقيًا أم كام إنكاريًا، وقد تدُل على الإضراب وحده دون استفهام؛ هذه القاعدة، نكررها ثم نُمثل لها ونُطبقها.

(أم) المنقطعة لأنها إضرابية تدُل على الإضراب دائمًا، يعني استئناف كلام جديد، طيب والأغلب فيها أن تدُل مع الإضراب على استفهام؛ سواءٌ أكان استفهامًا حقيقيًا أم كان استفهامًا إنكاريًا، وقد تأتي قليلًا دالةً على الإضراب المُجرد غير المُقترن باستفهام، يعني إذا دلت على إضرابٍ واستفهام؛ فستُقدر حينئذٍ بماذا؟ ب(بل) و(الهمزة)، وإذا دلت على إضرابٍ فقط دون استفهام؛ فستُقدر بماذا؟ ب(بل) فقط، من شواهد ذلك:

-**قول العرب قولٌ مشهور رواه سيبويه وغيره، قال أحدهم**: **"إنها لإبلٌ أم شاءٌ"**، قالوا إن التقدير: **"إنها لأبلٌ بل أهي شاءٌ"**، فبعد أن قال: **"إنها لأبلٌ"** كان

يظُن أنها إبل، ثُم تبين له أنها ليست إبلًا أضرب عن الكلام السابق واستأنف كلامًا جديدًا فقال: **"أم شاءٌ"**، يعني **"بل أهي شاءٌ"**، فقدرناها ب(بل) والهمزة، والاستفهامُ هنا استفهامٌ حقيقي.

ومن ذلك قولهسُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في سورة الطور: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ﴾ [الطور:٣٩]، التقدير والله اعلم: **"بل أله البناتُ ولكم البنون"**، فهذا إضرابٌ مع استفهام، ولكنهُ استفهامٌ إنكاري.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ﴾ [الرعد:١٦]، (أم) هنا ليست عاطفة وإنما هي تستأنف كلامًا جديدًا فهي بمعنى (بل)، أما الأولى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾، (أم) هنا إضرابية فقط، فتُقدر ب(بل) والتقدير (بل) هل تستوي الظُلمات والنور دون استفهام؛ لأن الاستفهام منصوص عليه (هل) ولا يجتمع استفهامان كما تعرفون.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل:٨٤]، أم ماذا كنتم تعملون: يعني بل ماذا كنتم تعملون.

والآية الأخرى في الآية المذكورة: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ﴾، (أم) هنا تدُل على إضرابٍ واستفهام، والتقدير: (بل) أجعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه.

وفي أواخر سورة الطور تكررت (أم) كثيرًا، و(أم) في كل سورة الطور مُنقطعة وقد تكررت كثيرًا، فقالوا: إن (أم) في كل سورة الطور مُنقطعة يعني ليست مُتصلةٌ عاطفة، نذكر هذه الآيات بسُرعة:

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَذَكِّرْ فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ ﴿٢٩﴾ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ﴾ [الطور:٢٩-٣٠]، المعنى والله أعلم: **"بل أيقولون شاعر"**.

إلى قوله تعالى: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ [الطور:٣٢]، هذه آيةٌ واحدة وفيها (أم) في البداية وقبل الأخير، أما التي في البداية: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ﴾، فإضرابية مع استفهام، يعني: **"بل أتأمُرهم أحلامهم بهذا"**، و(أم) الثانية: ﴿أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ [الطور:٣٢]، إضرابية فقط يعني: **"بل هم قومٌ طاغون"**، يعني انظر كيف يعني الأسرار القرآنية؛ طبعًا السر حتى الآن ما تبين، لكن خذوا هذا في الذاكرة حتى ننتهي.

ثم قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في الآية التالية: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [الطور:٣٣]، الآية التالية ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ (أم) وهي أم واحدة إضرابية استفهامية: **"بل أيقولون تقوله بل لا يؤمنون"** هنا صرح ب(بل) الإضرابية، ف(أم) الثانية في الآية السابقة ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾، بمعنى (بل) الإضرابية فقط دون استفهام؛ فصارت الآيتان بذلك متوازيتين.

أما (أم) التي في أول، في أوائل كل هذه الآيات فهي جاءت ب(أم) الإضرابية الاستفهامية، فلما جاءت (بل) إضرابية فقط لم تُجعل في أول الآية، وإنما أُدخلت في وسط الآية ووزيت بالآية التالية.

ثم يقول تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ﴾، ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور:٣٥]، يعني: **"بل أخلقوا من غير شيءٍ بل أهم الخالقون"** كلاهما أيضًا إضرابية استفهامية، ﴿أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُونَ﴾

[الطور:٣٦]كذلك.

﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ ﴿٣٧﴾ أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ فَلْيَأْتِ مُسْتَمِعُهُم بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٣٨﴾ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴿٣٩﴾ أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ ﴿٤٠﴾ أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ ﴿٤١﴾ أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هُمُ ٱلْمَكِيدُونَ ﴿٤٢﴾ أَمْ لَهُمْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الطور:٤٣]، فكلها (أم) إضرابية.

وسُليمان عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ عندما تفقد الطير لم ير الهدهد، قال تعالى: ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ﴾ [النمل:٢٠]، لو أخذنا الآية على ظاهرها كان المعنى يعني –ما أقول سامجًا- لكنه يعني...، قال: ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل:٢٠]، هو الآن حاضر أو غائب؟ بناءً على كلامه يقول: ما يرى الهدهد؛ هو لا يراه الآن فحاضر أو غائب؟ ﴿أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ﴾، كيف؟ نفس المعنى كأنه قال: هل الهدهد غائب أم غائب؟! لو كنا لا نفهم (أم) المُنقطعة وظننا أن (أم) دائمًا مُتصلة لتبادر لنا هذا المعنى، هل الهدهد غائب أم غائب؟

والمعنى والله أعلم: **"فقال: ما لي لا أرى الهدهد"**، ثم خطر له أن الهدهد ربما يكون مثلًا حاضرًا، ولكنه مثلًا لم يره أو سترهُ شيء أو نحو ذلك فأضرب عن كلامه السابق واستأنف كلامًا جديدًا؛ فسأل فقال: ﴿أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ﴾، أي: "بل أكان من الغائبين"؛ ليتثبت قبل أن يحُكم.

ف(أم) المُنقطعة بعد ذلك كُله (أم) المنقطعة هي التي لا تُسبقُ بهمزة تسويةٍ ولا همزة استفهام، وهي التي بمعنى (بل) الدالة على الإضراب والاستفهام غالبًا، والإضراب فقط دون استفهام قليلًا، وهي تدخُل على الجُمل فقط ولا تدخل على

المُفردات؛ وهذا الأمر لو ما ذكرناه كان معلومًا؛ لأننا نقول: إنها إضرابية، ما معنى إضرابية؟ أي تستأنفُ كلامًا جديدًا يعني جُملة جديدة، الكلام لا يُطلق إلا على الجُمل؛ فالجُملة حينئذٍ إما اسمية وإما فعلية، ولا يكون مفردًا، ومع ذلك ينصُ عليه.

فلهذا لو وقع بعدها ما ظاهرهُ أنه مُفرد؛ لوجب أن نُقدر معهُ ما يجعلهُ جُملة، كقول العرب: "إنا لإبلُ أم شاءٌ"، نُقدر: "إنها لإبلٌ بل أهي شاءٌ"، "هي شاءٌ"، صارت اسمية مبتدأ وخبر.

ننبه أيضًا إلى أن (أم) قد تأتي مُحتملةً الاتصال والانقطاع، تحتمل أن تكون مُتصلة، وتحتمل أن تكون منقطعة، كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قُلۡ أَتَّخَذۡتُمۡ عِندَ ٱللَّهِ عَهۡدٗا فَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ عَهۡدَهُۥٓۖ أَمۡ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٨٠].

-يمكن أن نجعل (أم) هذه مُتصلة لأنها مسبوقة بهمزة استفهام، والكلام يحتمل المعنى يعني يحتمل العطف، نعطف الجُملة الثانية: "تقولون على الله ما لا تعلمون" على "اتخذتم عند الله عهدًا"، هل اتخذتم عهدًا أم تقولون على الله ما لا تعلمون؛ فهذا مُحتمل.

-وتحتمل أن تكون مُنقطعةً بمعنى الإضراب فيكون المعنى حينئذٍ: "قل أتخذتم عند الله عهدًا فلن يُخلف الله عهده بل أتقولون على الله ما لا تعلمون".

من شرح (أم) المُنقطعة هذه بعد ما شرحناها وفهمناها الآن؛ (أم) المُنقطعة هل هي من حروف العطف؟ لا، من حروف الإضراب ليست من حروف العطف، طيب لماذا ذكرناها وشرحناها في باب عطف النسق؟ للتفريق بينها وبين (أم) المُتصلة، (أم) المُتصلة هي التي من حروف العطف، كأن تقول: **"أزيدٌ قام أم عمروٌ"** هذه (أم) المُتصلة عطفت عمرو على زيد، ثم وجب عند ذلك أن يذكروا

(أم) المُنقطعة (@٢٩:٣٢:٠٠) على النحويين دائمًا في هذا الباب فيذكرون (أم) المنقطعة للتفريق بينهُما؛ فهذا ما يتعلق بحرف العطف (أم).

الحرف التالي الذي ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو (أو) فقال فيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ باو وَأَبْهِمِ وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي
وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الوَاوَ إِذَا لَمْ يُلفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

فذكر أن لحرف العطف (أو) سبعة معاني:

-**الأول**: التخيير، قال: "**خَيِّرْ**".

-**والثاني**: الإباحة، قال: "**أَبِحْ**".

-**والثالث**: التقسيم، قال: "**قَسِّمْ**".

-**والرابع**: الإبهام، قال:"**وَأَبْهِمِ**".

-**الخامس**: الشك، قال: "**وَاشْكُكْ**".

-**السادس**: الإضراب، قال: "**وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي**".

-**والسابع**: بمعنى الواو، أي لمُجرد التشريك، قال: "**وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الوَاوَ**".

فهذه سبعةُ معانٍ؛ في بعضها خلاف سنُشير إليه، الذي يهُمنا الآن قبل أن نبدأ بشرح هذه المعاني أن نقول: إن المعنيين الأولين وهما التخيير والإباحة لا يكونان إلا بعد الطلب، يعني بعد كلمةٍ تدُل على طلب، كالأمر والنهي، والاستفهام والعرض والتحضير، وأن الشك والإبهام هذان أيضًا معنيان، وأن الشك والإبهام لا يكونان إلا بعد الخبر، **"قام مُحمد"**، **"الناجحُ زيدٌ"** وهكذا، وباقي المعاني تأتي بعد الطلب وبعد الخبر فنتكلمُ على هذه المعاني معنىً معنى.

- **المعنى الأول قلنا**: هو التخيير، وقلنا: إن التخيير لا يأتي إلا بعد الطلب،

ولا يُمكن الجمعُ بين ما بعد (أو) وما قبلها فهذا هو التخيير، إذا وقعت (أو) بعد طلب ولم يُمكن أن تجمع بين ما بعدها وما قبلها قيل إن معناها حينئذٍ التخيير، يعني اختر أحدهما.

مثالُ ذلك أن تقول: **"تزوج هندًا أو أختها"**، يعني لا تستطيع أن تفعل الشيئين، ولكن اختر أحدهما إما أن تتزوج هندًا أو تتزوج أحدهما طبعًا إذا أردت أن تفعل، وإذا أردت أنت أن لا تفعل شيئًا من ذلك فيُمكن، لكن إذا أردت أن تفعل فليس لك إلا أن تفعل واحدًا منهما، كأن تقول: **"آمن أو أكفر"**، **"أبقَّ أو سافر"**، (أو) هذه للتخيير.

- **المعنى الثاني**: هو معنى الإباحة، وقلنا: أيضًا هذا المعنى لا يكون إلا بعد طلب، ولكن يُمكن أن تجمع بين ما بعد (أو) وما قبلها؛ إذا جاءت (أو) بعد طلب، لكن يُمكن أن تفعل ما قبلها فقط، ويُمكن أن تعمل ما بعدها فقط، ويُمكن أن تعمل الذي قبلها والذي بعدها تجمع بينهما؛ هذه إباحة.

كقولك: **"جالس العلماء أو الصالحين"**، **"تعلم النحو أو الفقه"**، **"كُل تفاحةً أو برتقالةً"**؛ هنا تخيير أم إباحة؟ إباحة، أفهمنا الفرق الآن بين التخيير وبين الإباحة؟

قال تعالى: ﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ ۝١١ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡعَقَبَةُ﴾ [البلد:١٢]، ما العقبة؟ ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ [البلد:١٣]، ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡعَقَبَةُ﴾ هي ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ ثم حُذف المبتدأ ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ۝١٣ أَوۡ إِطۡعَٰمٌ فِي يَوۡمٍ ذِي مَسۡغَبَةٍ﴾ [البلد:١٣-١٤] يعني أن تفُك رقبة أو تُطعم، ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ۝١٣ أَوۡ إِطۡعَٰمٌ فِي يَوۡمٍ ذِي مَسۡغَبَةٍ﴾ هذه إباحة أو تخيير؟ ﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ ۝١١ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡعَقَبَةُ﴾ يعني كيف تتجاوز هذه العقبة؟ كيف تتجاوز الدُنيا بأمان وتصل إلى الآخرة بأمان؛ هذه العقبة كيف تتجاوزُها؟ طبعًا الجواب:

(@٠٠:٣٧:٥٧) بعمل الصالحات؛ فهو يذكر بعض هذه الأعمال الصالحة من أعظم الأعمال الصالحة قال: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾، يعني أن تفُك رقبة، فك الرقبة مما يجعلُك تتجاوز هذه العقبة.

أو تُطعم، تطعم فقير أو مسكين أو نحو ذلك، ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ تخيير أو إباحة؟ إباحة يُمكن أن تفُك رقبة فقط، يمكن أن تُطعم، ويُمكن أن تفعلهما.

﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ﴾، من تُطعم؟ ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البلد:١٦]، (أو) هنا أيضًا إباحة أو تخيير؟ إباحة، يُكن أن تُطعم هذا أو تُطعم هذا، أو تُطعمهما، هذه إباحة؛ سيأتي مثال مُشابه لا أريد أن أقدمه – بما أنكم متحمسون لذلك-.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة:١٩٦]، ما معنى الآية لابد أن نفهم؟ من كان مريضًا أو به أذىً فلهُ أن يرتكب هذا المحذور وأن يفتدي، ما الفدية حينئذٍ التي يُقدمها لارتكاب هذا المحذور؟ فدية: من صيام يصوم، أو صدقة يتصدق، أو نُسك يذبح، (أو) هنا إباحة أم تخيير؟ تخيير، وليست إباحة؛ هذا باتفاق.

طالب: (@٠٠:٤٠:٠٠).

الشيخ: ما يصير كيف إباحة أو تخيير؟! يا إباحة يا تخيير ما يصير، يعني ما يُتصور اجتماع الشيئين، يا إنك تُجيز له الثلاثة أو تُجيز أن يفعل واحدًا منها، والصحيح أنها تخيير، هذه للتخيير، قال بعضُهم: إنها للإباحة، ولكن الصحيح أنها للتخيير، السبب في ذلك يعني قد يُرد فيقال حينئذٍ ألا يُمكن أن نعمل هذه الثلاثة؟

ما يُمكن أن أصوم وأن أتصدق، وأن أنسك: أذبح؟ يُمكن أن تجمع بينها أو ما يُمكن؟

يُمكن أن تجمع من حيث العمل، من حيثُ العمل يُمكن أن تجمع، لكن الفدية تقع بماذا؟ الأول؛ فالثاني والثالث لا يدخل في الفدية؛ إذًا فلم يجتمعا في الفدية، والكلام هنا على الفدية، يعني لو قُلت لكم مثلًا: **"يا مُحمد، صُم، أو تصدق، أو أنسك"**، أنصحُك: **"يا مُحمد، صُم، أو تصدق، أو أنسك"**؛ هذه الآن (أو) للتخيير أو للإباحة؟ هذه للإباحة، نعم، فلابد من معرفة المعنى لمعرفة معنى (أو).

-ارفع صوتك-

طالب: (@٠٠:٤١:٤٠)

الشيخ: بين هذه المثالين إذا قُلت لك ناصحًا: **"يا أخي الكريم، تصدق أو أنسُك، أو صل، أو تصدق"**؛ الآن أُبيح لك أن تفعل هذه الأشياء كُلها ويُمكن أن تفعلها كُلها، أو أخيرُك بين أن تفعل واحدًا فقط منها، أنا أُبيح لك أن تفعل الأشياء؛ هذه إباحة، لكن لو قلت لك كما في الآية: الذي يرتكب محذورًا ماذا يفعل؟ يصوم، أو يتصدق، أو يذبح؛ الفدية تقع بماذا؟ تقع بها أو بواحد؟ تقع بواحد، إذا صُمت وقعت الفدية، بعد ذلك لو تصدقت أو ذبحت؟ خلاص ما تقع الفدية وقعت وانتهت، ما يُمكن أن تشترك في الثلاثة.

- **المعنى الثالث ل(أو):** هو معنى التقسيم، ويُقال له التنويع، وهذا كثيرٌ جدًّا في (أو) التقسيم أو التنويع.
  - كقول النحويين، كقولهم: **"الكلمة: اسمٌ، أو فعلٌ، أو حرفٌ"** مثلًا.
  - وكقول الفقهاء: **"الماء طاهرٌ أو نجس"**.

- وكقول بعضهم: **"الماء طاهرٌ أو طهورٌ أو نجس"**.
- كقولك: **"الناس: مؤمنٌ أو كافر"**.
- قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء:١٣٥]، أو هنا ليست للإباحة وليست للتخيير، وطبعًا هنا فيه إخبار: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا﴾، يعني ما يُمكن أن تكون للإباحة ولا للتخيير، فـ(أو) هنا للتنويع، كان كذا أو كان كذا.
- وقال تعالى: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُواْ﴾ [البقرة:١٣٥]، واضحة، افهموا الآية، وقد تختلفون في تحديد معنى (أو)؛ هذه الآية اختُلف في تحديد معنى (أو)، وبعض الآيات التي سأذكُرها أيضًا اختلف المفسرون في تحديد معنى (أو) فيها، فلا إشكال عندما نختلف نحن.

﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُواْ﴾ (أو) هنا ما معناها؟ للتخيير، يعني يُخيرون اليهود يقول: **"كون يهوديًا أو نصرانيًا تهتدي"**، يصلح؟ أو لو قالها نصراني مثلًا، أو يُخير المُتكلم أن يكون يهوديًا أو نصرانيًا؟ ما تصير تخيير، الأظهر فيها أنها تقسيم، وبعضُهم يُعطيها نوعًا خاصًا يُسميه التفصيل؛ يُفرق بين التفصيل والتنويع، لكن هذه أمور دقيقة ما..، يعني لا داعي للدخول فيها أصلًا؛ يذكُرها بعض المُتأخرين، أما المتقدمون لا يُفصلون هذا التفصيل.

- قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا﴾ [يونس:١٢]، أو هنا للتنويع، والتقسيم.
- تقول: **"كأن وجه زيدٍ ضوءُ مصباح، أو قمر"**، (أو) هنا بمعنى التنويع والتقسيم، يعني هذا أو هذا، نحن لا نُفرق، نحنُ لا نُفرق؛ وإن بعض المُتأخرين

يُفرقون.

- فإذا قُلت: **"انتظرهُ ساعةً أو ساعتين"**، قلتُ لك آمرًا: **"انتظرهُ ساعةً أو ساعتين"**، هذا تخيير أو تنويع؟ قد يُقال تخيير وقد يُقال تنويع، لكن لعل الأقرب أن يكون تنويعًا، تنوع له هذا الأمر، وقد يكون تخييرًا إذا كان أمرًا حقيقيًا، إذا كان أمرًا حقيقيًا انتظر انتظرهُ ساعة أو ساعتين؛ هذا تخيير، لكن إذا قُلت أو كما يقولهُ الناس الآن يعني انتظرهُ ساعة أو ساعتين، فلو انتظرتهُ مثلًا قُرابة ذلك أو قرابة أو زدت أو نقصت يعني ليس أمرًا صريحًا، المُراد فقط يعني أن تنوع الأمر؛ هذا تنويع.

- أو قلت، أنت قلت: **"سأنتظرهُ ساعةً أو ساعتين"**، هذا أيضًا تنويع وليس تخييرًا فيما يظهر.

• **المعنى الرابع الشك:** ويقال له: التردد، الشك، وعرفنا من قبل أن الشك لا يكون إلا بعد خبر، ويكونُ الشكُ من المُتكلم؛ لأنه سيأتي بعد قليل الإبهام، الشك يكون من المُتكلم؛ المُتكلم نفسهُ شاكٌ ومتردد.

- كأن تقول: **"قام زيدٌ أو عمروٌ"**، إذا سألتك من قام؟ تقول: **"قام زيدٌ أو عمرو"**؛ هذا شك وتردد.

- وإذا قُلت لك: **"كم انتظرتهُ تقول: انتظرتهُ ساعةٍ أو ساعتين"**، شكٌ أو تردد.

- وكذلك لو قُلت لزملائك: **"سأذهبُ إلى مكة** -إن شاء الله- **وسأبقى فيها يومًا أو يومين"**.

- ومن ذلك قالوا: قوله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ عن أهل الكهف: ﴿قَالَ قَآئِلٞ مِّنۡهُمۡ كَمۡ لَبِثۡتُمۡۖ قَالُواْ لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖۚ﴾ [الكهف:١٩]، فهذا من الشك والتردد.

- **المعنى الخامس لـ(أو):** هو الإبهام، وقلنا من قبل: إنه لا يكون إلا بعد خبر، والإبهام لا يكون إلا إذا كان المُتكلمُ عالمًا بحقيقة الأمر، والجهل من السامع: من المُخاطب، المُتكلم يعلم حقيقة الأمر، ولكن المُخاطب السامع هو الذي يجهل؛ فيُريد المُتكلم أن يُبهم عليه.

▪ كأن تسأل الأستاذ مثلًا: **"من الأول مثلًا في الاختبار؟"** يقول: **"الأول زيدٌ أو عمروٌ"**، وهو يعرف، لكن يُريدُ أن يُبهم، "الأول زيدٌ أو عمروٌ".

▪ يأتي إليك أحد فيسأل: **"ما الباب المفتوح من أبواب المسجد"**، أنت تعرفُ الباب؛ فتقول له: **"الباب الأول أو الخامس"**، لغرضٍ من الأغراض أنت تعرف وهو لا يعرف؛ إما تريد مثلًا أن تتعبهُ، أو تُريد أن تؤخره لقصدٍ ما، أو لأي غرضٍ من الأغراض؛ فهذا يُسمونه إبهامًا.

▪ قال: ومنه قولهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ:٢٤]، نعم هذا يقولها الرسول للمُعاندين: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾، فـ(أو) هنا لا يُمكن أن تؤخذ على معنى الشك؛ لأن هذا يؤدي إلى الكُفر، ولا يُمكن أن تُحمل (أو) هنا على معنى التخيير أو الإباحة، وإنما المعنى هنا على معنى الإبهام يعني هو يعرف الجواب، ولكن من باب التنزُل مع الخصم يقول له مثل ذلك.

▪ كأن تقول نحن سنتناقش الحق معي أو معك، وأنت تؤمن أن الحق معك مثلًا، فمثل هذا الأسلوب أسلوبٌ صحيح فصيح لا إشكال فيه، و(أو) هنا تسمى الإبهامية.

- **المعنى السادس لـ(أو):** هو معنى الإضراب، والإضراب عرفناه: أي أن تكون (أو) بمعنى (بل) وتستأنفُ كلامًا جديدًا؛ فحينئذٍ يقع بعدها الجُملة أو

المُفرد؟ يقع بعدها الجُملة اسمية أو فعلية؛ وحينئذٍ تكون من حروف العطف أم لا تكون من حروف العطف؟ لا تكون من حروف العطف؛ وإنما تكون من حروف الإضراب كـ(بل) وما بعدها يكون كلامًا مُستأنفًا يعني تكون جملةً مُستأنفةً جديدةً.

يستشهدون على ذلك على مجيء (أو) للإضراب بمعنى بل) بقول جرير وهو يُخاطب الخليفة:

ماذا تـرى في عيـال قد برمت بهـم	لـــم أحـــص عـــدتهم إلا بعـــداد
كـــانوا ثمـــانين أو زادوا ثمانيـــة	لـولا رجـاؤك قـد قتلـت أولادي

هذا رجاء الشاعر وهو يُبالغ في ذلك، والشاهد في قوله: **"كانوا ثمانين أو زادوا ثمانيةً"** أو لا تتحملُ شيئًا من المعاني السابقة بل هي بمعنى (بل) ويستأنفُ كلامًا جديدًا حُكمًا جديدًا يُخالفُ الذي قبله، لا يعطفهُ على الذي قبله، يقول:**" كانوا ثمانين بل زادوا ثمانية"**، فهي إضرابية بمعنى (بل).

وبعضُهم كابن جني في [المُحتسب]، وكتاب [المُحتسب] هو كتاب ألفهُ ابن جني لتخريج القراءات الشاذة يعني احتسب في وضع هذا الكتاب لتخريج قراءات غاية في الشذوذ.

- من ذلك قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍ بَيِّنَٰتٍۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُمۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٩٩-١٠٠]، هذه قراءة الجمهور، بفتح (الواو) من (أو): ﴿أَوَكُلَّمَا﴾ هذا أسلوب، (أو) هنا هي (الواو) العاطفة، والهمزة التي قبلها هي همزةُ الاستفهام، وأصلُ الكلام: **"أكلما عاهدوا عهدًا نبذهُ فريقٌ منهم"**، **"أكلما"** جُملة مبدوءة باستفهام، **"أكلما"**، ثم دخلت عليها (واو) العطف فكان قياس (واو) العطف

حينئذٍ أن تكون أين؟

في أول الجملة يعني قبل الهمزة أو بعد الهمزة؟ أن تكون قبل الهمزة، يعني: **"وأكلما عاهدوا عهدًا نبذهُ فريقٌ منهم؟!"** لكن الأسلوب العربي في مثل ذلك إذا جاءت (الواو) العاطفة على ما قبلها وبعدها همزة أن تتقدم الهمزةُ عليها لقوة تصدُرها، لقوة تصدرها فهي أم أدوات الاستفهام؛ فتتقدم الهمزة **"أَوَكُلَّمَا"**، إذًا هذا المعنى كثير في القرآن، **"أَوَكُلَّمَا"** يعني أكلما، و(الواو) للعطف.

▪ في قراءةٍ شاذة لأبي السمان: ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾ [البقرة:١٠٠] ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ﴾ [البقرة:٩٩]، ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾، فخُرج (أو) هنا على معنى الإضراب، على معنى (بل)، والمعنى والله أعلم على هذا التقدير: **"ما يكفُر بآياتنا إلا الفاسقون بل نقضوا عهد الله مراتٍ كثيرة"**.

▪ وقول ابن مالك عندما ذكر هذا المعنى الإضراب، قال: **"وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي"**، جعلها جُملة مُستقلة ولم يعطفها على ما سبق؛ الذي سبق مُتعاطف، قال: **"خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بأو وَأَبْهِمِ وَأَشْكُكْ"**، عطفها على بعض؛ فعندما وصل إلى الإضراب قال: **"وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي"**، فاستأنف كلامًا جديدًا؛ لأن هذا المعنى فيه خلاف، فأثبت هذا المعنى الإضراب لـ(أو) الكوفيون، والفارسي، وابن جني في مثل ما ذكرنا من قبل.

▪ وروى الفراء عن بعض العرب أنه قال: **"اذهب إلى زيد أو دع هذا فلا تبرح اليوم"**؛ إذا كانت مكتوبة أو قرأتها متواصلة ما يتبين المعنى، **"اذهب إلى زيد أو دع هذا فلا تبرح اليوم"** لكن المُتكلم يُبين المعنى بنبرات صوته، **"اذهب إلى زيد،...أو دع هذا فلا تبرح اليوم"**، قال: **"اذهب إلى زيد، أو...دع هذا فلا تبرح**

اليوم"، قال: **"اذهب إلى زيد"**، ثم أضرب عن ذلك، فقال: **"أو أترك هذا فلا تبرح اليوم"**، ف(أو) هنا بمعنى **"بل اترك هذا فلا تبرح اليوم"**، وهذا الاستعمال كثيرٌ جدًّا عندنا الآن في الاستعمال، نستعملُ (أو) إضرابيةً بمعنى (بل).

- تقول مثلًا: **"أنا مُسافرٌ اليوم أو مُقيم"**، ظهرت (أو) أنها إضرابية بمعنى (بل)؟ ما ظهرت، **"أنا مُسافرٌ اليوم أم مُقيم"**، هذا المكتوب، لكن كيف نقولها في النطق؟ تقول: **"أنا مُسافرٌ اليوم...أو مقيم مقيم"**، فتبين الإضراب، إنها النبرة، نعم النبرة مُهمة جدًا، ابن جني وفقهاء العربية يهتمون بذلك كثيرًا، دراسة الصوت، الصوت لا شك أنه يؤثر في المعنى، لكن عند الكتابة ما تستطيع أن تُبين كل ذلك.

- فإذا قُلت: **"سأُسافر اليوم"**، وأقول: **"أنا اليوم مُسافر أو...أو مقيم مقيم"** يعني أضربت عن الكلام السابق وقُلت: **"بل مُقيم مقيم"**.

- وتقول مثلًا لزميلك: **"أفعل كذا..أو أقول لك: أجلس"**، فيكون إضرابًا على ذلك، قُلنا الكوفيون وبعض البصريون أثبتوا هذا المعنى ل(أو) مُطلقًا، أن (أو) تأتي إضرابيةً بمعنى (بل) مُطلقًا يعني في كل الأساليب إذا دل المعنى على ذلك.

سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر هذا المعنى معنى الإضراب ل(أو) ولكنهُ قيدهُ بشرطين:

-أن تُسبق بنفيٍ أو نهيٍ.

-وأن يُعاد العامل.

أن تُسبق بنفيٍ أو نهيٍ يعني ليس في كل أسلوب؛ لا، في هذين الأسلوبين: أن تُسبق (أو) بنهيٍ أو نفيٍ، وأن يُعاد العامل، يعني أن يُعاد العامل بعد (أو).

-مثال ذلك أن تقول: **"لا تذهب اليوم، أو لا تذهب غدًا"**، ف(أو) هنا يقول إضرابية، عنده يكون معناها إضرابية ما تكون شيئًا آخر، إذا سُبقت بنفيٍ أو نهيٍ

وكُرر العامل فـ(أو) حينئذٍ إضرابية.

أو أن تقول: "ما ذهبتُ اليوم، أو ما ذهبتُ أمس"، فهي إضرابية يعني (بل) ما ذهبتُ أمس.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ انتبهوا للآية: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان:٢٤]، (أو) هنا ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ (أو) هنا تخييرية إباحية، تنويعية، تقسيمية، نعم في ذلك، وليست إضرابية بمعنى (بل) مع أنها مسبوقة بنهي.

﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ لم يُكرر العامل، لو كُرر العامل...لو أنت في كلامك: **"لا تُطع منهم آثمًا، أو لا تُطع منهم كفورًا"**؛ ما كانت تنويعية بل كانت إضرابية، أضربت عن الكلام السابق وبدأت بكلامٍ جديد: **"لا تُطع منهم آثمًا، أو لا تُطع منهم كفورًا"**.

فلهذا قال سيبويه عن هذه الآية: "ولو قيل: **"لا تُطع منهم آثمًا أو لا تُطع منهم كفورًا"**؛ انقلب المعنى، يعني انقلب من العطف من التنويع إلى الإضراب، الإضراب عكس العطف، العطف يصل الكلام، والإضراب يقطع الكلام وسيأتي كلامٌ آخر أيضًا على هذه الآية وهذا الأسلوب.

المعنى السابع لـ(أو) في هذه الآية:-سيأتي كلام أوسع عليها سنعود إليها بعد قليل بس أُنهي المعاني-.

- **المعنى السابع لـ(أو) أن تكون بمعنى (الواو) يعني:** أن تكون لمُجرد التشريك دون ترتيب، وهذا يكون عند أمن اللبس؛ وهذا في قول ابن مالك:

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الوَاوَ إِذَا ... لَمْ يُلفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

هذا المعنى مجيء (أو) بمعنى (الواو) أنكرهُ البصريون وأثبتهُ الكوفيون،

وبعض البصريون كالأخفش والجرمي، وكثيرٌ من المتأخرين، واحتجوا له بشواهد منها قول جرير لعُمر بن عبد العزيز:

جاء الخلافة أو كانت له قدرًا كما أتى ربهُ موسى على قدرِ

(أو) هنا الذي يظهر منها بمعنى (الواو) يعني جاء الخلافة أو كانت له قدرًا، يعني يشُك أن في شيء بقدر، وشيء بدون قدر؛ ليس هذا المعنى وإنما أراد أن يقول: **"جاء الخلافة وكانت له قدرًا"**؛ لأنها جاءته من دون طلب، فيعني كأنها جاءت بمحض القدر.

-ومن ذلك قول حُميد بن ثورٍ الهلالي:

قومٌ إذا سمعوا الصَّريخَ رأيتَهم ما بَينِ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أو سافِعِ.

المُلجم: هو الذي ألجم الفرس وأمسكها باللجام، **والسافع**: هو القابض على ناصية المُهر، إذا لم يكن عليها لجام.

قال: **"ما بين مُلجِ مهره أو سافعِ"**، يعني ما بين مُلجم مُهرهِ وسافع، بين هذا وبين هذا.

وسبق قريبًا في الكلام على حرف العطف (الواو) من خصائصها أنه يُعطف بها على ما لا يُستغنى به؛ تذكرون، ومن ذلك إذا عطفت على ما بعد (بين)، **"جلستُ بين زيد وعمرو"** ما تقول: **"جلستُ بين زيد فعمرو"**، **"جلستُ بين زيد أو عمرو"** هنا ما يأتي إلا (الواو)، و(بين) هنا جاء بعدها (أو) يعني أن أو هنا بمعنى (الواو) ومن ذلك قول امرئ القيس:

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِن بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيْرٍ مُعَجَّلِ

"فظل طُهاة اللحم" الذين يطهون اللحم، **"من بين مُنضج"**: يُنضج الشواء، وبعضهم يطبخ بالقدر هذا الذي أراد أن يقول، و(أو) هنا جاءت بعد (بين) إذًا فهي

بمعنى (الواو).

وجعلوا من ذلك الحديث المشهور حديث "أُحد: «**فإن ما عليك نبيٌّ أو صديقٌ أو شهيد**»، الظاهر أن (أو) هنا بمعنى (الواو) يعني فإنما عليك نبيٌّ وصديقٌ وشهيد، وقد يُقال إن (أو) هنا للتنويع للتقسيم، نعم.

نبه على بعض الشواهد، ومعاني (أو) فيها:

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن نبيه يونس-عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام-: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات:١٤٧]، (أو) هنا بمعنى ماذا؟ قيل إنها بمعنى (بل) الإضرابية، يعني: **"وأرسلناه إلى مائةٍ ألفٍ بل يزيدون"**، وأعترض بعضهم على ذلك وقال يعني: الله عَزَّوَجَلَّ ما كان يعلم أنهم يزيدون وقال: **"مائة ألف"**، ثم استدرك على نفسه وقال: **"بل يزيدون"**.

وبعضهم قال: هذا على أسلوب العرب وهو كثير جدًا في كلام العرب، وبعضهم قال: إن (أو) هنا بمعنى (الواو) أي: **"وأرسلناهُ إلى مائةِ ألفٍ ويزيدون"**، وبعضهم قال إن (أو) هنا للإبهام، والإبهام كما عرفنا أن يكون السامع عارفًا لكن يُريد أن يُبهم، يُبهم لغرضٍ من الأغراض؛ لأن الله يعلم عددهم وهذا قول الثالث مُتجه.

الغرض من الإبهام حينئذً يُبحثُ عنه، قد يُقال: إن الغرض مثلًا الإشارة إلى أن معرفة الأعداد الدقيقة في مثل هذه القصص لا يُفيد، يعني مائة ألف أو يزيدون، أو ينقصون أمور غير المهم في القصة أشياء لأخرى انتبهوا لها، يعني قد يُقال ذلك.

﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ [البقرة:١٨٤] هذه الآية قلناها قبل قليل وتكلمنا عليها.

قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾ [النور:٦١]، الآية، ما معنى(أو) فيها؟ الإباحة.

قال تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه:٤٤]، يعني يتذكر أو يخشى أيُهما؟ مع بعض إذًا بمعنى (الواو)، لعله يتذكر ويخشى، هذا أشهر ما قيل في (أو) هنا.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف:٤]، ما معنى (أو)؟ التنويع، قال بعضُهم إن معنى (أو) هنا الإبهام؛ لأن الله يعلم؛ هل جاءهم البأس بياتًا أو هم قائلون لكن هذا المعنى ضعيف، هذا القول ضعيف؛ لأنه لا يُراد به قرية مُعينة وإنما يتكلم على قضية، ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾ [الأعراف:٤]، قرية هنا طبعًا اسم نكرة يقولون جنس، اسم الجنس بمعنى الجمع، يعني: "كم من قُرى أهلكناها فجاءها بأسُنا بياتًا أو هم قائلون" فهذا تنويعٌ للبأس.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُا۟ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا﴾ [المائدة:٣٣] ما جزاءهم؟ ﴿أَن يُقَتَّلُوٓا۟ أَوْ يُصَلَّبُوٓا۟ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة:٣٣]، (أو) هنا ما معناها؟ التخيير، يعني الذين يُفسدون في الأرض نعمل بهم واحدًا من هذه الأربعة.

طالب: (@٣٠:٧٠:٠٠).

الشيخ: التنويع، لا لكانت بمعنى (الواو)، يعني أي واحد يفسد في الأرض نقتله ونصلبه ونُقطعه، وننفيه؟! كيف ننفيه بعد أن قتلناه وصلبناه؟! لا، لا أريدك أن تشرح لي الآية، أريد لك أن تذكر (أو) بناءً على الذي درسناه الآن في معاني (أو) ما معناها؟ لا، تخيير؟! لا، تخيير خطأ؛ ليست تخييرًا.

هي التنويع لكن على معنى التفصيل، هنا التنويع على معنى التفصيل، هذا الذي قُلنا لك من قبل: يقال لبعضهم يُفصل بين التنويع والتفصيل، التفصيل، والمعنى والله أعلم كما قال ابن عباس، وكما عليه الجمهور يعني: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ﴾ [المائدة:٣٣] إن قتلوا ﴿أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ﴾ إن قتلوا وسرقوا، ﴿أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ﴾ إن سرقوا ﴿أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ﴾، إن أخافوا ولم يقتلوا ولم يسرقوا، فهي للتفصيل.

قال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗۚ﴾ [البقرة:٧٤]، عن قلوب الذين لا يخشعون لذكر الله، ولا يخشونه، قال: ﴿فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗۚ﴾، ما معنى (أو)؟ التقسيم، يعني قلوبهم كذا، إذا قلت: التقسيم معنى ذلك أن هؤلاء الذي لا يخشعون لذكر الله بعضهم قلوبهم كالحجارة، وبعضهم قلوبهم أشد؛ هذا قيل به، للتنويع والتقسيم والتفصيل قيل ذلك؛ وحينئذٍ يكون المعنى إذا قلنا: أنها للتنويع والتقسيم يكون المعنى حينئذٍ أن هذا على ما يراه الراؤون، يعني الراؤون إذا رأوهم رأوا أن بعضهم قلوبهم كالحجارة، وبعضهم قلوبهم أشد من ذلك، وقيل: إن (أو) بمعنى (بل) على معنى التدرج وهذا أسلوب عربي، يعني: **"فهي كالحجارة بل أشد قسوة"**.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا مُحمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس التسعون

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

وسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حياكم الله وبياكم في هذه الليلة الثانية من ليالي جُمادى الآخرة، من سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، ونحن في جامع الراجح في مدينة الرياض؛ نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس المتم التسعين، من دروس شرح ألفية ابن مالك-عليه رحمة الله تعالى-، ولازال الكلام يا إخوان على باب "عطف النسق".

ذكرنا من قبل أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد هذا الباب باب النسق في خمسةٍ وعشرين بيتًا، شرحنا في الدروس السابقة ثلاثة عشر بيتًا منها، ونُكمل الليلة شرح ما تيسر من بقية هذا الباب إن شاء الله تعالى، وفي البداية كالعادة سنقرأ تلك الأبيات التي نأمُل أن نشرحها في هذه الليلة.

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب عطف النسق:

وَمِثْــلُ أَو القَصْــدِ إِمَّــا الثَّانِيَــةْ   فِــي نَحْــوِ إِمَّــا ذِي وَإِمَّــا النَّائِيَــةْ

وَأَولِ لكِــنْ نَفْيَــا أو نَهْيَــا وَلاَ   نِــدَاءً أو أَمْــرًا أَوِ إِثْبَاتَــا تَــلاَ

وَبَــل كَلكِــنْ بَعْــدَ مَصْــحُوبَيْهَا   كَلَــمْ أكُــنْ فِــي مَرْبَــعٍ بَــل تَيْهَــا

وَانْقُــل بِهَــا لِلثَّــانِ حُكْــمَ الأَوَّلِ   فِـي الخَبَـرِ المُثْبَـتِ وَالأَمْـرِ الجَلِـي

٥٥٧.وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ
٥٥٨.أَوْ فَاصِلٍ مَّا وَبِلاَ فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِيًا وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ
٥٥٩.وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لاَزِمًا قَدْ جُعِلاَ
٥٦٠.وَلَيْسَ عِنْدِي لاَزِمًا إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

ذكر في هذه الأبيات رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقية حروف العطف؛ إذ بدأ بسردها ويُكملها في هذه الأبيات ثم يذكُر شيئًا من الأحكام المُتعلقة بباب عطف النسق، في أول هذه الأبيات قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمِثْلُ أَوِ القَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَةْ فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَةْ

قال هذا البيت بعد أن ذكر من قبل (أو) من حروف العطف وذكر معانيها، ثم قال بعد ذلك مُباشرة:" **وَمِثْلُ أَوِ القَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَةْ**"، يريد أن يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن (إما) الثانية في نحو هذا المثال: **"تزوج إما زي وإما النائية"**، أو **"خذ إما زي وإما النائية"**، إما الثانية في مثل هذا الأسلوب القصدُ منها: أي معناها، معناها: معنى (أو) في معانيها المشهورة التي ذكرناها من قبل، فقد ذكرنا من قبل ل(أو) عدة معاني، منها معانٍ مشهورة، ومنها معانٍ مُختلفٌ فيها.

ف(إما) مثل (أو) في هذه المعاني المشهورة يعني أنها تأتي ك(أو) للتخيير، وللإباحة، وللتقسيم، وللشك، والإبهام، والأمثلة مثل أمثلة (أو).

-فتأتي للتخيير كأن تقول: **"تزوج إما هذه وإما أختها"**، أو تقول: **"خذ من مالي إما درهمًا، وإما دينارًا"**.

-وتأتي للإباحة كأن تقول: **"جالس إما الحسن، وإما ابن سيرين"**.

-وتأتي للتقسيم، كأن تقول: **"الكلمة إما اسمٌ، وإما فعلٌ، وإما حرفٌ"**.

-وتأتي للإبهام والشك، كأن تقول: **"جاء إما زيد، وإما عمرو"**، وعرفنا الفرق بين الشك والإبهام من قبل.

فإذا عرفنا ذلك فنقول: إن النحويين رَحِمَهُمُ اللَّهُ **اختلفوا في (إما) الثانية هذه؛ هل هي من حروف العطف أم لا؟ على قولين:**

-**فأكثر النحويين يرون:** أن (إما) الثانية هذه من حروف العطف يرونها من حروف العطف، وقال بعضُ المُحققين من النحويين إنها ليست من حروف العطف، وسببُ الخلاف سببُ خلافُهم فيها: هو أنها تلزمُ (الواو)، تقول: **"جالس إما الحسن، وإما ابن سيرين"**، تلزمُ (الواو) ومن المُتفق عليه أن حروف العطف لا يدخُل بعضها على بعض.

-**فأكثر النحويين قالوا:** إن حرف العطف في هذا الأسلوب: (إما)، و(الواو) قالوا: زائدة لأن المعنى في مثل هذا الأسلوب للواو أم ل(إما)؟ المعنى ل(إما) فجعلوا العطف مع المعنى.

-**وقال بعضُ المُحققين من النحويين كالفارسي:** "إنها لا تكون من حروف العطف؛ لأنها ملازمةٌ للواو، فحرفُ العطف في هذا الأسلوب هو (الواو) وأما (إما) فإنها حرفٌ لهذه المعاني وليست من حروف العطف، فيُقال في نحو: **"جالس إما الحسن وإما ابن سيرين"**، (الواو) حرف عطف، و(إما) حرف إباحة فقط.

-**وعلى قول أكثر النحويين** يُقال في مثل ذلك: **"وإما ابن سيرين"** يُقال: **(الواو)** حرفٌ زائد، و**(إما)** حرفُ عطفٍ وإباحة، والذي يبدو-والله أعلم- أن القول الثاني: هو الأرجح، وهو أن (إما) لا تكون من حروف العطف لملازمتها (الواو)؛ لأن في ذلك إثباتًا لحُكمٍ بلا داعٍ، في ذلك إثباتُ حُكمٍ ل(إما) بلا داعٍ وهو إثباتُ العطف بها مع وجود (الواو)، وإخراجُ (الواو) عن العطف إخراجٌ لها عن

أصلها، ففيها محذوران.

-أما على قولِ بعض المُحققين: ف(الواو) بقيت على أصلها عاطفة، و(إما) لم يثبُت أصلًا أنها من حروف العطف فيُثبتُ لها هذا المعنى الذي جاءت له: حرفُ إباحة، أو حرفُ تقسيم، أو غير ذلك.

-أما ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الألفية فاختار أي القولين؟ أنها من حروف العطف قول الأكثرين، أم أنها ليست من حروف العطف كقول بعض المُحققين؟ عطف، نعم.

طالب: (@١٦:١١:٠٠).

الشيخ: ما هناك اجتهادٌ آخر؟ ماذا قال ابن مالك؟ قال: **"وَمِثْلُ أَو القَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَةْ"**، ماذا يعني بقوله: **"في القصد"**؟ أي في المعنى، في المعنى، ولو أراد قول الجمهور لكان يقول: **"ومثلُ أو في القصد والعطف إما الثانية"**، فالجمهور يقولون: إن (إما) كـ(أو) في العطف والمعنى، والآخرون يقولون: لا، هي مثل (أو) في المعنى دون العطف، نعم.

فعرفنا هذا الخلاف وعرفنا ما ينبني عليه في الإعراب، نعم، فإن قيل: فإذا كانت إما عند ابن مالك ليست من حروف العطف فلماذا ذكرها هُنا في باب النسق؟ فالجوابُ عن ذلك من أوجه:

-إما لوجود الخلاف.

-أو لكونها في المعنى كـ(أو) فنبه على ذلك من باب التنبيه.

ثم انتقل بعد ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى حرف العطف الآتي وهو (لكن) الساكنة النون، وحرف العطف (لا) فهما حرفان من حروف العطف لكن بسكون النون و(لا)، قال فيهما رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَولِ لكِــنْ نَفْيَــاً أو نَهْيَــاً وَلاَ ... نِــدَاءً أو أَمْــرَاً أوِ إثْبَاتَــاً تَــلاَ

قال عن (لكن) يقول: **"لكن وَأَولِ نَفْيًا أو نَهْيًا"**، هذه (لكن) وأما (لا) من حروف العطف؟ قال: (لا) هذا الحرف يتلو النداء أو الأمر أو الإثبات؛ هذا معنى البيت، إذًا فتكلم في هذا البيت على حرفين (لكنْ) بسكون النون، ولا تبدأ ب(لكن).

أما (لكنْ) فيُعطفُ به بعد النفي أو النهي فقط، يعني لا يُعطفُ به بعد الإثبات، (لا) يكون حرف عطف إلا إذا كان بعد نفيٍ أو نهيٍ، أما إذا جاء بعد الإثبات فلا يكون حرف عطف، مثال ذلك أن تقول: **"ما جاء زيدٌ لكن عمروٌ"**:

"ما جاء زيدٌ": هذا منفي.

"لكن": حرفُ عطف.

"عمروٌ": معطوف، هذا بعد النفي.

ومثالهُ بعد النهي أن تقول: "لا تضرب زيدًا لكن عمرًا"؛ فهي من حروف العطف ولكن ما دلالته؟ يدل على ماذا؟ يدُل على نفي الفعل عما قبله، وإثباته لما بعده، **"تقول ما جاء زيدٌ"** تنفي، **"لكن عمروٌ"**: تثبت، ف(لكن) ينفي الفعل عما قبله، ويُثبته لما بعده.

وأنتم تعرفون أن (لكن) حرف استدراك؛ فعلى ذلك ماذا تقول عن (لكن) في مثل هذا الأسلوب **"ما جاء زيدٌ لكن عمروٌ"**، أعرب (لكن)؟ تقول: حرفُ عطفٍ واستدراك، حرف عطف، يعني هذا عمله، واستدراك هذا معناه، كما تقول في (لم) حرفُ جزمٍ ونفي، وكما تقول في (لا) الناهية: حرفُ جزمٍ ونهي وهكذا.

أما (لكنَّ) الثقيلة فهذه من أخوات (إن) لا تدخل إلا على الجُمل الأسمية، يعني لا تدخُل على جُملةٍ فعلية، ولا تدخُل على مُفرد، أما المُراد هنا ف(لكنْ)

هذه (لكنْ) ساكنة النون يأتي بعدها مُفرد فتكون من حروف العطف؛ فإن جاء بعدها جُملة فتكون حرف ابتداء لا حرف عطف كما سيأتي.

إذًا فقلنا: عن (لكنْ) إنها تعطف بشرط أن تُسبق بنفيٍ أو نهيٍ دون إثبات، ومعناها ودلالتها ما ذكرنا من أنها تنفي الفعل عما قبله، وتُثبتهُ لما بعدها، ويُشترطُ لكونها عاطفة أن لا تُسبق ب(الواو) هذا شرطٌ معروف لكن ننصُ عليه، يُشترط لكونها عاطفةً أن لا تُسبق ب(الواو) فإن سُبقت ب(الواو) فتكون (الواو) حرف العطف و(لكنْ) حرف استدراكٍ فقط.

نحو: **"ما جاء مُحمد ولكن خالد"**، **"ما جاء مُحمدٌ ولكن خالدٌ"**، كيف يكون الإعراب في هذا الأسلوب؟ نقول: (الواو) هو حرف العطف، و(لكنْ) حرفُ استدراك فقط، حرف استدراك.

- ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ **[الأحزاب:٤٠]**، هل (لكنْ) هنا حرف عطف؟ لا، حرفُ العطف (الواو) وأما (لكنْ) فحرفُ استدراك، وعلى ذلك نقول: إن (لكنْ) لم تأتي حرف عطفٍ في القرآن الكريم، هناك سؤال؟

السبب: ما ذكرناه من اتفاق النحويين: أن حروف العطف لا يدخُل بعضها على بعض، كما أن حروف الجر لا يدخُل بعضُها على بعض، فلا يُمكن أن تقول في **"ولكن"**: **الواو**: حرف عطف، و**"لكنْ"**: حرف عطف، أيهما العاطف؟ كلاهما عطفا؟ ما يصير، فالأول يبقى على أصله حرف عطف، ولكن يكون حرف استدراك وهذا معنىً ثابتٌ له، وأما العطف فيأتي ويزول.

أما حرفُ العطف الآتي فهو (لا)، و(لا) تكون حرف عطفٍ بشرط أن تُسبق ب نداءٍ، أو أمرٍ، أو إثباتٍ، يعني لا تكون حرف عطفٍ إذا سُبقت بنفيٍ أو نهيٍ عكس

(لكنْ) تكون حرف عطف إذا سبقت بنداء أو أمر أو إثبات.

- مثال ذلك أن تقول: **"يا محمدُ، لا خالدُ تعال"**، **"يا طالب، العلمِ لا طالب المال أفلحت"** هذا مثالهُ بعد النداء.

- ومثالهُ بعد الأمر أن تقول: **"أكرم مُحمدًا لا خالدًا"**.

- ومثاله بعد الإثبات يعني بعد الخبر الإثبات كأن تقول: **"جاء مُحمدٌ لا خالدٌ"**.

ف**"جاء محمدٌ"**: جُملةٌ ثابتة غير منفية.

لا: نقول في إعرابها حرفُ عطفٍ ونفي.

خالدٌ: جاء محمدٌ لا خالدٌ معطوف، "أكرم محمدًا لا خالدًا".

وما دلالة هذا الحرف؟ دلالته معناه يدُل على ماذا؟ يدُل على إثبات الفعل لما قبله، ونفيه عما بعدهُ؛ فعلى ذلك يكون حرف عطفٍ ونفيٍ، وهو كما رأيتم عكس (لكنْ) في الشرط والمعنى، عكس (لكنْ) في الشرط، (لكن) لا تعطف إلا بعد نفيٍ أو نهيٍ دون الإثبات، و(لا) تكون حرف عطف إلا بعد إثبات أو أمر أو نداء دون النفي والنهي، والمعنى؟ المعنى متعاكس ف(لكنْ) تنفي عما قبلها وتُثبت لما بعدها، و(لا) يُثبتُ لما قبله وينفي عما بعدهُ.

ويُشترطُ أيضًا لكونها عاطفةً أن لا تُسبق ب(الواو) فإن سُبقت ب(الواو) كانت (الواو) حرف العطف، وكانت (لا) حرف نفيٍ فقط.

نحو: "ما جاء محمدٌ ولا خالدٌ" كيف نعرب مثل ذلك؟ نقول:

الواو: حرف عطف.

ولا: حرفُ نفي.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٧]، الضالين: معطوف على المغضوب، والعاطف حرف العطف: (الواو) فقط، وأما (لا) فحرفُ نفي.

ثم انتقل ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى حرف العطف الأخير وهو (بل) فقال فيه:

وَبَلْ كَلكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا ... كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا
وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ ... فِي الخَبَرِ المُثْبَتِ وَالأَمْرِ الجَلِي

(بل) يُعطفُ بها بعد النفي والنهي، كـ(لكنْ)، ويُعطفُ بها بعد الإثبات والأمر كـ(لا) فهي أوسعُ في باب العطف، يعطفُ بها بعد النفي والنهي، وبعد الإثبات والأمر، و(لكنْ) معناها يختلف؛ فإن عطفت بعد نفيٍ أو نهيٍ صارت كـ(لكنْ)، صارت كـ(لكنْ) في ماذا؟ في الدلالة في دلالتها على إثبات الفعل لما قبلها أو بعدها، إثبات الفعل لما بعدها، ونفيه عما قبلها.

نحو: **"لم أُكرم مُحمدًا بل خالدًا"**: (بل): هنا نقول: حرفُ عطفٍ، **وخالدًا**: معطوف، وقد وقعت بعد نفيٍ، فدلالتها: إثباتُ الفعل لما بعدها ونفيه عما قبلها كـ(لكن).

ومثالها بعد النهي أن تقول: **"لا تُكرم محمدًا بل خالدًا"**، وهذا هو قول ابن مالك: **"وَبَلْ كَلكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا"** (بل) إذا وقعت بعد مصحوبي (لكنْ) ماذا يُريد بمصحوبي (لكنْ) النفي والنهي؛ إذا وقعت (بل) بعد مصحوبي (لكنْ) فإنها تكون كـ(لكنْ)، (بل) كـ(لكنْ) بعد مصحوبيها.

المثال: قال: **"كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَل تَيْهَا"**، **"كلم أكن في مربعٍ"**: أي مكانٍ مُربع: أي ربيع، **"بل تيها"**: **التيهاء**: هي الأرض القفر الخالية من النبات ومن الربيع.

وإذا عطفت (بل) بعد إثباتٍ أو أمرٍ، إذا عطفت بعد إثباتٍ أو أمرٍ فتكون حرف عطفٍ وإضرابٍ، ومعناها ينعكس، فتُثبتُ الحُكم لما بعدها، فتُثبت الفعل لما بعدها، والذي قبلها؟ والذي قبلها مُضربٌ عنه مسكوتٌ عنه، حرف إضراب، حينئذٍ تُثبتُ الحكم لما بعدها، والذي قبلها مسكوتُ عنه مُضربٌ عنه، يعني انتقل الكلام عنه، فلا يُثبت الفعل له ولا يُنفى عنه.

- مثال ذلك أن تقول: **"جاء مُحمدٌ بل خالدٌ"**، هذا في الإثبات.

-وفي الأمر: **"أكرم محمدًا بل خالدًا"** ما المعنى الذي يُريده العربي في مثل هذه الجُملة: **"أكرم محمدًا بل خالدًا"**؟ (بل): هنا حرف إضراب، يعني أضرب عن الكلام السابق لم ينفه، لم يمنع منه وإنما أضرب عنه، يعني قال: لا، أنا لا أريد هذا الكلام، لا أريد هذا المعنى، **"بل خالدًا"** فالمطلوب أن تُكرم خالدًا.

أما مُحمد الذي قبلها فمسكوتٌ عنه أُضرب عنه: يعني خلاص انتقل الكلام عنه مالي علاقة به، أُضرب عنه، تُريد أن تُكرمه، أو لا تُكرمهُ ما لي علاقة به؛ فهو حرف إضراب، يعني حرف تجديد الكلام، يعني كأن مثلًا تُريد أن تقول: **"أكرم خالدًا"**، ثم قُلت: **"أكرم مُحمدًا بل خالدًا"** يعني مُحمد ما لك علاقة به، فأنت أضربت عنه وسكت عنه.

يعني أن (بل) حينئذٍ ليست كـ(لا)؛ لأن (بل) ليست كـ(لكن) في إثبات الحُكم لما بعدها ونفيه عما قبلها، (بل) أنها حينئذٍ تُثبت الحُكم لما بعدها، وأما الذي قبلها فمسكوتٌ عنه، يعني انتقل الكلام عنه.

وهذا هو قول ابن مالك:

وَانْقُـلْ بِهَـا لِلثَّـانِ حُكْـمَ الأَوَّلِ ... فِـي الخَبَـرِ المُثْبَـتِ وَالأَمْـرِ الجَلِـي

يقول: (بل) إذا وقعت بعد خبرٍ مُثبت أو بعد أمر فما دلالته حينئذٍ؟ **"انقل بها**

للثاني حُكم الأولِ" يعني تنقل الحُكم من الأول إلى الثاني، تنقُل الحُكم عما قبلها إلى ما بعدها، نقلت الحُكم إلى ما بعدها، الثاني إذًا نُقل إليه الحكم فثبت له، والأول؟ الأول نُقل منه الحُكم وسُكت عنه، نُقل منه الحُكم وسُكت عنه.

و(بل) لم ترد حرف عطفٍ في القرآن الكريم، وهذه الأحرف الثلاثة: (لكن، ولا، وبل) إنما تعطفُ المفرد دون الجُملة، يعني يُشترط لكي تكون حرف عطف أن يقع بعدها مُفردٌ لا جُملةٌ؛ فإن وقع بعدها جُملة ماذا تكون؟ تكون أحرف ابتداء، تكون حروف ابتداء استئناف، ابتداء كلام جديد، وليس حرف عطف يعطف ما بعدهُ على ما قبله.

مثال ذلك أن تقول: "ما جاء مُحمدٌ لكن خالدٌ جاء"، "خالدٌ جاء": جُملةٌ اسمية إذًا ف(لكنْ) هنا ليست حرف عطف، ولكنها حرف استدراك.

ومثل ذلك أن تقول: **"ما جاء مُحمدٌ لكن جاء خالدٌ"**: جملة فعلية، ومثل ذلك أن تقول: **"ما جاء مُحمدٌ بل جاء خالدٌ"**، أو تقول: **"ما جاء مُحمدٌ بل خالدٌ جاء"** جملة اسمية أو جُملة فعلية ف(بل) حينئذٍ حرفُ إضراب وابتداء، الإضراب دائمًا ندعو عليه ابتداء، حرفُ إضرابٍ وابتداء، وليس من حروف العطف.

ومن ذلك قولهُ تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف:٧٦]، دخلت على قوله: ﴿كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾، جملة مع التنبه إلى أن (لكنْ) هنا اقترنت ب(الواو) ﴿وَلَكِن﴾.

وقال تعالى: ﴿لَكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ﴾ [النساء:١٦٦]، ﴿لَكِنِ اللَّهُ﴾ هذه (لكنْ) الساكنة، التقت بالساكن في أول لفظ الجلالة؛ فكُسرت نونها للتخلصُ من التقاء الساكنين، ﴿لَكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ﴾، فالله يشهدُ: جملةٌ اسمية، ف(لكنْ) حينئذٍ لا نقول: إنها حرفُ عطف، ولكن نقول: إنها حرفُ استدراكٍ

وابتداءٍ فقط.

ومثال ذلك مع (لا) أن تقول مثلًا: **"جاء مُحمدٌ لا خالدٌ جاء"، "أو جاء مُحمدٌ لا جاء خالدٌ"**، فلا حرفُ نفيٍ وابتداء وليس حرف عطف.

وبهذا يتبين لنا أن هذه الأحرف لا تكون حرف عطفٍ إلا بشروط؛ ذكرناها من قبل والآن نُجملها إجمالًا:

- **أما (لكنْ) فتكون حرف عطف بثلاثة شروط:**

-**الأول**: كون المعطوفِ مفردًا لا جُملة.

-**والشرطُ الثاني**: أن تُسبق بنفيٍ أو نهيٍ.

-**والشرطُ الثالث**: أن لا تُسبق بالواو.

يعني هذه الشروط الآن بعد أن فهمنا الكلام عليها عرفنا أن هذه الشروط هي تحصيل حاصل للشرح السابق.

- **أما حرف العطف (لا) فأيضًا لا يكون حرف عطفٍ إلا بثلاثة شروط:**

-**الشرط الأول**: كون المعطوفِ مفردًا، لا جملة.

-**الشرط الثاني**: أن تُسبق بإيجابٍ، أو إثباتٍ، أو أمرٍ.

-**الشرطُ الثالث**: أن لا تُسبق بالواو.

- **وأما (بل) فلا تكون حرف عطف إلا بشرطين:**

-**الأول** كون المعطوف مفردًا لا جُملة.

-**والشرط الثاني**: أن تُسبق بإيجابٍ أو أمر أو نفيٍ أو نهيٍ.

ولماذا لم يُشترط في (بل) أن لا تُسبق بالواو كما اشتُرط ذلك مع (لكن)

و(لا)؟ فالجواب: أن (واو) العطف لا تسبقُ (بل)، وأما قول الناس اليوم: **"جاء مُحمد بل وخالد"**، ونحو هذا الأسلوب فهو أسلوبٌ مولد؛ فلهذا يقولون: (بل و) يعني (بل) وبعدها (واو) بل و؛ لأن هذا الأسلوب لم يرد.

إلى هنا ينتهي سردُ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لحروف العطف، ذكرها في البداية مُجملةً ثم ذكرها بعد ذلك حرفًا حرفًا مُبينًا معانيها وشيئًا من أهم أحكامها ليبقي بعد ذلك أبياتٌ سيذكُر فيها أحكامًا عامةً مُختلفةً لباب العطف.

الأخ يقول: ذكر ابن مالك أن (لكن) تكون حرف عطف بعد النفي والنهي؛ معنى ذلك أنها لا تكون بعد الإثبات؟

ألا يُقال في الإثبات: **"جاء مُحمدٌ لكن خالدٌ"** هل يُقال هذا أو لا يُقال هذا؟ هذا فيه خلاف، فالجمهور يمنعه، وهم البصريون، والكوفيون أجازوه، فأجازه بعضهم على أنه حرف عطف، ولم يشترط أن يُسبق بنفيٍ أو نهي، وبعضهم أجازه على أنه حرف استدراكٍ وابتداء، والخبر محذوف.

والتقدير: **"جاء زيدٌ لكن عمروٌ لم يجيء"**، أو "جاء زيدٌ لكن لم يجيء عمروٌ" يعني إما أن تُقدرها فاعلًا؛ فتكون جملة فعلية، أو مبتدأً؛ فتكون جُملة اسمية.

لكن عند الجمهور: لا، هذه الجملة ما تُسمى بهذه الطريقة، عند الجُمهور لا يُقال: **"جاء مُحمدٌ لكن عمروٌ"** لا يُقال كذا؟ وإنما تُستعمل (لكنْ) حرف عطف بعد النفي والنهي فقط.

قلنا: انتهى ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ من سرد حروف العطف وبيان معانيها، بعد ذلك في أخر هذا الباب سيذكُر بعض الأحكام لباب عطف النسق؛ فيبدأ بالكلام على بيان العطف على الضمير، كيف تعطفُ على الضمير؟ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ عَلَــى ضَــمِيْرِ رَفْــعٍ مُتَّصِــلْ عَطَفْـتَ فَافْصِـلْ بِالضَّـمِيْرِ المُنْفَصِـلْ
أَو فَاصِــلٍ مَّــا وَبِــلاَ فَصْــلٍ يَــرِدْ فِـي الـنَّظْمِ فَاشِـيْاً وَضَـعْفَهُ اعْتَقِـدْ

تكلم في هذين البيتين رَحِمَهُ ٱللَّهُ على حُكم العطف على ضمير الرفع المُتصل، حُكم العطف على ضمير الرفع المُتصل، وعرفنا من قبل: أن ضمائر الرفع المُتصلة ما هي؟ ستة:

-**خمسةٌ تختصُ بالرفع**: وهي **"تاء المتكلم"**، و**"ألفُ الإثنين"**، و**"واو الجماعة"**، و**"ياء المُخاطبة"**، و**"نون النسوة"**، أحدُ الطلبة جمعها في: **"تايون"**، يقول: تجتمع في **"تايون"** صح.

-**والسادس**: **"ناء المُتكلمين"**، وهي تأتي للرفع وغير الرفع.

فإذا أردت أن تعطف على ضمير رفعٍ مّتصل كأن تقول: **"ذهبتُ"**، ثم تعطف على (التاء)، أو **"ذهبوا"** ثم تعطفُ على (الواو)، أو **"مُحمدُ ذهب"** ثم تعطف على الضمير المُستتر، أو **"محمدٌ ذهبَ"** ثم تعطف على الضمير المُستتر في "محمدٌ ذهب"؛ لأن الضمير المُستتر كما قّلنا أكثر من مرة من الضمير المُتصل؛ فالحُكم في ذلك أنه يجب أن تفصل حينئذٍ بين الضمير، بين ضمير الرفع المُتصل وبين المعطوف؛ تفصل بينهما بأي فاصل، كأن تفصل بالتوكيد:

-**بالتوكيد المعنوي**: النفس، والعين، وكل، وأجمع إلى أخره.

-**أو بالتوكيد اللفظي**: وعرفنا في باب التوكيد أن الضمير إذا أردت أن تؤكدهُ؛ فإنما تؤكدهُ بضمير رفعٍ مُنفصل، فتقول: **"ذهبتُ أنا ومُحمدٌ"**، لابد **"ذهبتُ أنا ومحمدٌ"**:

ذهبتُ: التاء فاعل.

وأنا: هذا توكيد، توكيد في محل رفع، توكيدٌ للتاء في محل رفع.

والواو: حرفُ عطف.

محمدٌ: معطوف على التاء مرفوع.

وتقول: **"الرجالُ ذهبوا هم وأهلهم"**، وتقول: **"محمدٌ ذهب هو وأخوه"**.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء:٥٤]، ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ﴾، **ضمير الرفع**: تاء المتكلم، وهي اسم كان، **"كنتم"** ثم عطف على **التاء** وهي اسم كان، ثم عطف على التاء: ﴿ءَابَآؤُكُمْ﴾، قال: ﴿وَءَابَآؤُكُمْ﴾، ثم فصل بينهما بالتوكيد، بالضمير المُنفصل فقال: ﴿كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ﴾.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لأبينا آدم: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥]، ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾:

اسكن: فعلُ أمر، وفاعلهُ مستتر وجوبًا تقديرهُ أنت، ما معنى تقديرهُ أنت؟ هذا فقط مُجرد تقريب للفظ، وإلا قلنا: إن الضمير المُستتر ليس له لفظ، لم تضع العرب له لفظًا لكي تقول تقديرُهُ أنت، وإنما نقول: تقديرهُ أنت فقط للتوضيح والتبيين، وإلا فليس له لفظ.

وأنت: المسكونة الملفوظة توكيدٌ لفظي.

وزوجك: الواو: حرف عطف، وزوجك معطوفٌ على فاعل **"اسكن"** يعني على الضمير المستتر.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن أصحاب موسى: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾

[المائدة:٢٤]، ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾، وعلى ذلك، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ عَلَى ضَمِيْرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيْرِ المُنْفَصِلْ

افصل: يعني بالتوكيد، سواءً توكيدًا لفظيًا بالضمير المنفصل، أو توكيدًا معنويًا كأن تقول: **"ذهبتُ نفسي ومحمدٌ"**، **"الرجال ذهبوا أنفسهم وأهلهم"** قلنا: لابد من فاصل بين ضمير الرفع المُتصل والمعطوف عليه، إما بالتوكيد، وإما بأي فاصل آخر، كقولك: **"ذهبتُ اليوم ومُحمدٌ"** فصلت بالظرف، أو **"ذهبتُ بسرعةٍ ومحمدٌ"**، أو **"ذهبت إلى المسجد ومُحمدٌ"**؛ ففصلت بشبه الجملة.

-أو تقول: **"ما ذهبتُ ولا مُحمدٌ"** فصلت بماذا؟ ب(لا) النافية يكفي.

-كقوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]، عطف آباؤنا على (نا) المُتكلمين، فصل ب(لا) النافية.

-وتقول: **"محمدٌ أكرمني وأخوه"**، أين فاعل أكرمني؟ مستتر، و(**ياء**) المتكلم في أكرمني: مفعولٌ به، و(**أخوه**): معطوفٌ على الضمير المُستتر، وفُصل بينهما بالمفعول به.

تقول: **"الرجالُ أكرموني وأولادهم"**، لو سأل سائلٌ منتبه-وكلكم ذلك الطالب- فقال: **"مُحمدٌ أكرمني"** أين نقدر الضمير المُستتر؟ بعد الياء أم قبل الياء؟

قياسًا قبل الياء، طبعًا ما له لفظ، أي قياسًا قبل الياء، فلهذا نقول: (الياء) فصلت بين الضمير المُستتر والمعطوف عليه، ومن أدلة ذلك أن الضمير لو ظهر – طبعًا يظهر في التثنية والجمع- فإنك ستقول: الرجال ماذا؟ **"أكرموني"**، فتُظهر الضمير قبل (ياء) المُتكلم.

ومن أدلة ذلك أن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل، والمفعول يتأخر عنه،

هذه فقط ملحوظة سريعة.

- من ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرعد:٢٣]، ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ فاعل، ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ مفعولٌ به، ﴿وَمَن﴾ هذا عطف، ومن معطوف على ماذا؟ على واو الجماعة، والفاصل المفعول به.

- وأما قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ﴾ [الأنعام:٩١]، ﴿وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ﴾ هذه واو الجماعة فاعل، ﴿تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ﴾، أين المعطوف على (واو) الجماعة؟ ﴿أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ﴾، آباؤكم، والفاصل التوكيد، ولا، هذه (لا) وليست (اللام)، التوكيد ولا، وهذا هو قول ابن مالك: " **أَو فَاصِلٍ مَّا**"، أي فاصل.

- وعلى ذلك لا تقول: **"ذهبتُ ومحمدٌ"**، **"الرجالُ ذهبوا وأهلهم"**، **"محمدٌ ذهب وأخوه"**.

لو كان العطفُ على غيرِ ضمير رفعٍ مُتصل هل يلزمُ الفاصل؟ لو كان العطف على غير ضمير رفعٍ مُتصل، هل يلزمُ الفاصلُ؟ الجواب: لا يلزم، يجوز أن تفصل ويجوز أن لا تفصل.

- تقول: **"ذهب خالدٌ ومحمدٌ"**، المعطوف عليه: **"ومحمدٌ"**، المعطوف عليه: اسم ظاهر، فلك أن لا تفصل: **"ذهب خالدٌ ومحمدٌ"**، ولك أن تفصل: **"ذهب مُحمدٌ هو وخالدٌ"**، أو تفصل بغير ذلك.

- وتقول: **"ذهب الرجالُ وأهلهم كذلك"**.

- طيب لو قلنا: **"ما ذهب إلا أنا ومُحمدٌ"** هل يلزم الفصل؟ **"ما ذهب إلا أنا ومحمدٌ"**؟ هنا عطفنا على ماذا؟ أين المعطوف عليه؟ ضمير رفع، المعطوف عليه: **"أنا"**، لكن ضمير الرفع مُنفصل لا يلزم الفصل، **"ما ذهب إلا أنا**

ومحمدٌ"، "ما سافر إلا أنتم وأهلكم".

- لو قلنا مثلًا: **"أكرمتهُ ومحمدًا"**، عطفت محمدًا على الهاء فهل يلزمُ الفصل؟ لا، هذا ضمير نصب، سواء كان مُتصل أو منفصل.

- ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ ۖ جَمَعْنَٰكُمْ وَٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات:٣٨]، عطف الأولين على الضمير **"كم"** بلا فاصل.

- لو قلنا: **"ذهبتُ ومحمدًا"**، لازم الفصل لأنك لم تعطف، و(الواو) هنا (واو) المعية، ومحمدًا مفعولٌ معه هنا لا يلزم؛ فلهذا يُذكر في باب المفعول معه؛ أن النصب هنا مُقدم على الرفع، تقول: **"ذهبتُ ومحمدًا"** أفضل من قولك: "ذهبتُ ومحمدٌ"؛ لأن "ذهبتُ ومحمدٌ" يقول: "**وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ**" هذا ضعيف.

أما **"ذهبتُ ومحمدًا"**، فهذا لا إشكال فيه من حيثُ الصناعة لكن لابد من النظر إلى المعنى هل تريد أن تعطف؟ أم تريد أن تأتي به مفعولًا معه، إن أردت أن تأتي به مفعولًا معه تقول: **"ذهبتُ ومحمدًا"**؛ فإن أردت أن تأتي به معطوفًا فتفصل: **"ذهبتُ أنا ومحمدٌ"** وذكرنا الفرق بينهما بين المعنيين في باب المفعول فلا نُعيد.

وأما قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك: **"وَبِلاَ فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِيًا وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ"**، فبعد أن قرر وجوب الفصل بين ضمير الرفع المُتصل، وما يُعطفُ عليه ذكر أنه جاء في الكلام، ورد في السماع العطفُ على ضمير الرفع المُتصل بلا فاصل، هذا ورد في السماع، نعم ورد في السماع.

أما في النظم في الشعر في ضرورة الشعر؛ فهذا كثيرٌ فاشٍ، ومن ذلك قول عُمر بن أبي ربيعة:

قُلْتُ، إذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى   كنعاجِ الملا تعسفنَ رملا

"قُلْتُ، إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى"، "أقبلت وزهرٌ"، أقبلت: الفاعل هي، وزهرٌ: عطف زهُرٌ على ضمير الرفع المتصل المُستتر بلا فاصل، **"كنعاجِ الملا"**: معروف، **"تعسفنَ رملا"**: أي وطأنَّ الرمل فغاصت أرجلهن فيها.

-ومن ذلك قول الراعي النُميري:

فلمّـــا لحقنـــا والجيـــاد عشـــيّة دعـوا يـا لكعـب واعتزينـا لعـامر

" **فلمّا لحقنا والجياد" لحقنا**: الفاعل (نا)، **والجيادُ**: عطف الجيادُ على (نا) دون فاصل فمجيئهُ في الشعر فاشٍ وكثير، وشواهدهُ كثيرة، وأما مجيئهُ في النثر فقليل، وابن مالك يقول: **"وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ"**، يعني قليلٌ ضعيف.

ومن ذلك ما حكاهُ سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن بعض العرب أنه قال: **"مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ"**:

مررتُ: فعلٌ وفاعل.

برجلٍ: جارٌ ومجرور.

سواءٍ: سواءٍ هذا في الأصل مصدر بمعنى اسم الفاعل مستوٍ، واسم الفاعل مستوٍ يعمل عمل الفعل يعني لابد له من فاعل، فأين فاعلُه؟ فاعلهُ مستتر، يعني سواءٍ هو مستوٍ هو، يعني يستوي هو والعدمُ، **"مستوٍ والعدمُ"**، فقولهُ: **"والعدم"**: هذا عطف، عطف على الضمير المستتر دون فاصل.

ولو جاء الكلام على الجادة وعلى الكثير كان يقول: "مررتُ برجلٍ سواءٍ هو والعدمُ".

وجاء في صحيح البُخاري: «**كنتُ وأبو بكرٍ وعُمر، خرجتُ وأبو بكرُ وعُمر، دخلتُ وأبو بكرٍ وعُمر**»، من رواية عليٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قال: «**لا أحصي ما سمعتُ رسول الله** ﷺ يقول: «**كنتُ وأبو بكرٍ وعُمر، خرجتُ وأبو بكرُ وعُمر، دخلتُ وأبو**

بكرٍ وعُمر».

«**كنتُ وأبو بكر، دخلتُ وأبو بكر**»: **دخلتُ**: هذه فاعل، **وأبو**: عطف أبو على ضمير الرفع المتصل بلا فاصل، هذا في النثر.

- **ما في إلا قول العرب: "مررتُ برجلٍ سواءٌ والعدم"**، هذا قليل.

أما الحديث فأنتم تعرفون، الاستشهاد بالحديث والإشكال في ذلك، ونُمثلُ بهذا الحديث، فهذا الحديث رواه الإمام البُخاري في صحيحه في أربعة مواضع، بإسنادٍ واحد في جميع المواضع، جاء في كل المواضع: «**كنتُ وأبو بكرٍ وعُمر، دخلتُ وأبو بكرُ وعُمر، خرجتُ وأبو بكرٍ وعُمر**»، ثم جاء في موضع: «**كنتُ وأبو بكرٍ، خرجتُ وأبو بكرُ، دخلتُ وأبو بكرٍ**»، فماذا يُقال في ذلك؟

يقال كما قال المحدثون أجمعون: هذا من تصرف الرواة، الراوي ربما يرى جواز ذلك؛ هذا من تصرف الرواة، الراوي ربما يرى جواز ذلك، هذه المشكلة، هذه المشكلة يعني ليس الطعن فقط أنه أعجمي أو لا يعرف العربية؛ لا، قد يكون الراوي عالمًا وعارفًا بالعربية، لكنه ربما أنه يقول هذا القول من رأيه يعني هو يرى جواز هذا الأمر؛ فيُغير بناءً على رأيه، فلهذا لا يجوز أن تؤخذ اللغة غلا عن مُحتجٍ به، يعني إنسان لا يستطيع أن يُخطئ يتكلم بالسليقة؛ هذا يُحتج به.

أما إنسان يتكلم بعلمه حتى لو أتانا ابن مالك، ولو أتانا ابن هشام ما احتجنا بكلامه؛ لأنه يتكلم بعلمه، فهو يرى جواز ذلك فيقول عليه، ويرى منع ذلك فلا يقول عليه فليس بحُجة.

لا، طبعًا لا خلاف أن النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أفصح الفُصحاء، والله يكفي أنه من العرب؛ والعرب مُحتجٌ بكلامهم؛ فكيف إذا كان أفصح الفصحاء في العرب لا شك فليس الخلاف في كونه حُجة أو ليس بحُجة هذا لا يخالف فيه أحد، وإنما

الخلاف هل هذا هو لفظه أم لا؟

وهكذا يُقال في بقية ما روي عن العرب؛ أي أمر مر بعيد عن العرب ولا يثبُت لا يُحتج به: شعرًا، نثرًا، إذا لم يثبت عن العرب لا يُحتجُ به؛ إلا أن ما روي عن العرب من شعرٍ ونثرٍ لم يُجز أحد من الرواة روايتهُ بالمعنى، لا أحد يُجيز أن يروى الشعر بالمعنى مثلًا، أو المثل، أو الحكمة تروى بالمعنى؛ لا، القرآن لم يُجز أحدٌ روايته بالمعنى.

أما الحديث فجماهير المُحدثين أجازوا الرواية بالمعنى؛ فلهذا ابن حجر لا تُحصي في فتح الباري قوله وهذا من تصرف الرواة؛ بشروط، بشروطٍ لا تُنجي، بشروطٍ لا تُنجي-لا تُنجي عند النحويين طبعًا- لأنهم كان تركيزهم على المعنى: أن يكون عارفًا بمعاني الكلام فلا يُحيل المعنى...إلى آخره.

ولكن يبقى أنه كل شيءٍ يُعيدونها إلى علم الراوي، لا يُعيدونها إلى كون الراوي حُجة يعني لو أتى آتٍ مثلًا-فقط مُجرد مثال فقط- لو أتى راوٍ وكذب، أتى أعرابي من العرب وكذب على النبي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ وقال: **"قال النبي كذا وكذا"**؛ فهل هذا حُجة أم ليس بحُجة؟

في اللغُة حُجة، في الدين ليس بحُجة، في اللغة حُجة لأنه من كلام هذا الأعرابي؛ لأن العرب حُجة في داخل جزيرة العرب إلى قبل..، إلى سنة (مائة وخمسين) حُجة في كلامهم لأنهم لا يلحنوا، ولا يُخطئوا في كلامهم؛ فلهذا اتفق أهل اللغة والنحو على أن العربي إذا غير البيت؛ فالبيت حُجة وتغيير العربي حُجة.

فلهذا لا تجد أو يعني يندر في النحويين المُتقدمين أن تجد منهم من ينسبُ البيت إلى قائله كسيبويه، سيبويه لم ينسب الأبيات التي ذكرها؛ ذكر (ألف وخمسمائة) بيت من الشعر لم ينسُب شيئًا منها، أو نسب شيئًا قليلًا منها، قالوا:

السبب في ذلك: انهم يعلمون أن العرب غيرت في هذه الأشعار؛ فلا يريد أن يقول قال فلان وهو مُغير؛ بل إن النحويين وسيبويه في مواضع كثيرة جدًا من كتابه، يقول: "ومن ذلك قول العرب"، ثم يأتي ببيت من الشعر:

بنـي أسـد هـل تعلمـون بلاءنـا إذا كـان يومـا ذا كواكـب أشـنعا

قال سيبويه: **"وسمعتُ بعض العرب"** يقول: **"إذا كان يومٌ ذو كواكب أشنعا"**، طيب هذا الذي قاله العربي هو الذي قاله الشاعر؟ أم تغييرٌ من هذا العربي؟ تغييرٌ منه: حسب لغته، حسب فصاحته، لكن الذي قاله الشاعر حُجة باتفاق، والذي غير إليه العربي حُجة باتفاق؛ لأن هنا يعني مناط الاحتجاج باللغة وليس بالمعنى، ليس بالمعنى.

بمناسبة ليس بالمعنى في قصة ما ذكرتُها أو لم أذكرها أو ذكرتها في مكان آخر: سألني أحد الأخوة المشايخ قال: "هل يأتي **"فعيل وصفًا"**؟ صيغة مُبالغة؟ هل يأتي فعيل صيغة مُبالغة؟ هل يأتي فعيل صيغة مُبالغة؟ قلت: "نعم، لكنه ليس من الصيغ القياسية الكثيرة، قال: مثلُ ماذا؟ قلتُ: كصديقٍ وسكيرٍ، فضحك وتعجب**!** قال: كيف تجمع بين صديق وسكير؟**!** قلت: أنا أنظر للغة، لم أنظر إلى المعنى.

فدعونا نُكمل يا إخوان؛ إذًا في هذين البيتين تكلم ابن مالك على ماذا؟ على العطف على ضمير الرفع المُتصل، عرفنا الحُكم، أما ضمير النصب المُتصل لا يُشترطُ فيه شيء؛ تعطف بفاصل وبغير فاصل وبدون شرط.

بقي ضمير الجر المُتصل، كيف تعطف على ضمير الجر المُتصل؟ هذا هو الذي يذكرهُ ابن مالك في البيتين التاليين فيقول:

وَعَـودُ خَـافِضٍ لَـدَى عَطْفٍ عَلَـى ضَـمِيرِ خَفْـضٍ لاَزِمَـا قَـدْ جُعِـلاَ
وَلَـيْسَ عِنْـدِي لاَزِمَـا إذْ قَـدْ أَتَـى فِـي الـنَّظْمِ وَالنَّثْـرِ الصَّـحِيْحِ مُثْبَتَـا

يتكلم عن العطف على ضمير الجر المُتصل، أو كما قال: "ضمير الخفض المُتصل، الجر والخفض مُصطلحان يُقصدُ بهما شيءٌ واحد، فذكر أن أكثر النحويين يوجب ويُلزم إعادة الجار مع المعطوف، إذا عطفت على ضمير جرٍ مُتصل لابد أن تُعيد مع المعطوف الجار؛ الذي جر الضمير المُتصل.

-تقول: **"مررتُ بك وبزيدٍ"**، ولا تقول: **"مررتُ بك وزيدٍ"**.

-قال تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون:٢٢]، ولا يُقال: **"وعليها والفُلك تُحملون"**.

-تقول: **"الكتابُ لي ولأخي"**، ولا تقول: **"الكتابُ لي وأخي"**.

-قال تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فصلت:١١]، ولا يُقال: **"فقال لها والأرضِ"**.

-تقول أيضًا: **"هذا كتابي وكتابُ أخي"**، ولا تقول: **"هذا كتابي وأخي"**، **"هذا كتابي وكتابُ أخي"** أين المعطوف؟ **"هذا كتابي"**: (ياء المُتكلم) أردت أن تعطف أخاك عليك: **"هذا كتابي وأخي"** أردت أن تعطف أخاك عليك لكن (الياء) هنا ضمير جر مُتصل لابد أن تُعيد مع المعطوف الجار، ما الذي جر (ياء المُتكلم في **"كتابي"**؟ المُضاف كتاب لابد أن تُعيده، **"هذا كتابي وكتابُ أخي"**، ولا تقول: "هذا كتابي وأخي".

-قال تعالى: ﴿قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾ [البقرة:١٣٣]، ولا تقول: **"نعبدُ إلهك وآبائك"**.

-وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَعَـودُ خَـافِضٍ لَـدَى عَطْـفٍ عَلَـى ... ضَـمِيرِ خَفْـضٍ لاَزِمًـا قَـدْ جُعِـلاَ

فهذا هو قول البصريين وقول الجمهور، وذهب الكوفيون إلى جواز العطف على ضمير الجر المُتصل بإعادة العاطف وبعدم إعادته، واختار مذهبهم ابن مالك، ونص على ذلك في قوله:

لَـيْسَ عِنْـدِي لاَزِمَـا إِذْ قَـدْ أَتَـى   فِـي الـنَّظْمِ وَالنَّثْـرِ الصَّـحِيْحِ مُثْبَتَـا

فذكر أن إعادة الجار مع المعطوف ليس عنده واجبًا ولا لازمًا، والدليلُ على ذلك كثرةُ مجيئه في النظم، وفي النثر كما ذكر:

-فمن النثر قراءة حمزة وهي قراءةٌ سبعية: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامِ﴾ [النساء:١]، فقراءة الجمهور: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾، العطف هنا على لفظ الجلالة، "اتقوا الله، واتقوا الأرحامَ"، فالعطف على اسم ظاهر، لا إشكال فيه: "اتقوا الله واتقوا الأرحامَ" فالعطف على اسم ظاهر لا إشكال فيه.

وأما على قراءة حمزة: ﴿ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامِ﴾؛ فاحتج هؤلاء وقالوا عن الأرحام معطوفةٌ على الهاء في (به) ومع ذلك عطف بلا إعادة الجار، قال: "به والأرحامِ".

ولو جاء الكلام على ما يوجبهُ الجمهور لكان يُقال: "اتقوا الله الذي تساءلون به وبالأرحامِ"، والآية –أقصد القراءة- خُرجت على غير ذلك، فليس الدليل بها قائمًا، فقيل: إن (الواو) واو القسم، ولله أن يُقسم بما شاء، أقسم عَزَّوَجَلَّ هنا بالأرحام، إلا أن الاحتجاج بالآية يقويه –الاحتجاج بالآية يقويه أن معناها سيكون قريبًا من معنى قراءة الجمهور، وجعلوا (الواو) واو القسم يُبعدها عن معنى قراءة الجمهور.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الحادي والتسعون

بِسْــــــمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيــــمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبيّاكم في ليلة الإثنين، التاسع من شهر جمادى الآخرة من سنة ثلاثٍ وثلاثين وأربعمائة وألف في جامع الراجحي في مدينة الرياض، لنعقد-بحمد الله وتوفيقه- الدرس الحادي والتسعين من دروس شرح ألفية ابن مالك -عليه رحمة الله-.

ولا زال الكلام متواصلًا على باب عطف النسق، الذي عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في خمسةٍ وعشرين بيتًا، وقد شرحنا أكثرها، ولم يبقَ منها إلا القليل.

سنبدأ بمواصلة الشرح لبيتين بدأنا بشرحهما في الدرس الماضي، ثم نكمل- إن شاء الله تعالى- بشرح الأبيات الباقية من هذا الباب، وهي أربعة أبيات، فمجموع الأبيات التي سنشرحها في هذا الدرس إن شاء الله تعالى ستة أبيات، نبدأ الدرس كالمعتاد بقراءتها، قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ألفيته في باب عطف النسق:

وَعَــودُ خَــافِضٍ لَــدَى عَطْــفٍ عَلَــى ... ضَــمِيْرِ خَفْــضٍ لاَزِمًــا قَــدْ جُعِــلاَ
وَلَــيْسَ عِنْــدِي لاَزِمًــا إِذْ قَــدْ أَتَــى ... فِــي الــنَّظْمِ وَالنَّثْــرِ الصَّــحِيْح مُثْبَتَــا

٥٦١.وَالفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ وَالـوَاوُ إِذ لاَ لَـبْسَ وَهْـيَ انْفَـرَدَتْ
٥٦٢.بِعَطْـفِ عَامِـلٍ مُـزَالٍ قَـدْ بَقِـي مَعْمُولُــهُ دَفْعًــا لِــوَهْم اتُّقِــي
٥٦٣.وَحَـذْفَ مَتْبُـوعٍ بِـدَا هُنَـا اسْـتَبِحْ وَعَطْفُـكَ الفِعْلَ عَلَى الفِعْلِ يَصِـحّ
٥٦٤.وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلًا وَعَكْسًــا اسْــتَعْمِل تَجِــدْهُ سَــهْلًا

في البيتين الأولين تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على مسألة العطف على ضمير الجر، العطف على ضمير الخفض، وهذه المسألة كنا بدأناها في الدرس الماضي، وقلنا فيها: إن البصريين وتبعهم على ذلك كثير من المتأخرين أوجبوا إعادة العامل مع المعطوف إذا عطفت على ضمير مجرور، أو على ضمير جر، فإذا قلت: (مررت بك وبزيدٍ)، فيجب أن تعيد العامل في ضمير الجر وهو الباء، فتقول: (مررت بك وبزيد)، ولا يجوز أن تقول: (مررت بك وزيدٍ)، فتعطف بغير إعادة العامل.

وكذلك في الجر بالإضافة، لو قلت: (هذا الكتاب لي ولأخي)، فإن كلمة أخي معطوفة على ياء المتكلم في كتابي، وياء المتكلم ضمير جر، فيجب أيضًا أن تعيد الجر، سواءٌ أكان حرف جر، كقولك: الكتاب لي ولأخي، أو كان الجارّ مضافًا، كقولك: (هذا كتابي وكتاب أخي)، فلابد من إعادة الجار، وذكرنا على ذلك أمثلة وشواهد متعددة في الدرس الماضي، فهذا الذي أشار إليه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله:

وَعَـودُ خَـافِضٍ لَـدَى عَطْـفٍ عَلَـى ضَـمِيْرِ خَفْـضٍ لاَزِمًـا قَـدْ جُعِـلا

يعني أن البصريين جعلوا ذلك واجبًا لازمًا، وأما الكوفيون فإنهم لا يوجبون ذلك، ولكنهم يقولون: إن الأكثر والأحسن أن تعيد العامِل في ضمير الجر إذا عطفت عليه، ولكن هذا ليس بواجبٍ ولا لازم، فعلى مذهبهم الأحسن والأكثر أن تقول: (الكتاب لي ولأخي)، ويجوز أن تقول: (الكتاب لي وأخي).

وتقول على الأكثر والأحسن في الإضافة: (هذا كتابي وكتاب أخي)، ويجوز

عندهم أن تقول: (هذا كتابي وأخي).

واختار ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قول الكوفيين في ذلك، وصرّح، وهذا قوله في البيت الثاني: **وَلَيْسَ عِنْدِي لاَزِمًا**، ثم دلل على أن هذا ليس بلازم بقوله:

.... إِذْ قَــدْ أَتَــى فِـي الـنَّظْمِ وَالنَّثْـرِ الصَّـحِيْحِ مُثْبَتَـا

يقول: عدم إعادة العامل إذا عطفت على ضمير جر، هذا قد جاء في النثر، وجاء في النظم أي الشعر، فهذا يدل على جوازه، وإن كان أحدهما أحسن وأكثر من الآخر.

من الشواهد التي جاءت دالةً على قول الكوفيين وابن مالك بعدم وجوب إعادة العامل إذا عطفت على ضمير جر: قراءة حمزة، وهي قراءة سبعية في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء:١]، فإن الجمهور، جمهور القراء قرأ بنصب: والأرحامَ، ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾، فهو عطف على لفظ الجلالة، أي واتقوا الله واتقوا الأرحامَ، وقرأ حمزة: ﴿وَٱلْأَرْحَامِ﴾ بالجر، فقالوا: والأرحامِ عطف على الهاء في قوله: به، وهو ضمير جر، بلا إعادة العامل، يعني لم يقل: تساءلون به وبالأرحام، والعرب كانت تتساءل بذلك، فتقول: أسألك بالله والرحم.

وهذا دليل قد يتخرج على غير ما استدل به هؤلاء، ولذلك أكثر من تخريج، من أشهرها: أن الواو على قراءة حمزة هي واو القسَم الجارّة، اتقوا الله الذي تساءلون به، ثم أقسم بالأرحام فقال: والأرحامِ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ﴾، إلى آخره، فقوله: والأرحام قسَم، ولله أن يقسم بما شاء من مخلوقاته، كقوله: ﴿وَٱلَّيْلِ﴾، ﴿وَٱلشَّمْسِ﴾، ﴿وَٱلْعَصْرِ﴾ [العصر:١]، إلى آخره.

فهذا تخريج متجه، ولا إشكال فيه، إلا أن الذي قد يرجح التخريج الأول لقراءة حمزة هو أنه أقرب إلى معنى قراءة الجمهور، تخريج قراءة حمزة على أنه عطف على الهاء في به أقرب إلى معنى قراءة الجمهور من التخريج الآخر الذي أبعدها كثيرًا عن معنى قراءة الجمهور، وتوافق القراءات على معنى واحد مقدم على اختلافها، إلا أن اختلافها ليس منكورًا.

قد تُخرج القراءة على معنى وحكم، والقراءة الأخرى للآية نفسها قد تُخرَج على معنىً آخر وحكم، هذا وارد ولا إشكال فيه.

ومن الشواهد على قول الكوفيين قول الشاعر:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

(فما بك والأيام)؛ فالكاف في بك ضمير جر، ثم عطف عليه فقال: والأيام بلا إعادة الجارّ (الباء)، ولو جاء على جادة الكلام لكان يقول: فاذهب فما بك وبالأيامِ، وهذا شعر.

وخرّج بعضهم على ذلك بعض الآيات، كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة:٢١٧]، الواو في ﴿وَٱلْمَسْجِدِ﴾ حرف عطف، والمسجد معطوف مجرور، مجرور على ماذا؟ قال هؤلاء المستدلون على الجواز: إنه عطف على الهاء في قوله: ﴿بِهِۦ﴾ [البقرة:١٥]، وهو ضمير الجر، ولم يُعد الجار.

والآية فيها تخريجات أُخر، من أشهرها وأوضحها: أن المسجد الحرام عطف على سبيل الله، أي وصدٌ عن سبيل الله والمسجد الحرام.

وخرّج بعضهم أيضًا على هذا القول، قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا

﴿مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾ [الحجر:٢٠]، أين وجه الاستشهاد في الآية؟ ﴿وَمَن لَّسۡتُمۡ﴾، هذا حرف عطف، مَن: اسم موصول بمعنى الذي معطوف، معطوف على ماذا؟ نعم.

الطالب: (@١٨:١٣:٠٠)

الشيخ: ومَن لستم له برازقين، عطف على معايش، والمعنى حينئذٍ: جعلنا لكم فيها معايش، وجعلنا لكم فيها من لستم له برازقين، كالحيوانات وغيرها، وهذا معنى متجه وتخريج ظاهر، ولا دليل فيه على الجواز.

لكن الاستشهاد بهذه الآية على الجواز أنهم جعلوا (مَن) معطوفة على (كم) في قوله: ﴿وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ﴾ [الأعراف:١٠]، يعني جعلنا لكم فيها معايش، وجعلنا هذه المعايش لمن لستم له برازقين، جعلنا هذه المعايش لمن؟ لكم ولمن لستم له برازقين، فمَن على هذا عطف على ضمير الجر في قوله لكم، فهذا تخريج، ولكنه ليس بلازم في الآية، **فالدليل إذا تطرق له الاحتمال سقط به الاستدلال**.

وخاصة أن التوجيهات الأخرى ليست متكلفة.

كلام النحويين وابن مالك، ونحن تبعًا لهم، نقرر هذه المسألة فنقول: إذا عطفت على ضمير جر، فيجب أن تعيد الجار (العامل)، والمسألة السابقة التي تكلمنا عليها في الدرس السابق كانت العطف على ضمير الرفع المتصل، كقولك: (جئت أنا ومحمد)، فيجب أن تفصل بين ضمير الرفع المتصل وما عطفته عليه، هنا في ضمير الجر، في ضمير الخفض، لم يشترط النحويون أن يكون ضميرًا متصلًا.

ضمير الرفع إذا كان منفصلًا فلا يُشترط فيه الفصل، يعني فيه فرق بين الضمير المتصل والضمير المنفصل، ضمير الرفع المتصل لابد من الفصل، وضمير الرفع

المنفصل لا يُشترط فيه الفصل كالظاهر.

ومضير الخفض، ضمير الجر، لماذا لم ننص على كونه متصلًا؟ الجواب: لأن ضمير الجر لا يكون إلا متصلًا، وهذا سبق في باب الضمائر، فضمائر الرفع تكون متصلة، ومنفصلة، وضمائر النصب تكون متصلةً ومنفصلة، أما ضمائر الجر (الخفض) فلا تكون إلا متصلةً، فلا حاجة لاشتراط ذلك.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ ... وَالوَاوُ لاَ لَبْسَ وَهْيَ انْفَرَدَتْ
بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي ... مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي

وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بِدَا هُنَا اسْتَبِحْ

فهذان بيتان وشطر، تكلم فيهما ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الحذف في هذا الباب، الحذف في باب عطف النسق، تكلم على حذف المعطوف وحرف العطف، وتكلم على حذف المعطوف وحده، وتكلم على حذف المعطوف عليه وحده.

فنبدأ بالكلام على حذف المعطوف مع حرف العطف:

قد يُحذف المعطوف مع حرف العطف، وفي ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **وَالفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ**، الفاء هذا حرف العطف، قد تُحذف مع ما عطفت، يعني المعطوف.

وَالفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ ... وَالوَاوُ..........................

يعني والواو كذلك قد تُحذف مع ما عطفت، **إذ لاَ لَبْسَ**، هذا الشرط، **فيجوز أن تحذف المعطوف مع حرف العطف، بشرطين ذكرهما ابن مالك:**

الأول: أن يكون حرف العطف الفاء أو الواو.

والشرط الثاني: عدم اللبس، يعني وجود الدليل على المحذوف.

فالحذف مع الفاء، حذف المعطوف مع الفاء هذا كثير، كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة:٦٠]، ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾، عندما قيل له: اضرب بعصاك الحجر، ما الذي حدث؟ ما الذي فعل؟ انبجست؟ انفجرت ولا ضرب أولًا؟ ضرب، لكن ما ذكر الضرب في الآية، ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ﴾، التقدير –والله أعلم–: فقلنا اضرب بعصاك الحجر فضرب فانفجرت.

إذًا حُذف المعطوف، وحرف العطف، لأن المعنى واضح، عندما قال: اضرب، هذا الدليل، فضرب، ومثل ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنۢبَجَسَتْ﴾ [الأعراف:١٦٠]، أي أن اضرب بعصاك الحجر فضرب فانبجست، فحذف حرف العطف والمعطوف عليه.

وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل:٨١]، سرابيل جمع سربال، معروف، الثياب، ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾، يذكر ذلك سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في تعداد النعم، نعمه على العباد، فقال: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾، أي سرابيل تقيكم الحر والبرد؛ لأن الثياب سرابيل تقي الحر والبرد، فعندما قال: تقي الحر، عُرف أنها تقي الحر والبرد، هذا ما يتعلق بالأحكام النحوية.

نبهنا على ذلك، وننبه عليه كثيرًا لأهميته، نحن نتكلم الآن على النحو، أما على البلاغة، فهذا أعمق من النحو، يعني قلنا الآن: يجوز لك أن تحذف المعطوف وحرف العطف، فمعنى الآية تقيكم الحر والبرد، هذا جائز في النحو.

طيب، ما فائدته؟ ما الغرض من الحذف هنا؟ ما البلاغة التي أُضفيت على

الآية بسبب الحذف؟ هذه أشياء تُبحث في البلاغة وهي أعمق من النحو، النحو الدرجة الأولى، فقط تبين لك الأحكام، تفصل لك بين الخطأ والصواب، أما البلاغة فهي فوق ذلك، وكل ما قيل فيه يجوز الحذف، فهذا جواز نحوي، أما البلاغة فهي تبين ما الغرض من الحذف، لماذا حُذف هنا ولم يُحذف هناك؟ وهكذا.

فقد يقال هنا مثلًا: أنه نُص على الحر؛ لأن الخطاب كان للعرب، وبلادهم حارة، فهذا أظهر في بيان النعمة، وقد يقال غير ذلك.

ومن شواهد الحذف قول العرب: راكب الناقة طليحان، طليحان: مثنى طليح، والطليح هو الضعيف، كأنه قال: راكب الناقة ضعيفان، على تقدير: راكب الناقة والناقة ضعيفان، ولكنه حذف الناقة وحرف العطف، لدلالة قوله: راكب الناقة.

ومن ذلك قول النابغة الذبياني:

فما كان بين الخير لو جاء سالمًا   أبو حُجرٍ إلا ليالٍ قلائلُ

يقول ذلك للنعمان بن الحارث الغساني، يقول: فما كان بين الخير لو جاء سالمًا أبو حُجرٍ يعني النعمان، إلا ليالٍ قلائل، فما كان بين الخير وماذا؟ وبيني، فما كان بين الخير وبيني، فحذف حرف العطف وما عطف.

فهذا ما يتعلق بحذف حرف العطف والمعطوف.

الصورة الثانية للحذف: أن يُحذف المعطوف وحده دون حرف العطف، وفي هذا يقول ابن مالك:

وَهْيَ انْفَرَدَتْ

بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي   مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِوَهْم اتُّقِي

وهي يعني الواو انفردت بهذا الحكم، **فالمعطوف يُحذف بشرطين:**

الشرط الأول: أن يكون حرف العطف الواو.

والشرط الثاني: أن يكون عاملًا محذوفًا بقي معموله، وعرفنا المراد بالمعمول، معموله: يعني مرفوعه أو منصوبه أو مجروره، هذا هو المعمول، أو مجزومه، الذي عمل فيه، عمل فيه الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، ولذلك أساليب قد تكون مضطردة، من ذلك قول الراجز:

علفتها تبنًا وماءً باردًا حتى شتت همالةً عيناها

يعني دابته، أنه اهتم بها وأكّلها وسقاها وأكثر من ذلك حتى دمعت عيناها من كثرة الأكل والشرب، علفتها تبنًا وماءً باردًا، علفتها يعني أعطيتها علفًا، علفتها تبنًا، التبن علف، ماشي، علفتها تبنًا وماءً، الواو حرف عطف، وماءً معطوف، هل هو معطوف على التبن؟ لو كان معطوفًا على التبن، فهو يقول: علفتها تبنًا، فهل علفها ماءً؟ هل الماء من العلف لكي يعلفها ماءً؟ يعني هل المعنى هنا يجيز أن يكون الماء معطوفًا على التبن؟ الجواب: لا.

ولكن تقدير الكلام على وجود معطوف محذوف هو الذي نصب الماء، والتقدير: علفتها تبنًا وسقيتها ماءً، فالعطف حينئذٍ من عطف الجمل، عطف جملة (سقيتها ماءً) على جملة (علفتها تبنًا).

ومن ذلك قول الشاعر:

إذا ما الغانيات برزن يومًا وزججن الحواجب والعيونَ

زججن الحواجب، التزجيج، تزجيج الحواجب يعني تضييقها وتصغيرها، وهذا إنما يكون للحواجب، ولا يكون للعيون، العين لا تُزجج، وإنما تُكحل، إذًا لا يصح من حيث المعنى أن نعطف العيون على الحواجب؛ لأنها لا تشترك معها

في العامل، في التزجيج، وإنما على محذوف هو عامل في العيون، والتقدير: وزججن الحوجب وكحّلن العيون، فعطف جملة على جملة، ولم يعطف مفردًا (العيون) على مفرد (الحواجب)، لمنع المعنى من ذلك.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ﴾ [الحشر:٩]، يعني الأنصار رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ﴾، ما معنى تبوءوا؟ سكنوا، التبوء هو السكنى والإقامة، ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ﴾، يعني المدينة (طيبة) سكنوها وأقاموا فيها، ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ﴾، ماشي، ﴿وَٱلْإِيمَـٰنَ﴾، هل الإيمان معطوف على الدار فهو أيضًا متبوَّءٌ؟

الجواب: من حيث المعنى لا، لكن هناك عامل محذوف هو الناصب للإيمان، تقدره معمولًا مناسبًا، يقدرونه على نحو: والذين تبوءوا الدار وآثروا الإيمان، فهو عطف جملة على جملة، لا عطف مفرد على مفرد، لمنع المعنى من ذلك.

هذا قول جمهور النحويين، إن العطف هنا عطف جمل، وهناك معطوف محذوف هو الناصب لهذا المعمول، والسبب الذي دعاهم إلى ذلك –كما عرفنا– هو مراعاة ظاهر المعنى.

وفي هذه المسألة في مثل هذا الأسلوب خلاف على ثلاثة أقوال: القول الأول: هو قول جمهور النحويين الذي ذكرناه قبل قليل، أن هناك معطوفًا محذوفًا هو الناصب أو هو العامل في المذكور.

والقول الثاني: قال به بعض النحويين والبلاغيين، قالوا: إن الواو في مثل هذا الأسلوب عطفتْ مفردًا على مفردٍ، فالعيون معطوفة على الحواجب، والإيمان معطوف على الدار، والماء معطوف على التبن، والتصرف والتوسع هنا حدث في

العامل الأول، وهو قوله: علفتها، توسعوا في هذا العامل بما يسمى التضمين.

التضمين مر بكم أكثر من مرة، من مشاهير مسائل النحو والبلاغة، التضمين: أن تُضمن عاملًا أو تضمن كلمة معنى كلمة أخرى، فتعاملها معاملة هذه الكلمة.

فعلّفتها ضمّنها معنى كلمة تعمل في التبن والماء، كنحو: أعطيتها تبنًا وماءً، أو أطعمتها تبنًا وماءً، والطعام يُطلق على المأكول، ويُطلق على المشروب في اللغة وفي النصوص الشرعية، كقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ﴾ [البقرة:٢٤٩]، عندما مروا بالنهر؛ أي فمن لم يشرب منه.

وفي قوله: (زججن الحواجب والعيونَ)، العطف عطف مفردات، والتصرف صار في العامل الأول بالتضمين، ضمّن زججن كلمة حسّنّ مثلًا، أو جمّلن، حسّنَّ الحواجب والعيون، ونحو ذلك.

وكذلك في الآية: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَنَ﴾ [الحشر:٩]، التبوّء هنا يُضمن معنى كلمةٍ تصل إلى الدار والإيمان، فهذا هو القول الثاني.

القول الثالث في المسألة، أو في هذا الأسلوب:

قالوا: إن العطف عطف مفردات، والتوسع كان في المعطوف، ففي قوله: (علّفتها تبنًا وماءً)، الماء معطوف على التبن، إلا أنه توسع في الماء مجازًا فشبهه بما يُعلف، كأنه جعل الماء شيئًا يُعلَف، شبه الماء لأنه مما يُطعم فشبهه بالعلف، فقال: (علّفتها تبنًا وماءً).

وكذلك (زججن الحواجب والعيون)، توسع في العيون، فشبهها بما يُزجج.

﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَنَ﴾ [الحشر:٩]، توسع في الإيمان فشبهه بشيء يُسكن ويقام فيه.

القول الثالث قولٌ للبلاغيين، قريب من التضمين؛ لأنه يقوم على معنى بلاغي، إلا أن التضمين كان في العامل الأول، والقول الثالث كان التوسع في المعطوف نفسه.

والقولان الثاني والثالث وجيهان؛ لأنهما أنسب للمعنى من القول الأول، والقول الأول هو أقرب إلى ظاهر الكلام، فهذه هي الصورة الثانية للحذف: وهو حذف المعطوف وحده.

الصورة الثالثة للعطف: هو حذف المعطوف عليه وحده؛ أن تحذف المعطوف عليه وحده، وفي هذا قال ابن مالك: **وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بِدَا هُنَا اسْتَبِحْ**، فيجوز حذف المعطوف بشرط عدم اللبس، أو بشرط وجود دليلٍ عليه، طبعًا وجود الدليل على المعطوف هذا شرط للحذف عمومًا في اللغة، **أي محذوف في اللغة فشرطه وجود الدليل عليه**، وقد نص ابن مالك على هذا الشرط وهو وجود الدليل على المعطوف في قوله: (بدا) **وَحَذْف مَتْبُوعٍ بِدَا**، يعني معطوف ظاهر في المعنى.

وحذف المعطوف عليه لا يكون إلا بعد الواو والفاء، مثال ذلك لو قيل لك مثلًا: (أضربتَ زيدًا؟)، فتقول في الجواب: (نعم، وعمرًوا)، التقدير: نعم، ضربت زيدًا وعمرًوا، فحذفت المعطوف عليه، فهذا أسلوب مضطرد، ومن ذلك قول العرب لمن قال لهم: (مرحبًا)، فإنهم قد يقولون في جواب ذلك: (وبك، وأهلًا وسهلًا)، إذا قيل لهم: مرحبًا، يجيبون بإجابات متعددة، من ذلك أن يقولوا: (وبك، وأهلًا وسهلًا)، والتقدير: ومرحبًا بك وأهلًا وسهلًا.

(وبك وأهلًا)، قوله: وأهلًا، هذا معطوف، معطوف على ماذا في قوله: وبك وأهلًا؟ معطوف على مرحبًا المحذوفة، يعني: ومرحبًا بك وأهلًا، فقوله: وأهلًا معطوفة على مرحبًا المحذوفة، والدليل: قول المبتدئ: مرحبًا.

أما الواو الأولى في قوله: (وبك وأهلًا وسهلًا)، الواو الأولى هذه ما هي؟ (وبك)، هذه الواو حرف عطف، لكن عطفت جملة على جملة، عطفت جملة المتكلم على جملة المخاطِب، المخاطِب إذا قال لك: مرحبًا، أنت تقول: وبك وأهلًا وسهلًا، عطفت كلامك على كلامه، إذًا فالواو الأولى عاطفة، لكن عطفت جملة على جملة، جملة المتكلم على جملة المخاطِب، والواو الثانية: (وبك وأهلًا)، هي وجه الاستشهاد، عطفت وأهلًا على مرحبًا المحذوفة في كلام المتكلم، ومرحبًا بك وأهلًا.

والواو الثالثة: (وسهلًا)، هذه معطوفة على أهلًا، ما فيها إشكال، عطف مفرد على مفرد.

وقول العرب: (أهلًا وسهلًا) هما اسمان، لا مصدران، الأهل، أهل الإنسان، أقاربه الأدنون، والسهل: المكان السهل، وإعرابها مفعولٌ به لفعل محذوف، فقولهم: أهلًا، يعني قدمت أهلًا، يعني أتيت أهلك، وسهلًا: يعني وطئت سهلًا.

بعض النحويين يُمثل لحذف المعطوف عليه بنحو قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرف:٥]، الآية مبدوءة بهمزة استفهام، وبعد همزة الاستفهام حرف العطف (الفاء)، قال: التقدير: أنمهلكم فنضرب عنكم الذكر صفحًا، ﴿أَفَنَضْرِبُ﴾، الفاء هذه عاطفة، عطفت ماذا على ماذا؟ قال: المعطوف عليه محذوف، يدل عليه المعنى، يعني أنمهلكم فنضرب عنكم الذكر صفحًا.

وكقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْاْ إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ [سبأ:٩]، وهذا أسلوب كثير جدًّا في القرآن وكلام العرب، أفلم، همزة وبعده الفاء، ﴿أَفَلَمْ يَرَوْاْ﴾، الفاء عطفت ماذا على ماذا؟ طبعًا عطفت ما بعدها، لكن عطفته على ماذا؟ قال هؤلاء: عطفته على

معطوف عليه محذوف مفهوم من المعنى، وتقديره: أعموا فلم يروا إلى ما بين أيديهم؟ أعموا من العمى، أعموا فلم يروا إلى ما بين أيديهم؟

وفي الآيتين الأخيرتين، هذا الأسلوب، خلاف مشهور بين النحويين، فما ذكرناه الآن على مذهب الزمخشري، وهو خلاف مذهب سيبويه والجمهور، الذي سيأتي -إن شاء الله تعالى-.

فهذه ثلاث صور للحذف ذكرها ابن مالك:

- **الصورة الأولى**: حذف المعطوف مع حرف العطف.
- **والثانية**: حذف المعطوف وحده.
- **والثالثة**: حذف المعطوف عليه.

بقيت صورة رابعة لم يذكرها ابن مالك: وهي حذف حرف العطف وحده، وسيأتي الكلام على هذه الصورة -إن شاء الله- في آخر الباب.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ خاتمًا أبياته في هذا الباب، قال:

....	وَعَطْفُكَ الفِعْلَ عَلَى الفِعْلِ يَصِحّ
وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلًا	وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلًا

تكلم في هذه الأشطر الثلاثة على عطف الفعل على الاسم، وعطف الاسم على الفعل، وذكر ذلك لأن الأصل في العطف أن تعطف اسمًا على اسمٍ، هذا هو الأصل والأكثر وجادة الكلام، تقول: (جاء زيدٌ وعمرٌوا، أكرِم زيدًا أو عمرًوا)، ولكن العطف أوسع من ذلك، فقد تعطف فعلًا على فعلٍ، وقد تعطف فعلًا على اسمٍ، وقد تعطف اسمًا على فعلٍ، وقد تعطف جملةً على جملة.

وابن مالك في هذه الأشطر الثلاثة تكلم على عطف الفعل على الفعل، وعلى عطف الفعل على الاسم، وعلى عطف الاسم على الفعل، ولم يتكلم على عطف

الجملة على الجملة، فدعونا نقف عند ذلك كله، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **وَعَطْفُكَ الفِعْلَ عَلَى الفِعْلِ يَصِحّ**، فيصح ويجوز في اللغة أن تعطف فعلًا على فعلٍ، كقولك: (لا تلعب وتهمل دروسك)، لا: ناهية جازمة، تلعب: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله مستتر تقديره أنت، والواو حرف عطف، عطفت مفردًا على مفردٍ أم عطفت جملةً على جملةٍ؟

نظر، (لا تلعب وتهمل دروسك)، تهمل: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، لماذا مجزوم؟ ما فيه لا ناهية قبله، (لا تلعب وتهمل)؛ لأنه معطوف على مجزوم، العطف هنا عطف مفردات، عطفت فعلًا (تهمل) على فعلٍ (تلعب)، ولم تعطف جملة على جملة.

ولو عطفت جملة على جملة، لكنت تقول: (لا تلعب وتهملُ دروسك)؛ لأن الواو حينئذٍ لم تعطف الفعل بعدها على ما قبلها، إذًا فهي واو استئناف، وتهمل على ذلك فعلٌ مضارعٌ لم يُسبق بناصب ولا جازم، فترفع (وتهملُ دروسك)، ويصح في مثل هذه الجملة الرفع والنصب والجزم، كما سيأتي في إعراب الفعل المضارع.

- فالجزم على أن العطف عطف مفردات، عطفت تهمل على تلعب.
- والرفع على أن الواو استئناف، عطفت جملة على جملة، فالمضارع مرفوع.
- والنصب على أن الواو واو المعية التي ينتصب الفعل بعدها بأن مضمرة، (لا تلعبْ وتهملَ دروسك).

والمعنى مختلف:

فإن جزمت، (لا تلعبْ وتهملْ دروسك)، نهيت عن الأمرين، عطف مفردات.

وإن نصبت، (لا تلعبْ وتهملَ)، فأنت تريد المعية، يعني لا تلعب مع إهمال دروسك، تنهاه عن اللعب المصاحب لإهمال الدروس، لكن لا تنهاه عن اللعب الآخر.

وإذا رفعت، فقد نهيته عن الأول فقط، (لا تلعبْ)، ثم أخبرت عنه، (وتهملُ دروسك)، كأنك قلت: لا تلعبْ، ثم استأنفت وقلت: وأنت تهمل دروسك.

ومن عطف الفعل على الفعل أن تقول: (أحب أن تجلسَ وتتكلمَ)، فالواو هنا لا شك عطفت فعلًا على فعلٍ، مفردًا على مفردٍ، فلهذا نصبته.

ومن ذلك أن تقول: (احذر أن تعصيَ والديك وتغضبَهما)، فالعطف هنا أيضًا عطفت مفردًا على مفرد، وليس من عطف جملة على جملة، مع أنك ترى أن (وتغضبهما)، وتغضب فعل، إذًا لابد له من فاعل، تقديره أنت، وهما مفعول به، ومع ذلك لا يُعد هذا من عطف جملة على جملة؛ لأنك أردت أن تعطف الفعل على الفعل.

واشترط النحويون لصحة عطف الفعل على الفعل اتحادهما في الزمان، يصح عطف الفعل على الفعل إذا اتحدا في الزمان، يعني كانا معًا في الماضي، أو كانا معًا في الحال، أو كانا معًا في الاستقبال، بغض النظر عن الصيغة، هل الصيغة صيغت فَعَل التي يسمونها الفعل الماضي، أو صيغة يفعل التي يسمونها الفعل المضارع.

فتقول: (من اجتهد استفاد)، تمام، (من اجتهد استفاد ونجح بتفوق)، ونجح، عطفت نجح على استفاد، وتقول: (من اجتهد استفاد وينجح بتفوق)، الواو حرف عطف، عطفت مفردًا على مفرد، فلهذا جزمت (ينجحْ)، عطفته على محل استفاد، لأن استفاد جواب الشرط، فعطفت مفردًا على مفرد.

ويجوز أن تقول: (من اجتهد استفادَ وينجحَ بتفوق)، على أن الواو واو المعية،

والمضارع منصوب بأن مضمرة.

ويجوز أن تقول: (من اجتهد استفاد وينجحُ بتفوق)، على أن الواو استئناف على معنى: من اجتهد استفاد وهو ينجح بتفوق، وهذا سيأتي في إعراب الفعل المضارع، يأتي في باب الشرط، وهو في إعراب الفعل المضارع.

قلنا: وتقول أيضًا: (من يجتهد ينجح بتفوق، وأفاد أمته بعلمه)، فعطفت أفاد على ينجح؛ لأنهما في زمن واحد وهو زمن الاستقبال، فصح ذلك، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لِّنُحۡـِۧيَ بِهِۦ بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗا وَنُسۡقِيَهُۥ﴾ [الفرقان:٤٩]، فعطف عطف مفردات، مضارع على مضارع.

وقال: ﴿وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤۡتِكُمۡ أُجُورَكُمۡ وَلَا يَسۡـَٔلۡكُمۡ أَمۡوَٰلَكُمۡ﴾ [محمد:٣٦]، فعطف تتقوا عطف مفردات على تؤمنوا، وعطف يسأل عطف مفردات على يؤتي، (يؤتكم) مجزوم بحذف حرف العلة ﴿يُؤۡتِكُمۡ أُجُورَكُمۡ وَلَا يَسۡـَٔلۡكُمۡ﴾ [محمد:٣٦]، فجزم يسأل؛ لأنه معطوف على يؤتكم.

وقال تعالى عن فرعون: ﴿يَقۡدُمُ قَوۡمَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَأَوۡرَدَهُمُ ٱلنَّارَۖ﴾ [هود:٩٨]، عطف الفعل الماضي أورد على الفعل المضارع ﴿يَقۡدُمُ﴾ لأن زمنهما واحد، وهو الاستقبال، في الزمن المستقبل.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِيٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيۡرٗا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ وَيَجۡعَل لَّكَ قُصُورَۢا﴾ [الفرقان:١٠]، عن نبينا محمد عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِيٓ إِن شَآءَ﴾، إن شاء ماذا فعل؟ ﴿إِن شَآءَ جَعَلَ﴾، فعل ماضٍ، ﴿جَعَلَ لَكَ خَيۡرٗا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ وَيَجۡعَل لَّكَ قُصُورَۢا﴾، فعطف الفعل الماضي يجعل عطف مفردات على الفعل الماضي جعل، جعل ما إعرابه؟ ﴿إِن

﴿شَآءَ جَعَلَ﴾، جواب الشرط، فمحله الجزم، فلهذا عطف بالجزم فقال: ﴿وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾، قراءة بعض السبعة، بالسكون، هذه قراءة سبعية.

وفي قراءة سبعية أخرى: ﴿وَيَجْعَلُ لَّكَ قُصُورًا﴾، تبارك الذي إن شاء جعل لك خيرًا من ذلك جنات ويجعلُ لك قصورًا، فالواو حينئذٍ عطف جمل، هم يسمونها استئنافية، يعني عطف جمل، عطفت جملة على جملة، فيجعلُ على ذلك مضارع لم يُسبق بناصب ولا بجازم، فهو مرفوع، وعطف هذه الجملة على الجملة السابقة.

هذا ما يتعلق بعطف الفعل على الفعل، ثم تكلم ابن مالك على عطف الفعل على الاسم، وعلى عطف الاسم على الفعل، فقال:

وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلاَ ... وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاَ

يقول: اعطف فعلًا على ماذا؟ اعطف فعلًا على اسمٍ يشبه الفعل، اعطف فعلًا على اسمٍ شبه فعلٍ، يعني اعطف فعلًا على اسمٍ يشبه الفعل، ما الأسماء التي تشبه الأفعال؟ هي الأوصاف، الأسماء المشتقة التي تعمل عمل الفعل، قلنا الأوصاف، جمع وصف وهي:

اسم الفاعل، ومن اسم الفاعل الصيغ المبالغة، واسم المفعول والصفة المشبهة، واسم التفضيل، هذه الأوصاف، الأسماء التي تشبه الأفعال.

يجوز أن تعطف الفعل عليها، ويجوز أن تعطفها هي على الأفعال، والسبب في ذلك كون هذا الاسم مشبهًا للفعل، ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ۝١ فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا ۝٢ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ [العاديات:١-٤]، فعطف الفعل ﴿أثرن﴾ على اسم الفاعل مغير ﴿المغيرات﴾، والمعنى والله أعلم، فالمغيرات صبحًا فالمثيرات نقعًا، المعنى واحد، لكن

المغيرات تعبير بالاسم، الوصف، وأثرن تعبير بالفعل.

وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك:١٩]، فعطف المضارع ﴿يقبضن﴾ على اسم الفاعل ﴿صَافَّاتٍ﴾، والمعنى والله أعلم: صافات وقابضاتٍ، قلنا هذه أحكام نحوية، هذا وصف نحوي، هذا جواز نحوي، البلاغة، لماذا عبّر عن الصف بالوصف صافاتٍ؟ وعبّر عن القبض بالمضارع ﴿وَيَقْبِضْنَ﴾؟ لماذا لم يقل صافات وقابضات أو يصففن ويقبضن، أو يصففن وقابضات؟ هذه بلاغة، تعود فيها إلى أهل البلاغة لتعرف البلاغة في ذلك.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد:١٨]، فعطف ﴿أقرضوا﴾ على ﴿الْمُصَّدِّقِينَ﴾، والمعنى والله أعلم: إن المصدقين والمصدقات والمقرضين الله.

وقال تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام:٩٥]، فعطف مُخرج، اسم الفاعل على المضارع ﴿يُخْرِجُ﴾، والمعنى: يخرج الحي من الميت، ويخرج الميت من الحي، كما في آياتٍ أخرى.

قال الراجز:

يا ليتني عِلِقت غير خارج   قبل الصباح ذات خلقٍ بارج

أم صبيٍّ قد حبا أو دارجِ

أي أم صبيٍّ قد حبا أو درج، أم صبيٍّ حابٍ أو دارجٍ، فهذا عطف الفعل على الفعل، وعطف الفعل على الاسم، وعطف الاسم على الفعل، ولم يتكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على عطف الجملة على الجملة، وقد ذكرناه كثيرًا وخرجنا عليه صورًا متعددة.

ومن عطف الجملة على الجملة اسمية كانت أو فعلية أن تقول: (قام محمدٌ

وجلس خالدٌ)، هنا ليست إلا عطف جملة على جملة، جملة فعلية على جملة فعلية، وتقول: محمد قائمٌ وخالدٌ جالسٌ، عطفت جملة اسمية على جملة اسمية، وتقول: (الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد)، عطفت جملة اسمية على اسمية، ومثلها: (الله ربنا، ومحمدٌ نبينا).

وتقول: (لا تهمل دروسك ولا تلعب في الشارع)، وتقول: (محمدٌ جالسٌ وخالدٌ)، عطف مفرد على مفرد أم جملة على جملة؟ جملة على جملة، أي وخالد كذلك، لكنك حذفت الخبر.

قال تعالى: ﴿وَأَنَا۠ عَجُوزٞ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ﴾ [هود:٧٢]، جملة اسمية على جملة اسمية، وقال: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾ [الزمر:٦٢]، وقال: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون:٦].

﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ﴾، هذه اسمية أو فعلية أو مفرد؟ اسمية، قُدم الخبر شبه الجملة لكم، وأُخر المبتدأ ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾.

قال الشاعر:

يا صاحبي هذا جدالٌ باطلٌ ... لا أنتَ أدركتَ الصوابَ ولا أنا

(لا أنت أدركت الصواب)، جملة اسمية، (ولا أنا)، عطف مفرد على مفرد أم جملة على جملة؟ جملة على جملة، أي ولا أنا أدركتُ الصواب.

وهناك بعض العبارات تحتمل أن تكون من عطف المفردات، وأن تكون من عطف الجمل، نعم حرف العطف يصح أن يكون من عطف المفردات وأن يكون من عطف الجمل، كقولك: (محمدٌ قام وجلس)، يصح أن تقول: جلس معطوف على قام، ويصح أن تقول: جلس هو معطوفة على قام هو، يعني جلس مع فاعلها

معطوفة على قام مع فاعله.

ومثله: (محمدٌ يقوم ويجلس)، وكذلك قولك: (أحب أن تجلس وأن تتكلم)، فإن جعلت الواو من عطف الجمل، فتتكلم منصوبةٌ بماذا؟ أحب أن تجلس وأن تتكلمَ فتتكلم منصوبة بأن التي قبلها، وأن تتكلم جملة معطوفة على أن تجلس، ويصح أن تجعل الواو من عطف المفردات، (أحب أن تجلس وأن تتكلم)، الواو عطف مفردات، فتتكلم منصوبة بماذا؟ منصوبة بأن الأولى، تتكلم معطوفة على تجلس، والمعطوف له حكم المعطوف عليه، وأن الثانية هذه زائدة للتأكيد.

وإذا قلت: (إن محمدًا جالسٌ وخالدٌ قائمٌ)، فيصح في الواو أن تجعلها عطف مفردات فتستأنف ما بعدها فتقول: (إن محمدًا جالسٌ وخالدٌ قائمٌ)، جملة اسمية مبتدأ وخبر، عطفتها على الجملة السابقة (إن محمدًا جالسٌ)، وإن جعلت الواو من عطف المفردات كنت تقول: (إن محمدًا جالسٌ وخالدًا قائمٌ)، فخالدًا معطوفة على اسم إن (محمدًا)، وقائمٌ معطوفة على خبر إن، والعطف قد يكون عطف كلمة على كلمة، أو عطف كلمتين على كلمتين، أو عطف ثلاث كلمات على ثلاث كلمات، لا إشكال في ذلك.

لو جعلت الواو عطف جمل ستستأنف، ستجعل ما بعدها جملة اسمية مبتدأ وخبر، فتقول: (إن محمدًا جالسٌ وخالدٌ قائمٌ)، جملة اسمية معطوفة على الجملة السابقة، وتقول: (ليس محمدٌ جالسًا وخالدٌ قائمًا)، إن جعلت الواو عطف جمل كنت تقول: (ليس محمدٌ جالسًا، وخالدٌ قائمٌ)، فليس محمدٌ جالسًا نفي، وخالدٌ قائمٌ إثبات، طبعًا المعنى يختلف، فعطفت الجملة الثانية المثبتة على الجملة الأولى المنفية.

وإن جعلت الواو عطف مفردات كنت تقول: (ليس محمدٌ جالسًا وخالدٌ قائمًا)، فنفيت الجملتين، نفيت هذا ونفيت هذا، أنت تريد أن تنفي الأمرين، تقول:

(ليس محمدٌ جالسًا، وخالدٌ قائمًا)، نفيت هذا ونفيت هذا، نعم.

الطالب: (@٠١:٠٨:٠٦)

الشيخ: نعم، الإعراب يختلف والمعنى يختلف.

الطالب: (@٠١:٠٨:٠٨)

الشيخ: قلنا العطف إما أن تجعله عطف مفردات أو عطف جمل، إن جعلته عطف مفردات تجعل الثانية كالأولى، فتقول: (ليس محمدٌ جالسًا وخالدٌ قائمًا)، يعني وليس خالدٌ قائمًا، فخالدٌ معطوف على محمدٌ، وقائمًا معطوف على جالسًا عطف مفردات.

وإن جعلت الواو عطف جمل صار الذي بعده جملة مستأنفة جديدة، جملة اسمية مبتدأ وخبر، الواو يقال عنها: الواو حرف استئناف، عطفت جملة على جملة، تقول: (ليس محمدٌ جالسًا ثم تستأنف)، تقول: (وخالدٌ جالسًا)، فنفيت عن الأول وأثبتت للثاني.

وتقول: (أظن محمدًا جالسًا وخالدٌ قائمٌ)، فإن جعلت الواو عطف جمل فتظن الأول وتثبت الثاني، تقول: (أظن محمدًا جالسًا)، ثم تثبت (وخالدٌ قائمٌ)، وإن جعلت الواو عطف مفردات جعلت الثاني كالأول (أظن محمدًا جالسًا وخالدًا قائمًا)، يعني وأظنه قائمًا، فهذا ما يتعلق بأبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب باب النسق، وهناك تنبيهات في آخر هذا الباب نقول منها ما تيسر.

التنبيه الأول: اختلفوا في (أي التفسيرية)، في نحو قولك: (لقيت الغضنفر أي الأسد، لقيت ليثًا أي الأسد)، فأي هذه يراها البصريون وجمهور النحويين على أنها حرف تفسير فقط، يقولون: حرف تفسير، وما بعدها عطف بيان مما قبلها، فتقول: (لقيت الغضنفر): فعلٌ وفاعل ومفعول، أي: حرف تفسير لا محل لها من

الإعراب، الأسد: عطف بيان من الغضنفر، فهو مُعرب مثله؛ لأن عطف البيان من التوابع.

وقال الكوفيون إن (أي) التفسيرية من حروف العطف، فأثبتوها من حروف العطف، فعلى ذلك تقول على مذهبهم (لقيت الغضنفر أي الأسد)، أي حرف عطف، والأسد معطوف على الغضنفر.

وقول البصريين في ذلك هو الراجح لأنه المناسب للمعنى.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثاني والتسعون

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حياكم الله وبيَّاكم في هذه الليلة الطيبة؛ ليلة الإثنين السادس عشر من شهر جمادى الآخرة من سنة ١٤٣٣هـ، ونحن في جامع الراجحي بحي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثاني والتسعين من دروس شرح ألفية ابن مالك –عليه رحمة الله–.

ونحن الآن في أذيال في عطف النسق، نختمها إن شاء الله –تعالى– في هذه الليلة، ثم نبدأ بـ[باب البدل] الذي نرجو إن شاء الله –تعالى– أن ننهيه أيضًا في هذا الدرس.

[باب عطف النسق] كنا قد انتهينا منه في الدرس الماضي، ولكن هناك بعض التنبيهات والملحوظات التي أحببتُ أن أذكرها في نهاية هذا الباب.

ذكرتُ منها ملحوظة وهي: الكلام على (أي) التفسيرية والخلاف فيها.

الملحوظة الثانية: إذا دخلت حروف العطف على جملة فأين تكون حروف العطف حينئذ؟ في أول الجملة أو في أثنائها؟ إذا دخلت حروف العطف على جملة، أي عطفنا جملةً على جملةٍ، فالجملة الثانية المعطوفة أين يقع منها حرف العطف، قبلها أو في أثنائها؟

الجواب: لا شك أنه قبلها؛ لأن المعطوف لا يتقدَّم على حرف العطف، فنقول مثلًا: (محمدٌ جلسَ وقال خيرًا)، ونقول: (محمدٌ جلس وخيرًا قال)، لا إشكال، التقديم والتأخير في نفس الجملة المعطوفة، ولم يتقدَّم شيءٌ على (الواو)، لا إشكال في ذلك.

ولا يجوز بحالٍ أن يقال: (محمدٌ جلس خيرًا وقال)؛ لأن معنى ذلك أن شيئًا من المعطوف تقدَّم على حرف العطف، وهذا لا يجوز.

تقول: (سافرتُ وسكنتُ في الفندق)، أو (سافرتُ وفي الفندق سكنتُ)، لا إشكال، ولكن لا يصح أن يقال: (سافرتُ في الفندق وسكنتُ)؛ لأن شيئًا من المعطوف تقدَّم على حرف العطف، وهذا لا يجوز.

هذا الأمر واضح، وكان ينبغي ألّا ننبه عليه إلا من أجل هذه الملحوظة التي سأذكرها، وهي: إذا كان حرف العطف (الواو أو الفاء أو ثم) وكان في أول الجملة المعطوفة همزة استفهام، القاعدة والقياس والجادة حينئذٍ أن يبقى الشيء على أصله، أي: أن يكون حرف العطف قبل كل هذه الجملة المبدوءة بهمزة استفهام، إلا أن العرب هنا خالفوا ذلك فقدَّموا همزة الاستفهام على حروف العطف الثلاثة (الواو والفاء وثم).

أي: لو قلتَ مثلًا: (هناك أناس يكذبون ولا يرتدعون) عطفت جملة (لا يرتدعون) على جملة (يكذبون)، والواو جاءت في أول الجملة المعطوفة، لا إشكال في ذلك، فإذا أردت أن تعطف جملة (إذا رأوا العقاب ارتدعوا) على ما سبق (هناك أناسٌ يكذبون) هذه الجملة الأولى، الجملة الثانية (إذا رأوا العقاب ارتدعوا)، كيف تعطف الجملة الثانية على الأولى؟

الجملة الثانية مبدوءة بهمزة استفهام؟ كأن تقول: (أإذا رأوا العقاب ارتدعوا)،

لكن لو لم يكن في همزة استفهام كان (إذا رأوا العقاب ارتدعوا) كنت تقول على القاعدة والقياس: (هناك أناس يكذبون ولا يرتدعون وإذا رأوا العقاب ارتدعوا)، أو (هناك أناس يكذبون ولا يرتدعون فإذا رأوا العقاب ارتدعوا)، (هناك أناس يكذبون ولا يرتدعون ثم إذا رأوا العقاب ارتدعوا)، كل ذلك على القياس.

لكن لو جعلنا في أول الجملة الثانية همزة استفهام، قلنا: (أإذا رأوا العقاب ارتدعوا) هذه الجملة الثانية مبدوءة بهمزة (أإذا)، كيف نعطف الثانية على الأولى حينئذٍ؟ (هناك أناس يكذبون ولا يرتدعون) هذه الجملة الأولى، الجملة الثانية (أإذا رأوا العقاب ارتدعوا)، كيف نعطف الثانية على الأولى؟ ماذا نقول؟

لو بقينا على القياس وقدمنا حرف العطف في أول الجملة المعطوفة كنا نقول: (هناك أناس يكذبون ولا يرتدعون وأإذا رأوا العقاب ارتدعوا)، (فأإذا رأوا) (ثم أإذا رأوا العقاب ارتدعوا)، لكن العرب لا تقول ذلك، وإنما تقدم همزة الاستفهام على حرف العطف هنا فتقول: (هناك أناس يكذبون ولا يرتدعون أَوَإذا رأوا العقاب ارتدعوا)، (أوإذا) أصلها (وإذا) (و) حرف العطف (إذا)، قدَّم همزة الاستفهام على حرف العطف (الواو)، (أوذا رأوا العقاب ارتدعوا)، (أَثم إذا رأوا العذاب ارتدعوا)، (أفإذا رأوا العقاب ارتدعوا).

هذا أسلوب عربي مطردٌ كثير في الكلام، قدموا همزة الاستفهام في الجملة المعطوفة على حرف العطف في هذا الموضع فقط تنبيهًا على صدارة همزة الاستفهام.

والشواهد على ذلك كثيرة، هذا أسلوب كثير جدًا في اللغة، كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة:٨٧]، هذه الآية في الأصل اللغوي (أكلما جاءكم رسولٌ بما لا

تهوى أنفسكم استكبرتم)، جملة استفهامية توبيخية، (أكلما) ثم دخلت فاء العطف فأصبحت في القياس والأصل (فأكلما)، لأنه قُدِّمَت الهمزة على أسلوب العرب فقيل: (أفكلما).

ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرف:٥]، (أفنضرب) أصل هذه الآية في الأصل اللغوي (نضرب) وقدم همزة الاستفهام (أنضرب)، ثم دخلت الواو، فقُدِّمَت همزة الاستفهام، مع أن همزة الاستفهام من الجملة المعطوفة، فقدِّمَت همزة الاستفهام فقيل: (أفنضرب).

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ﴾ [يونس:٥١]، أصل الآية في الأصل اللغوي (أإذا وقع ءامنتم به) ثم دخلت (ثم)، فقُدِّمَت الهمزة ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ﴾ [يونس:٥١].

هذا تنبيه كان ينبغي أن نذكره أيضًا في آخر الكلام على باب عطف النسق.

ومن الملحوظات التي نذكرها في آخر باب عطف النسق أيضًا: الكلام على ما يسمونه العطف على الموضع، أو العطف على المحل، وهذا كثيرًا ما يرد في الأعاريب، يقول: هذا معطوف على المحل أو معطوف على الموضع، المعنى واحد، والذي يقابل ذلك: العطف على اللفظ.

الكلمة في اللغة العربية إذا خضعت للإعراب أما أن تتأثر بإعرابها، تتأثر بهذا المحل الذي وقعت فيه ككلمة (محمد) أخذنا كلمة محمد أين وضعناها؟ وضعناها مثلًا في محل الفاعل، ماذا سيكون لها؟ ستكون مرفوعة، محلها الرفع، الفاعل لا شك أن محله الرفع، لكن هل الكلمة سترتفع أم لن تقبل الرفع؟ إذا كانت معربة فستقبل أثر الرفع (الضمة)، فتقول: (محمدٌ).

وإذا وضعت (محمد) في محل المفعول به، والمفعول به حكمه النصب، فهل

ينتصب أو لا ينتصب؟ أما كلمة (محمد) تنتصب؛ لأنها تقبل أثر الإعراب، أي تقبل الفتحة (محمدًا).

وإن وضعتها في محل الجر تنجر أو لا تنجر؟ (محمد) تنجر، تقبل أثر الجر، فتقبل الكسرة (مررتُ بمحمدٍ).

إذن فكلمة (محمد) عندما وضعناها فاعلًا في محل الرفع، ما محلها؟ أي: مكانها في الجملة، محلها في الجملة رفع أو نصب أو جر، المحل الذي وقعت فيه الرفع، إذن: محلها الرفع، ولفظها؟ قبِل الرفع أو لم يقبل الرفع؟ قبِل الرفع، فإذن: فـ (محمد) مرفوعة محلًا ولفظًا، فإذن: ليس لها إلا إعرابًا واحدًا.

وهناك كلمات تضعها في محلٍ ما، محل رفع أو نصب أو جر فلا تقبل أثر هذا الإعراب بسببٍ من الأسباب، من أمثلة ذلك مثلًا: الأسماء المبنية، لو وضعنا كلمة (هؤلاء) فاعلًا أي: جعلناها في محل رفع، محلها الآن في الجملة رفع، هل لفظها يقبل الرفع أو لا يقبل الرفع؟ لا يقبل الرفع.

إذن: فمحلها رفع، هي واقعة في محل رفع، في موضع رفع، ولكن لفظها لم يقبل الرفع، فهي مرفوعةٌ محلًا فقط، لفظها هنا ليس له إعراب، لفظها يلزم البناء، البناء ليس إعرابًا.

هناك صورة ثالثة: لو قلنا: (ما جاءني رجلٌ) جاء: فعل، وياء المتكلم العائدة إليه مفعول، و(رجل) فاعل محله الرفع ولفظه مرفوع، إذن: فرجلٌ محله ولفظه الرفع، مرفوع محلًا ولفظًا، لكن لو قلت: (ما جاءني من رجلٍ) أين فاعل جاء؟ مَن الذي جاء؟ رجل، إذن كلمة (رجل) في هذه الجملة (ما جاءني من رجلٍ) رجل: فاعل؛ لأنه وقع في محل الفاعل، محله رفع؛ لأنه فاعل، محله أي: موضعه ومكانه، ولكن لفظه جرٌ بحرف الجر الزائد.

إذن: فكلمة (رجلٌ) في (ما جاءني من رجل) لفظه خالف محله، فهو مرفوعٌ محلًا، مجرورٌ لفظًا، إذن: فالكلمة الواحدة قد يتوافق محلها ولفظها، وقد يكون لها محل فقط، وقد يكون لها لفظ ومحل، فإذا كانت الكلمة مرفوعة محلًا ومحلًا، أي: لفظها وافق محلها، فكيف تعطف عليها؟ كيف تُتبع عليها أي تابع؟ نعت أو عطف، تُتبع على محلها ولفظها؛ لأنهما سواء، فتقول حينئذٍ: (جاءني محمدٌ الكريم)، (جاءني محمدٌ وزيدٌ)، أتبعت على محمد، ومحمد مرفوع المحل واللفظ، فليس لك إلا الرفع.

لكن لو قلت: (ما جاءني من رجلٍ) ثم أردت أن تعطف على (رجلٍ) فتقول: (ولا امرأة)، هل تعطف على اللفظ فتقول: (ما جاءني من رجلٍ ولا امرأةٍ) أم تعطف على المحل (ما جاءني من رجلٍ ولا امرأةٌ) أم يجوز الوجهان؟ هنا يجوز الوجهان؛ لأن الكلمة لها لفظٌ ومحل، كلما كان للكلمة لفظٌ ومحل جاز أن تراعي المحل وجاز أن تراعي اللفظ، والأصل والأكثر في الكلام أن تراعي اللفظ، ولكن مراعاة المحل جائزة.

من ذلك مثلًا أن تقول: (ليس محمدٌ بكاتبٍ)، ليس ترفع اسمها وتنصب خبرها، محمدٌ اسمها مرفوع، فأين خبرها المنصوب؟ الخبر كلمة (كاتب) فقط، والباء حرف جر زائد داخلٌ على الخبر، وأصل الجملة (ليس محمدٌ كاتبًا) ثم دخلت الباء الزائدة وهذه درسناها في باب (كان وأخواتها) والحروف المشبهة بها، تدخل الباء الزائدة هنا.

فتقول: (ليس محمدٌ بكاتبٍ) أعرب كاتبٍ، لا تقول اسم مجرور؛ لأن حرف الجر الزائد لا يغير الإعراب، يغير اللفظ، فماذا تقول في إعراب (كاتبٍ)؟ تقول: خبر ليس منصوبٌ محلًا، مجرورٌ لفظًا بالباء الزائدة، فإذا أردت أن تُتْبع عليه جاز أن تراعي المحل، وجاز أن تراعي اللفظ، فتقول: (ليس محمدٌ بكاتبٍ ولا شاعرٍ)،

(ليس محمدٌ بكاتبٍ ولا شاعرًا) وذكرنا ذلك في حينه.

من أمثلة ذلك أن تقول: (كفى بمحمدٍ شهيدًا) ما إعراب محمدٍ؟ فاعل كفى (كفى محمدٌ) إلا أن الباء اطردت زيادتها في فاعل كفى، ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد:٤٣]، أي: كفى الله، إذن: فمحمدٍ في قولنا: (كفى بمحمدٍ) فاعل مرفوعٌ محلًا مجرورٌ لفظًا بالباء الزائدة، فإذا عطفت عليه جاز لك أن تقول: (كفى بمحمدٍ وخالدٍ) على اللفظ، وجاز أن تقول: (كفى بمحمدٍ وخالدٌ) على المحل.

ومن أمثلة ذلك: مسألة ذكرنا من قبل في إعمال الأسماء العاملة عَمَل أفعالها، اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، لو قلت: (يُعجبني إكرام محمدٍ المعلمين) أصل الجلمة: (يعجبني أن يكرم محمدٌ المعلمين)، فإذا قلت: (يعجبني إكرام محمدٍ المعلمين) إكرام: مصدر يعمل عمل فعله، له فاعلٌ ومفعول، أما المفعول به الذي وقع عليه الإكرام فـ (المعلمين)، فأين فاعل إكرام؟ أين الذي فعل الإكرام؟ محمد، إلا أنه أُضيف إلى المصدر، والمصدر كما قلنا يجوز أن يضاف إلى فاعله وهذا الأكثر، ويجوز أن يضاف إلى مفعوله وهذا قليل.

فمحمدٍ هنا: هو الفاعل، إلا أنه أُضيف إلى المصدر، فإذا أردت أن تُتْبِع (محمد) بمعطوف أو بنعت أو بغير ذلك جاز لك أن تراعي المحل وهو الرفع؛ لأنه فاعل، وجاز لك أن تراعي اللفظ؛ لأنه مضاف إليه مجرور، فتقول: (يعجبني إكرام محمدٍ وخالدٍ المعلمين)، أو (يعجبني إكرام محمدٍ وخالدٌ المعلمين)، كلاهما يجوز.

فهذه بعض المواضع التي سبق أن شرحناها من قبل أردنا أن نذكرها الآن؛ لأن التنبيه عليها في آخر باب العطف مناسب.

آخر ملحوظة وتنبيه: تكلمنا على الحذف في هذا الباب (باب عطف النسق)،

حذف المعطوف والمعطوف عليه إلى آخره، نُفصِّل ذلك فنقول: **الحذف في هذا الباب على أربعة أنواع:**

حذف العاطف (حرف الجر) والمعطوف، وهذا ذكره ابن مالك في قوله:

وَالفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ   وَالوَاوُ لاَ لَبْسَ وَهْيَ انْفَرَدَتْ

النوع الثاني من أنواع الحذف: حذف المعطوف وحده، وذكره ابن مالك في قوله:

وَهْيَ انْفَرَدَتْ

بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي   مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي

النوع الثالث من أنواع الحذف: حذف المعطوف عليه وحده، وذكره ابن مالك في قوله:

وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِحْ   وَعَطْفُكَ الفِعْلَ عَلَى الفِعْلِ يَصِحّ

النوع الرابع: ولم يذكره ابن مالك، حذف العاطف وحده، أن تحذف حرف العطف وحده، وتبقي المعطوف والمعطوف عليه، وابن مالك لم يتكلم على هذه المسألة هنا مع أن ارتكب هذا الأمر كثيرًا في ألفيته، حذف حرف العطف.

وحذف حرف العطف لا يكون إلا بـ (الواو) أو (أو)، وهو جائزٌ في الشعر، من ضرائر الشعر الجائزة، وأما في النثر فهو يجوز جواز مطردًا إذا أردت العد، وفي غير العد لا يجوز في النثر إلا قليلًا.

نأخذ أمثلة وشواهد لما قلنا:

قلنا حذف حرف العطف في الشعر جائز، كقول الشاعر:

كيف أصبحت كيف أمسيت   مما يغرس الودَّ في فؤادِ الكريم

أي: كيف أصبحت وكيف أمسيت مما يغرس الود في فؤاد الكريم.

ومثاله في النثر إذا أردت العد أن تقول: "حروف الهجاء ألف با تا ثا جيم حا خا دال، وهكذا، فتعُدها عدًا، أو تقول:" الأعداد: واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة"، وهكذا، أو تقول: قل ما تشاء، "تفاحة برتقالة خبزًا لحمًا تمرًا"، أنت الآن فقط مجرد تعد عدًا، لا تقصد أن تعطف شيئًا على شيء، وإنما تقصد أن تعد عدًا، فحذف حرف العطف هنا جائز لا إشكال في ذلك.

ومن ذلك قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في الحديث: «**تصدَّق رجلٌ من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره**»، يعدد الأشياء التي يتصدق منها، ومن ذلك قول عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: "صلى رجل في إزارٍ ورداء، في إزارٍ وقميص، في إزارٍ وقباء"، ومن ذلك قول العرب: "أعطه درهمًا درهمين ثلاثةً".

وأما حذف حرف العطف في النثر في غير العد: فقلنا هذا لا يجوز في النثر إلا قليلٍ، أي: سُمِع في قليل من الكلام، ومن ذلك ما حكاه أبو زيد شيخ سيبويه عن بعضِ العرب أنه قال: "أكلتُ خبزًا لحمًا تمرًا" يريد أنه أكلها جميعًا.

بهذا نختم الكلام على باب [عطف النسق]، لندلف مباشرة إلى الباب التالي

باب البدل

هذا هو الباب الأخير من أبواب التوابع الأربعة، ذكرها ابن مالك متتابعة، التوابع الأربعة: النعت والتوكيد والعطف بنوعيه، وقد شرحنا كل ذلك، والآن نشرح التابع الأخير وهو البدل.

وقد عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ألفيته في ثمانية أبيات، قال فيها:

٥٦٥. التَّـابِعُ المَقْصُـودُ بِـالحُكْمِ بِـلاَ ... وَاسِـطَةٍ هُـوَ المُسَـمَّى بَـدَلاً
٥٦٦. مُطَابِقَـاً أَوْ بَعْضَـاً أَوْ مَـا يَشْـتَمِل ... عَلَيْـهِ يُلفَـى أَوْ كَمَعْطُـوفٍ بِبَـل

٥٦٧. وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدَاً صَحِبْ   وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ
٥٦٨. كَزُرْهُ خَالِدَاً وَقَبِّلْهُ اليَدَا   وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلاً مُدَى
٥٦٩. وَمِنْ ضَمِيْرِ الحَاضِرِ الظَّاهِرَ لاَ   تُبْدِلْهُ إِلاَّ مَا إِحَاطَةً جَلاَ
٥٧٠. أَوِ اقْتَضَى بَعْضَاً أَوِ اشْتِمَالاَ   كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالاَ
٥٧١. وَبَدَلُ المُضَمَّنِ الهَمْزَ يَلِي هَمْزَاً   كَمَنْ ذَا أَسَعِيْدٌ أَمْ عَلِي
٥٧٢. وَيُبْدَلُ الفِعْلُ مِنَ الفِعْلِ كَمَنْ   يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات تعريف البدل، وأنواع البدل، وصور البدل، والبدل من اسم الاستفهام، وبدل الفعل من الفعل.

فبدأ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بتعريف البدل فقال:

التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلاَ   وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى بَدَلاً

ذكر في هذا البيت تعريف البدل، فهو (التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلاَ وَاسِطَةٍ)، أجزاء التعريف كما ترون ثلاثة:

الأول: قوله: (التَّابِعُ)؛ فهذا يشمل كل التوابع، النعت والعطف والتوكيد والبدل، قال التابع ولم يقل الاسم ليخص الاسم، فالتابع يشمل الاسم والفعل والجملة،

الثاني: (المَقْصُودُ بِالحُكْمِ)؛ أي: الحكم والنسبة، الفعل متوجه في الحقيقة إليه، وهذا يُخرِج النعت والتوكيد وعطف البيان؛ لأن كل واحدٍ منها كما عرفنا مكمِّلٌ للمتبوع، لا مقصودًا بنفسه، فإذا قلت: (جاء محمدٌ الكريم) أردت أن تُسنِد المجيء إلى محمد، ثم إنك كملته بذكر صفته، إذن: فالمجيء مسند إلى محمد وليس إلى (الكريم).

وكذلك التوكيد: (جاء محمد نفسه)، وكذلك في عطف البيان: (جاء محمدٌ

أخي).

الثالث: (بِلاَ وَاسِطَةٍ)؛ هذا يُخرِج المعطوف عطف نسق، فإنك إذا قلت: (جاء محمدٌ وخالدٌ) فإنك أسندت المجيء وهو الحكم إلى محمد، وأسندته إلى خالد، إذن: فالحكم متجه هنا للاثنين إلا أنه إلى الأول مباشرة، وإلى الثاني بواسطة حرف العطف، فأخرجه بقوله: (بِلاَ وَاسِطَةٍ)، فبذلك سلم الحد إلى البدل؛ لأنه أخرج كل التوابع الأخرى، فلم يبقَ إلا البدل.

وأشد صور عطف النسق العطف بـ (بل)، عندما تقول: (جاء محمدٌ بل خالدٌ) هنا أسندت المجيء إلى خالد؛ لأن (بل) هنا إدراك، ومع ذلك نقول بواسطة (بل)، (بل) هي التي جعلت الفعل يُضرَب عما قبلها ويُسنَد لما بعدها.

ثم شرع ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذكر أنواع البدل، فقال:

مُطَابِقَـًا أَوْ بَعْضَـًا أَوْ مَا يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ

يقول: البدل يُلفى على هذه الأنواع الأربعة، يُلفى مطابقًا، ويُلفى بعضًا، ويُلفى ما يشتمل عليه، ويُلفى كمعطوفٍ ببل.

ثم قال:

وَذَا لِلاضْـرَابِ اعْـزُ إِنْ قَصْـدَاً صَـحِبْ وَدُونَ قَصْـــدٍ غَلَـــطٌ بِـــهِ سُـــلِبْ

أي: النوع الرابع من أنواع البدل وهو المعطوف ببل فيقول على نوعين:

- **إن كان المعطوف عليه مقصودًا فهو بدل إضراب.**
- **وإن كان المعطوف عليه ليس مقصودًا فهو بدل غلط.**

ثم مثَّل ذلك بقوله: (كَزُرْهُ خَالِدَاً) هذا مطابق، (وَقَبِّلْهُ اليَدَا) هذا بعض، (وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلاً مُدَى) هذا اشتمال، (وَخُذْ نَبْلاً مُدَى) هذا العطف المُباين.

هذه أبياته رَحِمَهُ ٱللَّهُ، **ونقول: إن البدل على أربعة أنواع:**

النوع الأول: البدل المطابق:

وهذا قوله: (مطابقًا)، ويسميه النحويين بدل كل من كل، أو بدل الشيء من الشيء، وهو ما كان البدل فيه يطابق ويساوي المُبدَل منه، إذا كان البدل والمُبدَل منه شيئًا واحد.

نحو: (مررت بأخيك زيدٍ):

مررت: فعلٌ وفاعل، (بأخيك) جار ومجرور مضافٌ إليه، (أخيك زيدٍ) أخوك هو زيد، وزيدٌ هو أخوك، فما إعراب (زيدٍ) حينئذٍ؟ بدل إذا كان الحكم متجهًا إليه، أي: إذا كان قصدك بهذه الجملة (مررت بأخيك زيدٍ) كأن قصدك أن تقول: (مررتُ بزيدٍ)، ولكنك قلت: (بأخيك) تمهيدًا وتوطئةً للكلام.

أو تقول: (مررتُ بزيدٍ أخيك)، أخيك: بدل، إذا كنت تقصد أن تقول: (مررت بأخيك) ثم قدمت (بزيدٍ).

وكقولك: (مررتُ بزيدٍ أبي صالح)، اسمه زيد وكنيته أبو صالح، أبي صالح بدل من زيد؛ لأنه هو هو.

ومن ذلك قولك: (جاء المجتهد محمدٌ)؛ جاء المجتهد: فعلٌ وفاعل، محمدٌ: بدل.

مع أنه في النعت قلنا من أمثلة النعت: (جاء محمدٌ المجتهد) هنا نعت؛ لأن المجتهد وصف، فيه معنى الوصف، لكن إذا قدَّمت الصفة على الموصوف (جاء المجتهد محمدٌ) ينقلب إلى باب البدل.

ومن ذلك قولك: (أعجبني الخطيب عليٌ)؛ عليٌ: بدل، أما (أعجبني عليٌ

الخطيب) فنعت، ومن ذلك: (زرت عاصمة السودان الخرطومَ) الخرطوم: بدل، ولو قلت: (زرتُ الخرطومَ عاصمة السودان) لكانت عاصمة نعتًا.

ومن ذلك مثال ابن مالك: (كَزُرْهُ خَالِدَاً)؛ تتكلم عنه، ما أخبار خالد؟ مريض، متعب، لم أره منذ زمن بعيد، تتكلمون عن خالد فتقول لصاحبك: (زره خالدًا)، زره: فعلٌ وفاعل ومفعول به، خالدًا: اسمٌ ظاهر بدلٌ من هذا الضمير المتصل، وسيأتي أن الظاهر قد يُبدَل من الضمير.

وشواهد ذلك كثيرةً جدًا كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٦-٧]، الشاهد في: (صراط الذين) بدل من الصراط الأولى.

﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى:٥٢-٥٣] أين البدل؟ صراط الله، والمبدل منه: صراط مستقيم، أبدلنا معرفة من نكرة؛ لأن البدل لا يُشترَط فيه التوافق في التعريف والتنكير.

قال -تعالى-: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة:١٨٤]، طعام مسكين بدل من فدية؛ لأن إطعام المسكين هو الفدية.

قال -تعالى-: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٢١ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [الأعراف:١٢١-١٢٢]، قال -تعالى-: ﴿هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ۝٥٥ جَهَنَّمَ﴾ [ص:٥٥-٥٦]، ماذا لهم؟ جهنم هي شر المئاب، ما إعراب جهنم؟ بدل من شر مئاب، (شر مئاب) نكرة أضيفَت إلى نكرة، وأما جهنم: معرفة لأنها علم.

قال -تعالى-: ﴿ووَهَبْنَا لَهُۥ مِن رَّحْمَتِنَآ أَخَاهُ هَٰرُونَ نَبِيًّا﴾ [مريم:٥٣]، وقال -تعالى-: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾ [غافر:٣٦]، وقال -تعالى-: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة:١١٧]، هذا أسلوب حصر أو يسمونه استفهام مفرغ، أي: قلتُ لهم ما أمرتني به، ماذا قال لهم؟ أين مفعول القول؟ (إلا ما أمرتني) ما: اسم استفهام بمعنى الذي مفعول به، قلت لهم الذي أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم، ما إعراب ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾؟ أن: حرف مصدري ناصب للمضارع، اعبدوا: فعل أمر والواو فاعل، الله: لفظ الجلالة مفعولٌ به، ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ هذه مسبوقة أو مبدوءة بحرف مصدري (أن)، ما معنى حرف مصدري؟ ينصب ما بعده بمصدر، فيكون التقدير (عبادة الله)، ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله، ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ بدل من ﴿مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ﴾.

قلنا: هذا البدل المطابق يُشترَط فيه الموافقة بين البدل والمبدل منه في كل شيء إلا التعريف والتنكير، في الإعراب هذا الأصل، لابد منه الإعراب لأنه تابع، كذلك في الإفراد والتثنية والجمع، وكذلك في التذكير والتأنيث، لكن في التعريف والتنكير لا يشترط كالشواهد السابقة، وكقوله -تعالى-: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[العلق:١٥-١٦]، وقوله -تعالى-: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴿١﴾ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾[الهمزة:١-٢]، ما إعراب (الذي)؟ هل يصح أن نقول أنه نعت؟ (الذي) صفة لهمزة؟ لا؛ لأن همزة نكرة، والذي: اسم موصول معرفة، والنعت لابد من الموافقة في التعريف والتنكير، فنقول (الذي) بدل؛ لأن البدل لا يشترط فيه الموافقة.

ومن الشواهد على البدل المطابق قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ

ﵟٱلنَّارِﵞ [ص:٦٤]، ﵟإِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقّٞﵞ خبر ذلك، ﵟتَخَاصُمُ أَهۡلِ ٱلنَّارِﵞ بدل، أبدل المعرفة من النكرة.

قال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﵟلَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ ١ رَسُولٞ مِّنَ ٱللَّهِ يَتۡلُواْ صُحُفٗا مُّطَهَّرَةٗﵞ [البينة:١-٢]، رسولٌ بدل من البينة، من إبدال النكرة من المعرفة.

قال -تعالى-: ﵟإِنَّآ أَخۡلَصۡنَٰهُم بِخَالِصَةٖ ذِكۡرَى ٱلدَّارِﵞ [ص:٤٦]، معنى الآية -والله أعلم-: إنا أخلصنا هؤلاء بخصلةٍ خالصة وهي ذكرى، أي: تذكُّر الدار الآخرة، (ذكرى الدار) بدل من (خالصة)، من إبدال المعرفة من النكرة.

وننبه هنا إلى ما نبهنا إليه كثيرًا من أن مثل هذه الأساليب قد يجوز فيها إعرابٌ آخر، ونحن إذا نقصنا على هذا الإعراب البدل؛ لأن الباب هنا معقودٌ ونحن نشرحه، ولكن قد يجوز في ذلك معارب أخرى، قد يجوز في ذلك القطع، ﵟإِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقّٞﵞ [ص:٦٤]، إذا كان المقصود القطع الكلام، أي: وقف الجملة وانتهائها هنا، إن هذا لحق جملة، ثم ﵟتَخَاصُمُ أَهۡلِ ٱلنَّارِﵞ [ص:٦٤] جملة أخرى، وليست من بقية الجملة السابقة.

والقطع كما تعرفون لك أن تقطع إلى الرفع على أنه خبر لمبتدأٍ محذوف، إن ذلك لحقٌّ هو تخاصم أهل النار، أي: إذا سُئِل ما الحق؟ فيقال: هو تخاصم أهل النار، أو تقطع إلى النصب على تقدير: إن ذلك لحقٌّ (أعني أو أقصد أو أريد) تخاصم أهل النار، ولكن الكلام حينئذٍ يكون على جملتين.

وإذا قلت: إن الثاني بدل من الأول، فمعنى ذلك أنك تجعل هذا الكلام كله جملةً واحدة، وكذلك يقال في بقية الشواهد كقوله -تعالى-: ﵟلَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ

﴿مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ۝١ رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتْلُوا۟ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾ [البينة:١-٢]، قلت: رسول بدل من البينة فهذه جملةٌ واحدة، وإذا قلت: رسولٌ: خبر لمبتدأ محذوف، والكلام منتهٍ قبله، أي: ﴿حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ انتهى الكلام، ثم بدأ جملة أخرى (هو رسول الله من الله) ثم حذف المبتدأ؛ لأن الذي قبله يدل عليه فقال: ﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ فتكون جملةً أخرى.

فهذه بعض الشواهد على النوع الأول من البدل وهو البدل المطابق، وفي آخره نقول: ومن البدل المطابق البدل التفصيلي أو بدل التفصيل، كأن تقول: (جاء الضيوف زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ) وهؤلاء هم الضيوف، ضيوفك ثلاثة، فقلت: (جاء الضيوف زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ) فما إعراب زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ؟ زيد: بدل، وعمرٌو: معطوف على زيد، وبكرٌ: معطوف على زيد، ويكون هذا من بدل التفصيل، وهو من بدل الكل من كل.

ولو كان ضيوفك أكثر من ذلك، عشرة ولكن ما جاء إلا هؤلاء الثلاثة، فقلت: ((جاء الضيوف زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ) فلا يكون من البدل المطابق، وإنما يكون من النوع الثاني وهو بدل البعض من كل.

ومن بدل التفصيل قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [القيامة:٣٩]، الذكر: بدل من الزوجين، والأنثى: عطفٌ على الذكر، من البدل المطابق أو بدل التفصيل.

ومن ذلك قول كُثير عزة:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجلِ صحيحةٍ ... وَرِجْلِ رَمى فيها الزَّمانُ فشَلَّتِ

رجلٍ ورجلٍ: بدل تفصيل؛ لأنهما رجلان.

ومن ذلك قول ابن الرومي، وهذا تمثيل لا استشهاد؛ لأن ابن الرومي لا

يُستشهَد بكلامه، لكنه مثال، قال:

إذا أبو قاسمٍ جادتْ لنا يدهُ لم يُحمَد الأَجود انِ البحر والمطرُ

ولو أضاءتْ لنا أنوار غُرّته تَضاءل النَّيران الشمس والقمر

فالشمر والقمر: بدل من النيران، فهذا النوع الأول من أنواع البدل.

النوع الثاني من أنواع البدل: هو بدل بعضٍ من كلٍ:

وهو ما كان البدل فيه بعضًا أو جزءًا من المُبدَل منه، وفرَّقنا من قبل أكثر من مرة بين البعض والجزء، نحو: (أكلتُ الرغيف ثلثه) أو (أكلت الرغيف نصفه) أو (أكلتُ الرغيف ثلثيه)، نريد أن البدل قد يكون أقل من المبدل منه، وقد يكون مساويًا للمبدل منه، وقد يكون أكثر من المبدل منه، كل ذلك جائز.

وتقول: (نظفت البيت غُرَفه)، وتقول: (أعجبني زيدٌ وجهه).

ومن ذلك مثال ابن مالك: (وَقَبِّلْهُ اليَدَا) تقول: هذا أبي فقبِّل يده، فالتقبيل مسندٌ إلى اليد، ولكنك ذكرت الهاء من باب التوطئة والتمهيد.

ومن الشواهد على بدل البعض من كل: قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًاۚ﴾ [آل عمران:٩٧]؛ من: بدل بعض من الناس، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًاۚ﴾ عليهم جميعًا أو على المستطيع؟ على المستطيع، ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًاۚ﴾ فيكون المعنى والله أعلم إلى: ولله على مَن استطاع سبيلًا حج البيت، هذا بدل، يذكرونه من أنواع المخصصات، البدل المخصص، هذا إعراب، وفي الآية أعاريب أخرى.

قال الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ١ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ٢ نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾[المزمل: ١:٣]، فنصفه: بدل من الليل، ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱرْزُقْ

أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [البقرة:١٢٦]، ﴿وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾: أي: ارزق من الثمرات أهل الحرم مَن ءامن منهم، فمَن: بدلٌ من أهله، ارزق أهله مَن ءامن، ويكون الدعاء حينئذٍ لمَن ءامن فقط دون غير المؤمنين.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾ [النبأ:٣١-٣٢]، حدائق: بدل من مفازًا، قال –تعالى-: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ﴾ [الزمر:٢٩]، رجلًا: بدل من مثلًا.

وهذا البدل (بدل بعضًا من كل) يُشترَط فيه أن يكون فيه ضمير يعود إلى المُبدَل منه كما رأيتم في هذه الأمثلة، (أكلتُ الرغيف ثلثه)، ﴿وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم﴾ وهكذا.

وهو يوافق المُبدَل في الإعراب، كل التوابع لابد أن توافق المتبوع في الإعراب ولكن لا يُشترَط فيه الموافقة في غير الإعراب، قد يخالفه في التذكير والتأنيث، قد يخالفه في التعريف والتنكير، قد يخالفه في الإفراد والتثنية والجمع، كما رأيتم في بعض الأمثلة السابقة.

يمكن أن تقول: (أكلتُ رغيفًا نصفه)؛ فرغيفًا نكرة ونصفه معرفة، تقول: (رأيت رجلًا وجهه)، وتقول: (أكرمتُ الضيوف زيدًا وعمروًا) زيدًا وعمروًا اثنان والضيوف جمع، وهكذا، فهذا النوع الثاني من أنواع البدل.

النوع الثالث من أنواع البدل: هو بدل الاشتمال:

وهو ما كانت العلاقة فيه بين البدل والمبدل منه غير كليةٍ ولا بعضية، إذا كانت العلاقة بين البدل والمبدل منه كلية يعني هو هو؛ فهذا بدل مطابق، وإذا كانت العلاقة بينهم بعضية أي: البدل بعض المبدل منه؛ فهذا بدل بعض من كل، فإذا

كانت بينهما علاقة ولكن ليست كلية ولا بعضية فالبدل حينئذٍ بدل اشتمال.

كقولك: (أعجبني زيدٌ علمه)؛ فعلمه: بدل اشتمال من زيد، وما العلاقة بين زيدٍ وعلمه؟ ليست كليةً فمختلفان، وليست بعضيةً؛ لأن العلم ليس بعضًا ولا جزءًا من زيد، بعض الجزء يمكن أن يُقطَع ويُفصَل، بينهما علاقة ليست كلية ولا بعضية يسمونها اشتمال؛ لأن زيد يشتمل على هذا العلم.

أو تقول: (أعجبني زيدٌ صوته)، (أعجبني زيدٌ خطبته)، (أعجبني زيدٌ أخلاقه)، (أعجبني زيدٌ عائلته)، (أعجبني زيدٌ كلامه)، وهكذا.

ومن ذلك مثال ابن مالك: (اعْرِفْهُ حَقَّهُ)، كأن تتكلم مثلًا عن الأب، فتوصيه بالأب وتقول: (وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ)، أي: اعرف أباك حقه، فالفعل منصرف إلى الحق، ولكنك ذكرتها تمهيدًا.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾ [البقرة:٢١٧]، هم يسألون عن الشهر الحرام أم يسألون عن القتال في الشهر الحرام؟ الأشهر الحُرُم يعرفونها، فالسؤال متوجهٌ إليها، وإنما الحكم والنسبة الفعل متجهٌ إلى القتال، ومع ذلك قدَّم الأشهر الحُرُم تمهيدًا، قال: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾؛ فقتالٍ: بدل، ولكنه بدل اشتمال؛ لأن القتال ليس هو الشهر وليس بعضًا من الشهر.

قال –تعالى-: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾ [البروج:٤-٥] نسمع بعض الآيات ربما لا نعرف المعاني، النار ما إعرابها؟ قالوا: بدل اشتمالٍ من الأخدود، والمعنى والله أعلم: قُتِل أصحاب النار ثم قدَّم الأخدود تمهيدًا، والعلاقة بين الأخدود والنار علاقة اشتمال؛ لأن الأخدود يشتمل على النار.

قال –تعالى-: ﴿لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ﴾ [الزخرف:٣٣]، لمَن: اسم موصول بمعنى الذي، لجعلنا لمَن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفًا، قوله: (لبيوتهم) بدل من قوله (من يكفر بالرحمن)، والعلاقة بين البيوت وبين هؤلاء ليست كلية ولا بعضية، فنقول: بدل اشتمال.

قال –تعالى-: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً﴾ [الزخرف:٦٦] هذا أسلوب حصر يقوم على حذف (إلا) وما تقدَّم من نفيٍ أو استفهام، أي: ينظرون الساعة أن تأتيهم بغتة، ما إعراب ﴿أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً﴾؟ بدلٌ من الساعة، ﴿أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً﴾ مفرد أم جملة؟ مفرد؛ لأنه اسم مؤَّل مسبوق بأداة مصدرية (أن)، ﴿أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً﴾ بمعنى بغتانها، هل ينظرون إلا الساعة بغتانها.

وقال –تعالى-: ﴿وَمَا أَنسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ [الكهف:٦٣] يقول: الشيطان أنسانيه أن أذكره، هو أنساه إياه أم أنساه ذكره؟ إذن (أذكره) بدل من الهاء في قوله (أنسانيه)، أي: الشيطان أنساني ذكره، ثم قدَّم الهاء، إلا أن قوله (أن أذكره) هذا اسم مؤَّل؛ لأنه مسبوق بحرف مصدري، أي: أن الشيطان أنسانيه ذكره.

قال الشاعر:

إن الذنوب عظيمةٌ لكنما   بالله رحمته الرجاء معلق

فرحمته: بدل من لفظ الجلالة، بدل اشتمال.

هذا ما يتعلق ببدل الاشتمال، وبدل الاشتمال من حيث الشرط كبدل بعضٍ من كل، أي لابد أن يكون فيه ضمير يربطه بالمبدل منه، ويوافقه في الإعراب، ولا تشترط الموافقة بين البدل والمبدل منه فيما سوى ذلك، قد يختلفان في التعريف والتنكير، في الإفراد والتثنية والجمع، في التذكير والتأنيث، كما رأيتم في الأمثلة

السابقة.

النوع الرابع من أنواع البدل: البدل المُباين:

وهو ما كان البدل مباينًا للمبدل منه، فيكون حينئذٍ بمعنى المعطوف بـ (بل)، وهذا هو المراد بقوله: (أَو كَمَعْطُوفٍ بِبَل) وهو على قسمين:

- **بدل الإضراب.**
- **بدل الغلط والنسيان.**

كأن تقول: (أعطني القلم الدفتر) أنت أردت أن تطلب منه القلم أو الدفتر؟ الدفتر، ولكنك قدَّمت كلمة (القلم)، لماذا قدمتها؟ هل كنت تقصد أن تقول: أعطني القلم ثم غيَّرت رأيك فقلت: الدفتر؟ إذن: فقد كنت تقصد القلم ولكنك غيَّرت رأيك، هذا يسمونه بدل الإضراب، أو بدل البداء، أي بدى لك رأيٌ آخر.

أم أنك غلطت، سبق لسانك فقلت: القلم، وأنت لا تريد ذلك، فقلت: الدفتر؟ فإن كان الأمر كذلك يسمونه بدل غلط.

أم أنك أردت أن تقول: (أعطني القلم)، كنت تقول أنك تريد القلم نسيانًا ثم تذكرت أنك لا تريد القلم وإنما تريد الدفتر فصححت الدفتر، فهذا يسمونه بدل النسيان.

فالبدل المباين على ذلك ثلاثة أنواع:

- **بدل الإضراب: إذا كنت تقصد الأول ثم بدا لك أن تتركه وتطلب غيره.**
- **بدل الغلط: إذا كان السبب غلط اللسان.**
- **بدل النسيان: إذا كان السبب غفلة القلب.**

والأمثلة واحدة، والمعنى هو الذي يتغير، ومن ذلك مثال ابن مالك: (وَخُذْ

نَبْلاً مُدَى)؛ نبلًا الذي يُنبَل به، مدى: جمع مُديَة وهي السكين، إذا أراد أن يقول: خذ نبلًا) ثم غير رأيه وقال: (مدى) فبدل بداء أو إضراب.

فإذا قال: (خذ نبلًا مدى) قال: (نبلًا) غلط وسبق لسانه فهذا بدل غلط.

وإن أراد أن يقول: (خذ نبلًا مدى) لكنه نسي هذا الأمر وقال: (خذ نبلًا) ثم تذكر فقال: (مدى) فهذا هو بدل النسيان.

فالخلاصة في البدل المباين: أن بدل الإضراب بسبب تغير الرأي، وبدل الغلط بسبب ذلة اللسان، وبدل النسيان بسبب غفلة القلب.

فهذه أنواع البدل مشروحةً بعد أن شرحنا أبيات ابن مالك، بعدها نذكر بعض الملحوظات المتعلقة بها:

الملحوظة الأولى: الأمثلة التي ذكرناها في البدل المطابق (مررت بأخيك زيدٍ) (مررت بزيدٍ أخيك) (مررت بزيدٍ أبي صالح) (زرت خالدًا) إلى آخر ذلك، هذه الأمثلة ذكرناها في أكثر من باب، وذكرنا من قبل أنه يجوز فيها جوازًا نحويًا أن تكون من باب البدل كما شرحنا الآن.

ويجوز أن تكون من باب عطف البيان كما شرحناه في باب عطف البيان، ويجوز أن تكون من باب القطع كما شرحناه في باب النعت وفي باب عطف البيان.

(مررتُ بأخيك زيدٍ)؛ فإذا أردت أن تخبره بأنك مررت بأخيه، أردت أن تقول له: (مررتُ بأخيك) ثم وصفت هذا الأخ بأنه زيد وليس عمروً أو محمدًا، فهذا من عطف البيان؛ لأن عطف البيان كالنعت إلا أنه نعتٌ بالجوامد، تقول: (مررتُ بأخيك) فالكلام والحكم والنسبة متعلقة بالأخ، ثم (زيد) جاءت كصفة.

أما إذا قلت: (مررتُ بأخيك زيدٍ) أردت أن تقول له: (مررتُ بزيدٍ) ما أخبار زيد؟ زيد طيب، أردت أن تخبره أنك مررت بزيد ولم تمر بغيره إلا أنك قلت:

(مررت بأخيك زيدٍ) فقدَّمت كلمة (أخيك) من باب التمهيد فقط، وإلا فإنك أردت أن تخبره بأنك مررت بزيد، فهذا يكون من عطف النسق أو يكون من البدل؟ من البدل؛ لأنه هو المقصود بالحكم.

وإذا أردت أن تقول له: (مررت بأخيك) وتقف وتسكت وينتهي الكلام، المعنى انتهى هنا، ثم بعد أن قلت: (مررت بأخيك) ظهر لك أو بدا لك أنه غير واضح له، فبدل أن يسأل مَن أخي وأنت تجيب، بادرت وقلت: (مررت بأخيك زيد)، فحينئذٍ الكلام يكون على القطع، كأنك قطعت جملة ثم أتيت بجملة ثانية.

فإذا قطعت لك أن تقطع إلى الرفع على تقدير (مررتُ بأخيك هو زيدٌ)، لو قال: مَن هو؟ تقول: هو زيدٌ، لكن تختصر الكلام قبل أن يسأل وتجيب، فتقول: زيدٌ وتحذف (هو)، فيكون خبرًا لمبتدأ محذوف

ولك أن تقول: (مررت بأخيك زيدًا) بالنصب، على معنى: (مررت بأخيك (أعني أو أريد أو أقصد) زيدًا) ثم حذفت الفعل ووصلت الكلام بعضه على بعض مع أنهما جملتان.

إذن: فالمعنى هو الذي يختلف وهو الذي يحدد الإعراب، أنت تريد الأخ فعطف بيان، تريد زيد فبدل، كنت أردت أن تقف ثم تأتي بجملة أخرى قطع.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

الدرس الثالث والتسعون

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حياكم الله وبيَّاكم بعد هذه الإجازة الطيبة، نحن في ليلة الإثنين الثالث والعشرين من شهر شوال من سنة ١٤٣٣، في جامع الراجحي بحي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد فيها بحمد الله وتوفيقه الدرس الثالث والتسعين من دروس شرح ألفية ابن مالك –عليه رحمة الله–.

وكان الدرس الماضي في شرح [باب البدل]، فشرحنا بعضه وبقي بعض نرجو أن نشرحه إن شاء الله –تعالى– في هذه الليلة.

نبدأ الدرس بقراءة أبيات الألفية في هذا الباب إذ عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ألفيته في ثمانية أبيات، قال فيها:

التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلاَ ... وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى بَدَلاً
مُطَابِقَاً أَو بَعْضَاً أَو مَا يَشْتَمِل ... عَلَيْهِ يُلفَى أَو كَمَعْطُوفٍ بِبَل
وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدَاً صَحِبْ ... وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ
كَزُرْهُ خَالِدَاً وَقَبِّلْهُ اليَدَا ... وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلاً مُدَى
وَمِنْ ضَمِيرِ الحَاضِرِ الظَّاهِرَ لاَ ... تُبْدِلْهُ إِلاَّ مَا إِحَاطَةً جَلا
أَوِ اقْتَضَى بَعْضَاً أَوِ اشْتِمَالاَ ... كَّانَكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالاَ

وَبَدَلُ المُضَمَّنِ الهَمْزَ يَلِي هَمْزاً ... كَمَنْ ذَا أَسَعِيْدٌ أَمْ عَلِي
وَيُبْدَلُ الفِعْلُ مِنَ الفِعْلِ كَمَنْ ... يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ

ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات الثمانية في [باب البدل] تعريف البدل، وأنواع البدل، وصور إبدال الظاهر والمضمر، والإبدال من اسم الاستفهام، وبدل الفعل من الفعل.

ففي البيت الأول ذكر تعريف البدل، وهذا شرحناه في الدرس الماضي، وفي الأبيات الثاني والثالث والرابع: ذكر أنواع البدل، وهي: البدل المطابق، وبدل بعضٍ من كل، وبدل الاشتمال، والبدل المُباين، وقد شرحنا ذلك أيضًا في الدرس الماضي إلا أنه بَقِي بعد أن شرحنا هذه الأنواع كلها بعض الملحوظات التي نحب أن نبدأ الدرس إن شاء الله –تعالى- بذكرها، إذن فنبدأ الدرس بذكر بعض الملحوظات التي تتعلق بأنواع البدل بعد أن شرحناها وذكرناها.

فمن هذه الملحوظات: أن قولنا: (مررت بأخيك زيدٍ) أو (مررتُ بزيدٍ أخيك)، أو (مررتُ بزيدٍ أبي صالح)، أو (مررتُ بخالدٍ)، أو (زره خالدًا)، فنحو هذه الأمثلة يجوز لك في الاسم الثاني نحويًا ثلاثة أوجه:

- **الوجه الأول:** البدل.
- **الوجه الثاني:** عطف البيان.
- **الوجه الثالث:** القطع.

نقول: يجوز في الاسم الثاني (نحويًا) أي: من حيث الصناعة النحوية، ولا يعني ذلك أن كل هذه الأوجه متساوية، أو متحتمة، ولكن الذي يحدد الوجه المراد هو المعنى، إلا أنها من حيث الصناعة ومن حيث الظاهر هذه الأوجه جائزة.

والضابط في ذلك: المعنى المراد، أنت ماذا تريد بهذه الأمثلة؟ ماذا تريد بالاسمين الذيْن ذكرتهما في نحو قولك: (مررت بأخيك زيدٍ)؟ ذكرت الأخ وذكرت زيد، قدَّمت أو أخرَّت.

- فإن كنت تريد أن تُخبر أنك مررت بالأول من الاسمين، ثم أردت بعد ذلك أن توضحه وأن تُبيِّنَه بالثاني، أنت أردت أن تخبر عن المرور بالأول من الاسمين في قولك: (مررتُ بأخيك زيدٍ)، فتريد أن تخبر أنك مررت بـ (أخيك)، ثم بعد ذلك أردت أن تُبيِّن ذلك الأخ، تُبينه وتوضحه وتصفه فقلتَ: (زيدٍ).

إذن: فالمراد الأول، وأما الثاني فإنما أوتيَ به للتوضيح والتبيين، فهو حينئذٍ عطف بيان؛ لأن عطف البيان كما سبق في باب [عطف البيان] هو النعت بالجامد، هو أن تنعت شيئًا سابقًا لكن تنعته بجامد؛ لأنك إن نعته بمشتق سُمي نعتًا، وإن نعته بالجامد سُمِّي هذا الجامد عطف بيان.

- وإن كنت أردت بمثل هذه الأمثلة أن تُخبر أنك مررت بالثاني، ولكنك ذكرت الأول توطئةً وتمهيدًا، فالثاني من الاسمين بدل، إذا قلتَ: (مررتُ بأخيك زيدٍ)، أنت أردت أن تخبرني بأنك مررت بزيد، إذن فأردت الاسم الثاني في كلامك، ولكنك ذكرت قبل ذلك (الأخ) من باب التوطئة والتمهيد.

كأنك تظن عندما تقول: (مررت بأخيك) أن المعنى لا يتبيَّن ويتحدد، فأردت أن تقول: (مررتُ بزيدٍ) لكنك أتيت بكلمة (الأخ) قبل ذلك من باب التوطئة والتمهيد والإثارة ونحو ذلك، إذن: فالمراد الثاني وهذا هو البدل؛ لأن البدل هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وأما المبدل منه فإنه يُقدَّم من باب التوطئة والتمهيد.

- وإن أردت بمثل هذه الأمثلة أن تُخبر أنك مررت بالأول، ثم أردت أن

تسكت عن الأول وأن تقطع الكلام وأن تنهي الكلام، ثم بدا لك بعد هذه النية (نية السكوت وقطع الكلام) بدا لك أن هذا الاسم الأول يحتاج إلى شيءٍ من التوضيح، بدا لك أن ستُسأل مَن هو؟ فأنت بادرت قبل أن تُسأل فبيَّنته.

فمعنى ذلك أنك أردت السكوت وقطع الكلام، لكن بسبب هذه النية واصلت الكلام، فحينئذٍ يكون الثاني من الاسمين يكون مقطوعًا، هذا الذي يسمى القطع.

ونعرف أنك إذا قطعت فلك أن تنصب على أنه مفعولًا به لفعل مقدر تقديره نحو: (أعني أو أقصد أو أريد)، ولك في الاسم المقطوع أن ترفع على أنه خبرٌ لمبتدأٍ محذوف تقديره نحو (هو).

فإذا أردت أن تقول لي: (مررتُ بأخيك) وكنت تنوي وتقصد أن تسكت هنا وتقف، ثم تبيَّن لك أن هذا سيسألك أو أنه لم يتضح له، فوصلت الكلام لكي توضحه، فأنت وصلت بعد أن نويت القطع والسكوت، ولم ترد أن توضحه من أول الأمر لكي يكون عطف بيان.

إنما أردت أن تقف كأنك قلت: (مررت بأخيك)، فكأنه قيل لك مَن هو؟ فقلت: (هو زيدٌ)، ثم حذفت (هو) فماذا بقي من الكلام؟ (مررتُ بأخيك زيدٌ) إلا أنك حذفت ووصلت الكلام، الارتجال في الكلام يظهر هذا الأمر، إنما في الكتابة لا يظهر، السكوت وطريقة الكلام تُبيِّن هل أنت كنت تقصد أن تتكلم كلام مسرودًا متتابعًا (مررتُ بأخيك زيدٍ)، أم أردت أن تقف ثم وصلت (مررتُ بأخيك زيدٍ)، فيتبين القطع من عدم القطع.

وعلى ذلك فإذا جعلته بدلًا أو عطف بيان فهو تابع، يتبع ما قبله في الحكم الإعرابي رفعًا ونصبًا وجرًا وجزمًا، أما إذا قطعته فلك في هذا المقطوع النصب والرفع.

فإذا قلت: (مررت بأخيك زيد) فلك في البدل أن تقول: (مررت بأخيك زيدٍ)، وفي عطف البيان: (مررتُ بأخيك زيدٍ)، وفي القطع: (مررتُ بأخيك زيدًا)، و (مررت بأخيك زيدٌ).

وهكذا يقال في بقية الأمثلة، لو قلت: (مررت بزيدٍ أخيك) هي الجملة نفسها مع التقديم والتأخير، لكن المعنى هو الذي يتحكم في الإعراب:

أما أن يكون بدلًا إذا أردت الثاني (مررت بزيدٍ أخيك)، أو عطف بيان إذا أردت الأول (مررتُ بزيدٍ أخيك)، أو القطع إذا نويت السكوت فحينئذٍ تنصب أو ترفع فتقول: (مررت بزيدٍ أخاك) أو (مررت بزيدٍ أخوك).

الملحوظة الثانية: بعض النحويين يسمي البدل المطابق بدل كلٍ من كل، يسميه (بدل الكل من الكل)، ويسمي أيضًا بدل بعضٍ من كل يسميه (بدل البعض من الكل)، أي: أنه يُدخِل (ال) على كلمة (كلٍ) وعلى كلمة (بعضٍ)، ومثلهما في الحكم كلمة (غيرٍ)، فهذه ثلاثة أسماء (كل، وبعض، وغير).

فجمهور اللغويين والنحويين لا يرون إدخال (أل) على هذه الأسماء (كل، بعض، غير)؛ لأنهم يرون أن هذه الأسماء من الأسماء الملازمة للإضافة، فهي لا تنفك عن الإضافة، إلى مذكورٍ أو مُقدَّر.

فإذا قلتَ: (أكرمتُ كُلًا) عندك ضيوف فقلتَ لي: (أكرمتُ كُلًا)، (كُلًا) هنا معرفة؛ لأنك عرفت مَن المُكرَم، (أكرمتُ كُلًا) ماذا تريد؟ أكرمتُ كل الضيوف، فأنت عرفت المراد، فهي معرفة إلا أن المضاف إليه محذوف؛ لأن كلمة (كل وبعض) من الملازمات للإضافة، ويجوز للمضاف إليه معها الذكر والحذف؛ لأنها من الكلمات التي تتضح معانيها.

وتقول لو تنتظر أناس وعندك عزيمة، فتسأل ابنك عند وضع العشاء فيقول

ابنك: (جاء كُلٌّ)، أي: جاء كل الضيوف، أو جاء كل المعزومين، أو نحو ذلك.

قال -تعالى-: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس:٤٠]، (كلٌّ) هنا معرفة، والمراد كل المذكورات في فلكٍ يسبحون عندما ذكر الشمس والقمر والنجوم، قال: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ أي: وكل المذكورات أو وكلها.

وبعض هؤلاء الذين يُدخِلون (ال) على كلمة (كل وبعض) هنا ينصون على أن هذا تسمُّحٌ منهم، يعلمون أن هذا لا يجوز، لكنهم يتسمَّحون، فيدخلون (ال) على كلمة (كل وبعض)، وممَن نص على أن هذا تسمُّح الزَّجاجي في كتابه [الجُمُل في النحو]، وهو من أفضل كتب النحو المختصرة.

ومع ذلك فإن بعض النحويين يرى جواز دخول (ال) على كلمة (كل وبعض) قياسًا لا سماعًا، كأبي عليٍ الفارسي، فأجاز ذلك من باب أن الكلمة عندما حُذِفَ المضاف إليه، فالمضاف حينئذٍ أما أن يبقى على قصد المضاف إليه فيبقى له حكم التعريف، وأما أن يُتناسى المضاف إليه فيصير كالمعدوم، فيعود المضاف نكرةً، فعلى ذلك تدخل (ال)؛ لأن (ال) تدخل على النكرة، لكن هذا كما قلنا خلاف ما عليه جمهور اللغويين والنحويين.

ومن الملحوظات أيضًا: قولك: (نجح الطلاب المجتهدون) ما إعراب المجتهدون هنا؟ صفة، نعت، المجتهدون معرف بـ (ال)، من أضعف المعرفات، فلهذا يُنعَت بها.

وأما قولك: (نجح الطلاب المجتهدون منهم) فهنا لا يكون نعتًا، وإنما يكون بدلًا أو عطف بيان أو مقطوعًا؛ لأن قولك: (نجح الطلاب المجتهدون) نسبَت النجاح إلى الطلاب المجتهدين.

وأما قولك: (نجح الطلاب المجتهدون منهم) نسبَت النجاح إلى المجتهدين

من الطلاب، (منهم) هم: تعود إلى المجتهدين من الطلاب، فالمجتهدون هنا ليست نعت، وإنما على البدل إذا قصدت (نجح المجتهدون من الطلاب) إذا قصدت الثاني كما فصلنا قبل قليل، أو عطف بيان إذا كنت تقصد الأول، أو مقطوع، هذا من باب التجويز النحوي كما قلنا.

أما ما يناسب المعنى في هذا المثال: فهو البدل؛ لأن المعنى على إرادة الثاني، على أن تنسب النجاح للثاني إلى المجتهدين من الطلاب، ثم ذكرت الطلاب قبلًا من باب التوطئة والتمهيد.

وإذا قلت: (نجح الطلاب زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ) فما إعراب (زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ)؟ بدل أو عطف بيان أو مقطوع، كأنك قلت: (نجح الطلاب) من باب التمهيد، أي: أنهم طلاب من باب التمهيد، ولكن قصدت أن تنسب النجاح إلى زيد وبكر وعمرو، هذا بدل.

وأما إنك أردت أن تنسب النجاح للطلاب ثم بينتهم ووضحتهم بأنهم زيد وعمرو وبكر، أو أردت أن تقف على الطلاب (نجح الطلاب) ثم خشيت أن تُسأل مَن هؤلاء الطلاب فقلت: (زيد وبكر وعمر) هذا من حيث التجويز النحوي.

والأقرب إلى المعنى المراد في مثل قولك: (نجح الطلاب زيدٌ وبكرٌ وعمرٌو) أن يكون (زيدٌ وبكرٌ وعمرٌو) بدلًا، يضعف أن يكون مقطوعًا؛ لأن الإبهام هنا واضح جدًا (نجح الطلاب)، الفرق بين الطلاب وبين (زيد وبكر وعمرو)، هنا الإبهام شديد، لا يكاد يقصده المتكلم.

فإذا قلنا: إنه بدل فمن أيِّ أنواع البدل؟

هل هو من البدل المطابق (كل من كل)، أم بعض من كل، أم اشتمال، أم مباين؟ ليس مباينًا ولا اشتمال، أما بعض من كل أو كل من كل، (نجح الطلاب

زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ)، ما العلاقة بين هؤلاء الطلاب الناجحين وبين زيد وبكر وعمرو؟ (هم)، هذا بدل كلٍ من كل.

ويخصه كثيرٌ من النحويين المحققين باسمٍ ويسمونه (بدل التفصيل)، عندما يتكلمون عن البدل المطابق (بدل الكل من الكل) يقولون ومنه: (بدل التفصيل)، كقولك: (جاء إخوانك زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ).

من الملحوظات أيضًا المتعلقة بأنواع البدل: أن بعض النحويين كالإمام السيوطي ذكر نوعًا خامسًا من أنواع البدل، سماه (بدل كلٍ من بعض)، عندنا بدل كل من كل، وبدل بعض من كل، وهو أضاف نوعًا خامسًا سماه: بدل كلٍ من بعض.

ومثَّل له بأمثلة منها قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴿٦٠﴾ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾ [مريم: ٦٠-٦١] قال: فـ (جنات) بدلٌ من (الجنة)، و(جناتٌ) كل و (الجنة) بعض، فهذا من بدل كلٍ من بعض.

ومثَّل له بقول الشاعر:

رحم الله أعظمًا دفنوها ... بسجستان طلحة الطلحات

قوله: (طلحة) هذا طلحة الفياض معروف بالكرم، طلحة: بدلٌ من أعظم (رحم الله أعظمًا طلحة)، و(طلحة) كل و(أعظم) بعض، قال: فهذا من بدل كلٍ من بعض.

ومثَّلوا له أيضًا بنحو قولك: (سأسافر صباحًا غدًا) يمكن في هذا المثال أن تقول: (سأسافر غدًا صباحًا)، هذا لا إشكال فيه، فما إعراب صباحًا (سأسافر غدًا صباحًا)؟ بدل بعضٍ من كل.

لكن لو قلت: (سأسافر صباحًا غدًا) أو قلت: (سأزورك عصرًا اليوم)، ومن ذلك قول امرئ القيس في معلقته:

كــأني غَـــداةَ البَـــيْنِ يَـــوْمَ تَحَمَّلّـــوا لــدى سَــمُراتِ الحَــيّ نــاقِفُ حنظـلِ

فقال: (كأني غداة البين يوم تحملوا): الغداة: أول اليوم، (يوم تحملوا) اليوم: كل، والغداة: بعضٌ من اليوم، قال: فهذا من بدل كلٍ من بعض.

والصواب الذي عليه جماهير النحويين قديمًا وحديثًا: أن ذلك من البدل المطابق، من بدل كلٍ من كل؛ لدلالة المعنى.

ففي الآية (جنات عدن) هي الجنة، أم أن الجنة جزء من جنات عدن؟ هي هي، إلا أن جنات عدن جُمِعَت على معنى المواضع، كل موضع في الجنة فهو جنة، ثم جُمِع فأصبح جنات، وإذا قيل (الجنة) فإنما أُريَد الجنس.

وكذلك في البيت: (رحم الله أعظمًا طلحة) ماذا أراد بقوله: (أعظمًا)؟ أراد أن الرحمة لعظامه فقط، أم أراد طلحة كله عندما قال (أعظمًا)؟ هو أراد (رحم الله طلحة)، ذكر البعض وأراد الكل، فهذا من باب البلاغة، ليس من باب النحو.

وكذلك في نحو قولك: (سأسافر صباحًا غدًا)، لو قلنا: إنه من بدل كلٍ من بعض لانعكس المعنى الذي أراده المتكلم، المتكلم عندما يقول: (سأسافر صباحًا غدًا)، عندما قال: (غدًا) أراد زيادة إيضاح لك أم أراد زيادة تعميم؟ زيادة إيضاح، صباحًا، أي صباح؟ صباح غدٍ.

فقوله: (صباحًا) هو قوله: (غدًا) في المعنى؛ لأن المقصود بالكلام (سأسافر صباحًا غدًا) المقصود به (سأسافر صباحًا صباح غدٍ)، صباح غدٍ هو الصباح.

فلهذا كان كلام جمهور النحويين في هذه المسألة هو الراجح؛ لأنه المطابق للمعنى، أما ما قاله السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتبعه على ذلك بعض المتأخرين فهو أخذٍ

بالظاهر دون النظر إلى المعنى.

من الملحوظات أيضًا: من أنواع البدل؛ البدل المباين، وقلنا أنه نوعان: بدل إضراب، وبدل غلط، قالوا: لم يقع البدل المباين في القرآن الكريم، وذكر كثيرون أنه لا يقع في الشعر، ويقصدون الشعر الرزين المُراجع، أما الكلام المرتَجَل وكذلك الشعر المرتجَل والشعر الوصفي والقصصي والمسرحي؛ فنحو ذلك يجوز أن يقع فيه البدل المباين، عن قصدٍ وعن غير قصد.

من ذلك قول الشاعر، أظنه أحمد شوقي:

تحسس ليث الغاب يبغي فريسة فجرجر في ظلمائه حيةً حبلاً

حبلًا: بدلٌ مباين لقوله: (حيةً).

ومن الملحوظات أيضًا: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٢﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ﴾ [الرعد:٢٢-٢٣]، في قوله: (جناتُ) قراءتان: الأولى بالرفع، والثانية بالنصب، أما القراءة الأولى بالرفع: (جناتُ عدن) ففيها ثلاثة تخريجات: أما أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف على القطع، وأما أن يكون بدلًا من (عقبى الدار) (**لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ جَنَّاتُ عَدْنٍ**) أي: لهم جنات عدن، وأما أن يكون عطف بيان.

كما ذكرنا في ملحوظةٍ سابقة، جنات عدن هي عقبى الدار، شيءٌ واحد، فأما أن نقول عن الثاني أنه بدل إذا كان هو المقصود، وأما أن نقول عطف بيان إذا كان الأول هو المقصود، وأما أن نقول أنه على القطع إذا قُصِدَ الوقف على الأول، فهذا تخريج قراءة الرفع.

وأما قراءة النصب: (جناتِ عدن يدخلونها) ففيها تخريجان: ﴿وَٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟

ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٢﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ﴾[الرعد:٢٢-٢٣]:

الأول: مفعول به لفعلٍ محذوف على القطع.

الثاني: منصوب على الاشتغال، أي: لهم عقبى الدار، يدخلون جنات عدن.

آخر ملحوظة تتعلق بأنواع البدل: في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في سورة المدثر: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر:٦]، في قوله (تستكثر) قراءتان: الرفع وهي قراءة الجمهور منهم السبعة بل العشرة، كلهم يقرأون (﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر:٦]).

وتخريج الرفع وهي قراءة الجمهور: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر:٦] على أن الجملة (تستكثرُ) حالية، أنَّ (تستكثر) فعلٌ مضارع، والفاعل أنت، والجملة حال، والمعنى: (ولا تمنن مستكثرًا)، ولا تمنن في هذه الحالة.

القراءة الأخرى: الجزم ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرْ﴾ [المدثر:٦]، وهذه قراءةٌ شاذة، أما الجزم فعلى أن (تستكثر) بدلًا من (تمنن)، أي: لا تستكثر.

بهذا ننتهي من الكلام على أنواع البدل، ثم يتكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على صور إبدال الاسم الظاهر والمضمر، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمِنْ ضَمِيْرِ الحَاضِرِ الظَّاهِرَ لاَ ... تُبْدِلْهُ إلاَّ مَا إحَاطَةً جَلاَ
أوِ اقْتَضَى بَعْضًا أَوِ اشْتِمَالاً ... كَأنَكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالاً

ذكر في هذين البيتين صورةً من صور إبدال الاسم الظاهر والاسم المضمر، وهي: إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر.

(**وَمِنْ ضَمِيْرِ الحَاضِرِ الظَّاهِرَ لاَ تُبْدِلْهُ**)؛ يقول: لا تُبدِل الاسم الظاهر من ضمير

الحاضر (إِلاَّ مَا إِحَاطَةً جَلاَ أَوِ اقْتَضَى بَعْضًا أَوِ اشْتِمَالاً).

ونأخذ المسألة من أولها لكي يستبين الأمر حتى نصل إلى المسألة الجزئية التي تكلم عليها ابن مالك في هذين البيتين، فالكلام هنا على صور إبدال الاسم من الاسم؛ لأنه سيأتي إبدال الفعل من الفعل، وإبدال الجملة من الجملة، أما الآن فالكلام على إبدال الاسم من الاسم.

والاسم كما نعرف: أما أن يكون ظاهرًا وأما أن يكون مضمرًا، ما المراد بقولنا: مضمرًا؟ ضميرًا.

صور إبدال الاسم من الاسم أربع صور:

الصورة الأولى: إبدال الظاهر من الظاهر:

هذه جائزة مطلقًا، كقولك: (جاء زيدٌ أخوك)، فـ(أخوك) بدلٌ من (زيد)، وزيدٌ ظاهر وأخوك ظاهرًا، أبدلنا اسمًا ظاهرًا من اسمٍ ظاهر.

الصورة الثانية: إبدال الضمير من الضمير (إبدال الاسم المضمر من الاسم المضمر):

نحو: (رأيته إياه)، (قمتَ أنت)، (مررتُ بك أنت)، هذه الأمثلة ذكرناها أيضًا في باب التوكيد، وأن البصريين يجعلونها من باب البدل فيقولون: أن الضمير الثاني بدلٌ من الضمير الأول؛ لأن باب البدل عندهم واسع، فلهذا نجد أن النحويين لا يشترطون في البدل أن يوافق المُبدَل منه في التعريف والتنكير، ولا في الإفراد والتثنية والجمع، قد يخالفه.

وأما الكوفيون وتابعهم ابن مالك فإنهم يجعلون هذه الأمثلة من باب التوكيد اللفظي، فيقولون: إن الضمير الثاني توكيدٌ لفظيٌ للضمير الأول، فهذه المسألة سبقت بالتفصيل، وبيان الخلاف والترجيح في باب التوكيد.

الصورة الثالثة: إبدال الضمير من الظاهر:

وهذا عند المحققين غير جائز.

إبدال الضمير من الظاهر كأن تقول: (جاء محمدٌ هو) وتجعل (هو) بدلًا.

الصورة الرابعة: إبدال الظاهر من الضمير:

الضمائر قسمتها المشهورة المعروفة: أما ضمير متكلم، أو ضمير مخاطب، أو ضمير غائب، ضمير المتكلم والمخاطب يسميان بضمير الحاضر؛ لأنهما حاضران في أثناء الكلام، وأما الغائب فلا يسمى ضمير حاضر.

إذن: فالضمائر من حيث الحضور نوعان: ضمير حضور (ضمير المتكلم والمخاطب) ولهذا يشتركان دائمًا في كثير من الأحكام، وضمير الغائب، فلهذا عندما يتكلم على هذه الصورة (إبدال الظاهر من الضمير) سنقول إن الإبدال هنا على قسمين:

القسم الأول: إبدال الظاهر من ضمير الغائب:

وهذا جائزٌ مطلقًا، كقولك: (زره خالدًا)، (رأيته أخاك)، هذه الأمثلة ونحوها نكرر وننبه دائمًا نذكرها في باب البدل لا يعني أنها يجب أن تكون بدلًا، يجوز أن تكون عطف بيان، ويجوز أن تكون قطعًا، لكن (@ د:٢٠:٤٤) على أنها بدل، (زره خالدًا): زره: فعل، والفاعل مستتر تقديره أنت، والهاء مفعولًا به، خالدًا: بدلٌ من الهاء، (بدل كل من كل).

هنا أبدلت اسمًا ظاهرًا من اسم مضمر، وهذا جائز؛ لأن الضمير هنا ضمير غائب، والإبدال منه جائز مطلقًا، قال الفرزدق:

على حالة لو أن في القوم حاتمًا ... على جوده لضن بالماء حاتم

حاتمِ: بدلٌ من الهاء في قوله (جوده)، كأنه قال: على جود حاتم، فأبدل (حاتم) من الهاء، والهاء هنا ضمير غائب، فالإبدال جائزٌ مطلقًا، ولو جعل (حاتمًا) فاعلًا للفعل (ضنَّ) لكان يقول: لضننَّ بالماء حاتمُ، وهذا جائز، لكن عندما جر (حاتمِ) عرفنا أنه لم يرد أنه فاعل، وإنما أراد جعله بدلًا من الهاء في (جوده).

ومن ذلك أيضًا -أقصد (إبدال الظاهر من ضمير الغائب)- عند الجمهور: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء:٣]، أين فاعل (أسرَّ)؟ واو الجماعة تعود إلى المتكلَّم عنهم، ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى﴾ النجوى: مفعول به، الذين ظلموا: (الذين) بدل من واو الجماعة، واو الجماعة هنا يُراد بها غائبٌ.

ومن ذلك أيضًا عند الجمهور قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة:٧١]، (عموا) أين فاعل عَمِيَ؟ واو الجماعة، و(كثيرٌ): بدلٌ من واو الجماعة، وهو بدل ظاهر من مضمر، وهذا المضمر للغائب.

في الآيتين قولٌ آخر وهو قول ليس بقوي أن الآيتين من لغة (أكلوني البراغيث) لكن هذا قولٌ ضعيف.

القسم الثاني من إبدال الظاهر من الضمير: هو إبدال الظاهر من ضمير الحاضر:

إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر، وهذه المسألة هي التي تكلَّم عليها ابن مالك هنا فقط؛ لأن كل الصور السابقة لا خلاف فيها، جائزة ولا إشكال فيها، وإنما التفصيل هنا، فهنا في شرط فأراد أن ينص عليه.

فإذا أبدلت اسمًا ظاهرًا من ضمير الحاضر فهذا لا يجوز إلا بشرط ذكره ابن مالك في قوله:

وَمِـنْ ضَمِيْرِ الحَاضِرِ الظَّاهِرَ لاَ ... تُبْدِلْـهُ إلاَّ مَـا إِحَاطَـةً جَـلاَ
أَوِ اقْتَضَى بَعْضًا أَوِ اشْتِمَالاَ

يقول: لا تبدل الاسم الظاهر من الضمير الحاضر إلا أن يكون بدل كل من كلٍ يدل على الإحاطة والشمول، أو كان بدل بعضٍ من كل، أو كان بدل اشتمال.

فبدل كلٍ من كل يُراد به الإحاطة والشمول نحو: (اللهم اغفر لنا حاضرنا وغائبنا)، فقولك: (حاضرنا وغائبنا) بدلٌ من الضمير (نا).

وقولك: (أكرمتُكم كبيركم وصغيركم)، وقولك: (سنسافر رجالنا ونساؤنا)، أين فاعل سنسافر؟ واو الجماعة لا تدخل على ما فيه نون، فالفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (نحن)، وقلنا من قبل: أن المضارع المبدوء بنون لا يكون فاعله إلا ضميرًا مستترًا وجوبًا تقديره (نحن)، كما أن المضارع المبدوء بالهمزة لا يكون فاعله إلا ضميرًا مستترًا وجوبًا تقديره (أنا)، فعلى ذلك لا يجوز أن تقول أن الفاعل (رجالنا)، بل (رجالنا) بدل من الفاعل المستتر وجوبًا.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن المائدة التي أنزلها عَزَّوَجَلَّ: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة:١١٤]، فـ(أولنا وآخرنا) بدل كلٍ من كل من (نا) في قوله (لنا)، وهذا ضمير متكلم حاضر.

فإن لم يدل بدل كلٍ من كل على الإحاطة والشمول لم يصح البدل، فلا يجوز أن تقول: (رأيتك زيدًا) على أن (زيدًا) بدلًا من الكاف، الكاف: ضمير مخاطب حاضر، لا تُبدَل منه هنا ظاهرًا، لا تقول: (أكرمني محمدًا) وأنت محمد، فتُبدِل (محمدًا) من ياء المتكلم، فتُبدِل ظاهرًا من ضمير متكلم لا يدل على الإحاطة.

أما بدلُ الظاهر من ضمير الحاضر (بدل بعضٍ من بعض) وقلنا هذا جائز، مثاله: (ربطني يديَّ) تريد ربط يديَّ، ثم قدَّمت ضمير المتكلم (ربطني يديّ)

(ضربني بطني) (أعجبته وجهي) أي: أعجبه وجهي، (سأقطعك يدك) أي: سأقطع يدك.

ومن ذلك (إبدال الظاهر من ضمير الحاضر)؛ وهو بدل بعضٍ من كل:

قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْأَخِرَ﴾ [الأحزاب:٢١]، ما إعراب (**لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ**) بدل (منكم)، فالمعنى والله أعلم: لقد كان في رسول الله أسوةٌ حسنة لمَن كان يرجو الله واليوم الآخر، ثم قدَّم قوله (لكم) توطئةً وتمهيدًا، فصار الثاني بدلًا، والبدل هنا قوله: (مَن) الاسم الموصول اسم ظاهر، والمُبَدل منه: الضمير (الكاف) في قوله: (لكم)، فهو من إبدال الظاهر من ضمير الحاضر، وهو بدل بعضٍ من كل.

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

أَوْعَدَنِى بالسَّجْنِ والأَدَاهِم ... رِجْلِى فَرِجْلِى شَثْنَةُ الْمَنَاسِم

السِّجن: هذا البناء، والسَّجن: الفعل، فتقول: (سجَنه سَجنًا)، أين يسجنه سجنًا؟ يسجنه سَجنًا في السجن، فبالبناء (سِجن) وفعله (سَجن).

(**أَوْعَدَنِى بالسَّجْنِ والأَدَاهِمِ رِجْلِى**) أي: أوعد رجلي، فـ(رجلي) بدل من ياء المتكلم، أبدل ظاهرًا من ضمير الحاضر، بدل بعضٍ من كل.

وأما إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل اشتمال: فنحو قولك: (ردَّني طلبي) أي: ردَّ طلبي، وقولك: (سافرتَ خطبي) (سافرتَ خطبك في كل مكان) أي: سافرت خُطَبك لكنك قدَّمت الضمير (سافرت) على ضمير مخاطب حاضر.

ومن ذلك قول النابغة الجعدي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ:

بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَجُدُودُنَا ... وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا

(مجدنا) بدل من (نا) المتكلمين، أي: بلغ مجدنا السماء، فأبدل ظاهرًا من ضمير الحاضر، وما العلاقة بين المجد والمتكلمين؟ ليس كلًا من كل، ولا بعضًا من كل، وإنما هو بدل اشتمال.

ومن ذلك قول الشاعر:

ذريني، إن أمرك لن يطاعا ... وما ألفيتني حلمي مضاعًا

الشاهد في قوله: (**وما ألفيتني حلمي مضاعًا**) أي: وما ألفيتي حلمي مضاعًا، فأبدل (حلمي) من ياء المتكلم في قوله (**وما ألفيتني حلمي**).

وأما ابن مالك فمثَّل لبدل الاشتمال بقوله: (**كَّانكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالاً**)؛ أي: إن ابتهاجك استمال القلوب، إلا أنه قدَّم كاف المخاطب فقال: (إنك ابتهاجك)، فابتهاجك: بدل اشتمال من كاف المخاطب.

وفي بعض النسخ: (كأنك ابتهاجك استمالا) بفتح الهمزة، وهذا تحريف، وصوابه (كإنك)؛ لأن الكاف هنا داخلة على المثال، المثال: (إنك ابتهاجك استمالا) فدخلت الكاف، وليست داخلة على (أن) فقط لكي تُفتَح همزتها.

(ابتهاجك) بدلٌ من الكاف بدل اشتمال، فهو (إنك ابتهاجك).

ثم نقول بعد ذلك أمرًا ذكرناه لكن نؤكِّد عليه: فكل ما جاز في ضمير الحاضر أي: ضمير المتكلم والمخاطب فهو يجوز في ضمير الغائب، وقد ذكرنا من قبل أن إبدال الظاهر من ضمير الغائب جائزٌ مطلقًا، فإذا كان يجوز مع ضمير الحاضر بشروط، فكل هذه الأمثلة التي ذكرناها مع هذه التفاصيل، فكلها جائزة في الغائب؛ لأنها تجوز هي وغيرها في الغائب.

فلهذا يجوز أن تقول: (زرتُهم كبيرهم وصغيرهم) في الغائب كما تقول: (زرتكم كبيركم وصغيركم)، وتقول: (ضربته وجهه) فُتبدِل من ضمير الغائب.

نأتي إلى مثالٍ أرجأته قبل قليل: لو قلنا: (أعجبك أخلاقه) تتكلم عن رجلٍ ما فقلت: (أعجبك أخلاقه)؛ الكاف: مفعولٌ به، وأخلاقه: فاعل أم بدل؟

أما من حيث الجواز النحوي: يجوز أن يكون فاعلًا، فنقول حينئذٍ أنه فاعلٌ مجازي، فيجوز في الفعل التذكير والتأنيث، (أعجبك أخلاقه) أو (أعجبتك أخلاقه) والتأنيث أكثر، عندما نقول أنه فاعل سنحتاج إلى تعليل.

ويجوز أن نقول: إن (أخلاقه) بدل اشتمال من الفاعل المستتر، (أعجبك هو)، تتكلم عن رجل أعجبك فأقول: (أعجبك) أي أعجبك هو، ثم أُبدِل (أخلاقه) من الفاعل المستتر (أعجبك أخلاقه) فلهذا في الكلام قد يبين المراد خلاف المكتوب، فلو قلت: (أعجبك أخلاقه) فبيّن هنا أن الفاعل هو الضمير المستتر العائد إلى المتكلَّم عنه، فهذه المعاني لابد من النظر إليها عند الإعراب.

أما قول النحو يجوز كذا ويجوز كذا وكذا لقول المُعرِب، يجوز كذا ويجوز كذا أي: من باب الجواز النحوي، لكن المراد لا يُحدَد إلا مرادًا واحدًا، إعرابًا واحدًا، لكن هذا من عمل المفسِّر ربما في التفسير، النحو يُبيِن الأوجه الجائزة، والمفسر هو الذي يحدد الإعراب الذي يناسب المعنى المقصود.

هذه الصور التي ذكرناها الآن هي صورٌ لإبدال الاسم من الاسم، وهناك صورٌ أخرى للبدل منها: إبدال الفعل من الفعل، وهذا سيذكره ابن مالك في آخر الباب، فسنرجأ الكلام عليه إلى آخر الباب.

ومن صور البدل: إبدال الجملة من الجملة، كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء:١٣٢-١٣٣]، ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ هذه الجملة بدلٌ من الجملة السابقة ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ

﴿ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ [البقرة:٤٩]، (يذبحون) لم يقل (ويذبحون)، فقوله: ﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ بدل من قوله: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَـٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ على معنى ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَـٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ والله أعلم.

ومن ذلك قول الشاعر:

أقولُ له ارحل لا تقيمنَّ عندنا ... وإلا فكن في السر والجهر مسلمًا

فقوله: (لا تقيمن عندنا) جملة بدلٌ من قوله: (ارحل) وهو أيضًا جملة؛ لأنه مع فاعله يكون جملة.

وهناك صورةٌ أخيرة: وهي بدل الجملة من المفرد:

نحن عندما نذكر هذه الأنواع لكي تعلم أن هذه هي الأنواع الواردة في الكلام الجائزة، فما سواها لا يجوز، لا تجد إبدال اسم من جملة؛ لأنها ليست موجودة في هذه الأنواع، لا تجد إبدال اسم من فعل، ونحو ذلك، فهذا فائدة التقسيمات والأنواع؛ لتحصر الجائز والوارد.

قلنا النوع الأخير: هو بدل إبدال الجملة من المفرد، هذا موجود في الكلام وجائز، كأن تقول: (أسألك عن محمدٍ مَن أبوه) (أسألك عن محمدٍ أين ذهب؟) (أسألك عن محمدٍ) محمدٍ: اسم مجرور بـ (عن)، (مَن أبوه؟) هذه جملة استفهام، جملة أسمية مكونة من مبتدأ (أبوه) ومن خبرٍ مقدَّم (مَن)، والجملة الأسمية (مَن أبوه) بدلٌ من (محمد)، وهذا أسلوبٌ شائع وجائز باطراد في الكلام.

قال -تعالى-: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [الأعراف:١٨٧]، ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ هذه جملة استفهام بدلٌ من (الساعة)، قال -تعالى-: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى

﴿ٱلۡإِبِلِ كَيۡفَ خُلِقَتۡ﴾ [الغاشية:١٧]؛ إلى: حرف جر، الإبل: اسم مجرور مفرد، (كيف خلقت) هذه جملة، وعرفنا من قبل كيف نُعرِب الجُمَل الاستفهامية، (خُلقت) خُلِق: فعل، والتاء نائب فاعل، كيف: حال، هذه جملة مكونة من فعل ونائب فاعل وحال، وهذه الجملة الاستفهامية (**كَيْفَ خُلِقَتْ**) بدل من الاسم المفرد (الإبل).

قال الشاعر:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً ... وبالشام أخرى كيف يلتقيان؟

قوله: (كيف يلتقيان؟) هذه جملة استفهامية وهي بدلٌ من قوله: (حاجةً).

ثم بعد ذلك ينتقل ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت السابع ليتكلم على مسألةٍ تتعلق بحكم الإبدال من اسم الاستفهام، كيف تُبدِل من اسم الاستفهام، فقال:

وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الهَمْزَ يَلِي هَمْزَاً ... كَمَنْ ذَا أَسَعِيْدٌ أَمْ عَلِي

ذكر في هذا البيت حكم الإبدال من اسم الاستفهام، يقول: إذا أُبدِل اسمٌ من اسم استفهام فيجب أن يكون في البدل همزة استفهام، كقولك: (**مَنْ ذَا أَسَعِيْدٌ أَمْ عَلِي**)؛ (سعيدٌ) بدلٌ من (مَن)، هذه جملة استفهام، وعرفنا إعراب جملة الاستفهام من قَبل وأنها بإعراب ما يقابلها في الجواب.

(**مَن ذا زيدٌ**)؛ **ذا: مبتدأ، وزيد**: خبر، إذن ما إعراب (ذا) في قولك (مَن ذا؟) مبتدأ مؤخَّر؛ لأنها تقابل ذا في الجواب، لو قلت: (مَن ذا؟) ستقول: (ذا سعيدٌ) فـ (ذا) مبتدأ، إذن: (ذا) في السؤال مبتدأ، فإذا كانت مبتدأ فما إعراب (مَن)؟ خبرٌ مقدَّم في محل رفع.

ثم قلت: (أسعيدٌ أم عليٌ؟) سعيدٌ بدلٌ من (مَن)، بدلٌ من اسم الاستفهام المستفهم منه، تستفهم عمَن؟ وهو سعيد أو علي، فـ (سعيدٌ) بدلٌ من (مَن)،

فترفعه؛ لأن (مَن) خبر في محل رفع فترفع تابعه، (كَمَنْ ذَا أَسَعِيْدٌ أَمْ عَلِي)؛ أم: حرف عطف، عليٌ: معطوف على سعيد، هذا الإعراب.

الحكم الذي ورد في هذا البيت: هو أن البدل (سعيدٌ) يجب أن يكون فيه همزة استفهام؛ لأنه بدلٌ من اسم استفهام، فتقول: (ما تفعل؟ أخيرًا أم شرًا؟)؛ (خيرًا) بدلٌ من قولك (ما) وهو اسم استفهام، فجب أن تأتي مع البدل بهمزة استفهام.

لماذا نصبنا البدل هنا؟ فقلنا: (ما تفعل؟ أخيرًا أم شرًا؟)؛ نُعرِب اسم الاستفهام؛ لأنه بدلٌ من اسم الاستفهام، فهو مثله في الإعراب، ما إعراب (ما) في قولك: (ما تفعل؟) أفعلُ خيرًا، خيرًا: مفعول به يقابل (ما)، إذن: فـ (ما) مفعولٌ به مقدَّم، فتُبدِل منه بالنصب، (ما تفعل؟ أخيرًا أم شرًا؟).

وتقول: (متى تأتينا؟ أغدًا أم بعد غدٍ؟) غدًا: بدلٌ من (متى) اسم استفهام فيجب فيه الهمز، لكن ما إعراب (متى)؟ أجِب، (متى تأتينا؟) آتيك غدًا، ما الذي يقابل (متى) في الجواب؟ غدًا، إذن: فإعرابه كإعراب (غدًا)، فإعراب (متى) ظرف زمان مقدَّم، ثم تُبدِل منه بالنصب؛ لأنه ظرف زمان، فتقول: (متى تأتينا؟ أغدًا أم بعد غدٍ؟).

(متى تأتينا؟) لأنه اسم استفهام، واسم الاستفهام يرتفع الفعل بعده، (ما تفعلُ؟ أخيرًا أم شرًا؟) هذه ضمة وليست واو جماعة؛ لأن أسماء الاستفهام كلها لا تعمل شيئًا فيبقى الفعل بعدها مرفوعًا، بخلاف ما لو كانت من أدوات الشرط فإنها تجزم كقولك: (ما تفعلْ تُجزَ به).

قلنا الواجب في الاسم المبدل من اسم الاستفهام أن يكون بهمزة استفهام، الواجب الوجود لا الظهور، أي: يجوز أن تحذفه من جهة الاستفهام فتقول: (مَن ذا؟ سعيدٌ أم عليٌ؟).

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الرابع والتسعون

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، هذه الليلة هي ليلة الإثنين مفتتح شهر ذي القعدة من سنة ١٤٣٣ من هجرة المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ونحن في جامع الراجحي بمدينة الرياض بحي الجزيرة، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الرابع والتسعين من دروس شرح ألفية ابن مالك -عليه رحمة الله-.

أما في هذا الدرس فسنُكمِل ما بقي من باب البدل، ثم ندخل بعد ذلك إلى الباب التالي وهو [باب النداء]، بقي لنا في [باب البدل] بيتان، أحدهما شرعنا في شرحه، نبدأ به، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخر [باب البدل]:

وَبَدَلُ المُضَمَّنِ الهَمْزَ يَلِي هَمْزَاً كَمَنْ ذَا أَسَعِيْدٌ أَمْ عَلِي

في هذا البيت ذكرنا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر حكم الإبدال من اسم الاستفهام، فإذا أبدلت من اسم استفهام فلذلك حكمٌ خاص وهو: وجوب اقتران همزة الاستفهام مع البدل.

مثال ذلك أن تقول: (مَن هذا؟ أسعيدٌ أم عليٌ؟)، وقولك: (مَن هذا؟) أسلوب استفهام، مَن: خبرٌ مقدَّم، هذا: مبتدأٌ مؤخر، ثم قلت: (أسعيدٌ أم عليٌ؟) فسعيد: بدلٌ من اسم الاستفهام (مَن)؛ لأنه المُستفهَم عنه، المُستفهَم عنه (أسعيدٌ أم عليٌ)

أحدهما، فوجب أن تأتي بالهمزة مقترنةً بالبدل (أسعيدٌ أم عليٌ؟).

وإنما نص ابن مالك على هذا الحكم؛ لأن البدل في أصله لا يُكرَّر معه العامل ظاهرًا، فأنت في البدل تقول: (جاء محمدٌ أخي) فـ (أخي) بدلٌ من (محمد)، ولا تقول: (جاء محمدٌ جاء أخي)، فإن قلت ذلك أي: (جاء محمدٌ جاء أخي) كان ذلك أسلوبًا آخر ليس على أسلوب البدل.

أما البدل فإن العامل لا يُكرَّر معه ظاهرًا إلا في موضعين، لا يُكرر معه شيء من المُبدَل منه إلا في هذا الموضع وموضع آخر سيأتي، فلهذا نص ابن مالك على هذا الحكم.

ومن ذلك أن تقول: (ما تفعلُ؟ أخيرًا أم شرًا؟) وقولك: (ما تفعلُ؟) استفهام، (ما): مفعولٌ به مقدم؛ لأن الفعل بعده متعدٍ لم يستوفِ مفعوله، فأبدلت من اسم الاستفهام قولك: (أخيرًا أم شرًا؟)، فنصبت؛ لأنك أبدلت من اسم الاستفهام وهو في محل نصب.

ومن ذلك أن تقول: (متى تأتينا؟ أغدًا أم بعد غدٍ؟)، فقولك (متى تأتينا؟) استفهام، فـ (متى) ظرف زمان، ثم أبدلت منها فقلت: (أغدًا أم بعد غدٍ؟) فـ (غدًا) بدل من اسم الاستفهام (متى) إلا أنه وجب أن تقرُن به همزة الاستفهام.

وقولنا: "يجب أن تقترن همزة الاستفهام بالبدل" أي: يجب أن تكون موجودةً، وهكذا الحكم في كل ما يقول فيه النحويون "يجب"، "يجب كذا" أي: يجب وجوده ظاهرًا أو مُقدَّرًا، فعلى هذا يجوز أن تقول في الكلام: (مَن ذا؟ أسعيدٌ أم عليٌ؟)، ويجوز أن تقول: (مَن ذا؟ سعيدٌ أم عليٌ؟).

لكن في الأسلوب الثاني يجب أن تقول إن هناك همزةً محذوفةً في قولك: (أسعيدٌ)؛ لأن الحكم هنا للهمزة، فهي موجودة إلا أنها محذوفة، وقد قررنا كثيرًا

أن المحذوف موجود، وإلا لم يقع عليه الحذف؛ لأن الحذف لا يكون على المعدوم، وإنما يقع على شيءٍ موجود، فكل ما تقول فيه: "محذوف" معنى ذلك أنه موجود إلا أنه مُقدَّر وليس ظاهرًا.

ونحو هذا الحكم، تقول: نحوه لا مثله، نحو هذا الحكم: الإبدال من المجرور، لو أبدلت من مجرور فإنه يجوز أن تعيد الجار مع البدل، ويجوز ألا تعيده، فيجوز أن تقول: (مررتُ بزيدٍ أخيك)، ويجوز أن تقول: (مررتُ بزيدٍ بأخيك)، فهذا خاصٌ في المجرور.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وقد تلوناه في الدرس الماضي، ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْأَخِرَ﴾ [الأحزاب:٢١]، وقلنا: إن قوله (لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ) بدل من الضمير (الكاف) في قوله: (لَكُمْ). والمعنى: (لقد كان في رسول الله أسوةٌ حسنة لمَن كان يرجو الله واليوم الآخر).

ومع ذلك أن نجد حرف الجر (اللام) دخل على المبدل منه (لَكُمْ)، ودخل على البدل (لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ)، فحرف الجر يجوز أن يُكرَّر مع البدل.

ومن ذلك أيضًا قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة:١١٤] وهذا أيضًا تلوناه في الدرس الماضي، (تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا) عرفنا أن قوله: (لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا) بدل من الضمير (نا) أي: تكون عيدًا لأولنا وآخرنا، ونجد أن حرف الجر (اللام) قد دخل على البدل (لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا) وعلى المبدل منه (لنا)، فهذا جائزٌ في البدل.

ثم إن ابن مالك رَحِمَهُٱللَّهُ ختم هذا الباب [باب البدل] بقوله:

وَيُبْدَلُ الفِعْلُ مِنَ الفِعْلِ كَمَنْ ... يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ

ذكر في هذا البيت إبدال الفعل من الفعل، وقد ذكرنا في الدرس الماضي أن الإبدال أنواع، إبدال الاسم من الاسم، وله صورٌ ذكرناها في الدرس الماضي، إبدال الفعل من الفعل، وقلنا: إنه سيأتي في آخر الألفية وهذا أوانه، وإبدال الجملة من الجملة، وإبدال الجملة من الاسم المفرد.

فهذا أوان الكلام على آخر صورة من صور الإبدال وهو إبدال الفعل من الفعل: قال: (**وَيُبْدَلُ الفِعْلُ مِنَ الفِعْلِ**): أي: يجوز أن تُبدِل فعلًا من فعل، فكما أن الاسم يُبدَل من الاسم والجملة تُبدَل من الجملة، فإن الفعل أيضًا يجوز أن يُبدَل من الفعل.

والمسموع من ذلك: أي: من إبدال الفعل من الفعل: هو إبداله بدلًا مطابقًا أو بدل اشتمال، ثم إن النحويين أجازوا قياسًا أن تُبدِل الفعل من الفعل بدل بعضٍ من كل، وبدل غلط، هذا من القياس السائغ الجائز على المسموع.

ومن الأمثلة على ذلك: أي: (إبدال الفعل من الفعل): قول ابن مالك: (**كَمَنْ يَصِلِ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ**)، يقول: مَن يصل إلينا ما جزاءه؟ مَن يصل إلينا يُعَن.

ثم أبدل من قوله (**يَصِلِ إِلَيْنَا**) قال: مَن يصل إلينا يستعين بنا (**يُعَنْ**)، كأنه قال: مَن يستعن بنا يُعَن؛ لأن البدل على نية حذف المبدل منه، فقوله: (**يَسْتَعِنْ**) بدلٌ من (**يَصِلِ**)، بدل مطابقًا أو بدل اشتمال؟ ما العلاقة بين الوصول والاستعانة؟ بدل اشتمال.

ومن ذلك قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا﴾[الفرقان:٦٨-٦٩] مَن يفعل ذلك ما جزاؤه؟ ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا

يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾ [الفرقان:٦٨-٦٩]، فقوله: (يضاعف) بدلٌ من قوله: (يلقَ)، بدل اشتمال، فلهذا جُزِمَ الفعل (يضاعف)؛ لأنه بدلٌ من جواب الشرط المجزوم.

ومن ذلك قول الشاعر:

متى تَأتِنا تُلمِم بِنا في دِيارِنا ... تَجِد حَطبًا جَزلاً وَناراً تَأَجَّجا

فالشرط (متى تأتنا)، والجواب (تجد حطبًا)، ثم أبدل من فعل الشرط فقال: (**متى تَأتِنا تُلمِم بِنا في دِيارِنا تَجِد حَطبًا جَزلاً وَناراً تَأَجَّجا**)، أتيتهم، ألممت بهم أي: جئتهم، فالمعنى متقارب.

ومن ذلك قول الراجز:

إن على الله أن تبايعا ... تؤخذ كرها أو تجيء طائعا

فقوله: (تؤخذ) بدلٌ من قوله: (تُبايع)، والمعنى: (إن عليّ الله أن تؤخذ كرهًا أو تأتي طائعًا)، فهو بدل مطابقة، وسميناه بدل تفصيل، قلنا: إن من البدل المطابق بدل التفصيل، أن تذكر أجزاءه.

فإن قال قائل: (قعد زيدٌ) ماذا فهمتم؟ قام أم قعد؟ قعد، إذن: فـ (قعد) بدل غلط من (قام)، فهذا جائزٌ في الكلام، وإن لم يُسمَع لكنه يجوز في الكلام أن يقع ذلك.

وتقول: (إن تصلِّ تسجدْ لله يرحمْك) فالجملة: (إن تصلِّ لله يرحمك) ثم أبدلت من فعل الشرط فقلت: (إن تصلِّ تسجدْ لله يرحمْك)، والسجود من الصلاة بدلُ بعض.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأنعام:١٥١] البدل (ما ظهر منها) ما: اسم موصول بمعنى (الذي ظهر منها)،

والمبدَل منه (الفواحش)، وهو بدل تفصيل من البدل المطابق.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف:٢٠] شروه: أي: باعوه، البدل: (دراهم) والمبدل منه: (الثمن)، والمعنى والله أعلم: (وباعوه بدراهم معدودة)، البدل على نية حذف المبدَل منه إلا أنه قدَّم المبدل منه توطئةً فقال: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾.

وذكرنا في أول الكلام عن البدل أن مثل هذه الأساليب يجوز فيها من حيث الصناعة النحوية ثلاثة أشياء:

- **أن تكون بدلًا.**
- **وأن تكون عطف بيان.**
- **وأن تكون على القطع.**

وفصلنا ذلك في الدرس الماضي، وميزنا متى تكون بدلًا، ومتى تكون عطف بيان، ومتى تكون على القطع، من حيث الجواز النحوي شيءٌ واحد، ومن حيث المعنى فإن المعنى يقف على واحدٍ منها، أما أن تكون بدلًا أو عطف بيان أو على القطع، فالمعنى يحتم إعرابًا واحدًا.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴿٢٩﴾ هَارُونَ أَخِي﴾ [طه:٢٩-٣٠] البدل: (هارون)، والمبدل منه: (وزيرًا)، بدل كلٍ من كل، (أخي): الوصف بالجامد عطف بيان، فعطف البيان هو النعت بالجامد، العطف بالمشتق هو الذي يسميه النحويون نعتًا، وأما النعت بالجامد فهو الذي يسميه النحويون عطف بيان.

والظاهر في الآية أنه عطف بيان، ويجوز في الصناعة أن يكون بدلًا وأن يكون على القطع، فإن قلت: إنه بدل فمعنى الآية يعود إلى قولك: (واجعل لي أخي)،

وإن قلت: إنه عطف بيان فيعود معنى الآية إلى قولك (واجعل لي هارون الذي هو أخي) أي: هارون ثم وصفه بأنه أخوه، فالمعنى سيختلف، يتضح في الآية أن (هارون) معرفة، (وزيرًا) نكرة.

فلهذا لم نذكر في البدل أنه يُشترَط أن يوافق المبدل منه في التعريف والتنكير، كعطف البيان مثلًا أو النعت، وكذلك التوكيد عند مَن جوَّز توكيد النكرة، لابد من الموافقة في التعريف والتنكير.

أما في البدل فباتفاق أنه لا تشترط الموافقة، لك أن تُبدِل معرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة، والمعرفة من المعرفة، والنكرة من النكرة؛ لأن البدل على نية حذف المبدل منه، أي: أن البدل هو المقصود بالكلام، والسابق ذُكِرَ تمهيدًا، ليس هناك علاقة تتعلق بالتعريف والتنكير، وإنما العلاقة ارتباط بالحكم، أنت تريد أن تقول: (واجعل لي هارون).

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق:١٥-١٦]، هنا واضح أن (ناصيةٍ) بدلٌ مطابق من (الناصية)، قد أُبدِلَت النكرة من المعرفة.

ثم نقف عند قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴿١﴾ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾ [الهمزة:١-٢]، ما إعراب (الذي)؟ بدل من (همزةٍ لمزة)، لماذا لا نقول أنه نعت؟ لا يجوز؛ لأن (الذي) اسمٌ موصول معرفة، و (همزة لمزة) نكرة، فهنا لا يصح أن نقول: أنه عطف بيان ولا نعت، بل يجب أن تقول: أنه بدل.

ويجوز أن يكون على القطع، القطع أسلوب بلاغي، يبتعد عن النحو، هو أسلوبٌ بلاغي إذا قصده الإنسان، فلابد من معرفة نية المتكلم، فإذا لم نعرف فلا يصاغ إلى القطع، وإنما يصاغ إلى أن الكلام الأصل فيه الاتصال، فلهذا نقول: أنه

بدل أي: (ويلٌ للذي جمع مالًا وعدده).

قال الشاعر:

يـا مـن لـه الأطيبـان المجـد والكـرم   ومـن لـه الماضـيان السـيف والقلـم

البدل: (المجد والكرم) والمبدل منه (الأطيبان)، وهو بدلٌ مطابق، أو بدل تفصيل.

وقال الآخر:

إن السيوف غـدوها ورواحَها تركـت   هـــوازن مثـــل قـــرن الأعضـــب

البدل: (غدوها ورواحها)، والمبدل منه (السيوف)، وهو بدلٌ مطابق أو بدل تفصيل.

ويجوز أن يقول المتكلِّم: إن السيوف غدوُّها ورواحُها تركت هوزان مثل قرن الأعضب، فإذا رفعنا (غدوُّها ورواحُها)، فإعرابها يكون مبتدأ مرفوعًا، والخبر: (تركت)، ثم إن المبتدأ والخبر (غدوُّها ورواحُها تركت) خبرٌ لـ (إن)، وهذا جائزٌ دائمًا في هذا الأسلوب.

وقال الشاعر:

أبلـــغ ربيعـــة أعلاهـــا وأســـفلَها   أَنَّـــا وقيسًـــا توافينـــا لميعـــاد

فقوله: (أعلاها وأسفلها) بدل من (ربيعة) بدلٌ مطابق.

في نهاية الكلام على [باب البدل] نكون قد انتهينا من الكلام على التوابع، وهي: النعت والعطف والتوكيد والبدل، ذكرها ابن مالك سردًا؛ لأنها توابع، لننتقل بعد ذلك إلى موضوعٍ جديد وبابٍ جديد وهو [باب النداء]، سينتقل إليه ابن مالك إن شاء الله –تعالى–، وهو بابٌ فيه شيءٌ من الطول كما سترون إن شاء الله –تعالى–.

موضوع النداء ولواحقه:

عالجه ابن مالك في ألفيته في أربعةٍ وخمسين بيتًا؛ لأن النداء له توابع (لواحق)، في أصلها تدخل في باب [النداء]، لكنها تختص بحكمٍ معين، فخصها النحويون ببابٍ خاص، فابن مالك عالج كل ذلك النداء ولواحق النداء في أربعةٍ وخمسين بيتًا في ثمانية أبوابٍ وفصلٍ، وهي:

- [باب النداء] في اثني عشر بيتًا.
- ثم فصلٌ وهو في تابع المنادى في سبعة أبيات.
- ثم بابٌ [المنادى المضاف إلى ياء المتكلم] في ثلاثة أبيات.
- ثم بابٌ [أسماءً لازمت النداء] في ثلاثة أبيات.
- ثم باب [الاستغاثة] في ثلاثة أبيات.
- ثم باب [النُّدبة] في سبعة أبيات.
- ثم باب [الترخيم] في اثني عشر بيتًا.
- ثم باب [الاختصاص] في بيتيْن.
- ثم باب [التحذير والإغراء] في خمسة أبيات.

فمجموع كل ذلك ثمانية أبواب وفصل في أربعةٍ وخمسين بيتًا، وهي من أوسع إن لم تكن أوسع الموضوعات التي عالجها ابن مالك، ونبدأ بـ

باب النداء

الذي عقده ابن مالك في ألفيته في اثني عشر بيتًا، قال فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٥٧٣. وَلِلْمُنَــادَى النَّــاءِ أَوْ كَالنَّــاءِ يَــا ... وَأَيْ وَآكَــــذَا أَيَـــا ثُـــمَّ هَيَـــا

٥٧٤. وَالهَمْــزُ لِلــدَّانِي وَوَا لِمَــنْ نُــدِبْ ... أَوْ يَـا وَغَيْـرُ وَا لَـدَى اللَّـبسِ اجْتُنِـبْ

٥٧٥. وَغَيْـرُ مُنْـدُوبٍ وَمُضْـمَرٍ وَمَـا ... جَـا مُسْـتَغَاثًا قَـدْ يُعَـرَّى فَاعْلَمَـا
٥٧٦. وَذَاكَ فِي اسْمِ الجِنْسِ وَالمُشَارِ لَهْ ... قَـلَّ وَمَـنْ يَمْنَعْـهُ فَانْصُـرْ عَاذِلَـهْ
٥٧٧. وَابْـنِ المُعَـرَّفَ المُنَـادَى المُفْـرَدَا ... عَلَـى الَّـذِي فِـي رَفْعِـهِ قَـدْ عُهِـدَا
٥٧٨. وَانْـوِ انْضِـمَامَ مَـا بَنَـوا قَبْـلَ النِّـدَا ... وَلْيُجْـرَ مُجْـرَى ذِي بِنَـاءٍ جُـدِّدَا
٥٧٩. وَالمُفْـرَدَ المَنْكُـورَ وَالمُضَـافَا ... وَشِـبْهَهُ انْصِـبْ عَادِمَـا خِلاَفَـا
٥٨٠. وَنَحْـوَ زَيْـدٍ ضُـمَّ وَافْـتَحَنَّ مِـنْ ... نَحْـوِ أَزَيْـدُ بْـنَ سَـعِيْدٍ لاَ تَهِـنْ
٥٨١. وَالضَّـمُّ إِنْ لَـمْ يَـلِ الابْـنُ عَلَمَـا ... أَو يَـلِ الابْـنَ عَلَـمٌ قَـدْ حُتِمَـا
٥٨٢. وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا ... مِمَّـا لَـهُ اسْـتِحْقَاقُ ضَـمٍ بُيِّنَـا
٥٨٣. وَبِاضْـطِرَارٍ خُـصَّ جَمْـعُ يَـا وَأَلْ ... إِلاَّ مَـعَ اللهِ وَمَحْكِـيِّ الجُمَـلْ
٥٨٤. وَالأَكْثَـرُ اللَّهُـمَّ بِـالتَّعْوِيضِ ... وَشَـذَّ يَـا اللَّهُـمَّ فِـي قَـرِيضِ

فهذه أبيات باب النداء، نبدأ في أولها بالكلام على شيءٍ من روايات الأبيات، فقد جاء في بعض النسخ: (**وَغَيْرَ وَا لَدَى اللَّبسِ اجْتَنِبْ**): وغيرَ: بالنصب، اجتنب: بالبناء للفاعل، فعلى ذلك يكون قوله: (اجتَنِب) فعل أمرٍ، وفاعله (أنت)، (وغيرَ) مفعولٌ به مقدَّم.

وأما الرواية المشهورة: (**وَغَيْرُ وَا لَدَى اللَّبس اجْتُنِبْ**): فـ(اجتُنِبَ) فعلٌ ماضي مبني للمجهول، ونائب فاعله مستتر تقديره هو، والفعل ونائب فاعله خبرٌ للمبتدأ (غيرُ).

وجاء في بعض النسخ: (**وَلْيُجْرِ مَجْرَى**)، والرواية المشهورة: (**وَلْيُجْرَ مُجْرَى**)، وقد أشرنا إلى مثل ذلك من قبل، فعلى رواية (**وَلْيُجْرِ مَجْرَى**) يكون فعلًا ثلاثيًا مبنيًا للمعلوم، من (جَرَى يَجرِي) وفاعله ضميرٌ مستتر تقديره هو، (وليجرِ هو مجرى)، وأما الرواية المشهورة: (**وَلْيُجْرَ مُجْرَى**) فيكون فعلًا رباعيًا مبنيًا للمجهول، من (أُجرِيَ يُجرى)، ونائب فاعله مستتر تقديره هو (وليجرَ هو

مُجرى).

ويؤخذ من الفعل الثلاثي على (مَفعل=مجرى)، ويؤخذ من الفعل الرباعي على (مُفْعَل=مُجرَى)، هذا القياس.

وجاء في بعض النسخ: (**ويَلِي الابْنَ عَلَمٌ**) بإثبات الياء في آخر (يلي)، وجاء في بعض الشروح المطبوعة: (**أو يَلِي الابْنَ عَلَمٌ**) بـ (أو)، والرواية المشهورة (**ويَلِ الابْنَ عَلَمٌ**)، بالواو وبحذف الواو من آخر (يلِ).

فكيف يكون تخريج هذه الروايات؟

نبدأ بالرواية المشهورة في النسخ: (**ويَلِ الابْنَ عَلَمٌ**): بحذف الياء من الفعل (يَلِ)، فالفعل مجزوم؛ لأن الواو حينئذٍ حرف عطف، فعطفت الفعل المضارع (يلي) على قوله: (**إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا ويَلِ الابْنَ عَلَمٌ**)، عطفت فعلًا مضارعًا على فعلٍ مضارع فانجزم مثله.

وأما الرواية القليلة في بعض النسخ: (**ويَلِي**): بإثبات الياء، فالفعل حينئذٍ مرفوع، والواو حالية، أي: يعني إن لم يلي الابن علمًا والحال أن هذا الابن يلي علمًا، أو يليه علمٌ، فالحكم كذا وكذا، وهذا جائز.

وأما الذي في بعض الشروح المطبوعة: (**أو يَلِ**) بـ (أو) فهذا خلاف المعنى؛ لأن شرط المسألة كما سيأتي: اجتماع الأمرين معًا، أن الابن يلي عَلَمًا، وأن يليه عَلَم، أي: يكون قبله عَلَم وأن يكون بعده عَلَم، لابد من الأمرين، ليس أحدهما، فـ (أو) هنا على خلاف المعنى.

وفي قوله: (**وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَل**) جاء في النسخ برفع (جمع) ونصبها، وجاء في بعضها بالرفع، وجاء في بعضها بالنصب، (**وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ**)، (**وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعَ**).

فبالرفع على رواية (**وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَل**): فإن (خُصَّ) يكون فعلًا ماضيًا مبنيًا للمجهول، فجمعُ هنا: نائب فاعل مرفوع.

وأما على رواية النصب: (**وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعَ يَا وَأَل**): فـ (خُصَّ) حينئذٍ فعل أمر مثل (عُدَّ)، فهو فعل أمر وفاعله مستترٌ تقديره (أنت)، وجمع: مفعولٌ به منصوب.

كلاهما وارد في النسخ، ثم نعود بعد ذلك إلى الأبيات، **فنقول: إن ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في هذه الأبيات ذكر خمس مسائل:**

المسألة الأولى: بيان أحرف النداء.

المسألة الثانية: حذف حرف النداء، تكلَّم على حكم حذف حرف النداء.

المسألة الثالثة: حكم المنادى الأعرابي.

المسألة الرابعة: حكم المنادى في ضرورة الشعر.

المسألة الخامسة: نداء ما فيه (أل)، كيف تنادي كلمةً في أولها (أل).

بهذا الترتيب، فقال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المسألة الأولى: بيان أحرف النداء:

وَلِلْمُنَادَى النَّاء أَو كَالنَّاءِ يَا وَأَيْ وَآكَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا

وَالهَمْزُ لِلدَّانِي وَوَا لِمَنْ نُدِبْ أَو يَا وَغَيْرُ وَا لَدَى اللَّبِس اجْتُنِبْ

فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في هذين البيتين أحرف النداء وأنها سبعة:**

فالأول: (يا)، وهو أمُّ الباب، كقولك: (يا زيد).

والثاني: (أي)، كقولك: (أي زيدُ أقبِل).

والثالث: (آ)، أي همزةٌ ممدودة، كقولك: (آزيد أقبِل).

الرابع: (أيا)، كقولك: (أيا زيدُ).

الخامس: (هيا)، كقولك: (هيا زيدُ أقبِل).

السادس: الهمزة المفردة، نحو: (أزيد أقبِل).

السابع: (وا)، نحو: (وزيد أقبِل)، أو (وازيداه).

فهذه الأحرف التي ذكرها ابن مالك ويزيد النحويون حرفًا ثامنًا وهو: (آي) نحو: (آي زيدُ أقبِل)، هو (أي) لكن بهمزةٍ ممدودة، فمعنى ذلك: أن الهمزة من حروف النداء مقصورةً وممدودة، وأن (أي) من حروف النداء مقصورةً وممدودة، فهذه أربعة أحرف، مع بقية الأحرف التي ذكرها ابن مالك.

وذكر ابن مالك أيضًا في هذين البيتين أن الأحرف الخمسة الأولى وهي: (يا، أي، آ، أيا، هيا) هذه الخمسة للمنادي النائي، أو المنادي الذي في حكم النائي، أي: المنادى البعيد أو الذي في حكم البعيد، أي: المنادى البعيد حقيقةً أو حُكمًا، فهذه الأحرف الخمسة لنداء البعيد سواءٌ كان بعيدًا بُعدًا حقيقيًا أم كان بعيدًا بُعدًا حُكميًا.

فالبعيد بُعدًا حقيقيًا هو البعيد في المكان، مكانه بعيدٌ عنك، تقول لمحمدٍ إذا كان بعيدًا عنك (يا محمد) أو (أيا محمد) أو (هيا محمد).

والمنادى الذي في حكم البعيد: قالوا كالنائم وكالساهي وكذي المكانة الرفيعة، وكالبغيض البعيد عن القلب، فكل هؤلاء لهم بُعد ولكنه بُعدٌ حُكميٌ لا بُعدًا حقيقيًا مكانيًا، فلك أن تناديهم بهذه الأحرف، أردت أن توقظ محمد من النوم فلك أن تعامله معاملة البعيد؛ لأنه بعيدٌ في انتباهه وإدراكه، فتقول: (يا محمد) أو (أي محمد)، أو (أيا محمد)، قال الأعشى:

فقلت هيا رباه ضيف ولا قَرى بحقك لا تحرمه الليلة اللحما

فنادى ربه وهو أقرب إليه من حبل الوريد بحرف النداء للبعيد (هيا رباه)،

بشيءٍ من هذه المعاني كعظمة المنزلة ونحو ذلك.

وبعد أن ذكر أن هذه الأحرف الخمسة للبعيد حقيقةً أو حُكمًا، ذكر أن حرف النداء (الهمزة) للقريب الداني، قال: (وَالهَمْزُ لِلدَّانِي)، فنقول أيضًا للقريب حقيقةً أو حُكمًا، فتقول: (أمحمدُ ما رأيك في كذا وكذا) إذا كان قريبًا منك.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن المنادى المندوب وهو المُتفجَّع عليه أو المُتوجع منه كما سيأتي في باب [الندبة] **يُستعمل معه حرفان:**

الحرف الأول: (وا) مطلقًا، كقولك: (وازيدُ) أو (وازيداه).

الحرف الثاني: (يا)، تقول: (يا زيدُ ما أرحمك للفقراء) إلا أن (يا) لا تُستعمَل مع المندوب إلا بشرط أمن اللبس، ما معنى بشرط أمن اللبس؟ أي: يُعلَم أن هذا المنادى مندوب، ولا يلتبس بالمنادى الحقيقي، أن الحال والقرينة في الكلام ما يدل على ذلك، فيجوز أن تستعمل (يا) في الندبة حينئذٍ، فإذا حدث لبس وجب أن تستعمل (وا)؛ لأنها خاصة للندبة.

هذا ما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذين البيتين، ثم إننا نقول إن النحويين رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ قد اختلفوا في كل حرفٍ من هذه الأحرف، ماذا يُنادى به؟ القريب أم البعيد؟ وبعض النحويين زاد منزلةً ثالثة وهو المنادى المتوسط، فبعضهم يجعل (أي) للنداء المنادى المتوسط، ليس البعيد ولا القريب، على خلافٍ طويل في ذلك.

وأرجح الأقوال في ذلك: أن (الهمزة) لنداء القريب حقيقةً أو حكمًا، وأن (يا) لنداء الجميع، (يا) أم الباب يُنادى بها الجميع، القريب والبعيد والمندوب، و (وا) خاصةٌ لنداء المندوب، وبقية الأحرف لنداء البعيد حقيقةً أو حُكمًا، هذا أرجح الأقوال مع خلافٍ طويل في كل حرفٍ من هذه الأحرف.

والشواهد على حروف النداء كثيرةً جدًا، نذكر بعضها فقط من باب (@ د: ٤٩:٥٨) الدرس، فمن النداء بالهمزة: قول امرؤ القيس:

أفـاطِمَ مَهْـلاً بَعْـضَ هَـذَا التَّـدَلُّلِ وإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

وقول جرير:

أعبدًا حلَّ في شُعَبي غريب ألؤما لا أبًا لك واغترابًا

فامرؤ القيس نادى بالهمزة المعرفة (**أفاطم**)، المعرفة العلم، وجرير نادى بذلك النكرة المقصودة (**أعبدًا**).

وفي الحديث: «**أي رب**»، فنادى بـ (أي).

وقال الشاعر:

ألم تسمعي أيْ عبدَ في رونق الضُّحى بُكَـاءَ حَمَامَـاتٍ لَهُـنَّ هَـدِيرُ

وقال الشاعر:

أَيـا ظَبيَـةَ الوَعسـاءِ بَـينَ جُلاجِـلٍ وَبَـينَ النَقـا أَأَنـتِ أَم أُمُّ سـالِم

فنادى بـ (أيا).

وكذلك قول الشاعرة:

أيـا شـجر الخـابور مـا لـك مورقًـا كأنـك لـم تجـزع علـى ابـن طريـف

وقال الشاعر:

هيا أم عمرو هل لي اليوم عندكم

وقال الآخر:

فَأَصَـاخَ يَرْجُـو أَنْ يَكُـونَ حَيـًا ويقـولُ مـنْ فـرح هيـا ربّـا

فهذه المسألة الأولى في هذا الباب، وهي بيان أحرف النداء.

ثم ينتقل ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى المسألة الثانية في هذا الباب، وهي: حكم حذف حرف النداء:

فيقول في ذلك:

وَغَيْــرُ مُنْــدُوبٍ وَمُضْــمَرٍ وَمَــا جَــا مُسْــتَغَاثًا قَــدْ يُعَــرَّى فَاعْلَمَــا
وَذَاكَ فِـي اسْـمِ الجِـنْسِ وَالمُشَـارِ لَـهْ قَــلَّ وَمَــنْ يَمْنَعْــهُ فَانْصُــرْ عَاذِلَــهْ

فذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذين البيتين حذف حرف النداء، **وأن لحذفه ثلاثة أحوال:**

الحالة الأولى: يمتنع حذفه، أي: يجب ذكره.

الحالة الثانية: يجوز حذفه قليلًا، الأكثر والأفضل ذكره إلا أن حذفه جائز جوازًا قليلًا.

الحالة الثالثة: جواز حذفه مطلقًا.

فنبدأ بالحالة الأولى: منع حذفه:

فذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه لا يُحذَف في ثلاثة مواضع، وهي:

- إذا كان المنادى مندوبًا.
- أو مضمرًا، أي: ضميرًا.
- أو مستغاثًا به.

قال: (**وَغَيْرُ مُنْدُوبٍ**): هذا المنادى المندوب، (**وَمُضْمَرٍ**): هذا المنادى إذا كان ضميرًا، (**وَمَا جَا مُسْتَغَاثًا**): أي: المنادى المُستغاث به، ما غيرها فإن المنادى قد يُعرَّى من حرف النداء.

فالموضع الأول: إذا كان المنادى مندوبًا، كقولك: (وازيداه)، فإنه لا يجوز أن

تقول: (زيداه)؛ لأن المنادى مندوب، قالوا: لأن النُّدبة كما سيأتي في باب [النُّدبة] تقتضي مد الصوت، والمُتفجَّع عليه فيه تفجُّع ومد صوتٍ عليه، فالنُّدبة تقتضي مد الصوت، والحذف ينافي ذلك، فلم يجز.

والموضع الثاني: إذا كان المنادى مضمرًا أي: ضميرًا، نحو قولهم: (يا إياك قد كُفِيت)، لا يجوز أن يقال: (إياك قد كُفِيت) وأنت تعني النداء؛ لأن المنادى ضمير، قالوا: لأن الحذف هنا (حذف حرف النداء) مع الضمير يفوِّت الدلالة على النداء مع الضمير؛ لأن المعنى سيذهب إلى شيءٍ آخر، كيف ذلك؟

ذلك لأن نداء الضمير قليلٌ، بل قيل: شاذٌ، ولم يأتِ إلا في أمثلةٍ قليلة جدًا، فالعرب لا تعرف ذلك، ليس معروفًا ومشهورًا عندها ذلك إلا على قلةٍ أو شذوذ، فلهذا لا يجوز أن تنادي الضمير ثم تحذفه، وتقول: أنا قصدته، كيف نعرف أنك قصدت شيئًا هو في اللغة أصلًا قليل أو شاذ؟!

يجب أن يُعلَم أن نداء الضمير قليلٌ أو شاذٌ، وهو على قلته أو شذوذه يكون على صورة المنصوب، فتقول: (يا إياك تعال)، (يا إياكَ اسكت)، ويكون على صورة المرفوع، تقول: (يا أنت ما أحسن ما تقول)، (يا أنت تعالَ إليّ)، قال الراجز:

يا أبجر بن أبجر يا أنت ... أنت الذي طلقت حين جوعت

والموضع الثالث لمنع حذف حرف النداء: أن يكون المنادى مستغاثًا به، كقولك: (يا لزيدٍ لخالدٍ) فلا يجوز أن تقول: (لزيدٍ لخالدٍ)؛ لأن المنادى مستغاثٌ به.

فإذا عرفت ذلك من كلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في هذا البيت، فاعلم أن النحويين يضيفون أيضًا ثلاثة مواضع يمتنع فيها أيضًا حذف حرف النداء، انتهينا

من ثلاثة مواضع.

إذًا: نقول الآن الموضع الرابع من مواضع منع حذف النداء: إذا كان المنادى بعيدًا: فإن حذف حرف النداء ممتنع، والعلة هنا واضحة؛ لأن المراد عند نداء البعيد مد الصوت لكي يسمعك وينتبه لك، وحذف حرف النداء ينافي ذلك.

الموضع الخامس من مواضع منع حذف النداء: إذا كان المنادى اسم جنسٍ غير معين، اسم الجنس أي: النكرة، لكن نقول: اسم الجنس غير المُعيَّن، أي: يريد النكرة غير المقصودة، فإن حذف النداء معها ممتنع، كأن يقول الخطيب: (يا غافلًا اذكر الله)، هنا لا تحذف حرف النداء، أو كقول الأعمى: (يا رجلًا خذ بيدي) فهنا لا يُحذَف حرف النداء.

الموضع السادس من مواضع منع حذف النداء: مع لفظ الجلالة (الله)، تقول: (يا الله اغفر لي)، ولا تقول: (الله اغفر لي)، وسيأتي كلامٌ أوسع في آخر بيتٍ من هذا الباب على نداء لفظ الجلالة (الله)، وأن له صورًا عند العرب.

فهذه الحالة الأولى من أحوال حذف حرف النداء وهي حالة الامتناع، هنا يمتنع حذف حرف النداء.

الحالة الثانية لحذف حرف النداء: هي حذفه قليلًا:

جواز حذفه إلا أن هذا الحذف قليل، أي: أن ذكره أكثر في كلام العرب، فذكره أفضل، إلا أن حذفه جائز، لكنه جائزٌ جوازًا قليلًا، أي: لا يُكثَر منه، إذا أُكثِر منه كان هذا إخلالًا بالفصاحة وخروجًا من حد الصواب، لكن لو أتى به الإنسان أو المتكلِّم أو الكاتب قليلًا فلا بأس به.

وذلك في موضعين:

الموضع الأول: إذا كان المنادى اسم إشارة.

والثاني: إذا كان المنادى اسم جنس.

وفي هذا قال ابن مالك:

وَذَاكَ فِي اسْمِ الجِنْسِ وَالمُشَارِ لَهْ قَلّ

أي: أن الحذف قليل مع اسم الجنس والمشار له أي اسم الإشارة، فأسماء الإشارة نحو: (يا هذا تعال)، أفضل وأكثر من قولك: (هذا تعال) مع جوازه، وقولك: (يا هؤلاء اجتهدوا) أفضل وأكثر من قولك: (هؤلاء اجتهدوا) مع جوازه.

وأما اسم الجنس، قلنا اسم الجنس هو النكرة، لكن هنا نريد النكرة المقصودة؛ لأننا ذكرنا النكرة الغير المقصودة في مواضع الامتناع، فيكون المراد هنا بالنكرة: النكرة المقصودة المعينة المُرادة، فقولك: (يا ليل متى تنقضي) كلمة (ليل) هذا اسم جنس نكرة، (يا ليل متى تنقضي) أكثر وأفضل من قولك: (ليلُ متى تنقضي) مع جوازه، وقولك: (يا رجلُ ما أشجعك) أفضل وأكثر من قولك: (رجلُ ما أشجعك) مع جوازه.

فإذا عرفنا ذلك نذكر أن النحويين رَحِمَهُمُ اللَّهُ اختلفوا في هذه المسألة، أعني (حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة أو اسم جنس) **على قولين:**

القول الأول: مَنع حذف حرف النداء، قالوا: إن حذفه حينئذٍ يكون ممتنعًا؛ لقلة ما ورد من ذلك، فلا نقيس عليه، وهذا قول جمهور البصريين.

والقول الثاني في المسألة: أن حذفه حينئذٍ قليل، أي: يجوز جوازًا قليلًا، وهذا قول الكوفيين وطائفة من العلماء، وكما ترون اختاره ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا البيت، إذ قال: (**وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ**) مع أنه نص أنه قليل، فقالوا: (**وَذَاكَ فِي اسْمِ الجِنْسِ وَالمُشَارِ لَهْ قَلّ**) أنه جائز قليل، لكن مَن يمنعه (**فَانْصُرْ عَاذِلَهْ**) إشارة إلى قول جمهور البصريين الذي اختار خلافه.

والراجح والله أعلم: هو قول الكوفيين الذي نصره ابن مالك هنا، وهو جواز الحذف قليلًا؛ لأن الشواهد التي وردت على ذلك ذوات عدد.

فمن حذف حرف النداء مع اسم الإشارة: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة:٨٥]، قالوا: المعنى والله أعلم: ثم أنتم تقتلون أنفسكم، و(هؤلاء) نداء، أي: يا هؤلاء أنتم تقتلون أنفسكم، ثم أنتم يا هؤلاء تقتلون أنفسك، فهذا قولٌ في الآية، وفي الآية أقوالٌ أخرى.

ومن ذلك قول الشاعر:

ذا، ارعواء، فليس بعد اشتعال الـرأس شيبا إلى الصبا من سبيل

(ذا) أي: يا هذا، (ارعوا أن): يأمره، أي: يا هذا، فنادى اسم الإشارة وحذف حرف النداء.

ومن ذلك قولٌ آخر:

إنَّ الأولَى وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ فَبِهِمْ هَذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولا

يقول: إن الأُولى وصفوا، الذين وُصِفوا بالقوة والشجاعة، (قومي لهم): أي: يتصدون لهم، (بهم) فبقومي اعتصم يا هذا، تلق مَن عاداك مخذولا، فقال: (فبهم يا ذا اعتصم) أي: يا هذا اعتصم، فنادى اسم الإشارة وحذف حرف النداء.

قالوا: وعليه قول المتنبي:

هَذي بَرَزتِ لَنا فَهُجتِ رَسيسا ثُمَّ اِنثَنَيتِ وَما شَفَيتِ نَسيسا.

أي: (يا هذي) مع أن المتنبي كما تعرفون لا يُحتَج بشعره؛ لأنه متأخر.

فهذه شواهد على حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، أما حذف حرف النداء مع اسم الجنس أي: النكرة المقصودة، فمن شواهد ذلك ما جاء في الحديث في

قصة موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ عندما هرب الحجر بثوبه فقال: (ثوبي حجر) المعنى: ثوبي يا حجر، وكلمة (حجر) اسم جنس نكرة مقصودة؛ لأنه يقصد حجرًا معينًا.

ومن ذلك قول العرب: (أصْبِح ليلُ) أي: أصبِح يا ليل، ومن ذلك قولك: (افتدِ مخلوق) أي: افتدي يا مخلوق، ومن ذلك قولهم: (أطلِق كَرى) أي: أطلِق يا كَرى.

المثال الأخير: (أطلِق كَرى) تمامه: (أطلِق كرَى إن النعام في القرى)، كرى: يريدون الكروان، أطلِق يا كروان، نوعٌ من الطيور، ثم حُذِفَت النون تفخيمًا كما سيأتي في باب التفخيم، ثم حُذِفَت الألف تبعًا لحذف النون، ثم قُلِبَت الواو ألفًا، فصارت: (أطْلِق كَرى)، يُضرَب مثلًا لمَن يتكبَّر وقد تواضع مَن هو أشرفُ منه، (أطلِق كَرى إن النعام في القرى).

الموضع الثالث لحذف حرف النداء: الجواز المطلق، فيما سوى الحالتين السابقتين فإن حذف حرف النداء جائزٌ وهو كثير، كقولك: (يا محمد تعال)، (محمد تعال)، قال -تعالى-: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ ۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾ [يوسف:٢٩]، وقال: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن:٣١]، وقال: ﴿أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ ۖ﴾ [الدخان:١٨] أي: يا عباد الله، وكقوله: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف:١٥١] أي: يا رب اغفر لي.

فهذا ما يتعلق بالمسألتين الأوليين في هذا الباب، نُكمِل إن شاء الله في الدرس القادم.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

الدرس الخامس والتسعون

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، حياكم الله وبياكم في هذه الليلة الطيبة؛ ليلة الإثنين الخامس عشر من شهر ذي القعدة من سنة ١٤٣٣ من هجرة المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، في مدينة الرياض في جامع الراجحي، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الخامس والتسعين من دروس شرح ألفية ابن مالك -عليه رحمة الله-.

وفي الدرس الأخير كنا تكلمنا في آخره على باب [النداء] بعد أن انتهينا من قبل من أبواب التوابع، ثم شرعنا بعد ذلك في باب [النداء]، وتكلمنا في باب النداء على مسألتين وهما:

- **أحرف النداء.**
- **حكم حذف أحرف النداء.**

وكان ذلك في أربعة أبيات من أبيات هذا الباب، ليبقى لنا من أبيات هذا الباب ثمانية أبيات، نقرأها الليلة إن شاء الله، ونشرح منها ما تيسر، وفيها يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب [النداء]:

وَابْــنِ الْمُعَــرَّفَ الْمُنَــادَى الْمُفْــرَدَا عَلَــى الَّــذِي فِــي رَفْعِــهِ قَــدْ عُهِــدَا

وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوا قَبْلَ النِّدَا ... وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا
وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا ... وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِمًا خِلاَفَا
وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ ... نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيْدٍ لاَ تَهِنْ
وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا ... أَو يَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا
وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا ... مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍ بُيِّنَا
وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَل ... إِلاَّ مَعَ اللهِ وَمَحْكِيِّ الجُمَل
وَالأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيْض ... وَشَذَّ بِا اللَّهُمَّ فِي قَرِيض

في هذه الأبيات الثمانية الباقية من باب [النداء] يتكلم ابن مالك -عليه رحمة الله- على ما بقي من مسائل هذا الباب التي ذكرناها في الدرس السابق، وهي:

- حكم المنادى الإعرابي.
- حكم المنادى في ضرورة الشعر.
- نداء ما فيه (أل).

فلهذا سيبدأ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ببيان المسألة الأولى من هذه المسائل، وهي: حكم المنادى الإعرابي، وفي ذلك يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَابْنِ المُعَرَّفَ المُنَادَى المُفْرَدَا ... عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا
وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوا قَبْلَ النِّدَا ... وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا
وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا ... وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِمًا خِلاَفَا
وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ ... نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيْدٍ لاَ تَهِنْ
وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا ... أَو يَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا
وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا ... مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍ بُيِّنَا

كل هذه الأبيات في حكم المنادى الإعرابي، في البداية يجب أن نعرف أن

المنادى من المفعول به، المنادى في حقيقته مفعولٌ به، فلذلك كان حكمه دائمًا النصب، فأنت تقول: (يا عبدَ الله) أي: أنادي عبد الله، فـ (عبدَ الله) مفعولٌ به لهذا الفعل المحذوف.

أو تُقدِّر أدعو (عبد الله)، أو أريد عبد الله، فالمنادى مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ وجوبًا في أسلوب النداء، وحرف النداء يدل على هذا الفعل، فأصل الكلام أنك تقول مثلًا لمَن تخاطبه، تقول: (أناديك)، فقولك: (يا عبد الله) كقولك لعبد الله (أناديك)، فـ (أناديك) و (عبد الله) سواءٌ في المعنى، (عبد الله) مفعولٌ به كما أن الكاف في (أناديك) مفعولٌ به.

إلا إن النداء أسلوبٌ خاص عند العرب فلهذا خصوه ببعض الأحكام، وهي التي يذكرها النحويون في هذا الباب، ومن ذلك أنهم يجعلون المنادى مرةً منصوبًا نحو: (يا عبد الله)، ويجعلونه مرةً مبنيًا على الضم نحو: (يا محمدُ).

فالمنادى المنصوب نحو (يا عبد الله) أمره واضح، ومنصوبٌ في المحل لا شك، قلنا: منادى مفعولٌ به فحكمه النصب دائمًا، فهو منصوبٌ في المحل ومنصوب اللفظ، وأما المنادى المبني نحو: (يا محمدُ) فهو أيضًا منصوبٌ إلا أنه منصوبُ المحل دون اللفظ، منصوب المحل مبني اللفظ.

وقبل أن ندخل في تفاصيل الكلام على إعراب المنادى، وأقسامه، وحكم كل قسم، نريد أن نُلخِّص سريعًا إعراب المنادى، كيف يُعرَب المنادى؟

قبل أن نشرح كلام ابن مالك شرحًا علميًا فنقول: المنادى نوعان:

الأول: أن تُنادي مُعيَّنًا، وهذا المُعيَّن اسمه كلمةٌ واحدة، فهذا تبنيه على ما يُرفَع به، نحو: (يا محمدُ) فأنت تنادي شخصًا مُعينًا بعينه بذاته، واسمه كلمةٌ واحدة، (يا هندُ)، (يا مريمُ).

وكذلك قولك: (يا رجلُ) وأنت تقصد رجلًا معينًا، رجل أمامك مثلًا أخطأ في شيءٍ معين، فأنت تخاطبه هو فتقول: (يا رجلُ اتقِ الله)، فقولك: (يا رجلُ) تريد معينًا أو تريد أي رجل؟ تريد معينًا، وهذا المعين أنت الآن سميته بكلمةٍ واحدة، إذن: تبنيه على ما ترفعه به (يا رجلُ).

وكذلك لو خاطبت طالبًا معينًا، طالب يعبث بالقلم مثلًا وليس منتبهًا معك، فتقول له: (يا طالبُ) لأنك لا ترد أي طالب، تريد طالبًا معينًا، (يا طالبُ).

ولو كنت تريد جميع الطلاب فأنت تريد حينئذٍ طلاب معينين، تريد أن تخاطب كل الطلاب في الفصل، فهنا معينون وإن كانوا جماعة، ولكنك تريد جماعة معينة، وكلمة (طلاب) أيضًا كلمة واحدة، فكيف تناديهم؟ (يا طلابُ لا تنسوا الواجب)، أيضًا يدخل في هذا الحكم.

الثاني: ما سوى ذلك، أي: كأن تنادي غير معيَّن، أو أن تنادي شخصًا اسمه يتكوَّن من أكثر من كلمة، فهذا كله حكمه واحد وهو أنه يُنصَب بعلامات النصب، تقول: (يا عبدَ الله)، المنادى (عبدَ الله)، ناديته بكلمتين، فلهذا تنصب (يا عبدَ) منادى منصوب وهو مضاف ولفظ الجلالة مضافٌ إليه.

كيف تنادي حارس المدرسة؟ (يا حارس المدرسةِ)، أنت لا تنادي أي حارس، تنادي حارس المدرسة، إذن: ناديته بقولك (حارس المدرسة) كلمتان، إذن تنصب (يا حارسَ) منادى منصوب وهو مضاف والمدرسة مضاف إليه.

(يا طالبَ العلم)، وطلاب العلم كيف تناديهم؟ (يا طلابَ العلمِ) كذلك؛ لأنك ناديتهم بكلمتين، (يا طالبًا للحق) تنصب أم تبني؟ تنصب؛ لأنك لا تنادي أي طالب، تنادي طالبًا للحق، إذن: ناديته بأكثر من كلمة، ناديته بكلمة (طالبًا) أو ناديته (طالبًا للحق)؟ أكثر من كلمتين، كقولك (يا طالبًا للحق) كقولك (يا

طالب)، هذا نداء، و(يا طالبًا للحق) نداء آخر، فـ (يا طالبُ) أنت تريد طالب معين، أما (يا طالبًا للحق) ناديت شخصًا آخر لكن ناديته بأكثر من كلمة، فلهذا تنصب (يا طالبًا للحق).

بما أنه أكثر من كلمة فهو ينتصب، حتى قولك: (يا عبدَ الله) هذا علم معرَّف بالإضافة، ومع ذلك تنصبه، معرفة، شخص معين فتنصب.

قلنا: إذا أردت نداء نكرة غير معين أو ناديته بأكثر من كلمة، فإنك تنصب على كل حال، (يا طالبًا للحق) قد تقصد بها معينًا إذا كنت تخاطبه، وقد تقصد غير معين إذا كنت خطيبًا مثلًا، لكنه منصوب على كل حال.

(يا طالبًا بغير فائدة) تنصبه؛ لأنك ناديت هذا الطالب الذي بغير فائدة، لو الأعمى قال: (يا رجلًا خُذ بيدي) يريد أي رجل، نكرة، الواعظ عندما يقول: (يا غافلًا اذكر الله) أي: أي غافل، خطيب عرفة قال: (يا حاجًا احفظ حجك) يريد حاجًا معينًا أو يريد هذه الكلمة تعم كل الحجاج؟ هذه نكرة، تشيع في كل الحجاج.

في حفل المدرسة يقول الأستاذ أو المتكلم أو المدير: (يا طالبًا اجتهد) يريد طالبًا معينًا أو أنها نكرة تسير في كل الجنس؟ هذه نكرة غير مقصودة لا يريد بها معينًا، فلهذا ينصب.

بعد أن قدمنا بهذه المقدمة نعود إلى كلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ونشرحه، **فابن مالك ذكر أيضًا أن المنادى قسمان:**

القسم الأول: أن يكون معرفةً مفردًا (**وَابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا**): أي: يكون معرفةً مفردًا، **ما المراد بالمعرفة، وما المراد بالمفرد؟**

نبدأ بالمعرفة: كل اسمٍ دل على معيَّن فهذه هي المعرفة، كما شرحنا ذلك من

قبل في باب المعرفة والنكرة، وخلاف المعرفة؛ النكرة وهي كل اسم دل على غير معين، أو كما يقولون: كل اسمٍ شاع في جنسه، وسبق الكلام على المعرفة والنكرة، **وأن المعرفة سبعةُ أقسام، وهي:**

- الضمير.
- العلم.
- واسم الإشارة.
- والاسم الموصول.
- والمعرَّف بـ (أل).
- والمعرَّف بالإضافة.
- والنكرة المقصودة.

هذه هي المعارف، ما سواها من الأسماء نكرات، هذا هو المراد بالمعرفة.

وما المراد بالمفرد؟

المراد بالمفرد في هذا الباب باب [النداء] خلاف المضاف، وسبق أن ذكرنا ونعيده الآن؛ لأن هذا موضع ذكره، أن **مصطلح المفرد له في النحو ثلاثة استعمالات:**

الاستعمال الأول: أن يُراد به خلاف المثنى والجمع، فـ (محمدٌ) و (رجلٌ) مفرد، و (محمدان، رجلان) مثنى وليسا مفردًا، (المحمدون، رجال) جمعٌ وليس مفردًا، هذا هو أشهر استعمالات المفرد.

الاستعمال الثاني: أن يُراد به خلاف الجملة وشبه الجملة، الجملة الاسمية والفعلية، وشبه الجملة (الجار والمجرور، وظرف الزمان، وظرف المكان)، ما

سوى الجملة وشبه الجملة أيضًا يُراد بالمفرد، فـ (محمد) على هذا الاصطلاح مفرد، (محمدان) مفرد؛ لأنه ليس جملة ولا شبه جملة، و (المحمدون) مفرد، و (قام) مفرد، و (قد) مفرد، هذه كلها ألفاظٌ مفردة.

وقولك: (ذهب محمد) أو (محمدٌ ذهب) هذه جملتان، وليستا مفردًا، وقولك: (في الدار) أو (فوق الدار) هذه شبه جملة وليس مفردًا.

الاستعمال الثالث للمفرد: أن يُراد به خلاف المضاف والشبيه بالمضاف، والمضاف سبق شرحه في باب [الإضافة]، والشبيه بالمضاف سيأتي شرحه، فـ (محمد، محمدان، محمدون) مفرد على هذا الاستعمال؛ لأنها ليست مضافةً ولا شبيهةً بالمضاف، (رجل، رجلان، رجال) كذلك.

و (معدي كرب) هذا مركبٌ مزجيٌ على هذا الاصطلاح مفرد؛ لأنه ليس مضافًا، ولا شبيهًا بالمضاف، هذا مركبٌ مزجي، والمركب المزجي يجعل الاسميْن اسمًا واحدًا، أما المضاف والمضاف إليه فالإضافة تجعل الاسميْن في حكم الاسم الواحد؛ لأنهما يدلان على شيءٍ واحد، أما المركب المزجي فيجعل اسميْن اسمًا واحدًا، (حضر موت) هذا مركبٌ مزجي مفرد، كلها مفردات وليست مضافات.

أما (رجلُ خيرٍ) (طالبُ علمٍ)؛ فمضافان وليسا مفرديْن، (طالبٌ علمًا) هذا شبيهٌ بالمضاف، (طالبٌ للعلم) شبيهٌ بالمضاف وليس مفردًا.

والاستعمال الأخير: وهو أن يُراد بالمفرد خلاف المضاف والشبيه بالمضاف هو المقصود في هذا الباب [باب النداء]، وأيضًا في بابٍ آخر من أبواب النحو وهو باب [لا النافية للجنس]، لا النافية للجنس **ما حكم اسمها؟**

إذا كان مفردًا يُبنى على الفتح (لا رجلَ في البيت)، وإذا كان مضافًا أو شبيهًا

بالمضاف يُنصَب (لا طالب علمٍ مذموم)، (لا محمودًا فعله مذموم)، يُراد به هذا الاستعمال.

فهذا القسم الأول، المنادى المعرَّف المفرد، ما حكم هذا القسم؟ حكمه: أنه يُبنى على ما يُرفَع به، أي: يُعامل كالمبنيات، مبنيٌ لا معرَب، يُبنى على مثل علامات الرفع، أي: يُبنى على الضم والألف والواو، يُبنى على الضم ولم نقل الضمة، لماذا؟ إذا كانت علامةً للرفع في المعرب سُميَّت ضمةً، والذي يماثلها في المبني كـ (حيثُ، منذُ) نسميها ضم، وهذا سبق في باب المعرب والمبني في مصطلحات المعرب ومصطلحات المبني.

قلنا: يُبنى على ما يُرفع به، أي: على مثل علامات الرفع، أي: الضم والألف والواو، بقي علامة من علامات الرفع لم يذكرها وهي: ثبوت النون، ولم يذكرها هنا؛ لأن ثبوت النون إنما يكون علامةً في الفعل المضارع إذا كان من الأفعال الخمسة، ونحن الآن في باب [النداء]، والنداء خاصٌ بالأسماء، فلهذا لا حاجة لذكر هذه العلامة.

وفي هذا قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَابْنِ المُعَرَّفَ المُنَادَى المُفْرَدَا**)، فهذا القسم الأول: المعرفة المفرد، حكمه: (**عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَ**): أي: على مثل علامات الرفع.

بعد ذلك نريد أن نطبِّق الحكم الذي عرفناه لهذا القسم على كل المعارف السبعة التي ذكرناها قبل قليل، ودرسناها بالتفصيل في باب المعرفة والنكرة:

نبدأ بالعَلَم: العَلَم متى يدخل في هذا القسم؟ يدخل في هذا القسم إذا كان مفردًا؛ لأن العلم قد يكون مفردًا (محمد) وقد يكون غير مفرد (عبد الله)، نحو: (يا محمدُ، يا مريمُ، يا نوحُ، يا إبراهيمُ) هذه أجزاء من آيات.

ومن ذلك: (يا اللهُ) لفظ الجلالة عَلَم، كما قررنا ذلك في باب [العلم]، و(أل) فيه زائدة، لكنها زائدةٌ لازمة، فهو معرفٌ بالعَلَمية لأنه يدخل في تعريف العلَم، فلهذا يُعرَب كما تُعرِب (محمدُ)، فتقول: (يا اللهُ) منادى مبنيٌ على الضم في محل نصب.

ومن هذا أيضًا: (اللهُم) كما سنعرف في آخر باب [النداء]، (اللهُمَّ) ما أصلها؟ (يا الله) حذفنا حرف النداء (يا) وعوضنا عنه بميم مشددة (اللهُمَّ)، الهاء بقيت على ضمتها (يا اللهُ، اللهُمَّ)، كيف نُعرِب (اللهُمَّ)؟ نقول: (اللهُ) منادى مبنيٌ على الضم في محل نصب، والميم: حرفٌ تعويضٍ مبنيٌ على الفتح لا محل له من الإعراب.

ومن ذلك أيضًا – أي: من العَلَم المفرد-: (يا موسى، يا رامي) ﴿يَـٰمُوسَىٰٓ أَقۡبِلۡ وَلَا تَخَفۡۖ﴾ [القصص:٣١] فيكون إعراب (يا موسى) منادى مبنيٌ على الضم المُقدَّر منع من ظهوره التعذر في محل نصب، (يا رامي، سامي، هادي) تناديه فتقول: (يا رامي تعال) منادى مبني على الضم المُقدَّر منع من ظهوره الثِّقل في محل نصب.

ومن العَلَم المفرد:

(سيبويه) فهو عَلَمٌ مفردٌ على هذا الاصطلاح؛ لأنه ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، فكيف تناديه؟ (يا سيبويهِ رحمكَ الله)؛ لأنه عَلَمٌ مبنيٌ على الكسر، والاسم المبني لا يتأثر بالإعراب.

كيف نُعرب (يا سيبويه)؟ حرف النداء إعرابها سبق من قبل نتذكره الآن، يا: حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب، سيبويه: منادٍ مبنيٌ على الضم المُقدَّر منع من ظهوره حركة البناء الأصلي (الكسر)، كذا يقال في إعرابه،

وسينص عليه ابن مالك في البيت التالي، ثم يقال في محل نصب.

ومن المعارف: اسم الإشارة:

متى تدخل في هذا القسم من المنادى؟ كلها تدخل هنا؛ لأنها لا تُضاف كما ذكرنا ذلك في باب الإضافة، قلنا: أسماء الإشارة لا تُضاف، إذن: فهي دائمًا لفظها مفرد لا يُضاف إلى ما بعده.

تقول: (يا هذا ما أجمل كلامك)، (يا هؤلاء لا تنسوا الموعد)، كيف نُعرب (يا هذا)؟ يا: حرف نداء لا محل له من الإعراب مبني على السكون، هذا: منادٍ مبنيٌ على الضم المقدر منع من ظهوره السكون الذي بُنيَت عليه الكلمة، (يا هؤلاء): منادًى مبني على الضم المقدَّر منع من ظهوره حركة البناء وهي (الكسر).

نادِ مشارًا إليهما فتقول: (يا هذان اجلسا)، هذان: منادٍ مبنيٌ على الألف—هذه الحركة الذي يُبنى عليه ظاهر-، لأننا قلنا أنه يُبنى على ما يُرفَع به، فهو كالمثنى، المثنى يُرفَع بالألف إذا كان معربًا، وإذا كان مبنيًا يُبنى على الألف، فنقول: منادٍ مبنيٌ على الألف في محل نصب، ومثله (يا هاتان).

ومن المعارف: الضمير:

والضمير كله يدخل هنا؛ لأنه لا يُضاف كما ذكرنا ذلك في باب الإضافة، إلا أن نداء الضمير قليل، العرب لا تنادي الضمير إلا على قلة، ومع قلته فأكثر ما سُمِع ضمائر النصب، إذا أرادوا أن ينادوا الضمير فإنهم ينادون بضمائر النصب.

فإذا أردت أن أنادي شخصًا أمامي بالضمير، والأصل أن تناديه باسمه أو بصفته فتقول: (يا محمدُ)، أو بصفته فتقول: (يا طالبُ، يا قائمُ)، هذا الأصل، لكن نداءه بالضمير هذا قليل، لم تفعله العرب إلا قليلًا فإذا نادوا ينادوا بضمائر النصب مثل: (يا إياك اجلس، يا إياك تعال).

ومن كلامهم القليل في ذلك قولهم: (يا إياكَ قد كُفيت)، دخل اثنان على بعض الملوك فتكلم أحدهما، ثم أراد الآخر أن يتكلم فقال له الأول: (يا إياك قد كُفيتَ)، وعلى ذلك تقول: (يا إياكم لا تلعبوا)، (يا إياكِ تعالي).

وهذا قليل، ينبغي ألَّا تستعمله وإلا تنادي كما تنادي العرب في الأكثر، تنادي بالاسم أو الصفة، لكن لو فُعِل هذا قليلًا، مثلًا إنسان شاعر استعمل ذلك مرةً أو مرتين لا يدخل في حد الخطأ، أو أنه ألَّف كتابًا في مائة صفحة واستعملها مرةً أو مرتين لا يدخل في حد الخطأ، لكن لو أكثر نقول: لا، حينئذٍ أخطأت؛ لأنك خالفت العرب، العرب لم تعمل ذلك إلا قليلًا وأنت عملته كثيرًا فأخطأت، فالأفضل ألَّا تستعمله، وإن استعملته فلا تتجاوز به القلة.

قلنا: ما أكثر ما نادت العرب الضمير بضمائر النصب، هذا قليل، ونَدَر نداء الضمير بضمائر الرفع، فكيف ينادونه بضمائر الرفع؟ يقولون: (يا أنتَ تعال، يا أنتم انتبهوا) ومن ذلك قول الأحوص:

يـا أبجــرُ يــا ابــنَ أبجــرٍ يــا أنتــا ... أنــتَ الَّــذي طلقــتَ عــامَ جعتــا

قد أحسن الله وقد أسأت

من المعارف أيضًا: الأسماء الموصولة، والمُعرَّف بـ (أل):

وهذان لا يناديان مباشرةً؛ لأن فيهما (أل)، وسيأتي الكلام على حكم نداء ما فيه (أل) في آخر هذا الباب، وسنذكر ذلك إن شاء الله في حينه.

من المعارف: النكرة المقصودة:

كأن تقول: (يا رجلُ) لمعين، (يا حاجُ) لمُعين، لو رأيت حاجًا مثلًا أنت واقف على باب الخيمة أو المخيم ورأيت حاجًا عطشًا، ماذا تقول له؟ (يا حاجُ تفضل، يا حاجُ اشرب ماءًا) تخاطب هذا الحاج، ولو أنك قلت: (يا حاجًا تفضل) لدخل

أهل مِنى كلهم؛ لأنك ناديتهم، (يا حاجًا) أي: أنك أشعت النداء.

أو تقول: (يا طالبُ) لمعين، أو (يا مهندسُ أصلِح سيارتي) تخاطب مهندسًا معينًا، أو (يا طبيبُ ما علاجي؟) تخاطب طبيبًا معينًا، وهكذا.

وتسمية هذا نكرةً اصطلاحٌ فقط؛ لأن أصله النكرة، وتعريفه إنما حدث بالنداء، كل معرفة لها سبب لتعريفها، (الطالب) التعريف بسبب (أل)، (طالب العلم) التعريف بسبب الإضافة، أسماء الإشارة التعريف بسبب الحضور، الأسماء الموصولة التعريف بصلتها، وهكذا.

أما النكرة المقصودة وهي التي لا تكون إلا في النداء، فتعريفها حدث بندائها؛ لأنك تنادي معينًا، فحدث بذلك التعريف، وإلا فإنها من المعارف اتفاقًا، لم يخالف في ذلك أحدٌ من النحويين.

ومن النكرة المقصودة: أن تقول: (يا همُّ اذهب عني) يريد همًا معينًا وهو الهمُّ الذي ركبه، (يا حسرةُ هذا وقتكِ)، ومنه أن تقول: (يا رجلان، يا مهندسان، يا طبيبان) لمعينيْن، ومنه أن تقول: (يا طلابُ، يا عمالُ، يا مهندسون) لمعينين.

ومنه أن تقول: (يا مسلمون، يا مؤمنون، يا متسابقون) وأنت تريد جميع هؤلاء، جميع مَن يتصف بهذه الصفة، كأن تقول: (يا مسلمون اتحدوا) أنت لا تريد مجموعة أو مجموعات معينة منهم، وإنما تريدهم كلهم، إذن: تريد مجموعة معينة، وإن كانت مجموعة كبيرة، ولكنك تريد مجموعة معينة، لا تريد مجموعة فقط أي: مجموعةً منهم، الكلام لم يتجه إلى مجموعة منهم أو مجموعات منهم، لا، أنت تريدهم كلهم، إذن: فالمنادى معروف عندك، معين.

(يا مؤمنون اتقوا الله)، (يا متسابقون استعدوا) فأنت تريد أناس معينين، فلهذا هؤلاء معينون، ستأتي موازنة بين النكرة المقصودة وغير المقصودة عندما نصل

إلى النكرة غير المقصودة.

المعرفة السابعة: المُعرَّف بالإضافة:

وهذا لا يدخل هنا؛ لأنه مضاف، وشرط هذا القسم الإفراد.

بعد ذلك ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسألةً تتعلق بهذا القسم من المنادى، فقال:

وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوا قَبْلَ النِّدَا وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

هذا يعني أن المفرد المُعرَّف إذا كان مبنيًا قبل النداء نحو: (يا سيبويه، يا هذا) فإنك تُقدِّر عليه حركة بناء النداء (**وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوا قَبْلَ النِّدَا**) إذا ناديت كلمةً مبنية قبل النداء، فتُقدِّر عليها حركة بناء النداء فتجعلها حركةً مقدرةً، هذه حركة البناء للنداء وهي الضم تجعلها مقدرة، منعها من الظهور حركة البناء الأصلي.

كما قلنا: (يا سيبويه): فهو مبني على الضم المقدر منع من ظهوره البناء الأصلي، حركة البناء الأصلي وهي الكسر، وكذلك (يا هذا) مبني على الضم، لكن منع من ظهور الضم السكون الذي بُنيَت عليه الكلمة.

ثم بعد ذلك ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ القسم الثاني من المنادى، فقال:

وَالمُفْرَدَ المَنْكُورَ وَالمُضَافَا وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِمًا خِلاَفَا

أي: أن المنادى إذا لم يكن معرفة بل كان نكرةً مقصودة، وإذا لم يكن مفردًا بل كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف؛ فإن حكمه النصب، قال: (**انْصِبْ**) أي: أنه مُعرَب؛ لأنه عبَّر بمصطلح المُعربات، قال: (**انْصِبْ**)، ولو قال: (افتح) لكان معنى ذلك أنه مبنيٌ على الفتح، ولكن قال: (**انْصِبْ**) فحكمه النصب بعلامات النصب المختلفة، وهي: الفتحة والألف والياء والكسرة، وهناك أيضًا حذف النون ولكنه في الفعل المضارع إذا كان من الأفعال الخمسة، وهذا لا يُتصور هنا؛ لأن النداء خاصٌ بالأسماء.

وعند تفصيل ما يدخل في هذا القسم نجده ثلاثة أشياء كما ذكرها ابن مالك في البيت:

الأول: النكرة المقصودة، قال: (**وَالمُفْرَدَ المَنْكُورَ**): أي: النكرة المقصودة، مثَّلنا لذلك قبل قليل أن يقول الأعمى: (يا رجلًا خذ بيدي)، (يا غافلًا اذكر الله)، (يا حاجًا احفظ حجك) هذا من خطيب عرفة، (يا طالبًا اجتهد) في حفلة الطلاب.

ما رأيكم لو قال الأعمى: (يا رجليْن خذا بيدي)؟ نكرة غير مقصودة، فإذن ينصب بالياء، لكنك لو كنت تخاطب رجليْن معينيْن لكنت تقول: (يا رجلين اتقيا الله)، ولو قال هذا الأعمى: (يا رجلًا خذوا بيدي)، نكرةً غير مقصودة، لو قال الأعمى: (يا مسلمين خذوا بيدي) نكرة غير مقصودة، غير مقصودة: أي جماعة من المسلمين، نكرة مقصودة: كل المسلمين.

موازنة بين النكرة المقصودة وغير المقصودة:

إذا قلتُ: (يا طالبُ ارفع هذا) أريد طالبًا معينًا، (يا طالبًا ارفع هذا) أريد أي طالب يقوم ويرفع هذا فهي نكرة غير مقصودة.

لو قلت: (يا طلابُ ارفعوا هذا) فهي نكرة مقصودة أي: أريدهم كلهم يقومون ويرفعون هذا، إذا قلت: (يا طلابًا ارفعوا هذا) فهي نكرة غير مقصودة، أي: أي طلاب منهم يقومون ويرفعون هذا.

لهذا مثلًا (مسلمون) ليس دائمًا نكرة مقصودة أو غير مقصودة، حسب المعنى، إذا أردت جميع المسلمين فهي مقصودة (يا مسلمون اتحدوا، يا مسلمون اتقوا الله، يا مسلمون تمسكوا بالإسلام) فإنك تريد كل المسلمين، لكن لو أردت جماعة منهم يعملون هذا الأمر.

تريد إطفاء حريق فتناديهم فتقول: (يا مسلمون اطفأوا الحريق)؟ تنادي كل

المسلمين في العالم ليطفئوا الحريق أو تريد أي جماعة منهم يأتون ويطفئوا هذا الحريق، فتقول: (يا مسلمين أطفئوا الحريق)، أي جماعة منكم تأتي وتكفي وتقوم بالغرض، لأنك لا تخاطب الآن كل المسلمين، معين: تبني، غير معين: تنصب.

ومن شواهد النكرة الغير مقصودة، قول مالك بن الريب المازني:

يا راكبًا إما عرضت فبلغن ... بني مازنٍ والريب ألا تلاقيا

وقصتهم مشهورة، كان فاتكًا مسرفًا على نفسه ثم تاب بعد ذلك، وخرج في الغزو في وقت عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حتى وصل إلى أواخر العراق فأدركته هناك الوفاة، فقال لصاحبيه في قصيدة جميلة جدًا هذا البيت منها

أَلا لَيتَ شِعري هَل أَبيتَنَّ لَيلَةً بِجَنبِ ... الغَضا أُزجي القَلاصَ النَواجِيا
فَلَيتَ الغَضا لَم يَقطَعِ الرَكبُ عرضه ... وَلَيتَ الغَضا ماشى الرِّكابَ لَيالِيا

معروف الغضا في ديار نجد، تحننًا إلى دياره، فأمر صاحبيه أن ينزلاه هناك، ثم قال هذا النداء لأي راكب؟ أي راكب أراد منه أن يُبلِغ قومه ألا تلاقيا، والريب: منطقة معروفة الآن يسمونها الناس الرين، فهي أصلها الريب ثم تحرَّفت بعد ذلك فأصبحت الرين.

فهذا هو الأمر الأول الذي يدخل في القسم الثاني من المنادى، وهي النكرة المقصودة.

الأمر الثاني الذي يدخل في هذا القسم المنصوب: المنادى المضاف:

والإضافة معروفة وشرحناها من قبل في بابٍ كامل، كأن تقول: (يا عبدَ الله، يا حارسَ المدرسة، يا طالبَ العلم، يا طلابَ العلم)، (يا عبدَ الله) يا: حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب، عبدَ: منادًى منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهي مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

قال -تعالى-: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [آل عمران:٦٤]، ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الأعراف:٢٦]، ﴿يَٰذَا ٱلۡقَرۡنَيۡنِ﴾ [الكهف:٨٦]، (يَا بَنِي آدَمَ): يا: حرف نداء، بني: منادٍ منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحقٌ بجمع المذكر السالم فهذه (بنون)، وهي مضاف، و (آدم): مضافٌ إليه مجرور وعلامة جره الفتحة؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف (عَلَم أعجمي).

﴿يَٰذَا ٱلۡقَرۡنَيۡنِ﴾: يا: حرف نداء، ذا: منادٍ منصوبٌ وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، القرنين: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء.

الأمر الثالث الذي يدخل في هذا القسم (المنادى المنصوب): المنادى الشبيه بالمضاف:

والمراد بالشبيه بالمضاف هو ما ارتبط به ما بعده من مرفوعٍ أو منصوبٍ أو مجرور، أن يأتي منادٍ لكن الذي بعده يرتبط به، سواءٌ كان مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، فعلى ذلك يحتاج إلى أن تفهم المعنى.

كأن تقول: (يا طالبًا للحق) فأنت الآن لا تنادي طالبًا وإنما تنادي (طالبًا للحق)؛ لأنك يمكن أن تنادي فتُعمِّم فتقول: (يا طالبُ تعال)، لكنك إذا قلت: (يا طالبًا للحق تعال) فأنت تنادي طالبًا للحق إلا أن قولك (للحق) ليس على سبيل الإضافة، ليس كقولك: (يا طالبَ الحقِّ) فهذا مضاف ومضاف إليه، وإنما (للحق) جارٌّ ومجرور ولكنه متعلق بالطلب.

أو تقول: (يا طالبًا بغير فائدةٍ تعال)، أو تقول: (يا محمودًا فعله تعال)، نحاول أن نوحِّد المثال لتعرف أننا لا ننادي محمودًا، وإنما ننادي محمودًا فعله، (يا صالحًا عمله تعال)، (يا قويًا صوته تعال)، لكنك لو تنادي قويًا فقط فسيدخل في القسم الأول فتقول: (يا قويُّ اجلس).

فإذا ناديت قوي الصوت فسيكون مضافًا، يدخل في القسم الثاني فيُنصَب (يا قويَّ الصوتِ)، فإذا قلت: (يا قويًا صوته) فقد جعلته شبيهًا بالمضاف فيُنصَب.

كلمة (جالس) كيف تناديها؟ إذا أردت جالسًا مُعينًا فتقول: (يا جالسُ قم) هذه نكرة مقصودة تدخل في القسم الأول فتبنيها على الضم، لكن لو علقت بكلمة جالس شيئًا بعدها، جالس على الكرسي، فإنك تقول: (يا جالسًا على الكرسي قم) لأن هذا شبيهًا بالمضاف.

وكذلك (يا جالسًا في آخر الفصل قم)، (يا جالسًا جِلسةً غير سليمةٍ قم)، (يا جالسًا بجوار زيدٍ قم)، (يا جالسًا عند النافذة قم)، وهكذا، ومن ذلك قوله –تعالى-: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ﴾ [يس:٣٠].

كل ذلك يجمعه قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالمُفْرَدَ المَنْكُورَ وَالمُضَافَا وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِمًا خِلاَفَا

المفرد المنكور، النكرة المقصودة، بل النكرة الغير مقصودة، والمضاف: أي المنادى المضاف، وشبهه: أي المنادى الشبيه بالمضاف، انصب: هذا حكمه؛ معربٌ منصوب، وقوله: (عَادِمًا خِلاَفَا) أي: أنه لا خلاف في ذلك بين النحويين.

سيذكر ابن مالك بعد ذلك شيئًا من المسائل التي تتعلق بالقسم الأول المبني، لكن قبلها أريد أن أقف عند مسألةٍ مهمة، والحاجة إليها ماسة، وهي: أن نسأل عن أسماء الله –جل جلاله- من أي القسميْن، (يا رحمن، يا رحيم، يا عزيز، يا كريم، يا حي، يا قيوم) وهكذا، هل تُبنى على الضم دائمًا أو تُنصَب أو ما حكمها بالتفصيل؟

فنقول في الجواب عن ذلك: أسماء الله –جل جلاله- كما تعرفون أعلامٌ وصفات، فهي تكون أعلامًا لله، وفي الوقت نفسه تدل على ما فيها من صفات،

فكل اسمٍ يدل على إثبات ما فيه من صفةٍ لله –جل جلاله–.

ولذا يصح أن تكون عَلَمًا، ويصح أن تكون صفةً، فإذا كانت عَلَمًا عومِلَت معاملة الأعلام، وإذا كانت صفة عومِلَت معاملة النكرة المقصودة، **وأسماء الله –جل جلاله– في هذا الباب [باب النداء] على ثلاثة أقسام:**

القسم الأول: الأسماء المضافة، بعض أسماء الله عَزَّوَجَلَّ لا يُستعمَل إلا مضافًا، نحو: (يا ذا الجلال والإكرام)، فهذه منصوبة؛ لأنها مضافة، لا إشكال فيها.

القسم الثاني: ما يلازمه (ال) ملازمةً دائمة وهو اسمٌ واحد، وهو: (الله) في لفظ الجلالة عَلَم على الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، و (ال) فيه زائدة، ولكنها زائدةٌ لازمة، حتى في النداء لا تذهب، فلفظ الجلالة (الله) مبنيٌ على الضم دائمًا، ولا يحتمل غير ذلك؛ لأنه عَلَمٌ مفرد لا يُضاف.

القسم الثالث: ما سوى ذلك، وهي أكثر الأسماء، نحو: (يا رحيم، يا رحمن، يا رب، يا عليم، يا عزيز)، **فهذه على حالَيْن:**

الحالة الأولى: أن تكون مفردة، أي: ليست مضافة ولا شبيهةً بالمضاف، فتُبنى حينئذٍ على الضم، نحو: (يا رحمنُ، يا رحيمُ، يا عزيزُ، يا كريمُ، يا حيُّ، يا قيوم، يا عليمُ، يا ربُ، يا سميعُ)، هذا واضح ولكن السؤال من أي القسمين هي؟ إذا قلت: (يا رحمنُ، يا سميعُ، يا عزيزُ) من القسم الأول، فهي مبني على الضم، لكن القسم الأول المبني يشمل شيئَيْن:

العَلَم المفرد، مثل: (يا محمد).

النكرة المقصودة: مثل (يا طالبُ).

هل أسماء الله عَزَّوَجَلَّ في هذا النوع (يا رحمنُ، يا سميعُ، يا عزيزُ) من العلم المفرد أم من النكرة المقصودة؟

يجوز فيها الوجهان، قلنا: أسماء الله تكون أعلامٍ وصفاتٍ، فإن جعلتها أعلامًا أي: أسماءً لله عَزَّوَجَلَّ فهي أعلامٌ مفردة كقولك: (يا محمدُ)، إلا أن (ال) حُذِفَت منها؛ لأن (ال) لا تجامع النداء كما سيأتي، و(ال) زائدة فتسقط في النداء إلا مع لفظ الجلالة لا تسقط كما قلنا قبل قليل، فتقول: (يا رحمنُ) هذا عَلَم، ناديته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

وإن جعلتها صفاتٍ لله عَزَّوَجَلَّ فهي نكراتٌ مقصودة؛ لأنك تنادي معينًا سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، كما لو ناديت مقصودًا وقلت له: (يا كريمُ تصدَّق علي) أردت إنسانًا كريمًا معينًا لله المثل الأعلى، فهذه الحالة الأولى: أن تكون مفردات.

الحالة الثانية لهذه الأسماء: أن تكون مضافةً أو شبيهةً بالمضاف، فحينئذٍ تُنصَب على كل حال، نحو: (يا رحيمَ الدنيا والآخرة)، ولو قلتَ: (يا رحيمًا بعباده اغفر لي ذنوبي) فهذا شبيهٌ بالمضاف، (يا سميعَ الدعاء استجب لي) هذا مضاف منصوب، (يا سميعًا للدعاء استجب لي) هذا شبيهٌ بالمضاف، (يا ربَ العالمين) أو (يا ربنا) مضاف منصوب.

ومن تطبيقات ذلك: تطبيقات كثيرة كالبسملة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:١]، بسم الله: لفظ الجلالة مضافٌ إليه مجرور، الرحمن: صفة لله، والرحيم: صفةٌ ثانية، أي: نعت، هذا إعرابٌ صحيح وهو المتبادر، وعلى ذلك تكون (الرحمن، الرحيم) صفتان من صفات الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

فإن جعلنا (الرحمن، الرحيم) علميْن على الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لم تكن نعتًا؛ لأنه لا يُنعَت بالعَلَم، فتكون بدل، كما لو قلت: (جاء محمدُ أبو زيدٍ)، محمد: علم، أبو زيدٍ: علم، كلاهما لشيءٍ واحد، فإن جعلتها أعلامًا فهي بدل، وإن جعلتها صفةً فهي نعتًا، والمتبادر أنها صفات.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الزمر:٤٦] الآية (اللهم) قلنا: هذا نداء، وأصله (يا الله) ثم حُذِفَت الياء وعوِّض عنها بالميم، فـ (اللهم) هذا منادى لا شك فيه، (**فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ**) يصح فيه إعرابان:

الأول: أن نجعله نعتًا للفظ الجلالة فيُنْصَب على المحل، كما سيأتي في الفصل القادم الخاص بتابع المنادى، التابع يصح فيه النصب والرفع، يصح فيه النصب على المحل؛ لأن المنادى دائمًا حكمه النصب، ويصح فيه الرفع مراعاةً للفظ؛ لأنه مبنيٌ على الضم.

الثاني: يصح فيها إعرابٌ آخر، أن نُقدِّر حرف النداء، (اللهم يا فاطر السماوات والأرض) فلا تكون (فاطر) نعتًا صفةً وإنما تكون منادً منصوب، فلا يجوز فيها حينئذٍ إلا النصب؛ لأنه منادً مضاف.

ثم ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسألتيْن تتعلقان بالقسم الأول من المنادى وهو المنادى المبني، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ ... نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيْدٍ لاَ تَهِنْ
وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا ... أَو يَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا
وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا ... مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍ بُيِّنَا

فذكر مسألتيْن:

المسألة الأولى: حكم العلم المبني في نحو قولك: (يا زيد بن سعيد)، وهذا كثيرٌ في كلام العرب، أن تنادي الرجل منسوبًا إلى أبيه، (يا زيد بن سعيد)، **وللمسألة ثلاث شروط:**

الشرط الأول: أن يوصف هذا العَلَم المبني بكلمة (ابن) (يا زيد بن).

الشرط الثاني: أن تتصل كلمة (ابن) بعَلَمٍ، (يا زيد بن) ليس بينهما فاصل.

الشرط الثالث: أن تضاف كلمة (ابن) إلى علمٍ بعدها (يا زيد بن سعيد).

هذا هو الأسلوب المشهور عند العرب الذي سبب هذا الحكم، فحكم العَلَم حينئذٍ والمقصود العَلَم الأول (يا زيد) المنادى، جواز البناء على الضم على أنه عَلَمٌ مفرد، وهذا الأصل فيه، (يا زيدُ بن سعيدٍ)، وجواز البناء على الفتح، فتقول: (يا زيدَ بنَ سعيد)، قالوا: إنما فعلت العرب ذلك طلبًا للتخفيف لكثرته في كلامهم، طلبًا للتخفيف بسبب طول الاسم عندما وُصِف بـ (الابن)، ومعروفٌ أن الفتح أخف من الضم.

وقد شرحنا ذلك مرارًا، وقد كثُر هذا الأسلوب عند العرب فأرادوا تخفيفه، نحو: (يا زيدَ بنَ سعيد)، (يا محمدَ بنَ عبد الله) توافرت الشروط، وُصِف بـ (ابن)، وليس بينهما فاصل (يا محمد بن)، وأُضيف إلى علم (عبد الله)، (يا عاصم بن الفارق) من أبناء الفارق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كذلك الفاروق عَلَم؛ لأن الأعلام كما عرفنا في [باب العلم] اسمٌ وكنيةٌ ولقب وللحديث بقية إن شاء الله.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السادس والتسعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة الطيبة ليلة الإثنين الثاني والعشرين من شهر ذي القعدة من سنة ثلاثٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، نحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السادس والتسعين من دروس شرح [ألفية] ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد تكلمنا في الدرس الماضي على باب النداء، وانتهينا إلى الآن بحمد الله تعالى من شرح سبعة أبيات في هذا الباب، ويبقى في هذا الباب خمسة أبيات، سنشرحها إنْ شاء الله تعالى في هذه الليلة.

قال فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَنَحْــوَ زَيْــدٍ ضُــمَّ وَافْــتَحَنَّ مِــنْ ... نَحْــوِ أَزَيْــدُ بْــنَ سَــعِيْدٍ لاَ تَهِــنْ
وَالضَّــمُّ إِنْ لَــمْ يَــلِ الابْــنُ عَلَمَــا ... أَو يَــلِ الابْــنَ عَلَــمٌ قَــدْ حُتِمَــا
وَاضْـمُمْ أَوِ انْصِـبْ مَـا اضْطِرَاراً نُوِّنَـا ... مِمَّـا لَـهُ اسْـتِحْقَاقُ ضَـمٍ بُيِّنَـا
وَبِاضْــطِرَارٍ خُــصَّ جَمْــعُ يَــا وَأَلْ ... إلاَّ مَـــعَ اللهِ وَمَحْكِـــيِّ الجُمَـــلْ

وَالأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيْض وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيض

ذكَر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ثلاثة الأبيات الأولى مسألتين تتعلقان بالقسم الأول من أقسام المنادى وهو المبني، فقال:

وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيْدٍ لاَ تَهِنْ
وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا أَو يَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا
وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍ بُيِّنَا

فالمسألة الأولى التي ذكرها هي **حكم العلم المبني** في نحو قولك: "يا زيد بن سعيد"، إذا ناديت علمًا، ثم بعد ذلك نسبته إلى أبيه "يا محمد بن عبد الله"، "يا خالد بن سعيد" وهكذا، وهذه المسألة لها ثلاثة شروط قبل أنْ نعرف حكمها، **فشروط هذه المسألة ثلاثة شروط:**

- **الشرط الأول**: أنْ يوصف هذا العلم المبني بكلمة "ابن".
- **والشرط الثاني**: أنْ تتصل به كلمة "ابنٍ" بلا فاصل.
- **والشرط الثالث**: أنْ تُضاف كلمة "ابنٍ" إلى علمٍ بعدها.

وحكم العلم المبني حينئذٍ جواز البناء على الضم على أنه علمٌ مفردٌ وهذا هو الأصل فيه، وجواز البناء على الفتح تخفيفًا؛ بسبب الطول بالصفة التي كثر استعمالها عند العرب؛ لأنّ الفتح -كما هو معلوم- أخف من الضم.

فهذا الأسلوب كثر عند العرب أنْ ينادوا الرجل وينسبوه إلى أبيه، فأرادوا تخفيفه من الضم إلى الفتح نحو: "يا سعيدَ بل يا زيد بن سعيد"، لك في هذا العلم المنادى وهو زيد أنْ تفتحه "يا زيدَ بن سعيد"، أو تضمه "يا زيدُ بن سعيد"، وتقول: "يا محمدَ بن عبد الله، أو يا محمدُ بن عبد الله"، وتقول: "يا عاصمَ بن الفاروق"، أو "يا عاصمُ بن الفاروق، وتقول: "يا محمدَ بن أبي بكر"، أو "يا

محمدُ بن أبي بكر".

قولنا: "يا محمد بن عبد الله"، الشروط متوافرة؛ لأنّ العلم محمد وصف بابن بلا فاصل، وقد أضيف إلى علم، عبد الله علم، وكذلك عاصم بن الفاروق كلمة ابن أضيفت إلى علم وهو الفاروق، الفاروق لقب **وقد عرفنا من قبل في باب العلم أنّ العلم ثلاثة أنواع:**

- **اسمٌ.**
- **ولقبٌ.**
- **وكنيةٌ.**

وكلها أعلام، ومثل ذلك: "يا محمدَ بن أبي بكر"، وكلمة ابنة مع المؤنث حكمها حكم كلمة ابنٍ مع المذكر؛ لأنّ ابنة مؤنث ابن، وهي المستعملة في النسب غالبًا عند العرب، بخلاف كلمة بنت فإنها لا أثر لها في هذه المسألة؛ لأنها لا تُستعمل في النسب عند العرب إلا قليلًا، وإنما تُستعمل في باب الصفة، ككلمة ولد لا تستعملها العرب في النسب إلا قليلًا.

فلهذا لا أثر لها في هذه المسألة، تقول: "يا عائشةَ ابنة الصديق، أو "يا عائشةُ ابنة الصديق"، وتقول: "يا حفصةَ ابنة عمر، أو "يا حفصةُ ابنة عمر"، وتقول: "يا هندَ ابنة سعيدٍ، أو "يا هندُ ابنة سعيدٍ"، كلمة ابن في "يا زيد بن سعيد" هذه صفة نعت.

إذًا فهي تابعٌ للعلم، وحكم التابع سيأتي إنْ شاء الله في الفصل القادم، الفصل الذي بعد هذا الباب عندكم هو فصلٌ في حكم تابع المنادى، فسيأتي بيناه وسيأتي بيان حكمه.

فإنْ قلت: عرفنا الآن أنّ هذا العلم إذا توافرت فيه هذه الشروط جاز فيه الفتح

تخفيفًا والضم على الأصل، **فالسؤال: ما المختار من هذين الوجهين أم هما سواء؟**

فالجواب: المختار هو الفتح عند جمهور النحويين سماعًا وقياسًا، سماعًا لأنّ هذا هو أكثر المسموع، قياسًا ما وجهه في القياس يا إخوان؟

الطالب: [@٠٩:٠٤].

الشيخ: لا، نحن قلنا هنا مفتوح مبني على الفتح، حتى لو قلت: "يا زيدَ بن سعيد" فلا تقل: إنه منصوب، حتى في الإعراب تقول: مبني على الضم المقدر، منع منه الفتح المجلوب للتخفيف.

الطالب: [@٠٩:٢١].

الشيخ: هو المحل دائمًا حكمه النصب.

الطالب: [@٠٩:٢٥].

الشيخ: لا، ليس هذا التعليل.

لماذا العرب في مثل هذا الأسلوب فتحت وضمت؟ ضمت بقاءٌ على الأصل، ولماذا فتحت؟ طلبًا للتخفيف، فعندما كان غرضهم من ذلك طلب التخفيف كان الفتح هو الأحسن قياسًا تحقيقًا لهذا الغرض.

عندما تقول: "يا زيدَ بن سعيد"، "يا زيدُ بن سعيد"، أنت جربها الآن على لسانك كررها أيهما أخف "يا زيدَ بن سعيد"، ومن ذلك قول الراجز:

يَا حَكَمُ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودْ سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودْ

فإنْ اختلت هذه الشروط التي ذكرناها أو بعضها، فالواجب الضم أي يلزم العلم الضم، يعني أنْ يبقى على أصله وهو البناء على الضم، نحو قولك: "يا رجلُ

بن سعيد"، لا بُدَّ من الضم؛ لأنّ المنادى ليس علمًا، بل هو نكرةٌ مقصودة "يا رجلُ بن سعيد"، وكذلك قولك: "يا زيدُ بن أخي"، كلمة ابن لم تُضف إلى علم، حتى لو قلت: "يا زيد بن أخي سعيدٍ" كذلك.

لو قلت: "يا زيدُ العالم بن سعيدٍ"، فوصفته بالعلِم قبل ابن، "يا زيدُ العالم بن سعيدٍ"، ليس لك في المنادى إلا الضم؛ لأنك فصلت بينه وبين ابن بفاصل، لو قلت: "يا زيدُ بن الشيخ سعيد" كذلك؛ لأنك لم تضف ابن إلى علم، لو قلت: "يا زيدُ يا بن سعيدٍ"، واضح؛ لأنك لم تصف العلم بابن، وإنما ابن هنا منادى، ولو قلت: "يا زيدُ بن محمدٍ مسافرٌ"، يا زيدُ: هذا منادى، بن سعيدٍ: مبتدأ، مسافرٌ: خبر.

إذًا فابن هنا ليس نعتًا.

وهنا ننبه إلى أمرٍ إملائيٍ يتعلّق بهذه المسألة، وهذه المسألة هي كتابة همزة ابن، طبعًا أول حرف من كلمة ابن همزة وليس ألفًا، إذا أردنا الدقة الألف إنَّما هي الألف المدية، ولا تكون إلا في وسط الكلمة أو آخر الكلمة، لا تكون في أول الكلمة؛ لأنها ملازمةً للسكون، أما الذي في أول الكلمة فلا يكون إلا همزة، همزة قطع أو همزة وصل كهذه، وهمزة كلمة ابنٍ الأصل فيها كبقية همزات الوصل أنْ تثبت، إلا أنّ أهل الإملاء حذفوها في هذه المسألة.

إذا تحققت هذه المسألة حذفوها، فتقول: "يا زيد بن سعيد" تكتبها بالباء والنون وتحذف الهمزة، ومتى ما اختلت هذه الشروط أو بعضها كالأمثلة التي قلناها قبل قليل وجب أنْ تكتب الهمزة إملاءً، هذا هو المعروف عند النحويين الذي يذكرونه في كتبهم، وخاصةً المتقدمون منهم.

فلا يشترط النحويون في هذه المسألة سوى ما ذكرنا من هذه الشروط، وبعض

المتأخرين وخاصةً من الأدباء وأهل الإملاء يشترطون شرطين إضافيين في هذه المسألة سقوط همزة ابن:

- **الشرط الأول:** يقولون: أنْ يكون العلم الثاني أب الأول، أنْ يكون العلم الثاني وهو سعيد في قولنا: "يا زيد بن سعيد" أنْ يكون أب الأول، فهذا يخرج ما إذا كان الثاني جد الأول مثلًا، في نحو قولك: "يا أحمد بن حنبل"؛ لأنّ الرجل قد يُنسب إلى جده وهذا معروف عند العرب قديمًا وحديثًا، "يا أحمد بن حنبل" فحنبل جده وليس أباه.

فعلى ذلك-يعني على هذا الشرط الذي ذكروه- تكتب همزة ابن أو لا تكتب؟ تكتب، وعلى قول النحويين لا تكتب وهو الصحيح؛ لأنّ الهمزة تتبع حكم هذه المسألة، وكذلك: "يا أحمد بن تيمية"، فتيمية جده بل من أجداده وليس أباه.

الطالب: [@١٦:٠٦].

الشيخ: نعم؟

الطالب: [١٦:٠٨-١٦:٠٩@].

الشيخ: هم الذين اشترطوا ذلك، هم قالوا: لأنّ الإنسان أكثر ما يُنسب إلى أبيه، نسبته إلى جده قليلة، لكن نسبته إلى جده قليلة بالنظر إلى عموم النسب، لكن بالنظر إلى الإمام أحمد فإنه لا يكاد يُنسب إلا إلى جده.

الطالب: [١٦:٣٣@-١٦:٣٥].

الشيخ: طبعًا هذا في الشرع أو في.

وكذلك عندما يقولون: أنْ يكون الثاني أب الأول، يخرج ما لو كان الثاني أم

الأول، لو قلت: "يا زيد بن هندٍ"، فعندهم أيضًا تثبت الهمزة، وعند النحويين تحذف الهمزة، وكذلك لو قلت: "يا عيسى بن مريم" وهكذا.

- **الشرط الثاني الذي اشترطه هؤلاء:** ألا تقع كلمة ابنٍ في أول السطر، فإنْ وقعت في أول السطر أوجبوا كتابة الهمزة مطلقًا، والنحويون المتقدمون لا يذكرون مثل هذه الشروط.

قال ابن مالك:

وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ ... نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيْدٍ لاَ تَهِنْ
وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا ... أَو يَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

يعني بعد أنْ شرحنا فهمنا أنه يعني أنّ العلم المبني نحو زيد إذا وقع في الأسلوب المذكور نحو (أَزَيْدُ بْنَ سَعِيْدٍ)، فضمه أو افتحه أي يجوز ضمه وفتحه، والحظ تعبيره بالفتح دون النصب؛ لأنه أراد أنّ فتحته حينئذٍ ليست فتحة إعراب ولا نصب، فليس معربًا منصوبًا.

ثم ذكَر في البيت الثاني شروط هذا الأسلوب، والحكم إذا اختلت هذه الشروط فالشرط أنْ يلي لفظ ابن العلم الأول بلا فاصل، وأنْ يليها علمٌ آخر بلا فاصل، مع أنه لم يذكر اشتراط كون لفظ بصفة، هذا الشرط لم يذكره وهو شرطٌ متفقٌ عليه، كون كلمة ابن صفة ليست خبرًا مثلًا كالمثال الأخير الذي قلناه، أو مبتدأ "يا زيد بن سعيدٍ مسافر"، هذا مبتدأ.

فإذا اختلت الشروط فالضم قد حتم، كما قال أي محتمٌ واجب والفتح ممتنع، وعليه يتضح أنّ قوله: (ويَلِ الابْنَ عَلَمٌ) بالواو لا بأو كما في بعض النسخ المطبوعة؛ لأنّ المراد الجمع بين هذه الشروط لا بُدَّ من توافرها جميعًا، أو أنْ يتوافر بعضها؟ فلا بد أنْ تتوافر جميعًا وكلها هم أو يعني واحدٌ منها يقع، وقد

تكلمنا عندما قرأنا الأبيات في أول الباب أنّ هذا هو الموجود في النسخ العالية للألفية، وليس فيها أو إلا في بعض الشروح المطبوعة.

ثم ذكَر ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ **المسألة الثانية التي تتعلق بالقسم الأول من المنادى،** ما هذه المسألة؟ **هي حكم المنادى المبني إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه،** حكم المنادى المبني نحو: "يا زيد" "يا محمدُ"، حكمه إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه، كيف ينونه بالضم؟ "يا زيدٌ" أم بالفتح "يا زيدًا"؟ **فذكَر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أنه يجوز فيه حينئذٍ وجهان:**

- **الأول:** ضمه منونًا، نحو: "يا زيدٌ"، "يا رجلٌ"، سواءً في العلم أو في النكرة المقصودة.

- **والوجه الثاني:** نصبه منونًا، نحو: "يا زيدًا" "يا رجلًا".

الوجهان جائزان، وتلحظ أنه في الوجه الأول جعله مبنيًا على الضم، عبَر بالضم لا بالرفع، معنى ذلك أنه باقٍ على بنائه على الضم، مع أنه منون "يا زيدٌ"؛ لأنّ التنوين لا ينافي البناء منافاةً مطلقة، بل الذي ينافيه تنوين التمكين، تنوين التمكين هو الذي لا يدخل على المبني، لكن مطلق التنوين قد يدخل، يعني الأنواع الأخرى للتنوين كتنوين التنكير، نحو: "صهٍ، وأفٍ، وواهًا"، وتقول: "جاء سيبويهِ وسيبويهٍ آخر"، إذا أردت بالأول العلم وبالثاني منكر يعني نحويٌ، فالتنوين لا ينافيه.

فلهذا نقول: "يا زيدٌ" مبني على الضم، والتنوين ضرورة، فإذا قال الشاعر: "يا زيدٌ"، فالعلم ما زال مبنيًا على الضم والتنوين تنوين ضرورةٍ شعرية، أما على الوجه الآخر "يا زيدًا" فعبر فيه ابن مالك بالنصب، معنى ذلك أنه معرب، وإعرابه النصب يعني منصوب، يعني خرج عن البناء إلى النصب، فإذا قال الشاعر: "يا

زيدًا"، فالعلم حينئذٍ أخرج من الضم البناء على الضم إلى النصب، فصار معربًا فعاد إليه التنوين؛ لأنّ المعرب ينون.

فإنْ قيل: لماذا لا نجعله في "يا زيدًا" لماذا لا نجعله مبنيًا على الفتح؟ لماذا غايرنا بن الأمرين قلنا: "يا زيدٌ" هذا باقٍ على الضم مبني، وعندما يقول الشاعر ويضطر: "يا زيدًا"، فنقول: لا، الشاعر أخرجه من البناء وأعاده إلى الإعراب والنصب "يا زيدًا"؟

فالجواب عن ذلك: الجواب عن ذلك قياسي، [@٢٥:٠٠] عن القياس قبل قليل، وهو أننا لو قلنا: "يا زيدًا" إنه مبنيٌ على الفتح لكان في ذلك إجحافٌ بالكلمة، إجحاف إذ جمعت عليها أمرين خارجين عن القياس، **خارجين عن الأصل وهما:**

- إخراج العلم من البناء على الضم إلى البناء على الفتح، هذا إخراجٌ له عن أصله، **هذا الإخراج الأول.**

- **والثاني:** إدخال التنوين عليه ضرورةً، فجمعت عليه أمرين خارج الأصل، أخرجته عن أصله من الضم إلى النصب، وأدخلت عليه التنوين.

أما إذا قلنا: إنه منصوب معربٌ منصوب، فليس فيه إلا إخراجٌ واحد عن الأصل، وهو أنك أخرجته من البناء إلى الإعراب، فلما أخرجته من البناء إلى الإعراب لحقه التنوين؛ لأنّ المعرب منون.

إذًا "يا زيدًا" إذا قلنا: إنه منصوب ماذا فعل الشاعر فيه؟ فعل فيه شيئًا واحدًا، أنه أخرجه من البناء إلى الإعراب، والمعرب ينون أو لا ينون؟ ينون ما في إشكال، يعني كونه نونه ليست ضرورة المعرب ينون ما في إشكال، هو أخرجه من البناء إلى الإعراب، والمعرب ينون فنونه.

لكن لو قلنا: لا، الشاعر أبقاه على البناء، ولكن أخرجه من البناء على الضم إلى البناء على الفتح، ثم أضاف إليه تنوينًا في الضرورة الشعرية، فقد أجحفنا به عندما جمعنا عليه أمرين خارج القياس.

فلهذا قال ابن مالك:

وَاضْـمُمْ أَوِ انْصِـبْ مَـا اضْـطِرَاراً نُوِّنَـا ... مِمَّـا لَـهُ اسْـتِحْقَاقُ ضَـمٍّ بُيِّنَـا

فإنْ سألت: ما المختار من هذين الوجهين للشاعر أنْ يقول: الشاعر: يا زيدٌ أم يقول: يا زيدًا مع جوازهما؟

فالجواب في المسألة ثلاثة أقوال للنحويين:

- **القول الأول**: أنّ المختار الضم "يا زيدٌ"، وهو قول الخليل وسيبويه، **ووجه**: أنه أقرب إلى الأصل، يعني ما أبعد كثيرًا الشاعر، هو فقط اضطر فأدخل التنوين، هو نفس "يا زيدُ" نونه "يا زيدٌ" تنوين ضرورة انتهت المسألة.

- **القول الثاني**: أنّ المختار النصب، وهذا قول أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، وهما فحلان من فحول النحويين، أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر.

- **القول الثالث**: هذا القول وجهه أنّ الشاعر عندما اضطر إلى تنوينه عدل به من الثقل إلى الخفة، وقياس الوجه الأول أقوى من قياس الوجه الثاني؛ لأنّ الشاعر إنَّما اضطر اضطرارًا فقط إلى التنوين، ولم يقصد بذلك تخفيفًا ولا تثقيلًا، وإنَّما اضطر للتنوين من أجل إقامة الوزن وهذا يكفيه أنْ ينونه وهو مضموم.

- **القول الثالث**: ماذا تتوقعون اختيار الضم أم اختيار الفتح ماذا بقي؟

الطالب: [@٢٩:٤١].

الشيخ: لا، الجواز متفق عليه.

الطالب: [٢٩:٤٤-٢٩:٤٦@].

الشيخ: ما في بناء على الفتح قلنا.

- **القول الثالث:** أنّ المختار الضم في العلم، والنصب في النكرة المقصودة، يقول: إذا كان المنادى علمًا فالمختار ضمه "يا زيدٌ"، وإذا كان المنادى نكرةً مقصودة فالمختار نصبه "يا رجلًا"، الضم في العلم والنصب في النكرة المقصودة، وهذا قول الأعلم وابن مالك.

المسألة التي نتكلم عليها إذا ما اضطر الشاعر فنون، كيف ينون؟ **قلنا: يجوز له الوجهان:**

- **إما أنْ يضم "يا زيدٌ".**
- **وإما أنْ ينصب "يا زيدًا".**

فإذا نون "يا رجلُ" له أنْ يضم "يا رجلٌ"، وله أنْ ينصب "يا رجلًا"، وذكرنا الخلاف في المختار من ذلك، ومما جاء منه بالضم والتنوين قول الأحوص وهو في العلم:

سَــلامُ اللَــهِ يــا مَطَــرٌ عَلَيهــا ... وَلَــيسَ عَلَيــكَ يــا مَطَــرُ السَــلامُ
فــلا غَفَــرَ الإِلَــهُ لِمُنكِحيهــا ... ذُنــوبَهُمُ ولــو صَــلّوا وَصــاموا

مطر هذا اسم رجل تزوج بامرأةٍ كان يشبه بها الشاعر، فقال له الشاعر:

سَــلامُ اللَــهِ يــا مَطَــرٌ عَلَيهــا ... وَلَــيسَ عَلَيــكَ يــا مَطَــرُ السَــلامُ

فيا مطر الثانية بقيت على الأصل مبني على الضم، ويا مطرٌ الأولى اضطر فنون، ولكنه نون بالضم، وقال كثير عزة وهو في النكرة المقصودة قال:

حَيَّتْـكَ عَـزَّة بَعْـدَ الهجْـرِ وانْصَـرَفَتْ ... فحـيِّ ويحـكَ مـن حيّـاكَ يـا جَمَـلُ

هي جاءت حيت الجمل وذهبت ولم تحيه، فقال:

حَيَّتْكَ عَزَّة بَعْدَ الهجْرِ وانْصَرَفَتْ　　فحيِّ ويحكَ من حيّاكَ يا جَمَلُ
ليتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لي فأشْكُرَهَا　　مكانَ يا جمَلٌ حُيِّيتَ يا رجُلُ

الشاهد في قوله: (مكانَ يا جمَلٌ حُيِّيتَ يا رجُلُ)، مع أنه في البيت السابق قال: **(يا جَمَلُ)** على الأصل، وهنا قال: **(يا جمَلٌ)** للضرورة، ولكنه أبقى الاسم على الضم، ومما جاء منه بالناصب قول المهلهل واسمه عدي بن ربيعة وهو في العلم قال:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ　　يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي

فقال: **(يَا عَدِيًّا)** هي عدي ولكنه اضطر للتنوين ونصب، ومن ذلك قول جرير وهو في النكرة المقصودة:

أعبدًا حل في شعبى غريبًا　　ألؤمًا لا أبا لك واغترابا

يعني أجمعت بين الأمرين، فقال: **(أعبدًا)** وهو يقصد رجلًا معينًا، ومن ذلك قول السلطان العبدي وهو يخاطب جريرًا الشاعر المشهور في العلم والنكرة المقصودة قال:

يا شاعرًا لا شاعر اليوم مثله　　جريرٌ ولكن في كليبٍ تواضع

يخاطب جريرًا يقول له:

يا شاعرًا لا شاعر اليوم مثله　　جريرٌ.............................

يعني يا جريرٌ وحذف حرف النداء، فقوله: **(يا شاعرًا)**، هذه النكرة المقصودة التي اضطر إلى تنوينها ونصب، وقوله: **(جريرٌ)** أي: يا جريرٌ هذا العلم اضطر إلى تنوينه فنون وأبقاه مضمومًا.

ثم بعد ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ   إلاَّ مَعَ اللهِ وَمَحْكِيِّ الجُمَلْ

ذَكَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيت حكم نداء ما فيه (ال)، الاسم الذي فيه (ال) ما حكم ندائه؟ فقال: الاسم الذي فيه (ال) لا يجوز أنْ يباشره حرف النداء، فلا تقول: "يا الرجل، يا الطالب، يا العربي، يا القرشي، يا العتيبي"، هذا لا يجوز، لا يجوز أنْ نباشر حرف النداء (ال)، وسبب المانع أنّ (ال) معرفة والنداء معرف، ولا يجتمع معرفان كما هو معلوم.

ثم استثنى فقال: إلا في ثلاثة مواضع فيجوز أنْ يباشر حرف النداء (ال):

- **الموضع الأول**: ضرورة الشعر، وهذا واضح، ومن ذلك قول الراجز:

فيا الغلامان اللّذان فرّا   إيّاكما أنْ تعقبانا شرّا

ومن ذلك قول الشاعر:

عباسُ يا الملكُ المتوّجُ والّذي   عَرَفَتْ لهُ بيتَ العُلا عَدنَان

ومن ذلك قول الشاعر:

من أجلكِ يا التي تيمتِ قلبي   وأنتِ بخيلةٌ بالود عني

كل ذلك من ضرائر الشعر.

- **الموضع الثاني**: **مع لفظ الجلالة الله نحو: يا الله اغفر لي، يا الله اغفر لي، وتعليل ذلك واضح فقد عللوه بأمرين:**

- **الأمر الأول**: كثرة الاستعمال.

- **والأمر الثاني**: أنّ (أل) في لفظ الجلالة زائدةٌ لازمة، لا تُحذف منه بحال، هي زائدة؛ لأنّ هذا الاسم معرفٌ بالعالمية علم على ربنا-جل جلاله- وليس معرفًا ب(أل)، ف(أل) زائدة ليست معرفة، وزائدةٌ لازمة، يعني لا يجوز أنْ تُحذف

بخلاف بقية أسماء الرب-جل جلاله- مثلًا: الرحمن، الرحيم، العزيز، السميع، البصير، (أل) فيها جميعًا زائدة؛ لأنها أعلام معرفة بالعالمية وليست معرفةً ب(أل)، حتى لو حذفت (أل) منها تبقى علمًا، قلت: يا رحمن، يا رحيم، تنادي ربك فهي أعلامٌ عليه.

أما لفظ الجلالة فإنّ (أل) ملازمةٌ له ولا تُحذف منه بحال، وعللوا ذلك قالوا: لا تُحذف منه؛ لأنّ (أل) عوض عن حرفٍ محذوفٍ في الكلمة، وكأننا سبق أنْ تعرضنا لأصل كلمة لفظ الجلالة الله، الله هذا الاسم الشريف ما أصله؟ من أين اشتق؟ من أين أخذ؟ في المسألة خلافٌ مشهور بين العلماء:

- **قيل**: إنه مرتجل يعني لا أصل له، وإنما ارتجل ارتجالًا عن الرب وهذا قولٌ ضعيف.

- **والقول الثاني** وهو قول جماهير العلماء قديمًا وحديثًا وهو الصحيح: أنه مشتق، وأصله كلمة الإله، الإله هي كلمة الله، إلا أنّ الهمزة في كلمة الإله حذفت تخفيفًا فصارت الله.

أنْ تتأمل الإله الله، هي نفس الكلمة الفرق بينهما فقط إنّ الهمزة سقطت واللام فُخمت، فعندما أسقطت العرب الهمزة قالوا: تخفيفًا لهذه الكلمة التي هي أكثر كلمة تدور في كلام العرب، فطلبوا تخفيفها فأسقطوا الهمزة، فعندما أسقطوا الهمزة جعلوا (أل) فيها لازمةً عوضٌ عن هذه الهمزة المحذوفة.

فلهذا تجد العلماء عندما يذكرون معنى الله في اللغة يقولون: المألوف؛ لأنّ هو الإله، الإله يعني المألوف.

- **الموضع الثالث مما تجامع فيه (أل):** حرف النداء من العلم المنقول من جملة، كأنْ تسمي أحدًا "البر خيرٌ"، سميت أي شيء ولدك أو أي شيء سميته البر

خيرٌ، ثم أردت أنْ تناديه فتقول: "البر خيرٌ اقبل"، وقد سبق في باب العلم أنه يجوز لك أنْ تنقل مما شئت من اللغة إلى باب العلم، يعني لك أنْ تسمي بما شئت.

لك أنْ تسمي ابنك أو شركتك أو محلك أو اختراعك أو اكتشافك أنْ تجعل علمًا عليه أي شيءٍ شئت من اللغة، لك أنْ تسمي ولدك بوصف، فتسميه بصالح أو محمود أو حسن هذه أوصاف، ولك أنْ تسميه بمصدر مثل: فضل، ولك أنْ تسميه بفعل، تسميه بيزيد أو يشكر أو أحمد، ولك أنْ تسميه بحرف، ولك أنْ تسميه بجملة، مثل: تأبط شرًا أو شابَ قرناها، أو أنْ تسميه بنزل الخير.

تسمي ولدك أو تسمي شركتك، وهذا موجود الآن في شركات كثيرة، تجد اسمها مركب من أكثر من كلمة لا بأس بذلك، أو تسميه بجملةٍ إسمية كأنْ تسميه المنطلق زيدٌ، أو تسميه البر خيرٌ، أو تسميه مثلًا: الاتفاق قوةٌ، فإذ ناديته حينئذٍ وفي أوله (أل) لا بأس تقول: "البر خيرٌ اقبل"؛ لأنّ (أل) حينئذٍ صارت جزءًا من الاسم ولم تكن حرف تعريف.

فإنْ قلت: عرفنا ذلك، ولكن السؤال: كيف أنادي الاسم الذي فيه (أل) في غير هذه المواضع؟ هذه المواضع تناديه وفيه (أل)، فإذا أردت أنْ تنادي الرجل الطالب العربي العتيبي، كيف تنادي الاسم الذي فيه (أل)؟

فالجواب: تناديه في العربية بإحدى طريقتين:

- **الطريقة الأولى**: أنْ تحذف (أل) منه، ثم تناديه، فالرجل تناديه بقولك: "يا رجل اجلس، يا رجل تعال"، والطالب "يا طالب اجتهد"، والعربي تقول: "يا عربي"، تحذف (أل)، والعتيبي تقول: "يا عتيبي، يا قحطاني، يا قرشي" وهكذا، والمعنى واحد؛ لأنك إذا قلت: "يا رجلُ" فهذه معرفة أم نكرة؟ معرفة، وإنْ كانت تُسمى في النحو نكرة مقصودة.

قلنا في الدرس الماضي: النكرة المقصودة هذا مصطلح نحوي فقط، لكن النكرة المقصودة هذه "يا رجل" هي معرفة باتفاق النحويين، قلنا: إنّ ما فيه (أل) في غير هذه المواضع الثلاثة يُنادى بإحدى طريقتين:

- الطريقة الأولى: أنْ تحذف أال)، فتقول: "يا رجل، يا عربي"، ومع ذلك المعنى واحد؛ لأنّ التعريف باقٍ.

- الطريقة الأخرى لنداء ما فيه (أل): أنْ تفصل بين (أل) وحرف النداء بأيها للمذكر وأيتها للمؤنث، فتقول: "يا أيها الرجل، يا أيتها المرأة، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [البقرة:١٠٤]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة:٢١]، يا أيها القائم اجلس، يا أيتها المشرفة تعالِ، يا أيها المجتمعون، يا أيها المصليات، يا أيتها المصليات"، وإعرابه حينئذٍ أي هذا اسم، معرفة أم نكرة؟ نكرةٌ مقصودة، هو نكرة ولكنه تعرف بالنداء؛ لأننا لا نذكر أي في المعارف، المعارف سبعة ليس منها إلا المعرف بالنداء.

يعني إذا دخل النداء على نكرة صار معرفةً بالنداء، فأي نكرةٌ مقصودة يعرب إعراب النكرة المقصودة، نقول: "أي" منادى مبنيٌ على الضم في محل نصب؛ لأنه نكرةٌ مقصودة أي، وأما ه فهو حرف تنبيه يُعرب إعراب الحروف، إذًا نقول: ه حرف تنبيه مبنيٌ على السكون لا محل له من الإعراب أي.

أما ما بعد أي وأيتها فإنْ كان وصفًا فهو نعت، وعرفنا المراد بالوصف كررناه كثيرًا، ذكرنا بالوصف يا أخي، ما المراد بالوصف وجمعه أوصاف غير الصفة وجمعها صفات؟ الصفة يعني نعت، وللوصف جمعه أوصاف.

الطالب: أوصاف اسم فاعل.

الشيخ: اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم

التفضيل، المشتقات العاملة عمل أفعالها هذه هي الأوصاف ودائمًا لها حكمٌ مستقل، فإذا كانت وصفًا فهي نعتٌ، نحو: "يا أيها القائم، يا أيتها المشرفة، يا أيها المجتمعون، يا أيتها المصليات"، نقول: القائم نعتٌ لأي، المشرفة نعتٌ لأي، نعت يعني تابع، والتابع تابع المنادى سيأتي الكلام عليه في الفصل القادم كما نبهنا على ذلك من قبل.

وإنْ كان غير وصفٍ فهو بدلٌ أو عطف بيان، إذا لم يكن وصفًا فهو بدلٌ أو عطف بيان، نحو: "يا أيها الرجل، يا أيتها المرأة، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [البقرة:١٠٤]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة:٢١]"، نقول: الرجل في "يا أيها الرجل" هذا بدل أو عطف بيان، والبدل وعطف البيان أيضًا من التوابع، فسيأتي الكلام على حكم التوابع في الفصل القادم.

ثم ختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الباب بقوله:

وَالأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيْض وَشَذَّ يا اللَّهُمَّ فِي قَرِيض

القريض هو الشعر، ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيت نداء الاسم الشريف (**اللَّهُمَّ**)، فنقول: اللهم هو يا الله، إلا أنّ العرب حذفت حرف النداء ياء وعوضت عنه بالميم المشددة في آخر الاسم فقالوا: اللهم، فلهذا نعرب اللهم كما نعرب يا الله، يا الله: يا حرف نداء، ولفظ الجلالة الله منادى مبنيٌ على الضم في محل نصب، كذلك اللهم.

انتبهوا الهاء في اللهم مضمومة اللهُ هذا لفظ الجلالة اللهُ، ثم ميم اللهُ نقول: "اللهُم" منادى مبنيٌ على الضم في محل نصب، والميم حرف تعويض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

ثم نقول توسيعًا للفائدة: نداء اسم الله-جل جلاله- كثيرٌ جدًّا، بل هو أكثر

النداء، فهو أعظم مطلوب وأرحم مسؤول، وأكثر مَن نداه خلقه-جل جلاله-، ولهذا تصرفت العرب في هذا النداء على أوجهٍ كثيرة على قاعدتهم أنّ الشيء إذا كثر في كلامهم كثر تصرفهم فيه، ولذا كان لنداء هذا الاسم الشريف خمس صيغ، كيف يُنادى هذا الاسم الشريف الله؟ **جاء في اللغة نداؤه على خمس صيغ:**

- **الصيغة الأولى**: اللهم، هذه هي أشهر الصيغ في نداء هذا الاسم الشريف، وهو الذي ورد في القرآن الكريم، كقوله: ﴿ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلۡ عَلَيۡنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [المائدة:١١٤]، ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ﴾ [الأنفال:٣٢]، ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾ [آل عمران:٢٦].

- **الوجه الثاني أو الصيغة الثانية**: يا الله، بإثبات الألفين ألف حرف النداء يا وهمزة اسم الله وقطعها، تقلب إلى همزة قطع، نحو: "يا الله اغفر لي"، وهذا كثيرٌ في المسموع، وعليه تُكتب همزة اسم الله همزة قطع، تكتب ياء ياء ألف، ثم همزة قطع، ثم لامين وهاء يا الله هكذا تُكتب.

الطالب: [@٥٣:٠٠-٥٣:٠١].

الشيخ: الألف الأولى ألف حرف النداء يا آخره ألف، والثانية: همزة لفظ الجلالة، لفظ الجلالة أليس يبدأ بهمزة؟

الطالب: [@٥٣:١٦].

الشيخ: إي، هذه ألف وهذه ألف، لكن الهمزة تقلبها إلى قطع.

- **الصيغة الثالثة**: يلله، بحذف الألفين بحذف ألف حرف النداء وبحذف همزة اسم الله، نحو: "يلله اغفر لي"، وهذا مسموعٌ عن العرب، وعليه تُكتب بياءٍ ولامين وهاء "يلله اغفر لي".

- **الوجه الرابع:** "يا لله اغفر لي"، يا لله بإثبات ألف حرف النداء وحذف همزة اسم الله يا لله، يا لله اغفر لي، وعليه يُكتب بياءٍ وألف ياء ثم لامين وهاء من دون همزة لفظ الجلالة، كم ذكرنا من صيغة؟ أربع صيغ.

- **الصيغة الخامسة:** يا لاهم، بالجمع بين ياء حرف النداء وميم التعويض وهذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، كقول أبي خراشٍ الهذلي في سعيه بين الصفا والمروة قال:

لا همّ هذا خامسٌ إنْ تم أتمه الله ... وقد أتما إنْ تغفر الله لم تغفر جما
وأي عبدٍ لك ما ألما ... إني إذا ما حادثٌ ألم أقول يا لا هم يا

فجمع بين حرف النداء وميم التعويض، وإنما كان هذا من ضرائر الشعر سماعًا وقياسًا، أما سماعًا فلندرته وعدم وروده إلا في الشعر، وأما قياسًا فلأنه جمع بين العوض والمعوض، **والقاعدة:** أنه لا يُجمع بين العوض والمعوض، العوض الميم، والمعوض عنه حرف النداء، وسبق ذلك في شرح الكلمة وأصلها، هذا قول البصريين وجمهور العلماء وهو الصحيح.

وكثيرٌ من الكوفيين لا يرون ذلك، بل يرون أنّ أصل اللهم يقولون أصلها: "يَا أَللهُ أُمَّنَا بِخَيْرٍ"، ثم حذفت جملة أُمَّنَا بِخَيْرٍ كلها وأبقيت الميم منها فقط، ولذا يجيزونهم في الكلام يعني في النثر يجيزون أنْ يُقال: يا لاهم ولا يجعلونه ضرورةً شعرية؛ لأنه ليس عندهم جمعٌ بين العوض والمعوض، وقولهم ضعيف؛ لأنه يُقال: اللهم لا تأمنا بخير، فهل يُقال أيضًا حذف حرف النفي؟ ولأنه لو كان هذا هو الأصل بالفعل لكانت العرب تقول في دعائها: اللهم واغفر لنا، يعني اللهم أمنا بخير واغفر لنا، لكن العرب لا تقول ذلك، وهو على كل حال قولٌ فيه تكلفٌ ظاهر.

فإذا علمت كل ذلك اعلم أنهم ما زالوا أيضًا يضربون تخفيف هذا الاسم عند

النداء لكثرته، فيقولون في: اللهم لا هم، وهذا يرد في الكلام قليلًا وفي الشعر كثيرًا، يقولون: لا هم، ومن ذلك قول عبد المطلب جد النبيّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في قصة أبرهة وهدم الكعبة المشهورة قال: "لا هم إنّ المرء يمنع رحله فامنع رحالك، وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك، لا يغلبن صليبهم ومحالهم غدوًا محالك"، غدوًا يريد غدًا.

ومن ذلك قول العجاج: "لاهم لا أدري، وأنت الداري، كل امرئٍ منك على مقدار"، ومن ذلك قول الراجز:

لاهم إنْ كنت قبلت حجتي   فلا يزال شاحجٌ يأتيك بي

وسبق قبل قليل قول أبي خراشٍ الهذلي: (**لا همّ هذا خامسٌ إنْ تم**)، فهذا كثيرٌ في الشعر طلبًا للتخفيف، ويُنطق بتخفيف اللام لا هم، **والخلاصة في نداء هذا الاسم الشريف الله**: أنّ اللهم هو الأكثر في ندائه وهو الوارد في القرآن الكريم، وهذا هو قول ابن مالك، والأكثر اللهم بالتعويض، يعني الأكثر في نداء اسم الله عَزَّوَجَلَّ أنْ يُقال اللهم بالتعويض.

ثم يا الله، وهذا كثيرٌ فصيح، ثم يلله ويالله وهما قليلان صحيحان، ثم يا لاهم، وهو ضرورةٌ شعرية وأشار إليه ابن مالك بقوله: (**وَشَذَّ يا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ**)، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السابع والتسعون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة ليلة الإثنين الخامس من شهر المحرم من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة المصطفى عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، نحن في جامع الراجحي بمدينة الرياض في حي الجزيرة لنعقد بحمد الله وبتوفيقه الدرس السابع والتسعين من دروس شرح [ألفية ابن مالك]-عليه رحمة الله تعالى-.

وفي البداية لعلي أنبه إلى اسم هذا الشهر الكريم المحرم وهو شهر المحرم، فالوارد عن العرب أنه بال شهر المحرم، وقول النَّاس: شهر محرم بحذف أل هذا لم يرد في اللغة، كما أنك لا تقول: شهر الرمضان وإنَّما تقول: شهر رمضان، كما سمع عن العرب تقول: شهر المحرم؛ لأنه في الأصل اسمه شهر الله المحرم، ثم اختصر فقيل: شهر المحرم، فيجب أنْ تبقى الأسماء كما هي دون تغيير.

في آخر درس كنا تكلمنا على باب النداء، وشرحنا كل الأبيات التي في هذا الباب، حتى شرحنا البيت الأخير الذي قال فيه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيْض وَشَذَّ بِا اللَّهُمَّ فِي قَرِيِض

وذكرنا حينذاك ما يتعلق بنداء اللفظ الجليل العظيم الله، وقلنا: إنّ الله-جل جلاله- قد نودي في اللغة بكم صيغة؟ بخمس صيغ:

- **أشهرها:** اللهم وهي الأكثر، "اللهم اغفر لي".

- **والصيغة الثانية:** يا الله بإثبات الألفين، "يا الله اغفر لي"، وهذه كثيرةٌ فصيحة.

- **والثالثة:** يلله، "يلله اغفر لي"، وهذه قليلة ولكنها واردة.

- **والرابعة:** يا لله بإثبات الألف الأولى ألف الياء وحذف همزة لفظ الجلالة "يا لله اغفر لي"، وهذه قليلة ولكنها مسموعة.

- **والخامسة:** يا لا هم بجمع ياء مع اللهم، وهذه قلنا خاصةً بضرورة الشعر.

لكن بقي هنا كنكتةٌ علمية أحببت أنْ أذكرها في هذه اللفظة اللهم، فهي في أكثر اللغة نداءٌ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كما ذكرنا قبل قليل، إلا أنها تُستعمل أيضًا استعمالين آخرين في غير نداء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى:

- **الاستعمال الأول:** أنها تُستعمل لتمكين الجواب وتقويته وتحقيقه، كأنْ يقول قائل: "أقائمٌ زيد؟" فتقول: "اللهم، نعم"، أو تقول: "اللهم، لا"، فاللهم هنا ليست لنداء الله-جل جلاله-، لكن لتأكيد وتمكين الجواب، ومن ذلك الحديث المشهور عندما أتى أعرابيٌ إلى النبي ﷺ فقال له: «**آللهُ أَرْسَلَكَ؟ فقالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ**».

- **والاستعمال الثاني:** اللهم في غير نداء الله أنْ تُستعمل دليلًا على قلة الشيء وبعد وقوعه، وتكون حينئذٍ في المعنى بمعنى إلا، كأنْ تقول: "سأزورك الليلة إنْ شاء الله، اللهم إذا لم يحدث لي مانع"، يعني إلا أنْ يحدث لي مانع، فهذا واردٌ أيضًا في اللغة، وليس المعنى على نداء الله، ولكن المعنى كما ذكرنا قبل قليل.

وهذا يكثر عند المؤلفين كقول المؤلفين: "اللهم أنْ يُقال كذا وكذا" مثلًا، وهذا الأمر مشكلٌ ولا جواب له، "اللهم أنْ يُقال كذا وكذا"، كقولهم: "لا يجوز أكل الميتة، اللهم أنْ يضطر إلى ذلك فيجوز"، فالمعنى إلا.

فهذان أسلوبان لاللهم واردان في اللغة لا يُقصد بهما حقيقة النداء، فهذا نهاية الكلام على باب النداء، لننتقل بعد ذلك إلى الفصل الذي عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد هذا الباب فقال: (فصلٌ)، بما أنه عنونه بقوله: (فصلٌ) فمعنى ذلك أنه تابعٌ للباب السابق، هي مسألة من مسائل باب السابق إلا أنها مسألةٌ فيها تفصيل، فخصها بهذا الفصل.

وهذا الفصل هو أول فصلٍ يرد في [الألفية]، كل ما سبق هي أبواب، والفصول ستكثر في آخر [الألفية] بعد ذلك، إلا أنه جاء في بعض النسخ جعل باب ما ولا ولات وإن المشبهات بليس تذكرونه الذي ذكرناه بعد باب كان وأخواتها ذكر على أنه باب، وهذا هو الأظهر، لكن جاء في بعض النسخ (فَصْلٌ فِي مَا وَلاَ وَلاَتَ وَإِنْ الْـمُشَبَّهَات).

فحينئذٍ يكون هذا الفصل الذي عندنا في النداء يكون هو الفصل الثاني، فهذا فقط من تتبع ترتيب [الألفية].

أما الأبيات التي ذكرها رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الفصل فهي سبعة أبياتٍ، قال فيها:

٥٨٥. تَابِعَ ذِي الضَّمِّ المُضَافَ دُونَ أَلْ ... أَلْزِمْهُ نَصْبًا كَأَزَيْدُ ذَا الحِيَلْ
٥٨٦. وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ وَاجْعَلاَ ... كَمُسْتَقِلٍ نَسَقًا وَبَدَلاً
٥٨٧. وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقَا ... فَفِيْهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى
٥٨٨. وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ ... يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي المَعْرِفَهْ
٥٨٩. وَأَيُّ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدْ ... وَوَصْفُ أَيٍ بِسِوَى هَذَا يُرَدُّ
٥٩٠. وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيٍ فِي الصِّفَهْ ... إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيْتُ المَعْرِفَهْ

٥٩١.فِي نَحْوِ سَعْدَ سَعْدَ الاوسِ يَنْتَصِبْ ثَـــانٍ وَضُـــمَّ وَافْـــتَحَ أَوَّلاً تُصِـــبْ

فهذه سبعة أبيات ذكرها في هذا الفصل.

إذًا فهذا الفصل معقودٌ لمسألةٍ معينة في باب النداء، ما هذه المسألة؟

أحكام تابع المنادى المبني.

المنادى-كما سبق- إما أنْ يكون مبنيًا، وإما أنْ يكون منصوبًا، وشرحنا ذلك بالتفصيل، وهذا الفصل معقودٌ لبيان أحكام توابع المنادى المبني، فأول سؤالٍ يرد لماذا كان هذا الفصل لأحكام توابع المنادى المبني؟ فأين الكلام على أحكام توابع المنادى المعرب المنصوب؟

فالجواب عن ذلك: أنّ توابع المنادى المعرب لا تحتاج إلى كلامٍ جديد يختلف عن الكلام الذي يُذكر في باب أو في أبواب التوابع، فإنّ المنادى المعرب المنصوب هو منصوبٌ في المحل؛ لأنّ المنادى حكمه النصب؛ لأنه مفعولٌ به في الحقيقة فحكمه محله النصب، وهو في اللفظ أيضًا منصوب.

فالمنادى المعرب المنصوب هو منصوبٌ في الحكم أي المحل، وفي اللفظ، فتابعه ليس فيه حينئذٍ إلا النصب، إنْ اتبعت اللفظ فالنصب، وإنْ اتبعت اللفظة فالنصب، تقول مثلًا: "يا عبد اللهِ"، هذا منادى منصوب، اتبعه تقول: "يا عبد اللهِ الشجاع تعال"، "يا عبد اللهِ الكريم"، "يا عبد اللهِ البطل تعال"، ليس لك إلا ذلك.

"يا طالبَ العلم" صفه بالاجتهاد "يا طالبَ العلم المجتهد ابشر"، "يا ربنا اغفر لنا"، صف ربنا بالعظيم "يا ربنا العظيم اغفر لنا"، ليس لك إلا ذلك، "يا رسولنا الكريم صلى عليك الله وسلم"، "يا صديقي العزيز سأزورك الليلة"، وهذا الكلام يخص التوابع كلها إلا البدل وعطف النسق، فحكمهما واحد بعد المنادى المبني وبعد المنادى المعرب، وسنعرف ذلك عندما نصل إلى حكمهما هنا.

وهذه فائدة مهمة تبين لك الفرق بين هذه التوابع: المنادى المبني -كما قلنا قبل قليل- حكمه محله يختلف عن لفظه، فحكمه النصب ولفظه إما أنْ يُبنى على الضم، أو يُبنى على الواو، أو يُبنى على الألف، إما أنْ يُبنى على الضم كقولك: "يا إبراهيمُ، يا طالباتُ" حكمه النصب ولفظه مبني على الضم، أو يُبنى على الواو "يا محمدون، يا مسلمون"، أو يُبنى على الألف "يا محمدان، يا مسلمان".

ومن المعلوم عندكم جميعًا أنّ التوابع هي: النعت ويُقال عنها الصفة، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل، هذه درسناها من قبل ومعروفة، لكن نؤكد عليها قبل أنْ نبدأ بشرح الفصل، وقبل أنْ نشرح هذه الأبيات أحب أنْ ألخص الأحكام؛ لأنها منثورةٌ في الأبيات نثرًا، وربما يصعب أنْ أتتبعها في الأبيات لكن نلخصها الآن نضبطها نفهمها، ثم بعد ذلك ننظر في كلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

نأخذ التوابع تابعًا تابعًا:

- **أما البدل:** البدل حكمه حكم المنادى المستقل، تعامله كأنه هو المنادى يعني تدخل عليه حرف النداء وتنظر كيف يكون الحكم، كقولك: "يا شيخُ محمدُ تعال"، كيف تنادي شيخك الذي اسمه محمد؟ تقول: "يا شيخُ محمدُ أجب عن سؤالي"، يا شيخُ: هذا منادى مبني على الضم؛ لأنه نكرةٌ مقصودة، والنكرة المقصودة معرفة، "يا شيخُ محمدُ"، محمدُ هنا طبعًا عرفنا من قبل أنّ الشيخ هو محمد ومحمد هو الشيخ.

إذًا فيصح أنْ تكون بدلًا، ويصح أنْ تكون عطف بيان، عرفنا الفرق بينهما من حيث المعنى.

فإذا كانت بدلًا تقول: "يا شيخُ محمدُ"، فمحمدُ تجعلها مبنيةً على الضم، كأنك قلت: "يا محمدُ" كأنه منادًى مستقل؛ لأنّ البدل -كما كررنا كثيرًا- على نية

تكرار العامل، ويقول بعضهم: البدل على نية حذف المبدل منه، يعني أنّ البدل في الحقيقة هو الذي يلي العامل، هو الذي يتأثر بالعامل.

ولو ناديت طالبًا اسمه خالد تقول له: "يا طالبُ خالدُ اسمع ما أقول لك"، يا طالبُ خالدُ"، يا طالبُ: منادى مبني على الضم، خالدُ: هذا بدل فتبنيه على الضم كأنك قلت: "يا خالدُ"، فهذا البدل، البدل أمره واضح خاضعٌ لقاعدته أنه على نية تكرار العامل.

- **وأما عطف النسق:** تعرفون عطف النسق هو العطف بحروف العطف، وحروف العطف لها وظيفة ومعاني، وظيفتها-كما عرفنا من قبل- أنها تشرك ما بعدها مع ما قبلها في الحكم، تقول: "جاء محمدٌ وخالدٌ"، الواو ماذا فعلت ما وظيفتها؟ أنها جعلت الذي بعدها خالد كالذي قبلها محمد في الفعل؛ لأنهما في الحقيقة كلاهما عمل الفعل.

فأنت تقول: "جاء محمدٌ وخالد"، محمد فعل المجيء "جاء محمد"، وخالد؟ كذلك فعل المجيء، فعطف النسق أيضًا على نية تكرار العامل، وهذه أحكامه دائمًا تراعي فيه أنه موالٍ للعامل.

قلنا: وأما عطف النسق ففيه تفصيلٌ على حالتين:

- **الحالة الأولى:** إذا لم يكن في المنسوق يعني في المعطوف (أل)، فحكمه حكم المنادى المستقل، نحو: "يا زيدُ ومحمدُ تعالا"، تنادي زيدًا ومحمدًا، تقول: "يا زيدُ ومحمدُ تعالا"، "يا رجلُ وخالدُ تعالا"، [@١٩:٠٠٦] تقول: "يا رجلُ ومحمدُ تعالا" كذلك.

- **الحالة الثانية لعطف النسق:** أنْ يكون في المعطوف (أل)، فيجوز فيه الوجهان النصب والرفع، إذا كان فيه (أل) فيجوز لك فيه الوجهان النصب والرفع،

كأنْ تنادي محمدًا والأستاذ فتقول: "يا محمدُ والأستاذُ تعالا"، أو "يا محمدُ والأستاذَ تعالا"، يجوز لك الوجهان، أو تنادي زيدًا والعامل الذي يعمل عنده مثلًا، فتقول: "يا زيدُ والعاملُ اتفقا" أو "يا زيدُ والعاملَ اتفقا"، هذا عطف النسق.

ماذا يبقى من التوابع؟ يبقى النعت والتوكيد وعطف البيان، هذه الثلاثة حكمها واحد، **وفيها تفصيلٌ على حالتين يشبهان الحالتين السابقتين**:

- **الحالة الأولى**: إنْ كان مضافًا وليس فيه (أل) فيجب نصبه، نحو: "يا زيدُ صاحبَ المحلِ بع بإخلاص"، "يا زيدُ صاحب المحل"، يا زيدُ: هذا المنادى المبني، ثم وصفته ونعته بقولك: صاحبَ المحل، أين التابع؟ صاحب، مضاف أم ليس مضافًا؟ مضاف، كلمة صاحب فهيا (أل) أو ليس فيها (أل)؟ اليس فيها (أل).

إذًا التابع هنا مضاف وليس فيه (أل) فيجب نصبه، "يا زيدُ صاحب المحل"، خالد وهو صديق فهد، تقول: "يا خالدُ صديق فهدٍ زرنا الليلة" وهكذا.

- **الحالة الثانية لهذه التوابع**: إنْ كان فيها (أل)، إنْ كان فيها (أل) فيجوز فيها الرفع والنصب، (أل) هذه ما شاء الله كريمة تجوِّز الرفع والنصب.

الطالب: [@٢٢:١٣].

الشيخ: نحو: "يا زيدُ الكريمَ تعال"، "يا زيدُ الكريمُ تعال"، لك الوجهان، أو تقول: "يا زيدُ الكريمَ الأبِ تعال"، يا زيدُ: المنادى المبني، الكريمَ الأبِ التابع هنا الكريم وهو مضاف الكريم الأبِ، لكنها إضافة لفظية كما عرفنا في باب الإضافة وفيه (أل) الكريم، فلك فيه الوجهان "يا زيدُ الكريمَ الأبِ"، و"يا زيدُ الكريمُ الأبِ"، فهذا هو تلخيص الأحكام، لنعود بعد ذلك إلى ما قاله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذلك ونشرحه.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

تَـابِعَ ذِي الضَّـمِّ الْمُضَـافَ دُونَ أَلْ   أَلْزِمْـهُ نَصْـبًا كَأَزَيْـدُ ذَا الْحِيَـلْ

وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ وَاجْعَلاَ كَمُسْتَقِلٍ نَسَقًا وَبَدَلاً
وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَل مَا نُسِقَا فَفِيْهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

لخص الأحكام في ثلاثة أبيات، قال في البيت الأول:

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَل أَلْزِمْهُ نَصْبًا كَأَزَيْدُ ذَا الحِيَل

يقول: تابع المنادى المبني إذا كان مضافًا وليس فيه (أل) فيجب نصبه (أَلْزِمْهُ نَصْبًا)، نحو: (أَزَيْدُ ذَا الحِيَل)، (أَزَيْدُ ذَا الحِيَل) لا تحتال علينا (أَزَيْد): الهمزة حرف نداء، (أَزَيْدُ): منادى مبني على الضم، وصفه ونعته بقوله: (ذَا الحِيَل)، بمعنى صاحب الحيل، أين التابع؟ (ذَا): وهو مضاف وليس فيه (أل)، فليس لك فيه إلا النصب (أَزَيْدُ ذَا الحِيَل)، ولا يجوز أزيدُ ذو الحيل.

ومثل ذلك: قولك: "يا محمدُ صاحب المحل"، "يا خالدُ صديق فهدٍ"، "يا طالبُ كاتب الدرس تعال"، "يا مسلمون أصحاب الحق اتحدوا"، يا مسلمون: منادى مبني، ثم وصفتهم بأصحاب الحق، فليس لك فيه إلا النصب، "يا مسلمون أصحاب الحق اتحدوا".

"يا محمدان"، "يا محمدان صاحبي زيدٍ تعالا"، "يا زيدان"، "يا زيدان ابني عمروٍ تعالا"، يا زيدان: منادى مبني على الألف، ابني: هذه صفة نعت وليس لك فيها إلا النصب، هذا في النعت كل الأمثلة -كما رأيتم- في النعت الصفة.

نريد أمثلةً في التوكيد، التوكيد -كما تعرفون- نقصد به التوكيد المعنوي ويكون بألفاظٍ معينة كالنفس والعين وكل إلى آخره، أمثلة التوكيد: كأنْ تقول: "يا محمدُ نفسك تعال"، ويجوز لك أنْ تقول: "يا محمدُ نفسه تعال"، في التوكيد عند النداء لك أنْ تأتي بأسلوب الخطاب أو بأسلوب الغيبة مع أنك تخاطب؛ لأنّ النداء خطاب، "يا محمدُ نفسك تعال"، أو "يا محمدُ نفسه تعال".

وتقول: "يا تميمُ كلكم تعالوا" أو "يا تميمُ كلهم تعالوا"، هذا مسموع وهذا مسموع إلا أنّ الواجب النصب؛ لأنّ التوكيد هنا مضاف وليس فيه أل، وأمثلة عطف البيان: كأنْ تقول: "يا محمدُ أبى زيدٍ تعال"، "يا محمدُ أبى زيد" محمد: منادى مبني، أبى زيد: هذا علم آخر، والعلم بعد العلم يجوز أنْ يكون بدلًا وأنْ يكون عطف بيان وفيه أوجهٌ أُخر.

فإذا جعلته عطف بيان لزم فيه النصب؛ لأنه حينئذٍ أبى مضاف وليس فيه أل، "يا محمدُ أبى زيدٍ تعال"، "يا عثمان ذا النورين ما أعدلك!"، يا عثمان ذا النورين وهذا كمثال ابن مالك أم يختلف عنه؟ يماثله في الحكم ويخالفه في النوع، فإنّ ذا في مثال ابن مالك (أَزَيْدُ ذَا الحِيَل)، (ذَا الحِيَل) نعت أم عطف بيان؟ نعت؛ لأنّ (ذَا الحِيَل) ليس علمًا، إنما هو نعت.

أما قولك: "ذا النورين" هذا نعت أم علم؟ علم؛ لأنه لقب ونعرف أنّ العلم قد يكون كنيةً أو لقبًا أو اسمًا علمًا، وكلها أعلام والعلم لا يوصف به؛ لأنه لا يتحمل ما فيه من وصف، فهذا ما يتعلق بالنعت وعطف البيان والتوكيد.

- وأما البدل وعطف النسق فسيخصهما ابن مالك بكلامٍ في البيت التالي، لكننا نسأل في هذا البيت ونقول: ما الذي نصب قوله: (تَابِعَ)؟

تَـــابِعَ ذِي الضَّـــمِّ المُضَـــافَ دُونَ أَل أَلْزِمْـــهُ نَصْـــبًا......................

(تَابِعَ) ما الذي نصبه؟

الطالب: [@٢٩:١٠-٢٩:٢١].

الشيخ: يعني أنه منصوب على الاشتغال، والتقدير.

الطالب: ألزم تابع.

الشيخ: ألزم هذا تابع النصب، دل عليه الفعل المذكور، هذا أسلوب الاشتغال

وشرحناه في بابه.

ما إعراب قوله: (كَأَزَيْدُ)؟ الكاف: حرف جر.

الطالب: [@٢٩:٥٢].

الشيخ: وهذا الحرف حرف الجر دخل على ماذا على مفرد أم على جملة؟ دخل على جملةٍ لا على مفرد، والجملة قولك أو قوله: (أَزَيْدُ)، (أَزَيْدُ) هذه جملة وهي جملة فعلية تقديرها أنادي زيدًا، ثم إنّ حرف النداء جاء عوضًا عن الفعل (أَزَيْدُ).

إذًا فالكاف دخل على جملة فلهذا لن يجر اللفظ، وإنما جر محل الجملة.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الثاني:

وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ وَاجْعَلاَ ... كَمُسْتَقِلِ بدلًا ونسقًا

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ**)، يعني أنّ التابع إذا لم يكن مضافًا دون (أل)، فيجوز لك فيه الرفع والنصب، التابع ليس مضافًا وليس خاليًا من أل، يعني أنْ يكون فيه أل، فيجوز لك الرفع النصب فيه، كقولك: "يا زيدُ الكريم"، فالكريم هنا تابعٌ لزيد نعت، فلك فيه النصب "يا زيدُ الكريمَ تعال"، والرفع "يا زيدُ الكريمُ تعال".

وتقول: "يا زيدُ الكريمَ الأب"، وصفت زيدًا بأنه الكريم الأب، والكريم هنا مضاف لكن فيه (أل)، فلهذا يجوز لك فيه النصب "يا زيدَ الكريمَ الأب تعال"، والرفع "يا زيدُ الكريمُ الأب تعال"، هذا في النعت.

قلنا: إذا كان التابع ليس مضافًا خاليًا من (أل)، فيجوز لك فيه الرفع والنصب كالأمثلة السابقة، ثم إنه أكمل البيت فقال: (**وَاجْعَلاَ كَمُسْتَقِلٍ نسقًا وبدلًا**)، فهذا الإكمال للبيت يجعل ما تقدَّم خاصًا بالنعت والتوكيد وعطف البيان، فالذي تقدَّم

هو خاصٌ بهذه التوابع، فلهذا كنا نمثل بها.

أما البدل وعطف النسق فخصهما بقوله: (**وَاجْعَلاَ كَمُسْتَقِلٍ نسقًا وبدلًا**)، يقول: اجعل البدل وعطف النسق في حكم المنادى المستقل، والعلة في ذلك -ما ذكرناه من قبل- أنهما في حكم تكرار العامل، أو في حكم حذف المتبوع، فهما في الحقيقة متأثران بالتابع واليان له.

فالبدل كأنْ تقول: "يا شيخُ محمدُ"، فهو كقولك: "يا محمدُ"، وقولك: "يا طالبُ خالد تعال"، أو "يا محمدُ أبى زيدٍ تعال"، إذا جعلت أبى زيدٍ بدلًا، وعطف النسق أنْ تقول: "يا محمدُ وزيدُ تعال"، أو "يا محمدُ وأبى زيدٍ تعالا"، أبى ولا أبو؟ "يا محمدُ وأبى زيدٍ تعالا" هذا نسق النسق في حكم المنادى المستقل، نادِ أبى زيد ماذا تقول: يا أبى زيد.

إذًا يجب حينئذٍ أنْ تقول: "يا محمدُ وأبى زيد" وليس لك الرفع.

تقول: "يا رجلُ وزيدُ تعالا"، "يا رجلُ وزيدُ تصالحا"، تبني زيدُ على الضم؛ لأنك تقول في المنادى المستقل: "يا زيدُ"، وعندما خصَّ بهذا الحكم البدل وعطف البيان تبين أنّ ما سواهما حكمه الحكم السابق، فالحكم السابق يشمل النعت والتوكيد وعطف البيان.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الثالث:

وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَل مَا نُسِقَا ... فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

يقول: إذا كان المعطوف في عطف النسق فيه (أل)، فيجوز لك فيه الرفع والنصب، كقولك: "يا زيدُ والأستاذَ" أو "يا زيدُ والأستاذُ"، "يا رجلُ والعاملُ اصطلحا"، ومن ذلك قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَۖ﴾ [سبأ: ١٠]، قرأ السبعة والطيرَ بالنصب، ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَۖ﴾ فهو من العطف بالنصب،

وجاء في قراءةٍ شاذةٍ للأعرج: يا جبال أوِّبي معه والطيرُ، فهذا عطفٌ بالرفع.

وقوله في آخر البيت: (وَرَفْعٌ يُنْتَقَى) إشارةٌ إلى الخلاف في الراجح من هذين الوجهين الجائزين، فبعد أنْ اتفق النحويون على أنّ هذين الوجهين جائزان وفصيحان، اختلفوا في الأرجح منهما، **وفي ذلك قولان:**

- **القول الأول:** أنّ الراجح الرفع، وهذا قول الخليل وسيبويه، واختاره ابن مالك في [الألفية] عندما قال: (وَرَفْعٌ يُنْتَقَى) أي: يُختار، وقد حكى سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه أنّ الرفع هنا هو الأكثر في كلام العرب.

- **والقول الثاني:** أنّ الراجح النصب، وهذا قول أبي عمرو وعيسى ويونس والجرمي، وهؤلاء من جبال النحو قول أبي عمرو مَن أبو عمرو؟ أبو العلاء البصري القارئ السبعي من أعظم شيوخ سيبويه، وعيسى عيسى بن عمر الحضرمي أيضًا من شيوخ سيبويه المتقدمين، ويونس يونس بن حبيب البصري من شيوخ سيبويه، والجرمي أبو عمر الجرمي شيخ المبرد، فهؤلاء اختاروا النصب، واحتجوا بأنّ قراءة السبعة في الآية بالنصب، وأما الرفع فقراءةٌ شاذة.

فإنْ سألت بعد ذلك كله، قلنا عرفنا الجائز وعرفنا الواجب يجب النصب أحيانًا، وأحيانًا يجوز الرفع والنصب، السؤال: النصب على ماذا؟ يعني ما توجيهه وتخريجه؟ والرفع على ماذا يعني ما توجيهه وتخريجه؟

الطالب: [@٣٩:٠٦].

الشيخ: الرفع إتباعٌ للفظ المبني، والنصب إتباعٌ لمحل المبني.

الحاكم في ذلك هو السماع عن العرب، سمع عن العرب أحيانًا بالنصب وأحيانًا بالرفع، التخريج والتوجيه من النحويين قالوا: أما النصب فهو إتباعٌ لمحل المبني؛ لأنّ محل المنادى النصب؛ لأنه مفعولٌ به، فالنصب إتباعٌ للمحل وهذا

واضحٌ لا إشكال فيه، وأما الرفع فهو المشكل، الرفع إتباعٌ للفظ المبني، وهذا من المواضع القليلة جدًّا في اللغة العربية التي يعتبر فيها العربي بلفظ المبني.

المبني لفظ المبني يعني حركة البناء لا علاقة لها بالإعراب بتاتًا، ولا علاقة لها بالمعنى بتاتًا كما عرفنا ذلك في باب المعرب والمبني، هي مجرد حركة بناء فقط، فالأصل أنها لا تُراعى ولا يُلتفت إليها، هي فقط حركة بناء خاصة بهذه الكلمة وينتهي الأمر، إلا أنّ العرب في مواضع قليلة جدًّا اعتبروا هذه الحركة وأتبعوا بناءً عليها طلبًا للمشاكلة، ومن هذه المواضع البناء لكثرته في الكلام، فطلب المشاكلة؛ لأنّ المشاكلة أخف من المخالفة، فهذا هو وجه الرفع، وهذا هو وجه النصب.

فإنْ قال طالبٌ منتبه وكلكم ذلك **الطالب**: ابن مالك قال في البيت: (**وَاجْعَلاَ كَمُسْتَقِلٍ نسقًا وبدلًا**)، (**اجْعَلا**): هذا فعلٌ ماضٍ أم أمر؟ فعل أمر اجعل فعل أمر وفعل الأمر مبني على السكون إلا إنْ كان يخاطب اثنين، وهنا لا يخاطب اثنين وإنما يخاطب طالب العلم، يخاطب واحدًا، فلماذا قال: (**اجْعَلا**)؟

الطالب: [٤١:٥٠-٤١:٥٣@].

الشيخ: يقول: الألف للإطلاق والجواب خطأ، الإطلاق متى يأتي؟ الإطلاق لا يأتي إلا بعد الفتحة، يعني كأنْ تكون الكلمة المختومة بفتحة في آخر البيت، مثلًا: جلس لو كانت في آخر البيت تقول: جلسا فتكون الكلمة مختومة بفتحة، وهذه الألف إطلاق يعني إشباع للفتحة، لكن اجعل هذا فعل أمر مبني على السكون، ليس هناك فتحة لكي تشبعها وتطلقها، فليس الألف هنا للإطلاق.

نعم يا إخوان، هذا الأمر شرحناه أكثر من مرة، فلهذا لا تلموني ولستم تفعلون ذلك عندما أكرر بعض المعلومات.

الطالب: للتوكيد يا شيخ.

الشيخ: الألف هذه للتوكيد ما علاقتها بالتوكيد؟

الطالب: تكرار للفعل أو كذا؟

الشيخ: نعم.

الطالب: [٤٣:٠٣-٤٣:٠٩@].

الشيخ: ما قال: اجعلهما هما قال: (**اجْعَلَا**) يخاطب (**اجْعَلَا**).

الطالب: [٤٣:١٥-٤٣:١٨@].

الشيخ: أحسنت، نعم، فعل الأمر هنا مؤكدٌ بنون التوكيد الخفيفة الساكنة اجعلنْ، ونون التوكيد الخفيفة عند الوقف عليها يجب أنْ تُقلب ألفًا (**اجْعَلَا**)، فأنت اقتربت من [٤٣:٣٦@]، يعني أنت أردت أنْ تقول ذلك أو فهمت التوكيد فقط من اللفظ.

الطالب: [٤٣:٤٢-٤٣:٤٣@].

الشيخ: نعم، هو كذلك وشرحنا ذلك في عدة أبيات، ابن مالك فعل ذلك كثيرًا في ألفيته، فكل ما سبق في هذه الأبيات لخصناه في أول الدرس، ثم شرحناه في هذه الأبيات.

بعد أنْ ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الأحكام لتوابع المنادى، ذكَر بعدها بعض المسائل الجزئية التفصيلية في توابع المنادى، هناك مسائل تفصيلية جزئية داخلة في توابع المنادى، فذكرها بعد ذلك بعد أنْ انتهى من الأحكام العامة، **فقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَل بَعْدُ صِفَهْ ... يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي المَعْرِفَهْ

وَأَيُّ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدْ ... وَوَصْفُ أَيٍ بِسِوَى هَذَا يُرَدُّ

تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذين البيتين على نداء أيٍ، كلمة (أي) هذه تُنادى ولها عند

ندائها **ثلاثة أساليب**:

- **الأسلوب الأول**: "يا أيها الرجل تعال"، يا أيُ (أيُ) هذه المناداة "يا أيها الرجل تعال".

- **الأسلوب الثاني**: "يا أيها ذا تعال".

- **الأسلوب الثالث**: "يا أيها الذي جلس تعال".

فقولهم: "يا أيها الرجلُ" أيُ هذا منادًى مبنيٌ على الضم اتفاقًا؛ لأنه نكرةٌ مقصودة، وها في أي ها حرف تنبيه، إذًا يعرب ويعامل كالحروف نقول: حرف تنبيه لا محل له من الإعراب مبنيٌ على السكون، الرجل في قولك: "يا أيها الرجلُ" المشهور عند النحويين أنه صفة أي نعت، نعتٌ لماذا صفةٌ لماذا؟ لأي المنادى، صفةٌ للمنادى.

فلهذا أدخل ابن مالك هذه المسألة في هذا الفصل توابع المنادى المبني، **إلا أنّ هذه الصفة (صفة أيٍ) هنا يجب فيها أمران**:

- **الأول**: أنْ تكون بأل، "يا أيها الرجل، يا أيها الجالس، يا أيها القائم"، يعني لا يجوز أنْ تقول: "يا أيها رجلُ تعال"، لا يجوز أنْ تقول: "يا أيها محمدُ تعال" لا تكون إلا بأل.

- **الأمر الثاني الذي يجب في صفة أي**: أنْ تلزم الرفع، "يا أيها الرجلُ" فلا يجوز النصب، فلا تقول: "يا أيها الرجلَ تعال"، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ﴾ [النساء:١]، ولا يجوز النصب "يا أيها الناسَ"، إلا أنّ أبى عثمان المازني أجاز النصب، وأبو عثمان المازني من كبار النحويين وهو من تلاميذ الأخفش سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه.

إذًا فأبو عثمان المازني تلميذ سيبويه وهو من مشايخ المبرد.

فأبو عثمان المازني قال قولًا لم يسبقه إليه أحد، ولم يتابعه عليه أحد، فجوز النصب هنا وجوزه قياسًا لا سماعًا، وقوله هذا في غاية الضعف لِمَ؟ لأنّ هذا الأسلوب أسلوبٌ كثيرٌ عن العرب، وقد جاءت عليه شواهد كثيرةٌ جدًّا من كلام العرب المحتج به، لم تأتِ عليه شواهد قليلة، شواهده كثيرةٌ جدًّا لا تحصر، ومع ذلك جاءت كلها بالرفع مما يدل على أنّ الرفع مقصود، وأنّ النصب غير جائز، واللغة سماع.

عندما نقول: اللغة سماع أي سماعٌ في الأخذ وفي الترك، فما فعلته العرب نفعله، وما علمنا أو ترجح لنا أنها تركته يجب أنْ نتركه، والذي لم يرد لم تفعله ولم تتركه، هذا يخضع للقياس، لكن أمرًا علمنا أنّ العرب أتته هذا جائز، وأمرًا علمنا أنّ العرب منعته أو بان لنا بالقرائن أنّ العرب تركته قصدت تركه كأنْ يكون هذا الأسلوب كثيرًا جدًّا في كلامها، ومع ذلك جاء كل الأسلوب بالرفع، أو جاء كل الأسلوب بالنصب، يعني جاء على بابٍ واحد، حينئذٍ نعلم أنهم تركوا الثاني وقصدوا الترك فنترك.

من أمثلة ذلك مثلًا: لفظ الشهادة "لا إله إلا الله"، فكم عدد الشواهد التي جاءت فيها "لا إله إلا الله"؟ كثيرٌ جدًّا، وكلها جاءت برفع لفظ الجلالة "لا إله إلا الله"، فلهذا قال جماهير النحويين لا يجوز هنا إلا الرفع، مع أنّ القياس يجيز النصب؛ لأنّ الاستثناء هنا تامٌ منفي، فلك فيه الرفع والنصب، لك فيه الإتباع والنصب، لكن خضوعًا لهذه القاعدة التي تبين لنا فيه أنّ العرب قصدوا ترك النصب.

إذًا علينا أنْ نترك النصب وألا نأتي إليه، فاللغة سماعًا قبل أنْ تكون قياسًا، والقياس له مجاله، ولا يمكن أنْ تُخضع السماع للقياس.

فهذا الذي قلناه هو معنى البيت الأول.

وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَل بَعْدُ صِفَهْ   يَلزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي المَعْرِفَهْ

حل هذا البيت في اللفظ حله، حله يعني شرحه اللفظي ليس شرحه المعنوي، حله في اللفظ "أيها مصحوب أل بعدها صفةٌ تلزم الرفع".

وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَل بَعْدُ صِفَهْ   تلزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي المَعْرِفَهْ

جاء في نسخ تلزم بالتاء تلزم، فالحل أيها ما باله ما خبره؟ مصحوب أل بعدها صفةٌ له تلزم النصب، وهذا المعنى الذي ذكرناه قبل قليل وشرحناه، فأيها: مبتدأ، والخبر خبره: مصحوب أل بعدها صفةٌ تلزم الرفع، فمصحوب أل: مبتدأٌ ثانٍ، وأين خبره؟ مصحوب أل ما باله؟ مصحوب أل بعدها صفةٌ، فصفةٌ: خبر المبتدأ الثاني.

ثم قال: (صِفَةٌ تلزَمُ الرَّفْعِ)، وصف هذه الصفة بقوله: (تلزَمُ الرَّفْعِ)، ف(تلزَمُ الرَّفْعِ) جملة جاءت صفةً لقوله: (صِفَةٌ)، وجاء في بعض نسخ [الألفية] (يلزَمُ بالرَّفْعِ) بالياء، (يلزَمُ بالرَّفْعِ) فيكون الحل على ذلك أيها مصحوب أل بعدها صفةٌ يلزم الرفع، فمصحوب أل: مبتدأ وخبره صفة، مصحوب أل ما باله؟ صفةٌ، يلزم الرفع: خبرٌ ثانٍ لمصحوب، مصحوب أل صفة يلزم الرفع.

وظاهرٌ من هذا الحل: أنّ الباء في قوله: (يلزَمُ أو تلزمُ بالرَّفْعِ) حرف جرٍ زائد، والمعنى يلزم الرفع أو تلزم الرفع، وقوله في آخر البيت: (يلزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي المَعْرِفَهْ)، (لَدَى ذِي المَعْرِفَهْ) هذا ردٌ لقول مَن؟ لقول المازني، طبعًا فيه يعني ردٌ شديد على المازني.

يقول القول الذي قاله المازني هنا بعيدٌ عن المعرفة والعلم، وهذا صحيح لما شرحناه قبل قليل، ولكن لو قال: قوله ضعيف أو مردود يعني لكان أفضل، لكن القافية اضطرته إلى ذلك، وهذا مما اختلفت فيه النسخ إلا أنّ اختلافها هنا سهل،

فبعضها مصحوبُ بالرفع، وبعضها مصحوبَ بالنصب، وهذا البيت من أكثر الأبيات التي اختلف الشراح في إعرابه، اختلفوا اختلافًا كبيرًا، والذي قلناه هو الراجح الواضح في البيت، والله أعلم.

ونحن عندما أعربنا "أيها الرجلُ" ماذا قلنا في إعراب الرجلُ؟ قلنا المشهور عند النحويين أنه صفة نعت، وقلنا المشهور عند النحويين لأنهم في هذا الباب (باب النداء) يقولون إنه نعت، كما يذكر سيبويه وغيره، إلا أنهم عندما يتكلمون في أبواب التوابع في باب النعت وفي باب عطف البيان يفصّلون، كما شرحنا ذلك ودرسناه في شرح أبواب التوابع، فيقولون: إنّ النعت الصفة إنما تكون بالمشتق، أو ما هو في معنى المشتق، وإنّ عطف البيان إنما يكون بالجامد.

فالنعت وعطف البيان كلاهما صفة نعت، إلا أنّ النعت صفةٌ بالمشتق، وعطف البيان صفةٌ بالجامد.

وبناءً على ذلك نقول: إنّ التحقيق أنْ يُقال في صفة أي عند النداء في قولك: "يا أيها الرجلُ" أو "يا أيها الطالبُ" أنْ يُقال إنْ كان هذا التابع مشتقًا فهو نعت صفة، كقولك: "يا أيها الطالبُ، يا أيها الجالسُ، يا أيها الراكضُ، يا أيها السامعُ، يا أيها المضروبُ، يا أيها الحسنُ، يا أيها الأفضلُ، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [الكافرون:١]"، هذه صفات نعوت؛ لأنها مشتقات.

وإنْ كان التابع اسمًا جامدًا فهو عطف بيان، كقولك: "يا أيها الرجلُ، يا أيتها المرأةُ" ونحو ذلك، وهذا التفصيل حسن بل يكاد يكون لازمًا لما عرفناه من الفرق بين النعت وعطف البيان، هذا البيت الأول.

وأما البيت الثاني فقال فيه ابن مالك:

وَأَيُّ هــــذَا أَيُّهَـــا الَّــــذِي وَرَدْ   وَوَصْــفُ أَيٍ بِسِــوَى هــذَا يُــرَدُّ

يعني أنّ نداء أيٍ الذي ورد فيه في اللغة ثلاثة أساليب: أسلوبان مذكوران في هذا البيت، والأسلوب الثالث في البيت الذي قبله، وقد ذكرناها من قبل، وذكرها ابن مالك في البيتين:

- **الأسلوب الأول:** "يا أيها الرجلُ"، فأيٌّ هنا وصفت بماذا؟ "يا أيها الرجلُ" وصفت باسم جنسٍ محلًا بأل، وسبق الكلام على ذلك وعلى إعرابها، وشواهد "يا أيها الرجلُ" كثيرةٌ جدًّا لا يحتاج أنْ نذكر شيئًا منها، وقد ذكرناها من قبل.

- **الأسلوب الثاني:** "يا أي هذا تعال"، فأيٌّ هنا وصفت بماذا؟ "يا أي هذا تعال" وصفت باسم إشارة وهذا مسموع، قال الشاعر:

أي هـــــذان كـــــلاً زادَكُمـــــا ودعـــاني واغـــلاً فـــيمن وغـــل

ولك هنا أنْ تقول: "يا أي هذا الرجلُ تعال"، فالرجل هنا تابعٌ لاسم الإشارة أم تابعٌ لأي؟ تابعٌ لاسم الإشارة فما لنا علاقة به هنا، وهذا مسموع كقول الشاعر:

ألا أي هــذا البــاخع الوجــد نفســه لشــيءٍ نحتــه عــن يديــه المقــادر

- **الأسلوب الثالث في نداء أيٍ:** "يا أيها الذي جلس تعال"، فأيٍ هنا وصفت بماذا؟ باسمٍ موصولٍ محلًا بأل، كقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ﴾ [الحجر:٦].

ثم قال ابن مالكرَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَوَصْفُ أَيٍ بِسِوَى هذَا يُرَدُّ**)، يعني أنّ أيًا في النداء لا توصف بغير ما ذكرنا، فلا يُقال: "يا أيها رجلُ تعال" أو "يا أيها محمدُ تعال" أو "يا أيها مَن جلس تعال"، أو "يا أيها أخي تعال" لا يُقال ذلك، **وإنما توصف بثلاثة أشياء:**

- **الأول:** اسم الجنس المحلى بأل، وحينئذٍ يجوز لك أنْ تقول: "يا أيها الرجلُ" أو "يا أيها الرجلان" أو "يا أيها الرجال" مفرد، مثنى، جمع، وأيٌّ في

الجميع تلزم لفظًا واحدًا، فإنْ أنثت الصفة فالمختار والأكثر أنْ تؤنث أي، فتقول: "يا أيتها المرأةُ، ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ﴾ [الفجر:٢٧]".

- **والأمر الثاني مما توصف به أي**: قلنا اسم الإشارة، فلك أنْ تقول: "يا أي هذا ذا تعال" أو "يا أي هؤلاءِ تعالوا" أو "يا أيتها ذي تعالي" أو "يا أي هذان تعالا".

- **والأمر الثالث مما توصف به أي**: الاسم الموصول المحلى بأل، فلك أنْ تقول: "يا أيها الذي جلس" أو "يا أيها اللذان جلسا"، أو "يا أيها الذين جلسوا"، وتقول في التثنية: "يا أيتها التي جلست" أو "يا أيتها اللتان جلستا" أو "يا أيتها اللاتي جلسن"، هذا آخر الكلام على ما تيسر من أبيات هذا الفصل، ليبقى بيتان من هذا الفصل نشرحهما إنْ شاء الله تعالى في الدرس القادم، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثامن والتسعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في ليلة الإثنين الثاني عشر من شهر المحرم من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، نحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثامن والتسعين من دروس شرح [ألفية] ابن مالك.

وكنا وما زلنا في أبواب النداء، وقد شرحنا منها الباب الأول الذي سماه باب النداء، ثم انتقلنا بعد ذلك إلى الباب الثاني الذي قال عنه: (فصلٌ)، وجعله فصلًا خاصًا بأحكام تابع المنادى المبني، وقد قرأناه من قبل وشرحنا خمسةً من أبياته، وبقي منها بيتان نشرحهما إنْ شاء الله تعالى في هذا الدرس، ونبدأ بقراءتهما قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَهْ ... إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ المَعْرِفَهْ
فِي نَحْوِ سَعْدَ سَعْدَ الاوسِ يَنْتَصِبْ ... ثَانٍ وَضُمَّ وَافْتَحَ أَوَّلاً تُصِبْ

فهذان بيتان ذكَر فيهما رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسألتين تتعلقان بتابع المنادى؛ لأنّ

الفصل -كما عرفنا- في بيان أحكام تابع المنادى:

- **المسألة الأولى**: هي نداء اسم الإشارة، وإذا أردت أنْ تنادي اسم الإشارة فلندائه حالتان:

- **الحالة الأولى**: أنْ تقصد نداء اسم الإشارة، فتقول: "يا هذا اجلس"، و"يا هؤلاء تعالوا"، فإذا قلت: "يا هذا" وعرف المشار إليه، فمعنى ذلك أنّ النداء متوجهٌ إلى اسم الإشارة، فإذا كان الأمر كذلك فيجوز أنْ تتبع اسم الإشارة بتابعٍ كأنْ تقول: "يا هذا الرجلُ تعال"، ويجوز أنْ تقول: "يا هذا تعال"؛ لأنك تشير إليه.

فإذا كان الأمر كذلك فإنّ النداء -كما قلنا- متجهٌ إلى اسم الإشارة فهو من النوع الأول من المنادى وهو المعرفة المفردة، فيكون من المنادى المبني، وتابعه وهو "الرجل" في قولك: "يا هذا الرجلُ تعال"، أو في قولك: "يا هذا الطالبُ تعال"، أو "يا هذا الجالس قم"، تابعه يجوز فيه الرفع والنصب لما ذكرنا من قبل من أنّ النعت إذا كان فيه (أل) جاز فيه الرفع والنصب.

فإذا كان هذا التابع مشتقًا فهو نعت، كقولك: "يا هذا الجالسُ قم"، و"يا هذا الطالبُ تعال"، و"يا هذا النائمُ استيقظ"، وإذا كان التابع جامدًا فهو بدل أو عطف بيان، كقولك: "يا هذا الرجلُ تعال"، و"يا هذه المرأةُ تعالي" ونحو ذلك، فهذه الحالة الأولى لنداء اسم الإشارة أنْ يكون النداء متجهًا إلى اسم الإشارة نفسه.

- **الحالة الثانية**: أنْ تقصد بالنداء تابع اسم الإشارة، أنْ تريد أنْ تنادي الرجل، فتقول: "يا هذا الرجل تعال"، "يا هذا الرجلُ تعال" بحيث لو لم تقل: الرجل لما عرف المراد، وهذا الأمر يعود إلى المعنى لا شك إلى القرائن إلى الحال، فإذا كان النداء متجهًا إلى تابع المنادى أنت تريد أنْ تنادي الرجل، ثم سبَقت هذا فهذا

حينئذٍ صارت صلة صلةً توصلك إلى المنادى الحقيقي.

فحينئذٍ يكون قولك: "يا هذا الرجلُ" كقولك السابق: "يا أيها الرجلُ"، يعني يصير اسم الإشارة كأي، صلة إلى المنادى والمنادى في الحقيقة ما بعده، وإنْ كنا نقول في الإعراب: "يا هذا الرجلُ" هذا: هو المنادى وهو مبني، والرجل: تابع، إلا أنّ هذا التابع حينئذٍ على هذا المعنى يكون كتابع أي، **وتابع أي-كما سبق في الدرس الماضي- يجب فيه أمران:**

- **الأول:** الذكر، فلا يجوز حينئذٍ أنْ تحذفه؛ لأنه المقصود بالنداء وهو موضح المعنى.

- **والأمر الثاني:** الرفع، ولا يجوز فيه النصب؛ لأنه هو المسموح حينئذ.

والفرق بين الحالتين اللتين ذكرتهما الآن: أنك إذا قلت: "يا هذا الرجلُ تعال"، فإذا كنت تريد نداء اسم الإشارة فمعنى ذلك أنّ المشار إليه عرف قبل قولك: الرجل، "يا هذا الرجل تعال"، فإذا عرف المشار إليه من قولك: "هذا" فمعنى ذلك أنّ الإشارة متجهة إلى هذا، كأنْ مثلًا أقول: "يا هذا الرجلُ انتبه"، عرفتم المراد من قولي هذا أو من قولي الرجل؟ هذا أو أضع عليه يدي، أو بأي قرينةٍ أخرى تبين اسم الإشارة هذا.

إذًا فكلمة الرجل بعد ذلك هي زيادة في المعنى، أما المعنى المراد فقد فهم من قولي: "يا هذا"، فالنداء متجهٌ إلى هذا، فالرجل حينئذٍ يأخذ حكم التابع نعتًا أو بدلًا أو عطف بيان، أما إذا لم يتبين المشار إليه حتى أقول: "الرجل"، كأنْ أقول لكم: "يا هذا" ما تعرفوا مَن أريد، حتى أقول: "يا هذا الطفلُ أهلًا وسهلًا"، فعرفتم المشار إليه بقولي: "يا هذا" أو "بالطفل"؟ بالطفل.

إذًا فالنداء متجه في الحقيقة إلى هذا أم إلى كلمة الطفل؟ إلى كلمة الطفل، فهذا

الذي نعنيه بالفرق بين المعنيين، والعبارة واحدة لكن المعنى يختلف والإعراب- كما تعرفون- وليد المعنى ومرتبطٌ بالمعنى:

- **فالمعنى الأول:** النداء متجهٌ إلى اسم الإشارة، وما بعده تابعٌ كالتوابع يجوز فيه الوجهان الرفع والنصب.

- **والمعنى الثاني:** النداء اتجه في الحقيقة إلى التابع إلى الرجل، فصار كأسلوب "يا أيها الرجلُ"؛ لأنّ أسلوب "يا أيها الرجل" المراد على كل حال هو التابع، أما أي فهو صلة على كل المعاني لا يمكن أنْ يتبين ما أريد إذا قلت: "يا أيها" إلا بما بعده: "يا أيها الجالس، يا أيها الراكض، يا أيها المصلي"، ما يتبين إلا بالتابع.

فهذه هي المسألة الأولى التي بيَّنها البيت الأول وهو قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيَ فِي الصِّفَهْ**)، (**وَذُو إِشَارَةٍ**) يعني: اسم الإشارة، (**كَأَيٍ**) يعني: كأيٍ المناداة المذكورة في البيت السابق الذي شرحناه في الدرس الماضي، (**فِي الصِّفَهْ**) يعني: في حكم التابع بعده.

متى يكون اسم الإشارة كأيٍ؟ قال: (**إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيْتُ المَعْرِفَهْ**)، يعني إنْ عرف المراد باسم الإشارة فهي المناداة حقيقةً، وما بعدها تابع من التوابع، وإنْ لم يعرف المراد إلا بالتابع، فالتابع حينئذٍ كتابع أي؛ لأنّ التعريف حينئذٍ يعني معرفة المعنى لم يقع إلا بالتابع.

- **والمسألة الثانية التي ذكرها** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هي حكم المنادى في نحو قولك: "يا سعدُ سعد الأوس تعال" هذا أسلوب، يعني تستطيع أنْ تصوغ عليه ما شئت، تقول: "يا محمدُ محمد الخير أهلًا وسهلًا بك" وهكذا.

ومنه قول الشاعر:

أيَا سَعْدُ سَعْدُ الأَوْسِ كُنْ أَنْـتَ نَاصِـرًا وَيَا سَـعْدُ سَـعْدُ الْخَـزْرَجِيِّنَ الْغَطَـارِفِ

فهو أسلوبٌ مستعملٌ بكثرة عند العرب، ومنه قول جرير يهجو عمر بن لجأٍ التيمي فيقول:

يــا تَــيمَ تَــيمَ عَــدِيٍّ لا أَبَــا لَكُــمُ لا يُلقيــــنَّكُمُ فِي سَـــــوءَةٍ عُمَـــــرُ

يقول: لا يغضبني عمر فأهجوكم هجاءً يسوئكم، فقال: (**يا تَيمَ تَيمَ عَدِيٍّ**)، ومن ذلك قول عبد الله بن رواحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لغلامٍ عنده اسمه زيد قال:

يــا زَيْــدُ زَيْــدَ الْــيَعْمَلاَتِ الــذُّبَّلِ تَطَــاوَلَ اللَّيْــلُ عَلَيْــكَ فَــانْزِلِ

فهذا أسلوب، والكلام الكلام على إعراب الاسم الأول في نحو قولك: "يا سعدُ سعدَ الأوس"، فإنّ الأول "يا سعد" يجوز فيه الرفع والنصب يا سعدُ ويا سعدَ، وأما الثاني "سعد الأوس" فليس فيه إلا النصب، أما الثاني سعد الأوس فليس فيه على النصب على القياس؛ لأنه منادًى مضاف، فهذا على القياس لا إشكال فيه، ولكن الأول يا سعد العرب تقول فيه: يا سعدُ ويا سعدَ.

إذًا فقد خالف القياس السابق الذي قلناه من قبل، قلنا: إنّ المنادى إذا كان معرفةً مفردًا بني على الضم، فعندما قالت العرب: يا سعدُ ويا سعدَ هنا احتاج النحويون إلى أنْ يفردوا هذه المسألة بالبحث ويتكلموا عليها، فقلنا يجب في الثاني النصب، وأما الأول فيجوز فيه الضم، ويجوز فيه النصب.

نبدأ بالضم إذا ضممنا الأول ماذا نقول؟ "يا سعدُ سعدَ الأوس"، وهذا لا إشكال فيه؛ لأنّ الاسمين على القياس: فالأول: يا سعدُ مبنيٌ على الضم؛ لأنه معرفةٌ مفرد، والثاني: سعدَ الأوس بالنصب؛ لأنه منادى مضاف، فهذا لا إشكال فيه، الإشكال في الوجه الثاني الجائز وهو النصب.

فعلى نصب الأول نقول: "يا سعدَ سعدَ الأوس"، فكيف نخرِج النصب

حينئذٍ؟ يا سعدَ مع أنه معرفة مفرد؟ في تخريجه في هذا الأسلوب قولان للنحويين:

- القول الأول: أنّ أصله "يا سعدَ الأوس سعدَ الأوس تعال"، ثم حذف المضاف إليه الأول أو الثاني؟ ثم حذف المضاف إليه الأول لدلالة الثاني عليه، وبقي المضاف على لفظه، فقيل: "يا سعدَ"، ثم حذفنا المضاف إليه وأكملنا الكلام "سعد الأوس"، وهذا قول المبرد وهذا واضح.

- أما القول الثاني: فهو قول سيبويه قال: إنّ أصله أيضًا "يا سعد الأوس سعد الأوس"، نفس التقدير، لكن ما الذي حدث عند سيبويه؟ قال: فحذف المضاف إليه الثاني لدلالة الأول عليه، فصار الكلام "يا سعدَ الأوس سعدَ"، ثم قُدِم الباقي من الثاني وهو "سعدَ" قدم وأقحم بين المضاف والمضاف إليه، فقيل: "يا سعدَ"، ثم أتينا بالمتأخر وقدمناه "سعدَ"، ثم كملنا "الأوس" على قول سيبويه يكون الأسلوب من أساليب الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهذا يضعف تخريجه؛ لأنّ الفصل بين والمضاف إليه من الأمور التي لا يلجأ إليها إلا في أضيق الحدود.

فهذا يضعف قول سيبويه ولكن يقويه أنّ الحذف كان من الأول أم من الثاني؟ كان من الثاني لدلالة الأول عليه، وهذه طريقة الحذف إعرابية، إذا أردت أنْ تحذف [@٢٠:٠٥] إعرابية فإنك تحذف من التالي لدلالة الأول عليه، يكون الأمر قد ذُكِر ومر وعرف، ثم إذا ذكر مرةً ثانية يُحذف لدلالة السابق عليه، وهذا الذي أراده سيبويه من كل هذه اللفة، أراد أنْ يجعل الحذف على طريقة إعرابية، أنّ المحذوف من الثاني لدلالة الأول عليه.

أما على قول المبرد-وقد عرفناه- فيقويه أنه لا فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه، ويقويه أنه لا تقديم فيه ولا تأخير، لكن يضعفه أنّ الحذف فيه حدث على غير الطريقة المعروفة في العربية، وهو أنّ الحذف كان في الأول لدلالة

التالي عليه، ومع ذلك نقول: نعم، لا شك أنّ الحذف في العربية طريقته السالكة اللاحبة المتلئبة المعروفة الكثيرة المشهورة أنّ الحذف يكون من الثاني لدلالة السابق عليه، إلا أنه جاء في عدة مواضع باتفاق جاء الحذف من الأول لدلالة الثاني.

فهذه الطريقة متفق على وجودها، وهذه الطريقة متفقٌ على وجودها أيضًا في العربية، إلا أنّ طريقة سيبويه في الحذف-يعني أنّ الحذف يكون من الثاني لدلالة الأول عليه- هو الطريقة المعروفة الأكثر في العربية.

فعلى ذلك لا يكون قول المبرد ضعيفًا جدًّا، يكون ضعيفًا جدًّا لو لم يكن له نظير أبدًا فيُضعف بعدم النظير، أي تخريج يذكر وليس له نظائر في العربية فهذا ضعيف مردود، لكن له نظائر لكنها أقل من نظائر تخريج سيبويه، **والخلاصة**: أنّ في هذا الأسلوب عند النصب تخريجان:

- **أحدهما** للمبرد وتابعه علماء.

- **والآخر** لسيبويه وتابعه علماء وكلا القولين له مضعفٌ وله مقوٍ.

وهذه المسألة الثانية هي التي ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الثاني وهو الأخير في هذا الفصل، حين قال:

فِي نَحْوِ سَعْدَ سَعْدَ الاوسِ يَنْتَصِبْ ثَانٍ وَضُمَّ وَافْتَحَ أَوَّلاً تُصِبْ

يقول: في قولك: "يا سعدُ سعدَ الأوس" الثاني ينتصب، الثاني منصوب، والأول؟ الأول ضمه أو افتحه تصب، فهذا ما يتعلق بهذا الفصل.

ننتقل إلى الباب التالي وهو أيضًا بابٌ من أبواب النداء، وسماه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

عقده في ثلاثة أبيات قال فيها:

٥٩٢. وَاجْعَل مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا   كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا
٥٩٣. وَفَتْحٌ أو كَسْرٌ وَحَذْفُ اليَا اسْتَمَرّ   فِي يَا ابْنَ أُمَّ يَا ابْنَ عَمَّ لاَ مَفَرّ
٥٩٤. وَفِي النِّدَا «أَبَتِ» «أَمَّتِ» عَرَض   وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ اليَا التَّا عِوَض

هذا الفصل تكلم فيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ على مسألة من مسائل النداء: **وهي حكم الاسم المنادى إذا أضيف إلى ياء المتكلم**، فإنْ قلت: ولماذا خصوه بحكم ومسألة؟ أين المضاف إلى غير ياء المتكلم المضاف إلى كاف الخطاب هاء الغيبة والأسماء المناداة المضافة الأخرى؟

فالجواب عن ذلك: أنّ ياء المتكلم لها خاصية تختص بها عن بقية الضمائر، وهي أنها توجب كسر ما قبلها أيًا كان اسمًا أو فعلًا أو حرفًا، فلهذا لو دخلت على اسمٍ كسرت آخره، في الجر: "قرأت في كتابي"، أو الرفع: "هذا كتابي"، أو النصب "قرأت كتابي"، وكذلك الحرف تقول: "الكتابُ لي".

فإذا دخلت على الفعل فإنّ الفعل -كما تعرفون- لا يقبل الجر؛ لأنّ الجر من خصائص الأسماء، وياء المتكلم توجب كسر ما قبلها فحدث إشكال، فحله العرب بنون الوقاية، جعلوا نونًا بين هذين المتشاكسين، فالنون تحملت الكسر فرضيت ياء المتكلم، وسلم الفعل بها من الكسر فرضي الفعل.

فلهذا إذا اتصل المنادى بياء المتكلم فهو أيضًا يكتسب أحكامًا تختص به، ذكرها النحويون في هذا الباب، والاسم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم على ثلاثة أنواع:

- **الأول**: أنْ يكون آخره معتلًا، وإنْ شئتم الدقة نقول: أنْ يكون آخره حرف

مد، كقولك مثلًا: "يا قاضي"، و"يا فتى"، فآخر المنادى هنا حرف مد، فما الحكم؟ الحكم وجوب ثبات ياء المتكلم مفتوحةً، وجوب ثبات ياء المتكلم ما يجب أنْ تُحذف مفتوحةً فلا تُسكن، فتقول في: "يا فتى" إذا أضفته إلى ياء المتكلم "يا فتاي تعال" و"يا قاضي" "يا قاضي تعال"، وإذا قلت: "يا مسلمون"، ثم أضفته إلى ياء المتكلم فالإضافة ستحذف النون، فما الذي يلتقي؟ تلتقي الواو علامة الرفع بياء المتكلم وكلاهما ساكن.

فما الذي يحدث؟ الذي يحدث أنّ الواو علامة الإعراب تُقلب إلى ياء، وياء المتكلم تُفتح، فيزول الساكنان، فتقول: "يا مسلميَ"، "يا مسلميَ اتحدوا".

إذًا فالنوع الأول أو الحالة الأولى أنْ يكون الاسم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم مختومًا بحرف مد، فيجب حينئذٍ في ياء المتكلم أنْ تثبت وأنْ تُفتح.

- الحالة الثانية.

الطالب: [@٢٩:٤١].

الشيخ: نعم؟ قلنا: "يا فتى يا فتاي تعال، يا فتاي أقبل".

- **الحالة الثانية:** أنْ يكون آخره حرفًا صحيحًا، كأنْ تقول مثلًا: "يا صديق، يا بحر، ﴿يَـٰعِبَادِىَ﴾ " آخره حرفٌ صحيح، وهذا الذي أشار إليه ابن مالك في البيت عندما قال: (**وَاجْعَل مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا**)، (**وَاجْعَل مُنَادًى صَحَّ**) يعني: صح آخره يعني آخره حرفٌ صحيح، وتعرفون دائمًا أنّ الشبيه بالصحيح له حكم الصحيح.

الاسم إما أنْ يكون معتل الآخر، وإما أنْ يكون صحيح الآخر، وإما أنْ يكون شبيهًا بالصحيح، ما المراد بالشبيه بالصحيح؟ اسم شبيه بالصحيح هو المختوم بحرف علةٍ قبله سكون، يعني ليس مختومًا بحرف مد، وإنما مختوم بحرف علة

قبله سكون، كقولك مثلًا: "يا ظبْي"، "يا ظبْيُ" مختوم بياء والياء قبلها ساكن، أو صفو "يا صفْو" مختوم بواو وقبلها سكون، الشبيه بالصحيح دائمًا حكمه حكم الصحيح.

وحكم هذا النوع إذا ناديته وأضفته إلى ياء المتكلم أنه يجوز فيه ستة أوجه، ما شاء الله! كلما كثر الشيء عند العرب كثرت أوجهه، يجوز فيه ستة أوجه:

- **الوجه الأول**: أنْ تقول: "يا صديقِ تعال" تحذف ياء المتكلم وتكسر ما قبلها، "يا صديقِ تعال"، "يا زميلِ تعال"، "يا عبدِ تعال"، قال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر:١٦]، يقولون: إنّ هذا الوجه هو الأكثر في كلام العرب أنْ تحذف الياء وتكسر الأخير، فإذا ناديت ربك تقول له: "يا ربِ إني أستغفرك"، وهذا هو الأكثر في كلام العرب.

- **الوجه الثاني الجائز**: إثبات الياء ساكنة، "يا صديقيْ تعال"، "يا ربيْ إني أستغفرك"، وهذا وجهٌ جائز، وهو بعد الأول في كثرة الاستعمال، قال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف:٦٨].

- **الوجه الثالث**: إثبات الياء مفتوحةً، تثبت الياء وتفتحها تقول: "يا صديقيَ تعال"، "يا ربيَ إني أستغفرك"، قال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر:٥٣].

- **الوجه الرابع**: حذف الياء وجعل الضم على آخر المنادى، فتقول: "يا ربُ إني أستغفرك"، "يا صديقُ تعال" وأنت تنادي صديقك لا تنادي أي صديق، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ﴾ [يوسف:٣٣]، هذا على المشهور، وفي قراءة: قال ربُ السجن أحب إليَّ، ومن ذلك قوله تعالى: وقل ربي أحكم بالحق على المشهور وفي قراءة وقل ربُ أحكم بالحق.

- **الوجه الخامس:** قلب الياء ألفًا وإثباتها، فتقول: "يا صديقا تعال، يا ربا اغفر لي"، قال تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ﴾ [الزمر:٥٦].

- **الوجه السادس:** قلب الياء ألفًا وحذفها، فتقول: "يا صديقَ تعال" حذفت الألف وبقيت الفتحة قبلها، "يا صديقَ تعال" "يا ربَ إني أستغفرك"، قال الشاعر: قلب الياء ألفًا وحذفها، تقلب الياء ألفًا "يا صديقا"، ثم تحذف الألف فتبقى الفتحة "يا صديقَ تعال"، قال الشاعر:

وَلَسْتُ بَراجِعٍ ما فَاتَ مِنِّي ... بِلَهْفَ وَلا بِلَيْتَ وَلا لَوَ انِّي

يعني: ولست براجعٍ ما فات مني بقولي: يا لهفَ ولا بقولي: يا ليتَ، ولا بقولي: لَوَ إنِّي، ففتح كما ترون، وعلى ذلك تقول: "يا ربِ إني، يا ربيْ إني، يا ربيَ إني، ويا ربا إني، ويا ربَ إني، ويا ربُ إني"، وتقول في الظبي: "يا ظبيِ قف، ويا ظبيْ قف، ويا ظبييا قف، ويا ظبيَ قف، ويا ظبيْ قف، ويا ظبيُ قف"، كل ذلك جائز على هذا الترتيب، الأكثر والأحسن الحذف مع الكسر "يا ربِ إني"، وبعده إثبات الياء ساكنة "يا ربيْ إني"، وبعده إثبات الياء مفتوحة "يا ربيَ إني"، وبعدها قلبها ألفًا "يا ربا إني"، بل قبل ذلك حذفها وضم آخر المنادى "يا ربُ إني"، ثم قلبها ألفًا "يا ربا إني"، وفي الأخير حذف الألف "يا رب إني".

- **الحالة الثالثة للاسم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:** أنْ يكون المنادى الأب أو الأم، ولا شك أنّ ندائهما أكثر من نداء غيرهما، فلهذا سيجوز فيهما أكثر من غيرهما، فيجوز فيه عشرة أوجه، عشر لغات اللغات الستة السابقة كلها طبعًا ستجوز فيها، تقول: "يا أبِ تعال، يا أبِي تعال، يا أبيَ تعال، يا أبُ تعال، يا أبا تعال، يا أبَ تعال".

واللغة السابعة: أنْ تقلب الياء تاءً مكسورة، فتقول: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن

﴿يَمَسَّكَ عَذَابٌ﴾ [مريم:٤٥]، ﴿يَاأَبَتِ إِنِّي﴾ تقلب الياء تاءً مكسورة ﴿يَاأَبَتِ إِنِّي﴾، "يا أمتِ إني"، وهذه لغةٌ كثيرة وواردة في الآيات القرآنية ومشهورة، خاصةً في قصة إبراهيم مع أبيه.

اللغة الثامنة: قلب الياء تاءً مفتوحة، فتقول: "يا أبتَ إني، يا أمتَ إني"، وهذه أقل من اللغة السابقة.

اللغة التاسعة: قلب الياء تاءً مع زيادة ألف، تقلب الياء تاء وتجعل بعدها ألفًا، فتقول: "يا أبتا إني، ويا أمتا إني"، كل ذلك عليه أمثلةٌ وشواهد كثيرة، كقول الشاعر بل الراجز:

تقول بنتي قد أتى أناكا يا أبتا علك أو عساكا

كثير.

اللغة العاشرة وهي الأخيرة: هي قلب الياء تاءً وجعل البناء عليها، يعني تاء مضمومة، تقول: "يا أبتُ إني، و"يا أمتُ إني"، هذه عشر لغات أو نقول عشرة أوجه جائزةٌ في نداء الأب والأم خاصةً.

وأما قولهم: "يا أبتَي" بقلب الياء تاءً وإثبات الياء، قلب الياء تاءً "يا أبتَ" وإثبات الياء بعدها "يا أبتي"، يقولون: بالجمع بين العوض والمعوض، في اللغة المشهورة "يا أبتِ إني" التاء من أين أتت؟ من الياء، يعني عوض عن الياء، فإذا قلت: "يا أبتِ إني"؛ لا إشكال لأنّ التاء عوض عن الياء مقلوبة من الياء لا إشكال، فإذا قلت: "يا أبتي" فالتاء عوض عن الياء والياء نفسها موجودة، والقاعدة تقول: لا يُجمع بين العوض والمعوض، يعني ما يمكن أنْ يكون في نائب مدير يعمل ويقوم بمهام المدير والمدير موجود، هذا ما يكون لا عقلًا ولا لغةً ولا شرعًا، العوض والمعوض ما يجتمعان.

فلهذا لم تقل العرب: "يا أبتي" إلا ما جاء في ضرورة الشعر، جاء قليلًا في ضرورة الشعر كقول الشاعر:

أيـا أبتـي لا زلـت فينـا فإننـا لنـا ... أمـلٌ في العـيش مـا دمـت عائشـا

تقولها البنت لأبيها الظاهر للحطيئة أو للأعشى، ومذهب البصريين أنّ هذا- كما قلنا- من ضرائر الشعر يعني لا يكون إلا في ضرورة الشعر، وذلك بسبب الجمع بين العوض والمعوض، وأما الكوفيون فأجازوه في النثر، فالكوفيون هنا مثلًا يقرون ويعترفون بأنه لم يرد عن العرب في النثر، هم لا يخالفون في ذلك يقولون العرب لم تقل ذلك في النثر، وإنما قالوه في الشعر، ثم إنهم جوَزه في النثر على قاعدتهم وهو القياس على القليل، وقياس النثر على الشعر.

الطالب: [@٤٣:٥٠].

الشيخ: هذا قاعدتهم، وأما البصريون فإنهم لا يقيسون النثر على الشعر، ولا يقيسون على القليل ما دام ذلك مخالفًا للقياس، البصريون ينظرون للقياس (قياس المسألة) إنْ كان المسموع موافقًا للقياس لم يضر قليلًا كان أو كثيرًا بما أنه موافق للقياس، وإذا كان مخالفًا للقياس نظروا إلى كثرته فقاسوا عليه، وإلى قلته فلم يقيسوا عليه، وفرَّقوا حينئذٍ بين الشعر والنثر.

فالأمر إذا كان واردًا على القياس يكفي لجواز المسألة السماع القليل ولو كان في الشعر، وإذا كان مخالفًا للقياس توقفوا وتشددوا فيه، يعني لو كان الآتي عن العرب كثيرًا جدًّا وكله واردٌ على طريقةٍ واحدة، ثم ورد قليلٌ مخالفٌ لهذا الكثير، حينئذٍ يتشددون وينظرون في هذا القليل هل هو في الشعر فقط؟ فيجعلونه في الشعر ولا يجيزونه في النثر، هل هو مخالفٌ للقياس؟ فلا يجيزون القياس عليه وهكذا.

يعني مثلًا النسب إلى فعولة كيف ننسب إلى فعولة مثل قبيلة شنوءة؟ باتفاق

البصريين أنّ النسب إليها بحذف الواو، فيُقال في فعولة: فعلي، شنوءة شنئي، يعني بحذف الواو والقياس في النسب أنْ يغير شيئًا من المنسوب إليه أم ألا يغير شيئًا في المنسوب إليه؟ القياس ألا يغير شيئًا في المنسوب إليه، ولم يُسمع عن العرب في النسب إلى فعولة إلا شنوءة وشنئي هذا المسموع الوحيد فقط لم يُسمع غيره، فهذا مسموعٌ قليل لم يضاد كثيرًا.

يعني لم يأتِ كثيرٌ عن العرب وهو مضادٌ له، وإنما لم يرد عن العرب إلا هذا القليل، فيُقاس عليه ما في إشكال، هنا لا ما في إشكال من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى أيضًا هو لا يخالف القياس، كيف لا يخالف القياس؟ لأنّ فعولة أخت فعيلة وفُعيلة، والنسب إلى فعيلة وفُعيلة بحذف الياء، فيُقال مثلًا في قبيلة فعيلة قبلي وفي فُعيلة جُهني، ففعيلة وفُعيلة أمرهما معروف وعليه أدلة وشواهد بحذف الياء.

ثم جاءت فعولة فقياسها أنْ تكون كأختيها أم لا؟ قياسها أنْ تكون كأختيها، فجاء هذا المسموع القليل يكفي لإثبات أنها على القياس، كيف وهو السماع الوحيد الذي لم يخالف الكثير، فلهذا البصريون لا يمنعون القياس على القليل دائمًا، وإنما يمنعونه إذا خالف الكثير، أو يمنعونه إذا خالف القياس.

الطالب: [٤٠:٤٧@].

الشيخ: القياس، نعم قياس باب أصل، نعم القياس في الأصل أنه على الأكثر؛ لأنّ اللغة أمرٌ اجتماعي، اللغة في أصلها أمرٌ اجتماعيٌ ليست أحكامًا شرعية يكفي فيها النص الواحد، الأمور الشرعية يكفي فيها النص الواحد لإثبات حرام أو حلال؛ لأنّ ما فيها أبيض وأسود يا حلال يا حرام، يا مباح يا غير مباح.

فالدليل الواحد من المشرع يكفي، لكن الأمور الاجتماعية ما يكفي فيها الواحد ولا الاثنين ولا الخمسة ولا العشرة، يعني ما يصح مثلًا أنْ تصدر حكمًا

اجتماعيًا عامًا لوجود قلائل يفعلونه، لا تقل مثلًا: السعودي انكسار؛ لأنك تعرف خمسة سبعة عشرة من السعودي انكسارًا ما يصلح، وإنما الحكم على الأكثر، الحكم الذي يجري على الأكثر، وهؤلاء القليل لهم حكم خاص ما يخالف الحكم الأكثر وهكذا.

هكذا اللغة اللغة فيها أشياء جاءت على الأكثر، يعني آلاف الشواهد من القرآن من السنَّة من كلام العرب شعرًا ونثرًا كلها جاءت على طريقةٍ واحدة، ثم جاءنا شاهد أو اثنين أو ثلاثة أو خمسة خالفت هذا الكثير، فنقول: هذا المسموع عن العين والرأس، المسموع عن العين والرأس؛ لأنه مسموع، لكن لا نقيس عليه.

مثلًا: لو قلنا مثلًا: استبان واستقام، لا بد أنْ تقلب الواو إلى ألف استقام هذا من قام يقوم واو أصله استقوم، فلا بد أنْ تقلب الواو ألفًا هذا الحكم استقام واستبان، ثم قالت العرب: استحوذ، وجاء في القرآن ﴿ٱسۡتَحۡوَذَ﴾، قياسه: أنْ تُقلب الواو ألفًا فيُقال: استحاذ، لكن ورد هذا عن العرب استحوذ، فهذا العين والرأس مقبول، لكن ما نقيس عليه، يعني ما نقول: يجوز لك أنْ تقول: استقوم واستبين، وإنما الذي ورد عن العين والرأس وما سواه يبقى على القياس وهكذا، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس التاسع والتسعون

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمّا بعد...

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة الطيبة ليلة الإثنين التاسع عشر من شهر المحرم من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، نحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس التاسع والتسعين من شرح [ألفية] ابن مالك -عليه رحمة الله-.

ولا زلنا نتكلم على أبواب النداء، فقد توقفنا عند الباب الذي سماه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ**)، وقلنا في الدرس الماضي **إنّ المنادى المضاف إلى ياء المتكلم على ثلاثة أنواع:**

- **النوع الأول**: أنْ يكون آخره معتلًا، نريد أنْ يكون آخره حرف مد، والحكم فيه: أنه يجب ثبات ياء المتكلم بعده مفتوحةً، فتقول: "هذا فتايَ يا رجل" أو "يا فتايَ اقبل".

- **والنوع الثاني**: أنْ يكون آخره حرفًا صحيحًا أو حرفًا شبيهًا بالصحيح، وذكرنا أنه يجوز فيه ستة أوجه أفضلها وأكثرها: حذف ياء المتكلم وكسر ما قبلها،

كقوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر:١٦].

- والثاني: إثبات الياء ساكنة كقوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ﴾ [الزخرف:٦٨].

- والوجه الثالث: إثبات الياء مفتوحة، كقوله: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ [الزمر:٥٣].

- والوجه الرابع: حذف الياء وجعل الضم على الآخر، كقراءة ﴿قَالَ رَبُّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف:٣٣].

- الوجه الخامس: قلب الياء ألفًا وإثباتها، نحو: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾[الزمر:٥٦].

- والوجه السادس: قلب الياء ألفًا وحذفها، كقول الشاعر:

وَلَسْتُ بَرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي ... بِلَهْفَ وَلا بِلَيْتَ وَلا لَوَ انِّي

- والنوع الثالث من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم: أنْ يكون الأب أو الأم، فيجوز فيه حينئذ عشرة أوجه الستة السابقة، فتقول: "يا أبي تعال" و"يا أبِ تعال" و"يا أبيَ تعال"، و"يا أبُ تعال"، و"يا أبا تعال" و"يا أبْ تعال"، **والوجه السابع**: أنْ تقلب الياء تاءً مكسورة "يا أبتِ تعال"، "يا أمتِ تعالي".

- الوجه الثامن: أنْ تقلب الياء تاءً مفتوحة، بل أنْ تقلب الياء تاءً مفتوحة، تقول: "يا أبتَ تعال" و"يا أمتَ تعالي".

- الوجه التاسع: أنْ تقلب الياء تاءً، وتثبت بعدها الألف، فتقول: "يا أبتا ويا أمتا".

- الوجه العاشر: أنْ تقلب الياء تاءً وتجعل البناء على الضم عليها، فتقول: "يا

أبتُ تعال، ويا أمتُ تعالي".

كل ذلك ذكرناه في الدرس الماضي، ثم إنّ النَّاس لكثرة نداء هذين الاسمين أكثروا التصرف، كما أنّ العرب-كما رأيتم- أكثروا التصرف حتى أوصلوها إلى عشرة أوجه، والنَّاس بعد ذلك-أقصد العامة- تصرفوا فيها تصرفًا كثيرًا يختلف من مكانٍ إلى مكان، وربما يختلف من زمانٍ إلى زمان بألفاظٍ كثيرة، كلها في الحقيقة هي تحريفات يسيرةٌ أو شديدة لشيءٍ من هذه الأوجه المذكورة.

وأما الذي لم نذكره في الدرس الماضي وهو الباقي في هذا الباب المنادى المضاف إلى ياء المتكلم: فهو حكم المنادى إذا كان مضافًا إلى اسمٍ مضافٍ إلى ياء المتكلم، ليس مضافًا إلى الياء مباشرة، وإنما هو مضافٌ إلى اسمٍ وهذا الاسم مضافٌ إلى ياء المتكلم، كأنْ تقول: "يا ابن أخي"، "يا ابن خالي"، "يا صديق جاري"، "يا مستعير كتابي"، فالآن ناديت اسمًا هذا الاسم لم يضف لياء المتكلم، ولكنه مضافٌ إلى اسمٍ وهذا الاسم مضافٌ إلى ياء المتكلم فما حكم الياء في النداء حينئذٍ؟

فالجواب: النداء حينئذٍ لا يجوز فيه إلا وجهٌ واحد إجمالًا أو وجهان تفصيلًا وهو إثبات الياء، لا يجوز فيه إلا إثبات الياء ساكنةً أو مفتوحةً، تقول: "يا ابن أخيْ أقبل، يا صديق جاريْ تفضل، يا مستعير كتابيْ ارجع كتابي"، أو تقول: "يا ابن أخيَ تعال، يا صديقَ جاري تفضل، والإسكان كما عرفنا من قبل أكثر من فتح الياء.

هذا الحكم إلا في قولهم: "يا ابن أم" و"يا ابن عم"، في هاتين اللفظتين لكثرة استعمالهما حذفت العرب ياء المتكلم، **ثم إنهم أجازوا فيه وجهين بعد حذف الياء:**

- **الأول**: كسر ما قبلها وهو الأكثر والأحسن، تقول: "يا ابن أمِ تعال، يا ابن أمِ لا ترفع صوتك، يا ابن عمِ تفضل".

- **والوجه الثاني**: بعد حذف الياء فتح ما قبلها، فتقول: "يا ابن أمَ تعال، يا ابن عمَ تفضل".

وبالوجهين قرئ قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن هارون لأخيه موسى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ﴾ [طه:٩٤]، قراءةٌ سبعية، وفي قراءةٍ سبعيةٍ أخرى ﴿قَالَ يَبْنَؤُمِّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ﴾.

وأما ثبات الياء وإنْ شئت قلت: ثبوت الياء في "يا ابن أمي، ويا ابن عمي" فإنّ القياس يجيزه إلا أنه لم يُسمع عن العرب إلا في الشعر، فلذا عده بعض النحويين من ضرورات الشعر، وبعضهم أجازه قياسًا لا سماعًا، ومن ذلك قول الشاعر:

يا ابْنَ أُمي ويا شقيقَ نفسي ... أنت خليتني لدهرٍ شديدِ

وكقول الآخر: (**يا ابنة عمّا لا تلومي واهجعي**)، (**يا ابنة عمّا**) أثبت الياء ولكنه قلبها ألفًا، وعرفنا أنّ هذا جائزٌ فيها، وابن مالك-كما سبق- ذكَر في الباب ثلاثة أبيات، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا ... كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا

فذكَر في هذا البيت لغات الاسم الصحيح الآخر ومثَّل له، ولكنه لم يذكر فيه إلا خمسة أوجه-كما رأيتم- والوجه السادس لم يذكره وهو يا عبدُ.

ثم قال:

وَفَتْحٌ أو كَسْرٌ وَحَذْفُ اليَا اسْتَمَرّ ... فِي يَا ابْنَ أُمَّ يَا ابْنَ عَمَّ لاَ مَفَرّ

يقول في هاتين اللفظتين: (**يَا ابْنَ أُمَّ**) و(**يَا ابْنَ عَمَّ**) (**حَذْفُ اليَا اسْتَمَرّ**)، يعني

هو المطرد المسموع مع الفتح أو الكسر، وقد عرفنا من قبل أنّ الفتح والكسر بعد حذف الياء جائزان، لكن ما الأحسن منهما والأكثر الفتح أم الكسر؟ الكسر، "يَا ابْنَ أمَّ يَا ابْنَ عَمَّ لا تفعل كذا"، فلهذا انتقد بعضهم هذا البيت، وقال: كان الأحسن بابن مالك أنْ يقول: وكسرٌ أو فتحٌ، فيقدم الكسر على الفتح تنبيهًا على أنه الأحسن وأنه المقدم.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَفِـي النِّـدَا «أَبَـتِ» «أَمَّـتِ» عَـرَض وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ اليَا التَّا عِوَض

تكلم على نداء الأب والأم، وذكَر شيئًا من الأوجه الجائزة فيهما، وقد أوصلناها من قبل إلى عشرة أوجه، وهنا -كما رأيتم- ذكَر وجهين، وقوله في آخر البيت: (وَمِنَ اليَا التَّا عِوَض)، يقول: التاء في قولهم: "يا أبتِ، يا أمتِ" عوض من الياء في "يا أبي، يا أمي"، وهذا واضح، فهذا آخر الكلام في هذا الباب.

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أَسْمَاءٌ لاَزَمَتِ النِّدَاء

ذكَر فيه ثلاثة أبياتٍ أيضًا قال فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٥٩٥. وَفُلُ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا وَاطَّرَدَا

٥٩٦. فِي سَبِّ الأُنْثَى وَزْنُ يَا خَبَاثِ وَالأَمْرُ هكَذَا مِنَ الثُّلاَثِي

٥٩٧. وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ وَلاَ تَقِسْ وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ فُلُ

❁ ذكَر في هذا الباب شيئًا من الأسماء التي لا تُستعمل إلا في النداء، وقد جعلها ثلاثة أقسام:

- فالقسم الأول من الأسماء التي لا تُستعمل إلا في النداء: هي أسماءٌ مسموعة لا تستعملها العرب إلا في النداء، ومن ذلك قولهم: "يا فلُ" و"يا فلْتُ"، وهما

كنايتان عن نكرة بمعنى يا رجل ويا امرأة، لو رأيت رجلًا لا تعرف اسمه فتقول: "يا فلُ تعال"، ولو رأيت امرأةً لا تعرف اسمها، أو أردت أنْ تحقر ولا تعظم فتجعله كالنكرة فتقول: "يا فلُ تعال" أو "يا فلةُ تعالي"، فهما كنايتان عن نكرة أو ما هو كالنكرة.

أما لو كان المنادى معرفة تعرفه أنّ هذا محمد وهذا علي وهذه هند تعرف اسمه، ولكن أردت أنْ تكني عنه فإنك تقول له: يا فلان ويا فلانةُ، "يا فلانُ تعال" و"يا فلانةُ تعالي"، فقولهم: "يا فلان ويا فلانة" كنايتان عن معرفة، وقولهم: "يا فلُ ويا فلةُ" كنايتان عن نكرة، ومن الأسماء المسموعة التي لا تُستعمل إلا في النداء قولهم: "يا لؤمان" في نداء الرجل الكثير اللؤم "يا لؤمان ماذا فعلت؟"، وكذلك قولهم: "يا نومان" للرجل الكثير النوم، "يا نومان استيقظ".

فهذه الأسماء لا تُستعمل إلا في النداء، إلا أنّ كلمة "فل" "يا فلُ" جاءت في ضرورة الشعر في غير نداء، جاءت مجرورةً في قول الشاعر:

تَضِلُّ منهُ إِبِلِي بالْهَوْجَلِ ... في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلانًا عن فُلِ

فكما ترون استعمله مجرورًا ولم يستعمله منادى، فقال بعض النحويين: هذا من ضرورة الشعر، وقال بعضهم: بل أراد أمسك فلانًا عن فلانٍ، ثم حذف النون والألف، وكلاهما ضرورة إنْ قلنا بالأول أو بالثاني فكلاهما ضرورة.

- والنوع الثاني من الأسماء التي لا تُستعمل إلا في النداء لازمت النداء: سب الأنثى عند ندائها على وزن فعالِ مبنيًا على الكسر، فإنّ العرب إذا أرادت أنْ تسب الأنثى وتناديها نادتها من فعلها على وزن فعالِ، فلو أرادت أنْ تناديها بالخبث قالت لها: "يا خباثِ ماذا فعلتي؟"، وإنْ قلت: "يا خبيثةُ"، فهذا نداءٌ عام لكنه لا يلزم النداء.

قد تقول: "يا خبيثةُ" أو تقول: "جاءت خبيثةٌ" أو "رأيت خبيثةً" أو "مررت بخبيثةٍ"، يعني لا تلزم النداء، لكن الذي يلزم النداء هو سب الأنثى على وزن فعالِ "يا خباثِ ماذا فعلتي؟"، أو تسبها بالفسق "يا فساقِ"، أو "يا لكاعِ"، أو "يا غدارِ"، أو "يا سراقِ" أو "يا كذابِ"، ونحو ذلك.

فهذا أسلوب من أساليب العرب إذا أرادت أنْ تسب الأنثى من فعلها نادتها من فعلها على وزن فعالِ مبنيًا على الكسر، وقد جاء وزن فعالِ لسب الأنثى قليلًا في غير النداء، وهذا أيضًا من ضرورة الشعر، كقول الحطيئة:

أُطـــوِّفُ مـــا أطـــوِّفُ ثـــم آوِي إلـــى بيـــتٍ قعيدتـــهُ لكـــاع

لو جاء على القياس لكان يقول: إلى بيتٍ قعيدته لكعة، ما يأتي بها على وزن فعالِ لكنه قال ذلك لضرورة الشعر لكي يستقيم البيت.

- **النوع الثالث من الأسماء التي لازمت النداء ولا تُستعمل إلا في النداء:** سب الذكور عند ندائها على وزن فُعَل، أيضًا العرب من أساليبها أنها إذا أرادت أنْ تسب الذكر سبته من فعله على وزن فُعَل، فقالت له: "يا لُكَع" أو "يا فُسَق"، أو "يا غُدَر" و"يا سُرَق"، و"يا كُذَب إن كلامك كله كذب" تأخذ من فعله على وزن فُعَل، حينئذٍ يلزم النداء، ومع ذلك فإنّ فُعَل في سب الذكور قد جاء قليلًا في غير الشعر، ومن ذلك الحديث المروي بهذه الرواية وفيه: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكُونَ أَسْعَدَ النَّاسِ فِي الدُّنْيَا لُكَعُ ابْنُ لكع**».

والخلاصة: أنّ العرب ألزمت بعض الأسماء أسلوب النداء، فلا تستعملها إلا في النداء وهي على ثلاثة أنواع.

الباب التالي هو باب الاستغاثة، وعقده ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا في ثلاثة أبيات، قال فيها:

٥٩٨. إِذَا اسْـتُغِيْثَ اسْـمٌ مُنَـادًى خُفِضَـا بِـاللَّامِ مَفْتُوحَـاً كَيَـا لَلْمُرْتَضَـى
٥٩٩. وَافْتَحْ مَعَ المَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا وَفِـي سِـوَى ذلِـكَ بِالكَسْـرِ ائْتِيَـا
٦٠٠. وَلاَمُ مَـا اسْـتُغِيْثَ عَاقَبَـتْ أَلِـفْ وَمِثْلُـهُ اسْـمٌ ذُو تَعَجُّـبٍ أُلِـفْ

تكلم في هذا الباب رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أسلوب الاستغاثة، وأسلوب الاستغاثة من أساليب النداء، فلهذا ذكره بعد النداء، وسيذكر بعده أيضًا عدة أساليب كلها تدخل في أساليب النداء كالنُدبة والترخيم، وتعريف الاستغاثة عند النحويين عندما نقول: تعريف الاستغاثة أي عندنا معاشر النحويين، وليست عند اللغويين أو عند المفسرين أو عند أهل العقيدة، فكل علماء لهم اصطلاحهم.

فتعريف الاستغاثة: هو نداءٌ يوجه لمن يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة بأسلوبٍ معين سيأتي بيانه، والاستغاثة تكون بعد وقوع الشدة بعد أنْ تقع الشدة تستغيث، وتكون قبل وقوع الشدة، يعني قبل أنْ تقع تستغيث؛ لكي يدفعها ولا تقع، كل ذلك جائزٌ في اللغة.

فالاستغاثة في النحو هي الاستغاثة اللغوية، لكنها مربوطةٌ بأسلوبٍ معين، الاستغاثة اللغوية وهي مجرد طلب الغوث كلًا بحسبه فيما يقدر عليه، لكن بأسلوبٍ معين وهو الأسلوب الذي سيأتي، **فأسلوب الاستغاثة يتكون من ثلاثة أركان:**

- **الأول:** حرف النداء والاستغاثة، وهو ياء خاصةً ولا يجوز حذفها حينئذ، وهو الحرف ياء خاصةً، نعرف أنّ حروف النداء متعددة، لكن الذي يُستعمل في أسلوب الاستغاثة هو حرف ياء فقط، ولا يجوز حذفه حينئذٍ.

- **الركن الثاني:** المستغاث به مجرورًا باللام المفتوحة.

- **والركن الثالث:** المستغاث له مجرورًا باللام المكسورة، نحو قول

عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: **"يا للهِ لِلمسلمين"**، فحرف النداء والاستغاثة ياء، والمستغاث به لفظ الجلالة مجرورًا باللام المفتوحة لله، والمستغاث له المسلمون مجرورًا باللام المكسورة للمسلمين.

فالاستغاثة لا تكون إلا بهذا الأسلوب المعين، فلو قال قائل: "استغثت بمحمدٍ" أو "استغثت بالله"، هذا لا يدخل في أسلوب الاستغاثة عند النحويين وإنما هي استغاثةٌ لغوية، أما الاستغاثة في اصطلاح النحويين فهي الاستغاثة التي تكون بهذا الأسلوب المعين.

ومن أمثلتها أنْ تقول: "يا لزيدٍ لمحمدٍ"، تستغيث بزيد من أجل محمد، يعني تنادي زيدًا لكي يغيث ويساعد محمدًا، إذا قلت: "يا لزيدٍ لمحمدٍ"، كأنك قلت: "يا زيد أغث محمدًا"، فلهذا نقول: إنّ أسلوب الاستغاثة من أساليب النداء؛ لأنّ المستغاث به في الحقيقة منادى، "يا لزيدٍ لمحمدٍ" أي: يا زيد، "يا لله للمسلمين" أي: يا الله أغث المسلمين.

وتقول: "يا لخالدٍ لهندٍ"، وتقول: "يا للمدير للمشروع"، يعني يا أيها المدير أغث المشروع، أدرك المشروع، ساعد المشروع، وتقول: "يا لناس للمظلوم"، وتقول: "يا لرجال للمرأة المظلومة"، وتقول: "يا للمعلمين للطلاب"، وتقول: "يا لله لأهل سوريا"، وتقول: "يا لربي لوطني".

يا، ثم تأتي بالمستغاث به مجرورًا باللام المفتوحة، ثم تأتي بالمستغاث له مجرورًا باللام المكسورة، ويجوز في هذا الأسلوب أنْ تستغيث بغيرك لنفسك، فتقول: "يا لزيدٍ لي"، يعني يا زيد أغثني أدركني ساعدني، "يا لأخي لي"، ويجوز في هذا الأسلوب أنْ تستغيث بنفسك لغيرك، فتقول: "يا لي لزيدٍ"، "يا لي لأخي"، تنادي نفسك لمساعدة أخيك.

وتقول: "يا لك لهندٍ"، استغاثة بك لمساعدة هند، "يا له لهندٍ" كذلك، ويجوز أنْ تقول: "يا لك لي"، فتجعل المستغاث به والمستغاث له ضميرين، "يا لك لي"، يعني يا أنت ساعدني وأعني وأغثني، أو تقول: "يا له لي" وهكذا، ويجوز في هذا الأسلوب أنْ تقول: "يا لزيدٍ لزيدٍ"، وأنت تعني بهما رجلًا واحدًا، تخاطب زيدًا وتقول له: "يا لزيدٍ لزيدٍ".

والمعنى حينئذٍ أدعوك يا زيد لتنصف من نفسك، والشواهد على ذلك كثيرةٌ في كلام العرب قديمًا وحديثًا، قال الشاعر:

تَكَنَّفَني الوُشاةُ فَأَزعَجوني ... فَيا لِلَّهِ لِلواشي المُطاع

وقال الآخر:

يا لَلرّجالِ لِيَوم الأربَعاءِ أَما ... يَنفَكُّ يبعث لي بَعدَ النُهى طَرَبا

وقال الآخر المحدث:

يا للرجال للوة مكلومة ... بمخالب الأعداء والأبناء

بعد ذلك نقول: قولنا إنّ المستغاث به في أسلوب الاستغاثة يجر بلامٍ مفتوحة، هذا هو الأصل، ولكنه يجر بلامٍ مكسورةٍ في حالتين:

- **الأولى**: إذا كان المستغاث به ياء المتكلم، يا لي لزيدٍ، فيجب حينئذٍ أنْ يُجر بلامٍ مكسورة، لماذا يا إخوان؟ لأنّ ياء المتكلم تكسر ما قبلها، فهذا الحكم معروف، إذًا ما أتينا بجديد، لكن نبهنا إليه، إذا كان المستغاث به ياء المتكلم فيُجر حينئذٍ بلامٍ مكسورة.

وبعض النحويين يمنع وقوع ياء المتكلم مستغاثًا به وبعضهم يجيزه؛ والسبب في ذلك أنّ الذي ورد من ذلك أو جاء من ذلك يحملونه على أنه مستغاثٌ له، وأنّ المستغاث به محذوف، يقولون: إنّ المعنى على ذلك، ولكن القياس لا يمنع من

ذلك، القياس لا يمنع أنْ تنادي نفسك لإغاثة غيرك، كأنْ تقول: "يا نفسُ ساعدي أخي"، ليس هناك مانع من ذلك في النداء الحقيقي، وكذلك في الاستغاثة؛ لأننا عرفنا أنّ الاستغاثة في الأصل نداء "يا لي لزيدٍ"، يعني يا نفسُ ساعدي زيدًا.

- **والحالة الثانية:** التي يُجر فيها المستغاث به باللام المكسورة، إذا كان المستغاث به معطوفًا من دون تكرير يا، نحو: "يا لزيدٍ ولعمروٍ لبكرٍ"، "يا لزيدٍ ولعمروٍ لبكرٍ"، معنى ذلك أنك ناديت اثنين لكي يساعدوا بكرًا، "يا لزيدٍ ولعمروٍ"، فإذا عطفت على المستغاث به عطفت من دون تكرير يا، حينئذٍ تكسر اللام فتقول: "يا لَزيدٍ"، هذه مفتوحة ما لنا علاقة بها، ثم في المعطوف تقول: "ولِعمروٍ" لعمروٍ هذا كله مستغاث به، ثم تقول: "لبكرٍ"، كأنك قلت: يا زيد ويا عمرو أغيثا بكرًا.

أما إذا كان المعطوف بتكرير ياء، فالحكم واحد، يعني مع الأول والثاني كلاهما تكون اللام مفتوحة، تقول: "يا لزيدٍ ويا لعمروٍ لبكرٍ"، وهذا في الحقيقة كان لا يحتاج إلى تنبيه؛ لأنك إذا كررت ياء فهي استغاثةٌ مستقلة، حكمها حكم الاستغاثة الأولى، فهذا ما يتعلق بالمستغاث به الذي يُجر باللام المفتوحة إلا في موضعين.

الطالب: [@٣٥:٤٢].

الشيخ: وجوبًا، كل كلامنا على الوجوب، وأما المستغاث له فإنه يُجر-كما ذكرنا- باللام المكسورة، إلا إذا كان ضميرًا غير ياء المتكلم فإنه يجر باللام المفتوحة، نحو: "يا لَزيدٍ لك"، أو تقول: "أخي يا لمحمدٍ له"، أو تقول: "أهل فلسطين يا لله لهم"، أو تقول: "أنت محتاجٌ يا لله لك"، والعلة في ذلك: أنّ الضمائر إنما تجر باللام المفتوحة إلا ما كان من ياء المتكلم، فهذا أيضًا كان لا يحتاج إلى تنبيه وإنما فقط ذكَرنا به.

فبعد أنْ لخصنا شيئًا من أحكام الاستغاثة نعود إلى كلام ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأبياته الثلاثة التي قال فيها:

إِذَا اسْـــتُغِيْثَ اسْـــمٌ مُنَـــادًى خُفِضَـــا بِـــاللَّامَ مَفْتُوحَـــًا كَيَـــا لَلمُرْتَضَـــى

ماذا يقول؟ يقول: إذا استغيث باسمٍ منادى فإنك تجره بلامٍ مفتوحة، ثم مثَّل على ذلك بقوله: (**يَا لَلمُرْتَضَى**)، لكن يؤخذ من بيته فوائد:

- **منها:** أنّ المستغاث به منادى؛ لأنه قال: (**إِذَا اسْتُغِيْثَ اسْمٌ مُنَادًى**)، فهو منادى.

- **ومنها:** أنّ المستغاث به يصح أنْ يكون بأل ومن دون أل، تقول: "يا لزيدٍ" وتقول: "يا لرجل لعمروٍ"، ومثاله: (**يَا لَلمُرْتَضَى**)، وقد عرفنا في أحكام النداء من قبل أنه لا يجوز أنْ يباشر حرف النداء ما فيه أل، ما تقول: "يا الرجل"، وإنَّما إما أنْ تحذف أل فتقول: "يا رجل"، أو أنْ تأتي بصلة وهي أي، تقول: "يا أيها الرجل"، لكن في الاستغاثة يجوز أنْ تأتي بأل، والسبب في ذلك وجود الفاصل وهو اللام حرف الجر اللام.

- **ومن الفوائد من البيت:** أنه قال في حكم المستغاث به: قال: (**إِذَا اسْتُغِيْثَ اسْمٌ مُنَادًى**) فما حكمه؟ (**خُفِضَا بِاللَّامِ مَفْتُوحَـًا**)، خفض يعني جر، فحكم عليه بالإعراب أم بالبناء؟ فحكم عليه بالإعراب، المستغاث به وإنْ كان منادًى إلا أنه في الاستغاثة دائمًا معرب، وستأتي كيفية إعرابه إنْ شاء الله.

- **ومن الفوائد في هذا البيت:** أنه قال: (**إِذَا اسْتُغِيْثَ اسْمٌ**)، ولم يقل: إذا استغيث باسمٍ، فالاستغاثة في اللغة تتعدى بنفسها في الأكثر، تقول: "استغثت زيدًا، استغثت الله، استغاثني زيدٌ فأغثته"، ويجوز أنْ تتعدى بالباء تقول: "استغثت بالله، واستغثت بزيد واستغاث بي"، قال تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾ [الأنفال:٩]

على الكثير، وابن مالك استعمل الكثير فقال: (إِذَا اسْتُغِيْثَ اسْمٌ)، ولو قال: إذا استغيث باسمٍ لجاز على الوجه الآخر.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَافْتَحْ مَعَ المَعْطُوفِ إنْ كَرَّرْتَ يَا ... وَفِي سِوَى ذِلِكَ بِالكَسْرِ ائْتِيَا

يقول: إنْ عطفت على المستغاث به فلك حالتان:

- **الحالة الأولى:** إنْ عطفت بتكرير ياء لم يتغير الحكم، وهو أنك تجر باللام المفتوحة، نحو: "يا لزيدٍ ويا لعمروٍ لبكرٍ"، قال الشاعر:

يـا لَقَـوْمِي ويَـا لأمثـال قـومي ... لِأُنـاسٍ عُتُـوهم في ازديـاد

- **والحالة الثانية:** إنْ عطفت من دون تكرير ياء، فإنك تجر باللام المكسورة لا المفتوحة، نحو: "يا لزيدٍ ولعمروٍ لبكرٍ"، قال الشاعر:

يبكيـك نـاءٍ بعيـد الـدار مغتـربٌ ... يـا للكهـول وللشّـبّان للعجـب

وقوله في الشطر الثاني: (وَفِي سِوَى ذِلِكَ بِالكَسْرِ ائْتِيَا)، يعني اجعل اللام مكسورةً في غير ما ذكر من قبل، المذكور من قبل يكون مجرورًا باللام المفتوحة، وما سوى ذلك في أسلوب الاستغاثة فإنه يُجر باللام المكسورة، **وهذا يشمل شيئين:**

- **الأول:** المستغاث له فإنه يُجر بلامٍ مكسورة، كقولك: "يا لزيدٍ لعمروٍ"، وذكرنا أنّ المستغاث له إذا كان ضميرًا غير ياء المتكلم فإنه يجر باللام المفتوحة.

- **والحالة الثانية التي يشملها هذا البيت:** إذا عطفت على المستغاث به دون تكرير ياء، وسبق هذا بأمثلته.

فالخلاصة: الخلاصة أنّ المستغاث به يجر بلامٍ مفتوحة، إلا إذا كان ياء المتكلم أو عطفت دون تكرير ياء، فإنك تجر باللام المكسورة، وأما المستغاث

به فإنه يُجر بلامٍ مكسورة، إلا إذا كان ضميرًا غير ياء المتكلم فإنه يُجر بلامٍ مفتوحة.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلاَمُ مَا اسْتُغِيْثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ   وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَلاَمُ مَا اسْتُغِيْثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ**)، يقول: يجوز في المستغاث به أنْ تحذف منه اللام اللام التي قبله التي تجره تحذفها، وتضع عوضًا منها ألفًا في آخر المستغاث به، تقول: "يا زيدا لمحمدٍ"، الأسلوب الأول "يا لزيدٍ" حذفنا اللام ووضعنا مكانها ألفًا في الأخير "يا زيدا لمحمدٍ"، هذا أسلوبٌ ثانٍ من أساليب الاستغاثة، وتقول: "يا ربا لأهل سوريا"، قال الشاعر:

يا يزيدا لآملٍ نيل عزٍ   وغنًى بعد فاقةٍ وهوان

وقال الآخر:

فَيا عَجبًا لِلقاتِلاَتِ الضَّعائفِ   ضَعائِفُ يَقْتُلْنَ الرِّجالَ بِلاَ دَمِ

(**فَيا عَجبًا**) هي الأصل فيا للعجب، فقال: (**يا عَجبًا لِلقاتِلاَتِ الضَّعائفِ**)، وقوله: (**أَلِفْ**) في البيت ما إعرابها؟ (**وَلاَمُ مَا اسْتُغِيْثَ**) ما بالها؟ (**عَاقَبَتْ أَلِفْ**)، طبعًا الألف ساكنة من أجل البيت؛ لأنّ البيت هنا مقيد يعني مسكن الآخر، فلو كان مطلقًا يعني تظهر عليه الحركة لتبين هو مرفوع أم منصوب، لكنه مقيد مسكن فهل هو مرفوعٌ أم منصوبٌ أم يجوز فيه الوجهان؟ منصوب، منصوب على معنى لام ما استغيث عاقبت هي ألفًا، نعم هذا معنًى صحيح، فتكون مفعولًا به، ويجوز أنْ تكون فاعلًا على معنى ولام ما استغيث عاقبتها ألفٌ، فكلاهما محتمل وصحيحٌ في المعنى؛ لأنهم ينصون على أنّ اللام قبل المستغاث به والألف بعده يتعاقبان.

الطالب: [@٤٧:٥٣].

الشيخ: يتعاقبان، فبما أنهما يتعاقبان يعني يتفاعلان، إذًا فكلاهما فاعل ومفعول، إذا قلت: "ضاربت زيدًا أو قاتلت زيدًا أو خاصمت زيدًا"، فتقول في الإعراب: الفاعل التاء وزيدًا مفعولٌ به، لكن في المعنى كلاهما فاعل ومفعول، لأنّ كلاهما قاتل وقُتل.

الطالب: [@٤٨:٣١].

الشيخ لا، أما كونه تمييزًا لا لا يستقيم.

فعلى ذلك ذكر ابن مالك للاستغاثة أسلوبين: "يا لزيدٍ لعمروٍ" و"يا زيدا لعمروٍ"، وهناك وجهٌ ثالث في الاستغاثة قليل الاستعمال لم يذكره ابن مالك ربما لقلته وهو أنْ تُعامل المستغاث به معاملة المنادى، نحو: "يا زيدُ لعمروٍ" يعني يا زيدُ أغث ساعد أعن عمرًا، قال الشاعر:

ألا يا قوم للعجب العجيب ... وللغفلات تعرض للأريب

وقال الآخر:

تركنا قومنا من حرب عام ... ألا يا قوم للأمر الشتات

فالمستغاث به عُمِل -كما ترون- معاملة المنادى، والشطر الثاني من البيت وهو قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِف)، يقول: المتعجب منه حكمه حكم المستغاث به، إذا ناديت المتعجب منه عند التعجب فإنّ حكمه حينئذٍ حكم المستغاث به، تقول: "يا لزيدٍ" ماذا تفعل إذا تعجبت منه ومن عمله؟ "يا لزيدٍ ما تفعل!"، إذا تعجبت من الداهية التي نزلت أو المصيبة تقول: "يا للداهية!" "يا للمصيبة!" "يا للعجب!"، "يا للكارثة!"، تقول: "يا للاختبار ما أسهله!"، "يا للأمطار ما أقوى جريانها!"، وتقول ذلك أيضًا في نداء الضمير، فأقول متعجبًا منك: "يا لك من رجل!"، "يا له من رجل!"، وهذا كثيرٌ جدًّا في كلام العرب.

ومن ذلك قول امرؤ القيس في معلقته المشهورة:

يــا لــكَ مــن ليــلْ كــأنَّ نجومــهُ   بكــل مغــار الفتــل شــدت بيــذبلِ

يتعجب منه، وإذا قلنا: إنّ نداء المتعجب منه كنداء المستغاث به وقد أجزنا في المستغاث به أنْ نحذف اللام ونأتي بالألف وكذلك في المتعجب منه يجوز فيه أنْ تقول: "يا زيدا ما تفعل!"، وأنْ تقول: "يا عجبا لزيدٍ!"، أو "يا عجبا لك"، قال الشاعر:

يــا عجبــا مــن هــذه الفليقــه   هــل تــذهبن القوبــاء الريقــه

تعرفون معنى البيتين:

يــا عجبــا لهــذه الفليقــه   هــل تــذهبن القوبــاء الريقــه

هل تعرفون القوباء؟

الطالب: [@٥٢:٢٣].

الشيخ: لا، لا، هذا مرض جلدي يسميه النَّاس الآن بالحزازة مثل الحساسية كذا تكون دائرة كأنها تأكل شيئًا من الجلد، فقيل لهذا الأعرابي إنّ علاجها أنْ تضع عليها شيئًا من ريقك في الصباح عندما تستيقظ وتذهب، هذا أمر معروف حتى الآن عند النَّاس عند الحزازة هذه تضع عليها شيئًا من الريق في الصباح، فيستغرب يقول: (**هل تذهبن القوباء الريقه**).

الطالب: [@٥٣:٠٧].

الشيخ: (**يا عجبا من هذه الفليقه**)، فليقة: يعني الأمر المفلوق عجيب، الفليقة باللام، (**هل تذهبن القوباء الريقه**)، وفي رواية: (**هل تغلبن القوباء الريقه**)، ونداء التعجب عندما تنادي في التعجب **نداء التعجب له سببان:**

- **السبب الأول**: أنْ يرى الإنسان أمرًا عظيمًا عجيبًا غريبًا، فينادي جنسه كأنْ

تتعجب مثلًا من العشب من كثرته أو من جماله، فتقول: "يا للعشبَ!"، "يا للربيع!"، "يا للماء!"، "يا للدواهي!"، "يا للمصيبة" وهكذا.

- **والسبب الثاني:** أنْ يرى الإنسان أمرًا عظيمًا فينادي مَن له علاقةٌ به، لا ينادي هو هذا الأمر العظيم وإنما ينادي مَن له علاقة به، كأنْ يقول: "يا العلماء!"، عندما يرى أمرًا ينبغي أنْ يتصدوا له أو يبينوا الحكم فيه أو نحو ذلك، أو تقول: "يا لأهل العقول!"، أو "يا لأرباب المروءة والنجدة!"، أو تقول: "يا للعرب!"، هذا كله من نداء التعجب.

ونختتم الكلام على باب الاستغاثة بذكر بعض الفوائد المهمة:

- **فمن هذه الفوائد:** أنّ أسلوب الاستغاثة قد يأتي للمستغاث منه، نحن قلنا الاستغاثة تستغيث بشيء لشيء، تقول: "يا لزيدٍ لعمروٍ"، يعني يا زيد أغث ساعد أدرك عمرًا، لكن قد يأتي أسلوب الاستغاثة للاستغاثة من شيء، وحينئذٍ يُجر بمن لا باللام، كقولك: "يا لزيدٍ من عمروٍ"، المعنى يعني يا زيد أغثني من عمرو، فعمرو حينئذٍ ليس مستغاثًا له وإنما هو مستغاثٌ منه.

قال الشاعر:

يَـا لَلرِّجَـالِ ذَوِي الألبـابِ مِـنْ نَفَـرٍ ... لا يَبْـرَحُ السَّـفَهُ المُـرْدِي لَهُـمْ دِيْنَـا

يستغيث بهم من هؤلاء النفر.

- **ومن الفوائد أيضًا:** أنّ المستغاث له إذا كان معلومًا، فيجوز حذفه على القاعدة كل معلوم يجوز حذفه، كقول الشاعر:

يـا لَقَـوْمي! مَـنْ لِلْعُـلاَ والْمَسـاعِي؟ ... يـا لَقَـوْمي! مَـنْ لِلنَّـدَى والسَّـماح؟

فهو الآن ينادي (**يا لَقَوْمي**)، لكن ما يذكر مستغاثًا له.

- **والفائدة الأخيرة في هذا الباب** عن كيفية إعراب أسلوب الاستغاثة، وأنا

أتوقع أنكم ستسألون عن ذلك كيف نعرب مثل هذا الأسلوب "يا لله للمسلمين"، "يا لزيدٍ لعمروٍ"، فنقول: وقد ذكرنا إنّ المستغاث به معربٌ على كل حال في الاستغاثة؛ لأنك تقول: "يا لزيدٍ"، فتجره بكسرتين فهو معربٌ على كل حال وليس كالمنادى الذي يُبنى في حالة ويُنصب في حالة، يُبنى يعني يكون مبنيًا لا معربًا، ويُنصب أنْ يكون معربًا حكمه النصب.

أما في أسلوب الاستغاثة فإنّ المستغاث به دائمًا معرب، وإعرابه بهذه الطريقة "يا لزيدٍ لعمروٍ"، يا: حرف نداءٍ واستغاثة لا محل له من الإعراب مبنيٌ على السكون، لزيدٍ: اللام اللام فيها للنحويين أربعة مذاهب أظهرها وأوضحها أنه حرف جرٍ زائد، فقولك: "يا لزيدٍ" كقولك: "يا زيد" فاللام زائدة، وعلى ذلك نقول: اللام حرف جرٍ زائد مبنيٌ على الفتح لا محل له من الإعراب، وزيدٍ: منادًى ولا معرب؟ قلنا: معرب اتفقنا على أنه معرب ليس مبنيًا، والمنادى ما حكمه الإعرابي؟ الرفع أم النصب أم الجر؟ النصب.

إذًا نقول في إعراب زيدٍ: منادًى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد، ولا يخفى على شريف علمكم أنّ حرف الجر الزائد يؤثر في اللفظ ولا يؤثر في الإعراب، فإذا قلت: "هل جاء من رجلٍ؟"، فرجلٍ فاعل مرفوع محلًا مجرور لفظًا، وإذا قلت: "هل رأيت من رجلٍ؟"، فرجلٍ: مفعولٌ به منصوبٌ محلًا مجرورٌ لفظًا، ونبهنا على ذلك في أكثر من مرة، ولهذا أعربنا الإعراب الذي سمعتموه.

وقوله: "لعمروٍ": اللام حرف جرٍ أصلي مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وعمروٍ: اسمٌ مجرور وعلامة جره الكسرة، ونحو ذلك لو قلت: "يا لعبد الله لعمروٍ"، الإعراب نفسه؛ لأنّ زيد وعبد الله في أسلوب الاستغاثة كلاهما معرب، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس المائة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وفي هذه الليلة ليلة الإثنين السادس والعشرين من شهر المحرم من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، لنعقد في هذا الجامع جامع الراجحي في مدينة الرياض بحي الجزيرة الدرس المئة، وإنْ شئتم المتم المئة، وإنْ شئتم المكمل المئة من دروس شرح [ألفية] ابن مالك-عليه رحمة الله-.

فنحمد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ونثني عليه الخير كله أنْ أتم الدروس إلى المئة، ونسأله عَزَّوَجَلَّ حسن التمام والقبول، إنه على كل شيءٍ قدير، أما شرح [الألفية] فقد توقفنا عند

باب الندبة

وقد نظمه ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سبعة أبيات نبدأ بقراءتها، ثم نشرحها إنْ شاء الله تعالى.

قال فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٦٠١. مَا لِلمُنَادَى اجْعَل لِمَنْدُوبٍ وَمَا نُكِّــرَ لَــمْ يُنْــدَبْ وَلاَ مَــا أُبْهِمَــا

٦٠٢. وَيُنْدَبُ المَوصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ كَبِئْــرَ زَمْــزَمٍ يَلِـــي وَا مَـــنْ حَفَــرْ
٦٠٣. وَمُنْتَهَى المَنْدُوبِ صِلهُ بِالأَلِفْ مَتْلُوُّهَـــا إِنْ كَـــانَ مِثْلَهَـــا حُـــذِفْ
٦٠٤. كَـذَاكَ تَنْـوِيْنُ الَّـذِي بِـهِ كَمَـل مِـنْ صِـلَةٍ أَو غَيْرِهَـا نِلْـتَ الأَمَـل
٦٠٥. وَالشَّـكْلَ حَتْمًـا أَولِهِ مُجَانِسًـا إِنْ يَكُـــنِ الفَـــتْحُ بِـــوَهْمٍ لاَبِسَـــا
٦٠٦. وَوَاقِفًـا زِدْ هَـاءَ سَـكْتٍ إِنْ تُـرِدْ وَإِنْ تَشَـــأْ فَالمَـــدَّ وَالهَـــا لاَ تَـــزِدْ
٦٠٧. وَقَائِـــلٌ وَاعَبْـــدِيَا وَاعَبْـــدَا مَـنْ فِـي النِّـدَا اليَـا ذَا سُـكُونٍ أَبْـدَى

هذا الباب هو

باب الندبة وهو في الحقيقة من أبواب النداء، ولذا ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد النداء، وابن مالك شرع مباشرةً -كما سمعتم- في أحكام المندوب، ولم يُعرِّف لنا الندبة ولا المندوب، فدعونا نبدأ بالكلام على تعريف المندوب.

المندوب شيئان وهما:

- **المتفجع عليه.**
- **والمتوجع منه.**

هذا هو المندوب، المندوب هو المتفجع عليه كقولك: "وازيد" أو "وازيدا" أو "وازيداه"، والمتوجع منه كقولك: "واضهر" أو "واضهرا" أو "واضهراه"، فالمندوب هو المتفجع عليه إظهار الحزن عليه، أو المتوجع منه أي المتألم منه.

فالندبة على ذلك الندبة هي نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه، ولذلك كانت -كما قلنا- من أبواب النداء، فالمندوب في الحقيقة إذًا منادى، **إلا أنّ المندوب يختلف عن المنادى في شيئين فقط:**

- **الأول:** أنه لا يُستعمل مع المندوب من أحرف النداء إلا حرفان، الأول: "وا" "وازيد" وهو الأصل والأكثر، والحرف الثاني ياء بشرط أمن اللبس أي أمن

التباس الندبة بالنداء، يعني أنْ يُعلم أنك تندب ولا تنادي نداءً معتادًا، فهذا الأمر الأول الذي يختلف فيه المندوب عن المنادى.

- **الأمر الثاني**: أنّ المندوب يجوز فيه أنْ تزيد في آخره ألفًا، فلك أنْ تقول عند ندبة زيد: "وازيدُ غفر الله لك" "وازيدُ" تبني على الضم كالمنادى، ولك أنْ تزيد ألفًا في آخره فتقول: "وازيدا غفر الله لك"، ويجوز أنْ تزيد بعد الألف هاءً يسمونها هاء السكت وهذا خاصٌ بحالة الوقف دون الوصل، فتقول في ندبة زيد "وازيد" أو "وازيدا" أو "وازيداه" عند الوقف.

فهذان الأمران اللذان يختلف فيهما المندوب عن المنادى، وما سوى ذلك فإنّ الأحكام أحكام المندوب والمنادى سواء، فلهذا نعود إلى أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ونشرحها.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول هذه الأبيات: (**مَا لِلمُنَادَى اجْعَل لِمَنْدُوبٍ**)، يقول: إنّ حكم المندوب مثل حكم المنادى، يعني أنه يُبنى كما يُبنى المنادى إذا كان مفردًا معرفة، ويُنصب كما يُنصب المنادى فيما سوى ذلك، فتقول: "وازيدُ" "واظهرُ"، تقول: "واأميرَ المؤمنين" فتنصب، أو "واعبدَ الملك" فتنصب.

إذًا فتبني وتنصب المندوب كما تفعل ذلك مع المنادى؛ لأنّ أحكامهما سواء.

ثم قال ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَــا.............................. نُكِّــرَ لَــمْ يُنْــدَبْ وَلاَ مَــا أُبْهِمَــا
وَيُنْــدَبُ المَوصُــولُ بِالَّــذِي اشْــتَهَرْ كَبِئْــرَ زَمْــزَم يَلِــي وَا مَــنْ حَفَــرْ

ذكَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما تجوز ندبته وما لا تجوز ندبته، فليس كل منادًى يجوز أنْ تندبه، فذكَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه لا يُندب الاسم النكرة ولا الاسم المعرفة المبهم، **فذكر اسمين لا يُندبان:**

- **الأول**: الاسم النكرة، الأسماء المنكرة لا تُندب، لا تندب رجلًا منكرًا، لا تعينه فتقول: "وارجل"؛ لأنّ هذا ينافي الغرض من الندبة، الندبة أنْ تتفجع على معين، هل تتفجع على غير معين؟ لا يكاد يتصور ذلك، فلهذا لا تُندب النكرة، وهذا هو قول ابن مالك: (**وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ**).

- **والثاني**: الذي لا يُندب هو الاسم المعرفة المبهم، معرفة ومبهم، الاسم المعرفة المبهم هذا يطلقونه على نوعين من المعارف وهما: أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، فأسماء الإشارة لا تُندب؛ لأنها مبهمة هذا، هؤلاء، الاسم مبهم لا يتعرف إلا من خارجه، هو يتعرف لكن لا يتعرف بلفظه كالعلم مثلًا، وإنَّما يتعرف من خارجه بالحضور بالإشارة هذا، وإلا هو في الأصل فيه إبهام ولا يتعرف إلا من خارجه.

فلهذا قالوا أيضًا: لا يُندب لعدم التعيين، لا تقول: "واهذا"، لا تقول: "واهؤلاءَ"، وهذا هو قول ابن مالك: (**وَلاَ مَا أُبْهِمَا**)، والثاني الذي لا يُندب قلنا من الأسماء المبهمة الأسماء الموصولة، الاسم الموصول أيضًا في حقيقته مبهم "الذي، من، التي"، هو يتعرف ولكنه يتعرف من خارجه أيضًا يتعرف بصلته.

فالأسماء الموصولة أيضًا لا تُندب، لا تقول مثلًا: "وا الذي أحبه"، أو تقول: "وا مَن أحبه"، إلا أنهم استثنوا الموصول الخالي من (أل) إذا اشتهر بصلته، الموصول الخالي من (أل) يعني ليست فيه (أل)، مثل: "مَن"، إذا كان مشهورًا بصلته، يعني صلته لا تطلق إلا على معين، كقولهم: "وا مَن حفر بئر زمزم"، الذي حفر بئر زمزم معين ومعروف.

إذًا فقولك: "وا مَن حفر بئر زمزم"؛ جائز لأنه في قوة قولك: "وا عبدَ المطلب" وهو جد النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، بخلاف قولك: "وا مَن أحبه"، كلمة أحبه هذه لا تتعين لا تطلق على معين، قد تطلقه على أي إنسان تحبه.

إذًا لا يُستثنى من الأسماء المبهمة إلا الموصول الخالي من (أل) إذا اشتهر بصلته، وهذا هو قول ابن مالك:

وَيُنْدَبُ المَوصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ   كَبِئْرَ زَمْزَم يَلِي وَا مَنْ حَفَرْ

يعني (**وَا مَنْ حَفَرْ**)، ثم تأتي بعدها تليها بقولك: "بئر زمزم"، "وا مَن حفر بئر زمزم"، والخلاصة فيما يُندب وما لا يُندب: **أنّ الأسماء التي تُندب ثلاثة:**

- **الأول**: العلم.

- **والثاني**: المضاف إلى معرفة.

- **والثالث**: الموصول الخالي من (أل) المشتهر بصلته.

فهذه الأسماء التي تُندب؛ لأنّ مسمياتها متعينةٌ بها، وما سوى ذلك لا يُندب، ما سوى ذلك ماذا يشمل؟ يشمل النكرات، ويشمل المعارف التي لم يذكرها وهي الضمائر ما تُندب، وأسماء الإشارة لا تُندب، والمحلى بأل لا يُندب والموصول إذا لم يكن خاليًا من (أل) مشتهرًا بصلته.

ثم قال ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمُنْتَهَى المَنْدُوبِ صِلهُ بِالأَلِفْ   مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ
كَذَاكَ تَنْوِيْنُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ   مِنْ صِلَةٍ أَو غَيْرِهَا نِلتَ الأَمَلْ

ذكَر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ المندوب يجوز أنْ تليه ألف يسمونها ألف الندبة، وسيذكر في بيتٍ قادم أنه يجوز أيضًا في الوقف أنْ تزيد بعد الألف هاءً يسمونها هاء السكت، فلهذا تقول: في قولك: "زيد" "وا زيدُ" تعاله معاملة النداء، أو تزيد ألفًا بعد آخره فتقول: "وا زيدا"، ولك عند الوقف أنْ تقول: "وا زيداه"، هذا في المتفجع عليه.

وفي المتوجع منه كالظهر لك أنْ تقول: "وا ظهرُ"، ولك أنْ تزيد ألفًا بعد آخره

فتقول: "وا ظهرا"، ولك أنْ تزيد هاء السكت عند الوقف فتقول: "وا ظهراه"، وكذلك في ندبة عبد الملك إنسان اسمه عبد الملك، لك أنْ تقول: "وا عبد الملك" كالمنادى، ولك أنْ تزيد ألفًا في آخره فتقول: "وا عبد الملكا"، ولك أنْ تزيد هاءً عند الوقف فتقول: "وا عبد الملكاه"، وكذلك في ندبة أمير المؤمنين لك أنْ تقول: "وا أمير المؤمنين، أو "وا أمير المؤمنينا" أو "أمير المؤمنيناه"، كل ذلك جائز، وهذا قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَمُنْتَهَى المَنْدُوبِ صِلهُ بِالأَلِفْ**).

ثم بعد ذلك ذكَر رَحِمَهُ اللَّهُ أنه يُحذف من أجل هذه الألف التي تُزاد بعد آخر المندوب شيئان:

- **الأول:** الألف إذا وقعت في آخر الاسم المندوب، فرق بين قولنا: في آخر وبعد آخر، إذا كان آخر الاسم المندوب ألفًا كقولنا: "موسى وليلى"، ثم أضفت بعده ألف الندبة، طبعًا سيجتمع ألفان وهما ساكنان فسنحذف الأولى، فكيف تندب موسى؟ ستقول إما أنْ تقول: "وا موسى" على الأصل، وإما أنْ تأتي بألف الندبة "وا موسا" واللفظ واحد، أو تأتي بالهاء عند الوقف "وا موساه"، أما قولنا: "وا موساه"، فهذا بسين وبعدها ألف واقفة وبعدها هاء، والوجه الأول: عندما تقول: "وا موسى" كما تقول: "وا زيدُ"، فكيف نكتب الألف؟ نائمة أو بطة أو مقصورة؛ لأنها موسى، ثم بنيته على الضم المقدر.

لو أتيت بألف الندبة واجتمعت مع ألف موسى وحذفت ألف موسى، فقلت: "وا موسا" فتكتب الألف واقفة، وكذلك ليلى تقول: "يا ليلى"، تقول: "وا ليلى" أو "وا ليلا"، وهذا هو قول ابن مالك: (**مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ**)، (**مَتْلُوُّهَا**) يعني: الذي تليه وهو آخر الاسم المندوب، (**إِنْ كَانَ مِثْلَهَا**) يعني: إنْ كان ألفًا فإنه يُحذف يعني للالتقاء الساكنين.

- **والأمر الثاني الذي يُحذف لهذه الألف ألف الندبة:** التنوين، إذا كان في آخر

المندوب تنوينًا فإنه يُحذف للعلة السابقة وهو التقاء الساكنين؛ لأنّ ألف الندبة ألف وهي ساكنة، والتنوين -كما تعرفون- نونٌ ساكنة فيُحذف التنوين، مثال ذلك أنْ تندب صديق زيد، فماذا تقول في ندبته؟

- **على الصورة الأولى:** "وا صديقَ زيدٍ".

- **وعلى الصورة الثانية:** "وا صديق زيدا".

فتحذف التنوين وتأتي بالألف، وعند الوقف لا يجوز أنْ تقول: "وا صديق زيداه"، وهذا هو قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَــذَاكَ تَنْــوِيْنُ الَّــذِي بِــهِ كَمَــل   مِــنْ صِــلَةٍ أَو غَيْرِهَــا نِلــتَ الأَمَــل

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**تَنْوِيْنُ الَّذِي بِهِ كَمَل مِنْ صِلَةٍ أَو غَيْرِهَا**)، أما التنوين الذي في الصلة فكقولك، التنوين الذي في الصلة يعني أي صلة؟ صلة الموصول كقولك: "وا مَن حفر بئر زمزمٍ"، الموصول مَن، وصلة الموصول: حفر بئر زمزمٍ، والصلة فيها تنوين زمزمٍ، فعندما تأتي بالألف تحذف التنوين، فتقول: "وا مَن حفر بئر زمزمٍ" على الصورة الأولى، وعلى الثانية مع الألف "وا مَن حفر بئر زمزما"، ولك عند الوقف "زمزماه"، هذا التنوين الذي في الصلة.

قال: (**فِي صِلَةٍ أَو غَيْرِهَا**)، التنوين الذي في غير الصلة كالتنوين الذي في المضاف إليه، كمثالنا السابق "صديق زيدٍ" فتقول في ندبته: "وا صديق زيدٍ" أو "وا صديق زيدا" أو "زيداه"، ثم ختم البيت بقوله: (**نِلتَ الأَمَل**)، ما علاقة ذلك بالباب؟ لا علاقة له بالباب، هذا يسمونه حشو لإكمال البيت، والحشو في [ألفية] ابن مالك قليلٌ جدًّا، وهذا مما تميزت به الألفية هذا منه، هذا حشو لا علاقة له بالنحو ولا بالبيت ولا بالباب فقط لإكمال البيت.

الطالب: [@٢٢:٤٥].

الشيخ: هو لا بأس طبعًا، لكن لو وضع في حكم النحويين أفضل، ويدعو لك إنْ شاء الله في قلبه؛ لأنك ستحفظ أنت، يعني لو أكثر الحشو لزادت الألفية عن ألف بيت فستحفظ أكثر وهكذا، لكن اختصر ثلاثة آلاف بيت -وهي أصل الألفية- في ألف بيت، ومن قبل اختصر النحو كله في ثلاثة آلاف بيت، ثم اختصره في ألف بيت.

فلهذا ما يمكن أنْ يأتي بحشو، بخلاف مثلًا [ألفية] ابن معطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقد ذكرنا ذلك من قبل، ألفية ابن معطي أسهل من حيث اللفظ من ألفية ابن مالك قليلًا، لكن أحكامها قليلة وفيها حشو، فلهذا الفائدة ليست كبيرة منها، فلهذا تركت واتجه النحويون بعد ذلك إلى ألفية ابن مالك.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

والفتح حَتْمًا أَولِهِ مُجَانِسًا ... إِنْ يَكُن الفَتْحُ بِوَهْم لاَبِسًا

يعني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنك إذا زدت الألف بعد المندوب، والألف -كما نعرف جميعًا- يجب أنْ يكون ما قبلها مفتوحًا، فهذا حكم المندوب تفتح ما قبل الألف أيًا ما كان الذي قبل الألف، فأنت تقول مثلًا في ندبة زيد: "وا زيدُ غفر الله لك"، فإذا أتيت بالألف تقول: "وا زيدا"، أين ذهبت الضمة؟ غطتها الفتحة المجلوبة لمناسبة الألف.

فلهذا سيأتي في طريقة الإعراب عندما نعرب نقول: "وا زيدا"، سنقول: منادًى مندوب مبنيٌ على الضم المقدر، إذًا فالألف لا بُدَّ أنْ تفتح ما قبلها وتغطي كل شيء، حتى كما رأيتم مثلًا "وا مَن حفر بئر زمزمٍ" قلنا: "زمزمَا" أذهبت التنوين وأذهبت الكسرة وفتح ما قبل الألف، هذا حكم الألف إذا زيدت، وهذا واضح ومعروف لا داعي إلى أنْ ينص عليه.

لكنه قال:

وَالشَّــكْلَ حَتْمَــًا أَوْلِــهِ مُجَانِسَــًا ... إِنْ يَكُــنِ الفَــتْحُ بِــوَهْم لاَبِسَــا

يقول: إذا أتيت بالألف، ثم فتحت ما قبله، فأدي ذلك إلى لبس فيجب حينئذٍ أنْ تبقي الحركة التي قبل الألف على حالها لا تغيرها، تبقيها كما كانت ضمة أو كسرة، والألف ألف الندبة ستنقلب حينئذٍ إلى واو إنْ كان ما قبلها مضمومًا، أو تنقلب إلى ياء إنْ كان ما قبلها مكسورًا؛ لأنّ اللبس في اللغة مدفوع.

فنحو: "زيد وظهر، تقول: "وا زيدا، وا ظهرا" لا لبس، ما التبس بشيءٍ آخر، وكذلك أم زيد وعبد الملك، تقول: "وا عبد الملكا، وأم زيدا" لا لبس، أمي وقلمي، تقول: "وا أما" أو "وا أميا" كما سيأتي في آخر الأبيات في ندبة المضاف إلى ياء المتكلم لا لبس.

لو أردت أنْ تندب أمك أي تخاطب المخاطب وتندب أمه أمك، كيف تندب له؟ اندب أمك، أمك يعني أمك المضافة إلى كاف المخاطب يعني أم المخاطب ليست أمك أنت، كيف تندب أم المخاطب أمك؟ نطبق إما أنْ تقول: "وا أمك" "وا أمكَ" بالفتحة بالفتح ما في إشكال، فإذا أتيت بالألف وهذا كان كله على زيادة الألف أو الهاء، الألف والهاء حكمهما واحد، ستقول: "وا أمكا"، لا لبس، تقول للمخاطب: "وا أمكا" لا لبس، حتى الآن لا لبس ما في لبس.

لكن اندب أم المخاطبة أمكِ، اندب أم المخاطبة لو بقينا على الأصل وأتينا بألف وفتحنا ما قبل الألف سنقول في ندبة أمكِ "وا أمكَا" ألف والألف تفتح ما قبلها "وا أمكَا"، وحينئذٍ حدث لبس مع ندبة "أمكا" للمذكر، فوجب إبقاء كسرة الكاف "أمكِ" يجب أنْ تبقى هذه الكسرة؛ لأنّ قلبها فتحة يسبب اللبس، فيجب إبقاء كسرة الكاف، وقلب الألف بعدها ياءً، فتقول: "وا أمكِي"، وإنْ لم تأتِ بهاء السكت تقول: "وا أمكِي".

اندب أم الغائبة أمها، ستقول: "وا أمهَا"، إنْ أتيت بالألف هي أمها مختومة بألف، هات ألف الندبة "وا أمها"، سيجتمع ألفان تحذف الألف الأولى "وا أمها"، أو تأتي بهاء السكت فتقول: "وا أمهاه" لا إشكال لا لبس هنا ما في إشكال، لكن اندب أم الغائب أمه جاك فلان وقال: "محمد ماتت أمه"، كيف تندب؟ إنْ بقيت على الأصل وأتيت بالألف، ثم فتحت ما قبلها أمهُ ستقول: "وا أمهَا"، وإنْ أتيت بهاء السكت "وأمهاه"، فالتبس بالغائبة.

فوجب حينئذٍ إبقاء ضمة هاء الغائب وتقلب الألف ألف الندبة واوًا، فتقول: "وا أمهو"، وإنْ حذفت الهاء تقول: "وأمهُ"، فهذا ما يتعلق بشرح هذا البيت، وكل ذلك من حرص العربية على أنْ يكون اللفظ خادمًا للمعنى ودافعًا لأي لبس.

فهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَولِهِ مُجَانِسًا ... إنْ يَكُنِ الفَتْحُ بِوَهْمٍ لاَبِسَا

إذًا ماذا يريد بقوله: (**وَالشَّكْلَ**)؟ يريد الحركة، الحركة يقول: الحركة يتحتم أنْ توليها ما يجانسها إنْ كان قلبها فتحًا يلبس بل تبقها ضمةً وتقلب الألف واوًا، أو تبقيها كسرةً وتقلب الألف بعدها ياءً.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إنْ تُرِدْ ... وَإنْ تَشَأْ فَالمَدَّ وَالهَا لاَ تَزِدْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذا جعلت في آخر المندوب ألفًا فيجوز لك عند الوقف عليه أنْ تزيد بعده هاءً، تُسمى هاء السكت، **والفائدة من هاء السكت**: أنها تبين الألف الذي قبلها؛ لأنّ الألف حرفٌ مبخوت ضعيف، نحو: "وا زيدا" تقول: "وا زيداه"، "وا عبد الملكا" تقول: "وا عبد الملكاه"، وفهم من قوله في البيت: (**وَوَاقِفًا**)، أنّ زيادة الهاء لا تجوز إلا عند الوقف ولا تجوز عند الوصول، لا يجوز أنْ تقول: "وا زيداه

غفر الله لك"، وإنما تقول: "وا زيدا غفر الله لك"، وهاء السكت-كما هو معروف- هاءٌ ساكنة.

يقول: ما الفرق بين هذه الصور، سواءً الصورة الأولى "وا زيدُ" أو الثانية "وا زيدا" أو الثالثة "وا زيداه؟ أما الأولى فهي الندبة المعتادة، وأما زيادة الألف فيدل على زيادة التفجع أو التوجع، وأما الهاء فلا تدل على زيادةٍ في التوجع أو التفجع، ولكن يؤتى بها لتبيين الألف كما قلنا.

وفهم من قوله: (إِنْ تُرِدْ) أنّ زيادة هاء السكت عند الوقف جائزةٌ لا واجبة، يجوز لك في الوقف أنْ تقول: "وا زيداه" جائز، وعلى ذلك يكون للمندوب عند الوصل كم صورة؟ صورتان: "وا زيدُ وا زيدا"، وعند الوقف ثلاث صور بإضافة هاء السكت الزائدة "وا زيداه".

ثم ختم رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأبيات في هذا الباب (باب الندبة) بقوله:

وَقَائِلٌ وَاعَبْدِيَا وَاعَبْدَا ... مَنْ فِي النِّدَا اليَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

تكلم في هذا البيت على ندبة الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، كقولك: "أمي، صديقي، زميلي، أخي" ونحو ذلك، وقد سبق لنا في باب النداء عندما تكلمنا على نداء الاسم المضاف إلى ياء المتكلم أنْ قلنا في ندائه كم وجه؟ **ستة أوجه:**

- **الوجه الأول:** "يا صديقِ تعال" بحذف ياء المتكلم وكسر ما قبلها ما في ياء.

- **الوجه الثاني:** "يا صديقُ تعال" بحذف الياء وجعل الضم على آخر المنادى "يا صديقُ تعال"، أي أنّ الياء ليست موجودة أيضًا.

- **والوجه الثالث:** "يا صديقَ تعال" بقلب الياء ألفًا وحذفها، أيضًا ما في ياء المنقلبة إلى ألف.

- **والوجه الرابع:** "يا صديقا تعال" بقلب الياء ألفًا "يا صديقا تعال"، هذه

أربعة أوجه، عند ندبة الاسم المضاف إلى ياء المتكلم على هذه الأوجه الأربعة نقول: "وا صديقا"؛ لأنّ الاسم المضاف إلى المتكلم في هذه الأوجه ليس فيها ياء، فتقول: "وا صديقا"، الوجه الأول والثاني والثالث ما فيها ياء، والوجه الرابع "يا صديقا" فيها ألف، لكن ستلتقي بألف الندبة، فستُحذف الألف الأولى، فيكون اللفظ واحدًا "وا صديقا".

- **الوجه الخامس من الأوجه في نداء الاسم المضاف إلى ياء المتكلم:** "يا صديقيَ تعال" بإثبات الياء وفتحها "يا صديقيَ تعال"، وعند ندبته على هذا الوجه تقول: "وا صديقيَ"؛ لأنك تندب صديقيَ بياءٍ ثابتةٍ مفتوحة، فليس لك إلا أنْ تقول: "وا صديقيَ".

- **الوجه السادس في ندائه:** أنْ تقول: "يا صديقيْ تعال" بإثبات الياء ساكنةً، فكيف نندبه حينئذٍ؟ "يا صديقيْ تعال"، إذا ندبناه سنضيف الألف، طبعًا إذا ندبناه من دون ألف "وا صديقي" هذا لا إشكال فيه، لكن لو أضفت الألف ستأتي الألف ساكنةً والياء على هذا الوجه ثابتةٌ ساكنة سيلتقي ساكنان، فكيف نتخلص من التقاء الساكنين هنا؟ **لك وجهان:**

- إما أنْ تتخلص بتحريك الياء بفتح الياء، فتقول: "وا صديقيَ".

- وإما تتخلص بحذف الياء فتقول: "وا صديقَ" كلاهما جائز هنا.

والخلاصة: أنّ ندبة الاسم المضاف إلى ياء المتكلم يجري على القياس في جميع الأوجه، إلا على وجه إثبات الياء ساكنةً "يا صديقيْ"، فهذا هو الذي يحتاج إلى تنبيه، وأنّ لك في الياء حينئذٍ إثباتها مفتوحةً "وا صديقيَ" أو حذفها.

فلهذا لم ينبه ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلا على هذا الوجه وترك البواقي؛ لأنها على القياس، فقال:

وَقَائِــــــلٌ وَاعَبْـــــدِيَا وَاعَبْـــــدَا مَـنْ فِـي النِّـدَا اليَـا ذَا سُـكُونٍ أَبْـدَى

يقول: مَن سكَّن ياء المتكلم عند نداء الاسم المضاف إلى ياء المتكلم فقال: "يا عبدي تعال"، **جاز له في ندبته وجهان:**

- **"وا عبديَ" بإثبات الياء مفتوحةً.**

- **وا عبدَ" بحذفها.**

فهذا ما يتعلق بشرح الأبيات، ليبقى لنا بعد ذلك بعض الملحوظات المهمة المتعلقة بهذا الباب:

- **الملحوظة الأولى:** في طريقة إعراب المندوب كيف نعرب المندوب؟ على الصورة الأولى: "وا زيدُ" ماذا نقول في إعراب "وا" حرف نداءٍ وندبة، ما باله؟ مبنيٌ على السكون لا محل له من الإعراب، يُعرب كالحروف تبين نوعه حرف نداءٍ وندبة، حركته مبنيٌ على السكون، حكمه الإعرابي لا محل له من الإعراب، زيدُ: منادًى مندوب مبنيٌ على الضم في محل نصب، وإنْ شئت أنْ تقول: مبنيٌ على الضم الظاهر فلا بأس.

الصورة الثانية بإثبات الألف ألف الندبة: "وا زيدا"، وا: كإعرابها السابق، زيدا: منادًى مندوب مبنيٌ على الضم المقدر منع من ظهوره فتحة مناسبة الألف هي التي غطتها ومنعتها من الظهور فتحة مناسبة ألف الندبة، وألف الندبة ما إعرابها؟ اعلموا أنها حرف وباقي الإعراب عليكم، إذا علمتم أنها حرف معنى ذلك أنكم ستعربون إعراب الحروف:

- **أولًا:** نبين نوعها.

الطالب: حرف.

الشيخ: إي، حرف ماذا؟ حرف ندبة مبنيٌ على السكون لا محل له من الإعراب.

الصورة الثالثة: "وا زيداه" كالإعراب السابق بقي الهاء هي هاء سكت حرف، إذًا نقول في إعرابه: حرف سكت مبنيٌ على السكون لا محل له من الإعراب، وإذا قلت: "وا عبدَ الملكِ" فتقول في الإعراب: وا حرف نداءٍ وندبة، عبدَ: منادًى مندوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والملكِ: مضافٌ إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، وعلى الوجه الثاني: "وا عبد الملكاه": عبد كإعرابه السابق، الملك: مضافٌ إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها فتحة مناسبة ألف الندبة، وألف الندبة وهاء السكت كإعرابهما السابق.

ملحوظةٌ أخرى: التفجع هو إظهار الحزن، ويكون على غيرك ويكون على نفسك، يكون على غيرك وهذا هو الأكثر كقولك: "وا زيدا"، كقول جرير في رثاء عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

حُمّلْتَ أمراً عَظِيماً فاصْطَبَرْتَ لهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأمْرِ الله، يا عُمَرَا

(يا عُمَرَا) ندب بأي حرف؟ بياء لعدم اللبس؛ لأنه في رثائه لا يناديه وإنما يندبه، فقال: **(يا عُمَرَا)**، ويكون بإظهار حزنك على نفسك عندما تُخبر بأمرٍ محزن يحزنك يمكن أنْ تنادي نفسك لإظهار هذا التفجع، كقول عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عندما أخبر بنزول الجدب في جزيرة العرب فقال: "وا عمرا، وا عمرا" لإظهار حزنه، وأما المتوجع منه أي المتألم منه فإنه قد يكون محل الألم، تتوجع من محل الألم نفسه فتقول: "وا ظهرا" "وا رأسا"، "وا رجلا"، ومنه قول مجنون ليلى:

فواكبدا من حب مَن لا يحبني ومن عبراتٍ مالهنَ فناء

نعوذ بالله من حاله، وقد يكون التوجع من سبب الألم لا من محله، نحو: "وا

مصيبتاه، وا سفراه"، ومنه قول ابن قيس الرقيات:

تبكيهم الدهماء مُعوِلةً وتقول سلمى: وارزِيَّتِيَه

فهذا تنبيه إلى معنى التفجع والتوجع.

بقي في الباب ملحوظةٌ أخيرة تتعلق بهاء السكت، فهاء السكت-كما قلنا وكما هو معروف- هي هاءٌ ساكنة تلحق الاسم عند الوقف دون الوصل هذا حكمها، ولكن يجوز في ضرورة الشعر أنْ تثبت هاء السكت في الوصل وأنْ تُحرك بضمٍ في الأكثر، أو بكسرٍ على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أو بالفتح للتخفيف.

فمن ذلك قول الراجز:

ألا يا عمرو عمراه وعمرو بن الزبيراه

يرثي عمرو بن الزبير، ومن ذلك قول الراجز الآخر:

واه مرحباه بحمار ناجية إذا أتى قربته للسانية

ومن ذلك قول مجنون ليلى:

فناديت يا رباه أول سؤلتي لنفسي ليلى ثم أنت حسيبها

ومن ذلك قول الحطيئة:

فقلت هيا رباه ضيفٌ ولا قرًى بحقك لا تحرمه تالليلة اللحما

وقد فعل ذلك أبو الطيب المتنبي في قوله:

واحر قلباه ممن قلبه شبم ومَن بجسمي وحالي عنده درم

فهذا ما يتعلق بهذا الباب وهو بابٌ لطيف وجميل، ومثاله المشهور قولهم: "وا إسلاماه" فهو أيضًا داخلٌ في المتفجع عليه "وا إسلاماه"، كذلك "وا معتصماه" لإظهار تفجعها، لا للتفجع عليه كما قلنا قبل قليل التفجع قد يكون بإظهار حزنك على غيرك أو بإظهار حزنك أنت، فهذا من إظهار الحزن حزن

الإنسان "وا معتصماه"؛ لأنها لا ترثيه، كقول عمر: "وا عمراه" لا يرثي نفسه، وإنما يظهر حزنه.

هناك فقط بعض الشواهد نختم بها:

من ذلك قول الشاعر:

يَا لَهْفَ نَفْسِيَ أَنْ كَانَتْ أُمُورُكُمْ شَتَّى وَأُحْكِمَ أَمْرُ النَّاسِ فَاجْتَمَعَا

قال: (يَا لَهْفَ نَفْسِيَ) على الصورة الأولى أو الثانية أو الثالثة؟ الأولى ما أتى بالألف، ومن ذلك قوله:

فما كعب ابن مامة وابن أروى بأجود منك يا عمر الجوادا

على أي صورة؟ الأولى.

الطالب: [٤٨:٥٠@].

الشيخ: الثانية، نعم الذي أظهر أنها الثانية؛ لأنه جعل الصفة والموصوف شيئًا واحدًا (**يا عمر الجوادا**)، ويمكن أنْ يُقال إنها من الصورة الأولى (**يا عمر**) والجواد نعته، وقد سبق الكلام على أحكام توابع المنادى المبني فإذا كان فيه (أل) أي التابع فيه (أل) جاز فيه الرفع والنصب وسبق ذلك.

ومن ذلك قوله:

فوا أسفا إنْ كان سعيي باطلًا ووا حزنا إنْ كان حجي ناقصا

في موضعين.

ومن ذلك قول الشاعر القديم:

واضيعة الناس والدين الحنيف وما تلقاه من حادثات الدهر بغداد

قتلٌ وهتكٌ وأحداثٌ يشيب لها رأس الوليد وتعذيبٌ وأصفاد

فما أشبه الليلة بالبارحة!

أريد أنْ تندبوا لي أحرار العالم، مَن يندب؟ اتفضل يا أخي، اندب لي أحرار العالم ماذا تقول؟

الطالب: [@٥٠:١٣].

الشيخ: ارفع صوتك أحرار العالم اندب لي هذه العبارة ماذا تقول؟

الطالب: [@٥٠:٢٣].

الشيخ: أحرار العالم لا تغير شيئًا أحرار العالم اجعل قبلها وا فقط.

الطالب: [@٥٠:٣١-٥٠:٣٣].

الشيخ: بس وا أحرار العالم، واجعلها على حكم المنادى ستبني على الضم أو تنصب؟ تنصب لأنه مضاف "وا أحرارَ العالم" على الصورة الأولى، على الصورة الثانية أضف ألفًا في الأخير في آخر المندوب يعني بعد العالم "وا أحرار العالما"، وعند الوقف تزيد هاءً فتقول: "وا أحرار العالماه"، كل ذلك جائز، غلاء الأسعار مَن يندبها لنا؟ اتفضل.

الطالب: [@٥١:١٥].

الشيخ: كيف، نحن ندبناها وانتهينا لكن أنت اندبها لغويًا.

الطالب: وا غلاء الأسعار.

الشيخ: نعم: وا غلاء الأسعار، الصورة الثانية.

الطالب: وا غلاء الأسعارا.

الشيخ: نعم، وعند الوقف "وا غلاء الأسعاراه"، بلدي اتفضل.

الطالب: وا بلدي.

الشيخ: وا بلدي أو بإضافة الألف "وا بلدا" يجوز، وجهٌ آخر أيضًا يجوز بإثبات الياء.

الطالب: [٥١:٤٩-٥١:٥١@].

الشيخ: وا بلديَ، أثبت الياء مفتوحةً "وا بلديَ"، سيارتك أي سيارة المخاطب مَن يندبها لنا؟ سيارتك مَن يندب سيارتك؟

الطالب: وا سيارتك.

الشيخ: "وا سيارتكَ" أو "وا سيارتكا"، سيارتكِ.

الطالب: وا سيارتكِ.

الشيخ: وا سيارتكِ، أحسنت نعم جيد، أبو أبو الغائب، أبو مَن يفعل غيرك اتفضل "وا".

الطالب: "وا أبو".

الشيخ: "وا أبو" هذه الصورة الأولى، "وا أبوه" هذه الصورة الأولى، أضف ألفًا في آخر المندوب، لا لا آسف آسف الصورة الأولى أعد الصورة الأولى.

الطالب: وا أبوه.

الشيخ: لا.

الطالب: وا أباه.

الشيخ: أحسنت "وا أباه".

الطالب: [٥٣:٠٧@]

الشيخ: "وا أباه" بالنصب؛ لأنه مضاف مضاف ومضاف إليه أبوه، فلهذا تنصب تقول: "وا أباه".

الطالب: [@٥٣:١٧]

الشيخ: إي، نعم في هاء، هاء.

الطالب: [@٥٣:٢٠].

الشيخ: هذا هاء الضمير "وا أباه".

الطالب: وا أباه.

الشيخ: أضف ألفًا بعد المندوب.

الطالب: وا أباها.

الشيخ: وا أباها، أنت تندب الآن أب مذكر أم مؤنث؟

الطالب: مذكر.

الشيخ: طيب، وإذا قلت "وا أباها" ألا يلتبس بالمؤنث؟

الطالب: وا أباهُ

الشيخ: وا أباهُ عند الوقف، "وا أباهُ"، أو تأتي بهاء السكت "وا أباه"، إما وا أباهُ أو وا أباه.

الطالب: [@٥٤:٠٠-٥٤:٠٤].

الشيخ: الهاء الساكنة هذه الصورة الأولى من دون زيادة ألف "وا أباهْ"، أو تأتي بألف لكن الألف ستحدث لبسًا فنقلب الألف واوًا ونبقي الضمة "وا أباهُ" لك الوجهان، هذا بسبب الإلباس.

الطالب: [٥٤:٢٤-٥٤:٢٥@].

الشيخ: يقول: جلس مجموعةٌ من العلماء يتدارسون باب التمرين في اللغة، التمرين يعني تأتي بكلمات لا معاني لها فقط من أجل التمرين على الصياغة، كأنْ تقول مثلًا: هات من ضرب على وزن جعفر، ضرب اجعله على وزن جعفر تقول: "ضربب"، اجعله على وزن فرزدق "فربرب"، هذا فقط من باب التمرين، فمر بهم جاهل، فقال: إنهم يسحرون الوادي، فذهب فأخبر الوالي، فجاء فأخذهم جميعًا إلى السجن.

هذا ما يتعلق، والقصص في ذلك كثيرة يقول إمام من الأئمة أظنه النحاس صاحب [إعراب القرآن] و[معاني القرآن] معروف، وقف عند الوادي أيضًا يأتي ببعض هذه التمرينات فرآه جاهل، فظنه يسحر الوادي، يقول: فرماه في الوادي فمات رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يذكرون ذلك في قصة وفاته، فويلٌ للشجي من الخلي، وويل للعالم من الجاهل، فلهذا نقف، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

محتويات الكتاب

سلسلة شروح النحو والصرف للشيخ سليمان العيوني

شرح ألفية ابن مالك

رحمه الله تعالى

في النحو والتصريف

دروس ألقاها فضيلة الشيخ

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني

الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بالرياض

الجزء السادس

المفتي اللغوي

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني

شرح ألفية ابن مالك في النحو والتصريف

المفتي اللغوي

سلسلة شروح النحو والصرف للشيخ سليمان العيوني

شرح ألفية ابن مالك

رحمه الله تعالى

في النحو والتصريف

دروس ألقاها فضيلة الشيخ

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني

الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بالرياض

الجزء السادس

المفتي اللغوي

١٤٤١هـ – ٢٠٢٠م

تم الصف والإخراج بإشراف

دار ابن سلام للبحث العلمي

٠٠٢٠١٠٩٨٥٤٦٦٨٢

جمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس الأول بعد المائة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد...

فسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة ليلة الاثنين الرابع من شهر صفر من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة المصطفى الحبيب عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ونحن في مدينة الرياض في حي الجزيرة في جامع الراجحي لنعقد بإذن الله وبتوفيقه الدرس الأول بعد المئة من دروس شرح [ألفية] ابن مالك -عليه رحمة الله تعالى-.

ودرس اليوم إنْ شاء الله سيكون في (باب الترخيم)، ونبدأه كالمعتاد بقراءة ما قاله ابن مالك في هذا الباب إذ عقد هذا الباب في اثني عشرَ بيتًا قال فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٦٠٨. تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى ... كَيَا سُعَا فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا

٦٠٩. وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا ... أُنِّثَ بِالهَا وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا

٦١٠. بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ وَاحْظُلَا ... تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الهَا قَدْ خَلَا

٦١١. إلاَّ الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوقُ العَلَمْ ... دُونَ إضَافَةٍ وَإسْنَادٍ مُتَمّ

٦١٢. وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا ... إنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلَا

٦١٣. أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا وَالخُلفُ فِي ... وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي
٦١٤. وَالعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَلّْ ... تَرْخِيْمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ
٦١٥. وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ ... فَالبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيْهِ أُلِفْ
٦١٦. وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ يَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا ... لَو كَانَ بِالآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا
٦١٧. فقُل عَلَى الأَوَّلِ فِي ثَمُودَ يَا ... ثَمُو وَيَا ثَمِي عَلَى الثَّانِي بِيَا
٦١٨. وَالتَزِمِ الأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَهْ ... وَجَوِّزِ الوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَهْ
٦١٩. وَلاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا ... مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

فهذا باب الترخيم

وباب الترخيم من الأبواب التابعة للنداء، وقد ذكرنا في أول باب النداء أنّ النداء له توابع، فتكلمنا على نداء الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، وعلى الأسماء الملازمة للنداء التي لا تُستعمل إلا في النداء، وتكلمنا على النُدبة، وتكلمنا على الاستغاثة، ونتكلم الآن على الترخيم وهو آخر الأبواب التي تلحق بالنداء، بعده سيأتي (باب الاختصاص).

الاختصاص -كما سيأتي- ليس تابعًا للنداء، إلا أنه في أحد وجهيه يُعامل معاملة المنادى، فلهذا ذكر بعد أبواب النداء كما سيأتي، أما الليلة فإنَّ الكلام إنْ شاء الله على الترخيم، افتتح ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأبيات بتعريف الترخيم، فقال:

تَرْخِيْمًا احْذِفْ آخِرَ المُنَادَى ... كَيَا سُعَا فِيْمَنْ دَعَا سُعَادَا

فالترخيم هو حذف آخر المنادى، كأنْ تقول مثلًا عندما تنادي سعاد: "يا سعا تعالي"، وعندما تنادي جعفرًا "يا جعف تعال"، وعندما تنادي فاطمة: "يا فاطمُ تعالي" وهكذا، قال امرؤ القيس:

أفاطم مهلًا بعض هذا التدلل ... وإنْ كننتِ قد أزمعت صرمي فأجملي

والترخيم كثيرٌ جدًّا في كلام العرب، وخاصةً في نداء ما فيه تاء التأنيث، وسيأتي

إنْ شاء الله في النهاية أنّ نداءه بالترخيم أكثر من ندائه بلا ترخيم، ثم إنّ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أنْ عرف لنا الترخيم، **ذكَر لنا أنّ المرخم نوعان:**

- **النوع الأول:** المنادى المختوم بتاء التأنيث كفاطمة وعائشة وهبة وجارية ونحو ذلك.

- **والنوع الثاني:** المنادى الخالي من تاء التأنيث كزينب وجعفر ونحو ذلك.

فبيَّن ترخيم النوع الأول وهو المختوم بتاء التأنيث، فقال:

وَجَوِّزَنْــهُ مُطْلَقــًا فِــي كُــلِّ مَــا ... أُنِّــثَ بِالهَــا وَالَّــذِي قَــدْ رُخِّمَــا
بِحَـــــذْفِهَا وَفِّــــرْهُ بَعْــــدُ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: المنادى المختوم بتاء التأنيث يجوز ترخيمه مطلقًا، أي بلا شرط أيًا كان سواءٌ أكان علمًا كفاطمة أم كان غير علم كجارية، تقول: "يا فاطمةُ تعالي"، وتنادي الجارية فتقول: "يا جارية تعالي"، قال امرؤ القيس: (**أفاطم مهلًا بعض هذا التدلل**)، وقال الراجز:

جــاريَ لا تســتنكري عــذيري ... ســيري وإشــفاقي علــى بعيــري

ينادي جاريته فقال: (**جاريَ لا تستنكري**)، يعني يا جارية لا تستنكري، ثم حذف تاء التأنيث (يا جاري لا تستنكري)، وحذف حرف النداء وسبق أنْ تكلمنا على أنّ حذفه جائز، وسواءٌ كان المختوم بتاء التأنيث ثلاثيًا كهبة وشاة، أم كان غير ثلاثي رباعي خماسي سداسي كفاطمة وجارية، فإذا أردت أنْ تنادي امرأةً اسمها هبة مثلًا بالترخيم فتقول: "يا هبَ تعالي"، والترخيم ليس بواجب يجوز أنْ تنادي دون ترخيم "يا هبةُ تعالي"، لكن لو أردت أنْ ترخم فتقول: "يا هبَ تعالي".

ولو أردت أنْ تنادي شاةً الشاة هذه بالترخيم: "يا شا تعالي"، ومن ذلك قول العرب: يا شا ادجني، يا شا يعني يا شاة، ادجني أي أقيمي في البيت، الشاة الداجنة

والحيوانات الداجنة هي التي تظل في البيت ولا تسرح، فهذه كلمةٌ فصيحة، فهذا قول ابن مالك:

وَجَوِّزَنْـهُ مُطْلَقًا فِـي كُـلِّ مَـا   أُنِّـثَ بِالهَـا

وأما قوله بعد ذلك: (وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ)، والذي قد رخم بحذف تاء التأنيث حذفت تاء التأنيث منه وفره بعد، يقول: إذا حذفت تاء التأنيث فلا تحذف معها حرفًا آخر، وفر الكلمة يعني كملها؛ لأنه سيأتي في النوع الثاني من المنادى الذي ليس فيه تاء التأنيث أنك قد تحذف مع حرف الترخيم حرفًا آخر، فتحذف حينئذٍ من الكلمة حرفين، أما المختوم بتاء التأنيث فإذا رخمته لا ترخمه إلا بحذف التاء ولا تحذف معها شيئًا آخر.

فهذا معنى قوله: (وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ)، يعني كمله بعد ذلك ولا تنقص شيئًا آخر، فهذا هو النوع الأول من المنادى وهو المختوم بتاء التأنيث.

- **والنوع الثاني من المنادى في الترخيم**: قلنا هو المنادى الخالي من تاء التأنيث، وهذا يُرخم أو لا يُرخم؟ قال فيه ابن مالك: (وَاحْظُلاَ) أي: أمنع، (وَاحْظُلاَ تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الهَا قَدْ خَلاَ)، امنعه.

إلاَّ الرُّبَـاعِيَّ فَمَـا فَـوقُ العَلَـمْ   دُونَ إضَـافَةٍ وَإِسْـنَادٍ مُـتَمّ

يقول: المنادى الخالي من تاء التأنيث لا يجوز ترخيمه إلا بأربعة شروط:

- **الشرط الأول**: أنْ يكون رباعيًا فأكثر، رباعيًا خماسيًا سداسيًا، إذًا ماذا يخرج؟ يخرج الثلاثي والثنائي.

- **الشرط الثاني**: أنْ يكون علمًا، ماذا يخرج؟ غير العلم من بقية المعارف والنكرة.

- **والشرط الثالث**: ألا يكون مركبًا تركيبًا إضافيًا مضافًا ومضافًا إليه كعبد الله.

- **والشرط الرابع**: ألا يكون مركبًا تركيبًا إسناديًا وهو المسمى بجملة فعلية أو المسمى بجملة اسمية.

أي يجب في هذا المرخم الخالي من تاء التأنيث أنْ يكون علمًا على أكثر من ثلاثة أحرف غير إضافي ولا إسنادي، نحو: "سعاد، زينب، جعفر، مروان، منصور"، هذه الأسماء ليست ثلاثية، رباعية أو خماسية -كما ترون- فرزدق خماسي، وأعلام وليست مركبة تركيبًا إضافيًا ولا إسناديًا، فيجوز لك عند ندائها أنْ ترخمها، فتقول في نداء سعاد: "يا سعا تعالي"، وفي نداء جعفر: "يا جعف تعال"، وفي نداء مروان: "يا مروَ تعال"، وفي نداء منصور "يا منصُ تعال" وهكذا.

فهذا قوله: (**وَاحْظُلاَ**) أي: امنع، (**تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الهَا قَدْ خَلاَ**)، (**إلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوقُ العَلَمْ**)، الكلام في تقديم وتأخير يعني يقول: إلا العلم الرباعي فما فوق، (**دُونَ إضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمّ**)، دون أنْ يكون مركبًا تركيبًا إضافيًا أو إسناديًا.

فإنْ كان المنادى الخالي من تاء التأنيث ثلاثيًا يرخم؟ لا يرخم، نحو: "زيد، وعمرو وبكر وسعد وفهد وهند" هذه لا تُرخم، وكذلك لو كان غير علم مثل: "جالس، شارع، جدار" لا تُرخم، وكذلك لو كان مركبًا تركيبًا إضافيًا نحو: "عبد الله، صلاح الدين" هذه لا تُرخم، وكذلك لو كان مركبًا تركيبًا إسناديًا، تركيب إسنادي فعل وفاعل مبتدأ وخبر كأنْ تسمي رجلًا بجملةٍ فعلية "فتأبط شرًا"، أو "شاب قرناها" نحو ذلك، هذه الأسماء لا تُرخم.

فإنْ سألت عن المركب تركيبًا مزجيًا تركيب المزج بعلبك، معدي كرب، حضر موت، هذه هل تُرخم؟ تُرخم لأنها تنطبق عليها الشروط، فتقول في ترخيم معدي كرب: "يا معدي تعال"، وفي ترخيم حضر موت: "يا حضر ما أجملكِ!" وهكذا، وسينص سيبويه على طريقة ترخيمها في بيتٍ قادم إنْ شاء الله تعالى.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَــعَ الآخِــرِ احْــذِفِ الَّــذِي تَــلَا ... إِنْ زِيْــدَ لَيْنًــا سَــاكِنًا مُكَمِّــلَا
أَرْبَعَــةً فَصَــاعِدًا وَالخُلْــفُ فِــي ... وَاوٍ وَيَــاءٍ بِهِمَــا فَــتْحٌ قُفِــي

هو يتكلم على النوع الثاني من المنادى وهو الخالي من تاء التأنيث، يقول: يجب أنْ تحذف مع حرف الترخيم الحرف الذي قبله، يجب أنْ تحذف مع حرف الترخيم الحرف الأخير الحرف الذي قبله، متى؟ في أربعة شروط ذكرها: (إِنْ زِيْدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلا أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا).

- **الشرط الأول**: أنْ يكون الحرف الذي قبل الأخير أنْ يكون حرفًا زائدًا، أي لا أصليًا.

- **والشرط الثاني**: أنْ يكون حرف لين.

- **والشرط الثالث**: أنْ يكون ساكنًا لا متحركًا.

- **والشرط الرابع**: أنْ يكون رابعًا يعني الحرف الرابع رابعًا فأكثر رابعًا خامسًا، نحو: "مروان ومنصور وسلمان وعثمان ومسكين" اسم رجل ونحو ذلك.

فإذا أردت أنْ تنادي مروان فإنك ستحذف النون بالترخيم إذا أردت أنْ ترخم، فحينئذٍ يجب أنْ تحذف الألف التي قبلها؛ لأنّ هذه الألف زائدة وحرف لين ورابعة "مروان" رابعة، إذًا تقول في النداء: "يا مروَ تعال" ميم، راء، واو مفتوحة "يا مروَ تعال"، في يا منصور "يا منصُ تعال" بصاد مضمومة، في نداء مسكين اسم رجل تقول: "يا مسك تعال"، سلمان "يا سلمَ تعال"، سليمان "يا سليمَ تعال" وهكذا.

قال الشاعر:

يَــا مَــروَ إِنّ مَطِيّتِــي محبوســةٌ ... تَرْجُــو الحِبَــاءَ وَرَبُّهَــا لَــمْ يَيْــأَسِ

هذا الفرزدق (**يا مروَ**) يريد يا مروان، وقال الآخر:

يا أسمُ صبراً على ما كان من حدّثٍ   إنّ الحـــوادث ملقـــيٌ ومُنتظـــر

(**يا أسمُ**) ماذا يريد؟ يا أسماء يا أسماءُ، فحذف الهمزة للترخيم فحذف الألف معها؛ لأنها زائدة ولينة ورابعة، فإنْ سألتكم وقلت: نحن فرضنا أنْ يكون الحرف حرف لين، فما المراد بحرف اللين حرف اللين في النحو في اللغة؟

الطالب: [@١٨:٢٣].

الشيخ: الألف والواو والياء مطلقًا.

الطالب: [@١٨:٣٥-١٨:٣٣]

الشيخ: يعني ليس مطلقًا، جوابٌ آخر.

الطالب: [@١٨:٤٤-١٨:٤٢]

الشيخ: لا، لا، لا، نعم.

الطالب: [@١٨:٥٢].

الشيخ: يعني حروف العلة إذا سكنت كذا تريد، حروف العلة إذا سكنت لا بأس إجابة صحيحة، نعم.

الطالب: [@١٩:١٢-١٩:٠٧].

الشيخ: لا، لا، لا، طيب، نقول: أحرف العلة هي حروف واي: الألف والواو والياء هذه حروف العلة، فإنْ تحركت فإنها تُسمى أحرف علة فقط مثل: وقف، يأس، والألف طبعًا لا تأتي إلا ساكنة، فإذا تحركت لا تُسمى إلا أحرف علة، فإنْ سكنت بعد حركةٍ لا تناسبها لا تجانسها سميت أحرف علة ولين، نحو: "خَوْف وبَيْت"، خَوْف واو ساكنة وقبلها فتحة، بَيْت ياء ساكنة وقبلها فتحة، ما سبقت

بحركةٍ تجانسها، ماذا تُسمى حروف العلة حينئذٍ؟ هي حروف علة إذًا حروف العلة واي على كل حال، لكن هنا أيضًا تُسمى حروف علة وتُسمى حروف لين كمد اللين في التجويد مد اللين الواو والياء إذا سكنت أو انفتح ما قبلهما.

فإنْ سكنت بعد حركةٍ تجانسها سميت أحرف علة الأصل ولين ومد، كقولك: "قال، يقول، قيل"، فإذا قلت: "يقُوْل" واو ساكنة وقبلها ضمة، "قِيْل" ياء ساكنة وقبلها كسرة، و "قَاْل" الألف لا تكون إلا ساكنة ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، فهذه الأحرف أحرف مد وعلة ولين.

إذًا فأحرف المد هي أحرف لين وعلة، وأحرف اللين هي أحرف علة وليست أحرف مد.

فإذا قال الآن هنا الآن: أحرف لين يريد أحرف لين، فالواي إذا تحركت تُسمى لين تُسمى علة ما تُسمى لين، إذًا ما تدخل معنا، إذا سكنت بعد غير مجانس تُسمى لين، إذا سكنت بعد مجانس تُسمى لين ومد يعني تُسمى لين.

إذًا فإذا قال: لين ماذا يريد؟ يريد النوعين: يريد أحرف العلة إذا سكنت بعد مجانس، وإذا سكنت بعد غير مجانس، هذا الذي يريد بقوله: لين.

فإذا عرفت ذلك فقوله في البيت: (**لَيْنًا سَاكِنًا**)، (**لَيْنًا**) ثم وصفه بقوله: (**سَاكِنًا**)، هل هذه الصفة ساكنًا لها حاجة أم ليس لها حاجة؟ كاشفة، هذه كاشفة لا ليست كاشفة هذه مؤكدة، الكاشفة هي المؤسسة هذه مؤكدة فقط؛ لأنه عندما قال: (**لَيْنًا**)، ما معنى اللين هي واي الساكنة، هي حروف العلة الساكنة، فإذا قال: (**سَاكِنًا**)، فمنذ أنْ قال: (**لَيْنًا**) عرفنا أنها ساكنة؛ لأنّ حروف اللين لا تكون إلا ساكنة، فقال: (**سَاكِنًا**) هذا يكون للتوكيد فلا حاجة إليه، لو ما قال: (**سَاكِنًا**) لا حاجة إليه، بخلاف لو ما قال: علة مثلًا، لو قال: حروف علة يجب أنْ يقول:

(سَاكِنًا)، هذه المسألة سهلة هذه.

فإذا فقد شرطٌ من هذه الشروط الأربعة فإننا لا نحذف مع حرف الترخيم الحرف الذي قبله، يعني مثلًا لو كان حرف اللين حرفًا أصليًا لا زائدًا، كما في "مختار ومنقاد" علمين على رجلين "مختار" على وزن مُفتعِل أو مُفتعَل "مختار" هذا من خير، "منقاد" من قاد يقود، الألف هي الواو، ومختار الألف هي الياء في خير، فهذه حرف أصلي يعني منقلب عن حرف أصلي، فهل نحذف الألف مع حرف الترخيم الأخير؟ لا، وإنما نقول عند الترخيم: "يا مختا تعال" و "يا منقا تعال"، نثبت الألف لا يجوز حذفها.

وكذلك لو كان غير ساكن كما في مثلًا لو أنّ رجلًا اسمه قنور، لو حذفنا الراء سيكون الذي قبلها واو مفتوحة، إذًا ما تُحذف نقول: يا قنو تعال"، وكذلك لو كان غير رباعي هذا الحرف ليس رباعيًا فصاعدًا وإنما هو الحرف الثالث مثلًا كما في نحو: "سعيد، وحميد، حمود"، كيف تُرخم ذلك؟ ترخمه بحذف الحرف الأخير فقط ويبقى حرف اللين، تقول: "يا سعي تعال"، ولا يجوز أنْ تحذف الياء معها؛ لأنها ثالثة.

وأوضح من ذلك لو كان هذا الحرف الذي قبل الأخير ليس حرف لين أصلًا كما في جعفر، فأنت تحذف الأخير فقط دون الذي قبله "يا جعف تعال"، قال الشاعر:

أمــاويُّ إنّ المـــالَ غـــادٍ ورائـــحُ ... ويبقـى مـن المـالِ الأحاديـثُ والـذّكرُ

هذا حاتم الطائي قال: (**أماويُّ**)، امرأته اسمها ماوية، فعندما حذف التاء صار الذي قبلها ياء مفتوحة، فلم يجب أنْ تُحذف فقال: (**أماويُّ**)، فهذا هو قول ابن مالك السابق: (**وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلاَ**)، يعني احذف مع الحرف الأخير الذي تلاه الحرف الأخير والحرف الذي قبله، متى؟ (**إِنْ زِيْدَ**) كان حرفًا زائدًا،

(لَيْنًا) حرف لين، (سَاكِنًا مُكَمِّلاً أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا)، يعني كان الحرف الرابع فصاعدًا.

وقوله في البيت: (لَيْنًا) جاء في نسخ [الألفية] (لِيْنًا) بكسر اللام و(لَيْنًا) بفتح اللام، فعلى الفتح إنْ زيد لينًا نقول: إنّ الكلمة مخففة من قوله: لَين والأصل زيد لَينًا، يعني زيد حالة كونه لينًا، ثم خفف فقال: لَينًا، ومثل ذلك يجوز تخفيفه كميت وميت، وأما على رواية الكسر (لِيْنًا)، فنقول: إنه على تقدير مضافٍ محذوف، أي ذا لينٍ، أي إنْ زيد ذا لينٍ حالة كونه ذا لين.

فإذا اتضح ذلك أسألكم هذا السؤال فأقول: هل نحذف مع حرف الترخيم الحرف الذي قبله في نحو "فرعون"؟ النون نحذفها للترخيم والذي قبلها حرف الواو.

الطالب: [@٢٩:٢٢].

الشيخ: لا زائد فرعن، إذا قلت: "فرعن" فتحذف الواو، الزائد هو الذي يسقط في أي تصرف من تصرفات الكلمة، فهذا حرف زائد الواو طب هذا زائد، حرف لين أم ليس حرف لين؟ حرف لين؛ حرف لين لأنه ساكن ورابع "فرعون" رابع إذًا يُحذف، [@٢٩:٥٤] قاعدة، فتقول في ترخيمه: "يا فرع تعال"، وكذلك لو سميت رجلًا بغُرنيق كذلك، تقول: "يا غُرن تعال"؛ لأنه داخلٌ في الشروط التي ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وحذف حرف اللين في نحو ذلك هو مذهب الفراء والجرمي، وكأنَّ ابن مالك مالَ إلى ذلك، والجمهور يمنعون الحذف هنا؛ لأنهم يشترطون في المحذوف أنْ يكون حرف مد لا حرف لين، ابن مالك اشترط حرف لين، يعني حرف علة ساكن، سواءً سبق بحركة مجانسة أم لا، أما الجمهور فلا يحذفون ما قبل الحرف الأخير إلا إذا كان حرف مد، يعني ساكن بعد حركةٍ مناسبة أو مجانسة.

فلهذا لا يحذفون في "فرعون وغرنيق"، وإنما يرخمونهما فيقولون: "يا فرعو تعال، و"يا غرني تعال".

إذًا فالمسألة هنا فيها خلاف، فلهذا قال ابن مالك في آخر البيتين السابقين: (وَالخُلفُ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي)، يقول: الواو والياء اللينتين المسبوقتين بفتح فيهما خلاف على الخلاف المذكور قبل قليل.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَل   تَرْخِيْمُ جملةٍ وَذَا عَمْروٌ نَقَل

سبق في شروط المنادى الخالي من تاء التأنيث ألا يكون مركبًا تركيبًا إضافيًا ولا تركيبًا إسناديًا، أما تركيب بالمزج فيرخم أو لا يُرخم؟ يُرخم وذكَر هنا في أول البيت كيفية ترخيمه، فقال: (وَالعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ)، فتقول في معدي كرب: "يا معدي تعال"، وفي حضر موت "يا حضر ما أجملكِ!، وفي بعلبك "يا بعل ما أصبركِ" وهكذا.

كما ذكَر في هذا البيت أيضًا أنّ المركب تركيبًا إسناديًا قد جاء في السماع على قلة ترخيمه، قد جاء في السماع ترخيم المركب تركيبًا إسناديًا لكنه قليل، نحو: "تأبط شرًا"، ترخمه فتقول عند ندائه: "يا تأبط تعال"، فهذا قليل عند العرب، وذكَر في هذا البيت نفسه أنّ الذي نقل ذلك عن العرب هو عمرو، قال: (وَذَا عَمْروٌ نَقَل)، فمَن عمروٌ هذا؟

الطالب: [@٣٤:٠٥].

الشيخ: أحسنت، هو سيبويه، فسيبويه لقبه وكنيته أبو بشر واسمه عمرو بن عثمان بن قنبر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وفيه يقول الزمخشري:

ألا صَلَّى الإلهُ صلاةَ صِدْقٍ   على عمرو بن عثمان بن قَنْبَر

فــــإنَّ كتابـــه لـــم يُغْــنِ عنـــه ... بنـــو قَلَـــم ولا أبنـــاء مِنْبـــرَ

وقال الإمام الشاطبي: كان ثقةً سبتًا فيما ينقل، محققًا في علمه لم يُرَ في زمانه مثله فهمًا لكلام العرب وشرحًا لمقاصده، وكان سُنيًا في مذهبه، توفي وهو ابن ثلاثٍ وثلاثين سنة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولم يذكر ابن مالك في ألفيته سيبويه إلا في هذا الموضع.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ نَوَيْــتَ بَعْــدَ حَــذْفِ مَــا حُــذِفْ ... فَالبَــاقِيَ اسْــتَعْمِل بِمَــا فِيْــهِ أَلِــفْ

وَاجْعَلْــهُ إِنْ لَــمْ ينــوِ مَحْــذُوفٌ كَمَــا ... لَــو كَــانَ بِــالآخِرِ وَضْــعًا تُمِّمَــا

يذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ في المرخم لغتين يقول: <u>**في المرخم لغتان جائزتان:**</u>

- **اللغة الأولى وهي اللغة الأشهر والأكثر:** أنْ تنوي المحذوف، يعني تعامل الكلمة كأنّ الحرف الأخير موجود، أنت ما تنطق به لكن تعامل الكلمة كأنّ الحرف الأخير موجود، فلهذا تبقي آخر المرخم على حاله قبل الترخيم، فإذا رخمت جعفر جعفر الذي قبل الأخير الفاء، وما حركة الفاء؟ الفتح جعفَر، أنت لو ناديت جعفرًا لقلت: "يا جعفَرُ" تبني على الضم فالراء مضمومة والفاء مفتوحة "يا جعفَرُ".

فإذا رخمت على هذه اللغة وهي الأكثر والأشهر تحذف الراء مع ضمتها، وتبقي الفاء على حالها فتقول: "يا جعفَ تعال"، وفي منصور "يا منصُ تعال"، هنا استوى الوجهان، وفي مسكين اسم رجل "يا مسكِ تعال"، وفي يا فاطمة "يا فاطمَ تعالى"، وفي يا أسماء "يا أسمَ تعالي"، وفي يا حارس "يا حارِ تعال"، وفي يا هرقل "يا هرق تعال"، وهذه اللغة يسمونها لغة مَن ينتظر؛ لأنّ المرخم نوي الحرف الأخير الذي حذف منه، فكأنّ المتكلم والمخاطب ينتظران هذا الحرف.

فلهذا تعامل الكلمة كأنّ الحرف موجود، فإذا قلت: "يا جعفَ"، إذا قال: "يا جعفَ" ما زلت تنتظر الراء؛ لأنّ الضمة ما جاءت البناء ما جاء.

قال مهلهل بن ربيعة:

يَـا حَـارِ لاَ تَجْهَـلْ عَلَـى أَشْـيَاخِنا   إِنَّـا ذوو السـورات والأحـلام

وفي قراءةٍ شاذة وقالوا: يا مال ليقضِ علينا ربك، أي يا مالك، هذه اللغة الأولى.

- **واللغة الثانية وهي جائزة:** وهي ألا ينوى المحذوف، تعامل الكلمة كأنّ الحرف الأخير غير موجود، فلهذا تجعل أثر النداء على آخر المرخم، يعني تحذف الحرف الأخير وتنقل أثر النداء إلى آخر المرخم، فإذا أردت أنْ ترخم "يا جعفَرُ"، تقول: "يا جعفُ تعال"، كأنك تنادي جعفُ تضع الضم عليه "يا جعفُ"، وفي يا سلمان تقول: "يا سلمُ تعال"، "يا منصُ تعال"، مسكين "يا مسكُ تعال"، فاطمةُ "يا فاطمُ تعالي"، أسماءُ "يا أسمُ تعالي"، حارسُ "يا حارُ تعال"، هرقلُ "يا هرقُ تعال".

إذًا في هذه اللغة دائمًا يكون البناء على الضم في آخر المرخم، وفي اللغة الأولى يلزم آخر المرخم حاله قبل الترخيم.

فلهذا يسمون اللغة الثانية هذه لغة مَن لا ينتظر؛ لأنك إذا قلت: "يا جعفُ" علم أنك حذفت الراء وأنك لم تأتِ بها؛ لأنك وضعت البناء على الفاء، فعلم أنك حذفت الراء ولم تأتِ بها لا ينتظرها، لكن لو قال: "يا جعفَ" هو ما زال ينتظرها ما علم أنك حذفتها حتى تتجاوزها "يا جعفَ تعال"، فهاتان لغتان فصيحتان صحيحتان إلا أنّ اللغة الأولى هي الأشهر والأكثر والأحسن، والثانية جائزة.

وقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ**)، كذا في جميع النسخ

بالتنوين، وجاء في بعض النسخ المطبوعة التي طبعت دون تحقيق (بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفْ) بالإضافة لا بالتنوين، وقول ابن مالك أيضًا: (إنْ لَمْ ينوِ مَحْذُوفٌ) كذا في النسخ، وجاء في بعض الشروح (إنْ لَمْ تنوِ مَحْذُوفًا)، المعاني متقاربة أو واحدة، لكن نتكلم على ما قاله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وما جاء في نسخها المتقدمة.

الطالب: [٤٢:١٩-٤٢:٢٠@].

الشيخ: نعم.

الطالب: [٤٢:٢٢-٤٢:٢٥@].

الشيخ: بين اللغتين؟

الطالب: [٤٢:٢٨-٤٢:٣٢@].

الشيخ: بين النسخ، بين النسخ ماذا قال ابن مالك، الذي قاله ابن مالك كذا وكذا، طيب ما الذي يصح في اللغة؟ في اللغة يصح أشياء كثيرة، لكن نحن نتكلم ماذا قال ابن مالك، ما الذي في نسخ [ألفية] ابن مالك كذا وكذا.

بعد أنْ ذكر هاتين اللغتين سيذكر لنا تطبيقين على هاتين اللغتين، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فقُلْ عَلَى الأَوَّلِ فِي ثَمُودَ يَا ... ثَمُو وَيَا ثَمِي عَلَى الثَّانِي بِيَا
وَالتَزِمِ الأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَهْ ... وَجَوِّزِ الوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَهْ

قلنا في هذين البيتين تطبيقان على لغتي الترخيم السابقتين:

- **التطبيق الأول**: سؤال: كيف ترخم كلمة ثمود على اللغتين؟ يعني ثمود أو أي كلمة مثلها يعني رباعية وقبل الأخير واو ثمود، حمود، وهكذا، كيف ترخم ثمود؟ نبدأ بلغة مَن ينتظر نحذف الحرف الأخير ونبقي آخر المرخم على حاله،

نقول: "يا ثمو تعال"، نحذف الدال ونبقي الكلمة على حالها ولا إشكال في ذلك كأنّ الدال موجودة، هذا لا إشكال فيه على لغة مَن ينتظر.

على اللغة الثانية لغة مَن لا ينتظر يجب أنْ تقول: "يا ثمي تعال" فتقلب الواو ياءً لماذا؟ أنت إذا طبقت الترخيم المعتاد فماذا ستقول؟ ستحذف الدال، ثم تنقل أثر البناء على آخر المرخم، يعني تنقل الضمة إلى ماذا؟ إلى الواو، "يا ثموُ"، والحركة على الواو مستثقلة.

فستكون حينئذٍ مقدرة، فكيف تنتطق الكلمة حينئذٍ؟ "يا ثمو"، فالكلمة الآن حرفها المحذوف منوي أم غير منوي؟ اللغة الثانية غير منوي كأنه غير موجود؛ لأنك نقلت الإعراب إلى آخر المرخم، الإعراب يكون في آخر الكلمة، ماذا حدث؟ حدث أنه وجد اسمٌ معربٌ آخره واو قبلها ضمة "يا ثمو" اسم معرب آخره واو هذه الواو قبلها ضمة، وهذا لا يوجد في العربية، لا يوجد في العربية اسمٌ معربٌ آخره واو قبلها ضمة.

الطالب: [٤٦:٢٠-٤٦:٢٣@].

الشيخ: طبعًا معرب، هل هو مبني؟ هل هو من الأسماء المبنية؟ لا، ليس مبنيًا معرب، لكنه ممنوع من الصرف لكنه معرب.

إذًا لو رخمنا على اللغة الثانية لغة مَن لا ينتظر لأدى ذلك إلى عدم النظير، وهذا ممنوع ماذا سنفعل؟ سنقلب الواو إلى ياء؟ فنقول: "يا ثمي"، وبذلك نتخلص من هذه المشكلة؛ لأنّ اللغة فيها أسماءٌ معربةٌ مختومةٌ بياء قبلها كسرة كثير، وهذا الذي يُسمى المنقوص مثل: "قاضي ومهتدي" ما في إشكال هذا موجود.

فلهذا نص على هذه المسألة في هذا البيت، فلهذا كلما رأيت كلمةً معربةً، كلما

رأيت اسمًا معربًا مختومًا بواو قبلها ضمة اعلم أنه ليس عربيًا وإنما هو اسم أعجمي، هذا في اللغة الأعجمية كثير هذا، لكن في العربية لا يوجد، لا يوجد في العربية اسمٌ معرب آخره واو قبلها ضمة، هذا قد تجده في الأفعال مثل: "يدعو"، قد تجده في الأسماء المبنية مثل: "هو" إذا وقفت عليها تقول: "هو" يمكن، لكن اسم معرب لا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة.

الطالب: [٤٨:١٩-٤٨:٢١@].

الشيخ: إي؛ لأنّ الواو ليست آخر الكلمة.

الطالب: [٤٨:٢٥-٤٨:٢٦@].

الشيخ: الدال منوية يعني آخر الكلمة الدال فلا إشكال.

الطالب: [٤٨:٣٥-٤٨:٣٧@].

الشيخ: ارفع صوتك.

الطالب: [٤٨:٤٠-٤٨:٤١@].

الشيخ: اسم منصوب.

الطالب: منصور.

الشيخ: منصور نعم، اللغتان يجتمعان في منصور [٤٨:٥١@] قبل قليل بسرعة، اللغتان يجتمعان في منصور فأنت قلت: "يا منصور" آخر الكلمة الراء مبنية على الضم والصاد حركتها الضم، فأنت إذا رخمت على لغة مَن ينتظر ستقول: "يا منصُ"، وعلى لغة مَن لا ينتظر "يا منصُ" فاللغتان يجتمعان في لفظٍ واحد في نحو هذه الكلمة.

الطالب: [٤٩:٢٤-٤٩:٢٦@].

الشيخ: ما في إشكال، لا يا منصُ آخرها صاد صاد مضمومة أما الواو فيجب أن تُحذف هذا قلناه قبل قليل، هذه يجب إذا كانت الكلمة إذا كان حرف المد رباعي فأكثر يجب أنْ يُحذف منص، الواو كم؟ رابعة تحذف يجب أنْ تُحذف "يا منصُ تعال"، لكن ثمود الواو ثالثة ما يجب أنْ تُحذف، هذا التطبيق الأول الذي ذكره ابن مالك في قوله:

فقُــل عَلَــى الأَوَّلِ فِــي ثَمُــودَ يَــا ثَمُــو وَيَــا ثَمِــي عَلَــى الثَّــانِي بِيَــا

أما التطبيق الثاني: فهو نسأل عنه أيضًا كيف نرخم نحو "مُسلمة ومَسلمة" على اللغتين؟ رخم لي "مَسلمة" رجل اسمه مَسلمة على لغة مَن ينتظر؟ "يا مَسلم تعال"، وعلى لغة مَن لا ينتظر "يا مَسلمُ تعال ما في إشكال الوجهان جائزان، لكن رخم مُسلمة، نحن قلنا الاسم المختوم بالتاء يجوز ترخيمه مطلقًا علم أو ليس بعلم، فإذا ناديت امرأةً مسلمة تقول: "يا مُسلمةُ"، ثم رخمتها رخمها على لغة مَن ينتظر تقول: "يا مُسلمَ تعالي" كقول الراجز السابق: (**يا جاري لا تستنكري عذيري**)، "يا مُسلمَ تعالي"، لو رخمتها على لغة مَن لا ينتظر كنت تقول: "يا مُسلمُ" وهذا يجعلها ملتبسةً بنداء المذكر فيُمنع هذا ممنوع؛ بسبب اللبس واللغة تدفع اللبس.

فهذا قوله قبل قليل: (**وَالتَزِمِ الأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَهْ**)، الأول وهي لغة مَن ينتظر إذا ناديت "مُسلمة" أو ناديت "قَائمة" أو ناديت "مُعلمة" ما لك إلا اللغة الأشهر الأكثر وهي لغة مَن ينتظر "يا قائمَ تعالي"، أما اللغة الثانية فليست بجائزة؛ لأنها ستلبس بنداء المذكر، أما نحو: "مَسلمة، نحو "طلحة" نحو "حمزة"، هذا لا إشكال فيه؛ لأنّ ترخيمه على اللغتين لا يلبس؛ لأنها أسماء لمذكرين.

ثم ختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب بقوله: (**وَلاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا**)، سبق أنّ الترخيم لا يكون إلا في النداء، إلا أنه جاء في

ضرورة الشعر ترخيم غير المنادى، أسماء ليست مناداةً في الشعر ومع ذلك رخمت، فقالوا: حينئذٍ إنّ ترخيمها ضرورة إلا أنه يُشترط فيها أنْ تكون صالحةً للنداء، يعني يجب أنْ يكون هذا الاسم صالحًا للنداء، يعني صالحًا أنْ تدخله أداة النداء، بخلاف ما لا تصلح معه أداة النداء وهو المحلى بأل، المحلى بأل لا يمكن أنْ تناديه بياء، بل يجب أنْ تفصل هذا لا يُرخم حتى في الشعر.

ومن ذلك قول امرؤ القيس:

لَـنِعمَ الفَتـى تَعشـو إِلـى ضَـوءِ نـارِهِ   طَرِيفُ بـنُ مـالٍ لَيلَـةَ الجـوع والخسر

يعني طريف ان مالك فرخم في غير النداء، وقال جرير:

ألا أضــــحت حبــــالكم رمامــــا   وأضــــحت منــــك شاســــعةً أمامــــا

يعني أمامة يقول: أضحت أمامة شاسعةً إلا أنه رخم في غير النداء.

الطالب: [٥٤:٤٧-٥٤:٤٩@].

الشيخ: نعم.

الطالب: [٥٤:٥١-٥٤:٥٤@].

الشيخ: ما في نداء هنا أصلًا في البيت؟ ما في نداء أضحت أمامة شاسعةً، أمامة اسم أضحت، لو أنّ حرف النداء موجود سواءً ملفوظًا أو غير ملفوظ لكان الترخيم قياسيًا؛ لأنّ الترخيم يكون في النداء، ونحن نتكلم على أنّ الترخيم جاء في ضرورة الشعر في غير النداء كهذا البيت، وكقول الشاعر:

أَبُــــو حَـــــنَشٍ يُــــؤَرِّقُنِي وَطَلْــــقٌ   وَعَمَّـــــــــارٌ وَآوِنَــــــــةً أُثَــــــــالاً

يعني أثال فهذه أبيات ابن مالك وهي اثنا عشر بيتًا في هذا الباب، يبقى لنا بعض الملحوظات اليسيرة التي نذكرها في ذيل هذا الباب، لكن نتوقف للأسئلة، اتفضل.

الطالب: [٥٥:٥٤-٥٦:١٨@].

الشيخ: لا، أنت إذا رخمت إذا رخمت سليمان مثلًا سيكون بالميم المفتوحة بلا ألف "يا سلي"، ثم "يا سليمَ تعال"، ليس "يا سليمَ" ميم مفتوحة فقط ستحذف النون والألف لتبقى الميم مفتوحة "يا سليمَ تعال"، كذلك سلمان "يا سلمَ تعال" ميم مفتوحة فقط تحذف النون والألف، نحن قلنا حرف المد إذا كان رابعًا فيجب أنْ يُحذف.

الطالب: يجب.

الشيخ: نعم، يجب أن يُحذف، بسم الله الرحمن الرحيم، كان هناك أسئلةً أخرى أيضًا، اتفضل.

الطالب: [٥٧:٠٨-٥٧:٠٩@].

الشيخ: سيأتي هذه الملحوظة، إنْ لم يكن هناك سؤال بدأنا بها.

الطالب: [٥٧:١٥-٥٧:٢١@].

الشيخ: كيف أعد.

الطالب: [٥٧:٢٥-٥٧:٣٢@]

الشيخ: [٥٧:٣٣@] الذي أعرف يا أبى هر، لا، هذا ليس ترخيمًا الترخيم لو قال مثلًا: "يا أبى هريرة ألحق بنا"، لكن يا أبى هر هذا كبره هريرة تصغير وتكبيرها هر فهو كبر الاسم، لا بأس تكبير الاسم أو تصغير الاسم هذا لا بأس به.

الطالب: [٥٨:٠٤-٥٨:١٣@].

الشيخ: لا، قلنا هذا في المركب تركيبًا مزجيًا هذا الذي يجوز ترخيمه، إذا أردت أنْ ترخمه فتقول: "يا معدي تعال" في نداء معدي كرب.

الطالب: [٥٨:٢٩ @].

الشيخ: إي، أما الإضافي لا يرخم، والإسنادي قلنا إنّ الأشهر عند العرب أنهم لا يرخمونه، لكن نقل سيبويه أنّ بعض العرب يرخمونه بحذف [٥٨:٤٠@] الثاني.

هذه الملحوظات في أغراض الترخيم وفوائده، للترخيم فوائد كثيرة أهمها التخفيف تخفيف الاسم بتقصيره وهذا واضح، ومن أغراضه أيضًا التلميح والتحبب وهذا أيضًا من الأغراض الكثيرة ويكون في ميزان مثلًا الزوجات أو الأولاد أو الأشخاص الذين تحبهم وتتقرب إليهم، فكان عَلَيۡهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ كثيرًا ما يقول: «**يا عائشُ**» هذا الترخيم.

وكذلك لو قلت: "يا فاطم" ونحو ذلك هذا من الترخيم الذي هو للتلميح والتحبب، وقد يكون الترخيم للتحقير والاستهزاء بحسب المعنى، قد يرخم الإنسان طلحة "يا طلح" يريد بذلك أنْ يستهزئ به وأنْ يحقره، فهذه معاني بلاغية تدل عليها القرائن التي تحتف بالكلام.

۞ ملحوظةٌ أخرى أيضًا تتعلق بهذا الباب باب الترخيم: الترخيم في اللغة عمومًا ثلاثة أقسام:

- **القسم الأول**: هو ترخيم المنادى وهو المعقود له هذا الباب، هذا الباب هو في ترخيم المنادى ودرسناه بالتفصيل.

- **النوع الثاني من أنواع الترخيم**: هو ترخيم الضرورة حذف الحرف الأخير في ضرورة الشعر، وقد أشار إليه ابن مالك في آخر الباب، وذكرنا عليه بعض الشواهد.

- **النوع الثالث من الترخيم**: هو ترخيم التصغير، وسيأتي إنْ شاء الله شرحه في

باب التصغير، وخلاصته أنّ تصغير الكلمة الأصل فيه أنه لا ينقص من حروفها شيئًا، بل يزيد عليها ياء التصغير، فإذا أردت أنْ تصغر مثلًا حمد تقول: "حميد"، وإذا أردت أنْ تصغر أحمد تقول: "أحيمد"، وإذا أردت أنْ تصغر حامد تقول: "حُييمد"، وإذا أردت أنْ تصغر محمود "محيميد"، وإذا أردت أنْ تصغر حمود تقول: "حمييد"، إحدى الياءين ياء التصغير والثاني هي الواو انقلبت ياءً وهكذا.

الطالب: [@٠١:٠٢:٢٠].

الشيخ: كيف محمد سيأتي ذلك في التصغير، لكن الذي نريده الآن هو تصغير الترخيم، ما المراد بتصغير الترخيم؟ تصغير الترخيم هو أنْ تصغر الكلمة على حسب حروفها الأصلية فقط، يعني تحذف كل الحروف الزائدة في الكلمة، ثم تصغر الكلمة على حروفها الأصلية فقط، فتصغر أحمد وحامد ومحمود وحمود وحماد ومحمد كلها تصغرها على حميد، فتعرف حروفها الزائدة وتصغرها على حسب حروفها الأصلية ويُسمى هذا تصغير الترخيم وهو تصغيرٌ جائزٌ في اللغة ومستعمل.

فالترخيم في اللغة على ثلاثة أقسام:

- **ترخيم النداء أو ترخيم المنادى.**
- **وترخيم الضرورة.**
- **وترخيم التصغير.**

الطالب: [@٠١:٠٣:٣٣-٠١:٠٣:٣٦].

الشيخ: هو أنْ تصغر الكلمة نظرًا إلى حروفها الأصلية فقط، أي بحذف حروفها الزائدة.

الطالب: [@٠١:٠٣:٥٥-٠١:٠٣:٥٦].

الشيخ: كل ما أخذ من حمد تُصغر على الحاء والميم والدال حميد.

الطالب: [٠١:٠٤:٠٩ @].

الشيخ: أنت صغرت حمد فتقول: حميد، جردها إلى الحاء والميم والدال، ثم تصغرها تصغير ثلاثي.

ملحوظة في قول عنترة بن شدادٍ العبسي قال في معلقته:

يَــدْعُونَ عَنْتَــرَ والرِّمَــاحُ كَأَنَّهَــا أَشْــطَانُ بِئْــرٍ في لَبَــانِ الأَدْهَــم

عنتر هنا مرخم ترخيم ضرورة أم ترخيم نداء؟

يَــدْعُونَ عَنْتَــرَ والرِّمَــاحُ كَأَنَّهَــا أَشْــطَانُ بِئْــرٍ في لَبَــانِ الأَدْهَــم

هو نداء، نعم هو ترخيم نداءٍ على القياس، أي يدعون يا عنتر يدعون يعني ينادون يا عنتر أقبل، ثم حذف حرف النداء وهذا جائز، ثم حذف التاء ترخيمًا، (يَدْعُونَ عَنْتَرَ) على لغة مَن ينتظر اللغة الأكثر والأشهر، والشاعر هذا اسمه ماذا؟ اسمه عنترة وليس اسمه عنتر، اسمه عنترة بن شداد فإذا رخمت ولا يكون ذلك إلا في النداء تقول: "يا عنتر"، لكن في غير النداء تقول: جاء عنترة، وقال عنترة، ونحو ذلك.

الطالب: [@٠١:٠٥:٤٩-٠١:٠٥٤٧].

الشيخ: كيف؟

الطالب: [@٠١:٠٥:٥٢-٠١:٠٥:٥١].

الشيخ: يقولون ينادون تقول: "أنادي يا الله"، "أنادي يا محمد"، وهم ينادون "يا عنترُ"، لكن حذف الياء ينادون "عنتر" يعني يا عنتر، فحرف النداء محذوف.

الطالب: [@٠١:٠٦:١٤].

الشيخ: حذف ماذا؟

الطالب: الياء.

الشيخ: نعم هذا ذكرناه في باب النداء أنّ حذف حرف النداء جائز.

الطالب: [٠١:٠٦:٢٥-٠١:٠٦:٢٦@].

الشيخ: وكذلك في الترخيم جائز لا إشكال، كل ما قيل في النداء يُقال في الأبواب التابعة له إلا ما نص على أنها تخالف فيه النداء، وقلنا كلها تابعة للنداء هذه أبواب تابعة للنداء.

ملحوظةٌ أخيرة: قالوا: إنّ نداء ما فيه تاء التأنيث نداؤه بالترخيم أكثر من ندائه بلا ترخيم، قالوا: المسموع عن العرب عندما ينادون اسمًا مؤنثًا بالتاء كفاطمة وعائشة ونحو ذلك، فإنّ نداءهم له بالترخيم أكثر من ندائه لهم من غير ترخيم، والشواهد على ذلك بالمئات، كقول امرؤ القيس السابق: (**أفاطم مهلًا بعض هذا التدلل**)، وكقول القطامي:

قِفِــي قَبْــلَ التَّفَــرُّقِ يَــا ضــباعا ... ولا يَــكُ مَوْقِــفٌ مِنْــكِ الوَدَاعَــا

فقال: (**يَا ضباعا**) بالترخيم، وقال هدبة بن الخشرم: (**عُوجي علينا واربَعِي يا فاطمَا**)، فرخم، ومجيئه غير مرخم يا فاطمة، يا عائشة ليس مستنكرًا ولا شاذًا ولا قليلًا ليس قليلًا في ذاته، ولكنه قليلٌ بالنظر إلى ترخيمه، هو كثير في اللغة لكن أيهما أكثر نداؤه بالترخيم أم من دون ترخيم؟ نعم، الأكثر نداؤه بالترخيم والأقل نداؤه بلا ترخيم، بخلاف الاسم الخالي من تاء التأنيث كجعفر وزينب، فالأكثر نداؤه بلا ترخيم ونداؤه مرخمًا -كما سبق- جائز، فهذا ما تيسر في شرح هذا الباب اللطيف الجميل.

الطالب: [٠١:٠٨:٥٠-٠١:٠٨:٥٩@].

الشيخ: نعم، قلنا ذلك قبل قليل.

الطالب: [٠١:٠٩:٠٣@].

الشيخ: لا، هذا علم، هذا علَمًا وليس صفةً.

الطالب: [٠١:٠٩:١٠-٠١:٠٩:١٢@].

الشيخ: أنت عندما تخاطب زوجتك واسمها عائشة وتقول لها: "يا عائش" يلتبس بماذا؟ بخلاف ما لو كان عندك مثلًا نساء مسلمات وعندك رجال مسلمين، ثم تقول: يا مسلمُ، تعني يا مسلمةُ ولا يا مسلمُ؟ يلتبس هذه صفة يحتملها كل مَن يحمل هذه الصفة، لكن علم يعني علم على هذه الذات ما تطلق على آخرين، فما يحدث التباس هنا.

الطالب: [٠١:٠٩:٥٢-٠١:٠٩:٥٧@].

الشيخ: نعم، هذه ما كتبناها لو كتبناها لكان أفضل، ملحوظة كيفية الإعراب كيف نعرب مع الترخيم؟ أما على لغة مَن لا ينتظر "يا فاطمُ، يا جعفُ" فالإعراب كالنداء نقول: منادًى مرخم مبنيٌ على الضم في محل نصب، وأما على لغة مَن ينتظر "يا عائشَ، يا جعفَ" فنقول: منادًى مرخم مبنيٌ على الضم المقدر على الحرف الأخير المحذوف للترخيم.

الطالب: [٠١:١٠:٤٦-٠١:١٠:٥٥@].

الشيخ: ماذا تقصد بالهاء؟

الطالب: [٠١:١٠:٥٨@].

الشيخ: هذه تاء التأنيث، هي يسمونها تاء التأنيث ويسمونها هاء التأنيث، وابن مالك بالفعل ابن مالك سماها الهاء قال:

وَجَوِّزَنْــهُ مُطْلَقــًا فِــي كُــلِّ مَــا أُنِّـــــــــــــثَ بِالهَــــــــا

وتاء التأنيث تُسمى تاء التأنيث وتُسمى هاء التأنيث، والأدق أنْ تُسمى تاء التأنيث هذا هو الأدق؛ لأنه خلاف بين البصريين والكوفيين، ما الأصل في تاء التأنيث؟ الأصل أنها تاء أم الأصل أنها هاء؟ اختلفوا فبعضهم قال: الأصل أنها تاء إلا أنها تُقلب هاءً في الوقف، فقلبها هاءً لأجل الوقف فقط وإلا فهي تاء، وعكس الكوفيون قالوا: الأصل أنها هاء، وإنما تنقلب تاءً للوصل، وقول البصريين في ذلك هو المناسب للقياس.

الطالب: [٠١:١٢:٠٩-٠١:١٢:١٣@].

الشيخ: لا، هذه ياء ليست تاء تأنيث.

الطالب: [٠١:١٢:١٨@]

الشيخ: هذه مثل ماجة مثل سيدة، وأحيانًا تكون هاءً أصليةً كالهاء التي مثلًا في لفظ الجلالة الله هذه هاء، هذه تُعامل مثل معاملة الاسم الخالي من تاء التأنيث، يعني يعامل مثل معاملة سعاد وزينب ونحو ذلك.

الطالب: [٠١:١٢:٤٣-٠١:١٢:٤٦@].

الشيخ: نعم، لو أردت أنْ ترخم ماجة إنسان اسمه ماجة تقول: "يا ماجَ تعال" أو "يا ماجُ تعال" على اللغتين، نعم ترخم بحذف الهاء.

الطالب: [٠١:١٣:٠٠-٠١:١٣:٠٢@].

الشيخ: **تقصد رجلًا سمي بمحمدان مثنى؟ لا، لا يرخم، قلنا الذي يرخم ما الذي يرخم؟ نوعا المرخم قلنا في البداية المرخم نوعان:**

- **الأول**: المختوم بتاء التأنيث.

- **والثاني**: الخالي من تاء التأنيث ويرخم بأربعة شروط، فالمثنى محمدان أو محمدون ليسوا من النوع الأول، ليس من المختوم بتاء التأنيث، النوع الثاني لا يرخم إلا بشروط، من شروطه أنْ يكون علمًا وهذه ليست [@٠١:١٣:٣٩] جمع ليست أعلامًا فلا ترخم لا، لكن قل لو سمينا رجلًا بمثلًا حسنين رجل اسمه حسنين أو محمدين أو سميناه محمدان مثلًا كيف نرخمه؟ نرخمه كما نرخم سليمان وسلمان، نحذف النون ونحذف الياء من حسنين مثلًا.

الطالب: [@٠١:١٤:٠٦-٠١:١٤:٠٨].

الشيخ: لا، ليس علم العلم هو ما عُين مسماه تعيينًا مطلقًا اسمٌ يعين المسمى مطلقًا علمه، وأنت إذا قلت: محمدان هل يعين مسماه؟ هل يعين معينًا؟ كيف اثنين هم [@٠١:١٤:٣١] واحد، ثم إنك ألست تقول: "المحمدان والمحمدون" فتدخل أل وأل ما تدخل إلا على نكرة، فلهذا يقولون العلم لا يُثنى ويُجمع إلا بعد قصد تنكيره، إذا قصدت تنكيره تثنيه وتجمعه.

الطالب: [@٠١:١٤:٥٢].

الشيخ: كيف؟

الطالب: [@٠١:١٤:٥٥].

الشيخ: قلنا ورد في هذه القراءة الشاذة يا مالِ ليقضِ علينا ربك، قال أبي عباس أو غيره من المفسرين.

الطالب: [@٠١:١٥:٠٧].

الشيخ: لا أقول قال ما كان أغناهم عن الترخيم في ذلك الوقت، بقي سؤال أو نختم ببيتين منسوبين لسيبويه؟

الطالب: [٠١:١٥:٢٤-٠١:١٥:٢٥@].

الشيخ: لا، لا، منسوبان إليه وأظنهما لا يثبتان لكنهما جميلان.

الطالب: [٠١:١٥:٣٣@].

الشيخ: ينسب إليه ولكن لا يصحان يقول:

لساني لسانٌ معربٌ في حياته ... فيا ليته من موقف الحشر يسلم

فما ينفع الإعراب إنْ لم يكن تقى ... وما ضر ذا تقوى لسانٌ معجم

الطالب: [٠١:١٥:٥٧@].

الشيخ: نعم.

الطالب: [٠١:١٦:٠٠@].

الشيخ: إذًا نوقف الأسبوع القادم إنْ شاء الله درسًا، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثاني بعد المائة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في هذه الليلة ليلة الاثنين الحادي عشر من شهر صفر من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض لنعقد بحمد الله وبتوفيقه الدرس الثاني بعد المئة من دروس شرح [ألفية] ابن مالك -عليه رحمة الله-.

أما درسنا في هذه الليلة فهو سيكون إنْ شاء الله تعالى في

[باب الاختصاص]

باب الاختصاص عقده ابن مالك وأجحف في حقه في بيتين قال فيهما رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٦٢٠. الاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ يَا ... كَأَيُّهَا الفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا

٦٢١. وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أَيٍ تِلْوَ أَل ... كَمِثْلِ نَحْنُ العُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَل

الاختصاص هو أسلوبٌ من أساليب هذه اللغة الشريفة، **وتعريفه**: هو اسمٌ منصوب بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا تقديره نحو أخصُ، فيجوز أنْ تقدر هذا الفعل المحذوف بلفظٍ عام، نحو: أخص أو أعني أو أريد أو أقصد أو أذكر، ويصح أنْ

تقدره فعلًا خاصًا على حسب المعنى نحو: "أمدح أو أذم" ونحو ذلك، **والاختصاص على نوعين:**

- **النوع الأول وهو الأقل:** أنْ يكون بلفظ "أيها أو أيتها" تعني نفسك، كقولك: "أنا أيها الأبُ أحبك يا بني"، وأنت الأب الذي تتكلم بهذا الأسلوب، تقول: "أنا أيها الأبُ" تعني نفسك، تقول: "أنا أيها الأبُ أحبك يا بني"، فهذا أسلوبٌ عربي يُسمى الاختصاص.

ومن ذلك قولهم: "اللهم اغفر لنا أيها العاصون"، نحن المتكلمون، وكأنْ يقول الطلاب: "نحن أيها الطلابُ نحبك يا أستاذ"، وكأنْ تقول أنت وجماعتك: "نحن أيتها الجماعة نساعدك"، "نحن أيتها الجماعة" أنتم الجماعة، تقول: "نحن أيتها الجماعة نساعدك".

فهذا النوع الأول أنْ تستعمل في هذا الأسلوب أيها وأيتها تعني نفسك، وهذا النوع يُعامل معاملة المنادى، يعني أنه يُبنى على الضم كالمنادى، ويوصف وجوبًا باسمٍ مرفوعٍ محلًى بأل، وسبق ذلك في أحكام النداء أنّ أيها وأيتها يجب أنْ توصف باسمٍ مرفوع محلًى بأل، فهذا القسم يأخذ أحكام المنادى إلا أنه ليس منادًى، ليس منادًى أبدًا، أنت لا تنادي نفسك وإنما تقول أعني نفسي، وهذا هو الذي ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الأول إذ قال:

الاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ يَا ... كَأَيُّهَا الفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا

فقوله: (**الاخْتِصَاصُ**) أي: الاسم المنصوب على الاختصاص، وقوله: (**كَنِدَاءٍ**) أي: أنّ الاسم المنصوب على الاختصاص كالمنادى، ولكنه ليس منادًى؛ لأنها لا نداء فيه بل هو إخبارٌ لا نداء، وسيأتي الكلام على ذلك فيما بعد، أي أنّ هذا الأسلوب أسلوب إخبار، وقوله: (**دُونَ يَا**) أي: أنّ أسلوب الاختصاص لا يُستعمل معه حرف نداء.

ثم مثَّل له بقوله: (أرجوني أيها الفتى)، (أرجوني) هذه الياء تعود إلى مَن؟ إلى المتكلم (أرجوني أيها الفتى) يعني نفسه، وقوله: (**بِإِثْرِ ارْجُونِيَا**)، (**بِإِثْرِ**) أي: أنّ الاسم المنصوب على الاختصاص لا بُدَّ أنْ يتقدمه كلام، وهذا الكلام فيه ضمير متكلم، يأتي كلام فيه ضمير متكلم، ضمير متصل أو منفصل، مفرد أو مثنى أو جمع، ضمير متكلم.

ثم بعد ذلك تأتي بعده بأسلوب الاختصاص، وواضحٌ من كل ما سبق أنّ المراد بالمنصوب على الاختصاص هو المتكلم نفسه، فإذا قلت: "أنا أيها الأب أحبك يا بني"، المعنى "أنا" أعني الأب وهو المتكلم "أحبك يا بني"، كأنك تقول: "أنا" أعني الأب وهو أنا "أحبك يا بني"، هذا هو المعنى، وفي قولهم: "اللهم اغفر لنا أيها العاصون"، كأنك تقول: اللهم اغفر لنا نعني العاصين وهم نحن وهكذا.

ومن هذا الأسلوب قول الشاعر:

خِـذ العفـو فـإنني أيهـا العبـدُ إلـى العفـو يـا إلهـي فقيـرُ

وقلنا إنّ الاختصاص بأيها وأيتها قليل.

- **النوع الثاني للنصب على الاختصاص:** هو أنْ يكون الاختصاص بغير أيها وأيتها، وهذا هو الكثير، فيكون منصوبًا على كل حال، يكون منصوبًا كيف منصوب؟ يعني معرب وإعرابه النصب، وهذا النوع الذي لا يكون بأيها وأيتها **هذا النوع يأتي على ثلاثة أقسام:**

- **القسم الأول:** أنْ يكون المنصوب على الاختصاص اسمًا محلًى بأل، نحو: "نحن العُربَ أقرى النَّاس للضيف"، أراد أنْ يقول: "نحن أقرى النَّاس للضيف"، فنحن مبتدأ وأقرى خبر، ثم قال: "العُربَ" فهو اسمٌ منصوب بالاختصاص، كأنه

قال: نحن أعني العُربَ أو أقصد أو أريد أو أذكر أو أخص العُربَ أقرى النَّاس للضيف، وكأن تقول: "أنا المسلم لا أرضى بالذل"، تقول: أنا لا أرضى بالذل، ثم تأتي بالمسلم بعد ضمير المتكلم منصوبٌ على الاختصاص، كأنك قلت: أنا أعني المسلم أو أخصه أو أريده "لا أرضى بالذل"، وهذا القسم هو الذي قال فيه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَقَــدْ يُـــرَى ذَا دُونَ أَيَ تِلْـــوَ أَل   كَمِثْلِ نَحْنُ العُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَل

المثال الذي ذكره ابن مالك أراد به المثال المعروف عند العرب "نحن العُربَ أقرى النَّاس للضيف"، هذا القسم الأول مما يكون فيه الاختصاص بغير أيها وأيتها.

- **القسم الثاني:** أنْ يكون المنصوب على الاختصاص اسمًا معرفًا بالإضافة، ومن ذلك الحديث المشهور «**نحن معاشر الأنبياء لا نورث**»، يقول: نحن لا نورث، ثم أتى معاشر الأنبياء، كأنه قال: «**نحن**» أعني معاشر الأنبياء «**لا نورث**»، وكأنْ تقول: "نحن بني طيءٍ أهل الكرم"، وكأنْ تقول: "أنا ابن الموت لا أهاب الموت"، تقول: أنا لا أهاب الموت، ثم تأتي بقولك: ابن الموت يعني أعني وأقصد، وتقول: "نحن أهل القوة والبأس لا نستسلم"، تريد أنْ تقول: نحن لا نستسلم، وكأنْ تقول في الصكوك أو نحو ذلك: "نحن أولاد محمدٍ نقول كذا وكذا"، وهذا كثير في الصكوك ونحوها.

ومن ذلك ما يأتي في المراسيم "نحن ملك المملكة العربية السعودية أمرنا بما هو آت"، أي نحن أمرنا، ثم أتى بعد ذلك بالاختصاص باسمٍ منصوبٍ على الاختصاص، ومن ذلك قولهم: "كلامنا معاشر النحويين لفظٌ مفيدٌ"، أي كلامنا لفظٌ مفيدٌ، ثم أتى بمعاشر النحويين على معنى أعني أو أقصد أو أريد معاشر النحويين.

قال الشاعر أو الراجز:

نَحْـنُ بَنُـي ضَـبَّةَ أَصْـحَابُ الْجَمَـلْ نَنْــزِلُ بِــالْمَوْتِ إِذَا الْمَــوْتُ نَــزَلْ

قال: نحن أصحاب الجمل، ثم أتى بالاسم المنصوب على الاختصاص فقال: (**نَحْنُ بَنُي ضَبَّةَ أَصْحَابُ الْجَمَلْ**)، أي أعني بني ضبة، وقال الشاعر:

إِنّـا بَنـي مِنقَـرٍ قَـومٌ ذَوو حَسَـبِ فينـا سَـراةُ بَنـي سَـعدٍ وَنادِيَهـا

قال: إنَّا قومٌ، وقال الشاعر:

لنـا معشــر الأنصــار مجــدٌ مؤثّــلٌ بإرضـــائنا خيـــر البريـــة أحمـــدا

قال: (**لنا**)، ماذا لهم؟ لنا مجدٌ مؤثّلٌ، ثم أتى بالاسم المنصوب على الاختصاص فقال: (**لنا معشر الأنصار**)، أي أعني معشر الأنصار، وقالت الشاعرة: (**نَحْنُ بَنَاتُ طَارِقْ نَمْشِي عَلَى النَّمَارِقْ**)، تقول: نحن نمشي على النمارق، ثم نصبت بنات طارق على الاختصاص، فهذا القسم الثاني من الاختصاص بغير أيها وأيتها.

- **والقسم الثالث من الاختصاص بغير أيها وأيتها:** أنْ يكون الاسم المنصوب على الاختصاص علمًا، وهذا قليل كون الاسم المنصوب على الاختصاص علمًا هذا قليل، ومن ذلك أنْ تقول: "أنا محمدًا سأءتي الليلة"، تقول: أنا سأءتي الليلة، ثم أتيت بمحمدًا منصوب على الاختصاص كأنك قلت: أنا أعني محمدًا سأءتي الليلة، ومن ذلك قول الشاعر: (**بنا تَميمًا يُكشَفُ الضَّبابُ**)، بنا يكشف، ثم فسر ضمير المتكلم بنا فقال: (**بنا تَميمًا**) أي: أعني تميمًا.

فالخلاصة: أنّ أسلوب الاختصاص -كما رأيتم- يأتي على استعمالين أو على نوعين:

- **الأول**: بأيها وأيتها، فيُعامل حينئذٍ معاملة المنادى.

- **والاستعمال الثاني أو النوع الثاني**: بغير أيها وأيتها، فيكون باسمٍ محلًى بأل أو باسمٍ معرفٍ بالإضافة أو بعلم.

وقد أجحف ابن مالك -كما رأيتم- على هذا الباب، فاختصر أحكامه كلها في هذين البيتين.

بعد ذلك نعقب على هذا الباب بذكر بعض الملحوظات:

- من الملحوظات: أننا عرفنا مما سبق أنّ المنصوب على الاختصاص له أسلوبان:

- **الأسلوب الأول**: كالمنادى وذلك إذا كان بأيها أو أيتها، فيُبنى حينئذٍ على الضم، ولذا ذكَر ابن مالك باب الاختصاص بعد أبواب النداء؛ لأنّ أحد أسلوبي الاختصاص يُعامل في الظاهر في اللفظ معاملة المنادى، أما إعرابه فإننا نعربه دائمًا منصوبًا بفعلٍ محذوف وجوبًا.

فنقول مثلًا في قولنا: "أنا أيها الأبُ أحبك يا بني"، أنا: مبتدأ وخبره جملة أحبك أنا أحبك، وأيها لا نقول منادًى؛ لأنه ليس منادًى، وإنما نقول: اسمٌ مبنيٌ على الضم منصوبٌ على الاختصاص بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا تقديره أعني أو أخص فهو مفعولٌ به، يعرب مفعولًا به لكنه اسمٌ مبنيٌ على الضم، المبني تقول: منصوب أو في محل نصب؟ تقول: في محل نصب، هو مفعول به لكنه مبني على الضم، فتعربه إعراب المفعول به المبني.

فتقول: أيها اسمٌ مبنيٌ على الضم، وإنْ شئت تقول: مفعولٌ به مبنيٌ على الضم في محل نصب، منصوب بماذا؟ منصوب بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا تقديره أعني أو أخص، وهذا الأسلوب يُسمى أسلوب الاختصاص.

فإنْ قيل لك: لمَ بني على الضم؟ تقول: لأنّ العرب عاملوه معاملة المنادى

فقط للتوافق الشكلي وللاتفاق اللفظي، أيها هذا مفعولٌ به مبني على الضم، الأبُ "أيها الأبُ "يعرب كإعرابه في النداء، فنقول: نعتٌ لأي مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

كما تقول: "يا أيها الرجل، يا أيها النَّاس"، المنادى أي والنَّاس نعت، أي هنا صارت مفعول به، لكن مبني على الضم، والنَّاس نعت، هذا النعت نعتٌ لمنصوب أم نعتٌ لمرفوع؟ نعتٌ لما حكمه النصب إلا أنه مبني على الضم، والنعت هنا جرى على المحل أم جرى على اللفظ؟ جرى على اللفظ، والنعت يجري على اللفظ في مواضع قليلة جدًّا منها باب النداء يجري، وقد نبهنا على ذلك في باب النداء، الأصل أنّ لفظ المبني لا يُتبع، لا تتبع على لفظ المبني.

الإتباع يكون للمحل يعني لمحل الإعراب أو للفظ المعرب، لكن لفظ البناء ما تتبع عليه، مبني على الضم، مبني على الكسر، مبني على الفتح، لا تتبع عليه إلا في مواضع قليلة جدًّا منها باب النداء، فإنّ العرب أتبعوا لفظ المبني على الضم، فقالوا: "يا أيها الرجل"، والاختصاص في هذا الأسلوب يُعامل معاملته، فقالوا: "أنا أيها الأبُ"، فنقول: نعتٌ مرفوع يتبع لفظ أي.

من الملحوظات أيضًا التي نريد أنْ نذكرها في هذا الأسلوب: أنّ أسلوب الاختصاص -كما سبق- يريد به المتكلم نفسه لا غيره، ولكنه أسلوب تستعمله العرب وتريد بهذا الكلام نفسها لا غيرها، والغرض منه الفائدة منه تخصيص مدلوله من بين أمثاله كذا يقولون، فإذا قلت: "أنا" أنا ضمير أي متكلم يقول: "أنا"، كلنا نقول: أنا، فإذا قلت: "أنا أيها الأب" يعني خصصت هذا الضمير بأنه الأب وهكذا.

هناك أيضًا ملحوظة أخرى: وهي أسلوب الاختصاص بعد أنْ فهمناه الآن، هل هو أسلوبٌ خبري تخبر به عن شيء أم نداء تنادي النداء إنشائي يعني ليس في

خبر؟ فإذا قلت: "نحن العُربَ أقرى النَّاس للضيف"، هذا إخبار واضح، فإذا قلت: "نحن أيها العُربُ أقرى النَّاس للضيف"، تريد به الجملة السابقة، تقول: "نحن العُرب أقرى النَّاس للضيف"، أو تقول: "نحن أيها العربُ أقرى النَّاس للضيف، المعنى واحد، فالمعنى فيهما واحد وهو الإخبار، تريد أنْ تقول: أعني العُرب.

وهذا له نظائر في اللغة أعني أنْ يأتي الكلام على أسلوب ويُراد به أسلوبٌ آخر، الأسلوب الذي جاءنا في الاختصاص هو أسلوب النداء، لكن لا يُراد به النداء وإنما يُراد به الإخبار، فهذا له نظائر في اللغة أنْ يأتي الأسلوب على أسلوبٍ والمعنى على أسلوبٍ آخر.

فمن ذلك: استعمال الخبر في صورة الأمر، ومن ذلك قولهم: "أجمل بالصبر!"، أسلوب التعجب أفعل به "أجمل بالصبر!"، أجمل: هذا فعل أمر "أجمل بالصبر!"، وأنت لا تريد الأمر وإنما تريد الإخبار، تريد أنْ تقول: جمل الصبر، كقولك: "ما أجمل الصبر!"، هو إخبار عن شدة جمال هذا الشيء، لكنك أخذت أسلوب الأمر "أجمل بالصبر!"، وأنت تريد الإخبار.

ومن ذلك استعمال الأمر في صورة الخبر عكس الصورة السابقة، تأتي بالأسلوب أسلوب خبر وأنت تريد الأمر، كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة:٢٣٣]، هو لا يخبر وإنما المعنى والله أعلم الأمر، يعني ليرضعن أولادهن حولين كاملين.

ومن ذلك: استعمال الخبر في صورة الاستفهام، أنْ تأتي بالكلام على صورة الاستفهام، لكن تريد الإخبار، ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر:٣٦]، هو لا يستفهم وإنما يريد أنْ يقول: الله كافٍ عبده، فأتى بهذا

المعنى الخبري على صورة الاستفهام.

فهذه أساليب تفهمها العرب على مقتضى لغتها، ومن ذلك أسلوب الاختصاص الذي جاء على أسلوب النداء، ولا يُراد به النداء وإنما يُراد به الإخبار.

ملحوظةٌ أخرى عن بواعث وأسباب الاختصاص: ما أسبابه؟ ما بواعثه؟ لماذا يستعمل العربي هذا الأسلوب أسلوب الاختصاص؟ هناك عدة أسباب وعدة بواعث منها الفخر والمدح، يفخر بشيءٍ من صفاته ويمدح نفسه، مثال ذلك: "عليّ أيها الجواد يعتمد المحتاج"، تقول: عليَّ يعتمد المحتاج، ثم قلت: أيها الجواد تعني نفسك، وتقول: "أنا أيها الشجاع أرغم أنوف الأعداء"، وتقول: "نحن الأسود لا نهاب الموت" أي نحن لا نهاب الموت، والأسود منصوب على الاختصاص.

ومن الأسباب والبواعث: التواضع تأتي بالمنصوب على الاختصاص للتواضع، ومن ذلك أنْ تقول: "أنا أيها العبدُ محتاجٌ إلى رحمتك يا رب"، أو تقول: "أنا العبد محتاجٌ إلى رحمتك يا رب"، تقول: "أنا أيها المسكين أرجو فضل الله"، "أنا أيها الضعيف أستمد القوة من الله"، "أنا الضعيف أستمد القوة من الله" وهكذا، فهذه معاني وفوائد يضربها العربي في مثل هذا الأسلوب.

الطالب: [@٢٨:٠٣].

الشيخ: آمين.

ومن البواعث والأسباب: التحبب والتحنن تأتي به تحببًا وتحننًا إلى المخاطب، كمثالنا السابق وقولك لولدك: "أنا أيها الأب أعمل لخيرك يا بني"، تحببًا وتحننًا، وتقول: "كلامي أيها الأستاذ لمصلحتكم يا طلاب"، يعني كلامي أعني الأستاذ لمصلحتكم، وتقول: "نحن العلماء أحرص النَّاس على الأمة"،

نحن أحرص النَّاس.

ومن الأسباب والبواعث وهو أهمها وأكثرها استعمالًا: زيادة البيان والإيضاح لهذا الضمير المذكور، كأغلب الأمثلة السابقة نحو: "نحن العُرب أقرى النَّاس للضيف"، «**نحن معاشر الأنبياء لا نورث**»، وتقول: "أنا الواقف أمامك لا أخافك" أي أنا لا أخافك، ثم تبين هذا الضمير تزيده بيانًا، وإلا معروف إنك أنا يعني المتكلم لكن تزيده بيانًا، فتقول: "أنا الواقف أمامك لا أخافك"، فهذه بواعث الاختصاص.

أيضًا من الملحوظات: أنّ أسلوب الاختصاص -كما اتضح من قبل- لا يكون إلا للمتكلم مفردًا أو مثنًى أو جمعًا، وسواءٌ كان ضميرًا منفصلًا أم كان ضميرًا متصلًا؟ نحو: "أنا المسلم لا أرضى بالذل"، أنا هذا مفرد ومنفصل، تقول: "نحن المسلمين لا نرضى بالذل"، تقول: "اللهم اغفر لنا أيها العاصون"، فهذا ضمير متصل وهكذا.

فهذا هو الأغلب في الباب، وقد جاء النصب على الاختصاص بعد ضمير المخاطب قليلًا، هذا قليلٌ جدًّا أنْ يأتي المنصوب على الاختصاص بعد ضمير المخاطب، قالوا: ومن ذلك قولهم: "بك الله نرجو الفضل"، أي: بك نرجو الفضل، ولفظ الجلالة منصوبٌ على الاختصاص، كأنّ هو قال: "بك" أعني الله "نرجو الفضل".

ومن ذلك: "سبحانك الله العظيم"، أي سبحانك أعني الله، وخُرِّج عليه قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ **[الأحزاب:٣٣]**، ﴿عَنكُم﴾ هذا ضمير خطاب، ثم قال: ﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾، ما إعراب ﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾؟ **يجوز فيه وجهان:**

- **الأول**: أنْ يكون منصوبٌ على الاختصاص، يعني مفعولٌ به لفعلٍ محذف تقديره نحو: أعني أو أخص، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾ [الأحزاب:٣٣] أعني ﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ يعني يخاطبهم.

- **والوجه الثاني**: أنْ يكون منادًى، يعني يا أهل البيت، فكلاهما جائز ومتجه، إلا أنّ كونه منادًى أفضل لماذا؟ لأنّ مجيء الاختصاص بعد ضمير المخاطب قليل، فلا يحسن عليه تخريج القرآن، ولا يأتي الاختصاص بعد ضمير الغائب اتفاقًا.

بان لنا من شرح الاختصاص والفرق بينه وبين النداء أنّ هناك فروقًا بين المنادى وبين المنصوب على الاختصاص:

من هذه الفروق: أنّ الاختصاص ليس معه حرف نداء، وأنّ الاختصاص لا يقع في أول الكلام، لا بُدَّ أنْ يتقدمه شيء، وأنّ الاختصاص يشترط فيه أنْ يتقدمه ضمير متكلم ويقل أنْ يتقدمه ضمير مخاطب، وأنّ الاختصاص يكون بأل قياسًا نحن العُربَ، وكل هذه الأشياء لا تكون في النداء كما سبق.

الباب التالي هو:

باب التحذير والإغراء

فعقد ابن مالك هذا الباب في خمسة أبيات قال فيها:

٦٢٢. إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبْ مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ
٦٢٣. وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لإِيَّا انْسُبْ وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلزَمَا
٦٢٤. إلاَّ مَعَ العَطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ كَالضَّيْغَمَ الضيغم يَا ذَا السَّارِي
٦٢٥. وَشَذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَذّ وَعَنْ سَبِيْلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ
٦٢٦. وَكَمُحَذَّرٍ بِلاَ إِيَّا اجْعَلاَ مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلاَ

التحذير في اللغة: هو تنبيه المخاطب عن أمرٍ ليحذره ويتجنبه، هذا في اللغة، **أما في اصطلاح النحويين**: فالتحذير هو اسمٌ منصوبٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديره نحو احذر، **والإغراء الإغراء في اللغة**: هو تنبيه المخاطب إلى أمرٍ ليفعله ويلزمه، **واصطلاحًا في اصطلاح النحويين**: هو اسمٌ منصوبٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديره نحو الزم.

والتحذير والإغراء لهما في اللغة ثلاثة استعمالات وهذا الذي يهمنا:

- **الاستعمال الأول**: وهو لا يكون إلا في التحذير دون الإغراء ويكون بإياك وأخوات إياك، إياك معروفة وأخواتها: إياكِ وإياكما وإياكم وإياكن، وهو يُستعمل بالعطف كأنْ تقول: "إياك والشر، إياك والتأخر"، ويُستعمل دون عطف كأنْ تقول: "إياك الشر، إياك التأخر"، ويُستعمل وحده كأنْ تقول: "إياك من الأسد" أو "إياك من الشر"، ويجوز أنْ يُكرر فتقول: "إياك إياك والشر"، فهذه أساليب كلها مستعملةٌ في اللغة، والتقدير تقدير الفعل الناصب تقدر الفعل الناصب فعلًا مناسبًا للمعنى.

- **فالأول**: "إياك والشر" تقدر إياك أُحذر واحذر الشر، إياك أُحذر فإياك هذا

مفعولٌ به لفعلٍ محذوف تقديره أُحذر إياك أُحذر، والشر أي واحذر الشر، احذر: هذا فعل، والفاعل مستتر تقديره أنت، والشر: مفعولٌ به.

- **والأسلوب الثاني**: "إياك الشر" بلا عطف تقدره على نحو: أُحذرك الشر، فالفعل أُحذر، والكاف مفعولٌ به، والشر: مفعولٌ به ثانٍ، أحذرك الشر، احذف الفعل أُحذر، ماذا سيبقى من قولك: "أُحذرك"؟ الكاف ضمير متصل، فإذا حذفت أُحذر الضمير المنفصل لا يستقيم بنفسه، لا يقوم بنفسه، حينئذٍ تقلبه إلى ضميرٍ منفصل "إياك الشر" وهكذا.

وهذا الفعل الناصب والذي قدرناه بأحذر لا يجوز إظهاره مطلقًا، بل يجب حذفه؛ لأنَّ العرب لم تستعمل هذا الأسلوب إلا بالحذف، ومن ذلك أنْ تقول: "إياكم والمخالفة، إياكم والسرعة، إياكما والتأخر، إياكن والتبرج"، كل هذا يدخل في أسلوب التحذير، وهذا الأسلوب أو هذا الاستعمال الأول هو الذي ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله: (**إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبْ مُحَذِّرٌ**)، أي نصبه محذرٌ، نصبه بماذا؟ (**بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ**)، يعني بفعلٍ استتاره واجب، استتاره أي حذفه.

(**وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لإِيَّا انْسُبْ**)، يقول: إنّ "إياك والشر" يجوز أنْ يأتي دون عطف، فتقول: "إياك الشر"، فهذا هو الاستعمال الأول للتحذير أنْ يكون بإياك وأخواته.

- **الأسلوب الثاني**: وهو يكون للتحذير وللإغراء، ويكون بأسماءٍ مضافةٍ إلى ضمير المحذر، تأتي باسمٍ، ثم تضيفه إلى الذي تحذره، ويكون على ثلاثة أوجه: بالتكرار كقولك: "رأسك رأسك" أو "وطنك وطنك"، ويكون بالعطف كقولك: "رأسك ويدك"، وكقولك: "وطنك وأهلك"، ويكون بلا عطفٍ ولا تكرار كقولك: "رأسك"، وكقولك: "وطنك".

المثال الأول -كما ترون- للتحذير "رأسك"، والمثال الثاني للإغراء "وطنك"، وكلها أي بالتكرار أو بالعطف أو بلا عطفٍ وتكرار كلها منصوبةٌ بأفعالٍ مناسبة محذوفةٍ وجوبًا مع العطف، العطف ليس الحذف، محذوفةٍ وجوبًا مع العطف والتكرار، ومحذوفةٍ جوازًا مع غيرهما.

فإذا قلت مثلًا: "رأسك رأسك" يعني احفظ رأسك أو صن رأسك، وإذا قلت: "وطنك وأهلك"، أي احفظ وطنك وأهلك، أو اخدم وطنك وأهلك، أو انفع وطنك وأهلك، تقدر الفعل المناسب، وإذا قلت مثلًا: "رأسك والسقف" كيف تقدر ذلك؟

الطالب: [٤١:٤٣-٤١:٤٥@].

الشيخ: احذر رأسك، كيف يحذر رأسه؟! احفظ رأسك واحذر السقف، فتقدر فعلًا مناسبًا العرب تفهم الكلام، احفظ رأسك واحذر السقف وهكذا، تقدر أفعالًا مناسبة.

- **الأسلوب الثالث**: وهو يكون أيضًا للتحذير والإغراء ويكون بالاسم المحذر منه، تأتي بالاسم المحذر منه منصوبًا، وهو على ثلاثة أوجهٍ أيضًا كالثلاثة السابقة: بالتكرار كقولك: "السكين السكين"، وبالعطف كقولك: "السكين والشوكة"، ويكون بلا تكرارٍ ولا عطف كأنْ تقول: "السكين"، تحذر أحدًا أو طفلًا من هذا الأمر فتقول: "السكين"، وكلها كذلك منصوبةٌ بأفعالٍ مناسبة محذوفةٍ وجوبًا مع العطف والتكرار ومحذوفةٍ جوازًا مع غيرهما.

فإذ قلت للطفل: "السكين" أي احذر السكين، وكذلك لو كررت "السكين السكين" أو "السكين والشوكة" على تقدير احذر هذه الأشياء، وفي هذا يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَـــــــــــــــــــــــــا سِــــوَاهُ سَـــتْرُ فِعْلِـــهِ لَـــنْ يَلزَمَـــا
إلاَّ مَـــــعَ العَطْـــــفِ أَوِ التَّكْـــــرَارِ كَالضَّـــيْغَمَ الضـــيغم يَـــا ذَا السَّـــارِي

قال: (وَمَا سِوَاهُ)، يعني ما سوى الأسلوب الأول المستعمل معه إياك وأخواته، إياك التحذير بإياك فعله واجب الحذف تمامًا، وما سوى هذا الأسلوب إذا حذرت أو أغريت بغير إياك، ف(سَتْرُ فِعْلِهِ) يعني حذف فعله (لَنْ يَلزَمَا) يعني لن يجب بل هو جائز إنْ شئت أنْ تصرح به وإنْ شئت أنْ تحذفه.

(إلاَّ مَعَ العَطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ)، إنْ عطفت "رأسك والسيف" أو كررت "رأسك رأسك" فالحذف حينئذٍ واجب هكذا تفعل العرب في لغتها، ثم مثَّل فقال: (كَالضَّيْغَمَ الضيغم)، كأنْ تحذر من الأسد فتقول: "الضيغم الضيغم" أي احذر الضيغم.

ومن الأمثلة على ذلك والأمثلة على ذلك كثيرة كأنْ تقول مثلًا كقول العرب: "ماز رأسك والسيف"، يخاطب رجلًا اسمه مازن فيقول: يا مازنُ، ثم حذف حرف النداء وحذفه جائز، ثم حذف النون من مازن، وهذا الحذف ماذا يُسمى يا إخوان؟ يُسمى الترخيم وهو الدرس الذي أخذناه قبل ذلك، فرَخم يعني حذف آخر الاسم تخفيفًا وتحببًا، فقال: "مازِ"، ثم قال: "رأسك والسيف"، أي احفظ رأسك واحذر السيف.

قول الشاعر:

خـلّ الطريـق لمـن يبنـي المنـار بهـا وأبـرز ببـرزة حيـث اضـطرك القـدر

يقول: (**خلّ الطريق لمن يبني المنار بها**)، الفعل خلّ لو حذفه فقال: (**الطريق لمن يبني المنار بها**)، يخاطب رجلًا لم يحسن، فقال: "الطريق" يريد خلّ الطريق لجاز له أنْ يصرح بالفعل (**خلّ الطريق**)، وجاز له أنْ يحذف الفعل، فيقول:

"الطريق" يعني خله؛ لأنّ الطريق هنا ليس مكررًا ولا معطوفًا.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَشَـــذَّ إِيَّـــايَ وَإِيَّـــاهُ أَشَـــذّ وَعَـنْ سَـبِيْلِ القَصْـدِ مَـنْ قَـاسَ انْتَبَـذْ

سبق أنّ التحذير عندما عرَّفناه قلنا هو تنبيه المخاطب إلى الشيء ليحذره، تنبيه المخاطب فالتحذير لا يكون إلا للمخاطب، يعني لا يكون للمتكلم ولا يكون للغائب، ومع ذلك جاء في السماع التحذير للمتكلم، قال ابن مالك: وهذا شاذ (شَذَّ إِيَّايَ) مع المتكلم، ومن ذلك الأثر المروي عن عمر بن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنه قال: "إياي وأنْ يحذف أحدكم الأرنب".

يعني نهاهم أنْ يحذفوا الأرنب بالحصى، أي يقتلوها بالرمي بالحصى، فقال: "إياي وأنْ يحذف أحدكم الأرنب"، والقياس إياكم بالخطاب "إياكم وأنْ يحذف أحدكم الأرنب"، وأشذ من مجيء التحذير للمتكلم مجيئه للغائب قال: (وَإِيَّاهُ أَشَذّ)، يعني مجيئه للغائب أشذ، ومن ذلك قول بعض العرب: "إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب".

يقول: إذا بلغ الرجل الستين فلا ينبغي له أنْ يتولع بشابة، الشواب جمع شابة هذا رأيه على كل حال، نحن يهمنا فقط اللفظ والحكم اللغوي، أما المعاني لا تهمنا كثيرًا، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثالث بعد المئة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد...

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأهلًا وسهلًا بكم في هذه الليلة ليلة الاثنين الثالث والعشرين من شهر ربيعٍ الأول من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة المصطفى عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ونعقد بحمد الله وبتوفيقه الدرس الثالث بعد المئة من دروس شرح [ألفية] ابن مالك -عليه رحمة الله-.

نبدأ الدرس بشرح البيتين الباقيين من هذا الباب (باب التحذير والإغراء)، عرفنا من قبل أنّ هذا الباب يدخل في المفعول به، فالمنصوب فيه في الحقيقة مفعولٌ به بفعلٍ محذوف إما وجوبًا وإما جوازًا على تفصيلٍ ذكرناه من قبل، والمعنى يعود إلى الإغراء بهذا المنصوب أي الحث على فعله، وهذا الذي يسمونه الإغراء، وإما أنْ يعود إلى التحذير منه والتنفير، وهذا الذي يسمونه التحذير.

التحذير ذكرنا أنّ له أساليب شرحناها في أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذكرنا من أحكامه أنه إنَّما يكون للمخاطب فتقول: "إياك الشر" أو "إياك والشر"، فبعد أنْ

ذكَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ القياس والأصل في هذا الباب أنْ يكون للمخاطب قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَشَذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَذّ).

يقول: إنه جاء في السماع القليل استعمال هذا الباب للمتكلم، وهذا قوله: (وشَذَّ إِيَّايَ)، ومن ذلك ما جاء عن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وما يروى عن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: "وإياي وأنْ يحذف أحدكم الأرنب"، أو نحو ذلك، فلم يقل: "إياكم والحذف" مثلًا؛ لأنه كان ينهى عن الحذف؛ لأنه لا يقتل الأرنب بل قد يفقع العين ولا ينفع، فخرج عن القياس عن "إياكم" إلى التكلم فقال: "إياي"، فقال هذا جاء في السماع فيُحترم ولكنه لا يُقاس عليه، يُقال إنه شاذ، أي شاذٌ في القياس لا يُقاس عليه.

وجاء أيضًا في السماع القليل استعمال هذا الباب مع الغائب (وَإِيَّاهُ أَشَذّ)، أي استعمال هذا الباب مع الغائب أكثر شذوذًا من استعماله مع المتكلم، وهذان السماعان القليلان لا يُقاس عليهما، ومَن قاس عليهما فقد بعد عن الصواب، وهذا قوله: (وَعَنْ سَبِيْلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ)، أي ابتعد عن القصد والعدل؛ لأنّ القصد والعدل عند النحويين -كما عرفنا من قبل- أنّ القياس إنّما يكون على الكثير في هذا الباب وفي الأبواب عمومًا، وأما القليل فلا يُقاس عليه إلا في حالاتٍ ذكرناها من قبل عدة مرات.

وبهذا يكون قد انتهى من الكلام على التحذير بأحكامه وأنواعه، ليجعل للإغراء بيتًا واحدًا قال فيه:

وَكَمُحَذَّرٍ بِلَا إِيَّا اجْعَلَا مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

الإغراء يقول الإغراء في أحكامه كالتحذير بلا إيَّا؛ لأننا ذكرنا أنّ التحذير يأتي على طريقتين:

- إما بإيا كأنْ تقول: "إياك الشر" أو "إياك والشر".

- وإما أنْ يكون بلا إيا كأنْ تقول: "الأسد الأسد" أي احذر، أو "رأسك والسقف" ونحو ذلك.

فقال: إنّ الإغراء لا يكون بإيا، وإنَّما يكون كالتحذير في كل أحكامه إلا أنه لا يأتي بإيا، فلهذا يمكن أنْ تقول في الإغراء: "العلم العلم"، أي الزم العلم، وهو كالتحذير في أحكام الحذف، فعند التكرار أو العطف يكون النصب بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا كقولك: "العلم العلم"، هنا يجب أنْ تحذف فعل الإغراء وجوبًا، ما تقول: "الزم العلم العلم وإنما تقول: "العلم العلم".

وكذلك مع العطف لو قلت: "الحفظ والفهم"، أي الزم الحفظ والفهم فتحذف وجوبًا، وأما إذا أغريت بلا تكرارٍ ولا عطف فإنّ الحذف يكون جائزًا، كأنْ تقول: "العلم يا إخوان" يعني الزموا العلم، فيجب أنْ تقول: الزموا العلم ويجب أنْ تقول: العلم؛ لأنك لم تكرر ولم تعطف.

فهذا ما يتعلَّق بالباقي من باب التحذير والإغراء.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ وَالأَصْوَاتِ**)

ثم عقد هذا الباب في ثمانية أبيات، نبدأ كالعادة بقراءتها فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٦٢٧. مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ ... هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ
٦٢٨. وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَآمِيْنَ كَثُرْ ... وَغَيْرُهُ كَوَيْ وَهَيْهَاتَ نَزُرْ
٦٢٩. وَالفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا ... وَهكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا
٦٣٠. كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ ... وَيَعْمَلانِ الخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ
٦٣١. وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ لَهَا ... وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيْهِ العَمَلْ
٦٣٢. وَاحْكُمْ بِتَنْكِيْرِ الَّذِي يُنَوَّنُ ... مِنْهَا وَتَعْرِيْفُ سِوَاهُ بَيِّنُ
٦٣٣. وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لاَ يَعْقِلُ ... مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الفِعْلِ صَوتًا يُجْعَلُ

٦٣٤. كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ   وَالْزَمْ بِنَا النَّوعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

عقد الباب -كما رأيتم - في ثمانية أبيات تكلم فيها على موضوعين:

- **الموضوع الأول**: أسماء الأفعال في ستة أبيات أو في ستة الأبيات الأولى.

- **والثاني**: أسماء الأصوات في البيتين الأخيرين.

فنبدأ بالكلام على أسماء الأفعال تبعًا لأبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بدأ بتعريف اسم الفعل ومثَّل له بأربعة أمثلة، فقال:

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ   هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ

عرَّف في هذا البيت أسماء الأفعال بأنها أسماءٌ تنوب عن الأفعال في المعنى والعمل، أسماءٌ أي هي أسماء ليست أفعالًا ولا حروفًا، إلا أنها نابت عن الفعل في شيئين في المعنى فمعناها ومعنى الفعل سواء، والعمل فهي والفعل في العمل سواء، **ومثَّل لأسماء الأفعال بأربعة أمثلة:**

- **الأول**: (شَتَّانَ) بمعنى الفعل الماضي افترق، يُقال: "شتان زيدٌ وعمروٌ"، أي افترقا زيدٌ وعمروٌ، هما في المعنى والإعراب سواء، "افترقا زيدٌ" فزيدٌ: فاعل، و"شتان زيدٌ وعمروٌ"، زيدٌ: فاعل.

- **والمثال الثاني**: (صَهْ) وهو بمعنى اسكت، تقول: "اسكت" فاعله ضميرٌ مستتر وجوبًا تقديره أنت، وصه: فاعله ضميرٌ مستتر وجوبًا تقديره أنت.

- **والمثال الثالث**: (أَوَّهْ) بمعنى أتعجب أو أعجب، وهو بمعنى الفعل المضارع كما ترون.

- **والمثال الرابع**: (مَهْ) بمعنى اكفف أو انكفف.

فاسم الفعل لفظه اسم، نحكم على لفظه بأنه اسم؛ لأنه يقبل علامةً من

علامات الإسمية كالتنوين، تقول: "صه وصهٍ، ومه ومهٍ، وأف وأفٍ"، والذي يقبل التنوين اسمٌ كما سبق في علامات الإسمية، وأما معناه فمعنى الفعل؛ لأنّ "صه" معناه اسكت.

إذًا فاسم الفعل خارجه اسم وداخله فعل، ولذا يُعامل لفظه معاملة الأسماء، ويُعامل معناه معاملة الفعل.

فإذا تبيَن ذلك تبين لكم لماذا اختلف النحويون في نوع هذه الكلمات أهي أسماءٌ أم أفعال؟ **على قولين للنحويين:**

- **القول الأول**: هو قول جمهور النحويين ومنهم البصريون أنها أسماء.

- **والقول الثاني**: قول جمهور الكوفيين أنها أفعال، والراجح قول الجمهور، وهذه من المسائل التي يتضح فيها الترجيح، وقول الكوفيين يقولون فاسد لشدة ضعفه، **والأدلة على فساده كثيرة:**

- **منها**: أنّ أسماء الأفعال -التي ذكرنا شيئًا منها- ليست على صيغ الأفعال، الأفعال لها صيغٌ محددةٌ واضحة، فالماضي فَعل والمضارع يفعل والأمر افعل، والصيغة قد يكون لها أكثر من صورة، وشتان وهيهات وصه ليست على شيءٍ من هذه الصيغ.

- **والأمر الثاني مما يفسد قولهم**: أنَّ من أسماء الأفعال ما يقبل التنوين، وهذا باتفاق كأفٍ وصهٍ وآهٍ، **والقاعدة تقول**: إذا كان عندك نوع وبعض أفراده قَبل التنوين، إذًا فهذه الأفراد أسماء وحكم النوع واحد.

إذًا فجميع الأفراد تكون أسماء؛ لأنّ بعضها قبل التنوين.

- **ومن الأمور التي تفسد قول الكوفيين**: أنّ من أسماء الأفعال ما جاء على حرفين كصه ومه، وليس هناك فعلٌ يأتي على حرفين، الفعل يأتي ثلاثيًا ويأتي رباعيًا

في المجرد، وفي المزيد يأتي رباعيًا وخماسيًا وسداسيًا، ولا يأتي أقل من ذلك إلا بحذف يعني تحذف منه حرفًا، هو ثلاثي، ثم تحذف حرفًا فيكون ثنائي، إذًا فهو ثلاثي مثل: "قف"، هي وقف، ثم حذفت الواو لعلةٍ تصريفية فقلت: "قف"، إذًا فهو ثلاثي.

أما الأسماء الأسماء قد تأتي على حرفين وقد تأتي على حرف وذلك في المبنيات، كالضمير "هو" هذا حرفان باتفاق مثل واو الجماعة في "ذهبوا" حرف باتفاق، وذكَر النحويون أدلةً أخرى أيضًا لإفساد قول الكوفيين نكتفي بهذه الأمور.

بعد أنْ عرَف ابن مالك أسماء الأفعال ومثَّل لها قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَآمِيْنَ كَثُرْ وَغَيْرُهُ كَوَيْ وَهَيْهَاتَ نَزُرْ

في هذا البيت ذكَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ أسماء الأفعال من حيث المعنى ثلاثة أقسام:

- **إما أنْ تأتي بمعنى فعل أمر.**
- **وإما أنْ تأتي بمعنى فعلٍ مضارع.**
- **وإما أنْ تأتي بمعنى فعلٍ ماضٍ.**

فالقسم الأول: اسم فعلٍ أو اسمٌ بمعنى فعل أمر، ومثَّل له بآمين اسم فعلٍ مبنيٌ على الفتح، بمعنى استجب، وهو أكثر الأقسام وهذا الذي نصَّ عليه بقوله: (كَثُرْ) أي: أنه أكثر من القسمين الآخرين وأمثلته كثيرة؛ لأنه أكثر الأقسام، مثل "صه" ومثل "مه"، ومثل "نزالِ" ومثل "دراكِ زيدًا"، "نزالِ" بمعنى انزل و"دراكِ" بمعنى أدرك وهكذا.

والقسم الثاني: اسمٌ بمعنى الفعل الماضي، ومثَّل له بهيهات اسم فعلٍ مبنيٌ على الفتح بمعنى الفعل الماضي بَعُد، تقول: "هيهات العلم عن الكسول"، يعني بَعُد العلم، قال الشاعر:

هيهـــات هيهـــات العقيـــق ومَـــن بـــه وهيهـــات خـــلٌ بـــالعقيق نواصـــله

يقول: (**هيهات العقيق**) يعني بَعُد هذا مكان بَعُد العقيق والعقيق فاعل، و(**هيهات العقيق**) فاعل، وسيأتي أنّ هذا الباب قائمٌ على السماع، فلهذا الباب سهل ما في اجتهادات وتنظر وتتأمل هو سماع.

فلهذا سيُقال لك مثلًا في هيهات: (**هيهات العقيق**) فاعل، وجاء في السماع دخول اللام على فاعل هيهات سماع، كقوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون:٣٦]، **الأصل اللغوي** والله أعلم: هيهات ما توعدون، يعني هيهات بَعُد الذي توعدون، ثم دخلت اللام، فاللام حينئذٍ زائدةٌ للتوكيد.

والقسم الثالث: اسمٌ بمعنى الفعل المضارع، ومثَّل له ابن مالك بوي بمعنى أتعجب أو أعجب، وهذه -كما تعرفون- وردت في القرآن الكريم ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص:٨٢]، وي بمعنى أتعجب أو أعجب، أتعجب لعدم فلاحهم مع حرصهم على الدنيا.

ثم ذكَر في آخر البيت أنّ هذين النوعين الأخيرين -بمعنى الماضي والمضارع- أنهما قليلان، فقال: (**وَغَيْرُهُ كَوَيْ وَهَيْهَاتَ نَزُرْ**)، أي قلَّ، **وهنا مسألة**: أعلم أنكم ستسألون عنها ولم يذكرها ابن مالك وهي ما إعراب أسماء الأفعال في أنفسها؟ (**هيهات العقيق**) العقيق: فاعل؛ لأنها تعمل عمل الفعل كما سيأتي، لكن هي في نفسها ما إعرابها؟ عندما تقول: "صه" الفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنت، صه نفسها ما إعرابها؟ آمين ما إعراب آمين؟ أسماء الأفعال ما إعرابها؟

في ذلك ثلاثة أقوالٍ للنحويين عندما يأتي الخلاف حاولوا أنْ تفهموا سبب الخلاف، لماذا اختلف النحويون؟ ما اختلفوا إلا لسبب بناءً على هذا السبب يتبين قوة القول وضعفه، وكلما تعمق الإنسان في معرفة هذه القياسات النحوية، عرف

أسباب خلاف النحويين وقوي عنده الترجيح بين هذه الأقوال.

- **القول الأول في إعراب أسماء الأفعال**: أنها في محل نصب مفعولٌ مطلق، يقولون: هذه مفاعيل مطلقة؛ لأنّ هؤلاء يرون أنها نائبةٌ عن المصدر في الحقيقة، فقولك: "صه" معناه الدقيق اسكت سكوتًا، و"وي" أتعجب تعجبًا، وهذا هو رأي أبي عثمان المازني شيخ المبرد.

فعلى ذلك كل أسماء الأفعال تعربها وأنت مرتاح إعرابًا واحدًا أنها مفعولٌ مطلق، ونعرف وسيأتي في آخر الباب أنها جميعًا مبنية على حركات أواخرها، إذًا فإعرابها لفظي أم محلي؟ محلي.

فإذا أردنا أنْ نعرب مثلًا "أف" ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء:٢٣]، ماذا سنقول في إعراب ﴿أُفٍّ﴾؟ سنقول: مفعولٌ مطلق، الإعراب مفعولٌ مطلق منصوب أو في محل نصب؟ في محل نصب مبنيٌ على الكسر، تريد أنْ تبين نوعه قل: اسم فعل لا بأس.

قلنا: بيان النوع مع الأسماء زيادةٌ في الإعراب ليس إعرابًا، إعراب الاسم أنْ تبين موقعه في الجملة مبتدأ، خبر، فاعل، مفعول به، حال، تمييز وهكذا، هذا الإعراب في الأسماء بخلاف الفعل والحرف، الفعل والحرف إذا أردت أنْ تبدأ إعرابهما فتبين نوعهما فعلٌ ماضٍ، فعلٌ مضارع، فعل أمر، حرف جر، حرف نصب، أما الاسم لا تبين نوعه.

إذا أردت أنْ تعرب محمد في "جاء محمد" ما تقول: اسم، ما تقول: علم، ما تقول: اسم مفعول، وكل ذلك صحيح لكن ليس هذا الإعراب، الإعراب أنْ تبين موقعه وقع بحيث يدل على الفاعل، فتقول: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، فلو زدت وهو علم وهو اسم وهو اسم مفعول، هذه كلها زيادات إلا أنّ المعربين

جرت عادتهم على النص على نوع الاسم إذا كان مبنيًا، عادة ليست واجبة لكنها عادة.

فلا بأس أنْ تقول في إعراب "أفٍ": اسم فعلٍ مبنيٌ على الكسر في محل نصب مفعولٌ مطلق، أو تقول: اسم فعلٍ وهو مفعولٌ مطلق في محل نصب مبنيٌ على الكسر، أو تقول ما شئت لكن تأتي بهذه الأركان الثلاثة: مفعول مطلق هذا بيانٌ لموقعه في الجملة، في محل نصب هذا بيانٌ لحكمه، مبنيٌ على الكسر هذا بيان لحركته، هذه أركان الإعراب تأتي بها رتبتها أو لم ترتبها لا بأس بذلك.

- **القول الثاني في إعراب أسماء الأفعال**: أنها لا محل لها من الإعراب، يقولون: لا محل لها من الإعراب، يعني ليس لها حكمٌ إعرابيٌ لا رفع ولا نصب ولا جر ولا جزم، لمّ؟ قالوا: حملًا على فعل الأمر والفعل الماضي، ونعرف أنهما لا محل لهما من الإعراب لا تدخلهم الأحكام الإعرابية، وهذا رأي الأخفش وجماعة، وهو الذي أيده ابن مالك.

- **القول الثالث**: وهو قولٌ في ظاهره لطيف القول الثالث أنّ أسماء الأفعال في محل رفعٍ مبتدأ، ومرفوعها يعني فاعلها ومرفوعها سد مسد الخبر، هي مبتدأ وفاعلها سد مسد الخبر، فتكون كقولهم: "أقائمٌ زيدٌ"، هذا في المبتدأ، **قلنا المبتدأ تذكرون نوعان:**

- المبتدأ الذي له خبر "زيدٌ قائمٌ".

- **والنوع الثاني**: المبتدأ الذي سد مرفوعه مسد الخبر، وذلك مع الوصف المعتمد على نفيٍ أو استفهام.

فإذا قلت: "أقائمٌ زيدٌ؟" الهمزة حرف استفهام، وقائمٌ: مبتدأ، وزيدٌ: فاعلٌ باسم الفاعل، فاعلٌ سد مسد الخبر، وأقوى هذه الأقوال عندي ولكلٍ اختياره،

أقوى هذه الأقوال عندي الأول أنها مفاعيل مطلقة، وهذا الذي أرشد إليه وأدرسه، ثم الثاني وهو الذي اختاره كثيرٌ من النحويين خاصةً المتأخرون، ثم الثالث.

ثم بعد ذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا ... وَهكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا
كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ ... وَيَعْمَلانِ الخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

يعني إذا قيل لكم: إنّ [ألفية] ابن مالك هي أسهل المنظومات العلمية تعلمون ذلك، نعم، [ألفية] ابن مالك هي أسهل المنظومات العلمية من حيث النظم، لكن لو مثلًا اطلعتم على منظوماتٍ علمية أخرى كألفية العراقي في الحديث مثلًا أو منظومات أخرى ووازنتم رأيتم بالفعل سهولة [ألفية] ابن مالك، وفيها أبيات واعرة نبهنا عليها، لكن الحكم دائمًا على الأكثر والأغلب.

ذكَر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذين البيتين أنّ أسماء الأفعال من حيث الوضع قسمان، يعني كيف وضعت؟ كيف وضعها العرب؟ **هي قسمان:**

- **القسم الأول:** أسماء الأفعال المرتجلة، ما معنى مرتجلة؟ يعني لم يسبق لها استعمالٌ في اللغة، لم تُستعمل في بابٍ آخر في اللغة، ثم جاءت العرب ونقلتها من هذا الباب وجعلتها أسماء أفعال لا، منذ وضعت من أول وضعها وضعوها أسماء أفعال، وهي الأكثر والأشهر، وكل الأمثلة السابقة من هذا الباب كصه ومه وآمين وأف ووي وشتان وهيهات، كلها مرتجلة يعني لم تُستعمل في اللغة إلا أسماء أفعال ليس لها استعمالٌ آخر.

- **والقسم الثاني:** أسماء الأفعال المنقولة وهي أسماء أفعالٍ منقولةٍ من بابين مستعملين، أتت العرب إلى بابين من أبواب اللغة المستعملة، ثم نقلوا منها كلمات وجعلوها أسماء أفعال، هي لم تكن أسماء أفعال، لكن نقلوها وجعلوها

أسماء أفعال، فالنقل إلى أسماء الأفعال -كما قلنا- يكون من بابين:

- **الباب الأول**: أسماء الأفعال المنقولة من شبه الجملة، وتعرفوا أنّ شبه الجملة نوعان: الظرف والجار والمجرور، فالمنقول من الجار والمجرور كقولهم: "عليك زيدًا" بمعنى الزم زيدًا، إذًا "عليك" هنا بمعنى فعل بمعنى الزم، أتوا إلى عليك وهي في الأصل جارٌ ومجرور، ثم نقلوها من بابها وجعلوها اسم فعل، يعني جعلوها اسمًا بمعنى الفعل الزم.

حينئذٍ نقول في: "عليك زيدًا"، عليك: جارٌ ومجرور أم اسم؟ اسم ويُعرب إعراب الأسماء، نقول: عليك مفعولٌ مطلق على القول الأول، أو لا محل له من الإعراب على الثاني، أو مبتدأ على الثالث؛ لأنه صار اسمًا الآن، ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة:١٠٥]، بمعنى -والله أعلم- الزموا شأن أنفسكم، وقد تُزاد الباء في مفعوله فتقول: "عليك بزيدٍ، عليك بالعلم، عليك بهذا الشيء".

قال الشاعر:

فَعَلَيــكَ بِالحَجّــاجِ لا تَعــدِل بِــهِ ... أَحَــداً إِذا نَزَلَــت عَلَيــكَ أُمــورُ

ما إعراب "عليك زيدًا"؟ أما عليك فعرفنا إعرابها، وأما زيدًا فمفعولٌ به منصوب باسم الفعل، والفاعل مستتر تقديره أنت مستتر وجوبًا.

ومن ذلك قولهم: "إليك"، تقول: "إليك عني"، إليك بمعنى تنح أو ارجع أو نحو ذلك، "إليك عني" إليك ليست جارًا ومجرورًا وإنَّما هي اسم فعل بمعنى تنح، وهذان المثالان ذكرهما ابن مالك في البيت.

والثاني من الشبه الجملة الظرف، فمن أسماء الأفعال المنقولة من الظرف قولهم: "دونك"، تقول: "دونك زيدًا، دونك الكتاب، دونك الباب فاخرج"،

مثلًا، ما معنى "دونك زيدًا"؟ يعني خذه، "دونك الكتاب" خذه، فدونك اسم فعل، وزيدًا مفعولٌ به، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنت.

ومن ذلك قولهم: "مكانك، مكانكم"، ما معنى مكانك؟ يعني اثبت، هنا ما في معنى الظرفية، وإنما تريد أنْ تقول: اثبت، فهو اسم فعل، ومن ذلك إذا قلت: "أمامك" تريد تقدم، "أمامك" يعني تقدم، بخلاف ما لو قلت: "اذهب أمامك" أو "اجلس أمام زيد"، هذه ظروف إذ وقع فيها فعل.

لكن لو قلت: "أمامك" تريد تقدم، أو "خلفك" تريد تأخر، أو "وراءك" تريد تأخر، فتكون حينئذٍ أسماء أفعال، وهذا قول ابن مالك: (**وَالفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا**) هي عليك، والألف للإطلاق في الشعر، (**وَهكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا**)، فهذا النوع الأول من أسماء الأفعال المنقولة التي نقلت عن شبه الجملة.

- **والنوع الثاني من أسماء الفعل المنقولة:** هي أسماء الفعل المنقولة من المصدر، المصدر تعرفون المصدر هذا أمر مستعمل في اللغة المصادر، ذهبوا إلى المصادر فنقلوا بعضها وجعلوها أسماء أفعال، ومن ذلك: "رويد وبله"، يقولون: "رويد زيدًا" بمعنى أمهله، ويقولون: "بله زيدًا" بمعنى اتركه.

نبدأ برويد "رويد" هذا مصدر من الفعل أرود بمعنى أمهل، أرود يرود إروادًا، بمعنى أمهل يمهل إمهالًا، أرود يرود إروادًا، إرواد نأخذ هذا المصدر إرواد صغره تصغير ترخيم يعني تصغير الحروف الأصلية فقط فتقول: رويد.

إذًا فرويد تصغيرٌ للمصدر تصغيرٌ لمصدرٍ مستعمل، وهذا المصدر المستعمل له فعل أم ليس له فعل؟ له فعل، قال تعالى: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا﴾ [**الطارق:١٧**]، ﴿رُوَيْدًۢا﴾ هذا مصدر يعني تمهيلًا أو إمهالًا، فهذا مصدر منصوب اسم منصوب ومنون؛ لأنه من الأسماء المنونة ليس ممنوعًا من الصرف.

فإذا قلنا: "رويد" هذا مصدر أو تصغير مصدر، والمصدر -كما سبق- درسنا المصدر وإعمال المصدر، وعرفنا أنّ المصدر يجوز أنْ يعمل عمل فعله، تقول مثلًا: "أمهل زيدًا"، وتقول: "أرود زيدًا"، فإذا أتيت بالمصدر جاز أنْ تعمله عمل الفعل فتقول: "رويدًا زيدًا" بمعنى أمهل زيدًا، فرويدًا هذا مفعول مطلق، وزيدًا مفعول به بهذا المصدر "رويدًا زيدًا".

وعرفنا في باب المصدر أيضًا أنّ المصدر إذا عمل جاز لك أنْ تعمله، وجاز لك أنْ تضيفه، فيجوز أنْ تقول: "رويد زيدٍ" بمعنى إمهال زيدٍ يعني أمهله إمهالًا، كما تقول: "افهم الدرس" هذا بالفعل، هات المصدر تقول: "فهمًا الدرس" هذا أعملته، اضفه تقول: "فهم الدرس يا شباب يا إخوان فهم الدرس" يعني افهموه فهمًا، فقال تعالى: ﴿فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد:٤]، أي اضربوها ضربًا.

إذًا فالمصدر يجوز أنْ تعمله فتنصب به ما بعده، ويجوز أنْ تضيفه، ثم إنّ العرب نقلوه من المصدر ولو أبقيته مصدرًا جاز وتعامله معاملة المصدر لا إشكال في ذلك، تقول: "رويدًا زيدًا"، وتقول: "رويد زيدٍ" ما في إشكال، ثم إنّ العرب نقلوه وجعلوه اسم فعل.

فإذا كان اسم فعلٍ وأسماء الأفعال كلها مبنية، بنوه على الفتح فقالوا: "رويدَ زيدًا"، "رويدَ" بنوه على الفتح وأعملوه عمل الفعل، فقالوا: "رويدَ زيدًا"، رويدَ: اسم فعل مبني على الفتح، وزيدًا: مفعولٌ به، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنت، أي أمهل زيدًا إمهالًا، هذا ما يتعلق برويد.

والمصدر الثاني الذي نقلوه من المصدرية إلى أسماء الأفعال "بله"، تقول: "بله زيدًا"، بله بمعنى ترك، تقول: "بله زيدًا" يعني اتركه، "بله الكتاب" اتركه، بله كترك إلا أنّ الترك له فعل ترك يترك تركًا، وأما البله فليس له فعلٌ مستعمل، هو

مصدر لكن ليس له فعلٌ مستعمل، ليس كل مصدرٍ له فعلٌ مستعمل، ويل مصدر وليس له فعل مستعمل، وهذا سبق في باب المصادر، **المصادر نوعان:**

- **ما له فعل.**

- **وما ليس له فعل.**

لو أردنا أنْ نأتي بفعله على القياس، هو ليس له فعل، لكن لو أردنا أنْ نأتي بفعله على القياس لكان مثل ترك يترك تركًا، بله يبله بلهًا، لكن لا تقول العرب: بله يبله، وإنما تقول فقط: بله، فبله مثل ترك، تقول: "تركًا زيدًا" بمعنى اتركه، ولك أنْ تضيف تقول: "ترك زيدٍ"، إنسان يضرب زيدًا فتقول له: "ترك زيدٍ" يعني اتركه، والبله لك أنْ تجعله مصدرًا على أصله، ولك أنْ تنقله فإنْ جعلته مصدرًا قلت: "بله زيدٍ" كترك زيدٍ تضيفه إضافةً.

وإنْ نقلته إلى اسم الفعل تعمله عمل الفعل، فتقول: "بله زيدًا" اترك زيدًا، وهذا هو قول ابن مالك بعد ذلك:

كَـذَا رُوَيْـدَ بَلْـهَ نَاصِـبَيْنِ ... وَيَعْمَـلاَنِ الخَفْـضَ مَصْـدَرَيْنِ

يقول: رويد وبله إنْ نقلتهما إلى باب أسماء الأفعال، فإنك ستبنيهما على الفتح رويدَ بلهَ، وتنصب ما بعدهما "رويدَ زيدًا، بلهَ زيدًا"، ولك أنْ تبقيهما مصدرين، فيأخذان حينئذٍ حكم المصدر، وسبق الكلام على أنّ المصدر يجوز أنْ تعمله فتقول: "رويدَ زيدًا"، ولك أنْ تضيفه "رويد زيدٍ"، وهذا قوله: (**وَيَعْمَلاَنِ الخَفْضَ**) أي: الجر (**مَصْدَرَيْنِ**).

ثم قال ابن مالك بعد ذلك:

وَمَـا لِمَـا تَنُـوبَ عَنْـهُ مِـنْ عَمَـلٍ لَهَـا ... وَأَخِّـرْ مَـا لِـذِي فِيْـهِ العَمَـلُ

❁ ذكَر في هذا البيت حكمين من أحكام اسم الفعل:

- **الحكم الأول**: أنّ اسم الفعل يعمل عمل فعله، وهذا الذي كنا نقوله من بداية الدرس، أسماء الأفعال من الأسماء التي تعمل عمل فعلها كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصادر، كلها أسماءٌ تعمل عمل فعلها، كذلك أسماء الأفعال تعمل عمل فعلها، إنْ كان فعلها لازمًا فهي مثله ترفع فاعلًا، وإنْ كان فعلها متعديًا فهي مثله ترفع فاعلًا وتنصب مفعولًا.

تقول: "هيهات العقيق" بمعنى بعد العقيق، سواء في المعنى والإعراب فالعقيق فيهما فاعل، وتقول: "شتان زيدٌ وعمروٌ" بمعنى افترقا زيدٌ وعمروٌ، فزيدٌ فاعلٌ فيهما، وتقول: "تراكِ زيدًا" بمعنى اترك زيدًا، فزيدًا مفعولٌ به والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنت، وتقول: "عليك زيدًا" بمعنى الزم زيدًا، فزيدًا مفعولٌ به والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنت.

ويجب أنْ يُنبه هنا إلى أنّ بعض أسماء الأفعال، قلنا: أسماء الأفعال سماعية، بعض أسماء الأفعال قد تأتي على أكثر من معنى، تأتي على معانٍ أكثر من فعل بحسب السماع والاستعمال، ومن ذلك مثلًا "حيهل"، تقول: "حيهل زيدًا"، بمعنى ايته، "حيهل الخير" بمعنى ايته، فزيدًا مفعولٌ به والفاعل مستتر وجوبًا.

ويقولون: "حيهل على الخير"، ليست بمعنى ايته؛ لأنه متعدي ايته، لا بُدَّ أن تقدر فعلًا يتعدى بعلى أقبل بمعنى أقبل، إذًا فأقبل والفاعل مستتر وجوبًا، وفي الأثر "إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر"، قالوا: بمعنى أسرع بذكره وهكذا، وسيأتي أنّ حيهل فيها أكثر من لغة، سيأتي بيانها في حينه، وهذا هو قول ابن مالك: (وَمَا لِمَا تَنُوبَ عَنْهُ مِنْ عَمَل لَهَا).

يقول: العمل الذي للفعل الذي تنوب عنه أسماء الأفعال أثبته لها، يعني أنها

تعمل عمل فعلها، فهذا هو الحكم الأول في هذا البيت.

- **وأما الحكم الثاني في هذا البيت:** فهو أنه لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه، معمول اسم الفعل لا يجوز أنْ يتقدَم عليه، المعمول هو الذي يقع عليه العمل، يعني الفاعل والمفعول به، فتقول مثلًا: "عليك زيدًا" أو "دراكِ زيدًا"، ولا يجوز أنْ تقدم المعمول فتقول: "زيدًا عليك" أو "زيدًا دراكِ"، وهذا هو قول ابن مالك: (**وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيْهِ العَمَل**)، وفي بعض النسخ نسخ للألفية وأخر ما الذي فيه العمل، يقول: الذي وقع عليه عمل اسم الفعل يجب أنْ يتأخر.

إذًا لا يجوز أنْ يتقدم عليه هذا قول جمهور النحويين.

قالوا: لأنّ اسم الفعل يعمل بالأصالة أم يعمل بالحمل والتشبيه؟ يعمل بالحمل والتشبيه على الفعل، إذ لا يعمل بالأصالة وإنما يعمل بالفرعية، فعمله ضعيف لا يعمل إلا إذا جاءت الأمور على أصلها، يعني ما في مشكلة في الكلام، لكن لا يستطيع أنْ يعمل كالفعل الفعل القوي يعمل فيما بعده وفيما قبله، ويعمل مذكورًا ومحذوفًا؛ لأنّ هو الأصل في العمل.

أما اسم الفعل فهو اسم الأصل فيه أنه لا يعمل، لكنه عمل هنا حملًا على الفعل فعمله ضعيف، فلهذا لا يعمل اتفاقًا وهو محذوف، ولا يعمل متأخرًا عند الجمهور كما قلنا الآن، وخالف في ذلك -أي في وجوب تأخير معموله- خالف في ذلك الإمام الكسائي فأجاز أنْ يتقدم، قال: يجوز أنْ تقول: "زيدًا عليك وزيدًا دراكِ" ونحو ذلك، **واستدل له بشاهدين:**

- **الشاهد الأول:** قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى في سورة النساء: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [النساء:٢٤]، قالوا: المعنى عليكم هنا بمعنى الزم، أي الزموا كتاب الله، كقولك: "عليك زيدًا" أي الزم زيدًا، ثم قدم المفعول به.

- **والشاهد الثاني**: قول الراجز:

يــا أيهــا المــائح دلــوي دونكــا إني رأيــت النَّــاس يحمــدونكا

فقال: (**دلوي دونك**) ولم يقل: دونك دلوي، دونك قلنا اسم فعل بمعنى خذ، "دونك زيدًا" أي خذه، "دونك دلوي" أي خذه، ثم إنه قدَّم المفعول به فقال: (**دلوي دونك**)، والجمهور خرَّجوا هذين الشاهدين، أما الآية فتخريجها واضح على تخريجين:

- **التخريج الأول وهو الأقرب**: أنه ليس من باب اسم الفعل، تقول: "عليك" ليس اسم فعل بمعنى الزم، وإنَّما هو على أصله شبه جملة جار ومجرور، وإنَّما هذا من باب الإغراء الذي سبق قبل قليل، والمعنى الزموا كتاب الله، وعليكم جار ومجرور، يعني الزموا المكتوب عليكم، يعني المفروض عليكم، فهو من باب الإغراء.

- **وقولٌ آخر لا بأس به في الآية**: أنّ كتاب الله مفعولٌ مطلق، والمعنى ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾ [النساء:٢٣] إلى آخر الآية، ثم قال: كتب الله عليكم ذلك كتابًا، ثم حذف الفعل وأقام المصدر مقامه كما تقول: "فهمًا الدرس"، أي افهم فهمًا، فهذان القولان متجهان ولا إشكال عليهما والمعنى معهما واضح وسليم.

۞ وأما البيت (أيها المائح دلوي دونكا) ففيه أيضًا توجيهان:

- **التوجيه الأول وهو الأقوى**: أنّ عليك على أصله شبه جملة جارٌ ومجرور، والجملة من باب الإغراء، أي الزم دلوي، الزمه يعني الزمه وقدمه على غيري، ودونك ظرف، يعني الدلو الذي دونك، وهذا معنى مستقيم لا بأس به بل هو هذا المعنى، ويتضح قوة هذا التوجيه أنّ الشاهدين كلاهما على هذا المعنى.

فلو أنه استشهد للكسائي بشواهد لا تدخل في باب الإغراء، وإنما يلزم فيها أنْ تكون أسماء أفعال لكان ذلك أقوى للاحتجاج له، ولكن عندما أخرج هذان الشاهدان من هذا الباب إلى باب الإغراء، وهو المعنى المتبادر في الآية والبيت كان حملهما على ذلك أحسن وأولى.

- **والتوجيه الثاني في البيت**: دلوي دونك أنّ دلوي: مبتدأ ودونك: اسم فعل، وفاعله مستتر تقديره أنت ومفعوله محذوف أي دلوي دونك، أي دلوي خذه، وهذا لا بأس به أنْ تقول: "محمدٌ أكرمه، الكتاب اقرأه"، لا إشكال في ذلك، وهذا لا يتأتى في الآية؛ لأنّ الآية ظهر النصب كتابًا، أما دلوي لم يظهر النصب فجاز أنْ يُقال إنها مبتدأ.

والخلاصة: أنّ الجمهور على أنّ معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه؛ لأنه عاملٌ ضعيف، وأسأل وأختم بهذا السؤال الدرس، ونبقي ما تبقى إنْ شاء الله في الدرس القادم، سواءً شرح الأبيات أو مسائل وملحوظات مهمة تتعلق بهذا الباب، ما الفرق بين المائح والماتح؟ الراجز قال: (**أيها المائح دلوي دونكا**)، ما الفرق بين المائح والماتح؟

الطالب: [@٥٥:٠٧].

الشيخ: المائح والماتح، المائح.

الطالب: [@٥٥:١٨-٥٥:١٣].

الشيخ: الفوقي للفوق والتحتي للتحت.

الطالب: [@٥٥٢٨-٥٥:٢٢].

الشيخ: المائح الماتح كلاهما فوق، الهمزة فوق والتاء فوق، الماتح هو الذي على شفير البئر هو الذي يخرج الماء من البئر وهو على شفيره يرفعه، والمائح.

الطالب: [@٥٥:٤٣].

الشيخ: المائح.

الطالب: [@٥٥:٤٧].

الشيخ: كيف هذا البيت يقول: (**أيها المائح**)، هو الذي ينزل عند قلة الماء ينزل إليه، كيف؟

الطالب: [@٥٦:٠٠-٥٦:٠٢].

الشيخ: يعني تريد تقصد ذلك؟ هذا غورٌ منك للمعنى ما شاء الله، هذا هو الفرق بينهما، نختم بذلك، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الرابع بعد المئة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة المباركة الطيبة المتمة لربيعٍ الأول من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، ونحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وبتوفيقه الدرس الرابع بعد المئة بمشيئة الله تعالى.

في الدرس الماضي تكلمنا على باب أسماء الأفعال والأصوات، وعرفنا أنّ ابن مالك عقده في ثمانية أبيات، شرحنا منها خمسًا وبقي منها ثلاثة أبيات نشرحها إنْ شاء الله تعالى في هذه الليلة، ثم نعقب على ذلك ببعض المسائل المتعلقة بهذا الباب.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت السادس:

وَاحْكُمْ بِتَنْكِيْرِ الَّذِي يُنَوَّنُ ... مِنْهَا وَتَعْرِيْفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنّ اسم الفعل إذا كان منونًا فهو نكرة، نحو: "أفٍ وآهًا وواهًا وويهًا"، وكلها بمعنى أتعجب، إلا "أف" بمعنى اتضجر، وإذا كان اسم الفعل غير

منون فهو معرفة، مثل: "هيهات وشتان وآمين ونزالِ وأوّه"، وذكرنا معانيها في الدرس الماضي، وأنّ ما جاء من أسماء الأفعال منونًا وغير منون فهو حين ينون نكرة وحين لا ينون معرفة.

وقد جاءت أسماءٌ كثيرة من أسماء الأفعال على ذلك، مثل: "صه وصهٍ ومه ومهٍ"، ويُقال: "آه وآهٍ وآهًا" بمعنى اتحسر، ويُقال: "إي وإيهٍ" بمعنى زد، ويُقال: "حيهل وحيهلًا" بمعنى أرحب أو نحو ذلك، وسيأتي أنّ لها أكثر من معنى، وماذا ينبني على ذلك؟

ينبني على ذلك الفرق في المعنى، فإنّ معنى النكرة غير معنى المعرفة، ويتبين ذلك في أسماء الأفعال التي جاءت منونةً وغير منونة، كقولك: "صه"، فأنت إذا قلت: "صه يا محمد، وصهٍ يا زيد"، فقولك: "صه" معرفة، وقولك: "صهٍ" نكرة، فقولك: "صه" أي: اسكت عن هذا الحديث المعهود الذي تتكلم فيه، ثم إنه لا يمنعه عن غيره من الأحاديث.

وإذا قال له: "صهٍ يا محمد" بالتنكير فمعنى ذلك أنه ينهاه عن كل شيء، اسكت سكوتًا مطلقًا، ف"صه يا محمد" بمعنى اسكت السكوت المعهود، و"صهٍ" بمعنى اسكت سكوتًا، اسكت السكوت هذا في المعرفة، واسكت سكوتًا في النكرة والفرق بينهما في المعنى ما ذكرناه، وهكذا لو قلت لمتكلمٍ: "إيه"، إذا قلت: "إيه يا زيد" أو قلت: "إيهٍ يا زيد"، ف"إيه يا زيد" أي: زد من هذا الحديث الذي تذكره، و"إيهٍ يا زيد" أي: زدني من حديثك مطلقًا.

وجاء في الحديث أنّ النبيّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كان يستروي من أحد الصحابة شيئًا من أبيات أمية بن أبي الصلت، وكان من الشعراء القلائل في الجاهلية الذين يذكرون الله والجنة والنار، وقد درسها من أهل الكتاب، وقد جاء فيه إنه آمن لسانه وكفر قلبه؛ لأنه لم يؤمن بالنبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ مع أنه أدركه، وكان يروي له بعض

الأبيات من شعره، ثم يقول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِه» يعني زدني من شعره، ولو قال: "إِهٍ" أي: زدني من الشعر والحديث مطلقًا، وهكذا في بقية أسماء الأفعال والفرق بينها.

وبهذا ينتهي كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ على أسماء الأفعال؛ لأنه ذكر في العنوان أسماء الأفعال والأصوات، فهذه ستة أبياتٍ في أسماء الأفعال والبيتان الباقيان في أسماء الأصوات، قال في أسماء الأصوات رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ ... مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الفِعْلِ صَوتًا يُجْعَلُ
كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ ... وَالزَمْ بِنَا النَّوعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ أنّ أسماء الأصوات نوعان:

- **النوع الأول**: ما خوطب به غير العاقل مما يشبه اسم الفعل، تخاطب حيوانًا مثلًا غير عاقل بلفظٍ يشبه اسم الفعل، وهذا يكون إما لدعائه لندائه وإما لزجره ورده، ولذلك أمثلةٌ كثيرة جدًّا من ذلك قول العرب: "جئ جئ" لدعاء الإبل إلى الشرب، أي ندائها إلى الشرب، وقولهم لدعاء الضأن: "حا حا"، ولدعاء المعز "عا عا"، ولدعاء الحمار "سأ"، ثم إنهم توسعوا في ذلك، فأخذوا من هذه الأسماء أفعالًا، يعني اشتقوا من هذه الأسماء أفعالًا، فقالوا: "جأجأت بالإبل"، يعني قلت لها: "جئ جئ"، و"حاحيت حيحائًا وعاعيت عيعاءً"، قال الراجز:

يا عنز هذا شجرٌ وماء ... عاعيتُ لو ينفعني العيعاء

ومن ذلك قولهم لزجر الخيل عن الإبطاء إذا أبطأت ماذا يقولوا لها يقول لها: أسرعي؟ يقولون لها: "هلا هلا"، قالت ليلى الأخيلية لرجلٍ عيرها بشيءٍ يخص النساء فقالت:

تعيرني داءً بأمك مثلُه؟! ... وأي حَصانٍ لا يُقال له: هلا

ومن ذلك قولهم: "عَدس" في زجر البغل والفرس، قال الشاعر:

عَــدَس مــا لِعَبّــادٍ عَلَيــكِ إِمــارَةٌ   نَجَــوتِ وَهَــذا تَحمِلــينَ طَليــقُ

ولذلك أمثلةٌ كثيرة، سيأتي أيضًا ذكرٌ لبعضها، فهذه أسماء أصوات لخطاب غير العاقل.

بعض النحويين كالرضي شارح [الكافية] يرى جواز عد هذه الأسماء من أسماء الأفعال، يقول: لا بأس من عد هذه الأسماء من أسماء الأفعال؛ لأنّ فيها معنى الأمر نداءً أو زجرًا، ولكن جمهور النحويين لا يعدونها من أسماء الأفعال، وإنما يعدونها من أسماء الأصوات لما سنذكره عند بيان سبب تسميتها بهذا الاسم أسماء الأصوات.

فهذا النوع الأول وهو الذي قال فيه ابن مالك:

وَمَــا بِــهِ خُوطِــبَ مَــا لاَ يَعْقِــلُ   مِـنْ مُشْـبِهِ اسْـمِ الفِعْلِ صَـوتًا يُجْعَـلُ

أي يُجعل صوتًا، أي يُجعل اسمًا من أسماء الصوت.

- والنوع الثاني من أسماء الأصوات: ما حكي به صوتٌ من الأصوات، كحكاية صوتٍ من أصوات الحيوانات أو الجمادات، أو حكاية صوت اصطكاك الأجرام بعضها ببعض، أو حكاية صوت صرير الباب، أو المحركات أو نحو ذلك تحكي هذا الصوت، ولذلك أيضًا أمثلةٌ كثيرة من ذلك قولهم: "غاق" لحكاية صوت الغراب "غاق"، ولحكاية صوت الضرب "طاق"، ولحكاية صوت وقع الحجارة "طق"، ولحكاية صوت وقع السيف "قب"، وهو المذكور في بيت ابن مالك.

ولذلك أمثلةٌ كثيرة سيأتي ذكرٌ لبعضها أيضًا، وهذا الذي ذكره ابن مالك في قوله: (كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ)، ما معنى قوله: (أَجْدَى) أي: أفاد، كذا الذي أفاد حكاية أي حكاية صوتٍ من الأصوات (كَقَبْ) وشرحنا معناها.

ثم ختم ابن مالك ذلك بقوله: (وَالزَمْ بِنَا النَّوعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ)، ذكَر أنّ أسماء الأفعال وأنّ أسماء الأصوات كلها أسماءٌ مبنية، مبنيةٌ على حركات أواخرها سكون أو فتح أو كسر إلى غير ذلك، فهذا ما يتعلق بشرح أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لنعقب على ذلك ببعض المسائل المتعلقة بهذا الباب:

- **من المسائل:** هناك أصوات تخرج من فم الإنسان تدل على معنًى من المعاني، لكن بالطبع لا بالوضع اللغوي، فهذه لا تعد عند النحويين كلمات، فلا تعد من أسماء الأصوات، بل هي مجرد أصوات كصوت السعال والنحنحة، هذا لا يُسمى اسم صوت، هذا صوت يخرج بالطبع وليس كلمةً وضعتها العرب للدلالة على معنًى من المعاني، وإنما يخرجه الإنسان بطبعه، وهي أصواتٌ كثيرة، كصوت الألم لو تألمت أه، أو صوت التضجر أوف، أو صوت إلقاء اللعاب من الفم توف، أو صوت الضحك، وهذا مختلف كلٌ له صوت في ضحكه.

فهذه أصوات لا علاقة بالنحو بها؛ لأنها أصواتٌ تخرج بالطبع لا تخرج بالوضع اللغوي، يعني العرب لم تضعها لتدل على معنًى من المعاني، ومع ذلك فهي كغيرها من الأصوات يمكن أنْ تصوَر بالكتابة، تصويرها لا مانع منه، ولا يعني أنها كلمات، فلهذا نصور أوف، وبعضهم يمد الفاء أوف أو هاء الضحك بعضهم يكتب هاءات متتابعة، أو بعضهم يكتب هئ هئ هئ، أو هق هق كتابات مختلفة للدلالة على الضحك، لكن ننبه على أنّ هذه لا تُسمى بأسماء أصوات.

مسألة: لِمَ سميت أسماء الأصوات بهذا الاسم؟ أما تسمية ما يُحكى به صوت فأمره واضح، صوت الغراب غاق، واضح أنّ هذا حكاية لصوت، أما تسمية ما يُخاطب به غير العاقل باسم صوت عندما تقول للبعير: "جئ جئ"، هذا يكون اسم صوت يعني مجرد صوت يخرجه الإنسان للدلالة على هذا المعنى، ولا يعدونه من أسماء الأفعال كما رأينا قبل قليل عند الجمهور؛ لأنّ الإنسان يحتاج

في حياته في أحيانٍ كثيرة إلى خطاب هذه الدواب للحمل أو الوقوف أو السير أو الشرب أو نحو ذلك، وهي غير عاقلة.

فاضطر إلى أنْ يجعل أصواتًا يدربها عليها؛ لكي تأتي ببعض الأفعال عند ذكر هذا الصوت، فهي ليست أصواتًا لمعاني وإنَّما هي أصوات يأتي منها ردة فعل من هذه الدواب، فلهذا سميت أصواتٌ، هي مجرد صوت يخرجه الإنسان، فلهذا تفننت العرب في ذلك كثيرًا، فتجد أنها في مثلًا دعاء الإبل أو زجر الإبل لها كلمات كثيرة جدًّا على اختلاف القبائل واختلاف الأماكن، والآن تجد أهل الإبل مثلًا لهم كلمات كثيرة، وقد تختلف هذه الكلمات من قبيلة لقبيلة، من مكان لمكان، من بلد لبلد.

وقد يأتون بكلمات لم تستعملها العرب من قبل، بما أنه أتى بكلمات، ثم درَب هذه الدواب عليها صارت من أسماء الأصوات، وحديثنا عما جاء وسُمِع عن العرب في ذلك فهذا هو السبب، ولذلك فإنه ينبني على ما قررناه من قبل من تسمية أسماء الأصوات بذلك مسألةٌ أخرى: وهي أنّ أسماء الأفعال -كما عرفنا- تعمل عمل الفعل ترفع فاعلها إنْ كان فعلها لازمًا، وترفع فاعلها وتنصب مفعولها إنْ كان فعلها متعديًا.

تقول: "صه"، فالفاعل مستتر تقديره أنت، وتقول: "تراكِ زيدًا" يعني الزم زيدًا، فالفاعل مستتر وزيدًا مفعولٌ به وهكذا تعمل عمل الفعل، أما أسماء الأصوات بنوعيها فهي لا تعمل عمل الفعل، ولا تتحمل ضميرًا، ولا تنصب مفعولًا به هذه لا تعمل عمل الفعل ولا تنصب مفعولًا به، مجرد أصوات للدلالة على هذه المعاني.

فعلى ذلك يقولون: إنّ أسماء الأصوات مفردة، يعني كلمة واحدة لا تستصعب كلمةً أخرى، وأما أسماء الأفعال فهي في حقيقتها كلماتٌ مركبة؛ لأنها لا

تستغني عن كلمةٍ أخرى إما فاعل أو فاعل ومفعول به.

فعلى ذلك يقع في إعراب أسماء الأفعال الخلاف الذي سبق ذكره في الدرس الماضي، يقع في أسماء الأفعال الخلاف الذي ذكرناه في إعرابها في الدرس الماضي الجمهور لا محل لها من الإعراب، والمازني مفعولٌ به في محل نصب، وبعض النحويين يرى أنها مبتدأ ومرفوعه سد مسد خبره.

أما أسماء الأصوات فبالاتفاق أنها لا محل لها من الإعراب، هي أصوات لا إعراب لها لا محل لها من الإعراب، لا يدخلها رفعٌ ولا نصبٌ ولا جرٌ ولا جزم، فإذا أردت أنْ تقلد غرابًا فتقول: "غاق غاق"، ولكن قد تخرج هذه الأسماء (أسماء الأصوات) قد تخرج عن كونها مجرد حكايةً لصوت، وهذا استعمالها الأصلي، فتكون أسماءً خاضعةً للإعراب إذا أدخلتها في الإعراب وأردت أنها أسماء دالةً على مسماها، وليس مجرد حكاية صوت.

كأنْ تقول: "أزعجنا غاق، وسمعنا غاق"، فحينئذٍ يجوز لك الحكاية (حكاية الكلمة على بنائها) "أزعجنا غاق، وسمعنا غاق"، ويجوز أنْ تعربها يعني أنْ تخضع لفظها للإعراب، فتقول: "أزعجنا غاقٌ، وسمعنا غاقًا"، وهكذا لو قلت: "سمعت هلًا، وسمع زيدٌ عدسًا"، أو تقول: "سمعت هلا، وسمع زيدٌ عدس"، يعني سمعت مَن يقول لحصانه: "هلا"، وسمع زيدٌ مَن يقول لبغلته: "عدس".

ومن المسائل في هذا الباب: أنّ أسماء الأفعال كلها بالاتفاق سماعية، يعني لا يُقاس على شيءٍ منها، ما عدا أسماء الأفعال التي جاءت على وزن "فعالِ" بلامٍ مكسورة "كنزالِ" "ودراكِ زيدًا"، و"تراكِ زيدًا" بمعنى انزل وأدرك واترك، فاختلف النحويون في هذا النوع فقط من أسماء الأفعال، **اسم الفعل الذي جاء على وزن فعالِ على قولين:**

- **القول الأول**: أنه سماعيٌ أيضًا يعني لا يجاوز به ما سمع عن العرب، ولا نقيس عليه شيئًا لم يُسمع، وهذا هو قول المبرد.

- **والقول الثاني**: أنه قياسيٌ في كل فعلٍ ثلاثيٍ تامٍ متصرف، طبعًا هذه أغلب الأفعال الثلاثية، فعل ثلاثي تام ليس بناقص كان وأخواتها، متصرف ليس بجامد كنعم وبئس، وهذه أغلب الأفعال الثلاثية، وهذا هو قول الأكثرين جمهور النحويين يرى أنّ هذا الباب قياسيٌ.

ومن المسموع فيه قول العرب: "نزالِ يا زيد" أي: انزل، و"تراكِ زيدًا" أي: اترك، و"مناعِ زيدًا" أي: امنع، و"نعاءِ زيدًا" أي: انعه، و"حذارِ من كذا" أي: احذر، و"براكِ" أي: ابرك، و"بدادِ" أي: تفرق وتبدد، و"دبابِ" إذا دبا، و"خراجِ" أي: اخرج.

قال الراجز:

تَراكِهـا مـن إبـلٍ تَراكِهـا ... أَمـا تَـرَى الخيـل لَـدَى أَوْراكِهـا

يقول: اتركها، وقال الآخر:

مناعهـا مـن إبـلٍ مناعهـا ... أمـا تـرى المـوت لـدى أرباعهـا

أي: امنعها، وقال الآخر: (**حَذارِ من أرماحنا حَذارِ**)، أي: احذر، وقال الآخر:

نعـاءِ أبـا ليلـى لكـل طمـرَةٍ ... وَجَرْدَاء مِثل القوس سمح حُجُولُهَا

أي: انع أبا ليلى، وعلى ذلك -أي على قول الجمهور- يجوز أنْ تقول فيما لم يُسمع من هذا الباب أنْ تقول من ضرب "ضرابِ زيدًا" بمعنى اضرب زيدًا، وتقول: "أخاذِ الكتاب" أي: خذه، وتقول: "جلاسِ يا زيد" أي: اجلس، و"ذهابِ إلى المسجد مبكرًا" أي: اذهب، وتقول: "قوامِ وقعادِ" من قام وقعد، ومع ذلك فقد جاء عن العرب هذا الباب أي فعالِ من غير الفعل الثلاثي، كقولهم: "تراكِ

زيدًا".

أنا قلت: "تراكِ" أو قلت: "تراكِ"، تراكِ لا تراكِ من ترك ثلاثي ما يصلح، ولكن المثال "دراكِ زيدًا" من أدرك الرباعي، وقالوا: "نذارِ يا محمد" من الإنذار أي أنذرني، وقالوا أكثر من ذلك "قرقارِ يا زيد" و"عرعارِ يا زيد"، "قرقارِ" إذا صوت بصوتٍ كالضحك وهي القرقرة مستعملة الآن، و"عرارِ" أي: صوَّت لغيره لكي يلعب بهذه اللعبة وهي لعبة العرعرة لعبة عند العرب، إذا أراد أنْ يجمع أو ينادي لهذه اللعبة يقول: "عرارِ يا أولاد، عرارِ يا فلان ويا فلان" يعني تعالوا لكي نلعب هذه اللعبة، فهذه مسألة.

ومن المسائل في ذلك أيضًا: أنّ النحويين اختلفوا في بعض الكلمات أأسماء أفعال أم لا؟ فمن هذه الكلمات مثلًا: تعال، تعال فبعضهم قال إنها اسم فعل تعال، والجمهور على أنها فعل أمر وهو الصواب؛ لأنها تقبل ياء المتكلم وتدل على طلب، وتقبل الضمائر والذي يقبل الضمائر هو الفعل، أما أسماء الأفعال فلا تقبل الضمائر، تقول: "تعال يا محمد وتعالي يا هند، و﴿تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ﴾ [آل عمران:٦٤] "، فهذا هو الصواب.

ومن ذلك كلمة "هات" هات قيل: اسم فعل والصواب أنها فعل أمرٍ أيضًا للدليل السابق، وكلماتٌ أخرى أيضًا، فإذا كان النحويون اختلفوا في بعض الكلمات فاعلم أيضًا أنّ العرب أنفسهم؟ اختلفوا فيما بينهم في بعض الكلمات، فبعض العرب جعلها اسم فعل وعاملها معاملته، وبعضهم جعلها فعلًا وعاملها معاملته، ومن أشهر الأمثلة على ذلك كلمة "هلم" وهي كلمةٌ قرآنية.

فالحجازيون يجعلونها اسم فعل، فيقولون: "يا محمد هلم، ويا هندُ هلم إلى كذا، ويا محمدان هلم إلى كذا، ويا محمدون هلم إلى كذا"، كما تقول: "صه يا

محمد، وصه يا هند، وصه يا محمدون، وصه يا محمدان"، لفظ اسم الفعل واحد لا يتغير، وبلغتهم جاء التنزيل العزيز قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [الأنعام:١٥٠]، وأما التميميون وهم بقية العرب فإنهم يجعلون هذه الكلمة فعلًا، فيعاملونها معاملة الفعل، يقولون: "هلم يا زيد، ويا هند هلمي، وهلما يا زيدان، وهلموا يا زيدون"، فهي فعلٌ عندهم.

فعلى ذلك يُقال: "هلموا شهداءكم" على هذه اللغة، وقلنا من قبل إذا قُسِم العرب في مسألةٍ نحوية أو لغوية إلى حجازيين وتميميين، فالحجازيون غالبًا من هم غرب جبال السروات، والتميميون من هم شرق جبال السروات، وإنما هذا اصطلاح.

من المسائل في هذا الباب أيضًا: عرفنا أنّ كل أسماء الأفعال والأصوات مبنية، وهي مبنيةٌ على حركات أواخرها، وأنّ كل ذلك سماع ومع ذلك فإنه قد يأتي في السماع يعني قد يأتي في اللغة عن العرب أنّ اسمًا واحدًا من أسماء الأفعال أو الأصوات فيه أكثر من لفظ وصيغة وبناء على حركة، قد يُبنى على الكسر وقد يُبنى على الفتح مثلًا.

فمن أمثلة ذلك مثلًا: "حيهل"، فقالت العرب: "هيحلْ" بسكون اللام، وقالت: "حيهلا بزيدٍ" بلامٍ وألف، وقالت: "حيهلًا بزيد"، فنونت كل ذلك مروي عن العرب، ومن ذلك "أف، أفٍ" التي بمعنى اتضجر ليست التي أوف التي قلنا هذه ليست باسم صوت، ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء:٢٣]، هذه فيها قرابة أربعين لغة، منها: "أف" مثلثة الهمزة "أُفٍ وأَفٍ وإِفٍ" وفيها لغاتٌ أخرى، ومنها "هيهات" وفيها ستٌ وخمسون لغة.

طبعًا في لغات مشهورة وفي لغات غير مشهورة، وأشهر اللغات هي "هيهات"

وهي الواردة في القرآن ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ﴾ [المؤمنون:٣٦]، ومن ذلك آمين، يُقال في اللغة: "آمين" بالمد و"أمين" بالقصر.

الطالب: [@٣٦:٢٨].

الشيخ: آمين بالمد وأمين بهمزة غير ممدودة.

الطالب: [٣٦:٣٨-٣٦:٤٠@].

الشيخ: آمّين بميمٍ مشددة وهذه بمعنى قاصدين، لا آمين فاعلين أمين على وزن كريم على وزن فقط.

من المسائل أيضًا: ظهر لنا أنّ اسم الصوت المخاطب به ما لا يعقل منه ما يكون دعاءً أي نداءً، ومنه ما يكون زجرًا، وأما اسم الصوت المحكي به صوت فهو إما أنْ يكون لحيوان، وإما أنْ يكون لغير حيوان، فهذه من التقسيمات التي تضبط لنا الباب.

فمن دعاء ما لا يعقل غير ما ذكر أمثلة جديدة قولهم: "أو" لدعاء الفرس، وعند دعاء الناقة والشاة للحلب ماذا تقول؟ يقولون: "بسْ بسْ"، وعند دعاء الجحش يقولون: "عوه"، وعند دعاء الإبل إلى الإناخة يقولون: "نخ" أو "إخ إخ"، وعند تسكين الناقة عند دنو الفحل منها يقولون: "هيد هيد" أو "هاد هاد"، ولدعاء الكلب يقولون فيه: "جوت" أو "قوس"، ولدعاء الإبل أيضًا يقولون: "حل"، ولزجر المواشي عمومًا يقولون: "عاي عاي" أو "حاي حاي"، ولتسكين الإبل إذا فزعت يقولون: "هدع هدع" وهكذا.

ومن الأمثلة على حكاية الصوت غير ما ذكر حكاية صوت الظبية ونحوها، الظبية الغزال ونحوها من الشياه ونحو ذلك، وهي "ماء" بهذا اللفظ، يقولون: "ماءِ" بألفٍ ممالة، والألف الممالة هي الألف الممالة إلى الياء، وتقريبها أنها

الحرف الأول من أحرف اللغة الإنجليزية هذه الألف الممالة "ماءٍ" وهذا واضح، وحكاية شرب الإبل "شيب"، وحكاية صوت القماش عند طيه أو قصه يقولون: "قاش ماش"، والضحك صوت الضاحك يحكونه ب"طيخ"، فهذه أمثلةٌ أخرى على أسماء الأصوات.

مسألة: يدخل في اسم الصوت الذي يُخاطب به ما لا يعقل يدخل فيه ما يُخاطب به صغار الآدميين الذين لا يعقلون، ومن أشهر الأمثلة على ذلك "كخ" لزجر الطفل عن تناول شيء، وفي ذلك الحديث المشهور عن النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عندما رأى الحسن أو الحسين يتناولا شيئًا من الصدقة فقال: «**كخ كخ**» زجرًا لهما عن تناول ذلك.

ومن المسائل في ذلك أيضًا: أنَّا ذكرنا في أسماء الأفعال خلاف النحويين في نوعها، فالجمهور على أنها أسماء، وجاء عن بعض الكوفيين أنها أفعال، ورجحنا هناك قول الجمهور بأكثر من دليل، خالف أبو جعفر ان صابر من النحويين الغير مشهورين، خالف إجماع النحويين على أنّ الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرف، وليس هناك نوعٌ رابع، فقال: إنّ اسم الفعل ليس اسمًا ولا فعلًا ولا حرفًا، إذًا فهو شيءٌ رابع وسماه خالفة، وهذا مثال على مخالفة إجماع النحويين وقوله ضعيفٌ ومطرح، ومن الأقوال التي لا يلتفت إليها ولكن تُذكر للتمثيل على مخالفة إجماع النحويين.

ومن المسائل أيضًا: كلمة "بس" هي اسم فعلٍ بمعنى يكفي، "بس" يعني يكفي، وقد اختلف فيها أهل اللغة فقال بعضهم هي عربية وهي اسم فعلٍ بمعنى يكفي، وقال بعضهم هي فارسية كلمةٌ فارسية، وعلى كل حال هي كلمةٌ مستعملةٌ عند العرب بهذا المعنى "بس".

قلنا من المشهور في الكلام قولهم: "وهلم جرًا" وأشهر ما قيل في هذه الكلمة

"وهلم جرًا" أنّ "هلم" -كما سبق- اسم فعلٍ عند الحجازيين وفعل أمر عند التميميين ومعناه تعال، ومعناه هنا تعال واستمر، و"جرًا" هذا مصدر الفعل جر يجر جرًا إذا سحب، والمعنى "هلم جرًا" أي: تعال واستمر على جر الكلام على هذا المنوال جرًا، والمعنى العام استمر على هذا المنوال استمرارًا.

إذًا فهلم اسم فعل أو فعل أمر على خلاف بين العرب، وجرًا مفعولٌ مطلق لجر يجر جرًا.

من المسائل أيضًا: أننا بعد أنْ تعرفنا على أسماء الأصوات ومعانيها، ستجد أنّ النَّاس الآن يرتجلون ما زالوا يرتجلون أسماء أصواتٍ جديدة؛ لأننا عرفنا أنّ أسماء الأصوات إنما دعا العرب إليها الحاجة، حاجتهم إلى دعاء أو حاجتهم إلى خطاب ما لا يعقل كالدواب، وهذه الحاجة ما زالت مستمرة.

فمن ذلك مثلًا: زجر البس وهو الهر، يقولون له: "بَس" أو يقولون" بِس"، ويقولون في دعائه: "بسبس"، فهذا مما لم يُسمع عن العرب ولكنه من أسماء الأصوات، ومن ذلك حكايتهم لصوت السيارة أو الدباب أو إغلاق الحاسب أو نحو ذلك، كل ذلك من أسماء الأصوات، وهذا ما تيسر في شرح أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب اللطيف (أسماء الأفعال والأصوات)، وذكر ما تيسر من المسائل على هذا الباب.

نختم الباب بذكر بعض الشواهد، وتأملوا فيها لكي تخرجوا الشاهد يا إخوان، قال الشاعر:

تذرُ الجماجم ضاحيًا هاماتها بله الأكفِّ كأنّها لم تخلقِ

(**تذرُ الجماجم ضاحيًا هاماتها**)، يعني تقطع الجماجم فضلًا عن الأكف (**بله الأكفّ كأنّها لم تخلق**)، أين اسم الفعل؟ (**بله**)، و(**الأكفّ**) منصوبة أم مجرورة أم

يجوز فيها الوجهان؟ قلنا: يجوز فيها الوجهان؛ لأنّ بله اسم فعلٍ منقولٍ عن المصدر، والمنقول عن المصدر يجوز لك فيما بعده النصب والجر، الجر على أنه مضاف وما بعده مضافٌ إليه (**بله الأكفِّ**)، والنصب على أنه عاملٌ عمل الفعل وما بعده منصوب (**بله الأكفَّ**) بمعنى اترك الأكف، وإذا جررت (**بله الأكفِّ**) بمعنى ترك الأكف على أنه بمعنى المصدر المضاف.

ومن الشواهد على ذلك: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون:٣٦]، اسم الفعل هو قوله: ﴿هَيْهَاتَ﴾ بمعنى الفعل الماضي بعُد، وأين فاعله؟ ﴿مَا تُوعَدُونَ﴾ [الأنعام:١٣٤]: ما اسم موصول بمعنى الذي ﴿مَا تُوعَدُونَ﴾ [الأنعام:١٣٤]، واللام في قوله ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون:٣٦] هذه لامٌ زائدةٌ للتوكيد، ﴿مَاتُوعَدُونَ﴾ هذا فاعل، فاعل هيهات الأولى أم الثانية؟ للأولى، وهيهات الثانية توكيدٌ لفظي والتوكيد اللفظي لا فاعل له.

قال تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص:٨٢]، اسم الفعل هو قوله: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ وعرفنا أنّ معناه أعجب أو أتعجب ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص:٨٢]، قال المفسرون معناها والله أعلم: أتعجب لعدم فلاح الكافرين مع حرصهم على دنياهم، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ مَكَانَكُمْ﴾ [يونس:٢٨]، ﴿مَكَانَكُمْ﴾ ظرف أم اسم فعل؟ ﴿مَكَانَكُمْ﴾ هذا اسم فعل؛ لأنها ليست بمعنى الظرف وإنَّما بمعنى الزم الزموا أثبتوا.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف:٢٣]، هذا اسم فعل ما ذكرناه في الأمثلة "هيهات" اسم فعل بمعنى تهيأت، وقيل بمعنى أسرع وأقبل، ومن

الشواهد المشهورة قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء:٢٣]، وقوله تعالى: ﴿أُفٍّ لَّكُمۡ وَلِمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ﴾ [الأنبياء:٦٧].

قال الشاعر:

واهًــا لســلمى ثــم واهًــا واهَــا ... هــي المُنــى لــو أننــا نِلناهــا

اسم الفعل في قوله: (**واهًا**)، (**ثم واهًا واهَا**)، واهًا الأولى اسم فعل وواهًا الثانية (**ثم واهًا**) معطوفة على الأولى، وواهًا الثالثة (**ثم واهًا واهَا**) توكيدٌ لفظي، قال الشاعر:

فهيهــات هيهــات العقيــقُ ومَــن بــه ... وهيهــاتَ خِــلٌّ بــالعقيق نواصــلُهْ

(**هيهات**): اسم فعلٍ بمعنى بعد، وأين فاعله؟ (**العقيقُ**) اسم مكانٍ في المدينة شرفها الله، وهيهات الثانية توكيد، وهيهات الثالثة (**هيهاتَ خِلٌّ**): هيهات اسم فعل وخلٌّ فاعله، قال الرشيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**فنَذَارِ لَكُمْ نَذَارِ قَبْلَ حُلُولِ دَاهِيَةٍ خَبُوطٍ اليَدِ لَبُوط الرِّجْلِ**)، الشاهد في قوله: (**نَذَارِ لَكُمْ نَذَارِ**) اسم فعلٍ على وزن فعالِ.

الطالب: [٥١:١٠-٥١:١٤@].

الشيخ: ﴿مَكَانَكُمۡ﴾ [يونس:٢٨] هذا اسم فعلٍ منقولٍ عن الظرف؛ لأنّ أصله مكان فهذا ظرف، ثم نقل من الظرفية إلى اسم الفعل، لتحمله معنى الفعل اثبتوا.

قال عمرو بن الاطنابة الأنصاري:

ابــت لــي عفّتِــي وأَبــى إبــائي ... وأَخــذِي الحَمــدَ بــالثَمَنِ الــرَبِيح.
وإجشــامي علــى المكــروهِ نفســي ... وضَــربي هامَــةَ البَطَــلِ المشــيح
وقــولي كلمــا شــجأت وجاشــت ... مكانــكِ تحمــدي أو تســتريحي
لأدفــع عــن مــآثر صــالحاتٍ ... وأحــم بعــد عــن عــرضٍ صــحيح

الشاهد في قوله: (مكانكِ) بمعنى اثبتي، طبعًا هذا قوله ونحن نقول: مكانكِ

لتحصلي على إحدى الحسنين النصر أو الشهادة، قيل إنّ معاوية بن أبي سفيان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ هم بالفرار في يوم صفين، فما منعه إلا هذه الأبيات هذا روي عنه قال: "ما منعني من الفرار في يوم صفين إلا هذه الأبيات"، فلهذا يُقال إنّ معاوية ملك بهذه الأبيات وإلا فإنه كاد أنْ أو كاد يفر.

قال الشاعر:

فـــدعوا نـــزالِ فكنـــت أوّل نـــازلٍ وعـــلام أركبـــه إذا لـــم أنـــزل

الشاهد في قوله: (نزالِ) أي: فدعوا انزلوا؛ لأنّ لفظ اسم الفعل واحد لا يتغير مع المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، ونكتفي بهذه الشواهد، ونختم الدرس عند هذا الوقت ونسأل الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ التوفيق، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الخامس بعد المئة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في ليلة الاثنين الثامن من شهر ربيعٍ الآخر من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة المصطفى عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، لنعقد فيها في جامع الراجحي في مدينة الرياض الدرس الخامس بعد المئة من دروس شرح [ألفية] ابن مالك -عليه رحمة الله-.

أما درسنا في هذه الليلة فهو في

(باب نوني التوكيد)

وقد عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أربعة عشر بيتًا نبدأ الدرس بقراءتها، قال فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٦٣٥. لِلفِعْـلِ تَوكِيـدٌ بِنُـونَيْنِ هُمَـا ... كَنُـونَي اذْهَـبَنَّ وَاقْصِـدَنْهُمَا

٦٣٦. يُؤَكِّـدَانِ افْعَـل وَيَفْعَـل آتِيَـا ... ذَا طَلَـبٍ أَو شَـرْطًا أَمَّـا تَالِيَـا

٦٣٧. أَو مُثْبَتًـا فِـي قَسَـمٍ مُسْـتَقْبَلَا ... وَقَـلَّ بَعْـدَ مَـا وَلَـمْ وَبَعْـدَ لَا

٦٣٨. وَغَيْـرِ إِمَّـا مِـنْ طَوَالِـبِ الجَـزَا ... وَآخِـرَ المُؤَكَّـدِ افْـتَحْ كَـابْرُزَا

٦٣٩. وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا — جَانَسَ مِنْ تَحَرُّك قَدْ عُلِمَا
٦٤٠. وَالمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاَّ الأَلِفْ — وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الفِعْلِ أَلِفْ
٦٤١. فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رافعًا غَيْرَ اليَا — وَالوَاوِ يَاءً كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا
٦٤٢. وَاحْذِفهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي — واوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي
٦٤٣. نَحْوُ اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ بِالكَسْرِ وَيَا — قَومُ اخْشَوُنْ وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا
٦٤٤. وَلَمْ تَقَعْ خَفِيْفَةٌ بَعْدَ الأَلِفْ — لكِنْ شَدِيْدَةٌ وَكَسْرُهَا أَلِفْ
٦٤٥. وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا فِعْلاً — إلَى نُونِ الإنَاثِ أُسْنِدَا
٦٤٦. وَاحْذِفْ خَفِيْفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ — وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إذَا تَقِفْ
٦٤٧. وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الوَقْفِ مَا — مِنْ أَجْلِهَا فِي الوَصْلِ كَانَ عُدِمَا
٦٤٨. وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا — وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ قِفَا

فهذه أبيات هذا الباب (باب نوني التوكيد)، هذا الباب (باب نوني التوكيد) عند الأكثر هو من أبواب النحو، وهذا الذي تجري عليه أغلب كتب النحو؛ لأنّ له أثرًا في الإعراب والبناء، فدخول نوني التوكيد على المضارع يجعله مبنيًا، وبعضهم يجعله من أبواب الصرف التصريف؛ لأنّ له أثرًا في بنية الكلمة عند اتصال النون بالفعل فإنّ ذلك قد يؤثر في بنية الفعل، فلهذا يدخله بعضهم في التصريف، وابن مالك -كما رأيتم- جعل هذا الباب من أبواب النحو.

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول هذا الباب:

لِلفِعْلِ تَوكِيْدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا — كَنُونَي اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: من مؤكدات الفعل نونان تُلحق به للدلالة على المبالغة فيه:

- **أما الأولى**: فنونٌ مشددةٌ ثقيلة كالتي لحقت (اذْهَبَنَّ)، قال تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء:٥٧].

- **والأخرى**: نونٌ ساكنةٌ خفيفة كالتي لحقت (**اقْصِدَنْهُمَا**)، قال تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق:١٥].

فهذا الفعل "نسفع" أُكِد بنون التوكيد الخفيفة فقيل: ﴿لَنَسْفَعًا﴾، وقد اجتمعت هاتان النون الثقيلة والخفيفة في قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف:٣٢]، فالفعل الأول: "يُسجن" أكد بنون التوكيد الثقيلة المشددة ﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾ [يوسف:٣٢]، والفعل الثاني: "يكون" أكد بنون التوكيد الخفيفة ﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف:٣٢].

ومثل ذلك مما تُطلب البلاغة فيه، يعني يبحث الطالب في كتب التفسير والبلاغة لماذا أكد الفعل الأول بالثقيلة والثاني بالخفيفة، وليس هذا من أغراض الدرس، إلا أنّ التوكيد بالنون الثقيلة أقوى من التوكيد بالنون الخفيفة وهذا واضح، لكن هل يعني ذلك أنّ التوكيد بالنون الثقيلة دائمًا أبلغ وأحسن من التوكيد بالنون الخفيفة؟ وهل يعني أنّ التوكيد توكيد الفعل بالنون ثقيلةً أو خفيفة دائمًا أفضل وأحسن وأبلغ وأفصح من عدم التوكيد؟

فالجواب: لا، فليس التوكيد دائمًا أبلغ، بل البلاغة في تعريفها المشهور المعروف البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال، هذه البلاغة والفصاحة، فإذا كان الكلام لا يستدعي التوكيد مطلقًا، فالأفضل والأبلغ والأفصح ألا تؤكد وإنَّما تأتي بالفعل مجردًا، كأنْ تخاطب خالي الذهن ضائعًا وتقول: "اذهب".

فإذا كنت تخاطب مترددًا فالأفضل أنْ تؤكد الفعل توكيدًا خفيفًا، فتقول: "اذهبن ولا تخف"، وإنْ كنت تكلم منكرًا أو معاندًا أو نحو ذلك فالأفضل والأبلغ أنْ تؤكد الفعل توكيدًا قويًا "اذهبن"، ومع ذلك فإنّ التوكيد بالنون من مؤكدات الفعل، وللفعل مؤكداتٌ أخر غيرها إلا أنّ الباب معقودٌ للتوكيد بالنون،

فالفعل قد يؤكد بقد كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون:١]، يُقال للتحقيق بمعنى التقوية والتأكيد، وقد يكون التأكيد بالقسم "والله لا يفلح الكسول"، ومؤكداتٍ أخرى، إلا أنّ الباب -كما قلنا- هو للتوكيد بالنون.

وقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول البيت: (لِلفِعْلِ تَوكِيْدٌ بِنُونَيْنِ) يدل على أنّ التوكيد بنوني التوكيد خاصٌ بالفعل، أي أنه لا يؤكد بالنون اسمٌ ولا حرف، وهذا واضح وصحيح.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ وَيَفْعَلْ آتِيَا ... ذَا طَلَبٍ أَو شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا

أَو مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا ... وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ وَبَعْدَ لَا

وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الجَزَا

بعد أنْ ذكَر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ نوني التوكيد يؤكدان الفعل قال: للفعل توكيدٌ بنونين.

الطالب: [@١٠:٣٢].

الشيخ: لا نحن توقفنا بحيث ينتهي المعنى؛ لأنه سيدخل في معنًى جديد.

الطالب: [@١٠:٣٨].

الشيخ: الشطر الثاني هذا في مسألة أخرى، لكن عندما قرأنا الأبيات قرأناها كلها، والآن نقرأ بحسب المسائل.

في البداية ذكَر أنّ الفعل يؤكد بنون التوكيد فأطلق الكلام، الآن هنا نصَّ على ما يؤكد بالنون من الأفعال، فليست كل الأفعال تؤكد بنون التوكيد، وإنَّما الذي يؤكد بنون التوكيد هو ما ذكره هنا، **وهما فعلان:**

- **الفعل الأول:** فعل الأمر مطلقًا، كأنْ تقول: "اذهبن أو اذهبن يا زيد"، أيًا كان ثلاثيًا رباعيًا أو خماسيًا أو سداسيًا أيًا كان، وهذا قوله: (**يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ**)، يريد فعل الأمر مطلقًا.

- **والفعل الثاني:** الفعل المضارع في حالاتٍ معينة نحو: "لا تذهبنّ يا زيد، ولا تذهبنْ يا زيد" وهذا قوله: (**وَيَفْعَل**) يعني: الفعل المضارع، إلا أنّ المضارع لا يؤكد بالنون إلا في حالاتٍ معينة ذكرها بعد ذلك (**آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَو شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا**) إلى آخر ما ذكَر.

وحالات توكيد الفعل المضارع فيما قرأناه من كلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ مجملة أجملها إجمالًا، ونحن سنذكرها تفصيلًا؛ لأنه لا بُدَّ من التفصيل في هذه المسألة:

- **فالحالة الأولى لتوكيد الفعل المضارع:** وجوب التوكيد أنْ يكون توكيده واجبًا، وهذا الذي ذكره ابن مالك في قوله: (**أَو مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا**)، فتوكيد الفعل المضارع بالنون واجب إذا كان مثبتًا مستقبلًا جوابًا لقسم وهذه ذكرها ابن مالك، وزادوا شرطًا رابعًا: ألا يُفصل بينه وبين لام القسم بفاصل، **وما المراد بلام القسم؟** هي اللام التي يُستقبل بها جواب القسم الداخلة على جواب القسم.

تقول: "والله لأجتهدن"، القسم والله، والجواب: أجتهدن، واللام داخلة على الجواب، فهذا مرادنا بلام القسم.

فإذا تحققت هذه الشروط الأربعة فالتوكيد حينئذٍ واجب، كقولك: "والله لأجتهدن في دروسي"، فأجتهدن: هذا فعلٌ مضارع مثبت يعني ليس منفيًا، مستقبل يعني ليس حالًا زمانه ليس زمان الحال، واقعًا في جواب قسم نعم مسبوق بقسم، ولم يُفصل بينه وبين لام القسم بفاصل، فالتوكيد واجب، وكقوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [**الأنبياء:٥٧**] كذلك.

فإذا فقد شرطٌ من هذه الشروط كان التوكيد ممتنعًا، وستأتي حالة امتناع التوكيد، فإذا قلت مثلًا: "والله لا يفلح الكسول"، فتوكيد الفعل المضارع "يفلح" ممتنع؛ لأنه منفي ونحن اشترطنا أنْ يكون مثبتًا، وإذا قلت: "والله لأكره الكذب والكاذبين"، تخبر أنك تكره الكذب والكاذبين ولكن تحلف، تقول: "والله لأكره الكذب والكاذبين"، أين الفعل المضارع؟ أكره وهو فعلٌ مضارع وقع في جواب القسم، ولم يُفصل بينه وبين لامه بفاصل ومع ذلك توكيده ممتنع؛ لأنّ زمانه الحال.

تكره الكذب يعني في المستقبل أم في حال تكلمك؟ الآن في حال تكلمك أنت تكره الكذب والكاذبين هذا حال، فتوكيده حينئذٍ ممتنع، ولو قلت مثلًا: "والله لسوف أجتهد في دروسي"، فالتوكيد ممتنع؛ لأنه فُصِل بين الفعل المضارع "اجتهد" وبين لام القسم بسوف وهكذا.

وهنا ملحوظة نُذكِّر بها -وهي لا تخفى عليكم- وهي: أنّ القسم كثيرًا ا ما يحذف وتبقى لامه دالةً عليه، كأنْ تقول: "لأجتهدن في دروسي"، هذه اللام لام القسم، يعني الواقعة في جواب قسمٍ محذوف أو مقدر، وهذا كثير في كلام العرب، قال سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ﴾ [الضحى:٥]، ما هذه اللام؟ لام القسم، ما حكم توكيد الفعل يعطيك؟ ممتنع؛ لأنه فُصِل بينه وبين لام القسم بسوف.

ثم تأملوا معي قوله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَئِن مُّتُّمۡ أَوۡ قُتِلۡتُمۡ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ﴾ [آل عمران:١٥٨]، ما حكم توكيد الفعل ﴿تُحۡشَرُونَ﴾ [البقرة:٢٠٣]؟ ممتنع؛ لأنه فصل بينه وبين لام القسم بالجار والمجرور ﴿إِلَى ٱللَّهِ﴾، ولو قيل في كلامٍ: ولئن متم أو قتلتم لتحشرن إلى الله، لكان التوكيد واجبًا، فهذه هي الحالة الأولى لتوكيد الفعل

المضارع وجوب توكيده.

- **الحالة الثانية لتوكيد الفعل المضارع:** أنْ يكون توكيده قريبًا من الواجب، أو يقولون: أنْ يكون توكيده أغلب.

إذًا فعدم توكيده لا يكون قليلًا، وإنَّما يكون نادرًا، القليل يقابل الكثير، أما الأغلب والغالب فإنه يُقابل بالنادر والأندر، يعني هذا التوكيد قريبٌ من الوجوب هذا أغلب الكلام عليه، وقد ذكره ابن مالك في قوله: (**أَو شَرْطًا أمَّا تَالِيَا**)، يريد أو شرطًا إما تاليًا، ثم خفف الهمزة ونقل الحركة، يريد أو شرطًا تاليًا إما.

وذلك إذا كان الفعل المضارع شرطًا، إذا وقع الفعل المضارع شرطًا لئن المؤكدة بما الزائدة، أنْ يقع الفعل المضارع شرطًا، ما معنى قولنا: يقع المضارع شرطًا؟ يعني فعل شرط مصطلحات تتكرر معنا في النحو ونبهنا عليها أنْ تقع شرطًا يعني فعل شرط، أنْ تقع شرطًا لئن أم أدوات الشرط إنْ المؤكدة بما الزائدة.

كأنْ تقول: "إما تجتهدن تنجح"، وأصل الكلام قبل زيادة ما "إنْ تجتهد تنجح"، ويجوز أنْ تزيد ما بعد إنْ الشرطية في أي مثال، فإذا زدتها كان توكيد شرطها قريبًا من الواجب: "إما تجتهدن تنجح"، قال تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [**الأنفال:٥٨**]، ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ [**الزخرف:٤١**]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي﴾ [**مريم:٢٦**]، هذه إنْ الشرطية دخلت عليها ما الزائدة للتقوية والتأكيد.

لو قلنا في نحو ذلك: "إما تجتهد تنجح"، ما رأيكم بهذا الكلام "إنْ تجتهد تنجح" هذا نادر؛ لأنّ القياس المضطرد "إما تجتهدن تنجح"، ما رأيك أنْ تقول: "إنْ تجتهد تنجح"؟ هذا القياس لا إشكال فيه، ما رأيك في أنْ تقول: "إنْ تجتهدن تنجح"؟ أكدت المضارع الواقع شرطًا لإنْ، هل هذا يدخل في مسألتنا؟ لا يدخل

وإنَّما سيدخل في موضعٍ قادم وهو أنْ يكون التوكيد نادرًا، عكس هذه المسألة وسيأتي.

إذًا فالتوكيد هنا نادر.

فهذه المسألة الثانية أو الحالة الثانية لتوكيد الفعل المضارع.

- **الحالة الثالثة لتوكيد الفعل المضارع**: أنْ يكون توكيده جائزًا كثيرًا، فإذا قلنا: توكيده جائزٌ كثير، فعدم توكيده جائزٌ.

الطالب: [@٢٣:١٧-٢٣:٢٠].

الشيخ: لا، جائزٌ كثير.

إذا قلنا: كثير فيقابله كثير، وإذا قلنا: "أكثر" فهذا الذي يقابله القليل، يعني تقول: كثيرٌ من النَّاس يحبون كذا، وكثيرٌ من النَّاس لا يحبون كذا، هؤلاء كثير وهؤلاء كثير، الأربعين بالمئة كثير وأربعين بالمئة كثير، وعشرين بالمئة الباقي من المئة بقي معي عشرين، كثير وكثير وباقي.

فالحالة الثالثة: أنْ يكون توكيده جائزًا كثيرًا، أي توكيده جائزٌ كثير، وعدم توكيده جائزٌ كثير، وقد ذكره ابن مالك في قوله: (**آتِيَا ذَا طَلَبٍ**) يعني: آتيًا ذا طلب، يعني آتيًا دالًا على طلب، يعني إذا وقع المضارع بعد أداة طلب فإنّ توكيده حينئذٍ كثير، والطلب -كما ذكرنا من قبل- ستة أشياء: ما دل على الأمر، وما دل على النهي، وما دل على التحضيض، ما دل على الاستفهام، وما دل على العرض، وما دل على التمني، وبعضهم يذكر ما دل على الترجي، وبعضهم يجعل التمني والترجي بابًا واحدًا، فالخلاف هنا لفظي.

فإذا وقع المضارع بعد أداةٍ تدل على طلب فتوكيده جائزٌ كثير، كأنْ يقع بعد أداة أمر، كلام الأمر تقول: "لتذهبن يا محمد"، يجوز بكثرة أنْ تقول: "لتذهب يا

محمد"، ويجوز بكثرةٍ أنْ تقول: "لتذهبن يا محمد"، كلاهما جائز وكثير، قال تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق:٧]، هذا في عدم التوكيد، أو وقع بعد ما يدل على نهي كلا الناهية، تقول بكثرة: "لا تذهب"، وتقول بكثرة: "لا تذهبن".

قال تعالى: ﴿لا تحسبن الله غافلا﴾ [إبراهيم:٤٢]، فأكد وعدم التوكيد كثيرٌ في القرآن وفي كلام العرب، وكذلك ما دل على استفهام تقول: "هل تذهب مبكرًا؟" وتقول: "هل تذهبن مبكرًا؟"، عدم التوكيد أمثلته كثيرة وواضحة، فلهذا سنحرص على التمثيل والاستشهاد للتوكيد.

قال الشاعر:

قَالَتْ فُطَيْمَةُ حَلِّ شِعْرَكَ مَدْحَهُ ... أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلا

(**قَبِيلًا**) يعني: قبيلة، يقول: بعد قبيلة كندة لا أمدح أحدًا، (**أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلا**)، ولو قال: تمدح قبيلًا لكان كثيرًا جائزًا، وكذلك ما دل على تحضيض وأشهر أدوات التحضيض هلا، والتحضيض هو الحث على الأمر بشيءٍ من الشدة والتأكيد، تقول: "هلا تذهبُ إلى المسجد مبكرًا"، "وهلا تذهبن إلى المسجد مبكرًا"، قال الشاعر:

هلا تَمُنَّنْ بوَعْدٍ غيْرَ مُخْلِفَةٍ ... كَمَا عهِدْتُكِ فِي أَيَّام ذي سَلَم

الشاهد في قوله: (**هلا تَمُنَّنْ**)، الفعل تمنين، ثم دخلت نون التوكيد فحذفت النون لتوالي الأمثال، والياء للالتقاء الساكنين فقال: (**هلا تَمُنَّنْ**)، وكذلك ما دل على عرض والعرض هو الحث على فعل الشيء لكن برفق وأشهر أدواته "ألا"، تقول: "ألا تذهب مبكرًا"، وتقول: "ألا تذهبن مبكرًا"، ومن الطلب ما دل على تمنٍ وأداته "ليت"، تقول: "ليت زيدًا يذهبن مبكرًا" أو "ليت زيدًا يذهب مبكرًا"، قال الشاعر:

فَلَيْتَــــكِ يَــــوْمَ المُلْتَقَـــى تَرَيِنَّنِـــي لِكَــيْ تَعْلَمِــي أَنِّــي امْــرُؤٌ بِــكِ هَــائِمُ

ومن الطلب ما دل على ترجٍ وتوقع وهي "لعل"، تقول: "لعل زيدًا يذهب مبكرًا"، و"لعل زيدًا يذهبن مبكرًا"، فهذه هي الحالة الثالثة أنْ يكون التوكيد كثيرًا جائزًا.

- **الحالة الرابعة والحالة الخامسة**: أنْ يكون التوكيد بالنون قليلًا أو نادرًا.

إذًا فعدم التوكيد هو الكثير المضطرد وهذا قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ وَبَعْدَ لا وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الجَزَا**)، فالتوكيد بعد لا النافية وما الزائدة قليل، والتوكيد بعد لم وبعد أدوات الشرط غير إما أقل من القليل أي نادر، فإذا كان ذلك نادرًا فشواهده قليلة ونادرة.

فمن شواهد التوكيد بعد لا النافية قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال:٢٥]، تأملوا في المعنى ﴿لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال:٢٥] جملةٌ فعلية ما علاقتها بفتنة؟ يعني ما إعرابها؟ نعتٌ لفتنة ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً﴾ [الأنفال:٢٥]، ثم وصفها نعتها بأنها لا تصيب الظالمين خاصة، وإنَّما إذا نزلت عمت، هذا المعنى والله أعلم.

وقد حاول بعض النحويين أنْ يجعل لا في الآية ناهية، فإذا كانت ناهية فإنّ التوكيد حينئذٍ على بابه كثيرٌ جائز كما سبق في الحالة الثالثة، فهذا يريحنا في النحو ولكنه سيجعلنا نتكلف في تخريج المعنى، فأنت إذا جعلتها ناهية سيفسد المعنى أو ينقلب، ﴿اتقوا فتنة﴾ يخاطبهم يخاطب عباده يقول: يا عبادي، اتقوا فتنة، ثم يصفها بأنها لا تصيب الظالمين فقط، هذا معنى أنها نافية وهذا معنى الآية والله أعلم.

فإذا قلنا إنها ناهية كان المعنى يا عبادي، اتقوا فتنةً، يا عبادي، لا تصيب هذه الفتنة الظالمين فقط، ينهاهم أنْ تصيب الفتنة الظالمين فقط، فهل معنى الآية على ذلك؟ لا، فلا في الآية نافية، وقد جاءت على هذا القليل، ومن توكيد المضارع بعد لا النافية قول الشاعر:

فلا الجَارَةُ الدُّنيا بها تلحيّنها   وَلا الضيف عنها إنْ أناخ مُحَوّل

(فلا الجَارَةُ الدُّنيا بها تلحيّنها) يريد أنت لا تلحين الجارة، وهل يمكن في البيت هذا أنْ نقول: إنّ لا ناهية؟ في البيت هل يصح أنْ نقول: إنّ لا ناهية؟

الجواب: لا يصح؛ لأنّ لا الناهية لا تُفصل عن المضارع، العوامل الحرفية لا تُفصل عن معمولاتها، أما لا النافية فهي حرفٌ عامل أو هامل؟ هامل، والهامل يدخل المعنى ولا علاقة له بالإعراب، فلهذا تفصل أو لا تفصل.

ومن شواهد التوكيد توكيد المضارع بعد ما الزائدة: مثالٌ عند العرب: لفظه "بعينٍ ما أرينك هاهنا"، هذا المثل يُقال لمن أراد أنْ يخفي عنك شيئًا وأنت تراه، تعلم بهذا الأمر فتقول: لا تخفيه لا تتعب نفسك أنا أعلم وأرى كل شيء، فيقولون: "بعينٍ ما أرينك هاهنا"، فما زائدة "بعينٍ أرينك هاهنا" أي: أراك بعيني هاهنا هذا المعنى أنا أراك بعيني، فقالوا: "بعينٍ أرينك"، ثم زادوا ما "بعينٍ ما أرينك".

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

إذا مات منهم سيدٌ سرق ابنه   ومن عظةٍ ما ينبتنّ شكيرها

يقول: إذا مات منهم سيدٌ أخذ ابنه مكانه، **(سرق ابنه)** يعني: أخذ ابنه مكانه، ثم يمثِل لذلك، يقول: **(ومن عظةٍ ما ينبتنّ شكيرها)**، العظة نبات من نبات الصحراء المعروف المشهور، والشكير هو غصن الشجرة الأغصان التي تخرج

تُسمى شكير، الأغصان من أين تخرج؟ من الشجرة، يقول: الشكير يخرج من العظة، ومن عظةٍ ينبت شكيرها، يقول: ومن العظة ينبت الشكير (**ومن عظةٍ ما ينبتنّ شكيرها**)، فما زائدة، وينبتن هذا مضارع مؤكد بالنون.

يقول: من عظةٍ ينبت شكيرها، وأيضًا قول الشاعر:

قلـــيلًا بــــه مـــا يحمــــدنك وارثٌ إذا نـــال ممـــا كنـــت تجمـــع مغنمـــا

يقول: إنّ الورثة قليلٌ ما يحمدونك إذا استولوا على مالك ونسوك.

الشاهد في قوله: (**ما يحمدنك**)، فما زائدة، يقول: قليلًا به يحمدك الوارث، قليلًا بهذا المال يحمدك الوارث، (**قليلًا به ما يحمدنك وارثٌ**)، فما زائدة، ويحمدنك مضارعٌ مؤكدٌ بالنون بعد ما الزائدة.

ومن شواهد التوكيد بعد لم وقلنا هذا نادر أقل من القليل: قول الشاعر:

يحسِــبُه الجاهـــلُ مـــا لـــم يعْلمَـــا شـــيخًا علــــى كرســـيّه مُعمَّمَـــا

أراد أنْ يشبه قيل: يشبه جبلًا وقد أحاطت به الغيوم، وقيل: يشبه الرغوة وقد خرجت فوق اللبن، يقول:

يحسِــبُه الجاهـــلُ مـــا لـــم يعْلمَـــا شـــيخًا علــــى كرســـيّه مُعمَّمَـــا

والشاهد في قوله: (**لم يعْلمَا**)، فلم جازمة ويعلم فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، فلو أراد الشاعر أنْ يحركه؛ لأنه وقع في آخر البيت لحركه بالكسر؛ لأنه ساكن يعلم فأراد أنْ يحركه الأصل في التحريك الكسر ما لم يعلمِ، لو قال: ما لم يعلمِ قلنا: هذا مضارع مجزوم بلم وحُرك؛ لأنه في آخر البيت للتخلص من التقاء الساكنين، لكن الشاعر ما قال: ما لم يعلمِ، وإنَّما قال: (**لم يعْلمَا**).

فقالوا: إنّ الأصل ما لم يعلمن مؤكدٌ بنون التوكيد الخفيفة الساكنة، وسيأتي في آخر بيت من هذا الباب أنّ نون التوكيد الساكنة إذا وقفت عليها وجب قلبها ألفًا،

كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق:١٥]، فإذا وقفت على النون وجب أنْ تقول: لنسفعا، كذلك: ما لم يعلمن؛ ولأنه في آخر البيت وآخر البيت له حكم الوقف قيل: (**ما لم يعْلمَا**)، فهذا هو الشاهد.

ومن ذلك قول الشاعر:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَم يَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ

يقول: ربما أنني أوفيت على جبلٍ مرتفع ترفع ثوبي الرياح الشمالية، والشاهد في قوله: (**تَرْفَعَنْ**) فأكدها بنون التوكيد الخفيفة.

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَم تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ

ومن شواهد التوكيد بعد أدوات الشرط غير إما، وقلنا إنّ التوكيد هنا نادر أو أقل من القليل قول الشاعر:

مَن نثقفن منهم فليس بآيبِ أبدًا وقتل بني قتيبة شافي

فقال: (**مَن نثقفن منهم فليس بآيبٍ**)، أداة الشرط مَن، وفعل الشرط نثقفن وأكده بنون التوكيد الخفيفة، وهذا مثل ما ذكرناه من قبل: "إنْ تجتهدن تنجح"، وقال الآخر:

فَمَهمَا تَشَأ مِنهُ فَزَارَةُ تُعطِكُم ومَهمَا تَشَأ مِنهُ فَزَارَةُ تمنع

والشاهد في الشطر الثاني: (**ومَهمَا تَشَأ مِنهُ فَزَارَةُ تمنع**)، فمهما أداة شرط وتشأ فعل شرط مجزوم وعلامة جزمه السكون وهو غير مؤكد، وجواب الشرط تمنع، فهو جواب الشرط والأصل فيه: أنه مجزوم وعلامة جزمه السكون، ولو أنه سكَّنه، ثم حركه لآخر البيت لكسر تمنعي، ولكنه قال: (تمنعَ) فدل ذلك على أنه أكده بالنون الخفيفة تمنعن، ثم قلبها عند الوقف ألفًا فقال: (**تمنعَ**).

ومن ذلك قول الشاعر:

نَبَـتُّمْ نَبَـاتَ الخَيْزُرَانِـيِّ فِـي الثَّـرَى حَـدِيثًا مَتَـى مَـا يَأْتِـكَ الخَيْـرُ يَنْفَـعَ

كالشاهد السابق.

فهذه هي الحالة الرابعة والخامسة، وقد ذكرهما ابن مالك -كما رأيتم- إلا أنه لم يفصل.

يبقى من الحالات الحالة السادسة: وهي أنْ يكون التوكيد ممتنعًا، وهذه الحالة لم ينص عليها ابن مالك في الأبيات التي قرأناها، ولكنها مفهومةٌ من تخصيصه التوكيد بما سبق، فما سواه يمتنع توكيده، قال المضارع يؤكد في هذه الحالات، فمعنى ذلك أنّ المضارع في غير هذه الحالات لا يؤكد كأنْ تقول: "يذهب محمدٌ إلى المسجد" أو "محمدٌ يذهب" أو "رأيت محمدًا يذهب" أو "إنّ محمدًا يذهب" أو "كان محمدٌ يذهب"، المضارع هنا لا يؤكد؛ لأنه لا يدخل في شيءٍ من الحالات السابقة.

ومن حالات الامتناع ما سبق في الحالة الأولى: إذا فقد شرطٌ من شروط الوجوب، وقد ذكرنا ذلك بأمثلته فيما سبق، فهذا ما يتعلَّق بحالات امتناع الفعل المضارع.

ثم قال ابن مالك بعد ذلك:

وَآخِرَ المُؤَكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا

وَاشْـكُلْهُ قَبْـلَ مُضْـمَرٍ لَـيْنٍ بِمَـا جَـانَسَ مِـنْ تَحَـرُّكٍ قَـدْ عُلِمَـا

وَالمُضْـمَرَ احْذِفَنَّـهُ إلاَّ الأَلِـفْ وَإِنْ يَكُـنْ فِـي آخِـرِ الفِعْـلِ أَلِـفْ

فَاجْعَلْـهُ مِنْـهُ رافعًـا غَيْـرَ اليَـا وَالـوَاوِ يَـاءً كَاسْـعَيَنَّ سَـعْيَا

وَاحْذِفْـهُ مِـنْ رَافِـع هَـاتَيْنِ وَفِـي واوٍ وَيَـا شَـكْلٌ مُجَـانِسٌ قُفِـي

نَحْـوُ اخْشَـيِنْ يَـا هِنْـدُ بِالكَسْـرِ وَيَـا   قَـومُ اخْشَـونْ وَاضْـمُمْ وَقِـسْ مُسَـوِّيَا

ذكَر في هذه الأبيات حكم آخر المؤكد عند اتصاله بنون التوكيد، ما حكم آخر الفعل عند اتصاله بنوني التوكيد؟ ذكَر ذلك في هذه الأبيات، قال في أولها: (وَآخِرَ المُؤكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا)، آخر المؤكد ما الذي يؤكد بالنون؟ الفعل.

إذًا آخر الفعل إذا أكدته بالنون يكون مفتوحًا، يقول: الأصل في آخر المؤكد عند اتصاله بالنون أنْ يكون مفتوحًا، نحو: "اذهبنَ يا محمد أو اذهبن، ولا تذهبن يا محمد أو لا تذهبن"، ومثَّله ابن مالك بالفعل (ابْرُز)، تقول: "ابرزَنَ يا محمد أو ابرزَن" بفتح الزاي، ويذكر بعض الشراح لطيفةً هنا، عندما نقول: لطيفة يعني ليس أمرًا علميًا فلهذا لا تناقش فيه، هو مجرد لطيفة فقط، وهي أنّ ابن مالك مثَّل هنا بالفعل (ابْرُز) خاصةً إشارةً إلى أنّ الطالب إذا وصل إلى هذا المحل من [الألفية] وأتقن ما قبله، فإنه يبرز على أقرانه؛ لأنه حاز من علم العربية الموصل إلى المطلوب حظًا وافرًا.

أتحدث بماذا قصد ذلك أو ما قصد؟ الذي يظهر أنه ما قصد، فلهذا نقول: هذه لطيفة، بعد أنْ ذكَر ابن مالك القاعدة في ذلك وهو أنّ آخر الفعل يُفتح، قال:

وَاشْـكُلهُ قَبْـلَ مُضْـمَرٍ لَـيْنٍ بِمَـا   جَـانَسَ مِـنْ تَحَـرُّكٍ قَـدْ عُلِمَـا

وَالمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاَّ الأَلِفْ

قوله: (مُضْمَرٍ لَيْنٍ)، ماذا يريد بمضمر؟ ضمير، و(لَيْنٍ) بفتح اللام وسكون الياء مخففٌ من لين، وإذا قلنا: لِين ونسخ [الألفية] مختلفة في هذا الموضع وأمثاله وأشرنا إلى ذلك عدة مرات لَين ولِين، وإذا قلنا: إنه لِيْن بكسر اللام وسكون الياء فهو على تقدير الإضافة، أي مضمرٍ ذي لين والمعنى واحد، يعني المضمر اللين، وماذا يريد بالمضمر اللين أو بالمضمر ذي اللين؟ يعني المضمر

إذا كان من حروف اللين، يريد ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة.

الحكم ينحصر في هذه الضمائر، لماذا ينحصر في هذه الضمائر؟ لأنّ الفعل إذا أسند إلى الضمائر فالأصل أنه لا يتغير، سواءً كان صحيح الآخر أو كان معتل الآخر، تقول: "أكرمك وأكرمه" و"يدعوك ويدعوه"، وتقول: "يخشاك ويخشاه"، الأصل أنه ما يتغير، وكذلك مع ضمائر الرفع المتحركة ضمائر الرفع ستة: ثلاثة متحركة وثلاثة ساكنة.

فالمتحركة: تاء المتكلم ونون النسوة ونا المتكلمين، أما تاء المتكلم "ذهبتُ" هذه ما تدخل إلا على الماضي، يعني ما تدخل على المضارع، إذًا ما تدخل عندنا؛ لأنّ التوكيد بالنون لا يكون إلا للأمر والمضارع ما يكون للماضي، انتهينا من تاء المتكلم، وكذلك نا المتكلمين ونون النسوة ما يتغير الفعل معهما، سواءٌ كان صحيح الآخر أو معتل الآخر، تقول: "أحبك وأكرمك" و"يحبنا ويكرمنا"، وتقول: "يدعونا ويخشانا" ما يتغير، وإنَّما يتغير آخره أو قد يتغير آخره مع هذه الثلاثة، مع الضمائر اللينة وهي: ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة.

يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذا اتصلت هذه الضمائر بالفعل فيجب أنْ يكون قبلها على آخر الفعل حركةٌ تجانسها، إذا اتصلت هذه الضمائر ألف الاثنين وواو الجماعة ياء المخاطبة بالفعل، فيجب أنْ يكون قبلها ما الذي قبل هذه الضمائر؟ آخر الفعل، فيجب أنْ يكون على آخر الفعل قبلها حركات تجانسها، يعني قبل واو الجماعة ضمة، وقبل ياء المخاطبة كسرة، وقبل ألف الاثنين فتحة، وهذا قوله:

وَاشْكُلهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا ... جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

إذًا فمراده واضح سهل.

ثم قال: (وَالمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاَّ الألِفْ)، ما الضمائر التي عندنا؟ ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة، يقول: هذه إذا اتصلت بالفعل، ثم أردت أنْ تؤكده بالنون فيجب أنْ تكون الحركة التي قبل هذه الضمائر مجانسة لها، ثم ماذا تفعل بهذه الضمائر؟ واو الجماعة تحذفها، وياء المخاطبة تحذفها، وألف الاثنين تبقيها، (وَالمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاَّ الألِفْ)، فإذا أبقيت الألف يعني تحذف واو الجماعة وتحذف ياء المخاطبة.

الأمثلة على ذلك: كأنْ تقول: "تذهبان وتذهبون وتذهبين"، هذه أفعال اتصلت بألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة "تذهبان وتذهبون وتذهبين"، عند توكيدها بالنون تقول: "يا زيدان لا تذهبان اليوم"، الذي قبل ألف الاثنين فتحناه قبل الضمير حركة تجانسه، وألف الاثنين أبقيناها أم حذفناها؟ أبقيناها.

إذًا تقول: "يا زيدان لا تذهبان اليوم ولا تتبعان"، أبقينا الألف وفتحنا ما قبله، و"تذهبون" مع واو الجماعة أكدها بالنون، تقول: "يا زيدون لا تذهبُن اليوم"، "يا زيدون، يا رجال، يا طلاب لا تذهبُن اليوم"، ماذا فعلنا؟ ضممنا ما قبل الواو يعني آخر الفعل وحذفنا واو الجماعة.

الأصل: "تذهبون" دخلت لا الناهية حذفنا النون للجزم "لا تذهبوا"، ادخل نون التوكيد "لا تذهبون" هذا الأصل "لا تذهبون"، مشددة وخفيفة، ثم تحذف واو الجماعة وتضم ما قبلها "لا تذهبُن"، وكذلك مع ياء المخاطبة تقول: "يا هند لا تذهبِن اليوم"، ياء المخاطبة تكسر ما قبلها آخر الفعل وتحذفها، والأصل: "تذهبين" دخلت لا الناهية "لا تذهبي"، ثم تأتي بنون التوكيد "لا تذهبين"، ثم تحذف ياء المخاطبة وتكسر ما قبلها.

النون في كل ما سبق -كما ترون- أقصد النون التي في "الزيدان يذهبان، والزيدون يذهبون، وأنتِ تذهبين" محذوفةٌ للجازم بلا الناهية، ولو قلنا مثلًا: "يا

زيدان هل تذهبان اليوم؟ ويا زيدون هل تذهبُن اليوم؟ ويا هند هل تذهبن اليوم؟" لحذفنا النون أيضًا لتوالي الأمثال، فالنون محذوفةٌ على كل حال إنْ كان لها سببٌ نحويٌ مضطرد قلنا: إنها محذوفةٌ لهذا السبب، يعني إنها محذوفةٌ قبل دخول نون التوكيد، الجازم هو الذي حذفها، فإنْ بقيت إلى أنْ دخلت نون التوكيد قلنا حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال.

ثم قال ابن مالك:

وَإِنْ يَكُــنْ فِــي آخِــرِ الفِعْــلِ أَلِــفْ .... الأَلِــفْ
فَاجْعَلْــهُ مِنْــهُ رافعًــا غَيْــرَ اليَــا وَالــوَاوِ يَــاءً كَاسْــعَيَنَّ سَــعْيَا
وَاحْذِفْــهُ مِــنْ رَافِــعِ هَــاتَيْنِ وَفِــي واوٍ وَيَــا شَــكْلٌ مُجَــانِسٌ قُفِــي
نَحْــوُ اخْشَــيِنْ يَـا هِنْـدُ بِالكَسْـرِ وَيَـا قَـومُ اخْشَـونْ وَاضْـمُمْ وَقِسْ مُسَـوِّيَا

فبعد أنْ ذكَر من قبل حكم آخر الفعل إذا اتصلت به نون التوكيد، ذكر في هذه الأبيات حكم آخر الفعل المعتل الآخر، إذا كان الفعل مضارعًا أو أمرًا معتل الآخر، فما حكمه؟ مع القاعدة التي ذكرناها من قبل لكن هنا حكمًا خاصًا بالفعل المعتل الآخر ذكره في هذه الأبيات، والمعتل الآخر -كما تعرفون- ما كان في آخره ألف أو واو أو ياء.

فنأخذها واحدًا واحدًا مع أنّ الزوائد المعلومات الزائدة هنا قليلة جدًّا، بعد أنْ نتجاوز حكم الفعل إذا أسند إلى الضمير هذا ما يدخل عندنا، نحن الآن نتكلم على حكم الفعل إذا اتصلت به نون التوكيد، لكن سنضطر أنْ نتكلم على حكم الفعل إذا اتصل به ضمير، ثم جاءت نون التوكيد، فالحكم الذي سيزيد هو ما تسببه نون التوكيد من أحكام جديدة، أما اتصال الفعل بالضمائر فهي كالأحكام في غير هذا الباب.

فنذكر بها، ثم نذكر بعد ذلك ما يخص نون التوكيد، نبدأ بالفعل الذي آخره

واو كـ"يدعو ويغزو ويسمو"، الواو التي في آخر الفعل عند اتصالها بواو الجماعة أو ياء المخاطبة ما حكمها تثبت أم تُحذف؟ تُحذف، تقول: "أنتم تدعون"، هذه الواو واو الجماعة، وأين واو الفعل آخر الفعل "تدعو"؟ حذفت للالتقاء الساكنين، وتقول مع المؤنث: "أنتِ تدعين" الياء الموجودة ياء المخاطبة، وأين واو الفعل؟ حذفت للالتقاء الساكنين.

وعند اتصال الفعل المختوم بواو كـ"تدعو" بألف الاثنين تُحذف الواو أو تبقى؟ تبقى، تقول: "أنتما تدعوان"، هذا الحكم -كما قلت- يتعلق باتصال الفعل بالضمير، الذي يخصنا في هذا الباب بعد أنْ عرفنا هذا الحكم وذكرنا به نقول: ثم تدخل نون التوكيد كما دخلت على صحيح الآخر، يعني الحكم الذي ذكرناه من قبل فتقول: "يا زيدون لا تدعُن غير الله"، الفعل تدعون آخره حذف، لماذا حذف؟ لا للنون ولكن لواو الجماعة للضمير.

"لا تدعون" تدخل اللام فتحذف نون الرفع، "يا زيدون لا تدعو"، ثم تأتي نون التوكيد فأخذت الحكم السابق واو الجماعة ستضم ما قبلها وتحذفها "يا زيدون لا تدعُن غير الله"، نضم ما قبل واو الجماعة ونحذفها، وكذلك مع ياء المخاطبة تقول: "يا هندُ لا تدعَن غير الله"، الأصل: "تدعين"، ثم "لا تدعي"، ثم تأتي نون التوكيد فنكسر ما قبل الياء ونحذف الياء "لا تدعِن غير الله".

ثم إذا جئنا مع ألف الاثنين نقول: "يا زيدان لا تدعوان غير الله"، الأصل: "تدعوان"، تأتي لا الناهية "لا تدعوا"، ثم تدخل نون التوكيد والحكم أنّ ألف الاثنين تثبت ويُفتح ما قبلها "لا تدعوَان غير الله"، هذا المضارع إذا كان معتلاً آخره بالواو، وإذا كان معتلاً آخره بالياء كـ"يقضي ويرمي ويهدي" فحكمه كحكم المعتل بالواو كما سبق.

فالياء "يرمي" ياء "يرمي" تُحذف عند اتصالها بواو الجماعة وياء المخاطبة

تقول: "أنتم تقضون"، و"أنتِ تقضين"، ثم تدخل نون التوكيد كما تدخل على الصحيح الآخر كما سبق، تقول: "يا زيدون لا تقضُن بغير الحق، ويا هند لا تقضِن بغير الحق، ويا زيدان لا تقضيان بغير الحق".

واضحٌ مما سبق أنّ آخر الفعل محذوف وقام على حذفه دليل، فعندما حذفنا الواو ضممنا ما قبلها، فكانت دليلًا على الواو المحذوفة، وعندما حذفنا الياء كسرنا ما قبلها فصارت دليلًا على الياء المحذوفة، ماذا بقي من المعتل الآخر؟ المضارع المعتل بالألف نحو "يخشى ويرضى"، المعتل الآخر بالألف ما حكمه إذا اتصل بواو الجماعة أو ياء المخاطبة الألف تُحذف أو تبقى؟ تُحذف ويُفتح ما قبلها، فتقول: "يا زيدون اخشو ربكم، ويا هند اخشي ربكِ"، "يا زيدون اخشو".

الطالب: [٠١:٠٥:٣٨-٠١:٠٥:٤٠@].

الشيخ: نعم، الأمر والمضارع حكمه واحد في كل ذلك "يا زيدون لا تخشو غير الله، ويا هند لا تخشي غير الله"، الحكم واحد.

إذًا فالألف عند اتصالها بواو الجماعة أو ياء المخاطبة الألف تُحذف ويُفتح ما قبلها، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السادس بعد المائة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأهلًا وسهلًا بكم، في هذه الليلة ليلة الاثنين، الخامس عشر من شهر ربيع الآخر، من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ونحن في جامع الراجحي، في مدينة الرياض، لنعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السادس بعد المئة، من دروس [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله تعالى.

في الدرس الماضي بدأنا بالكلام على باب [**نونا التوكيد**] وفي هذه الليلة إن شاء الله تعالى سنكمل الكلام على هذا الباب.

ابن مالك عقد هذا الباب في ألفيته في أربعة عشر بيتًا، في الدرس الماضي شرحنا منها خمسة أبيات ونصف بيت ونشرح الليلة بقية الأبيات إن شاء الله تعالى، نبدأ بقراءة بقية الأبيات، يقول ابن مالك عليه رحمة الله تعالى:

وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الفِعْلِ أَلِفْ

فَاجْعَلْهُ مِنْهُ وَاقِعًا غَيْرَ اليَا ... وَالوَاوِ يَاءً كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا

وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي ... وَا وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي

نَحْوُ اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ بِالكَسْرِ وَيَا ... قَومُ اخْشَونْ وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا
وَلَمْ تَقَعْ خَفِيْفَةٌ بَعْدَ الأَلِفْ ... لكِنْ شَدِيْدَةٌ وَكَسْرُهَا أُلِفْ
وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا فِعْلاً ... إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا
وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفَ ... وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ
وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الوَقْفِ مَا ... مِنْ أَجْلِهَا فِي الوَصْلِ كَانَ عُدِمَا
وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا ... وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ قِفَا

في الدرس الماضي توقفنا في الشرح في أثناء شرحنا في هذه الأبيات وهي:

وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الفِعْلِ أَلِفْ

فَاجْعَلْهُ مِنْهُ وَاقِعًا غَيْرَ اليَا ... وَالوَاوِ يَاءً كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا
وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي ... وَا وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي
نَحْوُ اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ بِالكَسْرِ وَيَا ... قَومُ اخْشَونْ وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا

وقلنا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ تكلم في هذه الأبيات على حكم الفعل المعتل الآخر عند اتصاله بنوني التوكيد؛ لأنهم قالوا: تكلم على حكم الفعل مطلقًا عند اتصاله بنونا التوكيد، وقالوا: إن الحكم أن يفتح آخره فتقول: في توكيد اذهب "اذهبن أو اذهبان يا زيد".

وتقول في توكيد الفعل يدعو أو ادعو يا زيد تقول: "ادعون يا زيد" "وارمين يا زيد" "واخشين يا زيد" والقاعدة أنك تفتح ما قبل نوني التوكيد هذه القاعدة.

ثم ذكر بعد ذلك أن هناك أحكام خاصة بالفعل المعتل الآخر، وقرأنا هذه الأبيات، المعتل الآخر إما أن يكون معتلًا آخره بالواو في "يدعو" أو الياء في "يرمي" وهذان تكلمنا عنهما في الدرس الماضي.

بقي الفعل المعتل آخره بالألف " كـ يخشى" في المضارع والأمر "ويرضى"

ونحو ذلك، فنقول: الفعل المعتل آخره بالألف "يخشى ويرضى" إذا اتصلت به واو الجماعة أو ياء المخاطبة فألفه التي في آخره تبقى أم تحذف؟ الجواب: تحذف وتبقى الفتحة قبله دليل عليه كما تقول: "يا زيدون" "يا رجال اخشوا ربكم" "اخشوا" حذفت الألف من "اخشى" وأتيت بواو الجمع "اخشوا ربكم" وفي المؤنث تقول: "يا هند اخشي ربك" حذفنا الألف وأتيت بياء المخاطبة هذا ما يتعلق بإسناد الفعل المعتل الآخر بالألف إلى ياء المخاطبة وهذا درس آخر، لكن لابد من التذكير به.

ثم نأتي إلى الحكم الذي يخصنا في هذا الباب باب نونا التوكيد فنقول: كيف تؤكد هذا الفعل "اخشوا واخشي" بالنون هذا الذي يهمنا الآن.

فإذا أدخلت نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة فإنه سيلتقي عندك ساكنان "اخشوْ" الواو ساكنة "اخشيْ" الياء ساكنة ثم تأتي نوني التوكيد وهي ساكنة، إن كانت خفيفة فهي ساكنة وإن كانت ثقيلة فهي نونان أولاهما ساكنة إذًا فيلتقي ساكنان فكيف تخلصت العرب هنا من التقاء الساكنين؟ أثبتت واو الجماعة وضموها، وأثبتوا ياء المخاطبة وكسروها فقالوا: "يا رجال اخشون ربكم" فأثبتوا الواو لم يحذفوها وضموها للتخلص من التقاء الساكنين وتقول: "يا هند اخشَين ربك" فتبقى فتحة الشين دليلًا على آخر الفعل المحذوف وهو الألف.

فإذا قيل لماذا لم تتخلص العرب هنا من التقاء الساكنين على القاعدة؟ لأن القاعدة في التخلص من التقاء الساكنين أنه إذا كان الساكن الأول صحيحًا حُرف بالكسر أو بالفتح أو الضم، فإن كان الساكن الأول معتلًا تخلص من التقاء الساكنين بحذف الأول هذه هي القاعدة العامة وقلنا عدة مرات كيفية التخلص من التقاء الساكنين إذا كان الساكن الأول صحيحًا تقول: "اذهب الآن" "أكرم الرجل" الساكن الأول صحيح وهو النون في أكرم والباء في اذهب كيف تتخلص

من التقاء الساكنين؟ بتحريك الأول تقول: "أكرمِ الرجل" "اذهبِ الآن"

فإذا كان الساكن الأول معتلًا حرف مد أو لين، كما لو قلنا: "أكرموا الرجل" فإنك ستتخلص من التقاء الساكنين بحذف الأول تقول: "أكرمُ الرجل" ستحذف هذه الواو هذه القاعدة.

وهنا ما صارت العرب على القاعدة وإنما تخلصت من التقاء الساكنين بتحريك الواو وبتحريك الياء والسبب في ذلك واضح، وهو عدم الإجحاف بالكلمة بحذف آخرها وهو الألف في "اخشى" وبحذف واو الجماعة التي أسند الفعل إليها، فصار هناك حذفًا وهذا إجحاف، الحذف الواحد لا بأس به لكن حذفان متتاليان في موضع واحد هذا إجحاف بالكلمة لا تكاد تجده في اللغة، وإذا وجد تمنعت العرب منه ولو خالفت بذلك طريقتها المعتادة.

بعد أن شرحنا هذه الأبيات وعرفنا أثر نون التوكيد في آخر الفعل سواء كان هذا الفعل صحيح الآخر أو معتل الآخر على التفصيل المذكور أحب أن نلخص الكلام.

خلاصة كل ذلك يعني: خلاصة أثر نون التوكيد في آخر الفعل، فنقول:

هناك أصلان في هذا الحكم ويستثنى من كل أصل مسألة:

الأصل الأول: أن آخر المؤكد مفتوح لاحظ: "اذهبَن يا زيد أو لا تذهبَن يا زيد" وهذا قول ابن مالك:

وآخر المؤكد افتح

ويستثنى من ذلك أن يكون الفعل متصلًا بواو الجماعة أو ياء المخاطبة، فإنه حينئذٍ يحرك آخره بما يناسب واو الجماعة فيُضم وبما يناسب ياء المخاطبة فيُكسر فتقول: "اذهبُنَ يا رجال" "واذهبِنَ يا هند" وهذا قول ابن مالك:

وَاشْـــكُلهُ قَبْــلَ مُضْــمَرٍ لَــيْنٍ بِمَــا   جَــانَسَ مِــنْ تَحَــرُّك قَــدْ عُلِمَــا

هذا هو الأصل الأول وما يستثنى منه.

الأصل الثاني: أن الضمائر المذكورة التي تدخل على الفعل وهي واو الجماعة وياء المخاطبة والألف اللينة أن هذه الضمائر المذكورة يجب حذفها إن كانت واواً أو ياءً وأما الألف فتبقى هذا هو الأصل، واو الجماعة وياء المخاطبة عند دخول نون التوكيد عليهما يحذفن.

وأما ألف الاثنين عند دخول نون التوكيد عليها تبقى، نحو "يا رجال اذهبُن" "اذهبُن يا رجال" الأصل اذهبوا هذا الأصل الفعل أسند إلى واو الجماعة نؤكده بالنون تحذف واو الجماعة وتضم ما قبلها "اذهبُن يا رجال" وتقول: "اذهبِن يا امرأة" الأصل اذهبي أدخل نون التوكيد تحذف ياء المخاطبة وتكسر ما قبلها "اذهبِن يا امرأة" وتقول: "اذهبانِ يا رجلان" الأصل قبل التوكيد "اذهبا " أدخل نون التوكيد تبقى الألف ما تحذف تقول: "اذهبانِ يا رجلان" وهذا قول ابن مالك:

وَالمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاَّ الأَلِفْ

فإذا كان الألف لا يحذف فمعنى ذلك أن واو الجماعة وياء المخاطبة يحذفان هذا الأصل الثاني.

ويستثنى من ذلك الفعل المعتل آخره بالألف مثل "يخشى وأخشى" فإن واو الجماعة وياء المخاطبة عند دخول نون التوكيد لا يحذفان، بل يبقيان الواو مضمومة والياء مكسورة تقول: "اخشون يا رجال" تبقي واو الجماعة وتضمها وتقول: "اخشين يا هند" تبقي ياء المخاطبة وتكسرها، وأما ألف الاثنين وقلنا أنها تبقى ولا يتغير شيء تقول: "اخشيانِي يا رجال" وهذا قول ابن مالك:

وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الفِعْلِ أَلِفْ

يعني: الفعل المعتل آخره بالألف وإن يكن في آخر الفعل ألف ما حكمه؟

فَاجْعَلْهُ مِنْهُ وَاقِعًا غَيْرَ اليَا وَالوَاوِ يَاءً كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا

نقول: فاجعله ياءً فاجعل الألف ياءً، رافعًا غير اليا والواو يعني ما لم تتصل بواو الجماعة أو ياء المخاطبة، لم تتصل بواو الجماعة وياء المخاطبة وإنما اتصلت بماذا؟ ألف الاثنين كأن تقول "اخشى" ماذا تفعل بالألف في آخر الفعل؟ تقلبها ياءً تقول:"اخشيا" ثم تؤكد "اخشيانِ" قال:

كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا

هذه سعى يسعى اسعى هذا المعتل بالألف، وقلبت الألف ياء ثم تأتي نون التوكيد "اسعين سعيا" فهذا حكمه إذا دخلت ألف الاثنين، وإذا دخلت واو الجماعة ياء المخاطبة يقول:

وَاحْذِفهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي

يعني: إذا دخلت واو الجماعة أو ياء المخاطبة فإنك تحذف الألف "اخشو" أو ياء المخاطبة "اخشي"

وَفِي وَا وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي

يقول: إن واو الجماعة أو ياء المخاطبة إذا اتصلتا بالمعتل بالألف فإنهما يبقيان وبحركة مجانسة الواو مضمومة والياء مكسورة ما مثال ذلك؟ تقول: "اخشين يا هند" ياء المخاطبة، "ويا قوم اخشون" يقال: "يا قوم اخشين" أو "يا قوم اخشون" وهذه رواية الألفية.

وتكلمنا على ذلك في باب النداء، نداء المضاف إلى ياء المتكلم مثل:

"صديقي وقومي" لك فيه أوجه إما أن تحذف الياء وتكسر ما قبلها "يا قوم اخشون" أو تحذف الياء وتضع البناء على آخر الكلمة "يا قومُ اخشون"

وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا

يقول إن هذا الحكم قياسي فقسه على كل فعل معتل، هذا ما يتعلق بحكم آخر الفعل إذا اتصلت به نون الوقاية.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلَـمْ تَقَـعْ خَفِيْفَـةٌ بَعْـدَ الأَلِـفْ ... لكِـنْ شَـدِيْدَةٌ وَكَسْـرُهَا أُلِـفْ

في قوله خفيفة وشديدة روايتان في الألفية بالرفع ولم تبقى خفيفة على أنها فاعل تقع، وبالنصب ولم تقع خفيفة على أنها حال، وفاعل تقع ضمير يعود إلى النون المفهومة مما سبق يعني: ولم تقع النون نون التوكيد خفيفة.

يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيت: من الفروق بين نون التوكيد الخفيفة ونون التوكيد الثقيلة: أن الخفيفة لا تقع بعد الألف نحو: توكيدك للفعل "يا زيدان اذهبا" أو "يا زيدان لا تذهبا" إذا أردت أن تؤكد بنون توكيد واقعة بعد ألف كـ توكيدك لـ "يا زيدان اذهبا" أكد الفعل اذهبا بنون التوكيد ستقع بعد ألف أو "يا زيدان لا تذهبا" نون التوكيد ستقع بعد ألف ما الواجب حينئذ؟ يقول: نون التوكيد الخفيفة لا تقع هنا، ما الذي يقع؟

وَكَسْرُهَا أُلِفْ

يعني: تأتي بالشديدة وتكسرها فتقولك "اذهبانِّ يا زيدان، ولا تذهبانِّ يا زيدان" قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ﴾ [يونس:٨٩].

يعني: أنه لا يجوز أن تقول: "اذهبان يا زيدان ولا تذهبان يا زيدان" بنون التوكيد الخفيفة، وعلة المنع هنا التقاء الساكنين على غير حده أي: على غير حد

الالتقاء، التقاء الساكنين له حد، ما معنى له حد؟ يعني: له موضع قياسي، فإذا التقا ساكنان على حد التقاء الساكنين يعني في المواضع التي يطرد فيها التقاء الساكنين فلا بأس بذلك، فإن التقا الساكنان على غير حد التقاء الساكنين يعني: في غير المواضع التي يطرد فيها ذلك وجب منعه والتخلص منه، وما حد التقاء الساكنين يعني: ما المواضع التي يلتقي فيها الساكنين في اللغة العربية؟ هما موضعان:

الموضع الأول: في آخر الكلمة نحو "يعلمون" فإن النون ساكنة والواو ساكنة وهذا جائز، "إذ يعلمون" النون ساكنة والواو ساكنة.

الموضع الثاني: أن يكون الحرف الأول حرف لين والثاني حرفًا مشددًا نحو "الضالين" الساكن الأول الألف والساكن الثاني اللام المشددة وهذا جائز، مثل: ﴿ مُدْهَآمَّتَانِ ﴾ [الرحمن:٦٤] وكقولهم: "لويبّة" الياء ساكنة والباء الأولى من الباءين ساكنة "لويبّة" فهذا حد التقاء الساكنين فإذا نظرنا إلى المسألة هنا وأكدنا بالنون الساكنة بعد الألف وقلنا "اضربان يا زيدان" فالنون ساكنة والألف ساكنة على حد التقاء الساكنين يعني: في أحد الموضعين المذكورين؟ لا، التقا الساكنان على غير حده فالضمير يعود على التقاء على غير حد التقاء الساكنين.

وأما إذا أكدنا بالنون الثقيلة وقلنا: "اضربانِّ يا زيدان ولا تضربانِّ يا زيدان" كان ذلك على حد التقاء الساكنين وكان من أوضاع العرب فصار جائزًا.

وما سبق من منع وقوع النون الساكنة بعد الألف هو قول الجمهور وتبعهم هنا كما ترون ابن مالك، وقال الكوفيون ويونس ابن حبيب من البصريين بجواز وقوع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف، وحينئذٍ تبقى ساكنة أو تكسر، فتقول: "اذهبانِّ يا زيدان" أو اذهبان يا زيدان" أو لا تذهبان يا زيدان هذا قول الكوفيون ويونس.

واحتجوا بأن التقاء الساكنين هنا على حده يعني: جعلوا من مواضع التقاء

الساكنين أن يكون الساكن الأول حرف لين مطلقًا سواء كان الثاني حرفًا مشددًا أم غير مشدد هذا من مواضع التقاء الساكنين واستشهدوا على ذلك بشواهد منها:

قراءة نافع السمعية ﴿وَمَحْيَاىْ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام:١٦٢] فسكن الياء والألف قبلها ساكنة، ومنها قراءة ابن زكوان: ﴿لا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون﴾ [يونس:٨٩] بالنون المكسورة على أن لا هنا ناهية جازمة والنون المكسورة نون التوكيد.

واستشهدوا أيضًا بقراءة لقوله تعالى: ﴿فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء:١٦] وهي "فدمرانهم تدميرا" الألف ألف الاثنين، والنون نون التوكيد الخفيفة كسرت بعد الألف.

واستشهدوا بقراءة: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة:٦]: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة:٦] بتخفيف الهمزة الثانية إلى ألف فخففت الثانية إلى ألف فصارت ساكنة والنون ساكنة: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة:٦].

واحتجوا بقراءة جميع القراء في قوله تعالى: ﴿كهيعص﴾ [مريم:١] ففيها التقاء الساكنين في وصل الكلام في قوله "كـ" وفي قوله "عـ" واحتجوا بقول العرب:

اِلتَقَتْ حَلْقَتَا البِطَانِ

فالألف ساكنة ثابتة واللام ساكنة اِلتَقَتْ حَلْقَتَا البِطَانِ، والذوق الآن لا ينفر من نحو "اذهبان يا زيدان" لا ينفر الذوق من نحو ذلك وخاصة مع هذه الشواهد التي ذكرنا بعضها وإلا فإن هناك شواهد أخرى على التقاء الساكنين إذا كان الأول منهما حرف لين.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا فِعْلاً   إلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا

الفعل المسند إلى نون الإناث يعني: نون النسوة نحو "يا نسوة اضربن" أو "يا طالبات اذهبن" إذا أكدناه بالنون فيجب أن تزاد ألف قبل نون التوكيد لما؟ كيف تفصل بين نون النسوة ونون التوكيد كراهية توالي الأمثال فماذا تقول بتوكيد "يا نسوة اضربن" تقول "اضربنانِ يا نسوة" الفعل اضربن تأتي بنون التوكيد ثم تأتي قبلها بألف فاصلة "اضربنان يا نسوة" "اذهبنان يا طالبات" " لاتهملنان يا معلمات بل اجتهدنان في التدريس" وهكذا.

قلنا إذا أضفنا ألفًا فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد فيجب أن تكون نون التوكيد هي الثقيلة؛ لأن الخفيفة عند الجمهور لا تقع بعد الألف، فلا يجوز عندهم أن تقول "اذهبنان يا طالبات" ويجوز عند الكوفيين وينس أن يقال "اذهبنان يا طالبات" بالسكون أو "اذهبنان يا طالبات" بالكسر.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاحْذِفْ خَفِيْفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفَ   وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إذَا تَقِفْ

ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الشطر حكم نون التوكيد الخفيفة إذا وقع بعدها ساكن يعني: جاء خلفها ساكن يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

إذا وقع بعد نون التوكيد الخفيفة متحرك فإنها تثبت تقول "اضربنّ يا زيد" "أكرمن أباك" "اذهبن بسرعة" لا إشكال في ذلك.

وأما إذا وقعت بعدها ساكن فيجب حذفها وإبقاء الفتحة قبلها دليلًا عليها نحو "اضربن الرجل" اضرب مؤكد بنون التوكيد الخفيفة اضربن، الرجل مبدوءة بأل أولها ساكن فإذا وصلنا الكلام فيلتقي ساكنان يعني: جاء بعد نون التوكيد ساكن

فكيف نتخلص من التقاء الساكنين؟ العرب هنا التزمت من التخلص من التقاء الساكنين بحذف النون ولم تكسر النون فماذا تقول؟ تقول: "اضرب الرجل" اضربن تحذف النون وتبقى الفتحة قبلها دليلًا عليها "اضرب الرجل" فإذا قال "اضرب الرجل" فتعرف أنه أكد الفعل بالنون ثم حذف النون.

لكن لو قال "اضرب الرجل" لعرفت أنه أراد "اضرب الرجل" ثم وصل فالتقى ساكنان فكسر الأول "اضرب الرجل" وكذلك تقول "أكرم الأب" في أكرمن ثم حذف النون وقال "أكرم الأب" "اذهب الآن" اذهبن، ولو قال: "اذهب الآن" لأتى بالفعل دون توكيد، وكذلك قول الأضبط السعدي وهو شاعر جاهلي قديم قال:

لِكُــلِّ هَــمٍّ مِــنَ الهُمــوم سَــعَه ... وَالمُســيُ وَالصُبــحُ لا فَــلاحَ مَعَــه
وَلا تُهــينَ الفَقيــرَ عَلَّــكَ أَن ... تَركَــعَ يَومــاً وَالــدَهرُ قَــد رَفَعَــه
قَــد يَجمَــعُ المــالَ غَيــرُ آكِلِــهِ ... وَيَأكُــلُ المــالَ غَيــرُ مَــن جَمَعَــه
فَاقبَــل مِــنَ الــدَهرِ مــا أَتــاكَ بِــهِ ... مَــن قَــرَّ عَينــاً بِعَيشِــهِ نَفَعَــه

والشاهد في قوله: وَلا تُهينَ الفَقيرَ والأصل لا تهينن الفقير ثم حذف نون التوكيد الساكنة وأبقى الفتحة قبلها دليلًا عليها فقال: وَلا تُهينَ الفَقيرَ.

ولو لم يورد نون التوكيد الخفيفة لقال "لا تهن الفقير.

وبعد أن قال ابن مالك:

وَاحْذِفْ خَفِيْفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفَ

قال:

وَبَعْدَ غَيرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ

يعني: احذف النون بعد غير فتحة إذا تقف.

وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الوَصْلِ كَانَ عُدِمَا
وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ قِفَا

ذكر ابن مالك هنا حكم الوقف على نون التوكيد الخفيفة كيف تقف على نون التوكيد الخفيفة، والخلاصة في ذلك:

أن حكمها حكم التنوين كيف نأخذ هذا التنوين؟ إن وقفت على تنوين الفتح كقولك "رأيت رجلًا" تقلب التنوين ألفًا تقول "رأيت رجلا" وإذا وقفت على تنوين رفع أو نصب كقولك "جاء رجلٌ" او "مررت برجلٍ" ماذا تفعل بالتنوين؟ تحذفه تقول "جاء رجل ومررت برجل" فهذا حكم نون التوكيد الخفيفة عند الوقف.

الخلاصة: أن نون التوكيد الخفيفة إذا كان ما قبلها مفتوحًا فتقلبها ألفًا، وإذا كان ما قبلها مضمومًا أو مكسورًا فإنك تحذفها هذه القاعدة العامة.

يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

إذا وقفت على نون التوكيد الثقيلة وجب أن تقف عليها نونًا ساكنة كـ جميع الحروف المشددة إذا وقفت عليها، كيف تقف على نون التوكيد في قولك "اذهبن يا زيد"؟ اذهبن كل الحروف المشددة إذا وقفت عليها كيف تقف عليها؟ تقف عليها ساكنة، وإذا وقفت عليها ساكنة صارت حرفين أم حرفًا واحدًا؟ حرفًا واحدًا.

مثل "مر زيد بسرعة" قف على الفعل "مر" ماذا تقول؟ "مر" أما إذا وقفت على نون التوكيد الثقيلة؟ فتنظر إلى ما قبلها فإن كان ما قبلها ضمة أو كسرة فإن فيها أمران:

الأول: أن تحذفها أي: تحذف نون التوكيد.

والثاني: أن ترد إلى الكلمة ما حذف من أجل نون التوكيد نحو الوقوف على نون التوكيد في قولك "اذهبُن يا رجال" أو "اذهبِن يا هند" كيف تقف على نون التوكيد هنا؟ "اذهبوا يا رجال" "اذهبي يا هند" ماذا فعلت؟ حذفت نون التوكيد الخفيفة وأعدت ما حذفته من أجل نون التوكيد، وما الذي يحذف من أجل نون التوكيد هذا شرحناه من قبل واو الجماعة وياء المخاطبة فتقول "اذهبوا" وتقول "اذهبي" أما لو أردت أن تقف على نون التوكيد الثقيلة المشددة في "اذهبن يا رجال" واذهبن يا هند" فإنك تقول "اذهبُن" "واذهبِن" وهذا هو قول ابن مالك:

وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إذَا تَقِفْ

ما غير الفتحة؟ الضمة والكسرة إذا كان ما قبلها ضمة أو كسرة فإنك تحذفها عند الوقف

وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الوَقْفِ مَا ... مِنْ أَجْلِهَا فِي الوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

يعني: واو الجماعة وياء المخاطبة، هذا إذا كان ما قبلها ضمة أو كسرة، أما إذا كان قبل نون التوكيد الساكنة فتحة فالحكم أن تقلبها عند الوقف ألفًا تقول في نحو "يا زيد اذهبن واجلسن ولا تهملن دروسك" تفعل نون التوكيد الخفيفة هنا ماذا تقول؟ تقول "يا زيد اذهبا" "يا زيد اجلسا" "يا زيد لا هملا" ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق:١٥] وقوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف:٣٢] إذًا الوقف على نون التوكيد في اللغة وفي القرآن، كيف تقف على ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق:١٥]؟ تقول" لنسفعا" فتقلب ألفًا، وكيف تقف على ﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف:٣٢]؟ تقول "وليكونا".

ومن ذلك قول الشاعر:

وإياك والميتات لا تقربنها ... ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

"والله فاعبدا" القياس أن يقول "والله فاعبدي لو أراد فاعبد فعل أمر مبني على السكون فاعبد ثم أراد أن يحركه من أجل القافية فحركه على أصل التقاء الساكنين بالكسر يقول فاعبدي ولكنه قال فاعبدا؛ لأنه أراد فاعبدن فلما وقف على نون التوكيد الخفيفة قلبها ألفًا.

هذا البيت من قصيدة ابن الأعشى الأكبر ميمون ابن قيس التي مدح بها النبي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ وقدم لينشدها بين يديه ولكن قريشًا منعته من ذلك فامتنع فلم يذهب ولم يسلم.

وهذا هو قول ابن مالك:

وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا ... وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ قِفَا

مثال ابن مالك "قفا" عند الوقف على قولك "قفن يا زيد" تقول "قفا" وهذا الحكم استعمله ابن مالك في ألفيته في أكثر من موضع ونبهنا على شيء منها كقولك في باب اسم الإشارة في قوله:

وَبِأُوْلَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقًا ... وَالْمَدُّ أَوْلَى وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا

ما قال انطقي، وقوله فيه:

وَبِهُنَا أَوْ هٰهُنَا أَشِرْ إِلَى ... دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافَ صِلَا

وقوله في باب الابتداء:

وَلاَ يَكُوْنُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا ... عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

وقوله في باب لا النافية للجنس:

وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَلَا ... حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ وَالْثَّانِ افتحا
مَرْفُوْعًا أوْ مَنْصُوبًا أوْ مُرَكَّبًا ... وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لاَ تَنْصِبَا

وقوله في باب الإضافة:

وَالْثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا ... لَمْ يَصْلُحِ إلاّ ذَاكَ والْلاَّمَ خُذَا

وغير ذلك من الأبيات، ومن أجل ذلك انتقدوا الشيخ خالد الأزهري صاحب التصديق بمضمون التوضيح، وله كتاب مشهور اسمه إعراب الألفية أعرب الألفية كلمة كلمة وهو كتاب مهم لمن أراد أن يطبق على الإعراب، لم يشرحها وإنما فقط أعربها إعرابًا.

قال في إعرابه لقول ابن مالك في باب الحكاية:

وَوَقْفًا احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ ... وَالْنُّوْنَ حَرِّكْ مُطْلَقًا وَأَشْبِعَنْ

قال: وأشبعن مؤكدًا بنون التوكيد الخفيفة وهذا غفلة منه عن هذا الحكم النحوي الذي حكاه السيوطي عن النحويين إجماعًا وهو: أن نون التوكيد الخفيفة إذا وقفت عليه تقلب ألفًا.

يتلخص مما سبق أن نون التوكيد الخفيفة تنفرد عن نون التوكيد الثقيلة بأحكام:

الأول: أنها لا تقع بعد الألف عند من؟ الجمهور.

الثاني: أنه يجب حذفها قبل الساكن إذا وليها الساكن فيجب أن تحذف وأن يفتح ما قبلها.

الثالث: أنها تعطى في الوقف حكم التنوين فتحذف بعد الضمة والكسرة وتقلب ألفًا بعد الفتحة، وهنا ملحوظة في قول امرئ القيس في أول قصيدته المشهورة المعلقة ماذا قال:

قفا نبك من ذِكرى حبيب ومنزل ... بسِقطِ اللِّوى بينَ الدَّخول فحَوْملِ

اختلفوا في تخريج قوله قفا فإنه يخاطب واحد فضمن هذه الأقوال أنه أراد "قفن" بنون التوكيد الخفيفة ثم وقف عليها فقال "قفا" ثم عامل الوقف معاملة

الأصل وهذا أيضًا نبهنا عليه يجوز للمتكلم خاصة المرتجل أن يعامل الوقف معاملة الوصل أو يعامل الوصل معاملة الوقف فقال:

قفا نبك من ذِكرى حبيب ومنزل بسِقطِ اللِّوى بينَ الدَّخول فحَوْملِ

ومثل ذلك قيل في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق:٢٤] فقيل إن المراد ألقين بنون التوكيد الخفيفة وعند الوقف صارت ألقيا ثم عومل الوصل معاملة الوقف فصارت ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق:٢٤]

فهذا ما يتعلق بهذا الباب باب نونا التوكيد.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السابع بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم وبارك فيكم، في هذه الليلة الطيبة ليلة الاثنين، السابع والعشرين من شهر جمادى الأولى، أو أول ليلة في مُحرم، من سنة أربع وثلاثين وأربعمائة وألف، نعقد بحمد الله وتوفيقه في جامع الراجحي، في حي الجزيرة في مدينة الرياض، الدرس السابع بعد المئة، من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله تعالى.

وكنا قد توقفنا في آخر درس عند بداية باب ما لا ينصرف نستعين بالله عَزَّوَجَلَّ ونبدأ في هذا الدرس بهذا الباب

باب ما لا ينصرف.

ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الألفية أخذ هذا الباب في سبعة وعشرين بيتًا، نقرأ ما تيسر منها مما نظن أننا سنشرحه في هذه الليلة إن شاء الله تعالى.

قال فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٦٤٩. الصَّرْفُ تَنْوِيْنٌ أَتَى مُبَيِّنَا ... مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الاسْمُ أَمْكَنَا

٦٥٠. فَأَلِفُ التَّأْنِيْثِ مُطْلَقًا مَنَعْ ... صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

٦٥١. وَزَائِدَا فَعْلاَنَ فِي وَصْفٍ سَلِمْ ... مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ
٦٥٢. وَوَصْفٌ اصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلَا ... مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلَا
٦٥٣. وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الوَصْفِيَّهْ ... كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الإِسْمِيَّهْ
٦٥٤. فَالأَدْهَمُ القَيْدُ لِكَونِهِ وُضِعْ ... فِي الأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ
٦٥٥. وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى ... مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ المَنْعَا
٦٥٦. وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ ... فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَأُخَرْ
٦٥٧. وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلاَثَ كَهُمَا ... مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا
٦٥٨. وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلَا ... أَوِ المَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلَا
٦٥٩. وَذَا اعْتِلاَلٍ مِنْهُ كَالجَوَارِي ... رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي
٦٦٠. وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الجَمْعِ ... شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ المَنْعِ
٦٦١. وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَو بِمَا لَحِقْ ... بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّ

هذا الباب سماه ابن مالك كما سمعتم ما لا ينصرف ويسمى الممنوع من الصرف، ويسمى غير المنصرف، ويسمى غير المصروف، ويسمى ما لا يجري كل هذه التعبيرات يطلقها النحويون على هذا الباب.

وهذا الباب عند جميع النحويين هو من أبواب النحو وليس من أبواب التصريف؛ لتعلقه وأثره الواضح بالإعراب، ونصصنا على ذلك بأن النوع السابق وهو باب نونا التوكيد ذكرنا أن فيه اختلاف فبعضهم يذكره في أبواب التصريف، وبعضهم يذكره في أبواب النحو.

وقبل أن نبدأ بشرح أبيات ابن مالك عليه رحمة الله نقدم بمقدمة مهمة في هذا الباب باب ما لا ينصرف فنقول:

هذا الباب خاص بالأسماء فهي التي قد تنصرف وهي التي لا تنصرف، وذلك أن الاسم إما أن يشبه الحرف، وإما أن يشبه الفعل، وإما أن يخلف من شبه الحرف

والفعل، فإذا أشبه الاسم الحرف ماذا يحدث له؟ يُبنى، ويسمى حينئذ الاسم المبني؛ لأنه لا تتغير حركة آخره فشبهوه بالجدار المبني الذي لا يتغير.

ويسمى أيضًا اسمًا غير متمكن يعني: غير متمكن في باب الاسمية؛ بسبب شبهه بالحرف؛ ولأنه أشبه الحرف حرم الإعراب فنُقل من الإعراب إلى البناء.

والاسم إذا أشبه الفعل ماذا يحدث له؟ يبقى معربًا أم ينقل إلى البناء؟ يبقى معربًا إلا أنه يمنع من الصرف، ويسمى الممنوع من الصرف، ويسمى أيضًا متمكنًا غير أمكن، اسم متمكن في الاسمية لكنه متمكن غير أمكن؛ بسبب شبهه بالفعل؛ لأنه فقد بعض خصائص الأسماء بسبب شبهه بالفعل، ولذا يأخذ بعض الإعراب يأخذ الضمة في الرفع، ويأخذ الفتحة في النصب، ثم نلحق الجر بالنصب بالفتحة ولكنه يُحرم من الكسرة، الكسرة الخاصة بالاسم؛ لأن الكسرة علامة الجر، والجر مختصًا بالأسماء فحرموه الكسرة التي هي علامة الجر الذي هو مختص بالأسماء، ومنعوه مع ذلك التنوين والتنوين زينة الأسماء.

وسبق شرح لذلك أيضًا في باب المعرب والمبني، والاسم إذا خلص من شبه الحرف والفعل لم يشبه الحرف ولم يشبه الفعل فإنه يُعرب ويُصلح، ويسمى حينئذ اسمًا متمكنًا أمكن متمكنًا في باب الاسمية تمكنًا أمكن؛ لأنه متمتع بجميع خصائص الأسماء بسبب خلوه من مشابهة غير الأسماء، ولذا يأخذ كل الإعراب الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر ويأخذ مع ذلك زينة الأسماء وهي التنوين.

إذًا الاسم المبني يخرج عن الأسماء المعربة، وأما الاسم المتمكن بنوعيه فهو معرب إلا أن المتمكن الأمكن يتمتع بكل خصائص الاسم، والمتمكن غير الأمكن يُحرم من الجر بالكسرة، ومن التنوين.

وهذا كله يدل على أن العرب كانت تعمل العقل في لغتها، والعقل غير المنطق العقل موجود في كل الناس ويدخل في الأمور الحياتية، فلا غرابة في أن يدخل العقل في اللغة فإن الاسم إذا بقي في حضرة الأسماء ولم يتشبه بغيرها كان مستحقًا لكل خصائص الاسم، ولكن إذا خرج يتشبه بغير الأسماء هذا يستحق أن يعاقب على حسب تشبهه، إن تشبه بشيء قريب تشبه بالفعل عوقب عقابًا يسيرًا، بقي في الإعراب لكن مُنع الكسرة والتنوين، وإن ذهب يتشبه بالحرف والحرف بعيد عوقب بحرمانه من الإعراب كله والله أعلم.

هذه مقدمة نافعة في أول هذا الباب وهناك مقدمة أخرى نلخص فيها هذا الباب قبل أن نبدأ بشرحه تفصيلًا، باب الأسماء الممنوعة من الصرف.

الأسماء الممنوعة من الصرف كم؟ اثنا عشر اسمًا، اسمان يمنعان لعلة واحدة وهما:

الأول: المختوم بألف التأنيث.

الثاني: وصيغ منتهى الجموع، هذان يمنعان لعلة واحدة.

وثلاثة أسماء تمنع لعلتين إحداهما الوصفية: ما هذه الأسماء الثلاثة التي تمنع لعلتين إحداهما الوصفية؟

الأول: الوصف على وزن فعلان.

الثاني: الوصف ووزن أفعل، الوصف إذا كان على وزن أفعل.

والثالث: الوصف المعدول، الوصف والعدل.

اثنان وثلاثة فالمجموع خمسة، يبقى سبعة أسماء، سبعة أسماء تمنع لعلتين إحداهما العلمية وهي:

الأول: العلم المركب تركيب مزج.

الثاني: العلم المختوم بألف ونون زائدتين.

الثالث: العلم المؤنث.

الرابع: العلم الأعجمي.

الخامس: العلم ووزن الفعل.

السادس: العلم المختوم بألف الإلحاق.

السابع: العلم المعدول.

وسيأتي شرح لكل اسم من هذه الأسماء عندما يذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ألفيته رتب الأسماء الممنوعة من الصرف الترتيب الذي ذكرناه الآن، إلا أنه سيؤخر صيغ منتهى الجموع بعد ما يمنع لعلتين إحداهما الوصفية، يعني: فقط في صيغ منتهى الجموع هي التي غيَّر مكانها المعتاد.

ما الغرض في هذا الباب، ابن مالك ماذا يريد أن يبين لنا في هذا الباب باب الممنوع من الصرف؟ يريد أن يبين الأسماء الممنوعة من الصرف يعدها عدًا، ولا يريد أن يبين كيفية إعرابها كيف تُعرب ما علامة إعرابها؛ لأن هذا قد سبق في باب المعرب والمبني عندما تكلمنا على علامات الإعراب، وتكلمنا هناك على أن الممنوع من الصرف علامة رفعه الضمة، وعلامة نصبه الفتحة، وعلامة جره الفتحة، إلا أن يُحلى بأل أو يضاف فإنه يجر بالكسرة فهذا هو الغرض من هذا الباب.

الآن نستعن بالله ونبدأ بقراءة الأبيات بيتًا.. بيتًا مع شرح ما تيسر منها، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الصَّـــرْفُ تَنْـــوِيْنٌ أَتَـــى مُبَيِّنَـــا مَعْنًـــى بِـــهِ يَكُـــونُ الاسْـــمُ أَمْكَنَـــا

الصرف هو تنوين أتى مبينًا لمعنىً به يكون الاسم أمكن، يعني: متمكن أمكن، ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن الصرف الذي تمنع منه الأسماء الممنوعة من الصرف ما هذا الصرف؟ يعني: المراد بالصرف الذي تمنع منه هذه الأسماء هو تنوين التمكين، هو تنوين يدل على أن الاسم متمكن أمكن في باب الاسمية، هو تنوين يدل على تمكن الاسم في الاسمية لمعنىً فيه، ما هذا المعنى في الاسم الذي جعله متمكنًا أمكن؟ هو خلوه من مشابهة الفعل والحرف، كتنوين "زيدًا، وزيدٌ، وزيدٍ" "وبابٌ، وجالسٌ، وجلوسٌ" التنوين في كل ذلك تنوين تمكين يدل على أن هذه الأسماء متمكنة في الاسمية يعني: ما تشبه الأسماء ولا تشبه الأفعال.

ومن تنوين التمكين تنوين نحو "قاضٍ" التنوين الذي في "قاضٍ" هذا تنوين تمكين يدل على أن الاسم مصروف وذلك؛ لأن أصله "قاضيٌ" نحو "جالسٌ" ثم قدرت الضمة؛ لثقلها قدرت يعني: منعت من الظهور فسكنت الياء، "قاضي" صارت الياء ساكنة فالتقت الياء الساكنة بالتنوين الساكن؛ لأن التنوين كما تعرفون نون ساكنة "محمد" محمدُ، هات تنوين بعد الضمة محمدٌ فالتقت الياء الساكنة في قاضي بالتنوين وهو ساكن فالتقى ساكنان نتخلص من التقاء الساكنين بحذف الياء، والتنوين حذف أو باقي؟ باقي تنوين التمكين باقي.

والتنوين من طبيعته أنه يلحق ماذا من الكلمة؟ يلحق آخر حركة في الكلمة "محمدٌ" التنوين نون ساكنة بعد ضمة الدال، التنوين لا علاقة له بالإعراب أبدًا، الإعراب علاقته بالضمة "محمدُ"، أما تنوين هذه النون الساكنة يزين فقط زينة للأسماء.

فقاضيٌ سكنت الياء فالتقت ساكنة بالتنوين فحذفت الياء، ما الذي بقي في آخر الكلمة؟ الضاد وحركتها الكسر، إذًا التنوين الذي بقي الآن هاته واجعله بعد كسرة

الضاد؛ لأنه يلحق آخر حركة في الاسم فتقول: "قاضي" "قاضٍ" "جاء قاضٍ" قاضٍ فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة الياء، الضمة المقدرة على الياء، أما كسرة الضاد فلا علاقة لها بالإعراب، والتنوين لا علاقة له بالإعراب، وإنما حركة مقدرة كما سبق ذلك في الإعراب المقدر.

هذا هو تنوين التمكين، بخلاف تنوين المقابلة، وتنوين العوض، وتنوين التنكير، هذه كلها تنوينات ولكنها لا تدل على تمكن الاسم في الاسمية، وإنما هي تنوينات أخرى، فتنوين المقابلة أين يقع؟ يدخل على ماذا؟ على جمع المؤنث السالم، التنوين الذي يدخل على جمع المؤنث السالم ليس بتنوين تمكين، وإنما هو تنوين مقابلة، نحو "فاطمات ومعلمات"

لماذا قالوا تنوين مقابلة؟ لو قلنا "جاء محمدُ" ما علامة الرفع؟ ضمة محمدُ ثم يأتي التنوين زينة الاسم "جاء محمدٌ" آخر محمد ماذا عليه؟ عليه الضمة علامة الإعراب والتنوين زينة الاسماء.

ثني تقول: "جاء محمدان" الألف هذه علامة الإعراب تقابل الضمة علامة الإعراب، والنون في محمدان ما قصتها؟ لماذا أتت بها العرب؟ مقابل التنوين في المفرد لكي تبقى زينة الأسماء فيها، وفي الجمع تقول:"جاء محمدون أو المحمدون" أين علامة الإعراب في المحمدون؟ الواو تقابل الضمة في محمدُ، والنون في محمدون هذه ما قصتها؟ مقابل التنوين، وبعضهم يقول: إن النون في التثنية ونون الجمع هو التنوين.

فإذا جئنا إلى جمع المؤنث السالم فقلنا مثلًا في "هند" "هندات" الألف والتاء هل لهما علاقة بالإعراب؟ لا، ما يتغيران بعلامة الإعراب علامة الإعراب تتغير بالإعراب، أما الألف والتاء مجرد حروف جمع لا علاقة لها بالإعراب، أين الإعراب؟ بالضمة "جاءت هنداتُ" والتنوين الذي في "هنداتٌ" ماذا نقول عنه

وهذا لا نسميه تنوين تمكين؛ لأن الجمع في الأصل لا يلحقه التنوين التنوين للمفرد، وإنما المثنى يدخله النون، والجمع يدخله النون، فإذا جئت إلى هنداتٍ فالتنوين الذي في هندات يقابل النون التي في جمع المذكر، مجرد مقابلة للنون الذي في جمع المذكر من باب العدل؛ لكي لا يكون هناك هاضم للمؤنث على جلب المذكر العربية تعدل بين ألفاظها دائمًا.

إن أردت دليلًا أوضح نأتي إلى "فاطمة" ففاطمة تقول فيها "جاءت فاطمةُ" أم "جاءت فاطمةٌ" على المؤنث يعني: ممنوعة من الصرف يعني: ما تنون تقول "جاءت فاطمةُ" عليها ضمة واحدة فقط وحجبت من التنوين لما ذكرنا سابقًا.

اجمع فاطمة جمعًا مؤنثًا سالمًا ماذا تقول؟ "فاطمات" "جاءت فاطماتٌ" ما هذا التنوين في فاطماتٌ؟ هل تقول إنه مقابلة بتنوين المفرد؟ لا؛ لأن المفرد ما فيه تنوين، ما هذا التنوين في فاطمات؟ هذا مقابل للنون في جمع المذكر السالم للمعادلة والمقابلة.

وإن أردت دليلًا أقوى مما سبق أيضًا نأتي إلى نحو "عرفات" علم موضع معروف تسمى "عرفة" وتسمى "عرفات" فإن سميتها بعرفات فهي علم مؤنث فحقها أن تصرف أو تمنع من الصرف؟ حقها أن تمنع من الصرف ومع ذلك تجد أن العرب تنونها، إذا سمي بجمع المؤنث السالم يعني: أخذت جمع مؤنث سالم وجعلته علمًا على شيء معين بنتك مثلًا، "جاءت بنت" فما سميتها فاطمة سميتها "نعمات" أو سميتها حسنات" مثلًا وهذا الموضع سمي "بعرفات" أو موضع في الشام يسمى "أدرعات" هذا جمع مؤنث سالم أصله ثم نقل ليكون علمًا على شيء فحينئذ ننون ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾ [البقرة:١٩٨] ما هذا التنوين الذي في عرفات؟ ليست من التمكين، وإنما هو التنوين الموجود في جمع المؤنث السالم، والتنوين الذي في جمع المؤنث السالم يقابل النون التي في جمع المذكر

السالم وهكذا كل الأمور مترابطة وكلها تتساند لتدل على صحة هذا الأمر.

قلنا الصرف عند ابن مالك هو تنوين التمكين وهو قياسًا من المقابلة الذي يأتي في جمع المؤنث السالم، وخلاف تنوين العوض، وتنوين التنكير.

تنوين العوض هو الذي يدخل على الممنوع من الصرف المنقوص نحو "جواري" "ونوادي" "وغواشي" تقول "جاءت جوارٍ ومررت بجوارٍ" فإذا وقفت تقول "جاءت جوار ومررت بجوار" قال تعالى: ﴿وَمِن فَوۡقِهِمۡ غَوَاشٖۚ﴾ [الأعراف:٤١] وإذا وصلت تقول "غواشٍ".

فما هذا التنوين في قولك "هذه جوارٍ ومررت بجوارٍ"؟ لا نقول إنه تنوين التمكين؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف وإنما نقول هو تنوين عوض عن الياء المحذوفة من جواري، وفرقنا بين جواري والقاضي فالتنوين الذي في قاضٍ تمكين؛ لأنه ليس ممنوع من الصرف، والتنوين الذي في جوارٍ عوض؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف.

يبقى تنوين التنكير وهو الذي يدخل على الاسم المبني المنكَّر "كسيبويه" سيبويه" مبني على الكسر تقول "قال سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه كذا وكذا" "أنا أحب سيبويه" وهكذا يريد رجلًا بعينه علمًا، فإذا نكرته فأردت بكلمة "سيبويه" نحوي ما أردت شخصًا معينًا اسمه سيبويه وإنما أردت نحوي فإنك تقول "جاء سيبويه وسيبويه آخر" يعني: "جاء سيبويه هذا الرجل الذي اسمه سيبويه ونحويٌ آخر" وهكذا تقول "جاء إبراهيم وإبراهيم آخر" يعني: ورجل آخر.

ومن ذلك قولهم "لكل فرعونٍ موسىً" لا يريد بفرعون هنا فرعون المعروف، ولا بموسى النبي المعروف، وإنما يريدون لكل جبارٍ قهارٌ إذًا يريدون معنى التنكير فلهذا دخل هنا التنوين.

ومن ذلك التنوين الذي يدخل على أسماء الأفعال وهي مبنية كما عرفنا تقول "صه" وتقول "صهٍ" إن قلت "صه" فعرفنا أنها معرفة يعني: اسكت السكوت المعهود الذي تتكلم فيه الآن، تتكلم بأمر معين فتقول له "صه يا محمد" يعني: اسكت السكوت المعهود عن هذا الكلام، وإذا قلت صهٍ فنونت فهو نكرة يعني: اسكت سكوتًا مطلقًا عن كل شيء عن هذا الكلام وعن غيره، وهذه من أنواع التنوين وعرفنا منها تنوين التمكين.

قال ابن مالك وما سبقه من العلماء الذين قالوا: إن الصرف معناه تنوين التمكين قالوا: إن هذه الأسماء لما تشبهت بالأفعال منعت الصرف أي: تنوين التمكين، ثم لحق ذلك وتبعه المنع من الجر بالكسرة.

وقال آخرون: بل الصرف الذي منعت منه هذه الأسماء هو مجموع التنوين والجر بالكسرة، فالمسألة فيها قولان ولا نفصل فيها إلا أن قول المحققين وهو الصحيح الأول: أن الكلمة منعت من التنوين.

ثم بعد ذلك منعت من الجر بالكسرة تبعًا، يعني: المنع من التنوين أصالة والمنع من الجر بالكسرة تبعًا، فنكتفي بدليل واحد على صحة هذا القول وهو: أنك لو صرفت الممنوع من الصرف للضرورة الشعرية مثلًا في حالة الجر كنت تقول مثلًا في الشعر:

"سلمت على إبراهيمَ" ثم اضطررت إلى تنوينه؛ لكي لا ينكسر الشعر كنت تقول "سلمت على إبراهيمًا أم سلمت على إبراهيمٍ"؟ تقول "سلمت على إبراهيمٍ"

قال الشاعر:

ولقد دخلت الخدر خدر عنيزةٍ

عنيزةٍ اسم امرأة في الأصل خدر عنيزةَ فلم يقل "عنيزةً" مع أن الوزن يستقيم "عنيزةً أو عنيزةٍ" إلا أن العرب دائمًا إذا صرفوه أعادوا الجر "عنيزةٍ" فقالوا: إن الكلمة لما عاد إليها التنوين عاد إليها الجر بالكسرة.

ولو كان الصرف الذي منعت منه هذه الأسماء هو مجموع التنوين والجر بالكسرة لكان الواجب في الضرورة أن تقدر بقدرها، والضرورة ما الذي يكفي فيها ليستقيم الوزن؟ أن تنون، فتقول "خدر عنيزةً" ليستقيم البيت ولا ينكسر، ويبقى الجزء الثاني الذي حذف فيه الكلمة باقيًا، لكن على قول المحققين ممنوعة من التنوين والجر تبعًا فلما عاد التنوين وهو الأصل عاد التبع.

فابن مالك في هذا البيت يقول:

الاسم المنصرف هو الذي يدخل عليه تنوين التمكين، ومفهوم المخالفة أن الاسم الذي لا ينصرف هو الاسم الذي لا يدخله تنوين التمكين، ثم بدأ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذكر الأسماء الممنوعة من الصرف اسمًا اسمًا فقال:

فَـــأَلِفُ التَّأْنِيْـــثِ مُطْلَقًـــا مَنَـــعْ صَـــرْفَ الَّـــذِي حَـــوَاهُ كَيْفَمَـــا وَقَـــعْ

أبيات ابن مالك في هذا الباب باب الممنوع من الصرف من أسهل الأبيات في ألفيته.

فَـــأَلِفُ التَّأْنِيْـــثِ مُطْلَقًـــا مَنَـــعْ صَـــرْفَ الَّـــذِي حَـــوَاهُ كَيْفَمَـــا وَقَـــعْ

هذا هو الاسم الأول من الأسماء الممنوعة من الصرف، وهو الاسم المختوم بألف التأنيث يقول:

ألف التأنيث تمنع الاسم المختوم بها من الصرف مطلقًا، يعني: على كل حال سواء كانت مكسورة نحو "حُبلى وعطشى" أم ممدودة نحو "حمراء وصحراء" وسواء أكان الاسم نكرة كما سبق أم كان معرفة نحو "رضوى" علم على جبل في

المدينة، "وهيفا" علم امرأة، وسواء أكان الاسم مؤنثًا كـأغلب الأمثلة السابقة "عطشى وحمرى" أم كان مذكرًا كـ "رضوى" "وزكريا" المد وعدم المد وهو منصرف على الحالين مع أنه مذكر، وسواء أكان الاسم مفردًا كجميع الأمثلة السابقة، أم كان جمعًا نحو "جرحى ومرضى وأصدقاء وعلماء" وسواء أكان الاسم وصفًا نحو "حبلى" وعطشى وحمراء" أم كان اسمًا غير وصف مثل "رضوى وصحراء" فألف التأنيث تمنع الاسم المختوم بها مطلقًا على كل حال فلهذا قلنا من قبل أن الاسم المختوم بألف التأنيث يمنع من الصرف لعلة واحدة وهي كونه مختومًا بألف التأنيث.

وهنا فائدة مهمة: ستسألون عنها وهي: كيف نعرف أن الألف ألف تأنيث؟ نقول: الألف إجمالًا نوعان، وتفصيلًا أربعة أنواع؛ لأن الألف في العربية إما أن تكون منقلبة عن أصل، وإما أن تكون زائدة إذًا نوعان، والزائدة لماذا تزاد؟ إما أن تزاد للتأنيث، وإما أن تزاد للإلحاق، وإما أن تزاد لمجرد التكسير يعني: تكسير حروف الكلمة.

فالألف نوعان: إجمالًا منقلبة عن أصل وزائدة.

وأربعة أنواع تفصيلًا: منقلبة عن أصل، وزائدة للتأنيث، وزائدة للإلحاق، وزائدة للتكسير.

فالألف الثالثة: منقلبة عن أصلٍ قطعًا لا تكون غير ذلك متى ما وقعت الألف ثالثة فليست زائدة بل هي منقلبة عن أصل، والأصل إما واو وإما ياء نحو "عصا ورحى" تقول "هذا عصىً" "وهذه رحىً" كما رأيت نوَّنا؛ لأن الألف فيها ليست ألف تأنيث فليست ممنوعة من الصرف قال تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢] فنون؛ لأن الكلمة ليست ممنوعة من الصرف.

وغير الثالثة يعني: الرابعة التي وقعت رابعة أو خامسة أو سادسة غير الثالثة إن قام دليل على أنها منقلبة عن أصلٍ فهي منقلبة عن أصلٍ، والدليل غالبًا هو الفعل المضارع، وتكون منقلبة هنا كما ذكرنا عن واو أو ياء نحو "ملهىً" ملهى" من الفعل المضارع "يلهو" إذًا الألف في "ملهى" هي الواو في "يلهو" إذًا الألف منقلبة عن الواو زائدة أم منقلبة عن أصل، وبعضهم يسمي المنقلبة عن أصل يسميها أصلية لا إشكال في ذلك إذا قال أصلية يعني: منقلبة عن أصل، فتقول "هذا ملهىً كبير أو تقول هذا ملهىً كبير"؟ تقول: "هذا ملهىَ كبير"؟ تقول "هذا ملهىً كبير" لأن الألف ليست للتأنيث كلمة مصروفة ومنونة، ونحو "مصطفى" مصروف أم منون؟ من "يصفو" إذًا "هذا مصطفىً" سواء كان علم على رجل أو كان صفة، كذلك "مستدعى" من "يدعو" "هذا مستدعىً" كذلك "مرمى ومسعى ومستشفى" كلها من "يرمي ويسعى سعيًا ويشفي" تقول "هذا مرمىً وهذا مسعىً وهذا مستشفىً كبير" وبعض الناس أصبح يُخطئُ في مستشفى خطأً غريبًا، وهو أنه يؤنثه يقول "هذه مستشفى" من أين دخل عليه الوهم؟ ظن أن الألف ألف تأنيث فصار يقول "هذه مستشفى" والمستشفى مذكر والألف فيه ليست للتأنيث بل منقلبة عن أصل تقول "هذا مستشفى كبير" فإن قام دليل على الألف منقلبة عن أصل فهي كذلك، وإن لم يقم دليل على أن الألف منقلبة عن أصل هنا سنتعمق قليلًا:

إن لم يقم دليل على أن الألف منقلبة عن أصل فننظر هل الكلمة جاءت على وزن من أوزان التأنيث وهي محصورة ستأتي في باب مستقل في الألفية واسمه التأنيث هل الكلمة جاءت على وزن من أوزان التأنيث أم لا؟ فإن جاءت على وزن من أوزان التأنيث ننظر هل سمع فيها التنوين أم لم يسمع فيها التنوين، فإن جاءت على وزن من أوزان التأنيث ولم يسمع فيها التنوين فهي ألف تأنيث وهذا هو

الأغلب فيها، فإن جاءت على وزن من أوزان التأنيث وسمع فيها التنوين أو جاءت على وزن ليس من أوزان التأنيث فالألف للإلحاق وهذا قليل متى يقولون بها؟ إذا رأوا الألف زائدة ليست أصلية زائدة ومع ذلك منونة فيقولون الألف للإلحاق، فمثل "ذكرى" الألف زائدة للتأنيث؛ لأنه من "ذكر" إذًا فالألف زائدة، وعلى وزن من أوزان التأنيث "ذكرى وسلمى وليلى وعطشى" إلى آخره.

ثم إن العرب قالت مثلًا "هذه معزىً" تعرفون المعزى من الماعز تقول "هذه معزىً" ينونون ومع ذلك أن الألف في "معزى" ليست للتأنيث وإنما هي للإلحاق وسمع التأنيث بها ولكنها قليلة، ومن ذلك "دفرى" أول ما يعرف في الإنسان أو في البعير هو الذكرى عظم فوق الأذن "دفرىً"، وكذلك "علقًا" نبت، إذًا متى تكون الألف للتأنيث؟ ألا تكون ثالثة، وأن تكون زائدة، وزائدة على وزن من أوزان التأنيث.

بقي حالة واحدة، وهي أن تأتي الألف سادسة، ولم يوجد دليل على أنها أصلية فهي للإلحاق قولًا واحدًا، وهذا قليل جدًّا كقولهم "قبعثرى" "هذا رجل قبعثرىً" إذا كان رجلًا طويلًا ضخمًا في اللغة نقول "هذا رجل قبعثرىً".

الخلاصة: أن الألف الثالثة لا تكون إلا أصلية، وأن ألف التأنيث لابد أن تكون زائدة وأن تكون بوزن من أوزان التأنيث، التي ستأتي في قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

والاشتهار في مباني الأولى ... يبديه وزن أربى والطولى

إلى آخره....

كل ذلك لكي لا تظن أن كل ألف هي للتأنيث، بل الألف قد تكون أصلية وهذا كثير، وقد تكون للتأنيث وهذا كثير، وقد تكون للإلحاق وهذا قليل، وقد تكون للتكسير وهذا نادر.

إذًا أنت تركز على النوعين الأولين؛ لأنهما كثيران فانتبه، تنظر للفعل المضارع هل آخره واو أو ياء، وهذا يدل على أن الألف أصلية يعني: منقلبة عن أصل، فإن لم يكن مضارع مختوم بواو أو ياء فمعنى ذلك أن الألف زائدة كما قلنا قبل قليل مثلًا في كلمة "مرمى" من "يرمي" أما كلمة "ذكرى" من "ذكر" وهكذا.

كل هذا الكلام على الألف هو يتعلق بالأفعال وبالأسماء المعربة، أما الحروف والأسماء المبنية فإن الألف قد تأتي فيها أصلًا ليست منقلبة عن أصل قد تأتي أصلًا وعرفنا أن الأفعال والأسماء المعربة لا تأتي الألف فيها أصلية أبدًا إما منقلبة عن أصل وإما زائدة، أما الحروف والأسماء المبنية فإن الحروف تأتي فيها أصلًا، فالحروف كالألف في "ماء ولا" هذه ألف أصلية لا نقول إنها منقلبة عن شيء آخر وزائدة.

والأسماء المبنية كالألف في "مهما ومتى" هذه ألفات أصلية ليست منقلبة ولا زائدة هذا ما يتعلق بشرح قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَــأَلِفُ التَّأْنِيْــثِ مُطْلَقًــا مَنَــعْ   صَـرْفَ الَّـذِي حَـوَاهُ كَيْفَمَـا وَقَـعْ

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَزَائِـدَا فَعْـلَانَ فِـي وَصْـف سَـلِمْ   مِـنْ أَنْ يُـرَى بِتَـاء تَأْنِيْـثٍ خُـتِمْ

هذا هو الاسم الثاني من الأسماء الممنوعة من الصرف وهو الوصف الذي على وزن فعلان، وهو ممنوع لعلتين:

العلة الأولى: الوصفية.

العلة الثانية: وزن فعلان.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يمنع الاسم من الصرف لعلتين وهما:

العلة الأولى: أن يكون على وزن فعلان بفتح الفاء وسكون العين، هذا الوزن

فعلان لابد أن تكون الفاء مسكونة ليست مكسورة ولا مضمومة وتكون العين ساكنة ليست متحركة.

والعلة الثانية: وفعلان هذا يشترط فيه أن يكون وصفًا مؤنثًا بغير التاء وهذا قوله:

سَلِمْ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاء تَأْنِيْثٍ خُتِمْ

يعني: يشترط في فعلان إذا أردت أن تؤنثه أن لا يكون مما يؤنث بالتاء، وإنما يؤنث بغير ذلك نحو "عطشىً" مؤنثه "عطشى" لا يقال "عطشانة" بل "عطشان وعطشى" هذا ممنوع من الصرف و"سكران" وكذلك "غضبان" ومؤنثه "غضبى" لا "غضبانة" فهذا هو المشهور في اللغة.

وجاءت في لغات قليلة عن بعض العرب أنهم يؤنثون دائمًا بالتاء إلا أنها لغة ضعيفة، أما أغلب فعلان فإنه كما رأيتم يؤنث على فعلى "عطشى"، إلا كلمات قليلة أنثوها بتاء فحينئذٍ تنون تصرف، مثل قولهم: "رجل سيفان" يعني" هو طويل "وامرأة سيفانة" ما قالوا "سيفىَ" "رجل سيفان وامرأة سيفانة" فهذا مصروف.

وكقولهم "ندمان" من المنادمة هذا الذي ينادمك في المجلس الذي ينادم في المجلس يعني: يتكلم معك هذا يسمى منادم، يقال "نديم ويقال" ندمان" فندمان من المنادمة وهي الحوار في المجلس يقال "رجل ندمان وامرأة ندمانة" فيصرف، بخلاف ندمان من الندم فإنهم يقولون "رجل ندمان وامرأة ندمى" فيمنع من الصرف.

وأما "ريحان" اسم النبات العطري وهو مصروف أم ممنوع؟ مصروف وهو على وزن فعلان إلا أنه ليس وصفًا، هو اسم نبات ليس وصفًا فهذا مصروف؛ لأنه اسم نقول "هذا ريحان" "وسرحان" وهو اسم من أسماء الذئب مصروف أم

ممنوع؟ مصروف؛ لأنه اسم لا وصف، ولأنه ليس على وزن فعلان، وإنما على وزن فِعلان "سِرحان".

قلنا الأصل والأكثر أن يكون المؤنث فعلان على فعلى، ومجيء مؤنثه على فعلانة هذا قليل، وحصره بعض العلماء وصاغوا بها قرابة العشر كلمات أو أكثر على حسب الخلاف وأكثرها كلمات من الغريب، وذكرنا قبل ذلك أشهرها.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَوَصْفٌ اصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلَا ... مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلَا
وَأَلغِيَنَّ عَارِضَ الوَصْفِيَّةْ ... كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الإِسْمِيَّةْ
فَالأَدْهَمُ القَيْدُ لِكَونِهِ وُضِعْ ... فِي الأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ
وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى ... مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلنَ المَنْعَا

هذا هو الاسم الثالث من الأسماء الممنوعة من الصرف وهو الوصف الذي على وزن أفعل، ويمنع لعلتين:

الأولى: الوصفية.

والثانية: كونه على وزن أفعل نحو "أكبر وأصغر" "وأحسن وأجمل وأقبح" "وأحمر وأخضر وأزرق" إلى غير ذلك.

وذكر ابن مالك أنه يشترط في أفعل ما يشترط في فعلان، وهو ألا يكون مؤنثه بالتاء، وهذا قوله:

مَمْنُوعِ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلَا

فتأنيثه إما أن يكون على فعلاء "كأحمر" مؤنثه "حمراء" لا "أحمرة" وإما أن يكون مؤنثه على فُعلى نحو "أكبر" مؤنثه "كبرى" لا "أكبرة".

فإن كان مؤنث أفعل بالتاء أفعله وهو مصروف أم ممنوع؟ مصروف نحو "أرمل وأرملة" يعني: رجل أرمل إذا وصفوا بها الرجل الفقير، نعم.

وقلنا يشترط في أفعل ألا يؤنث بالتاء، ويشترط في الوصف أن تكون وصفيته أصلية هذا أفعل قلنا وصف، لكن يشترط في وصفيته لكي يمنع من الصرف أن تكون وصفيته أصلية وهذا قول ابن مالك:

وَوَصْفٌ اصْلِيٌّ

ما معنى أصلي؟ يعني: أنه أصلٌ في الوضع أول ما وضع في الاستعمال يدل على أنه وصف مثل "أكبر" يدل على وصف الكبر" "أحمر" يدل على وصف الحمرة وهكذا.

فإن كان في الوصف اسمًا ثم طرأت عليه الوصفية فهو مصروف نحو "أرنب" إن كان في الأصل اسمًا الاسم هو ما يطلق على مسمى بخلاف الوصف وهو ما دل على حدث وصاحبه، الوصف مثل "غضبان" هذا له مسمى؟ هذا وصف يطلق على كل من اتصف به، أما الاسم هو الذي له مسمىً سمي به مثل "أرنب" الأرنب اسم له مسمى وهو هذا الحيوان، فإن كان اسمًا في الأصل ثم طرأت عليه الوصفية فهو يصرف مثل "أرنب" "وأربع" فأرنب اسم لهذا الحيوان ثم صارت العرب تصف به الجبان والذليل "هذا رجل أرنب" يعني: ما به أنه جبان ذليل فكلمة أرنب في الأصل اسم أم وصف؟ اسم وطرأت الوصفية عليه فيمنع أن يصرف؟ يصرف دائمًا، وكذلك "أربع" في الأصل اسم للعدد الذي هو بعد الثلاثة وقبل الخمسة اسم لهذا العدد، تقول "أربعة نصف ثمانية" اسم للعدد ثم إن العرب بعد ذلك وصفوا به فقالوا "جاءني نسوة أربعٌ" وصفوا به.

إذًا فالأصل هو اسم ثم طرأت عليه الوصفية فيمنع أو يصرف؟ يصرف نظرًا

إلى أصله.

إذًا فالاسم إذا طرأت عليه الوصفية نأخذ بأصلها الاسمية وكذلك العكس، لو أن الكلمة في الأصل وصف ثم طرأت عليها الاسمية مثل كلمة "أسود" "وأرقم" "وأبطح" "وأدهم" أسود في الأصل وصف بالسواد، ثم سموا الحية السوداء أسود يعني: اسم لهذه الحية فحينئذٍ تصرف أو تمنع؟ تمنع نظرًا للأصل وصف أصلي، لا تقول أنه كان اسم فانتفت عنه الوصفية لا، انظر للأصل.

وكذلك القيد أي خيل يسمى أدهم ربطته بالأدهم؛ لأن القيد كل مكان فيه سواد خفيف، ثم صار اسمًا لكل قيد سواء كان فيه سواد أم لم يكن فيه سواد صار اسمًا للقيد ومع ذلك تمنع؛ لأنه في الأصل صفة.

كذلك "أبطح" مكان معروف في مكة يقال الأبطح وأبطح "سكنت أبطح" فمنع من الصرف مع أنه الآن صار اسمًا لهذا المكان؛ نظرًا لأصله "أبطح" وهو المكان المنبطح بين مرتفعين يسمى "أبطح".

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الوَصْفِيَّهْ كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الإِسْمِيَّةْ

العارض ألغه وخذ دائمًا بالأصل فالأدهم للقيد لكونه وضع في الأصل وصفًا شرحنا ذلك، فالاسم مصروف ولو طرأت عليه الوصفية نحو "أرنب وأربع"؛لأن الوصفية حينئذٍ ملغاة، والوصف غير منصرف ولو طرأت عليه الاسمية نحو "أبطحٍ وأدهم".

ثم قال ابن مالك:

وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ المَنْعَا

ذكر في هذا البيت أن العرب اختلفوا في هذه الكلمات الثلاثة أجدل اسم

للصقر، وأخيل اسم لطائر ذي خيلان يعني: فيه حبات سود، وأفعى اسم للحية، فأكثر العرب يرون أن هذه الكلمات أسماء لهذه الأشياء يمنعون أو يصرفون؟ يصرفون، وبعض العرب يرى أن هذه الأسماء في الأصل أوصاف "أجدل" يعني" قوي من الجدل، "وأخيل" يعني: متلون، "وأفعى" يعني: مؤذي فيرون أنها في الأصل أوصاف ثم طرأت بعد ذلك الاسمية صارت اسمًا لهذه الأشياء فيصرفون أم يمنعون؟ فيمنعون فقال:

وَأَجْـــدَلٌ وَأَخْيَـــلٌ وَأَفْعَـــى مَصْـــرُوفَةٌ وَقَـــدْ يَـــنَلنَ المَنْعَـــا

هذا أكثر العرب وقد ينلن المنعا هذا المذهب من مذهب العرب وعلى المذهب الثاني قال الشاعر:

كـــأن العقيليـــين يـــوم لقيـــتهم فـــراخ القطـــا لاقـــين أجـــدل بازيـــا

فراخ القطا مثل الحمام، فراخ القطا لاقين أجدلا يعني: لاقين صقرًا، أنت صقر فراخ فقال: أجدلا فمنع من الصرف كأنه لم يرد الصقر وإنما أراد قويًا، وقال الآخر:

لـكِ الخيـرُ غضّـي اللـومَ عنّـي فـإنني أحـبّ مـن الأخـلاقِ مـا كـان أجمـلا
ذرينـــي وعلمـــي بـــالأمور وشـــيمتي فمـــا طـــائري يومـــا عليـــك بـــأخيلا

يقول: طائري ليس عليّ بأخيلا يعني: ليس بمتلون، فنظر إلى المعنى.

ويبدو أن الوقت لا يسعنا لشرح باقي الأبيات فنرجئها إن شاء الله للدرس القادم.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثامن بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة ليلة الاثنين، الخامس من شهر جمادى الآخرة، من سنة أربع وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لنعقد فيها بإذن الله تعالى، في جامع الراجحي، في حي الجزيرة في مدينة الرياض، الدرس الثامن بعد المئة، من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله تعالى.

وبدأنا في الدرس الماضي بالكلام على باب ما لا ينصرف، وذكرنا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقده في سبعة وعشرين بيتًا، وشرحنا منها في الدرس الماضي سبعة أبيات، في الليلة إن شاء الله تعالى سنقرأ منها أيضًا ما تيسر مما نظن أننا سنشرحه إن شاء الله تعالى، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ابتداء من الثامن في هذا الباب:

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ ... فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَأُخَرْ
وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا ... مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا
وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلَا ... أَوِ المَفَاعِيْلَ بِمَنْعٍ كَافِلَا
وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالجَوَارِي ... رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي

وَلِسَــــرَاوِيْلَ بِهــــذَا الجَمْــــع ... شَــــبَهٌ اقْتَضَــــى عُمُــومَ المَنْــع

وَإِنْ بِـــهِ سُــــمِّيَ أَو بِمَــا لَحِــقْ ... بِـــهِ فَالانْصِــرَافُ مَنْعُــهُ يَحِــقّ

٦٦٢. وَالعَلَـمَ امْنَـعْ صَـرْفَهُ مُرَكَّبَـا ... تَرْكِيْـبَ مَـزْجٍ نَحْـوُ مَعْـدِ يكرِبَـا

٦٦٣. كَـذَاكَ حَـاوِي زَائِـدَيْ ... فَعْلاَنَـا كَغَطَفَـانَ وَكَأَصْـبَهَانَا

٦٦٤. كَـذَا مؤنَّـثٌ بِهَـاءٍ مُطْلَقَـا ... وَشَـرْطُ مَنْـعِ العَـارِ كَوْنُـهُ ارْتَقَـى

٦٦٥. فَوقَ الثَّلاَثِ أَو كَجُورَ أَو سَقَرْ ... أَو زَيْـدٍ اسْـمَ امْـرَأَةٍ لاَ اسْـمَ ذَكَـرْ

٦٦٦. وَجْهَانِ فِي العَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ ... وَعُجْمَـةً كَهِنْـدَ وَالمَنْـعُ أَحَـقّ

ذكر في هذه الأبيات رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض الأسماء الممنوعة من الصرف، فبدأ بالاسم الرابع من الأسماء الممنوعة من الصرف فقال:

وَمَنْـعُ عَـدْلٍ مَـعَ وَصْـفٍ مُعْتَبَـرْ ... فِـي لَفْـظ مَثْنَـى وَثُـلاَثَ وَأُخَـرْ

وَوَزْنُ مَثْنَــى وَثُــلاَثَ كَهُمَـا ... مِـنْ وَاحِـدٍ لأَرْبَـعٍ فَلْيُعْلَمَـا

كما قلنا هذا هو الاسم الرابع من الأسماء الممنوعة من الصرف وهو: الوصف المعدول أي: أن العلتين في منعه هما: الوصفية والعدل.

أما الوصفية فقد شرحناها من قبل؛ لأن ابن مالك ذكر من قبل وصفين ممنوعين من الصرف، تكلمنا عليهما من قبل.

وأما المراد بالعدل، العدل في النحو في اصطلاح النحويين العدل هو: تحويل اسم من صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى، والمعنى واحد، كان الأصل أن يكون الاسم على هذه الصيغة إلا أن العرب حولته ونقلته إلى صيغة أخرى، والمعنى في الصيغتين واحد.

والوصف المعدول الممنوع من الصرف نوعان:

الأول: الأعداد التي على وزن مفعل وفُعال، والمسموع منها من واحد إلى

أربعة من واحد واثنين وثلاثة وأربعة، وهذا هو قول ابن مالك:

وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

فقيل موحد وأحاد، ومثنى وثناء، ومثلث وثلاث، ومربع ورباع، مفعل وفعال، وقيل بل سمع إلى العشرة فيقال: مخمس وخماس، ومسدس وسداس، ومسبع وسباع، ومثمن وثمان ومتسع وتساع، ومعشر وعشار، وواضح أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع القول الأول وهو القول المشهور.

وعلى كل حال فالمسألة لا تفرق كثيرًا في الحكم؛ لأن الذين قالوا إن المسموع من واحد إلى أربعة قد أجازوه في الباقي قياسًا، والذين قالوا: إنه مسموع من واحد إلى عشرة فالأمر عندهم واضح.

فثلاث قلنا وصف معدول ما معنى معدول؟ عدل عن صيغته الأصلية إلى صيغة فعال ثلاث، ما الصيغة الأصلية التي عدل عنها؟ ثلاث معدول عن ثلاثةً.. ثلاثةً، وقولك: "جاء القوم ثلاث" كقولك: "جاء القوم ثلاثةً. ثلاثةً" وكذلك مثلث.

ومثنى معدولة عن اثنين. اثنين، تقول: "ادخلوا مثنى" أي: "ادخلوا اثنين. اثنين" وكذلك ثناء، وكذلك البواقي.

والمعنى كما ترون واحد، وهذا الوصف المعدول على مفعل وفعال وعرفنا أنه يكون في الأعداد لم يأتِ في الاستعمال أي: في السماع إلا في ثلاثة استعمالات وإن شئت تقول في ثلاثة أعاريب وهي:

أن يقع نعتًا، أو حالًا، بقي أخوهم الثالث؟ أو خبر فهم من وادٍ واحد ومعناها لو فكرت فيها واحد فتقول: "محمد خائف" أخبرت عن محمد بالخوف، أو تقول: "جاء محمد الخائف" الخائف من صفات محمد، أو تقول: "جاء محمد

خائفًا" فالخوف من صفة من؟ من صفة محمد، فالخوف في الجميع في محمد إلا أنه مر على طريق الخبرية، ومرة النعتية، ومرة الحالية، نقول: إن مفعل وفعال من الأعداد لم تأتِ بالاستعمال والسماع إلا نعتًا،

كقوله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ [فاطر:١] المعنى والله أعلم أولي أجنحة اثنين. اثنين، وثلاثة. ثلاثة، وأربعة. أربعة، يعني: بعضهم له جناحان، وبعضهم له ثلاثة، وبعضهم له أربعة، وهكذا.

أو تقع حالًا كقوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ﴾ [النساء:٣] يعني: انكحوا النساء في هذه الأحوال، حالة كونهن اثنتين. اثنتين أو ثلاثًا. ثلاثً، أو أربعًا. أربعًا، وتقول: "جاء القوم مثنى" أي: جاءوا في هذه الحالة حالة كونهم اثنين. اثنين.

والثالث أن تقع خبرًا كقوله عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: **(صلاة الليل مثنى. مثنى)** صلاة الليل مبتدأ، ومثنى خبر، ما معنى صلاة الليل مثنى؟ أي: صلاة الليل اثنتين. اثنتين، فإذا عرفنا هذه المعاني عرفنا معنى العدد فإننا نقول في هذا الحديث **(صلاة الليل مثنى. مثنى)** معنى مثنى الأولى اثنتين. اثنتين يعني: ركعتين.ركعتين وهي خبر، ومثنى الثانية توكيد؛ لأنها لا تأتِ بمعنى جديد فما إعراب مثنى حينئذٍ؟ خبر، ولو أتيت بالصيغة الأصلية المعدول عنها فقلت: "صلاة الليل ركعتان. ركعتان" أو "صلاة الليل ثنتان. ثنتان" فمبتدأ صلاة الليل، والخبر بعد أن تفكروا جيدًا في المعنى هو قولك: "صلاة الليل ثنتان. ثنتان"

هذا الأصل أين خبر صلاة الليل؟ دعوا الخبر ودعونا ننتقل للحال الصورة فيها أوضح،

إذا قلت: "ادخلوا أو دخلوا اثنين. اثنين" قلنا هنا حال أين الحال في قولك

"ادخلوا اثنين. اثنين"؟ اثنين. اثنين كلاهما حال يعني: ما نقول اثنين الأولى حال والثانية توكيد؛ لأن المعنى ليس على ذلك ليس على قول "ادخلوا اثنين. اثنين" فتقول "اثنين. اثنين حال منصوبة الجزأين.

وكذلك في قوله "صلاة الليل اثنتان. اثنتان" أو "ركعتان. ركعتان" الخبر" ثنتان. ثنتان"؛ لأنه لا يريد أن يخبر أن صلاة الليل ثنتان، لا يريد أن يخبر أن صلاة الليل ركعتان، وإنما يريد أن يخبر أن صلاة الليل بهذه الصورة وهذه الطريقة ثنتان؟ ثنتان وهذا مما يجب أن يقف عليه طالب اللغة دائمًا يربط الإعراب بالمعنى ويتأمل ما يسرع بالإعراب الصناعي دون أن يتأمل في المعنى.

فلهذا لو قلت لكم مثلًا "الرمان حلوٌ حامض" أين خبر الرمان؟ نقول حلو حامض خبر مرفوع جزأين ما نقول حلوٌ خبر أول، وحامض خبر ثانٍ ليس المعنى على ذلك، ليس هو كقولك "محمدٌ كاتب شاعر" لو قلت "محمد كاتب شاعر" تقول: كاتب خبر أول وشاعر خبر ثانٍ؛ لأنك أخبرت عن محمد أنه كاتب، وأخبرت عن محمد بأنه شاعر فهو خبرٌ مفصلٌ، لكن حلو حامض تريد أن الرمان يجمع الطعمين، كما يقولون يعني: مزٌ يعني فيه طعم الحلاوة وفيه طعم الحموضة.

وهكذا لو قلت مثلًا "إن الإنسان كفور شكور" أو "الإنسان كفور شكور" تقول الخبر كفور وشكور؛ نقول الإنسان كفور وشكور لأنه لا يريد أن يخبر عن الإنسان بأنه كفور ويخبر عنه بأنه شكور؟ لا؛ لأنه يخبر أن الإنسان مجموع الإنسان جنس الإنسان متصف بهذه الصفة كفور شكور.

كذلك "ظلومًا جهولًا" لا يريد أن يخبر عنه بأنه ظلوم وأنه جهول وإنما يريد أن يجمع الصفتين، والإخبار هنا عن الجنس ليس عن فرد من أفراد الجنس، وهكذا.

وعلى ذلك نعود لقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء:٣] يعني: انكحوا النساء في هذه الأحوال، والكلام على الجنس ليس على نساء معينات، انكحوا النساء في حالة كونهن ثنتين. ثنتين يعني: أن الرجل يتزوج ثنتين، أو ثلاثًا. ثلاثًا، أو أربعًا. أربعًا، إذًا هي ثلاثة أحوال تنتقي منها حالة واحدة إما أن تتزوج في هذه الحالة ثنتين. ثنتين، أو ثلاثًا. ثلاثًا، أو أربعًا. أربعًا، فإن لم تستطع العدل فتنتقل للحالة الرابعة واحدة.

أما الرافضة مثلًا فلأنهم أبعد الناس عن الفهم العربي ذهبوا يفهمون هذه الآية على أنها أعداد لا على أنها أوصاف معلومة عن العدد، فيقول: مثنى يعني: ثنتين، وثلاث يعني: ثلاث، ورباع يعني أربعة، يعني انكحوا تسعًا فلهذا يجوزون أن ينكح الرجل تسع نساء وهذا الفهم الخاطئ.

إذًا فهذا هو النوع الأول من الوصف المعدول الأعداد التي على وزن مفعل وفعال.

النوع الثاني: من الوصف المعدول: كلمة أخر تقول "مررت بنسوة أخر يا محمد" قال تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة:١٨٤] من حرف جر، أيامٍ اسم مجرور، أخرَ نعتٌ مجرور لأيام، وعلامة جره الفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف، ممنوع من الصرف لماذا؟ للوصفية والعدل، الوصفية واضحة وصفت الأيام بأنها أخر يعني: مغايرة.

والعدل قلنا هو: تحويل الاسم من صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى، ما صيغة الاسم الأصلية؟ أخر هذا جمع، مفرده أخرى، أخرى مؤنث ما مذكره؟ أَخر، ما وزن أَخر؟ أفعل ليس آخر فاعل لكن أخر "يوم أخر وليلة أخرى وأيام أخر" المفرد قلنا أخر على وزن أفعل، وأفعل من أي الأوصاف؟ اسم تفضيل، أفعل مثل

"أصغر وأكبر وأحسن وأجمل"

واسم التفضيل من أحكام اسم التفضيل أن اسم التفضيل إما أن يحلى بأل، وإما أن يضاف، وإما أن يتجرد من أل والإضافة، فإن حُليَّ بأل طابق المدفوع تقول "محمدٌ الأحسن" " والمحمدان الأحسنان" "والمحمدون الأحسنون" وكذلك إن أضيف على تفصيل في المسألة، لكن إن تجرد من أل والإضافة فقلت فقط أحسن دون أل ولا إضافة؟ فإن اسم التفضيل حينئذ يلزم التذكير والإفراد قال تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾ [يوسف:٨] أحب مفرد، ويوسف وأخاه اثنان؛ لأن اسم التفضيل إذا تجرد من أل والإضافة لزم الإفراد ما يثنى ولا يجمع، ولزم التذكير ما يؤنث، فتقول "محمد أحسن من زيد" "وهند أحسن" "والمحمدان أحسن" "والهندات أحسن" وهكذا.

والذي عندنا في كلمة "أخر" لو قلت "مررت بنسوة أخر" أخر جمع أخرى وأخرى مؤنث أَخر فهنا اسم التفضيل حُلي بأل؟ أضيف؟ لا، مجرد من أل والإضافة؟ نعم، ما قياسه؟ أن يؤتى به مفردًا مذكرًا، فيقال في القياس "مررت بنسوة أخر" مثل أحسن" إلا أن العرب وهم أهل اللغة ونحن لهم في ذلك تبع، استثنوا هذه الكلمة أَخر وتصرفاتها فلم يدخلوها في باب التفضيل، فمعنى ذلك أنهم عدلوا بها عن صيغتها الأصلية وهي التزام التذكير والإفراد إلى صيغة أخرى، وهي مطابقة المتبوع مع اتحاد المعنى، فهذا هو الذي جعلهم يخصون هذه الكلمة بالمنع من الصرف، فيقولون: "مررت بنسوة أخر"﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة:١٨٤] لماذا منعت أخر من الصرف؟ بالوصفية أو العدل وفهمنا العدل حدث من أي صيغة هنا؟ معدولة من أَخر، وإن شئت أن تقول معدولة من قياس أفعل التفضيل المؤدى واحد.

نحن قلنا قبل قليل إن العرب عدلت الباب كله بآخر وتصرفاته عن حكم

التفضيل، ومع ذلك لم يظهر الحكم إلا في أُخر المنع من الصرف؛ لأن آخر ممنوع من وصف وزن أفعل، وأخرى ممنوع؛ لأنه مختوم بألف التأنيث، وأخران هذا مثنى لا يظهر فيه المنع من الصرف أصلًا؛ لأن الصرف لا يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم، وأخريات هذا مجموع بالألف والتاء فيأخذ حكم الألف والتاء والمجموع بالألف والتاء كما عرفتم يدخله التنوين ولكنه ليس بتنوين التمكين الذي يدخل الاسم المتمكن في الاسمية، وإنما يدخله تنوين مقابلة تقول "أخريات، هذا ما يتعلق بالاسم الرابع من الأسماء الممنوعة من الصرف الوصف المعدول.

ثم ينتقل إلى الوصف الخامس من الأسماء الممنوعة من الصرف فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَكُـنْ لِجَمْـعٍ مُشْـبِهٍ مَفَـاعِلَا ... أَوِ المَفَاعِيْـلَ بِمَنْـعٍ كَـافِلَا
وَذَا اعْـتِلَالٍ مِنْـهُ كَـالجَوَارِي ... رَفْعَـاً وَجَـرًّا أَجْـرِهِ كَسَـارِي
وَلِسَـرَاوِيْلَ بِهـذَا الجَمْـعِ ... شَـبَهٌ اقْتَضَـى عُمُـومَ المَنْـعِ
وَإِنْ بِـهِ سُـمِّيَ أَو بِمَـا لَحِـقْ ... بِـهِ فَالانْصِـرَافُ مَنْعُـهُ يَحِـقّ
وَالعَلَـمَ امْنَـعْ صَـرْفَهُ مُرَكَّبَـا ... تَرْكِيْـبَ مَـزْجٍ نَحْـوُ مَعْـدِ يكرِبَـا

فذكر الاسم الخامس من الأسماء الممنوعة من الصرف وهو: الاسم الذي على صيغة من صيغ منتهى الجموع، منتهى الجموع ويسمى أيضًا الجمع المتناهي، ويسمى أقصى الجمع، وابن مالك كما رأيتم عبَّر عن ذلك بمشبه مفاعل ومفاعيل ما قال مفاعل ومفاعيل قال: مشبه مفاعل ومفاعيل، يريد بمشبه مفاعل ومشبه مفاعيل كل جمعٍ بعد ألف تكسيره حرفان، أو ثلاثة أحرف، أوسطها ساكن، يريد كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان "كمساجد ومصانع وطوابق" أو بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف أوسطها ساكن "كمصابيح وقناديل ومناديل" إذًا

فقوله مشبه مفاعل يشمل ما أوله الميم "كمساجد ومصانع" وما ليس أوله الميم كالجمع الذي على وزن فعالل "كفنادق" أو فواعل "كقوالب".

المهم كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان، ويريد بمشبه مفاعيل ما أوله ميم، مفاعيل "كمفاتيح" أو ما ليس أوله ميمًا كفعاليل "كقناديل" أو فواعيل "كخواتيم" وغير ذلك مما وقع بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف أوسطها ساكن.

وصيغ منتهى الجموع كبيرة تصل إلى قرابة ثنتين وعشرين صيغة: مفاعل، فعالل، فواعل، أفاعل وهكذا، ومن ذلك نحو "دواب" ونحو "عذارى" فدوابّ" الباء المشددة أصلها "دوابب" فواعل، ثم ادغمت الباءان هذا القياس، وكذلك "عذارى" أصلها "عذاري" فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفًا للتخفيف فقيل "عذارى".

أما نحو "ملائكة وصياقلة" فيدخل في ذلك في الجمع الأقصى ويمنع من الصرف أو لا؟ "ملائكة" "ملا" هذه ألف التكسير كم بعدها؟ "ئكة" ثلاثة أوسطها ساكن؟ لا، نقول بعدها حرف أو ثلاثة أوسطها ساكن فملائكة وصياقلة هذه مصروفة؛ لأنها لا تدخل في الجمع الأقصى.

تقول "هذه مساجد كثيرة" "قابلت مساجد كثيرةً" "وصليت في مساجد كثيرةٍ".

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالجَوَارِي

ما زال يتكلم على جمع الأقصى، ويقول: إذا كان منتهى الجمع معتل الآخر نحو "جواري غواشي نوادي حواري" فإنك تجريه في الحكم كالاسم المنقوص كـ "القاضي" قال: أجره كساري يريد الاسم المنقوص، والاسم المنقوص كما

سبق في باب المعرب والمبني بالرفع يرفع بضمة مقدرة، وفي الجر يجر هناك يجر بكسرة مقدرة.

لكن عندنا جمع الأقصى الممنوع من الصرف فيجر بالكسرة أو بالفتحة؟ يجر بالفتحة المقدرة، فإذا قلت "جاءت جوارٍ كثيرات" فوقفت "جاءت جوار" ولو وصلت "جاءت جوارٍ" ما إعراب جوارٍ؟ فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة "جواري" أصلها "جواريُ" حذفت الضمة استثقالًا، ثم حذفت الياء إجراء لها مجرى قاضٍ، ثم جلب التنوين جوارٍ وهو ممنوع من الصرف ما الذي أدخل التنوين عليه؟ هذا ليس تنوين التمكين الذي يدخل الأسماء المتمكنة المصروفة وإنما هو تنوين عوض عن الياء المحذوفة.

وتقول في الجر: "مررت بجوارٍ" الباء حرف جر وجوارٍ اسم مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة المقدرة على الياء المحذوفة، فإذا أتيت بأل في هذا المعتل كنت تقول "جاءت الجواري بسرعة" فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء، وفي الجر ماذا كنت تقول؟ "مررت بالجواري بسرعة" أم "مررت بالجواريَ"؟ "مررت بالجواري بسرعة" مجرور وعلامة جره الفتحة المقدرة نيابة عن الكسرة.

إذا كانت علامة الجر في الممنوع من الصرف الفتحة فلماذا لم تظهر في المعتل كالجواري لو قلت "مررت بالجواري" لو أتينا بالنصب هو ما قال النصب قال رفعًا وجرًا، النصب كالمنقوص كذلك، في النصب ماذا تقول؟ تقول "رأيت الجواريَ" وفي التنكير تقول "رأيت جواريَ كثيرات" هذا منصوب وعلامة نصبه الفتحة والفتحة خفيفة تظهر على الياء، فإن قيل لماذا ظهرت الفتحة في النصب كقولك "رأيت الجواريَ" ولم تظهر الفتحة في الجر "مررت بالجواري"

والجواب عن ذلك أن العرب تظهر الفتحة في النصب لأن الفتحة خفيفة

والمنع ثقل، ولا تظهرها في الجر؛ لأن الفتحة هنا ليست بأصلية، ولكنها نائبة عن الكسرة، والنائب يأخذ حكم المنوب، فلهذا أخذت حكم الكسرة في التقدير ولم تأخذ حكم الفتحة في الظهور، ولهذا نجد نائب الفاعل مثلًا "قُرأ الكتاب" الكتاب نائب فاعل في اللفظ لكن في المعنى "قُرأ الكتاب" فاعل أو نائب فاعل؟ في المعنى مفعول به، لكن في اللفظ أعطيناه أحكام الفاعل رفعناه وجعلناه عمدة وهو المتحكم في تذكير وتأنيث الفعل إلى آخره إذًا فالنائب يأخذ حكم المنوب، حتى ولو لم يكن مثله حقيقة هذا معنى نائب، لو غاب المدير وقام مقامه آخر ما يمكن أن يكون هو المدير سيبقى نائبًا يقوم بأعماله لكن ليس هو المدير وهكذا؛ ولأنه ذكر الجمع الأقصى المعتل الآخر يذكر هنا أن هذا الجمع المعتل الآخر جاء في كثير من ألفاظه قلب الكسرة فتحةً والياء ألفًا "كعذاري وعذارى"، "وصحاري وصحارى" هذا كثر فيه ولكنه لم يطرد فيه يعني: لم يقال مثلًا في "جواري" الجوارى" لكن جاء في كثير من ألفاظه مثل ذلك.

ثم قال:

وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُوم المَنْعِ

واضح أنه تكلم في هذا البيت على كلمة واحدة مشهورة وهي كلمة "سراويل" كلمة سراويل في المشهور هي كلمة أعجمية مفردة مؤنثة فهي مفردة ليست جمعًا تطلق على الواحد من هذا اللباس نسميه سراويل تقول "لبس الرجل سراويل طويلة" كما تقول "لبس الرجل ثوبًا طويلًا" وجمعه سراويلات، ولكن هذا المفرد سراويل جاء على وزن مفاعيل وهو ملحق بصيغة منتهى الجموع للشبه اللفظي وإن لم يكن في الحقيقة جمعًا، فلهذا الشبه منعت العرب صرفه، فهذا هو قول الجمهور وهو الذي صار عليه ابن مالك في البيت ولهذا قال:

وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ المَنْعِ

فلم يجعله جمعًا وإنما جعله مشبهًا للجمع أي: مفرد يشبه هذا الجمع في الصيغة.

وقال بعض علماء اللغة والنحو إن كلمة سراويل كلمة عربية لا أعجمية وهي جمع سروالة أو سروال ويستشهدون بقول الشاعر:

عليـــــه مـــــن اللــــؤم ســـــروالة فلـــــيس يـــــرق لمســــــتعطف.

هذا قال به بعض أهل اللغة وأهل النحو، وعلى قولهم يكون سراويل ممنوعة من الصرف قياسًا؛ لأنه جمع أقصى، كلمة سراويل على كل حال ممنوعة من الصرف عند العرب، ولكن لماذا مُنعت من الصرف؟ هذا الخلاف الذي قلناه قبل قليل، قليل من العلماء يرى أنها جمع والمفرد سروال أو سروالة، والجمهور أنها كلمة مفردة شابهت هذا الجمع في اللفظ فأخذت حكمه.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ بِـــهِ سُـــمِّيَ أَوْ بِمَـــا لَحِـــقْ بِـــهِ فَالانْصِـــرَافُ مَنْعُـــهُ يَحِـــقّ

يقول: إذا سميت بالجمع الأقصى فتسمي رجلًا مساجد ذاك ولد سميته مساجد، لا أحد يمنعك من ذلك، أو بما يشبه الجمع الأقصى كما قلنا قبل قليل سراويل، أو كما قالت العرب "شراحيل" شراحيل كذلك مشبه بالجمع الأقصى؛ لأنه ليس جمعًا يعني: ليس أكثر من اثنين فحكمه حينئذٍ أنه يمنع من الصرف أيضًا، يعني: لو نقلته من الجمعية أنت لو سميت رجلًا بمنائر مثلًا أو سميت امرأة بمنائر فحينئذٍ كلمة "منائر" ليست جمعًا وإنما تطلق على شيء واحد، لكنك نقلتها من الجمعية وجعلتها على شيء واحد.

فابن مالك الآن يقول: لو نقلت الجمع الأقصى من كونه جمعًا وجعلته علمًا على شيء معين فإن الحكم يبقى وهو المنع من الصرف فتقول "جاء مساجد

ورأيت مساجد وسلمت على مساجد" كأن تسمي رجلًا بمصابيح مثلًا لا إشكال ولا مانع من ذلك، هذا هو المشهور وإلا هناك قول آخر في المسألة وهو العلمية وشبه العجمة، سهلة علمية علم شبه العجمة يقول بأن المفردات ليس فيها مفاعل يعني: صيغة منتهى الجموع ميزتها التي تميزها عن بقية جمع التكسير أنها لا يوجد مفرد على صيغتها، هات مفرد على مفاعل أو مفاعيل أو فواعيل أو فواعل ونحو ذلك.

بخلاف بقية جمع التكسير قد تجد مثلًا جمع على فُعل مفرده وجمع على فُعل مفرد وجمع على فُعل ومفرد وجمع على أفعال وفعال، لكن جمع منتهى الجموع لا يأتي عليه المفردات يقول: شبه العجمة لأنه صار مفرد لكن ليس على صيغة من صيغ المفرد، لكن كما قلنا المشهور هو شبه كونه يشبه صيغ منتهى الجموع، لو سمينا أنثى بمنائر طبعًا هي ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث لكن يمثلون بالذكر ولو سميتُ رجلًا بمساجد؛ لأن المسألة ستضح مع أن الممنوع من الصرف قد تجتمع فيه عدة علل، فحينئذٍ يجوز أن تذكرها كلها ويجوز أن تكتفي بأقوى العلل، مثل كلمة "خرسان" علم أعجمي، وعلم مختوم بالألف والنون، وعلم مؤنث، ومع ذلك يكفي أن تذكر فيها علة واحدة لأن تمنع من الصرف.

الآن ذكرنا خمسة أسماء من الأسماء الممنوعة من الصرف:

الأول والخامس ممنوعان لعلة واحدة، الأول الاسم المختوم بألف التأنيث والخامس ما كان على صيغ منتهى الجموع.

وبينهما الثاني والثالث والرابع أوصاف، كما ذكرنا، الوصف الذي على فعلان، والوصف الذي على أفعل، والوصف المعدول، ولهذا قلنا في الدرس الماضي ابن مالك صاغ في الألفية على ترتيب الأسماء الممنوعة من الصرف التي ذكرناها إلا الجمع الأقصى فقد أخره عما يجمع لعلتين إحداهما الوصفية ولو

صار على ترتيب النحويين لقدم صيغ منتهى الجموع وجعلها مباشرة بعد المختوم بألف التأنيث إذا كان هذا أوضح في الترتيب ولكنه أخره رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولا مشاحة في الترتيب.

بعد ذلك سيذكر الممنوع من الصرف لعلتين إحداهما العلمية، وقلنا إن الممنوع من الصرف لعلتين إحداهما العلمية كم اسم؟ سبعة قلنا الممنوع من الصرف اسمان ممنوعان لعلة واحدة الدرس الماضي، وثلاثة تمنع لعلتين إحداهما الوصفية، وسبعة تمنع لعلتين إحداهما العلمية المجموع اثنا عشر اسمًا.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيْبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِ يكرِبَا

ذكر الاسم السادس من الأسماء الممنوعة من الصرف وهو العلم المركب تركيبًا مزجيًا أي: الممنوع لعلتين وهما: العلمية والتركيب المزجي، وقد سبق في باب العلم أن ذكرنا أقسام العلم المركب لعلكم تذكرون ذلك منها: العلم المركب تركيب مزج "كبعلبك وحضرموت ومعدي كرب "وقالي قلا" وغير ذلك، وذكرنا حين ذاك أن تعريفات هذه المركبات: المركب الإسنادي والمركب الإضافي والمركب المزجي وشبه المركب العددي التعريفات هي أوصاف لواقع اللغة لعلكم تراجعون المسألة.

فالعلم المركب تركيبُ مزجٍ يمنع من الصرف، فكيف يكون حكمه؟ جزئه الثاني يقع الإعراب عليه رفعًا ونصبًا وجرًا إلا أنه ممنوع من الصرف يعني: لا ينون ويجر بالفتحة، وأما جزئه الأول فيبنى على الفتح للتركب أو للتركيب نحو "بعلبك" مركبة من كلمتين "بعل" والكلمة الثانية "بك".

العرب ركبت هاتين الكلمتين كان يمكن أن تركب هاتين الكلمتين تركيبًا

إضافيًا فتقول "بعلبكٍ" يمكن وهناك لغة لبعض العرب تعرب المركب تركيب مزجٍ إعرابًا إضافيًا، لكن أكثر العرب قالوا "بعلبكٍ" ماذا فعلوا؟ قالوا: "بعلبكُ" "هذه بعلبكُ" قالوا إنه مركب الكلمتين تركيب مزج، قلنا تركيب المزج والإضافي هو وصف للغة، فنحو "بعلبك" كان يمكن أن تقول العرب "بعلُبكٍ" وقال ذلك بعض العرب، إلا أن أكثر العرب قالوا "بعلبكَ" فركبوها تركيب مزج.

وكذلك لو أردت مثلًا أن تسمي شركة لك، أو سيارة من اختراعك، أو أي آلة جديدة أو موضعًا جديدًا أردت أن تسميه فسميته بكلمتين، كأن تسميه مثلًا لو سميته بجملة اسمية أو فعليه هذا مركب إسنادي لكن لو سميته بكلمتين "كأرض نار" مثلًا أو "شهاب نار" مثلًا لك أن تأتي بهما على التركيب الإضافي تقول "شهاب نار" ولك أن تأتي بهما تركيبًا مزجيًا فتقول "هذه شهابَ نارُ" فتركب تجعل الاسمين كاسمًا واحدًا الأول تبني والثاني توقع عليه إعراب الممنوع من الصرف، كما قلت لكم هذه التعريفات هي وصف لواقع اللغة إلا أن التركيب الإضافي هو الأصل والأكثر والتركيب المزجي هو أقل.

وأشرنا إلى ذلك في موضع قريب في نحو كلمة "جنوب أفريقيا" فهي تصف وصف وإنما علم على دولة، ولك أن تجعلها على الإضافة فتقول "هذه جنوب أفريقية" فتوقع الإعراب على الأول، والثاني مضاف إليه، ولك أن تركبها تركيبًا مزجيًا فتبني الأول على الفتح وتوقع الإعراب على الجزء الأخير تقول "هذه جنوب أفريقية".

فالمركب المزجي يمنع من الصرف؛ بأن توقع الإعراب على جزئه الأخير ممنوع من الصرف وتبني جزئه الأول على الفتح، فتقول "هذه بعلبكُ وسكنت بعلبكَ وسكنت في بعلبكَ" فإن كان آخر الجزء الأول ياءً مثل "معدي كرب" وجب في آخر الجزء الأول السكون فتقول "هذا معدي كربُ ورأيت معدي كربَ

وسلمت على معدي كربَ" ومثل ذلك "قالي قلا" اسم لموضع.

وننبه هنا إلى أن هذا العلم معدي كرب ينطق بهذه الصورة معدي كرب ومن الخطأ أن تنطقه بياءين "معدي يكرب"؛ لأنه ياء واحدة "معدي" هذا الاسم الأول والثاني "كرب"، ولك أن تركبهما تركيبًا إسناديًا فتكتبهما اسمًا واحدًا متصلًا وتمنعه من الصرف "هذا معدي كرب" ويجوز أن تجعله مركبًا إضافيًا فتفصل الكلمتين "جاء معدي كربٍ" والأكثر فيه كما قلنا التركيب المزجي.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ فَعْلاَنَا ... كَغَطَفَانَ وَكَأَصْبَهَانَا

فذكر هنا الاسم السابع من الأسماء الممنوعة من الصرف وهو العلم المختوم بألف ونون زائدتين أي: ممنوع لعلتين: العلمية وزيادة الألف والنون في آخره، وكل علم مختوم بألف ونون زائدتين يمنع من الصرف نحو "سلمان" فهو من سلم الألف والنون زائدة تقول "جاء سلمان ورأيت سلمان وسلمت على سلمان" وكذلك "مروان من المرو، "وعمران"، "وغطفان"، "وحمدان"، "وعثمان"، والأسماء هذه كثيرة، فإن كانت النون التي في آخر العلم محتملة للزيادة وللأصالة فيجوز فيه الصرف والمنع على اعتبارين:

مثل "حسان" "وعفان" "وحيان" فحسان قد يكون من الحسن فالنون أصلية أم زائدة؟ أصلية ووزنه فعّالٌ إذًا مصروف "هذا حسانٌ ورأيت حسانٌ وسلمت على حسانٍ" ويجوز أن يكون من الحس وهو القتل فالنون حينئذٍ زائدة ووزنه فعلان ويمنع من الصرف، هذا الحكم العام في هذا العلم حسان.

أما حسان بن ثابت شاعر النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فإنه لم يسمع فيه إلا المنع من الصرف، وكذلك "عفان" قد يكون من العفة فهو ممنوع من الصرف، وقد يكون

من العفن ويكون مصروفًا، وكذلك حيان قد يكون من الحياة فيمنع من الصرف، وقد يكون من الحي فيصرف، وقريب من ذلك كلمة "شيطان" فإن كانت من شطن بمعنى ابتعد وهلك شطن فهو شيطان فالنون أصلية؛ لأنه موجودة في الفعل شطن ووزنه فيعالٌ وهو مصروف، وهذا هو المسموع فيه الصرف "شيطان رجيم"، وإن كان من قولهم "شاط" بمعنى احترق فالنون زائدة فيكون فعلان فيمنع من الصرف، يعني: لو سميت أحدًا بشيطان احتمل الأمرين.

وإن كانت النون أصلية لا تحتمل غير ذلك فالعلم مصروف أو ممنوع؟ مصروف، لو كانت النون أصلية لا تحتمل الزيادة فالعلم مصروف، لو كانت النون زائدة لكن الاسم ليس علمًا، ولا وصفًا، كقولك "دوران" دار يدور دورانًا" مصدر "دار يدور دورانًا" ليس بعلم، ولا بوصف فهل يمنع من الصرف؛ لأن في آخره ألفًا ونونًا زائدتين؟ لا يمنع من الصرف؛ لأن الأسماء الممنوعة من الصرف إما لعلة واحدة، أو لعلتين إحداهما الوصفية، أو لعلتين إحداهما العلمية، وهذا ليس من الأسماء الممنوعة من الصرف فهو مصروف.

إذًا ليس كل اسم مختوم بألف ونون زائدتين يمنع من الصرف لابد أن يكون علمًا أو وصفًا على فعلان لكي يمنع من الصرف كقولك "غليان" هذا مصروف، "سنان" لو سميت رجلًا بسنان أو سنان الرمح أو سميت رجلًا بسنان يعني: علم يمنع من الصرف أم لا؟ مصروف؛ لأن النون أصلية، وكذلك "جنان" وكذلك قولك "حنان" حنان يعني: هذا مصدر اسم حنان حنين ليس علمًا لأنثى اسم الحنان، "بيان، ليان" مصدر لان يلين ليانًا هذه لم تكن أعلامًا وإنما هي مصادر فهي تصرف مصروفة.

وابن مالك في هذا البيت عندما ذكر العلم المختوم بألف ونون مثل بمثالين" كغطفان وكأصبهان" أما "غطفان" فقبيلة عربية معروفة، والألف والنون زائدتان

فهي ممنوعة من الصرف فأمرها واضح، لكن "أصبهان" هذه مدينة في فارس بفتح الهمزة وكسرها، وفتح الباء وكسرها "أصبَهان وأصبِهان، وإصبَهان، وإصبَهان، وباءها أيضًا تقلب فاءً "أصفهان" كل ذلك يقال فيها.

ابن مالك كما رأيتم ذكرها على أنها مثال للعلم المختوم بألف ونون، يعني: لماذا منعت من الصرف عند ابن مالك؟ لأنها علم مختوم بألف ونون لكن الأصح أن نحو "أصفهان أو أصبهان" ممنوعة للعلمية والتأنيث أو للعلمية والعجمة، والأعجمي لا يحكم عليه بزيادة أو أصالة يعني: النون التي في أصبهان أصلية أو زائدة؟ هذه كلمة ليست عربية أعجمية ما تخضع لأحكام العربية كالزيادة والنقصان ونحو ذلك، يعني: الأصح أن يقال ممنوعة للعلمية والعجمة، ولماذا قال في أول البيت

كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ فَعْلاَنَا

ماذا يريد بفعلان؟ هنا العلم المختوم بألف ونون، ولا يريد خاصية هذا الوزن فعلان، كما قلنا من قبل في الوصف الذي على وزن فعلان يجيد خاصية فعلان لو كان فِعلان أو فُعلان يصرف، لو كان أي علم مختوم بألف ونون سواء كان فعلان أو غير فعلان يمنع من الصرف، وهنا تتبين حكمة تمثيله "بغطفان وأصبهان"، "فغطفان" ليست على وزن فعلان "وأصبهان" ليست على وزن فعلان يريد أن يقول لك بعلم مختوم بألف ونون فعلان أو على غير فعلان.

نقف هنا في هذه الحصة.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس التاسع بعد المائة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة الطيبة ليلة الاثنين، الثاني عشر من شهر جمادى الآخرة، من سنة أربع وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة الحبيب المصطفى عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ونحن في جامع الراجحي، في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس التاسع بعد المئة، من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله تعالى.

ما زال الكلام منذ درسين وهذا الثالث في باب ما لا ينصرف، وقد ذكرنا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد هذا الباب في سبعة وعشرين بيتًا، شرحنا في الدرسين الماضيين منها خمسة عشر بيتًا، ونشرح في هذا الدرس إن شاء الله تعالى ما تيسر منها، نقرأ في البداية الأبيات التي نشرح عليها إن شاء الله، يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب ما لا ينصرف:

٦٦٤. كَـذَا مؤنَّــثٌ بِهَــاءٍ مُطْلَقَــا ... وَشَــرْطُ مَنْــعِ العَــارِ كَوْنُــهُ ارْتَقَــى
٦٦٥. فَوقَ الـثَّلاَثِ أَوْ كَجُورَ أَوْ سَقَرْ ... أَوْ زَيْــدٍ اسْــمَ امْــرَأَةٍ لاَ اسْــمَ ذَكَــرْ
٦٦٦. وَجْهَانِ فِي العَـادِمِ تَـذْكِيرًا سَبَقْ ... وَعُجْمَــةً كَهِنْــدَ وَالمَنْــعُ أَحَــقّ
٦٦٧. وَالعَجَمِيُّ الوَضْع وَالتَّعرِيْفِ مَعْ ... زَيْــدٍ عَلَــى الــثَّلاَثِ صَــرْفُهُ امْتَنَــعْ

٦٦٨. كَـذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُـصُّ الفِعْـلَا أَوْ غَالِــــبٍ كَأَحْمَــــدٍ وَيَعْلَــــى
٦٦٩. وَمَـا يَصِـيْرُ عَلَمًـا مِـنْ ذِي أَلِـفْ زِيْــدَتْ لِإلحَــاقٍ فَلَــيْسَ يَنْصَــرِفْ
٦٧٠. وَالعَلَـمَ امْنَـعْ صَـرْفَهُ إِنْ عُـدِلَا كَفُعَــــلِ التَّوكِيْــــدِ أَوْ كَــــثُعَلَا
٦٧١. وَالعَدْلُ وَالتَّعْرِيْفُ مَانِعَا سَحَرْ إِذَا بِــــهِ التَّعْيِــــيْنُ قَصْــــدًا يُعْتَبَــــرْ
٦٧٢. ابْـنِ عَلَـى الكَسْـرِ فَعَـالِ عَلَمَـا مُؤَنَّثًــــا وَهْــــوَ نَظِيْــــرُ جُشَــــمَا
٦٧٣. عِنْـدَ تَمِـيْمٍ وَاصْـرِفَنْ مَـا نُكِّـرَا مِــنْ كُــلِّ مَــا التَّعْرِيْــفُ فِيْــهِ أَثَّــرَا
٦٧٤. وَمَـا يَكُـونُ مِنْـهُ مَنْقُوصًـا فَفِـي إِعْرَابِــــهِ نَهْــــجَ جَــــوَارٍ يَقْتَفِــــي
٦٧٥. وَلِاضْـطِرَارٍ أَو تَنَاسُـبٍ صُـرِفْ ذُو المَنْعِ وَالمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ

ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات بعض الأسماء الممنوعة من الصرف، وهو ما زال يسردها واحدًا واحدًا فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَـــذَا مؤَنَّـــثٌ بِهَـــاءٍ مُطْلَقَـــا وَشَــرْطُ مَنْــعِ العَــارِ كَوْنُــهُ ارْتَقَــى
فَــوقَ الــثَّلَاثِ أَو كَجُــورَ أَو سَــقَرْ أَو زَيْــدٍ اسْــمَ امْــرَأَةٍ لَا اسْــمَ ذَكَــرْ
وَجْهَــانِ فِــي العَــادِمِ تَــذْكِيْرًا سَــبَقْ وَعُجْمَــــةً كَهِنْــــدَ وَالمَنْــــعُ أَحَــــقّ

هذا هو الاسم الثامن من الأسماء الممنوعة من الصرف وهو العلم المؤنث، فعلة منعه من الصرف العلمية والتأنيث، وقبل أن نشرح الأبيات ونتكلم في هذه المسألة نريد أن نلخصها؛ لأن فيها تفاصيل فنلخصها أولًا ثم نتكلم بعد ذلك على ما تيسر من تفصيل.

خلاصة الكلام: العلم المؤنث من حيث منعه من الصرف، نقول: إن العلم المؤنث إذا كان بتاء التأنيث منع من الصرف مطلقًا "كفاطمة وحمزة وهبة" والعلم المؤنث الذي ليس فيه علامة تأنيث يعني: ليس فيه تاء التأنيث ولا ألف تأنيث، العلم المؤنث الذي ليس فيه علامة تأنيث إن كان على أكثر من ثلاثة أحرف منع من الصرف مطلقًا، نحو "سعاد" "وزينب".

وإن كان هذا العلم على ثلاثة أحرف؟ نظرنا إن كان متحرك الوسط "كسقر" أو كان أعجميًا "كجور" اسم مدينة في فارس، أو كان منقولًا من مذكر إلى مؤنث يعني: في الأصل كان اسم مذكر ثم نقلناه فأطلقناه على مؤنث "كزيد" جعلناه اسم امرأة منع من الصرف أيضًا، إذا كان متحرك الوسط "كسقر" يمنع من الصرف، أو كان أعجميًا "كجور" يمنع من الصرف، أو كان منقولًا من مذكر إلى مؤنث فإنه يمنع من الصرف.

فإن لم يكن كذلك يعني: إن كان ثلاثيًا ساكن الوسط ليس متحرك الوسط ليس أعجميًا، ولا منقولًا من مذكر؟ ففيه المنع والصرف، والمنع أولى يعني: أكثر وأحسن في اللغة "كهند" هند" ساكن الوسط لا متحركة، وليس أعجميًا لكنه عربي، وليس منقولًا عن مذكر، فيجوز فيه الصرف والمنع. والمنع أولى، هذه هي خلاصة العلَم المؤنث وهي تحتاج إلى شرح وتعليق.

فقولنا: إن العلم المؤنث إذا كان بتاء التأنيث منع من الصرف مطلقًا يعني: على أي حالة كان هذا العلم سواء كان لمؤنث "كفاطمة" "وعائشة" "وسكينة" ومزنة" "ونوره" أم كان لمذكر "كمعاوية" "وحمزة" "وطلحة" سواء كان ثنائيًا "كهبة "وسبى" علمين على امرأتين امرأة اسمها "هبة" أو امرأة اسمها "سبى" أو كان على ثلاثة أحرف "كرحمة" "ونسمة" أسماء نساء، أو كان على أكثر من ذلك "كفاطمة" "وعائشة" سواء كان لمؤنث عاقل، "كفاطمة" "وحمزة" أم كان لمؤنث غير عاقل "كمكة" "وبريدة" هذا معنى قولهم يمنع من الصرف مطلقًا على أي حال وهذا قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَذَا مؤنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا

فلو قلت هذا المؤنث بتاء التأنيث فأين المؤنث بألف التأنيث؟ بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة لماذا لم يكتب حكمه هنا؟ الجواب: لأن حكمه سبق في

الاسم الأول من الأسماء الممنوعة من الصرف وهو الاسم المختوم بألف التأنيث مطلقًا فهذا يمنع مطلقًا سواء كان علمًا أم غير علمٍ فلهذا لم يحتج إلى نصٍ هنا.

ثانيًا قلنا في الخلاصة: والعلم المؤنث الذي ليس فيه علامة تأنيث يعني: ليس فيه تاء التأنيث ولا ألف التأنيث الممدودة والمقصورة، نظرنا إن كان على أكثر من ثلاثة أحرف منع من الصرف، يعني: كان رباعيًا، أو كان خماسيًا، أم كان سداسيًا مثل "سعاد" وزينب" فهذا يمنع من الصرف مطلقًا مثل "حنان وبيان وليان" أسماء بنات

مثل "ابتسام وأحلام ورحاب" أسماء بنات لابد أن نقول إنها أعلام؛ لأن هذه إذا لم تكن أعلامًا فصارت مصروفة أم ممنوعة؟ مصروفة تقول: "هذا حنان شديد من الأب لولده" "هذا بيان للناس" "أحتاج منك إلى ابتسام" "هذه أحلام كثيرة" إن كانت أعلامًا منعت من الصرف وهذا قول ابن مالك:

وَشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى

يعني: العاري من علامة التأنيث لا يمنع مطلقًا، بل له شرط، شرطه كونه فوق الثلاث، وقولنا في الخلاصة بعد ذلك فإن كان المؤنث العارِي من علامات التأنيث ثلاثيًا متحرك الوسط "كسقر" أو "أعجميًا "كجور" أو منقول من مذكر إلى مؤنث "كزيدا" اسم امرأة فإنه يمنع من الصرف أيضًا.

الكلام الآن على العلم المؤنث الثلاثي إذا لم تكن فيه علامة التأنيث، إن كان متحرك الوسط يمنع من الصرف قلنا مثل "سقر" علم على ماذا؟ على جهنم أعاذنا الله وإياكم ووالدينا والمسلمين منها.

وكذلك نحو "رغد" "وسمر" "وقمر" "وفرح" أعلام نساء هذه كلها أيضًا تمنع من الصرف هذه لغة العرب يمنعونها من الصرف.

قال النحويون في تعليل ذلك، النحويون عللوا لا يحكمون يعني: تعليلهم ليس حكمًا الحكم يؤخذ من كلام العرب، العرب منعوا من الصرف، والنحويون عللوا ذلك فقالوا: إن حركة الوسط أقيمت مكان حرف، فصارت الكلمة كأنها أربعة أحرف، وإقامة الحركة مقام الحرف لهم شواهد كثيرة في الكلام.

هذا هو قول الجمهور في المسألة يعني: في الثلاثي المحرك الوسط، قالوا: إنه لم يسمع في اللغة إلا ممنوعًا من الصرف إذًا حكمه المنع من الصرف.

شذ ابن الأنباري من الكوفيين فجوز فيه الصرف والمنع، جوز فيه المنع وهذا هو المسموع عن العرب، وجوز فيه الصرف قياسًا قال؛ لأنه ثلاثي والثلاثي خفيف وهذا من الأقوال الشاذة الضعيفة في النحو.

وأيضًا العلم المؤنث الثلاثي إذا كان أعجميًا فإنه يمنع أيضًا من الصرف، علم مؤنث، ثم ضاف إلى ذلك العجمة فيمنع من الصرف؛ لاجتماع هذه الثلاثة عليه قلنا مثل "جور" علم مدينة في فارس.

والأمثلة على ذلك الآن بعد أن انفتح العرب على الأعاجم كثيرة جدًّا مثل "روز" ورين" وجود" أعلام نساء أعجمية مثل "هال" سلالة صينية مشهورة، ومثل "جاد" قبيلة هندوسية، ومثل "لين وتور وكان" مدن فرنسية هذه تمنع من الصرف وإن كانت ثلاثية ساكنة الوسط؛ لأنها أعلام مؤنثة وأعجمية.

وقلنا أيضًا في العلم الثلاثي إذا كان منقولًا من مذكر إلى مؤنث يعني: أصله اسم مذكر، ثم نقلناه وجعلناه علمًا على مؤنث فإنه يمنع من الصرف أيضًا "كزيد" اسم امرأة لو سميت امرأة بزيد، زيد في الأصل مذكر" زاد يزيد زيدًا" "هذا زيد" "ونحن زيد على مئة" يعني: نحن أكثر من مئة، وكذلك أمثاله كأن تسوي امرأة "بسعد" أو فهد" أو "بوح" أو "مجد" أو "نجد" أو "نور" أو "جود" أو "وعد"

ونحو ذلك هذه أسماء مذكرة جعلت أعلام على مؤنث فإنها تمنع من الصرف وهذا هو قول الجمهور في المسألة.

الجمهور قالوا: العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط إذا كان أصله مذكرًا فإنه يمنع، وهناك في المسألة قول آخر ليس ضعيفًا وهو: جواز المنع والصرف، وهو لعيسى ابن عمر، والجرمي، والفراء، عيسى ابن عمر من مشايخ سيبويه، والجرمي من تلاميذ الأخفش، والفراء من كبار الكوفيين.

وقولهم هذا ليس بضعيف؛ لأن هذا العلم الثلاثي الساكن الوسط وإن نقل من المذكر فالخفة فيه باقية أي: لو لمحت فيه التذكير فإنك تصرفه؛ لأن المذكر الثلاثي الساكن الوسط مصروف "جاء زيد ورأيت عمروً" وإذا لمحنا فيه التأنيث لو قلنا إن التذكير طمس لفظًا ومعنىً مع أنك لو سميت امرأة بزيد فلفظه مؤنث ومعناه مذكر كما قلنا في معاوية، لكن لو قلنا إن زيد اسم امرأة طمس فيه التذكير.

لقيل إن المؤنث الخالص التأنيث إذا كان ثلاثيًا ساكن الوسط جاز فيه الأمران كما سيأتي، هذا القول له قوته ووجاهته، وهو أيضًا يضبط المسألة اكثر ويريح؛ لأنك عندما يأتيك علم مؤنث ثلاثي ساكن الوسط ثم تجلس تتأمل فيه هل هو في الأصل مذكر أم مؤنث، كان مذكرًا تمنعه كامرأة سميت "بوعد" أو "بنجد" أو "بنور" هذا لازم المنع فإن لم يكن كذلك جاز فيه الوجهان، وأما على قول هؤلاء فإنهم يجعلون القول واحدًا.

وهذا هو قول ابن مالك:

وَشَـرْطُ مَـنْعِ العَارِ كَـونُهُ ارْتَـقَى
فَـوقَ الـثَّلاَثِ أَو كَجُـورَ أَو سَـقَرْ   أَو زَيْـدٍ اسْـمَ امْـرَأَةٍ لاَ اسْـمَ ذَكَـرْ

أَو كَحُورَ يعني: متحرك الوسط، أَو سَقَرْ يعني: ساكن الوسط، أَو زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لاَ اسْمَ ذَكَرْ يعني: منقولًا من مذكر.

ثم قلنا في الخلاصة: وإن كان العلم المؤنث ثلاثيًا ساكن الوسط ليس أعجميًا ولا منقولًا من مذكر ففيه المنع والصرف والمنع أولى وأحسن وأكثر في الكلام نحو "هند" ونحو "دعدٍ وكأسٍ وشمسٍ وميٍ ومزنٍ وبانٍ" أعلام نساء فهذه يجوز لك فيها المنع وهو الأولى والأحسن "جاءت هند مسرعة" "ورأيت هند مسرعة" وسلمت على هند اليوم" ولك الصرف وهو جائز فتقول: "جاءت هندٌ" "ورأيت هندًا" "وسلمت على هندٍ" فالمنع من الصرف لاجتماع العلتين العلمية والتأنيث.

والصرف قالوا: نظرًا لخفة الاسم؛ لأن الثلاثي الساكن الوسط أخف الأسماء على اللسان، كما قلنا النحويون بذلك يعللون ولا يحكمون العرب يصرفون ويمنعون والنحويون يعللون الوجهين بذلك، ومن ذلك قول الشاعر:

لم تتلفّع بفضل مئزرها ... دعد ولم تسق دعد في العلب

فقال: دعد في الأول وصرف، وقال دعد في الثاني فمنع، إذًا فهذا القسم ما حكمه؟ جواز الوجهين والمنع أولى.

وشذ أبو إسحاق الزجاج في هذه المسألة فأوجب المنع، وقال: إن الصرف لم يأتِ إلا في ضرورة الشعر، وهذا ليس بصحيح بل جاء الصرف في غير الشعر كثيرًا، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَجْهَانِ فِي العَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ ... وَعُجْمَةً كَهِنْدَ وَالمَنْعُ أَحَقّ

يقول: العلم المؤنث الثلاثي العادم للتذكير السابق والعادم للعجمة، ويقول: كهند يعني: ساكن الوسط فيه وجهان: الصرف والمنع. والمنع أحق، وبعد أن شرحنا هذه الخلاصة وعلقنا عليها وبينا الخلاف لكل مسألة من مسائلها نلخص

ما سبق، نلخص الكلام على العلم المؤنث المعنوي التأنيث.

العلم المؤنث المعنوي التأنيث: يريد بذلك العلم المؤنث الذي ليس فيه علامة التأنيث، إن كان أعجميًا فالمنع قولًا واحدًا، وإن كان متحرك الوسط أو كان ساكن الوسط ولكنه منقول من مذكر ففيه خلاف:

الجمهور يمنعونه من الصرف، وقال غيرهم بجواز صرفه ومنعه، وإن كان ساكن الوسط وليس أعجميًا ولا منقولًا من مذكر ففيه الوجهان وشذ الزجاج فأوجب المنع هذه خلاصة ما سبق في العلم المؤنث الثلاثي، وفي أول هذه الأبيات قال ابن مالك:

كَذَا مؤنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا

فأطلق التأنيث ونكره؛ لكي يشمل ما كان علمًا مؤنثًا، وهذا الذي شرحناه من قبل في "فاطمة وحمزة وسعاد" أو ما كان جزء مؤنث نحو "أبي هريرة وأبي بكرة وأبي قحافة" فأبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كنيته أبو هريرة، والكنية كما تعرفون علم؛ لأن العلم ثلاثة أقسام كنية ولقب، واسم ليس بكنية ولا لقب، فالكنية علم.

فالعلم أبو هريرة أم هريرة؟ العلم أبو هريرة، ننظر لهريرة فقط وحدها دون أن تدخل في هذه الكنية، هريرة تصغير هرة كانت معه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والهرة مصروفة أو ممنوعة من الصرف؟ العلم المؤنث بالتاء يمنع، لكن إذا لم يكن علمًا ما يمنع تقول "هذه رحمة من الله" "اشتريت سيارةً" "هذه هرة" هذا علم؟ مصروف وإذا صغرت هرة قلت هريرة فهي ليست ممنوعة من الصرف "هذه هرة وهذه هريرة" ليست ممنوعة من الصرف، إذًا فكلمة هريرة التي في أبي هريرة قبل أن تدخل في أبي هريرة كانت علمًا أم نكرة؟ نكرة، ثم دخلت بعد ذلك في العلم صارت جزء علم ما صارت علمًا صارت جزء علم فمنعت من الصرف لذلك، وإلا فإن هريرة

وحدها لا تمنع من الصرف.

وأنتم واجدون في هذه المسألة خلافًا بين المحدثين وبين اللغويين استشكلوا كثيرًا منع الصرف في أبي هريرة؛ لأنهم يقولون لا موجب للمنع في هريرة هنا، كان ينبغي أن تصرف حتى بعضهم خطأ من منع الصرف، " عن أبي هريرةٍ" قد كان يجب أن يقال "عن أبي هريرةٍ" غلبت في دار الكتب قديمة وحديثة، وهذا هو الأصح، لكن الذي عليه المحدثون الذي رواه المحدثون واللغويون في اسم أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه بالمنع من الصرف.

وكذلك في "أبي بكرة" صحابي معروف أسلم في غزوة الطائف، ثم نزل من الحصن ببكرة، بكرة ثم تعلق بها بحبل ونزل فنسبوه إلى هذه البكرة، وهذه البكرة علم أم نكرة؟ نكرة "أبو بكرةٍ".

هناك ملحوظة أخرى في آخر الكلام على العلم المؤنث، يذكرها النحويون في هذا الموضع وهي مفيدة كثيرًا تتعلق بأسماء القبائل والمواضع: أسماء القبائل وكل ما يدخل في حكم القبائل أسماء القبائل، أسماء العوائل، أسماء الأحياء إلى آخره.

والمواضع وكل ما يدخل في حكم المواضع كالدول والمدن والقرى والأودية والجبال إلى آخره.

أسماء القبائل والمواضع ما حكمها من حيث الصرف والمنع؟ نقول: إن كان فيها موجب منع منعت من الصرف كأن تختم بتاء التأنيث مثل "باهلة" هذه تمنع صرف علم ومؤنث، أو مثلًا يكون أعجمي مثل "بغداد" علم أعجمي يمنع من الصرف، أو مثلًا مختوم بألف ونون زائدتين مثل "خولان ونجران" علم ممنوع من الصرف؛ لأنه علم مختوم بألف ونون زائدتين، أو مختوم بألف تأنيث مثل

"صنعاء" "أبها" يمنع من الصرف، أو على وزن فعل مثل "تغلب" قبيلة تغلب، فإذا كان في أسماء القبائل والمواضع مانع من الصرف منعت انتهينا من ذلك.

وإن لم يكن فيها مانع من موانع الصرف غير التأنيث لم يكن فيها مانع آخر غير التأنيث جاز لك فيها الصرف والمنع، جاز لك فيها المنع على تقدير القبيلة بالحي يعني: أنها حي من الأحياء هذا مذكر.

جاز لك فيها الصرف على أنك تجعلها علمًا مذكرًا، كيف نجعلها علمًا مذكرًا؟ نؤول القبيلة بالحي، حي من أحياء العرب يعني: مجموعة من الأحياء والحي مذكر، ونؤول الموضع بالمكان والمكان مذكر، ولك فيها المنع على أن تجعلها أعلامًا مؤنثة، كيف تجعلها أعلامًا مؤنثة؟ تؤول القبيلة بالقبيلة مثلًا، وتؤول الموضع بالبقعة، ولهذا تجد أسماء القبائل، وأسماء المواضع إذا لم يكن فيها مانع آخر غير التأنيث، تجد أنها تأتي في الكلام العربي الفصيح أحيانًا مصروفة، وأحيانًا ممنوعة من الصرف، نحو "تميم وقريش وعرعر وعدن وتبوك ومصر" إلى آخره.

فلك أن تقول "أنا من تميمٍ" أو تقول "أنا من تميمَ" تقول "محمد عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ من قريشٍ أو من قريشَ" وتقول "أنا أسكن في عرعرٍ أو أسكن في عرعرَ" وهكذا.

ثم إن التتبع والاستقصاء بالشواهد اللغوية ينبيك أن بعض الأعلام أعلام القبائل والمواضع قد جاءت بالصرف وبعضها جاءت بالمنع وبعضها جاءت هكذا وهكذا مما يدل على أن هذه الأسماء أسماء القبائل والمواضع إذا لم يكن فيها مانع آخر غير التأنيث جاز لك فيها المنع والصرف، فإذا صرفت أولناها على أنها أعلام مذكرة، وإذا منعت أولناها على أنها أعلام مؤنثة، قال تعالى: ﴿أَلَيۡسَ لِي

﴿مُلْكُ مِصْرَ﴾ [الزخرف:٥١] فمنع من الصرف، وقال: ﴿ٱهْبِطُواْ مِصْـرًا﴾ [البقرة:٦١] على من قال: إن مصرًا هنا هي مصر النيل فصرف، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ [التوبة:٢٥] فصرف مع أنه علم مدينة، فنؤوله أنه أراد علم مكان، فصار علمًا مذكرًا فصرفه وهكذا.

من المشهور في هذا الباب باب ما لا ينصرف في علم المؤنث البيت الذي ذكرناه من قبل وهو قول الشاعر:

لم تتلفّع بفضل مئزرها   دعد ولم تسق دعد في العلب

أحب أن نفسره؛ لكثرة تردده في كتب النحو وربما يخفى معناه على بعض الطلاب، لم تتلفع التلفع هو التقنع والتلثم، والعلب جمع علبة، والعلبة إناء من جلد تشرب الأعراب به، وسمي العلب عليه العلب الآن موجودة سميت على ذلك، لكن من قديم كانت العلب من الأعراب هي لم تشرب بالعلب يعني: تشرب بهذا الإنماء المصنوع من جلد، إناء صغير مصنوع من جلد تشرب العرب به.

ومعنى البيت، أن الشاعر يصف هذه المرأة بكونها من أهل الحضر لا من أهل البادية فهي لا تتقنع بفضل مئزرها كأهل البوادي، وإنما لها ثوب خاص تتقنع به كأهل الحضر الآن لهم ثوب خاص تتستر به يسمى الغطفة أو يسمى شيلة أو نحو ذلك، ولا تشرب في العلب كأهل البادية وإنما تشرب في إناء خاص من الفخار أو النحاس ونحو ذلك هذا معنى البيت، وبذلك انتهى الكلام على العلم المؤنث.

لننتقل بعد ذلك إلى قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالعَجَمِيُّ الوَضْعِ وَالتَّعرِيْفِ مَعْ   زَيْدٍ عَلَى الثَّلاَثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

هذا هو الاسم التاسع من الأسماء الممنوعة من الصرف، وهو العلم

الأعجمي فعلة منعه من الصرف العلمية والعجمة نحو "إبراهيم، إسماعيل، إسحاق، يعقوب، جورج" هذه كلها ممنوعة من الصرف؛ للعلمية والعجمة، ونحو "لندن، وباريس، واشنطن" هذه أسماء مدن ممنوعة من الصرف؛ للعلمية والعجمة فإن جعلتها أعلام مدن، أعلامًا لمدينة صارت أعلامًا مؤنثة أيضًا فاجتمع فيها مانعان: العلمية والعجمة، والعلمية والتأنيث، فهي ممنوعة لهذا وذاك، ولمنع العلم الأعجمي من الصرف شرطان، لا يمنع العلم الأعجمي من الصرف إلا بشرطين ذكرهما ابن مالك:

الشرط الأول: أن يكون علمًا في لغة الأعجمية قبل نقله للعربية يعني: قبل أن ينقل للغة العربية كان في لغته الأعجمية علمًا، ما كان في لغته الأعجمية نكرة ثم نقل إلى العربية نكرة! لا، كان علمًا في لغته الأعجمية، واللغات الأعجمية ما سوى العربية كما تعرفون، ويشترط لمنع صرف العلم الأعجمي أن يكون علمًا في هذه اللغة الأعجمية التي نقل منها العلم إلى اللغة العربية، وهذا الشرط يخرج نوعين من الأسماء الأعجمية تبقى مصروفةً:

الأول: ما ليس علمًا في اللغة الأعجمية ولا في اللغة العربية، "كلجام" واستبرق" "وتلفاز" فهذه مصروفة اتفاقًا؛ لأنها ليست أعلامًا "اللجام" لجام الفرس، "والاستبرق" نوع مما يداس عليه، "والتلفاز" وهو التلفزيون، الكلمات الأعجمية نقلت من اللغة الأعجمية إلى اللغة العربية ليست أعلامًا، لا في اللغة الأعجمية ولا في اللغة العربية هذا اتفاقًا تقول "هذا لجامٌ جيد" "واشتريت لجامًا جيدًا" "وربطته بلجامٍ جيدٍ" وهكذا.

الأمر الثاني: الذي يخرجه هذا الشرط ما ليس علمًا في لغته الأعجمية، لكنه نقل منها إلى اللغة العربية علمًا في لغته الأعجمية ما كان علمًا نكرة، ثم نقل منها إلى اللغة العربية فجعل علمًا

مثال ذلك "قالون" اسم القارئ المشهور المعروف ومثل "بندار"، اسم محدث مشهور، "قالون" في لغتها الأعجمية معناها حسن أو جيد، استعملها علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في بعض ما يروى عنه، ثم نقلت من هذه اللغة الأعجمية فجعلت علمًا على هذا القارئ، ومثل "بندار" معناها في لغتها الأعجمية تاجر، عندما نقلت من الأعجمية كانت معناها تاجر، ثم أطلقت في اللغة العربية علمًا على هذا المحدث، فهذه الأسماء بلغتها الأعجمية ليست أعلامًا، لكنها عندما انتقلت للغة العربية صارت أعلامًا، فاختلف النحويون في مثل هذه الأسماء على قولين:

القول الأول: أنها منصرفة تقول "هذه قراءة قالونٍ" "وروى البخاري عن بندارٍ" هذا هو الظاهر في كلام سيبويه وهو قول ابن الحاجب، وقول ابن مالك إذ قال هنا:

وَالعَجَمِيُّ الوَضْعِ وَالتَّعرِيْفِ

يعني: الكلمة في وضعها وأصلها أعجمية، وأيضًا في لغتها الأعجمية كانت علمًا تشترط أن تكون علمًا في لغتها الأعجمية لكي تمنع من الصرف.

والقول الثاني: أنها غير منصرفة؛ لأنها أعلام أعجمية، نعم، هي أعجمية بالوضع علمية بالوضع أو بالنقل؟ بالنقل، يعني: في الأعجمية نكرة، وفي العربية علم، اجمع الأمرين: هي علم في العربية وأعجمية في الوضع صارت علم أعجمي، هذا قول الشمندي وابن عصفور وهو الذي اختاره ابن حيان وقال هو المشهور من كلام العرب، وعليه تمنع مثل ذلك من الصرف، تقول "هذه قراءة قالونَ" "وروى البخاري عن بندارَ" وهكذا، هذا الشرط الأول لمنع العلم الأعجمي، أن يكون علمًا في لغته الأعجمية.

الشرط الثاني لمنع العلم الأعجمي من الصرف: أن يكون فوق ثلاثة أحرف،

كالأمثلة السابقة، فإن كان العلم الأعجمي على ثلاثة أحرف صرف مطلقًا يعني على كل حال، على كل حال سواء كان ساكن الوسط "كنوحٍ" "ولوطٍ"

أن يكون فوق ثلاثة أحرف يمنع من الصرف فإن كان الأعجمي ثلاثة أحرف صرف مطلقًا سواء كان ساكن الوسط أو كان متحرك الوسط مثل: هم يمثلون قديمًا "بـ لمك" ويقولون أنه اسم أبي نوح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ "هذا نوح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ابن لمكٍ"، وأعلام العجمية كثيرة أيضًا ثلاثية متحركة الوسط لكني ما تمكنت من مراجعة كتاب جمع كل الأسماء الأعجمية القديمة وأغلب الأسماء الأعجمية الحديثة وبين أحكامها يعني: كمعجم يسهل لك الوصول لمثل هذه الكلمات.

"آزر" هذا رباعي؛ لأن المد عن حرفين متحرك وساكن "آزر" هذا ممنوع من الصرف قولًا واحدًا ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ﴾ [الأنعام:٧٤] منعه من الصرف؛ لأنه رباعي.

تقول "هذا نوحٌ" "وأحب نوحًا" "وصلى الله وسلم على نوحٍ" وهكذا.

وهنا في المسألة قول ضعيف، وهناك من النحويين من يجعل العلم الأعجمي الثلاثي كالعلم المؤنث الثلاثي بالتفصيل السابق يعني: إذا كان متحرك الوسط منع من الصرف.

وإذا كان ساكن الوسط جاز فيه الوجهان، وهذا القول قول ضعيف؛ لأنه يخالف النصوص المتكاثرة من القرآن الكريم، وكلام العرب المحتج به التي اجمعت كلها على الصرف، وإنما قد يقال هذا الكلام في المسائل التي لم يرد فيها إلا شواهد قليلة فنجيز ما سمع ثم نقيس وجهًا آخر نجوزه، لكن عندما تأتي شواهد كثيرة جدًّا جدًّا وكلها على طريقة واحدة، ثم نجوزها ونجوز معها وجهًا آخر، هذا من السليق، أو هذا من أسباب تضعيف القول؛ لأنك عند اللغة فعل وترك فإذا

علمت أن العرب قصدت شيئًا يجب أن تقصد إليه، وإذا علمت أن العرب قصدت ترك شيء وجب أن تتركه، وإذا لم تعلم حينئذٍ أن تقيس.

والعلم لا يشترط فيه أن يكون علمًا يقينيًا لكن بغلبة الظن، من غلبة الظن أن تأتي في المسألة نصوص كثيرة جدًّا في القرآن، في الحديث، في كلام العرب شعرًا ونثرًا كلها على طريقة واحدة فتعلم حينئذٍ أنهم قصدوا هذا الأمر قصدًا، وهكذا.

تلحظون أن أغلب أمثلتنا التي ذكرناها في العلم الأعجمي أعلام مذكرة؛ لأن العلم المؤنث سبق الكلام عليه من قبل، ومن ذلك أن العلم الأعجمي إذا انضاف إليه التأنيث، علم أعجمي ومؤنث، أو نقول علم مؤنث وهو أعجمي هذا سبق في العلم المؤنث أن منعه حينئذٍ حتى ولو كان ثلاثيًا ساكن الوسط "كجور" كما مثلنا قبل قليل بذلك، نعم.

هنا فائدة تتعلق بالعلم الأعجمي وهي: أن كل أسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة سوى سبعة أربعة من العرب وهم: "محمد وصالح وشعيب وهود" يجمعون هود بقولك "شهصًا".

وثلاثة أسماؤهم أعجمية وهم "نوح ولوط وشيث" عندما نقول أن أسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف يفهم أننا نريد الأنبياء الذين نعرف أسماءهم ما نحتاج ننبه على ذلك؛ لأن أنبياء الله كثيرون جدًّا.

وعندما يقول: أسماؤهم ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة نحن نحكم على الأسماء، ولا نحكم على الذوات هل هم عرب أم عجم، الاسم عند النحويين أعجمي يعني: ليس على قياس كلام العرب، ليس على أوزانهم ونحو ذلك، أما الذوات فلا نتكلم عليها.

فائدة أخرى مشابهة في أسماء الملائكة: كل أسماء الملائكة ممنوعة من

الصرف للعلمية والعجمة "كجبريل أو جبرائيل" إلى آخره سوى أربعة وهم "مالك ومنكر ونكير" وهذه أسماء عربية منصرفة، أما مالك فثابت في القرآن الكريم، وأما منكر ونكير ففيهما خلاف، فإن كانا ملكين فيدخلان عندنا في هذه المسألة، والاسم الرابع "رضوان" هذا اسم عربي، ولكنه ممنوع من الصرف لا للعلمية والعجمة ولكن للعلمية وزيادة الألف والنون، "رضوان" إن ثبت أيضًا يقال: خازن الجنة إن ثبت.

هذا ما يتعلق بالعلم الأعجمي، ونحن نتكلم عن الأسماء الممنوعة من الصرف.

سؤال: "سليمان" الأسماء الأعجمية إما تنظر إليها مستقلة عن مسمياتها يعني: عن الذين سموا بها، أو تنظر إليها مقرونة بأصحابها "فسليمان" مثلًا إذا أردت به النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فنقول إن "سليمان" اسم أعجمي وهو ممنوع للعلمية والعجمة، والألف والنون حينئذٍ واقعتان في علم أعجمي فيعرف هما أصليتان أم زائدتان، أما إذا نظرت إلى اسم "سليمان" عمومًا دون النظر إلى من سمي به، فنقول حينئذٍ يصح أن تقول إنه علم أعجمي، ويصح أن تقول: إنه اسم عربي تصغير "لسلمان" "سلمان" فعلان من السلامة، ثم تصغره فتقول: سليمان، وإذا كان اسم عربي من "سلمان" فهو ممنوع من الصرف لا للعلمية والعجمة ولكنه للعلمية وزيادة الألف وهكذا، في أعلام الأعجمية كثيرة قديمة وحديثة مثل "إسحاق" إن أردت به اسم النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فهو علم أعجمي، وإلا لم تربط فيصح أن تقول إنه علم أعجمي، ويصح أن تقول إنه اسم عربي "أسحق يسحق إسحاقًا" أسحق الضرع يعني: إذا بلي.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس العاشر بعد المائة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

فسلام عليكم ورحمته الله وبركاته، وحيَّاكم الله وبيَّاكم، في ليلة الاثنين، التاسع عشر من شهر جمادى الآخرة، من سنة أربع وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ونحن في جامع الراجحي، في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد الدرس العاشر بعد المئة، من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله تعالى.

ولا يزال الكلام متواصلًا منذ ثلاثة دروس وهذا الرابع، على باب ما لا ينصرف،..إن شاء الله ننتهي منه في هذا الدرس، وقد ذكرنا من قبل أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد هذا الباب في سبعة وعشرين بيتًا، فهو من أطول أبواب الألفية، شرحنا في الدروس الماضية تسعة عشر بيتًا، ونقرأ ما بعدها في افتتاح هذا الدرس.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلَا ... أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى
وَمَا يَصِيْرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ ... زِيْدَتْ لِإلحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ
وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلَا ... كَفُعَلِ التَّوكِيْدِ أَو كَثُعَلَا

وَالعَــدْلُ وَالتَّعْرِيْــفُ مَانِعَــا سَــحَرْ إِذَا بِـــهِ التَّعْيِـــيْنُ قَصْـــدًا يُعْتَبَـــرْ
ابْــنِ عَلَــى الكَسْــرِ فَعَــالِ عَلَمَــا مُؤَنَّثًــــا وَهْــــوَ نَظِيْــــرُ جُشَــــمَا
عِنْـدَ تَمِـيْم وَاصْـرِفَنْ مَـا نُكِّـرَا مِـنْ كُـلِّ مَـا التَّعْرِيْـفُ فِيْـهِ أَثَّـرَا
وَمَـا يَكُـونُ مِنْـهُ مَنْقُوصًـا فَفِـي إِعْرَابِـــهِ نَهْـــجَ جَـــوَارٍ يَقْتَفِـــي
وَلاِضْـــطِرَارٍ أَو تَنَاسُـــبٍ صُـــرِفْ ذُو المَنْعِ وَالمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِفْ

ما زال رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعد الأسماء الممنوعة من الصرف فيذكر منها اسمًا فيقول:

كَـــذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُـــصُّ الفِعْـــلَا أَو غَالِـــبٍ كَأَحْمَـــدٍ وَيَعْلَـــى

هذا هو الاسم العاشر، من الأسماء الممنوعة من الصرف، وهو العَلَم الذي على وزن الفعل، فعلة منعه من الصرف العَلَمية ووزن الفعل.

وهنا نسأل ما وزن الفعل الذي يؤثر في الاسم فيمنعه من الصرف؟ لأن هناك أوزان مشتركة كثيرة، تأتي في الأسماء وتأتي في الأفعال، فهل كل وزن مشترك بين الأسماء والأفعال يمنع الاسم من الصرف؟ والجواب عن ذلك: أن وزن الفعل الذي يمنع الاسم من الصرف ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون الوزن خاصًا بالفعل أي: لا يوجد في الأسماء، وهناك أوزان كثيرة تأتي في الأفعال ولا تكون في الأسماء، من مثل أوزان: "علَّم" "وعُلِم" "وتعالم" "واستعلم" "ويُعلم" هذه كلها أوزان تكون في الأفعال ولا تكون في الأسماء.

فلو جاءت أعلام على وزن هذه الأفعال لمنعت من الصرف، كأن تأخذ شيئًا من الأسماء التي ذكرنا قبل قليل وتجعله علمًا، ومما سمع من العرب قولهم "شمَّر" وهو علم على قبيلة وعلم على فرس، فليس في الأسماء فعَّل، فعندما قالوا: "شمَّر" وهو على وزن الفعل مثل "قدم وأخر وعلم وفهم" قلنا أن "شمَّر"

ممنوعة من الصرف؛ لأنها علم جاءت على وزن يخص الأفعال، فعلمنا أن كلمة "شمَّر" في الأصل فعل، ثم نقلت من الفعلية إلى الاسمية تقول "شمَّر عن ساعد الجد" فلهذا منعت من الصرف.

ومن ذلك "دؤل" وهي اسم قبيلة "دؤل" اسم قبيلة، ومنها أبي الأسود الدؤلي المشهور "دؤل" على وزن فُعل، وفُعل من الأوزان الخاصة بالفعل ويأتي عليه الفعل المبني للمجهول كـ"عُلم وفهم وضرب" ولا يأتي على فُعل، فعندما جاءت "دؤل" قالوا: إنها منقولة من الأفعال.

ومن ذلك "اصمت" اسم صحراء سموها "اصمت" فعُلم أن هذه الصحراء سميت بالفعل اصمت، نعم.

ومن ذلك "خضم" علم على مكان، هذه أسماء وأعلام سمعت عن العرب، وهي على أوزان لا تكون في الأسماء فلهذا منعتها العرب من الصرف، فهذا النوع الأول من الأوزان التي تؤثر في الاسم منعًا من الصرف.

النوع الثاني: من الأوزان التي تؤثر في الاسم المنع من الصرف، أن يكون هذا الوزن موجودًا في الأسماء، وموجودًا في الأفعال، ولكنه بالفعل أولى من الاسم؛ لأنه فيه أكثر، هناك بعض الأوزان موجودة في الأسماء، وموجودة في الأفعال، إلا أنها في الأفعال كثيرة جدًّا على هذا الوزن، أما الأسماء فلم يأتِ على هذا الوزن إلا أسماءً قليلة ويكون مرتجلة.

من ذلك مثلًا "أُفعُل وإفعِل وإفعَل" فهذه الأوزان كثيرة جدًّا في الفعل، بل إنها مطردة في الأمر من الثلاثي، أُفعُل مثل "أُقعد وأُكتب" وإفعل مثل الأمر "إجلس وانزل" وإفعل مثل "إركب إذهب" فهي كثيرة ومضطردة، لكن في الأسماء هي قليلة جدًّا وكلها أسماء مرتجلة يعني: لم تأتِ على قياس.

قال: ومن ذلك مثلًا "أبلم وإثمد وإصبع" إصبع" هذه لغة والإصبع فيه عشر لغات، فإصبع في هذه اللغة على وزن إفعل، وإثمد وهو حجر كحل على وزن إفعل، وأبلم على وزن أُفعل وهي قليلة جدًّا، فلهذا لو سميت بشيء منها يعني: لو جعلت شيئًا منها علمًا فإنك تمنعه من الصرف كأن تسمي بـ "اذهب واجلس واقعد"، أو تسمي بأبلم أو إثمد أو أصبع فإنك حينئذٍ تمنعها من الصرف.

النوع الثالث: ومن ذلك أيضًا النوع الثالث من الأوزان التي تؤثر في الاسم المنع أوزان مشتركة بين الأسماء والأفعال موجودة في الأسماء والأفعال، إلا أن فيها زيادة، فيها حرف زائد هذا الحرف الزائد في الفعل له معنى، وفي الاسم ليس له معنى.

يقولون: أن يكون الوزن مشتركًا بين الأسماء والأفعال إلا أنه في الفعل أولى؛ لأن الزيادة فيه ذات معنى، أوزان موجودة في الأسماء، وموجودة في الأفعال، وهذه الأوزان فيها حرف زائد الحرف الزائد في الأفعال له معنى، وفي الأسماء ليس له معنى، مثل أفعل ويفعل وتفعل وأفعُل، هذه أوزان كثيرة جدًّا في الفعل

مثل: أفعل أذهب، ويفعل يذهب، وتفعل تذهب، وأفعُل أكتب، فهي كثيرة جدًّا في الفعل ومطردة، والزيادة التي في الفعل "أذهب ويذهب وتذهب وأكتب" زيادة ذات معنى أم ليس لها معنى؟ ذات معنى، فالهمزة التي في أذهب دلت على المتكلم، والتي في يذهب الغائب، والتي في تذهب للمخاطب، والتي في أكتب متكلم، إذًا فهذه الزيادة لها معنى، وهذه الأسماء في الأوزان ليست كثيرة، إلا أن حرف الزيادة فيها ليس لها معنى مجرد حرف زائد.

قالوا: من أمثلة ذلك "أفْكل" وهو اسم للرِعدة "إن أصابتني أفكلٌ" أو "أصابته أفكلٌ" رِعدة، أصابته أفكلٌ أي: رِعدة.

ويفعل تقول مثل "يرمع" وربما كلمات غريبة؛ لأن الوزن كما قلنا في الأسماء قليل، واسم على وزن أفعل مثل "أخلد" وهذا يطرد في جمع القلة أفعُل، لكن الهمزة التي في "أخلد" ليس لها معنى، لا تدل على معنىً، أو الياء التي في "يرمع" فمجرد حرف زائد هو الهمزة التي في أفكل.

فلهذا قالوا: إن هذه الأوزان وإن كانت مشتركة بين الأسماء والافعال، إلا أنها تؤثر منعًا من الصرف؛ لأن الزيادة التي في الأفعال ذات معنى فالفعل بها أولى.

هذه الكلمات إذا بقيت أسماءً فهي مصروفة؛ لعدم المانع، تقول "أصابته أفكلٌ" "أصابته أفكَلٌ" وهذه "أقلبٌ" "وهذا "يرمعٌ" اسم نكرة ليس علمًا، فيمنع من الصرف، لكن لو سميت بها فجعلتها أعلامًا، سميت بـ "أذهب" أو "يذهب" أو "تذهب" أو "أكتب" أو سميت "أفكل "أو سميت "أقلب" أو سميت "يرمع" فإنك حينئذٍ تمنعه من الصرف إن كان علمًا تمنعه من الصرف، وإذا لم يكون علمًا أو على حسب أصله إن كان فعلًا فهو فعل، وإن كان اسم نكرة فهو اسم نكرة مصروف.

ومن ذلك أي: مما سمع في ذلك "أحمد" ويزيد" "ويعلى" وتغلب" ويشكر" وهي كثيرة عن العرب، وقالوا مثلًا "أحمد" فسموا الرجل بأحمد، هم سموه أحمد، أنت يمكن تسمي أذهب، ما الفرق بين أحمد وأذهب؟ لا فرق كلاهما فعل، إلا أنهم سموا بأحمد وهو في الأصل كما ترون فعل مضارع "أنا أحمد الله"، ثم سموا هذا الرجل بأحمد تفاءلًا بأنه يحمد فمنع من الصرف؛ لأنه على وزنٍ هو بالفعل أولى؛ لكون زيادته في الفعل ذات معنى.

وكذلك "يزيد" هو في الأصل فعل "الماء يزيد" والمال يزيد" ثم جُعل علمًا فسمي الرجل بيزيد، وكذلك "تغلب ويشكر" أسماء قبيلتين في الأصل أفعال، فلما جعلت أعلامًا منعت من الصرف.

أما إذا كان الوزن المشترك بين الأسماء والأفعال كثيرًا في الأسماء، وكثيرًا في الأفعال، بحيث ليس هو في الأفعال أولى، ولا هو في الأسماء أولى يعني: علي أسماء كثيرة وعلي أفعال كثيرة، فإن هذا الوزن لا يؤثر المنع من الصرف، وهي أوزان كثيرة.

ومن ذلك الوزن فعل فهذا الوزن في الفعل كثير مثل "ذهب وجلس وقعد" وهو في الأسماء كثير مثل "جبل وقمر وحجر" فلهذا لو سميت رجلًا بقمر أو بحجر، أو سميته بذهب أو جلس أو قعد" فإنك تصرف أو تمنع؟ تصرف تقول "هذا قمرٌ وجلسٌ وكتبٌ وحمدٌ" إذا كانت أعلامًا.

وكذلك الوزن فعلل، وهو في الأفعال كثير مثل "دحرج وبعثر" وهو في الأسماء كثير، مثل "جعفر" فإذا سميت بفعلل فإنك لا تمنع من الصرف، كـ رجلًا سميته جعفرًا أو سميته دحرجًا أو سميته بعثرًا، وسمع عن العرب أنهم سموا بـ "كعسب" وجاء عنهم أنه مصروف، وحكاه سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تقول:"جاء كعسبٌ ورأيت كعسبًا ومررت بكعسبٍ".

مثل بندر وعنتر يقول: هذان الاسمان مصروفان أم غير مصروفين؟ فالسؤال ما وزن عنتر وبندر؟ إن قلنا أنهما فعلل فهما كجعفر مصروفان، "بندر" على وزن فعلل فتقول بندرٌ فعللٌ، وعنترٌ فعللٌ، وإن قلنا إن النون زائدة، "فبندر" من "بدر" وهذا الظاهر فهي تنعل، وهي ليست من أوزان الفعل، إذا كانت النون في "بندر" زائدة فما وزن بندر؟ تقابل الأصول بالفاء والعين واللام، والحرف الزائد تجعله بنفسه في الوزن، فالوزن فنعل هل فنعل من أوزان الفعل؟ ليس من أوزان الفعل، وهو مصروف وهذا هو الظاهر أن النون زائدة فيهما في "بندر وعنتر" فهما مصروفان على كل حال.

ومن الأوزان المشتركة بين الأسماء والأفعال بلا مزية بحيث لا تمنع من

الصرف فاعل، فهو موجود في الأفعال مثل "قاتل وخاصم" وموجود في الأسماء مثل "سالم وقائم" بل هذا لا تمنع من الصرف تقول "جاء سالمٌ ورأيت سالمًا ومررت بسالمٍ"

فالخلاصة: أن العَلَم يمنع من الصرف إذا كان على وزن الفعل، ووزن الفعل الذي يؤثر المنع من الصرف:

ثلاثة أشياء ما كان خاصًا بالفعل، والثاني ما كان في الفعل أكثر، والثالث ما كانت زيادته في الفعل ذات معنى، وهذا هو قول ابن مالك:

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلَا

يعني النوع الأول وهو الوزن الخاص بالأفعال، ثم قال:

أَو غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

يريد الوزن المشترك بين الأسماء والأفعال إلا أنه في الأفعال أغلب كـ "أحمد ويعلى" ولهذا أخذ بعض الشراح على ابن مالك قوله: أو غالبٍ، قالوا: إنه لا يشمل النوعين الآخرين، غير المختص فلهذا لو قال: أو أولى يعني: يخص الفعل أو أولى بالفعل، الأولى يشمل الثاني والثالث أولى؛ لأنه أكثر، وأولى؛ لأن زيادته ذات معنى، وبعضهم يحاول أن يفسر قوله غالب بأولى؛ لأنه يشمل الأمرين.

وبذلك يتبين أن العَلَم إذا كان على وزن الفعل فإنه يُمنع من الصرف، وأما الوصف فمتى يُمنع من الصرف؟ إذا كان على وزن أفعل كما قلنا ليس على وزن الفعل، لا، لا يمنع الوصف من الصرف إلا إذا كان على وزن أفعل فقط، أو مصغره أفيعل، لكن بقية أوزان الفعل لا تؤثر في الوصف، ولهذا قلنا هناك في الوصف الوصفية ووزن أفعل، وهنا قلنا العَلَمية ووزن الفعل.

ثم قال ابن املك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَـا يَصِـيرُ عَلَمًـا مِـنْ ذِي أَلِـفْ زِيْـدَتْ لإِلحَـاقٍ فَلَـيْسَ يَنْصَـرِفْ

هذا هو الاسم الحادي عشر من الأسماء الممنوعة من الصرف، وهو العَلَم المختوم بألف الإلحاق، فعلة منعه من الصرف العَلَمية وألف الإلحاق، وسبق الكلام في الاسم الأول من الأسماء الممنوعة من الصرف، وهو الاسم المختوم بألف التأنيث الكلام على ألف الإلحاق، وكيف نميز الألف التي في آخر الاسم، هل هي ألف أصلية أو منقلبة عن أصل؟ أم ألف تأنيث، أم ألف إلحاق، بقي النوع الرابع، أو ألف تكسير، هذه الألفات في العربية، إما أن تكون الألف في الاسم العربي ألفًا منقلبة عن أصل، أو ألف تأنيث، أو ألف إلحاق، أو ألف تكسير.

وعرفنا أن الاسم المعرب لا تكون الألف فيه أصلية، الألف الأصلية لا تكون إلا في الحروف، أو في الأسماء المبنية، أما في الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة، فلا تكون فيه الألف أصلية أبدًا، وبينا هناك كيف تفرق بين هذه الألفات فلهذا لا نعيد ذلك الآن.

لكن نقول: إذا كان الاسم مختومًا في ألف إلحاق نحو "علقا" "وأرطى" وهما اسما نبات، فعلقًا" هي في الأصل عين ولام وقاف؛ لأنها تتعلق، ثم زيدت الألف فيها، فلماذا زيدت الألف في "علقا" ليس للتأنيث؛ لأنه مذكر "هذا علقا" وليست منقلبة عن أصل؛ لأن الأصول العين واللام والقاف، وليست للتكسير؛ لأن التكسير لا تكون إلا سادسة فهذه للإلحاق.

ومعنى الإلحاق كما شرحناه من قبل، الإلحاق هو: مجرد غرضٍ لفظي؛ لجعل كلمة ثلاثية على وزن رباعي، أو كلمة رباعية على وزن خماسي، تأتي إلى كلمة ثلاثية تزيد فيها حرفًا لا لمعنى، وإنما غرضك في هذه الزيادة غرض لفظي،

وهو أن تجعل هذه الكلمة الثلاثية على وزن كلمة رباعية، كيف تجعل هذه "علق" على وزن "جعفر" علق ثلاثي وجعفر رباعي؟ تزيد حرفًا، ثم تجعل الكلمة على وزن فعلل جعفر، قالوا: علقا جعفر فيكون علقا ملحقة بجعفر هذا معنى الإلحاق والغرض لفظي، وليس له غرض معنوي، وكذلك أرطى"

ومن ذلك أيضًا "دفرى" دفر الشيء إذا خرجت رائحته، ثم قالوا: "دفرى" فجعلوا هذه الكلمة الثلاثية كلمة رباعية دفرى" مثل "درهم" ودفرى هو الموضع الذي خلف الأذن وخاصة في البعير، وهو أول ما يعرق في البعير، وكذلك في الإنسان، هذا أول ما يعرق يسمى دفرى فهذه الكلمات هي أسماء مصروفة "أكلت البهائم علقًا وأرطًا" وتقول "هذا دفرًا" فهي أسماء مصروفة

فإذا جعلت مثل هذه الأسماء أعلامًا سميت بها فإنها ستمنع من الصرف؛ للعلمية وألف الإلحاق جعلًا لألف الإلحاق في حكم ألف التأنيث، تقول لو سميت رجلًا بـ علقا "جاء علقا مسرعًا"، "ورأيت علقا مسرعًا"، "وسلمت على علقا مسرعًا" وهكذا.

وابن مالك يقول في البيت:

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ زِيْدَتْ لإِلحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

ولم يقيد ألف الإلحاق هنا بكونها مقصورة أو ممدودة وهذا مما أخذ عليه؛ لأن ألف الإلحاق التي تمنع من الصرف هي المقصورة، أما الممدودة فإنها لا تمنع من الصرف اتفاقًا، فألف الإلحاق الممدودة مثل "علباء" وهي معروفة "علباء" عصب العنق: "فعلباءٌ" اسم مصروف، وهي من العين واللام والباء

ثم أرادت العرب أن تلحق هذا الثلاثي بنحو كلمة "قرطاس" وقالوا: "علباءٌ" "قرطاسٌ"؛ لأن الزيادة هنا ليس لها معنى، فقالوا: إنها لمجرد إلحاق الثلاثي نحو

كلمة "قرطاس"، فلو سميت رجلًا "علباءً "فإنه يبقى مصروفًا ولا يمنع من الصرف؛ لأن الهمزة يعني: ألف الإلحاق الممدودة لا تشبه ألف التأنيث الممدودة

وعدم الشبه بينهما أن ألف الإلحاق الممدودة كـ "علباء" تأتي بعدها تاء التأنيث تقول "علباءٌ وعلباتٌ" وأما ألف الإلحاق المقصورة كـ "علقى وأرطى ودفرى" فإن تاء التأنيث لا تأتي بعدها، ومعروف أن ألف التأنيث لا يمكن أن تصاحب تاء التأنيث؛ لأنهما علامة تأنيث فلا يجتمعان بألف التأنيث، أما ألف الإلحاق فليست علامة تأنيث، لكن ألف الإلحاق المقصورة حكمها حكم ألف التأنيث؛ لأن العرب لا تزيد عليها التاء، أما ألف التأنيث الممدودة فلا يجعلونها كألف التأنيث الممدودة؛ لأنهم بعدها التاء.

ثم بعد ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا ... كَفُعَلِ التَّوكِيْدِ أَو كَثُعَلَا
وَالعَدْلُ وَالتَّعْرِيْفُ مَانِعَا سَحَرْ ... إِذَا بِهِ التَّعْيِيْنُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ
وابْنِ عَلَى الكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا ... مُؤَنَّثًا وَهْوَ نَظِيْرُ جُشَمَا
عِنْدَ تَمِيْمِ

هذا هو الاسم الثاني عشر، من الأسماء الممنوعة من الصرف وهو العَلَم المعدول، فعلة منعه من الصرف العَلَمية والعدل.

فإن قال قائل لماذا كل هذه التفاصيل التي ذكرنا؟ والجواب لأنها الدرس وفي النحو التفصيل في شرح ألفية ابن مالك، لكن لو كنا نشرح الأجرومية للمبتدئين، أو الأزهرية للمتوسطين ما ذكرنا مثل هذه التفاصيل، ونحن ما أتينا إلا لكي نشرح ونفصل في أحكام النحو؛ لأن النحوي لا يستطيع أن يقيس بعد ذلك إلا لو أتقن هذه الدقائق والتفاصيل، لأن القياس كما تعرفون، التعرف على الموجود أسهل

من التعرف على غير الموجود، التعرف على الموجود يدركه أكثر الناس

فلهذا كلام العرب الذي جاءنا دراسته سهلة، لكن إذا طُلب منك أن تعرف حكم العربية في أمور استجدت، ولم ترد عن العرب سواء في أساليب أو في كلمات أو في أحكام أو نحو ذلك، فهذا ما يتقنها من عرف اللغة التي جاءت دون معرفة مقاييسها

فاللغة سماع وقياس كما أن الفقه وجميع العلوم، هناك علوم سماعية، وعلوم قياسية كالفقه وأصول الفقه، الفقيه يمكن أن يفتي في حدود التقليد، لكن لا يمكن أن يكون مجتهدًا إلا إذا أدرك الفقه وأصول الفقه؛ لأن الفقه من المسموع المرئي وأصول الفقه بالاجتهاد، وكذلك النحو. النحو فيه سماع لكي تتكلم كما تكلمت العرب فهناك أصول للنحو فهذه لا تأتي إلا بمعرفة هذه التفاصيل والمقارنة بينها وبين استخراج الأصول العامة التي تحكم كلام العرب.

نعود إلى الاسم الممنوع من الصرف الثاني عشر وهو العَلَم المعدول، وعلة منعه من الصرف العَلَمية والعدل، العدل شرحناه من قبل عندما تكلمنا على الوصف المعدول، وقلنا إن العدل هو تحويل الاسم من صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى والمعنى واحد هذا هو العدل

وسبق في الوصف المعدول أن قلنا إن الوصف المعدول يشمل شيئين ثلاث ومثلث وأخر، وأما العَلَم المعدول الذي يتكلم عليه الآن فيشمل أربعة أشياء:

الأول: ألفاظ التوكيد التي جاءت على وزن فُعل، وهي: "جمع وكتع وبصع وبتع" هذه توكيد جمع مؤنث من أجمع تقول مثلًا: "جاء الناس أجمع" أو "فهمت الدرس أجمع" "وفهمت المسألة جمعاء" "وجاء الناس أجمعون" "وجاءت النساء جمع" هذا لفظ التوكيد أجمع ومؤنثه جمعاء، أما أجمع فيجمع

على أجمعون، وأما جمعاء فتجمع على جمع، أما أجمع فهو ممنوع من الصرف؛ لأنه على وزن أفعل

وأما جمعاء فهي ممنوعة من الصرف؛ لأنها مختومة بألف التأنيث، وأما أجمعون فلا تخضع للصرف وعدم الصرف؛ لأنها مجموعة بالواو والنون، فلم يبقى إلا "جُمع" جُمع المسموع عن العرب أنهم يمنعونها من الصرف، فيقولون: "جاءت النساء جمعُ" "ورأيت النساء جمعَ" "ومررت بالنساء جمعَ" وهي من ألفاظ التوكيد إلا أنها ممنوعة من الصرف، والمعنى معنى "كل" "جاءت النساء جمع" يعني" كلهن، جمع ممنوعة من الصرف لعلتين:

العلة الأولى: قالوا العَلَمية، فجمع علم جنس على الإحاطة والشمول، فلهذا يقولون: ألفاظ التوكيد أجمع وتصرفات أجمع، كلها أعلام على علم جنس على الإحاطة والشمول إلا أن هذا لا يظهر كما قلنا إلا في جمع.

مثل "سبحان" سبحان هذا اسم وهو مصدر؛ لأنه علم جنس على التسبيح يعني: هذا لا ينصرف إلا ما جاء في ضرورة الشعر، هذا هو قول الجمهور، وتبعهم على ذلك ابن مالك عندما قال:

وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا كَفُعَلِ التَّوكِيْدِ أَو كَثُعَلَا

فجعل فُعل التوكيد علم قال: والعَلَم امنع صرفه إن عدلا كفعل التوكيد فجعل فعل التوكيد علمًا.

وقال بعض النحويين" إن أجمع وإخوان أجمع ومنها جمع هي معارف بلا شك بالاتفاق لكنهم قالوا: هي معارف بإضافة مقدرة بمضاف إليه مقدر، والتقدير في "جاءت النساء جمع" أي: "جاءت النساء جمعهن" كقولك "كلهن" ثم حذف المضاف إليه، فلهذا تؤكد به المعرفة تقول: "فهمت الأمر أجمع "فهمت المسألة

جمعاء" تؤكد به المعرفة، وهكذا

فهي معارف باتفاق، لكن هل هي أعلام جنس على الإحاطة والشمول أم معرفات لمضاف إليه محذوف؟ قولان:

والقول الأول: كما عرفنا هو قول الجمهور، هذه العلة الأولى للمنع وهي العلمية.

العلة الثانية للمنع: هي العلمية والعدد، فجمع معدولة ما معنى معدولة؟ أي" صرفت عن صيغتها الأصلية إلى صيغة أخرى والمعنى واحد، فما صيغتها الأصلية التي عدلت وصرفت عنها؟ قالوا: جمعاوات؛ لأن الأصل في جمع جمعاء أن يكون: فعلاوات

فجُمع هذا جمع ما مفرده؟ مفرده جمعاء، قلنا: أجمع جمعه جمعاون، وجمعاء جمعه جُمع، عرفنا أنه قبل قليل اسم، قيل أنه علم وقيل أنه معرف بالإضافة، فهو اسم يعني: ليس وصفًا بل هو اسم حتى قيل أنه علم، وفعلًا إذا كان اسمًا فإن قياس جمعه على فعلوات لا فُعل.

وهذا في باب جمع التكسير مثل "الصحراء" طيب تجمع الصحراء؟ ما تقول صحر، وإنما تقول إذا أردت أن تجمعه بالألف والتاء صحراوات، ولا يجمع على فُعل صُحر، إلا ما كان من جُمع وأخواتها، وجُمع فكيف جمعت جمعاء على جمع؟ مخالفة القياس،؟ قالوا: عدلًا عدلت العرب عن جمعاوات إلى جمع، فلما عدلت من جمعاوات إلى جمع منعتها من الصرف إشعارًا بهذا العدل.

إذًا ففُعل التوكيد أي: جُمع وإخوانه ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل هذا الشيء الأول الذي يدخل تحت العلم المعدول.

الشيء الثاني الذي يدخل تحت العلم المعدول هو العلم الذي على وزن فُعل،

علم شخصي على وزن فُعل نحو "عمر وزفر وفُعل" أسماء رجال، وهذا قول ابن مالك:

وَالعَلَــمَ امْنَــعْ صَــرْفَهُ إِنْ عُــدِلَا كَفُعَــلِ التَّوكِيْــدِ أَو كَــثُعَلَا

ثُعل اسم رجل على وزن فُعل تقول "جاء عمرُ وأحب عمرَ ورضي الله عن عمرَ" فالمانع للعلم الذي على وزن فُعل من الصرف علتان:

العلة الأولى: العلمية، العلمية هنا علم جنس مثل فُعل التوكيد؟ علم شخصي، علم الجنس على جنس كامل، والعلم الشخصي على واحد.

العلة الثانية: العدل وهي معدولة عن صيغة سابقة أصلية، وهي صيغة فاعل، العلم الذي على وزن فُعل معدول عن صيغة فاعل، الأصل في "عمر" عامر، والأصل في "زفر زافر" الأصل عامر ثم عُدل عامر على عمر فلهذا عامر مصروف؛ لأنه لا مانع له من الصرف، وأما عمر فمنع الصرف لماذا منع الصرف؟ قالوا: إشعار بهذا العدل الذي حدث، وهكذا.

والكلام على العلم الذي على وزن فعل كلام طويل عري، ولا يكاد ينضبط؛ لأن الأعلام التي منعت من الصرف وهي على وزن فُعل هي أعلام قليلة معينة، وأكثر الباب مصروف.

فلهذا نلخص المسألة في العلم الذي على وزن فُعل ونقول: الخلاصة في فُعل أنه مصروف، نكرةً كان أو معرفةً، نحو "لُبدٍ وحطمٍ وصردٍ وغرفٍ وقُبلٍ وهُبل وحُجرٍ وقربٍ وتقىً" إلا ما سمع فيه عدم الصرف، وهذه الأسماء التي لم تصرف على وزن فُعل عند الجمهور أربعة عشر اسمًا وهي:

عمر، وزفر، وزحل" علم كوكب، "وجمح" علم لقبيلة، "وقزح"، "ودشم"، ومضر" "وعُصم"، "وجحا"، "ودلف" "وبلع" وقُثم "وثُعل" وكلها أعلام رجال

وهُبل علمٌ على صنم، فهذه أربعة عشر اسمًا منعت من الصرف وهي على وزن فُعل.

زاد غير الجمهور على هذه الأسماء اسمان وهما: "هدىً وزُهر" فهذا أقصى ما قيل في المسألة.

ولذا يقول النحويون يعترفون فيقولون: إن العدل في العلم الذي على وزن فُعل هو عدلٌ مقدر، وليس حقيقيًا أي: أن الأصل في هذه الأعلام التي على وزن فُعل أن تكون مصروفة يعني: لا مانع من الصرف، فلما وجدناها في العربية غير منصرفة، هذه الأسماء بالذات أربعة عشر اسمًا أو ستة عشر فلما وجدناها غير منصرفة، وليس فيها علة من الصرف واضحة، قدرنا أنها معدولة عن فاعل؛ ليصح أنها منعت من الصرف لعلتين كباقي الممنوع من الصرف، فالباقي من الصرف واضح وعلته واضحة، فلما جاءوا إلى العلم الذي على وزن فُعل لم تكن فيه علة واضحة؛ لأن الباب مصروف إلا هذه الأسماء التي سمعت أربعة عشر، وستة عشر.

وقال النحويون هذه الأسماء ممنوعة من الصرف اتفاقًا؛ لأنها سمعت، لكن نحاول نحن أن نعلل ذلك ونقول: لعل العرب عدلتها عن فاعل، فلذا منعتها من الصرف، فلهذا يسمون العدل هنا العدل التقديري يعني: إذا قدرناه تقديرًا باختلاف الوصف المعدول، تذكرون الوصف المعدول؟ في ثلاث ومثلث وأخر، هناك ويسمونه العدل الحقيقي؛ لأن العدل هناك واضح ومتفق عليه، أما ثلاث معدولة عن ثلاثة. ثلاثة مثلما شرحنا ذلك من قبل.

ولذا لو أتينا إلى كلمة عمرة مثلًا "اعتمرت عمرةً" ثم اعتمرت ثانية وثالثة فماذا تقول؟ تقول "اعتمرت عمرًا كثيرةً" مصروفة اتفاقًا؛ لأن عمرًا هنا ليست علمًا على وزن فُعل وإنما هي جمع عمرة،"كغرفة وغرف" هذا مصروف اتفاقًا لا

إشكال في ذلك.

وكلمة "طوى" ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه:١٢] قرأت بالصرف، وعدم الصرف، فما انصرف فقال: "طوىً" اعتبر العلمية وتذكير المكان، أنه مكان فصار علمًا مذكرًا فصرف، وأما من منع الصرف ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوَى﴾ [طه:١٢] فاعتبر العلمية وتأنيث البقعة أنها بقعة فصار علمًا مؤنثًا إذًا منعها من العلمية والتأنيث، ولا يقال هنا أنها منعت من العلمية والعدل؛ لأن العدل المقدر أضعف العلل، بينما المنع من الصرف والعلمية والتأنيث هذا متفق عليه.

وهنا حكاية إن شئتم أن نذكرها تتعلق بعمر والعدل في عمر هذه قصة حقيقية، يقول: تنازع رجلان أحدهما اسمه عمر، والآخر اسمه أحمد على القضاء، وكان أحمد فقيهًا ورعًا عادلًا فقيرًا، وكان عمر عارفًا بالقضاء غنيًا يقبل الرشوة، فعزل أحمد العادل وتولى عمر فقال أحد الشعراء الظرفاء:

يا عمر استعد لغير هذا — فأحمد في الولاية مطمئن
فإن يك فيك معرفة وعدل — فأحمد فيه معرفة ووزن

عمر فيه معرفة علم وعدل، وأحمد فيه معرفة علم ووزن، لكن أراد بالوزن أخذ الرشوة. الشيء الثالث الذي يدخل في العلم المعدول لفظة "سَحَر" إذا أردت بها سَحَر يوم معين، السَحَر معروف، وهو الثلث الأخير من الليل يطلق عليه السَحَر، فإذا أردت سَحرَ ليلة معينة فإنك تمنع كلمة سَحَر من الصرف تقول مثلًا "سآتيك الليلة سَحرَ يا محمد"؛ لأنك تريد سحَرًا معينًا، وتقول "سافرت يوم الخميس سَحَر"؛ لأن أردت أيضًا سحرًا معينًا وهكذا.

فإذا لم ترد سحرًا معينًا فإنك تصرف تقول مثلًا "تعالى إليّ سحرًا" ما معنى قولك "تعالى إليّ سحرًا"؟ يعني: في أي ليلة تشاء تعالى في السَحَر، أما إذا قلت "يا

محمد تعالى سحر" ولا ترسل صوتًا مثلًا، سحر يعني: تريد الليلة، أما تعالى سحرًا يعني: تعالى في أي ليلة في السحر، فلهذا المعنى منعت العرب وصرفت، منعت للدلالة على أن المراد بالسحر سحرًا معينًا، وصرفت للدلالة على التنكير، قال تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ﴾ [القمر:٣٤] يعني: نجيناهم في هذا الوقت ولم يرد أن يذكر ليلة معينة.

وكذا لو أن كلمة سحر أضيفت أو دخلتها "أل" السحر فإنها حينئذٍ تنصرف، تقول "جئت ليلة الخميس سحره، أو جئت ليلة الخميس سحرَ" فهذه لا تمنع من الصرف، والسحر إذا أردت بها سحرًا معينًا فمنعت من الصرف فهي تمنع من الصرف لعلتين:

العلة الأولى: العلمية؛ لأن السحر حينئذٍ صارت علمًا على هذا الوقت المعين في الليل.

والعلة الثانية: العدل إذًا فهي معدولة من صيغة سابقة، فسحر معدولة عن ماذا؟ عن السحر فقولك "جئت الليلة سحر" معدولة عن جئت الليلة السحر" وهكذا وهذا هو قول ابن مالك:

وَالعَـدْلُ وَالتَّعْرِيْـفُ مَانِعَـا سَـحَرْ ... إِذَا بِـهِ التَّعْيِـيْنُ قَصْـدًا يُعْتَبَـرْ

الأمر الرابع الذي يدخل في العلم المعدول هو: فعالِ إذا كان علمًا على مؤنث بكسر اللام يعني: أسماء الإناث التي على وزن فعالِ بكسر اللام مثل "حزام ورقاش وقطام" ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن للعرب في مثل هذه الأعلام لغتين:

اللغة الأولى: منعها من الصرف، وهي لغة تميم يقولون "جاءت حذامٌ ورأيت حذامًا ومررت بحذامَ" ما لم تكن مختومة بالراء مثل "سفاري" وهو علم على ماء، "ووباري" وهو علم على قبيلة، "وظفاري" وهو علم على بلدة مشهورة في

اليمن، فأكثر تميم حينئذٍ يبنونها على الكسر، يعني: يخرجون من الإعراب فيبنون على الكسر مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًا وهكذا، وبعض تميم يبقون على أصلهم فيمنعون من الصرف أيضًا.

واللغة الثانية: بياء فعالِ على الكسر إذا كان علمًا لمؤنث على كل حال، وهي لغة أهل الحجاز فيقول: "جاءت حذامٌ ورأيت حذامًا ومررت بحذامَ" وعلى لغة قال الشاعر:

إذا قالـــت حــــذامي فصــــدقوها   فــإن القـــول مـــا قالـــت حزامـــي

والذي يهمنا الآن في باب الممنوع من الصرف لغة تميم، الذين يمنعون فعالِ علمًا مؤنثًا من الصرف، فهي عندهم ممنوعة من الصرف، فلماذا منعت من الصرف؟ لعلتين: العلمية وهذا واضح أنه علم شخصي.

والعلة الثانية: اختلف فيها النحويون: فقال جمهور النحويين وعلى رأسهم سيبويه هي ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل، معدولة عن ماذا؟ معدولة عن فاعلة، فحذام حينئذٍ معدولة عن فاعلة، ورقاش عن راقشة، وقطامي عن قاطمة وهكذا، هذا قول جمهور النحويين.

وقال بعض النحويين كالمبرد: إنها إذا منعت من الصرف على لغة تميم، فهي ممنوعة للعلمية والتأنيث، إذًا فحذام، ورقاش، عند تميم ممنوعة من الصرف على قول الجمهور "كعمر" معدولة عن فاعل، وعلى قول المبرد "كزينب وسعاد" علم مؤنث تأنيثًا معنويًا، وهذان القولان قويان في المسألة، وأما ابن مالك فقال:

وابْــنِ عَلَــى الكَسْــرِ فَعَــالِ عَلَمَــا   مُؤَنَّثًـــا وَهْـــوَ نَظِيْـــرُ جُشَـــمَا
عِنْدَ تَمِيْم

فذكر أن في فعالِ علمًا لمؤنث لغتين: المنع من الصرف ونص على أنها لغة

تميم وقال:

وَهْوَ نَظِيْرُ جُشَمَا

"وجشم" علم شخصي على وزن فُعل، وهو "كعمر" ومعنى ذلك أن ابن مالك في ذلك مع الجمهور الذين يقولون: إنها ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل

واللغة الثانية: البناء على الكسر ولم ينسبها ابن مالك كما ترون ولكن مفهوم المقابلة يشير أنها لغة أهل الحجاز، وهذا المنصوص عليه في الكتب أنها لغة أهل الحجاز، بذلك يكون ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد استوفى الأسماء الممنوعة من الصرف وهي اثنا عشر اسمًا، ليعقب وختم الباب ببعض الأحكام العامة التي تتعلق باب الممنوع من الصرف فقال:

وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيْفُ فِيْهِ أَثَّرَا

يقول الأسماء الممنوعة من الصرف لعلتين إحداهما العلمية، إذا زالت العلمية فصارت نكرات فإنها تعود إلى الصرف، الأسماء التي تمنع من الصرف لعلتين إحداهما العلمية كم؟ سبعة أسماء، إذا زالت العلمية فإنها تصرف.

نحو "جاء أحمد وأحمد آخر" أحمد هذا المعروف بأحمد فالمعنى جاء أحمد المعروف ورجل آخر من جنس الأحمدين، وكقولك " رب عثمانٍ وإبراهيمٍ وزينبٍ ومعدي كربٍ لقيتهم" فإن رب كما يعرف لا تدخل إلا على نكرة، والمعنى رب رجال ونساء لقيتهم من جنس من يسمى بهذه الأسماء، لا تريد إبراهيم معينًا لا تريد زينبًا، وإنما تريد امرأة من النساء اللاتي يمين بزينب وهكذا.

وذلك أن هذه الأسماء إنما منعت من الصرف لعلتين، فلما زالت إحدى العلتين لم تقوَ العلة الباقية على منعها من الصرف

وهنا حكاية تحكى عن المبرد استأذن عليه أصحابه لكي يقرؤوا عليه،

فخرجت عليهم الجارية وقالت لهم: إن كان معكم أبو إسحاق الزجاج خرجت، وإلا فانصرفوا إلا رجلًا منهم اسمه عثمان قال للجارية: أخبري الشيخ إن القوم انصرفوا إلا رجلًا اسمه عثمان، فإنه لا ينصرف، فقال المبرد للجارية قولي له: إن عثمان إذا كان نكرة انصرف ونحن لا نعرفك فانصرف راشدًا فانصرف الرجل.

فالأعلام ما يبنى على علة إحداهما العلمية انصرف، فإن قلت الأسماء الممنوعة من الصرف اثنا عشر اسمًا فما حكمها إذا زالت عن العلمية؟ الجواب سبق أن الأسماء الممنوعة من الصرف ثلاثة أنواع:

الأول: ما منع لعلة واحدة على كل حال، وهذه تمنع معرفة ونكرة وهما اسمان: المختوم بألف التأنيث والموازي لصيغ منتهى الجموع، فهذه تمنع على كل حال يعني": إن كانت معرفة أو كانت نكرة، يعني: سواء كانت مساجد نكرة، أو سميت رجلًا بمساجد صارت معرفة فهي ممنوعة عن الصرف على كل حال، سواء كانت نكرة حبلى أو مثلًا امرأة سميتها حبلى وهي ممنوعة على كل حال.

والنوع الثاني: ما يمنع لعلتين إحداهما العلمية وهي سبعة أسماء وهذه تمنع معرفة فإذا تنكرت انصرفت وهي التي نتكلم عنها الآن قبل قليل في البيت.

والنوع الثالث: ما يمنع لعلتين إحداهما الوصفية، وهي ثلاثة أسماء: الوزن الذي على وزن فعلان "كغضبان" والوصف الذي على وزن أفعل "كأجمل" والوصف المعدول "كثلاث" فهذه في الأصل نكرات، وهي ممنوعة من الصرف وهي نكرات، فإذا صارت أعلامًا يعني: سميت رجلًا "بفرحان" أو "بغضبان" سميت رجلًا "بأجمل" أو سميته "أخضر" أو سميته "ثلاث" فإنها تمنع حينئذٍ من الصرف أيضًا؛ لأنها علم مختوم بألف، وعلم على وزن فعل، وعلم معدول حتى الآن واضح، ستأتي خطوة بعد ذلك.

لو أتيت إلى هذا الرجل الذي سميته "بفرحان فرحان" في الأصل نكرة "هو فرحان" ثم سميته "فرحان" فصار علمًا، ثم أتيت إلى هذا العلم ونكرته فقلت "جاء فرحان وفرحان آخر" واضح؟ فهل ينصرف، أو يبقى ممنوعًا من الصرف؟ الجواب يبقى ممنوعًا من الصرف؛ لأن العلمية إذا زالت فإن هذا النوع يمنع من الصرف نكرة ومعرفة، فإنه يبقى أيضًا ممنوعًا من الصرف، هذا كل ما يتعلق بصرف هذه الأسماء إذا صارت أعلامًا أو نكرت على العلمية.

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَـا يَكُـونُ مِنْـهُ مَنْقُوصًـا فَفِـي إعْرَابِـهِ نَهْـجَ جَـوَارٍ يَقْتَفِـي

كل اسم منقوص من الأسماء الممنوعة من الصرف فإنه يعامل معاملة، الأسماء الممنوعة من الصرف الاثنا عشر، إذا كان منها اسمٌ منقوص يعني: مختوم بياء قبلها كسرة، فكيف نتعامل معه؟ قالوا: نتعامل معه كما نتعامل مع جوارٍ، وسبق أن تكلم على كلمة جواري كيف نتعامل معها، ففي الرفع والجر تحذف الياء وتنون الكلمة تنوين تعويض، وفي النصب تثبت الياء بفتحة تقول "جاءت جوارٍ جميلة" "ومررت بجوارٍ جميلة" "وأكرمت جواريَ جميلة".

فإذا جاءت أسماء منقوصة من الممنوع من الصرف، فإنها تعامل هذه المعاملة أيضًا يعني: لو سميت امرأةً "بليالي" أو "رواني" أو مثلًا جئت إلى كلمة "أعمى"، هذه ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن أفعل "أعمى" صغرها؟ أعيمي صارت اسمًا منقوصًا أو جئت إلى علم يعلى رجل اسمه يعلى ثم صغرته وقلت "يُعيلي صار اسمًا منقوصًا نحو ذلك

فإنك تعامل كل ذلك معاملة جواري، تقول مثلًا "جاءت جوارٍ ورواب وروانٍ" أعلام نساء، "ومررت بجوارٍ"، "ومررت بليالٍ" يعني" امرأة اسمها ليالٍ "مررت بليالٍ وروابٍ وروانٍ" ثم في النصب تقول "رأيت الجواريَ وروابيَ

ورواني َ وليالي َ" أعلام نساء، وكذلك في أعيمي ويعيلي تقول: "جاء أعيمٍ" لرجل أعمى ثم تصغر على أعيمي فتقول "جاء أعيمٍ ومررت بأعيمٍ ورأيت أعيميَ يمشي" وكذلك يعيلي تصغير يعلى تقول ""جاء يعيلٍ ومررت بيعيلٍ ورأيت يعيليَ يمشي" هذا قول الجمهور، وهو الذي ذكره ابن مالك في قوله:

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي   إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

وبعض النحويين كيونس بن حبيب شيخ سيبويه، وعمر بن عيسى، وأبي زيد كلهم من شيوخ سيبويه، والكسائي من الكوفيين، هؤلاء يرون أن المنقوص إذا كان علمًا ممنوعًا من الصرف فإنه في الرفع تبقى ياءه ساكنة، وأما في النصب والجر فتبقى الياء مفتوحةً، يعني: تقول "جاءت ليالي مسرعةً" تثبت الياء، تثبتها ساكنة في الرفع "جاءت ليالي مسرعةً" وفي النصب "رأيت لياليَ مسرعةً" وفي الجر "مررت بلياليَ مسرعة" هذا قولهم.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الحادي عشر بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسَّلام على نبينا مُحمَّد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحيَّاكم الله وبيَّاكم في هذه الليلة الطيبة، ليلة الاثنين، السادس والعشرين من شهر جُمادى الآخرة من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة الحبيب المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

نحنُ في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقدُ بحمد الله وتوفيقه الدرس (الحادي عشر بعد المائة) من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله.

في هذا الدرس سنختم إن شاء الله تعالى الكلام على باب **"ما لا ينصرف من الألفية"**.

ذكرنا من قبل أنَّ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد باب **"ما لا ينصرف"** في سبعةٍ وعشرين بيتًا، شرحنا أكثرها، خمسةً وعشرين بيتًا، بقيَ منها بيتان، يقول فيهما ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

وَلاِضْـــطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُـــبٍ صُـــرِفْ ... ذُو المَنْعِ وَالمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِف

ختم رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب، باب **"ما لا ينصرف"** بهذين البيتين، قال في الأول:

وَمَـا يَكُـونُ مِنْـهُ مَنْقُوصًـا فَفِـي ... إِعْرَابِـهِ نَهْـجَ جَـوَارٍ يَقْتَفِـي

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كلُّ اسمٍ منقوص من الأسماء الممنوعة من الصرف، فإنَّه يُعامل معاملة كلمة **(جَوارٍ)**، وسبق أنْ تكلَّم على كيفية معاملة كلمة (جوارٍ) فهي تُعامَل معاملة الاسم المنقوص، ففي الرفع والجر تُحذف الياء، وتُنوَّنُ الكلمة تنوين عِوَض، لا تنوين تمكين؛ لأنَّ الكلمة ممنوعةٌ من الصرف، فيُقال في الرفع: **(جاءت جوارٍ)**، و**(هذه نوادٍ)**.

ويُقال في الجر: **(مررتُ بجوَار)**، و**(سجلت في نوادٍ)**.

وأما في النصب فتثبُت الياء بفتحةٍ واحدة دون تنوين، فيُقال: **(رأيتُ جواريَ)** و**(رأيتُ نواديَ)** وهكذا.

فيقول: كل اسمٍ ممنوعٍ من الصرف، ويكون منقوصًا فحُكمه حُكم جوارٍ، سواءً كان على وزن مفاعل كـ (جواري) أو من بقية الأسماء الممنوعة من الصرف، كـ (امرأةٍ تُسمى بليالي، أو روابي)، أو صغرت كلمة أعمى، فقلت: (أُعيمي)، أو صغرت كلمة (يَعْلى) رجل اسمه (يعلَى) فقلت: (يُعيْلي) فكلها صارت أسماءً ممنوعة من الصرف وهي منقوصة فتُعامل هذه المعاملة، فتقول مثلًا: (جاء رجلٌ أُعيمٍ)، و(مررت برجلٍ أعيمٍ)، و(رأيتُ رجلًا أُعيميَ يا فتى)، وكذلك في امرأةٍ تُسمى بـ (ليالي) بنت اسمها ليالي، تقول: (جاءت ليالٍ مُسرعةً)، و• مررت بليالٍ مسرعةً)، و(رأيتُ لياليَ مُسرعةً)، وهكذا.

فهذا هو قول جمهور النحويين، وهو أنَّ الممنوع من الصرف إذا كان منقوصًا يُعامل هذه المعاملة، كالاسم المنقوص.

وقال بعض النحويين، كـ يونس بن حبيب، وعيسى بن عمر من شيوخ سيبويه، وأبي زيد من شيوخ سيبويه، والكسائي من الكوفيين، هؤلاء العلماء فرقوا بين الممنوع من الصرف المنقوص إذا كان نكرةً أو علمًا، فقالوا: ما سبق حُكم النكرة، كـ أُعيمي.

أمَّا إذا كان عَلمًا فقالوا: إنَّ ياؤه تثبُت على كلِّ حال، الاسم المنقوص الممنوع من الصرف تثبُت ياؤه عند هؤلاء على كل حال.

- **في الرفع تثبُت ساكنةً.**
- **وفي النصب والجر تثبُت مفتوحةً.**

فيقولون: (جاءت ليالي هذه الليلة)، وتقول: (رأيتُ لياليَ هذه الليلة)، و(مررتُ بلياليَ هذه الليلة)، فيُثبتون الياء على كل حال، في الرفع ساكنة، وفي النصب والجر مفتوحة.

وتقول في رجلٍ اسمه (يعلى) ثم صغرته على (يُعيلي): (جاء يُعيلي إليَّ)، و(رأيتُ يُعيليَ هذا اليوم)، و(مررتُ بيُعيْليَ هذا اليوم)، وهكذا.

احتجوا –هذا مذهب بعض النحويين، كيونس، وعيسى بن عمر، وأبي زيد، والكسائي- احتجوا بقول الفرزدق، قال:

قـد عَجِبـت منِّـي ومِـن يُعيليَـا   لمَّـا رأتنـي خَلَقًـا مُقْلَوليَـا

منِّي ومن هذا الرجل، الذي اسمه (يَعلى) صغره على (يُعيلي)، ثم قال:

مِنِّي وَمِنْ يُعَيْلِيَا

وقياسًا يقول عند جمهور النحويين: **(مني ومن يُعيليٍّ)**، فإذا وقف (مني ومن يُعَيْل)، والجمهور يروْن أنَّ هذا من الفرزدق كان ضرورةً شعرية، كالضرورة

الشعرية التي وقع فيها عندما قال:

فَلَـوء كَـانَ عَبْـدَاللهِ مَـوْلىً هَجَوْتُـهُ وَلَكِـــنَّ عَبْـــدَاللهِ مَـــوْلَى مَوَالِيَـــا

الشاهد في قوله: (مولى مواليَ)، فـ(موالي) هذا موقوف وهو ممنوع من الصرف، وهو نكرة أو معرفة؟

نكرة.

فلا يدخل في الخلاف، فتقول: (مولى موالٍ) كقوله تعالى: ﴿وَٱلْفَجْرِ ١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر:١-٢].

طالب:...

الشيخ: الخلاف في العَلَم.

فهذا البيت من الفرزدق قال: هو ضرورة، قال: (مولى مواليَ) وقوله (في العَلَم) مثله، ضرورة، والشعر حمَّالٌ للضرائر.

طالب:...

الشيخ: لا، يكون الاسم الممنوع من الصرف، لقاضي، وهادي، ونادي، ومُهتدي، هذه مصروفة.

الممنوع من الصرف قلنا اثنى عشر اسمًا، محددة، هذه الممنوعة من الصرف، ما سواها من الأسماء مصروفة، فـ (قاضٍ) هذا مصروف؛ لأنَّه ليس من الأوصاف الممنوعة من الصرف، ولا من الأعلام الممنوعة من الصرف، ولا اسمًا مختومًا بألف تأنيث، ولا اسمًا على وزن مفاعل ومفاعيل.

طالب:...

الشيخ: كذلك.

البيت الأخير، (فلو كان عبد الله مولىً هجوته)، له قصة، أريد أن أذكرها؛ لغايةٍ في نفسي.

طالب:...

الشيخ: سيأتي ذلك في القصة؛ ليتبين الأمر.

قصة البيت أنَّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وهو من كبار النحويين المتقدمين، تُوفي سنة سبعة عشر ومائة، مُتقدِّم، وهو من القراء العشرة، نحويٌّ وقارئ، وقد عاصر الفرزدق، وكان له مذهب، وهو أنَّه يحتج بالعرب المتقدمين، ولا يحتج بمَن كانوا في عصره، فلهذا كان يُخطِّئهم، وإن كان جمهور النحويين على خلاف ذلك، ويمدون الاحتجاج إلى سنة مائة وخمسين.

فلهذا لمَّا قال الفرزدق: (مِنِّي ومِن يُعَيْلِيَا) قال له: أخطأت، وكان الصواب أن تقول: (منِّي ومِن يُعيْلٍ). فغضب الفرزدق عليه وقال:

فَلَوء كَانَ عَبْدَاللهِ مَوْلىً هَجَوْتُهُ ... وَلَكِنَّ عَبْدَاللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

طالب:...

الشيخ: يعني على القياس؛ لأنَّ عبد الله بن أبي إسحاق كان من الموالي، وهو مولى لموالي، وهم حُلفاء بني عبد شمس بن عبد مناف، وهو مولى لموالٍ، فهجاه الفرزدق بذلك.

ويُروى أنَّ السبب أنَّ ابن أبي إسحاق خطَّأ الفرزدق في قوله في مدح يزيد بن عبد الملك:

مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّام تَضْرِبُهُم ... بِحَاصِبٍ تَنْدِي فِي الْقُطْنِ مَنثُورِ
عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى وَأَرْحُلِنَا ... عَلَى زَوَاحِفَ تُزْجَى مُخُّهَا رِيرِي

مُخُّ هذه الرواحل مِن كثرة التعب والإجهاد صار العظم بلا مُخ.

(**مُخُّهَا رِيرِي**) يعني المُخ انتهى.

فقال له عبد الله بن إسحاق: أخطأت، والصواب: (مُخها رِيرُو) مبتدأٌ وخبر مرفوع.

فأكثر الناس على الفرزدق في ذلك؛ حتى غيَّره إلى قوله:

عَلَى زَوَاحِفَ تُزْجِيهَا مَحَاسِيري

وهجى بن أبي إسحاق لذلك.

وأيضًا خطأ ابن أبي إسحاق الفرزدق في قوله:

إِلَيْـكَ أَمِيـرَ الْمُـؤمِنِينَ رَمَـتْ بِنَـا ... هُمُـوم الْمُنَـى وَالهَوْجَـلُ الْمُتَعَسَّـفُ
وَعَـضُّ زَمَـانٍ يَـا ابْـنَ مَـرْوَانَ لَـمْ يَـدَعْ ... مِـنَ الْمَـالِ إِلَّا مُسْـحِتًا أَوْ مُجَلَّـفُ

فقال له: على أي شيءٍ ترفع (إلا مجلفٌّ)؟ لأنه معطوف على منصوب؟ فغضب الفرزدق وقال:

عَلَى مَا يَسُوؤُكَ وَيَنُوؤُك

فقال أبو عمرو بن العَلى، وكان له مذهبٌ آخر، وهو التسليم للسماع، وعدمُ تخطئة المُحتج بهم، وتعليلُ ذلك بكل وجه.

فقال للفرزدق: هذا جائزٌ على المعنى، أصبت. أي لم يبقَ إلا مُجلَّف، لم يدع إلا مُسحتًا، أو لم يبقَ إلا مُجلَّفُ، فرفع على المعنى، فلهذا كان الفرزدق يمدحُ أبا عمرو بن العلى.

ومِن ذلك قوله:

مَـا زِلْـتُ أَفْـتَحُ أَبْوَابًـا وَأُغْلِقُهَـا ... حَتَّـى أَتَيْـتُ أَبَـا عَمـرٍو بـنَ عَمَّـارِ

وهو أبو عمرو القارئ السبع المعروفة.

وهذا مما كان يلقاه النحويون بسبب دفاعهم عن هذا العلم، وهو كثير، الأذى الذي كان يأتيهم، وأقلُّه أنَّ بعض المجتمع، وبعض المثقفين، وبعض المسؤولين يقلونهم، وربما يكرهونهم ويُبعدونهم؛ لكثرة أخطائهم في اللغة.

وكثيرٌ من أهل اللغة يكونُ عنده من الغَيرة ما يدفعه إلى بيان ذلك؛ حتى تسلم اللغة من هذه الشوائب والأخطاء، ولا يُحسب أنَّ هذا جائز في الكلام، مع أنَّ المجتمعات التي تحترم حضارتها وتحافظ عليها تعلمُ أنَّ اللغة من أهم المقومات الحضارية، وخاصةً فيما يتعلق بالأمور العامة، لو قُبل الشيء في الأمور الخاصة فإنه لا يُقبل في الأمور العامة، يعني خاصةً الإنسان يُطلب له الكمال والصواب، لكنَّ خطأه في خاصته ليس كخطأ العام، الإنسان يخرج أمام العامة يخطب، يُلقي كلمة في الإعلام، يُلقي رسالة موجهة إلى الناس، ثم يُخطئُ بعد ذلك في الكلام، الأمم التي تحترم أنفسها، تحترم نفسها، لا تقبل ذلك أبدًا؛ لأنَّ هذا طعنة في ظهور كل المجتمع والشعب.

وقصةُ (٠٠:١٦:٢٢@) مشهورة في ذلك، فعُمدة مِن عُمَد (؟؟؟@) كان ألقى كلمة، فأخطأ في كلمة، نطقها كما ينطقها الأمريكان، لا كما ينطقها البريطانيون، فروق بين اللغة البريطانية والأمريكية، وكلاهما لغةٌ إنجليزية، فغضب الناس، كيف عُمدة –ليس إنسان من عامة شعب- ويُخطئ في الكلام! هذا يجب أن يعود إلى العامة، ما يتقدم في الخاصة.

فاحتجوا عليه بعد ثلاثة أيام قدَّم استقالته، هؤلاء الذين يحترمون أنفسهم، فلهذا أبناءهم يحترمون حضارتهم، ومن ذلك احترام اللغة، وهذا من أهم الأسباب التي تُسهِّل دراسة هذه العلوم على النشأ، وعدمها من أهم الأمور التي تصعب دراسة العلوم على النشأ، فالنشأ إذا عرف أهمية هذا الشيء، ورأى اهتمام الناس على مختلف شرائحهم به؛ وقع في نفسه أنَّه أمرٌ مهم، فإذا وقع في نفسه أنَّ هذا أمرٌ

مهم، ركب له كل صعب وزلول حتى يصل إليه، بل يسهُل في نفسه.

كل الناس الآن يتقنون هذا الأمر، كل الناس يتكلمون بهذه اللغة على الصواب، يعني أنا الذي فقط ما أعرف، مسألة سهلة، بما أنَّ الجميع يتكلم بها، والجميع لا يُخطئ فيها، فهذا أمر نفسي، والأمور النفسية من أهم الأمور التي يجب أن يراعيها الأستاذ، إذا ما راعاها المجتمع والدولة؛ يجب أن يراعيها الأستاذ أيضًا في خاصة طلابه، فيغرس في طلابه أن المسألة ليست صعبة، وأنَّ المسألة فيها سهولة، والصعوبة التي فيها كالصعوبة التي توجد في غيرها من العلوم.

ومِن أهم الأمور التي يُثبت بها هذا الأمر أنه يتكلم هو بالعربية السهلة، ما يتكلم بالعربية الصعبة، أو العربية العسكرية كما يقولون، يتكلم بالعربية السهلة التي يتكلم بها كثيرٌ من علمائنا ومشايخنا.

فلكل ذلك (٠٠:١٨:٥٠@) البيت وقصته.

بعد كل ما قلناه الآن في الاسم الممنوع من الصرف المنقوص، واختلاف النحويين في ذلك؛ أقول -والله أعلم-: الذي أراه في هذه المسألة، أي الاسم المنقوص عمومًا ممنوعًا من الصرف أم غير ممنوعٍ من الصرف؛ إذا كان نكرة فإنَّه يجب أن يُعامل معاملة المنقوص، سواءً كان الاسم غير ممنوعٍ من الصرف أم غير ممنوعٍ من الصرف، أي تُحذف الياء من الرفع والجر، وتثبُت في النصب، منونًا بالفتح في المصروف، أو مفتوحةً في الممنوع.

أمَّا في العَلَم: إذا كان العلَم منقوصًا، فيجوز فيه إثباتُ الياء وحذفها في الرفع والجر، ويجبُ إثباتها للنصب، يجوز فيها الإثبات والحذف في الرفع والجر، ويجبُ إثباتها في النصب، فتقول في رجلٍ اسمه سامي أو هادي: تقول: (جاء سامٍ

مسرعًا) أو (جاء سامي مسرعًا) كلاهما جائز، و(مررتُ بسامٍ) أو مررتُ بسامي مسرعًا كلاهما جائز، وأما في النصب فلا تقول إلا: (رأيتُ ساميًا).

وكذلك في غير المصروف تقول: (جاءت ليالٍ مسرعةً)، أو (جاءت ليالي مسرعةً)، و(مررت بليالٍ مسرعةً)، أو (مررتُ بليالي مسرعةً).

وتقول في النصب: (رأيتُ ليالي مسرعةً).

ليبقى بعد ذلك البيت الأخير في الباب، وقال فيه ابن مالك:

وَلاِضْطِرَارٍ أَو تَنَاسُبٍ صُرِفْ ... ذُو المَنْعِ وَالمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِف

ذكر في البيت مسألتين:

المسألة الأولى: أنَّه يجوزُ صرفُ ما لا ينصرف في ضرورة الشعر، وفي التناسُب.

وهذا الحكم -أي الجواز- باتفاق النحويين، أمَّا في ضرورة الشعر فكثيرٌ جدًّا، ومِن شواهده قولُ امرئ القيس:

وَلَقَد دَخَلْتُ الْخِدرَ خِدرَ عُنَيْزَةٍ ... فَقَالَت لَكَ الْوُلاَةُ إِنَّكَ مُرْجِلي

و(عُنيزةٍ) ممنوعةٌ من الصرف، للعَلمية والتأنيث، وقال الآخر:

تَبَصَّر خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِن ضَعَائِنٍ ... سَوَالِكَ نَقبًا بَيْنَ حَزْمَي شَعَبْعَبِ

وقال الآخر:

هَذَا ابنُ فَاطِمَةٍ إِنْ كُنتَ جَاهِلَهُ ... بِجَدِّهِ أَنْبِيَاءَ اللهِ قَدْ خُتِمُوا

وقال الآخر:

فَلَا تَأْتِن كَقَصَائِدٌ وَلَا تَدْفَعَن ... جَيْشًا إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ

والشواهد في ذلك كثيرةٌ جدًّا، وهذه الضرورة مِن ضرائر الشعر الحسنة؛ لأنَّ

ضرائر الشعر ثلاثةُ أنواع:

- ضرائرُ حسنة.
- وضرائرُ جائزة.
- وضرائرُ قبيحة.

فصرفُ الممنوع من الصرف من الضرائر الحسنة، وسنشيرُ إلى ذلك في المسألة القادمة.

أمَّا في التناسُب فنحو أنْ تُجاور الكلمة الممنوعة من الصرف كلمةً مصروفة، أو أنْ تكون رأس آية، أو أن تكون سجعة، يعني آخذ كلمة في الجملة المسجوعة، كلُّ ذلك يدخلُ في التناسُب.

ومِن الشواهد على ذلك: قراءةُ نافعٍ والكسائي ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان:٤]، وقرأ غيرهم: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان:٤] على المنع.

فمَن منع على القياس، ومَن صرف قيل: إنَّه صرف لمُناسبةِ ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ [الإنسان:٤] مع ﴿وَأَغْلَٰلًا﴾ لكي تناسب سلاسلًا أغلالًا.

ومِن ذلك قراءة نافع والكسائي أيضًا: ﴿قَوَارِيرًا (١٥) قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ [الإنسان:١٦].

وغيرهم يقرأ بالألفِ وقفًا، ومِن دون ألفٍ وصلًا، يعني إذا وقف قال: ﴿قَوَارِيرَاْ ۝١٥ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ﴾ [الإنسان:١٦]، وإذا وصل حذف الألف: ﴿قَوَارِيرا (١٥) قَوَارِيرا مِنْ فِضَّةٍ﴾ [الإنسان:١٦].

فمَن منع فعلى الأصل، ومَن صرف فإنَّه صرف قواريرًا الأولى؛ لأنها رأسُ آية،

وقواريرًا الثانية؛ لكي تناسب قواريرًا الأولى التي وقعت رأس آية.

ومِن ذلك قراءة الأعمش -وهي من القراءات الشاذة-: ﴿ولا يغوثا ويعوقا ونسرا﴾ [نوح:٢٣]، فصرف لمناسبة (ودًا ولا سواعًا ونسرًا)، فهي مصروفة.

فهذه المسألة الأولى، وهي صرف ما لا ينصرف لضرورة الشعر أو للتناسُب.

المسألة الثانية التي ذكرها ابن مالك في البيت: في قوله:

وَلاِضْـــطِرَارٍ أَو تَنَاسُـــبٍ صُـــرِفْ ذُو المَنْعِ وَالمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِفْ

وهي أنَّ الاسم المنصرف يجوزُ منعُه من الصرف في ضرورة الشعر، الاسم المصروف كـ (محمدٍ وصالحٍ وخالدٍ)، يجوز في ضرورة الشعر أنْ يُمنع من الصرف، وهذه مسألةُ خلاف.

المسألة الأولى قلنا باتفاق، وهذه المسألة بخلاف، فأكثر البصريين يمنعون هذه المسألة، يمنعون أن تمنع الاسم المصروف حتى في الشعر، وأجازها الكوفيون وبعض البصريين كـ الأخفش والفارسيّ.

المانعون قالوا: هو خلافُ قياس، كيف خلاف القياس؟ القياسُ في الضرورة الشعرية أنَّ الضرورة تعيدُ الأشياء إلى أصلها، هذا الأصل في الضرورة الشعرية، الأشياء لها أصل، ثم إنها قد تخرج عن هذا الأصل لسبب من الأسباب، كالأسماء المبنية خرجت من أصل الأسماء.

الممنوع من الصرف خرج عن أصل الأسماء، وهكذا.

الضرورة الشعرية تبيح لك أن تعيد هذه الأشياء الخارجة عن الأصل إلى الأصل، فلهذا قالوا: إن الممنوع من الصرف يجوز لك في الشعر أن تصرفه إلى ضرورة حسنة؛ لأنها إعادةٌ للشيء إلى أصله، إعادةٌ للاسم إلى أصله وهو الصرف،

أما أن تعكس فتأتي الاسم المصروف الباقي على أصله وتمنعه من الصرف هذا خلاف القياس، فلهذا منعوا.

والذين جوزوا هذه المسألة جوزوها بالسَّمع، والراجح في هذه المسألة والله أعلم الجواز؛ لكثرة ما ورد من ذلك وإن كان خلاف القياس؛ لأنَّ القياس لا يحكمُ على السماع باتفاق، وإنما يحكمُ على غير السماع، الأمور التي سُمعت لا قياس فيها، لا أحد يقول بالقياس في المسموع، وإنما الجميع يقول القياس على المسموع، أنت تقيس على المسموع، هذا بإطلاقه، حتى في الأدلة الشرعية قياس بالنصوص، القياس على النصوص، لكن الأمر المنصوص عليه لا قياس فيه.

ولهذا كان الراجح والله أعلم جواز هذه المسألة؛ لكثرة ما ورد منها، ولو أردنا أن نذكر كل الأبيات التي جاءت في هذه المسألة لطال الأمر، لكن نذكر بعضًا منها.

من أشرفها ما أُلقي بين يدي النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ولم يُنكره، كقول العباس بن مرداس السُّلمي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لمَّا أُعطيَ أقل من مائة بعير في معركة حُنين، وقد أُعطيَ غيره من مُسلمة الفتح مائة بعير، فقال للنبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ قصيدة فيها عتاب له على ذلك، منها:

كَانَتْ نِهَابًا تَلَافَيْتُهَا ... لِكَرِّي عَلَى المُهْرِ فِي الْأَجْرَعِ
فَأَصْبَحَ نَهْبِي وَنَهْبَ الْعُبَيْدِ ... بَيْنَ عُيَيْنَةَ وَالْأَقْرَعِ
وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تدرُءٍ ... فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعِ
فَمَا كَان حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ ... يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِي
وَمَا كُنْتُ دُوْنَ امْرِئٍ مِنْهُمَا ... وَمَنْ تَضَعَ الْيَومَ لَا يُرْفَعِ

فالشاهد في قوله: (يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ) فمنع مرداس من الصرف وهي مصروفة، وهذه القصة جاءت في الصحيح، فكمَّلها النبي ﷺ له مائة بعير.

ومِن ذلك قول الآخر:

قَالَـت أُمَيْمَـةُ مَـا لِثَابِـتَ شَاخِصًـا عَـارِ الأَشَـاجِعِ نَـاحِلًا كَالمُنْصُـلِ

فقال: (لثابتَ)، والقياس (لثابتٍ).

وقال دوْثرُ بن دَهبل القُريعي:

وَقَائِلَـةٍ مَـا بَـالُ دَوْثَـرَ بَعْـدَنَا صَحَى قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِي

فَـإِن يَـكُ أَثْـوَابِي تَمَـزَّقْنَ لِلبِلَـى فَإِنِّي كَنَصْرِ السَّيْفِ فِي خَلَقِ الْغَمْدِ

الشاهد قوله: (مَا بَالُ دَوْثَرَ)، والقياس (ما بالُ دوثرٍ)، اسمه وهو مصروف.

ومِن ذلك قول ابن قيس الرقيات:

وَمُصْعَبُ حِينَ جَدَّ الْأَمْرُ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

وابن قيس الرقيات معروف بكثرة المدح لمصعب بن الزبير، وأخيه عبد الله بن الزبير.

ومِن ذلك قول ذي الإصبع العدواني:

وَلَيْسَ الْمَرْءُ فِي شَيءٍ مِنَ الإِبْرَام وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ ذُو الطُّولِ وذُو

الشاهد في قوله: (عامرُ)، فمنعه وهو مصروف.

ومِن ذلك قول الأخطل:

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذ هَوَت بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ

الشاهد في قوله: (بشبيبَ)، والقياس بشبيبٍ.

ومِن ذلك قول الراجز:

أَخْشَى عَلَى دَيْسَمَ مِنْ بُعْدِ الثَّرَى أَبَى قَضَاءُ اللهِ إِلَّا مَا تَرَى

الشاهدُ في قوله: (على ديسمَ)، والقياس (على ديسمٍ)؛ لأنه كجعفرٍ.

فهذه الشواهد وغيرها كثير يدل على أن الأمر قد كثُر حتى جاز القياس عليه والله أعلم.

وهنا ملحوظة: فنحن الآن نتكلم على أنَّ المصروف قد يُمنع من الصرف في الشعر، هناك مسائل أخرى أيضًا قد تحذف التنوين من المصروف، كلمة مصروفة، (محمدٌ)، وهناك مسائل تحذف التنوين من المصروف، مِن أشهرها: العَلم إذا وُصف بـ(ابنٍ)، ثم أُضيفت كلمة ابن إلى علمٍ آخر، يقولون إذا وقعت (ابن) بين علامين، فالعلمُ الأول لا يُنوَّن، وكلمة (ابن) تحذف همزتها في الكتابة، فتقول: (هذا زيدُ بن عمروٍ)، ولا تقول: (هذا زيدٌ ابن عمروٍ)، فتحذف التنوين، مع أنه لا موجب لحذف التنوين إلا التخفيف في هذا الأسلوب، يعني ليس ممنوعًا من الصرف

وتقول: (هذا عمروُ بن أبي زياد)، و(هذا أبو بكر ابن أم زياد)، متى ما وقعت ابن بين علمين، أي علمين، لقبين، كُنيتين، اسمين علمين، فهذا هو الحُكم، وتقول: (هذا محمدُ بن الرشيد)، محمد علمه، والرشيد لقب أبيه، كما تقول: (هذا محمدُ بن هارون، قال الفرزدق:

مَـا زِلْـتُ أَفْـتَحُ أَبْوَابًـا وَأُغْلِقُهَـا ... حَتَّـى أَتَيْـتُ أَبَـا عمـروِ بـنَ عَمَّـارِ

ما قال: (أبا عمروٍ).

وقال يزيد بن سِنان:

فَلَـمْ أَجْـبُن وَلَـمْ أَنْكُـل وَلَكِـن ... يَمَمْـتُ بِهَـا أَبَـا صَـخْرِ بـنَ عمـروٍ

فقال: (أبا صخرِ بنَ)، ما قال (أبا صخرٍ).

وهذه المسألة فيها تفصيل وشروط واختلفوا فيها، وسبق الكلام عليها، في أي باب؟ في باب النداء.

وهنا ملحوظةٌ أخيرة: وهي أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الأبيات فرَّق الكلام على أسباب صرف ما لا ينصرف، وهي إجمالًا أربعةُ أسباب:

السبب الأول: أنْ يكون أحدُ العلتين العلمية ثمَّ تزول، أن تكون إحدى العلتين العلمية، ثم تزول العلمية لسبب من الأسباب، وهذا السبب ذكره ابن مالك، وشرحناه من قبل، العلم الممنوع من الصرف إذا نُكِّر فإنَّه ينصرف، كقولك: (رُبَّ إبراهيمٍ وأحمدٍ وفاطمةٍ لقيتهم).

السبب الثاني: ضرورة الشعر.

السبب الثالث: التناسُب.

وهذه الثلاثة ذكرها ابن مالك مُفرَّقة.

وهناك سببٌ رابع لم يذكره في الألفية، ويذكره النحويون وهو التصغير المُزيل لإحدى العلتين.

نحو: (حُميد)، تصغيرُ أحمد، (أحمد) ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل، فإن صغرته تصغير ترخيم قلت: (أُحيمد) هذا تصغير حقيقي، سيأتي في التصغير، تصغير ترخيم، أن تصغيره بحسب الحروف الأصلية فقط، فتقول في تصغير أحمد (حُميد)، قلنا هذا تصغير ترخيم، فقلت (حميد)، فإذا قلت حُميد فقد زال وزن الفعل فينصرف، يجوز أن تصغر رجل اسمه أحمد، فتقول: (جاء حميدٌ) فينصرف، وكذلك لو صغرت عُمر، رجل اسمه عمر، فتصغره على (عُمير) فينصرف؛ لأنَّ تصغيره على عُمير يُزيل علة العدل، فعُمر ممنوع للعلمية والعدل، فإن صغرته على عُمير فهو علم؛ لكنَّ العدل يزول، فتقول: (جاء عُميرٌ)، و(رأيتُ عُميرًا).

طالب:...

الشيخ: هذا أحمد على حميد تصغير ترخيم، لكن عمر على عمير هذا تصغير حقيقي.

شمَّر، لو أردنا أن نصغرها سنقول: (شُميمر)، الثلاثي على فُعيل، والرباعي (فُعيْعل)، وهذا شمر رباعي؛ لأن الميم مشددة، إذًا شُميمر فتنصرف؛ لأنَّ شمَّر ممنوعة من الصرف في العلمية ووزن الفعل، فإن صغرته على شُميمر زال وزن الفعل فانصرفت، كرجل اسمه شمَّر أو قبيلة شمر، وشمر علمٌ على حِصان مشهور عند العرب.

رجل اسمه (جنادل) فصغرته على -سيأتي باب التصغير- جنادل هذا خماسي، خماسي ما يُصغَّر حتى تعيده إلى الرباعي، فستحذف الحرف الزائد فيه وهو الألف، فيصير رباعي، فحين تصغره تصغير رباعي على، فتقول: (جُنيْدِل)، على (فُعيْعِل)، فإذا صغرته على جُنيدل انصرف؛ لأنَّ جنادل ممنوعٌ من الصرف؛ لأنَّه على صيغة منتهى الجموع، فإذا صغرته على جُنيدل، زالت هذه الصيغة فانصرف، إذًا فالتصغير من أسباب صرف ما لا ينصرف.

بخلافِ تصغير نحو (فاطمة) و(طلحة) و(أحمر) و(حمراء) و(سكران) و(يوسف)، فهذه ممنوعةٌ من الصرف، فإذا صغرتها تنصرف أم تبقى ممنوعةِ من الصرف؟ ننظر، نصغر فاطمة، (فُطيمة) تصغير ترخيم، وتصغير حقيقي (فويطمة)، وكلاهما ممنوع من الصرف، في العلمية وتاء التأنيث، وطلحة (طُليحة)، كذلك ممنوعة من الصرف للعلمية وتاء التأنيث، وأحمر (أحمير) ممنوعة من الصرف؛ لأن أُفيعل مثل أفعل، وحمراء (حميراء) أيضًا مختومة بألف التأنيث، وسكران (سُكيران) أيضًا مختوم بألف ونون.

يُوسف (يويسف)، رباعي فعيعل، يبقى علمًا أعجميًا، فيبقى ممنوعًا من الصرف.

طالب:...

الشيخ: يعني التصغير قد يزيل العلة فينصرف الاسم، وقد لا يُزيل العلة، فيبقى ممنوعًا من الصرف، وبخلافِ تصغير نحو (توسط) و(تُرطُب أعلامًا)، لو سميت رجلًا توسطًا، فتصرفه أم تمنعه؟ توسط علم رجل، فهو علم مذكر، وسميته توسط، أيضًا اسم مذكر، إذًا يُصرف، ما في مانع، ليس هناك مانع فيُصرف، أو سميته بتُرطب، ترطب على وزن فعلل، وهو من الأوزان الموجودة من الأسماء، إذًا فهما مصروفان، تقول: (جاء توسطٌ) و(رأيت ترطبًا)، فإن صغرتهما يُمنعان من الصرف؛ لأنك ستصغر توسط على (تُويسِط)، وتصغر تُرطب على (تريطب)، فيكونان علمين على وزن الفعل، على وزن (تُبيطر) مضارع بيطر، فيمنعان من الصرف لذلك.

وبخلاف تصغير نحوِ هندٍ ودعدٍ وشمسٍ وكأسٍ، علم نساء، فهذه سبق أنهما مصروفة أو ممنوعة من الصرف أو يجوز فيها الوجهان؟

يجوز فيها الوجهان، فهي قبل التصغير يجوز فيها الوجهان، فإذا صغرت وجب منعها من الصرف؛ لأنك تصغر هندًا على هُنيدة، علم وتاء التأنيث يجب فيه المنع، ودعد دُعيدة، وشمس شُميسة، وكأس كأيسة.

طالب:..

الشيخ: نعم لا بد، هذا سيأتي في التصغير، الثلاثي المؤنث إذا صغرته يجب فيه التاء، كما لو صغرت عينًا ما تقول (عُيينة) وأذن أذينة، سيأتي في باب التصغير.

الخلاصة: أنَّ التصغير يمنع من الصرف أو يصرف أو فيه تفصيل؟

الخلاصة أن التصغير قد يتسبب في صرف الممنوع من الصرف، كتصغير عمر على عُمير، وقد يتسبب في منع المصروف، كتصغير توسطٍ علمًا على تويسط، وقد

لا يؤثر في الصرف والمنع، كتصغير فاطمة على فويطمة، وتصغير صالحٍ على صويلح، وقد يتسبب في منع ما يجوز فيه الصرف والمنع كتصغير هند، كل ذلك يكون في التصغير.

هذا آخر الكلام على باب الممنوع من الصرف، وفي نهايته أحب أن أذكر ملحوظةً لا تخفى على شريف علمكم، لكن أنبه عليها بين وقت وآخر، التنبيه عليها حسن، وهو أن هناك فرقًا كبيرًا بين العلم والتعليم، فهذا يجب أن يُراعى، فالعلم يكون فيه التفصيل والتحليل والتعليل والخلاف والتنقيب؛ لأنك تُخرِّج عالمًا وطالب علم، فينظر في المسموع، وينظر في المقيس، وينظر في الأمور التي لم تأتِ، وتنظر في الأمور الحوادث، وتُعرض عليه كل هذه التفاصيل.

وبين التعليم الذي غايته ضبط اللسان والقلم، فلهذا يُكتفى في التعليم بما يحقق الغاية، فلهذا يقولون: العلم يقومُ على التحليل والتعليل على المنهج التحليلي والتعليلي، أما التعليم فيقوم على المنهج الوصفي، يعني أن تصف الواقع اللغوي كما هو؛ لكي يستطيع الإنسان أن يحاذيه على الصواب، فلهذا كل الذي قلناه في باب الممنوع من الصرف عند التعليم نستطيع أن نصفه وصفًا، فنكتفي بقولنا فيه إن الأسماء الممنوعة من الصرف اثنى عشر اسمًا، اسمان يُمنعان على كل حال، الأول المختوم بألف التأنيث، والثاني ما كان على وزن مفاعل أو مفاعيل.

وثلاثةُ أسماء من الأوصاف، وهي الوصف الذي على وزن فعلان، والوصف الذي على وزن أفعل، والوصف المعدول، وهو ما كان على وزن فُعال ومَفعل من الأعداد، وكلمة أُخر، وسبعةُ أسماءٍ من الأعلام، وهي العلم الأعجميُّ إلا الثلاثي، والعلمُ المؤنث إلا الثلاثيّ ساكن العين، والعلمُ المُركب، والعلمُ المختوم بألفٍ ونونٍ زائدتين، والعلمُ الذي على وزن الفعل، والعلم المختوم بألفٍ مكسورةٍ

للإلحاق، والعلمُ المعدول، وهو أربعة عشر علمًا على وزن فُعَل، وفُعَلُ في التوكيد، وكلمة (سحر) إذا أردت بها سحرًا معينًا، وفُعال علمًا لأنثى على بعض اللغات.

هذا كل ما يقال في الممنوع من الصرف عند الوصف، وهو الكافي في التعليم، مع مزيدٍ من الأمثلة والتطبيقات والتمرينات.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثاني عشر بعد المائة

بِسْــــــــمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسَّلام على نبينا مُحمَّد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأهلًا وسهلًا بكم، نحنُ اليوم في ليلة مُفتتح خمسٍ وثلاثين وأربعمائة وألف في الأول من شهر المُحرَّم.

نحنُ في جامع الراجحي بحي الجزيرة في مدينة الرياض، لنعقدُ بحمد الله وتوفيقه الدرس (الثاني عشر بعد المائة) من دروس شرح **[ألفية ابن مالك]** عليه رحمة الله.

كنا قد انتهينا من قبل من الكلام على باب "ما لا ينصرف"، والليلة إن شاء الله سنبدأ بالباب التالي، وهو

بابُ إعرابُ الفعل

ذكر فيه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: رفع الفعل المضارع، ونصب الفعل المضارع.

وأما جزم الفعل المضارع فإنه سيذكره في الباب الذي بعد هذا.

أمَّا هذا الباب الذي نحن سنبدأ بشرحه إن شاء الله في هذه الليلة، فقد عقده ابن

مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تسعة عشرة بيتًا، وجعله كما قلنا لرفع المضارع، ونصب المضارع، وفيها يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٦٧٦. اِرْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ ... مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ
٦٧٧. وَبِلَنِ انْصِبْهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنْ ... لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّ
٦٧٨. فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ ... تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ
٦٧٩. وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلاً عَلَى ... مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلَا
٦٨٠. وَنَصَبُوا بِإِذَنِ المُسْتَقْبَلَا ... إِنْ صُدِّرَتْ وَالفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا
٦٨١. أَو قَبْلَهُ اليَمِينُ وَانْصِبْ وَارْفَعَا ... إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا
٦٨٢. وَبَيْنَ لَا وَلَامِ جَرِّ التُزِمْ ... إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً وَإِنْ عُدِمْ
٦٨٣. لَا فَأَنِ اعْمِلْ مُظْهِراً أَو مُضْمِرَا ... وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْمًا أُضْمِرا
٦٨٤. كَذَاكَ بَعْدَ أَو إِذَا يَصْلُحُ فِي ... مَوضِعِهَا حَتَّى أَوِ إِلَّا أَنْ خَفِي
٦٨٥. وَبَعْدَ حَتَّى هكَذَا إِضْمَارُ أَنْ ... حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ
٦٨٦. وَتِلْوَ حَتَّى حَالاً أَو مُؤَوَّلَا ... بِهِ ارْفَعَنَّ وَانْصِبِ المُسْتَقْبَلَا
٦٨٧. وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَو طَلَبْ ... مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ
٦٨٨. وَالوَاوُ كَالفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ ... كَلَا تَكُنْ جَلدًا وَتُظْهِرَ الجَزَعْ
٦٨٩. وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدْ ... إِنْ تَسْقُطِ الفَا وَالجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ
٦٩٠. وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ ... إِنْ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ
٦٩١. وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلَا ... تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ اقْبَلَا
٦٩٢. وَالفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ فِي الرَّجَا ... كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ
٦٩٣. وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ ... تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَو مُنْحَذِفْ
٦٩٤. وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى ... مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

فهذه هي الأبيات، ونذكركم جميعًا بأنه سبق في باب "المُعرب والمبني" أنَّ الأحكام الإعرابية -الرفع، والنصب، والجر، والجزم- أن الأحكام الإعرابية يجب أن تدخل على الأسماء كلها، مُعربةً كانت أو مبنية.

وأنَّ الأحكام الإعرابية التي تدخل على الأسماء هي الرفع والنصب والجر، وكان السؤال حينذاك: متى يكون حكم الأسماء الرفع؟ ومتي يكون حكمها النصب؟ ومتى يكون حكمها الجر؟

وكل ما سبق من أبواب النحو بعد باب المُعرب والمبني والنكرة والمعرفة، إلى موضعنا هذا؛ هو جوابٌ عن هذا السؤال، أي من باب الابتداء، ونواسخ الابتداء، والفاعل ونائبه، والاشتغال والتعدي، والتنازع، والمفاعيل الخمسة، والاستثناء والحال والتمييز، وحروف الجر والإضافة، والأسماء العاملة عمل فعلها، والتعجب، ونعم وبئس، والتوابع، والنداء وتوابعه، وأسماء الأفعال والأصوات، وما لا ينصرف، كل هذه الأبواب هي إجابةٌ عن هذا السؤال، بينت لك متى يكون حُكم الاسم الرفع، ومتى يكون حكمه النصب، ومتى يكون حكمه الجر.

كما سبق في باب "المعرب والمبني" أن عرفنا أن الأحكام الإعرابية لا تدخل على الفعل الماضي، ولا فعل الأمر، ولذا يُقال في إعرابهما: لا محل له من الإعراب.

ما معنى لا محل له من الإعراب؟

أي لا حكم إعرابيًا له، لا رفع، ولا نصب، ولا جر، ولا جزم، وعرفنا أنَّ الفعل المضارع يجب أن تدخله الأحكام الإعرابية، مُعربًا كان أو مبنيًا، وأن الأحكام الإعرابية التي تدخل على الفعل المضارع هي الرفع والنصب والجزم.

فكان السؤال: متى يكون حكم المضارع الرفع؟ ومتى يكون حكمه النصب؟ ومتى يكون حكمه الجزم؟

وهُنا يُجيب ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ والنحويون على هذا السؤال الخاص بالفعل المضارع، ابتداءً من هذا الباب، فيبين متى يكون حكمه الرفع، ومتى يكون حكمه النصب، ومتى يكون حكمه الجزم.

وخلاصة الجواب كما لا تخفى: أنَّه يُنصب إذا سُبق بناصب، ويُجزم إذا سُبق بجزم، ويُرفع إذا لم يُسبق بناصبٍ ولا بجازم.

هذه الخلاصة التي ستأتي تفاصيلها وأحكامها في شرح أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب، باب" إعراب الفعل وفيه رفع المضارع ونصبه" وفي الباب التالي وهو عوامل الجزم.

إذًا بعد أن انتهى ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أهم أحكام الاسم النحوية سينتقل الآن إلى الكلام على أحكام الفعل المضارع النحوية، مع أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ سيعود بعد ذلك إلى بعض أحكام الاسم النحوية، كالحكاية والوقف، وقلنا إنَّ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب ذكر رفع المضارع ونصب المضارع.

أما رفع المضارع فذكره في بيتٍ واحد، وهو البيت الأول، وبقية أبواب هذا الباب في نصب الفعل المضارع، وبعد أن ينتهيَ من هذا الباب سيعقدُ الباب التالي لعوامل الجزم، يتكلمُ فيه على جزم الفعل المضارع.

ولأنَّ من جوازم الفعل المضارع أدوات الشرط، فسيستطرد ابن مالك بعد ذلك إلى الكلام على (لو) وهي حرفُ شرطٍ غير جازم، لا يجزم، لكن لأنها شرط، ومن جوازم المضارع أدوات الشرط الجازمة، استطرد إلى الكلام على "لو" في فصل خاص بها، ثم عقد بعد ذلك فصلًا لـ (أمَّا) و(لولا) و (لو ما) لأنها تأتي بمعنى

الشرط غير الجازم.

إذًا فكلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الفعل المضارع، وما يتبعه، كان في بابين وفصلين، مجموع أبيات هذين البابين والفصلين واحدٌ وأربعون بيتًا.

نبدأُ بالباب الأول، وهو الباب الذي عندنا، وسماه "إعرابُ الفعل".

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أوله:

اِرْفَـعْ مُضَـارِعًا إِذَا يُجَـرَّدُ ... مِـنْ نَاصِـبٍ وَجَـازِمٍ كَتَسْـعَدُ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذا تجردَّ الفعل المضارع من الناصب، ومن الجازم، أي لم يُسبق بناصبٍ ولا جازمٍ فحكمه الرفع.

هذا واضح.

أمثلته..

أمثلته كثيرة، كلما رأيت فعلًا مضارعًا لم يُسبق بناصب ولا بجازم فحكمه الرفع، أيًا كان موضعه، كأن تقول: "يسكنُ زيدٌ أمام المسجد"، أو تقول: "زيدٌ يسكنُ أمام المسجد"، أو تقول: "إنَّ زيدًا يسكنُ".

"يسكن" لم تُسبق بناصب ولا بجازم إذًا هو فعل مضارع مرفوع.

"إن" هذه تنصب اسمها وترفع خبرها، و"زيدًا" اسم نصب منصوب، و"يسكن" فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر، والجملة الفعلية من الفعل والفاعل خبر "إن".

أو تقول: "كان زيدٌ يسكنُ"، أو تقول: "ظننتُ زيدًا يسكنُ"، أو تقول: "هل يسكنُ"، أو تقول: "أين يسكن زيدٌ"، أو تقول: "زيد لا يسكنُ هنا"، أو تقول: "جاء الذي يسكن هنا"، أو تقول: "أكرمتُ رجلًا يسكنُ عندك".

وَمِن ذلك أن تقول: (هل تسكنَنَّ أمام المسجد؟) الفعل هنا (تسكن)، ولم يُسبق بناصب ولا بجازم، وإنما سُبق بـ (هل) وهل أداةُ شرطٍ هاملة.

إذاً ما حكم المضارع؟

الرفع. إلا أن المضارع هنا مبنيٌ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، يعني الفرق أنك ستقول: هنا في "تسكن" فعلٌ مضارع في محل رفع، ولن تقول: فعل مضارع مرفوع كما في الأمثلة السابقة.

وكذلك لو قلت: (أخواتي يسكنَّ أمام المسجد) كذلك المضارع حكمه الرفع إلا أنه مبني.

وَمِن ذلك أن تقول: (يسكنُ إخوتي أمام المسجد)، أو (إخوتي يسكنون أمام المسجد) كل هذه مضارعات حكمها الرفع؛ لتجردها من الناصب والجازم.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥] فعلان مضارعان مرفوعان.

وقال: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة:٣]، وقال: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس:١].

أعوذ: هذا فعل مضارع مرفوع؛ لأنه لم يُسبق بناصب ولا بجازم، أو لفظ الاستعاذة: أعوذُ بالله من الشيطان الرجيم.

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون:١-٢].

فعلان مضارعان مرفوعان: الأول مسبوق بلا النافية، والثاني مسبوق بما النافية، وكلاهما حرفان هاملان لا يعملان شيئًا.

فهذه بعض الأمثلة على المضارع المرفوع؛ لأنه لم يُسبق بناصبٍ أو بجازم.

وهنا يأتي سؤالٌ مشهور عن رافع الفعل المضارع، اتفقنا على أنَّ الفعل المضارع حكمه الرفع إذا لم يُسبق بناصبٍ ولا بجازم، فما رافعه؟ يعني ما العامل الذي يرفعه حينئذٍ؟

المسألة فيها خلافٌ مشهور، على قولين:

القول الأول: أنَّ رافعه هو التجرد من الناصب والجازم، تجرده من الناصب والجازم هو الذي رفعه.

ما معنى تجرده من الناصب والجازم؟

أي إتيانه على أول أحواله، قبل أن يدخل عليه ناصبٌ أو جازمٌ فيُخرجانه عن هذه الحالة.

وهذا هو قول الكوفيين، والأخفش، وهو اختيار ابن مالك، وابن هشام.

القول الثاني في رافع الفعل المضارع: أن رافعه هو وقوعه موقع الاسم باطراد، نحو: (محمدٌ راقدٌ أو يرقدُ)، و"جاء محمدٌ راقدًا أو يرقدُ"، و"جاء رجلٌ راقدًا أو يرقدُ" وهكذا.

المضارع يطرد وقوعه موقع الاسم، وهذا هو قول البصريين والجمهور، وهذا هو الأقوى في القياس، في القياس النحوي.

وبعدُ فهذا الخلاف من الخلافات اللفظية، أي: التي لا ثمرة علميةً تحتها، وإنما تخضع للقياسات النحوية، فلهذا لا داعيَ للتوسع فيها والترجيح، وبيان الأدلة.

بعد أن انتهى ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الكلام على رفع المضارع، انتقل إلى

الكلام على نصب الفعل المضارع.

ونواصب فعل المضارع عنده رَحِمَهُ ٱللَّهُ أربعة: وهي أن، ولن، وكي، وإذًا.

وفيها قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبِلَنِ انْصِبْهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنْ ... لاَ بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّ
فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ ... تَخْفِيْفَهَا مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ
وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلاً عَلَى ... مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلَا
وَنَصَبُوا بِإِذَنِ المُسْتَقْبَلَا ... إِنْ صُدِّرَتْ وَالفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا
أَو قَبْلَهُ اليَمِيْنُ وَانْصِبْ وَارْفَعَا ... إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَبِلَنِ انْصِبْهُ.

هذا هو الناصب الأول من نواصب المضارع وهو الحرف (لن) الحرف (لن) هو حرف نفيٍ للمضارع، واستقبالٍ غالبًا، ولا يُفصل بينه وبين الفعل المضارع، ويجوز أن تقدم معمول معموله عليه.

فإذا قلت: (لن أضرب محمدًا) فـ"أضرب" منصوبٌ بـ (لن) يعني معمولٌ لـ (لن).

ومحمدًا: مفعولٌ به منصوبٌ بـ أضرب، يعني معمولٍ لأضرب، فأضرب معمول "لن" ومحمدًا معمولُ معمولها، فيجوز أن تقدم معمول معمولها عليها، فتقول: (محمدًا لن أضرب) معنى ذلك أنَّها ليس لها صدارة، هذا المعنى، لو كان لها الصدارة لمَا تقدَّم شيءٌ بعدها عليها.

وقد تأتي (لن) بمعنى الدعاء، يعني لا للدلالة على النفي المُطلق، ولكن للدعاء، يعني رجاء تحقق هذا الأمر، في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص:١٧].

يدعو ربه بهذا الأمر.

فهذا هو الحرف الناصب الأول.

والأمثلةُ عليه كثيرة، كأن تقول: (لن أخذلَ المسلمين) أو (إخوتي لن يخذلوا المسلمين) أو (أخواتي لن يخذلنَّ المسلمين)، سواءً كان المضارع معربًا أو كان مبنيًا، فإنَّ (لن) تدخل عليه، قال تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ [يوسف:٨٠]، ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ﴾ [طه:٩١]، ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾ [الحج:٧٣]، وقال: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة:٩٥].

ما علامة النصب؟

حذف النون. (ويتمنَّونه) ثم حُذفت النون للناصب (لن يتمنوه أبدًا).

قال: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم:٢٦]، وقال: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف:١٤٣].

ما علامة النصب في قوله (لن تراني)؟

فتحةٌ مُقدَّرة.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَكَي.

هذا هو الناصب الثاني للفعل المضارع، وهو الحرفُ (كَي)، كأن تقول: (جئتُ كي أتعلم)، ﴿كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ [طه:٤٠]، (ادرسنَّ كي تنجحنَّ).

مسألة..

هل (كي) هي الناصبةُ للمضارع بعدها؟

المضارع بعدها منصوب، لكن هي الناصبة؟ لنفسها أم لا؟

في المسألة قولان:

القول الأول: أنها هي الناصبةُ للمضارع دائمًا، وهذا هو قول الكوفيين.

وقد رُدَّ بأمرين:

الأمر الأول: قول العرب (كيمة)، يريدون لمة. فلم تنصب هنا مضارعًا، إذًا فليست هي دائمًا ناصبةً للمضارع.

الأمر الثاني الذي رُدَّ به قول الكوفيين: قولنا: (جئتُ كي لأتعلم)، ومن ذلك قول الشاعر:

كَــــي لتقضِـــــيني رُقيَّــــة مـــــا وعـــــدتني غيــــر مُخــــتلَسِ

يعني أن تأتيَ باللام بعدها، (جئت كي لأتعلم) فاجتمعت "كي" و"لام التعليل الجارَّة".

فما الذي حدث؟

الذي حدث أنك فصلت بين "كي" والفعل المضارع بلام الجر، فلو كانت (كي) هي الناصبة للمضارع دائمًا، لمَا جاز مثل ذلك، يعني لما جاز أن يُفصل بينها وبين المضارع بلام الجر.

فهذا هو القول الأول.

والقول الثاني في المسألة قول الجمهور، قالوا: إنَّ "كي" تأتي حرف نصبٍ مصدريٍ، ينصبُ المضارع، ويأتي حرف جرٍ للتعليل، في مواضع تكون ناصبة للمضارع، وفي مواضع تكون حرف جر للتعليل، والمضارع ليس مُنتصبًا بها، وإنما هو مُنتصب بـ (أنْ) مُضمرة، محذوفة.

فلهذا قالوا: إنَّ لها مع المضارع ثلاثة أحوال:

أرجو أن تنتبهوا لها لكي لا نطيل في شرحها.

الحالة الأولى من أحوال (كي) مع الفعل المضارع: أن تُسبق بـ (لام التعليل)، وليس بعدها (أنْ)، نحو: (جئتُ لكي أتعلم)، قبلها (لامُ التعليل) وليس بعدها (أن)، (جئتُ لكي أتعلم)، وكقوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد:٢٣].

هذه (كي) سُبقت بـ(اللام)، وليس بعدها (أنْ).

و"كي" في مثل ذلك حرفٌ مصدريٌّ ناصبٌ للمضارع بنفسه، ينسبك منه ومن المضارع بعده مصدر، يكونُ مجرورًا بـ(لام التعليل الجارَّة)، والتقدير (جئتُ للتعلم)، (جئت لكي أتعلم) أي: جئتُ للتعلم، انسبك من كي والفعل مصدر مجرور بلام التعليل.

الحالة الثانية لكي مع الفعل المضارع: أن يأتيَ بعدها (أنْ) أو (لامُ التعليل) كأن تقول: (جئتُ كي أنْ أتعلم) أو تقول: (جئت كي لأتعلم)، فإذا جاء بعدها (أنْ) أو لامُ التعليل فهي حرفُ جرٍّ للتعليل.

في هذه الحالة تكون (كي) حرف جر.

ففي قولنا: (جئتُ كي أنْ أتعلم) كي حرف جر للتعليل، و"أنْ" هذا حرف مصدري ناصب للمضارع، ينسبك منه ومن الفعل المصدر، هذا المصدر المنسبك يكون مجرور بـ(كي)، والتقدير "جئتُ للتعلم"؛ لأنَّ كي الجارة للتعليل هي بمعنى (اللام)، جئتُ كي أن أتعلم.

وفي قولنا: (جئتُ كي لأتعلم) قلنا هذه أيضًا حرف جر، "كي" حرف جر، "اللام" بعدها حرف جر فيكون للتوكيد؛ لأنَّ كلاهما للتعليل.

- **الأولى**: للتعليل.

- **والثانية**: لتأكيد التعليل.

والمضارع ليس منصوبًا بلام التعليل، ولا يصح أن نقول إنه منصوب بـ(كي) لأنه لا يُفصل بين الناصب والمنصوب، وإنما المضارع منصوب بأن مُضمرة، والمصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل مجرور بـ(كي) الجر يكون للعامل الأصلي، والثاني يكون لمجرد التوكيد.

الحالة الثالثة لـ كي مع الفعل المضارع: أن تأتي هي وحدها، ليس معها اللام ولا أنْ، أو تأتيَ "أن" معهما، أو تأتي "كي" معهما، يعني قبلها اللام وبعدها أن، فإن جاءت وحدها كقولك: (جئتُ كي أتعلَّم) وإن جاءت معهما ففي قولك: (جئتُ لكي أنْ أتعلَّم).

فما حكم (كي) في هذه الحالة؟

يجوز أن تجعلها ناصبةً بنفسها فهي حرف مصدر ناصب، ويجوز أن تجعلها حرفَ جر.

ففي المثال الأول: (جئتُ كي أتعلَّم) إنْ جعلتها ناصبة فالمضارع حينئذٍ منصوبٌ بها، وهي حرف ناصب مصدري، ينسبك منه ومن المضارع مصدر، مجرور بماذا؟ بلام مُقدَّرة، يعني "جئتُ لكي أتعلم"، فاللام هذه قدرناها لكي تجر هذا المصدر.

وإن جعلناه حرف جر (جئت كي أتعلم) قلنا "كي هنا حرف جر للتعليل، فالمضارع ليس منصوبًا بها، وإنما هو منصوب بأن مُضمرة ينسبك من أن والفعل مصدر مجرور بـ كي.

إذًا في هذا المثال: (جئتُ كي أتعلم) يجوز الوجهان.

وأيهما أحسن؟ نجعلها ناصبة أو حرف جر؟

الجواب: الأفضل والأحسن أن نجعلها ناصبة، لماذا؟ لأنَّنا إن جعلناها ناصبة فسنُعيدها إلى قولنا (جئتُ كي أتعلم)، وإن جعلناها جارَّة فسنجعلها كقولنا: (جئتُ كي أن أتعلم) وأيهما أكثر في الكلام؟ الأول، فلهذا الأحسن أن نجعلها من الأكثر.

هذا المثال الأول.

والمثال الثاني: أن تأتيَ "كي" مع اللام وأن، أي: "جئتُ لكي أن أتعلَّم"، فيجوزُ في "كي" أن تجعلها ناصبة، وأن تجعلها جارَّة، فإن جعلناها ناصبة (جئتُ لكي أن أتعلم) اللام حرف جر، و "كي" قلنا ناصبة بنفسها، مصدرية ناصبة، فالمضارع منصوب بها.

وأن..

"جئت لكي أن"؟ ماذا نقول عن "أن" حينئذٍ؟

نقول مؤكدة لحرف المصدر الناصب، والمصدر المؤوَّل سيكون من كي والفعل، وهو مجرور باللام.

وإن جعلناها حرف حر (جئتُ لكي أن أتعلم) فاللام حرف جر للتعليل، و "كي" حرف جر مؤكد للتعليل، و "أن" هي الناصبة للمضارع، فينسبك منها ومن المضارع مصدر مجرور باللام أو بـ كي مجرور باللام.

وأيهما أفضل في هذا المثال؟ أن نجعل كي ناصبة أم جارة؟

الجواب أن نجعلها جارة؛ لأننا إن جعلناها جارَّة عدنا بها إلى ماذا؟ (جئت لكي أن أتعلم) إن جعلناها جارَّة، عدنا بها إلى أي مثال؟

جئتُ.. جعلناها جارة فحينئذٍ "أن" هذه زائدة للتأكيد.

إن جعلناها جارة كانت هي الزائدة للتعليل، وإن جعلناها ناصبة صارت "أن" هي الزائدة للتعليل.

والوجه الثاني هو الأحسن.

طالب:...

الشيخ: الأفضل أن نجعلها جارة، في الحالة الثانية (جئت لكي أن).

طالب:...

الشيخ: لا ما في أصل، من أين الأصل؟ عند الكوفيين، أما عند الجمهور تأتي ناصبة وتأتي جارة بحسب موضعها لا أصل لها.

إن جعلناها على الأول (جئتُ لكي أنْ أتعلم) إن جعلناها للتعليم، إن جعلناها حرف جر فسنعود بها إلى قولنا (جئتُ لكي أتعلم)، وإن جعلناها ناصبة فسنعود بها إلى قولك: (جئتُ لِأن أتعلم).

وأيهما أكثر في الكلام؟ جئت لكي أتعلم أو جئت لأن أتعلم؟

لكي، هذه كلها أساليب جائزة، فلهذا نذكر كل الأساليب الآن.

الخلاصة: أنَّ لـ كي مع المضارع أحوالٌ وأساليب:

- **الأسلوب الأول:** جئتُ كي أتعلم.
- **الثاني:** جئت كي لأتعلم.
- **الثالث:** جئتُ لكي أتعلَّم.

الرابع: جئتُ كي أتعلم.

الخامس: جئت لكي أن أتعلم.

نبدأ بالأول..

الأول: (جئت كي أتعلم)، هذا هو الأسلوب الأكثر والأشهر. و "كي" في هذا الأسلوب كما ذكرنا قبل قليل يجوز أن تكون ناصبة، ويجوز أن تكون جارَّة.

الأسلوب الثاني: (جئتُ لكي أتعلَّم)، وهذا أسلوبٌ كثير، و "كي" ناصبة أم جارَّة؟ "جئتُ لكي أتعلم" هنا ناصبة فقط.

الأسلوب الثالث: (جئتُ كي لأتعلَّم) هذا أسلوبٌ قليل، لكنه وارد، لكن ما نوع كي؟ قلنا حرف جر.

الأسلوب الرابع: (جئتُ كي أنْ أتعلم) هذا أسلوبٌ قليل أيضًا، و "كي" في حرف جر أيضًا.

الأسلوب الخامس: (جئتُ لكي أنْ أتعلم)، هذا أسلوبٌ قليل أيضًا، وكي فيه يجوز أن تكون ناصبة أو جارة.

إذًا فإذا جاءت وحدها (جئتُ كي أتعلم) أو جاءت مع اللام وأن (جئت كي أن أتعلم) فيجوز فيها الوجهان.

فإذا جاء بعدها اللام أو أن، (جئت كي لأتعلم)، (جئت كي أن أتعلم) فهي حرف جر.

وإن جاءت اللام قبلها، (جئت كي لأتعلم) فهي حرف ناصب.

طيب الأسلوب الأول وهو الأشهر (جئت كي أتعلم) من شواهده قوله تعالى: ﴿كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ [طه:٤٠]، **وقوله تعالى**: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر:٧].

ومن الأسلوب الثاني (جئت لكي أتعلم) وهو كثير قوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا

تَأْسَوْا ﴾ [الحديد:٢٣].

ومن أسلوب (جئت كي أن أتعلم) وهذا قلنا قليل، قول جميل بثينة:

فقالت أكلَّ النَّاس أصبحت مانحًا لسَانك كي ما أن تغرَّ وتخدعَ

فجمع كي وأنْ، وأمَّا ما في قوله: (كي ما أن) فما زائدة.

ومن أسلوب (جئتُ كي لأتعلم) وهذا قلنا قليل: قول عبد الله بن قيس الرُّقيَّات:

كَي لتقضيني رُقية ما وَعدتني غَير مختلسِ

وقول حاتم الطائيّ:

وأخرجتُ ناري كي ليُبصرَ ضوءها وأخرجتُ كلبي وهو في البيت داخلُه

ومن أسلوب (جئتُ لكي أن أتعلم) وهو قليل أيضًا: قول الشاعر:

أردتَّ لكي ما أن تطير بقربتي فتتركها شنًّا ببيداءَ بلقَع

فقال: (لكي ما أن) فجمع اللام وكي وأن، وأما "ما" في قوله: لكي ما؛ فهي زائدةٌ بعد (كي).

وهنا نتكلم على زيادة ما بعد (كي)، وكما تروْن يجوز أن تُزاد "ما" بعد "كي"، فإذا زيدت "ما" بعد "كي"، فهل ينتصب المضارع بعدها أم لا؟

تقول: (جئت كي أتعلم) أو (جئت كي ما أتعلم) يجوز أن تزيد ما، لكن ما حكم المضارع حيينئذٍ؟

الجواب: أنك إذا زدت "ما" بعد "كي" فللمضارع حينئذٍ حالتان:

الحالة الأولى: أن تأتِيَ أن بعد كي، فتقول: (جئتُ كي ما أن أتعلم) فما حكم المضارع؟ وجوب النصب، هنا يجب أن يبقى على نصبه؛ لوجود أن، تقول:

"جئت كي ما أن أتعلم"، أو "جئت لكي ما أن أتعلم".

والحالة الثانية: ألا تأتيَ بعدها أن، يعني "كي" و "ما" الزائدة من دون أنْ، نحو (جئت كي ما أتعلم) فهنا يجوز نصب المضارع ورفعه، والأكثر بقاؤه منصوبًا، تقول: (جئتُ كي ما أتعلم) هذا الأكثر، ويجوز (جئتُ كي ما أتعلم يا محمد) كقول الشاعر:

ولقد لحنتُ لكُم لكي ما تفهمُوا

وكل الأبيات السابقة التي قرأناها قبل قليل، والفعل فيها منصوب، كما سمعتم.

والإلغاء جائز، كما قلنا قبل قليل، ولكنه قليل، تقول: (جئتُ كي ما أتعلم) ومنه قول الشاعر:

إذا أنــت لــم تنفــع فــضُرَّ فإنما يُـرجَّ الفتى كـي مـا يضـرُّ وينفـعُ

ومعنى البيت: إذا أنت لم تنفع أهلك فضر أعداءك، هذا هو المعنى، فبعض الناس فائدته لأهله قليلة، لكنه قادرٌ على إيذاء الأعداء، وبعضُ الناس يستطيع أن يخدم أهله، ويبذل الخير وينشر، لكنه ما يستطيع أن يُنكف الأعداء، والفتى أحد هذين الرجلين إما أن تنفع أهلك وإما أن تضر أعداءك.

انتهينا من الكلام على الناصب الثاني من نواصب الفعل المضارع، وهو (كي).

ثم ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الناصب الثالث من نواصب الفعل المضارع فقال:

لاَ بَعْدَ عِلمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّ

فَانْصِـبْ بِهَـا وَالرَّفْـعَ صَـحِّحْ وَاعْتَقِـدْ تَخْفِيْفَهَــا مِــنْ أَنَّ فَهْــوَ مُطَّــرِدْ

فالناصب الثالث من نواصب الفعل المضارع هو الحرف (أنْ) وهو حرفٌ مصدري، إذا قلنا مصدري يعني ينسبكُ منه ومن الفعل مصدر، وهذا المصدر يُعامل معاملة الاسم في كل شيء، كأن تقول: "أحبُّ أن أتعلم"، أو "أحب أن تتعلموا"، أو "أحب أن تتعلمن"، أو "أحب ألا تُهمل"، تقول: "أحب ألا تُهمل"، مضارع منصوب بأن، ولا النافية لا تمنع العمل، و"أحب ألا تهملوا"، و"أحب ألا تُهملن".

قال تعالى: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾ [يوسف:٤٠].

أين أنْ؟ ادغمت في اللام، يعني أمر أن لا تعبدوا، ثم حصل إدغام، فقيل: أمر ألا تعبدوا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف:١٢].

يعني أنْ لا تسجد.

وقولنا حرفٌ مصدري؛ أن ينسبك منه ومن الفعل بعده مصدر، وهذا المصدر المُنسبك يقع موقع المصدر الصريح، فيقعُ مبتدأً، نحو "أن تجتهد أحبُّ إليَّ"، أي اجتهادك أحب إليَّ.

قال تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْۖ﴾ [البقرة:١٨٤].

أي: صيامُكم خيرٌ لكم.

ويقعُ خبرًا، كقولك: (المطلوب أن تحفظ السورة) يعني المطلوب حفظ السورة، ويقع فاعلًا نحو: (يخفيني أن تقف على السور) وفي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد:١٦].

ويقع مفعولًا به: نحو: (أحب أن تجتهد)، ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف:٧٩].

ويقعُ في محل جرٍ بحرف الجر، نحو: (عاهدته على أن أجتهد)، ويقع في محل

جرٍ بالإضافة نحو: (سأزورك يوم أنْ تعود)، قال تعالى: ﴿مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ﴾ [البقرة:٢٥٤].

وهكذا.. المصدر المُؤوَّل مثل المصدر الصريح في المواقع؛ لأنه اسم من الأسماء.

و "أنْ" المصدرية تدخلُ على الفعل فتنصبه كما سبق، وتدخلُ أيضًا على الفعل الماضي، فلا تعملُ فيه شيئًا؛ لأنَّ الماضي لا يعمل فيه شيئًا، لا يدخله إعراب أصلًا، كما أنها لا تغير زمان الماضي عن الماضي، كأن تقول: (فرحتُ بأن عاد الحق إلى أصحابه) فلو جعلته مضارعًا (فرحتُ بأن يعود) عملت، لكن الماضي بأن عاد لم تعمل ولم تغير زمانه.

وأنْ المصدرية الناصبة هذا حرفٌ له الصدارة.

ما معنى له الصدارة؟

أن يجب أن يكون في أول جملته ولا يتقدم عليه معموله، ولا معمول معموله، فلا يجوز أن تقول مثلًا: (أحب اللص أن تضرب) تعني نحب أن تضرب اللص، فلا بد أن تأتي في صدر جملتها، لا نقول يجب أن تأتي في البداية، وإنما نقول في صدر جملتها.

وأنْ كما تسمعون تتكون من همزةٍ مفتوحة، ومن نون ساكنة، وأنْ المفتوحة الهمزة الساكنة النون لها في العربية أنواع، منها:

أن المصدرية وهي الناصبةُ للمضارع، وهي التي نتكلم عليها الآن، وسيأتي لها تفصيل أكثر بعد قليل.

ومن أنواع أنْ: أن المخففة من أنَّ الثقيلة، من أنَّ المشددة، وهذه سبقت في أي باب؟ في باب "إن وأخواتها".

ومن أنواع أن: أن المُفسِّرة، التي تكون بمعنى أي، وهي أنْ مسبوقةٌ بجملة فيها معنى القول دون حروفه، فهي حرف مُهمل لا يعمل شيئًا، لا ينصب ولا يجر ولا يجزم، كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون:٢٧]، ﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾ [ص:٦]، ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ ﴿٣٨﴾ أَنِ اقْذِفِيهِ﴾ [طه:٣٨-٣٩].

وتقول: (أمرته أنْ اجلس)، و (أرسلت إليه أنْ تعال)، وهكذا..

فهذه "أن" المفسرة بمعنى "أي".

ومن أنواع أنْ: أنْ الزائدة، وهي التي دخولها كخروجها، وأشهر مواضعها بعد لمَّا الحينية، يعني بعد لما التي تدل على الوقت، على الحين، قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف:٩٦].

يعني فلما أنْ جاء البشير، وأنْ زائدة.

تقول: (فلما أن رأيته قلت له كذا) وهكذا.

فهذه أشهر أنواع أنْ في اللغة.

أما أنْ التي تنصب الفعل المضارع التي نتكلم عليها الآن، فلها مع الفعل المضارع ثلاثة أحوال:

أنْ لها مع الفعل المضارع ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: أن يقع قبلها ما يدل على علم، يعني على يقين، فهي حينئذٍ أن المخففة مِن أنَّ الثقيلة، فالمضارع بعدها مرفوعٌ أم منصوب؟ مرفوع، كقولك: "علمت أن يقومُ زيدٌ"، تريد علمتُ أنه يقوم زيدٌ، وتقول: "رأيتُ أنْ يذهبُ زيدٌ"، تريد برأيت يعني علمت ذلك.

قال تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل:٢٠]، يعني علم أنه سيكون منكم مرضى.

وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه:٨٩]، يعني أنه لا يرجع.

فـ أنْ إذا وقع قبلها ما يدل على علم ويقين فهي المخففة من الثقيلة، والمضارع بعدها مرفوع.

الحالة الثانية لـ أن: أن يقع قبلها ما يدل على ظنٍ ورُجحان، فيجوز فيها أن تجعلها الناصبة، تنصب المضارع، ويجوز أن تجعلها مخففة من الثقيلة.

المضارع كقولك: (محمدٌ ظننتُ أن يقوم) أنْ سُبقت بظن، لك أن تنصب "محمدٌ ظننتُ أنْ يقومَ"، فجعلتها الناصبة المصدرية، مصدرية يعني ينسبك منها مصدر، فمعنى الكلام "محمدٌ ظننتُ قيامه"، ولك أن ترفع "محمدٌ ظننتُ أن يقومُ"، فتكون المخففة من الثقيلة، ومعنى الكلام محمدٌ ظننتُ أنه يقومُ.

فالأمران جائزان، لكن الأكثر والأحسن في أنْ المسبوقة بظن النصب أم الرفع؟

الجواب: النصب هو الأكثر، هو الأرجح، ولذلك اتفق القراء عليه في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت:١-٢].

الفعل هنا "يتركُ" منصوب باتفاق القراء، أما في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة:٧١].

هذه "أن" مسبوقة بحسب، وحسب من أفعال الظن، هذا اختلف فيها القراء، فبعضهم نصب، ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة:٧١]، وبعضهم رفع: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة:٧١].

وهذا يدل على جواز الوجهين بالتخريجين المذكورين.

الحالة الثالثة لـ أن مع الفعل المضارع: ألا تُسبق بعِلم، وألا تُسبق بظن، فحينئذٍ يجب أن تكون الناصبة المصدرية، كأن تقول: "أحب أن تجتهد"، و "حرصتُ على أنْ أسافرَ"، و "يجبُ أن تذهبَ"، وهكذا.

ولكل ذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما سمعنا قبل قليل من قوله:

كَذَا بِأَنْ لاَ بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّ

فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ تَخْفِيْفَهَا مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ

فقال: "كذا بأن"، يعني انصب المضارع بأنْ.

لاَ بَعْدَ عِلْمٍ

أي "أن" التي بعد علم لا تنصب المضارع؛ لأنها مخففةٌ من الثقيلة.

وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّ

فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِد

أي أن التي بعد ظن يجوز فيها الوجهان، أن تنصبَ بها فهي المصدرية الناصبة، وأن ترفع ما بعدها فهي المخففة من الثقيلة.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثالث عشر بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسَّلام على نبينا مُحمَّد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأهلًا وسهلًا، وحيَّاكم الله في هذه الليلة، ليلة الاثنين، السابع من شهر المحرم، من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائة وألف.

نحن في مسجد الراجحي في مدينة الرياض بحي الجزيرة، لنعقد بعون الله وتوفيقة الدرس الثالث عشر بعد المائة من دروس شرح ألفية ابن مالك عليه رحمة الله.

وكنا بدأنا في الدرس الماضي في الكلام على باب "إعراب الفعل" وقلنا إن هذا الباب عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تسعة عشرة بيتًا، قرأناها في الدرس الماضي، وشرحنا منها في الدرس الماضي ثلاثة أبيات، وهي قوله:

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ ... مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ
وَبِلَنِ انْصِبْهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنْ ... لاَ بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّ
فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ ... تَخْفِيْفَهَا مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ

شرحناها إلَّا أنَّه بقيَ شرحٌ قليل للبيت الثالث، فنُعيده بسرعة، وفيه يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَـــــــــــذَا بِــــــــــــأَنْ لاَ بَعْـدَ عِلْـمٍ وَالَّتِـي مِـنْ بَعْـدِ ظَـنّ
فَانْصِـبْ بِهَـا وَالرَّفْعَ صَـحِّحْ وَاعْتَقِـدْ تَخْفِيْفَهَـــا مِـــنْ أَنَّ فَهْـــوَ مُطَّـــرِدْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ (كذا بأن) أي انصب المضارع أيضًا بـ أن، ثم قال: (لا بعد علم) أي "أن" التي بعد علم لا تنصب المضارع بعدها؛ لأنها حينئذٍ تكون مخففةً من الثقيلة.

ثم قال: (والتي من بعد ظن فانصب بها والرفع صحح) أي أنَّ "أن" التي بعد ظن يجوز فيها الوجهان:

- أن تنصب بها فهي أن المصدرية الناصبة.
- وأن ترفع ما بعدها.

ثم فسَّر وجه الرفع بقوله:

وَاعْتَقِـــــــــــــــــــدْ تَخْفِيْفَهَـــا مِـــنْ أَنَّ فَهْـــوَ مُطَّـــرِدْ

يقول: إذا خُففت "أن" فإن ما بعدها مرفوع، فهذا وجه الرفع لـ أن إذا وقعت بعد الظن، كأن تقول: (أظنُّ أنْ يذهبَ زيدٌ)، (أظن أن يذهبُ زيدٌ)، فلك الرفع والنصب، فإن نصبت فهي الناصبة المصدرية، يعني أظن ذهاب زيد، وإن رفعت "أظن أن يذهبُ زيد"، فهي المخففة من الثقيلة على تقدير أظن أنه يذهب زيد.

بعد ذلك نذكر تنبيهًا يتعلق بالإملاء: "أنْ" التي تنصب المضارع مختومة كما ترون بـ أن ساكنة، فإذا وقعت بعدها "لا" فإنها تنصب المضارع لا شك في ذلك، إلا أنها تُدغم في لام "لا" لفظًا وخطًا، فتقول: (أحبُّ ألَّا تُهمل)، "ألَّا" نكتبها بهمزة ولامٍ مشددة وألف، نُدغم لفظًا، وكذلك في الخط.

فإن لم تنصب "أنْ" المضارع بأن تجعلها مخففة من الثقيلة، كقولك: (أظنُّ ألَّا يذهبُ زيد) فحينئذٍ تُدغم لفظًا إلَّا أنك تفصل في الخط.

تدغم لفظًا؛ لأن النون الساكنة إذا جاءت بعدها لام فالحكم الإدغام، أظن ألَّا، إلا أنها تُفصل، تكتب النون ساكنة بعدها، لا وحدها.

هذا هو الفرق بين الناصبة وغير الناصبة، فالناصبة تُدغم لفظًا وخطًا، وغير الناصبة تُدغم لفظًا وتُفصل خطًا.

طالب:...

الشيخ: هذه تُفصل؛ لأنها مخففة من الثقيلة، وليس بعدها مضارع أصلًا.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلاً عَلَى مَا أخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلَا

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: بعضُ العرب في لغةٍ قليلة يُهملون (أنْ) المصدرية، يعني يجعلونها حرفًا هاملًا، فلا ينصبون المضارع بعدها، بل يبقى مرفوعًا، فيقولون: (أحبُّ أنْ تذهبوا يا مُحمد)، (أحب أن تذهبون يا رجال) هذه لغةٌ قليلة.

وعلَّل النحويون كـ ابن مالك هذه اللغة القليلة بأنَّ هؤلاء العرب حملوا "أنْ" المصدرية على "ما" المصدرية، و "ما" المصدرية مُهملةٌ اتفاقًا، والجامع بينهما معنى المصدرية، فتقول: (أريدُ أنْ تفعل)، أو (أريدُ ما تفعل) المعنى متقارب أو واحد، (أريدُ أنْ تفعل) أي أريد فعل، (أريد ما تفعل) أي أريد فعل، فيجتمعان في معنى المصدرية، إلا أنْ عاملة و "ما" هاملة، فبعض العرب حمل أن على ما فأهملها.

وبعض العلماء يُخرِّجُ على هذه اللغة القليلة قراءة ابن مُحيصِن وهي قراءةٌ شاذة، قرأ: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾ [البقرة:٢٣٣]، **وقراءة الجمهور على**

القياس، اللغة الكثيرة: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾ [البقرة:٢٣٣].

وبعضهم أيضًا خرَّج على هذه اللغة القليلة قول الشاعر:

يَا صاحبيَّ فَدَت نَفسِي نُفُوسكمَا ... وحيثُ ما كُنتما لُقِّتُما رَشَدًا
أنْ تحملَ حَاجةً لي خفَّ مَحمِلُها ... وتَصنعَ نِعمةً عِندِي بهَا وَيَدا
أنْ تقْرَآنِ علَى أسمَاء وَيحَكمَا ... منِّي السَّلام وألَّا تُشعرَا أحدًا

فـ "أن" وردت ثلاث مرات، عملت في موضعين (أن تحملا حاجةً)، و (ألا تُشعرَ أحدًا)، وفي الموضع الثاني: لم تعمل (أن تقرآن)، فقالوا: أن تقرآن جاءت على هذه اللغة.

وحمل بعضهم أيضًا على هذه اللغة القليلة قول الشاعر:

إنِّي زعيمٌ يَا نُويقةُ إن نجوتُ من الرَّزاحِ ... أنْ تَهبطينَ بلاد قومٍ يرتعُون مِن الطِّلَاحِ

فقال: (أن تهبطين).

وخُرِّجت القراءة –قراءة ابن مُحيصن– على غير ذلك؛ لأنَّ العلماء عمومًا يكرهون أن يُخرَّج القرآن على القليل الشاذ، متى ما وُجد لهذه القراءة وجهٌ يعيدها إلى الكثير، فبعض العلماء خرَّج القراءة ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾ [البقرة:٢٣٣]، فقال إنَّ "مَن" في الآية اسمٌ موصول، و "مَن" الاسم الموصول يجوز فيه مراعاة لفظه المفرد، ويجوز فيه مراعاة معناه الجمع، وهذا صحيح متفق عليه، فيُقال: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾ [البقرة:٢٣٣]، على مراعاة اللفظ المفرد، "مَن" لفظها لفظ مُفرد، ثم إنها في المعنى قد تُستعمل لمفرد أ مثنى أو جمع.

تقول: (أحبُّ مَن جاء)، أو (أحبُّ مَن جاءا)، أو (أحبُّ مَن جاءوا)، اللفظ

واحد، لفظ مفرد إلا أنها في المعنى، قد تكون لمفرد أو مثنى أو جمع، وكذلك قد تكون لمذكر كما رأيتم، وقد تكون لمؤنث (أحبُّ مَن جاءت).

فيجوز فيها أن يُراعى لفظها المفرد، فتقول: ﴿لِمَنْ أَرَادَ﴾ [البقرة:٢٣٣] أفرد، ﴿أَن يُتِمَّ﴾ [البقرة:٢٣٣] أفرد، فأفرد الفعلين؛ مراعاةً للفظ "مَن" المفردة، ويجوزُ أن تقول: (لمَن أرادُوا أن يتمُّوا الرضاعة) على مراعاةِ المعنى، وهو الجمع، ولو قيل ذلك لجاز، (لمَن أرادُوا أن يتمُّوا الرضاعة) ولا إشكال في ذلك، إلا أنَّ الذي جاء في هذه القراءة ﴿لِمَنْ أَرَادَ﴾ [البقرة:٢٣٣] فأفرد (أراد)، (أنْ يتموا) فجمع "يُتموا" الرضاعة، فالفعل الأول يُراعي لفظ (مَن)، واللفظ الثاني يُراعي معنى (مَن) وهذا أيضًا جائز إلا أنه ليس في كثرة أن يكون الجميع على مراعاة اللفظ، أو على مراعاة المعنى.

وأمَّا البيت (أن تقرآنِ) فحمله على هذه اللغة ضعيف؛ لأنَّ الشاعر لو كان هذا من لغته لاطرد في كلامه، فخرَّجه العلماء على أنَّ "أنْ" فيه مُخففةٌ من الثقيلة، وليست هي أنْ الناصبة أُهملت، والمعنى مقبول، أي أنكما تقرآنِ على أسماء، وكذلك البيت الثالث: (أن تهبطين) يمكن أن يُخرَّج على هذه اللغة القليلة، أو يخرج على "أن" مخففة من الثقيلة، أي أنكِ تهبطين.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أَو قَبْلَهُ اليَمِيْنُ وَانْصِبْ وَارْفَعَا ... إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الناصب الثالث من نواصب الفعل المضارع وهو (إذًا)، وإذًا حرفُ جوابٍ دائمًا، وحرفُ جزاءٍ غالبًا.

حرف جوابٍ دائمًا أي لا بد أن يتقدمه شيء.

وحرف جزاءٍ غالبًا، أي أن الأغلب فيه أنه يترتب على ما قبله، ليس مجرد أن

يتقدمه شيء، ولكن يترتب ويتسبب مما قبله، هذا هو الأغلب فيه.

وذكر ابن مالك كالنحويين أنَّ المضارع ينتصب بـ إذًا بثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن يكون زمن المضارع الاستقبال، وهذا قوله:

وَنَصَبُوَا بِإِذَنِ المُسْتَقْبَلاَ

الشرط الثاني: أن تكون (إذًا) في صدر الجواب، يعني في أول جملة الجواب، وهذا قوله:

إِنْ صُدِّرَتْ

والشرط الثالث: ألا يُفصل بين (إذًا) والمضارع بغير القسم.

وهذا قوله:

وَالفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

أَو

قَبْلَهُ اليَمِيْنُ

ومِن أمثلة ذلك: أنْ يُقال لك: "سوف آتيك"، فتقول: "إذًا أُكرمك"، وقولك: "إذًا أكرمك" جوابٌ لمَن قال لك: "سوف آتيك"، أو تقول: "سأجتهدُ إن شاء الله"، فأقول لك: "إذًا تنجحَ"، أو تقول: "سأذهبُ الليلة إلى فلان"، فأقول: "إذًا نلتقيَ عنده"، أو تقول: "اتحدَ المسلمون"، فأقول: "إذًا ينتصروا"، أو تقول: "ارتفعت حرارةُ الماء"، فأقول: "إذًا يتبخرَ".

فالمضارع في كل ما سبق مُستقبل، أي سيقع بعد زمن التكلم، ومتصلٌ بـ إذًا كما رأيتم، وإذًا جاءت في صدر جُملة الجواب، فانتصب المضارعُ بها.

فإن كان زمن المضارع الحل، أي أن المضارع واقع في نفس الزمن الذي يقع فيه التكلم، فإنَّ إذًا تُهمل، فإذا كانت إذًا هاملة، فالمضارع بعدها منصوب أو مرفوع، يبقى على أصله مرفوع، لا يُنصب.

مِن أمثلة ذلك: أنْ تقول لي: (إني أُحبُك)، فأقولُ لك: (إذًا أظنُّك صادقًا)، ظنِّي كان في زمن تكلُّمي أو سيقع بعد زمن التكلم؟

وأنا أتكلم أظنُّ صدقك، إذًا فالفعل "أظن" واقع في زمن التكلم فيرتفع؛ لأن المضارع لا ينتصب، إلا في المستقبل، هذه قاعدة في المضارع.

فلهذا سيُقال لك في كل النواصب: إذا لم يكن زمن المضارع المستقبل لا ينتصب، وإذا قلت: "سأجتهدُ في دروسي"، أقول لك: "إذًا أعلمك قادرًا على ذلك"، علمي أنك قادر على ذلك، واقع في زمن تكلمي، ولم يكن بعد التكلم، لأنه واقع في نفس الزمن، فلذلك يرتفع، ما يجوز أن ينتصب.

وإذا قال الطالب: (الماءُ يتبخرُ يا أستاذ)، فقال الأستاذ: (إذًا يتبخرُ بسبب الحرارة)، الطالب يقول: هو يتبخر يا أستاذ، هو يتبخر الآن، فالطالب يقول: إذًا يتبخر بسبب الحرارة، إذًا التبخر كان في زمن تكلن الأستاذ فيرفع، إذًا يتبخرُ بسبب الحرارة.

والأمثلةُ كثيرةٌ على ذلك: كأن تقول: "جئنا إليك لأننا نحبك"، فأقول: "إذًا أحبكم"، أخبركم أنِّي أحبكم، ولا أريد أن أخبركم أني سأحبكم، بل أخبركم أنِّي الآن أحبكم.

وإذا قلت: "أنا أحب المسلمين"، فأقول: "إذًا تصدقُ في كلامك"، يعني أعتقد أنك صادق، وهكذا.

وكذلك إذا فُصل بين "إذًا" والمضارع بفاصلٍ غير القسم، فإنَّ "إذًا" تُهمل،

والمضارع بعدها يُرفع.

مِن أمثلة ذلك: أن تقول: "سوف آتيك"، فأقول: "إذًا أنا أُكرمُك"، ففصلت بين "إذًا" المضارع بـ "أنا"، بالمبتدأ، وإذا قلت: "سأجتهدُ إن شاء الله"، فقلتُ لك: "إذًا أنت تنجحُ"، وإذا قلت: "سأذهبُ الليلة إلى فلان"، فأقول لك: "إذًا عِنده نلتقي"، ترفع، وإذا قلت: "اتحد المسلمون"، فأقول: "إذًا بإذنِ الله ينتصرون"، وإذا قلت: "ارتفعت حرارة الماء"، فأقول: "إذًا سوف يتبخر"، وهكذا.

إلا إذا كان الفصل بالقسم بين "إذًا" والفعل المضارع، فإنه لا يضر، بل تبقى "إذًا" عاملةً للناصب، ويبقى المضارعُ بعدها منصوبًا.

نحو: (إذًا والله أكرمك)، "إذًا والله تنجح"، "إذًا ورب الكعبة ينتصروا".

قال حسان بن ثابت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ:

إذًا واللهِ نـــرمِيَهُم بحـــربٍ ... تُشيبَ الطفلَ مِن قبلِ المَشِيبِ

وكما سمعتم في أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، هو اكتفى بالفصل بالقسم، استثنى الفصل بالقسم، هو الذي لا يضر، معنى ذلك أن الفصل بغير القسم يضر، ويجعلُ "إذًا" حاملة.

والراجحُ في ذلك والله أعلم: أنَّ كُل الفواصل الضعيفة في حُكم القسم.

والمُراد بالفواصل الضعيفة: شبه الجُملة، والنداء، والقسَم.

هذه الفواصل الضعيفة.

- **شبه الجملة**: أي الجار والمجرور وظرف الزمان وظرف المكان.
- **والنداء معروف.**

- **والقسم.**

والراجح أيضًا والله أعلم: أنَّ "إذًا" عند فصلها عن المضارع بهذه الفواصل الضعيفة يجوزُ إعمالها وإهمالها.

نحو: إذا قلت: "سوف آتيك"، فأقول: "إذًا والله أكرمك"، أو "إذًا والله أُكرمُك"، إن اعتبرت بالفصل أهملت، وإن اعتبرت أنَّ الفاصل ضعيف أعملت.

وتقول: "سأجتهد إن شاء الله"، فأقول لك: "إذًا يا زيدُ تنجحُ أو تنجحَ"، وإذا قلت: "سأذهب الليلة إلى فلان"، أقول لك: "إذًا عنده نلتقيا أو نلتقي"، وإذا قلت: "اتحد المسلمون"، أقول لك: "إذًا بعون الله ينتصرون أو ينتصروا"، وإذا قلت: "ارتفعت حرارة الماء"، فأقول: "إذًا بعد قليل يتبخرَ أو يتبخرُ".

هذا الراجح والله أعلم.

فإن كان الفاصلُ قويًّا، أي بغير الفواصل الضعيفة المذكورة، وجب إهمالُ إذًا، ورفعُ المضارع، نحو قولك: "سوف آتيك"، فأقول: "إذًا أنا أُكرمك"، وإذا قلت: "سأجتهدُ إن شاء الله"، فأقول: "إذًا أنت تنجحُ"، وإذا قلت: "سأذهب الليلة إلى فلان"، فأقول: "إذًا سنلتقي"، فاصل السين، وإذا قلت: "اتحد المسلمون"، أقول: "إذًا سوف ينتصرون"، الفاصل سوف وإذا قلت "ارتفعت حرارة الماء"، أقول: "إذًا قد يتبخرُ"، الفاصلُ قد.

فهذا ما يتعلق بالفصل.

فإنْ لم تتصدر "إذًا" الجواب، لم تأتِ في صدر جُملة الجواب، بل سُبقت بشيء، سِوى الواو والفاء، فإنَّ "إذًا" تُهمل، والمضارع بعدها يُرفع ولا يُنصب.

نحو: "سوف آتيك"، فأقول: "أنا إذًا أُكرمُك"، وإذا قلت: "سوف آتيك"، أقول: "أكرمك إذًا"، وإذا قلت: "سأجتهد إن شاء الله"، أقول لك: "أنت إذًا

تنجح"، وإذا قلت: "سأذهب الليلة إلى فلان"، أقول لك: "عنده إذًا نلتقي"، وإذا قلت: "اتحد المسلمون"، أقول: "بإذن الله إذًا ينتصرون".

وتقول: "إن تزرني إذًا أُكرمْكَ". نقف عند هذا المثال قليلًا.

(إن تزرني إذًا أكرمك).

- **إن**: هذا حرفُ شرط.
- **تزرني**: جوابُ الشرط.
- **وأكرمك**: جوابُ الشرط مجزوم.
- **وإذًا**: هنا لم تأتِ في أول جملةِ الجواب، وإنما جاءت معترضة بين الشرط وجواب الشرط، فهنا يجب إهمالها.

وتقول: "إذا أنصف الناس بعضهم بعضًا إذًا يسعدون"، كذلك جاءت معترضة، وتقول: "والله إذًا أتركُ الكسل، وهكذا..

قال كُثيِّر عزة:

لئن عاد لي عبدُ العزيزِ بمثلها ... وأمكنني منها إذًا لا أُقيلُها

جاءت معترضة، مهملةً وجوبًا.

وقال قريط بن أُنيف العمَّري:

لو كُنتم مِن مازنٍ لم تستبح إبلي ... بنو اللقيطة من زُهل بن شيبانَ
إذًا لقام بنصري معشرٌ خُشنٌ ... عِندَ الحفيظةِ إن ذو لوثةٍ لانَ

فجاءت "إذًا" هنا أيضًا مُعترضة، فقلنا إذا لم تتصدر إذًا فإنها تُهمل، لم تتصدر يعني سُبقت بشيء، سوى الواو والفاء.

فإن سُبقت بواوٍ أو فاءٍ أو العطف، وفاء العطف فإنَّ إعمالها وإهمالها جائزان.

يجوزُ أن تُعملها فتنصب بها، ويجوز أن تُهملها فيرتفع المضارع بعدها، والرفع هو الأكثر والأحسن، يعني إهمالها هو الأكثر والأحسن، وهذا هو قول ابن مالك:

أَو قَبْلَــهُ اليَمِــيْنُ وَانْصِــبْ وَارْفَعَــا إِذَا إِذَنْ مِــنْ بَعْــدِ عَطْــفٍ وَقَعَــا

إن وقعت إذًا بعد الواو العاطفة أو الفاء العاطفة فانصب بها وارفع بها، يعني يجوز الوجهان.

فإذا قلت: "سأزورك الليلة"، فقلت لك: "سأستقبلك، وإذًا أُكرمُك"، أو "وإذًا أُكرمَك"، الواو والفاء، هم خصوا الواو والفاء.

ومِن ذلك أن تقل: "زيدٌ مجتهدٌ هذه السنة"، فأقول: "سأساعده فإذًا ينجح".

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:٧٦]، هذه قراءةُ الجمهور السبعة، بل العشرة، وفي قراءة شاذة: ﴿وإذا لا يلبثوا خلافك إلا قليلا﴾ [الإسراء:٧٦]، فالجمهور رفعوا، فجعلوا "إذًا" مُهملة، وهذه القراءة نصبت أي جعلت "إذًا" عاملة.

ومِن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء:٥٣]، هذه قراءة الجمهور، وفي قراءةٍ شاذة: ﴿فإذا لا يؤتوا الناس نقيرا﴾ [النساء:٥٣].

ولهذا قلنا: إنَّ الأكثر والأحسن فيها الإهمال والرفع، فلهذا اتفق الجمهور عليها العشرة كلهم، والعشرة بل السبعة لا يتفقون على وجهٍ ضعيف أو قليل.

فالرفع كما قلنا على أنَّ الواو والفاء حرفا عطف، فتكون "إذًا" غير متصدرةٍ في اللفظ، فتُهمل ويُرفع بعدها المضارع.

والنصب على أنَّ الواو والفاء في حُكم الاستئناف؛ لأنَّ العطف يجعل ما بعده

في حكم ما قبله، فكأنها صارت بصدر الكلام، عَمِلَت ونصبت.

وهنا سؤال يُسألُ كثيرًا في إملاء إذًا؟

كيف تُكتب إذًا؟ هل تُكتب النون؟ همزة وذال ونون؟ أم تُكتب بالتنوين؟ همزة وذال منونة وألف؟

في ذلك للعلماء مذاهب، أربعة مذاهب:

المذهب الأول: أنها تُكتب الألف والتنوين مُطلقًا، همزة، وذالٌ منوَّنة، وألف، وكذا كُتبت في المصاحف مكتوبة هكذا، وهو قول أكثر العلماء، واختاره ابن مالك، قالوا: لأنَّها يُوقف عليها بالألف، لا بالنون في قراءة كُل القراء، يقفون عليها بالألف يقولون: وإذا، وإذا وصلوا: "وإذًا لا يلبثون"، فإذا، فإذا وصلوا: "فإذًا لا يُؤتون".

فعلى ذلك يجبُ أن تُكتب كغيرها من الكلمات التي تُقرأ في الوصل نونًا، وفي الوقف ألفًا بإثبات بألفٍ وتنوين، كما لو قلت مثلًا: "قرأتُ كتابًا"، في الوصل تقرأه بالنون، "قرأتُ كتابًا"، نسميه تنوين، وفي الوقف "قرأتُ كتابا" بالألف، وكذلك هذه، عند الوصل "إذًا" لا يُؤتون" وفي الوقف: "إذا" انقلبت إلى ألف.

فهذا قول الجمهور وحجتهم، وكما رأيتم قولهم وحُجتهم قوية وظاهرة.

القول الثاني: أنها تُكتب بالنون مُطلقًا، همزةٌ وذال ونون، وهذا قول بعض العلماء، كـ المُبرد، وابن عصفور، قالوا: لأنها حرفٌ كـ لن، و "أن"، والحروف لا يلحقها التنوين اتفاقًا، إلا أنَّ نونه عُوملت معاملة تنوين النصب، فيُوقفُ عليها بالألف.

القول الثالث: أنها تُكتب بالألف إن نصبت المضارع، وتُكتبُ بالنون إن لم تنصب المضارع، يعني إذا عملت تُكتب بالألف، وإذا أُهملت تُكتبُ بالنون، وهذا

هو قول الفرَّاء وابن خَروف، قالوا: للتفريق بينها وبين إذا الظرفية.

القول الرابع: عكس الثالث، أن تُكتب النون إذا نصبت المضارع، وبالألف إذا لم تنصبه، وهذا قولُ كثيرٍ من المتأخرين، ويأخذُ به كثيرٌ من أهل الإملاء.

وأما الوقفُ عليها، إذا وقفت على "إذًا"، فكما سبق أنه بالألف، وعلى ذلك اتفق القراء.

إلا أنَّ بعض العلماء أجازوا أن تقف عليها بالنون، إذًا، كـ ابن عصفور.

والراجح في المسألة والله أعلم: إنَّ القول الأول قول الجمهور أنها تُكتب الألف دائمًا، أو القول الرابع، قول كثيرٍ من المتأخرين أنها إذا نصبت كُتبت بالنون، وإذا أُهملت كُتبت الألف، والله أعلم.

ثمَّ ينتقل ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك إلى الكلام على النصب بـ أن مُضمرةً وجوبًا وجوازاً.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَـيْنَ لَا وَلَامِ جَـرَ التُـزِمْ ... إظْهَـارُ أَنْ نَاصِـبَةً وَإِنْ عُـدِمْ
لَا فَـأَنِ اعْمِـلْ مُظْهِـرًا أَو مُضْـمِرَا ... وَبَعْـدَ نَفْـي كَـانَ حَتْمًـا أُضْـمِرَا
كَـذَاكَ بَعْـدَ أَو إذَا يَصْـلُحُ فِـي ... مَوضِـعِهَا حَتَّـى أَوِ إلَّا أَنْ خَفِـي
وَبَعْـدَ حَتَّـى هكَـذَا إضْـمَارُ أَنْ ... حَـتْمٌ كَجُـدْ حَتَّـى تَسُـرَّ ذَا حَـزَنْ
وَتِلْـوَ حَتَّـى حَـالًا أو مُـؤوَّلَا ... بِـهِ ارْفَعَـنَّ وَانْصِـبِ المُسْـتَقْبَلَا
وَبَعْـدَ فَـا جَـوَابِ نَفْـي أَو طَلَـبْ ... مَحْضَـيْنِ أَنْ وَسَـتْرُهَا حَـتْمٌ نَصَـبْ
وَالـوَاوُ كَالفَـا إنْ تُفِـدْ مَفْهُـومَ مَـعْ ... كَـلَا تَكُـنْ جَلْـدَاً وَتُظْهِـرَ الجَـزَعْ
وَبَعْـدَ غَيْـرِ النَّفْـي جَزْمَـا اعْتَمِـدْ ... إنْ تَسْـقُطِ الفَـا وَالجَـزَاءُ قَـدْ قُصِـدْ
وَشَـرْطُ جَـزْم بَعْـدَ نَهْـي أَنْ تَضَـعْ ... إنْ قَبْـلَ لَا دُونَ تَخَـالُفٍ يَقَـعْ

وَالأَمْـرُ إِنْ كَـانَ بِغَيْـرِ افْعَـل فَـلَا تَنْصِـبْ جَوَابَـهُ وَجَزْمَـهُ اقْبَلَا
وَالفِعْـلُ بَعْـدَ الفَـاءِ فِـي الرَّجَـا نُصِـبْ كَنَصْـبِ مَـا إِلَـى التَّمَنِّـي يَنْتَسِـبْ
وَإِنْ عَلَـى اسْـمٍ خَـالِصٍ فِعْـلٌ عُطِـفْ تَنْصِـبُهُ أَنْ ثَابِتَـا أَوْ مُنْحَـذِفْ
وَشَـذَّ حَـذْفُ أَنْ وَنَصْـبٌ فِـي سِـوَى مَـا مَـرَّ فَاقْبَـل مِنْـهُ مَـا عَـدْلٌ رَوَى

يعني أنَّ باقيَ الأبيات كُلها في هذه المسألة، وهي النصب بـ أن المُضمرة وجوبًا وجوازًا.

خلاصةُ هذه المسألة: وهي النصب بـ أن المُضمرة وجوبًا وجوازًا، أنَّ المضارع يُنسبُ بأن مضمرةُ وجوبًا في خمسة مواضع، ويُنصب بـ أن مُضمرةً جوازًا في خمسة مواضع أيضًا.

خمسة للوجوب، وخمسة للجواز.

فإنَّ النصب يكون بـ أن ظاهرة، فيما سوى ذلك يكون النصب بـ أن ظاهرة، فالمواضع الخمسة لنصب المضارع بـ أنْ مضمرةً وجوبًا، إذا وقعت بعد لام الجحود، نحو: "ما كان زيدٌ ليُهمل".

والثاني: إذا وقعت بعد "أو" التي بمعنى "إلى أن"، أو "إلَّا أن"، نحو: "لأجتهدنَّ أو أنجح"، يعني إلى أن أنجح، أو "لأفتحنَّ الباب أو ينكسر"، يعني إلَّا أن ينكسر.

والموضع الثالث: بعد حتى، نحو: "جئتُ حتى أتعلَّم".

والموضع الرابع والخامس: بعد فاء السببية، وواو المعيَّة، نحو: "اجتهد وتنجحَ"، أو "اجتهد فتنجحَ"، فهذه خمسة مواضع ينتصب المضارع فيها بـ أن مُضمرةً وجوبًا، يعني لا يجوز أن تُظهر.

والمواضع الخمسة لنصب المضارع بـ أن مُضمرةً جوازًا هي الموضع الأول

بعد لام التعليل، نحو: "جئتُ لأتعلَّم".

والموضع الثاني والثالث والرابع والخامس بعد أو، والواو،، وثمَّ، إذا عطفت المضارع على اسمٍ محضٍ.

نحو: "اجتهادُك وتنجحَ خيرٌ من الكسل"، أو "اجتهادُك فتنجحَ خيرٌ من الكسل"، أو "اجتهادُك ثم تنجحَ خيرٌ من الكسل"، وهكذا.

فإن قلت: لَمَ اختُصت أنْ بالعمل ظاهرةً ومُضمرة؟ نواصب المضارع: أن ولن وكي وإذًا، كلها لا تعملُ إلا ظاهرة، إلا أنْ، فإنها تعملُ ظاهرةً كما تكلمنا على ذلك من قبل، وتعمل مضمرةً يعني محذوفةً، مستورةً، كما ذكرنا الآن، وكما سنفصله إن شاء الله.

فلماذا؟

الجواب: لأنَّ "أن" هي أمُّ الباب، أي أم نواصب المضارع.

ما معنى أم الباب؟

أم الباب يعني أكثرها استعمالًا، فإذا كثُر استعمالُ الشيء في اللغة، كثرت أحكامه وتصرفاته، فلهذا صحَّ فيه من التصرف والأحكام ما لا يصح في غيره؛ لأنَّ اللغة يا إخوان في الأصل أمرٌ اجتماعي، فتأخذ أحكام الأمور الاجتماعية، فالشيء إذا كثر عند الناس تصرفوا فيه، يعني اختصروا فيه، الاختصار واضح معروف عند الناس، فاختصروا فيه لأن الاختصار لا يضر بفهمه، معروف عدد الناس؛ لأنه منتشر ومعروف وهكذا.

بعد أن لخصنا الكلام علة النصب بـ أن المضمرة وجوبًا وجوازًا، نفصل كل ذلك بشرح أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَــــيْنَ لَا وَلَام جَــــــرَ التُــــــزِمْ إظْهَــــارُ أَنْ نَاصِــــبَةً وَإنْ عُــــدِمْ
لَا فَــأَن اعْمِــل مُظْهِــرًا أَو مُضْــمِرَا وَبَعْــدَ نَفْــي كَــانَ حَتْمًــا أَضْــمِرَا

جمع في هذين البيتين نصب المضارع بـأن إذا وقعت بعد اللام.

سمعتم فيما سبق من ملخص أنَّ المضارع قد يقع بعد لام الجحود، "ما كان زيدٌ ليفعل"، وبعد لام التعليل، "جئتُ لأتعلم"، يعني فيه المضارع قد يقع بعد أكثر من لام، فالآن هو جمع كل حالات وقوع المضارع بعد اللام، فجمع في هذين البيتين نصب المضارع بـ أن إذا وقعت أنْ بعد اللام؛ لأنَّ "أنْ" اللام لها حينئذٍ ثلاثة أحوال:

الأول: وجوبُ الإظهار، أن تُظهر، أن تُذكر، أن تُلفظ، وذلك إذا وقعت "أنْ" قبل اللام، ووقع بعدها لا النافية أو الزائدة المؤكدة.

إذا جاء قبل "أنْ" لام، إذا وقعت اللام قبل أنْ، ثم جاء بعد (أنْ) لا النافية أو الزائدة المؤكدة، وهذا قوله:

وَبَيْنَ لَا وَلَامِ جَرَ

يعني إذا وقعت أن بين اللام وبين لا، الحكم:

التُزِمْ إظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً

نحو: (جئتُ لئلا تحزن)، أصلُ الكلام (جئتُ لِـ) هذه لام مكسورة، "أنْ" هذه الناصبة، "لا" هذه النافية.

الذي حدث أنَّ النون أُدغمت في اللام بعدها، (أن لا) صارت (ألَّا) وقبلها لام مكسورة (لئلا)، (جئتُ لئلا تحزن).

إلَّا أنَّ "أنْ" هنا كما سبق في حكمها الإملائي يجب أن تُدغم في اللام لفظًا وخطًا، فـ "أن" هنا ظاهرة مذكورة، يجب أن تُذكر، يجب أن تظهر، لماذا؟ لوقوعها بين اللام وبين لا.

ومِن ذلك أن تقول: (بكِّر لئلا تفوتك الرحلة)، وقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ﴾ [النساء:١٦٥].

وأما قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الحديد:٢٩]، أنْ وقعت بين اللام ولا، فإظهارُها واجب، لكنْ لا هذه نافية، أم زائدة مُؤكدة؟

الجواب: زائدةٌ مُؤكدة، يعني ليعلم أهل الكتاب؛ لأن الآية: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَلَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّن فَضۡلِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد:٢٩]، يعني ليعلموا أنهم لا يقدرون على شيء، فـ لا قد تُزاد للتأكيد.

قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَلَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّن فَضۡلِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد:٢٩]، ألَّا، هذه أن لا، ثم صار إدغام، هذه أن، ثم قال: ﴿أَلَّا يَقۡدِرُونَ﴾.

أعملها أم أهملها؟

أهملها.

لماذا أُهملت ولم تنصب المضارع هنا؟

لأنَّها سُبقت بعلم، لا بعد علمٍ، قلنا أن إذا سُبقت بعلم يجب أن تكون مخففة، وهنا يقول: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَلَّا يَقۡدِرُونَ﴾ [الحديد:٢٩]، يعني ليعلموا أنَّهم لا يقدرون.

هذه الحالة الأولى: وجوب الإظهار إذا وقعت أنْ بين اللام ولا.

الحالة الثانية: وجوبُ إضمار أنْ، يعني حذفها، سترها، وذلك إذا وقعت أنْ بعد اللام المسبوقة بكونٍ -يعني كان- منفيٍّ، وهذا قوله:

لَا فَــأَن اعْمِــل مُظْهِــرًا أَو مُضْــمِرَا   وَبَعْــدَ نَفْــي كَــانَ حَتْمًــا أَضْــمِرَا

أضمر أن حتمًا في هذا الموضع، وهذه اللام هي التي تسمى لام الجحود، نحو (ما كان محمدٌ ليُهملَ)، الفعل المضارع (يُهمل منصوبٌ بأن مضمرة وجوبًا، لماذا؟ لأنها وقعت بعد اللام، وهذه اللام مسبوقة بكون "كان" منفي، ما، (ما كان محمدٌ ليُهملَ)، (لم يكن محمدٌ ليتأخرَ)، (ما كنتَ لتتفوق لولا توفيق الله)، (لم تكن لتتفوق لولا توفيق الله).

هذا أسلوبٌ عربي، يأتي فيه الفعل المضارع بعد لامٍ مسبوقةٍ بكونٍ منفي، وتسمى اللام حينئذٍ لام الجحود، ما معنى الجحود هنا؟ الجحود هنا يعني تأكيد النفي.

كيف تؤكد النفي؟

تأمل أنت في المثال: "ما كان محمدٌ ليُهمل"، أعده إلى أصله اللغوي، الأصل الأول: "محمدٌ يُهمل"، هذا الأصل اللغوي الأول، ثم دخلت (كان)، (كان محمدٌ يُهمل)، ثم دخل النفي (ما كان محمدٌ يُهمل)، ثم دخلت اللام (ما كان محمدٌ ليُهمل)، ماذا فعلت؟ أكدت النفي، فسموا هذه لام الجحود.

ومِن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْۚ﴾ [الأنفال:٣٣]، ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾ [العنكبوت:٤٠]، ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء:١٣٧]، ﴿فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ بِهِۦ مِن قَبْلُۚ﴾ [يونس:٧٤]، ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِۗ﴾ [آل عمران:١٧٩].

وهكذا، فهو أسلوبٌ كثير الاستعمال.

وفي لام الجُحود هذه يقول ناظم:

وكلُّ لام قبله ما كانَ أو لم يكُن فللجحودِ بانَ

فاللام إذا سُبقت بما كان أو لم يكن فهي لامُ الجحود.

هذه الحالة الثانية، وهي وجوبُ الإضمار إذا وقعت بعد لام الجحود، وعرفنا المراد بلام الجُحود.

الحالة الثالثة لـ أنْ بعد اللام:

الحالة الأولى: قلنا وجوب الإظهار، إذا وقعت بين اللام وبين لا.

الثانية: وجوبُ الإضمار إذا وقعت بعد لام الجحود.

الحالة الثالثة: جواز الإظهار والإضمار، يجوز أن تظهرها في النطق، ويجوز أن تضمرها أن تحذفها، وذلك فيما سوى ذلك، أي إذا وقعت أنْ بعد اللام، وهذه اللام لم تُسبق بكونٍ منفي، المضارع لم يقترن بـ لا، فيما سوى ذلك، يعني لم تتوسط بين اللام ولا، أو تأتي بعد لام مسبوقة بكون منفي، وهذا قول ابن مالك:

إظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً وَإِنْ عُدِمْ

لَا فَأَن اعْمِل مُظْهِرًا أَو مُضْمِرَا

نحو: "جئتُ لأتعلم"، المضارع هنا وقع بعد اللام، هذه اللام هي لام الجحود؟ لا، هل أنْ توسطت بين اللام ولا؟ لا، إذًا فيجوز أن تُضمر، وهذا هو الأكثر، (جئتُ لأتعلم) ويجوز أن تُظهر أنْ فتقول: "جئتُ لأن أتعلم".

قال تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام:٧١]، وقال: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر:١٢].

فأضمر في آية، وأظهر في آية، ولا شك أن (جئتُ لأتعلم) أكثر من (جئت لأن

أتعلم).

وكيف يكونُ الإعراب؟

يكون كالآتي:

يقول: (جئتُ لأن أتعلم) فأظهرت، فاللام حينئذٍ لامُ جرٍّ للتعليل، وأنْ: حرفٌ مصدريٌّ ناصب، وأتعلم: مضارعٌ منصوبٌ بـ أن، والمصدر المؤوَّل من أنْ والمضارع في محل جرٍّ بـ اللام.

وإذا قلت "جئت لأتعلم" فأضمرت، فاللام: حرف جر للتعليل، وأتعلم: مضارع منصوب بأن مضمرة جوازًا، والمصدر المؤوَّل من أن المضمرة جوازًا والمضارع في محل جر باللام.

وقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَأَن اعْمِل مُظْهِرًا أَو مُضْمِرَا

فيها روايتان: بالفتح والكسر، مُظهرًا أو مُضمرًا، ومُظهرًا أو مُضمرًا، فإن كسرت مُظهرًا أو مُضمرًا، فالمعنى مُظهرًا أنت لـ أن، أو مضمرًا أنت لها.

وعلى الفتح مُظهرًا أو مضمرًا، فالمعنى مظهرًا أنْ أو مُضمرًا، وأنْ يجوز أن تُعاملها معاملة المذكر، ومعاملة المؤنث، وهكذا كلُّ كلمة أردت لفظها، الكلمة إما أن تريد معناها، وهذا واصف الكلام، تقول: (جاء محمد)، و(أخذتُ كتابًا)، تريد معانيَ هذه الكلام، هذا الأصل، فإذا أردت بكلمة لفظها، يعني تريد هذا اللفظ، فحينئذٍ يجوز أن تعامله معاملة المذكر، أو معاملة المؤنث، وهذا الأمر وارد في كلام العرب، فإذا قلت مثلًا: (هل ذهب محمدٌ) تريد أن تستفهم، هذا المعاني، لكن لو قلت (هل) لا محل لها من الإعراب، تريد هذه اللفظة، هذه اللفظة حكمها كذا وكذا.

فيجوز أن تقول: لا محل له من الإعراب، يعني هذا اللفظ لا محل له من الإعراب، ويجوز أن تقول: لا محل لها من الإعراب، يعني هذه الكلمة أو هذه اللفظة لا محل لها من الإعراب، وكذلك لو قلت "ذهبَ"، تقول: هو ثلاثيٌّ أم تقول: (ذهب) هي ثلاثيةٌ؟ يجوز الوجهان، هو ثلاثيٌّ يعني هذا اللفظ، وهي ثلاثي يعني هذه الكلمة ثلاثية، وهكذا كل كلمةٍ أردت لفظها، وسيأتي في أبيات ابن مالك تذكيرُ أنْ، وتأنيثها.

والخلاصة: في إظهار أنْ، وإضمارها بعد اللام، كما لخصها ابن مالك في هذين البيتين، أنَّ لأن بعد اللام ثلاثة أحوال:

- وجوب الإظهار إذا وقعت بين اللام ولا.
- وجوب الإضمار إذا وقعت بعد لام الجحود.
- وجواز الإظهار والإضمار فيما سوى ذلك.

الطالب:...

الشيخ: نعم، إذا قلنا لام الجحود، شرحناها، هي اللام المسبوقة بكونٍ المنفي، يعني بما كان، أو لم يكن.

وعلى ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الآن قد ذكر موضعًا من مواضع نصب المضارع بأنْ المضمرة وجوبًا، وذلك إذا وقعت بعد لام الجحود، وذكر موضعًا من مواضع نصب المضارع بـ أنْ المضمرة جوازًا، وذلك إذا وقعت بعد لام التعليل.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد..

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسَّلام على نبينا مُحمَّد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:-

فقد ذكرنا في الناصب أو الكلام على نصب الفعل المضارع بـ (أنْ) المُضمرة وجوبًا وجوازًا.

بدأنا بخلاصة ذلك، فالنصب بـ أنْ المضمرة وجوبًا في خمسة مواضع، وبـ أن المضمرة جوازًا في خمسة مواضع، ثم فصَّلنا كل ذلك بشرح أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فشرحنا منها بيتتين يتعلقان بـ حُكم أنْ بعد اللام.

بعد ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَــذَاكَ بَعْــدَ أَوِ إِذَا يَصْــلُحُ فِــي مَوضِــعِهَا حَتَّــى أَوِ إلاَّ أَنْ خَفِــي

يعني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ (أنْ) خَفِيَ وجوبًا إذا وقعت بعد (أو) التي يصلح في معناها (حتى) أو (إلَّا)، فهو يذكر موضعًا ثانيًا من مواضع النصب بـ (أنْ) المُضمرة وجوبًا، وذلك إذا وقعت (أنْ) بعد (أو) التي بمعنى "حتى" أو بمعنى "إلَّا".

وهذا الأسلوب الذي يشير إليه ابن مالك هو أسلوبٌ عربيٌّ جميل، تأتي فيه "أو" حرفًا غير عاطف؛ لأنَّ معنى العطف غيرُ مُراد، بل تكونُ (أو) فيه بمعنى إلى أنْ، أو بمعنى إلَّا أنْ.

مِن الأمثلة على ذلك أن تقول: (لأجتهدنَّ أو أنجح).

"أو" هنا إن تألمت فيها ليست للعطف؛ لأنَّ المُراد ليس التخيير بين الاجتهاد والنجاح، بل المعنى "لأجتهدنَّ إلى أنْ أنجحَ"، فلهذا انتصب المُضارع بـ أنْ مُضمرةً وُجوبًا.

وفي قولك: "لأفتحنَّ الباب أو ينكسر"، وهنا لا معنى للعطف، فليس المراد التخيير بين الفتح والكسر، بل المراد "لأفتحنَّ الباب وأجتهدُ في ذلك طاقتي"، "إلا أن ينكسر"، وهو لا يُخيِّر هذا أو هذا على حد السَّواء، وإنما يقول سأفتحه وأجتهد في فتحه إلا أن ينكسر، فلو كان المعنى على العطف لكان المعنى على التخيير بين الأمرين، الفتح والكسر، وحينئذٍ سيمنعك صاحب الباب من كسره، ولكنك تقول: "سأحاول أن أفتحه"، إلا إذا انكسر دون قصدٍ مني، فلهذا انتصب الفعل ينكسر بـ أن مضمرةً وجوبًا.

وهنا يتبين الفرق بين (أو) التي بمعنى إلى أن، و(أو) التي بمعنى إلَّا أنْ، فالأولى التي بمعنى إلى أنْ، يصحُّ أن يجتمعَ الفعلان، قبلها وبعدها، يعني الاجتهاد والنجاح، (لأجتهدنَّ أو أنجح).

أنت تفعل الفعلين، الاجتهاد والنجاح.

وأما "أو" الثانية التي بمعنى إلَّا أن، فلا يجتمع الفعلان، لأفتحنَّ الباب أو ينكسر، وإما أن ينفتح أو ينكسر، إذا انفتح ما انكسر، وإذا انكسر خلاص ما انفتح، وإنما انكسر.

ومِن ذلك أن تقول: (لألزمنَّك أن تقضيني حقي) أو هُنا بمعنى إلى أو بمعنى إلَّا؟

بمعنى إلى، يعني لألزمنك إلى أن تقضيني حقي.

وتقول: "سأبقى في المسجد أو أحفظ القرآن"، هنا ما في تخيير، وإنما تقول: سأبقى في المسجد إلى أن أحفظ القرآن، "سأمزق الورقة أو تحفظها".

إلى ولَّا إلَّا؟ إلا، "سأمزق الورقة إلا أن تحفظها".

طيب إذا قلت: "سأعاقبك أو تعتذر" بمعنى إلى أن، جمعت الفعلين، أو بمعنى إلَّا أن، اكتفيت بأحدهما، سأعاقبك إلى أن تعتذر، أو سأعاقبك إلا أن تعتذر، أو يجوز الوجهان؟

يجوز الوجهان، قد تقصد أنك ستعاقب وتعاقب وتعاقب إلى أن يعتذر، وقد تقصد سأعاقبك إلا أن اعتذرت لن أعاقبك، كلاهما محتمل وجائز.

الطالب:...

الشيخ: سيأتي الآن، نحن قلنا إلى وإلا، إلى أن بمعنى حتى، التي عبر عنها ابن مالك بـ حتى كما ذكر قبل قليل، ونعقب لماذا قال حتى ونحن نقول إلى أن.

قال الشاعر:

لأستَسهلنَّ الصَّعبَ أو أُدرك المُنى   فمَا انقاضَت الآمالُ إلَّا لصابرِ

هذه بمعنى (إلى أن)، لأستسهلن الصعب إلى أن أدرك المنى.

وقال الآخر:

وكنتُ إذا غَمستُ قناةَ قوم   كسرتُ كعُوبها أو تستقيمَ

القناة يعني الرمح الصغير.

وكنتُ إذا غَمستُ قناةَ قوم   كسرتُ كعُوبها أو تستقيمَ

يعني إلا أن تستقيم.

قال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَأَمۡسِكُوهُنَّ فِي ٱلۡبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلۡمَوۡتُ أَوۡ يَجۡعَلَ ٱللَّهُ

لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء:١٥].

أو هُنا بمعنى إلا أنْ، يعني حتى، إلى أن يجعل الله لهن سبيلًا.

وقرأ أُبيّ، وزيد بن علي: ﴿ستدعون إلى قوم أولي بأس شديد تقاتلونهم أو يسلموا﴾ [الفتح:١٦].

قراءة الجمهور: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [الفتح:١٦].

فـ أو هنا عاطفة، لكن قراءة أُبي وزيد بن علي: ﴿ستدعون إلى قوم أولي بأس شديد تقاتلونهم أو يسلموا﴾ [الفتح:١٦].

هنا بمعنى إلَّا، أو بمعنى إلى، يعني "تقاتلونهم إلى أن يسلمون"، إذا كان القتال بمعنى المقاتلة، وقتًا بعد وقت، أو تقاتلونهم إلا أن يسلموا، يعني تقاتلونهم إلا إذا أسلموا وتدعون قتالهم.

وقولنا "إنَّا أو" بمعنى إلى أن، وقول ابن مالك في ذلك: أو بمعنى حتَّى، يُقال: حتى أو إلَّا، المعنى متقارب، إذا قلت "سأجتهد أو أنجح"، يعني إلى أن أنجح، أو حتى أنجح، المعنى متقارب، إلا أنك إذا قلت أن التقدير إلى أن، كان فيه تصريحٌ بـ أنْ الناصبة.

فهذا قد يكون أوضح، وإلا فإنَّ التعبير سواء، قلت بمعنى حتى أو بمعنى إلى أنْ.

هذا ما يتعلق بـ موضعٍ ثانٍ مِن مواضع النصب بـ أنْ مُضمرة وجوبًا.

إذًا فذكر الموضعين:

- **الأول**: إذا وقعت أن بعد لام الجحود.

- **الموضع الثاني**: إذا وقت أن بعد أو التي بمعنى حتى أو بمعنى إلَّا.

ثمَّ قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْدَ حَتَّى هكَذَا إِضْمَارُ أَنْ حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ
وَتِلْوَ حَتَّى حَالاً أو مُؤوَّلَا بِهِ ارْفَعَنَّ وَانْصِبِ المُسْتَقْبَلَا

يعني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ المضارع يُنصبُ بـ أنْ مُضمرةً وجوبًا إذا وقع بعد حتى، نحو (جُد حتى تسرَّ ذا حزن) بشرط كون زمان المضارع الاستقبال، إذا كان المضارع زمانه الاستقبال فإنه ينصب، فإن كان زمن المضارع الحال، أو مُؤوَّلًا بالحال رفعت المضارع، نحو: (سرتُ كل الليل حتى أدخل المدينة الآن)، تقول ذلك في أثناء دخولك، في أثناء دخولك تقول لزملائك: (سرتُ كل الليل حتى أدخل المدينة الآن) وسيأتي شرح أوسع لذلك.

فهذا موضع ثالث من مواضع النصب بأن مضمرةً وجوبًا إذا وقعت أنْ بعد حتى، كقولك: (جئتُ حتى أتعلم) أي: لأتعلَّم.

وفي قولك: (تعاونوا حتى تنتصروا) أي: لتنتصروا، وفي قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات:٩].

أي: لتفيء إلى أمر الله.

وفي قولك: (لأسيرنَّ حتى تطلع الشمس) أي: إلى أن تطلع الشمس، وفي قولك: "سأنتظرك حتى يؤذن للعصر"، أي إلى أنْ، وقال تعالى: ﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢١٤].

أي: زُلزلوا إلى أن يقولوا، إلى بمعنى حتَّى، فنأخذُ من ذلك فائدة، وهي أنَّ حتى التي ينتصبُ المضارع بعدها حرفُ جر، يجر المصدر المؤوَّل من المضارع

وأن المضمرة، ولها معنيان.

ما معنى حتى التي ينتصب المضارع بعدها؟

لها معنيان:

الأول: معنى لام التعليل، فهي للتعليل، ومنه الأمثلة الثلاثة الأولى، تكون بمعنى اللام، لام التعليل، تقول: "جئتُ حتى أتعلم"، يعني لأتعلَّم، يعني كي أتعلَّم.

والمعنى الثاني لـ حتى التي ينتصب المضارع بعدها؛ أن تكون بمعنى "إلى" يعني للغاية، دلالة على الغاية، ومنه الأمثلة الثلاثة الأخيرة.

(لأسيرنَّ حتى تطلع الشمس) يعني إلى أن، حتى تأتي بالمعنيين.

الطالب:...

الشيخ: الآية في الحقيقة اختلفوا فيها، فالأكثر يقولون إنها بمعنى التعليل، هذه بمعنى اللام أو حتى، يعني لتفيء، كي تفيء، وبعضهم يقول إنها تحتمل المعنيين، يعني "قاتلوا التي تبغي لتفيء" أو "قاتلوا التي تبغي حتى تفيء" والنظر في هذه المعاني الدقيقة يعود إلى المفسر.

وهنا فائدةٌ ثانية: وهي التي تهمنا في نصب المضارع بعد حتى: المضارع لا ينتصب بعد (حتَّى) إلا إذا كان في الاستقبال، وهذا دائمًا يركز عليه، المضارع لا ينتصب أبدًا إلا إذا كان في الاستقبال، أما إذا كان في الحال، يعني واقعًا في زمان الحال أو في الماضي فإنه يُرفع.

هذا الخلاصة، المضارع إذا كان بعد "حتى" زمانه استقبال يُنصب، إذا كان في الحال أو في الماضي يُرفع.

لبيان ذلك نقول وانتبهوا هذا التفصيل؛ لأنه يحتاج إلى شيءٍ من التركيز: للمضارع بعد حتى ثلاثة أزمنة:

الزمان الأول: الاستقبال المحض، فيجب فيه النصب، نحو: (اطلب العلم حتى تتعلم)، (سأذهبُ إلى مكة حتى أعتمر)، (أطع الله حتى تدخل الجنة)، (لنعاون زيدًا حتى يُخرج سيارته)، (لأسيرنَّ حتى تطلع الشمس)، (سأنتظرك حتى يُؤذَّن للعصر).

﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الحجرات:٩]، الفعل المضارع هنا زمانه الاستقبال المحض، ليس في زمن التكلم، ليس في الحال، ولا في الماضي.

الزمان الثاني للمضارع بعد حتى: الحالُ باعتبارِ زمن التكلم، في زمن كلامه حال، والاستقبال باعتبار ما قبل "حتى" فيجوز رفعه باعتباره حالًا وهذا الأحسن، ويجوز نصبه باعتباره مستقبلًا، نحو: قول (مَن يدخل المدينة) الآن هو يدخل المدينة، في أثناء دخول المدينة يقول: "سرنا الليلة كلها حتى ندخل المدينة".

طيب الفعل "ندخل" الآن ما زمانه باعتبار التكلم؟

حال.

وما زمانه باعتبار الفعل قبل حتى، وهو السير؟

هو استقبال، السير قبله وهو استقبالٌ له بعده، إذًا فالدخول هنا له زمانان:

الحال باعتبار التكلم، والاستقبال باعتبار ما قبل حتَّى، فيجوزُ فيه النصب، والرَّفع.

يجوز فيه الرفع وهذا الأحسن باعتبار الحالية، ويجوزُ فيه النصب باعتبار الاستقبال بالنظر إلى ما قبله.

وكقولك لمن ينظر إليك، مثلًا جئت إلى إنسان وأنت تنظر إليه وأنت تقول: "جئتك وأنت أُكحل عينيَ برؤيتك"، هذا الأكثر، أو "جئتك حتى أكحل عيني برؤيتك"، يجوز.

الطالب:...

الشيخ: المعنى، قلنا المعنى له معنيان، انتهينا، من حيث المعنى لها معنيان، لكن ما حكم النصب بها؟

الطالب:...

الشيخ: من حيث المعنى لها معنيان قلناها من قبل قليل، أما النصب بها فهذه الحالات، إذا كان زمانها الاستقبال المحض يجب النصب، أما إذا كان زمانها الحال باعتبار التكلم، والاستقبال باعتبار ما قبل حتى فيجوز لك الوجهان، والأحسن الرفع.

طالب:...

الشيخ: نعم، في كل الأزمان.

"وقولي للحاضرين" أنا أقول لكم: "حضرتُ حتى أشرحُ لكم"، أو "حضرتُ حتى أشرحَ لكم" كلاهما جائز وأشرح أحسن، فالفعل "أشرحُ" يجوز رفعه باعتباره حالًا في زمن التكلم، ويجوز نصبه باعتباره مستقبلًا زمن التحضير، فالشرح بالنسبة لزمن التكلم حال، وبالنسبة لزمن التحضير مستقبل.

الزمن الثالث: الماضي باعتبار التكلم، والاستقبال باعتبار ما قبل حتى، زمانه إذا نظرت إلى زمن التكلم هو وقع قبل التكلم، ولكن باعتبار ما قبل حتى هو بعده، استقبالٌ له، فيجوز فيه النصب، وهذا الأكثر، وهو الذي يسميه العلماء "حكاية الحال" وهو أن تأتي إلى حدثٍ في الماضي وتحكيه بفعلٍ مضارع، ويجوز فيه

الرفع باعتباره مستقبلًا، بحسب ما قبل حتى.

كقولك: (ذهبتُ بالأمس إلى زيدٍ حتى أشكره)، الشكر وقع بالأمس، يعني هو باعتبار زمن التكلم ماضٍ أو حال أو استقبال؟ ماضٍ، لكن باعتبار ما قبل حتى، يعني الذهاب، هو بعد الذهاب، استقبالٌ للذهاب، إذًا باعتبار زمن التكلم ماضٍ، وباعتبار ما قبل حتى استقبال، فيجوز لك الوجهان، والأكثر النصب.

تقول: (رحل البخاري كثيرًا حتى يجمعُ الحديث)، لأنَّ الجمع باعتبار زمن التكلم، كأن أنت الذي تكلم الآن، تقول "رحل" باعتبار زمن التكلم ماضٍ، لكن باعتبار رحلته، هو جمع بعد أن رحل.

وتقول: (ثبت المسلمين في حُنينٍ حتَّى ينتصروا)، أو (حتى ينتصرون) فالفعل "ينتصرون" بالنسبة لزمان التكلم ماضٍ، المسلمون انتصروا من قبل في الماضي، فيرفع، لكن بالنسبة لزمان التثبيت النصر جاء بعد التثبيت فيُنصب.

ونحن إنما نفصل في هذه الأزمنة تبعًا لكلام العرب، فالعرب جاء عنهم ذلك، فنحنُ نقول ونعلل لكلام العرب، فما كان الفعل فيه مستقبلًا محضًا لم يأتِ في كلام العرب إلا نصبه، فنقول نصب واجب، لكن جاء رفعُه ونصبه بعد (حتَّى) في بعض الشواهد، فعندما تأملنا في هذه الشواهد وجدنا أن المضارع مستقبلٌ باعتبار، وحالًا باعتبار، حالًا يعني إذا كان يقع في زمن التكلم.

مؤوَّلًا بالحال ماذا يريد بالمؤوَّل بالحال؟ هو الماضي الذي يُحكى بالمضارع، ماضٍ، لكن تحكيه في المضارع.

لماذا تحكيه في المضارع؟

لكي تصوره، كأنه يقع الآن، تحكيه كأنه يقع الآن، تصوره أمامك، يسمونه حكاية حال.

ومِن ذلك قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢١٤].

فالفعل (يقول) بالنسبة لزمان التكلم ماضٍ، فيُرفع، ماضٍ يعني حكاية حال، يعني مؤوَّل بالحال، فيُرفع، وهذه قراءة نافع، وهي قراءةٌ سبعية، ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة:٢١٤]، وبالنسبة لزمن الزلزلة مُستقبل، فيُنصب، وهذه قراءة بقية السبعة.

فلهذا قلنا إن النصب أكثر.

بل إنَّ كثيرًا من الشواهد في القرآن وكلام العرب إنما جاءت بالنصب فقط، في قوله: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة:١٠٢]، هذا باعتبار زمن التكلم ماضٍ، وباعتبار ما قبله يعني باعتبار التعلم؛ القول بعد التعلم مستقبل، ومع ذلك لم يرد عن القراء إلا النصب.

إذًا فللمضارع بعد (حتى) ثلاثةُ أزمنة، كما رأيتم، وفصلناها كما رأيتم، وهذا الذي يذكره النحويون.

بقيَ في الحقيقة زمنٌ رابع للمضارع بعد حتى، وهو الزمان المستمر، إذا أردت بالمضارع الزمن المستمر، ولم ترد به زمنًا معينًا، ماضيًا أو حالًا، أو مستقبلًا، كقولك: "يوسوس الشيطان للإنسان حتى يُغويه"، هذا يسمونه الزمن المستمر.

في قولك: (يرشد الإسلام أتباعه حتى يعيشوا في سعادة)، تقول "لا بد أن يجتهد الطالب حتى يتعلم"، وهكذا.

فما حكم المضارع؟

إذا وقع بعد "حتى" وزمانه الاستمرار، أنا لم أجد في هذه المسألة كلامًا

للنحويين، إلا أن جميع الشواهد التي جاءت عليه جاءت بالنصب، كقوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ عَن دِينِكُمۡ إِنِ ٱسۡتَطَٰعُواْۚ﴾ [البقرة:٢١٧]، والأمثلة كثيرة.

الطالب:...

الشيخ: نعم، قياسه.. لو أردنا أن نعيده إلى القياس، لقلنا قياسه النصب؛ لقوَّة الاستقبال، الاستقبال لم يتمحض، ولكنه قوي؛ لأنَّ زمانه بالنسبة للفعل قبل (حتى) الاستقبال، وبالنسبة إلى زمن التكلم ماضٍ وحال واستقبال، يعني مستمر.

إذًا فهو باعتبار ما قبل حتى استقبال، وباعتبار زمن التكلم فيه استقبال وغير استقبال.

استقبال ماضٍ وحال، فقويَ الاستقبال من الجانبين، فلما قوي الاستقبال يعني ليس محضًا لكنه قوي، فالقياس أنه يُنصب، والله أعلم.

الطالب:...

الشيخ: نعم، لاتصاله بواو الجماعة، "يردونكم" منصوب وعلامة نصبه حذف النون، يردوكم.

هنا ملحوظة لا أظنها تفوت عليكم،لكن يجب أن ننبه عليها، وهي: المراد بزمن التكلم، زمن التكلم يُحسب بالنسبة للمتكلم نفسه، يعني لا يُحسب بالنسبة لنا نحن، وإنما يُحسب لكل متكلمٍ بحسبه، يعني أنت تكلمت، ثالث، تكلم بهذا الكلام قبل أسبوع، إذًا يُعتبر قبل أسبوع، أنت تحكي كلام أبيه قبل سنة، يعني قبل سنة وهكذا، فزمن التكلم يُحسب بالنسبة للمتكلم.

نحو: لو قلت مثلًا: "ذهبتُ إلى زيدٍ بالأمس حتى أشكره"، فالذهاب والشكر

في الماضي، فيجوز الوجهان كما عرفنا.

في قوله تعالى: ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ [طه:٩١]، هذا قول بني إسرائيل، ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ﴾ [طه:٩١]، **ما زمن الرجوع؟**

استقبالٍ محض، مع أنه الآن ماضٍ، لكن الاعتبار بكلامهم، بنو اسرائيل متى قالوا ذلك؟ عندما قالوا "لن نبرح" كان الرجوع ما حدث، مستقبل.

لو قلنا لكم الآن، لو قال قائل يقص القصة ويقول: أصر بنو إسرائيل على العكوف على العجل حتى يرجع إليهم موسى.

هنا اختلف الكلام، لأننا نحن المتكلمون، بينما الآية: ﴿لَن نَّبۡرَحَ﴾ [طه:٩١]، المتكلمون بنو إسرائيل.

إذًا ما زمن الرجوع في قولنا: أصر بنو إسرائيل على العكوف حتى يرجع إليهم موسى؟ هنا باعتبار زمن تكلمي ماضٍ، وباعتبار ما قبل حتى مستقبل فيجوز الوجهان.

طيب ما رأيكم في هذه الجُملة؟ "دخلتُ الجامعة حتى أتعلم"، ما حكم نصب المضارع هنا؟ واجب أم جائز؟

نعم، إذا قلت ذلك قبل دخول الجامعة وجب النصب؛ لأن التعلم استقبال محض؛ لأن الزمن فيه استقبال، "دخلت الجامعة حتى أتعلم"، لكن إن سئلت عن سبب دخولك الجماعة وأنت في الجامعة، أو بعد التخرج في الجامعة، فقلت: "دخلتُ الجامعة حتى أتعلم"، حينئذٍ جاز لك الوجهان، إن قلتها وأنت في الجامعة فحال، وإن قلتها بعد التخرج فحكاية حال.

وهذا واضح، لكن التنبيه عليه.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله واصحابه أجمعين.

الدرس الرابع عشر بعد المائة
[الجُزء الأول]

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسَّلام على نبينا مُحمَّد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة، ليلة الاثنين، الرابع عشر من شهر المحرم، من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، في جامع الراجحي في حي الجزيرة بمدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الرابع عشر بعد المائة من دروس شرح ألفية ابن مالك عليه رحمة الله.

ما زال الكلام على باب "إعراب الفعل"، وذكرنا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد هذا الباب في تسعة عشرة بيتًا، وقد شرحنا فيما سبق أحد عشر بيتًا، فيبقى منها ثمانيةُ أبيات.

وكلها كما نبهنا على ذلك من قبل عن نصب المضارع بـ "أن" مُضمرة.

ونقرأ هذه الأبيات الثمانية قبل أن نشرح ما تيسر منها، قال فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَو طَلَبْ   مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

وَالْـوَاوُ كَالفَـا إِنْ تُفِـدْ مَفْهُـومَ مَـعْ ... كَـلَا تَكُـنْ جَلْـدًا وَتُظْهِـرَ الجَـزَعْ
وَبَعْـدَ غَيْـرِ النَّفْـيِ جَزْمًـا اعْتَمِـدْ ... إِنْ تَسْـقُطِ الفَـا وَالجَـزَاءُ قَـدْ قُصِـدْ
وَشَـرْطُ جَـزْمٍ بَعْـدَ نَهْـيٍ أَنْ تَضَـعْ ... إِنْ قَبْـلَ لَا دُونَ تَخَـالُفٍ يَقَـعْ
وَالأَمْـرُ إِنْ كَـانَ بِغَيْـرِ افْعَـلْ فَـلَا ... تَنْصِـبْ جَوَابَـهُ وَجَزْمَـهُ اقْـبَلاَ
وَالفِعْلُ بَعْـدَ الفَـاءِ فِـي الرَّجَا نُصِبْ ... كَنَصْـبِ مَـا إِلَـى التَّمَنِّـي يَنْتَسِـبْ
وَإِنْ عَلَـى اسْـمٍ خَـالِصٍ فِعْـلٌ عُطِـفْ ... تَنْصِـبُهُ أَنْ ثَابِتًـا أَو مُنْحَـذِفْ
وَشَـذَّ حَـذْفُ أَنْ وَنَصْـبٌ فِـي سِـوَى ... مَـا مَـرَّ فَاقْبَـلْ مِنْـهُ مَـا عَـدْلٌ رَوَى

وقد بدأنا بالكلام على نصب المضارع بـ أن مُضمرة في الدرس الماضي، ولخصنا الكلام في نصب المضارع بـ أن المُضمرة، وقلنا إن خلاصة ذلك أنَّ المضارع يُنصب بـ أن مُضمرة وجوبًا بخمسة مواضع، ويُنصب بـ أن مضمرة في خمسة مواضع أيضًا، فيُنصب وجوبًا بعد لام الجحود، وبعد "أو" التي بمعنى "حتى" أو "إلا"، وبعد حتى، وبعد فاء السببية، واو المعية، المسبوقتين بنفيٍّ أو طلبٍ محضين.

ويُنصب بـ أن مضمرة جوازًا أيضًا في خمسة مواضع بعد لام التعليل، وبعد أو، والواو، والفاء وثم، إذا عطفت المضارع على اسمٍ خالص.

وشرحنا من أبيات ابن مالك أولها، وقد ذكر فيها موضعًا واحدًا من مواضع النصب بـ أن مضمرة جوازًا، وهو إذا وقع المضارع بعد لام تعليل، وذكر ثلاثة مواضع من مواضع نصب المضارع بـ أن مُضمرة وجوبًا، وهي بعد لام الجحود وبعد أو التي بمعنى حتى أو إلا، وبعد حتى.

فيبقى من مواضع النصب بـ أن مضمرة جوبًا موضعان:

وهما: بعد فاء السببية، وبعد واو المعية، وفيهما يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْـــدَ فَـــا جَـــوَابِ نَفْـــيٍ أَوْ طَلَـــبْ مَحْضَـــيْنِ أَنْ وَسَـــتْرُهَا حَـــتْمٌ نَصَـــبْ
وَالْـــوَاوُ كَالْفَـــا إِنْ تُفِـــدْ مَفْهُـــومَ مَـــعْ كَـــلَا تَكُـــنْ جَلْـــدًا وَتُظْهِـــرَ الْجَـــزَعْ

إلى آخر الأبيات التي قلناها قبل قليل، فنقرأها بيتًا بيتًا ونشرحها.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْـــدَ فَـــا جَـــوَابِ نَفْـــيٍ أَوْ طَلَـــبْ مَحْضَـــيْنِ أَنْ وَسَـــتْرُهَا حَـــتْمٌ نَصَـــبْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الحرف (أنْ) ينصبُ المضارع، وستره حينئذٍ واجب، أي مضمرٌ وجوبًا إذا وقع بعد فاء السببية، إذا كانت جوابًا لنفيٍّ محض، أو طلبٍ محض.

فالمضارعُ إذًا ينتصب بـ أن مضمرةً وجوبًا إذا وقع بعد فاء السببية، لكن بشرط كونها بعد نفي محض أو طلبٍ محض، وهو بذلك يشير رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أسلوبٍ عربي جميل، تأتي فيه الفاء العاطفة سببيةً جوابيةً، لنفيٍ أو طلب، أي أنَّ الفاء مع كونها عاطفة قد تدلُّ أيضًا على السببية، وعلى الجوابية، بحيثُ تدل على أنَّ الثاني متسببٌ عن الأول.

فلو لم يكن الأول لم يكن الثاني، ولا يُراد بها عمومُ العطف، الذي تدل عليه حروف العطف، بحيث كل واحد من الأول والثاني يقع بمنعزلٍ عن الآخر.

فهُنا ثلاثةُ أشياء، هُنا العطف، والسببية، والجوابيةُ لنفيٍّ أو طلب، فالعطف كما نعرف يدل على أنَّ المعطوف والمعطوف عليه مشتركان في الفعل، والسببية تدلّ على أنَّ الأول سببُ الثاني، والجوابية تدلُّ على أنَّ معنى الكلام معنى الشرط، أنَّ المعنى المقصود هنا معنى الشرط.

فنحو: (جاءَ محمدٌ فزيدٌ)، الفاء هُنا عاطفة فقط، تدل على أنَّ ما قبلها (محمد) وما بعدها (زيد) اشتركا في الفعل لكن على الترتيب، لكن لا علاقة لأحدهما

بالآخر، يعني ليس مجيء محمد سبب مجيء زيد، بحيث لو ما جاء محمد، فإنَّ زيدًا يجيء، لا علاقة له، فقط محمد جاء قبله، فوقع مجيء زيد بعده.

ونحو قولك: (الخطيبُ يُسلِّمُ على الناس فيخطبُ الجمعة)، الفاء هنا أيضًا للعطف فقط؛ لأنَّ السلام ليس سببًا للخُطبة، هو فقط يبين الترتيب الذي حدث، أنه سلَّم بعد ذلك خطب، بحيث أن الخطيب لو لم يُسلِّم هل كان سيخطب؟ نعم، يعني ليس السلام سببًا للخطبة، إلا أنه وقع قبله.

ونحو قولك: (زيدٌ سرق فقُطعت يدُه)، الفاء هُنا عاطفة وسببية؛ لأنَّ السرقة سببُ القطع، ولولا السرقة ما قُطعت يدُه.

ونحو قولك: (الرجلُ يسرِقُ فتُقطع يدُه)، الفاء هُنا عاطفةٌ وسببية، ولم يُنصب المضارع بعدها بل رُفع، لماذا؟ لأنَّها ليست جوابيةً لنفيٍ أو طلب، (الرجلُ يسرقُ) فعل مضارع مرفوع لم يُسبق بنفي ولا بطلب، فتقول: (الرجلُ يسرقُ فتُقطعُ) رفعًا.

فإذا قلت: (العاقلُ لا يسرقُ فتُقطع يدُه)، الفاءُ هنا عاطفة وسببية، وجوابية لنفي، فعاطفة عاطفةٌ سببية؛ لأنَّ المعنى نفيُ السَّرقة والقطع المُرتب عليها.

(رجل لا يسرق فتُقطع يده) أنت تريد هنا أن تنفي قطع اليد المُترتب على سرقة، ولا تريد أنْ تقول "إنَّ الرجل لا يسرق"، هذا معنى صحيح، ولو أردته لقلت: (الرجل لا يسرق)، لكن إذا قلت (الرجل لا يسرق فتقطعَ يده) فنصبت ما بعد الفاء، فأنت حينئذٍ لا تريد أن تقول إن الرجل لا يسرق، لا تريد أن تنفي عنه السرقة، وإنما تريد أن تنفي عنه قطع اليد المترتب على السرقة، يعني تريد أن تنفيَ الأمرين عنه، وكون الثاني مترتبٌ على الأول، ولا تريد أن تنفي كل واحدٍ عنه على حده، أنت تريد أن تقول إن الرجل لا يسرق، الرجل لا تُقطع يده، فالمعنى حينئذٍ قائمٌ على الشرط، يعني الرجلُ لا يسرق، إن يسرق تُقطع يده.

فهذا هو الأسلوب الذي نتكلم عليه، بخلاف الأساليب السابقة، فهي لا تدخل في مسألتنا كما شرحناها واحدةً واحدة.

فإذا حملت الجملة السابقة (الرجل لا يسرق فتقطعَ يده) إذا حملت الكلام على معنى الجواب، وجبَ النصب على تقدير (العاقل لا يسرق إن يسرق تُقطع يده) والمعنى كما قلنا نفي الأمرين معًا متسببًا الثاني عن الأول، هذا المعنى الذي يُراد بهذا الأسلوب، أنك تريد أن تنفيَ الأمرين عنه معًا، بحيثُ تدل على أنَّ الثاني متسبب عن الأول.

وإن حملت الكلام على العطف المُطلق، لا على الجواب، جاز الرفع، (الرجلُ لا يسرقُ فتُقطعُ يده) إلا أن المعنى حينئذٍ سيعود إلى مُطلق العطف، سيذهب معنى الجواب الذي قلناه قبل قليل، وسيكون معنى الكلام (الرجلُ لا يسرق)، (والرجل لا تُقطع يده) هذا المعنى حينئذٍ إذا رفعت، ولا شك أنَّ المعنى الدقيق المقصود بهذه الجُملة على النصب أم على الرفع؟ على النصب، وأما الرفع فليس خطأً، لكنه سيعود بالجملة إلى معنى العطف المُطلق.

مثالٌ آخر: لو قلت: (أنت لا تُهملُ دروسك فترسُب) إن نصبت (فترسبَ) فمعنى ذلك أنك حملت الكلام على الجواب، جعلتها سببيةً جوابيةً على معنى الشرط، تريدُ أن تنفيَ الأمرين، عدم الإهمال والرسوب عنه، بحيث يكون الثاني متسببًا عن الأول، والتقدير "أنت لا تُهمل دروسك"، "إن تُهمل ترسُب"، هذا المعنى الذي تريد أن توصله إليه، وإن رفعت (أنت لا تهمل دروسك فترسُبُ) كان الكلام عن العطف المطلق، لا تريد أن تربط أحدهما بالآخر، وإنما تريد أن تنفيَ كل واحدٍ منهما عن هذا الرجل على حده.

تقول: (أنت لا تُهمل على كل حال)، و(أنت لا ترسب على كل حال)، فهذا هو المعنى إذا رفعت، تقول: (أنت لا تهمل سواء إن كنت ستنجح أو سترسب)،

و(أنت لا ترسب سواءً أهملت أو اجتهدت)، ولا شك أن المعنى الدقيق الذي تريده العرب بمثل هذه الجملة على النصب.

لو قال قائل: (أنت لا تهمل دروسَك فتنجح) الفاءُ هنا عاطفةٌ سببيةٌ جوابية، فإنْ نصبت كان التقدير (أنت لا تُهمل دروسك إن لم تُهمل تنجح)، والمراد كما قلنا: اجتماعُ الأمرين فيك، عدمُ الإهمال، والنجاح، متسببًا الثاني النجاح من الأول، عدم الإهمال، تريد أن تقول: (أنت لا تهمل) وهذا يسبب لك النجاح، أو تريد أن تقول: (أنت تنجح لأنك لا تُهمل).

وإن رفعت (أنت لا تُهمل دروسك فتنجحُ) كان ذلك على العطف المُطلق، على معنى (أنت لا تُهمل فأنت تنجحُ) المعنى: أنت لا تهملُ على كل حال، و"أنت تنجح على كل حال"، ولا تريد أن ترتب شيئًا على شيء.

فإن كنتم منتبهين للمثالين..

الطالب:...

الشيخ: اتضح لكم أن "تنجح" في المثال الأول (أنت لا تهمل دروسك فترسب)، ترسُب معطوفة على ماذا؟ على تُهمل، (أنت لا تهمل دروسك أنت لا ترسُب) معطوفة على تُهمل، فإذا قلنا: (أنت لا تُهمل دروسَك فتنجح) هل تنجح معطوفة على تُهمل؟ أنت لا تهمل أنت لا تنجح؟ لا، وإنما معطوفةٌ على (لا تُهمل) يعني أنت (أنت لا تُهمل أنت تنجح).

وهذا كله جائز في الكلام، لا إشكال فيه.

تقول: "أنت لا تعصي والديك وتطيعهما"، يعني أنت تطيعهما ولا تعصي، كل ذلك جائز ما دام المعنى واضحًا ومفهومًا.

ما سبق بيانٌ لهذا الاسلوب ولأمثلته، بعد أن اتضح هذا الأسلوب بشيء من

الأمثلة، نعود إلى ما ذكره ابن مالك من أن المضارع ينتصب بـ أن مضمرة وجوبًا إذا وقع بعد فاء السببية، وفاء السببية يُشترط فيها أن تكون مسبوقةً بنفي محض، أو طلبٍ محض، فأمثلة مجيء فاء السببية جوابًا لنفي أن تقول: (لم تسافر فتُرضيَ والديك) ويجوز أن تقول: (لم تسافر فتُغضبَ والديك)، فإن أردت العطف المُطلق كنت تقول: (لم تسافر فتُغضب والديك)، على معنى (لم تسافر لم تُغضب والديك).

وإن أردت الجوابية فإنك تنصب، لم تسافر (إن لم تسافر ترضي والديك)، قلنا إذا حملتها على الجوابية يعني على معنى الشرط فإنك تنصب، فتقدر في الثاني لم تسافر، "إن تسافر تُغضب والديك"، فلهذا كان لك أن تنصب، وفهمنا أنَّك لو قلت: (لم تسافر فتُرضيَ والديك) فالعطف هنا على ماذا؟

الطالب:...

على الفعل فقط أو الفعل والنافي؟

(إن لم تسافر ترضي والديك) فيكون حينئذٍ.

الطالب:...

الشيخ: على عدم السفر، لكن لو قلت: (لم تسافر فتغضبَ والديك) يعني لم تسافر، "إن تسافر تغضب والديك".

وإذا قلت: (البار لا يتأخر عن البيت فتقلق أمه)، "البار لا يتأخر عن بيته" هذا نفي، فاء هذه السببية "تقلقَ" هذا المضارع الواقع بعد فاء السببية المسبوق بنفي، فإنْ نصبت كان ذلك على معنى الجوابية، يعين تريد اجتماع الأمرين في البار، وهما عدمُ التأخر، وقلق أمه، متسببًا الثاني على الأول، تنفي عنه الأول عدم التأخر الذي يسبب الثاني، أو تنفي عنه الثاني الذي يتسبب عن الأول، فإن رفعت "فتقلقُ

أُمَّه" كان ذلك على مُطلق العطف، ليس على الجوابية، كأنَّك قلت (البار لا يتأخر عن البيت)، (البار لا تقلقُ أمه).

وإذا قيل: (ليس زيدٌ ضعيفًا فيُهزم) النصب على الجوابية، على معنى "لا يكونُ مِن زيدٍ ضعفٌ يُسبب هزيمته"، فأردت أن تنفيَ عنه الأمرين، الضعف وما يترتب عليه وهو الهزيمة، وإن رفعت (ليس زيدًا ضعيفًا فيُهزمُ) كان المعنى حينئذ ليس زيدٌ ضعيفًا، ليس زيدٌ يُهزمُ، على مُطلق العطف، ولا شك أن المعنى دائمًا على الأول، إلا أن المعنى الثاني ليس بخطأ.

ومِن ذلك أن تقول: (لا يغضبُ العاقل فيفقد صوابَه)، (ولا يتبلد حسه فيفقد كريمَ الإحساس)، ومن ذلك قول الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ [فاطر:٣٦]، عن أهل النار.

المعنى حينئذٍ والله أعلم: لا يريد الإخبار عنهم أنهم لا يُقضى عليهم، ولا يريدُ الإخبار عنهم أنهم لا يموتون، وإنما المعنى المراد نفي الأمرين عنهما، مترتبًا الثاني عن الأول، يقول: (لا يصيبهم قضاءٌ يسبب موتهم) يصيبهم عذاب، يصيبهم أشياء كثيرة، لكن لا تسبب لهم الموت، ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ [فاطر:٣٦].

وقُرأ في الشواذ بالرفع: ﴿لا يقضى عليهم فيموتون﴾ [فاطر:٣٦]، والمعنى حينئذٍ والله أعلم: نفيُ الأمرين عنهما، على حدٍ سواء، يعني يُخبر عن أهل النار بأنهم لا يُقضى عليهم، ويُخبر عن أهل النار أنهم لا يموتون.

ومِن ذلك قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ في قراءة السبعة: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات:٣٦].

يقولون: معنى الآية والله أعلم إنهم لا يُؤذنُ لهم، وإنَّهم لا يعتذرون، لو أرادوا الإذن فقط ما حصلوه، ولو أرادوا الاعتذار فقط ما حصلوه، ولا يُشترط اعتذار

قائمٌ على إذن، يعني حتى لو أرادوا أن يعتذروا مباشرة دون استئذان فإنَّ هذا لن يكون منهم، احتجوا بذلك بآيات أخرى: ﴿لَا تَعۡتَذِرُواْ ٱلۡيَوۡمَۖ﴾ [التحريم:٧]، يعني لن يكون هذان الأمران منهم، لا مُجتمعين ولا مُنفردين، ولو قيل: ﴿ولا يؤذن لهم فيعتذروا﴾ [المرسلات:٣٦] لجاز، ويكون المعنى حينئذٍ نفي الإذن الذي يترتبُ عليه الاعتذار، أو نقول: نفيُ الاعتذار الذي يترتب على الإذن، وهكذا.

إذًا ففاء السببية لا بد أن تُسبق بنفيٍ محض، النفي قد يكون بالحرف، حروف النفي مثل: لم، ولن، ولا النافية، كقوله تعالى: ﴿لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ﴾ [فاطر:٣٦]

وقد يكون النفي بالفعل، كـ ليس، تقول: (ليس زيدٌ ضعيفًا فيُهزمَ)، وقد يكون النفي بالاسم، كقولك: (أنت غيرُ مُهملٍ فترسُبَ) إذًا فالمراد معنى النفي، ولا يُشترط فيه أداةٌ معينة، إلا أنه اشترط في النفي أن يكون محضًا، لماذا؟ لإخراج النفي غير المحض، ويُراد بالنفي غير المحض: النفي المنتقضُ بـ إلَّا، كأن تقول: (البار لا يتأخرُ إلا فتقلقُ أمه)، أو (الرجل لا يسرقُ إلا فتُقطعُ يدُه).

وكذلك النفي المُنتقض بنفيٍ آخر، كقولك: (لا يزالُ زيدٌ يُهملُ فيرسُبُ)، وقد سبق لكم في باب "كان وأخواتها" أنَّ "ما زال وأخواتها" كُلُّها نفيُ نفي؛ لأنَّ "ما" حرفُ نفي، وزالَ زوالُ الشيء انتفاؤه، فإذا قلت: "ما زال زيدٌ مريضًا" تُثبت أو تنفي؟ تُثبت، كيف تثبت أنه مريض وأنت قلت ما؟ لأن "ما" نفي، وزال نفي ونفيُ النفي إثبات.

ويُخرج أيضًا النفي المحض؛ النفي التاليَ لهمزة التقرير، همزة التقرير كما تعرفون هي في الأصل همزة استفهام، لكن خرجت عن حقيقة الاستفهام، وصار يُراد بها التقرير والتوبيخ، كأن تقول: (ألم تُهمل فترسُبُ من قبل)، تقول ذلك

تقريرًا له، وتوبيخًا له، ولا تريد أن تستفهم.

(ألم تُهمل فترسُبُ من قبل؟) فإن أردت الجوابية هُنا، يعني أردت بقولك (ألم تهمل فترسبُ من قبل) جعل الرسوب مترتبًا على الإهمال، فحينئذٍ ترفع، ولا تنصب، "ألم تهمل فترسبُ من قبل"، على الاستئناف، والمعنى ألم تهمل فأنت ترسبُ من قبل، وإن أردت مُطلق العطف، دُون أن تجعل الثاني مترتبًا أو متسببًا من الأول، حينئذٍ عطفت الثاني على الأول فجزمت، فقلت: (ألم تهمل فترسُب من قبل) كأنك قلت: "ألم تهمل، ألم ترسب من قبل"، فحينئذٍ يخرج الكلام عن الجوابية، ويكون المراد: مُطلق العطف والتشريك.

ومِن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ -أي من النفي المسبوق بهمزة التقرير-: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾ [الحج:٤٦]، (فتكونَ) انتصب هُنا.

وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج:٦٣]، جاء الفعل مرفوعًا، احتج بذلك بعض النحويين على أن همزة التقرير خروجها عن النفي المحض ضعيف؛ لأن الاستفهام لم يزل تمامًا عنها، فقالوا حينئذٍ: إذا نظرت إلى أنها للتقرير وللتوبيخ فحينئذٍ تُخرجها عن النصب، في قوله: ﴿فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج:٦٣].

وإن رأيت أنها في الأصل للاستفهام ثمَّ صحبه التوبيخ، جاز لك أن تُبقيَ النصب، كقوله: (فتكون) وهذا القول له قياسٌ مستقيم، وهو يعود إلى مسألة تُبحث في البلاغة، وهو خروج الأشياء عن معانيها الأصلية، كخروج الاستفهام عن معناه الأصلي، الاستفهام إلى معانٍ أخرى، كالتقدير والتوبيخ والاستهزاء إلى آخره.

فهل هذه الأدوات عندما خرجت عن معانيها الأصلية إلى هذه المعاني

الجديدة انسلخت عن معانيها الأصلية انسلاخًا تامًّا؟ واكتسبت المعاني الجديدة؟ أم أنها اكتسبت المعانيَ الجديدة وبقيَ فيها من المعنى السابق بقية؟

هذا خلاف، والذي يظهر والله أعلم الثاني، أن معنى الاستفهام لم يزل، ولكنَّه ضَعُف؛ لأنك لا تريد حينئذٍ حقيقة الاستفهام، ثم اكتسب مع ذلك معانيَ أخرى بحسب المعاني الجديدة.

كلُّ ما سبق أمثلةٌ للفاء السببية الجوابية بعد النفي.

والفاءُ السببية الجوابية بعد الطلب.. **أولًا ما المراد بالطلب في النحو؟**

كل ما دلَّ على طلب، حصروها في ثمانية أشياء، وهي الأمر، نحو: (اذهب) تدل على طلب الذهاب، والنهي كـ (لا تذهب) تدلُّ على طلب عدم الذهاب، والدعاء نحو: (ربَّ اغفر لي)، (ربَّ لا تعذبني) والاستفهام نحو: (هل ذهبت؟)، تطلبُ جواب السؤال، والعرض، ويكون بـ ألَا نحو: (ألا تذهب) تطلب منه الذهاب لكن برفق، والتحضير ويكون بـ هلَّا و "لو ما" و "لولا"، نحو: (هلَّا تذهب؟) تطلب منه الذهاب لكن بحث وتوكيد، والتمني، ويكون بـ ليت، تقول: (ليتك تذهب) تطلبُ حصول ذهابه لكن على سبيل التمني، والترجي ويكون بـ لعلَّ، نحو: (لعلك تذهب) تطلبُ حصول ذهابه على سبيل الترجي، هذه كم؟ ثمانية، فغذا أضفنا إليها النفي السابق صارت تسعة، وتسمى في النحو "الأجوبة التسعة" هذا مُصطلح.

وقد نظمها بعضهم بقوله:

مُر وانهَ وادعُ وسَل واعرِض لحضِّهمُ　　　تمنَّ وارجُو كذاك النفيُ قد كمَلَ

الأمثلة:

مثالُ الأمر: (تعالى فأُكرمْك)، أو (تعالى فأُكرمَك)، أو (تعالى فأُكرِمُك)

المضارع وقع بعد الفاء، والفاء وقعت بعد طلب، إذًا نقول: ننصب، نقول: (تعالى فأُكرِمَك).

الطالب:...

الشيخ: نعم، هنا منصوب بـ أن مُضمرة وجوبًا.

ومِن ذلك قول الشاعر:

يـا نـاقُ سـيري عَنَقًـا فسـيًا إلَـى سُـليمَان فنَسـتريحَ

قال: (سيري) هذا فعل أمر، ماذا يترتب عليه؟ (فنستريح)، قوله (نستريح) هذا جواب السير، جوابه يعني الذي يترتب عليه، الجواب أوسع من الجزاء، الجواب كل ما يترتب على ما قبله، أمَّا الجزاء فهو ما كان بمعنى الشرط، فنستريح هو جواب السير، سرت طيب ماذا يترتب عليه؟ نرتاح، (سيري فنستريح).

ومثالُ النهي: قولك: (لا تُهمل فترسُبَ)، أو (فتنجحَ)، قال تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِيۖ﴾ [طه:٨١].

فحلول الغضب بسبب الطغيان أم عدم الطغيان؟

بسبب الطغيان، إذًا في هذا كقولك: (لا تهمل فترسب) أم (لا تهمل فتنجح)؟

(لا تُهمل فتنجح)، لكن (لا تهمل فترسب) الرسوب بسبب الإهمال أو عدم الإهمال؟

الإهمال.

إذًا مثل: (لا تهمل فترسُب).

الطالب:...

الشيخ: هذا المُلبِس، هذه آية، نعم، ما لها إشكال، لو قلت "لا تهمل" أنت هنا ذكرت النفي وذكرت الإهمال، فلك بعد ذلك أن تراعيَ الإهمال فقط، فتقول: لا تُهمل فترسُب؛ لأن الإهمال سبب الرسوب، ولك أن تراعي عدم الإهمال، يعني نفي الإهمال، فتقول: (فتنجح) لأن عدم الإهمال سبب النجاح، كلاهما جائز.

ستأتي مسألة مختلف فيها سأبينها، يعني بسبب هذا اللبس بعض النحويين منعوا مسألة معينة سيأتي الكلام عليها.

مثال الدعاء: أن تقول: (رب اغفر لي) ماذا يكون (فأُفلِحَ) قال الشاعر:

ربِّ وفقني فلَا أعدلَ عَن ... سَنن السَّاعين في خير سَننْ

"رب وفقني" الجواب؟ ماذا يترتب على ذلك؟ " فلا أعدل".

مثال الاستفهام: أن تقول: (هل تزورني الليلة فأُكرمك؟)، قال تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف:٥٣].

وفي الحديث المشهور: «**هل مِن داعٍ فأستجبَ له**». استجيب: مضارع وفع بعد فاء السببية، وفاء السببية هنا وقعت بعد استفهام.

«**هل من مستغفرٍ**» ماذا يترتب على ذلك؟ «**فأغفر له**»، «**هل من تائبٍ فأتوب عليه**».

قال الشاعر:

هل تعرفُون لُبنَاتي فأرجوَا أن تُقضى ... فيرتدّ بعض الرُّوح للجَسَدِ

مثالُ العرض: أن تقول: (ألا تجتهدوا فتنجحَ)، ومن ذلك قول الشاعر:

يَا ابنَ الكِرام ألَا تدنُو فتُبصرَ ... مَا قَد حدَّثوك فمَا رأى كمَن سَمع

ومثال التحضيض أن تقول: (هلَّا تجتهدُ فتنجحَ)، (هلَّا تزورني فأُكرمك)، قال

تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون:١٠]، أصَّدَّق: مضارع جاء بعد الفاء، والفاء وقعت بعد التحضيض بـ لولا.

ومثالُ التمني: قولك: (ليتك تجتهدُ فتنجحَ)، قال تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٧٣].

ومثال الترجي: قولك: (لعلك تجتهدُ فتنجحَ)، ومن ذلك قراءة حفص: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر:٣٦-٣٧].

والطلب: كما رأيتم كالنفي، يُشترط فيه أن يكون محضًا، واشتراطُ كونه محضًا ماذا يُخرج؟ يُخرج الطلب غير المحض، ماذا يُراد بالطلب غير المحض؟ يعني كالطلب باسم الفعل، تقول (صه) هات جوابًا له، يعني أمر يترتب، "صه فنسمعُ الخطيبَ"، ترفع.

وكذلك الطلبُ بالمصدر، نحو: (سكوتًا فنسمعُ الخطيبَ).

وكذلك الطلب بالخبر: نحو قولك: (حسبُك)، تقول: (حسبُك فينامُ الناس) قلنا اشتراطهم كون الطلب محضًا يُخرج الطلب غير المحض، وذكرنا ماذا يعني ذلك، فإذا كان الطلب غير محضٍ، فالمضارع عند الجمهور واجبُ الرفع، يجب أن يُرفع، يعني لا يجوز أن يُنصب؛ لأن الطلب غير محض، وجاز الكسائي وغيره وكثيرٌ من المتأخرين والمعاصرين النصب أخذًا بالمعنى؛ لأنَّ المعنى في الجميع طلب، بلا شك، فيُجيزون أن تقول: "نزالي فنُكرمك أو فنُكرمك"، "صه فننامَ أو فلننامُ"، "فهمًا فتستفيدَ أو فتستفيدُ"، "حسبُك فلا تندم أو فلا تندمُ".

وسيشير ابن مالك إلى الخلاف في هذه المسألة في بيتٍ قادم أيضًا.

بعد أن انتهى من الكلام على الفاء، ذكر الواو فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالـوَاوُ كَالفَـا إِنْ تُفِـدْ مَفْهُـومَ مَـعْ كَـلَا تَكُـنْ جَلـدًا وَتُظْهِـرَ الجَـزَعْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ المضارع بعد واو المعية حُكمه كحُكمه بعد فاء السببية.

مثالُ ذلك: "لا تكن جلدًا وتُظهر الجزع"، فالواو في هذا المثال عاطفة، وتدل أيضًا على المعية، وجوابية لوقوعها بعد نفيٍ أو طلب، فإذا قصدت الجوابية نصبت، (لا تكن جلدًا وتُظهرَ الجذع) ويكون المراد النهي عن الجمع بين الأمرين، تنهى عنهما معًا، كونك جلدًا، وإظهارك الجذع.

وإن أردت مُطلق العطف، عطفت (تُظهر) على (تكن) فجزمته، (لا تكن جلدًا لا تُظهر الجذع) ويكون المراد النهي عن كل واحدٍ مهما على حده، أي لا تكن جلدًا ولا تُظهر الجذع، ولا شك أن المعنى هُنا على الأول؛ لأن النهي عن كون المرء جلدًا ذم، لا مدح، لا تقول للإنسان "لا تكن جلدًا"، إذًا فالمعنى هُنا لا يُجيزُ لك الرفع؛ لفساد المعنى.

وأمثلة النصب بـ أن مُضمرةً وجوبًا بعد واو المعية، بعد الأجوبة التسعة.

مثال النفي أن تقول: (محمدٌ لا يُهملُ دروسَه وينجحَ)، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٢].

دائمًا تمسكوا بالمعنى، انظروا للمعنى، لا تكونوا كمَن يدرس في النحو في الرياضيات، النحو ليس كالرياضيات، النحو يعتمدُ على المعنى، فلهذا قد يجوز في المثال أكثرُ من وجهٍ نحوي، لكن يختلف المعنى، فعندنا نقول: الحكم كذا، يعني على هذا المعنى، وعندما نقول: يجوز كذا، ويجوز كذا، ويجوز كذا، أي جوازًا نحويًا، لكن المعنى قد يختلف، ففي هذه الآية: ﴿وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٢]، الواو للعطف، وللمعية، وجوابية؛ لأنَّ

معرفة الصابرين تترتب على معرفة الذين جاهدوا في سبيل الله، وإذا كان المعنى على الجوابية، فإنَّك تنصبُ بعدها، ويعلمَ الصابرين.

وإذا أردت مُطلق العطف فيجوز، فتقول: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٢]، ويكون المعنى حينئذٍ: ولمَّا يعلم الله الذين جاهدوا منكم، ولمَّا يعلم الله الصابرين، وهذا جائز، إلا أن المعنى الأول هو الأدق؛ لأنه يدل على الجوابية.

مثالُ الأمر: أن تقول: (اجتهد وتنجحَ)، (تعالى وأُكْرِمْكَ) يستشهدون لذلك بقول الشاعر:

فقلتُ ادعي وأدعوَ إنَّ أندَى لصوتٍ أن يُنادى داعيانِ

فقلتُ لها، "قلت ادعي وأدعوَا"، يريد ادعي مع دعائي، ولا يريد أن يصدر كلُّ فعلٍ من صاحبه مستقلًا عن الآخر، وإنما يريد ادعِ مع دعائي، وأدعُ مع دعائك، فلهذا نصب، قال: (وأدعوَا) أي مع، ولو جعل الواو لمطلق العطف لجاز، "ادعي وأدعُو"، وحينئذٍ يذهب معنى الجوابية.

ومثالُ النهي: أن تقول: (لا تُهمل وتنجحَ)، أو (لا تُهمل وترسُبَ).

قال الشاعر:

لا تنهَ عَن خلقٍ وتأتيَ مِثلَه عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عظيمُ

أراد أن ينهاه عن الأمرين معًا؛ لأنها واو معية، ولو جعل الواو لمُطلق العطف على معنى "لا تنهى عن خُلُقٍ، ولا تأتِ مثله"، لضَعُفَ المعنى؛ لأنه لا يريد منك أن تنهى عن خُلق، بعض الأخلاق جميلة، وبعضها سيئة، إذًا فالمعنى هو الذي يجيز لك أكثر من وجه، لذا قال النحويون أن هذه الأمثلة في هذا الباب قد يجب فيه وجه أو وجهان أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة، كل ذلك بحسب المعنى، لا قاعدة

له ولا ضابط إلا المعنى.

مثال الدعاء: أن تقول: (ربِّ اغفر لي وأسعدَ).

مثال الاستفهام أن تقول: (هل تزورني الليلة وأُكرمَك)، قال الشاعر:

أَلَــــم أكُ جـــــارَكم ويكـــــونَ بينِـــي وبيـــنكم المـــودَّة والإخـــاءُ

مثالُ العرض: (ألا تجتهدُ وتنجحَ).

ومثال التحضيض: (هلا تجتهدُ وتنجحَ).

مثال التمني: (ليتك تسافرُ وتحصلُ العلم).

ومن ذلك قراءة حمزة وحفص: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام:٢٧]، فنصب؛ لأنه أراد المعية والجوابية، أي يا ليتنا نجمع الأمرين، نُرد ولا نُكذب.

ولو جعل الواو للعطف، لمطلق العطف لكان المعنى والله أعلم: يا ليتنا نُرد، يا ليتنا لا نُكذب بآيات ربنا، فيضعُف المعنى المُراد؛ لأنَّ بُنية أهل النار حينئذٍ ليس فقط العودة إلى الدنيا، وإنما مُنيتهم أي يعودوا ويُؤمنوا.

ومثال الترجي: أن تقول "لعلك تستعجلُ ونأكلَ غداءنا".

الفاء انتهينا منها.

الطالب:...

الشيخ: نعم، قلنا هذه معية، هنا معية، في الواو معية، "لعلك تستعجلُ ونأكل غداءنا"، يعني لعلك تجمعُ لنا الأمرين، استعجالك، وأكل غدائنا، يعني لعله يكون منك استعجال، ويكون منا أكلٌ لغدائنا.

الطالب:...

الشيخ: الفاء، "فتنجحَ أو وتنجحَ" معية، إذا قلت: "لعلك تجتهدُ وتنجح" يعني لعله يكون منك اجتهادٌ ونجاح.

الطالب:...

الشيخ: المعية، معية يعني أن يحدث الأمران منك، لا يُشترط أن يكون معًا في وقتٍ واحد، قد يكون في وقتٍ واحد، وقد يكون في أكثر من وقت، الاجتهاد يكون قبل النجاح، لكن المراد أن يحدث منك.

السببية قد تُفهمُ من الأسلوب، ولا تُفهمُ من الألفاظ؛ لأن المعاني أوسع كثيرًا من اللفاظ، فإن اللفظ الواحد قد يدل على معنى معين، ثم إذا دخل في أسلوب، قد تفهم أنت من هذا الأسلوب أشياء، لا من ألفاظها، من لفظة معينة منها وإنما من ترقب هذا الأسلوب، أما واو المعية فهي تدل على الجمع بين الأمرين، يعني لعله يكون منك اجتهاد ونجاح، أما إذا أردت بكلامك السببية فتأتي بالفاء، (لعلك تجتهدُ فتنجح).

وسيأتي أسلوبٌ ثالث أيضًا في هذا الأسلوب نفسه، وهو أن تحذف الفاء والواو، تقول: "لعلك تجتهدُ تنجح"، أو "اجتهد تنجح".

وحينئذٍ سينجزم الفعل المضارع مع أن الفعل المضارع من حيث المعنى النجاح مترتب على الاجتهاد أيضًا، فلهذا أعادوها إلى الشرط، وكل ذلك الجواب، لأن قلنا إن الجواب أوسع من معنى الجزاء والشرط، على معنى شرط، والجواب كل ما ترتب على ما قبله.

فالسببية والمعية والشرط كله مترتبٌ على ما قبله، فالترتب ربما هو الذي يوحي بمعنى السببية.

الطالب:...

الشيخ: المعية صرفة، ماذا تعني بالصرفة؟

الطالب:...

الشيخ: لا يُشترط، لا يشترط أن تفعل الأمرين في وقت واحد في زمن واحد في مكان واحد، وإنما معنى المعية أن يحذف الأمران منك، نعم أن يصدر منك، فلهذا قلنا: "لعلك تجتهدُ وتنجحُ"، الاجتهاد لا يكون في زمن النجاح، وإنما يكون قبل النجاح، إنما المراد لعله يكون منك الاجتهاد ونجاح.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الرابع عشر بعد المائة

[الجُزء الثاني]

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسَّلام على نبينا مُحمَّد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:-

فنُؤكدُ على ما قلناه في آخر الكلام مِن أنَّ هذه الأساليب جميعًا، سواءً فاءُ السببية كـ (اجتهد فتنجحَ)، وواو المعية نحو: (اجتهد وتنجحَ)، وكذلك الشرط (إن تجتهد تنجح) وما سيأتي من الجواب من الجزم بجواب الطلب، نحو: (اجتهد تنجح).

كل هذه يسمى الثاني فيها جوابًا، وقلنا إنَّ المراد بالجواب: أن يكونَ الثاني مترتبًا على ما قبله، بأي نوع من أنواع التَّرتب، وإن كان في جواب الشرط، سُمَّيَ جزاءً، وسُمّيَ جوابًا، فإن لم يكن في الشرط فإنهم يسمونه جوابًا، فهو هنا يسميه جوابًا، فنقول: جواب النفي، أو جواب الطلب، جواب الأمر، جواب النهي.

وبما أنه جواب، أي أنه مترتبٌ على ما قبله، فإنَّ هذا يُفهم السببية، كما أشرنا إلى ذلك من قبل، إلا أن السببية هنا مفهومة من الأسلوب، يعني من كون الثاني مترتبًا على الأول، وليس مفهومًا من كلمة معينة، من لفظةٍ معينة، إلا ما كان في أسلوب فاء السببية، فإن السببية مفهومة من فاء السببية، ومن الأسلوب معًا.

كنا قد انتهينا من الكلام على نصب المضارع بعد فاء السببية وواو المعية المسبوقتين بنفيٍ محض، أو طلبٍ محض، وذكرنا الأمثلة والشواهد على ذلك، والنحويون في آخر الكلام على ذلك، على هذه المسألة يذكرون تمرينًا جميلًا، وهو قولهم: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن".

هذا التمرين من التمرينات الذي يذكرها النحويون من أجل جمع المعلومات النحوية وتطبيقها بحسب المعنى، يريدون من الطالب أن يجمع المعلومات التي درسها من قبل، وأن يطبقها تطبيقًا صحيحًا بحسب المعنى.

فالنحو ليس مجرد أحكامٍ وألفاظ، بل هو حكمٌ ولفظٌ ومعنى، لا بد أن تصح كل هذه الأشياء، وأن تجتمع.

ولذلك يقولون: يجوز في هذا المثال نحويًا الجزم والرفع والنصب، لكن مع اختلاف المعنى.

فالجزم: (لا تأكل وتشرب) فالواو هُنا عاطفةٌ عطفًا مُطلقًا، أي تنهاه عن الأمرين كلًّا على حده، تقول له: (لا تأكل السمك)، وتقول له: (لا تشرب اللبن) فمعنى ذلك أنك منعته منهما منعًا مُطلقًا، سواءً فعلهما معًا أو فعل كل واحدٍ منهما منفردًا، منعتهما منه.

والوجه الثاني: النصب، فتقول: (لا تأكل وتشربَ)، "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"، فالواو هنا للمعية، وهي كما تروْن مسبوقةٌ أيضًا بنهي، فصارت جوابية، فإذا نصبت كما المعنى كما شرحنا من قبل أن تنهاه عن الأمرين مُجتمعين، تقول: لا تجمع بينهما، لا تجمع بين أكل السمك وشُرب اللبن، لكن لا تنهاه عن غير ذلك، لا تنهاه عن فعلهما منفردين.

هذا هو معنى النصب كما شرحناه من قبل.

والوجه الثالث: الرفع، فتقول: (لا تأكل وتشربُ)، (لا تأكل السمك وتشربُ اللبن) فالواو هنا في الحقيقة تحتملُ شيئين:

- **إما استئنافية.**
- **وإما حالية.**

إما استئنافية فالكلام مستأنف من جديد، غير مرتبطٍ بما قبله، تقول: (لا تأكل السمك) نهيته عن ذلك وانتهى الكلام، ثم تستأنف كلامًا جديدًا تُخبر وتقول: (وتشربُ اللبن) يعني أنت تشربُ اللبن، إذا قلنا إن الواو استئنافية، فمعنى ذلك أنك نهيته عن ذلك فقط، وأما الثاني فأنت تخبر عنه أنه يشرب اللبن.

والوجه الثاني: أن تكون الواو حالية، يعني لا تأكل السمك حالة كونك تشربُ اللبن، أي لا تأكل السمك في هذه الحالة، فمعنى ذلك أنك تنهاه عن الأول في حالةٍ معينة، لا مُطلقًا.

تنهاه عن أكل السمك في وقتِ شُربه اللبن، (لا تأكل السمك في الوقت الذي تشرب اللبن)، لكن لك أن تأكل السمك فإذا انتهيت تشرب اللبن، فمعنى ذلك أنه لا ينهاه عن الجمع بين الأمرين، وإنما ينهاه عن الأول حالة كونه يفعل الثاني، لكن لو فعلهما خلف بعض متعاقبين لا مانع من ذلك.

فهذا هو مراد النحويين من هذا التمرين، أرادوا من هذا التمرين أن يمرنوا الطلاب على المعلومات المختلفة باختلاف المعاني على مثل هذا المثال، وأمثلة أخرى أيضًا، ولم يكن من مرادهم الطب، كما قد يفهم بعضهم، فيقول: إنما نهوا عن ذلك؛ لأن الجمع بينهما مضرٌ طبيًا، لا علاقة للنحويين بذلك، فلذا يقول النحويون المتقدمون، يقول مثاله لو قال السيد لعبده: "لا تأكل السمك وتشربَ اللبن"، من باب التحكم، مجرد مثال فقط.

الطالب:...

الشيخ: لا علاقة لنا بالطب، يعني النحويون المتقدمون لا علاقة لهم بالطب، والآن طبيًا يقولون ما يضر، لكن لا علاقة لنا بهذه المسألة، هم يقولون فقط من باب لو قلت كذا وكذا، فلهذا أذكرُ لشيخنا ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما تكلم على هذا المثال، كان يتكلم في مسألة شرعية، ثم ذكر مسألة الجمع وكذا تضر أو لا تضر، وأنها طبيًا الآن يقولون أنها لا تضر وما في علاقة بينهما، ثم قال: ماذا نقول في قول النحوين "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"، فقط نقول لهم: ليس هذا (@٠٠:١١:٠٧)، يعني ليس هذا من علمكم في الطب.

وما كان ذلك إلا أنه فهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن النحويين يقصدون ذلك، والنحويون يقصدون ذلك، فيذكرون عدة أمثلة، لو قال السيد لعبده كذا وكذا وكذا، ليفرقوا لك بين النصب والرفع والجزم باختلاف المعاني.

ثم بعد ذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدْ … إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذا وقع المضارعُ جزاءً بعد الأجوبة التسعة غير النفي، ولم تذكر فاء السببية ولا واو المعية فإنك تجزم المضارع، يريد الأسلوب السابق، لو أتيت بالأسلوب السابق ولكنك لم تذكر الفاء والواو وقصدت الجزاء، فإنك تجزم، تقول: (تعالى أُكرمْك) بالجزم، "تعالى" هذا الطلب أمر، "أكرمك" مضارع وقع في جواب الطلب، ولم يقترن بالفاء ولا بالواو وقصدتَّ الجزاء، فحُكمه الجزم، على معنى (تعالى إن تأتِ أُكرمك).

قال تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام:١٥١]، "تعالوْا إن تأتوا أتلُ"، وقال تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ﴾ [مريم:٢٥]،

يعني إن تهزي تساقط، يعني أنه مضارع يراد به الجزاء.

وتقول في النهي: (لا تهمل تنجح) على معنى "إلا تهمل تنجح"، وتقول: (يا رب اغفر لي أسعد)، وتقول: (هل تزورني أُكرمك)، وتقول: (ألا تجتهدُ تنجح)، و(هلَّا تجتهدُ تنجح)، و "ليتك تسافر تحصل العلم"، و "لعلك تستعجلُ نأكل غداءنا"، وتقول: (نزالي أُكرمْك)، وتقول: (فهمًا تستفد).

قال عمرو بن الإطنابة الخزرجي:

وقولِي كُلَّما جَشَأت وجاشت ... مكانَكِ تُحمدي أو تَستريحي

مكانكِ: اسمُ فعل بمعنى الزمي، ثم جاء الفعل المضارع "تُحمدي" جوابًا وجزاءً له، غير مقترن بالفاء ولا بالواو فانجزم، فقال: تحمدي، ولم يقل: تحمدين.

فإن قلت.. المضارع هنا مجزوم، فما جازمه حينئذٍ؟ ما الذي يجزمه؟ فالجواب في المسألة قولان مشهوران:

الأول: الطلب السابق هو الذي جزمه، يقولون: مجزومٌ بجواب الطلب.

والقول الثاني: أنَّ الجازم أداةُ شرطٍ مُقدَّر، أي (تعالى إن تأتِ أكرمك) إنْ هذه المقدرة هي التي جزمته، فحينئذٍ يعيدون هذا الأسلوب إلى أسلوب الشرط، وهذا هو قول الجمهور.

وهذه مسألةٌ تُذكر في جزم الفعل المضارع، ونحن الآن في نصبه، إلا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر هنا لمناسبتها وارتباطها بفاء السببية وواو المعية.

قلنا إذا وقع المضارع في الأجوبة التسعة غير النفي، ولم تأت الفاء ولا الواو وقصدت الجزاء، يعني المعنى على تقدير شرط.

إن لم تقصد الجزاء، إذا كان المعنى ليس على معنى الجزاء، فحينئذٍ يجبُ

رفع المضارع، فإذا جزمته كان على معنى الجزاء والشرط، وإذا رفعته لم يكن على معنى الجزاء والشرط.

مثاله: قولك: (أعطني كتابًا يُفيدني)، (أعطني كتابًا يفِدني)، هنا "يفيدني" فعلٌ مضارع، يمكنُ أن يكون جوابًا لأعطني، يعني ماذا يترتب على إعطائك الكتاب؟ أعطني كتابًا ماذا يترتب عليه؟ يفيدني، فإن قصدت من "يُفيدني" أنه جوابٌ وجزاء للطلب جزمت، فقلت: "أعطني كتابًا يُفدني"، على معنى "أعطني كتابًا إن تُعطنيه يُفدني".

وإن قصدت أعطني كتابًا مفيدًا رفعت.

إذًا فالجزم على معنى الشرط، والرفع على معنى اسم الفاعل، أو على معنى الاسم المشتق.

مثال ذلك: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة:١٠٣]، "تطهرُهم" مضارع جاء بعدها فعل الأمر (خُذ)، اتفق السبعة على الرفع هنا "تطهرُهم" فنقول: إن المعنى ماذا؟ ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة:١٠٣]، إن تأخذها "تطهرهم"؟ أم المعنى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة:١٠٣] مطهرةً لهم؟

المعنى على الرفع، "مُطهرةً"، يقولون على الرفع، فيكون المضارع بمعنى الاسم المشتق، يعني خُذ من أموالهم صدقة مُطهرة.

ولو جزمت في الكلام على معنى الجزاء لصحَّ، "خُذ من أموالهم صدقة إن تأخذها تُطهرهم".

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ۖ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ [مريم:٥-٦].

قُرأ الفعل المضارع "يُرثني" بالرفع والجزم، عند السبعة، بعضهم قرأه بالرفع يرثُني، وأنا أقول إن المعنى هب لي من لدنك وليًا وريثًا، وبعضهم قرأ بالجزم، فيكون المعنى "هب لي من لدنك وليًا إن تهبه لي يرثْني".

وقال سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِيٓ أَرْضِ ٱللَّهِۖ﴾ [الأعراف:٧٣]، ذروها يعني الناقة، ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ﴾ [الأعراف:٧٣]، تأكل: هذا مضارع، وقد جاء جوابًا للأمر "ذروها"، وقد قرأ السبعة بالجزم، فجعلوها على معنى الجزاء، ذروها "إن تزورها تأكل".

وقرأ أبو جعفر وهو من العشرة بالرفع: ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلُ﴾ [الأعراف:٧٣]، فنقول: إن المعنى "ذروها آكلةً"، يعني ذروها حال كونها آكلةً من الظِّلة.

وهذا الأسلوب يكثُر استعماله الآن، كأن تقول مثلًا: "تبرع لنا نكفي محتاجًا"، لك الجزم إن أردت الجزاء، يعني "إن تتبرع نكفي محتاجًا"، أو الرفع يعني تبرع لنا حالةَ كوننا كافين محتاجًا، من حيث المعنى العام، ثم تدقق في المعنى هل المقصود أنك إذا تبرعت لهم سيفعلون هذا الفعل؟ فحينئذٍ المعنى على الجزاء، أم المعنى أنهم الآن يكفون محتاجًا وأنت تتبرع لهم في هذه الحالة؟

فالمعنى لا شك أنه يختلف، فنحن عندما نقول: يجوزُ نحويًا، يعني يجوز في الصناعة، أما المعنى فهو يختلف، ولا بد أن تدقق في المعنى.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُٱللَّهُ:

وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ ... إِنْ قَبْلَ لاَ دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

سبق أن المضارع يُنصب بـ أن مُضمرةً وجوبًا إذا وقع بعد فاء السببية أو واو المعية الواقعتان بعد نهي، نحو: "لا تهمل فتنجحَ"، "لا تهمل وتنجحَ"، ثم ذكر ابن مالك أن الفاء والواو إذا حُذفتا انجزم المضارع، فنقول: (لا تُهمل تنجح)، وهنا

يذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيت أنه يُشترك لجزم المضارع، الواقع جوابًا لنهي أن يكون المضارعُ متسببًا عن المنهي عنه، يعني متسببًا عن عدم الفعل.

فإذا قلت: (لا تهمل تنجح) صحَّ الجزم؛ لأنَّ عدم الإهمال سببُ النجاح، ولا يصح أن تقول في الجزم: (لا تُهمل ترسُب)؛ لأنَّ "لا تهمل" معناها عدمُ الإهمال، وعدمُ الإهمال سببُ الرسوب؟ أم ليس سببًا للرسوب؟

ليس سببًا للرسوب، فلا تصح الجملة عندهم.

ويُقرِّبون ذلك بأنَّ الجزم لا يصح إلا إذا صح أن تضع "أن لا" موضع النهي، وهذا المذكورة في البيت.

قال:

وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ ... إِنْ قَبْلَ لاَ دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

فإذا صح أن تضع (إن لا) تُدغم (إلا) موضع النهي صحَّ المثال في الجزم، فتقول: (لا تدنُ من الأسد تسلم يا محمد) لأنَّ عدم الدُّنو سبب السلامة، "ألا" تقدير إلا تدنو تسلم.

ولا يصح أن تقول: (لا تدنُ من الأسد يأكُلْكَ)؛ لأنَّ عدم الدنو ليس سبب الأكل.

عدم الدنو سبب السلامة أم سبب الأكل؟

سبب السلامة، فحينئذٍ يجب في المثال الثاني الرفع، (لا تدنُ من الأسد يأكُلُك)، فحينئذٍ "لا تدنو من الأسد" تكون جملة، ما لها علاقة بـ يأكلك، "يأكلك" ليست جوابًا، الجواب يعني الثاني مترتب على الأول بأي صورة من الصورة، هنا لا، "تسلم" جواب لأنها مترتب إذًا تنجزم، لكن "يأكلك" ليست جوابًا، هذه جملة جديدة، "يأكلك"، يعني لا تدنُ من الأسد هو يأكلك إن دنوت

منه، فهذه جملة، وهذه جملة، ولهذا قرأ السبعة: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر:٦].

قلنا إذا رفعت المضارع بعد الطلب، فيكون على معنى الجزاء أم على معنى الاسم المشتق؟ على معنى الاسم المشتق، إذًا معنى الآية والله أعلم، ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر:٦]، يعني لا تمنن مستكثرًا، ولا يصح هنا الجزم؛ لأنَّ عدم المنَّة ليست سبب الاستكثار.

هذا هو قول الجمهور في المسألة، هم الذين يشترطون هذا الشرط في الجزم فقط، دون النصب.

والكسائي والكوفيون لا يشترطون هذا الشرط، ويجعلون الجزم بعد النهي كالنصب بعد النهي.

يصحان، سواءٌ ترتب على عدم الشيء أم ترتب على وجود الشيء، فلهذا يجوز عندهم أن تقول: (لا تهمل فتنجحَ)، (لا تهمل فترسُبَ) هذا عند الجميع في النصب، فيصح في الجزم (لا تهمل تنجح)، "لا تهمل ترسب" عندهم، فإذا قلت: "لا تهمل تنجح"، يعني لا تهمل إلا تُهمل تنجح، وإن قلت: "لا تهمل ترسب"، يعني "لا تهمل إن تهمل ترسُب"، فلك أن تُقدر الفعل فقط، ولك أن تقدر الفعل المنفي.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ [طه:٦١]، فالفعل (يُسحتكم) جاء منصوبًا بعد فاء السببية، وهو مسبوقٌ بنهي، و(يُسحتكم) الإسحات مترتبٌ على الافتراء أم على عدم الافتراء؟ على الافتراء.

إذًا على الوجود ولَّا على عدم الفعل؟ على وجوده.

إذًا فهذا يدل على قول الكوفيين، يعني هم حملوا الجزم على النصب، النصب

ما في مشكلة عند الجميع، فلهذا هذه الآية أيضًا في النصب، فقالوا القياس أن الجزم يكون كالنصب، لا داعي لتخصيص الجزم بهذا الحكم، استدلوا ببعض الشواهد أيضًا في الجزم، كقول أبي طلحة رضي الله عنه للنبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في أحد: "لا تُشرف يُصبك سهمٌ".

يصبك: مضارع وانجزم، مع أنه جوابٌ للإشراف أم لعدم الإشراف؟ جوابٌ للإشراف، ماذا يصبه؟ إذا أشرف.

إذًا لا يُشترط أن يكون الجواب للعدم.

والبصريون يُخرِّجُون نحو هذا الأثر، بأن يجعلوا "يُصبك" بدلًا مِن "تُشرف"، كأنه قال: "لا تُشرف لا يُصبك سهمٌ"، وهذا من حيث النحو جائز، يجوز أن يكون الثاني بدلًا من الأول، ولا يقطع بين الأمرين إلا المعنى، المعنى المراد بالكلام، هل أراد أبو طلحة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن يجعل الثاني جوابًا للأول؟ يعني "لا تشرف إن تشرف يصبك"، فهي حجةٌ قاطعة؟

أم أن المعنى على البدلية؟ أراد أن يقول: "لا يصبك سهمٌ يا رسول الله؟" فعلى البدلية، وإن كان ظهر الكلام على الأول؟ والله أعلم.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلَا ... تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ اقْبَلَا

سبق أنه يُشترطُ في الطلب أن يكون محضًا؛ ليُنصب المضارع بعده، بعد الفاء والواو، وأنَّ هذا الشرط يُخرج الطلب غير المحض، والطلب غير المحض ما كان طلبًا بغير فعل الأمر، أو ما كان أمرًا بغير فعل الأمر، كالطلب باسم الفعل، نحو: (صه فنسمعُ الخطيب)، وكالطلب بالمصدر نحو: "سكوتًا فنسمع الخطيب"، أو الطلب بالخبر كقولك: "حسبك فينام الناس"، هنا الأمر في هذه الأشياء جاء بغير

فعل الأمر "افعل".

ذكر ابن مالك هُنا أنَّ المضارع في مثل ذلك، يعني إذا كان الأمر بغير "افعل"، فالمضارع حينئذٍ لا يُنصب، وإنما يُرفع؛ لأنَّ الطلب غيرُ محض، إذا كان الطلب ليس بـ افعل فهو طلبٌ غيرُ محض، والمضارع بعد فاء السببية والمعية لا ينتصب، بل يرتفع، وذكرنا من قبل أن الكسائي وغيره، وكثيرًا من المتأخرين المعاصرين أجازوا النصب أخذًا بالمعنى؛ لأن المعنى في الجميع هو معنى الطلب بلا شك، حتى لو كان طلبًا غير محض إلا أنه يدل على الطلب، فلهذا أجازوا أن تقول: (نزالي فنكرمَك أو فنُكرمُك)، (صه فننامَ أو فننامُ)، (فهمًا فتستفيدُ أو فتستفيدَ)، (حسبك فلا تندمَ، أو فلا تندمُ).

هذا بالنسبة للنصب.

النصب بعد الطلب غير المحض يجوز أو لا يجوز؟

عند الجمهور لا يجوز، وعند بعض العلماء يجوز.

وأمَّا الجزم، الجزم بعد الطلب غير المحض، كما قلنا اسم الفعل والمصدر، أما الجزم، جزم المضارع، فإن المضارع ينجزم بعدها اتفاقًا، والمضارع إنما ينجزم بعد الطلب إذا حذفنا الفاء والواو، وهذا قول ابن مالك (وجزمه اقبلا) يعني إذا حذفت الفاء والواو فالمضارع ينجزم بعدها اتفاقًا، بلا خلاف، فتقول: (صه أسمعك)، و(نزالي أكرمك)، و(حسبك ينم الناس)، ومنها قوله:

مكانكِ تُحمدي أو تَستريحي

إذًا فالخلاف في النصب دون الجزم، وهذا مما يقوي قول الكسائي بجواز النصب؛ لأن الجزم متفق على جوازه، فلا مانع من حمل النصب على الجزم حينئذٍ.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ   كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

من الأجوبة التسعة التي ذكرناها، جوابُ التمني، كما سبق، وهنا يذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن هناك خلافٌ في الترجي فقط، هل هو من الأجوبة التي ينتصب المضارع بعدها؟ بعد الفاء والواو أم لا؟

فالبصريون والجمهور لا يعدون الترجي من هذه الأجوبة، إذًا ما حكم المضارع بعد الترجي؟

الرفع.

والكوفيون يعدون الترجي من هذه الأجوبة، ويحملونه على التمني، وهذا الذي سرنا عليه من قبل؛ لأنه الراجح، ويستدلون على ذلك بقراءة حفص: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَاب (٣٦) أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ [غافر:٣٦-٣٧].

وقوله "أطلع" فعل مضارع واقع بين الفاء، فاء السببية، وفاء السببية هذه سُبقت بـ "لعلي" ترجي، ومع ذلك انتصب المضارع على قراءة حفص، وإن كان مرتفعًا في قراءة غيره، فدل ذلك على جواز الأمرين، يجوز أن تنصب، اعتدادًا بترجي، ولك أن ترفع، على ما قلناه من قبل، من جعل الفاء عاطفة.

وقول الكوفيون هنا متجه، سماعًا وقياسًا، سماعًا لقراءة حفص، وقياسًا لو لم يرد سماعٌ في المسألة لكان قياسه على التمني قياسٌ مطرد ومقبول؛ لأن التمني والترجي دائمًا يتفقان في الأحكام.

بهذا يكون ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ذكر المواضع الخمسة كلها التي ينتصب فيها المضارع بـ أن مضمرة وجوبًا، وهي بعد لام الجحود، وبعد "أو" التي بمعنى حتى أو إلا، وبعد حتى، وبعد فاء السببية وواو المعية المسبوقتين بنفي محض أو طلب

محض.

الطالب:...

الشيخ: الإعراب إذا قلت مثلًا في (لا تُهمل فتنجح)، قلنا لك في نحو "لا تهمل فتنجح" لك أن تجعل الفاء عاطفة عطفًا مطلقًا، فتقول: "لا تهمل فتنجح"، يعني لا تهمل فلا تنجح، وإن جعلتها ناصبةً وإن نصبت المضارع بعد فـ "لا تهمل فتنجح"، فمعنى ذلك أنَّ تنجح منصوب بـ أن مضمرة، وأنْ والفعل ينسبك منهما مصدر، وهذا المصدر اسم، فلا بد أن يُعطف على اسمٍ مثله، فيقولون إن المعطوف عليه هو مصدرٌ متصيَّد مما قبله، وهذا الذي يسمونه بالعطف على المعنى أو على التوهم، فمعنى قولك "لا تهمل فتنجح" يعني لا يكن منك إهمالٌ فنجاح.

ربما تسمعون أحيانًا أقدر هذا التقدير، يعني لا يكن منك إهمال فنجاحٌ، قالوا هكذا يكون التقدير؛ لأن "أن" والفعل اسم فلا بد أن يُعطف على اسمٍ مثله، وهذا المعطوف عليه، قد يأتي اسمًا صريحًا في بعض الأمثلة، وقد لا يأتي فيتصيده تصيدًا.

ويتضح الأمر أكثر عندما نصل إلى نصب بـ أن مضمرة جوازًا، في نحو قولك (اجتهادك وتنجح أحب إليَّ)، اجتهادك: اسم، وتنجح: فعل، فلهذا تنصب تنجحَ ليكون الفعل مع أنَّ المضمرة مصدر مؤوَّل، فتعطفه على هذا الاسم الظاهر الموجود، نقول: هذا ما فيه مشكلة.

فإن لم تجد الاسم تتصيده تصيدًا لكي تستقيم الصناعة.

الطالب:...

الشيخ: وفي الإعراب تقول: (تنجحَ) منصوب بـ أن مضمرة وجوبًا؛ لوقوعها

بعد فاء السببية، فإن سئلت المعطوف على ماذا؟ تقول: معطوف على مصدرٍ متصيد.

الطالب:..

الشيخ: لا بأس؛ لأن المراد أن يكون نطقك صحيحًا.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ ... تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَو مُنْحَذِفْ

بعد أن انتهى بالكلام على النصب بـ أن مضمرة وجوبًا، يعود إلى النصب بـ أن مضمرة جوازًا؛ لأنه سبق أن ذكر موضعًا من مواضع النصب بـ أن مضمرة جوازاً، وهو بعد لام التعليل، وشرحنا ذلك، فالآن يذكر المواضع الأربعة الباقية من مواضع نصب المضارع بـ أن مضمرةً جوازًا، فيقول:

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ ... تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَو مُنْحَذِفْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: المضارع إذا عُطف على اسمٍ خالص، خالص من ماذا؟ من مشابهة الفعل، فإنه ينتصب بـ أن مضمرةً جوازًا.

وقوله في البيت:

تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَو مُنْحَذِفْ

فيه ثلاث روايات:

- **الأولى**: نصبه.
- **والثانية**: ينصبه.
- **والثالثة**: تنصبه.

أقوى هذه الروايات روايةً وقياسًا "نصبه" لأمرين:

الأول: أنَّ الأفضل في جواب (إنْ) إذا كان مضارعًا أن ينجزم، متى ما كان الشرطُ ماضيًا، تقول: (إن جاء زيدٌ أُكرمْه أو أُكرمُه) متى ما كان فعل الشرط ماضيًا.

والذي جاء عندنا هنا "نصبه" و "ينصبه" و "تنصبه"، فإن جعلت تنصبه أو ينصبه فمعنى ذلك أنك رفعته، وإن قلنا "نصبه"، فذهب اللفظ وجاء فعلًا ماضيًا، فحينئذٍ يزول هذا الإشكال، وإن كان الوجهان جائزان النصب والرفع يجوز؛ لقول ابن مالك:

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَن

رفعه حسن، وجزمه أحسن، وقوله: (ثابتًا أو منحذف) بالتذكير، يعود إلى تذكير الحرف "أن".

قد قلنا من قبل إنَّ الكلمة إذا أردت بها لفظها جاز لك فيها التذكير، وجاز لك فيها التأنيث، وأنتم ترون في هذه الأبيات أن ابن مالك أحيانًا يعاملها معاملة المذكر، وأحيانًا يعاملها معاملة المؤنث.

والمراد بالاسم الخالص من شبه الفعل، يعني لا يُقصد به معنى الفعل، وذلك بأن يكون اسمًا جامدًا، كالمصدر، أو يكون اسمًا مشتقًا لا يحل الفعل محله، اسم خالص من مشابهة الفعل إما أن يكون اسمًا جامدًا، ومن الأسماء الجامدة: المصدر، أو يكون اسمًا مشتقًا لكن لا يحل الفعل محله؛ لأن الاسم المشتق إذا حل الفعل محله يعمل عمله، وإذا لم يحل محله لم يعمله عمله، وصار في حكم الجامد.

أمثلة ذلك أن تقول: (اجتهادُك وتنجحَ أحب إليَّ):

اجتهادك: مبتدأ مرفوع وهو اسم، والواو حرف عطف، وتنجح: فعل مضارع، لا يصح أن تعطفه على الاسم، فلا يصح أن تقول: (وتنجحُ) فلهذا تقول العرب و

"تنجحَ" بالنصب، فيكون منصوبًا بـ أن مضمرة جوازًا، وتكون مضارع وأن مصدرًا مؤوَّلًا معطوفًا على المصدر الصريح، ولو أظهرت "أنْ" لجاز، فتقول "اجتهادك وأن تنجح أحب إليَّ"، وتقول: "فقرك وتنجو من الحرام أحسنُ لك"، وتقول: (تأخرك وتسلم من الزحام أرفقُ بك)، وهكذا.

والأمثلة كثيرة، تقول مثلًا: (بالقوةِ ونتمسك بديننا) أو نقول: (القوةُ ونتمسكَ بديننا سبيلُ التقدم) أي القوة وأن نتمسك بديننا سبيل التقدم.

تقول: (نبقى أحبةً بالصبر ويتحمل بعضنا بعضًا) يعني بالصبر وأنْ يتحملَ بعضنا بعضًا، وهكذا.

ومن ذلك قول ميسون الكلبية:

وَلُبسُ عَباءةٍ وتقرَّ عَيني ... أحبُّ إليَّ مِن لُبس الشُّفُوفِ

فقالت: (وتقرَّ) بالنصب؛ لأنه مضارع عُطف على اسمٍ صريح، لُبس، والمعنى: ولبس عباءةٍ وأن تقرَّ، يعني ولبسُ عباءةٍ وقرارة عينٍ، وقال الآخر:

إنِّي وقتلي سُليكًا ثُمَّ أعقِلَهُ ... كالثَّورِ يُضربُ لمَّا عافتِ البقرُ

(إنِّي وقتلي سليكًا ثم أعقله) أعقله: مضارع معطوفٌ على "قتلي"، يعني قتلي وعقلي، إلا أنه لم يأتِ بالاسم "عقلي"، وإنما أتى بالمضارع، فوجب أن يُنصب، فتقدر قبله أن، فتكون أن والفعل مصدرًا مؤولًا معطوفًا على المصدر الصريح، فيصح الكلام.

وقول: "كالثور يُضرب لما عافت البقرُ" هذه خرافة عند بعض الجاهليين، أن البقر إذا عافت، يعني رفضت أمرًا معينًا، يُضربُ الثور، فإنَّ هذا يجعلها ترضى بما يراد منها.

وقال:

لَـــولا توقـــعُ مُعـــترٍّ فأرضـــيه ... مَـا كُنــتُ أوثـر إترابًـا علـى طربـي

أي لولا توقع معترٍ فإرضاؤه.

ومن ذلك قراءة غير نافع: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ﴾ [الشورى:٥١].

﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا﴾ [الشورى:٥١]، ثم عطف على قوله وحيًا ﴿أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾، ثم عطف ﴿أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا﴾ [الشورى:٥١].

﴿أَوۡ يُرۡسِلَ﴾ [الإسراء:٦٨] منصوبٌ بـ أن مضمرة جوازًا، والتقدير (أو إرسالًا)، يعني ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيًا أو إرسالًا، يعني يرسل إليه إرسالًا.

ولو قلت: العلم بماذا؟ العلم بالجد وتترك الكسل كذلك.

"إياك والسهر"، اعطف عليه مضارعًا، "إياك والسهَر وتهملَ دروسك"، فهذا أسلوب.

قلنا لا بد أن يكون معطوفًا على اسم خالص، فإن عُطف المضارع على اسمٍ غير خالص، يعني على اسمٍ يشبه الفعل، يعني على اسم بمعنى الفعل، فحينئذٍ لا يُنصب، وإنما يُرفع.

كأن تقول: (المجتهدُ وينجحُ هو زيدٌ) المُجتهد "أل" هنا موصولة بمعنى الذي، يعني الذي يجتهدُ وينجحُ هو زيدٌ، فإذا قلت: المجتهدُ: هذا مبتدأٌ مرفوع، وينجحُ الواو عاطفة، عطفت فعلًا مضارعًا على ماذا؟ على اسمٍ خالص أم غير خالص؟ غير خالص، وقد تكلمنا على هذه المسألة من قبل من باب العطف،

يجوز أن تعطف المضارع على اسمٍ مشتقٍ بمعنى الفعل.

الطالب:...

الشيخ: "اجتهادُك" هذا اسمٌ صريح خالص؛ لأنه مصدر، ولو أردت أن تحله بالفعل لكنت تقول ماذا؟ "أن تجتهد"، فإذا قلت: "أن تجتهد" اعطف عليه مضارعًا، ستعطف المضارع بالرفع ولا بالنصب؟ ستعطفه بالنصب، وأن (أنْ تجتهد وأنْ تنجح) لكي يصح الكلام، أما إذا قلت: "المجتهدُ" حله بمضارع (الذي يجتهد)ما في أن، وهكذا.

بقيَ بيتٌ وهو البيت الأخير، وهو قوله:

وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى ... مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

هذا سنتركه إن شاء الله إلى أول الدرس القادم.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحاب أجمعين.

الدرس الخامس عشر بعد المائة

الجزء الأول

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسَّلام على نبينا مُحمَّد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة الطيبة، ليلة الاثنين، الحادي والعشرين من شهر المحرم، من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، ونحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقدُ بحمد الله وتوفيقه الدرس الخامس عشر بعد المائة من دروس شرح ألفية ابن مالك عليه رحمة الله.

كنا قد تكلمنا في الدرسين الماضيين على باب إعراب الفعل، وعرفنا أنه يريد بالفعل الفعل المضارع، وتكلم في هذا الباب على رفع الفعل المضارع ونصبه، وعقده كما عرفنا في تسعة عشر بيتًا، شرحنا منها ثمانية عشر بيتًا، وبقيَ البيت الأخير.

وفيه يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى ... مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

فبعد أن ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ المواضع التي ينتصبُ فيها الفعل المضارع بـ أن مُضمرةً وجوبًا وجوازًا، ذكر هنا أنه لا يُنصب بـ أن مضمرة في غير هذه المواضع، وعرفنا أنها عشرة، إلا في شواهد قليلة، فيُحكمُ عليها بالشذوذ ولا يُقاسُ عليها.

ومِن هذه الشواهد قول بعض العرب: (مرهُ يحفرها) أي: مُره أن يحفرها، ومِن ذلك قول آخر: (خذ اللص قبل يأخذك) يعني قبل أن يأخذك، والمشهور في هذه العبارة قول العرب: قبل أن يأخذك، لكن سُمع عن بعضهم أنه قال: قبل أن يأخذك، ومن ذلك قول الشاعر:

فَلَــمْ أَرَى مِثْلَهَــا خُباسَــةَ وَاجِــدٍ وَنَهْنَهْـتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِـدتُّ أَفْعَلَـه

قالوا: أراد بعد ما كدت أن أفعله.

ومن ذلك قراءة عيسى بن عُمر: ﴿بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغَهُۥ﴾ [الأنبياء:١٨] بالنصب، وهي قراءةٌ شاذة، أما قراءة الجمهور السبعة والعشرة: ﴿فَيَدۡمَغُهُۥ﴾ [الأنبياء:١٨] بالرفع على القياس.

قالوا: ومن ذلك قراءة الحسن: ﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ﴾ [الزمر:٦٤] وهي قراءةٌ شاذة، وأحسن ما يكون فيه ذلك، أي حذفُ "أن" ونصبُ الفعل المضارع بعدها إذا تكررت في الكلام، إذا جاء مثلها في الكلام.

ومن ذلك قول طرفة بن العبد البكري في مُعلَّقته:

أَلَا أَيُّهَـا هَـذَا الزَّاجِـرِ أَحْضُـرَ الْوَغَـاء وَأَن أَشْـهَدَ اللَّـذاتِ هَـل أَنْـتَ مُخْلِـدِ

فقوله: (ألا أيها هذا الزاجر أحضر) أي: أن أحضُر، وحسَّن ذلك أنه قال بعد ذلك: (وأن أشهد اللذات).

ومن ذلك قول بعض العرب في المثل المشهور: (تسمعَ بالمعيديّ خيرٌ من أن

تراه) يريد أن تسمع؛ لأن التقدير سماعك بالمعيدي خير من رؤيتك إياه.

وبعد فإن في حذف أن ونصب الفعل المضارع بعدها قولان:

هل يجوز أن نحذف أن وننصب الفعل المضارع بعدها في غير المواضع العشرة؟

قولان:

الأول: ما اختاره ابن مالك هنا، وهو قول الجمهور، جمهور البصريين وجمهور النحويين، الذين يرون أنه لا يجوز حذف أن ونصب الفعل المضارع بها في غير المواضع العشرة، إلا شذوذًا، كما سُمع في هذا شواهد ولا يقاس عليه.

والقول الثاني: قول جمهور الكوفيين بجواز حذفها ونصب المضارع بعدها مُطلقًا؛ استشهادًا بالشواهد السابقة على قاعدتهم في القياس على القليل، وإن خالف القياس.

وهذه المسألة عندما نحذف "أن" وننصب الفعل المضارع بعدها، هناك مسألة أخرى شبيهةٌ بها، وهي أن نحذف "أن" ونرفع الفعل المضارع بعدها، فهذا أكثرُ في اللغة، الموضع لأن، لكن تُحذفُ "أن" ثم يُرفع المضارع بعدها، فهذا أكثرُ في اللغة، ومع ذلك فيه قولان:

الأول: أنه جائزٌ قليل، وهذا ظاهر كلام ابن مالك هنا، إذا قيد الشذوذ بحذف أن ونصب المضارع بعدها، وهذا هو الأكثر عند حذف "أن"، الأكثر في كلام العرب عندما تُحذف "أن" أن يُرفع المضارع بعدها، وعلى ذلك خرجوا قوله تعالى، قالوا: التقدير المشهور في الآية: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ﴾ [الروم:٢٤]

ثم حُذفت "أن" وارتفع المضارع بعدها، ويتخرج على ذلك أيضًا قراءة

الجمهور: ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ﴾ [الزمر:٦٤] أي: تأمروني أن أعبدَ.

ومن ذلك قراءةُ نافع: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى:٥١].

تقدير: أنْ يُرسل، فحذف أن، وارتفع المضارع بعدها.

وهذا هو الأشهر روايةً في قول طرفة السابق:

أَلَا أَيُّهَا هَذَا الزَّاجِرِ أَحْضُرَ الْوَغَاء

والنصب روايةٍ أخرى أقل شهرة، وكذلك هو المشهور في المثل المشهور: (تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه) فهذا القول الأول، أن حذف أن وارتفاع المضارع بعدها جائز ولكنه قليل في اللغة.

<u>والقول الثاني في المسألة</u>: أنه كحذف أن ونصب المضارع، يعني شاذ، ولا يجوز القياس عليه.

فهذا ما يتعلق بشرح البيت الأخير، ونعقب عليه ببعض الفوائد.

فمن هذه الفوائد المثل الذي قلناه، أو ذكرناه، (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) له قصةٌ مشهورة، فأول مَن قاله النعمان ابن ماء السماء، قاله عن شقَّة بن ضمرة من بني نهشل، فقد ذُكر له، وأُثنيَ عليه، فعندما رآه قال: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) لأنه احتقر جسمه، فقال شقَّة: (أبيتَ اللعن إنما يعيش المرء بأصغريه قلبه ولسانه) فأُعجب به كثيرًا، وقال: (بل أنت ضمرة بن ضمرة النهشري).

وهذا المثل فيه روايات، أشهرها: (أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)، هذا الأكثر، بعدها في الكثرة، (لأن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)، لكن سُمع أيضًا

أنَّ بعضهم قال: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)، وهذا احتججنا بها قبل قليل، وأقلُّ ما سمع فيها قول بعضهم: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)، واحتججنا بها، كل ما صح عن العرب احتج به، ولو كان عن قليل منهم، إلا أن النحويين يبينون ذلك قلةً وكثرة، أكثر العرب يقول كذا، وبعضهم يقول كذا، وقليل منهم يقول كذا، وهذا من حرصهم وإنصافهم في نقل هذه اللغة.

فهذه فائدة.

فائدةٌ أخرى أيضًا تتعلق ببيت الشاعر:

بَعْدَ مَا كِدتُّ أَفْعَلَه

هذا البيت يُنسب في المشهور إلى عامر بن جُوين، أو عامر بن الطفيل، أو غيرهما، قال له في امرئ القيس، بعد ما أضافه، ثم همَّ أن يغدر به، وأن يأخذ إبله، ويذهب، لكن ما فعل هذا الهم، فقال هذا البيت، يقول كانت غنيمة عندي، الخباسة هي الغنيمة، كانت غنيمة ولكنني لم أفعل، "نهنهتُ نفسي" يعني رددها وكفكفتها بمشقة، "بعد ما كدت أفعله".

الشاهد عند هؤلاء: أنَّ أنْ محذوفة، والمضارع بعدها منصوبٌ بها، أي بعد ما كدت أن أفعله، وردَّ الجمهور هذا، بأن قالوا: إنَّ أنْ في خبر كاد قليلٌ أو ضعيف؟ وقد شرحنا ذلك في باب أفعال المقاربة، فإنَّ الأفصح أو الأكثر فيها، لا تقترن بـ أن، ألا تقترن بأن، وهذا الوارد في القرآن العظيم، وفي أكثر كلام العرب، فحمله على هذا القليل أو الضعيف لا وجه له.

قال الجمهور: وإنما تخريج البيت أن الشاعر أراد أن يقول بعدما كدت أفعلها، يعني الفعلة، ثم حذف الألف، ونقل حركة الهاء وهي الفتح إلى ما قبلها، وسكَّن الهاء، فقال: "بعد ما كدتُّ أفعَله"، قالوا: وهذه لُغيَّة معروفة عند بعض القبائل،

وخاصةً في شمال الجزيرة، كطيءٍ وغيرها، يقولون في المؤنث نحو ذلك، وهذه اللُّغية لها بقايا الآن في لهجات بعض الناس، إذ يقولون مثلًا: "هندٌ أنا أُكرمه"، و"مررتُ به"، ونحو ذلك.

ونقل بعض اللغويين عن رجل من طيءٍ أنه قال: "بالفضلِ ذو فضَّلكم الله بِه، والكرامة لا تُفضلكم الله بَه"، يريد فضلكم الله بها، ثم فعل ذلك، فقال: بَه.

وعلى ذلك يخرجُ البيت من هذه المسألة، ويدخل في مسألة أخرى.

لكن يبقى للمسألة شواهد أخرى، ولكنها قليلة.

وهذه المسألة وهي حذفُ أن قبل الفعل المضارع لها استعمالٌ كثير، وخاصةً في كلام الناس اليوم، فيدخلُ في ذلك، نحو قولهم: "أريدُ أسافر"، و"لا بد تذهب"، و"أقصدُ تأتي معي" ولا شك تقدرُ على ذلك، و"أتمنى تفوز"، و"منعته يغيب"، و"أرغمته يكتب"، و"أمرته يصاحبك"، وكثيرٌ من كلام الناس على ذلك، فنقول: الأفضل حينئذٍ أن يرفع أم ينصب المضارع؟ أن يرفعه؛ لأن حذف أن ورفع المضارع هذا جائزٌ عند الجمهور، ولكنه قليل، لكنه يبقى في حيز الجواز.

أمَّا نصب المضارع بعد حذف "أن" فالجمهور يمنعونه، إلا فيما سُمع، ولا يقيسون عليه، وأما الكوفيون فيجيزونه، أو جمهور الكوفيون يجيزونه.

فهذا ما يتعلق بهذا الباب، بابُ إعراب الفعل، وعرفنا أنه يريد رفعه ونصبه.

ويبقى في إعراب الفعل المضارع بعد رفعه ونصبه جزمه، فعقد بابًا خاصّا مستقلًا بعد ذلك لجزم المضارع، وسماه

باب عوامل الجزم

ابن مالك جعله بابًا، وكان الأفضل أن يجعله فصلًا؛ لأنه تابعٌ لما قبله، إلا أن هذه عادته يسي الفصول أبوابًا، إلا فيما ندر يقول "فصل"، فاصطلاح له، ولا

مشاحة في الاصطلاح.

وعقد هذا الباب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أربعة عشر بيتًا، يقول في أولها:

٦٩٥. بِـلَا وَلَامٍ طَالِبًـا ضَـعْ جَزْمَـا فِـي الْفِعْـلِ هكَـذَا بِلَـمْ وَلَمَّـا

٦٩٦. وَاجْـزِمْ بِـإِنْ وَمَـنْ وَمَـا وَمَهْمَـا أَيٍّ مَتَـى أَيَّـانَ أَيْـنَ إِذْ مَـا

٦٩٧. وَحَيْثُمَـا أَنَّـى وَحَـرْفٌ إِذْ مَـا كَـإِنْ وَبَـاقِي الأَدَوَاتِ أَسْـمَا

هذه ثلاثةُ أبيات ذكر فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ جوازم المضارع، وهي تقسَّم قسمين:

- القسم الأول: ما يجزم مضارعًا واحدًا، وهي أربعةُ أحرف.
- القسم الثاني: ما يجزم مضارعين، وهي أدوات الشرط الجازمة، وهي ثنتي عشر أداة، وهي: (إن، وإذما، ومَن، وما، ومهما، ومتى، وأيَّان، وأين، وحيثما، وأنَّى وأيٌّن)، هذه إحدى عشرة، يُضاف إليها "كيفما" فتصبح ثنتي عشرة أداة.

نحتاج إلى أن نتكلم عن كل أداة من هذه الأدوات الجازمة، ونبدأُ بما يجزم مضارعًا واحدًا.

الجازم الأول مما يجزم مضارعًا واحدًا: لامُ الطلب، اللام التي يُطلبُ بها شيء، فإن كان الطلب من أعلى لأدنى سُميت لام الأمر، كطلب من الرب للعبد، أو من النبي لأتباعه، أو من الرئيس للمرؤوس، أو من الأب للولد، أو من القوي للضعيف، ونحو ذلك، كقوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق:٧].

اللام: لام أمر، وينفق: مضارع مجزوم بها.

وإن كان الطلب من أدنى لأعلى سُميت لام الدعاء، كعكس ما ذُكر من قبل نحو: قول أهل النار لمالك: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف:٧٧].

وإن كانت من موازٍ لموازٍ سُميت لام التماس، كقولك: (ليعطني زيدٌ قلمًا) لام التماس، وزيدٌ هذا زميلك، وهذا كله من مراعاة المعنى والأدب، وإلا فهي تسمى هنا عند أغلب النحويين: لام الأمر، إما تغليبًا؛ لأنه الأكثر، أو أنَّ الأمر قد يكون حقيقةً ومجازًا.

على كل حال هو اصطلاحٌ للنحويين يسمون كل ذلك بلام الأمر، وأما حركة لام الأمر فهي الكسر، إلا إنْ دخلت عليها الواو أو الفاء، فالأكثر حينئذٍ فيها السكون، أو دخلت عليها (ثم) فالأكثر حينئذٍ الكسر والسكون جائز، كقوله تعالى: ﴿لِيَسْتَئْذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النور:٥٨].

مكسور، لم يُسبق بواو أو فاء أو ثم، وفي قوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾ [البقرة:١٨٦].

ساكن، هذا باتفاق القراء، وفي قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا﴾ [التوبة:٨٢].

أيضًا ساكنة.

وقال تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾ [الحج:١٥].

وهكذا.

فهذا هو الجازم الأول.

وأما الجازم الثاني مما يجزم مضارعًا واحدًا فهو (لا الطلب) التي يُطلبُ بها ترك الفعل، وهي لا الناهية، فإن كان النهي من أعلى لأدنى سُميت لا النهي، أو لا الناهية، نحو: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾ [لقمان:١٣]، ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠]، ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ﴾ [طه:٨١].

وإن كان من أدنى لأعلى سميت لا الدعاء، أو لا الدعائية، نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ﴾ [البقرة:٢٨٦].

وإن كانت موازٍ لموازٍ سُميت لا الالتماس، أو لا الالتماسية، نحو: (لا تتأخر يا زميلي عن الدرس).

وقوله تعالى: ﴿تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا﴾ [طه:٩٤].

قاله هارون لأخيه موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا﴾ [طه:٩٤]، هل لا هُنا دعاء أم التماس؟ أم تحتمل؟

إن أخذنا بالإجمال، التماس؛ لأن بينهما شيء من الموازنة، وإن أخذنا بالتدقيق والتحقيق، وقلنا إن موسى أفضل، وهارون إنما أُعطيَ النبوة بدعاء موسى، وهارون نبي، وموسى رسول، ففيه أفضلية، ويجب على هارون أن يطيعه، فيكون حينئذٍ هذا من هارون دعاء.

الشاهد: أنَّ هذا يحتمل؛ لأنك قد تجد مَن يقول إنه التماس، وقد تجد مَن يقول إنه دعاء، وإلا فهي تسمى عند أغلب النحويين لا النهي أو لا الناهية، إما تغليبًا، أو لأن النهي يكون حقيقةً ومجازًا، وقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيت:

بِلَا وَلَامٍ طَالِبًا

ما إعرابُ طالبًا؟

حال. أي اجزم المضارع بهما حالة كونك طالبًا بهما، "لا إذا كنت طالبًا بها"، طالبًا بها الفعل، و"لا إذا كانت طالبًا بها"، أي طالبًا بها الترك، فلهذا سماهما كلتيهما بالطلب.

الجازم الثالث والرابع مما يجزم مضارعًا واحدًا: لم ولمَّا، نحو: (لم أذهب)،

و(لمَّا أذهب).

قال تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص:٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات:١٤].

يتفقان في أمور، ويختلفان في أمور، يتفقان في ماذا؟

في الجزم، ويتفقان في النفي، ويتفقان في القلب، قلب زمان المضارع إلى المُضيّ، ويتفقان في الحرفية، يعني إذا أردت أن تبحث ستجد أشياء، ويتفقان في الاختصاص بالمضارع، ويتفقان بدخول همزة الاستفهام عليهما، نحو: (ألم تذهب) ألمَّا تذهب، ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح:١].

وقال الشاعر:

فَقُلْتُ ألمَّا أصحُو والشَّيبُ وَازِعُ

فهذه من الأمور التي يتفقان فيها، والذي يهمنا الافتراق، ويفترقان في أمور:

الأمر الأول: أنَّ "لم" للنفي المُطلق، و"لمَّا" لنفي المُتصل، لمَّا لمُطلق النفي، أما "لم" لمُطلق النفي، أما "لمَّا" فهو للنفي المتصل إلى زمن المتكلم، عندما تنفي بـ لمَّا معنى ذلك أن هذا المنفي يبقى فيه النفي إلى زمن التكلم، فلهذا يجوزُ أن تقول: (لم أذهب الأمس، وذهبتُ الآن، أو وذهبتُ قبل قليل).

ويجوزُ أن تقول: (محمدٌ لم يجلس ثم جلس)، إذًا فهذا النفي انقطع أم لم ينقطع؟ انقطع، نفيٌ مطلق، ما معنى مطلق؟ يعني قد ينقطع وقد يتصل إلى زمن التكلم، هو نفي مطلق.

الطالب:...

الشيخ: نعم، مطلق، فلهذا قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ

لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾ [الإنسان:١].

معنى الآية: ثمَّ صار شيئًا مذكورًا، فلهذا نفى بـ لم، لم يكن شيئًا مذكورًا ثم صار شيئًا مذكورًا بعد ما خلق الله آدم إلى آخره، وكل ذلك لا يجوز في لمَّا، لا يجوز أن تقطع نفي لمَّا، لا تقل: "محمدٌ لما يجلس ثم جلس"، ما ينقطع نفيها، نفيها متصل إلى زمن التكلم.

الأمر الثاني مما يفرقان فيه (لم ولما) أن لم للنفي المطلق، كما قلنا، ولمَّا لنفي المتوقع القريب، فإذا قلت: (لم أصل) نفيت وصولك، نفيًا مُطلقًا، قد تكون بعيدًا، قد تكون قريبًا، كلامك ليس فيه دليل على ذلك، فقط فيه أنك لم تصل، لكن إذا قلت: (لمَّا أصل) نفيت الوصول، ودللت على أنَّ الوصول قريب، الوصول لم ينقطع، لكنه قريب.

فلهذا تجد عندما تنظر في بلاغة القُرآن تجد أنَّه يأتي بـ (لمَّا) في الأمور التي فيها قُرب، إمَّا قُرب حقيقي، أو قُرب مجازي، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾ [الحجرات:١٤].

يعني هذا فيه كبشارة لهم، أو هذا الذي ينبغي أن يدخل الإيمان بسرعة في قلوبكم، أو بشارة لهم بذلك، وقال تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص:٨].

وهذا في سياق التهديد والوعيد، يعني ماذا يقولون عذاب، لكنَّ ذلك سيكون قريبًا؛ لأنَّ يوم القيامة قريبٌ على كل حال، فلذلك لا يجوز أن تقول: (لمَّا يجتمع الضدان)؛ لأنَّ ذلك يُشعر أنَّ اجتماعهما قريب، ليس مُحتمل، وهذا غير صحيح، إنما تقول (لم)، (لم يجتمع الضدان).

الأمر الثالث مما يفرقان فيه: أن مجزوم لمَّا يجوز حذفته باطراد لدليل، يعني المضارع الذي بعد لما يجوز أن يحذف باطراد لدليل، بخلاف لم، فلا يجوز أن

يحذف المضارع بعده ولو وجد دليل، فلهذا يجوز أن تقول: (قاربتُ المدينة ولما)، يعني ولما أدخلها، أو نحو ذلك.

تقول: "حاولت اقناعه ولما"، يعني ولما يقتنع، بخلاف لم.

الأمر الرابع مما يفرقان فيه (لم ولما) أنَّ لم تصاحبُ الشرط، يعني تأتي مع أدوات الشرط دون (لمَّا) كقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة:٦٧].

﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الحجرات:١١].

ولا يجوزُ هذا في (لمَّا).

فهذا أهم ما يجتمعان فيه، وما يفترقان فيه، فهذه الأدوات الأربع التي تجزم فعلًا مضارعًا واحدًا، وكلها حروف.

أما الأدوات التي تجزم فعلين مضارعين وهي أدوات الشرط الجازمة، وقلنا إنَّها ثنتي عشر أداة، فالجازم الأول من أدوات الشرط الجازمة هي (إِن) بكسر الهمزة، وسُكون النون، وهي أُمُّ أدوات الشرط، متى تقول أم الباب؟ مع الأكثر، أكثر الأدوات استعمالًا هي الأم، وهي حرفٌ باتفاق، إنْ حرفٌ باتفاق النحويين، تقول: إن تأت أُكرمك، ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:٢٨٤].

﴿إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم﴾ [الأنفال:٣٨].

وهكذا.

ما معناها؟ دلالتها؟ وظيفتها؟ فائدتها؟

هي موضوعةٌ لمجرد تعليق جوابها على شرطها، دُون دلالةٍ على شيءٍ آخر، لا

دلالة على زمان، أو مكان، أو عاقل، أو غير عاقل، أو غير ذلك، هي فقط لمجرد تعليق جوابها على شرطها، دون دلالةٍ على شيءٍ آخر، خلاف الأدوات الأخرى التي ستأتي.

وأما إعرابها فإنها تُعرب إعراب الحروف؛ لأنها حرف.

إذًا ماذا يقال في إعرابها؟

إن: حرف شرطٍ يجزم فعلين، لا محل لها من الإعراب، مبنيةٌ على السكون، كبقية الحروف.

والجازمُ الثاني من أدوات الشرط الجازمة: "إذ ما"، وهي مثلُ إنْ في المعنى والاستعمال.

تقول: (إذ ما تأتي أكرمك) كما تقول: "إن تأت أكرمك"، قال الشاعر:

وإنَّك إذ مَا تأتي ما أنتَ آمٌر به ... تُلفي مَن إياه تأمرُ آتيَا

الجواب: تُلفي، قلنا هي في المعنى والإعراب كـ (إن) إذًا ما معناها؟

مجردُ تعليق جوابها على شرطها دُون دلالةٍ على شيءٍ آخر، وإعرابها كإعراب الحروف، نقول: حرف شرط لا محل له من الإعراب مبنيٌّ على السكون، واختلف النحويون في نوع (إذ ما) على قولين:

القول الأول: أنَّها اسمُ شرط، لا حرف، "إذْ ما" في القول الأول أنها اسم شرطٍ لا حرف، لمَا؟ قالوا: لأنها في الأصل إذْ الظرفية، دخلت عليها ما الزائدة، وهذا صحيح، متفق عليه، أصلها إذ الظرفية، دخلت عليها ما الزائدة، و"إذ" كما نعرف اسم؛ لأنها ظرفٌ لما مضى من الزمان.

قالوا: إنَّ الاسمية تبقى فيها ولا دليل على انتفاء الاسمية عنها، هذا قول المُبرِّد

وابن السَّراج والفارسي، وهذا القول له حظٌ من القوة، وعندهم يكونُ معناها حينئذٍ مجرد تعليق الجواب على الشرط؟ أم يكون معناها معنى متى؟

يكون معناها معنى متى؛ لأنَّ إذ ظرف، ظرف زمان، إذًا تكون مثل متى كما سيأتي؛ لأن متى هي الدالة على الظرفية المكانية، فيكون معنى "إذ ما تأتي أكرمك" متى تأتي أُكرمك، ويكون إعرابها كإعرابِ (متى)، كإعراب الظروف، ظروف الزمان، إلا أنها مبنية، إذًا ظرف زمان مبني، نقول: ظرف زمان في محل نصب، مبنيٌ على السكون.

والقول الثاني في "إذ ما": أنها حرف شرطٍ لا اسم، ودخولُ "ما" الزائدة عليها غيَّر حقيقتها، وقلبها من اسمٍ إلى حرف، لمَا؟ قالوا: لأنَّ "ما" غيرت حقيقة "إذ"، فجعلتها للزمان المستقبل، وإذ كما نعرف في الزمان الماضي، وإذا كانت في الشرط فكل الشرط لا يكونُ إلا في المستقبل، فلهذا انتفت عنها الاسمية، هذا قول سيبويه وابن مالك والجمهور.

الطالب:...

الشيخ: نعم، أنها حرف، ولذلك قال ابن مالك:

وَحَرْفٌ إِذْ مَا كَإِنْ وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا

فعندهم يكون معناها معنى "إن"، أي مجرد تعليق جوابها على شرطها دون دلالةٍ على زمان، وإعرابها كإعراب الحروف لا محل لها من الإعراب.

والجازم الثالث من أدوات الشرط الجازمة هو "مَن"، و "مَن" اسم شرط باتفاق، معناها تدل على ماذا؟ هي تدل على تعليق جوابها على شرطها مع الدلالة على العاقل، يعني هي في الأصل موضوعة للدلالة على العاقل، ثم تضمنت الشرط، ثم ضُمنت الشرط، نحو: "مَن تُكرم أُكرم"، لا تقول ذلك إلا إذا كان

المُكرم عاقلًا.

قال تعالى: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء:١٢٣].

فمعناه الدلالة على العاقل، فلا تُستعمل مع غير العاقل، لا يقال: "مَن تكتب به أكتب به"، تعني القلم، وإعرابه إعرابُ الأسماء؛ لأنه اسم، وينحصرُ إعرابه فيما يلي، إنْ سُبق بحرف جرٍ أو مضاف فهو في محل جر، نحو: (عمَّن تسأل أسأل)، و(كتابَ مَن تأخذ آخذ).

وإن كان فعلُ شرطها لازمًا، أو ناقصًا، أو متعديًّا استوفى مفعوله، وهي مبتدأ، إن كان فعلُ شرطها لازمًا، أو ناقصًا، كان وأخواتها، أو متعديًا استوفى مفعوله، فهي مبتدأ، نحو: (مَن يذهب اذهب معه)، (مَن يكن واقفًا أُكرمه)، (مَن تكرمه أُكرمه).

(مَن) مبتدأ في محل رفع مبني على السكون، هذا مبتدأ، أين خبره؟

خبره جملةُ فعل الشرط، إذًا يذهب: فعلُ مضارعٌ مجزوم بـ مَن وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر تقديره هو يعود إلى مَن، والجملة مِن الفعل والفاعل خبرُ "مَن" في محل رفع.

وقيل: خبرُ "مَن" جملةُ جواب الشرط، وقيل: الخبر "هما"، وأصح هذه الأقوال أن الخبر جملةُ فعل الشرط، وأما جوابُ الشرط فهي تبعٌ لجملة فعل الشرط، كـ تتبع الجواب لشرطه، تتبع المضاف إليه المضاف ونحو ذلك.

ما بقيَ إذا كان فعل شرطها متعديًّا لم يستوفي مفعوله، فهي مفعوله، مازلنا نتكلم على إعراب "مَن"، إذا كان فعل شرطها متعديًا لا يستوفي مفعوله، فهي مفعوله، نحو "مَن تُكرم أُكرم"، (مَن تُكرم)، تُكرم: فعل مضارع، والفاعل أنت، أين مفعوله؟ من المقدم وجوبًا؛ لأنه اسم شرط، واسم الشرط له الصدارة.

الشرط الرابع والخامس من أدوات الشرط الجازمة: "ما ومهما"، وتلحظون

أننا جعلناهما معًا، فهما اسما شرط، يدلان على تعليق جوابهما على شرطهما، مع الدلالة على غير العاقل، تدلان على الشرطية وعلى غير العاقل، نحو: "ما تفعل أفعل"، "ومهما تفعل أفعل".

انظر مثال واحد ليبين لك أن مهما معناها ما.

قال تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:١٩٧]، وتقول: (مهما تفعلوا من خيرٍ يعلمه الله).

وقال: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف:١٣٢].

ومِن ذلك قول امرئ القيس في مُعلَّقته:

أغــرَّكِ منِّــي أنَ حُبــكِ قــاتِلي وأنَّـكِ مَهمَـا تـأمُري القلـبَ يَفعلـي

ومِن ذلك قولُ زُهير في مُعلَّقته:

وَمهمَـا يَكُـن عَنـد امـرئٍ مِـن خَليقـةٍ وَإن خَالَها تَخفى عَلَى النَّاس تُعلَمِي

فمعناهما الدلالة على غير العاقل، مع تعليق الجواب على الشرط، فلا يُستعملان مع العاقل، لا يُقال: (ما تُكرم أُكرم)، أو (مهما تُكرم أُكرم) تعني العاقل.

وإعرابهما مثلُ إعرابِ "مَن"؛ لأنهما اسمان يدلان على غير عاقل، فينحصر إعرابهما فيما ينحصرُ فيه إعرابُ "مَن"، إذًا ينحصر إعرابهما فيما يأتي، إن سُبقا بحرف جر أو مضاف فهما في محل جر، نحو "عما تسأل أسأل"، أو "غلاف ما تصنعه أصنعه"، هذه مع "ما".

أمَّا "مهما" فلا أعرفُ أنَّ حرف الجر أو المضاف يتقدَّمانها، ما يُقال "عما مهما تسأل أسأل" مثلًا.

وإن كان فعلُ شرطها لازمًا، أو ناقصًا، أو متعديًا لم يستوفي مفعوله، فهما مبتدأ، نحو: (ما يذهب مِن الطيور يعُد)، أو (مهما تذهب الطيور تعُد)، وتقول: (ما يكن واقعًا أصده) أو (مهما يكن واقعًا أصده)، وتقول: (ما تصنعه أبعه) أو "مهما تصنعه أبعه".

وإن كان فعل شرطهما متعديًا لم يستوفي مفعوله فهما مفعولاه، نحو: "ما تصنع أبعه"، و"مهما تصنع أبعه".

أمَّا "ما" فكونها اسمًا باتفاق، وأمَّا "مهما" ففي اسميتها خلاف، الجمهور يرْون أنَّها اسم، استدلوا على ذلك بأدلة أقواها عودُ الضمير عليها في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف:١٣٢]، الضمير في "بها" يعود إلى الآية، والضمير في "به" ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ﴾ [الأعراف:١٣٢] يعودُ إلى (مهما)، كما لو قلت: (ما تأتنا به فلن نُصدقه) فالهاء يعود إلى ما، يعني هذا الشيء الذي تأتنا به.

وقال بعض النحويين إنها حرف شرط وليست باسم، وقولهم ضعيف.

والجازمان السادس والسابع من أدوات الشرط الجازمة: متى وأيان، أيضًا تلحظون أننا جمعنا جازمين السادس والسابع من أدوات الشرط، "متى وأيان"، وهما اسما شرط، ويدلان على تعليق جوابهما مع شرطهما مع الدلالة على الزمان، فهما بمعنىً واحد.

تقول: (متى تسافر أسافر)، أو (أيان تسافر أسافر) بمعنىً واحد.

قال الشاعر:

أَنَـــا ابـــنُ جلَـــى وطـــلَّاع الثَّنَايَـــا   متـــى أضـــع العِمَامَـــةَ تَعرفُـــوني

(متى) هذا اسم شرط، وفي الأصل ظرف زمان، لكن تضمن الشرط هنا،

فلهذا تعرف كل ذلك، تعرف أنه ظرف زمان، لدلالته على الزمان، وتعرف أنه اسم شرط لتضمنه الشرط، فلهذا إذا أردت أن تُعربه لا بد أن تأخذ كل ذلك في الحسبان كما سيأتي في إعرابه.

أضعِ: فعل الشرط، وتعرفوني: جواب الشرط، وقال الشاعر:

متى تأته تعشُ إلى ضوء نارِهِ تَجِد خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ

أين فعل الشرط وجوابه؟

(متى تأته تعشُ إلى ضوء ناره تجد خير نارٍ عندها خير موقد) فعلُ الشرط "متى تأته"، وجوابُ الشرط "تجد"، أما تعشُ (متى تأته تعشُ إلى ضوء ناره) حال، حالة كونك تعشُ، وليست جواب الشرط.

وقال الآخر:

أَيَّان نُؤمنك تُؤمن غيرنا وإذا لم تُدرك الأمنَ لم تزل حذرًا

وإعرابهما كإعراب الأسماء، فهما اسما زمان، يدلان على زمان الفعل، اسم زمان وقع في الجملة بحيث يدل على زمن الفعل، ماذا يكون إعرابه؟

ظرف زمان، هذا ظرف الزمان كل اسم زمان دل على زمان الفعل، فهما ظرف زمان في محل نصب فإعرابهما ظرفُ زمان في محل نصب مبنيٌ على السكون أو الفتح.

السكون "متى"، والفتح "أيَّان".

وإن أردتَّ تكميل الإعراب، فلا بأس، أشرنا إلى ذلك أكثر من مرة، لك أن تقول: اسم شرط، أو تضمن الشرط أو نحو ذلك، ما في إشكال، ظرف زمان تضمن الشرط أو يدل على الشرط، لا بأس بذلك.

والجازمان الثامن والتاسع من أدوات الشرط الجازمة هما: "أين وحيثما"، وهما اسما شرط، يدلان على تعليق جوابهما على شرطهما مع الدلالة على المكان، فمعناهما واحد، تقول: "أين تسكن أسكن"، و"حيثما تسكن أسكن".

قال تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾ [النساء:٧٨].

وتقول: "حيثُما تكونُوا يُدرككم الموت".

وقال تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة:١٤٤].

وقال الشاعر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ نَجاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

وإعرابهما كإعراب ظرف المكان المبني، نقول في إعرابهما ظرف مكان في محل نصب مبنيٌ على الفتح (أين)، أو على السكون (حيثما).

وإن قلت ظرف مكان تضمن الشرط فهذا أكمل في الإعراب.

والجازم العاشر من أدوات الشرط الجازمة: "أنَّ".

وهي اسم شرط تدل على تعليق جوابها على شرطها مع الدلالة على الزمان أو المكان، يعني تأتي بمعنى "أين"، وتأتي بمعنى "متى".

تقول: (أنى تأتي أكرمك)، (أنى تسكن أسكن)، فقولك: (أنى تأتي أكرمك) بمعنى متى تأتي أكرمك، وقولك: (أنى تسكن أسكن) بمعنى أين تسكن أسكن.

قال الشاعر:

خَلِيلَيَّ أَنَّى تأتِيانِي تأتيَا أخًا غَيرَ مَا يُرضِيكمَا لا يُحاوِلُ

قلنا بمعنى ماذا؟ بمعنى متى، متى تأتياني تأتيا أخًا، إعراب أنَّ: ظرف، إن كانت بمعنى "متى" فظرف زمان، وإن كانت بمعنى "أين" فظرف مكان في محل نصب مبنيةٌ على السكون.

والجازم الحادي عشر من أدوات الشرط الجازمة: "كيفما".

ولعلكم لاحظتم أن ابن مالك لم يذكرها، وقلنا إنه ذكر إحدى عشر أداة، ونحن زدنا كيفما؛ لأن النحويين مختلفون في عدها، في أدوات الشرط، فالجمهور لا يعدونها من أدوات الشرط، وعدها كثير من المحققين من أدوات الشرط، وهي اسم شرط، تدل على تعليق جوابها على شرطها مع الدلالة على الحال.

نحو: (كيفما تأتي أكرمك) يعني على أي حالةٍ تأتي أكرمك، وإعرابها كإعراب الحال، فنقول في إعرابها: حال في محل نصب مبنيةٌ على السكون.

والجازم الثاني عشر من أدوات الشرط الجازمة: "أيٌّ"، وهي الأخيرة، وهي اسم شرط تدل على تعليق جوابها على شرطها مع الدلالة على ما تُضافُ إليه.

ويأتي أنها تُضاف إلى زمان، ومكان، وعاقل، وغير عاقل، تدل على ما يدل عليه المضاف إليه، تضاف إلى مضاف إليه، المضاف إليه قد يدل على زمان أو مكان أو عاقل أو غير عاقل، فنحو: (أي رجلٍ تُكرم أُكرم) تدل على العاقل؛ لأن المضاف إليه عاقل.

وإذا قلت: (أي حمارٍ تركب أركب) تدل على غير العاقل، وإذا قلت: (أي يومٍ تأتِ فيه أكرمك) تدل على الزمان، وإذا قلت "أي مكانٍ تجلس أجلس" فيه تدل على المكان، وهكذا.

أيُّ من أدوات الشرط، تختص من بين أسماء الشرط بأنها معربة، وبقية أدوات الشرط مبنية، وسبق ذلك في باب المعرب والمبني بالتفصيل، وسبب إعرابها كما ذكرنا هناك لماذا أُعربت أيٌّ دون أخواتها؟

لأنها الوحيدة التي تضاف إلى ما بعدها، أسماء الشرط لا تضاف، وهي تضاف، والإضافة من خصائص الأسماء، فقوي فيها جانب الاسمية، فعادت بذلك إلى أصل الأسماء وهي الإعراب.

وتُعرب بحسب معنى المضاف إليه، إن دلت على زمان وتُعرب كـ"متى"، وإن دلت على مكان فتُعرب "كأين"، وإن دلت على عاقل فتُعرب "كمَن"، تأتي مبتدأ، وتأتي مفعول به، وتأتي في محل جر، وإن دلت على غير عاقل فتُعرب كـ ما وهكذا.

إذًا فتُعرب على حسب معنى المضاف إليه، تقول: "أيَّ يومٍ تأتِ فيه أُكرمك"، إعرابها: ظرف زمان، ظرف زمان منصوب أو في محل نصب؟

منصوب؛ لأنها معربة.

وإذا قلت: "أي مكانٍ تجلس أجلس فيه"، ظرف مكانٍ منصوب.

وإذا قلت: (أيَّ ضربٍ تضرب أضرب)، (أيَّ مشيٍ تمشي أمشي) مفعولٌ مُطلق؛ لأنها أضيفت إلى المصدر.

وإذا قلت: (أي رجلٍ تُكرم أُكرم) مفعولٌ به؛ لأنَّ الفعل بعدها متعدٍ لم يستوفي مفعوله.

وإذا قلت: "أي رجلٍ يذهب أذهب معه" مبتدأ.

قال تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠].

أمَّا (ما) فزائدة، و(أيًّا) مفعولٌ به؛ لأنَّ فعل الشرط (تدعو) متعدٍ لم يستوفي مفعوله.

وقال تعالى: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ [القصص:٢٨].

ما إعراب (إيما)؟

مفعولٌ به.

هذا ما يتعلق بجوازم المضارع التي تجزم فعلين.

نختم بهذه المسألة، وهي دخول (ما) الزائدة على أدوات الشرط، رأيتم في الأمثلة والشواهد السابقة أنَّ (ما) تدخل أحيانًا، وأحيانًا لا تدخل، وأدوات الشرط بالنسبة إلى زيادة ما بعدها على ثلاثة أنواع:

الأول: ما لا يقترن بـ (ما) الذي لا يجوز أن يقترن بـ (ما) وهي: مَن، وما، ومهما، وأنَّ.

أربعةُ أسماء لا تقترن بـ ما.

والنوع الثاني: ما يجبُ اقترانه به، يعني لا يكون من أسماء الشرط إلا إذا اقترن بـ ما الزائدة، وهي: إذ، وحيث، وكيف.

لا تكون شرطًا إلا إذا اتصلت بـ ما الزائدة تكون إذ ما، وحيثما، وكيفما، وقد سبق ذلك في أمثلتها وشواهدها.

النوع الثالث: ما يجوز اقترانه وعدم اقترانه، وذلك في البواقي: أي، إن، ومتى، وأين، وأيَّان، وأي، نحو: "إن تجتهد تنجح"، أو تزيد "ما" فتقول: "إما تجتهد تنجح"، هي "إن" ثم زد "ما" فيحدث إدغام، فتقول: "إما تجتهد تنجح".

قال تعالى: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ ﴾ [الأنفال:٥٨].

وتقول: (وإنْ تخف من قومٍ خيانة).

وتقول: (متى يأتِ زيدٌ أُكرمه) أو (متى ما يأتِ زيدٌ أُكرمه)، وتقول: (أين تسكن أسكن)، أو (أينما تسكن أسكن)، وتقول: (أيان تسكن اسكن)، أو (أيانما تسكن أسكن)، وتقول: (أي رجلٍ يذهب أذهب معه)، أو (أيما رجلٍ يذهب أذهب معه).

نقف هنا.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الخامس عشر بعد المائة

الجزء الثاني

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فتوقفنا عند قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٦٩٨. فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ شَرْطٌ قُدِّمَا   يَتْلُو الْجَزَاءُ وَجَوَابًا وُسِمَا

هذا انتهينا منه؟ انتهينا من الكلام على زيادة (ما) على أدوات الشرط، (ما) الداخلة على أدوات الشرط قلنا: زائدة؛ فإذا كانت زائدة فهي حرفٌ زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب (@٤٧:١:٠٠) نعرب إعراب الحروف، لا تفيد معنىً جديدًا، وإنما تفيد المعنى العام هو التأكيد عن كلُ زائد معناه التأكيد وجوبًا.

إذا ما دخلت فإن حيثُ ظرف لا يتضمن الشرط، تقول: **"اجلس حيثُ يجلسُ زيد"** ظرف فقط لا يتضمن الشرط، لا يتضمن الشرط إلا إذا زيدت (ما) بعده، تقول: **"حيث ما تحلس أجلس"** إذا أردت أن تُعرب إعرابًا تفصيليًا تقول: **(ما)** حرف زائد، وإن أردت أن تقول: **(حيثما)** كله اسم شرط؛ ماشي مقبول، (ما) نعم ما زائدة على أدوات الشرط؛ إذا شئت التفصيل، نعم تقول: **(حيث)** ظرفٌ تضمن الشرط، و**(ما)** حرفٌ زائد، ولو قلت: **(حيثما)** اسم شرط يعني ظرف؛ فيصحُ

ذلك، نعم.

ثم نقول بعد ذلك: قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ شَرْطٌ قُدِّمَا ... يَتْلُو الْجَزَاءُ وَجَوَابًا وُسِمَا

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أسلوب الشرط لابد له من أداة شرط، وقد ذكرها وعدها من قبل، ومن فعلين:

- **الأول**: يسمى فعل الشرط، ويسمى الشرط؛ لأنه الذي يُشترط لوجود الجواب.

- **والثاني**: يسمى جزاء الشرط، ويسمى جواب الشرط، نحو: **"إن تجتهد تنجح"**.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ"**، يدل على أن فعل الشرط، وجواب الشرط جملتان؛ لأن الفعل لا يستقلُ بنفسه بل لابد له من فاعل، وهو وفاعلهُ جملة؛ إلا أن الجُملة حينئذٍ -أقصد الجُملة الواقعة فعل الشرط أو جواب الشرط- إلا أن الجُملة حينئذٍ إن كان فعلها مُضارعًا وقع الجزم عليه فانجزم لفظًا إن كان مُعربًا، ومحلًا إن كان مبنيًا، نحو: **"إن تجتهد تنجح"**، أو **"إن تجتهد تنجحن"**.

وإن كان ماضيًا: كان فعلُ الشرط أو جواب الشرط فعلًا ماضيًا؛ ففي إعرابه خلاف، كأن تقول: **"إن قام زيد قُمتُ"** وقام: فعلًا ماضيًا وقع فعلا للشرط، و**"قمتُ"** فعلٌ ماضٍ وقع جوابًا للشرط؛ فما إعرابُهُ حينئذٍ؟ والجمهور على أنه في محل جزمٍ.

الجمهور على أنه حينئذٍ في محل جزم، وهذا الموضع الوحيد الذي يكون للفعلُ الماضي فيه محلٌ من الإعراب؛ لأننا قلنا أكثر من مرة في باب المُعرب والمبني: أن الفعل الماضي لا محل له من الإعراب؛ وكذلك الأمر والحروف، أما

الحروف فباتفاق، وأما الأمر فقولُ الجمهور، والكوفيون يرون أن حُكمها الجزم؛ لأن الأمر عندهم مقتطع من المُضارع.

وأما الماضي فهو لا محل له من الإعراب إلا أنهم اختلفوا في هذا الموضع إذا وقع الماضي فعلًا للشرط أو جوابًا للشرط؛ كأن تقول: **"إن قام زيد قام عمر"** فالجمهور على أنه حينئذٍ في محل جزم، يعني الذي وقع في محل الجزم الفعل وليس الجُملة؛ فتقول في إعرابه حينئذٍ: **"إن قام"** تقول:

قام: فعلُ شرط، وهو فعلٌ ماضٍ مبني على الفتح في محل جزم، وفاعلُه زيد، **"إن قام زيد"**، **"إن قام زيد قام عمروٌ"** تقول: **"قام"** جواب الشرط وهو فعلٌ ماضٍ مبني على الفتح في محل جزم، وفاعلهُ **"عمرو"** هذا قول الجمهور.

وقال بعضُ النحويين: إن الإعراب في نحو ذلك إنما يقع على محل الفعل الماضي مع فاعله، يقع على ماذا؟ على محل الفعل الماضي مع فاعله يعني يقعُ على الجملة، يقعُ على الجُملة، والجُملة بلا إشكال يكون لها محلٌ من الإعراب؛ فهذا قولٌ لبعض النحويين، إلا أن الجمهور كما قُلنا على القول الأول لما سيأتي في اقتران جوابُ الشرط ب(الفاء) من أن الذي لا يقعُ فعلًا للشرط يجبُ اقترانهُ (بالفاء) إذا وقع جوابًا؛ سيأتي شرحُ ذلك إن شاء الله.

ولهذا قال الجمهور ما قالوه، وأنت خُذ بأي الرأيين تشاء إلا أن الرأي المشهور في كُتب الإعراب، في كُتب النحو هو قول الجمهور في هذه المسألة.

قلنا: هو وإن عبر بقوله: **"فعلين"** إلا أن الفعل لا يستغني عن الفاعل فهي جُملة؛ إذًا فالواقع في فعل الشرط جُملة، والواقع في جواب الشرط جملة؛ إلا أن الفعل في هذه الجُملة إذا كان مُضارعًا فإنه يقعُ الإعراب عليه: إن كان مُعربًا؛ انجزم لفظُه، وإن كان مبنيًا؛ انجزم محلُه، وإن كان الفعل ماضيًا فذكرنا الخلاف في

المسألة.

وإن كان غير ذلك يعني ليس مُضارعًا ولا ماضيًا وإنما كان جُملة اسمية واقعة في جواب الشرط مثلًا، أو كان فعلًا جامدًا؛ يعني مما يقترنُ ب(الفاء) مما يقترنُ ب(الفاء) فإن الجزم حينئذٍ يقع على ماذا؟ يقعُ على الجُملة، يقعُ على الجملة كُلها، يقول والجملة في محل جزم لعل هذا واضح أو نضربُ عليه أمثلة لأنه مُهم؟ نعم.

- لو قلنا مثلًا: **"إن تجتهد تنجح"**:

إن: حرف شرط مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

تجتهد: فعلُ شرط، وهو فعلٌ مُضارعٌ مجزوم؛ إذًا فجعلت الجزم على المُضارع نفسه؛ لأنه مُضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، والفاعلُ مستتر تقديرهُ **"أنت"**.

تنجح: فعلٌ مُضارعٌ مجزوم جعلتهُ مجزومًا لأنه فعل مُضارع توقع الإعراب عليه نفسه، والفاعل **"أنت"**.

- وإن قُلت: **"إن اجتهدت نجحت"**، فعلان ماضيان فالخلاف المذكور وأعربنا عليه.

- إن قلت: **"إن تجتهد فأنت ناجحٌ"**:

الفاء: هذه واقعة في جواب الشرط، حرف جواب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

"أنت ناجحٌ: أنت مُبتدأ في محل رفع.

وناجحٌ: خبر مبتدأ مرفوع، وجُملة **"أنت ناجحٌ"**: جواب الشرط في محلِ

جزم، أو تقول: في محل جزمٍ جواب الشرط، هنا دائمًا أُحب أن تُباشر الإعراب فتقول: جوابُ الشرط، ثم تذكر الحُكم الإعرابي في محل جزم، إذًا فالجزم أوقعناهُ على ماذا؟ على الجُملة، على محل الجُملة.

إذًا فإذا كان الفعلُ مُضارعًا وقع الإعراب عليه، وإذا كان ماضيًا فيه خلاف، وإذا كان سوى ذلك يعني مما يقترن بالفاء؛ فالإعراب واقعٌ على الجملة، على محل الجُملة.

وقولهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الْجَزَاءُ"** يريد أن يقول: شرطٌ قُدم يتلوهُ الجزاءُ، **الجزاء**: فاعل، يريد أن يقول: إن الشرط يجب أن يتقدم، والجزاء، الجوابُ يجب أن يتأخر.

فإذا قيل مثلًا: **"أنت ظالمٌ إن فعلت كذا"** فقوله: **"أنت ظالم"** ليس جواب الشرط؛ لأنه متقدم، والجوابُ في الشرط لا يتقدم، **"بل أنت ظالم"** جملة أسمية، وجواب الشرط محذوف دلت عليه الجملة الأسمية المتقدمة أي: **"أنت ظالمٌ إن فعلت ذلك فأنت ظالمٌ"** وحُذف جوابُ الشرط لدلالة الجملة الأسمية المتقدمة؛ لأن جواب الشرط لا يتقدم، هذا قول الجمهور، وقال كثير من الكوفيين وبعض النحويين: إن الجواب هو المُتقدم نفسه، وهذا القول ضعيف.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٦٩٩ .وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ ... تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

يقول: لماذا قلنا إن القول الثاني ضعيف؟ لأدلةٍ ذكروها منها أنه ادعاء، والأصل في الكلام اكتمالُ أركانه، والقياس الذي جاء في أكثر الكلام أن الشرط يبدأ بأداة الشرط ثم فعل الشرط، ثم جواب الشرط.

وقامت الأدلة المُتكاثرة على أن كل معلوم يجوز حذفُهُ إن دل عليه دليل،

فعلى ذلك يجبُ أن تُستكمل أجزاء الجُملة وأجزاء الأسلوب، والذي يوافقُ كل ذلك أنه قال: إن جواب الشرط مجزوم دل عليه المذكور، أما ادعاءُ التقدم فسيقال لك في نحو: **"أنت ظالمٌ إن فعلت كذا"** إن كان جوابُ الشرط فلماذا لم يقترن بالفاء وهو جُملة إسمية مثلًا؟

ستقول: لأنه تقدم فلا تدخُل عليه (الفاء) فهذا يُخالف أن الجواب إذا كان جُملة إسمية دخلتهُ الفاء؛ فتحتاج أن تستثني هناك، فتقول: جملة إسمية إلا إن تقدمت، وهكذا.

- **فالخُلاصة** أن المُرجح هنا قياسي، أن المُرجح هنا قياسي قول الجمهور هو المُتسق مع قياس كلام العرب وأكثر كلام العرب.

قلنا: ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أربع صور لفعلي الشرط وجوابه وهي:

- **الأولى: كونهما مُضارعين، نحو: "من يأتي أكرمه"، "من يجتهد ينجح".**

قال تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدۡ﴾ [الأنفال:١٩].

وقال: ﴿تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾ [البقرة:٢٨٤].

- **والصورة الثانية: كونهما ماضيين:**

- كقولك: **"من قام قمت معه"**.

- وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى﴾ [الإسراء:٨].

- وقال: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ [الإسراء:٧].

- **والصورة الثالثة: كونهما ماضيًا فمُضارعًا**، الأول ماضٍ والثاني: مُضارع.

- نحو: **"من قام أقوم معه"**.

- قال تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ [الشورى:٢٠]، ففعل الشرط كان ماضيًا، والجواب: **"نزد"** مضارع

فهذه ثلاث صور كُلها كثيرةٌ وجائزةٌ باتفاق، وهي مُرتبةٌ في الكثرة على ما ذكرناه.

- تبقى الصورة الرابعة وهي: كونهما مُضارعًا فماضيًا.

- نحو: **"من يقم أقم معه"**، وهذه الصورةُ قليلة حتى خصها أكثر النحويين بالضرورة، أي بالضرورة الشعرية **"من يقم أقم معه"** نعم أحسنت: **"من يقم قمت معه"** الأول مُضارع والثاني: ماضٍ، **"من يقم قمت معه"** قلنا هذه صورة قليلة حتى خصها أكثر النحويين بضرورة الشعر، ومما جاء على هذه الصورة القليلة قولهُ تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء:٤]:

أداة الشرط: **"إن"**.

وفعل الشرط: **"نشأ"** **"إن نشأ"**.

وجواب الشرط: **"إن نشأ ننزل"**، ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً﴾ [الشعراء:٤]، ففعلُ الشرط مضارع، وجواب الشرط مضارع، ثم عُطف على جواب الشرط: ﴿فَظَلَّتْ﴾ [الشعراء:٤]، وهو فعلٌ ماضٍ، والمعطوف له حُكم المعطوف عليه، ودل ذلك على جواز: **"إن نشأ ظلت أعناقهم"** هذا وجه

الاستدلال؛ فقد قدمنا هذا الشاهد لأنه من القرآن.

- وجاء في رواية حديثية: **"من يقُم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غُفر له"**، ف(يقم) مضارع، و(غُفر) ماضٍ، والرواية المشهورة: «**من قام ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غُفر له**» ماضيًا؛ هذا لا إشكال فيه، لكن جاء في رواية عند البُخاري بهذه الصيغة.

- والرواية الأخرى أيضًا عند البُخاري أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ عن أبيها: «**إِنَّ أبا بكرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ**» عندما أمر عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بأن يقدموه للصلاة عندما أمر عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بأن يُقدموه للصلاة؛ فقالت: **"متى يقم"**: مُضارع، ثم قالت: **"رق"** ماضٍ.

- وقال الشاعر:

إن يسمعوا سُبةً طاروا بها فرحًا ... وما يسمعوا من صالحٍ دفنوا

فهذا فيه شاهدان.

وقال الشاعر:

إن تصرمونا وصلناكم وإن ... تصلوا ملأتمُ أنفس الأعداء إرهابًا

فهذا أيضًا فيه شاهدان.

-وقال الشاعر:

مَنْ يَكَدْني بسيءٍ كنتَ منهُ ... كالشَّجا بَينَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

-وقال الراجز: **"ما يُلقى في أشداقه تلهم"**

-وقال الشاعر:

وإنّكَ مَهْما تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤلَهُ ... وفَرْجَكَ، نالا مُنتهَى الذّمّ أجمعَا

فهذه بعض الشواهد التي جاءت على هذه الصورة القليلة مما يدل على أن الراجح أن هذه الصورة جائزة، ولكنها قليلة، إذا قلنا جائزة يعني جائزةٌ في الشعر والنثر، ولكنها قليلة وليست على ما قاله أكثر النحويين من أنها خاصةٌ بضرورة الشعر.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٧٠٠.وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

سبق أن أدوات الشرط الجازمة تجزمُ فعلها وجوابها، وهنا استثنى ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ صورةً يجوز في الجواب فيها الجزم والرفع إلا أن الجزم أقوى، والرفع حسنٌ قويٌّ، وهي الصورة الثالثة متى ما كان فعل الشرط ماضيًا، وجواب الشرط مُضارعًا.

-كقولك: من قام أقم معه، أو من قام أقومُ معه، الجزم أقوى والرفع جائزٌ قوي:

- فالجزم كالآية السابقة: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ [الشورى:٢٠].

- والرفع كقول زهير ابن أبي سلمى المُزني:

وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم

فرفع، ولو جزم لكان يقول: **"وإن أتاه خليلٌ يقل"**

ويدخُل في قول ابن مالك في البيت: **"وبعد ماضٍ"** الفعل الماضي كما مثلنا قبل قليل، ويدخُل فيه أيضًا الفعل المُضارع المسبوق ب(لم) لأننا قُلنا: أن (لم)

إذا دخلت على المُضارع فإنها تقلبُ زمانه إلى الماضي؛ فيكون حينئذٍ مثل الفعل الماضي في الحُكم كأن تقول: **"من لم يقم أقم عنه"** أو **"من لم يقم أقوم عنه"** كلاهُما جائز.

وأما رفعُ جواب الشرط في غير هذه الصورة يعني الصورة الأولى والثانية والرابعة:

-**الصورة الأولى**: ظاهرة.

-**والثانية**: محلية.

-**والثالثة**: محلية، فهو ضعيفٌ واهٍ، ومن ذلك قول الشاعر:

فقلت تحمل فوق طوقك إنها مطبعة من يأتها لا يضيرها

وكان القياسُ أن يقول: **"من يأتها لا يضرها"** فيجزم الراء، فتنحذف الياء لالتقاء الساكنين، ومن ذلك قراءة: ﴿أينما تكونوا يدركم الموت﴾ [النساء:٧٨]، طيب هذا الذي ذكرهُ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وبقي موضع يجوز فيه جزم الجواب ورفعه؛ فالجزمُ أقوى والرفعُ جائز، متى؟ إذا تقدم على الشرط ما يطلبُ المُضارع المرفوع كأن يأتي قبلهُ مبتدأ، ويطلب هذا المُضارع خبرًا نحو: **"زيدٌ إن قمتُ يقم"**، أو **"زيدٌ إن قُمتُ يقومُ"**.

- فإن جزمت وهذا الأكثر **"زيدٌ إن قمتُ يقم"** فقد جعلتهُ جوابًا للشرط.

- وإن رفعت **"زيدٌ إن قمتُ يقومُ"**؛ فقد جعلتهُ خبرًا لمبتدأ، وجواب الشرط محذوف، دل عليه الخبر المذكور.

- ومن ذلك قول الشاعر:

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع

الشاهد في قوله: "**إنك إن يصرع أخوك تصرع**"، كان الأكثر أن يقول: "**إنك إن يُصرع أخوك تُصرع**"؛ فيجزم على أنه جوابُ الشرط، ولكنه رفع على أنه ماذا؟ على أنه خبر (إن) يعني: "**إنك تُصرعُ إن يُصرع أخوك**"؛ فجعل "**تُصرعُ**" خبرًا ل(إن) وحذف جواب (إن).

فإن قُلت: إذا رُفع المُضارع الواقع في جواب الشرط أن في هاتين الصورتين يجوز في المُضارع الواقع في جواب الشرط في صورته؛ جاز لك فيه الجزم والرفع:

- **الجزم**: على أنه جواب الشرط مجزوم واضح.

- **والرفع**: على أنه ماذا؟ الصورة الثانية عرفنا أنه خبرٌ للمبتدأ أو ل(إن).

وفي الصورة الأولى وهي في قولك: "**إن قام زيدٌ أقم**" أو "**إن قام زيدٌ أقومُ**"، "**إن أتاهُ خليلٌ يقولُ**" "**فيقول**" مرفوع على ماذا؟ في المسألة قولان:

- القول الأول: أنه مؤخرٌ عن تقديم، والجوابُ محذوف، يعني الأصل فيه أنه كان متقدمًا والخبر محذوف، الأصلُ في قوله: "إن أتاه خليلٌ يوم مسغبةٍ يقول: الأصل يقول: "**لا غائبٌ مالي ولا حرمُ إن أتاه خليلٌ**" الأصل أنه مُتقدم، يقول: "**لا غائبٌ مالي ولا حرمُ إن أتاه خليلٌ**"، ماذا فعلنا بهذا المُتقدم؟ أخرناه إذًا فهو مؤخرٌ من تقديم؛ وجواب الشرط محذوف دل عليه هذا المذكور؛ هذا قول.

- **والقول الثاني** لبعض النحويين أنه مرفوعٌ على تقدير (الفاء): أي "**إن أتاه خليلٌ فهو يقولُ فهو يقولُ**"، وإذا قدرت الفاء؛ فحينئذٍ لابُد أن تجعل ما بعدها شيئًا مما يقترن ب(الفاء)؛ فلهذا ستُقدر مُبتدأً لتكون جُملةً اسمية.

- "فهو يقولُ" ما الذي حدث؟ حذفنا المُبتدأ والفاء المُتصلة بالمُبتدأ؛ فصار الباقي "**إن أتاه يقول**"، فيقول حينئذ: خبر مبتدأٍ محذوف، والمُبتدأ والخبر في محل جزمٍ لجواب الشرط، فالقول الأول: هو قول سيبويه، والقول الثاني: قول

الفراء والكوفيين، الأول لسيبويه وجمهور البصريين، والثاني: للمبرد(@٠٠:٠٤:٣١) وجمهور الكوفيين.

الخلاصة في جواب الشرط من حيثُ جزمُه ورفعه، ما الخلاصة؟ جواب الشرط يُجزم أم يُرفع؟ على ثلاثة أقسام:

-**الأول**: ما جزمُهُ أقوى ورفعُهُ جائزٌ قويٌ؛ وذلك إذا كان فعلُ الشرط ماضيًا.

-**والثاني**: ما جزمُهُ أقوى إذا كان فعلُ الشرطِ ماضيًا، والجواب مُضارعًا **"وإن أتاهُ يقول" الأول** ماضٍ، **والثاني**: مُضارع، إذا كان الأول ماضٍ ما حُكم فعل الشرط؟ جاز فيه الجزم: وهو أقوى، والرفعُ: وهو جائزٌ قوي، هذه الصورة الأولى إذا كان جزمُه أقوى ورفعهُ قويًّ؛ وذلك إذا كان فعلُ الشرطِ ماضيًا.

- **الصورة الثانية**: ما جزمُهُ أقوى ورفعهُ جائز، وذلك إذا تقدم على الشرط ما يطلبُ المُضارع المرفوع، كقولنا: **"زيدٌ إن قمتُ يقوم"** الصورة التي ذكرتُها هنا.

- **الصورة الثالثة**: ما يجبُ جزمهُ، ما يجبُ جزمهُ ورفعهُ ضعيف؛ وذلك فيما سوى ذلك، مثل: **"من يأتها لا يضيرها"** فهذا يُحفظُ ولا يُقاسُ عليه.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٧٠١.وَاقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ شَـرْطًا لإِنْ أَوْ غَيْرِهَـا لَـمْ يَنْجَعِـلْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يجب اقتران جواب الشرط بالفاء متى؟ إذا لم يصلُح جعلُهُ فعل شرط؛ هذه هي القاعدةُ العامة في المسألة: كل ما لا يصلحُ كونهُ فعل شرطٍ فيجب اقترانهُ بالفاء إن وقع جواب شرط.

متى يجب اقتران جواب الشرط بالفاء؟ إذا كان هذا الواقع في جواب الشرط لا يجوز أن تأخذهُ وتجعلهُ فعلًا للشرط سواءً لك ل(إن) أو لغيرها؛ لأن جواب الشرط أوسع من فعل الشرط؛ فعلُ الشرط لا يكونُ إلا مُضارعًا مُطلقًا أو ماضيًا

فيه يعني قيود مُعينة، وأما جواب الشرط فإنه أوسع من ذلك.

ما الذي لا يصح أن يقع فعل شرط؟ ما الأشياء التي لا يصح أن تقع فعل شرط؟ ستةُ أشياء:

-**الأول الجملةُ الأسمية**: فلا يصح أن يُقال: **"إن زيدٌ أخوك أقم"** ما يصح.

-**والثاني**: الذي لا يقع فعل شرط: فعلُ الطلب، كل ما دل على طلب وعرفنا أن الطلب ثمانية وذكرناها من قبل، كالأمر والنهي، **فلا يصحُ** أن تقول: **"إن قم أقم" "قم"** فعل أمر وهو طلب لا يصح أن يقع فعل شرط.

-**والثالث**: مما لا يقع فعلًا للشرط الفعلُ الجامد، مثل: (**ليس، وعسى، ونعِم، وبئسَ**) **لا يصحُ** أن تقول: **"إن ليس"**، أو **"إن عسى"**.

-**والرابعُ** مما لا يقعُ فعلًا للشرط: الفعلُ المقرون بحرف تنفيس، لا يصحُ أن تقول: **"إن سأذهب تذهب"**، أو **"إن سوف أذهب تذهب"** لا يصح.

-**والخامس**: مما لا يقع فعل شرط: "الفعلُ المقرون ب(قد)"، لا يصحُ أن تقول: **"إن قد قام زيد أقم"**.

-**والسادس**: الذي لا يقع فعل شرط: الفعلُ المنفيُّ بغير (لم) أو (لا)، لا يصحُ أن يُقال: **"إن لن تقوم أقم"** الفعل المنفي بغير (لم، ولا) يعني المنفي ب(لم، ولا) كما سبق يصح أن يقع فعل شرط، وقلنا: إن لم) من خصائصها أنها تقترن بأدوات الشرط، نعم، نحو: **"إن لن تقوم أقم"** لا يصح.

يترتبُ على ذلك: قد عرفنا الأشياء التي لا تقع فعلًا للشرط، أما هذه الستة لو وقعت جوابًا للشرط؛ فيجبُ أن تقترن بالفاء؛ إذًا يترتبُ على ذلك أن (الفاء) تقترنُ بجواب الشرط في هذه المواضع، وهي المواضع السابقة؛ إذا وقعت جوابًا للشرط وقد جمعها ناظمٌ بقوله:

اســــــميةٌ طلبيــــــةٌ وبجامــــــدٌ   وبمـــا ولـــن وبقـــد وبـــالتنفيسِ

- **الأول الجملة الأسمية**: نحو: **"إن تأتي فأنا أُكرمُك"**.

قال تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام:١٧].

- **الموضع الثاني**: الجملةُ الطلبية أمر، نهي، استفهام، تمني، إلى آخره، نحو: **"إن جاء زيدٌ فأكرمهُ"** ما يجوز أن تقول: **"إن جاء زيدٌ أكرمهُ"** لابد من (الفاء) **"إن جاء زيدٌ فأكرمهُ"**.

قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران:٣١].

وتقول: **"إن قام زيد فمن يُكرمه"**، **"إن قام زيد فلا تُهنه"**، **"إن قام زيدٌ فليتُك تُكرمه"** وهكذا طلب.

- **الموضع الثالث**: الفعلُ المُقترن ب(قد) لقوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف:٧٧].

- **الموضع الرابع**: الفعل الجامد نحو: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا (٣٩) فَعَسَى رَبِّي﴾ [الكهف:٤٠]، يعني إن رأيت ذلك فالجواب: ﴿فَعَسَىٰ رَبِّي﴾ [الكهف:٤٠].

- **الموضع الخامس**: الفعلُ المُقترن بحرف تنفيس: وهو (السين، وسوف) قال تعالى: ﴿وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَىٰ﴾ [الطلاق:٦]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾ [التوبة:٢٨].

- **الموضع السادس**: الفعلُ المنفيُ ب(لن، أو ما)، قال تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران:١١٥]، وقال تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم

مِّنْ أَجْرٍ﴾ [يونس:٧٢]، إذًا فهذه هي المواضع الستة التي تقترن ب(الفاء) وجوبًا.

والراجح في هذه (الفاء): أنها داخلةٌ على جواب الشرط؛ وليست هي جواب الشرط، ولا جزءً من جواب الشرط، ثلاثةُ أقوالٍ في المسألة، والصحيحُ منها أن (الفاء) ليست من جواب الشرط وإنما هي داخلةٌ على جواب الشرط يعني حرف ربط يدخل على الجواب ليربط الجواب بالشرط، ولذلك قال الناظم الزواوي -له منظومٌ مشهور عند المغاربة- يقول فيها:

والفـاء في الجـواب قـل للـربطِ ... ولا تقـل فيهـا جـوابُ شـرط

و(الفاء) التي عرفنا أنها واجبة في هذه المواضع قد تُحذف نادرًا أو ضرورةً، يعني جاء في السماع لبعض الشواهد حذفُها، فإن كان في نثر فهو نادر؛ لأنه قليلٌ جدًّا وإن كان في شعر فهو ضرورة، فأما جاء في النثر رواية جاء فيها: **"فإن جاء صاحبُها وإلا استمتع بها"**، القياس: **"وإلا فاستمتع"** لأن (إلا) هنا مُلغاة.

وقال الشاعر:

مَـنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ... والشَّـرُّ بالشَّـرِّ عِنْـدَ اللهِ سِـيَّانِ

والقياس أن يقول: "فالله" وقال:

ومَـنْ لا يـزلْ ينقـاد للغَـيِّ والصِّـبا ... سـيُلْفى علـى طـول السـلامة نَادِمَـا

والقياس أن يقول: **"فسيُلفى"**.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٧٠٢.وَتَخْلُفُ الْفَاءَ إِذَا الْمُفَاجَأَةْ ... كَـإِنْ تَجُـدْ إِذَا لَنَـا مُكَافَـأَةْ

يعني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن (إذا) الفُجائية يجوز أن تقع موقع الفاء، وتُغني عنها، نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم:٣٦]، ويجوز في الكلام

أن تقول: "**فهُم يقنطون**".

وقال تعالى: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم:٢٥]، وتلحظون في هذا الشاهد أن أداة الشرط (إذا) وهي أداة شرطٍ غيرُ جازمة، سيأتي الكلامُ عليها؛ إلا أنها تُشاركُ الشرط في هذه الأحكام، وابنُ مالك مثلها هنا بقوله: "**إن تجد إذا لنا مُكافأة**"، ومثلُ ذلك أن تقول: "**إن تنجح إذا أنا أفرح**" أي: "**فإذا أنا أفرح**"، وهذا قد يعني تستعملهُ بعض العامة وهو فصيح.

ويجوز أن يُجمع بين (الفاء، وإذا) الفُجائية، نحو: "**إن تأتي فإذا أنا أُكرمُك**"، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [الأنبياء:٩٦]، إلى أن قال: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء:٩٧]، إذا قال: ﴿فَإِذَآ﴾ [البقرة:١٩٦]، فدخلت على جواب (إذا) السابقة ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [الأنبياء:٩٦]، ماذا يقول؟ ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء:٩٧].

فإن كان جوابُ الشرط غير ذلك، إن كان جوابُ الشرط غير الستة المذكورة التي يجب فيها اقترانُها بالفاء؛ يعني كان جوابُ الشرط فعلًا مُضارعًا، أو ماضيًا؛ سلم من هذه القيود، فما حُكم اقترانه بالفاء؟ فالأكثرُ والأحسنُ حينئذٍ عدم اقترانه، ويجوز اقترانُهُ بالفاء قليلًا، نحو: "من يقُم أكرمهُ" لا داعي (للفاء) وسبقت شواهد كثيرة جدًّا كُلها لم تقترن ب(الفاء).

لكن جاء اقترانُها ب(الفاء) في شواهد قليلة؛ فعلى ذلك تقول: "**من يقم فأقوم معه**" ويكون التقدير: "**فأنا أقومُ**" لكي تكون جُملة أسمية دخلت عليها (الفاء).

-ومن ذلك قولهُ تعالى: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن:١٣]، أي فهو لا يخافُ؛ وإلا لوجب الجزم.

-ومن ذلك قولهُ تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۚ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ [المائدة:٩٥].

-وقال تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف:٢٦].

والماضي كما سبق الخالي من القيود لا يحتاج (للفاء) تقول: **"إن قام زيد قام عمرو"**.

وقال تعالى: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ﴾ [النمل:٩٠].

بعد ذلك قالوا: إن جواب الشرط في غير الواضع المذكورة مما يجب اقترانه ب (الفاء) الكثر والأحسن عدم الاقتران، والاقترانُ قليل، هذا ما تيسر في شرح هذه الأبيات والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السادس عشر بعد المائة

الجزء الأول

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فالسلام عليكم ورحمته وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم في هذه الليلة ليلة الاثنين التاسع والعشرين من شهر المُحرم من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة الحبيب المصطفى عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، نحن في جامع الراجح بحي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السادس عشر بعد المائة، من دروس شرح [ألفية ابن مالك] عليه رحمة الله.

وقد توقفنا في الدرس الماضي في أثناء الكلام على باب [عوامل الجزم] وقلنا إن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد هذا الباب في أربعة عشر بيتًا، شرحنا منها كم بيت؟ شرحنا منها ثمانية أبيات، فيبقى على ذلك ستة أبيات.

وفيها يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٧٠٣.وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ ... بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

٧٠٤.وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا ... أَوْ وَاوٍ انْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

٧٠٥.وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ ... وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهِمْ

٧٠٦.وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ ... جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

٧٠٧.وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلَ ذُو خَبَرْ فَالْشَّرْطَ رَجِّعْ مُطْلَقًا بِلاَ حَذَرْ
٧٠٨.وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَم شَرْطٌ بِلاَ ذِي خَبَرٍ مُقَدَّم

تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات الباقية، على أحكامٍ تتعلق بأسلوب الشرط، بعد أن شرحناه بأنه تكلم على أسلوب الشرط؛ لأن جوازِم الفعل المضارع التي تجزِم فعلين، هي أدوات الشرط الجازم، فلهذا استطرد في الكلام على أسلوب الشرط، وبيَّن أركانه، وماذا يقتضيه.

ثم دخل في شيء من أحكام أسلوب الشرط في هذه الأبيات، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيْثٍ قَمِنْ

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ **حكم الفعل المضارع، المعطوف بالواو أو الفاء على جواب الشرط.**

لو أتيت بأسلوب شرط، أداة شرط، وفعل شرط، وجواب شرط، ثم عطفت على جواب الشرط فعلًا مضارعًا، بالواو أو الفاء، كأن تقول: "إن تجتهد تنجح" ثم اعطف على تنجح.

تقول: "إن تجتهد تنجح أو تفرح" أو "إن تجتهد تنجح فتفرح"، ما حكم هذا المضارع؟ إذا عُطف على الواو أو الفاء على جواب الشرط؟

يقول: يجوز فيه ثلاثة أوجه:

- **الجزم، وهو الأقوى والأكثر.**
- **والرفع، وهو جائز.**
- **والنصب، وهو قليل.**

نحو: "مَن يأتِي أُكرِمُهُ وأعطي هدية" أو "وأعطيهِ" أو "وأُعْطِيَهُ".

"مَن يجتهد ينجح ويفرح"، و" فيفرحُ" و "فيفرحَ".

أما الجزم، وهو الأقوى والأكثر، فهو على عطف المفردات.

عطفت مفردًا على مفرد، فأخذ إعرابه، فقولنا من يجتهد ينجح ويفرح، نقول: يفرح معطوف على الفعل ينجح مجزومٌ مثله، طالما جُزم بالسكون.

وأما الرفع، فعلى ماذا؟ على الاستئناف.

على الاستئناف على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: "مَن يجتهد ينجح وهو يفرح" هو يفرح، إذًا ما الذي وقع بعد الواو؟ جملة، مكونة من مبتدأ وخبر إلا أن المبتدأ محذوف، وهذه الجملة معطوفة على الجملة السابقة عطف جُمل، "مَن يجتهد ينجح" هذه جملة عطفت عليها قولك، "وهو ينجح".

فقولنا استئناف لا يعني ذلك أنه لا ارتباط بين الكلامين مطلقًا، وإنما المعنى أن الكلام ليس على عطف المفردات.

وأما النصب، فعلى أن الواو حينئذ هي واو المعية، والفاء هي فاء السببية، والمضارع بعده منصوب بأن، مضمرة وجوبًا.

على معنى: "مَن يجتهد ينجح ويفرح" يعني مَن يجتهد يحصل له نجاح والفرح، أو النجاح والفرح؛ لأن أن ستنسبك مع فعلها بمصدر اسم، فلهذا يجعلون التقدير حينئذ على تقدير الأسماء، وسبق ذلك في الباب السابق.

وقد جاءت هذه الأوجه الثلاثة، الجزم والرفع والنصب في قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ:

﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة:٢٨٤]، الفعل يغفر عُطف بالفاء على جواب الشرط يحاسبكم، فقرأ أكثر العشرة بالجزم، فيَغْفِر، وقرأ عاصم وابن عام بالرفع، فيغْفِرُ، وجاز في الشاذ قراءته بالنصب، فيغْفِرَ.

وجاءت الأوجه الثلاثة أيضًا في قول النابغة الذبياني:

فـإنْ يهلـكْ أبـو قـابوس يهلـكْ ربيـعُ النّـاسِ، والشّـهرُ الحـرامُ
و نأخـذ بعـدهُ بـذنابِ عـيشٍ أجَـبِّ الظّهْـرِ، لـيسَ لـهُ سنَامُ

والشاهد في قوله: ونأخذ، فهو معطوف على قوله:

فـإنْ يهلـكْ أبـو قـابوس يهلـكْ ربيـعُ النّـاسِ، والشّـهرُ الحـرامُ

و نأخذ

بالجزم، ونأخذُ بالرفع، على المعنى ونحن نأخذُ أو ونأخذَ على أن الواو للمعية.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف:١٨٦] أو نذَرُهُم قراءتان.

في أوضح المسالك، ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن في هذا الفعل المعطوف بالواو، الأوجه الثلاثة، جاء في القراءة الأوجه الثلاثة، إلا أن المذكور في كتب التفسير والقراءات الرفع، والجزم، هذا المذكور فيها ولم يُذكر فيها النصب.

هذا إذا كان العطف بالواو، أو الفاء.

طيب إذا كان العطف بثُمَّ، فالجزم جائز؟ طبعًا جائز.

يعني هذا الأصل، الأصل في العطف عطف مفردات، فكل أحرف العطف تعطف، فلا إشكال في الجزم، "مَن يجتهد ينجح ثم يفرح".

طيب والرفع، يجوز بعد ثُمَّ؟ الجواب: نعم جوَّزه أكثر النحويين؛ لأنهم يُجوزون الاستئناف بعد ثُمَّ، وإن كان الأشهر أن الواو الفاء، هما حرفا الاستئناف، لكن قد تأتي ثُمَّ حرف استئناف.

لكن النصب، هو الذي لا يجوز؛ لأن أن المضمرة لا تُضمر إلا بعد واو المعية، أو فاء السببية، المعنيين السابقين، وهذا هو الوارد.

وأما في بقية حروف العطف، أو وبقية حروف العطف، فلا يجوز لك فيها إلا الجزم؛ لأن الجزم على عطف المفردات، وهذا هو الأصل في كل حروف العطف.

وأما الرفع فقلنا على ماذا؟ على الاستئناف، والاستئناف لا يكون إلا بالواو أو الفاء، وبعضهم كما قلنا جوَّزه بثُمَّ، أما البقية لا يأتي بعده استئناف.

والنصب كذلك لا يكون إلا بعد الواو، والفاء على معنى السببية، على معنى واو المعية وفاء السببية.

فلهذا تجدون أن ابن مالك والنحويين يُقيدون العطف هنا بالواو، والفاء.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَجَـــزْمٌ أَوْ نَصْـــبٌ لِفِعْـــلٍ إِثْـــرَ فَـــا ... أَوْ وَاوانْ بِـــــالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَـــــا

ذكر هنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ **حكم الفعل المضارع المعطوف بالواو أو الفاء، على فعل الشرط.**

كأن تقول: "إنْ تجتهد وتَحرِص تنجح" ما حكم تحرص المعطوف بالواو أو بالفاء على فعل الشرط، ذكره في هذا البيت.

قال:

وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ

يجوز فيه حينئذ الجزم، وهو الوجه الأكثر والأقوى، ويجوز فيه النصب، وهو جائز.

أما الجزم، فكما سبق على أنه من عطف المفردات، وهذا هو الأصل.

وأما النصب، فكما سبق على أن الواو للمعية، والفاء للسببية، والمضارع بعدهما منصوب بأن مضمرة على تقدير قدِّر كيف تُقدر الأسماء؟ "مَن يجتهد ويحرِص ينجح" إذًا في النصب" مَن يجتهدَ وينجحَ" هذه ينجحَ صارت اسم؛ لأنها منصوبة بأن، وأن والفعل اسم مأول، فأنت تجعل التقدير على تقدير الأسماء.

يعني مَن يحصل منه اجتهاد وحرصٌ ينجح، وهكذا.

تقول: "مَن يأتي ويُبَكِر أُكرِمُه" أو "مَن يأتِي ويبْكِرَ" يجوز الوجهان وإن كان الجزم هو الظاهر والأكثر.

طيب، أما الجزم فلا يحتاج إلى شواهد؛ لأنه الأصل والأكثر، من شواهد النصب هنا قول الشاعر:

ومَن يقترب منا ويخضع نُؤوِهِ ولا يخشى ظُلْمًا ما أقَامَ وَلا هَضْمًا

ومَن يقترب منا ويخضع نُؤوِهِ

من أداة الشرط، يقترب فعل الشرط، نُؤوِه جواب الشرط، ثم عطف على فعل الشرط، فقال: **يخضعَ** بالنصب.

طيب إذًا فيجوز حينئذ في هذا الفعل وجهان: الجزم والنصب، وأما الرفع فلا يجوز، لماذا؟ لأن الرفع كما عرفنا من قبل على ماذا؟ على الاستئناف.

والاستئناف يمتنع قبل تمام الجزاء؛ لأن جملة الشرط مكونة من أداة الشرط، وفعل الشرط، وجواب الشرط، فأنت لا تستأنف كلامًا جديدًا حتى ينتهي الكلام السابق، وإلا يتقطع الكلام حينئذ ولا يصح.

بخلاف المسألة الأولى، في جواب الشرط، المسألة الأولى العطف على جواب الشرط، فحينئذ جملة الشرط اكتملت بأركانها، مَن يجتهد ينجح، ثم قلت ويفرح حينئذ يصح أن تجعله استئنافًا، أما إذا عطفت على فعل الشرط، فلا يصح

الرفع؛ لأن الاستئناف حينئذ يمتنع؛ لأنه لا يأتي قبل تمام الجزاء.

فلا يجوز أن تقول: "من يجتهد ويحرصُ ينجح"، على تقدير الاستئناف، يعني من يجتهد وهو يحرص ينجح، فتجعل جملة هو يحرص معطوفة عطف جُمل، على قولك من يجتهد، ثم يأتي بعد ذلك جواب الشرط، ويكون قد استأنفت قبل مجيء جواب الشرط، هذا ممتنع، هذا ممتنع.

لكن لو قلنا إن المضارع المرفوع، ليس مرفوعًا على الاستئناف، وإنما مرفوعًا على الاعتراض، جملة معترضة، كأن تقول مثلًا: "مَن يجتهد -وأحب المجتهد- ينجح" من يجتهد ينجح، ثم أتيت بجملة معترضة بين الشرط وجوابه، فقلت: "من يجتهد -وأحبُّ المجتهدَ- ينجح" حينئذ الفعل لا شك أنه مرفوع، لكن ليس مرفوع على الاستئناف، وإنما هو مرفوع على الاعتراض.

والاعتراض كما تعرفون، هذه طبيعته، أنه يقع بين متلازمين، الاعتراض يقع بين متلازمين، ولا يضر الجملة حينئذ.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم﴾ [محمد:٣٦].

﴿إن تؤمنوا﴾ فعل الشرط، ﴿وَتَتَّقُواْ﴾ [البقرة:٢٢٤] معطوف على فعل الشرط، مجزوم أم منصوب؟ في الصناعة النحوية نقول: الوجهان جائزان، هذه في الصناعة النحوية، يعني دون نظر لشيء آخر.

لكن لو نظرنا إلى أن الأفضل في القرآن دائمًا أن يُحمل على الأقوى والأحسن، وأن يُحمل على نظائره، وأن يُحمل على كثير فيه وعلى كلام العرب، وألا يُحمل على الأوجه القليلة إلا إذا لم نجد مخرجًا آخر.

فعلى ذلك ينبغي أن نقول: إن الفعل هنا مجزوم، مجزوم على الوجه الأقوى والأكثر، سواء الأكثر في القرآن الكريم، أو في كلام العرب.

فدائمًا نُفرق يا إخوان بين الصناعة النحوية، وبين ما يخصّ هذا المثال، فالصناعة قد تُجوِّز أوجهًا إلا أن المثال قد لا يجوز فيه إلا وجه واحد، بحسب المعنى، أو بقرائن أخرى، وتكلمنا على هذه المسألة أكثر من مرة.

وقال الشاعر زُهير في معلقته المشهورة:

وَمَنْ يَكُ ذَا فَضْلٍ فَيَبْخَلْ بِفَضْلِهِ ... عَلَى قَوْمِهِ يُسْتَغْنَ عَنْهُ وَيُذْمَم

الشاهد في قوله: "**فَيَبْخَلْ**" عطفه على فعل الشرط على الوجه الأكثر، فجزم.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ ... وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهِمْ

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيت، أن جواب الشرط، يجوز حذفه إن دلَّ عليه دليل.

وكذلك فعل الشرط، يجوز حذفه إن دلَّ عليه دليل على القاعدة العامة في الحذف.

"أن كل ما دلَّ عليه دليل جاز حذفه".

أما حذف جواب الشرط لدليل، فكثير جدًا في كلام العرب، إلا أنه على نوعين:

النوع الأول: ما يجوز حذفه.

إذا قلنا ما يجوز حذفه، يعني ما يجوز حذفه وما يجوز ذكره والتصريح به، وذلك إذا لم يكن لفظ الدليل لفظ الجواب.

إذا لم يكن لفظ الدليل هو نفسه لفظ الجواب، كأن تقول: "سيارتُكَ يا أخي قديمةٌ ومُتعبة فإن استطعت" أي إن استطعت تغييرها فافعل.

أو تقول: "رأيتُ خرفانًا طيبة إن رغبت" يعني إن رغبت فيها أريتُك إياها،

وهكذا.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾ [الأنعام:٣٥] أي: فإن استطعت ذلك فائتهم بآية.

فالجواب هنا محذوف، دلَّ عليه قوله: ﴿فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾ [الأنعام:٣٥].

فهنا يصح في الآية مثلًا، أن تقول في الكلام فإن استطعت أن تأتيهم بآية، فائتهم بآية، يصح أن تُصرح بالجواب، وأن تحذف الجواب.

أو الأمثلة المصنوعة التي قلناها قبل قليل، يصح أن تحذف وأن تُصرِّح.

والنوع الثاني من حذف جواب الشرط: ما يجب فيه حذف الجواب.

يعني لا يجوز التصريح بالجواب حينئذ، وذلك متى؟ إذا كان لفظ الدليل هو لفظ الجواب، إذا كان لفظ الدليل هو هو لفظ الجواب المحذوف، الذي يدل على الجواب المحذوف.

كقولك: "أنتَ ظالمٌ إن ضربْتَه" قدِّر الجواب؟ إن ضربتهُ فأنت ظالم، لفظ الجواب المحذوف، هو هو لفظ الدليل، حينئذ لا يصح في الكلام أن تقول: "أنت ظالم إن ضربتُ فأنت ظالم" هذا يسمونه عِي.

أو تقول: "أنت راسبٌ إن لم تجتهد" يعني إن لم تجتهد فأنت راسب.

أو تقول: "لم أنجو إن نجى" يعني إن نجى لم أنجو.

قال الزهير بن مسعود:

عَشـيةَ غـادَرتُ الحَلـيس كَأَنَّمـا ... عَلـى النَحـرِ مِنـهُ لـون بُـردٍ مَحبَّـرِ
فَلَـم أَرقِـهِ إِن يَـنجُ منهـا وَإِن يَمُـت ... فَطعنــةُ لا غَــسٍّ وَلا بمغمَّــرِ

يقول " **فَلَم أَرقِهِ إِن يَنجُ منها** " يقول يعني إن ينجو منها لم أُرقِه، إن ينجو منها إن نجى من هذه الطعنة، ما قرأت عليه رقية لكي يشفى.

" **وَإِن يَمُت** " منها،.

فَطعنة لا غَسٍّ وَلا بمغمَّرِ

يعني وإن يمت فطعنتي طعنة لا غُسٍ، فحذف المبتدأ وذكرنا في باب المبتدأ والخبر أن المبتدأ يُحذف كثيرًا في صدر الجواب، جواب الشرط.

ومثل هذا الأسلوب، أعني الثاني، إذا كان لفظ الدليل هو هو لفظ الجواب، في هذا الأسلوب خلافٌ بين النحويين، فما ذكرناه هو قول جمهور البصريين، يقولون إن الجواب محذوف، والمتقدم دليلٌ عليه.

والقول الثاني في المسألة، قول الكوفيين وبعض البصريين، يقولون: إن المتقدم عينه هو الجواب، المتقدم هو هو الجواب، فعند هؤلاء يجوز أن تقدم الجواب ويجوز أن تؤخر الجواب، فإن أخرته فله أحكام، وإن قدمته فله أحكام.

والراجح الأول، معنًى وصناعة، أما في الصناعة، فلو كان الجواب لاقترن بالفاء؛ لأن أداة الشرط لها الصدارة، وهذا يدل عليه أدلة كثيرة، أن أدوات الشرط والاستفهام لها صدارة.

وأما من حيث المعنى وهذا الذي يجعل البصريين كثيرًا يُدققون في أحكامهم، ولا يقبلون بالظواهر، وهو مراعاتهم الشديدة للمعاني، فلهذا يقول عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية إن أهل البصرة هم أهل التحقيق، وأهل الكوفة هم أهل الظاهر؛ لأنهم يقفون عند المعاني كثيرًا.

القاعدة عندهم: أن اختلاف الأسلوب يدل على اختلاف المعنى.

يعني ما اختلف الأسلوب إلا أن المعنى يختلف، ليس يختلف تمامًا، وإنما فيه اختلاف.

فلهذا يقول البصريون والجمهور، يقول أنت إذا قلت أنت ظالم، فقد ابتدأت بخبر جازم، السامع عندما يسمعك تقول: أنت ظالمٌ، ما يفهم الشرط، وإنما يفهم الخبر الجازم أنت ظالمٌ، ثم يبدو لك أن تُعلق الأمر بالشرط، فتقول: إن ضربتَه، فهذا معنى يقصد إليه المتكلم.

وهو خلاف المعنى الآخر الذي يقصد التعليق منذ البداية، فيقول: "إن ضربتَهُ" هذا التعليق، فهمنا، طيب ماذا يكون؟ "فأنت ظالم".

المعنين مختلفان، وإن كان المعنى الإجمالي واحد، لكن المعاني التفصيلية تختلف، وهذا كالتخصيص بعد التعميم، أن يأتي الأمر مخصصًا منذ البداية، يختلف عن الأمر الذي يأتي عامًا ثم بعد ذلك يُخصص، وإن كانت النتيجة واحدة، وهو أن هذا العموم ليس على عمومه وإنما مُخصص.

ولذلك أمثلة كثيرة جدًا في النحو، خلافات كثيرة تعود إلى هذا الأمر.

من الأمثلة مثلًا: وإن كنا نقف عند كثير منها، مثلًا: تقدم الفاعل، هل الفاعل يتقدم أو لا يتقدم، في قولك: "قامَ محمد" طب لو قلنا: "محمدٌ قامَ" محمد فاعل متقدم أم مبتدأ؟ خلاف.

شرحناه في الفاعل، فالجمهور يقولون إنه مبتدأ، وجمهور الكوفيين يقولون إنه فاعل متقدم؛ لأنهم يُجوزون تقدم الفاعل.

وذكرنا حينذاك أدلة كثيرة صناعية ومعنوية، تنصر قول الجمهور، أنه مبتدأ، منها أن المعنى يختلف، فإذا قال لك قائل: "محمدٌ" ماذا تفهم؟ لا تفهم أنه قام، لا تفهم أنه قام، لأنه قد يقول محمد أخوك، خلاص ما في فعل أبدًا ولا فاعل، محمدٌ

أخوك.

فالعربي عندما يقول محمدٌ لا يفهم الفاعل أبدًا، لا يفهم الفاعلية، وإنما يُفهِم أنه أوقع الاسم في ابتداء الكلام، فهو مبتدأ، ثم بعد ذلك يُخبر عنه بخبر.

قد يكون هذا الخبر فعلًا "محمدٌ قام" وقد يكون غير فعل، محمدٌ أخوك.

فينظرون إلى هذه المعاني ويدققون فيها، هم الذين يعني لا يرضون بالأخذ بالظاهر، وهم الذين تنضبط معهم المقاييس، وهم الذين تسندهم الأدلة المختلفة الصناعية والقياسية، في الأبواب الأخرى.

ففي هذه المسألة مثلًا، لو خرجنا من المفرد إلى الجمع، وقلنا: "قام المحمدون" ثم قدمنا الفاعل، لكانت العرب تقول ماذا؟ "المحمدون قاموا" فهذا يدل على أن المحمدون مبتدأ أم فاعل؟ هذا يدل على أن المحمدون فاعل، أي: هذا يدل على أن المحمدون مبتدأ؛ لأنه لو كان فاعلًا لم تعمل فيه شيئًا غير التقديم، "قام محمد" قدِم الفاعل لو كان الفاعل مقدم تقدم الفاعل فقط.

فكنت تقول: "المحمدون قاموا" وهذا لا تقوله العرب، فهذا يدل أيضًا على أن العرب بالفعل تقصد هذا الاختلاف في المعنى، عندما تُقدم الاسم.

الكلام الآن على ماذا؟ على حذف جواب الشرط.

من حذف جواب الشرط ما سيأتي في البيت التالي، **عندما اجتمع شرط وقسم**.

إذا اجتمع شرط وقسم، فيُحذف جواب الثاني منهما، فإذا كان الشرط، فإن جوابه محذوف، فلهذا يدخل أيضًا في هذه المسألة.

كل هذا كلام على حذف جواب الشرط.

طيب وحذف فعل الشرط، أيضًا يجوز حذف فعل الشرط لدليل، نحو:

"اجتهد جيدًا وإلا ترسب".

"اجتهد جيدًا وإلا ترسب" يعني وإن لا تجتهد ترسب، إن لا صار بينهما إدغام، فقلنا إلَّا وإلا، ثم حذفنا فعل الشرط فصارت الجملة "وإلا ترسب" إذًا فعل الشرط هنا محذوف لدليل.

تقول: "اقرأ الكتاب وستعرفُ الطريقة وإلَّا علمتُك" أو "وإلا أعلَمتُك" يعني وإلا تفهم أعلمتك.

تقول: "من يجتهد ينجح ومن لا يرسب" يعني ومن لا يجتهد يرسب.

وهكذا كل ما دلَّ عليه دليل جاز أن تحذفه.

قال الأحوص:

فطلِّقها فلستَ لها بأهلٍ بكُفءٍ وإلاَّ يَعْلُوا مفرقكَ الحسامُ

يأمره أن يُطلق زوجته.

فطلِّقها فلستَ لها بأهلٍ بكُفءٍ وإلاَّ يَعْلُوا

يقول: وإلا تُطلقها يَعْلُوا ثم حذف فعل الشرط.

ومن حذف فعل الشرط، الأسلوب المشهور الذي سبق في باب كان وأخواتها، كقولهم:

"إنْ خيرًا فخيرٌ" أي: إن فعلتَ خيرًا فجزاؤك خيرٌ، وعرفنا أن في الجملة أكثر من ضبط.

ومن حذف فعل الشرط، أسلوب آخر مشهور عندما يأتي اسمٌ بعد أداة الشرط، إذا جاء بعد أداة الشرط اسم.

كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة:٦]

﴿إن أحد من المشركين استجارك فأجره﴾ أي فعل الشرط، أحدٌ اسم ما يمكن أن يكون فعل شرط، قالوا: إن فعل الشرط محذوف، دلَّ عليه المذكور، وأحدٌ فاعل لفعل الشرط المحذوف، يعني وإن استجاركَ أحدٌ فأجِرْهُ.

إلا إنه لا يجوز لك في الكلام أن تجمع بين العِوَض والمُعوض، إما أن تذكر الأول، "إن استجارك أحد فأجره"، أو تذكر الثاني "إن أحد استجارك فأجره".

وقوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات:٩]، يعني إن اقتتلوا فأصلحوا بينهما.

وهذه المسألة وهي ما إذا أتى اسم بعد أداة الشرط، اختلف فيها النحويون على ثلاثة أقوال، وهي من المسائل المشهورة:

كأن تقول: "إذا محمدٌ جاءَك فأكرِمْهُ" يجوز هذا لا إشكال فيه، من حيث الجواز جائز، ومسموع وفصيح سواء تُقدم الفعل إذا جاء محمدٌ فأكرِمه، أو تقدم الاسم "إذا محمدٌ جاءً فأكرِمه" كلاهما جائز.

لكن الخلاف في التخريج في تخريج الاسم، إذا ولي أداة الشرط.

والقول الأول قول جمهور البصريين، أن فعل الشرط محذوف وأداة الشرط داخلة على هذا الفعل المحذوف، والاسم فاعل لهذا الفعل المحذوف.

وأما الفعل المذكور، فدليل على الفعل المحذوف، وهذا الذي قلناه قبل قليل وشرحنا عليه "وإن أحدٌ" يعني وإن استجارك أحدٌ، فالفعل محذوف والاسم المذكور فاعله، فيكون الكلام حينئذ من باب ماذا؟ من باب حذف الفعل، وبقاء الفاعل، وهذا كثير منتشر في اللغة، الفعل يجوز أن يُحذف إذا دلَّ عليه دليل لا إشكال في ذلك، ويبقى فاعله.

القول الثاني في المسألة للكوفيين، يرون أنه مبتدأ.

والفعل الذي بعده خبره، طيب وأين فعل الشرط؟ إن أحدٌ استجارك، إن أداة شرط، أحدٌ مبتدأ، استجارك خبر المبتدأ، فأجِره جواب الشرط، أين فعل الشرط، قالوا فعل الشرط مفهوم حينئذ من الجملة.

نعم هم يقرون أن الشرط لا بد أن يكون بفعل؛ لأن الشرط عقلًا لا يكون إلا بفعل ما تقول إذا الساعة جئتك، ما يصلح، لا بد أن يكون الشرط فعلًا، لكن يقولون الأسلوب صحيح، وفعل الشرط مفهوم من الجملة، يعني لو استجارك.

قولهم واضح؟ يقول فعل الشرط في اللفظ، فعل الشرط في اللفظ الآن، فعل أو جملة؟ جملة اسمية، إلا أنه يؤخذ من هذه الجلمة الاسمية مضمونًا فعل الشرط، إذًا هم لا يمنعون في الظاهر وقوع الجملة فعل شرط، ما عندهم إشكال في ذلك.

فعل الشرط عندهم لا إشكال في أنه يقع جملة اسمية كما رأيتم، جملة اسمية يعني جملة.

وقياس قولهم، وقياس قولهم لو وقع فعل الشرط ماضيًا، "إن قامَ محمد قمتُ" إن قامَ، قام هذا فعل ماضٍ ما إعرابه؟ في محل جزم؟ أو لا محل له من الإعراب؟

على كلام من؟ كلام الكوفيين، وعلى كلام الجمهور؟ في محل جزم، هذا شرحناه في المحاضرة الماضية الظاهر، الماضية والتي قبلها.

نعم إذا وقع فعل الشرط وجواب الشرط، فعلين ماضيين، ففي المسألة قولان، أكثر النحويين، أن الفعل الماضي حينئذ محله الجزم، وهذا الموقع الوحيد الذي يكون للفعل الماضي فيه حكم إعرابي.

فيقولون قام، قام فعل ماضي في محل جزم، يعني يجعلون الجزم واقع على

لفظه.

وقياس قول الكوفيين، إنه يمكن أن يكون الجزم حينئذ واقعًا على الجملة، يعني قامَ نقول فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والجملة الفعلية قام هو في محل جزم.

لأنك على قول الكوفيين: "وإن أحدٌ استجارَكَ" أحدٌ مبتدأ، واستجارك خبره، طيب وجزم فعل الشرط، وقع على ماذا؟ يقولون: وقع عل الجملة، إذًا فالجملة في محل جزم، إذًا أجازوا وقوع الجملة فعل شرط.

القول الأول: لجمهور البصريين، أن الفعل محذوف وأحد فاعله.

والقول الثاني: للكوفيين، أن أحدٌ مبتدأ والفعل بعده الخبر.

والقول الثالث: وهو للأخفش، جواز الأمرين، يُجوِّز الإعرابين في مثل هذا الأسلوب.

والقول الأول قول جمهور البصريين، هو الموافق للقياس، هو الموافق للقياس؛ لأن الشرط اتفاقًا لا يكون إلا بفعل، حتى الكوفيين يُقرون بأن الشرط لا يكون عقلًا إلا بفعل.

وعلى قول جمهور البصريين، أبقينا الأمر على قياسه، يعني أبقينا الشرط بفعل، على تقدير فعل محذوف، وحذف الفعل وبقاء الفاعل، ليس قليلًا أو ضعيفًا، وإنما هو كثير جدًا في الكلام، لا بل لا إشكال فيه ولا خلاف في جواز حذف الفعل إذا دل عليه دليل.

وذكرنا في باب الفاعل أن الفعل يُحذف في مواضع كثيرة، متى ما دلَّ عليه دليل.

فذكرنا الآن حذف جواب الشرط، وذكرنا حذف فعل الشرط.

ثم نقول: **ويجوز حذف فعل الشرط، وجواب الشرط معًا، لدليل.**

فما الذي يبقى؟ أداة الشرط.

الطالب: على الأسلوب يعني؟

الشيخ: نعم، كأن تقول كأن أقول لأحدكم: "ستعاقبُهُ وإن اعتذر" فيقول: "وإن" يعني وإن اعتذر فسأعاقبه، هذا كلام، أنا أقول نعم.

هذا الذي أقول، ما جاز الحذف إلا لدليل، لكن هذا الدليل الذي قلته أنا هل هو فعل الشرط وجواب الشرط، لأن التي قلتها أنت أم جملة سابقة؟ جملة سابقة، هذا كلام وهذا كلام، لا يجوز أن يُحذف إلا لدليل، دليل لفظي أو دليل معنوي، بس لا بد من دليل.

قال الراجز:

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

يعني وإن كان فقيرًا مُعدِمًا فأُريده.

قال الشاعر:

احفَظْ وَديعَتَكَ التي استُودعتَها يومَ الأعازِبِ إنْ وَصلتَ وإنْ لم

إن وُصِلت وإن لمِ، احفَظْ وَديعَتَكَ إنْ وَصلتَ وإنْ لمِ، فقوله: إن وصلت ذكر أداة الشرط وفعل الشرط وحذف جواب الشرط، يعني وإن وَصلت فاحفظ وديعتك.

وقوله: **وإنْ لمِ**، يعني وإن لم توصل فاحفظ وديعتك، حذف فعل الشرط وجواب الشرط.

وفي الحديث الذي رواه البخاري، قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بهذا اللفظ الذي رواه البخاري: «**فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها**».

النحويون يقولون: رواية دائمًا، يقولون من ذلك رواية، هذه الرواية؛ لأنهم لو قطعوا بأنه قول النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لانتهى الخلاف في الاحتجاج به، وفي الحديث روايات كثيرة جدًا تخالف هذا الاستشهاد.

المهم، قال: «**فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها**»، التقدير، الكلام هذا على اللُّقَطة، التقدير فإن جاء صاحبها، ماذا يفعل؟ فرُدها إليه، وإلا استمتع قدِّر، فإن لم يأتي فاستمتع بها.

فقوله: «**فإن جاء صاحبها**» حذف الجواب، فردها إليه.

وقوله: «**إلا استمتع بها**» حذف فعل الشرط، يعني وإن لم يجئ فاستمتع بها.

ثم نقول: **وقد تُحذف أداة الشرط، وفعل الشرط فقط**.

ما الذي يبقى؟ جواب الشرط، وهذا على قول الجمهور، في الأسلوب السابق الذي شرحناه، في نحو قولك: "زُرنِي أُكرِمك".

"زُرنِي أُكرِمك"، ما جازم أكرمك عند الجمهور؟ شرط محذوف، يعني زُرني إن تَزُرني أُكرمك، وقال بعض النحويين، إن الجازم هو فعل الأمر، يعني فعل الطلب نفسه، فهؤلاء يقولون مجزوم بالطلب.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ ... جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَم

معلوم أن الشرط له جواب، وأن القسم له جواب، أما الشرط فجوابه إما مجزوم لفظًا نحو من يأتي أُكرمُه وإما مقترن بالفاء، من يأتي فهو مُكرَمٌ.

وأما القسم فجوابه، وعلى ذكر القسم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يعقد بابًا للقسم، مع أن النحويين يعقدون بابًا للقسم؛ لأنه أسلوب مهم جدًا في العربية، وقد عقده في أصل الألفية، وهي الكافية الشافية، لكنه من الأبواب القليلة التي لم ينقلها ابن مالك من أصل الألفية إلى الألفية.

أما القسم فجوابه:

إما مضارع مؤكد بالنون، وذلك إذا كان مضارعًا مثبتًا، مثل: "واللهِ لَأقُومَنَّ".

- **أو مقترن بلقد، مثل**: "واللهِ لقد قامَ محمد".
- **أو مقترن بإنَّ نحو**: "واللهِ إنَّ محمدًا مسافر".
- **أو مقترن باللام، نحو**: "واللهِ لمحمدٌ مسافر".
- **أو منفي بما، أو لا، أو إنْ، نحو**: "واللهِ ما محمدٌ مسافر".

وابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الذي قرأناه، في قوله:

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ ... جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

يقول: إذا اجتمع في الكلام شرطٌ وقسم، كان الجواب للأول منهما، وجواب الثاني؟ محذوف لدلالة الأول عليه.

نحو: "إن قامَ زيدٌ واللهِ يقُم بكرٌ".

"إن قامَ زيدٌ"، هذا أسلوب الشرط، "واللهِ" هذا أسلوب القسم كلاهما يطلب جوابًا، وقد تقدم الشرط، فيجب أن يكون الجواب للشرط.

فنقول: "واللهِ إن قامَ"، فنقول: "إن قامَ زيدٌ واللهِ يَقُم" بالجزم، فيكون القسم حينئذ معترضًا، بين الشرط وجوابه.

وإن قدمت القسم، وقلت: "واللهِ إن قامَ زيدٌ ليقومَنَّ بكرٌ" فيكون الجواب

للقسم، فتقول: "واللهِ إنْ قامَ زيدٌ ليَقومَنَّ بكرٌ".

فتجعل الجواب للقسم، فيكون الشرط حينئذ معترضًا بين القسم وجوابه.

تقول: "مَن يأتي إليَّ وربي أُكرِمُه" فإذا قدمت القسم قلت: "وربي مَن يأتي إليّ لأُكرِمَنَّهُ" يعني وربي لأكرمنه، نعم إذا كان مضارعًا مثبتًا لا بد من دخول اللام، والتوكيد بالنون.

قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسراء:٨٨]، أين الجواب؟ ﴿لَا يَأْتُونَ﴾ [الإسراء:٨٨] يأتون الفعل هنا مرفوع أو مجزوم؟ مرفوع.

طيب ما الذي اجتمع عندنا في قوله: ﴿لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ﴾ [الإسراء:٨٨] اللام في قوله لئن، اللام هذه هي الموطئة للقسم، يعني الدالة على قسم محذوف، يعني والله لئن، وقوله: إن، هذا الشرط.

إذًا فاجتمع قسم وشرط، وتقدم القسم، فوجب كون الجواب للقسم، فقال: ﴿لَا يَأْتُونَ﴾ [الإسراء:٨٨] نعم.

ولو تقدم الشرط؟ فقيل في الكلام: إن اجتمعت الإنسُ والجن واللهِ لا يأتوا، فتحذف.

قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم:٥١].

﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم:٥١] فقال: ﴿لَّظَلُّواْ﴾ [الروم:٥١] جواب القسم.

قلنا أن جواب الشرط: إما أن يكون مضارعًا مجزومًا، أو يكون ماضيًا، أو مقترنًا بالفاء، هنا لظلوا اقترن باللام، يعني ليس جوابًا للشرط، بل هو جواب للقسم؛ لأن القسم هو الذي تقدم لئن اللام موطئة للقسم.

قال تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ﴾ [البقرة:١٤٥].

﴿مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ﴾ [البقرة:١٤٥] وهذا جواب القسم.

إذًا فإذا اجتمع قسم وشرط، وجب كون الجواب للأول، وحُذف جواب الثاني لدلالة الأول عليه.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلَ ذُو خَبَرْ فَالْشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِلاَ حَذَرْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن تواليا الشرط والقسم، يعني اجتمعا وتقدم عليها ذو خبر، وتقدم عليهما ذو خبر، يعني طالب خبر، ما الذي يطلب الخبر؟ المبتدأ أو ما أصله المبتدأ، المبتدأ يطلب الخبر، ما أصله المبتدأ؟ يعني اسم كان، واسم إن والمفعول الأول في باب ظن.

طيب فإذا اجتمع شرط وقسم، وتقدم عليهما ذو خبر، تقدم عليهما ذو خبر يعني تقدم عليهما مبتدأ يطلب خبرًا، كأن تقول: "محمدٌ إن قام واللهِ أكرمِه".

"محمدٌ إن قام واللهِ أكرمِه" هنا اجتمع قسم وشرط، إن قام واللهِ، لكن تقدم عليهما مبتدأ، ما الحكم؟

وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلَ ذُو خَبَرْ فَالْشَّرْطَ رَجِّحْ

يعني رجح أن يكون الجواب للشرط مطلقًا، ما معنى مطلقًا، يعني سواء تقدم

الشرط على القسم أو تقدم القسم على الشرط.

فتقول: "محمدٌ إن قامَ واللهِ أكرِمْه" أو "محمدٌ واللهِ إن قامَ أكرِمْهِ"، هذا واجب أو راجح؟ ابن مالك يقول: فالشرط رجح، إذًا ليس واجبًا نعم، هذا الحكم راجح يعني الأحسن والأكثر.

وإن التزمت بالقاعدة السابقة، يعني أن يكون الجواب المتقدم، فهذا جائز، فتقول: "واللهِ إن قامَ محمدٌ أُكرمه" وتقول: "محمدٌ واللهِ إن قامَ لأكرِمَنّه" فهو جائز.

لا في دليل على أن الأمرين جائزان، إلا أن جعله ولي الشرط، هو الأرجح، يعني الأحسن والأكثر والأقوى، نعم.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَرُبَّمَـــا رُجِّـــحَ بَعْـــدَ قَسَـــم شَـــرْطٌ بِـــلَا ذِي خَبَـــرٍ مُقَـــدّم

وربما، ربَّ هنا يُراد بها التقليل.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقد جاء قليلًا ترجيح كون الجواب للشرط مطلقًا، مع أنه لم يتقدمهما ذو خبر، قلنا إذا تقدم شرط وقسم، فالجواب لمن؟ للمتقدم للأول.

فإن جاء قبلهما مبتدأ؟ فالأفضل أن يكون الجواب دائمًا للشرط.

يقول ابن مالك: جاء في قليل من الكلام، جعل الجواب للشرط مطلقًا تقدم أو تأخر، مع أنه لم يأتي قبلهما مبتدأ.

فتقول: "إن قامَ محمدٌ واللهِ أُكرمه" أو "واللهِ إن قامَ محمدٌ أكرِمه" فالكلام الآن على تقدم القسم، لو تقدم القسم "واللهِ إن قام محمد"، على القاعدة السابقة للقسم "واللهِ إن قامَ محمدٌ لأكرمَنّه".

يقول هنا يجوز بقلة، جاء في قليل من الكلام أن تجعل الجواب للشرط مع أنه متأخر، وتقول: "واللهِ إن قامَ محمدٌ أُكرِمه".

قال الأعشى:

لَـئِنْ مُنِيـتَ بِنَـا عَـنْ غِـبّ مَعرَكَـةٍ   لـمْ تُلْفِنَـا مِـنْ دِمَـاءِ القَـوْمِ نَنْتَفِـلُ

يقول:

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا

لئن هذه اللام للقسم، وإن للشرط، والذي تقدم القسم، ومع ذلك قال:

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا

لا تُلْفِنَا

فجزم، فجعله جوابٌ للقسم، فجعله جوابًا للشرط، ولو سار على الأكثر كان يقول: "لئن مُنيتَ بنا لا تُلفينا" ويرفع؛ لأن جواب القسم غير مجزوم.

وقالت الشاعرة:

لَـئِنْ كـانَ مـا حُدِّثْتُـهُ اليـوم صـادقًا   أَصُـمْ في نَهـارِ القَـيْظِ، للشَّـمْسِ باديـا

فقالت:

لَئِنْ كانَ ما حُدِّثْتُهُ أَصُمْ

لئن، تقدم القسم على الشرط، ومع ذلك قالت أَصُمْ بالجزم، فجعلته جوابًا للشرط، ولو سارت على الأكثر كانت تقول: "أَصومُ" بالرفع.

وما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الحكم الأخير، وهو أنه إذا تقدم القسم على الشرط، فيجوز أن نجعل الجواب للشرط مطلقًا، هذا قول الفراء، ونصره ابن مالك هنا كما ترون.

وإن كان صرَّح بأنه قليل، قال: ربما، لكنه جائز، جائز قليل، وأما الجمهور، فإنهم يمنعون هذا الوجه، ويجعلونه من ضرائر الشعر، وهذا الذي جاء ضرورة شعرية، لا نقيس عليها في النثر.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السادس عشر بعد المائة

الجزء الثاني

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، انتهينا من ستة الأبيات الباقية من باب [عوامل الجزم]، بعد ذلك عقد ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فصل سماه:

[فَصْلُ لَوْ]

وعقده رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ثلاثة أبيات، قال فيها:

٧٠٩.لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيِّ وَيَقِلّ ... إِيْلاَؤُهُ مُسْتَقْبَلًا لكِنْ قُبِلْ

٧١٠.وَهْيَ فِي الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ ... لكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

٧١١.وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلاَهَا صُرِفَا ... إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد باب [عوامل الجزم] الذي شرحناه، بعض أدوات الشرط غير الجازمة، وهي: "لو" في هذا الفصل، و"أما ولولا ولوما" في الباب الذي بعده.

والمناسبة واضحة، فبعد أن انتهى من الكلام على أدوات الشرط الجازمة، كان من المناسب أن يذكر بعض أدوات الشرط غير الجازمة، فابتدأ بالكلام على

لو، مع أنه اختصر الكلام على لو كثيرًا.

فنقول في هذا الحرف، حرف "لو"، لو لها أنواع أهمها نوعان:

أشهر أنواع لو نوعان:

النوع الأول: أن تكون حرفًا مصدريًا.

فتكون كأنْ المصدرية في المعنى والسبك، دون النصب، وتعرفون ما معنى كون الحرف حرفًا مصدريًا، يعني ينسبك منه ومن الفعل بعده مصدرًا، وعلامة ذلك: يعني كيف تعرف أن لو هنا هي لو المصدرية؟ علامة ذلك أن تقع أنْ موقعها، وأكثر ذلك بعد فعل الوُد وما في معناه.

نحو: "أودُّ لو تذهب" يعني أود أن تذهب، يعني أودُّ ذهابك.

أودُّ هذا فعل لو تذهب، يعني أودُّ لو تذهب.

قال تعالى:

﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم:٩] لو هنا مصدرية، اسبك منها ومن الفعل بعدها مصدرًا، تقول: ودُّوا إدهانك.

قال تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة:٩٦]، يعني يود التعمير.

قال تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر:٢]، يعني يودون إسلامهم، قال تعالى: ﴿تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا﴾ [آل عمران:٣٠] ويمكن أن تقول: "أحبُّ لو تجلس"، يعني أحبُّ أن تجلس.

ويقلُّ في غير ذلك، يعني يقل مجيء لو حرفًا مصدريًا بعد غير الوُدّ وما في معناه، غير الوُدّ ودَّ يودُّ.

ومن هذا القليل قول قتيلة بنت النضر الأسدية، عندما قتل النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أباها، فقالت:

مَـا كَـانَ ضَـرّك لَـوْ مَنَنْـت وَرُبّمَـا مـنَّ الْفَتَـى وَهُـوَ الْمَغِـيظُ الْمُحْنَـقُ

مَا كَانَ ضَرّك لَوْ مَنَنْت

أي ما كان ضرك مَنُّكَ.

وإذا قلنا إن لو حرفٌ مصدري كأن، معنى ذلك أن لها جوابًا أم ليس لها جواب؟ ليس لها جواب، لو المصدرية ليس لها جواب.

النوع الثاني: من نوع لو هي لو الشرطية، أن تكون حرف شرط.

وهي حرف شرط غير جازم حينئذ، وهذا هو الذي ذكره ابن مالك في هذا الفصل.

ولو الشرطية لها استعمالان:

لها استعمالان الاستعمال الأول أن تكون في الماضي، يعني أن يكون زمن فعلها المُضي، لا الاستقبال، وهذا هو الأكثر فيها، هذا الأكثر، نحو لو جاء زيدٌ لأكرمتُه، زمن المجيء في المضي.

تقول: "لو اجتهدَ لنجح" "لو اجتهدَ لما رسب".

ولو هذه التي هي حرف شرط، في الماضي هي الأكثر والأشهر فيها، هي التي يسميها النحويون حرف الامتناع، هي لو الامتناعية، ويُعبرون عن ذلك فيقولون: لو حرف امتناعٍ لامتناع.

يعني لو تدل على امتناع جوابها، لامتناع شرطها، الشرط ما وقع، فلهذا ما وقع الجواب، "لو جاء لأكرمته"، المجيء ما حدث، فلهذا الإكرام ما حدث.

والاستعمال الثاني للو الشرطية، أن تكون شرطًا في المستقبل.

أي أن زمن فعلها في المستقبل، لا في المضي، وهذا استعمال قليل فيها، فتكون حينئذ كإن الشرطية، كأدوات الشرط؛ لأن أدوات الشرط كلها تكون في المستقبل، كل الشرط يكون في المستقبل، أدوات الشرط الجازمة "إن تجتهد تنجح" "أين تسكن أسكن" "متى تُسافر تستفد" وهكذا ما يكون في الماضي.

أما لو فالأكثر فيها كما قلنا أن تكون في الماضي، لكنها قد تستعمل مثل أدوات الشرط، تكون كإن، يعني يكون زمانها في المستقبل، هذا قليل أنكره بعض النحويين لكن أكثرهم أثبته، والأدلة على ذلك كثيرة.

كأن تقول مثلًا: "لو تجيءُ الليلةَ لأكرمتُك".

"لو تجيءُ الليلةَ لأكرمتُك"، المجيء متى سيكون؟ في المستقبل ليس في الماضي، هذه لو التي للمستقبل.

ما معنى "لو تجيءُ الليلةَ لأكرمتُك"؟ يعني إن تجئ أكرمتُك، فهي بمعنى إن معنى الشرط.

قال قيس بن الملوح مجنون ليلى، وحكايتنا مع المحبين الكذابين كثيرة في هذا الدرس، سنذكر كثيرًا من أشعارهم، فيقول هذا المجنون:

وَلَـوْ تَلْتَقِـي أَصْـداؤُنا بَعْـدَ مَوْتِنـا ... ومَن دُونِ رَمْسَيْنا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَـبُ
لَظَـلَّ صَـدى صَـوْتِي وإنْ كُنْـتُ رُمَّـةً ... لِصَـوْتِ صَـدى لَيْلـى يَهُـشُّ ويَطْـرَبُ

فلو شرط، وجوابه لظل

وَلَوْ تَلْتَقِي

لَظَلَّ صَدى صَوْتِي

والمعنى: إن تلتقي تظل.

ونحن نحتج بلفظ هذه الأشعار؛ لأن أصحابها من المحتج بكلامهم، وإن كان معناه باطلًا وكذبًا، فهذا لن يكون بعد موته.

ومِن ذلك أي مما جاءت فيه لو للاستقبال، قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء:٩].

والآية تحتاج إلى فهم، ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء:٩] أين فعل الشرط؟ بعد لو تركوا.

تركوا من حيث الصياغة فعل ماضٍ، لكن زمانه هنا مستقبل، ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ﴾ [النساء:٩] يعني هؤلاء سيتركون أم تركوهم؟ لا هذه وصية لهم، أنتم الذين تخشون أن تتركوا أولادكم، فإن تتركوهم ضعافًا، وتخافون عليهم، فهذه وصية لهم في المستقبل.

﴿وَلْيَخْشَ ٱللَّهِ ۚ لَوْ﴾ [النساء:٩] يعني والله أعلم، وليخش الذين لو يتركون أولادهم ضعافًا، خافوا عليهم.

ومن ذلك قول توبة بن الحُمَيِّر، وهذا أيضًا من، قال:

ولــو أَنَّ لَيْلَــى الأَخْيَلِيَّــةَ سَــلَّمَتْ ... علــيَّ ودُونِــى تُرْبَــةٌ وصَــفائحُ
لَسَــلَمْتُ تَسْــليمَ البَشَاشَــةِ أَو زَقَـا ... إِليْها صَدًى من جانب القَبْرِ صائحُ

أيضًا كصاحبه السابق، يقول: لو أن ليلى الأخيلية سلمت لسلمت، فلو هنا شرطية للمستقبل يعني لو مت وفي القبر وسلمت عليّ لسلمتُ عليها، فهذا في المستقبل.

وهذا هو قول، ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيَ

هذا هو الأكثر فيها.

ثم قال:

وَيَقِلّ إِيْلاَؤهُ مُسْتَقْبَلاً

يعني وقد تأتي للشرط في المستقبل، لكنه قليل.

لكِنْ قُبِلْ

يُضَعِف قول من ردّ هذا الاستعمال من النحويين.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَهْيَ فِي الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ ... لكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن لو الشرطية باستعماليها في الماضي والمستقبل، كأدوات الشرط، لا تدخل إلا على فعل، وهي مختصة بالأفعال، لا تدخل على الأسماء، كالأمثلة السابقة.

وهذا الحكم في الحقيقة عامٌ للو، بكل أنواعها، حتى المصدرية، وحتى التي ستأتي الإشارة إليها فيما بعد.

لو لا تدخل إلا على فعل، إلا أنَّ لو الشرطية قد تدخل في الظاهر على اسم، في الظاهر قد تدخل على اسم في مواضع:

الموضع الأول: إذا وقع بعدها أنَّ ومعمولاها.

نحو: "لو أنَّ زيدًا قائمٌ لقُمتُ".

"لو أنَّ زيدًا قائمٌ لقُمتُ" الشرط لو، والجواب لقمتُ، والذي جاء بعد لو، أن زيدًا قائمٌ، هذا فعل أم اسم؟ اسم؛ لأن أن ومعمولاها اسم مؤول، إذًا فوقع اسم.

وهذا الأسلوب مطرد، أعني وقوع أن بعد لو، كما قال ابن مالك

لكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

هذا مطرد وكثير جدًا.

واختلفوا في تخريج هذا الأسلوب، وأحسنُ ما قيل فيه، أحسن ما قيل فيه، أن هذا الاسم الواقع بعد لو، يلا ساعدوني، ما إعرابه؟ لكي نجعل لو داخلةً على فعل، ماذا نقول؟ نقول: إن هذا الاسم فاعلٌ لفعلٍ محذوف، يُقدرُ بكون عام.

يعني أنَّ زيدًا قائمٌ، هذا مصدر مؤول يعني قيام زيد، نُقدره لو حصل قيامُ زيد لقُمت، أو لو كان قيامُ زيد، أو ثبت تقدر كون عام، عرفنا الكون العام أكثر من مرة.

وهذا هو قول الكوفيين، وهو الذي مال إليه أكثر النحويين المتأخرين بعد ذلك، ويكفينا هذا القول، فتبقى لو حينئذ على أصلها، داخلة على فعلٍ محذوف، والفعل مذكور، وهذا كما قلنا قبل قليل لا إشكال فيه.

وتقول: "لو أنَّكَ مجتهدٌ لنجحتَ"، والتأويل على ما ذكرنا قبل قليل، لو حصل اجتهادُك لنجحت.

والبيت السابق:

"ولو أَنَّ لَيْلَى، سَلَّمَتْ، لَسَلَمْتُ" لو دخلت على أن يعني على اسم، فالتخريج يعني لو حصل تسليمُها، لسلمت.

قال تعالى: ﴿وَلَوْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ﴾ [الحجرات:٥]، وقال: ﴿وَلَوْ فَإِنْ أَصَـٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ﴾ [البقرة:١٠٣]، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّا

كَتَبْنَا﴾ [النساء:٦٦]، وقال: ﴿وَلَوْ مُعْجِزِي ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٦٦] قلنا هذا كثير جدًا، ومطرد في الكلام، وهذا هو تخريجه وإعرابه.

فنقول في الإعراب، "لو أنك مجتهدٌ فنجحت" لو حرف امتناع لامتناع مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وأنك مجتهد، أن واسمها وخبرها، والاسم المؤول فاعل لفعل محذوف، يُقدر بكون العام.

يعني لو حصل اجتهادُك لنجحتَ، اللام داخلة على جواب لو الشرطية، ونجحتَ فعل وفاعل وهو جواب الشرط.

طيب، قلنا إن لو مختصة بالفعل، لكنها دخلت على الاسم في الظاهر، في مواضع:

الموضع الأول: أن يأتي بعدها أنَّ، وشرحنا ذلك.

الموضع الثاني: أن يليها اسم بعده اسم مطابق للمحذوف، تأتي لو ثم اسمٌ وبعد الاسم فعل يطابق المحذوف.

نحو: "لو محمدٌ زارني لزرتُه" تعني لو زارني محمدٌ لزرتُه، فيكون مثل ما ذكرناه من قبل في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة:٦] يعني معنى ذلك أن هذا الأسلوب لا خلاف في صحته، وإنما الخلاف في تخريجه.

ومن ذلك قول عمر لأبي عُبيدة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: "لو غيرُكَ قالها يا أبا عُبيدة" يعني لو قالها غيرك، يجوز أن تقول لو قالها غيرك، ويجوز أن تقول: لو غيرك قالها، كلاهما جائز، لكن الكلام في التخريج.

والعربي يُقدم ما يعتني به ويهتم.

ومن ذلك قول حاتم الطائي عندما صفعته جارية، قال:

لو ذَاتُ سِوارٍ لَطَمَتني

"لو ذَاتُ سِوارٍ لَطَمَتني" أُسِر، فطلبت منه صاحبة البيت أن يفصد الناقة، فقام فنحرها، فغضبت عليه، فقال: هذا فصدي، فصدي أن.

فقامت عليه الجارية فصفعته، فقال: " **لو ذَاتُ سِوارٍ**"؛ لأن الأساور ما كانت تلبسها إلا الحرائر، فالتقدير " **لو ذَاتُ سِوارٍ لَطَمَتني** " يعني لو ذات، يعني لو لطمتني ذات سوار لهان علي.

ومن ذلك قول الشاعر:

أَخِلّايَ لَو غَيرَ الحِمامِ أَصابَكُم عَتِبتُ وَلَكِن ما عَلى المَوتِ مُعتَبُ

وقد تدخل لو على الاسم أيضًا، من أن يُحذف الفعل، أن يُحذف فعل الشرط، وتبقى منه بقية.

فعل الشرط بعد لو قد يُحذف الفعل، لكن قد تبقى منه بقية، يعني أن يبقى شيء من أثره، ومن ذلك الأسلوب المعروف، «**التمس ولو خاتمًا من حديد**»، "كُل ولو تفاحةً" وقولك: «**التمس ولو خاتمًا**» يعني التمس ولو كان المُلتَمَسُ خاتمًا، حذفت كان لكن بقي أثرها وهو خبرها.

فلم يُحذف الفعل كله، حذف الفعل لكن بقي شيء من أثره، يعني بقي شيء بقية منه، وهذه البقية دالة عليه.

فهذه المواضع التي تدخل فيها لو على الاسم ظاهرًا، وعرفنا أنها جميعًا داخلة في الحقيقة على فعل، كلام ابن مالك على إطلاقه، أنها مختصة بالفعل.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلاَهَا صُرِفَا إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن لو الامتناعية، الامتناعية التي في الماضي أو المستقبل؟ في الماضي، إن كنت تريد لو الامتناعية، فإن الفعل بعدها، قد يكون ماضيًا في الصيغة، وهذا الأكثر، لو جاء زيدٌ لأكرمتُه"، "لو وفى بعدِهِ لوفيتُ له".

وقد يأتي المضارعُ في الصيغة بعدها، ولكنك تريد به الزمان الماضي، قال مثل:

لَوْ يَفِيْ كَفَى

"لَوْ يَفِيْ كَفَى" يعني لو وفى كفى.

ومن ذلك أن تقول مثلًا: "لو تؤمنُ قريشٌ باللهِ لما قاتلها الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ" أسلوب صحيح.

فقولك: تؤمن في الصيغة فعل مضارع، وشرحنا أكثر من مرة أن انقسام الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر هو بحسب الصيغة، ثم إن الصيغة فَعَلَ قد تكون في الماضي، أو في المستقبل.

وإن يفعل قد يكون في الحال أو المستقبل، وقد تكون في الماضي.

أما افعل فلا يكون إلا في المستقبل.

فهنا المعنى معنى المثال السابق لو آمنت لما قالتها.

ومن ذلك قوله: في الراسبين، "لو تجتهدون في دروسِكُم لنجَحْتُم" تريد لو اجتهدتم لنجحتم، ومن ذلك قولك مثلًا: لو نتعاون فيما بيننا لما صار المكان قذرًا، يعني لو تعاونا.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ﴾ [الحجرات:٧]، يريد لو أطاعكم؛ لأن الكلام على قصة سلفت.

قالوا ومن ذلك قول كُثَيرِ عزة، يقول:

رُهبانُ مدينَ والذينَ عهدتُهُمْ يبكونَ مِنْ حذرِ العذابِ قعودا
لو يسمعونَ كما سمعتُ كلامَها خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعًا وسُجودا

يريد لو سمعوا، يريد لو سمعوا خروا، وهو بذلك يُعلِل لباطله، وهيامه بعزة، يقول: إن الرهبان الصالحين الذين يحذرون العذاب لا يصبرون عن مثل ما أرى، فلهذا لي حجة وعذر أنني ما أصبر عن حبها.

وهذا احتجاج باطل بل السبب، هو ضعف إيمانه، وتعلقه بغير الله عَزَّوَجَلَّ.

ومن أفضل مَن تكلم على ما يتعلق بالحب والهيام، وذكر هؤلاء الشعراء وناقش أشعارهم هو ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [روضة المحبين] ذكر هذه الأشعار، وحلل نفسياتهم، تحليلًا جيدًا، وذكر الأسباب الحقيقية لهذه الأمور المبالغات التي نعجب منها.

كيف يعني يقول: لو أنني مت وفي القبر، ومع ذلك لن أنساها في القبر، الإنسان في القبر خلاص يذهل عن غير نفسه، فحلل ذلك، في أبواب جميلة في هذا الكتاب.

طيب هذا ما يتعلق بالأبيات التي ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب أو في هذا الفصل فصل لو.

نذكر بعد ذلك فائدتين مهمتين، يتعلقان بلو:

القاعدة الأولى: ذكرنا أن لو الشرطية في الماضي أو في المستقبل، لا بد لها من جواب، لا بد لها من جواب، لو الشرطية لا بد لها من جواب، فما جوابها؟ جوابها ثلاثة أشياء:

- فعل ماضٍ.

- أو فعلٌ ماضٍ منفي بما.
- أو فعلٌ مضارع منفي بلم.

جوابها إما فعلٌ ماضٍ، كقولك: "لو جاءَ محمد لجاءِ زيد" فالأكثر فيه اقترانه باللام، "لو جاءَ محمد لجاءَ زيد".

وبعض النحويين يسمي هذه اللام، لام التسويف، ليس هذا الاسم مشهورًا أو متفق عليه، لكن بعضهم يسميها بلام التسويف، والمعروف أنها لام الجواب.

"لو جاءَ زيد لجاءَ عمرو" أين الجواب؟ جاء عمرو اقترن باللام، ويجوز عدم الاقتران، جائز، جائز كثير لا إشكال فيه، الاقتران وعدم الاقتران جائزان كثيرًا، إلا أن الاقتران أكثر.

فتقول: "لو جاءَ محمد جاءَ زيد".

قال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿ وَلَوۡ شِئۡنَا لَرَفَعۡنَٰهُ بِهَا ﴾ [الأعراف:١٧٦]، وقال: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾ [الأنبياء:٢٢]، وقال في سورة واحدة وهي سورة الواقعة: ﴿لَوۡ نَشَآءُ لَجَعَلۡنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ [الواقعة:٦٥]، ثم قال: ﴿لَوۡ نَشَآءُ جَعَلۡنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة:٧٠].

يقول بعض أهل البلاغة، أن هذه اللام، يسمونها لام التسويف، لتدل أن الجواب أكثر تأخرًا، مما لو حذفتها.

يعني لو قلت: "لو جاءَ محمدٌ جاءَ زيد" معنى ذلك أن مجيئه بعد المجيء الأول مباشرة، يعني بلا فاصل يُذكر، أما إذا قلت: "لو جاءَ محمد لجاء زيد" فأنت تُشعر بشيء من التسويف والمُهلة، والله أعلم.

الثاني مما يقع جوابًا للو، الفعل الماضي المنفيُ بما.

كأن تقول: "لو جاءَ زيدٌ ما جاءَ محمد"، وهذا عكس السابق، يعني يجوز فيه الاقتران باللام وعدم الاقتران، والأكثر عدم الاقتران.

تقول: "لو جاءَ محمد ما جاءَ زيد" ويجوز "لو جاءَ محمد لما جاء زيد".

قال سبحانه: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام:١١٢].

وقال الشاعر:

ولو نُعطى الخيارَ لما افترقْنَا ... ولكن لا خيارَ مع الليالي

الثالث لما يقع جوابًا للو: المضارع المنفي بلم، وهذا يجب فيه عدم اقترانه باللام.

لا يجوز أن يقترن باللام، تقول، بلم.

تقول: "لو جاءَ محمد لم يجيء زيد"، "لو جاءَ محمد لم يجيء زيد" ولا يجوز اقترانه باللام، هذه الفائدة الأولى.

الفائدة الثانية: أن لو كما ذكرنا من قبل، تأتي على أنواع في اللغة، وذكرنا لها نوعين، أو ثلاثة أنواع.

ذكرنا أنها تأتي حرفًا مصدريًا، وتأتي حرف شرط على استعماليها، فنقول: تأتي حرف شرط للمستقبل، وتأتي حرف شرط للمُضي.

يعني ثلاثة أنواع أو نوعين، إن جعلناها إجمالًا فهي نوعان، وإن جعلناها تفصيلًا فهي ثلاثة أنواع.

وقد تأتي غير ذلك، قد تأتي حرف عرضٍ وتحضيض، قد تأتي حرف عرض وتحضيض.

وفهمنا العرض، والتحضيض فيما سبق، العرض الطلب برفق، والتحضيض الطلب بشيء من الحث والشدة.

كأن تقول: "لو تنزلوا عندنا" إن كان برفق "لو تنزلوا عندنا فنكرمكم" هذا عرض، "لو تنزلوا عندنا نكرمكم" هذا تحضيض.

"لو تكتبُ واجبك مبكرًا"، هذا عرض أو تحضيض؟ تحضيض.

طيب، وقد يأتي حرف تقليل، حرف تقليل نحو: "تصدق ولو بظلفٍ مُحرَّق"، يعني تصدق ولو بالقليل. وقد يأتي حرف تمنٍ، حرف تمنٍ نحو "لو نتخلص من حظوظِ النفس" التمني يعني في المستحيل أو في الصعب. قال تعالى: ﴿فَلَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ فَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الشعراء:١٠٢]، هذا للتمني.

وقد جمع بعضهم استعمالاتها بقوله:

تمنٍ وعرضٍ وتقليلٌ ومصدرٌ وتعليقُ ماضٍ ثم مستقبلٌ بداء

الخلاصة:

- أنها تأتي حرفًا مصدريًا.
- وتأتي حرف شرط.
- وتأتي حرف عرضٍ وتحضيض.
- وتأتي حرف تقليل.
- وتأتي حرف تمنٍ.

نقف هنا والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السابع عشر بعد المائة

الجزء الأول

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأهلًا وسهلًا بكم في هذه الليلة المباركة، ليلة الاثنين السادس من شهر صفر من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائة وألف في جامع الراجحي بمدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السادس عشر بعد المائة، من دروس شرح [ألفية ابن مالك] عليه رحمة الله.

كنا توقفنا في الدرس الماضي على باب [أَمَّا وَلَوْلاَ وَلَوْمَا]، بعد أن انتهينا من فصل لو.

وهذا الباب الذي سندرسه -إن شاء الله تعالى- وهو باب

[أمَّا ولَوْلا ولَوما]

عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في خمسة أبيات، قال فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٧١٢.أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيءٍ وَفَا ... لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوْبًا أُلِفَا

٧١٣.وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا ... لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

٧١٤.لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الابْتِدَا ... إِذَا امْتِنَاعًا بُوُجُودٍ عَقَدَا

٧١٥.وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ وَهَلَّا   أَلَّ أَلَا وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلَا
٧١٦.وَقَدْ يَلِيْهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ   عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب، باب [أَمَّا وَلَوْلاَ وَلَوْمَا] بعد باب عوامل الجزم؛ لأنها أدوات شرط غير جازمة، فناسب ذكرها بعد أدوات الشرط الجازمة التي ذكرها في باب عوامل الجزم.

فهذه هي مناسبة ذكر هذا الباب، بعد باب عوامل الجزم، فذكر بيتين في هذا الباب، عن أما وذكر ثلاثة أبيات عن لولا ولوما.

فقال في البيتين الذين عن "أمَّا":

أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيءٍ وَفَا   لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا
وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا   لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

يذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن "أمَّا" بفتح الهمزة وتشديد الميم، من الحروف التي قد تتضمن الشرط، إلا أنها لا تجزم، وأما في حقيقتها حرف شرط وتوكيد دائمًا، وحرف تفصيل غالبًا، وحرف انتقال إذا كانت في أوائل الخطب ونحوها.

فأما حرف توكيد دائمًا، دائمًا تدل على التوكيد، وشرط دائمًا تدل على الشرط، وهذا الذي يهمنا الآن، وتدل على التفصيل غالبًا، وإذا جاءت في أول الخطب ونحوها دلت على الانتقال.

مثال كونها حرف تفصيل، أن تقول: "أما زيدٌ فمُنطلق وأمَّا بكرٌ فجالس" ففصلت، وقد تُفصل على اثنين أو ثلاثة أو أكثر.

قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ﴾ [البقرة:٢٦]... الآية، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ (٩) وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ (١٠) وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى:٩-١١]، هذا

نسميه تفصيل.

ومثال كونها للانتقال: مجيؤها في أول الخطب، أو الكتب، أو الرسائل ونحوها، عندما نقول: "الحمدُ للهِ ربِّ العالمين أمَّا بعد... فأقول كذا وكذا" تدل على الانتقال من موضوع إلى موضوع.

أما كونها للشرط أو للتأكيد فلا يحتاج إلى مثال؛ لأن هذا المعنى دائم ولازم فيها في كل مثال.

وأصل قولهم: "أمَّا زيدٌ فمُنطلقٌ" أعني تركيب أمَّا مع ما بعدها، كأن تقول: "أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ" أصل هذا التركيب مهما يكن من شيء، فزيدٌ منطلق.

مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فمهما هذه أداة الشرط، يكن من شيء هذا فعل الشرط، فزيدٌ منطلق، زيدٌ منطلقٌ جواب الشرط، والفاء داخلة على جواب الشرط للربط، هذا أصل الأسلوب.

طيب ما الذي حدث؟ الذي حدث أن العرب أنابت أمَّا مناب أداة الشرط وفعل الشرط، فكان الظاهر حينئذ أن يُقال: "أمَّا فزيدٌ منطلقٌ" إذا وضعنا أمَّا مكان مهما يكن من شيء، فكان الظاهر أن يُقال: "أمَّا فزيدٌ منطلقٌ" إلا أن العرب استكرهوا أن تأتي الفاء بعد أمَّا مباشرة، بعد أن جعلوا أمَّا نائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط.

فأرادوا أن يصلحوا هذا القبح الذي نتج من اجتماع حرفين، والحرف الثاني الفاء هو ليس عطفًا، ليس عاطفًا، لكنه يُشبه فاء العطف، في اللفظ، ولا يوجد معطوف عليه، فكل هذا يجعل الصورة قبيحة، فأرادوا أن يُحسنوا الصورة ويُصلحوها فزحلقوا الفاء إلى داخل جملة الشرط.

زحلقوها أدخلوها، بحيث يفصل فاصلٌ أقل فاصل بين أمَّا والفاء، فلهذا

فيجب في هذه الفاء أن يفصل بينها وبين أمَّا فاصل، أقل فاصل.

فتقول: " أمَّا زيدٌ فمُنطلقٌ".

بعد أن عرفنا كل ذلك، نعرف أن زيدٌ منطلقٌ مبتدأ، و(@١٤:٨:٠٠) خبر على كل حال.

حتى في هذا الأسلوب، " أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ" زيدٌ مبتدأ ومنطلقٌ خبره، والفاء داخلة على جواب الشرط، وهي في الأصل داخلة على زيد، ثم تزحلقت، كما تتزحلق لام الابتداء بعد إن، إذا قلت مثلًا: "زيدٌ منطلقٌ" مبتدأ وخبر، ثم أكدته بإن تقول: "إنَّ زيدًا منطلقٌ" ثم تؤكد أيضًا باللام، تقول: "لزيدٌ منطلقٌ".

فإذا أردت أن تجمع المؤكدين، إن واللام، وكلاهما له الصدارة، فاستقبحت العرب أن تجمع حرفين في مكان واحد ومعناهما واحد، فزحلقت اللام إلى داخل الجملة.

لكن ما زحلقته كثيرًا؛ لأن المراد فقط أن يوجد فاصل أقل فاصل بين إن واللام، فتقول إن زيدًا لمنطلق، هذه اللام أصلها التقديم أم التأخير؟ أصلها التقديم، فلهذا إذا ذهبتم إلى الأشياء التي لها صدارة، الأشياء التي لها أسماء الاستفهام أسماء الشرط، يقولون لام الابتداء، من الأشياء التي لها الصدارة، وتسمى الابتداء، لكن هنا للضرورة زُحلقت إلى داخل الجملة لكي لا تُجامع حرفًا في معناها.

فهذا الذي حدث أيضًا مع الفاء في مثل هذا الأسلوب.

فلهذا لو قلت مثلًا: "زيدًا أكرمتُه" هذا أسلوب اشتغال، طب أدخل أمَّا، ستقول: "أمَّا زيدًا فأكرمتُه" والأصل مهما يكن من شيء فزيدًا أكرمته، يعني الجملة ما تتغير، وإن كانت الفاء ستدخل في وسطها للعلة السابقة، والإعراب لا

يتغير.

تقول: "أمَّا زيدًا فأكرمتُهُ" أمَّا حرف تفصيل يتضمن الشرط، على معنى مهما يكن من شيء، زيدًا مفعول به مقدم، أكرمتُهُ فعل وفاعل، آسف زيدًا منصوب على الاشتغال، يعني منصوب بفعل محذوف دل عليه المذكور، وأكرمتُهُ فعل وفاعل ومفعول به، والفاء داخلة في جواب الشرط، والأصل أن تدخل على أول زيدًا أكرمتُهُ.

وهكذا لو قلت أي جملة أخرى، لو قلت مثلًا: "اليوم سافرَ زيدٌ" اليومَ ظرف زمان، سافرَ زيدٌ فعل وفاعل، ثم أدخلت أمَّا تقول: "أمَّا فسافرَ زيدٌ" الإعراب لا يتغير؛ لأن الأصل مهما يكن من شيء فاليوم سافر زيدٌ، ثم تزحلقت الفاء إلى داخل الجملة.

فاليومَ ظرف زمان وسافر زيدٌ فعل وفاعل، على هذا نعرف أن أمَّا والفاء إذا دخلت على جملة لا تُغير إعرابها.

لكن تُدخل معنى الشرط، فتكون نائبة على أداة الشرط وفعل الشرط، والجملة بعدها تنقلب إلى جواب الشرط، وهكذا في كل نظير.

ومن ذلك أمَّا بعد التي في أوائل الخطب ونحوها، لو قلت: "الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، أمَّا بعد فأقول كذا وكذا".

الأسلوب نفسه، التقدير: مهما يكن من شيء فبعد أقول كذا وكذا، بعد هذا ظرف، يعني بعد ما سبق أقول كذا وكذا، وبعد كما درسنا من قبل، إذا ذُكر المضاف إليها، وجب إعرابها، وإذا حُذف المضاف إليها، المضاف بعدها جاز فيها البناء على الضم، وهذا هو الأفصح الأكثر، وجاز فيها الإعراب بالتنوين وبلا تنوين، درسنا ذلك.

فلهذا تقول: بعدُ بالبناء على الضم؛ لأنك حذفت المضاف إليه، يعني بعد ما سبق أقول كذا وكذا.

فإذا أدخلت أمَّا تقول: أمَّا ثم تأتي تُقدم الظرف، أمَّا بعد فأقول، لكي يفصل الظرف بين أمَّا والفاء.

ولذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

.... وَفَـــا   لِتِلْـــوِ تِلْوِهَـــا وُجُوْبًـــا أُلِفَـــا

فالفاء يجب أن تدخل بعد أما، لكن تدخل بعد أمَّا ليس على تلوها، ولكن على تلو تلوها.

أمَّا بعد فأقول، أمَّا محمدٌ فمُنطلقٌ، وهذه الفاء واجبة؛ لأننا عرفنا أنها الفاء الداخلة على جواب الشرط.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَحَـذْفُ ذِي الْفَـا قَـلَّ فِـي نَثْـرٍ إِذَا   لَـمْ يَـكُ قَـوْلٌ مَعَهَـا قَـدْ نُبِـذَا

سبق في البيت السابق، أن هذه الفاء واجبة في جواب أمَّا، واجبة؛ لأنه قال وجوبًا أُلِفَا.

وهنا يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **إن هذه الفاء حُذفت بعد أمَّا في ثلاثة مواضع:**

الموضع الأول: في ضرورة الشعر.

كقول الشاعر:

فَأَمّـــا القِتـــالُ لا قِتـــالَ لَـــديكُمُ   وَلَكِـنَّ سَـيراً في عِـراضِ المَواكِـبِ

قال:

فَأَمّا القِتالُ لا قِتالَ لَديكُمُ

يعني فأما القتال فلا قتال، ولكنه حذف لكي يستقيم الشعر؛ لأنه لو أتى بالفاء لانكسر البيت.

الموضع الثاني: في قليل من النثر.

يعني في شواهد قليلة سمعت من النثر، وهذا قول ابن مالك:

وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ

يعني جاء في شواهد قليلة من النثر، ومن ذلك رواية البخاري: «**أمَّا بعدُ ما بالُ رجالٍ يشترطون شروطًا ليست في كتابِ الله**».

أي أما بعد فما بال رجالٍ.

وقيل إن هذه الرواية لا تدخل في هذا الموضع، وإنما تدخل في الموضع الثالث الذي سيأتي، فعلقوها في أذهانكم حتى نصل إلى الموضع الثالث.

ومما حُذفت فيه الفاء في النثر، رواية عن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا أنها قالت: "أمَّا الذين جمعوا بين الحجِ والعمرة طافوا طوافًا واحدًا" أي: وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فطافوا طوافًا واحدًا.

الموضع الثالث لحذف الفاء بعد أمَّا: إذا حُذف معها القول.

أن يُحذف القول، يعني لفظ القول أو ما تصرف منه، قال أو يقول أو قل ونحو ذلك، أن يُحذف لفظ القول مع الفاء، وهذا الحذف جائز مطرد، حتى في النثر.

وهذا هو قوله:

.... إِذَا   لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

يعني إذا حُذف قول مع الفاء، فإن حذفها حينئذ لا يكون قليلًا، بل يكون جائزًا مطردًا.

ومن ذلك أن تقول مثلًا: "وعظَنَا الإمام".

"أمَّا المحسنون أبشروا بالخير، وأمَّا المفرِطون احذروا من تفريطكُم".

التقدير أمَّا المحسنون فقال لهم أبشروا، وأمَّا المفرطون فقال لهم احذروا" وهكذا.

ومن ذلك قوله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿فَأَمَّا يَوۡمٍ لَّا تَسۡتَـٔۡخِرُونَ عَنۡهُ سَاعَةً وَلَا﴾ [آل عمران:١٠٦] التقدير والله أعلم، فأما الذين اسودت وجوههم فيُقال لهم أكفرتم، فحُذف القول مع الفاء.

وإذا جعلنا رواية البخاري السابقة من هذا الموضع، كان التقدير: "أمَّا بعد فأقول ما بال رجالٍ"، ولكن الذي يظهر أنها من الموضع الثاني.

فهذان البيتان اللذان ذكرهما ابن مالك عن أمَّا.

للتنقل بعد ذلك إلى ثلاثة الأبيات التي ذكرها رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن لولا ولومَا.

يستفتحها رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله:

لَـــوْلاَ وَلَوْمَـــا يَلْزَمَـــانِ الابْتِـــدَا   إِذَا امْتِنَاعًـــا بُوُجُـــودٍ عَقَـــدَا

لولا ولومَا حرفان معناهما واحد، لولا لومَا معناهما واحد، استعمالهما واحد، إلا أن استعمال لولا أكثر من استعمال لوما.

كقولك: "لولا زيدٌ لأكرمتُك" أو "لومَا زيدٌ لأكرمتُك" الاستعمال واحد.

ولولا ولومّا لهما في اللغة استعمالان:

الاستعمال الأول: أن يكونا حرفي تحضيض.

حرفي تحضيض، وسيأتي الكلام على هذا الاستعمال في البيت الآتي.

والاستعمال الثاني لهما: أن يكونا حرفي شرطٍ غير جازمين.

يعني أن يتضمن الشرط، ولا يجزمان.

كقوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ:٣١] "لولا زيدٌ لأكرمتُك" يعني الشرط واضح، الشرط أن تُرتب الجواب على، الشرط.

فإذا قلت: "لولا زيدٌ لأكرمتُك" فلولا هنا دلت على امتناع الجواب لوجود الشرط، دلت على امتناع الإكرام، وهو الجواب، لماذا؟

لولا زيد لأكرمتُك، امتنع الإكرام الجواب، لوجود زيد أم لامتناع زيد؟ لوجود زيد، لوجود زيد، إذًا لولا ولومَا حرفان إذا تضمن الشرط، فهما حرفان يدلان على امتناع الجواب لوجود الشرط، فلهذا قال ابن مالك:

لَوْلاَ وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الابْتِدَا

متى؟

إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُوْدٍ عَقَدَا

يعني إذا عقدا امتناعًا بوجود، يعني إذا دلَّا على امتناع الجواب لوجود الشرط.

وهذا الذي يُعبر عنه كثير من النحويين، عندما يقولون: لولا ولومَا حرفا امتناعٍ لوجود.

وسبق في الدرس الماضي، الكلام على لو، وقلنا إن لو حرف امتناع لامتناع، لو حرف امتناع لامتناع، لو جئت لأكرمتُك، كلاهما ممتنع.

أمَّا لولا ولومَا "لولا زيدٌ لأكرمتُك" حرف امتناع لوجود.

من أحكام لولا ولومَا إذا كانا حرفي شرط، أنهما يلزمان الابتداء، كما قال ابن مالك

لَوْلاَ وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الابْتِدَا

ما معنى يلزمان الابتداء؟ يعني لا يقع بعدهما إلا اسم، إلا مبتدأ، لا يقع بعدهما إلا جملة اسمية.

والجملة الاسمية معروف أنها تبدأ بمبتدأ، وهذا قول ابن مالك لولا ولومَا يلزمان الابتداء، فتقول: "لولا زيدٌ لأكرمتُك" ولا يجوز أن تقول مثلًا: "لولا جاءَ زيدٌ لأكرمتُك" هذا لا يُقال ولا يصح في العربية.

ومن أحكامهما، أحكام لولا ولومَا الامتناعيتين يعني الشرطيتين:

أن الاسم بعدهما مبتدأ، "لولا زيدٌ" زيدٌ مبتدأ، وخبره؟ محذوف وجوبًا، مُقدر بكونٍ عام، أي: لولا زيدٌ موجودٌ لأكرمتُك، وسبق الكلام على ذلك وتفصيله في الكلام على حذف الخبر في أي باب؟ في باب الابتداء.

وذكرنا التفصيل وبعض الخلاف هناك.

نعم، ومن أحكام لولا ولومَا الشرطيتين، أنهما لا بد لهما من جواب، تضمن الشرط إذًا لا بد لهما من جواب، ما جوابهما؟ جوابهما كجواب لو.

كجواب لو الذي ذكرناه في الدرس الماضي، نُذكر به، قلنا: إن لو وكذلك لولا ولمَا يكون جوابهما ثلاثة أشياء، أو أحد ثلاثة أشياء:

- إما أن يكون ماضيًا مثبتًا.
- أو مضارعًا منفيًا بلم.
- أو ماضيًا منفيًا بما.

إما أن يكون ماضيًا مثبتًا، فذكروا يه الاقتران باللام، ويجوز ألا يقترن باللام.

نحو لولا زيدٌ لأكرمتك، هذا الأكثر، ويجوز "لولا زيدٌ أكرمتُك" جائز.

والجواب الثاني: أن يكون مضارعًا، منفيًا بلم، فلا يجوز اقترانه باللام.

نحو: "لولا زيدٌ لم يجئ بكرٌ"، "لولا زيدٌ لم يجئ بكرٌ" لا يجوز أن تقول: لولا زيد لم يجئ بكرٌ.

الجواب الثالث: أن يكون ماضيًا منفيًا بما، فهذا عكس الأول.

يعني الأكثر في عدم الاقتران، باللام، والاقتران جائز.

تقول: "لولا زيدٌ ما أكرمتُك" ويجوز "لولا زيدٌ لمَا أكرمتُك" وهذا هو الذي قلناه في جواب لو من قبل.

مما يحسن ذكره أيضًا في لو ولمَا الشرطيتين، وقد ذكرنا أنه لا بد لهما من جواب، أن جوابهما قد يُحذف إذا معلومًا.

على القاعدة المشهورة العامة: كل ما عُلم جاز حذفه.

كقوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾ [النساء:٨٣]، ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور:١٠].

الجواب: والله أعلم، ولولا فضل الله عليكم ورحمته لهلكتم.

طيب ثم قال ابن مالك رَحِمَهُٱللَّهُ:

وَبِهِمَا الْتَّحْضِيْضَ مِزْ وَهَلَّا ... أَلَّا أَلَا وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلَا

ذكر ابن مالك رَحِمَهُٱللَّهُ في هذا البيت الاستعمال الثاني للولا ولومَا، وهو كونهما حرفي تحضيض، قلنا لهما استعمالان، الذي شُرِح كونهما حرفي شرط غير جازمين.

والاستعمال الثاني: كونهما حرفي تحضيض، يعني خلاص ما يتضمنان شرطًا، لا يدلان على أسلوب شرط، وليس لهما جواب.

يعني يكونان كأدوات التحضيض الأخرى، كهلَا وألَّا وألَا إذا استعملا في التحضيض.

والتحضيض كما تعرفون هو طلب الفعل بحث وتأكيد، كأن تقول: "هلَا استذكرت" "ألا ذهبت مع أهلك" أو "ألا ذهبت"، "لولا تركت الإهمال" هنا ما في شرط ولا تحتاج إلى جواب، وإنما تحضه، "لولا تركت الإهمال".

قال تعالى: ﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الفرقان:٢١].

تقول: "لومَا استفدت من وقتك".

قال تعالى: ﴿ لَّوۡ مَا تَأۡتِينَا بِٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ [الحجر:٧].

وهذه الأدوات وهي لولا ولومَا وهلَا وألَّا وألَا، تأتي للتحضيض وتأتي للعرض، والتحضيض هو طلب الفعل بحثٍ وتأكيد، والعرض هو طلبه برفقٍ وتأنٍ ولين.

إلا أن الأكثر أن تستعمل لولا ولومَا وهلَا وألَّا للتحضيض، يعني طلب الفعل بحث.

والأكثر في ألَا أن تكون للعرض، وإن كانت الجميع تأتي هكذا وهكذا بحسب الاستعمال، سواء بحسب الاستعمال بحسب القرائن، بحسب الصوت، الموقف نحو ذلك.

فإذا قلت مثلًا" ألَا أسعدتنا بزيارتك يا أخي".

هذا عرض، لو قلت مثلًا: "هلَّا شرفتَ حفلنا يا بُني" هذا عرض، لو قلت: "لولا جلستَ معي قبل سفرك"، هذا عرض.

لو قلت مثلًا: "ألا تركتَ الكسل عندك" هذا عرض ولا تحضيض؟ نعم هذا

تحضيض، لربما الكتابة واحدة، لكن التزمين الصوتي أو طريقة النطق تُبين معاني كثيرة؛ لأن المعنى قد يبين في الصوت، بمقاطع الوجه، بحركات اليد، يعني المعنى أوسع بكثير من اللفظ، قد يحيط به أشياء كثيرة، تُبينه وتُحدده.

قالوا: ومن التحضيض من استعمال ألَا، للتحضيض قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا ﴾ [التوبة:١٣]، فهذا الظاهر فيه أنه تحضيض وليس عرضًا.

فلو قلت مثلًا: "هلَا كففت أذاك" أو "لو لا تركت التأخر قبل أن أُعاقبك" هذه كلها تحضيض.

نعم، ولولا ولومَا إذا كانا للتحضيض، بل كل أحرف التحضيض التي ذكرناها الآن، لو لا ولومَا هلَّا وألَا، إذا جاءت لمعنى التحضيض فلها أحكام، من أحكامها أنها مختصة بالفعل.

يعني لا يأتي بعدها إلا فعل، يعني لا يأتي بعدها إلا جملة فعلية، مبدوءة بفعل، وهذا قول ابن مالك:

وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلَا

كجميع الأمثلة السابقة.

ومن أحكامهما إذا كانا للتحضيض، أنك إذا قصدت بالفعل بعدهما التوبيخ، فإنه يكون ماضيًا، أي زمانه.

إذا أردت بهما التوبيخ تحضيض هو الحث يعني على العمل، لكن بشيء من التأكيد والحث يقولون والإزعاج، لكن إذا أردت أنت بهذا التحضيض التوبيخ، أن توبخه على أمرٍ فعله، فيكون زمانه الماضي؛ لأنه أمرٌ فعله فأنت توبخه على ما فعله.

كأن تقول مثلًا: "هلّا استذكرت دروسك كي تنجح مع الناجحين".

وقلنا أكثر من مرة يا إخوان ونُكرر الفعل عندما يُقسم إلى ماضٍ ومضارع وأمر، فإنه يُقسم بحسب انقسام الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر، هذا انقسام بحسب كررناها كثيرًا يا إخوان، هذا انقسام بحسب الصيغة، وليس بحسب الزمان، وهذا مسائل كثيرة جدًا في النحو دائمًا يقولون: حال واستقبال وماضٍ، حال واستقبال وماضٍ، ولا يربطون ذلك بأنه فعل ماضٍ أو مضارع أو أمر، وإنما يربطونه بالزمان.

فالصيغة الأولى فعل، ويسمى الفعل الماضي؛ لأنه الأغلب فيه أنه في الزمن الماضي، ويكون في الزمن الماضي وهذا هو الأكثر مثل ذهب زيدٌ بالأمس، وقد يكون في غير الماضي، بالمستقبل كقوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل:١] أي سيأتي.

والصيغة الثانية: أفعل، وهذا الذي يسمى بالمضارع، فكلمة مضارع ما لها علاقة بالزمن، كلمة مضارع ما له علاقة بماضٍ ولا بحال ولا باستقبال، كلمة مضارع يعني مشابه، مشابه الاسم، فصيغة يفعل هي الصيغة التي يشابه الاسم؛ لأنها تُشبه فاعل.

وصيغة يفعل، الأكثر فيها أنها للحال، أو للاستقبال، للاستقبال مثل سيذهب، سوف يذهب، لن يذهب.

والحال إذا كان هذا الأصل فيه أنه للحال، مثل أنا أشرح أنا أحبك، وقد يأتي للماضي، مثل: لم يذهب زيدٌ، هذه بالأمس، وكأن تقول مثلًا: "رأيتُ محمدًا قبلَ عشرين سنة فأقبله ويقبلني بشدة" كيف استعمل أقبل ويقبل، مع أنه قبل عشرين سنة، لأنك تريد أن تحكي هذا الأمر، تسمى حكاية الحال.

والصيغة الثالثة: أمر، وأمر كلمة أمر ما لها علاقة بماضي ولا بحال ولا باستقبال، وإنما معناه الأمر، صيغة افعل تدل على الأمر، إلا أن الأمر ليس له زمان إلا الاستقبال، ولهذا قال لك: أدوات التحضيض يقع بعدها فعل.

طيب هذا الفعل هو نفسه واحد، "هلَّا استذكرت دروسك" إن أردت بها التوبيخ، فزمانه الماضي، معنى ذلك أنه أهمل في الماضي وأن توبخه، هلَّا استذكرت دروسك.

وإن لم تقصد التوبيخ وإنما قصدت حثه على العمل، حثه على أن يعمل هذا الأمر، فتقول: "يا بني هلا استذكرت دروسك كي تنجح" تريد استذكر في المستقبل.

فإذا أردت بالتحضيض التوبيخ، معنى ذلك أنك توبخ على أمرٍ ماضٍ.

وإذا أردت به الحث على فعل شيء، فمعنى ذلك أنك تحضه على أمرٍ مستقبل.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة:١٢٢].

﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة:١٢٢] هنا ليست شرطية، ما في جواب شرط، وإنما هذه تحضيضية، هل بمعنى يوبخهم على أمر ماضٍ أم يحثهم على أمر مستقبل؟ إذًا ما معنى الآية والله أعلم.

لينفر، لينفر منكم نفر يتفقهوا في الدين.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وما زال الكلام على لولا ولومَا.

وَقَدْ يَلِيْهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

سبق أن أحرف التحضيض لا يليها إلا فعل، وذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا أنها قد يليها في الظاهر اسمٌ معمول لفعل، وهذا الفعل مؤخر أو محذوف.

في الظاهر قد يلي أحرف التحضيض اسمٌ، ولكن هذا الاسم في الحقيقة معمول لفعل إما متأخر عنه، أو محذوف قبله.

من أمثلة ذلك أن تقول: "ولولا زيدٌ أكرمتُك".

آسف، هذا شرط، ونحن نتكلم عن التحضيض، كأن تقول: "لولا زيدًا أكرمت" تحضه على إكرام زيد، تقول: "لولا زيدًا أكرمت" فالذي جاء في الظاهر أن زيدًا بعد لولا، ولكن الحقيقة أن زيدًا معمول لأكرمت.

أي: لولا أكرمتَ زيدًا، ثم قدمنا المفعول به، هذا لا مانع منه؛ لأن التقديم والتأخير جائز، ما في إشكال، والحكم دائمًا مرتبط بالحقيقة، وليس مرتبطًا بالظاهر.

ومن ذلك رواية الحديث المشهور: «**هلّا بِكرًا تُلاعبها وتلاعبك**»، أي هلّا تزوجت بكرًا، فكبراً هنا مفعول به لفعل محذوف، مفهوم من السياق.

ومن ذلك قول جرير:

تَعُدُّون عَقرَ النيب أفضلَ مجدِكُم ... بَنِى ضوطرى لولا الكميَّ المُقنَّعا

يقول: " **تَعُدُّون عَقرَ النيب**" النيب جمع ناب، الناب هنا الناقة الكبيرة التي شقَّ نابها، يعني الناقة إذا كبرت يعني برز نابها، فيعدون أفضل مجد عندهم أنهم يذبحون هذه الناقة الكبيرة للضيوف، هذا يعني أفضل مجد عندكم.

"**بَنِى ضوطرى**" الضوطرى المرأة الحمقاء، أو الرجل اللئيم، ثم قال لهم: "**لولا الكميَّ المُقنَّعا**" يعني لولا تعدون الكمي المقنعَا، فالكمي هنا مفعول به لفعلٍ محذوف مفهوم من السياق دلَّ عليه الفعل السابق.

قال: ومن ذلك قول الشاعر:

الآن بعد لجاجتي تلخؤنني هلا التقدّم والقلوب صحاح بم رُفع

كان اختلف مع بعض قومه فتقاتلوا، فعندما غلبه قبل الصلح، فقال:

الآن بعد لجاجتي تلخؤنني هلا التقدّم والقلوب صحاح

أي: هلَا حصل التقدم، والقلوب صحاح.

قلنا إن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن انتهى من باب عوامل الجزم، ذكر بعده بعض أدوات الشرط غير الجازمة، فعقد فصلًا للو، ثم الآن ذكر بابًا لأمَّا وَلَوْلاَ وَلَوْمَا، إلا أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يذكر كل أدوات الشرط غير الجازمة.

بقيت أدوات شرط غير جازمة لم يذكرها رَحِمَهُ ٱللَّهُ، منها:

لمَّا، لمَّا الحينية التي بمعنى حين، الظرفية كأن تقول: "لمَّا جاء زيدٌ أكرمتُه" فلمَّا ظرف زمان، إلا أنها تتضمن الشرط.

ومنها كُلمَّا الحينية الظرفية، كأن تقول: "كلمَّا جاء زيدٌ أكرمتُه" وهي ظرف، ظرف زمان، إلا أنها تتضمن الشرط، كما ترون، ومن ذلك إذا.

كقولك: "إذا جاءَ زيدٌ أكرمتُه" وكلها كما قلنا ظروف زمان، تُعرب ظرف زمان، تتضمن الشرط، أما إذا فقد ذكرها ابن مالك، وذكر بعض أحكامها في أي باب؟ في باب الإضافة.

وأما لمَّا وكلمَّا فلا أعرف أنه ذكرهما في الألفية رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمة واسعة، فهذا ما يتعلق بباب أمَّا ولولا ولومَا لينتهي الكلام على ما يتعلق بالشرط.

وبذلك ينتهي كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ما يتعلق بإعراب الفعل المضارع، بدأ بالكلام على باب إعراب الفعل، يعني رفعه ونصبه، ثم عقد بابًا لعوامل الجزم،

يعني جزم المضارع، ثم عقب ببعض أدوات الشرط غير الجازمة لمناسبتها بعد أدوات الشرط الجازمة.

وبذلك ينتهي كلامه على إعراب الفعل المضارع، لينتقل إلى بابٍ آخر يسميه

باب [الإِخْبَارُ بِالَّذِي وَالأَلِفِ وَاللاَّمِ].

عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تسعة أبيات قال فيها:

٧١٧.مَا قِيْلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرْ ... عَنِ الَّذِي مُبْتَدأ قَبْلُ اسْتَقَرّ
٧١٨.وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ ... عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي الْتَّكْمِلَهْ
٧١٩.نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا ... ضَرَبْتُ زَيْدَاً كَانَ فَادْرِ الْمَأْخَذَا
٧٢٠.وَبِاللَّذَيْنِ وَالَّذِيْنَ وَالَّتِي ... أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وِفَاقَ الْمُثْبَتِ
٧٢١.قَبُوْلُ تَأْخِيْرٍ وَتَعْرِيْفٍ لِمَا ... أَخْبِرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا
٧٢٢.كَذَا الغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيَ أو ... بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ فَرَاعِ مَا رَعَوْا
٧٢٣.وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا ... يَكُوْنُ فِيْهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا
٧٢٤.إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لأَلْ ... كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللهُ الْبَطَلْ
٧٢٥.وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ ... ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِيْنَ وَانْفَصَلْ

هذا الباب بابُ الإخبار بالذي والألف واللام، وضعه النحويون، من وضع النحويين لتمرين الطلاب واختبارهم، ولهذا يسمى باب الامتحان، ويسمى باب السبك، كما وضعوا في التصريف بابًا سموه باب التمرين.

يقولون: ابنِ كذا على مثال كذا، والمراد والمطلوب من ذلك كله، هو أن يطبق الطالب كل ما درسه في النحو، من أحكام ويُراعي الشروط والأقسام إلى آخره بطريقة دقيقة على مسائل هذا الباب وأحكامه، فهذا الباب هو باب تمرين، على قواعد النحو.

مثال ذلك أن يُقال: "أكرمَ الشيخُ محمدًا في المسجد".

أكرمَ فعل ماضٍ، الشيخُ فاعله، محمدًا مفعوله، في المسجد جار ومجرور، هذه الجملة، فيُقال أخبر عن الشيخ بالذي.

أخبر عن كلمة الشيخ، الإخبار لا يكون إلا عن الأسماء، أخبر عن الشيخ بالذي، فتقول: "الذي أكرمَ محمدًا في المسجد الشيخ" فتأتي بالذي الاسم الموصول الذي تجعله مبتدأ الذي.

والمسئول عنه الشيخ تجعله في آخر الجملة خبرًا عن الذي، الذي الشيخ، وباقي الجملة تجعلها بينهما، صلة.

طيب أخبر عن محمد في الجملة السابقة بالذي، تقول: "الذي أكرمَهُ الشيخ في المسجد محمدٌ".

طيب أخبر عن المسجد في الجملة السابقة بالذي، تقول: "الذي أكرمَ الشيخ محمدًا فيه المسجدُ"، وهكذا.

فهذه طريقة الإخبار بالذي وأخواتها كالآتي، فطريقة الإخبار بالذي وأخواتها، يعني الذي والتي والذين... إلى آخره كالآتي.

الخطوة الأولى: أن تجعل الذي مبتدأ متقدمًا، لا بد متقدمًا، مبتدأ متقدمًا، وأن تجعل المسئول عنه خبرًا متأخرًا عن الذي.

طيب، وأن تأتي بباقي الجملة بينهما، تجعل باقي الجملة بين الذي، وبين المسئول عنه الذي جعلته خبرًا عن الذي، بحيث يصير صلة للموصول، يعني إذا جعلته بعد الذي صار صلة للموصول.

هذا المسئول عنه وجعلته خبرًا المسئول عنه الذي أخذته وجعلته خبرًا، لا بد

أن تضع مكانه ضمير، لا بد أن تضع مكانه ضميره حتى يعود من الصلة إلى الموصول، لكي يكون هو الرابط، من صلة الموصول إلى الموصول.

وأنت إذا طبقت ذلك ستأتي بأحكام نحوية كثيرة جدًا، لا بد أن تراعيها، فشيء يجوز وشيء ما يجوز، الذي يجوز طبقه، والذي ما يجوز قف قل هذا ما يجوز، لماذا ما يجوز تُبين السبب لماذا لا يجوز، قد تأتي بحكم درسته في الابتداء، وقد تأتي بحكم درسته في الفاعل، أو تأتي بحكم درسته في الموصول، أو تأتي بحكم درسته في... كله لا بد أن تطبقه هنا.

فإذا قلت أكرمتُ زيدًا، أخبِر عن زيد بالذي، تقول: الذي أكرمتُهُ زيدٌ، الأصل أكرمتُ زيدًا، طيب ماذا نفعل؟ نأتي بالذي في أول الجملة الذي.

ثم نأخذ زيدًا ونجعلها خبرٌ للذي زيدٌ، ونضع مكان زيدًا ضميره، الهاء فتكون الجملة "الذي أكرمتُهُ زيدٌ" الذي مبتدأ، أكرمتهُ صلة الموصول والرابط الهاء، وزيدٌ مبتدأ حتى لا نحذف الخفيف ما دخلنا في العميق ماشيين.

طيب ولو قلت مثلًا: "جلستُ في المسجد"، جلستُ في المسجد، أخبر عن المسجد، "الذي جلستُ فيه المسجدُ".

طيب أخبر عن تاء المتكلم، "جلستُ في المسجد"، "الذي جلس في المسجد أنا".

طيب، الذي جلس في المسجد أنا، إذا طبقنا الخطوات السابقة نخرج بهذه الجملة، هذه الجملة صحيحة أو غير صحيحة؟ نتأمل، الذي جلس في المسجد أنا، أنا ماذا كانت؟ كانت التاء في جلستُ، طيب إذا أخرناها وانفصلت انقلبت إلى ضمير منفصل، لا إشكال في ذلك.

قال المتصل إذا انفصل صار ضميرًا منفصلًا، هذا قاعدة، بس أنت إذا أخرته

وجعلته خبرًا لا بد أن تضع مكانه ضميره، هل في هناك له ضمير جلس؟ هو، الذي جلس هو استتر ما في إشكال؛ لأن الضمير يستتر إذا كان فاعلًا لمذكرٍ مفرد، يستتر، محمدٌ جلس، أي محمد جلس هنا.

أو مفرد مؤنث، هندٍ جلست، أي هي، فإن كان مثنى أو جمعًا برز، محمدٌ جلس، والمحمدون جلسوا، هذه الجملة صحيحة، لا إشكال فيها.

الذي جلس بالمسجد أنا.

لو قلت مثلًا: محمدٌ أخي، جملة اسمية، محمدٌ أخي، أخبر عن محمد بالذي؟

"الذي هو أخي محمدٌ" الذي مبتدأ محمد أخره واجعله خبرًا محمدًا وضع مكانه ضميره، الذي هو أخي محمدٌ.

طب أخبر عن أخي بالذي، لا أخبر عن أخي ليس محمد، محمد يبقى في مكانه ما يتغير، الذي..

لا لا نفس الضوابط التي قلناها قبل قليل، هات الذي في البداية، وأخر المسئول عنه خبرًا وضع مكانه ضميرًا فقط، لا تأتي بجملة جديدة، قد تأتي بجملة صحيحة لكن جملة جديدة غير المسئول عنها.

الذي محمدٌ هو أخي، فقط الذي محمدٌ هو أخي فقط، الذي محمدٌ، الذي هو محمد، هذا سؤال عن أخي محمد، هذه جملة ثانية، أخي محمد، أخبر عن أخي بالذي، تقول: الذي هو محمد أخي.

وأخبر عن محمد، في قولك: أخي محمد، ستقول: "الذي هو محمد أخي" وهكذا تؤخر المسؤول عنه خبرًا، وتضع مكانه الضمير فقط.

تقول: "محمدٌ أخي" أخبر عن محمد، تقول: الذي هو أخي محمدٌ، انتهينا.

أخبر عن أخي فقط، "الذي محمدٌ هو أخي"، هو لمَن أخي، أليس هو هو أخي، الذي محمدٌ هو أخي، فتستقيم، تأمل فيها.

قال ابن مالك:

مَا قِيْلَ أخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرْ

الذي بين قوسين.

عَنِ الَّذِي

بين قوسين.

مُبْتَدأ قَبْلُ اسْتَقَرّ

وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي الْتَّكْمِلَهْ

يقول: ما تسأل عنه في هذا الباب، ما تسأل عنه في هذا الباب اجعله خبرًا، ما قيل: أخبر عنه بالذي خبر، يعني الذي تسأل عنه في هذا الباب اجعله خبرًا، خبرًا لماذا؟ خبرًا عن كلمة الذي، عن كلمة الذي حالة كون الذي مبتدأً متقدمًا.

وَمَا سِوَاهُمَا

أي باقي الجملة.

فَوَسِّطْهُ صِلَهْ

أي: اجعله بين الذي، وخبر الذي، فيُصبح حينئذ صلة للموصول.

عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي الْتَّكْمِلَهْ

طيب ما العائد الرابط بين صلة الموصول والصلة حينئذ، يقول: هو الضمير الذي تجعله مكان المسئول عنه، الذي أخرته وجعلته خبرًا.

ثم مثَّل لذلك بقوله:

نَحْـــوُ الَّـــذِي ضَـــرَبْتُهُ زَيْـــدٌ فَـــذَا ضَـــرَبْتُ زَيْـــدًا كَـــانَ فَـــادْرِ الْمَأْخَـــذَا

يقول: الأصل ضربتُ زيدًا، ثم أخبرنا عن زيد بالذي فأخرناه ووضعنا مكانه ضميره، وقدمنا الذي فقلنا الذي ضربته زيدٌ.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبِاللَّـــذَيْنِ وَالَّـــذِيْنَ وَالَّتِـــي أَخْبِـــرْ مُرَاعِيًـــا وِفَـــاقَ الْمُثْبَـــتِ

يقول: إذا كان المُخبر عنه مثنًى، الذي تريد أن تجعله خبرًا مثنًى فلا بد أن يكون الاسم الموصول مثنًى، اللذان، وإذا كان المُخبر عنه جمعًا، فلا بد أن يكون الاسم الموصول جمعًا، وإذا كان المخبر عنه مؤنثًا لا بد أن يكون الاسم الموصول مؤنثًا، لا بد من التطابق بين الخبر والمبتدأ.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السابع عشر بعد المائة

الجزء الثاني

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فمازال الكلام على باب الإخبار بالذي والألف واللام، قلنا: قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبِاللَّذَيْنِ وَالَّذِيْنَ وَالَّتِي ... أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وِفَاقَ الْمُثْبَتِ

يريد أن الاسم الموصول لابد أن يكون كخبره من حيث الإفراد والتثنية والجمع ومن حيث التذكير والتأنيث، فإذا قلت مثلًا: (أكرمت المحمدين) ثم أخبرت بالذي عن المحمدين كنت تقول: (اللذان أكرمتهما المحمدان) وإذا قلت: (أكرمت المحمدين) ثم أخبر عن المحمدين بالذي كنت تقول: (الذين أكرمتهم المحمدون)، وإذا قلت: (أكرمت هندًا) ثم أخبرت عن هند بالذي كنت تقول: (التي أكرمتها هندٌ) وهكذا، وهذا واضح.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قَبُوْلُ تَأْخِيْرٍ وَتَعْرِيْفٍ لِمَا ... أُخْبِرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا

كَذَا الغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيَ أو ... بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ فَرَاعِ مَا رَعَوْا

هذه شروط ما يُخبر عنه في هذا الباب، يعني هذه ثمرة التطبيق والتدريب في هذا الباب:

الشرط الأول: إذا قيل لك أخبر عن اسم الاستفهام في قولنا: من جاء؟ ماذا تقول؟ الجواب: لا يصح هذا نحويًا؛ لأن تطبيق خطوات الإخبار ستؤدي إلى أن يُقال: الذي جاء من؟ واسم الاستفهام له الصدارة ولا يجوز أن يتأخر، والذي لا يتقن هذه المعلومة أو يغفل عنها هنا يُخطئ في التدريب، مثلكم غفل عن هذه المعلومة وإلا يعلم أن أسماء الاستفهام لها الصدارة، فالتطبيق أن يُقال حينئذٍ: لا يصح الإخبار عن أسماء الاستفهام؛ لأن من خطوات الإخبار أن تؤخر المسئول عنه وتجعله خبرًا، وأسماء الاستفهام لها الصدارة، وكذا كل ما له صدارة، إذا قيل أخبر عنه هنا، تقول: لا يجوز؛ لأن هذا سيؤدي إلى جعلها خبرًا متأخرًا وهي لها الصدارة، مثل: أدوات الاستفهام، وأدوات الشرط، وكم الخبرية، وما التعجبية، وضمير الشأن، كل هذه لها صدارة، فلا يجوز أن تقع خبرًا متأخرًا.

إذن من شروط الإخبار بالذي أن يكون المُخبر عنه قابلًا للتأخير، وهي قوله: (قَبُوْلُ تَأْخِيْرٍ).

الشرط الثاني: إذا قيل لك: أخبر عن الحال بالذي في قولنا: جاء محمدٌ ضاحكًا، فالجواب: لا يصح هذا نحويًا، لكن لماذا؟ لأن خطوات الإخبار ستؤدي إلى أن نقول ماذا؟ الذي جاء محمدٌ إياه ضاحكٌ، إياه هنا وقعت موقع الحال، والحال من شروطه عند الجمهور التنكير، أليس من شروط الحال التنكير؟ والضمير معرفة، فلا يصح ذلك.

وكذا كل ما يُشترط فيه التنكير كالحال والتمييز، لا يصح الإخبار عنه.

إذن من شروط الإخبار: أن يكون المُخبر عنه قابلًا للتعريف، وهذا قول ابن

مالك: (قَبُوْلُ تَأْخِيْرٍ وَتَعْرِيْفٍ).

الشرط الثالث: إذا قيل لك: أخبر عن الهاء في قولك: زيدٌ أكرمته، وهذه المسألة تحتاج إلى انتباه؛ لكي لا نطيل فيها، أخبر عن الهاء بالذي في قولك: زيدٌ أكرمته، فالجواب: لا يصح هذا، لماذا؟ لأن هذا سيؤدي إلى أن نقول ماذا؟ الذي أكرمته، خذ الهاء اجعلها خبرًا ستنفصل، هو، واجعل مكانها ضميرها، هو، ثم ضع الذي، فتقول: الذي زيدٌ أكرمته هو، الخطوات ستؤدي إلى ذلك، الهاء ستفصلها وتجعلها خبرًا تنقلب إلى ضمير منفصل هو، ثم تضع مكان المحذوف ضميره هو، الذي زيدٌ أكرمته هو.

الضمير الهاء في أكرمته، تعود إلى ماذا؟ نحن نقول: إنك إذا أخرت المسئول عنه وجعلته خبرًا ماذا تضع في مكانه؟ ضميرًا يعود إلى الموصول؛ لكي يربط صلة الموصول بالموصول، فالهاء حينئذٍ في قولك: الذي زيدٌ أكرمته، الهاء هنا تعود إلى ماذا؟ تعود إلى الذي؛ لكي تربط صلة الموصول بالموصول، فالسؤال: أين الرابط بين المبتدأ زيدٌ والخبر حينئذٍ؟ لا رابط، فتفسد الجملة، من شرط الجملة الخبرية وجود رابط بها يعود للمبتدأ، ومن شروط الصلة وجود عائد يعود إلى الموصول، فإذا قلت: الذي زيدٌ أكرمته هو، فالضمير الذي في أكرمته كما اتفقنا هو ليس زيد وإنما ضمير وضعناه بدل الذي أخرناه؛ لكي يربط الصلة بالموصول، إذن فالهاء في أكرمته يعود إلى الموصول، زيدٌ أكرمته، صلة الموصول ارتبطت بالذي بالهاء، لكن زيدٌ أكرمته، مبتدأ وخبر، أين الرابط بين زيدٌ أكرمته؟ ما في رابط؛ لأن هذه الهاء لا تعود إلى زيد، تعود إلى الذي، ولا يمكن أن نقول أنها تعود إلى الشيئين؛ لأن ضمير المفرد لا يعود إلى شيئين، فالجملة خطأ، لا يُخبر عن هذه الهاء.

إذن من شروط المُخبر عنه: أن يكون صالحًا للاستغناء عنه بأجنبيٍ؛ لأن هذا الضمير هو الرابط بالمبتدأ، الضمير (زيدٌ أكرمته) الضمير الذي قلنا: أخبر عنه، هو

الرابط، رابط الجملة الخبرية بالمبتدأ، هذا الرابط لابد أن يعود إلى المبتدأ؛ لكي يربط، ليس كل ضمير يربط، ما الذي يربط جملة الخبر بالمبتدأ؟ هو الضمير العائد للمبتدأ، ليس أي ضمير، لو ضمير آخر يعود للمتكلم ولا يعود للمُخاطب ما يربط، لابد ضمير يعود للمبتدأ، فهذا الضمير لا يصح أن تحذفه وأن تضع مكانه أجنبيًا عن زيد، لا تقل: زيدٌ، ثم تأتي مكان الهاء بكلمة أجنبية عن زيد، ما لها علاقة بزيد، حينئذٍ ما يوجد رابط بين جملة الخبر وبين المبتدأ، لو قلت مثلًا: (زيدٌ أكرم عمروٌ) ما يصح هنا؛ لأن أكرم عمروٌ فعل وفاعل، وما في رابط، لو قلت: (زيدٌ أكرم عمروٌ خالدًا)؛ لأن أكرم عمروٌ خالدًا، ما فيها رابط يعود، عمرو وخالد، هذه كلها أجنبيات عن زيد، الذي ليس بأجنبي هو ضميره.

إذن من شروط المُخبر عنه أن يكون صالحًا للاستغناء عنه بأجنبي، يعني يصح أن تضع مكانه كلمة أجنبية عنه.

الطالب: (@١٤:٢٣)

الشيخ: أجنبي عنه هو، لا يجوز أن تحذفه وتضعه هو نفسه، ما تستقيم الجملة، وإنما تحذفه ويمكن أن تضع مكانه غيره وتستقيم بذلك الجملة كما في أكرمت زيدًا، يمكن أن تقول: أكرمت حمارًا، ما في إشكال، لكن أكرمته، لابد أن تأتي بالهاء هذه

الطالب: (@١٥:٠٠)

الشيخ: لا، شرط أنه يمكن أن يُستغنى عنه بأجنبي، يمكن أن نحذف الضمير وأن نضع مكانه كلمة أجنبية عنه.

الطالب: (@١٥:٢٦)

الشيخ: زيدٌ أكرمته، الهاء في أكرمته يعود إلى من؟ إلى زيد، يمكن أن نحذف

الهاء وأن نضع مكانها كلمة أجنبية عن زيد؛ لأن زيد هو نفسه الضمير، هنا ما يصح، لو قلت: زيدٌ أكرمته، يصح: زيدٌ أكرمتُ عمروًا؟ لا يصح، لابد زيدٌ أكرمته، لا بد أن تأتي بكلمة ليست غريبة عن زيد، هنا في هذا المكان، في مكان الهاء، زيدٌ أكرمته، زيدٌ أكرمت عمروًا، تفسد الجملة؛ لذهاب الرابط؛ فلهذا الضمير لا يجوز أن تُخبر عنه؛ لأن الإخبار عنها مهما فعلت سيؤدي إلى فقدان الرابط؛ لأن الضمير الذي ستأتي به أنت مكان الذي أخرته خبرًا، هذا الضمير يعود إلى من؟ إلى الذي، قلنا: الضمير الذي تأتي به من خلال المُخبر عنه يعود إلى الذي، الضمير الذي يعود إلى الذي أجنبي عن زيد أم ليس أجنبيًا عن زيد؟ أجنبي، إذن ما يصح، فسدت الجملة بذلك، أجنبي؛ لعدم وجود رابط بين جملة الخبر والمبتدأ.

الطالب: (@١٧:٠٨)

الشيخ: الفاعل لا إشكال فيه، كنا نسأل عن الهاء الرابطة التي هي مفعول به، التي حذفتها أنت في (زيدٌ أكرمته) الرابط هنا الهاء، والرابط يُشترط فيه الوجود سواءٌ كان ملفوظًا (زيدٌ أكرمته) أم كان محذوفًا مثل: (زيدٌ أكرمت) يعني أكرمته، والمحذوف كما قلنا أكثر من مرة: في قوة المذكور، لو أنك قلت: أنه محذوف، يعني أنه موجود أو غير موجود؟ أنه موجود؛ فلهذا أصابه الحذف، الحذف لا يصيب العدم، الحذف يأتي إلى شيءٍ موجود، ثم يحذفه، فإذا قلت: (أخرجت زيدًا) موجود، ثم (أخرجته) حذفت الشيء يعني موجود، ثم حذفته، فالمحذوف غير المعدوم، المعدوم غير موجود من الأصل.

فنقول: يُشترط وجود الشيء سواءٌ صُرح به أو لم يُصرح به، سواء صُرح به أو أنك ذكرته، ثم حذفته، مادام أنه موجود يكفي، أما الفاعل لا إشكال في الإخبار عن الفاعل، تقول: (زيدٌ أكرمته) وتقول: (الذي زيدٌ أكرمه أنا) لا إشكال؛ لأن الفاعل في أكرمته ليست هي الرابط، وإنما الرابط الهاء التي لو أخبرت عنها سيؤدي ذلك

إلى زوال الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر، وكذلك كل رابط.

الطالب: (@١٩:٠٨)

الشيخ: الشروط أن يُمكن الاستغناء عنه بأجنبي، يمكن أن الجملة تستغني عنه، كيف تستغني عنه؟ بأن تضع مكانه أجنبيًا.

الطالب: (@١٩:٣٠)

الشيخ: الذي أكرمته زيد، هذه جملة أخرى ما لها علاقة، نحن ما سألنا عن زيد، نحن لم نقل لك: أخبر عن زيد، قلت: أخبر عن الهاء في (زيدٌ أكرمته).

الطالب: (@٢٠:٠٠)

الشيخ: العائد كان موجودًا، في (زيدٌ أكرمته) العائد الهاء، أخبر عن هذا العائد؟

الطالب: (@٢٠:٢٣)

الشيخ: الذي أكرمته زيد، إخبار عن زيد، زيدٌ أكرمته، أخبر عن زيد؟ الذي أكرمته زيد، هذه لا إشكال فيها.

الطالب: (@٢٠:٣٦)

الشيخ: لزوال المبتدأ، هنا الصلة ما صار فيها مبتدأ، الذي أكرمته زيدٌ.

الطالب: (@٢٠:٥٩)

الشيخ: متى يُشترط الرابط؟ الرابط يُشترط في جملة الخبر ويُشترط في العائد، في جملة الخبر معنى ذلك أن قبله مبتدأ نحو: (زيدٌ أكرمته) لابد من الهاء، هذه انتهينا منها، فإذا قلت لك: أخبر عن زيد، ماذا ستفعل بزيد؟ ستؤخره، ثم تضع مكانه ضميره فتقول: (الذي هو أكرمته زيدٌ) أين الرابط بين هو وأكرمته؟ الهاء،

أين الرابط بين الصلة (هو أكرمته) والموصول الذي هو؟ إذا قلنا لك الآن: الذي هو أكرمته زيدٌ، المعنى: زيدٌ هو الذي، وهو هو، وهو الهاء في أكرمته، من حيث المعنى، لكن السؤال الآن عن الحكم الصناعي: الذي هو أكرمته زيدٌ، هو أكرمته، هو: مبتدأ، أكرمته: خبر، أين الرابط؟ الهاء في أكرمته، أكرمته هنا ما حذفته في الأصل، ما أخبرت عنه، هو موجود على حاله، العائد يعود إلى هو، هو أكرمته، ثم ما العائد من الصلة: هو أكرمته، إلى الموصول الذي هو أكرمته؟ هو، الذي هو أكرمته.

الطالب: (@٢٤:٢٣)

الشيخ: هذه جملة أخرى، أنت الآن حولتنا إلى الإخبار عن زيد، الآن انتهينا من الإخبار عن زيد، إذا أخبرت عن زيد ستؤخر زيدًا في الآخر وتضع مكانه ضميره تقول: الذي هو أكرمته هو زيدٌ، أكرمته ما فعلت فيها شيئًا، فالضمير الذي فيها على ما هو عليه عائد إلى المبتدأ، وهو عائد إلى الذي، لكن الكلام كله لو قيل: أخبر عن الهاء في ضربته، زيدٌ أكرمته، الخطوة الأولى ماذا ستفعل؟ سنُخبر عن الهاء في ضربته، زيدٌ أكرمته، سنؤخر الهاء، الآن اقطعها، هذه الهاء اقطعها، صار الكلام عُدم، الكلام الآن ليس فيه هاء، عُدمت ليست محذوفة، عُدمت عدمًا؛ لأنك قطعتها وجعلتها خبرًا الآن، إن قطعتها وجعلتها خبرًا ستنقلب إلى ضمير منفصل هو، انتهينا، ستأتي بالذي في أول الكلام، الذي، أنت الآن ستأتي بضمير من عندك ليس هو الضمير الذي حذفته، ستأتي بضمير من عندك، أين تضعه؟ في مكان الذي أخرته وجعلته خبرًا، يعني في مكان الهاء، تأتي بضمير جديد أنت، لماذا أتيت بهذا الضمير؟ لكي يربط الصلة بالموصول، إذن فالضمير الذي جلبته أنت ووضعته في هذا المكان يربط الصلة زيدٌ أكرمته بالذي، انتهينا، فالسؤال: أين الرابط بين المبتدأ زيدٌ وأكرمته؟ الهاء هذه ضمير جديد أنت جلبته وجعلته عائدًا

إلى الذي فصارت أكرمته ليس فيها عائدٌ إلى زيد.

على كل حال، لو تأملتم فيها بعد ذلك ستتضح.

ومثل ذلك: كل ما يحتاج إلى رابط، فإن الرابط لا يصح الإخبار عنه، لماذا؟ لأن الرابط لابد أن يكون ضميرًا عائدًا على ما يربطه، ولا يكون أجنبيًا عنه، ضميرًا مناسبًا مطابقًا له في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، ولا يكون أجنبيًا عنه، فكل رابط لا يُخبر عنه؛ لأنه لا يصح أن يُحذف ويوضع مكانه أجنبي؛ لأن الأجنبي لا يربط كالربط باسم الإشارة ذكرناه في روابط الجملة الخبرية بالمبتدأ، مثل: لباس التقوى ذلك خير:

لباس التقوى: مبتدأ.

ذلك خيرٌ: جملة اسمية مبتدأ وخبر، ما الرابط بين الجملة الخبرية (ذلك خيرٌ) والمبتدأ (لباس التقوى)؟ قالوا: اسم الإشارة؛ لأنه يشير إلى المبتدأ، إذن فالرابط الآن ذلك، هل يصح أن نُخبر عن ذلك بالذي؟

الجواب: لا يصح؛ لأنك لو أخبرت فإن هذا سيؤدي إلى أن تؤخر ذلك في الأخير وتضع مكانها ضمير لا يعود إلى المبتدأ وإنما يعود إلى الذي، فتقول: الذي لباس التقوى هو خيرٌ ذلك، هو الضمير الذي جلبته مكان ذلك يعود إلى لباس التقوى أم يعود إلى الذي؟ إلى الذي، أين الرابط بين الجملة الاسمية (هو خير) والمبتدأ (لباس التقوى)؟ حينئذٍ زال صناعةً، فالجملة لا تصح.

ومن ذلك الأمثال والحكم وما في حكمهما، لو قيل لك: أخبر عن اسم ورد في حكمة أو في مثال، تقول: لا يصح، لماذا؟ لأنها لا تُغيَّر ألفاظها، الحكمة لفظها مراد، والمثل لفظه مراد، لا يُغيَّر.

الشرط الرابع: إذا قيل: أخبر عن رجلٍ بالذي في قولك: (أكرمت رجلًا ظريفًا)

أخبر عن رجل بالذي، الجواب: لا يصح نحويًا، لكن لماذا؟ لأن هذا سيؤدي إلى أن تقول ماذا؟ طبق الخطوات، الذي أكرمته ظريفًا رجلٌ، رجلٌ هذا الخبر، ستؤخره وتجعله خبر الذي.

الطالب: (@٢٩:٥٧)

الشيخ: أكرمت رجلًا ظريفًا، أخبر عن رجلًا بالذي، تقول: الذي أكرمت، ثم تحذف رجلًا وتضع مكانه الضمير، الذي أكرمته ظريفًا، ثم تؤخر المسئول عنه وتجعله خبرًا، رجلٌ، الذي أكرمته ظريفًا رجلٌ.

نقول: لا يصح نحويًا هذا، لماذا لا يصح؟ لأنك إذا قلت الذي أكرمته ظريفًا، ما إعراب ظريفًا؟ أكرمت رجلًا ظريفًا، ما إعراب ظريفًا؟ صفة لرجل، الذي أكرمته ظريفًا رجلٌ، ظريفًا صارت صفة للضمير؛ لأن الضمير هو رجلًا الذي أخرناه، فأدى ذلك إلى وصف الضمير، إلى نعت الضمير، والضمير لا يُنعت، الضمير لا يجوز أن يُنعت؛ فلهذا امتنع، فإن قيل: ألا يصح أن نجعل ظريفًا حالًا من الضمير؟ فالجواب: هذا يصح، ولكنها جملةٌ أخرى، ليست هي الجملة المسئول عنها، الجملة المسئول عنها أن ظريفًا نعت، ليست حالًا، لكن لو قلت كلامًا مبتدئًا في البداية: الذي أكرمته ظريفًا رجلٌ، يصح أن تأتي به كلامًا مبتدئًا ليس من باب الإخبار، وإنما من باب الكلام المبتدأ، لكن لو سألتك أخبر عن رجلًا في هذه الجملة تُبقي الجملة كما هي، وتُجري الخطوات التي ذكرناها قبل قليل مع الأخذ بالاعتبار كل أحكام النحو.

لكن لو قيل: أخبر عن رجلًا ظريفًا بالذي، يعني عن الصفة والموصوف معًا، فهل يصح هذا؟ يصح، فتقول: الذي أكرمته رجلٌ ظريفٌ، حينئذٍ يصح.

ولو قيل لك: أخبر عن رجل بالذي في قولنا: أكرمت رجل خيرٍ، مضاف

ومضاف إليه، يعني أخبر عن المضاف بالذي، فالجواب: لا يصح ذلك، لماذا؟ لأنه سيؤدي إلى أن نقول: الذي أكرمته خيرٍ رجلٌ، سيؤدي إلى أن تؤخر كلمة رجل وتجعلها خبرًا مرفوعًا وتضع مكانه ضميره، تقول: الذي أكرمته خيرٍ رجلٌ، وهذا طبعًا لا يصح؛ لأن الضمير حينئذٍ وقع مضافًا، والضمير لا يُضاف، يُضاف إليه نعم، هذا قلمي، لكن لا يقع مضافًا؛ فلهذا يمتنع.

لكن لو قيل: أخبر عن المضاف والمضاف إليه معًا بالذي لصح، فتقول: الذي أكرمته رجل خير.

إذن من شروط الإخبار: أن يكون المُخبر عنه يصح أن يقع الضمير موقعه، من شروط المُخبر عنه أن يكون صالحًا للاستغناء عنه بضمير، يعني يصح أن يقع الضمير موقعه، وهذا قول ابن مالك:

كَـذَا الغِنَـى عَنْـهُ بِـأَجْنَبِيَ أو ... بِمُضْـمَرِ

يعني يُغني عنه الضمير.

ومثل الصفة والموصوف والمضاف والمضاف إليه، الموصول مع صلته، لو قيل مثلًا: الذي يقول الحق أحبه:

الذي: مبتدأ.

أحبه: خبر.

يقول الحق: صلة الموصول.

لو قيل لك: أخبر عن الذي بالذي، أو أخبر عن الصلة بالذي، لا يصح، وإذا أخبرت عن الصلة مع الموصول بالذي صح، تقول: الذي أحبه الذي يقول الحق.

هذا هو الكلام على الإخبار بالذي وفروعه، يعني الذي والتي والذين واللتين

والذين واللاتي.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا ... يَكُوْنُ فِيْهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا
إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لأَلْ ... كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللهُ الْبَطَلْ

سبق أن عرفنا أنه يُخبر بالذي عن كل اسمٍ سواءٌ وقع في جملةٍ فعلية نحو: قام زيدٌ، تقول: الذي قام زيدٌ، أو وقع هذا الاسم في جملةٍ اسمية، نحو: زيدٌ ناجحٌ، تقول: الذي هو ناجحٌ زيدٌ، فالذي يُخبر به عن كل اسم.

وأما ال الموصولة التي بمعنى الذي فلا يُخبر بها عن الاسم إلا إذا كان في جملةٍ فعلية، فعلها يصح أن تصوغ منه وصفًا، يصح أن تأخذ أن تشتق منه وصفًا، والوصف كما قلناه أكثر من مرة، ما المراد بالوصف؟ الصفة النعت، لكن الوصف الأسماء المشتقة العاملة عمل أفعالها، ما دل على حدثٍ وصاحبه، يعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل؛ لأن هذه يصح أن تؤخذ من أفعال لها شروط، الجامد لا يؤخذ منه وصف، نعم وبئس وليس، لا يؤخذ منها وصف، إذن فال يُخبر بها عن الاسم إذا كان هذا الاسم في جملة فعلية فعلها يصح أن تصوغ منه وصفًا، نحو: أكرم زيدٌ بكرًا، أخبر عن زيد بالذي، هذا واضح، الذي أكرم بكرًا زيدٌ، أخبر عن زيدٍ بال الموصولة، حينئذٍ ستأتي بال وتقلب الفعل إلى وصف، فتقول: المُكرم بكرٍ زيدٌ، المُكرم هذا اسم فاعل مقترن بال، وسبق في الكلام على إعمال اسم الفاعل أنه إذا اقترن بال جاز فيه الإعمال والإضافة فتقول: المُكرم بكرٍ، أو المُكرم بكرًا، والمُكرم بمعنى الذي يُكرم، فتقول: المُكرم بكرٍ زيدٌ، فال بمعنى الذي، والمُكرم مبتدأ، وبكرٍ مضاف إليه أو مفعول به، وزيدٌ خبر، إذن جعلت زيدًا خبرًا عما فيه ال.

وإذا قلنا: أخبر عن بكرٍ، في قولك: أكرم زيدٌ بكرًا، بالذي، تقول: الذي أكرمه

زيدٌ بكرٌ، ما الذي حدث؟ الأصل أكرم زيدٌ بكرًا، أخذنا بكرًا وأخرناه خبرًا ورفعناه، وأتينا بالذي مبتدأ، ما الذي نضع مكان بكرًا؟ ضميره هو، الضمير الآن هل ستجعله متصلًا أم منفصلًا؟

القاعدة في اتصال الضمير وانفصاله: إذا أمكن اتصال الضمير فيجب، وإذا لم يمكن عُدل إلى الانفصال، حينئذٍ تقول: الذي أكرمه زيدٌ بكرٌ؛ لأنه كان ضمير، ثم اتصل، الذي أكرمه زيدٌ بكرٌ، أخبر عن بكرًا هذا المفعول به بال، ستأتي بال وتقلب الفعل إلى وصف، فتقول: المُكرمه زيدٌ بكرٌ، ال موصولة بمعنى الذي، ومُكرم بمعنى يُكرم، والهاء في المُكرمه مضاف عند الجمهور، وبعض النحويين يُجوز أن يكون مفعولًا به، إذا كان اسمًا ظاهرًا كما سبق فباتفاق يجوز الوجهان، وإذا كان ضميرًا فيه خلاف بين النحويين.

المهم المُكرمه، الهاء مفعولٌ به أو مضافٌ إليه، وزيدٌ فاعل، بكرٌ خبر المبتدأ، حدث ما حدث مع الذي، في الأصل: المُكرم زيدٌ، ثم نأتي بضمير بكر الذي أخرناه، فيتصل ضمير بكر بعامله، فنقول: المُكرمه زيدٌ بكرٌ.

كذلك لو قلت: حفظ محمدٌ الدرس، تقول عن محمد: الذي حفظ الدرس محمدٌ، وبال: الحافظ الدرسَ محمدٌ، أخبر عن الدرس بالذي، تقول: الذي حفظه محمد الدرس، تأتي بالهاء ويتصل بالفعل، وأخبر عنه بال: الحافظه محمدٌ الدرس، الدرس أخرته وأتيت بضميره فاتصل بالعامل.

مثال ابن مالك: (**وَقَى اللهُ الْبَطَلْ**) أخبر عن الاسم الكريم عن لفظ الجلالة، ماذا ستقول: الواقي البطل اللهُ، أخبر عن البطل: الواقيه الله البطل، وهذا هو قول ابن مالك:

وَأَخْبَـرُوا هُنَـا بِـأَلْ عَـنْ بَعْـضِ مَـا ... يَكُـوْنُ فِيْـهِ الْفِعْـلُ قَـدْ تَقَـدَّمَا

يعني لابد تكون جملة فعلية، فعل تقدم ثم اسم، الاسم حينئذٍ يُمكن أن يُخبر عنه بال، متى؟

إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لأَلْ

هذه ال الموصولة، ال الموصولة ما الذي يقع صلةً لها؟ لا يقع صلةً لال الموصولة إلا الوصف، الوصف الذي شرحناه قبل قليل

كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللهُ الْبَطَلْ

ثم يختم ابن مالك هذا الباب بقوله:

وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ ... ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِيْنَ وَانْفَصَلْ

يقول: الضمير المرفوع بالوصف الواقع صلةً لأل، أليست أل صلتها وصف؟ هذا الوصف إذا كان فاعله ضميرًا فإنه يرتفع بهذا الوصف، يقول: هذا الضمير المرتفع بالوصف، أو فاعل الوصف، إما أن يعود إلى أل، أو يعود إلى غير أل، إن عاد إلى أل، فحكمه أنه يستتر، ما معنى يستتر؟ يعني يكون ضميرًا مستترًا، وإن عاد هذا الضمير المرفوع بالوصف إلى غير أل كأن يعود إلى المتكلم فإنه حينئذٍ يجب أن ينفصل يعني أن يكون ضميرًا منفصلًا.

تطبيق ذلك في نحو: (بلغت من الأستاذين إلى المجتهدين رسالةً) أخبر عن تاء المتكلم بالذي، تقول: الذي بلغ من الأستاذين إلى المجتهدين رسالةً أنا، لا إشكال، أخبر بأنا، المُبلِّغ من الأستاذين إلى المجتهدين رسالةً أنا، أين فاعل يُبلغ في قولك: المُبلِّغ؟ مستتر تقديره أنا، يعود إلى أل؛ لأن أل اسم موصول بمعنى الذي يُبلِّغ أنا؛ فلهذا استتر؛ لأنه يعود إلى أل؛ لأنه هو المُبلِّغ، فإذا قيل: أخبر عن الأستاذين بالذي، اللذان بلغت منهما إلى المجتهدين رسالةً الأستاذان، أخبر عنهما بأل، المُبلِّغ أنا منهما إلى المجتهدين رسالةً الأستاذان، الأستاذان خبر، خبر

عن ماذا؟ عن المُبلِّغ، وأل في المبلغ اسم موصول، وقد رفعت فاعلًا وهو المُبلِّغ، أنا تعود إلى المتكلم هل تعود هنا إلى الاسم الموصول؟ لا؛ لأن الاسم الموصول هنا خبره الأستاذان، ومن شروط المبتدأ أن يُطابق الخبر في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، محمدٌ قائم، المحمدان قائمان، المحمدون قائمون، وهندٌ قائمةٌ، إلى آخره.

إذن فالاسم الموصول في المُبلغ مفرد أم مثنى؟ الصورة واحدة، لكن في الحقيقة هو للأستاذين، المُبلغ أنا منهما إلى المجتهدين رسالةً الأستاذان، إذن فأل في قولك: المُبلغ، مثنى في المعنى؛ لأن خيره الأستاذان، ويجب بينهما المطابقة، ولا يصح أن تعود أنا المفرد إلى المثنى؛ فلهذا يجب أن يبرز هنا، يجب أن ينفصل ويبرز يعني يكون ضمير منفصل، تقول: المُبلِّغ أنا.

وكذلك لو أخبرنا عن المجتهدين كنا نقول ماذا؟ الذي ولا اللذان ولا الذين؟ الذين بلغت من الأستاذين إليهم رسالةً المجتهدون، أخبر عن المجتهدين بأل، المبلغ أنا من الأستاذين إليهم رسالةً المجتهدون، المجتهدون جمع وهي خبر للمُبلغ، إذن أل في المعنى جمع، وفاعلها أنا عائد إلى المتكلم، ولا يعود إلى أل؛ لأن أل في المعنى جمع، وأنا مفرد.

وكذلك لو أخبرت عن رسالة، تقول بالذي: التي بلغتها من الأستاذين إلى المجتهدين رسالةً، وأخبر عن رسالة بأل، تقول: المُبلغها أنا من الأستاذين إلى المجتهدين رسالةٌ، هنا أمران:

الأمر الأول: لماذا أبرزنا الفاعل وضعناه ضميرًا منفصلًا؟ لأن أنا تعود للمتكلم مفرد ومذكر، وأما أل في المبلغها تطابق رسالة يعني مؤنث، ما يصح أن تعود إليه، والقاعدة في الحكاية أنك تأخذ المحكي وتجعله خبرًا مرفوعًا وتضع مكانه ضميره، وهنا رسالة مفعول به، فلما وضعنا ضميره وجب أن يتصل؛ لوجود

العامل، عامله، فتقول: المبلغها، بخلاف الأستاذين والمجتهدين فهما مجروران بحرف جر فنضع الضمير مع حرف الجر، فنقول: اللذان بلغت منهما، وتقول: الذين بلغت من الأستاذين إليهما، لابد من الضمير، لكن الضمير هنا يتصل بالعامل، بعامل، عامل حرف جر، أما رسالة فعاملها الفعل أو الوصف؛ فلهذا لابد أن تأتي بالضمير وتصله بالعامل.

فهذا هو معنى بيت ابن مالك وبه ينتهي الكلام على هذا الباب، باب الحكاية بالذي والألف واللام، كما رأيتم فيه بعض التطبيقات على أبواب مختلفة من النحو، وهناك أيضًا تطبيقات كثيرة وأكثر دقة وأعمق، ربما لا تناسب وستحتاج إلى وقت ومناقشة طويلة جدًا، فالذي قلناه فيه بركة إن شاء الله، والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثامن عشر بعد المائة

الجزء الأول

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم، في هذه الليلة الطيبة، ليلة الاثنين، ثالث عشر من شهر صَفَر، من السنة خمسة وثلاثين وأربعمائة وألف، من هجرة نبينا محمد عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، نحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثامن عشر بعد المائة من دروس شرح ألفية ابن مالك عليه رحمة الله.

توقفنا عند باب **"العدد"**، وفي هذه الليلة إن شاء الله سنشرح باب العدد كاملًا، إن يَسَّر الله ذلك.

ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد هذا الباب،

باب "العدد

في عشرين بيتًا قال فيهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٧٢٦. ثَلاَثَــةً بِالْتَّــاءِ قُــلْ لِلْعَشَــرَة ... فِــي عَــدِّ مَــا آحَــادُهُ مُــذَكَّرَهْ

٧٢٧. فِـي الْضِّـدِّ جَـرِّدْ وَالْمُمَيِّـزَ اجْـرُرِ ... جَمْعَــا بِلَفْــظِ قِلَّــةٍ فِــي الأَكْثَــرِ

٧٢٨.وَمِائَةً وَالأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ ... وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ
٧٢٩.وَأَحَدَ اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ ... مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ
٧٣٠.وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيْثِ إِحْدَى عَشْرَهْ ... وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ
٧٣١.وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى ... مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا
٧٣٢.وَلِثَلاَثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا ... بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا
٧٣٣.وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ وَعَشَرَا ... إِثْنَيْ إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا
٧٣٤.وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالأَلِفْ ... وَالْفَتْحُ فِي جُزأَي سِوَاهُمَا أُلِفْ
٧٣٥.وَمَيِّزِ الْعِشْرِيْنَ لِلتِّسْعِينَا ... بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا
٧٣٦.وَمَيَّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا ... مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا
٧٣٧.وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ ... يَبْقَ الْبِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ
٧٣٨.وَصُغْ مِنِ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى ... عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلاَ
٧٣٩.وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا وَمَتَى ... ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِ تَا
٧٤٠.وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي ... تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ
٧٤١.وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا ... فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا
٧٤٢.وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ ... مُرَكَّبًا فَجِيءْ بِتَرْكِيبَيْنِ
٧٤٣.أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيهِ أَضِفِ ... إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي
٧٤٤.وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا ... وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا
٧٤٥.وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ ... بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

فبعد ما انتهى ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، من الكلام على "إعراب الاسم" رفعًا ونصبًا وجرًّا، ثم تكلم على "إعراب الفعل المضارع" رفعًا ونصبًا وجزمًا، ثم طبَّق ومرَّن

في باب الإخبار بـ: "الذي والألف واللام"، سيذكر بعد ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، مُكَمِّلَةً لعلم النحو، وهذه الأبواب هي: "علم العدد، وباب الحكاية، وباب التأنيث، وباب المقصور والمدود، وباب جمع التكثير، وباب التصغير، وباب النسب، وباب الوقف".

وبعض هذه الأبواب مترددٌ بين علم النحو، وبين علم التصريف، ولكن الأكثر يجعلون هذه الأبواب في علم النحو، ستتكلم عليها إن شاء الله في حينها، وآخر هذه الأبواب كما سمعتم هو باب الوقف، وهو من النحو اتفاقًا.

أما باب ليلتنا هذه فهو باب **"العدد"** سيتكلم فيه ابن مالك والنحويون عن الأبواب التي تتعلق بالعدد، فإن الأعداد لها أحكام نحوية يجمعها النحويون في هذا الباب، أهمها: وهي التي سيذكرها ابن مالك **أولًا:**

حكم الأعداد من حيث التذكير والتأنيث، متى تذكر ومتى تؤنث.

ثانيًا:

حكم تمييزها؟ من حيث كونه مفردًا أو جمعًا.

ثالثًا:

حكم تمييزها من حيث كونه منصوبًا أو مجرورًا.

ورابعًا:

صياغة فاعل من العدد، كيف تصوغ اسم فاعل من العدد؟

فهذه هي الأحكام التي سيذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كأغلب النحويين.

الأعداد، ويقال لها الأرقام لا تكاد تخلو لغة منها، وهي تكتب بالحروف، ثم يرمز لها غالبًا أكثر في أغلب اللغات برموز خاصة، وفي العربية كما تعرفون لها

رموزٌ مشهورة، فالعرب لم تكن تكتب ثم بعد ذلك تعلمت الكتابة، وكتبت، وبعد أن انتشر الإسلام وكثر العلم، اهتمَّ العلماء، علماء الحضارة الإسلامية بما يتعلق بالأرقام وخاصةً علماء الحساب والرياضيات، فأنشأوا نظامين للأرقام العربية.

النظام الأول: برز في المشرق الإسلامي، وظهر جليًّا مستويًا في أوائل القرن الثالث، وخاصةً على يدي الإمام الرياضي الكبير المشهور **"الخوارزمي"**، ويرمز لها بالرموز المعروفة الآن العربية، التي نكتب بها في المشرق عمومًا، فهي أرقام عربية خالصة، لم يأخذها العرب عن غيرهم، بل وضعوا هذه الرموز من ذات أنفسهم، وإن كانوا استفادوا النظام العشري من النظام الهندي القديم.

فالنظام العشري: يعني أن الرموز للأعداد تكون عشرة، لأن بعض الحضارات تجعلها أكثر من ذلك، كما تجدون مثلًا في الحضارة اللاتينية والرومانية التي تُكتب ببعض الساعات، لها رموز كثيرة، فأخذوا هذه الرموز، أو أخذوا هذا النظام العشري، فجعلوا الأرقام هذه الرموز التي وضعها المسلمون.

بعد ذلك في قرابة القرن الخامس، وانتشار نزعة مخالفة المغرب للمشرق، وخاصةً بسبب الأمور السياسية لظهور دُولٍ هنا وهناك تتنازع، ويريد كل منهم أن يستقل بكل شيء، حتى إن المغرب عندما نقول المغرب، نريد **"المغرب العربي"** الكبير يعني ما خَلْفَ مصر، كل ما خلف مصر إلى الأندلس يُسمَّى المغرب، ومصر وما قبلها يسمى المشرق الإسلامي، فظهر عندهم حتى الفقه الظاهري، ونزعته تعود إلى ذلك، وهي حبهم مخالفة المشارقة، أو الاستقلال بالشخصية في كل شيء بأن يكون لهم "فقه خاص".

وانتشر ذلك عندهم أيضًا في "النحو"، فظهر عندهم علماء يردُّون على علماء المشارقة، ككتاب "الرد على النحويين" الذي مضى، ومن ذلك الأرقام، فأرادوا أن تكون لهم أرقامٌ خاصة، فظهرت ما يُسمَّى بالأرقام المغربية، أو الزمزمية ولها

أسماء أخرى أيضًا، وأول مخطوطة وُجدت في هذا الموضوع مخطوطة "ابن الياسمينا" رَحِمَهُ ٱللَّهُ في القرن الخامس، وهي التي كانت تُدرَّس في الأندلس، ومن الأندلس أخذها الأوربيون عندما جاءوا يدرسون في جامعات الأندلس، ونشروها بعد ذلك في أوروبا، وتركوا الأرقام القديمة التي كانت عندهم، مع بعض التعديل والتغيير، لهذه الأرقام المغربية، فثلاثة أرقام غيروها تمامًا، أي غيروا شكلها، وثلاثة أرقام غيروها تغييرًا جزئيًا، وبقية الأرقام كما هي. وهي الأرقام المستعملة الآن في اللغة الإنجليزية، ولهذا تجدون الأوربيين يُسمُّونها الآن بـ"الأرقام العربية". يقصدون بأن أصلها مأخوذٌ من العرب.

يتضح بعد ذلك أن النظامين كلاهما عربيٌّ بحت، وأن النظام المشرقي هو النظام الأصيل، أقصد المتقدم، النظام السابق، أو على النظام الآخر.

وهناك بعض الدعوات التي نشأت قبل مدة، تطالب بأن يكتب العالم الإسلامي بالأرقام الإنجليزية، زعمًا بأنها عربية لكي يتوحَّد العرب مع غيرهم في الرياضيات إلى آخره.

وعُرضت المسألة قبل سنوات، حتى وصلت لهيئة كبار العلماء عندنا، وأصدروا فيها فتوى بعدم السماح بذلك، وذكروا فيها بعض البحوث، والمسألة فيها بحوث كثيرة جدًّا علمية، أدَّت إلى اتضاح المسألة الآن تمامًا، بعد أن كان فيها بعض الغبش والتردد، إلى ما ذكرته لكم آنفًا.

ويتبين من ذلك أن الأرقام الإنجليزية الموجودة الآن أصلها عربي، إلا أنها الآن بذلك الشكل ليست عربية مائة بالمائة، لأن ثلاثة أرقام غُيِّرَت تمامًا، ثلاثة أرقام غُيِّرت جُزئيًا، وأربعة أرقام بقيت كما هي، ومع ذلك فإن التاريخ يشهد بأن استعمالها كان محدودًا جدًّا، حتى في المغرب، لم تُستعمل، إلا في فترات قليلة، خاصةً في وقت، يعني الدول المتتابعة التي كان فيها نزاع بينها وبين الدولة

العباسية، ثم بعد ذلك تكاد تنقرض، ولا تأتي في المخطوطات، ما تذكر في المخطوطات، حتى في أيام الاستعمار المتأخر هذا، والاحتلال المتأخر، كان كل الدول تستعمل هذه الأرقام المشرقية العربية معروفة هذه، حتى في جرائدها ومجلاتها وفي كتبها، وما انتشرت هذه الدعوة إلا متأخرة بعد خروج الاحتلال، انتشرت هذه الدعوة.

هذه فقط مقدمة للأعداد، هو ما يهمنا، لا يدخل في النحو، هذه مقدمة تاريخية فقط.

أما الأعداد في العربية فلها أنواع:

هناك الأعداد المفردة، من واحدٍ إلى عشرة، نسميها الأعداد المفردة.

وهناك الأعداد المركبة، من أحد عشر إلى تسع عشرة.

وهناك ألفاظ العقود، وهي عشرون وثلاثون إلى تسعين.

وهناك الأعداد المتعاطفة من واحد وعشرين إلى تسع وعشرين، ما عدا ألفاظ العقود.

وهناك لفظ المائة، والألف، وما في حكمهما. أي: تثنيتهما وجمعهما، والألفاظ الأعجمية التي دخلت العربية الآن في معناها، كالمليون والمليار، وأشياءٌ لا نعرفها.

النحويون متفقون على أن الواحد من الأعداد، لأن العدد عند النحويين: ما دل على الكمية، والواحد لا شك يدل على الكمية، وأما أهل الحساب أكثرهم على أن الواحد ليس من الأعداد، لأن العدد عندهم في تعريفهم: نصف مجموع حاشيتيه، فالأربعة نصف مجموع حاشيتها الكبرى، خمسة، وحاشيتها الصغرى ثلاثة، خمسة وثلاثة كم؟ ثمانية ونصفها؟ أربعة. فالأربعة نصف مجموع

حاشيتيها، العدد عندهم: نصف مجموع حاشيتيه.

أما الواحد على ذلك فليس له حاشيةٌ سفلى فلا يعُدُّونه عددًا، أما الصفر فلا أعرف خلافًا في أنه ليس بعدد، وإنما هو خلاء، هو خِلْو لا دلالة فيه على كمية، وإنما فيه دلالة على انتفاء الكمية.

طيب ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، سيذكر أحكام الأعداد كلها التي ذكرناها قبل قليل، فبدأ بالأعداد المفردة فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ثَلاَثَــــةً بِالْتَّــــاءِ قُــــلْ لِلْعَشَــــرَه فِــــي عَــــدِّ مَــــا آحَــــادُهُ مُــــذَكَّرَهْ
فِـي الْضِّـدِّ جَـرِّدْ وَالْمُمَيِّـزَ اجْـرُرِ جَمْعَــا بِلَفْــظِ قِلَّــةٍ فِــي الأَكْثَــرِ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الأعداد المفردة من ثلاثةً إلى عشرة، من حيث التذكير والتأنيث تخالف المعدود، وتقول مع المذكر: ثلاثة رجال، ومع المؤنث: ثلاث نساء.

وهذا قوله:

ثَلاَثَــــةً بِالْتَّــــاءِ قُــــلْ لِلْعَشَــــرَه فِــــي عَــــدِّ مَــــا آحَــــادُهُ مُــــذَكَّرَهْ

في (الضِّدِّ جرِّد): أي مع المعدود المذكر اجعل العدد بالتاء، ومع ضده وهو المؤنث جرد العدد من التاء. قال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة:٧]، هذا من حيث التذكير والتأنيث.

وأما من حيث إعراب التمييز فتمييزها أي من الثلاثة إلى العشرة، تمييزها مجرورٌ بإضافته إلى العدد، وهذا قوله: (وَالْمُمَيِّزَ اجْرُرِ) أي جُرَّ تمييزها، نحو: "ثلاثة رجالٍ". نقول: "جاء ثلاثةَ رجالٍ"، جاء: فعل ماضٍ، وثلاثة: فاعل مرفوع وهو مضاف، ورجالٍ: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، هذا في الإعراب،

وفي المعنى هو التمييز.

فلهذا إذا قلت لك: أين تمييز ثلاثة؟ قل رجال، وإن كان في الإعراب نقل: مضاف إليه مجرور.

ومن حيث جمع التمييز وإفراده، فإن تمييز الثلاثة إلى العشرة، نعم جمع قلة، تمييزه في الأصل جمع قلة، يعني جمعٌ من جموع القلة، وهذا قوله: (جَمْعَـًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الأَكْثَرِ)، عندما يقول: جمع قلة، معروف أنه من جمع الصحيح السليم، ومن جمع التكثير، وجمع التكثير إما قلة وإما كثرة، وسيأتي الكلام على جموع التكثير.

فجموع القلة قليلة، وهي أربعة، وهي أفعالٌ وأفْعُلٌ وأفْعِلَةٌ وفِعْلَة، وما سوى ذلك من جموع التكثير فجموع كثرة.

يعني ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذلك: أن تمييز الثلاثة إلى العشرة لابد أن يكون جمعًا، فإن لم يكن لهذا التمييز إلا جمع قلة، لم يجمع في العربية إلا جمع قلة، فإن العدد يُضاف إليه، لا شك، تقول: أربع أرجل، جمع رجل، الرجل لم تجمع إلا على أرجل، وهي مؤنث، فتقول: أربع أرجلٍ، وخمسُ أعناقٍ، -يا صلاح-

الطالب: (٠٠:٢١:٣٥) وخمسة عنق!

الشيخ: هذا عنق أو هذه عنق؟ أولًا العُنُق، كونه له جمع كثرة، لا يجمع أعناق كما قلنا، طب مذكر ومؤنث العُنق؟

الطالب: مؤنث.

الشيخ: دليلك، توافقونه؟ يقولون القاعدة العامة ليست المطردة يعني الأكثر، القاعدة العامة في أعضاء الإنسان أن ما كان مفردًا فهو مذكر، وما لم يكن مفردًا فهو مؤنث، هذه القاعدة العامة، فلهذا تقول: هذه عين، وهذه أذن، وهذه يد، وهذه

رجل، إلى آخره.

وأما المفرد، فالأصل فيه أنه مذكر، تقول: هذا رأسٌ، هذا ظهرٌ، هذا بطنٌ، يؤلمني بطني، ما تقل: تؤلمني بطني لأنه مذكر.

وهذه قاعدةٌ عامة ليست مطردة؛ لأن الخد مذكر، هذا خد، وهو اثنان، والمنخر مذكر، وهو اثنان، طبعًا لا يدخل في هذه القاعدة ما كان فيه علامة تأنيث، كالرئة، والشفة، والمعدة، هذا مؤنث بعلامة سواء كانت واحدًا أو أكثر.

طب الإصبع على هذه القاعدة مذكر أم مؤنث؟ الواحد مذكر، وما كان أكثر من واحد هو مؤنث، يعني هذه إصبع، الإصبع مؤنث، وفيه عشر لغات.

طيب إذن خمس أعناق تحتاج إلى مراجعة، ما انتبهت عليها إلا الآن.

طيب وإن لم يكن لهذا التمييز إلا جمع كثرة، ما في إلا جمع كثرة لهذا التمييز، فإن العدد يضاف إليه بلا إشكال، نحو ثلاثة رجال، جمع رجل، ولم يجمع الرجل إلا على رجال فتقول: ثلاثة رجال، لا إشكال. أو خمسة قلوب، قلب ولم يُجمع إلا على قلوب.

وإن كان على هذا التمييز جمع قلةٍ وجمع كثرة، فإن الأكثر في اللغة أن يضاف العدد إلى جمع قلته، لا كثرته، تقول ثلاث أنفس، مع أن نفس تُجمع على نفس ونفوس، كثرة وقلة.

فلهذا تقول في الثلاثة إلى العشرة ثلاثُ أنفس، أفضل من ثلاثُ نفوس، وتقول خمسُ أعين، أفضل من خمس عيون، وتقول: سبعةُ أبحر، أفضل من بحور، وتقول: ستة أجمال، وسبعة أسياف، وهكذا.

ويقلُّ في اللغة أن يضاف العدد من ثلاثة إلى عشرة إلى جمع كثرة، وله جمع قلة، وهذه لو تتبعتها لوجدتها قليلة، من ذلك قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ

﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة:٢٢٨]. مع أنه جاء في لغةٍ قليلة: "أقرأ" ويجوز إضافة العدد من ثلاثة إلى عشرة إلى جمع التصحيح، نحو خمس صلوات، سبع سماوات، سبع بقرات، إلى آخره. سبع سنبلات. إلى آخره.

الطالب: (@٠٠:٢٦:٣٢) سماوات

الشيخ: جمع تصحيح، هذا جمع صحيح سماه جمع سلامة، أو جمع تصحيح، يعني جمع مفرده صحيح سليم، لم يُغيَّر ويُكَسَّر

الطالب: (@٠٠:٢٦:٥٦) كلام غير واضح

الشيخ: نعم يأتي فيه الجمع، جمع مؤنث سالم، جمع الممدود، مثل سماء، الهمزة هنا لها أحكام، في جمع المذكر السالم، إن كانت أصلية تبقى، وإذا كانت ثانية تقلب واوًا، وإذا كانت منقلبة عن أصل جاز فيها الوجهان، و"سماء" منقلبة عن أصل من: "سما يسمو" فيجوز لك فيها الوجهان، "سماءات وسماوات". نعم، هذا نص القرآن: "سماوات" هي وردت في القرآن "سماوات".

وكذلك جمع "سبع سنين" فإن سنين جمع سلامة، وإن كان ملحقًا بجمع السلامة.

طيب وكون ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قيَّد الحكم السابق بثلاثةٍ إلى العشرة، طيب والواحد والاثنان لم يذكرهما، كأنه يقوله أنهما يبقيان على الأصل، يعني أن الواحد والاثنين ليسا كذلك، بل يوافقان المعدود في التذكير والتأنيث، بل أنهما لا يحتاجان إلى معدودٍ بعده، لا يحتاجان إلى تمييزٍ بعده، لأن معدوده يأتي قبله، نحو: "جاء رجلٌ واحد"، "رجلان اثنان"، و"رأيت امرأة واحدةً"، و"رأيت امرأتين اثنتين".

ويجوز أن تقول في الواحد والاثنين وغيرهما من الأعداد أن تقول: جاء واحدٌ

من الرجال، أو جاء اثنان من الرجال، أو اثنتان من النساء، هذا جائز.

وكذلك في بقية الأعداد تقول: جاءني ثلاثة رجال، أو ثلاثةٌ من الرجال.

فإذا قلت: "جاء رجلٌ واحدٌ"، فهي: "فعلٌ وفاعلٌ ونعت"، وفائدة النعت حينئذٍ: التوكيد، لأنه رجل واضح أنه واحد، فواحد هنا للتوكيد وليس للكشف أو التأسيس.

وإذا قلت: جاء واحدٌ من الرجال، فـ:"جاء فعلٌ" و"واحدٌ فاعل" و"من الرجال جرٌ ومجرور شبه جملة" ما إعراب شبه الجملة "من الرجال"؟، جاء واحدٌ "من الرجال"، صفة نعت؛ تكلمنا من قبل على إعراب الجملة وشبه الجملة، وقلنا أن الجملة وشبه الجملة: "تُعرب إعراب النكرة" إذا وقعت بعد نكرة فهي نعت، كأن تقول: "جاء رجلٌ يركض" أو "جاء رجلٌ على قدميه" وإن وقعت بعد معرفة فهي حال، كأن تقول: "جاء محمدٌ يركض" أو "جاء محمدٌ على قدميه".

نعم، قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ثلاثة – قل للعشرة) في قوله: (قل للعشرة) روايتان:**

الرواية الأولى: وهي الأشهر والأقوى في القياس، ثلاثةً بالنصب، فهو مفعولٌ به مقدم لـ:"قل" أي قل ثلاثةً.

والرواية الثانية ثلاثةٌ بالرفع، فماذا يكون إعرابه، "ثلاثةٌ قل"

الطالب: (@٥:٣١:٠٠) كلام غير واضح.

الشيخ: ما نُقَدِّر الخبر هو موجودًا، فإذا كان موجودًا فلا داعيَ لتقديره، فـ: "ثلاثة مبتدأ مرفوع"، و"قل: جملة خبرية"، فتكون العبارة حينئذٍ من وقوع الخبر "جملةً طلبية".

إذا قلنا "ثلاثةٌ" مبتدأ، و"قل جملة فعلية خبر"، فإننا جعلنا الخبر "جملةً طلبية"، لأن فعلها "أمر"، والجملة الطلبية هل تقع خبرًا؟ هذا سبق في باب المبتدأ والخبر؟

المحققون على جواز ذلك، نعم، المحققون على جواز ذلك.

وأنكره بعض النحويين وهو قولٌ ضعيف، ويجوز ذلك أن تجعل الخبر جملة إنشائية طلبية او غير طلبية فتقول محمدٌ هل ذهب؟ هذه جملة طلبية، محمدٌ هل ذهب؟ فهل ذهب استفهام والاستفهام طلب طلب للجواب، ومع ذلك جعلته خبر، تقول محمد لا تُهِنْهُ.

طيب المهم؛ وفي قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ**)..

قال "آحاده"، إشارةً إلى ماذا؟ إلى أن المعتبر، "المفرد لا الجمع"، المعتبر في التذكير والتأنيث، مفرد التمييز، فإذا قلت مثلًا: "بيوت" فإنك تقول: "ثلاثة بيوت" لأن مفرد: "البيوت بيتٌ" وهو مذكر، وإن كان لفظ "البيوت" مؤنث، تقول: "هذه بيوت" بيوتٌ كثيرة، لكن المعتبر المفرد، ومن ذلك مثلًا: "اصطبلات" مفرده: "اصطبلٌ كبير"، فهو مذكر، تقول: "ثلاث اصطبلات" وهكذا.

نُنَبِّه هنا: إذا قلنا **"المعدود"**، نعني به غالبًا: **التمييز**، لأن المعدود غالبًا: يأتي بعد العدد فيكون "تمييزًا"، كي يتقدم عليه قد يُحْذَفَ، فكلمة "المعدود" أوسع لكن الغالب إذا قيل المعدود عنى "التمييز".

قد يحذف المعدود يعني التمييز فيبقى العدد وحده، فما حكمه من حيث التذكير والتأنيث؟ هل يلزم أن تراعيَ هذا المحذوف أم لا يلزم؟

نعم؛ إذا حُذِف المعدود جاز لك في العدد التذكير والتأنيث مطلقًا، ومراعاة

المعدود أحسن، الأحسن أن تراعي المعدود، لكن مراعاته ليست واجبة، بل يجوز ذلك التذكير والتأنيث مطلقًا، فتقول مثلًا: "سافرت إلى بلدان كثيرة، فأحببت خمسًا، وكرهت خمسًا"، أو "أحببت خمسةً وكرهت خمسةً"، يجوز ذلك مطلقًا، إن أردت أن تُؤول، أَوِّل، ولست مُلزمًا بالتأويل، يعني لا يجوز لك التذكير والتأنيث إلا مع التأويل، لا، يجوز لك ذلك مطلقًا.

فلو قلت مثلًا: "أحببت خمسًا يعني بلدات، أو خمسةً يعني بلدان" ماشي أو تقول: يا طالب استذكر هذا الأسبوع ثلاثًا أو ثلاثةً، وفي الأسبوع القادم ثلاثًا أو ثلاثةً، لك أن تذكر أو تؤنث، وإن أَوَّلْت بالمواد أو المقررات، مادة أو مقرر لا بأس ولا يلزم التأويل.

تقول: "صمت خمسًا أو خمسة"، و"سهرت خمسًا أو خمسةً"، مع أن الصوم يكون في "اليوم" والسهر يكون في "الليلة"، ومع ذلك يصح أن تقول: "صمت خمسةً" يعني خمسة أيام أو خمسًا، وكذلك: "سهرت" إلا أن الأفضل كما قلنا هو: "مراعاة المحذوف".

وفي الحديث المشهور: "من صام رمضان وأتبعه بستٍّ من شوال، فكأنما صام الدهر كله" صام رمضان وأتبعه بستٍّ يعني بست ليالٍ أو أيام؟ أيام لأن الصوم يقع في اليوم، الأغلب في اللغة أن اليوم يطلق على النهار، واليوم مذكر، فلو صُرِّح به لكان يجب أن يقال: بستة أيام، فلما حذف الأيام صحَّ أن يقال بستَّةٍ أو بستٍّ.

قال جلَّ جلاله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة:٢٣٤] عشرًا، عشرة ماذا؟ عشرة أيام، ومع ذلك ذكَّر.

أما الأمثلة على حذفه ومراعاته فهذه كثيرة جدًّا، لا حاجة لذكرها.

مسألة قريبةٌ من ذلك، لو تقدَّم المعدودُ على العدد، بدون فاصل، كأن تقول:

مثلًا: "جاءني رجالٌ ثلاثةٌ"، أو "هذه مسائلُ سبعٌ" إذا تقدَّم المعدودُ على العدد، فما الحكم حينئذٍ؟

كلام النحويين على "وجوب التزام الحكم السابق"، لم أجد نحويًّا ذكر خلاف القاعدة، كلهم يذكرون أنه: "إذا كان المعدود واجبًا وجب مراعاة المخالفة، وتقول: جاءني رجالٌ ثلاثة، ونساءٌ ثلاثٌ بالمخالفة وجوبًا".

بعض المتأخرين جدًّا ينقلون عن الإمام النووي، أنه نقل عن بعض النحويين جواز التذكير والتأنيث، وهذا مع طول البحث لم أقف عليه، لا في كلام الإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولا في كلام نحويٍّ متقدم، أما كلام النحويين على أن المخالفة واجبة ما دام المعدود مذكورًا، تقدَّم أم تأخر.

الخلاصة: في الأعداد المفردة من واحد إلى عشرة، أن الواحد والاثنين يوافقان المعدود، وليس لهما تمييز، ومن الثلاثة إلى العشرة تُخالف المعدود، وتمييزها جمعٌ مجرور. هذه الخلاصة للأعداد المفردة.

ثم تكلَّم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على المائة والألف فقال:

وَمِائَــةً وَالأَلْــفَ لِلْفَــرْدِ أَضِــفْ

يريد بـ: "الفرد": المفرد.

وَمِائَــةٌ بِــالْجَمْعِ نَــزْرًا قَــدْ رُدِفْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: المائة والألف، وما في حكمها، من تثنيتهما وجمعهما وما جدَّ في العصر الحديث كما قلنا: كالمليون والمليار، والتريليون، قلنا المليون أول واحد هذا نعرفه، والبليون، يكون زرليون أو..

الطالب: (@٦:٤١:٠٠) كلام غير واضح.

الشيخ: ما أدري، لا أدري

الطالب: (@١٥:٤١:٠٠) كلام غير واضح.

الشيخ: البليون هو المليار، يقال بليون.

الطالب: أكثر

الشيخ: أكثر

الطالب: المليار تسعة أصفار.

الشيخ: دعونا في النحو، المهم طيب، هذه الكلمات وما في حكمها من حيث التذكير والتأنيث تلزم لفظها، ولا تتأثر بالمعدود، تلزم لفظها دون تغيير، لا تتأثر بالمعدود، ومن حيث تمييزها، فتمييزها مفردٌ مجرورٌ بالإضافة.

نعم.

الطالب: (@٥:٤٢:٠٠) كلام غير واضح.

الشيخ: المائة والألف، وما في حكمهما، تثنيتهما وجمعهما، والأرقام التي ذكرناها كل هذه تلزم لفظها لا تتأثر بالمعدود تذكيرًا وتأنيثًا، وتمييزها مفردٌ مجرورٌ بالإضافة، وهذا قوله: (للفرد أضف) تقول: "مائةُ رجلٍ، ومائةُ امرأة" كلمة مائة دائمًا بـ:"التاء"، مائة رجل ومائة امرأة، ألف رجل وألف امرأة، ومليون ريالٍ، ومليار نسمةٍ.

ثم ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الشطر الثاني من البيت:

أن المائة قد أُضيفت إلى جمعٍ في شواهد قليلة جدًّا، قال: (نزرًا)، وهذا في قوله: (وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرَاً قَدْ رُدِفْ)، ومن ذلك قول الشاعر:

إذا عاش الفتى مائتينِ عامًا … فقد ذهب المسرَّة والفتاء

لا بأس هو مثنى لكن هذا البيت في المسألة التالية، من ذلك قراءة حمزة والكسائي: ويطلق عليهما في القراءات الأخوين، في قوله تعالى: (ولبثوا في كهفهم ثلاثَ مائةٍ سنين) ثلاث: ظرف، مائةٍ: مضاف إليه، سنينَ: مضاف إليه مجرورٌ بالإضافة، فجعل تمييز "المائة" "سنين"، وهو جمع، ونحن قلنا أن المائة والألف وما في حكمهما يكون تمييزهما مفردًا مجرورًا، يعني كان القياس في الكلام أن يقال: (لبثوا في كهفهم ثلاثَ مائةِ سَنَة) لكن قراءة الأخوين: (ثلاث مائةِ سنين).

أما قراءة الجمهور: ومنهم عاصم "قراءتنا": ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزۡدَادُوا۟ تِسۡعًا﴾ [الكهف:٢٥]، "لبثوا في كهفهم ثلاثَ مائةٍ سنين"، فالتمييز محذوف، و"سنين" على ذلك عطف بيان من "ثلاثَ مائةٍ"، يعني: "لبثوا في كهفهم سنين"، ويصح أن يكون: "بدلًا" لكنَّ "عطف البيان" هنا أقوى، لأن "البدل" على نية حذف المبدل منه.

و "ثلاثَ مائة" أدق في الدلالة على المعنى من "سنين"، "سنين" عام، "ثلاث مائة" أدق، أنت لن تجعل العام مكان الأدق، لكن تجعل الأدق مكان العام فتكون فيه فائدة في الكلام، بخلاف عطف البيان، فلا يُشترط فيه ذلك.

فابن مالك ذكر أن "المائة والألف" قد يميزان بالجمع، وأيضًا الألف والمائة جاء في شواهد قليلة جدًّا تمييزها بمفرد، ولكنه "منصوب" لأننا قلنا أن تمييز المائة والألف مفرد مجرور، طب ثلاث مائة سنين هذا جمع.

طيب حتى "الجر" جاء في بعض الشواهد، تمييزها بالمنصوب، ومن ذلك قول الشاعر السابق:

إذا عــاش الفتــى مــائتينِ عامًــا ... فقــد ذهــب المســرَّةُ والفتــاءُ

فقال: (مائتين عامًا)، وكان القياس أن يقول: (إذا عاش الفتى مائتَيْ عامٍ)،

فيجر بالإضافة.

وقلنا أن في حكم "المائة والألف" تثنيتهما، وجمعهما، نحو: مائتا رجلٍ، أو مائتا امرأةٍ، وألفا رجلٍ، أو آلاف رجالٍ، وهكذا.

وفي حكم جمعهما: إضافتهما إلى عدد، لو أضفت المائة والألف إلى عدد، فإن العدد سيعطي المائة والألف معنى الجمع، كقولك: "ثلاثُ مائة" صار جمع، طيب تمييز المائة يبقى كما هو: "ثلاثُ مائة رجلٍ" مفرد مجرور، أو: "ثلاثُ مائةِ امرأةٍ"، و"خمسة آلاف رجلٍ" أو: "خمسة آلاف امرأةٍ"، فالتمييز كما سيأتي للأخير من الأعداد دائمًا.

فـ: "مائة" في قولنا: "ثلاثُ مائةِ رجلٍ" "مائة" تمييز "ثلاث"، فلهذا قلنا ثلاث بالتذكير، لأن تمييزه مؤنث: "ثلاثُ مائةٍ"، طب ورجلٍ؛ تمييز "مائة" وهكذا. التمييز دائمًا يكون للأخير.

طيب الخلاصة للمائة والألف وما في حكمهما، أن المائة والألف وما في حكمهما لا تتأثر بالمعدود في التذكير والتأنيث، بل تلزم لفظها، وتمييزها "مفردٌ مجرورٌ بالإضافة".

نعم، ولذا تُسمَّى الأعداد المفردة، "الواحد والعشرة"، و"المائة والألف" وما في حكمهما، هذه كلها تُسمَّى "الأعداد المضافة"، لأن هذه الأعداد التي تُضاف إلى تمييزها، بينما بقية الأعداد لا تُضاف إلى تمييزها، بل تمييزها يكون منصوبًا.

قلنا: ثم انتقل ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الكلام على "الأعداد المركبة" فقال:

وَأَحَدَ اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ ... مُرَكِّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ
وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ ... وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ
وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى ... مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا

وَلِثَلَاثَـــــةٍ وَتِسْــــــعَةٍ وَمَـــــا بَيْنَهُمَـــــا إِنْ رُكِّبَـــا مَـــا قُـــدِّمَا
وَأَوْلِ عَشْـــرَةَ اثْنَتَـــيْ وَعَشَــرَا إِثْنَــيْ إِذَا أُنْثَــى تَشَـا أَوْ ذَكَــرَا
وَالْيَـا لِغَيْـرِ الرَّفْـعِ وَارْفَـعْ بِـالأَلِفْ وَالْفَـتْحُ فِـي جُـزأَى سِـوَاهُمَا أُلِـفْ

"الأعداد المركبة"، هي الأعداد من "أحد عشر إلى تسع عشر".

حكمهما: من حيث التذكير والتأنيث، هما مركبان من عددين، مركبان من نيِّف، من واحد إلى تسعة، ومن عشرة، أحد عشر، تسعة عشر.

أما الجزء الثاني: وهو العشرة فتوافق المعدود دائمًا، وأما الجزء الأول فإن كان أحد وإحدى، واثنين وثنتي، فيوافقان المعدود أيضًا، وإن كان ثلاثة إلى تسعة فيُخالف المعدود.

إذن: أحد عشر واثنا عشر كلا الجزأين يوافقُ المعدود، نحوُ: جاء أحد عشر رجلًا، أو جاءت إحدى عشرة امرأة، وجاء اثنا عشر رجلًا، وجاءت اثنتا عشرة امرأة.

وأما "ثلاثة عشر إلى تسعة عشر": فالأول يخالف والثاني يوافق، نحوُ: جاء ثلاثة عشر رجلًا، وجاء خمس عشرة امرأة، هذا من حيث التذكير والتأنيث.

وأما: من حيث نوع التمييز، فتمييزها مفردٌ منصوب، وقد أخَّر ابن مالك الكلام عن إعراب تمييزها، على نوع تمييزها بعد الكلام على ألفاظ العقود، سيتكلم على "ألفاظ العقود" ثم يقول:

وَمَيَّـــزُوَا مُرَكَّبًـــا بِمِثْـــلِ مَـــا مُيِّـــزَ عِشْـــرُونَ فَسَـــوِّيَنْهُمَا

و"ألفاظ العقود" كما سيأتي تُميز أيضًا بمفردٍ منصوب، تقول: "عشرون رجلًا، وأحد عشر رجلًا"، فتمييز الأعداد المركبة كتمييز أعداد العقود، مفردٌ

منصوب.

فعلى هذا يتبيَّن أن لفظ "العشرة" في العدد المركب يوافق مطلقًا، وإذا كان في الأعداد المفردة يخالف، فـ: "العشرة" هو العدد الوحيد الذي له حالتان، يخالف في الأعداد المفردة، ويوافق في الأعداد المركبة.

طيب "عَشَرَة" كيف تُنطق في الأعداد المركبة؟

إذا كانت بلا تاء "عَشَر"، "عندي أحد عَشَر" فالشين مفتوحة، "خمسة عشَر"، "تسعة عشَر".

وإن كان مؤنثًا بالتاء: "عشْرة" فالأكثر: سكون الشين، وهي **لغة الحجازيين**. تقول: "خمس عشْرة امرأة"، وأما **بنو تميم**: فأكثرهم يكسرون الشين، فيقولون: "خمس عشِرة امرأة"، وهذا قول ابن مالك:

وَالْشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَة

وبعض **بني تميم** يفتحون الشين، في "العشَرة المركبة"، نعم كل الكلام على المؤنثة، فيقولون: جاء خمس عشَرة امرأة" فهذه لغة لبعض **تميم**، وعليها قرأ يزيد بن القعقاع قوله تعالى: (فانفجرت منه اثنتا عشَرة عينًا) على هذه اللغة.

بَقِي أن ننبه إلى أن بعض العرب لغةٌ قليلة لبعض العرب، يُسكِّنون عين "عْشَر"، "عْشَر" هذه بلا تاء، إذا قلت: "أحد عَشَر" بعض العرب يُسكِّنون العين في التركيب، فيقول: "جاءني أَحَدَ عْشَر" فهذه لغةٌ قليلة.

مما سبق يتضح أنه قال: "أحدٌ وواحد وإحدى وواحدة"، فما استعمالات هذه الأعداد؟

نبدأ بالعددين المؤنثين، واحدة وإحدى، يتفقان في استعمالَيْن، ثم تنفرد كل واحدةٍ منهما باستعمال، فـ: "واحدة" تستعمل مفردة، تقول: "جاءتني امرأةٌ

واحدة"، أو: "جاءتني واحدةٌ من النساء"، وتُستعمل مركَّبَة قليلًا، تقول: "جاءتني واحدةَ عشْرة امرأة" وهذا قليل.

وتُستعمل **معطوفة**، وإحدى أكثر منها كما سيأتي في الاستعمال، تقول: جاءت واحدةٌ وعشرون امرأة، إذن فـ: "واحدة" أكثر استعمالها أن تُستعمل "مفردة"، وقد تُستعمل "مركبة ومعطوفة"، وهذا قليلٌ فيها، ولكن جاء في اللغة ذلك.

أما: "إحدى" فإنها تُستعمل مركبة، تقول: "جاءت إحدى عشْرة امرأة" وهذا الأصل فيها، وتستعمل معطوفة، تقول: "جاءت إحدى وعشرون امرأة"، وتُستعمل **مضافة**، تقول: "جاءت إحدى النساء". أو تقول: "جاءت إحداهنّ".

إذن: فـ: "واحدة وإحدى"، يتفقان في استعمالين وهما **التركيب والعطف**. وإحدى فيهما أكثر، وتنفرد "واحدة" بالاستعمال في **الإفراد**، وتنفرد "إحدى" في الاستعمال في الإضافة. نعم.

أما المذكران، "واحدٌ وأحد" فكذلك يتفقان في استعمالين، وينفرد كل منهما في استعمال، فـ: "واحد" يستعمل مفردًا، تقول: "جاءني رجلٌ واحد" أو: "جاءني واحدٌ من الرجال"، ويُستعمل "معطوفًا"، تقول: "جاء واحدٌ وعشرون رجلًا"، ويستعمل مركبًا قليلًا، تقول: "جاء واحدَ عَشَرَ رجلًا".

وأما "أحد" فإنه يُستعمل "مركبًا"، "جاء أحد عشر رجلًا" وفي التركيب أكثر من "واحد"، ويستعمل "معطوفًا" فتقول: "جاء أحدٌ وعشرون رجلًا"، وواحدٌ في "العطف" أكثر، ويستعمل مضافًا، تقول: "جاء أحد الرجال، أو أحدهم".

إذن فـ: "واحدٌ وأحدٌ" يتفقان في استعمالَيْن، وهما: "العطف والتركيب"، وينفرد "واحدٌ" بالاستعمال "مفردًا"، وينفرد "أحدٌ" بالاستعمال "مضافًا"، فالمذكر كالمؤنث.

نعم، بَقِيَ أن ننبه إلى أمر وهو أن كلمة "أحد" لها استعمالٌ آخر مشهور، غير

أن تكون عددًا، يعني غير أن تدل على عدد، الذي هو قبل اثنين، وهو الدلالة على **العموم**، فلا تستعمل عند الجمهور في الموجب حينئذٍ، لابد أن تُسبق بغير موجب، نهي أو نفي أو استفهام، تقول: "ما جاءني أحد" أو: "هل جاءك أحد؟"، أو: "لا تضرب أحدًا".

"أحد" هنا في هذا الاستعمال لا يُراد بها "العدد واحد" الذي هو قبل "الاثنين"، وإنما يراد بها "عموم التنكير"، يعني عموم الجنس، فإذا قلت: "ما جاءني أحد" يعني ما جاءني من هذا الجنس أحد لا واحد ولا اثنان ولا أكثر، بخلاف إذا قلت: "ما جاءني واحد" فحينئذٍ قد يأتيك اثنان مثلًا، لو جاءك اثنان أو ثلاثة تقول: "ما جاءني واحد، جاءني اثنان" فواحد هنا يراد به العدد، لكن: "ما جاءني أحد" لا تريد به العدد، وإنما تريد به **العموم**.

وقال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخر الأبيات التي قرأناها عن "الأعداد المركبة":

وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالأَلِفْ   وَالْفَتْحُ فِي جُزأَي سِوَاهُمَا أُلِفْ

ذكر هنا في هذا البيت إعراب "الأعداد المركبة" يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الأعداد المركبة تُبنى على فتح الجزأين، والأصل فيها: كما هو ظاهر "العطف"، فإذا قلت: "جاء خمسة عشَر رجلًا" فالأصل: "جاء خمسةٌ وعشَرةٌ من الرجال"، إلا أن العرب خصَّت "الأعداد المركبة" بهذه الطريقة، وهي أنها تحذف حرف العطف حذفًا مطردًا، وحذف حرف العطف حذفًا مطردًا من أسباب البناء، فحذفوا حرف العطف حذفًا مطردًا، فتركب الاسمان، وبُنِي على الفتح، خمسة عشَرَ.

تقول: "جاء أحد عشَرَ رجلًا"، جاء: فعلٌ ماضٍ، وفاعله: أحد، أم أحد عشر؟ أحد عَشَرَ، تقول أحد عشرَ فاعلٌ في محل رفع مبنيٌّ على فتح الجزءين.

وتقول: "قرأت خمسةُ عشَرَ كتابًا"، قرأ: فعلٌ، وتاء المتكلم: فاعل، والمفعول

به: خمسة عشَرَ، مفعولٌ به في محلِّ نصب مبني على نصب الجزأين.

وتقول: "سلمت على ثلاث عشْرة امرأة"، على: حرف جر، وثلاثَ عشْرةَ: اسمٌ في محل جر مبنيٌّ على فتح الجزأين.

قال: (إلا اثني عشر واثنتي عشَرَة فإنه لا يبنى على فتح الجزأين بل إن **جزأه الأول** يُعرب إعراب المثنى، "يُرفع بالألف وينصب ويجر بالياء"، **وجزأه الثاني** يبقى مبنيًّا على الفتح نحو: "جاء اثنا عشر رجلًا"، جاء: فعل ماضٍ، واثنا: فاعلٌ مرفوع وعلامة رفعه الألف، وعشَر: سيأتي الكلام عليها.

وتقول: "قرأت اثنتي عَشْرة مجلة"، قرأت: فعل وفاعل، واثنتي: مفعولٌ به منصوب وعلامة نصبه الياء، تعربه إعراب المعرب لأنه معرب حينئذٍ.

طيب؛ هنا طبعًا يجب أن نقف عند كلمة: "عَشَر" في "اثنا عشر" و"اثنتي عشْرة"، والجزء الأول معرب، وقع عليه الإعراب، يرتفع بالألف ويُنصب ويجرَّ بالياء، طيب: **"عَشَرَ"** في "اثنا عشر" و"اثنتي عَشْرة" ما إعرابه؟

فيه **قولان** للنحويين:

القول الأول:

أنه واقعٌ موقع نون المثنى، فالأصل اثنان واثنتان، جاءت "عشر وعشْرة" وقعت موقع النون بعد حذفها، هذا **قول الجمهور**، فلهذا يقولون في إعرابها **"عشرة"**: أنه اسمٌ مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، لأنه واقعٌ موقع نون المثنى، ونون المثنى حرف، والحروف جميعًا لا محلَّ لها من الإعراب.

القول الثاني في المسألة:

أنه مضافٌ إليه باقٍ على بناءه، المضاف إليه قد يكون مبنيًّا لا إشكال، مثل: لو أضفت إلى ضمير كتابك، فقالوا: مضافٌ إليه، باقٍ على بناءه، وهذا قول قلةٍ قليلة

من النحويين، وهؤلاء يقولون في إعراب **"عشر"** على ذلك: اسمٌ مبنيٌّ على الفتح في محل جرٍّ بالإضافة، يعني مضافٌ إليه مبني على الفتح.

فهذان **القولان** في هذه المسألة، وهي من أَعْوَص وأشكل مسائل النحو، والذي يظهر لي والله أعلم، أن القولين ضعيفان، والله أعلم.

وصلَّ الله وسلَّم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثامن عشر بعد المائة

الجزء الثاني

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

ونكمل ما بدأناه في مغرب هذه الليلة، وكنا توقفنا عند قولهم: (اثنا عشر واثنتا عشرة)، فالجزء الأول يُعرب إعراب المثنى، **والجزء الثاني قلنا إن فيه قولين للنحويين:**

الأول: أن عشر واقعٌ موقع نون المثنى، أي بدله، ولهذا أخذ حكمه في الإعراب عندهم، فيقولون: مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وهذا قول الجمهور.

والقول الثاني في المسألة: أن عشر مضافٌ إليه، ولهذا يقولون في إعرابه: إنه مضافٌ إليه في محل جر، وهذا قولٌ لبعض النحويين.

وذكرت أن الذي يظهر أن القولين ضعيفان، وأن عشَر ينبغي في القياس أن تكون تابعةً لاثنين واثنتين، ويكون إعرابه كإعراب اثنين واثنتين، وبيان ذلك:

أن العدد المركب -كما سبق- أصله العطف، فإذا قلت: (جاء خمسة عشر رجلًا)، فأصله: (جاء خمسةٌ وعشرةٌ من الرجال)، ثم حصل التركيب، التركيب

كيف حصل؟ وما أثره (فائدته)؟

كيف حصل؟ قلنا بحذف حرف العطف حذفًا مطردًا، وهذا من أسباب البناء، فتركب الاسمان وبُنيا على الفتح.

أثر هذا التركيب وفائدته: أنه جعل الاسمين في حكم الاسم الواحد، فـ خمسة عشر، وإن كانا اسمين في الأصل، إلا أنهما بالتركيب صارا في حكم الاسم الواحد، ولهذا نقول في إعرابهما: (جاء خمسةَ عشرَ رجلًا)، أين الفاعل؟ أين فاعل جاء؟ خمسة عشر، ولا يصح في الإعراب ولا في المعنى أن تقول: إن الفاعل: خمسةَ؛ لأن الفاعل: خمسة عشر، إذًا فالفاعل هنا مكوّن من هاتين الكلمتين، فنقول في إعراب (خمسة عشر): فاعل، في محل رفع، مبني على فتح الجزأين، يعني أن هذا الجزء وهذا الجزء يكوّنان الفاعل.

فإذا كان الأمر هكذا في الأعداد المركبة كلها، فينبغي أن يكون كذلك أيضًا في اثني عشر واثنتي عشرة، فإذا قلت: (جاء اثنا عشر رجلًا)، فإنه في الإعراب الصناعي نقول: جاء: فعلٌ ماضٍ، والفاعل: اثنا، فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه صار معربًا ووقع عليه الإعراب فقبِله، لكن عشر هل هو جزء من الفاعل أم لا؟ جزء من الفاعل، وينبغي أن يكون إعرابه هنا كإعرابه في بقية الأعداد المركبة؛ أي أن يكون جزءًا من الفاعل أو جزءًا من الإعراب، جزءًا من إعراب اثنا أو اثنتا.

ولكي يتضح الأمر أكثر، نقول: إن إعرابه كإعراب قول العرب: **(الرمان حلوٌ حامضٌ)**، كيف نُعرب هذه العبارة؟ الرمان: مبتدأ، وخبره: حلوٌ حامضٌ، نقول: خبرٌ مرفوع الجزأين، ولا يصح في الإعراب أن تقول: حلوٌ: خبرٌ أول، وحامضٌ: خبرٌ ثانٍ؛ لأن هذا خلاف المعنى، المعنى أنك أخبرت عن الرمان بأنه حلو، وأخبرت عنه بأنه حامض، وليس المراد ذلك، بل المراد أن الرمان طعمه بين هذين الشيئين، أو جامعٌ لهذين الأمرين.

كما يقولون: المعنى: الرمان مُزٌّ، مُز يعني الطعم الذي يجمع بين الحلاوة والحموضة، فالمعنى والإعراب هنا، ليس كالمعنى والإعراب في نحو: (محمدٌ كاتبٌ شاعرٌ)، فمحمدٌ مبتدأ، وكاتبٌ: خبرٌ أول، وشاعرٌ: خبرٌ ثانٍ، صح.

لكن (الرمان حلوٌ حامضٌ)، أنت أردت أن تخبر عن الرمان بمجموع هاتين الكلمتين، فتقول: (حلوٌ حامضٌ) خبرٌ مرفوع الجزأين، وكذلك لو قلت: (محمدٌ أيسرُ أعسر)، تريد أنه يعمل بكلتا يديه على السواء؛ لأن بعض الناس أيمن، وبعض الناس أيسر، وبعض الناس أيسر وأعسر، يعني يعمل بكلتا يديه على السواء.

فإذا قلت: (محمدٌ أيسر أعسر)، هل الأول خبر أول، والثاني خبر ثاني؟ لا، يفسد المعنى، وإنما الخبر مجموع أيسر وأعسر، نقول: خبر مرفوع الجزأين، وكذلك في العدد المركب، إذا قلت: (جاء أحد عشر)، فالفاعل أحدَ عشرَ، وليس الجزء الأول، فلهذا نقول: أحد عشر: فاعلٌ مبنيٌّ على فتح الجزأين في محل رفع.

فلو تُصوّر وجود الإعراب هنا لكان ينبغي أن يبقى الحكم على ما هو عليه، أن الفاعل مجموع الكلمتين، كما حدث في (الرمان حلوٌ حامضٌ)، هذا مرفوع الجزأين، ولم يظهر ذلك إلا في اثنا عشر واثنتا عشرة، فإن الإعراب ظهر في الجزء الأول؛ لأن العرب ألحقوه بالمثنى، ملحق بالمثنى وليس مثنىً.

وأما الثاني فأبقوه على البناء، لماذا بُني؟ بُني للسبب الذي بُني عشر في أحد عشر وتسعة عشر، نفس السبب، لا نسأل عن بنائه، وإنما نسأل (اثنا) لماذا أُعرب؟

فقياس كل ذلك أن يقال: (جاء اثنا عشرَ رجلًا)، نقول: اثنا عشر: فاعلٌ الأول مرفوعٌ بالألف، والثاني مبنيٌّ على الفتح، الأول فاعل لأنه مُعرب وقبل الإعراب وظهرت علامة الإعراب، فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف، وعشر: جزء من الفاعل وليس مضافًا إليه؛ لأن الأسلوب هنا ليس أسلوب إضافة، فلذلك قلنا إن

هذا قول ضعيف لبعض النحويين؛ لأنهم لم يقبلوا القول الأول.

وقول الجمهور: إنهم قالوا: إن عشر واقعةٌ موقع النون، أيضًا هذا ضعيف، هم أُلجئوا إلى هذا القول إلجاءً، لأنهم لماذا قالوا هذا هنا ولم يقولوا إن أحد في خمسة عشر إنها واقعةٌ موقع التنوين؟ هي خمسةٌ وعشرةٌ، حذفنا الواو ماشي، والتنوين؟ حذفناه ووضعنا عشر مكانه.

كذا قالوا في (اثنا عشر)، حذفنا النون في اثنان فوقعت عشر موقعها.

طيب وخمسة عشر، وستة عشر، وأحد عشر، لماذا خصصتم هذا الأمر فقط باثنا عشر؟ قالوا: لأن العرب أعربوا الجزء الأول، فهو تعليلٌ لاستعمال العرب.

أيضًا مما يُنبه عليه في الأعداد المركبة:

كلمة (الثماني)، رقم الثماني إذا رُكب، فإنك تقول: (ثماني عشرةَ ليلة)، فلك في ثماني هنا إذا رُكب، بلا تاء، هذه ليست ثمانية، ثمانية لها حكم آخر سيأتي، **إذا رُكب بلا تاء (ثماني عشرة ليلة)، ففيه أربع لغات:**

اللغة الأولى (أعلاها): فتح الياء، تقول: (ثمانيَ عشرةَ ليلة)، على قياس الأعداد المركبة (خمسةَ عشر، خمسَ عشرة ليلة، تسعَ عشرة ليلة، وثمانيَ عشرة ليلة)، ثمانيَ، مبنيةٌ على الفتح، (ثمانيَ عشرة ليلةً)، تبني على الفتح.

اللغة الثانية: البناء على السكون، فتقول: (ثماني عشرة ليلة).

اللغة الثالثة: حذف الياء وكسر النون قبلها، فتقول: (ثمانِ عشرة ليلة).

اللغة الرابعة –وهي قليلة–: حذف الياء وفتح النون، (ثمانَ عشرة ليلة)، فهذه أربع لغات مرتبة على هذا الترتيب، الأول: ثمانيَ عشرة ليلة على القياس، والثانية: ثماني عشرة ليلة بالسكون، تخفيفًا، والثالثة: ثمانِ عشرة ليلة، بحذف الياء،

والرابعة: ثمانَ عشرة ليلة، بحذف الياء وفتح النون.

ما سوى ذلك، أي ما سوى ثماني عشرة، أن ثماني مركبة بلا تاء، ما سوى ذلك فإن الثمانية تلزم حكمها كغيرها من الأعداد المركبة، يعني تقول: (ثمانيةَ عشر رجلًا)، ليس فيها غير ذلك، وتقول: (ثماني نساء)؛ لأنها ما رُكبت، (جاءتني ثماني نساء)، ما رُكبت.

الطالب: بإثبات الياء.

الشيخ: بإثبات الياء نعم.

الطالب: ما تُحذف؟

الشيخ: لا، ما تُحذف إلا على لغةٍ قليلة تُحذف فيها، إذا كانت مفردة فإنها في لغة قليلة قد تُحذف الياء، (جاءتني ثمانِ نساء).

وتقول: (ثمانية رجال)، ليس فيها غير ذلك، ويجوز أن تقول أيضًا: (جاءني من النساء ثمان)، الأصل: (جاءني من النساء ثماني)، فصار منقوصًا، فأخذ حكم المنقوص، تُحذف ياؤه في الرفع والجر (جاءني من النساء ثمانٍ).

الطالب: (@٠٠:١٥:٢٢)

الشيخ: نساء مؤنث، تُذكر العدد، ثمانية؟

الطالب: (@٠٠:١٥:٣٤)

الشيخ: قلنا ذلك من قبل، إذا تقدم المعدود فإن كلام النحويين على وجوب التزام الحكم، وبعض المتأخرين ينقل جواز الوجهين، ولم أقف فيه على كلام للنحويين متقدم، المهم إذا قلت: (جاءني من النساء ثمان) صار منقوصًا، فأخذ حكم المنقوص، فتُحذف الياء في الرفع والجر، فتقول: (جاءني من النساء ثمانٍ،

ومررت بثمانٍ)، وفي النصب تقول: (رأيت من النساء ثمانيًا).

ثم انتقل ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك إلى الكلام على ألفاظ العقود فقال:

وَمَيِّزِ الْعِشْرِيْنَ لِلتِّسْعِيْنَا ... بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِيْنَ حِيْنَا

ألفاظ العقود من حيث التذكير والتأنيث لا تتأثر بالمعدود، بل تلزم لفظها ولا تتغير، وأما تمييزها، **فتمييزها مفرد منصوب،** نحو: (أربعين حينًا، وعندي عشرون ريالًا، واشتريت خمسين قلمًا، وثمانين جلدةً)، وهذا واضح.

ونبه إلى أن ألفاظ العقود يجوز أن تُعطف على النيّف، فتقول: (واحدٌ وعشرون، أو أحدٌ وعشرون، وواحدةٌ وعشرون، أو إحدى وعشرون)، وتقول: (اثنان وعشرون، واثنتان وعشرون)، وتقول: (ثلاثة وعشرون، أو ثلاثٌ وعشرون) على حسب التذكير والتأنيث في الأول، إلى قول: (تسعةٍ وتسعين، أو تسعٍ وتسعين)، فألفاظ العقود تُعطف على النيّف، فيخرج لنا حينئذٍ الأعداد المتعاطفة.

الأعداد المتعاطفة ليس لها حكم خاص؛ لأن المعطوف من ألفاظ العقود، فيأخذ حكم ألفاظ العقود، والمعطوف عليه (الأول) نيّف، إن كان واحدًا أو اثنين فيأخذ حكم واحد واثنين، وإن كان من ثلاثة إلى تسعة فيأخذ حكم الثلاثة إلى التسعة.

ما المراد بالنيّف؟

النيّف على أشهر الأقوال هو الواحد إلى التسعة، هذا هو المشهور في النيّف، وكلمة النيف هذه تلزم لفظها، تلزم التذكير، يعني لا يقال: نيفةٌ، ويجوز أن تؤخرها على العِقد، فتقول: جاءني عشرون ونيفٌ، سواء أردت بالنيف مذكرًا أو مؤنثًا، تقول: جاءني عشرون ونيفٌ من الرجال، أو جاءني عشرون ونيفٌ من النساء، ما تتأثر ولا تتغير تذكيرًا وتأنيثًا.

وهناك كلمة **البِضع**، بكسر الباء وسكون الضاد، والمراد بها على المشهور من الثلاثة إلى التسعة، ونقول: على المشهور، أشير بذلك إلى وجود خلاف، إلا أن المشهور فيها أنها تدل على عدد مبهم من الثلاثة إلى التسعة، ولأنها من الثلاثة إلى التسعة فإنها تأخذ حكمها، فلهذا تتأثر تذكيرًا وتأنيثًا، فتخالف المعدود.

فمع السنة تقول: بضع سنين، ومع العام تقول: بضعة أعوام، فتُذكر مع المؤنث، وتؤنث مع المذكر، وتقول: (جاء بضعة عشر رجلًا)، وتقول: (جاء بضع عشرة امرأة)، وتقول: (جاء بضعةٌ وعشرون رجلًا، وجاء بضعٌ وعشرون امرأةً)، إذًا فالبضع يستعمل استعمال الثلاثة إلى العشرة ويأخذ أحكامها، نعم.

الطالب: (@٠٠:٢١:٢٧)

الشيخ: من الثلاثة إلى التسعة، ماذا قلت؟

الطالب: (@٠٠:٢١:٣٦)

الشيخ: العشرة، لا، من الثلاثة إلى التسعة.

ثم قال ابن مالك بعد ان انتهى من الكلام على ألفاظ العقود، عاد إلى الكلام على الأعداد المركبة، فقال:

وَمَيَّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا
وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ يَبْقَ الْبِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

أما البيت الأول، فذكر فيه أن تمييز الأعداد المركبة مفردٌ منصوب، وشرحنا ذلك من قبل، وأشرنا إلى أنه أخّر البيت.

وأما البيت الثاني فذكر فيه أن العدد المركب إذا أُضيف وإنما يضاف إلى صاحب التمييز لا إلى التمييز، ذكر في البيت الثاني:

وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ يَبْقَ الْبِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

ذكر في ذلك الكلام على إضافة العدد المركّب، العدد المركّب قد تضيفه إلى اسمٍ بعده، تضيفه إلى ماذا؟ لا تضيفه إلى التمييز (أحد عشر رجلًا)، تضيف أحد عشر إلى رجلًا، لا يستقيم، وإنما تضيف العدد إلى صاحب التمييز، إلى مالك الشيء، لو قلت مثلًا: (أحد عشر قلمًا)، لمن الأقلام هذه لزيد مثلًا، فيصح أن تضيف إلى صاحب التمييز، فتقول: هذه الأقلام، هذه الأوراق، هذه الأشياء، (هذه أحد عشر زيدٍ)، أو أخاطبك وأقول: (هذه أحدَ عشرَك)، ماذا فعلت؟ أضفت العدد المركب، **فإذا أضفت العدد المركب ففيه قولان للنحويين:**

القول الأول: وجوب بقاء جزأيه على البناء على الفتح، فتقول: (هذه خمسةَ عشرَ زيدٍ) أو (هذه خمسةَ عشرَك)، بالبناء على الجزأين، وتقول: (رأيت خمسةَ عشرَ زيدٍ، أو خمسةَ عشرَك)، وتقول: (مررت بخمسةَ عشرَ زيدٍ)، أو (مررت بخمسةَ عشرَك).

فإذا قلت: (هذه خمسةَ عشرَ زيدًا)، فهذه: مبتدًا، وخمسةَ عشرَ: خبرٌ مبنيٌّ على فتح الجزءين في محل رفع، وهو مضاف، وزيدٍ مضاف إليه مجرور، إذا كان مبني على فتح الجزأين، إعرابه واضح، يعرب كإعرابه السابق.

القول الثاني في المسألة: بناء الأول على الفتح وإعراب الثاني، أنك تبني الجزء الأول على الفتح، تبقيه مبنيًّا على الفتح، والثاني تعربه وتنقل الإعراب عليه، فيكون حينئذٍ كالمُركب، أي مركب الذي يُبنى جزؤه الأول على الفتح، ويُنقل الإعراب على الثاني؟

الطالب: (@٠٠:٢٥:٥٢)

الشيخ: المركب المزجي، مثل: (بعلَ-بكُّ) الأول يُبنى على الفتح، والإعراب

يُنقل على الثاني، بخلاف المركب الإضافي، الإضافي يُلقى الإعراب على الأول، والثاني يُجر بالإضافة.

نقول: فيكون كالمركب المزجي، نحو: (هذه خمسةَ عشرُ زيدٍ)، أو (هذه خمسةَ عشرُك، ورأيت خمسةَ عشرَ زيدٍ، ومررت بخمسة عشرِ زيدٍ، أو مررت بخمسة عشرِك)، هذه اللغة حكاها سيبويه عن العرب، وذكر أنها رديئة، وحكاها الأخفش عن العرب وجعلها حسنة.

الحكم بالرداءة والحسن يقوم على أمرين: على الكثرة والقلة، وعلى موافقة القياس وعدم موافقة القياس، وهذا مما يختلف في تقديره النحويون.

وفي المسألة قولٌ ثالث وهو للكوفيين: وهو إعراب الجزأين إعراب المتضايفين:

إعراب الجزأين إعراب المضاف والمضاف إليه، فعلى ذلك يقولون: (هذه خمسةُ عشرِ زيدٍ، أو هذه خمسةُ عشرِك، و رأيت خمسةَ عشرِ زيدٍ، أو رأيت خمسةَ عشرِك، ومررت بخمسةِ عشرِ زيدٍ، أو مررت بخمسةِ عشرِك).

الطالب: (@٠٠:٢٧:٥٠)

الشيخ: إعراب المتضايفين، كالمضاف والمضاف إليه، هذا الوجه رواه الكوفيون، ولم يروِه البصريون، ولهذا يضعفه النحويون.

أما ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فالذي قال في بيته:

وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ يَبْقَ الْبِنَا

هذا الوجه الأول الذي أوجبه جمهور البصريين، ثم قال: **وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ**، العجُز يعني الثاني، قد يُعرب، وهذا هو الوجه الثاني، أن الأول يُبنى على الفتح، ويُنقل الإعراب على الثاني، الوجه الذي حسنه الأخفش، معنى ذلك أن ابن مالك

اختار أي الأقوال؟ القول الثاني؛ لأن القول الثاني والثالث لا يخالفون في أن الأول هو الأكثر والأفصح، لكن يخالفون هل يجوز الثاني والثالث أو لا يجوز؟

ما ذُكر من إضافة العدد المركّب يستثني منه النحويون (اثني عشر واثنتي عشرة)، فيقولون: إنهما لا يضافان، أن الإضافة، إضافة العدد المركب جائزة في كل الأعداد المركبة إلى اثني عشر واثنتي عشرة، لماذا؟

قالوا: لأن الجزء الثاني واقعٌ موقع النون، فصار كالمركب الإضافي، فإذا أردت أن تضيف اثنا عشر إلى زيد، فإن الإضافة حينئذٍ لن تمكن، لا يجوز لوجود النون، أو ما يقوم مقام النون، ونون المثنى لا تجامع الإضافة، فلهذا رفضوا الإضافة، وسُمعت الإضافة في بعض الأعداد المركبة، لكن ما سمعت في اثني عشر واثنتي عشر، فهم قالوا: لا، نستثنيها لأن عشر واقع موقع النون.

وكذلك من قال إن عشر مضافٌ إليه أيضًا سيمنع الإضافة؛ لأن الإضافة لا تكون بين ثلاثة أسماء، قد تتعدد الإضافة نعم، فتقول مثلًا: (باب مسجدِ حيِّ الجزيرة) ماشي تتعدد الأسماء وتتعدد الإضافة، ما فيه إشكال، لكن أن تأتي بثلاثة أسماء وتجعلها كلها متضايفة على بعض، هذا ما يمكن ولا يجوز، فتقول مثلًا: (باب المسجد الجزيرة) كلها تعدد إضافة، هذا ما يأتي.

وعلى قولهم اثنا عشر، هذا فيه النون، والنون كما تعرفون تقابل التنوين، والتنوين لا يجامع الإضافة، فهم بنوا على هذا القياس منع الإضافة.

وعلى ما استظهرته من قبل من أن (عشر) في (اثنا عشر)، كـ (عشر) في بقية الأعداد المركبة، فإن الإضافة حينئذٍ غير ممتنعة، فيصح أن تقول: (هذه ثنتا عشرَ زيدٍ، وأخذت ثنتي عشرَ زيدٍ، ومررت بثنتي عشرَ زيدٍ)، فالمسألة هنا قياسية، ليس المنع لنطالب بالسماع، وإنما منعهم بالأصل للقياس.

ثم تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على المسألة الأخيرة في باب العدد، وهو صوغ فاعلٍ من الأعداد، كيف تصوغ اسم فاعل من الأعداد؟ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَصُغْ مِنِ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى ... عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلاَ

يقول: يجوز أن تصوغ من الأعداد اسمًا على وزن فاعل، وهذا الجواز في كل الأعداد، من واحدٍ إلى عشر، فتقول: (الواحد أو الحادي)، وتقول: (الثاني، والثالث، والرابع، والخامس، والسادس، والسابع، والثامن، والتاسع، والعاشر).

ثم قال:

وَاخْتِمْهُ فِي الْتَّأْنِيْثِ بِالْتَّا وَمَتَى ... ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِ تَا

يقول: إن فاعلًا المصوغ من الأعداد، إذا قلنا فاعلًا المصوغ من الأعداد يعني اسم الفاعل المصوغ من الأعداد، يقول: إن فاعلًا من الأعداد يوافق المعدود في التذكير والتأنيث أيًّا كان، من الواحد إلى العشرة، فتقول: (جاء رجلٌ واحدٌ، وجاءت امرأةٌ واحدة، والمرأة الثانية، والرجل الثاني، والمدرسة الثالثة، والبيت الثالث، إلى العاشر والعاشرة).

فالعدد إذا كان مصوغًا على وزن فاعل، فإنه يوافق المعدود مطلقًا.

الطالب: (@٠٠:٣٤:٤٠)

الشيخ: إذا كان على وزن فاعل نعم، أما إذا كان على لفظ العدد (واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة)، فتقدمت أحكامه.

الآن نقول: إذا صيغ منه على وزن فاعل، فهذا الحكم.

العدد المصوغ على فاعل، أو نقول: الاسم المصوغ على فاعل من العدد -كلها بمعنى واحد-، أو فاعل المصوغ من العدد، له استعمالات عدة، كثيرة في اللغة، وقد حصروها في سبعة استعمالات -أرجو أن لا أتأخر في سردها- فتكلم

على استعمالات فاعل من العدد:

الاستعمال الأول: أن تُستعمل مفردة، كالأمثلة السابقة: (جاءني رجلٌ واحد، المرأة الثانية، المدرسة العاشرة)، أن تستعمل مفردة.

الاستعمال الثاني: أن تُستعمل مع العشرة، نحو: (الكتاب الحادي عشر، والمدرسة الثانية عشرة، والرجل الخامس عشر، والمرأة التاسعة عشرة)، وهكذا، أن تستعمل مع العشرة، فحكمها حينئذٍ حكم الأعداد المركبة، يعني أنها تُبنى على فتح الجزأين.

إلا أن الحادي عشر والثاني عشر تُسكّن الياء فيهما ولا تُفتح، فهي تُبنى على فتح الجزأين في كل الأعداد، تقول: (المدرسةُ الحادية عشرة، التاسعةَ عشرة)، وتقول: (الرجلُ الثالثَ عشر، التاسعَ عشر).

أما إذا كان مختومًا بياء، والمراد بذلك الحادي عشر، والثاني عشر، فحينئذٍ يُبنى على السكون، تقول: (الباب الحادي عشر)، لا الحاديَ عشر، (والباب الثاني عشر)، لا الثانيَ عشر، وهكذا.

وأما إذا قلت: (الحادية، والثانية) بالتاء، فعلى القياس، تقول: (المسألة الحاديةَ عشرة، والمسألة الثانيةَ عشرة)، هذا استعمال العرب.

الطالب: (@١٠:٣٨:٠٠)

الشيخ: نعم، أنا لا أعرف أنهما يُفتحان، هم ينصون على أنهما ساكنتان.

الطالب: (@٢١:٣٨:٠٠)

الشيخ: ذاك في الأعداد، أما فاعل، انتهينا من حكم التذكير والتأنيث في فاعل، قلنا: فاعل يوافق المعدود.

الطالب: (@٠٠:٣٨:٥٢)

الشيخ: نعم، لأنه فاعل يوافق المعدود، سواءً كان مفردًا أم كان مركبًا، في جميع الاستعمالات هذه يوافق المعدود، فإنا قلنا إن الفاعل من العدد يوافق المعدود.

الطالب: (@٠٠:٣٩:٠٦)

الشيخ: الجزء الأخير يأخذ حكم المركب، والعشرة في المركب توافق أم تخالف؟ توافق، فتقول: (المدرسة الحادية عشرة، والكتاب الخامس عشر)، ولهذا يوافق الأول والثاني.

الاستعمال الثالث لفاعلٍ من العدد: أن تستعمله مع أصله، الكلام سهل، أن تستعمله... هات أي عدد على وزن فاعل، مثل ثالث، مع أصله، ثالث مأخوذ من ثلاثة، إذًا فتقول: (أنا ثالث ثلاثة)، هذا المراد، أن تستعمله مع أصله، يعني مع العدد الذي اشتُق منه، الذي صيغ منه، فتقول: (أنا ثالث ثلاثةٍ، أنا خامس خمسةٍ، أنا ثاني اثنين)، وهذا قول ابن مالك:

وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي ... تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ

يقول: إذا أردت استعماله مع ما بُني منه، يعني إذا أردت استعماله مع ما اشتُق منه، ماذا تفعل؟ تضيفه إلى هذا العدد الذي اشتُق منه، فتقول: (ثالث)، ثم تضيفه إلى ما اشتُق منه: (ثالث ثلاثةٍ).

فماذا يكون المعنى إذا أضفته إلى أصله، هذا الاستعمال أن تضيفه وتستعمله مع أصله، ماذا يكون المعنى؟ المعنى أنه أحد هؤلاء المعدودين، أنه واحد من هؤلاء المعدودين دون تعيين، (أنا ثالث ثلاثة)، يعني أنا واحد من ثلاثة، لست الأول أو الثاني أو الثالث، ما فيه دلالة على أنه الأول أو الثاني أو الثالث، وإنما أنا

واحدٌ منهم، (أنا ثالث ثلاثة)، كأن تقول: أنا واحد من هؤلاء الثلاثة، قال تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾ [التوبة:٤٠]، يعني واحدٌ من اثنين.

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة:٧٣].

مع المؤنث ماذا كنت ستقول في هذا الاستعمال؟ لو قلت: هندٌ مثلًا، تقول: (هندٌ ثالثةُ ثلاثٍ)، ثالثة توافق، ثلاثٍ هذا عدد، يخالف، و(هندٌ رابعةُ أربعٍ)، وهكذا، إذًا فهذا هو الأسلوب وهذا هو معناه، الأسلوب: أن تضيفه إلى أصله، حكمه الإضافة، أن تضيفه إلى أصله، معناه: أنه واحدٌ من هذه العِدة، أو من هذا العدد.

الاستعمال الرابع: أن تستعمله مع العدد الذي قبل أصله، لو أخذنا مثلًا رابع، أصله أربعة، والذي قبل أصله ثلاثة، فتقول: (أنا رابعُ ثلاثة)، يعني هم ثلاثة، وأنا ماذا فعلت؟ ربَعتهم، جعلتهم أربعة، صيّرتهم أربعة.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا ... فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا

فإذا استعملت فاعل من العدد مع العدد الذي قبل أصله، كقولك: (أنا رابع ثلاثة)، فله حكم وله معنى، ما معناه؟ معناه التصيير يقولون، فإذا قلت أنا رابع ثلاثة، أي صيّرت الثلاثة أربعة، (أنا خامس أربعةٍ) أي صيّرت الأربعة خمسة، وهكذا.

والحكم؟ الحكم هنا: يقولون: يجوز لك في فاعل من العدد أن تضيفه فما بعده مضاف إليه، وأن تنونه فتنصب ما بعده مفعولًا به، يجوز أن تقول: (أنا رابعُ ثلاثةٍ)، على الإضافة، ويجوز أن تقول: (أنا رابعٌ ثلاثةً)، إذًا الفاعل هنا، اسم الفاعل، أجريناه مجرى اسم الفاعل من الفعل المتصرف، وهذا هو قول ابن

مالك: **فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا**، يعني احكم له حكم جاعل، جاعل اسم فاعل من جعل، فكما تقول: (أنا جاعل زيدٍ أميرًا)، يجوز أن تقول: (أنا جاعل زيدٍ) بالإضافة، ويجوز أن تقول: (أنا جاعلٌ زيدًا) بالتنوين، وسبق ذلك في باب إعمال اسم الفاعل.

قالوا: لأن المعنى هنا معنى الفعل، (أنا رابع ثلاثة)، يعني أنا ربعتهم، (أنا خامس أربعة)، أي خمستهم، بهذا المعنى، فلأن المعنى هنا معنى الفعل أخذ حكم اسم الفاعل المشتق من الفعل، فجاز فيه الوجهان.

الطالب: (@٠٠:٤٦:٤٢)

الشيخ: هم يقولون: الفعل: خمَستهم، وابن مالك ذكر في شرح [التسهيل] أنه وارد من الواحد إلى العشرة، الفعل، وفيه خلاف بين النحويين هل الفعل وارد أم لم يرِد.

الطالب: (@٠٠:٤٧:٠٣)

الشيخ: أصل الفعل بالتخفيف، أما لو قلت: (خمَّستهم، وثلَّثتهم، وسبَّعتهم) فحينئذٍ يقولون: إن الفعل مأخوذ من العدد، يُسمى اشتقاق من الجامد، مثل لو قلت مثلًا: (بوّبت الكتاب)، بوّبت مأخوذة من كلمة باب، هذا اشتقاق من الجامد، وليست باب مأخوذة من بوّب.

كما لو قلت مثلًا: (جالس مأخوذة من جلس)، هذه نعم، مشتق، اشتققت جالس من جلس أو من الجلوس، بخلاف (بوّبته)، اشتققت من الجامد، أو (عقربته، عقربت شعري) جعلته كالعقرب، ونحو ذلك، فلذلك يقولون: (خمسة من خمَستهم)، أما لو قلت: (خمَّستهم) فهذه عكست المسألة، هو صحيح تقول: (خمَّستهم)، لكن هذا ما تقول: إن الخامس من خمّستهم، وإنما خامس من

خمَستهم، وخمَّستهم من خامس.

ومن ذلك قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿مَا إِذۡ يَتَنَٰزَعُونَ بَيۡنَهُمۡ أَمۡرَهُمۡۖ فَقَالُواْ ٱبۡنُواْ عَلَيۡهِم بُنۡيَٰنٗاۖ رَّبُّهُمۡ أَعۡلَمُ﴾ [المجادلة:٧]، طبعًا على الإضافة، والمعنى –والله أعلم-: إلا هو مصيّرهم أربعة، ومصيّرهم ستة، ماذا تقول في أصحاب الكهف؟

الطالب: (@٠٠:٤٨:٣٩)

الشيخ: ﴿ثَلَٰثَةٞ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾ [الكهف:٢٢]، يعني كلبهم صيّرهم أربعة، نعم، كذلك، يعني الكلب جعلهم أربعة، صيّرهم أربعة، نعم.

الطالب: (@٠٠:٤٩:١٤)

الشيخ: أين؟

الطالب: (@٠٠:٤٩:٢٠)

الشيخ: رابعهم مضاف إليه، رابعهم، هم يعود إلى ماذا؟ إلى ثلاثة.

الطالب: (@٠٠:٤٩:٢٨)

الشيخ: كيف بين الثلاثة والأربعة؟ هم ثلاثة رابعهم، يعني الكلب جعلهم أربعة، رابعهم يعني رابع الثلاثة، هذا استعمال رابع.

الاستعمال الخامس: أن تستعمله مركبًا مع العشرة ليفيد معنى ثاني اثنين:

أن تستعمل فاعل مركبًا، فاعل نفسه مركبًا، هات فاعل مركبًا مثل: (ثالث ثلاثة) هذا مركّب، تستعمله مركبًا ليفيد معنى ثاني اثنين، يعني لكي تضيفه إلى أصله، ثاني اثنين أليس فاعل أضيف إلى أصله؟

طيب هات الآن فاعل مركبًا (ثالث ثلاثة) وأضفها إلى الأصل، فتقول: (أنا

ثالث عشر ثلاثة عشر)، بالمعنى السابق، يعني أنا واحد من هؤلاء الثلاثة عشر، لو أنهم ثلاثة تقول: (أنا ثالث ثلاثة)، أصحابك ثلاثة عشر ماذا تقول؟ تقول: (أنا ثالثَ عشر ثلاثةَ عشر)

الطالب: (@٠٠:٥١:٢٥)

الشيخ: قلنا المركّب يُبنى على فتح الجزأين (أنا ثالثَ عشر ثلاثةَ عشر)، ثالث عشر: هذا اسم الفاعل مركبًا، أضفه إلى العدد ثلاثة عشر، أي أنه واحد من ثلاثة عشر.

ولك في هذا الاستعمال -أن تأتي باسم الفاعل مركبًا ثم تضيفه إلى أصله-، لك ثلاثة أوجه مستعملة:

- **الوجه الأول**: أن تأتي باسم الفاعل مركبًا، مثل: ثالث عشر، ثم تضفه إلى أصله، ما أصل ثالث عشر؟ ثلاثة عشر، فالأول أن تأتي بالمركبين كاملين، يعني تأتي بأربعة ألفاظ وكلها مبنية عل الفتح، فتقول: (أنا ثالثَ عشر ثلاثةَ عشر)، وهذا قول ابن مالك:

وَإِنْ أَرَدْتْ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ مُرَكَّبًا فجِيءَ بِتَرْكِيبَيْنِ

التركيب الأول كلمتان، والتركيب الثاني كلمتان، أربعة ألفاظ مبنية.

- **الوجه الثاني**: أن تقول: (أنا ثالثُ ثلاثةَ عشر)، فتحذف العِقد من التركيب الأول، فتُعرب الوصف؛ لأن الوصف حينئذٍ زال عنه التركيب، فيعود إلى الإعراب، فتقول: (أنا ثالثُ ثلاثة عشرة، أنا رابعُ ثلاثة عشر، أنا تاسعُ تسعة عشر)، وهذا هو الأكثر في الاستعمال، الأكثر في الاستعمال هكذا، وبعض النحويين أنكر الاستعمال الأول كثعلب، لكن الجمهور على جوازه، وهذا هو قول ابن مالك:

أَو فَاعلاً بِحالَتيهِ أَضِف إِلى مُرَكَّبِ بِمَا تَنْوِي يَفِي

يقول: أو جئ بالوصف، يقول: إذا أردت أن تركب الوصف مع أصله، أو جئ بالوصف وحده، وهو فاعل، دون العِقد، بحالتيه وهما التذكير والتأنيث، ماذا تفعل به، إذا أتيت بفاعل وحده دون العِقد؟ أضفه إلى أصله، المركب الثاني، فتقول: (أنا رابعُ) وتحذف العقد، وتأتي بالأصل (أربعة عشر)، (أنا رابع أربعة عشر).

- الاستعمال الثالث أن تقول: (أنا ثالثُ عشر)، حذفت من الأول العِقد، وحذفت من الثاني النيّف، وكيف تنطق؟ ماذا تقول؟

لك حينئذٍ في هذا الوجه ثلاثة ألفاظ:

- **إعرابهما، فتقول**: (أنا ثالثُ عشرٍ).
- **الثاني**: إعراب الأول وبناء الثاني نحو: (أنا ثالثُ عشرَ).
- **الثالث**: بناؤهما (أنا ثالثَ عشرَ).

ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يذكر من هذه الأوجه سوى الثالث، وهو بناؤهما، على ظاهر الألفية لأنه قال:

وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا وَنَحْوِهِ

مازال يتكلم في المسألة، يقول: شاع أن تستغني بحادي عشر، الأصل: حادي عشرَ أحد عشرَ، فحذف من الأول العِقد، فصارت حادي، وحذف من الثاني النيّف، فصارت: عشر، فصارت: حادي عشر، أي شاع الاستغناء بحادي عشر عن التركيبين (حادي عشر أحدَ عشر).

أما وجه: (أنا ثالثُ عشرٍ)، ووجه (أنا ثالثُ عشرَ)، إعرابهما، أو إعراب الأول وبناء الثاني، فلا إشكال فيهما، لعدم التباسهما بغيرهما، لوجود الإعراب، مما يدل على أن المراد ليس العدد المركب، لو قلت: (أنا ثالثُ عشرٍ)، لن يلتبس بقول:

(أنا ثالثَ عشرَ)؛ لأن ثالثَ عشرَ لابد من بنائه على فتح الجزأين، فإذا قلت: (أنا ثالثُ عشرٍ) علمت أن مرادك ليس العدد المركب، وإنما مرادك عدد مركب مضاف إلى عدد مركب، ثم حذفت من الأول العِقد، وحذفت من الثاني النيّف.

وكذلك لو قلت: (أنا ثالثُ عشرَ)، الإعراب يدل على ذلك، الإشكال في قولهم: (أنا ثالثَ عشرَ)، الوجه الثالث بناؤهما، (أنا ثالثَ عشرَ)، هو نفس اللفظ في العدد المركب، ثالثَ عشرَ، لو قلت: الثالثَ عشرَ، نكّرة، ثالثَ عشرَ، في التعريف: الثالثَ عشر، وفي التنكير: ثالثَ عشرَ، فصار اللفظ واحدًا بينهما.

فلهذا أنكر كثير من النحويين هذا الوجه، ومن جوّزه جوّزه بشرط عدم اللبس، إذا كان الكلام واضحًا وهناك قرائن تدل عليه فيجوز، وإلا فالأصل أنه لا يجوز بسبب اللبس؛ لأن لفظه هو لفظ العدد المركب.

الاستعمال السادس: وهو يسير على نفس الترتيب السابق، السادس: أن تستعمله مركبًا مع العشرة ليفيد معنى (ثالث أربعة)، يعني تصيير العدد إلى العدد الأعلى، لكي يفيد معنى التصيير، يعني أنه رفع العدد من العدد الأقل إلى العدد الأكثر، كما قلنا قبل قليل في الأعداد المفردة، لو قلت: (أنا رابع ثلاثة)، يعني أنا صيّرتهم أربعة بعد أن كانوا ثلاثة، هذا في الأعداد المفردة.

في الأعداد المركبة...

الطالب: (@٤٠:٠٠:٠١)

الشيخ: لو قلت: أنا رابع ثلاثةٍ، ما معنى أنا رابع ثلاثة؟ يعني أنا الرابع الذي صيّرتهم أربعة، كانوا ثلاثة أنا جعلتهم أربعة.

الطالب: لكن إذا كنت أريد أن أقول: أنا الثالث من أربعة.

الشيخ: شيء آخر هذه، معنى آخر.

الطالب: (@٠١:٠١:٠٧)

الشيخ: لا، نحن نتحدث الآن على فاعل، يقول: أن تستعمله مركبًا مع العشرة، أن تركبه مع العشرة، تقول: (أنا ثالثَ عشر)، ثم تضيفه على معنى التصيير، يعني تضيفه إلى العدد الذي قبل أصل... فتقول: (أنا ثالث عشر اثني عشر)، (أنا خامسَ عشر أربعةَ عشر)، يعني أنا الذي رفعت عددهم من ثلاثة عشر إلى أربعة عشر.

الطالب: (@٠١:٠١:٥٩)

الشيخ: لا، لو قلت ذلك، هذا خطأ، رابعَ ثلاثةٍ، فلهذا قلت لكم المعاني المترتبة، يعني الآن سننقل للتركيب ما قلناه قبل قليل في الإفراد، فيكون المعنى معنى التصيير، أي معنى الفعل، وهو الجعل، يعني أن ترفع العدد من العدد الأقل إلى العدد الأكثر، فتقول: (أنا رابعَ عشر ثلاثة عشر)، يعني أنا الذي رفعتهم من ثلاثة عشر إلى أربعة عشر، **وكيف تنطقها حينئذٍ؟**

لك وجهان:

- **الوجه الأول**: أن تُبقي التركيبين كما هما، أربعة ألفاظ مبنية على الفتح، فتقول: (أنا رابعَ عشرَ ثلاثةَ عشر).

- **والوجه الثاني**: أن تحذف العِقد من التركيب الأول، وتُعرب الوصف، وتُعرب اسم الفاعل، فتقول: (أنا رابعُ ثلاثةَ عشر).

والوجهان الباقيان لا يتأتيان هنا، قبل قليل ذكرنا ثلاثة أوجه، والثالث الضعيف، هنا ما يتأتى، قالوا: لك أن تأتي بالألفاظ أربعةً مبنيةً على الفتح، أو لك أن تحذف العِقد من التركيب الأول.

الطالب: (@٠١:٠٣:٥٨)

الشيخ: تقول: أنا رابعَ عشر ثلاثة عشر، أو أن تحذف العِقد من الأول فتقول: (أنا رابعُ ثلاثة عشر)، فإذا حذفت العِقد فقلت: (أنا رابعُ ثلاثةَ عشر)، لك أن تنوّن ولك أن تضيف، فتقول: (أنا رابعُ ثلاثة عشر، وأنا رابعٌ ثلاثة عشر).

الاستعمال السابع –وهو الأخير–: أن تستعمله مع ألفاظ العقود:

وهذا واضح، أن تقول: (الكتاب الحادي والعشرون، والثاني والعشرون والثالث والعشرون، إلى التاسع والتسعين).

وتقول: (المدرسة الحادية والثلاثون، والثانية والثلاثون والثالثة والثلاثون إلى التاسعة والتسعين)، أن تستعمل اسم الفاعل مع ألفاظ العقود، وهذا هو قول ابن مالك:

وَقَبْلَ عِشْرِيْنَ اذْكُرَا

وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

يقول: اذكر الفاعل المصوغ من العدد، اذكره قبل عشرين وبابه، يريد إخوان عشرين، يعني ألفظ العقود، بحالتيه أي التذكير والتأنيث، كيف تذكر فاعل مع ألفاظ العقود؟ يقول: قبل واوٍ، اذكره قبل واوٍ، يريد أن يقول إن العطف هنا لا يكون إلا بالواو، ولا يكون ببقية حروف العطف.

(الخامس والعشرون)، ما تقول: الخامس ثم العشرون، العرب لم تستعمل هنا إلا حرف العطف.

هذه الاستعمالات التي تحتاج إلى كلام ولها أحكام، أما إذا قلت مثلًا: (أنا خامسُ سبعةٍ، أو أنا ثالثُ خمسةٍ)، هذا معناه الوصفية، وهو المعنى الأصلي لاسم الفاعل، اسم الفاعل أنه يعني تتصف بهذا الأمر، وليس لك حينئذٍ إلا الإضافة؛ لأنه ليس على معنى الجعل، ليس على معنى التصيير، وإنما تقول أنا واحدٌ منهم

متصفٌ بهذا الوصف، (أنا خامس سبعة)، يعني أنا واحد من السبعة إلا أنني الخامس.

هناك ملحوظات سريعة فقط نمر عليها:

الخلاصة من حيث التذكير والتأنيث: أن بعض الألفاظ تلزم لفظها ولا تتأثر بالمعدود، وهي: نيّف، والمائة والألف وما في حكمهما، وألفاظ العقود.

وبعض الأعداد توافق المعدود في التذكير والتأنيث، وهي: الواحد والاثنان، وفاعل المصوغ من العدد، والعشرة في العدد المركب.

وبعض الأعداد تخالف المعدود وهي: الثلاثة إلى العشرة؛ لأنها مفردة، أما إذا كانت مركبة ذكرناها قبل قليل في الأعداد التي توافق.

ومن حيث التمييز:

الواحد والاثنان لا تمييز لهما، والعدد المفرد من الثلاثة إلى العشرة تمييزه جمعٌ مجرورٌ بالإضافة، والعدد المركب تمييزه مفردٌ منصوب، وكذلك ألفاظ القعود تمييزها مفردٌ منصوب، والمائة والألف تمييزها مفردٌ مجرورٌ بالإضافة.

من قواعد تمييز العدد -وقد أشرنا إليها من قبل-: أن التمييز في الأعداد دائمًا للأخير، وهذا يظهر إذا تعددت الأعداد، فأنت تقول: (خمسةُ رجالٍ)، فرجالٍ تمييز لخمسة، فإذا قلت: (خمسة وعشرون)، تجعل التمييز لخمسة أم عشرين؟ لعشرين تقول: (خمسةٌ وعشرون رجلًا)، كما تقول: (عشرون رجلًا)، نعم.

الطالب: (@٠١:٠٩:٢٨)

الشيخ: هي كلمة واحدة على سبيل العطف، خمسة وعشرون، جاءك خمسة وعشرون، لكن التمييز تجعله لأيهما؟ للأخير (خمسة وعشرون رجلًا).

طيب لو قلت (خمسة وعشرون ومائة)، لمائة، أيضًا تقول: (خمسة وعشرون ومائة رجلٍ).

طيب إذا قلت: (مائة وخمسة وعشرون)؟ رجلًا، لو قلت: (مائة وخمسة)؟ رجال، (مائة وخمسة رجال)، لو قلت: (خمسمائة رجلٍ)، قلنا رجلٍ تمييز لمائة، ومائة تمييز لخمس.

مما يذكره النحويون في آخر باب العدد، لهم عادة أنهم يتكلمون في آخر باب العدد على مسألة يسمونها **مسألة التاريخ**، نلخصها بسرعة، ولن نطيل فيها؛ لأنها ليست من المسائل النحوية، لكنها عادة العرب في التأريخ:

ملخصها أن العرب يؤرخون بالليالي لا بالأيام، لأن الليل عندهم أسبق من النهار، لأن شهورهم قمرية، والشهر القمري ليلته تسبق نهاره.

فلهذا يقولون في الليلة الأولى، لو أرادوا أن يؤرخوا لأمرٍ حدث في الليلة الأولى، يقولون: (حدث لأول ليلةٍ منه، أو حدث لغرّته، أو لمُهلّه، أو لمستهلّه).

ومن الليلة الثانية إلى الليلة الرابعة عشرة، يقولون: (خلت)، فيقولون: حدث لليلةٍ خلت، يعني في الثاني.

الطالب: (@٠١:١١:٥٤)

الشيخ: نعم، الليلة الأولى قلنا يقولون: في أول ليلة، أو في مهله أو مستهله، فإن مضت ليلة وحدث الأمر في الثاني قالوا: لليلةٍ خلت، أو لليلتين خلتا، أو لثلاثٍ خلون (الرابعة، نعم)، إذًا فليلةٍ خلت، وليلتين خلتا، طيب من الثالثة، يقولون: (لثلاثٍ خلون، وأربعٍ خلون، وتسعٍ خلون، وعشرٍ خلون).

الطالب: (@٠١:١٢:٤٥)

الشيخ: الثالثة: (ثلاثٍ خلون إلى عشرٍ خلون).

الطالب: (@٠١:١٢:٥٤)

الشيخ: نعم، فإذا وصلوا إلى الحادية عشرة، إلى الرابعة عشرة، رجعوا إلى خلت، فيقولون: لإحدى عشرة ليلة خلت، وأربعَ عشرة ليلة خلت، فإذا وصلوا إلى ليلة المنتصف قالوا: حدث لليلة المنتصف، أو للنصف منه، أو لانتصافه، ويجوز أن تقول: (حدث لخمس عشر خلت أو بقيت).

الطالب: (@٠١:١٣:٤٧)

الشيخ: لماذا لا يحسبونها؟

الطالب: (@٠١:١٤:٠٠)

الشيخ: طيب، خمسة عشر، قالوا: حدث لخمس عشرةَ ليلة خلت أو بقيت، فإذا تجاوزنا ذلك، من الليلة السادسة عشرة إلى التاسعة والعشرين قالوا: بقيت، يعني عكسوا بعد ذلك الأعداد، صاروا يعكسون، فيقولون: (لأربعَ عشرةَ ليلةً بقيت)، يعني بقي على الشهر أربعَ عشرة ليلة وينتهي.

الطالب: (@٠١:١٤:٥٠)

الشيخ: لا، أربعَ عشرةَ ليلةً بقيت، إلى إحدى عشرةَ ليلةً بقيت، فإذا بقي عشر ليال، قالوا: (حدث لعشرٍ بقين)، فأتوا بنون النسوة، (لعشرٍ بقين، لتسعٍ بقين، لثمانٍ بقين) إلى (لثلاثٍ بقين)، ثم (لليلتين بقيتا)، ثم (لليلةٍ بقيت)، لليلة تسعٍ وعشرين.

يبقى ليلة الثلاثين، يقولون: (حدث لأخر ليلةٍ منه، أو لسَراره، أو لسَرره)، هذا في الليلة الأخيرة، طيب وفي النهار الأخير، آخر نهار، يعني آخر يوم، يقولون:

(حدث لآخر يومٍ منه، أو لسلخه أو لانسلاخه).

ويصح أن يقال: (خلت، بدل خلون)، و(بقيت بدل بقين).

كل ذلك على الأفصح، المتعارف عليه عند العرب الفصحاء، في الجاهلية وفي صدر الإسلام، ولو قيل: (حدث في الخامس والعشرين، أو حدث في أول الشهر، أو في آخر الشهر)، فكل هذا صحيحٌ جائز لا بأس به ولا إشكال، وإنما نتكلم على ما كان متعارفًا عليه عند العرب قبل إيجاد التاريخ، والاتفاق على مبدأ التاريخ ونحو ذلك.

بعد أن اتفق المسلمون على التاريخ وتحددت الأمور، صارت الدقة في أن يقولوا: (في الخامس والعشرين، في السادس والعشرين).

فهذا ما تيسر في هذا الباب، باب العدد، وبه ننتهي من الكلام على باب العدد ولله الحمد.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس التاسع عشر بعد المائة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد...

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، نحن في ليلة الاثنين المتمَّة للعشرين من شهر صفر من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس التاسع عشر بعد المائة من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله.

وقبل أن أبدأ درس الليلة أحب أن أنبِّه على مسألةٍ ذكرناها في الدرس الماضي ثم إني بحثتها فبان لي فيها غير ما قلت؛ وهي تتعلق بالحادي عشر والثاني عشر – أي: بالمصوغ من العدد على وزن فاعل إذا رُكِّب- فقلنا في الدرس الماضي: ليس فيه إلا السكون، وهذا الذي تذكره بعض الكتب، لكنني عندما عدت إلى الكتب المتوسعة كـ [**التذييل والتكميل**] في شرح التسهيل لأبي حيَّان، وهو أكبر كتاب في النحو، ذكر فيه أن الأمرين جائزان -أي الفتح والسكون.

فذكر أن المصوغ من اسم الفاعل إذا رُكِّب وكان آخره ياءً -يعني الحادي عشر والثاني عشر- ففيهما الفتح والسكون، فتقول: البابُ الحاديَ عشر أو البابُ الحادي عشر، أما الفتح فظاهر على الأصل؛ لأن الأصل في الأعداد المركبَّة: البناء

على فتح الجزأين، وأما السكون: فهو للتخلص من المتحركات فيما هو كالكلمة؛ لأن التركيب -كما تعرفون- يجعل كلمتين في حكم كلمةٍ واحدة، فللتخلص من هذه المتحركات المتتابعة سكَّنوه كما فعلوا ذلك في "ذهبَ" إذا اتصلت بضمير رفعٍ متحرك، فيقولون: "ذهبْتُ" ولا يقولون "ذهبَتُ". أما ما سوى ذلك من الأعداد المركَّبة فليس فيها إلا فتح الجزأين؛ كالحاديةَ عشرَة، والثانيةَ عشرة، والخامسةَ عشرة، والخامسْ عشر، إلى آخره. فأحببت أن أنبه على ذلك في أول الدرس.

أما درس الليلة؛ فهو في

باب (كم وكأيِّن وكذا)

وهذا بابٌ ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد باب "العدد" اقتداءً بالنحويين، وهذا الباب يسميه النحويون باب **(كناية العدد)** أو **(كنايات العدد)**.

فالعدد يُكنى عنه في ثلاثة أسماء، وهي: **(كم، وكأيِّن، وكذا)**.

ومعنى كناية: هو اسمٌ غير صريح في التعبير عن المعنى؛ كالكناية التي في البلاغة، معروفة، فيُكَن عن عددٍ مُبهم مجهول غير محدَّد بهذه الأسماء **(كم، وكأيِّن، وكذا)**، ولها كلام وأحكامًا تفصيلية ستأتي -إن شاء الله- في شرح أبيات ابن مالك.

ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد هذا الباب في أربعة أبيات، قال فيها:

٧٤٦.مَيِّزْ فِي الاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا ... مَيَّزْتَ عِشْرِيْنَ كَكَمْ شَخْصًا سَمَا
٧٤٧.وَأَجِزَانْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرَا ... وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا
٧٤٨.وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِراً كَعَشَرَهْ ... أَوْ مِائَةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ
٧٤٩.كَكَمْ كَأَيِّنْ وَكَذَا وَيَنْتَصِبْ ... تَمِييْزُ ذَيْنِ أَو بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ

فجعل بيتين لـ (**كم**) الاستفهامية، وجعل بيتًا لـ (**كم**) الخبرية، وجعل بيتًا لـ (**كأيِّن وكذا**).

ولأن هذه الأسماء (**كم، وكأيِّن وكذا**) كنايات عدد -يعني كناياتٌ عن عددٍ مجهول- فتأخذ حكم الأعداد؛ فلا بد لها من تمييز، وكلها أسماء؛ لأدلة، من أوضحها: دخول حرف الجر عليها.

فتقول: بكم ريالٍ اشتريت هذا؟" وفي كم كتابٍ قرأت؟

وتقع مضافًا إليها؛ كالأسماء فتقول مثلًا: "فوق كم سطحٍ رقيت؟" ونحو ذلك.

بدأ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بـ (كم) فذكر أنها نوعان:

- **استفهاميةٌ.**
- **وخبرية.**

وبدأ بـ (**كم**) الاستفهامية فقال:

مَيِّزْ فِي الاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا مَيَّزْتَ عِشْرِيْنَ كَكَمْ شَخْصًا سَمَا

وَأَجِزَانْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرَا وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (كم) تأتي استفهامية؛ فيُستفهم بها عن عددٍ مبهم -قليلًا كان أم كثيرًا- ولا بد لها حينئذٍ من تمييز، نحو: كم درهمًا عندك؟ كم رجلًا أكرمت؟ وهكذا.

ويجوز أن يُحذف تمييزها إن كان معلومًا على قاعدة الحذف العامة، نحو قولك: كم صمت؟ تريد... يعني كم... لا شك أنه: كم يومًا صمت؟ فالتمييز هنا معلوم فجاز حذفه.

وكقولك لرجلٍ ينتظر ضيوفًا: كم جاء؟ يعني: كم ضيفًا جاء؟ وهكذا. فكل معلومٍ -كما تعرفون- يجوز حذفه.

- **وما تمييزها؟ ما نوع تمييزها؟**

نقول: **لتمييز (كم) الاستفهامية حالتان:**

الحالة الأولى: إذا لم تُسبق بحرف جر، **فيجوز في تمييزها وجهان:**

- **الأول**: أن يكون مفردًا منصوبًا.

وهذا هو الأكثر- كقولك: كم رجلًا؟ كم كتابًا؟ كم دولةً؟ كم ريالًا؟ وهكذا، وهو حينئذٍ كتمييز ماذا من الأعداد؟ كتمييز عشرين، أي: كتمييز ألفاظ العقود، وكتمييز الأعداد المركَّبة، وكتمييز الأعداد المتعاطفة؛ كلها مفردٌ منصوب، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

مَيِّـزْ فِـي الاسْـتِفْهَامِ كَـمْ بِمِثْـلِ مَـا مَيَّـزْتَ عِشْـرِيْنَ

يعني: ميِّزها بمفردٍ منصوب، ثم ذكر مثالًا لذلك فقال:

كم شخصًا سما

ويجوز في هذه الحالة -أي إذا لم تُسبق كم بحرف جر- أن تجر التمييز بـ "مِن" ظاهرة، فتقول: كم مِن ريالٍ معك؟ كم من ضيفٍ حضر؟ إلا أن هذا قليل، والأكثر -كما سبق- نصبه.

- **الحالة الثانية لتمييز (كم) الاستفهامية**: إذا سُبقت **(كم)** بحرف جر.

كأن تقول: بكم؟ في كم؟ على كم؟ إلى كم؟ وهكذا؛ ففي تمييزها ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون مفردًا مجرورًا، وهذا هو الأكثر والأحسن، تقول:

بكم درهمٍ اشتريت هذا؟

في كم كتابٍ قرأت؟

على كم رجلٍ اعتمدت؟ وهكذا.

والوجه الثاني: أن يكون مفردًا منصوبًا، كـلو لم تُسبق بحرف جر، تقول:

بكم درهمًا اشتريت؟

وفي كم كتابًا قرأت؟

وعلى كم رجلًا اعتمدت؟

بكم درهمًا اشتريت هذا؟ فيكون تمييزًا منصوبًا.

الحالة الثالثة للتمييز هنا: أن يجر بـ "مِن" ظاهرة، فتقول: بكم من ريالٍ اشتريت كذا؟ وعلى كم من رجلٍ اعتمدت؟ وهذا الوجه قليل، بكم من ريالٍ اشتريت كذا وكذا؟ قلنا: هذا الوجه قليل، وقيل: ضعيف، وذلك عندما تجمع بين حرف الجر قبل (**كم**) و"مِن" بعدها قبل التمييز، هذا الوجه مختلفٌ فيه؛ فبعضهم يقول: إنه ضعيف، وبعضهم يقول: إنه جائزٌ قليل.

وقد عرفنا أن الأكثر والأحسن في هذه الحالة: أن يكون تمييزها مفردًا مجرورًا، فتقول: بكم ريالٍ؟ وهذا هو قول ابن مالك:

وَأَجِزَانْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرَا   وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

يقول: إذا وليت (**كم**) حرف جر -يعني إن سُبقت (**كم**) بحرف جر- فأجِز أن تجر التمييز (**من مضمرا**)، إذا سُبقت (**كم**) بحرف جر كقولك "بكم" فإن التمييز يجوز فيه أكثر من وجه؛ لأنه قال: (**أجز**) يعني المسألة جائزة ليست واجبة، ماذا يجوز فيه؟ أن تجر التمييز بـ (**مِن مضمرا**) يعني محذوفة، فتقول: بكم ريالٍ؟ هذا يجوز.

ما الذي يجوز أيضًا؟ قلنا: يجوز النصب؛ بكم ريالًا على الأصل.

والوجه الثالث المختلَف فيه: أن تجمع بين حرفي الجر بـ كم من ريالٍ.

هذا ما يتعلق بـ (**كم**) الاستفهامية.

ثم انتقل ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى (**كم**) الخبرية، فقال:

وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرَاً كَعَشَرَهْ أَوْ مِائَةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ

(**كم**) الخبرية لا يُستفهم بها؛ فليس لها جواب، ولكنها يُخبر بها عن معدودٍ كثير ولكنه مجهول، يستعملها من يريد الافتخار والتكثير ونحو ذلك.

ولأنها كنايةٌ عن عدد لا بد لها من تمييز، نحو: كم أخٍ لك لم تلده أمك. التمييز "أخٍ".

ويجوز حذف التمييز هنا كما قلنا في (**كم**) الاستفهامية إذا كان معلومًا، نحو قولك لكريم: كم أكرمت وكم أعطيت. تقدِّره بما يناسب، كأن تقول: كم رجلًا أعطيت. أو كم مالًا أعطيت. ونحو ذلك.

وكقول الشاعر:

كم طوى البؤس نفوسًا لو رعت منبتًا خصبًا لكانت جوهرا

(**كم**) ثم أتى بجملة فعلية: "طوى البؤس نفوسًا" يعني: كم نفسًا طواها البؤس لو رعت منبتًا خصبًا لكانت جوهرًا.

طالب: (@٠٠:١٥:٥٢)

الشيخ: كم نفسٍ. نعم، أحسنت! يعني "كم نفسٍ".

- **وما تمييزها؟**

نوع تمييزها:

يجوز في تمييزها: أن يكون مفردًا مجرورًا بالإضافة، هذا هو الأكثر والأحسن، نحو: كم أخٍ لك لم تلده أمك. المعنى؟ ما معنى كم أخٍ لك لم تلده أمك؟ يعني: لك إخوانٌ كثيرون لم تلدهم أمك؛ فلهذا نقول: إن (**كم**) خبرية؛ لأنها من باب الإخبار، ليست من باب الاستفهام وهو إنشاء، إخبار؛ أُخبرك أن لك إخوانًا كثيرين.

ومن ذلك أن تقول: كم ريالٍ أنفقت فيما لا ينفع. كأن تقول: كم وقتٍ ضاع بلا فائدة.

ومن ذلك قول الشاعر:

كـــم شـــامتٍ لـــي إن هلـــك تُ وقائـــــــــــــــــلٍ لله درُّه

يعني: أن الناس يختلفون فيه من شامتٍ ومن مُثنٍ.

وكقول الآخر:

كــم نعمــةٍ لا تســتقل بشــكرها لله في طـــي المكـــاره كامنـــة

يريد أن يقول: إن كثيرًا من المكاره التي يظنها الإنسان من المكاره في طيها نعمٌ لا تستقل بشكرها؛ لعِظمها.

إذن.. **فالأكثر في تمييز (كم) الخبرية**: أن يكون مجرورًا مفردًا.

الوجه الثاني في تمييزها: أن يكون مجرورًا مجموعًا؛ كقولك: "كم إخوانٍ لك لم تلدهم أمك." يجوز في التمييز: أن يكون مفردًا مجرورًا، أو جمعًا مجرورًا. ومن ذلك قول الشاعر:

كـــم ملـــوكٍ بـــاد ملكهـــم ونعـــــيم ســـــوقةٍ بـــــادوا

تمييز (كم) الخبرية يكون على حالتين:

الحالة الأولى: يكون كتمييز الأعداد المفردة؛ كخمسةٍ وعشرة، وهو مجرورٌ مجموع، تقول: "عشرة رجالٍ، كم رجالٍ" وتارةً يكون كتمييز مائةٍ وألف، وهو مجرور ومفرد، تقول: "مائةِ رجل وكم رجلٍ".

ولذلك قال ابن مالك كما سبق:

وَاسْـــتَعْمِلَنْهَا مُخْبِـــرَاً كَعَشَـــرَهْ　　　أَوْ مِائَــــــــــــــــــــــةٍ

يعني تمييزها في الاستعمال:

- **إما أن يكون كتمييز عشرة –أي: كتمييز الأعداد المفردة.**
- **أو كمييز المائة والألف إذا كانت للإخبار.**

ثم مثَّل على ذلك بقوله: (**ككم رجالٍ أو مره**)، قوله: (**كم رجالٍ**) مثالٌ لـ (**كم**) الخبرية، وتمييزها مجرورٌ مجموع.

وقوله: (**كم مره**) تمييزٌ لها، وتمييزها مجرورٌ مفرد.

وقوله: (**مره**) أصلها "امرأة"، يقال في اللغة: امرأة، ومرأة، ومره؛ كلها واردة في اللغة، الأصل: الأول "امرأة"، ثم إن العرب تقول: "مرأة"، ثم بعد ذلك يخفِّفون "مرأة" تخفيفًا قياسيًّا بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على الساكن قبلها، فيقولون: (مره).

ويجوز في تمييز (**كم**) الخبرية وجهٌ ثالث، لم يذكره ابن مالك؛ لأنه واضح، لكن لا بد من النص عليه؛ وهو: جر تمييزها بـ "مِن" ظاهرة؛ كأن تقول: كم من أخٍ لك لم تلده أمك، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا﴾ [**النجم:٢٦**].

كل ذلك إذا لم يُفصل بين (**كم**) والتمييز، فإن فُصل بين (**كم**) والتمييز بفاصل، جُرَّ التمييز بمن ظاهرة، كقوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الدخان:٢٥] أي: كم من جناتٍ وعيونٍ تركوها، وكقوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾ [القصص:٥٨] أي: كم من قريةٍ أهلكناها، وكقوله تعالى: ﴿كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة:٢١١]، وكقوله: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون:١١٢].

وهكذا بين (**كم**) والتمييز بفاصل، إذا فُصل بفاصل، فإن التمييز حينئذٍ يُجر بـ "من".

نثير أيضًا بيتًا مشهورًا عند النحويين يقع فيه الخلاف كنحو هذا، وهو قول الفرزدق همَّام بن غالبٍ التميمي وهو يهجو جريرًا، فيقول له:

كم عمةٍ لك يا جرير وخالةٍ ... فدعاء قد حلبت عليَّ عشاري

يهجوه؛ لأن الفرزدق وقومه كانوا أسيادًا وأغنياء، وأن قوم جرير كانوا فقراء -وهم كذلك- وكانوا يخدمون عند الفرزدق وقومه، فيقول: إن عمَّاتٍ كثيرة وخالاتٍ كثيرة لك يا جرير قد حلبت عشاري علي، قوله: "حلبت عليّ" يدل على الإكراه، بخلاف ما لو قال "حلبت لي".

وقد جاء البيت بروايتين:

الأولى: بجر "خالةٍ وعمَّةٍ"، فـ (**كم**) حينئذٍ خبرية والمعنى واضح، وهو الذي قلناه قبل قليل.

وجاءت روايةٌ أخرى بالنصب: "كم عمَّةً لك يا جرير وخالةً"، وحينئذٍ اختلف النحويون والجمهور: على أن (**كم**) حينئذٍ استفهامية استفهامًا غير حقيقي، وإنما هو استفهامٌ تهكُّمي؛ كأنه يقول لي: أخبرني يا جرير عن عدد عمَّاتك وخالاتك

اللاتي خدمنني؛ فقد نسيت ذلك لكثرتهن.

هو أيضًا لا يريد العدد، يعني لا يريد جرير يقول له خمسٌ وستون أو ثلاثون، وإنما أتى بالكلام على سياق الاستفهام، لا من باب الاستفهام الحقيقي وإنما هو من باب الاستفهام التقريعي، من باب الاستفهام التهكُّمي.

ثم بعد ذلك ينتقل ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى (كأيِّن وكذا) في البيت الأخير، فيقول:

كَكَــمْ كَــأَيِّنْ وَكَــذَا وَيَنْتَصِــبْ   تَمِييْــزُ ذَيْــنِ أَو بِــهِ صِــلْ مِــنْ تُصِــبْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن (**كأيِّن وكذا**) مثل (**كم**) في الكناية عن عددٍ مُبهم، إلا أنها تختلف في الأحكام، وابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ اختصر الكلام على (**كأيِّن وكذا**) اختصارًا مُخِلًّا في هذا البيت؛ ولهذا كثُر نقض الشرَّاح لهذا البيت. الأحكام معروفة في كتب النحو، إلا أنه اختصرها اختصارًا في ظاهره: تجويز أشياء لا تجوز.

أما (كأيِّن)؛ كقولك: كأيِّن من رجلٍ أكرمته. تريد بذلك التكثير.

﴿كأين من قرية أهلكناها﴾ [الحج:٤٥].

﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران:١٤٦] إلى آخره.

(**كأيِّن**) الأصل فيها: أنها مكونةٌ من: كاف التشبيه، وكلمة (**أيٍّ**) المشددة الياء، فعندما دخلت كاف التشبيه -وهي حرف جر- جرَّت "كأيِّن"، فقيل: (**كأيِّن**)، ثم ذهبت معاني هاتين الكلمتين مفردتين واستحالت إلى كلمة يُراد بها الكناية عن العدد؛ فلهذا يجوز أن تكتبها بالتنوين "كأيٍّ" تنتهي بياءٍ مشدَّدة وتحتها كسرتان، وتقف عليها بالياء "كأي"، إلَّا أن الأكثر: أن الوقوف عليها بالنون (**كأيِّن**)؛ لاستحالتها بالتركيب إلى كلمةٍ لها معنًى آخر؛ فالأكثر في الوقوف عليها يكون بالنون، وكذلك في الإملاء، حتى (@٠٠:٢٧:٢٧) بعضهم اتفاق الإملائيين على

أنها تُكتب بالنون.

ولا شك.. أن (**كأيِّن**) الأكثر فيها والأحسن: أن تُكتب بالنون، إلا أن القياس لا يمنع كتابتها بالياء المنوَّنة. هذا ما يتعلق بلفظها وإملائها.

أما معناها -معنى (**كأيِّن**)- (**كأيِّن**) **معناها**: كـ (**كم**) الخبرية، يعني: يراد بها التكثير، يستعملها مَن يريد التعظيم والافتخار والتكثير ونحو ذلك.

تمييزها: يجوز في تمييزها: أن يكون مجرورًا بـ "مِن" ظاهرة، هذا هو الأكثر، **نحو**:

﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾ [الحج:٤٨].

﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ﴾ [العنكبوت:٦٠].

﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾ [آل عمران:١٤٦].

ومن ذلك قول الشاعر زهير بن أبي سُلمي في معلَّقته المشهورة:

وكائن ترى من صامتٍ لك معجبٍ ... زيادته أو نقصه في التكلم

وهذا البيت يبيِّن أن (كأيِّن) فيها لغات:

- منها: (**كأيِّن**).
- ومنها: "كائن".

قوله: "وكائن ترى من صامتٍ لك معجبٍ" أين تمييز "كائن"؟

طالب: "صامت".

الشيخ: "صامتٍ"، وقد جُرَّ بـ "مِن"، إلا أنه فُصل بين (**كأيِّن**) وصامت.

هذا الأكثر فيه: أن يُجر بـ "مِن" ظاهرة، ويجوز نصبه، وهذا قليل، ومن ذلك

قول الشاعر:

اطرد اليأس بالرجا فكأيِّن آلما حُمَّ يسره بعد عسر

يريد (**فكأيِّن**) من آلمٍ –أي: متألمٍ.

وهل يجوز جر تمييزه بالإضافة فتقول: "كأيِّن قريةٍ أهلكناها"؟

الجواب: هذا لم يرد ولا يجوز، هو لم يرد في السماع، ومع ذلك لا يجوز في القياس؛ لأن (**كأيِّن**) –كما قلنا قبل قليل– في أصلها مختومة بالتنوين، والتنوين لا يُجامع الإضافة، هذا ما يتعلق بـ (**كأيِّن**).

وأما (كذا)؛ فـ (**كذا**) يُكنى بها عن العدد القليل والكثير، بخلاف (**كأيِّن**) التي لا يُكنى بها إلا عن الكثير؛ لأنها بمعنى (**كم**) الخبرية، أما (**كذا**) فكنايةٌ مطلقة عن العدد –قليلًا كان أم كثيرًا.

وأما تمييزها؛ فلا يكون إلا منصوبًا، تقول: "قبضت كذا درهمًا"، فـ (**كذا**) كنايةٌ عن عددٍ مجهول، قد يكون قليلًا وقد يكون كثيرًا، يعني يجوز أن تقول ذلك –سواءٌ كان المقبوض مالًا كثيرًا أم كان المقبوض مالًا قليلًا– ولا يجوز جر تمييز (**كذا**) بـ "مِن" ولا بالإضافة، لا تقول "قبضت كذا درهمٍ" أو "كذا من درهمٍ"، لا يجوز في تمييزه إلا النصب.

وهنا فائدة تتعلق بـ (كذا): فقد ذكرنا لمناسبة الباب: أن (**كذا**) تأتي كنايةً عن عدد مجهول –قليلٍ أو كثير– **ولها حينئذٍ ثلاثة استعمالات:**

الأول –وهو الأكثر–: أن تُعطف على مثلها، أن تُكرَّر وتُعطف، فتقول: "قبضت كذا وكذا درهمًا".

والاستعمال الثاني: أن تُفرد، فتقول: "قبضت كذا درهمًا".

والاستعمال الثالث: أن تكرَّر بلا عطف، فتقول: "قبضت كذا كذا درهمًا".

فالأول هو الكثير، والثاني جائز، والثالث قليل.

قال الشاعر:

عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرًا كذا وكذا لُطفًا به نسي الجهد

وأيضًا فائدةٌ أخرى في (**كذا**): فـ (**كذا**) -كما قلنا- كنايةٌ عن عدد، لكنها قد تُستعمل كنايةً عن غير عدد، يعني عن أمرٍ مبهم؛ أن تكون كنايةً عن أمر، عن خبر، عن حكاية، عن قصة، عن حديث، حكاية عن مجهول.

ومثلها في ذلك -يعني في كونها كنايةً عن أمرٍ مجهول ليس بعدد- مثلها في ذلك "كيْتَ وكيْتْ، وليْتَ وليْتْ" مثلثي التاء، أقول: "كيْتَ، وكيْتُ، وكيْتِ"، كلها جائزة والأكثر الفتح "كيْتَ وكيْتَ"، فإذا كانت هذه الثلاثة -(**كذا**) وكيْتَ وكيْتْ، وليْتَ وليْتْ- إذا كانت كنايةً عن أمر مجهولٍ ليس بعدد، فيجب فيها التكرار والعطف "كذا وكذا، كيتَ وكيتْ، ليتَ وليتْ"، وتكون حينئذٍ مركَّباتٍ مزجية تُعامَل وتُعرب كالمركَّب المزجي، فتُعرب حينئذٍ على حسب موقعها إعرابًا واحدًا، نحو: "قلت له كذا وكذا". "كذا وكذا" كنايةٌ عمَّا أقول ليس عن عدد، وإعرابه هنا: مفعولٌ به. إذا كان كنايةً عن...

طالب: (**@٠٠:٣٥:٣٦**)

الشيخ: أو كناية عن غير عدد.

لكن ما إعراب "قلت له كذا وكذا"؟

طالب: مفعول به.

الشيخ: مفعولٌ به أم مفعولٌ مطلق؟ على حسب المكني عنه؛ كأن قلت له قولًا

فمفعولٌ مطلق، لكن إن قلت له اذهب، أو إن قلت له اِجلس، أو قلت له حقًّا، يعني أنه كنايةٌ عن... غير كلمة "قول"، يعني "عمَّا أقول" فيكون مفعولًا به.

طالب: (@٠٠:٣٦:١٧)

الشيخ: بلا، مقول القول إن كان مقولًا فهو مفعولٌ به، وإن كان لفظ القول فمفعولٌ مطلق، يعني مثلًا: ﴿وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء:٢٣] هذا مفعولٌ مطلق، لكن "قل له حقًّا" أو "قل له الحق" أو "قل له الصدق" أو "قل له اذهب"، فهو مفعولٌ به، إما مفرد "قل له الحقَّ" أو جملة "قل له اذهب"، فجملة "اذهب" هنا مفعولٌ به، مقول لقول مفعولٌ به.

ومن ذلك: الحديث المشهور: «**يقال للعبد يوم القيامة: أتذكر يوم كذا وكذا وفعلت فيه كذا وكذا؟**» فقول: «**كذا وكذا**» في «**تذكر يوم كذا وكذا؟**» مضافٌ إليه مبنيٌّ على سكون الجزأين في محل جر، الإعراب كالمركَّب للمزجِ. «**وفعلت فيه كذا وكذا**»، «**كذا وكذا**» مفعولٌ به في محل نصب.

وتقول: "صنع العامل كَيْتَ وكَيْتَ" مفعولٌ به مبنيٌّ على فتح الجزأين في محل نصب.

"وكان الأمر ليْتَ وليْتَ" خبر "كان" في محل نصب، وهكذا.

فائدة:

(**كم**) الاستفهامية والخبرية و(**كأيِّن**) التي بمعنى (**كم**) الخبرية، هذه لها الصدارة، فيجب أن تقول: "كم رجلًا أكرمت؟" سواءٌ أردت الاستفهام أم أردت الخبر، هي الجملة واحدة، إن أردت الاستفهام: "كم رجلًا أكرمت؟" فـ (**كم**) استفهامية، وإذا أردت الخبر تقول: "كم رجلٍ أكرمت" فتريد الخبر، ولـ (**كم**) الصدارة فيهما.

ولا يجوز أن تقول "أكرمت كم رجلًا"، وتقول: "كأيِّن من داعيةٍ آذاه الناس فصبر"، إن شئت (**كم**) خبرية، وإن شئت (**كأيِّن**)؛ لأننا قلنا: إنهما بمعنًى واحد، تقول: "كم من داعية آذاه الناس فصبر" أو تقول: "كأيِّن من داعيةٍ آذاه الناس فصبر"، ولا يجوز أن تقول "آذى الناس كأيِّن من داعيةٍ فصبر" أو "آذى الناس كم من داعيةٍ فصبر"؛ لأن لها الصدارة.

أما (**كذا**) فليس لها الصدارة؛ فلهذا يقال: "ملكت كذا وكذا درهمًا"، و"قلت له كذا وكذا" إلى آخره.

وهنا فائدةٌ أخرى لا بد أن تسأل عنها وهي تتعلق بإعراب (**كم**) -استفهامية إن كانت أو خبرية- مع أن إعرابها مرَّ مرارًا، تكلمنا عليه في إعراب أسماء الاستفهام والشرط، لكن نحب أن نعيده أيضًا؛ لأن الكلام في الإعراب دائمًا مهم والتذكير به طيِّب:

إعراب (**كم**) بنوعيها: (**كم**) -كما عرفنا- اسم، فتُعرب إعراب الأسماء، وهي اسمٌ مبني، إذن.. فإعرابها محلي، فتقع في محل رفع وفي محل نصب وفي محل جر.

فإن سُبقت بحرف جرٍّ أو بمضافٍ، فهي حينئذٍ في محل جر، نحو: "بكم درهمٍ اشتريت هذا؟" أو "فوق كم مدينةٍ مرَّت الطائرة؟".

وإذا كُني بها -أليست كنايةً؟ بلا- وإذا كُني بها عن زمان أو مكان أو مصدرٍ، كانت مثلها في الإعراب، نحو: "كم يومًا صمت؟" ما إعراب (**كم**)؟ ظرف زمان في محل نصب مبنيٌّ على السكون. أين ناصبه؟ الفعل "صمت"، وأما "يومًا" فتمييز.

وكقولك: "كم ميلًا مشيت؟"

"كم" ظرف مكان في محل نصب مبني على السكون.

و"ميلًا" تمييزٌ منصوب.

"مشيت" فعلٌ وفاعل.

وكقولك: "كم زيارةً زرت؟" ما إعراب "كم"؟

مفعولٌ مطلق في محل نصب مبنيٌّ على السكون.

و"زيارةً" تمييز.

و"زرت" العامل، وهكذا.

وإن كُني بها عن ذات، فيصير عن زمان أو مكان أو مصدر، إن كُني بها عن ذات، يعني: عن إنسان، عن حيوان، عن جماد. كُني بها عن ذات، إن كُني بها عن ذات فإن ولِيَها فعلٌ لم يستوفِ مفعوله، فهي... مفعوله، نحو: "كم رجلًا أكرمت؟"، "كم" هنا كناية عن رجل، ذات.

ما إعراب "كم"، "كم رجلًا أكرمت؟" مفعولٌ به مقدَّم طبعًا وجوبًا؛ لأن له الصدارة، مفعولٌ به في محل نصب مبنيٌّ على السكون، وناصبه "أكرمت"، و"رجلًا" تمييز.

وإن كُني بها عن ذات في غير ذلك، يعني: لم يليها فعلٌ لم يستوفِ مفعوله، فهي مبتدأ.

طالب: (@٠٠:٤٤:٢٩)

الشيخ: لم يستوفِ مفعوله، إذا كُني بها عن ذات في غير الحالات السابقة، وهي التي وليها فعل لم يستوفِ مفعوله، فهي مبتدأ، كأن يليها فعل استوفى مفعوله؛ كأن تقول: "كم رجلًا أكرمته".

"كم" مبتدأ في محل رفع مبني على السكون.

و"رجلًا" تمييز.

و"أكرمته" فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ به.

أو ويَليها فعلٌ لازم؛ كأن تقول: "كم رجلًا ذهب" أو "كم طالبًا نجح".

"كم" مبتدأ.

و"رجلًا" تمييز.

و"نجح" فعلٌ ماضٍ، وفاعله مستتر، والجملة خبر "كم".

أو لم يليها فعل، لم يأتِ بعدها فعل، نحو: "كم طالبًا في الفصل؟"، أو "كم رجلًا في المسجد؟".

ف، "كم" مبتدأ.

و"طالبًا" تمييز.

و"في الفصل" خبر المبتدأ، وفهمنا ما معنى وقوع شبه الجملة خبرًا، فلا نعيد ذلك.

إذن.. فهذا هو إعراب "كم" بنوعيها.

ما إعراب كم في قولك: "كم أخٍ لك لم تلده أمك"؟

طالب: مبتدأ.

الشيخ: ما إعراب "كم" في قولك: "كم ملوكٍ بادوا"؟

طالب: مبتدأ.

الشيخ: كم كتابًا قرأت؟

طالب: مفعولٌ به.

الشيخ: "كم كتبٍ قرأتها." أريد بذلك الإخبار عن الكثرة، مبتدأ، إلى آخره، وهكذا.

مما يفترقان فيه: قالوا: إن "كم" الاستفهامية إذا أبدلت منها دخلت همزة الاستفهام على البدل، وهذا يُذكر في باب البدل أيضًا، والعلة واضحة؛ وهو كون "كم" استفهامًا؛ فلهذا يدخل الاستفهام على البدل منها؛ كأن تقول: "كم رجلًا عندك؟ أعشرون أم ثلاثون؟"

فـ"كم" مبتدأ.

و"رجلًا" تمييز.

و"عندك" خبر.

"أعشرون" الهمزة حرف استفهام داخلٌ على البدل.

و"عشرون" بدلٌ من "كم".

"أم" حرف عطف، "ثلاثون" معطوفٌ على "عشرون".

ولو قلت: "كم رجلًا أكرمتَ؟" لو كنت تقول في البدل ماذا؟ "كم رجلًا أكرمت؟ أعشرين أم ثلاثين؟"، وتقول: "بكم رجلٍ مررت؟ أعشرين أم ثلاثين؟" ويجوز: "أبعشرين أم ثلاثين؟"؛ لأن حرف الجر يجوز أن يُعاد أيضًا مع البدل، بخلاف "كم" الخبرية؛ فلا تقترن همزة الاستفهام بالبدل منها؛ لأنها لا تدل على استفهام.

فتقول: "كم رجلٍ عندك" تريد التكثير، "كم رجلٍ عندك، عشرون، بل ثلاثون".

فـ "كم" مبتدأ.

و"رجلٍ" تمييز.

و"عندك" خبر.

و"عشرون" بدلٌ من "كم".

و"بل" حرف عطف، و"ثلاثون" معطوفٌ على "عشرون".

يسأل سؤالًا جيِّدًا، وهو: إعراب التمييز، إذا جاء مجرورًا في نحو قولك: كم أخٍ لك، كم رجلٍ عندك في الخبر، كيف نعربه؟

الحكم الأصلي للتمييز -كما تعرفون-: النصب، ثم إنهم يذكرون في باب التمييز: أن التمييز قد يُجر إما بـ "من" أو بالإضافة، فتقول: "عندي صاع برٍّ" أو "صاعٌ من برٍّ"، والأصل: "عندي صاعٌ برًّا"، فإن قلت: عندي صاعٌ برًّا، فتمييزٌ منصوب، وإن جررت فبالإعراب الصناعي تُعرب بحسب الباب النحوي، يعني تقول: عندي صاع برٍّ، تقول: "صاع" مضاف، و"برٍّ" مضافٌ إليه مجرور وعلامة جره الكسرة وهو التمييز.

و"عندي صاعٌ من برٍّ"، تقول: "صاعٌ" مبتدأ مؤخَّر، ومن حرف جر، و"برٍّ" اسمٌ مجرورٌ بـ "من" وهو التمييز في المعنى.

وكذلك في "كم رجلٍ عندك" في الخبر، أو "كم أخٍ لك"، "أخٍ" هنا مضافٌ إليه مجرور وعلامة جره الكسرة وهو التمييز. وأشرنا إلى ذلك في عدة نظائر في نحو الكلام على إعمال المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة.

لو قلت مثلًا: "يعجبني إكرام زيدٍ الأستاذَ"، أو "يعجبني إكرام الطالب الأستاذ". "إكرام" مصدر يعمل عمل فعله، وهو "يكرم"، والأستاذ المكرَم

مفعولٌ به، والطالب من حيث المعنى هو الفاعل، لكن من حيث الإعراب الصناعي نعربه بحسب بابه النحوي، فنقول: "إكرام" فاعل، وهو مضاف، والطالب مضافٌ إليه مجرور، وهو الفاعل في المعنى.

فلهذا يقول النحويون هنا: إن "إكرام" مضافةٌ إلى فاعلها، ويجوز أن تضيف المصدر إلى المفعول، فتقول: يعجبني إكرامُ الأستاذِ الطالبُ. فالطالبُ فاعل، والأستاذِ مضافٌ إليه وهو المفعول به، فيكون من إضافة المصدر للمفعول به.

وكذلك اسم الفاعل؛ لو قلت: "محمدٌ مكرم زيدٍ" لك أن تقول: "مكرمٌ زيدًا"؛ فهو مفعولٌ به، والفاعل مستتر هو، ولك أن تضيف فتقول: "مكرمُ زيدٍ"، فيقولون: إن اسم الفاعل أضيف إلى مفعوله، ففي الإعراب نعرب إعرابًا صناعيًّا: مضافًا إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، وهو المفعول به. والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى له وأصحابه أجمعين.

الدرس العشرون بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأهلًا وسهلًا ومرحبًا بكم في الليلة العاشرة؛ ليلة الاثنين من شهر ربيعٍ الآخر، من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، في جامع الراجحي في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه، الدرس المكمل للعشرين بعد المائة من دروس شرح ألفية ابن مالك في النحو رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والليلة -إن شاء الله- سيكون الكلام على درسٌ لطيف خفيف، يسميه النحويون

باب (الحكاية)

سنقرأ الأبيات، ثم نعلق على (الحكاية)، ما تكلم عليه ابن مالك وما أهمله رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب:-

٧٥٠.اِحْكِ بِأَيٍ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِيْنَ تَصِلْ

٧٥١.وَوَقْفًا احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ وَالنُّوْنَ حَرِّكْ مُطْلَقًا وَأَشْبِعَنْ

٧٥٢.وَقُلْ مَنَانِ وَمَنَيْنِ بَعَدَ لِي إلْفَانِ بِابْنَيْنِ وَسَكِّنْ تَعْدِلْ

٧٥٣.وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتٌ مَنَهْ وَالنُّوْنُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ

٧٥٤.وَالْفَتْحُ نَـزْرٌ وَصِلِ التَّا وَالأَلِفْ بِمَـنْ بِـإِثْرِ ذَا بِنِسْـوَةٍ كَلِـفْ
٧٥٥.وَقُـلْ مَنُـوْن وَمَنِـيْنَ مُسْـكِنًا إِنْ قِيْـلَ جَـا قَـوْمٌ لِقَـوْم فُطَنَـا
٧٥٦.وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لاَ يَخْتَلِفْ وَنَـادِرٌ مَنُـوْن فِـي نَظْـم عُـرِفْ
٧٥٧.وَالْعَلَـمَ احْكِيَنَّـهُ مِـنْ بَعْـدِ مَـنْ إِنْ عَرِيَـتْ مِـنْ عَـاطِفٍ بِهَـا اقْتَـرَنْ

نبدأ بالتعليق على الماضي:

هذه الأبيات، وقول مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الثاني، في آخره، **"وَأَشْبِعَنْ"** واضحٌ أن النون، هي نون التوكيد، والسؤال: هل هي نون التوكيد الخفيفة؟ أم الثقيلة؟ الخفيفة الساكنة؟ أم الثقيلة المشددة؟ الجواب: (هي نون التوكيد الثقيلة المشددة)، ولا يصح أن نقول إنها نون التوكيد الخفيفة؛ فهي نون التوكيد المثقلة الشديدة، سُكِّنَت عند الوقف؛ لأن الوقوف كما تعرفون يكون على الساكن.

وقد ذكر الشيخ خالد الأزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إعراب الألفية أن: النون هنا هي نون التوكيد الخفيفة الساكنة، وهذا غفلةٌ من الشيخ خالد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وإن كان من أكابر النحويين، عمَ قرره النحويون من أن نون التوكيد الخفيفة المفتوح ما قبلها، يجب قلبها ألفٌ عند الوقف، نعم!، وهذا ما قرره النحويون، ومنهم ابن مالك في ألفيته تنظيرًا وتطبيقًا، فتنظيرًا في قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب (نون التوكيد) الذي شرحناه من قبل، وفي آخره يقول:-

وَأَبْـدِلَنْهَا بَعْـدَ فَـتْح أَلِفَـا وَقْفًـا كَمَـا تَقُـولُ فِـي قِفَـنْ قِفَـا

وتطبيقٌ في أبياتٍ كثيرة، مرةٌ نبهنا على بعضها في الألفية، ومن ذلك قوله في باب اسم الإشارة:

وَبِـأُوْلَى أَشِـرْ لِجمْـع مُطْلَقًـا وَالْمَـدُّ أَوْلَـى وَلَـدَى الْبُعْـدِ انْطِقَـا

يريد (انطقن) وقال:

وَبِهُنَـــا أَوْ ههُنَـــا أَشِــــرْ إلَـــى دَانِــي الْمَكَــانِ وَبِــهِ الْكَــافَ صِــلاَ

يريد (صلن) ومن ذلك قوله في باب اللا التي لنفي الجنس:

وَرَكّــــبِ الْمُفْــــرَدَ فَاتِحًــا كَــلَا حَــوْلَ وَلاَ قُــوَّةَ وَالْثَّــانِ اجْعَــلَا

يريد (اجعلن)، ثم قال:

مَرْفُوْعًــا أَوْ مَنْصُــوبًا أَوْ مُرَكَّبًــا وَإِنْ رَفَعْـــتَ أَوَّلًا لاَ تَنْصِبَـــا

مع أن (لا) هنا ناهية، جازمة، ومع ذلك قال: " **لاَ تَنْصِبَا**" لم يقل: (لا تنصبِ) هي جازمة؛ تجزم الفعل، لكنه أراد أن يقول: (لا تنصبن)، ثم أبدل ال(ن) ألفًا عند الوقف؛ والإمام السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الهمع، نقل أن: هذا الحكم إجماعٌ عند النحويين، أن ألف التوكيد الخفيفة تُقلب عند الوقف ألفًا، أن نون التوكيد الخفيفة تُقلب ألفًا عند الوقف؛ وهذا حكمها في قراءة القرآن كما ترون، فإذا قرأ مثلاً: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق:١٥]، في الوصل تكون نونًا: (لنسفعن بالناصية)؛ وعند الوقف يجب أن تقلبها ألفًا، وتقل: (لنسفعا)، وكذلك في قوله: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف:٣٢]، إذا وصلت (ن) (وليكونن من الصاغرين)، وإذا وقفت تقلبها (ألفا) (وليكونا) وهكذا.

في الخلاصة: إنها نون التوكيد الشديدة، وُقِفَ عليها بالسكون، طيب! وفي نهاية الشطر الأول من البيت الثالث، البيت الثالث هنا، يقول في الشطر الأول منه، قال: -"**وَقُلْ مَنَانِ وَمَنَيْنِ بَعَدَ لِي**" نهاية هذا الشطر، هو نهاية ثلاثة أرباع الألفية؛ لأن الألفية كما سبق مرارًا، هي ألف بيتٍ وبيتان، ثلاثة أرباعها؛ سبعمائة وواحدٌ وخمسون بيتًا ونصف؛ فثلاثة أرباع الألفية هنا ونحمد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن وفقنا إلى أن نُنهي ثلاثة أرباعها، ونسأله عَزَّوَجَلَّ أن يوفقنا لشرح باقيها، وأن يجعل هذا الشرح مباركًا مفيدًا ومفهومًا.

أما شرح هذا البيت وهذه الأبيات؛ فالمراد ب(الحكاية) يعني لغة المماثلة، تقول: حاكيته، يعني قد فعلتُ فعلاً يماثل فعله، هذا في اللغة؛ أما في اصطلاح النحويين ف (الحكاية) هي إيراد لفظ المتكلم على هيئته من غير تغيير، أو على صفته، هو أن تورد الكلام الذي قاله المتكلم كما هو؛ من غير تغيير، إما بلفظه، أو بصفته، وسيتبين ذلك بعد قليل، ما الفرق بين أن تُبقي شيء بلفظه، أو أن تحكيه بصفته وهيئته.

و(الحكاية) حكاية الكلام على نوعين:- النوع الأول: (حكاية الجمل) والثاني: (حكاية المفرد).

أما الأول (حكاية الجمل): أن تحكي الجملة كما هي، سواء إن كانت اسميةً، أم فعليةً، أن تحكي الجملة كما هي، سواء إن كانت ملفوظةً، أم كانت مكتوبةً؛ فالملفوظة كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم:٣٠]، عيسى قال: (إني عبد الله) فحُكي قوله: ﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم:٣٠]، وفي قوله تعالى: (وقالوا الحمد لله الذي سخر لنا هذا)، و(قالوا)، ثم جاؤوا في الجملة التي قالوها:-

(الحمدُ لله): جملةٌ اسمية

وتقول قرأت على فص خاتم رسول الله ﷺ: (محمدٌ رسول الله)، هذا الذي كان مكتوبًا على فص الخاتم

(محمدٌ رسول الله): جملة اسمية مرفوعة الجزأين.

فتقول: قرأتُ (محمدٌ رسول الله)، فتحكيها كما كُتبت، ومن ذلك قول ذي الرمة، قال:

"سمعتُ الناسُ ينتجعون غيثًا فقلت لصيد حاء انتجع بلال"

، يقول: (سمعتُ)، طيب ماذا سمع؟، سمعت هذه الجملة، الناس بعضهم

يقول لبعض، الناس ينتجعون غيثًا، سمع هذه العبارة، فآتاها كما هي، "سمعتُ الناسُ ينتجعون غيثًا فقلت لصيد حاء" هذا اسم ناقته، "انتجع بلالًا"، وكان من المعروفين بالكرم، ومن ذلك البيت المشهور الذي قاله الشاعر:

وجـــدنا في كتـــاب بنـــي تمـــيم أحـــق الخيـــل بالركـــب المثـــارُ

يعني وجدوا هذا مكتوبًا في هذا الكتاب، ولو أعرب لكان ينصب، لأن (وجد) تنصب مفعولين تنصب مفعولين، فكان يقول: "وجدنا أحق الخيلِ بالركبِ المثارَ)، لكنه حكى الجملة الاسمية كما هي؛ فأبقى المبتدأ والخبر حرف عين.

وتقول أيضًا: (كتبتُ سلامٌ عليكم)، ونحو ذلك.

والجمل كما رأيتم؛ تُحكى بعد القول، وبعد السماع، وبعد الكتابة، والقراءة، ما في حكم معناها، تقول: (قرأت كذا)، (قلت كذا)، (سمعت كذا)؛ يعني أشياء فيها قراءة أو سمع، ولكن تُحكى الجملة بعد غيرها، لا تُحكى بعد جاء ولا ذهب، ولا أفعالٌ أخرى، وإنما تحكي شيئًا مكتوبًا أو مسموعًا، إذًا فتحكِ بعد الأفعال التي تدل على سماعٍ، أو قراءةٍ، أو كتابةٍ، أو قولٍ، ونحو ذلك؛ هذا ما يتعلق بحكاية الجمل.

والنوع الثاني من الحكاية: (حكاية المفرد)؛ أن تحكي اسمًا مفردًا، وحكاية المفرد على ضربين:-

الضرب الأول: أن تكون الحكاية بأداة استفهام؛ وهو الذي يعقد له النحويون هذا الباب في العادة، في العادة يُعقد هذا الباب، ثم باب الحكاية؛ يعقدونه للحكاية بأداة الاستفهام، وهما (أيٌّ) و(مَنْ)، يسمونه (الحكاية بأيٍ ومن)، ويسمونه (الاستثبات بأيٍ ومن)، (الاستثبات) لأنه يأتي سؤالاً بعد كلام سابق، تسأل تستثبت بأيٍ ومن.

الضرب الثاني –من حكاية المفرد-: أن تكون الحكاية بغير أداة استفهام؛ أن تكون الحكاية بغير أداة الاستفهام، وهذا لا يكون؛ إلا إذا قصدت لفظ الكلمة دون معناها، إذا قصدت لفظ الكلمة؛ أي حروف الكلمة، دون معناها؛ فحينئذ يجوز أن تحكي هذه الكلمة بحروفها؛ لأنك تريد حروف الكلمة، ولا تريد ما فيها من معنى، فإذا أردت لفظ الكلمة، أردت حروف الكلمة لفظ الكلمة، دون معناها؛ فحينئذٍ يكون لهذه الكلمة التي أردت لفظها، يكون لها حكمان:

الأول: أن هذه الكلمة أيًا كانت، اسمًا، أو فعلاً، أو حرفًا، أو جملةً؛ أن هذه الكلمة إذا أردت لفظها دون معناها؛ تنقلب إلى اسم، وتكون علمًا.

الأمر الثاني: أنه يجوز لك فيها الحكاية؛ أن تحكيها على لفظها، وأن تعربها؛ أن تخضعها للإعراب؛ ولذلك أمثلة كثيرة؛ لأنه حكم عام، كل ما أردت لفظه جازت حكايته، من أمثلة ذلك، لو قلت مثلاً: (أكرمَ زيدٌ بكرًا)، الآن أنت تريد بهذه الكلمات معانيها؟، أم مجرد ألفاظها وحروفها؟ تريد المعنى؛ تريد أن زيد فعل الإكرام وأوقعه على بكر، تريد المعنى؛ معنى أكرم، معنى زيد، معنى بكر، تريد المعاني ما يجب الإعراب:

أكرم، زيدٌ: فاعل، وأكرم: مفعولٌ به،

فإذا قلت: زيدًا: مفعولٌ به منصوب، نقول في الإعراب: زيدًا مفعولٌ به منصوب،

أو من الآن زيدًا في هذه العبارة، زيدًا مفعولٌ به منصوب، هل تريد زيدًا الاسم الدال على المسمى؟ أم تريد زيدًا أي هذه الكلمة، وهذا اللفظ، وهذه الحروف الواردة في الجملة السابقة؟ تريد اللفظ، هذا اللفظ مفعولٌ به؛ ف (زيدًا) هنا يجوز أن تحكيه كما هو، تقول زيدًا مفعول به منصوب، ويجوز الإعراب: زيدٌ مفعولٌ به

منصوب، ليس زيدًا (بكرًا)، زيدٌ مرفوع، بكرًا،

نقول: بكرًا مفعولٌ به منصوب، لك أن تحكي لأنك أردت اللفظ، ولك أن تعرب لأن الإعراب هو الأصل.

وتقول، طيب! أكرم، أعرب أكرم

(أكرم): فعلٌ ماضٍ، طب أعرب لي هذه العبارة، أعرب قولك في الإعراب (أكرم فعلٌ ماضٍ)، سنقول:

(أكرم) مبتدأ، و**(فعلٌ)** خبره، و**(ماضٍ)** صفة الخبر.

كيف قلنا أنَّ أكرم مبتدأ، والمبتدأ لا يكون إلا اسمًا؛ لأنك أردت الآن لفظ الكلمة، أردت الحروف الدالة على هذا الفعل؛ فصار علمًا على هذا الفعل، **(أكرم فعلٌ ماضٍ)**، (أكرم) هنا المراد به اللفظ هذه الحروف؛ فيكون علمًا على الفعل، نقول مبتدأ، وتحكيه كما هو، ولو أعربته، طبعًا إعراب ما لا ينصرف.

طيب! ومن ذلك مثلاً الحديث المشهور: **(إياكم واللو؛ فإن اللو تفتح عمل الشيطان)** يريد (إياكم) وهذا اللفظ، وهذه الكلمة؛ فلهذا أدخل (أل) عليها، وأنتم تعرفون أن (أل) من خصائص الأسماء، ما حرف، ما تدخل على قد، وعلى في، وعلى عن، لكنها دخلت على (أن)، لأنه المراد بها هنا الحكاية، أن تحكي لفظها؛ فصارت اسمًا.

ومن ذلك مثلاً قول العرب، قال رجلٌ لرجلٍ آخر منهم، قال: (هناك ثمرتان) يشتغلون في أمر مهم وكذا؛ فيقول الأول: (هناك ثمرتان)؛ فقال له الآخر: (دعنا من ثمرتان)، هو لا يريد دعنا من تمرة وتمرة، لا يريد معنى الكلمة، وإنما دعنا من لفظك، دعنا من كلامك، هذا المراد؛ فلهذا جاز له أن يحكي، ولو قال: (دعنا من ثمرتين) جاز.

طيب! ومن ذلك أيضًا، قول بعض العرب أيضًا، قال: (أليس فلانٌ قرشيًا؟!)، هنا المعنى المراد المعاني

(ليس): هو اسمها منصوب وخبرها مرفوع؛

(أليس فلانٌ قرشيًا؟!)، فقال هذا الرجل: (ليس بقرشيًا)، ليس (ب): حرف جر، ليس بقرشيًا؛ لأنه لم يرد أن يجيب عن سؤاله؛ يعني لم يرد أن يبين قرشي أو ليس بقرشي، وإنما أراد أن يقول: (ليس الرجل الذي تقول)، ليس بيعني، ليس بهذا اللفظ الذي تقوله، ليس الرجل كما تقول، وليس المراد هو خصوص القرشي أنه قرشي أو ليس قرشي، ولم يقل: (هذا الرجل ليس كما تقول)؛ ولهذا نقول: (ليس فلانٌ كما تقول)؛ فالمراد اللفظ: (ليس فلان كما قلت)، كما أنه لو قال: (ليس فلانٌ كما قلت)؛ فلهذا أبقى اللفظ كما هو.

ومن ذلك الأسماء المعربة بالحروف؛ كالأسماء الستة، المثنى، وجمع المذكر السالم، هذه تعرب بالحروف، إذا سميت بها؛ يعني إذا صارت أسماءً، ولم ترد حقيقة التثنية والجمع فيها، كأن تسمي ابنك (أسدان)، لك ابن فسميته (أسدان)؛ أنت لا تريد أسد وأسد مثنى، وإنما جعلت هذا اللفظ علمًا على هذا الرجل؛ يعني رجل واحد سُمي أسدان، إذًا ما تريد المعنى أسد وأسد، وإنما تريد هذا اللفظ فقط، أخذت هذا اللفظ، تخيرته من اللغة، وجعلته اسمًا وعلمًا على هذا الشيء.

وتسميه بزيدون مثلاً؛ فيجوز لك الحكاية، ويجوز لك الإعراب فيها، ومن ذلك سورة المؤمنون، وسورة الكافرون؛ لأن المؤمنون صارت اسمًا للسورة، وكذلك الأسماء الستة، والإشكال يقع كثيرًا في الكنية (أبو فلان)، الكنية من الأسماء الستة؛ فيجب أن تعربها إعراب من الأسماء الستة، إذا كانت كنية؛ فإذا انقلبت من كونها كنية إلى كونها اسمًا علمًا غير كنية، يعني إحنا شرحنا من قبل

انقسام الاسم إلى انقسام العلم إلى اسمٍ، وكنيةٍ، ولقب، وقلنا الفرق في ذلك أن؛ اسم العلم هو أول ما يطلق عليه المسمى، أول أمس نطلقه على المسمى؛ علمه، أما الكنية واللقب فيأتيا بعد ذلك؛ فإن كان الاسم الذي جاء بعد ذلك مبدوء ب: (أخ، أو أخت، أو أم، أو ابن، أو ابنة)؛ فكنية وإلا؛ فلقب.

طيب! ما رأيك لو الإنسان سمى ابنه، أول ما جاء ابنه سماه أبو بكر، وهذا يقع كثيرًا الآن من بعض المسلمين، ابنه يسميه أبو بكر، فهل هذا كنية لهذا الرجل لهذا الولد؟ أم أنه اسمه العلم؟ اسمه العلم، ونقرأ في بعض التراجم، واختلف في كنيته، هل هي كنية له أم اسم العلم؟ كما قال في أبو عمر البصري، قال السبع مشهور، والبعض يقول: لا! اسمه العلم زبال، ثم بعد كُني بأبي عمر، وبعضهم يقول: لا! هذا اسم زبال لقب له، أما اسمه الذي سماه به أبوه فأبو عمرو، إذًا (أبو فلان) قد تكون اسمًا علم لا كنيةً، وإذا كان (أبو فلان) أسمًا علمًا يعني أول اسم يطلق على المسمى؛ فيجوز لك فيه الحكاية والإعراب.

وأما إذا كان لفظًا كنية، يعني جاء بعد الاسم العلم الأول؛ فحينئذٍ يجب فيه الإعراب؛ لأن الكنية من الأسماء الستة ويجب فيها الإعراب، ومن ذلك مثلاً أبو عريش، اسم أبو عريش ليس كنيةً للمدينة، بل هو اسمها علم، وأبو قبيس اسم الجبل الذي في مكة، أو أبو ظبي ونحو ذلك، هذه أسماؤها؛ لك فيها الحكاية ولك فيها الإعراب، ومن ذلك أيضًا البحرين، اسمه البحرين، ما يريد بحر وبحر، فلك أن تقول هذه البحرين؛ فتحكيها حكايةً، وتلقي الإعراب على آخرها تقول: هذه البحرينُ، ولك أن تعربها إعراب المثنى، تقول: هذه البحران، كل ذلك وارد عن العرب.

فهذا تفسير الكلام عن (الحكاية)؛ نعم قلت يجوز لك، يجوز لك الحكاية، ويجوز لك الإعراب؛ وهكذا كل شيء جعلته اسمًا وعلمًاا على مسمى؛ مثال

ذلك: (نورٌ على الدرب) واضح أنه علم على برنامج معين، طب لو قلت: (برنامج)، تقول: (نورٌ على الدرب) أو (برنامج نورٍ على الدرب) أو يجوز الوجهان؟ بجوز الوجهان

لأن: (نورٌ على الدرب) صار علمًا على هذا الشيء فلك أن تحكي، ولك أن تعرب؛ بخلاف ماذا قلت: (هذا برنامج فلانٍ) أو (هذا برنامج وعظٍ)؛ ليس لك إلا الإعراب في ذلك نعم!؛ أو مثلًا شركة، أو مؤسسة، أو برنامج معين مثلاً، يعني تراه اسمًا وعلمًا؛ مثلًا برنامج صممته وزارة التربية والتعليم، وسمته: (المتميزون) مثلاً؛ سمت البرنامج (المتميزون) تأخذ البرنامج وعليه (المتميزون) هذا اسم البرنامج؛ لك بعد ذلك أن تحكيه وأن تعربه، تقول مثلًا: (نسخت هذه الأوراق من المتميزون) أو (من المتميزين) لك الوجهان فيها نعم.

فهذا ما يتعلق بالحكاية، أما الباب الذي عقده ابن مالك كأغلب النحويين؛ فإنهم يخصونه بما لا يخصونه بحكاية المفرد (بأيٍ ومن)؛ بأداة استفهام والحكاية تكون (بأيٍ ومن) من أدوات الاستفهام نعم أنه ينقلب علمًا والثاني تجوز فيه الحكاية والإعراب.

طيب! أما بابنا هذا باب الحكاية؛ فالمراد به ما عرفنا قبل قليل، وهو (الحكاية بأي أو من) من أسماء الاستفهام؛ وهي أن تحكي (بأيٍ أو بمنْ) هيئة الكلمة؛ يعني صفة الكلمة لا لفظها

والحكاية (بأيٍ): أن تحكي هيئة الكلمة وصفتها من إعراب رفعًا ونصبًا وجرًا، ومن تذكير وتأنيث، ومن إفراد وتثنية وجمع؛ ويكون ذلك في وصل الكلام ووقفه؛ فتقول مع المذكر: (جاء رجلٌ)؛ احكِ، أو أستثبت، أو أستفهم (بأي)؛ ماذا تقول؟ (جاء رجلٌ): أيٌ؛ طيب (رأيت رجلاً): أيًا؛ (مررت برجلٍ) تقول: أيٍ؟ تستفهم، تستثبت، (أيٍ) تأتي ب (أي) وتجعلها على صورة المستفهم عنه، أو

المحكي أو المستثبت منه، على هيئته من الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًا، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع

فإذا قال: (جاء رجلان)، كيف تحكي ذلك وتستثبت؟! (أيانِ)، هي (أي) ثم تجعلها على صورة المحكي، المستفهم منه؛ (جاء رجلان)، ماذا فعلنا في رجلان؟ جاء رجل ر(جلان) بال (ألف) وال (نون) إذ يقول (أيانِ؟)؛ و(مررت برجلين)، أو (رأيت رجلين)؛ (أيين؟)، تسأل من هم يعني؟ تستفهم من هم؟ (أيين؟).

وإذا قيل: (جاء رجالٌ)، كيف تحكي وتستثبت وتستفهم؟ (أيٌ؟) يعني من هم؟، السؤال من هم؟ (أيون؟)، إذا أردت أن تحكي بأيٍ؛ فقل (أيون؟)، وإذا قيل: (رأيت رجالاً) بالنصب، أو: (مررت برجالٍ) بالجر تقول: (أيٍ) هذا مع المذكر.

أما مع المؤنث: (جاءت امرأةٌ)؛ تقول: (أيةٌ)؛

و: (رأيت امرأةً)؛ تقول: (أيةً)؛

و: (مررت بامرأةٍ)؛ تقول: (أيةٍ)؛

و: (جاءت امرأتان)؛ (أيتان)،

و: (رأيت امرأتين)؛ امرأة وامرأتين (أيتين؟)؛

و: (جاءت نساءٌ)؛ (أياتٌ؟).

وإذا وقفت (أياتْ؟)؛ الوقوف بالسكون؛

و: (رأيت نساءً)؛ و: (مررت بنساءٍ)، تقول: (أياتٍ؟)؛

هذه الحكاية بأي، إذا أردت أن تحكي بأي، تبقى الحكاية واجبة؟ أم جائزة؟ جائزة؛ يعني هذه الحكاية؛ طب وإذا اردت عدم الحكاية؟ تقل: (جاء رجل) تقل: (أي؟) أو: (أي رجل؟)؛ (جاء الرجال)؛ تقول: (أي رجال؟) إذا اردت بها

الحكاية، تقول: (أي رجال؟)، أو (أيٌ؟)

هذا استفهام معتاد، يُدرس في باب الاستفهام، ولا إشكال فيه، هذا عن عدم الحكاية هذا عن أنك تريد المعاني، أما إذا أردت أن تحكي لفظ المتكلم؛ فإنك تجعل استفهامك، تجعل استثباتك ب (أيٍ) على لفظ المستفهم عنه، استفهام؛ تستفهم (جاء رجلٌ) استفهم: (من هذا الرجل؟)؛ إذًا استفهمت ب (أي)، لكن تستفهم استفهامًا معتادًا؛ تقول: (أي رجل؟)، أو تقول: (أيٌ؟)؛ ما في إشكال؛ (جاء رجلان)، تقول: (أي رجلين؟)، أو تقول: (أيهم؟)، أما إذا اردت الحكاية أن تحكي لفظ المتكلم، إذا قال: (رجلان) تجعل أي كلفظ رجلان تقول: (أيان؟).

بلى كلها استفهام، كلها استفهام هي ما معنى (الحكاية)؟، الحكاية بأي؛ يعني الاستثبات بأي، ما معنى الاستثبات بأي؟ يعني السؤال بأي؛ فاسأل (أيان) يعني أي رجلين جاءا، يعني من الذي جاء استفهام هذه الحكاية بأي.

والحكاية ب (مَنْ) أن تحكي لفظ المتكلم بمن كذلك، إلا أن حركة النون تُشبع، تحرك النون، كحركة المستفهم عنه، وتشبع، ولا يكون ولا تكون الحكاية بمن؛ إلا في الوقف نون وسط الكلام؛ فإذا قيل: (جاء رجل)، إذا استفهمت استفهامًا معتادًا تقول: (مَنْ؟)، أو تقول: (مَنْ هو؟)، أو تقول: (مَنْ جاء؟).

هذا استفهام معتاد ما فيه إشكال؛ إذا اردت أن تحكي بمن لفظ المتكلم قال: (رجلٌ)، ماذا تقول؟ تقول: (مَنُ؟) وإذا: (رأيت رجلاً)، تقول: (مَنَ؟)، وإذا قال: (مررت برجلٍ)؛ تقول: (مَنِ؟)؛ هذه طبعًا منقولة بالسماع عن العرب.

وإذا قال: (رأيت رجلان) –آسف– وإذا قال: (جاء رجلان)؛ منان، وإذا قال: (مررت برجلين) أو (رأيت رجلين)؛ منين.

ولو أردت أن تستفهم استفهامًا معتادًا تقول: (من؟)، أو تقول: (من هما؟)،

أو تقول: (من جاء؟)، أو تقول: (من جاء؟)؛ هذا يجوز وهذا يجوز، لكن مع قول لماذا نقول (بأيٍ أو من).

وإذا قيل: (جاء رجال) تستفهم من المتكلم بقولك: (منٌ؟)، أو: (رأيت رجالاً)، أو: (مررت برجالٍ)، تقول: (منٍ؟) طيب! هذا مع المذكر.

مع المؤنث؛ لو قال: (جاءت امرأة) ماذا تقول؟ (مَنَ؟) طيب في الأصل (مَنْ)، ثم تجعل (مَنْ؟) على لفظ المتكلم امرأة مؤنث؛ يعني تدخل تاء الساكنة، تاء التأنيث؛ فكان أصل الكلمة منتٌ (منت؟) تاء التأنيث؛ إلا أن الحكاية بمن كما قلنا يكون في الوصل، يكون في الوقف دون الوصل؛ ما يكون في وصل الكلام؛ يكون في الوقف فقط؛ فإذا وقفت لابد أن تسكن؛ ف (منتٌ؟) عند الوقف تكون (منْ؟) إذًا بالفعل حكاية لفظ المتكلم، ولو قال: (رأيت امرأةً)، أو: (مررت بامرأةٍ) ستقول: (منْ؟)؛ إذًا (منْ) للجميع رفعًا ونصبًا وجرًا.

ولو قال: (جاءت امرأتان) ماذا ستقول؟ القياس (مَنْتَان؟)؛ لكن الكلام عند العرب أنهم يقول: (مَنتَان؟) وكذلك بالنصب والجر: (رأيت امرأتان)، أو: (مررت بامرأتين)؛ تقول: (منتين؟)، تمثل برجل وامرأة، وأنت قس على ذلك، اشتريت سيارة، أو أعطني قلمًا، أو بنيت بيتًا فتقول تحكي ب (أيٍ)؛ أو ب (منْ)

طيب! فإذا قال: (جاءت نساء)؛ (منت) منت بألف وتاء على قياس منت، وكذلك إذا: (نساءً)، (مررت بنساءٍ)؛ ستقول: (منْات؟) تعززها بالسكون؛ هذا يُظهر الفرق بين الرفع والنصب والسكون والجر.

بعد ذلك يتضح لنا أن الفرق بين الحكاية ب (أيٍ)، والحكاية ب(من؟) ها من يستخرج الفرق؟ الفرق بين الحكاية بأي والحكاية بمن؟ أن الحكاية ب (من)؛ لا تكون إلا في الوقف دون الوصل، وأما الحكاية ب (أيٍ)؛ فلا تكون إلا في وصل،

يعني إذا اردت الحكاية بأي لمن قال: (جاء رجلٌ)، تقول: (أيٌّ؟)، أو تقف وتقول: (أيٌّ يا محمد؟) هذا محمد الذي يكلمك أي محمد عند الوقف الوصل.

يعني تستفهم ما تقول جملة يعني الجملة ما تكون نفس الجملة التي قيلت الجملة التي قيلت تأخذ نفس الذي أقرأت عنه، تقول: (أيٌّ يا محمد؟)، الجملة التي لا تكملها لا تكملها لا تكمل الجملة لو أكملت الجملة عدت إلى الاستفهام فقط.

أما الحكاية بمن فلل تكون إلا في الوقف تقول قال جاء رجل تقول (من) تقف طب لو وصلت قلت يا محمد؟ ليس لك إلا الاستفهام العام تقول (من يا محمد؟) أو (من هو يا محمد؟) أو (من الذي جاء؟)

عند الاستفهام العام؛ طبعا لك أن تحذف بعض الجمل المذكورة، أو تذكرها كاملة لا بأس، أما عند الحكاية بمن؛ فليس لك أن تحكي عند الوقف دون الوصل، أيضًا من الفروق بين الحكاية ب(أيٍ)، والحكاية ب (مَنْ)؛ أن الحكاية ب (أي) تكون للجميع العاقل وغير العاقل، وأما الحكاية ب(مَنْ) لا تكون إلا للعاقل؛ لأن (مَنْ) كما تعرفون للعاقل.

ومن الفروق أن الحكاية ب(مَنْ) توجب تحريك نون من وإشباعها بخلاف (أي)، ومن الفروق أن الحكاية بأيٍ لا تكون إلا للنكرات، وأما الحكاية ب (مَنْ) فتكون للنكرات كما سبق شرحه، وتكون للعلم فقط بشروط كما سيأتي وسيأتي شرح ذلك في البيت، ومن الفروق أل (أي) مع المؤنث مفتوحة الآخر دائمًا، وجاءت امرأة (أيةٌ؟)، جاءت امرأتان (أيتان؟)، جاءت النساء (أيات؟)، وأما من مع المؤنث؛ فإن آخرها -يُسكن- فإن آخرها يُفتح مع ألم (منَ؟)، ومع الجمع (منات؟)، وأما مع المثنى: جاءت امرأتان؛ فيُسكن (منتان؟)؛ فهذا من الفروق، وهذا شرحٌ للحكاية كلها قبل أن يدخل بعد ذلك إلى أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ونقرأ ونشرح بيتًا بيتًا.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

اِحْــكِ بِــأَيَ مَــا لِمَنْكُــورٍ سُــئِلْ   عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْف أَوْ حِيْنَ تَصِلْ

يقول: "**اِحْكِ بِأَيَ**" يعني استفهم، استثبت بأيٍ، يحكي بأيٍ ماذا؟ "**اِحْكِ بِأَيَ مَا**" هذا اسم موصول بمعنى الذي؛ يعني احكِ بأيٍ الأشياء التي للمنكور، يعني الحكام التي للمنكور من إعراب؛ رفعًا، ونصبًا، وجرًا، ومن تذكير وتأنيث، ومن إفرادٍ وتثنية وجمع.

" **مَا لِمَنْكُورٍ** " معنى ذلك أن الحكاية بأي لا تكون بنكرة إلا لمعرفة؛ لأنه قال " **مَا لِمَنْكُورٍ** "

" **سُئِلْ عَنْهُ بِهَا**" واضح أن هذا لا يكون إلا في السؤال، يعني في الاستثبات، والسؤال والاستثبات يكون لأمر يعني تريد جوابه، تصبح كلمة مثلاً نكرة يعني غير واضحة؛ فتسأل عنها بعد ذلك.

ثم قال: " **فِي الْوَقْف أَوْ حِيْنَ تَصِلْ**" يريد أن الحكاية بأي تكون بحالتين، في الوقف وفي الوصل كما شرحنا.

هذا كل الذي قاله في الحكاية ب(أيٍ)؛ بيت واحد، ثم قال في الحكاية ب(من):

وَوَقْفًـا احْـكِ مَـا لِمَنْكُـورٍ بِمَـنْ   وَالْنُّـوْنَ حَـرِّكْ مُطْلَقًـا وَأَشْـبِعَنْ

" **وَوَقْفًا**" يريد أن الحكاية بمن لا تكون إلا عند الوقف دون الوصل؛ إذا وقفت جاز لك أن تحكي بمن، وجاز لك الاستفهام العام، وأما إذا وصلت؛ فليس لك الحكاية بمن؛ ليس لك إلا الاستفهام العام.

" **وَوَقْفًا احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ**" يعني صفة المنكور، أحكام المنكور، من نصبٍ،

ورفعٍ، وجر، ومن تذكير وتأنيث، وإفراد وتثنية وجمع، " **مَا لِمَنْكُورٍ**" وأيضًا الحكاية بمن لا تكون إلا لنكرة، ثم سيجد في البيت الأخير أن العلم أيضًا قد يحكى هو ب(منْ).

ثم قال: " **وَالْنُّوْنَ حَرِّكْ مُطْلَقًا وَأَشْبِعَنْ**" الآن يصف كيفية الحكاية بمن، فإذا قلت: جاء رجلٌ، كيف تحكي وتستثبت وتستفهم عن رجل؟ هذا بمن، من يقول: النون نون من، يقول: "**حَرِّكْ مُطْلَقًا**" يعني حرك النون بحركة المستفهم عنه، طيب حركنا كسرة، حركناها، رجع ضمة على النون، " **وَأَشْبِعَنْ**" يعني أشبع الضمة حتى تعود واوًا، والفتحة حتى تعود ألفًا، والكسرة حتى تعود ياءًا، فتقول فيه: (جاء رجلٌ)، إذا استثبت وحكيت بمن؛ (مَنُ).

ثم قال:

وَقُــلْ مَنَــانِ وَمَنَــيْنِ بَعَــدَ لِــي إلْفَــانِ بِــابْنَيْنِ وَسَــكِّنْ تَعْــدِلْ

لو قيل لك لي إلفان بابنين، وفي رواية أخرى "**لي إلفان كابنين**"

الإلف: الإنسان الذي تألفه، يعني الإنسان، وابنان معروف، طيب احك إلفان بمن، هذا مرفوع، أجعل من مثل إلفان (منان)، طب احك إلفين (منين)

فلو قال قائل "**لِي إلْفَانِ بِابْنَيْنِ**" فقال البنان، يعني يستفهم عن الإلفين؟ أم عن "ابنين"؟ "**إلفين**" نعم؛ لأنه قال: "**مَنَيْنِ**" تستفهم عن الابنين، نعم!

قال: "**وَسَكِّنْ تَعْدِلْ** " يعني أن النون في "منان" و "منين" يجب أن تكون ساكنة؛ لأن الحكاية بمن لا تكون إلا في الوقف، ابن مالك عرفهما في الألفية؛ فقال: "**وَقُلْ مَنَانِ وَمَنَيْنِ**" لضرورة النظر؛ لهذا قال " **وَسَكِّنْ تَعْدِلْ**".

ثم قال:

وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتٌ مَنَهْ

لما تيجي تستفهم عن المؤنث، المؤنث المفرد مثل بنت، وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتٌ مَنَهْ

ذكر حكاية المفرد المؤنث بمن، مثل " **أَتَتْ بِنْتٌ**" تستثبت وتستفهم وتحكي وتقول " **مَنَهْ**" والأصل "**منةٌ**" إلا أنها سُكنت وجوبًا لأن الحكاية بمن لا تكون إلا بالوصل.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأن الحكاية بمن لا تكون إلا في الوقف دون الوصل، ثم قال:

وَالنُّوْنُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ

لو حكيت بمن، مثنًا مؤنثًا، سواء في الرفع أو النصب أو الجر؛ سكنت النون، فإذا قيل: (جاءت امرأتان) تقول: (منتان؟)، أو (رأيت امرأتين)، أو (مررت بامرأتين) ستكون (منتين؟).

ثم قال: " **وَالْفَتْحُ نَزْرٌ** " يريد فتح النون مع المثنى المؤنث وارد، ولكنه قليل، قليل نادر؛ فبعضهم يقول في حكاية المثنى المؤنث بمن: (جاءت امرأتان)؛ يقول: (منتان؟)، يعني يبقى على القياس، يبقى على القياس يقول: (منتان؟)؛ و: مررت بامرأتين، أو: رأيت امرأتين، يقول: (منتين؟)، وهذا قليلٌ نادر، أما جمهور العرب فإنهم يقولون (منتين؟) أو (منتان؟).

ثم قال:

وَصِلِ الْتَّا وَالأَلِفْ ... بِمَنْ بِإِثْرِ ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ

يقول تحكي جمع المؤنث بمن، بزيادة ألف وتاء على من؛ لو قيل: (هذا كلفٌ بنسوةٍ)، ثم حكيت نسوةٍ بمن كنت تقول: (منات؟)، كذلك في الرفع والنصب؛ لأن التاء واجبة الإسكان؛ فلا يختلف الرفع والنصب والجر.

ثم قال:

وَقُـــلْ مَنُـــوْن وَمَنِـــيْنَ مُسْـــكِنًا إنْ قِيْـــلَ جَـــا قَـــوْمٌ لِقَـــوْم فُطَنَـــا

يريد الحكاية بمن لجمع المذكر؛ فإنك تقول: (جاء قومٌ)، تستفهم عنهم إذا أردت الحكاية بمن، ولم ترد الاستفهام المطلق؛ فإنك تقول: (منون؟)، ولو أردت الاستفهام المطلق لقلت: (من؟)، أو: (من هم؟)، أو: (من جاء؟)، كل هذا مدروس على من جاء الكلام هنا على الحكاية بمن.

طب جاء قومٌ لقومٍ، احك قومٍ لمن، كنت تقول: (منين؟) لكن يجب أن تُسكن النون "**مُسْكِنَا**" أما ابن مالك فإنه فتح لضرورة الشعر.

ثم قال:

وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لاَ يَخْتَلِفْ

إن وصلت الكلام، إن وصلت من المحكي بها بما بعدها؛ فليس لك إلا الاستفهام العام، يعني ليس لك إلا أن تسكن النون، وليس لك أن تحكي، فلا تقول: (منُ يا زيد؟)، وإنما تقول: (منْ يا زيد؟)

"**وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لاَ يَخْتَلِفْ**" يعني مع المفرد، أو المثنى، أو الجمع، مع المؤنث أو المذكر، في الرفع أو النصب أو الجر؛ ف (جاء رجلٌ)؛ (منْ؟)، و (جاءت امرأة)؛ (منْ؟)، و (جاء رجالٌ)؛ (منْ؟)؛ على الاستفهام المطلق العام.

ثم قال:

وَنَادِرٌ مَنُوْن فِي نَظْمٍ عُرِفْ

يقول جاء عن بعض الشعراء، إذا تأبر شرًا، وقيل شمر ابن الحارث الضبي أنه قال: يحكي، يتخيل، يسمونها كذب العراق، أنه رأى جنًا، وجلس معه، وتكلم معه

وكذا؛ فيحكي قصته معه فيقول:

أتـــوا نـــاري فقلـــتُ منـــونَ أنـــتُمْ   فَقَـالُوا الْجِّـنُ قُلْـتُ عِمُـوا ظَلاَمَـا

الشاهد في قوله: (أتوا ناري فقلتُ منونَ أنتُمْ)، "منون" استفهم استفهامًا عامًا؟ أم حكى بمن؟ حكى؛ لأنه وصل؛ فقال: (منونَ أنتُمْ؟)؛ فكان القياس أن يقول: (من أنتم؟) على الاستفهام العام ولكنه قال: (منونَ) مع الوصل، وهذا شاذٌ نادر؛ ولهذا قال ابن مالك: **" وَنَادِرٌ مَنُوْن فِي نَظْمٍ عُرِفْ"** يعني جاء فيه شعرٌ قليل.

ومع ذلك فإن الحكاية بمن في وصل الكلام واردٌ عن العرب؛ ولكنه قليل، حتى في المثل ورد؛ ولكنه قليل، هذا مذهب جمهور النحويين، وخالف في ذلك بعضهم كيونس الحبيب البصري، من البصريين، وبعض الكوفيين؛ فقالوا: إنها لغةٌ قليلة؛ ليس وارد منها القليل، اللغة في بعض العرب، وإن كانت اللغة قليلة لبعضهم؛ فلهذا يقولون: (منُ أنت؟) معنى هذا في وصل الكلام، (منو أنت؟)؛ ولو قال رجلٌ مثلاً: ضربَ طفلٌ طفلاً؛ تستفهم من هو الطفل الأول والثاني؟، - بالاستفهام بالحكاية بمن، فكنت تقول: (منُ؟ منَ؟) (منُ؟) سؤال عن الفاعل، (منَ؟) سؤال عن المفعول به المضروب.

ونحو هذا المثال: (ضربَ رجلٌ رجلاً) أو ضربَ طفلٌ طفلاً؛ إذا أردت أن تستفهم كان لك في الاستفهام العام أن تقول ماذا؟!: ضربَ منْ منْ؟؛ يعني فيك أن تستفهم عن الاثنين، طيب! ومع ذلك فبعض العرب يقولون: ضرب منٌ منًا؟؛ وهذا قليل نادر، وبعض العرب يقول: ضرب منُ منَ؟، سؤالٌ عن الفاعل والمفعول به، والجمهور كما قلت لكم يجعلون هذه من النوادر التي لا يُقاس عليها، ويجعلون الحكاية ب (منْ) لا تكون إلا في الوقف دون الوصل.

نعم! ثم يقول ابن مالك في البيت الأخير:

وَالْعَلَـــمَ احْكِيَنَّـــهُ مِـــنْ بَعْـــدِ مَـــنْ   إِنْ عَرِيَـتْ مِـنْ عَـاطِفٍ بِهَـا اقْتَـرَنْ

هنا قد يسأل سائل يقول: هذه من دقائق اللغة؟ أين أنتم من رواد اللغة المعروفة؟ ورواد النحو المعروفة؟ الفاعل والمبتدأ والخبر، نقول هذا من زمان خلاص نحن الآن في آخر الألفية، ثلاثة أرباع الألفية وأشياء مشهورة باقي أبواب قليلة جدًا، وننتهي من النحو، ثم ندخل في الصرف؛ فلهذا بدأ ولم يذكر في هذه الأشياء القليلة، وهذه الأساليب النادرة يذكرها؛ لكي ينتهي من النحو؛ ويدخل بعد ذلك في الصرف.

قال:

وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

سبق أن الحكاية ب(أيٍ) أو ب(من؟، يُشترط فيها أن يكون المحكي المسؤول عنه المستثبت عنه نكرة، نعم! وهو يتلو ابن مالك أن العلم يجوز أن يُحكى من بعد (من)، أن تحكي العلم نفسه إذا وقع بعد (منْ)، دي شروط؛ فإذا قيل: جاء زيدٌ؛ وأنت لا تعرف زيد هذا، جاء زيدٌ؛ لك أن تقول بالاستفهام: من زيدٌ؟، ورأيت زيدًا؛ تستفهم عنه: منْ زيدًا؟؛ مررت بزيدٍ؛ منْ زيدٍ؟؛ هذه نسميها الحكاية، ولو استفهمت استفهامًا عامًا لقلت في الجميع (من زيدٌ؟)، سواء رفعًا أو نصبًا أو جرًا؛ فلك أن تحكي العلم نفسه، الآن ما حكيت (مَنْ) نفسها، لم تجعل منن على هيئة المسؤول عنه، (منُ منَ منِ)؛ لا! منْ زي ما هي، لكن العلم نفسه الذي حكيته الآن.

يقول: **"وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ"** متى؟ **"إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ"**

يقول: العلم يجوز أن يُحكى بعد من، إذا لم يقترن ب (من عاطف)؛ إذا لم تسبق من بحرف عطف، الواو أو غيرها، والعلم نفسه لم تُتبعه بتابع؛ بدل، أو نعت، أو توكيد، واستثنوا من ذلك عطف النسق، ونحو قول (فلان ابن فلان)، لما سيأتي من علة المنع؛ فإذا قلت: جاء زيدٌ؛ تقول: من زيدٌ؟؛ ورأيت زيدًا، من زيدًا؟؛

ومررت بزيدٍ، من زيدٍ؟؛ ويقل: جاء الزيدان، تقول: من الزيدان؟؛ ورأيت الزيدين؛ من الزيدين؟؛ ومررت بالزيدين من الزيدين؟، وجاء الزيدون، تقول: من الزيدون؟؛ ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، تقول: من الزيدين؟

طيب! فإذا سُبقت من بعاطف، قالوا الحكاية تمتنع، وليس لك إلا الاستفهام العام؛ فإذا قيل: رأيت زيدًا؛ فأنت قلت: ومنْ؟؛ فأتيت ب (الواو) قبل (منْ؟)؛ فليس لك إلا الاستفهام العام دون الحكاية، تقول: ومن زيدٌ؛ ولا يصح أن تحكي فتقول: ومن زيدًا؟؛ لماذا امتنعت الحكاية؟؛ قالوا: لأن (الواو) حرف العطف فصل بين السؤال والمسؤول عنه؛ فعرف بذلك الحكاية، والسؤال الوحيد طبعًا هو عدم السماع، السماع إنما جاء بعدم الفاصل، كذلك لو كان العلم متبوعًا بنعت: جاء زيدٌ الكريم، أو ببدل: جاء زيدٌ أخي، أو بتوكيد: جاء زيدٌ نفسه، فكل هذا ليس لك فيه إلا الاستفهام العام دون الحكاية.

طب وغير العلم من المعارف؟ كالمضاف: حارس المدرسة؛ أو إمام المسجد وغير ذلك؛ هذه لا تُحكى مطلقًا؛ لأنها لم تُسمع حكايتها؛ يعني لو قيل مثلاً: صليت خلف إمام المسجد؛ ثم أردت أن تسأل عن إمام المسجد، تقول: منْ إمامُ المسجد؟، بالرفع على الاستفهام المطلق، وليس لك أن تحكي، تقول: من إمام المسجد؟، فتحكي.

طيب! وإذا علمت ذلك؛ فاعلم أن حكاية العلم التي قلناها الآن؛ العلم بهذه الشروط الخفيفة؛ تجوز حكايته وإعرابها طبعًا، إذا علمت ذلك فاعلم أن الحكاية وعدم الحكاية هذه لغة أهل الحجاز؛ أهل الحجاز بهذه الشروط يجيزون أن تحكي العلم، وأن تعرب العلم، وأما بنو تميم يعني بقية العرب؛ فليس لهم إلا الإعراب، يعربون العلم على كل حال، يعني لا يحكون ب(أيٍ) و(منْ) إلا النكرة دون العلم، العلم ليس فيها عندهم إلا الإعراب.

أما الحجازيون فهم الذين يحكون العلم من بعد منْ بشروطٍ مذكورة، طيب! نعم؟ (@٣٣:٠٠:١)

قد يسأل سائل؛ لأن بعض العوائل يتكرر فيها الاسم، طيب أخوك، ألا تعلم أن ابن مالك النحوي؛ صاحب الألفية التي نشرحها، منتشر عندهم اسم محمد، واسم عبد الله، أبوه عبد الله، وجده عبد الله، وأبو جده عبد الله، وهو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله.

طيب! ابن مالك نفسه محمد، ماذا سمى ولده؟ محمد ومحمد ومحمد، وفرق بينهم بالألقاب؛ والكنى، فقد يوجد هذا الأمر، لا نقول هو الأصل؛ قد يوجد، واللغة إنما تُبنى بعدة ضوابط، إذا وجدت تركت، نعم؟ (@٣١:٠١:١)، بين ماذا وماذا؟ (@٣٣:٠١:١)، لا! المعنى لا يختلف، إلا أنك إذا حكيت؛ كان هذا نصًا عن المسؤول عنه هو الوارد في كلامك، وإذا لم تحك وإنما أعربت؛ فبمطلق الثقة للثقة مطلق أن الكلام مفهوم، أنك لا تريد في كلامك الوارد شيئًا آخر؛ فالحكاية أقوى في النص عن المراد من الإعراب نعم!

طيب! نعم، ربما لا يكون هناك وقت، لعلمت أنكم ستسألون؛ عن إعراب لفظ المحكي، كيف نعربه في الإعراب؟،

يعني نقول: **جاء رجلٌ**: هذا فعل وفاعل،

لو قلت لكم: أيٌّ، كيف نعرب أيٌّ؟؛ ونقول: جاء رجلان، تقول: أيان؟؛ وجاء رجالٌ، تقول: أيون؟؛ ها؟ يعني هل هذه الألفاظ معربة، خاضعة للإعراب؟، أم هي أيضًا محكية؟؛ فتعرب مذهب العلماء، فبعضهم قال: هي ألفاظٌ معربة بحسب جملتها

فإذا قلت: **أيٌّ**؛ فهو مبتدأ والخبر محذوف (**أيٌّ جاء؟**)،

وقلت: جاء زيد، وقلت: جاء رجل، تقول: أيٌّ؟؛ يعني أيٌّ جاء؟؛ وبعضهم يقول: لا! هي حكاية للمدلول السابق؛ **فأيٌّ** حينئذٍ هي: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعة الضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية؛ وهذا يظهر في التثنية والجمع.

يعني لو قلت: جاء رجلان، ثم سألت: أيان؟؛ نقول: أيان إذا أردت هذا الباب، أما إذا أردت الاستفهام العام تقول: أي رجلين؟، هذا جائز، وهذا جائز، نقول: جاء رجلان، ثم قلت: أيان؟؛ ما إعراب (**أيان**)؟ هل هو مثنى أيان؟ تثنية لا!، التثنية للكلمات المعربة؛

أن نقول: هو مبتدأ خبره محذوف (**أيان جاء**)؛

أم نقول: هو مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة؛ منع من ظهورها الألف التي حُكيت عن المثنى؛

فهم مذهبان لهم الحرية في ذلك، وكذلك يُقال في (منْ).

ولن يكن هناك درس –إن شاء الله– بعد الصلاة لكن نكمل إن شاء الله في الأسبوع القادم، والله أعلم، وصلى اللهم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الحادي والعشرون بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، نحن في ليلة الاثنين السابع عشر من شهر ربيعٍ الآخر من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائة وألف بجامع الراجحي في مدينة الرياض نعقد الدرس الحادي والعشرين بعد المائة، من دروس شرح ألفية ابن مالك –عليه رحمة الله–.

اليوم سنتكلم في بابٍ جديد، وهو

باب الْتَّأْنِيْثُ

باب الْتَّأْنِيْثُ عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ثلاثة عشر بيتًا، نبدأ الدرس بقراءة ما قاله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٧٥٨. عَلاَمَةُ الْتَّأْنِيْثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ ... وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا الْتَّاءَ كَالْكَتِفْ

٧٥٩. وَيُعْرَفُ الْتَّقْدِيْرُ بِالْضَّمِيْرِ ... وَنَحْوِهِ كَالْرَّدِّ فِي التَّصْغِيْرِ

٧٦٠. وَلاَ تَلِي فَارِقَةً فَعُوْلاَ ... أَصْلاً وَلاَ الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيْلاَ

٧٦١. كَذَاكَ مِفْعَلٌ وَمَا تَلِيْهِ ... تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوْذٌ فِيْهِ

٧٦٢. وَمِــنْ فَعِيْــلٍ كَقَتِيْــلٍ إِنْ تَبِــعْ ... مَوْصُـــوْفَهُ غَالِبًـــا الْتَّـــاء تَمْتَنِـــعْ
٧٦٣. وَأَلِــفُ الْتَّأْنِيْـــثِ ذَاتُ قَصْـــرِ ... وَذَاتُ مَـــدٍ نَحْـــوُ أُنْثَـــى الْغُـــرِّ
٧٦٤. وَالاشْـتِهَارُ فِـي مَبَـانِي الأوْلَـى ... يُبْدِيْـــهِ وَزْنُ أُرَبَـــى وَالْطُّـــولَى
٧٦٥. وَمَرَطَـى وَوَزْنُ فَعْلَـى جَمْعَـا ... أَوْ مَصْـــدَرًا أَوْ صِـــفَةً كَشَـــبْعَى
٧٦٦. وَكَحُبَـارَى سُـمَّهَى سِـبَطْرَى ... ذِكْـــرَى وَحِثِّيْثَـــى مَـــعَ الْكُفُـــرَّى
٧٦٧. كَـذَاكَ خُلَّيْطَـى مَـعَ الْشُّـقَّارَى ... وَاعْـــزُ لِغَيْـــرِ هـــذِهِ اسْـــتِنْدَاراً
٧٦٨. لِمَـــدِّهَا فَعْـــلَاءُ أَفْعِـــلَاءُ ... مُثَلَّـــثَ الْعَـــيْنِ وَفَعْلَـــلَاءُ
٧٦٩. ثُـــمَّ فِعَـــالَا فُعْلُـــلَا فَـــاعُوْلَا ... وَفَـــاعِلَاءُ فِعْلِيَـــا مَفْعُـــوْلَا
٧٧٠. وَمُطْلَـقَ الْعَـيْنِ فِعَـالَا وَكَـذَا ... مُطْلَـــقَ فَـــاءٍ فَعَـــلَاء أُخِـــذَا

هذا الباب سماه ابن مالك باب التأنيث، يعني علامة التأنيث وهو من أبواب التصريف، وليس من أبواب النحو، ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر أغلب أبواب النحو فيما سبق، نجده الآن يبدأ يُخلِط بين أبواب النحو والتصريف، حتى يبدأ بباب التصريف، فيكون من هذا الباب إلى آخر الألفية خالصًا للصرف، فسنرى أنه يأتي بابًا من الصرف وبابًا من النحو.

وابن مالك النحوي فعل باب للتأنيث، لكنه لم يجعل كالنحويين بابًا للتذكير، النحويون لا يجعلون بابًا للتذكير.

والعلة في ذلك: يقولون لأن التذكير أصل التأنيث، فإذا كان التذكير أصل التأنيث فإن الأصل لا يُسأل عنه، لا يسأل عن الأصل عن علة الشيء، وإنما يُسأل عن الفرع إذا خرج الكلام عن أصله إلى فرعه كيف يكون، فلهذا إذا جاء الكلام على التذكير فيكون على الأصل فإذا جاء إلى التأنيث وخرج عن التذكير أي خرج عن الأصل احتاج إلى علامة تميزه، فوضعوا علامات التأنيث لذلك.

وهنا ننبه إلى أمر: وهو قولهم: التذكير أصل التأنيث؛ هذا أمرٌ واضح، ولكن

اللبث يحدث من قول بعضهم المذكر أصل المؤنث، والنحويون لا يقولون ذلك، لا يقولون المذكر أصل المؤنث، وإنما يقولون التذكير أصل التأنيث، وذلك لما سبق مرارًا من أن النحو موضوعه الكلام، أي يتعامل مع الكلام مع الكلمات، ولا يتعامل مع أصحابها مع الذوات، فهو يتعامل مع معاني التأنيث والتذكير والتعريف والتنكير، وما إلى ذلك، ولا يتعامل مع الذوات مع أصحابها.

فالنحويين يقولون: الأصل في اللغة العربية التذكير، وأما التأنيث ففرع، ويستدلون لذلك بأمورٍ كثيرة، من هذه الأدلة أن اللغة العربية تعامل المجهول معاملة المذكر ولو كان في حقيقته مؤنثًا، لو رأيت شخصًا لا تعرفه، شبحًا من بعيد لم تميزه هل هو ذكر أم هو أنثى، أو غير ذلك، فإن الواجب في اللغة تعامله معاملة المذكر، فتقول شبح أو إنسان أو شخص أو شيء أو نحو ذلك من الألفاظ المذكرة، لأن الأصل فيها التذكير.

فإذا اتضح بعد ذلك أنه مؤنث انتقل إلى التأنيث، ومن الأدلة على أن التذكير هو الأصل أن الذي لا يُوصف بتذكيرٍ ولا تأنيث، ليس مذكرًا ولا مؤنثًا، فإنه في اللغة يعامل معاملة المذكر مع أنه ليس بمذكر، ومن ذلك ربنا –جل جلاله–، والملائكة.

فالله عَزَّوَجَلَّ لا يوصف بأنه ذكر أو أنثى، مذكر أو مؤنث، وكذلك الملائكة، ومع ذلك فاللغة تعاملهم معاملة المذكر ولا يجوز أن يعاملوا معاملة المؤنث، مما يدل على أن هذا هو الأصل، إذًا فالأشياء كلها تبقى على الأصل، ولا تخرج على الأصل إلا بدليلٍ واضح أي التأنيث.

ومن الأدلة على أن التذكير هو الأصل في اللغة أنه لو اجتمع مذكرٌ ومؤنث فإن واقع اللغة يقول: إن الذي يُغلب المذكر، لو قلت: رأيت امرأة ورجلًا، أو قلت رأيت رجلًا وامرأةً، ثم أردت أن تصفهما بالكرم، فتقول ماذا؟ لوجب أن تقول

الكريمين، ولم يجب أن تقول الكريمتين.

وأدلةٌ أخرى يسوقونها على ذلك، وهذا بيانٌ لواقع اللغة، واقع اللغة العربية هكذا، ليس فيه انتصار لأحد أو احتكار لأحد، أما ما يُكر أن أمنا حواء خُلِقت من ضلع أبينا آدم، فهذا لا علاقة له بالنحو، وإنما هو أمٌ خلقي، والأمور الخلقية تعود إلى الأشخاص والذوات ولا علاقة للنحو بالأشخاص والذوات.

إنما يستطرف بعضهم فيقول: إن هذا يدل على أن التذكير أصل التأنيث، وهو إن صح فإنما يدل على أن المذكر أصل المؤنث ولا علاقة للنحو بذلك، وإنما النحو يتكلم على أن التذكير هو الأصل في اللغة، أما هذا الباب فقلنا إن المراد به بيان علامات التأنيث، **وللتأنيث علامتان**:

الأولى: تاء التأنيث، نحو فاطمة، وتمرة، وحمزة.

والعلامة الثانية: ألف التأنيث، وألف التأنيث تكون مقصورةً نحو حبلى ومرضى، وتكون ممدودة، كحمراء وعلماء.

ومما يحسن أن نُذكِر به قبل أن نشرع في شرح أبيات ابن مالك أن المؤنث في اللغة من حيث **كونه حقيقيًا ومجازيًا قسمان**:

القسم الأول: الحقيقي التأنيث، ما كان تأنيثه حقيقيًا، وهو ما كان في أنثى الإنسان والحيوان، التأنيث فيه حقيقي وبعض النحويين يقول: ما كان له فرج، وبعض النحويين يقول: ما يلد أو يبيض، كل ذلك معناه واحد، نحو فاطمة وناقة، فالتأنيث في ذلك تأنيثٌ حقيقي.

والنوع الثاني للمؤنث: هو المؤنث المجازي غير الحقيقي، أي أن تأنيثه ليس تأنيثًا حقيقيًا، وهو ما سوى ذلك، أي ما كان من غير أنثى الإنسان والحيوان، نحو سيارة، وشمس، ونحو ذلك، فإن السيارة مؤنث ولكن تأنيثها مجازي ليس حقيقيًا

وكذلك الشمس.

وأيضًا من أقسام التأنيث المهمة: تقسيم المؤنث من حيث كونه لفظيًا أو معنويًا، **وينقسم ثلاثة أقسام:**

القسم الأول: مؤنث اللفظ والمعنى؛ لفظه مؤنث، ومعناه مؤنث، نحو فاطمة، وناقة، وحبلى وحسناء، فلفظه فاطمة مؤنث أي فيه علامة تأنيث، ومعناه أي صاحبته مؤنثة، فيسمى مؤنثٌ لفظًا ومعنى.

والنوع الثاني: مؤنث اللفظ مذكر المعنى، لفظه مؤنث، ومعناه مذكر، نحو حمزة، ومرضى، وعلماء، فهذه الألفاظ مؤنثة لأن فيها علامة التأنيث، إلا أن معانيها أي أصحابها مذكرون.

والقسم الثالث: مؤنث المعنى مذكر اللفظ، معناه مؤنث، ولفظه مذكر، نحو سعاد وشمس، فهذه الألفاظ مذكرة لأنها خاليةٌ من علامة تأنيث ومعناها مؤنثة لأنها تعامل معاملة المؤنث.

فإذا علمت كل ذلك فاعلم بعده أن الأصل في الكلام أن يضع لكل مذكرٍ اسمًا وأن يضع مقابله اسمًا آخر مؤنثًا هذا الأصل، الأصل أن كل شيء فيه مذكر ومؤنث أن يجعل من المذكر اسمًا وأن يجعلوا المؤنث اسمًا آخر، وهذا موجودٌ في اللغة ولكنه ليس كثيرًا، كحمارٍ وأتَان، فالمذكر حمار والمؤنث أتَان، كحصانٍ وفرس، كجديٍ وعناق، كعنزٍ وتيس، ونحو ذلك.

يعني ليس الفرق بينهما علامة التأنيث اللفظ واحد مع المذكر والمؤنث ثم يُفرق بينهما بعلامة التأنيث، لا وإنما للمذكر لفظ وللمؤنث لفظ، لكنهم خافوا أن تكثر عليهم الألفاظ، فاختصروا ذلك بأن جعلوا اللفظ للمذكر والمؤنث واحدًا، وأتوا بعلامةٍ تلحقه عن إرادة التأنيث نحو: قائم وقائمة، إلى آخره.

والآن نشرع في قراءة ما قاله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد هذه المقدمة، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

عَلاَمَةُ التَّأْنِيْثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ ... وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّاءَ كَالْكَتِفْ

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيْرُ بِالضَّمِيْرِ ... وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيْرِ

قوله: (عَلاَمَةُ التَّأْنِيْثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ)؛ بيانٌ لعلامتي التأنيث، فهما اثنتان تاء التأنيث كفاطمة وناقة وتمرة، وهي العلامة الأكثر استعمالًا، أي تاء التأنيث أكثر استعمالًا في التأنيث من ألف التأنيث، والعلامة الثانية ألف التأنيث **وهي قسمان**:

ألف التأنيث المقصورة: كحبلى، ومرضى وحبارى.

وألف التأنيث الممدودة: نحو حمراء، وحسناء، وعلماء، ونافقاء.

وهنا مسألة: تتعلق بتاء التأنيث، فتاء التأنيث إذا وقفت عليها تُقلب هاءً، فتقول: هذه فاطمة، ورأيت فاطمة، وسلمت على فاطمة، هذه لغة جمهور العرب، يقلبونها عند الوقف هاءً، وبعض العرب يقف عليها بالتاء، فيقول: هذه فاطمت، ورأيت فاطمت، وسلمت على فاطمت، ومن ذلك قول فاعلهم:

والله أنجاك بكفّي مسلمت ... من بعد ما، وبعد ما، وبعدمت

كانت نفوس القوم عند الغل صمت ... كادت الحرّة أن تدعى أمت

فهذه لغةٌ قليلة لبعض العرب ومازالت موجودةً في بعض المناطق، وقد اختلف النحويون في الأصل، في تاء التأنيث التي تنقلب عند الوقف هاءً، هل الأصل التاء أم الهاء، هل الأصل أنها تاءً ثم تنقلب عند الوقف.

أم الأصل أنها هاء وتنقلب تاء في الوصل؟ خلافٌ بين النحويين، فالبصريين يرون أن الأصل أنها تاء، والهاء بدلٌ منها عند الوقف، ولهذا يسمونها تاء التأنيث، وعكس الكوفيين، قالوا: إن الأصل الهاء، وتقلب في الوصل تناءً ولذا يسمونها هاء التأنيث، فلهذا تجدونها بين الاثنين، هاء التأنيث وهاء التأنيث في الكتب، بعضهم

اعتمادًا على مذهبه، وبعضهم يعيد ما قرأه هنا أو هناك دون أن يعرف أن في المسألة خلافًا، والمرجح عند العلماء في أدلةٍ لسنا بحاجة إلى ذكرها هو قول البصريين.

فإن قلت لماذا قال ابن مالك -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: (عَلاَمَةُ التَّأْنِيْثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ)؛ ولم يقل علامة التأنيث تاءٌ وألف؟ لأن العد يكون بالواو، فالجواب عن ذلك أنه يريد أن يشير إلى أن علامتي التأنيث لا يجتمعان في كلمة، إما أن تأتي هذه أو تلك، لكن لا يجوز، لا يمكن أن يجتمعان في اللغة في كلمةٍ واحدة.

ثم قال: (وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا الْتَّاء كَالْكَتِفْ)؛ أسامٍ جمع اسم، وكلمة اسم تُجمع أكثر من جمع، منها الجمع المشهور أسماء، وهو الوارد في القرآن، وتجمع على الأسامي.

قال: (وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا الْتَّاء كَالْكَتِفْ)؛ يشير إلى المؤنث المعنوي، الذي أشرنا إليه قبل قليل، وهو مؤنث المعنى مذكر اللفظ، نحو سعاد وشمس ودار وحامل، فهذه الألفاظ مؤنثة، إلا أنها ليس فيها علامة تأنيث ظاهرة، لكن فيها علامة تأنيث مقدرة، فلهذا قال: (وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا الْتَّاء)، يعني هذه المؤنثات بما أنها مؤنثات لابد فيها من علامة إلا أن علامتها مقدرة لا ظاهرة.

وهنا سؤالان:

السؤال الأول: عندما قدروا علامة التأنيث في هذه المؤنثات، لماذا قدروا التاء ولم يقدروا الألف؟ قالوا: (وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا الْتَّاء)؟

الجواب: نعم لأن تاء التأنيث هي الأصل في الدلالة على التأنيث، وعرفنا أنها الأصل لكونها أكثر استعمالًا، وهذا هو المعمول به عند النحويين وغيرهم من العلماء، أن الأدوات إذا تعددت، وكان لها أم، وهي الأكثر استعمالًا، فإنها عند

الحذف عند حذف الأداة من هذا الأسلوب، كحذف أداة الاستفهام مثلًا من أسلوب الاستفهام، أو أداة النداء من أسلوب النداء أو نحو ذلك، فإنك تُقدرُ أداة الأم، كما قالوا مثلًا في النداء، حرف النداء يجوز أن يُحذف، فتقول محمد تعالى، تريد يا محمد، ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ﴾ [يوسف:٢٩]؛ والمُقدر هو يا لأنها أم حروف النداء وأكثرهن استعمالًا، هذا السؤال الأول.

السؤال الثاني: كيف عَلِم النحويون أن هذه الكلمات فيها علامة تأنيث مقدرة؟ يقولون هذه الكلمات فيها علامة تأنيث لكن مقدرة ليست ظاهرة، فكيف علموا ذلك؟ ما في استقراء، أي لو بحثت في كل اللغة وجدت أن كلمة شمس تأتي بلا تاء، وكذلك سعاد، كذلك دار، وبقية هذه المؤنثات المعنوية، هذا ما ذكره ابن مالك في البيت التالي، فقال:

وَيُعْرَفُ الْتَّقْدِيْرُ بِالْضَّمِيْرِ وَنَحْوِهِ كَالْرَّدِّ فِي التَّصْغِيْرِ

إذًا فمعرفة كونها مؤنثات يُعرف بأمورٍ كثيرة، ذكر منها ابن مالك كما ترون أمرين الضمير والتصغير، ثم قال: ونحوه، هناك أمورٌ أخرى، فهناك الضمير كما ذكر ابن مالك أي استعمال الضمير المؤنث معه، أي مع هذا المؤنث المعنوي، فأنت تقول مثلًا هذه كتف، وتقول الشمس أو الشمسَ رأيتها، فيدل ذلك على أنها مؤنثات.

والدليل الثاني: التصغير، فمن أحكام التصغير التي ستأتي في باب التصغير، أن المؤنث الثلاثي إذا صغرته تعاد إليه تاء التأنيث، المؤنث الثلاثي الخالي من التاء كشمس وهند وقدر ودار وعين وأذن، إلى آخره، إذا صغرته يجب أن تعيد إليه التاء، نقول في تصغير شمسٍ شُميسة، وفي تصغير أُذن أُذينة، وعين عيينة، وهكذا.

فدل على أن التاء موجودة إلا أنها مقدرةً لا ملفوظة، ومن علامة التأنيث

الأخرى اسم الإشارة المؤنث نحو: هذه عين، وتلك دار، ومن علامات التأنيث اسم الموصول المؤنث، نحو قدري التي عندك، وكأسي التي اشتريت، ومنها نعته بالنعت المؤنث، نحو رأيت سعاد العالمة، والكأس الممتلئة.

قال -سبحانه-: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [الشمس:٥]، ﴿وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا﴾ [الشمس:٦]؛ وقال: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى﴾ [يس:٣٨]؛ فأنث وقال: ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾ [الحاقة:١٢]؛ وقال: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [الحج:٤٥]؛ وقال: ﴿قَالَ هِىَ عَصَاىَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا﴾ [طه:١٨]؛ فدل على أن العصا مذكر أو مؤنث؟ مؤنث، وقال: ﴿كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنجَبِيلًا﴾ [الإنسان:١٧]؛ وهكذا.

فالتأنيث يدل عليه أدلةٌ كثيرة، منها ما ذُكِر، ومن الفوائد هنا أن يقال: أسماء الأشهر مذكرة أم مؤنثة؟ كلها مذكرة إلا شهرين: وهما جمادى الأولى، وجمادى الآخرة، وهما مؤنثان، تقول هذه جمادى ثم تصفها بالأولى والآخرة، فمن الخطأ أن تقول جمادى الأول، أو تقول جماد الأول، أو الثاني، والصواب أن تقول جمادى الأولى، وجمادى الآخرة، وبقية الأشهر مذكرة كالمحرم وصفر إلى آخره، حتى ذو القعدة وذو الحجة مذكران، لأنك تقول ذو ما تقول ذات.

قال الشاعر:

يَا رَبَّةَ الْبَيْتِ قُومِي غَيْرَ صَاغِرَةٍ ... ضُمِّي إِلَيْكِ رِحَالَ الْقَوْمِ وَالْقِرَبَا
فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أَنْدِيَةٍ ... لاَ يُبْصِرُ الْكَلْبُ فِي ظَلْمَائِهَا الطُّنُبَا
لا يَنبَحُ الكَلبُ فيها غَيرَ واحِدَةٍ ... حَتّى يُلَفَّ عَلى خَيشومِهِ الذَنَبا

يقولون إن هذه الأشهر سُميت بالوقت الذي اتفقت العرب على تسميتها بهذه الأسماء، كانت جمادى الأولى، وجمادى الآخرة في شدة البرد، فسُميت بجمادى من التجمد.

فإذا علمت ذلك فاعلم –حفظك الله– أن لزيادة تاء التأنيث أغراضًا وفوائد، فلماذا تُزاد تاء التأنيث على الكلمة المذكرة، غرض واحد وفائدة واحدة أم أغراض وفوائد كثيرة؟ لها أغراض وفوائد كثيرة، منها من فوائد زيادة تاء التأنيث على الكلمة التمييز بين الواحد والجمع من الجنس، وذلك عندما تدخل على اسم الجنس، نحو تمر وتمرة، ونخل وخلة، ونحاة، إلى آخره.

فالتاء هنا ليست للتأنيث، أي للتأنيث المعنوي، وإنما للتفريق بين الجمع والمفرد، فهذا الجنس وهو التمرة جمعه تمر الكثير منه تمر، والواحد منه تمرة، وكذلك نخل ونحلة، هذا واضح، ولكي يتضح الأمر أكثر ننتقل إلى بقر وبقرة، هذا الجنس جماعته بقر، والواحد منه بقرة، ولهذا كلمة بقرة في اللغة تطلق على المذكر والمؤنث من هذا الجنس، حتى الثور يسمى بقرة، لأن البقرة هنا للواحد وليس للمؤنث وإن كان الذكر يسمى أيضًا بقرة ويسمى ثورًا.

وإن كان الأكثر في اللغة أن الأنثى تسمى بقرة، والذكر يسمى ثور، لكن الثور يسمى بقرة أيضًا من هذا الجنس، وكذلك باقي الأمور، فلهذا يقولون في قصة سليمان عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ عندما مر بالوادي: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَـٰكِنَكُمْ لَا﴾ [النمل:١٨]؛ الآية.

هل هذه النملة التي صاحت بقومها ناصحةً ذكر أم أنثى؟ المعنى اللغوي هنا لكلمة نملة أي واحدٌ من هذا الجنس غير محدد هل هو مذكر أو مؤنث ذكر أو أنثى، لأن كلمة نملة تُطلق على الذكر وعلى الأنثى من هذا الجنس، فلهذا خطاؤوا من قال: إن نملة سليمان مؤنثة لوجود التاء، في قصة مشهورة تروى عن أبي حنيفة وقتادة، والصواب في ذلك أن التاء هنا للوحدة، أي للدلالة على المفر، لا تدل على التأنيث والتذكير.

كذلك يقال في الحمام حمامة، وحمامة تُطلق على المذكر وعلى المؤنث، لأن التاء للوحدة، وليست للتأنيث وهكذا يقال في باقي الأجناس، نعم نملة هذه للوحدة أي للمفرد، وليست للتأنيث، ليست للدلالة على التأنيث، فقط وواحد من هذا الجنس، قد يكون مذكرًا وقد يكون مؤنثًا.

ويقال في الجنش شاةٌ ثم يقال في المفرد شاةٌ وتجمع على شياه، تحتاج إلى مراجعة، هل هو من الجنس أم لا، تحتاج إلى مراجعة لأن التاء تفرق فقط بين الجنس والمفرد واللفظ لا يتغير، وهنا شاة تتغير اللفظ، تحتاج إلى مراجعة.

نعم نملة، كلمة نملة لفظٌ مؤنثٌ بالتاء، فلهذا يعامل معاملة المؤنث، أما هل هو في حقيقته في جنسه ذكر أو أنثى؟ ما في دلالة على ذلك، أنت عندما ترى نملة تمشي تقول تمشي أو مشت النملة، مع أنك لا تريد أنها ذكر أو أنثى، هل عندما تقول مشت النملة أنها أنثى؟ أسألك الآن، كذلك الآية وإنما هذا الجنس إذا لحقته التاء عُمِل معاملة المؤنث، لكن لا لأنه...، لا للدلالة على أنه مؤنث في الحقيقة، وإنما للدلالة على أنه فرد، كذلك الحمامة، تقول طارت الحمامة، أنت ربما تعلم أن هذا ذكر، الحمام أهل الحمام يميزون بين الذكر والأنثى، ومع ذلك إذا طار الذكر تقول طارت الحمامة، لأنهم يريدون واحد من هذا الجنس، ولا يريدون التفريق بين المذكر والمؤنث.

﴿أيها النمل﴾ [النمل:١٨]؛ تدعوا قومها والنمل هنا جنس، وتكون أنثاه حسب الذي ناقشناه، نقول الأسلوب في اللغة هنا لا يدل على التأنيث، متى ستكون التاء للتمييز كما سيأتي؟ تكون التاء للتأنيث إذا كانت فارقة، يعني إذا كانت اللفظة بالتاء مؤنث وبلا تاء مذكر.

حينئذٍ نقول التاء هنا للتأنيث الدالة على التأنيث كما لو قلت مثلًا كريم

وكريمة، إذا قلت كريمة يعني مؤنث، وإذا قلت كريم يعني مذكر، لكن إذا قلت نملة احذف التاء نمل هل هذا مذكر وهذا مؤنث؟ لا، نمل جمع، وهذا الجمع فيه ذكور وفيه إناث، ونملة ماذا تقصد بقولك نملة أي واحدٍ من هذا الجمع لا تريد أن هذا مؤنث أو مذكر، هذا الأسلوب اللغوي.

هذا سبق نحوه في باب الفاعل، ذكرنا في باب الفاعل أن الفعل يجوز فيه التذكير والتأنيث متى ما كان الفاعل مؤنثًا تأنيثًا مجازيًا، وذكرنا من المؤنث المجازي اسم الجنس واسم الجمع، فيجوز لك في اسم الجنس أن تقول جاءت النمل وجاء النمل، وجاءت البقر، وجاء البقر، وكذلك في اسم الجمع يقول: قال الشعب كذا وقالت الشعب كذا.

وكذَّب به قومك، وكذبت قومك، فاسم الجنس واسم الجمع مؤنث مجازي لأن فيه ما معنى الجمع، وكل جمعٍ فيه معنى التأنيث، فهنا يدخله التأنيث والتذكير لكن من باب أنه مؤنث مجازي لا من باب أن النمل كله مؤنث، لا النمل هذا جنس فيه ذكور وفيه إناث، إلا أن لفظ الجمع فيه معنى التأنيث على معنى جمع، وفيه معنى التذكير على معنى جمع، فلك أن تذكر ولك أن تؤنث.

أما لو أردت أن تسأل سؤالًا آخر وهو لو أردنا أن نجمع نملًا على نمال أو أردت تجمع نملة على نملات، هذا سؤال آخر في الجمع وإنما الكلام الآن على معنى تاء التأنيث هنا، ما معنى، ما فائدة تاء التأنيث في نملةٍ ونمل ونخلةٍ ونخل، قلنا للدلالة على الوحدة، لا الدلالة على التأنيث.

ومن فوائد تاء التأنيث أنها تأتي عوضًا عن حذف حرفٍ محذوف، تأتي بها العرب عوضًا عن حرفٍ محذوف، كما في سنةٍ وعدةٍ، فالتاء في سنة عوض من اللام المحذوفة، لأن أصلها سنوٌ، وقيل سنهٌ لأن الاسم كما تعرفون لا ينقص عن ثلاث أحرف، فعندما حُذفت الواو من سنوٌ عوضت العرب بالتاء فقالوا سنةٌ.

وكذلك عدة، يقال وعد يعدُ وعدًا وعدةً، العدة يعني الوعد، عدة مكونة من حرفين وتاء التأنيث يعني هناك حرف محذوف، وهو الواو، فالأصل وعد، وعندما حذفوا الواو عوضوا التاء فقالوا: عدة.

ومن فوائد تاء التأنيث أيضًا تأكيد التأنيث، كما في نحو ناقةٍ ونعجةٍ لا نقول إنها للتأنيث، لأنها لا تكون إلا للتأنيث كما ذكرنا إلا إذا كانت فارقة، أي أن نزعها يجعل الاسم مذكرًا والإتيان بها يجعل الاسم مؤنثًا وأنت إذا قلت ناقة ثم حذفت التاء لم ينقلب الاسم إلى مذكر ما في ناقٌ وناقةٌ، في جمل وناقة، جمل مذكر، وناقة مؤنث ليس مؤنث بالتاء، وإنما التاء دخلت لتأكيد التأنيث لأن التأنيث حدث بلفظٍ مستقل.

كما قالوا في حمار وأتان، أتان ما تحتاج إلى تاء لأن المؤنث له لفظ مستقل، ومع ذلك فالتاء أدخلتها العرب في نحو هذه لتأكيد التأنيث، وكذلك في نعجة، فليس هناك ذكر اسمه نعج، ثم أنثى اسمها نعجة، وإنما كبشٌ ونعجة، فالتاء هنا لتأكيد التأنيث.

كبشةٍ لم يقال كبشةٍ أتان لغة ضعيفة أو قليلة، وإنما الفصيح أتان، هذه أمور لغوية ليست نحوية.

ومن فوائد ومعاني تاء التأنيث: المبالغة، كما في راوية، وعلَّامة ونسابة، فأنت إذا قلت محمدٌ علَّامةٌ فالتاء قطعًا ليست للتأنيث وإنما هي للمبالغة، أي كثير العلم جدًا.

وأهم فوائد وأغراض تاء التأنيث: الدلالة على الفرق بين المذكر والمؤنث، هذه أهم غرض وفائدة لتاء التأنيث، أخرناها لأنها أهم هذه الفوائد وأكثرها استعمالًا في العربية، وهي تكون في الأسماء الجامدة سماعًا تأتي تاء التأنيث فارقةً

بين المذكر والمؤنث في الأسماء الجامدة، لكن سماعًا كما في فتى وفتاة، ورجلِ ورجلة، وغلامٍ وغلامة، وبابٍ وبابة، وأمرؤٍ وامرأة، وإنسانٍ وإنسانة، فهذه أسماء جامدة ليست من الأوصاف المشتقات العاملة عمل أفعالها، اسم الفاعل اسم المفعول والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة، واسم التفضيل، فهذه جوامد الأصل أن تاء التأنيث ما تدخلها.

يعني لا تقل أرضٌ وأرضةٌ، جدارٌ وجدارةٌ، ونحو هذه من الجوامد كرسي وكرسيةٌ، لا، الجوامد الأصل أن التاء ما تدخلها، إلا ما جاء في السماع فقط، وتأتي أيضًا في الأوصاف، تأتي تاء التأنيث الفارقة في الأوصاف، وهذا هو الأصل فيها، وهو حكم مضطردٌ فيها، والأوصاف كما تعرفون هي الأسماء المشتقة العاملة عمل أفعالها وهي التي ذكرناها قبل قليل، فتقول قائم وقائمة، وجالس وجالسة، وكريم وكريمة، وفَرِح وفَرِحة، وشراب وشرابة، ومضروب ومضروبة، وهكذا باضطراد.

إذا أردت للمذكر لم تأتي بالتاء وإذا أردتها للمؤنث أتيت بالتاء، هذا هو الأصل في الأوصاف، أن تدخلها تاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث، نعم يقال للمرأة رجلة إذا كانت في صفة الرجال، امرأةٌ رجلةٌ يعني ليست مسترجلة، المسترجلة التي تتشبه بالرجال، أما الرجلة التي ببنيتها كالرجال من غير تكلف، فيقال إنها رجلة.

مثل الرجل رجل رجلةٌ أما رجلة شيء آخر، الرجل والرجلة أي رجَل رأسه فشيءٌ آخر، قلنا إن الأوصاف وهي ما ذكرناها قبل قليل تدخلها تاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث دخولًا مضطردًا أو سماعيًا، دخولًا مضطردًا سوى خمسة أوزان لا تدخلها التاء، وإنما تأتي للمذكر والمؤنث بلفظٍ واحد، طبعًا ولفظ التذكير، ما هذه الأوزان الخمسة التي لا تدخلها تاء التأنيث للفرق؟ هي التي

ذكرها ابن مالك **فقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلاَ تَلِـــي فَارِقَـــةً فَعُـــوْلَا أَصْـــلًا وَلَا الْمِفْعَـــالَ وَالْمِفْعِـــيْلَا
كَـــذَاكَ مِفْعَـــلٌ وَمَـــا تَلِيْـــهِ تَـــا الْفَـــرْقِ مِـــنْ ذِي فَشُـــذُوْذٌ فِيْـــهِ
وَمِـــنْ فَعِيْـــلٍ كَقَتِيْـــلٍ إِنْ تَبِـــعْ مَوْصُـــوْفَهُ غَالِبًـــا الْتَّـــاءُ تَمْتَنِـــعْ

يقولك إن تاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث التي تدخل باضطراد على الأوصاف لا تدخل على هذه الأوزان الخمسة من أوزان الأوصاف، الوزن الأول فعول، إذا كانت بمعنى فاعل، فعول بمعنى فاعل مثل ماذا؟ مثل شكور صبور جحود، بمعنى صابر وشاكر إلى آخره.

يقال هذا رجلٌ شكورٌ وصبورٌ وهذه امرأةٌ شكورٌ وصبورٌ ولا يقال امرأةٌ شكورة وصبورة، شذ من ذلك قولهم رجل عدوٌ وامرأة عدوةٌ شذت هذه الكلمة، رجلٌ عدو وامرأة عدوة، وهذا هو قول ابن مالك: (**وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُوْلَا أَصْلًا**)؛ لا تأتي للفرق بين المؤنث مع فعول.

قال: (**أصلًا**)؛ ماذا يريد بقوله أصلًا؟ يعني أن فعولًا الكلمات التي تأتي علة وزن فعول، قد تأتي بمعنى فاعل، نحو شكور وصبور، وهذا هو الأصل وهو الأكثر في الكلام أن فعول بمعنى فاعل، وقد تأتي فعولٌ بمعنى مفعول وهذا قليل مثل ركوب، بمعنى راكب أو مركوب، ناقةٌ ركوب أي مركوبة، وكذلك حلوب، أي محلوبة.

ابن مالك يريد فعول بمعنى فاعل، أم فعول بمعنى مفعول؟ يريد فعولًا بمعنى فاعل، لأنه الأصل، الأصل في فعول أن يكون بمعنى فاعل، أما إذا كانت بمعنى مفعول كحلوبٍ وركوبٍ فإنها تبقى على الأصل وتدخلها التاء يقال: ركوبٌ وركوبة، وحلوبٌ وحلوبة، يقال ركوبة وحلوبة، أما حلوب ما يقال حلوب.

الوزن الثاني الذي لا تدخله تاء التأنيث الفارقة: صيغة المبالغة مفعال، مثل ماذا؟ صيغ المبالغة على مفعال مثل مقدام معطار، منحار، معطاء مهدار، معلام، مفراح إلى أخره، تقال باللفظ نفسه للرجل والأنثى، رجلٌ معطار، وامرأةٌ معطار، رجلٌ منحارٌ وامرأة منحار، ولا تدخله تاء التأنيث الفارقة، قالوا شذ من ذلك في قولهم: رجلٌ ميقان، وامرأةٌ ميقانة، ميقان على وزن مفعال، ما معنى ميقان؟ يقول: هو الرجل الذي لا يسمع شيئًا إلا تيقنه وتحققه، وهذا من الصفات الطيبة في الإنسان، أنه إذا سمع شيئًا لم يبادر إلى إشاعته وإنما تحقق منه وتأكد حتى يعرف صحته من كذبه، ميقان.

الوزن الثالث: صيغة المبالغة مفعيل نحو معطيل، ومنطيق، يقال رجل معطيل أي كثير التعطل ومنطيق أي حسن النطق، وكذلك امرأةٌ معطيل ومنطيق، ولا تدخل تاء التأنيث هنا، قالوا: شذ قولهم رجلٌ مسكين، وامرأةٌ مسكينة.

وهذا قول ابن مالك: (**وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيْلَا**)؛ أي (@١٠:٥٥:٠٠) التأنيث فارقة المفعيل لا المفعال ولا المفعيل.

الوزن الرابع: هو وزن مفعل، الوصف الذي على وزن مفعل كـ مغشم ومدعس.

بسم الله الرحمن الرحيم، **الوزن الرابع**: من الأوزان التي لا تدخلها تاء التأنيث الفارقة، هو مفعل، الوصف الذي على وزن مفعل كـ مغشم ومدعس، يقال رجلٌ مغشمٌ وامرأةٌ مغشم، والمغشم هو الذي لا يثنيه شيء عما يريد ويهواه بسبب شدة شجاعته، والمدعس هو الطعان، وهذا قول ابن مالك: (**كَذَاكَ مِفْعَلٌ**)؛ ثم قال: (**وَمَا تَلِيْهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوْذٌ فِيْهِ**)؛ يشير إلى أنه جاءت كلماتٌ قليلة خالفت ما سبق فدخلتها هاء التأنيث الفارقة فعول بمعنى فاعل، قد ذكرنا عدو عدوه أو مفعال أو مفعيل، فهو مفعل فهناك كلمات قليلة خالفت هذه القواعد، والقليل كما

تعرفون لا حكم له، لكن كعادة ابن مالك يشير إلى وجود هذا الشاذ.

الوزن الخامس: وهو الأخير من الأوزان التي لا تدخلها تاء التأنيث الفارقة، فعيل بمعنى مفعول، الوصف إذا كان على وزن فعيل وهو بمعنى مفعول، كقتيل، بمعنى قاتل أو مقتول، إذًا فعيل بمعنى مفعول وكجريح، وكحيل، دهين، تقول رجلٌ قتيلٌ وجريح، وامرأةٌ قتيلٌ وجريح، ولا تقول امرأةٌ جرحةٌ أو قتيلة.

أما إذا كان فعيلٌ بمعنى فاعل كرحيم بمعنى راحم، وكريم وشريف، وظريف، إلى خره، فتبقى على الأصل الذي لا يستثنى يبقى على الأصل، فتدخله التاء، تقول رحيمٌ رحيمة، وشريف وشريفة، وكريم وكريمة، إلى آخره.

وهذا هو قول ابن مالك ومن فعيلٍ كقتيلٍ، يريد فعيل التي بمعنى مفعول وقتيل التي بمعنى مقتول.

ثم قال:

إِنْ تَبِـــــــــــــــــعْ مَوْصُـــوْفَهُ غَالِبًـــا الْتَّـــاء تَمْتَنِـــعْ

يقول: إن هذا الحكم وهو أن تاء التأنيث فارقة لا تليه، إذا جاء المؤنث مع ما يدل على أنه مؤنث، أي إذا كان فيه قرينة تدل على تأنيثه، كما لو قلت هذا قتيلٌ وهذه قتيلة، رأيت رجلًا قتيلًا وامرأةً قتيلًا، في دلالة على أن القتيل هذه مؤنث وغير ذلك من الأدلة كأن تقول هندٌ قتيل، أو نحو ذلك.

أما إذا لم يكن هناك دليل لم يكن قرينة على التأنيث فيبقى الحكم على الأصل، تقول: رأيت قتيلًا وقتيلةً لا تقول رأيت قتيلًا وقتيلًا، تعني بالأول مذكر وبالثاني مؤنث، لعدم وجود قرينة التأنيث، تقول رأيت قتيلًا وقتيلةً، لو قلت رأيت قتيلًا من النساء؟ تأتي بالتاء أم لا؟ لا تأتي، لوجود القرينة.

رأيت قبل قليل قتيلًا وقتيلةً يجب أن تدخل التاء لعدم وجود القرينة، كيف

تعرف أن الثاني مؤنث، وتقول رأيت رجلًا قتيلًا وامرأةً قتيلًا، هنا معروف مؤنث لأنك قلت امرأة.

إذا ذُكرت قرينة على التأنيث أي قرينة؟ موصوف أو اسم إشارة أو أي قرينة على أنها مؤنث ما تأتي بالتاء، إذا لم تأتي قرينة على التأنيث، تأتي بالتاء وجوبًا لأن اللبث ممنوع في اللغة، ابن مالك هذا الذي سنشير إليه الآن، ابن مالك كما رأيتم خص هذا الحكم بفعيل التي بمعنى مفعول وسكت عن بقية الأوزان السابقة، والراجح –والله أعلم- أن هذا الحكم يطرد في الجميع لأن العلة موجودة، وهي اللبث، فلو قلت مثلًا رأيت صبورًا وصبورةً تُؤنث بخلاف ما لو قلت رأيت رجلًا صبورًا وامرأة صبورًا، فلا تؤنِث وكذلك في البواقي لأن اللبث في اللغة ممنوع.

وقول ابن مالك في البيت الأخير، وهو:

وَمِــــنْ فَعِيْـــلٍ كَقَتِيْـــلٍ إِنْ تَبِـــعْ مَوْصُـــوْفَهُ غَالِبًـــا الْتَّـــاء تَمْتَنِـــعْ

فنص هنا على أن الحكم غالب، يقول حذف التاء من فعيل التي بمعنى مفعول ليس واجبًا كالأربعة السابقة وإنما هو غالب هذا هو الغالب، يريد أن يقول إن الشذوذ في هذا الباب كثير، فعيل التي بمعنى مفعول، نعم هناك كلمات كثيرة جاءت بالتاء، وهي فعيلٌ بمعنى مفعول، فلهذا قالوا إن الحكم غالب، كقولهم صفةٌ ذميمة، بمعنى مذمومة، وخصلةٍ حميدة، بمعنى محمودة، فهذا غالبٌ لا واجب، بخلاف الشذوذ في الأبواب السابقة، فهو شذوذ قليل.

العلة لا، هو قال فقط إن تبع موصوفه، لماذا يشترطون وجود الموصوف؟ لأن الموصوف يرفع اللبث، يقول رأيت امرأةً قتيلًا، قتيل صفة، وامرأة موصوف، فإذا كان الموصوف موجود، فهو يدل على التأنيث، فلا نحتاج إلى التاء، أما إذا لم يأتي الموصوف لم تأتي قرينة على التأنيث يجب أن تقول رأيت قتيلةً لدفع اللبث.

إذا كان هناك لبث أي لم تأتي قرينة تأنيث نعم يجب التأنيث، فعيل بمعنى مفعول هنا الحكم غالب، لأنه قال غالبًا بخلاف الأوزان الأربعة السابقة فالحكم واجب لأن الشذوذ فيها قليل، بخلاف فعيل التي بمعنى مفعول فالشذوذ فيها كثير، وقالوا إن الحكم غالب، غالب أي الأكثر وكثير، بخلاف القليل، كثيرٌ وقليل، في مثل هذه الأمور يقال إن الذي ورد في اللغة ينبغي التمسك به مثل قتيل وجريح وردت في أساليب كثيرة، لكن لو جاءت صفات أخرى على فعيل بمعنى مفعول ولم ترد في اللغة حينئذٍ الأفضل أن تقيسها على الغالب، لكن لو أتى إنسان وحملها على غير الغالب فلا يصل إلى حد التلحين.

زوج وزوجة هذا يدخل في دخول تاء التأنيث الفارقة على الأجناس، يعني على الجوامد، الذي ذكرناه مثل باب وبابة، وأمرؤ وامرأة سماعي، هذا سماعي، فلهذا يقولون الأفصح يقولون زوجٌ للذكر والأنثى، وهذه لغة القرآن، عبر عن المرأة بالزوج، لكن جاء في اللغة التعبير عن المرأة بالزوج وهذا الأكثر وبالزوجة في شواهد ثابتة، هذه شواهد ثابتة وكثيرة، نعم ليست ضعيفة، لكن يقال إن الأفصح أن تقول زوج، وزوجة فصيحة، كلاهما صحيح، لكن الصحة البلاغة الفصاحة أيضًا مستويات، ليست مستوى واحد.

كما أن الضعف مستويات ليس مستوى واحدًا، قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم:٢٨]؛ في قصة مريم، ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم:٢٨]؛ الأم مؤنث ومع ذلك أخبر عن هذه بغيًا ما قال بغيةً لما؟ ستكون مثل طالق وحامل، أما النحويون فقد عللوه على ما ذكرناه الآن، على قولين انتبهوا إليهما لأنهما تعودان إلى المعنى.

القول الأول: قالوا بغي على وزن فعيل، بمعنى فاعل أو مفعول، إن كانت بمعنى فاعل فالقياس دخول التاء كرحيم ورحيمة، وكريم وكريمة، وإن كانت

بمعنى مفعول فعدم التاء جاء على القياس، فقالوا إن فعيلًا هنا بمعنى مفعول، بغي بمعنى بغية، أي يبتغيها الرجال للزنى، فعللوا بهذا التعليل قالوا: إن بغي فعيل بمعنى مفعول فلهذا حُذفت التاء فقيل وما كانت أمك بغيًا.

القوال الثاني: قالوا إن بغي ليس على وزن فعيل وإنما هو على وزن فعول، بغي من بغى يبغي، هذا فعول من بغى يبغي فعول بغي يبغي، اللام ياء، فعول فيها واو زائدة، ستكون بغوي، ومن أحكام الإعلال المشهورة وستأتينا في باب الإعلال، إذا اجتمعت الواو والياء والأولى ساكنة قُلبت الواو ياءً ثم أدغمت في الياء الأخرى، هذه قاعدة معروفة في الإعلال.

بغوي اجتمعت الواو ساكنة وبعدها الياء وقلبت الواو ياءً ثم حدث الإدغام فصارت بغي، فهذا لا إشكال فيه الإعلال، ثم فعول هنا، إذا قلنا أنها فعول بمعنى فاعل نحذف التاء، بمعنى مفعول تبقى التاء، قالوا فعول بمعنى فاعل، بغي بمعنى باغية للزنى، ما كانت أمك تبغى الزنى، فتكون فعول بمعنى فاعل فتُحذف التاء قياسًا، وما الأنسب للمعنى من هذين القولين؟ أن تكون بمعنى فاعلة أم بمعنى مفعولة؟ نعم الأنسب للمعنى أن تكون بمعنى فاعلة، أي لم تكن أمك تبغي الزنى هي التي تفعله وتقصده، فالقول هنا هو قول المحققين أن بغي فعول بمعنى فاعل، هذا قول البصريين في المسألة، البصريون دائمًا ينقرون في المعاني حتى ولو أدى ذلك إلى خلاف ظاهر اللفظ بما أنه جاري على القياس كما رأيتم.

بعد أن انتهى ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الكلام على تاء التأنيث انتقل إلى الكلام على ألف التأنيث وهي علامة ثانية من علامات التأنيث فقسمها قسمين فقال:

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ وَذَاتُ مَدَ نَحْوُ أُنْثَى الْغُرِّ

يقول: ألف التأنيث قسمان، ألف التأنيث المقصورة ذات قصر، وألف التأنيث الممدودة قال ذاتُ مد، ثم مثَّل لألف التأنيث الممدودة بماذا؟ قال: (وَذَاتُ مَدَ

نَحْوُ أُنْثَى الْغُرِّ)؛ فأخذ لفة طويلة حتى يأتيك بمثال، يقول أنثى الغر، الغر جماعة، الغر فُعل جماعة، واحدهم أَغَر، الأغر الذي في جبهته بياض، فواحدهم أغر، وأنثى الأغر غراء، هذا مثال للمؤنث بألف التأنيث الممدودة غراء أنثى الغُر غراء.

هنا مسألة ما الأصل في ألف التأنيث؟ ألف التأنيث عرفنا أنها قسمين إما مقصورةً كحبلى، ومرى، وإما ممدودة كحمراء، وعلماء.

ما الأصل أيهما الأصل؟ في المسألة خلاف على ثلاثة أقوال:

القول الأول: وهو قول البصريين أو قول جمهور البصريين، قال جمهور البصريين الأصل الألف المقصورة، والممدودة فرعٌ عنها فكل ممدودةٍ أصلها ألفٌ مقصورة، فحمراء مختومة بألف وهمزة، حمراء أصلها عندهم حمرى، حاء ميم راء ألف مقصورة، مثل حبلى، الذي حدث أنه زِيد في حمرى ألف قبل الأخير، ألف زائدة قبل الأخير فاجتمع في النهاية ألفان كلاهما ساكنان، فقلبت الألف الثانية همزة لكيلا تُحذف، لأن الألفان ساكنان ولا يلتقي ساكنان، فلهذا قالوا إن الأصل ألف التأنيث المقصورة.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

قلنا إن هناك خلافًا بين النحويين في الأصل بين ألفي التأنيث فقال جمهور البصريين إن الأصل الألف المقصورة، وشرحنا قولهم، وأما الكوفيون فإنهم يرون أنهما أصلان أي إنهما علامتان مختلفتان، فألف التأنيث المقصورة علامة مستقلة وألف التأنيث الممدودة علامة مستقلة.

وفي المسألة قول ثالث ضعيف: وهو أن الهمزة والألف في الممدود كلاهما علامة التأنيث فإذا قلت حمراء فعلامة التأنيث عند هؤلاء الألف والهمزة معًا، وهذا القول ضعيف.

فالخلاصة: أن نحو حمراء في تأنيثه ثلاثة أقوال:

الأول: أنه مؤنثٌ بألف التأنيث المقصورة التي قُلبت ممدودة وهذا قول البصريين.

والقول الثاني: أنه مؤنثٌ بالهمزة، لأن الهمزة عندهم من علامات التأنيث وهذا قول الكوفيين.

والقول الثالث: أنه مؤنثٌ بالألف والهمزة معًا.

بعد ذلك انتقل ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكرا علامتي التأنيث إلى بيان أوزانهما، أوزان المؤنث بألف التأنيث المقصورة والمؤنث بألف التأنيث الممدودة، وبيَّن أن لهما أوزانًا كثيرة، إلا أنه سيذكر المشهور من هذه الأوزان فقط، فبدأ بألف التأنيث المقصورة وبيَّن أوزانها المشهورة فقال: (**وَالاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الأوْلَى**)؛ يعني المقصورة.

وَالاشْـتِهَارُ فِـي مَبَـانِي الأوْلَـى ... يُبْدِيْـهِ وَزْنُ أَرَبَـى وَالطُّـولَى
وَمَرَطَـى وَوَزْنُ فَعْلَـى جَمْعَـا ... أَوْ مَصْـدَرًا أَوْ صِـفَةً كَشَـبْعَى
وَكَحُبَـارَى سُـمَّهَى سِـبَطْرَى ... ذِكْـرَى وَحِثِّيثَـى مَـعَ الْكُفُـرَّى
كَـذَاكَ خُلَّيْطَـى مَـعَ الشُّـقَّارَى ... وَاعْـزُ لِغَيْـرِ هـذِهِ اسْـتِنْدَارًا

فذكر اثني عشرة إناءً، اثني عشر وزنًا يقول إنها أشهر أوزان المؤنث بألف التأنيث المقصورة، **الأول**: وزن فعلاء، بفتح الفاء والعين، نحو أربى، والأربى اسم من أسماء الداهية، ونحو شعبى، اسم موضع **وفيه يقول جرير بيته المشهور**:

أعبـدًا حـل في شـعبى غريبًـا ... ألؤمـا لا أبالـك واغترابًـا

والوزن الثاني: فُعلى، بضم الفاء وسكون العين فعلى، نحو بُهمى، وهو اسم نبت، وحبلى، وطولى، وهما وصفان.

فالحبلى الحامل والطولى مؤنث الأطول، وكذلك الرجعى، وهو مصدر، معنى ذلك أن فعلى تأتي في الأسماء وتأتي في الأوصاف وتأتي في المصادر، ومثال ابن مالك الأولى.

الوزن الثالث: فعل بثلاث فتحات فعل نحو مرطى، وكذلك جمز وبشك، وهي أسماء مشى، أي أسماء مشيات، وكذلك برد وهو اسم نهر.

والوزن الرابع: فَعْل، فتحٍ فسكون، نحو قتلى وجرحى، في الجمع ودعوى في

المصدر وشبعى في الوصف، وهذه كثيرٌ جدًا فلهذا نص ابن مالك على كثرتها وتنوعها فقال: (**وَوَزْنُ فَعْلَى جَمْعَا**)؛ يعني كقتلى وجرحى أو مصدرًا يعني كدعوى أو صفةً ومثَّل كشبعى.

الوزن الخامس: فعال: نحو حبارى وهو اسم طائر مشهور، وسمانى اسم طائر، وسكارى جمع سكران.

الوزن السادس: فُعَّل، بضم الأول وتشديد العين المفتوحة، نحو سُمهاء، وهذا مثال ابن مالك وهو من أسماء الباطل، سمهاء وهو أيضًا اسم للهواء بين السماء والأرض أيضًا يسمى بالسمهاء.

ومن الأوزان فِعَلَّ: بكسر الفاء وفتح العين واللام المشددة، فِعَّل، نحو سبطرى اسم مشية، مشية فيها تبختر، وكذلك ذِفقه اسم مشية فيها تدفقٌ وسرعة.

والوزن الثامن فَعِل: بفتح فكسر، فَعِل كذكر، وهو مصدر ذكر، وكذلك ضربًا، جمع ضريبان.

ومن الأوزان وهو الوزن التاسع: فعيل: بكسر الفاء والعين المشددة المكسورة فعيل، مثلها ابن مالك بحثيثى، وهو من مصادر حث، تقول حث يحث حثًا، وحثيثًا، فالحثيث هذه بمعنى الحث، ومن ذلك الخليفة، بمعنى الخلافة، ومن ذلك قول عمر المشهور لولا الخليفة لأذنت، يعني لولا الخلافة لأذنت.

الوزن العاشر فُعُلَّ: بضم الأول والثاني واللام والمشددة، فُعُلَّ مثلها ابن مالك بـ الْكُفُرَّى، وهو وعاء الطلع، الطلع له وعاء يحفظه يسمى الكفرى، وهو مأخوذٌ من الكفر وهو الستر، ومن ذلك قولهم حذرى، وبذرى، حذرى فلان حذرى أي كثير الحذر، وبذرى أي كثير التبذير.

الوزن الحادي عشر فُعيل: بفاءٍ مضمومة، وعين مشددة مفتوحة، فُعيل، مثلها

ابن مالك بخُليط، وهو من مصادر اختلط، تقول اختلط يختلط اختلاطًا، وخُليطًا، تقول العرب وقع في خُليطًا، أي في أمر مختلط.

الوزن الثاني عشر فعالة: بضم الفاء والعين المشددة فُعّالة مثلها ابن مالك بـــ الْشُّقَّارَى، وهو اسم نبت وكذلك خبازى، اسم نبت، ولعله أصل ما يسميه الناس اليوم بالخبيز، ومن ذلك خضارى اسم طائر.

فهذه اثنا عشر وزنًا بناءً ذكرها ابن مالك للأسماء المؤنثة بألف التأنيث المقصورة، ولها أوزان أخرى كثيرة، مثلًا الكفرى مثال ابن مالك الكفرى تذكر كتب اللغة أنه يجوز في فاءها وعينها أي في الحرف الأول والثاني الفتح والكسر والضم، يعني أنها مثلثتان، الفاء والعين مثلثتان، لك فيها الفتح والضم والكسر، فثلاثة في ثلاثة تسعة أي فيها تسعة لغات.

كل لغة لها وزن، ما ذكر ابن مالك منها إلا فُعلى، وهي تأتي على فُعلى، وفُعَلى، وفُعِلى، وفَعَلى، وفَعُلى، وفَعِلى، وفِعَلى، وفِعُلى، وفِعِلى، لكن هذه الأوزان غير الأوزان المذكورة هي أوزان قليلة، يعني لم تأتي عليها إلا كلمات قليلة، فلهذا يقولون هذا من عمل اللغويين، حصر أوزان الأسماء المؤنثة بألف التأنيث المقصورة هذا من عمل اللغويين، وليس من عمل النحويين، النحوي عمله أن يبين علامة التأنيث وأحكام التأنيث، أما حصر هذه الأوزان فإنه من عمل النحوي، حتى ذكر أوزانها المشهورة ليس من عمل النحوي وإنما ذكره ابن مالك فقط لبيان أشهر هذه الأوزان لكي نطلع عليها.

لا هي اللغة يعني المعاجم، المعاجم التي هي التي تفرق في كلمات اللغة، فلهذا تتفق كل الكلمات المقصودة، ثم إنه كما سيأتي بعضهم يخص بعض المسائل اللغوية بتأليف، كما خصوا المقصور والممدود بكتبٍ خاصة، سيأتي شيء من ذلك.

لا أوزان المقصور عمومًا كثيرة، ومعلوم أن أوزان الأسماء هي الأكثر، الأفعال أوزانها محصورة، أما الأسماء فأوزانها كثيرة، تصل إلى ١٥٠٠ وزن في العربية، منها أوزان مضطردة ومنها أوزان كثيرة، ومنها أوزان قليلة، ومنها أوزان نادرة، أوزان

سيبويه ذكر منها قرابة أكثر من ٣٠٠ وزن أو بناء، ثم استدرك عليه العلماء حتى أوصلوها إلى قرابة ١٥٠٠ وزن، لكن النحويين لا يدرسون من ذلك إلا المضطرد القياسي، أما السماعي فليس من عمل النحوي وإن كان النحوي يشير إلى هذا القياسي لكي تعود أن بابه القياس تعود له في اللغة.

ثم بعد ذلك قال ابن مالك:

وَاعْزُ لِغَيْرِ هذِهِ اسْتِنْدَاراً

يعني ما سوى هذه الأوزان من أوزان الأسماء المقصورة هي أوزانٌ قليلة نادرة، ثم انتقل إلى ذكر الأوزان المشهور لألف التأنيث الممدودة فقال: (**لِمَدِّهَا**)؛ أي للمؤنث بألف التأنيث الممدودة هذه الأوزان.

لِمَــــــدِّهَا فَعْــــــلَاءُ أَفْعِــــــلَاءُ ... مُثَلَّــــــثَ الْعَــــــيْنِ وَفَعْلَــــــلَاءُ
ثُــــمَّ فِعَــــالَا فُعْلُــــلَا فَــــاعُوْلَا ... وَفَــــاعِلَاءُ فِعْلِيَــــا مَفْعُــــوْلَا
وَمُطْلَــــقَ الْعَــــيْنِ فِعَــــالَا وَكَــــذَا ... مُطْلَــــقَ فَــــاءٍ فَعَــــلَاء أُخِــــذَا

فذكر كم وزن؟ سبعة عشر بناءً سبعة عشر وزنًا؛ لأنه أحيانًا يقول مثلث ثلاثة، نعدها، مطلق يعني ثلاثة، مطلق يعني فيها الحركات الثلاثة.

الوزن الأول: كما قال: (**لِمَدِّهَا فَعْلَاءُ**)؛ وزن فعلاء نحو حمراء، وحسناء، وهما في الوصف وصحراء في الاسم إذًا يأتي في الوصف وفي الاسم غير الوصف.

الوزن الثاني: أفعلاء بمدها فعلاء وأفعلاء مثلث العين، ماذا قال في أفعلاء؟

قال: (أَفْعِلاَءُ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ)؛ يعني في العين الكسر أفعلاء والضم أفعلاء والفتح أفعلاء صارت ثلاثة، إذًا فالثاني أفعلاء نحو أربعاء والثالث أفعُلاء نحو أربعاء ولغةٍ في أربِعاء.

والرابع أفعلاء بفح العين نحو أربعَاء لغةٌ في أربِعاء، إذًا أربعاء فيها ثلاث لغات أشهرها الكسر أربِعاء ويقال أربُعاء، وأربَعاء وهي لغات صحيحة.

الوزن الخامس: فعللاء: نحو عقرباء، قيل إنه أنثى العقرب ويطلق على موضع اسمه عقرباء، ومن ذلك حرملاء، وهو اسم موضع سموه بحرملاء لا أدري هل أو أصل حريملاء أو لا.

ثم قال ابن مالك:

ثُـــمَّ فِعَـــالَا فُعْلُـــلَا فَـــاعُوْلَا وَفَـــاعِلَاءُ فِعْلِيَـــا مَفْعُـــوْلَا

ربما أرادوا أنه موضعٌ يكثر فيه الحرمل، المراد بهذا البيت المد في جميع الأوزان لأنه يتكلم على الأوزان الممدودة، إلا أنه قصرها كلها إلا واحدةً لضرورة الشعر، يعني أراد بفعال فعلاء، وفعللا فعللاء، وفاعولا فاعولاء، وفعليا فعلياء، ومفعولا مفعولاء.

لكنه قصر للضرورة والكلام واضح، لأنه يقول لمدها، إذًا يريد أوزان الممدود، فالسادس هو فاعلاء، نحو قصاصاء بمعنى القصاص.

والسابع: فعللاء: نحو قُرفصاء، وهي جلسة معروفة.

والثامن: فاعولاء: نحو عاشوراء لليوم العاشر، وقال بعضهم تاسوعاء لليوم التاسع من محرم.

الوزن التاسع: فاعلاء: نحو نافقاء، وقاصعاء وهما اسمان لجحر اليربوع، يكون اليربوع يجعل له بابين فتحتين، أحدهما تسميه العرب نافقاء، والأخرى

القاصعاء.

الوزن العاشر: فعلياء: نحو كبرياء، بمعنى تكبر.

الوزن الحادي عشر: مفعولاء: نحو مشيوخاء وهو من جموع كلمة شيخ، شيخ تُجمع على شيوخ وعلى أشياخ ولها جموع كثيرة من جموعها مشيوخاء.

ثم قال ابن مالك:

وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فِعَالَا وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلَاء أخِذَا

يعني أن فعالاء الوزن الأول

مثلث العين، وطلق العين فعالًا، إذًا فعالا وفعولاء وفعيلاء، ثلاثة أوزان، لأن ما بعد العين مد، والمد يتبع حركة ما قبلها، والوزن الثاني فعلاء قال: مطلق فاءٍ فعلاء، إذًا ما المثلث في فعلاء؟ الفاء والعين؟ الفاء، ومطلق فاءٍ فعلاء، إذًا فَعلاء، وفُعلاء، وفِعلاء، فهذه ستة أوزان تضاف إلى ما سبق.

إذًا نكمل، انتهينا من الوزن الحادي عشر.

الوزن الثاني عشر فعلاء: قالوا نحو برساء بمعنى الناس، وبركاء بمعنى شدة القتل، أو الشدة عمومًا، وقال الشاعر:

لا ينجي من الغمرات إلا بركاء القتال أو الفرار

لا ينجي إلا شدة القتل أو الفرار.

والوزن الثالث عشر: فعيلاء: قالوا نحو قريثاء، وكريثاء لنوعين من البشر بالقاف وبالكاف، نعم فعيلاء، بالياء، كقريثاء وكريثاء.

والوزن الرابع عشر: فعولاء: مثلوا له دبوقاء وهو من أسماء العذرة.

الوزن الخامس عشر: فعلاء: نحو جنفاء، اسم موضع.

والوزن السادس عشر: فُعلاء وهو كثير نحو كرماء وشركاء في الصفات، وخيلاء في المصدر بمعنى التكبر، وعشراء للناقة المرضِع، فهذا كثير.

والوزن السابع عشر وهو الأخير: فيعَلاء: بالكسر والفتح قالوا نحو سيراء، من يعرف السيراء فهذا وارد في الحديث في شواهد كثيرة سيراء، هي الحُلة المخططة، هو ثوبٌ أو حلةٌ أو بردٌ مخطط بأصفر وأحمر كانوا يحددون الألوان.

هذا ما يتعلق بهذا الباب وهو باب التأنيث ذكر فيه علامة التأنيث وذكر أهم فائدة وغرض لتاء التأنيث وهي الفرق بين المذكر والمؤنث وذكر أوزان ألف التأنيث المقصورة وأوزان ألف التأنيث الممدودة.

أنا كنت قد حضرت الباب التالي وهو باب المقصور والممدود، إن شئتم أن نلقيه وإن شئتم أن نقف.

هو ليس طويلًا لكنه طبعًا يحتاج إلى وقت، كالدرس السابق إلا قليلًا، إذًا نستعيذ بالله عَزَّوَجَلَّ ونختم هذا الدرس.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثاني والعشرون بعد المائة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

نحن في ليلة الاثنين الرابع والعشرين من ربيع الآخر من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائة وألف، نعقد في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض الدرس الثاني والعشرين بعد المائة، من دروس شرح ألفية ابن مالك -عليه رحمة الله-.

وصلنا إلى باب المقصور والممدود، في هذه الألفية الطيبة المباركة، بعد أن انتهينا من أغلب أبواب النحو، ثم بدأ ابن مالك بعد ذلك بخلط أبواب النحو بأبواب الصرف، فندرس في هذه الليلة -إن شاء الله- بابين من أبواب الصرف، الباب الأول: هو باب المقصور والممدود، وقد عقده ابن مالك -عليه رحمة الله- في سبعة أبيات، قال فيها:

الْمَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ

٧٧١.إِذَا اسْـمٌ اسْـتَوْجَبَ مِـنْ قَبْـلِ فَتْحًـا وَكَـانَ ذَا نَظِيْـرٍ كَالأَسَـفْ

٧٧٢.فَلِنَظِيْـرِهِ الْمُعَـلِّ الآخِـرِ ثُبُـوْتُ قَصْـرٍ بِقِيَـاسٍ ظَـاهِرِ

٧٧٣.كَفِعَـلٍ وَفُعَـلٍ فِـي جَمْـعِ مَـا كَفِعْلَـةٍ وَفُعْلَـةٍ نَحْـوُ الْـدُّمَى

٧٧٤.وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ   فَالْمَدُّ فِي نَظِيْرِهِ حَتْمًا عُرِفْ
٧٧٥.كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا   بِهَمْزِ وَصْلٍ كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى
٧٧٦.وَالْعَادِمُ النَّظِيْرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا   مَدَ بِنَقْلٍ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا
٧٧٧.وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا   عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

فهذا الباب كما ذكرنا من أبواب التصريف يتعلق بنوعٍ من أنواع الأسماء وهي الأسماء المقصورة والأسماء الممدودة، وليس المراد أن يذكر ويحصر كل الأسماء المقصورة والممدودة، فهذا من عمل أهل اللغة، وإنما مراده بيان القياس من المقصور والمدود، الذي هو أمل النحوي لأن النحو إنما يدرس المضطرد، ولا يدرس السماعي.

وإن كان يذكر النحوي في أبوابه أن هذا السماع وهذا قياس، يبين المضطرد فتقيس عليه، ويبين السماعي، فمعنى ذلك أنك لابد أن تعود فيه إلى المعاجم وما قالت العرب لتتبين أمره، إذًا فالكلام على المقصور والممدود في النحو إنما سيكون على القياسي المضطرد متى تقول إن هذا الاسم المقصور، مقصور قياسيًا، وهذا الممدود ممدودٌ قياسًا ومتى ستقول إن هذا المقصور وذا الممدود ليسا قياسيين، بل سماعيان، فبدأ ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ بالكلام على الاسم المقصور.

والاسم المقصور: كما عرفناه أكثر من مرة وها هو محل تعريفه، الاسم المقصور هو الاسم المعرب الذي آخره ألفٌ لازمة، هذا الذي يسميه النحويون الاسم المقصور، الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة، نحو الفتى والعصا، والمسعى والملتقى، والمستشفى، ونحو ذلك.

وقولنا في التعريف الاسم يُخرج غير الاسم أي يُخرج الفعل والحرف، ويسعى ويخشى ويرضى لا تسمى عند النحويين كلمات مقصورة، وكذلك الحرف نحو على، وماء، فلا تسمى هذه كلماتٍ مقصورة، وإن كانت مختومة بألف.

وقولنا في التعريف الاسم المعرب، المعرب ماذا يُخرج؟ المبني فالأسماء المبنية التي آخرها ألف، متى أداة استفهام واسم شرط، وهذا اسم إشارة، لا تسمى مقصورًا، وقوله: التعريف الذي آخره ألف يُخرج ما ليس آخره ألفًا.

وقوله في التعريف ألفٌ لازمة: يُخرج ما كان في آخره ألفٌ لكن ليست لازمة، بمعنى أنها تأتي في أحوالٍ ألفًا وتأتي في أحوالٍ أخرى غير ألف، كقوله أكرمت أخاك، فإن الألف في أخاك ليست لازمة، لأنها تأتي في الرفع أخوك، وفي الجزم أخيك، فلا نسمي أخالك مقصورًا، وكذلك لو قلت في المثنى، المحمدان أو الزيدان، فلا تسمى مقصورً، لأنك تقول في النصب والجر المحمدين والزيدين وهكذا، فهذا هو الاسم المقصور عند من؟ عند النحويين.

أما اللغويون فإنهم قد يطلقون المقصور على كل مختومٍ بألف، حتى ولو كان فعلًا أو كان حرفًا أو كان مبنيًا، فلهذا نجد بعض المفسرين مثلًا والشراح يفسرون على مذهبهم، فيقولون متى مقصور، أو يسعى مقصور، والكلام هنا على اصطلاح النحويين.

طالب: (@٤١:٦).

الشيخ: نعم قلنا الاسم المعرب الذي آخره ألف، فلابد أن تكون الألف في آخره، أخاك الألف في آخر أخ والكاف مضافٌ إليه، والمضاف إليه كلمةٌ أخرى.

الاسم المقصور: بعد أن عرفناه وميزناه عن غيره نقول الاسم المقصور نوعان، القياسي، والسماعي.

القياسي: وهو الذي يعرِّفه ابن مالك ويتكلم على أحكامه.

والسماعي: وهو الذي لا يدخل في تعريف ابن مالك الآتي، فبدأ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالكلام على القياسي **فقال:**

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الْطَّرَف فَتْحًا وَكَانَ ذَا نَظِيْرٍ كَالأَسَفْ
فَلِنَظِيْرِهِ الْمُعَلِّ الآخِرِ ثُبُوْتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ
كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوُ الْدُّمَى

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الاسم المقصور السماعي هو الاسم المعتل الآخر إذا جمع قيدين:

القيد الأول: أن يكون ما قبل آخره واجب الفتح.

والثاني: أن يكون له نظير من الصحيح الآخر.

إذًا آخره ألف وما قبل آخره يجب أن يكون مفتوحًا، ويجب الفتح أي لا يأتي مرة مفتوحًا ولا مرة مكسورًا ولا مرة مضمومًا لا بل يجب أن يكون مفتوحًا.

والقيد الثاني وهو الأهم: أن يكون له نظيرٌ من الصحيح يجري على قياسه وقاعدته والمثال يبين ذلك.

مثال ذلك: مصدر الفعل اللازم الذي يأتي على وزن فعل، الفعل اللازم، الفعل اللازم الثلاثي يأتي على فَعَل كخرج، يأتي على فَعِل، كفَرِح ويأتي على فَعُل ككرُم.

ذكرنا في أبنية المصادر في بابٍ سابق أبنية المصادر كيف تأتي؟ من ذلك ما ذكرناه في مصدر الفعل اللازم، الفعل الذي على وزن فَعِلَ، كفرح أو ضرب، كيف يكون مصدره؟ قال ابن مالك في البيت: الفعل اللازم مصدره على فَعَل، فِعَل هو مصدر الفعل اللازم:

فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ كَرَدَّ رَدَّا
وَفَعِلَ الَّلازِمُ بَابُهُ فَعَلْ كَفَرَحٍ وَكَجَوًى وَكَشَلَلْ

فيقول الفعل اللازم كفرح، وقرب، لازم الصرف أن يكون على وزن فَعَلٍ كفرح فرحًا، وطرب طربًا، ننظر الآن.

نأتي بفعل آخره صحيح كفرح، فرح فرحًا، وأسف أسفًا ثم نأتي بفعلٍ آخره معتل، مثل جويَّ مصدره جوىً، جوى يجوي جوىً، كفرح يفرح فرحًا.

إذًا جوى أخره ألف ما قبل الألف واجب الفتح وله نظير من الصحيح أي أن هذه القاعدة مضطردة في الصحيح وفي المعتل، فلهذا نقول إن المعتل إن اعتلاله إلى القصر كان بطريقٍ قياسي، لا مجرد السماع أن العرب فقط وضعت هذا الاسم مقصورًا لا على قياس.

الجواء هو الحزن، وتطاول المرض وداءٌ في الصدر أيضًا ومن ذلك لو قلنا مثلًا هويَّ يهوى هوىً، وعميَّ يعمى عمىً، إذًا قياس، هذا قياس في الصحيح وفي المعتل، أيضًا نقول إن فرح فرحًا قياسيًا وعميَّ عمىً أيضًا قياسيٌ، والقياس هنا أدى إلى كون الكلمة مقصورة.

فنقول إن هذا المقصور قياسي، فهذا قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذا اسمٌ استوجب من قبل الطرف فتحًا قبل آخره وكان ذا نظيرٍ، أي كان ذا نظيرٍ من الصحيح الآخر، مثل ماذا؟ قال كالأسف، الأسف هذا مثال للمعتل أم للصحيح؟ للصحيح أسف يأسف أسفًا.

فالصحيح أسف يأسف أسفًا، ما حكم المعتل منه؟ قال:

فَلِنَظِيْرِهِ الْمُعَلِّ الآخِرِ ... ثُبُوْتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ

لو جاء الفعل معتلًا على فعل يفعل فعلًا فإن قصره حينئذٍ يكون قصرًا قياسيًا.

ومثال آخر للاسم المقصور القياسي: ما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك في قوله:

كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا ... كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى

من جموع التكسير وجموع التكسير كثيرة ستأتي -إن شاء الله- في الباب

التالي، في الدرس القادم -إن شاء الله-.

من جموع التكسير الجمع على فِعَل وفُعَل، ما الذي يُجمع على فِعَل وفُعَل؟ الذي يُجمع على فِعل ما كان مفرده على فِعلة، والذي يُجمع على فُعل ما كان مفرده على فُعلة، وهذا يطرد في صحيح الآخر ومعتل الآخر، وصحيح الآخر مثل قِربة جمعها قِرب، وكِسرى جمعها كِسر هذا في الصحيح.

في المعتل الآخر لو جاءت فعلى، معتل الآخر كلِحية فِعلى، ولامها حرف علة الياء، ما جمع لحية؟ لِحى، لحى اسم مقصور، قصره قياسي أم سماعي؟ قياسي لأنه جاء بطريقٍ قياسي وله نظير من الصحيح، وكذلك لو قلنا مرية مرى، وفرية فرى، وهكذا.

وأما فُعْلى وجمعها فُعل، نحو قربة من الصحيح وجمعها قرب، ودملة ودمل.

ثم نأتي إلى المعتل كدمية وجمعها دمى، وهذا مثال ابن مالك، دمى اسمٌ مقصور، وقصره قياسي أي بطريقٍ قياسي، لو سألنا عن مدية وجمعها مدى، هذا مقصور، قياسي أم سماعي؟ قياسي؛ لأن مدية ومدى كقربة وقرب له نظير في الصحيح، الذي له نظير في الصحيح نقول إنه قياسي، والأسماء المقصورة القياسية كثيرة، لأن كل اسمٍ مقصورٍ جاء بطريقٍ قياسي فهو من الأسماء المقصورة القياسية.

هما لهم أن القواعد المطردة كثيرة، القاعدة المطردة إذا جاء عليها صحيح ومعتل، فنقول على المعتل هذا إذا كان ما قبله مفتوحًا، ماذا يحدث لحرف العلة بعد الفتحة؟ يكون ألفًا، وهو مقصور بطريقٍ قياسي، فمن الأسماء المقصورة القياسية، اسمٌ مفعول غير الثلاثي.

اسم المفعول درسناه في باب اسم الفاعل واسم المفعول في المشتقات، كيف

يُأخذ من الثلاثي؟ على وزن مفعول، ومن غير الثلاثي الرباعي والخماسي والسداسي، على (@١٨:٢٤) المضارع وقلب حرف المضارع ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر، إذًا ما قبل الآخر فيه مفتوح وجوبًا.

فإذا جاء في الصحيح نحو أكرم، نقول: أكرمت زيد، فزيدٌ مكرم، أين جاء المعتل؟ أعطيت زيدٌ معطى، ونقول معطى اسمٌ مقصورٌ قياسي لأنه جاء بطريق القياسي وله نظيرٌ في الصحيح، وإذا احترمته فهو محترم هذا في الصحيح، واصطفيته فهو مصطفى، هذا مقصورٌ قياسي.

ومن الأسماء المقصورة القياسية، لو تبحث في اللغة العربية ما الأشياء التي يجب فتح ما قبل آخرها؟ الأشياء الذي يجب فتح ما قبل الآخر، فإذا كان الآخر حرف علة، فإنه لابد أن ينقلب إلى ألف، من الأسماء المقصورة القياسية: اسم الزمان واسم المكان، إذا كان على وزن مفعل.

معروف في اسم الزمان والمكان أنهما يأتيان على مفعل ومفعِل، على مفعَل مثل مذهب، وعلى مفعِل مثل مجلِس، نحن نريد مفعَل لأن ما قبل آخره واجب الفتح، فتقول في الصحيح المكان الذي ذهب منه زيد فهو مذهب زيد، أي مكان ذهابه، ومكان وقوفه موقف على ما يصح.

قلنا مثلًا كتب: المكان الذي يكتب فيه مكتب، فإذا جئنا إلى المعتل كـ سعى، مكان سعيه مسعى، ومن هذا مسعى مكان سعي الناس في مكة شرفها الله، مسعى اسم مكان، اسم مكان لمكان السعي على وزن مفعَل ما قبل آخره مفتوح وجوبًا، فإذا جاء من المعتل وجي قلب حرف العلة ألفًا، فنقول مسعى، فيكون اسم مقصورًا قياسيًا.

ولهى يلهو، مكان اللهو: ملهى، ورمى يرمي مكان الرمي: مرمى، ومن هذا

المرمى المعروف.

من الأسماء المقصورة القياسية أيضًا: الاسم الذي على وزن مفعَل، هناك أسماء تأتي على وزن أفعل، مثل اسم التفضيل على وزن أفعل، فإذا جاء من الصحيح من كَرُم فهو أكرم فمحمدٌ أكرم من زيد، ومن فَضُل أفضل.

فإذا جاء من المعتل: كعميَّ فهو أعمى أفعل ما قبل آخره مفتوح، فنقول أعمى مقصورٌ قياسي، وعشيَّ أعشى وهو الذي لا يُبصِر في الليل، ودنا فهو أدنى، نعم.

إذا قلنا مثلًا مستشفى، مقصورٌ قياسيٌ أم لا؟ مقصورٌ قياسيٌ مستشفى، المستشفى من المشتقات، مستشفى اسم مكان، اسم مكان استشفاء، فهو اسم مكان من غير الثلاثي، نأتي بالمضارع يستشفي ثم نقلب حرف المضارع المضموم ونفتح ما قبل الآخر مستشفى، فيكون ما بعد الفتحة ألفًا فيكون مقصورًا قياسيًا وله نظيرٌ من الصحيح، نظيره من الصحيح نحو استخرجت فهو مستخرج.

طالب: (@٢٣:٣٨).

الشيخ: من الثلاثي مفعِل ومفعَل من الثلاثي، من غير الثلاثي كاسم المفعول، ثم تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك على الاسم الممدود، انتهى من الكلام على الاسم المقصور القياسي ثم انتقل إلى الكلام على الاسم الممدود والاسم الممدود أعطيناه أكثر من مرة من قبل، وهذا مكان تعريفه.

الاسم الممدود: هو الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألفٌ زائدة.

نحو: سماء، دعاء، اهتداء، إهداء، ونحو ذلك.

وقولنا ألفٌ: يُخرج الفعل والحرف، فالفعل جاء والحرف كحرف الباء، هذه لا تسمى مدودًا عند النحويين.

وقولنا المعرب: يُخرج المبني، مثل ماذا؟ كهؤلاء، اسم إشارةٍ مبني ومع ذلك آخره همزة قبلها ألف.

وقولنا قبل آخره ألفٌ زائدة: يُخرج ما قبل آخره ألفٌ غير زائدة، نحو: ماءٍ الذي يُشرب، وداءٍ، فماء وداء آخرها همزة وقبل الهمزة ألف إلا إن هذه الألف ليست زائدة، ولكنها منقلبٌ عن أصلٍ.

وعرفنا أكثر من مرة أن الألف لا تكون أصلًا في اسم المعرب ولا فعلٍ متصرف، إما أن تكون زائدة، وإما أن تكون منقلبةٍ عن أصلٍ عن واو وعن ياء، وهنا منقلبة هذه لا تسمى أسماءً ممدودة.

إذًا فالاسم المدود: هو الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألفٌ زائدة.

والاسم الممدود أيضًا على قسمين: قياسي وسماعي، فبدأ ابن مالك بالكلام على ألف الممدود القياسي فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ ... فَالْمَدُّ فِي نَظِيْرِهِ حَتْمًا عُرِفْ
كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا ... بِهَمْزِ وَصْلٍ كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى

إذًا فالاسم الممدود القياسي: هو الاسم المعتل الآخر **إذا جمع قيدين**:

القيد الأول: أن يكون ما قبل آخره ألفًا.

القيد الثاني: أن يكون له نظير من الصحيح الآخر.

هذا قوله وما استحق قبل آخرٍ ألف، المد في نظيره حتمًا عُرِف، والأسماء الممدودة القياسية أيضًا كثيرة، لأن القواعد المطردة التي توجب زيادة ألفٍ قبل الآخر كثيرة، من ذلك مصدر أفعل، هذا أيضًا شرحناه في أبنية المصادر إذا كان الفعل على وزن أفعل، كأكرم وأقبل، فإن مصدره على وزن إفعال، هذا مطرد، تقول أفعل يُفعل أفعالًا، كرم يُكرم إكرامًا، وأقبل يُقبل إقبالًا، هذا من الصحيح

أكرم يكرم إكرامًا.

وهناك ألف قبل الآخر أوجبها البناء، بناء إفعال، فإذا جاء هذا من المعتل نحو: أعطى، فإنك ستقول أعطى يعطي إعطاءً، سيأتي –إن شاء الله– في آخر الألفية الكلام على باب الإعلال، بيان إعلال حروف العلة والهمزة فاعتل، إما بالحذف وإما بالقلب، وإما بالتسهيل بنقل حركتها، ونحو ذلك.

الذي حدث هنا في الفعل أعطى يعطي، فالأصل ياء، أعطى يعطي، ثم تأتي بالمصدر على إفعال، إفعال أي آخر حرف اللام، أي الحرف الأصلي الثالث وهو الياء في يعطي، فقياسًا تقول: أعطى يعطي إعطايًا، إعطاي، مثل أكرم يكرم إكرامًا، أعطى يعطي إعطايًا.

إلى أن من القواعد التي ستأتي أن الواو والياء إذا تطرفتا بعد ألف انقلبت همزة، هذه قاعدة الإعلال، وهذا الذي حدث هنا، تطرفت الياء بعد ألف فانقلبت همزة، فقلنا أعطى يعطي إعطاءً، وكذلك أهدى يهدي إهداءً، وما إلى ذلك.

ومثالٌ آخر على الاسم الممدود القياسي: ما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في قوله**:

كَمَصْـــدَرِ الْفِعْـــلِ الَّـــذِي قَـــدْ بُـــدِئَا بِهَمْـــزِ وَصْـــلِ كَـــارْعَوَى وَكَارْتَـــأَى

وقد ذكرنا أيضًا في أبنية المصادر، أن الفعل إذا بُدأ بهمزة وصل فإن مصدره يكون بزيادة ألفٍ قبل آخره.

ومثال ذلك من الصحيح: أي فعل مبدوء بهمزة وصل، مثل انطلق، فتقول: انطلق ينطلق والمصدر انطلاقًا، انطلق ينطلق انطلاقًا إذا المصدر انطلاق قبل آخره ألف، إذًا استخرج يستخرج استخراجًا، وهكذا كل مبدوء بهمزة وصل.

فإذا جاء ذلك من المعتل الآخر كـ اهتدى، فإنك ستقول اهتدى يهتدي اهتداءً، فوجب أن يكون قبل الآخر ألف بحكم الصيغة، وما بعده همزة، فصارت

ممن ممدودًا قياسيًا لأنه مسبوق بهمزة قبلها ألفٌ زائدة.

والذي حدث هنا: هو الذي حدث في أعطى يعطي إعطاءً، وكذلك اقتدى يقتدي اقتداءً، إلى آخره والأمثلة كثير على ذلك.

ومن الأسماء الممدودة القياسية أيضًا: فُعالٍ الاسم الذي يأتي على فعال، أو المصدر الذي يأتي على وزن فعال، درسنا في أبنية المصادر أن فُعال مصدر ماذا؟ مصدر فعل الدال على صوتٍ أو داء، فعل إذا دل على صوتٍ أو داء فمصدره على وزن فعال.

فمن الصحيح: صَرخ صراخًا.

ومن المعتل: بغى بغاءً أو بكى بكاءً، ورغى رغاءً، وإذا قلت عوى عواءً، عواءً ففعال أوجب قبل الآخر ألفًا، وإذا جاء من المعتل صار ممدودًا قياسيًا.

ومن الأسماء المدودة القياسية: فِعال، قلنا الآن سنتتبع القواعد القياسية التي توجب قبل الآخر ألفًا، من ذلك فعال، وهو مصدر فعل، أو أحد مصدر فاعل، إذا كان الفعل على وزن فاعل، فقاتل فإن مصدره مفاعلة وفِعال، مقاتلة وقتال.

طرحنا ذلك في أبنية المصدر، مقاتلة لا يكون هنا، لأنه ليس قبل آخره ألف، وإنما نريد فِعال، فمن الصحيح قاتل قتالًا، وجدل جدالًا، فإذا جاء فاعل من المعتل، مثل عاد فالمصدر عاد يعادي عِداءً ووالى يوالي وِلاءً هذا مصدر والى يوالي وِلاءً.

أما الولاء فهذا اسم مصدر، اسم المصدر، وما خالف المصدر في شيءٍ من أحكامه، ولو بحثنا في اللغة، ولو بحثنا في النحو لوجدنا قواعد أخرى توجب قبل الآخر ألف وتأتي في الصحيح والمعتل، فنقول حينئذٍ إن المعتل صار ممدودًا قياسيًا.

بعد أن ذكر ابن مالك أن المقصور القياسي والممدود القياسي سيذكر لنا المقصور السماعي والممدود السماعي، **فقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْعَادِمُ النَّظِيْرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدَ بِنَقْلِ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا

يقول: إن السماعي من المقصور ومن المدود هو ما ليس له نظيرٌ من الصحيح، ومَثَّل المقصور السماعي بالحجا، وهو العقل، ومثَّل الممدود السماعي بالحذاء وهو النعل ولكنه ذكر ال (ذا) في البيت لضرورة الشعر.

الحجا: لم يأتي على نظيره شيءٌ من الصحيح، لأنه من حجا يحجو، ومصدر حجا يحجو حجوًا، مثل سهى يسهو سهوًا، عند من قالوا الحجا: حجا يحجو حجًا، فحجًا جاء بريقٍ قياسي أم لا؟ إذًا نقول سماعي هذا السماعي، وكذلك الحذاء، الحذاء من حذا يحذو، وقياسه حذا يحذو حذوًا، كسهى يسهو سهوًا.

عندما قالوا حذاءٌ قلنا إن هذا سماعي لأنه لم يأتي بطريقٍ قياسي، وتقدير البيت السابق هو: والعادم النظير حجال كونه مقصورًا أو ممدودًا، ثابتٌ بالنقل، قال: "**وَالْعَادِمُ النَّظِيْرِ ذَا قَصْرٍ**"؛ ذا حال، يعني والعادم النظير حالة كونه ذا قصر أي مقصورًا أو ممدودًا فإنه لا يثبت إلا بالنقل.

فلو استمعنا مثلًا للغة إلى الفعل اعتنى، لكن لم نسمع له في اللغة مصدرًا، لجاز لنا أن نقول قياسًا اعتنى يعتني اعتناءً ولو لم يُسمع، لأن هذا قياس.

القياس هو ما قيس على الكثير، إذا جاء الشيء على وجهٍ كثير، سردناه وقسناه في كل متشابهٌ، نقول هذا قياس وهو الصحيح حتى ولو لم يُسمع، لأنه من باب قدر يقتدر اقتدارًا.

بخلاف هدىً من هدى يهدي، هذا خلافي ثم قالت العرب هدىً أخذوا من هدى يهدي هدىً، لو جئنا إلى رمى يرمي، هل نقول رُمىً مثل هدى يهدي هدىً،

ورمى يرمي رمىً، هل نقول ذلك؟ لا، لماذا؟ لأن هدىً سماعيٌ لا قياسي، إذًا لا يقاس في نظائره.

وكذلك سماء ودعاء، سماعيان أم قياسيان، ننظر هل لهما نظير في الصحيح أم لا؟ سماء من ماذا؟ من سما يسمو، ما مصدر سما يسمو؟ سموًا، سما يسمو يسموًا، القاعدة قعد يقعد قعودًا، هذا من الصحيح ومن المعتل سما يسمو سموًا.

هذه فعل، فعل اللازم بابه فعول، أخذناها في الأبنية أبنية المصادر، الفعل اللازم قياسه فعل، وفعل اللازم قياسه فعول، كقعد يقعد قعودًا، وجلس يجلس جلوسًا، على قياسه فعل، وكذلك سهى يسهو سهوًا، سما ليست سهى، سما يسمو سموًا، قياسه قعد يقعد قعودًا.

فلما قالت العرب سما يسمو سموًا وسماءً، قلنا إن سماء سماعي لأنه جاء بمحض القياس، ولم يأتي على طريقةٍ مطردة، لم يأتي على طريقةٍ قياسية.

طالب: (@٣٤:٤٣).

الشيخ: الباء تأتي مصدرًا بمعنى السمو، واستعملت اسمًا بمعنى اسم للخارج، أي لكل شيء مرتفع، تأتي كذا وتأتي كذا.

لكن فعال لا يؤخذ من فعل يفعل فعولًا بقياس فعال، وكذلك دعا يدعو، نقول دعا يدعو، دعا ربه يدعوه، القياس دعا ربه يدعوه دعوًا، وهذا مصدر معروف، دعا يدعو دعوًا.

دعا هذا متعدي، ليس مثل سماء، هذا لازم، لكن دعا متعدي دعا ربه، دعوه دعوًا، ما مصدر فعل متعدي؟ مصدر فعل متعدي فعلٌ هناك مصدرٌ متعدى من ذي ثلاثةٍ كرد ردًا، إذًا قياسه مثل ضرب، ضرب يضرب ضربًا، ودعا يدعو دعوًا، وهذا المسموع ثم قال دعاءً، دعاء يأتي بدعوة المصدر، ويأتي بالمدعو به، أن اللفظ

المدعو به يأتي مصدرًا ويأتي اسمًا، إلا أن فعال على كل حال فعال لا يُؤخذ بوجه قياسي من فعل المتعدي، فنقول إن دعاء لا يُؤخذ بوجهٍ قياسي من الفعل المتعدي فنقول إنه سماعي.

فلهذا لا نأخذ من سها يسهو سهوًا: سها، سها يسهو لا نأخذ سها أو سهاء، مثل سما يسمو.

هفا يهفو قالوا هفوًا وقالوا هُفوًا، لكن ما نقول هفاء أو هُفاء، مثل سماء ودعاء، لأن هذه سماعية لا قياسية.

إذًا فالقياسي من المقصور والممدود، **القياسي**: ما يؤخذ بطريقٍ قياسيٍ واحد في الصحيح والمعتل.

والسماعي: ما يُؤخذ بطريقٍ سماعي وليس له نظيرٌ في الصحيح الآخر.

لو قلنا الفتى سماعي أم قياسي؟ الفتى سماعي، فتى يفتي فتوًا، ثم قالوا فتىً، فعل ما يؤخذ منه فتى يفتو.

وكذلك ثرى بمعنى التراب أو الثناء، هذه كلها سماعية، وكذلك الفتاء بالمد بمعنى الحداثة، والثناء والثراء، هذه كلها ممدوداتٌ سماعية لأنها لا تؤخذ بطريقٍ قياسي، ثم بعد ذلك ختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الباب بقوله:

وَقَصْـرُ ذِي الْمَـدِّ اضْـطِرَارًا مُجْمَـعُ عَلَيْـــهِ وَالْعَكْـــسُ بِخُلْـــفٍ يَقَـــعُ

ذكر في هذا البيت مسألتين:

المسألة الأولى: قصر الممدود في ضرورة الشعر، الاسم الممدود سواء كان قياسيًا أو سماعيًا، الاسم الممدود ما حكم قصره في ضرورة الشعر؟ يقول: هو جائزٌ بالإجماع، قال:

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ عَلَيْهِ

يعللون ذلك بأنه رجوعٌ إلى الأثر، وهذا هو باب الغرائر، باب في غرائز الشعر أنها تعيد الأشياء إلى أصولها المهجورة المتروكة الممنوعة، فللشعر أن يعود إلى الأصول المهجورة هذا في الشعر، كما لو قلت مثلًا: "دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ"؛ عنيزة اسم امرأة ممنوعة من الصرف لكن تركوها وأعادوها إلى الأصل، أعادوها إلى الأصل وهو الصرف، هذا لبيان الضرورة الشعرية.

فقالوا: إن قصر الممدود، رجوعٌ به إلى أصله، كيف رجوعٌ به إلى أصله؟ سبق في الدرس الماضي أن شرحنا أن القصر هو أصل المد على أرجح الأقوال، في المسألة قولان آخران، لكن أرجح الأقوال ما عليه الجمهور أن القصر هو أصل المد، فإذا قلت حمراء، هذا ممدود أم مقصور؟ ممدود، ما أصله؟ أصله حمراء، لراء وألف واحدة نائمة، حمرى على وزن فعلى، ثم زيدت ألفٌ قبل آخره.

فقلبت الألف الثانية همزة لكي تحذف، لو بقيت ألف وألف لحذفت إحداهما لاجتماع الساكنين فلم نستفيد شيئًا من الألف أضفنا ألف وحذفنا ألف، فزادوا ألفًا وقلبوا الثانية همزة، فصارت حمراء.

ومن ذلك؛ أي من قصر الممدود قول أمية بن أبي عائذ: "وما ليلى ولم أرى مثلها بين السماء الأرض (@٣٨:٥٠)"، وفي قولٍ آخر: "فهُم مثل الناس الذي يعرفونه وأهل الوفا من حادث وقديم".

ومن هذا الرجل المشهور "لابد من صنعى وإن قال اغتفر، وإن تحن كل عودٍ ودبر"؛ فهذه مسألة في الأولى.

المسألة الثانية في البيت: الشاهد قصر الممدود، في البيت الأول قال: "بين السماء والأرض"، ولو مد لقال: "بين السماءِ والأرض" قَصَر، وفي الثاني قالك "

وأهل الوفا من حادثٍ" ولو مد لقال: "وأهل الوفاء"، وفي الثالثة قال: "لابد من صنعى"، ولو مد لقال: "لابد من صنعاء".

المسألة الأخرى في البيت وهي عكس الأولى: وهي مد المقصور في ضرورة الشعر، وهذه مسألة خلاف، فلهذا قال في البيت:

وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

بخلف؛ يعني بخلاف فيها خلاف، ابن مالك يذهب في هذه المسألة إلى الجواز، لأنه قال: والعكس يقع، قال: والعكس يقع، ثم قال: "بخلف" فأقر أنه يقع، ثم بين أن فيه خلافًا، لو قال: "والعكس فيه خلاف" وسكت قلنا حدث خلاف ولم يُرجح، عندنا قال: العكس يقع، أي أثبت أنه يقع ويجوز، ولكن ذكر أن فيه خلافًا، **والخلاف على قولين في المسألة:**

المنع: وهو قول البصريين، قالوا: لا يجوز في الشعر أن تمد المقصور، وهذا عائدٌ إلى قولهم السابق في أن القصر هو أصل المد، وإنما يعاد الشيء إلى أصله، ولا يعاد الأصل إلى فرعه.

والقول الثاني: هو الجواز وهو قول الكوفيين أجازوا ذلك واحتجوا أنه ورد في بعض المسموع من الشعر، ومن ذلك قول العجاج:

والمَـــرْءُ يُبْلِيـــهِ بِـــلاءَ السِّـــرْبالْ تعَاقُـــبُ الإِهْـــلالِ بَعْـــدَ الإِهْـــلالْ.

فقال: والمرء يبليه بلاءَ؛ أصله بلل، ثم مد فقال بلاءَ ولو جعله بالفتح بَلاءَ فهذه كلمةٌ أخرى بَلاء وهي غير مناسبة لمعنى البيت، لأن المراد هنا البلى لأنه يبلو، وليس المراد البَلاء، أي أبلى بلاءً حسنًا، لا بل المراد أنه يصيبه البِلاء.

ومن ذلك قولٌ آخر:

يالـــك مـــن تمـــر ومـــن شيشـــاء ينشـــب في المســـعل واللهـــاء

والأصل لهى في القصر، إلا أنه مد فقال اللهاءِ، ومن ذلك قولٌ آخر:

سَيُغنيني الذي أغناكَ عنِّي فلا فَقْرِي يَدُومُ ولا غِناكَ

المراد هنا الغنى في القصر ضد الفقر، إلا أنه مد، فهذا ما يتعلق بهاتين المسألتين، ونختم الكلام على هذا الباب باب المقصور والممدود **بملحوظتين**:

الملحوظة الأولى:.....

طالب: (@٥٥:٣٢).

الشيخ: بأحد أمرين الأول أنها لا تثبت لأنها من رواية الكوفيين، والأمر الثاني أنها قليلة، والأصل عند البصريين كما تعرفون أنهم لا يجيزون القياس على القليل إذا خالف القياس، ولهذا منعوا القياس عندهم لأن القصر أصل المد، فلو صحت هذه الأبيات عنده فهي على خلاف الأصل، ومن المتفق عليه بين العلماء أن غرائر الشعر ليست كلها على مستوى واحد وذكرنا ذلك من قبل، بل هي على **ثلاثة مستويات**:

المستوى الأول أو النوع الأول: الضرائر الحسنة؛ أي الذي لا يعاب على الشاعر أن يأتيَّ بها حتى ولو (@٥٦:٤٥)؛ وهذه الضرائر هي التي تعود الكلمة إلى أصلها كصرف الممنوع من الصرف فهذا لا يعاب على الشاعر.

والنوع الثاني: الضرائر الجائزة، ليست حسنة لكنها جائزة، بحيث لو أتى الشاعر بشيءٍ منها قليل فإنه لا يعاب عليه ولا يقدح ذلك في شاعريته أو لغته.

والنوع الثالث: الضرائر القبيحة: وهي التي تخالف القياس كمخالفة الإعراب، وزيادة حروف ونقص حروف لا لشيء إلا لاستقامة الوزن، كقوله من حيث ما (@٥٧:٤٧) ونحو ذلك، هذه كلها ضرائر قبيحة أو **كقوله**:

ليت أشياخي ببدر شهدوا جزع الخزرج في وقع الأسل

حيـــن حطـــت بفنـــاء بركهـــا   واســـتحر القتـــل في عبـــد الأشـــل

فقال عبدٌ أشل، يريد عبدٌ أشهل، فحذف الهاء لكي يستقيم البيت، هذه من الضرائر السيئة، الضرائر ليست كلها على مستوى واحد، وقالوا: هذه من الضرائر القبيحة، نعم هذه من الضرائر القبيحة، لأن الشاعر قد يأتي بشيء يصل به إلى حد أن يخرج عن القياس والسلامة، لا لشيءٍ إلا ليستقيم وزن البيت.

لا نقول هذا يجوز شعر، لا نقول أنه يجوز للشاعر أن يزيد حروفًا ويُنقص حروفًا فقط لاستقامة الوزن، بما أنه في الشعر خلاص يفعل ما يشاء! لا.

طالب: (@١٦:٥٩).

الشيخ: إثبات أن الشيء لغة لابد فيه من نقل، أن ينقل عالم أن هذه لغة قومٌ من العرب، ليس كل ما جاء مخالفًا للقياس نقول إنه لغة، لكن إذا أثبت عالم أو علماء ذهبوا إلى هذه القبيلة فوجدوا أن اللغة منتشرة عندهم فنقول هذه لغة عندهم كصوت المثنى بالألف مطلقًا، هذه لغة لبعض القبائل في الجزيرة، والعلماء أثبتوا ذلك، ذهبوا إلى قبيلة فوجدوا أن هذا الأرث منتشر عندهم فقالوا هذه لغة لبعض العرض، وسموها قبيلة فلان وفلان وفلان.

لكن عندما تأتي ضرورة في بيتين أو ثلاثة أبيات أو خمسة أبيات ما نقول هذه ضرورة، هذه مخالفة للقياس ثم نضعه في حجمه الصحيح.

طالب: (@٢٦:٦٠).

الشيخ: تقول إنهما لغتان إذا كانتا متساويتين في الكثرة في الاستعمال نعم نقول إنهما لغتان حتى لو كانت أحدهما قياسية والأخرى على خلاف القياس لكنها ُمعت بكثرة، نقول هذه لغةً، لكن أن تكون الكلمة الأولى هي المنتشرة المعروفة المشهورة، ثم يأتي في بيت أو بيتين أو ثلاثة أو خمسة أبيات ثم يقول لغة

أخرى، ليس هذا من العدل ولا من المنطق، نعم.

نقول الملحوظات: ما سبق هو تعريف النحويين والتصريفين للاسم الممدود والمقصور، أما اللغويون والقراء ومن أخذ باصطلاحهم فاصطلاحٌ مختلف كما نبهنا على ذلك في أول الدرس، فالمقصور عندهم كل مختومٍ بالألف والممدود عندهم كل مختومٍ بهمزة قبلها ألف، فلهذا يقولون هؤلاء ممدود وأولى مقصور، وهكذا.

الملحوظة أخرى: اعتنى اللغويون كثيرًا بالأسماء المقصورة والأسماء الممدودة، حتى صنفوا في ذلك كتبًا كثيرة مفردةً لهذا الأمر، جمعوا فيها كل الأسماء المقصورة، وكل الأسماء الممدودة قياسية كانت أو سماعية، وإن كان اهتمامهم بالسماعي أكثر، لأن القياسي لا ينتهي، القياسي لا ينتهي ومعروف بطريق القياس.

أكبر هذه الكتب هو كتاب المقصور والممدود لأبي عليٍ القالي البغدادي الذي انتقل إلى الأندلس واستقر هناك، وهو كتابٌ محقق ومطبوع، ومن هذه الكتب كتاب المقصور والممدود للفراء وللمبرد ولأبي بكرٍ الأنباري ولابن جني ولابن خليه، ولابن جرير، وللولاد، ولأبي عليٍ الفارسي وابن مالك وغيرهم.

وأغلب هذه الكتب محققة ومطبوعة الآن، وهذا من اهتمام اللغويين بالأسماء المقصورة والممدودة وخاصة السماعية التي لا تنضبط إلا بالنقل، فهذا ما يتعلق بهذا الباب باب المقصور والممدود.

الباب التالي الذي نشرحه بعد الصلاة -إن شاء الله تعالى- هو تسمية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا، وواضح أنه تابعٌ للباب السابق، هل هناك من سؤال فيما سبق؟

طالب: (@٢٠:٦٤).

الشيخ: نعم نعم كل علماء فن يصطلحون على كلماتٍ بينهم قد يوافقهم أو يخالفهم علماء فنون أخرى وهذا موجود في كل العلوم، وإما يحدث اللبس عندما يدرس الطالب هذه العلوم ولا يفرق بينن مصطلحاتها المحدثون والمفسرون، والفقهاء، كلهم لهم اصطلاحات قد تخالف أو توافق مصطلحات غيرهم، ومن هؤلاء النحويون والتصريفيون واللغويون.

عندما نقول اللغويون يعني ما يعبرون بكلام العرب، اللغويون ما تقوله العرب في لغتها في الجاهلية، يعني أصل اللغة، الكلمة في أصلها تدل على ذلك أما بقية الفنون فهم علماء استحدثوا هذه المصطلحات واتفقوا عليها، مثل المصطلح المخضرم.

المخضرم مثلًا عند المحدثين: من عاصر النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ولم يشاهده.

والمخضرم عند الأدباء: هو من عاصر دولتين أو عصرين، كالشعراء المخضرمين الذين عاصروا الجاهلية وعاصروا الإسلام، أو الذين عاصروا الدولة الأموية والدولة العباسية وهكذا.

هذا اصطلاح قد يختلف لهذا قد يُدخل على الإنسان من عدم معرفته وضبطه لهذه المصطلحات، وأنبه على ذلك كثيرًا، مصطلح مثلًا الزيادة عند النحويين لا يراد به المعنى المشهور عند غيرهم، وهو أن الزائد كعدمه، المصلح عند النحويين هذا مصطلح اطلع عليه النحويون، الزيادة عند النحويين فيها ما لا يدخل في بناء الجملة، بحيث أن الجملة مستقيمة به ومن دونه، فتقول: ما جاء الرجل وما جاءني من رجل، "من" هذه تسمى زائدة أي لا قيمة لها لا معنى لها، لا بل الجملة مستقيمة من دونها، أما من حيث المعنى فلها فشيءٌ آخر لها معنى، ومعناها

التوكيد، كبقية أدوات التوكيد.

الذي لا يعرف هذا الأمر قد ينكر على النحويين وتجد هذا عند بعض العلماء عند بعض طلبة العلم، وكيف تقول في القرآن زائد؟! هذا مصطلح وهكذا.

طالب: (@٥٨:٦٧).

الشيخ: يسأل عن قصر الممدود في غير الشعر في الكلام في النثر لا يجوز، لا يجوز قصر الممدود في الكلام، بل يجب أن تقول يا أسماء تعالي، ما تقول يا أسماء تعالي إلا في الشعر أو ما كان في الشعر كالسجع مثلًا، السجع والكلام المنتظم حكمه حكم الشعر، لكن في الكلام المعتاد لا يجوز ذلك، الكلام المعتاد يجب أن تلتزم بقواعد الممدود ممدود والمقصور مقصور وهكذا.

نكمل بعد الصلاة، والله أعلم وصلي الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين أما بعد،،،

نتكلم على الباب التالي وهو باب [كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُوْرِ وَالْمَمْدُوْدِ وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيْحًا]، وهذا الباب عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ثلاثة عشر بيتًا، قال فيها:

كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُوْرِ وَالْمَمْدُوْدِ وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيْحًا

٧٧٨. آخِرَ مَقْصُوْرٍ تُثَنِّي اجْعَلْهُ يَا ... إِنْ كَانَ عَنْ ثَلاَثَةٍ مُرْتَقِيَا
٧٧٩. كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى ... وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيْلَ كَمَتَى
٧٨٠. فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الألف ... وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ
٧٨١. وَمَا كَصَحْراءَ بِواوٍ ثُنِّيَا ... وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا
٧٨٢. بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ ... صَحِّحْ وَمَا شَذّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ
٧٨٣. وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُوْرِ فِي جَمْعٍ ... حَدَّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا
٧٨٤. وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفَ ... وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ
٧٨٥. فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ ... وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ
٧٨٦. وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلاَثِي اسْمًا ... أَنِلْ إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ
٧٨٧. إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا ... مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا
٧٨٨. وَسَكِّنْ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ ... خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

٧٨٩.وَمَنَعُــوا إِتْبَــاعَ نَحْــوِ ذِرْوَهْ وَزُبْيَــةٍ وَشَــذَّ كَسْــرُ جِــرْوَهْ
٧٩٠.وَنَــادِرٌ أَوْ ذُو اضْــطِرَارٍ غَيْــرُ مَـا قَدَّمْتُــهُ أَوْ لأُنَــاسٍ انْتَمَــى

هذا الباب واضحٌ أنه من أبواب التصريف وهو تابعٌ للباب السابق فبعد أن ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الاسم المقصور والممدود، فالآن سيذكر في هذا الباب كيفية تثنيتهما وجمعهما جمع تصحيح، فذكر في هذه الأبيات الثلاثة عشر خمسة أبيات في تثنيتهما، ثم ذكر بيتًا وشطرًا في جمعهما جمع مذكرٍ سالمًا، وباقي الأبيات في جمعهما جمع مؤنثٍ سالمًا.

فبدأ بالكلام على التثنية، تثنية المقصور والممدود، والأصل في التثنية كما تعرفون أن يُلحق بالاسم المفرد ألفٌ ونون، أو ياءٌ ونون فقط دون تغيير يلحق المفرد، وهذا يكون في الصحيح الآخر، وكذلك في الاسم المنقوص، نحو محمد والرجل وجارية، والقاضي، يقول في تثنيتها المحمدان، الرجلان، الجاريتان، القاضيان، لا تفعلوا شيئًا سوى أن نضيف علامة التثنية الألف والنون أو الياء والنون.

أما المقصور والممدود: فلهما حكمٌ خاص في تثنيتهما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب، وذكر تثنية المقصور ثم ذكر تثنية الممدود، وسيبدأ بالكلام على تثنية المقصور.

وخلاصة الكلام: على تثنية الاسم المقصور، أن ألف المقصور تُقلب ياءً في ثلاثة مواضع، وتقلب واوًا في موضعين.

تقلب ياءً في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كانت ألفه رابعة فأكثر، أي رابعةً أو خامسةً أو سادسةً، نحو مسعى، نقول في تثنيتها مسعيان بقلب الألف ياءً وفي ملتقى ملتقيان، وفي مستشفى

مستشفيان، وهكذا.

إذًا الألف إذا كانت رابعةً فأكثر فماذا تفعلوا بها في التثنية؟ تقلبها ياءً وهذا قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

آخِـــرَ مَقْصُـــوْرٍ تُثَنِّـــي اجْعَلَـــهُ يَـــا   إِنْ كَـــانَ عَـــنْ ثَلاَثَـــةٍ مُرْتَقِيَـــا

إن ارتقى عن الثلاثة فصارت رابعةً أو خامسةً أو سادسةً فإنها تقلب ياءً.

الموضع الثاني لقلب الألف ياءً في تثنية المقصور: إذا كانت الألف ثالثةً وأصلها الياء، نحو فتى، فتقول في تثنيته: فتيان، وهدى نقول في تثنيته هديان، لأنه من هدى يهدي، ورحى رحيان، وهكذا، وهذا قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى

الموضع الثالث لقلب ألف المقصور ياء عند التثنية: إذا كانت ثالثةً وأصلها مجهول ولكنها أميلت، لا يُعلم هل هو واو أو ياء لأنها أميلت، وهذا يأتينا في باب الإمالة، أن تميل الألف إلى الياء أو تميل الفتحة إلى الكسرة، وهي لغة فصيحة، وسيأتي الكلام على ذلك، ومن أحكام الإمالة المشهورة، أن الألف لا تمال إلى الياء إلا في مواضع منها إذا كان أصلها الياء، فلهذا يقولون، إذا كانت ألف المقصور ثالثة، وأصلها مجهول ما نعرف أصلها واو أو ياء لكنها أميلت.

فهذا يقوي جانب الياء، فتُقلب ياءً عند التثنية مثال ذلك: قالوا متى؛ متى علمًا، متى اسمٌ مبني، اسم للإشارة، اسم للاستفهام أو للشرط، لكن لو صارت علمًا، لو سميت أحدًا "متى" فصارت علمًا اسمًا ثم ثنيته، فإنه يكون حينئذٍ مختومًا بألف، وألفه ثالثة.

ما أصل هذه الألف؟ مجهولة، لأن أصل الألف المبني لا يُعرف أصلها إلا أنها أميلت، جاء عن العرب إمالة الألف في نحو متى، فإذا ثنيت متى علمًا تقول: متيان،

وهذا الذي يسمى القياس، نحن الآن ما عندنا سماع في المسألة، لكن القياس يقول إن الألف التي تمال إلى الياء هي الألف التي أصلها الياء هذا في الإمالة نطقًا.

طالب: (@٧٨:٢٣).

الشيخ: الألف متى، جاء عن العرب أنهم يميلونها إلى الياء يقولون متى متي هذه في باب الإمالة، في باب الإمالة يقال إن الألف التي تمال إلى الياء هي الألف التي أصلها الياء، وعندنا هنا يقال إن الألف التي أصلها ياء عند التثنية إذا كانت ثالثة عند التثنية تقلب ياءً.

القياس: في مجهولة الأصل التي لا يُعلم هل أصلها واو أو ياء، لكنها أميلت، أن تثنى بالياء أو بالواو؟ تثنى بالياء، هذا يسمى قياسًا لأن هناك سماع في المسألة.

فإن قلت: ولماذا لم يبقوا ألف المقصور ألفًا في التثنية؟ لماذا لابد أن تُقلب إلى ياء في ثلاثة مواضع وفي الواو في موضعين؟ الجواب واضح وهو أن الألف ساكنة ثم الألف في التثنية بعد ذلك ساكنة، فيؤدي ذلك إلى حذف ألف المقصور، وهذا سيؤدي إلى اللبس.

الشاهد: أن ألف المقصور إذا كانت ثالثة وأصلها مجهول وقد أميلت فإنها تقلب عند التثنية ياءً، كما قلنا في متى علمًا متيان، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيْلَ كَمَتَى

طالب: (@٨٠:١٤).

الشيخ: هذه تحتاج إلى تدبر في السماع، تدبر في القراءات في كلام العرب، في الكلمات المبنية، الحروف المبنية إذا أميلت ثم إنك نقلتها إلى العالمية فسميت بها فتأخذ هذا الحكم، فتحتاج إلى تتبع في باب الإمالة، أما المعرب ما في إشكال.

أصل ألفه معروف أنها واو الضحى، فما في إشكال في ذلك، الكلام على المبني لأن أصله مجهول، فهذه مواضع قلب ألف المقصور ياءً في التثنية.

كم موضع يا إخوان؟ ثلاثة مواضع، ما سوى ذلك **فإن ألفه تُقلب واوًا وذلك في موضعين:**

الموضع الأول الذي تُقلب فيه ألف المقصور واوًا في التثنية: إذا كانت الألف ثالثةً وأصلها واو، نحو عصا، فتقول في التثنية عصوان.

الموضع الثاني:...

طالب: (@٨١:٤٠).

الشيخ: قلنا أكثر من مرة معرفة الأصل بالتصرفات، تنظر للتصرفات إن كان لها فعل ماضي، مضارع، اسم الفاعل، المفعول المصدر، وإلا تنظر للتثنية والجمع كيف تجمعها العرب، وكيف جمعتها العرب تنظر للتصرفات، التصرفات هي التي تبين العصا، العرب قالوا عصوان، فدل ذلك على أن أصلها الواو، وإن أردت بصورة أوضح من ذلك فإن الألف التي تُكتب واقفة أصلها واو، والتي تكتب نائمة أصلها ألف، أنه لا يقاس عليه.

طالب: (@٨٢:٣٦).

الشيخ: نعم الموضع الأول إذا كانت ألف المقصور ثالثةً وأصلها واو، قلنا مثل عصا يُثنى على عصوان.

طالب: (@٨٢:٥٨).

الشيخ: هناك بعض التصرفات يصيبها الإعلال، وهذا أعم أبواب الصرف الإعلال، لا يكون أن العالم صرفيًا حتى يتقن هذا الباب، والإعلال كما قلنا أكثر

ما يدخل على حروف العلة والهمزة، ولذلك بأل تُحذف أو تنقل حركتها أو تُقلب، فعصيا هي أصلها بالواو عصيوا، دخلت ياء التصغير، ياء التصغير تأتي ياء ثالثة ساكنة، تكون مصغر، فجاءت الياء، ثم جاءت لام الكلمة عن الواو، فمن قواعد الإعلال التي تأتي أن الواو والياء إذا اجتمعا، وسكنت الأولى منهما فإن الواو متقدمة أو متأخرة تُقلب ياءً ويكون الإدغام، هذه قاعدة.

أسألتكم هذه تدل على أنكم بفعلٍ (@٨٤:٣٤) أشياء كثيرة من النحو والصرف، وبعد أن تتعمقون في هذه الدقائق، والمشكلة أن الإعلال آخر باب، لم يأتِ إلا في آخر الألفية، ونحن في أواخرها.

قلنا تُقلب ألف المقصور واوًا في موضعين:

الأول: إذا كانت ألف أصلها الواو.

والموضع الثاني: إذا كانت ثالثةً وأصلها مجهول، ولم تُمِل، وهذا هو الأكثر في مجهولة الأصل مثل إلى، وإذا، وعلى حرف الجر، لو كانت أعلامًا، فهذه لم تُسمع فيها الإمالة، فإذا جعلتها أعلامًا فإن ألفاتها تكون مجهولةٌ الأصل، فتثنى بقلبها واوًا، فلو سميت رجلًا بـ إلى، ثم سميته (@٨٥:٤٦) فتقول: إلوان، وإذا إذوان، وعلى؛ علوان، وهكذا.

نحن حكمنا على الكلمات المبنية بأنها مجهولة الأصل لأن لا اشتقاق لها، ونعرف أن الاشتقاق لا يدخل إلا على الكلمات التي تقبل التصريف، **والكلمات التي تقبل التصريف شيئان:**

- **الاسم العربي المعرب.**
- **والفعل المتصرف.**

فقط، ما سوى ذلك لا يدخله تصريف، بل يدخل اشتقاق، لا يدخله تصغير،

جمع، تثنية، وزن، إلى آخره، الحروف كلها، الأسماء المبنية، الأسماء الأعجمية، كل هذه لا تقبل التصريف، الاسم العربي المعرب والفعل المتصرف.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فِــي غَيْــرِ ذَا تُقْلَــبُ وَاوًا الألــف وَأَولِهَــا مَــا كَــانَ قَبْــلُ قَــدْ أُلِــفْ

يقول في غير المواضع الثلاثة التي ذكرها من قبل لقلب الألف ياءً:

فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا

ثم قال:

وَأَولِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

وأولها: يعني أو لألف المقصور التي قُلبت ياءً في ثلاثة مواضع واوًا في موضعين، أولها ما كان قبله قد أُلِف، أي بعدها ألحق علامة التثنية، ألحق الألف والنون أو الياء والنون، وإنك تقول في فتى، تقلب الألف ياءً ثم تأتي بالألف والنون فتيان، أو فتيين، وهكذا.

ثم انتقل ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن انتهى من الكلام على تثنية المقصور، إلى الكلام على تثنية الممدود.

وخلاصة ذلك: أن الممدود على أربعة أقسام: الممدود **بحسب نوع همزته على أربعة أقسام:**

الأول: أن تكون همزته زائدةً للتأنيث، وذكرنا من قبل أكثر من موضع يا إخوان الحكم على الهمزة بالزيادة، كيف نعرف أن الهمزة زائدة؟ وبذلك ألا تكون في الآخر، أي أن الفعل مثلًا الفعل مثلًا فعل ماضي، الهمزة موجودة معناها أن الهمزة أصلية، فإن لم تكن موجودة فمعنى ذلك أن الهمزة ليست أصلية، تكلمنا

على ذلك، وقلنا إن الهمزة الزائدة قد تأتي للتأنيث وقد تأتي للإلحاق، وذلك في باب الممنوع من الصرف، إذا كانت الهمزة الزائدة وسُمِع فيها التنوين فإنها للإلحاق وإن كانت زائدة ولا يُسمع فيها التنوين وهذا هو الأغلب الأكثر، فهذا للتأنيث.

فإن الأصل في الماضي مثل بدأ أو مثل قرأ، فإن الهمزة حينئذٍ أصلية.

إن كان الفعل مختوم بحرف علة: مثل قضى، ورمى ودعا، وأعطى وأهدى، فإنه سينقلب حينئذٍ بعد ذلك إلى حرف علة أو همزة، وإذا قلت قضى، تقول في المضارع يقضي، فيعود إلى أصله، ثم في المصدر قضى يقضي قضاءً.

الهمزة هي الياء، انقلبت في الماضي ألفًا وانقلب في المصدر همزةً، الهمزة في قضاء هل هي زائدة؟ لا، هل هي أصلية؟ لا، نقول منقلبة على الأصل، إذًا فالهمزة إما أن تكون زائدة للتأنيث وإما زائدةً للإلحاق، وإما أن تكون منقلبة عن الأصل، وإما أن تكون أصلية.

فالنوع الأول: أن تكون همزة ممدودة زائدة للتأنيث، فالمشهور عند التثنية قلبها واوًا، نحو حمراء، نقول حمروان، وهكذا في بقية الألوان، خضراء خضروان، وصفراء وصفروان، وكذلك صحراء الهمزة زائدة للتأنيث نقول صحروان، وكذلك حسناء نقول: حسناوان.

طالب: (@٥٠:٩١).

الشيخ: تقول هذا هو المشهور، سُمع فيها بقلة ثم يشير ابن مالك بعد ذلك قلبها ياءً وإبقائها همزةً في بعض الشواهد القليلة، وسنشير إلى ذلك عندما يشير ابن مالك –إن شاء الله–، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا كَصَحْراءَ بواوٍ ثُنِّيَا

يقول: ما كانت همزته للتأنيث كصحراء، فإنه يُثنى بقلبها واوًا.

النوع الثاني من المدود: أن تكون همزته زائدة للإلحاق، وعرفنا أن همزة الإلحاق هي الهمزة الزائدة إذا سُمِع فيها التنوين، فيجوز عند التثنية أن تقلب واوًا، وهو الأولى، وإبقائها همزةً وهو جائز، نحو علباءٌ، العلباء معروفة، العلباء الهمزة زائدة، لأن الأصل العين واللام والباء، ويقول إنها جائزةٌ للإلحاق لأنه سُمِع فيها التنوين.

هذه علباءٌ فهي ليست للتأنيث، فعند التثنية ماذا نفعل بهمزة الإلحاق؟ **يجوز فيها الوجهان:**

- **قلبها واوًا وهو الأولى.**
- **وإبقائها همزةً وهو جائز.**

فنقول في علباء، علباوان، وعلباءان، ومن ذلك طرفاء، كنا ذكرنا عدة أمثلة على همزات الإلحاق وغيرها، عندما تكلمنا في الممنوع من الصرف، صرفاء هذا اسم نبات، نقول طرفاوان وطرفاءان.

طالب: (@٩٤:١٨).

الشيخ: بهمز همز المد.

طالب: (@٩٤:٢٦).

الشيخ: هو يظن يفعل ذلك، لا يقال إلا علباء بالمد، الإلحاق يعني مثل كلمة كوكب على وزن الصرف فوعل، يقول هذا مأخوذ من ككب، ما يقال عن هذا الشيء ككب، ما يقال على هذا الشيء ككب، لا يقال إلا كوكب، لماذا قيل كوكب، فزيدت الواو كوكب قالوا إلحاقًا بجعفر، كونها ملحقةً بجعفر لا يعني أن

لها أصلًا مستعملًا فهي كلمة لم تستعمل إلا بلفظ الإلحاق كوكب، لذلك علباء لم تستعمل لا يسمى هذا علب، ثم علباء، لا هو يسمى علباء.

وقد تدخله التاء، فيقال علباءةٌ وهذا من أدلة الإلحاق، لأن همزة التأنيث لا تلحقها التاء، لأن همزة التأنيث للتأنيث، والتاء المربوطة للتأنيث فلا يجتمعان، لا تقول في حسناء، حسناءةٌ، بخلاف همزة الإلحاق فهي همزة لا علاقة لها بالتأنيث، وإنما هي مجرد حرف لإلحاق الكلمة بكلمة أخرى، فلهذا يدخلها التنويع.

الباء لا تدخلها التاء علباءةٌ.

طالب: (@٩٦:١٧).

الشيخ: علباءٌ نعم، سُمِع فيها التنوين، حسناء على كل حال عرفنا أنها ممدود قياسي، كل الممدودات القياسية همزته للتأنيث، لأن الإلحاق بابه السماع، لأن سُمِع فيها التنوين.

طالب: (@٩٦:٤٩).

الشيخ: والأصل في الهمزة الزائدة أنها للتأنيث، لكن هذه كلمات سُمِع فيها التنوين الأولى أنه لو لم يسمع التنوين في علباء نقول الهمزة زائدة للتأنيث، لكن سُمِع فيها التنوين ودخلت عليه التاء فقلنا ليست للتأنيث هذا إلحاق.

النوع الثالث: من الأسماء الممدودة أن تكون همزته منقلبةً عن أصل، أن تكون الهمزة منقلبة عن أصل، يعني واو أو ياء، فيجوز في الهمزة إبقاؤها همزة وهو الأولى وقلبها واوًا وهو الجائز، نحو سماء وبناء، وكساء، وعطاء، وإعطاء، وإهداء إلى آخره.

فالهمزة إذا كانت ألفه منقلبة عن أصل يعني عن واو أو عن ياء جاز فيها الوجهان، إما أن تبقيها همزةً للتثنية وهو الأولى، وإما أن تقلبها واوًا، فتقول في

تثنية سماء سماءان، أو سماوان، وفي تثنية بناء بناءان أو بناوان، وفي تثنية إهداء، إهداوان، أو إهداوان، وهكذا.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَنَحْـــــوُ عِلْبَـــــاءٍ كِسْـــــاءٍ   وَحَيَـــــا بِـــــوَاوٍ اوْ هَمْـــــزٍ

يقول: ما كانت همزته زائدً للإلحاق كعلباءٍ أو كانت همزته منقلبة عن واو ككساء لأنه من كسا يكسو أو كانت همزته منقلبة عن ياء كحياءٍ لأنه من حييَّ يحيى حياةً، فإن الهمزة عند التثنية يجوز فيها إبقاءها همزة وقلبها واوًا.

وقوله حيا في البيت ممدود، حياءً إلا أنه قصره لضرورة الشعر، والكلام على واو العطف، نحو علباء وكساءً وحَاءٍ إلا أنه حذف واو للشعر.

النوع الرابع من الممدود: أن تكون همزته أصلية، أن تكون الهمزة في الممدود أصلية، فيجب عند التثنية إبقاؤها همزةً، من المثلثة على ذلك: قراءٌ، نقول زيدٌ قراءٌ فعال، بمعنى زاهد عابد، فإذا ثنيته قلت هما قراءان، وكذلك زيدٌ مُضاءٌ على وزن فعالٌ بمعنى شديد الحسن والوضاءة، فإذا ثنيته قلت هما وضاءان.

ومن ذلك لو أخذت صيغة المبالغة فعال من قرأ، فتقول: هو قراءٌ بمعنى كثير القراءة ليس بمعنى أنه عابد زاهد، قراء على وزن فعال، وزيدٌ قراءٌ أي كثير القراءة، وهما قراءان، لك أن تقول قُراء، ومعناه زاهد عابد ولك أن تقول قَراء بمعنى كثير القراءة، لأن صيغة المبالغة على وزن فعال، إلا أن فعال قياس، فُعال سماع.

طالب: (@٤٠:١٠١).

الشيخ: لا هناك قُراء جمع قارئ، قارئ يُجمع على قراء قياسًا كما سيأتي في جمع التكسير، فاعل على فعال.

ومن ذلك خَطاء من الخطأ فالهمزة أصلية، فتقول فلانٌ خطاءٌ أي كثير الخطأ،

فإذا سميت قلت هما خطاءان، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وغير ما ذكر صحح"؛ ذكر همزة التأنيث وهمزة الإلحاق والهمزة المنقلبة عن أصل أي عن واو أو ياء.

"وغير ما ذكر صحح"؛ يريد الهمزة الأصلية، يجب تصحيحها في التثنية، ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَمَا شَذّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

يعني ما سُمِع مخالفًا لما سبق في تسمية المقصور والممدود فهو قليلٌ شاذٌ لا يقاس عليه، يُسمع ولا يقاس عليه، يعني أنه سُمِع كلماتٌ قليلة خالفت ما ذكرناه قبل قليل من قواعد المضطردة، من ذلك ملّا الخوزلى، نوع من نواع المِشية، خوزلى، مقصور.

قالوا في تثنيته الخوزلان، وكان القياس أن يقول في تثنيته الخوزليان، لقلب الألف ياء مثل الملتقيان، ومن ذلك أنه سُمِع في كلمة حمراء أنهم سموها فقالوا: حمراءان وحمريان وحمراوان، حمروان هو الأكثر في السماع عنه في هذه الكلمة لكن سُمِعه أيضًا حمريان، وهو شاذ وحمراءان.

ما حمراءان شاذ، وأما حمرايان فأشذ.

طالب: (@١٠٤:١٣).

الشيخ: لا سُمِع في حمراء فقط، لو سُمع في كل الألوان لقلنا إنه سماعي، قلنا هذا مضطرد في الألوان على الأقل، نعم.

طالب: (@١٠٤:٣٢).

الشيخ: وما كصحراءٍ، (@وَمَا كَصَحْراءَ بواوٍ)؛ هو البيت يستقيم باللفظين،

(@وَمَا كَصَحْراءَ بواوٍ ثنيا)، وما كصحراءٍ ثنيا، والبيت يستقيم بالاثنين الكلمة طبعًا ممنوعة من الصرف لأنها (@١٠٥:٠٧) بهمزة التأنيث، كون الشاعر ينونها أو يبقيها على حالها إذا كان يخل بالشعر، لأن تدخله الزحافات، فإما أن يبقي على الزحافات ويمنع من الصرف، وإما أن يزيل الزحاف ويُكمل وزن البيت، وينون.

طالب: (@١٠٥:٤٠).

الشيخ: ما أعرف ذلك، المعروف في اللغة أن القُراء هو العابد الزاهد والوُضاء هو شديد الوُضاءة، أما كثير القراءة قَراء، وُضاء.

طالب: (@١٠٦:٢٢).

الشيخ: واو مضمومة وُضاءُ.

طالب: (@١٠٦:٣٢).

الشيخ: مُضاء لا بل وُضاء، تُراجع هذا الذي أعرفه أنا من النحويين وهذا مقتضى القياس اللغوي.

ثم انتقل ابن مالك بعد ذلك إلى الكلام على جمع المذكر السالم، بعد أن انتهى من الكلام على التثنية، فجمع المذكر السالم القياس فيه كما تعرفون أن يُلحق المفرد بواوٍ ونون أو ياءٍ ونون دون تغييرٍ للمفرد، تقول في زيدٍ زيدون، وفي محمد محمدون، وفي مجتهدٍ مجتهدون، ومجتهدين وهكذا.

وأما الاسم المنقوص كالقاضي والمهتدي، فكيف يُجمع جمع مذكرًا سالمًا؟ بحذف ياءه وضم ما قبلها مع الواو وكسر ما قبلها مع الياء، فيقولون في جمع القاضي القاضون، والقاضين، والمهتدون والمهتدين، وابن مالك ما تكلم على جمع المنقوص وإنما استكمالًا، لأنه الآن يريد أن يتكلم على كيفية التثنية، والجمع ليتكلم في الباب التالي على جمع التكسير.

الكلام على كيفية الجمع والتثنية عمومًا إلا أن التثنية كما رأيتم لا إشكال في القياس إلا في المقصور والمنقوص والممدود، في الجمع المذكر السالم من صحيح الآخر لا تخالف القياس، في المنقوص في مخالفة وهي حذف الياء، كان ينبغي أن يذكر ذلك، والاسم المقصور والممدود كيف يجمعان جمع مذكرٍ سالمًا؟

طالب: (@٥٨:١٠٨).

الشيخ: قصره على المقصور والمنقوص ولكن نقول: كان ينبغي أن يقصره، وإنما يتكلم عمومًا على كيفية التثنية وكيفية جمع السلامة ليتكلم في الباب التالي على التكسير، لأنه في جمع التكسير كلامه عام في كل الأسماء، وإذا لم يتكلم على ذلك في هذا الباب فأين يتكلم؟ ما تكلم على ذلك في بابٍ آخر.

نقول الاسم الممدود عند جمعه مذكر سالم يعامل معاملته في التثنية، يعني الهمزة الأصلية تبقى، وهمزة التأنيث تقلب واوًا، وهمزة الإلحاق والهمزة المنقلبة على أصل يجوز فيهما الوجهان، الإبقاء والقلب، فإذا جمعت قُراء قراؤون، ووضاء وضاؤون، لأن الهمزة أصلية.

فإذا أردت أن تجمع "على" قلت: علاؤون أو علاوون، لأن الهمزة منقلبة عن أصل من على يعلو، ولو سميت رجلًا بخضراء، ثم جمعته جمع مذكرًا سالمًا، كنت تقول: خضراؤون.

وأما الاسم المقصور، فكيف يُجمع جمع مذكر سالم؟ له حكمٌ خاص يختلف عن التثنية، حكمه في جمع المذكر السالم يختلف عن حكمه في التثنية، فلهذا نص ابن مالك عليه وحده، وحكمه في جمع المذكر السالم أن تحذف ألفه مطلقًا، وتفتح ما قبلها.

في التثنية ما تحذف الألف وإنما تقلبها إلى ياءٍ أو واو، أما في جمع المذكر السالم مع المقصور تحذف الألف دائمًا وتفتح ما قبلها، نحو مصطفى وأعلى، مصطفى علم، وأعلى وصف.

كيف نجمع مصطفى؟ مصطفون، بحذف الألف وفتح ما قبلها، اجمعه بالياء والنون، مصطفين وهي الواردة في القرآن.

أعلى أجمعها بالواو والنون، أعلون وهي واردة في القرآن الكريم، اجمعها بالواو والنون أعلون وهي واردة في القرآن الكريم، اجمعها بالياء والنون أعلين، **وهذا هو قول ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُوْرِ فِي جَمْعٍ عَلَى ... حَــدِّ الْمُثَنَّــى مَــا بِــهِ تَكَمَّــلَا

وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفَ

يقولك إذا جمعت الاسم المقصور جمع مذكر سالمًا، فاحذف منه ألفه، والفتح قبل الألف تبقيه، دليل على أن الألف محذوفة.

وقوله في البيت: "**جمع على حد المثنى**"؛ ما الجمع على حد المثنى؟ وجمع المذكر السالم يسمونه الجمع الذي على حد المثنى؛ لأنه مثلهن في كيفية الزيادة، فيكون بزيادة نون وحرفٍ قبله، فلهذا سموه بالجمع الذي على حد المثنى.

ثم انتقل ابن مالك -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- بعد ذلك إلى الكلام على جمع المؤنث السالم، جمع المؤنث السالم القياس فيه كما تعرفون أن تُلحِق المفرد ألفًا وتاءً دون تغيير، فتجمع اصطبلًا اصطبلات، وحمام حمامات، ولو سميت امرأةً براضي تجمعها راضيات، وسعاد سعادات، وزينب زينبات، وهكذا.

إلا أن التغيير قد يدخل على جمع المؤنث السالم فلهذا احتاج من ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى عدد من الأبيات ليبين هذه التغييرات التي قد تدخل على جمع

المؤنث السالم، فذكر بعضها، وأغفل بعضها.

فمن ذلك أن تاء التأنيث تُحذف من جمع المؤنث السالم، وسأشير إلى ذلك في حالته خاصة، كلما كان الاسم فيه تاء تأنيث فإنك تحذفها عند جمع المؤنث السالم، يقول في فاطمة فاطمات، بحذف التاء.

وهكذا في صائمة صائمات، إلى آخره، إذًا فالاسم الصحيح الآخر والمنقوص يجمعان جمع مؤنثٍ سالمًا بالألف والتاء، لا يكون في ذلك تغيير إلا إذا كما في تاء التأنيث كفاطمة فاطمات، وراضية راضيات وهكذا،

باقي المقصور والمنقوص، كيف يجمعان جمع مؤنثٍ سالمًا؟ أما الاسم المقصور فإنه يعامل في جمع المؤنث السالم معاملته في التثنية، يعني أن ألفه تقلب ياءً في ثلاثة مواضع، إذا كانت رابعة خامسة سادسة، أو كانت ثالثة وأصلها الياء.

أو كانت ثالثةً ومجهولة الأصل وقد أميلت، وتُقلب واوًا في موضعين إذا كانت ثالثةً أصلها الواو أو كانت ثالثةً مجهولة الأصل ولن تُمال، فتجمع مسعىً على مسعيات، أن جمعتها بالألف والتاء عند المؤنث السالم، قد تجمع جمع تكسير، هذا يأتي في باب التكسير، كلامنا الآن على جمع الألف والتاء جمع مؤنث سالم، يجمع مسعى على مسعيات، وملتقى ملتقيات، ومستشفى مستشفيات، بقلب الألف ياءً.

وهدى هديات، ورحى رحيات، وعصا عصوات، وهكذا، تعاملها في جمع المؤنث السالم معاملتها في المثنى، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاء وَأَلِفْ

فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي الْتَّثْنِيَهْ

أي عامل الاسم المقصور إذا جمعته بألفٍ وتاءٍ معاملته في التثنية، ثم قال

رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَتَاء ذِي الْتَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

يقول: إذا كان الاسم المقصور في آخره تاءٌ مربوطة، فإنك تحذفها.

طالب: (@٢٨:١١٨).

الشيخ: يقول إذا كان في آخر المقصور تاء مربوطة فإنك تحذفها نحو فتاةٍ، ليس تحذف تاء التأنيث عما تجمع جمع مؤنث سالم فتاةٍ حذفنا التاء، ماذا سيبقى فتى صار مقصورًا إذا حذفنا التاء، ثم تعاملها معاملته في المثنى فتقول فتيات، فتيات بحذف التاء وقلب الألف ياءً وكذلك قناةٌ نجمعها فنقول: قنواتٌ.

حذفنا المقصور يعامل في الجمع السالم معاملته في التثنية، الممدود الاسم الممدود أيضًا في جمع المؤنث السالم يعامل معاملته في التثنية، الهمزة الأصلية تبقى، وهمزة التأنيث تقلب واوًا، وهمزة الإلحاق والهمزة المنقلبة يجوز فيهما الوجهان.

فتقول في جمع سماء سماوات، أو سماءات، وفي جمع بناء بنوات أو بناءات، وفي جمع حمراء حمراوات فقط، وفي جمع حسناء حسناواتٌ فقط.

ولو سميت امرأةً "علی" يجوز فيها الوجهان علاءات وعلاوات، نعم.

ثم نبه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أن الأصل في جمع المؤنث السالم أن يبقى مفرده على حاله، على حركاته وسكناته، دون تغيير هذا الأصل في جمع المؤنث السالم، إلا أنه شذ عن ذلك الاسم الثلاثي، فإن عينه قد تتغير حركتها وسكونها في الجمع جمع المؤنث السالم، على التفصيل الآتي، قد تتغير على التفصيل الآتي:

إذا كان اسمًا ثلاثيًا عينه ساكنة صحيحة، إذا كان اسمًا شرط، ثلاثيًا شرط، عينه

ساكنة شرط، صحيحة شرط، سواء أكان بتاء التأنيث أم مجردًا عنها بتاء التأنيث مثل كِسرى، وضربة، وجملة، بلا تاء التأنيث مثل دعد وهند، إذا كان الاسم الثلاثي هكذا ثلاثي، اسمه ثلاثي وعينه ساكنة وصحيحة فما حكمه إذا جمعته جمعًا مؤنثًا سالمًا **فله حالتان:**

إذا كان مفتوح الأول: على وزن ماذا؟ على وزن فَعْلٌ أو فَعْلَة، على وزن فعلٍ كدعد، وعلى وزن فعلة كجفنة، وقصعة، وضربة، ورحلة، ونسمة، كثير.

كيف تجمع جمع مؤنث سالمًا؟ يجب فيها اتباع العين للفاء، فتفتح مثلها فيقال في جمع دعد دعدات، وفي جمع جفنة جفنات، وضربةٍ ضربات، ورحمة رحمات، ونسمة نسمات، ولا يجوز أن تقول دعدات، ورحمات، وجفنات بالسكون لا يجوز ذلك، هذه الحالة الأولى إذا كانت مفتوحة الفاء، مفتوحة الأول أي فعلٍ وفعلةٌ.

الحالة الثانية: إذا كانت مضمومة الأول، يعني على فُعلِ وفُعلة، أو مكسورة الأول يعني على وزن فِعلِ وفعلة، إذا كانت مضمومة الأول يعني فُعل كدُمل اسم امرأة أو فُعلة كبشرة وجملةٍ وغرفة، أو كانت مكسورة الأول يعني وزن فِعلٍ، كهند أو أو فِعلةكـ كسرة أو سدرة.

ما حكمه إذا كان مضموم الأول أو مكسور الأول؟ **يجوز فيه ثلاثة أوجه عند جمعه مؤنثًا سالمًا:**

الوجه الأول: إن كان العين أن تسكن العين يعني أن تبقيها ساكنة كما كانت فتقول في جمل جملات، وفي بشرة بشرات، وفي هند هندات، وفي كسرة كسرات.

الوجه الثاني: إتباع العين للفاء، إذا كانت الفاء مضمومة تضم العين، إذا كانت الفاء مكسورة تكسر العين، ففي جمل على هذا الوجه تقول جُملات، وفي بشرة

بشرات، وفي هند هندات، وفي كسرة كسرات.

الوجه الثالث: تخفيف العين بالفتح، قلت تخفيف لأن الفتح أخف الحركات، تخفيف العين بالفتح فتقول في جمل جملات، وفي بشرى بشرات، وفي هند هندات، وفي كسرى كسرات.

إذًا الخلاصة فعلٌ وفَعلةٌ تجمعان على فعلات، وأما فُعل وفعلة، وفِعل وفِعلة ففيها ثلاثة أوجه:

- الإسكان.
- والاتباع.
- والفتحة.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْسَّالِمَ الْعَيْنِ الْثُّلاَثِي اسْمَـًا أَنِلْ

السالم العين الثلاثي اسمًا، اسمع الشروط، السالم أي عينه ليست معتلة، العين أي العين الكلام عن العين، الثلاثي ليس الرباعي والخماسي والسداسي.

اسمًا: بخلاف الوصف، والسالم العين الثلاثي اسمًا.

أَنِلْ إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءهُ بِمَا شُكِلْ

إتباع عين فاءه؛ أي اتبع عين فاءه، بما شُكِن، فاءه مفتوحة تفتح (@٤٤:١٢٧) وهذا واجب، عينه مضمومة كقُبلة وبُشرة، نقول: قُبلات، عينه مكسورة مثل خِدمة ورحلة، نقول رَحلات، إلا أنه في المفتوح الواجب وفي المضموم والمكسور جائز كما شرحنا، ثم قال:

إِنْ سَـــاكِنَ الْعَـــيْنِ مُؤَنَّثَـــا بَـــدَا   مُخْتَتَمًـــا بِالْتَّـــاءِ أَوْ مُجَـــرَّدَا

فَعل أو فَعلة، فُعل أو فُعلة، فِعل فِعلة.

وَسَكِّنْ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

يقول: وسكن التالي غير الفتح إذا كانت العين تتلو مفتوحًا فَعل فَعلة، فليس فيه إلا الاتباع، أما إذا كانت العين تتلو غير مفتوح أي ماذا تتلو؟ تتلو مضمومًا أو مكسورًا.

إذا كانت العين تتلو غير مفتوح إنما أن تسكنه أو تخففه بالفتح، قال:

وَسَكِّنْ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ

العين إذا تلت غير الفتح إما أن تسكنها أو تخففها بالفتح.

فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

يعني كل الأوجه الثلاثة هذه مروية في فُعلٍ وفُعلة، وفي فِعلٍ وفِعلة.

والاحتياجات التي نقصدها بالشروط السابقة أما قولنا اسم فإنه يخرج الوصف، وقلنا عدة مرات يا إخوان أن الاسم والوصف كلاهما أسماء، إلا أن النحويين من عادتهم أنهم إذا قالوا هذا اسم وهذا وصف، أي هذا اسمٌ ليس بوصف، وهذا اسمٌ وصف، وإذا قلت باب هذا اسم أو وصف؟ اسم، وإذا قلت قائم، جالس، مضروب، حسن، جميل؛ هذا وصف تقول: هذا باب اسم وجميل وقائم وجالس وصف.

المقابلة هذه تعني أن باب اسمٌ وليس وصفًا، وجميلٌ وحسنٌ اسم ووصف، أخذوا من هذا ما اختص به وهو اسم، وأخذوا من هذا ما اختص به وهو وصف، وهذا كثير مما يستخدمه النحويين، فيقولون هذا باب اسم وضرب مصدر.

مع أن المصدر اسم، لكن باب اسم ليس مصدرًا وضرب اسم المصدر،

وهكذا المقابلة يُقصد بها هذا المعنى.

المهم: قوله هذا اسم ليس وصفًا يُخرج الأسماء الأوصاف، وعرفنا الأسماء الأوصاف، اسم فاعل، اسم مفعول، الصفة المشبهة، وصيغة المبالغة، وأفعل للتفضيل إلى آخره.

إذا جاءت على هذه الأوزان، مثل ضخمة، وسهلة، وصعبة، تدخل فيما قلناها أو لا؟ لا تدخل إذًا تبقى على القياس، والقياس كجمع المؤنث السالم أن مفرده لا يتغير، إذًا جمع المؤنث السالم أن مفرده لا يتغير إذًا كيف نجمع ضخمة ضخمات، وسهلة سهلات، وصعبة صعبات، ولا يجوز أن نقول ضخَمات وسهَلات وصعَبات، لأن هذه أوصاف ليست أسماء.

وقولنا ثلاثي: يخرج غير الثلاثي، مثل زينب وسعاد، ما يتغير فيه شيء، وقولنا ساكن العين ماذا يُخرج؟ متحرك العين، مثل شجرة، فهذه إلا شجرات، أو ثمرة ثمرات، أو نمرة نمرات.

وقولنا صحيح العين ماذا يُخرج؟ صحيح العين قالوا وصحيح العين هنا يُخرج شيئين:

- يخرج معتل العين كجودة وصورة وبيضة وديمة.
- ويُخرج مضعف العين: كجَنّة، وجِنّة، جُنّة، وحِجّة، وحُجّة، فهذه كلها تبقى على الأصل، أي لا يتغير في مفردها شيء.

فتقول في جمع جودة جودات، وصورة صورات، وبيضة بيضات وديمة ديمات، وجنة جَنات، وجِنات، وجُنات.

فرق لغوي ليس نحويًا الحُجة البرهان، والحِجة الواحدة من الحج.

طالب: (@١٣:١٣٤).

الشيخ: الحِجة يعني إطلاقها على السنة من باب المجاز، أي التوسع، لأن السنة في المعتاد لا يكون فيها إلا حَجة واحدة، وإلا فإن الأصل فيها أنها فعل الحج، كما تقول مثلًا فلانٌ له خمسة عشر ربيعًا تريد سنةً لأن ربيع لا يمر في السنة إلا مرة واحدة، فإذا مر ربيعان أي سنتان وهكذا، فهذا كله توسع ومجازًا.

بسبب أن جمع المؤنث السالم كما رأيتم قد يدخله التغير، قد يتغير مفرده، كما رأيتم، سكون ومع ذلك وجب فيه الفتح، وأحيانًا سكون وقد يجوز فيه الفتح أو الاتباع، بسبب هذه التغيرات بفضل كثير من النحويين المحققين، ألا يسموا هذا الجمع جمع المؤنث السالم، وإنما يسمونه جمع بالألف والتاء، كابن مالك وابن هشام، وغيرهما.

ابن مالك في الألفية لا يسميه جمع مؤنث سالم أبدًا، كما رأيتم وإن سمعته بتاءٍ وألف وكما في المعرب والمبني: "وما بتاء وألفٍ قد جمعا".

وابن هشام أيضًا في أوضح المسالك كذلك، مجموع بالألف والتاء، ومع ذلك فإن الذين يسمونه جمع مؤنثًا سالمًا يقرون بهذه التغيرات إلا أنهم يقولون، أولًا هي تغيرات قليلة، وثانيًا قولنا جمع مؤنث سالم مصطلح، يريد به هذا الأمر ما جُمِع بألفٍ وتاء، سواء لحقه تغييرٍ أو لا، ولا مشاحة بالاصطلاح.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَمَنَعُـــــوا إِتْبَـــــاعَ نَحْـــــوِ ذِرْوَهْ وَزُبْيَـــــةٍ وَشَـــــذَّ كَسْـــــرُ جِـــــرْوَهْ

بعد أن ذكر أن فعل وفِعلة قد تتغير العين فيها، نص على أن نحو ذروة وزبية لا يجوز فيهما الاتباع، مع أنهما على وزن فِعلة وفُعلة.

مع أن ذروة على وزن فعلة يجوز فيها الأوجه الثلاثة، وزبية على وزن فعلة، يجوز فيها الأوجه الثلاثة، ابن مالك قال: منعوا الاتباع في ذروة وزبية، يعني منعوا وجهًا وهو الاتباع، والوجهان الباقيان جائزان الإسكان والفتح.

لماذا منعوا الإتباع هنا؟ قالوا لو اتبعت في ذروة كنت تقول ماذا بالجمع ذِرِوة، ذِرِوات، فتجمع بين الكسر والواو وهذا ثقيل، ذِرِوات جمعت بين الكسر والواو، يعني واليت بين الكسر والواو، جعلت الكسرة قبل الواو.

وهذا أقل أحواله أنه ثقيل، لا تكاد تجد في اللغة ذلك، وإذا وُجد في اللغة فإنه يسبب إعلالًا، كتقلب الواو ياءً فلهذا كالتسكين ذروة تقول ذِرِوات أو الفتح ذَروات دون الاتباع، وكذلك زبية زبْيات أو الفتح زبَيات أما لو ضممت كنت تقول زُبُيات، فواليت بين الضم والياء، ومعروف أنهما عدوتان.

قال:

وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ

يعني سُمِع عن العرب أنهم قالوا في جروة جِرِوات، وجرَاوات وسُمع الاتباع جِرِوات، أما الجِرِوة فهو معروف ولد السبع الذكر جرو والأنثى جروة، وأما الذِرة فهي أعلى الشيء، وأما الزبية فهي حفرة تُحفر لكي يُصطاد بها السباع.

ثم ختم ابن مالك الباب بقوله:

وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا ... قَدَّمْتُهُ أَوْ لأَنَاسٍ انْتَمَى

يقولك إنما جاء مخالفًا لما ذُكِر من طريقة التثنية أو جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم هو أحد ثلاثة أشياء:

الأول: إما أنه نادرٌ شاذ، نحو جِروات.

الثاني: أنه ضرورة شعرية اضطر الشاعر إليها، كقول عروة بن حزام العذري:

وحملت زفرات الضحى فأطقتها ... ومالي بزفرات العشي يدان

وقول الراجز:

فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِها

وكان القياس أن يقال زفرات، أو أنه لغة قومٍ من العرب، قوم من العرب خالفوا جمهور العرب في قضية من القضايا السابقة، وهذا قوله:

أَوْ لأُنَاسٍ انْتَمَى

ومن أنه ليلّا تعامل معتل العين من فَعلة معاملة الصحيح، فتتبع فتقول في جمع جودة جودات، وفي جمع بيضة بيضات، وجمهور العرب يكنون فيقول بيضات وجودات، ومن ذلك قول شاعرهم:

أخو بيضات رائح متأوّب ... رفيق بمسح المنكبين سبوح

نختم بتمريرات سريعة، ما جمع ظبية؟ ظبيات أو ظَبيات؟ ظَبيات لأنه اسم.

غزوة؟ غزوات.

قال -تعالى-: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة:١٦٧]؛ حسرات لأنه اسم، في روضات الجنات؟ روضات على لغة جمهور العرب، وعنده رَوضات.

باللهِ يا ظَبَيَاتِ القاعِ قُلْنَ لنا ... ليلايَ منكنّ أم ليلَى من البَشَرِ

اجمع غرفة بالألف والتاء؟ تقول غرَفات، وغُرفات، ورحلة؟ رِحِلات، ورِحَلات.

وقولهم رَحَلات هذا مخالف للقياس، وإن كان بعضهم يحاول أن يصحح

ذلك ويقول إن رَحلات ليست جمعًا لرحلة، والمسموع عن العرب أنهم يسمون هذا الفعل رِحلة، وإنما هي جمع رَحَلة، رَحَلة اسم فعلٍ من رَحلة، لأن اسم المرة من الثلاثي على وزن فعلة، جلس جلسة، وذهب ذهبة، ورَحل رحلة، وكأنهم أخذوا اسم المرة من رَحل فقالوا رَحلة فحينئذٍ يكون جمعها وجوب الرحلات، فهذا تخريج، المرة يجوز أن تُجمع.

وخُطوة؟ خُطُوات، وخُطَوات، وخَطوات، كحلاء؟ امرأة كحلاء، كحلاوات فقط لا تعد ما في، لأنها من التأنيث ليس فيها إلا أن تقلب واوًا، منتهى؟ منتهيات تقلب الألف ياءً.

منادى؟ مناديات، وعشواء؟ عشواءات، إما عشواوات أو عشواءات لأنها همزته منقلبة من عشيَّ.

ها ما تيسر في هذا الدرس، والدرس القادم –إن شاء الله- نتكلم على جمع التكسير.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

محتويات الكتاب

سلسلة شروح النحو والصرف للشيخ سليمان العيوني

شرح ألفية ابن مالك

رحمه الله تعالى

في النحو والتصريف

دروس ألقاها فضيلة الشيخ

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني

الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بالرياض

الجزء السابع

المفتي اللغوي

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني

شرح ألفية ابن مالك في النحو والتصريف

المفتي اللغوي

سِلْسِلَةُ شُرُوحِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ لِلشَّيْخِ سُلَيْمَانَ الْعُيُونِي

شَرْحُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ

رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

فِي النَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ

دُرُوسٌ أَلْقَاهَا فَضِيلَةُ الشَّيْخِ

سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْعُيُونِي

الأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ فِي قِسْمِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ وَفِقْهِ اللُّغَةِ بِكُلِّيَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

جَامِعَةُ الإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سُعُودٍ الإِسْلَامِيَّةِ - بِالرِّيَاضِ

الْجُزْءُ السَّابِعُ

المفتي اللغوي

١٤٤١هـ— ٢٠٢٠م

تم الصف والإخراج بإشراف

دار ابن سلام للبحث العلمي

٠٠٢٠١٠٩٨٥٤٦٦٨٢

جمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس الثالث والعشرون بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة الطيبة ليلة الاثنين الليلة الثانية من شهر جمادى الأولى من سنة خمسة وثلاثين وأربعمائة وألف ونحن في جامع الراجحي في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثالث والعشرون بعد المائة، من دروس شرح ألفية ابن مالك -عليه رحمة الله-.

وصلنا إلى باب جمع التكسير بعد أن انتهينا في درسين سابقين من الكلام على كيفية التثنية والجمع أي جع السلامة، فكان من المناسب أن يعقد ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك بابًا لجمع التكسير لإكمال الكلام على الجموع، وقد عقده رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ٤٢ بيتًا.

وهو على ذلك أطول أبواب ألفية ابن مالك -عليه رحمة الله-، وبعده في الطول باب المعرب والمبني كما نبهنا على ذلك عندما شرحنا ذلك الباب، فلهذا لن نقرأ كل هذه الأبيات في هذا الدرس وإنما سنقرأ منها ما نظن أننا سنشرحه في هذه الليلة -إن شاء الله تعالى-.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول باب جَمْعُ التَّكْسِيْر:

جَمْعُ التَّكْسِيْر

٧٩١. أَفْعِلَــةٌ أَفْعُــلُ ثُــمَّ فِعْلَــهْ ثُمَّــتَ أَفْعَــالٌ جُمُــوْعُ قِلَّــةْ

٧٩٢. وَبَعْـضُ ذِي بِكَثْـرَةٍ وَضْـعًا يَفِـي كَأَرْجُـلٍ وَالْعَكْـسُ جَـاءَ كَالْصُّـفِي

٧٩٣. لِفَعْـلٍ اسْـمًا صَـحَّ عَيْنًا أَفْعُـلُ وَلِلْرُّبَـاعِيِّ اسْـمًا أَيْضًـا يُجْعَـلُ

٧٩٤. إِنْ كَـانَ كَالْعَنَـاقِ وَالْـذِّرَاعِ فِـي مَـدَ وَتَأْنِيْـثٍ وَعَـدِّ الأَحْـرُفِ

٧٩٥. وَغَيْـرُ مَـا أَفْعُـلُ فِيْـهِ مُطَّـرِدْ مِـنَ الْثُّلاَثِـي اسْـمًا بِأَفْعَـالٍ يَـرِدْ

٧٩٦. وَغَالِبًـا أَغْنَـاهُمْ فِعْـلاَنُ فِـي فُعَـلٍ كَقَـوْلِهِمْ صِـرْدَانُ

٧٩٧. فِـي اسْـمِ مُـذكَّرٍ رُبَـاعِيَ بِمَـدّ ثَالِـثٍ أَفْعِلَـةُ عَـنْهُمُ اطَّـرَدْ

٧٩٨. وَالْزَمْـهُ فِـي فَعَـالٍ أَوْ فِعَـالِ مُصَـاحِبَيْ تَضْـعِيْفٍ أَوْ إِعْـلاَلِ

٧٩٩. فُعْـلٌ لِنَحْـوِ أَحْمَـرٍ وحَمْـرَا وَفِعْلَـةٌ جَمْعًـا بِنَقْـلٍ يُـدْرَى

٨٠٠. وَفُعُـلٌ لاسْـمٍ رُبَـاعِيٍّ بِمَـدّ قَـدْ زِيْـدَ قَبْـلَ لاَمِ اعْـلاَلًا فَقَـدْ

٨٠١. مَـا لَـمْ يُضَـاعَفْ فِـي الأَعَـمِّ ذُو وَفُعَـلٌ جَمْعًـا لِفُعلَـةٍ عُـرِفْ

٨٠٢. وَنَحْـوِ كُبْـرَى وَلِفِعْلَـةٍ فِعَـلْ وَقَـدْ يَجِـيءُ جَمْعُـهُ عَلَـى فُعَـلْ

٨٠٣. فِـي نَحْـوِ رَامٍ اطِّـرَادٍ فُعَلَـهْ وَشَـاعَ نَحْـوُ كَامِـلٍ وَكَمَلَـهْ

٨٠٤. فَعْلَـى لِوَصْـفٍ كَقَتِيْـلٍ وَزَمِـنْ وَهَالِـكٍ وَمَيِّـتٌ بِـهِ قَمِـنْ

٨٠٥. لِفُعْـلٍ اسْـمًا صَـحَّ لاَمًـا فِعَلَـهْ وَالْوَضْـعُ فِـي فَعْـلٍ وَفِعْـلٍ قَلَّلَـهْ

٨٠٦. وَفُعَّـلٌ لِفَاعِـلٍ وَفَاعِلَـهْ وَصْـفَيْنِ نَحْـوُ عَـاذِلٍ وَعَاذِلَـهْ

٨٠٧. وَمِثْلُـهُ الْفُعَّـالُ فِيْمَـا ذُكِّـرَا وَذَانِ فِـي الْمُعَـلِّ لاَمًـا نَـدَرَا

٨٠٨. فَعْـلٌ وَفَعْلَـةٌ فِعَـالٌ لَهُمَـا وَقَـلَّ فِيْمَـا عَيْنُـهُ الْيَـا مِنْهُمَـا

٨٠٩. وَفَعَـلٌ أَيْضًـا لَـهُ فِعَـالُ مَـا لَـمْ يَكُـنْ فِـي لاَمِـهِ اعْـتِلاَلُ

٨١٠. أَوْ يَـكُ مُضْـعَفًا وَمِثْـلُ فَعَـلِ ذُو الْتَّـا وَفِعْـلٌ مَـعَ فُعْـلٍ فَاقْبَـلِ

٨١١. وَفِـي فَعِيْـلٍ وَصْـفَ فَاعِـلٍ وَرَدْ كَـذَاكَ فِـي أُنْثَـاهُ أَيْضًـا اطَّـرَدْ

٨١٢.وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلَانَا أَوْ أُنْثَيَيْـــــه أَوْ عَلَـــــى فُعْلَانَـــــا
٨١٣.وَمِثْلُــهُ فُعْــلَانَةٌ وَالْزَمْــهُ فِــي نَحْــوِ طَوِيْــلِ وَطَوِيْلَــةٍ تَفِــي
٨١٤.وَبِفُعُــوْلٍ فِعِــلٌ نَحْــوُ كَبِــدْ يُخَــصُّ غَالِبًــا كَــذَاكَ يَطَّــرِدْ
٨١٥.فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ الْفَا وَفَعَلْ لَــهُ وَلِلْفُعَــالِ فِعْــلَانٌ حَصَــلْ
٨١٦.وَشَاعَ فِي حُوْتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَــاهَاهُمَا وَقَــلَّ فِــي غَيْرِهِمَــا
٨١٧.وَفَعْـلاً اسْـمًا وَفَعِيْلاً وَفَعَـلْ غَيْــرَ مُعَــلِّ الْعَــيْنِ فُعْــلَانٌ شَــمَلْ
٨١٨.وَلِكَــرِيْم وَبَخِيْــلِ فُعَــلَا كَــذَا لِمَــا ضَــاهَاهُمَا قَــدْ جُعِــلَا
٨١٩.وَنَـابَ عَنْـه أَفْعِـلَاء فِي المُعَـلّ لَامًــا وَمُضْــعَفٍ وَغَيْــرُ ذَاكَ قَــلّ

هذه بعض أبيات هذا الباب وهو كما ترون من أبيات الصرف، فابن مالك قد دخل في آخر الألفية على أبواب الصرف وإن كان سيعود إلى بعض أبواب النحو كباب الوقف فيما سيأتي فهو بعد أن تكلم على كيفية التثنية وكيفية الجمع جمع السلامة، وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، في الباب السابق ذكر هنا جمع التكسير.

وسبق في الدرس الماضي أن الجمع كالإفراد والتثنية وصفٌ خاصٌ بالأسماء الأسماء هي التي تُوصف بالإفراد والتثنية والجمع، والأسماء الدالة على أكثر من اثنين أربعة أشياء أربعة أسماء:

الأول: جمع السلامة، ويسمى جمع التصحيح، وهما جمع المذكر السالم نحو محمد ومحمدون، ومجتهد ومجتهدون، وجمع المؤنث السالم: نحو هند وهندات، وصائمة وصائمات، وسميَّ هذا الجمع جمعًا سالمًا صحيحًا لأن المفرد فيه يسلم لفظه، يسلم بناؤه، تسلم صيغته من التغيير ومع ذلك فقد ذكرنا التغيير الخفيف الذي يدخل على مفرد الجمع المؤنث السالم في الدرس الماضي.

النوع الثاني: من الأسماء التي تدل على أكثر من اثنين: جمع التكسير، وهو هذا

الباب، وسميَّ تكسيرًا كما سيأتي بالتفصيل، لأن صورة المفرد بناء المفرد صيغة المفرد تتغير، كأنها تتكسر عندما يُجمع جمع تكسير، نحو رجل ورجال ومسجد ومساجد.

والاسم الثالث الذي يدل على أكثر من اثنين: اسم الجمع وهو كل اسمٍ دل على أكثر من اثنين ولا واحد له من لفظة، نحو جيش، واحدهم من معنى جندي ونساء، واحدها من معناه امرأة، وخيل، وشعب، وأمة وقوم، ورهط، فهذه أسماءٌ تدل على أكثر من اثنين، ولكنها لا مفردة لها من لفظها.

واسم الجمع قد يكون له واحدٌ من لفظه، ولكنه لا يأتي على وزنٍ من أوزان جموع التكسير التي ستذكر في باب التكسير، فحينئذٍ يعد اسم جمعٍ لا جمعًا، من أمثلة ذلك: ركب، يدل على جماعة، ومع ذلك نجد مفردًا من لفظه وهو راكب، فنقول إن راكبًا مفرد وراكب اسم جمع لأن هذا الوزن وهو فعل، ليس من أوزان جموع التكسير، وكذلك صحب، فله مفردٌ من معناه وهو صاحب.

والاسم الرابع مما يدل على أكثر من اثنين: هو اسم الجنس الجمع، وهو ما دبل على أكثر من اثنين وله مفردٌ يتميز عنه بالتاء غالبًا، تميز بينه وبين مفرده بالتاء، كتمرٍ وتمرة، تمر يدل على أكثر من اثنين، والمفرد تمرة، والفرق بين الجمع والمفرد كما ترون التاء فيسمى اسم جنسٍ جمعيًا لا يسمى جمعًا، وكذلك بقر وبقرة، ونخل ونخلة، وتفاح وتفاحة.

أو يفرق بينهما أي بين اسم جنس الجمع ومفرده بالياء المشددة كعرب وعربيّ، فعرب يدل على أكثر من اثنين، ومفرده عربيٌّ، يفرق بين المفرد وبين اسم الجنس بالياء المشددة، فنقول إن عربًا اسم جنسٍ جمعي وليس جمعًا.

ومثل ذلك روم، ورومي، وترك وتركي، إلى آخره، واعلم بعد ذلك أن عندهم

ما يسمى اسم الجنس الإفرادي، يريدون باسم الجنس الإفرادي كل اسمٍ صدق على القليل والكثير، كل اسم يصدق إطلاقه على القليل والكثير من جنسه، كماء، وعسل، وتراب ولبن، وقولك تراب يطلق على القليل وعلى الكثير، وقولك عسل يطلق على الكثير وعلى القليل.

وعمد إطلاقه على الكثير سيكون فيه معنى الجمع فلهذا ذكرناه هنا، وبذلك نعلم الفرق بين جمع التكسير، وبين اسم الجمع واسم الجنس الجمعي قد يحدث بينهما شيءٌ من اللبث ولا يحدث اللبث بينها وبين الجمع الصحيح، جمع الصحيح صورته واضحة، لأنه يكون بزيادةٍ ثابتة.

لكن نحب أن نؤكد على الفرق بين جمع التكسير، واسم الجمع واسم الجنس الجمعي، من الفروق الواضحة في ذلك أن جمع التكسير له أوزان خاصة، له أوزان ويقال أبنية، ويقال صيغ، ويقال أمثلة، محصورة وسيأتي عدها في الباب بعد قليل -إن شاء الله-.

أما اسم الجمع واسم الجنس الجمعي فليس لها أوزانٌ خاصة، وإنما تأتي على أوزان كثيرة، ومن الفروق بينها أن اسم الجنس الجمعي إذا جاء على وزن من أوزان جموع التكسير وقلنا اسم الجنس واسم الجمع يأتي على أوزان كثيرة، فقد يأتي على أوزان كثيرة، فقد يأتي على وزنٍ من أوزان جموع التكسير، فالفرق حينئذٍ بينها أن جمع التكسير مؤنث، فأبواب جمع تكسير تقول هذه أبواب، ولا يصح أن تقول هذا أبواب.

وتقول مساجد، هي مساجد ما تقول هو مساجد، فجمع التكسير مؤنث وأما أسماء الجنس ولو جاءت على صورة وزن من أوزان جموع التكسير إلا أن التأنيث والتذكير فيها جائزان، نحو نأخذ أي اسم جنس: مثل تمر يمكن أن تقول: هذا تمر وهذه تمر، هذا تفاح وهذه تفاح.

وهذا نخل، وهذه نخل وهكذا، فيجوز في أسماء الجنس أن تعامل معاملة المذكر وأن تعامل معاملة المؤنث، وعلى ذلك نسأل عن كلمة لبن مثلًا لبن ولبنة، المفرد لبنة، ولبن هل هو جمع تكسير أو اسم جنسٍ جمعي؟

الجواب: اسم جنسٍ جمعي؛ لأنك تقول هذا لبن وهذه لبن.

لو سألنا عن تُهم، وتُهمة، تهمة يعني الاتهام، الأفصح فيها أن تقول تُهمة، وأما تهمة، ففيها ضعف، وبعضهم ينكر هذا الكلمة.

المهم الفصيح نقول تُهمة وتهم، هل هذا اسم جنس جمعي أم جمع تكسير على وزن فُعل لأن من أوزان التكسير فعل، ننظر تهم، جمع تهمة، هل يمكن أن تقول هذا تهم، هو تهم، لا تقول هذه تهم، وهي تهم، ولا تقبل التذكير بحال، إذًا نقول هي جمع تكسير.

هذا تقيس بعضها على بعض لأن جموع التكسير كلها مؤنثة، بينما أسماء الجنس يجوز فيها التذكير ويجوز فيها التأنيث، فلو حدث في كلمة لبس، كيف نتأكد؟ نُلحِق كل كلمةٍ بقياسها، فيتبين لنا حينئذٍ نوعها.

ومثل ذلك لو قلنا المثال السابق: راكب، راكب هذا مفرد، ثم يقولون ركب ويقولون أيضًا ركبان، أما ركبٌ فنقول إنه اسم جمع أم جمع تكسير؟ نقول هذا اسم جمع؛ لأن فعل ليس من أوزان التكسير.

ومع ذلك لو تأملت فيه فإنك تعلم أنه يقال هذا ركبٌ فتذكر حينئذٍ وليس جمعًا لو كان جمعًا لم يكن إلا مؤنثًا ومؤنث، لا يقع اللبس حينما تقول جمع مؤنث، يقع اللبث عندكم بمعاملة فعله، فعله إذا تقدم، فعل المؤنث إذا تقدم فيه تفصيل.

قد يجب التأنيث فيه في أحوال وقد يجوز فيه التذكير والتأنيث في أحوال، إذا

كان مؤنث مجازي أو موصول إلى آخره، لكن تبقى كلمة مؤنثة في غير الفعل المتقدم، لو تأخر الفعل عنها مثلًا أو لو أتيت بغير الفعل، لو أتيت بصفة نعت، أو أتيت باسم إشارة أو ضمير، حينئذٍ ليس لك إلا التأنيث، والحكم خاص فقط في الفعل إذا تقدم.

فلهذا تقول: هذا ركبٌ وهو ركبٌ وركبٌ قادمٌ معنى ذلك عاملتها معاملة المذكر إذًا ليس جمعًا لو كان جمعًا لكان مؤنثًا، فإذا قالوا ركب وركبان، ركبان على وزن فعلان، وفعلان من أوزان جموع التكسير كما سيأتي.

فنقول إن ركبان جمع تكسير، ونقول: إن ركبًا اسم جمع، وكذلك نقول في صاحب يجمعون صاحبًا على صحب، وعلى أصحاب.

صحب فعل اسم جمع، لأن فعلًا ليس من أوزان جموع التكسير التي ستأتي، وأما أصحاب أفعال فهي من أوزان جموع التكسير فهي جمع تكسير، فهذا من أهم ما يميز جمع التكسير عن اسم الجمع واسم الجنس فإذا علمت كل ذلك تبين لك أن النحويين في مصطلحهم لا يطلقون مصطلح الجمع إلا على ماذا؟ إلا على جمع السلامة جمع المؤنث والمذكر السالم وعلى جمع التذكير، هذا الذي يسمى غفي النحو جمعًا.

أما ما سوى ذلك فإنه لا يسمى جمعًا ولو دل على أكثر من اثنين كاسم الجمع واسم الجنس هذه لا تسمى جموعًا.

وإنما تسمى اسم جمع اسم جنس، فلهذا لو أن إنسانًا مثلًا يكتب بحثًا في النحو أو يلقي درسًا مختصًا في النحو، ثم أطلق مصطلح الجمع على اسم الجنس أو اسم الجمع لكان خطأً، بينما أهل اللغة اللغويون يتوسعون في ذلك كله لأنهم يتعاملون مع المعاني اللغوية فيطلقون الجمع على كل ما دل على أكثر من اثنين.

فتجد في كتب اللغة أو في التفاسير أو نحو ذلك ما نسمي هذه جموعًا على المعنى اللغوي، لا على الاصطلاح النحوي، بعد ذلك نخص كلامنا بجمع التكسير، الذي عقد له ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب.

جموع التكسير لها أوزان خاصة، يقال أوزان، ويقال أبنية، ويقال أمثلة، ويقال صيغ، وغير ذلك، ونحن قد نراوح بين هذه المصطلحات، كم لجمع التكسير من وزن من بناء؟

ج: له سبعةٌ وعشرون بناءً، سبعة وعشرون وزنًا، أربعةٌ منها لجمع القلة، والباقي أي ثلاثٌ وعشرون لجموع الكثرة.

وسبق أن ذكرنا في تعريف جمع التكسير: أن جمع التكسير ما دل على أكثر من اثنين وتغير بناء المفرد فيه.

كيف يحدث هذا التغير لصيغة المفرد؟

ج: في صورٍ كثيرة.

أي صورة من هذه الصور تجعل الجمع جمع تكسير؟ قد تكون هذه الصور بالزيادة مزيد على المفرد، مثل صنو، وجمعها صنوان، الصنو في الأصل النخلة التي تخرج من أصل نخلةٍ أخرى، والجمع صنوان، وقد يكون التغيير بالنقص الحذف، مثل تُهمة، وجمعها تُهم، وكذلك تخمة، والجمع تُخم، ويقال في تهمة وتخمة ما قلناه قبل قليل من أن الفصيح أن تقول تهمُة وتخمُة لا بالإسكان.

وقد يكون التغيير بتغيير شكل فقط، تغيير حركة، شكل أي حركة أو سكون، كجمع أسدٍ على أُسد، وقد يكون التغيير بزيادة وتغيير شكل، كرجل ورجال، وقد يكون التغيير بكل ما سبق بزيادةٍ ونقص وتغيير شكل كغلام، وغلمان.

المهم أن أي تغيير يصيب صورة المفرد يجعل هذا الجمع جمع تكسير إلا ما

خصصنا الكلام عليه في جمع المؤنث السالم.

قبل أن نشرع في ذكر هذه الأوزان والأبنية اقتداءً بأبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لابد أن ننبه إلى أمرٍ مهم، ويسأل الطلاب عنه كثيرًا، مع أنه شُرِح مرارًا، ولكن لابد أن أنبه عليه مرةً من بعد مرة.

الأحكام النحوية، والقواعد النحوية، الضوابط النحوية: إما أن تكون قواعد مضطردة، وهذا أغلب القواعد في النحو، فإذا كانت هذه القواعد مضطردة فمعنى ذلك أنها تبين لك المسموع وغير المسموع، تبين لك المسموع سيأتي على أي صورة، لأن المسموع يأتي على هذه الطريقة المضطردة.

ويبين لك غير المسموع: يعني لو أردت أن تأتي بشيءٍ جديد في اللغة لم تقوله العرب كما عندنا هنا في الجمع مفردات كثيرة سُمعت لها جموع العرب وأُثبتت، وهناك مفردات في اللغة سُمعت على صورة المفرد لكن لم يُسمع عن العرب جمعٌ لها، إذًا هذا الجمع لم يُسمع، كيف نأتي بجمع هذه المفردات؟ على هذه الطريقة المضطردة.

ذلك لو جدت كلمات، جدت كلمات بأي صورة، ككلمة مثلًا معربة مثلًا أو علم، لأن الارتجال في باب العلم واسع، ثم أردت بعد ذلك أن تجمع هذه الكلمة الجديدة، كيف تجمعها، ستجمعها على المضطرد وهكذا.

أغلب القواعد في اللغة العربية هي قواعد مضطردة حاكمة، تبين لك المسموع كيف يأتي وتبين لك غير المسموع كيف تأتي به.

وهناك بعض القواعد في النحو ليست قواعد مضطردة، كما يقولون مائة بالمائة، وإنما هي قواعد أغلبية، وقد تكون قواعد أكثرية، وينص النحويون دائمًا إذا كانت القاعدة ليست مضطردة اضطرادًا تامًا يقول هذه قاعدة أغلبية، الأغلب في

الباب كذا وكذا، الأكثر.

كأغلب القواعد والضوابط التي نذكرها في هذا الباب جمع التكسير، جمع التكسير هو بابٌ يقوم على السماع وعلى القواعد والضوابط التي فيه أكثرها هي قواعد أغلبية وأكثرية وليست قواعد مضطردة بمعنى مضطردة ١٠٠٪ اضطرادًا تامًا.

فإذا كانت القواعد أكثرية أو أغلبية، وليست مضطردة اضطرادًا تامًا فمعنى ذلك ما معناها؟ ما فائدتها؟ معنى ذلك أنها تبين لك القياس لا السماع، تبين لك القياس كيف تقيس، إذا أردت أن تقيس شيئًا جديدًا، إذا أردت أن تقيس جمع لكلمةٍ مفردة لم يُسمع جمعها، كلمة جديدة جدت كيف تجمعها، يجب أن تلتزم بهذه القواعد.

لأن القياس دائمًا يكون على الكثير، لكن لا يبين لك المسموع، المسموع ستجد أن كثيرًا منه يأتي على هذه القواعد، وستجد أن شواهد ليست قليلة لم تأتي على هذه القواعد، فلهذا لا حاجة بنا في كل قاعدة ليست مضطردة اضطرادًا تامًا، ونحن نقول ونقر بذلك أنها قاعدة أغلبية، أكثرية لا حاجة بنا أن نقول وشذ عن ذلك كذا وكذا ثم نذكر كلمات كثيرة، لأن الغرض من القواعد الأغلبية والأكثرية ليس بيان المسموع، وإنما بيان المقيس غير المسموع.

فلهذا لا تعجبوا عندما تعودوا مثلًا إلى كتاب النحو الكبير أو أنتم عندما أذكر لكم هذه القواعد يأتي في أذهانكم كلمات جموع ليست سائرة على هذا القياس وهذه القواعد.

لأن السماع كما تعرفون هو الحاكم في اللغة، وإنما هذه القواعد لبيان القياس، كيف تبني، كيف تقيس ما لم يُسمع، فهذا الأمر لابد أن يكون واضحًا منذ البداية.

نبدأ بالسؤال السابق، ولعلك نسيت السؤال.

طالب: (@٣٣:٣٩).

الشيخ: تُهمة إذا جعلتها وصفًا على فعلة تكون كهمزة أي الذي يفعل بكثرة، وإذا جعلتها اسمًا صارت كما نقول تهمة، لكنها المسموع تُهمة.

طالب: (@٣٤:٠٧).

الشيخ: نعم، أشياء كثيرة جدًا تأتي اسمًا وتأتي وصفًا.

طالب: (@٣٤:٢٠).

الشيخ: بلى قلنا القواعد المضطردة تبين المسموع وغير المسموع.

طالب: كيف تبين المسموع؟

الشيخ: تبين لك المسموع كيف سيأتي، يعني إذا قيل لك ما القواعد المضطردة للفاعل المرفوع؟ القواعد المضطردة ستعرف أن الذي جاء في اللغة من ألفاظ الفاعل مرفوعة، لأن هذه قاعدة مضطردة تامة، تنظر في القرآن تنظر في الحديث، تنظر في كلام العرب شعرًا ونثرًا، ستجد أن الفاعل مرفوعًا، فأنت مثلًا لو وجدت مسموعًا بيت شعر مثالًا من الأبيات القدية لشعر جاهلي، ولم يُضبط عندك تضبط الفاعل بالرفع (@٣٥:١٤) وتعرف أن الشاعر قال ذلك، لأن القاعدة تبين لك المسموع كيف جاء.

لكن المضطرد، والغير المضطرد الأغلبي الأكثري يبين لك المقيس وأما المسموع فأكثره جاء عليه، لكن أيضًا هناك أشياء كثيرة خالفت.

نكمل يا إخوان، ندخل في أبيات ابن مالك، بدأ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذكر أوزان وأبنية جموع القلة، وقلنا إنها أربعة، فقال:

أَفْعِلَــــةٌ أَفْعُــــلُ ثُــــمَّ فِعْلَــــهْ ثُمَّــــتَ أَفْعَــــالٌ جُمُــــوْعُ قِلَّــــةْ

يقول هذه الأربعة هي جموع قلة وهي أفعلة: نحو سلاح وأسلحة، وغطاء وأغطية.

والثاني: **أفعل**: نحو كلب وأكلب، وعظم وأعظم.

والثالث أفعال: نحو طفل وأطفال، وعلم وأعلام.

والرابع فعلة: نحو فتى وفتية، وصبيٍ وصبية.

وقول ابن مالك في البيت: (**ثُمَّتَ**)؛ هذا هو حرف العطف ثم ودخلت عليه التاء، تاء التأنيث، دخولًا سماعيًا، لأن القياس في تاء التأنيث أنها لا تدخل على الحروف، وإنما تدخل الساكنة منها على الأفعال الماضية والمتحركة على الأوصاف، فدخولها هنا سماعي.

فلهذا كانت تاءً مفتوحة حتى في الوقف، تقف عليها بالتاء، تقول: (**ثُمَّتَ**) لو وقفت، ومن لك قول الشاعر:

ثمــــت قمنــــا إلــــى جــــردٍ مســــومةٍ أعــــرافهن لأيــــدينا مناديــــل

وقول الآخر:

ولقــــد أمــــر علــــى اللئــــيم ســــبلي فمضــــيت ثــــم قلــــت لا يعنينــــي

ثم قال ابن الك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْــــضُ ذِي بِكَثْــــرَةٍ وَضْــــعًا يَفِــــي كَأَرْجُــــلٍ وَالْعَكْــــسُ جَــــاءَ كَالْصُّــــفِي

يقول إن الأصل أن تكون جموعٌ قلة للعشرة وما دونها إلا الثلاثة، وأن تكون جموع الكثرة لما فوق العشرة، هذا الأصل.

وقد تأتي جموع القلة لما هو أكثر من العشرة، وهذا قوله:

وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي

يعني قد يكون استعماله وافيًا للدلالة على الكثرة، وضعًا كأرجلٍ، وقد تأتي جموع الكثرة للثلاثة إلى العشرة، وهذا قوله (**وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالْصُّفِيِّ**)، يعني أن جموع القلة قد تقع موقع جموع كثرة والعكس.

ومجيء جموع القلة موضع جموع الكسرة والعكس، **على قسمين أو على ثلاثة أقسام:**

- **الأول: أن يأتي ذلك وضعًا.**

يعني العرب منذ أول الأمر وضعوه لذلك، بمعنى أن العرب لم تجمع هذا المفرد إلا جمعًا واحدًا، فإن جمعوه جمع قلة استعمل في القلة والكثرة، وإن جمعوه جمع كثرة فقط فإنهم يستعملونه للقلة والكثرة لأنهم ما وضعوا جمعًا جمع تكسير لهذا المفرد إلا جمعًا واحدًا فصار هذا الجمع من حيث الوضع صالحًا للاستعمال في القلة والكثرة.

من أمثلة ذلك: رِجل جمع الرِجل أرجل، جمع قلة أفعل، هل لها جمعٌ آخر جمع تكسير، جمع كثرة من جموع التكسير؟ لا رِجل لم تُجمع جمع تكسير إلا على أرجل، فأرجل تستعمل وضعًا العرب لم يضعوا جمع تكسير لهذه الكلمة إلا جمع قلة، فيُستعمل حينئذٍ في القلة والكثرة، وكذلك عنق، وأعناق، وفؤاد وأفئدة، هذه لم تُجمع إلا جمع قلة.

وكذلك رجل ورجال، وقلب وقلوب، ومسجد ومساجد، هذه لم تُجمع إلا جمع كثرة، فتستعملها حينئذٍ في الكثرة وفي القلة.

النوع الثاني لمجيء أحدهما موضع الآخر: أن يأتيَّ ذلك استعمالًا، يعني في الاستعمال، مع أن المفرد له جمع قلة، وله جمع كثرة، إلا أن أحدهما مشهور

والآخر غير مشهور، أحد الجمعين مشهورٌ في الاستعمال، والآخر ليس مشهورًا في الاستعمال، فيكون المشهور أحسن استعمالًا.

فلهذا يستعمل الفصحاء هذا المشهور وإن كان للقلة وهم يريدون الكثرة، أو لكان الكثرة وهم يريدون القلة، من ذلك يمثلون لذلك بقوله -تعالى- ﴿مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾ [لقمان:٢٧] الآية، والجمع قلم، جمع قلة، مع أن القلم جُمِع جمع كثرة على قِلام فعال، إلا أن قِلام جمع ليس مشهورًا في الاستعمال والأقلام هو الجمع المشهور، فلهذا استعمل المشهور.

ومن ذلك أيضًا قوله -تعالى-: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة:٢٢٨]؛ قروء جمع قرء، جمع كثرة فعول مع أن القرء له جمعٌ آخر وهو أقراء، جمع قلة، قالوا القروء أشهر في الاستعمال من الأقراء، فلهذا استعملت مع أن المراد ثلاثة، وهذا قليل.

النوع الثالث لمجيء الكثرة مكان القلة، والقلة مكان الكثرة: أن يُستعمل ذلك اتكالًا على القرينة، أن تستعمل القلة مكان الكثرة، والكثرة مكان القلة اتكالًا على القرينة إذا كان هناك قرينة، من ذلك مثلًا قول حسان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: "وأسيافنا يقطرن من نجدةٍ دم"، قال ذلك في معرض الفخر، فهو يريد الإخبار عن كثرة سيوفهم أم عن قلتها؟ لا شك أنه يريد الكثرة لأنه يريد الفخر، مع أنه جمع السيف على أفعال أسياف إلا أن الأسلوب والقرائن المحتفة تدل على أنه يريد الكثرة، ويذكر بعض المؤرخين قصةٌ هنا وقعت بين حسان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ والنابغة، وأنه نقد هذا البيت بل نقد عدة نقضات لهذا البيت.

والقصة فيما يبدو لا تثبت ولا تصح، فمازال النحويون وأهل اللغة يحتجون بهذا البيت ولا يعيبونه، قالوا: وقد يكون من هذا الثالث وهو الاتكاء على القرينة، قوله -تعالى-: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة:٢٢٨]؛ لأن الثلاثة دلت على إرادة القلة،

فأدخلوها في هذا القسم، لأن الأقراء قالوا إنها جاءت في بعض الأحاديث.

المهم: فهذا ما يتعلق بوقوع الكثرة مكان القلة، والقلة مكان الكثرة، أما ابن مالك فقد ضرب لنا مثلين، أما القلة مكان الكثرة، فمثَّل لها بالأرجل وهذا مثالٌ صحيح، الأرجل لم يُجمع وضعًا إلا جمع قلة، ومثَّل لوقع الكثرة مكان القلة بماذا؟ الصفي (وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالْصُّفِي).

الصفيُ جمع صفاة، والصفاةُ الصخرة الملساء، جُمعت على فعول صفوي، ثم حدث إعلال بقلب الواو الساكنة ياءً وكسر ما قبلها فقيل صفي، وهذا التمثيل منتقدٌ عليه -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- قالوا: بأن الصفاة جاء في اللغة جمعها على صوفي للكثرة، وجاء أيضًا في اللغة جمعها على أصفاء، جمع قلة، حتى الجوهري أثبت هذا الجمع.

تعود ماذا أقصد حتى الجوهري ماذا أقصد بهذا الجمع؟

طالب: (@٢١:٤٨).

الشيخ: نعم الجوهري كتابه الصحاح، والصحاح في كتب اللغة كالبخاري في كتب الحديث، يعني بالغ في انتقاء ما بلغ القمة في الصحة والثبوت في اللغة لأن اللغة المروية عن العرب ليست كلها على مستوى واحد من حيث الصحة والقوة.

بعضه قوي ثابت مروي عن أئمة العرب، وأئمة العربية في أسانيد كثيرة متواترة وبعضه مروي بأسانيد قوية قليلة، وبعضه في خلاف بين كونه فصيحًا وأفصح، أو قليل وكثير، وبعضه في خلاف هل هو صحيح أم خطأ، وبعضه في خلاف هل هو تحريف وتصحيف لكلمة، المروي عن العرب كذا، لكن العالم قرأها من كتاب فصحفها، ثم أثبتها اللغوي الفلاني، والسيوطي في كتابه المزهِر قسم اللغة أقسامًا كثيرة، بناءً على أسانيدها واختلاف الثبوت فيها.

المهم: أقول حتى الجوهري أثبت الأصفاء في جامع الصفاة، فهو جمع معروف ثابت لهذه الكلمة وابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ متأخر، ولا يخفى عليه، ابن مالك لا يخفى عليه ما في الصحاح؛ لأنه كان...، إن لم يكن حافظًا للصحاح فهو متقنٌ للصحاح.

حتى قالوا من الأشياء التي هي كالإعجاز، يقول جلس مرة في مجلس فسُئِل عن الصحاح وعن كتابٍ آخر من كتب اللغة، ابن مالك سُئِل عن الصحاح وكتابٍ آخر، أي ما الذي استدركه فلان على فلان.

فقال أحصى في هذا المجلس كل ما استدركه فلان على فلان، وهذا كالإعجاز، لأن الإنسان يبقى وقت طويلًا وهو يوازن بين كتابين حتى يستخرج ما استدركه فلان على فلان، خاصةً في دقائق اللغة، لأنه قد يأتي بالكلمة بالأصل لكن يفوته بعض التصريفات وبعض المعاني.

المهم جمع الصفاة على الصوفي قد يكون من النوع الثاني، وهو الاستعمال أي الشهرة في الاستعمال، لأن الصوفي أشهر في الاستعمال من الأصفاء، لكنه ليس من النوع الأول وضع، الذي نص عليه ابن مالك في البيت:

وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي ... كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالْصُّفِي

فظاهر البيت أنه يريد أن يمثل بالمثالين على الوضع.

وهنا مسألة: وهي كون القلة للثلاثة إلى العشرة وكون الكثرة لما فوق العشرة هو المشهور، وفي المسألة خلاف، وكثيرٌ من المحققين يرى أن التحقيق في المسألة أن يقال إن القلة للثلاثة إلى العشرة، وإن الكثرة للثلاثة إلى ما لا نهاية، يقول إن القلة للثلاثة إلى العشرة والكثرة للثلاثة إلى ما لا نهاية.

أي أنهما الكثرة والقلة متفقان في البداية، ومختلفان في النهاية، وهذا قولٌ قوي،

لأن مجيء القلة للكثرة قليل، مجيء جموع القلة في أمثلة أو شواهد مراد بها الكثير، هذا قليل، لكن العكس وهو ورود جموع الكثرة، وهو ثلاث وعشرون بناءً والمراد قليل هذه شواهد ليست قليلة.

قلنا مثلًا كلمة الرند تجدونها في المعاجم الرند طيب أو عود، لكن لن تجدوا لها جمعًا في المعاجم، فإذا أردنا الآن أن نجمعها، سميت مثلًا ابنك رندًا أو سميت محلك رند، فأردت أن تجمعه بعد ذلك كيف تجمعه؟

سيكون الجمع بناءً على هذه القواعد والضوابط الأغلبية أو الأكثرية، كذلك مثلًا كلمة زبون وهي كلمة مولدة أي لم تستعملها العرب العرباء في وقت فصاحتها، زبون الذي يشتري الآن، كيف سنجمع كلمة زبون، هنا نقول زبائن مع أن هذا مخالفًا للقياس، أنه سيأتي أن فعول الوصف يُجمع على فعل، كرسول ورسل، وصبور وصبر، إن كان للمذكر وإن كان للمؤنث جُمِع على فعائل، كحلوب وحلائب.

فعلى ذلك تكون الزبائن جمع زبون إذا كانت مؤنثًا، لكن لا يصح إطلاق الزبائن على الذكور، وإنما الزبون إذا كان مذكرًا فإنه يُجمع على زُبن، هذا القياس الأكثر.

وجاء فيها جمعها على أفعال، أزبان، وجمعت بقلة على فعلاء، زبناء، وقد جاء سؤال عن استعمال شركة من شركات الاتصالات الحديثة، هي كلها ثلاثة أصلًا، فأحدها تستعمل زبناء هذا استعمالها الرسمي في كل أوراقها، زبناء الشركة، الذي هو استعمال صحيح أم لا؟ عندنا هنا،

الجواب: أن زبناء على كل حال أصح من زبائن لأن زبائن خطأ ما فيها إشكال.

طالب: (@٥٦:٤٥).

الشيخ: لكن ذكرنا في الدرس قبل الماضي عندما ذكرنا عن المذكر والمؤنث إن اللغة تُغلب المذكر ما تغلب المؤنث.

طالب: (@٥٧:٢٥).

الشيخ: بلى، ولهذا قلنا.

بسم الله الرحمن الرحيم، فهناك إشكالات كثيرة تتعلق بجمع التكسير، لأن قواعده متشعبة وتجد أن كثيرًا من الألسنة تقيس عليه فقد تصيب وقد تُخطئ من ذلك أيضًا سؤالٌ آخر، جاء عن رِناد، وهو اسم جديد رِناد بالراء والنون، وهو غير موجود في المعاجم، لكن يمكن أن يُخرج على أنه جمعٌ لرند، والرند موجود في المعاجم ومعروف فالرند فعل، وإذا عدت إلى جمعه قياسًا جمع تكسير، ستجد أنه يُجمع على أكثر من جمع منها فعال، رند ورِناد، فعلى ذلك يكون من التسمية بالجمع رِناد.

أما الإشكال فهو في اسمٍ آخر ريناد عندما يشبعون الكسرة إلى ريناد هذا الذي ليس له توجيه، وهذا الذي ينبغي عدم التسمية به، ولو طلبت تغييره أظن أن الأحوال ستغيره الآن، ولعلهم يدخلونه في الأسماء التي لا ينبغي التسمية بها لأن لا وجه له في اللغة.

على كل حال لا إشكال في رند، رند في الأصل اسمٌ للعود، فهو اسم جنس لهذا الشيء، لكن لو سميت بنتك رندًا، ثم رند ورند ورند كيف نجمعها؟ أو سميت محلٌ لك أو سميت.

طالب: (@٥٩:٥٩).

الشيخ: إذا جعلته علمًا أو إذا بقيَّ اسم جنس.

طالب: (@١٦:٦٠).

الشيخ: إذا كان اسم جنس فهو رند يطلق على القليل والكثير، هذا رند ما في إشكال في ذلك.

وإذا أردت الواحد منه مثل وعود وكسرى، الواحد منه رندا، هذا القياس فيه، كما قلت مثلًا في التمر تمرة، وفي النخل نخلة، وفي النحل نحلة، وفي الرند هذا العود أو الطيب، الواحدة منه رندا، لكن لو أردت أن تجمع الرند لأن اسم الجمع من الأشياء التي تجعله اسم جمع ويمنعون أن تجعلها جمعًا نحن قلنا بعض الفروق بين بعض الفروق وبينها ما ذكرناها جميعًا، لكن من هذه الفروق أن اسم الجمع يعامل معاملة المفرد في أوجه كثيرة بخلاف جمع التكسير، فهو يعامل معاملة الجمع.

فما يعامل فيه اسم الجنس والجمع معاملة المفرد أنه يُجمع، فتقول في قومٍ أقوام، وفي شعبٍ شعوب، وفي تمر تمور، وفي بقرة أبقار وهكذا، فتأخذ شيئًا من أحكام المفرد وتأخذ شيئًا من أحكام الجمع، كذلك فلهذا لا يسمونها جموعًا لكن لو تجاوزنا كل ذلك وقلت لو سمينا بنتك رندًا وكان بنت ثانية رند وثالثة رند كيف تجمعها؟ لك أن تجمعها جمع سلامة مع في إشكال رند مثل جعد رند رندات، فإذا أردت أن تجمعها جمع تكسير، قلت رناد أو رنود، لأن فعل الصحيح يُجمع على فعال وفعول كما سيأتي في الضوابط.

هذا فقط تبيين لشيء مما يترتب على كون القواعد هذه أغلبية وأكثرية، تضبط غير المسموع، ثم نعود بعد ذلك إلى المتن، بعد أن ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أوزان جموع القلة الأربعة، ذكر بعد ذلك ما تطرد فيه هذه الأوزان.

عرفنا المراد بالاطراد في هذا الباب، الاطراد هنا اطراد أغلبي أكثري ليس

اطرادًا تامًا، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ ... وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا أَيْضًا يُجْعَلُ
إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالْذِّرَاعِ فِي ... مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الأَحْرُفِ

ذكر أن أفعل من جموع القلة **يطرد في شيئين:**

الأول: في فعل، بفتح الفاء وسكون العين إذا كان اسمًا ثلاثيًا ساكن العين، نحو كلب وأكلب، وضرب وأضرب، ونحو: ظبيٍ وأظبٍ، ظبي اسم ثلاثي، وصحيح العين لأن عينه باء، وعلى وزن فعل، فجُمِع على أفعل، فقيل أظبٍ والأصل فيه أظبوي كأكلبٍ، أظبوي، قُلِبت ضمة الباء إلى كسرة لكي تناسب الياء، فصار الاسم بذلك مقصورًا، فصار الاسم بذلك منقوصًا فعومل معاملة قاضي فحذفت الياء ظبٍ وكذلك جرو، يُجمع على أجرٍ.

القيود المذكورة عندما نذكر هذه القيود، إذا ذكرنا قيودًا فهي مقصودة، وهكذا في كلام النحويين عامةً وكلام العلماء، إذا ذُكرت قيود في المسألة فهي مقصودة، وإذا لم تذكر في المسألة قيود، فمعنى ذلك أن هذه القيود غير مرعية ولا مؤثرة، فهنا ذكرنا قيودًا منها فعل، بفتح الفاء وسكون العين.

يُخرج أوزان الثلاثة الأخرى، كفعل وفُعل، وفعل، هذه لا تجمع على أفعل.

وقولنا إن يكون اسمًا ماذا يُخرج؟ الوصف، نحو ضخم، وصعب وسهل، لا تُجمع على أضخم، وأسهل وأصعب، لأنها صفات أوصاف لا أسماء.

وقولنا صحيح العين: واضح يُخرج معتل العين ومضعَّف العين، قلنا الصحة تُخرج شيئين الاعتلال والتضعيف، مثل نوع، وصوت وبيت، وخوف، لا تُجمع على أفعل، وشق، ورق، لا تجمع على أفعل، وهذا هو قول ابن مالك (**لفعلٍ اسمًا صح عينًا أفعلُ**).

يقول: أفعل للاسم إذا صحت عينه يقول إن أفعل للاسم إذا كان على وزن فعل وقد صت عينه، الاسم الثلاثي لأنه قال فعل، بما أنه قال فعل، فعل يعني ثلاثي.

الأمر الثاني الذي تطرد فيه أفْعُل: الاسم الرباعي المؤنث بلا علامة الذي قبل آخره مدًا.

نحو عناق، والجمع أعنق، وكذلك ذراع وأذرع، وعقاب وأعقب، ويمين وأيمن، انتبه هنا ذكرنا قيودًا سمعتموها وأغفلنا قيودًا، قلنا الاسم الرباعي ما قيدنا بحركات يعني مكسور الفاء أو مفتوح الفاء أو مضموم الفاء، ما قيدنا بشيء.

إذًا عناق تدخل مع أنها مفتوحة الفاء، ذراع تدخل مكسورة الفاء، عقاب تدخل وهي مضمومة الفاء، فالقيد الذي لم يُذكر لا يؤثر.

كأننا أشرنا من قبل في التذكير والتأنيث إلى أن بعض الحيوانات التي لا يتضح فيها التذكير ولا التأنيث اللفظ تعامله العرب معاملة معينة، إما تذكير أو تأنيث مع أن حقيقته شيء آخر، كما لو تقول حمزة مؤنث، يعني لفظه مؤنث، وحقيقته شيءٌ آخر.

كذلك النملة النملة مذكر أو مؤنث؟ النملة مؤنث مع أن كلمة نملة تطلق على الذكر من النمل وعلى الأنثى من النمل وما تقول نملة، تقول جاءت نملة وذهبت نملة سواء كان ذكرًا أو أنثى، لأن نفس الكلمة هذه نملة حكمها التأنيث وهكذا.

طالب: (@٠٧:٦٩).

الشيخ: نحن ذكرنا في القيود المؤنث بلا علامة، فلهذا كلمة حمار تجمع على أفعل أحمر، لا لأنه مذكر، المؤنث وهذا مذكر، مؤنث بلا علامة وحمار مذكر، ليس مؤنثًا، مؤنثٌ بلا علامة ما يُجمعن وكذلك لو قلنا عامود أو رغيف هذه

المذكرات لا تُجمع على أفعل.

وقولنا: (مؤنثٌ بلا علامة)؛ يُخرج المؤنث بالعلامة كسحابة ورسالة، وعلامة، لا تجمع على أفعل، وقولنا بمده قبل آخرها يُخرج حو زينب ومريم، فهذه ليس فيها مدًا قبل آخرها ولا تجمع على أفعل.

وهذا هو قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وللرباعي اسمًا أيضًا يُجعل متى إن كان كالعناق والذراع، إن كان مثلهما في مدٍ قبل الآخر وتأنيثٍ تأنيث بلا علامة، وعد الأحرف رباعي، ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الوزن الثاني من أوزان جموع القلة، فقال:

وَغَالِبًّا أَغْنَاهُمُ فِعْلَانُ فِي فُعَلِ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ

ذكر هنا أفعال من جموع القلة وذكر أن هذا الجمع أفعال يطرد في ماذا؟ يطرد في كل اسمٍ ثلاثيٍ لا يُجمع على أفعل، كل اسم ثلاثي لا يجمع على أفعل، فإنه يُجمع على أفعال، فيشمل ذلك أولًا يشمل فعل معتل العين.

نحن أخرجناه من أفعل معتل العين، مثل سيف وأسياف، وثوب وأثواب، وبيت وأبيات، يشمل غير فعل من أوزان الثلاثي، الثلاثي كما تعرفون، الثلاثي كم له من وزن؟ له عشرة أوزان، فعل صحيح العين يُجمع على أفعل، الثلاثي الذي لا يُجمع على أفعل يُجمع على أفعال.

يعني فعل معتل العين يدخل، وكذلك باقي الأوزان غير فعل، كلها تُجمع على أفعال، مثل فعل، الثلاثي الذي على وزن فعل، مثل علم وأعلام، وقسم وأقسام، وجمل وأجمال، وكذلك الثلاثي الذي على وزن فعل، مثل نمر وأنمار، والثلاثي الذي على وزن فعل كعضد، وأعضاد والثلاثي الذي على وزن فعل كحمل وأحمال، والثلاثي الذي على وزن فِعَل كعنب وأعناب.

والذي على وزن فِعِل بكسرتين كإبل وأبال، والثلاثي الذي على وزن فُعل

كقفل وأقفال، والثلاثي الذي على وزن فُعُل بضمتين كعنق وأعناق، كم ذكرنا من وزن؟ ذكرنا تسعة أوزان، ثمانية أوزان خالصة لأفعال، والوزن الأول وهو فعل إن كان صحيح العين يُجمع على أفعل وإن كان معتل العين يُجمع على أفعال.

هذه كلها تسعة، بقيَّ وزن من أوزان الثلاثي وهو: فُعَل ما حكمه؟ كيف يُجمع في القلة؟ فلهذا قال ابن مالك بعد ذلك:

وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ فِعْلَانُ فِي فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ

فالاسم الثلاثي الذي على وزن فُعَل كيف يُجمع في القلة؟ في الغالب على فعلان، نحو صرد وصردان، طائر، وجرذ وجرذان، ونغر ونغران طائر، وخزز وهو ذكر الأرنب خزز وخزان.

نكمل بعد الصلاة، الله أعلم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين أما بعد،،،

فقد ذكرنا أن الاسم الثلاثي يُجمع جمع قلة، بأوزانه العشرة، فأما فعلٌ صحيح العين فعلى أفعل، وأما فعلٌ معتل العين، فعلى أفعال، وكذلك بقية أوزان الاسم الثلاثي جميعًا تُجمع على أفعال سوى فُعَل، الذي نص عليه ابن مالك فقال:

وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ فِعْلَانُ فِي فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ

بعد ذلك سيذكر الوزن الرابع من أوزان جموع التكسير، القلة وهو فِعلة، فالسؤال الذي توقفنا عليه قبل الصلاة، هو: لماذا ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فعلان وهو جمع كثرة بين جموع القلة، لماذا لم يذكر جموع القلة فإذا انتهى انتقل بعد ذلك إلى جموع الكثرة؟

فالجواب عن ذلك: أنه أراد أن يبين كيفية وزن الاسم الثلاثي بأوزانه العشرة،

ذكر تسعة أوزان من أوزان العشرة، وبين كيف توزن وبقي الوزن الأخير وهو فعل، فأراد أن يبين كيف يوزن فأتى بهذا البيت هنا، فلهذا سيعود الآن بعد ذلك إلى ذكر بقية جموع القلة، فيذكر الوزن الثالث من وزان جموع القلة، وهو أفعلة، فقال:

فِي اسْمٍ مُذكَّرٍ رُبَاعِيَ بِمَدّ ثَالِثٍ أفْعِلَةُ عَنْهُمُ اطَّرَدْ
وَالْزَمْهُ فِي فَعَالٍ أوْ فِعَالِ مُصَاحِبَيْ تَضْعِيْفٍ أوْ إعْلَالِ

فذكر هنا جمع القلة أفعلة، وبين أنه يطرد في ماذا؟ في جمع الاسم المذكر الرباعي الذي قبل آخره مده.

انتبه: أننا لم نقيد ذلك بحركة، إذًا فالتقييد بالحركة ليس مؤثرًا مفتوحًا أو مضمومًا أو مكسو الأول، نحو طعام مفتوح الأول وأطعمة، حمار مكسور الأول، وأحمرة، وسلاح وأسلحة، وغراب مضموم الأول وأغربة، ورغيف وأرغفة، وعامود وأعمدة، إلى آخره، وهذا قوله:

فِي اسْمٍ مُذكَّرٍ رُبَاعِيَ بِمَدّ ثَالِثٍ أفْعِلَةُ عَنْهُمُ اطَّرَدْ

ولأن أفعلة تطرد في الاسم المذكر الرباعي الذي قبل آخره مد، فإن العرب التزموه في بعض هذا الاسم المذكر الرباعي الذي قبل آخره مده، وهو فَعال، وفِعال، إذا كان اللام منهما معتًا أو مُضعفًا، فعال أو فعال إذا كانت اللام منهما معتلةً أو مضعفة، نحو بتات وأبتة، والبتات هو أساس البيت، وزمام وأزمة، وقباء وأقبية، وإناء وآنية.

جمعنا زمام على أزمة، ونقول إن أزمة على وزن أفعلة، وأصل أزمّة أزممة أفعلة، ثم أدغمنا المثلين والإدغام يوجب تسكين المثال الأول، ونقل الحركة منه إلى ما قبله فقلنا أزمّة هذا يسمى إعلال، يُدرس في باب الإعلال في آخر الألفية.

وهذا هو قول ابن مالك:

وَالْزَمْـــهُ فِـــي فَعَـــالٍ أَوْ فِعَـــالِ مُصَـــاحِبَيْ تَضْـــعِيْفٍ أَوْ إِعْـــلَالِ

أي أن أفعلة تلزم في هذين البنائين فِعال وفَعال من الاسم الرباعي المذكر الذي قبل آخره مده إذا كانت اللام منه معتلةً أو مضعفة.

إذًا: فأفعلة لا يُجمع عليها إلا الرباعي، لا يُجمع عليها الثلاثي بهذه القيود، الرباعي مذكر، فإذا الرباعي مؤنث، هذا سبق في أفعل، مثل ذراع وأذرع، لكن هنا رباعي مذكر، بعد المذكر نأتي إلى أفعلة، وألزمه.

طالب: (@١٨:٨٣).

الشيخ: معتل اللام أو مضعف اللام.

طالب: (@٢٦:٨٣).

الشيخ: ما لامه؟ ميم، وعينه: ميم، عينه ميم ولامه ميم، والمضعف ما كانت لامه كعينه، إلا أننا نقول هنا الذي يُجمع على أفعلة هو الاسم الرباعي المذكر الذي قبل آخره مدة، إذًا المدة ستفصل بين اللام والعين، فإذا كانت اللام والعين من جنسٍ واحد مثل زمام، فيُعد مضعفًا، يعني لولا هذه المدة هذه لحدث التشديد.

ثم ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الوزن الرابع وهو الأخير: من جموع القلة فقال:

فُعْـــلٌ لِنَحْـــوِ أَحْمَـــرٍ وحَمْـــرَا وَفِعْلَـــةٌ جَمْعًـــا بنَقْـــلٍ يُـــدْرَى

ذكر في هذا البيت وزنين:

- **الوزن الأول:** فُعْل، بضم الفاء وسكون العين وهو من جموع الكثرة.
- **والوزن الثاني:** فِعْل: بكسر الفاء وسكون العين، وهو آخر جموع القلة.

فعْل ذكره في الشطر الأول وهو من جموع الكثرة، وفِعْل في الشطر الثاني وهو

من جموع القلة، وكان الأفضل لو عكس الشطرين، فجعل الثانية أولًا، لماذا؟

لكي يذكر جموع القلة متتالية، فإذا انتهت يذكر بعد ذلك جموع الكثرة، المهم أن الجمع الرابع من جموع القلة هو فِعْل، وعنه قال ابن مالك:

وَفِعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى

أي أن هذا الجمع على فعل جمعٌ سماي بابه النقل السماع فقط وليس فيه اطراد، وهو قليل على كل حال، فمما جاء فيه صبيٌ وصبية، وفتى وفتية، وغلام وغلمة، وولد وولدة، وشيخ، وشِيخة، وثور وثيرة.

هو جمعٌ قليل حتى أن بعضهم أنكره، يعني أنكر أن يكون من جموع القلة، وقال إنه اسم جمع، وهذا قول ضعيف في بعض النحويين، وبذلك ننتهي من الكلام على جموع القلة، نشرع بعد ذلك مع ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الكلام على جموع الكثرة.

جموع الكثرة كما قلنا كم أبنيتها أو أوزانها؟ ٢٣ وزنًا، حصروها بتتبع والاستقراء.

الأول: فُعْل بضم الأول وسكون الثاني.

الثاني: فُعُل، بضمتين.

فُعَل، وفُعِلة، وفِعَل، وفِعلة، وفَعَل، فَعلاء، فُعّل، فُعَّال، وفِعال، وفعول، وفعِلان، وفُعلان، وفعلاء وأفعلاء، وفواعل، وفعائل وفعالي، وفعالى، وفعاليّ، وفعالل، وأخيرًا شبه فعالل.

ثلاثة وعشرون وزنًا يذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ واحدًا واحدًا، وستجدون أن الأمر يعود في أغلبه إلى السماع أي ما تشرح كثير، هو سماع أمثلة، فالوزن الأول

من جموع الكثرة، وقد ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت السابق، في قوله:

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وحَمْرَا

يعني أن جمع التكسير للكثرة فعل يطرد في أفعل وفي مؤنثه فعلاء، أفعل فعلاء، أحمر حمراء، أحمر تقول هذا كتابٌ أحمر، وكتبٌ حمر، أحمر أحمر أحمر صارت حمر، هذه وردةٌ حمراء، وورودٌ حمر، إذًا المذكر والمؤنث يجمعان على صيغةٍ واحدة.

إذا قلت حمر فيجوز أن يكون مفردها أحمر ويجوز أن يكون مفردها حمراء، وهكذا في أخضر وخضراء وخضر، تقول: علمٌ أخضر وأعلامٌ خضر، ورايةٌ خضراء وراياتٌ خضر، إلى آخره.

والبيت واضح:

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وحَمْرَا

ما قيدنا بشيء.

طالب: (@١٦:٩٠).

الشيخ: أسود وسوداء يجمعان على سود وأخضر وأصفر وصفراء صُفر، وأزرق وزرقاء زرق إلى آخره.

الوزن الثاني من جموع الكسرة هو فُعْل، أبيض وبيضاء يُجمعان على بيض، هذا سيأتينا في باب الإعلال، يجعلون باب الإعلال آخر باب لأنه يحتاج إلى كل الأبواب السابقة.

بيض هل هو على فُعْل؟

الجواب: نعم وأصله بُيض، وقعت الياء بعد الضمة فحدث الثقل فقلبنا الضمة

إلى كسرة فصارت بيض، هل هذه شعوذة؟ المسألة سهلة أنت عندك أبيض وبيضاء الإشكال فقط في أبيض وبيضاء وبيض، وبقية الكلمات أحمر وحمراء وأصفر وصفراء وأخضر وخضراء، كلها على فعل.

فمن باب القياس الأمر عقلي، من باب القياس سنقول إن أبيض وبيضاء مثل بقية الألوان، على فعل، فهي بُيض، إلا أن الإشكال الذي يحدث في أمثالها أن الياء إذا وقعت بعد ضمة الضمة تُقلب كسرة، في مواضع كثيرة، وبالعكس لو جاءت الواو بعد الكسرة، أيضًا إشكال، لأن معروف أن الواو والياء عدوتان، والواو بنتها الضمة، والياء بنتها الكسرة، فاجتمعت واو وياء واجتمعت واو وكسرة، أو اجتمعت ياء أو ضمة، تسبب ثقل صوتي والعرب تهرب من هذا الثقل.

بأشكال إما بحذفه وإما بقلبه وإما بإدغامه حتى يتخلص من هذا الثقل، إذًا بيض على وزن فُعل.

نتقل إلى الوزن الثاني من أوزان جموع القلة وهو فُعُل، وهو بضمتين وفيه يقول ابن مالك:

وَفُعُلٌ لاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّ ... قَدْ زِيْدَ قَبْلَ لاَمِ اعْلاَلاً فَقَدْ

مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الأَعَمِّ ذُو الأَلِفْ

يقول: فُعُل في ضمتين <u>يطرد في شيئين:</u>

الأول: في اسمٍ رباعي قبل آخره مده، ولامه ليست معتلة، وليس مضعفًّا وقبل آخره ألف.

اسم رباعي قبل آخره مدة، أي مدة؟ واو أو ألف أو ياء؟ يجب أن تكون اللام غير معتلة، وإذا كانت المدة ألف يجب أن تكون اللام غير مضعّفة، مثل حمار، اسم رباعي قبل آخره مد ألف وليس مضعفًا ولا معتلًا يُجمع على حُمُر، كما رأيتم

حمار مكسور الأول ومذكر، نحن ما اشترطنا حركات، ولا اشترطنا تذكير ولا تأنيث هنا، فالتذكير والتأنيث لا يضر والحركة لا تضر.

فتقول في حمارس حُمُر، وفي غزالٍ غُزُل، وفي أتان أُتُن، مع أنها مؤنث، وفي جدارٍ جُدُر، نحن قلنا اسم رباعيي قبل آخره مده، لامه ليست معتلة، وإن كانت المدة ألف لامه ليست مضعفّة، وفي قراد قُرُد، وفي قضيب قُضُب، وفي عامود عُمُد، وفي قانوص قُنُص.

سرير يدخل فيه؟ نعم سرير رباعي وقبل آخره مدة، لكنه مضعَّف، سرير مضعف لامه كعينه التضعيف لا يضر إلا مع الألف، إذًا سرير يُجمع على فُعُل سرر، مدة حرف المد ألف، واو، أو ياء، مثل سرير قبل آخره ياء مدية، ذلول قبل آخره واو مدية ذلل.

ذلال لا لأنه مضعّف وقبل آخره وكذلك هلال، وسنان، لو قلنا كساء اسم رباعي وقبل آخره مدة لا يُجمع، لأنه معتل الآخر.

كذلك قباء معتل الآخر، ومعتل الآخر لا يُجمع على فُعل، معتل الآخر لا يجمع على فُعل مطلقًا، همزة والهمزة منقلبة عن ياء ما يفوت عليك هذا الأمر.

طالب: (@١٤:٩٧).

الشيخ: فُعُلٌ نعم هو ظاهر كلامهم أنه في الصفات، لأنهم يقولون في أفعل الذي مؤنثه فعلاء، وهذا لا يكون إلا في الصفات، لأن الاسم ما يأتي منه مذكر ومؤنث على أفعل وفعلاء، في أشياء يُشترط فيها الاسمين، وفي أشياء يُشترط فيها الوصفية، وفي أشياء لا يُشترط فيها لا هذا ولا هذا، والنص على كل ذلك.

هذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَفُعُلٌ لاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لاَمٍ اعْلاَلاً فَقَدْ

يعني اللام فقد الإعلال، اللام ليست معتلة، ما لم يُضعف في الأعم ذو الألف، يعني إذا كانت المد ألف يُشترط عدم التضعيف، أيضًا يطرد فُعُل فيأمرٍ آخر ما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو الوصف الذي على وزن فعول بمعنى فاعل إذا كان للمذكر مثل صبور وصُبُر، وشكور وشُكُر، وغفور وغُفُر، ورسول ورُسُل.

الوصف الذي على وزن فعول بمعنى فاعل إذا كان للمذكر فإنه يُجمع على فُعُل، نعم هي فعول بفتح الفاء بمعنى فاعل، وقولنا فعول بمعنى فاعل يُخرج فعول التي بمعنى مفعول، لا تُجمع على فُعل مثل حلوب بمعنى محلوب، وركوب بمعنى مركوب، لا يجمعان على فُعُل، تلاحظون عندما سرنا في الأوزان أن المفرد الواحد الكلمة الواحدة قد تُجمع على أكثر من وزن، وهذا لا إشكال فيه.

بعضها الكلمات فلهذا لو عدتم للمعاجم ستجدون أن الكلمة أحيانًا يذكرون لها جمعًا وأحيانًا جمعين وأحيانًا ثلاثة، وأحيانًا أربعة، وأحيانًا عشرة، نعم بعض الكلمات لها جُمع كثيرة، وبعض الكلمات لها جُمع قليلة.

ودوا مثلًا لجمع كلمة شيخ، كم لها من جمع؟ جموع كثيرة كلمة شيخ، حتى من جموعها جموع غريبة مثل مَشْيُخة، وشِيخَ قبل قليل.

المهم الوزن الثالث من أوزان جموع الكثرة، هو فُعَل بضم الأول وفتح الثاني، فُعَل، وفيه يقول ابن مالك:

وَفُعَلٌ جَمْعًا لِفُعلَةٍ عُرِفْ وَنَحْوِ كُبْرَى

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن فُعَل يطرد في جمع شيئين:

الأول: في جمع الاسم الذي على وزن فعلة: اسم على وزن فعلة، يُجمع على فُعل، لم نقيد هنا بإعلال، ولا بصحة، إذًا سواءً كانت فعلة معتلة أم كانت صحيحة، مثل قربة وقرب، وهذا صحيح، مدية ومدى، معتل اللام، وحجة مشدد مضعف وحجج، ومدة ومدد، وغرفة وغرف، وجملة وجمل، إلى آخره.

الثاني الذي تطرد فيه فُعَل: فُعلى مؤنث أفعل، فعلى المقصورة مؤنث أفعل، نحو كبرى وكبر، وصغرى وصغر، وأخرى وأخر.

الوزن الرابع من جموع الكسرة هو فِعَلْ، بكسر الأول وفتح الثاني، فِعَلْ، وفيه يقول ابن مالك:

وَلِفِعْلَــــــــــةٍ فِعَـــــــــلْ وَقَــدْ يَجِــيءُ جَمْعُــهُ عَلَــى فُعَــلْ

إذًا فِعَل يطرد فجمع اسمٍ على فعلة، الاسم إذا كان على وزن فِعَل، فإنه يُجمع جمع تكسير على وزنِ فِعَل.

كسرة كِسر، وحِجة حِجج، ومرية ومرى، وقِربة وقرب، إلى آخره، وقوله:

وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعَلْ

أي أن اسم المفرد الذي على وزن فِعَل عرفنا أن فِعَل تُجمع على فِعَل، قال إن فِعَل قد تُجمع أيضًا على فُعَل، قد يجيء، أي أن هذا قليل، وكان ينبغي ألا يذكر هذه الأشياء القليلة، لأنه ذكر أشياء كثيرة جدًا قليلة، وكما قلنا المراد هنا ذكر المطردات اطرادًا أغلبيًا أو أكثريًا.

مثال ذلك: لِحية فإنها تُجمع في الأكثر على لِحىً، كما سبق فِعل، لحية لحى، وجاء أيضًا جمعها على لُحى فُعلن وهذا قليل ما ينقاس قليل، وحلية قالوا فيها حُلى، هذه أشياء قليلة يتركها للسماع، في حلية أن تكون على فِعَل، حِلى، هذا القياس فيها، قالوا: حُلى فانصرفوا إلى فُعَل هذا قليل.

تلاحظون أننا نقول اسمٌ على فِعل، إذًا نُخرج صفة، لو جاءت صفة على فِعل، لا تجمع على فِعل، وكذلك في فُعَل، قلنا اسمٌ على فُعلى يُجمع على فُعل، أيضًا يُخرج الصفة.

القتلة هذا اسم مرة، بل اسم هيئة، قِتلة اسم هيئة، واسم الهيئة أم وصف؟ اسم لا يغرنك أنه اسم هو اسم على كل حال لأنه مصدر، لأنه في حكم المصدر.

الوزن الخامس من أوزان جموع الكسرة فُعَلَهْ بضم الأول وفتح الثاني، وفيه يقول ابن مالك:

فِـــي نَحْـــوِ رَام اطِّـــرَادٍ فُعَلَـــهْ وَشَـــاعَ نَحْـــوُ كَامِـــلِ وَكَمَلَـــهْ

يقول إن فُعَلَهْ يطرد في جمع فاعل، رامٍ في جمع فاعل إذا كان وصف لمذكر عاقل معتل اللام، فُعَلَهْ يطرد في جمع فاعل، رامٍ في جمع فاعل إذا كان وصفًا لا اسمًان إذا كان وصفًا لمذكر عاقل معتل اللام نحو رامٍ.

رامٍ هذا فاعل من رمى يرمي فهو رامٍ ورماه وقاضٍ وقضاه، وماشٍ ومشاه، وهادٍ وهداه، وساعٍ وسعاه، وهادي اسم ليس وصفًا لا يُجمع، لو قلنا مثلًا هاديه؟ هذا مؤنث ليس مذكر، لو قلنا مثلًا عاقل يُجمع على فُعَلَهْ؟ لا لأن اشترطنا اعتدال اللام.

الوزن السادس من أوزان جموع الكسرة: فَعْلَى.

طالب: (@١٠٧:٢٥).

الشيخ: فعله السابق، رامي ورماه، ساعي هادي ماشي.

طالب: (@١٠٧:٣٩).

الشيخ: سؤال جيد مهتم بالإعلال، يسأل سؤال يدل على أنه معي، والآخرون

ربما فهموا هذه الأمور من كثرة ترددها، عندما نقول: رامٍ جمعه رماة، رامي على وزن فاعل، أصله رامي، ثم حُذفت الياء كالقاضي، رُماةٌ قلنا على وزن فعله.

فالأصل من رمى يرمي رميَّ، الأصل رُميَّ، من قواعد الإعلال المشهورة أن الواو والياء إذا تحركت وانفتح ما قبلهما انقلبت ألفًا، قواعد الإعلال المشهورة، الواو والياء إذا تحركت بأي حركة وانفتح ما قبلهما انقلبت ألفًا، وهذا الذي حدث، رميَّ، الياء تحركت وانفتح ما قبلها، وقلبت ألفًا، رماه، وكذلك يقال في الباقي.

لكن ترى الأصل أحيانًا يكون الأصل واو وأحيانًا يكون الأصل ياء، مثلًا في رامي قلنا رُميَّ، لأن الأصل ياء من رمى يرمي، لكن لو قلنا داعٍ ودعاة هذا من داعي يدعو، إذًا ما أصل دعاء؟ دعيَّ أو دعو؟ دعو.

اسمعوا الأسئلة أسئلة الفاهمين، يقول رجل اسمه هادي أو سامي أو راضي هل نجمعه على فعلة؟

الجواب: لا، لأننا قلنا إن فعلة جمع لفاعل إذا كان وصفًا لمذكرٍ عاقل معتل اللام، وإذا جعلت هذه الأسماء أعلامًا صارت أسماءً لا أوصاف.

طالب: (@٢٣:١١٠).

الشيخ: ننتقل إلى جمع العلم، جمع العلم يُجمع قياسًا بالواو والنون، رامون تقول رامون وسامون، وذكرنا الجمع المنقوص جمع لمذكر السالم.

طالب: (@٤٧:١١٠).

الشيخ: طبعًا لا شك هذا الذي جعلنا نفرق دائمًا نقول اسم، وصف حسب معناها واستعمالها، هل هي وصف بمعنى الفعل، شرحنا الأوصاف كم مرة؟ وصف جمعه أوصاف، والأوصاف هي الأسماء المشتقة العاملة عمل فعلها، وهي

اسم الفاعل واسم المفعول وصيغة المبالغة والصيغة المشبهة واسم التفضيل، وخاصيتها أنها بمعنى الفعل.

أما إذا خرجت عن معنى الفعل وكانت دالة على الاستقرار والثبوت صارت اسمًا.

طالب: (@١١١:٣٧).

الشيخ: دع الطلاب الطلاب مشاكلهم في الجمع والمدرسة، عندنا في المسجد افهموا أنتم ما في اختبار إلا بأسئلة.

طالب: (@١١١:٤٧).

الشيخ: حينئذٍ لابد أن يكون السؤال واضحًا، اجمع مثلًا سامي، بين قوسين اسم رجل مثلًا، يُوضح له لابد تقول سامون مثلًا، لكن إذا أطلق الأظهر أنها وصف، لأن العلم بابه النقل.

طالب: (@١١٢:١٤).

الشيخ: هاني لابد أن ننظر في هاني، هاني من يتأمل فيه؟ فهو مهموز أصله هانيء، ثم خففت الهمزة، وإذا خففت الهمزة فالأكثر في الكلمة المخففة من الهمز أن تعامل معاملة المهموز، على لغةٍ قليلة قد تعامل معاملة يعني الطارئ، مثال ذلك مثلًا لو قلنا قرأ يقرأ ثم خففنا يقرأ إلى يقرا، ثم أدخلنا الجازم، لم يقرا، هل سنجزم بحذف السكون المقدر أم بحذف حرف العلة؟

المشهور بحذف السكون، وهناك لغة قليلة تحذف حرف الألف حملًا على شبهه، لأنه يشبه حينئذٍ حروف العلة، وكذلك هانئ وقارئ فالأصل أنها تُجمع فاعل الصحيح اللام، لا يُجمع على...، يُجمع طبعًا جمع سلامة، وقد يُجمع هنا على فعل، ومثل كامل وكمل، وبار وبررة كما سيأتي فيقول هنأ وقرأ، وقد يجمع

على فعال كما سيأتي قراء وهناء، لكنه لا يُجمع على فعلى اعتبارًا بأصله.

مثل ذلك مثلًا لو قيل لك: كيف نكتب كلمة مهنا، إنسان اسمه مُهنا أو عائلة المهنا نكتبها بالألف النائمة أم بالقائمة نقول القياس والأفضل أن نكتبها بالقائمة؛ لأنها ليست ألفًا أصلية وإنما هي مخففة من الهمزة، فنكتبها واقفة، ولو كتبتن نائمة لكان ذلك على اللغة القليلة التي تحذف الألف من لم يقرأ.

الوجه ضعيف نعم، تبني بيتك على رأيٍ ضعيف، تخيط ثوبك على رأيٍ ضعيف؟ لغتك –إن شاء– أهم من البيت والثوب.

طالب: (@١١٥:٢٢).

الشيخ: تبين له وتقول هذا الأحسن وهذا الأفضل.

الوزن السادس: قلنا هو وزن فَعْلَ بفتح الأول والثاني، فَعْلَ وفيه يقول ابن مالك:

وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهْ

يقول إن فَعل يشيع في جمع فاعل إذا كان وصفًا لمذكرٍ عاقل صحيح اللام، فَعْلَ جمع لفاعل إذا كان وصفًا لمذكرٍ عاقل لصحيح اللام، أي كالسابق، إلا أن فُعل لمعتل اللام، وفَعل لصحيح اللام، نحو كامل وكَمل، وساحر وسحرة، وسافر وسفرة.

بار هذا مضعّف الآخر، نحن ما اشترطنا شيئًا إذًا يدخل، بار وبررة، وعاق وعققه، طالق يُجمع على فَعل لا لأنه مؤنث، وقلنا المذكر، داعي؟ معتل، سابق للفرس؟ فرس يوصف بأنه سابق ولاحق أي وصف، يقال خيولٌ سبقة، لأننا قلنا فاعل وصفٍ لمذكرٍ عاقل صحيح اللام.

طالب: لو وُصِف بها عاقل؟

الشيخ: لو وُصِف بها عاقل، حينئذٍ نقول سبقة، نقول هؤلاء السبقة الذين سبقوا، وهؤلاء اللحقة، نعم يصح.

مع أنك ربما لا تجد في المعاجم أن سابقًا ولاحقًا يُجمعان على ما سبقة ولحقة، لكنك معرفتك بهذه القواعد والضوابط والأغلبية والأكثرية يوقفك على هذه الأوجه الجائزة، لو كنت شاعرًا أو فصيحًا أو كاتبًا أو مصححًا مثلًا، فتعرف أوجه الصواب وأوجه الخطأ في ذلك، يعني ربما بعض الأشياء تستغربونها الآن.

لو قال إنسان نأتي بفاعل أي فاعل صحيح اللام، مثل آكل أكل مستعمل، شارب شرب، أكل مستعمل أكل، لكن شارب لو قال شرب، هؤلاء رجالٌ شربةٌ مو مستعمل شرب، هل تخطئها، ربما نجده مثلًا في منطقة أخرى، في دولة أخرى أو عند...، أو في القرن القادم، أو ربما في القرن الماضي نجد كتاب فيه شربة، هل نخطئها لأنها غير مشهورة وغير معروفة، الآن وليست موجودة في المعجمات؟ لا المعجم ينقل الذي سُمِع.

والنحوي هو الذي يعرف ما يقاس وما لا يقاس، فعمله بعد عمل اللغوي، فليس كل شيء ليس موجودًا في المعاجم يخطئه لكن لابد أن نعرف كيف نقيس أيضًا لكيلا تضيع اللغة، يأتي إنسان يقول شربة، وشِربة، وشُربة، ويجعلها كلها جمعًا لا شرب وشربة ما تأتي.

كتبة مستعملة كاتب وكتبة، ما في إشكال كاتب وكتبة قياس وأكل أيضًا ولو قيلت كلمة ليست مشهورة لكن على القياس ما نخطئها صحيحة وما فيها إشكال.

الوزن السابع من أوزان جموع الكثرة هو: فَعْلَى بألفٍ مقصورة، قال فيها ابن مالك:

فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيْلٍ وَزَمِنْ وَهَالِكٍ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ

يقول إن فَعْلَى يُجمع عليها الوصف الذي يدل على هلاكٍ أو أسباب الهلاك أو النقص والعيب، الوصف إذا دل على هلاك أو أسباب الهلاك أو على نقصٍ وعيب، والمسموع مجيئه من هذه الأوزان، الأول: فعيل بمعنى مفعول، وهذا الأكثر فيه، وصف على وزن فعيل بمعنى مفعول، لكن ليس أي فعيل بمعنى مفعول يدل على هلاكٍ أو أسباب الهلاك أو نقص أو عيب، مثل قتيل هذا مثاله قتيل قتلى، وجريح وجرحى، وأسير أسرى، وفعيل صريع صرعى، قلنا جريح وجرحى.

وقد يأتي أيضًا من فعيل بمعنى فاعل، قالوا: من ذلك مريض ومرضى، فعيل بمعنى فعل، مريض يعني مَرَض فلان، يعني ما أسند إليه قام به.

وقد يأتي من وزن فَعِل كزمن، لكن هذا يخالف الفعل، الفعل تقول مرض فلان، وأمرضه غيره، وفعيل إنما يكون من الثلاثي، مريض من مرض ليس من أمرض، فتقول فاعل، من باب الاثنان أنه قام به، المرض قام بهز

قلنا ويأتي أيضًا من وزن فعلٍ كزمنٍ وزمنى، ويأتي من وزن دَنِف فعل، قياسًا يقال دَنف ودنفة، ربما لو قرأت المعاجم لم تسمع ذلك، دَنف على وزن فَعل.

وقد يأتي على فاعل، هالك وهلكى، وقد يأتي على فيعل، مثل ميت على وزن فيعل، يقال ميت وموتى، وقد يأتي على وزن أفعل كأحمق وحمقى، وعلى وزن فعلان، كسكران، وسكرى.

الأخ الكريم ذكرني بأمر مهم، وهو يتعلق أيضًا بما قلناه من أن الأصل في جموع التكسير السماع، هذا الأصل، فإذا كان الأصل هو السماع، وما نذكره هو الآن هي أشياء أغلبية وأكثرية والأشياء الأغلبية والأكثرية تضبط غير المسموع.

فينبغي أن يتنبه إلى أن المسموع هو المقدم، وإن خالف هذه القواعد، وإن خالف هذه القواعد الأكثرية، بعض الأشياء جاءت على غير هذا كثير، لكن

المسموع دائمًا هو المقدم، المسموع المنقول عن العرب هو المقدم، هو الأفصح، فلو قيل لك مثلًا المثال الذي ذكره الأخ دَنِف، كيف أجمع دَنِف، هل أجمع دَنِف على دنفة، نقول القياس لا يمنع، لكن انظر في المعاجم.

هل ذُكِر له جمعٌ مسموع؟ فهو مقدم، فما رأيتم أشياء كثيرة قد تجمع على أكثر من وجه.

طالب: (@١٢٥:٣٩).

الشيخ: ميت، ابحث لنا عن كلمة أخرى غير ميت وموتى، في سيد على وزن فيعل، ما يُجمع لأن قلنا نحن فعلى لما دل على الهلاك أو أسبابه، هنا القياس هنا قلنا فعلى لما دل على هلاكٍ أو أسبابه، من هذه الأوزان يعني فاعل، قلنا هالك على هلكى، جالس وضارب، ما يجمع على فعلى لأن ما يدل على هلاك، كذلك سيد ما تدل على هلاك، ما تجمع على فعلى.

الوزن الثامن ولعلنا نكتفي به، الوزن الثامن هو فِعَلَهْ بكسر الأول وفتح الثاني وفيه يقول ابن مالك:

لِفُعْلٍ اسْمًا صَحَّ لامًا فِعَلَهْ   وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ

يقول فِعَلَهْ يُجمع عليه الاسم الذي على وزن فُعْل إذا كان صحيح اللام، فُعْل إذا كان اسمًا صحيح اللام يُجمع على ف فِعَلَهْ مثل قُرط وقِرطه، قالوا دُرج ودِرجه، وقالوا كوز وكِوزه.

ثم قال: (**وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ**)؛ يعني أن فِعَلَهْ جاء في فُعل مضموم الفاء، ومفتوح الفاء فَعل ومكسور الفاء فِعل يقول الوضع يعني ما وضعته العرب في لغتها يعني النقل السماعي يقول: قلل ذلك لم يأتي منه إلا شيءٌ قليل، قالوا: فِعل وفِعله مثل قرد وقرده، وفَعل وفِعَلَهْ مثل غرد وِغردة، والغرد نوع من أنواع

الكمأة، وهذه أشياء قليلة لا يقاس عليها.

نكون بذلك قد انتهينا من ثمانية أوزان من أوزان جموع الكثرة، وقبل ذلك انتهينا من جموع القلة، ونبقي بقية أوزان جموع الكثرة إلى الدرس القادم –إن شاء الله تعالى- إن كان من هناك سؤال يا إخوان، تفضل.

طالب: (@١٢٩:٠٨).

الشيخ: قلة، أقراط أفعال قلة، قلنا الاسم قد يُجمع على جموع كثيرة، قد يُجمع قلة وكثرة، وهذا كثير، وقد يُجمع على أكثر من وزن من جموع الكثرة، قد يجمع من جموع الكثرة على فعل، وفعول، وما في إشكال في ذلك.

و(**وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ**)؛ يقول إن فِعَلَهْ ما يُجمع عليها المفرد الذي على وزن فُعل بضم الفاء، والمفرد الذي على وزن فعل بالفتح وفعل بالكسر، يقول هذا لا يجمعان على فِعَلَهْ إلا بقلة، أمثلة قليلة.

طالب: (@١٣٠:٠٨).

الشيخ: تاجر جمع يمكن أن تجمع تجرة، ما في إشكال تجرة، وقد يجمع على تجار، فعال سيأتي، وتُجّر على فعَّل، كمل كامل وكمل.

طالب: (@١٣٠:٢٩).

الشيخ: فعلاء، و:

فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيْلٍ وَزَمِنْ ... وَهَالِكٍ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ

طالب: (@١٣٠:٥٣).

الشيخ: لا خطأ وميتٌ به قمن هذا الذي في بالي قان سبق اللسان، وميت به قمن.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الرابع والعشرون بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فنحن في ليلة الإثنين التاسع من شهر جمادى الأولى من سنة خمسة وثلاثين وأربعمائة وألف من الهجرة في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الرابع والعشرين بعد المائة، من دروس شرح ألفية ابن مالك -عليه رحمة الله-.

ما زال الكلام متواصلًا على باب جمع التكسير الذي بدأناه في الدرس الماضي، وعلمنا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد عقد هذا الباب في اثنين وأربعين بيتًا، وقد شرحنا في الدرس السابق أوزان جموع القلة، وهي كم؟ أربعة: أفعُل وأفعال، وأفعلة، وفعلى.

ثم شرعنا أيضًا في شرح جموع الكثرة تبعًا لابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهي كما علمنا كم؟ ثلاثة وعشرون جمعًا أو ثلاثة وعشرون وزنًا، فشرحنا منها مع ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثلاثة عشر وزنًا، وهي فُعْل، وفُعَل، وفعَل، وفِعَل، وفَعَلة، وفُعَلة، وفعلاء، وفِعلى، وفُعْل وفَعال، وفِعال، وفعول، وفعلال، كما يبقى لنا من جموع الكثرة على ذلك؟

ثلاثة وعشرون وقد شرحنا منها ثلاثة عشر فالباقي عشرة أوزان، سنشرحها مع ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الليلة، وهذه الأوزان الباقية العشرة هي: فعلان، وفعلاء، وأفعلاء، وفواعل، وفعائل، والفعالي، والفعالى، وفعالي، وفعالل، وشبه فعالل.

إذًا نبدأ الشرح بقراءة أبيات، ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الجموع الباقية، فقال -عليه رحمة الله-:

٨١٨. وَلِكَرِيْمٍ وَبَخِيْلٍ فُعَلَا … كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا
٨١٩. وَنَابَ عَنْه أَفْعِلَاء فِي المُعَلّ … لَامًا وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّ
٨٢٠. فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وَفَاعَلِ … وَفَاعِلاء مَعَ نَحْوِ كَاهِلِ
٨٢١. وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَهْ … وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ
٨٢٢. وَبِفَعَائِلَ اجْمَعْنَ فَعَالَهْ … وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهْ
٨٢٣. وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا … صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتْبَعَا
٨٢٤. وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِي نَسَب … جُدِّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتْبَعِ الْعَرَبْ
٨٢٥. وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا … فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى
٨٢٦. مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِي … جُرِّدَ الاخِرَ انْفِ بِالْقِيَاسِ
٨٢٧. وَالرَّابِعُ الشَّبِيْهُ بِالْمَزِيْدِ قَدْ … يُحْذَفُ دُوْنَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدْ
٨٢٨. وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ مَا … لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا
٨٢٩. والسِّين والتَّا مِن كَمُستَدْعٍ أَزِلْ … إذ بِبِنا الجمع بَقَاهُمَا مُخِلْ
٨٣٠. والميمُ أولى مِن سِواهُ بالبَقَا … والهَمزُ واليَا مِثْلُهُ إن سَبَقَا
٨٣١. واليَاءَ لا الواوَ احْذِفِ انْ … كَحَيْزَبُونٍ فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا
٨٣٢. وخَيَّرُوا فِي زائِدَيْ سَرَنْدَى … وكُلِّ ما ضَاهَاهُ كالعَلَنْدَى

إذًا نشرع في الكلام على الوزن الرابع عشر من أوزان جموع الكثرة، وهو فُعْلان بضم الفاء وسكون العين فُعْلان، **وفيه يقول** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَفَعْلًا اسْمًا وَفَعِيْلًا وَفَعَلْ ... غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعْلَانٌ شَمَلْ

هذا بدأنا به في الدرس الماضي نعيده ثم نكمله، فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن فُعلان يشيع في ثلاثة أشياء:

الأول: يشيع في فَعْلٍ: اسم صحيح العين، في فعل أي ثلاثي أوله مفتوح وثانيه ساكن.

اسمًا: أي لا وصفًا.

صحيح العين: أي ليس معتلًا ولا مضعَّفًا، نحو ظهر وظهران، وبطن وبطنان، وثقب وثقبان، والثقب هو الجمل ساعة يولد، حين يُولد يسمى ثقباء.

والثاني: هو فَعِيْل؛ اسمًا صحيح العين أيضًا فَعِيْل إذا كان اسمًا صحيح العين نحو: قضيب وقضبان، وغيف ورُغفان.

والثالث: فَعَلْ، اسمًا صحيح العين، فَعَلْ بفتحتين إذا كان اسمًا صحيح العين، مثل حمل وحُملان، وذكرا وذكران.

فإذا سألنا عن كلمة ضخم، وهو فَعْلْ صحيح العين هل يُجمع قياسًا على فعلان؟

الجواب: لا لأنه وصف ونحن شرطنا في الثلاثة أن تكون أسماءً، وكذلك جميل وإن كان فعيلًا إلا أنه وصف لا يُجمع على فعلان، وكذلك بطن على وزن فَعَلْ ولا يُجمع على فعلان لأنه وصفٌ وليس اسمًا.

الوزن الخامس عشر من جموع الكثرة: فُعَلاء بضم الفاء وفتح العين وبهمزةٍ في آخره، فُعَلاء وفيه يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلِكَـــــرِيْم وَبَخِيْـــــلِ فُعَـــــلَا ... كَـــذَا لِمَـــا ضَـــاهَاهُمَا قَـــدْ جُعِـلَا

فُعَلاء يَطَرِّد في شيءٍ واحد، يَطَرِّد في جمع فعيلٍ إذا كان بمعنى فاعل وصفًا لمذكرٍ صحيح العين.

نُعيد: فعلاء يَطَرِّد في شيءٍ واحد وهو فعيل، وتعرفون أن فعيلًا يأتي بمعنى فاعلٍ ومفعول، نريد فعيلًا أن يأتي بمعنى فاعل وصفًا لا اسمًا، وصفًا لمذكر، صحيح اللام، أي لامه ليست معتلة ولا مضعّفة، وهذا كثير، مثل كريم وكرماء، وشريف وشرفاء، وظريف وظرفاء، وحليم وحلماء.

ابن مالك مثَّل لذلك بكريمٍ وبخيل، وكرماء وبخلاء، قالوا: ليدل على أن المعنى في فعيل ليس معتبرًا سواء كان للمدح ككريم أم للذم كبخيل كل ذلك يُجمع على فعلاء.

والوزن السادس عشر من أوزان الكثرة أَفْعِلَاء: بهمزةٍ مفتوحة وفاء ساكنة، وعينٍ مكسورة، وفي آخره همزة، أَفْعِلَاء.

وفيه يقول ابن مالك:

وَنَــابَ عَنْــه أَفْعِــلَاء فِــي المُعَــلّ   لاَمًــا وَمُضْــعَفٍ وَغَيْــرُ ذَاكَ قَــلّ

يقول: أَفْعِلَاء يَطَرِّد في فعيلٍ بمعنى فاعل معتل اللام أو مضعفه، فعيل بمعنى فاعل التي ذكرناه مع فعلاء، لكن اشترطنا في فعلاء أن تكون لامه صحيحة، فإن كانت لامه ليست صحيحة معتلة أو مضعفةً فإنه لا يُجمع على فعلاء وإنما يُجمع على أَفْعِلَاء قياسًا.

فالمضعّف مثل شديد، وجمعه أشداء، وخليل وجمعه أخلاء، والمعتل نحو غنيٍ وأغنياء، وغبيٍ وأغبياء، ووليٍ وأولياء.

فإن قلت شديد هل هو مضعَّف؟ فالجواب عن ذلك سبق، المضعَّف ما كانت عينه كـ لامه، وعينه هنا كـ لامه وفُصِل بينهما بحرفٍ زائد فهو مضعف.

ما جمع شديد؟ أشداء هل هو على وزن أَفْعِلَاء؟ أشداء الهمزة مفتوحة والشين مكسورة، هل هو على وزن أَفْعِلَاء؟

الجواب: من حيث التصريف نعم على وزن أَفْعِلَاء لكن حدث فيه إعلال، والأصل أشدِدَاء، لكن معروف أن العين واللام إذا كانتا من جنس فإنهما يدغمان في بعضهما، وإذا أدغما الحرفان في بعضهما، فإنه يجب في الحرف الأول أن يكون ساكنًا، فإن كان من قبل متحركًا فإنه يُسكن، وتنتقل حركته إلى ما قبله، فالأصل أشدِدَاء، الشين ساكنة والدال مكسورة، أشدِدَاء سندغم الدالين وننقل حركة الدال إلى الشين فنقول: أشِداء.

وهذا كما قلنا أكثر من مرة يُدرس في باب الإعلال، فإن سألنا عن كفيف؟ كفيف على وزن فعيل، وهو معتل وهو مضعَّف فعيلٌ بمعنى فاعل وهو مضعّف إذًا يُجمع على أَفْعِلَاء، فنقول في جمع كلمة كفيفٍ، شديدٍ أشداء، كفيفٍ أكِفاء.

أما أكَفاء فهي جمع ماذا؟ جمع كفء على القياس، كفء على وزن فُعل، وقد سبق في جموع القلة أن أوزان الثلاثي المجرد كلها على أَفْعِلَاء، إلا شئين إلا فعل صحيح العين على أفعل، مثل كلب وأكلب، وفُعَل، فقياسه فعلان، مثل صرد وصردان.

وأما بقية أوزان الثلاثي المجرد وهي عشرة، فقياسها جميعًا على وزن أَفْعِلَاء، كفء أكَفاء.

أكفياء جمع ماذا أكفياء؟ جمع كفي، فعيل كفي، هذا مثل غني، وأغنياء كفيٌّ أكفياءٌ والهمزة في...، بل هو جمع كفيٌّ بدون همزة، فإن قلت غني وأغنياء وكفيٍ وأكفياء.

ذكي وأذكياء كغني وأغنياء، فعيل المعتل يُجمع على أَفْعِلَاء، وهنا في تدقيق في

معنى كفء، فنجمعها على أكفاء، بمعنى أنه نظير، هذا كفء هذا، أي نظيره.

والمصدر منه كفاية، وللكفاءة الكفء مصدرها الكفاءة، فالكفء بمعنى النظير، يعني المماثل الشبيه، والمصدر الكفاءة، فالكفاءة بمعنى المشابهة أو المناظرة.

وأما الكفي فهو من كفى يكفي، فهو كفيٌ والمصدر كفاية، إذًا كفى يكفي كفايةً فهو كفيٌ، أما الكفء فهذا مهموز اللام، والمصدر الكفاءة.

ما الفرق بين الكفاءة والكفاية؟ الكفاءة بمعنى المناظرة والمشابهة، تقول: هذا كفء هذا، وبينهما كفاءة.

وأما إذا أردت أن تقول إن هذا الرجل يكفي لهذا العمل فإنك تقول هذا فيه كفاءةٌ للعمل أو كفايةٌ للعمل؟ فيه كفاية للعمل فهو كفيٌ بالعمل، وعلى ذلك الدق نقش شهادة الكفاية، لا شهادة الكفاءة.

ويقول يُطلب في هذا الأمر الكفاية ليس الكفاءة، لأن الكفاءة بمعنى المماثلة والمشابهة، والمعنى لا يراد في مثل هذه الأمور وإنما المراد الكفاية أن يكون عنده كفاية لأن يسد هذا الأمر وأن يعمله.

الكفاية تأتي بمعنى الجدارة، بمعنى أنه يكفي هذا الأمر ويقوم به، ويُحسن القيام به، هذا كله بمعنى الكفاية، أما الكفاءة ليس من معانيها إحسان العمل أو أنه جدير بهذا العمل أو أنه يحسن لهذا العمل لا بل الكفاءة أنه هذا كفء هذا، مكافئ له، ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص:٤].

هذه من الكفء أي ليس نظير ليس له مشابه سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ.

طالب: (@١٨:٥٠).

الشيخ: الفعل من الكفء ليس كفى، كفى يكفي كفايةً، أما الكفء تحتاج إلى مراجعة، كافئ من المكافأة المقابلة المبادلة، تحتاج إلى مراجعة.

ننتقل إلى الوزن السابع عشر من أوزان جموع الكثرة وهو فَوَاعِل، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلِ وَفَاعَلِ وَفَاعِلاء مَعَ نَحْوِ كَاهِلِ
وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَهْ وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ

ذكر أن فَوَاعِل تَطَرَّد في سبعة أشياء ومثل لها تمثيلًا فذكر أن فواعل تَطَرَّد في سبعة أشياء، الأول والثاني فوعل، وفوعلة، اسمين أما فوعل فذكرها وأما فوعلة فلم يذكرها، نحو جوهر وجواهر، وكوثر، وكواثر، وصومعة، وصوامع وزوبعة، وزوابع.

فجوهر واضح أن الحروف الأصول فيها الجيم والهاء والراء، وأن الواو زائدة، فنجمعها على فَوَاعِل، الفاء والعين واللام أصول وأما الواو فهي زائدة وكذلك الألف في فواعل إلا أن الواو في فَوَاعِل هي الواو الزائدة في جوهر، والواو في جوهر زائدة، انتقلت إلى الجمع.

والشيء الثاني: الذي تَطَرَّد فيه فَوَاعِل فَاعل اسمًا، فَاعل بفتح العين فاعل، نحو خاتم، في لغةٍ مشهورةٍ فيه وخواتم، وقالب وقوالب، وطابع وطوابع.

والثالث الذي تَطَرَّد فيه فواعل: هو فاعلاء اسمًا، بعينٍ مكسورة وهمزةٍ في آخره فاعلاء اسمًا، كقصعاء، وقواصع، وراهطاء ورواهط، ونافقاء ونوافق، ما القصعاء والرهطاء والنافقاء؟ هذه عندكم هذه عقيدة.

القصعاء والرهطاء والنفقاء: هي أسماء جحر اليربوع، قاصعاء ورهطاء ونافقاء، الجربوع يجعل له أو اليربوع يجعل له ثلاثة فتحات، له ثلاث فتحان ثنتان

مفتوحتان، وهي القاصعاء والراهطاء، والثالثة: مخفية بطبقة خفيفة من التراب يعني لا يحفر تمامًا فهي جحر أيضًا، فإذا يعني كُشِفت الفتحتان الأخريان وأتاه الخبر من قبلهما يقول: "ضرب برأسه هذه الطبقة الخفيفة ثم هرب".

المهم وهذا هو قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلِ وَفَاعَلِ وَفَاعِلاء

واشترطنا فيها جميعًا أن تكون أسماءً.

الخامس مما تَطَرَّد فيه فواعل هو: فاعِل اسمًا، الرابع أو الخامس، إذًا نعيد.

الأول: فوعل، والثاني فوعلة، لا بأس نعدها اثنين، فوعل ذكرها ابن مالك وفوعلة وقلنا فاعل اسمًا، وفاعلة اسمًا، والخامس فاعِل اسمًا، إذا قلنا اسمًا إذًا نُخرج الوصف.

فاعل اسمًا مثل ماذا؟ فارس وصف، مثل خادم وصف، نريد اسم، اسم أي له شيء معين في الخارج أما الوصف فهو الذي يُطلق على كل من يتصف بهذا الأمر.

حاتم: علم، نريد اسمًا قالوا: مثل جائز، حاتم علم، قالوا مثل جائز وجوائز، والجائز هو الخشبة المعترضة بين حائطين، هذه الجوائز، قديمًا هذا في المسجد، قديمًا كانوا يضعون الأخشاب بين الحائطين فتسمى جوائز التي في السقف، أما الخشب التي بين الحائطين تسمى جوائز.

وكذلك الكاهل، وهو مجمع الكتفين من الخلف، هذا يسمى كاهل، هذا كاهل له مسمى في الخارج، بخلاف الأوصاف فهي تطلق على كل من يتصف بها، وهذا قوله مع نحو كاهل.

السادس مما تَطَرَّد فيه فواعل: فاعِل وصفًا لمؤنث أو غير عاقِل، فاعِل وصفًا لكن وصفًا لمؤنث أو لغير عاقل، فاعِل وصفًا لمؤنث مثل حائض وطالق وحامل

وفارك، نعم فتقول فيها طوالق وحوامل وفوارك وحوائض.

فاعِل وصفًا لغير عاقل، مثل شاهق بناءٌ شاهق أو نجمٌ طالع، أو فرسٌ سابق، فتقول: صواهل، وشواهق وطوالع وسوابق، وهكذا قوله وحائضٍ وصاهلِ؛ حائض فاعِل وصفًا لمؤنث، وصاهل فاعِل وصفًا لغير عاقل.

السابع مما تَطَرَّد فيه فواعل فاعلة: اسمًا أو وصفًا وهذا أكثر ما تَطَرَّد فيه فواعل، فاعلة اسمًا أو وصفًا أي اسم على فاعلة، أو وصف على فاعلة، فتَطَرَّد فيه فواعل، مثل فاطمة اسمًا أو وصفًا، فتجمعها على فواطم، وصائمة صوائم، وناصيةٍ كاذبةٍ خاطئةٍ، نواصٍ وكواذب وخواطئ.

أما ناصية اسم أم وصف؟ اسم، وكاذبةٍ خاطئة؟ أوصاف، **وقول ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ

يعني أنه جاء قليلًا في السماع جمع فاعل وصفًا لمذكر عاقل، لأننا ذكرنا من قبل أن فاعل لا يُجمع على فواعل إلا إذا كان وصفًا لمؤنث حائض أو لغير عاقل صاهل، فإن كان فاعل وصفًا لمذكرٍ عاقل، فاعِل كقائم وجالس وضارب وشارب وضاحك.

فهذا يُجمع قياسًا على فواعل إلا ما سُمِع، وهذا قوله:

وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ

فسُمِع عن العرب قولهم فارس وفوارس وناكس ونواكس، قال الفرزدق:

وَإِذا الرِجالُ رَأَوا يَزيدَ رَأَيتَهُم خُضُعَ الرِقابِ نَواكِسَ الأَبصارِ

وقالوا: هالكٌ في الهوالك، قال ربيعة بن مكتم:

وأَيْقَنْــتُ أَنّــي ثــائِرُ ابــنِ مُكَــدَّمٍ غَدَاتَئـــذٍ أَو هَالِـــكٌ في الهَوَالِـــكِ

أما الفارس والفوارس فأمرها واضح قالوا: لأن المرأة لا توصف بأنها لا تقال امرأة فارسة، قالوا: وأما هالكٌ في الهوالك، وكأن الهوالك ليس جمعًا لهالك، وإنما جمعٌ لطائفة أو جماعة، يعني هالكٌ في الطائفة الهالكة، أو في الجماعة الهالكة، ثم جمع الطائفة الهالكة على الهوالك، وكل ذلك قريب أما نواكس فلا حيلة فيها إلا أنها شاذة لا تخريج لها.

رافعةٌ خافضةٌ كيف نجمعها؟ نقول فيها: روافع وخوافض، فاعلة تُجمع على فواعل مطلقًا اسمًا أو وصفًا.

حامل وحاملة؟ كذلك، حامل وحاملة وصفًا لمؤنث أو لغير عاقل.

طالب: (@٣٥:٣١).

الشيخ: قد يقال مثلًا في أن هذه رافعة، وهذه حاملة أما المرأة يقال فيها حامل إذا أُريد مطلق الفعل، ويقال حاملة إذا أُريد الفعل الخاص، وهكذا في حائض وحائضة، وطالق وطالقة، ومُرضِع ومُرضعة، وكذلك في مُحتِلم، ونحو ذلك.

إذا أردت مطلق الوصف يعني تقول إن هذا الرجل أو هذه المرأة دخلت في هذه الصفة، يعني دخلت في زمانها، فالمرأة إذا بلغت فقد دخلت زمان الحيض، فتقول امرأة حائضة، ولو كانت طاهرة، لو كانت امرأة طاهرة فنقول عنها امرأة حائض، أي نقول يجب الحجاب على كل حائض مثلًا تجب الصلاة على كل حائض.

كيف الصلاة تجب على الحائض؟ أي التي بلغت زمن الحيض، لكن إذا أردت امرأة المرأة التي يقع الآن منها الحيض، هي الآن تفعل أو يقع منها هذا الفعل، فتقول حائض أو حائضة، الوجهان، والأفصح حينئذٍ تقول حائضة.

وكذلك في طالق وطالقة، في زمن الطلاق في زمن تقول أنتِ طالقة، يعني وقع الفعل عليكِ أو أنتِ طالق، بعد ذلك ربما تتزوج وتقول عنها طالق تزوجت طالقًا، تزوجتها الآن تزوجت طالق أي تزوجت امرأة دخلت في هذا الوصف، في وقتٍ ما.

كذلك غُسل الجمعة واجب على كل محتلِم، المحتلِم يجب عليه أن يغتسل، الجمعة وغير الجمعة، لكن ليس المراد بمحتلم فاعل الاحتلام، وإنما المراد المتصف بزمانه، يعني الذي دخل سن الاحتلام، هذه مصطلحات ما نستعملها ولا نعرفها.

طالب: (@٣٤:٤٤).

الشيخ: نعم، لا ما يقاس عليه، هذا الذي نقوله منذ الصباح الذي يَطَّرِّد تقيس عليه والشاذ ما تقيس عليه، جالس سبق من قبل أن فاعل يُجمع طبعًا تكسير أما جمع مذكر سالم ما في إشكال تقول جالسون، لكن تكسير سبق أنه يُجمع على الجُلَّس، وعلى فعال جلاس، وعلى فعل جلس، كل ذلك جائز.

لكن فواعل لا ما تقول جالس وجوالس، إذا قلت رأيت جوالس تريد رجالًا أو نساءً؟ تريد نساءً لأن جوالس جمع جالسة، وهكذا.

لو أن طالبًا حمل مادة في الجامعة فهو حامل، وجمعه؟ المذكر ما يُجمع قلنا فاعل لا يُجمع إلا إذا كان وصفًا لمؤنث أو لغير عاقل، أما حامل هنا صار وصفًا لعاقل، ما نقول حوامل لو نقول حوامل صار لمؤنث أو غير عاقل، نقول حُمَل، نقول حاملون هذا لا إشكال فيه نقول حُمَل أو حمال، أو حملة، لا إشكال في ذلك.

ما نقول حوامل، فإذا قلت حاملون فهو لمذكرٍ عاقل، وإذا قلت حمال فهو

أيضًا لمذكر عاقل وغير عاقل كما سبق في فعال.

وإذا قلت حملة فهو لمذكر وإذا قلت حُمَل على وزن فُعَل فهو لمذكر أو لمؤنث، للمذكر والمؤنث، قلنا فُعَل يُجمع عليه فاعل وفاعلة، قلنا ذلك، وأما فُعال فهو لفاعلٍ فق.

فُعَل لفاعل وفاعلة، وأما فُعال لفاعل.

طالب: (@٤٧:٣٧).

الشيخ: نعم، فُعَل لفاعل وفاعلة، وفُعال لفاعل فقط، نعم.

الوزن الثامن عشر هو فعائل: وفيه يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبِفَعَائِلَ اجْمَعَنْ فَعَالَهْ ... وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهْ

فعائل يَطَرِّد في شيءٍ واحد، يَطَرِّد في جمع كل رباعيٍ مؤنث ثالثه مدة، انتهينا.

هذه المدة لم نشترط أن تكون مدًا أو واوًا أو ياءً تشمل كل ذلك، وقلنا مؤنث ولم نشترط ويشمل ما كان مؤنثًا بالتاء أو مؤنثًا بلا تاء، وقلنا رباعي ولم نشترط كونه اسمًا أو وصفًا فيشمل الاسم والوصف، كل ذلك تجمعه على فَعَائِلَ نحو سحابة، سحائب، وهو بفتح الفاء، ورسالة رسائل وهو بكسر الراء، وذؤابة ذوائب وهو بضم الفاء، وهذا مادته ألف، ومؤنثٌ بالتاء، طيب وصحيفة صحائف، وهو مادته ياء، وحلوبة حلائب، وحمولة وهي الدواب التي تحمل وحمائل.

وشِمال هذا مؤنث بلا تاء إلا أنه رباعي مؤنث وثالثه مدة شِمال، يمين وشمال، فتقول شمائل، ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدًا﴾ [النحل:٤٨].

وشَمال؟ **شَمال يُطلق على شيئين**: على الجهة، وعلى الخُلق، ويجمعان

كلاهما على شمائل، ومن ذلك الشمائل المحمدية، الشمائل هنا الأخلاق، فهو جمع شمال، بمعنى خلق.

لو قيل شميلة فإنه يُجمع على شَمال أيضًا، مثل صحيفة وصحائف، لكن يقال شميلة بمعنى خلق تحتاج إلى مراجعة.

وعجوز؟ عجائز لأنه رباعي مؤنث وثالثه مدة، امرأة اسمها سميرة؟ سمائر، امرأة اسمها سمير؟ كذلك سمائر، امرأة اسمها سعيدة؟ سعائد، امرأة اسمها سعيد؟ أيضًا سعائد.

زبون؟ كلمة مولدة كما أشرنا إليها من قبل أي ليست موجودة في المعاجم لم تستعملها العرب ولعلها في الأصل من المزابنة، للمزابنة، مزبنة مزابن، هذه فصيحة وواردة وهي بمعنى المفاعلة، والمزابن يُجمع على مزابنون، لأن قالوا الآن زبون وجعلوها على وزن فعول، وفعول إذا كان بمعنى فاعل يستوي فيه المؤنث والمذكر يعني بلا تاء، تقول: رجلٌ زبون، وامرأةٌ زبون، كرجالٌ صبور، وامرأةٌ صبور، فإذا أردت بزبون ذكرًا، رجلٌ زبون ورجالٌ، ما جمع فعول للمذكر؟ زُبُن، فعول للمذكر فُعُل كصبور وصُبر، وشكور وشكر، ورسول ورسل.

والمؤنث كيف نجمع زبون للمؤنث؟ نقول زبائن، نقول فيه زبائن، وهل نقول فيه زُبُن للمؤنث؟ نرجع إلى فعول، ذكرنا من قبل أن فعولًا الوصف يُجمع على فُعُل، ولم نخص بذلك مذكرًا ولا مؤنثًا، فنقول رجالٌ صبر، ونساءٌ صبر.

بخلاف فعائل، فإنها لا تكون إلا للمؤنث، إذًا فزبون إذا كان ذكرًا فجمعه زُبُن، وإذا كان مؤنثًا فيُجمع على زُبُن وزبائِن.

وهذا قول ابن مالك:

وَبِفَعَائِـــلَ اجْمَعْـــنَ فَعَالَـــهْ ... وَشِـــبْهَهُ ذَا تَـــاءٍ أَوْ مُزَالَـــهْ

يقول: يُجمع على فعائل نحو فعالة، وهو كما ترون فعالة اسمٌ رباعي لمؤنثٍ بمدة ألفٍ قبل آخره، وكذلك شبهه، أي رباعي المؤنث الذي قبل آخره مده، واوٌ أو ياءٌ نحو حلوبة وصحيفة.

ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهْ

أي سواءٌ كان الرباعي المؤنث بتاء تأنيث كسحابة، أم كان مؤنثًا معنويًا بلا تاء كعجوز، قلنا فعالة تشمل كل رباعي مؤنث ثالثه مده، فصغيرة صغائر، وكبيرة كبائر، وعظيمة عظائم، ثم ننتقل إلى الوزن التاسع عشر.

طالب: (@٢١:٤٦).

الشيخ: صحراء رباعي، لأن ليس ثالثه مدًا، فلا يدخل معنا أصلًا.

طالب: (@٠٧:٤٧).

الشيخ: نحن نقول رباعي مؤنث ثالثه مدة.

طالب: (@١٤:٤٧).

الشيخ: قلنا القياس فُعُل وزُبُن، وجاء بقلة، والشاذ هذا ما نذكره، جاءت بقلة جمعه على فعلاء، زبناء، وعلى أفعال أزبان.

ننتقل إلى الوزن التاسع عشر وتمام العشرين، فالتاسع عشر: فعالي، وتمام العشرين فعالى، وفيه ما يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا ... صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتْبَعَا

أما فعالي فيَطَرِّد في جمع ستة ألفاظ، ذكر بعضها ابن مالك وأغفل بعضها، **يَطَرِّد في جمع ستة ألفاظ:**

الأول: فَعْلاةٌ، بفاء مفتوحة وعين ساكنة، فعلاةٌ نحو موماه، تقول موماةٌ وهي

الفلاة الواسعة، والجمع موامٍ، تقول الموماة والموامي، فإذا نكرت عاملت الكلمة معاملة قاضٍ اللام المنقوص تحذف الياء، تقول موامٍ.

والثاني: مما بطرد فيه الفعالي فِعْلاةٌ، بفاءٍ مكسورة وعين ساكنة، فِعالةٌ نحو سعلاةٌ، سعلاة يقولون هي أخت الغيلان، يعني أخت الغول، أو زوجته، يعني الأنثى منه، الأنثى من الغيلان، وجمع السعلاة السعالي، سعلاةٌ وسعالٍ، ومن ذلك (@٥٦:٤٩) عجائزًا مثل "السعالي الخنساء يأكلن ما في رحلهن همسة".

الثالث مما يَطَرِّد فيه الفعالي فعليه: نحو هبرية، وهبارٍ، الهبرية هي ما تطاير من الأشياء الخفيفة التي تتطاير كنخالة الدقيق، ودقاق القطن، والأشياء الخفيفة هذه التي تتطاير يسمونها هبرية، هاءٌ فباءٌ فراء هبرية، والجمع هبارٍ.

الرابع: مما يُجمع على فعالي فعلوة، نحو عرقوة، والجمع عراقٍ العرقوة: هي الخشبة المعترضة على رأس الدلو، في أعلى البئر خشبة معترضة على شكل زائد كما نقول الآن، أو ضرب تساعد في رفع الدلو، يسمونها عرقوة.

فلهذا يقولون ضع عليه عرقوة، يعني كما نقول ضع عليه الآن إكسًا أو ضربًا، فيقال عرقوة، لأنها على هذا الشكل.

الخامس: فعلاء بهمزة في آخر: فعلاء اسمًا، كصحراء وصحارٍ أو وصفًا لا مذكر له، أو وصفًا لكن ليس له مذكر، مثل عذراء، وعذارٍ.

ليلةٌ قمراء، وقمارٍ ساري على القياس لأن ما في ليل مذكر.

السادس مما يُجمع على الفعالي فَعْلى مثلث الفاء: فَعْلى بألفٍ مقصورة، العين سكنة والفاء مثلثة يعني سواء كانت مفتوحة أم مضمومة، أم مكسورة، كحبلى وحبالٍ، وذفرى وذفارٍ، وعلقى وعلاقٍ.

الحبلى هي الحامل، والذفرى هو الموضع الذي خلف أذن البعير يقول هو

أول ما يعرق في البعير، وعلقى وعلاقٍ، سوى فعلاء مؤنث فعلان، فعلاء الذي له مذكر على وزن فعلان، إذا لم يكن له مذكر، فعلى ليس لها مذكر، أو فعلى مذكرها أفعل، سكرى مثل فعلاء ومذكرها أفعل، فعلى مذكرها أفعل، مثل فضلى وأفضل.

يعني أنهم يقيدون المؤنث بالمذكر لأن المؤنث قد يختلف وزنه مرةً يأتي على فُعلى أو فَعلى أو فعلاء، وكل واحد له حكمه، فهنا نستثني فعلاء بألف مقصورة مؤنث فعلان لأن حكمها سيأتي في فعالى المقصورة، ولا تُجمع على فعالي المنقوصة.

الخلاصة: أن الفعالي المنقوصة يُجمع عليها ستة أشياء.

الفعالي المقصور يُجمع عليه فَعلاةٌ وفِعلاةٌ وفعليا، وفَعلوة، هذا الفاعلي المنقوص يُجمع عليه فعلاةٌ وفِعلاةٌ وفعليةٌ وفعلوةٌ وكذلك فعلاء اسمًا أو وصفًا لا مذكر له وكذلك فعلاء مثلث الفاء سوى فعلاء مؤنث فعلان.

أما الفعالى المقصور فيَطَرِّد في ثلاثة أشياء:

الأول: في فعلاء اسمًا، كصحراء وصحارى، أو وصفًا لا مذكر له كعذراء وعذارى.

الثاني: في فعلى المختومة بألف مقصورة، مثلث الفاء، مثل حبلى وحبالى، وذفرى وذفارى، وعلقى وعلاقى.

الثالث: مما يُجمع على الفعالى فعلان ومؤنثه فعلى بألفٍ مقصورة، نحو سكران، وسكرى، رجلٌ سكران، وامرأةٌ سكرى، وهم سكارى، وهن سكارى، وكذلك غضبان وغضبى، وهم غضابى.

إذًا فعالى المقصور يشارك الفعالي المنقوص في جمع شيئين، في صحراء وعذراء، وفي حبلى وذفرى، يعني يشاركه في فعلاء اسمًا أو وصفًا لا مذكر له، وفي

فعلاء مثلث الفاء.

والفعالي المنقوص يختص عنه بماذا؟ بأربعة أشياء: بجمع فِعلاةٍ وفَعلاة، وفعليا وفعلوة.

وإلى شيءٍ من ذلك أشار ابن مالك في قوله:

وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا ... صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتْبَعَا

أي قس الفعالي والفعالى في هذين الشيئين، صحراء اسمًا على وزن فعلاء، والعذراء وصفًا لا مذكر له على وزن فعلاء، ولم يكر ما سوى ذلك مما ذكرناه.

إذًا الفعالي أوسع من الفعالى، لأنه يختص بأربعة أشياء ويشارك الفعالى في شيئين، والفعالى المقصور يختص عن الفعالي بشيءٍ واحد، وهو جمع فعلان، ومؤنثه فعلاء، كسكرانٍ، وسكرى، وسكارى.

ومما ينبه عليه هنا مما جرت عليه عادة النحويين، أنهم ينبهون هنا فيقولون: إن فُعالى بضم العين أحسن في فعلان ومؤنثه فعلاء، أحسن من ماذا؟ من فعالى المفتوح، فالأحسن في جمع سكران وسكرى سكارى، وكذلك غضبان وغضبى غُضابى، وكذلك كسلان وكسلى كسالى، كل ذلك أحسن من سكارى وغضابى وسكارى.

وجاء قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾ [الحج:٢]؛ بالضم في قراءة العشرة، وجاء في قراءةٍ شاذة بالفتح سَكارى، ولأنهم يذكرون الفُعالى بضم العين هنا، يكملون فيقولون ويُحفظ الفعالى في قديمٍ وقدامى وأسيرٍ وأسارى.

فهذا كل ما يختص بالفعالى، ولهذا لا يعدونه في جموع الكثر كثرة، مع أنه من جموع الكثرة، فعالى من جموع الكثرة، ولكنهم لا يعدونه لقلته، فهو لا يكون إلا في فعلان ومؤنثه فعلى، ويجوز في فعالى، إلا أن فعالى أفضل.

وحُفِظ في قديم وقدامى وأسير وأسارى، وليس معنى ذلك أنه ليس من جموع الكثرة، هو من جموع الكثرة، لكن لقلته فقد ينبهون عليه في هذا الموضع.

طالب: (@٦٢:١٩).

الشيخ: لكن هل له موصوف مذكر؟

طالب: (@٦٢:٣٤).

الشيخ: أقمر بمعنى أبيض؟ ليس بمعنى قمراء إذًا، ليلةٌ قمراء يعني كاملة القمر ليس المعنى كما تقول في أقمر هذا على التشبيه، لكن الليلة قمراء على الحقيقة فاختلف المعنى، لأن قد يأتي أفعل وليس له مؤنث في الصفات الخاصة بالرجال، وقد يأتي فعلاء أو فعلى ولا يأتي له مذكر في الصفات الخاصة بالأنثى، فهذه لها أيضًا أحكام.

طالب: (@٦٣:٣٠).

الشيخ: أسير اسم امرأة، قلنا إن فعالى سُمع في قديم وقدامى وأسير وأسارى، هذا مسموع، ليس قياسًا هذا مسموع وأسير يُجمع على أسرى، وسبق ذلك في فعلاء وأنه قياس، فعلاء كما سبق يُجمع عليه ما دل على هلاكٍ وأسبابه أو نقصٍ وعيب، من أوزان ذكرناها ومنها فعل.

فتاوى، وفتاوي؟ فتاوى جمع فتوى، وفتوى على وزن فعلى، فجعلها على فعالى سماع، ما جُمِع على فعالي صح أن يحول إلى فعالى، الأصل بالياء ويحول إلى الألف تخفيفًا، وقد يقال إن الفتاوى جمع فتوى، وهو اسم مرة من فتى، فإذا قلنا فتوى صار على وزن فعلى، فيكون جمعه أيضًا سماعيًا.

طالب: (@٦٥:٣٣).

الشيخ: فعلاء تُجمع على فعالى قياسًا، تُجمع على فعالي قياسًا وما جُمِع على فعالي يجوز أن يحول إلى فعالى، الأصل في هذين الجمعين الكسرة.

طالب: (@٦٦:٠٤).

الشيخ: نعم هو يشترط قلنا إن الفعالي والفعالى يشترط في هذين الأمرين لكن ما الأصل منهما، قالوا: الأصل هو الفعالي، لأن الأصل هو أن يكون ما بعد ألف الجمع حرفان أولهما أو ثلاثة أولها مكسور، هذا كل الجموع التي جاءت بهذه الصورة كما سنذكر في فعالٍ وشبه فعالل، ثم إن فعالي قد تحول إلى فعالى تخفيفًا.

كذلك صحاري جمعٌ قياسي لصحراء، ثم يُحول تخفيفًا إلى صحراء.

طالب: (@٦٧:١٠).

الشيخ: سكران سكارى.

طالب: (@٦٧:٣٠).

الشيخ: يعني أكثر في الاستعمال فعالى هنا، لكن فعالى صحيحة يعني مسموعة، كل ما جاء في السماع هذا صحيح لا شك فيه، لكن كيف تفاضل بين السماع؟ تفاضل بين السماع بكثرة الاستعمال، تقول هذا أكثر استعمالًا أكثر من هذا.

نكمل، **الوزن الحادي والعشرون هو فعاليّ بتشديد الياء: وفيه يقول ابن مالك:**

وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ جُدِّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتْبَعِ الْعَرَبْ

ففعالي يَطَّرِد في شيءٍ واحد وهو كل ثلاثي ساكن العين آخره ياء مشددة لغير النسب، يَطَّرِد في جمع كل ثلاثي عينه ساكنة، وفي آخره ياء مشددة لكنها ليست

للنسب، نحو كرسي، والجمع كراسيُّ وبختي وبخاتيُّ وقمري وهو اسم طائر، وقماريُّ.

فإن قلت كيف نعرف أن الياء المشددة للنسب أم ليست للنسب؟ فالجواب واضح وهو أن ياء النسب إذا حُذِفت بقيَّ للكلمة معنى، نحو عرب وعربيٌ ومصر ومصريٌ هذه للنسب، أما كرسيٌ فلو حذفت الياء المشددة وقلت كرس لم تؤدي المعنى فدل على أن الياء هنا ليست للنسب، فلهذا لو سألنا على عربيٌ وأعجمي هل يجمعان على فعالي؟

الجواب: لا، لأن الياء للنسب وعينه متحركة.

بصريٌ ومصريٌ ثلاثي والعين ساكنة، أيضًا لا يُجمع لأن الياء للنسب.

جنديٌ الياء للنسب أو لا؟ نحذف الياء فنقول جند، إذًا للنسب لا يُجمع.

الوزن الثاني والعشرون والثالث والعشرون: فعالل وشبه فعالل وهما آخر أوزان جموع الكثرة، وفيهما يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وَبِفَعَالِـــلَ وَشِـــبْهِهِ انْطِقَــا ... فِـي جَمْـعِ مَـا فَـوْقَ الثَّلاَثَـةِ ارْتَقَـى
مِـنْ غَيْـرِ مَـا مَضَـى وَمِـنْ خُمَاسِـي ... جُـرِّدَ الآخِـرَ أَنْـفِ بِالْقِيَـاسِ
وَالرَّابِـعُ الشَّـبِيْهُ بِالْمَزِيْـدِ قَـدْ ... يُحْـذَفُ دُوْنَ مَـا بِـهِ تَـمَّ الْعَـدَدْ
والسِّـين والتَّـا مِـن كَمُسْـتَدْعٍ أَزِلْ ... إذ بِبِنـا الجمـعِ بَقَاهُمَـا مُخِـلْ
والمِـيمُ أولـى مِـن سِـوَاهُ بالبَقَـا ... والهَمـزُ واليَـا مِثْلُـهُ إن سَـبَقَا
والياءَ لا الـواوَ احْـذِفِ انْ جمَعَتْ ما ... كَحَيْزَبُـونٍ فَهْـوَ حُكْـمٌ حُتِمَـا
وخَيَّـرُوا في زائِـدَيْ سَـرَنْدَى ... وكُـلِّ مـا ضَـاهَاهُ كالعَلَنْـدَى

فعالل يرتد بهذا الوزن فعالل ما كان فيه أربعة حروف أصلية في وسطها ألف، نحو جعفر، وجعافر، جعفر هذا رباعي مجرد، كل حروفه أصلية، ثم جمعناه على

جعافر إذًا وزنه فعالل أربعة حروفٍ أصلية في وسطها ألف، هذا معنى فعالل.

وأما شبه فعالل فيراد بها الجموع التي تشبه فعالل في العدد والهيئة، في العدد أي في عدد الحروف وهو خمسة أحرف كما ترون، فعالل.

والهيئة: أي أن هذه الجموع تتكون من خمسة أحرف أوسطها ألف، قبلها حرفان مفتوحان، وبعدها حرفان أولهما مكسور، شبه فعالل، كل جمعٍ يتألف من خمسة أحرف، الحرف الثالث ألف قبله حرفان مفتوحان، وبعده حرفان أولهما مكسور، فعلى ذلك يشمل جموعًا عدة، يشمل مفاعل.

مفاعل أوسطه ألف قبله ميمٌ مفتوحة، وفاءٌ مفتوحة، وبعده عينٌ مكسورة ولام، مفاعِل وأفاعل وفياعل، وفواعل، وفعاول.

ويشمل كذلك ما كان ثالثه ألفًا وقبله حرفان مفتوحان، وبعده ثلاثة أحرف أولها مكسور، وثانيها ياء مدية.

فيشمل فعاليل، ومفاعيل، وأفاعيل، وغير ذلك، كل ذلك يدخل في شبه فعالل.

فإذا قلنا مفاعل معنى ذلك أن الحرف الأول ميمٌ زائدة، والحرف الثاني أصل، بعدها ألفٌ زائدة للجمع وبعدها حرفان أصليان، هذا معنى مفاعل، وإذا قلنا أفاعل يعني أوله همزة زائدة، ثم ثلاثة أحرفٍ أصلية في أوسطها ألف، وهكذا في البواقي، ومما يدخل في شبه فعالل، ما سبق ذكره من فواعل، وفعائل، والفعالي والفعالى، كل ذلك يدخل في شبه فعالل.

هذه فواعل وفعائل والفعالي والفعالى تدخل في شبه فعالل، لماذا ذُكرت من قبل، ذُكرت من قبل لبيان ما تَطَرِّد فيه سوى ما يذكر هنا، هذه الأربعة فواعل وفعائل، والفعالي والفعالى تَطَرِّد في أشياء معينة ذُكِرت من قبل، ثم إنها تدخل أيضًا في شبه فعالل فيما سيأتي له من أحكام.

وكثيرٌ من النحويين يعبر عن ذلك ويقول: مفاعل وشبهه، يقول مفاعل وشبهه، أو يقول مفاعل ومفاعيل وشبههما، وخاصةً في باب الممنوع من الصرف يقولون مما يُمنع من الصرف ما كان على وزن مفاعل ومفاعيل وشبههما.

والمعنى واحد، فمن عبر بفعالل وشبهه كابن مالك كما رأيتم في الألفية، اعتبر أصالة الحروف قال فعالل أقوى هو الأصل، لأن حروفه أصلية إلا ألف الجمع، فجعله الأصل وما سواه شبه له، ومن عبر بمفاعل اعتبر أنه أكثر وأشهر في الاستعمال، وهذا اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح لكن نعرف أن المعنى واحد.

يراد ما على كان هذه الصيغة، على هذا الوزن، وزن يتكون من خمسة أحرف، الثالث ألف قبله حرفان مفتوحان، وبعده حرفان أولهما مكسور أو ثلاثة أحرف أولها مكسور وثانيها واو مدية، وهكذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ".

الآن عرفنا المراد بفعالل وشبه فعالل، **السؤال**: ما الذي يُجمع على فعالل وشبه فعالل؟ في ذلك **يقول ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى

مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى

إذًا يُجمع على فعالل وشبه فعالل ما كانت حروفه أكثر من ثلاثة، الرباعي، الخماسي، السداسي، من غير ما مضى.

من غير الأشياء التي ذكرت من قبل، ولم يذكر من قبل إلا ما يتعلق بالثلاثي المزيد، فقوله إن فعالل وشبه فعالل يُجمع عليه كل ما ارتقى على الثلاثة ماذا يشمل، كل ما ارتقى عن الثلاثة ماذا يشمل؟ يشمل رباعي مجرد، والرباعي المزيد

والخماسي المجرد والخماسي المزيد.

سداسي يصير مزيد، يعني مجرد ما تزيد فيه صار سداسي ما في سداسي مجرد، وبقيَّ شيء خامس يشمل الثلاثي المزيد، هو قال ما فوق الثلاثة، يشمل الرباعي المجرد والمزيد، والخماسي المجرد والمزيد ويشمل الثلاثي المزيد، الثلاثي إذا زدت فيه حرفًا أو حرفين أو ثلاثة صار فوق الثلاثة.

ما اشترطنا شيئًا إذا كانت الحروف أصلية سُميَّ مجردًا، وهذا سيأتي في باب التصريف، لكن سنقدم مقدمة سريعة لأننا سنحتاج إليها الآن.

فالاسم: إما مجرد أي كل حروفه أصلية.

أو مزيد: أي فيه حرفٌ زائد أو أكثر.

الأسماء المجردة ثلاثة أنواع:

- **الثلاثي المجرد مثل قمر، بحر.**
- **الرباعي المجرد**: **مثل جعفر، وبرثن.**
- **والخماسي المجرد**: **وهو نادر مثل سفرجل، وفرزدق**، هذا مجرد كل حروفه أصلية

الثلاثي المجرد: إذا زيد فيه، كم يزاد فيه من حرف؟ قد يزاد فيه حرف ويكون ثلاثيًا مزيد بحرف، وقد يزاد فيه حرفان، وقد يزاد فيه ثلاثة، فيصل إلى ستة أحرف.

وأما الرباعي المجرد: فقد يزاد فيه حرف، وقد يزاد فيه حرفان.

والخماسي المجرد: قد يزاد فيه حرف، إذًا الاسم الذي يُجمع يعني الذي يدخله التصريف يعني الأسماء العربية المعربة لا تقل عن ثلاثة ولا تزيد عن ستة،

إن قلت عن ثلاثة فاعلم أنه ليس اسمًا عربيًا معربًا قد يكون مبنيًا مثل ذهبتُ التاء حرف أو هو حرفين، هذه مبنيات، لكن معرب ما في، أقل شيء ثلاثة.

وقد يصل بالزيادة إلى ستة ومن النادر أن يصل إلى سبعة، فهذه مقدمة سنحتاج إليها وتفاصيلها ستأتي في باب التصريف، فالرباعي المجرد: قلنا نحو جعفر، والخماسي المجرد: نحو سفرجل، والرباعي المزيد مثل مُدحرِج من دَحرج، ثم قلنا مُدحرِج، صار رباعي مزيد بالميم.

الخماسي المزيد: مثل قرطبوس، كل حروفه أصلية إلا الواو.

الثلاثي المزيد: وهو الأكثر طبعًا في اللغة، مثل مسجد مزيد بالميم، جوهر مزيد بالواو، مُنطلِق مزيد بالميم والنون، مُستخرِج مزيد بالميم والسين والتاء.

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "**مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى**"؛ أي ما ذُكِر أنه يُجمع على جمعٍ سابق من قبل لا يُجمع على فعالل أو شبهه، وإنما فعالل وشبهه، لما لا يُجمع على ما سبق، نحو أحمر، أحمر هذا ثلاثي مزيد بالهمزة في أوله.

لكن سبق أن أحمر يُجمع على فُعُل، فُعُل يَطَرَّد في أفعل ومؤنثه فعلاء، مثل أحمر وحمراء، تقول حُمر في جمع أحمر وفي جمع حمراء، إذًا أحمر ونحوه سبق أنه يُجمع على فُعُل.

سكران؛ هذا ثلاثي مزيد بحرفين، سكران لكن سبق أنه يُجمع على فعلى سكرى، وعلى فعالى سكارى، وعلى فُعالى سُكارى.

صائم؛ ثلاثي مزيد بألف، لكن سبق أن نحو صائم يُجمع على فثعَل وفُعال.

رامي كذلك سبق أنه يُجمع على فُعلة على رماه، كبرى؛ مزيد بألف، سبق أن فُعلة مؤنث أفعل، تُجمع على فُعل كُبُر، فهذه ونحوها لا تجمع على فعالل، وشبه فعالل.

والذي يحدد وزن الجمع هنا هل هو فعالل أو شبه فعالل، هي الحروف الأصلية والزائدة كما سبق، إن كانت الكلمة فيها أربعة حروف أصلية فالجمع سيكون على ماذا؟ على فعالل، وإن كانت الكلمة ليس فيها أربعة حروف أصلية فجمعها حينئذٍ على شبه فعالل.

إذًا فالرباعي المجرد يُجمع على ماذا؟ فعالل.

الرباعي المزيد؟ يُجمع على فعالل، قلنا فعالل يُجمع عليه ما فيه أربعة حروف أصلية، الرباعي المجرد فيه أربعة حروف أصلية، والرباعي المزيد فيه أربعة حروف أصلية، إذًا فالرباعي المجرد على فعلل، والرباعي المزيد على فعالل.

والخماسي المجرد على فعالل لأن فيه أربعة حروف أصلية، والخماسي المزيد على فعالل، يبقى الثلاثي المزيد مما لم يُذكر من قبل، هو الذي يُجمع على شبه فعالل، على التفصيل الذي سيأتي -إن شاء الله تعالى-.

إذًا فعالل يُجمع عليه أربعة أشياء:

الأول: الرباعي المجرد.

مثل: جعفر، وجعافر، والجعفر في اللغة هو النهر الصغير، وبه سُميَّ الرجل، من معاني الكرم، ومن ذلك زِبرج وزبارج، والزبرج اسم للزينة، كل الزينة تسمى زبرج، ومن ذلك برثن وبراثن وهي مخالب السبع، هذه رباعيات مجردة فجُمِعت على فعالل، ومثل ذلك بلبل وبلابل، وفندق وفنادق إلى آخره.

والثاني الذي يُجمع على فعالل: الخماسي المجرد.

وفيه يقول ابن مالك:

وَمِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ الآخِرَ أَنْفِ بِالْقِيَاسِ

يقول: إذا جمعت الخماسي المجرد فإنك تجمعه على فعالل، وتحذف منه الحرف الخامس.

وَمِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ الآخِرَ

يعني من الخماسي حالة كونه مجردًا أخره أي محذوف الآخر.

"أَنْفِ بِالْقِيَاسِ"؛ يعني احذف آخره قياسًا، مثل سفرجل، هذا خماسي مجرد، كيف تجمعه؟ الجمع لا يتجاوز الأربعة، لابد أن تعيده إلى أربعة، لكي تستطيع أن تجمعه، وكذلك سيأتي في التصغير، التصغير كالجمع، إذًا لابد أن تحذف الخامس وهو حرف اللام سفرجل، فتجمع الباقي على فعالل فتقول: سفارج، وفرزدق وهي قطعة العجين وبها سميَّ الشاعر المعروف الفرزدق، اجمع فرزدق ستحذف القاف وتقول: فرازد؛ أي قطعة العجين، تعرف قطعة العجين اذهب للخباز وسترى يُجمع قطع الجين، تقول أعطني فرزدقةً.

نعم سواءً يُصنع منها الخبز أو يُصنع منها أنواع كثيرة جدًا، ومن ذلك جحمرش وهي المرأة العجوز، جحمرش نجمعها بحذف الشين فنقول جحامر، قلنا في فرزدق نحذف القاف ونقول فرازد، جحامر، نحذف الشين، احذف الخامس جحامر.

لأن الخماسي ما يُجمع، فلابد تحذف الخامس لكي تبقى أربعة أحرف ثم تجمعها، تقول جحامر، أنت لو أردت أن تجمع الخماسي ما تستطيع.

سيأتي الآن بعض التفاصيل، ومن ذلك خدرنق: وهو العنكبوت، اجمعه بحذف القاف خدارن، **ثم قال ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالرَّابِعُ الشَّبِيْهُ بِالْمَزِيْدِ قَدْ ... يُحْذَفُ دُوْنَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدْ

يعني أن الخماسي كما عرفنا يجب أن يُحذف منه حرفٌ عند جمعها لكي

يعود إلى أربعة فيمكن أن يُجمع، والمحذوف هو الحرف الخامس كما سبق، إلا إذا كان الحرف الرابع منه يشبه حروف الزيادة، وهي حروف سألتمونيها العشرة، فإذا كان الحرف الرابع يُشبه حروف سألتمونيها فيجوز أن تحذف الخامس وتبقي الرابع ويجوز أن تحذف الرابع وتبقي الخامس.

كيف نقول إن هذا الحرف الرابع يشبه حروف سألتمونيها؟

الجواب: إما أن يكون بلفظ حروف سألتمونيها، يعني يكون سين يكون نون، وإن كان أصلًا لكنه أشبه في اللفظ حروف سألتمونيها أو أشبه جروف سألتمونيها في المخرج، يعني كان من مخرج حروف سألتمونيها، مثل الدال، الدال ليست من حروف سألتمونيها لكنها تشبه التاء في المخرج.

من الأمثلة على ذلك خدرنق، ما معنى خدرنق؟ عنكبوت، خدرنق إما أن تحذف الخامس القاف فتقول: خدارن كما سبق، أو تحذف الرابع لأن الرابع نون، وهو يشبه النون في سألتمونيها، فإذا حذفت النون ستبقي القاف فتقول في جمعه خدارق.

فلك في جمع خدرنق أن نتقول خدارن بحذف الخامس أو خدارن بحذف الربع لأن الرابع يشبه حروف الزيادة، ومن ذلك فرزدق، الحرف الرابع دال وهو يشبه التاء في المخرج وإن كان أصلًا.

فلك أن تحذف القاف على الأصل فتقول فرازد، ولك أن تحذف الدال الرابع لأنه يشبه حروف سألتمونيها وتبقي الخامس القاف فتقول فرازق، كلاهما صحيح.

ومن ذلك خورنق، وهو قصر النعمان بن المنذر، لك أن تقول في جمعه خوارن فتحذف القاف أو خوارق فتحذف النون لأن النون في خورنق تشبه حروف

سألتمونيها.

الثالث مما يُجمع على فعالل: الرباعي المزيد، والرباعي المزيد كما سبق إما أن يزاد بحرف وإما أن يزاد بحرفين، وفي ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَزَائِـدَ الْعَـادِي الرُّبَـاعِي احْذِفْـهُ مَـا   لَـمْ يَـكُ لَيْنًـا إِثْـرَهُ اللَّـذْ خَتَمـا

كلمة لِينًا سبق أن أشرنا في أكثر من بيت سابق أنه يصح في ضبطها كسر اللام لِينًا، فتكون مصدرًا ويصح فيها الفتح لَينًا فتكون مخففةً من اللين، وبالوجهين جاءت نسخ الألفية، يقول ابن مالك في البيت السابق:

إن الرباعي المزيد يجب حذف زوائده عند الجمع، لكي يعود إلى أربعة أحرف فيمكن أن يُجمع، إلا إذا كان الحرف الزائد حرف لينًا قبل آخره، فإنه لا يُحذف ولكنه يُجعل ياءً قبل آخر الجمع.

نعيد القاعدة ثم نطبق عليها، يقول ابن مالك:

وَزَائِـدَ الْعَـادِي الرُّبَـاعِي احْذِفْـهُ مَـا   لَـمْ يَـكُ لَيْنًـا إِثْـرَهُ اللَّـذْ خَتَمـا

الرباعي المزيد عند جمعه يجب أن تحذف زوائده، لكي يعود إلى أربعة أحرف، إلا إذا كان الزائد حرف لينٍ قبل آخره، فإنه لا يُحذف ولكنه يُجعل ياءً قبل آخر الجمع.

مثال ذلك: مُدحرج ومتدحرج، مُدحرج من دحرج، دحرج رباعي ومدحرج رباعي مزيد بالميم، متدحرج الأصل دحرج، ثم زيدت التاء تدحرج، ثم قنا متدحرج فصار رباعيًا مزيدًا بالميم والتاء، فمدحرج رباعي مزيد بحرف، ومتدحرج رباعي مزيد بحرفين.

كيف نجمع؟ نحذف الزوائد ونعيد الكلمة إلى أربعة حروف، فنجمع حينئذٍ على دحارج، نجمعهما معًا على دحارج، كذلك مبعثر ومتبعثر، نجمعهما على

بعاثر، طبعًا الكلام الآن إذا جعلتهما اسمًا وأردت أن تجمعهما جمع تكسير، أما إذا أردت أن تجمعه جمع سلامة فسبق ذلك، جمع السلامة ما فيه إشكال.

مُدحرج مدحرجات مدحرجون، متبعثرون متبعثرات، جمع السلامة انتهينا منه، الكلام الآن على جمع التكسير، كذلك زلزل وزلزال، زلزلة بزيادة التاء، وزلزال بزيادة الألف نجمعهما على زلازل.

كذلك وسوسة، ووسواس أو وَسواس نجمع كل ذلك على وساوس، بخلاف نحو قرطاس، قرطاس رباعي مزيد بالألف قبل آخره نجمعه على قراطيس ما نحذف الألف وإنما نجعلها في الجمع ياءً قبل الأخير، قراطيس على وزن فعالل، وكذلك عصفور عصافير، وقنديل قناديل، ومنديل مناديل، وسرداح سراديح، وهي الناقة العظيمة، سرداح سراديح فهذا قوله:

وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

العادي في البيت وزائد العادي الرباعي، العادي هذا اسم فاعل من عدا بمعنى جاوز، العادي يعني المجاوز، أي الذي عدا وجاوز الأحرف الأربعة الأصلية، عندك أربعة أحرف أصلية، الذي عادها وجاوزها من الحروف الزائدة، يجب أن يُحذف.

لماذا قال ابن مالك حرف لين قبل الآخر، قال: لم يكن لينًا إثره الذي ختم، ما الحرف الذي يختم الكلمة؟ الحرف الأخير قبله حرف لين، لماذا قال حرف لين ولم يقل حرف مد؟ ليشمل نحو فردوس، يُجمع على فراديس، وفرعون فراعين.

وتعرفون أن الواو والألف والياء تسمى حروف علة مطلقًا فإن سكنت وقبلها ما يناسبها فحرف مدٍ إذا سكنت وقبلها ما يناسبها فهي حرف مدٍ ولينٍ وعلة.

وإن سكنت وقبلها حركة لا تناسبها يعني سكنت وقبلها فتحة وذلك في الواو

والياء، مثل خوف وبيت، فتسمى حرف لين وعلة، فإن تحركت وهذا لا يكون إلا في الواو والياء فتسمى حرف علة فقط، فقال حرف لين لكي يشمل حرف المد، ولكي يشمل ما ليس بحرف مد نحو فرعون وغرنيق، غرنيق لغةٌ في الغرنوق، يُجمع على فراعين وغرانيق.

الرابع مما يجمع على فعالل:...

طالب: (@١٠٥:٢٤).

الشيخ: لا يحذف وإنما يُجعل ياءً.

طالب: (@١٠٥:٣٣).

الشيخ: اللين يُطلق على كل ذلك، لا في اللغة عند اللغويين يُطلق على كل ذلك، أما التفصيل عند المجودين فهم الذي يفصلون، ويجعلون المد ما كان ساكنًا وقبله حركة متجانسة، واللين ما كان ساكنًا وقبله فتحة في الواو والياء هذا على اصطلاح المجودين أما في اللغة لا.

قلنا الرابع مما يجمع على فعالل: هو الخماسي المزيد.

كيف نجمع الخماسي المزيد؟ سبق في الخماسي الأصلي أن تحذف الحرف الخامس أو الرابع إذا كان يشبه حروف سألتمونيها، هذا سبق.

فوق ذلك الآن إذا كان خماسيًا مزيد ستحذف معه الحرف الخامس أو الرابع ستحذف حروف الزيادة لكي يبقى الباقي أربعة أحرف فيمكن جمعه، نحو ماذا؟ نحو قِرطبوس، أو قَرطبوس، قَرطبوس خماسي القاف والراء والطاء والباء والسين أصول.

ومزيد بالواو، فجمعه قياسًا على فعالل قراطب، تحذف السين، وأما الباء فإنها

لا تشبه حروف سألتمونيها.

والقرطبوس هو الداهية، وكذلك الناقة العظيمة الشديدة، ومن ذلك خندريس، وهي من أسماء الخمر، حروفه أصلية، إلا الياء المدية قبل آخره، ما جمع خندريس؟ خنادر.

طالب: هي ليلة المحاق والخمر.

الشيخ: خندريس من أسماء الخمر لا من أسماء الخمر.

طالب: خندريس بالراء أو اللام؟

الشيخ: بالراء خندريس.

ما جمع أخطبوط؟ هذا السؤال الذي يكثر في المسابقات، أخطبوط هذه كلمة حديثة، ليست في المعجمات من الكلمات المولدة أعجميٌّ معرب، وقيل في تعريبه أخبوط، لكن المشهور أخطبوط، الآن نريد أن نجمعه، فليس لنا في جمعه إلا القياس.

إما بالألف والتاء فلا إشكال فيه أخطبوطات، لكن إذا أردنا أن نجمعه جمع تكسير، فكيف سيكون قياسه؟ هل أو ثلاثي، طبعًا هو مزيد، ثلاثي مزيد أم رباعي مزيد أو خماسي مزيد؟ ثلاثي مزيد ما حروفه الأصلية الثلاثة؟ الخاء والباء والطاء، والطاء الأخرى زائدة، لكن حروف الزيادة حروف سألتمونيها.

حروف الزيادة هي التي تزاد في اللغة العربية استقصاءً هي حروف سألتمونيها، فالطاء ليست من حروف سألتمونيها، فمجرد أن نقيس على اللغة فلن نقول إن الطاء زائدة لأن الطاء ما تزاد في اللغة العربية، هي كلمة أعجمية، لكن الآن نريد أن نجمعها يعني لابد أن نخضعها لقواعد اللغة، قياسًا نقول الخاء أصل والطاء أصل والباء أصل، والطاء الأخرى أصل، لأن هذه في العربية ليست من حروف الزيادة.

أما الواو هذه مدية وواضح أنها زائدة، وأما الهمزة في أولها فهل القياس أن نقل إنها أصلية؟ فتكون كلمة خماسية أم نقول زائدة؟ فتكون رباعيه؟ القياس أن الهمزة زائدة، في قاعدة عندهم تقول الهمزة لا تأتي أصلًا مع ثلاثة أصول.

الهمزة لا تأتي إذا وجدت ثلاثة حروف أصلية فلا تأتي معها همزة زائدة، ما تأتي معها همزة أصلية، فالقياس أن نقل إن الهمزة زائدة قياس ذلك أن أخطبوط رباعي مزيد بالهمزة والواو، فكيف سنجمعه حينئذٍ؟

الهمزة نحذفها أو تبقى؟ تُحذف لأنها زائدة، والواو نحذفها وتبقى؟ تبقى لأنها مد في قبل الأخير إذًا تقلب ياء فنقول في جمع أخطبوط خطابيط، أخطبوط خطابيط.

الميم أين تأتي بها ميم ما فيها ميم، في الجمع تأتي بنفس الكلمة وتجمعها، أخطبوط إما أن تقول أخطبوطات، أو تقول خطابيط هذا القياس -والله أعلم-.

انتهينا من فعالل وأنه يكون جمعًا للرباعي المجرد والرباعي المزيد والخماسي المجرد والخماسي المزيد، بقيَّ شبه فعالل، وهي أوزان كثيرة يُجمع عليها الثلاثي المزيد من غير ما مضى.

أحضر ثم يضيق الوقت، أخشى أن أتركه ثم أنساه، الأسئلة مهمة الأسئلة لأنها ما تأتي إلا من إشكال، فلابد من الإجابة عن هذا الإشكال بحسب...

نتركه مع الدرس القادم، الدرس القادم سنكمل ما بقي مكن الباب الذي يتواصل الشرح، فإذا انتهينا فسنعود إلى الأبيات التي قفزناها -إن شاء الله-، هل لكم من سؤال يا إخوان.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الخامس والعشرون بعد المائة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِيْنَ والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وَعَلَى آلِهِ وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة ليلة الاثنين السادس عشر من شهر جمادى الأولى من سنة خمسة وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

نحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الخامس والعشرين بعد المائة، من دروس شرح ألفية ابن مالك -عليه رحمة الله-.

وفي بداية الدرس أحب أن أنبه إلى أنه لا درس في الأسبوع القادم لأنه إجازة، ثم نعاود الدرس مرة أخرى في الأسبوع الذي بعده مباشرة -بإذن الله تعالى-.

ما زال الكلام على جمع التكسير وكنا قد توقفنا عن الكلام على "فعالل وشبهه" وعرفنا أن **فعالل يُجمع عليه أربعة أشياء:**

- **الرباعي المجرد.**

- والرباعي المزيد.
- والخماسي المجرد.
- والخماسي المزيد.

الخلاصة في "فعالل": أنه لا يُجمع عليه إلا ما كان فيه أربعة أصول، فيدخل في ذلك الرباعي المجرد والمزيد، ويدخل في ذلك الخماسي المجرد والمزيد؛ لأننا سنحذف منه حتى يعود بعد ذلك إلى أربعة أحرف فيمكن جمعه.

أما "شبه فعالل": وعرفنا أن المراد بشبه فعالل ما كان مشابهًا لهذه الصيغة في العدد والهيئة.

في العدد: أي في عدد الحروف؛ أي على خمسة أحرف.

وفي الهيئة: يعني أن يكون الحرف الثالث ألفًا قبله حرفان مفتوحان، وبعده حرفان أولهما مكسور.

أو ثلاثة أحرف أولها مكسور وثانيها ياءٌ مدية، هذا شبه فعالل، وشبه فعالل أوزانٌ كثيرة جدًا لن الذي يُجمع عليه شيءٌ واحد، وهو مزيد الثلاثي.

"شبه فعالل" ماذا يُجمع عليه؟ مزيد الثلاثي، ومزيد الثلاثي له صيغٌ كثيرة، لأن الثلاثي إما أن يزاد بحرف وإما أن يزاد بحرفين، وإما أن يزاد بثلاثة أحرف، ولكل ذلك أوزانٌ وصيغٌ مختلفة.

مزيد الثلاثي: كما ذكرنا أوزانٌ وصيغ مختلفة، ما ذُكِر منها من قبل، ما ذُكِر أنه يجمع على وزن من أوزان جموع الكثرة السابقة، فإنه لا يُجمع حينئذٍ هنا، فلهذا قال ابن مالك "**من غير ما مضى**"، أي أن مزيد الثلاثي الذي سبق أن ذُكِر من قبل لا يُجمع هنا على شبه فعالل.

ابتدأ ابن مالك الكلام على ما يُجمع على شبه فعالل بقوله:

والسِّـــين والتَّـــا مِـــنْ كَمُســـتَدْعٍ أَزِلْ إِذْ بِبِنَـــا الْجَمْـــعِ بَقَاهُمَـــا مُخِـــلْ
والْمِـــيمُ أَوْلَـــى مِـــنْ سِـــوَاهُ بالبَقَـــا والهَمْـــزُ واليَـــا مِثْلُـــهُ إِنْ سَـــبَقَا
والْيَـاءَ لَا الْـوَاوَ احْـذِفِ أنْ جَمَعْـتَ مَا كَحَيْزَبُـــونٍ فَهْـــوَ حُكْـــمٌ حُتِمَـــا
وخَيَّـــرُوا فِي زائِـــدَيْ سَـــرَنْدَى وكُـــلِّ مَـــا ضَـــاهَاهُ كَالعَلَنْـــدَى

بدأ الآن يتكلم في تفاصيل ما يُجمع على شبه فعالل من مزيد الثلاثي، لأن مزيد الثلاثي له أوزانٌ مختلفة، فما كان يُجمع على صيغة سابقة من صيغ جموع التكسير فلا يُجمع هنا، وما بقيَّ من هذه الصيغ وهي كثيرة، فإنه يُجمع على فعالل.

ويقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا: إذا جمعت المزيد الثلاثي فأنت تنظر في الحرف الزائد، هل الزائد حرف، أم حرفين أم ثلاثة أحرف، فإن كان الزائد حرفًا واحدًا فإنه لا يُحذف، إذا كان الزائد حرفًا واحدًا فإنه لا يُحذف، بل يبقى في الجمع.

من ذلك: مسجد، نجمعه على مساجد، مع أن مسجد ثلاثي مزيدٌ بالميم، مزيدٌ بحرفٍ واحد، فنجمعه على مساجد على وزن مفاعل، نقول مفاعل لأن الحرف الزائد الميم مفاعل.

وكذلك: مصنع ومصانع، ومنبر ومنابر، وملعب وملاعب، ومدرسة كذلك مدارس، لأن تاء التأنيث لا تعد، تاء التأنيث تدخل لمعنى التأنيث ولا تعد.

وإذا قلنا جوهر: يُجمع على جواهر، على وزن....، "جوهر" ما الحرف الزائد؟ الحرف الزائد الواو، جوهر من جهر، إذًا الحرف الزائد لابد أن يبقى بلفظه في الجمع، جواهر، على وزن فواعل، وسيأتي تفصيل ذلك في باب التصريف، إذًا جواهر على وزن فواعل، فواعل شبه فعالل.

وكذلك: كوكب المزيد الواو، كواكب فواعل.

وكذلك: جامع جوامع، ما وزنه؟ جوامع فواعل، لأن ألف جامع تنقلب واوًا فتكون فواعل.

وإذا أردنا أن نجمع أفضل جمع تكسير، فنقول: أفاضل، أفضل أفعل، ثلاثي مزيدٌ بالهمزة، إذًا الهمز سيبقى في الجامع وستقولها بلفظها في الجمع فنقول أفاضل على وزن أفاعل، أفاعل أيضًا شبهٌ لفاعلل، وكذلك أصغر وأصاغر، وأكبر وأكابر.

ومن ذلك: أول وأوائل، على فقولٍ مشهور، فإذا قلنا "صيرف" هذا من صرف، مزيدٌ ثلاثي مزيدٌ بالياء، "صيرف" جمعه صيارف على وزن فيلاعل، وكذلك ضيغم وضياغم، وذكرنا من قبل علقى، اسم نبت يُجمع على فعالي، فيقال: علاقي، أو علاقل، على وزن فعالي.

فلهذا قلنا من قبل إن شبه فعالي كثير، لأنه يختلف باختلاف الحرف الزائد، لفظه ومكانه وقالوا شبه فعالل؛ لأنها كثيرة، بدلًا ما يعدونها واحدًا واحدًا قالوا شبه فعالل فدخل فيه كل ذلك.

لماذا إذا كان الزائد حرفًا واحدًا لم نحذفه وإنما أبقيناه في الجمع؟

الجواب عن ذلك: لأن الكلمة الثلاثية إذا زيدت بحرف صارت رباعية، والرباعي يُجمع أو لا يُجمع جمع تكسير؟ يُجمع.

وكذلك لو كان المزيد حرفين ثانيهما حرف مد قبل الآخر، وكذلك لو كان الزائد حرفين ثانيهما حرفًا مزيدًا قبل الأخير، نحو أسطول، أسطول مزيد بالهمزة في أوله ومزيد في الواو قبل آخره، إلا أن الواو مدية.

هل نحذف الزيادتين أم نبقيهما؟ أم المد قبل الأخير فقد سبق أن كل مد قبل

الأخير يبقى في الجمع لكنه يُجعل ياءً، وتبقى على ذلك زيادة واحدة فتبقى، فنقول في جمع أسطول أساطيل، أساطيل الواو بقيت لكنها جُعلت ياءً قبل الآخر والهمزة بقيت، وكذلك لو قلنا مفتاح من فتح، وهو مزيدٌ بالميم وبالألف المدية قبل الآخر، فالجمع مفاتيح لا نحذف شيئًا من الزيادتين، وكذلك مزلاج ومزاليج، إلى آخره.

ولو قلنا مجنون مجانين كذلك، ومشروع مشاريع كذلك، الأمثلة كثيرة، ويكون في الرجل الماضي في الأمر إذا أراد شيئًا مضى فيه ولا يلتفت يمينًا ويسارًا ولا يغير رأيه، يقول:" إصليط"، "رجلٌ إصليط" إذا كان ماضيًا في الأمور، "إصليطٌ" بالصاد، مزيدٌ بالهمزة والياء، والجمع لو ما سمعنا له جمعًا سماعيًا نجمعه جمعًا قياسيًا على "أصاليط"، وأما "المصلوط"؟ "مصاليط" وهكذا، من كلمة صلط، صلط الشيء إذا برز، كأنه برز إلى ما يريد غير ملتفتٍ إلى غيره.

فإن كانت الزيادة على الثلاثي حرفين، إن كان المزيد، كان الثلاثي المزيد مزيدًا بحرفين أو بثلاثة أحرف، فماذا نفعل بها عند جمعها جمع تكسير؟

الجواب: نحذف من الزيادتين إحداهما، ومن ثلاث الزيادات زيادتين لتبقى الكلمة على أربعة أحرف ويمكن جمعها.

لا يُجمع جمع تكسير إلا الرباعي، أو الكلمة الخماسية إذا كان بآخرها حرف مد، فلابد أن تحذف من الثلاثي المزيد بحرفين حرفًا، وتحذف من الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف حرفين، ليبقى الباقي أربعة أحرف فيمكن جمعه.

لكن السؤال: ما الذي نحذفه من هذه الحروف الزائدة؟ لو سميت مثلًا "منطلقًا"، سميت رجلًا "منطلقًا" أو سميت شركة أو سميت اكتشافًا، ثم أردت أن تجمعه بعد ذلك، فعندك حرفان زائدان الميم والنون، فلابد أن تحذف

أحدهما، فما الذي تحذفه؟

قال النحويون: باستقراء كلام العرب يجب أن يبقى من حروف الزيادة ما له مزية، يبقى من الحروف الزيادة الحرف الذي له مزية، ويُحذف الحرف الآخر، ما هذه المزية؟

ج: **المزايا متعددة**، من هذه المزايا: أن يكون الحرف الزائد متصدرًا في أول الكلمة هذه مزية، الحرف المتصدر أولى من البقاء من الحرف غير المتصدر.

من المزايا: أن الحرف المتحرك أولى من الحرف الساكن.

من المزايا: أن الحرف الزائد الذي له معنى أولى من الحرف الزائد الذي ليس له معنى.

ومن المزايا: أن الحرف الزائد الصحيح أولى من الحرف المعتل.

فهذه من هم المزايا التي تجعل للحرف الزائد مزية على غيرها، فعلى ذلك لو نظرنا إلى "منطلق" وأردنا أن نجمعه، فنقول في جمعه: "مطالق".

حذفنا النون وأبقينا لأن لها مزية متصدرة والنون غير متصدرة ومتحركة، والنون ساكنة، ولها معنى، وهي الدلالة على اسم الفاعل، لأن اسم الفاعل يبدأ بميم مضمومة، والنون ليس لها معنى.

"مطالق": على وزن مفاعل، وكذلك مثلًا لو سميت بمعتبر، ثم جمعته، تجمعه على معابر، ومُستخرِج أو مُستخرَج تجمعه على مخارج وهكذا.

تقول العرب ألندد، ألندد بمعنى ألد، هذا رجل ألد أي ألد الخصومة، أو ألندد أو رجلٌ يلنددٌ أي ألد في الخصومة.

واضح أن الأصول اللام والدال والدان في الجميع، فإذا قلت: ألندد، فالهمزة

الزائدة والنون زائدة، فإذا جمعته على شبه فعالل، فستبقي الهمزة أم تبقي النون؟ تبقي الهمزة لأنها متصدرة ومتحركة، ما لها معنى لأنها متصدرة ومتحركة، فتجمعها على ألندد، احذف النون، تبقى همزة ولام ودال ودال أربعة، فنجمعها على: نقول "ألادد" ألم ترى الحرف الأخير وقبل الأخير من جنسٍ واحد؟ القياس أن يحدث بينهما إدغام، فنقول "ألادّ" هؤلاء ألادّ في الخصومة، هو الأصل "ألادد".

"وألادّ" ما وزنها؟ أفعال، وكذلك "يلندد" نبقي الياء ونحذف النون فنجمعها على "يلاّد" على وزن "يفاعل".

طالب: (@١٨:٢٤).

الشيخ: هذه ألف أفاعل، ألم نقل إن فعالل وشبه فعالل لابد أن يكون فيها ألف قبلها حرفان متحركان، وبعدها حرفان، هذه ألف الجمع.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أعني الذي شرحته قبل قليل لكم:

والسِّين والتَّا مِنْ كَمُستَدْعٍ أَزِلْ — إِذْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ
والْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بالبَقَا — والهَمزُ واليَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

يقول: إن الميم في كلمة "مستدعي" هي التي تبقى من حروف الزيادة، ونحذف السين والتاء، لماذا أبقينا الميم وأزلنا السين والتاء؟ لأن الميم متصدرة ومتحركة ولا معنا.

لماذا ما أبقينا الحروف الزائدة كلها؟ " **إِذْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ** "؛ لا يُجمع إلا الرباعي والثلاثي.

والْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بالبَقَا

هذا حكم عام يقول الميم المضمومة في أول الكلمة والمفتوحة أولى من

غيرها بالبقاء لأن لها معنى، الميم تأتي في اسم الفاعل واسم المفعول وتأتي في المصدر الميمي واسم المكان، واسم الزمان إلى آخره، فهي تأتي لمعنى، فهي أولى لغيرها من البقاء.

والهَمزُ واليَا مِثلُهُ

أي مثل الميم، " **إِنْ سَبَقَا**"؛ إي إن جاء في صدارة الكلمة فلا تكون لهما مزية بالتصدر، **ثم قال ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

واليَاءَ لَا الْوَاوَ احْذِفِ إنْ جمَعَتْ ما   كَحَيْزَبُونٍ فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

يقول: لو جمعنا نحو كلمة "حيزبون" ثلاثي من "حزب" زيد بالياء والنون والواو، "حيزبون" ثلاثي مزيد بثلاثة أحرف، من "حزب"، مزيدٌ بالياء والواو والنون.

أما الواو المدية قبل الأخير: فهذه تبقى في الجمع وتُقلب وتُجعل ياءً كما عرفنا من قبل، فلا كلام عليها، يبقى الكلام والمفاضلة بين الياء وبين النون.

ما الذي يُحذف وما الذي يبقى منهما؟ ما الذي له مزية؟ الياء أم النون في "حيزبون"؟ الياء.

لماذا الياء؟ مُصدرة، والنون غير مصدرة، الياء حرف علة، والنون حرف صحيح، والياء ساكنة والنون متحركة، إذًا النتيجة اثنين واحد.

طالب: (@٢٢:٢٢).

الشيخ: ستجد كثر من أمر تفاضل به كن يبقى التفضيل يكون للنون، أن التفضيل يكون للنون، لأنه يبقى حرف صحيح، وهو أقوى من حروف العلة.

يكفي مزية واحدة، بما أن لها مزية فيكفي، فيُجمع حينئذٍ بإثبات النون وحذف

الياء فنقول في جمع "حيزبون" حزابين، على وزن حزابين فعاليل النون زائدة تبقى بلفظها في الميزان، من "حزب" نقول فعاليل، وهو أيضًا شبه لفاعلل.

"حيزبون" المرأة العجوز ولها أسماءٌ كثيرة المرأة العجوز؛ لأن لها صفات، المرأة العجوز قد تكون مثلًا في صحة أو في قوة أو في ضعف أو في سمن، أو في... فلها أسماء كثيرة.

طالب: (@٢٣:٥٣).

الشيخ: "مستدعي" تبقى الميم مداعي وتحذف الياء مثل قاضٍ مداعٍ.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وخَيَّـــرُوا في زائِـــدَيْ سَـــرَنْدَى وكُـــلِّ مَـــا ضَـــاهَاهُ كالعَلَنْـــدَى

يقول: إذا لم يكن للحرفين الزائدين مزية لأحدهما، على الآخر أي تساويا في المزايا لكلٍ منهم مزية أو مزايا متساوية، فحينئذٍ أنت بالخيار، إن شئت أن تحذف الأول، وإن شئت أن تحذف الآخر، من ذلك: "سرندى"، وهو الجريء الذي يمضي في الأمر يقال له رجلٌ سرندى من سرد، الجريء سرد إذًا فالزائد في "سرندى" النون والألف.

من حيث التصدر: المزية للنون.

من حيث التحرك والسكون: كلاهما ساكن.

من حيث المعنى: النون لا معنى لها، والألف يقولون زيدت للإلحاق، لإلحاق الكلمة الثلاثية بسفرجل، سرندى، إذًا فلكلٍ منهما مزية.

فتكافئ، فيجوز أن تحذف، فيجوز أن تبقي النون وتحذف الألف، صارت سرند، وتجمعها حينئذٍ فتقول "سراند" على وزن "فعانِل"، ويجوز أن تحذف

النون وتبقي الألف فتقول: "سرادي" ثم تعل على قاضٍ "سرادٍ" على وزن "فعالي".

كذلك "علندى" والعلندى: هو الغليظ الضحم إذا كان ضخمًا وأعضاؤه غليظة يقال له العلندى، رجلٌ علندى أو جملٌ علندى.

الحروف الزائدة النون والألف ولكلٍ منهم مزية كما سبق في السرندى فيجوز أن تبقي النون وتحذف الألف فتقول: علاند على وزن فعال.

ويجوز أن تحذف النون وتبقي الألف فتقول: علادي، فتعل إعلال قاضٍ "علادل".

هذا آخر بيت في هذا الباب، فنريد أن نختم الباب ببعض الفوائد والملحوظات قبل أن نعود إلى الأبيات التي كنا قد تجاوزناها من قبل.

الخلاصة في الجمع التكسير: والكلام فيها كما رأيتم طويل لأن أغلب قواعده وأحكامه أكثرية أغلبية، وليست مُطَّرِدة ونبهنا على ذلك في أول الباب.

الخلاصة في جموع التكسير: أن جموع التكسير سبعة وعشرون وزنًا، القلة منها كم؟ أربعة أوزان، وهي أفعُل، وأفعال، وأفعلة، وفعلة، والباقي منها للكثرة، وهي كم؟ ثلاثة وعشرون وزنًا.

يضيف إلى هذه الأوزان الثلاثة والعشرين وزن فعالى كسكارى، ولم يذكر في العد لما ذكرناه من قبل لقلته، فهو منحصر في جمع فعلان، ومؤنثه فعلى، كسكارى، وسُمِع في جمع أسيرٍ وأسارى، وقديمٍ وقدامى.

وجموع الكثرة كلها للثلاثي المجرد والمزيد، سوى "فعالل وفعاليل" لماذا؟ للرباعي والخماسي المجردين والمزيدين، إذًا فجموع الكثرة فعالل وفعاليل للرباعي والخماسي المجردين والمزيدين، وبقية جموع الكثرة كلها لماذا؟

للثلاثي المجرد والمزيد.

وقد نبهنا أكثر من مرة إلى أن أكثر اللغة العربية هي ثلاثية، والرباعي قليل، والخماسي نادر.

نعيد هذا، من يعيده، الخلاصة واضحة أعدها، جموع التكسير كم وزن؟

طالب: (@١٩:٣٠).

الشيخ: جموع الكثرة للثلاثي أم للرباعي أم للخماسي؟ كل جموع الكثرة للثلاثي المجرد والمزيد سوى: "فعالل وفعاليل" فهما للرباعي والخماسي المجرد والمزيد.

من الملحوظات والفوائد التي ننشرها في ختام الباب: أنه متى ما حُذِف من المفرد إذا جمعه جمع تكسير حرف أو أكثر، إذا جمعنا من المفرد إذا جمعنا جمع تكسير حرف أو أكثر، سواء كان الحرف أصليًا أو كان الحرف مزيدًا.

فيجوز تعويض ذلك قبل الأخير بياء، يجوز أن تعوض ذلك قبل الأخير بياء، فمثلًا "سفرجل" خماسي قلنا لابد أن تحذف منه الحرف الأخير اللام، ونقول في الجمع "سفارج".

الآن يقول لك: يجوز لك أن تقول سفارج وأن تعوض عن المحذوف بياءٍ قبل الأخير فتقول: "سفاريج" ومنطلق تقول "مطالق" ويجوز "مطاليق" وهكذا.

كل ما حُذِف منه حرف أو أكثر عند جمعه جمع تكسير فيجوز أن تبقى على الأصل الذي ذكرناه ويجوز أن تعوض عن هذا المحذوف بياءٍ قبل الأخير.

طالب: (@٢٢:٣٢).

الشيخ: ستقول مثلًا لو قلت "إطلاق" هذا يجب أن تجمعه على مطاليق،

ومطلق على مطالق، ومنطلق يجوز فيه الوجهان.

طالب: (@٥٢:٣٢).

الشيخ: وطلاق، أعلم أنك تريد أن تقول مطاليق أفضل في جمع منطلق، أقول عنك ثلاث كلمات الآن مطلق، ومنطلق ومِطلاق، مطلق تجمعه على مطلاق تجمعه على مطلاق رباعي قبل آخره مد مطاليق، منطلق يجوز فيه الوجهان.

مطالق يلتبس بجمع مطلق ومطاليق يلتبس بجمع مطلق، هذا يسمى إجمال ما يسمى لبس، الأمور التي تبينها القرائن والسياق تسمى إجمال، القرائن والسياق تحدد المعنى، هذا الأمر ما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب جمع التكسير، أقصد التعويض عن المحذوف بياءٍ قبل الأخر، وإنما ذكره في الباب القادم وهو باب التصغير.

في التصغير ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أحكام التصغير كأحكام جمع التكسير في الحذف، إذا أردت أن تصغر ثلاثيًا فعلى لفظه أو رباعيًا فعلى لفظه أو خماسيًا فيجب أن تحذف منه، أو رباعيًا مزيدًا فيجب أن تحذف منه حتى يعود إلى رباعي، فيقول: إن التصغير كجمع التكسير.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب

باب التصغير

٨٣٣. فُعَــــيْلًا اجْعَــــلِ الْثُّلَاثِـــيَّ إِذَا ... صَـــغَّرْتَهُ نَحْـــوُ قُـــذَيٍّ فِـــي قَـــذَا

٨٣٤. فُعَيْعِـــلٌ مَـــعَ فُعَيْعِـــلِ لِمَـــا ... فَـــاقَ كَجَعْـــلِ دِرْهَـــم دُرَيْهِمَـــا

٨٣٥. وَمَا بِـهِ لِمُنْتَهَـى الْجَمْعِ وُصِـلْ ... بِـــهِ إِلَـــى أَمْثِلَـــةِ الْتَّصْـــغِيْرِ صِـــلْ

٨٣٦. وَجَائِزٌ تَعْوِيْضُ يَا قَبْلَ الْطَّرَفْ ... إِنْ كَـانَ بَعْضُ الاسْـمِ فِيْهِمَـا انْحَذَفْ

فيهما: أي في التصغير وجمع التكسير فذكر هذا الحكم في الباب التالي باب

التصغير.

أيضًا من الفوائد ومن الملحوظات في آخر هذا الباب: أن الأصل في فعالل وشبه فعالل هو ما سبق شرحه، ومع ذلك فقد جاء في السماع قليلًا حذف الياء مما يُجمع على فعالل وشبهه، وإثبات الياء مما يُجمع على...

نعيد فنقول: قد جاء في السماع حذف الياء من فعاليل وشبهه، وإثبات الياء مما يُجمع على فعالل وشبهه، فمفتاح قلنا من قبل إنه يُجمع على مفاتيح لأن قبل آخره مدًا مفاتيح، ومع ذلك جاء في السماع "مفاتيح ومفاتح"، ومن ذلك: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام:٥٩].

"معذرة" مفعلة، "معذر" هذا ثلاثي مزيد بالميم يُجمع على معاذر، ومع ذلك قال -تعالى-: ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾ [القيامة:١٥]؛ بإثبات الياء، فهذه أمور جاءت للسماع والسماع لا شك أنه الحجة الأولى المقدمة على كل شيء، وإنما الكلام في القياس عليها، فالمسموع في قمة الفصاحة، وإنما الكلام هل يقاس على ذلك أم لا يقاس على ذلك؟

الجمهور: على أن الأحكام ما سبق بيانه ما قبل، وما خالف ذلك فهو السماعي، فيبقى على السماعي.

طالب: (@٣٧:٠٥).

الشيخ: تخريج يسمى تخريج أو تأويل، مفتاح لا يقال مفتاح، في المفرد لا يقال مفتاح وإنما يقال مفتاح، لكن قالوا مفاتح كأنها جمع مفتح في المفرد أي كأنه قيل في المفرد مفتح، فقيل في الجمع مفاتح، مع أن الذي قيل في المفرد مفتاح، فجمعها على القياس مفاتيح، فهذا يسمى تخريج للمسموع، لأن المسموع لا يخطئ ولا يرد، وإنما يُخرج.

طالب: (@٤٧:٣٧).

الشيخ: لا علاقة لنا بالحركات، الذي يُجمع على شبه فعالل، كل ثلاثي مزيد، أيًا كان وزنه، سواءٌ كان "مِفعَل"، مبرد، مبارد، معصم معاصم، أو كان على "مَفعِل" مثل مفصل مفاصل، لا ننظر للحركات في الجمع على مفاعل وشبهه.

أيضًا ننبه في نهاية الكلام على هذا الباب، الجموع كما رأيتم لها أوزان كثيرة، وتشترك في عدة مفردات أي أن الاسم المفرد قد يُجمع على أكثر من وزن من أوزان جموع التكسير، قد يكون له أكثر من جمع.

وبعض كلمات كبعض الأسماء، وبعض المفردات لها جمعٌ واحد، وبعضها كالأسماء لها جمعان، وربما قد تجد من الأسماء ما له ثلاثة جموع وأربعة جموع وخمسة وستة جموع وأكثر، على حسب كثرة استعمالها في اللغة.

فمن ذلك والأمثلة كثيرة جدًا: مثلًا سقيفة تُجمع على سقائف وسقف، وقد ذكرناها في فعائل وفي فُعل.

ومن ذلك: ثَقب، وهو على وزن فَعل، ثَقب على وزن فَعل يُجمع على وزن أثقب أفعل، وهذا قياسه ثم يُجمع في الكثرة على ثقوب فعول وهذا قياسه، وعلى ثقاب فِعال وهذا قياسه، وعلى ثقبان، وهو أيضًا يأتي فيه بكثرة يعني شائع.

ومن ذلك سقف: يُجمع في القلة على أسقف، وفي الكسرة على سقوف وهو قياسي وعلى سُقف وهو سماعي.

فاجر: يجمع على فجار وفجرة، وكلاهما قياسي.

لو قلت: فاجعة؟ اجمع فاجعة: فواجع.

لو قلنا فجيعة، ما جمع فجيعة؟ فجائع، فاجعة فاعلة فواعل مثل فاطمة

فواطم، لكن فجيعة فجائع، مثل سفينة وسفائن.

من ذلك فرخ: ويُجمع على أفرخ قياس، وجُمِع على أفراخ سماعًا، لأن فعل قياسه أفعل إذا كان صحيح العين، وقالوا في الكثرة فعول، فروخ قياسي، وفراخ قياسي.

قالوا: لعث لعثٌ في شفتيه لعث وهو سوادٌ مستحسن في الشفتين، لعث لم يُسمع له جمع نريد أن نجمعه على القياس، ما قياس جمع "فَعل" لعث على وزن فعل؟ فعل في القلة قياسه على أفعل أم أفعال؟ لابد أن تراجع وتضبط.

قلنا الثلاثي كله على أفعال، إلا شيئين إلا فعل صحيح العين على أفعل، وإلا فُعَل، فعل فعلان كصرد وصردان، وبقية أوزان الثلاثي كلها قياسها أفعال.

فجمع لعثٌ في القلة: أفعال، فتقول: ألعاث، كعلم وأعلام، شَرط وأشراط.

وجمعه في الكثرة: فعلٌ يكثر جمعه في الكثرة على فِعال، فيقال لِعاث.

لُعثة وهو لون اللعث، اللعث عرفناه السواد، لونه يسمى لعثة، يقال فيه لعثة، لعثة على وزن فعلة، ما جمع فعلة في القياس؟ فُعَل، كقربة وقرب.

فنقول في جمع لعثة: لُعث.

قالوا لعوثٌ، رجلٌ لعوث أي في شفتيه سواد أي أنه وصف، لعوث وصف على وزن فعول، الوصف إذا كان على وزن فعول لمذكر فيُجمع في التكسير قياسًا على فُعل، كرسول ورسل، وصبور وصبر.

ونقول في جمع لعوث: لُعث، هذا رجلٌ، وهؤلاء رجالٌ لُعثٌ.

ويقول: لعوث، رجلٌ لعوثٌ على وزن فعول، لعوث كيف يُجمع لعوث؟ لعوث هذا ثلاثي من لعث مزيد بحرف هل فعول لعوث يُجمع على شيءٍ من

جموع الكثرة قبل فعالي وفعاليل؟ لا ما يُجمع على ما سوى فعالل ومفاعيل على فُعل وفُعِل وفعال، وفعول...، إلا الأوزان القياسية.

على ذلك نجمعه على فعالي وشبهه، قلنا شبه فعالي يُجمع عليه كل ثلاثي مزيد، مما لم يُذكر من قبل، إذًا ما جمع لعوث؟ لعاوث، والأمر بحاجة إلى تطبيقٍ أكثر من ذلك، لكن يجب أن تضبط هذه القواعد كما ذكرنا في البداية يا أخوان أن ضوابط جمع التكسير أكثرها أكثرية أغلبية، لا مُطَّرِدة، الحاكم الأول فيها السماع، فالأمور المسموعة لا يقدم فيها غير السماع، لكن عندما تأتي إلى كلمات لم يُسمع لها جمع، إما أن سُمعت لها مفردات في اللغة، ولم يُسمع لها جمع، ثم نريد أن نجمعها، أو كلمة جديدة جدت، إما كلمة ولدها الناس أو كلمات معربة، أو كلمات استحدثها الناس، فلا نستطيع أن نجمعها إلا على القياس، فلابد من ضبط هذه القواعد وإن كانت قواعد أكثرية وأغلبية.

من التمرينات على ذلك:

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح:٢٩]؛ ما مفرده؟ وهل هو قياسٌ أم سماع، أشداء ما مفرده؟ شديد وأشداء، فعيلٌ وأفعلاء، قياس أم لا؟ قياس.

أفعلاء يُقاس ويَطَّرِد في فعيل إذا كان معتلًا أو مضعفًا.

على "الكفار" ما مفرده؟ كافر سماعي، القياسي: جمع فاعل على فعال قياسي، سنشرحه في فُعل وفعال.

رحماء: مفرده رحيم ورحماء قياسي.

قال -تعالى-: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾

[فاطر:٢٧]، ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ﴾ [فاطر:٢٨]؛ من الجبال مفرده؟ جبل وهو قياسي، فَعل وفِعل.

جددٌ: هذه فُعل ما مفردها؟ جُدّة، الجُدة في الجبال وهي القطعة من الجبل، جُدةٌ وجدد كحُجة وحجج، وقربةٌ وقرب، إذًا قياس.

بيض: جمع أبيض أو بيضاء في قياس كلاهما، أبيض وبيضاء يُجمع على بيض، لكن هنا جدةٌ بيضاء، فجُمِعت على جدد بيض، إذًا بيض جمع بيضاء وهو قياس.

حُمر: جمع حمراء، جدةٌ حمراء، وجددٌ حمر.

مختلفٍ ألوانها: مفرد ألوان لون، قياس أم سماع؟ قياس، يعني جموع القلة هي أربعة وضبطها سهل يا إخوان شرحناها أكثر من مرة، كل الثلاثي على أفعال، إلا اثنين فعل صحيح العين على أفعل، وفُعل على فعلان.

إذًا لون هذا فعل لكنه معتل العين، إذًا قياسه أفعال، مثل ثوب وأثواب، ولون وألوان.

وغرابيب مفرده غربيب، والغربيب يطلق على كل شديد السواد يسمى غربيب، غربيب فعليل وجمعه غرابيب، قياس أم سماع؟ غربيب هذا ثلاثي مزيد، وقد جُمِع على فعاليل، إذًا فهو قياس.

سود: جمع أسود، غربيب أسود وغرابيب سود قياس.

ومن الناس، الناس جمعًا أو ليس جمعًا عند النحويين؟ اسم جمع، وليس جمعًا لأن ليس له مفرد من لفظه.

والدواب مفرده: دابة، قياس أم سماع؟ قياس، فاعلة تُجمع على فواعل، دابة

دواب والأصل دابة ودوابب، ثم حصل الإدغام في المفرد والجمع دابة ودواب.

والأنعام: مفرده نعم قياس، نعم وأنعام، فعلٌ وأفعال، علمٌ وأعلام.

قال الشاعر: "لكل دهر قد لبست أثوبًا حتى اكتسى الرأس قناعا أشيبًا".

قال: أثوب جمع ثوب، سماع أم قياس؟ سماع لأن الثوب فعل معتل العين قياسه أفعال أثواب، وقال أثوب وهذا سماع.

قال الشاعر: "ماذا تَقولُ لِأَفراخٍ بِذي مَرَخٍ، زغب الحَواصِلِ لا ماءٌ وَلا شَجَرُ".

أفراخ جمع فرخ، سماع أم قياس؟ سماع، لأن فعل صحيح العين قياسه أفعل، كلب وأكلب.

"وأبقى رجال سادة غير عزلٍ مصاليط أمثال الأسود الضراغم".

وأبقى رجال جمع: رجل، ورجل يكثر فيه فعال.

سادة جمع: سيد وهو سماعي.

عُزَّل جمع: أعزل وأفعل يُجمع على أفعل وفعلاء على فُعل، أحمر وحمراء وحمر.

فالقياس فيه أن يقول عُزل، لكن قال عُزَّل سماعي.

مصاليط: مصلوط مفرده مصلوط قياسي.

أمثال جمع: مثل، وهو قياسي.

الأسود جمع: أسد وهو كثيرٌ فيه.

والضراغم: جمع ضرغم، يقال ضرغم وضرغام للأسد، ضرغم يُجمع على

ضراغم، وضرغام يُجمع على ضراغيم وضراغمة.

أيضًا هناك ملحوظة مهمة نريد أن نذكرها في آخر الباب وهي آخر ملحوظة وإن كان الأذان سيحول بيني وبين إكمالها، ولكن نكملها بعد الأذان –إن شاء الله–، وهي: من أهم الملحوظات في الباب.

للعلماء في بيان في جموع التكسير طريقتان، للعلماء؛ علماء النحو، علماء الصرف، لبيان **جموع التكسير طريقتان:**

الطريقة الأولى: ذكر جموع التكسير وزنًا وزنًا، وبيان ما يَطَّرِد فيه كل وزن، ومن هؤلاء ابن مالك في ألفيته كما شرحنا، يذكرون أوزان جموع التكسير السبعة والعشرين وزنًا وزنًا، والوزن الأول وهو يَطَّرِد في كذا وكذا وكذا، والثاني: يَطَّرِد في كذا وكذا وكذا، إلى آخره، كما فعل ابن مالك وكما شرحنا.

الطريقة الثانية لبيان جموع التكسير: ذكر....

نكمل –إن شاء الله– بعد الأذان.

قلنا الطريقة الثانية للعلماء في بيان جموع التكسير: أنهم يذكرون أوزان المفرد وزنًا وزنًا، ثم يبينون كيفية وزنه جمع التكسير، ومن هؤلاء ابن الحاجب في كتابه الشافية في الصرف، ومن اقتدى به، وقد فعل ذلك، ويقول هؤلاء: الاسم إما ثلاثيٌ أو غير ثلاثي، والثلاثي إما اسمٌ أو وصفٌ.

الاسم الثلاثي له عشرة أوزان، وهي: فعلٌ وإن كان صحيح العين، جُمِع في القلة على أفعل، وفي الكثرة على فُعل، نحو فلس وأفلس وفلوس، وإن كان معتل العين جُمِع على أفعال، نحو ثوبٍ وأثواب.

الوزن الثاني: فعلل، ويُجمع في القلة على أفعال وفي الكثرة على فعول، نحو حِمل وأحمال وحمول.

الوزن الثالث: فُعْلٌ، ويجمع على أفعال وفعول، نحو قرءٍ وأقراء وقروء.

الوزن التالي: فَعْلٌ، ويُجمع على أفعالٍ وفعال، نحو جملٍ وأجمال وجمال.

والأوزان التالية: نحو فَعِلٌ وفَعُلٌ، وفِعَلٌ، وفِعِلٌ، وفُعُلٌ هذه تُجمع على أفعال، نحو: فخذ وأفخاذ، وعجز وأعجاز، وعنب وأعناب، وإبل وأبال، وعنق وأعناق.

والوزن الأخير: فُعَل: ويُجمع على فعلان، نحو صرد وصردان.

ثم ينتقلون بعد ذلك إلى الأسماء والأوصاف وإن كان الاسم وصفًا فإنه يأتي على أوزانٍ معينة، إن كان على فاعل فجمعه على كذا، وإن كان على فعيل، فجمعه على كذا، وإن كان على فعول فجمعه على كذا إلى آخره، ثم ينتقل إلى الثلاثي المجرد.

ثم ينتقلون بعد ذلك إلى الرباعي، ويقسمونه أيضًا إلى اسم مجرد ومزيد وإلى وصف وإلى اسم وهكذا.

وهذه الطريقة الثانية وإن كان فيها طول إلا أنها أدق وأضبط، فأنت غالبًا تتعامل مع المفردات، تأتيك مفردة، ثم تبحث بعد ذلك عن كيفية جمعها، فلهذا تعود إلى هذه الكتب التي رتبت جموع التفسير على أوزان المفرد وتبحث عن هذا المفرد، هل هو ثلاثي أم رباعي أم خماسي، ثلاثي هل هو اسم أو وصف، حتى تجده.

فإذا وجدته أقصد وزنه يتكلم بعد ذلك النحوي والصرفي على كيفية وزنه، يقول: الأكثر فيه يُجمع على كذا وكذا، وقد يُجمع بقلة على كذا وكذا، ويدخل لك في ذلك الأمثلة وإن كان في تفاصيل أو أحكام أو أشياء تجوز.

طالب: (@٥٢:٥٩).

الشيخ: كتاب ابن الحاجب اسمه "الشافية في الصرف" مشهور وله شروح كثيرة، أفضلها شرح الرضي، شرح الشافية للرضي.

الآن انتهينا من باب جمع التكسير –ولله الحمد- ولكن لأمرٍ أراده الله تجاوزنا أحد عشر بيتًا من هذا الباب في وسطه، كان الكلام فيها على خمسة أوزان من أوزان جموع الكثرة، ظننت أني شرحتها فتبين أني لم أشرحها، فلهذا سنعود إلى شرحها الآن، وهي تتعلق بالوزن التاسع والعاشر من أوزان جموع الكثرة وهما "فُعَلٌ، وفعالٌ" من جموع الكثرة "فعل وفعال".

وفيهما يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ ... وَصْفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَهْ
وَمِثْلُهُ الْفُعَّالُ فِيْمَا ذُكِّرَا ... وَذَان فِي الْمُعَلِّ لاَمًا نَدَرَا

فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن فُعَل يشيع في فاعلٍ وفاعلةٍ صحيحي اللام إذا كان وصفين لا اسمين، فُعَّلٌ جمع لفاعل ولفاعلة صحيحي اللام إذا كانا وصفين لا اسمين، نحو: عادل، عُزَّل، وعادلة، عزَّل، وكامل وكاملة: كُمَّل، وصائم وصائمة: صوَّم، ونائم ونائمة: نوَّم، وهكذا.

وأما فُعَّالُ فذكر أنه يشيع في فاعلٍ صحيح اللام إذا كان لمذكر، فُعَّلٌ جمع لفاعل صحيح اللام إذا كان لمذكر، إذًا أخرج فاعلة، وهذا قوله:

وَمِثْلُهُ الْفُعَّالُ فِيْمَا ذُكِّرَا

يعني في المذكر، نحو عازب وعزال وصائم وصوام، ونائم ونوام، بخلاف عادلة، فلا تُجمع على عُزال، بخلاف عادلة لأنه مؤنث، فلا يُجمع على فعال يُجمع على فُعَّل، لكن هل يُجمع على فعال؟ عادلة وصائمة لا يجمعوا على فعال.

إذًا أيهما أوسع فُعل أم فعال؟ فُعل، لأنه يكون لفاعل وفاعلة صحيحي اللام

للمذكر والمؤنث، أما الفعال فهو للمذكر من ذلك.

جالس وجالسة يُجمعان على جُلَّس، ويُجمع جالس أيضًا على: جُلَّاس.

آكل: يُجمع على أُكل وأكال.

وشارب: شرَّب وشُرَّاب، وهكذا.

ومع ذلك فقد جاء قليلًا فُعل وفعال في معتل اللام، اشترطنا أن يكون فاعل وفاعلة صحيحي اللام، وجاء قليلًا في السماع في معتل اللام، كقولهم غازٍ وغزَّاة وغزاءٌ، غازٍ أي الغازي، فاعل غازي.

قالوا: غزَّاة وغزاءٌ وهذا هو قو قول ابن مالك:

وَذَان فِي الْمُعَلِّ لَامًا نَدَرَا

وكان ينبغي عليه -رحمه الله- ألا يذكر هذه النوادر والشواذ لأن النوادر والشواذ كثيرة في هذا الباب واهتمامنا ينصب على الكثير والأغلبي.

الوزن الحادي عشر:...

طالب: (@٤٥:٦٥).

الشيخ: نعم هذا في معتل اللام لأنه قال من قبل، اشترط في فاعل وفاعلة أن يكونا صحيحي اللام، إذًا لا يَطَّرِد إلا إذا كان صحيح اللام، أما إذا كان فاعل وفاعلة معتل اللام، فهذا لا يَطَّرِد فيه ولا يشيع، وإنما جاء في ندرةٍ من الكلام.

طالب: (@١٤:٦٦).

الشيخ: الوزن واحد، فعل وفعال، يعني لو قلنا مثلًا ماشي هل تجمعه على فُعل وفعال؟ مشَّ ومشَّاة؟ لا ما يَطَّرِد، وهادي وداعي، لا يَطَّرِد في فعل وفعال، وإنما فعل معتل اللام ما الذي يَطَّرِد فيه؟ فُعلة، مثل قاضي وقضاة، وماشي ومشاة،

وهادي وهداة، وداعي ودعاة، عرفنا أنها على وزن فعلة.

الوزن الحادي عشر من أوزان جموع الكثرة: فِعَالٌ، وفيه يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَعْـــلٌ وَفَعْلَـــةٌ فِعَـــالٌ لَهُمَـــا ... وَقَـلَّ فِيْمَـا عَيْنُـهُ الْيَـا مِنْهُمَـا
وَفَعَـــلٌ أَيْضًـــا لَـــهُ فِعَـــالُ ... مَـا لَـمْ يَكُـنْ فِـي لاَمِـهِ اعْـتِلَالُ
أَوْ يَـــكُ مُضْـــعَفًا وَمِثْـــلُ فَعَـــلِ ... ذُو الْتَّـا وَفِعْـلٌ مَـعَ فُعْـلٍ فَاقْبَـلِ
وَفِـــي فَعِيْـــلٍ وَصْـــفَ فَاعِـــلٍ وَرَدْ ... كَـذَاكَ فِـي أُنْثَـاهُ أَيْضًـا اطَّـرَدْ
وَشَـاعَ فِـي وَصْـفٍ عَلَـى فَعْلاَنَـا ... أَوْ أُنْثَيَيْـــهِ أَوْ عَلَـــى فُعْلاَنَـــا
وَمِثْلُـــهُ فُعْلاَنَـــةً وَالْزَمْـــهُ فِـــي ... نَحْـوِ طَوِيْـلٍ وَطَوِيْلَـةٍ تَفِـي

وقد توقفنا عند الوزن الحادي عشر من أوزان جموع الكسرة، وهو فِعَالٌ وفيه يقول ابن مالك -عليه رحمة الله-:

فَعْـــلٌ وَفَعْلَـــةٌ فِعَـــالٌ لَهُمَـــا ... وَقَـلَّ فِيْمَـا عَيْنُـهُ الْيَـا مِنْهُمَـا
وَفَعَـــلٌ أَيْضًـــا لَـــهُ فِعَـــالُ ... مَـا لَـمْ يَكُـنْ فِـي لاَمِـهِ اعْـتِلَالُ
أَوْ يَـــكُ مُضْـــعَفًا وَمِثْـــلُ فَعَـــلِ ... ذُو الْتَّـا وَفِعْـلٌ مَـعَ فُعْـلٍ فَاقْبَـلِ
وَفِـــي فَعِيْـــلٍ وَصْـــفَ فَاعِـــلٍ وَرَدْ ... كَـذَاكَ فِـي أُنْثَـاهُ أَيْضًـا اطَّـرَدْ
وَشَـاعَ فِـي وَصْـفٍ عَلَـى فَعْلاَنَـا ... أَوْ أُنْثَيَيْـــهِ أَوْ عَلَـــى فُعْلاَنَـــا
وَمِثْلُـــهُ فُعْلاَنَـــةً وَالْزَمْـــهُ فِـــي ... نَحْـوِ طَوِيْـلٍ وَطَوِيْلَـةٍ تَفِـي

هذا الوزن فِعَالٌ من أوزان جموع الكثرة من أكثر وأوسع جموع التفسير، وهو يَطَّرِد في أشياء:

الأول: فعلٌ وفعلةٌ غير يائي العين، الاسم إذا كان على وزن فعل أو فعلة، ولم تكن عينهما ياءً، ويجمعان على فِعَالٌ.

فالاسم نحو كعبٍ وكِعاب، وثوبٍ وثياب، وقصعةٍ وقِصاع، وكعب وقَصعة عينهما صحيحة، وثوب عينه معتلة بالواو لا الياء، والوصف نحو صعبٍ وصعاب وصعبةٍ وصِعاب، أمرٌ صعب وأمورٌ صِعاب وثنيةٌ صعبة، وثنايا صعاب.

وأما يائي العين: فلا يُجمع على فِعَالٌ، إلا سماعًا، قالت العرب: ضيفٌ وضياف وضيعةٌ وضياع، وهذا نادر في معتل العين بالياء.

الثاني: مما يَطَّرِد فيه فِعَالٌ: فَعلٌ وفعلةٌ اسمين غير معتلي اللام ولا مضعفها، إذا كان على وزن فعل، أو فعل، بشرط أن يكونا اسمين ولامهما صحيحة، لا معتلة ولا مُضعفة، مثل جبل وجبال، وجمل وجمال، ورقبة ورقاب، وثمرة وثمار.

بخلاف المعتل والمضعف اللام، مثل فتى لا يُجمع على فِعَالٌ وطلل لا يُجمع على فِعَالٌ.

الثالث مما يجمع على فِعَالٌ: فعلٌ وفُعلٌ، اسمين الاسم إذا كاتن على فعلٍ أو فُعلٌ، نحو ذئب وذئاب ورُمحٍ ورماح.

الرابع مما يُجمع على فِعَالٌ: فعيلٌ وفعيلة: بمعنى فاعل، وهذا كثير، مثل كريم وكريمة، يُجمعان على كرام، يقال رجلٌ كريم ورجال كرام، وامرأةٌ كريمة، ونساءٌ كرام، كلاهما يُجمعان على فِعَالٌ، ومريضةٌ ومِرَض، وكبيرةٌ وكبر، وصغيرةٌ وصغر إلى آخره.

ويشيع أيضًا فِعَالٌ في أمرٍ خامس وهو فعلان ومؤنثه فعلاء وصفًا، فعلان إذا كان وصفًا ومؤنثه فعلاء، فعلاء بألفٍ مقصورة، مثل عطشان، وعطشى، تقول عِطاش، رجلٌ عطشان ورجال عِطاش، وامرأة عطشة ونساءٌ عِطاش.

ويشيع أيضًا في أمرٍ سادس وهو فعلان، ومؤنثه فعلانة وصفًا، فعلان إذا كان وصفًا ومؤنثه فعلانة، مثل ندمان وندمانة، يجمعان على نِدام، ويشيع أيضًا في

فُعلان ومؤنثه فُعلانة وصفًا، فُعلان إذا كان وصفًا ومؤنثه فُعلانة مثل خُمصان، وخمصانة، والجمع: خِماص، وهو الجائع.

إذًا فيشيع فِعَالٌ في الوصف إذا كان على فعلان ومؤنثه فعلى، وعلى فعلان ومؤنثه فعلانة، وعلى فُعلان ومؤنثه فُعلانة.

وفِعال فيما سبق يَطَّرِد أو يشيع إلا أن هناك من الأسماء ما يُلتزم فيه التزامًا، جمعه على فِعَالٌ، وفِعَالٌ مُلتزمٌ، لا أغلبي ولا أكثري، في فعيلٍ وفعيلةٍ معتل العين، مثل طويل وطويلة، هذا ملتزم فيه، يُجمعان على طوال، رجلٌ طويل ورجالٌ طوال، وامرأة طويلة، ونساءٌ طوال.

وكذلك قويم أي مستقيم وصويب، أي صيب، أو صائب، تُجمع أيضًا على فِعال.

الخلاصة: أن فِعال من أوسع جموع التكسير، ويُجمع عليه من المفردات، كم وزن؟ ذكرنا من وزن؟ سبعة وفي كل منها اثنان، فعل وفعلة.

إذًا يُجمع على فِعَالٌ تفصيلًا أربع عشرة وزنًا من أوزان المفرد، يَطَّرِد منها في ثمانية أوزان، في فَعْلٌ وفَعْلَةٌ، اسمان ووصفان، وفي فعل وفعلة اسمان وفي فِعل وفُعل اسمان وفي فَعِيل وفَعِيلة بمعنى فاعل.

ويشيع في خمسةٍ منها، في فعلان وفعلانة، وفعلاء صفات وفي فعلان وفعلانة وصفين، ويلزم فِعال في فعيلٍ وفعيلةٍ إذا كانت معتلة العين، هذه خلاصة الكلام على جمع الكثرة في فِعال.

الوزن الثاني عشر من أوزان جموع الكثرة فُعُوْل: وفيه يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبِفُعُــــوْلٍ فَعِــــلٌ نَحْــــوُ كَبِــــدْ   يُخَــــصُّ غَالِبًــــا كَــــذَاكَ يَطَّــــرِدِ

فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ ألْفَا وَفَعَلْ لَهُ

فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن فُعُوْل يَطَّرِد في شيئين، يَطَّرِد في فَعلٍ اسمًا، يَطَّرِد في فَعِلٍ إذا كان اسمًا نحو كبد وكبود، ووعل ووعول، وجمع فاعلٍ اسمًا على فعول شبه ملتزم، يعني فَعِل اسمًا يكاد يُلتزم ألا يُجمع إلا على فُعُوْل.

كما قلنا قبل قليل في فعيل وفعيلة معتلة العين لا تُجمع إلا على فِعَال، هنا فَعِل اسمًا يكاد يختص بــ فُعُوْل وهذا هو قول ابن مالك:

وَبِفُعُــــوْلٍ فَعِـــلٌ نَحْـــوُ كَبِـــدْ　　　يُخَـــــــــصُّ غَالِبًـــــــــا

الغالب في فَعِل اسم أن يُجمع على فُعُوْل فقط.

الأمر الذي يُجمع على فُعُوْل هو فَعل مثلث الفاء اسمًا، فَعل مثلث الفاء، أي فَعل، أو فِعل، أو فُعل، مثلث العين اسمًا إذا كان اسمًا لا وصفًا، كلها تُجمع على فُعُوْل، مثل كعب وكعوب، فلس وفلوس، هذا على فَعل، وحمل وحمول، وضرس وضروس هذا على فِعل، وجند وجنود، وبرد وبرود هذا على فُعل.

طالب: (@٧٩:٣٣).

الشيخ: نحن قلنا مثلث الفاء، نعيد فعل مثلث الفاء اسمًا، إذًا فُعُوْل يماد يختص بفَعلٍ اسمًا ويَطَّرِد في فَعلٍ مثلث الفاء اسمًا، كل ذلك يُجمع قياسًا على فُعُوْل.

وجاء فُعُوْل بقلة في غير ذلك، في فعلٍ اسمًا، جاء فُعُوْل في فعل اسمًا، نحو أسد وأسود.

ابن مالك في الألفية قال:

وَبِفُعُــــوْلٍ فَعِـــلٌ نَحْـــوُ كَبِـــدْ　　　يُخَـــصُّ غَالِبًـــا كَـــذَاكَ يَطَّـــرِدُ

فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ ألْفَا وَفَعَلْ لَهُ

يعني فَعَل له، كم ذكر من وزن؟ يُجمع على فُعُوْل ثلاثة، فَعل وفَعْل وفَعِل ونحن قلنا إنما يَطَّرِد في فعلٍ اسمًا وفي فعلٍ مثلث الفاء اسمًا.

وفَعَل مُطَّرِد أم قليل في فعول؟ قلنا قليل، لماذا قلنا قليل، وابن مالك ذكرها هنا؟ تُفهم القلة من قول ابن مالك فَعل له، وفعلٌ له، أي فعلٌ له الفُعُوْل ولم يذكر مع فعلس اختصاصًا كما قال "يخص غالبًا مع فعل" ولا اطرادًا كما ذكر مع فعل مثلث الفاء في قوله كذاك يَطَّرِد في فعل، قال: "وفعل له"، أي أنه جاء أيضًا في فعلٍ.

الوزن الثالث عشر: هو فِعْلَانٌ، وفيه يقول ابن مالك:

وَلِلْفُعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلْ

وَشَاعَ فِي حُوْتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

الوزن الثالث عشر من أوزان جموع الكثرة: فِعْلَانٌ، وهو يشيع في ثلاثة أشياء، أو في شيئين؟ ثلاثة أشياء، يقول:

وَلِلْفُعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلْ

وَشَاعَ فِي حُوْتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

إذًا نقول فِعْلَانٌ يشيع في ثلاثة أشياء:

الأول: فعال اسمًا، يشيع في فعالٍ اسمًا، مثل وغلام، وغلمان، وغراب، وغربان، هذا الأول.

والثاني: مما يُجمع على فِعْلَانٌ: فُعل وفَعل، واوي العين، فُعل وفَعل واوين العين، إذا كان الاسم على فِعْلَانٌ وعينه واو أو علة فَعلٍ وعينه واو، فإنه يُمع على فِعْلَانٌى مثل حوت، يُجمع على حيتان، وعود على عيدان، وقاعٍ على قيعان، وتاجٍ على تيجان.

حوت ما وزنه؟ فُعل وعينه واو، وعود على وزن فُعلِ وعينه واو، قاع، ما وزن قاعٍ؟ وزنه فَعلٌ.

القاع والتاج عينهما كما ترون ألف ومن المتفق عليه أن الألف لا يكون أصلًا في كلمةٍ متصرفة، أي في كلمة تقبل التصريف يعني في اسمٍ عربيٍ معرب أو فعلٍ متصرف، الألف لا تكون أصلًا في اسمٍ عربيٍ معرب وفعل متصرف، إما أن تكون زائدة أو أن تكون منقلبة.

وتكون منقلبة عن ماذا؟ إن كانت منقلبة تكون منقلبة عن واو، أو عن ياء، فهي في دارٍ منقلبة عن واو، لأنها من دار يدور، وفي قال من واو، وفي باع من ياء.

وقد يكون أصلها مجهولًا، كما في قاعٍ وتاجٍ، هي لا شك بحسب القاعدة منقلبة عن واو أو عن ياء، لكن الأصل هنا مجهول، وكذلك في كلمة صاج، وإذا كان أصلها مجهولًا، فإنهم يلحقونها بالواو.

فإذا كان أصلها واو أو ياء، فإنك ستعيد الألف إلى الواو أو الياء، لكن يجب أن تعيد الألف إلى واوٍ متحركة أو واوٍ متحركة، فتقول: الأصل في تاج توجٌ، فحينئذٍ يصح أن يقال أن الواو انقلبت إلى ألف بحسب القاعدة لأن الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها تنقلب ألفًا، وكذلك في قاع.

لكن لو قلنا أن الأصل واو ساكنة؟ تَوج، لم يكن هناك علة لقلبها ألفًا، يجب أن تبقى كما هي توج، مثل خوف، نوم، ما تقلب، لا تقلب إلا إذا كانت متحركة، إذًا نقول إن الأصل تَوَجٌ على وزن فعلٍ.

فلهذا خوف لا يُجمع على فعلان أو نوم لا يُجمع على فعلان، لأنه على وزن فعلٍ، وإنما الذي يُجمع على فعلان، هو فعل، واوي العين، مثل قاعٍ وقيعان، وتاجٍ وتيجان.

قلنا إن فِعْلاَن يَطَّرِد في ثلاثة أشياء في فعال اسمًا وفي فُعلٍ وفَعلٍ واوي العين، وفي أمرٍ ثالثٍ لم يذكره ابن مالك في هذين البيتين وهو في فُعَلٍ اسمًا.

مثل صُرد تُجمع على فعلان صردان، وقد ذكره ابن مالك في أول الباب، بقوله:

وَغَالِبًــــا أَغْنَـــــاهُمُ فِعْـــــلَانُ فِـــي فُعَـــلٍ كَقَـــوْلِهِمْ صِـــرْدَانُ

وعرفنا هناك لماذا قدم هذا البيت؟ لكي يكمل الكلام على ما يُجمع من الثلاثي المجرد، فبذلك يكون قد ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن فعلان يَطَّرِد في ثلاثة أشياء في فعال اسمًا وفي فعلٍ اسمًا وفي فُعل وفَعلٍ إذا كان واوي العين.

فهذه الأبيات التي تجاوزناها في الشرح.

وبذلك نكون قد انتهينا بحمد الله من شرح الباب كله باب جمع التكسير، إن كان هناك من سؤال على الباب كله فنستمع إليه -إن شاء الله-.

طالب: (@١٢:٩٠).

الشيخ: فعال طوال، لا أعرف ذلك، السبع الطِوال بالكسر، أنا ما أعرف ذلك أنا الذي أعرفه السبع الطِوال، هكذا تضبط.

الطُول شيئًا آخر الطول فُعل، وهل جاء السبع الطُول أيضًا لا أدري، أنا الذي في بالي ولست متأكدًا أنه قال رجلٌ طوالٌ بمعنى طويل لكن هذا مفرد ليس جمعًا رجلًا طوال بمعنى طويل، هذا شيء آخر، لكن الكلام على جمع الطويل إنها طويلة فطوال.

هل جاء السبع الطول، تأكد منها، لابد أن نتأكد الطُول أو الطِول ثم نبحث عن مفردها، ماذا يكون المفرد إذا كان المفرد طويلًا أو طويلة يجمعان على طوال فقط.

طالب: (@٩٢:٠٢).

الشيخ: قالوا كذلك، هو قاع وصاج، وتاج، هذه مجهولة.

طالب: (@٩٢:٢٠).

الشيخ: أنا أسأل مثلًا باع نقول الأصل ياء لأنه من يبيع بيع، وقال الأصل واو لأن من يقول قول، لكن قاع ما في قاع يقيع، أو قوع إلا إذا كنت تنظر إلا قيعان، قيعان لا يدل على الأصل، لأن القاف مكسورة، وقد يكون الأصل قوعان، ثم قلبت الواو ياءً قيعان كما في ميزان، وهذا في الإعلال سيأتي في الإعلال، الياء إذا سكنت وقبلها كسرة تُقلب ياءً كما في ميزان، ميزان هذا مفعال من الوزن، من وزن، في الأصل واو موزان ثم قلبت الواو ياءً فليس بدليل إن كان عندك دليل آخر ننظر فيه.

طالب: (@٩٣:٢٥).

الشيخ: دعا يدعو، نعم دعو.

طالب: (@٩٣:٣٩).

الشيخ: هات النص لننظر فيه، المعروف أن دعا يدعو واوي هذا المعروف، هات النص لكي ننظر فيه.

طالب: (@٩٣:٥٣).

الشيخ: هم قالوا إن المجهول إما أن يُلحق بواو، وإما أن يُلحق بالياء، فالأصل أن يُلحق بالأكثر فألحق بالواو فقط، المسألة سهلة في ذلك، لكن يعني لأن الأصل أن الأمر يكون تبع الكثير، قد يكون تبع القليل لكن إذا جُهِل الأمر فليس لنا إلا نتبعه بالكثير.

طالب: (@٢٩:٩٤).

الشيخ: الكوع الحاجات العامية لا نهاية لها، ما أدري.

وإلى لقائنا -إن شاء الله- الأسبوع القادم في شرح باب التصغير.

والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السادس والعشرون بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِيْنَ والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وَعَلَى آلِهِ وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته وحياكم الله في ليلة الاثنين السابع من شهر جمادى الآخرة من سنة خمسة وثلاثين وأربعمائة وألف في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السادس والعشرين بعد المائة، من دروس شرح ألفية ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

درسنا هذه الليلة -إن شاء الله تعالى- في باب التصغير، وهو كما ترون جاء بعد باب جمع التكسير وكلاهما من أبواب التصريف، وهذا الباب باب التصغير عقده ابن مالك -عليه رحمة الله- في ٢٢ بيتًا، نبدأ الدرس بقراءتها:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

التَّصْغِيرُ

٨٣٣. فُعَيْلاً اجْعَلِ الْثُّلاَثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُذَيٍّ فِي قَذَا

٨٣٤. فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا

٨٣٥.وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ ... بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيْرِ صِلْ
٨٣٦.وَجَائِزٌ تَعْوِيْضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ ... إِنْ كَانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيْهِمَا انْحَذَفْ
٨٣٧.وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيْاسِ كُلُّ مَا ... خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا
٨٣٨.لِتِلْوِيَا الْتَّصْغِيْرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ ... تَأْنِيْثٍ اوْ مَدَّتِهِ الْفَتْحُ انْحَتَمْ
٨٣٩.كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقْ ... أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ
٨٤٠.وَأَلِفُ الْتَّأْنِيْثِ حَيْثُ مُدَّا ... وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا
٨٤١.كَذَا الْمَزِيْدُ آخِرَاً لِلْنَّسَبِ ... وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ
٨٤٢.وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلاَنَا ... مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا
٨٤٣.وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى ... تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيْحٍ جَلَا
٨٤٤.وَأَلِفُ الْتَّأْنِيْثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى ... زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يُثْبَتَا
٨٤٥.وَعِنْدَ تَصْغِيْرِ حُبَارَى خَيِّرِ ... بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادْرِ وَالْحُبَيِّرِ
٨٤٦.وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِيًا لَيِّنًا قُلِبْ ... فَقِيْمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ
٨٤٧.وَشَذَّ فِي عِيْدٍ عُيَيْدٌ وَحُتِمْ ... لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيْرٍ عُلِمْ
٨٤٨.وَالأَلِفُ الْثَّانِ الْمَزِيْدُ يُجْعَلُ ... وَاوًا كَذَا مَا الأَصْلُ فِيْهِ يُجْهَلُ
٨٤٩.وَكَمِّلِ الْمَنْقُوْصَ فِي الْتَّصْغِيْرِ مَا ... لَمْ يَحْوِ غَيْرَ الْتَّاءِ ثَالِثًا كَمَا
٨٥٠.وَمَنْ بِتَرْخِيْمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى ... بِالأَصْلِ كَالْعُطَيْفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَا
٨٥١.اخْتِمْ بِتَا الْتَّأْنِيْثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ ... مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلاَثِيٍّ كَسِنّ
٨٥٢.مَا لَمْ يَكُنْ بِالْتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ ... كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسِ
٨٥٣.وَشَذَّ تَرْكٌ دُوْنَ لَبْسٍ وَنَدَرْ ... لَحَاقُ تَا فِيْمَا ثُلاَثِيًّا كَثَرْ
٨٥٤.وَصَغَّرُوا شُذُوْذًا الَّذِي الَّتِي ... وَذَا مَعَ الْفُرُوْعِ مِنْهَا تَا وَتِي

فهذا ما قاله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نظم هذا الباب باب التصغير.

التصغير في اللغة: معناه التقليل.

وفي اصطلاح النحويين: هو تغييرٌ مخصوصٌ يطرأ على الاسم المعرب فيحول بنيته إلى بنية فعيل، أو فعيعل، أو فعيعيل، هذا هو التصغير في اصطلاح النحويين.

فإن قلت لماذا يُصغر العرب بعض الأسماء؟ أي ما أغراض التصغير، وما فوائد التصغير؟ فللتصغير فوائد وأغراضٌ كثيرة، تستعمل في القديم وفي الحديث، أشهر هذه الفوائد والأغراض التقليل، وهو المعنى اللغوي للتصغير.

والتقليل في التصغير يكون لأشياء كثيرة، يكون للحجم، أي حجم هذا المقلل قليل، نحو جُبيل، صغرت للجبل حجمه، أو لتقليل العظمة، نحو أسيد في تصغير أسد، ربما يكون كبيرًا في السن، أو كبيرًا في الحجم، ليس بذي عظمة وهيبة.

أو لتقليل الكثرة، كدريهمات، أو لتقليل الزمان، نحو: سآتيك قبيل المغرب، أو لتقليل المكان، نحو فويق الجبل، أو لتقدير القدر والمكانة والمنزلة، كقولك: هذا أصيغر منك، أو هذا الأحيقر، فهذا الغرض هو أهم الأغراض وهو التقليل.

فلهذا يُشتهر عند البصريين أنهم يسمون باب التصغير باب التحقير، وقلما يعبرون عنه بالتصغير، لا يريدون بالتحقير الاحتقار، وإنما يريدون بالتحقير التقليل.

ومن أغراض التصغير أيضًا التعظيم، وهو عكس الأول، وهذا غرضٌ قليل ولكنه موجود في الكلام قديمًا وحديثًا، ومن ذلك قول الشاعر: **"وكلُّ أُنَاسٍ سوْفَ تَدخُلُ بَينَهُمْ، دُوَيْهةٌ تصفَرُّ مِنها الأَنَامِلُ"**.

أراد بذلك أن يُعظمها لا أن يحقرها أو يقللها.

ومن أغراض التقليل أيضًا: التمليح والتدليل وهذا الغرض يكثر في تصغير المحبوب، وتصغير الوالدين لأسماء الأولاد مثلًا ولده اسمه مثلًا فهد، يقول تعالى يا فهيد، ونحو ذلك، أو كقولهم يا بني، أيضًا هذا من باب التمليح والتدليل.

ومن أغراض التصغير أيضًا التحبب: والتلطف تريد أن تتحبب وأن تتلطف مع هذا المصغر كتصغير اسم الزوجة، وتصغير أسماء الإخوة، وأطفال الآخرين، من ذلك ما جاء في الحديث (@**أبا عُمَيْرٍ ما فعَل النُّغَيْرُ**)؟ الظاهر أنه ورد عنه ﷺ أن يتلطف مع هذا الطفل، ومن ذلك ما روي في الحديث من قوله: يا حميراء، والكلمة المشهورة عند المحدثين أن كل حديثٍ جاء فيه الحميراء فهو ضعيف، إلا أن الغرض من هذا أن الحميراء هنا لتصغير التلطيف والتحبب.

وكذلك قولك: يا أُخي، وقد يكون التصغير للترحم لزيادة الترحم، لقولك هذا رجلٌ مسيكين، تريد أن تزيد من الترحم عليه، وهناك أغراض وفوائد تأتي مكان السياق تُفهم من السياق فهذه أهم أغراض وفوائد التصغير، أما أهم ما في الباب الذي يهتم به الصرفي، فهو بنية التصغير، يعني أوزان التصغير، كيف تصغر الاسم.

التصغير له ثلاثة أوزان، وهي:

- فعيل.
- فعيعل.
- فعيعيل.

هذه الثلاثة يسمونها أوزان التصغير، يسمونها أوزان التصغير وهي تختلف عن أوزان التصريف، عن الأوزان التصريفية، الأوزان التصريفية أي الوزن التصريفي الذي سيأتي في باب التصريف: هو أن تقابل الأصول الحروف الأصلية بالفاء والعين واللام، ثم تنظر في الحروف الزائدة، فإن كانت من تكرار حرفٍ أصلي، فتكرره، وإن لم تكن من تكرار حرفٍ أصلي وإنما هي من حروف "سألتمونيها" فتضعها بلفظها في الميزان، هذا الميزان الصرفي.

أما الأوزان في هذا الباب بالذات باب التصغير، فنسميها بالأوزان التصريفية وهي ثلاثة، وهي لا تنظر لأصالة الحرف وزيادته وإنما تنظر إلى عدد الحروف فقط.

وكل الأسماء المعربة تُصغر على واحد من هذه الأوزان التصريفية، بحسب ماذا؟ بحسب عدد حروفه، عدد حروف هذا الاسم.

إن كان الاسم ثلاثة أحرف: فيصغر على فعيل، نحو: جبل وجبيل، وقمر وقمير، وعمر وعمير، وبحر وبحير، وهكذا.

وإن كان الاسم أربعة أحرف: أيًا كانت أصلية كلها أم بعضها زائد، إذا كان الاسم أربعة أحرف فإنه يُصغر على فعيعل.

نقول في "درهم" وهو رباعي مجرد "دريهم".

ونقول في "جعفر" وهو رباعي مجرد "جعيفر".

ونقول في "أحمد" وهو ثلاثي مزيد بالهمزة "أحيمد".

ونقول في "مصنع" وهو ثلاثي مزيد بالميم "مُصينع".

ونقول في "عالم" وهو ثلاثي مزيدٌ بالألف بعد فاءه: "عويل".

ونقول في "غزال" وهو ثلاثي مزيد بالألف بعد عينه غزال "غزيل"، فعيل.

نقول هذه الأسماء في تصغيرها على وزن فعيعل، مُزيل فعيعل، هذا الوزن التصريفي.

فإن كان الاسم على خمسة أحرف أو ستة أحرف: نظرنا إن كان قبل آخره حرف مد فعلى فعيعيل، نحو "عصفور، عصيفير"، و"مفتاح مفيتيح"، "ومجنون مجينين"، و"مضروب مضيريب".

وإن لم يكن قبل آخره حرف مد فنصغره على "فعيعل أو فعيعيل"، بعد حذف الزوائد حتى يعود إلى أربعة أحرف، لما سبق تقريره في جمع التكسير، من أن الاسم لا يُجمع جمع تكسير ولا يُصغر إلا إذا كان ثلاثيًا أو رباعيًا، خماسي سداسي ما يُجمع ولا يُصغر، لا يُجمع جمع تكسير ولا يُصغر حتى يعاد إلى أربعة أحرف.

نحو "سفرجل" وهذا خماسي مجرد، لابد أن نحذف الحرف الخامس، وتعود الكلمة، أو فيعود الاسم إلى أربعة أحرف فيكون رباعيًا فنصغره على فعيعل "سفيرج" أو على "فعيعيل " "سفيريج".

وكذلك "فرزدق" نحذف القاف فنقول: "فريزد" أو "فريزيد".

وكذلك في "منطلق" هذا خماسي لابد أن نحذف وعرفنا في جمع التكسير أننا نحذف النون، فنقول "مُطيلق"، أو "مطيليق".

وكذلك في كلمة "محدودب" نقل "محيدب أو محيديب"، وهكذا.

ويمثل بعض النحويين لأوزان التصغير الثلاثة: "فعيل وفعيعل وفعيعيل" بـــ "فليس ودريهم ودنينير".

"فلس" ثلاثي يُصغر على: "فعيل فليس"، "درهم" رباعي يُصغر على "فعيعل دريهم"، و"دينار" هذا خماسي قبل آخر حرف مد فيصغر على فعيعيل "دنينير".

الخلاصة: أن التصغير كيف يون؟ كيف يحدث؟ التصغير يكون بضم الحرف الأول، وفتح الحرف الثاني، وزيادة ياءٍ ساكنةٍ ثالثة، زيادة أي نحن نزيد ياءً ساكنة ثالثة تسمى ياء الصغير، ويقتصر على ذلك في الثلاثي، هذا الذي نفعله في الثلاثي.

"فلس فليس"، "بحر بحير"، وأما غير الثلاثي فيُفعل به عند تصغير ما سبق

نضم الأول ونفتح الثاني ونزيد ياء التصغير، ونزيد على ذلك أننا نكسر ما بعد ياء التصغير، فنقول في درهم: "دريهم" وفي دينار: "دنينير"، هذه الخلاصة.

ونحن قبل قليل ذكرنا أن هذه الأوزان الثلاثة تسمى أوزان التصغير، وهي تختلف عن أوزان التصريف، وهي خاصة بباب التصغير، أوزان التصريف لكيلا يُكثر الأوزان والأبنية في هذا الباب جعلوها ثلاثة اعتمادًا على عدد الحروف، بغض النظر عن كون الحرف أصليًا أو زائدًا.

أما الأوزان التصريفية: لو أردنا أن نطبق الأوزان التصريفية في هذا الباب، لكانت الأوزان كثيرة، لأن الأوزان التصريفية كما تعرفون تعتمد على كون الحرف أصليًا أو زائدًا وإن كان أصليًا قوبل بالفاء والعين واللام، وإن كان زائدًا نُظِم، فإن كانت زيادته عن تكرير حرفٍ أصلي كُرر هذا الحرف الأصلي، وإن لم يكن كذلك بل كان من حروف "سألتمونيها" ووضع بلفظه في الميزان.

فعلى ذلك نقول في تصغير درهم "دريهم فعيعل" حتى في الميزان الصرفي: "فعيعل" لأن الحروف أصلية، لكن أحمر على وزن أفعل، نصغره على "أحيمر"، ما ميزانه الصرفي "أحيمر"؟ أفيعل، أحمر أفعل، "أحيمر" أفيعل.

لأن الهمزة أصلية ليست الفاء، مع أننا نقول في ميزان وزن التصغير "أحيمر فعيعل"، هذا فقط من باب تقليل الأوزان في باب التصغير، وإلا ميزانه الصرفي "أحيمر أفيعل"، كذلك "مصنع" وزنه الصرفي "مفعل" وتصغير: "مصينع" وزنه الصرفي ميم زائدة "مُفيعل" وزنه الصرفي "مفيعل".

عالم "فاعل" وتصغيره: "عويلم" ميزانه الصرفي "عويلم فويعل"، "غزال" فعال، وتصغيره "غُزيل"، ميزانه الصرفي "غزيل فعيل".

فهذا هو تنبيهان على أن هذه الأوزان الثلاثة فعيل وفعيعل وفعيعيل هي أوزانٌ

تصغيرية، وليست أوزانًا تصريفية، الغرض منها تقليل الأوزان وضبط الباب وتسهيل الأحكام في هذا الباب باب التصغير.

الحركات واحدة، فعيل الأول مفتوح، كما قلنا التصغير دائمًا بضم الأول، سواءً كان الأول حرفًا أصليًا أو زائدًا، وفتح الثاني: سواء كان أصليًا أو زائدًا، والزيادة فيها ساكنة، وكسر ما بعدها، هذا هو التصغير بغض النظر عن كون الحروف زائدة أو أصلية.

التصغير: له شروط، ليس كل كلمة تُصغر، بل لا يُصغر إلا ما انطبقت فيه

شروط التصغير:

- **الشرط الأول:** أن يكون المصغر اسمًا، فالتصغير من خواص الأسماء، الفعل لا يُصغر، والحرف لا يصغر.

قالوا: شذَّ عن هذا شيء واحد، وهو فعل التعجب، فعل التعجب في قولهم ما أفعله جاء في السماع تصغيره، كقوله: "يا أميلح غزلانًا" وأفعل ما أفعله فعل، عند الجمهور وهو الصحيح، فتصغيره شاذ لأنه من تصغير الفعل، وعللوا ذلك بتعليلات، تجعله قريبًا من الاسم، فلهذا صُدِق.

- **الشرط الثاني من شروط المصغر:** أن يكون معربًا.

ماذا يقابل المعرب؟ المبني، المبنيات لا تصغر، الضمائر لا تصغر، أسماء الفعل لا تصغر، أسماء الاستفهام، أسماء الشرط لا تصغر.

قالوا: شذَّ من هذا في السماع تصغير الأسماء الموصولة الذي وإخوانه، وأسماء الإشارة: ذا وإخوانه، فجاء في السامع تصغيرها، وسيذكر ذلك ابن مالك في آخر بيت في هذا الباب.

- **الشرط الثالث:** **فيما يُصغر.**

أيكون المصغر خاليًا من صيغة التصغير ألا يكون على صيغة التصغير، من ذلك "دريد" وضع أول موضع على دريد، وكذلك "كميث" وهو الفرس الذي بين الأسود والأحمر، وتعليل ذلك واضح هو أن المصغر يُصغر، كما أن المحلوق لا يُحلق.

مع أن هذه المسألة فيها خلاف بين الفقهاء، بعضهم قال يمشي عليه بالموس ولو كان أقرع، وبعضهم قال لا ما في حاجة ليُحلق.

- **الشرط الرابع فيما يُصغر: قالوا إن يكون معناه قابلًا للتصغير.**

فعلى ذلك لا تُصغر جموع الكثرة؛ لأن الكثرة للتكثير، بخلاف جموع القلة فيجوز أن تُصغر، وبناءً على ذلك أيضًا قالوا: لا تُصغر الأسماء المعظمة شرعًا، مرادًا بها مسمياتها.

لا تصغر الأسماء المعظمة شرعًا مرادًا بها مسمياتها، كأسماء الله وصفاته –جل جلاله–، فلا يجوز أن تصغر الرحمن وتقول الرحيمن، اسمًا لله أو صفة لله هذا لا يجوز.

وكذلك أسماء الأنبياء، وكذلك أسماء كتب الله كالقرآن والإنجيل والتوراة، وكذلك المصحف مرادًا به القرآن، وكذلك المسجد، مرادً به الصلاح، فهذا معنى قولهم مرادًا بها مسمياتها، فإذا خرجت هذه الأسماء عن مسمياتها المعظمة شرعًا فلا بأس بتصغيرها، نحو عبد الرحمن، نصغره على رحيم، لأنك لا تصغر الحقيقة الرحمن، وإنما تصغر هذا العبد.

وكذلك المصحف إذا قلت مصيحف تريد الأوراق التي تُقرأ وكتب فيها القرآن أو مسيجد تريد تصغير هذا المكان، فحينئذٍ لا بأس بالتصغير، وهذا معنى قولهم لا تصغر الأسماء المعظمة مرادًا بها مسمياتها.

طالب: (@١٥:٢٧).

الشيخ: عبد الرحمن كما سيأتي إن أردت تصغيره قياسًا فتصغر الجزء الأول تقول عبيد الرحمن، عبيد الله، عبيد الملك، هذا تصغير قياسي لا إشكال فيه لأن الإشكال فسي قول رحيم، فإن الظاهر تصغير للرحمن ليس للعبد، لهذا قالوا رُحيم وإن كان في تصغيره مساسًا بالرحمن إلا إن النظر فيه للعبد، فلهذا أُخذت منه الدال رُحيم.

طالب: (@٠٨:٢٨).

الشيخ: لا ستير هذا صيغة مبالغة التصغير يكون بضم الأول وفتح الثاني وزيادة ياء زائدة، أما ستير فهو على وزن فعيل، وفعيل من الأوزان المبالغة، كقولك صديق، هذا ستير أي كثير الستر -جل جلاله-، هذا عكس التصغير، هذا مبالغة.

هناك سؤال قبل أن نبدأ في قراءة ابن مالك وشرحها.

طالب: (@٥٧:٢٨).

الشيخ: دينار أصلها دِنر، الدال والنون والراء، قالوا قُلبت النون إلى الياء دينار، قلبت إحدى النونين ياءً ولهذا أمثلة أخرى.

طالب: (@٢٩:٢٩).

الشيخ: مسجد مسيجد.

طالب: (@٣٥:٢٩).

الشيخ: تقصد مكان المسجد أي المكان الذي بنيَّ فيه المسجد، لا تريد تصغير المسجد، تريد تصغير المكان الذي بنيَّ فيه المسجد.

هذا المكان الذي بنيَّ فيه المسجد صغير، هذا مراد بمسيجد، ليس قصدك ما

يقام فيه للصلاة والعبادة، وهذا مراد الناس لكن ننبه إلى ذلك.

طالب: (@٣٠:٠٦).

الشيخ: إذا أردت أن تزنها وزن تصغير فعيل فعيعل فعيعيل، تنظر إل عدد الحروف فقط.

طالب: (@٣٠:٣٣).

الشيخ: نعم مطلقًا.

طالب: (@٣٠:٤١).

الشيخ: فعيعل، هذا الذي قلناه قبل قليل نعيده مرة أخرى، إذا كان اسمًا ثلاثيًا ثلاثة أحرف فعلى فعيل.

وإن كان على أربعة أحرف فعلى فعيعل.

وإن كان خمسة أحرف أو ستة أحرف، نظرنا فإن كان قبل آخره مد فعلى فعيعيل، وإن لم يكن قبل آخره مد فعلى فعيعل وفعيعيل.

طالب: (@٣١:١٧).

الشيخ: يعني أرادوا أن يجمعوها في كلمات بينها ترابط.

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول هذا الباب:

فُعَيْلًا اجْعَلِ الْثُّلَاثِيَّ إِذَا ... صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُذَيٍّ فِي قَذَا

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ الاسم الثلاثي تصغيره على وزن فعيل، نحو "بحر وبحير"، و"فهد وفيد"، و"وسلم وسليم" وكذلك نحو "قزى، وقزيٌ".

وقولنا "قزيٌ" اجتمعت ياء التصغير الزائدة بياء الكلمة التي هي لام الكلمة فأدغمتا، فقيل "قُزيٌ" وهكذا في كل ما كانت لامه حرف علة، كـ "أذى، وأذيٌ"،

و"عصى، وعصيةٌ" وهكذا.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا ... فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا

يقول "فعيعل وفعيعيل" لما فاق ثلاثة أحرف، يعني أنهما للرباعي والخماسي والسداسي لأن الاسم كما قيل قبل ذلك وما سيأتي تقريره في باب التصريف أن الاسم لا يقل عن ثلاثة أحرف ولا يزيد عن ستة أحرف، ما دام اسمًا معربًا.

فهذا معنى بيته، **ثم قال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ ... بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيْرِ صِلْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ كل ما ذكرناه في كيفية جمع الرباعي والخماسي والسداسي على فعالل، وفعاليل، ينطبق هنا في باب التصغير، متى نجمع على فعالل، ومتى نجمع على فعاليل؟

فعالل: هذا المجرد مثل فعيعل.

وفعاليل: هذا الذي قبل آخره ياء مثل فعيعيل، هذا الذي أراد أن يقول، ومقتضى تطبيق ذلك في باب التصغير ما ذكرناه قبل قليل ونعيده الآن.

وهو: أن الرباعي يُصغر على فعيعل، نحو جعفر وجعيفر، درهم ودريهم.

وأما الخماسي والسداسي: فإنهما يُصغران على فعيعل أو فعيعيل إذا إذا كان قبل آخرهما حرف مد فإنهما يُصغران على فعيعل.

ومع ذلك يجب أن يُحذف من الخماسي والسداسي الحروف الزائدة حتى يعود إلى أربعة أحرف لكي يمكن تصغيره، نحو "سفرجل" لابد أن نحذف الخامس، فنقول: "سفيرج"، فرزدق لابد أن نحذف الخامس فنقول "فريزد"،

ويجوز أن نحذف الدال في "فرزدق ونبقي القاف فنقول: "فريزق" كما عرفنا في جمع التكسير لأن الدال لها شبهٌ بالتاء وهي من حروف سألتمونيها.

وأما "منطلِق" فإننا نحذف النون الزائدة، ونبقي الميم الزائدة، لأن الميم متصدرة ولها معنى، فنقول "مُطيلق"، و"علندى" النون زائدة والألف زائدة كلاهما له مزية فالألف للإلحاق والنون متقدمة فجاز أن تحذف النون، وتبقي الألف، وجاز أن تحذف الألف وتبقي النون.

وكذلك في التصغير، يجوز أن تصغر "علندى" بحذف الألف تقول: "عليند" ويجوز أن تصغر "علندى" بحذف النون وإبقاء الألف، فتقول: "عليدٍ" عليدي ثم تعلها علة قاضٍ "عليدٍ".

إذًا ما قلناه في جمع التكسير من أن الخماسي والسداسي.

إذًا ما ذكرناه في جمع التكسير من أن الخماسي والسداسي يجب أن يُحذف من لكي يعود إلى أربعة وكيف نحذف شروط الحذف، وما الذي يفضل على غيره في الحذف، كل ذلك يُطبق في باب التصغير هذا الذي أراده ابن مالك بهذا البيت.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا

يذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه جاء في السماع أشياء قليلة خالفت هذه الأحكام التي ذكرها في باب جمع التكسير، وباب التصريف، أي أن هناك شواهد قليلة جاء فيها التصغير على غير لفظ المصغر، من ذلك مغرب.

نعرف المغرب وقت المغرب، قالت العرب في تصغيره: "مغيربان" يريدون أول المغرب، سأتيك مغيربان أي أول المغرب، وتصغيره القياسي "مغيرب".

وقالوا في تصغير عشاء: "عشيشيًا" يريدون أول العشاء، ستتعشى عشيشيًا أي

أول العشاء إن تأخرت لن تجد شيئًا.

والقياس في تصغير عشاءٍ: "عُشية".

وكذلك في جمع التكسير قالوا مثلًا في جمع رهطٍ أرهاط، وإذ قالوا في جمع رهطٍ أراهط وأرهاط، الذي يعنينا الآن جمعوا بالكسرة رهطًا على أراهط، والقياس أن يُجمع رهطًا في الكثرة على رهوط، قياس فعل على فعول، مثل قلب وقلوب، وفلس وفلوس.

وقالوا في جمع الباطل: "أباطيل" والقياس: "بواطل" مثل حاجز وحواجز، وكاهل وكواهل، فهذه جاءت في السماع أي جاء جمعها على خلاف مفردها، وجاء تصغيرها على خلاف مفردها، هذه كلمات قليلة هي محفوظة وبابها السماع، فهي في ذاتها فصيحة، في قمة الفصاحة.

عندما تقول: أزورك "مغيربان" لا إشكال فيها أبدًا، لكن لا تقيس عليها، لأن القياس لا يكون إلا على الكثير المطرد.

طالب: (@٤١:٣٠).

الشيخ: لا المسموع هو الأفصح، لغة السماع، المسموع لا يُقدم عليه شيء، القياس إنما يكون فيما لا يُسمع.

طالب: (@٤١:٣٩).

الشيخ: كذلك عشيشية أفصح من عشية.

أنا أظن العامة يستعملونها "عشيشيًا"، ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لِتِلْوِيَا الْتَّصْغِيْرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ ... تَأْنِيْثٍ اوْ مَدَّتِهِ الْفَتْحُ انْحَتَمْ
كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقْ ... أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: من أحكام التصغير التي ذكرناها قبل قليل أن ما بعد ياء التصغير يجب أن يُكسر، نحو "درهم ودريهم" إلا في ثلاثة مواضع فإنه لا يُكسر بل يجب أن يُفتح.

وقد ذكر هذه المواضع الثلاثة في هذين البيتين، وهي:

- الموضع الأول: إذا وقع بعده علم تأنيث.

عند ياء التصغير، والذي بعدها يجب أن يُكسر إلا إذا كان بعده علامة تأنيث، مثل "تمرة، تُميرة"، انتبه ياء التصغير بعد الميم، "تميرة"، والذي بعد ياء التصغير يجب أن ُكسر إلا إذا كان بعده تاء التأنيث علم التأنيث "تميرة" علم التأنيث يجب أن يُفتح ما قبله.

وعلم التأنيث كما تعرفون تاء التأنيث ألف التأنيث الممدودة، ألف التأنيث المقصورة، "تمرة وتميرة".

"حبلى حبيلة"، الياء بعدها اللام يجب أن تكسر، إلا أن اللام هذه بعدها ألف التأنيث فيجب أن تُفتح "حبيلة".

"حمراء حميراء"، هذا الراء يجي أن تُكسر وإنما فتحت لأن ما بعدها علم التأنيث.

فلو قلت "فاطمة فُطيمة" فاطمة كيف تُصغر قياسًا؟ "فويطمة"، ماذا بعد الياء مكسور "فويطمة" لماذا؟ لأن بعده التاء، "فويطمة" فلا يصح التمثيل بها هنا.

لكن يصح التمثيل بفاطمة إذا صغرتها على "فوطيمة" وهذا يسمى تصغير ترخيم وسيأتي الكلام عليه بعد قليل، فنأجله إلى وقته.

فهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لِتِلْوِيَا الْتَّصْغِيْرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ تَأْنِيْثٍ

علم التأنيث أي علامة التأنيث وهي تاء التأنيث وألف التأنيث الممدودة والمقصورة.

- **الموضع الثاني لوجوب فتح ما بعد ياء التصغير**: إذا وقع بعده ألف أفعال.

أي هذا الوزن وزن أفعال نحو أجمال جمع جمل، أجمال كثرة أم قلة؟ قلة يجوز أن يُصغر، صغر أجمال ضم الأول وافتح الثاني وزيد ياء "أجيمال" هذه أجيمال قليلة، إذا كانت الجمال قليلة ثلاثة خمسة سبعة، تقول هذه أجيمال قليلة.

الياء بعدها الميم: "أجيمال" وهي مفتوحة، لماذا فتحت ولم تُكسر، وقع بعدها ألف أفعال أجيمال، وكذلك ثوب يُجمع على "أثواب" ثم نصغرها على قولنا، صغروا أثواب: "أثيواب" هذا القياس، القياس أدى إلى اجتماع الياء والواو وإحداهما ساكنة، أثيواب، والقاعدة ستأتي في باب الإبدال أن الواو والياء إذا اجتمعت وسكنت السابقة وسكنت إحداهما السابقة واللاحقة فيجب أن تُقلب الواو فنقول: "أثياب" ومن ذلك قول عمر بن عيسى: "ما كانت إلا أثياب".

قلنا في ذلك قول عيسى بن عمر وكان معروفًا بالفصاحة من الذين لم يلحنوا، مع شيء من التقعر في الكلام، فعندما أخذه الحجاج وطالبه بشيءٍ كان قد سلمه إليه، فلما ضربه قال: **"إن كنت إلا أثيابًا في أسيفاط قبضها عشاروك"**، فهذا الشاهد.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقْ

وهذا هو الموضع الثاني.

▪ **الموضع الثالث مما يجب فيه فتح ما بعد ياء التصغير:** إذا وقع بعده ألف فعلان الذي هو مؤنثه فعلى بالقصر.

نحو سكران، نصغرى على "سكيران" تفتح الراء بعد الياء لأن الراء متلوة بألف فعلان، وغضبان "غضيبان" **وهذا هو قوله:**

أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ

أي ما التحق بسكران، يريد ما كان مثله، ما كان مثله في ماذا؟ بأن كان ألفه ونونه زائدتين وأنه لا يُجمع على فعاليل، ولا يكون مؤنثه على فعلانة، هذا هو باب سكران.

فإن كانت نونه أصلية لم يكن على فعلان أصلًا، لأن النون أصلية مثل "عفان"، أما عثمان فعلان، خلاف "عفان وحسان" الأرجح فيهما أن النون أصلية، "حسان" من الحسن، و"عفان" من العفن إن جعلنا النون أصلية، ومن العفة إن لم نجعلها أصلية.

النون أصلية على الأرجح في حذف حسان، وليست أصلية على الأحسن معنى في عفان، فإذا صغرنا حسان فنصغره على "حسيسين" لا "حسيسان" حسيسين نعم.

وإذا جُمِع فعلان على فعالين، مثل "سلطان وسلاطين" و"سرحان وسراحين" فكذلك أي يبقى على أصل التصغير، أي ما بعد ياء التصغير، فتقول في تصغير سلطان سليطين، يبقى على الأصل، سليطين، "وسرحان" وهو الذئب "سريحين"، بخلاف سكران تقول: "سكيران"، وغضبان "غضيبان"، وفرحان "فريحان"، وهكذا.

طالب: (@٤٨:٥١).

الشيخ: نقول ما يُجمع على فعاليل، سكران يُجمع على "فعلى" "سكرى"، وإن جمع على فعاليل خرج من باب سكران.

طالب: (@٥٢:٠٤).

الشيخ: كلها على فعلان، بما أنه على فعلان إذا الألف والنون زائدتان، لكن باب فعلان ليس كله بابًا واحدًا فبعضهم يُجمع على فعلى كسكرى، وبعضه لا يُجمع على فعلان، يُجمع على فعاليل، مثل سرحان وسراحين، وسلطان وسلاطين.

فباب سكران هو ما كانت الألف والنون فيه زائدتين، ويُجمع على فعاليل ومؤنثه فعلى لا فعلانة، وإن كانت مؤنثه فعلانة، وهذه ألفاظ قليلة أوصلوها إلى قرابة ١٥ اسمًا مثل سيفان وسيفانة للطويل، رجل سيفان وامرأة سيفانة.

فهذا لا يأخذ حكم باب "سكران" في كل شيء، لا في المنع من الصرف، رجلٌ سيفانٌ ولا هنا وكيف نصغر سيفان؟ رجلُ "سييفين".

فإن سألنا بعد ذلك عن تصغير "العثمان" وهو (@٥٣:١٥) فقط حبارى يسمى عثمانًا، فكيف تصغيره؟ تصغيره على فعلان، سكران أم على فعلان كسلطان.

سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ نص على أن عثمان لا يُجمع مع أن لا يُجمع عليه، فعلى ذلك يُصغر كسكران، فنقول فيه: "عثيمان" نقول في تصغير عثمان "عثيمان" هذا هو القياس وهو نص سيبويه وجمهور النحويين.

بعض اللغويين نقل نقلًا ليس مشهورًا وهو أن عثمانًا يُجمع على فعاليل "عثامين" الحبارى يُجمع على فعاليل "عثامين".

فعلى ذلك يكون كسلطان "سليطين" وهو على "عثيمين" والكلام في عثمان

فخر الحبارى يدخل في عثيمان العلم، وإنه سُميَّ عليه.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَلِفُ الْتَّأْنِيْثِ حَيْثُ مُدَّا وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا
كَذَا الْمَزِيْدُ آخِرًا لِلْنَّسَبِ وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ
وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا
وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيْحٍ جَلا

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الاسم كما سبق تقريره لا يُصغر إلا إذا كان على ثلاثة حرف أو أربعة أحرف، فإن كان أكثر من ذلك أي خماسيًا أو سداسيًا، وجب أن يُحذف منه حتى يعود إلى أربعة أحرف، هذا أمر عاصرناه وقررناه، وتصغيره كون على ثلاثة أوزان تصغيرية: "فعيل" ماذا بعد الياء؟

بعد ياء التصغير حرف واحد فعيل، أو على فعيعل، أي بعد ياء التصغير حرفان، أو على فعيعيل، ماذا بعد ياء التصغير ثلاثة أحرف أو نقول: حرفان بينهما مد، أو حرفان بينهما ياءٌ مدية، هذه صور التصغير.

ياء التصغير إما أن يكون بعدها حرف أو يكون بعدها حرفان، أو يكون بعدها حرفان بينهما ياءٌ مدية.

إلا أن هناك أشياء لا تعد عند حسبة هذه الحروف والأوزان، وهذه الأوزان وهذه العدة هناك حروف وهناك أشياء لا تعد، عندما تعد الحروف والأوزان، فلا يضر وجودها بعد ياء التصغير، لا يضر في العدد ولا يضر في الصيغة في الوزن، وهي المذكورة في هذه الأبيات.

وهي الأول ألف التأنيث الممدودة: مثل "خنفساء" كيف نصغرها؟ "خنيفساء" ماذا بعد ياء التصغير "خنيفساء"؟ أربعة أحرف ما نقول هذا خلاف

باب التصغير، نقول لا، ياء التصغير في الحقيقة ليس بعدها إلا حرفان، وأما همزة التأنيث فإنها لا تعد في الحسبة، وجودها لا يضر ولا يؤثر.

طالب: (@٥٠:٥٨).

الشيخ: ألف التأنيث هنا لم تلي ما بعد ياء التصغير، ماذا بعد ياء التصغير، في "خنيفساء"؟ أي حرف الفاء، ماذا بعد الفاء؟ "خنيفساء" ألف التأنيث أو السين؟ السين، أي يقول تفتح إذا كان بعدها ألف التأنيث مثل "حميراء" الراء جاء بعدها ألف التأنيث، لكن هنا "خنيفساء" جاء بعدها السين، ثم بعد ذلك جاءت ألف التأنيث، فتبقى على الأصل، إنما بعد الياء المكسورة "خنيفساء"، وكذلك "جخدباء" وهي نوع من الجراد يتصغر على جخيدباء ولا يضر ذلك بالوزن والعدد.

الثاني مما لا يعد: تاء التأنيث لا تعد، مثل "حنظلة" وتصغر على "حنيظلة"، الياء بعدها حرفان وتاء، التاء هذه ما تعد.

تفاحة: "تفيفيحة" أيضًا التاء ما تعد، **وهذا قوله:**

وَأَلِفُ الْتَّأْنِيْثِ حَيْثُ مُدَّا وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

قوله: "مُدا" يعني حيث مد، والألف للإطلاق، يقول: ألف التأنيث حيث مد، وتاء التأنيث عُدا منفصلين، هذه عدا الثانية للتثنية.

الثالث مما لا يعد: ياء النسب نحو: عبقري نقول في تصغيره "عبيقريٌّ" وكذلك: شافعي نصغره على: "شويفعيٌّ"، ياء النسب لا تعد أيضًا.

الأمر الرابع مما لا يعد: الجزء الثاني في المركب الإضافي والملكي، كما نعرف يتكونان من جزئين، الجزء الثاني لا يعد، نحو: عبد الله "عبيد الله".

الياء في "عبيد" بعدها الدال ولفظ الله، أقول الجزء الثاني لا يعد، قد تقول

بعدها الدال لا يعد، وكذلك "بعلبك" نصغرها فنقول: "بعيلبك"، **وهذا هو قوله** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَـــذَا الْمَزِيْـــدُ آخِـــرًا لِلْنَّسَـــبِ وَعَجُـــزُ الْمُضَـــافِ وَالْمُرَكَّـــبِ

أي ياء النسب، والعجز في المركب الإضافي وكذلك في المركب المزجي.

الخامس مما لا يعد: الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرفٍ فصاعدًا، نحو زعفران، نصغرها فنقول: "زعيفران" الألف والنون هذه لا تعد أنها وقعت بعد أربعة (@٢٧:٦٢)، زعفران وهذا قوله:

وَهَكَـــــذَا زِيَادَتَـــــا فَعْلَانَـــــا مِـــنْ بَعْـــدِ أَرْبَـــع كَزَعْفَرَانَـــا

وقوله في البيت: فعلان وزعفران هكذا بالكسر في أغلب نسخ الألفية، وقد جلاء في بعض النسخ المتأخرة من الألفية وفي بعض المطبوع من الشروح فعلان، وزعفران، وزعفران كما تعرفون مصروف لأنه ليس علمًا ولا وصفًا، فلا داعي لجره بالفتحة.

نكمل -إن شاء الله- بعد الصلاة.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

وقلنا إن هناك أشياء لا تعد بعد ياء التصغير، وقد ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات، وذكرنا منها ألف التأنيث الممدودة، وذكرنا منها تاء التأنيث وياء النسب، والجزء الثاني من المركب الإضافي والمزج، والألف والنون الزائدتين بعد أربعة أحرف وصاعدًا، وبقيَّ أمر سادس أيضًا لا يعد بعد ياء التصغير، وهي علامة التثنية وعلامة جمع السلامة.

علامة التثنية أي الألف والنون والياء والنون في المثنى، وعلامة جمع السلامة، أي الواو والنون والياء والنون في جمع المذكر السالم، وفي قولنا مسلمًا، نصغرها فنقول: "مسيلمان".

نرى أن الياء بعدها ثلاثة أحرف، وهذا لا يكون في التصغير، إلا إن علامة التثنية لا تعد، وكذلك مسلمون، نصغرها فنقول: "مسيلمون" ومسلمات على "مسيلمات".

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى ... تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيْحٍ جَلَا

إذًا فذكر في هذه الأبيات الأشياء التي لا تعد بعد ياء التصغير، لا تدخل في عد الحروف.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَلِفُ التَّأْنِيْثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يُثْبَتَا
وَعِنْدَ تَصْغِيْرِ حُبَارَى خَيِّرِ بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادْرِ وَالْحُبَيِّرِ

فبعد أن ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكم تاء التأنيث وألف التأنيث الممدودة، من قبل وأنهما لا يعدان بعد ياء التصغير ولا يؤثران في حسبة الحروف، ذكر هنا حكم ألف التأنيث المقصورة، فذكر أن ألف التأنيث المقصورة إن كانت ثالثةً كـ "هدى، وعصا".

أو رابعةً: كـ "مسعى، وملهى" فلا كلام في بقائها، لأنها لا تؤثر في صورة المصغر، لأن الثلاثي يُصغر والرباعي يُصغر، ولذلك لم يذكرها ابن مالك أصلًا، وإنما تكلم على ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة أو سادسة.

وإذا كانت ألف التأنيث المقصورة إذا كانت سادسة وجب حذفها في لغة العرب.

مثال ذلك: "قبعثرى" رجلٌ قبعثرى، وهو الرجل الضخم، قبعثرى الألف سادسة أو خامسة؟ سادسة يجب حذفها مطلقًا عند التصغير، فنقول في تصغير قبعثرى "قبيعث" لأن قبعثرى إذا حذفت الألف المقصورة كم يبقى من حرف؟ خمسة، فيجب أن تحذف الخامس فتحذف الراء وتصغر فتقول: "قبيعث" ويجوز قبيعيث، تويضًا عن المحذوف.

عرفنا أنه إذا حُذِف حرف جاز أن تعوض عنه ياءً قبل الأخير، تقول "قبيعث" أو "قبيعيث"، وكذلك "لغيزى" وهي بمعنى اللغز، تقول عند "لغز" أو عندي

"لغيزى" الألف سادسة، فيجب أن تُحذف عند التصغير فتقول في تصغير لغيزى "لغيغيز".

هذه إن كانت سادسة يجب أن تُحذف، إن كانت خامسةً إن الألف المقصورة خامسة، نضيف، فالأصل فيها أنها تُحذف، الأصل في الألف المقصورة الخامسة أنها تُحذف، نحو" قرقر" اسم مكان، تصغره فتقول: "قريقر".

وهذا قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَلِــفُ الْتَّأْنِيْــثِ ذُو الْقَصْــرِ مَتَــى ... زَادَ عَلَــى أَرْبَعَــةٍ لَــنْ يُثْبَتَــا

ألف التأنيث المقصورة إذا زاد عن أربعة، إذا كانت خامسةً أو سادسة لن تثبت أي يجب أن تُحذف، وإن كانت ألف التأنيث المقصورة خامسةً وثالث الاسم حرف مد، إذا كانت ألف التأنيث المقصورة خامسة إذًا فالكلمة خمسة أحرف، الخامس ألف التأنيث المقصورة، والثالث حرف مد نحو: "حبارى".

فيجوز لك أن تحذف ألف التأنيث وتبقي الألف المدية وتصغر حينئذٍ حبار، وتقول: "حبار حبير" لأن الألف ستنقلب ياء وتدغم في ياء التصغير، تقول: حُبير.

ويجوز أن تبقي ألف التأنيث وتحذف الألف المدية، فتصغر حينئذٍ فتقول: "حبيرى" بألفٍ مقصورة.

وهذا هو قول ابن مالك:

وَعِنْــدَ تَصْــغِيْرِ حُبَــارَى خَيِّــرِ ... بَــيْنَ الْحُبَيْــرَى فَــادْرِ وَالْحُبَيِّــرِ

وكلما كانت ألف التأنيث خامسة وثالث الكلمة مدًا جاز لك فيها الوجهان.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَارْدُدْ لأَصْــلِ ثَانِيًــا لَيْنًــا قُلِــبْ ... فَقِيْمَــةً صَــيِّرْ قُوَيْمَــةً تُصِــبْ
وَشَــذَّ فِــي عِيْــدٍ عُيَيْــدٌ وَحُــتِمْ ... لِلْجَمْــعِ مِــنْ ذَا مَــا لِتَصْــغِيْرِ عُلِــمْ

وَالأَلِـــفُ الثَّـــانِ الْمَزِيْـــدُ يُجْعَـــلُ وَاوًا كَـذَا مَـا الأَصْـلُ فِيْـهِ يُجْهَـلُ

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات حكم ثاني المصغر إذا كان حرف اللين.

والخلاصة: أن له ثلاثة أحوال، ثاني المصغر إذا كان حرف لين فله ثلاثة أحوال:

- **الحالة الألى:** أن يكون حرف اللين أصله الواو، فيجب أن يُجرع إليه.

مثال ذلك: "قيمة" ثاني المصغر ياء، حرف لين ياء ساكنة، والياء هذه أصلها الواو أو الياء؟ هي من قوم يقوم، إذًا فالأصل الواو، الأصل "قوم" إلا إن الواو كُسِر ما قبلها قلبت ياءً.

كيف نصغر قيمة؟ "قويمة".

وباب: ما أصل الألف في باب؟ واو بدلالة قولهم "أبواب" مثلًا، كيف نصغر بابًا؟ "بويب".

- **والحالة الثانية ثاني المصغر إذا كان لينًا:** أن يكون أصله الياء.

فيجب أن يرجع إلى الياء، ومثال ذلك: "مُوقِن" اسم فاعل، الواو هنا أصلها الياء؛ لأنها من اليقين، أصلها مُيقن، إلا أن الياء إذا انضم قبلها قُلبِت واوًا "موقن"، نصغر موقن، نعدها إلى الياء "مييقن".

وناب: ثانيه ألف ما أصل الألف؟ اجمع نابًا "أنياب" أي في الأصل ياء، إذا نصغر ياء على "نييب".

بيضاء: صغر بيضةً الياء هي أصلية، صغر بيضة "بييضة"، وقولهم بويضة على خلاف القياس.

إذًا إذا كان أصل الثاني لين واوًا أعيد إلى واو، وإذا كان أصله ياء أعيد إلى

الياء.

قالوا: شذ من ذلك قول العرب من تصغير "عيدٍ عييدٌ" العيد تُصغر عيد العرب تصغر عيد على "عييد" مع أن الياء هنا ثانية، وأصلها الواو أو الياء؟ أصلها الواو لأنه من عاد يعود، سميَّ العيد عيدًا لأنه يعود، وكان القياس أن يقتال في تغيره "عويد".

إلا أن العرب التزمت بكلمة العيد جعلها يائية، مع أن أصلها الواو من عاد يعود كي لا يلتبس العود بالعود، وقالوا في عيد "عييد" وجمعوه على أعياد، وأما العود فجمعوه على أعواد وصغروه على "عويد" دفعًا للبث.

- الحالة الثالثة: للين الواقع في ثاني المصغر.

أن يكون أصله مجهولًا، لا نعرفه، هل أصله الواو أو أصله الياء، كـ "عاجٍ وساج" كلمة "عاج" لا يُعرف ما أصلها؟ وكذلك "ساج" لا يعرف ما أصل الألف فيها.

وكذلك لو كان حرف اللين زائدًا، أي ليس أصلًا وإنما كان زائدًا، كـ "ضارب وكاتب" الألف في "ضارب وكات" زائدة.

فما حكم حرف اللين حينئذٍ؟ يُقلب واوًا، وهذا مطرد في الأبواب، الألف إذا كانت مجهولة الأصل فإنها تقلب واوًا فتقول في تصغير عاج: "عويج"، وفي تصغير ساج: "سويج"، وفي تصغير ضارب: "ضويرب"، وفي تصغير كاتبٍ: "كويتب"، عالم: "عويلم"، فاعل: تصغر على "فويعل".

الخلاصة: أن حرف اللين الواقع في ثاني المصغر، حرف اللين إذا كان في ثاني المصغر يقلب واوًا، إلا في حالةٍ واحدة إذا كان أصله الياء، إذا كان أصله الياء فيُجعل ياءً، مثل بيضة "بييضة" وموقن "ميقن".

وإذا كان أصله الواو يُقلب واوًا، وإذا كان أصله مجهولًا يقلب واوًا، وإذا كان زائدًا يُقلب واوًا، **هذا هو قول ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِيًا لَيْنًا قُلِبْ فَقِيْمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ
وَشَذَّ فِي عِيْدٍ عُيَيْدٌ وَحُتِمْ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيْرٍ عُلِمْ
وَالأَلِفُ الثَّانِ الْمَزِيْدُ يُجْعَلُ وَاوًا كَذَا مَا الأَصْلُ فِيْهِ يُجْهَلُ

هذا المزيد واوًا، فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيْرٍ عُلِمْ

يقول: إن اللين إذا وقع ثاني المجموع جمع تكسير فحكمه كحكمه في التصغير هنا، فباب يُجمع جمع تكسير على أبواب، فنرجع الألف إلى الواو.

وناب: على "أنياب" نرجع الألف إلى الياء.

وضارب: إلى "ضوارب" نرجع الألف إلى الواو وهكذا.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَكَمِّلِ الْمَنْقُوْصَ فِي التَّصْغِيْرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَمَا

يريد بالمنقوص هنا ما حُذِف منه حرف، لا يريد الاسم المنقوص وإنما يريد ما حُذِف منه حرف، الذي حُذِف منه حرف، ما حكمه عند التصغير؟

حكمه عند التصغير أن تعيد إليه ما حُذِف منه، فـ "دم" اسم على حرفين أكيد الحرف الثالث محذوف، لأننا عرفنا أن الاسم المعرب لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن ستة، والمحذوف لامه الواو، أصله "دمو".

نعيده فنقول: "دميٌّ"، ستعود الواو ثم تقلب ياءً وتدغم في ياء التصغير.

و"شف": لامها هاء محذوفة، فيقول في تصغير "شف": "شفيهة" كما في

المنسوب، إذا أردت أن تنسب "شف" تقول "شفهي"، تعيد المحذوف أيضًا.

وكذلك في الجمع جمع التكسير، فإنك تجمع "شف" على "شفاه"، وهكذا المحذوف يعيده الجمع، ويعيده التصغير، والنسب وما إلى ذلك.

كلمة "شف" المحذوف منها اللام، والمشهور أن اللام المحذوفة هاء، وقال بعضهم أن اللام المحذوفة واو، ولهذا يقال في النسب "شفهي أو شفوي" لكن الأفضل "شفهي" لأن قول الجمهور أن الأصل المحذوف هي الهاء.

أنت لا تقل به ولو سُئِلت قل شفهي، لو قالها آخر أو كتبها يقول هذا على الوجه المرجوح.

وعد، وعدته عد صدق، "العد" من الوعد، أصله وعد حُذفت الواو وعوض عنها بالتاء، صغر "عد" أعد المحذوف الواو صارت وعد ثم صغره وعيد.

و"يد": يدٌ "يدية" نعيد المحذوف ثم نأتي بتاء التأنيث سنعرف لماذا نأتي بتاء التأنيث يد "يدية".

ماء: وهذا مثال ابن مالك "ماءٌ" من الكلمات المشهور يجب أن نعرف ماذا حذف لها وما الغرض يعني تتساهل في تغيير المشهور لأنه معروف فتسهله بإحداث تغييرات فيه، ماءٌ أصله "موهٌ" والدليل على ذلك أنه يُجمع على "أمواه، ومياه" الأصل: "موهٌ".

ما الذي حدث؟ الواو تحركت وانفتح ما قبلها، وقلبت ألفًا وهذا مطرد يأتي في الإبدال، الواو والياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، "موهٌ" اقلب الواو ألف ستكون "ماه"، الهاء هنا ضعيفة، وأشبه بالواو والياء إذا تطرفتا بعد الألف في باب الإعلال أن الواو والياء إذا تطرفتا بعد ألف ينقلبان إلى همزة، مثل "سماء" أصلها "سماو" وبناء أصلها "بناي".

إذًا ماء أصلها "موهٌ" قلبت الواو ألفًا صارت ماه، ثم قلبت الهمزة صارت "ماءٌ" صغر ماءً "مويه"، كيف تصغر ماءً على "مويه"؟

تعيد الأصول الألف عادت إلى أصلها الواو، ثم زدت ياء التصغير، ثم عادت الهمزة إلى الهاء "مويه"، "مويه" هذا لفظ عامي "لمويه" العامة يقولون "مويه" حرفوا هذا.

إذًا ما حكم المصغر المنقوص أي الذي حُذِف منه شيء؟ يجب أن يعاد إليه المحذوف بعد تصغيره إلا إذا كان المنقوص الذي حُذِف منه على ثلاثة أحرف وليس فيه فاء التأنيث.

إذا حذفت مثل الرباعية، والخماسية، حذفت منها فصارت ثلاثية، وليس فيها تاء التأنيث حينئذٍ لا تعد إليها المحذوف، ومن ذلك قولهم: "شاك السلاح" "محمد شاك" يعنون به "شاكي"، فكيف تصغر "شاك" على ذلك؟ "شويك".

لو قيل لك صغر "شاكي" الشاكي أي الذي أخذ السلاح واستعد، الشاكي، كالكاتب، كاتب كويتب، والشاكي: "شويكي"، لكن "شاك" حذفت الياء منها تقول شاك السلاح محمدٌ، رأيت رجلًا شاك السلاح بحذف الياء تصغره فتقول: "شويك".

كلمة "شاك" يحذفون منها الياء، ولو ذكرت الياء صح لأنه الأصل، كقاضي ورامي.

تحذف الياء مطلقًا سواء بعدها ساكن أو لا، وجاء رجلٌ شاك السلاح، رأيت رجلًا شاك السلاح، لكن لو كانت الياء ثابتة لو قلت رأيت رجلًا شاكيَّ السلاح، على أنه نعت منصوب بالفتحة، والياء لا تهتم مع الفتحة، وهكذا، لكن يلتزمون بحذف الياء.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَـــنْ بِتَــرْخِيْم يُصَـــغِّرُ اكْتَفَـــى ... بِالأَصْـلِ كَـالْعُطَيْفِ يَعْنِـي الْمِعْطَفَـا

في هذا البيت ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يسمى بتصغير الترخيم، من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم، وهو تصغير الكلمة بعد حذف الحروف الزائدة، تصغر الكلمة بناءً على حروفها الأصلية فقط، تحذف الحروف الزائدة، وتبقي الحروف الأصلية ثم تصغرها بناءً على ذلك.

فإن كانت الكلمة، وإن كان الاسم حينئذٍ مذكرًا، جردت المصغر من تاء التأنيث، نحو معطف تصغيره مُعيطف، وتصغير الترخيم تحذف الميم وتبقي العين، والطاء والفاء فتصغره على عطيف.

وكذلك "حميد" هو تصغير ترخيم لأحمد وحماد ومحمود وحمود ومحمد؛ لأن هذه كلمات إذا حذفت منها الحروف الزائدة بقيت على الحاء والميم والدال فتصغر على "حميد" مع أن أحمد تصغيرها على "أحيمد" وحماد تصغيرها على "حميميد" ومحمود تصغيرها على: "محيميد" وحمود تصغيرها على: "حميد" ومحمد تصغيرها على: "محيميد".

وكذلك "عمير" تصغير ترخيم لعمار وعامر، لأن الأصول العين والميم والراء.

وأما عمر: فإن "عُميرًا" تصغير قياسي له.

قرطاس: صغره قياسًا، "قريطيس"، صغره تصغير ترخيم: "قريطس"، فقد تصغر قرطس.

عصفور: تصغير قياسي "عصيفير"، تصغير ترخيم فقط العين والصاد والفاء والراء، وتقول: "عصيفر"، هذا عصيفر.

وإذا كان الاسم مذكرًا جُرد من تاء التأنيث، إذا كان الاسم الذي صغرته تصغير ترخيم مؤنثًا تصغره تصغير ترخيم وتضيف إليه تاء التأنيث، فتصغر "حبلى" قياسًا على "حبيلة"، وتصغير ترخيم تصغر الحاء والباء واللام وتضيف تاء التأنيث، فتقول: "حبيلة".

حمراء: "حميراء" وتصغير ترخيم "حميره".

سعاد: تصغره على سعييد، وتصغير ترخيم "سُعيدة".

فاطمة: على "فويطم" أو "فويطمة" وتصغير ترخيم على "فطيمة" الفاء والطاء والميم فطيمة، ثم تأتي بالتاء فطيمة، هذا يسمى تصغير ترخيم، وهو قياس المطرد.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

اخْـتِمْ بِتَـا الْتَّأْنِيْـثِ مَـا صَـغَّرْتَ مِـنْ ... مُؤنَّـــثٍ عَـــارٍ ثُلاَثِـــيٍّ كَسِـــنّ
مَـا لَـمْ يَكُـنْ بِالْتَّـا يُـرَى ذَا لَـبْسِ ... كَشَـــجَرٍ وَبَقَـــرٍ وَخَمْـــسِ
وُشَـــذَّ تَـــرْكٌ دُوْنَ لَـــبْسٍ وَنَـــدَرْ ... لَحَـاقُ تَـا فِيْمَـا ثُلاَثِيًّـا كَثَـرْ

يقول من أحكام التصغير أي الأحكام الخاصة بالتصغير أن الثلاثي المؤنث تأنيثًا معنويًا أي ليس فيه علامة تأنيث لا تاء ولا ألف، مثل شمس وهند، يجب عند تصغيره أن تؤنثه بتاء التأنيث أن تلحقه بتاء التأنيث.

هو ما في الأصل تاء تأنيث، لكن إذا صغرته يجب أن تعيد تاء التأنيث وهذا يدل على أن تاء التأنيث موجودة في هند، وشمس، لكن غير ظاهرة.

نحو هند نصغرها على "هنيدة" لا على "هنيد"، هنيد تصغير هند اسم رجل، رجل اسمه هند نصغره على "هنيد"، لكن امرأة اسمها هند نصغرها على: "هنيدة".

والشمس نصغرها على "شميسة"، والعين: "عيينة"، والأذن "أذينة" والسن وهو مثال ابن مالك "سنينة"، ما تقول: "سنين" بل "سنينة"، والدار: "دويرة" لأن الألف في دار أصلها واو، دوير، ثم تأتي بالتاء دويرة، ويد اللام محذوفة تعيدها، ثم تأتي بتاء التأنيث: "يدية"، و"عصا": "عصية" الألف تردها ياء وهذا سبق ثم تأتي بالتاء "عصية"، إذًا الثلاثي المؤنث تأنيثًا معنويًا بلا علامة تأنيث إذا صغرته تلحقه بتاء التأنيث.

إلا إذا سبب التاء لبسًا، إذا سبب تاء التأنيث لبسًا مع هذا المصغر لبسًا فلا يجوز أن تأتي بها، **وهذا قول ابن مالك:**

مَا لَمْ يَكُنْ بِالْتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسِ

يقال شجرة، وشجر، صغر شجرة: "شجيرة"، صغر شجر: "شجير"، ولو قلت في شجيرة وأعدت التاء لالتبس تصغير شجر بتصغير شجرة.

وكذلك بقر وبقرة، نقول في بقرةٍ "بقيرة"، وفي بقرٍ "بقير".

وكذلك في خمسٍ وخمسةٍ نقول في خمسٍ "خميس" وفي خمسةٍ "خميسة".

هذا هو الأصل المطرد الكثير بكلام العرب، ومع ذلك فقد جاء بالسماع كلمة قليلة صُغِر ففيها الثلاثي المؤنث تأنيثًا معنويًا ولم يُلحق بالتاء، قالوا في تصغير فرسٍ "فريس" وفي تصغير حرب "حريب".

فهذا قول ابن مالك:

وَشَذَّ تَرْكُ دُوْنَ لَبْسٍ وَنَدَرْ لَحَاقُ تَا فِيْمَا ثُلاَثِيًّا كَثَرْ

كذلك تصغير عشاء، قالت العرب في تصغيره "عشيشية" وأتوا بالتاء مع أنه الاسم ثلاثي عشاء، فهذا أيضًا مما خالف فيه القياس وهذا قوله:

وَنَدَرْ لَحَاقُ تَا فِيْمَا ثُلاَثِيًّا كَثَرْ

أي ما لم يكن ثلاثيًا، ثم ختم رَحِمَهُ ٱللَّهُ الباب بقوله:

وَصَغَّرُوَا شُذُوْذًا الَّذِي الَّتِي وَذَا مَعَ الْفُرُوْع مِنْهَا تَا وَتِي

سبق أن التصغير من خواص الأسماء المعربة فلا تصغر المبنيات، كالضمائر وغيرها، وشذَ من تصغير المبنيات أن العرب صغروا الذي وفروعه، وصغروا اسم الإشارة ذا وفروعه، وصغروا الأسماء الموصولة، الذي وفروعه، صغروا الذي فقالوا: "الذيَّى" بتشديد الياء وألف مقصورة.

طبعًا لم يصغروها على القياس، القياس أن يُضم الأول، فلم يقولون الذيى وإنما قالوا: "الذيَّى"، قال الصرفيون انحرف العرب بالقياس للتصغير هنا لأن قياس المبني ليس قياسيًا، فناسب هذا هذا.

وقالوا في تصغير التي "التيَّى" بياءٍ مشددة وألف مقصورة، وكذلك في المثنى والجمع، قالوا اللذان "والذيون" و"اللاتيات".

وقالوا في أسماء الإشارة في تصغير "ذا" "ذيَّى" بياءٍ مشددة وألف مقصورة، قالوا: "ذيَّى" زيدٌ، وفي المثنى "ذيان"، وقالوا في تصغير "تا" تا هندٌ قالوا: "تيَّى" بتشديد الياء وألف مقصورة، "تيَّى هندٌ"، والتثنية "تيان".

وقالوا في تصغير "أولاء": "أوليَّى" ومن ذلك قول الشاعر في البيت المشهور: "**ياما أُمَيْلِح غزلانًا شدن لنا من هوليائكن الضال والسمر**"؛ وفي البيت شاهدان الأول: "ياما أميلح" فصغر أفعل التعجب وهو فعل، وهذا شاذ، والثاني في قوله: "هولائكن" فصغر اسم الإشارة المبني وهذا أيضًا شاذ.

قال الشاعر: **" يَابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي أنت أودعتني لكربٍ عصيبٍ"**؛ الشاهد في قوله: "شقيق" هو تصغير شقيق تصغيرًا قياسيًا.

وقال الآخر: **" بَعْدَ اللَّتيَّا وَالَّتِي إذا علتها أنفس تردّت"**؛ أي إذ علنتها أنفس

تردتِ، الشاهد في قوله: "بعد اللتيا والتي" تصغير شاذٌ للتي يقال بعد التيى أو بعد الذيى، أي بعد الجهد الشديد، كذا الأمر.

طالب: (@١٠١:٥٨).

الشيخ: هذا خطأ إن بعض الناس يقول بعد اللُتيا وهذا خطأ، أي المسموع عن العرب اللتيا، هذا المسموع عن العرب، لكن هؤلاء قاسوا على قياس التصغير، فضموا الأول والسماع لا يغير.

أختم بملحوظة: وهو اسم كذاب اليمامة الذي ادعى النبوة، ما اسمه؟ مسيلَمَة أو مسيلِمة، وهذا من الخطأ الشائع أن يقال مسيلَمَة، ما في مسيلَمَة، اسمه مسيلِمة الكذاب على وزن فعيعلة.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السابع والعشرون بعد المائة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِيْنَ والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وَعَلَى آلِهِ وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة ليلة الاثنين الرابع عشر من شهر جمادى الآخرة، من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

نحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السابع والعشرين بعد المائة من دروس شرح الألفية لابن مالك – عليه رحمة الله-:

وصلنا يا إخوان إلى

باب النسب

الذي عقد ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ستة وعشرين بيتًا، نبدأ الدرس بقراءة هذه الأبيات.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

النَّسَبُ

٨٥٥.يَاءً كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلْنَّسَبْ   وَكُلُّ مَا تَلِيْهِ كَسْرُهُ وَجَبْ
٨٥٦.وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا   تَأْنِيْثٍ أَوْ مَدَّتَهُ لاَ تُثْبِتَا
٨٥٧.وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ   فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ
٨٥٨.لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ وَالأَصْلِيِّ مَا   لَهَا وللأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى
٨٥٩.وَالأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ   كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ
٨٦٠.وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ   قَلْبٍ وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّ
٨٦١.وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا وَفَعِلْ   وَفُعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفِعِلْ
٨٦٢.وَقِيْلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ   وَاخْتِيْرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ
٨٦٣.وَنَحْوُ حَيٍّ فَتْحُ ثَانِيْهِ يَجِبْ   وَارْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ
٨٦٤.وَعَلَمَ الْتَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلْنَّسَبْ   وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيْحٍ وَجَبْ
٨٦٥.وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ   وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُوْلاً بِالأَلِفْ
٨٦٦.وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيْلَةَ الْتُزِمْ   وَفُعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَةٍ حُتِمْ
٨٦٧.وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لاَمٍ عَرِيَا   مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا الْتَّا أُوْلِيَا
٨٦٨.وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالْطَّوِيْلَهْ   وَهكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيْلَهْ
٨٦٩.وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي الْنَّسَبْ   مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ
٨٧٠.وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا   رُكِّبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا
٨٧١.إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوَ أَبْ   أَوْ مَالَهُ الْتَّعْرِيْفُ بِالْثَّانِي وَجَبْ
٨٧٢.فِيْمَا سِوَى هذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ   مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ
٨٧٣.وَاجْبُرْ بِرَدِّ الْلاَّمِ مَا مِنْهُ حُذِفْ   جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ
٨٧٤.فِي جَمْعَي الْتَّصْحِيْحِ أَوْ فِي   وَحَقُّ مَجْبُوْرٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ
٨٧٥.وَبِأَخٍ أُخْتًا وَبِابْنٍ بِنْتَا   أَلْحِقْ وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا
٨٧٦.وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي   ثَانِيْهِ ذُوْ لِيْنٍ كَلاَ وَلاَئِي

٨٧٧.وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ مَا الْفَا عَدِمْ فَجَبْرُهُ وَفَتحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ
٨٧٨.وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ
٨٧٩.وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ
٨٨٠.وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

هذا هو باب النسب وهو كما ترون من أبواب التصريف، باب النسب المشهور أنه من باب التصريف، وبعضهم يدخله في أبواب النحو، لأن له أثرًا في الإعراب، فالإعراب كما سيأتي ينتقل من الاسم المنسوب إليه "كبحرٍ" إلى الاسم المنسوب، "كبحري".

فالإعراب في "بحرٍ" على الراء، تقول ذا بحرٌ ورأيت بحرًا، وسبحت في بحرٍ.

فإذ نسبت وقلت بحريٌ انتقل الإعراب إلى الياء، فقلت هذا بحريٌ ورأيت بحريًا، ولهذا يذكره بعضهم في أبواب النحو، وإن كان الأكثر يجعلونه من أبواب التصريف.

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول هذا الباب:

يَاءً كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلْنَّسَبْ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذا أردت أن تنسب شيئًا إلى اسمٍ فإنك تُلحق بهذا الاسم ياءً مشددة، مكسورًا ما قبلها، وقوله: (يَاءً كَيَا الْكُرْسِيِّ)؛ أي أنها ياءٌ مشددة زائدة، كالياء التي في كرسي، وما قبلها مكسور كما في كلمة كرسي.

والنسب يكون لأشياء كثيرة:

من أشهرها النسب إلى البلد، كـ"مكيٍ، ودمشقي وسعودي" ونحو ذلك.

وإلى القبيلة: كقرشي وتميمي، وعتيبي، وعنزي، وتكون إلى العلم، كنحويٍ وبلاغيٍ.

وتكون إلى المذهب: كحنبليٍ، وشافعيٍ، ومالكيٍ وسلفيٍ وأشعريٍ.

وقد تكون إلى عمل الإنسان: كمطبعي، وسيأتي أن الأكثر في النسب إلى العمل أي إلى المهنة أن يكون على وزن فعال.

وقد تكون النسبة إلى غير ذلك كقولهم بحريٌ وزهريٌ ومنزليٌ وبيتي إلى آخره.

وبعض المتقدمين كسيبويه والمبرد يسمون هذا الباب باب الإضافة، لأنك أضفت المنسوب إلى المنسوب إليه، وبعضهم يسمونه باب النسبة.

والمشهور خاصة عند المتأخرين تسميته بباب النسب، ما الغرض من النسب؟ الغرض من النسب توضيح المنسوب أو تخصيصه، ويتضح ذلك في حكمه، عندما نذكر حكمه.

بالتأمل في عملية النسب إذا تأملت في عملية النسب تجد فيها ثلاثة تغييرات، انظر إلى النسب إلى البحر بحريٌ، التغيير الأول هو تغييرٌ لفظيٌ.

والتغيير اللفظي: في الحقيقة ثلاثة تغيرات:

- **الأول**: زيادة ياءٍ مشددةٍ آخر المنسوب.
- **والثاني**: كسر ما قبلها.
- **والثالث**: نقل الإعراب من آخر المنسوب إليه، إلى الياء المشددة، هذه تغييرات لفظية.

والتغيير الثاني: تغييرٌ معنويٌ وهو صيرورته اسمًا للمنسوب بعد أن كان اسمًا للمنسوب إليه، بحر اسمًا لذا الماء الكثير، أما بحريٌ فليس اسمًا لهذا الماء الكبير، وإنما هو للمنسوب إلى هذا البحر.

والتغيير الثالث: وهو مهم وهو تغييرٌ حكمي، حكم الاسم يختلف يتغير، فالمنسوب يُعامل معاملة الصفة المشبهة، لذا يعد من الأسماء التي تعمل عمل الفعل، فترفع الاسم الظاهر والضمير.

فإذا قلت "زيدٌ سعوديٌ أبوه، مصريةٌ أمه" فأبوه وأمه مرفوعان، مرفوعان بماذا؟ بهذا الاسم المنسوب، أي أبوه كمرفوعٌ بقولنا سعوديٌ، وأمه مرفوعة بقوله مصرية.

كيف عمل الاسم عمل الفعل هنا؟ لأن الاسم المنسوب من الأسماء العاملة عمل فعلها لأنها في حكم الصفة المشبهة، لأن قولك سعوديٌ بمعنى منسوبٌ إلى السعودية، أو منتسبٌ إلى السعودية؟ يجوز الوجهان.

المعنى متقارب، فلهذا لو قلت لك ما إعراب أبوه في قولنا "زيدٌ سعوديٌ أبوه"؟ إما أن تقول إنه فاعل على معنى منتسبٍ أبوه إلى السعودية أي ينتسب أبوه إلى السعودية.

أو نقول إنه نائب فاعل على معنى منسوبٌ أبوه إلى السعودية، أي يُنسب أبوه إلى السعودية.

الاسم المرفوع بعد الاسم المنسوب: يجوز أن تجعله فاعلًا أو نائب فاعل، وهو على كل حال في لغة العرب مرفوع.

إذًا فهذه هي التغييرات التي تصيب الكلمة عند النسبة إليها، ذكرنا من هذه التغييرات أن ما قبل ياء النسب يجب أن يكون مكسورًا، النسب لا يغير في المنسوب إليه شيئًا سوى أن تزيد ياءً مشددة وتكسر ما قبلها، هذه القاعدة الأصلية أو القاعدة العامة.

القاعدة العامة: أن النسب لا يغير الكلمة المنسوبة إليها، إلا أنك تضيف ياءً

مشددة وتكسر ما قبلها.

هذه القاعد العامة أمثلتها كثيرة جدًا، كقولنا في: بحر بحري، وفي: بيت بيتي، وفي: مسجد مسجدي، الأمثلة كثيرة جدًا وهذا هو الأصل، والأصل لا يحتاج إلى أمثلة كثيرة.

إلا أن هناك أشياء تخرج عن هذه القاعدة العامة فيصيبها تغييرٌ عند النسب إليها، هناك كلمات إذا نسبتها إليها أصابها شيءٌ من التغيير، هذه لابد أن نعرفها، وأن نحصيها إحصاءً في هذا الباب، هذا هو عمل النحوي، وهذا الذي سيفعله الآن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر القاعدة العامة سيذكر الآن التغييرات التي قد تصيب الكلمة المنسوبة إليها.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا ... تَأْنِيثٍ أوْ مَدَّتَهُ لاَ تُثْبِتَا
وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ ... فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ

ذكر في هذا البيت ثلاثة أشياء مما يُحذف، لأجل النسب:

الأول: الياء المشددة المسبوقة بأكثر من حرفين، الياء المشددة إذا كان قبلها أكثر من حرفين، ككرسيٍّ، الياء المشددة قبلها ثلاثة أحرف، أو "شافعيٍّ" الإمام الشافعي اسمه الشافعي.

فإذا أردت أن تنسب إلى ذلك قلت كرسيٌ وشافعيٌ أيضًا، إنسان ينتسب إلى المذهب الشافعي، ماذا تقول في النسبة إليه؟ تقول هذا عالمٌ شافعيٌ نسبةً إلى الإمام الشافعي أو المذهب الشافعي، أخذنا الإمام الشافعي، وحذفنا الياء المشددة، وأتينا بياء أخرى جديدة للنسب، ولا نجمع بين كل هذه الياءات.

الأمر الثاني الذي يُحذف للنسب: تاء التأنيث، إذا كانت الكلمة المنسوب إليها

مختومة بتاء تأنيث فإن التاء تُحذف، تقول في النسب إلى مكة –شرفها الله– مكيٌّ، وفي النسب إلى فاطمة فاطمي، وإلى جامعة جامعيٌّ وهكذا، وإثبات التاء في نحو ذلك خطأ.

الأمر الثالث الذي يُحذف من أجل النسب: ألف التأنيث المقصورة، فيها تفصيل هل تُحذف من المنسوب إليه أم لا تُحذف؟ أم يجوز حذفها وإبقائها؟ فيه تفصيل، وهذا التفصيل سيتكرر معنا في عدة أمور.

ولهذا انتبهوا إليه من الآن، ألف التأنيث إن كانت خامسةً فصاعدًا أي خامسة وسادسة، فإنها تُحذف، نحو "حبراء" تنسب إليها فتقول: "حباريٌّ".

وإذا كانت ألف التأنيث رابعةً وثاني الكلمة متحركًا: الكلمة أربعة أحرف الحرف الرابع ألف تأنيث مقصورة، لأن الحرف الثاني متحرك ليس ساكنًا فالحكم نفسه، يجب في الألف الحذف، كأن تنسب إلى كندا، فتقول: كنديٌّ أو تنسب إلى جمز فتقول جمزيٌّ، والجمزة نوع من أنواع السير السريع.

وإذا كانت ألف التأنيث رابعةً لكن الثاني ساكن: كلمة رباعية، الحرف الرابع ألف التأنيث ساكنة لكن الثاني ساكن، فيجوز لك أن تحذفها ويجوز لك أن تقلبها واوًا، كما في "حبلى" الألف رابعة، وثاني الكلمة ساكنة، فلك أن تحذفها فتقول "حبليٌّ".

ولك أن تقلبها واوًا فتقول: "حبلويٌّ" وهناك وجهٌ ثالث لم يذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو أن تقلب الألف واوًا، وتزيد قبلها ألفًا، فتقول: "حبلويٌّ" هذه الأوجه كلها جائزة، إذا كانت الألف رابعةً والثاني ساكنة.

مثل: "أبها" ألف التأنيث رابعة والثاني ساكنة، كيف ننسب إلى "أبها" تقول هذا رجل أبهيٌّ أو أبهويٌّ أو أبهاويٌّ، كل ذلك جائز.

أو مثل ذلك "طنطا" لك أن تقول هذا رجلٌ طنطيٌ أو طنطويٌ أو طنطاويٌ؛ كل ذلك جائز.

ألف التأنيث المقصورة، قلنا إذا كانت خامسة أو سادسة تُحذف، إذا كانت رابعة ننظر للحرف الثاني، إن كان متحركًا تُحذف، وإن كان ساكنًا جاز فيها ثلاثة أوجه:

وإن كانت ألف التأنيث المقصورة ثالثةً؟ أجعلكم تتأملون.

الجواب: مثل "هدى" الألف ليست زائدة للتأنيث بل منقلبة من أصل من "هدى يهدي" ليست زائدة للتأنيث، ألف التأنيث لا تكون إلا زائدة، لا تكون أصلًا.

مثل ماذا قبل أن نأخذ الحكم؟ ألف التأنيث لا تكون ثالثة، "لما" تقصد اسم البنت أو السواد الذي في الشفتين، هي كذلك منقلبة عن أصل.

ألف التأنيث لابد أن تكون زائدة، اتفقنا على ذلك، إذا كانت زائدة، فنحن اتفقنا من قبل وعرفنا أن الاسم لا ينقص عن ثلاثة، ولا يزيد بالزيادة عن ستة في المشهور، إذًا فأقل الأسماء ثلاثة، هذه لابد ثلاثة أحرف أصلية.

فإذا قلنا إنه ثلاثي، والثالث ألف تأنيث، معنى هذا أنها زائدة، معنى ذلك أن الكلمة ثنائية، ما يصير، إذًا ألف التأنيث لا تكون ثالثةً، إما أن تكون رابعة، وعرفنا الحكم، أو تكون خامسة فصاعدًا وعرفنا الحكم.

وكل ذلك وضحه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله:

وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا ... تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتَهُ لاَ تُثْبِتَا

ومثله أي مثل ياء الكرسي التي ذكرها: ياءً كالكرسي، يقول: ومثله، أي مثل هذه الياء لو حواه الاسم المنسوب إليه احذفه.

(**وتا تأنيثٍ**) أي احذف أيضًا تاء التأنيث.

(**أو مدته**)؛ أي مدة التأنيث ونعرف أنها إما مقصورة، وإما ممدودة، الممدودة سيأتي حكمها مادة التأنيث لا تثبت، مادة التأنيث لا تثبت، يعني تُحذف.

وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ

يعني إذا كانت ألف التأنيث تربع يعني جاءت رابعةً، ذا ثانٍ سكن: يعني الاسم ثانيه سان، فقلبها واوًا وحذفها حسن، كلاهما حسن، ونحن أضفنا الوجه الثالث الذي لم يذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

إذًا فهذه ثلاثة تغييرات تصيب المنسوب إليه:

- **قلنا حذف الياء المشددة المسبوقة بأكثر من حرفين.**
- **وحذف تاء التأنيث.**
- **وحذف ألف التأنيث المقصورة على تفصيل سبق.**

أيضًا من التغييرات التي تصيب المنسوب إليه: حذف ألف الإلحاق وحذف لألف المنقلبة عن أصل، وحذف ياء المنقوص؛ هذه ثلاثة أشياء، مع الثلاثة السابقة صارت ستة.

الثلاثة الأخيرة: ألف الإلحاق والألف المنقلبة عن أصل، ونسميها الألف الأصلية، وياء المنقوص هذه الثلاثة **يقول فيها ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ وَالأَصْلِيِّ مَا لَهَا

(**لشبهها الملحق**)؛ يعني ألف الإلحاق.

(**والأصلي**)؛ أي الألف الأصلية المنقلبة عن الأصل.

هاتان الألفان ما حكمهما؟ يقول: (**ما لها**)؛ أي لهما الذي لألف التأنيث

المقصورة على التفصيل السابق.

وِلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

(يعتمى)؛ يعني يُختار.

عرفنا أن الرباعي أن الألف الرابعة إذا كان الثاني ساكنًا جاز لك فيه الحذف والقلب، التفصيل فقط في المختار في كل الألفات.

فالألف الأصلية المختار فيها إذا وقعت رابعة أن تحذف أو تقلب؟

يقول: (وللأصلي قلبٌ يعتمي)؛ المختار في الألف الأصلية القلب، لا الحذف.

قال:

وَالأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعا أَزِلْ

(وَالأَلِفَ): أي ألف تأنيث وسبق الكلام عليها أو ألف إلحاق أو ألف أصلية إذا جاوزت أربعًا.

(وَالأَلِفَ الْجَائِزَ): أي الذي جاز أربعًا.

(أَزِل): الذي جاوز الأربعة ماذا سيكون؟ أي خامسًا فصاعدًا، الألف إذا كان خامسًا وصاعدًا فإنها تُحذف بدون تفصيل.

وَالأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ

(يَا الْمَنْقُوصِ): إذا وقعت خامسةً فإنها أيضًا تُحذف، والحذف في الياء رابعًا أحق من قلبٍ، إذًا ياء المنقوص خامسة أو سادسة تُحذف.

رابعة يجوز فيها الوجهان الحذف والقلب، لكن الخلاف بينها فقط في المختار، ما المختار في المنقوص إذا وقعت رابعةً؟ **يقول:**

وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ

إذًا حذفها هو المختار.

وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّ

يعني لو قعت الألف ثالثةً أو وقعت ياء المنقوص ثالثةً فما حكمها حينئذٍ، ليس فيها إلا القلب واوًا.

هذا شرح الأبيات، ثم الآن نأخذها بالتفصيل واحدًا واحدًا.

نبدأ بألف الإلحاق: ألف الإلحاق سبق أن شرحنا أكثر من مرة الفرق بين الألف التي للإلحاق والألف التي للتأنيث، والألف التي منقلبة عن أصل.

والرابع: الألف الأصلية، ولا بأس أن نعيد ذلك بسرعة واختصار.

فنقول: الألف الأصلية لا تكون في اسمٍ معربٍ ولا فعلٍ متصرف، قد تكون في حرف كالألف في (ما) والألف في (حتى) قد تكون في اسمٍ مبنيٍ، كـ (متى) اسم استفهام وشرط، لكنها لا تكون في اسمٍ معرب ولا فعلٍ متصرف.

هذه الألف الأصلية، الألف المنقلبة عن أصل هي الألف التي انقلبت عن واوٍ أو ياء، كالألف في سعى أصلها الياء من سعى يسعى سعيًا، وكذلك في رمى، من رمى يرمي رميًا، وكذلك التي في رحى لقوله في التثنية رحيان، وقد تكون منقلبة عن واو مثل (دعا) تقول: (يدعو)، (وسما) تقول: (يسمو)، و(عصى) بدلالة قولهم (عصوان).

الألف المنقلبة عن أصل: قد تأتي ثالثة كما رأيتم في (عصى، ورمى) وقد تأتي رابعة كما في (مسعى) وكما في (ملهى)، وقد تأتي خامسة، وقد تأتي سادسة.

أما ألف التأنيث وألف الإلحاق: فهاتان لا يكونان إلا زائدتين، لا يكونان

حرفين أصليين، والأكثر ألف التأنيث، هي الأكثر، نقول: إن الألف إذا زيدت في آخر الكلمة فالأكثر والأصل أنها للتأنيث.

وهناك ألف تزيدها العرب في أخر الأسماء ويسميها العلماء ألف الإلحاق، الإلحاق له تفصيلٌ طويل يمكن أن نطيل ونفصل في شرحه ويمكن أن نختصر في ذلك.

فخلاصة الإلحاق أن الإلحاق أن يجعل العربي كلمةً ثلاثية يأتي لكلمة ثلاثية، ثم يجعلها على وزن من أوزان الرباعي أو الخماسي، فيضطر أن يزيد فيه حرفًا أو حرفين.

فقالوا: ألحق الثلاثي بالرباعي أو الخماسي، أو يأتي إلى مكلمة رباعية فيجعلها على وزن من أوزان الخماسي فيزيد حرفًا، فيقولون: ألحق الرباعي بالخماسي، هذا هو الإلحاق، الذي يهمنا الآن فقط الألف من حروف الإلحاق.

كيف نعرف أن هذه الألف في آخر الاسم للتأنيث أو للإلحاق، الفرق في التنوين، فإذا وجدت الكلمة غير منونة فالألف على أصلها في الزيادة أنها للتأنيث، هذا هو الأصل والأكثر، وهناك كلمات قليلة زادت فيها العرب في آخرها ألفًا ومع ذلك نونتها.

أي لم تمنعها من الصرف نونتها، فقال العلماء إن الألف هذه ليست للتأنيث وإنما هي للإلحاق، كما قالوا في (علقا).

(علقا): اسم نبات البر، العرب تنون تقول هذا (علقًا)، والواحد منه (علقاةٌ) انظر كيف يأتون بتاء التأنيث بعد ألف الإلحاق (علقاةٌ) فقال العلماء لو كانت هذه الألف للتأنيث لما جاء تاء التأنيث بعدها.

۞ فدل على أن هذه الألف ليست للتأنيث بل للإلحاق:

- **الدليل الأول التنوين**، ولو كانت للتأنيث لمنعت من الصرف.
- **والثاني**: أن تاء التأنيث تلحقها.

إذًا فالأصل في الألف الزائدة في آخر الاسم أنها للتأنيث، ولا نقول إنها للإلحاق، إلا إذا وجدت الكلمة مصروفة.

بعد هذه المقدمة نعود إلى موضوعنا النسب، فنقول ألف الإلحاق تُحذف أم تبقى عند النسب؟

نقول: إن كانت خامسةً أو سادسة فإنها تُحذف.

مثال ذلك: (قالوا حبرك) (الحبرك) ذكر القراد، تعرفون القراد –أعزكم الله– الذكر منه يسمى (حبرك)، والأنثى منه تسمى (حبركاةٌ).

فمعنى ذلك أن الألف للإلحاق أو للتأنيث؟ للإلحاق، فلهذا تقول هذا (حبركًا) بالتنوين، انسب إلى (حبرك) حبركيٌ بحذف الألف.

وإن كانت ألف الإلحاق رابعةً جاز قلبها واوًا وهو المختار، وجاز حذفها، نحو: (علقا) تقول في النسب إليها: (علقيٌ وعلقاويٌ).

فإن كانت ثالثةً لا يوجد، قلنا الإلحاق وإن كان بشكل سريع، قلنا الإلحاق أن نلحق الثلاثي بالخماسي، أو أن تلحق الرباعي بالخماسي.

إذًا ما يمكن أن تكون في ألف إلحاق، الإلحاق زائدة، والزائد ما يكون ثالثًا، إذا ما في أصلًا ألف إلحاق ثالثة.

طالب: (@١١:٣٨).

الشيخ: هم قالوا لم يجدوا مثالًا لألف إلحاقٍ رابعة والثاني متحرك، فلو وجد

لكان القياس الحذف.

أما الألف الأصلية يعني الألف المنقلبة عن أصل عن واوٍ أو عن ياء، ففيها هذا التفصيل، إن كانت ثالثةً وجب قلبها واوًا، فتنسب إلى (عصى) فتقول: (عصوي)، وإلى (فتى) (فتوي).

وإن كانت الألف المنقلبة عن أصل خامسةً فصاعدًا فيجب حذفها، فتنسب إلى مصطفاء فتقول...، إن كانت خامسةً فأكثر يجب حذفها، فتقول (مصطفيٌ) هذه أخلاقٌ مصطفيةٌ.

هذا هو المشهور والمعروف، وهذا القياس، وإن كان بعض المتأخرين يثبت الواو، إما(@٥٥:٣٩) بالثلاثي ولكن حمالًا على الثلاثي، إلا أن الحمل هنا لا يستقيم، ويقولون مصطفوي، أخلاقٌ مصطفوية.

وفي النسب إلى (مستشفى): (مستشفيٌ)، وإلى مرتضى: (مرتضيٌ) كذلك، وقد تسمعون في النسب إلى مرتضى: (مرتضويٌ).

وإن كانت الألف المنقلبة عن أصل رابعةً جاز قلبها واوًا وهو المختار، وجاز حذفها، فتقول في النسب إلى ملهى: (ملهويٌ وملهيٌ)، وإلى مرعى: (مرعويٌ ومرعيٌ).

إذًا ألف الإلحاق والألف المنقلبة عن أصل حكمهما حكم ألف التأنيث المقصورة، كما شرحتنا في أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

تبقى ياء المنقوص، الاسم المنقوص إذا نسبت إليه، فإن كانت ياء المنقوص ثالثةً فحكمها أن تقلب واوًا، الحكم واحد، فتقول في النسب إلى (شجن) هذا رجلٌ شجن أي حزين، انسب إلى شجن، شجن تقول هذا (شجي)، ثم إذا نكرت تعلها إعلال قاضٍ (شجٍ)، فتسب فتقول: (شجويٌ).

ماذا فعلت بياء المنقوص؟ قلبتها واوًا، (شجويٌّ).

وهذا رجل (عمٍ) يعني أعمى، تنسب إلى (عمٍ)، فتقول: (عموي) وإن كانت ياء المنقوص خامسةً فصاعدًا، فيجب حذفها، فتقول في النسب إلى مهتدي (مهتديٌّ) وإلى مستعلي (مستعليٌّ).

وإن كانت ياء المنقوص رابعةً جاز فيها الحذف، وهو المختار، الحذف هو المختار، وجاز قلبها واوًا، وتقول في النسب إلى قاضٍ، (قاضيٌّ)، (وقاضويٌّ).

تقول: هذه أمورٌ قاضيةٌ أو أمور قاضويةٌ.

وبالنسب إلى ماضي، تقول هذه أمورٌ ماضيةٌ أو ماضويةٌ.

خلاصة ذلك: أن ألف التأنيث المقصورة، وألف الإلحاق والألف المنقلبة عن أصل وياء المنقوص أحكامها متقاربة، وإنما الخلاف في التفصيل، في المختار، المختار فيها إذا وقعت رابعةً هل هو الحذف أو القلب واوًا.

بعد ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا وَفَعِلْ ... وَفُعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفِعِلْ

سبق أنه يجب كسر ما قبل ياء النسب المشددة، هناك سؤال؟

طالب: (@٣٥:٤٤).

الشيخ: (**وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ**)؛ بعضهم يضبطها بالكسرة خطئًا، ذا اسم إشارة أي لهذا القلب، سيأتي الشرح الآن.

سبق أن ما قبل ياء النسب المشددة يجب أن يُكسر، نحو (دمشق دمشقيٌّ)، (وبحر بحريٌّ)، وهنا يتكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على حكم النسب إلى اسمٍ قبل آخره كسرة.

إذا نسبت إلى اسمٍ قبل آخره كسرة، مثل: (الشجي، والعمي) ومثل نَمر، ودُوئِل، وإبل، ما الحكم؟ يقول:

وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا

وهذا الذي جعله يذكر هذا البيت بعد البيت السابق، أن البيت السابق فيه كلام على النسب للمنقوص، والمنقوص إذا كان ثلاثيًا (كالشجي والعمي) فإن ما قبل آخره مكسور، فيدخل في هذا الحكم.

فيقول: يجب أن تقلب الكسرة فتحةً، يجب أن تقلب الكسرة التي قبل الآخر فتحةً فتقول في النسب إلى الشجي: (شجويٌ)، مع أن الجيم في المنسوب إليه مكسورة، وفي (العمي): (عموي)، وفي النسب إلى بني نمر تقول: (نمريٌ) بفتح الميم وجوبًا، وفي النسب إلى قبيلة دوئل: (دوئليٌ).

وفي النسب إلى إبل لو أردت أن تنسب إلى إبل تقول: (إبليٌ).

إذًا فهذا الحكم عام، سواء كان في المنقوص الثلاثي، ومعروف أن المنقوص المختوم بياء يأتي قبلها كسرة، إذا قبل الأخير كسرة، أو فيما سوى ذلك، كالاسم الذي على وزن فعل (كنمر)، أو فُعل كـ(دوئل) أو فعل: (كإبل).

وعليه نسأل عن حكم النسب إلى كلمة ملك، فهي على وزن فعل قبل آخره كسرة.

والجواب: أن النسب إلى ملكٍ (ملكيٌ) وجوبًا ولا يصح الكسر هنا.

هذا الحكم في الحقيقة للثلاثي، هذا الحكم للكلمة الثلاثية، التي قبل آخرها كسرة، فإذا كانت الكلمة التي قبل آخرها كسرة، غير ثلاثية، يعني رباعية، كـ تغلب، قبيلة تغلب أو مغرب أو مشرق، أو كانت خماسية أو سداسية.

مثل قزعمل، وهو الشيء القليل، فالحكم يختلف، قال النحويون: إذا لك تكن الكلمة ثلاثية، جاز لك عند النسب إليها الكسر والفتح، جاز أن تبقي الكسر، وجاز أن تفتح، جاز أن تبقي الكسر على الأصل، وجاز أن تفتح تخفيفًا.

فتقول في النسب إلى بني تغلب هذا رجلٌ (تغلبيٌ أو تغلبيٌ)، وفي النسب إلى مغرب: (مغربِيٌ أو مغرَبيٌ)، وكذلك إلى مشرق.

فهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا

أي أولِ ذا القلب الذي ذكرناه قبل قليل في المنقوص الثلاثي، أوله انفتاحًا.

وَفَعِلْ وَفُعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفِعِلْ

أي عينهما المكسورة افتح، وفعل.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَقِيْلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ وَاخْتِيْرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ

الآن سيبدأ بتفصيل الكلام على المختوم بياءٍ مشددة، سيفصل الكلام على المختوم بياءٍ مشددة، وسبق أن ذكر قاعدة عامة في المختوم بياء مشددة، فقال: إن المختوم بياءٍ مشددة، إذا سُبِق بأكثر من حرفين، فيجب أن نحذف الياء المشددة، (ككرسيٍ وشافعيٍ).

الآن سيفصل، فيقول: بعض العرب يعمم هذه القاعدة، أن الياء المشددة إذا سُبقت بأكثر من حرفين فيجب أن تُحذف الياء المشددة، وبعض العرب يُفصل، فينظر إلى هذه الياء المشددة، **الياء المشددة عبارة عن ياءين:**

- **الأولى ساكنة.**

- والثانية متحركة.

قلنا إن بعض العرب يفرق بين الياء المشددة، إذا سبقت بأكثر من حرفين، فينظر في هاتين الياءين، فإن كانتا زائدتين، كبقية العرب يحذفهما، كما في كرسيٍ وشافعيٍ، وإن كانت إحدى الياءين أصليةً والأخرى زائدة، كما في مرميٍ ومرعيٍ ومهديٍ.

يجوز فيها الوجهان:

- الحذف كبقية العرب.
- وإبقاء الياء الأصلية مع حذف الياء الزائدة.

فعند الحذف يقول كبقية العرب في النسب إلى مرمي (مرميٌ)، وعلى الوجه الثاني عندما يبقي الياء الأصلية، ويحذف الزائدة، يقول: (مرمويٌ)، لأنها من رمى يرمي، فالياء أصلية.

(مرميٌ) والياء الثانية من أين جاءت؟ جاءت من واو مفعول لأنه اسم مفعول (مرموي) إلا أن اسم المفعول من معتل اللام يكون بإدغام اللام بولو مفعول مع قلب الواو ياءً، تقول: مرميٌ هدى يهدي، فأنت هادي وهو: (مهديٌ)، وهكذا.

إذًا فإحدى الياءين أصلية فيبقيها، (مرميٌ) يبقيها ويقلبها واوًا على القاعدة، فيقول: (مرمويٌ)، هذا الوجه الذي يجيزه بعض العرب هو وجهٌ قليلٌ عندهم، ليس بمختار، ولكنه قليل، ولهذا قال ابن مالك:

وَقِيْلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ

أي بعض العرب يقولون مرمويٌ ومع ذلك اختير في استعمالهم مرميُ، مثل ذلك مسقيٌ، لو نسبت إليه قلت (مسقيٌ) عند جمهور العرب وعند هؤلاء تقول

على المشهور (مسقيٌّ) وعلى غير المشهور (مسقويٌّ).

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَنَحْـوُ حَـيٍّ فَـتْحُ ثَانِيْـهِ يَجِـبْ وَارْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُـنْ عَنْـهُ قُلِـبْ

قلنا إن ابن مالك مازال يتكلم عن حكم الياء المشددة في آخر المنسوب إليه، فالآن يتكلم على الاسم المختوم بياءٍ مشددة المسبوقة بحرفٍ واحد، لو كان الاسم مختومًا بياءٍ مشددة قبلها حرفٍ واحد نحو حيٍ، وطين، وشيٍ مصدر (شوى يشوي شيًا).

فإذا أردت أن تنسب إلى ذلك، **يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ**: الياء المشددة عبارة عن ياءين، إذا كانت ياء مشددة وقبلها حرف يعني أن كلمة مكونة من ثلاثة أحرف، إذًا هذه الأحرف الثلاثة كلها أصلية.

فيقول الحرف الثاني وهو الياء الأولى يجب أن تعادل أصلها، إن كانت ياءً تبقى ياءً، وإن كانت واوًا تعاد إلى الواو، هذه الياء الأولى.

والياء الثانية: الياء الثانية على القاعدة: يجب أن تقلب واوًا مطلقًا على القاعدة، فتنسيب إلى حيٍ: فتقول (حيويٌّ) لأن حي من قولك (حييى) إذًا فالأصل ياء فتبقي الياء وأما الياء الثانية فتقلبها واوًا (حيويٌّ)، هذه أمورٌ حيوية.

وطيٌّ؟ من قولهم (طوي)، إذًا فالياء الأولى أصلها واو، فتعيدها إلى الواو، فتقول في النسب إلى طيٍ (طوويٌّ)، (وشيٍ) مصدر (شوى يشوي)؟ إذًا ياء الأولى أصلها واو، فتنسب إليها فتقول: (شوويٌّ).

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَعَلَـمَ الْتَّثْنِيَـةِ احْـذِفْ لِلْنَّسَـبْ وَمِثْـلُ ذَا فِـي جَمْـعِ تَصْـحِيْحٍ وَجَـبْ

إن كنتم معي فكم ذكرنا من شيءٍ يُحذف لأجل النسب؟ نحن قلنا ابن مالك

بعد البيت الأول سيبدأ بذكر **الأشياء التي تُحذف من أجل النسب، ذكرنا:**

- **الياء المشددة إذا سبقت بأكثر من حرفين.**
- **وتاء التأنيث.**
- **وألف التأنيث المقصورة على التفصيل.**
- **وألف الإلحاق.**
- **والألف المنقلبة عن أصل.**
- **وياء المنقوص.**

هذه ستة أشياء، السابع والثامن مما يُحذف لأجل النسب ما ذكر في هذا البيت.

- **السابع: علامة التثنية يعني حروف التثنية.**
- **والثامن: علامة جمع التصحيح، جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم.**

يعني حروف الجمع، من المعلوم يا إخوان أنه يجوز أن تسمي بالمثنى، وأن تسميَّ بجمعٍ سالم، كأن تسمي رجلًا (زيدان)، أو تسميه (زيدون)، أو تسميه (هندات).

العلم لك أن تنقل إليه من جميع أبواب اللغة، فإذا سميته (زيدان أو زيدون أو هندات)، فسبق في باب المثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم حكم المسمى بالمثنى وبجمع المذكر السالم وبجمع المؤنث السالم.

وخلاصة ذلك: أن المسمى بالمثنى وبجمع المذكر السالم وبجمع المؤنث السالم يجوز لك فيه أن تعربه إعراب المثنى والجمع، فتقول: جاء زيدان، تقصد هذا الرجل، وجاء زيدون، وجاء هندات، ورأيت أو سلمت على زيدين، تقصد

هذا الرجل، وزيدين وهنداتٍ، إذًا تعامله معاملة المثنى وجمع المذكر السالم.

على هذه اللغة، سميته بالمثنى أو بالجمع لكن أعربته إعراب المثنى أو الجمع، أنت أعربته إعراب المثنى والجمع ولذلك لأنك ما اعتبرت، ما اعتدت بحروف التثنية والجمع.

لو نسبت إليه على هذه اللغة، فإنك عند النسب إليه ستحذف حروف التثنية والجمع، لأنك أصلًا ما اعتددت بها بالإعراب، فتنسب إلى رجلٍ اسمه زيدان، فتقول: (زيديٌ)، وكذلك إلى رجل اسمه زيدون (زيديٌ)، وإلى رجل اسمه هندات (هنديٌ).

ولك في الإعراب أن تخرجه عن إعراب المثنى والجمع، **فلك في المثنى أن تلزمه الألف**، وتعربه إعراب الممنوع من الصرف، فتقول: جاء زيدان، ورأيت زيدان، وسلمت على زيدان.

أو تلزمه الياء: وتبقي الإعراب على النون، فتقول: جاء زيدينٌ، ورأيت زيدينًا وسلمت على زيدينٍ.

ولك في المسمى بجمع المؤنث السالم وجوه:

منها أن تلزمه الواو أو الياء وتبقي الإعراب على النون، فتقول جاء زيدون، ورأيت زيدونًا وسلمت على زيدونٍ.

ولك في المسمى بجمع المؤنث السالم أن تعربه إعراب الممنوع من الصرف، فتقول جاء هندات، ورأيت هندات، وسلمت على هندات.

المهم لك في الوجه الثاني أن تخرجه عن إعراب المثنى والجمع، فإذا أخرجته عن إعراب المثنى والجمع فكيف تنسب إليه؟ عندما أخرجته من إعراب المثنى والجمع معنى ذلك أنك اعتددت بحروف التثنية والجمع، وعند النسب إليه يجب

أن تبقيَّ حروف التثنية والجمع، فتنسب إلى رجلٍ اسمه زيدان، فتقول: زيدانيٌّ، وإلى رجلٍ اسمه زيدون فتقول: زيدونيٌّ، وإلى رجلٍ اسمه هندات فتقول هنداتيٌّ.

نطبق هذه القواعد على بعض الألفاظ المعاصرة المشهورة.

لو نسبنا إلى دولة البحرين، كيف ننسب؟ كما أعربناها إعراب المثنى وهذا جائزٌ فيها، فإنك تقول: هذا (رجلٌ بحريٌّ)، وإن ألزمتها الياء وأبقيت الإعراب على النون يجب أن تقول: (هذا رجلٌ بحرانيٌّ) بإثبات الياء والنون.

فلسطين: على مسمى بجمع المذكر السالم الذي يقول فيها فلسطين وفلسطون، فإن أعربتها إعراب جمع المذكر السالم قلت (فلسطيٌ) وإن ألزمتها الياء وأبقين الإعراب على النون (فلسطينيٌ).

وللكلام بقية.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، كنا توقفنا عند قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَعَلَمَ الْتَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلْنَّسَبْ ... وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيْحٍ وَجَبْ

شرحنا ذلك وعرفنا أنك إذا أعربت المسمى بالمثنى والجمع إعراب المثنى والجمع وجب أن تحذف حروف التثنية والجمع، وإذا لم تعرب المسمى بالمثنى والجمع إعراب المثنى والجمع وجب أن تبقيَّ حروف التثنية والجمع.

طالب: (@٠٨:٦٧).

الشيخ: كنا فصلنا ذلك عندما تكلنا على الإعراب الفرعي أو إعراب العلامات الفرعية، وقلنا إن هذه الأوجه جائزة بشرط عدم الإلباس إذا أوقع شيءٌ منها في إلباس، فالذي يوقع في إلباس يجب أن يُجتنب، فإذا لم يوقع شيئًا منها في إلباس فهي جائزة من حيث الجواز.

أي اللغة جاءت بكل ذلك، وإن كان العرف عند كثيرٍ من المتأخرين، أقصد عرف الناس، لا يعربونها إعراب المثنى والجمع، وإنما يلزمونها ما وضعوه عند التسمية.

فإذا سمى ولده حسنين فيلزمه الياء، ما يقول جاء حسنان، وإن كان هذا جائزًا في اللغة، ولكنه يلزمه جاء حسنين ورأيت حسنين، وسلمت على حسنين.

وهكذا لو سماه مثلًا بالألف لو سماه مثلًا زيدان، فهذا هو الأبعد عن اللبث، لكن لو أعربه إعراب المثنى والجمع لجاز.

طالب: (@٦٨:٣٨).

الشيخ: الحكاية هذا وجهٌ آخر، قلنا المثنى إما أن تعربه إعراب المثنى، وإما أن تمنعه من الصرف وتلزمه الألف، ووجهٌ ثالث سيذكره النحويون وهو أن تلزمه الياء وتبقي الإعراب على النون، وهذا وارد في الشواهد، كما في قولهم (البحرين) كما في قولهم (يوم الاثنين).

والمسمى بالجمع ذكرنا في أكثر من وجه، وكذلك المسمى بجمع المثنى فيه وجهان، حصلنا الكلام عليها في ذلك الوقت، أما الحكاية.

الحكاية إنما تكون في الجمل، لا تكون في المفردات، وورودها في المفردات شاذ.

نحن طبقنا على كلمة البحرين، وعلى فلسطين، بقي أن نطبق على أذرعات، وهي اسم مدينة في الشام، فأذرعات مما سميَّ بالمجموع بالألف والتاء فلك في النسبة إليها أن تقول: أذرعات أذرعيٌ، ولك أن تقول: أذرعاتيٌ.

هذا كله من حيث الإزدواج اللغوي، لكن لو رأينا في الواقع التاريخي، لوجدنا أن فلسطين يُنسب إليها (فلسطينيٌ) ويندر أن يقال (فلسطيٌ)، وأما أذرعات فإن النسبة المشهور إليها: (أذرعيٌ)، ولا يقال (أذرعاتيٌ) وإن كان هذا جائزًا.

ولهذا الذي لا يتقن هذه الأمور ثم يبحث عن عالم عن ترجمة عالم الأذرعي، أكثر من عالم نُسِب إليها، يُنسب إليها الأذرعي، فيبحث لا يجد المنسوب إليه،

لأنه يبحث عن أذرعي، وهي (أذرعات).

ومثل ذلك ما سيأتي في النسب إلى (بعلبك) مثلًا الإمام أبو الفتح البعلي، علماء كثيرون نسبوا البعلي منهم أبو الفتح البعلي النحوي المشهور، هو منسوب إلى (بعلبك) لكن الذي لا يعرف أن هذه نسبة إلى مركب سيبحث عن كلمة (بعل)، والصحيح أنه نُسب إلى مدينة (بعلبك).

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولًا بِالأَلِفْ

نقول لو أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قدم هذا البيت على البيت الذي قبله لكان أفضل، لكي يصل الكلام على الياء المشددة، لأنه فصل بحذف علم التثنية والجمع.

وهذا البيت هو أيضًا يتكلم فيه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن النسب الاسم الذي قبل آخره ياءٌ مشددةٌ مكسورة، البيت يتكلم فيه ابن مالك على حكم النسب، إلى الاسم الذي قبل آخره ياء مشددةٌ مكسورة، مثل (طيب، وسيد، وميت) ونحو ذلك.

يقول: يجب حذف الياء المكسورة، وإبقاء الياء الساكنة، الياء المشددة المكسورة عبارة عن ياءين، الأولى ساكنة، والثانية مكسورة، يقول: يجب أن تبقي الياء الساكنة، وأن تحذف الياء المكسورة، فتقول في النسب إلى طيب (طيبيٌ).

وفي النسب إلى سيد (سيديٌ) وهكذا، النسب إلى سيد (سيديٌ).

وشذ قول العرب طائيٌ النسب إلى طيء، طيء اسم القبيلة قبل آخره ياء مشددة، فكان القياس أن يقول في النسب إليه (طيئيٌ) ولكنهم قالوا: (طائيٌ) أي ماذا فعلوا بالياء الساكنة، حذفوها أم قلبوها ألفًا؟ قلبوها ألفًا.

فهذا هو قول ابن مالك:

وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ ... وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولًا بِالألِفْ

إذا كان الاسم مختومًا بياء...، إذا كان الاسم قبل آخره ياءٌ مشددةٌ مفتوحة ليست مكسورة مفتوحة، قالوا مثل: (هبيخ) هذا ولدٌ هبيخٌ أي ممتلئ -ما شاء الله- صحة وعافية يقول: غلامٌ هبيخ، النسبة هنا على القاعدة العامة أي أن المنسوب إليه لا يتغير، فتقول في النسب إلى هبيخ (هبيخيٌّ).

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيْلَةَ الْتُزِمْ ... وَفُعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَةٍ حُتِمْ
وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا ... مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا الْتَّا أُوْلِيَا
وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالْطَّوِيْلَهْ ... وَهكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيْلَهْ

تكلم في هذه الأبيات على النسب إلى أوزانٍ مشهورة عند العرب، وهي فعيلة، وفعيلة، وفعيل وفُعيل، كثيرٌ من أسماء القبائل ونحوها، جاءت على هذه الأوزان، فعيلة وفعيلة، وفعيلٍ وفعيل.

لهذا تصرفت العرب في النسب إلى هذه الأوزان، وبيَّن ابن مالك في هذه الأبيات.

النسب إلى فعيلة بفتح الفاء يكون بحذف الياء فتقول فعليٌّ بشرطين: ألا تكون فعيلة معتلة العين، ولا مضعفة.

مثال ذلك: حنيفة، لو نسبت إلى بني حنيفة لحذفت الياء وقلت حنفيٌّ، وحنيفة كما ترون عينها ليست معتلة والكلمة ليست مضعَّفة.

ولو نسبت إلى عقيدة لقلت عقدي، وإلى قبيلة قبلين وإلى فريضة فرضي، هكذا، قالوا: وشذَ من ذلك كلماتٌ مسموعة عن العرب كقولهم (سليقي) بالنسبة

إلى سليقة، ومن ذلك قول الشاعر: **"ولست بسليقيٍّ أقول فأعرب"**.

سليقة نُسِب إليها بإبقاء الياء وهذا شاذ، وقبيلة سليمة أكثر من قبيلة عند العرب، فلهذا خصوا قبيلة من القبائل، فقالوا: (سليمي) بإثبات الياء كأنهم أرادوا أن يفرقوا بينها وبين القبائل الأخرى.

هذا النسب إلى فعيلة، وأما النسب إلى فعيلة بضم الفاء، فهو كذلك بحذف الياء، فتقول فعليٌّ لكن بشرطٍ واحد، وهو ألا تكون الكلمة مضعفَّة، فتقول في النسب إلى جهينة، (جهنيٌّ) بحذف الياء.

وفي النسب إلى قريضة: (قرضيٌّ).

وفي النسب إلى أمية: (أمويٌّ) وهكذا.

قالوا: وشذت كلماتٌ مسموعة كقولهم (رُدينيٌّ)، (رمحٌ ردينيٌّ) منسوب إلى امرأة اسمها رودينا.

وكان القياس حذف حرف الياء إلا أنهم أبقوها شذوذًا وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَفَعَليٌّ فِي فَعِيْلَةَ الْتُزِمْ

أي التزمته العرب.

وَفُعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَةٍ حُتِمْ

يعني أن هذه أحكامٌ واجبة، **ثم قال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لاَمٍ عَرِيَا مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا الْتَّا أُوْلِيَا

يقول إن الاسم الذي على وزن فعيل وفُعيل، بلا تاء، إن كان معتلي اللام لامهما حرف علة، فحكمهما حكم فعيلة وفعيلة.

فعيل وفعيل إذا كانت لامهما معتلة، فحكمهما حكم فعيلة وفُعيلة، أي أن الياء تُحذف أيضًا منهما، فيقال في النسب إلى (عدي): (عدوي)، عدي على وزن فعيل، إلا أن اللام حرف علة فأدغم في ياء فعيل، كيف تنسب إلى عدي؟ تقول: (عدوي) أي حذفت ياء فعيل، وبقيت ياء الأصل من عدى يعدو، ثم انقلبت إلى واو على قاعدة النسب عدوي.

وكذلك (قصي) على وزن فعيل، (قصيٌّ) نقول في النسب إليه (قصوي) بحذف الياء أيضًا.

أما إذا كان فعيل وفُعيلٌ صحيحي اللام، فإنهما يبقيان على القاعدة العامة، إنه لا يتغير فيهما شيء، لا تُحذف الياء منهما، فعيل وفُعيل، إذا كانت لامهما صحيحة، فعلى قاعدة النسب العامة لا يُحذف منهما شيء، لا تحذف الياء منهما.

فتقول في النسب إلى عقيل (عقيلي)، وفي النسب إلى عُقيل (عُقيلي)، وهكذا، وقالوا وشذ من ذلك كلمات، من ذلك قولهم ثقفي، بالنسب إلى ثقيف وقرشي في النسب إلى قريش، وسلمي في النسب إلى سليم، وهكذا.

والحقيقة أن الشذوذ في فَعيل وفُعيل أكثر بكثير في الشذوذ في فَعِيْلة وفُعَيْلة، نلخص ونقول كيف ننسب إلى فعيلة وفعيلة بحذف الياء.

والنسب إلى فَعِيل وفُعَيل إن كانت اللام معتلة فنحذف الياء، وإذا كانت اللام صحيحة نثبت الياء، هذا الأكثر في اللغة الذي يقاس عليه.

أما المسموع عن العرب فأكثره جاء على ذلك، وبعضه شذ عن ذلك أي لم يأتي على ذلك، إلا أن الشاذ في فَعِيْل وفُعَيْل، أكثر من الشاذ في فَعِيْلة وفُعَيْلة.

ومن ذلك: قبيلة عتيبة على فعيلة، والقياس فيها بحذف الياء أم إثبات الياء؟ الحذف (العتبي) إلا أن الذي يقال الآن (العتيبي) بإثبات الياء، فهذا كالشاذ الذي

قالته العرب في سليقة (وسليقي)، وهناك من المتأخرين من يوسع الأمر في ذلك، فيجيز الوجهين إثبات الياء وحذفها، يقول: لكثرة المسموع والحقيقة أن النسب إلى فعيلة وفُعيلة أكثره جاء بالحذف، وأما إثبات الياء لم تأتي إلا بشواهد قليلة ذكرها النحويون.

الأفضل أن يكون النسب إليهما بحذف الياء، وإثبات الياء عند النسب إليهما، لا يصل إلى حد الخطأ، لكثرة الشذوذ في الباء، وهناك رأيٌ آخر لبعض المتقدمين كابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يقول: إن هذه القواعد التي في فُعيل وفُعيلة الأسماء المشهورة.

الأسماء المشهورة المعروفة هي التي يُحذف منها الياء، أما الأسماء الغير مشهورة فإنها تبقى على القاعدة العامة فلا يُحذف منها سيء لا تُحذف منها الياء.

وهذا القول يأخذ به كثير من المتأخرين، فلهذا لو نسبنا إلى وظيفة، فعلى قول الجمهور الذي قال عنه ابن مالك: التزم وحتم، يجب أن نحذف الياء، فنقول: (وظفية) وأما من أجازوا الوجهين أو على رأي أبو قتيبة الذي يجعل هذه الأحكام في المشهور فيجوز أن نقول (وظيفي).

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالْطَّوِيْلَهْ وَهكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيْلَهْ

يقول إن فَعيلة إذا كانت معتلة العين أو مضعفة، فلا يُحذف منها شيء، لأننا اشترطنا هذين الأمرين، فالنسب إلى طويلة وهي معتلة العين (طويليٌ) والنسبة إلى جليلة وهي مضعفة: (جليليٌ)، والنسبة إلى دقيقةٌ (دقيقيٌ) وهكذا.

وكذا فُعيلة، إذا كانت مضعفة فلا يُحذف منها شيء، كالنسبة إلى (قليلة) فتقول: (قُليليٌ) فهذا ما يتعلق بالنسب إلى فعيلة وفُعيلة، وفعيلٍ وفُعيل.

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَهَمْـزُ ذِي مَـدٍّ يُنَـالُ فِـي الْنَّسَـبْ　　مَـا كَـانَ فِـي تَثْنِيَـةٍ لَـهُ انْتَسَـبْ

(**وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ**)؛ المختوم بالهمز الذي قبله ألف، ماذا يسمى؟ الاسم الممدود، يتكلم في البيت على حكم النسب إلى الاسم الممدود، كيف تنسب إلى الاسم الممدود، يقول: حكمه في النسب كحكمه في التثنية.

وَهَمْـزُ ذِي مَـدٍّ يُنَـالُ فِـي الْنَّسَـبْ　　مَـا كَـانَ فِـي تَثْنِيَـةٍ لَـهُ انْتَسَـبْ

والتثنية أو الجمع شرحناهما قريبًا في هذا الفصل، والخلاصة في ذلك أن الهمزة إذا كانت أصليةً فأنها تبقى، فتقول في النسب إلى قراء: (قرائيٌ).

وإذا كانت الهمزة للتأنيث فإنها تُقلب واوًا، كالنسب إلى حمراء حمراوي، وإلى صحراء صحراوي.

وإذا كانت الهمزة منقلبة عن أصل أو زائدةً للإلحاق **فيجوز فيها الوجهان:**

- **التصحيح.**
- **والقلب واوًا.**

نحو: سماء نقول (سمائيٌ وسماويٌ)، ونحو كساء نقول: (كسائيٌ وكساويٌ).

ثم يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَانْسُـبْ لِصَـدْرِ جُمْلَـةٍ وَصَـدْرِ مَـا　　رُكِّـبَ مَزْجًـا وَلِثَـانٍ تَمَّمَـا
إِضَـافَةً مَبْـدُوءةً بِـابْنٍ أَوَ ابْ　　أَوْ مَالَـهُ الْتَّعْرِيْـفُ بِالْثَّـانِي وَجَـبْ
فِيْمَـا سِـوَى هـذَا انْسُـبَنْ لِـلأَوَّلِ　　مَـا لَـمْ يُخَـفْ لَـبْسٌ كَعَبْـدِ الأَشْـهَلِ

تكلم في هذه الأبيات على النسب إلى الاسم المركب، كيف تنسب إلى الأسماء المركبة، الأسماء المركبة **كما تعرفون ثلاثة أنواع:**

- **المركب الإضافي.**
- **والمركب الإسنادي.**
- **والمركب المزجي.**

المركب الإسنادي: أي التسمية بالجملة الاسمية والجملة الفعلية، كأن تسمي رجلًا تأبط شرًا أو تسمي امرأة (@٥٨:٩١).

المركب المزجي: أي أن تجعب كلمتين في حكم كلمةٍ واحدة بحيث تبني الأولى على الفتح، وتلقي الإعراب على الثانية نحو: (بعلبك)، و(حضر موت).

المركب الإضافي معروف وواضح، نحو (غلام زيد)، و(أبي بكرٍ)، (وابن الزبير)، (وعبد الرحمن).

حكم النسب إلى المركب: نقول أما المركب الإسنادي والمزجي فالنسب يكون الجزء الأول، وأما الجزء الثاني فيُحذف، فتنسب إذا تأبط شرًا فتقول: (تأبطيٌ) وتنسب إلى (بعلبك): (بعليٌ) وهكذا.

وهذا قوله:

وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ

يعني المركب الإسنادي.

وَصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا

يعني المركب المزجي.

وأما المركب الإضافي النسب فيه يكون للجزء الثاني، وأما الجزء الأول فيُحذف، فتنسب إلى أبي بكرٍ بكريٌ، وإلى ابن الزبير زبيريٌ، وإلى عبد الأشهل أشهليٌ، وإلى عبد القيس قيسيٌ، وإلى غلام زيدٍ زيديٌ.

فإن أمكن النسب إلى الجزء الأول دون لبس، إذا أمكن أن تنسب إلى الجزء الأول دون أن يحدث لبس، فتنسب إلى الجزء الأول، فإذا نسبت إلى الجزء الأول ماذا تعمل في الثاني؟ يجب أن تحذفه.

كالنسب إلى أمرؤ القيس، قالت العرب في النسب إلى أمرؤ القيس (إمريٌّ) فنسبوا إلى الأول وحذفوا الثاني.

إذًا فالنسب إسنادي والمزج إلى الأول، والنسب إلى الإضافي إلى الثاني إلا إذا لم يحدث لبس فينسب للأول، وهذا هو قول ابن مالك:

إِضَافَةً مَبْدُوءةً بِابْنٍ أَوَ أبْ ... أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ
فِيمَا سِوَى هذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ ... مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ

يقول: انسب إلى الثاني من المتضايفين إذا كان الأول كلمة ابن، أو أب، كـ ابن الزبير وأبي بكر، أو كان الثاني معرفًا للأول، كغلام زيد وعبد الأشهل.

فإن لم يخاف لبسًا عند النسب إلى الأول جاز أن تنسب إليه وأن تحذف الثاني، ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامَ مَا مِنْهُ حُذِفْ ... جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ
فِي جَمْعَي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ ... وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ

يتكلم في هذين البيتين عن النسب للاسم الذي حُذِف منه اللام، حُذِف منه الحرف الأصلي الثالث اللام، مثل يد، حُذفت لامه، و(دم، وابن، وأخ، وأب) هذه أسماء حُذفت منها اللام، كيف ننسب إليها حينئذٍ؟

نعيد اللام أم لا نعيد اللام، يقول ابن مالك: في هذه الأسماء ننظر إلى جمعها وتثنيتها، وإن كانت اللام ترد في الجمع والتثنية، فيجب أن تردها في النسب، فأب تقول: (أبوان)، إذًا ترد اللام أو لا ترد اللام؟ تردها إذًا يجب أن تردها في النسب،

تقول في النسب إلى أب (أبويٌّ)، وكذلك أخ: (أخوان) ترد اللام عن الواو إذًا فتقول في النسب إلى أخ (أخويٌّ).

وإذا كنت لا ترد اللام في التثنية والجمع فيجوز لك في النسب أتن ترد اللام وألا ترد اللام، يجوز الوجهان في النسب، مثل كلمة يد، تقول في تثنيتها (يدان)، إذًا ما رددت المحذوف، لك في النسب أن ترد المحذوف وهو الياء فتقول: (يدويٌّ)، أعدت الواو طبعًا هي الياء ثم قلبتها واو على قاعدة النسب.

ولك أن ترد اللام المحذوفة وتقول في النسب إلى يد: (يديٌّ) وكذلك إبل: نعرف أن اللام واو محذوفة لك أن تردها فتقول: (بنويٌّ).

كلمة ابن لامها واو محذوفة، والهمزة في أولها عِوض بدل عن الواو المحذوفة، ولك أن ترد هذه الواو طبعًا فإذا رددتها ستحذف الهمزة، فلا يُجمع بين العوض والمعوض، فتقول: (بنويٌّ)، ولك ألا تردها، فتقول إذا حذفت اللام تثبت الهمزة، فتقول: (ابنيٌّ)، يجوز لك الوجهان.

طالب: (@٢٦:٩٩).

الشيخ: إذا كنت ترد في التثنية والجمع يجب أن ترد في النسب، وإن كنت لا ترد في التثنية والجمع جاز لك الرد وعدمه.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبِـــأَخٍ أُخْتًـــا وَبِـــابْنٍ بِنْتَـــا ... ألحِــقْ وَيُــونُسُ أَبَــى حَــذْفَ التَّـا

يتكلم هنا على النسب إلى كلمتي أخت وبنت، كيف ننسب إلى كلمة أخت وبنت؟ ويذكر أن **في المسألة خلاف بين النحويين على قولين:**

القول الأول: قول الخليل وسيبويه، قالوا: إن كلمة بنت مثل كلمة ابن، وكلمة أخت مثل كلمة أخ، فننسب إلى بنت فنقول (بنويٌّ)، وننسب إلى أخت فنقول:

(أخويٌّ).

لماذا؟ قالوا: لأن التاء في بنت وأخت تاء ماذا؟ تاء التأنيث تثبت في النسب أو تُحذف؟ تُحذف حذفناها، بقي في بنت: (بن) وبقي في أخت: (أخ)، واللام محذوفة.

فنعيد اللام فنقول بنويٌّ ونعيد اللام فنقول: أخويٌّ، هذا قول الخليل وسيبويه، والقول الثاني: هو قول يونس بن حبيب البصري شيخ سيبويه، يقول: بل ننسب إلى الكلمتين على لفظهما دون حذفٍ أو تغيير.

نقول في النسب إلى أخت انسب إليها كما هي أختيُّ، وننسب إلى بنت (بنتيٌّ)، لماذا؟ قال: لأن التاء في بنتٍ وأختٍ ليست للتأنيث، لو كانت للتأنيث لفُتِح ما قبلهما ولم يسكن، معروف أن تاء التأنيث يجب أن تفتح ما قبلها، وتقول: قائمٌ قائمٍ قائمًا، فإذا أدخلت تاء التأنيث يجب أن تفتح ما قبلها، وتنتمي العرب إليها.

تقول: قائمةٌ، ـًـ، ـــ، ما فقبل تاء التأنيث مفتوحة، وهنا في بنت وأخت ساكنة، وتاء التأنيث في بنتٍ وأختٍ من المسائل الشائكة في النحو، كثر فيها كلام النحويين كثيرًا، حتى إن سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ اختلف فيها كلامه، في أكثر من موضع في الكتاب، مرة جعلها للتأنيث، ومرة جعلها للإلحاق.

والخلاصة في الخلاف: يعود إلى الخلاف في التاء، ولكننا نقول إن قول يونس أوضح وأبعد من اللبس، لأنه يجعل النسب إلى بنت وأخت مختلفًا عن النسب إلى ابن وأخ.

والخليل وسيبويه والجمهور لا يبالون اتفاق لفظ النسب، يقولون إن ألفاظًا كثيرة جدًا اتفق فيها النسب بين المذكر والمؤنث.

والخلاف في الحقيقة هنا ليس للبس وعدم اللبس، وإنما الخلاف في نوع التاء،

سؤالك؟

طالب: (@١٠٤:٤٩).

الشيخ: هم ما ذكروا إلا بنويٌ لأن بنت لم تأتي معها الهمزة، إلا أن يكلف ويقال إنها بعد حذف التاء للنسب سيقدر أن الهمزة عادت عوضًا عن الواو، وهذا أمر لا داعي له لوجود بنويٌ.

طالب: (@١٠٥:٣٣).

الشيخ: النسب إلى عبد الله، هذا سؤال جيد كيف ننسب إلى عبد الله.

طالب: (@١٠٥:٥٠).

الشيخ: على القاعدة السابقة أن المركب الإضافي يضاف إلى الجزء الثاني وإن أمكن أن تضيف إلى الأول بلا لبس فتضيف.

فيمكن أن يقال هنا أنك تقول عبديٌ، وبما أن العرب قالوا عبديٌ في النسب إلى عبد الدار، لأنه لا يُعرف في اللغة النسب إلى لفظ الجلالة الله، بخلاف الأسماء الأخرى، فإن النسب إليها لا يمنعها القياس.

يمكن تقول الرحمانيٌ، وأماكن تسمى الرحمانية، نسبةً إلى عبد الرحمن، والعزيزية نسبة إلى عبد العزيز، وهكذا.

ولا إشكال إلا في عبد الله.

طالب: (@١٠٧:٠٧).

الشيخ: عبد الإله إلهيٌ نسبة إلى إله واردة إلهيٌ، ومع ذلك فإن بعض الباحثين، وباحثٌ فاضل ولكنه ليس عربيًا، باحث فاضل وعالم في العقيدة، كان يفضل أن يقال الصفات اللاهية، وألف كتابًا كبيرًا كثير من المجلدات عن الصفات اللاهية،

نسبة إلى الله.

وهذا فيما يبدو لي لا يستقيم، لأن لفظ الجلالة لم يُسمع النسب إليه، واللغة فعلٌ وترك، كما تركته العرب تركًا يُنبأ عن قصدها، يعني ينبأ أنها قصدت أن تتركه، فيجب أن نتركه.

طالب: (@١٧:١٠٨).

الشيخ: لا هذه مسألة أخرى تسمى النحت، في الأسماء المركبة عمومًا نحن تكلمنا على النسبة القياسية، هذه النسبة القياسية، هناك ما يسمى بالنحت، جاء عن العرب أنها تنحت ثم تنسب، فتقول في النسب إلى عبد شميس تأخذ بعض حروف عبد وبعد حروف شمس وتكون منها كلمة طالبًا تكون على وزن فعلل، ثم تنسب إليها، تقول: عبد شمسيٌ، ونحو ذلك، فهذه مسألة ما تكلمنا عليها لأن ابن مالك ما ذكرها.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائي ... ثَانِيْهِ ذُوْ لِيْنٍ كَلَا وَلَائِي
وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ مَا الْفَا عَدِمْ ... فَجَبْرُهُ وَفَتحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ

تكلم في هذين البيتين على النسب إلى الثنائي الوضع، النسب إلى كلمةٍ وُضعت على حرفين، أي لم توضع على ثلاثة أحرف، ثم حُذف منها حرف كيد وأب التي تكلمنا عليها من قبل، وإنما كلمة وضعت أول ما وضعت على حرفين، وهذا طبعًا لا يكون في الأسماء المعربة، ولا الأفعال المتصرفة التي لا تقل عن ثلاثة أحرف، ولكن قد تكون مثلًا عند التسمية بالأحرف.

لو سميت رجلًا بلون أو سميت بنتًا بـ (ما)، حرف النفي: (ما) فسميت به أو نحو ذلك، فحينئذٍ الكلمة في الوضع على حرفين، فكيف تنسب إليها؟ قالوا ننظر

إلى الحرف الثاني فإن كان صحيحًا جاز لك أن تضعفه وألا تضعفه.

الحرف الثاني إن كان صحيحًا جاز لك أن تضعفه عن النسب وألا تضعفه، مثل ماذا؟ لو نسبت إلى لم لجاز لك أن تقول: لميٌ ولمّيٌ، ولو نسبت إلى كم، لجاز لك أن تقول: (كمّيٌ، وكميٌ)؛ وهذه نسبة مولدة، وقد نسبوا إلى كلمة كم، فقالوا الكمية، وهذه نسبة جارية على القياس.

وإذا كان الحرف الثاني حرف علة، وإذا كان الحرف الثاني حرف لين، قالوا: يجب أن يشدد، فإن كان واوًا الحرف الثاني شددناه فقلنا في النسب إلى لو، (لويٌ) وإن كان ياءً شددناه.

انتبهوا لكي تطبقوا القياس الذي درسناه، إن كان الثاني ياءً مثل كي، أو في، كي إن أردت أن تنسب إليها لابد أن تشدد، شدده (كيٌّ) تشديد فقط.

أنسب إليه تنسب إليه معنى ذلك أنك ستنسب إلى مضعفٍ مسبوق بحرف، لكي كاف ياء، شدد الياء قبل أن تنسب، شددناه صارت كلمة مختومة بياء مشددة قبلها حرف مثل: (حي)، والقاعدة في حي ماذا تقول؟ تقول الحرف الأول يعاد إلى أصلعه والثاني يُقلب إلى واو.

فإذًا كي في الأول يعادل الأصل هي ياء، والثاني تقلبه واوًا، فتقول في النسب إلى كي (كيويٌ)، وفي (فيويٌ)، القاعدة.

وإذا كان الثاني، المعتل الثاني ألف وشددناه كيف سنشدده، نشدد الألف بإضافة ألف أخرى، إن تركناها ألفًا التقى ألفان والألفات ساكنة، حُذفت إحداهما التقاء الساكنين، ما استفدنا شيء، وبهذا قالوا نضيف ألفًا أخر، نضعف بإضافة ألف أخرى، ثم نقلب الألف الأخرى إلى همزة.

فنقول في النسب إلى لا: (لائيٌ) وإلى ما: (مائيٌ)، في النسب إلى لا: يا رجلٍ

سميته بــ (لا أو ما).

(لا) كيف تنسب إليها؟ تضيف إليها لام أخرى، تيف إليها ألف أخرى لكي تشددها، كيف تشددها، تضيف إليها حرف آخر من جنسها، صار عندنا ألفان، الألف الثانية تقلبها إلى همزة، إذا ما قلبتها إلى همزة لحذفت الأولى لالتقاء الساكنين، فعدنا إلى ألف واحدة، إذًا ما ضعفنا.

لكن نقلب الألف الثانية إلى همزة، لكي تبقى، فنقول في النسب إلى لا: (لائيٌ)، **وهذا هو قول ابن مالك:**

وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي　　　ثَانِيْهِ ذُوْ لِيْنِ كَلاَ وَلاَئِي

ثم قال:

وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ مَا الْفَا عَدِمْ　　　فَجَبْرُهُ وَفَتحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ

ذكر في هذا البيت حكم النسب إلى الاسم الذي حُذِف فاؤه، بعض الأسماء حذفت فاؤها أي حرف الأصل الأول، مثل كلمة (عد)، من وعد، و(صف) من وصف، فكيف ننسب إلى محذوف الفاء؟ يقول: ننظر إلى لامه، الأصل الثالث: ننظر إلى لامه إن كان ت صحيحةً فلا نرد الفاء نحو (عد) (عديٌ)، وصفة (صفيٌ).

وإن كانت لامه معتلةً فيجب الرد، يجب أن ترد الفاء المحذوفة، وأوجب سيبويه وتبعه الجمهور وابن مالك كما في البيت، مع الرد أن نفتح العين، قالوا: مثل: (شية) مثل الأشياء الجميلة التي توضع على السيف ونحو ذلك، شية من الوشل.

الشية من الوشل وهو ما يوضع على الأشياء يُجمل به، إذًا فالمحذوف واو في أولها (وشية).

الأصل في الكلمة (وِشية) ثم حذفت الواو، ونقلت حركتها فصارت (شية)، وشية لامها معتلة، فعند النسب يجب أن تعيد الفاء أي الواو فتقول في النسب إلى شية (وشوايٌ) مع أن أصل الكلمة: (وِشية) بالسكون.

قال الجمهور يجب أن تعاد الواو لأن الياء التي وقعت في اللام معتلة، والمعتل حرف ضعيف، إذا حذفنا الفاء واللام حرف ضعيف فهذا فيه إنهاك للكلمة كأنك حذفت حرفين، وتعيد الواو، ثم تفتح الفاء وهو الذي نص عليه ابن مالك في قوله:

وَإِنْ يَكُـــــــــنْ كَشِـــــــــيَةٍ   مَـــا الْفَـــا عَـــدِمْ فَجَبْـــرُهُ

جبره بإعادة المحذوف.

نقف عند هذا البيت، وننبه إلى أنه في بعض النسخ غير البيت الأخير (**فجبره وفتح عينه التزم**) بالرفع وهذه الراوية فيها إشكال مع إنها رواية أكثر النسخ لكنها واردة في بعض النسخ، لكن فيها إشكال.

إشكالها في ماذا؟ إشكالها في أنك إذا رفعت وقلت فجبره صار مبتدأ، وفتح عينه، عطفت على المبتدأ، صار عندك شيء أو شيئين؟ شيئين، جبره وفتح عينه، هذان الشيئيان ما بالهما؟ التزم أم ألتزما، التزما، كان ينبغي مع الرفع أن يقول وجبره وفتح عينه التزما.

لكن على هذه الرواية المشهور فجبره وجبر عينه التزم؛ لا إشكال لأن المعنى فالتزم جبره وفتح عينه، فجبره مفعول به مقدم.

هل من سؤال يا إخوان.

نبقي بقية الأبيات إلى الدرس القادم -إن شاء الله-.

طالب: (@١٣:١٢٠).

الشيخ: إلى ماذا؟ إلى الصفة؟ (صفيٌ) بخلاف النسب إلى الوصف شيء آخر، الوصف كلمة أخرى، وصفيٌ لمن الصفة التي حذفت منها الفاء.

طالب: (@٣٣:١٢٠).

الشيخ: نعم هذا شبه متفق عليه، الذي ورد عن العرب يجب أن يبقى على ما هو عليه، وأما الذي قيس عليه فالجمهور يوجبون حذف الياء، وكثيرٌ من المتأخرين وابن قتيبة لا يوجبون حذف الياء، وعليه نقول: لو لم تُحذف الياء لا نخطأ من فعل ذلك، مثل طبيعة وطبيعي، وبديهة أو بديهي، وغريزة وغريزي، ووظيفة ووظيفي، كلمات كثيرة جدًا.

طالب: (@٣٢:١٢١).

الشيخ: إذا أردت واحد الأشياء شيءٌ لا إشكال فيه، شيءٌ على القياس، شيء (شيئيٌ) تضيف ياء مشددة وتكسر ما قبلها، هذه ياء سكنة بعد همزة، شيءٌ ليست إلا على لغة التسهيل، بعض العرب يسهل الهمزة، هذه لغة الحجازيين، يسهلون الهمزة، فإذا سهلت الهمزة هنا ستسهلها إلى الياء ثم تدغم الياءين في بضعهما.

فتقول: (شيٌ) وإذا قلت: (شيٌ) صارت حينئذٌ كـ (طيٌ) و(حيٌ).

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثامن والعشرون بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِيْنَ والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وَعَلَى آلِهِ وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة ليلة الاثنين الثامن والعشرين من شهر جمادى الآخرة، من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائة وألف.

نحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثامن والعشرين بعد المائة من دروس شرح ألفية ابن مالك -عليه رحمة الله-.

في الدرس الماضي كنا قد شرحنا باب النسب وقلنا إن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد هذا الباب باب النسب في ستة وعشرين بيتًا، وشرحناها إلا ثلاثة الأبيات الأخيرة، نبدأ هذا الدرس -إن شاء الله- بشرح ثلاثة الأبيات الأخيرة من باب النسب وفيها يقول ابن مالك -عليه رحمة الله-:

وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ ... إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ
وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ ... فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ

وَغَيْــــرُ مَــــا أَسْـــــلَفْتُهُ مُقَـــرَّرَا عَلَــى الَّــذِي يُنْقَــلُ مِنْــهُ اقْتُصِــرَا

فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْوَاحِـــدَ اذْكُــرْ نَاسِــبًا لِلْجَمْــعِ إِنْ لَــمْ يُشَــابِهْ وَاحِــدًا بِالْوَضْــعِ

يقول: إذا نسبت للجمع فيجب أن تنسب لمفرده لا للفظ جمعه، نحو مساجد، نقول في النسب إليه (مسجدي) لا (مساجدي)، وكتب تقول في النسب إليه (كتابي) لا (كتبي)، وفرائض تقول في النسب إليها (فرضيٌ) لا (فرائضيٌ).

وأسر تقول في النسب إليه: (أسري) لا (أُسري)، وطلاب تقول في النسب إليه: (طالبيٌ) لا (طلابي).

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه يُستثنى من ذلك الجمع الذي يشبه لفظه لفظ المفرد، لوجه من الوجوه إما أنه يعامل معاملة المفرد، أو أنه لا مفرد له فأشبه بذلك المفرد، أو أشبه المفرد بوجهٍ من الوجوه، وهذا **يشمل أربعة أشياء:**

الأول: اسم الجمع، وهو ما دل على جمعٍ وليس له مفرد من لفظه، كقومٍ تقول في النسب إليه (قوميٌ)، وشعب: (شعبيٌ).

الثاني: اسم الجنس نحو: شجر تقول: (شجريٌ) وبقر: (بقريٌ).

والثالث: جمع التكسير الذي لا مفرد له، قالوا: مثل أبابيل وهي لفظةٌ قرآنية ليس لها مفرد ويُنسب إليها على لفظها.

فيقال: (أبابيليٌ)، وكذلك عبابيل، وهي الفرق المختلفة التي تذهب كل فرقة منها إلى جهة، فيقول ذهب الناس عبابيل أي فرقًا مختلفة، وليس لها مفردًا من لفظها، فيقال في النسب إليها: (عبابيليٌ).

الرابع: من الجمع الذي يجري مجرى المفرد الجمع الذي سُميَّ به، الجمع

الذي صار علمًا على شيء، من ذلك أنصار، وهي في الأصل جمع لناصر أو نصير، ثم صارت علمًا لطائفة من الناس وهم الذين نصروا النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في المدينة، فصار النسب إلى هذه الكلمة على لفظها، لأنها صارت علمًا على هذه الطائفة، فيقال: (أنصاريٌّ) وكذلك الأصول صار عِلمًا أو عَلمًا على عِلمٍ من العلوم علم الأصول، فيُنسب إليه فيقال: عالمٌ أصوليٌّ.

وأوضح من ذلك أيضًا قبيلة كلاب، يقال (كلابي) وأنمار يقال (أنماريٌّ)، وكذلك المدائن، يقال في النسب إليها (مدائني)، وكذلك دولة الجزائر يقال في النسب إليها (جزائري)، وكذلك بلدة عيون الجوار يقال في النسب إليها (عيونيٌّ).

فكل هذه الجموع جموع جرت مجرى المفرد، فلا إشكال في النسب إليها على لفظها، ما قرره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وشرحناه الآن هو مذهب البصريين، وجرى عليه الجمهور.

وفي المسألة قولان آخران:

الثاني: هو قول الكوفيين، فالكوفيون أجازوا النسب إلى الجمع إلى جمع التكسير مغلقًا، الأفضل أن تنسب إلى الجمع على لفظ مفرده، لكن يجوز أن تنسب إليه على لفظه.

فعلى قولهم يجوز أن تقول (فرائضي)، و(أسري) وما إلى ذلك، وما إن كان النسب إلى المفرد أفضل.

وتوسط كثيرون وخاصة من المتأخرين في هذه المسألة فقالوا: إن الأفضل أن يكون النسب إلى المفرد، لكن يوز أن ننسب إلى الجمع عند الحاجة فقط.

ومن أوجه الحاجة دفع اللبث، نحو: النسب إلى الدولة وإلى الدول، فإنهم يفرقون الآن بين المطار الدَولي وهو الخاص بدولةٍ ما، والدِوَليّ، وهو الذي يرتبط

بأكثر من دولة.

وربما نقول إنه من ذلك أيضًا النشاط الطالبي والنشاط الطلابي:

النشاط الطالبي: النشاط الذي يقوم به الطالب أي النشاط الخاص الذي يقوم به الطالب كالبحوث والتلخيصات، ونحو ذلك.

والنشاط الطلابي: ما يقوم به الطلاب معًا، وهذا القول له وجاهة وقوة، فإن هناك مسائل كثيرة في اللغة جاز فيها مخالفة القياس دفعًا للبث، ومعروف أن اللبث في اللغة مدفوع، فدفعه بمثل هذه الطريقة من الأوجه التي يجوز مثله في مسائل اللغة، إلا أن التوسع في هذه المسألة على خلاف المسموع الكثير الذي جاءت النسبة فيه إلى المفرد.

فهذا قول هؤلاء الذين يتوسطوا فجعلوا أن الأصل في المسألة: أن يُنسب إلى المفرد، إلا لحاجة كدفع اللبس، كان هذا القول هو أوسط الأقوال وأفضلها وهو الذي يُعمل به الآن غالبًا.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَـــعَ فَاعِـــلٍ وَفَعَّـــالٍ فَعِـــلْ ... فِـي نَسَـبٍ أَغْنَـى عَـنِ الْيَـا فَقُبِـلْ

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيت أن كل ما سبق في النسب كان على النسب بإضافة ياءٍ مشددة إلى المنسوب إليه ولا شك أن هذا الأصل هو الأكثر في باب النسب، إلا أن النسب جاء في بعض الألفاظ على صيغٍ وأبنيةٍ معينة أغنت عن هذه الياء المشددة، ودلت على النسب.

وهذا كله سماعيٌ عن العرب، والذي جاء في السماع **من هذه الأبنية ثلاثة أبنية:**

البناء الأول: فعال، فإن العرب تصوغ على فعالٍ للدلالة على النسب، يعني يكون معنى فعال صاحب كذا، يعني ذي كذا، ولا يكون معناه المبالغة، وأكثر ما

يكون ذلك فالغالب ذلك في الحرف، دلالة على النسب بفعال.

أغلب ما يكون في الحرف، كقولهم (بزاز) لبائع (البز)، ونجار وعطار، وزجاج، ونحاس، وهذا كثيرٌ جدًا أي صاحب بزٍ ونجارةٍ وعطارةٍ، وزجاجٍ ونحاسٍ وما إلى ذلك.

وقولهم: (نَحاسٌ) في معنى قولهم: (نُحاسيٌ) أي صاحب نحاس، ويقل إن يأتي النسب على صيغة فعال في غير الحرف، هذا قليل جدًا قالوا من ذلك قول أمرؤ القيس: (**وَلَيسَ بِذي رُمحٍ فَيَطعَنُني بِهِ، وَلَيسَ بِذي سَيفٍ وَلَيسَ بِنَبّالِ**).

(نبال) هنا هل هي صيغة مبالغة كثير النبل أم نبال بمعنى صاحب نبل؟ قالوا: دلالة البيت السابقة تدل على أن المعنى صاحب نبل، وليس المراد كثير النبل لأنه ثال: (**وَلَيسَ بِذي رُمحٍ**)؛ أي صاحب رمح، (**وَلَيسَ بِذي سَيفٍ**)؛ أي صاحب سيف، (**وَلَيسَ بِنَبّالِ**)؛ يعني وليس بذي نبلٍ فنبال هنا على معنى النسب أي ليس صاحب نبل، وليس المراد صيغة المبالغة يعني كثير النبل.

هنا مسائل أو مسألتان:

الأولى: على كثرة مجيء النسب في الحرف على صيغة فعال، اختلفوا في قياسها، فقال سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنها لا تنقاس، ليست قياسية فلا يقال برار لصاحب البر، ولا شعار لصاحب الشعير.

وقال المبرد بل تنقاس لكثرة ما سُمِع من ذلك، فيجوز أن يقال حينئذٍ برار لصاحب البر، وشعار لصحاب الشعير، وكذلك فوال لصاحب الفول، وكذلك يقال ما إلى ذلك قياسًا، وقول المبرد هو المعمول به عند المتأخرين، ومذهبه في ذلك قوي؛ لأن المسموع من هذه الصيغة كثير وليس قليلاً.

نعم ياء النسب هو الأكثر لأنه الأكثر، ولكن النسب على فعال للحرف كثير

وليس قليلًا، فالقول إنه قياسي قولٌ قوي.

المسألة الثانية: حمل المحققون قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:٤٦]؛ ظلام على صيغة فعال، قالوا: إن ظلامًا هنا للنسب، وليست بصيغة مبالغة.

والمعنى: وما ربك بذي ظلمٍ للعباد، لأن لو جعلناها صيغة مبالغة لكان النفي منصبًا على المبالغة في الظلام، يعني لا يظلم ظلمًا كثيرًا، وكأنه لا ينفي أصل الفعل أصل الظلم، والله –جل جلاله– منزهٌ عن الظلم كثيره وقليله، وهذا يدلنا على أن المفسر بل الناظر في اللغة عمومًا لابد أن يتأمل في المعاني ولا يقول بما يجري على بديهته وظاهر أمره، بل لابد أن يتأمل في المعنى.

فقد يكون النسب أن تجعل فعالًا صيغة مبالغة، وقد يكون الأنسب أن تجعلها للنسب، وقد يجوز الأمران، والذي يتوجه هنا أن تكون في النسب ولا يتجه أن يتكون للمبالغة لمخالفتها المعنى، -والله أعلم-.

البناء الثاني: أو الصيغة الثانية التي تأتي للنسب بغير يائي النسب (فاعل) بمعنى صاحب كذا أو ذي كذا، في قولهم تامر أي صاحب تمر، أو لابن أي صاحب لبن، وطاعم أي صاحب طعام، وكاسٍ أي صاحب كساء.

قال الشاعر: (**غررتني وزعمت أنك لابن في الصيف تامر**)؛ أي غررتني وزعمت أنك في الصيف صاحب لابن وصاحب تمر، ذو لبن وذو تمر.

قيل إن هذا البيت قالته امرأةٌ لرجل تزوجها وقد ذكر لها أنه غني فلما تزوجته وجدته غير لك، وقيل إنه الحطيئة وهو الأرجح قاله له الزبريقاني بن بدر، الذي دعاه للنزول عنده ووعده بإكرامه وأنه قادرٌ على ذلك، فلما نزل عنده هو وأهله لم يجد الأمر كما ذكر الأمر كما ذكر الزبريقاني، فانتقل منه إلى بغيض فأكرمه، فقال

قصيدة يمدح بغيضًا ويهجو الزبريقاني ومنها هذا البيت.

وكذلك من قول الحطيئة بن بدر: (**دَعِ المَكارِمَ لا تَرحَل لِبُغيَتِها، وَاِقعُد فَإِنَّكَ أَنتَ الطاعِمُ الكاسي**).

الطاعم هنا على وزن فاعل لكن هل هي اسم فاعل أم للنسب؟ اسم فعل بمعنى يفعل، طاعم يعني يطعم، وكاسي بمعنى يكسو، أم أنها بمعنى النسب، يعني صاحب طعام وصاحب كساء ولا تحتاج إلى طلب الطعام والكساء، لما قال الحطيئة هذه القصيدة في هجاء الزبريقاني، اشتكاه الزبريقاني إلى عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وكان عمر قد نهاه عن الهجاء.

فأراد عمر أن يتحرز فدعا حسن بن ثابت رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وقال هل ترى أنه قد هجاه بذلك؟ فقال لمك يهجوه يا أمير المؤمنين إنما سَلِح عليه، ابحثوا عن سلح عليه.

يريد أن هذه من أشد الهجاء، فقال: (**دَعِ المَكارِمَ لا تَرحَل لِبُغيَتِها**)؛ أي لست بأهلٍ لذلك، فأنت كالنساء والأطفال عندك طعامك وعندك كساءك.

البناء الثالث مما يدل على النسب: وليس فيه ياء النسب المشددة، بناء فَعِل، بمعنى صاحب كذا، أو ذي كذا، نحو طَعِم ولبن، ونَهِر، أي صاحب طعامٍ ولبنٍ ونهار.

قال الراجز: (**لست بليلي ولكني نهر لا أدلج الليل ولكن أبتكر**)؛ وفي رواية لم يكُ ليليًا فإني نهر، وروايات أخرى، يقول: (**لست بليلي**)؛ فأتى بالنسب الياء المشددة على الأصل، لست بصاحب ليل، أي لا أسري في الليل أو لا أعمل في الليل، ولكني نهرن يريد نهاري أي أعمل في النهار، يعني صاحب عمل في النهار.

(**لا أدلج الليل ولكن أبتكر**)؛ يعني أغدو إلى العمل في البكور، ثم ختم ابن مالك رَحِمَهُٱللَّهُ هذا الباب باب النسب بقوله:

وَغَيْــــرُ مَـــــا أَسْــــلَفْتُهُ مُقَــــرَّرَا عَلَــى الَّـــذِي يُنْقَــلُ مِنْــهُ اقْتُصِــرَا

يعني كل ما خرج عما قررناه سابقًا في باب فهو شاذٌ، لا يقاس عليه، يعني أنه فصيحٌ لأنه مسموع لكنه شاذ أي لا يقاس عليه، وهو أنواع:

فمن ذلك قولهم في النسب إلى أمية (أُمويٌ) على القياس و(أَمويٌ) على خلاف القياس، لأن القياس في المنسوب إليه ألا يتغير عند النسب إليه، وقالوا في النسب إلى البصرة (بَصريٌ) على القياس، و(وبِصريٌ) على خلاف القياس وهو شاذ.

وقالوا في النسب إلى الدهر: (دَهريٌ) و(دُهريٌ) وقالوا في النسب إلى مدينة مرو: (مروزي)، وقالوا في النسب إلى الرب: (رباني) وفوق: (فوقانيٌ)، وتحت: (تحتانيٌ)، وسفل: (سفلانيٌ).

وقالوا في النسب إلى البادية: (بدويٌ)، والقياس (باديٌ)، وقالوا في النسب إلى شتاء: (شتائيٌ) على القياس و(شتويٌ) على خلاف القياس.

وقالوا في النسب إلى الخريف: (خريفيٌ) على القياس، و(خرْفيٌ) على خلاف القياس، و(خَرَفِيٌ) على خلاف القياس.

وقالوا في النسب إلى مدينة الري: (رازيٌ)، وغير ذلك، وهذه الشذوذات التي جاءت في النسب، بعضها لمجرد الشذوذ، وبعضها تلمس النحويون له أسبابًا، قالوا: إن العرب قصدت هذا الخلاف خلاف القياس لسبب، فمن ذلك إزالة اللبس، قالوا: قد تنسب على خلاف القياس إزالة للبس، وذلك عند النسب إلى اسمين بمعنيين.

أي لفظ الاسمين واحد، ولكن المعنى يختلف فأرادوا أن يكون لكل معنىً نسبة، وقالوا في النسب إلى الدهر: (دَهريٌ) على القياس للقائل بالدهر من

الملاحدة وقالوا على خلاف القياس (دُهريٌّ) في النسب إلى الدهر.

رجلٌ دُهريٌّ؛ لمن عاش دهرًا طويلًا، وقالوا في النسب إلى مرو (مروزيٌّ) ليفرقوا بين النسب إلى مروٍ وإلى مروة، فالنسب إليها على القياس (مرويٌّ)، هذا سبب.

ومن الأسباب أيضًا الذي جعلتهم ينسبون على غير القياس لمح النسب إلى اسمٍ له علاقة بالاسم المنسوب إليه.

النسب إلى هذا الاسم لكن ربما لمحوا اسمًا آخر له علاقة بهذا النسب، من الأمثلة على ذلك أنهم قالوا في النسب إلى أمية: (أُمويٌّ)، و(أَمويٌّ).

(أُمويٌّ) على القياس بالنسبة إلى أُمية، وأَمويٌّ قالوا نسبةً إلى أمة وكبر أمية، أمة مكبر أمية فبينهما علاقة.

ومن ذلك البصرة، قالوا في النسب إليها بصريٌّ على القياس، وقالوا بِصريٌّ كأنه نسبة إلى حجارة بيضاء معروفة في البصرة، تسمى بِصرة.

ومن الأسباب للعدول عن القياس في النسب: الخفة، يعدلون عن الثقيل إلى الخفيف، قالوا: ومن ذلك بدوي في النسب إلى البادية، فإن بدوي أخف من بدوي، هذا ما يتعلق بالنسب أن كان فيه سؤال وإلا انتقلنا إلى الباب التالي وهو باب الوقف.

طالب: (@٢٦:٠٢).

الشيخ: يسأل عن النجار إن كان في نسب الرجل، كبعض الأنصار، لا هذا لا يدخل في هذا الباب، وإنما يدخل في ماذا؟ هذا يدخل في النسب إلى العلم، لأنه منسوب إلى بني النجار، وقيل (نجاريٌّ) بالنسبة إلى بني النجار، ثم ننظر في المنسوب إليه وهم بنو النجار، النجار هنا فعال نجار تحتمل أن تكون صيغة مبالغة

عن كثير النجر ويحتمل أن يكون على معنى النسب يعني صاحب نجارة، وصاحب النجارة لا يُشترط أن يفعل هذا الأمر، أي مثلًا قد تسمي الرجل زجاج يعني صاحب زجاج وهو لا يصنع الزجاج، إما مالك أو ممول أو بائع، مع أنه لا يصنعها.

وكذلك مثلًا (بزاز) البزاز يُطلق على من؟ على بائعها لا على الذي يصنعها، فالبائع لا يفعل الفعل، وإنما صاحب البز، فالنجار أي صاحب النجار، أما الذي يفعل الفعل، فنجارٌ في حقه صيغة مبالغة يعني الذي يعمل في النجارة نجار، وصاحب المنجرة نجار، أما نجار لصاحب المنجرة فنسب، أي صاحب نجارة، وأما الذي يعمل فنجار على صيغة المبالغة يعني ينجر.

طالب: (@٢٨:٢٢).

الشيخ: نجار على معنى النسب بمعنى صاحب.

طالب: (@٢٨:٣٨).

الشيخ: لا كلمة نجار يُحتمل أن تكون صيغة مبالغة إذا كان المراد أن يفعل النجر بكثر ينجر بكثرة.

طالب: (@٢٨:٥٧).

الشيخ: (نجاري) يصلح أن تكون نسبة إلى بنو النجار مع تجمع بين نسبتين معًا.

طالب: (@٢٩:١٠).

الشيخ: نجار ونجار ونجار نجارون، ما في مشكلة.

طالب: (@٢٩:٢٥).

الشيخ: ما يأتي النسب إليهم بهذه الطريقة لأن هذه هيئة النجارين فهو نجار، لماذا تقول نجاريٌ على هذا المعنى، نجار تدل على أنه يفعل النجارة.

طالب: (@٢٩:٥٩).

الشيخ: لا إلا إذا سميت بها، لو سميت رجل بنجار، تنسب إليه نجاري كما في بني النجار، فتقول النجاري، أما إذا أردت أن تصف الرجل بالفعل فتقول إنه نجار يعني أنه يفعل النجارة.

طالب: (@٣٠:١٧).

الشيخ: اسمها هيئة النجارين إذًا كيف نسميها نجاريٌ اسمها هيئة النجارين، ستبحث عن طريقةٍ أخرى للنسب، لما تكون أنه ينتسب إليها مثلًا أو منها أو منسوبٌ إليها.

لا لأن النجار تدل على هذا المعنى بنفسها تدل على الفعل بنفسها أنه نجار يفعل هذا الفعل.

طالب: (@٣١:٠٩).

الشيخ: لا تنقاس قال سيبويه.

طالب: (@٣١:١٢).

الشيخ: يقول لأن الأكثر في الباب أن يكون النسب بالياء المشدد، لما سوى ذلك نعود للياء المشددة.

طالب: (@٣١:٣٠).

الشيخ: بنو النجار في الأصل من النسب، لا إشكال لأن نجار في الأصل نسب ثم انقلب العلم، فإذا انقلب إلى عمل جاز لك أن تنسب إليه لأن النسب لا يكون

إلا لاسم، لا يكون للوصف، يعني ما أقول مثلًا لا تنسب إلى...، تقول محمد جالسٌ فهو جالسيٌ، لا نستكفي محمد جالس من الجلوس، فتقول مثلًا الورد أحمر، فتقول أحمريٌ لأن كما قلنا في أول النسب ما فائدة النسب؟

فائدة النسب هو الوصف بلفظ المنسوب، لأن المنسوب إليه لا يُوصف به، لو أردت أن تصف اللون بالبحر ما تقول هذا لونٌ بحرٌ ما يأتي، فكيف تصف بالبحر؟ تنسب إليه، فإذا نسبت إليه النسب يجعل الكلمة من الأوصاف، فتقول لونٌ بحري.

ولهذا قلنا من التغييرات التي تطرأ على المنسوب ذكرنا تغير لفظي ومعنوي وحكمي، التغيير الحكمي أن المنسوب في حكم الصفة المشبهة، كيف كان المنسوب في حكم الصفة المشبهة؟ لأنه صار مثله بالدلالة على الوصف، هي نفسها دالة على الوصف.

فلهذا خطأ كثيرون قول بعض المحدثين الآن أمرٌ رئيسيٌ وقالوا إنا رئيسًا بالنسبة إلى رئيس فعيل بمعنى مترأس، وهي بنفسها دالة على الوصف والعرب تقول هذا أمرٌ رئيس، وفي كتب الطب المتقدمة الأعضاء الرئيسة.

فما الداعي إلى أن تنسب إلى الوصف وتقول رئيسية، تقول توج الرئيس، وأمرٌ رئيس، والوصف هنا يدل ما تريد من النسب لا حاجة إليه، أما قولهم أمرٌ أساسيٌ فتختلف، لأن الأساس في اللغة يأتي اسمًا ووصفًا، يأتي اسمًا فيكون بمعنى الركن، تقول هذا أساس البيت، فهذا وصف أو اسم؟ اسم، الاسم هو ما دل على مسمى.

أما الوصف هو ما انطبق على كل ما يوصف به، فأساس البيت دل على مسمى خارج هذا اسم، فيصح حينئذٍ أن تقول أساسيٌ نسبة إلى هذا الاسم وقد تأتي أثاث

وصفًا فحينئذٍ لا يُنسب إليها، تقول هذا أمرٌ أساس بمعنى أنه متقدم على غيره، وإذا أردت المعنى الثاني لا تنسب إليهن وإذا أردت المعنى الأول تنسب إليه.

وقولهم: (أمرهم أساسيٌ) يجوز أن يُخرج على المعنى الأول أنه أمرٌ مهم كالأساس كأساس البيت، فتزول النسبة إليها مع أن المسموع عن العرب في ذلك استعمال الأساس بلا ياء، (أمرٌ أساسٌ وحكمٌ أساس).

إلا أن قال المتأخرون الأساسي الآن لا يصل إلى حد الخطأ لأن له تخريجًا مقبولًا، بخلاف الرئيسي، وإن أكثر اللغوين الآن يخطئونه.

طالب: (@٣٦:٢٢).

الشيخ: لأن فعيلًا هنا وصف، رئيس بمعنى مترأس.

طالب: (@٣٦:٣٤).

الشيخ: فعيل هذه إن شئت أن تجعلها صيغة مبالغة، وإن شئت أن تجعلها صيغة مشبهة، كلاهما يأتي على فعيل، ككريم وشريف وعظيم وصغير وكبير، ورئيس، كلها بمعنى واحد، تقول أمرٌ كبير وأمر عظيم، وأمرٌ رئيس، كلها أوصاف.

أما الاسم فهو الرئاسة، الرئاسة اسم مصدر، النسبة إليها لا إشكال فيها، تقول مثلًا أمرٌ رئاسي لا إشكال فيها، لكن الإشكال في النسب إلى الوصف فعيل.

نتنقل إلى الباب التالي وهو باب الْوَقْفُ.

باب الْوَقْفُ هو آخر أبواب النحو، وإن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قدم بعض الأبواب التي يدخلها كثيرون في الصرف، وقد أشرنا إلى ذلك، أما الوقف فهو من أبواب النحو عند جمهور أهل اللغة، لن أثره الأكبر يتعلق بالإعراب، وما بعده من أبواب الألفية كلها في النحو الخالص، ابتداءً من الباب التالي وهو باب الإمالة فالتصريف

إلى آخره.

ما بعد ذلك تصريفٌ خالص، أي صرف، أما هذا الباب وهو

باب الوقف

فهو عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تسعة عشرة بيتًا، والمراد بالوقف قبل أن نقرأ الأبيات الوقف يعني كيفية الوقف على آخر الكلمة، كيف تقف على الكلمة؟

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات:

٨٨١. تَنْوِينًا أَثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا ... وَقْفًا وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا

٨٨٢. وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى ... صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الإِضْمَار

٨٨٣. وَأَشْبَهَتْ إِذًا مُنَوَّنًا نُصِبْ ... فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُوْنُهَا قُلِبْ

٨٨٤. وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوْصِ ذِي ... لَمْ يُنْصَبَ اوْلَى مِنْ ثُبُوْتٍ فَاعْلَمَا

٨٨٥. وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِيْنِ بِالْعَكْسِ وَفِي ... نَحْوِ مُرٍ لُزُوْمُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

٨٨٦. وَغَيْرَهَا التَّأْنِيْثِ مِنْ مُحَرَّكِ ... سَكِّنْهُ أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ

٨٨٧. أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ أَوْ قِفْ ... مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيْلًا إِنْ قَفَا

٨٨٨. مُحَرَّكًا وَحَرَكَاتٍ انْقُلَا ... لِسَاكِنٍ تَحْرِيْكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

٨٨٩. وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوْزِ لاَ ... يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوْفٍ نَقَلَا

٨٩٠. وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيْرٌ مُمْتَنِعْ ... وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوْزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

هذا الذي نريد أن نشرحه في هذا الدرس -إن شاء الله تعالى- إن كفى الوقت لذلك، وبقية الأبيات -إن شاء الله- في الدرس القادم.

الوقف قلنا المراد بالوقف كيفية الوقف على آخر الكلمات، وتعريفه عند النحويين هو قطع النطق عند آخر الكلمة، كيف تقطع النطق عند آخر الكلمة.

نحو: جاء زيدٌ، وتقول جاء زيد، ورأيت زيدًا، تقول: رأيت زيدا، ومررت

بزيدٍ، فتقول: مررت بزيد، وزيدٌ يذهبُ، تقول زيدٌ يذهب،

وما الأوجه الجائزة في الوقف غير التسكين، وما يتعلق من مسائل وأحكام وخلافات.

والوقف في المعتاد يكون في موضعين:

مثل يقف الإنسان في المعتاد والأصل أي يكون الوقف **يكون في موضعين:**

الأول: عند تمام الغرض من الكلام، وهذا يكون في النثر كما سبق، إذا انتهى الغرض من الكلام فإنك تقف، تقول: جاء محمد قبل قليل، جاء محمد ومعه زيد، وهكذا.

الموضع الثاني للوقف: نهاية البيت، ونهاية السجعة، ونهاية الفاصلة، ولو لم ينتهي الغرض من الكلام، يعني حتى ولو كان الكلام متواصلًا من حيث المعنى فإن نهاية البيت موضع وقف يجب أن تقف، وكذلك نهاية السجعة، وكذلك نهاية الفاصلة.

البيت في الشعر والفاصلة في الكلام المسجوع، والفاصلة في القرآن العظيم، أما نهاية البيت فالأمثلة كثيرة في الأشعار كقول أمرؤ القيس في معلقته: (**قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ، بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُول فَحَوْمَلِ**)، فلا يجوز أن تقول منزلٍ، بل تقف وتقول منزل، وفي السجع تقول: (وقد أسمع كل مسمع) فلا تصل وتحرك تقول (وقد أسمع كل مسمعٍ) لأن هذا يبطل السجعة.

ونحو ذلك في فواصل القرآن العظيم، كقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة:٢١٩]، انتهت الآية بفاصلة، وفي الآية التالية: ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [البقرة:٢١٧].

أما الوقف في الشعر وفي السجع فواجب، وأما الوقف في أواخر القرآن العظيم فقد اختلفوا فيه مع اتفاقهم على أن الوصل جائز، **لكن اختلفوا في الوقف على قولين:**

القول الأول: أنك تقف على الفاصلة، لأن الوقوف على فواصل القرآن سنة، ثم تعيد من الكلام السابق ما يتم به المعنى وتكمل الآية التي بعدها، تقول: لعلكم تتفكرون تقف، ثم تبدأ فتقول: لعلكم تتفكرون في الدنيا والآخرة، لكي يتصل الكلام بعضه ببعض من حيث المعنى.

القول الثاني: يقول بل تقف على الفاصلة ثم تبدأ من حيث وقفت، فتقول ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة:٢١٩]ثم تقف، ثم تكمل: ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [البقرة:٢١٧].

فالوقف في الشعر قلنا إنه واجب أو جائز؟ واجب **وهو كون في موضعين من الشعر:**

الموضع الأول: رأس البيت موضع وقوف واجب، نحو قول الحطيئة لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (**ماذا تَقولُ لِأَفراخٍ بِذي مَرَخٍ حُمرِ الحَواصِلِ لا ماءٌ وَلا شَجَر، أَلقَيتَ كاسِبَهُم في قَعرِ مُظلِمَةٍ. فَاِغفِر عَلَيكَ سَلامُ اللَهِ يا عُمَرُ**)، فلا يجوز أن يقال: لا ماءٌ ولا شجرٌ، بل يجب الوقف هنا.

والموضع الثاني في الشعر: في رأس الشطر الأول من البيت المُصرع، والمراد بالبيت المصرع الذي يأتي غالبًا في أول القصيدة ويكون آخر شطر الأول كآخر الشطر الثاني.

وهذا كأغلب القصائد القديمة كالمعلقات ومنها معلقة عنترة التي يقول في أولها: (**هَل غادَرَ الشُعَراءُ مِن مُتَرَدَّمِ، أَم هَل عَرَفتَ الدارَ بَعدَ تَوَهُّمِ**)؛ فلولا أن

البيت مُصرع فوقفت على الأول وعلى الثاني بلا تنوين، أي لو كان البيت هذا داخل الأبيات، البيت الخامس السادس، ليس الأول ليس مصرعًا لكان يجب أن تقول فيه: (**هَل غادَرَ الشُعَراءُ مِن مُتَرَدَّمٍ، أَم هَل عَرَفتَ الدارَ بَعدَ تَوَهُّمِ**)؛ وتقف في آخر البيت وبقي البيت كله وصل.

ومن الأبيات المصرعة أي شطرها الأول والثاني تقف عليهما: الرجز المجزوء، الذي جاءت عليه أغلب المنظومات العلمية، كألفية ابن مالك، فيجب الوقف على رأس كل شطرٍ لأن كل شطر في الرجز المجزوء له حكم البيت، نحو: (**وأستعيد الله في ألفية مقاصد النحو بها محوية**) ولا يجوز في ألفيةٍ ومحويةٌ.

وما سوى هذين الموضعين في الشعر رأس البيت مطلقًا، ورأس الشطر الأول في البيت المصرع وما في حكمه، وما سوى ذلك في الشعر فإنه ليس بمحل وقف، حكمه حكم الوصل، كالبيتين السابقين للحطيئة: (**مَاذَا تقول لِأفْراخٍ سلمٍ أو بذي مَرَخ**) لا يجوز وأنت تقرأ الشعر حتى ولو وقفت على الشطر الأول أن تقول: (**مَاذَا تقول لِأفْراخٍ بذي سلمٍ زغب الحَواصِلِ لا ماءٌ وَلا شَجَرُ**)، بل يجب أن تقول بذي مرخٍ بالتنوين أم وقفت.

لأن الحكم هنا، لأن الموضع هنا ليس موضع وقف، ولو صح هنا الوقف بأي حالٍ من الأحوال لانكسرت أبياتٌ كثيرة، كقوله: (**ولقد دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ، فَقَالَتْ: لَكَ الوَيْلاَتُ!،إنَّكَ مُرْجِلِي**)؛ فلو وقفت على الشطر الأول لسببٍ من الأسباب هل يجوز أن تقول: (**ولقد دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَة**)؛ لا ما يصح ينفصل البيت، بل يجب أن تقول عنيزةٍ وصلت أم وقفت.

فهذا ما يتعلق بمواضع الوقف ثم اعلم بعد ذلك أنهم يقسمون الوقف أنواعًا منوعة بحسب أمور مختلفة، وأشهر هذه التقسيمات أنهم **يقسمون الوقف إلى ثلاثة أقسام:**

القسم الأول: الوقف الاختياري وهو المعتاد الذي تكلمنا عنه من قبل.

والنوع الثاني: يسمونه الوقف الاضطراري وهو الوقف الذي يضطر إليه الإنسان بسببٍ من الأسباب كانقطاع النفس، وهذا تجدونه كثيرًا عند قراء القرآن الذين يكون نفسهم قصير، ولهذا يضطرون للوقوف على أماكن ليست مناسبة للوقف، فنقول الوقف هنا اضطراري.

والنوع الثالث: الوقف الاختباري، ويكون عند الاختبار دون مراعاة للمعاني، ليرى هل يوصل الطالب أحكام الوقف أم لا، قف على هذه الكلمة مع أن المعنى لا يكمل، فقط من أجل اختبار الطالب.

الوقف الاختباري هو الذي يكون للاختبار أي لا تراعى فيه المعاني وإنما تسأله كيف تقف هنا، كيف تقف هنا مع أن المعاني ليست كاملة.

إن كان هناك من سؤال قبل أن نبدأ في شرح أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فنستمع إليها.

طالب: (@٥٥:٥١).

الشيخ: تكلمنا في أول درسٍ على الألفية وصاحبها وعددها، وبحرها، وقلنا حينذاك أن الأصح أنها من الرجز المجزوء المشطور، فكل شطرين بيت، وليس كل شطرٍ بيتًا كالرجز المجزوء التام، الذي يكثر عند العرب.

فنكتب كل شطرٍ بيتًا، وإنما المنظومات العلمية الأصح فيها أنها من الرجز المجزوء غير التام يعني أن كل شطرين بيت، فلهذا في سنن الألفية تكتب كل شطرين بيت، فلهذا نسميها ألفية، ولو كان كل شطرٍ منها بيتًا لكانت ألفين.

والنسب إلى ألف وألفين واحد (ألفية) لما عرفنا أنك عندما تنسب إلى المثنى تحذف علامة التثنية ما لم يكون في علم، لكن ابن مالك -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- عندما عد

أبيات أصل الألفية وهي الخلاصة هي الألفية، وإنما الكافية الشافية في النحو والصرف ذكر أنها ألفان وكذا عن عدها بالعد في آخر المنظومة.

ولو كانت كل شطر بيتًا لكانت قريبًا أربعة آلاف بيت، مما يدل على أنها من الشطر المجزوء غير التام، وقد ذكرت ذلك في أول الدراسة، الحقيقة في ألفية ابن مالك، ذكرت ذلك مع شيءٍ من التوضيح والأدلة.

طالب: (@٤٥:٥٤).

الشيخ: الوجوب في النحو كله الوجوب في العلوم كله غير العلوم الشرعية المتعلقة بالغاية هي أحكامٌ صناعية هي وجوبات صناعية، الوجوب في النحو، الوجوب في الصرف، الوجوب في القراءات، كلها وجوبات صناعية ليست وجوبات شرعية، طبعًا بيت امرؤ القيس إذا وقفت بالسكون ينكسر لأن القصيدة من الطويل فعول ومفاعيل وفعولٌ ومفاعيلٌ.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

نبدأ بشرح أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بدأ ابن مالك هذا الباب بقوله:

تَنْوِينـــًا أَثْــرَ فَـــتْحٍ اجْعَـــلْ أَلِفَـــا وَقْفًـــا وَتِلْـــوَ غَيْـــرِ فَـــتْحٍ احْـــذِفَا

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذا وُقِف على الاسم المنون فإن كان التنوين واقعًا بعد فتحةٍ أبدل هذا التنوين ألفًا، وهذا يشمل ما كانت فتحته بالإعراب نحو: رأيتُ زيدًا، فتقول رأيت زيدا، وما كانت فتحته لغير الإعراب، كقولك في (إيهًا وويهًا) وهي من أسماء الأفعال تقف عليها فتقول: (إيها، وويها).

أما إذا كان التنوين واقعًا بعد ضمة أو بعد كسرة فإن التنوين يُحذف، وتقف على آخر الكلمة بالسكون، كقولك في جاء زيدٌ جاء زيد، وفي مررت بزيدٍ مررت بزيد.

هذا ما قاله ابن مالك الآن نشرح كلام ابن مالك هذا ما قاله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، **يقول:**

تَنْوِينًا أَثْرَ فَتْحٍ

ماذا تفعل به؟ اجعله ألفًا إذا وقف، تلو غير الفتح أي الضم والكسر احذف التنوين وقف بالسكون هذا شرح البيت، **وهنا مسائل:**

الأولى: ما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو لغة جمهور العرب، وبعض العرب

يجعل الحكم في الجميع كحكم النصب يعني يبدل التنوين تنوين الرفع واوًا، وتنوين النصب ألفًا، وتنوين الجر ياءً، فيقول في النصب: رأيت زيدًا ويقف رأيت زيدا، وفي الرفع: جاء زيدٌ ويقف: جاء زيدُ، وفي الجر: مررت بزيدٍ، فيقف مررت بزيدِ.

وبعض العرب يجعل الجميع كتنوين الرفع والجر، أن يحذف التنوين ويقف بالسكون ويقول في جميع جاء زيد بالرفع ورأيت زيد في النصب ومررت بزيد في الجر.

وبعضهم يعيد مثل ذلك إلى ما يسميه التطور اللغوي عند العرب، فكأن الأصل –والله أعلم- أنهم يبقون الوقف على لفظ الوصل، فيقولون: جاء زيدٌ، رأيت زيدًا، مررت بزيدٍ، وكأنهم كانوا يقفون كما يصلون، عند وقف قال رأيت زيدًا، مررت بزيدٍ.

ثم أرادوا أن يطلبوا ما هو أسهل وأكثر راحة عند الوقف، فبعضهم صار يقلب التنوين فيقول: جاء زيدُ، ورأيت زيدا، ومررت بزيدِ.

وبعضهم بالغ في طلب الاستراحة فسكَّن الجميع، جاء زيد، ورأيت زيد، ومررت بزيد.

أما جمهور العرب عندما نزل القرآن العظيم وجاء الإسلام: فكانوا على ما ذكره ابن مالك كالرفع والجر، يحذفون ويسكنون، وفي النصب يقلبون التنوين ألفًا.

المسألة الثانية: اختلفوا في الوقف على الاسم المقصور، نحو فتىً، وعصىً، ومسعىً، ونحو ذلك.

إذا وقفت على هذا الاسم المقصور هل الألف التي في آخره هي ألف الكلمة

المنقلبة عن ياءٍ في فتى، والمنقلبة عن واو في عصىً، أم أن هذه الألف هي المنقلبة عن تنوين النصب، كالألف في رأيت زيدا.

وسبب هذا الخلاف: لماذا لم يختلفوا إلا في الاسم المقصور؟ سبب هذا الخلاف أن المقصور إذا كان منونًا، يلزم تنوين النصب، المقصور إذا كانت ألفه ليست للتأنيث، إذا كان التأنيث يمنعه من التنوين ما في تنوين أصلًا، إذا كانت الألف ألف تأنيث أصلًا، لكن إذا كانت الألف ليست مانعة من التنوين، كالألف المنقلبة عن الأصل كفتىً وعصىً وملهىً ومسعىً ومرمىً.

فحينئذٍ يُختم بالألف، والألف لابد أن يكون ما قبلها مفتوحًا، ثم إن الكلمة مصروفة أو ممنوعة من الصرف؟ مصروفة، إذًا لابد لها من تنوين، والتنوين كما تعرفون لا علاقة له بالإعراب، النون نونٌ زائدة، تلحق آخر حركة في الكلمة، هي نون.

وتأتي بها بعد آخر حركة في الكلمة، فإذا قلت جاء رجلُ فالرجل فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، هات بعده نونًا يعني تنوينًا، فتقول: جاء رجلُ: رجلٌ، مررت برجلِ: برجلٍ، رأيت رجلا: رجلًا.

المقصور المختوم بألف لابد أن يكون ما قبله مفتوحًا، إذًا فآخر حركة في المقصور دائمًا فتحة ثم تلحقه بالتنوين رفعًا ونصبًا وجرًا، فتقول هذا فتىً ورأيت فتىً ومررت بفتىً بلفظٍ واحد.

قلنا اختلفوا في هذه الألف على مذاهب:

المذهب الأول: أن ألفه عند الوقف هي ألف الكلمة المنقلبة عن ياءٍ أو واو رفعًا ونصبًا وجرًا.

قالوا: لأن هذه الكلمة المقصورة مختومة بألف، فعند الوقف ما الذي يحدث

لها؟ يذهب التنوين، وتبقى الألف.

المذهب الثاني: عكس ذلك، قالوا إن ألف المقصور عند الوقف بدلٌ من تنوين الفتحتين، رفعًا ونصبًا وجرًا، لأن الكلمة آخرها تنوينٌ بفتحتين، رفعًا ونصبًا وجرًا فنطبق القاعدة فتنقلب أو يبدل التنوين ألفًا عند الوقف إذًا فألفه في الرفع والنصب والجر بدلٌ من التنوين.

القول الثالث في المسألة: قالوا إن ألف المقصور في النصب بدلٌ من التنوين نحو رأيت فتىً تقول رأيت فتا، فألفه بدلٌ من التنوين، وأما في الرفع والجر فألفه هي ألف الكلمة لمنقلبة من الواو والياء، وهذا هو قول الجمهور، وردًا لقاعدة الوقف التي تقول: إن التنوين في النصب يبدل ألفًا، وفي الرفع والجر يُحذف وتُسكن أو يُسكن آخر الكلمة.

هذا الخلاف ينبني عليه أحكام إملائية فنحن إذا قلنا مثلًا إن الألف في المقصور بدلٌ من التنوين دائمًا في الرفع والنصب والجر، طبعًا هذا ما يكون إلا في المنكر، جاء فتىً، ورأيت فتىً ومررت بفتىً.

فالقياس في الإملاء أن تكتبها بألفٍ نائمة على حسب أصلها أم نكتبها بألف قائمة؟ الأصل أن نكتبها بألفٍ قائمة كما تكتب رأيت رجلا، وفتحت بابا، إلا أن الإملائيين الآن لا يسيرون على هذا القول ولا يسيرون على قول الجمهور، وإنما يصيرون على القول الأول في الكتابة الإملائية، فيكتبون الألف على حسب أصلها إن كانت ياءً مقصورة، وإن كانت واوًا فواقفة.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاحْـذِفْ لِوَقْـفٍ فِـي سِـوَى اضْـطِرَارِ ... صِـلَةَ غَيْـرِ الْفَـتْحِ فِـي الإِضْـمَارِ

يقول: إذا وقفت على هاء الضمير مثل كتابُه، وكتابِه، وكتابُها، فكيف يكون

الوقف؟ يقول إذا وقفت على هاء الضمير فإن كانت الهاء مضمومة نحو رأيته أو كتابه أو مكسورةً نحو مررت به أو كتابه حذفت صلة الهاء ووقفت عليها بالسكون إلا في ضرورة الشعر، فتقول: رأيته ومررت به.

وإن كانت الهاء مفتوحةً ككتابها ورأيتها، فإنك تقف على الألف ولا تحذفها، فتقول: كتابها ورأيتها ومررت بها.

وهنا مسائل:

المسألة الأولى: ما الضمير في رأيته ومررت به، ورأيتها؟ الهاء فقط أم الهاء والواو في رأيته، والهاء والياء في مررت به، والهاء والألف في رأيتها.

فهذه مسألة سنناقشها –إن شاء الله– ونكمل شرح بقية الأبيات بعد الصلاة.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فنكمل ما كنا توقفنا عنده في شرح باب الوقف عند قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاحْـذِفْ لِوَقْـفٍ فِـي سِـوَى اضْـطِرَارِ   صِـلَةَ غَيْـرِ الْفَـتْحِ فِـي الإِضْـمَار

قلنا تكلم في هذا البيت على الوقف على هاء الضمير، في نحو كتابُه وكتابِه وكتابُها.

فذكر أنك إذا وقفت على هاء الضمير فإن كانت مضمومة نحو رأيتُه أو مكسورة نحو مررت به فإنك تحذف صلتها وتقف عليها بالسكون، فتقول رأيته ومررت به، إلا في ضرورة الشعر، وإن كانت هاء الضمير مفتوحة نحو رأيتها، أو كتابها، فإنك تثبت الألف بعد هاء ولا تحذفه، تقول رأيتها وكتابها ومررت بها.

وقلنا هنا مسألة تنبني على ذلك وهي ما الضمير في قوله رأيتُهُ، الهاء أم الهاء والواو، ومررت به الهاء أو الهاء والياء، وفي رأيتها، الهاء أو الهاء والألف؟

على قولين:

القول الأول: أن الضمير مجموع الهاء والواو، ومجموع الهاء والياء للمذكر، بكتابُه وكتابِه، ومجموع الهاء والألف للمؤنث، في كتابُها.

وقيل بل الضمير الهاء فقط، وصلتها إشباعٌ لحركتها، وهذا هو الحق الذي عليه جماهير النحويين، فإن قلت بناءً على ذلك لماذا كتبت الألف في رأيتها، ولم تكتب الواو ولا الياء مع هاء المذكر في رأيته ومررت به.

السؤال مرة أخرى: إذا قلنا رأيته نكتب الكلمة بالهاء مع أن النطق يكون بهاءٍ وواو (رأيتهو) ليست هاءً وضمة بل هاءً وواو، ولهذا تكتب في المصحف بواو بعد الهاء، وكذلك في مررت به، أما مع المؤنث في رأيتها، فنكتب الهاء والألف معًا، وقد سبق قبل قليل أن الحق في المسألة أن الضمير في الجميع الهاء فقط، والواو والياء والألف كذلك إشباع، وإذا كان الأمر كذلك لماذا لم تكتب على حدٍ سواء، إما بإثباتها جميعًا نظرًا للفظ أو بحذفها جميعًا نظرًا كونها إشباعًا؟

الجواب: لأن الألف مع ضمير المؤنث لا تسقط وصلًا ولا وقفًا كما شرحنا، فلهذا كتبت، وأما الواو والياء مع ضمير المذكر فإنهما يثبتان وصلًا ويحذفان وقفًا.

والقاعدة عند الإملائيين، القاعدة الأصلية عند الإملائيين: أن الكتابة تكون بحسب الوقف.

المسألة الثانية: قلنا إن صلة المذكر الواو والياء لا يثبتان في الوقف إلا في ضرورة الشعر، مثال ذلك قول الشاعر أو قول الراجز: (**وبلد مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه**)؛ فالموضع هنا موضع وقف لابد ومع ذلك أثبت صلة الهاء لأن الشعر هنا يطلب الإشباع، الشعر هنا لا يستقل إلا بالإشباع فوجب أن تقف بالإشباع.

وكذلك قوله: (**وَنارُنا لَمْ تُرَ نارًا مِثْلُها قَدْ عَلِمَتْ ذاكَ معَدّ كلها**)؛ الألف مع ضمير مؤنث تثبت وصلًا ووقفًا شعرًا ونثرًا، فلا حاجة أصلًا للتمثيل لها.

وكذلك قوله: (**يستوعب النوعين من جريرة من لاذ لحييه إلى مُنحوره**)؛ هذا مثالٌ للهاء الموصولة بياء، ووجب إثبات الصلة هنا من أجل ضرورة الشعر.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَشْـــــبَهَتْ إِذًا مُنَوَّنًـــــا نُصِـــــبْ   فَأَلِفًـــا فِـــي الْوَقْـــفِ نُوْنُهَـــا قُلِـــبْ

يتكلم في هذا البيت على الوقف على كلمة إذًا، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذًا تشبه في اللفظ المنصوب المنون، نحو رجلًا، ولذا تقلب نونها عند الوقف ألفًا، نحو إذًا أكرمك، وإذا وقفت عليها قلت ماذا؟ إذا.

هذا شرح البيت **وهنا مسائل:**

الأولى: اختلفوا في هذه الكلمة وهي (إذًا) هي بالنون م بالتنوين، وقد تكلمنا على هذه المسألة أكثر من مرة من قبل، وخلاصة ذلك **أنها على أربعة أقوال:**

القول الأول: أنها (إذًا) بالتنوين دائمًا همزة وذال منونة وألف، وعلى هذا القول لا إشكال في الوقف عليها بالألف، كغيرها من المنونات المنصوبة.

القول الثاني: أنها (إذن) بالنون، همزة وذال ونون، والذين قالوا ذلك قالوا إن كلمة إذًا بالنون ليست بالتنوين اختلفوا، وبعضهم يقول: يوقف عليها بالنون، إذن أكرمك، كيف تقف؟ تقول: إذن، وهذا قول المازني وابن عصفور.

قلنا القول الثاني في (إذن) أنها بالنون وبعضهم قال يوقف عليها بالنون، وهذا قول المازني وابن عصفور، ويُنسب أيضًا إلى المبرد، وقال بعضهم: بل يوقف عليها بالألف، نعم هي (إذن) لكن إذا وقفت عليها تقف بالألف، وهؤلاء الذين قالوا إن نونها تشبه تنوين النصب، ولذا تقلب عند الوقف ألفًا.

القول الثالث فيها: أنها بالنون إذا لم تنصب المضارع، وبالتنوين إذا نصبت المضارع وهذا تنسب إلى الفراء.

والقول الرابع: بالعكس أنها بالتنوين إذا تنصب المضارع وبالنون إذا نصبت المضارع، وهذا مذهب كثير من المتأخرين.

وقد ذكرنا من قبل أن أرجح هذه المذاهب فيما يبدو لي هو المذهب الرابع أنها بالنون إذا عملت أي إذا نصبت المضارع، وبالتنوين إذا لم تعمل، إذا لم تنصب المضارع، وبعد هذا القول في القوة القول الأول الذي يرى أنها بالتنوين مطلقًا عملت أو لم تعمل، لما سيأتي في المسألة الثانية.

المسألة الثانية بـ (إذن): أن هذه الكلمة (إذن) جاءت في القرآن العظيم على صفتين: الصفة الأولى: أنها جاءت مهملةً وجوبًا، جاءت غير عاملة لانتفاء الشروط وهي مهملةً وذلك في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، في قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَا كَانُوٓاْ إِذٗا مُّنظَرِينَ﴾ [الحجر:٨]، ﴿إِنَّكَ إِذٗا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة:١٤٥]، ﴿إِنَّآ إِذٗا لَّخَٰسِرُونَ﴾ [يوسف:١٤]، ﴿تِلۡكَ إِذٗا كَرَّةٌ خَاسِرَةٞ﴾ [النازعات:١٢]، إلى آخره.

والصفة الثانية: التي جاءت عليها إذًا في القرآن الكريم أنها جاءت وإعمالها وإهمالها جائزان، جاءت وهي يجوز إهمالها وإعمالها، لكونها مستجمعه الشروط ولكنها سبقت بواوٍ أو فاء، وسبق أن ذكرنا أنها إذا استجمعت الشروط لكن سبقت بواو أو فاء فهذا يضعف تصدرها.

فيكون إهمالها جائزًا وهو الأكثر وإعمالها جائزًا، وقد جاءت على هذه الصورة في ثلاثة مواضع في القرآن العظيم كقوله -تعالى- ﴿وَإِذٗا لَّا يَلۡبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [الإسراء:٧٦]، ﴿وَإِذٗا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [الأحزاب:١٦]، ﴿فَإِذٗا لَّا يُؤۡتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء:٥٣].

وقد رُسمت في كل هذه المواضع بالتنوين، ووقف عليها القراء اتفاقًا كلهم

بالألف لا في النون، وهذا يقوي أي الأقوال السابقة؟ يقوي الأول أنها إذًا بالتنوين مطلقًا يقويه نوع تقوية، لكن دعونا نبدأ بمن يقولك إنها بالنون دائمًا، ما ذكرناه هنا يرد هذا القول.

والقول الرابع: وهو الذي كنا قد رجحناه أو قويناه، ما ذكرناه هنا من ورود (إذًا) في القرآن العظيم لا يُضعفه، لأنها لم ترد في القرآن العظيم عاملةً وجوبًا وهو الموضع الذي قلنا أنها تكتب فيه بالنون، وإنما وردت مهملةً وجوبًا فهي بالتنوين أو يجوز إهمالها وإعمالها وإهمالها أكثر وعليه اتفاق القراء السبعة بل العشرة الإهمال وإن كان الإعمال جاء في بعض القراءات الشاذة.

وأنتم تعلمون يا إخوان أن القراءة الشاذة لم تُخدم خدمة تامة كالقراءة المتواترة، فذكروا أنه جاء في القراءة الشاذة إعمالها، في قوله: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾ [الإسراء:٧٦]؛ لكن لم يذكروا كيف تقف هذه القراءة الشاذة على وإذًا، هل تقف بالألف أو النون؟

ولهذا يقال إن أهل اللغة خدموا القراءة الشاذة أكثر من القراء، لأن القراء كان جهدهم منصرف إلى القراءات المتواترة، لأن القراءة إنما تكون بها، والصلاة عند الجمهور لا تكون إلا بها، وأما أهل اللغة فإن غرضهم من القراءات مختلف، وهو الاحتجاج بها، فلهذا كان اهتمامهم بكل ما صح من القراءات، دون التفات إلى كونها متواترة، أو أحادًا أو شاذةً وإنما كانوا يهتمون بصحة السند فقط.

الخلاصة: أن ما ذكرناه من ورود إذًا في القرآن يُضعف قول من قال إنها بالنون مطلقًا، ويقوي نوع تقوية النوع الأول أنها بالتنوين مطلقًا، ولا يعارض القول الرابع وهو التفصيل، ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَحَذْفُ يَـا الْمَنْقُـوْصِ ذِي التَّنْـوِيْنِ مَـا ... لَـمْ يُنْصَـبَ اوْلَـى مِـنْ ثُبُـوْتٍ فَاعْلَمَـا

وَغَيْـرُ ذِي التَّنْـوِيْنِ بِـالْعَكْسِ وَفِـي   نَحْـوِ مُـرٍ لُـزُوْمُ رَدِّ الْيَـا اقْتُفِـي

ذكر ابن مالك في هذين البيتين كيفية الوقف على الاسم المنقوص المختوم بياءٍ قبلها كسرة.

وخلاصة ذلك: أن الاسم المنقوص إذا كان منصوبًا عومل معاملة الصحيح، إذا كان منصوبًا فإنه يعامل معاملة الصحيح، وكما تقول: رأيت رجلًا، ثم تقول رأيت رجلا، تقول: رأيت قاضيًا، ثم تقول رأيت قاضيا.

وكما تقول رأيت الرجلَ ثم تقف تقول رأيت الرجل، فتقول رأيت القاضيَ ثم تقف فتقول: رأيت القاضي.

فالمنصوب من المنقوص كالصحيح، وأما غير المنصوب أي المرفوع والمجرور، فيجوز في ياء المنقوص فيهما الحذف والإثبات، على اختلافٍ في الأرجح الأحسن الأكثر، إذًا المرفوع والمجرور يجوز لك في المنقوص أن تحذف الياء منه وأن تثبت الياء لكن الاختلاف في الأرجح هذه أرجح أن تثبتها أم تحذفها.

فغير المنون وهو المقرون بأل كالقاضي، الأكثر فيه إثبات الياء تقول جاء القاضي ومررت بالقاضي.

وحذف الياء جائز، تقول: جاء القاض، ومررت بالقاض، ولذا اختلف القراء السبعة في إثبات الياء وحذفها، في كثيرٍ من الأسماء المنقوصة المقرونة بـ أل في القرآن العظيم، سواء كانت في رأس الآية أم كانت في داخل الآية، كخلافهم في المتعال، والمهتدي والداع، والمناد، وبعضهم قرأها بإثبات الياء وبعضهم قرأها بحذف الياء.

ومن الحذف قول العرب ابن العاص، عمرو بن العاص أي العاصي، فهذا المقرون بأل يجوز فيه الحذف والإثبات، والإثبات هو الأكثر، وأما المنقوص

المنون فيجوز فيه الحذف والإثبات، والحذف هو الأكثر، تقول: جاء قاضٍ، ومررت بقاضٍ، وإثبات الياء جائز، تقول جاء قاضي، ومررت بقاضي، وقد جاء الاسم المنقوص المنون في القرآن الكريم في ثلاثين كلمة من سبعة وأربعين موضعًا قرأها القراء العشرة كلها بحذف الياء.

نحو: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد:٧]، ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد:١١]، ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل:٩٦]، ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن:٢٦]، ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة:٢٧]، ﴿عَن تَرَاضٍ﴾ [البقرة:٢٣٣]، ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ﴾ [البقرة:١٨٢]، ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه:٧٢].

إلا ابن كثير فقرأ أربع كلمات: في عشرة مواضع بإثبات الياء وهي لكل قومٍ هادي، ومن لهم من دون الله من واقي، ومنا لهم من دون الله من والي، وما عند الله باقي.

فدل ذلك على أن حذف الياء من المنقوص المنون في الرفع والجر، هو الأكثر والأحسن، وإثبات الياء جائز، وهذا هو قول ابن مالك:

وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوْصِ ذِي الْتَّنْوِيْنِ مَا لَمْ يُنْصَبَ اوْلَى مِنْ ثُبُوْتٍ فَاعْلَمَا

يقول المنقوص المنون حذف ياءه أولى من إثباتها، إلا إن كان منصوبًا فيجب إثبات الياء وإبدال التنوين ألفًا، وقوله: (لَمْ يُنْصَبَ اوْلَى)؛ لم جازمة، وينصب فعل مضارع منصوب وعلامة جزمه السكون، ومع ذلك وضعنا على الباء فتحة، ما هذه الفتحة؟ هذه الفتحة في النقل، هذه فتحة الهمزة همزة أولى نقلت فتحتها إلى الساكن قبلها وحُذفت أي الهمزة، فقيل (لَمْ يُنْصَبَ اوْلَى).

ثم قال ابن مالك:

وَغَيْرُ ذِي الْتَّنْوِيْنِ بِالْعَكْسِ وَفِي نَحْوِ مُرِ لُزُوْمُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

يقول المنقوص غير المنون يعني المقرون بـ أل بالعكس أي إثبات الياء أولى من حذفها إلا إن كان منصوبًا فيجب إثبات ياءه.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيت:

وَفِي نَحْوِ مُرٍ لُزُوْمُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

يقولك إذا حُذِف من المنقوص حرف كأن يُحذف فاءه، أو عينه، فإنك عند الوقف عليه تثبت ياءه وجوبًا، على كل حال يعني منون أو بـ أل، لأن حذف ياء المنقوص مع حذف الفاء أو العين يكون إجحافًا بالكلمة.

مثال ذلك: اسم الفاعل من قولك: (أرى زيدٌ أخاه القمر طالعًا)؛ فزيدٌ ماذا؟ هات له اسم فاعل من أرى، (أرى زيدٌ عمرًا)، أو (أرى زيد أخاه القمر طالعًا)، فزيدٌ ضارب أو شارب أو نائم أو ماذا؟ فزيدٌ (مريٍ)، مري اسم فاعل ممن أرى المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، والأصل: (مُرأي) ثم حُذفت العين والأصل الثاني وهو الهمزة، وبقيت الراء وبقيت الياء، فقيل المري.

فإذا وقفت يجب أن تثبت الياء، فتقل (المري) أو (مرٍ) عند الوقف، أما عند الوصل فإن الكلمة منقوصة تعل إعلال قاضٍ، تقول نحو مرٍ، نحو: مرٍ لزوم، لكن لو وقفت تقول محمدٌ مري، ومحمد هو المري تثبتها وجوبًا.

وكذلك لو حُذِفت فاء الكلمة أي حرف الأصل الأول، نحو مضارع وفا، تقول: يفي، مضارع وفا يفي، أين الواو التي في وفا؟ حُذِفت في المضارع يفي، ثم سميت بهذا الفعل يفي، سميت به رجلًا أو امرأةً يفي، ثم وقفت تقول جاء من؟ جاء يفي، بإثبات الياء لكي لا تجمع على الكلمة حذف الياء وحذف الفاء فيكون إجحافًا الكلمة هذا هو معنى قول ابن مالك:

وَفِي نَحْوِ مُرٍ لُزُوْمُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

لزوم رد الياء واجب، **وهنا مسائل**:

الأولى: نريد أن نلخص كيفية الوقف على المنقوص، خلاصة الوقف على الاسم المنقوص أنه يجب إثبات ياءه في **موضعين**:

الأول: إذا كان منصوبًا.

والموضع الثاني: إذا كان محذوف الفاء أو العين، وفيما سوى ذلك يجوز حذف الياء وإثباتها، والتفصيل إنما هو في الأحسن الأكثر، هل هو الإثبات أم الحذف.

المسألة الثانية: ما حكم المنقوص عند نداءه؟ نحو يا قاضي، يا سامي؟ لو ناديت رجلًا اسمه منقوص، كسامي أو هادي أو راضي، فعند الوصل لا إشكال، تثبت الياء ساكنةً لأن قولك يا سامي مبنيٌ على ضم مقدر.

المنادى إذا كان معرفةً مفردًا يُبنى على ما يُرفع به، فالحركة هنا لا تظهر، ويقول: يا سامي تعال، منادى مبنيٌ على ضمٍ مقدرٍ منع من ظهوره الثقل، فإذا وقفت وهو الذي يهمنا في باب الوقف: هل تقول يا سامي أو يا سام؟

النحويون على قولين:

الخليل يقول: يا قاضي، يا سامي بإثبات الياء، ويعلل ذلك بأن حذف الياء من المنقوص على خلاف الأصل، الأصل أن الكلمة لا يُحذف منها شيء عند الوقف.

والمنادى كما تعرفون المنادى إذا كان مبنيًا فإنه خالٍ من التنوين ما في تنوين، فلماذا تُحذف الياء.

وقال يونس بن حبيب: بل تُحذف الياء، تقول يا قاض ويا سام، قال: لأن النداء موعد حذف، والعمل على قول الخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَغَيْرَهَـــا الْتَّأْنِيْـــثِ مِـــنْ مُحَـــرَّكِ سَـــكِّنْهُ أَوْ قِـــفْ رَائِـــمَ الْتَّحَـــرُّكِ
أَوْ أَشْـــمِمِ الْضَّـــمَّةَ أَوْ قِـفْ مُضـعِفًا مَـا لَـيْسَ هَمْــزًا أَوْ عَلِـيْلاً إِنْ قَفَـا
مُحَرَّكَـــــا وَحَرَكَـــــاتٍ انْقُـــــلَا لِسَـــاكِنٍ تَحْرِيْكُـــهُ لَـــنْ يُحْظَـــلَا
وَنَقْـلُ فَـتْحٍ مِـنْ سِـوَى الْمَهْمُـوْزِ لَا يَـــرَاهُ بَصْـــرِيٌّ وَكُـــوْفٍ نَقَـــلَا
وَالْنَّقْـــلُ إِنْ يُعْـــدَمْ نَظِيْـــرٌ مُمْتَنِـــعْ وَذَاكَ فِـــي الْمَهْمُـــوْزِ لَـــيْسَ يَمْتَنِـــعْ

طالب: (@٠٢:١٠٥).

الشيخ: هذا أمر آخر، وهو حذف حروف العلة عند الوقف وسأتعرض لذلك -إن شاء الله- في آخر الباب، إذا انتهينا من أحكام الوقف، سنذكر الأحكام الغير القياسية للوقف، ومن ذلك حذف حروف العلة عند الوقف، كالآية التي ذكرت وغيرها.

في هذه الأبيات، تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على كيفية الوقف على المتحرك، وهذا هو صلب الباب، كيف تقف على كلمةٍ آخرها متحرك أي ليس ساكنًا.

فنقول الكلمة التي آخرها متحرك إما أن تكون مختومة بتاء التأنيث كرحمة، وفاطمة؛ فهذه ليس فيها عند الوقف إلا الإسكان التسكين، (فاطمه، رحمه)، والأوجه الأخرى التي ستأتي لا تجوز فيها.

وإما أن تكون الكلمة التي آخرها متحرك ليست مختومة بتاء التأنيث، ففي الوقف عليها حينئذٍ خمسة أوجه:

- **الأول:** الإسكان أو التسكين.
- **الثاني:** الروم.
- **والثالث:** الإشمام.

- والرابع: التضعيف.
- والخامس: النقل.

تقول مثلًا جاء رجلٌ،

فإذا أردت أن تقف بالوجه الأول وهو التسكين، يقول جاء رجلْ، فإذا أردت أن تقف بالوجه الثاني وهو الروم فإنك تأتي ببعض الحركة وتحذف بعض الحركة، وتقول جاء رجل، وإذا أردت أن تقف بالوجه الثالث وهو الإشمام فهو يكون بحذف الحركة وضم الشفتين بعد التسكين، وهذا لا يكون إلا مع الضم، فتقول جاء رجل.

فإذا أردت أن تقف بالوجه الرابع وهو: التضعيف، فإنك تشدد الحرف الأخير فتقول: جاء رجل.

وأما النقل فلا يجوز في هذه الكلمة لما سيأتي، وإذا قلت جاء فهدٌ ثم أردت أن تقف بالإسكان، قلت جاء فهدْ، فإذا أردت أن تقف بالروم، فتأتي ببعض الحركة وتحذف بعضها فتقول: جاء فهد.

وإذا أردت أن تقف بالإشمام: فإنك تُسكن آخر الكلمة ثم تضم الشفتين بعد ذلك خالصة بالضم، وتقول جاء فهد، وإذا أردت أن تقف بالتضعيف، فإنه لا يجوز في هذه الكلمة لما سيأتي.

وإذا أردت أن تقف بالنقل فإنك تنقل حركة آخر الكلمة وهي الضمة إلى الساكن قبله، وتقول: جاء فَهُد.

هذه الخلاصة والتفاصيل ستأتي في شرح أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وَغَيْرَهَا الْتَّأْنِيْثِ مِنْ مُحَرَّكِ

فاستثنى هنا هاء التأنيث، فالكلمات التي تنتهي بهاء التأنيث ليس فيها الأوجه التي سيذكرها، بل يجب فيها الإسكان، وتقول في جاءت فاطمةُ، جاءت فاطمةْ.

وهذه رحمةٌ من الله، هذه رحمة.

ولا يكون في ذلك الروم ولا الإشمام ولا التضعيف ولا النقل.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَغَيْرَهَا الْتَّأْنِيْثِ مِنْ مُحَرَّكِ سَكِّنْهُ

هذا الوجه الأول وهو الإسكان والتسكين، وهو الأصل، وعليه أكثر كلام العرب، وبه قرأ أكثر القراء، لأنه سلبٌ للحركة، فهو أبلغ في غرض الاستراحة التي يطلبها الواقف، الواقف يقف من أجل الاستراحة، والتسكين هو أبلغ ما يحقق تلك الفائدة.

وعلامة التسكين في الكتابة التي وضعها الخليل الذي وضع رموز الحركات التي نستعملها إلى اليوم، هي رأس خاء، فقيل هي مختصرة من خفَّ أو من خفيف، وقيل بل هي رأس جيم، من جزم أو أجزم.

وقيل هي بل هي رأس حاء مختصرة من استرح، وصار بعض الكتبة يكتبها دالًا كما ترون عن الخطابين وكذا يكتبون دال لتشابه الدال مع الحاء.

وأما متأخر الكتبة، فإنهم حولوها إلى دائرة، لأن الدائرة صفرٌ وهو الذي لا شيء فيه من العدد، والساكن من الحروف لا شيء فيه من الحركات، فهذا الوجه الأول.

ثم قال ابن مالك:

أَوْ قِفْ رَائِمَ الْتَّحَرُّكِ

هذا هو الوجه الثاني عند الوقف، على المتحرك وهو الروم والمراد بالروم هو

اختلاس الحركة وعدم إتمامها، أي النطق بحركة خفيفة ضعيفة، أي النطق ببعض الحركة، قالوا: الروم أن تنطق ببعض الحركة وأن تحذف بعضها، فقال بعضهم تنطق ثلثي الحركة وتحذف ثلثًا وبعضهم قال: بالعكس، وبعضهم قال تنطق النصف وتحذف النصف، ومثل هذا لا يؤخذ إلا بالتلقي، فمثل هذا لابد فيه من التلقي.

السؤال: هل الروم عامٌ في كل الحركات، الضمة والفتحة والكسرة؟ أم في بعضها؟

الجمهور جمهور النحويين: على أن الروم يأتي في الحركات الثلاثة.

والفراء والقراء على منعه مع الفتحة لخفتها، القراء لم يقرؤوا بالروم مع الفتحة وإنما هو خاصٌ بالضمة والكسرة، والفراء أخذ بذلك وأما جمهور النحويين فإنهم يثبتونه في اللغة مع الضمة والفتحة والكسرة، والضمة نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ **[الفاتحة:٥]**؛ فتقول: عند الوقف إياك نعبد وإياك نستعين.

والكسرة كقوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ **[الفاتحة:١]**؛ فتقول عند الوقف: بسم الله الرحمن الرحيمِ، فهي حركة ضعيفة خفيفة أو بعض حركة.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**أَوْ أَشْمِمِ الْضَّمَّةَ**)؛ وهذا هو الوجه الثالث؟

لا أريد أن أنهي الدرس لكنه متواصل، إن شئتم أن نقف أو نكمل هذه الأبيات، لكنها متواصلة هذه الأبيات.

طالب: (@١١٦:٢٨).

الشيخ: نقف ونكمل في الدرس القادم، هذا إجماع.

إذا نقف هنا –إن شاء الله– ونكمل في الدرس القادم.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس التاسع والعشرون بعد المائة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِيْنَ والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وَعَلَى آلِهِ وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في هذه الليلة المباركة ليلة الاثنين السادس من شهر رجب، من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائة وألف، نحن في جامع الراجحي في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس التاسع والعشرين بعد المائة من دروس شرح ألفية ابن مالك –عليه رحمة الله-:

كنا في الدرس الماضي تكلمنا على باب الوقف وذكرنا أن ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد هذا الباب في تسعة عشرة بيتًا، وقد شرحنا منها في الدرس الماضي خمسة أبيات، فيبقى على ذلك أربعة عشر بيتًا نقرأها –إن شاء الله- في هذه الليلة ونشرحها بعون الله عَزَّوَجَلَّ وتوفيقه.

وفيها يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٨٨٦.وَغَيْرَهَا التَّأْنِيْثِ مِنْ مُحَرَّكِ ... سَكِّنْهُ أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ

٨٨٧.أَوْ أَشْمِمِ الْضَّمَّةَ أَوْ قِفْ مُضعِفًا ... مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيْلاً إِنْ قَفَا

٨٨٨.مُحَرَّكًا وَحَرَكَاتٍ انْقُلَا ... لِسَاكِنٍ تَحْرِيْكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

٨٨٩.وَنَقْلُ فَتْح مِنْ سِوَى الْمَهْمُوْزِ لَا ... يَــرَاهُ بَصْــرِيٌّ وَكُــوْفٍ نَقَــلَا
٨٩٠.وَالنَّقْـلُ إِنْ يُعْـدَمْ نَظِيْـرٌ مُمْتَنِـعْ ... وَذَاكَ فِـي الْمَهْمُـوْزِ لَـيْسَ يَمْتَنِـعْ
٨٩١.فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيْث الاسْـمِ هَا ... إِنْ لَـمْ يَكُـنْ بِسَـاكِنٍ صَـحَّ وُصِـلْ
٨٩٢.وَقَلَّ ذَا فِي جَمْع تَصْحِيْح وَمَا ... ضَـاهَى وَغَيْـرُ ذَيْـنِ بِـالْعَكْسِ انْتَمَـى
٨٩٣.وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ ... بِحَـذْفِ آخِـرٍ كَـأَعْطِ مَـنْ سَـأَلْ
٨٩٤.وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَع أَوْ ... كَيَـع مَجْزُوْمًـا فَـرَاع مَـا رَعَـوْا
٨٩٥.وَمَـا فِـي الاسْـتِفْهَام إِنْ جُـرَّتْ ... أَلِفُهَـا وَأَوْلِهَـا الْهَـا إِنْ تَقِـفْ
٨٩٦.وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا ... بِاسْـمٍ كَقَوْلِـكَ اقْتِضَـاءَ مَـا اقْتَضَـى
٨٩٧.وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ... حُـرِّكَ تَحْرِيْـكَ بِنَـاءٍ لَزِمَـا
٨٩٨.وَوَصْـلُهَا بِغَيْـرِ تَحْرِيْـكِ بِنَـا ... أُدِيْـمَ شَـذَّ فِـي الْمُـدَامِ اسْتُحْسِـنَا
٨٩٩.وَرُبَّمَـا أَعْطَـى لَفْـظُ الْوَصْـلِ مَـا ... لِلْوَقْـفِ نَثْـرًا وَفَشَـا مُنْتَظِمًـا

ذكرنا في الدرس الماضي تعريف الوقف وأين يكون، ومواضعه، ثم شرعنا في شرح أبيات ابن مالك –عليه رحمة الله– حتى توقفنا عند قوله:

وَغَيْرَهَـا الْتَّأْنِيْـثِ مِـنْ مُحَـرَّكِ ... سَـكِّنْهُ أَوْ قِـفْ رَائِـمَ الْتَّحَـرُّكِ
أَوْ أَشْـمِمِ الْضَّـمَّةَ أَوْ قِـفْ مُضـعِفًا ... مَـا لَـيْسَ هَمْـزًا أَوْ عَلِـيْلاً إِنْ قَفَـا
مُحَرَّكًـا وَحَرَكَـاتٍ انْقُـلَا ... لِسَـاكِنٍ تَحْرِيْكُـهُ لَـنْ يُحْظَـلَا
وَنَقْـلُ فَـتْح مِـنْ سِـوَى الْمَهْمُـوْزِ لَا ... يَـرَاهُ بَصْـرِيٌّ وَكُـوْفٍ نَقَـلَا
وَالْنَّقْـلُ إِنْ يُعْـدَمْ نَظِيْـرٌ مُمْتَنِـعْ ... وَذَاكَ فِـي الْمَهْمُـوْزِ لَـيْسَ يَمْتَنِـعْ

هذه خمسة أبيات، تكلم فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على كيفية الوقوف على المتحرك، إذا وقفت على كلمةٍ آخرها متحرك، فكيف تقف عليها؟ فذكر أن هذه الكلمة إما أن تكون مختومة بتاء التأنيث أو لا.

فإن كانت مختومةً تاء التأنيث فليس فيها إلا وجهٌ واحد وهو التسكين،

كقولك: (جاءت فاطمةُ اليوم)، فتقف فتقول: (جاءت فاطمة) بالتسكين.

فإن كان المتحرك ليس مختومًا بالتاء: كـ (خالدٌ وسعدٌ وبابٌ ومسجدٌ وجعفرٌ ويذهب ويجلس، وذهب وجلس) **ونحو ذلك فلك في الوقف عليه خمسة أوجه.**

- **الأول: التسكين، ويقال الإسكان.**
- **والثاني: الروم.**
- **والثالث: الإشمام.**
- **والرابع: التضعيف.**
- **والخامس: النقل.**

مثالٌ سريع: على هذه الأوجه، قبل أن نشرحها تبعًا لكلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ما لو قلت: (**جاء رجلٌ**) ثم وقفت على رجل فإنك تقف بالتسكين فتقول: جاء رجل.

وتقف بالروم على رجلٌ، فتقول: جاء رجلُ.

وتقف بالإشمام فتقول: جاء رجل.

وتقف بالتضعيف فتقول: جاء رجلّ.

ولو قلت (جاء فهدٌ) فإنك تقف على فهد بالتسكين فتقول: جاء فهد.

وتقف عليه بالروم فتقول: جاء فهدُ.

وتقف عليه بالإشمام فتقول: جاء فهد.

وتقف عليه بالنقل فتقول: جاء فَهُد.

ثم نشرحها وجهًا وجهًا تبعًا لابن مالك في أبياته، قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَغَيْرَهَا الْتَّأْنِيْثِ مِنْ مُحَرَّكِ

فاستثنى منذ البداية المختوم بهاء التأنيث، من هذه الأوجه فدل على أن المختوم بتاء التأنيث ليس فيه كل هذه الأوجه، بل فيه وجهٌ واحد وهو الإسكان، سواءٌ كان هذا الاسم المختوم بتاء التأنيث علمًا كفاطمة، أو كان غير علم: كصلاة ورحمة، فليس لك في الوقوف عليه إلا الإسكان.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَغَيْرَهَا الْتَّأْنِيْثِ مِنْ مُحَرَّكِ سَكِّنْهُ

هذا هو الوجه الأول، وهو الإسكان أو التسكين، وهو الأصل لأنه أكثر كلام العرب، أكثر العرب عندما يقفون، يقفون بالتسكين، وعلى ذلك أيضًا أكثر القراء، فأكثرهم يقفوا بالإسكان الخالص.

وإنما كان كذلك بأن الإسكان سلبٌ للحركة، وغرض الوقف إنما هو طلب الاستراحة، وكان الإسكان أكثر ما يؤدي هذا الغرض، وهو راحة المتكلم عند الوقف.

علامة التسكين: وضعها الخليل -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- وهو الذي وضع رموز الحركات وبقيت من وقته إلى الآن، كالفتحة والضمة والكسرة، والسكون، والشدة والهمزة، والتنوين، هو -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- وضع هذه الرموز، وأنتم تعلمون أن العرب لم تكن تكتب ثم تعلمت الكتابة، وكان في أول أمرها تكتب بلا نقطٍ ولا حركات.

ثم بعد ذلك وضعت الحركات، وكل ذلك كان السبب الأول فيه هو ضبط القرآن الكريم، فالخليل وضع للسكون رأس خاء، قيل إنها مختصرة من خف أو من خفيف، وقيل بل وضع رأس جيم، يريد من جزم أو أجزم.

وقيل بل وضع رأس حاء مختصرة من استرح، وصار كثير من الكتبة وخاصة

في الخط يتفننون فيجعلون السكون دالًا لما بينهما من التشبه، ومتأخر الكتبة يجعلون السكون دائرة، وهو تطور لرأس الخاء، وكأن السبب في ذلك أن الدائرة صفر ف كانت ترمز للصفر بدائرة ثم تحول مع الوقت إلى نقطة، فهو يدل على الخلاء، كما أن السكون يدل على الخلاء، خلاء الحرف من الحركات.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أَوْ قِفْ رَائِمَ الْتَّحَرُّكِ

هذا هو الوجه الثاني وهو وجه الروم، يقال: رام الشيء يرومه إذا أراده وقصده، والمراد بالروم اختلاس الحركة اختلاسًا، وذلك بأن تنطق الحركة غير تامة، أي تنطق بها نطقًا خفيفًا، أي ق ببعض الحركة لا بكلها، أن تنطق ببعض الحركة وتحذف بعضها، قالوا: تنطق نصفها وتحذف نصفها.

وقيل تحذف الثلث وثلث الثلثين، وقيل تنطق الثلثين وتحذف الثلث.

على كل حال: هي حركة خفيفة تنطق فيها الحركة نطقًا خفيفًا أو تقول تنطق بعض الحركة وتحذف بعض الحركة.

فإذا أردت أن تقول: محمدٌ يذهب مسرعًا، ثم وقفت على يذهب بالروم تقول محمدٌ يذهب، بحركة خفيفة، والسؤال هنا هل الروم في كل الحركات؟ الضمة والكسرة والفتحة؟ أم في بعضها؟

الجواب عن ذلك: أن جمهور النحويين على أن الروم يكون في الحركات الثلاث يأتي في الضمة والكسرة والفتحة.

والقراء والفراء على منعه مع الفتحة قالوا لخفتها، نعم القراء إنما جاء عنهم الروم في الضمة والكسرة فقط، ولم يأتي عنهم الروم في الفتحة، فالفراء توقف عندما توقف عنده القراء، وأما النحويون فإنهم رووا الروم على الفتحة عن العرب،

فلهذا أجازوا الروم في الحركات جميعًا.

فالروم بالضمة كالوقوف على آخر قوله -تعالى-: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]؛ فتقول: إياك نعبد وإياك نستعينُ.

والروم بالكسرة كالوقوف على قولك: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:١]؛ فتقول: بسم الله الرحمن الرحيمِ، وهكذا.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أَوْ أَشْمِمِ الْضَّمَّةَ

هذا هو الوجه الثالث وهو الإشمام، وهو يختص بالضمة، ولذلك قال ابن مالك:

أَوْ أَشْمِمِ الْضَّمَّةَ

والمراد بالإشمام إذا أردنا أن نصوره تصويرًا: هو الإشارة بالشفتين إلى الضمة بُعيد التسكين من غير تصويتٍ يُسمع.

يعني أن تضم شفتيك بعد السكون تقف على الكلمة بالسكون، وبعدما تسكن تضم الشفتين إشارةً إلى الحركة التي حذفتها عند الوقف، فتضم الشفتين والضم لا يُغلق الشفتين، لا يُغلق الفم فلهذا يندفع منه هواء عند الوقف.

مثال ذلك: لو وقفت على قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]؛ بالإشمام فتقول: إياك نعبد وإياك نستعين، إذًا فالإشمام يرى ولا يُسمع.

مسائل على ما سبق:

المسألة الأولى: اتضح أن الروم يدركه القريب، دون البعيد لأنه يُدرك بالسمع

وهو حركة مخفِفة.

وأما الإشمام فيدركه المبصر دون الأعمى لاعتماده على النظر دون السمع.

مسألة ثانية: بعض الكوفيين، وبعض القراء يسمون الروم إشمامًا، ولكن المشهور هو ما قدمناه من أن الروم النطق ببعض الحركة، والإشمام هو ضم الشفتين بعد الوقف بالتسكين، فالاختلاف هنا اختلاف في المصطلح لا في الحقيقة.

مسألةٌ ثالثة: قرأ بالروم والإشمام عند الوقف أبو عمر وحمزة والكسائي بإجماع واختلفوا عن عاصم، أما حفصٌ عن عاصم فلم يقرأ بالروم، كما أنه لم يقرأ بالإشمام عند الوقف لكنه قرأ بالإشمام في وسط الكلمة في موضعٍ واحد في سورة يوسف، في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف:١١]؛ بالإشمام في أثناء غنة النون.

قالوا: لأن أصل الفعل تأمنُنَا، بنونٍ مضمومة ونونٍ مفتوحة، وهذا حق الإعراب، بأن الفعل هنا مرفوع، تأمنُنَا، ولكن أدغم النونين ببعضهما فسكنت النون الأولى، لأن الإدغام لا يكون إلا بإسكان الحرف الأول، وأشار إلى هذه الضمة التي حُذِفت بسبب الإدغام بالإشمام.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

طالب: (@١٩:٢٨).

الشيخ: يعني حفص لم يروي ذلك عنه، وشعبة روى ذلك عنه، لأن كل قارئٍ من القراء السبعة له روايان مشهورتان قد يتفقان، فيقال حينئذٍ قراءة عاصم، أو قراءة عاصم باتفاق.

وإذا اختلف الراويان بقراءة عاصم بخلف، يعني على اختلاف، وبعضهم

يقول قراءة حفص، وقراءة شعبة، ولا يشير إلى الراوي الأول لأنه معلوم أن حفص عن عاصم، وشعبة عن عاصم.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أَوْ قِفْ مُضعِفـًا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيْلاً إِنْ قَفَا

هذا هو الوجه الرابع، وهو التضعيف، والمراد بالتضعيف هو تشديد الحرف الموقوف عليه، فتقف على قولك: جاء خالدٌ فتقول: جاء خالد، بتشديد الدال، **إلا أن الوقوف بالتضعيف له شروط:**

الشرط الأول: ألا يكون الحرف الموقوف عليه همزة، وهذا قول ابن مالك:

أَوْ قِفْ مُضعِفـًا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيْلاً إِنْ قَفَا

أشار ابن مالك إلى هذا الشرط.

الشرط الثاني: ألا يكون الحرف الموقوف عليه حرف علة، نحو القاضي ويدعو، ويخشى، وأشار إلى ذلك ابن مالك بقوله:

مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيْلاً إِنْ قَفَا

الشرط الثالث: ألا يكون ما قبل آخره ساكنًا، فلا يوقف بالتضعيف على نحو عمرو، وصبر، لأن ما قبل الآخر ساكن، وإذا شذ الآخر صار أوله ساكنًا فالتقى بذلك ساكنان على غير حدهما، وكذلك زيد.

وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله: (**إِنْ قَفَا مُحَرَّكـًا**)؛ أي إن قفا آخره حرفًا محركًا.

الشرط الرابع: ألا يكون الحرف الموقوف عليه ساكنًا، يعني ألا يكون آخر الكلمة سامكنًا نحو: لم يذهب، أو الذي، وهذا لم يذكره ابن مالك هنا، ولكنه

ذكره من قبل، وكان ينبغي ألا نذكره، لكن ذكرناه فقط لإكمال الشروط، وإلا فهو شرطٌ مشروط في كل حالات الوقف الخمسة، لأننا قلنا إن هذه الأبيات الخمسة تتكلم على كيفية الوقوف على المتحرك، إذًا فقد خرج الساكن منها كلها.

فأشار إلى ذلك ابن مالك في أول الأبيات عندما قال: وغيرها التأنيث من محركِ، وهذا كما يكون في الاسم كما جاء خالد، يكون في الفعل، كما لو قلت مثلًا: يجعل، أو يذهب، تقول يجعل ويذهب.

ومن ذلك قول الراجز: (**لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جِدَبّا في عامِنَا ذا بَعْدَ ما اخْضَبّا**)؛ فالفعل أخضب، لكنه شدد آخره فقال اخضَّبا.

وهنا مسائل:

المسألة الأولى: يذكر بعض اللغويين أن الوقف بالتشديد لغة سعدية أي لغة لبني سعد.

المسألة الثانية: لم يقف أحدٌ من القراء بالوقف بالتضعيف، إلا ما جاء في رواية شاذة عن عاصم أنه وقف بالتضعيف على قوله (مستطر) في سورة القمر، وقال: (مستطر) وهذه رواية شاذة يعني ليست عن حفص ولا شعبة.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَحَرَكَـــــــــــاتٍ انْقُــــــــــلَا   لِسَــاكِنٍ تَحْرِيْكُــهُ لَــنْ يُحْظَــلَا

هذه هو الوجه الخامس.

طالب: (@٢٥:٤٦).

الشيخ: كيف مستطار مثلًا.

طالب: (@٢٥:٥٩).

الشيخ: نعم الحرف المشدد إذا وقفت عليه يُسكن، التشديد يبقى لكنه بلا حركة، أمر، مستطر، لكن بلا حركة، تسكنه تسكينًا ويجوز فيه الأوجه الأخرى من الروم والإشمام.

يعني إنك ما تحركه الحركة لابد أن تُحذف إما أن تسكن وإما أن تروم وإما أن تشم.

طالب: (@٢٦:٤٦).

الشيخ: لا التضعيف موجود، لكان الحرف في الأصل مضعفًا، فالتضعيف يبقى، لكن الكلام لو كان الحرف غير مضعف فيمكن أن تقف عليه بالتضعيف فنقول هذا وقفٌ بالتضعيف، لكن إذا كان الحرف من الأصل مضعفًا ثم وقفت، فالحرف مضعف في الأصل ليس مضعفًا من أجل الوقف.

طالب: (@٢٧:١٥).

الشيخ: لا مستطرٌ، مستطر، ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ [القمر:٥٣]؛ فهو مرفوع بالضمة، نعم.

طالب: (@٢٧:٢٥).

الشيخ: مستقرٌ هذا مشدد، ربما تعني مثلُ مستقرٌ، هذا مشدد مستقر.

طالب: (@٢٧:٥١).

الشيخ: لا لأنه سيأتي في الشروط بعد قليل، تقف بالتضعيف بشروط.

طالب: (@٢٨:٠٩).

الشيخ: التضعيف يُشترط فيه ألا يكون ما قبل آخره ساكنًا قلنا ذلك.

لاحظ لو قلنا التضعيف من شروطه ألا يكون ما قبل آخره ساكنًا كفهد، فإذا

كان مشددًا في الأصل كمستقرٌ، مشدد عبارة عن ساكن متحرك، إذًا فقبل آخره ساكن، فلا يتحقق فيه الوقف بالتشديد، هو مشدد في الأصل.

يعني المشدد لا يشدد، يريدون أن يأخذوا دقائق العلم.

نتقل إلى الوجه الخامس: وهو النقل.

الوقف بالنقل: المراد به نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله، تنقل الحركة من الحركة التي وقفت عليه إلى الحرف الذي قبله، وتسكن الحرف الأخير، ففي قولك جاء سعدٌ تقف عليه فتقول: جاء سَعُد، فالعين صارت مضمومة والدال ساكنة.

وتقول: اهتم بالعلم يا زيد، فإذا وقفت على العلم قلت: اهتم بالعلِم، وتقول: هذا قفلٌ يا زيد، فإذا وقفت قلت: هذا قُفُل.

قالوا: لم يُقرأ بالنقل، لم يقرأ أحدًا من القراء بالنقل إلا في قوله -تعالى-: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [البلد:١٧]؛ فقرأها ابن عامر: وتواصوا بالصبِر، فهذا من الوقف بالنقل.

ومن الوقف بالنقل من كلام العرب قول الشاعر: (**أَنا ابنُ ماوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ، وجاءَتِ الخَيْلُ أَثابِيَّ زُمَرْ**)؛ الشاهد في قوله: إذ جد النقر، الأصل إذ جد النقرُ، ثم نقل.

وكذلك قولٌ آخر: (**عَجِبتُ وَالدَّهرُ كَثيرٌ عَجَبُه، مِن عَنَزيٍّ سَبَّني لَم أَضرِبُه**)؛ في الأصل لم أضربه مجزومٌ بـ (لم) فلما وقف نقل حركة الهاء إلى الباء الساكنة وسكن الهاء فقال: لم أضرِبه.

وللوقف بالنقل شرطان أو شروط:

الأول: أن يكون ما قبل آخره ساكنًا، لماذا؟ ليمكن نقل الحركة إليه، وهذا قول ابن مالك (**وحركاتٌ انقلا لساكنٍ**)، أي وحركاتٍ انقل لساكن.

فلابد أن يكون ما قبل آخره ساكنًا، فإن كان ما قبل آخره متحركًا كجعفر، امتنع الوقف بالنقل.

الشرط الثاني: أن يكون ما قبل الآخر جائز التحرك، أن يكون الحرف الذي قبل الآخر يجوز أن يُحرك.

وهذا قول ابن مالك: (**تَحْرِيْكُهُ لَنْ يُحْظَلَا**)؛ يعني لا يُمنع، لا يمتنع، فإن كان ما قبل الآخر حرفًا متعذر التحريك كالألف أو كالحرف المدغم، امتنع النقل لأنه لا يمكن أن يحركه.

وهناك شرطان سيأتيان في البيتين القادمين:

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوْزِ لَا ... يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوْفٍ نَقَلَا

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الخلاف في كون الوقف بالنقل عامًا للحركات الثلاث، هل الوقف بالنقل يكون في جميع الحركات الضمة والفتحة والكسرة في بعضها، فالبصريون هنا منعوا الوقف بالنقل في الفتحة، قالوا: الفتحة لا تنقل، لأن الفتحة خفيفة.

والكوفيون والأخفش من البصريين أجازوا النقل في الفتحة طردًا للباب وإن لم يُسمع، لم يُسمع نقل الفتحة، لكنهم أجازوا ذلك قياسًا فردًا للباب، إذًا نقل الفتحة يجوز أو لا يجوز؟ عند البصريين لا يجوز، وعند الكوفيين والأخفش يجوز يُستثنى من ذلك الحرف المهموز.

فيصح معه نقل الحركات حتى الفتحة، الهمزة دائمًا لها أحكامٌ خاصة لما يجوز فيها من تسهيل لا يأتي في بقية الحروف.

مثال ذلك: الخبء، كلمة الخبء، نحو ﴿ٱلَّذِى يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ﴾ [النمل:٢٥]؛ فالخبء منصوب وعلامة نصبه الفتحة، فهل نقف عليه بالنقل؟ نعم جائز عند الجميع، لأن الكلمة مختومة بهمزة.

وكذلك مثلًا الردء، ولو كانت منصوبة، سيأتي الآن.

طالب: (@١٩:٣٦).

الشيخ: مختومة بهمزة الخبء، نعم مختومة بهمزة، نقول كلمة مختومة بهمزة يصح فيها النقل حتى مع الفتحة، فإذا نقلت نقلت الفتحة في الكلمة المختومة بالهمزة، فكيف يكون النقل؟

في ذلك عن العرب لغات:

اللغة الأولى: أن تقول الخبء، وتقول: الردء، أي تثبت الهمزة وتنقل الفتحة منها إلى الساكن قبلها كما تفعل في الحروف الأخرى، كما لو قلت مثلًا فهدٌ فَهُد.

اللغة الثانية: أن تقول: الخبا، والردا، فتنقل الفتحة إلى الساكن قبلها وتقلبها ألفًا، وقرأ بذلك بعض القراء.

اللغة الثالثة: أن تقول: الخب، الرد، بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفها، إذا نقلت الفتحة منها إلى الساكن قبلها ثم حذفت الهمزة، صار ما قبل الهمزة آخر الكلمة فوقفت عليه بالتسكين.

وإذا فعلت ذلك جاز لك أن تقف عليها بالتسكين الخب، أو بالروم أو بالإشمام، طبعًا بالإشمام إذا كانت مضمومة، وقرأ بهذه بعض القراء أيضًا.

إذًا فعند نقل الفتحة، عند نقل الحركة من الهمزة عمومًا فتحة أو غير فتحة، إذا نقلت الحركة من الهمزة إلى الساكن قبلها، فكم فيها من لغة؟ ثلاث لغات، والقراء قرأوا من هذه اللغات بلغتين، قرأوا بنقل الحركة وقلب الهمزة، وقرأوا بنقل الحركة وحذف الهمزة.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولا يزال يتكلم عن الوقف بالنقل، فقال:

وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيْرٌ مُمْتَنِعْ ... وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن أدى الوقف بالنقل إلى بناءٍ لا نظير له في العربية امتنع، نحو: هذا علمٌ لا تقف عليه بالنقل فتقولك هذا عِلُم، لو وقفت بالنقل ستنقل الضمة إلى الساكن قبلها اللام، فتقول هذا عِلُم، وعِلُم على وزن فِعُل، وهذا الوزن لا وجود له.

الثلاثي إذا قلبته تقليبًا عقليًا سيخرج لك باثني عشر وجهًا أو اثنتي عشر صورة كلها موجودة في اللغة العربية، فيفعل وفِعل، وفُعل، وفَعِل، وفَعُل، كلها موجودة إلا صورتين:

الصورة الأولى فِعُل؛ هذه ليست موجودة في الثلاثي.

والصورة الأخرى عكسها، فُعِل في الأسماء.

لكنها جاءت في نحو دُئِل قالوا إنها منقولة من الفعل فُعِل، ما سوى ذلك موجود، إذًا إذا أدى الوقف بالنقل إلى بناءٍ لا نظير له في العربية ما حكمه؟ يمتنع ويستثنى من ذلك المهموز أيضًا، لو وقفت على مهموز جاز النقل وجاز الوقف بالنقل معه ولو أدى ذلك إلى بناءٍ لا نظير له.

بسبب أن الهمزة يصح فيها ما لا يصح في غيرها من أمثلة ذلك (هذا ردءٌ)، أو ملأ الأرضِ فإذا وقفت بالنقل على ردءٌ ستقول رِدُء، وملأٌ إذا وقفت عليها تقول:

مِلأُ.

فسيؤدي إلى بناءً لا نظير له ومع ذلك يجوز، فإذا نقلت الحركة مع المهموز، فكيف نقلها في ذلك الثلاث لغات السابقة:

الأولى: رِدُء، ومِلُأ بنقل الحركة وإثبات الهمزة ساكنة.

والوجه الثاني: نقل الحركة وقلب الهمزة، طبعًا ستقلبها من جنس الحركة قبلها، فتقول: رِدُ، ومِلُ، نعم هذا وجه ثاني.

والوجه الثالث: رد، ومل، بالنقل وحذف الهمزة، فإذا نقلت وحذفت الهمزة، وقفت على ما قبلها حجاز لك أن تقف بالتسكين أو بالروم أو الإشمام هنا، والقراء قرأوا بالوجه الثاني والثالث دون الأول.

هذه هي الأوجه الخمسة التي جاءت عن العرب في الوقوف على المتحرك، هل فيها سؤال أو نكمل؟

طالب: (@٤٤:٠١).

الشيخ: مثال: كما لو قلت مثلًا ذهب أو لن يذهب أو رأيت خالدًا، فتقول في: ضرب تقف عليه بالروم تقول ضربَ، تخفف الحركة، أو لم يضرب زيدٌ، لم يضربَ، وهذه قلنا لا تؤخذ إلا بالدربة، وأكثر من يعتني بها القراء، فتؤخذ منهم بالدربة حتى يتقنها المتكلم.

طالب: (@٤٤:٥٣).

الشيخ: مثل فُعِل.

طالب: (@٤٥:٠٠).

الشيخ: مغير الثلاثي في الفعل، نحن نتكلم عن الاسم، الاسم يأتي على أثني

عشر وجهًا إلا هذين الوجهين بخلاف الفعل، الفعل الثلاثي يأتي أصالة على فَعَل كذهب وعلى فَعِل كشرب، وعلى فَعُل كعظم.

ويأتي في البناء المجهول والمحول والمتعجب منه على فُعِل.

طالب: (@٤٥:٤٥).

الشيخ: الروم والإشمام لا يكون إلا بحذف الهمزة، إذا حذفت الهمزة، ووقفت على ما قبلها فقلت رد، فلك أن تقف بالسكون، هذا رد، ولك أن تقف بالروم، لأنه المضموم، تقول: هذا رِدُ أو بالإشمام: هذا رِد.

طالب: (@٤٦:٢٧).

الشيخ: لأن الوجه الأول أدى إلى الحذف، والحذف يقلب الكلمة من حكم إلى حكم، وهذا كثير في الكلام، عندما تحذف من الكلمة شيئًا ينقلب حكمها إلى شيءٍ آخر.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيْث الاسْمِ هَا جُعِلْ ... إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ
وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيْح وَمَا ... ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

تكلم في هذين البيتين على كيفية الوقف على تاء التأنيث، عرفنا من قبل، أن المختوم بتاء التأنيث ليس فيه إلا وقف السكون.

مسألة أخرى: هل نقف على المختوم بتاء التأنيث بالتاء أم بالهاء؟ ففصل ذلك في هذين البيتين.

والخلاصة: أن تاء التأنيث إن دخلت على فعلٍ ماضٍ كـ ذهبت وجلست، أو على حرفٍ كـ ثمت، وربت، ولعلت، فالوقف عليها لا يكون إلا بالتاء، وتكلمنا

من قبل على دخول تاء التأنيث وعرفنا أن دخولها على الفعل الماضي قياسي، وعلى الاسم إذا كان مشتقًا قياسيًا.

وأما دخولها على ما سوى ذلك سماعي، أي على الحروف وعلى الأسماء الجامدة، فلا نعيد ذلك، وأما إن دخلت على اسمٍ إن دخلت تاء التأنيث على اسمٍ فلها حينئذٍ ثلاثة أحوال:

الأول: إن كان هذا الاسم مفردًا قبل التاء حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ، كـ بنتٍ وأختٍ، فتقف عليها بالتاء أيضًا.

والحالة الثانية: إن كان الاسم مفردًا، قبل التاء حرفٌ متحرك، أو ألف، إذا كان الاسم مفردًا وقبل الآخر حرف متحرك أو ألف وإن شئت تقول إذا كان الاسم مفردًا وليس قبل آخره صحيحٌ ساكن، يعني الحالة الأولى.

فالوقف عليه عند جمهور العرب بالهاء، نحو: فاطمه، وحمزه، ورحمه، وفتاه، وصلاه.

الوقوف عليها بالتاء نحو: فاطمت، وحمزت، ورحمت، وفتات، وصلات، قلنا تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذين البيتين على الوقوف على المختوم بتاء التأنيث.

وقلنا إن الخلاصة في ذلك إذا دخلت أو إذا كانت الكلمة المختومة بتاء التأنيث فعلًا أو حرفًا فإن الوقوف حينئذٍ يكون بالتاء، كضربت، وثمت.

وإذا كانت الكلمة المختومة بتاء التأنيث اسمًا فننظر إن كان ما قبل الآخر صحيحًا ساكنٍ كبنتٍ وأختٍ فالوقوف أيضًا بالتاء، وإن كان اسمًا مفردًا لم يقع قبل آخره حرفٌ صحيحٌ ساكن، بل وقع غير ذلك، يعني حرفٌ متحرك أو ألف.

حرفٌ متحرك كفاطمة، ألف كفتاة، فإن الوقوف على ذلك عند جمهور العرب

يكون بالهاء كفاطمة وحمزة ورحمة وفتاة، وعند بعض العرب الوقوف يكون بالتاء، كفاطمت، وحمزة، ورحمت وفتات وصلات.

وعلى هذه اللغة قرأ نافع وابن عامر وحمزة وعاصم "إن شجرت" عند الوقوف من قوله: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ [الدخان:٤٣]، وقرأ باقي السبعة بالهاء عند الوقف، "إن شجره"، ومن هذه اللغة أيضًا ما جاء في السيرة أن ثابت بن قيسٍ الأنصاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ صاح في يوم حرب مسيلمة الكذاب، فقال: يا أهل سورة البقرت، فرد عليه مجيبٌ من قبيلة طيء، ما أحفظ منها ولا آيت.

ومن ذلك قول شاعرهم: (**والله أنجاك بكفي مسلمَت، من بعد ما، وبعد ما، وبعدمت كانت قلوب القوم عندَ الغلصمت وكادّت الحُرّةً أن تدعى أمت**)؛ فهذه لغة لبعض قبائل العرب، وعلى هذه اللغة بعض لهجات نجدٍ إلى اليوم.

فيقولون مثلًا: ذهبت فاطمت إلى المدرست، ويُخرج بعض المتأخرين على هذه اللغة قول بعض المعاصرين: (حكمت، وثروت، وطلعت) في أعلام الناس، وإن كان نحو ذلك في الأصل من أثر اللغة التركية، فهم يقفون بالتاء مطلقًا، ولكن يمكن أن يُخرج مثل ذلك على هذه اللغة.

إذًا إذا كان المختوم بتاء التأنيث اسمًا نظر إن كان اسمًا مفردًا، فحكمه ما سبق على التفصيل السابق، وإن كان الاسم جمعًا جمع مؤنث سالمًا، كهندات، وفتيات، فجمهور العرب يقفون عليه بالتاء فيقولون هنداتٌ هندات.

ويقولون في فتياتٍ فتيات، وعند بعضهم يقفون بالهاء فيقولون هنده وفتياه، ومن ذلك قول بعض العرب: (من المكرماه دفن البناه) وقولهم: (كيف بالإخوة والأخواه) وهي لغة مروية عن قبيلة طيء، وقرأ بها الكسائي في قوله: (هيهات) وقف عليها بلفظ (هيهاه).

الكتابة تختلف عن الوقف، (فاطمة) تكتبها بالتاء المربوطة، ولكن السؤال كيف تقف عليها؟ تقف عليها بالهاء عند جمهور العرب، وبالتاء عند بعض العرب، إلا في الأبيات أو في الكلمات المروية على هذه اللغة، يعني مثلًا في الأبيات التي جاءت في الوقوف بالتاء، مثل: (**والله أنجاك بكفي مسلمَت**)؛ هذه تُكتب بالتاء المفتوحة، لأنها تاءٌ مفتوحة على كل حال.

أو مثلًا: (من المكرماه دفن البناه)؛ تكتب بالهاء لأنها تُقرأ بالهاء وقفًا ووصلًا، أنا الذي يُقرأ بالتاء وصلًا وبالهاء وقفًا فهذا الذي يُكتب بالتاء المربوطة، كُتِب بالتاء المربوطة لكي يجمع الحالتين، يجمع الهاء والتاء، أما إذا لم يكن في النطق إلا نطق واحد، فحينئذٍ نكتبها بصورة واحدة.

يعني مثال ذلك: الأبيات المختومة بتاءٍ مربوطة، كقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وأستعين الله في ألفيه مقاصد النحو بها محويه**)؛ هنا كلمة ألفية كيف ستقرأ عند الوقف؟ بالهاء، وعند الوصل؟ بالهاء إذًا هي هاء وقفًا ووصلًا، فيجب أن تكتبها هاءً فلذلك تكتب في الألفية الآن بالهاء.

(**وأستعين الله في ألفيه**)؛ هاء ساكنة، (**مقاصد النحو بها محويه**)؛ هاء ساكنة لأنها تنطق وصلًا ووقفًا بالهاء.

(**والله أنجاك بكفي مسلمَت**)؛ كيف تنطقها وقفًا؟ بالتاء ولو أردت أن تصل بالتاء إذًا تكتبها بالتاء، لكن لو قلت مثلًا (فاطمة بنتٌ مجتهدة)؛ فاطمة في الوصل تاء، وعند الوقف هاء فتكتبها بالتاء المربوطة، فهذا هو الإملاء.

طالب: (@٢٥:٥٨).

الشيخ: لا وقفًا، لا تنطق وقفًا بالهاء أما إذا وصلوا فإنهم ينطقونها تاءً لكن هذه من السجع، والسجع كما تعرف كما ذكرنا في الدرس الماضي، كما ذكرنا مواضع

الوقف، قلنا مواضع الوقف عند انتهاء المعنى أو نهاية الشعر أو نهاية الشطر الأول من المصرع أو السجع وفي حكم السجع الفواصل، فهذه لفظة مسجعة، (دفن البناه من المكرماه)؛ تكتب بالهاء لأنها لا تنطق إلا هاءً وصلًا ووقفًا.

فهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيْث الاسْم هَا جُعِلْ ... إنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيْحٍ وَمَا ... ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

يقول: في الوقف تجعل تاء التأنيث هاءً إذا كانت في اسم وليس قبلها حرفٌ صحيح ساكن، كفاطمة، ثم قال: (وقل ذا) ماذا يعني بـ ذا؟ أي قلب التاء هاءً قلب تاء التأنيث هاءً.

(قل ذا) قل في ماذا؟ قل في جمع تصحيحٍ نحو هندات، ويوقف عليه في الكثير هندات، وعلى القليل هنداه.

قال:

فِي جَمْعِ تَصْحِيْحٍ وَمَا ضَاهَى

ماذا يعني؟ يعني ما ضاهى جمع المؤنث السالم، من نحو اسم الجمع المختوم بألفٍ وتاء، كأولات، يدل على جمع وليس له مفرد، وكذلك المسمى بجمع المؤنث السالم كعرفات، وأذرعات، وكذلك من نحو هيهات، اسم الفعل المختوم بالألف والتاء، هيهات اسم فعل ليس جمعًا بالألف والتاء ولكنه في التقدير، قالوا: كأنه جمع (هيهية) فعللة فجمعت على (هيهات).

فجمع المؤنث السالم وما يضاهيه مما ذكرنا حكمها واحد، الأكثر أن تقف عليها بالتاء والقليل أن تقف عليها بالهاء وهذا مسموعٌ فيها كـ (هناده، وولاه، وعرفاه، وهيهاه)، وذكرنا قبل قليل أن الإمام الكسائي من القراء السبعة وقف على

هيهات بالهاء فقال: هيهاه.

ثم قال ابن مالك:

وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

يعني أن جمع المؤنث السالم، هذا الأول، وما ضهاه، هذا الثاني عكس الاسم المفرد المختوم بتاء التأنيث، فالاسم المفرد المختوم بتاء التأنيث فيه الوجهان، إلا أن الأكثر الوقوف بالهاء، وجمع المؤنث السالم وما ضهاه، فيه الوجهان: إلا أن الأكثر الوقوف بالتاء.

نعم الوجهان جائزان، إلا أن المفرد كفاطمة، الوقوف بالهاء كثير والوقوف بالتاء قليل، أما جمع المؤنث السالم كـ (فاطمات) فالوقف بالتاء أكثر، والوقف بالهاء هو الأقل أو النادر.

هذا نادر قليل ليس كالوقف على الاسم المفرد المختوم بالتاء، تاء التأنيث الوقوف عليه بالتاء كـ (فاطمت) أكثر من (هنداه) وإن كان جميعًا يشتركان في القلة، لكن (فاطمت) أكثر، وجاءت في شواهد كثيرة متنوعة.

ثم بعد ذلك سيختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب بعدة أبيات يتكلم فيها على مسألة واحدة، وهي: **زيادة هاء السكت عند الوقف.**

إن كان من سؤال أو نختم الدرس ونكمل -إن شاء الله- بعد الصلاة.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فمازال الكلام موصول على باب الوقف، ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَقِفْ بِهَا الْسَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَل ... بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ
وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ ... كَيَعِ مَجْزُوْمًا فَرَاعِ مَا رَعَوْا
وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ ... أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا الْهَا إِنْ تَقِفْ
وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا ... بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَا اقْتَضَى
وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ... حُرِّكَ تَحْرِيْكَ بِنَاءٍ لَزِمَا
وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيْكِ بِنَا ... أُدِيْمَ شَذَّ فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا
وَرُبَّمَا أَعْطَى لَفْظُ الْوَصْلِ مَا ... لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشَا مُنْتَظِمَا

تكلم في هذه الأبيات رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الوقف بهاء السكت، أي زيادة هاءٍ ساكنةٍ في آخر الكلمة الموقوف عليها عند الوقف، نحو الوقف على كتابي، تقول: (كتابيه) أو الوقف على قول ما هي، تقول: ما هيه، كما ورد في القرآن الكريم.

وهاء السكت من خصائص الوقف، يعني لا تأتي إلا عند الوقف، وهي تزاد لوظيفة لفائدة، تزاد لبيان ما في آخر الكلمة من حركةٍ أو حرف، لتبين آخر حركة،

أو آخر حرفٍ في الكلمة، فهي على ذلك عكس همزة الوصل التي تزاد في أول الكلمة من أجل النطق بالساكن، وهاء السكت تزاد في آخر الكلمة عند الوقف لماذا؟

لإبقاء الحركة في الوقف، (ما هي) كيف تبقي الفتحة على الياء في (ما هي) في السؤال؟ تأتي بهاء السكت تقول: (ما هيه) فأبقيت الحركة، وهاء السكت لا تلحق حركة إعراب، ولذا هي تلحق المازني الذي على حرفٍ واحد، نحو: (كتابيه) وياء المتكلم على حرفٍ واحد، وكذلك (سلطانيه)، وتقول في لوقف على (الكتاب لي) يجوز أن تأتي بهاء السكت فتقول: (كتاب ليه).

وعند السؤال تقول: (لمه) ومن ذلك قول بعض العامة اليوم (إيوه) للجواب، فـ (إيوه) في الجواب أصله: (إي والله) إي حرف جواب، كقوله: (إي وربي) أي أجل وربي، فالأصل (إي والله) ثم حُذِف المقسم به وهو لفظ الجلالة وبقيت الواو وحدها، فزيدت هاء السكت عند الوقف، فصارت (إي) (إيوه).

وتلحق هاء السكت أيضًا المبني المختوم بحرف علة، المبني الذي في آخره حرف علة، نحو: (هو) الضمير يجوز أن تقف عليه فتقول (هوه) وكذلك (هي) تقول: (هيه)، ومن ذلك ما ورد في القرآن الكريم: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ﴾ [القارعة:١٠]، قال حسان رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ **(إِذا ما تَرَعرَعَ فينا الغُلامُ، فَما إِن يُقالُ لَهُ مَن هُوَه)**؛ أي (من هو).

وقال عبد الله بن قيس الرقيات: **(كَرَ العَوَاذِلُ فِي الصَّبَاحِ يَلُمْنَنِي وَأَلُومُهُنَّهْ وَيَقُلْنَ: شَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ وَقَدْ كَبِرْتَ، فَقُلْتُ: إِنَّهْ، لابد من شيب فدعـن ولا تطلن ملامكنه)**.

الأصل: (يلمنني وألومهن) ثم زاد الهاء فقال: (وألومهنه)، وكذلك في البيتين

الآخرين.

ومن ذلك، قول بعض العامة كجواب: (إيه) في الأصل حرف الجواب: (إي) بمعنى أجل، فلك أن تقف عليه فتقول (إي) ولك أن تأتيَّ بهاء السكت فتقول (إيه).

وتلحق هاء السكت أيضًا المبني بناءً أصليًا لا عارضًا، نحو (كيف أصبحت) تقف لك أن تقول كيف، أو (كيفه)، أين تسكن، تقف فتقول: أين أو (أين)، وكل هذه المواضع التي ذكرناها من قبل وهي ثلاثة مواضع، تدخل في قول ابن مالك:

وَوَصْـــلَ ذِي الْهَـــاءِ أَجِـــزْ بِكُـــلِّ مَـــا ... حُـــرِّكَ تَحْرِيْـــكَ بِنَـــاءٍ لَزِمَـــا

نعم كلها مبنيات بناءً لازمًا، وتلحق هاء السكت أيضًا الفعل، الذي حُذِف من آخره حرف العلة، هناك الفعل الناقص المختوم بحرف علة، ثم إن حرف العلة قد يُحذف لجزمٍ أو لبناءٍ.

لجزمٍ نحو: لم يعطي زيد شيئًا، بناء كما في الأمر أعطي زيدًا مالًا، فإذا وقفت على هذا الفعل المعتل الآخر الذي حُذِف منه حرف العلة جاز أن تقف بلا هاء سكت، وتقول: زيدٌ لم يُعط، وتقول: (يا زيد أعط)، ويجوز أن تأتي بهاء السكت، وتقول: (زيدٌ لم يعطه) وأعطه، لا تريد هاء الضمير، وإنما تريد هاء السكت، تقول: زيدٌ لم يعطي مالًا لأحد، ثم أردت أن تقف، تقول: (زيد لم يعط)، أو (زيدٌ لم يعطه)، إذا أردت أن تبين الكسر الموجود على الطاء تقول يعطه، تريد هاء السكت، لا تريد الضمير.

ومثل ذلك: لو قلت: (لم أغزو هذه السنة) ثم وقفت تقول: (لم أغز)، أو (لم أغزه)، ولم أرمي بالسهم، فتقول في الوقف: (لم أرم) أو (لم أرمه).

وتقول: لم أخشى زيدًا، فتقف فتقول: (لم أخش)، أو (لم أخشه) وهكذا،

وهذا هو قول ابن مالك:

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَل   بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ

قالوا ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة:٢٥٩]؛ على أن الأصل يتسنى بألف ثم دخل الجازم لم، فحُذِف الألف، فتقول عند الوقف: (لم يتسن) أو تأتي بهاء الوقف: (لم يتسنه) قالوا: ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام:٩٠]؛ لك في الوقف في اللغة أن تقول في الوقف على (اقتدي بزيد) تقول: (اقتد) أو تأتي بهاء السكت: (اقتده) على أن الهاء للسكت، وليست ضميرًا.

وتلحق هاء السكت أيضًا الفعل الباقي على حرفٍ واحد، الذي حُذِفت حروفه ولم يبقى منه إلا حرفٌ واحد، كقولك: (قِ نفسك النار)، أو (عِ الدرس)، أو (فِ بالعهد)، فتقف فتقول: (قه، أو عه، أو فِه).

وتلحق هاء السكت أيضًا الفعل الباقي على حرفين أصليٍ وزائد، لو بقيَّ الفعل بعد الحذف على حرفين أحدهما أصلي والآخر زائد، نحو: (لم يفِ زيدٌ بعهده)، يفِ هذا مضارع (وفى)، واو وفاء وألف.

في المضارع نقول: (يفِ) فحذفنا الواو، إذًا الواو وهي أول الكلمة يعني فاء الكلمة حُذفت في المضارع يفِ، ثم دخل الجازم (لم يف) فحذفت الياء وهي ياء لام الكلمة، فبقيَّ الفعل حينئذٍ (يف) على حرفين، لكن أحدهما زائد والآخر أصلي.

وكذلك: (لم يعِ ما أقول) فتقف على ذلك فتقول: (لم يفه) أو (لم يعه) بهاء السكت.

وتدخل هاء السكت أيضًا على (ما) الاستفهامية إذا جُرت وحذف ألفها،

وسيأتي أن ألف الاستفهام إذا جُرت وجب حذف ألفها، سواءٌ كان الذي جرها حرف جر نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ:١]، (فيم قلت ذلك)، (عم تبحث).

فتقف فتقول: (عم) أو بهاء السكت (عمه)، (فيم) أو بهاء السكت: (فيمه).

أو كان الجار اسمًا مضافًا، كقولك: (قراءة مه) أو (اقتضاء مه)، تريد اقتضاء ماذا، وقراءة ماذا؟ الأصل قراءة ما، ثم حذفت الألف لأنها وقعت مضافًا إليها، وأتيت بهاء السكت فقلت: (قراءة مه)، سيأتي تفصيلٌ لذلك عند شرح البيت.

فعرفنا أن هاء السكت تدخل في مواضع كثيرة.

السؤال هنا: ما حكم زيادة هاء السكت؟ الوجوب أم الجواز؟

الجواب عن ذلك: زيادة هاء السكت عند الوقف جائزة، إلا في ثلاثة مواضع فتجب، **فتجب هاء السكت في ثلاثة مواضع:**

الموضع الأول: الفعل الباقي على حرف، كـ (قِ نفسك)، إذا أردت أن تقف على هذا الفعل الباقي على حرفٍ واحد، يجب أن تأتي بهاء السكت، فتقول: (قه).

الموضع الثاني من مواضع وجوب هاء السكت: الفعل الباقي على حرفين أحدهما أصلي والآخر زائد: كــ لم يفي زيدٌ بعهده، إذا أردت أن تقف يجب أن تقول: لم (يفه).

وفي هذين الموضعين **يقول ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلَـيْسَ حَتْمًـا فِـي سِـوَى مَـا كَـعِ أَوْ ... كَيَــعِ مَجْزُوْمًــا فَــرَاعِ مَــا رَعَــوْا

يقول: ليس دخول هاء السكت حتمًا أي واجبًا إلا فيما كان في قولك: (عِ) أي الفعل الباقي على حرف، أو (يعِ) أي الفعل الباقي على حرفين أصليٍ وزائد.

والموضع الثالث من مواضع زيادة هاء السكت وجوبًا في الوقف: (ما)

الاستفهامية إذا أضيفت إلى اسمٍ وحُذِف ألفها، مع (ما) الاستفهامية إذا أضيفت إلى اسمٍ وحُذِف ألفها.

كقولك: قراءة (مه) لو وصلت تقول: (قراءة ما يا زيد تريد)، فإذا وقفت تقول: (قراءة مه)، صارت (ما) مضافًا إليها، أضيف ما قبلها إليها، فصارت مضافًا إليها.

مثل قراءة (مه) أفصلها بما تشاء، (قراءة ما يا زيد تريد)، (قراءة ما تريد أفصله، ولك أن تقول أيضًا: (ما جيء ما جئت)، الأصل (جئت مجيء) ماذا؟ (جئت مجيء ما)، ثم إن الاستفهام كما هو معروف له الصدارة، فيجب أن يتقدم هو وما أضيف إليه، فقلت: (مجيئ ما جئت) يعني جئت أي مجيء؟ جئت مجيء ماذا؟ جئت ما جئت، مجيئًا ما جئت، يعني جئت مجيء ماذا؟

طالب: (@٨٣:٢٣).

الشيخ: كيف؟ نعم حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جُرَّت بحرفٍ أو إضافة واجب، وسيأتي شرح ذلك، أما...

طالب: (@٨٣:٣٩).

الشيخ: بلا ألف إذا حُذِفت ألفها وجوبًا تُحذف في الرسم لما قلنا قبل قليل، لأنها لا تنطق لا وصلًا ولا وقفًا فتُحذف، الميم فقط.

إلا إنها حينئذٍ تتصل بما قبلها، لأن الكلمة على حرف واحد لا تستقل بنفسها، لو قلت مثلًا (فيم قلت ذلك؟) تكتب: فاء وياء وميم متصلات، مثل ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ:١]، عين وميم، (عم) متصلات ببعضهما.

طالب: (@٨٤:٢٥).

الشيخ: كيف؟ لا تتصل بالحرف أما بالاسم لا تتصل، (قراءة ما) وحدها،

(قراءة ما تريد).

طالب: (@٤٩:٨٤).

الشيخ: تحذف الألف لأن حذفها واجب.

قلنا الموضع الثالث لزيادة هاء الوصل وجوبًا مع (ما) الاستفهامية إذا أضيفت وحُذِف ألفها، وفي ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا   بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَا اقْتَضَى

إذًا فزيادة هاء السكت عند الوقف تكون وجوه في ثلاثة مواضع على ما قرره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أما الموضع الأول والثالث، فمتفقٌ عليهما، وأما الموضع الثاني وهو زيادة هاء السكت وجوبًا مع الفعل الباقي على حرفين أصلي وزائد، فالصحيح أن زيادة هاء السكت جائزة وليست واجبة.

والدليل على ذلك: أن القراء أجمعوا على الوقوف على نحو (لم أك)، (ومن تق) في قوله -تعالى-: ﴿وَلَمۡ أَكُ بَغِيّٗا﴾ [مريم:٢٠]، ﴿وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ يَوۡمَئِذٖ فَقَدۡ رَحِمۡتَهُۥۚ﴾ [غافر:٩]؛ بلا هاء سكت، يقفون بلا هاء سكت، فدل ذلك على أنه جائزٌ لا واجب.

طالب: (@٣٦:٨٦).

الشيخ: الأول إذا بقيَّ الفعل على حرفٍ واحد، كـ (قِ نفسك) والموضع الثاني: (ما) الاستفهامية إذا جُرت باسمٍ وحُذف ألفها.

طالب: (@٠٠:٨٧).

الشيخ: لا إذا جرت بحرف فدخوا هاء السكت جائز، كل ذلك سيأتي، الأول ننتهي من الشرح لأن الأسئلة قد تأتي إجابتها، هذا كله ما انتهينا من الكلام على

هاء السكت إلى الآن.

وأما قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَـا فِـي الاسْـتِفْهَامِ إِنْ جُـرَّتْ حُـذِفْ أَلِفُهَـــا وَأَوْلِهَـــا الْهَـــا إِنْ تَقِـــفْ

يقول إن ما الاستفهامية يجب حذف ألفها إذا صارت في محل جر، سواءٌ سبقت بحرف جر نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ:١]، الأصل (عن ما)، ونحو: (مم تخاف) أي (من ما) أو (علام تتحمل الضيم) أي (على ما).

وحُذفت ألف (ما) الاستفهامية وجوبًا لأنها في محل جر، بحرف جر، أو جُرت بإضافة اسمٍ إليها، نحو: (قراءة ما تقرأ)؛ أو قراءة ما أقرأ، إذا قيل لك إقرأ، فتقول: قراءة ما أقرأ، يعني قراءة ماذا أقرأ، أقرأ قراءة ماذا؟ أقرأ قراءة حدر، أم أقرأ قراءة ترتيل، أم أقرأ غير ذلك، فتريد: (أقرأ قراءة ما).

ثم قُدِم الاستفهام مع ما أضيف إليه لأن له الصدارة فتقول قراءة ما أقرأ، ثم حذفت الألف وجوبًا، فقلت: قراءة ما أقرأ، وتقول: (ملعب ما تريد) إذا أقيل لك: (أريد ملعبًا)؛ أي تريد (ملعب ما) أي تريد ملعب ماذا؟ ملعب تراب، ملعب زرع، ماذا؟ ونحو ذلك: مجيء ما جئت، أي جئت مجيء ماذا؟

ومن ذلك مثال ابن مالك: (**اقْتِضَاءَ مَا اقْتَضَى**)؛ أي اقتضى اقتضاء ماذا؟ اقتضى اقتضاء يسر أم عسر، أم تعجيل أم مطل؟ فهو استفهام لأن ما استفهامية.

وقد وقف القراء على (عم) في قوله: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ:١]؛ بلا هاء، فقالوا: (عم) سوى البزي عن ابن كثير وهو من السبعة، ويعقوب وهو من العشرة بخلفٍ عنهما.

فوقفا عليها بهاء السكت، (عمّه)؛ إذًا حذف الألف من (ما) الاستفهامية المجرورة واجب، سواء جرت بحرفٍ أو باسمٍ، باسمٍ أي بالإضافة.

وقد تبقى الألف في ضرورة الشعر كقول حسان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: (**على ما قامَ يشتمني لئيمٌ، كخنزيرٍ تمرغَ في رمادِ**)؛ فقال (على ما) أثبت الألف فهذه الضرورة.

وهنا مسألة في هاء السكت، ما حكم الوقف على هاء السكت، يعني إذا زدت هاء السكت فهل يجب أن تقف حينئذٍ عليها أم يجوز أن تصل الكلام.

هذا الإشكال هاء السكت من خصائص الوقف، ولا تأتي إلا في الوقف، هذا الأصل فيها، إنما تزاد هاء السكت في الوقف فقط وهي من خصائص الوقف، وكان الواجب حينئذٍ أن يوقف عليها بالسكون ألا يوصل الكلام بعدها، لكن جاء في المسموع وصل الكلام بعدها.

وأكثر ذلك أن تبقى ساكنة، ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ﴾ [القارعة:١٠]، ﴿نَارٌ حَامِيَةٌۢ﴾ [القارعة:١١]؛ الوقف هنا ليس بواجبٍ عند القراء.

لك أن تقف ولك أن تصل، وكذلك في هاءات السكت كلها في القرآن، ﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [الحاقة:٢٩]، ﴿خُذُوهُ﴾ [الدخان:٤٧]، ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ قُل﴾ [الأنعام:٩٠]؛ ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَٱنظُرْ﴾ [البقرة:٢٥٩]؛ فالوقف هنا ليس بواجب عند القراء لك أن تقف ولك أن تصل، مع أن الهاء هنا هاء السكت، فكان القياس أن يوقف عليها، لكن جلبت الواو ثم وُصِل الكلام وسيأتي في البيت الأخير أن هذا يسمى الوصل بنية الوقف، نويت أن تقف ثم وصلت، فحدث أو اجتمع ذلك.

قد تُضم هاء السكت في الشعر، لاستقامة الوزن، نحو: (**وَاحَرّ قَلْباهُ ممّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ**)؛ وقلباه الهاء هنا للسكت وليست ضميرًا، ومع ذلك وصل الكلام، وضم الهاء، فهذا من ضرائر الشعر، فهذا ما يتعلق بهاء السكت.

هل فيها من سؤال؟

طالب: (@٤٢:٩٤).

الشيخ: نحن قلنا إن هاء السكت تجب في (ما) الاستفهامية إذا جُرت باسمٍ، إذا جرت بإضافة، أما إذا جرت بحرف جر، فهاء السكت معها جائزة ليست واجبة.

طالب: (@٣٠:٩٥).

الشيخ: إلهًا، إلا البزي ويعقوب، على أن هاء السكت جائزة ليست واجبة.

ثم ختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب بقوله، لا بل قبل ذلك قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا ... أُدِيمَ شَذَّ فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

ما زال الكلام على هاء السكت، يقول في هذا البيت، سبق أن هاء السكت لا تلحق حركة إعراب، ولا تلحق حركة بناءٍ تشبه حركة الإعراب، بل لا تلحق إلا حركة البناء اللازم المستديم، حركة البناء الأصلي الدائم المستديم، وهذا قوله في (**المدام استحسنا**) يعني هاء السكت مع المبني على حركة بناءً مستديمًا يستحسن الإتيان بهاء السكت.

والمراد بحركة البناء غير الدائمة: حركة البناء العرض، البناء إما بناء دائم أصلي، أو بناء عارض، فالبناء الدائم الذي لا يفارق الكلمة، الكلمة مبنية دائمًا، مثل الضمائر وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الاستفهام سوى (أي) والأسماء الشرط سوى (أي) إلى آخره.

هذه بناؤها بناء دائمًا ما يمكن أن تأتي معربةً قط، وأما المبني بناءً عارضًا فهي التي تبنى في أحوال، وتعرب في أحوال، مثل الظروف.

الأصل فيها أنها معربة، لكنها قد تبنى على الضم إذا قطعت عن الإضافة، مثل (من قبل ومن بعد، ومن تحت، ومن فوق، ومن علو، ومن أسفل) وكذلك في النداء، قد يبنى المنادى إذا كان مفردًا معرفًا مثل يا محمد يا رجل، وكذلك اسم

(لا) النافية للجنس قد يُبنى إذا كان مفردًا، مثل: (لا رجلَ فِي البيت) هذه مبنيات، ولكن بنائها عارض.

يقول ابن مالك:

وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أُدِيْمَ شَذَّ فِي الْمُدَام اسْتُحْسِنَا

يعني لا تلحق المبني على حركة بناءً عارضًا، إلا شذوذًا، جاء ذلك فِي قول الشاعر: (يا رب يوم لي لا أضلله أرمض من تحتو واضحي من علو)؛ يتحدث عن شدة الحرارة، (أرمض من تحتو) أي من تحت، (واضحي من علو) يعني من أعلاي.

(فلأصل وأضحي من علو)؛ مبني على الضم، ظرف قُطِع عن الإضافة، ثم أُتِيَّ بهاء السكت فقال: من علو، فألحق هاء السكت بالمبني بناءً عارضًا وهذا شاذ، لأن الأصل أن هاء السكت لا تلحق إلا المبني بناءً دائمًا.

بعد ذلك أريد أن تتأمل هذين البيتين، قال فيهما ابن مالك:

وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيْكَ بِنَاءٍ لَزِمَا
وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيْكِ بِنَا أُدِيْمَ شَذَّ فِي الْمُدَام اسْتُحْسِنَا

ستجدونهما متقاربين في المعنى، معناهما متقارب أو واحد، يقولك إن هاء السكت تلحق المبني بناءً مستديمًا، ولذلك سقط البيت الأول منهما في كثير من نسخ الألفية، وثبت في بعضها، فكأن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ حذفه في أثناء إصلاحه وتغييره للألفية.

بعد كل ذلك في هاء السكت نلخص الكلام على هاء السكت، ونقول خلاصة هاء السكت **أنها تلحق ثلاثة أشياء:**

الأول: الفعل الناقص المحذوف الآخر، وهي معه جائزة، إلا أن بقي بعد

الحذف حرف واحد، كـ (قِ) فهي معه واجبة.

الموضع الثاني لهاء السكت: مع ما الاستفهامية المجرورة، فإن جرت بالحرف فهي معه جائزة، وإن جرت بالإضافة، فهي معه واجبة.

الموضع الثالث: كل اسمٍ مبنيٍ على حركة بناءً دائمًا، نحو هو، وهي معه جائزة.

هذه خلاصة هاء السكت.

إذًا ننتقل بعد ذلك إلى ما ختم به ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب، فقال:

ورُبَّمَا أَعْطَى لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشَا مُنْتَظِمًا

يقول: قد يُعطى الوصل حكم الوقف، فتصل الكلام مع معاملة آخر الكلمة معاملتها في الوقف، تصل الكلام لكن تعامل خر الكلمة كما تعاملها في الوقف، فأنت وصلت بنية الوقف، إما بالتسكين وإما بالروم، أو بالإشمام أو بالتضعيف أو بالنقل، وكذلك اجتلاب هاء السكت لأن هاء السكت لا تكون إلا في الوقف، وهذا كثيرٌ في النظم أي في الشعر.

ولكنه في النثر قليل، فمن مجيئه في النثر ما سبق من وصل الكلام مع هاء السكت، كقوله -تعالى-: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ﴾ [القارعة:١٠]، ﴿نَارٌ حَامِيَةُۢ﴾ [القارعة:١١]؛ قالوا إنه وصل الكلام بنية الوقف لأن هاء السكت ما جلبت إلا عند نية الوقف، وكذلك الأمثلة والشواهد الأخرى التي ذكرناها من هاء السكت من القرآن الكريم.

قال: ومن ذلك أيضًا من الوصل بنية الوقف قراءةٌ لقوله -تعالى-: ﴿وَجِئۡتُكَ مِن سَبَإِۭ بِنَبَإٖ﴾ [النمل:٢٢]؛ بإسكان سبأ، وجئتك من سبأ بنبإٍ، وقيل إنها من الوصل بنية الوقف.

ومن ذلك قراءة نافع رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ومحياي ومماتي، بإسكان الياء، ووصل بنية الوقف، وما جاء من ذلك في الشعر، قول الراجز: (**لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جِدَبّا في عامِنَا ذا بَعْدَ ما اخْصَبّا، كأنه السيل إذا استحبا أو كالحريق وافق القصبا**)؛ يعني القصب، القصب بمعروف قصب السكر، إذا كان جافًا فالنار تسرع فيه، فقال القصب.

ثم شدد الباء، شدد الباء عند الوقف أو بعد الباء شيء؟ بعد الباء ألف البدل إما ألف البدل عن التنوين أو بدل أو ألف الإشباع، بل هي ألف الإشباع لأن الكلمة معرفة بـ أل، فالكلمة نهايتها ليست الباء حينئذٍ لو قال: وافق القصب لقلنا وقف بالتضعيف، لكن عندا جاء بعد كلمة شيء، وهو ألف الإشباع لم تكن الباء آخر الكلمة.

فكيف أشبع هنا والباء ليس آخر الكلمة الموقوف عليها؟ قالوا: إنه وصل بنية الوقف، يعني نوى أن يقف على الباء فيقول: فالقصب، أو وافق القصب، ثم وصل الإشباع، فقال القصبا، ونحوٌ من ذلك ما سبق لنا في باب الحكاية من قول الشاعر: (**أتوا ناري فقلت منون أنتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما**)؛ فسبق في باب الحكاية أن الحكاية من لا تكون إلا بالسكون، يجب أن تقف عليها لأنه استفهام، يحذف الشيء فتقول: (من) أو تقول (منان) إن كانوا اثنين، أو تقول منون، تسأل ما تصل، لو وصلت ذهبت الحكاية، وتعود إلى أسلوب الاستفهام المعتاد، تقول: من هم؟ أو من؟

فهذا الشاعر حكى، قال: (منون) فكان يجب أن يقف بالسكون لكنه وصل، فقال: (منون) فوصل بنية الوقف، يعني نوى أن يقف يقول: (منون) ثم وصل وأبقى الكلام على ما هو عليه في الوقف، فوصل بنية الوقف.

هذا نهاية الباب لكن أحب أن أختم بمسألة قد تكون مفيدة وسبق ذكرها، وهو

في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة:٢٥٩]؛ فخرجناها قبل قليل على أن الهاء هاء سكت، والآية فيها ثلاثة أقوال في ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة:٢٥٩]:

القول الأول: أن أصل الفعل يتسنى، من السنة، واحدة السنوات، فلام الكلمة واو بدلالة السنوات سنة محذوفة الواو محذوفة اللام.

ما اللام التي حُذفت من سنة، هي الواو لأنها عادت السنوات، فعندما جاء الفعل يتسنى، هذه الألف التي هي الواو، ستسنو، ثم قلبت الواو إلى ألف صارت يتسنى.

فلما دخل الجازم حُذِف الألف، وجلبت هاء السكت للوقف، فقيل: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة:٢٥٩]؛ هذا قول مبرد وغيره وعلى ذلك تكون الهاء في الآية هاء سكت.

القول الثاني في الآية: أن أصل الفعل يتسنى من السنه واحده في السنهات، فلام الكلمة هاء، لأن كلمة السنه لامها محذوفة، سين نون ثم اللام محذوفة، والهاء للتأنيث.

والأكثر عند العرب أن هذه اللام المحذوفة الواو، بدلالة السنوات، وبعض العرب يجعل اللام المحذوفة هاءً، ويجمع السنه على سنهات.

وإذا كانت اللام المحذوفة هاءً ثم أخذت الفعل منه، قلت يتسنه، زيد يتسنه في كذا، فلما دخل الجازم سكن آخر الفعل وهو الهاء، فقال: لم يتسنه، إذًا فعل مجزوم وعلامة جزمه سكون الهاء.

فعلى ذلك الهاء لا تكون هاء سكت بل تكون حرف أصلي في الكلمة.

القول الثالث: أن أصل الفعل يتسنن، بثلاث نونان من الحمأ المسنون، يعني

كلمة مسنون، فاجتمع ثلاثة نونات فقلبت النون الثالثة ألفًا، فقيل يتسنه، وهذا يحدث في الأفعال المختومة بثلاثة نونات، نحو يتظنن، تقول العرب يتظنى، بمعنى يتظنن، فصار الفعل يتسنه ثم دخل الجازم فحذفت الألف للجزم وأتيَّ بهاء السكت فقيل لم يتسنه، فالهاء هاء سكت.

إذًا قوله -تعالى-: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ﴾ [البقرة:٢٥٩]؛ تكون الهاء هاء سكت على قولين: وتكون هاءً أصلية ليست للسكت على قول، أرجح هذه الأقوال هو القول الأول أن الفعل يتسنى ثم القول الثاني أن الأصل يتسنه، وأما الثالث ففيه بعد.

وقوله: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ﴾ [البقرة:٢٥٩]؛ معناه لم يتغير بمرور السنوات، هذا آخر الكلام على هذا الباب باب الوقف وهو كما سبق في أوله آخر باب من أبواب النحو، وجميع الأبواب بعد ذلك ابتداءً من الإمالة فالتصريف إلى آخر الألفية هي أبوابٌ تصريفيةٌ أي صرفية خالصة.

وفي الدرس القادم -إن شاء الله- في الأسبوع القادم سنتكلم على باب الإمالة، فإذا انتهينا منها -إن شاء الله- نكون قد انتهينا من ٩٠٠ بيتٍ من الألفية، يبقى منها مائة ننهيها -إن شاء الله تعالى- في الفصل القادم، في الفصل الدراسي القادم.

والله أعلم.

هل لكم من سؤال يا إخوان؟

طالب: (@١١٤:٤١).

الشيخ: الأصل في الكلام على هاء السكت.

طالب: (@١١٤:٥٦).

الشيخ: قلنا الوجوب ثلاث حالات عند ابن مالك، لكن ضعفنا حالة من هذه

الحالات، إذا بقيَّ على حرفٍ أصليٍ وزائد، فإذًا يبقى حالات الوجوب حالتين فقط.

نحن بعد ما تكلمنا على هاء السكت بالتفصيل، لخصنا الكلام على هاء السكت قلنا أن خلاصة الكلام على هاء السكت أنها تدخل على الفعل الناقص المحذوف الآخر جوازًا إلا إن بقيَّ الفعل على حرفٍ واحد كـ (قِ) فدخولها واجب.

الموضع الثاني: أنها تدخل على (ما) الاستفهامية، المجرورة، فإن جرت بحرف فدخولها جائز، وإن جرت بالإضافة فدخولها واجب.

الموضع الثالث: أن تدخل على كل اسمٍ مبنيٍ على حركة بناءً دائمًا، مثل هو (هوه)، هذه الخلاصة.

طالب: (@١١٦:١٢).

الشيخ: نعم كونه من الحمأ المسنون، الحمأ المسنون قد يكون فيه مناسبة في المعنى، وهذه المناسبة أيضًا موجودة في القولين الآخرين، لأنهما من السنة، والمعنى أنه لم يتغير بمرور السنوات، لم يتغير مسنٌ، بمرور السنوات من السنة، فالمعنى موجود في كل الأقوال، إلا أن القول الأول والثاني قياسيان.

والقول الثالث: أن الأصل يتسنن ثم قلبت النون ألفًا نعم هذا وارد، قلنا مثل يتظنن يتظنى، لكنه قلب، ودائمًا الحمل على الكثير القياسي أفضل من الحمل على القليل فضلًا عن الضعيف أي لا يُحمد على القليل أو على الضعيف إلا إذا لم تجد وجهًا قويًا كثيرًا منقاسًا، حينئذٍ تتجه إلى الأوجه القليلة، فإذا لم يستقبل الأمر لك على الأوجه القليلة تلجأ إلى الأوجه الضعيفة.

طالب: (@١١٧:٥٤).

الشيخ: بمعنى لم يتغير بمرور السنين، لأنه بقيَّ سنوات طويلة، ومع ذلك أكله وشربه لم يتغير.

طالب: (@١١٨:١٥).

الشيخ: إذا بقيَّ الفعل على حرفين أصليين فحينئذٍ لا يأخذ هذا الحكم، وإنما إذا كان مثل نها، وقلت فيه لم (ينه) صار على ثلاثة أحرف ياء ونون وهاء، وحُذِف منه آخره المعتل، فيكون كحكم الفعل الناقص المحذوف الآخر.

يعني مثل لم يعطِ، فدخول الهاء جائزة، لكن لو قلت مثل: قف من وقف قف، هذا بقيَّ على حرفين أصليين، فلا تدخل هاء السكت عليه، لأن هاء السكت لا تدخل على ساكن، قلنا هاء السكت إنما تدخل لبين الحركة أو الحرف، وقف ساكنة، فما تدخل عليه.

طالب: (@١١٩:٥٢).

الشيخ: هذا آخره ألف، والألف حُذِفت للجزم، إذًا فعل ناقص محذوف الآخر، بخلاف قف فآخره ليس محذوفًا، المحذوف فاءه وقف، هذا حُذِف الحرف الأول وبقيَّ الثاني والثالث، وآخره ساكن، وهاء السكت لا تدخل على ساكن.

وإن قلت كيف دخلت على ياء المتكلم في كتابي، فنقول: (كتابيه)، قلنا ياء المتكلم يجوز فيها الإسكان ويجوز فيها الفتح.

تقول: هذا كتابي يا محمد، وهذا (كتابيه) يا محمد، والفتح هو الأصل، فإذا أردت أن تبين الفتح تدخل هاء السكت في كتابيه، نعم.

السؤال في الدرس فقط يا أخي النحو بعد الدرس، لأن الدرس مسجل الآن فبعد الدرس.

طالب: (@١٢١:١٠).

الشيخ: تريد أن تقول هل يُقاس أو لا يقاس؟ هل هو قياسي أو هو خاص للتخريج؟

طالب: (@١٢١:٢٧).

الشيخ: الوصل بنية الوقف بعض صوره جائزة، وبعض صوره سماعية، فمن صوره الجائزة: وصل الكلام مع هاء السكت، لورودها في القرآن الكريم، من صورها الجائزة.

لورودها في الكلام الفصيح بكثرة، وأعلاه القرآن الكريم، ومن صوره الجائزة: الوصل بنية الوقف في الكلام المرتجل عندما ترتجل الكلام ارتجالًا الخطيب أو المتكلم هو الذي قد ينوي الوصل ثم يقف، أو قد ينوي الوقف ثم يصل، لأنه يرتجل الكلام ارتجالًا فتجدونه في الكلام كثيرًا ويريد مثلًا أن يقول: جاء محمد ثم في آخر جملته يشعر أن محمدًا هذا ليس واضحًا قد يلتبس الأمر بمحمد آخر، فيريد أن يأتي بصفةٍ له توضحه.

فيقول جاء محمد الكريم، فيصل بنية الوقف، أراد أن يقف ثم وصل والارتجال له أحكامه، ولهذا يجوز له أن يمد مده تسمى مده التذكر، لو أراد أن يقول مثلًا سافر محمد، قال: (سافر) ثم نسي هل هو محمد أو علي، يقول: (سافراااا محمد) هذه المده موجودة في كتب النحو.

لو عدتم إلى المغني مثلًا في الألفات، ألف التذكر مثل: سافراااا محمد تتذكر، في النحو ذلك.

طالب: (@١٤٢٤:٠٩).

الشيخ: الألف مدية حتى ينقطع نفسك.

طالب: (@ ١٧:١٢٤).

الشيخ: هذه من الأشياء التي تقاس أما الأشياء التي لا تقاس كمخالفة الإعراب، كأن تقول مثلًا جاء محمد بسرعة، تقول أردت أن أصل بنية الوقف، أقول لا يا حبيبي هذا إعراب، لابد أن تأتي بالإعراب، جاء محمدٌ بسرعة، فإذا أرت أن تقف قف، أردت أن تصل صل، إلا إذا كنت مرتجلًا.

المرتجل هذا أحكامه، لكنك كتبت الجملة أو في شعر مثلًا منسق أو في رسالة علمية أو في مقالة ثم تقول رأيت محمد أنا أردت أن أقف بنية الوصل أقول: لا هذا ما يكون بقياس.

طالب: (@١٢:١٢٥).

الشيخ: لكثرته أما و(جئتك من سبأ بنبأ)؛ فهذا قليل ما يقاس عليه، يعني كم الشواهد التي جاءت فيها على القياس بالإعراب آلاف ملايين الشواهد، وكم الشواهد التي جاءت بالتسكين لمخالفة الإعراب نوادر، كيف ستقيس على هذه النوادر وتترك ملايين الشواهد! هنا ما يصح الاستشهاد ما يصح القياس، لكن هاء السكت في كل مواضع القرآن جاء فيها الوصل.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثلاثون بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِيْنَ والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وَعَلَى آلِهِ وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة ليلة الاثنين الثالث عشر من شهر رجب، من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

ونحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثلاثين بعد المائة من دروس شرح ألفية ابن مالك –عليه رحمة الله–.

وصلنا إلى

باب الإمالة

وهذا هو آخر بابٍ –إن شاء الله تعالى– في هذا الفصل، والمأمول أن ننهيه في هذه الليلة لكي لا يبقى منه شيءٌ بعد الإجازة، نستعين بالله ونبدأ هذا الدرس بقراءة أبيات ابن مالك إذا عقد هذا الباب في خمسة عشر بيتًا، قال فيها:

اَلإِمَالَةُ

٩٠٠. اَلأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ ... أَمِلْ كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ
٩٠١. دُوْنَ مَزِيْدٍ أَوْ شُذُوْذٍ وَلِمَا ... تَلِيْهِ هَا التَّأْنِيْثِ مَا الْهَا عَدِمَا
٩٠٢. وَهكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ ... يَؤُلْ إِلَى فِلْتُ كَمَاضِي خَفْ وَدِنْ
٩٠٣. كَذَاكَ تَالِي الْيَاء وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ ... بِحَرْفٍ أَوْ مَعْ هَا كَجَيْبَهَا أَدِرْ
٩٠٤. كَذَاكَ مَا يَلِيْهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي ... تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُوْنٍ قَدْ وَلِي
٩٠٥. كَسْرًا وَفَصْلُ الْهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدّ ... فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّ
٩٠٦. وَحَرْفُ الاِسْتِعْلاَ يَكُفُّ مُظْهَرَا ... مِنْ كَسْرٍ اوْ يَا وَكَذَا تَكُفُّ را
٩٠٧. إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ ... أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ
٩٠٨. كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ ... أَوْ يَسْكُنِ اثْرِ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعَ مِرْ
٩٠٩. وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ ... بِكَسْرِ رَا كَغَارِمًا لاَ أَجْفُو
٩١٠. وَلاَ تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ ... وَالْكَفُّ قَدْ يُوْجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ
٩١١. وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلَا ... دَاعٍ سِوَاهَا كَعِمَادًا وَتَلَا
٩١٢. وَلاَ تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا ... دُوْنَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرَنَا
٩١٣. وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ ... أَمِلْ كَلِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ
٩١٤. كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التأنيثِ في ... وَقْفٍ إذا ما كان غيرَ أَلِفِ

فهذه أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب باب الإمالة.

الإمالة: من أحكام الأصوات اللغوية، من الأحكام الصوتية اللغوية، والأحكام الصوتية اللغوية كلها تدخل عند المتقدمين في علم الصرف التصريف، وقد صار علم الأصوات اليوم علمًا مستقلًا قائمًا بنفسه عن علم الصرف، وبقيّ الصرف مختصًا ببنية الكلمة، ومع ذلك فكتب الصرف التي تسير على ترتيب المتقدمين تدخل هذه الأحكام الصوتية أيضًا فيها.

وعلم الأصوات: علمٌ فيه مباحث ومسائل كثيرةٌ جدًا اليوم، قد توسعوا فيه وأبدعوا فيه أيما إبداع، والذي يهمنا من ذلك هو الإمالة فقط، ونريد أن نشرح باب الإمالة في هذه العناصر.

الأول: تعريف الإمالة، ما تعريف الإمالة.

الثاني: ما أنواع الإمالة، وهما نوعان.

الثالث: فائدة الإمالة.

الرابع: حكم الإمالة، ما حكمها؟ الجواز أو الوجوب.

الخامس: محل الإمالة، أيمن تقع ففي أي الكلمات.

السادس: أهلها من العرب من الذين كانوا يميلون من العرب.

السابع: أسبابها، ما الأسباب التي تجيز الإمالة.

الثامن: موانع الأسباب، هناك أمور إذا جاءت تمنع السبب من الإمالة، حتى لو كان السبب موجودًا إلا أن هذا المانع يمنع من الإمالة.

التاسع: مانع الموانع هناك أمر إذا كان في الكلمة فإنه يمنع المانع من أن يمنع السبب من الإمالة.

نبدأ بالعنصر الأول وهو تعريف الإمالة، ما المراد بالإمالة.

الإمالة في اللغة: الميل والانحراف.

وفي اصطلاح أهل اللغة: هو أن تذهب بالفتح إلى الكسرة، وأن تذهب بالألف إلى الياء.

يعني أن تنطق الألف نطقًا متوسطًا بين الألف وبين الياء في حالةٍ متوسطة بين

الألف وبين الياء، ويقرب ذلك أن نطق اللف بالإمالة يكون كنطق أول حروف اللغة الإنجليزية، وهو إيه، فالألف العربية الخالصة أَ، فإذا أملتها قلت إيه، هذه الألف الممالة وهي حرفٌ فصيح استعملته قبائل فصيحة، وقُرأ به في القرآن الكريم في القراءات السبعية كما سيأتي كل ذلك -إن شاء الله تعالى-.

من أمثلة ذلك وإن كانت الأمثلة ستأتي بالتفصيل: الفتى فتقولها بالألف الخالصة الفتى، وبالإمالة، الفتي، وكذلك الهدى تقولها بالألف الخالصة الهدى، وبالألف الممالة الهدي، الدال إن كانت مفتوحة فتحًا خالصًا وبعدها ألف خالصة الهدى، هذا جمهور العرب، لو تصورنا أن الدال مكسورة والألف نقلبها إلى ياءٍ خالصة، فإننا سنقول في النطق الهدي، فلا يقال، وأما الإمالة فهي حالة متوسطة بينهما فتكون الفتحة بين الفتحة والكسرة، والألف بين الألف والياء فتقول: الهدي.

وكذلك نحو رحمة، فإن الفتحة قبل تاء التأنيث أيضًا يجوز أن تمال فتميلها إلى الكسرة فتنطق الكلمة بالفتحة الخالصة فتقول رحمة، وبالفتحة الممالة رحمِة، وبالكسرة رحمِة، كذلك قيمة، تقولها بالفتحة قيمَة، وبالفتحة الممالة قيمِة.

والإمالة موجودة اليوم بكثرة في العاميات، ما الإمالة الكبرى وهي إمالة الألف فهي موجودة وخاصة في عاميات المغاربة، تجد أنهم يميلون الألف، والإمالة الصغرى، إمالة الفتحة فقط موجودة في أغلب العاميات في المشرق والمغرب، وعندنا مثلًا في العامية ينطقون كلمة زيد فيقولون: زِيد، الزاي ليست مفتوحة فتحة خالصة، زَيد، ولا مكسورة كسرة خالصة زِيد، وإنما هي مفتوحة فتحة ممالة بين الفتحة والكسرة زِيد، هذه الإمالة.

وكذلك بَيت، وبِيت، وسَيف وسِيف، وكذلك تجدهم أيضًا يميلون كثيرًا قبل تاء التأنيث فيقولون في مدرسة مدرسِه، وفي فاطِمة فاطْمة يسكنون الطاء وهذا

خطأ، لكن الذي يهمنا الإمالة قبل تاء التأنيث، وفاطمة ليست مَ ولا مِ، كذلك خاشِعة، خاشْعة، طبعًا تسكين الشين خطأ.

فالإمالة هي لغةٌ فصيحة لبعض قبائل العرب، هذا العنصر الأول وهو التعريف بالإمالة.

العنصر الثاني: عن أنواع الإمالة.

الإمالة تُقسم عدة تقسيمات، **سنذكر منها تقسيمين:**

التقسيم الأول: تقسيمها إلى كبرى وصغرى.

والتقسيم الثاني: تقسيمها إلى لفظية ومعنوية.

أما التقسيم الأول وهو تقسيم الإمالة إلى إمالة كبرى وصغرى، فالمراد بالإمالة الكبرى ما كان في الإمالة في الألف والفتحة قبلها، تميل الألف إلى الياء، وتميل الفتحة قبلها إلى الكسرة، كما في نحو الفتى الفتي.

وأما الإمالة الصغرى فهي إمالة الفتحة إلى الكسرة فقط دون الألف، يعني لا يكون بعد الفتحة ألف، كالفتحة الواقعة قبل تاء التأنيث في نحو رحمَة، فتميلها فتقول: رحمِة.

والتقسيم الثاني: تقسيم الإمالة إلى لفظيةٍ ومعنوية، وهذا له علاقة بالأسباب التي ستأتي لأن الأسباب إما أن تكون لفظية أي ظاهر في اللفظ وإما أن تكون معنوية يعني مقدرة، اللفظية الظاهرة كأن يكون سبب الإمالة الياء، التي وقعت الألف في نحو بيان أو بعد الألف في نحو بايع.

فالسبب هنا الياء، وهي ظاهرة ملفوظ بها أم لا؟ نعم يسمونها إمالة لفظية.

والنوع الثاني: الإمالة المعنوية أو المقدرة، ما كان السبب فيه مقدرًا.

مثال ذلك: الفتى فالألف إنما أميل لأن أصله الياء، وسبب الإمالة الياء أيضًا، ولكنها ياءٌ ظاهرة ملفوظ بها أم مقدرة منوية؟ هنا مقدرة منوية لأن أل الألف ياء، وبالنظر إلى هذا الأصل المقدر المنوي أملنا.

فهذه أهم تقسيمات الإمالة.

العنصر الثالث فائدتها.

ما فائدة الإمالة؟ فائدة الإمالة كأغلب اللغات، أو ما تسمى اليوم باللهجات التي تخرج عن قياس جمهور العرب هو طلب التخفيف الصوتي، طلب التناسق والتناسب الصوتي، بحيث تكون الكلمة على نسقٍ واحد، فهذا يكون أسهل على اللسان.

وبيان ذلك أن النطق بالفتحة وبالألف أَ أَ يذهب إلى العلو أم إلى السفل؟ يذهب إلى العلو، يستعلي بها لأنه حرف استعلاء، ولكن يعني يذهب الفم إلى الأعلى، بينما النطق بالياء والكسرة يكون بانحدار: إي.

فهناك بعض تنافر، ليس تنافرًا كاملًا أو شديدًا واضحًا لكن بينهما بعض تنافر، لأن الألف والفتحة علو، والياء والكسرة سُفل وانحدار فإذا جعلت الجميع على طريقة واحدة أو متقاربة كان ذلك أسهل وأخف.

وسيأتي أن سبب الإمالة الياء أو الكسرة، الياء أو الكسرة إذا جامعت الألف أو الفتحة فإنها تجيز إمالتها.

فإذا أميلت الألف إلى الياء أو الفتحة إلى الكسرة صارت بذلك أقرب إلى الياء وإلى الكسرة، فهذه فائدة الإمالة.

العنصر الرابع: حكم الإمالة.

قبل حكم الإمالة ذكرنا بأنواع الإمالة، اذكر شيئًا من هذه التقسيمات، هذه التقسيم المهم الكبرى والصغرى، وتنقسم إلى لفظية ومعنوية.

حكم الإمالة: الجواز بشروطها، أي إذا توافرت الشروط فإنها جائزة وليست واجبة، ليس شيئًا مما يمال إلا وفي العرب بل في جمهور العرب من ينطقه بلا إمالة، وليست بها شيءٌ واجبًا.

العنصر الخامس: محل الإمالة.

الإمالة تكون في أي الكلمات؟ الإمالة كما لاحظتم تصرف في اللفظ تصرف يعني أنك عدلت بالشيء عن وجهه، تصرف والتصرف كما تعرفون في علم الصرف أو كما سيأتي التنبيه إليه أيضًا التصرف إنما يكون في شيئين: كل أحكام الصرف إنما يكون في شيئين في الأسماء المعربة، وفي الأفعال.

الصرف تصرف يعني كل ما يتعلق بالصرف من تصغير وجمع وتثنية ووزن، إلى آخره، كل حكام الصرف إنما تتوجه إلى الأسماء المعربة والأفعال، إذًا فالصرف ومن ذلك الإمالة لا يدخل الأسماء المبنية ولا يدخل الحروف.

هذا الأصل في الصرف ومنه الإمالة، الإمالة من الصرف بلا خلاف يعني لم يدخلها أحد في النحو كبعض الأبواب السابقة التي ذكرنا أنها فيها اختلاف بين النحويين، بعضهم يجعلها في النحو، وبعضهم يجعلها في الصرف، أما الإمالة فمن الصرف.

وهذا هو قول ابن مالك في أبياته التي قرأناها عندما قال:

وَلاَ تُمِـلْ مَـا لَـمْ يَنَـلْ تَمَكُّنَـا دُوْنَ سَـمَاعٍ غَيْرَهَـا وَغَيْرَنَـا

يقول لا تمل الكلمات غير المعربة ما لم ينل تمكنًا كلمات غير متمكنة يعني الكلمات الغير معربة، إلا ما جاءت إمالته في السماع وهو ضمير (هاء)، وضمير

(نا)، فإنهما يملان كغيرهما، يعني إذا توافرت فيه الشروط فيمال كغيرهما وهذا مما جاء فيه السماع كما جاء السماع أيضًا بإمالة كلمة (متى) وكلمة (أنا) من الأسماء المبنية، وبإمالة كلمة (بلى) من أحرف الجواب (ولا) من أحرف النفي.

فهناك كلمات قليلة من المبنيات، والحروف جاءت إمالتها في السماع فيقتصر على السماع ويقاس عليه، بخلاف إمالة الأسماء المعربة والأفعال فإن إمالتها جائزةٌ قياسًا، إذا توافرت الشروط أو الأسباب.

العنصر السادس: أهلها من العرب.

من الذين كانوا يميلون من العرب؟ الجواب هم أهل نجدٍ، ومن حولها، أهل نجدٍ ومن حولها كبني تميم، وبني أسد، وبني قيس وعامة قبائل نجد وما حولها وهم الذين يميلون، وأما الحجازيون فإنهم لا يميلون، إلا في مواضع قليلة، إذًا فالإمالة من لغة أهل نجد، وليست من لغة أهل الحجاز.

وأما القراء فقد قرأ بعض القراء السبعة الإمالة على تفصيلٍ بينهم، وممن قرأ بالإمالة أبو عمروٍ البصري، والأخوان وهما حمزة والكسائي الكوفيان، وأما حفصٌ عن عاصم، فإنه لم يُمِل إلا في موضعٍ واحد، في قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ قال: ﴿وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ﴾ [هود:٤١]؛ فأمال في هذا الموضع فقط.

وسبق أن حفصًا لم يقرأ بالروم في الدرس الماضي في الوقف، كما أنه لم يقرأ بالإشمام إلا في موضعٍ واحد، وهنا لم يقرأ بالإمالة إلا في موضعٍ واحد، ويقال مثل ذلك في قراءة حفص هو من أسباب أو من أهم أسباب انتشار قراءة حفصٍ في الأزمنة المتأخرة وهي قلة ما فيها من هذه اللغويات التي تخالف جمهور العرب.

وقراءة حفص لم تكن منتشرة من قبل، في القرون المتقدمة كان المنتشر قراءة

أبي عمرو في العراق وابن عامر في الشام، قراءة نافع في الحجاز والمغرب، قراءة أبي عمرو أيضًا كان لها انتشار في أفريقيا، وخاصة في السودان وما حولها.

وفي السنوات المتأخرة انتشرت قراءة حفص، وخاصة بعد طباعة ما يسمى مصحف الملك، أي الملك فاروق، وهو أول من طبع المصحف طباعة جيدة، ومراجعة ومضبوطة، وبكميات كبيرة، وكانت طبعته على قراءة حفص، وكل ذلك مما نشر هذه القراءة إلى اليوم.

وقد يأتي زمان تنتشر قراءة أخرى غير قراءة حفص.

طالب: (@٢٧:٣٠).

الشيخ: الملك فاروق ملك مصر.

طالب: (@٢٧:٣٩).

الشيخ: نعم كل القراءات المتواترة أخذها الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ عن النبي عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ.

طالب: (@٢٨:٠٠).

الشيخ: نعم النبي عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ قرأ بهذه القراءات وكل صحابي أخذ منه قراءة ثم نقلها بعد ذلك إلى الأمة إلى تلاميذه ومن تلاميذه إلى تلاميذهم حتى انتشرت بعد ذلك في الأمة.

ونحن دراستنا في النحو ليس في القراءات، حتى المتخصص في القراءات غائب اليوم.

العنصر السابع: وهو أسباب الإمالة.

وهذا صلب الباب، أسباب الإمالة، الإمالة الصغرى وهي إمالة الفتحة فقط،

لها سببان أو ثلاثة أسباب، وسيأتي ذكرها في آخر الباب.

وأما الإمالة الكبرى، وهي إمالة الألف والفتحة معًا، فلها أسبابٌ ثمانية ستأتي بالتفصيل، إلا أنها جميعًا تعود إلى الياء والكسرة، تعود إلى وجود الياء والكسرة بجوار الألف، تعود إلى وجود الياء سواءٌ كانت متقدمة على الألف أم متأخرة بعدها، وسواء كانت ملفوظة أم مقدرة.

ملفوظة أي ظاهرة في اللفظ، كالياء التي في بيان، والتي في بايع، ومقدرة كالياء التي في قولنا الفتى، فإن الألف أصله الياء، ولأصالة الياء أملنا الألف التي انقلبت عن الياء، وكذلك وجود الكسرة، سواء الكسرة كانت قبل الألف ولابد أن يكون حينئذٍ بينها وبين الألف فاصل.

أو بعد الألف كعالٍ فإنها تمال فتقول، عِيلٍ، وسواء كانت ظاهرة كما هنا، أو كانت مقدرة، مقدرة في نحو باع، وإنك تميله وتقول: بيع، لماذا؟ ما سبب الإمالة؟ قالوا: لأن الألف قبلها كسرة، هذه الكسرة إنما تظهر عندما تُسند الفعل إلى تاء المتكلم، فتقول: بعت، فتظهر هذه الكسرة، فتراعي العرب ذلك فتميل.

إذًا فالأسباب بالإجمال هي الياء والكسرة، ظاهرتان أو مقدرتان، متقدمتان أو متأخرتان، وسنلحظ بالأسباب أنبهكم إلى ذلك ثم أذكره بعد أن ننتهي من ذكر الأسباب، سنلحظ أن الياء قد تكون ظاهرة، قبل الألف كبيان، أو ظاهرة بعده كآية، وقد تكون مقدرة، وذلك حين تنقلب الألف إليها كالفتى، والفتيان، وكذلك الكسرة.

وسنلحظ أيضًا أن الياء والكسرة إذا جاءت قبل الألف كانتا قوى في الإمالة، منهما إذا جاءتا بعد الألف، الياء والكسرة إذا جاءت قبل الألف فإنهما أقوى في الإمالة، سنجد أنهما يميلان الألف متصلين أو منفصلين، وأحيانًا يميلان الألف

ولو كان بينهما حرفان، أي انفصلا بحرفين.

ومع ذلك يميل الألف، أما إذا جاءت الياء والكسرة بعد الألف فهي تميل أيضًا ولكنها أضعف لا تميل إلا إذا كانت متصلة، فننتبه إلى ذلك ونعيد ذلك عندما ننتهي من الأسباب.

أما أسباب الإمالة تفصيلية، فهي ثمانية، السبب الأول من أسباب الإمالة كون الألف مبدلةً عن ياءٍ متطرفة، يعني أن تكون الألف في طرف الكلمة في آخر الكلمة، وهي في الأصل منقلبة عن ياء، سواء كان ذلك في اسمٍ كالهدى والفتى، أو كان ذلك في فعلٍ كهدى واشترى.

فالألف المتطرفة هنا أصلها ياء، ما الدليل على أن ألف الهدى أصلها الياء؟ قولك في التثنية، الهديان، والفتيان، وكذلك في الجمع الهديات، والفتيات، وما الدليل على أن الألف في هدى واشترى الفعلين أصلها الياء؟ قولك عند إسناده لتاء المتكلم أو تاء الفاعل هديت، واشتريت.

وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي القارئ في حرز الأماني: **(وتثنية الأسماء تكشفها وإن رددت إليك الفعل صارت منهلا)**، يتبين أصل الألف في الأسماء بالتثنية ونحوها، ويتبين أصل الألف في الفعل بإسناده إلى ضمير متحرك، كتاء المتكلم.

والشاطبي هذا القارئ هل هو الشاطبي النحوي الأصولي؟ **الجواب**: لا، الشاطبي القارئ هذا أبو القاسم بن فيرُّه كلمة أندلسية بمعنى الحديد أو قوي أو نحو ذلك، فيرُّه ياء مكسورة ثم ياء مدية، ثم راء مشددة مضمومة، ثم هاء ساكنة، أبو القاسم بن فيرُّوه بن خلف الأندلسي الشاطبي الرعيني الضرير، هذا في القرن السادس صاحب حرز الأماني للقصيدة المشهورة في القراءات.

وأما الشاطبي الأصولي النحوي فهو أبو إسحق، صاحب الموافقات الكتاب المشهور، وصاحب الاعتصام، وصاحب شرح ألفية ابن مالك، [المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية]؛ وهذا توفي في القرن الثامن.

الأصولي هو النحوي، وهذا السبب هو الذي ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله:

اَلْأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ ... أَمِلْ كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ

هذا واضح، السبب الثاني من أسباب الإمالة: كون الياء تخلف الألف في بعض التصاريف على أي حالٍ ولو لم تكن الياء هي أصل الألف، هذا السبب أوسع من السبب السابق، هذا السبب هو كون الألف تنقلب إلى ياء، في أي تصرف من تصرفات الكلمة، حتى ولو لم يكن الياء هو أصل الألف.

ونحن كثيرًا فيما سبق كنا نقول مثلًا في التثنية، كيف نثني المقصور، المقصور المختوم بألف، كيف نثني المقصور أحيانًا نحذف الألف ونقلبها إلى ياء، بغض النظر عن أصلها، وكذلك في الجمع، وكذلك في التصغير، وكذلك في حالات كثيرة المقصور تنقلب ألفه ياءً في حالات كثيرة.

فمن أمثلة ذلك أي انقلاب الألف إلى ياء: ملهى، كيف نثنيها؟ ملهيان، ونجمعها: ملهيات، بالألف والتاء ملهيات، أما ملاهي صحيح لكن تكسير.

وما أصل الألف في ملهى؟ من لهى يلهو أصل الألف واو، ومع ذلك فإن الألف هنا تنقلب إلى الياء في شيء من تصرفاتها فتمال يعني يجوز أن تمال.

تقول: ملهَى، أو ملهِي، وكذلك في نحو حبلى، حبلَى تثنى على حبليان، وتجمع على حبليات، فتنقلب الألف ياءً مع أن الألف التي في حبلى زائدة، يعني ليس أصلها الواو ولا الياء، هذه زائدة للتأنيث إلا أنها تنقلب في بعض التصاريف إلى ياء فتمال، فتقول في حبلى حبلِي، وكذلك نحو أرطى، وعلقى، وقد ذكرناهما

كثيرًا من قبل، والألف فيهما زائدة، لماذا؟ للإلحاق، لأنك تقول أرطىً وعلقىً فتنون.

فلو كانت زائدة للتأنيث لم تنون لمنعت من الصرف، فنقول زائدة للإلحاق، لأن الألف زائدة، ليس أصلها الواو ولا الياء، إلا أنك تسميها على أرطيان، وتجمعها على أرطيات، فيجوز أن تمال.

وكذلك نحو غزا ودعا، فعلان، وأصل الألف فيها واو، تقول: غزا يغزو، ودعا يدعو، إلا أن هذه الألف قد تنقلب إلى ياء في بعض التصرفات، كما لو بنيته للمجهول، فتقول: غوزيَّ ودُعيَّ، إذًا فانقلبت الألف إلى ياء في بعض التصرفات.

فلهذا نقول إن السبب الثاني يشمل السبب الأول، شمل السبب الأول وزيادة، لكن ننص على السبب الأول لأنه أول الأسباب مع أن السبب الثاني يشمله، وفي هذا يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ

يذكر أسباب الإمالة.

كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ
دُوْنَ مَزِيْدٍ أَوْ شُذُوْذٍ وَلِمَا تَلِيْهِ هَا الْتَّأْنِيْثِ مَا الْهَا عَدِمَا

الشطر الأول واضح:

كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ

هذا واضح، والبيت الثاني، الأخ يصحح بيت حرز الأماني نحن قلنا في الشطر الثاني: (رددت إليك الفعل صارت منهلا) هكذا نقلته، والأخ يقول: الصواب: (رددت إليك الفعل صادفت منهلا)، فنراجع ونتأكد.

طالب: (@٤٨:٤٤:٤٤).

الشيخ: تليه يليه دائمًا تختلف فيها النسخ، لأن الكلمة إذا أردت لفظها، مثل هاء التأنيث الألف، الواو، الياء، يجوز أن تذكر ويجوز أن تؤنث.

قوله:

دُوْنَ مَزِيْـــــدٍ أَوْ شُـــــذُوْذٍ وَلِمَـــــا تَلِيْــهِ هَــا الْتَّأْنِيْــثِ مَــا الْهَــا عَــدِمَا

يعني يُشترط ألا يكون انقلاب الألف ياءً بسبب مازجتها حرفًا زائدًا، تنقلب ياء لكن بغير هذا السبب، ليس السبب في قلبها ياءً أنها مازجت حرفًا زائدًا.

مثال ذلك: العصا، ألفها لا تمال لأن أصلها واو، عصوات.

يقال: عصوان وعصوات، فلا تنقلب الألف ياءً ولكنها في التصغير تنقلب ياءً فتصغر العصا، فتقول: عصية، فلا يعتد بذلك، لأن انقلاب الألف ياءً هنا كان بسبب ممزاجتها لياء التصغير الزائدة، والأصل في عصية: عصيوة، نعرف أن التصغير بضم الأول وفتح الثاني وزيادة ياء التصغير الساكنة.

عصا، نضم الأول ونفتح الثاني ونزيد ياء التصغير الساكنة، والألف تعود إلى واو، لأن التصغير والتثنية والجمع والضمير، هذه كلها ترد الأشياء إلى أصولها، فكان القياس أن يقال: عصيوة، والقاعدة الصرفية المشهورة التي ذكرناها كثيرًا، تقول: إذا اجتمعت الواو والياء عدوتان، والأولى ساكنة قلبت الواو ياءً ثم أدغمت في الياء الأخرى.

إذا اجتمعت الواو والياء تقدمت الواو أو تأخرت الواو اجتمعت الواو والياء والأولى ساكنة، فإنك تقلب الواو إلى ياء، سواء كانت ساكنة أو لا، سواء كانت متقدمة أو متأخرة، تقلب الواو إلى ياء، ثم نحذف الإدغام.

وهذا الذي حدث في عصيوة، قلبنا الواو ياءً عصية، ثم حذفنا الإدغام عصية،

فانقلاب الألف في عصا إلى ياء إنما حدث بسبب ممازجتها لهذا الحرف الزائد ياء التصغير الزائدة، فهذا لا يجيز الإمالة.

وقوله:

دُوْنَ مَزِيْدٍ أَوْ شُذُوْذٍ

يعني يُشترط أيضًا ألا يكون انقلاب الألف ياءً بسبب لغة شاذة، قلنا الألف إذا انقلبت ياء على أي حال تجوز فيها الإمالة دون مزيد أو شذوذ.

شذوذ أي أن قلب الألف ياء إنما كان بسبب لغةٍ شاذة.

مثال ذلك العصا أيضًا، فأنت إذا أضفتها إلى ياء المتكلم، فإنك تقول هذه عصاي، على لغة جمهور العرب، وأما هُزيلٌ فقط، فهم يقلبون الألف ياءً ويدغمونها في ياء المتكلم، فيقولون: هذه عصية، وذكرنا ذلك من قبل في باب الإضافة، وفي هوى هوية، إلى آخره.

إذًا فالألف في عصية، انقلبت ياءً لأن انقلبت ياءً بسبب هذه اللغة الشاذة فلا يجيز ذلك إمالتها، ثم قال ابن مالك:

وَلِمَا تَلِيْهِ هَا الْتَّأْنِيْثِ مَا الْهَا عَدِمَا

يعني أن تاء التأنيث لا تُخرج الألف قبلها عن كونها متطرفة، الذي فيه تأنيث في هذا الحكم مثل الذي عدم تاء التأنيث، تقول الذي فيه التأنيث في هذا الحكم مثل الذي عدم تاء التأنيث، نحو فتاة، ونواة، فتاة نقول الألف متطرفة ولو كانت التاء هي الأخيرة، لأن تاء التأنيث هنا لا تؤثر، يعني يميلان أو لا يميلان؟ يميلان.

تجوز فيهما الإمالة، هذا السبب الثاني، وكلاهما كما ترون يعود إلى الياء.

السبب الثالث من أسباب الإمالة: كون الألف عين فعلٍ يصير عند إسناده إلى

تاء المتكلم إلى فِلت بكسر الفاء، كون الألف عين فعل يعني الحرف الأصل الثاني كما في باع وخاف، الأول فاء والثاني عين، والثالث لام، كون الألف عين فعل.

هذا الفعل إذا أسندته إلى تاء المتكلم فإنه يؤول يعود إلى ماذا؟ إلى وزن فِلت، كيف فِلت؟ أي أن الألف الواقعة عينًا تُحذف وينكسر ما قبلها، وهو الفاء، فتقول في باع بعت، بحذف الألف وينكسر ما قبلها.

الإمالة في بعت أو في باع؟ الإمالة في باع، لماذا جازت الإمالة في باع؟ لأن الفعل يؤول إلى فِلت، الفعل الذي يؤول إلى فِلت تجوز فيه الإمالة، وتقول في باع بيع، وفي كال؟ كِلت، وفي هاب؟ هبت، وفي خاف؟ خِفت، وفي كاد كِدت.

كل ذلك تجوز إمالته، بخلاف نحو قال، وطال، وصام، فإنها تؤول إلى فِلت أو فُلت؟ تؤول إلى فُلت، تقول قال قُلت، وطال طُلت، فهذه لا تجوز إمالتها.

ننبه في البداية إلى أن صحة البيت في حرز الأماني هو كما نبه إليه الأخ (رددت إليك الفعل صادفت منهلًا)؛ كذا الذي في حرز الأماني كما أنه الذي يستقيم به الوزن، أما صارت منهلًا فإنه يكسر الوزن كما أنه ليس الذي حرز الأماني.

طالب: (@٠٧:٥٥).

الشيخ: الفعل مات يموت فيه لغتان اللغة المشهور مات يموت، فإذا أسندتها إلى تاء المتكلم، قلت: مُت، فهذا لا يمال لأنه يؤول إلى فُلت.

وفيه لغة أخرى بالمعنى نفس المعنى واحد، وهي أنها تؤول إلى فِلت، فيقال مِت، فهذه تمال على هذه اللغة تمال، وكلا القراءتين وردت في قراءات القرآن الكريم.

ذكرنا السبب الثالث: وهو أن الألف تكون عين فعلٍ يؤول عند إسناده إلى تاء المتكلم إلى فِلت، وفي هذا **يقول ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَهكَــــذَا بَــــدَلُ عَــــيْنِ الْفِعْـــلِ إِنْ   يَـؤُلْ إِلَـى فِلْـتُ كَمَاضِـي خَـفْ وَدِنْ

البيت واضح ومثاله خف ودن، يقول ماضي خف وهو خاف، يؤول إلى خفت، وماضي دن وهو دان يؤول إلى دنت، وهما يملان.

السبب الرابع: من أسباب الإمالة وقوع الألف قبل الياء.

يعني أن تأتي الياء بعد الألف نحو: بايعته، وسايرته، وآية، كل ذلك تجوز إمالته لوقوع الياء بعد الألف أو لوقوع الألف قبل الياء، هذا السبب لم يذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الألفية، ولكنه ذكره في التسهيل، ما المراد بالتسهيل؟ هو أعظم كتب ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد، وهو الذي تفرغ في آخر حياته له.

حتى قيل إنه لم يشرح الألفية مع أنه من عادته أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يشرح متونه، حتى أصل الألفية الكافية الشافية شرحها أيضًا والشرح محقق ومطبوع، لكن الألفية يقال ما شرحها مع أنها من أواخر أعماله، قالوا: لأنه رجع مباشرة بعد نظمها إلى دمشق، وصار مديرًا للمدرسة العادلية قيمًا لقسم القراءات العربية وتفرغ لتأليف كتابه التسهيل الذي هو من أعظم كتب النحو، وفيها عظمة ابن مالك، وفيها آراءه العلمية، وجمع وحشد في هذا الكتاب كثيرًا من الأقوال النحوية والتعليلات، وهو أوسع بكثير جدًا من الألفية، وذكر هذا السبب في التسهيل ولم يذكره في الألفية.

السبب الخامس من أسباب الإمالة.

عكس السابق وهو وقوع الألف بعد الياء يعني أن الياء تأتي قبل الألف سواءٌ كانت متصلةً به نحو بيان، وليان، وعميان، وكيال، وبياع، فكل ذلك يمال، تقول كييل، وبييع، ونحو ذلك.

أو كانت الياء منفصلة عن الألف بحرف أي بينهما حرف، نحو شيبان من الشيب، شيبان الألف قبلها الباء، وقبل الباء ياء ومع ذلك أمالت الياء الألف مع وجود هذا الفاصل، ونحو ذلك قولك: علت يداه، تجوز فيه الإمالة، عملت يديِه، لأن الألف قبلها دال، والدال قبلها ياء فالياء أمالت الألف مع وجود هذا الفاصل، أو كانت الياء منفصلة عن الألف بحرفين.

أولهما: غير مضموم، وثانيهما: هاء، حرفان لابد من شروط يخفف هذا الطويل، الحرف الأول: ليس مضمومًا، والثاني: هاء، نحو رأيت بيتها، تجوز إمالة الألف رأيت بيتِها، مع أن الألف مسبوقة بها والهاء مسبوقة بتاء، والتاء مسبوقة بياء.

إلا أن الهاء حرف مهتوت وضعيف لا يكاد يفصل، فكأنه في الحقيقة لم يفصل بينهما إلا بالتاء، والتاء يُشترط ألا تكون مضمومة أي مفتوحة أو مكسورة، إن كانت مكسورة، فالكسرة أيضًا ستسبب الإمالة، وإن كانت مفتوحة فالفتحة خفيفة، أما الضمة قوية تفصل، أي لا تجوز الإمالة في نحو: هذا بيتُها، لوجود الفاصل بالضم.

ولا تجوز الإمالة في نحو بيننا، هذه الياء بيننا، لأن الفاصل حرفين ليس ثانيهما هاء، وهذا هو **قول ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَـذَاكَ تَـالِي الْيَـاء وَالْفَصْـلُ اغْتُفِـرْ ... بِحَـرْفٍ أَوْ مَـعْ هَـا كَجَيْبَهَـا أَدِرْ

يقول: الفصل يُغتفر بحرف مطلقًا وطبعًا هذا الحرف لابد أن يكون مفتوحًا أو مضمومًا أو مكسورًا؟ نقول الألف إذا سُبقِت بياء تمال، وإذا فصل بين الألف والياء حرف فهذا الحرف لابد أن يكون مفتوحًا لأن الألف لا يقع قبلها إلا فتحة، فلهذا لم يشترط شيء هنا، لأنه مر لم يكن قبلها إلا فتحة، فتحة خالصة أو ممالة، لكن فتحة.

فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيت أن الألف التالي للياء يمال، ويغفر الفصل بينهما بحرف و بحرفين ثانيهما هاء، ومثل بقوله: (جَيْبَهَا أَدِرْ)؛ فأمال الألف في جيبها.

والجيب ما المراد بالجيب؟ الجيب في اللغة ما هو؟ فتحة القميص، هذه الفتحة التي يُدخل منها الرأس في القميص تسمى الجيب وليس الجيب هو المخبأة التي تسميها الناس الآن المخباة، المخبأة التي على اليمين أو على اليسار أو الأعلى التي توضع فيها الأشياء.

أما الجيب فهو فتحة الرأس من القميص، يقول من أدخل يده في جيبه، فتح الجيب هنا وأدخلها قديمًا ما كان في أزرار، موجود بعض المناطق الجيب مفتوح إلى هنا فيدخل يده بسهولة في جيبه.

طالب: (@٢٥:٦٦).

الشيخ: في مخبأة داخلية أي المخبأة داخل الجيب.

السبب السادس: من أسباب الإمالة.

السبب السادس وقوع الألف قبل الكسرة، يعني أن تقع كسرة بعد الألف نحو عالِم وسالم، وكاتِب فهذا مما تجوز إمالته، فتقول: عِالم، وسِالم، وكِاتب، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَذَاكَ مَا يَلِيْهِ كَسْرٌ

أي تجوز إمالته.

السبب السابع من أسباب الإمالة: وقوع الألف بعد كسرة.

أي أن تقع الألف بعد كسرة، أن تأتي كسرة قبل الألف، سواءٌ أكانت منفصلة بحرف نحو كتاب وسلاح، ما ذكرنا متصلة، لم نقل سواء كانت متصلة لأنه لا

يتصور في الكسرة المتقدمة على الألف أن تكون متصلة، ما قبل الألف لابد أن يكون مفتوحًا فنقول سواء كانت الكسرة قبل الألف منفصلة بحرف ككتاب وسلاح، فهذا يمال، ونقول: كِتاب وسِلاح.

أو كانت منفصلة بحرفين، أولهما ليس مضمومًا، والثاني: هاء كما قلنا قبل قليل، نحو أريد أن أكرمها، الألف مسبوقة بهاء هذا حرف، وقبل الهاء ميم مفتوحة، وقبل الميم راء مكسورة.

إذًا فُصِل بين الألف والكسرة بحرفين، الأول مفتوح والثاني هاء فتجوز فيه الإمالة، أريد أن أكرمها، بخلاف قولك هو يكرمُها، فهذا لا يمال لوجود الضمة.

أو كانت الكسرة كانت منفصلة عن الألف بحرفين ساكنٍ فمتحرك، أو كان الفاصل بيمن الألف والكسرة حرفان، الأول ساكن والثاني لابد أن يكون متحرك مفتوحًا، نحو شملان، وهي الناقة الخفيفة، شملان؛ فُصِل بين الكسرة والألف بميم ساكنة ولام، أو سرداح وهي الناقة العظيمة، أو كان الفاصل بين الألف والكسرة مجموع ما سبق، كل ما سبق.

يعني حرف ساكن، وهاء وحرف متحرك، ثلاثة أحرف، حرف متحرك وهاء وساكن، لن الهاء كما قلنا كهاء فصل، فإذا حذفنا من هذا المجموع الهاء بقيَّ أن الفاصل سكن وحرف متحرك.

مثال ذلك درهماك الألف سُبِقت بالميم، والميم سُبِقت بالهاء، والهاء سُبِقت بساكن والساكن سُبِق بكسر، فالفاصل ثلاثة أحدها الهاء والهاء كهاء فصل، أصبحت درهماك كشملان، يجوز أن تميل فتقول: دِرهماك، **وهذا هو قول ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ. **نكمل بعد الصلاة.**

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

كنا توقفنا عند السبب السابع من أسباب الإمالة، وهو أن تأتي الألف بعد كسرة، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أَوْ يَلِي تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُوْنٍ قَدْ وَلِي
كَسْرًا وَفَصْلُ الْهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدّ ... فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّ

فالألف التي تلي تالي الكسر نحو كتاب، الألف لم تلي الكسر، وإنما وليت تالي الكسر، أي فُصِل بينهم بحرف، والألف التي يلي سكونًا قد ولي كسرًا، نحو شملان، الألف وليَّ اللام واللام وليَت ساكن، وهذا الذي يعني الألف التي تلي سكونًا وهذا لسكون قد وليَّ كسرًا.

وأما قوله:

وَفَصْلُ الْهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدّ

فيعني أن الهاء لا يعد بها في الفصل، نحو درهماك، فالهاء إذا أسقطت صار الفاصل في الحقيقة حرفان أولهما ساكن، فتصير الكلمة كالموضع السابق أي كـ شملان، فتجوز فيها الإمالة فتقول: درهماك، هذا هو السبب السابع.

طالب: (@٢٧:٧٤).

الشيخ: هذا السابع، الأول أن تكون الألف منقلبة عن ياء، والثاني: أن تنقلب الألف إلى ياء على أي حالٍ من الأحوال، الثالث: أن يؤول الفعل إلى فِلت، الرابع: أن تأتي الياء بعد الألف، الخامس عكسه، أن تأتي الياء قبل الألف.

السادس: أن تأتي الألف قبل الكسر، السابع: عكسه أن تأتي الألف بعد الكسر.

إذًا فهي سبعة أسباب.

الثامن: هو إرادة التناسب.

الإمالة لإرادة التناسب، وذلك حين لا يوجد سببٌ للإمالة، سوى إرادة التناسب بين الكلمات، من ذلك قول العرب الذي رواه سيبويه عن العرب:

رأيت عِمادا، يريدون رأيت عمادًا، فعمادًا الألف الأولى هناك سبب لإمالتها وهو كونها مسبوقة بكسر عِماد، فالألف الأولى هناك سبب لإمالتها، والألف الثانية المنقلبة عن التنوين عِمادا ليس هناك سبب لإمالتها لا ياء ولا كسر، ومع ذلك أمالت العرب هنا لتناسب الألف الممالة الأولى، فقالوا: رأيت عِمادا.

ومن ذلك أن تقول: قرأت كتابًا، ثم تقف: قرأت كتابا، ثم تميل الأولى لأن قبلها كسرة، وتميل الثانية لتناسب الأولى فقط، فتقول: قرأت كِتيابِا، **وهذا هو قول ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَقَــدْ أَمَــالُوا لِتَنَاسُــبٍ بِــلَا ... دَاعٍ سِــوَاهَا كَعِمَــادَا وَتَــلَا

قوله: عِمادا أي في قول العرب الذي حكاه سيبويه رأيت عِمادا، وقوله وتلا يعني قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس:٢]؛ في سورة الشمس، فالفعل هنا هو تلى، وهو من تلى يتلو، أي أن الألف في الفعل أصلها واوٌ أو ياء؟ واو، وإن كان حقها أن تمال م لا تمال؟ حقها ألا تمال.

ومع ذلك فقد أمالها بعد القراء، قالوا: ليناسب ذلك رؤوس الآي الأخرى، كما في قوله -تعالى-: ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا﴾ [الشمس:٣]؛ فالألف في جلاها، تمال قياسًا، لأن جلى يجلي، فتعود إلى الياء، فتمال قياسًا والنهار إذا جلِاها، فأمال والقمر إذا تلِاها، ليناسب والنهار إذا جلِاها.

هذا مثال ابن مالك في البيت كما رأيتم، وقد رد ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أوضح المسالك تمثيل ابن مالكٍ هذا، أعني تلِا، قال ابن هشام: لأن الفعل تلى تعود ألفه إلى الياء، في نحو البناء للمجهول فنقول تُليَّ، القمر تُليَّ بالشمس مثلًا فمعنى ذلك أن إمالته قياسية أم لا؟ قياسية، إذًا لا يصح أن يقال إن الإمالة هنا غير قياسية وإنما أميل فقط للمناسبة، ومع ذلك فقد أجاب بعض العلماء عن ابن مالك فقالوا: إن الإمالة في نحو ذلك قياسية في اللغة، في اللغة نعم قياسية كما سبق، إلا إن القراء لا يميلون ما أصله الواو.

قراء القرآن قد ذكرنا من يقرأ بالإمالة من قبل، لا يميلون في قراءة القرآن ما أصله الواو، إلا ما جاور ما يمال، الذي أصله الواو لا يمال، لكن إذا جاور كلمة أخرى تمال فإنهم يميلونها ما معنى ذلك؟ معنى ذلك أنهم يميلونها لأنها في أصل اللغة تمال أم أنهم يميلونها لأنها جاورت هذا الذي يمال؟ لأنها جاورت هذا الذي يمال، وهذا الذي قصده ابن مالك.

وقد ضعَّف بعضهم هذا الرد بأن هذا الرد يتعلق بقراءة القرآن والبحث الآن في النحو، في اللغة، في تقرير لغة العرب ما الذي يجوز أو الذي لا يجوز، فلو أنه يتكلم مثلًا في قراءة القرآن صح ذلك، ابن مالك طبعًا عالم بالقراءات، وله منظومة ألفية، لامية، في القراءات، ولعلها تخرج قريبًا، ونحو ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى:١]، ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحى:٢]؛ ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى:٣]،

فالفعل قلى إمالته قياسية أم لا؟ قياسية قليت، فأصل الألف الياء فيمال قياسًا وما قلِي، وما الضحى فالألف فيها أصلها الواو من ضحى يضحو الضحوة، الأصل الواو فقياسها أن تمال أو لا تمال؟ لا تمال ومع ذلك فقد أمالها بعض القراء هنا.

فلماذا أميلت هنا؟ قالوا: للتناسب، وإلا فليس فيها سببٌ للإمالة، وأما إمالة سجى.

طالب: (@٨٤:٠٤).

الشيخ: بعدها لتناسب رؤوس الآي عمومًا بعدها لتتناسب الكلمات في النهايات.

وأما سجى ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحى:٢]؛ فإمالتها كإمالة تلا، يعني الناس تقول سجوت فأصلها الواو، لكنها يمكن أن تبنى للمجهول سُجيَّ فتعود إلى الياء، فإمالتها في اللغة قياسية، وإمالتها عند القراء ليست قياسية وإنما تمال فقط للتناسب.

كل ما سبق في هذا العنصر وهو عنصر أسباب الإمالة يتعلق بأسباب الإمالة الثمانية، وقد لاحظتم أنها تعود إلى الياء ظاهرةً ومقدرة، متقدمةً على الألف أو متأخرة، أو تعود إلى الكسرة ظاهرةً أو مقدرة، متقدمة على الألف أو متأخرة.

كما لاحظتم أن السبب المتقدم أقوى من السبب المتأخر، السبب المتقدم يجيز الإمالة حتى مع الفصل بحرف أو حرفين أو ثلاثة أحدها الهاء، بخلاف التأخر، فلا يميل إلا مع الاتصال، وهذا ما يتعلق بأسباب الإمالة وهو العنصر السابع، ننتقل إلى العنصر الثامن من يذكره؟

العنصر الثامن: موانع الأسباب.

موانع الأسباب هي أشياء إذا وجدت في الكلمة منعت هذه الأسباب من

الإمالة، يعني لو وجد السبب والمانع فالكلمة تمال أو لا تمال؟ لا تمال حتى مع وجود السبب بسبب وجود المانع، الموانع أيضًا ثمانية، ثمانية أحرف، وهي الراء وأحرف الاستعلاء السبعة، الراء وأحرف الاستعلاء السبعة المجموعة في قولك: (خص ضغط قظ) الخاء والصاد والضاد والغين والطاء، والقاف والظاء.

فهذه الأحرف إذا كانت في الكلمة أي قبل الألف أو بعد الألف فإنها تمنع الألف من الإمالة ولو وجد في الكلمة سبب الإمالة، ولهذه الموانع شروط، ولهذه الموانع التي تمنع من الإمالة شروط، ما الراء **فإنها تمنع الإمالة بشرطين**:

الأول: ألا تنكسر.

والثاني: أن تتصل بالألف قبله أو بعده.

وإذا اتصلت بالألف قبله أو بعده، ولم تكن مكسورة فإنها تمنع الإمالة نحو فراش لا تجوز إمالته، فراش الألف مسبوقة بكسر، والفاصل عرفنا أنه لا يضر، ومع ذلك لا تمال لوجود الراء، وكذلك راشد، الراء قبل الألف، وبعد الألف راشِد كسرة، الكسرة لا تميل، وكذلك قولك حار أو دار لا تميل، وقولك هذا حمارٌ ورأيت حمارًا، أيضًا لا تميل لوجود هذه الراء، وهي متصلة كما رأيتم قبلها وبعدها وليست مكسورة.

فإن انكسرت أو انفصلت عن الألف قبله أو بعده، فلا تمنع الإمالة نحو شارب ورباب، يجوز أن تميل فتقول: شِارب، وفي رباب رِباب، فهذه الراء إنما تمنع الإمالة بشرطين.

وأما أحرف الاستعلاء السبعة فإن تقدمت على الألف فشرطها ألا تنكسر، إن تقدمت على الألف تمنع الإمالة بشرط ألا تنكسر سواء اتصلت بالألف نحو صالح وضامن وطالب، وظالم وخالد وقاسم، لا تمال.

أو انفصلت بحرفٍ نحو غنائم وطلائب وقواسم لا تمال لوجود حرف الاستعلاء قبل الألف، فانكسرت هل تمنع الإمالة؟ لا تمنع تمال الكلمة مع وجودها منكسرة، نحو طِلاب وغِلاب، وكذا لو سُكِن حرف الاستعلاء وقبله كسر.

لو أتى حرف الاستعلاء ساكن وقبله كسر يكون في حكم المكسور، فلا يمنع الإمالة، نحو إصلاح، الألف مسبوقة بلام واللام مسبوقة بحرف استعلاء الصاد، إلا أن الصاد ذه مكسورة؟ لا بل في حكم المكسورة لأنها ساكنة بعد كسر إذًا لا تمنع الاستعلاء.

تقول: إصلاح بألف خالصة، أو إِصلاح بالإمالة، وكذا مطاوع، ومقلاة، تجوز فيهما الإمالة، إذًا حروف الاستعلاء متى تمنع؟ إذا تقدمت بشرط ألا تنكسر، إذا تأخرت متى تمنع الإمالة إذا تأخرت؟ إذا تأخرت فإنها تمنع الإمالة، سواء اتصلت نحو ساخر وخاطب وحاضن، وانتبه إنها مكسورة، لأن ما اشترطنا الكسر تمنع ولو كانت مكسورة غير متأخرة، سواءً اتصلت كـ ساخر، أو انفصلت بحرف، مثل نافق، وناعق وبالغ.

أو انفصلت بحرفين نحو: مواثيق، ومناشيط، إذًا فحروف الاستعلاء تمنع الإمالة متأخرةً مطلقًا، سواء اتصلت أو انفصلت بحرف أو حرفين، فإذا علمت ذلك فاعلم أن هذه الموانع التي ذكرناها وهي الراء وأحرف الاستعلاء السبعة إنما تمنع الأسباب الظاهرة، ما المراد بالأسباب الظاهرة؟ الياء الظاهرة متقدمة أو متأخرة، والكسرة الظاهر متقدمة أو متأخرة، بخلاف الأسباب ماذا سميناها؟ المعنوية والمقدرة.

أي الياء التي تنقلب الألف إليها أو المكسرة التي تقدم قبل الألف في فِلتُ، الأسباب المقدرة لا تمنعها هذه الموانع مطلقًا، فلهذا مثلًا في نحو الهدى أو الفتى

أو هدى أو اشترى، تمال، حتى مع وجود الراء أو حروف الاستعلاء كما في نحو: كبرى، كبرى تمال مع وجود الراء، وهذا أي ما ذكرناه من موانع الإمالة الراء وأحرف الاستعلاء بالتفصيل السابق هو ما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله:

وَحَرْفُ الاِسْتِعْلاَ يَكُفُّ مُظْهَرَا ... مِنْ كَسْرٍ اوْ يَا وَكَذَا تَكُفُّ را
إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ ... أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ
كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ ... أَوْ يَسْكُنِ اثْرِ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعَ مِرْ

يقول:

وَحَرْفُ الاِسْتِعْلاَ يَكُفُّ مُظْهَرَا ... مِنْ كَسْرٍ اوْ يَا

أي حرف الاستعلاء يكف السبب الظاهر من الياء والكسر دون السبب المقدر.

قال: (وَكَذَا تَكفُّ را)؛ أي الراء في ذلك كحرف الاستعلاء إما تكف السبب الظاهر.

إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ

الذي يكف يعني الحرف الكاف، الراء وحروف الاستعلاء.

إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ

أي بعد الألف، إن كانت بعد الألف.

إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ

هذا الشرط يشمل الراء وحروف الاستعلاء، إذا كانت متصلة تمنع.

أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ

هذا خاصٌ بحروف الاستعلاء، هي التي تمنع مع الفصل أما الراء لا تمنع مع

الاتصال، ثم قال:

كَذَا إِذَا قُدِّمَ

أي إذا وقع قبل الألف.

مَا لَمْ يَنْكَسِرْ

الراء المكسورة وحرف الاستعلاء المكسور إذا وقع قبل الألف لا يمنع الإمالة.

وكذا الراء المكسورة إذ وقعت بعد الألف لا تمنع الإمالة، بخلاف حرف الاستعلاء بعد الألف فإنه يمنع الإمالة كساخر، ثم قال:

أَوْ يَسْكُنِ اثْرِ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعَ مِرْ

يقولك إذا سكن حرف الاستعلاء وقبله كسر، فيكون حينئذٍ في حكم المكسور فلا يمنع الإمالة كإصلاح ومطواع.

وهذا مثال ابن مالك في البيت: (الْمِطْوَاعَ مِرْ)؛ يعني مر المطواع، فالألف في المطواع قبلها واو، والواو قبها حرف استعلاء ساكن قبله كسرة فصار في حكم المكسور فلم يمنع الإمالة، هذا ما يتعلق بهذه المسألة.

طالب: (@٩٩:٣٨).

الشيخ: كالمطواع مر، الكاف هنا دخلت على الجملة، يعني كمر المطواع، ثم قدم المفعول به، أي الكاف داخلة على الممثل به كله.

هنا مسألة تقول: المانع أقوى من السبب، أيهما أقوى سبب الإمالة أو المانع من الإمالة؟ يقول: المانع أقوى من السبب، فلذا لا يؤثر السبب إلا إذا كان في الكلمة نفسها، إذا كانت الياء أو الكسرة في الكلمة نفسها قبل الألف أو بعد الألف،

مثل: كاتب.

لكن إذا كانت الياء أو الكسرة في كلمة والألف في كلمة أخرى، فإن السبب حينئذٍ لا يجيز الإمالة، نحو: للرجل مالٌ، مال: الألف في مال أصلها واو أو ياء؟ واو لقولك أموال، إذًا حقها ألا تمال، فالألف في مال ليس فيها سبب إمالة، فإذا قلت للرجل مالٌ فجاءت الكسرة قبل الألف مع فاصل واحد والفاصل الواحد لا يضر، ومع ذلك لم يعمل السبب لم يؤثر السبب لأن السبب ضعيف لا يؤثر إلا إذا كان في الكلمة نفسها، بخلاف المانع، فهو قوبي فهو يؤثر سواءً كان في الكلمة نفسها أو كان في كلمة أخرى.

نحو: كتاب قاسم، كلمة كتاب الألف تجوز إمالتها لأنها مسبوقة بكسرة، كِتاب، ثم قلت قاسم فجاء حرف الاستعلاء في الكلمة التالية فمنع الإمالة، فقلت كتاب قاسم بلا إمالة.

في الكتاب تجوز، لكن في كتاب قاسم لا تجوز لوجود حرف الاستعلاء القاف، وحرف الاستعلاء في الكلمة نفسها أو في كلمة أخرى؟ في كلمة أخرى إلا أن المانع قوي يعمل في الكلمة نفسها، وفي كلمة مستقلة منفصلة، هما كلمتان لكن قوة المانع جعلته يؤثر في الكلمة الثانية الكلمة الأخرى.

وهذا هو قول ابن مالك:

وَلاَ تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوْجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

يقول: سبب الإمالة لا يؤثر إلا وهو متصلٌ بالكلمة نفسها، والكف يعني المنع، يؤثر ولو كان منفصلًا أي في كلمة أخرى، ما سبق هي الأسباب وموانعها، وبقي أن نذكر مانع الموانع.

هذا العنصر التاسع مانع الموانع.

مانع الموانع هو شيء لو وجد في الكلمة وفي الكلمة نفسها سبب ومانع للسبب فإن الكلمة تمال، السبب يجيز الإمالة، والمانع يمنع الإمالة، ومانع المانع يمنع المانع من المنع، فتبقى الإمالة، كل ذلك ضبط لما سمع عن العرب.

ومانع الموانع شيء واحد وهو الراء المكسورة، نجد أن القبائل التي تميل تميل الكلمات التي فيها راء مفتوحة أو مضمومة أو فيها حروف الاستعلاء ومع ذلك يميلونها لأن فيها راء مكسورة، كقوله: وعلى أبصارهم، الألف قبلها صاد، حرف استعلاء وبعدها كسر، سبب إمالة، سبب الكسر والمانع الصاد.

لكن وُجد ما يمنع المانع من المنع وهو الراء المكسورة، فلهذا جاء عن بعض القراء إمالة: (وعلى أبصارهم) وكذلك: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ [التوبة:٤٠]؛ الغين حرف استعلاء مانع، والراء المكسورة منعته من المنع فجازت الإمالة.

ومن ذلك قوله: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ [المطففين:١٨]؛ الألف بعدها كسرة فتجوز إمالتها، لكن قبلها راء أبرار قبلها راء والراء مانع لكن جاءت قبلها الراء المكسورة فمنعت المانع من المنع فلهذا أمال بعض القراء ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ [المطففين:١٨]؛ وكذلك ﴿دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾ [غافر:٣٩]؛ القرار كالأبرار وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَا كَغَارِمًا لاَ أَجْفُو

كف مستعلٍ أي كف حرف الاستعلاء، ورا: أي كف الراء، كف حروف الاستعلاء وكف الراء ينكف بماذا؟ بكسر الراء أي بالراء المكسورة.

مثل غارمًا، غارم الغين مانع والراء المكسورة، تمنع المانع فتجوز الإمالة، هذا ما يتعلق بالإمالة الكبرى، إمالة الألف والفتحة، أسبابها ثمانية تعود إلى وجود الياء والكسرة، وموانعها ثمانية أحرف، الراء وحرف الاستعلاء، ومانع المانع الراء

المكسورة.

ليبقى لنا بعد ذلك الكلام على الإمالة الصغرى، وهي إمالة الفتحة وحدها، فالفتحة تمال وحدها وتسمى كما سبق الإمالة الصغرى في موضعين:

طبعًا الفتحة بكل الإمالة الصغرى تمال، لأن الإمالة الكبرى إمالة للألف وللفتحة قبلها إذا فالفتحة ممالة، كلامنا الآن عن إمالة الفتحة وحدها فقط، فإمالة الفتحة وحدها تكون في موضعين:

الموضع الأول: إذا وقعت الفتحة قبل راء، إذا وقعت الفتحة قبل راءٍ بشرطين، كون الراء مكسورة، وكون الفتحة على غير ياء، كون الفتحة مكسورة لكي تجيز إمالة الفتحة، وكون الفتحة على غير ياء لأن الفتحة كيف ستميلها للياء هي ياء، سواءٌ كانا متصلين يعني الفتحة والراء سواء كانا متصلين نحو من المطر بشررٍ، من الكبر، فقولك: من المطر: الراء وقعت متطرفة وهي مكسورة وقبلها فتحة الطاء فيجوز لك في فتحة الطاء الإمالة بدل ما تقول طاء تقول طِ من المطِر وصلًا ووقفًا سواءًا وصلت أو وقفت تميل.

أو كان منفصلين أي الراء والفتحة، سواء كان منفصلين بساكن غير الياء نحو: من عمرٍ الراء مكسورة وقبلها ساكن، وقبل الساكن مفتوح، إذًا فصل بين المفتوح، بين الفتحة وبين الراء بساكن، فلك في العين المفتوحة لك في فتحة العين أن تميلها فتقول بدل عا عِ من عِمرٍ وصلًا ووقفًا.

بخلاف نحو: أعوذ بالله من الغير ومن قبح السير، فالفتحة هنا لا تمال، مع أن بعدها راءً مكسورة، لماذا؟ لأن الفتحة على ياء، والفتحة على الياء لا تمال، وبخلاف قولك: من غيرك، فتحة وراء فُصِل بينهم بساكن وهو الياء، أيضًا ما يمال، هذا الموضع ما يمال، من غيرك: لا يمال.

وهذا الموضع قال فيه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْفَـتْحَ قَبْـلَ كَسْـرِ رَاءٍ فِـي طَـرَفْ   امِـلْ كَللأَيْسَـرِ مِـلْ تُكْـفَ الْكُلَـفْ

للأيسرِ مختوم براء مكسورة، قبلها سين مفتوحة، فتحة السين تجوز إمالتها، فتقول: سِ للأيسِر، هذا لموضع الأول لإمالة الفتحة فقط.

الموضع الثاني لإمالة الفتحة: إذا وقعت الفتحة قبل تاء التأنيث عند الوقف، نحو: رحمة ونعمة وفاطمة، فعند الوقف لا الوصل يوز لك أن تميل، فتقول في رحمة رحمِة، وفي نعمة نعمِة، وفي فاطمة فاطمِة، وهذا هو قول ابن مالك:

كَـذَا الـذي تَلِيـهِ هَـا التأنيـثِ في   وَقْـفٍ إذا مـا كـان غيـرَ أَلِـفِ

يقول: تمال الفتحة إذا وليتها تاء التأنيث عند الفتح، نحو رحمة والغاشية، وقوله إذا كما كان غير ألف استثناء للألف لو كانت قبل وليس لها سبب إمالة، نحو قناة، هذه مختومة بتاء تأنيث لكن قبلها ألف لا فتحة.

الألف هذه ما لها سبب آخر للإمالة؟ لا لأن أصلها الواو، قنوات، بخلاف فتاة هذه فتيات، يجوز أن تمال لسبب آخر وهو كون الألف أصلها الياء، لكن قناة ليس فيها سبب، لو قلت كونها قبل تاء التأنيث ألا يجيز هذا إمالتها؟ نقول: لا، تاء التأنيث تمال الفتحة قبل الألف.

فهذا هو قول ابن مالك ما كان غير ألف، نعم.

طالب: (@١١٥:٣١).

الشيخ: لفظة صلاة هب ل تمال عند هؤلاء أو لا تمال؟ لا تمال لماذا؟ لوجود حرف الاستعلاء.

وزكاة؟ تمال، لماذا تمال؟ لوجود السبب ما السبب؟ السبب ياء أو كسرة، قبل أو بعد ظاهرة أو مقدرة، كيف نجمع الزكاة؟ زكوات.

طالب: (@١١٦:٢٤).

الشيخ: في الفعل ماشي نقول زكى فلان يزكو، لكن تنقلب إلى ياء في المبني للمجهول زُكيَّ الفعل يمال قياسًا لكن في اسم زكاة الذي يظهر في المذهب ليس فيها سبب إلا أن تجاور ممالًا فتمال للتناسب.

وإلا ليس فيها سبب للإمالة.

طالب: (@١١٧:٠٠).

الشيخ: ماذا يقول ابن مالك، يقول تمال الفتحة قبل تاء التأنيث إذا لم تكن ألفًا فهنا تاء التأنيث قبلها ألف، نقول الألف قبل تاء التأنيث ما تمال إلا إذا كان لها سببًا آخر، وفي زكاة، زكاة مثل قناة، واوي وليس فيها سبب.

لذلك نحمد الله عَزَّوَجَلَّ ونثني عليه أننا قد انتهينا من أربعة عشر وتسعمائة بيت من الألفية ويبقى لنا من الألفية أقل من مائة بيت والمأمول أن ننتهي منها في الفصل الدراسي القادم بمشيئة الله وعونه.

وإلى لقاءٍ –إن شاء الله– في أول الفصل الدراسي القادم.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الحادي والثلاثون بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِيْنَ والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وَعَلَى آلِهِ وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في ليلة الاثنين العشرين شهر ذي القعدة، من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائة وألف في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الحادي والثلاثين بعد المائة من دروس شرح الألفية لابن مالك -عليه رحمة الله-.

باب التصريف

قد توقفنا من قبل عند باب التصريف الذي سنبتدأ به -إن شاء الله تعالى- في هذه الليلة، وباب التصريف عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ثلاثة وعشرين بيتًا، نبتدأ الدرس بقراءة هذه الأبيات، وفيها يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

التَّصْرِيْفُ

٩١٥. حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنْ الْصَّرْف بَرِي ... وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيْفٍ حَرِي

٩١٦. وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلاَثِيٍّ يرَى ... قَابِلَ تَصْرِيْفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا

٩١٧. وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَ ... وَإِنْ يُزَدْ فِيْهِ فَمَا سَبعًا عَدَا

٩١٨. وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاَثِي افْتَحْ وَضُمّ ... وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِيْنَ ثَانِيهِ تَعُمّ
٩١٩. وَفِعُلٌ أُهْمِلَ وَالْعَكْسُ يَقِلّ ... لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيْصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ
٩٢٠. وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ ... فِعْلٍ ثُلاَثِي وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ
٩٢١. وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا ... وَإِنْ يُزَدْ فِيْهِ فَمَا سِتًّا عَدَا
٩٢٢. لاِسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ ... وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ
٩٢٣. وَمَعْ فِعَلَ فُعْلَلٌ وَإِنْ عَلاَ ... فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلاَ
٩٢٤. كَذَا فُعَلِّلٍ وَفِعْلَلٌّ وَمَا ... غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوْ الْنَّقْصِ انْتَمَى
٩٢٥. وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَم فَأَصْلٌ وَالَّذِي ... لاَ يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِي
٩٢٦. بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُوْلَ فِي ... وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي
٩٢٧. وَضَاعِفِ الَّلام إِذَا أَصْلٌ بَقِي ... كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ
٩٢٨. وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ ... فَاجْعَلْ له فِي الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ
٩٢٩. وَاحْكُمْ بِتَأْصِيْلِ حُرُوْفِ سِمْسِم ... وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفُ فِي كَلَمْلِم
٩٣٠. فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ ... صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ
٩٣١. وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا ... كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤٍ وَوَعْوَعَا
٩٣٢. وِهكَذَا هَمْزٌ وَمِيْمٌ سَبَقَا ... ثَلاَثَةً تَأْصِيْلُهَا تَحَقَّقَا
٩٣٣. كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ ... أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ
٩٣٤. وَالنُّوْنُ فِي الآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي ... نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِي
٩٣٥. وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيْثِ وَالْمُضَارَعَهْ ... وَنَحْوِ الاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ
٩٣٦. وَالْهَاءُ وَقْفًا كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ ... وَالَّلامُ فِي الإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَهْ
٩٣٧. وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلاَ قَيْدٍ ثَبَتْ ... إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظِلَتْ

هذا ما قاله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب التصريف والذي بقيَّ لنا من الألفية ثلاثة أبواب، هذا الباب باب التصريف، وباب الإعلال، وباب الإدغام، ونختم –بإذن الله

تعالى- الألفية، ورجائنا أن نختمها في هذا الفصل -إن شاء الله تعالى-.

هذا يدخل في التصريف لأنه فصلٌ، يسأل عن الفصول التي ذكرها ابن مالك بين هذه الأبواب، الفصول تتبع الأبواب التي قبلها، هذا الباب الذي قرناه قبل قليل، سماه ابن مالك باب التصريف.

۞ وذكر فيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: موضوع الصرف يعني الشيء الذي يبحث فيه الصرف.

الأمر الثاني: تقسيم الاسم والفعل إلى مجردٍ ومزيد وأوزان المجرد.

والمسألة الثالثة: تعريف الحرف الأصلي والزائد.

والمسألة الرابعة: كيفية الوزن.

والمسألة الخامسة: مواضع زيادة حروف الزيادة.

وقبل أن نتكلم في شرح هذه الأبيات، لابد أن نذكر مقدمةً في علم التصريف أو الصرف، لأن ابن مالك سمى هذا الباب التصريف، وذكر فيه أهم مقدمات علم التصريف.

التصريف: ويقال الصرف وكلاهما اسمٌ لعلمٍ واحد، فالمتقدمون كانوا يسمونه التصريف، ثم سماه بعض المتأخرين بالصرف، كابن الحاجب وابن مالك فاُشتهر الاسمان التصريف والصرف لهذا العلم.

التصريف أو الصرف إذا أردنا أن نعرفه من الناحية العملية، يعني التطبيقية يعني أثره، يمكن أن نقول:

التصريف: هو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفة لمعاني مقصودة لا تحصل إلا بها.

أن تأتي إلى أصل من الأصول فتحوله إلى أمثلةٍ وأوزنةٍ وصيغٍ أخرى لكي تدل كل صيغة على معنىً مقصود، كاسم الفاعل واسم المفعول، واسم التفضيل، والتثنية والجمع، إلى آخره، فهذا هو أثره ونتيجته العملية، تعريف التصريف عمليًا.

أما تعريف التصريف علميًا، لو أردنا تعريفًا علميًا ضابطًا لهذا العلم لأمكن أن نقول:

الصرف أو التصريف: علمٌ يدرس بنية الكلمة، التي ليس بإعرابٍ ولا بناء، إذًا فالتصريف أو الصرف يبحث في بنية الكلمة أي صيغة الكلمة، ما فيها من وزنٍ وتقديمٍ وتأخيرٍ بين حروفها، وصحةٍ واعتلالٍ لحروفها، وزيادةٍ وأصالة، الحروف أصلية أو زائدة، ونحو ذلك.

فلهذا يوضح بعضهم الفرق بين النحو والصرف فيقول:

النحو: يدرس الحرف الأخير من الكلمة؛ لأن الحرف الأخير من الكلمة هو الذي يقع عليه الإعراب أو البناء.

وباقي الكلمة للصرف.

يعني لو قلنا مثلًا كلمة محمد، النحو يقول ويخبرك هل تقول محمدٌ أو محمدًا أو محمدٍ؛ عمله في الحرف الأخير، يقول الكلمة هذه معربة أي آخرها يتغير بالإعراب فمرة بالرفع، ومرة بالنصب ومرة بالجر.

أما الصرف: فيخبرك هل هذه الكلمة مُحمد أو محمِد، أو مَحمَد، يعني تدرس بنية الكلمة صيغة الكلمة كيف تكون.

ثم نشرح ما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، نبدأ بشرح أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذ بدأ كلامه ببيان موضوع الصرف.

ذكر موضوع الصرف، عندما نقول موضوع الصرف، موضوع العلم يعني الشيء الذي يبحث فيه هذا العلم، يعني التفسير مثلًا التفسير موضوع كلام الله مثلًا، لو قلنا الميكانيكا موضوعها السيارات، وهكذا كل علمٍ له موضوع.

والصرف ما موضوعه؟ يعني ما الأشياء التي يبحث فيها ويدرسها؟ قال في ذلك ابن مالك:

حَـرْفٌ وَشِـبْهُهُ مِـنْ الْصَّـرْف بَـرِي ... وَمَـا سِـوَاهُمَا بِتَصْـرِيْفٍ حَـرِي

يقول الصرف يتعلق بالأسماء المعربة وبالأفعال، الصرف يدرس ويبحث ويتعلق بالأسماء المعربة وبالأفعال فقط.

أما الحروف فليس لها تصريف، يعني لا توزن، لا يقال وزنه كذا، ولا تثنى، ولا تُجمع، ولا تُصغر، وهكذا، ليس لها تصريف، وإنما الذي يدخله التصريف من الوزن والتصغير والتثنية والجمع، إلى غير ذلك من أحكام الصرف شيئين:

الأسماء المتمكنة أي المعربة، والأفعال يعني الأفعال المتصرفة، وبقي أن نقول الصرف يدرس عند التفصيل شيئين:

الأول: الأسماء المعربة العربية، لابد أن نقيد الأسماء بذلك، الأسماء المعربة العربية، الأسماء المعربة ماذا تُخرج؟ المبنية.

المبنيات: الضمائر، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة، أسماء الشرط، الاستفهام، هذه ليس لها تصريف.

الأسماء المعربة العربية، ماذا تخرج الأسماء العربية؟ الأعجمية، الأعجمية ليس لها تصريف في الأصل، لأن تصريفها في لغتها، نعم إذا دخلت الكلمة الأعجمية إلى العربية، ستخضع لأحكام العربية، يعني من حيث الاشتقاق بعد ذلك والتثنية، والجمع لا يدركها ذلك إلا بعد أن تعرب وتدخل إلى اللغة العربية.

أما في الأصل فهي كلمةٌ أعجمية يعني لا نعرف أصولها، لا نعرف حروفها الأصلية والزائدة، لا بمعرفة لغتها، لكن إذا دخلت إلى اللغة العربية عربت حينئذٍ تخضع لأحكام العربية.

مثال ذلك: التلفزيون، عُرِب إلى تلفاز، التلفزيون ليس له تصريف، لكن عندما عُرِب إلى تلفاز، خضع لأحكام العربية، فجاز لك بعد ذلك أن تشتق منه وتقول مثلًا متلفز، هذا برنامج متلفز، أنا أتلفز هذا الشيء، ونحو ذلك.

إذًا فالشيء الأول: الذي يبحث فيه الصرف الأسماء المعربة العربية.

والشيء الثاني: الأفعال المتصرفة، عندما نقول الأفعال المتصرفة ماذا نُخرج؟ الأفعال الجامدة، مثل: (ليس، ونعم وبئس، وعسى عندكم تكون فعلًا، وهكذا).

إذًا الخلاصة أن الذي يدخل في علم الصرف شيئين:

- الأسماء العربية المعربة.
- والأفعال المتصرفة.

والذي لا يدخل في التصريف:

- الحروف كلها.
- والأسماء المبنية.
- والأسماء الأعجمية.
- والأفعال الجامدة.

وقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

حَـرْفٌ وَشِـبْهُهُ مِـنْ الصَّـرْف بَـرِي   وَمَـا سِـوَاهُمَا بِتَصْـرِيْفٍ حَـرِي

يعني أن الحروف بريئة من الصرف ليس لها تصريف، وشبهها ماذا يعني بشبه

الحرف؟ يعني بالأسماء المبنية، لأن الاسم لا يُبنى إلا إذا أشبه الحرف، لما شرحناه من قبل في أول باب المعرب والمبني **على قول ابن مالك**:

وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي ... لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيْفٍ حَرِي

ما سوى ذلك فإنه يدخل في التصريف ويخضع لأحكام التصريف.

وقول ابن مالك (**بري**) ما أصله؟ بريء على وزن فعيل، ثم خففت الهمزة بالحذف، وهذا جائز، وقوله:

وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيْفٍ حَرِي

(**حري**) ما أصله؟ يصح فيه الوجهان: أن يكون أصله حريٌّ على وزن فعيل ثم خفف بحذف إحدى الياءين، ويصح أن تكون الكلمة على وزن فعل، حرٍ على وزن فعل، فليس فيها حذف، لأن العرب تقول: هو حريٌّ بكذا، وحرٍ بكذا، وحرصا بكذا، بمعنى حقيقٌ وجدير.

وأشهرها: حريٌّ.

بعد ذلك يذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسألةً مهمة جدًا تتعلق بتصريف الكلمة، وستؤثر فيما سيأتي عند الكلام عند كيفية الوزن، وهو انقسام الكلمة إلى مجرد ومزيد.

الكلمة سواء كانت اسمًا أو فعلًا مما يخضع للتصريف، يعني الاسم العربي المعرب والفعل المتصرف، الكلمة من حيث التجرد والزيادة تنقسم إلى مجردٍ ومزيد، سيفصل الكلام في ذلك، فدعونا منذ البداية نلخص هذه المسألة، ثم نشرح

أبيات ابن مالك على التفصيل الذي ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فنبدأ بالاسم، الاسم يكون مجردًا ومزيدًا، فالاسم مجرد يكون ثلاثيًا، كقمر، ويكون رباعيًا، كجعفر، ويكون خماسيًا، الاسم المجرد ويكون خماسيًا كـ فرزدق وسفرجل.

إذًا فالاسم المجرد له ثلاثة أنواع، المجرد الثلاثي، والمجرد الرباعي، والمجرد الخماسي، هذا الاسم المجرد.

وأما الاسم المزيد: وهو الذي زيد فيه حرف أو أكثر، فإنه يكون رباعيًا كمسجد، أو خماسيًا كمنطلِق، أو سداسيًا كمستخرِج، أو سباعيًا كـ استخراج.

الاسم المزيد إما أن يكون رباعيًا أو خماسيًا أو سداسيًا أو سباعيًا، ثم ننتقل إلى الفعل، الفعل كذلك ينقسم إلى مجردٍ ومزيد.

فالفعل المجرد: يكون ثلاثيًا، كـ ذهب، ويكون رباعيًا، كـ بعثر فقط، ولا يأتي خماسيًا كالاسم، إما ثلاثيًا أو رباعيًا.

والفعل المزيد: وهو الذي زيد فيه حرفٌ أو أكثر، يأتي رباعيًا كـ أخرج زدنا الهمزة، ويأتي خماسيًا: كـ تخرج زدنا التاء وإحدى الراءين، ويأتي سداسيًا: كـ استخرج فقطن رباعي وخماسي وسداسي.

لاحظتم يا إخوان أن الاسم في هذه القسمة أعلى من الفعل بدرجة، لاحظتم ذلك؟

الاسم المجرد: ثلاثي، رباعي، خماسي.

وأما الفعل المجرد: ثلاثي رباعي فقط.

والاسم المزيد: رباعي، خماسي، وسداسي وسباعي.

والفعل المزيد: رباعي، خماسي، سداسي فقط.

من هذه الخلاصة السريعة فهمنا أن الاسم يزيد على الفعل بدرجة، وأدركنا أن المجرد سواء من الاسم أو من الفعل أقل ما يكون على كم حرف؟ على ثلاثة أحرف، يعني ما في مجرد أحادي ولا ثنائي، يعني أن الأسماء المعربة العربية والأفعال المتصرفة أقل ما تكون عليه ثلاثة أحرف، ما في فعل ولا اسم معرب يأتي على حرف أو حرفين.

هو دائمًا الكلام على الماضي لأنه الأصل، والمضارع والأمر مأخوذان منه، وفهمنا أيضًا أن أكثر ما يكون عليه الاسم مهما زاد وطال الاسم أكثر ما يكون عليه كم حرف؟ سبعة مهما زاد الاسم بالزيادة، بالحروف الزائدة، فأقصى ما يبلغ سبعة أحرف.

والفعل أقصى ما يصل إليه بالزيادة ستة أحرف، فهذه الأمور كلها عرفناه من هذه الخلاصة.

الآن نعود إلى أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد ذكر كل ذلك وفصله، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلَـيْسَ أَدْنَـى مِـنْ ثُلاَثِـيٍّ يـرَى ... قَابِـلَ تَصْـرِيْفٍ سِـوَى مَـا غُيِّـرا

يقول قابل التصريف، الكلمات التي تقبل التصريف، وقد عرفنا ما هي؟ الأسماء العربية والأفعال المتصرفة، يقول: (قابل التصريف) الكلمات التي تقبل التصريف أدنى ما تكون عليه ثلاثة أحرف، معنى ذلك أن الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة أدنى وأقل ما تكون عليه ثلاثة أحرف.

مثل: قال وقولًا أو سمع سمعًا، وهكذا.

ولا تكون أبدًا على حرف أو على حرفين، فإن وجدت منها شيئًا على حرفٍ

أو على حرفين إن وجدت اسمًا معربًا على حرفين، أو وجدت فعلًا متصرفًا على حرف أو على حرفين، فاعلم أنه قد حُذِف منه حرف أو حرفان.

أنه قد حُذِف منه شيء من حروفه الأصل أنها ثلاثة، ثم حُذف منها شيء لعلة تصريفية أو إعرابية.

مثال ذلك: يد، وأخ ودم، وأب، هذه الأسماء من حيث العدد ثنائية، لكنها من حيث الحقيقة ثلاثية، لأنها قد حُذِف منها حرف، بدلالة التصرف والاشتقاق.

يد أصلها يديٌ، لأنه يعود إليه في النسب، تقول: (يدويٌ) وكذلك دم أصلها (دموي) وكذلك الأب والأخ (أبوٌ وأخوٌ) فلذلك لو قلت لك ثنِ الأب: أبوان، عادت الواو المحذوفة.

ومثل ذلك: قل، وبع، ونم، هذه أفعال متصرفة، وهي من حيث العدد ثنائية، ولكنها في الحقيقة ثلاثية، حُذِف منها حرف فقل من قال يقول، إذًا فالعين واو.

وأما قل فإن العين التقت ساكنةً باللام التي سكنت من أجل الأمر، عندما التقى ساكنان، حُذِف الساكن الأول على القاعدة، وكذلك في باع يبيع بع، وكذلك في نام ينام نم، ومن ذلك أيضًا (قِ نفسك النار) أو (ف بالعهد) قِ هذا فعل أمر على فعلس واحد، من وقى يقي، والأصل أنه ثلاث أحرف من وقى، يقي، فالأصول واو وقاف وياء.

فحذف الحرف الأول وحُذِف الحرف الأخير لعلتين تصريفية، وبنائية، ومن ذلك أيضًا قول العرب: (مُ الله) لأفعل كذا وكذا، يريدون (أيمنُ الله)، قسم جمع يمين، يقول: (أيمن الله) ثم يختصرون فيقولون: (مُ الله).

(مُ) هذا اسم ولكنه أصله يتكون من ثلاثة أحرف وحُذفت لكثر الاستعمال، إذًا فالقاعدة أن قابل التصريف لا يقل عن ثلاثة أحرف، فإن وجدت شيئًا منها على

أقل من ثلاثة أحرف، فاعلم أن بعض حروفها قد حُذِف.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا ... وَإِنْ يُزَدْ فِيْهِ فَمَا سَبعًا عَدَا

يقول: **الاسم كما سبق قسمان:**

- مزيدٌ فيه.
- ومجردٌ عن الزيادة.

فالاسم المجرد عن الزيادة تعريفه: الاسم المجرد عن الزيادة ما كانت كل حروفه أصلية، وهو إما ثلاثيٌ كفلس، أو رباعي كجعفر، أو خماسيٌ كـ سفرجل.

فعرفنا بذلك أن الاسم المجرد أقصى ما يبلغ خمسة أحرف، وهذا قوله:

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا

الاسم المجرد أقصى ما يصل إليه خمسة أحرف، وأما الاسم المزيد فهو ما زيد فيه حرفٌ أو أكثر، وكم حرف يُزاد فيه الاسم المزيد؟ حرف أو أكثر، قد يزاد فيه حرف كمسجد، وقد يزاد فيه حرفان كمساجد، أو منتصِر، أو منطلِق، وقد يزاد فيه ثلاثة أحرف كـ مستخرِج، وقد يزاد فيه أربعة أحرف كـ استخراج، الأصول خرج فقط، ومات سوى ذلك حروف زائدة.

فعلمنا بذلك أن الاسم المزيد أقصى ما يبلغ سبعة أحرف وهذا قوله:

وَإِنْ يُزَدْ فِيْهِ فَمَا سَبعًا عَدَا

ثم ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بطريقةٍ عجيبة، وقدرةٍ فائقة في النظم والاختصار، ذكر أوزان الاسم الثلاثي المجرد، الاسم الثلاثي المجرد له أوزان كثيرة، ومع ذلك حصرها في بيتٍ واحد، هي عشرة -ما شاء الله- وحصرها في بيتٍ واحد.

فقال:

وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِي افْتَحْ وَضُمّ ... وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِيْنَ ثَانِيهِ تَعُمّ

يعني تعم جميع الأوزان، يقول: (وغَيرَ آخِرِ الثُّلاثِي)؛ الثلاثي كم حرف؟ ثلاثة، يقول: (وغَيرَ آخِرِ الثُّلاثِي)؛ الحرف الأخير الثالث دعه ما لنا علاقة به.

(وغَيرَ آخِرِ الثُّلاثِي)؛ أي الحرف الأول والثاني.

وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِي افْتَحْ وَضُمّ وَاكْسِرْ

يعني الحرف الأول في ثلاثة أوجه: الفتح والضم والكسر، والحرف الثاني فيه ثلاثة أوجه الفتح والضم والكسر، ثم قال:

وَزِدْ تَسْكِيْنَ ثَانِيهِ تَعُمّ

الثاني في الفتح والضم والكسر، وزد معها التسكين، فالحرف الأول كم من وجه؟ ثلاثة، والحرف الثاني كم فيه من وجه؟ أربعة، أربعة ضرب ثلاثة؟ اثني عشر وجهًا، هذه هي الأوجه المتصورة عقلًا في الاسم الثلاثي.

نبتدأ بذكر مفتوح الأول نجعل الأول مفتوحًا، والثاني نجعله مرة مفتوحًا ثم مضمومًا ثم مكسورًا ثم ساكنًا:

فالوزن الأول: فَعَلٌ، كقمر وجبل وبطل، ونحو ذلك.

الوزن الثاني: فَعُلٌ كـ عضد.

الوزن الثالث: فتح الأول وكسر الثاني، فَعِلٌ، كحذر وكبد، وكتف، وحرٍ، حري هذه فعل، ثم تعل إعلال المنقوص حرٍ.

والوزن الرابع: فتح الأول وسكون الثاني: فَعْلٌ، كسهل وصعب، وشمس ونحو ذلك.

ثم ننتقل بعد ذلك إلى مضموم الأول فنبدأ بمضموم الأول مفتوح الثاني، فُعَلٌ، كـ صُرد اسم طير، وغرف جمع غرفة، وحُطم، كثير التحطيم.

الوزن السادس: بضم الأول وضم الثاني: فُعُلٌ، مثاله عُنق، وجنب، وكتب، وحُمُر، حمر جمع ماذا؟ حمر إذا كانت فُعل تكون جمع حمار، ودرسنا ذلك في جموع التكسير.

الوزن السابع: على حسب هذا الترتيب: بضم الأول وكسر الثاني: فُعِلٌ وهذا سنترك الكلم عليه بعد قليل، لأن ابن مالك سينص عليه فيه مشكلة، سيتكلم عليه -إن شاء الله-.

الوزن الثامن: بضم الأول وسكون الثاني فُعْلٌ مثل قُفل، وحلو، وحُمْر جمع ماذا؟ جمع أحمر وحمراء.

الوزن التاسع: الآن انتهينا من مضموم الأول الآن ننتقل إلى مكسور الأول، مكسور الأول مفتوح الثاني مثل: فِعَلٌ كـ عنب، وسمن.

والوزن العاشر: على هذا الترتيب مكسور الأول مضموم الثاني، فِعُلٌ، وهذا أيضًا فيه مشكلة سيأتي الكلام عليه.

الوزن الحادي عشر: مكسور الأول، مكسور الثاني: فِعِلٌ مثل إبل وإبط، لغة في إبط، وهذا نادر، لكنه موجود في العربية.

الوزن الثاني عشر: بكسر الأول وسكون الثاني، فِعْلٌ كعلم، وسلم.

فهذا البيت عم وشمل أوزان الاسم الثلاثي المجرد، وقد جاء كما رأيتم من كل الأوجه المحتملة لهذا الثلاثي سوى وزنين اجتمع فيهما الضم والكسر، إما أن الضم الأول والكسر الثاني، فُعِل، أو بالعكس فِعُل، هذان الوزنان بسبب الثقل الواضح فيهما حصل فيهما إشكال، وهجران للعرب لهما.

وخصهم ابن مالك ببيت فقال في ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَفِعُــلٌ أُهْمِــلَ وَالْعَكْــسُ يَقِــلّ لِقَصْــدِهِمْ تَخْصِــيْصَ فِعْـلِ بِفُعِـلْ

يعني أن القسمة العقلية كما رأيتم ردت إلى اثني عشر وزنًا، عشرو منها مستعملة، تسعة مستعملة استعمالًا كثيرًا، والعاشر فِعل كإبل نادر لكنه موجود.

والوزنان اللذان اجتمع فيهما الضم والكسر، خصهما بكلام فقال: أحدهما مهمل أي لم يُستعمل، والثاني قليل، وكان ينبغي أن يقول نادر.

أما المهمل: فهو فِعُل، يقول هذا مهمل لم يرد عليه اسمٌ ثلاثي في اللغة العربية.

استشكلوا على ذلك ورود قراءة شاذة لأبي السمال، في قوله -تعالى-: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ﴾ [الذاريات:٧]؛ فقرأها ابن السمال: والسماء ذاتِ الحِبُك؛ افصل الكلمة الأخيرة وحدها: حِبُك فِعُل، فصارت حِبُك على وزن فِعُل، والصواب في هذه القراءة إن صحت وثبتت لأن القراءة الشاذة، لابد من التثبت من صحة سندها أولًا إن ثبتت فالكسر الذي أصاب أول الكلمة ليس كسرًا أصليًا، الكلمة ليست في الأصل مكسورة الأول حِبُك، وإنما هي حُبُك، ولكن كُسِر أولها لمناسبة الكسرة التي قبلها في قوله: (ذاتِ الحِبُك) وحركات المناسبة تأتي عند بعض العرب وخاصة الأعراب منهم.

كقراءة الأعراب الحَمَدِ لله هي الحُمد لله، فبعض الأعراب كسر لمناسبة الكسرة بعدها، فهذه حركات مناسبة ليست حركات أصلية، فعلى ذلك لا تخرم هذه القراءة قولنا إن فِعُل مهملة لم تأتي عليه كلمةٌ هي على هذا الوزن في الأصل، والحُبُك، بمعنى طرائق النجوم في السماء.

وأما الوزن القليل فهو عكسه، قال: (**والعكس يقل**) يعني فُعِل في الأسماء الثلاثية عند ابن مالك قليل يعني نادر.

قالوا: والذي جاء من الأسماء الثلاثية على فُعِل، ثلاثة أسماء، وهي (دُوِئل، ورُئِم، ووعِل)، أما دُوئِل فهو اسم دويبة صغيرة سميت عليها القبيلة المشهورة من كنانة التي يُنسب إليها أبو الأسود الدؤلي، ورُئِم لا تسألونني عن معناها، من أراد معناها فليراجع الكتب، ووعِل: لغةٌ في الوعل عنز الجبل.

والجمهور على أن هذه الكلمات ليست على وزن وفُعِل أصالةً، هم يقولون نحن نتكلم في الأصول، لا نتكلم على ما قد يطرأ على الكلمة، فيقولون: هذه الكلمات: (دُوِئل، ورُئِم، ووعِل)، هذه في الأصل أفعال ثلاثية مبنية للمجهول، كما تقول: ضُرِب وشرِب، أفعال ثلاثية مبنية للمجهول، ثم نقلت إلى الاسمية، وسميت بها هذه الدابة.

وسبق عندما تكلمنا في باب العلم وفي أكثر من باب أننا نبهنا على أن العلم يعني تسمية الأشياء يُمكن أن تنقل إليها من جميع أبواب اللغة، يمكن أن تسمي بالاسم الجامد، والاسم المشتق، والمصدر، وبالأفعال على خلاف أنواعها، ماضي، ومضارع، وأمر، فعل متعدي ولازم، وفعل مبني للمعلوم، فعل مبني للمجهول.

ويمكن أن تسمي بالجملة، جملة اسمية أو فعلية، أو تسمي بشبه جملة، باب التسمية في اللغة واسع جدًا، قالوا: هذا من هذا، فـ دُوئِل مبني للمجهول سميت هذه الدابة به، فلهذا لو أردنا أن نمثل الآن على بعض هذه الأوزان، أو الأوزان التي ستأتي في المجرد الرباعي والمجرد الخماسي، دائمًا لا تمثل بأعلام، لا تمثيل بالأعلام في الصرف، لأن الأعلام أغلبها منقول، والمرتجل فيها قليل.

والعلم المنقول لا يدل على أن هذا هو أصله في التسمية، وإنما قد يكون منقولًا من باب آخر من اللغة، ولهذا قالوا: الرباعي المجرد الذي على وزن فعلل، مثاله: قالوا: جعفر، ماذا أرادوا بجعفرٍ هنا، تعود إلى كتب الصرف ما معنى جعفر؟

نقول جعفر هو النهر الصغير.

هذا هو أصل المعنى باللغة، وبه سمي الرجل، دلالة على الكرم، فجعفر لا يراد به العلم اسم الإنسان، إنما يراد به اسم الأجناس اسم نهر، فالخلاصة أن الاسم الثلاثي المجرد أدت القسمة العقلية إلى إيجاد اثني عشر وزنًا له، فتسعة مستعملة بكثرة، وفِعِل نادر، وفُعِل أثبته بعضهم وقال إنه نادر، والأظهر أنه مهمل وما جاء عليه فهو منقول.

والوزن الأخير فِعُل، وهذا مهمل، فخلاصة الخلاصة أن الاسم الثلاثي المجرد كم له من وزن؟ له عشرة أوزان، ثم بعد ذلك انتقل ابن مالك بعد أن ذكر أوزان الاسم المجرد انتقل إلى ذكر أوزان الفعل المجرد، الفعل المجرد الثلاثي وهي أربعة، فذكرها أيضًا وحصرها في بيتٍ واحد، فقال:

وَافْــتَحْ وَضُــمَّ وَاكْسِــرِ الثَّــانِيَ مِــنْ   فِعْــلٍ ثُلاَثِــي وَزِدْ نَحْــوَ ضُــمِنْ

قال:

وَافْــتَحْ وَضُــمَّ وَاكْسِــرِ الثَّــانِيَ مِــنْ   فِعْــلٍ ثُلاَثِــي وَزِدْ نَحْــوَ ضُــمِنْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن الفعل الثلاثي المجرد له أربعة أوزان، وذلك لأن أوله مفتوح، الحرف الأول مفتوح، والحرف الأخير لا علاقة له بالصرف.

الأخير ما لنا علاقة به، والأول دائمًا مفتوح، والثاني: لك فيه الفتح والكسر والضم، ثلاثة ضرب واحد النتيجة ثلاثة.

الوزن الأول: فَعَلَ، وهذا هو الأكثر والأغلب، كـ ذهب وخرج ودخل.

الوزن الثاني: بفتح الأول وكسر الثاني فَعِلَ، كشرب وفرح.

الوزن الثالث: بفتح الأول وضم الثاني: فَعُلَ مثل عَظُم وشرف.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

بعد أن ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الأوزان الثلاثة للفعل الثلاثي المجرد نص على الوزن الرابع فقال: (**وزد نحو ضمن**)؛ يعني وزن فعل كضمن وضرب وشرب، وهذا الوزن الأخير خاصٌ بالفعل المبني للمهول، وأما الأوزان الثلاثة الأولى، فخاصةٌ بالفعل المبني للمعلوم.

إذًا فابن مالك كم ذكر من وزنٍ للفعل الثلاثي المجرد؟ أربعة أوزان، ثلاثة للمبني للمعلوم، وواحد للمبني للمجهول، وهذا هو قول الكوفيين في المسألة.

وأما البصريون فإنهم يرون أن الفعل الثلاثي المجرد، له ثلاثة أوزان فقط، وهي أوزان الفعل المبني للمجهول، فَعَل، وفَعُل، وفعِل، نعم الأوزان الثلاثة المذكورة للفعل المبنية للمعلوم.

أما صيغة المبني للمجهول: فُعِل فإنهم يرونها فرعًا عن هذه الصيغ، يعني يقولون صيغة المبني للمجهول فرعٌ عن صيغ المبني للمعلوم، وليست صيغةً أصلية، والدليل على ذلك أنها تأتي من فعل وتقول في ضرب ضُرِب، وتأتي من فعل، وتأتي من فَعُل، دل ذلك على أنه ليست صيغةً أصلية خاصةً بهذه الأفعال، وإنما هي صيغة فرعية تنشأ عن قلب هذه الصيغ من المبني للمعلوم، إلى المبني للمجهول، وقولهم هو الأظهر -والله أعلم-.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر الفعل الثلاثي المجرد، ذكر الفعل الرباعي

المجرد، والفعل المزيد فقال:

وَمُنْتَهَـــــاهُ أَرْبَـــــعٌ إِنْ جُـــــرِّدَا وَإِنْ يُـــزَدْ فِيْـــهِ فَمَـــا سِـــتًّا عَـــدَا

يقول الفعل المجرد أقل ما يكون عليه ثلاثة أحرف كما سبق، وأكثر ما يكون عليه أربعة أحرف.

الفعل الرباعي المجرد كم له من وزن؟ وزن أو زنان؟ هو له فعلل، وزنه فعلل كـ بعثر، وطمئن، وزلزل، إلى آخره.

بُعثِر فُعلل، إذًا على الخلاف السابق، إذا أخذنا بقول الكوفيين، نقول: إن له وزنين، فعلل، وفُعلل، وإن أخذنا بقول البصريين والجمهور، قلنا له وزن واحد فقط، فعلل، أو فُعِلل ففرعٌ عن فعلل، وأما الفعل المزيد فإنه لا يزيد بالحروف الزائدة عن ستة أحرف، كما سبق شرحه، وهذا قوله: وإن يزد فيه فما ستًا عدا سل.

الكلام دائمًا على الفعل الماضي لأنه هو الأصل في الأفعال والمضارع يُؤخذ منه والأمر يؤخذ منه، نحن نتكلم عن الفعل الماضي، هذه أوزانه، ثم في الصرف هناك موضوع عن كيفية صوغ المضارع من الماضي، وموضوعٌ آخر عن كيفية صوغ الأمر من المضارع، لأنهم يرون أن الأمر من المضارع، والمضارع من الماضي، إلا أنهم اتفقوا على أن الفعل الماضي هو أصل الأفعال.

ثم ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك أوزان الاسم الرباعي المجرد، لأننا ذكرنا أن الاسم المجرد إما ثلاثي وذكر أن له عشرة أوزان، والآن يذكر أوزان الاسم الرباعي المجرد فقال:

لاَسْـــمٍ مُجَـــرَّدٍ رُبَـــاعٍ فَعْلَـــلُ وَفِعْلِـــلٌ وَفِعْلَـــلٌ وَفُعْلُـــلُ
وَمَعْ فِعَلَ فُعْلَلٌ

فذكر ستة أوزان للاسم الرباعي المجرد، **الوزن الأول** فَعْلَلُ، بفتح الأول

وسكون الثاني وفتح الثالث، فعللٌ وهو الأكثر فيه، نحو جعفر.

والوزن الثاني: فِعْلِلٌ بكسر الأول والثالث وسكون الثاني، نحو زبرج، وهذا اسمٌ للزينة أي زينة تسمى زبرج، كالحلي وما إلى ذلك ومن ذلك سمسم، هو على وزن فِعْلِلٌ.

الوزن الثالث: فِعْلَلٌ بكسر الأول وسكون الثاني وفتح الثالث، مثاله درهم، وهجرع، يقال: رجلٌ هجرعٌ إذا كان طويل أعرج.

والوزن الرابع: فُعْلُلٌ بضمتين بينهما سكون، مثال ذلك بُرثن وهو مخلب الأسد، وجرهم وهو اسم قبيلة عربية مشهورة.

والوزن الخامس: فِعَلْ بكسر الأول وفتح الثاني وسكون الثالث، مثاله: هجبر، هجبر من أسماء الأسد وقمطرٌ وهو وعاء الكتب.

والوزن السادس: فُعْلَلٌ بضم الأول وسكون الثاني وفتح الثالث، قالوا مثاله: جهدب، تعرفون الجهدب الجراد الأخضر، أو ذكر الجراد.

طالب: (@٢٢:٦٣).

الشيخ: جهدب عندكم جهدب، ما أعرفه.

المهم: فذكر ابن مالك للاسم الرباعي المجرد ستة أوزان، الخمسة الأولى متفقٌ عليها، والوزن السادس وهو فعلل مختلفٌ فيه، أثبته الكوفيين والأخفش من البصريين، وتابعهم ابن مالك كما رأيتم، وجمهور البصريين لا يثبتونه، لأنهم يرون أنه ليس وزنًا أصليًا وإنما هو فرعٌ عن فعلل.

لماذا جعلوه فرعًا عن فُعلل؟ يقولون: كل الكلمات وهي قليلة، كل الكلمات التي جاءت على فعلل، وهي رباعية سمع فيها أيضًا فُعلل، فجهدب سُمِع فيها جهدب، فهذا يدل على أصلها فُعلُل، ثم غيرت إلى فُعلَل، طلبًا للتخفيف أو غير

ذلك، ويدل على ذلك أكثر أن هناك كلمات كثيرة على فعلُل، لم يقال فيها فُعلَل.

يعني فُعلَل كلمات قليلة ومع ذلك كلها قيل أيضًا فيها فُعلُل، وهناك كلمات أخرى على فُعلُل ولم يقال فيها فُعلَل، فلهذا تابع الجماهير في ذلك قول البصريين، قالوا: إن أوزان الاسم الرباعي المجرد خمسة، وخرجوا منها السادس فُعلَل، قالوا إنه وزن فرعي، وليس وزنًا أصليًا، يعني مثلًا لو قلنا كلمة عُنُق، ما وزن عنق؟ وزن عنف فُعُل.

من أحكام الصرف أن كل اسم على وزن فُعُل يجو أن يخفف على فُعْل

فتقول عُنق، فهل تقول إن عنق على وزن فعل؟ لو قالها مثلًا شاعر، لو قالها قائل عُنْق نقول على وزن فُعُل، لكن خففت على فُعْل من باب التخفيف إذًا انتقلت من أصلها إلى فرع، فنحن ما ننظر إلى هذه الفروع التي تأتي من باب التخفيف، أو تأتي لسبب آخر.

مثلًا: لو قلنا كلمة بحر ونهر على وزن فَعَل، ويقال لك كل ثلاثي عينه حرف حلق يجوز لك فيه الفتح تخفيفًا، فتقول بَحَر ونَهَر، فنقول إن وزنه فَعَل، نقول لا إن وزنه فَعْلٌ وأما بحر ونَهَر فهذا نطق فرعي عن النطق الأصلي ونحن إنما نتعامل مع الأصول، والأصول تعرف بالكثرة.

نراجع ونجد أن الأكثر جاء على ذلك، نقول إنه هو الأصل، بعد أن ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أوزان الاسم الثلاثي المجرد عشرة، ثم ذكر أوزان الاسم الرباعي المجرد وقال إنها ستة، انتقل الآن ليذكر لنا أوزان الاسم الخماسي المجرد.

وفي ذلك يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ عَـــلاَ فَمَـــعْ فَعَلَّـــلِ ... حَـــــــوَى فَعْلَلِـــــــــلاَ
كَــذَا فُعَلِّـــلِ وَفِعْلَـــلٌّ وَمَـــا ... غَــايَرَ لِلْزَّيْــدِ أَوْ الْــنَّقْصِ انْتَمَــى

فأشار بقوله وإن علا، هو ذكر أوزان الاسم الرباعي المجرد، عندما انتهى قال: وإن علا، يعني إن علا الاسم إلى أقصى ما يصل إليه من الحروف في التجرد، وعرفنا من قبل، أنها خمسة فأوزانه هذه المذكورة، فذكر لنا كم وزن؟ خمسة أو ستة؟ أربعة، ذكر أربعة أوزان.

الوزن الأول: هو وزن فَعَلّلٌ بفتح الأول وفتح الثاني وسكون الثالث، وفتح الرابع، نحو سفرجلٌ وفرزدقٌ.

السفرجل اسم شيءٌ يؤكل، والفرزدق يطلق على العجينة إذا جمعت تسمى فرزدقًا.

والوزن الثاني: فَعْلَلِل بفتح الأول وسكون الثاني وفتح الثالث وكسر الرابع وهذا قليل، من أمثلته جحمرش، يقولون امرأة جحمرشٌ وهي المرأة العجوز جدًا إذا كبرت في السن كثيرًا قالوا لها ذلك.

والوزن الرابع: فُعَلِّلٍ بضم الأول وفتح الثاني وسكون الثالث وكسر الرابع، فُعَلِّلٍ وهو أيضًا قليل مثاله قزعمل، وهو الشيء القليل، يقولون ليس معه ولا قزعملة، أي ليس معه شيء.

والوزن الأخير: فِعْلَلٌّ بفتح الأول وسكون الثاني وفتح الثالث وسكون الرابع فِعْلَلٌّ مثاله: قرطعبٌ.

فِعْلَلٌّ نعم فِعْلَلٌّ بكسر الأول وسكون الثاني وفتح الثالث وسكون الرابع فِعْلَلٌّ، كقرطعبٌ وأيضًا بمعنى الشيء القليل وإن قال قائل لماذا تأتون بهذا الأمثلة الغريبة لهذه الأوزان؟

الجواب عن ذلك: ما سيأتي ذكره وهو أن الأغلب في اللغة العربية هو الثلاثي، فلهذا كما سمعتم أتينا بأمثلة واضحة ومشهورة، وأما الرباعي المجرد، فهو قليل

لكنه موجود ومستعمل، وأما الخماسي المجرد فهو نادر وبعض أوزانه أندر من بعض، فلهذا لم يأتي عليه إلا هذه الكلمات النادرة.

بعد أن ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أوزان الاسم الثلاثي وأوزان الاسم الرباعي وأوزان الاسم الخماسي المجرد، وذكر أوزان الفعل الثلاثي المجرد، وذكر الفعل الرباعي المجرد، ختم ذلك بقوله:

وَفِعْلَلٌّ وَمَا غَايَرَ لِلْزَّيْدِ أَوْ الْنَّقْصِ انْتَمَى

يقول: فإن وجدت اسمًا معربًا أو فعلًا متصرفًا بعد ذلك ليس على شيءٍ من هذه الأوزان التي ذكرتها فاعلم أن فيه زيادة وهذا الذي بالزيد، زاد يزيد زيدًا أو فيه نقص أي حذف، وقد أشرنا إلى ذلك من قبل، أما النقص كما مثلنا من قبل بكلمة يد، ودم وفم وقم، وأما الزيادة فنحو استخراج واقتدار ونحو ذلك.

الخلاصة: لكي نختم الدرس، نقول نستخلص من كل ما ذكرناه من قبل، وما شرحناه من كلام ابن مالك أن الاسم ينقسم إلى مجردٍ ومزيد.

وأن الاسم المجرد كم له من وزن؟ عشرة أوزان، له عشرة اثنان مهملان، له عشرة أوزان، والاسم الرباعي المجرد له ستة أوزان.

والاسم الخماسي المجرد: له أربعة أوزان.

وأن الاسم المزيد يأتي رباعيًا وخماسيًا وسداسيًا وسباعيًا وأن الفعل كذلك ينقسم إلى مجردٍ ومزيد، فالفعل المجرد يكون ثلاثيًا وله كم وزن أربعة أوزان ويأتي رباعيًا، وأما الفعل المزيد فيأتي رباعيًا وخماسيًا وسداسيًا.

هنا نقف لأن ابن مالك بعد ذلك سيبدأ بالكلام على كيفية الوزن، وهذا الذي سنبدأ به -إن شاء الله- في المحاضرة القادمة.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثاني والثلاثون بعد المائة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِيْنَ والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وَعَلَى آلِهِ وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة ليلة الاثنين السادس والعشرين من شهر ذي الحجة، من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

نحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثاني والثلاثين بعد المائة من دروس شرح ألفية ابن مالك –عليه رحمة الله-.

وكنا قد توقفنا في آخر درس في شرح باب التصريف وذكرنا أن هذا الباب عقد ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ثلاثة وعشرين بيتًا شرحنا منها في الدرس الماضي عشرة أبيات، ونشرح في هذا الدرس –إن شاء الله تعالى- ما تيسر من هذه الأبيات.

فبعد أن ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يدخل في التصريف أي يقبل التصريف وما لا يدخل ثم بيَّن المجرد من الأسماء، ومن الأفعال، وبيَّن أنواعه، ثم بعد ذلك تكلم على ما يبلغه الاسم والفعل في الزيادة، ينتقل بعد ذلك إلى كلام على تعريف

الحرف الأصلي والحرف الزائد، ثم يتكلم على كيفية الوزن، وفي آخر الباب يذكر مواضع الزيادة.

فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعريف الحرف الأصلي والحرف الزائد:

وَالْحَـرْفُ إِنْ يَلْـزَمِ فَأَصْـلٌ وَالَّـذِي　　　لاَ يَلْـزَمُ الْزَّائِـدُ مِثْـلُ تَـا احْتُـذِي

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الحرف الزائد هو الذي يلزم جميع تصاريف الكلمة، مهما صرفت الكلمة على أوجهها المختلفة من فعلٍ ماضي ومضارع وأمر، ومن مصدر واسم فاعل واسم مفعول وبقية المشتقات كاسم المكان، والزمان والآلة، فالحرف الأصلي يجب أن يبقى في جميع التصرفات لا يسقط في شيءٍ منها.

وأما الحرف الزائد فهو الذي يسقط في شيءٍ من هذه التصرفات، الحرف الذي يسقط في شيء من هذه التصرفات، ولو في تصرف واحد، فإنه يكون حرفًا زائدًا يقال حرفٌ زائد أو حرفٌ مزيد.

مثال ذلك: لو أخذنا مثلًا الكتابة، الكتابة نجد أن الحروف الأصلية فيها أو الأحرف الأصلية فيها هي الكاف والتاء، والباء، يسمونها في الصرف أو التصريف الأرف الأصلية، وتسمى في المعاجم أو عند علماء اللغة بالأصل أو الجذر أو المادة.

فالأصل عندنا هنا الكاف والتاء والباء، مهما صرفتها تجد هذه الأحرف فيها، فتقول كتب ويكتب واكتب، وتقول كتاب وكتابة، ومكتب ومكتبة، وكاتب ومكتوب، وكتيبة، وكتائب، وكتاب، إلى آخره.

ثم تجد بعض الأحرف تأتي في بعض التصرفات دون بعض، كالألف في كاتب، لا نجدها في كتب، وإذا قلت مكتوب، فالميم والواو زائدتان، وكذلك الألف في كتاب، وإذا قلت كتيبة فالزائد فيها التاء والياء، وإذا قلت كتائب، فالزائد الألف

والهمزة، وإذا قلت مكتب، فالزائد الميم، ومكتبة: الميم والتاء وهكذا.

إذًا فالحروف الأصلية هي التي تثبت في جميع التصرفات، والحروف الزائدة هي التي تسقط في شيءٍ من هذه التصرفات، وابن مالك مثَّل لنا بتاء الفعل (احتذي)؛ قال: احتذى يحتذي احتذاءً.

ولو تأملنا في الأصول لوجدناها من الفعل حذا يحذو الأصول هي الحاء والذال والواو، ما سوى ذلك زائد، فإذا قلت: (يحتذي) فالهمزة زائدة والتاء زائدة، (احتذى، يحتذي)، الهمزة والتاء، وأما الياء في (يحتذي) والألف في (احتذى)، وكذلك الألف في (حذا) فكلها منقلبة عن الواو الأصل في حذا يحذو، كلها منقلبة عن الأصل وهو الواو وستأتي إشارةٌ إلى ذلك -إن شاء الله- في طريقة الوزن.

ويقودنا هذا إلى الإشارة بسرعة إلى الكلام على الاشتقاق، فإن الاشتقاق من أهم أو أهم خصائص اللغة العربية عندما يذكر الدارسون لغات العالمية يذكرون خصائص كل لغة، فأهم خاصية في اللغة العربية، أنها لغة اشتقاقية، ومعنى ذلك أن بعضها يُؤخذ من بعضٍ بطريق الاشتقاق.

الاشتقاق مأخوذٌ من الشق، يعني أن الكلمات يُشق بعضها من بعض، فنأتي إلى الأصل أو نقول الجذر أو المادة وهي كَتَب ثم نشق من هذا الأصل كلمات كثيرة، لكن هذا الاشتقاق يكون بطرق مطردة قياسية، كل طريقٍ قياسي يؤدي إلى معنى.

فالماضي: على فعل، ككتب.

والمضارع: له أربعة صيغ حسب أحرف المضارعة.

والأمر: له صيغته.

فإذا أردت اسم الفاعل إذا أردت أن تأخذ من الكتابة اسمًا تطلقه على من فعل الكتابة فتقول: كاتب على فاعل، ومن وقعت عليه الكتابة تسميه على وزن مفعول مكتوب.

والمكان الذي تقع فيه الكتابة مفعل، مكتب، وهكذا، هذا يسمى الاشتقاق، والاشتقاق له أهمية كبيرة في اللغة، لأمورٍ عدة، منها:

أنه يبقي المعنى الإجمالي في كل هذه التصرفات، معنى الكتابة يبقى في كل هذه التصرفات مهما كثرت، ومهما أخذنا اشتقاقات جديدة لم تكن معروفة للكلمة من قبل، وأيضًا هذه فائدة أخرى للاشتقاق، وهي أنها أهم طريقة لنمو اللغة، وثراءها.

فلو أتينا مثلًا برجلٍ جاهلي وقلنا له إن هناك جهازًا جديدًا خرج وسميناه هاتف، كلمة هاتف لو بحثنا عنها في المعاجم لا نجدها، لأن الهاتف وإطلاقه على هذا الجهاز الجديد أصلًا جديد لم تكن تعرفه العرب، لكن العربي عندما يسمع أن جهازًا ما سميَّ بهاتف يعرف مباشرة أنه شيء يهتف، لا يعرف التفاصيل لكن يعرف المعنى الإجمالين وهذا أمرٌ مهم، بخلاف اللغات الأخرى التي تعتمد على الارتجال.

الارتجال يعني أن تجمع حروفًا تنسق بين حروف حتى تخرج بكلمة تعجبك، فتطلقها على هذا الاكتشاف أو الاقتراع، أو على شركتك أو محلك، أو نحو ذلك.

فالارتجال أن تأتي بكلمة جديدة ليس لها أصل في اللغة، لا يعرفها ولا يعرف معناها إلا من وضعها.

الآخرون لا يعرفون عنها شيئًا لا كثيرًا ولا قليلًا لا معنى إجمالي ولا معنى تفصيليًا، بخلاف اللغات التي تعتمد على الاشتقاق، فنحن إذا أخذنا الكلمة

الجديدة بطريقٍ قياسي عن طريق الاشتقاق يبقى المعنى الإجمالي، وهذا يحفظ المعنى لأصحاب اللغة، فلا يقعون في إحراجٍ كبير، ولا يبتعدون كثيرًا عن لغتهم عندما تكثر هذه الكلمات الجديدة.

وهذا الذي يجعل اللغة قادرة على مواكبة الجديد، فاللغة العربية لم تتغير منذ العصر الجاهلي، وإنما تزيد وتنمو، وتثرى، وتستطيع أن تواكب جميع العصور والحاجات بسبب اضطراد الاشتقاق فيها، ومع ذلك يبقى أهلها مترابطين بها وبهذه الأشياء الجديدة ولا يجدون فيها عنتًا، بخلاف كثيرٍ من اللغات الأخرى، التي لا تعتمد على الاشتقاق فيضطرون إلى كثرة الارتجال.

فكثرة الارتجال تؤدي إلى وجود الكلمات الجديدة التي لا يعرفها أصحاب اللغة مهما كان الإنسان متخصصًا في اللغة، وكثرت هذه الكلمات المرتجلة عليه، سيجهلها، فإذا كانت خمسًا ثم عشرًا ثم مائة ثم ألفًا ثم خمسين ألفًا.

تصور لغة يقولون فيها أكثر من خمسين ألف كلمة مرتجلة جديدة كيف تنكون هذه اللغة؟ وهذا الذي حدث الآن في اللغة الإنجليزية، أكثر اللغات الأوربية والهندية ليس فيها اشتقاق، اشتقاق مضطرد، فلهذا يكثر عندهم الارتجال.

يسمونه عندهم اصطلاحات، يقولون هذا اصطلاح ربما تأتي إلى مترجم كبير في لغة من هذه اللغات تسأله عن معنى كلمة يقول: ما أعرفها، كيف يعني ما تعرفها؟! يقول: لعلها مصطلح، أي لعلها كلمة مرتجلة وضعت ما يعرفها من وضعها، فلابد أن تعود إلى معجم مثلًا أو إلى كتاب جديد يخبرك عن معناها، ما تستطيع أن تعرف معناها من لفظها، ولا قريبًا من معناها، ولا معناها الإجمالي، حتى تعود إلى الاصطلاح الذي وضعه واضعها لهذه الكلمة.

فلهذا بدأت تتغير هذه اللغات، فلهذا يذكر بعض الدارسين أن اللغة

الإنجليزية بعد خمسين سنة من الآن قد تتغير، وتنقلب إلى لغة أخرى، بمعنى أن الناطقين بالإنجليزية بعد خمسين سنة لا يعرفون ما كتب بها قبل خمين سنة، وبالعكس، فالمتكلمون بالإنجليزية الآن بعد خمسين سنة لا يستطيعون أن يدركوا كثيرًا مما كُتِب بها، بسبب هذه الكلمات المرتجلة الكثيرة.

أما اللغة العربية فهي لغة ثرية سواءً بأصولها بالمواد بالجذور أو بالاشتقاق الذي من خلاله تأخذ من هذه الأصول ما تحتاج إليه من كلمات، فاللغة الإنجليزية لا تتعدى أصولها وجذورها خمسة آلاف جذر أو أصل.

بينما اللغة العربية تتجاوز فيها الجذور أكثر من ثلاثين ألفًا بعضها مشهور وبعضها غير مشهور، فإذا كانت عندك مواد كثيرة جدًا أصول وعندك طرق قياسية لأخذ هذه الكلمات، تستطيع أن تأخذ من هذه الكلمات ما تشاء، فلهذا تجد أن القائمين على العربية كانوا ولا يزالون يتمنعون كثيرًا عن استقبال كلمات أعجميةً تدخل إلى إعرابها بغير حاجة لأن في العربية كفاية.

أي تستطيع أن تأخذ من العربية وأن تشتق كلمات تقوم بالحاجة، بخلاف اللغات الأخرى فإنها لا تستغني عن ذلك، تجد كل لغة تأخذ من اللغة الأخرى كلمات كثيرة جدًا، لا من باب الارتباط الحضاري والتأثر فقط، وإنما من باب الحاجة الملحة، يعني ما تستطيع أن تخرج كلمات جديدة، وتواجه عن الحاجة العصرية، بخلاف اللغة العربية فهي قادرة على ذلك ومع ذلك فهي تقبل كلمات أعجمية من اللغة الأخرى وتدخلها بنظامٍ معين، **يسمى نظام التعريب بشروط**:

الشرط الأول: الحاجة، أن يكون هناك حاجة ملحة لهذه الكلمة، ليست كل كلمة تقبل، أو تقبل الكلمات هكذا من دون حاجة، لأن كثرة هذه الكلمات وقبولها ستجعل العربية كغيرها من اللغات الأخرى التي تحتوي على كلمات جديدة لا يعرفها أهلها، وهذا له أثر كبير جدًا.

يعني انظر فقط إلى أثر واحد، إلى أثر مثلًا الكلمات الأعجمية عندما تكثر، تجد الآن كثير من الناس لا يستطيع أن يتعامل مع الأجهزة الجديدة، لأنها تعتمد على كلمات أعجمية كثيرة، لا تستطيع أن تتعامل معها، لكن لو ترجمت هذه الكلمات وهذه البرامج لاستفاد الناس منها أكثر، لأنها بالعربية، ولهذا نقول يجب ألا يُتوسع كثيرًا في قبول هذه الكلمات إلا للحاجة كالمصطلحات العلمية الدقيقة، المصلحات الطبية، المصطلحات الهندسية الدقيقة، في داخل العلوم.

لكن كلمات العامة التي يستعملها عامة الناس، وتنتشر بينهم تكون كحاجة عامة هذه ينبغي أن تترجم أو على الأقل أن تعرب ولا تدخل كما هي، هذه الماحة سريعة عن الاشتقاق وإلا فإن الكلام عن الاشتقاق كلام كثير.

عرفنا أن الحرف الأصلي: هو الذي يبقى في جميع التصرفات، وأن الحرف الزائد هو الذي يسقط في شيء من هذه التصرفات، ولو في تصرفٍ واحد.

يقولون: الذي يبين الحروف الأصلية غالبًا لا دائمًا هو الفعل الماضي، وأيضًا أغلب اللغة العربية ثلاثية الأصول، يعني ربما نقول أكثر من ٨٠٪ بالمئة ما هناك إحصائية دقيقة لكن أكثر من ٨٠٪ من اللغة العربية أصولها ثلاثية.

بعد ذلك هناك كلمات قليلة أصولها رباعية أي الحروف الأصلية فيها أربعة، وبعد ذلك هناك كلمات نادرة أصولها خماسية أي الحروف الأصلية فيها خمسة، وكما عرفنا في الدرس الماضي فإن أقل الأصول ثلاثة، وأكثرها خمسة، أكثر الأصول ثلاثة سواء من الأسماء أو الأفعال، وأكثر الأصول في الأفعال أربعة، وفي الأسماء خمسة.

وأغلب اللغة العربية ثلاثية فلهذا إذا جاءتك الكلمة حاول في البداية أن تعيدها إلى ثلاثة أصول، إذا استطعت أن تفعل فهذا يؤيد أن أغلب اللغة ثلاثي، فإن لم

تستطع يعني بقيت أربعة حروف لا تسقط، فنقول إنها أصلية، فإن بقيت خمسة حروف لا تسقط، فنقول إنها خماسية.

والمراد بالسقوط: نقول أي حرف يسقط من تصرف من تصرفات الكلمة فهو حرفٌ زائد، لكن ما المراد بالسقوط؟ المراد بالسقوط هنا السقوط لغير علةٍ تصريفية أو إعرابية، يعني الذي يسقط لأنه لا حاجة إليه في صيغة الكلمة أو بنية الكلمة.

لكن الحرف الذي هو من صيغة الكلمة في بنية الكلمة حرف موجود في الكلمة لكن سقط بسبب من الأسباب إما بسبب تصريفي أو بسبب إعرابي، فإن الحرف الموجود ولكن سقط لسبب تصريفي أو إعرابي في حكم الموجود لأنه موجود، وإنما الكلام على الحرف الذي ليس موجودًا أصلًا، فإذا قلنا مثلًا كتب هل فيها ألف؟ ما فيها ألف ثم سقطت، كتب ما فيها ألف أصلًا، فإذا قلنا كاتب الألف زائدة الألف هنا زائدة.

لكن لو قلنا مثلًا (دعا يدعو) الفعل: يدعو مختوم بالواو، أخر حرف آخر من حروفه الواو، فإذا جزمت بـ (لم) ماذا تقول؟ لم يدع، مجزوم وعلامة جزمه حذف الواو، هل نقول إن الواو حرف زائد لأنه سقط؟ نقول لا لأن الواو حرف موجود، لولا الجازم لكان موجودًا يدعو، وإنما حُذِف لعلة إعرابية، وكذلك الواو في وعد، وعد فاء الكلمة أي الحرف الأصلي الأول واو، (وعد)؛ فإذا أتيت بالمضارع من وعد تقول: يعدُ الياء حرف مضارعة زائد.

غير موجود في وعد، والعين والدال موجودان في وعد، وأين الواو في وعد؟ سقطت في يعد، لكن لم تسقط لأنها معدومة أصلًا غير موجودة، بنية الكلمة صيغة الكلمة غير محتاجة إليها، هي موجودة في الكلمة في صيغة الكلمة، وإنما سقطت لعلة تصريفية، قالوا: لأنها وقعت بين فتحٍ وكسر، فالأصل يوعد، كما لو قلت مثلًا

ضرب مضارعه يضرب، يفعل، كذلك وعد يقول: يفعل، يوعد، إذًا فالحرف موجود في صيغة الكلمة.

لكن سقط لعلة تصريفية، لأن الواو إذا وقعت بين فتحٍ وكسر تُحذف، يقولون وقعت بين عدوتيها.

كذلك وفى ويفي... إلى آخره، فالمراد بالسقوط أي أن الحرف غير موجود في صيغة الكلمة، صيغة الكلمة بنية الكلمة لا يحتاج إلى هذا الحرف، الحرف معدوم غير موجود، لكن إذا كان الحرف موجودًا في صيغة الكلمة المضارع على يفعل، ما يأتي المضارع على يفل أو على يعل، مضارع يفعِل أو يفعَل أو يفعُل.

ثم سقط منه حرف هو حرف موجود لكنه سقط لعلةٍ تصريفية، فهذا السقوط لا يدل على أن الحرف زائد، بل هو أصلي وسقط لسبب من الأسباب.

طالب: (@٤٠:٢٨).

الشيخ: الوزن هنا على الأصل وهو يفعِل يوعد.

وكذلك لو قلنا مثلًا قال، هذتا ثلاثي، يقول، ثم يأتي الأمر من قال يقول على قل؛ حرفان، إذًا لابد أن هناك حرفًا سقط، لأن الأصول لا تقل عن ثلاثة، فالواو سقطت في قل لعلة تصريفية، وهو اجتماع الساكنين، لأنها ساكنة واللام سكنت للأمر، فالتقى ساكنان فُحذف الساكن الأول فقلوا: قل، فسقوط الواو هنا لا يدل على أنه زائد في يقول، نقول الواو زائدة في يقول لأنها سقطت في قل، نقول لا السقوط هنا ليس سقوطًا من بنية الكلمة، وإنما سقوط بسبب تصريفه وهو التقاء الساكنين.

طالب: (@٠٠:٣٠).

الشيخ: سيأتي الكلام على الميزان، الميزان سيأتي له كلام تفصيلي بعد قليل.

ثم بيَّن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ كيفية وزن الكلمات، فقال:

بِضِمْنِ فِعْلِ قَابِلِ الأُصُولَ فِي ... وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي
وَضَاعِفِ الَّلام إِذَا أَصْلٌ بَقِي ... كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ
وَإِنْ يَكُ الْزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ ... فَاجْعَلْ له فِي الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ

تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ما يسمى بالميزان الصرفي ويسميه بعضهم التمثيل.

الميزان الصرفي: الميزان الصرفي هو كلمةٌ تتكون من الفاء والعين واللام على صورة الموزون، اتفقا أهل التصريف منذ بدأ هذا العلم على أن الوزن يكون بالفاء والعين واللام، ولم يقع بينهم في ذلك خلاف، فيأتون بالفاء والعين واللام، ويجعلونها على صورة الموزون، يعني من حيث الحركات والسكنات، ومن حيث التقديم والتأخير.

فالميزان الصرفي كأنه صورة للكلمة، تأتي بالكلمة التي تقبل التصريف وتأخذ لها صورة، هذا الميزان الصرفي لأنه صورةٌ للكلمة لأنه معيار لفظي يتكون من الفاء والعين واللام على صورة الموزون فهو يوح أشياء كثيرة في الكلمة، الميزان الصرفي يبين الحروف الأصلية من الزائدة، ويبين هل حدث في هذه الحروف تقديمٌ وتأخير تقدم بعضها على بعض.

هل حُذِف حرف من الحروف الأصلية لعلةٍ تصريفية أو إعرابية، وغير ذلك، فوائده كثيرة لأنه صورة، ومهما دققنا في الصورة ستجد فوائد كثيرة جدًا إذًا فالخلاصة أن الميزان الصرفي هو معيار لفظي يتكون من الفاء والعين واللام على صورة الموزون.

والميزان الصرفي يعتمد على التمييز بين الحروف الأصلية والزائدة، لابد أن تميز بين الحروف الأصلية والحروف الزائدة، لأن الحروف الأصلية لها طريقة

وزن، والحروف الزائدة لها طريقة وزن تختلف، وقد عرفنا قبل قليل كيف نميز بين الحروف الأصلية والحروف الزائدة وسيأتي تفصيلٌ لذكر مواضع الحروف الزائدة في آخر هذا الباب إلا أن الفرق العام هو ما ذكرناه قبل قليل من أن:

الحروف الأصلية: ما تبقى في جميع التصرفات.

والحروف الزائدة: ما يسقط في تصرف من هذه التصرفات.

فلهذا يا إخوان لو قلنا مثلًا الياء في عظيمة زائد أم أصلي؟ زائد، لسقوطه من عَظُم، لكن الياء في مضيق زائد أم أصلي؟ نأتي بالمضارع ضاق يضيق، فالياء أصل، الياء هي الألف في ضاق، الأصل ياء ثم انقلبت إلى ألف في الماضي ضاق.

وسنذكر ذلك –إن شاء الله- بعد قليل، إذًا فالياء في مضيق أصل أم زائد؟ أصل، فلهذا يختلف الحكم، فيقولون مثلًا عظيمة تُجمع على فعائل بالهمز عظائم، وأما مضيق فلأن الياء أصل تبقى، فتجمع على مضايق، من ضاق يضيق فالياء أصل.

كذلك لو قلنا مثلًا صحيفة: الياء زائدة لأن هي من الصحف فتسقط الياء فتجمع على صحائف، لكن لو قلنا مكيدة، من كاد يكيد، إذًا فالياء أصل نقول مكايد، كذلك مثلًا كلمة شيخ الياء أصل أم زائد؟ أصل فلهذا قالت العرب مشايخ بالياء ولا يقال مشائخ.

إذًا فلابد من التفريق بين الحرف الأصلي والحرف الزائد، لو قلنا مثلًا انكسر، النون زائدة أم أصلية؟ زائدة لأنك تقول: كسر، إذًا فنقول: انكسر انفعل، لكن لو قلنا انتصر النون أصلية أو زائدة؟ أصلية لأنك تقول: نصر فالنون أصل، والتاء في انتصر هي الزائدة افتعل.

وهكذا لابد من التفريق بين الحروف الأصلية والحروف الزائدة، فإذا فرقنا

بين الحروف الأصلية والحروف الزائدة فنبدأ بالكلام على وزن الحروف الأصلية، الحروف الأصلية كيف توزن؟ عرفنا من قبل في الدرس الماضي أن الحروف الأصلية إما أن تكون ثلاثة وهذا الأغلب وقد تكون أربعة وهذا قليل، وقد تكون خمسة وهذا نادر.

فالحرف الأصلي الأول يقابل بالفاء، والحرف الأصلي الثاني يقابل بالعين، والحرف الأصلي الثالث والرابع والخامس يقابل بلامات، كلها على صورة الموزون أي من حيث الحركات والسكنات.

وإذا قلت كتب تقول في الميزان فَعَلَ، فالكاف هو الحرف الأصلي الأول يُقابل بالفاء فلهذا يسمونه فاء الكلمة، والتاء في كتب يُقابل بالعين، لأنه الحرف الأصلي الثاني ولهذا يسمونه عين الكلمة، والباء في كتب يقابل باللام فلهذا يسمونه لام الكلمة، وهذه المصطلحات تمر كثيرًا بكم في كتب اللغة وغيرها.

يقولون عين الكلمة كذا، فاء الكلمة كذا، لام الكلمة كذا.

يعنون بالفاء الحرف الأصلي الأول، ليس الحرف الأول مطلقًا لا الحرف الأصل الأول، وعين الكلمة يريدون الحرف الأصلي الثاني، قلت لطالبٍ مرة ما عين الكلمة؟ قال ما أعرف للكلمة عينًا ولا أذنًا!

فالحروف الأصلية توزن بالفاء والعين واللام، **أما الحرف الأصلي الثالث:** فإنه يقابل باللام اتفاقًا.

وأما الحرف الأصلي الرابع والخامس: فإنهما يقابلان بماذا؟ بلامين آخرين هذا مذهب الجمهور وعليه العمل، وخالف في ذلك الكوفيون، فوزنوهما بلفظهما في الميزان، وهذه وهذا الخلاف من خلافاتهم الضعيفة التي لا تكاد تذكر في كتب الصرف.

إذا قلنا مثلًا جعفر هذا اسمٌ رباعي ومعناه النهر الصغير، وبه سميَّ الإنسان جعفرًا دلالة على الكرم، فوزنه عند الجمهور فعلل، جعفرٌ فعللٌ، وعند الكوفيين، ستقول: فعلرٌ وهكذا في غيره.

دعونا نأخذ بعض الأمثلة:

قلنا إن أغلب اللغة ثلاثي فسنبدأ بالكلمات الثلاثية:

جبل: فعل، طبعًا الوزن الكتابي سهل، لو أردت أن تزن كتابةً تزن الأول بالفاء والثاني بالعين والثالث باللام علة نفس الحركات، لكن الطالب ينبغي أن يتعلم الوزن الكتابي واللفظي والوزن اللفظي أهم، خاصة أنه بحاجة ماسة لكثرة الوزن، لأن كل كلمة لابد أن يزنها، والوزن مع كثرة الاستعمال والتمرين يكاد ينقلب عند الطالب إلى شيءٍ كأنه فطرة لابد بسرعة، وتبقى بعض الكلمات المشكلة التي تحتاج إلى انتباه لابد من التذكير ببعض قواعدها بعد قليل.

فلهذا احرصوا كثيرًا على كثرة الوزن اللفظي، والوزن اللفظي يعني يفيد في أن ترفع الصوت وأن تبين حروف وحركات الحروف، فإذا كان في الكلمة سكون، فإن الوقف على السكون يوضح الوزن أكثر، وسنشير إلى ذلك في أثناء الوزن.

فإذا قلت جبل: فوزنه فعل، وجبل اسم وتعرفون أن الاسم إذا وقفت عليه تسكنه وإذا وصلت تعربه بإعرابه رفعًا أو نصبًا أو جرًا.

وإذا قلت جبل تقول: فعل.

فلو قلت جبلٌ: فعلٌ.

جبلًا: فعلًا.

جبلٍ: فعلٍ.

وقد سبق في أول الدرس الماضي عندما تكلمنا عن التصريف وتعريف التصريف والصرف أننا قلنا أن الصرف يدرس ويهتم ويبحث في بنية الكلمة في صيغة الكلمة، والنحو يبحث في آخر الكلمة إعرابًا وبناءً، هذه الكلمة معربة أم مبنية؟ إن كانت مبنية مبنية على ماذا؟ وإن كانت معربة ما إعرابها؟

وهذا يتعلق بالأخر، فهذا جبل نقول فعل، وأما جبلٌ وجبلًا وجبلٍ، فهذا نحو.

فإذا قلنا كبد: فَعِل.

كبدٌ: فعِلٌ.

ولو أردت أن توضح الحروف يمكن تتمهل في النطق كَبِد ليتضح أنها فتح وكسر، كَبِد فَعِل، وهكذا.

سَيْفٌ: هذه فيها سكون تقول شيفٌ فَعْلٌ فإذا وقفنا سيف فعل.

رُمحٌ: فُعلٌ، رمح فعل.

من يزن هندًا: نبحث عن (٤٦:٤٣) هندٌ: فِعلٌ، هند فعل.

عَضُد: فتح فضم فَعُل، عَضُد، عضدٌ فعلٌ.

لو قلنا دوئل: هذه دابة صغيرة تسمى دوئل وبها سمي القبيلة قبيلة أبي الأسود الدوئلي، دوئِل: فُعِل، دوئِلٌ فُعِلٌ.

لو قلنا عمر، من يزن عمر؟ عُمَر: فُعَل، عمرُ: فعلُ.

من يزن إبل؟ انتبهوا إِبِل بكسرتين: إِبِل فِعِلٌ، إبلٌ فعلٌ.

عِبَر: فِعَل، عِبرٌ فِعلٌ.

جمع: فَعلَ.

فهم: فعل.

كَرُم: فَعُل.

كُتِب: فُعِل.

هذه كلها كلمات ثلاثية، أسماءً وأفعالًا.

انتهينا من ذكر بعض الأمثلة على وزن لكلمات الثلاثية أسماءً وأفعالًا، ونأخذ شيئًا من الأمثلة على وزن الكلمات الرباعية أسماءً وأفعالًا.

فمن ذلك جعفر لو تأملت في الكلمة ستجد أحرفها لا تسقط، لا في جمعٍ ولا تثنية، وليس لها فعل، فهي رباعية الأصول ووزنها جعفر، فعلل، جعفرٌ فعللٌ، فإذ قلت بلبل: فعلل.

وإذا قلت: زبرج: فِعلِل، والزبرج اسمٌ للزينة كل ما يتزين به، ما يوضع مثلًا في البيوت أو في السيارة أو نحو ذلك.

ما يسميه لناس اليوم؟ بعضهم يسميه زبرجة أو نحو ذلك هو الزبرجة.

طالب: (@٠٦:٠٠:٥).

الشيخ: عسجد كذلك فعلل، ودِرهم: فِعلل.

فإذا قلت قِطمر، وهو مثل الصندوق أو الدولاب في البيت تُحفظ فيه الأشياء من ثياب أو كتب أو نحو ذلك.

قِمطر بكسرٍ ففتح فسكون: فِعل، قمطرٌ فعلٌّ.

قمطرٌ فِعلٌّ، نتأمل في هذه الكلمة هي لامين، لام ثم تنوين.

قِمطر، لام مشددة والمشدد عبارة عن سكون ولام أخرى مضمومة ومنونة،

فعلٌّ.

نتأمل فيها قِمطر القاف مكسورة تقابل بفاء مكسورة، فِـ والميم مفتوحة مـَ تقابل بعين مفتوحة، فِعَـ والطاء في قِمطر ساكنة ستقابل بلامٍ ثالثة ساكنة، فِعل والراء في قمطر هذا حرف الإعراب إن وقفنا عليه سكنا، وإن وصلنا أعربنا، قِمطرٌ أو قِمطرًا أو قِمطرٍ.

فإذا قلنا قِمطرٌ صار عليه ضمة وتنوين، الراء تقابل بماذا؟ بلامٍ أخرى، فِعلٌ نلحظ في الميزان أنه اجتمعت لامان، ومن أحكام الإملاء المعروفة أنه إذا اجتمع مثلان أي حرفان من جنسٍ واحد أولهما ساكن، مثل: شدَّ أو عدَّ أو فرَّ؛ إذا اجتمع حرفان من جنس أولهما ساكن كيف يكتبان إملائيًا، حرفًا واحدًا مشددًا هما حرفان في الحقيقة، والنطق فرر، مدد، حرفان لكن إملائيًا يكتبان حرفًا واحدًا مشددًا، هذه القاعدة الإملائية.

فعلى ذلك كيف سنكتب وزن قِمطرٌ فِعلٌ، سنكتبه بفاء مكسورة وعين مفتوحة ولام أو لامين؟ لامٍ واحدة مشددة وفوق الشدة ضمة وتنوين المرموز لها بضمتين، إذًا فاللامان هنا يكتبان لامًا واحدة مشددة، هذا إملائيًا أما النطق واحدًا.

كتبتها لامين أو كتبتها لامًا مشددة أو النطق واحد فِعلٌّ لكن تنبه إلى الحكم الإملائي، فإذا قلنا بعثر، وهذا فعل ننظر فيه هل حروفه أصلية أم فيه حرف زائد؟ بعثر الأوراق؟ هل الأصل في بعثر (بعث) هل (بعث) تتفق في المعنى لو بالمعنى الإجمالي في (بعثر) لا.

بعثر هل (عثر) نقول أصلها (عثر) ثم الباء زائدة؟ لا هذا معنى وهذا معنى آخر لا يتفقان ولا في المعنى الإجمال، إذًا (بعث) فعل، و(عثر) فعل، و(بعثر) فعل آخر.

أو (بَعر) أو (بثر) كل هذه أفعال أو كلمات مختلفة، لأنها لا تتفق في المعنى، يعني ليس أي فعل تجده مستعملًا تقول هذا أصل هذا حتى يتفقان في المعنى الجمالي على الأقل، فعرفنا أن حروف بعثر كلها أصلية رباعي مجرد فما وزن (بعثر)؟ فعلل، وكذلك (دحرج) فعلل، و(طمأن) فعلل، و(زلزل) فعلل، وسيأتي الكلام في (زلزل) عندما نشرح أبيات ابن مالك.

فهذه أمثلةٌ على الرباعي المجرد، ننتقل بعد ذلك إلى الخماسي المجرد، وقلنا من قبل إن الخماسي المجرد كثير أم قليل أم نادر؟ نادر، ولأنه نادر سنضطر إلى استعمال بعض الكلمات الغريبة لأنها أفضل الموجود، وإلا غريبة لا تستعمل، يعني من المهجور لكن لحاجتنا إليه الآن فقد نذكر أمثلة على الخماسي وهو نادر نذكرها لنحيط بجميع أوزانه من الأسماء الخماسية المجردة (سفرجل).

وهو من المأكولات أو فرزدق وهي عجينة الخبز، فإذا قلنا (سفرجل) فتحتين وسكون، سفرجل الوزن سفرجل فعلل، سفرجلٌ فعللٌ.

سفرجلٌ فتحة فتحة فسكون فتحة فلام الإعراب سفرجلٌ، كيف توزن؟ السين تقابل بفاءٍ مفتوحة، والفاء تقابل بعين مفتوحة، (فَعَ) والراء في (سفر) تقابل بلامٍ أولى ساكنة، إذًا (فَعَلْ) والجيم في (سَفَرْجَ) تقابل بلام ثانية مفتوحة: (فَعَلْلَ) ولام سفرجل تقابل بلام ثالثة: فَعَلْلل، سفرجل فعلل.

من الناحية الإملائية ننتبه إلى ما نبهنا إليه منذ قليل هل اجتمعت عندنا لامان أولاهما ساكنة لأن سيجتمع عندنا حينئذٍ حرفان من جنس، أولهما ساكن، (سَفَرجل) فعلل، اجتمعت لامان أولهما ساكنة، اللام الأولى والثانية؟ أو الثانية والثالثة؟ الأولى والثانية.

إذًا كيف نكتب الميزان؟ نكتب فاء مفتوحة، وعين مفتوحة، ثم نكتب لامًا

مشددة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة: سَفَرْجَ، تشعر بحركتها بعد السكون إذًا مفتوحة فعل، ثم لام أخيرة فعللٌ.

فإذا قلت جحمرش وهي المرأة الكبيرة التي ترهل لحمها، وقلنا هذه من الكلمات الغريبة لكنها أفضل الموجود على هذا الميزان جحمرش فَعَلِل، جحمرشٌ فَعَلِلٌ.

أيضًا من الكلمات الخماسية قرطعبٌ يقولون ليس معه ولا قرطعبة، يعني شيء، يعني ليس معه ولا شيء قليل، قِرطَعبٌ فِعلَلٌ، وتنبه من الكتابة الإملائية.

ومن الكلمات الخماسية قزعمل وهي بمعنى الشيء القليل أيضًا، قُزعمِل، يقول: ليس معه ولا قزعملة، يعني ليس معه ولا شيء قليل، قُزعمِل الوزن قُزعمِل فُعلِل، قزعمِلٌ فعلِلٌ.

فهذا وزنًا للأحرف الأصلية، ستأتي النون سيأتي أنها زائدة عندما نتكلم بعد قليل على زيادة النون، نقول من مواضعها أن تقع ثالثة قبلها حرفان، وبعدها حرفان فتكون زائدة.

الخلاصة في كيفية وزن الحروف الأصلية: أن الأول يقابل بفاء والثاني يقابل بين، والثالث والرابع والخامس تقابل بلامات كلها على صورة الموزون من حيث الحركات والسكنات.

وذكرنا ما تيسر من أمثلة على الثلاثي والرباعي والخماسي، هذه كيفية وزن الحروف الأصلية، وبقيَّ الكلام على كيفية وزن الحروف الزائدة أو يقال المزيدة، وميزنا قبل قليل بين الحروف الأصلية والحروف الزائدة.

الحرف الزائد كيف يُوزن؟ كيف نزن الحرف الزائد، ابن مالك ماذا قال في الألفية؟ نتذكر **ماذا قال:**

بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُولَ فِي ... وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي
وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ ... فَاجْعَلْ له فِي الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ

يشير ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الحرف الزائد نوعان، الحروف الزائدة نوعان:

النوع الأول: الحرف الزائد: الناشئ من تكرار حرفٍ أصلي.

العربي كيف يزيد حروفًا زائدة على الحروف الأصلية؟ كيف يُدخلها؟ كيف يُنشئِها؟

بإحدى طريقتين:

الطريقة الأولى: أن يأتي إلى حرفٍ أصلي الفاء أو العين أو اللام، فيكرره، يُضعفه، يشدده.

مثال ذلك: لو قلت علم، هذا ثلاثي على وزن فَعِل، ثم يأتي العربي إلى اللام وهي عين الكلمة فيكرره بالتشديد، فيقول: علَّم، فصار على أربعة أحرف، ثلاثي لكن زِيد فيه حرف، هذا الحرف كيف زيد؟ زيد بتكرير حرفٍ أصلي.

ما الحرف الزائد في (علَّم)؟ اللام الأولى أو الثانية؟ خلاف قوي بين أهل التصريف، فلهذا يقال إحدى اللامين زائدة الأولى أو الثانية على خلاف.

وكذلك لو قيل فهم، ثم فَهَّم، وقَدِم وقدَّم، إلى آخره، فهذه الزيادة الناشئة من ترار حرف أصلي كيف توزن؟ تجعل له في الوزن ما للأصل يعني تكرر ما يقابلها في الميزان، عَلِم على وزن فَعِل، اللام تقابل العين.

عندما كررنا اللام: عَلَّم نكرر العين فَعَّل، فما وزن علَّم؟ فعَّل وليس فعلل، نأتي بنفس اللام بلفظها، أو نقول فهَّم على وزن فعلَّ وليس على وزن فعهل، نأتي بالهاء التي زيدت، وإنما نكرر ما يقابله في الميزان.

فهذه هي الطريقة الأولى للزيادة أن تكون الزيادة بتكرير حرفٍ أصلي.

ما وزن كثَّر؟ فعَّل، رَكِع؟ فَعل، راكع: فاعل، اجمع راكع؟ رُكَّع الزيادة هنا نشأت من تكرار حرف أصلي، من تكرار العين، ما وزن رُكّع؟ فُعَّل.

من الكلمات القرآنية عُتلٌ، العين مضمومة والتاء مضمومة واللام مشددة عن حرفين، الزيادة هنا نشأت من تكرار حرف أصلي من تكرار اللام، ليس من تكرار العين كالأمثلة السابقة، فما وزن عُتلٌ؟ فُعُلٌ.

قالت العرب خِدَّبٌ التكرار هنا أو الزيادة حدثت من تكرير اللام، ما وزن خِدَّبٌ؟ فِعِّلٌ، وقالوا: بلِّزٌ؛ وهي أيضًا من صفات المرأة الكبير، الزيادة حدثت من تكرار اللام، ما وزن بِلِّزٌ؟ فِعِّلٌ.

وقال العرب رجلٌ صمحمحٌ، قيل هو الطويل، وهو الطويل المعتدل، بعض الناس طويل لكن مائل، الطويل المعتدل المنتصب كرجلٌ صمحمح، صمحمح الصاد فالميم فالحاء، فميم أخرى مكررة من الميم السابقة، وحاء أخرى مكررة من الحاء السابقة.

الميم الثانية مكررة من الميم الأولى، والميم الأولى فاء أم عين أم لام؟ عين، والحاء الثانية صمحمحٌ مكررة من الحاء الأولى، والحاء الأولى فاءٌ أم عينٌ أم لام؟ لام.

كيف نزن صمحمح؟ (صمح) فعل، الميم الثانية نكرر العين والحاء الثنية نكرر اللام، فوزن صمحمح فعلعل.

آخر كلمة مرمريس، نعلها الآن أو بعد الصلاة، مرمريس هو الأمر الممروس لو مارست شيئًا بعضه على بعض يقول صار مرمريسًا والعامة تقول الآن متاريس كأنها مأخوذة من هذه الكلمة مرمريس، نتأمل فيها ونناقشها بعد الصلاة.

نكمل بعد الصلاة

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، ونكمل ما كنا بدأنه قبل الصلاة من الكلام على كيفية الوزن.

وقلنا إن الذي يتحكم في كيفية الوزن الأمر الذي يعتمد عليه الوزن هو التمييز والتفريق بين الحروف الأصلية، والحروف الزائدة، فلكلٍ منهم طريقة وزن، ثم تكلمنا على كيفية وزن الحروف الأصلية وأن الأول يقابل بالفاء والثاني بالعين، والثالث والرابع والخامس: يقابل بلامات وكلها على صورة الموزون، ثم تكلمنا بعد ذبلك على كيفية وزن الحروف الزائدة، **وقلنا إن الحروف الزائدة نوعان:**

النوع الأول: الحرف الزائد الناشئ من تكرار حرفٍ أصلي.

مثلنا لذلك بـ عَلم وعلّم وفَهِم وفهّم، ثم ذكرنا شيئًا من الأمثلة على ذلك تبين منها أن الأصل الذي يكرر قد كون العين وهذا هو الأكثر كما في عَلِم وعلَّم، وقد يكون اللام كما في عُتُل وهذا قليل، وقد يكون الفاء، وهذا هو الأقل، ولم نضرب مثالًا عليه.

وتوقف الكلام عند وزن كلمة مرمريس، وقلنا المرمريس هو الأمر الذي

مُرس بعضه ببعض واضح أن الحروف الأصلية في قوله مرمريس هي الميم والراء والسين من مرس، إذًا ما سوى الميم والراء والسين هي حروف زائدة.

فإذا قلنا مرمريس، لميم الأولى أصلية تقابل بالفاء، والراء الأولى أصلية وهي عين الكلمة تقابل بالعين، (مر) (فع) والميم الأخرى في (مرمَ) هذه مكررة، مكررة من الفاء أم من العين، من الفاء إذًا نكرر الفاء مفتوحةً فنقول (فعف)، والراء الأخرى المكسورة مكررة من العين فتكرر العين، (فعفعِ)، والياء في مرمريس حرف زائد ولكنها لم تنشأ من تكرار حرف أصلي فتوضع بلفظها في الميزان.

والسين هي لام الكلمة فتقابل باللام، فيكون موزن مرمريس فعفعيل، مرمريسٌ فعفعيلٌ، إذًا فالحرف الزائد الناشئ من تكرير حرفٍ أصلي يكرر ما يقابله في الميزان.

النوع الثاني: من أنواع الحرف الزائد، هو الحرف الزائد لا من تكرير حرفٍ أصلي، وإنما حرفٌ تزيده العرب على الكلمة، وغالبًا تكون هذه الزيادة لمعنى، ودائمًا تكون هذه الزيادة لتغيير الصيغة من صيغة إلى صيغة أخرى، هناك حروف عمدت العرب إليها فزادتها في الكلمة.

لتدل على معنى جديد، هذه الحروف التي تزيدها العرب لا من تكرير حرفٍ أصلي تتبعها العلماء، تتبعوها فوجدوا أنها عشرة، ثم جمعوها في عبارات كثيرة أشهر هذه العبارات هي سألتمونيها عشرة أحرف السين والهمزة، واللام والتاء والميم والواو والنون والياء والهاء والألف، ولا يخفى عليكم أن الألف غير الهمزة.

المراد بالألف الألف المدية وهي لا تكون في أول الكلمة، وأما الهمزة فهي حرفٌ صحيح، تقبل جميع الحركات الفتحة والضمة والكسرة وتقبل السكون،

بخلاف الألف المدية فإنها لا تقبل شيئًا من الحركات، فلهذا نقول التي في (سعى) ألف، والتي في (كتاب) ألف، والتي في (أكل أو سأل أو خطأ) همزة، والتي في أول: (أذهب) همزة، لأن الألف لا تكون في أول الكلمة وإنما هذه همزة وصل.

حروف: (سألتمونيها) تسمى حروف الزيادة، والمراد الزيادة الناشئة من...، التي نشأت من غير تكرير حرف أصلي، فكيف توزن حروف الزيادة هذه (سألتمونيها) هذه التي قال فيها ابن مالك، بلفظه اكتفي، يعني يوضع بلفظه في الميزان.

فإذا كانت كتب على فعل فإن كاتب على فاعل، وضعنا الألف الزائدة في كاتب بلفظها في الميزان فاعل، ومكتوب على مفعول، قابلنا الأصول بالفاء والعين واللام، ثم وضعنا الميم بلفظها في الميزان، ووضعنا الواو بلفظه في الميزان، لأنهما من حروف (سألتمونيها) وهكذا.

ونأخذ أمثلةً على أحرف الزيادة (سألتمونيها).

ولو أخذنا مثلًا: الإكرام؟ الحروف الأصلية في الإكرام هي الكاف والراء ولميم تقول: كَرُم، إذًا ما سوى هذه الأحرف زائدة، فإذا قلت أكرم، فالوزن أفعل، ويكرم يُفعِل، ومكرِم مُفعِل، ومُكرَم مُفعَل، وإكرام إفعال، وكريم فعيل وهكذا.

لو أخذنا مثلًا القتل؟ الأصول القاف والتاء واللام قتل، فإذا قلت قاتل فاعل، ومقاتِل مفاعِل، ومقاتَل مفاعَل، وقِتال فِعال، ومقاتلة مفاعلة وهكذا.

لو أخذنا مثلًا خرج؟ الأصول الخاء والراء والجيم، خَرَج، فأخرج أفعل، وخَرَّج فعَّل هذه من الزيادة الأولى، تخرج تفعل؛ فيها زيادتان التاء من حروف سألتمونيها، والراء الزائدة في تخرج هذه من تكرير حرف أصلي، تخرج، لو قلنا استخرج: استفعل، لو قلنا تخارج تفاعل، وهكذا ما يؤخذ منها من مشتقات.

انكسر؟ انفعل، وانتصر؟ انتصر النون أصلية من نصر، والتاء زائدة، إذًا انتصر افتعل، مُنكسِر منفعل، ومنتصر مفتعل، انكسار انفعال، وانتصار افتعال وهكذا في بقية المشتقات.

عطشان: فعلان، وأحمر: أفعل، وشريف: فعيل، ومشروب: مفعول، وهكذا.

والحروف الزائدة كثيرة جدًا أقصد أمثلتها، أمثلتها كثيرةٌ جدًا، وزيادتها ليست على حدٍ سواء، هذه حروف الزيادة (سألتمونيها) ليست على حد سواء، فأكثرها في الزيادة أكثر ما يزاد منها حروف العلة، حروف العلة الألف والواو والياء هي لأكثر في الزيادة.

فالألف كما في وزن فاعل كل ما كان على وزن فاعل، فالألف فيه زائدة، وزيادة الياء كالياء في صيغة فعيل كريم وشريف وكبير، وكالياء في أول المضارع يكتب ويذهب، زائدة.

والواو: كالواو في صيغة فعول، مثل شكور، وصبور، وعجوز، والواو في صيغة مفعول، مثل مشروب ومضروب.

بعد حروف العلة في الزيادة تأتي الهمزة، فلهذا كثيرًا ما تقترن الهمزة بحروف العلة، كالهمزة في المضارع في أذهب وأجلس، والهزة في أفعل للتفضيل: أكبر وأصغر، والهمزة في أفعل التعجب ما أحسنه وأجمله، بعد ذلك تأتي الميم والنون، فالنون كالنون في المضارع نذهب ونجلس، والميم كما في اسم الفاعل من غير الثلاثي كمُكرِم، والميم في اسم المفعول من غير الثلاثي: كمُكرَم، وكالميم في اسم المفعول من الثلاثي: كمشروب ومضروب، وكالميم في اسم الزمان واسم المكان: كمكتب مضرب، وكالميم في المصدر الميمي وهكذا.

ذكرنا الآن حروف العلة الثلاثة: الهمزة، فالميم فالنون، ماذا بقيَّ من حروف

العلة؟ حرف الزياة التاء بعد ذلك تأتي التاء.

كالتاء في المضارع، سواء للمخاطب تذهب، أو للمؤنث هندٌ تذهب، وكتاء التأنيث كما في قائم وقائمة، وجالس وجالسة، وتبقى من حروف الزيادة اللام والهاء والسين أكثرها السين، السين تأتي في الاستفعال، ومشتقاته، مثل استخرج ويستخرج واستخراج.

الهاء واللام زيادتهما قليلة أو نادرة أو مختلفٌ فيها، سيأتي التعليق عليها عندما يذكرها ابن مالك حرفًا حرفًا -إن شاء الله تعالى- لكن نريد أن نختم الكلام على كيفية الوزن قبل أن نعود إلى شرح أبيات ابن مالك نختم الكلام على كيفية الوزن، بعد أن نلخص ما سبق.

فنقول: إن الحروف الأصلية تقابل بالفاء والعين واللام على صورة الموزون وأما الحروف الزائدة فعلى نوعيها، ما كان ناشئًا من تكرير حرفٍ أصلي فيكرر ما يقابله في الميزان، وما كان من حروف (سألتمونيها) يوضع بلفظه في الميزان.

هناك ملحوظات تتعلق بالميزان الصرفي بعد ذلك، **من هذه الملحوظات: أن كل ما يتصل بالكلمة الموزونة مما لا يوزن يُوضع بلفظه في الميزان.**

بيان ذلك: أننا ذكرنا في الدرس الماضي أن موضوع الصرف الكلمات التي تقبل التصريف الأسماء العربية المعربة والأفعال المتصرفة، ما سوى ذلك لا يقبل التصريف كالحروف، وكالأسماء المبنية كالضمائر ما تقبل التصريف وهكذا.

فإذا اتصل بالكلمة ما لا يقبل التصريف، لو قلت ما وزن ذهب؟ تقول: فعل، ذهبوا؟ اتصلت به واو الجماعة، واو الجماعة ضمير اسم مبني ما يقبل البناء ما يقبل التصريف، لكن إذا اتصل بالكلمة الموزونة يوضع بلفظه في الميزان، فنقول وزن ذهبوا: فعلوا.

ويذهبون: يفعلون، واذهبوا: افعلوا وهكذا في (أل) التعريفية وهي حرف، أو في نون التوكيد.

أو في تاء التأنيث، ونحو ذلك، من الأمثلة على ذلك، ما وزن فهم؟ فعل، والفهم الفعل، سألت؟ فعلت، ورجل فعل، ورجلان فعلان، مع أن حرفا التثنية ما يوزنان وحدهما وإنما اتصل بالموزون فذكرا بلفظهما في الميزان، وحاضرة فاعلة، ويذهب يفعل، لتذهب لتفعل، ليذهبن ليفعلن، وضاحكاتٌ فاعلات.

بيت فعل، وبيتنا فعلنا، لو قلت مثلًا نجد فعل، ونجديٌ فعليٌ، وبحرٌ فعلٌ، وبحرياتٌ فعليات، وهكذا.

ومن الملحوظات أيضًا: أنه إذا حُذِف من الكلمة الموزونة حرفٌ أصليٌ أو حرفان أصليان فإنه يُحذف من الميزان ما يقابلهما، إذا حذفت من الكلمة الموزونة حرف أصلين وعرفنا أن الحذف لعلة تصريفية أو إعرابية، فإنك تحذف من الميزان ما يقبلهما لن الميزان كما عرفنا صورةٌ للموزون، من الأمثلة على ذلك أخذ على وزن فعل.

والأمر من أخذ يأخذ خذ، بحذف الهمزة التي هي في أخذ تقابل الفاء يعني فاء الكلمة الحرف الأصلي الأول، فنقول في وزن خذ عُل، فأنت عندما تقول خُذ على وزن عُل أفهم أن الحرف الأصلي الأول محذوف، فهذا معنى أن الميزان صورة للموزون، وكذلك أكل فعل، وكُل عُل، المحذوف الهمزة الفاء.

وكذلك وقف فعل، فإذا أتيت بالمضارع تقول: يقف فحذفت الواو التي هي وقف فاء الكلمة إذًا تحذ الكلمة من يقف، فوزن يقف يعل، والأمر من وقف يقف قف على وزن عل، والأمر من قام يقوم قم على وزن فل أو عل؟ على وزن فُل لأن المحذوف عين الكلمة، والأمر من نام ينام نم على وزن نم بفتح النون فَل، والأمر

من باع يبيع بِع على وزن فِل.

وفاء سنعرف أنها على وزن فعل، والمضارع من وفاء يفي حذفنا الواو، التي هي فاء الكلمة كما في وقف، إذًا وزن يفي يعل، والأمر من وفى يفي فِ بالعهد، فمكسورة، والفاء المكسورة هل هي فاء الكلمة أم عين لكلمة أم لام الكلمة؟ عين الكلمة، إذًا ما وزن فِ بالعهد؟ فِ على وزن عِ.

طالب: (@٩٢:٢٠).

الشيخ: عِ حرف واحد فِ مكسورة فِ عِ.

وكذلك الأمر من وقى، وقى الأمر قِ على وزن عِ، سعى على وزن فعل، والمضارع يسعى يفعل، والأمر من سعى يسعى؟ أسع، حذفنا لام الكلمة فنحذفه في الميزان، فوزن أسع أفع، نعم وكذلك الأمر من دعا يدعو ادع على وزن افع والأمر من رمى يرمي ارم على وزن افع، وقضى على وزن فعل، ويقضي يفعل واقض افع.

واسم الفاعل من قضى يقضي: قاضٍ ما وزن قاضٍ؟ فاعٍ، قاضٍ فاعٍ، قاض فاع.

ارتقى الأصل فيه رقى، إذًا الحروف الأصلية ارتقى ارتقاءً ارتقى من رقى، الأصل الراء والقاف والياء، فإذا قلت ارتقى فالهمزة زائدة والتاء زائدة على وزن افتعل، يرتقي يفتعل، والأمر ارتق على وزن افتع، واسم الفاعل من ارتقى يرتقي فهو مرتقٍ، على وزن مفتع.

وعد فعل، ويعد يعلُ، شرحناها قبل قليل في وقف يقف، يعدُ يعلُ، وعدًا فعلًا.

تقول العرب وعد يعد وعدًا وعِدةً، وعد وعدة، عدة ماذا حذفوا من وعد؟ الواو وعوضوها بالتاء، حذفوا الواو فاء الكلمة، إذًا ما وزن عدة؟ علة.

وكذلك وزن وزنًا وزنة، سنة قالوا في جمع السنة سنوات، إذًا لام الكلمة واو، سنوات فعلات، فإذا قالوا سنة، فماذا حذفوا؟ حذفوا الواو التي هي الفاء أم العين أم اللام؟ اللام، إذًا ما وزن السنة؟ فعة، سنةٌ ما جمعها؟ سنوات على فعلات، فإذا قالوا سنة حذفوا الواو، في سنوات التي تقابل اللام، إذًا نحذف اللام من الميزان فنقول سنة فعة.

وأمثلة ذلك كثيرة.

من الملحوظات أيضًا: أنه إذا حدث في الكلمة الموزونة قلبٌ مكاني بتقديم حرفٍ على حرف، فإنك تقدم في الميزان ما يقابل ذلك، أنه إذا حدث في الكلمة الموزونة قلبٌ مكاني أي قدمت حرفٍ على حرف، فإنك تفعل في الميزان كذلك.

يعني تقدم الحرف الذي يقابل الحرف الذي تقدم، لكي يكون الميزان صورةً للموزون.

من الأمثلة على ذلك: يئس، ييأس، يئسًا، يئس على وزن فعل، ييأس يفعل، يئسًا فعلًا، إذًا يأس فعل، يئس ياء ثم همزة، يئس، ثم قالت العرب أيس في المعنى نفسه، أيس قدمت الهمزة على الياء، الهمزة ما هي في يئس؟ عين الكلمة، قدمنا العين على الفاء فإذا كانت يئس فعل.

طالب: (@١٠٢:٥٨).

الشيخ: يئس ماضٍ، يئس فعل، قدمنا العين على الفاء في أيس فنقول وزن أيس عفل.

طالب: (@١٠٣:٢٤).

الشيخ: يسمى قلب مكاني طبعًا له مبحثه وأدلته قالوا إن يئس أصل أيس، أيس هو المقلوب، من الأدلة على ذلك أن يئس متصرف، يئس ييأس ويأسًا، لكن أيس

بتقديم الهمزة لا يتصرف.

لا تقول يأيس لأن ما له مضارع ومصدر، فدل ذلك أنه مقلوب من يأس المتصرف.

طالب: (@١٠٤:١٦).

الشيخ: لا هبل له مضارع؟ أيس يأيس؟

طالب: (@١٠٤:٢٨).

الشيخ: لكنه غير متصرف تصرفًا كاملًا مثل يئس.

طالب: (@١٠٤:٤٢).

الشيخ: الأصل يئس نعم هو المتصرف.

قالت العرب نأى بمعنى بعد نأى ينأى نأيًا، فعل يفعل فعلًا.

ثم قالت ناء عن المكان، فنأى فعل، فما القلب الذي حدث في ناء؟ قدمنا اللام على العين الأصل نأى بتقديم الهمزة، ثم قالوا ناء قدمنا اللام على العين، الفاء في مكانها النون في مكانها، القلب الذي حدث بين الام والعين، قدمت الام على العين فقالوا ناء على وزن فلع.

قالوا: وحد فعل، واحد فاعل، وحَّد فعَّل، ثم قالت العرب حادي، الواحد والعشرون الحادي والعشرون.

هذه الواحد فاعل لأنها مع الفعل المتصرف لكن الحادي مما القلب الذي حدث فيه؟ واحد حادي، ما الذي تقدم؟ واحد هذه الواو متقدمة صارت حادي، الحاء التي هي العين، واحد، الحاء هي العين، تقدمت الحاء حادي إذا تقدمت العين، حادي الدال في واحد اللام، إذًا الدال في واحد ماذا يقابلها؟ اللام حادي،

فاعل أو عالف؟ عالف، إذًا وزن حادي عالف.

طالب: (@١٠٧:٤٤).

الشيخ: نعم من حروف العلة ينقلب بعضها عن بعض.

طالب: (@١٠٧:٥٣).

الشيخ: نعم سيأتي في باب الإعلال آخر باب، أن الواو إذا تطرفت وقبلها كسر تقلب ياء.

من الأمثلة على ذلك القلب ليس كثيرًا في اللغة لكنه موجود وكله سماعي.

طالب: (@١٠٨:٢٠).

الشيخ: هم يقولون ذلك إذا تساوت الكلمتان، إذا تساوت الكلمتان قالوا هذا أصل وهذا أصل، لكن إذا كان أحدهما أميز من الآخر بحيث كان أحدهما متصرفًا والآخر غير متصرف، يعني لهم أدلة ذكروها وإذا لم تتحقق الأدلة بقيَّ الكلام على أصله أن هذا أصل وهذا أصل.

طالب: (@١٠٩:٠٨).

الشيخ: نعم في المعاجم المعنى واحد، مثل واحد وحادي، واحد وعشرون حادي وعشرون المعنى واحد، ولكن هذا له استعمال وهذا له استعمال لكن المعنى واحد، مثل أيس ويئس المعنى واحد.

ما أسباب ذلك؟ قد يكون في أسباب اختلاف لغات، أي أسباب كثيرة، لكن بما أنه وارد عن العرب صحيح ويفسر على أنه قلبٌ مكاني.

إذا كان أحد الكلمتين لها ميزة على الأخرى فيُجعل صاحب الميزة أصل للآخر، أما إذا كانا متساويين من ناحية التصريف فكلاهما أصل.

نأتي إلى آخر ملحوظة: آخر ملحوظة كل ألفٍ في كلمةٍ موزونة فهي منقلبة عن واوٍ أو ياء متحركتين، كل ألف في كلمة موزونة فهي منقلبة عن واو متحركة أو ياء متحركة، وهذه القاعدة ربما ذكرناها أكثر من مرة.

فقلنا إن الألف لا تكون في اسم معرب ولا فعل متصرف، نفس القاعدة هذه، لأن قلنا إن كل ألفٍ في كلمة موزونة والكلمة التي توزن هي الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة، فإذا رأيت ألفًا في اسمٍ معربٍ مثل باب أو في فعل، متصرف مثل سعى أو قام، فاعلم أتنها منقلبة عن واو أو ياء متحركتين إلا إذا كانت زائدة.

فالزائدة انتهينا منها منذ قليل وعرفنا كيف توزن وكيف تعرف أنها زائدة، تعرف أنها زائدة أنها تسقط في شيء من التصرفات زيدت، كما في كاتب فاعل، كتاب فعال، لكن إذا لم تكن زائدة فهي منقلبة عن أصل لأنها لا تكون إلا أصلًا الألف لا تكون أصلًا، فنحو قام.

طالب: (@٤٢:١١٢).

الشيخ: الألف لا تكون أصلًا في كلمة موزونة لا في فعل متصرف ولا في اسم معرب، لا تكون أصلًا.

ماذا تكون؟ لا تكون أصلًا ماذا تكون؟ إن كانت زائدة من حروف سألتمونيها فلا علاقة لنا بها، توضع بلفظها في الميزان، لكن إذا لم تكن زائدة فهل تكون أصلًا لا تكون منقلبة عن أصل، كما في قام، هذا فعلٌ ثلاثي، وسبق لنا في الدرس الماضي أننا قلنا أن الفعل الثلاثي له ثلاثة أوزان فعل، مثل ضرب، وفَعِل مثل فَرِح، وفَعُل مثل كرم.

وهناك الفعل الثلاثي المبني للمجهول على فُعِل مثل كُتِب فقط، الفعل الثلاثي منحصر في هذه الأوزان، فما وزن قام؟ ما نقول فعل، لأن ما في فعل على

وزن فعل، فالألف هذه منقلبة عن الواو بدلالة بقية التصرفات، تأتي ببقية التصرفات، خاصةً المضارع والمصدر، تقول قام يقوم، إذا بينه المضارع انتهينا، قام يقوم.

إذًا الألف أصلها الواو، أصلها الواو المتحركة، فما أصل قام، قَوَم على وزن فعل، ويقوم أصله يفعل، لأن ذكرنا في المضارع أنه يكون على يفعَل، ويفعُل، ويفعِل هذا المضارع فقط.

يفعل مثل يذهب، يفعُل مثل يكتب، يفعِل مثل يضرب، يقوم في اللفظ ليس على شيء منها لكن أصله يقوم، الأصل قوم يقوم مثل كتب يكتب، الذي حدث أن عين الكلمة حرف العلة، وحروف العلة علة، غالبًا تسبب مشكلة في الكلمة، فالذي حدث أن قومًا انقلبت الواو فيها ألفًا لقاعدة ستأتي في باب الإعلال، وهي كل واو وياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ينقلبان ألفًا.

والواو في قوم تحركت وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفًا قام، يقوم يفعل كـ يكتب، وقعت الضمة على الواو، يقوم يعني وقعت (@١٨:١١٦)، فسبب ذلك ثقلًا.

فنقل الضمة إلى الساكن قبلها يسمى إعلال بالنقل فصارت الكلمة يقوم، فذهب الثقل، كذلك قال يقول أصلها قول يقول.

فعل يفعل ما وزن قال؟ ما نقول فاعل، نقول: فعَل، وما وزن يقول؟ يفعُل، إذًا يقول يفعُل، ما وزن قولًا؟ فعلًا، صام يصوم، أصلها فعل يفعل، صوم يصوم، صومًا فعلًا، وصيامًا فعالًا، الياء في صيامًا هل هي أصل أم منقلبة عن الواو؟ منقلبة عن الواو لأن الأصل صام يصوم، الأصل واو، لكن الواو هنا انكسر ما قبلها، صيام أصله صوام.

صيام صوام، وسيأتي في الإعلال إذا انكسر ما قبلها تقلب ياءً صيام، فتقول هذا

الذي يقول بعضهم النحويون أو الصرفيون كيف يزعمون هذه الأشياء ويعرفون أصول الكلمات والأصل كذا وحدث فيها القلب.

هي فقط من المعرفة تعرف بعض القواعد والنتائج، هذه النتائج تؤدي إلى أو تعرف مقدمات، تعرف هذه المقدمات تؤدي إلى هذه النتائج فإذا عرفت الأصل الأصول دائمًا تؤدي إلى المطلوب، ومن عرف الأصول استطاع أن يعرف كل ما يحدث في الكلمة من قلب وإعلال وحذف ونحو ذلك، وبقياس الكلمات بعضها على بعض تتضح هذه الأمور.

لو قلنا مثلًا سعى، سعى فيها ألف، إذًا منقلبة عن واو أو عن ياء، سعى يسعى، ألف ما اتشح الأصل تأتي بتصرف آخر حتى يتبين الأصل، كالمصدر سعى يسعى سعيًا اتضح الأصل ياء، أو تقول يسعيان، أو سعيٌّ، إذًا الأصل الياء.

إذًا ما أصل سعي؟ سعيَّ، ما الذي حدث الياء تحركت وانفتح ما قبلها وانقلبت ألفًا على القاعدة السابقة سعى، يسعى، يفعل، سعيًا فعلًا ما فيها إشكال، وكذلك باع يبيع، وزنها فعل يفعل، بيع يبيع، إذًا القاعدة تقول: كل ألفٍ لا تكون أصلًا في كلمة موزونة إما أن تكون زائدة إذا سقطت في التصرفات ولا علاقة لنا بها، أو تكون منقلبة عن واو متحركة أو ياء متحركة.

هذا ما يمكن أن يذكر في كيفية الوزن ونترك بقية الكلام على أبيات ابن مالك في لدرس القادم –إن شاء الله تعالى– إن كان هناك من سؤال.

طالب: (@١٢١:١٢).

الشيخ: نعم همزة الوصل تعد من مواضع زيادة الهمزة، لأنها همزة.

طالب: (@١٢١:٢٥).

الشيخ: نعم قلنا إن الهمزة سواء كانت همزة قطع أو همزة وصل هي همزة.

طالب: (@١٢١:٣٣).

الشيخ: نعم كذلك الواو والياء سواء كانت ساكنة أو متحركة هي كذلك، مثلًا الواو في شكور زائدة، والواو في جهور زائدة وإن كانت مفتوحة.

طالب: (@١٢٢:٠٧).

الشيخ: هذا سيأتي في كلام ابن مالك لكن ما شرحنا ابن مالك، ماذا قال ابن مالك تريد أن تسجل هذه في رأسك.

عندما يقول ابن مالك:

وَالنُّوْنُ فِي الآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي ... نَحْوِ غَضَنْفَرٍ

يعني زائدة في نحو غضنفر، وهذا الفرق.

طالب: (@١٢٢:٣٨).

الشيخ: كَرُم الأصل الكاف والراء والميم، تصريفات قد تأتي مثلًا فعل لازم، كَرُم يكرم، كرمًا، قد تزيد فيها الهمزة، فيكون فعلًا متعديًا مثل أكرم يكرم إكرامًا، قد تزيد بالتضعيف كرَّم يكرَّم تكريمًا، قد تأتي مثلًا كريم وهكذا.

التصاريف كل ما يؤخذ من الكلمة الماضي والمضارع والأمر والمصدر وبقية المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول، وصيغة المبالغة، والصفة المشبهة وأفعال التفضيل، وأفعال التعجب، واسم الزمان واسم المكان، واسم الآلة، سواء كان من المعتل أو من اللازم، وهكذا.

طالب: (@١٢٣:٥٢).

الشيخ: الحصر طبعًا محصورة كلها محصورة نعم، المشتقات محصورة وتدرس في الصرف، المشتقات تعمل عمل الفعل أو ليست تعمل عمل الفعل،

فالعامل عمل الفعل هي الأوصاف، تسمى الأوصاف اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، وصيغ المبالغة وفعل التفضيل.

طالب: (@١٢٤:٢٠).

الشيخ: نعم يُشتق لها بالطريق القياسي كما سمينا الهاتف بهاتف الهاتف أساسًا اسم فاعل، لكن كلمة هاتف ما كانت مخصصة بهذا الجهاز من قبل، فنحن أخذنا من هتف اسم فاعل على صيفة فاعل واطلقناه على هذا الجهاز.

طالب: (@١٢٤:٤٤).

الشيخ: مهتاف مفعال صيغة مبالغة مثلًا لو كنا سميناه معتاف ما في إشكال، لو خرج جهاز آخر أيضًا يهتف أيضًا وأردنا أن نميزه عنه نسميه مهتاف أو هتاف أو هتوف، أو هتيف، أو هاتف، وهكذا.

طالب: (@١٢٥:١٤).

الشيخ: نعم المشتقات منحصرة قلنا ذلك، أي المشتقات التي تأخذ من الأصل إما أن يؤخذ بطريق قياسي مطرد والأشياء التي تؤخذ بطريق قياسي مطرد هذه منحصرة، أو تؤخذ بطريق سماعي عن العرب، السماعي غير منحصر، لكنه يوقف فيه على السماع ما يطرد.

طالب: (@١٢٥:٤٥).

الشيخ: الحاسوب على وزن فعول، هذه الصيغة واردة في اللغة العربية وعليها أمثلة كثيرة جدًا، سواءً في المشتقات أو غير المشتقات مثل فروع ومثل كلمات كثيرة، لكن اختلفوا هل تنقاس أو لا تنقاس.

فبعضهم قال لا تنقاس لأن الشواذ الواردة عليها قليلة، وبعضهم قال لا تنقاس

ولكن عند الحاجة يصاغ عليها وهذا الذي يأخذ به مجمع القاهرة وغيره لا بأس، لا بأس عند الحاجة إذا احتجنا فإن كلمة حاسوب أفضل من كلمة كمبيوتر، فنقول بالحاسوب لا إشكال في ذلك، بعضهم يقول حاسب هذا على القياس، وبعضهم يقول حاسوب، لا بأس بها.

لكن ما تسميه مثلًا يحسوب، هناك أسماء جاءت على يفعول مثلًا يستعور يفتعول يحتسوب، لا يفتعول هذا سماع، يفتعول مثلًا يستعور، أو مثلًا عصفور وزنه فعلول، فعلول هذا سماع، ما تقول فعلول حسبوب، لا هذه سماعية.

لكن مثلًا فاعل فعيل فعول، فعال، هذه تنقاس، في أوزان اختلفوا فيها هل تنقاس أو لا تنقاس، والاختلاف يعود إلى كثرة الشواهد، لكن يبقة كونها لا تنقاس تقبل عند الحاجة إليها.

إذا احتجنا إليها لا بأس لا شك إن الحاجة إلى وزن غير قياسي في اللغة أفضل من الكلمة الأعجمية.

مثل فاتورة الآن بعضهم يقبلها، يقول فاتورة نجعلها من الفتر على وزن فعول فاتور، ثم نأنث فاتورة، الفاتورة هي القياس بالفتر، هذا الفتر هذا الشبر، فالفتر فيه معنى القياس، والفاتورة فيها معنى قياس الحساب فنقبلها على أنها فاتورة على أنها فاعولة.

لا أدري الفتر تحتاج إلى تأكد، نعم.

طالب: (@٤٣:١٢٨).

الشيخ: نعم قد يحدث هذا الأمر لكنه يبقى قليلًا في اللغة، الأصل في اللغة أن المعنى الإجمالي ينتقل في المشتقات، هذا الأصل لكن اللغة مهما كانت تتأثر بالبيئة، ربما الكلمة تطلق على شيء يعني لمناسبة بعيدة جدًا أو تنتقل إلى مجاورة

مثلًا، فبداية التثنية صحيحة، لكن مع تباعد الوقت وعدم معرفة السبب يُجهل لماذا سميَّ بهذا الأمر، فهذه يعني تبقى أشياء قليلة، فلهذا يبينها العلماء في كتب البلدان، في كتب أسماء الجبال أسماء الأماكن هذه يفسرونها، لكن يبقى أن الأصل هو بقاء المعنى الإجمالي.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثالث والثلاثون بعد المائة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِيْنَ والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وَعَلَى آلِهِ وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، ونحن في ليلة الاثنين الثالث من شهر المحرم، من سنة ستٍ وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة الحبيب المصطفي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

نعقد في جامع الراجحي في حي الجزيرة بمدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثالث والثلاثين بعد المائة من دروس شرح ألفية ابن مالك –عليه رحمة الله–.

وما زلنا نتكلم في شرح باب التصريف الذي عقده ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في ثلاثة وعشرين بيتًا وكنا قد شرحنا من قبل منها أربعة عشرة بيتًا في هذه الليلة سنكمل شرح ما بقيَّ من هذه الأبيات، وهي تسعة أبيات –بمشيئة الله تعالى–.

وفي هذه الأبيات يقول ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَاحْكُمْ بِتَأْصِيْلِ حُرُوْفِ سِمْسِمِ ... وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفُ فِي كَلَمْلِمِ

فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ ... صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ

وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤٍ وَوَعْوَعَا
وهكَذَا هَمْزٌ وَمِيْمٌ سَبَقَا ثَلاَثَةً تَأْصِيْلُهَا تَحَقَّقَا
كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ
وَالنُّوْنُ فِي الآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِي
وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيْثِ وَالْمُضَارَعَهْ وَنَحْوِ الاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ
وَالْهَاءُ وَقْفًا كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ وَالَّلامُ فِي الإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ
وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلاَ قَيْدٍ ثَبَتْ إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظِلَتْ

فهذه آخر الأبيات في هذا الباب باب التصريف، كنا من قبل تكلمنا على ما يتعلق بالتصريف من أصالة الحروف وزيادتها، وتكلمنا بعد ذلك على كيفية الوزن وقلنا إن المعتمد عليه في كيفية الوزن، هو التمييز والتفريق بين الحروف الأصلية والزائدة، فإن الحروف الأصلية لها طريقة في الوزن، وهي أنها تقابل بالفاء والعين واللام.

فالحرف الأصلي الأول يقابل بالفاء، لذلك يسمى فاء الكلمة، والحرف الأصلي الثاني يقابل بالعين فلهذا يسمى عين الكلمة، والحرف الأصلي الثالث والرابع والخامس تقابل بلامات، وكلها على صورة الموزون، **وأما الحروف الزائدة فهي نوعان:**

لأن زيادتها إما أن تنشأ من تكرير حرف أصلي فهذه يكرر ما يقابلها في الميزان، إذا كررت الفاء تكرر الفاء، وإن كررت العين تكرر العين وهكذا، فلهذا قلنا إن علم فعل، وعلَّم فعَّل، وكسر فعل، وكسَّر فعَّل.

والنوع الثاني من الحروف الزائدة: ما كانت زيادته ناشئة لا من تكرير حرفٍ أصلي وإنما زيدت من حروف سألتمونيها العشرة التي تزيدها العرب في الكلمة لمعنى من المعاني، فهذه تكون في الوزن بلفظها، توضع بلفظها في الميزان كما في

كتاب نقول فاعل، ومكتوب مفعول، وكتاب فعال وهكذا، وكل هذا قد شرحناه من قبل.

بقيت هذه الأبيات التي قرأناها سيتكلم فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على بعض مسائل الزيادة والأصالة ثم يذكر المواضع المطردة لزيادة الحروف، فبدأ بقوله: واحكم بتأصيل حروف سمسم، ونحوه، والخلف فيك لملم، تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيت على ما يسمى بالرباعي المضعف وهو ما كان حرفاه الأول والثاني من جنس وحرفاه الثاني والرابع من جنس، نحو سمسم، الأول والثالث سين، والثاني والرابع ميم، ونحو بلبل، في الأسماء.

وفي الأفعال نحو زلزل، وسوس، وكفكف، لملم، هذه الكلمات التي تتكون من حرفين مكررين، هل هي من المجرد أي أن حروفه الأربعة كلها أصلية أم أن فيها حرفًا زائدًا بيَّن ذلك في البيت وذكر أنها **نوعان**:

الأول: الذي لا يصلح فيه سقوط حرف من الحرفين المكررين، لا يمكن أن تسقط حرف من الحرفين المكررين ويبقى المعنى على ما هو عليه، نحو سمسم، لو قلت مثلًا في سمسم (سَم) أو (سُم) تغير المعنى إذًا لا يمكن أن تحذف حرفًا من هذه الكلمة، وكذلك بلبل، وكذلك وسوس لو قلت (وس) ليست بمعنى وسوس، وكذلك زلزل، لو قلت (زل) نعم فيه زل لكن معنى آخر، زل غير زلزل، لا نريد المعنى يبقى.

فهذا النوع يحكمون على حروفه كلها بالأصالة، يقولون هذا من الرباعي المجرد، يعني كل حروفه أصلية إذًا ستقابل بفاءٍ وعينٍ ولامين، سمسم يكون على وزن فعلٍ، وبلبل فعلل، وسوس وزلزل على وزن فعلل، وهكذا.

والنوع الثاني من هذه الأفعال هو الذي يصلح فيه سقوط أحد الحرفين

المكررين، يعني يمكن أن تحذف من الكلمة حرفان ويبقى المعنى، مثل لملم، تقول: (لم) لملمت الشي أو لم الشيء بمعنى متقارب، وكذلك كفكف وكف، بمعنى متقارب، أو قصقص أو قص، وكبكب أو كب.

فهذه الأفعال يمكن أن تحذف منها حرفًا، فهذا النوع اختلف فيه أهل التصريف، **على ثلاثة أقوال**:

فقال البصريون هما مادتان، لملم مادة، ولم مادة أخرى، فـ (لم) هذا ثلاثي، و(لملم) رباعي مجرد، وعلى ذلك يكون وزن لملم فعلل، مثل وسوس، قالوا هذا من التشابه ولا يدل على أن لملم من (لم) وكذلك كفكف ليس من كف وإنما هما مادتان، كف ثلاثي وكفكف رباعي وهكذا، **هذا القول الأول للبصريين**.

القول الثاني للكوفيين: قال الكوفيون هما من مادة واحدة، لكن ما الذي حدث عندهم، قالوا: إن كفكف هذه أربعة أحرف، أصلها كف، كف كم حرف؟ ثلاثة أحرف، كف على وزن فعل، كما عرفنا من قبل، هي كفف، ولأن الثاني والثالث من جنس حدث بينهم إدغام فقيل كف.

كف قالوا إن العرب نقلوا كف الثلاثي وضعفوا العين فيه، كما قلت في علم علَّم وفي فهم فهَّم، وفي كسر كسَّر، ضعفت العين، قالوا في كفَّ كفف، قالوا زادوا فاءً بعد الفاء الأولى، كما فعلت في كسَّر كسر زدت سينًا فقلت كسَّر، فقالوا كفف، فلما كثرت الفاءات قلبوا الفاء الثانية كافًا قالوا كفكف.

وكذلك في لملم، الأصل عندهم لمَّ ثلاثي ثم ضعفت العين فصار لمم فكثرت الميمات فقلبوا الميم الثانية لامًا من جنس الفاء فقالوا: لملم، فكفَّ على وزن فعلَّ وكفف على وزن...، كفف هذا تكرار حرف أصلي، فعَّل لأن هذا تكرار حرف أصلي مثل علَّم ما وزن علَّم فعَّل، كسَّر فعَّل إذًا كفف فعَّل، ثم قلبت الفاء

الثانية كافًا كفكف هذا قل، لكن يبقى الوزن على حقيقته على فعَّل.

إذًا ما وزن لملم وكفكف عند الكوفيين، فعَّل، وسبق أن الوزن عند البصريين فعلل لأنه رباعي مجرد، إذًا هو عند البصريين رباعي مجرد وعند البصريين رباعي مجرد، وعند الكوفيين ثلاثي مزيدٌ بالتضعيف في تضعيف العين.

وهناك قول ثالثٌ في المسألة للزجاج، الزجاج قال: إن الكاف الثانية في كفكف زائدة، لا من التضعيف يعني ليست كما قال الكوفيون هي فعَّل ثم قلبت الفاء الثانية كافًا لا وإنما هي كفَّ ثلاثي ثم زيدت الكاف زيادةً كما تزاد حروف سألتمونيها، فقالوا كفكف.

فعلى قول الزجاج كيف يكون الوزن في كفكف؟ فعكل، لأنه جعلها زائدة لا من تكرير حرف أصلي مثل سألتمونيها، قول الزجاج ضعيف، من يعرف وجه ضعفه؟ لأن الزيادة في نحو هذه الأفعال قد تأتي بحروف ليست من حروف سألتمونيها كالكاف في كفكف، يعني لملم اللام موجودة في سألتمونيها يعني يمكن أن نمشيها لكن كفكف فيها الكاف والكاف ليس من حروف الزيادة فأقوى الأقوال في المسألة هو قول البصريين ثم قول الكوفيين، وأما قول الزجاج فهو ضعيف.

فهذا ما أراد ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يذكره في هذا البيت، بعد هذا البيت، قلنا إن أقوى الأقوال هو قول البصريين وهو الذي عليه العمل فلهذا نقول وسوس وزلزل وفعلل، وكذلك لملم وكفكف نذكرها أملة على الرباعي المجرد.

نعم، بعد ذلك يبدأ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالكلام على أهم مواضع الزيادات المطردة لحروف سألتمونيها، قلنا إن حروف سألتمونيها العشرة تزيدها العرب في الكلام لمعاني مختلفة، ولزيادتها مواضع، حصرها الصرفيون فذكر ابن مالك لنا

الآن أهم مواضع هذه الزيادات المطردة.

سيبدأ بذكر الحروف العشرة واحدًا واحدًا بادئًا بأشهرها في الزيادة، ثم أقلها شهرة، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَـــأَلِفٌ أَكْثَـــرَ مِـــنْ أَصْـــلَيْنِ صَـــاحَبَ زَائِـــدٌ بِغَيْـــرِ مَـــيْنِ

بدأ بالكلام على زيادة الألف فقال إن الألف إذا صاحبت أكثر من أصلين فهي زائدة.

فَـــأَلِفٌ أَكْثَـــرَ مِـــنْ أَصْـــلَيْنِ صَـــاحَبَ زَائِـــدٌ

أكثر من أصلين أي كم؟ أكثر من أصلين أي هي ثلاثة أصولب أو أربعة أصول أو خمسة أصول، لأن الأصول كما عرفنا إما ثلاثية أو رباعية أو خماسية، كقولك: ضارب، أو كاتب، الألف في كاتب صاحبت الكاف وهي أصل، والتاء وهي أصل، والباء وهي أصل، إذًا صاحبت ثلاثة أصول نحكم عليها بأنها زائدة، وكذلك في كتاب، الألف صاحبت ثلاثة أصول فهب زائدة، وكذلك في عماد، وكذلك في سلمى، السين واللام والميم أصول إذًا فالألف زائدة، وكذلك في غضبى.

فإن صاحبت الألف أصلين فقط، فليست زائدة، هذا مفهوم كلام ابن مالك، قال: إن صاحبت أكثر من اثنين فهي زائدة، هذا المنطوق، مفهوم البيت، إن صاحبت اثنين، صاحبت أصلين فقط، فليست زائدة، بل هي إما أصل كما في الحرف إلى، وإما بدلٌ من أصلٍ كالتي في باب أو ناب أو الفعل قال أو باع أو الفعل رمى ودعا.

وسبق أن ذكرنا في أكثر من موضع أن أصالة الألف، الألف لا تكون أصلًا، إلا في حرفٍ أو اسم مبني، الحرف الألف لا يكون أصلًا، إلا في حرفٍ (كما، ولا، على، وإلى) أو اسمٍ مبنيٍ: (كمتى ومهما، وما الاستفهامية) ونحو ذلك.

لكنها لا تكون أصلًا في اسمٍ معرب ولا في فعل، أي لا تكون أصلًا فيما يقبل التصريف.

الألف لا تزاد أولًا هل يتصور في الألف أن تزاد أولًا في أول الكلمة لا يتصور، لماذا لا يتصور يا إخوان؟ لأن الألف ساكنة، والكلمة العربية لا تبدأ بساكن إذًا لم تزاد الألف أولًا زيدت ثانيًا، مثل ماذا؟ ألف زيدت ثانيًا مثل كاتب، ضارب وزيدت ثالثًا مثل كتاب، وزيدت رابعًا مثل سلمى، وزيدت خامسًا مثل قرقر، اسم موضع أو اسمٍ للصوت الذي يصدر من البطن، وزيدت سادسًا مثل قبعثر، وهو القوي من الرجال أو من الجمال، فهذا الكلام الذي على زيادة الألف ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على زيادة الواو والياء.

هناك سؤال؟

طالب: (@٢٣:٠٥).

الشيخ: يقول هناك بعض الكلمات مثل استخرج استخراجًا بدأت بألف وأنت قلت الألف لا تزاد أولًا، من يجيبه يا إخوان؟

هذه همزة وليست ألفًا يا أخي، إذا قلنا الألف فهي الألف المدية التي في كاتب وكتاب، وأما الهمزة فهي حرفٌ صحيح تقبل الحركات، أَ إِ أُ وتقبل السمون مثل بأْس، وهي إما همزة قطع وإما همزة وصل، ويأتي الكلام على زيادة الهمزة، وسيأتي الكلام بعد ذلك على همزة الوصل -إن شاء الله-.

هناك سؤال آخر؟

طالب: (@٢٤:١٧).

الشيخ: أنا الأخ لا أعرفه لكن منك لا يقبل لأن نبهنا أكثر من مرة هذه همزة ليست ألفًا، ما بقيَّ على باب للألفية وننتهي، ثم تسأل هذه السؤال؟!

ثم تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على زيادة الياء والواو، **فقال:**

وَالْيَـا كَـذَا وَالْـوَاوُ إِنْ لَـمْ يَقَعَـا كَمَـا هُمَـا فِـي يُؤيُـؤٍ وَوَعْوَعَـا

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الياء والواو كالألف إن صحبت أكثر من أصلين فإنه يحكم بزياتها لكنه استثنى هنا الثنائي المكرر، أو الرباعي المضعف كما في يؤيؤ، فالواو والياء في الثنائي المكرر أصل، ما سوى ذلك هما كالألف، نحو صيرف، صيرف الياء صاحبت الصاد والراء والفاء وهي أصول إذًا نحكم بزيادتها.

وكذلك يعمل وهي الناقة النشيطة في العمل وكذلك كريم وشريف، وكذلك يذهب ويجلس، هذه في الياء وفي الواو كما في جوهر، الجيم والهاء والراء أصول، إذًا الواو زائدة، وكذلك عجوز، وكذلك شكور وصبور، وكذلك مكتوب ومشروب، نحكم بزيادة الواو هنا لأنها صحبت ثلاثة أصول.

فإن كانت الواو والياء في ثنائيٍ مكرر وهو الرباعي المضعف، فهما أصليتان لما ذكرنا في سمسم، نحو يؤيؤ، وهو طائر ذو مخلب يسمونه يؤيؤ، يتكون من ياءين وهمزتين، فالياءان هنا أصليتان، ومثل وعوع وهي مصدر الفعل وعوع إذا صوَّت، يقولون وعوع الذئب وعوعة، إذا صوَّت.

فالواو هنا أصال لأنها في ثنائي مكرر، هذا منطق البيت، ومفهوم البيت أن الياء والواو إذا كانا مع حرفين أصليين فقط أو مع حرف فهما أصول، نحو بيت، وبيع، ويوم، سوط، فنحكم عليها جميعًا بأنها أصلية، لأنها لم تصاحب ثلاثة أصول فأكثر، والياء زادتها العرب أولًا مثل ماذا؟ يكتب ويذهب في الأفعال ومثل يرمع وهي حجارة تلمع في الأسماء وزادت الياء ثانيًا مثل صيرف، وزادتها ثالثًا مثل عسير، وهو الغبار، وزادتها رابعًا مثل حزرية؛ وهي قطعة غليظة من الأرض وزادتها خامسًا في قولهم سلحفية، وهي لغة في الكلمة.

وأما الواو فلم تزد أولًا مع أنه لا مانع من زيادتها أولًا إلا أنه لم يأتي ذلك في السماع، زادتها العرب ثانيًا مثل جوهر، وثالثًا كصبور، ورابعًا كعصفور ومشروب، وخامسًا مثل قمحدوة، من يعرف القمحدوة؟ القمحدوة هو ما برز من مؤخر الرأس يسمى قمحدوة.

ما وزن صيرف؟ فيعل، ويعمل؟ يفعل، وكريم؟ فعيل، وعجوز؟ فعول، يؤيؤ؟ فعلل، ما وزن قمحدوة؟ هذه رباعية الأصول القاف والميم والحاء والدال أصول تقابل بالفاء ولعين ولامين وأما الواو فزائدة وكذلك التاء: فعلوة.

ثم تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على زيادة الهمزة والميم، وهذا الترتيب مقصود، لأن أكثر ما يزاد الألف ثم الياء والواو ثم الهمزة والميم، فقال في زيادة الهمزة والميم:

وهكَـــذَا هَمْـــزٌ وَمِـــيْمٌ سَـــبَقَا ثَلاَثَـــةً تَأْصِـــيْلُهَا تَحَقَّقَـــا

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كذلك يُحكم على الهمزة والميم بالزيادة إذا تقدمتا على ثلاثة أحرفٍ أصول أي إذا جاءت الهمزة في أول الكلمة وبعدها ثلاثة أحرف أصول فهي زائدة، وكذلك الميم، فالهمزة نحو أحمد، فالحاء والميم والدال أصول من حمدن إذًا فالهمزة زائدة.

وكذلك أسعد، وكذلك أكبر وأصغر، وأحسن وأجمل، وكذلك أفكل، وهو اسمٌ للرعدة، يقال أصابتني رعدة، أو أصابني أفكل نحكم على الهمزة بأنها زائدة لأن الفاء والكاف واللام أصول إذًا فالهمزة زائدة حتى ولو لم نعرف اشتقاق الكلمة، وهذا من فوائد عرفة القياس، إذا عرفت القياس في الباب في المشتقات الواضحات، تستطيع أن تقيس الكلمات الجامدة وغير الواضحة على ذلك.

وزيادة الميم، كما في مكرِم ومُكرَم، فالكاف والراء والميم أصول إذًا الميم زائدة، وكذلك مُقبِل، ومُخرِج ومُخرَج، ومتخرِج ومتخارج ومستخرج، وكذلك

مخلب، وكذلك مسجد وهكذا، فإذا جاءت بعدها ثلاثة أصول فهما زائدتان.

فإن جاء بعضهما أصلان، جاء بعد الهمزة والميم أصلتن فقط، فمهوم البيت أننا نحكم بأصالتهما، كما في أخذ وأكل وكما في إبل، هذه في الهمزة والميم كما في مطر، ومهد، ثم قال ابن مالك استكمالًا للحديث عن زيادة الهمزة.

كَـــذَاكَ هَمْـــزٌ آخِـــرٌ بَعْـــدَ أَلِـــفْ　　　أَكْثَـــرَ مِـــنْ حَـــرْفَيْنِ لَفْظُهَـــا رَدِفَ

كذاك همز آخر؛ أي في آخر الكلمة.

بعد ألف؛ يعني همزة وقبلها ألف.

أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفَ

أي هذه الألف كم قبله من حرف؟ أكثر من حرفين، أبي ثلاثة أربعة خمسية، فنحن نحكم على الهمزة حينئذٍ بأنها زائدة، يقول: إذا وقعت الكلمة في آخر الكلمة وقبلها ألف، وهذه الألف قبلها أكثر من حرفين قال أكثر من حرفين ما قال حرفين أصليين، قبلها أكثر من حرفين ثلاثة أربعة خمسة.

فنحكم مباشرة أن الهمزة زائدة، مثل حمراء، الهمزة قبلها ألف وقبل الألف الحاء والميم والراء، إذًا نحكم على الهمزة بأنها زائدة، وكذلك علباء، وكذلك زرقاء، وكذلك عاشوراء، وقاصعاء، وأربعاء، إن لم يتقدم الألف حرف أو حرفين.

همزة وقبلها ألف، والألف قبلها حرفان فقط أو حرف واحد، مفهوم البيت إننا سنحكم على الهمزة بأنها حينئذٍ بأنها أصلية، نحو كساءٍ وبناء وسماء.

كساء الهمزة قبلها ألفن والألف قبلها حرفان، إذًا لا نحكم على الهمزة بأنها زائدة، وإنما نحكم عليها بأنها أصل يعني أنها منقلبة عن أصل عن واوٍ أو عن ياء، كساء من كسا يكسو، إذًا الهمزة منقلبة عن واو، كساء من كسا يكسو، إذًا فالهمزة في كساء منقلبة عن واو.

وسيأتينا في باب الإبدال أن أصلها كساو، وبناء من بنى يبني إذًا الهمزة منقلبة عن ياء وسيأتينا في باب الإبدال أن أصلها بناي، وكذلك في ماء، وداء، الهمزة قبلها ألف والألف قبلها حرفٌ واحد فقط، إذًا نحكم على الهمزة بأنها أصل والألف أصل لأن الألف لا يُحكم بزيادتها إلا إذا صاحبت ثلاثة أصول فأكثر، إذًا ماء كل الحروف أصلية، والألف هنا قطعًا منقلبة عن واو أو ياء، وكذلك في داء.

فعرفنا من ذلك أن الهمزة تزاد زيادة مطردة في أول الكلمة وفي آخر الكلمة، في أول الكلمة إذا جاء بعدها ثلاثة أصول فأكثر، وفي آخر الكلمة، إذا سبقت بألف وهذه الألف قبلها ثلاثة أحرف فأكثر.

ثم تكلم بعد ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على زيادة النون، فقال:

وَالْنُّوْنُ فِي الآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي ... نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِي

فذكر للنون موضعين تطرد فيهما زيادتها:

<u>الموضع الأول</u>: (**وَالْنُّوْنُ فِي الآخِرِ كَالْهَمْزِ**)؛ يقول النون إذا وقعت في الآخر وقبلها ألف والألف قبله ثلاث أحرف فأكثر فيحكم عليها بالزيادة كما قلنا في الهمزة، كما في غضبان، وحمدان، وعمران، وسكران، وزعفران، وعثمان.

فإن لم يسبق الألف ثلاثة أحرف وإنما سبق الألف حرفان أو حرفٌ واحد، فمهوم البيت أننا نحكم على النون بالأصالة مثل مكان، النون قبلها ألف والألف قبلها حرفان فقط، إذًا النون أصلية أي أن مكان من مكن، والألف زائدة لأنها صاحبت ثلاثة أصول على قاعدتها، وكذلك زمان، وبيان.

ودان وصان، الفعلان دان وصان النون قبلها ألف، والألف قبلها حرف نون واحد إذًا نحكم على النون بالأصالة والألف أيضًا نحكم عليها بالأصالة وهي منقلبة عن واو أو عن ياء، هذا الموضع الأول لزيادة النون، والموضع الثاني ذكره

في قوله:

وَفِي نَحْو غَضَنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِي

يعني أن النون في غضنفر كفيَّ الأصالة إذًا فهو حرفٌ زائد، يقول النون إذا وقعت ساكنةً وقبلها حرفان، وبعدها حرفان حُكِم عليها بالزيادة المطرد نحو غضنفر وهو من أسماء الأسد، النون ساكنة قبلها حرفان، وكذلك عقنقل، وهو الكثيب العظيم وقد ورد في معلقة أمرؤ القيس.

وكذلك حجنفل وهو عظيم الشفا الذي شفتيه عظيمة لكن من غير الإنسان، وكذلك حنبطا وهو القصير، حبنطا النون ساكنة وقبلها حرفان وبعدها حرفان نحكم عليها بالزيادة، وكذلك ورنتل، وهو من أسماء النسر، النون فيه زائدة.

النون الساكنة المسبوقة بحرفين والمتلوة بحرفين كغضنفر، النون زائدة أو أصلية؟ زائدة، هذا من مواضع أصالة كفي، كفيت الأصالة إذًا فهي زائدة.

ما وزن حمراء؟ أعلاء، وعلباء فعلاء، عاشوراء فاعلاء، إذًا الزيادة ألفان لأن الألف إذا صاحبت ثلاث أصول حكم عليها بالزيادة، فالألف الأولى عاشوراء والألف الثانية كلاهما زائد، والهمزة زائدة لأنها متطرفة وقبلها ألف وقبل الألف أكثر من ثلاثة حروف والواو في عاشوراء زائدة لأن الواو كالألف إذا صاحبت ثلاثة أصول حكم عليها بالزيادة وقاصعاء فاعلاء، وأربعاء أفعلاء.

كساء الهمزة زائدة أو أصل؟ أصل إذًا تقابل باللام، ما وزن كساء؟ فِعال وبِناء فِعال، ما وزن غضبان؟ فعلان، وزعفران فعللان، زعفران فعللان، مكان فعال.

ما وزن عقنقل؟ النون الزائدة أو أصل؟ زائدة القاف الثانية أيضًا زائدة، لكن زائدة لا من حروف سألتمونيها ليست كالنون، النون من حروف سألتمونيها لكن القاف زائدة من تكرار الفاء أو العين؟ العين، عقَ إذًا ما وزن عقنقل؟ فعنعل.

حبنط؟ النون زائدة والألف وزائدة أو أصل؟ زائدة لأنها صاحبة ثلاثة أصول.

ما وزن حبنط؟ فعنل، ورنتل؟ رنتل قلنا من أسماء النسر، ورنتل الواو هل هي زائدة؟ الواو لا تزاد في أول الكلمة، والتاء في ورنتل ما تكلم عن زيادة التاء، سيأتي أن هذا ليس من زيادة التاء، إذًا الواو أصل والتاء أصل، أي رباعي هذا رباعي مزيد بالنون، ما الوزن؟ فعنلل.

أحسنتم، عندكم سؤال؟

طالب: (@٤٦:١٨).

الشيخ: نون الوقاية هل هي من أحرف الزيادة يا شباب؟ أنا ما سمعت جوابًا من عنده جواب يرفع صوته.

طالب: (@٤٦:٤٠).

الشيخ: نون الوقاية هل هي من أحرف الزيادة؟ هي ليس من الفعل، لكن السؤال يقول هل يمنع الحرف الزيادة؟

طالب: (@٤٦:٥٧).

الشيخ: أنا لو قلت مثلًا الآن أكرمني أفعلني وزنه كما قلنا في الدرس الماضي، إذا اتصل بالموزون شيئًا لا يوزن يوضع بلفظه في الميزان، لكن السؤال هل نون الوقاية من أحرف الزيادة؟ أريد جوابًا آخر أو أريد أن تصلوا للجواب بأنفسكم.

ذكرني بسؤالك، سنمر بمسألة مشابهة، فإن أدركتموها وأجبتم فهذا طيب وإلا نصصت على الجواب.

طالب: (@٤٨:٠٥).

الشيخ: فعال لأن الميم مفتوحة، مكان فعال، الألف في مكان زائدة، لأن قلنا

الألف إذا صاحبت ثلاثة أصول حكم عليها بالزيادة.

طالب: (@٣٣:٤٨).

الشيخ: ما اشترطنا ترتيبًا، في الألف ما اشترطنا ترتيبًا قبلها بعدها، بعض الحروف قبلها بعض الحروف بعدها ما اشترطنا ترتيبًا.

سنجيب عن السؤال بعد قليل.

ثم تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على زيادة التاء أي المواضع التي تتطرد فيه زيادة التاء فقال:

وَالتَّــاءُ فِــي الْتَّأْنِيْــثِ وَالْمُضَــارَعَهْ وَنَحْــوِ الاسْــتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَــهْ

لزيادة التاء أربعة مواضع الأول للتأنيث في نحو قائمة وصائمة، وجالسة، فجالسة من جلس، فالألف زائدة وتاء التأنيث زائدة.

السؤال: هل يصح التمثيل هنا بنحو قامت وصامت وجلست؟

طالب: (@٤٨:٤٩).

الشيخ: أحسنت، هل يصح التمثيل بقولنا قامت وصامت على أن التاء هنا زائدة للتأنيث، على أن النتاء حرف زيادة من حروف سألتمونيها، زيد للتأنيث؟ لا يصح، لماذا؟

طالب: (@١٥:٥٠).

الشيخ: ليست من الفعل هذا متفق عليه لكن هل هي من حروف سألتمونيها من حروف الزيادة، زيدت في الكلمة؟

طالب: (@٣٢:٥٠).

الشيخ: ليست من الكلمة إذًا ما هي، تاء التأنيث الفاعل جلست هند.

طالب: (@٥٠:٥٠).

الشيخ: تاء التأنيث حرف ونريد بالحرف هنا حرف المعنى يعني أنها قسم من أقسام الكلمة، الكلمة اسمًا وفعل وحرف، ما المراد بالحرف؟ هنا الكلمة اسم وفعل حرف؟ حروف المعني لا نريد حروف المباني، سألتمونيها من حروف المباني، كالألف في كاتب والألف في كتاب، والميم والواو في مكتوب، أما التاء في جلست هذه كلمة ثانية، كلمة أخرى، قلنا التمثيل بنحو قامت وصامت وجلست، لا يصلح لأن التاء كلمة مستقلة، وإنما التمثيل الصحيح بنحو قائمٌ وجالسةٌ لأن التاء صارت من نفس الكلمة يعني دخلت زائدة في جسم الكلمة فصارت من حروف الزيادة.

ومثل ذلك يقال في نون الوقاية، نون الوقاية لم تدخل في حروف الفعل، وإنما اتصلت بالفعل، وهي كلمة أخرى مستقلة، فلهذا في الإعراب نعربها إعرابًا مستقلًا، فنقول أكرمني أكرم فعل ماضي، والنون حرف وقاية مبني على السكون لا محل له من الإعراب وكذلك في قامت، نقول التاء حرف تأنيث مبني على السكون لا محل له من الإعراب ومع ذلك أنه كلمة أنه لا يُعرب إلا الكلمة، لكن لو قلنا أعرب قائمةٌ هند قائمة، تقول خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ولا تعرب التاء إعرابًا مستقلًا لأنه من ضمن الكلمة وهكذا.

قلنا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر لزيادة التاء أربعة مواضع:

الموضع الأول: للتأنيث نحو قائمة.

والموضع الثاني: للمضارعة، أي في أول المضارع إذا كان للمخاطب، كقولك أنت تجلس وتصوم وتصلي أو للتأنيث كقولك هندٌ تقوم، وتجلس وتصوم وتصلي، إذًا التاء في أول المضارع إما أن تكون للمخاطب أنت تجلس أو يكون لتأنيث الغائبة، هندٌ تقوم، وعلى ذلك نسأل فنقول: التاء في أنت تجلس لماذا؟ للمضارعة فقط.

والتاء في هندٌ تقوم؟ للمضارعة وللتأنيث.

الموضع الثالث: لزيادة التاء قال في الاستفعال، يعني الاستفعال وفروعه، نحو استخرج يستخرج، ومستخرج واستخراج فالتاء في كل ذلك زائدة.

الموضع الرابع: قال والمطاوعة، المطاوعة هذا مصطلح تصريفي شرحناه من قبل، وقلنا المراد به قبول أثر الفعل، فإذا قلت كسرت الباب هذا فعلك، فإذا قبل قلت انكسر، كسرت الباب فانكسر، انكسر مطاوع، مطاوع لماذا؟ لكسر، كسرته فانكسر، هذه المطاوعة، في المطاوعة تأتي التاء زائدةً إذا كانت المطاوعة للفعل فعَّل، مثل علَّمته فتعلم وكسَّرته فتكسر، وحطمته فتحطم.

أو كان مطاوعةً لفعلل، مثل دحرجته فتدحرج، وبعثرته فتبعثر، وهكذا، فإن سائل سائل منكم وقال: ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ من مواضع زيادة التاء كما عرفنا الآن المضارعة، المضارع تزاد في أوله التاء مثل أنت تقوم وهند تقوم، فلماذا لم يذكر هذا الموضع للياء وللنون وللهمزة فمن المعروف لابد أن يبدأ بحرف من حروف المضارعة وهي (أنيت)، الهمزة والنون والياء والتاء.

وقد انتهى من الكلام على زيادة الهمزة والنون والياء ولم يذكر ذلك، فالجواب...

الطالب: (@٥٦:٣٨).

الشيخ: لأننا قلنا في البداية أن ابن مالك أراد أن يذكر أهم مواضع الزيادة، ذكر أهم مواضع الزيادة، ولم يذكر جميع مواضع الزيادة، ثم تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على زيادة الهاء، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْهَاءُ وَقْفًا كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ ... وَاللَّامُ فِي الإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ

فذكر في الشطر الأول زيادة الهاء وذكر في الشطر الثاني زيادة اللام، فذكر في

الشطر الأول ن الهاء تزاد وقفًا أي عند الوقف يريد هاء الوقف في نحو ماذا؟ كلمة، لو استفهمت بما وجررته بلام الجر لقلت لما ذهبت، إذا وقفت على الاستفهام ماذا تقول؟ ما تقول (لم) تقول: (لما) وقد سبق في الكلام على باب الوقف أن ذكرنا المواضع التي تزاد فيها هاء الوقف، أو تأتي فيها هاء الوقف.

فتأتي هاء السكت تأتي هاء السكت عند الوقف مع ماء الاستفهام المجرورة، كقولنا لما، أو فيما، وتأتي مع فعبل الأمر الباقي على حرفٍ واحد، إذا بقيَّ فعل الأمر على حرفٍ واحد، كالفعل من وفى فِ العهد أو وقى قِ نفسك النار.

فإذا وقفت على هذا الفعل وجب أن تأتي بهاء السكت فتقول فه أو قه، وكذلك الأمر من رأى يرى، تقول ره زيدًا يعني شاهد زيدًا فإذا ووقفت على فعل الأمر قلت ره، وتدخل هاء السكت أيضًا على الفعل المجزوم الباقي على حرفين، كالفعل المجزوم في لم يفي بالعهد ولم يقي نفسه ولم ترى زيدًا.

إذا وقفت أتيت بالهاء وقلنا أن المسألة هذه فيها خلاف بعض يوجب وبعضهم يجيز الهاء، فتقول لم تره، أو لم تر على قول بعض النحويين.

وتدخل هاء السكت أيضًا على كل مبني بناءً أصليًا على حركة، كل كلمة مبنية بناءً أصليًا طارئًا ويكون البناء على حركة لا سكون، نحو أسماء الاستفهام المبنية إلى آخره، لو قلت كيف زيدٌ ثم وقفت على اسم الاستفهام جاز لك أن تقول: كيف أو تقول كيفه، وهذا جائز، إلا الفعل الماضي فإنه لا تأتي معه هاء السكت كما في ضرب فتقف عليه بالباء ضرب.

ابن مالك هنا مثَّل للهاء الزائدة بماذا؟ بهاء السكت مثل هاء السكت في لمه، وهاء السكت في لم تره.

وذكر في الشطر الثاني زيادة اللام، ومثَّل لها باللام الزائدة في اسم الإشارة،

يعني نحو ذلك وتلك وهنالك، فاللام هنا ليست من اسم الإشارة، وإنما داخلٌ على اسم الإشارة، وقد أُخذ على ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذين التمثيلين، للهاء واللام.

وهو مأخذٌ صحيح، فما وجه المأخذ يا إخوان؟ ما وجه المأخذ هنا الذي أُخذ على ابن مالك، عندما مثَّل للهاء الزائدة في هاء السكت؟ أن هاء السكت ماذا قلت كلمةٌ مستقلة وليست حرفًا من حروف الزيادة، يعني ليست من حروف المباني التي تدخل في الكلمة وإنما هي كلمةٌ مستقلة، تعرب إعرابًا مستقلًا وتتصل بأخر الكلمة، فلهذا نعربها، نقول هاء السكت حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

وكذلك اللام في أسماء الإشارة لا يصح التمثيل بها لحروف الزيادة لأنها ككلمات مستقلة وتسمى بلام البعد، فهذا مما أُخذ على ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

التمثيل الصحيح لزيادة الهاء كالهاء التي في أمهات، مع ماذا؟ أم، أم ليس فيها الهاء وإنما الهمزة وميمان لأن الميم مشددة، وجمعها القياسي بالألف والتاء أن يقال أمات، وهذا قيل، ولكنه أقل من أمهات، فالهاء هنا زائدة بدلالة أم.

وكذلك قولهم: أهراق يقولون أهراق الماء يريدون أراق الماء وهو استعمال كثير عند العرب زادوا الهاء في هذا الفعل بالذات فقالوا أهراق الماء بزيادة الهاء بدلالة قولهم أرق.

وأما التمثيل الصحيح لزيادة اللام وهي قليلة الزيادة، لكن وردت زيادتها في نحو قولهم طيسل، من الطيس، وهو العدد الكثير، طيسٌ جاءني طيسٌ من الناس أي عددٌ كثيرٌ منهم ثم قالوا طيسل فصارت اللام هنا زائدة بهذه الدلالة أي بسقوطها من قولهم: طيس، بعد أن ذكر ابن مالك -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- المواضع القياسية المطردة لزيادة حروف الزيادة (سألتمونيها) ختم كل ذلك بقاعدة عامة قال فيها:

وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلاَ قَيْدٍ ثَبَتْ إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظِلَتْ

فهذه قاعدة عامة في الباب وقوله تبين في هذا البيت فيه رويتان، الراوية الأول: تبين يريد إن لم تتبين، ثم حذف إحدى التاءين وهو أحذفٌ جائز باطراد، كقوله نارٌ تلظى أي تتلظى، والراوية الأخرى إن لم تُبيَّن بالبناء للمجهول، وحجةٌ مرفوعة بالوجين أما رفعها في قوله إن لم تبيَّن أي تتبين حجةٌ ففاعل وأما رفعها في إن لم تبين حجةٌ فنائب فاعل.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حروف الزيادة العشرة المجموعة في سألتمونيها إذا جاءت خالية من القيود التي ذكرناها قبل قليل في زيادتها، فأحكم بأصالتها، أحكم أنها حروفٌ أصلية، إلا أن قامت حجة على أنها زائدة، حجة أي دليل وبينة، من الأمثلة على ذلك كلمة شمئل، تطلق على نوع من أنواع الريح، حكمنا على الهمزة بأنها زائدة لأن العرب قالت شملت الريح شمولًا فأسقطت الهمزة، فدل ذلك على أنها زائدة.

ومن ذلك أيضًا قولهم: حنظل، وهو نبت معروف، ثم قالت العرب حنظلت الإبل وهو المثال الذي أشار إليه ابن مالك في قوله: حنظلت، حنظلت الإبل أبي أذاها أكل الحنظل، فدل ذلك على أن النون زائدة أم أصل زائدة، ونترك بقية شرح هذا البيت والأمثلة إلى ما بعد الصلاة.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

كنا توقفنا عند آخر بيت في باب التصريف وهو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَامْنَــعْ زِيَــادَةً بِــلاَ قَيْــدٍ ثَبَــتْ إِنْ لَــمْ تَبَــيَّنْ حُجَّــةٌ كَحَظِلَــتْ

وقلنا أن المراد بهذا البيت حروف الزيادة العشرة المجموعة في سألتمونيها إذا وقعت في غير المواضع التي ذكرت من قبل في مواضع زيادتها إذا وقعت في غير هذه المواضع فإنه يُحكم عليها بالأصالة، أي أنها حروفٌ أصلية، ما لم تدل حجة بينة ودليل على أنها حرفٌ زائد في غير المواضع السابقة، ذكرنا مثالًا على ذلك، قول العرب: شمئل، فالهمزة زائدة بدلالة سقوطها في قولهم شملت الريح شمولًا إذا هبت شمالًا، فعلى ذلك ماذا يكون وزن قولهم شمئل؟ فعئل.

شمئل الهمزة هنا صاحبت كم أصل؟ ثلاثة أصول، وهو ذكر أن الألف كذلك والواو كذلك، ثم ذكر أن الميم والهمزة إن سبق وبعدها ثلاثة أصول سبق وبعدهما ثلاثة أصول فهما زائدتان، إلا أنهم في البيت اشترطا في الميم والهمزة أن يكونا سابقين متقدمين يريد في أول الكلمة.

بخلاف الألف والواو والياء فيُحكم بزيادتها هذه الثلاثة الألف والواو والياء

متى ما صاحبت ثلاثة أصول سواءٌ كانت في آخر الكلمة أو حشو الكلمة أو أول الكلمة، وأول الكلمة لا يكون إلا في الياء، أما الهمزة والميم فلا يحكم عليهم بالزيادة إلا أن جاء في أول الكلمة وبعدهما ثلاثة أصول فأكثر كأحمد ومسجد.

فلهذا لم تدخل كلمة شمئل في ذلك لأن الهمزة ليست سابقة أي ليست متصدرة، وذكرنا أيضًا مثالًا آخر على حنظل وعرفنا أن النون زائدة بدلالة قول العرب حنظلت الإبل إذا أذاها أكل الحنظل، فدل ذلك على أن وزن الحنظل هو ماذا؟ حنظل فنعل، لأن النون زائدة، ويقولون من الملك ملكوت، فسقوط التاء في ملكوت سقوطها من قولهم الملك دليلٌ على أنها زائدة فالتاء زائدة، والواو في ملكوت زائدة لأنها صاحبة ثلاثة أصول.

ملكوت الميم أصل والميم أصل لأنها موجودة في الملك، إذًا ما وزن ملكوت؟ فعلوت، ومن ذلك سنبل، والجمع سنابل، النون أصل أو زائدة؟ النون هنا ليست من مواضع زيادتها القياسية، فنحكم عليها بالأصالة لولا أن العرب قالت أسبل الزرع إذا سنبل، وقولهم أسبل الزرع دل على أن النون في سنبل زائدة لأنها سقطت، فوزن سنبل فنعل.

يقولون ابن فلان بن فلان، ثم يقولون ابنوم، وهي بمعنى ابن إلا أنها للمبالغة، فدل ذلك على أن الميم زائدة لأنها سقطت في قولهم ابن وهكذا.

فهذا هو معنى قول البيت، من تأمل أبيات ابن مالك وجد أنه ذكر تسعةً من حروف سألتمونيها، وأهمل واحدًا، قلنا إن ابن مالك ذكر في هذه الأبيات تسعة من حروف سألتمونيها وأهمل واحدًا، ما هذا الحرف الذي أهمله من حروف سألتمونيها؟ السين.

السين لم يذكر له مواضع في مواضع الزيادة المطردة، ونقول الجمهور على أن

السين لا تزاد إلا في الاستفعال، وفروعه، فتقول استخرج يستخرج استخراجًا فالسين زائدة، مع التاء والهمزة، ولذا قال بعضهم تعليلًا وتخريجًا لابن مالك أن ابن مالك لم يذكر زيادة السين لأنه ذكر الاستفعال مع التاء، فكأن في ذلك إشارةً إلى زيادة السين.

هذا قول الجمهور أن السين لا تزاد إلا في الاستفعال وفروعه، زاد سيبويه موضعًا آخر لزيادة السين وهو في قول العرب اسطاع من قولهم أطاع، يقولون أطاع فلانٌ ربه واسطاع فلانٌ ربه فيزيدون السين في هذا الفعل سماعًا، ولا شك أن قول قول سيبويه صحيح إلا أن هذا الموضع ليس مطردًا، وإنما مقتصر على السماع على هذا الفعل، أطاع ثم يزيدون السين فيقولون اسطاع الهمزة همزة قطع مفتوحة لأنها من أطاع ثم أسطاع بمعنى أطاع.

وفي ذلك يقول المكودي في منظومته التي سماها البسط والتعريف في علم التصريف قال: (والسين لا تزاد في الكلام إلا مع التاء كمستهام، وسيبويه قال في اسطاع بزيدها إذ أصله أطاع)؛ فهذا اختصار ما ذكرناه، فهذا ما أمكن في شرح هذا الباب باب التصريف الذي عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ثلاثة وعشرين بيتًا شرحناها بحمد الله في ثلاثة دروس.

بعد ذلك عقد فصلًا تابعًا لهذا الباب وهو في همزة الوصل، قبل أن نبدأ بهذا الفصل نسمع إن كانت هناك أسئلة، تفضل.

الطالب: (@١٤:٧٧).

الشيخ: سيأتي الكلام –إن شاء الله– على ابن في هذا الفصل في زيادة الوصل، في همزة الوصل، سيأتي أصلها ووزنها.

الطالب: (@٢٦:٧٧).

الشيخ: نعم هذا ذكرناه في أول درس عندما شرحنا الحرف الأصلي والزائد، فالحرف الأصلي هو الذي يبقى في كل تصرفات الكلمة، لا يسقط في شيءٍ من تصرفات الكلمة، كالكاف والتاء والباء، في كتب ويكتب واكتب وكاتب ومكتوب وكتاب ومكتب ومكتبة، وكتيبة وكتائب، بخلاف الحرف الزائد وهو الذي يسقط في أي تصرف من تصرفات الكلمة، لو سقط في تصرف واحد من تصرفات الكلمة حكمنا عليه بأنه زائد، كالألف في كاتب، يسقط من كتب.

فنقول إن الألف في كتب حرفٌ زائد وكالميم والواو في مكتوب، نحكم عليهما بالزيادة لأنهما يسقطان في كتب وهكذا.

نعم هذا الأصل في التفريق بين الزائد والأصلي، لكن الزيادة قلنا إنها على نوعين إما تكرير حرف أصلي أو من حروف سألتمونيها، حروف سألتمونيا لها مواضع مطردة في الزيادة هي التي شرحناها.

الطالب: (@٧٩:٠٦).

الشيخ: نعم شرحنا ذلك عندما شرحناه قلنا السقوط يُشترط فيه ألا يكون ساقطًا لبٍ تصريفي أو إعرابي، وشرحنا المراد بذلك.

الطالب: (@٧٩:٢٩).

الشيخ: الكلمات التي توزن تقبل التصريف وهي الأسماء العربية المعربة والأفعال المتصرفة قلنا أقل ما تكون ما عليه ثلاثة شرحنا ذلك أقل ما تكون عليه ثلاثة، وقد تكون أربهعة، وقد تكون خمسة، وقد تكون ستة بالزيادة، وأقصى ما تبلغه بالزيادة سبعة أحرف، أي أقصى ما تبلغه الكلمة في العربية بالزيادة سبعة أحرف، كقولهم إحرنجام سبعة حرف وهذا شرحناه أيضًا، قال ابن مالك إن الأصول أقلها ثلاثة وأكثرها خمسة.

ثم ذكر الزيادة المطردة قد تبلغ بالكلمة إلى ستة.

الطالب: (@٨٠:٤٠).

الشيخ: لا هذه من الاستطاعة ليست من الطاعة، استطاع هذه استفعل، لكن التاء قد تسقط استطاع نعم.

الطالب: (@٨٠:٥٧).

الشيخ: حروف الزيادة أكثر من الحروف الأصلية، قد يمكن كما في إشهاب تقول في المصدر إشهيباب، الأصل الشين والهاء والباء، ثم زدنا عليه أربعة أحرف فصار سبعة، نعم.

الطالب: (@٨١:٣٥).

الشيخ: سبب تضعيف قول الزجاج الذي قال إن الكاف الثانية في نحو كفكف زائدة؟ قلنا ما الوجه يا إخوان في ضعفه؟ الكاف ليست من حروف سألتمونيها، العرب لا تزيد بلا تكرير حرف أصلي إلا حروف سألتمونيها، الكاف ليس من سألتمونيها، فلهذا اضطر الكوفيون إلى أن يأخذوا هذه اللفة الطويلة لكي يعللوا لقولهم إن الكاف زائدة في كفكف، فقلوا إن الأصل كف ثلاثي، ثم حصلت الزيادة بالتضعيف، يعني يعني بتكرير حرف أصلي فقالوا: كفف، والزيادة بتكرير حرف أصلي هذا يكون في كل الحروف إلا الألف، صارت كفف ثم قلبت الفاء الثاني كافًا صارا كفكف، فقولهم له وجه، مع أنه بعيد، أما قول الزجاج فضعيف، أما القول الأقوى في المسألة هو قول البصريين أن كفكف رباعي مجرد، على وزن فعلل.

الطالب: (@٨٣:٠٥).

الشيخ: القسم الثاني الذي يمكن أن يسقط منه حرف ويبقى المعنى، مثل

كفكف، وكفَّ وصبصب وصب، وكبكب وكب، هذا الذي فيه الخلاف، والخلاف ذكرناه في (٨٣:٣٧).

الطالب: (@٨٣:٤١).

الشيخ: يقال زلزل ويقال زل لكن المعنى واحد؟ زل بمعنى زل وزلزل بمعنى زلزل بخلاف كبكب وكب، معناهما واحد أو متقارب كذلك كفكف وكف، نعم، إذًا سنقول إن سمسم من السُم حينئذٍ لابد من اتفاق المعنى.

نستعين بالله وندخل في هذا الفصل.

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

تكلم ابن مالك وعقد هذا الفصل في خمسة أبيات، ذكر فيها الكلام على همزة الوصل والمناسبة واضحة بين هذا الفصل والباب، فهو في الباب تكلم على حروف الزيادة، ومن حروف الزيادة في سألتمونيها الهمزة، وذكر كما سبق موضعين لزيادة الهمزة.

الموضع في أول الكلمة، بشرط أن يأتي معها ثلاثة أصول والموضع الثاني في آخر الكلمة بشرط أن يكون قبلها ألف وقبل الألف ثلاثة فأكثر، الآن سيتكلم على موضعٍ آخر من مواضع زيادة الهمزة وهي التي تسمى بهمزة الوصل.

فلهذا قال: لا

فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

ويقول في هذه الأبيات رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٩٣٨. لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لاَ يَثْبُتُ ... إِلاَّ إِذَا ابْتُدِى بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا

٩٣٩. وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انْجَلَى
٩٤٠. وَالأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا ... أَمْرُ الثُّلاَثِي كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا
٩٤١. وَفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنِ ابْنُمٍ سُمِعْ ... وَاثْنَيْنِ وَامْرِىءٍ وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ
٩٤٢. وَأَيْمُنُ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبْدَلُ ... مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

هذا الفصل كما قلنا خاصٌ بهمزة الوصل، يقال همز الوصل وهمزة الوصل بمعنى واحد، ولماذا سميت هذه بهمزة الوصل؟ قيل لأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن، وقيل لأنها تسقط في وصل الكلام أي في درج الكلام، وقيل غير ذلك.

فإذا أردت أن تأخذ الأمر من يذهب ويذهب فعلٌ مضارع والمضارع مبدوء بحرفٍ من أحرف المضارعة وهي أنيت، فالأمر من المضارع يكون بحذف حروف المضارعة إذًا يذهب كيف تأخذ الأمر من يذهب تحذف الياء.

فإذا حذفنا الياء صار أول حرفٍ هو حرف الذال وهو حرفٌ ساكن، ولا يُبدأ بسكن في اللغة العربية قالوا: فجلبت العرب هذه الهمزة للتمكن من البدء بالساكن فقالوا: اذهب، لولا ذلك لم يكن إليها حاجة فلهذا لا تزاد همزة الوصل في مثل ذلك حتى يكون ما بعدها ساكن.

يمكن أن تقول لا تزاد حتى يكون أول الفعل ساكنًا أول الفعل في ذهب الذال، ثم يذهب فعل مضارع ثم حذفت حرف المضارعة الياء صار الذال أول حرف وهو ساكن، فأتينا بالهمزة، لكن إذا لم يكن أول الأمر ساكنًا كقل، لا نحتاج إلى همزة الوصل حينئذٍ، نقول قل بلا همزة وصل أو بع أو قم أو صم أو هب أو نم، إذًا همزة الوصل لا يأتي بها إلا إذا كان ما بعدها ساكن للتمكن من النطق بهذا الساكن في أول الكلام.

وهمزة الوصل هي همزةٌ في أول الكلمة تثبت في الابتداء وتسقط في الوصل،

ولهذا قال ابن مالك:

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لاَ يَثْبُتُ إِلاَّ إِذَا ابْتُدِى بِهِ

وقول ابن مالك: (همزٌ سابقٌ) ماذا يريد بقوله (سابقٌ) يريد أن همزة الوصل لا تكون إلا في صدر الكلمة في أول الكلمة بخلاف همزة القطع فإنها تكون في أول الكلمة وفي حشو الكلمة وفي آخر الكلمة كما سيأتي.

وهمزة الوصل لا تكون في هذه المواضع الأربعة الآتية، هناك أربعة مواضع لا تكون فيها همزة الوصل:

الموضع الأول: الفعل المضارع، لا تأتي همزة وصل مع فعلٍ مضارع أيًا كان، كان ثلاثيًا أم رباعيًا أم خماسيًا.

والعلة في ذلك واضحة، لأن المضارع كما تعرفون لا بد أن يبدأ بحرف من حروف المضارعة وهي أنيت ليس منها همزة وصل، بل هي همزة قطع للمتكلم فتقول عن نفسك أنا أجلس ونون للمتكلمين نحن نجلس وياء للغائب هو يجلس وتاء للمخاطب أنت تجلس أو للغائبة هي تجلس، فلهذا لا يمكن أن تأتي همزة الوصل مع مضارع.

الموضع الثاني: التي لا تكون في همزة الوصل الحروف سوى أل، إذًا كل الحروف لا يمكن أن تبدأ بهمزة وصل، سوى أل.

فإذا كان أول الحرف همزة فهي همزة قطع، كـ (إلا وألا، وإنا وأنا وإن وأن، وإنما) كلها همزات قطع سوى أل التي في نحو: (الرجل، البيت، القائم) وسيأتي ذكرها في مواضع همزة الوصل.

الموضع الثالث: الذي لا تكون فيه همزة الوصل هو الفعل الماضي الثلاثي، الفعل الماضي الثلاثي لا تكون همزته همزة وصل، فإن بُدِأ بهمزة فهمزته همزة

قطع، كـ (أكل، وأخذ وأمر) ونحو ذلك.

الموضع الرابع من المواضع التي لا تكون في همزة الوصل، هو الفعل الرباعي، كل فعلٍ على أربعة أحرف سواء كان رباعيًا مجردًا أم كان ثلاثيًا مزيدًا بحرف، فإن همزته لا تكون همزة وصل، إما أنه لا يبدأ بهمزة أصلًا كـ (دحرج وبعثر)، فإن بُدأ بهمزة فهمزته قطع، الرباعي همزته همزة قطع كـ (أقبل وأكرم وأخرج وأدخل)، ونحو ذلك.

إذًا فهذه المواضع الأربعة لا تأتي فيها همزة الوصل، فأين تقع همزة الوصل، يعني ما مواضع همزة الوصل؟ تتبعها العلماء وذكر ذلك ابن مالك فقال: وهو أي همز الوصل.

وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انْجَلَى
وَالأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا ... أَمْرُ الثُّلاَثِي كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا
وَفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنُم سُمِعْ ... وَاثْنَيْنِ وَامْرِىءٍ وَتَأْنِيْثٍ تَبِعْ

فذكر في هذه الأبيات مواضع همزة الوصل، وهي خمسة مواضع، همزة الوصل تكون في خمسة مواضع:

الموضع الأول الخماسي: ماضيًا أو أمرًا أو مصدرًا نحو انطلق اِطلِق انطلاقًا، اختار اختر اختيارًا، اِحمر احمر احمرارًا اللفظ واحد بين الماضي والأمر، بسبب تضعيف لام الكلمة.

وقفت عند هذه، انطلق ماضي، الأمر منه: انطلق، والمصدر: انطلاق، اختار والأمر منه اختر، والمصدر اختيار، احمر احمر وجه فلان، والأمر منه احمر يا فلان، اللفظ واحد، والمصدر احمرارًا، هذا الموضع الأول خماسي، ماضيًا وأمرًا ومصدرًا.

الطالب: (@٤٣:٩٥).

الشيخ: احمر كم حروفها؟ آخر كلام؟ الهمزة والحاء والميم والراء مشددة، والمشدد عبارة عن حرفين.

الموضع الثاني لهمزة الوصل: السداسي، ماضيًا وأمرًا ومصدرًا مثل استخرج، والأمر استخرج والمصدر استخراجًا مثل اطمئن والأمر اطمئِن، والمصدر: اطمئنانًا.

مثل إحمار، بمعنى احمر، لكن مبالغة، إحمار البشر، يعني اشتدت حمرته والأمر من إحمار: إحمار، والمصد: إحميرارًا بياء، أو احرنجم هذا سداسي والأمر احرنجِم والمصدر: إحرنجامًا، هذان الموضعان الخماسي والسداسي، ماضيًا وأمرًا ومصدرًا هذان الموضعان يشملهما قول ابن مالك:

وَهْــوَ لِفِعْــلِ مَــاضٍ احْتَــوَى عَلَــى أَكْثَــرَ مِــنْ أَرْبَعَــةٍ نَحْــوُ انْجَلَــى

وَالأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ

إذًا أكثر من أربعة ماذا يعني؟ الخماسي والسداسي قال الماضي وهو لفعلٍ ماضٍ والأمر والمصدر.

الموضع الثالث من مواضع همزة الوصل أمر الثلاثي: الأمر من الفعل الثلاثي، نحو: اذهب، من ذهب، واجلس من جلس واكتب من كتب، ويُشترط فيه أن يكون ثانيه ساكنا لكي تزاد همزة الوصل، فإن كان ثانيه متحركًا لم يُحتاج إلى همزة الوصل كما ذكرنا في كل وقل، وبع وهب، وهذا هو قول ابن مالك: **(وَكَذَا أَمْرُ الثُّلاَثِي)**: ثم مثَّل على ذلك بقوله: **(كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفذَا)**؛

الموضع الرابع من مواضع همزة الوصل عشرة أسماءٍ مسموعة: لأن الأصل في الأسماء أن همزاتها همزات قطع إلا هذه العشرة ومصدر الخماسي والسداسي

وذكرناها قبل قليل، فهذه الأسماء العشرة المسموعة سمعت همزاتها همزات وصلٍ وهي: (اسمٌ واستٌ وابنٌ وابنم، وابنةٌ وامرؤ امرأة واثنان واثنتان وأيمن)؛ أيمن التي في القسم.

نمر بسرعة على هذه الأسماء العشرة.

الأول: اسمٌ: اسم ما أصله قالوا إن أصله سِموٌ كحِمل، وجمعه أسماء كحملٍ وأحمال، سموٍ وأسماء، هذا عند البصريين.

وعند الكوفيين أصله: وسمٌ، حُذفت لامه وهي الواو في سموٍ حذفت اللام وعوض منها همزة الوصل، همزة الوصل ما الذي جلبها في ابن.

قالوا: حُذِفت الواو وهي اللام، وعُوِض عنها بهمزة الوصل.

الكلمة الثانية: استٌ: وهي العجز من الرجل والمرأة، والعجز هي مقعدة الإنسان التي يقعد عليها، وقد يُطلق الاست على حلقة الدبر من الرجل والمرأة، وأما إطلاق هذه الكلمة على فرج المرأة فهو على خلاف كلام العرب، العرب لا تطلق هذه الكلمة على فرج المرأة، وإنما تريد بها مقعدة الإنسان، وقد يطلق ذلك على حلقة الدبر.

وكلمة الاست أصلها ستهٌ، وهي مستعملة وجمعها استاه، سته واستاه، مثل جملٌ وأجمالٌ وفي هذه الكلمة لغة، أشهرها سهٌ، يعني ما الذي حُذِف من ستهٌ الأصل ستهٌ، قالوا سهٌ يعني بحذف التاء وفي الحديث المشهور: (**إنَّما العينُ وِكاءُ السَّهِ**)؛ يعني إذا نامت العين انحل وكاء السه.

واللغة الثانية ستٌ: بحذف الهاء.

واللغة الثالثة استٌ: بحذف الهاء ويعوض عنها همزة وصل في أول كلمة وهي أشهر هذه اللغات، ومن استعمالها الحديث المشهور الذي رواه مسلم وغيره:

(**لِكُلِّ غادِرٍ لِواءٌ عِنْدَ اسْتِهِ يَومَ القِيامَةِ**)؛ ومن ذلك ما جاء في حديث عمرو بن سلمة المشهور قال: جاء نفَرٌ مِن الحيِّ إلى رسولِ اللهِ ﷺ، فسمِعوه يقولُ: (**يؤُمُّكم أكثَرُكم قُرآنًا**) فقدَّموني بَيْنَ أيديهم وأنا غُلامٌ فكُنْتُ أؤُمُّهم في بُردةٍ موصولةٍ وكان فيها فتق فكُنْتُ إذا سجَدْتُ خرَجَتِ اسْتي، فقالوا لأبي ألا تُغطِّي عنّا اسْتَه.

ويقال كثيرًا خاصةً في الحروب والمدافعات ودفعه فوقع على استه، أي وقع على مقعدته.

والاسم الثالث من الأسماء المسموعة بهمزة وصل: ابن: فلان ابن فلان، كلمة ابن أصلها بنوٌ، ومعه أبناء، مثل جملٌ وأجمال، ما الذي حدث في الكلمة؟ حُذفت لامها، وهو الواو، وعُوِض عنها بهمزة الوصل.

ما وزن بنوٌ فعلٌ ما وزن ابن؟ فعلٌ، بنوٌ وابنٌ على وزن فعل.

والكلمة التالية: ابنم: وهي كلمة ابن بزيادة الميم للمبالغة.

والكلمة التالية ابنةٌ: وهي كلمة ابن مؤنثة بتاء التأنيث.

والكلمة التالية: امرؤ: بمعنى رجل، وهذه الكلمة لا حذف فيها، امرؤ لأن الهمزة بعدها ثلاثة أحرف.

فلهذا لا حاجة لادعاء أن في الكلمة حذف، أو تعويض.

والكلمة التالية أو الاسم التالي: امرأة: وهو مؤنث امرؤ.

والاسمان التاليان: اثنان، واثنتان: هذه اثنان همزة الوصل زائدة، والألف في اثنان، الألف والنون هذا للتثنية كم يبقى من حرف؟ حرفان، ما في كلمة تقبل التصيف وتكون على حرفين، معنى ذلك أن هناك حرفًا ثالثًا محذوفًا، فلهذا قالوا أصل اثنان ثنيان، فاللام ياءه محذوفة، وأصل اثنتان ثانيتان، يعني ثنيان مثل

جملان، ثانيتان مثل شجرتان.

فحذفت اللام من الكلمة وهي التاء وسكنت الثاء وعُوِض منها همزة الوصل، وقالت العرب: اثنان واثنتان.

والدليل على ذلك أنهم يقولون في النسب إلى اثنان واثنتان ثانوي فدل ذلك على أن الثاء مفتوحة.

الاسم الأخير: هو ايمن: ايمن المستعمل في القسم، يقال: ايمن الله لأخرمنك، وهذه الكلمة ايمن هو اسمٌ مفرد مشتقٌ من اليمن وهو البركة، وهمزته همزة وصل، هذا مذهب البصريين، البصريون يرون أن كلمة ايمن التي في القسم اسمٌ مفرد مأخوذة من اليمن وهمزته همزة وصل.

وأما الكوفيون، فقالوا: إن أيمن هذه المستعملة في القسم جمع يمين، فهمزته حينئذٍ همزة قطع، ما جمع يمين؟ أيمن، لا يريد من أيمن أفعل، يمين وأيمن همزته همزة قطع إلا أن العرب خففت همزة القطع إلا همزة الوصل لكثرة الاستعمال، فهمزته وصل على كل حال، لكن الخلاف هل هو كلمة مفردة من الأصل، وهمزته همزة وصل؟ أم أنه جمع يمين ثم خففت الهمزة لكثرة الاستعمال.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنِ ابْنُم سُمِعْ وَاثْنَيْن وَامْرِىءٍ وَتَأْنِيْثٍ تَبِعْ وَاَيْمُنُ

كم ذكر من اسمٍ هنا؟ ذكر سبعة أسماء بالنص، اسم واست، وابن، وابنم، واثنين وامرئ، وايمن، سبعة.

لكنه قال في آخر البيت: (وَتَأْنِيْثٍ تَبِعْ)؛ يريد ابنة واثنتين وامرأة، مؤنثات ابن واثنين وامرئ فصارت عشرة، هذا الموضع الرابع من مواضع همزة الوصل.

الموضع الأول خماسي، والثاني السداسي، والثالث أمر الثلاثي، والرابع

عشرة أسماء مسموعة.

الموضع الخامس وهو الأخير: الحرف: أل: من الحروف همزته همزة وصل، وهذا هو قول ابن مالك: (هَمْزُ أَلْ كَذَا)؛ أي أن همزته همزة وصل.

فهذه مواضع همزات الوصل وما سواها من الهمزات المتصدرة همزات قطع، هذا بالحصر العلمي.

وهناك قاعدة، هي أقرب ما تكون إلى التعليم، للتفريق بين همزة الوصل وهمزة القطع، وهو أن تدخل على الهمزة حرفًا من الحروف كالواو أو الفاء، ثم تنطق الكلمة، فإن نطقت الهمزة فهي قطع، نحو: أكرم اكرم، إكرام، كرام، أجلس واجلس، وإذا لم تنطق الهمزة فهي همزة وصل، نحو اذهب وأذهبن استخرج وأستخرج، انطلاق وإنطلاق، الرجل وألرجل، وهكذا.

فهذه قاعدة تعليمية.

أما القاعدة العلمية الحاصرة فهي ما ذكرناه قبل قليل من حصرٍ لمواضع همزات الوصل.

ثم ختم ابن مالك هذه الأبيات بقوله:

وَيُبْدَلُ مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

ويبدل؛ أي همز الوصل، همز الوصل يبدل مدًا في الاستفهام، أي مع الاستفهام أوسُهل، تكلم هنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ على دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل، لو أدخلت همزة استفهام على همزة وصل فما الحكم حينئذٍ؟ ونقول في الجواب عن ذلك؟ إذا دخلت همزة الاستفهام عبلى همزة الوصل المكسورة أو المضمومة، فإن همزة الوصل تُحذف وتبقى همزة الاستفهام.

إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل المكسورة أو المضمومة فإن

هزة الوصل تُحذف كقولك: استغفرت الله، هذا خبر، استفهم بالهمزة؟ تقول: أستغفرت الله؟ بهمزة استفهام مقطوعة، وتحذف همزة الوصل حتى في الكتابة، تكتب همزة مقطوعة ثم سين.

أستغفرت الله؟ قال -تعالى-: ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون:٦]؛ وتقول اتخذت فلانًا أخًا، اتخذتهخًا، هذا إخبار استفهم بالهمزة: أتخذته أخًا؟ قال -تعالى-: ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [ص:٦٣].

وتقول: اصطفى الله الرسل، فإذا استفهمت، تقول: أصطفى الله الرسل؟ قال -تعالى-: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾ [الصافات:١٥٣]؛ وتقول: اضطر زيدُ لهذا الأمر، والهمزة هنا مضمومة، فإذا استفهمت ماذا تقول؟ أضطر؛ بهمزة استهام مفتوحة طبعًا الأصل اُضطر هذا في الإخبار، فإذا استفهمت قلت: اضطر زيدٌ لهذا فتحذف همزة الوصل المضمومة.

وأما إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة، فإن همزة الوصل حينئذٍ لا تحذف، لكي لا يلتبس الاستفهام بالإبار، لكون اللفظ واحدًا، وهو اللفظ واحد، لو قلت مثلًا الرجل قائمٌ همزة الوصل هنا مفتوحة، الرجل قائمٌ.

لو أدخلنا همزة الاستفهام وحذفنا همزة الوصل، الرجل قائمٌ كان اللفظ واحدًا فالتبس الاستفهام بالإخبار، فلهذا لا تحذف همزة الوصل المفتوحة إذا سُبقت بهمزة استفهام، إذًا ماذا يكون؟ هو ما ذكره ابن مالك في البيت: (وَيُبْدَلُ مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ)؛ همزة الوصل المفتوحة إذا سبقت بهمزة الاستفهام فيها وجهان:

الأول: أن تبدل ألفًا وهذا هو الأكثر، فتقول: آلرجل عندك؟ آلكتاب مفيدٌ؟

وتكتب حينئذٍ بألف ممدودة مدة.

والوجه الثاني: أن تسهل همزة الوصل بين بين: يعني بين الألف وبين الهمزة، تنطق نطقًا خففًا بين الألف وبين الهمزة، أي أعلى من الألف قليلًا لكن ما تصل إلى تحقيق الهمزة، ويكون ذلك بالقصر، يعني ما يكون النطق بالمد.

ونطق همزة بين بين لا تؤخذ إلا بالتلقي لابد فيها من التلقي، مثال ذلك: لو قلت الرجل عندك، هذا إخبار، ثم ندخل الهمزة، إن أبدلت ألفًا قلت: ألرجل عندك؟ وإن سهلت بين بين قلت الرجل عندك؟ لا تأتي بهمزتين محققتين أألرجل عندك؟ ولا تقلبها ألفًا خالصًا ألرجل عندك؟ وإنما بي بين بين الهمزة والألف تحتاج إلى دربة، فتقول ألرجل عندك، الأولى تكتب بهمزة، والثانية يكتبونها همزة وصل.

مما جاء على التسهيل بين بين قول عمر بن أبي ربيعة: (**الحق إن دَارُ الرّبّاب تباعدت أو أنبت حبل أنّ قلبك طائر**)، فقال الحق، وقد قرئ بهذين الوجهين الإبدال والتسهيل في القراءة السبعية في قوله -تعالى-: (**آلذَّكَرَيْنِ**)، وفي قوله: (**الآنَ**).

فهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:"

وَايْمُنُ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبْدَلُ ... مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

فذكر أن الإبدال ألفًا والتسهيل مع همزة الوصل المفتوحة، وهمزة الوصل المفتوحة أين تكون؟ في موضعين، مع ال، ومع ايمن، وهما اللتان ذكرهما في هذا البيت، أي أخر هاتين الكلمتين في هذا البيت من أجل هذا الحكم، ولذللك قال: (وايمن) والباب السابق قال: (وفي اسم استٍ) ثم قال: وتأنيث تبع، ثم قال:

وَايْمُنُ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبْدَلُ

أي يبدل همز الوصل المفتوح في نحو أيمن وأل، فهذا ما تيسر في شرح أبيات ابن مالك ونتبعه بملحوظتين، تتعلقان بهمزة الوصل.

الملحوظة الأولى: همزة الوصل تسقط متى؟ عند الوصل والدرج، وأما عند الابتداء بها، فتنطق، فبأي بحركةٍ تنطق عند الابتداء بها؟ بالفتح أم بالضم، أم بالكسر؟

نكتفي بالقاعدة العامة، وإلا فإن في المسألة تفصيلات كثيرة، القاعدة العامة في النطق بهمزة الوصل أن همزة الوصل يجب فتحها مع أل، إذا كانت في أل ففتحها واجب تقول: الرجل، المرأة، ولا يجوز فيها الكسر ولا الضم، وهمزة الوصل يجب أن تضم فيما ثالثه مضمومٌ ضم أصليًا، إذا كان الثالث مضمومًا ضمًا أصليًا فإن همزة الوصل تُضم وجوبًا نحو أكتب واقتل، وكذلك المبني للمجهول انطلق واستخرج ذكرنا وجوب الفتح مع أل، ووجوب الضم فيما ثالثه مضمومًا ضمًا أصليًا.

ما سوى ذلك أي ما سوى الموضعين السابقين ففيه الكسر إما واجبًا وإما جائزًا، إما واجبًا لا يجوز غيره إما جائزًا أي يجوز الكسر ويجوز غيره، إما الفتح وإما الضم على تفاصيل كثيرة، نحو انطلق واستخرج، بل انطلق استخرج، اذهب، اجلس، انطلاق، استخراج، هذه لا يجوز فيها إلا الكسر، ومثل ابن، واثنان، فهذه يجوز فيها الكسر راجحًا وغير الكسر مرجوحًا على تفاصيل لم أرى الدخول فيها.

فهذه القاعدة العامة في حركة همزة الوصل إذا ابتدأنا بها.

الملحوظة الأخيرة: إذا نقلت كلمةً مبدوءةً بهمزة وصل، نقلتها إلى العالمية، يعني جعلتها علمًا يعني جعلتها اسمًا خاصًا بمسمى، كأن تسمي بمصدرٍ مبدوءٍ بهمزة وصل أو بفعلٍ مبدوءٍ بهمزة وصل، أو تسمي بأل فما حكم أل حينئذٍ، فما

حكم همزة الوصل؟

الجواب: إذا نقلت اسمًا مبدوء بهمزة وصل إلى العالمية فإن همزته تبقى همزة وصل، كرجل سميته انطلاق أو اقتدار، فتقولك جاء اقتدارٌ، وأما إذا سميت بفعلٍ أو حرفٍ مبدوء بهمزة وصل، فإن همزة الوصل تنقلب إلى همزة قطع، كرجل سميته بــ اذهب، أو انطلق، أو بـ أل، فتقول: ذهب انطلق، أو جاء اذهب أو جاء ألٌّ وهكذا.

ومن ذلك تسمية العرب لصحراء بــ أصمت، صحراء أصمت بهمزة قطع.

وعلى ذلك نعلم أن الأسماء المنقولة للعالمية وهي في الأصل مبدوءة بهمزات وصل تبقى همزاتها همزات وصل، كابتسام، وحي الازدهار، ويوم الاثنين، تبقى همزاتها همزات وصل.

ويذكر بعض الإملائيين، أن همزة يوم الاثنين أو أن همزة ما سمي به من الأسماء المبدوءة بهمزة وصل أنها تنقلب إلى همزة قطع، هذا تذكره بعض كتب الإملاء، ولكن هذا مخالف لما اتفق عليه النحويون، ونقلوه عن العرب، فالنحويون نصوا على أن الاسم المبدوء بهمزة وصل تبقى همزته وصلًا إذا تنُقِل إلى العالمية، وقد أثبتوا ذلك سماعًا وقياسًا.

فمن السماع الذي نقلوه عن العرب في ذلك قول سيبويه رها قول سيبويه، قال: مصل ذلك قول العرب: هذا يوم اثنين مباركًا فيه، وأتيتك يوم اثنين مباركًا فيه، جعل اثنين اسمًا له معرفة كما تجعله اسمًا لرجل.

انتهى كلامه، ومن نصوص النحويين على أن هذا الحكم، قول سيبويه فإذا سميت بـ امرئٍ رجلًا أي سميت رجلًا بكلمة امرئ، تركته على حاله لأنك نقلته من اسمٍ إلى اسم، ولو سميته انطلاقًا لم تقطع الألف يعني لم تقلبها إلى همزة

قطع، لأنك نقلت اسمًا إلى اسم.

وفي ذلك يقول الصيميري في كتابه التذكرة والتبصرة، وإن سميت بمصدر أو اسمٍ مما فيه ألف الوصل نحو استغفار واقتدار وامرئٍ وما شابه ذلك لم تقطع ألف الوصل.

وفي ذلك يقول ابن مالك في [الكافية الشافية] التي هي أصل الألفية، قال: (واستبق همز ما قد نقلا من غير فعلٍ كاقتراب واعتلا) يقول أبقي الهمزة وصلًا، فهذا هو السماع وهذا هو نصهم، وأما القياس في المسألة فقد ذكره النحويون ويلخصه كلام ابن مالك إذا يقول: لأن هذا الاسم الذي نقل إلى العالمية منقول من اسميةٍ إلى ماذا؟ إلى اسمية فلم يتطرق له تغيرٌ أكثر من التعيين بعد (١٢٩:٢٨)، أما الفعل والحرف فقد نقلا من الفعلية والحرفية إلى الاسمية، فلهذا صح أن يتغير.

لم يخالف في هذه المسألة إلا أبو الحسين بن الطراوة وهو من علماء الأندلس المعروفين بكثرة الشذوذ ومخالفة النحويين، فأجاز في مثل ذلك قطع الهمزة.

وبعض النحويين يقولون إنما خالف في المصدر المسمى به، كاقتدار دون الاسم المسمى به، كـ امرئٍ واثنين، وقوله على كل حال مخالفٌ لسماع العرب وللقياس الصحيح.

فهذا ما تيسر في شرح الكلام على همزة الوصل وبذبلك نكون قد انتهينا بحمد الله من الكلام على باب التصريف، ليبقى لنا بابان في الألفية وهما باب الإبدال وباب الإدغام، نجعلهما في الدرس القادم، أم نشرحهما؟

هناك سؤال يا إخوان؟

الطالب: (@٥٠:١٣٠).

الشيخ: كذلك نعم لكن الفرق هنا أن أعجميٌ مبدوء بهمزة قطع ثم دخلت عليه همزة استفهام، يعني من أنه من اجتماع همزتي قطع، واجتماع همزتي قطع أيضًا فيه لغات، منها أنك تقلب الثانية بين بين، لكن يجوز فيها تحقيق الهمزتين، في همزتي القطع يجوز أن تقول مثلًا أكرم زيدًا عمرو، لكن همزة الوصل لا، لا يجوز فيها التحقيق.

الطالب: (@١٣١:٤٠).

الشيخ: لأن الإبدال والتسهيل لا يكون إلا في الهمزة المفتوحة، لا يكون إلا في همزة الوصل المفتوحة، وهمزة الوصل المفتوحة لا تكون إلا في هذين الموضعين مع أل وأيمن، ما سوى ذلك، إما أن تضم الهمزة وتكسر.

الطالب: (@١٣٢:٠٢).

الشيخ: لاما تفتح، تُكسر انطلق انطلاقًا هذه مكسورة، نعم.

الطالب: (@١٣٢:١٦).

الشيخ: تدخل بالكسر نعم.

الطالب: (@١٣٢:٢٨).

الشيخ: أصلها ثنتان كجملان، ثنتان.

الطالب: (@١٣٢:٣٩).

الشيخ: لا ثنتان ثم المؤنث ستضع تاء أخرى، الأصل ثنيان بالياء، كـ جملان، ثم المؤنث بالتاء ثانيتان، كـ شجرتان.

الطالب: (@١٣٣:٠٦).

الشيخ: الهمزة عن الياء المحذوفة التي هي اللام، كما أن الهمزة عوضًا عن

اللام المحذوفة في بنوٌ أو سمٌ في ابن وفي اسم، الهمزة بدل عن اللام المحذوفة في اسم وفي ابن وفي...

الطالب: (@١٣٣:٣٩).

الشيخ: عن الياء المحذوفة التي هي اللام، قلنا وزن ابن فعلٌ، لأن الوزن يكون للأصل.

ما وزن قال؟ فعل، لماذا قلت فعل؟ لأنك وزنت الأصل قول، نعم أما انقلاب الواو ألفًا هذا إعلال، ما وزن يقول؟ يفعل، قال يقول فعل يفعل، مثل كتب يكتب، ثم حدث إعلال على الكلمة.

الطالب: (@١٣٤:١٨).

الشيخ: أصلية؟ كيف أصلية العوض غير البدل، العوض هو حرف زائد تأتي به فقط يعني عوض عن هذا المحذوف لكن ليس هو المحذوف انقلب إلى حرف آخر، هذا يسمى بدل، كما في الهمزة في كساء، هذه انقلبت عن الواو والهمزة في بناء انقلبت عن الياء، أما العوض فهو حرف آخر يُجلب وغالبًا يكون في غير مكان المحذوف.

الطالب: (@١٣٥:١٨).

الشيخ: هذا ماشي، وأمر الثلاثي ماشي، هذا الصحيح، هذا الذي قلناه قلنا الخماسي والسداسي وأمر الثلاثي، واستثنينا الرباعي.

الطالب: (@١٣٦:١٥).

الشيخ: نحن هنا ذكرنا كل شيء، قلنا الخماسي الماضي والأمر والمصدر، لأن الذي يُصور فيها وجود الهمزة، أما المضارع فقلنا لا يتصور فيه وجود همزة

الوصل، فالخماسي والسداسي متى بما بدأ بهمزة فهي وصل.

والأمر لا يبدأ بهمزة دائمًا لكن إن بدأ بهمزة فهي وصل صحيح.

الطالب: (@١٣٦:٤٥).

الشيخ: كتابة ماذا همزة الوصل.

الطالب: (@١٣٦:٥٢).

الشيخ: تكتب وتنطق في الابتداء دون الوصل.

الطالب: (@١٣٧:٠٣).

الشيخ: تكتب همزة لكن بلا قطعة، أي بلا رأس فقط على هيئة الألف المدية الألف فقط، بدون همزة لا تحت ولا فوق، همزة الوصل دائمًا تكتب هكذا، يعني بعضهم يُفرق بينها وبين همزة القطع يضع فوقها رأسها صاد، هذا تجده في المصحف وفي بعض الكتب التي تشكل تشكيلًا كاملًا، يقل رأس صاد مقتطعة من وصل من كلمة وصل، يعني همزة وصل الصاد.

همزة الوصل تكتب على كل حال، لكنها تنطق في الابتداء وتسقط في النطق، عندما نصل، طبعًا همزة الوصل تكتب.

الطالب: (@١٣٨:١٢).

الشيخ: كيف؟ لا قلنا الهمزة إما قطع وإما وصل، فهمزة القطع هي التي على يسمونها قطعة، رأس عين وكذا، هذه الهمزة قد تكتب على ألف قد تكتب على واو، قد تكتب على ياء، قد تكتب على السطر.

هذا همزة القطع أن همزة الوصل فلا تكون إلا في ابتداء الكلام، وتكون على هيئة الألف لكنها همزة ليست ألفًا.

طالب: (@١٣٩:٠٥).

الشيخ: هم يسمونها قطعة، لعلها مأخوذة من العين.

الطالب: (@١٣٩:٢٢).

الشيخ: مأخوذة من كلمة قطع ما أدري، لكن الصرفيين دائمًا يقابلون الهمزة بالعين، إذا أرادوا أن يوظفوها يقولون مثلًا شيءٌ كشيعٌ ليبين لك الهمزة تقابلها بالعين، لكن هل هذا رأس همزة القطع مأخوذة من كلمة قطع؟ ما أدري.

الطالب: (@١٤٠:٠١).

الشيخ: نجيب عن السؤال هذا أولًا لأننا أجبنا عنه كثيرًا في عدة مناسبات، يعني الذي يجعل التصريفين يقدرون التقديرات، هو إما سماع عن العرب في كلمة دل على مثل هذه المحذوفات، فإذا قلت مثلًا في اسمٍ جمعتها العرب على ماذا؟ على أسماء كيف تجمع اسم على أسماء؟ أسماء معروف أنه جمع للثلاثي مثل علم أعلام، مثل حمل أحمال، فكيف جمعت على أسماء، الهمزة هذه من أين جاءت أسماء؟ الهمزة من أين جاءت؟

لابد أن تبحث عن تعليل الأمر، وإذا قلت أن أسماء كما هي وجمعت على أسماء ما صح، لكن لو قلت إن الأصل سموٌ ثم جُمعت على أسماء مثل حمل وأحمال صح أن الهمزة هنا هي الواو، والواو قاعدتها معرفة أن متى ما تضررت بعد ألف انقلبت همزة، مثل سماء سماو، كساء كساو، أسماء هي أسماو، ثم انقلبت همزة فصح.

هذا مثلًا، كلمة ابن مثلًا كذلك، ابن جمعها على أبناء، الهمزة هنا من أين جاءت؟ إلا أن نقول أصلها بنو، ثم إن العرب عندما نسبوا إلى ابن ما قال ابنيٌ وإنما قالوا بنوي، بنوي من أين أتوا بها؟ من الأصل بنوٌ فنسبوا إليها، فالنظر في

السماع من كلام العرب والنظر في اِطِرَاد هذه القواعد هو الذي يجعلنا نصل ونعرف الأصول المجهولة.

وهكذا مثلًا فيما قلنا قال، قال أصلها قول، والدليل على ذلك وجود الواو في يقول: قلنا إنها واو، لماذا لم نقل إنها قول، لماذا قلنا قول في الماضي؟ لأن القياس يخبرنا أن الفعل الماضي لا يكون إلا فعَل وفعِل وفعُل ما في ماضي على فعل في الصحيح.

فنحمل المعتل على الصحيح، فنقول قول والقاعدة المعروفة في الصرف أن حرف العلة متى ما تحرك وانفتح ما قبله انقلب ألفًا، فأطردت القاعدة على ذلك وهكذا، وإما لسماع وإما لتضارب القياس.

السؤال الثالث؟

الطالب: (@١٤٣:٤٢).

الشيخ: سؤالك عن ماذا؟ الإبدال والتسهيل، قلنا همزة الاستفهام إذا دخلت على همزة الوصل المفتوحة، فحينئذٍ لا تحذف، وإنما تبدل ألفًا فتقول في الكتاب مفيد تدخل همزة الاستفهام، ثم تقلب همزة الوصل إلى ألف يعني ألف مدية فتقول: آلكتاب مفيد، أو أنك لا تقلب همزة الوصل إلى ألف مدية كاملة وإنما تقلبها إلى بين بين، يسمونها همزة بين بين ليست همزة محققة كاملة ولا ألف يعني أعلى من الألف وأقل من الهمزة، فهذان الوجهان في الهمزة المفتوحة.

آخر سؤال؟

الطالب: (@١٤٥:٠٠).

الشيخ: يستثبتوا نعم. على خطأ في قراءاتي.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الرابع والثلاثون بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِيْنَ والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وَعَلَى آلِهِ وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في ليلة الاثنين السابع عشر من شهر المحرم، من سنة ستٍ وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

ونحن في جامع الراجحي في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الرابع والثلاثين بعد المائة من دروس شرح الألفية لابن مالك –عليه رحمة الله تعالى-.

الليلة –إن شاء الله- سنبدأ ببابٍ جديد من أبواب الألفية وهو الباب قبل الأخير في الألفية وهو باب الإبدال، وما أدراك ما باب الإبدال هو أهم بابٍ في علم التصريف، من أتقنه كان صفيًا، ومن لم يتقنه لا يعد صفيًا، فكل ما يذكر في علم الصرف، هو تمهيد لهذا الباب.

لأن هذا الباب هو الفائدة الكبرى في علم التصريف ينبئك بما حدث في اللغة من تغير، ولا يعرف الظاهر من لا يعرف الباطن ولا يعرف المعلوم من لا يعرف

المجهول.

العالم هو الذي يعرف الظاهر والباطن، والمعلوم والمجهول، أما معرفة الظواهر والمعلومات فكلٌ يعلمها، فلو أنك حفظت جدول الضرب عن ظهر غيب لا تعد رياضيًا، حتى تعرف كيفية إخراج المجاهيل في علم الرياضيات، هذا هو العلم الحقيقي في الرياضيات، يفيدك في الهندسة وفي بقية العمليات الرياضية، وكذلك في التصريف.

فائدته الكبرى أن تعرف ماذا حدث في اللغة من تغير، أما معرفة وجه اللغة الظاهر، الذي يُسمع ويقال هذا كل أحد حتى العامة يعرفون أنه يقال قال، لكن العالم هو الذي يعرف أن أصل قال قول.

فما الذي حدث وما الدليل على أصل (قال) قول، وما الذي حدث حتى وصل إلى قال، والقياس في ذلك وما يستتبع ويترتب عليه كل ذلك يدخل في باب الإبدال، ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، عقد ما يتعلق بالإبدال في هذا الباب، وفي خمسة فصول تتبعه، ولم يفعل ذلك ابن مالك إلا في هذا الباب إذ يعقد الباب النحوي في باب ثم يجعل بعده فصولًا تتبعه.

فجعل بعد هذا الباب خمسة فصول تتبعه، وكلها في هذا الباب

باب الإبدال

ومجموع هذا الباب وما يتبعه من فصول ثمانية وأربعون بيتًا من الألفية، أما الباب الذي سنبدأ بقراءته فعقده ابن مالك في واحد وعشرين بيتًا، نبدأ بقراءة ما سنشرحه في هذه الليلة –بإذن الله تعالى–.

وفيها يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الإِبْدَالُ

٩٤٣. أَحْرُفُ الابْدَالِ هَدَأْتَ مُوْطِيَا ... فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا

٩٤٤. آخِرًا اثْرَ أَلِفٍ زِيْدَ وَفِي ... فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِي

٩٤٥. وَالْمَدُّ زِيْدَ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ ... هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلاَئِدِ

٩٤٦. كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا ... مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيِّفَا

٩٤٧. وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيْمَا أُعِلّ ... لاَمًا وَفِي مثلِ هِرَاوةٍ جُعِلْ

٩٤٨. وَاوًا وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدّ ... فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوَفِيَ الأَشُدّ

٩٤٩. وَمَدًّا ابْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ ... كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كَآثِرْ وَائْتُمِنْ

٩٥٠. إِنْ يُفْتَح اثْرَ ضَمٍّ اوْ فَتْح قُلِبْ ... وَاوًا وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

٩٥١. ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا وَمَا يُضَمُّ ... وَاوًا أَصِرْ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمُّ

٩٥٢. فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا وَأَؤُمُّ ... وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أَمْ

ذكرنا قبل قليل أهمية هذا الباب باب الإبدال وأنه أهم أبواب الصرف ومن يتقنه كون صرفيًا ومن لا يتقنه لا يعد من علماء الصرف، يقال الإبدال، والإعلال والتعويض، ثلاثة مصطلحات لابد أن نعرف معانيها للتقارب بينها.

الإبدال والإعلال والتعويض، أما الإعلال فهو تغييرٌ يحدث في حروف (أوي)، أقصد الهمزة وأحرف العلة الأف والواو والياء، أربعة أحرف نجمعها في قولك (أوي) فالإعلال تغييرٌ يحدث في حروفٍ (أوي) بجعل بعضها مكان بعض.

نحو تغيير قول إلى قال، بقلب الواو في (قول) ألفًا، ونحو تغيير (بايع) إلى بائع، أي بقلب الياء همزةً، ونحو تغيير (ءأمن) إلى ءامن بتغيير الهمزة الثانية ألفًا، هذا هو الإعلال إذًا فالإعلال يختص بأربعة أحرف، وهي (أوي).

وأا الإبدال: تغييرٌ يحدث في حروف (أوي) وغيرها بجعل بعضها مكان بعض، والتغيير الذي يحدث في حروف (أوي) سبق، وفي غير هذه الحروف كتغيير

(اسطبر) اصطبر بقلب التاء طاءً وبتغيير (استهر) ازدهر بقلب التاء دالًا، كل هذه ستأتي تفاصيلها فيما بعد.

إذًا فالإبدال بتغيير يحدث في حروف (أوي) وفي غيرها، من ذلك نعرف العلاقة بين الإعلال والإبدال، ماذا بينهما يا إخوان عمومٌ وخصوص مطلق، أو وجه مطلق بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل إعلال إبدال والعكس، هذا هو المشهور في تعريف الإعلال وتعريف الإبدال، وقال بعض علماء الصرف الإعلال تغييرٌ خاصٌ بحروف أوي.

والإبدال تغييرٌ خاصٌ بغير حروف أوي، فمعنى ذلك أن لا علاقة بينهما أي يتفقان في كونهما تغييرين لكن يختلفان في الحروف، والمشهور كما قلنا هو التعريف الأول ولذا سمى ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب باب الإبدال.

ونجده في هذا الباب ذكر التغييرات التي تصيب (أوي) وسيذكر في الفصول التابعة التغييرات التي تصيب غير حروف أوي.

هذا ما يتعلق بالإعلال والإبدال، بقيَّ مصطلحٌ ثالث ما هو؟ التعويض هو وضع حرفٍ عوضًا عن حرف آخر، أن تجعل حرفًا عوضًا عن حرفٍ آخر مطلقًا، يعني سواء أكان العوض في مكان المعوض منه في نفس المكان، نحو سنة، هذه حرفان وتاء التأنيث، وتاء التأنيث كما تعرفون زائدة، فبقيت الكلمة على حرفين.

إذًا لا شك أن هناك حرفًا ثالثًا محذوفًا، فإذا عدنا إلى الجمع سنوات، عرفنا أن المحذوف هو لام الكلمة وهو الواو، سنوات، حُذِفت الواو وهي لام الكلمة وعُوِض عنها بالتاء، والتاء جاءت مكان اللام، إذًا فالعوض وهو تاء التأنيث جاء في مكان المعوض عنه وهو لام الكلمة أم كان العوض في غير مكان المعوض منه.

مثال ذلك: عدة، يقولون وعد يعد وعدًا وعدة، عدة أصلها وِعدٌ حذفت الواو

فانتقلت كسرتها إلى العين وعوِض عن الواو المحذوفة بتاء التأنيث لكن عوض عنها بتاء التأنيث في مكانها أو في مكانٍ آخر؟ في غير مكانها فقيل عدةٌ.

وكذلك ابنٌ أصلها بنوٌ بدلالة الجمع على أبناء، وإذا كان الأصل بنوٌ، ثم قلنا ابنٌ معنى ذلك أن الواو في بنوٌ وهي لام الكلمة حُذِفت، وعوض عنها بهمزة الوصل في غير مكانها، كل ذلك يسمى تعويضًا، ويتبين من ذلك أن التعويض أعم من الإبدال، ومن ثم أعمِّ الإعلال.

فبين التعويض والإبدال عموم وخصوص مطلق، وكل إبدالٍ تعويض والعكس، فعرفنا من ذلك أن أعم هذه المصطلحات التعويض، وبعدها الإبدال وأخصها وأضيقها الإعلال، فلذلك لو قيل لك مثلًا ابنٌ ما هذه الهمزة في ابنٍ؟ ما تقول بدلٌ من اللام المحذوفة، وإنما تقول عوض عن الواو المحذوفة، إذا أدرت المصطلح العلمي.

وقد تجد من المتقدمين من يقول بدل، يريد المعنى اللغوي مطلق المعنى اللغوي وليس المعنى الصرفي الاصطلاحي النحوي، لكن مثلًا في كتب العلم، في البحوث المتخصصة، لابد من الالتزام بمثل هذه المصطلحات، هذا عوض تقول عوض أو تعويض، لأنه في غير مكانه.

فإذا علمنا ذلك نبدأ بالدخول إلى موضوعنا وهو: الإبدال، لابد أن نقدم له بمقدمة نذكر فيها **أن الإبدال نوعان، الإبدال عمومًا نوعان**:

الأول: إبدال إدغامٍ، تغيير يحدث في الحروف بسبب الإدغام، وهذا الإبدال يحدث في كل الحروف سوى ما الحرف الذي لا يكون فيه إدغام؟ الألف سوى الألف لملازمته السكون فيدغم في ألفٍ أخرى.

نحو: من ربهم، فإذا وصلت تقول: من ربهم، معنى ذلك أنك أبدلت النون راءً

ن ربهم هذا إبدال ولكنه إبدال إدغام، وهذا يحدث في كل الحروف وليس هو الإبدال الذي نريده في هذا الباب وإنما يُذكر في باب الإدغام، وسيأتي -إن شاء الله- وهو آخر باب من أبواب الألفية.

والنوع الثاني: من الإبدال هو إبدالٌ لغير إدغام، الإبدال الذي يكون لسببٍ آخر غير الإدغام، وهذا الإبدال ثلاثة أقسام، الإبدال الذي يكون بسببٍ غير الإدغام ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الإبدال القياسي المطرد، إبدال قياسي مطرد، ما عنى قياسي مطرد؟ يعني أن تركه يوقع في الخطأ أو في مخالفة الأكثر الأفصح، وهو الذي يتكلم عليه الصرفيون في هذا الباب، وسيأتي، إذًا الذي يعنينا في هذا الباب هو الإبدال القياسي المطرد يعني الواجب الذي يوقع تركه في الخطأ أو في مخالفة الأكثر والأفصح.

والنوع الثاني من الإبدال: الإبدال القليل وهو ما جاء في بعض لغيات العرب، في بعض لغيات العرب جاء إبدال اختص بهذه اللغية بهذه القبيلة قبائل معينة، وليس مطردًا في اللغة، فهذا إبدالٌ قليل، له أمثلة كعجعجة قضاعة، وهي إبدالهم الياء المشددة جيمًا، فيقولون في علي علج، ومن ذلك قول شاعرهم: (خالع ويف وأبو عليج المطعمان اللحم بالعشج)؛ يريد علي وعشي، فهذا لإبدال لا يطرد ولا يصح أن تقول به الآن على لغة جمهور العرب.

ومن هذا الإبدال القليل الخاص ببعض لغات العرب عنعنة ربيعة، وهي إبدالهم الهمزة عينًا، كقولهم: (ظننت عنك ذاهب) يريدون (ظننت أنك ذاهبٌ)، ومن ذلك كشكشة تميم، وهي إبدال كاف المؤنث المتطرفة شينًا أو إبدالها حرفًا بين الشين والكاف، كقولهم في السلام عليكِ للمرأة (السلام عليش) أو (السلام عليج)، وجاء في قراءة شاذة: (قد جعل ربشي تحتشي شريًا).

ومن هذا الإبدال القليل الخاص ببعض لغيات العرب كسكسة ربيعة، وغيرهم كهوازن، وهي إبدالهم كاف المؤنث المتطرفة سينًا، أو إبدالهم إياها حرفًا بين السين والكاف، كقولهم في السلام عليكِ للمرأة: (السلام علس، أو السلام عليتس) فهذه إبدالاتٌ خاصة بهذه اللغيات لا تطرد.

طالب: (@٢٢:٣٩).

الشيخ: نعم ربيعة كانوا في نجد.

طالب: (@٢٢:٥٠).

الشيخ: ما يدل في ذلك ماذا؟ القاف؟

طالب: (@٢٢:٥٦).

الشيخ: المصريين هذه كلها لغيات أضعف من هذه لأن الحروف على مستويات في العربية كما ذكر سيبويه في الكتاب، فهناك الحروف المستحسنة وهي الحروف المعروفة التسعة والعشرون، وهناك الحروف الحسنة كالنون الساكنة، التي تأتي في الإخفاء مثلًا وكالألف بين بين، والهمزة بين بين، وكالألف الممالة، وهذه جاءت في القراءات وفي كلام العرب الفصيح.

وبعدها تأتي حروفٌ رديئة من الحروف الرديئة قلب الجيم كيمًا كقولهم في جمل كمل، ومن ذلك قلب القاف كافًا كقولهم في القوم كوم، فهذه أحرف رديئة، وفيها الضاد الضعيفة، يعني حروف ذكروها بأنها حروف رديئة جاءت عن بعض العرب غير الموثوق بفصاحتهم، ومع ذلك سجلها هؤلاء اللغويون، لشدة أمانتهم، لكن لا ينبغي إلا الأخذ بالحروف المستحسنة، والحسنة، وأما الرديئة فإنها تذكر للدراسة ونحو ذلك.

لكن ما ينبغي أن تُنشر ويتعامل معها على أنها من الحروف الفصيحة

الصحيحة ونحو ذلك، هذا النوع الثاني من الإبدال وهو الإبدال القليل الخاص ببعض اللغيات.

النوع الثالث من الإبدال هو الإبدال الشاذ: المسموع في كلماتٍ معينة أي ليس مطردًا مقيسًا وليس خاصًا بلغيات معينة، وإنما سُمِع بكلمات معينة، جاء مثلًا في شعر أو في مثل كلمة معينة قُلِب فيها حرف إلى حرفٍ آخر، فيسمى هذا الإبدال إبدالًا شاذًا من ذلك قول العرب في أصيلال أصيلان.

أصيلال تصغير أصيل، والقياس في أصيلال، وجاؤء عن العرب قولهم أصيلان بمعنى أصيلال، قال الشاعر: (وَقَفْتُ فيها أُصَيْلانـًا أُسَائِلها أَعْيَتْ جَوابـًا وَمَا في الرَّبع من أَحَدِ)، لمن هذا البيت؟ للنابغة الذبياني، ومن ذلك قولهم: إلطجع، يريد اضطجع، فأبدال الطاء الأولى لامًا جاء ذلك في قول الراجز: (لما رأى أن لاذعة ولا شبع مال إلى أرطاة حقّف فالطجّع)، وكان القياس أن يقول فاضطجع.

هي في الأصل ضادًا ثم لك أن تقلبها طاءً فتدغم ماشي، أما قلبها إلى اللام هذا الشاذ، فنعم ينبغي أن نقول قلب الضاد وهي الأصل، قلب الأصل ضادًا لأن تركت هذه المرحلة هم يذكرونها وأنا أقول تركتها.

قلنا إذًا بعد ذلك كله عرفنا أن الذي يتكلم عليه الصرفيون في هذا الباب هو الإبدال القياسي المطرد، فلهذا بدأ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب ببيان أحرف هذا الإبدال، ذكر الأحرف التي يقع فيها هذا الإبدال القياسي المطرد **فقال:**

أَحْرُفُ الابْدَالِ هَدَأْتَ مُوْطِيَا

سبق الإعلال خاصٌ بحروف (أوي) إذًا فحروف الإعلال (أوي) أما الإبدال فأوسع، يشمل كل الحروف العربية؟ لا بالتتبع والاستقصاء وجد الصرفيون أن

الإبدال في غير حروف أوي إنما يأتي في حروفٍ معينة.

جمعوها مع حروف أوي فصار المجموع تسعة أحرف، جمع ابن مالك في قوله: (هَدَأْتَ مُوْطِيَا)؛ وهي الهاء والدال والهمزة والتاء والميم والواو والطاء والياء والألف، كما رأيتم حروف أوي مع بقية الأحرف يكون المجموع تسعة.

قوله: (هَدَأْتَ)؛ أي سكنت، (مُوْطِيَا)؛ اسم فاعل من وطئت الفراش إذا جعلته ممهدًا لينًا مستويًا إلا أنه سهل الهمزة فقال موطيًا.

إذًا الإبدال يكون في حروف(أوي) وسمى الإعلال ويكون في غير حروف أوي، الإبدال الذي في غير حروف أوي سيذكره ابن مالك في الفصول القادمة ليس في هذا الباب، سيذكره في بعض الفصول الخمسة التي ستأتي.

وأما الإبدال الذي في حروف (أوي) فسيذكره ابن مالك في هذا الباب الذي عقده كما قلنا في ٢١ بيتًا، إذًا الإبدال الذي في حروف (أوي) سيذكره ابن مالك في هذا الباب وفي بعض الفصول القادمة، لأنه لا شك أنه الأكثر والأوسع.

إذًا عرفنا الآن أن الإبدال يكون في حروف (أوي) وهو الأكثر ويسمى الإعلال، إذًا نريد أنن نحصر في الإعلال، الآن نريد أن ننحصر في الإعلال، الإعلال تغييرٌ يقع في حروف أوي، في الهمزة والألف والواو والياء فإذا وصلنا إلى هذه المرحلة، ينبغي أن نعرف الدرس طبعًا اليوم دسم شوية.

يعني لابد من مراجعته يا إخوان، بعد الدرس لابد من مراجعته، لأن فيه معلومات لا يمكن أن تفهم بسرعة، لابد من إعادته مرة بعد مرة، لكن الآن نريد أن نشرحها فقط شرحًا وعليكم أن تراجعوها فيما بعد.

طالب: (@٣١:٥٨).

الشيخ: هدأت موطئًا يعني ما معنى عبارة هدأت موطئًا؟ هدأت معناها

سكنت، موطئًا معناها يعني مهدت المكان، هدأت حال كونك ممهدًا لهذا المكان، هدأت موطئًا.

إذًا وصلنا الآن إلى أننا سنتكلم على الإعلال.

طالب: (@٣٢:٣٠).

الشيخ: هدأت موطيًا لكنه سهل الهمزة.

طالب: (@٣٢:٣٧).

الشيخ: من أوطى يعني، التسهيل الأول واجب.

طالب: (@٣٢:٥٦).

الشيخ: -ما شاء الله- جيد الإعلال الأول واجب والثاني جائز، لا نريد أن نتوسع في هذه الأور دعونا نسير بما رتبناه، لأن نعلم أن بعض الشباب الآن لا يدري ماذا أشرت إليه وأنا لا أريد أن أشرحه لكي لا أدخل في أمور تشوش عليهم، إذا وصلناها سنضرب المثال في نحو ذلك.

إذًا وصلنا الآن إلى ماذا؟ إلى أننا سنتكلم على الإعلال والذي يقع في حروف (أوي) طبعًا هو أكثر الإبدال، أكثر الإبدال إنما يكون في حروف (أوي) يعني الإعلال، فإذا وصلنا إلى ذلك اعلم أن الإعلال الوقع في أحرف (أوي) يكون على ثلاثة أنواع:

طبعًا الإعلال لا يكون إلا في حرف (أوي) **له ثلاثة أنواع**:

النوع الأول: الإعلال بالقلب، الإعلال بالقلب لا ليس هذا القلب وإنما الإعلال بالقلب، نعم نحو قلب (دعو إلى دعا) بقلب الواو ألفًا، وقلب (رضو وإلى رضيَّ) بقلب الواو ياءً، وكقلب (مايل إلى مائل) بقلب الياء همزة.

هذا كله من القلب وستأتي هذه الأمثلة كلها عندما نتكلم على الإعلال بالتفصيل.

النوع الثاني من الإعلال: هو الإعلال بالنقل والتسكين، يعني بنقل الحركة من الحرف وتسكين هذا الحرف، حرف عليه حركة، ننقل هذه الحركة فإذا نقلنا الحركة عنه ماذا يكون؟ ساكنًا لأن السكون خلو الحرف من الحركات، نحو: تغيير يقوُم إلى يقوم.

الأصل يقوُم والعرب إنما تقول: يقوم، يقومُ هذا إعلال حدث ليقوُم كيف حدث هذا الإعلال؟ يقوُم الواو عليها ضمة، يقوُم مثل يكتُب، الواو عليها ضمة نقلنا الضمة إلى الساكن قبلها يقوُم نقلنا الضمة إلى المكان قبلها فسكنت، فقيل يقوم.

إعلالٌ بالنقل والتسكين، ومن ذلك تغيير يبيِع إلى يبيع، يبيِع مثل يجلس، يجلس صحيحة حروف صحيحة، ما حدث فيها إعلال، لكن يبيِع لا هذه حرف علة وقعت عليها كسرة فاعتلت، اعتلت بماذا؟ بالنقل والتسكين، نقلنا الكسرة من الياء يبيِع إلى الساكن قبلها فسكنت الياء فقيل يبيع.

النوع الثالث من الإعلال: الإعلال بالحذف نحو حذف الواو في يعد، مضارع وعد، الماضي وعد، واو وعين ودال وعد، مثل ضرب، والمضارع تقول ضرب يضربُ، إذًا فالقياس والأصل وعد يوعد، إلا أن العرب لا تقول يوعد وإنما تحذف الواو فتقول يعد، الإعلال هنا حدث بماذا؟ بالحذف، إعلالٌ بالحذف.

وسيأتي الكلام عليه وسببه إلى آخره، ومن الإعلال بالحذف: حذف الواو في لم يقم، ما الأصل في: لم يقم، الأصل القريب لم يقوم، والأصل الأول لم يقوُم، عرفنا أن الأصل يقوُم، صار في إعلال بالحذف والنقل والتسكين، يقوم، الواو

سكنت يقوْم ثم دخلها الجازم، الجازم سكن الحرف الأخير الميم، والواو ساكنة فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، لم يقم، إعلالٌ بالحذف، هذا إعلالٌ بالحذف.

وسوف يذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الألفية الإعلال بالنقل والتسكين هذا النوع الثاني في فصلٍ قام، وسيذكر الإعلال بالحذف في فصلٍ آخر.

بقيَّ الإعلال بالقلب سيذكره في هذا الباب، إذًا هذا الباب سيكون خاصًا بالإعلال ليس بالإبدال فقط الإعلال في حروف (أوي) الإعلال **ثلاثة أنواع** بالحذف، والنقل، والقلب.

هذا الباب خاص بالإعلال بالقلب، هذا الباب خاصٌ بالإعلال بالقلب، الإعلال عرفنا أنه يكون في أربعة أحرفٍ فقط وهي (أوي) الصور المحتملة لإعلالها كم؟ الهمزة والألف والواو والياء أوي حروف العلة والهمزة، أربعة أحرف.

لو أردت أن تذكر كل الأوجه المحتملة عقلًا لهذه الأربعة كم؟ ثنتا عشر صورة، لأن الأحرف أربعة، الهمزة والألف والواو والياء، هذه أربعة الآن، يُحتمل أن تنقلب إلى الألف أو الواو أو الياء ثلاثة احتمالات.

والألف يُحتمل فيها هذه ثلاثة أوجه فقط ليس أربعة ثلاثة، إما تنقلب إلى همزة أو واو أو ياء، والوا يُحتمل أن تنقلب إلى همزة أو ألف أو ياء، والياء يُحتمل أن تنقلب إلى همزة أو ألف أو واو، إذًا أربعة في ثلاثة النتيجة ثنتا عشرة صورة، كل هذه الصور سيذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأنها حادثة أي واقعة في اللغة.

لكن لن يذكرها كلها في هذا الباب سيذكر أكثرها في هذا الباب وسيذكر بعضها في الفصول التابعة لها.

ونحن -إن شاء الله تعالى- سوف نشرح أبيات هذا الباب على ترتيب ابن

مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فإذا انتهينا من شرحها سنعود ونلخص مواضع القلب في كل حرف، الهمزة ذكر لها كذا وكذا موضعًا الألف ذكر له كذا وكذا موضعًا وهكذا، لكن الآن نريد أن نذكر أو أن نشرح أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب، قبل أن نبدأ بشرح الأبيات إن كان هناك من سؤل أو نشرع في الشرح.

طالب: (@٤٢:٥٨).

الشيخ: هو المراد الإدغام المحتمل ليس كل حرفٍ يدغمان، وإنما يدغمان بشروط، إلا أن الإدغام قد يقع بين أي حرفين متماثلين.

يعني مثلًا لا يمكن أن يقع الإدغام بين ميم وميم، بين دال ودال بين قاف وقاف، بين كل الأحرف قد يقع، إذا وقع حرفين مثلين الأول ساكن فالإدغام ممكن بينهما إلا الألف فالألف لا يمكن أن تأتي في اللغة ألفان متجاورتين لأنهما ساكنان ولا يجتمع ساكنان، هذا المراد.

طالب: (@٤٤:٠٠).

الشيخ: كل باب الإعلال لابد له من علة، لأنه تغيير، والتغيير خروجٌ عن الأصل، وكل خروج عن الأصل لابد له من سبب، طبعًا السبب الأصلي لغة العرب، أن العرب تكلموا هكذا، لكن نحن نعلل بتعليلات إما صوتية مثلًا أو تعليلات صرفية أو تعليلات محتملة وهكذا.

طالب: (@٤٤:٤٢).

الشيخ: لكيلا تبقى الكلمة على حرفين، لأن المعرب لا يقع على أقل من ثلاثة أحرف.

طالب: (@٤٥:٠٣).

الشيخ: هذا سبب قد يأتي على حرفين، قد يحذفون بلا تعويض، مثل يد ودم، هذا بلا تعويض، وحذفوا بتعويض، فإذا عوضوا قلنا لأنهم يكرهون أن تبقى الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف، فهي فقط مجرد تعليلات، بعض التعليلات تعرفون أنها على ثلاثة أنواع، في تعليلات أولية وهي قطعية كالتعليل بالتقاء الساكنين، وفي تعليلات ثانوية أي ظاهرة وقوية، وفي التعليلات في أقرب إلى التخيلات ونحو ذلك، ليس خفية وإنما هي مجرد تعليلات، كما قال الخليل ابن أحمد الفراهيدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما سُئِل عن هذه التعليلات قال: نحن كرجلٍ دخل إلى بيت وقد صحت عنجه حكمة الباني أي دخلت إلى منزل إلى بيت وأنت تعرف أن هذا البيت صممه مهندس عارف بدقائق الهندسة أي فاهم، فتقول جعل الباب هنا لهذا لسبب، وتقول جعل النافذة هنا لهذا السبب وجعل الغرفة كبيرة لهذا السبب، وجعل الغرفة صغيرة لهذا السبب.

فإن وافق أعني ما قلنا المراد فهذا الذي طلبنا، وإن لم يوافق ما قلناه المراد فإن الحكم لا يتغير، نعم فطعًا التعليلات لا شك أنها تختلف، ولا شك تعليلات الفقهاء وكل العلوم، في تعليلات قطعية.

أنت لما تقول مثلًا أكرِمِ الرجل لماذا حركت الميم وهي ساكنة في أكرمْ، اعتقاد ساكنة لا شك أن تعليل قطعي، نعم قطعي لأنه ما يمكن تسكن، وفي تعليلات قوية جدًا بحيث تكون شبه واضحة وشبه مضطردة لكنها لا تصل إلى القطعيات، وفي تعليلات ضعيفة يعني فقط تقال ولا تناقش، لا تناقشني فيها، مجرد تعليل، وهكذا.

طالب: (@٤١:٤٧).

الشيخ: قلنا الإعلال في حروف (أوي) والإبدال في (أوي) وغيرها في هدأت موطئًا والتعويض مطلق، والتعويض عن حرفٍ محذوف بحرفٍ آخر، سواءً في

(أوي) أو هدأت موطيًا، أو في المكان نفسه أو في مكان آخر.

طالب: (@٤٨:٢٧).

الشيخ: نعم لا شك اللغيات عند العرب في هذه اللغة بالذات، نقول هذه لغة القوم، لكن عند جمهور العرب تكون مستقبحة، لا يستعملونها بقية العرب لا يستعملونها وإنما تستعملها قبيلة معينة، أو قبائل قليلة، لكن نحن الآن الواجب على العرب الآن أن يأخذوا بلغة جمهور العرب، لكي تستقيم لهم اللغة ولا يأخذوا بهذه اللغيات إلا في مجالين: الأول في دراستها والثاني من كان من أهل هذه اللغة، لو قال أنا من أهل هذه اللغة فله أن يتكلم بها.

لكن عربي ليس من أهل هذه اللغة ثم يتكلم بها، هذا لا ينبغ، أولًا لأنه خالف لغة جمهور العرب.

والأمر الثاني: أنه ليس من أهل هذه اللغة أيضًا.

طالب: (@٤٩:٥٥).

الشيخ: لا هي تُدرس فقط، لكتن ما تُنشر.

طالب: (@٥٠:٠٣).

الشيخ: مستقبحة إن كانت على المجال العام، في مجال الكلام العام مستقبحة أما عند القبيلة التي تتكلم بها هذه لغتها أصلًا كلغة آكلون البراغيث، لغة آكلون البراغيث ما يتكلم بها جمهور العرب وإنما يتكلم بها قبائل قليلة في الجنوب، فهذه القبائل هذه لغةٌ تتكلم بها ما تستقبح عندها ولو جاء عنها شعر مثلًا ما نقول هذا خطأ أو قبيح هذا لغتهم، لكن لو أتى أتٍ الآن يتكلم بها قلنا أخطأت، لأن الواجب عليك أن تتكلم بلغة جمهور العرب.

إلا لسبب إما لتعليم أو لأنك من أهل هذه اللغة.

طالب: (@١١:٥١).

الشيخ: هما لا يعبرون بالاستقباح هنا وإنما يعبرون بالقلة يقولون هذه لغات قليلة، فلا يُحكم عليها بالقبح في هذا السياق، وإنما يحكم عليها بالقبح لو جعلت على مستوى اللغة الفصيحة على العامة.

*

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

كان عندك سؤال، قلنا اللغيات لا يُحكم عليها بالقبح مطلقًا وإنما يحكمون عليها بالقلة، وإنما القبح يأتي لو جُعلت كاللغات الفصيحة في الانتشار والاستعمال.

طالب: (@١٨:٥٢).

الشيخ: هذا الذي ذكرت، أنا بالنسبة إلى لغة آكلوني البراغيث لا يثبت أنها وردت في آية أو في حديث، وإنما ما جاء من ذلك على الآيات في الآيات فهو من إبدال الظاهر من المضمر، نحو: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة:٧١]؛ فكثيرٌ بدل من الواو، لأنه تقدم ذكر له.

نقول: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ﴾ [المائدة:٧١]؛ لا يقال أنه من لغة آكلون البراغيث، لأن لغة آكلوني البراغيث لا يتقدم ذكر للضمير، وهؤلاء تقدم ذكرهم ثم قال عنه ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا﴾ [المائدة:٧١]؛الذين ذكر من قبل، ثم قال كثير منهم فيكون بدلًا ولا إشكال في إبدال الظاهر من الضمير، كأن تقول الطلاب مثلًا اجتهدوا في دروسهم، وقد اجتهدوا الطلاب كلهم لا إشكال في ذلك، وإنما الإشكال في ن تبدأ وتقول اجتهد الطلاب كلهم، دون أن يتقدم لهم ذكر فيكون على هذه اللغة.

وكذلك الحديث (يتعقبون فيكم) هذا كما قال ابن حجر وغيره من تغيير

الرواة فقد جاء في بعض الأحاديث: «**إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم**»؛ فيكون هذا من هذا.

طالب: (@٥٤:٢١).

الشيخ: هذا الحديث لا يثبت، هذا الحديث بهذا اللفظ لا يثبت، ولو ثبت لا إشكال في أن النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كان يتكلم بلغات العرب لا إشكال إن كان يتكلم بلغاتهم.

طالب: (@٥٤:٤٣).

الشيخ: نعم أنتم أدخلتمونا في مجالٍ آخر، نعم القرآن العظيم على التحقيق في المسألة أنت أغلبه جاء على لغة قريش، وقد يأتي على لغات أخرى، قد يأتي على لغات أخرى، فلهذا تجد من يُخرج ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه:٦٣]؛ على لغة إلزام المثنى الألف، لكن هم يقولون لا يتفق القراء على لغة قليلة، قد تأتي بعض الراءات على لغاتٍ قليلة لا إشكال في ذلك، ما دامت لغة صحيحة، لا إشكال في ذلك، لكن لا يعني أن هذه اللغة القليلة لو خُرِج عليها شيئًا من القرآن أن تكون في مستوى الفصيحة العامة جمهور العوام.

وهذا هو العدل أن تجعل القليل قليلًا وأن تجعل الكثير كثيرًا ألا تخطأ القليل وألا تهضم الكثير فتقول إنه كالقليل، وإنما تعطي كل ذي حقٍ حقه.

نبدأ في الأبيات وبقي سؤال، إذًا نستعين بالله ونبدأ في شرح الأبيات التي ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في أول هذا الباب باب الإبدال.

فبعد أن ذكر أحرف الإبدال التسعة (**هدأت موطيًا**) وموطيًا فيها إبدالٌ واحد، الهمزة الأخيرة موطئًا أما الواو فهي أصل من وطأ، فليس فيها إبدال، بعد أن ذكر هذه الحرف في قوله (**هدأت موطيًا**) كما شرحنا قبل قليل.

بدأ بذكر مواضع الإبدال والإعلال فقال:

فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا
آخِرًا اثْرَ أَلِفٍ زِيْدَ وَفِي فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِي

ذكر هنا موضعين لقلب الواو والياء همزة، الموضع الأول: إذا تطرفتا بعد ألفٍ زائدة، إذا وقعت في آخر كلمة وقبلها ألفٌ زائدة، وهذا هو قوله:

فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا
آخِرًا اثْرَ أَلِفٍ زِيْدَ

آخرًا يعني متطرفة، إثر ألف زيد؛ أي قبلها ألفٌ زائدة.

مثال ذلك: الفعل سما يسمو، لامه واو سما يسمون، هاتوا فعال من سما يسمو؟ ماذا تقولون، اجعل الكلمة على وزن فعال، ماذا تقولون؟ سماءٌ وكان الأصل سماوٌ لأن من سما يسمو واو، سماوٌ الواو تطرفت إثر ألفٍ زائدة فقلبت همزة قلبًا قياسيًا مطردًا نقول: أعلت الواو بقلبها همزة لأنها تطرفت بعد ألفٍ زائدة، وكذلك: بنى يبني اللام ياء.

اجعلوها على وزن فعال، نقول بناءٌ والأصل بنايٌ هذا يسمى الأصل المهجور أو الأصل المتروك، أو الأصل الأول، العرب لا تقول بنايٌ ولا تقول سماوٌ لا تقول ذلك، لكن هذا الأصل الذي هجروه وتركوه، بسبب الثقل، لأن الواو إذا تطرفت وكذلك الياء سببت ثقلًا في النطق لأنهما حرفان ليس كاملين.

فإذا قلبا إلى همزة اتضح أو بان، وصار حرفين كاملين، وكذلك كساءٌ من كسا يكسو، ودعاءٌ من دعا يدعو، وكذلك نماء ورجاء، وصفاء، وكذلك اعتداء، مثلنا بالثلاثي ولا يقف الأمر عند الثلاثي، كل ياء وواوٍ تطرفتا إثر ألفٍ زائدة.

اعتدى يعتدي ثم اعتداءً والأصل اعتدايا، أسأل: لماذا لم تقلب الواو والياء

همزةً في قولنا (تباين)؟ هذه ياء وقبلها ألف زائدة؟

لأنها ليست متطرفة، وكذلك تعاون.

راية؟ التاء تاء التأنيث لا تخرج ما قبلها عن الطرف، فلهذا قلبت في عباءة، فلماذا لم تقلب الياء في راية همزة؟

لأن الألف التي قبلها ليست زائدة، نحن قلنا لابد أن تتطرف الياء والواو وقبلها ألف زائدة، هذه راية، ثلاثة أحرف راء وألف وياء، التاء لا شك أنها زائدة، إذًا فالألف هذه ليست زائدة وإنما هي منقلبة عن أصلٍ لما عرفنا من أن الألف لا تكون أصلًا في اسم معرب ولا فعلٍ متصرف.

راية أصلها الياء، هم لأنك إذا طردت القياس في ذلك وهو أن الألف لا تكون أصلًا في اسمٍ معرب عربي ولا فعل متصرف وجب طرد ذلك أن نقوله حتى في غير المشتق كما قالوا مثلًا في ساج مثلًا وكذلك في راية، وكذلك في آية.

نعم لأن الألف هنا ليست زائدة، هذا الموضع الأول لقلب الواو والياء همزة.

والموضع الثاني الذي ذكره لقلب الواو والياء همزة؟ إذا وقعتا علينًا لفاعلٍ وقد أعلت في الفعل، إذا وقعت الواو والياء عينًا لصيغة فاعل، وقد أعلت في الفعل، وهذا هو قول ابن مالك:

وَفِي فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِي

مثال ذلك: لو أردنا اسم الفاعل من قام، قام نقول قائم، مع أن قام يقوم، أصل الألف واو، قام يقوم، وكان الأصل أن يقال في اسم الفاعل من قام يقوم، قاوِمٌ إلا إن الواو وقعت عينًا لفاعل وفعله وهو قام أعِل أو بقيت الواو صحيحة؟ أُعِل، إذًا نقول قائم بالإعلال وجوبًا، وكذلك صام يصوم صائم والأصل قاوم، وكذلك قال يقول قائل والأصل قاول.

وكذلك باع من باع يبيع، الأصل ياء واسم الفاعل من باع يبيع بائع والأصل

بايع، إلا أن الياء وقعت عينًا لفاعل وقد أعلت بالفعل باع، فيجب وجوبًا أن تقلب همزة، ولا يقال بايع، وكذلك في صاد يصيد صائد، والأصل صايد، وكذلك هام يهيم والأصل هايم.

فإذا عرفت ذلك فأخبرني لما لم تعل الواو والياء، في عاور، فلان عاور من عورت عينه إذا صار أعور، إذا صار أعور يقال عور فلان فهو عاورٍ لماذا لم تعل الواو مع أنها وقعت عينًا لفاعلٍ؟

ما أعلت العين في الفعل، العين في الفعل هي عور الواو سلمت ما أعلت، أي قلبت ألفًا ليست مثل قال قول، أعلت قال، هذه ثبتت عور ثبت في فاعل، إذا ثبتت في الفعل تثبت في اسم الفاعل عور فهو عاور.

وقالوا: عاره يقول عار فلان فلانًا إذا جعله أعور، أصاب عينه فجعله أعور، قيل عار فلان فلانًا فهو عاور أو عائر؟ فهو عائرٌ لأنه قال يعار فأعلوا، إذا أُعِل الفعل أعل اسم الفاعل منه، وإذا لم يعل الفعل لم يعل اسم الفاعل لكي يكون اسم الفاعل كالفعل في الإعلال.

بناءً على ذلك نرى أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر موضعين لقلب الواو همزة، وذكر موضعين لقلب الياء همزة، ثم ثقال ابن مالك بعد ذلك:

وَالْمَــدُّ زِيْــدَ ثَالِثًــا فِــي الْوَاحِــدِ   هَمْــزًا يُــرَى فِــي مِثْــلِ كَالْقَلاَئِــدِ

هذا موضع لقلب الألف والواو والياء همزةً موضع من المواضع التي يقلب فيها الألف أو الواو أو الياء همزةً متى؟ يقول إذا وقعت مدًا زائدًا ثالثًا فإنها إذا جمعت على مفاعل تُقلب همزة، إذا كانت الألف أو الواو أو الياء.

نكمل بعد الصلاة

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو يتكلم في باب الإبدال:

وَالْمَدُّ زِيْدَ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ

ذكر في هذا البيت موضعًا من مواضع قلب الألف والواو والياء همزة، وذلك إذا وقعت هذه الأحرف مدًا زائدًا ثالثًا، مدًا أي حرف مد زائدًا أي حرف زائد ليس أصليًا، ثالثًا لابد أن يكون في الحرف الثالث، فإن هذه الأسماء إذا جمعت على مفاعل فتقع الألف والواو والياء حينئذٍ بعد الألف فتقلب همزة، مثال ذلك في الألف قلادة، تجمعها على فعائل قلائد، قلادة قاف لام ألف دال، قلادة ثم تاء التأنيث.

نجمعها على قلائد، القاف موجودة واللام موجودة والدال موجودة والألف التي في قلائد هذه ألف فعائل، أي ألف الجمع فعائل ألف الجمع، والألف التي في قلادة أين ذهبت؟ وقعت بعد ألف مفاعل، فانقلبت همزة.

وكذلك سحابة تُجمع على فعائل سحائب كما قلنا قبل قليل، ألف سحابة هي التي انقلبت همزة في سحائب، وكذلك رسالة ورسائل، وكذلك عجوز في الواو،

عجوز عجائز، العين والجيم والزاي موجودة، والألف في عجائز هي ألف فعائل، والواو في عجوز، هي التي وقعت بعد ألف مفاعل فانقلبت همزةً وكذلك ركوب وركائب، ومثاله في الياء صحيفة، وصحائف، وكريمة وكرائم، وقبيلة وقبائل.

وأما في قسورة ﴿فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر:٥١]؛ فتجمع على قساور، الواو هنا قسورة ثالثة، ومع ذلك لم تنقلب في الجمع همزةً وإنما بقيت واوًا قسورة قساور، لماذا؟ لأنها ليست مدًا، هي ثالثة وزائدة، ولكنها ليست مدًا.

و(مفازة) تُجمع على مفاوز، أيضًا لم نقلبها همزة، مفازة مأخوذة من ماذا؟ من فاز يفوز، فالأصل واو، فلهذا عندما جمعنا مفازة أعدنا الألف واوًا، مفازة، وزنها مفعلة، الميم زائدة، مفازة الفاء أصلية والألف في مفازة الألف هي الواو فاز يفوز، إذًا فالألف أصلية أو زائدة؟ أصلية هي ثالثة ومد، لكنها ليست زائدة ولذلك بقيت في الجمع، مفازة مفاوز، ما يقال مفائز.

مفازة هذه ألف لكن ما أصلها؟ فاز يفوز؟ أصلها الواو فلما جمعنا عادت لألف إلى أصلها، مفاوز، هي واو واحدة، الألف عادت إلى أصلها واو، أما الألف التي في مفاوز هذه مفاعل ألف مفاعل.

ومكيدة الياء ثالثة ومدية، ما جمع مكيدة؟ مكايد لم نقلب الياء همزة، لماذا لا تقلب الياء همزة؟ لأن الياء حرف أصلي من كاد يكيد إذًا تبقى الياء، فقولهم مكائد خطأ، ومضيق مضايق، من ضاق يضيق، أيضًا الياء أصلية فتقول مضايق، قولهم مضائق أيضًا خطأ، نحو ذلك وليس مثله شيخ يُجمع على أشياخ وشيوخ وله جموع كثيرة منها مشايخ، ولا يقال مشائخ، لماذا؟ لأن الياء أصلية شيخٌ الياء فيها أصلية فلا تقلب همزة، فيقال مشايخ.

فلهذا يقولون المشايخ لا يهمزون معنًا ولفظًا أي لا يقال مشائخ ولا يهمزون

من الهمز.

ولهذا قال نحوه وليس مثله ومع ذلك فالتحقيق أن مشايخ ليس جمعًا لشيخ وإنما هي جمع لمشيخة، ومشيخة جمع شيخ أي جمع جمع، لكن يتجوزن فيقول جمع شيخ.

هذه القاعدة إلا أنه سُمِع عن العرب كلمتان خرجت عن هذه القاعدة وهي مصيبة ومعيشة، مصيبة من أصاب يصيب، فحرف المد هنا أصلي أو زائد؟ أصلي وهو من الصوب فالأصل واو، فقولهم مصيبة أصلها مصوبة، ثم قلبت الواو ياءً فصارت مصيبة، والجمع على القياس على قياس مصاوب.

تعيد الأصل مصاوب إلا أنه سُمِع في الفصيح والكثير مصائب، فصححنا الكلمة لأنها جاءت في السماع الفصيح، وإلا فهي خلاف القياس، فمصيبة تُجمع على مصاوب وهذا هو القياس إلا أنه قال في السماع على مصائب وهو كثيرٌ في السماع وشاذٌ في القياس، وكذلك معيشة، معيشة من عاش يعيش، إذًا فالياء أصلية وإن كان ثالثه مد.

لكنها أصلية فقياسها أن تبقى في الجمع أو أن تقلب همزة؟ تبقى فتقول معايش، وعلى هذا قرأ جمهور القراء معايش بالياء وسمع فيها معائش وهو قراءة سمعية، فلهذا يقال إن جمع معيشة معايش وهذا الأكثر في السماع وهو القياس ومعائش وهو صح في السماع.

طالب: (@٣٠:٧٧).

الشيخ: بالياء لا.

على ذلك يكون ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ذكر موضعًا في قلب الألف همزة، قلنا أن هذا الموضع قلب الألف والواو والياء همزة، في التفصيل يكون قد ذكر موضعًا

لقلب الألف همزة، وموضعًا لقلب الواو همزة وموضعًا لقلب الياء همزة، ومن قبل كان ذكر موضعين لقلب الواو همزة، وموضعين لقلب الياء همزة، النتيجة النهائية أنه ذكر موضعًا لقلب الألف همزة، وثلاثة مواضع لقلب الواو همزة وثلاثة مواضع لقلب الياء همزة.

سنحصيها فيما بعد -إن شاء الله-، ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا ... مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيِّفَا

كذاك أي مما يُعل، (ثاني لينين)؛ يعني حرفان من أحرف العلة، ثاني لينين أي الثاني منهما، متى؟ إذا اكتنفا مد مفاعل، أين المد في مفاعل؟ الألف إذا اكتنفا الألف حرف علة أي قبله حرف علة وبعده حرف علة هذا معنى اكتنفا، يعني مفاعل قبل الألف حرف علة وبعد الألف حرف علة، أيهما الذي يُبدل؟ الأول أو الثاني؟

(كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ)؛ الثاني منهما هو الذي يعل، (كَجَمْعٍ نَيِّفَا).

ذكر ابن مالك في هذا البيت موضعًا لقلب الواو والياء همزة، وهو: إذا وقع ألف مفاعل بين حرفي علة اكتنفا.

فالثاني منهما؛ أي الذي بعد الألف يُقلب همزةً وهنا أنبه إلى أمر نبهنا عليه من قبل، وهو عندما نقول مفاعل، ماذا نقصد بمفاعل؟ صيغة منتهى الجموع لا نريد هذه الصيغة فقط مفاعل، وإنما نريد كل جمع من صيغ منتهى الجموع وهي الجموع التي تتكون من ألف قبلها حرفان وبعدها حرفان، سواء مفاعل أو فواعل أو أفاعل أو فعالل إلى آخره، فإذا قلنا مفاعل نريد هذه كل الصيغ.

مثال ذلك: أول وجمعه أوائل، أول ما وزنه؟ أفعل وليس فاعل، نقول أفعل وليس فاعل، ولو كان فاعل لما مُنع من الصرف، لكن أفعل هذا يُمنع من الصرف،

فإذا كان أول على وزن أفعل، فمعنى ذلك أن الهمزة في أول أصل أو زائدة؟ زائدة، والفاء فاء الكلمة واو، وعين الكلمة واو، ولام الكلمة لام، أولن هذا الصحيح أن أول مأخوذة من واوان واو واو ولام، ثم صيغت على أفعل فصارت أل، فإذا كان الأمر كذلك ثم جمعناها على أفاعِل، الألف في أفاعل وقعت بين الفاء والعين، من الفاء في أفعل؟ من الفاء في أول؟ الواو، والعين في أولو؟ الواو، إذًا أصل الفاعل أواول، أفاعل الذي حدث أن الألف اكتنفه واوان، فقلبت الثانية همزةً فقيل أوائل، ما وزن أوائل؟ أفاعل، وليس فعائِل، مع أن في همزة، أوائل، لكن ليس جمعه فعائل، بل جمعه أفاعل، وهذه الهمزة في أوائل هي الواو، أواول ثم قلبت الواو همزة، فهذا قوله:

كَـــذَاكَ ثَـــانِي لَيِّنَـــيْنِ اكْتَنَفَـــا مَـــــــــــدَّ مَفَاعِـــــــــــلَ

مثال ذلك أيضًا: سيد، مأخوذة من ساد يسود إذًا حرف العلة الذي عندنا الواو، ساد يسود، ثم قالت العرب سيد، على وزن فيعل، سيد على وزن فيعل، الياء زائدة، والعين من ساد يسود الواو، العين في ساد يسود الواو.

أعد العين هنا إلى أصلها؟ أي اجعلها واوًا؟ فيعل سيود، هذا أصل الكلمة، أصل سيد سيود، لأنها من ساد يسود.

ما الذي حدث؟ الذي حدث إعلال سيأتي ذكره في الفصول القادمة، نقول قاعدته: كل واو وياء إذا اجتمعا والأولى ساكنة قلبت الواو ياءً وأدغمتا، أي واو وياء، سواء ياء وواو، إذا اجتمعت الواو والياء والأولى ساكنة فإن الواو تقلب ياء ويحدث بينهما إدغام، وهذا الذي حدث في سيود، اجتمعت الواو والياء ساكنة فقلبت الواو ياءً وأدغمتا فقالت العرب سيد، عرفنا ذلك في سيد.

جمع سيد؟ يُجمع على أسياد وسادة، وسادة في الحقيقة جمع سائد، لكن سيد هذا رباعي يُجمع على فياعل، سيائد، سيد وسيائد، الأصل فيه فياعل، هذه العين،

اوالعين فيس ساد يسود الواو، فياعل، سياود، هذه الألف ألف فياعل قبلها ياء سياود، وبعدها الواو إذًا سياود، إذًا اكتنفتا ألف فياعل، فقلبت الثانية وهي الواو همزة، فالعرب تقول في جمع سيد سيائد.

الاستعمال يختلف عن السماع والقياس، فإن الاستعمال قد يكثر في مفرد ثم يكثر في جمع قد يكون جمع، وقد يكون جمع كلمة أخرى في معناه، هذا يحدث في العربية، فلهذا قد تجد أحيانًا جموع غير مشهورة، وهي قياسية ومسموعة لكن ما كثرت في الاستعمال، ككثرة هذا الجمع.

فمثلًا في المفرد يقولون سيد، وندر من يقول سائد، مع أن المعنى واحد، وفي الجمع قالوا سادة، مع أن ساد في القياس جمع سائد مثل قائد وقادة، أما سيد فجمعه في القياس سيائد وقالوا سيائد، لكن ليس في كثرة سادة.

كذلك لو قلنا بائعة هذه واضحة، بائعة على وزن فاعلة، سبق في جموع التكسير أن فاعلة تُجمع قياسًا على فواعل، مثل صالحة وصوالح، فبائعة تُجمع على فواعل فيقال في بائعة: بوائع، هذا طبعًا جمع تكسير، وجمعته بالألف والتاء صح، بائع بائعات هذا جمع مؤنث سالم، وإنما الكلام الآن على جمع التكسير.

لو جمعت بائعة على فواعل كنت ستقول بوائعة، الجمع هنا بائعة على فواعل، صالحة صوالح، بائعة فواعل، يعني الألف وقع بعدها العين، فواعل، ما العين في باع يبيع؟ العين في باع يبيع الياء، ثم نأخذ اسم الفاعل من باع يبيع، بائع والأصل بايع كما عرفنا قبل قليل، فهذا فيه إعلال.

فإذا جمعناه على فواعل فقياسه بوايع، فتعل الياء بقلبها همزة فتقال بوائع، وكذلك صائدة لو جمعت جمع تكسير على فواعل صوائد والأصل صوايد.

ومثال ابن مالك الذي ذكره:

كَـــذَاكَ ثَــانِي لَيِّنَــيْنِ اكْتَنَفَــا مَــدَّ مَفَاعِــلَ كَجَمْــعِ نَيِّفَــا

يريد جمع نيف، لو سمين رجل نيف، ثم جمعته لكان اسمًا رباعيًا نيف رباعي، والرباعي قياسه أن يُجمع على مفاعل، فتجمعه على فياعل، فتقول نيائف، مع أن نيف بياءين، إما من ناف ينوف فالأصل واو، أو ناف ينيف فالأصل ياء.

نيف إذا جمعته على فياعل، فقياسه أن تقول نيايف، أو نياوف، فالألف هنا في فياعل اكتنفه الياء، أو الياء والواو، فنقلب حرف العلة الثاني همزة فنقول: نيائف، هذا الذي قصده ابن مالك، فإن قلت كنت منتبهًا إلى الآن معنا، وقلت ما الفرق بين هذا الموضع والموضع السابق؟ تذكرون الموضع السابق.

لو كان ثالثًا مدًا زائدًا مثل صحيفة ثم جمعته على مفاعل، مثل صحائف فعائل، فما بعد الألف ينقلب همزة، وهناك تجمعها على مفاعل وهنا على مفاعل، لكن الفرق أن هناك لابد أن يكون في المفرد ثالثًا زائدًا مديًا، أما هنا فمطلق، لا يُشترط فيه ذلك، مثل سيد الياء ثالثة لكنها متحركة، وليست مدًا.

ومع ذلك أصلية وليست زائدة، ومع ذلك قلبت همزة، إذًا فالموضع الأول مقيد بأن يكون حرفه العلة في المفرد ثالثًا زائدًا مدًا، وفي هذا الموضع مطلق مهما اكتنف ألف مفاعل حرفا علة أيًا كان حرف العلة الثاني أصلي، أو زائد أو متحرك أو ساكن، فإنه ينقلب همزة.

نختم فنقول: وعلى ذلك يكون ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ذكر هنا موضعًا لقلب الواو همزة، وموضعًا لقلب الياء همزة ويُجمع إلى المواضع الثلاثة السابقة، فيكون قد ذكر إلى الآن:

موضعًا لقلب الألف همزة.

وأربعة مواضع لقلب الواو همزة.

وأربعة مواضع لقلب الياء همزة.

ما سؤالك؟

طالب: (@١١:٩٤).

الشيخ: جيد هي كسيد لأنها من جاد يجود، إذًا جيد أصلها جيود، على فيعل.

طالب: (@٣٠:٩٤).

الشيخ: تجمعها على جيائد.

طالب: (@٤١:٩٤).

الشيخ: طبعًا ويصح أن تبقيها مفردة، نعم لأن جمع التكسير لك في وصفه جمع التكسير لغير العاقل.

لك في وصفه الجمع والإفراد، تقول هذه جبال شامخات، أو هذه جبال شامخة.

طالب: (@١٤:٩٥).

الشيخ: كما قلنا لك يريد صيغ منتهى الجموع، نعم سواء كانت فعائل أو مفاعل أو غير ذلك.

طالب: (@٣٠:٩٥).

الشيخ: مد مفاعل نعم.

طالب: (@٤٧:٩٥).

الشيخ: هذا اصطلاح عند الصرفيين، نعم إذا قيل مفاعل فإنها تعني كل صيغ منهى الجموع، وهي كل جمعٍ ثالثه ألف وقبله حرفان، وبعده حرفان أولهما

مكسور، فلهذا في الأمثلة التي ذكرناها الآن كلمات ليست على مفاعل مثل أوائل، على أفاعل ليست مفاعل، مثل سيائد على ماذا؟ على فياعل مثل مثال ابن مالك يقول: مد مفاعل كمد نيفًا، ونيف يُجمع على نيائف على فياعل.

فهذا اصطلاح عند الصرفيين.

طالب: (@٩٦:٥٠).

الشيخ: ليس بشرط، كيف؟

طالب: (@٩٧:١٠).

الشيخ: يكون في الألف كرسالة ورسائل، هذا على وزن فعائل، قلائد فعائل، صحيفة وصحائف على وزن فعائل.

الأمثلة مذكورة كلها على فعائل لكن ليست بشرط، إلا أن الزائد المد الثلاثي ينقلب في الجمع إلى فعائل، نعم.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الخامس والثلاثين بعد المائة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في ليلة الاثنين السادس عشر من شهر صفر من سنة ستٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة الحبيب المصطفى عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ نحن في جامع الراجحي بحي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وبتوفيقه الدرس الخامس والثلاثين بعد المئة من دروس شرح [ألفية] ابن مالكٍ -عليه رحمة الله-.

الكلام ما زال موصولًا منذ درسين أو منذ ليلتين وهذه الثالثة على [باب الإبدال]، وقد ذكرنا من قبل أنّ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقده في بابٍ يتبعه خمسة فصول، ومجموع أبياتها كلها ثمانيةٌ وأربعون بيتًا، وقد بدأنا بشرح الباب، الباب الذي عقده ابن مالك وحده في واحدٍ وعشرين بيتًا، شرحنا منها من قبل أربعة أبيات، ونشرح منها الليلة إنْ شاء الله ما تيسر.

وفيها يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد الأبيات التي شرحناها:

كَـــذَاكَ ثَـــانِي لَيِّنَـــيْنِ اكْتَنَفَـــا مَـــدَّ مَفَاعِـــلَ كَجَمْـــعِ نَيِّفَـــا

وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلّ ... لاَمًا وَفِي مثلِ هِرَاوةٍ جُعِلْ
وَاوًا وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدّ ... فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوَفِيَ الأَشُدّ
وَمَدًّا ابْدِل ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ ... كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كَآثِرْ وَائْتُمِنْ
إنْ يُفْتَح اثْرَ ضَمٍّ أوْ فَتْحٍ قُلِبْ ... وَاوًا وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ
ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا وَمَا يُضَمّ ... وَاوًا أَصِرْ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمّ
فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا وَأَؤُمّ ... وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أَمْ

٩٥٣. وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلاَ ... أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ بِوَاوٍ ذَا افْعَلاَ
٩٥٤. فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ ... زِيَادَتَيْ فَعْلاَنَ ذَا أَيْضًا رَأَوْا
٩٥٥. فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعَلْ ... مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحِوَلْ

إلى آخر ما قاله رَحِمَهُ ٱللَّهُ، شرحنا -يا إخوان- في الدرس السابق قول ابن مالك قبل ذلك:

وَالْمَدُّ زِيْدَ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ ... هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلاَئِدِ

قلنا إنه أراد رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذا وقعت أحرف العلة مدًا زائدًا ثالثًا، فإنها تُقلب همزةً إذا جمعت على نحو: فعائل، نحو: "قلادة وقلائد، وسحابة وسحائب، ورسالة ورسائل"، هذا في الألف، وفي الواو "عجوز وعجائز، وركوب وركائب"، وفي الياء "صحيفةٌ وصحائف، وكريمةٌ وكرائم، وقبيلةٌ وقبائل"، وشرحنا بعد ذلك قول ابن مالك:

كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا ... مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيِّفَا

وقلنا إنه أراد إذا وقع ألف مفاعل بين حرفي علة، فإنّ حرف العلة الثاني يُقلب همزة.

إذًا ألف مفاعل وقع بعد حرفي علة، سواءٌ كان حرفا العلة الأول أصليًا والثاني زائدًا، ومثال ذلك جمع أول على أوائل، وعرفنا أنّ أول وزنه أفعل، فهو من أصل

وول، الفاء واو والعين واو واللام لام وول، صيغنه على أفعل فصار أول.

فلهذا منع من الصرف؛ لأنه على وزن أفعل، فإذا جمعناه على أفعال صار في القياس "أواول" أفاعل "أواول"، فيكتنف حرف العلة ألف مفاعل، فتُقلب الواو الثانية همزةً فنقول: "أوائل"، أو كان حرف العلة الأول زائدًا والثاني أصليًا، ومثال ذلك: "بائعة" وجمعها "بوائع"، فعرفنا أنّ بائعة وزنها فاعلة من "باع يبيع" فالعين ياء باع يبيع، فبائعة أصلها بايعة، ثم قلبت الياء همزة إلى بائعة.

فإذا جمعنا على فواعل العين فواعل ما العين في باع يبيع؟ الياء، إذًا فالقياس أنْ نقول: "بوايع"، فالألف وقع قبلها واو وبعدها ياء، فاكتنف حرفا العلة ألف مفاعل، وقلب حرف العلة الثاني وهو الياء همزة، فقيل: "بوائع"، فهذا شرحناه في الدرس الماضي، لكن لا بُدَّ من التذكير به؛ لأنّ البيت التالي يتعلَق بهاتين المسألتين وهو قول ابن مالك:

وَافْـتَحْ وَرُدَّ الْهَمْـزَ يَـا فِيْمَـا أُعِـلّ لاَمًـا وَفِـي مثـلِ هِـرَاوةٍ جُعِـلْ
وَاوًا

يريد (وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيْمَا أُعِلّ لاَمًا وَفِي مثلِ هِرَاوةٍ جُعِلْ وَاوًا)، فقد سبق أنه يجب قلب المدة الثالثة الزائدة همزة عند جمع المفرد على مفاعل "كرسالة ورسائل، وصحيفة وصحائف، وعجوز وعجائز".

الطالب: [@٠٩:٣٧-٠٩:٣٩].

الشيخ: كيف؟

الطالب: على فعائل.

الشيخ: على فعائل نعم على نحو "فعائل"، وسبق أنه يجب قلب ثاني الحرفين ثاني حرفي العلة المكتنفين لألف مفاعل أنْ يُقلب الثاني منهما همزة، نحو: "أول

وأوائل، وبائعة وبوائع"، وفي هذا البيت ذكّر ابن مالك أنّ هذا الحكم (وهو قلب حرف العلة إلى همزة) لا يشمل ما كان لامه حرف علة، فرسالة لامه لام "رسل".

فلهذا قلبنا حرف العلة همزة "رسائل"، "صحيفة" لامه فاء فقلبنا حرف العلة إلى همزة "صحائف"، وهكذا، لكن إذا كان لام الكلمة حرف علة أيضًا، يعني الثالث حرف علة بحسب القاعدة السابقة في فعي حرف علة، وكانت اللام أيضًا الحرف الأصلي الثالث أيضًا حرف علة، فحكم معتل اللام وكذلك معتل الهمزة، المعتل بالهمزة والمعتل بحرف العلة حكمهما هنا سواء، إلا أنّ ابن مالك ذكَر المعتل بحرف العلة، وسنذكر معه المعتل بالهمزة.

فبيَّن حكمه في قوله:

وَافْـتَحْ وَرُدَّ الْهَمْـزَ يَـا فِيْمَـا أُعِـلّ لاَمًـا وَفِـي مثـلِ هِـرَاوةٍ جُعِـلْ

وَاوًا

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: معتل اللام يجب فيه مع ما سبق، الخطوات التي ذكرناها من قبل تُطبق، ويجب أيضًا بعد ذلك أنْ تقلب كسرة الهمزة فتحة، وأنْ تقلب الهمزة ياءً، يجب بعد كل ما نعمله من قبل أنْ تقلب كسرة الهمزة فتحة، وأنْ تقلب الهمزة ياءً، وبالمثال سيتضح الأمر.

مثال ذلك: جمع "قضية" قضية على فعيلة من "قضى يقضي" على فعل يفعل، فقضية وزنها فعيلة، إذًا فثالث حرفٍ فيها حرف علة زائد حرف مد والثالث زائد، اتفق الشرط السابق الأول كما في "صحيفة"، ومع ذلك لامه حرف علة "قضى يقضي قضية"، فنطبق القياس السابق كما في "صحيفةٍ وصحائف" عليه، فيكون جمعه في القياس "قضية قضائيُ" كصحائف قضائي كصحائف، يعني أنّ مادة فعيلة انقلبت همزة "صحيفة صحائف"، مادة فعيلة انقلبت همزة فقط هذا

الذي حدث إلى الآن "قضية قضائي" مثل "صحيفة صحائف".

الحكم الجديد هنا: لأنّ لام الكلمة حرف علة يقول ابن مالك: يجب أنْ تقلب كسرة الهمزة فتحة، وأنْ تقلب الهمزة ياءً، إذًا "قضائيُ" نقلب كسرة الهمزة فتحة فتكون "قضاءي"، ثم نقلب الهمزة ياءً "قضاييُ"، فالذي حدث أنّ الياء المتطرفة تحركت وانفتح ما قبلها، والقاعدة المعروفة وستأتي بالتفصيل أنّ الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ينقلبان ألفًا، فنقلب الياء الأخيرة ألفًا، فتكون الكلمة "قضايا".

إذًا فكل الذي عملناه أننا وصلنا إلى ما فعلت العرب، العرب باتفاق تجمع قضية على قضايا، لكن كيف جمعت قضية على قضايا؟ قضية على فعيلة، وسبق أنّ ما كان على فعيلة يعني ما كان ثالثه حرف علةٍ وهو مدٌ ثالثٌ زائد، فإنه يُجمع على فعائل بقلب حرف العلة همزة مثل: "صحيفة وصحائف"، فجمعوا قضية على فعائل، فصارت في القياس قضية وقضائي، "قضائي" هنا حدث الإعلال لوجود حرف العلة؛ لأنّ الإعلال يرتبط بحرف العلة فالياء حرف علة.

فخففت العرب الثقل الناشئ من اجتماع الياء والكسرة، فقلبوا كسرة الهمزة فتحة فصارت "قضاءيُ"، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفًا فصارت "قضاءا"، فاجتمع الهمزة وقبلها ألف وبعدها ألف فصارت كأنها ثلاثة ألفات فقلبوا الهمزة ياءً فصارت "قضايا".

ومثل ذلك أيضًا "هدية" فهي فعيلة من "هدى يهدي"، وجمعها "هدايا"، وحدث فيها الإعلال السابق فجمعوا هدية على فعائل "هدائي"، قلبوا كسرة الهمزة فتحة "هداءي"، تحركت الياء وانفتح ما قبلها انقلبت ألفًا "هداء"، اجتمعت الهمزة وألفان كأنها ثلاثة ألفات فقلبت الهمزة ياءً "هدايا"، وكذلك "رعية" جمعت على فعائل فصارت "رعايا"، وكذلك بلية فعيلة جمعت على

فعائل فصارت "بلايا"، فهذا هو قول ابن مالك: (وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيْمَا أُعِلّ لاَمًا).

إذًا معتل اللام يجب في همزة فعائل أنْ تفتح كسرتها، ثم تقلب الكسرة ياءً.

ومثال ذلك أيضًا: جمع "زاوية" فالزاوية وزنها فاعلة من "زوى يزوي"، إذًا فاللام ياء والعين واو زوى يزوي، فاعلة زاوية، فتُجمع قياسًا على فواعل، إذًا الألف قبلها واو فواعل، وبعد الألف العين الحرف الأصلي الثاني في "زوى" وهو الواو، فجمعها في القياس "زواوي" هذا جمعها في القياس، فالذي حدث أنّ الألف اكتنفها حرفا علة، والقياس -كما سبق- أنْ يُقلب الثاني همزة، وهذا الذي حدث، فقالوا في زواوي: "زوائي".

ثم يقول ابن مالك: (وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيْمَا أُعِلّ لاَمًا)، هذه معتلة اللام.

إذًا اقلب الكسرة (كسرة الهمزة) فتحة، واقلب الهمزة ياءً.

إذًا فنقول: صار الجمع "زوائيُ" نقلب الكسرة همزة "زواءيُ"، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا "زواءا"، اجتمع شبه ثلاث ألفات فقلبت الهمزة ياءً "زوايا"، فهذا هو قول ابن مالك: (وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيْمَا أُعِلّ لاَمًا).

"قضية" لامها حرف علة لكن واو أو ياء؟ قضى يقضي ياء، وكذلك "هدية ورعية وبلية" وكذلك "زاوية" من زوي يزوي، هي معتلة اللام لكنها معتلة بالياء، فإذا كان لامها واو معتلة اللام بالواو، فإنْ كان لام الكلمة واوًا فيختلف الحكم، ننظر لهذه الواو إنْ سلمت في المفرد يعني لم تُعل، يعني لم تُقلب ياءً، وإنَّما بقيت واوًا في المفرد، وإذا سلمت في المفرد يعني بقيت واوًا ولم تُقلب إلى حرفٍ آخر، إنْ سلمت الواو في المفرد مثل "هراوة" فإنّ الهمزة تُقلب كسرتها فتحة، وتُرد واوًا لتشابه هذه الواو التي بقيت في المفرد، وهذا قول ابن مالك: (وَفِي مثلِ هِرَاوةٍ جُعِلْ

وَاوًا)؛ لأنه قال: (وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا)، دائمًا نرد الهمز ياء؟ لا، في مثل هراوة لا نردها ياء وإنَّما نردها واو.

ماذا يريد ب(مثلِ هِرَاوةٍ)؟ يريد معتل اللام بالواو مطلقًا؟ لا، يريد معتل اللام بالواو التي سلمت في المفرد، فهراوة على وزن فعالة، فالألف حينئذٍ -كما ترون- حرف مد وزائد وثالث، فصار كألف رسالة، فقياسه حينئذٍ أنْ يُجمع على فعائل وتُقلب الألف فيه همزة، فيُقال في جمعه: هرائو، الألف انقلبت إلى همزة واللام -كما رأيتم- واو فعائل هرائو.

ثم نقلب كسرة الهمزة فتحة فتكون "هراءو"، فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفًا، فصارت "هراءا"، فاجتمع شبه ثلاث ألفات وهنا يأتي الخلاف هل نقلب الهمزة ياءً -كما سبق- أم واوًا؛ لأنّ الواو سلمت في المفرد؟ نقلبها واوًا، فنقول: "هراوى" وهكذا قالت العرب جمعت "هراوة" على "هراوى".

لماذا جمعت "هراوة" على "هراوى"؟ قالوا: لأنّ الواو سلمت في المفرد.

الطالب: [@٢٧:٢٤-٢٧:٢٥].

الشيخ: هذا قد تكلمنا عليه في جمع التكسير، قلنا في جمع التكسير ما كان على نحو هذا الوزن جاء فيه الواو والياء مثل "عذارى وعذاري، وصحارى وصحاري".

الآن عرفنا ماذا يريد ابن مالك نلخصه؛ لأننا سنبني عليه الآن شيئًا آخر، ابن مالك قال: إنّ نحو "صحيفة ورسالة وعجوز" في حرف مد ثالث زائد، فإنه إذا جمع على فعائل يُقلب حرف العلة همزة، وكذلك لو اكتنف حرفان من حروف العلة ألف مفاعل، فإنّ الثاني منهما يُقلب همزة.

ثم قال: نستثني من ذلك ما كان لامه حرف علة، فنزيد ونقول: إنّ همزة فعائل

فيه تُقلب فتحة، كسرة فعائل تُقلب فتحة، ثم إنّ الياء بعدها ستُقلب ألفًا، والهمزة تُقلب ياءً إلا إذا كان في المفرد واو سلمت من الإعلال، فإنّ الهمزة تُقلب واوًا، فما ذكره ابن مالك في البداية من أنّ رسالة وصحيفة وعجوز تُجمع على فعائل بالإعلال، وأنّ حرف العلة الثاني من الحرفين المكتنفين بألف مفاعل تُقلب همزة هذا باتفاق.

يعني أنّ "صحائف" وزنها فعائل هذا باتفاق، ولو قلنا مثلًا في "أوائل" هذه أفاعل هذا باتفاق، ما ذكره بعد ذلك من قلب كسرة الهمزة فتحة وقلب الهمزة ياءً أو واوًا هذا هو قول البصريين وعليه الجمهور، أي أنّ "قضايا" جمع قضية وزنه ماذا وزن "قضايا"؟ فعائل، وكذلك "هدايا" إلى آخره، وكذلك "زوايا" جمع زاوية "زوايا" عندهم وزنها فواعل، هذا قول البصريين وهو قول الجمهور.

خالف في ذلك الكوفيون فقالوا: إنّ ما اعتلت لامه لا يُجمع على فعائل، نعم يجمع على فعائل صحيح اللام كصحيفة وصحائف، وأول وأوائل، فإذا اعتلت لامه فلا يُجمع على فعائل، يخرج من هذا الجمع، وإنَّما يُجمع عندهم على فعالة، فإذا كان الأمر كذلك فإنّ قضية على وزن فعيلة اجمعها على فعالة الفاء قاف والعين ضاد والألف زائدة واللام قضي يقضي ياء والألف زائدة، فيكون الجمع "قضايا" بلا إعلال.

فعندهم أنّ جمع قضية على "قضايا" هو على وزن فعالة بلا إعلال، وعند الجمهور "قضايا" على وزن فعائل بالإعلال السابق.

الطالب: [@٣٢:٢٥].

الشيخ: هو الخلاف في تأويل كلام العرب كلٌ نحن ندور على كلام العرب.

وكذلك "هراوة" عند الجمهور -كما سبق- على فعائل بالإعلال، وعند

الكوفيين على فعالة بلا إعلال؛ لأنّ "هراوة" فعالة الفاء هاء والعين راء واللام واو على فعالة "هراوة" بلا إعلال، وقول الكوفيين -كما ترون- أسهل، ولكنه لا يطرد في كل النظائر، وقول الجمهور وإنْ كان قائمًا على الإعلال أضبط ومطرد في جميع الباب بجميع أمثلته ونظائره مهما اختلفت، ونمثل ببعض الأمثلة التي تطرد على قول الجمهور ولا تطرد على قول الكوفيين.

من ذلك: "مطية" مطية على وزن فعيلة من مطا يمطو مطوًا إذا جد في السير، فاللام -كما ترون- مطا يمطو مطوًا ياءٌ أم واو؟ واو، واوٌ سلمت أم أعلت في المفرد مطية؟ المفرد مطية ما في واو يعني أعلت، فمطية أصلها "مطيوة" فعيلة اللام واو أعد الواو "مطيوة"، والقاعدة الصفية المشهورة قلنا أكثر من مرة وسيأتي تفصيلها أنّ الواو والياء إذا اجتمعا والأولى ساكنة قلبت أيهما الواو أو الياء؟ قلبت الواو أيًا كانت متقدمة أو متأخرة، قلبت الواو ياءً وادغمت.

وهذا الذي حدث "مطيوة" اجتمعت الياء الساكنة والواو المفتوحة، فقلبت الواو ياءً، وحدث الادغام "مطية" فاللام هنا واو، فعلى كلام الجمهور تُجمع على فعائل كغيرها من فعيلة، فنجمع مطية على فعائل ففي الأصل "مطاوي"، ثم يُقلب حرف العلة همزة "مطائي"، ثم نأتي إلى الحكم الخاص بما لامه حرف علة من قلب الكسرة فتحة وقلب الهمزة ياء، فنقول في مطائي: "مطاءيُ"، ثم تتحرك الياء بعد فتح فتنقلب ياءً "مطاء" فيجتمع شبه ثلاث ألفات، فنقلب الهمزة نقلب الهمزة ماذا واوًا أو ياءً؟ قلبناها ياءً "مطايا"، لماذا ما قلبناها واوًا مع أنّ الأصل واو؟ لأنّ الواو أعلت في المفرد "مطايا"، وهذا الذي تقوله العرب.

العرب ماذا تقول في جمع "مطية"؟ مطايا، وهذا الذي أدى إليه قول الجمهور، قياس قول الجمهور كغيرها من الكلمات أنها ستوصل مطية إلى مطايا، وأما قياس قول الكوفيين أنّ الجمع على فعالة فسيكون جمع مطية حينئذٍ "مطاوى" ولا

حاجة للإعلال، يعني ما في سبب للإعلال "مطاوى"، تقول: سنقلب الواو ياء هنا مطايا، لماذا؟ ما في إعلال إلا بسبب، وإلا إذا كنت تقلب بلا سبب إذًا دعنا على قول الجمهور، فهذا دل على أنّ قول العرب جارٍ على قول الجمهور، فهذا مثال مما يجعل قول الجمهور مطردًا وإنْ كان قائم على الإعلال، وقول الكوفيين غير مطرد وإنْ كان أسهل.

مثالٌ آخر على اطراد قول الجمهور دون الكوفيين نحو: "خطيئة" مما لامه همزة، وقلنا: إنّ مهموز اللام كمعتل اللام "خطيئة" على وزن فعيلة، إذًا كصحيفة، فعند الجمهور يُجمع كصحيفة يعني على فعائل، فنجمع خطيئة على فعائل فنقول: "خطاء" فعائل واللام في خطيئة همزة، إذًا "خطاءُ" "خطاءء"، فعائل الياء في خطيئة الياء ستنقلب همزة، وهذا إعلال درسناه من قبل كما في صحيفة صحائف ياء صحيفة ينقلب همزة هذا انتهينا منه، واللام في خطيئة خطيئة همزة.

إذًا فعائل "خطاءء" "خطاءُ" فعائلُ.

ما الذي حدث في "خطاءُ"؟ **القاعدة تقول**: إذا اجتمعت همزتان في الطرف قلبت الثانية ياءً، أو القاعدة بأدق: إذا اجتمعت همزتان في طرف قلبت الثانية من حركة الأولى.

إذًا فسيُقال: "خطائي"، ثم نطبق المختص بمعتل اللام نقلب الكسرة همزة في "خطائي" "خطاءي" تحركت الياء وانفتح ما قبلها "خطاء"، اجتمع شبه ثلاث ألفات فقلبنا الهمزة ياءً خطايا، وهذا الذي تقوله العرب في جمع خطيئة "خطايا".

أما على قول الكوفيين أنّ الجمع على فعالة مباشرةً، فقياس ذلك أنْ نجمع خطيئة على.

الطالب: [٤١:٣٦-٤١:٣٩@].

الشيخ: لا، اللام همزة ليس واوًا، اللام همزة إذًا "خطاءى"، أنْ نجمع خطيئة على "خطاءى"، والعرب لا تقول ذلك.

فإنْ قيل: لماذا لا نقول إنها على فعالة "خطاءى"، فاجتمع شبه ثلاث ألفات، فقلبنا الهمزة ياءً فصارت "خطايا"؟

فالجواب: أنّ هذا رجوعٌ لقول الجمهور، وقول الجمهور مطردٌ في كل الباب، فدل ذلك على أنه الصواب.

فلهذا دائمًا ننبه -يا إخوان- ونقول في أقوال الكوفيين، أقوال الكوفيين أسهل لكنها ليست بأدق، فلهذا يقف كثيرٌ من النحويين عند بعض أقوالهم ويقول: إنه قولٌ ليس علميًا، وإنَّما هو قولٌ تعليمي أو للتسهيل أو للتعليم ونحو ذلك.

يعني عندما تناقش القائل بهذا القول يقول: لو ناقشت الكوفي في هذا القول لقال: أعلم أنه ليس مطردًا، أعلم أنّ قول الجمهور هو المطرد وهو الأدق علميًا، لكنني أءخذ به؛ لأنه أسهل وأوضح، وخاصةً أنّ الكوفيين -كما تعرفون- كانوا معلمين لأولاد الأمراء في ذلك العصر والولاة والوزراء، وما عنده استعداد أنْ يتعب أولاد الأمراء والخلفاء والوزراء بخطاءى وخطاءء ومطاوى، فيقول: فعالة وينتهي الأمر، فننتبه لمثل ذلك.

يعني مَن أراد أنْ يأخذ بشيءٍ من أقوال الكوفيين فلا بأس، لكن يعلم أنها للتسهيل وللتعليم، لكن من الناحية العلمية لا شيء آخر.

الطالب: [٤٤:١٦-٤٤:١٧@].

الشيخ: في مسائل عدة لكن ليس هذا مطردًا في كل قولٍ كوفي، لا، في بعض الأقوال الكوفية نعم لها وجاهة ولها قوة ورجحت على أقوال البصريين، لكن القول الذي قال به البصريون، ثم تابعهم على ذلك الجمهور جمهور البغداديين

والمصريين والأندلسيين والمغاربة وجمهور المتأخرين، لا بُدَّ أنْ تتوقف كثيرًا في مخالفته حتى ولو كنت ترى في مقابله قولًا آخر أسهل وأوضح.

كما قلنا من قبل مثلًا في بناء الفعل الماضي، فالجمهور يقول: إنّ الفعل الماضي مبنيٌّ على الفتح دائمًا الظاهر كـ"ذهب" أو المقدر كـ"دعا أو ذهبت أو ذهبوا"، وهناك قول يقول: إنه يُبنى على حركة آخره، فعلى الفتح في "ذهبَ"، وعلى السكون في "ذهبتْ" وعلى الضم في "ذهبوا"، فهذا القول تعليمي ليس قولًا علميًا، يعني لا تجده في كتابٍ علمي، لكن تجده في بعض الكتب التعليمية مثلًا الكتب الصغيرة أو شروح [الآجرومية] ونحو ذلك.

فلهذا قلما يخالف الكوفيون في الأصول خلافهم غالبًا في مسائل فرعية، يعني في المسائل في الأحكام وهذه الأمور تقبل الخلاف، قد يصلهم من الشواهد كلام العرب ما لم يصل البصريين، أو قد يحتجون بشيءٍ من كلام العرب لا يحتج به البصريون، فهذه خلافات مقبولة، لكن عندما تأتي للأصول وللتنقير ولضبط المسائل فغالبًا ما عليه البصريون وتبعهم عليه الجمهور هو الأدق من الناحية العلمية.

الطالب: [٤٦:٣٩-٤٦:٤٢@].

الشيخ: أول نعم، أول إذا كان بمعنى التفضيل ممنوعٌ من الصرف، وإذا زال عنه معنى التفضيل صار اسمًا مطلقًا فانصرف، يعني إذا كان المعنى أنه قبل غيره امتنع من الصرف، كأنْ تقول مثلًا: "هذا هو الأول"، "أنت أول مَن جاء" "أنت أولنا"، يعني أنت الذي، لكن إذا كانت بمعنى أنه سابق بمعنى أنه سابق ليس بمعنى أنه الذي لم يتقدمه شيء، وإنَّما هذا شيءٌ سابق، كأنْ تقول: "أولًا وثانيًا وثالثًا" ونحو ذلك، يعني هذا فقط هو مجرد الترتيب، فحينئذٍ لا يُمنع من الصرف؛ لأنك تقول مثلًا: "الكلمة ثلاثة أقسام أولًا: الاسم، ثانيًا: الفعل، ثالثًا: الحرف".

لو قلت: " أولًا: الفعل، وثانيًا: الاسم"، هنا ليس الترتيب الذي لا يقبل غير ذلك، إنَّما هو فقط لمجرد يقولون الترتيب اللفظي ليس للترتيب الحقيقي.

مثلًا يقولون: لو قلت: "جئت عام أول"، لو أردت العام الذي قبل عامك تمنع من الصرف، أما إذا لو أردت عامًا ما متقدمًا تقول: "جئت عامًا أولًا"، يعني جئت في عامٍ ما من قبل، تريد به العام الذي قبل عامك هذا بمعنى أفعل وإنَّما متقدم مطلق التقدم، هذا مطلق التقدم.

انتهينا من هذا البيت، لننتقل بعد ذلك إلى البيت التالي وفيه يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَهَمْـــــــزًا أَوَّلَ الْــــــــوَاوَيْنِ رُدّ ... فِـي بَـدْءِ غَيْـرِ شِـبْهِ وُوَفِـيَ الأَشُـدّ

ذكَر في هذا الموضع رَحِمَهُ ٱللَّهُ موضعًا من مواضع قلب الواو همزةً وهو إذا وقعت واوان في أول الكلمة، فإنّ الأولى منهما تُقلب همزة بشرط ألا تكون الثانية منقلبةً من ألف فاعل، مثال ذلك لو جمعنا واصلة على فواعل، كنا نقول: "أواصل"، فننظر إلى قياس الكلمة "واصلة" فاعلة من وصل، نجمعها على فواعل قال: قبل الألف واو فواعل وبعد الألف العين من فواعل.

عندنا الألف وقبل الألف واو فواعل، وقبل واو فواعل الفاء والفاء في "وصل" واو، في عندنا واو وصل وعندنا واو فواعل، فقياس جمع "واصلة" على فواعل أنْ يُقال: "وواصل"، فاجتمع واوان في أول الكلمة فقلبت الواو الأولى همزةً، فقالوا: أواصل هكذا تقول العرب في جمع "واصلة"، وكذلك "واقية" من وقى تُجمع على فواعل، فالقياس وواقي ولكن العرب تقول: أواقي (**وقتك الأواقي**)، يعني الأمور الواقية.

الطالب: [@٥٢:٠٧].

الشيخ: لا، الأمور الواقية من واقية، واقية تُجمع على أواقي كما قال مهلهل بن ربيعة:

ضَــرَبَتْ صَــدْرَهَا إِلَــيَّ وَقَالَــتْ　　　يَــا عَــدِيًّا لَقَــدْ وَقَتْــكَ الأَوَاقِــي

كذلك مؤنث أول أول قلنا: إنّ أول من وول، فالفاء واو والعين واو، ونأخذ منه أفعل أفعل فتقول: أول، لكن خذ منه فُعلى، سنقول: وولى، فاجتمعت واوان في أول الكلمة فنقلب الواو الأولى همزةً، فنقول: "أولى"، قياسها "ولى"، أول أوو أوو كم واو؟ الفاء واو والعين واو "أول"، فُعلى الفاء واو والعين واو فقياسها "ولى"، فقلبت العرب الواو الأولى همزةً لوقوع واوين في أول الكلمة فتقول: "أولى"، فهذا أيضًا مثال على هذه القاعدة أنّ الواوين إذا كنا في أول الكلمة فإنّ الواو الأولى تُقلب همزةً ما لم تكن الواو الثانية منقلبةً من ألف فاعل، ألف فاعل مثل "وافى" فاعل، "وافى" ماضي وافي، قلنا: بخلاف "وافى" الذي هو على وزن فاعل من وفى، فيُقال: "وافى يوافي" فاعل يُفاعل، فإذا بني للمجهول مثل هذا يُقال فيه: "وافى"، لو قلت مثلًا: "وافى زيدٌ عمرًا"، فعمروٌ ووفي فيجتمع واوان في أول الكلمة ووفي، ومع ذلك لا يُقلب الأول همزة؛ لأنّ الواو الثانية منقلبة من ألف فاعل.

وكذلك "وارى" فاعل لو بني للمجهول سيُقال: "وريَ" كما في الآية ﴿وَرِيشًاۖ﴾ [الأعراف:٢٦]، لماذا لم يُقلب الأول همزةً؟ لأنّ الثاني منقلبٌ عن ألف فاعل، فلو قيل: لماذا لم تُقلب الواو الأولى همزةً في نحو "نووي وهووي" بالنسبة إلى نوى وهوى مع أنه اجتمع في الكلمة واوان؟

الجواب: لأنهما ليسا في أول الكلمة.

ثم انتقل بعد ذلك ابن مالك فقال:

وَمَـدًّا ابْـدِلْ ثَـانِيَ الْهَمْـزَيْنِ مِـنْ ... كِلْمَـةٍ انْ يَسْـكُنْ كَـآثِرْ وَائْـتُمِنْ
إِنْ يُفْـتَحِ اثْـرَ ضَـمٍّ أَوْ فَـتْحٍ قُلِـبْ ... وَاوًا وَيَـاءً إِثْـرَ كَسْـرٍ يَنْقَلِـبْ
ذُو الْكَسْـرِ مُطْلَقًـا كَـذَا وَمَـا يُضَـمّْ ... وَاوًا أَصِـرْ مَـا لَـمْ يَكُـنْ لَفْظًـا أَتَـمّْ
فَـذَاكَ يَـاءً مُطْلَقًـا جَـا وَأَؤُمّْ ... وَنَحْـوُهُ وَجْهَـيْنِ فِـي ثَانِيـهِ أَمّْ

تكلم في هذه الأبيات الأربعة رَحِمَهُ ٱللَّهُ على حكم اجتماع الهمزتين في كلمةٍ واحدة، لو اجتمعت همزتان في كلمةٍ واحدة فما حكمهما؟ وخصص الكلام بالهمزتين الواقعتين في كلمة، فقال: (الْهَمْزَيْنِ مِنْ كِلْمَةٍ)؛ لأنّ وقوع همزتين متواليتين الأولى في كلمة والأخرى في كلمة، يُقال عنهم اجتماع همزتين في كلمتين وهاتان لهما أحكامٌ أخرى، وأما الكلام هنا فعلى الهمزتين الواقعتين في كلمة.

يعني همزتين متواليتين في كلمةٍ واحدة، والحقيقة -يا إخوان- أنّ حكم الهمزتين المتواليتين في كلمةٍ واحدة الكلام عليه طويل، وفيه تفصيل بل تفاصيل، وسنحاول اختصار الأهم منه مع التركيز على ما يهمنا وهو ما يتعلق بمواضع قلب الهمزة إلى ألفٍ أو واوٍ أو ياء؛ لأنّ ابن مالك هنا لم يذكره في باب الكلام على الهمزة.

فبعض النحويين يضع بابًا خاصًا للهمزة ويفصل الكلام على الهمزة المفردة والهمزة المتكررة، سواءٌ في كلمة أو كلمتين، فيكون موضوع كلامه الكلام على الهمزة والهمزتين، وأما ابن مالك فإنّما تكلم هنا على الهمزتين المتواليتين في كلمة في باب الإبدال.

إذًا غرضه من ذلك بيان مواضع قلب الهمزة إلى ألفٍ أو ياءٍ أو واو، وهذا الذي سنركز عليه إنْ شاء الله تعالى.

فنقول: إنْ كانت الهمزتان في موضع العين وجب ادغامهما في بعضهما، إذا وقعت الهمزتان في موضع العين وجب ادغامهما في بعضهما نحو: "سآل" وهو فعالٌ من السؤال يعني كثير السؤال، وكذلك "رآس" وهو بائع الرؤوس، وكذلك "لآلوٌ" وهو بائع اللؤلؤ.

فإنْ كانت الهمزتان في غير العين، يعني فاء وعين أو عين ولام أو لام أولى ولام ثانية وهكذا، فإذا كانت الهمزتان في غير العين نظرنا حينئذٍ إلى الحركات والسكنات، إلى حركة الهمزة الأولى والهمزة الثانية، فإنْ كانت الهمزة الثانية ساكنة إذًا فالأولى لا بُدَّ أنْ تكون متحركة؛ لأنه لم يجتمع ساكنان، إذًا ما في داعي نقول: والأولى متحركة، إنْ كانت الهمزة الثانية ساكنةً وجب قلبها من جنس حركة الأولى.

إذا اجتمعت همزتان والثانية ساكنة وجب قلبها من جنس حركة الثانية، فتُقلب إلى ألف إنْ كانت الهمزة الأولى مفتوحة، وتُقلب إلى ياء إنْ كانت الهمزة الأولى مكسورة، وتُقلب إلى واو إنْ كانت الهمزة الأولى مضمومة.

مثال ذلك: نأخذ مثلًا الأثر، وقبل أنْ نأخذ الأثر نأخذ الكرم، كرم خذ أفعل من الكرم "أكرم"، و"هو أكرم" و"الآن يكرم"، و"أنا أكرم" و"أنت تكرم" والمصدر "أكرم، يكرم، إكرامًا"، يعني القاعدة معروفة هنا، أريد أنْ تطبقوا هذه القاعدة على الأثر خذوا أفعل من الأثر من الكرم أكرم، ومن الأثر "أءثر" على القياس تقول: "أءثر زيدٌ عمرًا"، فالذي يحدث اجتماع همزتين "أءثر": الهمزة الأولى همزة أفعل، والهمزة الثانية همزة الأثر التي هي فاء الكلمة، فصارت "أءثر زيدٌ"، والحكم -كما قلنا- إذا اجتمع همزتان والثانية ساكنة تنقلب من جنس حركة الأولى.

فنقول: "آثر زيدٌ عمرًا"، ما نقول: "أءثر زيدٌ عمرًا"، مع أنّ هذا القياس مثل

أكرم، وإنَّما تقول العرب: "آثر زيدٌ عمرًا" وجوبًا.

الطالب: [٠١:٠٤:٠١@].

الشيخ: لا ما في إدغام، هنا قلب يعني إبدال أبدلنا الهمزة الثانية من جنس حركة الأولى، يعني أبدلناها ألفًا.

الطالب: [٠١:٠٤:١٥-٠١:٠٤:٢١@].

الشيخ: الأثر الأثرة نحن فقط نريد الأصل نقول: "الأثر" أريد جزر المادة هو الهمزة والثاء والراء وإلا كان الأدق أنْ نقول: أثرة.

نقول: "آثر زيدٌ عمرًا"، المضارع "يؤثر" "هو يؤثر، وأنت تؤثر، وأنا أؤثر" لا ما تأتي أؤثر، "أنا أوثر"، القياس أؤثر فتجتمع همزتان الثانية ساكنة فتُقلب من جنس الأولى "أنا أوثر على نفسي"، والمصدر أفعل يفعل إفعالًا "أكرم، يكرم، إكرامًا"، الأصل إءثار، فتجتمع همزتان الثانية ساكنة والأولى مكسورة، فتُقلب الثانية من جنس الأولى، فنقول: "إيثار" "آثر، يوثر، إيثارًا"، وكذلك لو طبقنا ذلك على الإيمان من الهمزة والميم والنون، فالماضي أفعل من الهمزة والميم والنون تقول: "أأمن زيدٌ"، فنقلب الهمزة الثانية من جنس الأولى ألفًا فتقول: "آمن زيدٌ، وهو يؤمن، وأنا"، ما نقول: أنا أءمن أو أنا أؤمن، "أنا أومن" أيضًا بالإبدال، والمصدر إيمان ولا يقول: إءيمان، فهذا.

الطالب: [٠١:٠٦:٢٨-٠١:٠٦:٤٠@].

الشيخ: هو الكلام هنا هل ستُقلب تُبدل أم يبقيان؟ يقول: لا، يبقيان "سأأل" كلاهما يبقى همزة همزة، يعني ما تقلب لا الأولى ولا الثانية.

الطالب: [٠١:٠٦:٥٩-٠١:٠٧:٠٢@].

الشيخ: ومع ذلك ما أبدل شيءٌ منهما إلى حرف علة، هنا فقط نريد أنْ نبين أنّ الهمزة الأولى تبقى همزة والثانية تبقى الهمزة ما تُقلب إلى حرف علة، هذا الذي يُراد فقط ليس يُراد أنه خطأ وصواب، أو أنه يجوز فيه وجهٌ آخر، هو ليس فيه إلا الإدغام "سائل".

إذًا فالهمزتان إذا كانت الثانية ساكنة فتُقلب من جنس الأولى.

إذا كانت الثانية متحركة والأولى متحركة، فنقول: اجتماع الهمزتين المتحركتين في كلمة، يحتاجان إلى شيء من التأمل فنقدم الكلام بهما أو ننتظر إلى ما بعد الصلاة؟

الطالب: [٠١:٠٨:٠٩].

الشيخ: لا دعونا نؤكد على المسألة السابقة قبل أنْ ندخل في هذه المسألة.

الهمزتان إذا اجتمعا والثانية ساكنة، قلنا ما حكم الثانية؟ تُقلب من جنس حركة الأولى، مثال ابن مالك مثَّل بمثالين قال: (كَآثِرْ وَائْتُمِنْ)، (آثِرْ) هذه قلناها قبل قليل، (وَائْتُمِنْ) هذا ما تكلمنا عليه، (ائْتُمِنْ) هذا فعلٌ مبدوءٌ بهمزة وصل، وهو مأخوذٌ من أمن، يعني من فعلٍ أو من كلمةٍ فاؤها همزة، فكيف يجتمع همزتان في أول الكلمة؟ طبعًا يقصد همزة الوصل وهمزة القطع الواقعة فاءً.

فلهذا لا يتصور هذا إلا في الابتداء؛ لأنك في وصل الكلام ستسقط همزة الوصل فلا تبقى إلا الهمزة الثانية، فلهذا يُقال في وصل الكلام (وَائْتُمِنْ) بتحقيق الهمزة، لكن لو ابتدأت لاجتمعت همزتان: الأولى مكسورة والثانية ساكنة، فقلبت الثانية من جنس حركة الأولى فقيل: ائتمن، لو بنيت هذا الفعل للمجهول كنت تقول: اوتمن، "اوتمن زيدٌ"، أصله أؤتمن أؤ فاجتمعت همزتان الثانية ساكنة فقلبت من جنس الأولى، فلو وقع في وسط الكلام لقيل: "وأؤتمن زيد بتحقيقها

واؤتمن زيد"، لكن لو بدأت بهمزة الوصل لاجتمعت الهمزتان وتحقق الحكم.

ومثال ذلك أيضًا فعل الأمر من أتى، أتى -كما ترون- فاؤه همزة، والأمر من الثلاثي يبدأ بهمزة وصل فسيترتب على ذلك اجتماع همزتين، فإذا ابتدأت فإنك ستقول: إيتي "إيتي إلينا، إيتي إلى زيد، إيتي ما يريد الله"، والأصل أءتي، "أءتي يا محمد"، فاجتمعت همزتان الأولى مكسورة والثانية ساكنة فقلبت الثانية من جنس الأولى، ولو وصلت لكنت تسقط همزة الوصل وتُحقق الهمزة الساكنة فتقول: "وأءتي إلى زيد، وأءتي ما يحب الله" وهكذا.

هذا هو حكم الهمزتين إذا كانت الثانية ساكنة في المشهور من لغة العرب، يعني أنّ الثانية تُقلب من جنس حركة الأولى وجوبًا، هذا هو المشهور في لغة العرب وفي القراءات القرآنية، وجاء نادرًا وشاذًا تحقيق الهمزة الثانية كالقراءة الشاذة إئلافهم رحلة الشتاء والصيف، وأجاز الكسائي أنْ يُقال في ابتداء الكلام أءتي بقرآنٍ غير هذا، كلام ليس قرآنًا يعني ليس في تلاوة القرآن، وأجاز أنْ يُقال: "اؤتمن"، ونص على أنّ هذا، ولم يصححه في القراءة، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، فقد تكلمنا على حكم اجتماع الهمزتين في كلمة، وعرفنا أنّ الهمزتين إذا اجتمعتا في العين فليس فيهما إلا التحقيق والادغام، وإذا اجتمعا في غير العين، فإنْ كانت الثانية ساكنةً فيجب فيها أنْ تُبدل إلى جنس حركة ما قبلها، ثم توقفنا عند الكلام على الهمزتين المتحركتين.

فنقول: إذا اجتمعت همزتان متحركتان فلهما من حيث الاحتمال تسعة احتمالات، من حيث الفتح والضم والكسر في الهمزة الأولى وفي الهمزة الثانية، فإذا كانت الهمزة الثانية مكسورةً والهمزة الأولى مكسورةٌ أو مضمومةٌ أو مفتوحة، فإنّ حكم الهمزة الثانية حينئذٍ أنْ تُقلب ياءً، الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة والهمزة الأولى التي قبلها مكسورةٌ أو مضمومةٌ أو مفتوحة.

فإنّ الهمزة الثانية المكسورة حينئذٍ حكمها أنْ تُقلب ياءً، وهذا قول ابن مالك: (ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا) أي: تُقلب الهمزة المكسورة ياءً مطلقًا، سواءٌ أكانت الهمزة التي قبلها مكسورةً أم مضمومةً أم مفتوحةً؟ فهذه -كما ترون- ثلاثة احتمالات، ثم نقول: إنْ كانت الهمزة الثانية مضمومةً والهمزة الأولى مضمومةٌ أو

مكسورةٌ أو مفتوحة، فإنّ الهمزة الثانية المضمومة حكمها حينئذٍ أنْ تُقلب واوًا، سواءٌ كانت الهمزة التي قبلها مضمومةً أم مفتوحةً أم مكسورة، وهذا هو قول ابن مالك: (**وَمَا يُضَمُّ وَاوًا أَصِرْ**).

إذًا الهمزة المضمومة الثانية تُقلب واوًا، سواءٌ أكانت الهمزة التي قبلها مضمومةً أم مكسورةً أم مفتوحة، فهذه ثلاثة احتمالاتٍ أخر فذكرنا ستة احتمالات، ثم نقول: إنْ كانت الهمزة الثانية مفتوحةً فلا تُقلب ألفًا بل تُقلب واوًا أو ياءً على تفصيل، فإنْ كانت الهمزة الأولى التي قبلها مضمومةً أو مفتوحةً فتُقلب الهمزة الثانية واوًا، وإنْ كانت الهمزة الأولى مكسورةً فتُقلب الهمزة الثانية مكسورة.

إذًا الهمزة الثانية المفتوحة لا تُقلب ألفًا، تُقلب واوًا أو ياءً على تفصيل، وهذا التفصيل ذكره ابن مالك في قوله:

إِنْ يُفْتَحِ إِثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ قُلِبْ ... وَاوًا وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

(**إِنْ يُفْتَحِ**) يعني: إنْ تُفتح الهمزة الثانية (**أَثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ**) قبلها همزة مضمومة أو مفتوحة، فإنّ هذه الهمزة الثانية المفتوحة تُقلب واوًا، وإنْ وقعت الهمزة المفتوحة الثانية إثر كسر يعني إثر همزةٍ مكسورة فإنها تُقلب ياءً، والخلاصة في الهمزتين المتحركتين أنّ الهمزة الثانية لا تُقلب ألفًا، ولكنها تُقلب ياءً متى؟ إنْ كانت مكسورةً أو مفتوحةً بعد كسر، كانت مكسورةً أو كانت مفتوحةً بعد كسر، أو تُقلب واوًا متى؟ إذا كانت مضمومةً أو مفتوحةً بعد ضمٍ أو فتح.

نأخذ أمثلةً على ذلك: من الأمثلة على ذلك لو أخذنا أفعل من الأدمة والأدمة هي السمرة، خذ أفعل من الأدمة ستقول: الأصل هاتوا القياس ثم القياس أءدم فاجتمعت همزتان الثانية ساكنة فتُقلب من جنس الأولى، فنقول: آدم، وعند جمع آدم على أفاعل يقولون: "أوادم".

"آدم" أوله همزة وجمعه أفاعل أوله همزة، فكان القياس أنْ تجتمع همزتان؛ لأنّ أفاعل أوله همزة -كما ترون- أ والفاء في أفاعل هي همزة أدمة، فكان القياس أنْ يُقال: أآدم أآ همزتان مفتوحتان أآدم، والهمزة المفتوحة إثر مفتوح تُقلب واوًا فقالوا: "أوادم"، آدم أفعل أوادم أفاعل مثل أحمر وأحامر أفعل وأفاعل، وعند تصغير آدم أحمر.

الطالب: [٠١:٢١:٣١-٠١:٢١:٣٦@].

الشيخ: أفاعل، أنا قلت: فواعل؟ لا أفاعل، أحامر وأوادم، أفاعل.

وعند تصغير آدم قلنا "آدم" أفعل أحمر، صَغر أحمر أحيمر أفيعل، صغر آدم" أويدم، القياس أنْ يُقال: "أءيدم"، يعني همزتان همزة أفعل وهمزة أُدمة "أءيدم" اجتمعت همزتان الأولى مضمومة والثانية مفتوحة "أُء" والمفتوحة أي فالمضمومة تُقلب واوًا، فقالوا: "أويدم"، هذا كلام العرب.

نأخذ مثالًا آخر: نأخذ الإزار أو الأزرة، الإزار أو الأزرة الفاء عندنا همزة، نأخذ منها فَعَل، فنقول: "أزر" بلا إعلال، نأخذ فاعل "آزر" بلا إعلال، نأخذ هو يفاعل نقول: "هو يأزر" بلا إعلال، تقول: أنا أُفَاعل ماذا تقول في القياس؟ "أنا أءازر" فتجتمع همزتان الأولى مضمومة والثانية مفتوحة أُء فالقياس هنا أنْ نقلب الثاني المفتوحة إثر ضم إلى واو، فنقول: "أنا أوازر زيدًا" وسيأتي أنه يجوز هنا التحقيق والإعلال؛ لأنّ هذا يجوز مع همزة المتكلم في المضارع، وسيأتي استثناء ذلك.

خذ افتعل من الإزار، افتعل من الإزار ستقول: "إئترز" فتجتمع همزتان الأولى مكسورة والثانية ساكنة، فالقياس حينئذٍ أنْ تُبدل ياء فتقول: "ايتزر" "ايتزر" بالأمر أو "ايتزر زيدٌ"، ولذلك قالوا إنّ قولهم: "اتزر" إنْ ثبت عن العرب فهو مخالفٌ

للقياس؛ لأنّ القياس "ايتزر"، وإنْ لم يثبت فهو خطأ من الراوي.

ومن الأمثلة على ذلك: الفعل أن يئن من الأنين، أن يئن، "أن" أصله فَعَل إلا أنّ العين واللام من جنس فحدث فيه إدغام، والإدغام -كما تعرفون- يوجب سكون الأول، فقالوا: "أن"، "يئن" أصله يفعِلُ مثل: "جلس يجلس"، أصله "يأنن" إلا أنّ العين واللام من جنس فحدث الإدغام، والإدغام يوجب سكون الأول، فانتقلت حركة النون وهي الكسرة إلى الساكن قبله وهو الهمزة "يأنن"، فصارت "يئن"، خذ أنا أفعل مثل "أنا أجلس" من أن يئن، تقول: "أنا".

الطالب: [٠١:٢٦:٣-٠١:٢٦:٣٥@].

الشيخ: القياس الأول: "أنا أأنن"، ثم يحدث الإدغام "أنا أئن" " "أنا أئن من المرض"، فتجتمع همزتان أئ "أئن" همزة مكسورة بعد مفتوحة، والمكسورة بعد المفتوحة تُقلب ياءً فيُقال: "أنا أين من المرض"، ويجوز "أئن" كما سيأتي.

من الأمثلة على ذلك أيضًا: الأبّ بتشديد الباء أبٌّ وهو الكلأ والمرعى كلمةٌ قرآنية أبٌّ على وزن فعلٌ ككلبٌّ، في جمع التكسير عرفنا أنّ القياس في جمع فعل في القلة أفعل، مثل: "كلبٌ وأكلب"، فطبق ذلك على أبٍّ فنقول في أبٍّ: أفعلُ "أأببُ"، العين واللام من جنس فيحدث الإدغام فتسكن الباء الأولى أأبْبٌّ الباء الأولى مضمومة "أأبُب"، فالإدغام يُسكِن الباء فتنتقل ضمة الباء إلى الساكن قبله، يعني إلى الهمزة "أأبب"، فلهذا يكون "أأبٌّ"، فتجتمع همزتان الأولى مفتوحة والثانية مضمومة "أءُبٌ"، فحينئذٍ تُقلب الهمزة الثانية المضمومة إثر فتح إلى واو.

فلهذا تقول العرب عندما تعود للمعجم في جمع الأب الأب بمعنى المرعى "أبٌ" والجمع "أهبٌ"، هذا الوارد عن العرب، فراعوا هذا الإعلال.

ومن الأمثلة أيضًا على اجتماع الهمزتين المتحركتين: كلمة "إمام"، فإنها على

وزن فعال، وواضحٌ أنّ الفاء هنا همزة إمام، ويُجمع في القلة على أفعلة مثل: "سلاح" "إمام"، "سلاح أسلحة"، فالقياس حينئذٍ أنْ يُقال: "إمام أأممة" أسلحة أفعلة "أأممة"، إلا أنّ العين واللام من جنس فيحدث الإدغام، فتسكن الميم الأولى، ما حركة الميم الأولى؟ كسر، فينتقل الكسر إلى الهمزة الساكنة قبل الميم "أأممة"، فيُقال: "أئمة"، فتجتمع همزتان الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، فالقياس فيها أنْ تُقلب ياءً "أيمة".

فإذا سمعت كل ذلك وعلمته فإننا نقول: حكم الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمة وهما متحركتان أنْ تُبدل الثانية -كما رأيتم- إلى حرف علة، ويُستثنى من ذلك أمران، **يُستثنى من وجوب قلب وإبدال الهمزة حرف علة أمران:**

- **الأول**: إذا كانت الهمزة الأولى همزة المتكلم في الفعل المضارع، فيجوز في الهمزة الثانية التحقيق والإبدال بالقلب واوًا أو ياءً بحسب القياس، كما قلنا من قبل في "أنا أئن وأين" و"أنا أءازر وأوازر"، ومن ذلك مثال ابن مالك: "أأم"، "أنا أأم الناس أو أءُم"، همزة مضمومة بعد همزة مفتوحة "أءم".

إذًا تُقلب واوًا "أنا أوم النَّاس"، ويجوز التحقيق "أنا أؤم النَّاس"، وهذا نصَّ عليه ابن مالك في [الألفية] بقوله: (**وَأَؤمُّ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أمْ**)، يعني يجوز في الهمزة الثانية التحقيق والإبدال، قالوا: لأنّ همزة المتكلم في المضارع دلت على معنًى مستقل وهو الدلالة على التكلم، فصارت كحروف المعاني، هي لا تُعد في حروف المعاني هي من حروف المباني، لكن لدلالتها على معنى التكلم صارت كحروف المعاني، فصارت كأنها كلمةٌ منفصلة، فجاز أنْ تُعامل على أنها متصلة فتُبدل الهمزة التالية، أو تُعامل على أنها منفصلة فتُحقق الهمزة الثانية.

- **الموضع الثاني الذي يُستثنى من وجوب الإبدال**: كلمةٌ واحدةٌ وردت في السماع وهي كلمة "أئمة"، وقد جاء في السماع "أئمة" على الأصل في التحقيق

و"أيمة" على الإبدال وهو القياس، فالهمزة الثانية في "أئمة" مكسورةٌ بعد همزةٍ مفتوحةٍ ليست همزة المتكلم، وقد قرأها بتحقيق الهمزة "أئمة" الكوفيون عاصمٌ وحمزةٌ والكسائي، وقرأها كذلك ابن عامر من السبعة، وقرأها أيضًا خلف "أئمة" من العشرة، وقرأها بعض القُراء العشرة بالقياس "أيمة"، وفيها قراءاتٌ أخرى كهمزة بين بين وغير ذلك.

فيجوز في هذه الكلمة لورود السماع التحقيق وعدمه ولا يُقاس عليها، مع أنّ اجتماع الهمزتين عمومًا في كلمة قليلٌ في اللغة، فلهذا رأيتم أننا ننقر عن الأمثلة ونبحث عنها بالتنظير في الأفعال؛ لأنه قليلٌ في اللغة وثقيلٌ في اللسان، فعملت العرب على التخلص من هذا الثقل بالقلب، فهذا ما يتعلق بهذه المسألة وإنْ كان فيها مزيد كلام وتفصيل وهي اجتماع الهمزتين في كلمة، وقد تبين أنّ تلخيصها أنّ الهمزتين إذا وقعتا في العين وجب تحقيقهما وإدغامهما، وإذا وقعا في غير ذلك نظرنا إلى الهمزة الثانية، فإنْ كانت ساكنة وجب إبدالها من جنس حركة الهمزة السابقة، وإنْ كانت متحركة وجب أنْ تُقلب ياءً إنْ كانت مكسورة أو مفتوحةً إثر كسر، أو تُقلب واوًا فيما سوى ذلك.

الطالب: [@٠١:٣٦:٠٢-٠١:٣٦:٠٨].

الشيخ: همزة الاستفهام كلمةٌ مستقلة، فلهذا يجوز أنْ تُحقق فتقول: "أأنظرته؟"، واجتماع الهمزتين في كلمتين مختلفتين له أحكام تختلف عن هذه الأحكام، نعم فيها التحقيق وفيه الإبدال وفيه بين بين وفيه النقل والحذف، أحكامه أكثر من ذلك.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَيَـــاءً اقْلِـــبْ أَلِفـــًا كَسْـــرًا تَـــلَا ... أَوْ يَـــاءَ تَصْـــغِيْرٍ بِـــوَاوٍ ذَا افْعَـــلَا
فِـــي آخِـــرٍ أَوْ قَبْـــلَ تَـــا الْتَّأْنِيْـــثِ أَوْ ... زِيَـــادَتَيْ فَعْـــلَانَ ذَا أَيْضًـــا رَأَوْا

فِـي مَصْـدَرِ الْمُعْتَـلِّ عَيْنًـا وَالْفِعَـلْ   مِنْـهُ صَـحِيْحٌ غَالِبًـا نَحْـوُ الْحِـوَلْ

ذكَر هنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض مواضع قلب الألف والواو إلى ياء، بعض المواضع التي تُقلب فيها الألف والواو إلى ياء، **فذكَر أنّ الألف تُقلب إلى ياء في موضعين:**

- **الموضع الأول:** إذا وقعت بعد كسر، إذا وقعت الألف بعد كسر فإنها تُقلب ياءً، نحو جمع "مصباح" على مفاعيل، فتقول العرب: "مصابيح"، فياء مصابيح هي ألف مصباح، فلما وقعت ألف مصباح بعد كسرٍ في مفاعيل انقلبت ياءً، وكذلك "مفتاح ومفاتيح ومسمار ومسامير" إلى آخره، وهذا هو قوله: (**وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا**)، يقول: اقلب ألفًا تلا كسرًا إلى ياء.

- **الموضع الثاني مما تُقلب فيه الألف إلى ياء:** إذا وقعت الألف بعد ياء التصغير، مثال ذلك تصغير غزال، غزال -كما ترون- ثالثه ألف، وغزال على كم حرف؟ أربعة أحرف، والرباعي يُصغر على فعيل أم على فعيعل؟ على فعيعل، فكيف سنصغر غزال؟ "غزيل" الغين والزاي موجودان في غزال، والياء الثالثة ياء فعيعل يقولون: ياء التصغير، والياء الرابعة هي ألف غزال وقعت بعد ياء التصغير، فانقلبت ياءً وادغمت في ياء التصغير فقالوا: "غزيل"، وكذلك حمار وتصغيره حمير و[@٠١:٤٣:١٦] جدار وجدير"، وهذا هو قول ابن مالك: (**وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا أَوْ يَاءَ تَصْغِيْرٍ**)، يقول: اقلب ألفًا تلا ياء تصغيرٍ إلى ياء، فهذان موضعان تُقلب فيه الألف إلى ياء.

ثم ذكَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثلاثة مواضع تُقلب فيها الواو إلى ياء:

- **الموضع الأول:** إذا تطرفت الواو إثر كسر، إذا تطرفت الواو يعني إذا وقعت في الطرف يعني في آخر الكلمة، إثر كسر يعني قبلها كسرة، سواءٌ أكانت في آخر الكلمة حقيقةً نحو: "رضي"، "رضي" هذا على وزن فَعِل من الرضوان.

إذًا فاللام لام الكلمة واو أم ياء؟ واو، ومع ذلك قال: "رضي"، لم يقل: رضو، أصل الفعل "رضو"، فتطرفت الواو إثر كسر فقلبت ياءً، فلهذا يكتبون الرضا بالألف الواقفة؛ لأنّ أصلها الواو عند الجمهور، أقصد أنهم يكتبونها بالألف عند الجمهور الذين يوجبون كتابتها بالألف، بخلاف الكوفيين الذين يكتبون الثلاثي إذا كان أوله مضمومًا أو مكسورًا بالألف النائمة بغض النظر عن أصله.

فيكتبون الرضا بالنائمة؛ لأنّ أوله مكسور كما كتبوا الربى بالنائمة مع أنّ أصه الواو من "ربا يربو"، وكذلك "قوي" الفعل "قوي"، قوي واضح أنه مأخوذ من القوة، "قوي" من القوة، قوة على وزن فُعلة فالعين واو واللام واو، وهذه من الجذور النادرة في اللغة أنْ يكون العين واللام كلاهما واو، فكان القياس أنْ يُقال في فَعِل منه: "قوو"، فتطرفت الواو وانكسر ما قبلها فقلبت ياءً، فقالت العرب: "قوي".

وكذلك لو أخذنا فعلٌ هذه صيغة المبالغة، فعل من الشجو فيُقال: "الشجي" وأصله الشاجو؛ لأنه من شجا يشجو، فأصله أشجا الشجو، فتطرفت الواو إثر كسر فقلبت ياءً فصارت "الشجي"، فصار اسمًا منقوصًا فعُمِل معاملة المنقوص، فإذا نُكر قيل: "فلانٌ شجٍ"، ويجوز أنْ تجعله على فعيل لا على فَعِل فتقول حينئذٍ: "شجيٌ" فيكون فاعلًا فيخرج عن كلامنا الذي هو خاصٌ بفعل.

قلنا: سواءٌ كانت الواو في آخر الكلمة حقيقةً، أو كانت في آخر الكلمة حكمًا، كأنْ تكون في آخر الكلمة وبعدها تاء تأنيث أو ألف تأنيثٍ ممدودة أو ألفٌ ونونٌ زائدتان، مثال ذلك: "الشجية" مؤنث الشجي، لو قيل: "الشجية" من شجا يشجو الياء أصله واو "الشجوة"، قلب ياءً لتطرفه إثر كسر "الشجية"؛ لأنّ تاء التأنيث لا تخرج ما قبلها عن كونه في آخر الكلمة، وكذلك نحو "أشقياء" على وزن أفِعلاء.

إذًا فالهمزة هنا زائدة للتأنيث وإنْ كان تأنيثًا لفظيًا، يعني هم مذكرون لكن

اللفظ مؤنث.

فلام الكلمة "أشقياء" -كما ترون- الياء أفعلاء، لكن الكلمة مأخوذة من الشقوة من الشقاوة، إذًا فاللام في الحقيقة واو أم ياء؟ واو، فأصل الكلمة "أشقواء"، فتطرفت الواو إثر كسر "أشقواء"، تطرفت الواو كيف تطرفت الواو؟ ليس بعدها إلا همزة المد همزة التأنيث الممدودة، وهمزة التأنيث الممدودة لم تُبنَ الكلمة عليها، إنَّما هو دخل في تأنيث اللفظ، فلا يخرج ما قبله عن كونه في آخر الكلمة.

فنقول: إنّ الواو في "أشقواء" تطرفت إثر كسر فقلبت ياء، فقالت العرب: "أشقياء"، ومثلها "أدعياء" "أدعياء" أصلها أدعواء؛ لأنها من "دعا يدعو"، فقلبت الواو ياءً لهذا السبب، هذا الموضع الأول لقلب الواو ياءً.

- **الموضع الثاني لقلب الواو ياءً:** إذا تطرفت الواو إثر ياء التصغير، مثال ذلك: تصغير دلوٍ الدلو معروف يُصغَر على فعيل؛ لأنه ثلاثي، فقياسه أنْ يُقال في تصغير دلو دليوٌ فعيلٌ دليوٌ، الذي حدث أنّ الواو تطرفت في آخر الكلمة ووقعت بعد ياء التصغير، فحكمها أنْ تُقلب هذه الواو ياءً، فتدغم في ياء التصغير.

فلهذا تقول العرب في تصغير دلو: "دُليٌّ" ولا تقول: "دليوٌ"، وكذلك تصغير جرو وهو الصغير من الكلب أو السبع والصغير من كل شيء يُسمى الجر بفتح الجيم وكسر الجيم وضم الجيم "جَرو وجِرو وجُرو"، فتصغيره أيضًا على فعيل؛ لأنه ثلاثي، وقياسه أنْ تبقى الواو فيُقال: "جوريٌّ"، فتطرف الواو إثر ياء التصغير فتُقلب ياءً وتُدغم في ياء التصغير فيُقال: "جريٌّ".

وهذان الموضعان ذكرهم ابن مالك في قوله:

أَوْ يَاءَ تَصْغِيْرٍ بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا

فِـي آخِـرٍ أَوْ قَبْـلَ تَـا الْتَّأْنِيْـثِ أَوْ زِيَـادَتَيْ فَعْـلَانَ

أي: اقلب هذا القلب وهو القلب إلى ياء إثر الكسر وإثر ياء التصغير، افعله بالواو إذا وقعت آخرًا حقيقةً أو وقعت آخرًا حكمًا، كأنْ يكون قبلها تاء التأنيث أو (زِيَادَتَيْ فَعْلَانَ) وهما: الألف والنون.

- **الموضع الثالث الذي تُقلب فيه الواو إلى ياء:** إذا وقعت الواو في مصدر فعلٍ أعلت عينه وقبلها كسرةٌ وبعدها ألف، إذا وقعت الواو في مصدر هذا قيد شرطٌ مصدر ليس اسم في مصدر فعلٍ أعلت عينه، وقبلها كسرة وبعدها ألف، نحو: "صام يصوم صومًا وصيامًا"، "صام يصوم" واضح أنّ العين عين الكلمة "صام يصوم" واو، "صومًا" هذه فعل ما فيها إعلال جاءت العين واو "صومًا"، وقالوا: "صيامًا"، صيام هذا مصدر وأوله مكسور وثانيه وهو العين واو "صام يصوم".

إذًا فأصله "صوام"، صيامًا أصلها صوامًا صوام، "صوام" الواو وقعت في مصدر -كما ترون- والذي قبلها مكسور "صِوام" والذي بعدها ألف، والواو في الفعل "صام" معلة أم صحيحة سالمة؟ معلة.

إذًا فيجب هنا الإعلال ما تقول: "صوام" وإنَّما تقول: "صيام" بالإعلال، وكذلك "قام يقوم قومًا وقيامًا"، والأصل في "قيامًا" "قوامًا"، ولاذ لوذًا أو لياذًا لاذ يُقال: "لاذ يلوذ لوذًا" بمعنى التجأ، ويُقال: "لاوذ يلاوذ" بمعنى احتال ومكر ونحو ذلك.

فإذا أردنا الفعل الأول "لاذ" الذي اعتلت الآن فيه العين "لاذ يلوذ"، فنقول: "لاذ يلوذ لوذًا ولياذًا"، "لذ بالله لياذًا"، أما "لاوذ يلاوذ" والمصدر "فقاتل يقاتل قتالًا"، "لاوذ يلاوذ لواذًا".

الطالب: [@٠١:٥٧:٥٣].

الشيخ: لا، هذه "لاوذ" الواو وهي العين صحت أو اعتلت؟ صحت إذًا تصح في المصدر، "لاوذ يلاوذ لواذًا"، لا المصدر تبع الفعل، إذا اعتلت في الفعل اعتلت، وإذا صحت في الفعل صحت في المصدر، إذًا "لاذ يلوذ لوذًا ولياذًا"، و"لاوذ يلاوذ لواذًا، وفي الآية ﴿لِوَاذًا﴾ [النور:٦٣]، لواذًا ليس من "لاذ يلوذ لياذًا" التجأ وإنما بمعنى [@٠١:٥٨:٣٦] والمكر، يعني يفرون [@٠١:٥٨:٤٠] منكم يقاتلونكم ويفرون منكم.

الطالب: [@٠١:٥٨:٤٧-٠١:٥٨:٥٠].

الشيخ: بمعنى التجاءً لا ما تأتي ولا تُذكر في المعاجم [@٠١:٥٨:٥٤] لياذ، فقل: "لذ بالله لياذًا" ما تقول" لذ بالله لواذًا" [@٠١:٥٩:٠١] بل عكسٍ عكس المعنى.

إذا اختلت الشروط لم تُقلب الواو ياءً، بل تصح وتبقى، **مثال ذلك**: لو قلنا: "جاور يجاور جوارًا ومجاورة"، "جوارًا"؛ صحت لأنها صحت في الفعل، وكذلك لو قلنا مثلًا: "سوار وسواك"، "سوار" السوار معروف لماذا صحت الواو مع أنّ بعدها ألف وقبلها كسرة "سوار"؟ هي الأصل واو في الجميع الأصل واو، لكن لماذا هناك أعلت وهنا لم تُعل؟ لماذا أعلت في "صيام" وصحت في "سوار"؟

الطالب: [@٠٢:٠٠:٠٠-٠٢:٠٠:٠٣] غير معتل الواو.

الشيخ: هذا ليس له فعل "سوار" ليس له فعل، قربت الجواب عندما قلت سوار اسم ليس مصدرًا.

الطالب: [@٠٢:٠٠:١٨-٠٢:٠٠:١٩].

الشيخ: نعم، اشترطنا في المصدر، اشترطنا مصدر اشترطنا هنا أنْ تقع في

مصدر قلت هذا قيد إلى آخره، لا بُدَّ أنْ تكون في مصدر المصدر هو محل التغيير؛ لأنّ المصدر بمعنى الفعل بخلاف الاسم، الاسم يعني بمعنى المفعول سوار الذي هذا يتسور به أو مثلًا سواك كذلك بمعنى الفعل؛ لأنه اسم.

لو قلنا: "حال يحول حِولًا"، قالوا: "حِول" فصحت الواو أم أعلت؟ صحت لماذا ما الشرط الذي فقد؟ ليس بعدها ألف، لو قلنا: "راح يروح" قالوا: "رواحًا" هذا أعل في الفعل "راح" "راح يروح رواحًا" وسلم في المصدر؛ لأنّ ما قبله مفتوح، وهذا هو قول ابن مالك أقصد في هذا الموضع عندما قال: (ذَا أَيْضًا رَأَوْا فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا)، (فِي مَصْدَرِ) قيد، (الْمُعْتَلِّ عَيْنًا) لا بد أنْ يكون اعتلت عينه في فعله، ثم قال: (وَالْفِعَلْ مِنْهُ صَحِيْحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحِوَلْ)، (وَالْفِعَلْ) يعني: ما يأتي منه على وزن فعل، (مِنْهُ صَحِيْحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحِوَلْ).

يقول: فإنْ لم يكن بعده ألف لم يأتِ على فعال "صيام"، وإنَّما جاء على فعل، يعني لم يأتِ بعده ألف فهذا يُعل ولا يصحح؟ يُصحح، لكن ابن مالك يقول: تصحيحه هنا غالب قال: (وَالْفِعَلْ مِنْهُ صَحِيْحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحِوَلْ)، معنى ذلك أنّ الفعل قد يأتي معلًا أو لا؟ قد يأتي معلًا وليس بعده ألف، ولكن هذا من الأشياء القليلة التي لا يُقاس عليها، هذا ما أردنا أنْ نشرحه في هذه الليلة، فإنْ كان هناك من سؤال يا إخوان، فتتفضلوا به.

الطالب: [٠٢:٠٣:٢٧–٠٢:٠٣:٣٠@].

الشيخ: عياذًا ولياذًا، "عوذت بالله ولذت بالله"، نعم المعاني الإجمالية واحدة، والتصريف "عاذ يعوذ عوذًا وعياذًا، و"لاذ يلوذ لوذًا ولياذًا".

الطالب: [٠٢:٠٣:٥٥–٠٢:٠٤:٠٦@].

الشيخ: سوَّر هذا فعلٌ أخذ من الاسم، ولم يؤخذ الاسم منه، ويسمونه اشتقاق

من جامد، الأصل أنّ المصدر ومن المصدر يؤخذ الأفعال ومن الأفعال تؤخذ الأسماء، مثال ذلك مثلًا: الأصل: جلوس ومن الجلوس يؤخذ جلس ويجلس واجلس، ثم نأخذ من الفعل "جالس ومجلوس ومجلس وجلاس" وما إلى ذلك، لكن هناك أسماء ليس لها مصادر وإنَّما وضعت مباشرة أسماءً وتُسمى الأسماء الجامدة، مثل: "جدار، أرض، باب، كرسي" وما إلى ذلك، ومثل أسماء الأجناس مثل: "أسد ونمر" إلى آخره.

ثم إنّ بعض هذه الأسماء تحتاج العرب أنْ تشتق منها فعلًا، فهي لا تشتق من الأصل من المصدر وإنَّما تأتي لهذا الاسم مثل السور، وتأخذ منه سوَّر؛ لأنها تحتاج إليها، مثلًا تأتي إلى العقرب، العقرب هذا اسم جنس، فيريدون أنْ يشبهوا خصلة الشعر إذا كانت على شكل ذنب العقرب فقل: "تعقرب الشعر"، يعني إذا صار على شكل هيئة ذنب العقرب، فقلت هذا اشتقاق من جامد تعقرب، والاشتقاق من الجامد أقل ما يُقال فيه أنه أفضل بكثير من الأعجمي والعامي، وقد توسع فيه المتأخرون، والحد فيه والضابط الحاجة، إذا دعت الحاجة إليه فلا بأس؛ لأنه يبقى أنه عربي ومأخوذ من كلماتٍ عربية، والعرب فعلوه بكثرة يعني ليس قليلًا في العربية، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السادس والثلاثون بعد المائة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حياكم الله وبياكم في ليلة الإثنين الثالث والعشرين من شهر صفر، من سنة ست وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة الحبيب المُصطفى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، نحن في جامع الراجح بمدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السادس والثلاثين بعد المائة من دروس شرح ألفية ابن مالك -عليه رحمة الله-.

لازال الكلام موصولًا على باب الإبدال الذي ذكرنا أن ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ قد عقدهُ في بابٍ وأتبعه خمسة فصول، ومجموع أبيات الباب وهذه الفصول ثمانيةٌ وأربعون بيتًا، وقد بدأنا بشرح الباب الذي عقده ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في واحدٍ وعشرون بيتًا، وشرحنا منها في الدروس الماضية ثلاثة عشر بيتًا، ونشرحُ منها الليلة ما تيسر -إن شاء الله تعالى-، وفي هذه الأبيات الباقية يقول ابن مالك -عليه رحمة الله-:

٩٥٣. وَيَـاءً اقْلِبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا ... أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا

٩٥٤. فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ ... زِيَادَتَيْ فَعْلَانَ ذَا أَيْضًا رَأَوْا

٩٥٥. فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعَلْ مِنْهُ صَحِيْحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحِوَلْ
٩٥٦. وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلاَلِ فِيْهِ حَيْثُ عَنّ
٩٥٧. وَصَحَّحُوا فِعَلَةً وَفِي فِعَلْ وَجْهَانِ وَالإِعْلاَلُ أَوْلَى كَالْحِيَلْ
٩٥٨. وَالْوَاوُ لاَمًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ كَالْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ وَوَجَبْ
٩٥٩. إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ وَيَا كَمُوْقِنٍ بِذَا لَهَا اعْتُرِفْ
٩٦٠. وَيُكْسَرُ الْمَضْمُوْمُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ هِيْمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا
٩٦١. وَوَاوًا اثْرَ الْضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى أَلْفِيَ لاَمَ فِعْلٍ اوْ مِنْ قَبْلِ تَا
٩٦٢. كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ
٩٦٣. وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى وَصْفَا فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

مازال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ يذكر مواضع الإبدال بين حروف العلة، وذكر من قبل عدة مواضع وذكر في هذه الأبيات مواضع أخرى؛ ففي الدرس الماضي شرحنا قول ابن مالك -عليه رحمة الله-: **"وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا"** يعني أن الياء تُقلب ألفًا، يعني أن الألف تقلب ياءً إذا سُبقت بكسر أو سُبقت بياء تصغير، ثم قال: **"بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا الْتَّأْنِيْثِ أَوْ زِيَادَتَيْ فَعْلاَنَ"** ذكر هنا موضعين لانقلاب الواو ياءً:

-إذا تطرفت سواءً كان التطرفُ حقيقيًا، إذا كان إثر كسر مثل: **"رضي"** وأصلها كما عرفنا: **"رضو"**؛ لأنها من الرضوان، فتطرفت الواو إثر كسرٍ فقُلبت ياءً.

-أو تطرفت تطرفًا حُكميًا بأن كان بعدها تاء تأنيث كقولهم: **"الشجية"** مذكر **"الشجي"**، أو تطرفت تطرفًا حُكميًا وبعدها (ألفٌ) (ونونٌ) زائدتان.

ثم قال أيضًا: **"ذَا أَيْضًا رَأَوْا"** أي قلب (الواو) (ياءً) **"فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا"**

وذكرنا أن المصدر إذا كانت عينهُ (واوًا) أعلت في فعله وقبل (الواو) كسر وبعدها ألف فإنها تُقلبُ (ياءً)، نحو: **"صام، يصوم، صومًا، وصيامًا"**، **وصيامًا**: يعن الفعل (واو) من **"صام يصوم"** وقد وقعت في المصدر، وقبلها كسرة صِ) وبعدها (ألف) **"صيام"** فقلبت (ياءً).

ذَّكرنا بشرح هذه الأبيات لأن البيت التالي يتعلقُ بها، وفيه يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَجَمْـــعُ ذِي عَـــيْنٍ أُعِـــلَّ أَوْ سَـــكَنْ ... فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْـلاَلِ فِيْهِ حَيْـثُ عَـنّ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذا كانت (الواو) عين جمعٍ وهي في مفرده معتلةٌ أو ساكنة فحُكمها كحكمها في المصدر المعتل عينًا الذي سبق شرحه، أي أن (الواو) حينئذٍ تُبدلُ (ياءً) إذا كان قبلها كسرة وبعدها (ألف) ولكنها هنا في جمع، والمسألة السابقة كانت في مصدر؛ فالشروط هنا كما تبين من ذلك أربعة:

-أن تكون (الواو) في جمع.

-وأن تكون عينًا، ومعنى كونها عينًا: أن تكون (اللام) صحيحةً لا مُعتلة، المعتل العين، إذًا فاللام حرفٌ صحيح.

-وأن يكون قبلها كسرة.

-وأن يكون بعدها ألف.

مثال ذلك: **"دارٌ وديار"** وأصلهُ: **"دوار"** لأنه من **"دار: يدور"**، وكذلك: **"ثوبٌ وثياب"**، ثياب: أصلهُ **"ثِواب"**؛ لأن العين (واو) وقد ظهرت في الثوب ولكنها وقعت في الجمع **"ثياب"** وقبلها كسرة، وبعدها (ألف)، وهي في المُفرد:

-إما مُعلة: يعني منقلبة كما في **"دار"**: انقلبت الواو ألفًا.

-أو ساكنة، كما في **"ثوب"**.

بخلاف نحو: **"أثواب وأحواض"** **"أثواب"** أعلت الواو أم صحت؟ **"ثوبٌ وأثواب"** الواو أُعلت قلبت أم صحت ثبتت؟ صحت ما قُلبت، لماذا صحت (الواو) في **"ثوب وأثواب"** ولم تُعل؟ **"أثواب"** مع أنها في جمع وبعدها (ألف)، لكن ليس قبلها كسرة **"أثواب"**، وكذلك **"حوضٌ وأحواض"**.

وبخلاف **"طويل"** جمعهُ **"طوال"**، **"طويل، وطوال"** صحت الواو أم أعلت؟ صحت، لماذا صحت مع أن قبلها كسرة؛ لا، قبلها فتحة (طَ) **"طَويل"** قبلها فتحة؛ ومع ذلك هي مُتحركة، هي في المُفرد ليست مُعلة ولا ساكنة؛ ولهذا صحت في الجمع ولم تُعل فيُقال في **"طويلٍ"**: **"طوال"**؛ ولهذا حكموا بالشذوذ على قول الشاعر:

تبـــين لـــي أن القمـــاءة ذلـــة وأن أعـــزاء الرجـــال طيالهـــا

فجمع **"طويل"** على **"طيال"** وهذا قياسٌ أم شذوذ؟ شذوذ؛ لن القياس التصحيح هنا لأن (الواو) في المفرد **"طويل"** مُتحركة، ليست مُعلة ولا ساكنة.

وجمعت العرب **"ريان"**: الذي ارتوى من الماء، جمعوا **"ريان"** على **"رواء"**، **"رجلٌ ريان"**، **"ورجالٌ رواءٌ"** **"رواءٌ"** الواو وقعت في جمع قبلها كسرة وبعدها ألف **"رواءٌ"** فلماذا صحت ولم تُعل؟ لأن اللام مُعتلة، ونحن اشترطنا أن تكون اللام صحيحة، وكذلك **"جو"** تُجمع على **"أجواء"**، وتجمع على **"جواءٌ"** وصحت اللام وصحت العين هنا **"جواء"** ولم تُعل؛ لأن اللام مُعتلة.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَصَـــحَّحُوا فِعَلَـــةً وَفِـــي فِعَـــلْ وَجْهَانِ وَالإِعْلاَلُ أَوْلَى كَالْحِيَلْ

عرفنا من قبل أن من الشروط في إعلال الجمع: أن يكون بعدها، أن يكون بعد العين الواقعة حرف علة، أن يكون بعدها ألف مثل: **"ثياب"** أما إذا لم يكن بعدها ألف؛ قبلها مكسور وليس بعدها ألف فما حُكمها حينئذٍ؟ لا تخرجُ عن إحدى حالتين:

-**إما أن تكون على وزن "فعلة"**: يعني مختومة بتاء تأنيث في ما قبلها مكسور، **"فعلة"** ليس بعدها ألف؛ فحُكمها حينئذٍ التصحيح ولا تُعل، نحو: **"عودٍ"** يُجمعُ على عودة، **والعود**: هو المُسن من الإبل يعني كبير السن من الإبل، وبه شُبه الإنسان الكبير فسُمي عودًا، جمعوها على "عودة"، صححوا أم أعلوا؟ صححوا لعدم وجود الألف، وكذلك **"كوز"**: وهو بمعنى كوب، جمعهُ **"كِوزة"** بالتصحيح لعدم وجود الألف.

-**أو يكون على وزن "فِعل"**، إما أن يكون على وزن **"فعلة"**: يعني ليس بعد العين ألف لكن مختوم بتاء التأنيث، وهذا حُكمه وجوب التصحيح.

-**أو يكون على "فِعل"** يعني ما قبله مكسور لكن ليس بعدهُ ألف وليس مختومًا بتاء التأنيث؛ فهذا جاء فيه الإعلال وهو الأكثر وجاء فيه التصحيح، وهو قليلٌ عند ابن مالك وعند غيره شاذ، مثال ذلك: لو جمعت **"ديمة"**: وهي المطر المُستمر بلا صوت، كنت تقول في جمع **"ديمة"**: **"ديم"**، ديم: على وزن **"فِعل"**، (الياء) كما ترون وقعت (عينًا) ما قبلها مكسور، لكن ليس بعدها ألف؛ إن صححنا قُلنا: **"ديم"** ولو أعللنا بقلبها **"واوًا"** قلنا: **"دوم"**، وهنا جاء التصحيح وهو الأكثر يقولون: **"ديم"**، وكذلك **"قام"**: تُجمع على قامات وتُجمع على **"قيم"** أو **"قيمة"**: تجمع على: **"قيم"**، وأما **"حاجة"**: فجمعت على **"حاجات"**، وعلى **"حوائج"**، وجمعت على **"حوج"**.

حاجة: **"وحوج"** هذا بالتصحيح ولا بالإعلال؟ هذا بالتصحيح وهو قليل

عند ابن مالك وشاذٌ عند غيره، وأما **"ديمة وديم"**؟ **"ديمة"** مأخوذة من أي فعل؟ من دام يدوم إذًا فالأصل (واو)، وقولنا: **"ديم"** أعلت الواو أو صحت؟ أعلت؛ إذًا الأكثر في **"فِعل"** الإعلال، ك **"ديمةٍ" و"ديم"**، و**"قيمةٍ"** و"قيم"، قيمة من قام يقوم، والتصحيح قليلٌ أو شاذ.

لو وقفنا بعد ذلك عند قولهم **"ثور"** والثور معروف وهو الذكرُ من البقر جمعته العرب على عدة جموع، فقالوا مثلًا في جمعه: **"أثوار"** بالتصحيح أم بالإعلال؟ **"ثور"** هذا على وزن **"فعل"** عينه كما ترون (واو) وهي (واو) ساكنة، وقالوا: **"أثوار"** هذا بالتصحيح أم بالإعلال؟ بالتصحيح، قياس أم شاذ؟ الواو الساكنة متى تُعل كما في **"ثوب"** و**"ثياب"**، و**"ثوب"** و**"أثواب"**؟ تُعل إذا كان قبلها كسرة وبعدها ألف، كما في **"ثوب وثياب"**، و**أثواب** تصح لأن ما قبلها مفتوح، و**"أثوار"** ما قبلها مفتوح؛ إذًا على القياس، أفعال على القياس.

وقالوا: في جمع **"ثورٍ"** **"ثيار"** بالإعلال أم بالتصحيح؟ بالإعلال، قياس أم غير قياسي؟ **"ثيار"** قياس؛ لأن ما قبلها مكسور وبعدها ألف في جمع، وقالوا في جمع **"ثور"**: **"ثِوره"**، **"ثِوره"** في التصحيح، ولكنه قياس أم غير قياس؟ قياس؛ لأن **"فِعلة"** القياسُ فيها التصحيح كما قال ابن مالك: **"وصححوا فعلةً"**، **"فِعلة"** قياسُها التصحيح.

وقالوا: **"ثيرة"**، بالإعلال فهو قياسي أم شاذ؟ شاذ لأن قياس **"فِعلة"** التصحيح، وقالوا أيضًا في جمع **"ثور"**: **"ثيران"**، الياء قبلها كسرة لكن بعدها راء لا ألف؛ فالواو أُعلت قُلبت ياءً يعني هذا قياسي أم غيرُ قياسي **"ثيران"**؟ لماذا غير قياسي؟ تذكر المواضع السابقة، قلنا في المواضع السابقة: أن (الواو) إذا سكنت بعد كسر متى ما سكنت بعد كسر تُقلبُ (ياءً) كما في **"ميزان"**: من الوزن، **"ميزان"** تقلب هذه المواضع القياسية للقلب، لكن طبعًا مسألة أخرى سابقة،

نعم.

"ثيران": نعم الواو سكنت أصلها **"ثوران"** من **"ثور ثوران"** سكنت الواو بعد كسر وقلبت ياءً، وقيل "ثيران".

بعد ذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْـوَاوُ لاَمًـا بَعْـدَ فَـتْحٍ يَـا انْقَلَـبْ	كَالْمُعْطَيَـانِ يُرْضَـيَانِ وَوَجَـبْ
إِبْـدَالُ وَاوٍ بَعْـدَ ضَــمٍّ مِــنْ أَلِــفْ	وَيَـا كَمُـوْقِنٍ بِـذَا لَهَـا اعْتُـرِفْ

-**ذكر هنا موضعًا لقلب الواو ياءً.**

-**وذكر موضعًا لقلب الألف واوًا.**

-**وذكر موضعًا لقلب الياء واوًا.**

نحن ذكرنا في أول الشرح أننا سنشرح أبيات ابن مالك على ترتيب الألفية، فإذا انتهينا من شرح باب الإعلال وشرح أبياتها سنعود ونجمع النظائر فنذكر الهمزة تُقلب (واوًا) متى؟ وتقلب (ألفًا) متى؟ وتقلب (ياءً) متى؟ بحسب المواضع، ثم نذهب على الألف ونعرف متى تُقلب همزةً ومتى تقلب ياءً، ومتى تقلب واوًا بحسب المواضع حتى ننتهي؛ لكن الآن نتبع ابن مالك في شرح أبياته.

- **فموضع قلب الواو ياءً** –الموضع الذي ذكره هنا لقلب الواو ياءً- إذا كانت الواو لامًا وهي رابعةً فصاعدًا، وقبلها فتحة، إذا وقعت الواو حرفًا رابعًا فصاعدًا: رابعًا، خامسًا، سادسًا، وقبلها فتحة فإنها تُقلبُ ياءً.

مثال ذلك:

طالب: (@٠٨:٢٥:٠٠).

الشيخ: لا يُشترطُ فيها ذلك؛ وإنما يُشترط أن تكون لامًا، يعني في موضع اللام

من الكلمة؛ سواءً كانت متطرفة أو تلاها اتصل بالكلمة شيء، إذا كانت لامًا مثلًا تكون في الأخير قد يتصل بالكلمة شيء ومع ذلك تُقلب.

مثل: **"أرضيتُ زيدًا"**، **"أرضيتُ زيدًا"** الياء هنا اتصلت بالتاء، وإن كانت التاء كلمة أخرى لكن اتصلت بها، لكن الياء وقعت هنا لامًا للفعل **"أرضيتُ زيدًا"**، أرضيتُ هذه من الرضوان يعني أن اللام واو، وأصلُ الكلمة: **"أرضوتُ زيدًا"** ووقعت الواو رابعةً وقبلها فتحة، فقلبت ياءً، فيقال: **"أرضيتُ"**.

وكذلك لو قلنا: **"مُرضيان"**: أيضًا من الرضوان، اللام واو، وأصل الكلمة: **"مُرضوان"** فوقعت الواو رابعةً قبلها فتحة وقُلبت ياءً: **"مُرضيان"**، وكذلك **"يُرضيان"** أصلُها: **"يُرضوان"** وقعت الواو رابعةً بعد فتح وقُلبت ياءً.

ما رأيك لو قيل: **"أنا أُرضي زيدًا"**؟ **"أنا أُرضي زيدًا"** الياء وقعت رابعة، أليس كذلك؟ وأُرضي من الرضوان، إذًا فاللام (واو) وأصل الكلمة **"أنا أُرضي"** **"أنا أرضو"** إذًا أُعلة الواو بقلبها ياءً،...أعلت لهذه القاعدة أو لقاعدةٍ أخرى؟ القاعدة هنا تقول: إذا وقعت رابعةً بعد فتح، و**"أرضي"** وقعت رابعةً بعد كسر ما تدخل تحت هذه القاعدة.

تدخل تحت قاعدةٍ سابقة وهي أن (الواو) إذا تطرفت إثر كسر تُقلب (ياءً) مثل: **"رضي"** أصلها **"رضو"** تطرفت (الواو) إثر كسر فقلبت (ياءً)، (@٠٠:٣٥:٢٨) ومثل: **"أُرضي"**؛ إذًا هذا المثال يدخُل في قاعدةٍ سابقة أما قاعدتُنا فيدُخل فيها نحو: **"أرضيتُ"** أو **"مُرضيان"**، أو نحو: **"أدعيتُ"**، **"أدعيتُ عليه"** **"أعديتُ"** من **"دعا يدعو"**، الأصل: **"أدعوتُ"**، وقُلبت (الواو) ياءً لأنها وقعت خامسةً بعد فتح.

وكذلك لو قُلنا: **"أعطيتُ"**، من **"عطا يعطو"**، ومعنى **"عطا يعطو"** تناول

الشيء، **"أعطوت الشيء**: أي تناولته؛ إذًا فأصل **"أعطيتُ": أعطوتُ"** وقُلبت (الواو) ياءً لوقوعها رابعةً بعد فتح.

وكذلك لو قُلنا: **"مُعطيان"** وهذا مثالُ ابن مالك: **"المُعطيان يُرضيان"**.

بخلاف **"دعوتُ"** لماذا لم تُقلب (الواو) (ياءً)؟ لأنها ليست رابعةً فصاعدًا بل ثالثة، وكذلك: **"سموتُ"** الحُكم مُختصٌ بالرابعة فصاعدًا؛ طبعًا نحن لا نضع القواعد، يعني فقط نُقعد لكلام العرب الذي سمعناه عن العرب، فالعرب تقلب الرابعة ولا تقلب الثالثة.

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"والواو لامًا بعد فتح"**، بل هذا الذي شرحناه قبل قليل من كون أن (الواو) إذا وقعت رابعةً بعد فتح تُقلب (ياءً)هذا هو قول ابن مالك: **"والواو لامًا بعد فتحٍ ينقلب"**: أي ياءً انقلب **"كالمُعطيان يُرضيان"**، يقول: ينقلب (الواو) حالة كونه (لامًا) بعد فتح على (ياء) نحو: **"المُعطيان يُرضيان"**؛ هذا موضع قلب الواو ياءً.

- **وأما موضع قلب الألف واوً**: فإذا وقع بعد ضم، (الألف) إذا وقع بعد ضم فإنه يُقلب (واوً) نحو: **"كاتب"** نبنيها للمجهول: **"كُوتب"** أما إذا انقلبت ألف **"كاتب"** إلى (واو) في **"كوتب"** لأنها وقعت بعد ضم.

وكذلك **"كاتب"** لو صغرناها نقول: **"كويتب"** لماذا انقلبت ألف "كاتب" إلى (واو) في كويتب"؟ لوقوعها بعد ضم.

وكذلك: **"ضارب وضورب"، و"ضاربٌ وضويرب"**.

- **وأما موضع قلب الواو ياءً**، (الياء) تُقلب واوً فإذا سكنت بعد ضمٍ في مُفرد: (الياء) إذا سكنت بعد ضم في مُفرد فإنها تُقلبُ واوً طبعًا لمناسبة الضم.

مثال ذلك لو قُلت: **"أوقنُ بالله"** فأنا ماذا؟ **"أوقن بالله فأنا موقن"**، من ماذا؟

ما أصلُ الكلمة؟ من اليقين **"يقين"** يعني الفاء: ياء، **"يقين"** ليست **"وقين"**، **"يقين"**، و**"أوقن"** **"أُفعل"**، إذًا أصل الكلمة في **"أوقن"**: **"أويقن"** ثم قُلبت أصلها **"أويقن"** وقلبت الياء واوًا: **"أوقن"**.

وكذلك: **"ووقن"** أصلُها **"ويقن"** وقُلبت الياء واوًا لأنها سكنت بعد ضمٍ في مُفرد.

وكذلك: **"موسر"** مأخوذةٌ من ماذا؟ من اليُسر، ففاء الكلمة (ياء) وأصل الكلمة: **"مُيسر"** ثم قلبت الياء واوًا في هذه القاعدة وقيل **"موسر"**.

بخلاف ما لو قُلت: **"أيقن زيدًا بالله"** **"أيقن"** لماذا لم تُقلب الياء واوًا؟ لم تسبق بضم، أي سكنت لكن لم تُسبق بضم.

وبخلاف **"هُيام"**: مصدر **"هام يهيمُ"** وقال: **"هيمانًا، وهُيامًا"**، **"هيام"** لماذا لم تُقلب الياء واو؟ الجواب: لأنها لم تسكن، مع أنها مسبوقة بضم **"هُيام"** لكن هي لم تسكن.

وقد جمع ابن مالك الكلام على قلب الألف واوًا، وقلب الياء واوًا اللذين شرحناهما قبل قليل في قوله: " **"وَوَجَبْ"**:

إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ ... وَيَا كَمُوْقِنٍ بِذَا لَهَا اعْتُرِفْ

يقول: يجبُ أن تُقلب الألف والياء إذا وقعا بعد ضمٍ أن يُقلبا إلى واو نحو: **"موقن"**، ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَيُكْسَرُ الْمَضْمُوْمُ فِي جَمْعٍ كَمَا ... يُقَالُ هِيْمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا

هذا البيت مُرتبطٌ بالبيت السابق، البيت السابق ماذا قررنا في الياء إذا كانت ساكنةً وقبلها ضم؟ تقلب واوًا لكن هناك قُلنا في مُفرد، إذا سكنت بعد ضمٍ في مُفرد، فإذا سكنت بعد ضم في جمع؛ فحُكمه في هذا البيت قال:

وَيُكْسَـرُ الْمَضْـمُوْمُ فِـي جَمْـعٍ كَمَـا يُقَـالُ هِـيْمٌ عِنْـدَ جَمْـعِ أَهْيَمَـا

يقول: سبق أن الياء الساكنة إذا وقعت بعد ضمٍ فإنها تُقلبُ إلى واوٍ نحو: **"موقن"** وسبق أن نبهنا على أن ذلك خاصٌ في المفرد، فإذا وقع ذلك في جمع؟ وجب قلبُ الضم كسرًا وتصحيح الياء، مثال ذلك: جمع **"أبيض"** أو **"بيضاء"**، **"أبيض وبيضاء"** مثل: **"أحمر وحمراء"** و**"أخضر وخضراء"** وسبق لنا في جمع التكسير أن **"أفعل وفعلاء"** يُجمعان على **"فُعلٍ"** بالتكسير، **"أحمر حُمر"** و**"حمراء حُمر"** **"فعلٌ"** لجمع **"أحمرٍ وحمراء"** كما يقول ابن مالك.

إذًا فأفعل وفعلاء يُجمعان على **"فُعلٍ"** فعل: بضم الفاء وسكون العين، ومن ذلك: **"أبيض وبيضاء"** يجمعها قياسٌ على ماذا؟ على **"فُعلٍ"** وكان القياس أن تقول: **"بُيضٌ"** فاجتمعت الياء الساكنة بعد ضم، لو كان ذلك في مُفرد لكنا قد قلبنا الياء واوًا؛ لكن هذا في جمع يقول ابن مالك: "في الجمع تُصحح الياء" يعني تُبقيها ما تعلها ما تقلبُها، تصحح الياء؛ ماذا تفعل؟ نأتي للحركة للضمة ونقلبُها كسرةً لمناسبة الياء، يقول العرب في جمع **"أبيض بيضاء"**: **"بيضٌ"**.

لو لاحظتم في أحكام الإعلال عمومًا في المواضع السابقة، لاحظتم أن الذي يغلب الحركة أم حرفُ العلة؟ نعم الأصل في الإعلال أن الحركة هي التي تغلب وتؤثر في حرف العلة، **"ثوب"** نجمعها **"فعال"** نقول في الأصل: **"ثِواب"** أما أن تغلب الكسر فنقول: **"ثياب"** وتغلب الواو فنقول: **"ثواب"** لكن هم يغلبون الحركة نقول: **"ثياب"**.

لو قلنا مثلًا: **"مفعال"** من الوزن لكان الأصل أن يُقال: **"مِوزان"** نغلب الكسرة فنُعل الواو، أو نُغلب الكسرة ونقلب (الواو) نقول: **"ميزان"** وهكذا.

الأصل في الإعلال أن تغلب الحركةُ حرف العلة، وكالمثال السابق كما قُلنا في

"موقن مويقن" وقلنا: **"موقن"** من أجل الحركة، لكن هُنا في الجمع، في جمع **"أبيض بيضاء"** قلنا: **"بيض"** انقلبت الحركة أو حرف العلة؟ حرف العلة لماذا؟ -طبعًا هذا كلام العرب- نحن نُقعد له؛ لكن نحاول أن نُعلل فعللوا وقالوا: "من المُقرر في الجمعِ والمُفرد أيهما أخف الجمع أم المُفرد؟ المُفرد أخف من الجمع.

ومن المُقرر في الواو والياء أيهما أخف الياء أم الواو؟ الياء؛ لأن الواو أم الضمة، والضمة معروفة أنها أقوى وأثقل الحركات، فأنت إذا قلت الآن في جمع **"أبيض وبيضاء"** على **"فُعل"** قلت في القياس: **"بُيض"**؛ أنت بين أمرين:

-إما أن تعل الياء فتقلبها إلى ماذا؟ إلى (واو) فتقول: **"بوض"** فجمعت حينئذٍ ثقل الجمع وثقل الواو، أو أن تغلب الكسر فتقول: **"بيض"** فتُبقي ثقل الجمع أو تجمع بين ثقل الجمع وخفة الياء، وهذا الذي فعلت العرب، قالوا: هنا غُلبت الحركة لكي لا يجتمع ثقلان في الكلمة، ثقل الجمع، وثقل الواو.

فإن قلت في جمع **"ثوب"** على **"فعال"** يقولون ماذا؟ **"ثياب"** بالإعلال ولا بالتصحيح؟ بالإعلال، لماذا أعلوا هنا وقلبوا (الواو) ياءً في الجمع؟ لو قيل-أنتم قبل قليل عللتم- وقُلتم: إن **"بُيض"** لم نُعل الياء لقلبها (واوًا) وإنما نقلب الضمة كسرة فنقول: **"بيض"** لماذا؟ لكي لا تنقلب الياء إلى واو؛ فيجتمع على الكلمة ثقل الجمع وثقل الواو.

لو قلنا في جمع: **"ثوب"** على **"فِعال"** القياس: **"ثِواب"** لكنهم يُعلون فيقولون: **"ثياب"** لماذا أعلوا هنا في الجمع ولم يُعلوا في **"بيض"** في الجمع؟ نعم، للعلة نفسها؛ لأنك إذا قُلت: **"ثياب"** بإعلال (الواو) إلى (ياء) اجتمع في الكلمة ثقل الجمع وخفة الياء، ولو لم تُعل في **"ثِواب"** لاجتمع ثقل الضم وثقل الواو طبعًا هذه تعليلات فقط؛ ليس معنى ذلك أنها حاكمة ليست هي الحاكمة، هي تعليلات.

ومثال ابن مالك الذي ذكره وهو جمعُ **"أهيم"**، فقال: **"أهيم هيماء"**، **والهيم**: هو مرضٌ يُصيب الإبل فتهيم على وجهها ولا تقر، وتشربُ ولا تروى، ومن ذلك سُمي شدة الحُب بذلك: **"هام فُلانُ بفلانة"** كان حُبها أشغله عن نفسه؛ فإذا جمعت: **"أهيم" "جملٌ أهيم"**، أو **"ناقةٌ هيماء"**، أو **"رجلٌ أهيم"**، أو **"امرأةٌ هيماء"** فقياسُه أن يُجمع على **"فُعل"**، فيقال في جمع **"أهيم"**: **"هيم"**، **"هيمٌ"** بالتصحيح، لماذا صححوها؟ لكي لا يقلبوا الياء واواً فيجمعوا ثقل الجمع وثقل الواو.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وَوَاوًا اثْـــرَ الْضَّـــمِّ رُدَّ الْيَـــا مَتَـــى ... أُلْفِـيَ لاَمَ فِعْـلٍ اوْ مِـنْ قَبْـلِ تَـا

كَتَــاءِ بَــانٍ مِــنْ رَمَــى كَمَقْــدُرَهْ ... كَــذَا إِذَا كَسَــبُعَانَ صَــيَّرَهْ

سبق لنا أن الواو إذا تطرفت بعد كسر فما حُكمها؟ الواو إذا تطرفت إثر كسر فما حُكمها؟ حُكمها أن تُقلب (ياء) سواءُ:

-تطرفت تطرفًا حقيقيًا كـ**"رضي"** أصلها **"رضو"**، أو تطرفت تطرفًا حُكميًا بأن كان بعدها تاءُ التأنيث مثل: **"امرأةٌ شجية"** من الشجو.

-أو تطرفت تطرُفًا حُكميًا بأن كان بعدها ألفٌ ونونٌ زائدتان، تذكرون ذلك.

وقلنا هنا: في كونها متطرفةً تطرفًا حُكميًا بعدها ألفٌ ونون زائدتان ليس هناك مسموعٌ لهذا الحُكم، ولكن نأتي له بمثالٍ مقيس يسمونه بناء، كما لو بنينا مثل **"ضربان"** من الغزو، خذ الغزو اسمًا على بناء: يعني على وزن، يعني على مثال، يعني على صيغة ضربان، ماذا ستقول؟ "غَضَري، غَزي، ضَرَبَ، غزوان، ولا غزيان؟ **"غزوان"** بالتصحيح، **"غزيان"** بالإعلال.

ونحنُ قلنا إن الواو إذا تطرفت إثر كسر تُعل أو تُصحح؟ تُعل، إذًا نقول:

"غزوان، أو غزيان"؟ **"غزيان"** هذا يُسمى باب البناء، وهو من أبواب الصرف القائمة على مُجرد القياس؛ لأن باب الأسماء، التسمية الأعلام في اللغة العربية واسعٌ جدًّا، فباب الإعلام تكثُر فيه الجدة، كما ترون عند الناس الآن يُحبون أن يأتوا بأسماءٍ جديدة، لك أن تبني من الكلام العربي على أوزانٍ لم تُسمع ولكنها مقيسه.

إنسان عنده مثلًا محل أو شركة أو اختراع، أي شيء ويأتي له باسمٍ جديد، لك أن تُسمي باسمٍ مُستعمل؛ لا بأس، يُسمى هذا العلم المنقول، تسمي –جاك ولد- فتُسميه "ناصر" نقلته من اسم الفاعل من نصر فهو ناصر، أو "منصور" نقلته من اسم المفعول، أو "نصر" نقلته من المصدر **"نصر ينصر نصرًا"** فإذا أردت اسمًا مُرتجلًا يعني لم يُستعمل من قبل لك أن تستعمل هذا الباب باب البناء.

تقول مثلًا سآخذ من **"النصر"** على وزن **"ضربان"** فتقول: "نصِران" فهذا جائزٌ في الأعلام ليس جائز في الأفعال والأسماء المُشتقة، في الأعلام لا بأس بذلك، تُسمي الشركة أو تُسمي المحل بمثل هذه الأسماء الجديدة؛ هذا معنى قولهم **"البناء"**؛ فهذا الأمر شرحناه من قبل، وهو أن الواو إذا تطرفت إثر كسر تُقلب ياءً.

هنا الآن يتكلم ابن مالك في البيتين السابقين على نحو هذا الحُكم، لكن (الياء) يقول: **"الياء أيضًا إذا تطرفت إثر ضمٍ"** فما حُكمها؟ حكمها أن تُقلب واوًا، قُلنا دائمًا الحركة هي التي تغلب حرف العلة؛ سواءٌ تطرفت الياء تطرفًا حقيقيًا كما في قولهم: **"قضو الرجلُ"**: بمعنى ما أقضاه، يعني ما أحسن قضائه.

وقد سبق في باب التعجُب إن كُنتم تذكرون أن التعجُب له صيغتان قياسيتان: **"ما أفعلهُ، وأفعل به"** وله أيضًا صيغةٌ قياسيةٌ ثالثة وهي فعُل، إذا أردت بها التعجُب فلكم أن تنقل أي فعلٍ ثلاثي من بابه **"فعل"** أو **"فعِل"** أو **"فعُل"** تنقلهُ

إلى صيغة **"فعُل"** للدلالة على التعجُب:

فالفعل الذي عندنا: **"قضى"**، **"قضى يقضي"**، من القضاء، **"قضى يقضي"**: يعني فعل القضاء، فإذا أردت أن تتعجب من حُسن قضائه لك أن تقول: **"ما أقضاه" "ما أفعله"**، أو **"أقضي به أفعل به"**، أو أن تصوغ الفعل على **"فَعُل"** تقول: **"قضو" "قضو زيدٌ"** يعني ما أحسن قضائه.

وكذلك لو تعجبت من "رميه"، تقول: **"ما أرماهُ وأرمي به"**، أو تصوغ الفعل على فعُل، فإذا صغت الفعل على **"فعُل"** من **"رمى"** ماذا تقول؟ **"رمو، رمو الرجلِ"** مع أنها من الرمي من **"رمى يرمي"**، يعني اللام ياء فأصلُ الفعل: **"رمُي"** فتطرفت الياء إثر ضم فقُلبت **"واوًا"** **"رمو الرجُل"** يعني: ما أحسن رميه، أو **"نهو الرجلُ"** يعني ما أنهاه: أي ما أعقله، أو **"سرو الرجُلُ"**: يعني ما أقوى سيره في الليل، وهكذا.

قلنا: إن ما ذكرناه من أن الياء إذا تطرفت إثر ضمٍ تطرفًا حقيقيًا؛ فهذا ما ذكره ابن مالك في قوله: **"وَوَاوًا آثْرَ الْضَّمِّ رُدَّ الْيَاء مَتَى أَلْفِيَ لاَمَ فِعْلٍ"**، يعني أن الياء متى ما كانت:

-**لام فعلٍ**: **أي مُتطرفةً تطرُفًا حقيقيًا** فإنها تُردُ (واوًا) تُقلبُ (واوًا) إذا كانت إثر ضم.

-**أو كان التطرفُ تطرفًا حُكميًا**، بأن يكون بعدها "هاءُ" تأنيث، هي لام الكلمة يعني أخر حرف صحيح فيها لكن بعدها تاء تأنيث فيكون التطرفُ حُكميًا، هذا ليس له مثالٌ مسموع، وسنأتي له بمثالٍ مقيس من باب البناء.

فهذا الذي ذكرهُ ابن مالك في قوله: **"أَوْ مِنْ قَبْلِ تَاءٍ كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ"**، لو بنينا من الفعل "رمى يرمي" على مثال وبناء **"مقدرة"**، **"مقدرة"**

على وزن **"مفعلة"**؛ هنا نقول ماذا؟ **"مقدر مقدورُ"** **"مرمُيه أم مرموه"** نُعل أم نُصحح؟ نُعل، إذًا نقول: **"مرموه"** لماذا أعللنا بقلب الياء واوًا؟ لأنها تطرفت إثر ضم، وإن كان الطرفُ حُكميًا.

-أو كان التطرفُ حُكميًا بأن كانت لام الكلمة وبعدها ألفٌ ونون زائدتان، وهذا أيضًا ليس له مثالٌ مسموع فنأتي له بمثالٍ مقيس من باب البناء؛ وهذا الذي ذكره ابن مالك في قوله: **"كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ"**، لو جعلت **"رمى يرمي"** على مثال **"سبُعان"**، و**"سبعان"** هذا اسمُ مكان في بلاد قيس، موضع اسمهُ سبعان على وزن **"فعلان"** كنا نقول ماذا؟ **"فعلان رمُيان"** أم **"رموان"**؟ **"رموان"** بالإعلال؛ لأن الياء تطرفت إثر ضم، وإن كان التطرف حكميًا.

إذًا نعرف من ذلك لو أن أحدًا أخذ من كلمةً لامُها ياء كـ**"رمى يرمي"**، أو **"قضى يقضي"** أو **"هدى يهدي"**، وأتى بكلمةٍ جديدة حدث فيها هذا الحُكم، أن الياء تطرفت إثر ضم؛ فنقول له: القياس -وإن لم يُسمع عن العرب- القياس أن تقلب الياء واوًا، هذا الذي كُنا نقولهُ في معنى القياس.

القياس: هو معرفةُ حكم الشيء غير المسموع، القياسُ لا يُطبق إلا في غير المسموع، المسموع هو الحكم، والقياس: القياس إنما يكون في غير المسموع، تقيسهُ على ماذا؟ لاشك أنه يقيسهُ مسموع، وإن كان المسموعُ كُله آتٍ على طريقةٍ واحدة فالقياسُ عليه.

فإن كان المسموع على أكثر من وجه؛ إن كانت الوجوه كثيرة قس عليها جمعيًا؛ هذا يجوز وهذا يجوز، وإن كان أحدهما كثيرًا والآخر قليلًا فالجمهور يرون أن القياس إنما يكون على الوجه الكثير، والقياس صحيحٌ فصيحٌ في نفسه ولكن لا يُقاسُ عليه.

ثم ختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب بقوله:

وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى وَصْفَا فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

عندما حفظتُ الألفية حفظتُ البيت: "يروى"، وبقي في ذهني إلى الآن مع أني قبل أن أشرحه أقول انتبه: **"يُلفى"** ليس ب "يُروى" ومع ذلك أخطأت مرتين.

طالب: (@٥١:٠٠:٦٠:٠٠)

الشيخ: لا هي لابد **"يُلفى"** ما تصير "يروى"؛ لأنها تُخالف السجعة الأولى: **"وصف"**: تنتهي بالفاء إذًا **"يُلفى"** فهذا يعني أهمية أن الإنسان إنما يحفظُ في البداية حفظًا صحيحًا ولو كان حفظًا مُتمهلًا، لكن يتأكد أن ما يحفظهُ صحيحًا سواء من حيثُ النُطق أو من حيثُ الكلمة.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذا وقعت الياءُ عينًا لوصفٍ على وزن **"فُعلى"** فُعلى: بضم الفاء، وسكون العين، **"فُعلى"** ليست **"فَعلى"** فيجوز لك فيها الوجهان، يجوز أن تُعل بقلب الياء واوً فحينئذٍ تبقى الضمةُ على حالها، ويجوز أن تُصحح الياء بإبقائها ياءً؛ فيلزمُ من ذلك أن تقلب الضمة كسرة، نحو: **أنثى: "الأكيس، والأضيق، والأطيب"** لو أردنا الأنثى المؤنث من الأكيس: **"أفعلُ فُعلى"** ماذا نقول في مؤنث الأكيس؟

-**لك أن تُصحح:** تقول: **"كيسى"**، ومؤنث الأضيق: **"امرأةٌ ضيقى"**، ومؤنث الأطيب: **"طيبى"** والأصل هنا الياء؛ لأن الأكيس من الكيس، والأضيق من الضيق، والأطيب من الطيب.

-**ولك أن تُعل بقلب الياء واوً**؛ فتقول حينئذٍ:**" كوسا: امرأةٌ كوسا، وامرأةٌ ضوقا، وامرأةٌ طوبا"** بقلب الياء واوً وتصحيح الضمة.

-**وكان القياس**، القياس أن تقول ماذا؟ تجعلها على **"فُعلى بالياء"**، تجعلها

على **"فُعلى"** بالياء فتقول: "كويسى، وطويبى، وضُيقى"؛ والثقل واضح، ففرت العرب من الثقل هُنا بإحدى طريقتين:

- **إما أن تُغلب الضمة على الأصل في الإعلال**؛ فتقلب الياء واوًا فتقول: "طوبا"، و"كوسا" و"ضوقا".
- **أو أن تُغلب حرف العلة فتُثبت الياء تُصححُها وتقلب الضمة** إلى كسرة فتقول: "طيبا، وكيسا، وضيقا".

بخلاف "طوبا" لو كانت مصدر **"طاب يطيبُ"**، يُقال: **"طاب يطيبُ طيبًا وطوبا"** لو كانت مصدرًا **"طوبا"** لم تكن وصفًا، المصدر طبعًا من الأسماء غير الأوصاف، والشرط هُنا أن تكون عينًا لفُعلى وصفًا، وعلى أن تكون وصفًا يجوز فيها الوجهان.

-أما إذا كانت اسمًا غير وصف فليس لك فيها إلا الإعلال، فتقول: **"طوبا"** **"طاب يطيب طيبًا وطوبا"**.

-أو إذا جعلت **"طوبا"** اسمًا للجنة، فإذا صارت اسمًا لم تكن وصفًا فأيضًا تقول: **"طوبا"** بالإعلال أيضًا لأن الوجهين لا يجوزان إلا في **"فُعلى"** الوصف، أما فُعلى الاسم فليس فيها إلا الإعلال.

لو قلنا: "أولى"، وأن نتأول **"أولى"** هذه "فُعلى أيضًا، **"فعلى"** هل يصح فيها الوجهان: الإعلال والتصحيح؟ لا، لأن العين واوٌ ليست ياءً والكلام على "فُعلى" الوصف إذا كانت عينُها ياءً؛ فلك أن تُصححها ياءً ولك أن تقلبها واوًا، أما إذا كانت واوًا فليس فيها إلا التصحيح **"أولى"**.

وعرفنا أن **"أولى"** أصلها من **"وول"** يعني فاءُ والعين واوان؛ فهذا ما يتعلق بالباب الذي جعلهُ ابن مالك في أول كلامه على الإعلال، كان هناك من سؤالٍ فيه

لأني سأنتقل الآن للكلام على الفصول التي ذكرها ابن مالك بعد هذا الباب، تفضل.

طالب: (@٥٦:٦٦:٠٠).

الشيخ: وصف إذا كان وصفًا، إذا كانت **"فُعلى"** وصفًا وعينها ياء؛ جاز لك التصحيح، وجاز لك الإعلال، الإعلال لا يجبُ الإعلال إذا كانت اسمًا، إذا كانت **"فُعلى"** اسمًا لا وصفًا، كما لو جعلت **"طوبا"** مصدرًا، أو اسمًا للجنة فليس فيها إلا الإعلال فتقول **"طوبا"**، مصدر لأنهم يقولون: **"طاب الشيء يطيبُ طيبًا وطوبا"**، فتكون المصدر بمعنى **"طيب"**.

ما كانت على **"فعلى"** المصدر يأتي على "فُعلى"، والوصف يأتي على **"فُعلى"** لا إشكال في ذلك؛ فإن جعلتها مصدرًا بمعنى **"الطيب"** استعملتها استعمال الطيب فحينئذٍ تكون اسمًا، فإذا استعملتها **"فُعلى"** مؤنث **"أفعل"** هذه امرأةٌ طوبا: يعني طيبة فحينئذٍ تكون وصفًا، نعم.

بعد ذلك ينتقل ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أول فصلٍ عقده بعد هذا الباب، وهذا الفصل جعله ابن مالك وخصصهُ لبيان حُكم لام **"فُعلى"** و**"فَعلى"** إذا كان معتلًا، اللام: لامُ **"فُعلى"** إذا كان حرف علة، ولام **"فَعلى"** إذا كان حرف علة، ما حُكمه حينئذٍ؟ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٩٦٤. مِنْ لاَمِ فَعْلَى اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ ... يَاءٍ كَتَقْوَى غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلْ

٩٦٥. بِالْعَكْسِ جَاء لاَمُ فُعْلَى وَصْفَا ... وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرًا لاَ يَخْفَى

إذًا فتكلم في البيت الأول على حُكم لام **"فَعلى"**، وتكلم في البيت الثاني على حُكم لام **"فُعلى"**، وإنما ذكر هذين البيتين بكلامه على الإعلال ليذكر في البيت الأول موضعًا من مواضع قلب الياء واوًا؛ وهذا الموضع إذا وقعت الياء لامَ

ل"**فَعلى**" "**فَعلى**" بفتح الفاء بشرط كون اسمًا لا وصفًا.

إذا وقعت الياءُ لامًا ل"**فَعلى**"، "**فَعلى**" الاسم ليس الوصف؛ وهذا قوله: "**مِنْ لاَمِ فَعْلَى اسْمًا**" يعني حالة كونه اسمًا، "**أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ يَاءٍ**".

مثال ذلك: "**التَقْوَى**"، أصله "**تقى**" لأنه من قولهم: تقيتُ الشيء بمعنى "**اتقيتهُ**" إذًا فاللام ياء، لكنهم قلبوا الياء واوًا لأنها وقعت لامًا ل"**فعلى**" اسمًا.

وكذلك: الفتوى، وأصل الكلمة "**فتي**"؛ لأنها من الفتاء، فقلبوا الياء واوًا، لأنها وقعت لامًا ل"**فعلى**" اسمًا.

ومن ذلك البقوى: وهو اسمٌ من البقاء، وأصلهُ بقي، واضح أنه واوٌ من "**بقي يبقى**".

وقوا ابن مالك: "**غَالِبًا جَا ذَا البَدَلْ**" احترازٌ من كلماتٍ قليلة جاءت بتصحيح الياء بلا إعلال، كقولهم: "**سعيًا**" وهو اسمٌ لمكان، وكقولهم: "**ظبيًا**" علمٌ للبقرةِ الوحشية، كل بقرةٍ وحشية تُسمى ظبيًا، كما أن كل أسد يُسمى "**أسامة**" علمٌ على البقرة الوحشية.

قالوا: علة القلب هنا لماذا قلبوا الياء واوًا في "**فعلى**" اسمًا، في "**فعلى**" اسمًا يعني لا وصفًا فهي في الوصف كما سيأتي تبقى صحيحةً ياءً، قالوا: العلة هنا التفريق بين "**فَعلى**" الاسم كالتقوى، وبين "**فعلى**" الوصف كمثل: "**خزيا**"، ف"**فعلى**" إذا كانت وصفًا فإن اللام تصح ولا تُقلب، كقولهم: "**خزيا**" مؤنث "**خزيان**"، يقال: "رجلٌ خزيان، وامرأةٌ خزيا" في التصحيح، وك"**صديا**" مؤنث صديان" أي عطشان، يقال رجلٌ صديان وامرأةٌ صديا" في التصحيح، وكقولهم: "**ريا**"، مؤنث "**ريان**".

بخلاف "**فُعلى**" كلامنا الآن على "**فَعلى**" طيب "**فُعلى**" لو كان لامُها ياءً؛

فإنها تصح لأن الكلام هنا على لام **"فعلى"** الياء، لو كان لام **"فعلى"** ياءً تُقلب ياءً، تُقلب واواً بالشرط السابق، أما لو كانت الياء لام فُعلى فإنها تبقى نحو: **"فُتيا"**، و**"بقيا"** و**"فتيا** هذه **فُعلى"**، بخلاف **"فتوى: فعلى"** فعلى تُقلب، أما **"فُعلى فُتيا"** تصحح ولا تُقلب، وكذلك "بُقيا"؛ وهذا قول ابن مالك:

مِنْ لاَمِ فَعْلَى اسْـمًا أَتَـى الْـوَاوُ بَـدَلْ ... يَـاءٍ كَتَقْـوَى غَالِبًـا جَـا ذَا البَـدَلْ

وأما البيت الثاني فهو قوله:

بِـالْعَكْسِ جَـاء لاَمُ فُعْلَـى وَصْـفَا ... وَكَـوْنُ قُصْـوَى نَـادِرًا لاَ يَخْفَـى

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا مُحمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين أما بعد:

فقد شرحنا البيت الأول في هذا الفصل، وأما البيت الثاني فهو قوله:

بِالْعَكْسِ جَاءَ لاَمُ فُعْلَى وَصْفَا وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرًا لاَ يَخْفَى

فذكر في هذا البيت موضعًا من مواضع قلب الواو ياءً، وذلك إذا وقعت لامًا ل"**فُعلى**" بشرط كون "**فُعلى**" وصفًا، لا اسمًا.

مثالُ ذلك: "**الدُنيا**" أصلهُا "**الدُنوا**" لأنها من دنا يدنو، وقلبت الواو ياءً لأنها وقعت لامًا ل "**فُعلى**" وهي وصف بمعنى الدنية، ومن ذلك العُليا، وأصلُها "**العُلوى**" لأنها من "**على يعلو**"، وقُلبت الواو ياءً لأنها وقعت لامًا ل "**فُعلى**" وهي وصف.

ومن ذلك: "**القُصيى**" مؤنثُ "**أقصى**" فإن العرب يقول "**القصيى**"، وأصلها "**القصوى**"، وأهل الحجاز يُصححون هذه الكلمة خاصةً، فيقولون: "**القصوى**" ولا يُبدلون، لا يُعلون، ولهذا قالوا: إن القصوى في لغة أهل الحجاز شاذةٌ في القياس، فصيحةٌ في الاستعمال، معنى ذلك أنها فصيحةٌ في نفسها لأنها مسموعة، لكنها شاذةٌ في القياس، ما معنى شاذةٌ في القياس؟

يعني لا يُقاسُ عليها؛ فهي في نفسها فصيحة تُستعمل ولا شك في ذلك، وقد

وردت في القرآن العظيم في قوله تعالى: ﴿وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾ [الأنفال:٤٢]، لكنها شاذةٌ في القياس أي لا يُقاسُ عليها.

اشترطنا أن تكون **"فُعلى"** وصفًا بخلاف **"فُعلى"** إذا كانت اسمًا لا وصفًا، فإن الواو فيها تبقى ولا تُعل، كقولهم: **"حزوى"** وهو اسم مكان في الحجاز وفيه يقول ذو الرمة:

أدارًا بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض أو يترقرق

فصححها ولم يُعلها لأنها "فُعلى" الاسم، إذًا فهذا الفصل لم يذكر فيه ابن مالك إلا بيتين في كلِ بيتِ مسألة.

لينتقل بعد ذلك إلى فصلٍ آخر ذكر فيه ثلاث مسائل من مسائل الإعلال وهي من مسائل الإعلال المُهمة لكثرة ورودها في الكلام:

-**المسألة الأولى**: حُكم اجتماع الياء والواو، حُكمهما إذا اجتمعا.

-**المسألة الثانية**: حُكم الياء والواو إذا تحركا وانفتح ما قبلهما.

-**والمسألة الثالثة**: إبدالُ النون ميمًا.

وفي هذا الفصل يقول ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٩٦٦. إِنْ يَسْكُنِ الْسَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلاَ وَمِنْ عُرُوْضٍ عَرِيَا

٩٦٧. فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنْ مُدْغِمَا وَشَذَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

٩٦٨. مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيك أُصِلْ أَلِفًا ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

٩٦٩. إِنْ حُرِّكَ التَّالِي وَإِنْ سُكِّنَ كَفّ إِعْلاَلَ غَيْرِ الَّلامِ وَهْيَ لاَ يُكَفّ

٩٧٠. إِعْلاَلُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيْدُ فِيْهَا قَدْ أُلِفْ

٩٧١. وَصَحّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلَا ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلَا

٩٧٢. وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ ... وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّ
٩٧٣. وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلاَلُ اسْتُحِقّ ... صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّ
٩٧٤. وَعَيْنُ مَا اخِرَهُ قَدْ زِيْدَ مَا ... يَخُصُّ الاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا
٩٧٥. وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ مِيْمًا الْنُّوْنَ إِذَا ... كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ انْبِذَا

فكما قُلنا ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات ثلاث مسائل:

-**المسألة الأولى**: حُكم اجتماع الواو والياء إذا اجتمعا، ومعلومٌ أنهما كما يقولون عدوتان، وفي حكم الواو والياء إذا اجتمعا يقول ابن مالك:

إِنْ يَسْكُنِ الْسَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا ... وَاتَّصَلاَ وَمِنْ عُرُوْضٍ عَرِيَا
فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنْ مُدْغِمَا ... وَشَذَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

يقول: إذا اجتمعا الواو والياء، وسكن الأول منهما، وكانا مُتصلين، وأصليين؛ فيجبُ قلب الواو ياءً وإدغامُها في الياء الأخرى، ذكرنا في هذا الكلام عدة شروط:

-إذا اجتمعت الواو والياء، وسكن الأول منهما، هذا قوله: **"إِنْ يَسْكُنِ الْسَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا"**.

-وشرط وكانا مُتصلين في قوله: **"وَاتَّصَلَا"**.

-وشرط وكانا أصليين في قوله: **"وَمِنْ عُرُوْضٍ عَرِيَا"**.

الحُكم: ذكره في قوله: **"فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنْ مُدْغِمَا"**.

مثال ذلك كلمة **"سيد"** على وزن **"فيعل"**، إذًا فالزائدُ ياءٌ بعد الفاء، **"فيعل"** وبعد الياء تجيء العين، **"فيَعل"** فما عينُ الكلمة **"سيد"** من **"ساد يسودُ"**، إذًا فالعين ياءٌ أو واو؟ واو، إذًا فأصل الكلمة: **"فيعل سيود"** اجتمعت الياء ساكنةً بالواو، **"سي"** اجتمعت الياء ساكنةً بالواو، فقُلبت الواو ياءً، وأدغمت

في الياء الأخرى فقالت العرب: **"سيد"** وكذلك **"ميت"**، على **"فيعل"** من قولهم: **"مات يموت"** فالعين واو، فأصل الكلمة: **"ميوت"** واجتمعت الياء ساكنةً في الواو فقالوا: **"ميت"**.

وكذلك: مصدرُ **"طوى يطوي"** قالوا فيه: **"طوى يطوي"** ما المصدر؟ **"طوى يطوي طيًا"** معناها **"طوى"** العين واو، **"طوى يطوي"** العين واو، واللام ياء، يطوي، قالوا: **"طيًا"** وأصلهُ: **"طويًا"** اجتمعت الواو ساكنةً بالياء، وقُلبت الواو ياءً وأدغمت بالياء الأخرى فقالوا: "طيًا".

-وكذلك في نحو: **"لوى يلوي ليًا"**، و**"سيد"** وأصلها **"سيود"** مثال لاجتماع الياء الساكنة بالواو، يعني المُتقدم الياء، وهي ساكنة.

-و**"طيٌّ"** وأصلها **"طيًا"** مثال لاجتماع الواو الساكنة بالياء يعني الواو هي المتقدمة، فسواءً تقدمت الواو على الياء أو تقدمت الياء على الواو؛ فإن الذي يُقلب هي الواو؛ تقلب ياءً تدغم في الياء الأخرى.

-بخلاف قولنا مثلًا: **"يُعطي وافد"**: **"يُعطي"** الياء ساكنة، **"وافد"**: واو مُتحركة، لماذا لم يحدث هذا الحُكم؟ لعدم الاتصال.

-كذلك **"زيتون"** ياء ساكنة، وواو وبينهما تاء، لعدم الاتصال.

-وبخلاف **"روي"** مُخفف **"رؤية"** الهمزة الساكنة يدُل تخفيفها، فتقول في رؤية: **"روي"** فتجتمع الواو ساكنةً بالياء، ولا يحدث هذا الحُكم، لماذا؟ لأن الواو عارضة ليست أصلية.

-**"بُويع"** واو ساكنة وياء، لماذا لم يحدث هذا الحُكم؟ الواو ليست أصلية مُنقلبة من الألفي في بايع، نعم.

-وقول ابن مالك: **"وَشَذَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا"**: يُشيرُ إلى كلماتٍ قليلة

جدًّا خالفت هذه القاعدة، كلمات قليلة جدًّا.

-كقولهم: **"يومٌ أيوم"**، الشيء قد يوصف بصفةٍ منه، مثل: **"ليلٌ أليلّ"**، **"وصيفٌ أصيف"** ونحو ذلك

قالوا: **"يومٌ أيوم"** بمعنى شديد، الياء ساكنة والواو مُتحركة ولم يحدث هذا الحُكم شذوذًا، ولم يقولوا: **"يومٌ أيم"** هذا قياس لكن لم يُقل.

-ومما شذ أيضًا قولهم: **"عوى الكلبُ يعوي عوةً"** والأصل: **"عوى الكلبُ يعوي عويةً"**، **"عوية"** من **"عوى يعوي"** العين واو، واللام ياء، **"يعوي عوية"** اجتمعت الواو ساكنة، والياء متحركة؛ فكان القياس أن تُقلب الواو ياءً، ويُقال: **"عوى عية"** مثل **"طوى طيًا"** لكنهم لم يقولوا: **"عية"** وإنما قالوا: **"عوة"** يعني قلبوا القلب، بدل أن يقلبوا الواو ياءً؛ قلبوا الياء واوً ثم أدغموها في الواو الأخرى فقالوا: **"عوة"**؛ فهذا من الشاذ الذي لا يُقاس عليه، هذه هي المسألة الأولى التي ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الفصل.

-**المسألة الثانية** التي ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الفصل: **(حكم الياء والواو إذا تحركا وانفتح ما قبلهما)**، حُكم الواو والياء إذا تحركا، ما معنى تحركا؟ يعني بفتحٍ أو ضمٍ أو كسر، بأي حركة، وانفتح ما قبلهما يعني الذي قبلهما يجب أن يكون مفتوحًا، لا مضمومًا أو مكسورًا أو ساكنًا؛ فهذا معنى قولهم: **"حكم الواو والياء إذا تحركا مطلقًا بأي حركة وانفتح ما قبلهما"**، وفي ذلك يقول ابن مالك:

مِـنْ وَاوٍ أَوْ يَـاءٍ بِتَحْرِيْـك أُصِـلْ ... أَلِفًـا ابْـدِلْ بَعْـدَ فَـتْحٍ مُتَّصِـلْ
إِنْ حُـرِّكَ الْتَّـالِي وَإِنْ سُـكِّنَ كَـفّ ... إِعْـلالَ غَيْـرِ الَّـلامِ وَهْـيَ لاَ يُكَـفّ
إِعْلاَلُهَـا بِسَـاكِنٍ غَيْـرِ أَلِـفْ ... أَوْ يَـاءٍ الْتَّشْـدِيْدُ فِيْهَـا قَـدْ أُلِـفْ

وَصَحّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلَا ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلَا
وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّ
وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالُ اسْتُحِقّ صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّ
وَعَيْنُ مَا اخِرَهُ قَدْ زِيْدَ مَا يَخُصُّ الاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

إذًا واضح من قراءتنا للأبيات أن هذه القاعدة لها عدة شروط، تصل إلى عشرة شروط، وهذه القاعدة مُهمةٌ جدًّا لكثرة انتشارها في اللغة، وأمثلتُها كثيرةٌ جدًّا؛ نشرحها الآن ونترك تفصيل الكلام على هذه الشروط في الدرس القادم إن شاء الله تعالى.

يقول ابن مالك: إذا تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما؛ فإنهما يُقلبان ألفًا، إذا تحركت الواو بأي حركة وقبلها فتحة فإنها تُقلب ألفًا، إذا تحركت الياء بأي حركة وانفتح ما قبلها فإنها تقلبُ ألفًا.

-**من أمثلة ذلك:** **"قال"** الألف في **"قال"** ما أصلها؟ الواو من **"قال يقول"** إذًا فأصل **"قال"** **"قول"**.

ونحن عندما تكلمنا في باب التصريف قُلنا: إن الفعل الثُلاثي له ثلاثةُ أوزانٍ فقط: **"فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ"** يعني ليس من أوازن الفعل الثلاثي: **"فَعَلَ"** ما في **"فعَلَ"** لكن تقول: **"قال"** على وزن **"فعلَ"** وإنما نقول: **"قال"** أصلُها: **"قَوَلَ"** على وزن **"فَعَلَ"** ما الذي حدث؟ تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت **"ألفًا"**.

-وكذلك صام يصومُ، و**"صان يصون"**، و**"قام يقوم"** كُلها في الأصل **"فعل"**.

-**وكذلك:** **"باع"** الألف أصلها الياء من يبيع، إذًا فأصل **"باع بيع"** تحركت

الياء وفتح ما قبلها؛ فانقلبت ألفًا.

-وكذلك: "**هام يهيم**"، و"**كاد يكيد**".

-وكذلك: "دعا" فألفُ "**دعا**" أصلها (الواو) من "**دعا يدعو**"، وهي على وزن فعل إذًا أصلُها "**دعو**"؛ فتحركت الواو وفتح ما قبلها فانقلب الألف "دعا".

-وكذلك "**سما**" من "**سما، يسمو**" أصلها: "**سمو**".

-وكذلك: "**رمى**" ألفها أصلها الياء من "**رمى، يرمي**" على وزن "**فعل**"، فأصلها "**رميَ**" تحركت الياء وفتح ما قبلها فانقلبت ألفًا "**رمى**".

-وكذلك: "**قضى، يقضي**".

- كذلك لو قلنا: "**أعطى**"، أعطى على وزن "أفعَل" مثل "**أكرم**"، "**أكرمَ**" "**أعطى**" هذه من "ياءيه" من "عطية"، من "**عطى، يعطي**" الأصل فيها "**أعطى**" بل "**أعطى**" من "**عطا يعطو**" واوية، من "**عطا يعطو**" من عطا يعطو بمعنى تناول الشيء، فأصلُ "**أعطى أعطو**" "**أفعل أعطو**" تحركت الواو وفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا أعطى".

-كذلك: "**ادعى**"، "**ادعى**" "**افتعل**" ثم قلبت التاء دالًا كما سيأتي في (@٣٧:٩٤:٠٠) قادم، "افتعل" من "**دعا يدعو**" يعني الأصل واو؛ إذًا فالأصل في "**ادعى**" "**أدعو**" تحركت الواو وفتح ما قبلها ثم انقلبت ألفًا "**ادعى**".

-كذلك استدعى على وزن "استفعل" مثل "استخرج" لكنها من "**دعا يدعو**" فأصلها "**استدعو**" وانقلبت الواو ألفًا.

كذلك لو قلنا مثلًا: "**باب**" بابٌ ما جمعها؟ أبواب؛ إذًا ما أصل الألف؟ واو، أصلها "**بَوبٌ**" و"**أبواب**" مثل "**علمٌ**" و"**أعلام**" ثم انقلبت الواو ألفًا، و"**دار**"

ما أصل الألف؟ من **"دار يدور"** نعم؛ لأن البيت مدور في الأصل ثم صار مُربعًا، ويكون مستطيلًا، المهم.

الأصل في **"دار دورٌ وديار"** مثل **"جملٌ"** و**"جمال"**.

وكذلك **"ناب"** ما أصلُ الألف؟ ننظُر للجمع أنياب، وأصل الألف ياء **"نيبٌ"** وأنياب كعلمٌ وأعلام، وانقلبت الياء ألفًا وهكذا، هذه القاعدة شائعةٌ في اللغة وأمثلتها كثيرةٌ جدًّا، متى ما تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلهما قُلبا ألفًا، وشرطُ ذلك أن يكون الفتح السابق لهما أصليًا: يعني ليس عارضًا، وهذا قوله:

مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيْكٍ أُصِلْ ... أَلِفًا ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

وقول ابن مالك: **"أصل"** هو الأصح في لفظ الألفية، فقد جاء في هذا الضبط بفتح الهمزة وضم الصاد أصل" بخط ابن هشام صاحب أوضح مسالك في نُسخته من الألفية، وكتب فوقها (صح).

وكذا ضبطها بهاء الدين ابن النحاس وهو من أخر تلاميذ ابن مالك وله نُسخةٌ مشهورة من ألفية ابن مالك، وهي الآن مفقودة، ولكن رآها ابن هشام وغيره ونقل أن الذي فيها أصل والأصل هو المناسب لشرح ابن مالك، لهذا البيت في أصل الكافية الشافية؛ فإنه شرح على معنى **"أَصُلْ"** ومع ذلك فقد جاء في بعض نُسخ اللفية المخطوطة **"أُصِلْ"** بضم الهمزة وكسر الصاد، و**"أُصِلْ"** أنسبُ للشطر الثاني.

وفيه **"متصل"** يعني ما قبل الأخير مكسور: **"مُتصِل"** **"أُصِلْ"** وبذلك يسلمُ البيت من عيبٍ يُسميه العرضيون: (عيب سناد التوجيه) وهم يريدون بهذا العيب اختلاف الحركة التي قبل الروي، روي البيت يعني أخره الذي عليه الحركة المُطلقة، أخر حركة فيه سواء حركة أو سكون؛ فالأفضل في الشعر أن تكون

الحركة التي قبل روي البيت واحدة إما كسرة أو ضمة، أو فتحة، أو سكون؛ فإذا اختلفت كان ذلك جائزًا؛ يعني ليس خطأً أو كسرًا في البيت لكنهُ عين يسمونه (عيب إسناد التوجيه) وهو وارد عن بعض العرب، ولكنه قليل.

ولكن المُشكلة في هذه الرواية **"أُصِلْ"** أنها لا وجه لها في النحو؛ لأن الفعل كما ترون لازم، **"أَصُلْ"** الشيء يعنى صار أصلًا؛ والفعل اللازم كما تعرفون لا يُبنى للمجهول إلا إذا ناب عن فاعله شيء غير المفعول به؛ لأنه ليس له مفعولًا به، إما أن ينوب عنه عن مجرور، أو الظرف، أو المفعول المُطلق، وليس هُنا شيءٌ من ذلك.

وعلى كل حال فمعنى قوله: **"أَصُلْ" أو "أُصِلْ"** على روايةٌ أخرى؛ يريد بذلك أن يكون الفتحُ السابق للواو والياء فتحًا أصليًا، لا عارضًا؛ فإن كان الفتح السابق فتحًا عارضًا لم يُعتد به، بل تُصحح الياء والواو ولا يُعلان نحو: "جيل"(@:٠٠:٤٣:١٠٠) مخفف....، و**"توم"** مخففُ **"توءم"** الهمزةُ الساكنة يجوز فيها التخفيف، بقلبها إلى حرفٍ من جنسٍ الحرف السابق، كما في: **"كأس وكاس"**، و**"بئر وبير"**، و**"ذئب وذيب"** إن كانت ساكنة.

-إن كانت مُتحركةً وما قبلها ساكن كما هنا في **"جيئل"** و**"توءم"** فيجوز من أوجه تخفيفها أن تُحذف، وتبقى حركتها على الساكن قبلها، وتقول في "جيئل": "جيل"، وتقول في **"توءم" "توم"**.

طالب: (@٠٠:٥٥:١٠١).

الشيخ: لا، في تاءٍ مفتوحة، وواوٍ مفتوحة، وميم، خلاص تحذف الهمزة، فإذا قلت: "جيل، وتوم" مخففان من **"جيئل وتوءم"** صارت الياء في **"جيل مفتوحة وقبلها فتح"**، وإذا قلت: "توم صارت الواو مفتوحة وقبلها فتح، لكن لا يُقلبان

ألفًا لماذا؟ نعم، لأن الحركة هنا ليست أصلية؛ والشرط أن تكون الحركات أصلية سواءً الفتح المُتقدم أو حركة الياء والواو، وهنا الياء والواو حركتهما ليست أصلية؛ فلهذا لم تؤثر في الإعلال.

ولهذا الإعلال كما قلنا عشرة شروط؛ ذكرنا بعضها من قبل:

-أن تكون الواو والياء مُتحركتين.

-وأن يُسبقا بفتح.

-وأن تكون الحركة الأصلية هذه الآن ثلاثة شروط وبقي شروط سنذكرها تباعًا إن شاء الله مع ابن مالك في الدرس القادم، إن كان هناك من سؤال وإلا فإنا سنكتفي بذلك إن شاء الله تعالى هذه الليلة.

طالب: (@٠٠:٤٠:١٠٣).

الشيخ: ما حركة الواو في توءم؟ ساكنة فإذا خففت الهمز بحذفها وإلقاء الفتحة على الساكن قبلها فقلت: "توم" صارت حركة الواو أصلية ولا عارضة؟ عارضة، عرضت في حذف الهمزة، هذه ليست أصلية عارضة، الحركة العارضة: هي التي عرضت لسبب من الأسباب، كما لو قلت مثلًا: **"لم يذهب زيدٌ"** ما حركة الباء؟ سكون، لو قلت: **"لم يذهب الرجل"**، هنا كُسرت الباء لكن حركة أصلية ولا عارضة؟ عارضة طبعًا لالتقاء الساكنين، فهذه العارضة، نعم.

طالب: (@٠٠:٢٧:١٠٤).

الشيخ: نعم، لا يقال: **"طويًا"** هذا الأصل مهجور، هذا أصل مهجور بعض الأصول المتروكة استعملتها العرب؛ فتجوز لأنها استُعملت، لكن الذي لم يُستعمل من هذه الأصول المهجورة المتروكة ما يُستعمل، لا تقل مثلًا: **"قول زيد الحق"**، تقول يعني: **"قول"** أصل **"قال"**، لا، ما قالت العرب قول، هذا متروك

الاستعمال؛ واللغة العربية كالدين تؤخذُ من العرب فعلًا وتركًا ما فعلوه نفعله، وما تركوه نتركه، والذي لا نعرف هل فعلوه أم تركوه نُخضعه للقياس؛ لكن الأمر الذي عرفنا أنهم فعلوه نفعله.

والأمر الذي عرفنا أو غلب على ظننا أنهم تركوه نتركه، كهذه الأصول المهجورة يعني على كثرة الأمثلة التي جاءت في ذلك لم تستعمل هذه الأصول المهجورة نتركها، ولو جاء مثال أوامر شاذة على الأصل المهجور أيضًا نتركه، مع تصحيح هذا المسموع الشاذ.

كما مثلًا في **"استحوذ"** **"استحوذ"** كان القياس فيها أن يقول: **"يُستحاذ"**، **"استحوذ"** سيأتي في الإعلال **"استحوذ"** الواو تحركت هنا لكن قبلها ساكنة ليس مفتوحًا، لكن جاءت في "يُستفعل" فقياسها أن تُعل، فتقول: **"استقام"**، **"استنار"**، **"استبال"**، لكن شذ قولهم **"استحوذ"**، و**"استنوق"** أمثلة قليلة جدًّا؛ فنقول هذه الأمثلة يعني استعملت العرب فيها الأصل المهجور فهي فصيحة في نفسها لكنها شاذةٌ في القياس يعني لا يُقاس عليها.

طالب: (@٠٠:٤٣:١٠٦).

الشيخ: كذلك **"كوى كيًا"**، **"وشوى شيًا"** إلا إذا سُمع لابد أن تُراجع كل كلمة في المُعجم ليُتأكد هل استعمل هذا الأصل المهجور أم لا؟ لابد أن يُراجع ربما استعمل وأن تكون مُستعملة؛ فهو فصيح استعمالًا، شاذٌ قياسًا، نعم، فإن لم يُستعمل لا يُستعمل، نعم.

الفصيح استعمالًا وقياسًا يعني ما وافق القياس واستُعمل، ما وافق القياس ومع ذلك استُعمل في الكلام كثيرًا، كأغلب اللغة، أغلب اللغة على ذلك، والفصيح استعمالًا الشاذ قياسًا يعني ما استعملته العرب ولكنه مُخالفٌ للكثير في

بابه مثل **"استحوذ"**.

والفصيح قياسًا الشاذ استعمالًا: هو ما وافق القياس ولكن لم تستعملهُ العرب، كماضي **"يدعو" ودعا"**، ماضيه لم تستعله العرب على ما يراه أكثر النحويين، والقياس فيه أن يُقال: **"ودع" "ودعت الشيء، أدعه ودعه"**، مثل **"وقف"**، **"ويقف وقف"**، كذلك: **"يذرُ وذر"** لم تستعمله العرب له ماضيًا، قياسُه: **"وذر"** هذه التقسيمات موجودة ذكرها المتقدمون كابن سراج، وابن جني وغيرهم.

والله أعلم وصلى الله على نبينا مُحمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السابع والثلاثون بعد المئة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، في ليلة الاثنين، الثلاثين من شهر صفر، من سنة ستٍ وثلاثين وأربعمائة وألف، في جامع الراجحي، بحي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السابع والثلاثين بعد المئة، من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله تعالى.

ما زال الكلام موصولًا على موضوع الإبدال.

الإبدال الذي ذكرنا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، عقده في باب وأتبعه خمسة فصول، ومجموع الأبيات في هذا الباب والفصول الخمسة ثمانيةً وأربعون بيتًا، وقد شرحنا من قبل الباب كاملًا، ثم شرحنا الفصل الأول، وشرحنا بيتين من الفصل الثاني، ونشرح الليلة إن شاء الله ما تيسر من باقي الفصول.

نبدأ الدرس بقراءة أبيات الفصل الثاني كلها، قال ابن مالك رحمه الله:

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا ... وَاتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوْضٍ عَرِيَا

فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنْ مُدْغِمَا ... وَشَذَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيْك أُصِل ... أَلِفًا ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

إِنْ حُـرِّكَ التَّـالِي وَإِنْ سُـكِّنَ كَـفّ ... إِعْـلالَ غَيْـرِ الَّـلام وَهْـيَ لاَ يُكَـفّ
إِعْلالُهَـا بِسَـاكِنٍ غَيْـرِ أَلِـفْ ... أَوْ يَـاءٍ التَّشْـدِيْدُ فِيْهَـا قَـدْ أُلِـفْ
وَصَـحّ عَـيْنُ فَعَـلٍ وَفَعِـلَا ... ذَا أَفْعَـلٍ كَأَغْيَـدٍ وَأَحْـوَلَا
وَإِنْ يَـبِنْ تَفَاعُـلٌ مِـنِ افْتَعَـلْ ... وَالْعَـيْنُ وَاوٌ سَـلِمَتْ وَلَـمْ تُعَـلّ
وَإِنْ لِحَـرْفَيْنِ ذَا الإِعْـلالُ اسْـتُحِقّ ... صُـحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْـسٌ قَـدْ يَحِـقّ
وَعَـيْنُ مَـا اخِـرَهُ قَـدْ زِيْـدَ مَـا ... يَخُـصُّ الاسْـمَ وَاجِـبٌ أَنْ يَسْـلَمَا
وَقَبْـلَ بَـا اقْلِـبْ مِيْمَـا النُّـوْنَ إِذَا ... كَـانَ مُسَـكَّنًا كَمَـنْ بَـتَّ انْبِـذَا

ذكرنا في الدرس الماضي أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر في هذا الفصل ثلاث مسائل من مسائل الإعلال:

المسألة الأولى: حكم اجتماع الياء والواو ما حكمهما إذا اجتمعا.

والمسألة الثانية: حكم الياء والواو إذا تحركا وانفتح ما قبلهما.

والمسألة الثالثة: قلب النون ميمًا.

أما المسألة الأولى وهي: حكم الياء والواو إذا اجتمعا ففيها قال ابن مالك:

إِنْ يَسْـكُنِ السَّـابِقُ مِـنْ وَاوٍ وَيَـا ... وَاتَّصَـلاَ وَمِـنْ عُـرُوْضٍ عَرِيَـا
فَيَـاءً الْـوَاوَ اقْلِـبَنْ مُـدْغِمَا ... وَشَـذَّ مُعْطَـى غَيْـرَ مَـا قَـدْ رُسِـمَا

وقد شرحنا هذين البيتين من قبل.

وأما المسألة الثانية في هذا الفصل فهي: حكم الياء والواو إذا تحركا وانفتح ما قبلهما، وهي المذكورة في بقية الأبيات، سوى البيت الأخير ففيه ذكر ابن مالك حكما قلب النون ميمًا.

فأما المسألة الثانية وهي: حكم الياء والواو إذا تحركا وانفتح ما قبلهما فالحكم في هذه المسألة أن الياء والواو متى ما تحركا بأي حركة، فتحة أو ضمة أو

كسرة، وانفتح ما قبلهما فحكمهما أن يقلبا ألفًا نحو "قال" فأصلها "قول" بدلالة قوله "قال يقول" فالأصل واو على وزن فعل، فحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفًا.

وكذلك "باع" أصلها بيع" من "باع يبيع" ثم انقلبت الياء ألفًا.

وكذلك "رمى" أصلها "رميَ" من "رمى يرمي" انقلبت الياء ألفًا.

وكذلك "دعى" أصلها "دعوا" من دعى يدعو" وهذا هو قول ابن مالك:

مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيْك أُصِلْ أَلِفًا ابْدِلْ بَعْدَ فَتْح مُتَّصِلْ

يقول: أبدل الألف من الواو والياء إذا تحركا بعد الفتح، وقد شرحنا ذلك بشرحٍ أطول في الدرس الماضي، وتوقفنا عند أن هذا الإبدال له عشرة شروط، الإبدال هنا له عشرة شروط، وقد ذكرها ابن مالك:

الشرط الأول: أن تكون الياء والواو متحركتين بفتحٍ أو ضمٍ أو كسر، وهذا هو قوله:

مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيْك أُصِلْ

أي: متحركتين، فلو كانتا ساكنتين لم تعلا، بل تصححان تبقيان على حالهما، نحو "القول والبيع والصوم والبيت" تقول: "قال قولًا" ولا تبدل فتقول "قالًا" لأن الواو ساكنة وإن كان ما قبلها مفتوحًا.

الشرط الثاني: أن يكون ما قبلهما مفتوحًا، وهذا هو قوله بعد فتحٍ، لأن كان ما قبلهما مضمومًا أو مكسورًا لم تعلا بل تصححان، نحو "عِوض" فالواو متحركة لكنها بعد كسر فلم تُعل، وكذلك "حِيل" الياء متحركة بعد كسر فلم تُعل، وكذلك "خشيَ ورضيَ" الياء متحركة بعد كسر فلم تُعل.

الشرط الثالث: أن تكون حركة الياء والواو أصلية، ما معنى أصلية؟ يعني: ليست عارضة، وهذا هو قول ابن مالك:

بِتَحْرِيْك أُصِلْ

وتكلمنا في الدرس الماضي على ضبط كلمة "أصل" واختلاف النُسخ في ذلك فلا نعيده، ومعنى ذلك أن الحركات على الياء والواو يجب أن تكون أصليةً لا عارضة، فإن كانت عارضةً لم يُعتد بها، بل تصحح الياء والواو ولا يعلان، مثال ذلك لو خففت كلمتا "جي ألن" هذه الكلمة فيها همزة مفتوحة، وقبل الهمزة المفتوحة حرفٌ ساكن وهو الياء، ومن أحكام الهمزة أنها يجوز أن تخفف بحذفها، وإلقاء حركتها على الساكن قبلها، فتقول: "جيَّلنُ في جيَ ألن" فإذا قلت "جيلن" مخفف من حي أل" كانت الياء متحركة وقبلها فتح، ومع ذلك لا تقلب ألفًا؛ لأن حركة الياء عارضة، وليست أصلية.

وكذلك كلمة "توأم" والتوأم يطلق على الواحد مثل "التوأمين" كل واحد توأم للآخر، وكلمة "توأم" كذلك فيها همزة مفتوحة وقبلها ساكن وهذا الساكن هو الواو، فلو خففناها بالطريقة السابقة حذفنا الهمزة وألقينا حركتها على الواو فصارت الكلمة "توم" "هذا توم هذا" يعني: توأم هذا فصارت الواو متحركة بعد فتح ومع ذلك لا تبدل وتقلب ألفًا؛ لأن حرتها عارضة لا أصلية، والضابط أن تكون حركة الواو والياء أصلية وليست منقولة من غيرهما إليهما.

الشرط الرابع: أن يكون الفتح الذي قبلهما متصلًا بهما، غير مفصول عنهما بفاصل، وهذا قوله:

بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

ولو كان الفتح قبلهما منفصلًا عنهما بفاصل لم يعلا، بل يصححان مثال ذلك

لو قلت مثلًا "أخذ ورقةً" الواو مفتوحة متحركة وقبلها فتح، ومع ذلك لا تُعل؛ لأن الفتح منفصل في كلمة أخرى، وكذلك لو قلت" وجز يزيد" كذلك لا تُعل العرب هنا، وكذلك لو قلت مثلًا: "قاوم" الواو متحركة والقاف قبلها مفتوحة لكن فصل بينهما الألف وإن كان الألف فاصلًا ليس قويًا، ولكنه يبقى فاصلًا، فلا تُعل، ومثل ذلك "بايع".

الشروط السابقة الأربعة كلها كما رأيتم مذكورة في البيتين السابقين المشروحين.

الشرط الخامس: أن لا يكون ما بعد الياء والواو ساكنًا، قلنا الواو والياء يجب أن تكون متحركة والذي قبلهما يكون مفتوحًا، الآن نتكلم على ما بعد الواو والياء، يشترط فيما بعد الواو والياء ألا يكون ساكنًا، وهذا هو قول ابن مالك في البيت التالي:

إِنْ حُرِّكَ الْتَّالِي

يعني: هذا الحكم يثبت لهما إن حركا ما يتلوهما، إن حرك ما يتلوهما بفتحٍ أو ضمٍ أو كسر، بما أنه أطلق التحريك ولم يقيد، أما إن كان ما بعدهما ساكنًا كان الحكم إذا كان ما بعدهما ساكنًا فقد بيَّن ابن مالك الحكم في قوله:

وَإِنْ سُكِّنَ كَفّ إِعْلاَلَ غَيْرِ الَّلام وَهْيَ لاَ يُكَفّ

وهي، أي: اللام

إِعْلاَلُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ أَوْ يَاءٍ الْتَّشْدِيْدُ فِيْهَا قَدْ أُلِفْ

يقول: إن كان ما بعد الياء والواو ساكنًا فلهما حالتان:

الحالة الأولى: أن تكون الياء والواو في غير موضع لام الكلمة، فحينئذٍ لا يُعلان بل يُصححان نحو كلمة "بيَّان" الياء متحركة بعد فتح ومع ذلك لا تُعل؛ لن

بعدها ساكن، والياء كما ترون في "بيان" لم تقع لام الكلمة؛ لأن الواقع في لام الكلمة النون "بيان" فعال، وكذلك لو قلت: "ليان" مصدر لان يلين ليانًا، وكذلك كلمة "طويل" الواو متحركة بعد فتح، ولم تُعل؛ لأن بعدها ساكن، والواو كما ترون لم تقع لامًا في الكلمة.

الحالة الثانية: أن تقع الياء والواو لامًا في الكلمة، هذه الواو والياء المتحركة ما قبلهما مفتوح وبعدهما ساكن هذه الواو والياء قد وقعتا لامًا للكلمة، فحينئذٍ ننظر إلى الساكن بعدهما، فإن كان الساكن بعدهما ألفًا، أو ياءً مشددةً، فإنهما لا تُعلان، بل يصححان، يبقيان واو وياء نحو "رميَ" دعوا"

يعني: لو أدخلت ألف التثنية على رمى كنا نقول: "رميَ" فصححنا؛ لأن الياء هنا وقعت لامًا وبعدها ألف، وكذلك "دعوا" وكذلك لو قلت مثلًا: "علويٌّ" الواو تحركت وانفتح ما قبلها، وقد لامًا للكلمة فصححت؛ لأن بعدها ياءً مشددة "علويٌّ"، فإن قلت لماذا صححت الياء والواو هنا؟ ما علة التصحيح؟ نحن لو تأملنا لعرفنا هذه العلل عند العرب؛ لأن العرب تدفع كل ما يُلبس، يعني: لو كان عندهم قاعدة يسيرون عليها حتى إذا ألبست تركوها، أو إذا اصطدمت بمنوع أو نحو ذلك، فرميَ هنا صححا؛ لأنهم لو أعلوا لقلبوا الياء ألفًا، فاجتمعت بألف التثنية، ولا يجتمع ألفان فحينئذٍ نحذف لام الكلمة وسيبقى الباقي على لفظ "رمى" فيلتبس هذا بالفعل المفرد، وكذلك "دعى ودعوا" لو قلبنا الواو ألفًا فاجتمعت ألفان فحذفنا الأولى فعاد اللفظ إلى "دعى" فالتبس بمفرد

وكذلك "علويٌّ" لو قلبنا الواو ألفًا والألف كما تعرفون تأتي ساكنة وبعدها حرف مشدد يعني: أوله الساكن فالتقى ساكنان فحذفنا الألف الأولى، فسيعود اللفظ إلى "عليّ" فسيلتبس المنسوب إلى عليٍّ بعليٍ نفسه فمُنع ذلك.

إذًا فإذا كانت الواو والياء لام الكلمة ننظر إلى الساكن بعدهما إن كان ألفًا أو

ياء مشددة صححنا ولم نُعل، فإن كان الساكن بعدهما غير الألف والياء المشددة فإنما نعلهما بقلبهما ألفًا، نقصد أن العرب حينئذٍ يُعلون بالقلب ألفا، مثال ذلك: الفعل "يخشى" لو أسندناه إلى واو الجماعة ماذا كانت تقول العرب؟ "يخشون" فلننظر إلى تحرير الأمر إذ اسم الفاعل منه على أفعل لا فاعل.

فإن كان اسم الفاعل على وزن أفعل لم يُعل فعله ولا مصدره، وهذا قول ابن مالك:

وَصَـــحّ عَـــيْنُ فَعَـــلِ وَفَعِـــلَا ... ذَا أَفْعَـــلِ كَأَغْيَـــدٍ وَأَحْـــوَلَا

نحو الفعل "عور" يقال "عور يعور عورًا فهو أعور" ما معنى عور فهو أعور؟ صارت عينه عوراء "عور يعور عورًا فهو أعور" فاسم الفاعل منه حينئذٍ أعور ما يقال عائر، فالفعل منه عور الواو متحركة بالكسرة بعد فتح، ومع ذلك لم تعل بالقلب ألفًا، لماذا؟ لأن وزن الفاعل على وزن أفعل، وكذلك مصدره "عور يعور عورًا " عور الواو مفتوحة إسر فتح ولم تقلب ألفًا؛ لأن اسم الفاعل على وزن أفعل لا فاعل.

بخلاف نحو قولهم: "عار فلانٌ فلانًا" "يعوره عورًا" فهو عائر بمعنى أصاب عينه فجعله أعور، إذا أصبت عينًا يقال: "عار فلانٌ فلانًا" عاره أي: أصاب عينه فجعله أعور، فهنا "عار فلانٌ فلانًا يعوره عورًا" فاسم الفاعل منه عائر "أنا عائر فلانًا" يعني: جعلته أعور فالفعل هنا يُعل؛ لأن اسم الفاعل عائر.

اسم الفاعل أيضًا معل ووضحنا ذلك في "باع بائع" فنعله فنقول: "عار" وأما مصدره "عاره يعوره عورًا" بالتصحيح أو بالإعلال؟ بالتصحيح، لماذا صححنا عورًا ولم نُعل؟ عورًا ما قلنا عارًا قلنا "عورًا" لأن الواو ساكنة ففقدت شرطًا فلهذا لم تعل، ومن أمثلة المسألة "حول" يعني: صار أحور، يقال: "حول يحول حولًا فهو أحول" فاسم الفاعل أحول فلهذا صح الفعل حول، ولم يعل والمصدر حول

الأصح ولم يعل؛ لأن اسم الفاعل حول.

بخلاف قول العرب: "حال بينهما" يحول حولًا وحيلولةً" إذا حال الشيء بين الشيئين فهو حائل بينهما إذًا فاسم الفاعل حائل، فإذا قلت: "حال يحول فهو حائل" فاعل فإنك تُعل الفعل فتقول "حال" ما تقول "حول" تقول: "حال يحول حولًا" لم يعل؛ الواو ساكنة فهو حائل بخلاف "حول فهو أحول" لأن اسم الفاعل على وزن أفعل.

حال بينهما حولًا وحيلولة، نعم، حيلولة غير مُعل؛ لأنه ساكن.

وكذلك من أمثلة هذه المسألة قولهم "هيفا يهيف هيفًا فهو يهيف وهي هيفاء" والهيف أمور ضمور البطن ورقة الخصر، فيقال: "هيف" هيفًا" دون إعلال لماذا لم يعلا؟ لأن اسم الفاعل أهيف أفعل.

وكذلك قولهم "غيدا يغيد غيدًا فهو أغيد وهي غيداء" والغيد هو نعومة البدن، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَصَحّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلَا ... ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلَا

يقول: إذا كان الياء أو الواو عين مصدر على فعل أو عين فعل على وزن فعِل واسم الفاعل منهما على وزن أفعل فإنهما يصححان ولا يعلان نحو "غيدا غيدي فهو أغيد" "وحول حولًا فهو أحول" هذا الشرط السادس السابع.

السادس: ألا يكونا عين فعل اسم فاعله على أفعل.

والسابع: ألا يكونا عين مصدر اسم فاعله على أفعل، فجعلنا السادس والسابع معًا.

الشرط الثامن: ألا يكونا واوًا في وزن افتعل الدال على المشاركة، وهذا قوله:

وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ ... وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّ

تعرفون أن من أوزان المزيد صيغة افتعل مثل "اجتمع واختصم" ولهذه الصيغة عدة معانٍ:

من معانيها الدلالة على التشارك كقولهم: اجتمع الناس" هذا ما يكون ما حدث من طرف يعني: أن الفعل حدث من طرفين فأكثر، مثل "اجتمعا واختصرا واتفقا واختلفا" إلى آخره..

وقد يكون افتعل غير دالٍ على تشارك مثل "افتتح زيد المشروع" أو "اختتم زيدًا" أي: اتخذ خاتمًا ونحو ذلك.

فالمراد هنا: افتعل الدالة على مشاركة إذا كانت العين في افتعل واو فإنها تصح ولا تُعل، مثال ذلك لو صوغنا افتعل من الشورى يعني: كما نقول "اشتور الناس" ما نقول: "اشتاروا الناس" نقول: "اشتوروا" فهذه افتعل هنا دلت على المشاركة.

بخلاف قولهم "اعتاد" أو "اغتاد" كلاهما على وزن افتعل، ولكن لا دلالة فيهما على التشارك؛ لأنهما من طرف واحد.

وكذلك "اختار واختان" اختان بمعنى خان أيضًا يُعل؛ لأنه لا يدل على التشارك، فلو أخذنا افتعل من البيع كنا نقول ماذا؟ ابتاع بالإعلال أو التصحيح؟ بالإعلال؛ لأننا قلنا ألا يكون واوً في افتعل هذا الشرط خاص بالواو.

ولو تضاربوا بالسيف فأخذنا افتعل من السيف كنا نقول: "استافوا" أي: تضاربوا بالسيف فهذا هو قول ابن مالك:

وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ ... وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّ

يقول: وإن يبن تفاعل يعني: تشارك إذا بان التشارك يعني: إذا دلت افتعل على معنى التشارك، والعين في افتعل واو وليست ياءً فالحكم حينئذٍ أنها تسلم ولا تُعل.

الشرط التاسع: لهذا الإعلال ألا يلي الياء أو الواو حرف يستحق هذا الإعلال،

وهذا قوله:

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالُ اسْتُحِقّ صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّ

يقول: إذا توالى حرفان كلاهما مستحق لهذا الإعلال، فلا يجوز إعلالهما معًا كي لا يتوالى إعلالان ولكن يُعل أحدهما.

ما الذي يعل الأول أم الثاني؟ الأغلب في اللغة أن الذي يعل الأول، الثاني حينئذٍ يصحح، وجاء في قليل من اللغة أن الذي يعل الثاني، فالأول حينئذٍ يصحح، فمن الغالب إعلال الأول وتصحيح الثاني قولهم" الحيىَ" بألف مقصورة بمعنى الغيث، فالغيث يسمى الحيىَ فأصله "حييٌ" فالياء تحركت، الياء المتطرفة الأخيرة تحركت وقبلها فتح، والياء الثانية الواقعة في العين "حيي" أيضًا متحركة وما قبلها مفتوح، إذًا فالياءان مستحقان لهذا الإعلال، حرفان مستحقان لهذا الإعلال ما الذي يعل؟ لا يمكن أن يعلان معًا؛ لأن إعلالهما معًا سيعني قلبهما ألفين، ولا يجتمع ألفان، فما الذي فعلت العرب هنا؟ علوا الثاني وصححوا الأول.

وقالوا: الحيى بألف مقصورة، ومن ذلك أيضًا قولهم "الهوى" وهو ميل النفس أصله هوييٌ من هوى يهوي الياء مستحقة للإعلال متحركة وقبلها مفتوح، والواو مستحقة للإعلال متحركة وقبلها مفتوح، ولا يمكن أن يعلا فجاءت على الأغلب في اللغة أعل الثاني وصحح الأول، الأغلب في ذلك أن يعل الثاني، ويصحح الأول، إن كنت قبل ذلك عكس ذلك فهذا سبق لسان، الأغلب في مثل ذلك أن يعل الثاني وأن يصحح الأول، ولهذا قالوا: في هوييٌ الهوى فأعلوا الثاني وصححوا الأول.

ولو عكسوا؟ الهوى هذا الذي يشم شيء آخر فعال أما هوى فعلى وزن فعلٍ مقصور، الهوى أعلوا الثاني وصححوا الأول هذا على الأغلب، لو عكسوا وجاءوا

على القليل لكانوا يقولون ماذا؟ الهاي، وكذلك في الحيى لو عكسوا لقالوا "الحايو"، طبعًا لم يقولوا ذلك.

أما من غير الأغلب القليل وهو أنهم يعلون الأول ويصححون الثاني في قولهم "الغاية" أصلها "غيية" بياءين مفتوحتين، وكلاهما كما ترون مستحقة للإعلال، كلاهما متحرك وقبله فتح الأصل "غيية" ماذا فعلت العرب هنا؟ علوا الأول علوا الياء الأولى وصححوا الثانية فقالوا: غاية" وهذا على القليل، ولو أنهم أعلوا على الكثير فصححوا الأول وأعلوا الثاني لكانوا يقولون: الغياة مثل الحياة.

وكذا قولهم: "راية وآية" فأصلهما أصل راية ريية، وأصل آية أيية، وكلا الياءين مستحق للإعلال؛ لتحركه وانفتاح ما قبله ولكن العرب هنا أتوا على القليل، فعلوا الأول وصححوا الثاني فقالوا: في ريية راية وقالوا: في آية أيية، ولو أنهم عكسوا، وأتوا على الأكثر لكانوا يقولون: رايات وآيات، نعم، هذا الشرط التاسع.

الشرط العاشر: لهذا الإبدال ألا تكون الياء أو الواو عينًا لاسمٍ زيد في آخره ألف ونون أو ألف مقصورة، وهذا قول ابن مالك:

وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيْدَ مَا ... يَخُصُّ الاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

أي: أن الاسم الذي عينه ياءٌ أو واو وزيد في آخره زيادة تخص الاسم دون الفعل كألف ونون فهما يزادان في الاسم ولا يزادان على فعل، وكالألف المقصورة فهي تزاد في الأسماء ولا تزاد في الأفعال، فإذا كان الأمر كذلك فإن الواو والياء حينئذٍ يصححان ولا يعلان، مثال ذلك قولهم: "جال يجول" والمصدر "جولانًا جال يجول جولانًا" الواو في جولانًا متحركة وقبلها فتح ومع ذلك لم تعل لماذا؟ لأنها في اسم مختوم بألف ونون زائدتين، وهذه الزيادة خاصة بالأسماء، وكذلك "طاف يطوف طوفانًا" ما العلة في عدم الإعلال هنا لماذا لم

يعلا هنا؟ في نحو "طوفان وجولان" مختومة بألف ونون زائدتين يعني: مختومة بزيادة مختصة بالاسم، هذه الزيادة المختصة بالاسم أبعدت المشابهة بين الاسم والفعل والإعلال أصلٌ في الاسم أم في الفعل؟ في الفعل، الإعلال أصل في الأفعال، والأسماء إنما تعل في الأكثر حملًا على الأفعال.

فخلاصة هذه المسألة وهي: حكم الياء والواو إذا تحركا وانفتح ما قبلهما أنهما يقلبان ألفًا بعشرة شروط"

الشرط الأول: أن يتحركا بأي حركة.

الشرط الثاني: أن تكون حركتهما أصلية لا عارضة.

الشرط الثالث: أن ينفتح ما قبلهما.

الشرط الرابع: أن يتصل قبلهما الفتح أن يكون الفتح الذي قبلهما متصلًا بهما.

الشرط الخامس: ألا يسكن ما بعدهما فإن سكن ففيه تفصيل.

الشرط السادس: ألا يكونا عين فعل اسم فاعله على وزن أفعل.

الشرط السابع: ألا يكونا عين مصدر اسم فاعله على وزن أفعل.

الشرط الثامن: ألا تكون الواو عين افتعل الدالة على المشاركة.

الشرط التاسع: ألا يليهما حرف يستحق هذا الإعلال.

الشرط العاشر: ألا يكونا عين اسم زيد في آخره ألف ونون أو ألف مقصورة.

فهذه خلاصة هذه المسألة التي ذكرها ابن مالك في هذه الأبيات.

أما المسألة الثالثة في هذا الفصل، فهي قلب النون ميمًا، وفيها يقول ابن مالك في آخر بيت في هذا الفصل:

وَقَبْـلَ بَـا اقْلِـبْ مِيْمَـا الْنُّـوْنَ إِذَا ... كَـانَ مُسَـكَّنًا كَمَـنْ بَـتَّ انْبِـذَا

وذكره هذه المسألة هنا من باب كونها داخلة في الإبدال فإن قلب النون ميمًا من الإبدال، وإن كان الأفضل لو أنه أخر الكلام على هذه المسألة مع الفصل القادم؛ لأن هذا الفصل، والفصل الذي قبله والباب الذي قبلهما هذه الثلاثة لو تأملتم لوجدتموها في الإبدال الواقع في الهمزة وحروف العلة، أما الإبدال الواقع في غير حروف العلة والهمزة فسيذكره بعد ذلك في الفصول الثلاثة الآتية فكان الأفضل لو أنه ذكر هذا الإبدال في الفصل الثاني.

على كل حال ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن النون قد تبدل ميمًا بشرطين ذكرهما في هذا البيت:

الشرط الأول: أن تكون النون قبل باءٍ، وهذا قوله:

وَقَبْلَ بَا

والشرط الثاني: أن تكون النون ساكنة وهذا قوله:

كَانَ مُسَكَّنًا

والحكم في قوله: اقلب، ومثال ذلك قوله: "ما بت انبذا" ومعنى هذا المثال من قطعك انبذه واتركه، فقوله:

مَنْ بَتَّ انْبِذَا

مثال لقلب النون ميمًا وهي مفصولة عن الباء فالميم في كلمة من والباء في كلمة بت معنى ذلك أن ذلك يحدث مع الفصل والاتصال، فقوله: من بت يجب أن تقلب النون هنا ميمًا، فتقول: "مب" بدل من" وتقول في الجملة "مبت" ولا يصح أن تقولك "من بت "بالنون.

وقوله: "انبذا" مثال لقلب النون ميمًا وهي متصلة بالباء، فيقال: "امبذا" بدل

"انبذا" وهذا القلب واجب في اللغة فلا يصح إبقاء النون نونًا هنا بل تقلب ميمًا.

ويدخل في هذا الحكم التنوين؛ لأن التنوين كما هو معلوم نون ساكنة، فإذا جاء بعد التنوين باء وجب قلبه ميمًا كقولك: "أنا مؤمن بالله" فيجب أن تقول: "مؤمٌ" فتقلب التنوين ميمًا، ومعلوم أن الميم والنون ملازمان للغنة، من صفاتهما الملازمة الغنة، أما تقدير الغنة بحركتين في مثل ذلك فهو حكم تجويدي مأخوذ بالسماع من القراء، وليس حكمًا واجبًا في اللغة الواجب لغويًا هنا القلب، أما مقدار الغنة ووجود الغنة أيضًا في بعض الأحكام هذه أحكام تجويديه.

والقلب كما رأيتم موجود فكثير من أحكام التجويد موجود في اللغة، وبعض أحكام التجويد هي أحكام أدائية، تؤخذ من القارئ، وليست من الأحكام اللغوية كالمدود فالمدود لا توجد في اللغة يعني: لا يوجد في اللغة أن تمد السماء، أو تمد المنفصل، أو المتصل ونحو ذلك وهكذا.

قوله في آخر المثل:

مَنْ بَتَّ انْبِذَا

ما نوع الألف في انبذا؟ ليست للإطلاق، لو كانت للإطلاق فإن الفعل انبذ فعل أمر مبني على السكون فإذا أطلقت فتطلق بالكسر للالتقاء الساكنين تقول: "اذهب" فإذا حركت لآخر البيت تقول: "اذهبي اجلسي" وهكذا لكن قال: "انبذا" بالألف والضرورة ما تبيح مخالفة الإعراب، أنا سألتكم؛ لأنني نبهت عليه في أمثلة مشابهة من قبل، الألف هذه بدل من نون التوكيد الساكنة، والأصل: "انبذن" ونون التوكيد الساكنة إذا وقفت عليها وجب أن تقلب ألفًا هذه من أحكام النون والتجويد كقوله مثلًا:

لو وقفت لوجب أن تقول لغة "لنسفعا" وتجويدًا.

هنا ملحوظة: بما أنكم ادخلتمونا في التجويد بعض أهل التجويد خاصة المتأخرين منهم يسمون هذا الحكم الإقلاب ونحن كما ترون نسميه القلب وهو الصواب؛ لأنه من قلب يقلب قلبًا أما قولهم الإقلاب فخطأ في اللغة لا يصح؛ لأنه ليس من أقلب يقلب إقلابًا مثل "أكرم يكرم إكرامًا"، وهذا من الأخطاء التي شاعت عند بعض المتأخرين، وإن كان كثيرًا من المعاصرين الآن صحح هذا الخطأ وانتبه له حتى في الكتب المنهجية الآن يكتب القلب لا يكتب الإقلاب على الصواب فننتبه لذلك.

بقي لنا من ألفية ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قرابة أربعة وعشرين بيتًا حاولنا جهدنا أن ننهيها في هذا الفصل ما استطعنا، لكن إن شاء الله ننهيها في الفصل القادم، والحمد لله على كل حال.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثامن والثلاثون بعد المئة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

فسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه ليلة الاثنين، ليلة العشرين المتمة لشهر ربيع الآخر، من سنة ستٍ وثلاثين وأربعمائة وألف، في جامع الراجحي، في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد الدرس الثامن والثلاثين بعد المئة، من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله تعالى.

وما زال الكلام موصولًا على الإبدال الذي عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب وبعده عدة فصول، وكنا قد انتهينا من شرح الباب، وبدأنا بشرح هذه الفصول فصلًا، فصلًا، وفي هذه الليلة إن شاء الله سنشرح فصلًا من هذه الفصول التي جعلها ابن مالك بعد باب الإبدال، وهذا الفصل سيخصه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالكلام على

نقل حركة الياء والواو إلى الساكن قبلهما

نبدأ بقراءة أبيات هذا الفصل، وفيها يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٩٧٦. لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ اَلتَّحْرِيكَ ... مِنْ ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ

٩٧٧. مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلَا ... كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عُلِّلَا

٩٧٨. وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الاعْلالِ اسْمُ ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيْهِ وَسْمُ
٩٧٩. وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ وَأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ
٩٨٠. أَزِلْ لِذَا الإِعْلالِ وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ
٩٨١. وَمَا لإِفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ نَقْلٍ فَمَفْعُوْلٌ بِهِ أَيْضًا قَمِنْ
٩٨٢. نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُوْنٍ وَنَدَرْ تَصْحِيْحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرْ
٩٨٣. وَصَحِّحِ الْمَفْعُوْلَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا
٩٨٤. كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُوْلُ مِنْ ذِي الْوَاوِ لامَ جَمْعٍ اوْ فَرْدٍ يَعِنّ
٩٨٥. وَشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ فِي نُوَّمٍ وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوْذُهُ نُمِي

سبق في الفصل السابق بيان حكم الياء والواو إذا تحركا بعد فتح، حكم الياء والواو إذا كانا متحركين وقبلهما فتح، فعرفنا أن حكمهما أنهما يقلبان ألفًا بعشرة شروط، وأيضًا عرفنا حكمهما الياء والواو إذا تحركا بعد مضمومٍ، أو مكسورٍ، فحكمهما أنهما لا يُعلان، بل يصححان نحو "عِوض وحِيل" "وخشيَ ورضيَ"، نعم.

بقي حكمهما حكم الياء والواو إذا تحركا بعد سكون، فحكمهما يقوله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الفصل فيقول:

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيْكَ مِنْ ذِي لِيْنٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ

أي: إذا كان الياء أو الواو عينًا متحركةً في فعل، وقبلهما حرفٌ صحيحٌ ساكن، فيجب نقل حركتهما إلى الساكن قبلهما، يجب أن ننقل حركة الياء والواو حينئذٍ من الواو والياء إلى الساكن الصحيح قبلهما، ويجب أيضًا كون حرف العلة الواقع عينًا يجب فيه أن يكون من جنس الحركة المنقولة.

إن كانت الحركة المنقولة ضمة فيكون حرف العلة الواقع عينًا واوًا، وإن كانت الحركة المنقولة كسرة فيكون حرف العلة الواقع عينًا ياءً، وإذا كانت الحركة

المنقولة فتحةً فيكون حرف العلة الواقع عينًا ألفًا هذا المراد بالحكم.

لهذه القاعدة أمثلة مطردة، من أشهر هذه الأمثلة المطردة، لو وقعت الياء أو الواو عينًا في مضارع ثلاثي، المضارع الثلاثي يا إخوان ما وزنه؟ وسبق أن تكلمنا عليها، وقلنا أنها منحصرة في ثلاث أوزان مضارع الثلاثي، الأكثر يفعِل ويفعُل وهو كثير ويفعَل، ويفعُل العين كما ترون مضمومة وقبلها ساكن

فإذا وقعت الياء أو الواو عينًا في يفعُل فمعنى ذلك أنها وقعت عينًا عليها ضمة، وقبلها ساكن، أو وقعت الواو أو الياء عينًا في يفعِل فقد صارت عينًا مكسورة وقبلها ساكن، أو وقعت عينًا في يفعَل فقد وقعت عينًا مفتوحة وقبلها ساكن، فيُطبق عليها الحكم السابق.

مثال ذلك المضارع من "قال" وهو "يقول" "قال يقْوُل" قال فعل ماضٍ، ويقول فعل مضارع، أما قال الماضي، فعرفنا أن الفعل الماضي محصور في ثلاثة أوزان فعَل وفعِل وفعُل، وعرفنا أيضًا أن قال على وزن فعَل وأن أصله قبل الإعلال قول فعَل، ثم فُعل، والإعلال الذي حدث هنا داخل تحت القاعدة التي شرحناها من قبل، أن الواو والياء إذا تحركتا بعد مفتوح ينقلبان ألفًا، قَوَلَ تحركت الواو بعد فتح فانقلبت ألفًا، إذًا قال على وزن فعَل.

يقول على وزن يفعُل قال يقول على وزن فعَل يفعُل مثل:"كتب يكتب" "وقتل يقتل" فالأصل في قال يقول قول يقْوُل هذا قولهم معرفة الأصول، معرفة الأصول المتروكة أو يقولون الأصول المهجورة.

عرفنا الأصول بالقياس قسنا المعتل على الصحيح الذي لا يعتل، فعرفنا بذلك الأصل المهجور الصحيح مثل "كتب يكتب" إذًا فأصل "قال يقول" "قول يقْوُل" طب يقْوُل وقعت الواو عينًا مضمومة يقْوُل وقبلها ساكن صحيح، ساكن

أي: حركته السكون، صحيح أي: أنه حرف صحيح وليس حرفًا من حروف العلة.

القاعدة تقول: أنك ستنقل حينئذٍ حركة الواو إلى الساكن قبلها يعني: إلى القاف، إذا نقلنا الحركة من الواو إلى القاف، فإن القاف سينقلب من السكون إلى الضم، والواو سينقلب من الواو إلى السكون؛ لأن السكون ما معناه؟ خلو الحرف من الحركة ونحن أخلينا الحرف من الحركة عندما نقلنا حركته إلى الساكن السابق "يقْوُل" ننقل الضمة من الواو إلى القاف فيكون النطق "يقول" كما تقول العرب.

إذًا يقول" هذا الفعل معتل؛ لأنه أعل بالنقل نسميه إعلال النقل، وهو إعلال بنقل الحركة من حرف العلة إلى الساكن قبله، ومثله في ذلك "صام يصوم" "وقام يقوم" وقعا في الإعلال نفسه.

وكذلك المضارع في "باع يبيع" من الياء "فباع" عرفنا أنها على وزن فعل، وحدث فيها الإعلال للقلب، "بيَع تحركت الياء بعد فتح، وانقلبت ألفًا فصارت باع فعل، يبيع أصلها "بيَع يبْيع" مثل "جلس يجلس" قسم المعتل على الصحيح "جلس يجلس" "بيع يبْيعُ" تحركت الياء بالكسر وقبلها ساكن صحيح، فالحكم أنك ستنقل الحركة من الياء إلى الساكن قبلها يعني: إلى الباء، فستقول يبيع كما تقول العرب.

إذًا "يبيع" هذا فعل أعل بالنقل أي: بنقل الحركة من الياء إلى الساكن قبلها.

ومثله في ذلك "بان يبين" "وهام يهيم" ومن ذلك أيضًا المضارع في "خاف يخاف" خاف هذا ماضٍ على وزن فعِل، وأصله خَوِف تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فصارت "خاف".

أما "يخاف" فأصلها يَخْوَفُ" مثل "فرح يفرح" "وطرب يطرب: "خوف يخوف" ما الذي حدث في يخوف؟ نقلنا الفتحة من الواو إلى الساكن قبلها يعني:

إلى الخاء فصار الفعل "يَخَوْف" انقل الفتحة الحركة من الواو إلى الساكن قبلها إلى الياء يخوف" ثم إن الحكم يقول: إنك ستنقل الحركة من حرف العلة إلى الساكن قبلها، وسيكون حرف العلة الواقع عينًا من جنس الحركة المنقول، والحركة المنقولة فتحة، إذًا سنقلب الواو إلى ألف فنقول: "يخاف"

ومثل ذلك أيضًا "نام ينام" "وحار يحار" فإن قيل: ما الإعلال الذي وقع في نحو "يخاف"؟ فالجواب إعلال بالنقل والقلب، إذًا وقع في نحو "يخاف" إعلالان إعلال بالنقل والقلب، بينما في نحو "يقول ويبيع" إعلال بالنقل فقط، "يقول" لم يحدث فيها قلب، "ويبيع" لم يحدث فيها قلب، "ويخاف" حدث فيها قلب.

من ذلك يستبين أن كل فعل على نحو "يقول ويقوم" يعني: معتل وبقيت الواو على حالها فهذا قطعًا على وزن يفعُل، وحذف العلة فيه واو مباشرة، عندما تسمع الأفعال التي على نحو "يقول ويقوم" تعرف أنه واو وأنه على وزن يفعُل.

ونعرف أيضًا أن الأفعال التي نحو "يبيع ويهين ويبين" مما بقيت فيه الياء ياءً أنها على وزن يفعِل وأنها ياءيه، ونعرف أيضًا أن ما كان من الأفعال على نحو "يخاف وينام ويحار" يعني: مما صار فيه حرف العلة ألفًا أنه على وزن يفعَل، وهل هو واوي أم ياءي؟ قد يكون واوي وقد يكون ياءيًا، فخاف يخاف واوي؛ لأنه من الخوف، ونام ينام واوي؛ لأنه من النوم، وحار يحار ياءي؛ لأنه من الحيرة وهكذا.

إذًا فما بقيت فيه الواو واوي قطعًا على وزن يفعُل، وما بقيت فيها الياء ياءي على وزن يفعِل، وما انقلب حرف العلة فيه ألفَا على وزن يفعَل، لكنه قد يكون واوي وقد يكون ياءيًا.

فلو رأينا مثلًا الفعل "يكون أو يجوز أو يجور أو يعوم أو يفور" هذه الأفعال بقي حرف العلة فيه واو إذًا فهي على وزن يفعل وهي واويه، ولو رأينا نحو "يبيت أو يسير أو يديش أو ينيف" لو نتأمل في تصرفاتها تعرف مباشرة أنها على وزن يفعِل وأنها ياءيه.

لكن نحو "يغار" غار يغار أو ينال فانقلب حرف العلة فيه ألفًا هو قطعًا على وزن يفعل، ولكنه قد يكون واويًا وقد يكون ياءيًا، فيغار الياء أم الواو؟ قد يكون واويًا إن كان من الغور بمعنى مثل "غاص وذهب"، وقد يكون ياءيًا إن كان من الغيرة؛ لأن المعنى يحتمل.

وأما "ينال" فهو من "النول" فيكون واويًا، فهذا مثال على هذه القاعدة:

إذا وقعت الواو أو الياء عينًا في مضارع ثلاثي، ومثال آخر لهذه القاعدة:

لو وقعت الياء أو الواو عينًا للفعل الماضي الذي على وزن أفعل، أو مضارعه، وهو يُفعِل كذلك أمره أفعِل فأفعَل العين متحركة وقبلها الفاء ساكنة، وكذلك يُفعِل وأفعِل، مثل أفعَل من "بان" هذه "بان يبين" ثلاثي على وزن فعل يفعِل اجعله رباعيًا مزيدا بالهمزة؟ أفعَل سنقول: أبان، والمضارع يُبين والأمر أبن والأصل فيه ما أصل الماضي أبان؟ أفعَل أبين نصدره بالصحيح مثل "أكرم" الصحيح "أكرم يكرم أكرم" إذًا أصل الماضي أفعل أكرم أبين

أبين الياء مفتوحة وقبلها الباء ساكنة فتأتي القاعدة حينئذٍ فننقل الفتحة من الياء إلى الباء الساكنة فنقول: "أبَيْنَ" والحركة المنقولة هنا فتحة إذًا يجب في حرف العلة الواقع عينًا أن ينقلب من جنس الحركة يعني: سنقلب الياء غلى ألف فنقول: "أبان" إذًا الفعل أبان أُعل إعلالين أُعل بالنقل يعني: بنقل الحركة وبالقلب أي: بقلب الياء ألفًا

وكذلك المضارع وهو يُبين ما أصله "أكرم يكرم أبين يُبين" الأصل "يُبْين" نقلنا الحركة من الياء إلى الباء فقلنا "يُبِين" إذًا يبين المضارع فيه إعلال بالنقل فقط.

والأمر "أكرم يكرم أكرِم" "أبين يُبين أبِين" ما الذي حدث فيه حتى صار "أبن"؟ "أبين" نقلنا الحركة من الياء إلى الساكن قبلها إلى الباء فصارت أبين مثل: "أكرِم" أصله أكرِم أبيِن" نقلنا الحركة صارت أبين والأمر كما تعرفون مبني على سكون آخره، والياء بسبب النقل صارت ساكنة فاجتمع ساكنان فحذفت الياء؛ للالتقاء الساكنين فقيل: "أبن"

إذًا ما الإعلال الذي وقع في أبن؟ وقع فيها إعلالان إعلال بالنقل وبالحذف، إلا أن إعلال الحذف هنا ليس إعلالًا صرفيًا، وإنما إعلال إعرابي نحوي، نعم.

ومثل ذلك لو قلنا "أفعل يفعل أفعِل" من "قام يقوم" قام يقوم" ثلاثي فاجعله رباعيًا مزيدًا بالهمزة؟ فسنقول: "أقام يقيم أقم" ومثل "أبان يبين أبن" لكن "أبان يبين" ياءي "وأقام يقيم" واوي "فأقام" أصلها "أفعل أكرم أقوم" نقلنا الحركة من الواو إلى القاف فصارت الكلمة أقوم، ثم قلبنا الواو ألفًا لكي تكون من جنس الحركة التي قبلها، فصارت الكلمة "أقام" إذًا أقام فيها إعلالان إعلال بالنقل وإعلال بالقلب، والمضارع "يقيم" وأصله "يقوم" مثل "يكرم" نقلنا الحركة من الياء إلى الساكن قبلها فقلنا: "يقيم" فيها إعلال بالنقل فقط.

والأمر "أقم" أصله مثل "أكرم" "أقوم" إذًا نعيد إلى يقيم أصلها يقوم نقلنا الحركة كسرة من الواو إلى القاف فصارت "يقوِمُ" ثم قلبنا الواو من جنس الحركة المنقولة يعني: قلبنا الواو ياءً فقلنا "يقيم" فصار فيها إعلالان إعلال بالنقل وإعلال بالقلب.

وكذلك في "أقم" أصله "أفعل أكرم أقوم" نقلنا الحركة من الواو إلى الكاف فصارت "أقوم" ثم قلبنا الواو ياءً فصارت "أقيم" ثم حذفنا الياء للالتقاء الساكنين فصارت "أقم" إذًا "أقم" كم فيها من إعلال؟ ثلاثة إعلالات إعلال بالنقل نقلنا الحركة، وإعلال بالقلب قلبنا الواو ياءً، وإعلال بالحذف حذفنا الياء، وهكذا في كل نظير.

إذًا فهذه القاعدة لها أكثر من مثال يطرد وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ الْتَّحْرِيْكَ مِنْ ... ذِي لِيْنٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ

للين يريد حرف علة، آت عين فعل يعني: وقع عينًا في فعل ماضٍ أو مضارع أو أمر كأبن هذا المثال "أبان يبين أبن" وقوله: واشتراطنا لساكن صح قلنا إن الواو والياء إذا تحركتا وقبلهما ماذا؟ ساكن صحيح يعني: لابد أن يكون حرفًا ساكنًا، وأن يكون حرفًا صحيحًا، حرفًا ساكنًا ماذا يخرج؟ المتحرك وقد تكلمنا على حكمه من قبل.

وقولنا حرف صحيح ماذا يخرج؟ المعتل، لو أن الواو والياء تحركتا وقبلهما حرف علة ساكنًا فالإعلال يقع أو لا يقع؟ لا يقع، مثل "بايع" أو "قاوم" فبايع حرف العلة الياء تحركت بالفتح بايع وقبلها ألف والألف ساكنة فلا تنقل الحركة من الياء إلى الألف؛ لأن الساكن الذي قبلها ليس حرفًا صحيحًا، وكذلك في "قاوم"

وقوله: صحيح يخرج المعتل كما سبق في "بيع وقوم" ويخرج المضعف، فالمضعف أيضًا لا تنقل إليه الحركة مثل "بيَّن وعوَّق" فإذا قلت بيَّن الياء الثانية مفتوحة والياء الأولى ساكنة، إذًا حرف على متحرك وقبله ساكن فلا تنقل الحركة هنا، وكذلك "عوَّق لا تنقل الحركة، فهذا هو المراد بقوله:

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ الْتَّحْرِيْكَ مِنْ ... ذِي لِيْنٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ

ثم ذكر ابن مالك أيضًا بقية الشروط في هذا الإعلال فقال:

مَـــا لَــم يَكُـــنْ فِعْــلَ تَعَجُّـــبِ وَلَا كَـــابْيَضَّ أَوْ أَهْـــوَى بِـــلَامٍ عُلِّـــلَا

يقول الإعلال السابق في نقل الحركة من الياء والواو إلى الساكن الصحيح قبلهما ممتنع في ثلاثة مواضع، ذكرها في البيت:

الموضع الأول: فعلا التعجب، وهما ما أفعله وأفعِل به، لو وقعت الياء والواو عينًا لفعل تعجب ما أفعله وأفعِل به العين متحركة وقبلها ساكن، كالتعجب من "قام يقوم" تقول: "ما أقومه وأقوم به" ما أقومه الواو متحركة وقبلها القاف ساكنة، ما أقومه أعللنا أم صححنا؟ صححنا لماذا لم نُعل؟ لأن الفعل هنا فعل تعجب، لو أعللنا كنا نقول ماذا؟ "ما أقامه" سننقل ونقلب، "ما أقامه وأقم به" ولكن الإعلال هنا لا يقع؛ لأن الفعل فعل تعجب.

وكذلك في الياء لو أخذنا التعجب من "بان" يبين، لكنا نقول: "ما أبينه وأبين به" ولا نعل لا نقول: "ما أبانه وأبن به" وسبب المنع من العلل في فعل التعجب، قالوا: لأن الإعلال سيزيد صيغة التعجب عن لفظها، وصيغة التعجب مقصودة للفظها، فلهذا لم يقع فيها الإعلال.

الموضع الثاني: الذي لا يدخله الإعلال هو: الفعل المضعف اللام نحو: "ابيّض واسوّد واحوّل واعوّر" فابيض على وزن افعل العين هنا ياء العين وقعت ياءً مفتوحة وقبلها باء ساكنة "ابيض"، وكذلك في اسود" العين وقعت واو مفتوحة وقبلها سين ساكنة "اسود"، وكذلك "احول" العين واو وقبلها ساكن، وهذه الكلمات وقع فيها إعلال أم صحت؟ صحت "ابيض" الياء بقيت على فتحها والساكن قبلها بقي على سكونه، صح ولم يُعل.

ما سبب منع الإعلال في مضعف اللام؟ مثل "ابيض واسود واحول واعور"؟

قالوا: سبب منع الإعلال هنا أنه سيؤدي إلى لبسٍ أو إلى ممنوع، لو أعللت فإن الإعلال سيؤدي إلى لبس أو إلى ممنوع، نُعل وننظر إلى نتيجة الإعلال كيف ستكون؟ "اسود" لو أعللنا فإننا سننقل فتحة الواو إلى السين فستكون السين حينئذٍ مفتوحةً، فإذا كانت الواو مفتوحةً فسنستغني عن همزة الوصل؛ لأن همزة الوصل في نحو هذه الصيغة لماذا جلبت؟ جلبت للتمكن من البدء بالساكن، هذا الساكن الذي وقع أولًا وهو السين تحرك الآن

إذًا سنذهب همزة الوصل لا حاجة لها، فالإعلال سيؤدي إلى ماذا؟ إلى أن نقول "سود" السين انتقلت إليها الفتحة فصارت سين مفتوحة، والواو انتقلت عنها الفتحة فصارت ساكنة "سو" واللام المضعفة، الدال المشددة تعرفون أن المشدد عبارة عن ساكن ومتحرك فأول المشدد ساكن والواو سكنت بسبب النقل، فالتقى ساكنان، فلهذا سنضطر لفك الإدغام فنقول: "سودد" بلا همزة وصل وبلا تضعيف يعني: سنحرك، وهذا سيؤدي إلى ممنوع وهو فك التضعيف في ما يجب فيه التضعيف، التضعيف في نحو هذا واجب.

هذا تأديته إلى ممنوع، طيب، تأديته إلى مُلبس؟ قد يقول قائل: قد يمكن أن نجري الإعلال بطريقة أخرى، أن نفعل ما سبق "سودد" ما الحركة التي نقلت؟ الفتحة، والفتحة ستؤدي إلى أن الواو تقلب ألفًا؛ لأن حرف العلة الواقع عينًا إذا نقلت الحركة عنه سينقلب إلى جنس الحركة، إذًا ستنقلب الواو ألفًا، فإذا انقلبت الواو إلى ألف، فالإدغام الموجود في اللام الدال المشددة سيفك أو لا داعي لفكه؟ لا داعي لفكه؛ لأن الإدغام يقع بعد الألف.

مثل "الضالين" لا إشكال هذا موقع مطرد في التقاء الساكنين، من المواقع المطردة في التقاء الساكنين، إذًا فالسين ستنفتح؛ لأن الفتحة نقلت إليها، والواو ستقلب ألفًا تبع القاعدة، والدال ستبقى مشددة، فسيكون لفظ الكلمة ماذا؟ "ساد"

سيلتبس اسم الفاعل من "سد يسد فهو ساد" إذًا فالإعلال في نحو "اسود" سيؤدي إلى ممنوع وهو كاللبس وهو فك إدغام أو إلى ملبس وهو نحو" ساد" فلهذا لم تُعل العرب، نحن نعلل فعل العرب، العرب لهم فعل لماذا؟ قالوا: لأنها لم تعل لأن الإعلال حينئذٍ سيؤدي إلى ممنوع أو إلى ملبس.

الموضع الثالث: الذي لا يقع في هذا الإعلال في الفعل المعتل الآخر، لو كان الفعل معتل الآخر مثل "أهوى وأحيا" أهوى عينه واو، وأحيا عينه ياء، والعرب تقول: "أحيا وأهوى" يعني: الواو تبقيها على فتحها لا تنقل الفتحة إلى الياء الساكنة "أهوى وأحيا" تبقي الياء مفتوحة ولا تنقل الفتحة إلى الياء يعني: لا تعل تبقي الفعل مصححًا ولا تبقي هذا الإعلال المذكور في الفعل المعتل الآخر، وسبب منع الإعلال هنا لماذا لم تُعل العرب؟ في الفعل المعتل الآخر؟ لأنه سيؤدي إلى اجتماع إعلالين في الكلمة، كيف ذلك، "أهوى" العين واو، واللام ألف وعرفنا أن الألف لا تسكن أصلًا في فعل أو في اسم معرب، أصلها إما الواو وإما الياء، والأصل هنا الياء من "هوي" إذًا فالأصل هنا الياء ولماذا انقلبت الياء ألفًا؟ الأصل في "أهوى" أهوي" مثل "أكرم" أهوي" الياء تحركت بعد فتح فانقلبت ألفًا فصارت "أهوى" إذًا فقد وقع إعلال بالقلب في اللام.

لو أجريت الإعلال المذكور الآن على الواو ما الذي سيحدث؟ ستنقل الفتحة من الواو إلى الهاء، فستكون الهاء مفتوحة والواو ساكنة وبعدها الألف ساكنة فسيلتقي ساكنان، فستضطر حينئذٍ إلى حذف الواو؛ للالتقاء الساكنين فتجحف بالكلمة؛ لأنك جمعت عليها إعلالين بالحذف وبالقلب، فلهذا لم تُعل العرب هنا.

وكذلك في نحو "أحيا" من "حيي" يعني: العين ياء واللام كذلك ياء، والأصل في "أحيا" "أحييا" أكرم" انقلبت الياء الثانية الواقعة لامًا ألفًا؛ لأنها

تحركت بعد فتح فصارت أحيا" فلو أوقعنا هذا الإعلال على الياء الواقعة عينًا لنقلت الحركة إلى الحاء فسكنت الياء فاجتمعت الياء ساكنة بالألف بعدها ساكنة فسنحذف الياء فنجحف بالفعل.

إذً هذا الإعلال المذكور لا يقع في ثلاثة المواضع المذكورة، لا يقع فيفعل التعجب، ولا يقع في الفعل المضعف اللام ولا في الفعل المعتل اللام.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الاعْلاَلِ اسْمُ ... ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيْهِ وَسْمُ

يعني: أن الاسم مثل الفعل في هذا الحكم إذا كان هذا الاسم يشبه الفعل المضارع، وهذا قوله: ضاهى مضارعًا، فإن حكمه في هذا الإعلال حكم فعله، ومتى يكون المضارع بل متى يكون الاسم مشبهًا للمضارع؟ إذا كان الاسم على وزن المضارع فنقول: إنه يشبهه حينئذٍ، ويقصد بالاسم الذي يشبه المضارع في الوزن اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الزمان، واسم المكان، والمصدر الميمي.

فهذه تشبه المضارع في الوزن؛ لأنها تصاغ من غير الثلاثي على وزن المضارع، فالفعل "يكرم" ما اسم الفاعل منه؟ "مكرم" على وزن المضارع مع قلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر "يكرم مكرم"

واسم المفعول من "يكرم" "مكرَم" واسم المكان والزمان والمصدر الميمي؟ كلها أيضًا على وزن "مكرَم" إذًا فاسم الفاعل "مكرِم" واسم المكان والزمان والمصدر الميمي كلها على وزن الفعل.

وكذلك "ينطلق" اسم الفاعل منه "منطلق" على وزن الفعل، واسم المفعول واسم المكان والزمان والمصدر الميمي على وزن "منطَلَق" والمعنى والسياق هو

الذي يميز هل هو اسم مفعول أو واسم المكان والزمان والمصدر الميمي

وكذلك "مستخرج" السداسي اسم المفعول "مستخرج واسم المكان والزمان والمصدر الميمي "مستخرَج"

فإذا وقعت الياء أو الواو عينًا في هذا الاسم الذي أشبه المضارع في الوزن؟ فإن حركة الواو والياء حينئذٍ ستنقل منهما إلى الساكن الصحيح قبلهما، حكمهما في ذلك حكم فعلهما، نحو اسم الفاعل واسم المفعول واسم المكان والزمان والمصدر الميمي من نحو "أبان" ما اسم الفاعل من "أبان يبين فهو مبين" واسم المفعول "أبنته فهو مبان" وكذلك اسم المكان والزمان والمصدر الميمي، وما الذي حدث في اسم الفاعل "أبان فهو مبين"؟ أبان عرفنا أنه على وزن أفعل "أبين"، واسم الفاعل ننظره بالصحيح لكي يبين أصله مثل "أكرم فهو مكرم" "أبين فهو مبين" الإعلال الذي وقع في أبين هو الإعلال الذي وقع في "مبيِّن" وهو الإعلال بالنقل، فـ "مبيِّن" الياء تحركت بالكسر وقبلها ساكن صحيح وهو الباء، إذًا نطبق القاعدة ننقل حركة الياء إلى الساكن قبلها يعني: إلى الباء، فالباء ستكون مكسورة والياء ستعود خالية من الحركة ساكنة فنقول: "مبين" ما الإعلال الذي وقع في مبين؟ إعلال بالنقل

واسم المفعول "أبنته فهو مبان" مبان ننظره بالصحيح "أكرمته فهو مكرَم" إذَا ما أصل مبان؟ مثل "مكرَم مُبيَن" ما الإعلال الذي وقع في مبين؟ حركة الياء نقلناها إلى الباء، فماذا سنقول: "مبيٌّن" ثم إن حرف العلة سينقلب من جنس الحركة المنقول يعني: سنقلب الياء ألف؛ لأن الحركة المنقولة فتحة هنا، فسنقول: "مبان" إذًا ما الإعلال الذي وقع في مبان؟ إعلالان إعلال بالنقل وإعلال بالقلب.

وكذلك اسم الفاعل واسم المفعول والمكان والزمان والمصدر الميمي من "أقام" فاسم الفاعل من "أقام زيد عليًّا" فزيد مقيم وعلي مقام، فأقام فهو مقيم

مثل "أكرم فهو مكرِم مقوم" الأصل "مقوم" فالإعلال الذي حدث نقلنا الحركة من الواو إلى الساكن قبلها إلى القاف فصارت الكلمة "مقو"

ثم إن الواو ستنقلب إلى جنس الحركة المنقول يعني: ستنقلب إلى ياء فنقول: مقيم حدث فيه إعلالان إعلال بالنقل وإعلال بالقلب، واسم المفعول مقام وأصله مثل "مكرَم مقوَم" ما الإعلال الذي حدث؟ نقلنا حركة الواو الفتحة إلى القاف فصارت "مقوم" ثم سنقلب الواو من جنس الحركة المنقولة يعني: من جنس الفتحة فسنقلبها ألفًا فنقول: مقام إذًا فمقام فيها إعلالان إعلال بالنقل وإعلال بالقلب.

فالخلاصة أن الاسم إذا أشبه المضارع في وزنه فإنه يأخذ حكمه في هذا الإعلال، فإن أشبه الاسم المضارع في الوزن وفي حرف الزيادة، متساويان في الوزن ومتساويان أيضًا في حرف الزيادة، حرف الزيادة في اسم الفاعل "مبين" الميم، وحرف الزيادة في المضارع "يبين" الياء فهم متفقان في الوزن لكن مختلفان في حرف الزيادة، لكن إن اتفقا في الوزن واتفقا في حرف الزيادة، ويراد بذلك اسم التفضيل فالحكم حينئذٍ أنه لا يعل بل يصحح، فاسم التفضيل من البياض "أبيض" ومن السواد "أسود" أفعل فالعين مفتوحة والفاء ساكنة فنقول: "أبيض أسود" أبيض الياء مفتوحة وقبلها ساكن صحيح، أعل أم صحح؟ صحح ما أعل لماذا ما أعل؟ لأن الإعلال وقع هنا في اسم التفضيل واسم التفضيل لا يعل، علة عدم الإعلال لماذا لا يعل اسم التفضيل؟ يقال هنا ما قيل في صيغة التعجب من أن الصيغة مقصودة، صيغة التعجب وصيغة التفضيل صيغتان مقصودتان فلهذا لا يحدث فيهما الإعلال، فتقول: "أبيض" ولا تعل لو أعللت كنت تقول ماذا؟ أباض " هذا أباض من هذا" لكن ما يعل نقول: "هذا أبيض من هذا" "وأسود" لا يعل، لا تقول: "أساد"

فالذي يشبه في الوزن يُعل، والذي يشبه في الوزن والزيادة لا يُعل، الاسم لا يشبه المضارع يأخذ حكمه أم لا يأخذ حكمه؟ لا يؤخذ حكمه لا يُعل، ومن ذلك الاسم الذي على وزن مفعال، ومفعل، ونص عليهما ابن مالك فقال:

وَمِفْعَـــلٌ صُـــحِّحَ كَالْمِفْعَـــالِ　　　وَأَلِـــفَ الإفْعَـــالِ وَاسْـــتِفْعَالِ

فالسم الذي على وزن مفعل العين مفتوحة وقبلها فاء ساكنة، وعلى وزن مفعال فالعين مفتوحة وقبلها فاء ساكنة أيضًا لا يُعلان؛ لأنهما على وزن المضارع نحو "مسواك ومقوال ومقول ومخياط ومخيط" هذه لا تُعل.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَأَلِفَ الإفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ

أَزِلْ لِـذَا الإِعْـلالِ وَالْتَّـا الْـزَمْ عِـوَضْ　　　وَحَـــذْفُهَا بِالْنَّقْـــلِ رُبَّمَـــا عَـــرَضْ

انتقل إلى حكم آخر يتعلق بهذا الإعلال، يذكر حكمًا من أحكام هذه القاعدة من قواعد الإعلال فيقول: إذا كان المستحق للإعلال بالنقل والقلب المذكورين، إذا كان مصدرًا على وزن إفعال، أو على وزن استفعال كمصدر "أبان" وكمصدر "استبان" فإنك تجري في المصدر الإعلال السابق، وإجراء الإعلال السابق سيؤدي كما سنرى إلى حذف ألف الإفعال، وألف الاستفعال، فنأتي بالتاء في آخر المصدر عوضًا عن هذه الألف المحذوفة، فالفعل "أبان" نقول فيه: "أبان يبين إبانة" الفعل هنا على وزن أفعل فهو "كأكرم يكرم إكرامًا"

إذًا فأصل المصدر على وزن إفعال "إكرام" والأصل "أبين يبين إبيانًا" مثل "إكرام" إبيان ما الذي حدث في إبيان" الياء مفتوحة وقبلها حرف صحيح ساكن وهو الباء، فسننقل الفتحة من الياء إلى الباء فستكون الباء حينئذ مفتوحة والياء ساكنة هذا إعلال بالنقل

ثم إن الياء ستقلب من جنس الحركة المنقولة يعني: ستقلب ألفًا فهذا إعلال بالقلب، فعلى ذلك جاءت الباء المفتوحة وبعدها ألف المنقلبة عن الياء، وبعد الألف هذه ألف الإفعال، وما ينطق بالكلمة حينئذ؛ لاجتماع الألفين الساكنين ولا يجتمع الساكنان إلا على حدهما يعني: في مواضع معينة فلابد من حذف أحد الألفين، ما الألف المحذوفة؟

خلاف، سيبويه وتبعه الأكثر، يرون أن المحذوف ألف الإفعال يعني: الألف الثانية؛ قالوا: لأنها أقرب إلى الطرف، والطرف هو محل التغيير، وقال آخرون: بل المحذوف الألف الأولى المنقلبة عن الياء على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وأبين مالك اختار قول سيبويه أم القول الآخر؟ قال:

وَأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ

فجعل المزال المحذوف بسبب هذا المعلول هو ألف الإفعال والاستفعال يعني: اختار قول سيبويه أن المحذوف الألف الثانية.

وصلنا إلى أن الباء مفتوحة واجتمعت ألفان فحذفنا الألف الثانية، ثم تأتي العرب بتاءٍ عِوضًا عن هذه الألف، ويجعلونها في آخر الكلمة فيقولون: "أبان إبانةً" وهذه التاء لأنها عِوض لزمت؛ لأن العِوض يلزم.

وكذلك مصدر "استبان" وهو على وزن استفعل، والقياس فيه أن يكون كنظيره الصحيح "استخرج يستخرج استخراجًا" "استبين يستبين استبيانًا" استبين صارت استبان، وعرفنا ذلك؛ إعلال بالقلب، ويستبين صارت يستبين إعلال بالنقل، واستبيانًا صارت استبانةً " استبان يستبين استبانةً" ما الإعلال الذي حدث؟ استبيان الياء مفتوحة وقبلها باء ساكنة "استبيان" نقلنا الفتحة من الياء إلى الباء فصارت الياء مفتوحة والباء ساكنة، ثم قلبت الياء ألفًا؛ لأنها ستقلب من جنس

الحركة المنقولة، فصارت الياء ألف، وبعدها ألف الاستفعال، فاجتمعت ألفان فحذفت الثانية أو الأولى، ثم جيء بالتاء عوضًا عن الألف في آخر المصدر فقيل: استبانة.

إذًا ما الذي حدث في إبانة واستبانة من إعلال؟ إعلال بالنقل نقلنا الحركة، وإعلال بالقلب قلبنا الياء ألفًا، وإعلال بالحذف للالتقاء الساكنين، وأضفنا إلى ذلك أتينا بالتاء عوضًا عن الألف المحذوفة.

ومثل ذلك مصدر "أقام واستقام" تقول: "أقام إقامة" "واستقام استقامةً" وكذلك مصدر "أقال واستقال" أقال إقالة" "واستقال استقالةً" الإعلال السابق نفسه وهذا هو قول ابن مالك:

وَأَلِفَ الإفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ
أَزِلْ لِذَا الإعْلالِ وَالْتَّا الْزَمْ عِوَضْ ... وَحَذْفُهَا بِالْنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

يعني: أن التاء يؤتى بها في آخر المصدر عوضًا عن هذه الألف المحذوفة من الإفعال والاستفعال، ولأنها عوض صارت لازمة.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَحَذْفُهَا بِالْنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

حذفها حذف ماذا؟ هذه التاء التي جيء بها عوضًا عن الألف المحذوفة بالنقل، يريد أن حذفها سماعي، حذفها جاء في السماع في بعض الشواهد من ذلك قولهم: "أجاب إجابة وإيجابًا" وجاء المصدر بالتاء ومن دون التاء، وقالوا: "استفاه استفاهًا" استفاه على وزن استفعل، استفاهًا بلا تاء، واستفاه الرجل معناه اشتد أكله وشربه بعد أن كان لا يأكل ولا يشرب، وأكثر ما تحذف هذه التاء في الإضافة، كقوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء:٧٣] تقول: "أقام يقيم إقامةً"

"إقامة الصلاة" وجاء في الإضافة حذفها ﴿إِقَامَ الصَّلَاةِ﴾ ولو أثبتها على القياس لصح "إقامة الصلاة" كما جاء في شواهد أخرى.

كذلك "إيجاب" لكن لأنه وقع مفعول مطلق "أجاب إيجابًا" نصبناه.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا لإِفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضًا قَمِنْ
نَحْوُ مَبِيع وَمَصُونٍ وَنَدَرْ تَصْحِيْحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَا اشْتُهَر

يقول: إن الإعلال المذكور الذي ذكرناه في الإفعال، وهو أن تطبيق الإعلال على إفعال سيؤدي إلى النقل والحذف، أنك ستحذف الألف من الإفعال، يقول: هذا الإعلال بالنقل والحذف يكون مثله في اسم المفعول إذا كان من معتل العين بالواو أو الياء، إذا أخذت المفعول من معتل العين فإن هذا الإعلال يقع فيه، فإنك ستنقل ثم تحذف الواو من مفعول كاسم مفعول من "باع يبيع" ما اسم المفعول من "باع يبيع"؟ "بعته فهو مبيع" الأصل أن يكون على وزن مفعول "مبيوع" مثل "مضروب" مضروب مبيوع، الذي حدث في "مبيوع" أن الياء ضمت وقبلها حرف صحيح ساكن وهو الباء، "مبيوع" فسننقل الضمة من الياء إلى الباء "مبوي" فالياء سكنت والقاعدة: أن حرف العلة سيقلب من جنس الحركة المنقولة، صح أو لا؟ هذه القاعدة لكن هنا القاعدة لن تُطبق؛ بل سنقلب الضمة إلى كسرة؛ محافظةً على الياء، الأصل "مبيوع" انقل الضمة من الياء إلى الباء "مبوي" ثم إن العرب تقلب الضمة إلى كسرة "مبي" فبقيت الياء ساكنة وبعدها واو مفعول ساكنة، والياء سكنت بسبب نقل الحركة عنها فالتقى ساكنان الياء والواو، ما الذي حذف بالتقاء الساكنين؟ الساكن الأول أم الثاني؟ الثاني وهذا مما يقوي قول سيبويه أن الإعلال هنا وقع في الثاني؛ لأنه أقرب إلى الطرف، وهنا واضح أنه في الواو، فصارت الكلمة "مبيع"

وكذلك اسم المفعول من "صان يصون صنته فهو مصون" والأصل فيه على مفعول "مضروب" "مصوون" لأنه واوي إذًا " مصوون" الواو مضمومة وقبلها صاد ساكنة، نطبق القاعدة: ننقل الضمة من الواو إلى الصاد "مصُون "فالصاد صارت مضمومة والواو صارت ساكنة وبعدها واو مفعول، فالتقى ساكنان فحذنا الواو الثانية؛ للالتقاء الساكنين فصارت الكلمة "مصون"

وكذلك لو أخذت اسم المفعول من "قال يقول فهو مقُول" والأصل مقْوُل" بخلاف "قال يقيل" يعني: ننفي القائلة هذه ياءي "قال يقيل" فاسم المفعول "مقيل" مثل "باع يبيع مبيع وقال يقيل مقيل"

واسم المفعول من "خاط يخيط فهو مخيط" والأصل "مخْيوط" فهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَــا لإِفْعَــالٍ مِــنَ الْحَــذْفِ وَمِــنْ   نَقْــلٍ فَمَفْعُــوْلٌ بِــهِ أَيْضًــا قَمِــنْ
نَحْـــوُ مَبِيـــع وَمَصُـــوْنٍ وَنَـــدَرْ   تَصْحِيْحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَا اشْتُهَر

ذكر مثالين الأول ياءي مبيع، والثاني واوي مصون.

ثم قال:

وَنَـــــــــــــــــــــــــدَرْ   تَصْحِيْحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَا اشْتُهَر

يقول: القاعدة ما ذكرنا من تطبيق الإعلال لكن جاء في النقل في السماع تصحيح اسم المفعول من معتل العين، فمعتل العين بالواو جاء تصحيح اسم المفعول منه، ولكنه نادر، الشواهد فيه نادرة.

وجاء أيضًا تصحيحه من الياء، وهو أكثر فتصحيح اسم المفعول من الواو كقولهم: "ثوبٌ مصْون" "وفرس مقْود" والقياس في "فرس مقْود" أن يقال: "مقود" وقال الراجز:

والْمِسْكُ فِي عَنْبَرِهِ مَدْوُوفُ

وقياس "مدوف" وتصحيح اسم المفعول من الياء كأن تقول: "مبيوع ومخيوط" وقيل: إن تصحيح اسم المفعول من الياء لغة ليس مجرد شواهد، يعني: في بعض السماع وإنما هي لغة صارت أقوى من مجرد شواهد خرجت عن القاعدة هي لغة لقوم من ربيعة، يأتون بباسم الفاعل من الياء مصححًا، ومن ذلك قول شاعرهم:

حتّى تذكّر بيضات وهيّجه يوم الرذاد عليه الريح مغيوم

فقال: مغيوم والقياس ما قيل، وقال الآخر:

وكأنها تفاحة مطيوبة

"مطيوبة" والقياس "مطيبة" وقال الآخر:

قد كان قومك يحسبونك سيدًا وإخال أنك سيد معيون

قال: سيد معيون، والقياس "معين" فهذا حكم من أحكام هذا الإعلال.

وبذلك نكون قد شرحنا سبعة أبيات من هذا الفصل، وتبقى ثلاثة أبيات نشرحها إن شاء الله في الدرس القادم مع الفصلين الباقيين من فصول الإعلال؛ لأنهما فصلان قصيران، والمرجو إن شاء الله أننا ننتهي من الألفية بعد درسين، الدرس القادم ننتهي من الإعلال، والدرس الذي يليه نأخذ آخر باب في الألفية، وهو باب الإدغام.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس التاسع والثلاثون بعد المائة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِيْنَ والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وَعَلَى آلِهِ وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة ليلة الاثنين السابع والعشرين من شهر ربيعٍ الآخر، من سنة ستٍ وثلاثين وأربعمائة وألف.

ونحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة بمدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس التاسع والثلاثين بعد المائة من دروس شرح ألفية ابن مالك –عليه رحمة الله-.

ولا زال الكلام موصولًا على الإبدال، فقد أنهينا من الإبدال عدة فصول وبقيَّ لنا فصلان وبقية فصل، لأننا في الدرس الماضي كنا تكلمنا على فصلٍ من الفصول التي عقدها ابن مالك تبعًا لباب الإبدال، وفي هذا الفصل الذي بدأنا في الكلام عليه في الدرس الماضي، تكلم ابن مالك في هذا الفصل على نقل حركة الياء والواو إلى الساكن قبلهما.

وعقد هذا الفصل في عشرة أبيات، شرحنا منها سبعة أبيات وبقيَّ منها ثلاثة

أبيات، نبدأ الدرس بشرح هذه الأبيات التي بقيت وفيها يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَصَحِّح الْمَفْعُوْلَ مِنْ نَحْوِ عَدَا ... وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا
كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُوْلُ مِنْ ... ذي الْوَاوِ لاَمَ جَمْع اوْ فَرْدٍ يَعِنّ
وَشَاعَ نَحْوُ نُيَّم فِي نُوَّمَ ... وَنَحْوُ نُيَّام شُذُوْذُهُ نُمِي

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الأول:

وَصَحِّح الْمَفْعُوْلَ مِنْ نَحْوِ عَدَا ... وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا

يقول: إذا صيغ اسم مفعول من فعلٍ معتل اللام، **فلا يخلو من حالتين:**

الحالة الأولى: أن يكون معتلًا بالياء.

والأخرى: أن يكون معتلًا بالواو.

فإن كان معتلًا بالياء وجب إعلاله، بقلب واو مفعول ياءً وإدغامها في لام الكلمة الذي هو ياء.

مثال ذلك: اسم المفعول من رمى يرمي، هذا المعتل اليائي، تقول: رميته، فهو مرميٌ.

ما أصل مرميٌ هذا اسم مفعول؟ مفعولٌ مرمويٌ، لأنه يائي، فالواو هي واو مفعول والياء في الأخير هي لام الكلمة، مرمويٌ.

اجتمعت الياء والواو والأولى منهما ساكنة وسبق حكم اجتماعهما إذا كانت الأولى منهما ساكنة، الحكم حينئذٍ أنه يجب أن نبدل الواو ياءً وندغمها في الياء الأخرى فلهذا قالت العرب مرميٌ، فقلبت الواو في مرمويٌ ياءً وأدغمتها في الياء الأخرى.

وكذلك اسم المفعول من هدى يهدي، تقول: هديته فهو مهديٌ، ومن عصى

يعصي عصيته فهو معصيٌ، وبنيته فهو مبنيٌ وهكذا.

المصنف ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لم يتكلم في هذا البيت على اسم المفعول من معتل اللام بالياء، لم يذكر ذلك في البيت، لماذا؟ لأن اسم المفعول من معتل اللام بالياء بق ذكر حكمه، عندما تكلم من قبل على حكم اجتماع الواو والياء، والأولى منهما ساكنة، فهذا يدخل في هذا الحكم الذي سبق إنما البيت هنا للكلام على اسم المفعول من معتل اللام بالواو.

مثل سما يسمو، وعلا يعلو، كيف يكون؟ فيقول اسم المفعول من معتل اللام بالواو الأجود فيه التصحيح، يعني أن نبقيَّ لامه واوًا كما هي ولا نُعِلها بقلبها ياءً، وذلك بشرط ألا يكون فعله على وزن فعل، بل يكون على فعل المشهور، مثال ذلك: اسم المفعول من دعا يدعو، تقول دعوته فهو مدعوٌ، ما أصل مدعوٌ مفعولٌ مدعووٌ.

الذي حدث أن الواو أدغمت في الواو فقيل مدعووٌ أي حدث إدغام ما حدث إعلال، وكذلك اسم المفعول من غزا يغزو، تقول غزوته فهو مغزوٌ، ومن لهى يلهو تقول لهوت به فهو ملهوٌ به، إذًا فالأجود في اسم المفعول معتل اللام بالواو التصحيح.

وبعض العرب يعله، فيقول: غزوته فهو مغزيٌ، مغزيٌ أصله كما سبق مغزووٌ هؤلاء القلة من العرب قلبوا الواو التي هي لام الكلمة ياءً لوقوعها طرفًا فعندما قلبوا الواو المتطرفة ياءً اجتمعت الياء والواو والأولى ساكنة، فقُلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء الأخرى فقيل مغزيٌ وكذلك تقول مثلًا في دعوته فهو مدعيٌ على هذه اللغة القليلة.

ومن ذلك قول الشاعر: (وقد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدُيًا

عليَّ وعادِيا)؛ وقال معديا مع أنه من عدا يعدو، فكان الأجود أن يقول معدوًا عليه، لكنه جاء على هذه اللغة، قال معديًا.

قيل إن هذه لغةٌ قليلة وقيل إنه شاذ، إن قلن إنه لغة قليلة معنى ذلك أنه لغةٌ لقومٍ من العرب، هذه لغتهم، وإن قلنا إنه شاذ، فمعنى ذلك أنه ليس لغة لبعض العرب وإنما جاء في أبيات أو في بعض الشواهد الشاذة التي لا تمثل لغة لأناسٍ معينين وإنما أبيات متفرقة شذت من هنا وهناك.

إذًا اسم المفعول من معتل اللام بالواو يصحح أم يعل؟ يصحح، ما لم يكن فعله على وزن فعل، فإن كان فعله على وزن فعل، مثل رضيَّ وقويَّ فيصحح أم يعل؟ يعل وإن كان واويًا فتقول رضيَّ رضيت، عنه فهو مرضيٌ.

ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ [الفجر:٢٨]؛ مرضية اسم مفعول من رضيَّ، وجاء فيها التصحيح فقيل قليل وقيل شاذ، ومن ذلك قراءةٌ شاذة (مرضوة)، فإن قيل اسم المفعول إذا كان من معتل اللام بالواو ثم صحح، فهذا على أصله أبقيت الواو على لفظها فبقيَّ على أصله هذا لا يُسأل عنه.

وإنما الذي يُسأل عنه لماذا أعل اسم المفعول من الواو الذي على وزن فعل؟ مع أنه واوي ومع ذلك أثعل بقلب الواو ياءً، **والجواب**: أعل تبعًا لفعله الماضي، كما في رضيَّ، اللام ياء أم واو؟ عرفنا أنها ن الرضوان، فاللام واو، ما أصل الفعل رضيَّ؟ رضو، تطرفت الواو إثر كسر فانقلبت ياءً أعلت، فاسم المفعول له تبع الفعل الماضي في هذا الإعلال.

فهذا قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَصَـحِّح الْمَفْعُوْلَ مِـنْ نَحْـوِ عَـدَا ... وَأَعْلِـلِ انْ لَـمْ تَتَحَـرَّ الأَجْـوَدَا

فقال صحح المفعول من نحو عدا، ماذا يريد بـ عدا، عدا يعدو؟ يريد معتل

اللام بالواو ليخرج معتل اللام بالياء فهذا يعل، أما معتل اللام بالواو فذكر أن فيه وجهين: التصحيح وهو الأجود.

والإعلال وهو غير الأجود، (**وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا**)؛وعؤفنا أنه قيل إنه قليل وقيل إنه شاذ.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَـذَاكَ ذَا وَجْهَـيْنِ جَـا الْفُعُـوْلُ مِـنْ ... ذِي الْـوَاوِ لاَمَ جَمْـعٍ اوْ فَـرْدٍ يَعِـنّ

الفعول؛ تكلم على صيغة فعول في اللغة، صيغة فعول إذا جاءت من اسم لامه واو، صيغة فعول إذا جاءت من معتل اللام بالواو، فلها حالتان: إما أن تكون جمعًا وإما أن تكون مفردًا.

الفعول قد يكون جمعًا وقد يكون مفردًا، فقلوب فعول جمع، وجلوس فعول مفرد، وصيغة فعول تأتي جمعًا وتأتي مفردًا، والذي يعنينا الآن صيغة فعول إذا أُخذت من معتل اللام بالواو، هل يسلم الواو تصحح الواو أم تعل؟

نقول: إن كانت صيغة فعول جمعًا فيجوز فيها الوجهان: التصحيح والإعلال، والإعلال أجود.

مثال ذلك: لو جمعت اسمًا معتل اللام بالواو على فعول، وفعول كما سبق في جمع التكسير لا يجمع عليه إلا الثلاثي، اسم ثلاثي معتل اللام بالواو، مثل دلو أو مثل عصا، عصا عرفنا أن ألفه منقلبة عن واو لقولهم عصوات إذًا فهو معتل اللام بالواو.

فإذا جمعنا عصًا على فعول، فإنهم يقولون عصوٌ وعصيٌ، وكذلك دلوٌ إذا جمعت على فعول يقال دلوٌ وِدليٌ.

نأخذ عصا، عصا يقال عصوٌ ما أصلها؟ أصلها فعولٌ عصووٌ، الذي حدث هنا

الإدغام، أدغمت الواو بالواو فقيل عصوٌّ، وهذا على غير الأجود، لأن الأجود في الجمع الإعلال، ويقال: عصيٌّ بقلب الواو ياءً، فما أصل عصيٌّ الأصل كما سبق فعولٌ عصووٌ، تطرفت الواو وانقلبت ياءً.

ولما انقلبت ياءً اجتمعت الياء والواو والأولى منهما ساكنة، فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء الأخرى، فصارت الكلمة عُصُيٌّ، ثم قلبت ضمة الصاد كسرة لمناسبة الياء فقيل: عُصيٌّ، وهكذا يقول بعض العرب، بعض العرب يقف بالإعلال هنا.

وكثر العرب يقلبون ضمة العين كسرة، لأن الانتقال من الضم إلى الكسر ثقيل، فيقولون: عصيٌّ، عصيٌّ فعول ولكنه بالإعلال ومثل ذلك جمع دلوٌ على دلوٌّ بلام إعلال وهذا قليل، ودِلِيٌّ بالإعلال وهذا هو الأجود.

هذا إذا كانت فعول جمعًا والحالة الثانية أن تكون فعولٌ مفردًا.

طالب: (@٢٢:٠٨).

الشيخ: سبب الإعلال هنا هو طبعًا الأصل في الإعلال السماع، هذا الأصل في كل الإعلال كما أنه الأصل في اللغة، إلا أن النحويين والصرفيين يحاولون أن يعللوا ذلك وغالبًا يعللون بأسبابٍ صوتية، طلبًا للتخفيف وأحيانًا قد يكن علل أخرى كالفرق من حيث المعنى ونحو ذلك، فالأصل هنا أنه السماع.

فإن كانت فعولٌ مفردًا فيجوز أيضًا فيها الإعلال والتصحيح، إلا أن التصحيح هو الأجود يعني عكس الجمع الإعلال جائز والتصحيح جائز، والتصحيح هو الأجود.

كمصدر نما، نموًا، نموٌّ فعولٌ بالإدغام، ومصدر علا علوًا، وسما سموًا، والإعلال قليل، ليس بجيد ولكنه جاء قليلًا كقول العرب قسى يقسو قسيًا بمعنى

قسوةً، وقالوا قسيًا وأصلها قسوًا، قلبت الواو المتطرفة يـًا ثم قلبت الواو الثانية ياءً وأدغمت، ثم قلبت الكسرة قبلها لمناسبتها، والكسرة الأولى اتباعًا فصارت قسيًا، وقد يأتيان معًا بالإعلال وبالتصحيح كقولهم عتى عتوًا وعتيًا، **فهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

كَـذَاكَ ذَا وَجْهَـيْنِ جَـا الْفُعُـوْلُ مِـنْ ... ذِي الْـوَاوِ لاَمَ جَمْـعٍ اوْ فَـرْدٍ يَعِـنّ

أي أن صياغة الفعول من معتل اللام بالواو يجوز فيه الإعلال والتصحيح، فإن كان الفعول جمعًا، فالأجود الإعلال، وإن كان الفعول مفردًا فالجود التصحيح، ثم ختكم ابن مالك هذا الفصل بقوله:

وَشَـاعَ نَحْـوُ نُـيَّم فِـي نُـوَّم ... وَنَحْـوُ نُيَّـام شُـذُوْذُهُ نُمِـي

تكلم في هذا البيت على صيغة فُعَّل إذا جاءت جمعًا لما عينه واو، صيغة فعَّل إذا جاءت جمعًا لكلمة عينها واو، فيقول: يجوز في فعَّل إذا كانت جمعًا لكلمة عينا واو، يجوز فيها التصحيح، بإبقاء العين واوًا، ويجوز الإعلال بقلب الواو ياءً.

كجمع صائم على فعَّل فنقول بالتصحيح صوَّم، وبالإعلال صيَّم، كلاهما جائز وشائع، وتقول في جمع نائم، نوَّم ونيَّم، وكذلك في جمع قائم وقائل إلى آخره.

هذه فعَّل، وصيغة فعال، إذا كانت جمعًا لما عينه واو، واضح أن فعال هي فعَّل لكن بألفٍ بعد العين إلا أن حكمها يختلف فيجب فيها التصحيح، يجب تصحيح العين لإبقائها واوًا وألا تقلب الواو ياءً.

فإذا جمعت صائم على فعال، تقول صوام، ولا يجوز صيام، وكذلك نائم نوام، وساح يسوح تجمعها على فعَّل فتقولك سُوَّح، وسُيَّح، فإن جمعت سائح على فعال فإنك تقول: سواح ولا يجوز سياح.

وأما قول الشاعر: (**ألا طرقتنا مية ابنة منذر، فما أرق النيام إلا كلامها**)؛ النيام جمع نائم لكنه أعل بقلب الواو ياءً فهذا شاذ، لا يقاس عليه.

وبهذا يكون ابن مالك قد انتهى من الفصل، لينتقل إلى فصلٍ آخر، يتبع أيضًا باب الإعلال وعقد ابن مالك هذا الفصل في بيتين فقط، وجعله للكلام على إبدال فاء الافتعال تاءً، على إبدال فاء الافتعال تاءً، وعلى إبدال تاء الافتعال طاءً.

صيغة افتعل، قد يقع الإعلال في الفاء من افتعل، بقلب الفاء تاءً وقد يقع في التاء، بقلب التاء طاءً فجعل هذا الفصل خاصًا بالإعلال الذي يقع في صيغة الافتعال وفروعها، افتعل ويفتعل ومفتعل وافتعال إلى خره.

فقال:

٩٨٦. ذُو اللِّيْنِ فَاتَا فِي افْتِعَالٍ أبْدِلَا   وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ ائْتَكَلَا
٩٨٧. طَا تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ   فِي ادَّانَ وَازْدَدْ وَادَّكِرْ دَالاً بَقِي

فقال في البيت الأول:

ذُو اللِّيْنِ فَاتَا فِي افْتِعَالٍ أبْدِلَا   وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ ائْتَكَلَا

يعني إذا صيغ افتعال من كلمة فاءها حرف لين، يعني حرف علة، وجب إبدال حرف العلة ياءً، إذا صغت الافتعال من كلمة فاءها حرف علة، فإنك حينئذٍ يجب أن تقلب حرف العلة الذي وقع فاءً في الافتعال أن تقلبه تاءً.

كما لو صغت افتعل من وصل، وصل الفاء هنا واو، فصغ افتعل من وصل يقولون اتصل، والأصل أصله اوتصل، لأن الفاء واو، افتعل اوتصل قلبنا الواو تاءً فأدغمت في تاء الافتعال فقيل اتصل، وكذلك في بقية فروع وتصاريف اتصل، مثل يتصل أصلها يوتصل.

ومتصل أصلها متصل موتصل، وكذلك اتصال اوتصال، قلبت الواو تاءً

وأدغمت اتصال، فهذا صيغة افتعل من معتل الفاء بالواو وصل.

ولو صغنا افتعل من اليسر، اليسر فاءه ياء، معتل الفاء بالياء، لكنا نقول أتسر، أي صار يسيرًا، أتسر وأصله إيتسر وكذلك في بقية التصرفات، المضارع يتسر، أصله ييتسر، ومتسر، أصله ميتسر، اتسار أصله إيتسار وهكذا.

والعلة في الإبدال هنا، العلة في إبدال حرف العلة الواقع في الافتعال بقلبه تاءً قالوا لأنه لو لم يبل تاءً لتلاعبت به الحركات، لو أبقينا حرف العلى فاءً للافتعال، ولم نقلبها تاءً لتلاعبت به الحركات، فكنت تقلب حرف العلة الواقع فاءً في الافتعال من جنس الحركة التي قبله.

فتلاعب الضم كما هو في اسم الفاعل، من اليسر، إذا صغته على الافتعال، قلنا اتسر واسم الفاعل متسر، ما أصله قبل الإعلال؟ ميتسر، فكان الواجب حينئذٍ أن تقلب الياء واوًا، موتسر.

لما سبق في الإعلال من أن الياء إذا ضُم قبلها تقلب واوًا، إذًا فالضم هنا تلاعب بالياء.

وتلاعب الفتح كما في المضارع من يتسر، يتسر أصله بالياء ييتسر فكنت تقلب الياء ألفًا، أتسر، لكن قلبتها إلى تاء فلم تتلاعب به الحركات فقلت يتسر.

وتلاعب الكسر كاتصال، اتصال هذا من وصل أصله اوتصال، لو قلنا اوتصال لوجب أن نقلب الواو ياءً ايتصال لأن الواو إذا سبقت بكسر تقلب ياءً، فوقايةً لحروف العلة أن تتلاعب بها الحركات التي قبلها قلبت حرفًا جلدًا أي قويًا.

واختير التاء ليكون مناسبًا لتاء الافتعال بعده فيحدث الإدغام فتسهل الكلمة، هذا كله إذا كان فاء الافتعال حرف علة في الأصل، حرف علة في الأصل، فإذا كان فاء الافتعال حرف علة لكنه منقلب من همز أي أصله همزة، ثم هذه الهمزة

انقلبت إلى حرفِ علة، فإن حرف العلة حينئذٍ يبقى ولا يقلب تاءً.

كالافتعال من الأكل، صغ افتعل من أكل، الفاء هنا ستكون همزة، أكل افتعل، أئتكل، وتذكرون في كلامنا على أحكام الهمزتين إذا اجتمعت همزتان الأولى مكسورة والثانية ساكنة وجب قلب الساكنة من جنس الحركة التي قبلها، فيجب أن تقول في أئتكل، إيتكل، إذًا ففاء الافتعال هنا ايتكل صارت ياءً حرف علة، لكن حرف العلة هنا منقلب عن همز، فلا يعل بقلبه تاءً، ما تقول اتكل، في افتعل من الأكل بل تبقي حرف علة وتقول ايتكل.

وسمع شذوذًا قولهم اتزر، إذا لبس الإزار اتزر افتعل من ماذا؟ من الإزار، من الإزار يعني الفاء همزة إزار، فأصله ائتزر ثم تخفف الهمزة بقلبها ياء ايتزر، هذا هو الأفصح، ويقال ايتزر.

فإذا ذهبت الهمزة الأولى وذلك في وصل الكلام لأنها همزة وصل، تعود الهمزة الواقعة فاء الافتعال فتقول: وائتزر بثوبه، لكن هذا الكلام على أنك لو ابتدأت بالكلمة فهذا هو شرح البيت، **ثم قال ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

طَـا تَـا افْتِعَـالٍ رُدَّ إِثْـرَ مُطْبَـقِ فِـي ادَّانَ وَازْدَدْ وَادَّكِـرْ دَالاً بَقِـي

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذا وقعت تاء الافتعال بعد حرف من حروف الإطباق إذا وقعت تاء الافتعال بعد حرفٍ من حروف الإطباق، وحروف الإطباق هي الصاد والضاد والطاء والظاء وجب إبدال تاء الافتعال طاءً.

فمثال الصاد لو صغت افتعل من الصبر، فكنت تقول: اصطبر، وأصله اصتبر، هذه صبر وتاء الافتعال، ثم قلبنا تاء الافتعال طاءً لأنها وقعت بعد حرفٍ مطبق فقيل اصطبر، ومثال الاد قولهم اضطجع، اضطجع أصله اضتجع قلبت التاء طاءً فقيل اضطجع.

ومثال الطاء لو صغت افتعل من الطعن، كنت تقول اطعن، أصله اتعن فقلبت التاء طاءً وأدغمت الطاء في الطاء فقيل اطعن، ومثال الظاء لو صغت افتعل من الظلم لكنت تقول: أظلم وأصله أتلم.

على الإبدال هنا واضحة، وهي استثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق، فالتاء والحروف المطبقة بينهما تقارب في المخرج، وتباين في الصفة، فالتاء من حروف الهمس والاستفال، وحروف الإطباق من حروف الاستعلاء.

فلهذا أبدلت التاء إلى حرف من حروف الاستعلاء وهي الطاء فذهب هذا الثقل، فهذا هو قول ابن مالك:

طَا تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ

يقول: تاء الافتعال إذا وقع إثر حرفٍ مطبق رده طاءً، تاء الافتعال إذا وقع إثر حرفٍ مطبق اقلبه طاءً.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فِي ادَّانَ وَازْدَدْ وَادَّكِرْ دَالاً بَقِي

تكلم هنا على إبدال آخر، أيضًا في صيغة الافتعال، يقول: إن وقعت تاء الافتعال بعد دالٍ أو زايٍ أو زالٍ قلبت دالًا، تاء الافتعال إذا وقعت بعد حرفٍ من هذه الحروف بعد دالٍ أو زايٍ أو ذال فإنها تقلب ذالًا.

فمثال الدال قولهم (ادان) افتعل من الدين، يعني حصل دينه، فتقول افتعل من الدين إدان، وأصله اتان، ثم قلبت التاء دالًا وأدغمت في الدال الأخرى، فقيل إدان.

ومثال الزاي افتعل من الزيادة من زاد، تقولك ازداد، وأصله ازتات، والأمر من ازداد يزداد ازدد، وهذا هو المذكور في الألفية، ازدد يعني فعل الأمر من ازداد.

ومثال الذال افتعل من الذكر، يقال ادكر، ادكر وأصله ازتكر، قلبت التاء دالًا، وهناك لغة قليلة تقف هنا، ازدكر، مزدكر، في قراءة، لكن جمهور العرب يقلبون الذال دالًا فيدغمونها في الدال الأخرى فيقولون ادكر، وهذا قراءة الجمهور مدكر.

علة هذا الإعلال أيضًا واضحة، وهي استثقال التاء بعد هذه الحروف، فأبدلت دالًا وأدغمت الدال في الدال.

هل هناك من سؤال، هذه أمور لغوية.

طالب: (@٥٠:٤١).

الشيخ: بلى ولهذا ذكرناه هنا، هذا إبدال لغوي.

طالب: (@٥١:٠٢).

الشيخ: بلى هو داخل في الإعلال لكن هنا الإعلال يعني ليس مُطردًا، فلهذا ذكرناه في باب الإعلال.

وصل ابن مالك الآن إلى آخر فصل، من الفصول التي ذكرها تبعًا لباب الإعلال، عقده في ثلاثة أبيات، وجعله للكلام على الإعلال بالحذف.

فهذا الفصل خاصٌ بالإعلال بالحذف، **وفيه يقول** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٩٨٨. فَـا أَمْـرٍ اوْ مُضَـارِعٍ مِـنْ كَوَعَـدْ ... إِحْـذِفْ وَفِـي كَعِـدَةٍ ذَاكَ اطَّـرَدْ
٩٨٩. وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي ... مُضَـارِعٍ وَبِنْيَتَـيْ مُتَّصِـفِ
٩٩٠. ظِلْـتُ وَظَلْـتُ فِـي ظَلِلْـتُ ... وَقِـرْنَ فِـي اقْـرِرنَ وَقَـرْنَ نُقِـلَا

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الأول:

فَـا أَمْـرٍ اوْ مُضَـارِعٍ مِـنْ كَوَعَـدْ ... إِحْـذِفْ وَفِـي كَعِـدَةٍ ذَاكَ اطَّـرَدْ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال ابن مالك في هذا الفصل الذي جعله للإعلال بالحذف:

فَـا أَمْـرٍ اوْ مُضَـارِعٍ مِـنْ كَوَعَـدْ إِحْـذِفْ وَفِـي كَعِـدَةٍ ذَاكَ اطَّـرَدْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ إن الفعل الماضي الذي هو مثل الفعل وعد، ويعني بذلك أن يكون معتل الفاء بالواو، وعد معتل الفاء بالواو، وهو على وزن يفعل، يعني مضارعه على وزن يفعِل، بكسر العين مثل وعد، مضارعه يعد.

فهذا الفعل إذا كانت فاءه واوًا ومضارعه على يفعل، فإنك تحذف فاءه هذه الواو الواقعة فاءً **تحذف فاءه في ثلاثة مواضع**:

الأول: في المضارع نحو وعد يعد، والأصل يوعد، ثم حذفت الواو.

والموضع الثاني: في الأمر، وتقول عد.

والثالث: في المصدر في مصدره إذا كان بالتاء إذا كانت في آخره تاء التأنيث نحو عدة، عدة مصدر وعد يعد عدةً بمعنى وعد.

فإن لم يكن المصدر بالتاء لم يجز حذف الفاء منه بل تبقى الفاء تبقى الواو فيقال وعدٌ ومثل ذلك وثب، المضارع يثب، والأمر ثب والمصدر ثبة، وثبٌ، وهكذا.

إذًا فالماضي إذا كان معتل الفاء بالواو، ومضارعه على يفعِل يعني العين في يفعِل مكسور، أما إذا كانت العين في المضارع غير مكسورة، يعني مفتوحة كيفعَل أو مضمومة كيفعُل، فإن الفاء حينئذٍ لا تُحذف بل تبقى على الأصل.

كمضارع وجل يوجل، لأنه يفعل، وجل يوجل، لأنه يفعل، ما تقول يجل، تقول يوجل، وكذلك مضارع وَضُأ إذا صار وضيئًا، مضارع وَضُأ يوضأ، لأنه على

يفعل.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَحَــذْفُ هَمْــزِ أَفْعَــلَ اسْــتَمَرَّ فِــي مُضَــارِعٍ وَبِنْيَتَــيْ مُتَّصِــفِ

طالب: (@٠٨:٥٧).

الشيخ: همزة الوصل يؤتى بها للتمكن في النطق بالساكن فإذا وجدت هذه العلة جلبت فإذا زادت حُذفت، فهي تبعًا لهذه العلة، فعد أصلها أوعد، وجلبت الهمزة لأن الواو سكنة، فلما حذفت الواو لهذا الإعلال، فصار الفعل مبدوء بالعين الساكنة عد لم نحتاج إلى الهمزة، فلم يؤتى بها.

فالهمزة إنما يؤتى بها لهذه العلة، زيادتها تذكر في حروف الزيادة لأنها تزاد من أجل هذا الغرض أما حذفها فهو عودة إلى الأصل.

قال في هذا البيت، أو ذكر في هذا البيت الكلام على حذف الهمزة من صيغة أفعل، الفعل الذي على وزن أفعل كأقبل، وأكرم، وأجلس، وأعلم، ونحو ذلك، يقول: إن الهمزة في صيغة أفعل تبقى في الماضي فقط، فتقول أكرم وأقبل، أما في صيغة المضارع فتحذف، وكذلك في بنيتي متصفي، يعني اسم الفاعل واسم المفعول.

فتقول في أكرم يُكرِم فتحذف الهمزة، ومُكرِم، فتحذف الهمزة، ومُكرَم فتحذف الهمزة.

أكرم أفعل، كان القياس في مضارعه؟ أن يكون مثل دحرج، تقول دحرج يدحرجُ وبعثر يبعثر، إذًا أكرم يأكرم، هذا القياس، أكرم يأكرم، لكن حذفت الهمزة، وفي اسم الفاعل نقول دحرج فهو مدحرج، وبعثر فهو مبعثر، وأكرم فهو مأكرم، لكن حُذقت الهمزة.

ما علة حذف الهمزة هنا؟ قالوا: إن العلة في الأصل إنما تكون مع فعل المتكلم فالماضي أكرم لا إشكال فيه، فإذا انتقلنا إلى المضارع المضارع إما أن يكون للمتكلم، فيبدأ بالهمزة، وإما أن يكون للمتكلمين، فيبدأ بالنون، أو الغائب فيبدأ بالياء أو المخاطب فيبدأ بالتاء، فإن كان للمتكلم فإنه سيبدأ بهمزة المتكلم، والفعل مبدوء بهمزةٍ زائدة.

فتجتمع همزتان فيقال على الأصل دحرج، أدحرج وأكرم أأكرم لو بقي على هذا الأصل أأكرم فتجتمع همزتان فيثقل في الكلام، فحذفت الهمزة الثانية فيقال في المضارع أكرم.

ثم حُمِل الباقي على ذلك، حُمِل نكرم وتكرم ويكرم ومُكرم، ومُكَرِم على ذلك.

يبقى بيت سأتركه وأشرحه مع الباب الباقي في الألفية وهو باب الإدغام في الدرس القادم –إن شاء الله تعالى-: إن كان هناك من سؤال أو نختم الدرس على ذلك بحمد الله.

طالب: (@٤٧:٦٢).

الشيخ: تكلمنا من قبل أكثر من مرة على العلل النحوية وقلنا إن العلل النحوية ثلاثة أنواع فهناك العلل الأولى، وهي قطعية، كتعليلهم التحريك في نحو اذهب الآن، فالتحريك هنا كان لالتقاء الساكنين، فهذه علة أولى وهي قطعية.

والنوع الثاني هي العلل الثواني: وهي العلل التعليمية، يعني العلل التي تأتي لبيان الحكمة في كلام العرب، وهذه قريبةٌ في القوة من العلل الأولى، لكنها مع ذلك قابلةٌ للأخذ والرد والاجتهاد.

مثالها: كما لو قيل لماذا جُعِل الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا ولم يكون

على طريقةٍ واحدة، نحو أكرم زيدٍ عمرو، فيقال: لمعرفة الفاعل من المفعول به، فهذه العلة على تعليمية لتعليل وبيان الحكمة من كلام العرب وهي قريبة من العلة الأولى لكونها قطعية.

والنوع الثالث من العلل النحوية: هي العلل التخيلية، يعني هي علل يتخيل النحوي أنها سبب هذا الحكم، وهو يعلم أنها علة ضعيفة وإنما فقط يذكرها من باب محاولة التعليل وإن كان يعلم أنها على ضعيفة، لأنه يعلم أن الأصل هو السماع، وأن العلة لا تغير الحكم، الحكم ثابتٌ بالسماع، فهو يحاول أن يعلل إن أصاب وإلا فإن الأمر ليس بذاك الإشكال.

كقولهم مثلًا همزة الاستفهام، إذا جاء بعدها فعل فيجب أن يليها الفعل وألا يتأخر عنها فإذا قلت مثلًا هل حضر زيدٌ فتقدم الفعل وتجعله بعد حضر، ولا تقول هل زيدٌ حضر، هذا أسلوب ضعيف، فيقال إن الاستفهام ألصق في المعنى من الأفعال.

فإذا جاء الفعل في حيزه حن إليه، وإن لم يأتي فعلٌ في حيزه بأن كان كل الكلمات التي بعدها أسماء مثل هل زيدٌ حاضرٌ تسلى عنه، فتقول هل زيدٌ حاضر أو حاضرٌ زدٌ لا إشكال لأن ما في فعل.

فهذه علل تخيلية، فالعلل ليست كلها على مستوى واحد قطعا وهذا الأمر يذكره النحويون ويبينونه، وممن بيَّن هذه العلل وتكلم عليها وضرب الأمثلة، الزجاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو، ذكر أن علل النحو على ثلاثة أنواع:

ومثل ابن جني في الخصائص قال في فصل كامل عن لعل النحو، وكان مما قال أن علل النحويون أقوى من علل الفقهاء، وحاول أن علل لذلك، فهذا ما يتعلق بالعلل، فلعل الذي قال الجملة التي نقلتها هو يعني النوع الثالث.

طالب: (@٥٩:٦٧).

الشيخ: نعم هذا من النوع الثاني بيان الحكمة من كلام العرب، لماذا جاء الفاعل مرفوعًا لا منصوبًا فيقال لأن الفاعل هو العمدة في الجملة الفعلية لا فعل إلا بفاعل هذا حكم عقلين فإذا كان الفاعل هو العمدة في الجملة الفعلية فحقه أن يكون قويًا أو ضعيفًا؟ أن يكون قويًا فأعطي أقوى الحركات.

وأما المفعول به فإنه يأتي في المرتبة بعد الفاعل، فأعطيَّ الفتحة، هذه العلة لها حظ من القبول والعقل، لكنها لا ترتقي إلى لعلة الأولى المقطوع بصحتها، فهذه علل مقبولة ويمكن أن تقبل وتناقش وأن تأخذ وترد ليست تخيلية وليست علة أولية، وهكذا.

كقولهم مثلًا المنادى لماذا بنيَّ المنادى؟ هو الأصل في المنادى البناء، تقول يا زيد أو يا رجل قالوا: لأن النداء في الأصل يعني دعاءٌ للمخاطب أي تدعو المخاطب وقولك يا زيد معناها أدعوك، يا زيد أي أدعوك، فأدعو وُضِع مكانها ياء.

فيكون ياء بمعنى دعو، وزيد صارت مقابلة لماذا؟ لكاف الخطاب فبنيت لأنها بمعنى كاف الخطاب.

فإذا قيل..

نكمل -إن شاء الله- في الدرس القادم

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الأربعون بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حياكم الله وبياكم في هذه الليلة ليلة الإثنين الرابع من شهر جُمادى الأولى، من سنة ستٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة الحبيب المُصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ونحن في جامع الراجح بحي الجزيرة في مدينة الرياض؛ نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس المكمل للأربعين بعد المائة من دروس شرح ألفية ابن مالك -عليه رحمة الله تعالى-، وهو الدرس الأخير من دروس شرح ألفية ابن مالك، ولله الحمد هو أولًا وأخرًا وظاهرًا وباطنًا.

في الدرس الماضي ودروسٍ قبله تكلمنا على الإبدال، وقلنا: أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد باب الإبدال، وبعدهُ خمسة فصول تتبعهُ، ومجموع الأبيات في هذا الباب والفصول التي تتبعُه ثمانية وأربعون بيتًا؛ كُلها كانت في موضوع الإبدال، شرحناها كُلها ولله الحمد ولم يبق إلا بيتٌ واحد في الفصل الأخير من الفصول التي ذكرها بعد باب الإبدال، وهذا الفصل كان في أي موضوع؟ كان في الإعلال بالنقل.

والبيت الذي بقي هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ظِلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلَا وَقِـرْنَ فِـي اقْـرِرنَ وَقَـرْنَ نُقِـلَا

فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"ظِلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلَا"** يعني أن الفعل ظللتُ إذا أسند إلى تاء الضمير أو نونه جاز فيه ثلاثة أوجه:

-**الأول**: إتمامه كقولك: **"ظللتُ أعمل كذا"** إذا عملتهُ بالنهار.

-**والثاني**: حذفُ إحدى اللامين وكسرُ الفاء، فتقول: **"ظِلتُ أعمل كذا"**.

-**والثالث**: حذفُ إحدى اللامين وفتح الفاء، كقولك: **"ظَلتُ أعملُ كذا"**.

فالمعنى فيها واحد ولكن اللغة السماع جاء بهذه الأوجه الثلاثة فيها، فقولُنا: **"إذا أُسند إلى تاء الضمير أو نونه"** ماذا يشمل؟ تاء الضمير ماذا نريد بتاء الضمير؟ تاء الفاعل سواءً كانت المُتكلم: **"ظللتُ"** أو المُخاطب: **"ظللِتَ"**، أو للمُخاطبة: **"ظللتِ"**، والنون: يشملُ نون النسوة، **"النسوة ظللن يعملن كذا"**، ويشمل ناء المتكلمين: **"نحن ظللنا نعملُ كذا"**.

هذه الضمائر لها اسمٌ يجمعُها (تاء الفاعل- ونون النسوة- وناء المُتكلمين) ماذا تسمى؟ ضمائر الرفع المُتصلة المُتحركة، نعم، نحن نعلم أن الضمائر المُتصلة كم؟ تسعة.

-**خمسةٌ منها مُختصةٌ بالرفع**، وهي ضمائرُ **(تواني)**، أي **التاء**: تاءُ الفاعل، **والواو**: واو الجماعة، **والألف**: ألف الإثنين، **والنون**: نون النسوة، **والياء**: ياءُ المُخاطب؛ هذه مُختصةٌ بالرفع.

-**وثلاثةٌ وهي المجموعة في قولك: (هيك)** وهي: ياء المتكلم، وكاف الخطاب، وهاء الغيبة، هذه تأتي في النصب والجر ولا تأتي في الرفع.

-**التاسع: هو ناء المُتكلمين،** وهو يأتي في الرفع، ويأتي في النصب، ويأتي في الجر؛ فالضمائر المُتصلة تسعة، ما الذي يأتي منها في الرفع بعد هذا الشرح؟ خمسة أم ستة؟ ستة، خمسةٌ مُختصةٌ بالرفع وهي (تواني) و(ناء) المُتكلمين تأتي رفعًا ونصبًا وجرًا؛ إذًا فضمائر الرفع المُتصلة التي تأتي في الرفع ستة وهي: (تواني مع ناء المُتكلمين) ستة.

هذه الستة لو تأملت فيها وجدت ثلاثة منها مُتحركة، وهي: تاءُ الفاعل، ونون النسوة، وناء المُتكلمين، تسمى ضمائر الرفع المُتحركة المُتصلة وهذه الضمائر أحكامُها تتشابه في النحو والصرف، وثلاثةٌ منها ساكنة وهي: (ألفُ الإثنين، وواو الجماعة، وياء المُخاطبة) وهذه الثلاثة أحكامُها أيضًا تتشابه في النحو والصرف؛ وقولنا: "جاز فيه ثلاثة أوجُه": الإتمام، وحذفُ إحدى اللامين وكسرُ الفاء، وحذفُ إحدى اللامين وفتحُ الفاء.

- **أما الوجه الأول:** فهو إتمامُ الفعل بعدم حذف شيءٍ منه وهذا هو الأصل كغيره من الأفعال، تقول: **"ظللتُ، وظللِتَ، وظللتِ، وظللنَ، وظللنا"** هذا هو الأصل.

- **والثاني:** حذفُ إحدى اللامين وكسرُ الفاء فتقول: **"ظِلتُ أفعلُ كذا"** فما اللام المحذوفة إذا قُلت: **"ظِلتُ"** حذفنا إحدى اللامين وكسرنا الفاء، يعني الحرفُ الأول، فما اللام التي حُذفت؟ الأولى أم الثانية؟ خلاف، المشهور أن المحذوف اللامُ الأولى **"ظَلِلتُ"** حذفنا اللام الأولى، أما كسرتُها ألقيناها على الظاء على الفاء؛ فقلنا: **"ظِلتُ"** هذا قول سيبويه وهو المشهور عند النحويين.

وقيل: المحذوف اللام الثانية، وهي ساكنة **"ظللتُ"**، فإذا كان المحذوف اللام الثانية الساكنة **"ظللتُ"** احذف اللام الساكنة ماذا سيكون عليه الفعل؟ **"ظَلِتُ"**، وتاء الفاعل ضمائر الرفع المُتصلة المُتحركة إذا اتصلت بالفعل

الماضي ماذا تفعل في أخره؟ تُسكنُه، فتاءُ المتكلم سكنت أخر الفعل وهو اللام فنقلت حركة اللام إلى الظاء، فقيل: **"ظِلتُ"**؛ فهذا قولان في المسألة، والقول المشهور أقلُ عملًا وتغييرًا.

- **والوجه الثالث** الجائز: حذفُ إحدى اللامين وفتحُ الفاء، فتقول: **"ظَلتُ أفعلُ كذا"** ومنه قوله تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ **[الواقعة:٦٥]**، وما اللام التي حُذفت؟ فيه الخلاف السابق، نعم فهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"ظِلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلَا"**، يعني أن الفعل **"ظَلِلْتُ"** جاء فيه في الاستعمال أي في السماع **"ظَلتُ، وظِلْتُ"** والمُراد ب **"ظَلِلْتُ"**: هو الفعلُ المُضَّعف المكسور العين، **"ظَلِلْتُ"** مُضعف ومكسور العين.

والسؤال بعد ذلك هل هذا الحُكم خاصٌ بالفعل **"ظَلِلْتُ"**، أم يُقاسُ عليه مثلُه وما مثله؟ كل فعلٍ ثلاثيٍ مُضعفٍ مكسور العين؟ خلاف؛ فبعضهم يقول: إنما سُمع ذلك في هذا الفعل فيُقتصرُ على السماع، وهذا هو ظاهر الألفية، إذ قال: **"ظِلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلَا"**.

والمشهور: أنه يُقاسُ عليه مثله: أي أن الحكم ينقاس في كل فعلٍ ثلاثيٍ مُضعفٍ مكسور العين نحو: **"ظلَ، يظلُ"** و**"مل، يملُ"** فإن قلت: وكيف عرفنا أنه مكسور العين وهو مُضَّعف؟ مُضعَّف **"ظلَّ"** أين العين في **"ظلَّ"**؟ اللام الأولى، واللام الأولى مُدغمةٌ في اللام الثانية ومعلوم أن الإدغام يوجب إسكان المثل الأول؛ فاللام ساكنة، لكنها سكنت من أجل الإدغام وإلا فهي في الأصل مُتحركة.

في الأصل متحركةٌ بماذا؟ بالفتح أم بالضم، أم بالكسر؟ لا يعرف ذلك إلا العالِم، طالبَ العلم، الظاهر كلُّ يعرفه، أما غيرُ الظاهر لا يعرفهُ إلا العالِم، وذلك

بأن تقيسه على نظائره؛ وسبق أن درسنا في باب التصريف أن الفعل الماضي يأتي على كم وزن؟ الفعل الماضي ليس الاسم، الاسم له عشرة أوزان الثلاثي، لكن الفعل الثلاثي الماضي له ثلاثة أوزان: **"فعلَ، فعِلَ، فعُلَ"**، ودرسنا أيضًا أن:

- **الأول**: **"فَعَلَ"** كم له من مُضارع؟ ثلاثةُ مُضارعات:

- **"فعَلَ، يفعُلُ"** بضم العين وهذا الأكثر مثل **"كَتَبَ يكتبُ"** و **"قَتَلَ يَقتُلُ"**.

- **والثاني**: **"فَعَلَ يَفعِلُ"**، بكسر العين وهذا كثير كـ **"جَلَسَ، يَجلِسُ"** و **"نَزَلَ يَنزِلُ"**.

- **والثالث**: **"فَعَلَ يَفعَلُ"** بفتح العين وهذا قليل، ويكادُ يكون منحصرًا في ما كانت عينه أو لامهُ حرف حلق مثل: **"ذَهَبَ يذهَبُ"** العين حرف حلق، **"قطعَ يقطعُ"** اللام حرف حلق، و**"منع يمنعُ"** **"وهب يهبُ"** و**"منحَ يمنحُ"**، و**"فتح يفتحُ"**؛ إذًا **"فعلَ"** متى يكون مُضارعه على **"يَفعَلُ"** بفتح العين؟ إذا كانت عينه أو لامهُ حرفًا حلقيًا.

- **والوزن الثاني للفعل الماضي الثلاثي**: **"فَعِلَ"** كم له من مضارع؟ درسنا أن له مُضارعين:

- **الأول** **"فَعِلَ يفعَلُ"** بفتح العين وهذا هو الأغلب ليس الأكثر؛ هذا هو الأغلب فيه، مثل: **"فَرِحَ يفرحُ"** **"وطَرِبَ يطربُ"** و**"غَرِقَ يغرَقُ"**.

- **والمُضارع الثاني**: **"فعِلَ يَفعِلُ"** بكسر العين وهذا قليل أو نادر حتى أنهم حصروه ثمانية أو أحد عشر فعلًا، مثل: **"حَسِبَ يحسبُ"** في لغة، ومثل: **"وَرِثَ يرِثُ"** إذًا **"فَعِلَ"** ما مُضارعه؟ في الأغلب: **"يفعل"**.

- **والوزن الثالث للفعل الماضي الثلاثي**: **"فَعُلَ"** وليس له إلا مُضارعٌ واحدٌ

مثله، **"فعُلَ يفعُلُ"** بضم العين مثل: **"كبُر يكبُرُ"** و**"عظُمَ يعظُمُ"**.

بذلك عرفنا أن **"يفعلُ يفعل"** ماذا يُحتمل أن يكون ماضيه، **"يفعل"** هل يُحتمل أن يكون ماضيه "فَعُلَ"؟ لا، يُحتمل أن يكون ماضيه **"فَعَلَ"** أو **"فَعِلَ"**، يكون ماضيه **"فَعَلَ"** إذا كانت عينهً أو لامُهُ حرفًا حلقيًا؛ فإن لم يكن كذلك فإن ماضيه **"فَعِلَ"** هذا القياس.

فإذا رأينا **"يظلُ"** **"يظل"** ما وزن **"يظلُ"**؟ **"يَفَعَلُ"** الأصل **"يظللُ"** ثم حصل إدغام، فانتقلت الفتحة إلى الساكن قبل المُدغم **"يَظَ"** ليس **"يظِ"** أو **"يَظُ"** لا **"يَظَ"** **"يَظَلُ"** إذًا **"يَفعَلُ"** فإذا كان المُضارع **"يَظَلُ"** إذًا فالماضي **"فَعِلَ"** أو **"فَعَلَ"**؟ أحدهما، والحرف هنا هل عينهُ حرف حلق أو لامُه حرف حلق؟ لا، إذًا فالماضي **"فَعَلَ"** أم **"فَعِلَ"**؟ **"فَعِلَ"** إذًا **"ظلَّ يظلُ"** على **"فعَلَ يفعلُ"**.

فإذا أردت السماع القاطع بذلك نقول: إذا اتصل بضميرٍ مُتحرك مثل تاء المُتكلم فإن العرب تقول: **"ظللتُ"** فتعود إلى الأصل فكسرتها **"ظللِتُ"** فهذا من حيث السماع وهذا من حيث القياس.

وكذلك: **"ملَّ يملُّ"** لو أسندتهُ إلى تاء المُتكلم كنت تقول: **"مَللَتَ أو ملِلتُ"**؟ لأن المُضارع **"يمَلَّ"** بالفتح، المُضارع بالفتح إذًا الماضي بالكسر، **"مللتُ أمَلُّ"**.

ثم قال ابن مالك في الشطر الثاني:**"وَقِرْنَ فِي اقْرِرنَ"**، يقول: إن الفعل المُضارع المُضعف المكسور العين، المكسور العين يعني على وزن ماذا؟ **"يَفعِلّن"** إذا اتصل بنون الإناث جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء، وكذلك الأمر منه.

نحو: **"قر يقرُ"** قر **يَقِرُ"** المضارع على أي وزن **"يقر"** **"يفعِلُ"** يفعل إذًا الماضي ليس **"فَعُلَ"** قطعًا، طيب هل الماضي **"فعلَ"** أو **"فعِلَ"** إذا كان المُضارع **"يَفعِل"**؟ **"فَعَلَ"**؛ لأن **"يَفعِل"** يأتي في الكثير ماضيه فَعَلَ.

يأتي **"فَعِلَ"** لكنه قليل أو نادر، فنحمل على الكثير حتى يأتي دليلٌ يُبين أنه جعل هذا القليل أو النادر؛ إذًا ف**"قر يقرُ"** على **"فَعَلَ يَفعِلُ"**، والدليل السمعي على ذلك أن العرب تقول: **"قررتُ في المكان"**، يعني سكنتُ فيه واستقررتُ فيه.

فعلى ذلك إذا أسندت المُضارع منه "يقرُ"؛ إلى نون النسوة تقول: النسوةُ يقررن في المكان، النسوة يقررن في البيت؛ فلك حينئذٍ أن تُتم تأتي بالراءين: **"يقرِرن في المكان"**، ولك أن تحذف إحدى الراءين وتنقل الكسرة إلى الساكن قبلهمُا يعني إلى القاف، فتقول: **"يقرَّن في البيت"** النسوة يقرن في البيت، إذًا لك **"يقررن، ويقرن"**.

والأمرُ من **"يقررن"**: **"اقررن في البيت"**، والأمر من **"يقرن في البيت"**: **"قرن في البيت"**، وهذه قراءةُ الجمهور، قراءة الجمهور: ﴿وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب:٣٣]، وهي قراءة السبعة غير نافع وعاصم، ووجه القراءة: ﴿وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب:٣٣] أن الفعل من **"قِر بالمكان يقرُ"** وأصلهُ **"قررَ يقررُ"** **"فعل يفعلُ"** فحُذفت إحدى الراءين ونُقلت الكسرة إلى الفاء سماعًا.

وأشار ابن مالك في قوله في أخر البيت: **"وَقَرْنَ نُقِلَا"** أشار بذلك إلى قراءة نافعٍ، وعاصم من السبعة، ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب:٣٣] بفتح القاف، ﴿وَقَرْنَ﴾ [الأحزاب:٣٣] ما وجه هذه القراءة؟ الوجهُ أن الفعل من **"قَرَ"** بالمكان يقرُ أحسنت، **"قر بالمكان يقرُ"**.

لو قلنا إن الأصل **"قَرَ يقَرُ"** يقرُ: يفعلُ، المُضارع، والماضي ماضي هذا

الفعل: **"قر يقرُ"** هل هو **"فَعِلَ"**، أم **"فَعَلَ"**؟ إذا قلت إن المُضارع **"يَقَرُ يفعلُ"**؛ فالماضي: **"فَعِلَ"** لما شرحناه قبل قليل، نعم، إذًا فالأصل على هذا الوجه **"قررَ يقررُ"** **"فعِلَ يَفَعلُ"** بمعنى يقر، يعني يمكُث ويستقر.

وقد حكاه ابن القطاع لغةً، وحكى ابن القطاع وهو من اللغويين أنه يُقال في **"قرَّ يقِرُ"** **"قرَ يَقرُ"** بالمعنى نفسه، ثم حُذفت إحدى الراءين في القراءة ونُقلت الفتحة لأنه يقر الموجود الفتح، ونُقلت الفتحة فقال: ﴿قَرْنِ﴾ **[الأنعام:٦]** وهذا نادر؛ لأن التخفيف لا يكون بالفتح، يعني الشيء المفتوح لا يدخُلهُ تاء التخفيف لأنه خفيف، وإنما التخفيف يكون في المكسور العين لثقله.

- **فائدة** في هذا الفعل **"قر يقرُ"** **"وقَرَ يقِرُ"** المشهور في هذا الفعل أنه يُقال: **"قررتُ بالمكان أقرُ فيه"** إذا سكنتُ فيه فهو على **"فعل يفعلُ"** **"قر يقرُ"** إذا استقر وسكن فهو على **"فعلَ يفعلُ"**.

ويُقال: **"قررتُ عينًا أقرُ"** إذا سُررتُ، **"قررتُ عينًا أقرُ"** إذا سُررتُ فهو على ماذا؟ على وزن **"فَعِلَ يفعَلُ"**.

والحُكم السابق إنما هو في مكسور العين إذًا فهو في **"قر يقرُ"** بمعنى سكن، لا في مفتوح العين "يقرُ"، فعلى ذلك قراءة الجمهور هي التي جاءت على القياس ﴿وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ **[الأحزاب:٣٣]** وقراءة نافع وعاصم ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ **[الأحزاب:٣٣]** لم تأتِي على القياس وإن كانت فصيحةً في السماع؛ بهذا ينتهي الكلام على الإبدال ببابه وفصوله الخمسة التابعة له، هل هناك من سؤالٍ فيه؟

نريد أن نُلخصهُ بسرعة، لأن الكلام تطاول عليه؛ خلاصة الكلام على الإبدال أن أغلب الإبدال إنما يقع في أحرفٍ يسمونها أحرف الإبدال، كم وما هي؟ كم أحرف الإبدال يا شباب؟ الأغلب هي أربعة، أغلب الإبدال إنما يقع في أربعة

أحرف وهي (أوي) أي حروف العلة مع الهمزة؛ وذلك بانقلاب بعضها إلى بعض.

الإبدال يكون بانقلاب هذه الأحرف الأربعة حروف العلة والهمزة بعضِها إلى بعض، وقد يقع قليلًا بين غيرها؛ فمجموعها جميعًا في الأغلب وغير الأغلب كم قال الأخ؟ في **"هدأتُ موطيًا"** أما الأغلب فهي في (أوي): (الهمزة، والواو، والياء، والألف):

- **نبدأ بالهمزة: الهمزة تُبدلُ إلى ماذا؟ إلى الواو والياء والألف:**
  - فإبدالهُا ألفًا نحو قولهم: **"كاس"** في **"كأس"**.
  - وإبدالها واوًّ، نحو قولهم: **"مومن"** في **"مؤمن"**.
  - وإبدالها ياءً، نحو قولهم: **"ذيب"** في **"ذئب"**.

فهذا إبدال الهمزة إلى أحرف العلة.

- **والواو تُبدلُ إلى ماذا من هذه الأحرف؟ تُبدلُ إليها جميعًا، تُبدلُ "همزةً، وألفًا، وياءً".**
  - فإبدال الواو همزةً، نحو **"قائل"** من **"قال، يقول"**.
  - وإبدالها ألفًا، نحو **"سما"** من **"يسمو سموًا"**؛ ف(الواو) انقلبت (ألفًا).
  - وإبدالها ياءً، نحو: **"رضي"** من **"الرضوان"** انقلبت الواو ياءً.
- **والياء كذلك تُبدلُ همزةً وواوًّ.**
  - فإبدال الياء همزةً، نحو: **"بائع"** من **"باع يبيعُ"**.
  - وإبدالُها ألفًا، نحو: **"رمى"** من **"يرمي رميًا"**.

- وإبدالُها واوًا، نحو "**موقن**" من "**اليقين**" فانقلبت الياء واوًا.

○ **والألف تُبدلُ أيضًا: "همزةً، وواوًا، وياءً":**

- فإبدال الألف همزة، نحو جمعهم "**سحابة**" على "**سحائب**".
- وإبدالها واوًا كتصغيرهم "**شاعرًا**" على "**شويعر**".
- وتصغيرُها ياءً كجمعهم "**مفتاحًا**" على "**مفاتيح**".

بذلك يُعلم أن أغلب الإبدال يكون في الهمزة وحروف العلة بأن ينقلب بعضُها إلى بعض، وكُلها قد تنقلب إلى كُلِها؛ كل ذلك قد جاء في لغتنا الشريفة، هذا ما يتعلق بباب الإبدال انتهينا منه بحمد لله تعالى وهو أهم وأشرف أبواب علم التصريف؛ بل هو الغاية من التصريف.

فإن ما ذُكر قبله في الغالب مُقدمةٌ وتوطئةٌ له؛ بأن تضبط التصريف حتى تصل إلى باب الإعلال لتعرف ما الإعلال الذي حدث في اللُغة، ولن تستطيع أن تعرف يعني ما حصل من إعلال شرحنا قواعد الإعلال وفيها تفاصيل، وفيها...، لكن لن تستطيع أن تضبطها حتى تضبط قواعد سابقة ذُكرت ودُرست في علم الصرف.

يبقى في الألفية بعد ذلك الباب الأخير وهو بابُ الإدغام، وهو أخر باب في الألفية وعلى ذلك جرت كثيرٌ من كُتب النحو، وكذلك كُتب الصرف؛ فيجعلُون هذا الباب في الأخير.

باب الإدغام

عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ثمانية أبيات قال فيها:

٩٩١. أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي ... كِلْمَةٍ ادْغِمْ لاَ كَمِثْلِ صُفَفِ
٩٩٢. وَذُلُلٍ وَكِلَلٍ وَلَبَبِ ... وَلاَ كَجُسَّسٍ وَلاَ كَاخْصُصَ ابِي

٩٩٣.وَلاَ كَهَيْلَلٍ وَشَذَّ فِي أَلِلْ ... وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ
٩٩٤.وَحَيِي افْكُكْ وَادَّغِمْ دُوْنَ حَذَرْ ... كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ
٩٩٥. وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ ... فِيْهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ الْعِبَرْ
٩٩٦.وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيْهِ سَكَنْ ... لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ
٩٩٧.نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ وَفِي ... جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي
٩٩٨.وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ ... وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضًا فِي هَلُمّ

فهذا هو باب الإدغام، الإدغام مُصطلح فالبصريون يستعملون الإدغام وهذا هو المُصطلح المشهور عندهم وهو الذي استعملهُ سيبويه في كتابه ويستعملون الإدِغام، فالإدِغام من ادغَمّ الشيء في الشيء، والإدغام من أدغم الشيء في الشيء؛ فالإدِغّام: **افتعال**، والإدغَام **إفعال**؛ وأما الكوفيون فإنما يستعملون مُصطلح الإدغام، وكذلك أغلب القراء وخاصةً المُتأخرين يستعملون هذا المَصطلح الإدغام.

وأما تعريفُه **فالإدغام**: هو إدخالُ حرفٍ بحرفٍ بحيثُ يصيران حرفًا واحدًا مُشددًا؛ هذا هو تعريفُ الإدغام: إدخالُ حرفٍ بحرف بحيثُ يصيران حرفًا واحدًا مُشددًا.

وحقيقة الإدغام حقيقتهُ: الإتيان بحرفين ساكنٍ فمُتحرك من مخرجٍ واحد، بلا فصلٍ بينهما بحيثُ يُنطقان دُفعةً واحدة، أن تأتي بحرفين ساكن فمُتحرك من مخرجٍ واحد لا تفصل بينهما بفاصل، طبعًا لا بحرف ولا بحركة ليس بينهما فاصل؛ فيُنطقان دفعةً واحدة.

- **والإدغام**: يدخُلُ على جميع الحروف كل الحروف قد يُدغمُ المثلان منهما في بعضهما؛ إلا الألف: أي الألف المدية فلا إدغام فيها، بل لا يلتقي ألفان،

والغرضُ من الإدغام هو التخفيف، فكونكُ تنطق حرفين حرفًا واحدًا مُشددًا بنُطقٍ واحد أخف من أن تنطق حرفين.

- **والإدغام:** لا يكون إلا في حرفين متماثلين، الإدغام لا يكون لا يحدث إلا بين حرفين متماثلين، بأن يكون:

-إما من جنسٍ واحد سواءٌ في كلمة نحو: **"مرّ"**.

-أو في كلمتين نحو: **"قل له"**.

-أو من جنسين مُتقاربين نحو: ﴿وَٱدَّكَرَ﴾ [يوسف:٤٥]، وشرحنا ذلك قريبًا.

-ونحو: ﴿قُل رَّبِّ﴾ [الكهف:٢٢]، وفي المُتقاربين كيف يحدُث الإدغام؟ لابد من قلب أحد الحرفين ليكون ممُاثلًا للآخر لأننا قلنا إن الإدغام لا يحدث إلا بين مُتماثلين، حتى لو كان بين متقاربين كاللام والراء ﴿قُل رَّبِّ﴾ [الكهف:٢٢] لا يحدث الإدغام حتى تقلب اللام راءً، ثم تُدغم: ﴿قُل رَّبِّ﴾ [الكهف:٢٢] والإدغام لا يُمكن أن يحدث إلا بين متماثلين.

- **والإدغام على ثلاثة أنواع هذا الذي قد يهُمنا لأنه سيأتي في الشرح الإدغام على ثلاثة أنواع:**

-**النوع الأول:** الإدغام الواجب الذي لابُد منه، وخلافُ يُعد خطأً في اللغة، نحو: **"فر"** فتقول "فر زيدٌ" ولا يصح أن تقول: **"فرر زيدٌ"** هذا إدغامٌ واجب.

-**والثاني الإدغام الجائز:** يعني يجوز أن تُدغم الكلمة وأن تفُك الكلمة، نحو: **"غضَ بصره"** والأمرُ منه: **"غُض بصرك، واغضض بصرك"** فالإدغام هنا جائز، وسيأتي شرحُه.

-**والنوع الثالث:** من الإدغام هو الإدغام الممتنع، الذي لا يجوز فيه الإدغام

بل لابد فيه من الفك كقولهم **"ذُلل"** جمع **"ذلول"** **"ذلل"** ولا تقل: **"ذُلَّ"** **"ذلَّ"** كلمة أخرى ليست جمعًا ل**"ذلول"** على **"ذُلل"**، نعم.

فإذا جاء مثلان أولهما ساكن والثاني مُتحرك فما حُكم الإدغام؟ واجب، واجب، نحو: **"اتبع"** "اتبع" هذه افتعل من **"تبع"**، الفاء في **"افتعل"** تاء، لأنها من **"تبع"** **"إت"** ثم جاءت تاء افتعل مفتوحة فتحقق شرط الإدغام الواجب؛ فحينئذٍ فيجب أن تُدغم فتقول: **"إتبع"** ولا يُمكن هنا أن تفُك.

- وكقولك: **"من ناصر"** الإدغام واجب.
- وكقولك: **"قد دفع"** ما يصح أن تقول: **"قد- دفع"** بلا لابد من الإدغام.
- وكقولك: **"قل له"** وهكذا، والإدغام في مثل ذلك واجبٌ لتحقق شرطه.

والشرط هنا أي عند اجتماع مثلين أولهما ساكن، والثاني مُتحرك هنا الإدغام واجب، واجبٌ بشرط: بشرط أن لا يكون الساكن الأول مدةً في الآخر، بشرط أن لا يكون الساكن الأول مدَّة في آخر الكلمة، فإن كان كذلك لم يجز الإدغام ووجب الفك.

كقولك: **"يُعطي ياسر"**، **"يعطي ياسر ما يجب عليه"** هنا ما تُدغم **"يعطي ياسرٌ ما يجب عليه"** هنا ما تُدغم **"يعطي ياسر"** بل تفك **"يعطي –ياسر"** بلا إدغام.

وكقولك: "**يدعو وائلٌ إلى الحق"** يجب الفك ولا تُدغم، يدعو وائلٌ، هنا الإدغام غيرُ جائز؛ هذا ما يتعلق بالمثلين إذا كان الأول ساكنًا والثاني مُتحركًا.

وما حُكم المثلين إذا اجتمعا وهما مُتحركان؟ ما حكم المثلين المُتحركين؟ من حيثُ الإدغام؛ ذكر حُكمهما ابن مالك في أول بيتٍ فقال: **"أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَركَيْنِ فِي كِلْمَةٍ ادْغِمْ"** في بعضهما، نحو: **"فر الرجل يفرُ"** والأصل كما عرفنا:

"فَرَرَ يَفرِرُ"، **"فَرَرَ"** **"فَعَلَ"** لأن الثلاثي ما فيه إلا **"فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ"** ما في **"فَعْلَ"** فهو **"فَعَلَ"** **"فَرَرَ"**؛ فلوجود هذين المثلين المُتحركين وجب الإدغام تقول: **"فَرَّ"** وكذلك **"يفررُ"** يجب الإدغام فيه فتقول: **"يفرُ"**.

وكذلك: "هد البيت يهُدهُ"، و**"ظل يظلُ"**، و**"لبَّ الرجل يلُبُ"** أي صار لبيبًا.

۞ فما حُكم إدغام المثلين؟ واجبٌ بستةٍ شروط: بستةٍ شروط ذكرها ابن مالك:

• **الشرط الأول:** أن يكونا: أي الحرفان أن يكون الحرفان في كلمةٍ واحدة، مثل **"فَرَ يفرُ"** إلى آخره، فإن كانا المثلان في كلمتين: المثلُ الأول في آخر الكلمة الأولى، والمثل الثاني في أول الكلمة الثانية، فالإدغام جائزٌ لا واجبٌ.

-نحو: ﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾ [البقرة:٢٢]، يجوز الفك وهو الأكثر في اللغة، ويجوز الإدغام؛ فإذا أدغمت وجب تحقيقُ شرط الإدغام بإسكان المثل الأول فتقول: ﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾ [البقرة:٢٢] ويسمون الإدغام هنا الإدغام الكبير، أن تُدغم متحركين.

وكذلك: **"يذهبُ هذا مُسرعًا"** لا يذهب هذا" ما يصلح، نقول: يذهبُ – هاتوا اسم يبدأ بالباء- باسم، "يذهبُ باسمٌ مسرعًا" لك أن تقول: **"يذهب باسمٌ مُسرعًا"** أو أن تفك: "يذهب باسم مُسرعًا".

-وكقولك: **"هذا قلمُ مالكٍ"**، **"قلم مالك"** لك الفك وهو الأكثر، والإدغام جائز، فتقول: "هذا قلم مالكٍ" وهذا هو قول ابن مالك قبل قليل: "فِي كِلْمَةٍ" أي أن الإدغام بين المثلين المُتحركين لا يكون واجبًا إلا إذا كان المثلان في كلمة، أما إذا كان في كلمتين فالإدغامُ جائز.

• **الشرط الثاني لوجوب إدغام المثلين المُتحركين:** أن لا يكون ذلك في وزن

"فُعلٍ" بضم الفاء وفتح العين، **"فُعَلٍ"** ولا **"فُعُلٍ"** بضم الفاء والعين، ولا **"فِعَلٍ"** بكسر الفاء وفتح العين، ولا **"فَعَلٍ"** بفتح الفاء والعين، فإن كانت الكلمة على شيءٍ من هذه الأوزان لم يُدغم المثلان في بعضهما.

نحو: **"صُفف"** جمعُ صُفة، **"فُعلة"** تُجمع على **"فُعَلَ"** **"صُفف"** وهنا لا يجوز الإدغام لأن الكلمة على وزن **"فُعَلَ"**.

وكجمع **"دُرَة"** نقول: **"دُرر"** ولا نُدغم.

وكذلك: جمع **"ذُلول"** نقول: **"ذُلل"** على...لا إدغام.

وجمع **"جديدٍ"** على **"جُدد"** **"فُعل"**، وكذلك لو جمعنا **"لِمةَ"** لمة الرجل الشعر؛ فنجمعها على **"لمم"** **"فِعَلَ"** بلا إدغام.

وكذلك **"الكِلة"، والكلةُ**: هي التي تسمى الآن الناموسية، يعني قُماش رقيق يقي الإنسان من الحشرات ونحوها، وتُجمع على **"كِلل"** بلا إدغام لأنها على وزن **"فِعَل"**.

وكذلك: **"الطلل"** وهي بقايا الأبنية ونحوها؛ لا إدغام لأنه على وزن **"فعل"**.

وكذلك: **"اللبب"**: وهو موضع القلادة من الصدر تسمى "اللبب".

وقد ذكر ابن مالك هذا الشرط بقوله: **"لاَ كَمِثْلِ صُفَفِ وَذُلُلٍ وَكِلَلٍ وَلَبَبِ"** فاشترط أن لا تكون الكلمة على وزن من هذه الأوزان.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: " **وَشَذَّ فِي أَلِلْ وَنَحْوِه فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ**" يعني أنه جاء الفك وعدم الإدغام خلافًا للقياس في غير الأوزان المذكورة، فجعلهُ شاذًا يُحفظ ولا يُقاس عليه.

كقولهم: **"أَلِلْ السقاءُ"** إذا تغيرت رائحته، السقاء: الذي يُسقى به يكون في

العادة من جلد أو نحوه؛ فقد يتغير تتغير رائحته، فيُقال: **"ألِلْ السقاءُ"** مع أن **"ألِلْ"** كان ينبغي فيه الإدغام على القياس فيُقال: **"ألَّ السقاء"** ولكنه جاء بالفك سماعًا.

وكقولهم: **"لححت عينُهُ"** إذا التصقت بالرمص: يعني إذا أصابها الرمص، أو ما يُسمى بالغمص؛ فيقال: "لححت عينه" إذا التصقت.

ومن ذلك قول الراجز:

الحمـــــد لله العلـــــيِّ الأجلــــلِ   الواسع الفضل الوهـوب المُجـزلِ

والشاهد في قوله: **"الأجللِ"** أجلل هذا على وزن ماذا؟ **"أفعل"** ليس على شيءٍ من الوزان السابقة، فكان القياس إدغامُه أم فكُّهُ؟ إدغامه، فيقال: **"الأجل"** وإنما فكه لضرورة الشعر؛ وإلا فالواجب إدغامُهُ فهذا الشرط الثاني.

• **الشرط الثالث**: لوجوب إدغام المثلين المُتحركين: ألا يتصل أول المثلين بمُدغم، نحو: **"جُسس"** جمع "جاس" على وزن ماذا؟ **"فاعِل"** **"جاسسٌ"** ثم أُدغم المثلان: **"جاسٌ"** وفاعلٌ: يجمع على **"فُعَل"** مثل: **"جالسٌ جُلس"**، و**"صائم وصَّوم"**؛ فجاسٌ جُمع على **"فُعل"** فقيل: **"جُسَّس"**، **"جُسَّس"** الآن عندنا السين الأخيرة وسينٌ قبلها؛ فلماذا لم تُتقن السين الأخيرة بالسين التي قبلها؟ لأن السين الثانية مُدغمة "جُسس" فلا يحدث إدغام بعد ذلك.

• **الشرط الرابع**: أن لا يكون ذلك في وزنٍ مُلحق، ألا يحدث ذلك في وزنٍ مُلحق، وتكلمنا عن الإلحاق في دروسٍ مُتعددة مما سبق، وهو أن تُلحق بناءً ببناءٍ أعلى منه بزيادة، تُلحق الثلاثي برباعي، أو الرباعي بخماسي، أو الخُماسي بسداسي، بزيادةٍ تُدخلُها لا لشيء، يعني لا لمعنى إلا لمُجرد أن تُلحق الثلاثي بالرباعي، أو الرباعي بالخُماسي.

فمن ذلك قولهم: **"قرددٌ"**، **"قرددٌ"** هذا ثلاثي (القاف والراء والدال) لماذا زدنا دال أخرى؟ فقالوا: **"قرددٌ"** فقط لنقل الثلاثي إلى وزن **"فعلل"** ك"جعفر"؛ فألحقوه ب"جعفر" هذا الإلحاق، والقردد: هو المكان الغليظُ المُرتفع.

وقولهم: **"مهدد"** اسم امرأة، ف**"قردد"** فيه مثلان مُتحركان لكن لا يُدغم أحدهما بالآخر لأنه في وزنٍ مُلحق.

وكذلك: **"اقعنسس"**: أي تأخر ورجع.

ومن ذلك مثالُ ابن مالك: **"وَلاَ كَهَيْلَلٍ"** يُقال: **"هيلل الرجل"** إذا أكثر من قول: "لا إله إلا الله"، فعلى ذلك تعرف أن "هيلل الرجل" فعلٌ أم اسمٌ؟ فعلٌ ماضيٍ، إذًا فضبطُهُ الصح في الألفية: **"وَلاَ كَهَيْلَلٍ"** وضُبط في بعض النُسخ خطأً: "ولا كهيللٍ" فجعلوه اسمًا، وهذا خطأ.

والسبب في عدم وجود الإدغام في الوزن المُلحق أن الإدغام سيُغير صيغتهُ، والمُلحقات يُرادُ بها لفظُها، يعني لفظُها مقصود، صياغتُها مقصودة؛ فلهذا لم يُغير لفظُها بالإدغام.

- **الشرطُ الخامس**: لوجوب إدغام المثلين المُتحركين: أن لا تكون حركة المثل الثاني عارضة، مثلان، حرفان مثلان يجب أن تكون حركةُ الأول أصلية، وحركة الثاني أصلية لا عارضة؛ كالأمثلة السابقة مثل: **"فررَ"** **"فرَّ"**.

لكن لو قُلت: **"أُخصُص أبي بهذا الأمر"**:

أخصص: فعل أمر مبني على السكون.

أبي: مفعول به، بهذا الأمر، أبي مبدوء بهمزة مفتوحة، ومن أحكام الهمزة أنه يجوز أن تُخفف إذا كان قبلها ساكن بأن تُلقى تُحذف وتُلقى حركتها على الساكن قبلها، فعلى ذلك يجوز لك في قولك: **"أخصص أبي"** أن تقول: **"أخصص ابي"**

تحذف الهمزة في حركتها على الساكن قبها وهذا جائز في كلِ همزةٍ مُتحركةٍ قبلها ساكن.

فإذا قيل: **"أخصص أبي"** –نُكمل بعد الأذان-.

بسم الله الرحمن الرحيم، قلنا الشرط الخامس لوجوب إدغام المثلين المُتحركين: أن لا تكون حركة المثل الثاني عارضة، كما في نحو: **"أخصص أبي"** فإذا خففت الهمزة بحذفها ونقل حركتها إلى الساكن قبلها قلت: **"أخصص أبي"** فتحقق أن المثلين وهما الصادان أنهما مُتحركان.

ومع ذلك يمتنع الإدغام لأن حركة الثاني عارضةٌ وليست أصلية، وهذا هو قول ابن مالك:" **كَاخْصُصَ ابِي"** فهذه خمسةُ شروط لوجوب إدغام المثلين المُتحركين، وقد ذكرها ابن مالك، ونحن قلنا: إن شروط إدغام المثلين المُتحركين: "ستة"، إذًا بقي شرطٌ سادس لم يذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو:

- أن لا يكون المثلان في أول كلمة، كقولهم **"ددن"** وهو اللهو واللعب، اسم من أسماء اللهو واللعب، يُقال **ددنٌ**، ويُقال: **"دَدَ"** ويقال: **"دَدَ"** كُلها بمعنى اللهو واللعب، فاجتمع الدالان في أول كلمة فلا يجوز فيهما الإدغام، والعلةُ واضحة: وهو أن الإدغام سيوجب إسكان الأول، ولا تبدأ الكلمة في العربية بساكن.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَحَيِي افْكُكْ وَادَّغِمْ دُوْنَ حَذَرْ   كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ

بعد أن ذكر من قبل الإدغام الواجب ذكر في هذا البيت ثلاثة أشياء مما يجوز فيها الإدغام والفك:

- **الأول**: ما كان مثلاهُ ياءين لازمًا تحريكُهما، ما كان المثلان فيه ياءين

متحركين تحركًا لازمًا ليس تحركًا عارضًا.

نحو: **"حييَ" "حييَ الرجل"** يعني بقي على قيد الحياة، و**"عييَ"** أي تعب، فيجوز فيهما الفك **"حيي الرجُل"** و**"عيي الرجل"** ويجوز فيهما الإدغام فتقول: **"حيَّ الرجل"**، و**"عيَّ الرجلُ"** بالمعنى نفسه، قال تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال:٤٢]، وفي قراءة: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال:٤٢]، فكلاهما وجهان جائزان في اللُغة.

- **والثاني مما يجوز فيه الإدغامُ والفك** مما ذكرهُ ابن مالك في هذا البيت: **الفعلُ المبدوء بتاءين.**

نحو: **"تتجلى"** وهذا مثالُ ابن مالك.

ونحو: **"تتوسع"** و**"تتبوء"**، و**"تتسنم"** ونحو ذلك.

أما الفك فواضح: **"تتجلى القضية"**، **"تتوسعُ الأمور"** وهكذا.

وأما الإدغامُ الجائز فكيف سيكون؟ يقول: يجوز فيه الإدغام مع أنهما في مثلين في أول الكلمة؛ وهذا سيوجب البدء بالساكن، والصحيحُ في المسألة على خلافٌ بين النحويين، الصحيحُ في المسألة أن الإدغام فيهما لا يصحُ إلا في الوصل دون الوقف؛ لأن هذا هو المسموع.

جاء في بعض القراءات، لكن جاء في الوصل دون الابتداء؛ فعلى ذلك يجوز لك أن تقول: **"وتتجلى الأمور"** بالفك أو تُدغم "**وتجلى الأمور**" أو تتوسع، و**"توسع الأمور"**، ورُبما تسمعُ ذلك في بعض اللهجات؛ فهذا جائز، وإن كان الفك هو الأصل والأكثر.

- **الأمر الثالث** مما يجوز فيه الفك والإدغام مما ذكرهُ ابن مالك في هذا

البيت: التاءان إذا كان أولهما تاء افتعل، التاءان إذا كانت التاء الأولى منهما هي تاء الافتعال.

نحو: **"استتر واقتتل" "ا س ت ت ر"** التاء الأولى في **"استتر"** هي تاء البناء **"افتعل"**، والتاء الثانية هي عين الفعل "**ستر**" فاجتمع التاءان **"استتر"** أولاهما تاءُ الافتعال، وكذلك: **"اقتتل افتعل"** من **"قتل"**، فيجوز في ذلك الفك وهو الأكثر والأحسن فتقول: **"استترا" "واقتتل"** وجاء الإدغام وهو قليل.

فيقولون: **"استتر الأمرُ وستر الأمر"** بمعنى **"استتر"**، و**"اقتتل القومُ وقتَّل القوم"** بمعنى اقتتلوا؛ فعلى ذلك نعلم أن ستر بمعنى **"استتر"** هي **استتر**، لكن حدث فيها إدغام فلذلك يجب أن تتصرف مثل **"استتر"** مثل افتعل، فتقول: **"افتعل" "يفتعلُ"** بفتح الياء، **"افتعل يفتعلُ افتعالًا"**، **"استتر يستترُ استتارًا"** ثم تُدغم **"ستر يَسترُ"** والأصل **"يستترُ"**، **"سِتارًا"** والأصل **"استتارًا"** وحدث الإدغام.

بخلاف ما لو قلت مثلًا: **"سَّتر مُحمدٌ على الأمر"**، وهو "فعل من ستر، سترتهُ وسترتهُ"، "ستر" هذا رباعي "ستَّر يُستَّر" وإنما المُراد هُنا: "افتعل الخُماسي "استتر" ثُم يُحدثُ فيه الإدغام؛ فهذه ثلاثة أشياء ذكر ابن مالك أنه جاء في اللغة فيها الفكُ والإدغام وإن كان الفكُ فيها أكثر.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ ... فِيْهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ الْعِبَرْ

ذكر في هذا البيت حُكم المُضارع المبدوء بتاءين لأنه ذكره أيضًا في البيت السابق في قوله: **"تتجلى"** فذكر في هذا البيت حُكم الفعل المُضارع المبدوء بتاءين وأنه يجوز فيه الفك والإدغام –هذا ذكره في البيت السابق–، وذكر في هذا البيت

أنه:

-يجوز لك فيه أيضًا إبقاء التاءين أن تُبقي التاءين وهذا هو الأصل فيه فتقول: **"تتجلى القضيةُ"** و**"أنت تتكبر علينا"**، و**"تتبين العبر"**، و**"أنت تتعلم بسرعة"**.

-ويجوز أيضًا فيه حذفُ إحدى التاءين تخفيفًا، أن تحذف إحدى التاءين فتقول: **"أن تَّعلمُ بسرعة"** و**"تجلى القضيةُ"**، و**"تبينُ العِبر"** أي تتبين وهذا مثال ابن مالك.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا ﴾ [القدر:٤]، أي تتنزل.

وقال: ﴿ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [النساء:٩٧]، أي الذين تتوفاهم.

وقال: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل:١٤]: أي نارًا تتلظى.

وقال: ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾ [آل عمران:١٤٣]، أي ولقد كُنتم تتمنون؛ فهذا كثير، فهذا حُكمٌ كثيرٌ في اللغة وعلتهُ طلب التخفيف.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَفُـكَّ حَيْـثُ مُـدْغَمٌ فِيْـهِ سَـكَنْ ... لِكَوْنِــهِ بِمُضْــمَرِ الرَّفْــعِ اقْتَــرَنْ
نَحْـوُ حَلَلْـتُ مَـا حلَلْتَـهُ وَفِـي ... جَـزْمٍ وَشِـبْهِ الْجَـزْمِ تَخْيِيـرٌ قُفِـي

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذا اتصل بالفعل المُضعَّف ضميرُ رفعٍ مُتحرك فيجب فيه الفك، نحو: **"حللتُ ما حللته"** يقول: إذا اتصل بالفعل المُضعف، -الفعل المُضعف ما كانت عينه كلامه-، مثل "شد، وهد، وفر" إذا اتصل بالفعل المُضعف ضميرُ رفعٍ مُتحرك؛ عرفنا ضمائر المتحركة: "تاء الفاعل، ونون النسوة، وناء المُتكلمين"، فحُكمه: يجب فيه الفك ولا يُدغم.

فتقول: **"حللتُ"** ولا تقول: **"حلَّتُ"** وإنما بالفك **"حللتُ ما حللتهُ"**

والسببُ في ذلك العلة لعدم جواز الإدغام ووجوب الفك فلا تقول: **"حلتُ"**؛ لأن ضمائر الرفع المُتحركة ماذا توجب في أخر الفعل؟ توجب فيه الإسكان.

أما لو أدغمت؛ فالإدغام يوجب في أول المثلين الإسكان فيجتمع ساكنان على غير حدهما فلا يجوز، فلهذا بطلت المسألة يعني بطل الإدغام ووجب الفك بقاءً على الأصل؛ لأن الأصل هو الفك، والإدغام كما قُلنا في غرضه: هو الإدغام يُجلب للتخفيف ما لم يُعارض بمانع، فتقول: **"فررتُ، ومللتُ، ولببتُ: صرتُ لبيبًا"**.

قال تعالى: ﴿قُلۡ إِن ضَلَلۡتُ﴾ [سبأ:٥٠].

وقال: ﴿وَشَدَدۡنَآ أَسۡرَهُمۡۖ﴾ [الإنسان:٢٨].

فهذا هو قوله:

وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيْهِ سَكَنْ   لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ
نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ

إذًا ما الحُكم هنا؟ وجوب الفك، الحُكم وجوب الفك فإن انجزم هذا الفعل المُضَّعف، لو أن الفعل المُضعف انجزم بجازمٍ ما، فتقول مثلًا: **"لم يحُل زيدٌ في البيت"**، **ولم يفر، ولم يمل، ولم يلُب"**: يعني لم يكن لبيبًا؛ إذا انجزم ما حُكمهُ؟ جوازُ الفك والإدغام، يجوز لك أن تفُك، ويجوز لك أن تُدغم؛ فالفك هو لُغةُ الحجازيين؛ وهي اللغة الأفصح والأكثر.

فتقول: **"لم يحلل"**، وتقول: **"لم يفرر زيدٌ"**، وتقول: **"لم يملل من كذا"**، وتقول: **"لم يلبُب زيدٌ"** أي لم يصل لبيبًا.

قال تعالى: ﴿وَمَن يَحۡلِلۡ عَلَيۡهِ غَضَبِي﴾ [طه:٨١].

وقال: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾ [آل عمران:١٢٠].

وقال: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر:٦]

وقال: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ﴾ [النساء:١١٥]، الآية في النساء.

إذًا فهذا هو الفك، وهو لغة الحجازيين، ويجوز الإدغام، وهو لغة بني تميم، وقلنا من قبل: إذا قُسمت العرب إلى حجازيين وتميميين فإن المُراد عند النحويين بذلك على الأكثر أن الحجازيين أهلُ الحجاز يعني أهل تهامة ما بين جبال الثروات إلى البحر، والتميميون بقية العرب، فأطلقوا عليهم ذلك تغليبًا.

فالإدغام هو لغةُ بني تميم فيقولون: **"لم يحُل زيدٌ عندي، ولم يفر زيدٌ، ولم يمل منه، ولم يلُب زيدٌ"**.

ومن ذلك قولهُ تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة:٢٣٣]، ولو فك قال: **"ولا تُضارر"**.

ومن ذلك قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُّوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ۖ وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ [الحشر:٤]، في الحشر.

إذًا فالفعل **"يُشاقق"** جاء في موضع على لُغة الحجازيين بالفك، وجاء في موضع على لغة التميميين بالإدغام.

وفي قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [البقرة:٢١٧]، قراءتان سبعيتان، فبعضُ السبعة قرأوا بالفك: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ﴾ [البقرة:٢١٧]، وبعضُ السبعة قرأوا بالإدغام: ﴿ومن يرتد منكم﴾ هذا هو قول ابن مالك: " وَفِي

جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي" أي تخييرٌ بين الإدغام والفك، أي تخييرٌ بين الإدغام وبين الفك -ونكمل إن شاء الله بعد الصلاة- والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا مُحمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا مُحمد وعلى آله وأصحابه أجمعين أما بعد:

فنُكمل ما كنا نشرحه قبل الصلاة من باب الإدغام، وصلنا إلى قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

"وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ"

وعرفنا أن المُراد بذلك أن الفعل المُضَّعف إذا جُزم جاز فيه الفك، وهي لغة أهل الحجاز، والإدغام وهي لغة بني تميم، ولكن ما مُراد ابن مالك بقوله: "وَشِبْهِ الْجَزْمِ"، الجزم عرفناه: المُضارع المسبوق بجازم، أما وشبه الجزم؟ أراد به فعل الأمر المبني على السكون، فعل الأمر المبني على السكون فُحكمهُ في ذلك حُكم المُضارع؛ لما ذكرنا أكثر من مرة أن الأمر إنما يؤخذُ من المُضارع؛ فلهذا يَأخذُ أحكامهُ.

فلهذا تقول: "**أُحللُ وحُل عندي**" على اللغتين، و"**أفرِر وفِر منه**" على اللغتين، و"**أملل ومُلَّ منه**" على اللغتين، و"**ألبُب ولُب يا زيد**" على اللغتين.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱغۡضُضۡ مِن صَوۡتِكَۚ﴾ [لقمان:١٩]، وقد جاء ذلك على لغة أهل الحجاز، ولو أردت أن تقول نحو ذلك على لغة بني تميم كنت تقول: **"وغُض من صوتك"**.

وهنا مسألةٌ مهمة يكثر السؤال عنها في هذا الموضوع وهي: كيف نُحرك آخر الفعل المُضعف في لغة الإدغام؟ الفعل المُضعف إذا انجزم وفي حُكمه الأمر المبني على السكون؛ أما على لغة الفك فلا إشكال سيسكن، تقول: **"لم يحلل زيدٌ عندي"** **"وأحلل يا زيد عندي"** الأمر مبني على السكون لمُضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، لكن على لُغة الإدغام؛ تقول: **"تحُلَّ يا زيد"** و**"فرَّ يا زيد"** و**"ملَّ يا زيد"** كيف نُحرك آخر الفعل المُضعف في لغة الإدغام؟

الجواب عن ذلك: **أن الفعل المُضعف إذا كان مُضارعًا مجزومًا بالسكون ومثلهُ الأمر المبني على السكون في لغة الإدغام فيه ثلاثُ لغات:**

-اللغة الأولى: الفتحُ تخفيفًا وهي لغةٌ كثيرة، تقول: **"حُلَّ يا رجُلُ عندي"** أي أسكن واستقر، و**"فرَّ يا رجل"**، و**"ملَّ يا رجُل"**، **"حُلَّ"** هذا من يحلُ يعني أن المُضارع مضموم، و**"فِرَّ"** هذا من **"يفر"** يعني أن المُضارع عينهُ مكسورة، و**"ملَّ يا رجُل"** هذا من **"يَمَلَّ"** يعني عين المضارع مفتوحة فيُخفف آخره بالفتح.

-اللغة الثانية: الكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وهي لغةٌ قليلة، تقول: **"حُلَّ يا رجُل عندي"** و**"فرَّ يا رجلُ"** و**"ملَّ يا رجُل من كذا"** فتُحرك آخره بالكسر.

-واللغة الثالثة: هي الإتباعُ لحركة الفاء، يعني أن تُحرك آخره بحركة فائه، وهي لُغةٌ كثيرةٌ في كلام العرب وقيل: هي الأكثر، ف**"حُلَّ"** حائه مضمومة، فتُتبع فتقول: **"حُلَّ يا رجل"** **"حُلَّ يا رجل عندي"**، و**"فِرَّ"** فائه مكسورة فتُتبع فتقول:

"فِرَّ يا رجل"، و**"ملَّ"** فائه مفتوحة فتُتبع **"ملَّ يا رجل"**.

إذًا فآخر المُضعف في هذه المسألة على لغة الإدغام؛ لك فيه:

- الفتح تخفيفًا وهي لُغةٌ كثيرة وهي المشهورة الآن في الاستعمال.

-والكسر وهي لُغةٌ قليلة.

-والإتباع وهي لُغةٌ كثيرة، واضح؛ فإذا كان هذا واضحًا فنقول إنه يُستثنى من ذلك ثلاث مسائل:

- **المسألة الأولى:** إذا اتصل بالفعل ساكنٌ بعده، إذا جاء بعد هذا الفعل المُضعَّف ساكن، كقولك: **"حُلَّ الآن"** أو **"فِرَّ الآن"** و **"ملَّ الآن"** فالآن مبدوءة ب(أل) فاللام ساكنة، والهمزة همزة وصل ستسقط في الوصل فسيكون بعد الفعل المُضعف حينئذٍ ساكن؛ فكيف يُنطق آخر الفعل المُضعف هنا؟

فنقول: الأكثر والأفصح حينئذٍ الكسر، الأكثر والأفصحُ فيه الكسر، تقول: **"حُلَّ المسألة"**، **"حُل الآن"**، وغض تقول: **"غُض الطرف"**.

ومن ذلك قوله: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ [الحشر:٤].

ومن ذلك حديث: «**ما لم تصفر الشمسُ**».

قال جرير:

فَغُضَّ الطَرفَ إِنَّكَ مِن نُمَيرٍ ... فَلا كَعباً بَلَغتَ وَلا كِلابا

فهذه هي اللغة الأكثر والأفصح: أن تكسر، وهناك لُغةٌ قليلة لبعض العرب وتُنسب إلى غير الفُصحاء من بني أسد أنهم يبقون على الفتح، نحن قلنا من قبل: **"فتحُهُ لغةٌ كثيرة"** فتحه لغةٌ كثيرة، إلا إن جاء بعده ساكن؛ فالفُصحاء يعودون إلى الكسر، إلا غير الفُصحاء من بني أسد فإنهم يبقون على الفتح، حتى ولو جاء بعدهُ

ساكن؛ فيقولون: **"حُلَّ المسألة"**، و**"غُضَّ الطرف"** ونحو ذلك.

فعرفنا أن الأفصح والأكثر في ذلك أن تكسر، وهذا مما يكثر فيه يعني نُطقُ الكلمة على غير الأفصح؛ وبعضُهم يبقى بالفتح حتى ولو جاء بعده ساكن، وفي هذا الحديث: «**ما لم تصفّر الشَّمسُ**» قصةٌ مشهورة تُذكر غالبًا في هذا الموضع في كُتب النحو وهو أن شيخًا –لا يحضرني اسمه الآن- قرأوا عليه هذا الحديث فسألهم: "كيف ننطق **"تصفّر"**؟ فقالوا: **"تصفّر"** إلا أبا بكر الشلوبين سكت فلما سأله(@٠٠:٠٥:٨٣) الشيخ؛ فصل الجواب:

وقال: "إن العرب لهم في ذلك لُغات، لكنهم جميعًا إذا جاء بعده ساكن عادوا إلى الكسر، إلا غير الفصحاء من بني أسد فإنهم يبقون على الفتح"، والقصة طويلة وفيها أبيات وفيها مناقشات يجب أن تعودوا إليها فيها كُتب الحواشي في شرح هذا البيت، إذًا فهذه المسألة الأولى مُستثناة إذا جاء بعد الفعل المُضعف ساكن.

- **المسألة الثانية المُستثناة:** إذا اتصل بالفعل هاء الغائبة، فيجبُ في الفعل الفتح، فتقول: **"حُلَّها"** و**"ملَّها"** و**"فِرَّها"** وليس لك في ذلك الضم أو الكسر.

- **المسألة المُستثناة الثالثة:** إذا اتصل بالفعل هاءُ الغائب، إذا اتصل بالفعل المُضعف هاءُ الغائب؛ فالأكثر والأفصحُ الضم، الأكثر والأفصح ضمُه، تقول: **"حُلَّه"** و**"رُدُّه"**.

-وعلى ذلك قولهُ تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة:٧٩]، إذا قلنا: أن لا فيه ناهيةٌ لا نافية.

-وبعضُ العرب يفتحُ المُضعف هنا إذا اتصل بهاء الغائب تخفيفًا، يفتح، وهي لُغةٌ قليلة، فيقول: **"رُدَّه"** و**"حُلُّه"**.

فالخلاصة:

أن الفعل المُضعف إذا كان مُضارعًا مجزومًا بالسكون، أو أمرًا مبنيًا على السكون؛ فإنك في لغة الإدغام تنطقهُ إما بالفتح تخفيفًا وهذا كثير، وإما بإتباع آخره لحركة الفاء وهذا كثير، أو بالكسر وهذا قليل؛ إلا في المسائل الثلاث المُستثناة وقد فصلنا القول فيها، ولو لاحظتم أن جميع الأمثلة السابقة كانت على صيغة فعل الأمر.

والفعل المُضارع المجزوم بالسكون كفعل الأمر في ذلك كُلِهِ، فلهذا نقول: **"لم يحُلُ زيدٌ"** على الأكثر أو على الكثير، يعني الإتباع، أن نُتبع آخره بحركة ما قبله، **"لم يُحلُّ زيدٌ"** أو **"لم يَحُلَّ زيدٌ"** بالفتح على الكثير.

-وإذا جاء بعده ساكن نقول: **"لم يحُلِ المسألة"** على الأفصح.

-وإذا جاء بعده هاء الغائبة **"لم يحُلها"** وجوبًا، وإذا جاء بعدها هاء الغائب، نقول: **"لم يحُلهُ"**، على الأفصح، **ولم يحلَهُ** على الأقل.

-وفي **"يفرَّ"** نقول: **"لم يفرِ زيدٌ"** بالإتباع؛ وهذا كثير، و **"لم يفَرَّ زيدٌ"** بالفتح وهذا كثير.

-وإذا جاء بعده ساكن نقول: **"لم يفرِّ الرجلُ"** على الأفصح.

-وإذا جاء بعدها هاء الغائبة نقول: **"لم يفرها"** وجوبًا.

-وإذا جاء بعده هاء الغائب نقول: **"لم يفِرُّهُ"** على الأفصح، و**"لم يفَرَّه"** على الأقل.

- وكذلك: **"يملَّ"** نقول: **"لم يمَلَّ زيدٌ"** بالوجهين على الإتباع والفتح لأن العين مفتوحة.

-وإذا جاء بعده ساكن نقول: **"لم يملَّ الرجل"** على الأفصح.

-وإذا جاء بعده هاء الغائبة، نقول: **"لم يمَلَّها"** وجوبًا.

-وإذا جاء بعده هاء الغائب نقول: **"لم يملُّهُ"** على الأفصح و**"لم يملَّهُ"** على القليل؛ فهذا ما يتعلق بهذه المسألة وضبطُها من الأمور التي ينبغي لطالب العلم أن يضبطها لكثرة ورودها في كلام العرب.

ثم ختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب باب الإدغام بقوله:

وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضًا فِي هَلُمّ

لما ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن فعل الأمر المُضعَّف يجوز فيه الفكُّ والإدغام استثنى في هذا البيت منه شيئين:

-الأول صيغةُ "أفعل" في التعجب؛ فصيغةُ أفعل في التعجُب مثل **"أحبب بزيدٍ"** هي على صيغة الأمر **"أفعل"** وإن كانت في المعنى إخبار، لكنها في الصيغة في الظاهر في اللفظ على صيغة الأمر فنبه ابن مالك على هذه الصيغة، وأن الواجب فيها الفك؛ ولا يجوز فيها الإدغام.

وقد ذكرنا العلة في نحو ذلك من قبل وهو أن صيغة التعجب، صيغةٌ مقصودةٌ للفظها؛ فلهذا لا تُغير من إدغام ونحوه، ومن ذلك قول الشاعر:

وقال نَبِيُّ المسلمين تقدموا وأحبِبْ إلينا أن تكون المقدَّما

وتقول: **"أشدد بالأمر"** و**"أملل بكلامك"**، و**"ألبب بزيد"** ولا يجوز في شيءٍ من ذلك الإدغام؛ لأن الصيغة صيغة تعجُب.

-والثاني: فعل الأمر المستثنى الثاني: هو قولهم **"هلم"** بمعنى تعال؛ فيجبُ فيه الإدغام، ولا يجوز فيه الفك، و**"هلم"** فيه خلافٌ بين العرب فبعضهم يجعله اسم فعل أمر؛ فلهذا يُلزم هذه الصيغة مع الجميع: مُذكرًا ومؤنثًا ومفرد ومُثنى وجمعًا، وبعضُهم يجعله فعل أمر فيُصرفه، تصريف فعل الأمر فيقول: **"هلمَّ يا**

زيد، وهلُمِّ، وهلمَّ، وهلموا، وهلم...، وهكذا.

فهذا هو باب الإدغام وهذا شرح أبياته، فهل هناك سؤال في باب الإدغام قبل أن ننتقل إلى الخاتمة؟

طالب: (@٠٠:٣٢:٩١).

الشيخ: **"دُرر"** على **"فُعل"**، نعم مستثناة، مثل **"صُفف"**.

طالب: (@٠٠:٥١:٩١).

الشيخ: نعم، **"دور"** ليس على وزن **"فُعل"** وإنما على وزن "فُعْل" هذا مصدر، إما أن يكون مصدرًا إن أردت من **"درَّ يدُرُّ درًا"**، أو اسم إن أردت **"الدُر"** اللي هو المفرد الواحد، هذا على وزن **"فُعل"** وليس على وزن **"فُعَل"**، **"دُر"** لا، ليس جمع، **"دُر"** هذا اسم جنس، واحده **"دُرة"** وليس جمعًا ل **"دُرة"**.

لو أردت أن تجمع **"دُرة"** فإنك تجمعها على **"فُعَلّ"** فتقول **"دُرر"** ولا تقول: **"دُرٌّ"** وإن قلت **"دُرٌّ"** هو اسم جنس مثل: **"تمر"** **"وتمرٌ"** هذا اسم جنس إذا كان على وزن **"فُعل"** وهو الجمع الذي يكون على وزن **"فُعَلّ"** أما **"فُعلٌ"** فهذا وزن موجود في الأسماء مثل: **"قُفل"** إيش قال فيه، نعم سؤالًا آخر؟

ثم ختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله:

٩٩٩. وَمَـا بِجَمْعِهِ عُنِيْـتُ قَـدْ كَمَـلْ ... نَظْمًـا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّـاتِ اشْـتَمَلْ
١٠٠٠. أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلاَصَـهْ ... كَمَـا اقْتَضَـى غِنًـى بِـلاَ خَصَاصَـهْ
١٠٠١. فَأَحْمَـدُ اللهَ مُصَـلِّيًا عَلَـى ... مُحَمَّـدٍ خَيْـرِ نَبِـيٍّ أُرْسِـلاَ
١٠٠٢. وَآلِـهِ الْغُـرِّ الْكِـرَامِ الْبَـرَرَهْ ... وَصَـحْبِهِ الْمُنْتَخَبِـيْنَ الْخِيَـرَهْ

فلما أتى رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ما أراد جمعه من علم النحو، وما كان وعد به من قبل

في خُطبة الألفية عندما قال: **"مقاصد النحو بها محوية"**، قال هنا:

وَمَــا بِجَمْعِــهِ عُنِيْــتُ قَــدْ كَمَــلْ ... نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّـاتِ اشْـتَمَلْ

وقوله هنا: **"عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ"** أي أن الألفية لم تستوعب النحو في جميع مسائله، وخلافاته، ولكنها جمعت أكثر مُهمات النحو، وقد صدق رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذلك كما رأينا؛ ففي الألفية أغلبُ أبواب النحو، ولم يفُته منها إلا القليل؛ كـ(باب القسم) فإنه لم يذكره في الألفية، وإن كان ذكرهُ في أصلها [الكافية الشافية].

وقد ذكر في كل بابٍ من أبواب المحو التي ذكرها أكثر مسائل هذا الباب؛ لا جميع المسائل، وقد استوفى ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أبواب النحو، ومسائلهُ، وخلافاته، في كتابه العظيم [التسهيل]، واسمه الكامل: [تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد] وهو أعظم كُتب ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو من أواخر كُتبه.

وقد شرح أكثره إلا أنه توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قبل أن يُكمل شرحه؛ فلهذا قالوا: إنه اشتغل بشرح التسهيل عن شرح الألفية، وإلا فإن عادة ابن مالك في كُتبه: أن يؤلف متن ثم يشرحُه، وكذا فعل في أغلب كُتبه إلا الألفية فلم يشرحها قالوا: اكتفى بشرح أصلها [الكافية الشافية] وهي مطبوعة مُحققة أو مطبوعة مع شرحها، وانشغل بذلك بتأليف كتابه العظيم [التسهيل وشرحه].

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أَحْصَــى مِــنَ الْكَافِيَــةِ الْخُلاَصَــهْ ... كَمَـا اقْتَضَـى غِنًـى بِـلاَ خَصَاصَـهْ

أي أن هذه الألفية قد أحصت من منظومة ابن مالك الطويلة المُسماة: [الكافية الشافية في النحو] وهي في قُرابة ثلاثة آلاف بيت كان قد نظمها في حلب؛ عندما كان مُدرسًا بالمدرسة السُلطانية في حلب في أول قدومه من الأندلس، ثم بعد ذلك انتقل إلى دمشق، وبعد الغزو التتري ارتحل إلى حماه، وفي حماه ألف ألفيته.

وبقي هناك قرابة سنتين ثم عاد بعد انتهاء الغزو واستقرار الأمور عاد إلى دمشق عالمًا مليء الدنيا؛ فأُعطي المدرسة العادلية أعظم جامعة في العالم في ذلك الوقت فكان قيمًّا مديرًا لأحد قسميها وهو قسم القراءات والعربية إلى أن توَّفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وألف حينذاك التسهيل وشرحه؛ فيقول: "إن الألفية أحصت من أصلها [الكافية الشافية] الخُلاصة، وقوله الخلاصة هنا قد نقول فيه تورية، وربما فيه شيءٌ من بلاغته رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد كان بارعًا جدًّا في النظم؛ حتى قيل: إنه يعني سُهل عليه النظم رجزُه وطويله، ولو شاء أن يجعل كلامه نظمًا كُله لفعل، وله منظومات كثيرة منها الألفية وأصلُ الكافية الشافية، وله منظومة في ثلاث آلاف بيت اسمها مُثلث اللغة وهي مطبوعة وله ألفية في القراءات لامية وهي مُحققة وستُطبع؛ فله منظومات كثيرة.

فقوله: **"الخلاصة"** هنا تكون صفةً يعني أحصت من أصلها خلاصتها، وتكون علمًا لأنه سمى هذه الخلاصة من [الكافية الشافية] سماها الخلاصة في النحو، فألفيته اسمها العلم [الخلاصة في النحو] ثم اشتُهرت في حياته وبعد مماته باسم (ألفية ابن مالك)؛ لأنه كان معروفًا، يعني في زمانه وقبل زمانه الألفيات العلمية، وأنها تُسمى باسم ناظمها ألفية فلان ألفية فلان وإن كان صاحبها قد يُسميها باسمٍ آخر.

وقد كنا تكلمنا على ألفية ابن مالك، واسمها وعدد أبياتها، وما يتعلق بذلك من شروح في أول درسٍ لنا في شرح هذه الألفية فلا نُعيد ذلك، وكما بدأ ابن مالكٍ ألفيتهُ بحمد الله والصلاة على الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؛ ختم ذلك بقوله:

فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّيًا عَلَى ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا

وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ ... وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِيْنَ الْخِيَرَهْ

قال شارحه العبد الفقير إلى ربه سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله بن حمد العيوني: بدأت شرح ألفية ابن مالك في الثامن عشر من شهر صفر من سنة تسعٍ وعشرين وأربعمائة وألف، وقد منَّ الله بفضله عليَّ فأتممت شرحه في هذه الليلة؛ ليلة الرابع من شهر جُمادى الأولى من سنة ستٍ وثلاثين وأربعمائة وألف أي في سبع سنواتٍ وشهرين.

"فالحمد لله رب العالمين حمدًا كثيرًا طيبًا مُباركًا فيه كما يُحبهُ ربُنا ويرضى، الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سُلطانه وسابغ نعمته، وأسأل الله سبحانه بأسمائه الحُسنى وصفاته العُلى وبكل عملٍ صالحٍ لي، وبكل ما يُحب أن يُدعى به؛ أن يجعل هذا الشرح نافعًا ومُفيدًا ومفهومًا، وأن يجعله مُباركًا في الدُنيا والآخرة، وأن يعُم بنفعه من شرحه وحضره وسمعهُ ونشره واعتنى به، وأسأل الله أن يجعلهُ عملًا صالحًا خالصًا لا رياء فيه ولا سُمعه وليس فيه شيءٌ لغيره كبيرٌ ولا صغير، وأسأل الله أن ينفعني به ووالدي وزوجي وأولادي وأهلي وإخواني والمُسلمين".

وأقول: "ما في الشرح من خيرٍ ونفعٍ ووضوحٍ وبركةٍ وقبولٍ فمحض فضل الله، ونفحات رحمته، فأسأل الله المزيد من ذلك، وما فيه من خطأٍ وتقصيرٍ وغموضٍ فمني؛ وإني أعوذ بالله منها وأتراجعُ عنها، وأسأل كل من حضره وسمعهُ أن يتجاوزوا عما فيه من خطأٍ وتقصير، والحمد لله حمدًا يبلغُ رضاه، ويُبلغنا جنته، الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كُنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على خير خلق الله ورسوله ومُصطفاه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين".

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مُحتويات الكتاب